الشيخ الرئيس ابو علي حسين بن عبد الله بن سينا تفقه في مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى واتقن الفنون
وصنف ما يقارب مائة مصنف منها كتاب الشفا وكتاب النجاة وكتاب الاشارات وكتاب القانون وميزان النظر
ورسالة شامامة ورسالة الطير ولد سنة سبعين وثلاث مائة يحكى انه تاب في مرض موته وتصدق بما معه
ورد المظالم على من عرفه واعتق مماليكه وكان يختم في كل ثلاثة ايام ختمة ومات في يوم الجمعة في شهر رمضان
سنة ثمان وعشرين واربعمائة من طبقات ابن كمال. ودوان محمود ومه اعتقله في السجن ساخطا عليه فمات

عدد اوراق ٩٠٠ عدد اسطر ٢٧

حسبي الله العليم الحكيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

وصلواته على نبيه محمد وآله الطاهرين اجمعين **المقالة الاولى** من الفن الاول من الجملة الاولى وهي في علم الميزان تشتمل على اربعة عشر فصلا **ا فصل** في الاشارة الى ما اشتمل عليه الكتاب بعد حمد الله والثناء عليه كما هو اهله والصلوة على نبيه محمد وآله الطاهرين فان غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو ان يمهلنا الزمان الى ختمه ويصحبنا التوفيق من الله في نظمه ان نودعه لباب ما تحققناه من الاصول في العلوم الحكمية المنسوبة الى الاقدمين المبني على النظر المرتب المحقق والاصول المستنبطة بالافهام المتعاونة على ادراك الحق المجتهد فيها زمانا طويلا حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها اكثر الاراء وهجرت معها غواشي الاهواء وتحريت ان اودعه اكثر الصناعة وان اشير في كل موقع الى موضع الشبهة واحلها بايضاح الحقيقة بقدر الطاقة واورد الفروع مع الاصول الا ما اثق بانكشافه لمن استبصر بما ابصره وتحقق ما اتصوره او ما عزب عن فكري فلم يلح لذكري واجتهدت في اختصار الالفاظ جدا ومجانبة التكرار اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جلية البطلان او مكفية الشغل بما نقرره من الاصول ونعرفه من القوانين ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به الا وقد ضمناه كتابنا هذا فان لم يوجد في الموضع الجاري باثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رايت انه اليق به وقد اضفت الى ذلك مما ادركته بفكري وحصلته بنظري وخصوصا في علم الطبيعة وما بعدها وفي علم الميزان وقد جرت العادة بان يطول مبادي الميزان باشياء ليست منطقية وهي للصناعة الحكمية اعني الحكمة الاولى فتجنبت ايراد شيء من ذلك واضاعة الزمان به واخرته الى موضعه ثم رايت ان اتلو هذا الكتاب بكتاب آخر اسميه كتاب اللواحق يتم مع عمري ويؤرخ بما يفرغ عنه كل سنة يكون كالشرح لهذا الكتاب ولتفريع الاصول فيه وبسط الموجز من معانيه ولي كتاب غير هذين الكتابين اوردت فيه الحكمة على ما هي عليه في الطبع وعلى ما يوجبه الراي الصريح الذي لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى في غيره وهو كتابي في الحكمة المشرقية واما هذا الكتاب فاكثر بسطا واشد مع الشركاء من المشائين مساعدة ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب ومن اراد الحق على طريق فيه ترض ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح الى ما لو فطن به استغنى عن الكتاب الآخر فعليه بهذا الكتاب ولما افتتحت هذا الكتاب ابتدات بالمنطق وتحريت ان احاذي به ترتيب كتب صاحب المنطق واوردت في ذلك من الاسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة ثم تلوته بالعلم الطبيعي فلم يتفق لي في اكثر الاشياء محاذاة تصنيف المؤتمّ به في هذه الصناعة وتذاكيره ثم تلوته بالهندسة فاختصرت كتاب الاصول لاوقليدس اختصارا لطيفا

وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه ثم اردفته باختصار كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا وتفهيما والحقت به من الزيادات بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلمه المتعلم حتى تتم به الصناعة ويطابق فيه بين الاحكام الرصدية والقوانين الطبيعية ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه الذي انكشف لي مع بحث طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعة على اقسامه ووجوهه مشارا فيه الى جمل من علم الاخلاق والسياسات الى ان اصنف فيها كتابا جامعا مفردا وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كثير العلم ويكاد لا يفوت متاملة ومتدبره اكثر الصناعة الى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب اخرى والحال في الجمل التي فيه هو علم الميزان وقبل ان نشرع في علم الميزان فنشير الى ماهية هذه العلوم اشارة موجزة ليكون المتدبر لكتابنا هذا كالمتطلع على جملة من الاغراض **ب فصل** في التنبيه على العلوم والميزان فنقول ان الغرض في الحكمة ان يوقف على حقائق الاشياء كلها على قدر ما يمكن الانسان ان يقف عليه والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول يسمى حكمة نظرية ومعرفة الامور التي من القسم الثاني يسمى حكمة عملية والحكمة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان يعلم فقط والحكمة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان يعلم فقط بل بان يعلم ما يعمل به فيعمل فالنظرية غايتها اعتقاد راي ليس بعمل والعملية غايتها معرفة راي هو في عمل فالنظرية اولى بان تنسب الى الراي والاشياء الموجودة في الاعيان التي ليس وجودها باختيارنا وفعلنا هي بالقسمة الاولى على قسمين احدهما الامور التي تخالط الحركة والثاني الامور التي لا تخالط الحركة مثل العقل والباري والامور التي تخالط الحركة على ضربين اما ان تكون لا وجود لها الا بحيث يجوز ان تخالط الحركة مثل الانسانية والتربيع وما شابه ذلك واما ان تكون لها وجود من دون ذلك فالموجودات التي لا وجود لها الا بحيث يجوز عليها مخالطة الحركة على قسمين اما ان تكون لا في القوام ولا في الوهم يصح عليها ان تجرد عن مادة بعينها كصورة الانسانية والفرسية واما ان تكون يصح عليها ذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فانه لا يحوج تصوره الى ان يخص بنوع مادة او يلتفت الى حال حركة واما الامور التي يصح ان تخالط الحركة ولها وجود دون ذلك فهو مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية فتكون الامور التي يصح لها ان تجرد عن الحركة اما ان تكون صحتها صحة الوجوب واما ان لا تكون صحتها صحة الوجوب بل تكون بحيث لا يمتنع فيها ذلك اي مثل الهوية والوحدة والعلية والعدد الذي هو الكثرة وهذه فاما ان ينظر اليها من حيث هي هي فلا يفارق ذلك النظر النظر اليها من حيث هي مجردة فانها تكون من جملة النظر الذي يكون في الاشياء لا من حيث هي في مادة اذ هي من حيث هي هي لا في مادة واما ان ينظر اليها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود الا في المادة وهذا على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهمه ان يكون الا مع نسبة الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو نار او هواء وفي الكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة او برودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اي مبدا لحركة بدن وان كان نجوز مفارقته بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الا مع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد يتوهم احواله وتثبت من غير نظر في المادة المعينة والحركة والنظر المذكور مثل الجمع والتفريق والضرب والقسمة والتجذير والتكعيب وساير الاحوال التي تلحق العدد فان ذلك يلحق العدد وهو في اوهام الناس او في موجودات متحركة منقسمة مجتمعة متفرقة ولكن تصور ذلك قد يتجرد تجردا ما حتى لا يحتاج فيه الى تعيين مواد نوعية فاصناف العلوم اما ان تتناول اذن اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة وجودا او قواما وتوهما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة قواما وتصورا فالقسم الاول من العلوم هو العلم الطبيعي والقسم الثاني هو العلم الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس بذلك العلم والقسم الثالث هو العلم الالهي واذن الموجودات في الطبع على هذه الاقسام الثلثة فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه واما الفلسفة العملية فاما ان تتعلق بتعليم الاراء التي تنتظم باستعمالها المشاركة الانسانية العامة وتعرف بتدبير المدينة وتسمى علم السياسة واما ان يكون ذلك التعلق بما ينتظم به حال الشخص

تصورها وحركا

الواحد في زكاء نفسه ويسمى علم الاخلاق وجميع ذلك انما يحقق صحة جملته بالبرهان النظري وبالشهادة الشرعية ويحقق تفصيله وتقديره بالشريعة الالهية
والغاية في الفلسفة النظرية معرفة الحق والغاية في الفلسفة العملية معرفة الخير وماهيات الاشياء قد تكون في اعيان الاشياء وقد تكون في التصور فيكون
لها اعتبارات ثلثة اعتبار الماهية بما هي تلك الماهية غير مضاف الى احد الوجودين وما يلحقها من حيث هي كذلك واعتبار لها من حيث هي في الاعيان
فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك واعتبار لها من حيث هي في التصور فيلحقها حينئذ اعراض تخص وجودها ذلك مثل الوضع والحمل و
مثل الكلية والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل وغير ذلك مما ستعلمه فانه ليس في الموجودات الخارجية ذاتية ولا عرضية حملا ولا كون
الشيء مبتدأ ولا كونه خبرا ولا مقدمة ولا قياسا ولا غير ذلك واذا اردنا ان نتفكر في الاشياء ونعلمها فنحتاج ضرورة الى ان ندخلها في التصور
فتعرض لها ضرورة الاحوال التي في التصور فنحتاج ضرورة الى ان نعتبر الاحوال التي في التصور وخصوصا ونحن نروم بالفكرة ان نستدرك
المجهولات وان يكون ذلك من المعلومات والامور انما تكون مجهولة بالقياس الى الذهن لا محالة وكذلك تكون معلومة بالقياس اليه والحال
والعارض الذي يعرض لها حتى ينتقل من معلومها الى مجهولها هو حال وعارض يعرض لها في التصور وان كان ما لها في ذاتها ايضا موجودا
مع ذلك فمن الضرورة ان يكون لنا علم بهذه الاحوال وانها كم هي وكيف هي وكيف يعتبر في هذا الغرض ولان هذا النظر ليس نظرا في الامور
من حيث هي موجودة احد نحوي الوجودين المذكورين بل من حيث هي ينتفع في ادراك احوال ذينك الوجودين فمن يكون الفلسفة عنده
متناولة للبحث عن الاشياء من حيث هي موجودة ومنقسمة الى الوجودين المذكورين فلا يكون هذا العلم عنده جزءا من الفلسفة ومن حيث
هو نافع في ذلك فيكون عنده آلة في الفلسفة ومن يكون الفلسفة عنده متناولة لكل بحث نظري ومن كل وجه يكون هذا ايضا عنده جزءا من
الفلسفة وآلة لسائر اجزاء الفلسفة وسيزيد هذا شرحا فيما بعد والمشاجرات التي تجري في مثل هذه المسئلة فمن الباطل ومن الفضول اما
من الباطل فلانه لا تناقض بين القولين فان كل واحد منهما يعني بالفلسفة معنى آخر واما من الفضول فان الشغل بامثال هذه الاشياء ليس مما
يجدي شيئا وهذا النوع من النظر هو المسمى علم المنطق وهو النظر في هذه الامور المذكورة من حيث يتادى منها الى اعلام المجهولات وما يعرض
لها من حيث هو كذلك لا غير **ج فصل** في منفعة المنطق لما كان استكمال الانسان من جهة ما هو انسان ذو عقل على ما سيتضح لك في موضعه
في ان يعلم الحق لاجل نفسه والخير لاجل العمل به واقتنائه وكانت الفطرة الاولى والبديهة الغريزية من الانسان وحدهما قليلي المعونة على ذلك وكان جل
ما يحصل لنا من ذلك انما يحصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول وكان مكسب المجهول هو المعلوم وجب ان يكون الانسان يبتدئ اولا
فيعلم انه كيف يكون له اكتساب المجهول من المعلوم وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في انفسها حتى يفيد العلم بالمجهول اي حتى اذا ترتبت في الذهن الترتيب
الواجب فتقررت فيه صورة المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها الى المجهول المطلوب فعلمه وكان الشيء يعلم بوجهين احدهما ان يتصور فقط
حتى اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب كما اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما تخاطب
به من ذلك كنت تصورته والثاني ان يكون مع التصور تصديق فيكون اذا قيل لك مثلا ان كل بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا
القول فقط بل صدقت انه كذلك واما اذا شككت انه كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ولكنك لم
تصدق به بعد وكل تصديق فيكون مع تصور ولا ينعكس والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك ان يحدث في الذهن صورة هذا التاليف وما
يؤلف منه كالبياض والعرض وفي التصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء انفسها انها مطابقة لها والتكذيب يخالف
ذلك كذلك الشيء يجهل من وجهين احدهما من جهة التصور والثاني من جهة التصديق فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما الا بالكسب ويكون كسب كل
واحد منهما بمعلوم سابق متقدم بهيئة وصفة يكون لذلك المعلوم لاجلها ينتقل الذهن الى العلم بالمجهول فههنا شيء من شانه ان يفيد العلم بالمجهول
تصورا وشيء من شانه ان يفيد العلم بالمجهول تصديقا ولم يجر العادة بان يعرض للمعنى الجامع من حيث علمه يفيد علم تصور شيء اسم جامع او لم يبلغنا

الا ان منه حدا ومنه رسما ومنه مثالا ومنه علامة ومنه اسما على ما سيتضح لك وليس لما اشترك فيه اسم عام واما الشيء الذي يترتب اولا معلوما
ثم يعلم به غيره على سبيل التصديق فان ذلك الشيء يسمى كيف كان حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه اشياء اخرى فغاية علم المنطق
ان يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين فقط وهو ان يعرف الانسان انه كيف يجب ان يكون القول الموقع للتصور حتى يكون معرفا حقيقة ذات الشيء
وكيف يكون حتى يكون دالا عليه وان لم يتوصل به الى حقيقة ذاته وكيف يكون فاسدا مختلا انه يفعل ذلك ولا يكون يفعل ذلك ولم يكون كذلك
وما الفصول التي بينها وايضا ان يعرف الانسان انه كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة ولا يصح انتقاضه وكيف
يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين وكيف يكون بحيث يظن به انه على احدى الصورتين ولا يكون كذلك بل يكون باطلا فاسدا وكيف
يكون حتى يوقع غلبة ظن به وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم وكيف يكون القول حتى يؤثر في النفس ما يؤثره التصديق والتكذيب من اقدام
وامتناع وانبساط وانقباض لا من حيث يوقع تصديقا بل من حيث يخيل فكثير من المخيلات يفعل في هذا الباب فعل التصديق فانك اذا
قلت للعسل انه مرة مقيئة نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك البتة كما تنفر لو كان هناك تصديق او شبيه به قريب منه وما الفصول
بينها ولم كانت كذلك وهذه الصناعة يحتاج متعلمها القاصد فيها قصد هذين العرضين الى مقدمات منها يتوصل الى معرفة العرضين وهذه
الصناعة هي المنطق وقد يتفق للانسان ان ينبعث في غريزته حد موقع للتصور وحجة موقعة للتصديق الا ان ذلك يكون شيئا غير صناعي ولا تؤمن
غلطه في غيره فانه لو كانت الغريزة والقريحة ما يكفينا في ذلك طلب الصناعة كما في كثير من الامور لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض في المذاهب
ما عرض ولكان الانسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت اذا اعتمد قريحته بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك ما لم تكتسب الصناعة كما
انها غير كافية في كثير من الاعمال الاخر وان كان يقع له في بعضها اصابة كرمية من غير رام وليس ايضا اذا حصلت له الصناعة بالمبلغ الذي للانسان
ان يحصل له منها كانت كافية من كل وجه حتى لا تغلط البتة اذ الصناعة قد يذهب عنها ويقع العدول عن استعمالها في كثير من الاحوال لان الصناعة في
نفسها غير ضابطة وغير صادة عن الغلط لكنه قد يعرض هناك امور احدها من جهة ان الصانع لا يكون قد استوفى الصناعة بكمالها والثاني انه يكون
قد استوفاها لكنه في بعض المواضع اهملها واكتفى بالقريحة والثالث انه قد يعرض له كثيرا ان يعجز عن استعمالها على انه وان كان كذلك فان صاحب العلم
ان كان صاحب الصناعة واستعملها لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ومع ذلك فانه اذا عاود فعلا من افعال الصناعة مرارا كثيرة يمكن من تدارك
اهمال ان كان وقع منه فيه لان صاحب الصناعة اذا فسد عمله مرة او مرارا امكن من الاستصلاح الى ان يكون ساهيا في الاعادة فاذا كان كذلك فلا يقع
له السهو في مهمات صناعته التي يعسر المعاودة فيها وان وقع له سهو في نوافله والانسان ذو معتقد انه امور مهمة جدا وامور يليها في الاهتمام فصاحب صناعة
المنطق يتاتى له ان يجتهد في تاكيد الامر في تلك المهمات بمراجعات عرض عمله على قانونه وللمراجعات الصناعة فقد يبلغ بها امانا من الغلط لكن يجمع تفاصيل
حسابه مرارا للاستظهار فربما ولعله لا ينتبه في عقد الجملة فهذه الصناعة لا بد منها في استكمال الانسان الذي لم يؤيد بخاصية بكيفية الكسب ونسبة هذه
الصناعة الى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي كنسبة النحو الى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي وكنسبة العروض الى الشعر لكن العروض
ليس ينفع كثيرا في قرض الشعر بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد يغني عنه ايضا الفطرة البدوية واما هذه الصناعة فلا غنى فيها للانسان المكتسب
للعلم بالنظر والروية الا ان يكون انسانا مؤيدا من عند الله فيكون نسبته الى المروين نسبة البدوي الى المتعربين **د فصل** في موضوع المنطق
ليس يمكن ان ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد الى تصديق شيء فان ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكما واحدا في ايقاع ذلك التصديق فانه
ان كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجودا او معدوما فليس للمعنى مدخل في ايقاع التصديق بوجه لان موقع التصديق هو علة التصديق وليس
يجوز ان يكون شيء علة الشيء في حالتي وجوده وعدمه فاذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجود او عدم في ذاته او في حال له لم يكن مؤديا الى
التصديق بعينه واذا قرنت المعنى وجودا او عدما فقد اضيفت اليه معنى آخر واما التصور فانه كثيرا ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما سيتضح لك في

موضع وذلك فى قليل من الاشياء ومع ذلك فهو فى اكثر الامر ناقص ردي بل الموقع للتصور فى اكثر الاشياء معان مولفة وكل تاليف فانما
يولف من امور كثيرة وكل اشياء كثيرة ففيها اشياء واحدة ففى كل تاليف اشياء واحدة والواحد فى كل مركب هو الذى يسمى بسيطا ولما كان الشئ
المؤلف من عدة اشياء يستحيل ان يعرف طبيعته مع الجهل ببسائطه فما لحرى ان يكون العلم بالمفردات قبل العلم بالمولفات والعلم بالمفردات يكون على
وجهين اما ان يكون علما بها من حيث هى مستعدة لان يولف منها التاليف المذكور واما ان يكون علما بها من حيث هى طبائع وامور يعرض لها ذلك
المعنى ومثال هذا ان البيت الذى يولف من حيث يحتاج مولفه الى ان يكون يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين لكن للخشب واللبن والطين
احوال بسببها يصلح للبيت والتاليف واحوال اخرى خارجة من ذلك فاما ان الخشب هو من جوهر فيه نفس نباتية فان طبيعته حارة او باردة او قياسه
من الموجودات قياس كذا فهذا لا يحتاج اليه بانى البيت ان يعلمه واما ان الخشب صلب ورخو وصحيح ومسوس وغير ذلك فانه يحتاج ان يعلمه فكذلك صناعة
المنطق ليس ينظر فى مفردات هذه الامور من حيث هى على احد نحوى الوجود الذى فى الاعيان والذى فى الاذهان ولا ايضا فى ماهيات الاشياء
من حيث هى ماهيات بل من حيث هى محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما يعرض لهذه المعانى من جهة ما قلناه فيما سلف

فصل واما النظر فى الالفاظ فهو امر تدعو اليه الضرورة وليس للمنطقى من حيث هو منطقى شغل اول بالالفاظ الا من جهة المخاطبة والمحاورة
ولو امكن ان يعلم المنطق بفكرة ساذجة انما يلحظ فيها المعانى وحدها لكان ذلك كافيا ولو امكن ان يطلع المحاور فيه على ما فى نفسه بحيلة اخرى
لكان يغنى عن اللفظ البتة ولكن لما كانت الضرورة تدعو الى استعمال الالفاظ وخصوصا ومن المتعذر على الروية ان ترتب المعانى من غير
ان يتخيل معها الفاظها بل يكاد يكون الروية مناجاة من الانسان ذهنه بالفاظ متخيلة لزم ان يكون للالفاظ احوال مختلفة يختلف لاجلها احوال
ما يطابقها فى النفس من المعانى حتى يصير لها احكام لولا الالفاظ لم يكن فاضطرت صناعة المنطق الى ان يصير بعض اجزائها نظرا فى احوال الالفاظ
ولولا ما قلناه لما احتاجت ايضا الى ان يكون لها هذا الجزء ومع هذه الضرورة فان الكلام على الالفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها الا ان
وضع الالفاظ احسن عملا واما فيما سوى ذلك فلا خير فى قول من يقول ان المنطق موضوعه النظر فى الالفاظ من حيث تدل على المعانى وان المنطقى
يتكلم على الالفاظ من حيث تدل على المعانى بل يجب ان تتصور الامر على النحو الذى ذكرناه وانما تبلد فى هذا من تبلد وتشوش من تشوش بسبب انهم
لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق والصنف من الموجودات التى تخص به اذ وجدوا الوجود على نحوين وجود للاشياء من خارج ووجود لها
فى الذهن فجعلوا النظر للوجود من خارج لصناعة او صناعات فلسفية والنظر من حيث هى فى الذهن وانها كيف تتصور فيه لصناعة او جزء صناعة
ولم يفصلوا فيعلموا ان الامور التى فى الذهن اما امور تصورت فى الذهن مستفادة من خارج واما امور تعرض لها من حيث هى فى الذهن لا
يحاذى بها امر من خارج فيكون معرفة هذين الامرين لصناعة ثم يصير احد هذين الامرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عرض يعرض له واما
اى هذين الامرين ذلك فهو القسم الثانى واما اى عارض يعرض فهو انه يصير موصلا الى ان يحصل فى النفس صورة اخرى عقلية لم تكن او نافعا فى ذلك
التوصل فلما لم يتميز لهؤلاء بالحقيقة موضوع صناعة المنطق ولا الجهة التى بها هى موضوعة سعوا وتبلدوا وانت ستعلم بعد هذا بوجه اشد شرحا ان
لكل صناعة نظرية موضوعا وانها انما تبحث عن اعراضه واحواله وتعلم ان النظر فى ذات الموضوع قد يكون فى صناعة والنظر فى عوارضه يكون من
صناعة اخرى فهكذى يجب ان تعلم من حال المنطق

فصل فى تعريف اللفظ المفرد والمولف وتعريف الكلى والجزئى والذاتى والعرضى والذى
يقال فى جواب ما هو والذى لا يقال واذ لا بد لنا فى التعليم والتعلم من الالفاظ فانا نقول ان اللفظ اما مفرد واما مركب والمركب هو الذى
قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة دلالة بالذات مثل قولنا الانسان وكاتب من قولنا الانسان كاتب فان لفظة
الانسان منه تدل على معنى ولفظة كاتب ايضا تدل على معنى كل واحد منهما جزء لقولنا الانسان كاتب ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا الانسان
كاتب دلالة مقصودة فى اللفظ ليس كما يقول الحيوان الحى منه مثلا دال اما على جملة المعنى واما على بعض منه لو كان من غير ان كان يقصد فى اطلاق

لفظة الحيوان ان يدل منه الحى الدلالة واما المفرد فهو الذى لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل دلالة بالذات مثل قولنا الانسان فان الان والسان
لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما ما يلف معنى الانسان ولا يلتفت فى هذه الصناعة الى التركيب الذى يكون بحيث المسموع اذا كان لا يدل جزء
منه على جزء من المعنى كقولنا عبد شمس اذا اريد اسم لقب ولم يرد به عبد الشمس وهذا وامثاله لا يعد فى الالفاظ المولفة بل فى المفردة والموجود فى التعليم
الاقدم فى رسم الالفاظ المفردة انها هى التى لا يدل اجزاؤها على شئ واستنقض فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجبوا انه يجب ان يزاد انها
لا يدل اجزاؤها على شئ من معنى الكل اذ قد يدل اجزاء الالفاظ المفردة على معان لكنها لا تكون اجزاء معانى الجملة وانا ارى ان هذا الاستنقاص من
مستنقصه سهو وان هذه الزيادة غير محتاج اليها للتتميم بل للتفهيم وذلك ان اللفظ بنفسه لا يدل البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه
بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى كالعين على ينبوع الماء فيكون ذلك دلالته ثم يطلقه دالا على معنى اخر كالعين على الدينار فيكون
ذلك دلالته فكذلك اذا اخلاه فى اطلاقه عن الدلالة بقى غير دال وعند كثير من اهل النظر غير لفظ فان الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعارف
عند كثير من المنطقيين لفظا ويشتمل على دلالة واذا كان ذلك كذلك والمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد ان
يدل بجزئه على معنى اخر من شانه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون جزؤه البتة دالا على شئ حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة
حين يجد الاضافة المشار اليها وهى مقارنة ارادة القائل دلالته بها وبالجملة فانه ان دل فانما يدل لا حين ما يدل جزء من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا
قائما بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل على معنى البتة واللفظ اما مفرد واما مركب وقد علم ان النظر فى المفرد قبل النظر فى المركب ثم اللفظ المفرد اما ان يكون
معناه الواحد الذى يدل عليه لا يمتنع فى الذهن من حيث يتصوره اشتراك الكثرة فيه على السوية بان يقال لكل واحد منهم انه هو على درجة واحدة
مثل قولنا الانسان فان له معنى فى النفس فذلك المعنى مطابق لزيد ولعمرو ولخالد على وجه واحد لان كل واحد منهم انسان ولفظ الكرة المحيطة بذى
عشرين قاعدة مثلثات بل لفظ الشمس والقمر وغير ذلك كل منها يدل على معنى لا يمتنع تصوره فى الذهن من اشتراك الكثرة فيه وان لم يوجد مثلا بالفعل
كالكرة المذكورة او كان يمتنع ذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس واما ان يكون معناه بحيث يمتنع فى الذهن ايقاع الشركة فيه
المقصود كقولنا زيد فان لفظ زيد وان كان قد يشترك فيها كثيرون فانما مشتركون من حيث المسموع واما معناه الواحد فيستحيل ان يجعل
واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه وذات هذا المشار اليه يمتنع فى الذهن ان يجعل لغيره اللهم الا ان لا يراد به
البتة ذاته بل صفة من صفاته فيها فهذا القسم وان لم يمتنع الشركة فى مسموعه فقد يمتنع ان يوجد فى المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة فالقسم
الاول يسمى كليا والثانى يسمى جزئيا وانت تعلم ان فى الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعانى ما هو على سبيل القسم الاول وهو المعنى الذى
المفهوم منه فى النفس لا يمتنع نسبته الى اشياء كثيرة يطابقها نسبة متشاكلة ولا عليك من حيث انت منطقى انه كيف يكون هذه النسبة وهل لهذا
المعنى من حيث هو واحد مشترك فيه وجود فى ذوات الامور التى جعلت لها شركة فيه وبالجملة وجود مفارق خارج غير الذى فى ذهنك او كيف
حصوله للذهن فان النظر فى هذا لصناعة اخرى او صناعتين فقد علمت ان اللفظ اما ان يكون مفردا واما ان يكون مولفا وان المفرد اما ان
يكون كليا واما ان يكون جزئيا وقد علمت انا اوجبنا تاخير النظر فى المركب واعلم ايضا انا لا نشتغل بالنظر فى الالفاظ الجزئية ومعانيها فانها غير
متناهية ومحصورة ولو كانت متناهية كان علمنا بها من حيث هى جزئية لا يفيدنا كمالا حكميا او يبلغنا غاية حكمية كما تعلم هذا فى موضع العلم بل
الذى يهمك النظر فيه هو معرفة اللفظ الكلى وانت تعلم ان اللفظ الكلى انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات تحمل
عليه والحمل على وجهين حمل مواطاة كقولك زيد انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة وحمل اشتقاق كحال البياض بالقياس الى
الانسان فانه يقال ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض وان اتفق ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا يحمل حمل المحمول على الموضوع
واما نعنى ههنا مما يحمل ما كان على سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلى الذى انما ينسب الى جزئيات مواطاة عليها ويعطيها الاسم والحد لكنه قد

يضطرنا اصابنا لبعض الاعراض ان لا نسلك المعتاد فى الطرق فى قسمة هذه الالفاظ فى اول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان لكل شىء ماهية هو بها
ما هو وهى حقيقته بل هى ذاتيته وذاته كل شىء واحد وربما كان واحدا مطلقا ليس يصير هو ما هو بمعان كثيرة اذا التامت يحصل منها ذات
الشىء واحدة وقل ما نجد لهذا من الظاهرات مثالا فيجب ان نسلم وجوده وربما كان واحدا ليس بمطلق بل التئم حقيقته وجوده من امور ومعان
اذا التامت حصل منها ماهية الشىء مثال ذلك الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا ويكون له امتداد فى ابعاد بعرض فيه طولا وعرضا وعمقا وان يكون
مع ذلك ذا نفس وان يكون نفسه نفسا يتغذى بها ويحس ويتحرك مع الارادة ومع ذلك بحيث يصلح ان يفهم المعقولات من خارج لا من جملة الانسانية
فاذا التام جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هى ذات الانسان ثم يخالطه معان واسباب اخرى يحصل بها واحد واحد من الاشخاص الانسانية
متميزا بها شخص من شخص مثل ان يكون هذا قصيرا وذاك طويلا وهذا ابيض وذاك اسود ولا يكون شىء من هذه بحيث لو لم يكن موجودا الذات المتشخص
وكان بدله غيره لزم منه ان تفسد لاجله بل هذه امور يتبع ويلزم وانما يكون حقيقته وجوده الانسانية فيكون ماهية كل شخص هى بانسانيته لكن انيته
الشخصية يحصل من كيفية وكمية وغير ذلك وقد يكون اتصاله من الاوصاف اوصاف اخرى غير الانسانية يشترك فيها الناس مع الانسانية بل يكون بالحقيقة
اوصافا للانسان العام ككونه ناطقا اى ذا نفس ناطقة ومثل كونه ضاحكا بالطبع لكن كونه ناطقا ام هو احد الامور التى لما التامت اجتمع من جملتها الانسان
وكونه ضاحكا بالطبع هو امر لما التامت الانسانية بما التامت منه لم يكن بد من عروضه لازما فان الشىء اذا صار انسانا بمقارنة النفس الناطقة لمادته
اعرض للتعجب الموجب فى مادته هيئة الضحك كما اعرض لامور اخرى من الخجل والبكا والحسد والاستعداد للكتابة وقبول العلم ليس واحد منها المحصل
اعرض الشىء لحصول النفس الناطقة له فيكون حصول النفس الناطقة اذن سابقا لها ويتم به حصول الانسانية ويكون هذه لوازم بعده اذا استثبت
الانسانية لم يكن بد منها فقد لاح لك من هذا ان ههنا ذاتا حقيقة للشىء وان له اوصافا بعضها ملتئم منه ومن غيره حقيقة الشىء وبعضها عوارض
يلزم ذاته لزوما فى وجوده وبعضها عوارض غير لازمة له فى وجوده فما كان من الالفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شىء ما واشياء فذلك هو الدال
على الماهية وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية فان دل على الامور التى لا بد من ان يكون متقدمة فى الوجود على ذات الشىء حتى يكون التيامها يحصل
ذات الشىء ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشىء ولا اللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات الشىء بكمالها بل على جزء منه فذلك ينبغى ان يقال له اللفظ
الذاتى الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هى خارجة عن الامرين لازمة كانت او غير لازمة فانما يقال له لفظ عرضى ولمعناه معنى عرضى ثم ههنا
موضع نظر انه هل يجب ان يكون معنى اللفظ الذاتى مشتملا على معنى اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتى يدل
على لفظ لمعناه نسبة الى ذات الشىء ومعنى ذات الشىء لا يكون منسوبا الى ذات الشىء انما ينسب الى الشىء ما ليس هو فلهذا الحرى ان يظن ان لفظ
الذاتى انما الاولى به ان يشتمل على المعانى التى تقوم الماهية فلا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الانسان ذاتيا للانسان لكن الحيوان والناطق
يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل للشخص شخص لم يخل اما ان يكون نسبته بالذاتية الى حقيقة ماهية الشخص
وذلك هو الانسان ايضا واما ان يكون نسبته بها الى الجملة التى بها يتشخص فيكون ليس هو بكماله بل هو جزء مما هو منه من حيث هو جملة ثم يعرض ان
لا يكون الحيوان الناطق والانسان وما يجرى مجريهما ذاتيا للشخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل لونه وكونه قصيرا او كونه ابن فلان وما يجرى
هذا المجرى قد يكون ذاتية لانها اجزاء مقومة للجملة ثم لا يكون للانسان من حيث هو ذاتى للشخص الا ما لهذه فهذه الاشكال يدعو الى ان لا يكون الذاتى
مشتملا على المقول فى جواب ما هو لكن قولنا ذاتى وان كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى النسبى فانه بحسب اصطلاح وقع بين المنطقيين يدل على
معنى اخر وذلك لان اللفظ الكلى اذا دل على معنى نسبه الى الجزئيات التى يعرض لمعناه نسبة يحال اذا توهمت غير موجودة ان لا يكون ذات ذلك الشىء من
الجزئيات موجودا لان ذات ذلك الشىء يجب ان يكون يرفع او لا حتى يصح توهم رفع هذا بل لان رفع هذا موجب رفع ذلك الشىء سواء كان لا
هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا المرفوع مما يحتاج اليه حقيقة ذاته ليتقوم فانه يقال له ذاتى فان لم يكن هكذى وكان يصح فى الوجود او فى

المتوهم

المتوهم ان يكون الشىء الموصوف به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح فى الوجود ولكن ليس رفعه سببا رفعه بل انما لا يصح ذلك فى الوجود لان رفعه لا يصح
الا ان يكون ذلك الشىء يرتفع اولا فى نفسه حتى يكون رفعه بالجملة ليس سببا رفعه فهو عرضى فاما المرتفع فى الوجود فكالقيام والقعود وذلك مما يسرع رفعه
وكالشباب وذلك مما يبطئ رفعه وكغضب الحليم فان ذلك يسهل ازالته وكالحلق فان ذلك مما يصعب ازالته ولا يرفع فى الوهم دون الوجود فكسواد
الحبشى واما الذى لا يرتفع ولا يرتفع برفع السبب فككون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضاحكا بالطبع فانه لا يجوز ان يرتفع عن الانسان
فى الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانية يكون مرفوعة لا ان رفع الاعراض بالطبع لهذا المعنى هو سبب رفع الانسانية بل لانه لا يتاتى ان يرفع الا ان يكون
الانسانية اولا مرفوعة كانها ليست سبب الثبوت الانسانية بل الانسانية سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والانسان
الى الاشخاص وبين نسبة الاعراض اليها فان النسبة الاولى اذا رفعتها اوجب رفع الشخص واما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب رفع الشخص بل منها
ما يرتفع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع او يرتفع الشخص واما رفعها فلا يرفع الشخص البتة فاذا كان الامور على هذه الجهة فالذاتى مشتمل على الدال على الماهية فقد
انفتح لك ان اللفظ المفرد الكلى منه ذاتى يدل على الماهية ومنه ذاتى لا يدل على الماهية ومنه عرضى

فصل

فى تعقب ما قال الناس فى الذاتى والعرضى
قد قيل فى التمييز بين الذاتى والعرضى ان الذاتى مقوم والعرضى غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما او غير مقوم وقد قيل ايضا ان
الذاتى لا يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشىء والعرضى يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشىء فيجب ان يحصل عن صحة ما قيل او اختلاله فنقول اما قولهم ان الذاتى
هو المقوم فانما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض من هذا اللهم الا ان يعنوا بالمقوم ما لا يتم
من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتى فيكونوا انما اتوا باسم مرادف صرف عن الاستعمال الاول ولم يدل على المعنى الذى نقل اليه ويكون الخطب
فى المقوم كالخطب فى الذاتى ويكون حاجة كل واحد منهما الى البيان واحدة واما اعتمادهم على امر الرفع فى التوهم فيجب ان تتذكر ما اعطيناك سابقا من
ان المعنى الكلى قد يكون له اوصاف يحتاج اليها اولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى يلزمه ويتبعه اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع
الاوصاف التى يحتاج اليها الشىء حتى يحصل ماهيته فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الاوصاف منه وذلك انه قد سلف لك ان للاشياء ماهيات
وان تلك الماهية قد يكون موجودة فى الاعيان وقد يكون موجودة فى الاوهام وان الماهية لا يوجب لها تحصيل احد الوجودين وان لكل واحد من
الوجودين لحوق بالماهية خواص وعوارض يكون الماهية عند ذلك الوجود ويجوز ان لا يكون لها فى الوجود الاخر وربما كانت لها لوازم يلزمها من حيث
الماهية لكن الماهية يكون متقررة اولا ثم يلزمها ما هى فان الاثنينية يلزمها الزوجية والمثلث يلزمه ان يكون زواياه الثلث مساوية لقائمتين لا لاحد
الوجودين بل لانه مثلث وهذه الماهية اذا كانت لها مقومات متقدمة من حيث هى ماهية لم يحصل ماهية دون بعدها واذا لم يحصل ماهية لم
يحصل معقوله ولا عينا فاذن اذا حصلت معقوله حصلت وقد حصل ما يقوم به فى العقل معها على الجهة التى يقوم به واذا كان ذلك حاصلا
فى العقل لم يمكن السلب فيجب ان يكون هذه المقومات معقوله مع تصور الشىء بحيث لا يجهل وجودها له ولا يجوز سلبها عنه حتى يثبت الماهية
فى الذهن مع رفعها فى الذهن بالفعل ولست اعنى بحصولها فى العقل خطورها بالبال بالفعل فكثير من المعقولات لا يكون خاطره بالبال بل
اعنى انها لا يمكن مع اخطارها بالبال واخطار ما هى مقومة له بالبال حتى يكون هذا مخطرا بالبال وذلك مخطرا بالبال بالفعل ان تسلبها كانك
تجد الماهية بالفعل حاصلة عندنا مع تصورها اعنى تصور الماهية فى الذهن واذا كان كذلك فالصفات التى يسميها ذاتية للمعانى المعقولة بحيث ضرورة ان
يعقل الشىء على هذا الوجه اذ لا يتصور الماهية فى الذهن دون تقدم تصورها واما سائر العوارض فاذ ليست مما يتقدم تصورها فى الذهن تصور الماهية
فيه ولا ايضا هى مع تصور الماهية بل هى توابع ولوازم ليست مما يحقق الماهية بل مما يلحق الماهية فالماهية يثبت دونها واذ يثبت دونها لم يتعذر ان يعقل الماهية وان
لم يتقدم وانه لم يلزم يعقلها وقد علمت انى لست اعنى فى هذا التعقل ان يكون اذا تصورت الشىء بالفعل ملحوظا اليه يكون مع ذلك يتصور اليه اذا
المقومات له ايضا بالفعل فربما لم يلحظ الاجزاء بذهنك بل اعنى بهذا انك اذا اخطرت الامرين معا بالبال لم يمكنك ان تسلب الذى هو مقوم عن [illegible]

الامر

الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم ماهية في الذهن من دون وجود ما تقوم فيه فاذا كان كذلك فيجب ان لا يمكنك سلبه عنه بل يعقل فيجب
له لا محالة واما العوارض فلا امتنع صحة استثباتك في الذهن معنى الماهية ولا تعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا ولا او وجب ذلك الا ان في
كل العوارض فان من العوارض ما يلزم الماهية لزوما اوليا ما ليس بواسطة عارض اخر فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما
معا بالبال مستحيلا اذا كان ليس له سبب وسط بينه وبينه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه على الاستقامة توهما او معنى
اخر مما اشير هنا مما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود العارض بواسطة فاذا لم يخطر تلك الواسطة بالبال امكن سلبه مثل كون زاويتين من
المثلث اصغر من القائمتين ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولولا صحة وجود القسم الاول لما كان ما يبين لك بعد من اثبات
لازم للماهية بتوسط شيء حقا وذلك لان المتوسط ان كان لا يزال يكون لازما للماهية غير بين الوجود لها ذهب الامر الى غير نهاية وان كان من المقومات
صار اللازم المجهول كما تعلم لازما لهذا المقوم لا مقوما اذ مقوم المقوم مقوم وكان لازما له اخر الامر بلا واسطة مما كان من اللوازم غير بين للشيء
صح في الذهن ان تتوهم الشيء مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما من جهة الصحة فمن حيث ان تصوره قد يحصل في الذهن مع سلب
اللازم عنه بالفعل واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن مطلقا واما جهة الاستحالة فان نتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل في الاعيان وقد
سلب عنه فيها اللازم حتى يكون مثلا كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجودا ولا التدبير الذي لزمه في اصل الخلقة فصار يصح ايضا ان
لو كان يكون هذا المثلث موجودا ولا زواياه اقل من قائمتين لكن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجود حكمه وليس كالمذكور معه واعتبار هذه الصحة
والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود فقد بان لك من هذا ان من الصفات ما يصح سلبه وجودا ومنها ما يصح سلبه توهما له في الوجود ومنها
ما يصح سلبه توهما مطلقا ومنها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن يتميز من العارض بان الذهن لا يوجب
سبق ثبوته الذاتي له ذاتي قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق الذاتي واما العرضي فان الذهن يجعله تاليا وان وجب ولم يسلب فقد
اتضح لك كيف لم يحصل معنى الذاتي والعرض من اقتصر على التباين المذكورين ح فصل في تعقب ما قال الناس في الدال على الماهية
ان الدال على الماهية قد قيل فيه انه هو الدال على ذاتي مشترك كيف كان ولم يلتفتنا ما هو اشد شرحا من هذا فلننظر الان هل المفهوم من هذه اللفظة
بحسب التعارف العامي هو هذا المعنى ام لا وهل ما تعارفه الخاصي واتفقوا عليه بسبيل النقل يدل عليه فانا اذا فعلنا هذا اتضح لنا عرض كثير اما المفهوم
بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه وذلك لان الدال على ماهية الشيء هو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو بحصول
جميع اوصافه الذاتية المشتركة فيها والذي يخص ايضا فان الانسان ليس هو ما هو بانه حيوان والا لكانت الخيل ايضا يحصل لها انسانية بل بعد الحيوانية يحتاج
اليها في ان يكون هو ما هو وليس كل ما يحتاج اليه في ان يكون شيء هو ما هو يكون هو الذي يحصل بحصوله وحده الشيء هو ما هو فاذا كان كذلك لم
يكن الذاتي المشترك للشيء مع غيره في حده ولا الخاص هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته والعجب ان جماعة ممن وحده يرى ان الذاتي والدال على الماهية
واحد لا يجعل الذاتي الخاص دالا على ماهية ما هو ذاتي له وهو الذي يسميه بعد فصلا فهذا هذا واما تعرف الحال في الدال على الماهية على سبيل الوضع الثاني
والتعارف الخاص فهو انا نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والثور والفرس ثم نجد اهل الصناعة يجعلون الحساس او ما يجري مجراه
من جملة امور يسمونها فصلا لا امور يسمونها اجناسا ذاتية ثم لا يجعلونها من جملة ما يسمونها اجناسا ويجعلون كل ما يكون دالا على الماهية
لعدة اشياء مختلفة جنسا وكذلك نجد حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص الناس فيجعلون الانسان يدل عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق
كذلك ويجعلون الانسان لذلك نوعا من الحيوان دون الناطق فان الشيء الذي يقولون انه دال على الانية الذاتية المشتركة يجعلونه شيئا
غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشيء الواحد صالحا لان يكون بالقياس الى اشياء انية وماهية حتى يكون من حيث يشترك
فيها هي ماهية لها ومن حيث يتميز به عن اشياء اخرى هو انية لها حتى يكون الشيء المقول فيه هو على الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة

جنسا او نوعا ومن حيث يتميز به فصلا فيكون ذلك الشيء لتلك الاشياء جنسا او نوعا ومع ذلك يكون لها فصلا بل اذا وجدوا جنسا او ما دوا اشيا
اخر ليكون فصلا يقوم الجنس لن كان جنسا له فصل يقومه وكذلك اذا وجدوا نوعا طلبوا اشيا من نائه هو الفصل ولو كان الشيء انما هو دال على
الماهية حتى هو جنس ونوع لانه دال على ذاتي مشترك فيه لكان الامر بخلاف هذه الاحكام وههنا موانع اخرى عن ان يكون ما قالوه من كون الدال على
ذاتي مشترك فيه دالا على الماهية حقا فان زاد احدهم شرطا يتخصص به ما يسمونه جنسا او نوعا في كونه دالا على الماهية وهو انه يجب ان يكون اعم الذاتيات
المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك وذلك الاعم هو الاعم الذي لا يدل على انيته اصلا حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الماهية
هو الذي يكلمه وكما هو يدل على الانية واما هذا الذي تضمن الدلالة على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الانية بالعرض لانه يدل بجزء
منه دون جزء كالحيوان فانه وان ميزه اشياء عن النبات فانه ليس ذلك بجميع ما محصوله الحيوان حيوان بل بشيء منه فانه لا ينفعل ذلك
بانه جسم بل بانه حساس وهذا هو الدال على الانية اولا ولاجله يدل الحيوان على التمييز والانية فيكون الحيوان ليس لذاته صالحا للتمييز بل بجزء منه
ويكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضا تكلف غير مستقيم اما اولا فانه لو كان كذلك لكان اذا اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقرنا به اخص ما
يدل على الشيء فعلنا مثلا جوهر ناطق لكان يكون دالا على ماهية فكان يكون نوع الانسان او جنسه وكان يكون حد الانسان او حد جنسه انه جوهر
ناطق وليس كذلك عندهم بل حده انه حيوان ناطق وليس الحيوان والجوهر واحدا ومن المحال ان يكون للشيء الواحد حد تام حقيقي الا الواحد ولن يتكلفوا
ان توجبوا مع المشترك الاول سائر التي في الوسط على الترتيب كله فقد حصل ما ذهبنا اليه ان الدال على الماهية يجب ان يكون مشتملا على كمال الحقيقة فيكون
حـ هذا التكلف يؤدي الى ان لا احتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضوع في اللغة الى الاصطلاح بان فانا سنوضح من بعد ان استعمالهم هذه اللفظة على ما هي
عليه يحفظ الوضع الاول الجامع استمر ايضا في الوجوه التي يتعوق معها ما يتعوق وبعد هذا كله فان ذلك كله يفسد بوجوه اخرى منها ان الحساس ايضا
حكمه حكم الحيوان وانه ايضا محصل من معان عامة وخاصة وان المعاني العامة فيه ككون الجسم او الشيء ذا قوة او صورة او كيفية لا يتميز بها انما يتميز بما
هو اخص منها وهو كون او الشيء ذا قوة دراكة للشخصيات على سبيل كذا ومنها ان الحيوان وان كان لا يميز بجزء من معناه كالجسم ويميز بجزء كالحساس
فليس سبيلنا في هذا الاعتبار هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان من حيث هو حيوان والحيوان تميزه من حيث هو حيوان كلي
واحد ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلوا اما ان يميز التمييز الذي عن النبات او لا يميز فان لم يميز وجب ان يكون النبات يشارك الحيوان في
انه حيوان وهذا خلف وان ميز فقد صدر عنه بما هو حيوان تمييز وان كان قد يصدر ايضا عن جزء له وكان الجزء علة اولى في ذلك وليس اذا
كان للشيء علة بها يصير بحال والعلة تلك الحال يجب ان يكون تلك الحال له بالعرض فكثير من الاشياء بهذه الصفة ثم لا امنع ان يكون ههنا
شروط اخرى يلحق بالبيان الذي جعلوه الدال على الماهية يتميز بها ما يسمى جنسا او نوعا عن الفصل وشروط اخرى يلحق التمييز يكون ذلك للحساس
دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول ولا بحسب نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطرارا
قد الجأت اليها امثال هذه المقامات واذا وجد ظاهر المفهوم من لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار كان المصير عنه الى غيره ضربا من العجز ومن
اللجاج الذي يدعو اليه الانفة من الاذعان للحق والاعتراف بذهاب ذلك على من لم يخطر ببالهم ما اوردناه من المباحث الى حين سماعها ط
فصل في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسام الخمسة فنقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي اما ذاتي او عرضي وان الذاتي للشيء اما
غير صالح للدلالة على الماهية واما صالح للدلالة على الماهية والدال على الماهية اما ان يدل على ماهية شيء واحد او اشياء لا تختلف اختلافا ذاتيا واما
ان يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء تختلف ذواتها اختلافا ذاتيا مثال الاول لفظة الشمس اذا وقعت على هذه المشار اليها ولفظة
الانسان اذا وقعت على زيد وعمرو ومثال الثاني دلالة لفظ الحيوان اذا وقعت على الثور والحمار والفرس معا فان السائل مثلا ما هذه الاشياء
فقيل حيوانات فان لفظ الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث هو مسؤول عن جملتها ومطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة لا الفرق بينها

الوجهين ان الوجه الاول يكون دالا على مهية الجملة وعلى مهية كل واحد فان لفظة الانسان يدل ايضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو واما
تفصل عليها ويخرج عنها ما يخص كل واحد منها من الاوصاف العرضية كما قد فهمته مما قيل سالفا واما الوجه الثاني فانك تعلم ان الحيوانية لا يكون
وحدها دالة على مهية الانسان والفرس وحده فليس بها وحدها كل واحد منهما هو هو وليس انما نفصل عليها بالعرضيات بل بالفصول الذاتية
واما الذي لها من المهية بالشركة فلفظة الحيوان يدل عليه واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما اشتمل عليه دلالة لفظة الحيوان فهو جزء من كمال
حقيقتها المشترك فيها دون تمامها وكذلك حال الناطق بالقياس الى الانسان لكن لقائل ان يقول انه لا دلالة للحيوان الا ومثلها للحساس فكما
انه لا يكون الحيوان الا جسما ذا نفس كذلك الحساس لا يكون الا جسما ذا نفس فنقول في جوابه ان قولنا ان اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي
فهمته اعني ان يكون اذا دل اللفظ لم يكن بد من وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون هناك محرك ولفظة السقف
اذا دلت لم يكن بد من ان يكون هناك اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظة المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ولفظة السقف مفهومها ودلالتها
الاساس وذلك لان معنى دلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى اخر يقارن ذلك المعنى
مقارنة من خارج يشعر الذهن به مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الاول وربما كان ذلك المعنى محمولا على ما يحمل عليه
معنى اللفظ كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك والمعنى الذي يتناوله اللفظ بالدلالة ايضا يكون على وجهين احدهما
اولا والاخر ثانيا اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على جملة الجسم ذي النفس الحساس واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم مضمن في معنى الحيوانية
ضرورة فاذا دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج فيكون ههنا دلالة بالحقيقة اما اولية واما ثانية ودلالة خارجة اذا
دل اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا اخر من خارج يقارنه وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول اندراج ولا دخول تطابق فان اردنا ان
نحصر هذا كله ونحصله جعلنا الدلالة التي للالفاظ على ثلثة اوجه دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس ودلالة تضمن
كما يدل لفظة الحيوان على الجسم ودلالة لزوم كما يدل لفظة السقف على الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع الى ما نحن فيه فنقول ان المفهوم من الحساس
هو انه شيء له حس ثم من خارج ما نعلم انه يجب ان يكون جسما وذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم واما الحيوان فانما يعنى به
بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس حساس فيكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة مطابقة وعلى اجزائها دلالة تضمن
واما دلالة الحساس على سبيل المطابقة فانما هي على جزء فقط واما الكل وساير الاجزاء فانما يدل عليها على سبيل اللزوم ولسنا نذهب ههنا في
قولنا لفظ دال الى هذا النمط من الدلالة فقد تعرف ان اللفظ الدال على المهية ما هو وكيف هو ومن ههنا تزول الشبهة المذكورة فاما اللفظ الذاتي
للشيء الذي لا يدل على مهية ما اعتبر ذاتيته لا بسبيل شركة ولا خصوص فانه لا يجوز ان يكون اعم الذاتيات المشتركة والا لدل على المهية المشتركة
بوجه فهو اذن اخص منه فهو صالح اذن لتمييز بعض ما تحته عن بعض فهو صالح للاينية فكل ذاتي لا يدل بوجه على مهية الشيء فهو دال على الاينية
فان قال قائل ان الذي يصلح للاينية هو بعينه يصلح للمهية فان الحساس وان اردت كونه دالا على مهية الانسان والفرس والثور بحال الخصوص
او شركة فانك لا تجد دلالته على مهية مشتركة للسميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي ينقسم الى مقول في جواب ما هو ومقول
في جواب اي شيء انقساما على ان لا يدخل احدهما في الاخر وكذلك لم يتبين لك انه اذا كان الشيء دالا على المهية فليس بدال على الاينية بل يمكن
ما الزمت القوم فنقول له اما التشكك المقدم فيحل بان يعرف بانا لا نمنع ان يكون ما هو دال على اينية الاشياء دالا على مهية اشياء اخرى
بل ربما اوجبنا ذلك انما نمنع ان يكون الحساس مثلا دالا على مهية خاصة او مشتركة للانسان والفرس والثور كدلالة الحيوان مع
مشاركة الحيوان الحساس في الذاتية للانسان والفرس والثور فان الحساس ذاتي مشترك لعدة اشياء كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها فانا انما
نمنع حكما اخر ونقول انهما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها يفترقان فيكون الحيوان وحده منهما دالا على مهية مشتركة للامور التي

هما ذاتيان لها ويجب ان نعلم انا اذا قلنا لفظة ذاتي عنينا ذاتيا للشيء ثم نقول مهية او غير مهية فنعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء لا غيره و
اذا خلينا عن هذا فيكون ما هو ابعد عن هذا فان الذاتي للشيء كاللون للبياض قد يكون عرضيا لشيء اخر كما هو للجسم وهذا لا يوجب منع قولنا
ان الذاتي للشيء لا يكون عرضيا فان غرضنا متوجه الى انه لا يكون عرضيا لذلك الشيء الذي هو ذاتي له واما التشكك الاخر فيحل بان نقول انا انما
نعني بالدال على الاينية ما انما يصلح للاينية فقط دون المهية حتى انه لا يكون دلالته على معنى مقوم ثم مهية مشتركة او خاصة بل على معنى مقوم يخص فانا
قلنا الدال على الاينية عنينا هذا المعنى فان تشكك متشكك واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس هل قول في جواب
ما هو او ليس وكيف يجوز ان يكون مقولا في جواب ما هو فيكون هذه انواع الحيوان وامورا مختلفة متباينة واتضح انه لا يكون الحساس مقولا
عليها في جواب ما هو لان الحيوان اتم دلالة وكيف لا يكون كذلك وهو اكمل محمول على ما يحمل عليه بالشركة فيجب ان ينتظر هذا المتشكك اصولا نعطيها
اياه في حمل الجنس على الفصل وذلك بعد فصول فاذ قد سبق هذا فنقول ان الذاتي الدال على المهية يقال له المقول في جواب ما هو والذاتي الدال
على الاينية يقال له المقول في جواب ما هو اي شيء في ذاته واي ما هو واما العرضي فربما كان خاصا تطعمه المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضاحك والكاتب
للانسان ويسمى خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان ولغيره ويسمى عرضا عاما فيكون كل لفظ كلي ذاتي اما دالا على جهة
اعم ويسمى جنسا واما دالا على جهة اخص ويسمى نوعا واما دالا على اينية ويسمى فصلا واما الكلي العرضي فيكون اما خاصا ويسمى خاصة واما
مشتركا فيه فيسمى عرضا عاما فكل لفظة كلي اما جنس واما فصل واما نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس ليس جنسا في
نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا للامور التي يشترك فيه وكذلك ليس النوع نوعا في نفسه ولا بالقياس الى الامر الذي هو اعم منه وكذلك
الفصل انما هو فصل بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة ايضا انما هي خاصة بالقياس الى ما تعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض انما
هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده فلنتكلم الآن في كل واحد من هذه بانفراده ثم لنبحث عن مشاركاتها ومباينتها على حسب
العادة الجارية سالكين فيه مسلك الجماعة **فصل** في الجنس فنقول ان اللفظة التي كانت في اللغة اليونانية تدل على معنى الجنس
كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي يسمى عند المنطقيين جنسا فكان اولا انهم
يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرة جنسا مثل ولادتهم كالعلوية وبلدتهم كالمصرية فان العلوية مثلا تسمى عندهم باسم الجنس
وبالقياس الى اشخاص العلويين وكذلك المصرية كانت تسمى عندهم جنسا بالقياس الى اشخاص المولدين بمصر او الساكنين بها وكانوا ايضا
يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة جنسا لهم وكان علي مثلا عندهم يجعل جنسا للعلويين ومصر جنسا للمصريين وكان
هذا القسم اولى عندهم باسم الجنس لان عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ومصر سبب لكون المصرية جنسا للمصريين ويظن ان السبب
اولى بالاسم من المسبب اذا وافقه في معناه او قاربه ويشبه ايضا انهم كانوا يسمون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها والشركة
نفسها ايضا جنسا فلما كان المعنى الذي يسمى عند المنطقيين الآن هو معقول واحد له نسبة الى اشياء كثيرة يشترك فيه ولم يكن له في الوضع الاول
اسم نقل له من اسم هذه الامور المشابهة له اسم فيسمى جنسا وهو الذي تكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع
في جواب ما هو وقبل ان نشرع في شرح هذا التحديد فيجب ان نشير اشارة حقيقية الى معنى الحد والرسم ونؤخر تحقيقه بالشرح الى الجزء
الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول ان الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية الشيء فان كانت مهية الشيء معنى
مفردا غير ملتئم من معان فلن يصلح ان يدل على ذاته الا بلفظ يتناول تلك الذاتيات وحده ويكون هو اسمه لا غير فلا يكون له ما يشرح
ماهيته باكثر من لفظ هو اسم وربما اي باسم مرادف لاسمه يكون اكثر شرحا له لكن دلالة الاسم اذا لم تفد علما بالمجهول احتيج الى بيان اخر لا يتناول
ذاته فقط بل يتناول نسبا وعوارض ولواحق ولوازم لذاته اذا فهمت سبق الذهن الى معناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات

دون المميز فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب الى فهمك فى هذا الوقت تنزل هذا الشئ لاحدله بل له لفظ تشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه
واما ان كان معنى ذلك مولفا من معان فله حد وهو القول الذى يولف من المعانى التى منها يحصل هيئته حتى يحصل هيئته ولان اخص الذاتيات
بالشئ اما جنسه واما فصله على ما يجيئك تبينه لما سلف ذكره فاما فصل الفصل وجنس الجنس وما تركب من ذلك فهو له بواسطة وهو فى
ضمن الجنس والفصل فيجب ان يكون الحد مولفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التى بها يحصل منها الحد كما تقول فى حد
الانسان انه حيوان ناطق فان كان الجنس لا اسم له اتى بحده كما لو لم يكن للحيوان اسم اتى بحده فقيل جسم ذو نفس حساس ثم الحق به ناطق و
كذلك من جانب الفصل فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعانى الذاتية للشئ ويدل عليها اما دلالة مطابقة على المعنى الواحد المتحصل من الجملة و
اما دلالة تضمن على الاجزاء واما الرسم فانما يوجد بان يولف قول من لواحق الشئ باسره فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشئ ولا لشئ غيره
حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن الرسم ان يرتب اولا جنس اما قريب واما بعيد ليتقيد ذات الشئ ثم يوتى بجملة اعراض وخواص وان لم تفعل
ذلك كان ايضا رسما مثال ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض الاظفار منتصب القامة بادى البشرة ضحاك وتذكر هذه دون الحيوان
فالمقول فى شرح اسم الجنس هو كالجنس للشئ الذى يسمى جنسا فمن المقول ما يقال على واحد فقط ومنه ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين
كالجنس الاقرب واما المقول لا على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الجنس المذكور الا انا لما قلنا مختلفين بالنوع فى
جواب ما هو اخص بالجنس وعنى بالمختلفين بالنوع المختلفين فى الحقايق الذاتية فان النوع قد يقال لحقيقة كل شئ فى هيئته وصورته غير
ملتفتا الى نسبته الى شئ اخر خصوصا اذا كان يصح فى الذهن حمله على كثيرين يشترك فيه بالفعل او لا يشترك فيه بالفعل بل بالقوة او حقا
التوهم والمميز يحتاج فى تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى الشئ من ذلك واذا كانت اشياء مختلفة المهيات ثم قيل عليها شئ اخر هذا القول
كان ذلك الشئ الاخر جنسا لها فتم شرح قولنا فى هذا الشئ انه يقال على هؤلاء الكثيرين فى جواب ما هو ان ذلك بحال الشركة كما علمت واما
الفصل فانه غير مقول فى جواب ما هو بحجة واما النوع فانه ليس من حيث هو نوع مقولا على شئ قولا بهذه الصفة بل مقولا عليه فان اتفق ان
قيل هو نفسه هذا القول يعتد بها رجينا فانا يلزمنا ان نعلم فى الحدود التى للاشياء الداخلة فى المضاف انما نريد بها كونها الشئ من حيث هى لها معنى
الحدود كما لما قلنا هذا الحد للجنس استغرنا فى تعينا زيادة يدل عليها قولنا من حيث هو كذلك لو صرحنا بها واما الشئ الذى يخص من بعد
باسم النوع فليعلم انه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد واما العرضيات فلا يقال شئ منها فى جواب ما هو فلا شئ غير الجنس موصوف
بهذه الصفة وكل جنس موصوف بهذه الصفة لانا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما له وقد يعرض ههنا شبهة من ذلك انه ان كان
الجنس شئ كالجنس وهو المقول على كثيرين كان للجنس جنس اذ قيل الجنس على المقول على الكثيرين الذى هو جنسه وكان الجنس مقولا على جنس نفسه
فيقولون فى جوابه ان المقول على الكثيرين يقال على الجنس كقول الجنس نفسه والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه اذ ليس يقال ان كل
مقول على كثيرين جنس وكل ما هو جنس فانما يقال على كل ما هو له جنس بل المقول على كثيرين يعرض له الجنسية عند اعتبار ما كما يعرض الحيوان الجنسية
باعتبار ما وهو اعتبار العموم بمجال وكما نشرح لك هذا عن قريب من غير ان يكون الجنسية مقومة للحيوان البتة ولا يمنع ان يكون المعنى الاخص
قد يقال على الاعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على المقول على كثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس لكان شططا محالا ومما اشكل ههنا استعمال
لفظة النوع فى حد الجنس فانك اذا اردت ان تحد النوع يشبه ان لا تجد بدا من ان تدخل فيه اسم الجنس كما يتبين لك بعد اذ يقال لك ان النوع هو
المرتب تحت الجنس وكلاهما للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا ببيان وكل تحديد او رسم فهو بيان وقد اجيب عن هذا فقيل انه
لما كان المضاف انما يقال ماهيته كل واحد منهما بالقياس الى الاخر وكان الجنس والنوع مضافين وجب ان يوخذ كل واحد منهما فى بيان
الاخر ضرورة اذ كان كل واحد منهما انما هو هو بالقياس الى الاخر وهذا الجواب هو زيادة شك فى امور اخرى غير الجنس والنوع تشكل فيها

ما تشكل فى الجنس والنوع وزيادة الاشكال البين يجلى فان المحقق يقول ورد حدود المضافات على حد الجنس والنوع وعرفنى انهما اذا كانت مجهولين معا
فكيف يعرف الواحد منهما بالاخر وايضا فان من شان الحل ان يقصد فيه مقدمات الشك فينكر جميعها او واحدة منها وليس فى الحل الذى اورده منها
الحال يعرض لشئ من تلك المقدمات فانه لم يقل ان الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدى المتعلم ولم يقل انه اذا عرف كل واحد منهما بالاخر
وهو مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فان هذا لا يمكن انكاره ولا ايضا يسوغ انكار الثالث انه تعريف المجهول بالمجهول ليس ببيان ولا الترتيب الذى
لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها فاذا كان هذا الحل لم يعرض لمقدم من قياس الشك ولا للتاليف فلم يعمل شيئا وايضا فقد وقع فيه غلط عظيم
وهو انه لم يميز فيه الفرق بين الذى يعرف مع الشئ وبين الذى يعرف به الشئ فان الذى يعرف به الشئ هو مما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف
الشئ اذا اضيف اليه جزء اخر يوصل الى معرفة الشئ ويكون هو قد عرف قبل الشئ واما الذى يعرف مع الشئ فهو الذى اذا استتمت المعرفة بواحد فى
المعرفات للشئ معا عرف الشئ وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به تسبق معرفة الشئ حتى يعرف به الشئ فذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشئ
فان اجزاء الجملة التى يعرف الشئ بها ما لم يجتمع معا لم يعرف الشئ بل الواحد منها يكون دالا على جزء من المعنى الذى للشئ فقط فما دامت الاجزاء يذكر
ولم يستوف جميعها يكون الشئ بعد مجهولا فاذا استوفى عرف الشئ ح وعرف ما يعرف مع الشئ والمضافات مما يعرف معا ليس بعضها يعرف بالبعض
فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرف مع الشئ غير الذى يعرف به الشئ فان الذى يعرف به الشئ هو فى المعرفة
قبل الشئ وكذلك فانا نقول ان المتضايفات لا نجد على هذه المحافظة التى اومأنا اليها من ظن انه يحل هذا الشك بل فى تحديدها ضرب من التلطف
يزول به هذا الانغلاق ولهذا موضع بيان اخر واما مثاله فى العاجل فهو انك اذا سئلت ما الاخ لم يعمل شيئا ان اجيب بانه الذى له اخ بل
تقول انه الذى ابوه هو بعينه ابو انسان اخر الذى يقال انه اخوه فتاتى باجزاء بيان ليس واحد منها متحددا بالمضاف الاخر فاذا فرغت
يكون قد دللت على المتضايفين معا واذ قد تقرر ان هذا الحل غير مغن فلنرجع نحن الى الحث فارقناه فنقول ان تحديد الجنس تم وان لم يوجد
النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف اليه بل من حيث هو الذات فانك اذا عنيت بالنوع المهية والحقيقة والصورة وقد يعنى به ذلك كثيرا
فى عاداتهم لم يكن النوع من المضاف الى الجنس فاذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين بالمهية والصورة تم لك تحديد الجنس فانك اذا قلت
ان الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق والمهيات والصور الذاتية فى جواب ما هو تم تحد الجنس ولم يحتج الى ان ما حد النوع من
حيث هو مضاف فتورده فى حده وان كانت الاضافة يندرج فى ذلك اندراجا لا يكون معه جزء الحد متحددا بالمحدود الحد اما الاندراج
فلانك اذا قلت مقول على المختلف بالمهية جعلت المختلف بالمهية مقولا عليه وهو اشارة الى ما عرض لها من الاضافة واما انك لم تجعل جزء الحد
متحددا بالمحدود بالحد فلان جزء الحد هو المهية او كلية يخالف بالمهية والمهية من حيث هى مهية والكلية المخالفة بالمهية غير متحددة بالجنس
فيكون قد حددت الجنس حدا تبعت فى اخره وبالقوة معه على تحديد النوع الذى يضايفه من غير ان جعلته بالفعل من حيث هو مضاف
جزء حد واما شرح هذا التدبير فى الحدود التى للمتضايفات وانه لم ينبغى ان يكون هكذى وكيف يحصل معه مراعات لكل واحد
من المتضايفين من خاصية القول بالقياس الى الاخر فسيرد ذلك فى مكان اخر **فصل** فى النوع ووجه انقسام الكلى اليه
والنوع ايضا قد يقال فى لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقى فان اللفظة الذى نقلته الفلاسفة اليونانيين فجعلته بمعنى النوع
المنطقى كان يستعمل فى الوضع الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شئ وخلقته التى له ذلك دون شئ اخر فوجد واصورا ومهيات
للاشياء التى تحت الجنس يخص كل واحد منها بها قسموها من حيث هى كذلك انواعا وكما ان لفظة الجنس كانت تتناول المعنى العامى و
المعنى المنطقى وكذلك لفظة النوع المنطقى يتناول عند المنطقيين معنيين احدهما اعم والاخر اخص فاما المعنى الاعم فهو الذى يوجد
مضايفا للجنس ويحدونه بانه المرتب تحت الجنس او الذى يقال عليه الجنس وعلى غيره بالذات وما يجرى هذا المجرى واما المعنى الخاص فهو

حقيقة

الذى ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذى يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا تختلف بامور ذاتية فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول
اذ لا يخلو انى الوجود من وقوعه تحت الجنس ويقال له نوع بالمعنى الثانى وبين المفهومين فرق وكيف لا وهو بالمعنى الاول مضاف الى
الجنس فانه لا يحتاج فى تصوره مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو الى ان يكون شىء اخر ايضا اعم منه مقولا عليه ومعنى
النوع بالوجه الاول ليس كالجنس لمعنى النوع بالوجه الثانى وذلك لانه ليس مقوما له اذ قد يجوز فى التوهم ان لا يكون الشىء الذى هو
نوع بهذه الصفة نوعا بالصفة الثانية اذ لا يمتنع فى الذهن ان يتصور كليا هو راس ليس تحته كلى اخر وهو مع ذلك طبيعة مما ينقسم بالفصول
كالنقطة عند قوم وما كان جملة مكذى على هذه الصورة وجاز رفعه فى التوهم لم يكن كما علمت ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا
بل ان كان لا بد فهو عارض لازم له وقد يقال لهذا نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الانواع هو المفهوم من كونه نوعا بمعنى انه مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد فى جواب ما هو وكيف ومن حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق له كالجنس وداخل فى تحديده وهو به مضاف
الى الانواع فوقه ثم لست احقق ان اى الوجهين هو فى اصطلاح المنطقيين اقدم فلا يبعد ان يكون اول نقل اسم النوع انما هو الى هذا
المقول على الافراد ثم لما عرض له ان كان عليه عام اخر ثم كونه تحت العام بهذه الصفة نوعية ولا يبعد ايضا ان يكون الاقدم هو المعنى الاخص
فلما كان هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويختص فى اضافته بالنوعية فقط من غير تجنس جعل اولى باسم النوعية فسمى من حيث
هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شىء ليس يكفى تحصيله وان كان اكثر ميلى هو الى ان اول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاف
لكنه يجب علينا ان نعلم ان النوع الذى هو احد الخمسة فى القسمة الاولى هو باى المعنيين نوع فنقول انه قد يمكن ان يخرج القسمة الخمسة على وجه يتناول
كل واحد منهما دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلى الذاتى اما ان يكون مقولا بالمميز او لا يكون والمقول بالمهية اما ان يكون مقولا بالمهية المشتركة
للمختلفين بالنوع او للمختلفين بالعدد دون النوع كان قسمة المقول بالمهية يتناول الجنس والنوع الملاصق للاشخاص ويصح اعتبار النوع
بالمعنى الذى يكون بالاضافة الى الجنس فى القسمة الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو مقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو الى ما هو
كذلك ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذى يسمى جنسا فقط والى ما يكون مقولا على كثيرين ويقال عليه اخر هذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا
لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف مطلقا بل تخرج قسمان من هذه النوعية بهذا الاعتبار وهو ما كان جنسا وله نوعية و
يخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا وقد يمكن ان يقسم بحيث يخرج النوع بالمعنى الاعم فيكون النوع بالمعنى الخاص فى القسمة الثانية
حتى يكون ما هو نوع اما الذى نوع الانواع الذى يعرض له ان يكون النوع بالمعنى الذى يجعل الاخص واما النوع الذى هو نوع يجنس لكنك
انا قسمت الكلى من حيث هو كلى فاولى الاعتبارات بان يقسم قسمة يكون له بالقياس الى موضوعاته التى هو كلى بحسبها فهنالك مذهب النوع
الذى بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبارات وهنالك يصير النوع المشعور به اولا هو النوع بالمعنى الخاص وان لم يراع هذا بل روعى
احوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هى كلية مثل الزيادة فى العموم والخصوص التى لبعضها عند بعض لا عند الجزئيات خرج لك
النوع المضاف على ما نورده عن قريب وليس يجب ان يكون هذا التجنيس مشتملا على كل معنى يكون اليه قسمة الكلى فان الشىء قد ينقسم اقساما قسمة
تامة ويعدل عنها اقسام اخرى له انما هى سليمة بقسمة اخرى فان الحيوان اذا قسمته الى ناطق واعجم لم يكن الا قسمين واهمل الماشى والطائر احتاجا
الى ابتداء قسمة اخرى وليس يجب ان يعسر ويهول ان هذه القسمة الخمسية يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلى واعتباراته بل يجب ان
نعلم انه انما يحمل على هذا التعسر اشتراك قسمين متباينين فى اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان نقول ان هذه الخمسة اذا تحصلت حصلت من
المناسبات التى بينها امر اخر هو حال الاخص من المقولات فى جواب ما هو عند الاعم حتى يكون ذلك نوعية للاخص وكما يعرض قبل ذلك ايضا
تحصره جزئية ولكن بالك قد تركت اذ لا التفات اليها فان اثرنا ان نجعل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف الذى هو اعم وجب ان نقول

ان اللفظ الذاتى اما مقول فى جواب ما هو واما غير مقول ونعنى بالمقول فى جواب ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل عن اشياء كثيرة ما هى جوابا
ثم نقول والمقولات فى جواب ما هو قد تختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها اخص فالاعم مقول فى جواب ما هو جنس للاخص
والاخص نوع للاعم واذا وجدنا النوع فهنالك نقسم قسمة اخرى فنقول انه لا يخلو اما ان يكون النوع من شانه ان يصير جنسا لنوع آخر واما
ان لا يكون ذلك من شانه فهذه القسمة ينتهى الى الخمسة انتهاء ظاهرا ويكون طبيعة النوع محصلة فيه والنوع بالمعنى الاخير يدخل فيه بوجه واما القسمة
الاولى فلم يكن كذلك واما القسمة المشهورة التى لهذه الخمسة فهى اقرب من القسمة الاولى وذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد اما ان يدل
على واحد او على كثير والدال على الواحد هو اللفظ الشخصى واما الدال على الكثير فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او على كثيرين مختلفين
بالعدد والدال على كثيرين مختلفين بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما ان يكون فى جواب ما هو واما ان
يكون فى جواب اى شىء هو فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو جنسا والدال عليه فى جواب اى شىء هو فصلا واما العرضى
فهو العرض العام ثم يقولون ان الدال على كثيرين مختلفين بالعدد اما ان يكون فى جواب ما هو وهو النوع واما ان يكون فى جواب اى شىء هو
وهو الخاصة فهذه القسمة منهم ودعاهما النوع بالمعنى المضاف ودعاهما طبيعة الفصل بما هو فصل بل انما دخل فيها من الفصول ما يحمل على انواع
كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس كل فصل ما يحمل على انواع كثيرة وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل كذلك على ما
ستتضح لك الا ان يراعى شيئا سنعرفه ونعلم انهم لم يراعوه ولم يفطنوا له فليس عكسا ان يجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون المعلم الاول راعاه و
ايضا فان هذه القسمة لم يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذى لا يكون الا للنوع ودعاهما الخاصة التى هى خاصة نوع متوسط بالقياس اليه
فلم يوردوا الخاصة بما هى خاصة للنوع بل بما هى خاصة لنوع اخير كما لم يوردوا النوع الا نوع الانواع اخيرا

يب فصل فى تعقيب رسوم النوع

فلنحقق الان حال الحدود المشهورة للنوع فنقول اما النوع بالمعنى الذى لا اضافة فيه الى الجنس فحدد فواحد احدودهم بانه المقول على كثيرين
مختلفين بالعدد فى جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا على كثيرين
مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول على كثيرين مختلفين بالعدد انه مقول على ذلك فقط لانك ان لم تفهم ذلك لم يكن كونه مقولا
على كثيرين مختلفين بالعدد مانعا من كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالنوع فان المقول على كثيرين مختلفين بالنوع قد يكون ايضا مقولا
على كثيرين مختلفين بالعدد فاذا علمت ان التخصيص بهذا الاسم انما هو لهذا الانفصال الاكذلك صح ما يقال على كثيرين بالنوع من مفهومه فهذا
ما يفرق به بينه وبين الجنس والعرض العام وقد يفرق به ايضا بين النوع والفصل التى يقال على كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل المنقسم
بالمتساويين فانه فصل الزوج فى ظاهر الامر وقد يقال على الخط والسطح والجسم فى ظاهر الامر فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين فى ظاهر
الامر ولكن اذا اضيف الى العدد الذى هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين النوع والفصل الذى هو خاص بالنوع كالناطق
اعنى الذى له مبدا قوة التمييز فان هذا للانسان وحده واما الذى يقال للملك فهو معنى اخر ليس يشارك الانسان الملك فيه ولكنه قد
يمكن لبعض المتشطين ان يخرج من هذا الحد من هذه الجهة وجه فرق بين النوع والفصل وذلك الوجه هو ان طبيعة النوع بهذا المعنى
يقتضى ان لا يقال الا على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا يقتضى ذلك وهو وجه متكلف لكن قوله فى جواب ما هو يفرق
بينه وبين الفصل تفريقا مطلقا ويفرق بين الخاصة وبين النوع ايضا فان الخاصة لا تدخل لها فى جواب ما هو فهذا الرسم مستوفى
محقق للمعنى الذى يقال عليه النوع الذى لا يطابق الا نوع الانواع واما رسوم النوع بالمعنى الذى فيه الاضافة فذلك عندهم رسمان احدهما
قولهم انه المرتب تحت الجنس والثانى انه الذى يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب ان ننظر فى حاله فنقول انه ان عنى بالمرتب تحت الجنس ما
يكون اخص منه حملا اى يكون حمله على بعض ما يحمل عليه ما هو تحته فان الشخص والنوع والفصل والخاصة يشترك جميعها فيه فان عنى

الفصول

الجملة

بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ ومع ذلك فان الفصل والنوع والخاصة تشرك فيه وان لم يعن
بالمرتب هنا بل عنى به ما هو اخص وملاصق لا يتوسط شيء بينهما وهو ما يليه في المرتبة خرج الشخص ودخل الخاصة والفصل فان عنى بالمرتب
ما يكون ملاصقا اليه في ترتيب العموم فقط بل وفي ترتيب المعنى ايضا خرجت الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا مدخولا في
طبيعته اعنى يكون ما فوقه متضمنا في معناه اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا في طبيعة الفصل والخاصة بل هو شيء كالموضوع لهما
ليس داخلا فيهما ونسبته اليهما ليس نسبة الامر اللازم الذي لا بد منه ليس نسبة الداخل في الجوهر على ما علمت لكن لفظة المرتب ليس يدل على هذا
المعنى المحرر بكل هذه الاشتراطات لا بحسب الوضع الاول ولا بحسب النقل فليس يذكر في موضع من كتب من اهل هذه الصناعة انه اذا قيل هذا
اللفظ فيجب ان يفهم منه هذا المعنى اى مرتب تحت كذا اعنى هذا المعنى واما الرسم الثاني وهو انه الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو او يقال
هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة ان عنى بالمقول عليه من طريق ما هو ما حققناه نحن فيجب ان نزاد عليه انه الذي يقال عليه وعلى غيره
جنسه من طريق ما هو او يقال هو الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا للنوع فان الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق
ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض واما الشخص فلا يتم ميزه بالجنس واما ان عنى بذلك ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض
فرق ولا يكون بينه وبين الشخص فرق الا ان يضمن انه كلي بهذه الصفة وايضا فانه لا يكون بينه وبين فصل الجنس فرق والذي حد وقال ان النوع
هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو فقد احسن تحديد النوع وانما يتم جنسه بان يقال انه الكلي الاخص من كليين مقولين في جواب ما هو
نعلم ذلك اذا تدربت بالاصول والمواضع المعترفة للحدود فنقول الآن ان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح ان يجعل باعتبار اخر نوعا
اذ لا يكون فوقه جنس اعم منه ومنه ما يصلح ان يكون نوعا باعتبار اخر اذ يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه ما يكون نوعا
ولا يصلح ان يجعل جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص منه ومنه ما يصلح ان يجعل جنسا باعتبار اخر اذ يكون تحته نوع اخص منه فمراتب
الجنس مراتب ثلث فيكون جنس عال ليس بنوع البتة وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته اجناس وجنس سافل هو جنس ونوع ليس تحته
جنس وكذلك يكون في باب النوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة فليس بجنس البتة ونوع عال تحت جنس الاجناس الذي ليس بنوع البتة ونوع
متوسط هو نوع وجنس وجنسه نوع والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر فان الجوهر جنس لا جنس فوقه وتحته الجسم وتحت الجسم الجسم ذو
النفس وتحت الجسم ذي النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان زيد وعمرو وزيد
وعمرو واشكالهما هي الاشخاص والجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس والانسان هو نوع الانواع اذ ليس تحته نوع وما بينهما اجناس و
انواع متوسطة انها بالقياس الى ما تحتها اجناس وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجسم نوع الجوهر وجنس الجسم ذي النفس والجسم ذي النفس
نوع الجسم وجنس الحي لانه يعم النبات والحي والحي نوع الجسم ذي النفس وجنس للحي الناطق لانه يعم الحيوانات العجم والانسان والحي الناطق نوع
الحي وجنس للانسان لانه يعم الانسان والملك فيكون الحي الناطق هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم وما يليه هو الجنس
المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الانسان هو النوع السافل ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ويكون الجوهر
بالقياس الى ما تحته جنس الاجناس والجنس العالي وبما لا قياس له الى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ويكون الانسان بالقياس الى ما فوقه
نوع الانواع والنوع السافل واما بقياسه الى ما تحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه الى ما تحته على وجهين قياس الى ما تحته من حيث هو
محمول عليها الحمل المعلوم وقياس الى ما تحته باعتبار انها ليست بانواع وقياسه الى ما تحته من حيث الحمل يفيد معنى النوع غير المضاف
الى الجنس وهو المعنى الثاني مما ذكروا وما قياسه بالاعتبار الاخر فيفيد انه نوع ليس بجنس فهو نوع الانواع ونوع ليس بجنس ونوع بالمعنى
المذكور ومفهومات هذه الثلثة وان تلازمت فهي مفهومات مختلفة واذا جعل اسم النوع اسما لواحد واحد من هذه المعاني يكون

مقولا على هذه الثلثة باشتراك الاسم ويكون لكل واحد مفهوماته مختلفة فان جعل اسم الواحد منها فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد
حدا له والقول الذي للاخر ربما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة لازمة له وكما ان تحت نوع الانواع موضوعات كلية وان كانت ليست
بانواع مثل الكاتب والملاح والتركي تحت الانسان فكذلك لا يبعد ان يكون فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس بل معان لازمة قد
تشترك فيها اجناس من اجناس الاجناس كالموجود وكالعرضية وكامور تحمل على عدة اجناس عالية مما ستفطن لها بعد واما هذه القسمة التي اوردت
للجوهر وبلغت الانسان فانها غير مستقيمة وان كانت غير ضارة في تفهيم الغرض المقصود وذلك ان الجسم ذا النفس اذا تناول النبات مع الحيوان
لم يتناول الملئكة الا باشتراك الاسم فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا يدخل فيه الملائكة وكذلك اذا قيل ناطق للانسان وللملك لم يكن الا باشتراك
الاسم والناطق الذي هو فصل مقوم للانسان غير مقول على الملئكة واذا كان كذلك لم يكن الحي الناطق جنسا للملئكة والانسان ولا الجسم ذو
النفس جنسا للنبات والملئكة والحيوانات فاذا كان كذلك لم يكن ادخال المتوسط فصلا لتقسيم الحيوان الناطق الى انسان وغير انسان محتاجا
اليه

فصل في الطبيعي والعقلي والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة وبعد الكثرة من هذه المعاني الخمسة انه قد جرت العادة
في تفهيم هذه الخمسة ان يقال ان منها ما هو طبيعي ومنها ما هو منطقي ومنها ما هو عقلي وربما قيل ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في
الكثرة ومنها ما هو بعد الكثرة وجرت العادة بان يحصل البحث عن ذلك متصلا بالبحث عن امر الجنس والنوع وان كان ذلك عاما للكليات
الخمس فنقول متشبهين بمن سلف ان كل واحد من الامور التي يأتي امثلة لاحدى هذه الخمس هو في نفسه شيء وفي انه جنس او نوع او فصل او خاصة
او عرض عام شيء ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول ان الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في النفس وليس في نفسه
بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاما حتى كانت الحيوانية لانها حيوانية عامة لوجب ان لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاما ولو كان الحيوان
لانه حيوان شخصا ايضا لما كان يجوز ان يكون الا شخصا واحدا ذلك الشخص الذي يقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخص اخر حيوانا بل
الحيوان في نفسه شيء يتصور في الذهن حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط فان تصور معه انه عام وخاص وغير ذلك
فقد تصور معه معنى زائد على انه حيوان يعرض للحيوانية فان الحيوانية لا تصير شخصا مشارا اليه الا بمقارنة امر يجعله مشارا اليه وكذلك في
العقل لا يكون كذلك الا بان يلحق بالعقل معنى تخصيصه ثم لا يعرض له من خارج ان ما يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي حيوان
وقد عرض له في الاعيان الخارجة ان كان هو بعينه موجودا في كثيرين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية المعقولة ان يجعل
لها نسبة الى امور كثيرة فيكون ذلك الواحد بعينه صحيح النسبة الى عدة متشاكلة فيه بان يحمله العقل على واحد واحد منها فاما كيف ذلك فلصناعة
اخرى فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب مثلا بعارض يعرض له من شكل وغيره و
كالثوب الابيض فيكون الثوب في نفسه معنى والابيض معنى يركبان فيكون هناك معنى اخر يتركب منهما كذلك الحيوان هو في العقل معنى وانه عام
او جنس معنى وانه حيوان جنس معنى فيسمون معنى الجنس جنسا منطقيا ومفهومه انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو من غير ان
يشار الى شيء هو حيوان او غير ذلك مثل ان الابيض في نفسه له معقول لا يحتاج الى ان يعقل معه انه ثوب وانه خشب فاذا عقل مع ذلك عقل
شيء يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه له معقول فاما انه انسان او حجر فهو امر خارج عن معقوله يلحقه انه واحد فالجنس المنطقي هو هذا
واما الطبيعي فهو الحيوان بما هو حيوان الذي يصلح ان يجعل للمعقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا صلح ان يعقل
له الجنسية ولا يصلح لما يعرض متصورا من زيد هذا ولا المتصور من الانسان فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان يفارق بهذه
العارض طبيعة الانسانية وطبيعة زيد اذ هو يجب اذا تصور صلح ان يلحقه عموم بهذه الصفة الذي هو الجنسية وليس له خارجا الا انه
لصلوح لها بحال فقولهم الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن جنسا وليس هو في الطبيعيات بجنس ولا انه

يخالف في الوجود غيره من الامور الطبيعية بهذا المعنى فلا يبعد ان يخصص لهذا المعنى اسم وان يجعل ذلك الاسم من اسم الشئ الذى يعرض له مجال
وهو الجنسية واما الحيوان الجنسي في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي واما الجنسية المعقولة المجردة فمن حيث هي مفردة في العقل هي ايضا جنس
معقول ولكن من حيث انها شئ من الاشيا يبحث عنه المنطقي فهو جنس منطقي وليس وان لم يكن لهذا الذى هو منطقي وجود الا في العقل
يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذى يفهم من انه عقلي لازم ومقارن للمعنى الذى يفهم من انه
منطقي ليس هو هو اذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما فالجنس المنطقي يحته شيئان احدهما انواعه من حيث هو جنس والاخر انواع موضوعات
التي يعرض لها اما انواعه فلان الجنس المطلق اعم من جنس عال وجنس سافل فهو يعطى كل واحد مما يحته من الاجناس المفرقة حده واسمه اذ يقال
لكل واحد انه جنس ويحمل بحد الجنس واما انواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده وذلك لان الذى هو نوع الحيوان من جهة انه حيوان فلا يحمل عليه
مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسما ولا حدا فان الانسان لا يجب ان يصير جنسا من جهة حمل الحيوانية عليه لا باسم ولا حد كما يجب ان يصير
جسما من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد فان صار شئ من الانواع جنسا فذلك له لا من جهة طبيعة جنسه الذى فوقه بل من جهة الامور التي يحته واما
الجنس الطبيعي فانه يعطى ما يحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة اى من حيث الجنس الذى هو مثلا الحيوان حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي اى
معنى يصلح اذا تصور ان يصير جنسا من حيث هو كذلك فانه ليس يجب هذا لما يحته وبالجملة اذا قالوا ان الجنس الطبيعي يعطى ما يحته اسمه وحده فهذا
ايضا قول غير محقق فانه يعطى بالعرض لانه ليس يعطى من حيث هو جنس طبيعي كما لم يعط ايضا من حيث هو جنس منطقي ولكن انما يعطيها الطبيعة الموضوعة
لان يكون جنسا طبيعيا وهذه الطبيعة بنفسها ايضا ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا اللهم الا ان لا نعنى بالجنس الطبيعي الا مجرد الطبيعة الموضوعة
للجنسية ولا نعنى بالجنس الطبيعي ما عنيناه نحن فح نصلح ان يقال ان الجنس الطبيعي يعطى ما يحته اسمه وحده وح لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان فقط
ثم انظر انه هل يستقيم هذا واما العقلي ففيه ايضا موضوع وجنسية وتركيب وحكم جميع ذلك في العقل كحكم الطبيعي والاخرى ان يكون الحيوانية في
نفسها تسمى صورة طبيعية تارة وصورة عقلية اخرى ولا يكون في نفسها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه لا في العقل ولا خارجا عنه بل انما تصير جنسا اذا قرن
بها اعتبار اما في العقل واما من خارج وقد اشرنا الى الاعتبارين جميعا لكن الشئ الذى هو طبيعة الجنس المعقول قد يكون على وجهين فانه ربما كان
معقولا اولا ثم حصل في الاعيان وحصل في الكثرة الخارجة كمن يعقل اولا شيئا من الامور الصناعية ثم يحصله مصنوعا وربما كان حاصلا اولا
في الاعيان ثم يتصور في العقل كمن عرض له ان راى اشخاص الناس فاستثبت الصورة الانسانية وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سببا بوجه
لحصول الصورة الموجودة في الاعيان وربما كانت الصورة الموجودة في الاعيان سببا بوجه ما للصورة المعقولة اى يكون انما حصلت في العقل
بعد ان كانت قد حصلت في الاعيان ولان جميع الامور الموجودة فان نسبتها الى الله تعالى والى الملائكة نسبة المصنوعات التي عندنا الى النفس
الصانعة فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الامور الطبيعية موجودا قبل الكثرة وكل معقول منها معنى واحد
ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذى في الكثرة فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه اذ ليس في خارج الاعيان شئ هو واحد عام بل تفريق فقط
ثم يحصل مرة اخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا واما ان كونها قبل الكثرة على اى جهة هو اعلى انها معلومة ذات واحدة يكثر بها او
يكثر او على انها مثل قائمة فليس يحتمل هذا توافيه فان لذلك نظرا علما اخر واعلم ان ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة و
العرض يهديك سبيل الاحاطة بعقلية ومنطقية وطبيعية وما في الكثرة منه وقبلها وبعدها واعلم ان الامور التي في الطبيعة اجناس الاجناس فيها فوق
واحدة ومتناهية كما ستتضح لك بعد واما الامور التي هي انواع الانواع فالمتحفظات منها في الطبيعة متناهية واما هي في انفسها فغير متناهية بالقوة
فان انواع انواع كثير من المقولات التي يأتيك بعد لا تتناهى كانواع انواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك واما الاشخاص فانها غير متناهية بحسب التكون
والتقدم والتاخر واما المحسوس المحصور منها في زمان محدود فعساه ضرورة والتشخص انما يصير شخصا بان يقترن بطبيعة النوع خواص عرضية لازمة
وغير لازمة ويتعين لها مادة مشار اليها ولا يمكن ان يقترن بالنوع خواص معقولة كم كانت وليس فيها آخر الامر اشارة الى معنى متشخص فيقوم به التشخص في
الذهن فانك لو قلت زيد هو الطويل الكاتب الوسيم الكذا والكذا وكم شئت من الاوصاف فانه لا يتعين لك في الذهن شخصية زيد بل يجوز ان يكون المعنى
الذى يجتمع من جملة تجميع ذلك لاكثر من واحد بل انما يعينه الوجود والاشارة الى معنى شخصي كما تقول انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل
الفيلسوف ثم يكون اتفق ان لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ويكون قد سبق لك ايضا المعرفة بهذا الاتفاق ويكون ذلك
بالادراك الذى يجرى مجرى ما يشار اليه من الحس نحو ما يشار الى فلان بعينه وزمان بعينه فهنالك يتحقق شخصية زيد ويكون هذا القول دالا على
شخصيته واما طبيعة النوع وحده مما لم يلحقه امر زائد عليه لا يجوز ان يقع فيه كثرة وليس قولنا لزيد وعمرو انه شخص اسما بالاشتراك كما يظنه
اكثرهم الا ان يعنى بالشخص شخصيا بعينه واما الشخص مطلقا فهو يدل على معنى واحد عام فانا اذا قلنا لزيد انه شخص لم نرد بذلك انه زيد بل اردنا انه بحيث
لا يصح ايقاع الشركة في مفهومه وهذا المعنى يشاركه فيه غيره فالتشخيص من الاحوال التي تعرض للطبايع الموضوعة للجنسية والنوعية كما تعرض لها الجنسية والنوعية
والفرق بين الانسان الذى هو نوع وبين شخص الانسان الذى لا يعم لان الاسم فقط بل بالقول ايضا ان قولنا الانسان معناه انه حيوان ناطق وقولنا
انسان شخص هو هذا الطبيعة ماخوذة مع عرض يعرض لهذا الطبيعة عند مقارنتها للمادة المشار اليها وهو كقولنا انسان واحد اى حيوان واحد مخصص
فيكون الحيوان الناطق اعم من هذا اذ الحيوان الناطق قد يكون نوعا وقد يكون شخصا اى هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان
الناطق الشخص حيوان ناطق والعموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية كالعموم الذى الحيوان اعم به من الانسان
وقد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كما ان الحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ شخصا
وليست الجنسية والشخصية من الحيوان وهو الموضوعات الجزوية التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان بل هي اعتبارات تلحقه وتخصصه وكما ان
الانسان النوعية وقد يوحد مع العرض من الاعراض كالانسان الضاحك فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة
كذلك الانسان الشخصي وذلك ان الوحدة هي من اللوازم التي يلزم الاشياء وستبين انها ليست مقومة لماهياتها فاذا اقترنت الوحدة بالانسانية
على الوجه المذكور حدث منهما الانسان الشخصي الذى يشترك فيه كل شخص ولا يكون لذلك نوعا لانه مجموع طبيعة وعارض لها لازم غير مقوم وامثال
هذه ليست يكون انواعا كما ان الانسان مع الضحاك ومع البكاء ومع المتحرك والساكن بل مع قابل اللاحق وغير ذلك لا يكون نوعا آخر بل الانسان نحو
مرة نوع فلحقه لواحق يكون تلك اللواحق لواحق الشئ وليست امورا توجب النوعية الجديدة وهذا مما يحققه في الفلسفة الاولى

يد فصل

في الفصل واما الفصل فان اسمه يدل به عند المنطقيين على معنى اول وعلى معنى ثان وليس سبيلهما سبيل مثلهما في الجنس والنوع اذ كان الوضع الاول
في الجنس انما هو للجمهور والنقل للخواص بل المنطقيون انفسهم يستعملونه على وضع اول وعلى نقل لما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى يتميز به شئ عن
شئ شخصيا كان او كليا فصلا ثم نقلوه بعد ذلك الى ما يتميز به الشئ في ذاته واذا فعلوا هذا كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء ثلثة بحسب التقديم
والتاخير حتى كان من الفصل ما هو عام ومنه ما هو خاص ومنه ما هو خاص الخاص فالفصل العام هو الذى يجوز ان ينفصل به شئ عن غيره ثم يعود
فينفصل به ذلك الغير عنه ويجوز ان ينفصل به الشئ عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام والقعود فان زيدا قد ينفصل عن
عمرو بانه قاعد وعمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد وان زيدا ليس بقاعد فيكون هذا الانفصال بالقوة مشتركا بينهما وكذلك زيد
ينفصل عن نفسه في وقتين بان يكون مرة قاعدا ومرة ليس بقاعد فهذا هو الفصل العام واما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات
فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق للمنفصل به فانه لا يزال الانفصال خاصا مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادى البشرة فان
هذا الانفصال الواقع به خاص للانسان بالقياس الى الفرس ولا يقع به مرة اخرى انفصال الفرس عن الانسان وذلك لانه لا يخلو اما ان لا يجوز البتة
ان يعرض هذه الصفة للفرس او يجوز فان لم يجز ان يعرض له البتة لم يجز الا ان يكون هذا الانفصال بينهما قائما وان جاز ان يعرض مثلا ذلك للفرس لحال

لم يكن الفرس به انفصال عن الانسان بل يشاركه فيها اذ انفصل لم ينفصل الا احد الشيئين دون الاخر فمنه ما لا يزال فاصلا مثل المثال الذي ضربناه
وهو الخاصة ومنه ما يخص فصل اذ انفصل وليس لا يزال فاصلا مثل السواد الذي ينفصل به الزنجي عن انسان اخر فان الزنجي لا يفارقه السواد
وذلك الانسان يجوز ان يسود فح لا يكون بينهما انفصال بالسواد فحيث كان السواد فصلا كان خاصا بالحبشي وحيث لم يخص لم يكن فصلا
واما العام فلم يكن هكذا بل كان هو بعينه تارة ينفصل هذا عن ذلك وتارة ينفصل ذلك عن هذا والفصل العام وهذا القسم من الخاص قد
يصلح ان ينفصل به اشخاص نوع واحد واما القسم الاول من قسمي الفصل الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها عن بعض اذ كان لازما
لطبيعة النوع ولو كان عارضا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان يعرض لاشخاص اخرى فيبطل دوام الانفصال فيه اللهم الا ان يكون من جملة ما يعرض لما
يعرض من ابتداء الوجود كالناس في ابتداء الولادة ولا يجوز ان يعرض بعد ذلك فيجوز ان يكون في هذا الفصل ما اذا فصل عن شخص موجود يستحيل
ان لا ينفصل البتة اذ كان ذلك الشخص بعد وجوده ومنها ما هو ابدا للنوع وهو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس قومها نوعا فبعد ذلك يلزمها
يلزمه ويعرض له ما يعرض له فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعا وهو يقررها ويقررها ويعينها وهذا كالنطق للانسان وهذا الفصل
ينفصل من سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلي اولا طبيعة الجنس فيحصله ويقرره وان سائر ما يلحق تلك الطبيعة العامة بعدما القيها
هذا او قررها فاسم اللزوم ما يلزمه ويلحق ما يلحقه وانما يلزمه ويلحقه بعد التخصيص وهذا كالنطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا ناطقة ماسبق
لما اقترنت بالمادة اقترانا فصار به مثلا الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم والصنائع كالملاحة والفلاحة والكتابة واستعد ايضا لان
يعجب فيضحك من العجائب وان يبكي ويخجل ويفعل غير ذلك من الامور التي للانسان ليس لان واحدا من هذه الامور اقترن بالحيوانية عند
الذهن اولا فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد لان يكون ناطقا بل الاستعداد الكلي والقوة الكلية الانسانية هي التي تسمى بها ناطقا
هذه روادفها وتوابع وانت تعلم هذا بادنى تامل وتحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتمييز والفهم قد حدثت للانسان لما كانت
له هذه الاستعدادات الجزئية وان تلك القوة هي التي تسمى النطق فصار بها ناطقا وهذا هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع واما
انه اسود وابيض او غير ذلك فليست من جملة الاشياء التي لحقت طبيعة الجنس فافرد به شيئا عرض له ولحقه ان كان انسانا فيجب ان يتحقق
ان الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا فلذلك لك ان تقول ان من الفصول ما هو مفارق ومنها
ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارقة ما هو ذاتي ومنها ما هو عرضي ولك ان تقول ان من الفصول ما يحدث غيرية ومنها ما يحدث
آخرية والاخر هو الذي جوهره غير والغير اعم من الاخر فكل ما خالف فهو غير وليس كل ما خالف شيئا فهو اخر اذا عنيت بالاخر المخالف في
جوهره فمن الفصول ما يكون من جملة الغيرية فقط كان مفارقا كالقيام والقعود او غير مفارق كالضحاك وعريض الاظفار فان الضحاك
وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفا لما ليس له بضحاك فليس كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك يلحق ناسا
بعد ان وقع في الجوهر دونه ثم عرض هو فوجبه الاولى لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك
بين ما لا يوصف به ولكن كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك بل هو من موجب شيء اخر وهو الناطق والفصل الذي
خاص الخاص هو العلة الذاتية للخلاف الموجب للاخرية بحسب اصطلاح اهل هذه الصناعة في استعمال لفظ الاخر ومقصودنا في هذا الموضع
مقصور على هذا الفصل وهو الذي هو احد الخمسة دون ذينك الاخرين ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي
شيء هو في ذاته من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب ما هو ثم له رسوم مشهورة مثل قولهم ان الفصل هو
الذي يفصل بين النوع والجنس وايضا مثل قولهم انه الذي يفصل به النوع على الجنس وايضا انه الذي به يختلف اشياء لا تختلف في الجنس
وايضا انه هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلينا مل هذه الرسوم ولنحققها ولننقض فيها بما عندنا من امرها فنقول

انه اذا الحق بكل واحد من هذه الرسوم زيادة تساوي الفصل وتلك الزيادة ان يقال في ذاته او لذاته او ذاتي والذاتي فيكون الشيء الذاتي
الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل والخاصة وان فصلت فليست ذاتية وليس فصلها ذاتيا وكذلك يجب ان يقال انه الذي
الذي يفصل به النوع على الجنس في ذاته وكذلك يقال انه الذي به يختلف في ذاتها اشياء لا تختلف في الجنس وكذلك يقال انه المقول على كثيرين خالف
كذا في جواب اي شيء هو في ذاته لكن الرسوم الثلثة المتقدمة وان ساوت الفصل فليست تتضمن الشيء الذي يحل من الفصل محل الجنس وبذلك الشيء
يتم التحديد وان كان قد يكون باسقاط دلالة ذاتية مساويه كما لو قال قايل ان الانسان ناطق مائت دل على طبيعة الانسانية وساواها ولكن انما
يتم بان يذكر الشيء الذي هو الجنس وهو الحيوان فاما لم هذا وكيف فسيأتيك في موضعه وهذا الشيء الذي هو كالجنس للفصل هو الكلي فيجب ان يلحق
هذا به واما الرسم الاخر فقد ذكر فيه الكلي اذ قيل مقول على كثيرين والمقول على كثيرين هو رسم الكلي فقد اتى فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يوت
فيه باسمه لكن لقوله كثيرين مختلفين بالنوع ثلثة مفهومات احدها مما لا يفطن له من قصد تقديم هذا الكتاب وسنوضحه في موضعه ومفهومان
اقرب من الظاهر احدهما ان طبيعة الفصل يكون متناولا بالحمل انواعا كثيرة لا محالة غير النوع الواحد المفصول والاخر ان طبيعة الفصل هو الذي
يوجب انيه الاشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند بعض كانه قال انه المقول على الانواع في جواب اي شيء هو لا جملتها بل واحد واحد منها كقول
القائل ان السيف هو الذي يضرب به الناس ليس انه يضرب به الناس مقابل واحد واحد من الناس وهذا التاويل بعيد غير مستقيم فان امكن
ان يفهم هذا من هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل وان تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ وانما يفهم منه الوجه الاول فهذا الحد على الوجه الذي
يفهم منه مختل وذلك لان طبيعة الفصل بما هو فصل ليس يلزمها كما علمت ان لا يختص بالنوع الواحد بل هذا عارض ربما عرض لبعض الفصول
فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل لا فصلا للفصل ومع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يقوم في الرسم مقام الفصل في الحد الرسوم
فهذا مختل وههنا موضع بحث وشكال يلوح في قولك انه مقول في جواب اي شيء هو نتركه الى وقت ما نتكلم في المناسبات على انا
ان فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا وعلى ما نشرحه في مواضع اخر تم الرسم ربما لكنا انما نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما يفهمه القوم
المستعملون اياه وايضا يجب ان يعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع العربية نوعا واحدا فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى ما يقسمه وهي
الجنس ونسبة الى ما يقسم اليه وهو النوع فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان فيكون مقسما للجنس مقوما للنوع وان كان الجنس
جنسا عاليا لم يكن له الا فصول مقسمة وان كان دون العالي كانت له فصول مقسمة ومقومة واما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسها وقومته
نوعا اذ الفصل يحدث النوع تحت الجنس واما المقسمة فهي التي تقسمه وتقوم النوع تحته ومقومات الجنس لا يكون اخص منه ومقسماته
يكون اخص منه والجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول
المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك البتة الا الفصول السلبية التي ليست بالحقيقة فصولا فانا اذا قلنا
ان الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت للغير الناطق نوعا محصلا بازاء الناطق اللهم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق نوعا واحدا كالذي
ليس بمستقيم مساويين تحت العدد فانه صنف واحد وهو الفرد او يكون الانسان لا يرى بأسا بان يجعل الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم و
نوعا من الحيوان فان فعل هذا فاعل عرفناه ان الغير الناطق بالحقيقة ليس بالفصل بل هو امر لازم وكذلك جميع امثال هذه السلوب فان
السلوب لوازم الاشياء بالقياس الى اعتبار معان ليست لها فان غير الناطق لم يعقل باعتبار الناطق فيكون النوع معناه وفصله الذي له
امرا في ذاته ثم يلزمه ان يكون غير موصوف بشيء غيره لكن ربما اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون الشيء في ذاته اذا لم يكن له
اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب بالحقيقة اسمه بل اسم لازم له عدل عن وجهه اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شيء الا الصاهل وكان

الصاهل في نفسه فصلا لذلك النوع ثم لم يكن مسمى فصل غير الناطق وعني به الصاهل لكان فيه لناطق يدل دلالة الفصل فاما وغير الناطق امر اعم من
فصل كل واحد واحد من انواع الحيوانات وليس لها شيء واحد مشترك اساني يمكن ان يجعل غير الناطق المشترك فيه دالا عليه الا نفس معنى سلب الناطق
والسلوب لا يكون معاني مقومة للاشياء من حيث هي سلوب بل هي عوارض ولوازم اضافية تبعد تقرر ذواتها فلا يكون الغير الناطق بالحقيقة فصلا
مشتركا فيه العجم مقوما لها فان احب محب ان يجعل ذلك فصلا وتثبت الحيوان الغير الناطق نوعا ثم جنسا ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة واحدة معدلة
الى نوع اخير والى جنس معا فلنفعل فيكون ايضا كل فصل مقسم مقوما وان اراد الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه فصولا وكيف يكون فصولا وليست
مقومات للانواع ولا يكون الفصول الحقيقية الا مقومة عند ما تقسم والذي يظنه ظانون ان من الفصول المحصلة ما تقسم ثم تنتظر فصلا اخر يرد
حتى يقوما معا مثل الناطق الذي ربما ظن انه تقسم الحي ثم متوقف في تقويم النوع الى ان ينضم اليه المائت فهو ظن كذب وذلك لانه ليس من شرط الفصل
اذا قسم فاوجب تقويم النوع ان يكون مقوما للنوع الاخير لا محالة فانه فرق بين ان تقول تقوم نوعا وبين ان تقول تقوم نوعا اخيرا والناطق اي
كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير فانه يقوم الحي الناطق الذي هو نوع الحي وجنس الانسان ان كان ما تقوله من كونه الناطق اعم
من الانسان حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك لا باشتراك الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم قولنا الحي الناطق قول الجمع عن
معنى معقول وهو اخص من الحي وليس فصلا بل الفصل جزء منه وهو الناطق ولا خاصة فهو لا محالة نوع له وكذلك يتبين انه جنس الانسان قد
يصرح بمثل هذا صاحب ايساغوجي نفسه في موضع فالناطق اذن قد قوم نوعا وهو جنس فهو قد تم قوم لا محالة ويعلم من هذا ان الفصل انما يقول
قولا اوليا على نوع واحد دائما وانما يقال على انواع كثيرة في جواب اي شيء هو قولا ما بتوسط ونقول الان انك تعلم ان ذات كل شيء واحد فيجب ان
يكون ذات الشيء لا يزداد ولا ينتقص فانه ان كان هية الشيء وذاته هو الانقص من حدود الزيادة والنقصان والانزيد غير الانقص فالانزيد غير ذاته
وكذلك ان كان الانزيد وكذلك ان كان الاوسط واما المعنى المشترك للثلثة الذي ليس واحدا بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد
بالعدد فليس لك ان تقول ان الزائد والناقص والوسط تشترك في معنى واحد هو ذات الشيء فاذن ذات الشيء لا تحتمل الزيادة والنقصان فما
كان مقوما الذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه ان كان اذا زاد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الانزيد وان كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه
فذاته هو الناقص وان كان لا يقوم في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص اللهم الا بالمعنى العام وفيه ما قلناه وعلى ان هذه المعاني
لا يمكن ان يقال فيها عند الزيادة ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان المتقوم كان وكذ
في اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس بعينه عند الحالة الاولى وعند الحالة الثانية وهي النقصان فقد بين ان الفصل الذي هو خاص الخاص لا
يقبل الزيادة والنقصان واما سائر الفصول فانها اذا كانت بعد الذات فلا مانع يمنع ان تقبل الزيادة والنقصان كانت مفارقة كحمرة الخجل
وصفرة الوجل او غير مفارقة كسواد الحبشي وليس اذا كان بعض الناس فهما وبعضهم ابلد فقد قبلت النطقية زيادة ونقصانا بل ولا لو كان واحد
من الناس لا يفهم البتة كالطفل فان ذلك لا يكون عارضا في فصله وذلك لان فصله هو ان له في جوهره القوة التي اذا لم يكن مانع فعل الافاعيل النطقية
وتلك القوة واحدة ولكن يعرض لها تارة عون الالات وتارة معاشرتها وعصيانها فتختلف بحسب ذلك افعالها تارة بالبطول والسقوط وتارة
بالزيادة والنقصان ومعناها المذكور ثابت وذلك كالنار واحدة تختلف افعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها هذه الوجوه من الاختلاف فيكون
تارة اشد اشتعالا وتارة اضعف وذلك بسبب المادة التي تفعل بها وفيها وكذلك القلب والدماغ آلتان للقوة النطقية بهما يتم اول فعلها من الفهم
والتمييز وغير ذلك فبحسب اعتدال مزاجهما ولا اعتداله تختلف هذه الافعال وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من امثال ذلك فصلا تقوم الانسان
بل هي عوارض وخواص والزيادة في مثل هذا الاستعداد المذكور والنقصان فيه امر يحصل في الاستعداد المتولد من استعداد الفاعل واستعداد

المنفعل واما الذي للفاعل في نفسه فغير مختلف واعلم ان الفصل الذي هو احد الخمسة هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا لا النطق الذي يحمل على النوع
بالاشتقاق لان هذه الخمسة اقسام شيء واحد وهو اللفظ الكلي وصورة اللفظ الكلي في جميعها ان يكون مقولا على جزئياته ويشترك فيه بان يعطيها اسمها وحدها
والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده فهذا ان قيل له فصل فهو فصل بمعنى غير الذي كلامنا فيه وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه يجب ان
يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية والعرضية فصل في الخاصة والعرض العام
اما الخمسة فانها تستعمل عند المنطقيين ايضا على وجهين احدهما انها تقال على كل معنى يخص شيئا كان على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني انها تقال
على ما يخص شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان و
الخاصة التي هي احدى الخمسة في هذا المكان عند المنطقيين فيما اظن هي الوسط من هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد في جواب اي شيء هو
لا بالذات سواء كان عاما في كل وقت او لم يكن فان العام الموجود في كل وقت سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا هو اخص من هذا ولو كانت الخاصة التي
هي احدى الخمس هي هذه لكانت القسمة تزيد على خمسة وان كان الاولى باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها ولا يبعد ان يعني
احد بالخاصة كل عارض باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك جنسا احدا ويخرجها القسمة على هذا الوجه وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون خاصا
بما يقال عليه او غير خاص بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا او نوعا اخيرا لكن التعارف قد جرى في ايراد الخاصة على انها خاصة
لنوع وثالثا للفصل فيكون الخاصة التي هي احدى الخمس هي ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها عمت تلك الاشخاص او لم يعم وكان النوع متوسطا
او اخيرا او ربما اوجبوا ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعل كل ما هو سوى اخص الخواص من جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد
الا لنوع واحد لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون لذلك البعض فهو العرض العام حتى يكون العرضي اما
موجودا للنوع واحد ولكله دائما فيكون خاصة واما ان لا يكون كذلك بل يكون اما موجودا لانواع واما موجودا للنوع و[؟] لكن لا بالصفة المذكورة
فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب ولا يدل على شيء من جهة عمومه وخصوصه وكليته بل من جهة اخرى ويجعل اسم العرض العام هدرا
فان العرض العام موضوع بازاء الخاص وازاء الخاص انما يحسن ان يصير خاصا لانه لنوع واحد فالعام انما يحسن ان يصير عاما لانه لاكثر من
نوع واحد فاذن ليس يحسن ان يجعل اخص الوجوه الثلثة في استعمال لفظ الخاصة دالا على المعنى الذي هو احد الخمس وهذا الاستعمال الاعم يجعل
الخواص مقسومة الى اقسام اربعة خاصة للنوع ولغيره ككذي الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس واخراء بذلك ما كان للنوع كله وخاصة للنوع
وحده وهذا اما لكله واما لا لكله بل كالملاحة والفلاحة للانسان والذي لكله اما دائما في كل وقت مثل ما يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في
طبعه واما لا دائما كالشباب للانسان فالخاصة من حيث هي اولى ان يكون احدى الخمسة هي ما ذكرناه واما من حيث هي اولى بان يكون خاصة فهي
اللازمة المداومة التي لجميع النوع في كل زمان ولا تناقض قولنا ان كذا خاصة حقيقة من حيث الاختصاص بالنوع وليس هو الذي اليه قسمة الخمسة
وقولنا ان الذي اليه قسمة الخمسة هو خاصة حقيقة بحسب ذلك ليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع واعلم ان الخاصة التي هي احدى الخمسة
هي الضحاك لا الضحك والملاح لا الملاحة وعلى ما قيل في الفصل وان كنا نتجوز في الاستعمال احيانا فنأخذ الضحك مكان الضاحك واما العرض العام فهو
المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو ايضا كالابيض لا كالبياض وليس هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما ظنه اكثر الناس فان
ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل يشتق منه له الاسم وهذه الخمسة حملها حمل واحد كما قد سلف لك مرارا والعرض العام الذي ههنا هو كالابيض و
كالواحد وما اشبه ذلك فانك تقول زيد ابيض اي زيد شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول حملا صادقا على زيد والشيء ذو البياض ليس بعرض
بالمعنى الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك تقول ان الجسم محدث او قديم وليس الحدث او القديم جنسا ولا فصلا ولا خاصة
ولا نوعا للجسم بل من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس المحدث عرضا بهذا المعنى الا لكان الجسم موصوفا بالعرض من غير اشتقاق فكان الجسم عرضا

بل معنى العرض هنا العرضي وان كان ليس عرضا بالمعنى الاخر لان العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام فان العرضي بازاء الذاتي والجوهري والعرض
بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كجنس العرض للعرض كاللون للبياض فقد يكون جوهرا او العرضي قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا ففي هذا الموضع انما
نعني العرض العرضي ولم نعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه اولئك الذين قدموا معرفة هذه الخمسة على المنطق ثم ان للعرض العام
حدودا مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع اي حامله ومثل قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان
لا يوجد وانه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ابدا قائم في موضوع فلنتامل هذه الحدود والرسوم المشهورة فاما الاول فان فيه وجها
من الخلل احدهما انه لم يذكر فيه المعنى الذي كالجنس له وقد اشرنا الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخلل الثاني انه ان عنى بالكون والفساد حال ما يكون ويفسد
في الوجود فالاعراض اللازمة الغير المفارقة ليست كذلك وهؤلاء يعرفون ان من العرض العام ما هو مفارق ومنه ما هو غير مفارق وان عنى ما يكون
في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عنده فان لفظة يكون وقوعها على الموجود وعلى المتوهم عنده انما هو بالاشتباه وهذا مما قد حذرنا
عنه وسيتضح لك ذلك فيما من بعد وبعد ذلك فان من الامور العرضية التي ليست بذاتية ما اذا رفع بالتوهم استحال ان يكون الشيء قد بقي موجودا غير
فاسد كما قد عرفناك فيما سلف نعم ربما لم يستحل ان يتوهم الوهم ماهيته ما ابعد لم يفسد وهذا غير مذكور في هذا الرسم وبعد هذه المعاني كلها محصلة في الرسم الثاني
فان كثيرا من الاعراض لازمة دائمة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم ولم يشترط الوهم وفي اشتراط الوهم ايضا ما قلناه واما الرسم السلبي الثالث
فان الشخص من الاعراض يشاركه فيه والطبايع من حيث هي طبايع لا من حيث هي كلية فان الحق به انه كلي بهذه الصفة خص العرض العام لكن صار
هذا القول قد لحق به شيئا وهو انه قايم في الموضوع واما الحق هذا اذ ظن ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر وقد قالوا ان
الفايدة في الحاقه ذلك هي ان يفرقوا بينه وبين اللفظ الغير الدال مثل قول القايل شيصبان وهذه حماقة وذلك لانه انما يعني بقوله الذي ليس بجنس اللفظ
الدال على معنى كلي ليس ذلك المعنى جنسا ولا نوعا ولا فصلا ولا خاصة فلا يشركه في هذا اللفظ الغير
الدال لانه ليس يحد لفظ العرض هنا المسموع حتى اذا قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة
شاركه في هذا اللفظ لفظ اخر لا يدل على شيء فيلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك
ولو كان انما يعني بهذا اللفظ من حيث هو مسموع لكان يشاركه
في انه ليس بجنس ولا نوع ولا خاصة ولا فصل الفاظ اخرى مسموعة
مما هي دالة تمت المقالة الاولى من الفن الاولى من
المنطق والواهب العقل الحمد بلا نهاية

المقالة الثانية

من الفن الاولى من الجملة الاولى اربعة فصول **فصل** في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها ما يعد العامة بين الجنس والفصل
الثاني في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع **الثالث** في المشاركات والمباينات الباقية **الرابع** في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض
فصل في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها ما يعد العامة ما بين الجنس والفصل ٥ ان في الوقوف على ما فصلناه من امر هذه
الخمسة غنى للمحصلين عن ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة لكنه قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد ذلك فلنحذ في ذلك حذوهم ولنقتصر
على ما اوردوه منه ولنبدا بالمشاركات فنقول ان المشاركة التي تعم الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا اعرف بهذا مصنف المدخل فقد اعرف
ببعض الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذا اغفل فيها ذكر الكلي اي وتشترك جميعها في شيء اخر وهو ان كل ما يحمل على المحمول منها الحمل الذي يحمل به المحمول

على موضوعه فانه يحمل على موضوعه فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس وكذلك جنس الفصل وفصل الفصل وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض
فان الملون الذي هو جنس للابيض يحمل على مزيد الابيض اذ يحمل على عرضه العام وكذلك المرئي الذي هو عرض الابيض يحمل على مزيد الابيض اذ يقال
الابيض مرئي وكذلك المبصر الذي هو جنس الضحاك فان جميع هذه يحمل على النواطق اي يعطي ما يعطي ما يحمل عليه اسمه وحده والجنس والفصل يعمهما
في المشهور ان طبيعة الجنس يجب فيها ان يقال على انواع وان لم يجب ذلك فيها فليس يمتنع فيها وعلى الشرط الذي ستفهمه وقياما وكذلك ليس يمتنع
في طبيعة الفصل ان يقال على غير نوع لكن على هذا ما فرضنا على ذكره سالفا وقد مثلوا لذلك الناطق فانه يحوي انواعا وقد علمت ما في هذا ومع ما فلم
يحسنوا في ايرادهم هذا المثال فان الناطق انما يحوي انواعا كثيرة ليست هي الانواع القريبة منه بل هي انواع النوع الواحد الذي تقومه الناطق
عندهم حين اضيف الى الحي وهذا ايضا قد فرغنا منه فان لم يعنوا بذلك الانواع القريبة بل اي انواع كانت فيجب ان لا يسوا هنا حين يشاركون
بين النوع والجنس فان من الانواع ما يحوي انواعا ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع والمشاركة الثانية المشهورة هو ان الجنس والفصل
يشتركان في ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد علمت ان هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل بل
هذه عامة الا ان يقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من طريق ما هو وهذا شيء لم ينطق به مصرحا ولو نطق به لصح اذا عني
بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو كما هو سيوضح لك عن قريب والمشاركة الثالثة المشهورة انه اذا رفعهما علة رفع ما تحتهما
من الانواع فانه اذا رفعت الحيوانية والنطق ارتفع الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة بعينها المشاركة هي الاصل وهو ان كل واحد
منهما جزء مميز النوع ومقوم له فهنا هو الاصل وذلك هو الفرع وهذه خاصة مشتركة بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما واما الخواص التي
سائبها الجنس غيره فاول المشهورات منها هو ان الجنس يحمل على اكثر ما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض لما ان الجنس اكثر حويا من الفصل
والنوع والخاصة فهو امر ظاهر فان الخاصة تخص النوع وكذلك الفصل ولكن اشترط لم يشترط وهو ان يقايس بين الجنس وبين فصل الذي تحته وخاصة
تحته واما العرض فليس بما يبصره انه يجب ان يكون اقل من الجنس وذلك ان خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها
وليست اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هو اعم واكثر كما ان كون الجوهر ثابتا على حد واحد فلا يقبل الاشد والاضعف هو اعم من الجوهر فان قال
قائل ان هذا سلب وليس تحته معنى فقد يمكننا ان نجد لوازم وعوارض اعم من مقولة مقولة كالواحد كالموجود بل كالمحدث بل مثل الحركة فانها
اكثر من الحيوان الناطق وهو جنس عنده للانسان والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل هي ان الجنس يحوي الفصل بالقوة اي اذا
التفت الى الطبيعة الموضوعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها ولم يمتنع بل كان وجوده لها بالامكان وكان امكانه امكانا لا يسبق في طبيعة
الجنس بل يعني لمقابله من طبيعته فصل وهذا معنى الحوي فان الحاوي هو الذي يطابق كل الشيء ويفضل عليه والمباينة الثالثة هي ان الجنس
اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد للفصل المعين وقد لا يوجد له والفصل انما وجوده في الجنس ولذلك لا يرفع طبيعة الجنس
يرفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة الفصل برفع طبيعة الجنس وفي هاتين المباينتين موضع شك فان من الفصول لما يقع خارجا عن طبيعة
الجنس مثل الانقسام بمتساويين فانه فصل الزوج فيما نظن ويقع خارجا عن العدد لكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع اخرى والمباينة
الرابعة هي ان الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل من طريق ما هو وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على المباينة فان الشيئين اذا وصفا
بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على تباينهما فان قايلا لو قال ان المباينة بين زيد وعمرو هي ان هذا حاسب وذلك ناطق او ان هذا ملاح
وذاك صانع لم يكن هذا القدر كافيا في التفريق فان الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان يكون كون زيد حاسبا وان كان
في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا هو مما لا يوجب ان تباين به زيد عمرا فلا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع انه حاسب ناطقا ايضا لان الاوصاف
المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصانع بل يجب ان يكون بينهما قوة السلب حتى يكون الحاسب يلزمه ان لا يكون ناطقا

والناطق يلزم ان لا يكون حساساً ثم كون الجنس مقولاً في جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولاً في جواب اي شيء هو على الصول هولاء ولا نهما فوقه هنا

السلب فانه لا يمنع ان يكون ما يقوم مميز الشيء عن غيره البتة لم تلك المميز حتى يكون بالقياس الى ما اشترك فيه مقولاً في جواب ما هو وبالقياس

الى ما يفرق به مقولاً في جواب اي شيء هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس الشيء هو ايضاً فصلاً له باعتبارين ان كانت المباينة المطلوبة في

هذه ولا يوجب ان لا يكون جنس الشيء البتة فصلاً له واما ان يكون فصل الشيء جنس شيء اخر فذلك مما لا يمنعونه فيما اقدره وذلك كالحساس فانه

جنس بوجه للسميع والبصير وفصل للحيوان فان قال قايل ان الشيء الواحد قد يكون جنساً وفصلاً لشيء واحد فانه وان كان جنساً وفصلاً

لشيء واحد فان اعتبار انه جنس غير اعتبار انه فصل وقال نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق على احدهما اسم الجنسية وعلى

الاخر اسم الفصلية لم نخالفه ولم ننازعه في التسمية ولكنه يكون عرض من كلامنا معه لان كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل على

طبيعتين مختلفتين اختلافاً لا يكون الشيء الواحد بالقياس الى موضوع واحد موصوفاً بكلتي الطبيعتين بل يجعل احدى الطبيعتين صالحة

لاحد الجوابين والطبيعة الاخرى صالحة للجواب الاخر لكنا الوجه الذي ذهبنا اليه يحسن في تفهيم المقول في جواب ما هو والمقول في جواب اي شيء هو

تعلمك ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولاً في جواب اي شيء هو وبالعكس فيكون هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن لقايل ان يقول انكم قد اطلقتم

القول في عدة مواضع بان الفصل ايضاً قد يقال من طريق ما هو وخصوصاً في كتاب البرهان مقول انه فرق بين قولنا ان الشيء مقول في جواب ما هو وبين

قولنا انه مقول في طريق ما هو كما انه فرق بين قولنا المهية وبين قولنا الداخل في المهية فالمقول في طريق ما هو هو كل ما يدخل في جواب المهية ويكون في

ذلك الطريق وان لم يكن وحده دالاً على المهية والمقول في جواب ما هو هو الذي وحده يكون جواباً اذا سئل عما هو فالفصل يدخل في المهية ويكون مقولاً

في طريق ما هو لانه جزء الشيء الذي يكون جواباً عن ما هو لكنه ليس هو وحده مقولاً في جواب ما هو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد يكون مقولاً

في جواب ما هو ايضاً في بعض الاشياء دون بعض والجنس دايماً دال على ما هو وذلك لان الجنس يدل دايماً على اصل ذات الشيء واما الفصول فربما كانت

مناسبات واضافات الى افعال وانفعالات وامور اخرى فلذلك يجعل الجنس اولى منه بما هو وفي هذا الكلام خلل لان احدهما انه ان كان من

الفصول يجري هذا المجرى فلا يكون فصلاً مقوماً بل يكون من الفصول اللوازم والاخر ان الشيء اذا اريد ان يفرق بينه وبين الشيء الاخر بوصف

يجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الاخر موجوداً له دون الاخر وجوداً على السواء اللهم الا ان لا يجعل التعريف بالوصف بل باكثر

الوصف واحلقيته فيقال مثلاً ان الجنس هو الذي هو احرى بان يقول مقولاً في جواب ما هو والفصل هو الذي ليس هو باحرى فيكون بالاختلاف

ليس من جميع هذا الوصف بل من جهة القدر اذ هو موجود لاحدهما دون الاخر فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف الى امر اضافي

عرضي وان لم يفعل ذلك فيكون بين الجنس وبعض الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبعضها مباينة في الحد والمباينة التي بعد هذه

هي ان الجنس لا يكون للانواع الا واحداً والفصل قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمائت للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذا المثال

خلل لامر ان احد الجنس كيف كان لا قريباً ملاصقاً فقط وحد للشيء اجناس كثيرة ايضاً فان الاجناس المتفاوتة في العموم قد يوجد الكثير منها

للشيء الواحد ولكنها لا يكون كلها اجناس الشيء الحقيقية بل بعضها اجناس جنسه وكذلك قد يوجد فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها

لا يكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول جنسه كما مثل به فان الناطق ليس فصلاً قريباً للانسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها

قسمتهم بل هو فصل جنسه واما فصله الملاصق على هذا المذهب هو المائت وهذا في مثاله واحد بل كما ان الجنس الاقرب الذي ليس بجنس الجنس

هو في مثاله واحد كذلك الفصل الاقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد وهو المائت ولكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة اخرى

مثل الحساس والمتحرك بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان فيكون الجنس القريب ليس الا واحداً والفصول القريبة قد يكون

اكثر من واحد وانت فيهما وفيه اخر وهو ان الاجناس الكثيرة يحيط بعضها في بعض حتى يحصل اخرها جنساً واحداً والفصول الكثيرة يكون مباينة

لا يدخل بعضها في بعض واشباع القول في هذا من حق صناعة اخرى والمباينة التي بعد هذا هي ان الجنس والفصل كالصورة ويتم بيان ذلك بان يقال

والذي كالمادة مخالف الذي كالصورة واما الجنس ليس بمادة بل كالمادة فلان المادة لا يحمل على المركب حمل انه هو والجنس يحمل على النوع حمل انه

النوع هو وان المادة الموضوعة لصورتين متقابلتين لا ينسب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون مشتملاً على الفصلين المتقابلين في

زمان واحد ومعهما فروق اخرى يذكر في غير هذا الموضع واذ الجنس ليس مادة فليس الفصل صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن

قابل للفصل واذا لحقه الفصل صار شيئاً مقوماً بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة واذ الجنس ليس للفصل كالمادة للصورة فالفصل للجنس

كالصورة للمادة

ب فصل في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع واما المشاركة الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة

كانت مع الفصل وهي انهما متقدمان على ما يحملان عليه اي انهما جنس ونوع والثانية مشاركة عامة وهي ان كل واحد منهما كلي وقد شرحوها

ان هذه مشاركة جامعة وقد ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا لهذا وجهاً خارجاً عن ذلك فيجب انه يعني بالكلي غير الكلي على الاطلاق بل كان هو

ماهية حريا بالشركة واما المباينة الاولى فمثل ما كان مع الفصول وهو ان النوع يحوي الجنس والجنس ليس يحوي للنوع واخرى في قوتها

ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة النوع اي اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب ان يوجد طبيعة النوع بل اذا رفعت ارتفعت هي واذا ارتفعت طبيعة

النوع لم يجب ان يرتفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت وبالتقريب من بينك وبين ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملاً كلياً والنوع

لا يحمل على طبيعة الجنس حملاً كلياً وهذا في ضمن المباينة التي قيلت من جهة الحوى والغير الحوى وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة

السلب والايجاب في اول الامر لان ذلك انما يكون لو قيل ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كلياً ثم سلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما

يسلب عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهي انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملاً كلياً وليس هذا المسلوب هو ذلك الموجب لكن صورة هذه

المباينة ان النوع لا كما في الجنس فيما للجنس عند النوع وهذا الاساوى الا بين مختلفين ومباينة اخرى ان كل واحد من النوع والجنس يفضل على

الاخر بوجه لا يفضل به الاخر عليه فالجنس يفضل بالعموم اذ يحوي امورا وموضوعات غير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن

معنى الجنس ومعنى الفصل زايداً عليه فانه كما ان الحيوان يتضمن بالعموم الانسان وما ليس بانسان مما هو خارج عن الانسانية يتضمن بالمعنى

الحيوانية ومعنى خارجاً عن الحيوانية وهو المنطق ومباينة الاخرى متكلفة وهو انه ليس في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع الانواع على

كان في كل واحد منهما متوسط واما الجنس والخاصة فقد يشتركان في انهما محمولان على النوع وتابعان اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة

وهذه المشاركة قد يوجد مع الخاصة وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة وذكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يحمل على ما تحته

بالسوية اذ انواع الحيوان بالسوية حيوان ولا يقبل الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص الناس وهذه المشاركة

لو ذكرت في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك احرى ومعنى هناك واورد في هذا الموضع على انه ليس هذا بموافق الخواص كلها فان

الخجل بالفعل في خواص الناس وليس يستوي فيهم وكذلك امور اخرى لامور اخرى وبالجملة اي برهان قدمه الرجل على ان الخاصة هكذا او اي

استقراء مستمر له وانما اورد له مثالاً واحداً وليس هذا وجه البيان العلمي للشيء الذي ليس بيناً بنفسه وبالحقيقة فان هذا الحكم انما صدق في بعض الخواص

دون جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي يتبع الصور فيكون للكل ودايماً واما الخواص اللاحقة التي تتبع المواد فكثيراً ما يقبل الاشد والاضعف و

الرجل بنى هذا الاعتبار عن قريب وما حد في تعريف الخاصة على جهة لا يستوي معها اعطاء هذه المباينات كما سمعتم وذكرت مشاركة اخرى وهي انهما

كليهما يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون حملهما حملاً بالاسم والحد وهو ايضاً قد كان يليق ان يذكر لغيرهما لكنه يجب لمن سمع هذا وتصوره

واقر به ان لا ينسى حكمه في كتاب قاطيغورياس حيث يظن ان المقول على الموضوع وهو المقول بالتواطؤ هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها

هي ان الجنس متقدم بالذات والخاصة متاخرة اذ كانت الخاصة انما تحدث مع حدوث النوع فينبعث لما من المادة كعرض الاظفار او مثال اخر

واما من الصورة فكقبول العلم واما منهما جميعا كالضحاك والثاني ان الجنس يحوي انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد
من الانواع حملا كليا ولا ينعكس اذ لا يقال وكل حيوان انسان كما يقال كل انسان حيوان واما الخاصة فانها تنعكس اذ كل انسان مستعد للضحك وكل مستعد
للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة العامة الدائمة او بين طبيعي الجنس والخاصة مطلقا اذ تلك لا يحمل وهذه تحمل اعني هذا العكس ومع هذه مباينة
اخرى هي في ضمن تلك وهي ان الخاصة وان كانت لكل النوع ودائما تكون الجنس له فانها لا تكون لغير النوع والجنس يكون ومباينة اخرى منتزعة من
المباينة الاولى وهي ان الجنس يرفع الخاصة برفعه من غير عكس ومن شاء ان يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم والتاخر لم تعوزه الحيلة فيه ولكنه
يكون قد امعن في التكلف واما الجنس والعرض فيشتركان في ان كل واحد منهما يقال على كثيرين وهي المشاركة العامة ولسنة قال على كثيرين مختلفين بالنوع
فكان اورد مشاركة خاصة بين الجنس والعرض خصوصا ولم يذكر مشاركة اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت واما النوع فهو قبل ما يعرض له
لانه ان كان ما يعرض له منبعثا عن نوعيته فيكون نوعيته قد تقررت بفصله ثم لحقه ما لحقه وهذا قد فرغ لك عن شرحه وان كان من الاعراض التي تعرض من خارج
فيكون النوع اولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض من خارج لكن هذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى قد
ذكرت هكذا ان الاشيا التي تحت الجنس تشترك فيه بالسوية والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية وهذه عبارة محرفة ردية لانها تشير الى فرق موجودين
موضوعا بهما للعادما سا فيستدل بذلك على الفرق بينهما اذ كان يجب ان يقول ان الجنس لا يحمل على الاشياء التي تحته الا بالسوية وذلك يحمل الا بالسوية فيكون الفرق
واتفاق اول اللسان بل كان يجب ان يقول والاعراض ربما حملت لا بالسوية فانه ليس جميع الاعراض تحمل لا بالسوية كالمربع والمثلث وامور اخرى ولفظه
يوهم ان كل عرض يحمل لا بالسوية ثم تامل من هذا انه ان جاز في الاعراض ان يكون منها محمول لا بالسوية فما المانع ان يكون كذلك في الخواص فيعلم انه
يكون كون هذا اعم وتلك مساوية مما يخص لهذه فيما لا يخص فيه لذلك والمباينة التي بعد هذه هي ان الاعراض يوجد في الاشخاص على القصد الاول
واما الاجناس والانواع فهي اقدم من الاشخاص وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش فانه كان يجب ان يقول ان الاعراض يوجد في الاشخاص على
القصد الاول والاجناس والانواع لا توجد على القصد الاول او يقول ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم وما
من ان يكون الشيء اقدم وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل عليها لا بواسطة شيء فان النوع كذلك والجنس
فمعناه ان لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه محمول على الشخص بالقصد الاول ويشبه ان يكون الرجل قد سها في ايراد
لفظ النوع فقد كان مستغنيا عنه اذ كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض والمباينة التي بعد هذه هي ان الاجناس تقال من طريق ما هو
والاعراض لا تقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة وقد اغفلها هناك

ج فصل في المشاركات والمباينات الباقية

واما الفصل والنوع فيشتركان في انهما يحملان على ما تحتهما بالسوية والمشاركة الاخرى انهما دائمان وهذه تقع ايضا بين الجنس والفصل ولم يذكرها
واما المباينة فان حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شيء هو وان الانسان وان صلح ان يكون جوابا عن اي الحيوانات فليس ذلك
اولا وبذاته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا من قبل والمباينة الاخرى هي ان النوع لا يوجد البتة الا محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط و
الفصل في اكثر الاحوال او في كثير من الاحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل والنوع
المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع واورد مثاله من طريق الرفع بان قال ان الناطق يرفع برفعه الانسان ولا يرتفع برفع
الانسان الناطق ولم يأت بالفصل والنوع اللذين هما متقابلان احد فصل جنس الانسان وقاسه بالانسان وفصل نظيره الفاعل ما ان يفعله فاما ان النوع
اقدم من الفصل والحي نوع من الجسم وهو قد اقدم من الفصل الذي هو الناطق وكان هذا القائل محرف لحقول يعدل عن ايراد فصل ونوع متعادلين
في الوضع كذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة انه علة وجوب وجوده ونسبته اليه نسبة الصورة الى المركب واورد مباينة اخرى ان فصلين
ربما اتحدا فقوما نوعا والنوعان لا يتحدان فيقوم منهما نوع ومثال فصلين الناطق والمائت وقد علم انهما غير متساوي الترتيب كما شرحناه قبل لكن

فانه يحمل على الشخص

هي ان الفصل اقدم

هذه المباينة تشبه مباينة على احد اعتبارين اما ان يجعل الفصلان من جنس فصلي الحاس والمتحرك بالارادة واما ان يقال ان الفصلين المختلفي الترتيب يجتمعان
فيحدث من اجتماعهما الى ما يجتمع معه نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفا الترتيب فلا يجتمعان حتى يحدث منهما غير كل واحد منهما نوع اخر بل
يكون الاعم منهما جزءا من الاخص ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما بل شيئا هو احدهما والنوعان اللذان لا يختلفان في الترتيب بل يكونان متباينين
فلا يجتمعان البتة لكن لقائل ان يقول ان الناطق والمائت في انفسهما نوعان من اشياء اخرى وان لم يكونا نوعين للناس وقد اجتمعا فاحدثا نوعا وكذلك
كثير من الطبيعة المختلفة الانواع يجتمع فيكون منها نوع ثالث بالاجتماع كالاثنينية والثلاثية تفعلان بالاجتماع الخمسة وهو نوع ثالث غيرهما والجواب ان
الاعتبار الذي ذهب اليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار بعد لك ان الغرض فيما تقول انه يحمل اشيا محمولة على اشياء باعيانها اشتركتهما فانهما اذا كانا
فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يقالان على موضوعات باعيانها فانهما اذا اجتمعت يقلب شيئا ثالثا يكون نوعا من الانواع لتلك الاشيا ويكون
تلك الاشياء موضوعات له كما توضع الاشخاص للانواع ولا يكون كذلك الناطق لان الحيوان داخل في مهية تلك الاشخاص وليس داخلا في مهية الناطق
والمائت فليس الناطق والمائت نوعين بالقياس اليها وان كانا محمولين عليها والا كانا متوسطين بينها وبين الجنس الذي هو الحيوان وكانا نوعين تحت
الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ولا يوجد ذلك في الانواع ولما ان يكون انواع مختلفة يجعل
باجتماعها نوعا موضوع ذلك النوع غير موضوعاتها فذلك غير منكر واما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما يحملان على ما تحتهما بالسوية ويجب ان يعلم ان
هذا انما هو في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الصورية فان الضاحكين ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين ناطقون بالسوية ويشتركان في
انهما للكل ودائما وهذا ايضا الخاصة العامة الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي لنوع واحد والفصل قد يكون لانواع وقد علمت ما في هذا الوضع
ذلك مباينة هي كانها تالية ولازمة لتلك فيقال ان الفصل لا ينعكس في الحمل فلا يقال كل ناطق انسان كما يقال كل انسان ناطق واما الخاصة الحقيقية فتنعكس واما
المشاركة بين الفصل وبين العرض الغير المفارق فدوام وجودهما لموضوعاتهما واما المباينات فالاولى منها ان الفصل يحوي ولا يحوي واما هو له فصل
يحوي قال الرجل واما الاعراض فانها تحوي غيرها وذلك من حيث هي عامة ويحوي لبعض من غيرها من قبل ان الموضوع لا يختص بقبول واحد منها محمولا
عليه وفيه بل يوضع لغيره فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحوي لانه لا يختص بالحمل على الواحد من موضوعاته بل يعرض لغيره وقد يسمي الرجل ما قال ان الموضوع
الواحد قد يكون له فصول كثيرة يجتمع فيه ثم الحوي كانه لفظ مشكك غير علمي لا ينبغي ان يستعمل فان مفهوم وجه الحوي المثبت للعرض والجنس مباين للوجه
المسلوب وقد كان له وجه اخر لو قاله لكان اصوب وهو ان العرض قد يحوي ويحوى لانه من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه كما يحمل على غير الانسان
فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض ذلك هذا وبعض هذا ذاك ولكن هذه مباينة مع بعض
الاعراض فتامل انه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجا من جملة العرض وكان توهم فيما سلف انه فيه ومنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل
من شروط العرض التي بها تباين انه يحوي النوع ويزيد عليه اللهم الا ان يكون اراد ان هذه مباينة لكل عرض بل لعرض ما والمباينة الاخرى ان لا شيء
من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة الفصلية تمنع ان تقبل الزيادة والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع ذلك لكن الرجل اطلق ان
الاعراض تقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى هي ان الفصل يمتنع ان يوجد لمعا ملا انهما موضوع واحد بعينه حتى يكون هو ناطقا وغير ناطق والعرض
لا يمنع ذلك فان الاعراض الغير المفارقة قد يكون للمتضادات منها موضوع واحد واما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منهما ينعكس
على الاخر فان كل انسان ضحاك وكل ضحاك انسان وفي انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما واما المباينات فاولها ان الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا
لشيء اخر واما الخاصة فلا يكون خاصة لشيء اخر وهذه المباينة مشوشة ردية جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين النوع المضاف
والجنس وبين غيره بل يستعمل النوع السافل والان قد اعرض عن ذلك واستعمل النوع المضاف للجنس ثم الخطب في هذا يسير لكنه لو كان قال ان النوع
للشيء قد يصير خاصة لشيء اخر ثم قال ان الخاصة لا تصير خاصة لشيء اخر لكانت مباينة حسنة ولكن الحكم في النوع كاذب ولو قال ان النوع للشيء يصير جنسا

الطباع

لشيء اخر والخاصة لا تصير جنساً لشيء اخر لكان هذا القول صحيحاً ولكن الحكم في الخاصة كاذب فكما ان النوع الذي ليس بسافل يصير جنساً كذلك الخاصة للنوع غير السافل
يصير جنساً فيكون خاصة لنوع عال وجنساً لانواع لها كاللون فانه خاصة وجنس ولو كان قال ان النوع الشيء قد يصير خاصة بشيء اخر والخاصة لا تصير خاصة
بشيء اخر لكان مستقيماً ومباينة اخرى وهي ان النوع متقدم في الوجود والخاصة متاخرة وهذا مسلم معقول كما قد سلف ثم اورد مباينة اخرى وهي ان النوع
موجود بالفعل دائماً واما الخاصة فتوجد في بعض الاوقات وههنا تشويش ايضاً وذلك انه ان عنى بالخاصة مثل الضحاك الذي بالفعل فقد خرج عن الحد
الذي كان سلكه الى الان وان عنى بالخاصة الاستعداد الطبيعي فذلك موجود بالفعل دائماً فان كون الانسان ضحاكاً بالطبع موجود له بالفعل دائماً فان
كون الانسان ضحاكاً بالطبع موجود له بالفعل دائماً وهذه المباينة ان صحت فكان يجب ان يذكر للجنس والفصل مع الخاصة ايضاً فهو مباينة اخرى
هي ان حديهما مختلفان وهذه المباينة موجودة بين الجميع ليست تخص اعتبار الحال بين الخاصة والنوع واما النوع والعرض فيعمهما انهما كما
قال فلا يوجد لهما اشياء كثيرة تشتركان فيها لبعد ما بينهما واما المباينة فلان هذا للماهية وذاك ليس ولان للجوهر الواحد نوعاً واحداً واعراضاً
لا يجب ان يكون واحداً وهذه المباينة توجد ايضاً بين الجنس والعرض وبين النوع والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضاً فان النوع قبل العرض
وجوداً وتوهماً وان النوع يستوي لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوي وان كان غير مفارق كسواد الزنوج واما الخاصة والعرض
الغير المفارق فيشتركان في اتحادهما لموضوعاتهما وقد كان يجب ان لا ينسى هذه المشاركة بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان
في ان الخاصة توجد للنوع وحده والعرض الغير المفارق توجد لاكثر من نوع كالسواد للزنجي والغراب فيجب ان تتذكر هذا اذا رجعت
الى ما سلف في المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشتراك في العرض لا يجب ان يكون بالسوية وفي الخاصة يجب ان يكون بالسوية وقد عرف ما فيه
فهذه هي الاشتراكات والمباينات المشهورة التي اوردها اولاً من اورد لهذه الخمسة الكليات كتاباً وقد ذكرناها على منهاج ذكره وترتيبه وجميع ما
اورده من المباينات التي ليست مباينة عامة فيمكن ان يعبر عنه فيقال مثلاً الفصل ليس من شانه ان يكون كذا ومن شان بعض ما هو في
طبيعة العرض مثلاً ان يكون كذا فيكون هذا تحسيناً للقول ومع ذلك مستمراً ولو انه وفق لكان يورد اولاً المشاركات التي بين الخمسة ثم التي بين
اربع اربع ثم التي بين ثلاثة ثلاثة ثم التي بين اثنين اثنين وكذلك كان يورد المباينات التي بين واحدة وبين اربعة ثم التي بين اثنين وثلاثة
ثم التي بين كل واحدة واحدة اخرى خاصة فيكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين منها تركاً مهملاً
ويذكرهما بين اثنين اثنين اخرين ربما كان ذكره فيما اهمله اوقع واحسن د فصل في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض واذ قد عرفنا
هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب ان يعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنساً لكل شيء بل لنوعه فقط وكذلك الفصل ليس يجب ان يكون فصلاً
لكل شيء بل انما من حيث هو مقسم فللجنس واما من حيث هو مقوم فللنوع ذلك الجنس وان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنساً او كجنس وفصلاً
ونوعاً وخاصة وعرضاً فان الحساس كالنوع من المدرك وجنس للسامع والمبصر وفصل الحيوان والماشي جنس لذي الرجلين ولذي اربعة ارجل
ونوع للمنتقل وخاصة الحيوانات وعرض عام للانسان وربما اجتمعت الخمسة في واحد والجنس ليس جنساً للفصل البتة ولا الفصل نوع الجنس
الا احتاج الى فصل اخر بل الفصل معنى خارج عن طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوان ذو نطق بل شيء ذو نطق وان كان لزم ان يكون
ذلك الشيء حيواناً على ما عرفت واما الحيوان ذو النطق فهو الانسان ولو كان الحيوان داخلاً في معنى الناطق لكان اذا قلت حيوان ناطق فقد
قلت هو حيوان ذو نطق فان ذا النطق والناطق شيء واحد واذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه
ولا يدخل في مهيته لكنه كالمادة للفصل ونسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد في البعض لكن الفصل يقومه موجوداً بالفعل وان لم
يدخل في حده ومهيته دخوله في انيته ككثير من العلل وكالصورة للمادة هذا ان كان الفصل اخص على الاطلاق من الجنس ولم يقع خارجاً عنه
البتة وبالحقيقة فان قول كل واحد منهما عند التحصيل انما هو على النوع وهذه الاشياء تحصل لك في الفلسفة الاولى والجنس يكون نسبته

الى الفصل كنسبة عرض عام واما العرض العام فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصة وبالقياس الى النوع عرضاً عاماً مثل الانتقال بالارادة فانه خاصة من
خواص الحيوان وعارض عام للانسان وربما كان خاصة الجنس الاعلى مثل البياض فانه من خواص الجسم المركب وعارض عام للانسان وربما كان في خواص
اعلى الاجناس كلها وربما لم يكن العارض العام خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير تلك المقولة مثل امتناع قبول الاشد والاضعف فانه
من لوازم الانسان على سبيل العموم له ولغيره وليس خاصة الجنس من اجناسه اذ ستعلم ان ذلك قد يقع في غير اعلى اجناسه والحيوان نسبته الى هذا الحيوان
من حيث هو حيوان الحقته به الاشارة ولم تعتبر فيه النطق نسبة النوع الى الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى الاشخاص فقط
لا على الاشخاص نسبة الجنس بل الى الجنس بالقياس الى اشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير ماخوذ معه
الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل بل هو فصل لاشخاص الحيوان من حيث هي حيوان والضحاك ايضاً فانه كالنوع لهذا الضحاك من غير ان
يعتبر انساناً وانما هو خاصة للانسان وللاشخاص الناس وكذلك الابيض ايضاً لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له والعرض
العام انما هو عرض عام للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض واعلم ان هذه الخمسة قد تركب بعضها
مع بعض تركيباً بعد تركيب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك كجنس لفصل الانسان الذي هو الناطق مثلاً او ذو النفس فانه كجنس الناطق فهو
جنس الفصل وقد عرض له ان كان فصل الجنس لان ذا النفس فصل بعض الاجناس المتوسط للانسان وقد تركب الجنس مع العرض مثل ان اللون
جنس عرض للانسان الذي هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل المقوم جنساً مقوماً
للنوع ويجب ان يكون جنس العرض عرضاً لاحقاً لذلك النوع نعم قد يكون جنس الفصل فصلاً مقوماً لجنس النوع وكذلك قد يكون جنس العرض
عرضاً لجنس النوع واما تركب الجنس مع الخاصة فمثل ان المتعجب بالفعل كجنس للضحاك بالفعل الذي هو خاصة والصياح جنس للصاهل الذي
هو خاصة والفصل ايضاً قد تركب مع الجنس كالحساس فانه فصل جنس الانسان وتركب مع الخاصة مثل النسبة التي الى قائمتين من قولنا تساوي
الزوايا الثلث لقائمتين فانه فصل خاصة المثلث وقد تركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن والخاصة قد تركب مع الجنس فان
المشي خاصة جنس الانسان وقد تركب مع الفصل فلا تفارق في كثير من المواضع خاصة النوع وربما كان اعم من خاصة النوع وذلك اذا كان
الفصل اعم مثل المنقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج فان ذا النصف مثلاً خاصة لهذا الفصل وقد تركب مع العرض العام فان للمبصر خاصة
الملون والملون عرض عام للانسان والعرض قد تركب مع الجنس فلا تفارق عرض النوع لانه قد يكون عرضاً للنوع لكن اعراض النوع ما ليس
عرضاً عاماً للجنس بل خاصة ومنه ما هو عرض عام لهما وكذلك عرض الفصل وعرض الخاصة

تمت المقالة الثانية من الفن الاول وتم بتمامها الفن الاول

والحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد المرسلين واله الطيبين الطاهرين

الفن الثاني

من الجملة الاولى من المنطق في المقولات وهي سبع مقالات المقالة الاولى ستة فصول
ا في عرض المقولات الثاني في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتشابهة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها الثالث في بيان معنى
ما يقال على موضوع ولا يقال ويوجد في موضوع ولا يوجد الرابع في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع الخامس في مراوحات تقع
بين قولي على وموجود في وانهما الى اي شيء يتاديان السادس في افساد قول من قال ان شيئاً واحداً يكون عرضاً وجوهراً من وجهين ا فصل

في عرض المقولات قد علمت فيما سلف ما هو اللفظ المركب وما هو اللفظ المفرد وعلمت ان اللفظ المركب انما تالف من اللفظ المفرد وعلمت ان الالفاظ المفرده
من حيث هي كلية وجزئية وذاتية وعرضية منقسمة بخمسة اقسام فمن الواجب الان ان تعلم ان معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفرده معينة على معرفة
الالفاظ المركبة من حيث نقصد المعرفة بها وان نعتقد ان ههنا احوالا اخرى للالفاظ المفرده غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ المركبة فليس كل احوال
الالفاظ المفرده محتاج اليه لينتفع به في معرفة احوال الالفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق اما هذه فمما ينتفع بالوقوف عليها في صناعة المنطق اذ
الالفاظ المركبة انما تركب بحسب صناعة المنطق ليوقف على السبيل النافع في افادة التصديق والتصور وهذه الافاده يتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم
والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرف ويحتاج ان يكون موضوعاتها كلية ليدخل في العلوم ويحتاج ان يكون موضوعاتها ومحمولاتها على نسبة
من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية حتى يدخل في البرهان والقسمة ايضا احدى الطرق الموصلة الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمة الفاضلة هي التي تكون
من الاجناس الى الانواع بالفصول محفوظا فيها التركيب لئلا يقع طفرة من درجة الى غير التي تليها وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات
الخمسة مما ينتفع في القياسات وينتفع بها في الحدود والرسوم اذ ان الحدود من الاجناس والفصول والرسوم من الاجناس والخواص والاعراض
وهي في اكثر الامر للانواع فتقديم تعريف هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ المفرده قبل الشروع في معرفة المركبات تقديم امر ضروري واما كالضروري
وللالفاظ المفرده احوال اخرى وهي دلالتها على الامور الموجوده احد الوجودين اللذين استثبتناهما حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة
البتة الى معرفة ذلك اعني في ان يتعلم صناعة المنطق ولا شبه ضرورة لا من جهة حال دلالتها على الاشخاص الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم
اصلا فضلا عن المنطق ولا من جهة حال دلالتها على الانواع لان هذا امر لم يعن به احد في صناعة المنطق ويمت صناعة المنطق دون ذلك ولا من جهة
حال دلالتها على الاجناس العالية التي جرت العادة بتسميتها مقولات واورد كتاب في فاتحة علم المنطق لاجلها الذي يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق اذا
انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفرده وعرف الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا واقسامها والقياسات والحدود واصنافها
ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية واجناسها وانواعها وان لم يخطر بالبال ان ههنا مقولات عشرا وانها هي التي يدل عليها انفسها او على
ما يدخل فيها بالالفاظ المفرده ولا تعرض من اعمال ذلك العمل بعينه ولا ان ظن احد ان هذه المقولات اكثر عددا او اقل عددا دخل من ذلك وهن في
المنطق وليس ان يعلم انه هل هذه الامور يوصف بالجنسية اوجب عليه من ان يعلم انه هل امور اخرى توصف بالنوعية بل معرفة هذه اما من جهة كيفية الوجود
فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها من جهة تصور النفس لها فالى حد من العلم الطبيعي يصاقب الفلسفة الاولى ومعرفة انها يستحق الفاظا توقع عليها فالى صناعة
اللغويين ومعرفة ان الالفاظ المفرده تقع على شيء منها من غير تعيين الالفاظ التي تقع عليها هي كمعرفة ان الامور الموجوده لها الفاظ مفرده موضوعة
بالفعل او في القوة وليس ان يعرف المنطقي من حيث هو منطقي ذلك فيها اولى من ان يعرف ذلك في غيرها فانه ليس يلزمه من حيث هو منطقي ان يستعمل او يعرف
ان الالفاظ المفرده موضوعة لصنف من الامور وهي الكليات العامة دون ان يعرف ذلك في صنف من الامور وهي الكليات الخاصة نعم ههنا شيء واحد
وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا من وجه وهو انه يحصل له احاطة ما بالامور واقتدار على ايراد الامثلة واذا كانت الحدود قد يعرض فيها الخلا
اختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى كحال الشيء الذي من مقولة المضاف مثلا فانه يعرض له ان يحتاج في تحديده الى احوال لا تعرض لما يقع في مقولة
الجوهر وبما خص انواع الكمية في التحديد خواص هي لها دون انواع الكيفية الباقية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة على ما لها كان تعلم ذلك مسهلا سبيل
الحاجة الى افراد هذا التعليم غير ماسة في هذا المعنى فانه يمكن ان يعلم صناعة التحديد بكمالها من غير ان يحتاج الى افراد هذا الفن وان يقال ان كانت امور من
المضاف حكمها كذى وان كانت قوى وكيفيات حكمها كذا فيجب ان لا يجاوز هذا القدر بطمعات في هذا الفن وان يتيقن انه يدخل في صناعة المنطق ان
يعلم شيئا آخر وهو ان واضع هذا الكتاب لم يضعه على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد فانه لا سبيل بالبيان المناسب للمنطق الى ان يعلم ما يعلم فيه
بالتحقيق ويجب ان يعلم ان كل ما يحاولون به اثبات العدد لهذه العشره وانه لا عام لها وانه لا مداخل فيها وان لكل واحد منها خاصية كذا وان يتعرض منها لما

الواحد الاول في انه جوهر وهي اعراض وما اشبه ذلك فانها بيانات مختلفة من صناعات اخرى ومقصر فيها كل التقصير اذ لا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء ولا
سبيل الى الاستقصاء الا بعد الوصول الى درجة العلم الذي يسمى فلسفة اولى فيجب ان يحقق ان الغرض في هذا الكتاب هو ان نعتقد ان امورا عشرة هي اجناس
عالية تحوي الموجودات وعليها يقع الالفاظ المفرده اعتقادا موضوعا مسلما وان نعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن
لك غير ان التسعة اعراض بل يجب ان تقبله قبولا فلا سبيل الى ان يبرهن لك الان ان الكيفيات والكميات اعراض ومن غير ان يبرهن لك ضرورة
ذلك العدد بل تقبله قبولا ومن غير ان يبرهن لك ان كل واحد منها جنس بالحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل لك في ابتداء التعليم
ان تعلم مثلا ان الكيفية يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليست اسما مشتركا او مشككا او متواطيا ولكنه مقوم لمهية ما تحته وكذلك الكمية ومن
اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يعني وسعه وكذلك حال الخواص التي يذكرها فانها انما تذكر ذكرا والدليل على ان الحق ما قلته لك هو ان هذه
المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل وليس فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين عن ان يكون هذا الكتاب نظرا في طبايع الموجودات بل قالوا
انه انما نظر فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفرده وليست البراهين التي تصحح ان هذه التسعة اعراض غير البراهين التي تدل على احوال وجودها ولا توجد
برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفرده وكذلك الحال في تلك المباحث الاخرى فاذا كان بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث
هي موجودة لم يكن للاشمئزاز الذي يعتقدونه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا من حيث هي موجودة ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ فيكون قد جمع فيها
وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هي موجود فقد يشعر مع ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ ثم لو كان
لكونها مدلولا عليها خواص لا تتناول صرافة الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرا عليها ومصروفا اليها ولكان الحري ان نظن ان هذا الذي عرفوه من
امر غرض هذا الكتاب حتى جردوه نظرا منطقيا ليس فلسفة اولى ولا فلسفة طبيعية امر دقيق ولحاظ لطيف وفصل غامض او لو كانوا انصفوا
هذه الامور كلها وضعا على سبيل التسليم ويقولون ان هذه جماع الامور التي عليها تقع الالفاظ المفرده ومنها تولف الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معانيها
في النفس هي مواد اجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اصرارهم
على ان هذا بحث منطقي وان هذا متعلق بان الفاظا لا محالة فتكلف بحت فلذلك تبلدوا وتحيروا ولما نحن فنقول ما قلناه ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم
شيئا ما ابينا ونقول ان هذا الكتاب وتقديمه مع انه ليس بكثير النفع فانه ربما حصر في بادي الامر مما اكثر من شاهدته قد تشوشت نفسه بسبب قرائة
كتاب قاطيغورياس حتى يحصل منها امور لا سبيل له الى تحقيقها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له خيالات عصر وفرعن الحقيقة وابتنت عليها مذاهب في
اراء دست بذلك نفسه وانسطر في لوح غفلة ما لا يمحى لانسطار غيره واذا خالطه شوشه

ب فصل في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتشابهة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجريها

ان من الامور المختلفة المتكثرة ما شترك في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق التواطؤ
واما ان يكون على غير طريق التواطؤ وطريق التواطؤ ان يكون الاسم لها واحدا وقول الجوهر اعني حد الذات او رسمه الذي يحسب ما يفهم من ذلك الاسم
واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان على الانسان والفرس والثور بل على زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا فاذا اريد الحد
ان يرسم او يحد وبالجملة ان ما يقول الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات كان رسما او حدا فان القول اعم من كل واحد منهما وجد واحدا فيها
من كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى والاحرى والتقدم والتاخر والشدة والضعف ويجب ان يكون هذه
المواطاة في القول الذي بحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول آخر يحويه ويشاركه ولم يكن بحسب هذا الاسم لم يصر له الاسم مقولا بالتواطؤ واعلم انا نعني ههنا
بالاسم كل لفظ دال سواء كان ما يخص باسم الاسم او كان ما يخص باسم الكلمة والثالث الذي لا يدل الا بالمشاركة كما سيأتيك بيانه بعد فهذا ما يقال على سبيل
التواطؤ واما ما ليس على سبيل التواطؤ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم وينقسم الى ثلاثة اقسام وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحدا في نفسه او
يختلف من جهة اخرى واما ان لا يكون واحدا ولكن يكون بينهما مشابهة ما فيه واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا بينهما مشابهة فيه والذي يكون

المعنى فيهما واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجود فانه واحد فى اشياء كثيرة لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة
من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فان الوجود للجوهر قبل الوجود لسائر ما بعده وايضا فان الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر
وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض فهذا طريق التقدم والتاخر وكذلك قد يختلف من طريق الاولى والاحرى فان الوجود لبعض
الاشياء من ذاته ولبعضها من غيره والموجود بذاته قد يظن اولى بالوجود من الموجود بغيره وان كل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به من غيره
عكس فقد يكون شيئان يشتركان فى معنى من المعانى وليس هو لاحدهما قبل بل لهما فيه معا لكن احدهما اولى به لانه اتم فيه واثبت اما الذى
يختلف فيه بالشدة والضعف فذلك انما يكون فى المعانى التى تقبل الشدة والضعف مثل البياض فلذلك ما ليس يقال البياض على
الذى فى الثلج والذى فى العاج على التواطؤ المطلق ولا يقال الفلسفة على التى فى المشائين والتى فى الرواقيين على التواطؤ المطلق واما تلك
باسامى مشهورة يجب ان يتسامح فيها بعد الوقوف على الغرض فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا او احد ولم يكن واحدا من كل جهة متشابها
فى الاشياء المتحدة فى ذلك اللفظ فانه يسمى اسما مشككا وربما سمى باسم اخر والاسم المشكك قد يكون مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب النسبة الى
مبدا واحد كقولنا طبى للكتاب والمبضع والدواء او الى غاية واحدة كقولنا صحى للدواء وللرياضة وللفصد وربما كانت بحسب النسبة الى
غاية ومبدا واحد كقولنا لجميع الاشياء انها الهية واما الذى لا يكون فيه اتفاق فى قول الجوهر وشرح الاسم لكن يكون فيه اتفاق فى معنى يشابه
فهو مثل قولنا الحيوان للفرس وللحيوان المصور وقولنا القايمة لرجل الحيوان والقايمة لما يقل السرير فانها يسمى متشابه الاسم وهى من جملة الاتفاق
فى الاسم فان المسميات بمثله انما يتفق فى الاسم ولا يتفق فى قول الجوهر الذى بحسب الاسم وذلك لانك اذا اخذت تقول الجوهر حيث يقال الحيوان
للفرس قلت انه جسم ذو نفس حساس متحرك بالارادة ولا تجد هذا القول هو القول الذى تاتى به اذا شرحت اسم الحيوان من حيث يقال
على الصورة فى الحائط فلك انه تقول شكل صناعى حاكى به ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة وكذلك اذا شرحت اسم القايمة فى الحيوان
قلت انه عضو طبيعى يقوم عليه الحيوان ويمشى به ولا تجد هذا الرسم فى قايمة السرير بل تقول انه جسم صناعى مسدق مبان من السرير يقل السرير
مع ذلك فانك تجد بين الامرين شبها اما فى شكل واما فى سائر الاحوال فيكون ذلك الشبه هو الداعى الى ان يعطى احد الامرين اسم الاخر ويكون
الاسم فى احد الامرين موضوعا وضعا متقدما ويكون فى الثانى موضوعا وضعا ثانيا فاذا قيس فى ذلك الاسم الى الامرين جميعا سمى باسم المتشابه
واذا قيس الى الثانى منهما سمى بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى مقررا بنفسه كالذى للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعى وربما كان
نسبة ما كما تقول لطرف الخط مبدا وللعلة مبدا وربما كان هذه الاشياء اشتباها حقيقيا وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم
والكلب الحيوانى وذلك لانه لا تشابه بينهما فى امر حقيقى الا فى امر مستعار وذلك لان النجم رئى كالتابع للصورة التى جعلت كالانسان ثم وجد
الكلب اتبع الحيوانات للانسان فسمى باسمه فما كان سبيل نقل الاسم اليه هذا السبيل فلا ينبغى ان يجعل فى هذا القسم بل هو من القسم الثالث
الذى لا اشتراك حقيقى ولا تشابه فيه مثل قولنا عين للبصر وعين للدينار والسبب فى وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب اليه من قال ان الامور
لما كانت غير متناهية وكانت الالفاظ متناهية من حيث تركيبها عن حروف متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد مشتركا فيه عدة امور
وليس كذلك الا من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان تركب منها تركيبات غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق بتزيد مقادير
ما تركب من الحروف ثم اللسان والعادة لا يحتمل كل طويل التركيبات من الحروف بل هناك حد يعسر الطباع عن استعمال ما هو اطول منه
واذا كان كذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود وحسبان تناهى ما تركب من الحروف ولان غير المتناهى انما هو فى الاشخاص دون
الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاشتراك فى الاسم انما توجبه غير التناهى لكان يجب ان يكون اسماء الانواع ايضا لا يقع فيها
الاشتراك فان هذا البيان مختل وذلك لان الانواع ايضا قد لا تتناهى عن وجه كما علمت ولان الاشخاص اذا كانت غير متناهية وفيها

الانواع

الانواع وكانت الانواع من جملة الامور التى لا يتناهى والتسمية انما تقع على الامور من حيث هى امور لا من حيث هى اشخاص فهذان الاعتراضان
لا يكشفان ما فى هذا القول من الغلط بل جملة وجه بيان الغلط فى استعمال من اشتغل بتعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هى ان الامور
وان كانت من حيث هى امور غير متناهية فانها من حيث يقصدها المسمون بالتسمية متناهية فان المسمين ليسوا يشرعون فى ان يسموا كل واحد
مما لا نهاية له فان ذلك لا يخطر ببالهم فكيف يقصدون التسمية له بل كل ما اقصد بتسمية فهو متناه وقد كان يمكن ان يكون لكل واحد منه اسم
مفرد والدليل على ذلك انك الان لو شئت لافردت لجميع ما وقعت فيه الشركة فى الاسم اسما مفردا لان جميع ذلك متناه فهذا القول اذا باطل
من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه من وجوه التكلف والتمحل يستمر الا انه يرجع الى بعض ما يريد ان يعطيه
من السبب فى ذلك معقول بل السبب فى وقوع هذه الشركة احد شيئين اما التشبيهات الاستعارية المجازية كما هى فى لفظة العين فانه لما كان اسما
للبصر وكان البصر من فعله المعاينة وكانت المعاينة تدل لوجه ما على الحضور والحضور يدل على النقد وكان النقد الحقيقى هو الدينار سمى الدينار
لذلك فيما نظن عينا او لانه عزيز عز العين او شئ اخر من هذه الوجوه وربما كان ذلك على سبيل التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء واكثر
هذه فى الجزئيات كمن رغب فى التسمية باسم نبى او يسمى ابنه باسم ابيه ليستذكر به واما الاتفاقات التخيلية الواقعة لاختلاف المسمين التسمية لانه
كان بعضهم اتفق له ان اوقع اسم العين على شئ والاخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز اذن ان يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال
مسميين او لا اختلاف بل جعل الاسم واحدا فى زمانين صادفهما كتخصيص وهذا القسم الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك
الاسم وبقى ان التشابه فى الاسم فى ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس بواحد ولا يمنع اشتراك الاسم ولا الاتفاق ان يكون هناك قول
واحد يتفق به اسم واحد يتفق كل واحد منهما فى الجميع فان هذا لا يمنع ان لا يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قايمة
السرير وقايمة الحيوان يتفقان فى اسم القايمة ويتفقان فى ان كل واحد منهما جوهر ذو طول وعرض وعمق وهذا لا يمنع ان يكون اسم القايمة
مقولا عليهما بالاشتراك او التشابه وذلك لان هذا القول ليس بحسب لفظ القايمة بل بحسب لفظ اخر وهو الجسم ولا يمنع ان يكون لهذا
القول اسم اخر موضوع وليس اذا لم يكن له اسم اخر موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذى هو القايمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد
مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل اسمه اسود وهو ايضا ملون بالسواد وقيل على القير فانه اذا اخذ
هذا الاسم على انه اسم الشخص على الرجل كان قوله عليه وعلى القير بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون
اللفظ الواحد ايضا مقولا على الشئ الواحد مع شيئين بالاتفاق والتواطؤ كالعين للبصر مع بصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولا على
اشياء باعيانها من جهتين بالتواطؤ والاتفاق كما لو كان اتفق ان دل بالاسود وهو لفظ واحد على رجلين اسودين مسميين اسودين و
الاسم الواحد قد يقال على الشئ الواحد من جهتين قولا بالاشتراك مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعانى المختلفة
فى شئ واحد لاختلافها بالخصوص والعموم ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث يدل على معان مختلفة ويقع بسبب
ذلك غلط كبير كما يقال ممكن على الغير الممتنع وعلى الغير الضرورى والاسماء المستعارة والمجازية اذا استقرت فيفهم منها المعنى صار حكمها
حكم المشتركات الا انها يكون كذلك عند من يفهم معناها ويجب ان يكون نحو من جملة المتشابهات المنقولة وكانها فى دلالتها قبل ذلك كانت مستعارة
كذلك كونها مشتركا فيها قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها الا الجنس والنوع والفصل وحدها فانها يقع على جزئياتها التى تشترك فيها
بالسوية وقوعا بالتواطؤ وليس ما يظن من ان الجنس والنوع والفصل وحدها هى التى يقع بالتواطؤ دون غيرها بشئ وذلك لان التواطؤ لم يكن
تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا فى المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد توجد فيما هو ذاتى وقد توجد فيما هو عرضى من الخواص والاعراض
العامة وكان الاشياء المتكثرة اعتبار بحسب الاتفاق فى الاسم الواحد فلذلك لها اعتبار بحسب الاختلاف فى الاسم فان الاشياء اذا تكثرت

بالاسامي لم يحمل اما ان يكون بكثرتها مجاز بالكثير مفهوماتها فيسمى تلك الامور متباينة الاسماء كقولنا حجر وانسان وثوب وهذه هي التي تختلف
الاسامي ويختلف في اقوال الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي واما ان يكون التكثر في الاسامي ومفهوماتها واحدة كما يقال عسل واري وشهد فان مفهومات
هذه كلها واحدة وتسمى اسماء مترادفة والناس قد يقع على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد يقع على وجوه في شي واحد
متفق الموضوع مختلف الاعتبارات فمن ذلك ان يكون احد الاسمين له من حيث موضوعه والاخر من حيث هو له وصف كقولنا سيف وصارم
فان السيف يدل على ذات الالة والصارم يدل على حدتها ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند
فان الصارم يدل على حدتها والمهند يدل على نسبته ومن ذلك ان يكون احدهما بسبب وصف والاخر بسبب وصف الوصف كقولك الناطق والفصيح
فان الناطق يدل على وصف والفصيح يدل على وصف الوصف وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي هي من جملة ما ليس اسمها واحدا
ولا معناها واحدا فهي متباينة لكن من حيث ان هي الاسمين والمعنيين مشاكلة ما لا يبلغ ان يجعلهما اسما واحدا او معنى واحدا فهي مشتقة و
ليس هذا قسما خامسا يحتاج الى ان نشترط في المتباينات من انها هي التي تتباين في جميع الوجوه فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا تكلف
ويحوج الى زيادة اقسام بل المشتق من جملة المباينة والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما اي نسبة كانت الى معنى من المعاني سواء
كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة او له كالمال او موضوعا لفعل من اعماله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ
الذي لذلك المعنى الاول ولا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى التشبيه لمعنى المنسوب اليه وليس مباينا له من كل وجه فلا يصلح للاسماء
التي تخالف بين اللفظتين بالشكل والتصريف مخالفة تدل بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي بينهما مثل فصيح او متمول او
حداد وقد يحدث فيه زيادة تدل على النسبة مثل نحوي او قرشي او فعل به فعل اخر بوجه اصطلاح لغة دون لغة ومن شان هذا اللفظ
الثاني ان يقال له انه مشتق من الاول ومنسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لعسل مقول بالاشتباه كما لو سمي الموجود فيه العدل عادلا
بل يسمى عدلا ايضا لم يكن هذا من جملة ما يسمى مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يقال باشتباه الاسم واتفاقه وكان منقولا من الاول الى
الثاني لا مشتقا والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شي اخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة لاسم هذا الاخر مع اسم الاول والى
تغيير ما محقق ولمفرق ان يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظ النسبة بلفظ الشي كالهندي ويجعل المشتق
ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند ولليونانيين في الامرين اصطلاح اخر ج **فصل** في بيان معنى ما يقال على موضوع ولا يقال
فيوجد في الموضوع ولا يوجد اقول ولا انه ربما اوجب استقصاء النظم عدولا عن المشهور فاذا فرغ سمعك ذلك فطن جزاك
نقيض بسبب ورود ما لم يالفه عليك واعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان صفات الامور على اقسام
لانه اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائم ثم ان الصفة التي يوصف بها لحقه خارجا عنه لحوق عارض او لازم واما ان يكون الموصوف
اخذ بحيث قد استقر ذاته لكن الصفة التي يوصف بها ليست لحقه لحوق امر خارج بل هي جزء من قوامه واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد
استقر ذاته بعد بل الصفة لحقه لتقرر ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ليست
لحقه من خارج بل هي جزء من وجوده واما ان لا يكون قد استقر ذاته والصفة لحقه لا لتقرر ذاته بل لحوق لازم لما تقرر او عارض له
اول مثال الاول قولك الانسان ابيض او ضحاك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان فان الانسان طبيعة محصلة لا يحتاج الى
ما يقومها بعد ما هو انسان وان اشكل عليك هذا فخذ مكانه زيد ومع ذلك فان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى
والصورة فان الصورة صفة للهيولى خارجة عن ذاتها تقرر بها ذاتها قائمة بالفعل ولولاها لاستحال وجودها لا على ان الصورة
لا انه بعد التقوم بل هي مقومة مثبتة وليست مع ذلك جزءا من الهيولى وقد فهمت بالفصل بين هذين ومثال الرابع الجوهر الجسم

المحمول على الحيوان فان الجسم مطلقا لا تقرر له وجود محصل لا يكون بعد الا للعوارض واللواحق الخارجية بل يحتاج الى امور فصلية تلحقه و
تقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اي جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا وصفت بالبياض او السواد او الحر وما اشبه ذلك وكذلك الجسم
المطلق اذا وصف بانه مستعد للحركة والسكون والاين وغير ذلك فان الهيولى غير متقررة الوجود بنفسها وكذلك الجسم غير متقرر الوجود في نفسه و هذه
الاحوال ليست مما تقرر هذه او ذلك وان كانت تلزم من بعد ما تقرر بما تقرره او يتبعه او يلحقه فما كان من هذه الجملة له صفة ليست لاحقة من خارج
لتقومه بل كان الموصوف متقوما في ذاته او غير متقوم فانه يسمى موضوعا لتلك الصفة فلا يكون الهيولى موضوعة للشي الذي يسمى صورة لانها صفة
خارجية مقومة للهيولى شيئا بالفعل ويكون الانسان موضوعا للحيوان لان الحيوان ليس لاحقا له من خارج وان كان مقوما له بل هو جزء وجوده ويكون
الجسم موضوعا للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم اذا تقوم بالبياض بل انما يتقوم باسباب اخرى فهو اذا تأدى الى البياض يكون قد تقوم دونه
ويكون البياض موضوعا للون لانه ليس يقوم به على انه من خارج ويكون جميع ما ينتسب الى الصفة ليست على نسبة شي الى الخارج المقوم موضوعا
سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة وليست مقومة فيجب ان نفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع
اخرى لمعان غير ذلك وفي هذا التفصيل فوائد احدها الشعور بهذا الاختلاف والثاني ليكون الموضوع المستعمل في نسبتي في وعلى المذكورين بمعنى
معنى كالجامع ثم يفصل النسبتين الى نسبة في والى نسبة على وان يكون بين العرض والصورة فرق وان لا يحتاج الى ان يقال ان شيئا واحدا قد يكون عرضا
وجوهرا وهذه اشياء ستعرفها عن قريب وتعرف ما في اهمال هذا الاصل الذي اعطيناك من الخلل فنقول ان الامر الذي ينسب الى موضوع يكون نسبته
اليه على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو كالحيوان الذي يمكن ان يقال ان الانسان هو حين يقال ان الانسان حيوان
ومثل هذا فهو المحمول على الشي والمحمول على الموضوع واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال للموضوع اذا فرض
ثوبا او خشبة انه هو فلا يقال البتة ان الثوب بياض او الخشبة بياض ولانه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب
مبيض او ابيض وهذا لا يكون بالحقيقة محمولا بالمعنى على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى لفظا مشتقا من لفظه او مولفا من لفظه ولفظ اخر
او يكون حمله بالاشتراك بالاسم لا بالمعنى ولكن مثل هذا وان لم يكن محمولا على الموضوع فهو لا محالة يكون موجودا فيه والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر
ماخوذا بنفسه من غير الحاق سور به فانه لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فان كان جزئيا فالمحمول عليه اما ان يكون جزئيا او يكون كليا فان كان
جزئيا لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئيين المتباينين لا يحمل احدهما على الاخر واذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعا ومحمولا على نفسه بحسب
الطبع بل بحسب القول واللسان كما تقول ان زيدا هو ابو القسم او هو ابن عمرو اللهم الا ان تعني بابن عمرو معنى يجوز ان يشاركه فيه اخر فيكون كليا
فان خصصته به لم يكن ابن عمرو الا هذا وهذا هو زيد وكذلك لو قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس كونه هذا
الابيض اولى بان يوضع او يحمل من الاخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعني المطلقين واما هذا الكاتب
فهو بعينه هذا الانسان وان حدث احدهما من حيث هو هذا الانسان بلا شرط فوق هذه الانسانية واحدث الاخر بانه كذلك ايضا لم يحمل
احدهما على الاخر فانه ليس انسان ما من حيث هو هذا الانسان هو هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب ولا هذا الكاتب هو هذا الانسان
اعني من حيث الاعتباران المختلفان اذا وجبت الالتفات في كل واحد منهما الى اعتباره الواحد مجردا بشرط ان لا يلتفت الى شي اخر ثم الاعتباران
مختلفان متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل بل احدهما مسلوب عن الاخر
وليس احدهما موضوعا للاخر ولا محمولا عليه اي بالايجاب واما ان كان الموضوع كليا فان المحمول عليه بالحقيقة لا يكون الا كليا فان طبيعة
الكلي لا يكون موضوعه بنفسها للتخصيص من غير الحاق السور الجزئي به والا كانت الطبيعة الكلية متحققة في طبعها الا ان يكون هذا المشار اليه و
اذا كان الامر على هذه الصورة فيكون كل ما يقال على موضوع يلزم ان يكون كلنا هذا ان كان كونه على موضوع مفهوما على ما قلنا هو ان يطلع

يجعل كذلك بل جعل كونه على موضوع دالا على انه مقول على كثيرين كان هذا القول مرادفا لهذا الاسم وكان في ترك اللفظ المشهور وهو لفظة الكلية لفظة
المقول على كثيرين واختراع هذا اللفظ زيادة سعي لا فائدة فيه وكان تصيير الامور التي تنسب الى الامور موضوعة لها على تمييز امور يقال على موضوعاتها
وامور يوجد في موضوعاتها تكلفا قد استعمل فيه فيلفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متماثلين متقاربين وهذا تسلط و
فصل بل الاحرى ان يسلك فيه السبيل الذي سلكناه وليس كل واحد من السبيلين ضرورة ولو قيل كلي وجزئي لكان خيرا كثيرا فان هو قد
تكلف هذا التكلف فالحري ان يجعل له وجها مفيدا على ما اوردناه ان فقول الان كل ما هو محمول بالحقيقة فهو كلي وكل كلي فانه يحمل على موضوع ضرورة
لان الجزئيات بفعل او قوة يقال عليها الكلي هذا القول وكل موجود في موضوع فهو الذي يقال له عرض واذا كان كذلك فكل عرض فهو موجود في
موضوع فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلزمنا في هذه الجهة من الشناعة المنوطة به ترادف الاسم الذي لزم في الجهة الاخرى التي الكلي وذلك
لان تلك الجهة اذا امكن ان يقال فيها ما قيل ولم يكن بالترادف وبعث هذه الجهة على الترادف فلم تلزم الامور التي كانت تلزم وذلك لان القائل
في استعماله اللفظ الموجود في موضوع اسما مرادفا للعرض او قوله لا في موضوع اسما مرادفا للجوهر لا يحصل بسبب القسم الذي في ايراده غير مرادف فاذ على ان ههنا
ليس بالحقيقة اسما مرادفا للعرض بل قولا يشرح اسمه اذ يلتفت الى ان الحد جزء منه واما الكلي فانما شرح اسمه قولك المقول على كثيرين والمقول
على موضع شيء له معنى يلزمه ان يكون مقولا على كثيرين بالجهة التي اومانا اليها واما الموجود في موضوع فهو قول مرادف لاسم العرض فان العرضية
ليس معناها الا ان يكون للشيء وجود في موضوع ويكون المعنى بالوجود في الموضوع ما تقرر من بعد فاذا تقرر هذا فنقول ان ما ليس من الاشياء
مقولا على موضوع فهو الجزئي وبالعكس وما ليس بموجود في موضوع فهو الذي يسمى الجوهر ثم ان ما اشترطوه في القول على الموضوع من ان يكون ذاتيا
مقوما للماهية وفي الموجود في الموضوع ان يكون عرضيا اذ كان العرض عندهم والعرضي شيئا واحدا وان كان كثيرا ما يختلفان فلم يخط الجمهور فهذا
المكان كثير اختلاف فهما سال فهولاء حكموا بان الابيض اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا في موضوع اذ ظنوا ان
الابيض موجود في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بل جاوزوا هذا الى ان قالوا ان الكلي هو المقوم لماهية الشيء وكان غيره ليس كليا فلنورد لفظ بعض
متقدميهم في تصحيح هذا المعنى ولندل على الفضيحة التي فيه ليتضح ان الصواب ما ذهبنا اليه قال واما قلت ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء
وهو الذي يقال على موضوع لانه قد يحمل على الموضوع اشياء على غير هذه الجهة مثال ذلك ان الماشي يحمل على زيد انه ماش وعلى ان زيدا ماش لكن معنى ماش ليس
يحمل على زيد على انه امر كلي وزيد جزئيه لانه ليس يحمل على زيد عند المسالة عنه ما هو زيد لانه ان سال سائل ما هو زيد فاجاب المسؤل بانه ماش كان جوابه
خطا وكذبا لان معنى ماشي ليس يدل على ماهية زيد بل انما هو فعل من افعاله فانظر الى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته
من طريق ما الشيء ثم اراد ان يبين هذا الدعوى فجعل بيان ذلك مثلا من ان ماشي لا يحمل من طريق ما الشيء لا يكون كليا وهذا عكس النقيض المطلوب ولو
كان بينا او مسلما لكان الاول لازما عن عكس نقيضه ثم نص المسالة في جزئي وهو ان ماشي وترك الماشي لان هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي اكثر اذا
كان الماشي اسما وكان ماشي فعلا ويجب ان لا نضايق في هذا ايضا بل نقول فلما اراد ان يبين ان ماشي ليس كليا اخذ المطلوب الاول والمشكوك فيه
مقدمة كبرى في بيان ان هذا ليس كليا فقال لان ماشي لا يدل على ماهية زيد وكل ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا وهذا هو الامر الذي اقتصر
عن الطالب بيانه على انه والمطلوب سواء في الحكم فان ظن ان هذا غير المطلوب بل لزم عنه المطلوب ومن بيان القياسات ان ماخذا شيا هو من لوازم
المطلوبات اذا كانت اعرف فيقال له لا يخلو اما ان ياخذ هذه المقدمة على انها بينة او على انها مبينة فان كانت غير مبينة بعد فهذا المطلوب فان
كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات بل يجب ان يوجد هذه فقال ما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا فكل كلي
مقول في جواب ما هو ثم دعوى انها بينه وابين من ان كل كلي مقول في جواب ما هو دعوى بعيدة عن العقول فان من يقول ليس كل كلي مقولا في
جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي وان كان يحتاج الى ان يبين هي ليس بين هذا الطالب اخذت نفسها اخذا

القياس الذي بينها حتى يتبين بها المطلوب ثم هل لادخال يمشي ههنا فائدة الا ان يجعل ذلك مكان المحمولات على الشيء الذي ليست بكليه فتبين ان المحمولات
لا من طريق ما هو لا يكون كليه فكيف يكون ذلك بان يوجد ان المحمولات لا من طريق ما هو ليست كليه وقد اوما في هذا الفصل الى شيء ولم يفصح به وهو اشبه
ما قاله بما يحصل وهو ان يمشي ليس كليا لان زيدا ليس جزئي يمشي فان قوله لان زيدا ليس جزئي يمشي هو ما يسبق الى الذهن من قوله اذ قد يسبق الى الذهن ان زيدا
شخص من نوع الانسان والشخص جزئي النوع فيسبق الى الظن انه جزئي النوع ليس جزئيا لغيره كان الشيء لا يجوز ان يكون جزئي شيئين لكن يجب ان
يحصل المفهوم من قولنا ان كذا جزئي كذا فنقول ان معنى قولنا ان الشيء جزئي كذا معناه انه احد ما يوصف بكذا فيكون كذا الا يلزم ان يوصف
به ذلك الجزئي وحده فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل او قوة فاذا كان الوصف مما لا يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا ان كان كذلك فلم يكن
هو جزئي ذلك الوصف واما اذا كان يوصف به هو وغيره وصفا بمفهوم واحد وحد واحد ووصفا على سبيل انه هو من غير اشتقاق فهو اعم
منه في الوقوع منه وذلك اخص منه فان زيدا اخص من يمشي ويمشي اعم من زيد فان زيدا لا يقال الا على واحد ويمشي يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره
فيكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل عليها يمشي وبما نعني بالجزئي هذا واما ان المحمول العام على زيد وغيره يجب ان يكون امرا يحمل عليه في ذاته فهو شرط
زائد لا يدل على الجزئية والصغرى على الكليه وقد اجمع الناس على ان الخواص والاعراض كلية ولها من حيث هي خواص واعراض جزئيات غريبة عنها فان
الضحاكات بالقياس الى هذا الضحاك من حيث هو هذا الضحاك ليس خاصة لها بل نوعا ومقوما لماهيته كما علمت بل هو خاصة للانسان وجزئيات الضحاك
من حيث هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي اناس فلا يتقوم بالضحاك فانه غير داخل في ماهيتها وفي ذلك لانه ليس يقوم ماهيته

ومع ذلك ليس

ومع ذلك فهو كلي مقول على كثيرين هي جزئياته من حيث هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان ويمشي لزيد ليس مما يكون مقولا على موضوع بل هو
عرض لم يخل اما ان يكون اسم العرض يقال على العرضي وعلى العرض الحقيقي باشتراك بحت لا تشكيك ولا تواطؤ فيه او لا يكون مقولا الا بالاشتراك فان
كان مقولا بالاشتراك وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام التي يوردون اذا اصول الاقسام ح يكون ستة كلي وجزئي وجوهر
وعرض الذي يأخذ المعنيين وجوهر وعرض الذي هو بمعنى الجوهري والعرضي وكل واحد من العرضين قد استعمل في الامثلة التي لهم في هذا الباب
اعني قد استعمله هؤلاء المدخلون هذه الشروط الفاسدة لست اعني اول من علمنا هذا ادخل شيئا من ذلك واما ان كان وقوع العرض عليهما بالتواطؤ
فليدل على هذا المعنى لكنهم اتفقوا ان الذي في موضوع لا يشاركه موضوعه في الحد والاسم جميعا بل ربما شاركه في الاسم فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا
قلنا ان زيدا انه يمشي او انه ابيض وطلبنا حد يمشي وهو انه شيء ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد على اخرى وطلبنا حد الابيض وهو انه شيء ملون
يكون مفرقا للبصر فيجد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد فان زيدا كما يقال له يمشي كذلك يقال انه ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم واعتماد
على الاخرى وكما يقال انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملون يكون مفرقا للبصر فمن البين ان هذا الكلام مما يجب ان لا يلتفت ويجب ان نتذكر ههنا ما
قيل في المشاركات والمباينات المتفق منهم على تسليمها من ان الجنس يحمل بتواطؤ وان الخاصة ايضا يحمل بتواطؤ فيعلم انهم سريعا ما ينسون اللهم الا
ان يقولوا ان المشاركة في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون حدا فيكون الاجناس الطبيعية لا تشاركها الانواع في الحدود بل في الاسماء
فقط فان حدود الاجناس ليست حدودا للانواع وايضا فان الاشخاص لا حدود لها فكيف تشارك الاجناس في الحدود فان تكلفوا شططا اخر وقالوا ان
المشاركة في الحد هي ان يكون ما هو حد لاحدهما اما حدا للاخر او جزء حده فكذبهم تصديقهم ان الجنس يشارك الخاصة في ان الجنس والخاصة محمولان
على ما تحتهما بالتواطؤ وبالاسم وبالحد وقد اتفق كلهم ههنا فليس اذن معنى المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم للاسم حدا وربما لم
يحمل على الشيء الذي يحمل عليه الاسم فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى باللفظ وان لم يكن ذلك حدا له فبهذه الاشياء تبين انهم اغفلوا اغفالا كثيرا وان
السبب في ذلك ظنهم ان العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يتكلم فيه في هذا الكتاب بل قد تبين لك ان كل معنى عام يقال على اكثر من واحد
كيف قيل فهو كلي والمعنى الخاص جزئي وان العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي يحده وان الامور اما مقولة على موضوع غير موجودة في موضوع وهي

كليات اشياء هي جواهر فلانها كلية فهي يقال على ولانها جواهر فلا توجد في واما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع وهي جزئيات الاعراض فانها
لانها اعراض موجودة في ولانها جزئية ليست على واما مقولة على موضوع موجودة في موضوع وهي كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض
الكلي بالقياس الى بياض ما مقولة على موضوع ولانها اعراض فهي موجودة في موضوع واما لا مقولة على ولا موجودة في فهي جزئيات الجواهر كزيد وعمرو وهذه
المادة وهذه الصورة وهذه النفس فلانها جواهر ليست موجودة في موضوع ولانها جزئية ليست مقولة على موضوع

د فصل

في شرح حد العرض وهو انه موجود في موضوع. فلنبين الان معنى قولنا الموجود في موضوع فقد يرسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون
ما هو فيه فقولنا انه الموجود في شيء يقع على اشياء كثيرة على بعضها بالتواطؤ وعلى بعضها بالتشكيك وعلى بعضها بالاشتباه وليس وقوعه على جميع تلك
الاشيا وقوع لفظ متواطئ ولا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ مشترك اعني اذا قيس الى جميعها ولا هذا البيان المبني عليه بيان حدي ولا رسم حقيقي
بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم كما تبين اسم باسم اشهر واعرف وما خذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون اشياء يقال لها انها في شيء فيريد الآن
بهذا البيان ان نقول ان هذا العرض هو الكائن في الموضوع وان كونه في الموضوع ليس كذا من الكون في شيء ولا كذا حتى يزول الاشتراك الذي في
الاسم فيبقى معنى واحد بنته عليه بالمثال بعد ان ازليت الشبهة التي من اشتراك الاسم فان ازالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يوتى
بالحد المراد بالاسم او يوتى بالرسم والثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت الاشتراك الاسم حتى يدل على الباقي لا من ذاته ولكن بسبب ما ليس هو فقوله
الموجود في شيء يعم ويعم حال العرض في الموضوع وبين حال الكل في الاجزاء فان للكل صورة تامة لا توجد قائمة بنفسها ولكن في اجزائها جملتها لا في
واحد واحد منها فان العشرية كلية ما ولا توجد حاصلة في واحد واحد بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافت واجتمعت حصلت صورة العشرية
ويتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء فقد ذلك مشابهة العرض للكلية ولقايل ان يقول ان الاضافة كالمماسة و
كالموازات والمواخات وغير ذلك انما توجد في شيئين لا في شيء واحد فيكون جوابه ما نقول في موضعه من تعريفنا للمضاف ولقايل ان يقول ان الزمان
عندكم عرض وليس في شيء فيكون جوابه انه في شيء وبيانه في العلم الطبيعي ولقايل ان يقول ان المكان ايضا عرض وليس في المتمكن فيكون جوابه انه في
شيء اخر وبيانه ايضا في العلم الطبيعي فان المنطقي لا يفي ببيان ذلك بل يجب ان يرضي لا يحسب ان هذه المقدمة وهي ان الزمان ليس في شيء مسلمة وكذلك
غيرها ولقايل ان يقول ان الكل وان كان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في اشياء وهي عرض لان الكلية وهي مثل العشرية وغيرها لا تعد عندكم جواهر بل
هي اعراض ثم ليس وجودها في شيء واحد فيقال انه ليس يمنع ان يكون الموضوع للعرض مولفا من اشياء كثيرة يكون جملتها قد صارت موضوعه للعرض
ويكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض من حيث هي جملة ويكون من حيث هي جملة شيئا واحدا فان كانت الكلية عرضا ولها موضوع فالموضوع الذي له
ليس موضوعا لها من حيث هو اشياء حتى يكون كل واحد منها يحمل ذلك العرض من حيث هناك حاصل من اجتماعها وانما يمنع من ان يكون العرض في
اشياء على ان يكون الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قايل فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الاجزاء هذا الجواب ولم احتجتم ان تفصلوا بين العرض
وبين الكل بان الكل هو في اشياء اذ ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجملة وتلك الجملة واحدة من حيث هي جملة فنقول ان الكل ليس يجوز ان يقال انه في جملة
الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء شيئا دون الكل فكيف يكون الكل في نفسه واما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك وهي حال هذه الجملة من حيث هي
جملة وبالحقيقة فان قول القايل ان الكل في الاجزاء قول مجازي ومعناه ان وجود الكلية التي بها الكل هو ما هو في الاجزاء كان الاجزاء شيئا يعرض له هيئة ما يكون
منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية وتلك الهيئة عرض جامع والكل هو المولف من تلك الهيئة والافراد فيكون بالعرض ما يقال للكل انه في الاجزاء اى كلية في الاجزاء
وقوامه في الاجزاء وبالحري ان لا نحتاج الى ان نشتغل بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من الالتباس في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي
في امثال هذه المواضع فقد يحسن ان يعرف الفرق ايضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي ويشبه ان لا يكون بنا
حاجة ضرورية داعية الى هذا الفرق واظن ان الراسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء من امر هذا الفرق بل اخترعه المتكلفون فيكون الوجه المتكلف لهذا

الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشياء وان كان هو بالحقيقة لا في شيء ولا في اشياء منها واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء فان اتفق ان كان
بوجه ما في اشياء فهو ليس عرضا من اجل ذلك بل لاجل انه في شيء اما مجموعها او غير ذلك واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب ما يقال مجازا انه في اشياء لا في
شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق وما اراه يحتاج اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقا ايضا بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الجنس في الانواع من حيث
العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجملة بينه وبين وجود الكلي في الجزئيات من حيث هو كلي واذا عنينا بقولنا الموجود في شيء اي في شيء متحصل القوام
بنفسه قد تمت شيئيته دون ما يوجد فيه او يتم دونها فلا يقوم بما يحله كان فرقا بين حال العرض في الموضوع وحال الصورة في المادة فان الصورة هي
الامر الذي يجعل محله موجودا بالفعل ومحله ليس بنفسه شيئا بالفعل الا بالصورة وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك وبين وجود الجزء في الكل وبين وجود
طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في عمومية الجنس من حيث هما عامان وبالجملة يفرق بين حال العرض
في الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال للجزئي انه في الكلي وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب
وقوله ولا يمكن قوامه مفارقا له يفرق بين كون العرض في موضوعه وكون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان فرضته امكنك ان تجعله مفارقا له الى
زمان اخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث لا يقوم دون المكان فانه لا من
حيث هو ذو مكان ولا من حيث ذلك مكان يلزم ان لا يفارق ذلك المكان بل ان كان ولا بد فلسبب اخر وكون العرض في موضوع يوجب ذلك
من حيث هذا موضوع وذلك عرض وكذلك كون الشيء في الغاية فان الشيء الذي له الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة والبدن في
الصحة والسايس في السياسة وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض ويصح له قوام دونه وكذلك المادة من حيث لها معنى المادة
لا يمتنع عليها ان تفارق الصورة الى اخرى وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة النوع في نوع اخر على ان في مثل هذا نظر ليس يفي به المنطقي لكن
الشكوك على هذا كثيرة ولنذكرها ولنحلها حلا ولا يفارق في الزمان المطلق مثلا من ذلك ان الشيء يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق في الزمان المطلق وان
الشيء يقال له انه في المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق والجوهر يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق العرض المطلق وبعض الاجسام لا يصح لها
ان توجد الا في المكان الذي هي فيه وليست اعراضا كالقمر في فلكه وبعض المواد لا تفارق الصورة التي لها الى اخرى كمادة الفلك وليست اعراضا لا شيء من الصورة
يصح ان تفارق المادة وقد علمتم ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع فنقول اولا ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه هو ان اي موجود
معين منه اخذته في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود لم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه لا ان يكون ذلك امرا لازما وما نعد يبقى
بالفعل ولاجل هذا ما خص باسم الوجود في الموضوع اذ هو اعتبار للوجود وخص الاخر بلفظ القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجودا في اللفظ او في التصور
وكلا بما هو لان غرضنا فيما نقوله فتزول به شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما اشترطناه من التعيين ومن جهة بعد ان الشيء انما
يكون في المطلقات بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود كما تعلم الا اعيان موجودة في اعيان كلها شخصية وكلامنا في نحو وجودها الذي
لها لا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان نجعل كثيرا من الاعراض مفارقة للموضوعات في التوهم واما القمر في فلكه فذلك امر من خارج لزمه
لزوما لا لان علة وجود طبيعة القمر من حيث هي طبيعة القمر هي كونه في مكانه ولذلك يصح ان نعرض للقمر جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يعرض
لجسم بوجه ما وما يعرض من اجزائه ان يكون غير موصوف بانه في مكان الكل وفي مكان البتة نعلم هذا في علم الطبيعة ومع ذلك فليس ذلك لانه في المكان
حتى يوجب كونه في المكان ان لا يفارق المكان بل انما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان واما في العرض فانما ذلك له لانه في موضوع واما الصورة
التي في المادة فانها ليست المادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين بل علة الصورة شيء هو ايضا علة المادة لكنه كذلك بتوسط الصورة و
يلزم الصورة ان تكون ذاتها ملاقية لما تقوم موجودا بالفعل وقال قوم ان الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع
ان الصورة تكون جزءا من المركب واما العرض فلا هو جزء من الموضوع ولا من المركب وصاروا من هنا الى ان قال قوم انك ان لم تقل الصورة

الى المركب بل الى القابل كان عرضا وان نسبت العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا كلام مشوش ردى جدا وذلك ان الرسم
المقدم لم يشترط فيه ان العرض لا يكون جزءا من شئ البتة ولا فيه ان لا يكون جزءا من المركب بل فيه ان لا يكون جزءا من الموضوع حين قيل انه لا كجزء
منه اى من الموضوع اى من الذى هو عرض فيه ومع ذلك فليكن هذا فرقا بين وجود العرض فى الموضوع وبين وجود الصورة فى المركب وليس المط
هذا بل المط هو الفرق بين وجود العرض فى الموضوع وبين وجود الصورة فى المادة الذى هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة فى المركب منها ومن
المادة فلو كان قيل فى الرسم ان العرض موجود فى شئ لا كجزء من شئ البتة لكان الامر على ما يقولونه ولو كان مع ذلك لا يكون العرض جزءا من شئ
البتة لا من الموضوع ولا من المركب وكانت الصورة جزءا من احدهما وهو المركب فليس جزءا من المادة لكان ربما فرق هذا القول ولكن
ليس يفهم ذلك من قولنا موجود فى شئ لا كجزء منه وانما يفهم من هذا القول انه لا يكون جزءا من الشئ الذى هو موجود فيه ووجود الشئ
فى محله فاذ ليس فى ذلك مقولا وليس ايضا حقا فما ذهبوا اليه هذيان وانما لم يكن ذلك حقا لان الاعراض قد تكون اجزاء من مركبات منها
ومن الجواهر فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما كل واحد منهما جزء منه كالكرسى من الخشب ومن عارض فيه والخشب
موضوع له بالحقيقة ليس بمادة وكالمعقر فانه يحدث منه ومن الانف شئ وهو الافطس فاذن هذا الاعتبار ردى فاسد فههنا بتى بحث
ان يميل اليه كل الميل وهو انه يشبه ان يكون هذا الرسم الذى رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا تغلغل الانسان فى الفلسفة شعر
بالفرق بينه وبين الصورة بل عنى به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذى يعم هذا العرض والصورة وهو الكون فى المحل و
الحامل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعا فان اسم العرض لا يبعد ان يقال على الامرين قولا يتفقان فيه وفى مفهومه ويجمع
ولكن هذا الاشتباه ليس له الا بحد عنه ولا محيص واما امر المادة الكائنة فى صورة لا تفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو
امر مشكل وكانه يعنت هذا الرسم ويعصره اذ يجعله عاما لهذه المادة والعرض فان المادة يقال انها فى هذه الصورة بتلك الشرائط
الاخرى ويشبه ان يكون من الوجوه التى يجاب بها عن هذا ويكون جوابا عن اشياء اخرى ايضا ان هذا الكتاب انما خاطب به
الجمهور فان المبتدى بعد فى درجة الجمهور وهذا الرسم مبنى على لفظ متعارف وانما نفسر اولا بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور
فى استعمال اللفظة فى ليس يتناول نسبة الصورة الى المادة ولا المادة الى الصورة وان كانت تتناول نسبة الجواهر الى الاعراض كقولهم
زيد فى داره ونسبة الاعراض الى الجواهر كقولهم البياض فى جسم مع امور اخرى جرى التعارف بها كالشئ فى الزمان والمكان و
الاناء والجزء فى الكل وما جرى ذلك المجرى وان الفرق اذا حصل باستثناء هذه الوجوه المشهورة لم يبق فى المشهور شئ يقال انه
فى شئ غير العرض حتى يسبق الى ظن المتعلم ان ذلك الوجود وجود العرض فى الجوهر ولا يكون فقد اخبرنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ
ليس بحسب معنى جامع وضع عاما ثم الحق به فصول وتفصيله وعلى نحو ما اخبرنا به لم يبعد ان يلتفت فى ذلك الاستعمال
الجمهورى لا الى اصطلاحات حصلت بعد تعارف الجمهور التى يمكن ان يقع عند الامعان فى العلوم فليس يمكن ان يدرك لذلك غاية فان
ايقاع الاسم على الاشياء بالاشتراك او الاشتباه ليس مما ينضبط او يحد انما ينضبط او يحد ما يرام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ او
التشكيك الذى ذكرناه وكانت المادة والصورة اذا كانتا بالصفة المذكورة لهما لم يطلق الجمهور اللفظ بان احدهما فى الاخرى بل مع
الاخرى وخصوصا المادة فى الصورة فانا لا ندرى ههنا ان نزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التى تجددت بعد
الاصطلاح المشهور فيجب ان يراد الموجود فى الشئ جاعلا اياه بصفة ونعت فان هذا ليس اشد تشكيكا بل اتفاقا من لفظ الموجود
فى شئ فتكون المادة لا تجعل الصورة بصفة ونعت اعنى المادة التى فيها الشك بل الصورة هى التى تنعتها وتصفها فان قال قائل
ان الفرق هو ان هذه المادة فى طباعها ان تستعد لصورة تقوم بها كهذه الصورة لكن الصورة ليس تزول عنها فتكون ذلك

نسر اعرض لها من هذه الصورة واما العرض ففى طباعه ما هو متقوم بالموضوع وليس فى طباعه الانتقال عنه لم يقبل منه هذا القول
فان المادة التى فيها الشك يحصل من امرها فى العلوم انها لا تتقوم بالا صورة وانها ليس فى طباعها ان تقبل صورة اخرى فتكون طباعها
موقوفا على هذه الصورة على انا ضمنا عبارتنا عن هذه التفرقة جهة لا تبعد عن اصابة موضع فى العرض وهو انا قلنا ان المادة لكونها مادة فلا
يلزمها ان تكون متعلقة مقارنة لصورة بعينها بل ربما وجب ذلك لنوعها او طبيعة كيف كانت بعد كونها مادة واما العرض فتعلقه بالموضوع
لا عم معانيه وهو كونه عرضا وهذا ايضا مقنع ومما يشكل به ايضا امر الاعراض التى لا تفارق ولا توجد الجوهر فانا دونها لكنها لست انما لا تفارق
لان الجوهر يتقوم فيها بالكون حتى لا يصح قوامه دونها بل لان ذلك امر لازم له وهو متقوم بالفعل واما العرض فان معنى انه لا يفارق انه لا يصح قوامه
نفسه مفارقا بل قوامه مستفاد مما لا تفارقه واما التفريق الذى يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض فان العرض قد يفرقه الوهم
عن الجوهر ومما يشكل به على هذا الرسم هو ان من الاعراض ما يفارق الجوهر بطلانه وقد قلتم ان العرض لا يفارق الجوهر فيقال انا نعنى بهذا
انه لا يفارق قائما دونه واما انه يفارقه بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فذلك مما لا ننكره الا ترى انا قلنا ولا يصح ان يكون له قوام دون ما هو
فيه ومما يشكك به على هذا ان يقال ان الرائحة عندكم عرض فيجب ان لا تقوم مفارقة للتفاحة ونرى الرائحة مفارقة للتفاحة فى موضوع اخر
فيقال فى ذلك ان الرائحة ليست اذا وجدت فى الهواء عن التفاحة فقد انتقلت عن التفاحة وتركت التفاحة ولا الحرارة اذا وجدت فى الهواء عن
النار فقد انتقلت عن النار وتركت النار بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى ورائحة اخرى فى الهواء واما على سبيل انبثاث اجزاء يتحلل
منها فى الهواء والعلم الطبيعى يصحح الحق فى ذلك فلو كان صحيحا ان الهواء اذا ارتوح واذا سخن يكون حسد النار والتفاح قد زالت عنهما كيفيتهما
ووجدنا مثل تلك الكيفية وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين لم تعدما من النار والتفاح عدما بلا انتقال وما وجدنا فى الهواء ابتداء بل الذى كان
فى النار والهواء قد انتقل بعينه من غير عدمه ولا حدوث مثله لكان هذا حقا لكن العلم الطبيعى يبين ان الامر ليس على هذه الصورة فاذا لم يكن هذه
المقدمة مسلمة لم يلزم هذه المناقضة وقصارى امر المنطقى ان يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا كيف يكون فاشتغال المنطقى بشرحه وبيانه على
ما جرت به العادة خروج عن صناعته من عمره وما يمكن ان يقع منه بما يرويه

فصل فى مراوحات تقع بين قول على وقول

فى وانها الى اى شئ تتادى فنقول الان انه اذا حمل شئ على شئ حمل المقول على موضوع ثم حمل على ذلك الشئ شئ اخر حمل المقول على موضوع حتى يكون
طرفان ووسط فان هذا الذى قيل على المقول على الموضوع يقال على الشئ الذى حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما قيل على الانسان حمل
المقول على الموضوع وقيل الانسان على زيد وعمرو وهذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد هذا القول بعينه اذ زيد حيوان ويشترك مع الحيوان
فى هذه اى حد الحيوان ان يحمل عليه لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان فكل ما يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له انسان وقد تشكك على
هذا فقال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان فنقول ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على
فان طبيعة الحيوان ليست بجنس ولو كانت طبيعة الحيوان يحمل عليها الجنس حمل الكلى لكان يلزم ما يلزمون ولكان كل حيوان جنسا كما لما كانت طبيعة
الحيوان يحمل عليها الجسم كان كل حيوان جسما وكان الانسان لا محالة جسما بل ان الذى يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان عند ايقاع اعتبار فيها
بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها فى الذهن بحيث يصلح لانواع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان
فقط الذى هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان فقط بلا شرط تجريدها وغير تجريدها هو اعم اعتبارا من الحيوان باعتبار شرط التجريد وذلك
لان الحيوان بلا شرط يصلح ان يقرن به شرط التجريد فيعرض حيوانا قد نزع عن الخواص المنوعة والمشخصة ويصلح ان يقرن به شرط الخلط فيقرن بالخواص
المنوعة والمشخصة واما اذا اخذ بشرط التجريد لم يصلح ان يقرن به احد الشرطين اما احدهما فلانه قد يحصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذى قبل واما
الثانى فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد فلطبيعة الحيوان لا بشرط تجريد ولا بشرط خلط اعتبار اعم ولطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار اخص وانما

يقال على الجنسية اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط بالفعل وقبول خلطه بالقوة لعدم مقارن مانع عن ذلك مثل فصل نوع او عوارض جزئية تشخص وانما تكون
طبيعة حيوان اذا اعتبر لا بشرط خلط ولا بشرط لا خلط فلما كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا خلط وبشرط التجريد بل
مقولا على الانسان بل بلا شرط خلط لم يوجد الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجودة فيها وجود الشيء في
موضوع واما الجنس فقوله على ما يقال عليه من هذه الطبيعة اعني على ما يخصصه بالشرط المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب
من العرض والحامل على الموضوع له اى ليس قول البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس ما يقال على الانسان
لم يكن يمنع كون الجنس بهذه الصفة من ان يقال على الانسان وهذا نعلمه مما يلي هذا الموضع وبالحقيقة ان هذا يرجع الى ان الطرف الاكبر يحمل على
بعض الوسط وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ويجب ان يعتبر القول على والموجود في في هذه الامثلة كليا فانك اذا اجزت الجزئي صح
يكون الطرف الاكبر على بعض من الواسطة لم يجب في اتفاق القولين بعلى ان يقال الطرف الاكبر على الاصغر فان الناطق يحمل على بعض الحيوان بعلى والحيوان يحمل
على كل فرس بعلى وليس يلزم ان يحمل الناطق على الفرس بعلى هل اتفق ان كان بدل الجنس شيء اخر هو على حكم الجنس وصفه من حيث العموم وكان يحمل على
كل الواسطة ما كان يمنع كونه غير ذاتي ان يحمل على ما يجب الواسطة فان اختلف نسبة الطرف الذي هو مكان الحيوان وليسم الطرف الاكبر الى الواسطة التي
هي مكان الانسان ونسبة الواسطة الى الطرف الاخر الذي هو مكان زيد وليسم الاصغر فكان الطرف الاكبر مقولا على الاوسط والاوسط موجودا في
الاصغر فان الجواب المشهور فيه عند المفسرين جوابان احدهما انه لا يحمل على الاخر ولا في الاخر ومثالهم ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع
والابيض محمول على الطاير المسمى ققنس حمل المحمول في موضوع والو واللون لا يحمل على ققنس حملا على لانه ليس من طريق ما هو ولا هو حمل في لما يقولون قال
بعضهم ما هذه لفظه ولا ايضا يقال عليه حمل المحمول في الموضوع اعني اسمه ولا باسمه يسمى ققنس فهذا المشوش سبق الى وهمه من قولهم ان المقول على يعطي اسمه
وحده والموجود في لا يعطي حده بل اسمه انه يجب عليه في كل موضوع ان يعطه اسمه لا ان معناه انه ربما اتفق ان شاركه الموضوع في اسمه حتى اذا كان عرض
من الاعراض كالفلسفة موجودا في موضوع اى في النفس ولم يسمى النفس فلسفة او عرض آخر في جوهر اخر فلم يسم مثلا الحجر صلابة او التفاحة رايحة لم يكن
ذلك الشيء عرضا او كان طبايع الاشياء تغيرت بان يجرى في العادة ان يعطى اسمها وحده دون معناها امور اخرى او لا يجرى ذلك في العادة حتى انا
لم نعتقد اصطلاحا على تسمية الامور باسماء امور ليس لها حدودها من غير ان اوجب ذلك مشاركة في الحدود صارت تلك الاشياء اخرى واما الجواب
الاخر فهو ما رام رايمه ان يصلح ما قاله هذا فقال ان الحق في بعض المواضع ما قال هذا وفي بعض المواضع قد يحمل كما نقول الابيض على ابيض ما لانه ذاتي
وابيض ما موجود في بصاني ما ثم يقال للبصاني انه ابيض فليت هذا القايل تفسير درى انه اعني بالابيض البياض او الشيء ذا بياض فانه ان عنى
به البياض كان كانه قال البياض يقال على بياض ما وبياض ما موجود في البصاني ثم البياض موجود ايضا في البصاني وهذا لا يفارق ذلك المثال
فان اللون ايضا موجود في البصاني وان عنى بالابيض شيئا ذا بياض كان الابيض موجودا في البصاني على رايه اذ يرى انه وصف عرضي مما اورد
على اصله مثالا مخالف المعتضى لما اورده من تكلم على كلامه فاما نحن فنقول ان الاول يكون على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا كان فيه
اللون الابيض كان فيه جميع الامور التي يقال على اللون قولا كليا وتوصف بها اللون وصفا عاما والا كان في ذلك الشيء بياض ولم يكن فيه لون و
كان ذلك البياض ليس بكون فلم يكن حمل اللون على البياض كليا بل لا شيء وحدث فيه طبيعة عرض من الاعراض فوجد فيه طبايع الامور التي يوصف بها
ذلك العرض وصفا كليا ولكن اذا كان ذلك المعنى مما يقال على العرض وعلى موضوعه ان امكن ان يكون ذلك المعنى شيئا عاما للموضوع ما وعرضا فيه
فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه مثاله انه اذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قول على حتى يقال
ان البياض واحد وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه فان الواحد لا يمتنع ان يقال على الموضوع قول على وليس من جهة البياض لان هنا
الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض اذ البياض هو ذلك الواحد فاذا البياض في موضوعه فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع لا مقول عليه حتى يكون

من جهة واحدا بل هو من جهة من حيث ذلك البياض واحد بل هو من جهة ذو واحد لا واحد وان كان في نفسه واحدا فهو واحد اخر فالواحد يقال على الموضوع
في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه اذ ذلك الواحد الذي هو البياض ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الانسان ويقال
على نفسه والجوهر الذي هو نفسه لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود العرض فتبين انه لا يمتنع ان يكون الشيء موصوفا بصفة و
شيء اخر موجود فيه هو ايضا بتلك الصفة فيكون الصفة مقولة عليه من جهة ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد شيء من هذا القبيل فالمانع عن ذلك فقدان
هذا القسم لا نفس النسبة المذكورة واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به لا يشاركه تلك الطبيعة فيه فانه يكون موجودا في الموضوع لا غير ولما
اذا قلنا فجعلنا الطرف الاكبر موجودا في والطرف الاوسط مقولا على فالجواب المشهور انه تارة يحمل حملا في كالبياض في الققنس والققنس على ققنس ما
والبياض في ققنس ما وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان ويجب ان نتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل
على الحيوان هو بعينه مقول على الانسان فلا يكون الواسطة واحدا بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة وان الحق هو ان الواسطة اذا كان
واحدا فان الموجود في الواسطة اذا كان وجوده فيها كليا كان هو موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضه افترقت الواسطة فلم يجب ذلك
هاهنا ولا في غيره وليس يخرج المثال المورد من الجنس من ان يكون من جملة ما يحمل فيه هو على بعض الواسطة وليس يجب ان يوجد الامران الا كليين
في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الموجود او القول في بعض وفي كل تعرفت المسايل كلها واعلم ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط والاوسط على
الاصغر ولم يكن القول في شيء منها على معنى الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون مقولا على الاصغر مثال ذلك كالضحاك على كل انسان والماشي على كل ضحاك
فالماشي على كل انسان وان كان الطرف الاكبر موجودا في الواسطة والواسطة موجودة في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع وذلك لان
العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا لم يجز ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون عرضا في عرض وهذا الذي يقولونه شيء لم يجب من
حد العرض ولا قام عليه برهان اما انه لا يجب من حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود في شيء بهذه الصفة ولم يبين ان ذلك الشيء هو جوهر لا محالة
او عرض واما البرهان فلم يحاول هؤلاء اثباته في منطقهم ولا في ما بعد علومهم ولا هو ايضا في نفسه مما يقوم عليه البرهان فان الحق نقيض هذه الدعوى ولا
اقل مكنهم ان يقولوا ان هذا بين بنفسه فاما ان الحق نقيض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض انما يوجد في الجواهر بتوسط اعراض اخرى
كما سنبين لك في موضعه فان الملامسة يوجد في الجسم لانها يوجد في السطح والتثليث يوجد في الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا يوجد في الجسم لانه في اللون
وليس اذا كان الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا موجودا في الجسم يمنع ان يكون موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على
اشخاص الناس لا يمنع ان يكون مقولا على الانسان المقول على اشخاص الناس بل يجب ان يجتمع القولان او الوجودان معا لكن احدهما اول والثاني ثان فان الملامسة
توجد في السطح اولا ثم في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم للمتحرك وهذه امور سنبين لك في مواضع اخرى بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض كلاهما
في موضوع العرض كون الشيء في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوع هو موجود في موضوع ثان موجودا في الموضوع الثاني
فيكون بالحقيقة الموضوع لعلى والموضوع لفي لا يوجب احدهما ان يكون الموضوع هو الموضوع الذي هو الجوهر فان اللون مقول على موضوعات كالسواد و
البياض وهي اعراض والزمان موجود في الحركة وهي ايضا عرض واما الموضوعات التي هي جواهر فامثلتها ظاهرة فلنرجع الى الراس فنقول كل ذاتين يحصل
احدهما في الاخر حصولا اوليا لا يتميز منه شيء عن الاخر لا كالوتد في الحائط اذ باطن الوتد متميز عن الحائط ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات
لنا ولهما جميعا فانهما يجعل صاحبه بصفة وهيئة ونعت فانه اما عرض في صاحبه واما صورة وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به متقوم
الذات وهذا انما يتقوم به فهو عرض وان كان صاحبه لم يتقوم بعد الا به والحق في تقويم صاحبه فهو صورة ويشتركان في انهما في محل لكن محل احدهما
يسمى مادة ومحل الاخر يسمى موضوعا

وفصل في افساد قول من قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين وقد يعرض شك
عجيب في امر العرض والجوهر دعا اليها الاشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة وظن اربابها ان الصورة ايضا في موضوع اذ كان الموضوع يقال

باشتراك الاسم على ما قلنا وعلى المادة بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة الذي بالحرى ان يسمى حاملا والموضوع الذي بالحرى ان يسمى مبدا في اكثر
الامر ويسمعوا ان تكون الصورة لها استحقاق لان تكون في حال جوهرا ومن جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك كما تعرف تفصيله في الفلسفة الاولى ثم انهم
قد سمعوا ان فصول الجواهر جواهر وسمعوا ان فصول الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر انما سميت بهذا الاسم بالاشتراك فظنوا ان الكيفية
التي هي المقولة التي سنذكرها بعد تكون مشتملة على فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم عرضا فصارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول
الجواهر ايضا عندهم جواهر فكان الشيء يكون عرضا وجوهرا وايضا كانت الصورة في حامل الصورة لا كجزء منه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب جزءا
منه فكانت جوهرا اذ جزء الجوهر جوهر فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من الابيض اذ الابيض مجموع جوهر وبياض فالبياض موجود
في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن فيه على نحو وجود العرض في الشيء فهو فيه اذن جوهر وهو بعينه في موضوعه عرض اذ هو فيه لا كجزء و
سائر ذلك مما ست طبقه وظنت ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا واما نحن فنقول ان هذا مستحيل فاسد وان هذه المقاييس كلها
فاسدة ونقول اولا انا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقة ذاته انه يوجد من غير ان يكون في موضوع البتة اي حقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة لا كجزء
منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه وهو قائم وحده وان العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده من ان يكون في شيء من
الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا تحصل موجودة الا ان تكون لها شيء تكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة واذا الاشياء على قسمين شيء
ذاته وحقيقته مستغنية عن ان تكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء في موضوعه وشيء لا بد له ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة
فكل شيء اما جوهر واما عرض واذ من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع
ويكون مع ذلك ماهيته غير محتاجة الى ان يكون شيء من الاشياء السر هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فلنرجع
الى شكوك هؤلاء فنقول ان الصورة ليس لها موضوع البتة هي فيه لانها اما ان تكون في المادة واما ان تكون في المركب وهي في المركب كجزء منه
فليست فيه كالشيء في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها ليست فيها كالشيء في الموضوع وانه لم يكن لها وجود في شيء يتوهم انها فيه كالشيء
في الموضوع الا في هذين ونعلم انها ليست في شيء من الاشياء غير هذين كالشيء في الموضوع فالصورة لا تحتاج ذاتها ان تكون في شيء من الاشياء
كالشيء في الموضوع فليست الصورة عرضا البتة بل هي جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي صورة في النوع النار لسنا نعني هذه الكيفية المحسوسة
وجودها في النار كالجزء في المركب وهي في مادة النار لا كشيء في موضوع بل كشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر
التي هي مثل المنطق وغير ذلك فانها ايضا ليست في شيء من الاشياء كما يكون العرض في موضوع لا في النوع فانه جزء ولا في الجنس فان طبيعة الجنس
بالحقيقة ليست موضوعة له ولا مادة كما نعلم في موضعه ولو كانت للجنس طبيعة معينة منفردة متصورة بالفصل من خارج لكان الجنس كالمادة
التي انما تتقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضا البتة ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية بل ان قيل له كيفية فهو باشتراك
الاسم على اشياء تقع في مقولات مختلفة فيسمى كل قوة وكل مبدا فعل وكل شيء يحلي شيئا ويخصصه كيفية ولو كان كمية او غير ذلك وذلك باشتراك
الاسم وليست المقولة الا واحدا من معاني الاسم المشترك الذي سنوضح ان ذلك المعنى من شرطه ان يكون متقوما بموضوعه فان الاسم
المشترك لا يكون جنسا البتة وقولهم ان العرض في المركب هو فيه ليس كجزء منه وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس هو عرضا فيه وكل ما
ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيهما مقدمات ثلث اي اذا ضربت النتايج فنقول ان العرض في المركب
ليس كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا فيه ان عني به ان كل ما هو في المركب لا كجزء منه ليس في نفسه
عرضا وهو فيه فهو غير مسلم فانه اذا كان فيه لا كجزء ولم يخل اما ان يكون شيء ماهيته محتاجة الى موضوع ما فيكون ح فيه ليس كجزء منه
ومع هذا هو عرض وهو فيه وان لم يكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه وان لم يعن هذا بل عني انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوع وهو

فيه في موضوع فهذا صحيح فيكون النتيجة ان العرض ليس في المركب على ان المركب موضوع وهو فيه في موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان في
شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه يفهم منه ايضا معان احدها ان كل شيء هو في شيء وليس في نفسه عرضا وهو ايضا فيه فهو جوهر وهو فيه فهذا مسلم
والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس فيه على ان ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع فيجب ان يكون بالقياس اليه كونه فيه جوهرا
فهذا غير صحيح وذلك انه ليس اذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني الذي هو فيه كالجزء يجب ان يصير جوهرا فيه فانه ليس ما لم يكن عرضا في شيء هو فيه
فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضا في نفسه فهو جوهر في نفسه اذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع هو ذلك المركب او شيء اخر معين بل ما كان ليس في موضوع
البتة وكونه ليس في كذا كاينا في موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشياء كاينا في موضوع فلو كان اذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كاينا على معنى
كون الشيء في موضوع كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس الى ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه بل انما كان معنى الجوهرية هو انه ليس في شيء من
الاشياء البتة كاينا في موضوع لا انه ليس في شيء كذا كاينا في موضوع فبين انه اذا لم يكن الشيء في شيء كذا كاينا في موضوع كان من الواجب ان
ينظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشياء غيره كاينا في موضوع فهو جوهر وان كان هناك شيء اخر هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم يكن في
هذا الشيء ولا في الف شيء اخر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غير ذلك فالشيء عرض وكان الجوهرية لم يكن لاجل ان الشيء بالقياس
الى شيء ما هو لا في موضوع بل لانه في نفسه كذلك فلذلك العرضية ليست لان الشيء بالقياس الى شيء بعينه هو في موضوع او ليس في موضوع بل لانه
في نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان واي شيء كان فاذا كان له ذلك فهو عرض وان لم يكن ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو في هذا الشيء لا
على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع وانما هو عرض لانه في نفسه في موضوع نعم العرضية والجوهرية اعني كون الشيء عرضيا للشيء
او جوهريا له فلذلك مما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف الى شيء وكان فيه وكان كالشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض فلان
ذاته قد حصلت موجودا في موضوع لانه موجود في هذا الموضوع فدل ذلك على انه محتاج في نفسه الى موضوع ما اذا احتاج الى هذا الموضوع واما عرضي
فهو امر له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي لذلك الشيء عرض لانه في نفسه مفتقر الى موضوع
وعرضي لانه لغيره بحال كذا وليس يتفق ان كان الموضوع هذا وليس مقوما له فهو عرض فيه وهذان المعنيان وان تلازما في هذا الموضع فاعتبارهما
مختلف ولكل واحد منهما مقابل آخر بوجه من وجوه المقابلة اما للعرض فالجوهر واما للعرضي فالجوهري اي الذاتي سواء كان جوهرا كالحيوان للانسان
او عرضا كاللون للسواد بعد ان يكون مقوما لما هو فيه فاذا كان العرض في شيء لا كجزء بل كجزء فهو مقوم له وهو جوهري فيه وليس جوهرا او
معنى الجوهري الذاتي فان ذات كل شيء كان عرضا او جوهرا فقد يسمى جوهرا فيكون لفظ الجوهر الذي نسب اليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي
وصفناه مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوبا الى ذلك الجوهر بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذاتي فهؤلاء كانهم اخذوا الجوهر والجوهري
واحدا فقالوا اذا كان جوهرا في كذا والشيء ليس جوهرا بالقياس الى شيء وان كان جوهريا بالقياس الى الشيء الذي هو فيه ونقول من راس ايضا انه لو كنا قلنا
ان الشيء اذا قيس الى شيء هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه على انه في موضوع اي على انه موضوع او لا يكون فان كان كذلك فهو عرض وان لم يكن كذلك
وهو فيه فهو جوهر فيه لكان هذا المذهب صحيحا لكنا لسنا نقول هكذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر الى موضوع البتة هذا الذي هو فيه وان كان
في شيء او غيره فهو جوهر وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون فيه اي شيء كان ذلك الموضوع كان هذا الشيء او اخر غير هذا فهو عرض ولكن

من جمع هذا ثم ثبت على ان اشياء واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الانصاف

تمت المقالة الاولى من الفن الثاني

والحمد لولي الحمد بلا

نهاية

المقالة الثانية

من الفن الثانى من الجملة الاولى وهى خمسة فصول **الاول** فى مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة وتفهيم هذه الاجناس العشرة العالية وحال قسمة الموجود اليها وابتداء القول فى انها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها فى بعض ولا جنس خارج عنها **الثانى** فى ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل فى ذلك **الثالث** فى تعقب احوال من اوجب فيها نقصا او عددا خلا **الرابع** فى ذكر امور اوهمت الناس انها اما عامة لاشياء من العشرة عموم الجنس او خارجة عن العشرة وتتميم القول فى ذلك **الخامس** فى تحقيق حال عدد المقولات

فصل **ا** فى حال مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة وتفهيم هذه الاجناس العشرة العاليه وحال قسمة الموجود اليها وابتداء القول فى انها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها فى بعض ولا جنس خارج عنها ان الاجناس العاليه لا يوجد لها فصول مقومة بل تنفصل بذواتها وانما كان يكون لها فصول مقومة لو كانت لها اجناس فوقها وبالجملة معان اعم منها داخلة فى جوهرها فيحتاج ان تنفصل بذواتها فى جواهرها عنها نعرفها كما تبين فى صناعة اخرى ولكن انما يوجد لها الفصول المقسمة والانواع السافلة لا يوجد لها فصول مقسمة نعم قد يكون لها اعراض وخواص مقسمة وانما يكون لها فصول مقسمة لو صلح ان يكون لها انواع تحتها واما الاجناس والانواع المتوسطة فانها هى التى يوجد لها فصول مقومة وفصول مقسمة ففصولها المقومة هى التى تقسم اجناسها فوقها وفصولها المقسمة هى التى تقوم انواعها تحتها وكل ما قوم جنسا هو فوقه فانه يقوم كل ما تحته لكن تقويمه الاولى لما قسم الجنس قسمة اولى وكل ما قسم جنسا او نوعا هو تحت فانه يقسم ما فوقه لكن ربما لم يكن قسمة له اولى فان الناطق وغير الناطق يقسم الحيوان قسمة اولية ويقسم الجنس قسمة لكن ليس يقسمه قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير الناطق الذى يجب للحيوان لا يبعد ان يدل عليه بالعجمة وان لم يكن العجمة بالحقيقة فصلا مقوما واذا اقيمت العجمة مقامه لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما اعجم ويقف عنده ولا تقول كل جسم اما ناطق واما اعجم وتقف عنده لان النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا اعجم فان قسمت الجسم الى الناطق والى غير ناطق قسمة يحتمل معها الكلام لم يكن غير الناطق دالا على المعنى الذى يقصد اليه فى قولنا حيوان غير ناطق فيجتمع من هذا ان الفصول المقسمة للجنس الاسفل ربما لم يكن مقسمة لما فوقه قسمة اولية ولا قسمة مستوفاة والفصول المقسمة لما فوق فى اكثر الامر فانها لا تقسم ما تحت بل تقومه مثل الجسم ذى النفس الحساس فان الحساس لا يقسم شيئا من انواع الجسم ذى النفس لكنه قد يوجد فى بعض المواضع فصول تقسم ما فوق وما تحت معا وجود التحبيب المشهور وذلك حيث يكون للجنس فصول قسمة متداخلة فان الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية ويقسم ايضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشى والسابح والطائر فاذا ابتدا وقسم باحد هذه الوجوه حتى كان مثلا حيوان ناطق وغير ناطق امكن ان يقسم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت واذا ابتدا فقسم بالماشى والسابح والطائر امكن ان يقسم الماشى بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فان القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز ان يوافى الجنس اولا ثم قبل القسمة بالمائت وغير المائت والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز ان يوافى الجنس قبل القسمة بالناطق وغير الناطق فما كان يبعد ان يقسم الحيوان الى المائت وغير المائت ثم يقسم المائت الى الناطق وغير الناطق وقد بقى ههنا شىء واحد وهو انه هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك هل الماشى ونظايره من الفصول الذاتية او من اللوازم وان كان المائت وغير المائت والماشى وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة فهل يمكن هذا التداخل فى الفصول الذاتية والحقيقية لكن هذا النظر مما يخلق ان لا يعنى به صناعة المنطق فلنؤخر الى موضعه والاجناس العاليه قد بين من امرها انها لا يجوز ان يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع فى الاوهام ان الجنس العالى واحد ولو كان كثيرا لانحصرت الكثرة فى جامع يحوج الى فصل بعده لكن الحق هو ان الاجناس

العاليه كثيرة فلنبدا اولا ولنضع هذه الاجناس وضعا ثم نبحث عن امرها ما يحوج اليه هذا النظر من البحث فنقول ان جميع المعانى المفردة التى يصلح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة لا تخلو عن احد هذه العشرة فانها اما ان يدل على جوهر كقولنا انسان وحجر واما ان يدل على كمية كقولنا ذو ذراعين واما ان يدل على كيفية كقولنا ابيض واما ان يدل على اضافة كقولنا اب واما ان يدل على اين كقولنا فى السوق واما ان يدل على متى كقولنا كان امس وعام اول واما ان يدل على الوضع كقولنا جالس وقايم واما ان يدل على الجدة والملك كقولنا متنعل ومتسلح واما ان يدل على ان يفعل كقولنا يقطع واما ان يدل على ان ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة التى اوردناها انما تدل التسع منها على المقوله دلالة الاسم بل دلالة المعنى اذ كان هذا اعرف ثم ننقل منها الى المعنى وذلك لان قولنا ابيض ليس اسما للكيفية بل اسما للشىء هو ذو كيفية وهو الجوهر لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية فان الابيض كزيد وكرباس اعرف عند التخيل من البياض الذى هو مجرد الكيفية والمتخيل اسبق الينا فى هذه الامور من العقل فاذا اخطرت ببالك الابيض وكان شيئا ذا بياض دلك هذا على البياض دلالة المعنى على المعنى فى الامر على الامر فالمقولة ليست هى الابيض بل البياض وكذلك ليست الكمية هى شيئا ذا ذراعين بل بعض طول الذراعين وكذلك الحال فى البواقى فالالفاظ التى تدل على الجواهر تدل على ذات فقط دلالة الاسم ولا يدل على امر ينسب اليه هذه الذات لا دلالة الاسم ولا دلالة المعنى واما اذا قلت بياض فان هذا اللفظ يدلك على معنى البياض دلالة الاسم ويدلك على معنى اخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض وتفهم شادرت ذهنك فى اكثر الامر الى ان يخطر بالبال شيئا اخر هو الابيض وكذلك الحال فى كل واحد من التسعة والمقولات التسع هى ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والابوة والكون فى المكان كقولك الاتحاد والاتهام والكون فى الزمان كقولك العتاقة والحداثة والوضع كقولك القيام والجلوس وايضا ما يدلك عليه والتسلح وصدور الفعل بالقطع وقبوله بالانقطاع ما دام ينقطع والمباحث فى امر هذه العشرة كثيرة منها انها هل يمكن ان تسند كلها الى جنس واحد كما ظن ان الموجود جنس لها ومنها انه ان لم يكن ذلك فهل يمكن ان يجعل الجوهر جنسا ويجعل العرض جنسا واحدا يعم التسعة ومنها انه ان لم يمكن هذا فهل يمكن ان يجمع فى اكثر من اثنين واقل من عشرة ومنها ان هذه هل تشمل على جميع الموجودات فلا تشذ منها شىء او لا وتشمل عليه بل ههنا امور اخرى لا تدخل فى شىء من المقولات ومنها ان الموجود كيف تشعب الى هذه العشرة مع كون امور اخرى خارجة عنها او مع لا كون امور اخرى خارجة عنها فنقول اما البحث الاول وهو حال نسبة الموجود الى هذه العشرة فان المشهور من النظر وان تعددوا وجوه قسمة الواحد الى الكثرة فيطلبوا وجها وجها منها حتى يبقى ما يرون بقاه وليس فى تعديد ذلك كله فايدة اذ من المعلوم ان الموجود مقول على هذه العشرة وانه انما يكثر فيها بكثرة المقول لا بكثرة وجوه اخرى مما يطول به كلامهم ويكثر المقول يكون على وجوه ثلثه اما ان يكثر بكثرة المتواطى فى موضوعاته او بكثرة المقول المصرف الذى يشمل التشابه والاشتراك او بكثرة المشكك ثم من امتنع ان يعقل ان للموجود معنى واحدا فى هذه العشرة فقد فارق الفطرة وخصوصا اذا قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة فى معنى الموجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره وان الجوهر موجود لا يحتاج فى وجوده الى وجود آخر والعرض موجود محتاج فى وجوده الى ذلك فقد اشترك هذين السببين فى شىء وهو لفظ الموجود ثم فرق بعد ذلك بانه بغيره او بذاته وانه محتاج او غير محتاج فهذا الموجود المستعمل ان كان يدل على معنى يجمع فيه الجوهر والعرض ثم يفترقان من بعد فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الاخر بل انما لكل واحد منهما معنى غير معنى الاخر واحدهما بذاته والاخر بغيره فانه ليس يحتمل ان يكون الشىء الواحد له معنيان احدهما بذاته والاخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذى بذاته غيره من حيث له المعنى الاخر الذى له بغيره وهم لم يسلكوا فى هذا الموضع هذا السلوك ولا هذا مما يحسن ان يعتبر فى هذا الموضع ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشىء غير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى يدلون عليه بالوجود يالوجود فى احدهما هو غير المعنى الذى يدلون

عليه بالوجود في الآخر حتى يعود وانضيفوا الى احدهما من خارج بذاته والى الآخر بغيره بل الحق هو ان الاشياء يشتركان في الوجود والشيء
بمفهوم يحصل عند الذهن وهذا بين بنفسه لا يمكن ان يبان ومن ينكره فهو يغلط نفسه بازالة فكره عن الغرض الى غيره ولولا هذا لما صح قولنا ان
الشيء لا يخرج من طرفي النقيض فان كل واحد من طرفي النقيض كان يكون اشياء كثيرة ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا بل الوجود في جميعها معنى واحد في
المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الوجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق وليس ايضا وقوع الاسم المتواطي فان حال الوجود في هذه العشرة ليست
حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فانك تعلم ان الجوهر قبل العرض والوجود لبعضها احق ولبعضها ليس باحق فانك تعلم ان الموجود
بذاته احق بالوجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها احكم ولبعضها اضعف فان وجود القار منها كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار
له كالزمان وان ينفعل فليس اذا وقوع الوجود عليها وقوعا على درجة واحدة كوقوع طبايع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطؤ المحض فهو اذن
غير جنس ولو كان متواطيا ايضا لم يكن جنسا فانه غير دال على معنى داخل في ماهيات الاشياء بل امر لازم لها ولذلك ما اذا تصورت معنى
المثلث ونسبت اليه الشكلية ونسبت اليه الوجود وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث حتى يستحيل ان يفهم المثلث انه مثلث الا وقد حصل
ان يكون قبل ذلك شكلا فكما تتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل اولا ولا يجب ذلك ان يتصور انه موجود وليس يحتاج
في تصورك ماهية المثلث ان تتصور انه موجود كما يحتاج ان تتصور انه شكل فالشكل للمثلث لانه مثلث وداخل في قوامه فلذلك تتقوم
به خارجا في الذهن وكيف كان واما الوجود فامر لا يتقوم به ماهية المثلث فلذلك يمكنك ان تفهم ماهية المثلث وانت شاك في وجوده
حتى يبرهن لك انه موجود او ممكن بالوجود في الشكل الاول من كتاب اقليدس ولا يمكنك ان تفعل ذلك في شكليته فما كان مثل الشكلية
نحو من المعاني المقومة للماهية وما كان مثل الوجود فليس مقوما للماهية ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك تصور المثلث لكان امرا لازما حقا
للمثلث من خارج ولذلك ان يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا او المثلث شكلا ولا يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي
جعل المثلث موجودا في الذهن او في خارج فالذاتي للشيء لا يكون له بعلة خارجة عن ذاته وما يكون بعلة خارجة فليس مقوما ذاتيا
وان كان قد يكون من العرض ما ليس حصوله بعلة خارجة عن الماهية بل يكون الماهية موجبة له ومقتضية اياه واما ما يكون الماهية لا توجبه
ويجوز ان يكون من شيء خارج بعده فليس مقوما للماهية والجنس انما يكون من المعاني التي يشبه الشكل مما يصير به المعنى معنى والماهية ماهية
واما الوجود فامر يلحق الماهية تارة في الاعيان وتارة في الذهن فقد بان ان اسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ وبان انه
لو كان يقع عليها بالتواطؤ لم يكن من الامور المقومة للماهية فالموجود اذن ليس بجنس وقد قيل في الاجوبة المشهورة ان من الدليل على
ان الموجود ليس بجنس انه لو كان جنسا لكان فصله اما موجودا واما غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون الفصل مكان
النوع اذ يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود فكيف يفصل وهذا الاحتجاج ليس يغني في هذا الباب فان فصول الجواهر جواهر
وهي مع ذلك فصول واما كيفية الصورة في هذا فهو في صناعة اخرى فانه مما لا يعنيه المنطق وقد يتشكك متشككات على ما قلنا
من سلب الجنسية عن الموجود فيقول ان كثيرا من الاجناس قد يقع على انواع متقدمة ومتاخرة كالكم فانه يقع على المنفصل والمتصل
والمنفصل اقدم من المتصل ومع ذلك فقد يعرض له وايضا فان الكم متوسط العدد نفسه على الاثنين والثلثة والاربعة وهذه مختلفة
في التقدم والتاخر وكما يقع الجوهر على الجوهر الاول والجوهر الثاني وكما يقع على البسيط والمركب لكن الاولى ان يتكلم على هذا الشك من
بعد هذا الوضع

ب فصل في ان العرض ليس بجنس للتسعة ومعقب ما قيل في ذلك

واما العرض فقد قيل في
منع جنسيته لهذه التسعة اقوال مشهورة منها قولهم ان حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا ويحاولون تصحيحه بامثلة منها قولهم ان الامس
عاما او لكل واحد منهما امر واحد وموضوعاته كثيرة ويستحيل ان يكون موجودا في جميعها فان العرض الواحد بالعدد لن يكون في موضوعات

كثيرة على انه موجود في كل واحد منها فاذن ليس شيء من ذلك في موضوع وهو عرض وهذه حرافة فانه ان عنى بالامس وما اول معنى هو هو الكون
في الزمان فان كل واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها دون غيره في زمانه فانه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك الزمان
على ان الكونين واحد بالعدد وان عنى به الزمان نفسه فان الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي للزمان عددها وهو موضوع واحد عند
قوم وموضوعات كثيرة عند قوم ويكون عندهم زمان من الازمنة متقدم وهو الذي تعتبر به الاشياء فيقال انها في زمان واحد واما تفاوت
الاشياء المتحركة فلكل واحد منها عند هؤلاء زمان خاص الا ان الاعتبار عندهم في قول الناس ان كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس الا بالزمان
الناس الواحد الاول ولست اشير الى ان هذا المذهب او غيره صحيح بل الى ان هذا المذهب من الاحتجاج ليتبين به ان حد العرض لا يتناول الزمان
باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يتعلق بموضوع هناك قالوا انه جوهر فاما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين واذ لا مذهب
غير هذه الثلثة والثلثة اما ان يجعل الزمان جوهرا واما ان يجعله بحيث يحده حد العرض فهذا القول لا يعتد به وكذلك احتج هؤلاء وقالوا ان حد
العرض لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد ويشترك فيه كثيرون فلا يصلح ان يكون لكل واحد منهم موضوعا له ولا الجملة والا
لما وصف به الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب بعينه فان السوق وان كان واحدا للجميع لانه ليس المكان الحقيقي فيتسع الشركة
فيه بل هو من قبيل المكان العام فان لكل واحد كونا فيه يخصه دون الاخر اذ ليس السوق اينا بل السوق من مقولة الجوهر على انهم ان مثلوا
للمكان المكان الذي من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشياء انما الاين ان كان ولا بد فهو النسبة الى السوق ولكل من الذي في
السوق نسبة تخصه توافق النسبة الاخرى بالنوع وتخالفه بالعدد واعتبارنا ههنا انما هو بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع وقالوا
ايضا ان المضاف ليس يوجد الا في موضوعين فليس موجودا في شيء ولكن في شيئين وقالوا ايضا ان التسلح معنى لا في موضوع اذ هو في موضوعين
لان موضوعه السلاح واللابس فنقول اما المضاف فليس على ما ظنوا فيه اما اولا فلان كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منهما
واذا كان لا يمنع كونه في كل واحد منهما فليس كونه في شيئين دافعا لكونه في شيء فانه لم يقل في شيء واحد فقط كما ان في كون الاب ابا لاثنين
لا يمنع كونه ابا لابن واحد وكون الحيوان مقولا على اشياء لا يمنع كونه مقولا على كل واحد نعم في بعض الاشياء قد يكون الوجود في الكثرة بحيث
يمتنع ان يكون في الواحد مع تلك الكثرة فهنالك لا يكون الموجود في اشياء موجودا في شيء واحد والفرق بين الموجود في موضوع من جهة انه
موجود في شيء وبين كون الكل في الاجزاء ان الكل يكون في اشياء ولا يكون في شيء واحد منها البتة واما الموجود في موضوع فليس يبعد ان
يكون موجودا في موضوعات ولكنه مع ذلك يكون في موضوع موضوع منها ولا مانع بين الحالين فهذا ان كان ما ذهبوا اليه من امر وجود
اضافة واحدة بالعدد مشترك فيه بين متضايفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فسنكشف عن خلاف ذلك ونبين كيفيته في
مواضع نتكلم فيها في المضاف واما التسلح وما يعلقونه فيه فالجواب عنه ان التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف بها المتسلح فيقال انه
متسلح وهو وصف له وان كان بالنسبة الى غيره فالتسلح وان كان بالنسبة الى الغير فليس يجب ان يكون في ذلك الغير ففرق بين الوجود في
الشيء وبين النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه الهذيانات في ان يقال ان العرض ليس بجنس وان كان الحق هو ان العرض ليس بجنس لكنهم قالوا
اشياء اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع سائر الاعراض بل على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذاته يقتضي
هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء وجميعها في انفسها لا ما لحق ماهياتها من النسبة وهذا قول سديد والدليل على ذلك ان لفظة العرضية
انما تدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دلالته على هذه النسبة او يدل على انه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرضي وذلك
لان نسبة هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع نسبة امر غير مقوم لماهياتها الا ان ماهياتها تتمثل مدركة مفهومة ثم يشك
في كثير منها فلا يدرى انها محتاجة الى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلسفة الاولى وحتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر افلست الجوهر

الى عدم نسبة الموجود الى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا فى الهية وكما ان الموجود ليس مقوما لهية هذه العشرة كذلك العرضية ليست مقومة لهية هذه التسعة فلذلك لا يوجد فى حد شىء منها انه عرض

ج فصل فى تعقب اقوال من اوجب فيها نقصانا او مداخلة

واما الذين تكلفوا ان يجعلوا بعض هذه داخلا فى بعض وان يحصروها فى مقولات اقل عددا فمنهم من جعل المقولات اربعا الجوهر والكمية والمضاف والكيفية وجعل المضاف يعم البواقى لانها كلها منسوبة ومنهم من جمع السبعة فى جنس خامس اذا عد الاربعة ثم قال والخامس الاطراف التى تاخذ من الكيفية شيئا وبطلان هذا المذهب وما يجانسه ظاهر لك بحيث تعلمت رسوم هذه وخواصها فيتضح لك انها متباينة وليس الذى قيل فى تباينها ان الدليل على ان الكمية منها مخالفة للكيفية ان الجسم ربما زادت كميته وحجمه وضعفت كيفيته وبالعكس والكمية مخالفة للكيفية شيئا فان من لا يسلم تخالف الكيفية والكمية يقول ان كميته ما زادت فانتقصت كميته ما اخرى او كيفيته ما زادت فانتقصت كميته ما اخرى وليس اذا اختلف هذان اللذان اشيرت اليهما امتنع ان يدخلا فى مقولة واحدة فان الاضداد التى لا تجتمع معا بل تتعاقب قد تجتمع فى مقولة بل فى جنس قريب واحد ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما فى المقولة وانت تعلم ان هذا التنافر الذى بينهما اشد من التنافر بين ما ذكرنا لكن المعول فى معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التى سنوضح لها فتعلم ان بعضها غير داخل فى بعض واما ان عدة من هذه هل تدخل فى جملة لكن ظن ان المضاف يشتمل على البواقى فسيبين بطلان ذلك من ان تحققت فى باب المضاف ان المضاف الحقيقى لا يحمل على شىء من المقولات الاخرى حمل الجنس ولكن يوجد فى كل واحد منها بان يعرض له فيكون له نسبة الى شىء يصير بها مضافا اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له وتعرفت ان الشىء لا يصير بسبب ان له شيئا وانه فى شىء او مع شىء مضافا اليه بل بان ياخذ بعد ذلك من حيث له ذلك فيعرض له ان يكون هيئة من جهة الاعتبار مقولة بالقياس الى غيره فان كون زيد فى الدار هو نسبة التى هو بها اين وهذه الهيئة ليست اضافة بل اينا ثم اذا اعتبرت المتكرر وجدت الموصوف بالاين يعرض له من حيث هو ذو اين ان يصير مقول الهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوى وذلك حاو لا من حيث هو اين فقط بل من حيث انه محوى حاو له وحده فقد عرضت له الاضافة كالبياض من حيث هو بياض شىء ومن حيث انه للذى البياض اى للابيض فان هيئته مقول بالقياس الى ذى البياض لا هيئته انه بياض بل هيئته انه للابيض كذلك ايضا كون الشىء فى مكان الذى هو نسبة طرف واحد هو نفس كون هيئته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث تصير النسبة شيئا مثلا للطرفين الحاوى والمحوى وهذا انما يتضح لك فى باب المضاف حقيقة الايضاح واما ههنا فهو شىء كالنسبة الغير المحصل واما قول القايل والاطراف التى تاخذ من الكيفية شيئا فيشبه ان يكون يعنى بهذا مقولة يفعل وينفعل فيكون الكيفية هى الامر الذى تسوق اليه الفعل والانفعال ويكون الطرفان النسبتين اللتين للفاعل والمنفعل اليهما ونسبة ايضا ان يكون يعنى مع هذين الوضع ايضا وذلك بسبب ان الوضع يلزمه الشكل ويلزم الشكل وانت تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظة الاطراف لا يدل فى هذا الموضع على معنى محصل والاخذ من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا يحد بحسب معنى متواطيا فيه ولا ايضا يحد بدلك بالتشكيك وان كان يحصل شيئا فان من افضل احوال المعانى النسبية التى لا تتفق فى النوع اذا وقع عليها اسم ان يكون على سبيل التشكيك فقلما يوجد فيها تواطوء فيه خصوصا فى مثل هذا الموضع اذ الاخذ ليس له مفهوم محصل ولا الاطراف ولو ان قايلا اصلح هذا اللفظ فقال والامور التى لها الى الكيفية نسبة ما كانت هذه الامور جواهر وكميات عرضت لها نسبة الى الكيفيات فيكون الجواهر والكميات يدخلان فى مقولة غير مقولتها بسبب عارض يعرض لها فيكون دخولها فى تلك المقولة بالعرض وما دخل فى مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة وانما ناخذ المقولات فى هذا الموضوع على انها اجناس وانما نبحث عن دخول الاشياء فيها على انها انواع لها واما على سبيل غير ذلك فلا يمتنع ان يدخل بعض انواع مقولة فى مقولة اخرى فان لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية او شىء اخر ان كان الى الكيفية لا الى ذات الجوهر والكمية فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان لطالب ان يطالب فيقول ولم ليس يجعل النسبة الى الكميات ايضا مقولة ويلزم حينئذ ان يجعل

الانفعال

التسخن

النسبة الى كل مقولة مقولة فتتضاعف المقولات بل انها لا تتناهى فانه قد يمكن ان يعرض الى المقولة التى هى نسبة نسبة وان قوما اخرين قالوا ان الانفعال هى الكيفية لا غير فليس التسخين غير السخونة وما قالوه باطل وليس الامر كذلك فان التسخن هو سلوك الى السخونة فان المتسخن له فى كل آن سخونة فليس تسخنه تلك السخونة بل تسخنه انما هو بالقياس الى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف المطلق هو الكيفية وكان طلب الكيفية كيفية وكان الطالب طالبا لما هو موجود له وكل هذا باطل فاسد وسيتضح لك فى العلم الطبيعى فان كان التكيف ليس كيفية فبالحرى ان لا يكون التكيف كيفية والتكيف هو الفعل فبالحرى ان لا يكون الفعل كيفية ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن يتسخن ولكان كل ما يحرك يتحرك وستعلم ان هذا غير واجب واعتبر ذلك فى العشق فانه كما تعلم من امره يحرك وليس فيه الحركة وقد قال قوم ان مقولتى ان يفعل وان ينفعل يجتمعان فى جنس واحد هو الحركة وستعلم فى العلوم الطبيعية ان الحركة غير موصوف بها الفاعل وانها ليست يفعل ولو قالوا ان ينفعل هى من جملة الحركة او حركة وان يفعل هى من جملة التحريكات او تحريك لكان اقرب من ان يصغى اليهم

د فصل فى ذكر امور اوهمت

الناس انها اما هى مشتركة لشىء من العشرة عموم الجنس او خارجة عن العشرة وتتميم القول فى ذلك

وههنا شكوك فى امور يدعى انها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها وان منها امورا هى اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تتناول الكيف والكم والاين ومنها امور مباينة لها كالوحدة التى هى مبدأ العدد والنقطة التى هى مبدأ يوجد للمقادير وايضا مثل الهيولى والصورة وايضا مثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ومنهم من اورد فى هذا الباب امورا جزئية كالشمال والجنوب والغداء والعشاء فنقول اما الحركة فانها ان كانت هى من مقولة ان ينفعل فما زادت جنسا وانها ان لم يكن مقولة ان ينفعل فانها لا يجب ان يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اصنافها بالتشكيك وان يكون ذلك هو المانع من ان يجعل الحركة هى نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع والا ان لم يكن هناك مانع من هذا القبيل فمقولة ينفعل نفسها هى الحركة وسنورد الكلام عليه فى موضعه فهذا ما نقضى به فى امر الحركة فاما هذه الاخرى فنقول فيها قولا كليا ثم نورد ما يقال فيها فى المشهور ثم نقول فيها الحق فنقول انه ليس كل موجود من الاشياء لا يدخل فى المقولات صار فى ان المقولات عشر بل يجب ولا واحد منها وهو ان يكون اشياء لا يدخل فى احدى المقولات العشر ولها اجناس اخرى هى لانواع تحتها وانما يجب فى بادى النظر ان يكون لكل ذات موجودة مشاركة فى الحد هو اخر غيره موجود احتى يكون تلك الذات موجودة فليس يجب ان يكون لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالفعل ولو كان ايضا لكل شىء نوع مقول على كثيرين بالعدد لم يجب ان يكون مع ذلك النوع نوع اخر مشارك له فى هيئة حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفردة لا مشارك لها فى نوعها او انواع انما هى انواع بالقياس الى ما تحتها ولا قياس لها الى ما فوقها حتى يكون هى انواع اجناس فى ضمها واذا كان العقل الاول لا يمنع هذا فليس يحتاج الظاهر الاستحالة بنفسه واذ ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور او انواع لا اجناس لها لم يكن شىء من ذلك داخلا فى مقولة فكان مع ذلك محقا ما قيل ان المقولات هى هذه العشرة وان الخارج عن هذا ليس بمقولة فى نفسه ولا فى مقولة غيرها ومثال هذا انه لو قال قائل انه لا بلاد الا عشرة بلاد فوجد قوم بدادة لا يعدون لم يضر وقوعهم خارجا عن هذه البلاد شيئا فى ان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان جميع ما اوردوا خارج عن المقولات لم يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرا فقط الا ان يصح ان لتلك الاشياء اجناسا خارج العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه بعضها تسلم ان هذه الاشياء خارجة من العشرة ولا تتكلف نوعا اخر من الجواب وخصوصا منها ما كان منها يجرى مجرى المبادى كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادى لا تدخل فى شىء من المقولات وذلك لان هذه المبادى هى مبادى المقولات ومبادى المقولات لو دخلت فى المقولات لكانت مبادى لانفسها وبعضها لا تسلم خروج المبادى عن المقولات بل يجعل المبدأ والمبدأ فى مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم وان الواحد فى العدد والعدد كم وكذلك النقطة فى الخط والخط كم وكذلك يقول فى الاعدام وانها من مقولات ملكاتها كالعمى من الكيف والسكون من مقولة ان ينفعل ان كانت الحركة من مقولة ان ينفعل وشرذمة من المختلفين بالوقت فيجعلون للشىء الواحد مقولات كثيرة فيقول مثلا ان النقطة من حيث هى طرف للخط فهى من المضاف

ومن حيث هي هيئة ما فهي من الكيف وان الشمال من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو
مختص باحد القطبين فهو من الاين والبعد من حيث هو متحرك فهو من مقولة ينفعل ومن حيث هو للعدوى فهو من المضاف ومن حيث هو
في زمان مخصوص فهو من مقولة متى فعلينا ان نتامل ما نقوله طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول ان الذين يزعمون ان هذه المبادئ
مبادئ المقولة باسرها فلا يكون من المقولة فقد يجازفون في قولهم مجازفة مطلقة اما اولا فليست الوحدة مبدأ للكمية باسرها بل هي مبدأ النوع منها
وهو الكم المنفصل والنقطة ايضا ان كانت مبدأ على انها فليست مبدأ للكمية باسرها بل للمقدار على انه سيتبين لك في استقصائك للمعاد في
انه ليست حال النقطة كالوحدة فان الوحدة مبدأ للعدد على انها علة ومبدأ على انها طرف وليست النقطة كذلك فانها ليست البتة علة للمقدار
بل هي مبدأ على انها طرف وانما يظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقائق لما الهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة
عن الحادة ومع ذلك فانهما لو كانتا مبدأين لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب ان لا يكونا اعني النقطة والوحدة من الكم حتى كان يكون الكم
اعم من المتصل والمنفصل حينئذ اذ يقع على النقطة والوحدة وكان يكونان مبدأين معا للمتصل والمنفصل كما انهما الآن ولم يكونا
مبدأين لجميع مقولة الكم وهل يسلم من جعل النقطة والوحدة من مقولة الكم انهما مبدآن للكمية باسرها هذا انما يسلمه من يجعل الكم مقتصرا
يحمل على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدأ لهما مبدأ لجميع ما في المقولة ولو انه سلم هذا الظهر ان النقطة والوحدة ليستا كميتين
من غير ان يحتاج الى اعتبار المبدائية واذ تشكك في هذا متشكك فقد شكك في ذلك فكيف يقبل ان الوحدة والنقطة مبدآن لجميع الكمية
الا ان الطريق في هذا هو ان ننظر فان كان رسم الكمية مما يقال على الوحدة والنقطة وكان القول مع ذلك ذاتيا وجزء الحد كل واحد من الوحدة
والنقطة فالكمية جنس لهما كانا مبدأين او لم يكونا فان كانا مبدأين لم يكونا مبدأين لجميع الكميات بل لما بعدهما وان كانا لا يقال او يقال
قولا غير ذاتي فليست الكمية جنسا لهما فاذا فعلنا هذا فانك تجد رسم الكمية غير مقول على الوحدة والنقطة وتجد رسم الجوهر مقولا على الهيولى
والصورة وستأتيك رسم الكمية من بعد فاعتبرها كلفنا ذكرها هناك واما رسم الجوهر فقد علمته بانه الموجود لا في موضوع وتجد هذا
الرسم مقولا على الهيولى والصورة قولا ذاتيا فتجد الهيولى والصورة داخلتين في مقولة الجوهر وهما مبدآن لبعض ما يقال عليه المقولة
وهو الاجسام الطبيعية فلا يكون الشيء مبدأ ما مانع من ان يشاركه ما هو له مبدأ في المقولة ولا كونه مبدأ موجب ذلك بل المعتمد
اعتبار حاله عند رسم المقولة ولو كانت النقطة يمتنع ان تشاركها المقادير في الجنس الاعلى الذي هو الكم بسبب المبدائية لكان الخط ايضا
يمتنع ان يشاركه السطح والجسم في الجنس الاقرب الذي هو المقدار وكذلك كانت العشرة يمتنع ان تشاركها المائة في الجنس الاقرب الذي
هو العدد فان العشرة من المائة كالوحدة من العشرة نعم هناك شك واحد فحله قانون مفيد يعرفك من احوال المقولة واحوال ما هو
محمول بالمعنى وليس بمقولة ما يحتاج اليه ضرورة وهو ان لقائل ان يقول انكم قد علمتم ان الموجود ليس بجنس لان وقوعه على ما تحته من المقولة
بتقدم وتاخر واختلاف فيجب ان لا يكون ايضا الجوهر جنسا للهيولى والصورة والجسم فان الهيولى والصورة اقدم بالطبع من الجسم فليس
قول الجوهر عليها بالسوية بل هو بتقدم وتاخر وقد يعرض هذا التشكك ايضا في غير ذلك فانه قد يعرض بسبب ان بعض الكميات قبل بعض
كالخط فانه قبل السطح والثلاثة فانها قبل الرباعية وكذلك عسى ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون ح ليس المانع من
كون الهيولى والصورة من جنس الجسم وعليه هو حال المبدائية ولا مبدائية بالقصد الاول بل قول الجنس عليهما وعليه بغير السوية فنقول ان التقدم
والتاخر في جزئيات يشملها معنى واحد لا يخلو اما ان يكونا في المفهوم لهما من ذلك المعنى ومن تلك المقولة او في مفهوم اخر اما الذي يكون في
المفهوم من ذلك المعنى فمثل تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود واذا قيل لهما موجودان فان الوجود للجوهر قبله للعرض وهو في
الجوهر علة لان كان العرض موجودا حاصلا له المعنى المفهوم من الموجود واما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن

اللذين هما تحت نوع الانسان معا فان الاب منهما متقدم بالزمان ومتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلا في معنى الانسانية ولا الوجود داخلا فيها
فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان فهو لهما بالسواء وان كان وجود الانسانية لهذا قبل الزمان وللآخر بعده لا في انها انسانية بل في
انها موجودة واما بحسب النظر في الانسانية فليس احدهما في انه انسان قبل الاخر في انه انسان وعلة له لست اقول في انه موجود انسانا وبالجملة فانه
ليس شيء جعل زيدا الذي هو ابن عمرو انسانا فانه لهيئة انسان فانه مستحيل ان لا يكون زيد انسانا وكذلك لا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس
يستحيل ان لا يكون موجودا فلذلك له علة في انه موجود وكذلك البياض ليس الا لذاته هو لون لكنه ليس لذاته موجودا ومن حق الجنس ان يقال على
انواعه بالسوية فيشترك في المعنى المفهوم عنه واما ان اختلف بالتقدم والتاخر في مفهوم اخر غيره فليس ذلك بممتنع ولا مانع من ان يسار الشركة في
مفهوم الجنس فيكون الجنس جنسا ولذلك لا يجب ان يباين الاب الابن في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية والزمان وليست
انسانيته اقدم من انسانيته في انها انسانية ولا علة لها وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا سببين لكون
الجسم جوهرا فان الجسم لذاته لا لعلة من العلل ولا بسبب من الاسباب ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده محتاج الى اسباب في وجوده
ولا جوهرية شيء في انها جوهرية يكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم لجوهرية المادة والصورة جوهرا الست اقول جوهرا موجودا ولا الثلاثية في
انها عدد يكون علة لكون الرباعية عددا الست اقول كونها عددا موجودا بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود فقد يكون وجود شيء
علة لوجود شيء وان لم يكن الماهية له اولا ونسبته للاخر ثانيا فيكون تلك ماهية انسانية لان هذه ماهية انسانية كما يصح ان لا يكون العرض موجودا
لان الجوهر موجود ولذلك ما يمنع ان يكون الموجود جنسا اذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض ولذلك ليست الهيولى ولا الصورة اخلق
بان يكون موجودا لا في موضوع من الجسم ولا شك في ذلك وان كان اخلق بالوجود منه واشد فيه فقد تبين ان تقدم الثلاثة على الاربعة
انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك في معنى العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود وهو غير معنى الجوهر
فمعنى المقولة اذن انما يتقدم الانواع ويتاخر عنها لا لنفسه بل بمعنى يضاف اليه فيه التقديم والتاخير وهو للوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة
الفرق بين تقدم انواع المقول بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الموجود وما يجري مجراه بعضها على بعض
الذي يمنع كون الموجود او ما يجري مجراه مقولة لها وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا من الكم وان
المادة والصورة هما من الجوهر واما قولهم ان الوحدة في العدد والعدد من الكم فالوحدة من الكم فهو قول المجازفين ايضا فليس كل شيء يوجد
في نوع مقولة فهو منها والا لكانت الاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجوهر بل لو كانت الوحدة موجودة في العدد وجود النوع في الجنس
ثم كان العدد نوعا من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة من مقولة الكم فاما اذا كانت الوحدة في العدد وليست بعدد ثم حمل على العدد
شيء فليس يجب ان يحمل عليها فليس ما قالوه واجبا ولو كان ما قالوه واجبا لكان بالحري ان يكون يد الانسان انسانا ورجل البقرة بقرة
او حيوانا واما المبحوث عنه من حال العدم فينكشف اذا عرف ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد فاما
الاعدام التي يعني بها الاضداد فان الاضداد قد يسمى اعداما كما ستعرفه فهي تشارك المقولة فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذواتا
بل اعدام ذوات والمقولات هي مقولات ذوات وامور وجودية والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها في موضوعها
وجودا بالعرض كما تبين فان دخلت في مقولة دخلت بالعرض والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة لان النوع يدخل في جنسه
بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة على الشيء وقوع الجنس لم يكن جنسا له واذا لم يكن جنسا له لم يكن مقولة بالقياس اليه حتى يشمله شمول المقول
لما تحتها من الانواع فالاعدام لا تدخل في هذه المقولات واما ما قيل في الشمال والجنوب وفي العدوى فينبغي ان تعلم اولا ان ظنون هؤلاء
المختلفين بان الشيء يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك لان لكل شيء ماهية وذاتا واحدة وان كانت له اعراض شتى ويستحيل ان يكون الذات

والهيئة الواحدة من حيث هي تلك الذات والهيئة يدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست هي لانها ان تقومت في ذاتها بانها جوهر يمتنع ان
تقوم بانها ليست بجوهر وان دخلت في مقولة بذاتها دخلت في اخرى بالعرض فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي
بالعرض لا يقوم جوهر الشيء وما لا يقوم جوهر الشيء لا يكون جنسا له وما لا يكون جنسا للشيء لا يكون مقولة تشمله وقد يغلط في هذا الباب
شيء واحد وهو ما القايل ان يقول ان للجسم بما هو جسم حقيقة ذات وبما هو ابيض حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم وان
كان الجسم جزءا منها وكان معنى الابيض انه جسم ابيض او كان لانها الجزء منه ان كان الابيض ليس جسما ابيض بل شيئا هو ابيض
لكن يلزم ان يكون ذلك الشيء جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جزء او لازم مقولة يقال على ذاته واما الابيض فهو شيء غيره
وان قارنه وله حقيقة ذات غير حقيقة ذاته وليست المقارنة بموجبة ان لا تتغاير الذوات فيجب اذن ان يكون للابيض بما هو
ابيض مقولة تخصه ويكون ذاتية له وهذا الشك يحل من وجوه ثلثة احدها انه يجب ان نعلم انه ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب ان
يحصل لهما ذاتا احدية تصلح ان تجعل مستحقة لوقوع في جنس مفردا ولحصوله جنسا مفردا فاذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه المتشكك
ومما يتضح به ان هذا غير مسلم وجهان احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان مع البياض بل الانسان مع الملاحة تصير ذاتا متحدة
هي كلية ويجب لها ان يكون نوعا يجب له ان يصير للانسان جنسا والثاني انه لو كان هذا حقا كان يكون الجوهر ماخوذا مع كل مقولة مقولة يحدث
على حدة غير المقولات الاخرى اذ كان ذلك لا يقال عليه شيء من المقولات التسع قول التواطؤ فان ذلك ما كان يكون كيفية ولا يحد بحدها
وان يكون مكيفا ولا كمية ولا يحد بحدها وان كان يكون ذا كم وكما فان الذات اذا حصلت بالفعل فما الحقها لا يحدث لها نوعية مخصوصة
ولا جنسية مخصوصة لان ماهيتها الذاتية يكون واحدة مستقرة ولا يصير لها ماهيات اخر بالنسب والاضافات العرضية واما الوجه الثاني
من الوجوه الثلثة الاول فهو انا ان وضعنا ان مجموع جوهر وكيفية يستحق ان يكون واقعا في مقولة فليس يصح ما قالوه من ان الابيض من
حيث له بياض فهو من مقولة الكيف فان الكيف ان عني به ذو كيف فليس البياض في هذه المقولة وذلك لانها كيفية لا ذات كيفية وان عني بها
الكيفية فليس المكيف بالبياض وهو الابيض داخلا في هذه المقولة دخولها يدخل في المقولة اذ لا يحد المكيف الابيض بحد حد الكيفية والبياض فاما
الثالث فان المكيف وان كان له من حيث هو مكيف حقيقة وحد اسم فلا يحتاج الى ان يقع في غير مقولة الجوهر فان الشيء الذي هو المكيف قال
له اسم الجوهر اذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ان كان يصح لها اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحدة موجودة لا في موضوع وليس يمنع
كون الجسم الذي هو جزء الجملة من مقولة الجوهر او موجودا لا في موضوع ان لا يكون المحمول كذلك ولا يوجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل
كذلك فلا يمتنع ان يكون جزء الشيء يدخل في المقولة التي يدخل فيها الشيء وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر جواهر ومن المتيقن ان الخمسة
جزء العشرة وهي من العدد كالعشرة والخمسة جزء الستة وهي والستة عدد ولا يجب ذلك ضرورة فان الجزء الثاني من الستة اعني الواحد
ليس بعدد وكذلك ان كانت الجسمية لازمة للابيض فليس يمتنع ترك الالتفات اليها ان جنسها يحمل على ما وجها حمل مقوم غير لازم فيكون
الابيض وهو شيء ذو بياض مقوما له انه موجود لا محالة لا في موضوع لكن انسانا ان يقول ان هذا يكون لازما ولا يكون مقوما لماهيته لانا نمنع
ان يكون الشيء ذو البياض ليس هو بجوهر بل هو عرض دون ان يكون العرض قد يعرض للعرض وقد انبعثنا فيما سلف على انه ربما كان كذلك
فهو غير مقوم بل ربما كان لازما واذا كان ما نحن في ذكره ليس مقوما للشيء بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا له فلا يكون الجوهر جنسا
للشيء ذي البياض كما لم يكن الجسم فان قال قائل هذا وقال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون لكل شيء جنس ومقولة بل انما يكون
له وجود ومتى يوعى ويشارك في بعض ذاتياته شيء اخر واذا شئت ان تعلم ان كون الشيء ذا بياض ليس يؤدي الى اتحاد فانظر هل كون
الشيء ذا بياض يجعل الشيء محصلا موجودا بالفعل فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فحد الشيء انما يحصل شيئا بان

يصير جسما او كيفية او شيئا اخر في ان الزمه ان يعرض له انه ذو بياض ولولا انضياف الجسمية اليه لما حصل لكن اقامل ان يقول ان العشرة ايضا انما
يحصل عشرة بانضيافها الى الخمسة وليس في ذلك الخلاف الخفيف ومع ذلك فتحصل نوعا ويكون الخمسة مقوما للعشرة فنقول انه كلامنا في اجتماع ما
يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل وبالجملة في جميع الجمع الذي حتى يحد طبيعة وليست الخمسة تجعل العشرة ولا الاخرى بفصلها ولا حصول العشرة
هو بان يجمع هذا الجمع وان كانت لا تمر هذا الجمع ولا العشرة خمسان بل العشرة عشرة واحدة وانما العشرة عشرة واحدة لا بالتفاتنا الى هذه التثنية
بل من جهة اخرى ومستعمل هذا بالحقيقة في صناعة اخرى وانما كلامنا في النحو من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا يوجب الوحدة
الحقيقية ولذلك نقول ان الخمسة لا يوجبان الوحدة بل هناك اعتبار اخر يعرف ارباب صناعة اشرف من هذه الصناعة هي الموجبة للوحدة بل يقول
ان الحيوان والناطق من حيث هذا عام وذلك مميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا انما يوجبه شرط زايد على ذلك الاجتماع ومما يجب ان يقال في
هذا الموضع ان كل واحد من مقولات الاعراض قد يقال مفردا كالكمية ويقال مولفا وتاليفه على وجهين احدهما مع الجوهر كما في الجوهر ولون
ومقدار والاخر مطلقا غير معنى للموضوع وهو المفهوم من الاسماء المشتقة كقولنا ابيض فان المفهوم منه شيء ذو بياض لا ندري انه جوهر او
عرض اي من اللفظ لا يلزم ذلك من المعنى لزوما وكذلك ذو كذا غير الجنس بالحقيقة هو الاول وسعا له في هذا زيادة قول من يعد

فصل

في تعرف حال عدد المقولات قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه المقولات وانه ان لم يكن حصرها في ما
اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء حاوله جمهور المنطقيين وما ارى اني ابرح الوفاء فان السبيل في تصحيح ذلك مما يحوج الى انحاء
من النظر احدها ان نبين انه ولا واحد من هذه المقولات الا ويقال على ما تحته قول الجنس وهنا يحوج الى ان نبين ان حملها على ما تحتها
ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى واحد مختلف في التقدم والتاخر فيكون على سبيل التشكيك ولا ايضا على سبيل
اللوازم التي يقال على ما تحتها بالسوية من غير اختلاف ولكن لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم والامور الاضافية التي لا تقوم
شيء فاذا سوى ان حمل المقولة على ما جعلوه انواعا لها حمل معنى واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل احد الوجوه المستثناة كان كل
واحد منها جنسا بالحقيقة لما جعل نوعا له ولم يكن شيء واحد منها الى ما جعل نوعا له نسبة العرض الى التسعة او نسبة الموجود الى العشرة او
الى عدة منها كالاين ومتى والجدة والفعل والانفعال فانه ان كانت الكيفية مثلا انما تقع على الاشياء المجعولة انواعا لها على شرائط وقع
لكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى واحد لم يكن حملنا لما تحتها بل ان كان حمل ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها حمل
كل واحد مما تحتها بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكانت مثلا الجنس الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات والجنس الاخر مثلا الملكات
وكانت الكيفية مقولة على هذه لا على سبيل قول الجنس بل على سبيل اللوازم فكان عدد الاجناس التي هي بالحقيقة اجناس عالية فوق العدد المذكور
الوجه من تدقيق النظر هو شيء لم يشتغل به احد ممن بلغنا والوجه الثاني ان نبين ان لا جنس خارج عن هذه المذكورة بقسمة الموجود
ان تنتهي القسمة المحصلة الى هذه فان مسوح في امر التقسيم للذات فهو ايضا ما لم يسلفنا عنهم فيه شيء حقيقي وسنورد ما قالوا من بعد واما
ان بينوا بوجه اخر غير القسمة بيانا انه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس ان كان الى مثل ذلك سبيل وما عندي انهم عملوا شيئا بعد في
ذلك وسندل الان نذكر واحدا من اعداد القسمة المشهورة فيه ونتامل حاله ثم نتكلف قسمة نعرفها الى هذا الغرض السبيل من غير ان نضمن انها
الحقيقة بما فيه واما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات لا شك فيه فاذا قسمنا التسعة التي هي الاعراض الى
تسعتها تمت المقولات العشر فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في موضوعه غير وارد عليه بسبب غيره من خارج ولا محتاج الى نسبة الى ذلك
الخارج وهو اقسام ثلثة كمية وكيفية ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج بحيث لا يكون له فيه حاجة الى امر ينبعث من نفسه بل يكفيه
وجود امر من خارج يستند اليه وهو اقسام ثلثة الاين ومتى وله واما ان يكون هناك امر لما تم بينه وبين شيء خارج وليس من خارج فقط او

اقسام ثلثة المضاف والفعل والانفعال ثم احكم امر هذه الثلاثية ونوه بذكرها جاريا على العادة التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسايل الفلسفة
حيث يقولون في تقريظ الثلاثية ان الثلاثية عدد تام وكذلك لا نقال كل وجميع الا للثلثة والسابع مثلثة والحركات ثلثة والاقطار ثلثة وما
اشبه ذلك فهذا ما قالوه وقد علمت ان هذا شيء على سبيل تقريب غير قريب ولكنه يمكن ان يدعم هذا الماخذ ويوكد قليلا بان يقال ان كل عرض
فلا يخلو اما ان يحتاج تصوره الى تصور شيء خارج عن الموضوع له او لا يحتاج والذي لا يحتاج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون فان لم يحتاج الى
ذلك فقد يحتاج الى وقوع نسبة في اشياء هي خارجة عنه واما ان لا يحتاج الى ذلك البتة فان كان محوجا فهذه الحاجة يجعل الموضوع منقسما بوجه ما
حتى يكون له اجزاء لبعضها عند بعض حال متغايرة في النسبة وذلك هو مقولة الوضع اذ هو نسبة اجزاء الجسم بعضها الى بعض ان كل واحد منها اين هو
من الكل فان هذه هي الاختلافات التي تعرض لها بالذات من حيث هي اجزاء منقسم والذي يكون باعراض اخرى كالوان وما يليها فانها لا تكون
الا بعد ذلك ويكون بعد النسبة القاسمة الحاصلة بينهما بما هي اجزاء قد قسم بها الشيء بل يكون ذلك الاختلاف تعرض بتصرفها كل واحد منها الغا للاخر
في عارض وما نصير للكل بها هيئة واحدة نعتد بها وليس غرضنا الا في حال يكون للكل بسبب نسب الاجزاء بعضها الى بعض في امر ما يكون ذلك حال
واحدة للكل فيشبه ان يكون هذا هو الوضع للكل والاضافة للاجزاء واما اذا لم يكن تصور ذلك محوجا الى نسبة تقع فيه فاما ان يكون امر المنا
يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته ان يمكن عده بواحد يعرض فيه عدد اما متصلا او منفصلا وهذا هو الكمية واما ان لا يكون كذلك فيكون هيئة
حاصلة في الجسم لا يحوج تصورها الى ان يجعل الجسم نسبة الى شيء بقوة او فعل البتة حتى يصح تصوره فهذا يسمى كيفية واما الوضع فيوجب نسبة ما
لاجزاء الجسم بالقوة او الفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل الى جزئه او اجزاء بالقوة وتشتركان اعني الوضع والكمية في انهما يثيران
الى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى يصح تصورهما فكل هيئة لا توجب قسمة بوجه من الوجوه اي في تصورها ولا توجب في ذلك نسبة الى خارج
فهي كيفية فبين اذن ان هذا القسم على وجوه ثلثة فاما الذي يوجب نسبة فاما ان يوجب نسبة يجعل الماهية مقولة بالقياس الى المنسوب اليه
ويكون هناك انعكاس يتساير في معنى النسبة وهذا هو الاضافة واما ان يكون النسبة لا توجب ذلك فح اما ان يكون الى الجواهر او يكون الى
الاعراض واما الجواهر فانها لا لنفسها لا تستحق ان يجعل لها او اليها نسبة بل انما يستحق لامور واحوال فيها تختص بها فاذن المعتبر ما يكون الى الاعراض
فتلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبة او من غير اعراض النسبة واما النسبة الى اعراض هي نسب فهي من الامور التي تتسلسل الى غير
النهاية ومع ذلك فان النسبة الى النسبة يودي في اخرها الى نسبة الى الشيء الاخر الذي اليه النسبة وتستقر عنده او لا غير منسوب والا ذهب الى
غير النهاية فيكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هي الى الاعراض التي لا نسبة فيها فيكون اما الى الكمية واما الى الكيفية واما الى الوضع والاشياء التي لا تنسب الى
كميات كيف اتفق بل يجب ان تنسب اليها الى ان تنسب الى الكمية يجعل جوهرا ذا كم مقدار الجوهر آخر واما تقدره بمقدار ذاته او بمقدار حال
ولا يكون لحال من احوال الجسم مقدار هو في مقدار الجسم غير مقدار الجسم بل يجب ان يكون مثله مقدار غير قار فيكون لحالة غير قار وكل حالة غير
قار تسمى حركة فيكون اذن هذه النسبة اما بمقدار يصير لوجوده في جسم آخر بحال وهو ان يكون محويا او محتويا فيه وهذا هو الحاوي او بمقدار
الحال على ما وصفنا وهذا هو الزمان فاذن النسبة الى الكم لا يخلو اما ان يكون نسبة الى الحاوي او الى الزمان والنسبة الى الحاوي اما ان يكون نسبة
الى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو اما نسبة الى مكان اول او الى مكان ثان واما نسبة الى حاو لازم عند النقلة وهذا كما ذهب اليه بعض
المحصلين مقولة الجدة فكان البين ان انواع المقولات التي تنبعث من النسبة الى الكم هي لها اين واما متى واما الجدة واما النسبة الى الكيفية فينبغي ان تعلم انه ليس
كل كيفية يجعل الجوهر منسوبا الى جوهر بل كيفية يكون في هذا من ذاك او من ذاك في هذا فاذا كانت الكيفية من احد الجوهرين في الآخر فحال الذي يكون منه
الكيفية من هذه هو مقولة ان يفعل وحال الذي يتكون منه الكيفية هو مقولة ان ينفعل فهذا ضرب من التقريب متكلف لا اضمن صحته ومحاقه
لامتحان القانون الا انه اقرب ما حصل لي في هذا الوقت ويمكن ان يرام فيه وجوه اخرى وبتكلف ولو رايت في ذلك فايدة لجهدت في تحقيقه لكن

انا قسم غير هذه يكون اقرب من هذا ولكن القريب والاقرب اذا لم يبلغ الحق بنفسه فهما بعيدان فهذا القدر يكفينا في تعريف احوال هذه العشرة
فهذه الالفاظ العشرة ومعانيها هي التي يكون احد ما يولف وليس كل لفظ مولف بحسب المسموع واللسان يكون لفظا مولفا بحسب استعمال اهل المنطق
مثل عبد الله وعبد الرحمن وتابط شرا وامثال هذه الالفاظ وان كانت مولفة بحسب اللغة فانها لا تعد في المولفات بحسب نظر المنطق اذ كان لا يراد
باجزائها حيث جعلت القابا واسما شخصية على معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل بها على معنى في موضع آخر وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مولف
وهو بحسب نظر المنطقي مولف كقول القايل اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش يدل على ان دلالته لفظ مفرد دال على معنى مفرد واما يعيش بالياء فانه
ليس في عداد المولفات لان الياء فيه يدل على نسبة الى موضوع غايب فقط فليس فيه الا مجرد الدلالة التي للكلمة اعني الدلالة على موضوع غير معين
واما حيث نقول اعيش ونعيش بالهمزة والنون فهناك تعيين الموضوع وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة وتستقصى القول في هذا بعد وهذه العشرة
هي التي منها توجد اجزاء الالفاظ المولفة التي تسمى اقوالا وبعض ما يولف من معاني هذه يكون قضية وخبرا وهو الذي يصلح ان يصدق او ان يكذب
كقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضية وخبرا وهو الذي لا يصلح لذلك كقولنا زيد الاسكاف وكالتركيب الذي يكون الحدود و
الرسوم وهو ان يكون الالفاظ التي تتالف فيه بعضها الى بعض على سبيل زيادة تعريف او تخصيص للمعنى المتقدم على انه هو وهو الذي يصلح فيه استعمال
الذي نحو قولك الحيوان الناطق المايت فان ذلك كقولك الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المايت وكالتركيب الذي في الدعاء والمسئلة
والامر والنهي والنداء واشياء اخرى قد حدثت في مواضع اخر فاما هذه الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها
او حادها في النفس يكون صدقا ولا كذبا بالصدق والكذب الذي في المعاني بل اذا الفت هذه الالفاظ على وجه من التاليف مخصوص دلت
على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا الفت في الذهن كانت صادقة ان طابقت الوجود او كاذبة ان لم تطابقه فهذه وان لم يكن صادقة ولا كاذبة فهي اجزاء الصادقة والكاذبة

تمت المقالة الثانية من الفن الثاني من الجملة

الاولى في المنطق ولواهب العقل

الحمد بلا نهاية

المقالة الثالثة

من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق وهي اربعة فصول **الاول** في الجواهر الاولى والثانية والثالثة وبالجملة حال
مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية **الثاني** في الجوهر الاول والثاني والثالث **الثالث** في رسوم الجوهر وخواصه
الرابع في ابتداء القول في الكمية **فصل** في الجواهر الاولى والثانية والثالثة والجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية في الجوهرية
فلنتكلم الان في مقولة الجوهر فنزعم قوم ان لفظة الجوهر ان اريد اطلاقها على الاجسام وحدها امكن ان يقال على التواطؤ وعلى القول الجنسي واما
على معنى اعم من الجنس فانما يقع بالاتفاق او التشكيك وقوع الوجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم في معنى الجوهرية من المركب والمعادن الذي
هو سبب وجودهما وسبب قوام احدهما بالاخر هو اقدم من جميع ذلك وان المبادي لا تقع مع ذوات المبادي في مقولة واحدة ومع ذلك فقد
اعترفوا بان كونها موجودة لا في موضوع امر يشترك فيه جميعها وان كان الوجود لا في موضوع لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذا كان يقال
على هذه بالتقدم والتاخر فالحقوق لا في موضوع بزمن بعد وهو معنى سلبي ليس يجعل الوجود فيها على مرتبة واحدة فيقول اولا من هذه الجهات لا يلزم
ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم اما حال المتقدم والمتاخر وحال مشاركة المبادي للذوات المبادي في الجنس وغير مشاركتها
ما امر قد سلف لك تبيانه بل ومع ذلك فان الاجسام ايضا التي لا شك في اشتراك جميعها في جنس الجسم ليست سواء في المرتبة بل بعض الاجسام اقدم

من بعض واما حديث الموجود الماخوذ في رسم الجوهر وانه لا محالة واقع على بعضها قبل بعض فمن شك وحقه ان يحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو
الموجود لا في موضوع لسنا نعني بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لاستحال ان يجعل الكليات جواهر
وذلك لانها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها في النفس فكوجود شيء في موضوع ولو عني بالموجود ذلك وهو الموجود في الاعيان لكان الامر
بالحقيقة على ما يذهبون اليه وكان بعضها قبل بعض فيه بل يعنون بالموجود لا في موضوع المعنى والمهية التي يلزمها في الاعيان اذا وجدت ان يكون
وجودها لا في موضوع مثل ما يقال ضاحك اي من شانه عند التعجب ان يضحك واذا امسيت ان يظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى
الجوهر والاخر ليس كذلك فتامل شخصا ما كزيد اذا غاب عنك او نوعا ما من الجواهر مع امكان انفصاله من العالم لو كان نصرامه عندك
ممكنا او نوعا مما تشك في وجوده فانت تعلم انه مهية اذا كانت موجودة في الاعيان كان لا في موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول
لحقيقته كما تعلم انه جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما فقد بان ان الوجود بالفعل في الاعيان
لا في موضوع ليس مقوما لمهية زيد ولا الشيء من الجواهر بل هو امر لحوق الموجود الذي هو لاحق لمهية الاشياء كما علمت فليس هذا جنسا بل الاول
وكذلك اذا كان شيء مهيته هي الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس ولا تشاركت الجواهر بمعنى انها اشياء ومعان انما الحقها الوجود
اذا الحق بهذه الصفة بل لا يوجد لها امر مقوم لذلك الشيء ولنوعيات الجواهر بالشركة فان ما هو ذاتي لذلك الشيء فنظره عرضي لهذه كالوجود الحاصل
كيف كان وما هو ذاتي لهذه النوعيات من مفهوم معنى الجوهر غير مقول على ذلك فانه ليس هناك مهية غير الوجود فلحقه الموجود فقد
عرفت حقيقة كون الجوهر بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت ان كون الجوهر بهذه الصفة امر لا تقدم فيه ولا تاخر وان كان حصول الشيء
الذي هنا الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم وتاخر كما ان المعنى الذي يقال به للانسان انه ناطق لا تقدم فيه ولا تاخر ولا اشتداد فيه ولا
ضعف واما التميز بالفعل الذي يلحق ذلك والذي للفصل فقوم اولى عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف واما الدليل على حقيقة
الجوهرية التي اوضحناها لا تقدم فيها ولا تاخر انك لا يمكنك ان تقول ان كون الصورة في نفسها مهية اذا وجدت في الاعيان لم
تحتج الى موضوع ولم يوجد وهو قبل كون المركب كذلك او ان هذه الحقيقة للمركب فانما كونه بهذه الصفة متعلق بكون الصورة
على هذه الصفة كما تقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجود المركب اذ وجودها قبل وجوده ووجوده
متعلق بوجودها وذلك الوجود لها هو الوجود لا في موضوع فاذن هذا غير موجب لان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات
الجوهر ثم بعد هذا شكوك خاصة يجب ان يحل كلها باللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي منها تركب
الجوهر اعني المادة والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بري مفارق واما ان يكون داخلا في تقويمه والداخل في
تقويمه اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة واما دخول شكل الكرسي في وجود الكرسي ويسمى صورة والمادة هو ما لا يكون
باعتباره وحده للمركب وجود بالفعل بل بالقوة والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بالفعل لحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد كليا
واما ان يوجد جزئيا واذا كان الجوهر انما هو جوهر كما قدمنا لك بمهيته التي يلزمها وجود في الاعيان او في الاوهام ليس من حيث
هو موجود في الاعيان والا لكان المفهوم من لفظ الجوهر مشككا لا متواطيا كما قالوا بل انما نعني بالجوهر الشيء الذي حق وجود المهية
الخاصة له في الاعيان ان يكون لا في موضوع وجب ان يكون هذه المهية كالانسان مثلا لحقيقتها جوهرا فالانسان انما هو جوهر لانه
انسان لا لانه موجود في الاعيان نحوا من الوجود واذا كان جوهر الانسان انسان ثم لحقه من اللواحق اعني مثل التشخيص والعموم وايضا مثل
الحصول في الاعيان او التقرر في الذهن فهو امر يلحق جوهرا ولواحق الجوهر لوازم واعراض لا يبطل معها جوهريته فيبطل في انه يكون قد
لحقت غير الجوهر اذ يبطل ذات الجوهر فاذن الاشخاص في الاعيان جواهر والمعقول الكلي ايضا جوهر اذ صحيح عليه انه مهية حقها في الوجود في الاعيان

ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر ربما ثبت في امر فظن به انه علم وعرض بل كونه علما امر عرض لمهيته وهو العرض
واما مهيته فمهية الجوهر والمشاركات للجوهر بمهيته جوهر وكذلك فان حد النوع من حيث هو طبيعته وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعته محمول على
الاشخاص لا يثبت فيها انها جواهر فما شاركها في حدها فهي جواهر ولو كانت انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض لكانت
جوهرية الامور عارضة لمهياتها اذ صح ان الوجود عارض في هذه المهيات ولكانت العوارض تجعل ما ليس في نفسه بجوهر جوهرا فيكون شيء
عرض له ان كان جوهرا فيكون الجوهر عارضا لشيء واذ هنا يستحق فكليات الجواهر جواهر في مهياتها لا في كونها كلية او جزئية

فصل ب

فجوهر اول والثاني والثالث لكن الجواهر الاولى هي الشخصيات والاولى في الامور المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين فانه
اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كما ان الجوهر اول في الوجود بالقياس الى العرض واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولا ولا اخرا ولكن يكون اولا
بوجه اخر ومعنى اخر فالجواهر الشخصية ليست اولا في حقيقة الجوهرية وان كانت اولى وفرق بين الاول والاولى فليس كل ما هو اولى بشيء فهو قبله بل
قد يكون اولى به اذا كان لواحق الشيء وكما لاته يكون له اكثر مما لغيره او اقدم له في الوجود مما لغيره والجزئيات ليست اول في حقيقة الجوهرية
اذ تلك الحقيقة المهية التي لها ولا تخالف فيها غيرها ولكن الجواهر الشخصية اولى بالجوهرية لانها اول من جهة الوجود ومن جهة تقرر الامر الذي
باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول في الاعيان لا في موضوع ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق الى التسمية اما من جهة
الوجود فان الجواهر الكلية من حيث هي كلية بالفعل فهي انما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل ومعتبر لها نسبة اليها او وجودها ذلك ان
يكون مقولة بوجه ما على موضوعات فلا بد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص في ان يكون شخصا اي غير مقول معناه قولا وجوديا
او وهميا على كثرة الى ان يكون شيء اخر مقولا عليه وعلى غيره والا لكان من شرط تقرر وجود كل شخص ان يكون معه غيره واذ كل شخص مستغن
عن صاحبه في تقرر وجوده فهو مستغن عن الكلي فان سال سائل وقال ان الكلي كما انه كلي بالقياس الى الجزئي كذلك الجزئي انما هو جزئي بالقياس الى
الكلي وكما ان مهية الجزئي من حيث هي مهية لا تتعلق بالكلي من حيث هو جزئي كذلك مهية الكلي من حيث هي مهية لا تتعلق بالجزئي بل تتعلق من حيث
هي كلي فالجواب عن ذلك انه ليس كلامنا هاهنا في الكلي والجزئي من حيث هما متضايفان بل نعني بالكلي ما هو مقول على كثيرين وبالجزئي الشخص
ما ليس مقولا على كثيرين بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو وهذا المعنى لا يتعلق بالكلي ولسنا ننظر في زيد وعمرو من حيث هو جزئي كلي بل
من حيث هو شخص مفرد الذي يقابل الكلي مقابلة غير مقابلة المضاف وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال قائل ان الشخص بعينه
كما لا يتعلق وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق بالشخص بعينه فنقول ولسنا ايضا نعتبر شخصا بعينه بل نقول ان الطبيعة
الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى لا بد من ان يكون شركة واما الطبيعة الكلية فهي متعلقة
بشخص ما لا محالة فان قيل ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد فنقول لم نا نأخذ مهية الجوهر من حيث هي مهية بل احدناها من حيث
هي مهية كلية ثم حكمنا هذا الحكم فهذا نحو تقدم الوجود فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث هو مضاف واخذتم الاخر من حيث انه ليس
بمضاف فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا فيما نأخذه اي احد شئنا ثم نمضي على حكم انما يصدق عليه عند ذلك الاخذ بل الماخوذ اي احد شئنا
اذا حكمنا عليه بكاذب فحق له ان ينازع وبعد ذلك الغاية في ذلك هي ان المنطقي انما ينظر في هذه الاشياء من حيث هي كلية فاذا قايسها بالخارجات
قايسها من حيث هي موجودة فيجب ان ياخذ المقيس كليا ضرورة والمقيس اليه من خارج مفردا كما هو في الوجود فهذا نحو واما نحو تقدمه بحسب
استقرار الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر وهو ان الجوهر هي المهية التي من شانها اذا وجدت ان لا تحتاج الى موضوع والجواهر الاول قد حصل لها
هذا الامر الذي قيس اليه المهية والجواهر الكلية لم يحصل لها واما حديث الكمال والفضيلة فقد قال قوم انها اذا كانت موضوعات فاصول لغيرها
والموضوع والاصل افضل فهي افضل وهذا كلام جزافي فانه غير بين فيه ان الاصل والموضوع يجب ان يكون افضل بل ربما كان ذو الاصل الذي

لہ الاصل وزيادة فضيلة افضل من الاصل واكمل ولهذا ما كل شيء افضل من الهيولى ولكن فضيلة هذه الشخصيات هي ان القصد في الطبيعة متوجه الى
ان توجد هذه الاشخاص والافعال والاحوال التي يجب ان تحصل فانما تحصل منها ولها واما حديث السبق الى التسمية فلان اول شيء عرف انه موجود
لا في موضوع هو الاشخاص الجزئية والحري ان يكون سابقا الاشياء كلها اذ كانت موضوعات لكلياتها على سبيل على وموضوعات الاعراض على
سبيل في فكان كل شيء وجوده اما ان يكون وجوده مقولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر الكلية فانها وان كانت باسرها فان لها فيما
بينها تفاوتا فالنوع منها اولى بالجوهرية من الجنس وذلك لانه اشد مشاركة للجواهر الاول في ماهيتها لانه يدل عليها دلالة اكثر من دلالة الجنس
لانك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من جوابك عنه بانه حيوان فهناك لا يجوز قد وفيت المهية فيكون للسائل
الى معاودة البحث سبيل وكل ما هو اشد مشاركة للاول من حيث هو اول فهو اقرب اليه من حيث هو متقدم به ومتاخر فهو اولى
بالجوهرية وعلى ان حال الجنس من حيث هو كلي من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه وكما ان الشخص لما صار متقدما
على النوع لانه موضوع للجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس وهو بعد الشخص ايضا موضوع للاعراض الكلية فيوجد فيه فان الانسان
موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والغراب للاسود فقياس النوع الى الجنس والى ساير الامور بعد الشخصيات كقياس الشخص الى
النوع وساير الامور لكن لقايل ان يقول ان الحل الذي اوردتموه في الشك الذي ذكر فيه ان الكلي كما انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق
بالكلي فان قلتم ان الشخص غير الجزئي المضاف الى الكلي من حيث المعنى فهو حل لا نفيد اذا اورد مثل ذلك الشك في النوع فان النوع ليس
كالشخص بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس الى الجنس اللهم الا ان تعنوا بالنوع السافل الذي نوعيته بالقياس
الى الاشخاص ثم يكون كلامكم مخصصا بالمقايسة بين النوع الاخير واجناسه ولا تتناول المقايسة التي بين نوع متوسط وجنس اعلى منه
فيكون سابا غير مستوعب ولا موضع ما حث يكون وضعه اولا فانا نكم لا محالة تجعلون نسبة ما هو نوع متوسط الى ما هو جنس فوق
هذه النسبة فنقول انا لسنا ننظر في الانسان ايضا من حيث هو نوع مقول بالقياس الى الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي وما
ليس بكلي وتشارك الكلي في المهية والكلي يقال عليه ونظرنا الان انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الكليين المتشاركين المختلفين بالعموم
والخصوص ما حاله من الكلي المشارك له الاخص منه الذي ليس بجنس فحدهما ان الحال والانسان الكلي ليس محتاجا في ان يكون انسانا
كليا الى ان يكون فوقه شيء هو نوع بل الى ان يكون تحته شيء بل الحيوان الكلي لا يحتاج في ان يكون حيوانا كليا الى ان يكون فوقه جسم كلي ولا
ينعكس وان كان الانسان من حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك الحيوان فلسنا ننظر الان في طبيعة الانسان والحيوان ولا من حيث
هي نوع بل ننظر في طبيعة النوع من حيث هي طبيعة النوع اي من حيث هو نوع فلقايل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخرة عن المحسوسات
فيجب ان يكون العقل والباري متاخرين عن الاشخاص المحسوسة فنقول في جواب ذلك اولا اما الباري تعالى فيجب ان تعلم مما سلف انه
ليس داخلا في جنس الجواهر واما ثانيا فانه وان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليس كل العقليات هي انواع واجناس بل في العقليات
مفردات قايمة في ذاتها لا تتعلق بموضوع يقال عليه او فيه وهذه المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء اما من المفردات الجسمانية فلان
تلك اسباب وجودها واما من الكليات العقلية ان كان لها فلانها مفردات على النحو الذي اومانا اليه واما من الكليات الحسية الطبيعية
فلانها اولى بالجوهرية مما هو اولى بالجوهرية منها اعني المفردات الجسمانية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه
الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات ثم ان كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية بعضها نوعية وبعضها جنسية والمناسبة بينها هذه
المناسبة ونستراب يكون ذلك موجودا في بعضها دون بعض وكذلك الحال في البسايط التي للمحسوسات ايضا فان الصور الشخصية اقدم من الصور
النوعية مثلا صورة هذا الماء وذلك الماء اقدم من صورة الماء المطلق واذ قد فرغنا من المقايسات التي تجري بين هذه الجواهر عمقا فلنعتبر

المقايسات

المقايسات التي تجري منها عرضا فنقول ان الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص فان ماهيتها لا تقدم بعضها
على بعض وكذلك حال نوعياتها فانه ليس زيد اولى بان يقال على طبيعة نوعه من شخص اخر بل ربما كان اولى ببعض الاعراض التي تعرض للجوهرية
الشخصية مثلا اذا كان اعلم منه فهو اولى بالعلم منه وكذلك ليس الانسان النوعي في استحقاقه درجة الجوهرية النوعية واستحقاق حمل الجنس
عليه اولى من الفرس وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاول في الحقيقة الا انواعها واجناسها
اما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع وقد علمت من هذا ما نعنيه ومن جهة اخرى فان الفصول لما ان نعني بها الصورة التي هي كالنطق
وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الانواع والاشخاص في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البساطة
والتركيب وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها واذا نسبت الى المركبات من حيث هي
بسايطها كانت اقدم قدمة المبدا على ذي المبدا وهي بالقياس الى جزئياتها انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر واجناس فهي ايضا
انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء اخر فصولا واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق فان مثله وان كان
لا يكون الا جوهرا فان معنى الجوهرية كما علمت غير مضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق هو انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون
ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من ان يعم الجوهرية له وهذا امر حقيقية فيما سلف لك وبالجملة ان الجواهر اشخاص الجواهر وانواعها واجناسها
وفصولها في عدد اجناسها وانواعها على النحو الذي قيل والفصول المجردة التي هي الصور اذا قيست الى الطبايع الانواع المركبة عنها كانت
اولى بالجوهرية بسبيل القدمة ولم تكن اولى بالجوهرية بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها متاخرة في الجوهرية من وجه اخر
لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان الناطق يجب ان لا يوخذ جوهرا او حيوانا ذا نطق بل شيئا ذا نطق

ج فصل في رسوم الجوهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصة مساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع
والفصول المنطقية ايضا اذ كانت جواهر وان كانت لا اجناس ولا انواع اولى بذلك من حيث علمت فانها ايضا موجودة لا في موضوع
اذ كانت تعطي شخصياتها اسماءها وحدودها والتي يقال في موضوع فربما اتفقت في الاسم فقط وليس شيء من الجواهر في موضوع ولا
شيء مما هو في موضوع فهو جوهر وليست اذ كانت اجزاء الجواهر في الكلات التي هي المركبات وجزئياتها في الكليات يجب من
ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان الوجود في الموضوع بخلاف وجود الاجزاء في الكلات والجزئيات في الكليات فلا تلتفت
الى ما يقال ان الصورة والفصول الغير المنطقية انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها اجزاء للجوهر وانها بالقياس الى موادها
اعراض ومن مقولة الكيف فقد علمت انه لا يقع شيء في مقولتين بالذات وعلمت ان هذه ايضا ليست بالقياس الى موادها باعراض
وان الكيفية يقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم لا كقول الجنس فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصة اذ هي
ايضا جواهر والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى اشخاص الجواهر قول المقول على موضوع فهذه الخاصة
اعني الكون لا في الموضوع اما بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصية مساوية منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص
والانواع والاجناس فانها اعم وهاهنا خواص اخرى منها ما يرى في المشهور انه خاصة لكل جوهر وليس كذلك بل لبعض الجواهر فهي من
الخواص التي تخص الخصوص ولا تعم وهذه الخاصية هي ان الجوهر مقصود اليه باشارة فان الاشارة هي دلالة حسية او عقلية الى شيء
بعينه لا تشترك فيها شيء غيره لو كان من نوعه والاعراض لا تعرض لها هذه الاشارة الا بالعرض لانها انما تصير متميزة متكثرة بالجواهر
التي لها وكل واحد منها يصير واحدا متعينا لتعين موضوعه فالاشارة الحسية المعينة للموضوع انما تتناول الجواهر ذوات التميز بالتحيز
واما الاشارة المشهورة بانها عقلية فانها تتناول الاعراض ايضا ولكن اذا اسنا ولها من حيث معانيها لم تكن الاشارة التي سميناها الا ان

معانيها صالحة للشركة واذا اشرنا اليها وهي بحيث لا اشتراك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا يمكن العقل ذلك الا وقد خصصها بعوارض
عقلية مختلفة تكثرت بها الاعراض وهي متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض او متكثرة لاسباب كثرتها قبل تكثر تلك الاعراض كمواد لها اليها
نسبة ما على ما سيعلم في موضعه فتكون الاشارة العقلية بهذا المعنى لا تتناول ايضا الاعراض العقلية ان كانت موجودة تناولا بالقصد
الاول فالمقصود اليه بالاشارة اي بالقصد الاول بالاشارة هو الجواهر دون الاعراض ولا مناقشة في ان يجعل الاشارة المذكورة حسية
فيكون الى الجواهر الحسية فقط او يجعل اعم منها تشتمل على الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطؤ فان كثيرا من الرسوم والحدود المذكورة
لهذه الاشياء سبيلها هذا السبيل لكن هذه خاصة الجواهر الاولى دون الثانية فانه لا اشارة الى الكليات اذ لا تعين فيها ولا نظن انك
اذا اشرت الى زيد فقد اشرت الى الانسان تفرق بين زيد والانسان وان كان الانسان محمولا على زيد ولولا الفرق لكان ابدا محمولا على
زيد فقط وكان كل انسان زيدا ثم الانسان وسائر الكليات لا يدل على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه فيها اي من الجواهر
الثانية ما يعطيها مع ذلك انه مستقر بها كالنوعيات ومنها ما لا يعطيها انية مستقر بها كالجوهر الذي هو جنس الاجناس الا ان يجعل الانفراد
ليس بالقياس المشارك في الجنس بل بالقياس الى الوجود وهذه الجواهر الثانية اذا افادت انية ذاتية وهو انفراد حمله بالذات غير معتبر انما
يجب عام يعمها او ليس فلذلك ليست تلك الانية انية بالفصل فان انفراد انية الفصل انفراد تحت الجنس وهذا الطريق انفراد لا ينفك على النوع
الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعني بقولي بالعرض ما لا يكون للشيء له اولا بل بسبب غيره ولست اعني بقولي بالعرض ان طبيعة لا تفرد بالحقيقة
بل الانسانية تفرد ولكن انما تفرد لان فيها مفردا هو الاول فيه فالجواهر الكلية يدل على اي من وجهين احدهما انه لا يدل على هذا المشار اليه
بعينه بل على اي واحد كان والثاني انها تفرد افراد الجوهر بما فيه الخاصة المنسوبة الى الاشارة خاصة الجوهر على سبيل انها لا توجد الا في
الجوهر وان كانت لا توجد لجميع الجواهر فيكون وجه تخصيصها الجوهر بان يقال ان الجوهر في المقولات هي المقولة التي يوجد في الامور التي
يشتمل عليها هذا الشرط كما يقال ان الكعب خاصة لكنه لا على ان جميع اجزائها الكعب بل على ان بعض اجزائها الكعب ولا كذلك المدينة والجوهر
خاصية تعم جميع انواعه لكن ليست خاصية الجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ كان لا موضوع له والضد
الذي الكلام فيه ههنا هو امر مشارك لما هو ضده في الموضوع وهما ذاتان متعاقبتان عليه ويستحيل اجتماعهما فيه واما ان عني بالضد كل مشاركات
في محل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا الباب قولا اخر ولم يبعد ان يكون للجواهر الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة
هذه الاشياء بالتحقيق فلن يفي بها وسعه بل اكثر ما يحتمله هو ان يعرف ذلك بالاستقراء او الحجج ماخوذة من المشهورات وان زال عنه
شكوك تعرض له من امثلة يستقراه فيهمه ان ما يختلج في صدره او القى اليه من الشكوك كاذب وان كان زوالها لا يوجب اعتقاده ان هنا
صادق والاستقراء يبين انه لا ضد للانسان وللفرس واما الجسم الحار والجسم البارد فليسا متضادان بذاتيهما بل بالعرض اذ المتضادان
فيهما هو الحرارة والبرودة وهذه الخاصة تشاركها فيها مقولات اخرى فانه لا اضداد ايضا للكمية فان تشكك وايراد الصغير
الكبير مناقضا لهذا الراي فالى ان يحل ذلك ويبطل فعليه ان يتامل ليعلم ان الاربعة والثلثة والخمسة ليس لها اضداد اذ ليس شيء من العدد
اولى بان يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدا الا وهناك ما هو ابعد واشد مخالفة منه فاذا علم ان لا ضد للثلثة ولا للاربعة بهذا
القدر من البيان وحد الجوهر مشاركا في انه لا ضد له من الكمية وهو انواع ذكرناها من الكمية وان كان مثال الكمية ما له ضد وهو الكثير
والقليل ان كانتا كميتين وكانتا متضادتين واذا الغرض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير ليست كميات ولا متضادة
ايضا ثم الكمية وان شاركت الجوهر في هذا فان انواعا من المقولات الاخرى لا تشاركه فان اكثر الكيفيات لها اضداد وان كان بعضها
ايضا لا ضد له ويتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي ان الجوهر ايضا لا يقبل الاشد ولا الاضعف فان المشتد يشتد عن حالة هي ضد

الحالة التي يشتد اليها فلا يزال يخرج يسيرا يسيرا من حال الضعف متوجها الى حالة القوة او عن حالة القوة متوجها الى حالة الضعف
والحالتان متقابلتان متضادتان لا تجتمعان فان كانتا عرضين كان الاشتداد والضعف في الاعراض وهذا مما يكون وان كان
جوهرين كان في الجواهر ايضا تضاد وقد منع ذلك فاذا وضعت الخاصة التي قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه الخاصة موضوعة
ايضا فان الاشتداد والتنقص ينبغي مع انتفاء التضاد ثم الضرب من التضاد الذي لم يشتد في دفعه عن الجواهر فذلك مما لم يحتمل
المصير من بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والتضعف فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذه السبيل
بل ربما كان دفعة بل رفع قبول التضاد رفع التنقص والاشتداد ووضعه لا يوجبه ولا يضعه وقد ظن ظان ان الاشتداد والتنقص
قد يكون لا فيما بين الاضداد مثال ذلك ان الصحة لا تضاد الحسن ولا ضده وربما كان حسن اكثر من صحة ولا ينبغي ان يلتفت الى
ذلك فان الذي ذهب هذا الظان اليه هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا اليه ههنا وكما ان الجوهر لا يقبل
الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف ولست اعني بالمقايسة التي تجري بالاولى والاخرى
عمقا فان الجواهر قد قيل ان بعضها اولى بالجوهرية من وجه ولكن اعني ذلك بحسب المقايسة التي تخص من طبيعة واحدة وجد واحد فليس شخص
من اشخاص الناس فانه انسان الذي هو جوهره باشد من شخص اخر كما قد يكون بياض في انه بياض اشد من بياض اخر ولا ايضا شخص
انسان في انه شخص انسان باشد من شخص فرس في انه فرس كما يتوهم ان بياضا في بياضيته اشد من سواد في سواديته وحرارة في حرارتها
اشد من برودة في برودتها وكذلك حال الانواع التي في درجة واحدة فانها ليس بعضها اشد في ماهيته من الاخر اذ فرضنا ان الاجناس انما
تحمل عليها بالسوية ومع ذلك فان الجواهر الاولى وان كانت اولى بالجوهرية من الثواني فليست اشد في الجوهرية والاولى غير الاشد فان
الاولى تتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بهيئة الجوهرية والكم ايضا تشارك الجوهر في هذا كما تبين بعد وقد يعتقد في ظاهر الامر ان تخص
الخواص بالجوهر انه بهيئة بهيئة انما تخصصت وضعت للاضداد وكان الجوهر ما الواحد منه بعينه لا الكلي منه فقد يقبل الاضداد لعينه
في نفسه اما الجوهر الكلي فلا يقبل الاضداد لان الكلي يشتمل على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص اسود وان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض
الكلي يقبل الضدين ايضا كاللون يكون سوادا وبياضا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذي هو الاسود قابلا للون الابيض بان ينسلخ السواد عن
اللون ويتغشاه البياض بل انما يقال في اللون المطلق انه يقبل الضدين بمعنى بعض وبعض بان يفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم الذي
يتقبل في الوهم اي الفصلين شئت وليس كلامنا في مثل ذلك بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد ولو
كان اللون الكلي يقبلها الكان كل لون سوادا وكل لون بياضا ولو كان طبيعة اللون المجردة تقبل ذلك لما كانت سوادا وبياضا بل مسودة
مبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكان على التعاقب لا معا وهذه الخاصة لا تعم كل جوهر فما كل جوهر يقابل للاضداد فان
الجواهر العقلية البسيطة قد لا يشعر ايضا وما لا يشعر ايضا فلا يقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من
هيولى وصورة ولا ايضا كل هذه المركبات الجسمانية فان كثيرا من الاجسام السماوية لا يقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر
الجسمانية وهذه الخاصة تساوي ذلك البعض وهي خاصة لا الجزئيات ذلك البعض فقط بل الجميعه فان كليا تها ايضا يحمل عليها ان الواحد
منه بالعدد يقبل كذا وكذا وانه ان لم يقبل ذلك كليته بكليته فان كليته موصوف بان الواحد منها بالعدد يقبل ذلك والاشخاص فان
الواحد منها يقبل فان قال قايل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث يصح الكليات لم يصح الجزئيات فان زيدا ليس يقال عليه ان الواحد
منه بالعدد يقبل المتضادات والجواب ان هذا حق صحيح وان هذه الخاصية في النظر الاول الطبيعة الجوهر الجسماني المذكور
منظورا الى ماهيتها فمنها كلي ومنها جزئي ويلحق هذه الخاصية الكلي بسبب انها تلحق الطبيعة ويلحق المقولة لحوقا على الوجه الذي قيل في

بعض الخواص التي يخص ولا يعم موضوعات المخصوص ولكن قد يظن ان من الاعراض ما سبيله هذا السبيل وذلك لان القول قد يكون صادقا
وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود وكشف هذه الشبهة اما في القول فلان القول
لا سعي بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا للصدق والكذب واما الظن فانه سعى فيكون موضعا لهذه الشبهة فالجواب
المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حال الى حال البتة لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث
عنه او المظنون فيه فكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن لكن الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان
الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لا يستحيل فان الامر يستحيل استحالة يوجب في الظن استحالة وذلك لان الامر يستحيل في انه كان موجودا وكان
الظن فيه صادقا انه موجود واذا صار معدوما وبقي الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل حين يكذب ذلك الظن الباقي فيه بعد ان
كان صادقا فهذا الحل انما يثبت استحالة اخرى فليس يعرض لان يبقى الاستحالة الاولى وذلك لانه انما يسب للامر استحالة في وجوده
وعدمه فقط وكلامنا في استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان يكون الظن صادقا معنى في الظن وان كان اضافيا وهذا المعنى قد
زال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان هذا الوصف وهو انه صادق اي مطابق للموجود كان للظن لا للامر واذا زال فانما زال عما كان
فيه وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب ان يكون متغيرا اما سابل المضاف ايضا من جملة الاوصاف والاعراض التي يلحق الاشياء كما تعرف
به ولا مانع ان يكون بتغير امر هو سبب بتغير امر اخر كافول الشمس وغيبتها فان ذلك سبب لتغير حال الهواء والارض وكل واحد تغير
في نفسه وليس اذا كان الامر قد استحال يجب ان لا يكون الظن قد استحال استحالة اخرى تابعة لاستحالة الامر لكن اذا قيل ان الجواهر تقبل
الاضداد بان يستحيل في انفسها في معان غير مضافة استحالة اولية اي استحالة ليست يتبع استحالة شيء اخر على سبيل المضاف فقط لم توجد
الظن بهذه الصفة وانحلت الشبهة واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل بتغير له في نفسه بل لان لموضوعه تغيرا به فان استقصينا وعينا بقولنا
تتغير في نفسه انه يكون مستعينا بذاته وحده في ان يكون موضوعا للاضداد تتغير بها بنفسها لا يحتاج في ذلك الى ما يقيمه ويعرضه لذلك البعض
خرج السطح والظن والقول عن ان تشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشة في ان الاعراض بانفسها لا تحمل الاعراض وانما لن يزول عنها
اعراض يعقبها اعراض اضافية وفاء زوالا وعروضا اوليا يكون ذلك الجوهر يتوسطها فذلك شيء لا ارى للمتصلفين ان يركبه وانه وان كان
الجوهر سببا لوجود العرض فليس يجب ان يكون ذلك مانعا من ان يكون امور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه لحوقا اوليا لم يلحق الجوهر
بتوسطه وان كان اللحوق موجودا معه في الجوهر ومحتاجا معه اليه كما ليس مانعا ان يكون له انواع ايضا واجناس يقال عليه واما تحقيق ذلك
فبعده في العلوم فليجمع الآن مساعدين على ان العرض لا يقبل بمفرده ذاته وبغير نفسه شيئا من الاضداد بل انما ان يعرض في امر مضاف ليس
تغيرا في نفسه اي في هيئة فان في ذاته او بتغير تغير ما هو فيه ولاجله وبالجملة فان العرض ليس له تعين يختص بنفسه بل انما له تعين مضاف او بتغير
تابع

فصل في ابتداء القول في الكمية

وقد جرت العادة بان يذكر الكمية عقيب الفراغ من القول في الجوهر لمعان
داعية اليها منها ما ذكر من مشاركات وقعت في الخواص بين الجوهر والكمية احوجت الى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف
واما النسبة الاخر فانها تابعة لهذه الاربع كما ستعلم بعد ومنها ان الكمية اعم وجودا من الكيفية واصح وجودا من المضاف فلانها اعم
وجودا من الكيفية فلان العدد من الكمية وليس مقصورا في وجوده على الامور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التي لا
تقبل كيفية ولا اشياء عرضيا عن جوهرها واما اصح وجودا من المضاف فلان المضاف غير متقرر في الذوات موضوعه تقرر الكمية
وايضا فان الكمية المتصلة توجد في جميع الاجسام الطبيعية من غير اختلاف والكيفيات تختلف فيها والكمية اذا شاركت الكيفية في الجواهر
فانها تلزم اول جوهر منها وهو الجسم والكيفيات تلزم الجواهر النوعية السافلة والمتوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يقال في هذا اشياء

اخرى ويمكن ان يطلب للكيفية خواص يفصل بها الكمية لكنا لا نؤثر ان نشتغل بامثال هذه المباحث اشتغالا دون التوسط واول ما يجب ان
نبحث عنه من حال الكمية ان امكن وكان هذا البحث يجعلها اما جوهرا او عرضا فان كانت الكمية هي الجسمية التي تقارن المادة فتقوم الجسم جسما فيجب
ان تكون صورة مقومة للجواهر والصورة جوهر فالكمية اذن جوهر فنقول ان تحقيق هذه الاشياء مما لا تكلفه المنطقي ما نقوله احدا ويكون بيانه له
في صناعة اخرى فنقول يجب ان نعلم كل جسم فهو متناه ولكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد الجسم المتناهي من حيث هو متناه والتناهي يلزم
كل جسم بعدما يقوم بحد الجسمية جسما ولذلك قد يعقل الجسم جسما ولا يعقل تناهيه ما لم يوضح ببرهان ايضاح العوارض المطلوبة للموضوعات
بالبراهين المعدة اياها فالتناهي ليس داخلا في هيئة الجسم والسطح ليس جزء حد الجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم متناهيا فان الابعاد
ليس بواجب حصولها في الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يحيط بها الا نهاية واحدة وليس فيها بعرض ابعاد بالفعل متميزة بل الجسم
انما هو جسم لانه بحيث في طباعه بحيث يمكن ان يعرض فيه ثلاثة ابعاد على الاطلاق متقاطعة على حد واحد شرطت تقاطعها على قوائم وهذه صورة الجسمية
فالشيء الذي يمكنك ان تعرض فيه بعدا ما بعدا اخر يقاطعه على قائم ثم ثالثا يقاطع الاولين على المتقاطع الاول على قوائم فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسمان
بان احدهما يقبل احد الابعاد واثنين منها او ثلثها اكبر او اصغر من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا مخالفة في انه يقبل ثلاثة ابعاد على الاطلاق
ومخالفة فيما يقبل من الابعاد على ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلاثة ابعاد جسم على الاطلاق ومن حيث يقبل ثلاثة ابعاد بعينها او هي موجودة فيه بالفعل
اي امكن فهو بحيث يقدر بذلك له من حيث انه يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البتة ان امكن وبعينه وصورة الجسمية التي هي صورتها الجوهرية
هي التي لا يريد فيها جسم على جسم فهي من جملة القسم الاول وهي صورة جوهر بل هي جوهر وليست عرضا والمعين والمعرض للتقدير في الابعاد
الثلاثة بعينه محدودا او غير محدود فهو العرض الذي من باب الكم والجسم الواحد قد يوجد بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة
فان الشمعة اي شكل شكلتها بر يحفظ عليها ان يكون بحيث يصح فرض ابعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصورة المذكورة ولا يختلف ذلك فيها ويختلف مع كل شكل
ما يتحدد ويتعين فيها من الابعاد طولا وعرضا وعمقا بالفعل وبالقوة اذا حدد ذلك الشكل فانه اذا شكلت الشمعة بشكل كرة كانت معرضة لنسبة ابعاد محدودة
هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا كان شكلها شكل مكعب وذلك كسرة والماء قد يحفظ جوهره ماء وربما عند التخلخل فيكون قد ثبت له جوهرية
النوعية فضلا عن الجسمية الجنسية وبعض مقدار الجسمي وليس لقائل ان يقول ان الجسم الكري اذا تكعب فان ابعاده لم تتغير اذ هو مساو ولما كان اولا في المساحة
وذلك انك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساو بالفعل ويقال لما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا مساواة لها بالحقيقة بل معنى ما يقال
فيها من ذلك انها في قوة المساوية والذي بالقوة ليس بموجود بعد والجسمية بالمعنى الاول لا تقدر بشيء البتة فان المقدر يجب ان يكون مساويا للمقدر
او مخالفا له اصغر منه والمساوي للمقدر لا يقدر بالمساواة ما يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا لما يقدره فما يقدره لا يكون غير مخالف لجميع ما يجانس
مقدره بل لا بد من ان يكون مخالفا لبعض ما يجانس مقدره وكذلك ما يقدره فلا يتقرر في هذا المعنى الذي لا يخالف به جسم جسما ان يكون مقدرا او
مقدرا فاذن انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الاخر فذلك هو الكمية وان كان ما يقع فيه المساوات والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي به يصير
الجسم جسما فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي الكمية بل الجسمية التي هي الكمية التي هي عرض هي جسمية بمعنى اخر وهي ما اشرنا اليه وان كانت قريبة من الجسمية
الصورية وملتزمة اياها وكذلك ايضا سيجد اشياء تشبه الكيفية وليست بكيفية والسطح ايضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك الصورة هي انه بحيث يصح ان
يعرض فيه بعدان على الصفة المذكورة وذلك لا لاجل انها نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلاثة ابعاد فلذلك هذه الصورة ليست بخرجه عن العرضية
وعن الحاجة الى الموضوع واما الكمية فنظير كمية الجسم وهي كمية ما يسر فيه لا يسد له الا كما في الجسم ثم في هذا الموضع مباحث عميقة سنقال عليها في اللواحق ليس
اذا كان السطح صورة يلزمها او يقومها الكمية يجب ان يكون السطح جوهرا فانا قلنا ان كل صورة لنوع من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل كذلك في صورة
الجسم وحدها فيكون الجسمية التي من باب الكمية يلزم الجسمية التي هي الصورة ضرورة كما يلزم الجسم من التحدد ويكون صورة الجسم اذا وجدت بكيفيتها

اوجودت هنا الكمية ماخوذة في الذهن سمي المجرد جسما تعليميا واعلم انه قد يشكل في امر العدد انه عرض او ليس بعرض فيجب ان تعلم ان الوحدة في
الامور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها وان مجموع الاعراض عرض فهنا قد نبهنا به على الحق في هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشيا
ففي صناعة اخرى فنقول الان ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى ان الكم منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه وضع فنقول
الكمية تنقسم قسمين متداخلين لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له ان يوجد كثيرا على ان مفهومه معنى واحد فيقع منه غلط في معاني المتصل فمنه
ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام من حيث هي اعظام ومنه ما هو عرض يلحقها من حيث هو طبيعة واما الذي هو
فصل فمن خاصيته انه يقال على المقدار الواحد في نفسه ولا يحوج الى قياسه بمقدار غيره وذلك لان تحديده انه الذي يمكن ان يعرض له اجزاء يجمع
بينها حد مشترك هو نهاية لجزءين منهما وباعتبار اخر هو نهاية لاحدهما اعني لما يجعله في التخيل او الاشارة اقرب منك فكانه اول وبداية للاخر فيقال
لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون هناك تقطع وحد بالفعل بل الشرط فيه ان يكون امكان هذا التوهم وهذا الفرض فهذا المعنى هو
معنى المتصل الذي ينقسم اليه الكم والى المنفصل ويعم معنيي المتصل الاخرين انهما يقالان بالقياس الى غيرهما فيكون المتصل فيهما لا المتصل في
نفسه بل المتصل في غيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان
مكان الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية يحدها نقطة واحدة بالفعل هي طرف لهما جميعا ومثل الجسم اذا صار له جزءان لعرضين
تميز فيه من السن ان كل واحد من العرضين ليس نهاية فيه للاخر كسواد وبياض يكل واحد منهما اختص بموضوع هو الذي جعله غير الاخر فان الاتصال
المتفقة في الطبيعة لعارض ما متغاير بالعدد فيكون ما يختص بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهيا وكل
ذلك بالفعل ولنثبت النهايتان المفترضتان لما عرض اثنين بل هناك نهاية واحدة فهذا اتصال قد يكون ذلك الكميات وهي كميات لم يلحقها
الا ولحق الكميات مثل هيئة الوضع الذي لخطي الزاوية ومثل مماسة تعرض بدل السواد فيما قد مثلنا به انفا ولا مماسة تعرض فيه بدل البياض
حتى لا يكون ماخوذا مع عرض طبيعي فيتميز لاجل ذلك جزءان من السطح او الجسم بل هذا الاتصال هو الاجتماع الذي هو ولم يكن النهايات فيه
واحدة في الموضوع اثنتين في الاضافة بل كانتا اثنتين بالموضوع ايضا لكان بدل هذا الاتصال اجتماع هو المماسة واما الاتصال الثالث
فهو ان يكون المتصل به ملازما للمتصل في حركته الذي تزول بها طرفه الذي يليه عن موضعه الذي يلاقي نهايته فيه وهذا الاتصال لا
يمتنع ان يكون فيه مماسة اذا وجدت ملازمة عند الحركة مثل لصقة او مشابكة فان الجسم اذا كان حاله عند جسم آخر انه اذا حرك ونقل من موضعه
نقلا ينقل طرفه الطرف الذي يليه من الاخر حتى يصير الاخر معه بحيث صار يقال له انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الاول
وان كان انما نقل اسمه من الاتصال على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي وكثيرا ما ينقل اسم المعنى عن اسم شي
اخر فيصير بحسب صناعة ما احق بذلك الاسم فمن الكمية ما هو متصل ومنه ما ليس بمتصل فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل وكيف لا
ونجد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض من اجزائه حد مشترك وهو السطح فتجد اجزاءه تشترك بسطح واحد يلتقي عليه وقد نجد نظير ذلك للسطح
بالخط وللخط بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد فيه شيئا متوهما متصلا به ماضيه ومستقبله وهو الان وهذا الجسم المحسوس ليس يتجزى الا من حيث
فيه بعد فينقسم ذلك البعد الى ما ينقسم اليه فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار لا من حيث هو جسم على الاطلاق او جسم جوهري فان الجزء له
من حيث تفاوت وتساوي لا من حيث لا يقبل معا وبه ومساواة على ما علمت فاذن التجزية انما عرضت بالعرض لا بالاول للجسم من حيث هو ذو
كم لا من حيث صورته فان قال قائل ان التجزيه لا يكون الا بسبب شيء من شانه قبول التجزيه والقبول والاستعداد انما يكون في المادة فيكون
الاستعداد للتجزيه بسبب المادة لا بسبب الكمية فتنبه ذلك يحل في العلوم ويجب ان نسلم هاهنا ان التجزيه تعرض للمقدار بما هو مقدار وان كان
للمادة فيه مشاركة في العلوم ستبين ان تخصص المادة في ذلك ما هي والامر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو فان هذا لا يجب ان نشتغل به في علم

المنطقيين بل يعلم ان التجزية التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية التي انما فيها تعدد الجزء فقط فهذا الكلام كله اشارة منا الى الكم المتصل واما الكمية المنفصل
فانه كالسبعة التي لا يوجد لاجزائها حد مشترك فانك اذا جزأت السبعة الى ثلاثة واربعة لم تجد بينهما طرفا مشتركا فانه لا طرف للاعداد الا الوحدة ولا يوجد حد
مشترك بين الجزء الذي هو الثلاثة والجزء الذي هو الاربعة ولو وجدت وكانت من وحداتها لصارت الوحدات ستة وانتقص عدد السبعة وان كان
خارجا عنهما كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات فلنقل الان ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم له واما ان يكون غير قار
بل هو في التجدد والتصرم ان كل متصل قار فانه على سبيل التجدد فانه هيئة حركة هي لا محالة لجسم وان ذلك هو الزمان وسابقه في العلم الطبيعي واما الكم
المتصل القار فيسمى عظما ومقدارا ولا يخلو اما ان يكون امتداده بعدا واحدا فيحتمل التجزية واحدة لا تعارضها تجزية قائمة عليها وهذا هو الخط واما ان يكون
محتملا للتجزية في جهتين يمكن ان تعارضها تجزية اخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما
ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزية يحتمل ثلث في ثلث جهات وهذا هو الجسم الذي من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه الصفة وقد يسمى عمقا و
سمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه نحن باز لنا الى تحت عن فوق الى اسفل واما سمكا فلانه نحن صاعدا معتبرين من اسفل الى
فوق وربما وقع اسم العمق على معنى اخر سيذكره واما المكان وزيادتهم اياه في معنى المقادير فامر لم احصل له فائدة وذلك لانهم يقولون ان المكان سطح
جسم محيط حاصر للجسم المحاط فهو بالقياس الى الجسم المحاط مكان فالمكان نهاية بالقياس الى الجسم المحيط وحاو بالقياس الى الجسم المحاط وسطح في جوهره
وذاته فيقول لهؤلاء ان كل شي ذي جنس فان جنسه هو مما يتقوم به جوهره فان كان المكان كما لا يرى مجموع هذه اي كانه سطح هو نهاية وحاو فلا يخلو اما
ان يكون لكونه نهاية وحاويا مدخلا في نصره كما او لا يكون فان كان له في ذلك مدخل يجب ان يكون المكان من حيث هو كم الكم الذي يفيد المعنيان
معا خصوصية قبول ابعاد وقسمة غير الذي يفيدها السطح بما هو سطح وليس ذلك وان لم يكن لكونه نهاية وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجملة انما هي من الكم
بسبب ان موضوعها او اجزاؤه منها وهو السطح من الكم فيكون الكم بالحقيقة هو السطح ويكون عرض لذلك الشي الذي في نفسه كم ان حوى ويكون ليس في
جوهره شيا غير السطح ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره وتعديده فلا يكون نوعا وخارجا منه وايضا لانه ان كان المكان كما لانه نهاية او انه حاو
فيكون الشيء من حيث هو مضاف هو من الكم ثم يجب ان يروا الكمية التي للنهاية من حيث هي نهاية وللحاوي من حيث هو حاو وكميته مكونة غير سطحية
ولا يجدون نتفق ان المكان كمية سطحية وان المكان اما نوع من السطح تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح معدود معه نوعا تحت الكم واما سطح ماخوذ
بحال فيجب ايضا ان يكون الجسم الماخوذ بحال مخصوصا مما يعد نوعا سادسا مثلا يجب ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا زايدا على ما ذكره
ان كان ولا بد نوعا للجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع الغريبة من الشي فمن الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس ان لا نعد انواعا انواعها معا
ولا نعد انواعها من حيث تعرض لها خواص اخص منها تقسيمها فالكمية المتصلة هذه واما المنفصلة فلا يجوز ان يكون غير العدد فان المنفصل
قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات احاد والاحاد اما نفس المعنى الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شي فيه الوحدة
وهو ذو وحدة وله وجود اخر حامل للوحدة فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها شي ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات
واما الامور التي فيها تلك الوحدات فحملتها هي حاملة للعدد الذي هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك
الاحاد ولا يوجد لها تقدير خارج من عددها من حيث هي معدودة ولا لها جواز مساواة ولا مساواة متعلقان بالانفصال في معنى غير معنى
العدد الذي يقع لها فلا يجوز ان يكون فيها تقدير او جواز مساواة ولا مساواة بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره
الى معنى غير ذلك من المعاني التي يكون في الشي مما هو امر غير العدد مثل ان يكون صوتا او حركة او جسما فان امكن شي من هذه الاشياء ان يكون
فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا تتناول اتصاله ومع ذلك فلا تتناول انفصاله العددي بل ماخذا اخر من الانفصال امكن ان
يكون غير العدد كمية منفصلة لكنك لا تجد شيئا من الاشياء ينسب الى احتمال التقدير وجواز مساواة وغير مساواة الا وقد اعتبر اتصاله او عدده

لا غير والاشياء اذا لم يلتفت الى عددها ولم يكن لها اتصال يقدرها لم يجد لها تقديرا وكمية منفصلة لا اسما ومعرهم نقول ان المقطع المقصود الى
المقطع الممدود يسر عدله الى عدد وهذا تصريح بانه يجد التقدير لاجل العدد وحاله في ذلك حال التي في الجماعة والعجب انه لم يشكل هنا في اجسام يجمع من
غير اتصال يقدرها واحد ويكون لها جزء من حيث هي منفصلة ولا في ازمنة متفرقة ولا في حركات الايقاعات ولا في عدد كنغمات يكون في النقوش و
الصور انما اشكل هنا واشتبه على قوم في امر القول المسموع فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات حوما ثم بعضهم جعل السبب فيه انه يقدر بمقاطعه ويكون
مقاطعه اجزاؤه ولها ازمنة يقدرها فيكون المقاطع يقدر الجملة بسبب زمانها فيكون هؤلاء انما يقدرون القول بعدد اقسام ازمنته ومقاديرها
فيكون بالحقيقة انما يجعلون القول كالعدد زمانه فيكون القول على طريقتهم كالامرين من الكم يقارنا به لا لذاته وقوم يتحاشون من ذلك فيحملون له
وجها اخر فيقولون ان الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارع والمقروع ولا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهو اذن من باب اخر فهؤلاء ليسوا انما
يحملون القول وهو المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل يجعلون الصوت نفسه كما ثم لا نفهم هذا الاحال فيما نحن بسبيله فان الجهة التي حاولوا
ان يكون بها الصوت كما ان كان بها كما هي جهة توجب فيها الكمية المنفصلة وهؤلاء انما احوجوا الى ان يسوا الكمية منفصلة على ان عظم الصوت و
صغره هو ثقله وخفته او جهارته وخفائه وهي كيفيات بالحقيقة كما نعلم ذلك في موضعه لا كميات ومع ذلك فهؤلاء جعلوا كمية الصوت الكمية ما هو له
عنه فيجعلوا ايضا من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة غير الصوت وقوم ممن هو اشد تحصيلا زعموا انه ليس القول كما لنوع من ذلك بل لان المقطع
جزئه وهو بعده وكل ذي جزء بعد يتجزئ فهو من الكم والكبرى من قياسهم مدخولة فانه ليس كل ما له جزء يقدره يتجزئ فيجب ان يكون من الكم بالذات
بل يجوز ان يكون له وجود وحقيقة اخرى قد عرضت له كمية ما اما مقدارا واما عددا فيكم به وصار له بسببه جزء يعده وامثال هذه الاشياء لا يكون
كميات بالذات ولا مدخل في الكمية دخول النوع في الجنس والمقطع ليست جزئيته وتقديره الا انه واحد والقول كثير فالقول انما له خاصة الكم
من حيث الكثرة التي فيه وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي هو محصل منها ولا الى الزمان الذي يساوقها ولا الى مقادير ما تولد
عنه الصوت او فيه لم يجد للقول كمية البتة فان كانت هذه الاشيا مدخل ما يقاربه من الاشياء في مقولة الكمية ادخالا بالذات فههنا حركات
الايقاع ويعم الجميع في الالحان والوان البراوق واعضاء الحيوان واشياء اخرى مما لها هذه الكميات كلها او بعضها فما لها لا يدخل في الكم
بالذات وليس لقايل ان يقول ان المقادير قد يقع عليها العدد وكونها واقعا عليها العدد لا يمنعها ان يكون في انفسها كمية فكذلك القول فقول له
ان المقادير وان كثرت بالعدد فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد اتصالها واحوال يلزمها ويلحقها من حيث هي متصلات لا يلتفت
فيها الى عددها مثل كونها قابلة التجزي والتجزية بالفعل وان جعلتها ذات عدد فان قبول التجزية لا يجعلها ذات عدد ايضا وهي يحتمل المساواة و
غير المساواة بالتطبيق في حد اتصالها بالتطبيق كالسنين بعد من غير احتياج الى عدد او شئ اخر يلحقها واما المعلم الاول فقد اجرى الكلام في
هذا الكتاب على شيء مشهور كان فيما بينهم وعد من الكم اقساما مشهورة ولم يتعرض فيها للتحقيق وقد فعل ذلك في غير موضع من هذا الكتاب
كما فعل في بعض الحركة وكما فعل في مواضع من المضاف وقد زعم قوم ان الثقل من الكمية قالوا ولذلك يقال وزن واحد ووزن نصف ووزن مساويا
لوزن بذاته وليس كذلك لان الوزن لا يمكن ان يقال متجزيا ومساويا بذاته بل الوزن مبدا حركة الى اسفل فاذا كان من الوزن ما يقاوم
وزنا اخر فلا يقدر الاخر على اشالته في الميزان راسا في نفسه قيل انه مثله ولذاي غير مقاوم اياه في التحريك فان قدر قيل انه اعظم منه
فان كان يقدر على تحريك ذلك الجسم الاخر ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الاخر هو ضعف ذلك الجسم الاخر لا ضعف ذلك
الجسم الذي يقدر على تحريكه قيل ان هذا مساو لضعفه والاخر مساو لنصفه وايضا يقال للثقيل الذي يحرك في مثل الزمان
ضعف المسافة انه ضعف وبالجملة انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان او المسافة وبسبب المقاومة بين مقادير الاجسام
انما الثقل قوة وكذلك الخفة اعني بالخفة القوة المصعدة الى فوق وقد يمكن ان يتخذ موازين للخفة ميزان معكوس في الماء اعني ان

للتقيد

يكون

يكون الماء لا بين كفتها صاعدة وقد يمكن ان يتخذ موازين للسيول العشرية التي يحدث بالدفع والرمي يكون حكمها حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا

في جهة الثقل ولا يلزم من ذلك ان يكون السيول العشرية كميات

تمت المقالة الثالثة من الفن الثاني
من الجملة الاولى في المنطق والحمد لواهب
العقل الحمد بلا نهاية

المقالة الرابعة

من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق خمسة فصول **الاول** في بيان القسمة الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض
الثاني في خواص الكم **الثالث** في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة
بالجملة الى اقسام المضاف **الرابع** في خواص المضاف **الخامس** في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو
مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة او لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة **آ فصل**
في بيان القسمة الاخرى للكم وبيان الكم بالعرض فاما القسمة الاخرى للكمية فهي ان من الكمية ما له وضع في اجزائه ومنها ما ليس له
وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان يكون لها وجود قار بالفعل معا ليكون بعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا يرتب نوع ما يجب
الاشارة ان كل واحد منها اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معان شتى فيقال وضع لكل ما اليه اشارة كيف كانت والاشارة
هي تعيين الجهة التي تخص الشيء من جهات العالم وبهذا المعنى يقال ان النقطة وضعا وليس للوحدة وضع ويقال المعنى اخص من هذا اذ يقال لبعض
الكميات وضعا ومعناه ما قلناه ويقال وضع للمعنى الذي يشتمل عليه مقولة من التسع وهو حالة الجسم من جهة نسبة اجزائه بعضها الى بعض
في جهاته وهذا الوضع لا يقال قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال وضع لمعان اخر لا يتعلق بالمقادير ولا بالاشارة
والوضع الذي يقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط كانه اسم منقول من المعنى الثالث وكانه لما كان وضع الجسم الذي من مقولة الجوهر
انما هو بسبب حال اجزائه بعضها عند بعض جعل نظير ذلك او مقاربه اذا اعتبر في الجسم الذي من باب الكم وضعا ولا السطح ولا الخط بحسب له
بذاته الجهات والمكان لكن الجسم الذي من باب الكم له اجزاء بالقوة لها اتصال وتوصيف الى كل واحد منها اذا فرض موجود الشارة انه اين هو
من صاحبه وكذلك السطح والخط وهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي في الجسم الجوهري فيسمى باسمه وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فان عنى
القائل بذلك انه لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة فربما اوهم ذلك صدقا وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون الشيء وضع وبين ان لا يكون
له وضع قار كما انه فرق بين ان لا يكون للجسم اين وبين ان لا يكون له اين قار وكما ان الحركة عند المحقق لا يخرج الجسم عن ان يكون ذا اين وان اخرجه
عن ان يكون ذا اين قار وكذلك حال الحركة بالقياس الى الوضع فانها لا يخرج الجسم عن ان يكون ذا وضع وان اخرجه عن ان يكون ذا وضع ما
لكن الوضع الذي يعتبر في مقولة الكم غير ذلك الوضع وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك وان تحرك فان الحركة لا تعدم شيئا من شرائط
هذا الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان يعرض فيها اجزاء اذا فرضت يكون متصلة ويكون بعضها بجنب بعض لم ذلك الحد في الجسم فان
الحركة لا تزيل مجاورات الاجزاء بعضها بعضا ولا يمنع ان يشار الى كل جزء انه اين هو من الاخر ويكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت المجاورات
مع اشياء خارجة عن الجسم مستبدلة حتى اذا كان للجسم وهو متحرك علامة شكل او كيفية وتلك العلامة في بعض اجزائه وكان بعض اجزائه يقال انه
يلي تلك العلامة والجزء الاخر يقال انه الجزء البعيد عن تلك العلامة فان كانت الحركة لا يحفظ نسبة الاجزاء الى جهات العالم تلك النسبة التي يتعلق

بمعنى الوضع الذى هو المقولة على انه وان كان كذلك فانما يوجب نقلا عن بعض الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المقولة لا وضع له بل يوجب ان
الوضع مبدل على الاتصال او على الانفصال فى كل آن يعرض له وضع لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذى الكم ثم ان كانت قسمة الكم الى ذى الوضع
وغير ذى الوضع قسمة بالفصول لم يجز ان يتبدل الفصول بحركة وسكون يعرض للجسم وطبيعته محفوظة ثم من البين ان الخط لاجزائه وضع والسطح
لاجزائه وضع والجسم لاجزائه وضع والمكان ايضا لاجزائه وضع بالقياس الى ما هو سطحه وبالقياس الى ما هو حاويه واما الزمان فكيف يكون
لاجزائه وضع ولا جزء يوخذ منها مقارن الوجود للجزء الاخر حتى يحت محاذيه للجزء الاخر فكيف يحت محاورة ما هو مفروض موجودا انه سوجد
لما هو فى العدم وقد فقد وان كان قد يوجد لاجزائه اتصال بانه لم يوجد ذلك الاتصال هو ان حدا واحدا منه هو نهاية ما عدم وبداية ما يوجد
وربما كان لاجزائه ترتيب من جهة التقدم والتاخر واما العدد فانه وان وجد لاجزائه ما له ترتيب فليس يوجد لها اتصال فلا يكون لها وضع
وقد يعرض عدد الاشارة الى اجزائه بان بعضها اين من بعض ومن ذلك العدد الذى يقع عن المعقولات دبالحقيقة فان العدد لا يعرض
وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه والقول ابعد من ذلك فانه لا يقتضى ترتيبا طبيعيا ولا ثباتا والكم ذو الوضع هو المقدار و
المقادير بالحقيقة ثلثة واذا اخذ فيها المكان صارت اربعة ويتبع الزمان والعدد والقول غير ذوات وضع فهذه هى الكميات بالحقيقة وقد تكون
اشياء يقال لها انها كميات ويكون كذلك بالعرض لا بالذات وانما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التى هى كميات بالذات فبعضها
موضوعات له كالانسان والفرس حتى يقول الانسان طويل وقصير وفرس طويل وقصير وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود الكميات
كالحركة فانها لا يوجد الا مقارنة من جسم متحرك لمسافة ويكون الحركة فيها منقدرة بها والزمان يكون هى ايضا فيه منقدرة به فيقال حركة طويلة
اى فى مسافة طويلة او فى زمان طويل وكذلك يقال بياض عريض اى فى سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذى بالقياس
مثل ما يقال ان هذا الخط طويل والاخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل خطوط خط طويلا فى نفسه بمعنى اخر من حيث له بعد واحد وهذا السطح
عريض وذلك الاخر ليس بعريض بل ضيق وان كان كل سطح عريضا فى نفسه بمعنى اخر اى من حيث له عرض الى بعد يفرض طولا بعد ان يفرض عرضا ويقال
هذا الجسم ثخين والاخر رقيق ليس بثخين وان كان كل جسم له ثخن بمعنى اخر اى من حيث له عمق اى من حيث له ثلثة ابعاد وكذلك يقول ان هذا
العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بمعنى اخر اى من حيث هو كم منفصل بعد بالاحاد فهذه وامثالها يقال لها كميات
وليست بكميات بل هى احوال يعرض للكم بمقايسة بعضها الى بعض كما سنوضحه واعلم ان الطول يقال باشتراك الاسم على معان فيقال طول لكل امتداد وا
كيف كان ويقال للامتداد الواحد الذى يعرض اولا ويقال طول لاطول الامتدادين المحيطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم وتاخر ويقال الطول للامتداد
الواحد من حيث ياخذ من مركز العالم الى محيطه كطول الانسان وهو البعد الذى فيه اول حركة النشو وكذلك العرض يقال للكم الذى فيه بعدان و
يقال للبعد الواحد الذى يفرض مقاطعا للبعد فرض اولا على انه طول ويقال عرض للبعد الاخذ من يمين الحيوان الى شماله ويقال عمق للبعد الذى
يحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل ويقال عمق للبعد الذى يقاطع بعدين مفروضين اولا طولا وعرضا
المعلومة فان الخطين اذا افترضا او لاثم جاء ثالث ذلك الحد قيل انه عمق ولو ابتدا به اولا لكان طولا ويقال عمق لما نحو قدام الانسان
وخلفه ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها ويقول انه لو توهمت نقطة متحركة او تحرك جسم فيه نقطة مثلا فى بسيط بالنقطة رسم ذلك طولا و
خطا فيما بيحه فان تحرك هذا الخط لا فى جهة حركة النقطة بل فى جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان ارتفع السطح او انخفض حتى يكون حركته
على بعد مقاطع للبعدين على قوام ارتسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهره ومن حيث لا يوجد معه شى مما وراء الظاهر فهو
بسيط وسطح فان قطع هذا الذى هو السطح فالتفت الى القطع الذى ساله فقط ولم يلتفت الى مشاركة الجسم والسطح له فيه فان طرفه الحاصل
بالقطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة فالخط المحدود هو البعد الذى يفترض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد

الذى يفترض بين خطين والعمق المحدود هو البعد الذى يفترض بين سطحين واعلم ان الطول والعرض والعمق من حيث الاضافة فيها هى الكمية
والمضافات اعراض فى الكمية واعلم ان الكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بالاضافة عرض فى العدد وكذلك القول فى ساير ما شابه ذلك فى
اعلم ان الطويل والعريض والعميق والكثير المتضايفات قد يتضايف على الاطلاق فلا يكون من شرطها ما يضاف اليه طرف منها ان تتضمن
باضافة الى ثالث منها كما يقول الكثير او الكبير او غير ذلك وقد يضاف اضافة يتضمن ذلك فيقال اكبر واطول واعمق فان لكل واحد منها
اضافة الى شى له اضافة الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شى هو عند شى ما طويل الى ان هذا الشى اطول منه ويقول ان المساحة تقدير
المتصل والعد تقدير المنفصل والعد والمساحة منهما ما فى النفس وهو العاد والماسح ومنهما ما فى الشى وهو المعدود والممسوح واذا صار
الممسوح الممسوم معدودا فان العدد عارض له ولا يوجب ذلك ان يصير المنفصل جنسا له والزمان متصل بالذات وبالعرض ايضا ومنفصل بالعرض
اما انه متصل بالذات فلانه فى نفسه مقدار الحركة واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر بالمقايسة الى المسافة فيكون له تقدير ماسح عارض
من غيره فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا التقدير له كما للحركة ولا باس بان يكون الشى
فى نفسه فى مقولة ثم يعرض له شى من تلك المقولة فان الاضافة يعرض لها الاضافة والكيفية يعرض لها الكيفية واما انه منفصل بالعرض فذلك
لما يعرض له من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس يحسن قول من يقول ان الزمان منفصل ايضا لا بالعرض وذلك من حيث
هو عدد الحركة وان الان يوجب فصله فان الان فى الزمان هو موهوم كالنقطة فى الخط اذ لو كان شيئا حاصلا لكان كما يقولونه فاصلا
ولكن من غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فليس اذا فرض الان فاصلا لم يكن واصلا ولا كان بان يتصل اولى منه بان ينفصل فانه اذا
كان حاصلا بالفعل صار به لا لاجزاء الزمان حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال فى ذواتها وان عرض لها من حيث هى اجزاء ان يكون ذات
عدد لا عددا وذات كمية منفصلة لا كمية منفصلة مثل حال السطح والخط والجسم اذا فرض فيها حدود مشتركة وليس مثل هذا الفصل
هو الفصل الذى لا يجتمع مع الوصل ان ذلك هو الفصل الذى يجعل الاجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين والا الفصل المتعدد بل
الشى لا يحال من الكمية المنفصلة بل يجعله ذا كمية منفصلة واعلم ان الكمية المتصلة والمنفصلة لو تقومت ذات الشى بقى هناك شك فى ان
الشى من تلك المقولة لزام ليس لانها ربما قومت كالفصل البسيط وكان لقائل ان يقول ان الفصل البسيط لا يجب ان يكون من مقولة النوع
والذى يلحقه فكيف اذا عرضت ولم يقوم الفصول واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لانوعاه الان نعرف بهما طبيعة الجنس و
لكن ليسا من الفصول التى هى غير الانواع واعلم ان الفصول المنطقية كلها يحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع فى الموضوع ولكن
يكون غيرها بالاعتبار فان كان الفصل المنطقى مشتقا من معنى موجود فى النوع لا يحمل على النوع كان النوع منفصلا بفصل غيره
كالانسان الذى هو ناطق وانما هو ناطق بنطق هو موجود حاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان فلا يقال الانسان نطق لا بالاعتبار
فقط بل بالموضوع فهذا الفصل وما يجرى مجراه يستند الى شى هو غير النوع بحيث لا يحمل عليه واعلم ان الكم المتصل لا يخالف المنفصل
الا بذاته لا باتصال غيره ولا المنفصل يخالف المتصل الا بذاته لا بالانفصال فذات النوع ههنا والفصل المنطقى واحد بالموضوع
ليس واحدا بالاعتبار واما الفصل البسيط فليس لها البتة اذ ليس ههنا متصلا باتصال ولا ذاك منفصلا بانفصال وانت موعود
بشرح هذه الاشياء فى موضعها ب فصل فى خواص الكم وبالحرى ان نتكلم الان فى خواص الكمية فنقول قال
بعض المتقدمين ما هذا معناه ان للكمية خاصيتين اوليين احديهما ان الكمية يحتمل التقدير والاخرى ان الكمية لا مضاد لها ثم انه قد يتولد
من هاتين الخاصيتين خاصيتان اخريان فيتولد من ان الكمية يحتمل التقدير ان يقال مساويا وغير مساو ويتولد من انها لا مضاد لها انه لا يقبل
الاشد والاضعف فنقول اما ان الخاصية الاولى للكمية هى التى بها ينقدح لنا الوقوف على معنى الكمية وانها لذاتها لا لشى اخر يحتمل ان يوقع فيها التقدير

واما انها لا مضاد لها فامر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه الى التفطن لمهية الكمية وكيف وهذه مما شارك الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص التي
بالقياس لا التي على الاطلاق والاقرار بان الكمية لا مضاد لها مما يجب ان يوضع في المنطق وضعا ولتسمع فيه بالاستقراء وبما يشبهه من الحجج مثل
ان نقول ان الكميات المتصلة قد تتوافى معا في موضوع واحد وبعضها نهايات لبعض وان المنفصلات كيف يمكن ان يعرض لواحد منها ضد
واى شيء وضع ضدا للاثنين او الثلثة من جملتها مثلا هناك شيء هو ابعد مشاكلة للاثنين والثلثة منه وهو العدد الازيد منه فلو جعل الالف
ضدا للاثنين او الثلثة من جملتها لكان الالف والعشرة ابعد من طبيعته ولكان ذلك اولى بمضادته ولكان الالف اولى بان يكون في حكم
المتوسط بين الضدين ثم كيف يكون متوسطا والطرف غير منحصر فان قيل ان الالف مضاد لما هو في غاية البعد عنه كالاثنين
فلم لم تعرف لك ضده فالجواب ان ضد الشيء انما يكون ضدا له اذا كان ذلك الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضدا للالف لانه غاية في البعد عنه
لكان الالف ضدا للاثنين وغاية في البعد عنه واذ ليس ذلك في الجانبين جميعا بل في جانب واحد فليس ذلك يوجب التضاد وبعد ذلك
فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا بد من ان يتوقف في اشياء يظن انها اضداد وكميات معا فعرفها انها ليست
كذلك فاول ذلك ما يظن من ان المتصل من الكم ضد للمنفصل فاولى الجواب في ذلك ان المتصل والمنفصل من حيث هما فصلان من لواحق
الكم لا من الكم نفسه لحال الفصول وايضا فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال بل فيما من شانه في نفسه او في جنسه ان يتصل والعدم غير
الضد فليس الانفصال ضدا للاتصال وان كان شيء واحد يكون موضوعا للقدر متصل ثم ينفصل فيوضع لعدد يعرض له واما الزوج
والفردية والاستقامة والانحناء فانها لا اضداد ولا كم اما الزوجية والفردية فموضوعهما العرض لا عدد ولا تشترك في الزوجية والفردية
بالقوة فلا العدد الموضوع للزوجية هو بعينه يصير فردا ولا العدد الموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجا ولا يوخذ شيء من الاشياء
موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك لم يكن ضدا وايضا فليس للفرد الا ان لا يوجد للعدد قسمة بمتساويين فانقسام العدد الى الزوج
والفرد انقسام بحسب لحاق خاص بالشيء وسلب خاص به لكنه قد اتفق ان وضع الكم مقرونا به هذا السلب وهذا العدد اسم محصل فاوهم
الاثبات وايضا فان الزوجية والفردية كيفيات في الكم ولا يمنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فيصير لاجلها الكميات متضادة بالعرض
كالجواهر والمضمون منا هو ان الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض وكذلك حال الاستقامة والانحناء فانهما ليست
باضداد ولا كميات وكذلك التساوي والتفاوت فانهما اضافتان في الكميات   كلها اضافات في الكميات لا كميات
ولا منها مقابلة التضاد والكبر والصغر ايضا اضافات تلحق الكم فالكبير لا يكون الا كما ولكن ليس كميته انه كبير فان الكبير مثلا تكون
في ذاته جسما او سطحا ولاجله يكون كما تعرض له اضافة ما فيصير بسببها كبيرا واذا عرضت له اضافة ما فانما المحقق بعد ان كان كما فان
كان في تلك الاضافة وفي عارض اخر مضادة لم يكن في ذات الكم بل عارض الكم اذا انما يكون الكم من جهة عارض عرض له واعلم ان
الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات مضادة فانما كلها عوارض الكمية وليست بكمية كما علمت ومع ذلك فليس
فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين طبيعتين كل واحد منهما معقولة بنفسها ثم اذا اضيفت الى الاخرى فان جاز كل واحد منهما
معقولا بنفسه واذا اضيفا الى الاخرى كانت ضد له قيل له مضاد مثل الحرارة والبرودة فان كل واحدة منهما معقولة بنفسها واذا
اضيفت الى الاخرى كانت ضدا لها فيكون هناك طبيعة تعرض لها اضافة هي اضافة التضاد والكبير والصغير لا معقول له من هويته
الا ان يكون مضافا وليس له من حيث هو كبير وجود مخصوص كما للسواد من حيث هو سواد الذي هو ضد البياض حتى يكون اضافة
التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ولذلك قد يكون الشيء كبيرا وصغيرا بالقياس الى شيئين ولو كان
الكبير شيئا محصلا بنفسه تلحقه اضافة التضاد لما استحال الكبير صغيرا بالقياس الى غيره فانه لو كان الكبير طبيعة محصلة موضوعة للتضاد

لكانت الطبيعتان المحصلتان اللتان تعرض لهما الاضافة مجتمعتان معا في شيء واحد هو كبير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس الى شيء فان قال
قائل ان هاتين الطبيعتين لا يكون بينهما مضادة لانه لا تضاد كبير بالقياس الى شيء صغير بالقياس الى اخر فيكون هذا القائل قد سلم ان الكبير و
الصغير لا تحصيل لهما الا بالاضافة فقط والاضداد لها في طبايعها تحصيل يكون تلك الطبايع متنافية متضادة فيعرض لها الاضافة التي للتضاد
ويكون تلك الطبايع وان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متنافية لا تجتمع فلو كان الكبير والصغير كالسواد والبياض لكانا
الاضداد والاضداد طبايع يعرض لها اضافة التضاد لكان للكبير والصغير طبيعتان توجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد ومثل تلك الطبايع
فانها وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي اعني انها لكونها تلك الطبايع لا تجتمع واريد بهذا شرحا فاقول قد يعقل ان تقابل التضاد
ليس بعينه تقابل التضايف وان كان التضاد تضايفا كالتضاد من حيث هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ولحاق التضاد للتضايف ما يحد
طبايع الاضداد كالبياض والسواد لا تضايف ويحد الحوار والحوار لا تضادان ثم يعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب التضايف لا
محالة فاذن ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه لكن التضاد من حيث هو تضاد متضايف قبل ان يكون الشيء الذي هو في
التضاد وهو لا تضايف فيه هي موضوعات التضاد وطبايعها اي الموضوعات التي هي في انفسها امور معقولة اذا قيس شيء منها الى شيء كانت هناك
اضافة التضاد وكانت ممتنعة عن الاجتماع فاذن المضادة لا تتم الا بان يكون موضوعات لا تضايف في انفسها ويلزمها تضايف هو التضاد
وتلك الموضوعات هي لانفسها لا تجتمع البتة الا اذا اعتبرت فيها التضايف فقط بل يجب ان يكون لها امر هو بالذات قبل التضايف ويلحقه
التضايف فيجب ان يكون الكبير والصغير ان كانت متضادة موضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها وانها لا تجتمع وان لم يلتفت الى
تضايفهما وليس الامر كذلك بل ليس انما لا يجتمع الكبير والصغير اذا كانا متضايفين لطبايع لهما محصلة تلك الطبايع لا تجتمع كما لا يجتمع طبيعيا
السواد والبياض لانهما سواد وبياض فيتضادان فيتضايفان لان المضاف من جهة اعم من المضاد لا من حيث هو طبيعة بل من حيث هو مضاد
بل انما لا يجتمع الكبير والصغير لانهما انما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان تفهم هذا الموضع ولا تلتفت الى ماخذ اخر فانه ح لا
يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضدا للصغير لما اجتمعا فان القائل يقول ان الكبير ضد للصغير الذي هو عنده صغير لا لكل ما يعرض صغيرا وبعض
هؤلاء المتخلفين من المفسرين يقولون في هذا الموضع شيئا يرجع الى حاصل ما قلناه قبل هذا ولكنهم يزيدون فيه تكلفا يوهم انه شيء وذلك انهم
يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير من الكم وان الكبير والصغير متضادان فبعض الكميات متضادات ان لهنا جوابين جواب معاندة
وجواب مساعدة اما المعاندة فان نقول ان هذه ليست بكميات واما المساهلة فانه نقول ان اعطيناك انها كميات فليست متضادة وهذا
الجواب افصح حق الايضاح وبحثت المقدمتان على الجهة الواجبة واما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف وذلك لان احد
الجوابين يعاند في الصغرى من المقدمتين والاخر يعاند في الكبرى والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى الا ان يفرع له والعناد في الكبرى
اعراض عن الصغرى الا ان يفرع له فكانه من قال ان هذه ليست بكميات كان كانه قال هبهما اضداد وهبني ساعدت على ذلك ولكني اقول
انهما ليستا بكميات وكذا الذي قال ان هذه كميات فكانه قال هبها كميات وهبني ساعدت على ذلك ولكني اقول انها ليست باضداد
وسواء قال في كل موضع وصورتنا نعم في مقدمة هب اني اسلم لك المقدمة الاخرى او لم يقل فان ذلك لا مدخل له فيما هو سبيله وما قولهم في
هذا القائل لو قال هبها اضداد فانها ليست بكميات اكان المعاند ينقلب مساعدا وقد كان يمكنهم ان يستعملوا المعاندة والمساعدة على
جهة اخرى فيجعلوا المساعدة في ان يسلموا المقدمة ولا يسلموا الاخرى ويجعلوا المعاندة ان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين وقد قيل في الجواب
عن هذه الشكوك ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير يقومه والفرد جزءا من الزوج والشيء المقوم لا يكون مضادا لما يقومه وقد قالوا
ان الصغير والكبير بالقياس الى العدد ليسا ضدين ويشبه ان يكون صدق هذا الحس متعلقا بالصغير والكبير بل بالزايد والناقص من حيث

هو واقع في المقدار بل من حيث هو واقع في الكيف ويكون من جهة الطبايع الناقصة والزايدة لا من جهة الناقص والزايد من حيث هما هما فقط
فيكون مثلا الجبن ضد التهور لا لان الزايد ضد الناقص بل لطبيعة الجبن وطبيعة التهور فانهما معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ان كان
وتعرض لهما هذه الاضافة واما الحدود والمعتبرة في الخلق للصغير والكبير التي لا تقال بالقياس فانها ايضا تكون متضادة لا لانها مقادير بل لانها
مقارنة لكيفيات ولاجل انها اطراف طبيعية مثل ان لاعظام الحيوانات مقادير هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار
فيها وليس لما يقال للكبير منها كبير بالقياس الى الصغير بل شيء في نفسه وبالقياس الى طبيعة نوعه وكذلك الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف
المسافة التي لحركات الثقل والخفة ومن الشكوك في امر هذه الخاصية ما يظن من ان المكان الاسفل ضد المكان الفوق وهذا محال فان المكان
لا يضاد المكان من حيث ذاته الذي هو سطح وكم وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد والمكان من حيث هو مكان
ليس بفوق ولا اسفل بل من حيث هو نهاية حركة ومن حيث هو طرف مسافة او من حيث هو طرف في جسم حاو وهذه عوارض لكميته وهذه العوارض
لا يحصل بحيث يشترك الفوق والاسفل منه في موضوع واحد فيكون متضادا بالحقيقة بل الاسان متضادان اعني كون الشيء فوق فانه مضاد لكونه
اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ان يكونا متضادين وان كان التضاد يتضمن هذا الشرط او كان
الناس انما فطنوا اولا للتضاد في امر المكان من حال المكانين بينهما غاية البعد فانهم لا يقدرون على ان يميزوا اهل حال المكانين في كونهما
وبينهما غاية البعد هو التضاد او حال المتمكن اذا كان تارة في هذا المكان واخرى في مكان اخر ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الالفاظ
الحكمية على تعارف الجمهور بل يجب ان نلتفت في اعتبارنا معنى لفظ التضاد الى ما عارضناه في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني وهو يدل على الحالة التي
بين ذاتين مشتركتين في موضوع يشتركه التعاقب الا ان يطبع باحدهما الموضوع وبينهما غاية البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط
والدليل على ذلك ان المكان من حيث هو مكان ومن حيث يحصل طبيعة التخصيص لا يحتاج الى ان يقال الا بالقياس الى المتمكن ومن حيث
يسمى فوقا يقال بالقياس الى مكان اخر ثم ان الفوقية والسفلية قد يعتبر من طريق الاضافة فلا يكون فيه تضاد كما لا يكون في الصغير والكبير وقد
يعتبر من طريق الطبيعة حتى يكون الفوقية اما حالا للمكان في انه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة للمكان تضاد كان
بسبب طبيعة ذلك الجسم ويسبق ان هذا الاعتبار وما يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضاد للجسم الذي هو اسفل اذ الجسم الاعلى
لا ضد له من وجه كما ستعلم واما حالا للمكان من حيث كونه مكانا الجسم وضعه الطبيعي كذا واذا فرض او اتفق ان كان هناك موجبا او مقارنا لان
يكون الجسمان متضادين في الطبيعة كان حينئذ التضاد في المكان لا امر في المتمكن ويكون التضاد في المكان ح بالعرض فيجتمع من هذا كله ان لا تضاد
في الكم وكذا ليس في طبيعته ضعف واشتداد ولا تنقص ولا ازدياد ولست اعني بهذا ان كمية لا يكون ازيد من كمية وانقص من كمية ولكن اعني ان كمية
لا يكون اشد وازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا ثلاثة اشد ثلاثية من ثلاثة ولا اربعة من اربعة ولا خط اشد خطية اي اشد في انه ذو بعد
واحد من خط اخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي بل لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشد في طبيعتها من كمية اخرى انقص
او اكثر منها اعني انه ليست الثلاثية في انها ثلاثية وفي انها عدد ولها حد العدد باكثر من اربعة في انها اربعة وان لهما حد العدد اعني في انه كمية
منفصلة تقدر بالاحاد نعم قد يصير ازيد واقل بما يعرض لها من الاضافات المختلفة منها والفرق بين هذا الازيد وبين الاشد والازيد الذي
يمنع كونه في الكمية ان هذا الازيد يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد والازيد الذي يتعرف بهما لا يمكن فيهما ذلك ويتفاوت الاشد والاضعف يتحصر بين طرفين ضدين ويتفاوت الازيد والانقص لا يحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكمية انها يقال بذاتها لا لغيرها انها مساوية
وغير مساوية والمساواة هي الحالة التي يكون عند توهمك تطبيق ابعاد المتصل واحاد المنفصل بعضها على بعض سار في تريدها فلا يحد احد
المطبقين يحصل عند حد لم يحصل الاخر عنده ذلك الحد وغير المساواة ان يجاوز احدهما او يقصر في المطابقة التي لا يوجد فيها اختلاف الحدود

يسمى مساواة فان اختلف الحدود لم يكن مساواة وانت تعلم ان الثقل والخفة اذا اعتبر بذاتيهما من غير التفات الى مقادير خارجة عنهما لا يوجد فيهما
هذا التطبيق فليست قابلة للمساواة وغير المساواة فالكمية قد ذكر لها ثلث خواص حقيقية وهي انها الذاتها لا حاجة ولذاتها تحتمل التقدير ولذاتها تقبل
المساواة واللامساواة وذكر لها خاصيتان اضافيتان انها لا تقبل في ذاتها مضادة وانها لا تقبل في ذاتها الاشد والاضعف

فصل ج

في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد لا قدم له وشرح ذلك الحد والاشارة الجملة الى احوال اقسام المضاف

قد جرت العادة ان يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية وقبل الكيفية وللناس ترجيحات مختلفة لعلة ذلك ويشبه ان يكون الظهرها
ما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكمية وليس على المنطقي اثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ومن تكلف ذلك تكلف ما لا يعنيه
ولا يستقل به من حيث هو منطقي والوقوف على الاضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافات التي هي المقولة والامور التي هي من المضاف
فمن الامور التي هي منها ما مقولة بالقياس الى غيرها على الاطلاق وبنحو اخر من انحاء النسبة والتي على الاطلاق فهي مثل الامور التي اسماؤها اسماء تدل
على كمال المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ واما التي بنحو اخر من انحاء النسبة فهي التي يعلق بها النسبة فيصير لذلك مضافة مثل القوة من
حيث هي لذي القوة والعلم من حيث هو للعالم فان كل ذلك في ذاته كيفية وان كانت مضافة الى غيره ما قد تكلف اضافة اليه كالعلم فانه يحرف ما اضافة
الى العالم ويعبر ذلك الحرف فهو كيفية مضافة الى المعلوم فان العلم يشبه ان يكون يلزمه في نفسه الاضافة الى المعلوم فهي والعلم والقدرة والقوة وما
ذلك وان كان كلها مضافا فكلها بانفسها غير مضافة الى ما اضيف اليه في مثالنا بل لها الحق بها نحو من انحاء النسبة فصارت به مضافة وذلك بسبب
حرف يدخل فيجمع كما يدخل بين الانسان والدار لفظة نسبة ما فيصير بها اضافة بين الدار وذي الدار وربما كانت هذه النسبة متضمنة في لفظ احد
الجانبين ويحتاج الجانب الاخر الى الحاق لفظ النسبة باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما وقعت في احد الجانبين والجانب الاخر
مستغن عن مثلها لكن اسمه اذا اقترن باسم النسبة كان باسم الجانب الاخر واكثر هذا حيث يوجد لاحد المضافين من حيث هو مضاف اسم ولا يوجد
للاخر بل انما يكون اسمه المشهور دالا على ذاته او مشتقا من جهة حال اخرى غير اضافية او لا يكون هناك اسم البتة وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف اليه
لفظ نسبة مخصوصة ويحفظ اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم فيقرن باسم العلم حرف يدل على انه مضاف اليه واما المثال في الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم
المضاف لا المضاف اليه وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيهما مثل قولك ان العلم علم للعالم والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم او بنحو اخر
انما هو لما لا انتساب فيه الحروف العاكسة وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره وهو انه اولى من التاويل الاول المذكور واما كون الشيء مقولا بالقياس
الى غيره فهو ان يكون الشيء اذا قصد تصوره احوج تصوره الى تصور شيء خارج عنه ولا كيف كان فان السقف اذا تصور معناه تصور معنى الحايط الذي
يقله وليست ماهية السقف مقولة بالقياس الى الحايط ولكن يجب ان يكون المعنى المعقول الذي للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو له من اجل
وجود ذلك الغير بازائه فذلك المعنى الذي للشيء من اجل حصول الحال التي لها ما صار الاخر معه هو اضافة مثل الاخ فان حقيقة المفهوم من الاخوة
لاحد الاخوين هي لاجل وجود الاخر وهي الحالة التي له بسبب ذلك وهو كونه ابن ابي هذا فان الاخوة هو نفس اعتباره من حيث له اخ بهذه الصفة
وان كان قد يكون في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له اخر بصفة خلاف صفته فهذا هو كون الماهية مقولة بالقياس
الى شيء اخر وليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامر الذي يلزمه في الذهن لكن لا يكون ذلك اضافة كما قلنا فان اخذت
النسبة مكررة في كل شيء صار له اضافة ومعنى قولي مكررة ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة اعتبار النظر الى ان الشيء نسبة من حيث له
نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحايط فاذا نظرت الى السقف من حيث النسبة التي له فكان مستقرا على الحايط ثم نظرت من حيث
هو مستقر على الحايط صار مضافا لا الى الحايط من حيث هو حايط بل اليه من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحايط من حيث هو الحايط
حايط نسبة ومن حيث تاخذ الحايط منسوبا اليه بالاستقرار عليه والسقف بنفسه منسوب فهو اضافة وهذا معنى ما يقولون ان النسبة يكون لطرف

واحد والاضافة تكون للطرفين وذلك انك اذا اخذت السقف مستقرا على الحايط وحدث النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحايط فلا
نسبة فيه الى شيء اي من حيث هو حايط واما اذا اخذت النسبة من حيث هو السقف مستقرا على مستقر عليه والحايط مستقر عليه للمستقر انعكست النسبة و
صلحت لان تكون اضافة فكل نسبة لا توخذ من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافة وكل نسبة توخذ الطرفان فيها من حيث النسبة فهي
اضافة والامور التي توخذ منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط فهي مضافة فذوات الامور قد تكون منسوبة فان
اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة ومن الامور المضافة ما هو مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها ما هو مثل القوة والقدرة
فان القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء والحال حال الذي له الحال والحس حس حاس لمحسوس والعلم علم عالم بمعلوم وكذلك القيام قيام قايم والجلوس جلوس
جالس فهذه كلها مضافات لكن من هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا او في هيئته كبيرا ويكون هناك صغير وكذلك الشبيه والمساوي واما
القدرة والقوة والحس والعلم فتشبه ان لا يكون الامر فيها هذا الامر فان هيئة الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال علم بالقياس الى العالم وان كان لا يوجد
الا في العالم وكذلك هيئة البياض والحمرة والجلوس وليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع الذي هو له بياض وان كان لا يوجد الا فيما له
بياض وفرق بين ان يكون الشيء لا يوخذ الا ان يوجد شيء وبين ان يكون هيئة معقولة بالقياس الى شيء فان العالم هو لا يوخذ الا بالباري وليست
هيئته معقولة بالقياس الى الباري وكذلك الاثنينية لا توجد الا بالوحدانية وليست هيئتها معقولة بالقياس الى الواحد اسم وليس الوجود والهيئة شيئا
واحدا ولا اقتران الهيئة بالهيئة هو قول الهيئة بالقياس الى الهيئة بل كون الهيئة بالقياس ان يكون الهيئة هي حقيقة لكون مقارنا للمقارن على الحالة القارة
فبعض هذه الامور المعدودة هيئاتها معقولة بالقياس الى غيرها كالكبير والصغير وبعضها يجعل كذلك اذا اخذت مع النسبة كالبياض فانه اذا
اخذت من حيث هو في الابيض كان مضافا كما لو سمي كونه من حيث هو في الابيض جسما كان الجسم هيئة معقولة بالقياس الى الشيء الذي له البياض
فقد علمت ان بعض ما عددناه في المضاف هيئة معقولة بالقياس الى غيره وبعضه يقال بالقياس الى غيره بنسبة تلحق هيئته فتكون معقولة بالقياس
الى غيرها وكان ذلك الالحاق يجعل لها ماهية اخرى مقرونة بنفسها فالامور المضافة هي لمثال هذه وقد توجد فيها مضادة كالفضيلة والخسيسة
اللتين كل واحدة منهما قد يصح لها اضافة الى موضوعها ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك فانه لا ضد للضعفين ولا للزايد جدا والقانون في ذلك
هو ان للمضاف مما يعرض للمقولات اجمع فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف
كالاسخن والابرد وكالملكة وذي الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما هو اقل كبرا او كالصديق الاصدق من صديق وقد يكون في الاين
كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك قد يكون في سايرها فيعرض للمضاف ما يعرض لمقولته فلما كانت الضعفية تعرض للكم
وكانت لا مضادة للكم لم تعرض للضعفية مضادة ولما كانت اضافة الفضيلة عارضة في الكيف وفي الكيف تضاد جاز ان تعرض لهذه الاضافة تضاد و
كذلك الحال في قبول الاشد والاضعف والاقل والاكثر وقد يظن ان غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكمية تكون اكثر واقل كما ان الشبيه يكون
اشد واضعف لان الكيفية تكون اشد واضعف فنقول اما غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون ابعد واقرب
فان العشرة ابعد في المساواة للثلثة من التسعة والسبب في الامرين اعني المحال والممكن ما ذكرناه من ان الكم لا يكون اشد واضعف لا بالقياس
الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفس ذلك الغير فانه لا يكون عشرة اشد عشرية من التسع تسعية كما يكون بياض اشد ابيضاضا من سواد
اسودادا وان كان قد يكون عدد اكبر زيادة على عدد من عدد كما سنا فعلى ذلك يكون غير مساو اقرب من غير مساو اخر واما في انه غير مساو
فلا يقبل زيادة ولا نقصانا ومن خواص المضافات انها كلها يرجع بعضها الى بعض بالتكافؤ وينعكس بعضها على بعض وحد ذلك الرجوع مخالف
لوجه رجوع الحمل على الوضع ولا يخالد اخرى من الرجوع والعكس باسا من ذي بل وذلك لان الوضع ههنا يكون من احد الطرفين مكررا و
الحمل يكون من الثاني فاذا انعكست صار الحمل وضعا وقد الحق به مثل ذلك التكرير في جانبه وصار الوضع حملا وقد حذف عنه التكرير فنقول ان العبد

عبد المولى ثم نقول والمولى مولى للعبد فنكرر العبد في الاول والمولى في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف المجمول مجمول لا شيئا زايدا لا
يلحقه وهو موضع موضوع لالحاقات اللام بالمولى والعبد ههنا بل الالحاقات ما يلحقه حين تقول الحس حس بالمحسوس والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض
المواضع لا يحتاج الى ذلك كما تقول ان الاب اب للابن والابن ابن للاب فسواء قلت ذلك لفظا او لم تقل فانك تعقله معنى فانك تاخذ المحمول على انه منسوب
اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولم تاخذه على هذا الوجه بعينه حين تضعه واما ساير العكوس التي ستاتيك كل في مواضعها فتخالف
الذي للمضاف في ذلك كله لكن في هذا التكافو شرط يجب ان يراعى وذلك ان الاضافة اذا لم تقع على التعادل لم يجب هذا التكافو ووقوعها على التعادل
هو ان تقع الى الشيء الذي اليه الاضافة اولا وبالذات فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم تقع الاضافة
متكافية فانك اذا قلت ان الراس راس للانسان او للحيوان او الراس راس لذي شيء او الراس راس للمشاء وكذلك الجناح جناح للطاير والسكان
سكان للسفينة لم يمكنك ان ترجع فتقول ان الانسان والحيوان او ذو شيء او المشاء هو انسان او حيوان او ذو شيء او مشاء بالقياس الى الراس
كذلك لا تقول للطاير طاير بالقياس الى الجناح والسفينة سفينة بالقياس الى السكان وذلك لان الراس ليس معادله ما ذكرت بل معادله هو ذو
الراس فالراس راس لذي الراس وكذلك الجناح جناح لذي الجناح وكذلك السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو اما موضوع المضاف
المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او عارض لموضوع المضاف وانما تعرض اكثر هذا في الموضع الذي لا يكون للاضافة واقع حيث المميز
مقوله بالقياس بل حيث يجعل كذلك نوع من النسبة فيكون لا اسم للمضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل ان كان من حيث موضوع للنسبة
اليه او من جهة اخرى فلذلك يجب ان تخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب التشبيه واذا اشكل الامر في تحصيل ما تقع اليه الاضافة بالتعادل مميزا مما تقع
اليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء جميعا فاي تلك الاوصاف اذا وضعته ثابتا ورفعت غيره جاز ان ترفعه او لم يجز امكنك ان
تحفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك ان تحفظ الاضافة فهو الذي اليه التعادل وما لم يكن كذلك فليس اليه التعادل فانك اذا
رفعت من الشيء انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو شيء كيف اتفق وحفظت انه ذو راس امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه
ذو راس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه مشاء وانه ذو شيء لم يمكنك ان تضيف اليه الراس

د فصل في خواص المضاف

ومما ترى في المشهور انه يلزم المضافات كلها هو انهما معا في الوجود اي انهما وجد كان الاخر موجودا اي انهما علم كان الاخر معه وما مثل الضعف و
النصف ولكن قد لا يقع في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود معا من جهة اخرى وذلك كالعلم والحس اي الادراكين لست القوتان المشاركتان لهما في
الاسم فان ذات هذا العلم في جوهره قد يلزمه دايما ان يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يلزمه ذلك فانه قد يوجد
غير مضاف الى المعلوم وان كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم احدهما على الاخر وليس الغرض ذلك بل الغرض ان احد الذاتين
لا ينفك من اضافة يلزمه يوجب ان يكون معه مضايفه ابدا وذات الاخر قد يوجد وليس متضايفا وكذلك تصور حال هذا الجنس فان
ذاته لا ينفك عن لزوم الاضافة اياه وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون
حيوان حاس موجودا ويكون العناصر المحسوسة التي هي اوايل لتكون الحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية موجودة واما امور اخرى
فتكون اما متكافئة في اللزوم ان اخذت متضايفات واما متكافئة في غير اللزوم ان اخذت ذواتا فكذا يجب ان تفهم هذا الموضع واما
الذي تفهم عليه هذه الطايفة فوجه مختل واما المثال في جنبة العلم فالمشهور ما اوردوه من امر المربع المساوي للدايرة فان العلم لم يوجد الى هذا
العاشر لكنه موجود وتحري بنا ان نبحث عن هذه الحقيقة البحث فنقول ان لقايل ان يقول ان هذا القول مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون
كل علم بازاء معلوم موجود فان العلم التصوري قد تتصور امور ليس يجب لها الوجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور
مثل هذه حق التصور ولا يحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا في الاعيان وبالجملة لا يحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا غير الذي في الذهن وهنا

الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما يحتاط عن علم مضاف الى مضاف له والمضايف شيء مان وايضا فان في المعلومات بحسب التصديق اشياء كثيرة
من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والامكان غير الوجود وذلك مثل قولنا انه اذا اخرج عن شكل كذا خط من كذا في حيث خط
كذا لم يزل يتقارب الخطان ولا يلتقيان فان هذا لا وجود له ايضا الا في الذهن ثم هذا المثال الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة
التي يجعلونها موجودة وانه لم يعلم فهو مثال اشد اشكالا من الدعوى فليت شعرنا ان وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان
يكون معلوما وان كان له في الاعيان وجود حاصل فباي دليل عرفوا ذلك ومن حدثهم به وان عنوا انه يمكن ان يوجد فذلك امر بالقوة
كما ان العلم به ايضا ممكن ان يوجد فحقول لمن قال هذا وسالة انه ليس يمكنك وانت منطقي ان تحقق هذه الاحوال كنه التحقيق وانما كان غرضنا
فيما اوردناه ان تعلم انه يمكن ان يكون لذات احد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة الى الاخر وليس الاخر بكافي له في ذلك
فان كان علم تصوري او تصديقي ليس مضافا الى شيء فليس هو في جملة المضايفات التي نذكرها فاذا لم يكن من جملة ما ذكرنا فلم ينقض
ما قلناه بل جعلنا مثالنا الذي نعممه من الشيء الذي لا يكون علما الا وهو مضاف وذلك مثل علمنا بان الفلك موجود متحرك على
الاستدارة وهذا العلم هو على الجملة التي ذكرناها والشرط الذي اشرنا اليه وان كان لما اوردناه قبل مثالا له مضايف في الذهن او خارج
الذهن وكان مكافيه في الوجود معا فليس ايضا مما ينقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات يتكافئ في الوجود معا بل قلنا
ان اكثرها كذلك واما امر المربع والدائرة فليس معنى بما زعم فيه عرضنا وذلك لانه ان كان لهذا المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه
موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان يكون هذا المربع موجودا ونحن على جهلنا من الجهل به فبين
ان جميع ما اورد من هذا الطعن لا يفسد الغرض الذي نومه فما علينا من غير ذلك وما حاجتنا ان نتكلف في المنطق علما غير المنطق
ليس من شان المنطقي ان يتحقق كنه التحقيق ويجب ان يعلم ان المتضايفين من حيث متضايفان بالفعل يتضايفا على التعادل فيهما
معا اذ الشيء انما يقال ميته بالقياس الى شيء يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والاخر بالقوة فقد زال التعادل لكن على هذا اشكال
وهو ان لقايل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول بالقياس الى المتاخر فلا بد من ان يكون بينهما اضافة بالفعل فلا تضاد فيهما موجودين
معا وايضا فانا نعلم بان القيامة ستكون والقيمة معد ومة غير موجوده والعلم بها موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافة بالفعل فلا
تضاد فيهما معا فنقول اما الشك المورد من جهة المتقدم والمتاخر فانه يحل بان نقول ان هذا المعنى يعرض من وجهين احدهما بحسب الذهن
مطلقا والاخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن اما بحسب الذهن فان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم فيجد احدهما متقدما والاخر
متاخرا فيكون قد حصلا جميعا في الذهن او يكون احد الزمانين كيوم من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف اليه الذهن زمانا
يعقله مستقبلا فيحكم ح بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه الاخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فموجود من الاخر
انه ليس هو ويمكن ان يوجد امكانا يؤدي الى وجوده فهذا كونه متاخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان
المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود في الذهن ح ان الزمان الثاني ليس بموجود ونسبته الى الذهن نسبة شيء كان موجودا ففقد وهذا
ايضا امر موجود مع وجود الزمان المتاخر فاما نسبة المتاخر الى المتقدم على وجه اخر غير ما ذكرنا فلا وجود له في الامور لكن في الذهن فقط
فان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا الى شيء من الازمنة والا لكان مضافا الى اشياء
بلا نهاية في وقت واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا عقل وعقل الاخر حكم العقل عليه
بانه متاخر عن امر موجود في الذهن واما العلم بالقيامة فان العلم بها انها ستكون علم بحال من احوالها موجودة في الذهن مع
وجود العلم فانهما انما هي في حكم سكون لا عدم ما يكون بل قبل ذلك عند ما هي معدومة في الاعيان موجودة في النفس واما تصور

هيئة القيام مجردة فانها غير مضاف الى شيء في الوجود من حيث هو تصور واعلم ان جميع امثال هذه اضافات انما تقرر في الوهم
والمتضايفات فيها ايضا انما يكون متضايفات في الوهم والبيان المستقصى لهذا انما هو في العلوم الحقيقية لكن قوما من المتكلفين
اجابوا في شبهة تكافؤ العلم والمعلوم فقالوا ان الذي قيل لان من المعلوم قد يوجد ذاته والعلم به لا يكون قول غير حق فان هاهنا علما محيطا
بكل شيء وجوده لا يتاخر عن الاشيا وهو علم الباري والملائكة ولم يعلموا ان هذا وان كان حقا فليس جواب المتشكك فان المتشكك ليس يقول
ان كل شيء من المتضايفات لا يكون معا ولا ايضا يقول انه لا شيء من العلم والمعلوم يكون معا لا يحتاج الى ذلك فان دعواه انه ليس كل متضايفين
يكونان معا وهذه الدعوى يصح بمثال واحد يورده المتشكك في علم واحد فيقول ان علمي بوجود العالم لا يصح ان يكون علما وذاتا والعالم
غير موجود الذات ثم العالم قد يكون موجودا في ذاته وليس علمي به بموجود وكذلك انه لم يعتبر بشرط الذات فاذا كان علمه بالعالم على
هذه الصفة ولم يكن علم البتة غير هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذي اشار اليه فقط بل جميع العلوم فكان
العالم قد يكون موجودا وعلم ما من العلوم بوجوده ليس بموجود فالشبهة تكون قائمة فان الشبهة لم يرد بسبب ان المعلوم قد يكون موجودا
ولا علم البتة بل هي شبهة اخرى وينبغي ان يرتاد لها حل اخر واقله ان يقال ان العالم حينئذ لا يكون مضافا الى هذا العلم اذ لا يكون معلوما له

فصل في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وبين ما هو عارض له الاضافة ولازم وخواص المضاف المشار اليه الذي هو المقولة

اعلم انا الى هذا الوقت انما اخبرنا عن
مضافات طابقها الحد المذكور فبعضها كانت ماهيات مقولة بالقياس الى غيرها وبعضها كانت قد يصير كذلك بنحو من النسبة يلحقها
فلننظر هل الرسم المذكور هو رسم المقولة او رسم معنى يصلح ان يقال انه مضاف وليس هو نفس المقولة او نوعا من المقولة فنقول انا نعلم
ان المقولات متباينة وانه لا يصح ان يحمل مقولتان معا على شيء واحد حمل الجنس حتى يكون الشيء الواحد يدخل من جهة ماهيته في مقولتين
وان كان قد يدخل الشيء في مقولة بذاته وفي الاخرى على سبيل العرض وقد فرغنا فيما سلف من هذا ثم ان هذا الحد مما لا يمنع العقل مطابقته
امورا يدخل في مقولات اخرى فان الراس يحتاج ان يكون بذاته جوهرا حتى يكون راسا كما يحتاج ان يكون مقول الميته بالقياس الى غيره
حتى يكون راسا فكلا الامرين مقوم له من حيث هو راس ليس احدهما بالذات والاخر بالعرض والراس انما يكون كذلك اذا اخذ راسا على
الاطلاق وكان على اعتبار جواهر الثانية واما اذا اخذ مخصصا على انه هذا الراس فانه لا يقال ميته بالقياس الى غيره ح وذلك بسبب
ان ذاته قد يحس ويحصل من غير ان يعلم الشيء الذي هو راسه من حيث هو هذا الراس والذي هو راسه من حيث هو هذا الراس بل من
حيث هو راس فانه هو هذا الانسان واما اذا دل على انه راس لشيء جملة فليس ذلك له من حيث هو هذا الراس على الاطلاق ولذلك لا
يقال ان هذا الراس راس ما بالقياس الى شيء بل انه راس على الاطلاق بالقياس الى شيء ويمكنا ان نقول ان الراس انما هو راس بالقياس
الى ذي الراس ولا يمكنا ان نقول ان هذه اليد انما هي هذه اليد بالقياس الى سقراط وهذا الذي هو ذو راس حتى لو رايت هذه
اليد منكشفة من مستور يمثل في ذهنك ضرورة بانه ما هو بالقياس اليه وهو سقراط او هذا ذو الراس كما يمثل هناك ذو الراس و
ايضا فان بعض الامور التي ذكرت قد كانت في ذواتها من مقولة الكيفية ايضا مثل الملكة فانها كيفية وقد قيلت بالقياس الى غيرها
بنحو من انحاء النسبة وكذلك امور اخرى من مقولات اخرى فالرسم الاول لا يمنع من ان يكون هاهنا امور من باب الجوهر وغيره داخلة
في المضاف فليس هذا الحد اذن حد المقولة والاشتراك في حد واحد امور من مقولات شتى وان لم يكن حدا لها بل انما هو حد بحسب اسم
معنى يعمها مقوم لماهيتها يقال عليها فانه لا يجوز ان يكون الامور التي جنسها الجوهر جنسها شيء غير الجوهر فيجب اذن ان نتامل هذا الحد ونتدارك
خللا ان وقع فيه والتدارك المشهور لهذا هو ان الامور التي من المضاف هي التي الوجود لها انما هو انها مضافة وهذا التدارك صحيح لكن بعض الناس

يظن ان هذا بعينه هو الحل الاول وسنعلم انه ليس هو الاول عنقريب ولو كان هو الاول لكان بالاول عنه غنى وخصوصا والاول يدل على المعنى الذى
عليه دلالة واضحة لا مدخل عليه هذا الثانى ان دل دلالة تبلك الوضوح وبعضهم ظن ان فيه سان الدور وهو انه احد المضاف جزء حد لنفسه و
المشتغلون بهذا البيان قد اجتهد وا فى حل هذا الشك وقد قارب بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا يسيرا ولكنا نقول ان من الاشيا
ما يكون جنسه اشهر عند الجمهور فيكون الاسم بحسب الوضع الاول موضوعا لجنسه او لما هو عنده كالجنس ثم ان الخواص يجدون معنى نوعيا تحته
او معنى هو كالنوع تحته فينقلون اسم الجنس اليه لملائمة بوجه وقد يجد مثل هذا كثيرا اعنى انك يجدا مورا نقل اليها اسماء حرف عن دلالة الوضع
الاول بل يجد لنفس ما اوما انا اليه من جريان العادة بنقل الاسم من الجنس الى النوع امثلة كثيرة من جملتها ان الجمهور قد كانوا يرون ان كل شى توهم
فهو اما ممتنع واما غير ممتنع وجعلوا اسم الممكن مرادفا او كالمرادف لقولهم غير الممتنع فقالوا ان كل موجود اما ممتنع واما ممكن ولما فصل الخواص
حال ما ليس بممتنع الوجود وجدوا بعضه واجب الوجود وبعضه غير واجب الوجود وكلاهما مشتركان فى انه غير ممتنع وفى ذاته ممكن بهذا
المعنى اى معنى غير الممتنع ثم وجدوا فى الامور ما ليس بواجب الوجود ولا ممتنع فلا ممتنع وجوده ولا عدمه فيمكن وجوده وعدمه فخصوه باسم
الممكن من حيث هو غير ضرورى واخرجوا الواجب عن دلالة هذا الوضع الثانى ونقلوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك انه الحال
فى المضاف فان اسم المضاف كان مقولا فى الوضع الاول عند العلماء على المعنى المذكور وهو انه ما يقال مهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار ان
له وجودا غير ذلك اوليس له وجود غير ذلك حتى كان الشى اذا كان من الجوهر او من الكيفية ثم نسب واعتبر من جهة نسبته كان من حيث هو
كذلك مقولة الماهية بالقياس الى غيره فكان من المضاف فله مهية مخصوصة ليست تقال بالقياس فكان اذا كان الشى كالابوة والبنوة فكان مهيته
مقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود اخر ومهية اخرى كان ايضا من المضاف فكان المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا واحدا وان
لم يكن لهما جميعا جنسا فليس كل ما يحمل بالمعنى على مقولتين او على شى من مقولتين او على شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فانك قد عرفت
هذا وحققته واذا كان كذلك فمعنى المضاف الماخوذ فى الحد هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود هو هذا المعنى الخاص فكما ان الحاد اذا
حد الممكن الحقيقى فقال ان الممكن الحقيقى هو الذى يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون قوله مدخولا من جهة انه احد الشى فى بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن
الماخوذ فى الحد الا المعنى العامى الذى هو بمعنى غير ممتنع فكذلك اذا قال ان المضاف الحقيقى الذى يحتج على انه احد العشرة هو الذى مهيته وجوده
انه مضاف وعنى انه الذى وجوده ومهيته هو انه يقول المهية بالقياس وليس له وجود غيره لم يكن احد الحدود فى حد او الرسوم فى رسمه ويكون
هذا من جملة المخصصات التى انما تخصص بالحاق شرط التجريد بطبيعة عامها فانه اذا كانت طبيعة الجنس من حيث هى طبيعة الجنس صالحة لان
يلحق بها معنى وان لا يلحق وليس يجب لها احدهما وكانت اذا الحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت فانها كذلك اذا الحق شرط عدم ذلك المعنى
تخصصت ولست اعنى بالجنس ههنا والنوع الجنس والنوع الحقيقيين بل الخاص والعام فاذا كان حد المضاف الذى هو المقولة هو هذا الحد
فالراس لا يكون مضافا بالمعنى الذى المقولة اذ ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود اخر قد تحقق هذا المعنى وكذلك العلم فانه صورة
وكيفية متقررة فى النفس لكنها تلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث هى صورة فى النفس وكذلك الضعف فانه يكون عددا او كما وكما ويعرض له
نسبة ولكن لسائل ان يسال فيقول انكم قد منعتم ان يكون المشتق اسمه من الاعراض البسيطة مقولة كالابيض ومعناه شى ذو بياض من غير زيادة
ثم لا شك فى انه يجب ان يكون المضاف بالمعنى الاول الاول مفهوم منه انه شى ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك على تلك الاصول انه اذا كان على
هذا المفهوم لم يمكن ان يكون له مقولة او نوعا من المقولة ثم المضاف الذى يجعلونه مقولة فهو ايضا شى ذو اضافة لانه شى معقول مهيته بالقياس الى
غيره واذا كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذى هو المقولة المضاف الذى ليس هو المقولة فلا يكون بينهما فرق واما الشيئية فهى امر لا ينفك
عنه المضاف الذى هو المقولة ولا يمكن ان يسلب عنه فلا يمكنك ان تقول ان الوجود الخاص الذى ليس به ما ليس بمقولة مضافا هو انه شى فان الشى

لا يعقل عنه انه مما لا يجعل له وجود خاصا غير كونه مضافا بل الوجود الخاص انما نعنى به وجودا اخص من الشيئية ووجودا من جملة انحاء الوجود التى يخص
الاشياء دون الامر المشترك الجميع المعنى لا شك فنقول فى جواب ذلك الشاك ان السببية المحمولة على المضاف الحقيقى هى السببية التى تخصيصها الوجود الذى
للمضاف من حيث هو مضاف واما الشيئية المحمولة على المعنى الاخر فان تخصيصها بوجود اخر فان الشى ذا الاضافة اذا خصت شيئيته صارت بها جوهرا او كيفا
او شيئا اخر واما شيئية الاضافة فهى الاضافة فشيئية ذى الاضافة يقتضى ان ذلك الشى حقيقة غير الذى هو به مضاف فلا لذلك شيئية الاضافة واذا قلنا
ان المضاف الذى هو من المقولة هو الشى الذى ليس له وجود الا الوجود الذى هو به مضاف فلسنا نعنى به الوجود العام بل نحوا من الوجود مخصصا للعام
ليس هو التخصيص بكونه اضافة فقط بل قد تخصص تخصيصا فى انه اضافة والابيض ايضا ليس يخصص عن الشيئية ان تخصيص شيئيته بانه شى ذو بياض فقط بل
تخصيص له نسبة خاصة الى البياض لا يتم شيئيته بالفعل الا ان يحقق ان يكون فى نفسه جوهرا جسما ابيا فيكون الفرق ان احدهما شى تقوم بانه معقول المهية
بالقياس وانه مخصص من قبل ذلك ولا يخصص بغيره وهذا هو المقولة والاخر له شيئية متقوم بوجود خاص وحقيقة خاصية لحقتها الاضافة وليس
من قبيل الاضافة وهذا هو الذى ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقولة فلم يكن الاخر مقولة ولا جار بالمجرى الاخر وانه شى ولحق اضافة
فقد انحل هذا الشك فاذا كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان يكون اذا حصل الحد طرفيه تحصيلا كان الاخر محصلا و ليس حتى اذا
قلت ضعف مطلقا من غير تحصيل بمثل ذلك بان انه نصف من غير تحصيل واذا قلت ضعف هو اربعة بمثل ذلك نصف بان انه هو اثنان وقولنا التحصيل
المضاف لفظ يفهم منه معان ويحب ان يقدم قبل بيان ذلك معقدمة فنقول ان المضاف ليس له وجود مفرد بل وجوده ان يكون امرا لاحقا للاشياء

ويخصصه تخصيص هذا اللحوق والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يوجد الملحوق والاضافة معا فذلك ليس المقولة بل هو مركب من مقولة
ومقولة والاخر ان يوجد الاضافة مقرونا بها النحو من ذلك اللحوق الخاص العقلى ويوجدان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو نوع الاضافة
وتحصيله فان المشابهة مثلا موافقة ما فى الكيفية والموافقة فى الكيفية غير الكيف الموافق والكيف الموافق ليس هو اضافة بل شى ذو اضافة واما الموافقة
منسوبة الى الكيفية فهى نوع من المضاف مثل المساواة التى هى موافقة فى الكمية والمماثلة التى هى موافقة فى النوع فاذا كان التحصيل فى المضاف انما يكون
حيث يكون المضاف او غير محصل فيكون اضافة ماخوذة لمعنى اعم اذ لا بد من معنى يعرض لها واليه الاضافة ثم اذا يحصل فانما يحصل لا بحاله التحصيل
ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافة بحالها واذا كان المضاف قد يحصل فليس يحصله بازاء الامر الذى كان اولا وهو كما كان اولا ومثال
ذلك انه اذا اخذنا اولا ضعفا عدديا على الاطلاق فهو بازاء النصف العددى على الاطلاق فاذا حصل العدد الذى هو الضعف حتى صارت الضعفية
محصلة فلا يتسب الجانب الاخر على حاله فان اطلاق ذلك الجانب اعنى النصفية كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعنى بازاء كون الضعفية غير
محصلة فاذ قد يحصل فيتبين من ذلك ان الاخر يحصل فانه اذا يحصل الشى الذى هو الضعف يحصل لا محالة الشى الذى هذا ضعفه اذ ليس يجوز
ان يكون كل شى ضعفا لكل شى من حيث هو ضعف محصل فاى المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر فان كان التحصيل لم يطرء عليه من حيث يحصل
بها الاضافة بل من حيث يحصل الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان المضاف المقابل لا يحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم يحصل بل موضوعها وليس
اذا كانت الاضافة لا تحصل الا بموضوعها يجب ان يكون كلما يحصل موضوعها يحصلت الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت الراسية اضافة عارضة
لعضو ما وكان قياسه بها الى ذى الراس فيحصل هذا العضو من حيث هو جوهر فكان هذا الراس قد دخل التخصيص جوهره ولم يدخل التخصيص اضافته
لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ان يعرف من ذلك انه راس لان الراسية تركت بحالها ولم يحصل من حيث
العقل بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى تحصيل الثانى اذا لم يحصل له الاول والحس لا سبيل له الى ادراك ما هو غير حاضر عند الحس
بسبب او لا حاضر عند الحس فلو اجتهد حتى يحصل للعقل تخصيص هذا الجوهر وجب ان يخصص له بعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن فيلزم تخصيص
للعقل ذى الراس فهذا حكم ما فيه موضوع واضافة واما اذا كان المضاف نفس الاضافة فلا يحصل احد الطرفين الا بتحصيل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين

وبعضهم انه الاول

من مقولة ومقولة

غير المضاف فيحصل من هذا ان كل معنى من باب المضاف اذا يحصل نحوا من التحصيل لا يلزم ان يحصل مقابله وان الاضافة لا حقة له ولها وجود خاص وليس
يلزم من هذا ان يكون كل ما يلحقه اضافة وله وجود خاص فانه لا يحصل مقابله بل قد يحصل اذ كان التحصيل عقليا واما الاضافة نفسها فانها تحصل في العقل
مع تحصيل موضوعها فمن يحصل الاضافة بتحصيل موضوعها اما نوعها ومنه ما لا نوعها بل صنفها او شخصها فان جعل احدهما اخر نوعها وان حفظ حدها
والحق به عارضا غريبا لو لم يكن ذلك لم يبعد ان يحفظ تلك الطبيعة من الاضافة لم نوعه بل ربما صنفه كابوة الرجل العادل وابوة الرجل الجائر
فانهما يختلفان في احوالهما لكن خارجين عن الماهية فان الرجل العادل لو توهم غير عادل لم يزل بذلك المعنى الذي هو الابوة فاما المساواة
فانك ان توهمت بدلها الكمية فيها كيفية لم يكن لحد المساواة وجود ولم يبق الاضافة بعينها موجودة واما التخصيص فكابوة هذا وابوة ذاك
بل كالحق الذي لكل واحد من الجارين فيجب لك ان تعلم ان ما يقولون من حال الاضافة في امثال هذه انها علاقة واحدة بالعدد موجودة
لهما جميعا هو قول لا معنى له بل كل واحد منهما موصوف باضافة الى الاخر ليست هي بالعدد اضافة الاخر اليه بل ربما كان نوعهما واحدا كالجوار ههنا
لذلك وجوار ذاك لهذا وربما كانا مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة وكذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس لذلك الاخر
ففيه مماسة لذلك ليست تلك المماسة الية بنفسه انها فيه والى الاخر انها له وانه بالقياس اليه ولاجله كذلك لانها فيه وكذلك الاخر ايضا مماس
للاول بمماسة فيه للاول فنسبة تلك المماسة التي للاخر بما هو مماس الى الاخر نسبة انها فيه والى الاول نسبة انها له لا انها فيه فانه لا يماس احدهما
الاخر بمماسة يكون في ذلك الاخر بل بمماسة يكون فيه نفسه لذلك الاخر لكنهما من حيث المماسة بل من حيث العلاقة يتفقان باتفاق التخصصات
في الامور العامة فليكن هذا كافيا في بيان امر المضاف
تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من
الجملة الاولى في المنطق
ولواهب العقل الحمد
بلا نهاية

المقالة الخامسة

من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق وهي ستة فصول **الاول** في تعريف الكيفية واقسامها الاول **الثاني** في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية الى انواعها الاربعة **الثالث** في تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة **الرابع** في ايراد الشكوك في التنويع المنسوب الى قوة ولا قوة **الخامس** في الكيفية الانفعالية والانفعالات **السادس** في حل ما في الشكوك

الفصل الاول في تعريف الكيفية واقسامها الاولى

واما الكيفية فقد جرت العادة بان تعرف بنحوين من التعريف احدهما ان يقال ان الكيفية ما بها يقال على الاشخاص انها كيف هي والاخر ان يقال ان الكيفية ما بها يقال للاشياء انها شبيهة وغير شبيهة فلننظر في حال هذين التعريفين انهما هل يفيدان معنى متصورا فنقول اما اذا كان هذا التعريف على سبيل الاحالة على المتعارف وما جرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف والجواب به اذا سئل بكيف فامر غير محصل في مقولة واحدة وذلك لان الجمهور قد يسالون كيف زيد ويتفقون ان يجاب بانه قائم او قاعد فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع ويسألون انهم يقولون كيف رايت عبد الله فيجري في التعارف ان
يجاب فيقال رايته ماشيا او عاديا او رايته يحمر او يصفر وغير ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم ايضا ان يقولوا رايته في مكان طيب او فوق سرير
وامثال هذا حتى يكون هذه الاحوال عندهم كيفيات لحوال الناس فالتعارف ليس يوقفنا من ذلك على شيء يصرف الذهن الى تحصيل الكيفية الداخلة في
المقولة بل كانهم يقولون لحال الذي يسمى الا في قاطيغورياس فقط بل لجميع الصفات وان كانت كميات فلا يتحاشون ان يقولوا كيفية لغيرها فان كان
لجميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع ايضا داخل في هذه المقولة ثم لا يبعد عندي ان يستقبل كلامي واحد من هؤلاء المن
حيثيتين فيقول اما الوضع فمن حيث يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف فهو كيفية ومن حيث هو حال الجوهر ذي اجزاء كذا فهو وضع فان قال لم نضا
بان يقول ان هذا لا يمكن ولم نواحده بما سلف ذكره ولكنا نوجب عليه ان يجعل الوضع نوعا من الكيفية فان الجهة التي بها وضع لا يجعله بحيث لا يصلح
ان يكون جوابا عن سؤال كيف الشيء بل بعده كذلك فلا يكون هنا كاعتبارين متباينين يصير بهما الشيء في مقولتين بل كاعتبارين احدهما يقال على الاخر
وهو اعم منه واذا كان الاعم مقولة فالاخص يدخل فيه فلا يكون الاخص مقولة براسه فان لم يلتفت في هذا الى التعارف العام بل اريد معنى وقع عليه اصطلاح
خاص فالحري ان يكون الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفناه ما يريد به بالوضع الثاني فلم يمكني لمن هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقة
هذه المقولة ولا يبعد ان يكون غيري قد فهم ذلك او يكون لنا ويل ما سيقوله بعد وكذلك الحال في الشبيه وغير الشبيه فان الشبيه يستعمل استعمالا
عاميا ويستعمل استعمالا خاصيا فاما الاستعمال العامي فلا يختص بالمعنى الذي يراد في هذه المقولة بل يقولون ان قعود فلان شبيه بقعود فلان وان
احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البلسان بل لا يمتنعون عن القول ان طول زيد شبيه بطول عمرو وفلا احد المتعارف ايضا يعمل في امر الشبيه الا ما يعمله
في امر السؤال بكيف فان قال قائل انه في بعضها مستعار وفي بعضه حقيقي فلنسلم له انهم اذا قالوا شبيه في الطول دروا انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا قعود
شبيه بقعود ولم يذهبوا الى انهم يستعيرون شيئا وكذلك اذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محققون وليس يمكن ان يقال ان لكم ذلك
بل انما يكون هذا اللفظ مستعارا في شيء وحقيقيا في شيء بحسب ارادتهم فان اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك له بحسب التعارف
والتعارف في المستعار هو ان يقول القائل ذلك وعند القائل انه لفظ قد استعير له لمشاكلة وتمثيل واما حيث لا يكون عند القائل كذلك بل يكون
قوله ان احتراقا شبيه باحتراق كقوله ان حرارة شبيهة بحرارة فلا يكون لنا بهذا التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ لا تحقيقه ومع هذا
فان من يدعي في لفظة ما اشتراكا واستعارة فعليه ان ينص على المعنى المقصود به في الموضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان ظاهر اللفظ بعيدا عن ان يميز
للسامع معناه المقصود بعينه لو قال عين الماء وعين الشمس وعين العرض فيجب ان يكون قد اعطينا معنى الشبيه حين نخاطب باستعماله ههنا وقصارى ما
فهمناه من لفظ الشبيه بالاصطلاح الخاص وغاية ما يصح عليه هو ان يقولوا انا نعني به الموافق في الكيفية فان كان قولنا ان الكيف هو ما يقال له
القول المعلق الى المتعارف عند الجمهور وكان تفسير ذلك المعلق هو الذي معناه الموافق في الكيف فلا شك في ان الكيف بنفسه يجب ان يكون اعرف من
الموافق في الكيف فيكون من قال ان الشبيه هو الموافق في الكيف قد عرف الشبيه بالكيف وهو يريد ان يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا
البيان شيئا انما يمكن ههنا حيلة واحدة وذلك ان يكون الكيف وقابل الشبيه يجمع لنا من الموجودات معاني مختلفة ثم اذا فصلنا هذه المقولات
وعرفنا ما جعلنا مخالفا للكيف واستثنيناه بقي لنا المخصص في مقولة الكيف مما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك الاخرى وما يقال به
المشابهة مما التبس تلك حتى يحصل الذهن امورا دون امور او ان يكون ههنا وجه اخر من النظر وهو ان يجعل حقيقة البحث عن الشيء انه كيف هو في نفسه
ما يعتبر على نفسه وحاله فاذا كان الوصف مما يحوج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله لم يقل انه كيف هو فكانه قد عدل عن الواجب فان السائل انما
رام ان يخبر عن امر في نفسه اذ قال هو في نفسه دون امر يكون له لغيره في نفسه ويشبه ان يكون الوضع وغير ذلك من المقولات انما صلح ان يقال له كيف اما
بالنقل والوضع الثاني واما بالتوسع فكذلك صار يصلح لان يجاب به عن كيف الشيء ثم تقرر هذا التوسع واستمر عند الجمهور كالاصل فان الوضع ليس معنى
تصور الشيء ما لم يتصور له اجزاء هي غيره وجهات خارجة عنه ثم يتصور له وضع فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون الشيء في نفسه بنفسه الذي بالحري ان يكون

البحث كيف مقصود عنه هٰهنا وان كان قد يمكننا ان نقول فانا نكون قد نعدنا فيه ايضا التعارف الى نوع من النظر والاستدلال واما الكم فان التعارف
يشير ان يدل على انه غير صالح في جواب كيف الشيء وانه وان اجيب به فانه مجاز فاذا كان كذلك فقد تقرر بمعنى السؤال بكيف وكيف اشهر من الكيفية
فان اسم الكيفية اشتق من اسم الكيف والمشتق منه ادل واعرف من المشتق له وهذا من قبيل ما اشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء ذي الحال
ليس من قبيل ما اشتق فيه اسم ذي الحال من اسم الحال اعني كاشتقاق اسم الضارب من الضرب ايضا فان الكيف نفسه لا من حيث السؤال والجواب
بل من حيث هو شيء اشهر من الكيفية اذا كان السبيل اليه الحس والحس لا يميز الكيفية مفردة بل يتناولها مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذي
يلحقها اسيد سنا ولا واحد غير مفصل ثم من بعد يحصل ما يحصل وعلى هذا فاعتبر السر وعلى انه شبيه في نفسه من غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن
هذا قدمنا نقوله في امر هذا التعريف ولنقرر الآن ان الكيفية هي كل هيئة قارة في الموصوف بها لا توجب تقديره ولا تقتضيه ويصلح تصورها
من غير ان يحوج الى التفات الى نسبه تكون الى غير تلك الهيئة وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق بان يثبت شيء ثم يعرف سلوب امور عنه
وقال قوم ان الكيفية هي التي يحدث بها في الجوهر وظنوا انهم قد اتوا ببيان وذهب عليهم ان استعمال لفظ الرسم هٰهنا يشبه ان يكون استعمالا
مجازيا يحتوي معنى وان حقق فليس بحسب التعارف في استعمال هذا اللفظ بل لدلالة تعتريه من خارج وهذا اللفظ يحمل معاني اشد بعدا من
البيان من لفظ الكيفية وكذلك لهم سائر ما تيسر هذه فلنعلم الآن ان الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التي جعلت انواعا لها فنقول
ان الكيفية لا تخلو اما ان تكون بحيث تصدر عنها افعال على نحو التشبيه والاحالة او لا تكون والذي يفعل فعله على سبيل التشبيه والاحالة فهو
كالحار يجعل غيره حارا والسواد يلقي شبحه في العين وهو مثاله لا كالثقل فان فعله في جسم التحريك وليس يثقلا والتي لا تكون اما ان تكون متعلقا
بالكم من حيث هو كم او لا تكون والذي لا يكون متعلقا بالكم فاما ان يكون للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون
لها من حيث ذوات النفس او يكون للنفوس فالتي تلتئم ما بينها افعال وانفعالات هي التي تسمى كيفيات انفعالية وانفعالات والتي تتعلق بالكم
فهي كالاشكال وغيرها والتي للاجسام من حيث هي اجسام طبيعية فهي القوة الفعلية والانفعالية والتي تختص بذوات الانفس فهي التي تسمى ملكات
وحالات ونقول ان الكيفية اما ان تكون متعلقة بوجود النفس او لا تكون والتي لا تكون فاما ان تتعلق بالكمية او لا تتعلق والتي لا تتعلق اما
ان تكون هويتها انما استعدادا واما ان تكون هويتها انما فعل وان عرض لها ان تكون استعدادا وقد يمكننا ان نحاول في ذلك ضروبا من
القسمة تؤدي الى هذا الغرض ولولا امر الكيفيات التي في العدد لكان يحسن بنا ان نقول وما لا ينفعل على طريق التشبيه اما متعلق بالاجسام ثم نقسم
فنقول اما من حيث كمياتها ومن حيث هي تعليمية واما من حيث طبيعتها ومن حيث هي طبيعية ثم نتم القسمة ولكانت هذه القسمة اصح ما حد لكن
الفردية والزوجية وما اشبهها تخرج من ذلك فان لم ندخل ذلك في كيفيات هذه المقولة وكانت الكيفيات ما تعرض للجواهر الجسمانية فيجب ان
نقسم على نحو ما قلنا فاما انواع القسمة المشهورة فمنها قولهم ان الكيفيات اما طبيعية واما مقتناة ثم فسروا ان الطبيعية هي المتولدة بالطبع من داخل
الموجودة دايما في الشيء الذي توجد فيه والمقتناة فهي التي تمامها من خارج ويمكن اطراحها ولكن من المقتنات الملكات والاحوال واما الطبيعية
فمنها بالقوة ومنها بالفعل والتي هي بالقوة فهي الكيفيات التي يقال بسببها انا مستعدون وفينا امكان شيء من الاشياء والتي هي بالفعل فمنها ما يبعد
الى العمق وهي الانفعالات والكيفيات الانفعالية ومنها ما يظهر من خارج وهي الاشكال والصور وايضا فان لهم قسمة اخرى للكيفية فانهم يقولون
ان الكيفية اما ان تظهر في النفس واما في البدن والذي يظهر في النفس فاما ان يظهر في النفس الناطقة واما في غير النفس الناطقة والتي في الناطقة
اما عسرة الانحلال كالملكة واما سهلة الانحلال كالحال والتي في غير الناطقة اما في القوة المنفعلة واما في القوة الفاعلة والذي في القوة الفاعلة
فهو الصنف الثاني من انواع الكيفية اعني قوة ولا قوة واما الذي في القوة المنفعلة فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية اعني الانفعال والكيفية
الانفعالية وما يظهر في البدن فاما في عمقه واما في ظاهره والذي في عمقه فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها ان كانت عن ماسر كانت

انفعالا والذي يحدث في ظاهر البدن فانه الشكل والخلقة قالوا والشكل يعم المتنفس وغير المتنفس واما الخلقة فانها تخص المتنفس وقد قسموا ذلك
ايضا بوجوه من القسمة يشبه هذه **ب فصل في تعقب الوجوه التي قسم قوم بها الكيفية الى انواعها الاربعة**
فيجري بنا ان نتامل الحال فيما تكلفوه من القسمين لتكون لك من ذلك سبيل الى فصل القضية فيما نظره علمت من وجوه قسمتهم فنقول ان
هذه الوجوه من القسمة كلها غير صناعي ومتكلف قبيح التكلف اقبح كسر احد ما تكلفناه اما القسمة الاولى فمن موجبها ان يكون سواد الغراب مباينا
في نوع سواديته لسواد مقتني مكتسب ويعرض من ذلك ان لا تكون الملكات والحالات نوعا واحدا من جملة ما خرج بالقسمة بل يكون نوعا ثانيا
هو نوع تحت بعض ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فيها الملكات والحالات وعلى ان هذا القول يوجب ان تكون الملكة والحال اقساما
اخرى اذا حدث الحال والملكة يوجب ان يعد هي معها فتزيد الاقسام على الاربعة وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان عنى به
ان هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصحاحية والممراضية هي معان من باب الكيفية لنسبة المصارعة نفسها ولا المرض نفسه فذلك بعيد
جدا فانه لو قال منها ما هو قوة ومنها ما هو فعل حاصل لكان له وجه بعيد وان تعذر لان الشيء بالقوة هو الشيء الذي ليس بموجود وصح
ان يكون موجودا فان كان الذي هو بالقوة هو المصحاحية لا الصحة فيكون هذا النوع هو المصحاحية بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هي
مصحاحية معدومة وان عنى بهذا اللفظ ليس ان المصحاحية تكون في نفسها بالقوة في وجودها بل انها تكون بالقوة شيئا آخر فيكون قد جعل
المصحاحية صحة بالقوة فيكون الشيء الذي هو بالقوة صحة هو المصحاحية فتصير المصحاحية صحة وهذا ليس ولا شيء من الاعراض يصير الآخر
اذ ليس لها في انفسها شيء مشترك وان لم نعن بما القوة المصحاحية بل الصحة التي بالقوة حتى تكون الصحة اذا كانت صحة معدومة جائزا وجودها
كانت من نوع واذا صارت بالفعل كانت من نوع فتكون المعدوم كيفية موجودة ومع ذلك فقد يضاعف انواع الكيفية اذ كل واحد من
الانواع قد يكون بالقوة ايضا فهذا هذر وان لم نعن ما قلنا ولكن عنى ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة واما ان يكون فعلا وعنى بالقوة الشيء الذي
يقابل الفعل الذي هو الحصول لا الفعل الذي هو التاثير او ما اشبهه او مقابل ذلك الفعل هو الاستعداد لامر ما حتى يكون لقسمته الى قوة وفعل
وجه فيجب اول شيء ان ننظر هل هذه التي سميها فعلا ليست في انفسها هي بعينها ان تكون الحرارة قوة اذ يستعد بها لامر ما وكذلك البرودة
وكذلك الالوان والمذاقات والروائح فان الشيء ذا الرائحة مستعد كالرطوبة لان تؤثر تاثيرا تاما وقد يستعد بعض هذه الكيفيات لانفعال ما
كالرطوبة او بغير انفعال ما كاليبوسة الا ان نقول فاما ان الحرارة في ذاتها امر ما واما الاستعداد لان تؤثر بها فهو معنى لازم الحرارة لان الحرارة
في طبيعتها كيفية واما الاستعداد فامر يعرض لها من حيث يصلح ان يكون مقولا بالقياس الى شيء او بالنسبة اليه واما الذي كالامنا فيه
نفس الاستعداد الذي يكون للجواهر لا شيء يعرض له الاستعداد فان قيل هذا لزم ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل لزمهم ان يجعلوا
هذه الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف فيكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس مذهبهم وليس عندهم ان الحرارة
عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية المقولة عليها فصارت مستعدة به ولا هذا مما يصلح ان يقال ويعتقد فان طيبوا انفسهم قالوا ان
ان كلامنا في استعدادات الجواهر في ذواتها وجب ان يكون المصحاحية استعدادا للصحة في الجسم ووجب ان يكون الممراض فيه مصحاحية
فانه لا يعرى عن استعداد للصحة فان جعلوه استعدادا اجال فيه عاصار والى الصواب لكن قولهم وعباراتهم لا يشير الى ذلك الا بتكلف
وتعسف فلم يحسنوا اذن ان يقسموا هذه القسمة ومع ذلك فان الاحرى في قسمة الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون القوة والفعل فيه لشيء
واحد ولم يفعلوا كذلك فليس كل ما جعلوه من باب الفعل فعلا لما جعلوه قوة ولا كل ما هو ما فعل جعلوا القوة عليه من باب القوة كالقوة
على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم فانهم لم يجعلوا شيئا في ذلك من باب القوة واما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها
في الظاهر فهو ردي جدا وذلك لانهم تركوا الكيفيات التي للاعداد وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط فان الخط

ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان تقولوا ان الاستقامة والانحناء اذا وجدا في الخط فقد وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما في شيء هو
في شيء فهو في ذلك الشيء الاخر مستعملين لفظ في بالتشكيك فيلزمهم ح ان يكون الجسم مستقيما ومعوجا ان كانت فيه استقامة خط واعوجاجه
واما ان الجسم معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذي لا عرض له لا يكون فيه فانه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون موجودا
في شيء مسته هو فيه بالذات وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات حتى يكون في
الجسم وحده بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فللمتسامح في هذا وليجعل قولهم موجودا في الجسم او في ظاهره كل وجود متعلق به وان لم يكن
اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم قول البله المغفلين فان الاشكال المجسمة انما وجودها من حيث هي مجسمة
ان يكون سارية في الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاط به حد او حدود فانما يحيط الخطوط بالسطح والسطوح بالعمق ويحقق ذلك
اكثر فنقول ان ههنا حدودا وههنا شيء ذو حدود له هيئة بسبب الحدود وههنا تلك الهيئة فاما الحدود فليست اشكالا بل هي اجزاء في
ولا يجوز ان يقال لشيء منها انها في ظاهر الحد وحق ان يقال مثلا ان السطح في ظاهر الجسم او الخط في ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير
الذي في الظاهر وليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس في ظاهر السطح بل هو نفس ظاهر السطح فان اعتذر معتذر
وقال ان هذا الانسان قد تجوز في اللفظ وكان ينبغي ان يقال ظاهر فقال في ظاهر فلم يعد رائضا وذلك لان القسم الاخر هو انه في العمق
وليس معناه انه عميق وليس قوله ظاهر قسيما هو انه في العمق حتى يكون الشيء اما ظاهرا واما في العمق بل نظرانه في العمق انه في ظاهر ونظر الكلام
العموم مع ذلك فان الذي هو الظاهر كم لا كيف حتى لا يكون لطائفة منهم طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله في العمق العمق نفسه طلبا
منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب في التاويل صحيحا كان كانه قال وان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضها عميق
وهذا محال واما ان عنوا الشيء المتحدد فهو مقدار لا كيفية وان عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد فانما يكون في الظاهر منها ما يكون
موضوعا في السطح وحده من الهيات اما شكلا كالتربيع واما هيئة غير شكل كالتسطيح والتقبيب والتقعير واما المجسمات من الاشكال
فليست هيئات توجد في الحدود بل هي هيئات توجد في جملة المحدود بالحدود وفي الحدود وجودا بينهما بالشركة ليست نسبتها الى الحدود
اولى من نسبتها الى المحدود فلو كانت الكرية في نفس السطح لكانت تقبيبا او تقعيرا لا كرية كما لو كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة
وتقويسا لا دائرة وكما ان شكل الدائرة موضوعها السطح لا نفس الخط كذلك شكل الكرة موضوعها الجسم لا ظاهره الذي هو السطح وان كان شكل
الدائرة لا يتم الا بانعطاف الخطوط وكان شكل الكرة لا يتم الا بتقبيب السطح وهذه الاشكال وان كانت تحدث للمحدودات بالحدود فليست هي
في الحدود وان كانت الحدود عللا لها فليست عللا لها في انفسها بل في شيء اخر يتحدد بها واعلم ان الحدود انفسها لا يقال انها موجودة
الا في المحدود نفسه جملته فان الخط مغاير للسطح الذي هو خط على انه نهاية جملته فهو موجود بانه نهاية في جملته وجود الصفة في الموصوف
ليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر اجزائه بالقوة فكذلك الشكل الجسم هو صفة الجسم كله ليست موجودة في السطح الذي
هو الطرف فقط ومع هذا فانهم جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كما تسمع اذ كان المعلم الاول انما اورده من الامثلة لذلك فقط
وليس كذلك بل التقبيب من جملة هذا الباب وليس شكلا اذ ليس له حد الشكل فان قال اعني بهذا ان كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف
بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب فليس كذلك فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء فاول ما في ذلك انه كان يمكنه ان يقول هذا
اللفظ على وجهه ويكون عبارته صحيحة فما الذي احوجه الى العدول عنه واما ثانيا فان كثيرا من المعاني التي ليست من باب الشكل انما يوجد في الجملة
دون الاجزاء كقوة اليد على افعالها فانها غير موجودة الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان يقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل قوى متظاهرة على
فعل واحد فان قال هذا فسيجد كذلك حال هيئة المصارع من حيث هو مصارع وكذلك هيئة قبول كثير من الامراض فاما القسم الاخر

فان فاعنها ليست تنحصر الى الاربعة بل يجاوزها كما تدري ثم تمعن في هذيان كثير اذ تقول والتي في النفس غير الناطقة فاما في القوة الفاعلة و
اما في القوة المنفعلة فلا ادري ان هذا الرجل عن كم صواب ذهب من ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليست تتعلق بالنفس فان الصلابة
واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس والثاني انا لو سامحنا فيها فجعلناها مما يتعلق بالنفس فما بال الانفعالات والانفعالات
مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك جعلها في هذا القسم وليست من العوارض التي تتعلق بالنفس الناطقة وغير الناطقة البتة ومن ذلك انه ليس
جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة الفعلية فان الممراضية والاستعداد للانصراع ليست من باب قوة تفعل بها شيئا وايضا فان المصحاحية
هي بمعنى القوة التي لا تنفعل ان كان لا بد بمعنى القوة على الفعل فانه وان كان المصحاح يعرض له ان يكون قويا على افعال فذلك امر لازم للمصحاحية
اما المصحاحية فانها مصحاحية من حيث لا تنفعل من اسباب المرض لا من حيث تفعل بها افعالا وايضا فان الاشياء التي جعلها في القوة الانفعالية
وان كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية فان الحرارة والبرودة لان محالها في القوى الفعالة اولى من ان
محالها في القوى المنفعلة فان قال ان هذه تحدث بالانفعالات في المادة فتلك الاولى ايضا لا تحدث الا بالانفعالات في المادة وايضا فان كان
الاعتبار ليس ان تحمل على المقسوم اليه معنى ما قسم اليه بل ان ينسب اليهما فان لكل واحد من الجنسين نسبة الى قوة فاعلة ومنفعلة
اذ لا واحد منهما يحدث الا عن سبب فاعل ومنفعل ثم من وجوه هذه القسمة ترديد النوع الثالث في القسمة مرتين والعجب ممن يلتفت الى ما يقول
هؤلاء ويكثر ويطيعه ومن انا لمحتاج الى مناقضته

فصل في تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهي الحال والملكة والقوة واللاقوة

فلنبتدا بالنوع الموجود بسبب النفس وهذا النوع لا اسم له يعمه لكن له اسمان بحكم اعتبارين فان الكيفيات
التي تتعلق وجودها بالانفس منها ما يكون داخلا في المتكيف بها رسوخا لا تزول او يعسر زواله وبالجملة لا يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون داخلا
بل يكون مدعنا للزوال سهل الانتقال ويسمى حالا والاظهر في تعارف محصلي اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي
هو نوع من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان بعرض الزوال وكان غير مستحكم فاذا استحكم لم يسمى
حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس فان لا انفصال بينهما ليس الا بحال النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا انفصال
باعراض لا بفصول داخلة في طبيعة الشيء ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال والملكة اثنينية ما بين الشخصين بل يجوز ان يكون منهما اثنينية ما بين شخص واحد
بحسب زمانيه كالصبي والرجل فانه ليس يجب ان يكون الصبي شخصا غير الرجل في ذاته وان كان غيره بالاعتبار فان الشيء الذي هو حال ما كاسد الخلق
او يطبع لم يستقر بعد في النفس اذا امتدت عليه انطبع انطباعا مستدا اليه فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة فليس بحال ومن الملكات
العلوم والفضائل ونعني بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيآت النفسانية التي تصدر عنها الافعال المحمودة صدورا سهلا كالطبيعي من غير
ان يحتاج الى روية واختيار مستانف فيكون بحيث اذا اريد اصدار اضداد تلك الافعال شق على اصحابها وتعسرت عليهم فيه واحتاجوا الى تكلف وهذه
مثل خلق العدالة والعفة والرذائل ايضا التي هي اضدادها فانها ملكات فان الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان فعله فادى به
وان اتى بفعل الفجور يسلس عليه فيعنى بنفسه هيئة مطاوعة نحو فعل معاصيه نحو اخرى فهذه ملكات والعلوم ايضا ملكات ليس اذا استوفي المعلم
اصول الصناعة ومهر فيها فقط بل والراي الواحد اذا اعتقد وعلم وتيقن به عسر زواله وعمي الذهن بأثر عظيم من اعراض او احوال اخرى ولما الحال
فيسمى به ما كان من هذا الجنس سهل الزوال سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح
وان كانت الحرارة والبرودة ليستا من هذا الجنس وانما اوردناهما تمثيلا لما نريد التعريف به واما الصحة والمرض لما كان سهل الزوال فهما من هذا القبيل
ومن الحالات الحرد والخجل والغم والظن والعقد الذي لم يتحكم فاما اذا صار شيء من الظن ومن الصحة او المرض مستحكما لا يزول بسهولة فهو من جملة الملكات
وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا اذ كانت تلك الهيئات الى ان استحكمت حالا وليست كل حال فانها كانت ملكة فانحلت حالا هكذا يجب ان

نفهم هذا الموضع لاما فهم من ان الحال يقال على المعنى الذي هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا يصير نوعا تحتها كالاحساس الحيوان المتحرك والحيوان ثابت
صير نوعا لانه يزيد على طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر ليس هكذى لان تواضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه سهلة
وتلك اطول زمانا واعسر تحركا والعام لا يحمل عليه الفصل ولا العرض المقابل لعرض محض باحدى ما محته وتحصل له بحسبه اعتبار واسم كالا يقال والفرق
بين الحيوان وبين الانسان او بين الحيوان والحيوان الصحيح ان الحيوان اعجم او مريض والانسان ناطق او الاخر صحيح على انه قليل الالتفات الى امر
الاسماء ولا امنع ان يكون الجانب الذي يحتاج الى التاويل هو هذا اللفظ وان يكون ما قاله واضع هذه التسمية من ان الملكة ايضا هي حالات ليس على
معنى انها قد كانت حالات بل على انها في الحقيقة حالات وحيث قال ان الفرق بين الحال والملكة ان هذه سهلة معناه ان هذه قد تكون سهلة لكن
اشار لما آثره لسبب تعارف الاقدمين المنقول عنهم هذه الالفاظ وهو ان الحال هي كيفية سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما الجنس الاخر
من اجناس الكيفيات التي هي انواع الكيفية العامة فيجب ان نتصوره على انه استعداد جسماني كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي
هي في المادة الاولى ولا قوة الجواز فان كل انسان بالقوة صحيح ومريض لكن تمم الاستعداد حتى تصير هذه القوة التي بحكم الجواز الطبيعي واقع من جهة
احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة الشيء ان يقبل المرض او ان يصرع غيره فقط كيف كان بل ان يكون قد رجح قبول المرض على قبول الصحة او رجح لا
قبول الصرع والمصحاحية والممراضية والهيئة المصارعية والهيئة الانصراعية والصلابة المترجح فيها ان لا ينقسم واللين المترجح فيها ان ينغمز فهي
من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك وذلك ان الامور التي تدخل في هذا الجنس توجد ثلثة امور استعداد شديد على ان ينفعل كالممراضية
واستعداد شديد على ان يفعل كالمصارعية واستعداد شديد لا على ان يفعل ولا على ان ينفعل بل على ان لا ينفعل كالمصحاحية والصلابة و
قول القوة على هذه الثلثة قريب من ان يكون على سبيل اشتراك الاسم وان رام جمعه في معنى واحد كان عسرا متكلفا وايضا فلمتشكك ان
يتشكك في انه هل المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا يصرع او من حيث يصرع غيره فان كان من حيث لا يصرع يكون المورد في
الثلث حقيقة ويكون هذا الجنس هو باكد احد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في ان ينفعل او في ان لا ينفعل لكنه تعرض ان يصرع استعداده من حيث
يحرك غيره من الاقسام اذ لا يصلح ان يوجد في الاجناس الاخرى او يصعب وان كان من حيث يصرع فان القسم الاول يتاكد وكانك قد فهمتها
ولسنا نعني بالقوة المصارعية القوة الاولى المحركة النفسانية التي هي جوهر ولا تقبل الاشد والاضعف بل هذه ككمال لتلك القوة من جهة مواتاة
الاعضاء نسبتها اليه نسبة الذكاء والفهم الى النفس الناطقة فنقول الان ان المصارعية يجب ان نعلم انها متعلقة بثلثة امور امر في البدن و
امر في القوة المحركة وامر في القوة الدراكة اما ما يتعلق بالقوة الدراكة فهي معرفة ما صناعية تحمل المصارعة كمعرفة صناعة الرقص والضرب بالعود
وبالجملة فهو صنف من اصناف المعرفة بكيفية افعال تتعلق بالحركة وبالبسيط هيئة ما لها الوجود في موضوعه تعرف كصناعة البناء والكتابة واما
ما يتعلق بالقوة المحركة فهو ملكة تحصل يحسن بها تصريف العضل على ادراك الغرض في المصارعة فهاتان اما حالان ان ضعفتا واما ملكتان ان
تمكنتا ولسنا ولا واحد منهما من الامور البدنية الصرفة واما الثالث منهما وهو الباقي فهو امر بدني وهو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية
بحيث يعسر عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من اجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية وهذا غير معنى القوة المحركة لان ما
يعرض للقوة المحركة وبالجملة للقوى النفسانية فهو من الباب الاول من انواع الكيفية فقد زالت هذه الشبهة وتقررت ان هذا الجنس هو استكمال
استعداد احد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد لوجوبه اذا وجد كان انفعالا بالفعل كالممراضية او شديد الاستعداد
لان لا يوجد فيه وهذا كالمصحاحية وبالجملة فان هذه القوة اما ان يستكمل آخذة نحو التغير عن الحالة الطبيعية الملائمة وهي اللاقوة واما نحو
ان لا تتغير عنها وهي القوة الطبيعية

د فصل في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى قوة ولا قوة

لكن العادة قد جرت على خلاف ما قلناه وذلك لانه قد صرح في التعليم الاول بان القوى انما هو قوى بحيث انها تنفعل بسهولة كالمصارعي او لا ينفعل بسهولة كالصلب

واللاقوي هو الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل كالممراض الذي ليس له قوة على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له قوة على ان لا ينقطع فلنتامل الحال فهنا
فان شبهنا قد عادت فان الحرارة قوة على ان تفعل بسهولة اذ تحرق بسهولة فهل هي من هذا الجنس فاما ما يقال ان الشيء يكون في جنس وجنس او
نوع ونوع باعتبار واعتبار فامر قد فرغنا من منع الالتفات اليه فلعل حقيقة الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها انها تحرق بسهولة ولعل الحرارة
انما تكون قوية على الاحراق بسهولة لا لانها حرارة بل لانها حرارة شديدة فتكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع وهذا ايضا يوجب ان تكون شدة
الحرارة عارضة للحرارة حتى تكون حرارة واحدة تشتد وتضعف وهي في انها حرارة واحدة وانما تعرض لها الشدة بان تكون الشدة كحرارة اخرى
اضيف اليها بل كيفية غير الحرارة تقارن الحرارة فتصير الحرارة بها اشد احراقا وهذا غير مقبول ثم ان امر السهولة ايضا مشكل فان الشيء انما يكون سهلا
بالقياس الى شيء اخر ويشبه ان يكون كل حرارة فلها شيء هي بحسبه سهلة الاحراق وشيء هو بحسبه صعب الاحراق وكذلك حال المصارع فان شيئا واحدا
يكون بالقياس الى شيء قويا على ان يصرعه وبالقياس الى اخر قويا على ان يصرع منه بل قد يكون من الناس من هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون
منهم من هو بالقياس الى اكثرهم منصرع ويشبه ان يكون القوة هي هذه ان يكون صرعه اكثر من انصراعه فتكون القوة الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة لامرها
لا محالة موجود فيكون كل واحد من الضعف والقوى فيه الشيء الذي يصرع به لكن لاحدهما اشد وللاخر اضعف والذي فيه قوة ان يصرع اشد
ففيه قوة ان ينصرع اضعف والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه قوة ان يصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين ولكنهما في احدهما اكثر وفي الاخر اقل
فمن القوتين هل انهما تختلفان في طبايعهما بالشدة والضعف بعد ان يكونا من نوع واحد وليس كذلك بل الحرارة الضعيفة مخالفة الحرارة القوية في
فان كانتا مخالفتين بالنوع فيشبه ان يكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم يكونا مختلفتين فلا يكون ايضا القوة مخالفة العجز في النوع بل يكون كالخط الاطول
والاقصر وامثال هذه الاشياء تشكل فيما قيل وايضا فانه لو كانت القوة على ان لا ينفعل بسهولة والقوة على ان لا ينفعل بسهولة وعدم القوة على ان لا ينفعل
بسهولة تعد تحت الكيفية على انها انواع قريبة لكان قد يمكن ان يتساهل في جميع ذلك لكن انما تعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع الكيفية وعلى انها
في القسمة الثانية ثم اذا اريد تعريف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي منه كذا او كذا ولا يدل على طبيعة عامة اخص من الكيفية واعم من كل واحد
من هذه وان كان قد يمكن ان يتكلف ذلك على سبيل الحاف على الحق وعلى ان ههنا شيئا اخر وهو ان قولهم ان اللين هو الذي ليس له قوة ان لا ينقطع
اما ان يشيروا بهذا الى عدم كيفية لو كانت لكانت قوة مقاومة فكان بها لا ينقطع الشيء بسهولة من غير ان يراد بازائها اثبات معنى فيكون اللين ح
عدم كيفية ليس كيفية واما ان يراد بذلك اثبات امر به ما يستعد لسرعة قبول الانغماز فلا يكون الا القوة الانفعالية وهذا احرى ان يكون فان اللين
احرى ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة كذلك فح يكون ما يسمونه لا قوة هو قوة انفعالية شديدة الاستعداد سواء قلت ان قوة ان لا ينقطع كيفية
قائمة بها تمتنع المادة او قلت ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية قائمة ولكن عدم المطاوعة المادية فان ذلك ان كان عدما فالذي يقابله في المادة يكون
معنى وجوديا وكيفية فيكون اذن اللين ليس نفس عدم شيء بل هو معنى يحصل يقارن العدم فيظهر ان هذا اللفظ ههنا وهو قولهم لا قوة لفظ مجازي يحتاج
الى وجه يصرف اليه اذ قد لحقه بدل تلك الكيفية لفظ يدل على امر يلزمها وهو عدم شيء اخر لا يخالطها ولا يبعد ايضا ان يكون اللفظ الاخر وهو القوي سبيله
هذه السبيل ويكون وان كان معناه الاول انه هو الذي يقوى على ان ينفعل بسهولة فليس الغرض من استعماله ذلك ولا المراد بالقوة هذه القوة ولكن
ما يلزمها هذه القوة وهو ان يكون الشيء في نفسه مثلا عسر الانصراع فيتبع ذلك ان يكون سهل الصرع لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر
الانصراع هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما يلزمها كما هناك اذ دل هناك على قوة ما يلزمها وهو لا قوة اخرى ولم يرد به نفس تلك اللاقوة
كذلك ههنا ايضا يكون ان يراد بالقوة نفس تلك القوة حتى يكون كانه يقول ان المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل فيه الى ان يفعل من الاخر
بسهولة او لا ينفعل عنه بسهولة هو الباب المسمى قوة فان فهم هذا القول على هذا التاويل ارتفعت العلل ولم يدخل اشياء من اجناس اخرى في هذا الجنس ولعلم
ان الكتاب المسمى بقاطيغورياس موضوع للمبتدئ الذي ... ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي بل قد يجوز فيه كل التجوز تحقيقا فكان حال الانسان

المصارع الذي بها لا ينصرع وبتوسطها يتمكن من ان يصرع غيره على هذه الجملة التي اشير اليها في هذا الكتاب حاله معروفة يمكن ان يدل عليها فاذا
فصل على المتعلم ان ههنا حالة بها لا ينصرع وحالة بها يصرع تشوش على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب ثم ان الوارد
من بعد شوش الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يجعل اللاقوة قوة مثل القوة على ان لا ينفعل واللاقوة على ان لا ينفعل
قوة واحدة ذات اعتبارين مختلفين بالقياس الى شيئين مثل اللين فان اللين له قوة على ان ينقطع بسهولة وليس له قوة على ان لا ينقطع بسهولة
وتلك كيفية واحدة في نفسها والذي ليس له قوة على ان يمرض بسرعة فله قوة على ان لا يمرض بسهولة والذي له قوة ان يمرض بسرعة فليس له قوة ان لا يمرض
بسرعة والذي له قوة ان لا ينصرع بسهولة ليس له قوة ان ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة انها قوة ومن جهة انها ليست
قوة لكنه وان كان كذلك فان عادتهم في ان ليس قوة انما هي فيما ليست له قوة المقاومة وقوة الفعل اللاقوة الذي هو ضعف طبيعي الذي
بالحري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول والمطاوعة فكانهم ليسوا يدخلونه في هذا الباب ولذلك
بقي لهم الاقسام ثلثة قوة انفعال وقوة مقاومة وقوة فعل فان لم يفعلوا وهكذا لكن جعلوا قوة المقاومة عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال لكان
الجامع بينهما ان كل واحد منهما استكمال في احدهما عليه القوة الاولى من ان ينفعل وان لا ينفعل فانه لا يكون بينهما جامع هو الذي يميل الى ان يجعله
النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس ويجعل هذين نوعين متقابلين تحته احدهما يسمى قوة طبيعية والاخر عجزا طبيعيا لكنا نحتاج الى جامع بين هذا
الجامع وبين الذي هو قوة فعل وهذا يتعسر فليكن هذا الجامع ان في الشيء مبدا انه يتم حدوث امر حادث على ان حدوثه فرجح به فان فعلنا هذه
وتكلفناه كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للمقاومة والتي للانفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن الشناعات المذكورة وغيرها يكون تتم
ويكون القسمة الى الاربع قسمة متداخلة لا مفصلة ولنقتصر الان على ما قلناه فانا ان اوردنا في هذا الباب جميع ما يجب ايراده طال ولا كثير
جدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن اطالته ولا ينبغي ان يظن بسبب وقوع غايات هذا الجنس اما في مقولة خارجة عن الكيفية واما
في نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا عن الكيفية او يداخل نوعا اخر مثاله ان المصارعي له قوة على ان يحدث في اخر
صرعا وعلى ان لا يحدث فيه نفس صرع وهيئة الصرع اعني الغاية التي يحصل عنه لا التحريك الى الغاية هي من باب الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك
المصحاحي له قوة ان يقبل المرض بسهولة والمرض من النوع الاول من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارعي مصارعيا لانه بالحال المذكورة من الصرع
ولا الممراض ممراضا لانه موجود فيه المرض بل هو من قبل ان له قوة على ذلك وان كانت في نفسها معنى فعلمناه يقال انه كيف هو ولكن ذلك الفعلية
للصرع والامراض

هـ فصل في الكيفيات الانفعالية والانفعالات

والجنس الثالث من التي هي انواع من الكيفية
وجنس الانواع من الكيفية حاله في انه لا اسم له عام حال الجنس الثاني وكذلك فانه لم يذكر له اسم عام بل جعل له اسمان وجعل احد الاسمين مقولا على انواعه بالاشتراك
والاخر مقولا عليها بنوع من المجاز وذلك ان هذا الجنس يقال له جنس الكيفيات الانفعالية والانفعالات فيكون الكيفيات الانفعالية منها اما اسم الملكة من
من النوع الاول والانفعالات منها اسم الحال فيها فاسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض انواعها لانه يحدث من انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج
الحار المستحكم في الكبد ويقال على بعضها لانها تحدث منها انفعالا لا في كل شيء بل في الحواس واما الانفعالات فهو ظاهر مما يقال فيها انها ليست
كيفيات كالصفرة اذا لم تستقر زمانا طويلا لم يكن من مقولة الكيف لانها اصفرار اي احالة الى الصفرة فان الاصفرار لو توهمنا يطول مدته
لم يكن ايضا كيفية بل ربما ادى الى كيفية تحدث في اخرها وعندما تنتهي اليها فيفنى الاصفرار وتبقى الاصفرار من مقولة ان ينفعل بل الصفرة
نفسها اذا توهمنا الاصفرار قد انتهى اليها فاستقرت استقرار صفرة اخرى مما تدوم او يطول زمانها لكن هذه تنفس يوما او ساعة وتلك طال
بقاؤها فان هذه الصفرة تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحرارة والبرودة وما اشبه ذلك فان اصطلح هذا الظاهر ومنع ان
يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء عن مقولته او مدخلا فيها كما فعل حيث ذكر الملكة والحال فان اللاتي تسمى انفعالات يكون ايضا كيفيات لكنها

من قصر مدتها او سرعة زوالها منعت اسم جنسها كما يقال للعليل انه ليس بصحيح وسميت باسم الامر الذي هو في التجدد والتغير وهو الانفعال فسميت انفعالات
فيكون هذا الاسم كالمستعار لها او المنقول اليها للمشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم عليها ما جرت العادة بفهمه منه وبالحري ان يكون الامر كذلك
وان لا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا الا من غير جنسه والان فان المعاني التي يدل عليها هذان اللفظان هي معان ثلثة معنى الكيفية التي تنفعل
عنها الحواس ولها بقاء ومعنى الكيفية التي تحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء وقد حصرا في لفظ واحد ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها وليس كل
واحد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا يدل على فصول حقيقية تنفصل به انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني قد يعم الثلثة
وهو انها بحيث ينفعل عنها الحواس فان الانفعالات والانفعاليات كلها اشتركت في ذلك وعمها شيء وهو انها من شانها ان تنفعل في مواد اشياء تشاكلها
في المعنى فان الحار يفعل الحار والبارد يفعل البارد والاسود ايضا يقرب شبح السواد في الحواس والتخيل ويحدها اشترك في انه يصح في طباعها ان تعرض
للاجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية وان كان يظن الى ظاهر الامر الى ان تعرف الامر المحقق فيها انها لم توجد في النار بانفعال ولا ايضا
في مادة النار اذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال لغة الانفعال في الموضوعات القائمة وان ساعدنا على تسليم هذا القول فان الحرارة من شانها بطبيعتها
من حيث هي حرارة ان تحدث بالانفعال وان كان في غير النار وحلاوة العسل وان لم تحصل في العسل على سبيل انفعال فان العسل فقد يحدث
على سبيل انفعال وتجد في امور تكون عسلا او انفعلت انفعالا ما صارت بذلك حلوة وتشترك ذلك في انها تحدث بحيث ينفعل عن انفعالاتها في
موضوع ما وان اختلف في ان بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها نفسها وبعضها قد يحدث تبعا لانفعال في الموضوع فيجتمع جميع اصنافها بان الحس
ينفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال ان يكون هذه المعاني الجامعة قد يدخل فيها امور منها ما هو من باب الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل
الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة فانها كلها محسوسات ومثل الخشونة والملاسة فانه وان لم يكن من الكيف بل من الوضع
فهي محسوس والرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين ايضا هي من باب القوة واللاقوة لكنا اذا قلنا الكيفيات الانفعالية خرجت الخشونة والملاسة
واما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي امرها نظر فانها اما ان يكون هيئتها هي انها استكمال استعداد في ان يتغير او يتشكل بسهولة او في ان لا
يتغير ولا يتشكل بسهولة او يكون امرا اخر وهو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ويكون انما يحس من جهة الامر الاخر حتى يكون هذه الكيفية
ويكون دليلا على ذلك الوجود الاخر وهذا بين بان يتامل حاله في دخوله في الحس اهو له من حيث يتغير او لا يتغير او من جهة شيء اخر اما انه لا يتغير فهو
معنى عدمي انما يجب ان يحس الحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة وابصار المظلم هو ان يكون لا يبصر شيئا ثم الصلب يشعر ان يكون ادراكنا
له باللمس كالادراك الوجودي واللين كغير الوجودي الذي لا يحس معه بممانعة اصلا واما الانغماز الذي في اللين فهو قبول لحركة على هيئة والحركة مع الهيئة
غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس الانغماز ايضا بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة الى الشكل وبطؤها فلا يكون ذلك دليلا على ان الصلابة واللين
او الرطوبة او اليبوسة ملحسا بالبصر فاذن ليس ما يلمس هو الانغماز وعدم الانغماز ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من حيث هي استعدادات
معان تعقل وكذلك فان قوة المصارعي لا تحس مصارعة بل يحس هنا التصلب للمقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء فان الهواء الذي فيه لم يتصلب
بوجه من الوجوه بل هو في طبعه كما كان لكن الحس يحس كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذي يحس من المقاومة هو غير الاستعداد الطبيعي
الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم ينعقد في طبعه صلبا وان انحصر في الزق ولا ان صار ريحا بل الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به
فاذن المعنى الذي يحس بذاته ان كان لا بد من معنى يحس بذاته هو غير ذلك الاستعداد وان كان نهاية ويكون معه وغير نفس وحركة الانغماز
وغير الانغماز فان احد هذه عدم والاخر من باب الحركة لا من باب الكيفية والثالث من جنس الكيفيات التي في الكميات دون الكيفيات
الانفعالية والانفعالات فالذي يقع في هذا الجنس من المعنيين المعتبرين في الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منهما والذي يقع في الباب الاخر
اعني باب القوة واللاقوة هو ما لا يحس منهما وهما متلازمان واما الخشونة والملاسة فانها لم تكن البتة من باب الكيف فكيف يكون كيفيات انفعالية

فان الخشونة هي اختلاف الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ماتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة استواء الاجزاء في الوضع والخشونة والملوسة من حيث هي هكذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والابعاد والاشكال فان احست بواسطة بصلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا يكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها فانها لا تفعل في الحس تاثيرا من جهة نفس الحال العارض لاجزائها مطلقا الذي هو الوضع بل لوضع آخر وهو صلابة او لين او حرارة او بياض او غير ذلك فان كانت الخشونة او الملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها من اجزائها وهو الوضع ويكون تلك الحال كيفية واما الثقل والخفة فانهما ليسا الا من باب الكيفية فان الذي يظن بهما انهما من باب الكمية باطل وكانا قد فرغنا من ذلك لكنه قد يظن بهما انهما من باب القوة واللاقوة وانما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية يدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما اشبهها ايضا كالثقل والخفة فانهما ايضا من هذا الباب وهما من جملة المحسوسات ومن جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن فيجف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فان البخار ما خف بالحرارة وكذلك اجزاء الارض المتسخنة قد تخف وتصعد متدخنة وقد يدفن الشيء في الارض فيزداد ثقلا من غير ان يزداد قدرا وقد يجمع اشياء ما ثم يحللها وزن ما فاذا اجتمعت حدث لها وزن اكثر او اقل اذا انفعل بعضها ببعض

ي فصل في حل ما في الشكوك

واما التخلخل والتكاثف فلفظهما على معان فقد يقال تخلخل ويراد به انتفاش الاجزاء بان يتخللها جسم ارق منها فيتباعد كالصوف المنفوش ويقال تكاثف لما يقابل ذلك كما يعرض عند الكبس وقد يقال تخلخل اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكل من غير انفصال يقع فيه ويقال تكاثف لمقابله ويقال تخلخل لقبول المادة حجما اكبر ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجما اصغر والمعنى الثاني والثالث فقد يظن بهما انهما معنى واحد وذلك للغفلة فان النار اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع اذ الهواء رطب جدا والنار يابسة والهواء اذا استحال نارا قبل حجما اكبر وصار اشد غلظا وتيبسا لكن الماء اذا سخن فصار هواء عرض له ازدياد الحجم ورقة القوام فظن من لا يتثبت في حكمه ويتبع عقود التمسك والاستقراء ان الامرين امر واحد واما نحن فنقول اما المعنى الاول فهو من باب الوضع واما المعنى الثاني فهو من باب الكيف واما المعنى الثالث فهو من باب الكم المقارن للاضافة او الاضافة المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد اتفق ان كانت العناصر ذوات البرد تقارنت فيه التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم التخلخل الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العناصر ذوات الحر بالضد مثل الهواء اذا صار نارا فازداد تخلخل حجم ولم يزدد تخلخل قوام والنار اذا صار هواء كان بالضد في ذلك واما البارد فانه اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعا والحار اذا صار باردا عرض له التكاثفان معا فهذا هو الذي يجب ان يحقق ولا يلتفت الى ما كتبت في مواضع اخرى و لنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولنحاذ بعبارتنا نظم التعليم الاول لنفهم ما قيل فيه على وجه يزول معه المشكوك فنقول ان هذا الجنس منه كيفيات انفعالية هي التي يكون فيها راسخة في الشيء كحلاوة العسل وسواد الغراب وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لاجلها قد انفعلت بها بل لانها تنفعل عنها على النحو المذكور اما الحواس فقط او الحواس وغيرها وبعض هذه فلها مع ذلك نسبة الى الانفعال مثل البياض والسواد فانهما لا يوجدان اما الا ان يكون قد وقع قبلها انفعالات في موضوعها في الكيفيات الاولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان ما سوى الملموسات الحقيقية يتبع الملموسات فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل حرا او بردا فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل او صفرة كما في الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل الكون والولادة فثبت فاستقر مزاجا ويتبعها حمرة او صفرة صارت الحمرة والصفرة لازمتين فكانت من جملة الكيفيات الانفعالية وكذلك اذا عرضت بعد الكون فثبت بمزاج يحدث فيثبت ما يوجبه واما الذي يعرض الزوال فهو مثل الشيء الذي اذا اسل عرق قوم عرض لهم لانفعال ما لم يصلح ان يجاب به ولم يلتفت الى ما عرض لهم منه اذ قد جرت العادة انه انما يعرفون الكيفيات التي بالزعم فلا يقال لمن خجل احمر البشرة انه مصفار اللون بسبب عارض من وجل او حمرد غير لونه فلذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم ان هذا على سبيل المجاز و التوسع في الكلام والا فالكيفية يقال على المعنيين جميعا وذلك لانه اذا سئل عن الذي اصفر للوجل انه كيف هو في هذه الحال فقيل انه اصفر اللون لم يكن الجواب كاذبا واذا سئل عنه انه كيف هو مطلقا فلا يجاب في العادة بانه اصفر اذا كان بحمار الخلقة والسبب في ذلك ان المجيب يستشعر ان السائل يسال انه كيف هو في طبيعته الصحيحة وفي حالته الاكثرية ويكون عنده ان السائل يوسع فترك بعض ما يجب ان يتم عبارته به فيجيب بحسب ما يجيبه واذا ساله مطلقا ايضا انه كيف زيد وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار او كان السؤال يوهم المجيب انه يسال عن حاله في الوقت فلا يكذب لو قال مغموم محموم وان كان ذلك سريع الزوال واما ان نفس السؤال بكيف اي جواب يقتضي بحسب اعتبار الازمنة واعتبار دوام الحال ولا دوامها فليس بنا حاجة الان الى بيانه فيجب ان نتصور الامر على هذه الصورة فلا نلتفت الى من يحرم ان يكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف واعلم ان ذلك انما لا يصلح للاستشعار المذكور بين سوال السائل وليس هذا الجواب والسؤال متعارفين في الكيفيات التي من هذا الجنس فقط بل من الجنس الاول فان الملكات قد يجوز ان يسمى كيفيات انفعالية والحالات انفعالات وان كان ذلك اذا اعتبر مع الجنس الثالث مقولا بتشابه الاسم الا ان يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسما عاما ويا لمعنى هذا الجنس بل المعنى اعم منه وهو ان يكون كل كيفية بطيئة الزوال عن المكيف بها تسمى انفعالية وكل كيفية سهلة التغير يسمى انفعالا فيكون قسمة الكيفية الى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فيكون الكيفية ينقسم الى كيفيات انفعالية وانفعالات والى قوة ولا قوة والى اشكال وما معها ثم الانفعالية والانفعالات ينقسم الى هذا الجنس الثالث والى الحال والملكة فيكون هذا الجسم من حيث خصوصيته لا اسم له وانما له اسم معنى اعم منه فان جعل هذا اسما له من حيث خصوصيته كان وقوعه على الملكة والحال باشتباه الاسم اذ ليس له هناك تمام حد ونعود فنقول بعد ما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين ان من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من اول الكون مثلا او كان استفاد ذلك لا عن مزاج بل باستعمال افعال الغضب حتى صار له خلق الغضب فانه ذو كيفية انفعالية ويعني بها الملكة على سبيل الاشتراك او على سبيل مجاز التمثيل او يعني بها معنى اعم من الملكة والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية فان كانت الكيفية الانفعالية يعني بها الملكة كان هذا المعنى غير مقول على الجنس الثالث الا باشتراك الاسم وان عني بها المعنى الاعم كان مقولا عليهما بالتواطؤ لكنه يكون مقولا على الجنس الثالث بمعنيين باشتراك الاسم فانه من حيث يجعل اسم الخصوصية فانه يدل على معنى ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى والمعنيان جميعا موجودان في الاخص محمولان عليه وهذا كمن يسمي عنده الاسود اسود من حيث شخصه فيكون الاسود يقال على الواحد باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن يسمع ان الناس اجتمعوا على ان الحال والملكة نوع واحد وكلتاهما كيفية ويسمع ان الملكات هو ذي تخص باسم الكيفيات الانفعالية و الحالات بالانفعال ويسمع ان السبب في ذلك انه لم يجر العادة بان يسمى من عرض له الغضب في وقت ما وحال ما من غير دوام و غير خلق مكيفا بكيفية الغضب ان يشكل عليه ان الانفعالات في الجنس الثالث كيفيات بالحقيقة وان لم يسم كيفية بل انفعالات وان السبب الذي توهم ان الانفعالات ليست كيفيات يجب ان يوهم ذلك في الحالات فيجب ان لا توهم هاهنا ايضا ويعلم ان هذا السبب مجازي اعني قولهم ليست كيفيات

تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

المقالة السادسة

من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق وهي ستة فصول الاول في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية الثاني في تعريف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية او في الكيفية او في الوضع وغير ذلك وتعرف حال الحلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وباقي الشكوك في هذا الجنس من اجناس الاربعة الثالث في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها الرابع في حل شك متعلق بمداخلة انواع من الكيف وغيره لانواع من المضاف الخامس في الاين وفي متى السادس في بواقي المقولات العشر

الفصل الاول في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية

واما الجنس الرابع فقد ذكر ايضا انواعه ولم يذكر المعنى الجامع لها والمشهور من انواعه ثلثة اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل من شكل وغير شكل واما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد حدود اما حد فمثل ما للكرة وللدائرة واما حدود فمثل ما للمربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء للخط وكالتقعير والتحديب والتسطيح للبسيط واما الذي يحصل من شكل وغير شكل فهو الذي يسمى صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون ما فيكون الشكل الملون خلقة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلثة قيل وليس ان يكون للكيفية نوع اخر فتذبذب هؤلاء الذين يشرحون فقال بعضهم انه يعني الامور التي سميت في الفلسفة الاولى كيفيات التي هي الامور المفارقة اصلا كالمثل المظنونة والتعليميات او كالعقول التي لا تلابس المادة وهؤلاء لم يشعروا بان اطلاق اسم الكيفية على ذلك وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او تشابه وليس حد الكيفية في جميعها واحدا فلا يكون ما يجمع تلك الاشياء نوعا من انواع الكيفية زايدا على انواع الكيفية المذكورة وقال اخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انهما عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف ذكره فان هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه من جنس الانفعالات والانفعاليات ومع هذا فان جميعهم قد توخى في القسمة الترتيب حتى جزم ان لا كيفية خارجة عن الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم شك في نوع خامس فتامل حال هؤلاء واضطرابهم واعلم انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك ان الاربعة ليست اجناسا تحصر انواع الكيفية كلها حتى يحتاج ان يؤتى بخامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشير ان يكون للكيفية نوع هو قسيم لهذه الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس بل ذكر انواع الجنس وبالحري ان يكون للكيفية نوع اخر داخل تحت هذا الجنس وذلك لان خواص هيئات العدد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب والتثليث وغير ذلك بسبب هي اعداد ولا انها فصول للاعداد بل عوارض تعرض لانواعها لازمة كما يحقق في الفلسفة الاولى وكما هو مشهور وليست من مقولة مضاف او اين او غير ذلك فهي اذن من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست ملكات ولا حالات بل ولا هي قوة ولا عجز ولا انفعالات ولا انفعاليات فهذا هو النوع الذي اعرض عنه بسبب ان توقيف المبتدي على حقيقته مما صعب صعوبة شديدة جدا واما المذكورات فهي مشهورة للمبتدين اذ هي مما يسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس انما هو للمبتدين لا غير وقد حدثكم بصورته مرارا ثم المشكلات التي يجب ان نبحث عنها في هذا الموضع هي هذه احدها تعرف المعنى الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل والثالث تحقيق الحال في ان الشكل من الكيف وليس من الوضع والرابع امر حال الزاوية انها في اي مقولة تقع والخامس حال الحلقة وانها كيف هي في جنس واحد من انواع الكيف وانما هي لون وشكل معا والسادس حال ما يجري مجراه

اذا اتفق ان كان من مقولتين فالى اي المقولتين منهما ينسب الواحد الحاصل من الجملة فاما البحث الاول فيجب ان نعلم ان هذا الجنس هو الكيفيات التي تعرض للجواهر لعروضها اولا للكمية بما هي كمية ليس كالقوة والضعف فانهما وان قارنت الكمية فليس لاجل ان الكمية نفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم تعرض بتوسطها للجواهر واما الشكل فانه قد يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردناه لمعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب والحلقة وكيفيات الاعداد ولكن لقائل ان يقول ان الحلقة تخالف البواقي لان البواقي تعرض للكمية عروضا اوليا مطلقا وبتوسطها تعرض لذوات الكمية واما الحلقة فلا تعرض للكمية عروضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبيعي متلون لم يكن حلقة ولهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض ايضا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما نحن في العمق فنقول ليس الامر كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها ما تعرض للكمية في نفسها لا بشرط انها كمية شيء ومنها ما تعرض للكمية في نفسها بشرط انها كمية شيء فيكون الكمية هي المعروض له اولى فذلك الشيء ثم في الشيء وان لم يكن يعرض لها ذلك العارض الا وهي كمية ما هي له كمية فليس اذا كان لا تعرض لها امر الا وهي كمية شيء يجب ان يكون اذا عرض لها الامر لم تعرض لها اوليا بل عرض لذلك الشيء والكمية بسبب ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان الكمية تعرض لها الامر عندما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما تعرض لها الامر لانها في الشيء الذي عرض له الامر كالالوان فانا لا نقول ان النفس لا تعرض لها النسيان الا وهي في البدن او شيء اخر غير النسيان لم يدل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما ان الحركة تعرض للبدن وبتوسطه يقال على بعض قوى النفس ثم الكون حامله الاول هو السطح كما هو مشهور ومحقق في العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير ملون بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليست القوة حاملها الاول هو العمق وبتوسطه يقال على الجسم حتى يكون الجسم ذو القوة هو الذي مقدار عمقه ذا قوة بل القوة يحملها جسم بجملة مادة وصورته او انما يحملها مادته وحدها كما سلوح لك تحقيقه في صناعة اخرى فالحلقة يلتئم من شيء حامله السطح بذاته وما يحيط به السطح وذلك الشيء هو الشكل وشيء حامله السطح ايضا ولكن عند حال كونه بها به الجسم ما طبيعي وهذا الشيء هو الكون فاذن الحلقة يلتئم من امرين حاملهما الاول هو الكم وبتوسطه يقال على الجسم واما البحث الثاني وما قيل في حد الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه ما والشكل الاخر وغير مسا وهو بضعفه وثلثه ويعنون بذلك مقدارا مشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحد والحدود بالذات هو المحدود والمحدود بالذات هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذن ما يحيط به الحد والحدود شكلا هو الشكل الذي من باب الكيفية لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والحدود على نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما اقوله وغفلة هؤلاء عنه ان المربع غير التربيع الا ان يقال مربع ويعني به التربيع نفسه كما يقال ابيض ويعني به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل من باب الكيف والتربيع لا يقال انه ما احاط به حد وحدود بل يقال انه هيئة ما احاط به الحدود واما المربع فان عني به الشيء الذي احاط به الحدود الاربعة فلا يقال انه كيف بل انه مكيف ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكره في هذا الباب فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربيع والشكل ولذلك صح قولهم للشكل انه ما احاط به حد وحدود فان الشكل الذي هو شكل المهندسين هو غير الشكل الذي كلامنا فيه ههنا واما من عني به التربيع فلا يمكنه ان يقول ان الشكل ما احاط به حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل المذكور ههنا هذا الرسم قول مجازف فيه وادوا بهم في هذا فقد صح ان الاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب وغير ذلك ليست باشكال بل هيئات الكمية لا تتعلق بالحدود بوجه من الوجوه واما البحث الثالث فيجب فيه ان نعلم ان المعاني التي تلتئم من اجتماع امور فانما يعتبر فيها اعطاء الحدود والموازنة لاسمائها فان الجمهور يصعب عليهم ان يميزوها وان يلتفتوا الى خصائص اجزائها اذا استغناؤهم بالجملة منها كاستغنائهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج اليه الجمهور من تخيلها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حدود على هيئة كالمربع من سطح ومن اربعة حدود ومن هيئة فلا يبالي في عادة الجمهور ان يجعل اسم المربع واقعا على السطح من حيث له اربعة حدود على

الثالث

المحدودة الاربعة وعلى الهيئة لكن السطح والحدود من باب الكم فاذا اخذت مع عروضها لما يعرض فانه حصل منها المثلث ذوات اعراض لحرجها
ما يعرض لها من ان تكون كميات كما ان الحركة لا تخرج الانسان من ان يكون حيوانا وجوهرا وان نظر الى الهيئة كانت الهيئة كيفية وليس ولا
من الاعتبارين من باب الوضع ولا فيه وضع البتة وقد غلط من ظن ان الشكل يصدق حمل معنى الوضع عليه بوجه من الوجوه وانما عرض له من جهة
باشتراك الاسم في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال وضع لحصول الشيء في موضعه وهذا المعنى من الوضع هو نفس مقولة الاين
ويقال وضع لحصول الشيء مجاورا للشيء من جهة مخصوصة كما يوضع خط من يمين خط وهذا الوضع نوع من المضاف ومقوليته بالقياس
الى غيره بان وضع الشيء عند مجاوره مقول بالقياس الى وضع مجاوره عنده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن يشكك عليه ان المجاورة
من باب المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض في الجهات بسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لاجزائها
وبالجملة لوجود اضافة ما في اجزائه التي توجد بالفعل وبالتوهم حتى يكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث
يمكن ان يتوهم فيه ذوات اضافة ما معلومة حصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع وهذا هو المقولة فان الجلوس هو صفة الجملة الجالس
لا الشيء من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه بعضها الى بعض اضافة او امكان اضافة ولا كل اضافة بل اضافة في
هيئة المجاورة ولا كل اضافة هيئة المجاورة بل ان يكون لها نسبة مع الى جهات بكيفيتها او الى اجزاء امكنة او اجزاء امور محوية فيها وبالجملة
ان يعتبر بالاعتبار التي فيما بينها اعتبار لها فيما بينها وبين امور مباينة لها فان الهيئة التي لاعضاء الجالس بعضها عند بعض اذا
انعكست وقلب الجالس والهيئة باسرها بالقياس المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذا زالت النسبة بينها وبين الامور الحاوية
عن جواهرها وغيرها وان نفس الداخلة على نسبتها ولذلك ما يقال انه قد انقلب وضعه والذي يقال ان الشكل من الوضع لا
الشكل يتعلق بحدود دهينا مجاورة خاص لوضع بعضها عند بعض فلقد يغلط من وجوه من ذلك انه اخذ الحدود مكان الاجزاء وانما
الاعتبار في الوضع بالاجزاء وفي الشكل بالحدود وغلط اذ حسب ان هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف انه من المضاف و
انما الوضع الذي هو المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند شيء خارج ومباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه وغلط ايضا اذ ظن ان الشيء اذا
كان متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان الشكل وان كان لا يحصل الا باضافة بين الحدود او وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل
وضعا فان المربع ايضا لا يحصل الا بعدد في الحدود وليس يجب ان يكون المربع عددا الا ترى انه لا يقال ان المربع هو عدد الحدود ولا
ان المربع هو وضع حد عند حد فاذ ليس يقال احد هذين عليه فلا يكون هو داخلا في مقولته بل يقال ان المربع حاصل عن وضع كذا
وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد وبعثتهم ريبة من ذلك اذ عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدود يكون فيه ذوات
وضع لكنهم سلموا ان الحالة التي للحدود بعضها عند بعض هي في مقولة الوضع ولذلك لم يعذر بقربهم بين معاني الاسم المشترك و
خصوصا اذا كان متشابه المعاني وكان ايضا يجتمع المعاني في شيء واحد فقد علمت ان الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة
بل بالوضع الذي من الاضافة واما الدائرة فانها لا تتعلق بهذا الوضع بل يتم ان يكون لحدها هيئة مخصوصة في الانحناء فيحصل
للمحدود هيئة الشكل كيفية بكيفية

ب فصل في تعرف حال الزاوية وكيفية وقوعها في الكمية او في الكيفية او في الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا واحدا وباقي الشكوك في هذا الجنس من الاجناس الاربعة

واما البحث الثالث فهو عن امر الزاوية فنقول لما الفرق بين الزاوية وبين الاشكال هي ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار محددا بين حدين واحدين
ملتقيان بحد ولنخص الكلام بالمسطحة فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات فقد يحيط معهما ثالث ورابع

او لا يحيط فان لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه ملتقيان عند حد مشترك لهما الحد ولا ملتقيان سواء كانا ملتقيان اذا امتدا او كانا لا
ملتقيان بل يذهبان في التوهم الى غير النهاية فان التقيا فيكون كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة او بشكل هلالي او بشكل آسي وغير ذلك في السطح
الذي لا يتحدد بحد ثالث بل انما هو محدود بحدين ملتقيان في جانبيه معترفقط فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو او هي زاوية والذي يتحدد
بحد غيرهما حتى يحاط به او يلتقي حداه دائما حتى يحاط به فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو او هي شكل فان لم يعتبر كونه محاطا به بل اعتبر منه حاله
من جهة حديه الملتقيين بحديهما فذلك ايضا اعتبار يتناول الزاوية وكيف ما كان فان النظر في السطح من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل يشتركان
في حد متصل بين بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث او لا يتحدد وكيف ويجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان
متباعدين الى غير النهاية ويتقطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع للسطح ا ممكن ذلك انه لم يمكن وغير المنطق فيه من جهة
ان حديه هذين قد اشتركا في حد اخر فيكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار بنظره نسبة المقدار الى التحدد من جميع الجهات ونظر
المقدار ونظر الجسم الذي هو الزاوية هو الجسم الذي هو المشكل او المثلث او المربع ونظر الهيئة التي يحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظر الهيئة
التي يحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات اعني الشكل فكما ان المقدار المشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار
الذي بالصفة المذكورة فانها كمية وكما ان هيئة المشكل كيفية فكذلك هيئة الزاوية كيفية وكما ان المهندسين اذا قالوا شكل ذهبوا الى الشكل
كذلك اذا قالوا زاوية ذهبوا الى المقدار ذي الزاوية وكذلك ما يكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان حال حدي
المربع بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذلك حال حدي الزاوية وقد قيل ان الزاوية مقدار ينتهي عند نقطة وهو قريب مما قلناه
او لا شيء واحد وهو ان المقدار الجسماني اذا تحدد بسطحين ملتقيان عند خط من غير ان ينتهي ابدا ذلك سطحا واحدا وله لا محالة خصوصية حال
غير الشكلية قد اهمل اعتبارها بحيث يكون احد السطحين قائما على الاخر او الى انفراج او الى تقارب محدود وليس شكل الجسم من حيث هو محدد
بسطحين هو هكذا كما ليس شكل السطح من حيث هو متحدد بخطين كالاشكال القلانسية او الهلالية هو زاوية فبالحري ان يكون هذه زاوية
مجسمة ايضا قد اغفل امرها وان لم ينته الى نقطة وبالحري ان يكون ههنا معنى جامع الزاوية التي عن خطين والتي عند سطوح عند نقطة والتي
عن سطحين عند خط ان يكون هذا المعنى الجامع هو كون المقدار ذا حدود فوق واحد ينتهي عند حد واحد مشترك لها من حيث هو كذلك
فان جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيدا من الصواب وكان انتهاء الزاوية المسطحة عند النقطة لا لانه زاوية فان له من حيث هو
زاوية ان يتحدد بحدود ينتهي عند حد واحد ثم ان عرض ان كانت الحدود خطوطا يعرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان ابى هذا آبٍ وجعل
اسم الزاوية للمقدار من حيث هو منته الى نقطة لم انا فيه وصار معنى الزاوية اخص مما ذكرناه وخرج شيء من جملة الزاوية ومن جملة الشكل
نعرض ايضا للمقادير من جهة الحدود وهذا هو ما ذكرته وليس ينبغي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما لا يعنيه ان الزاوية جنس اخر من الكم
هو بين الخط والسطح ظنا ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول وعرض هو ان يكون له طول وعرض هما حدان قائمان احدهما على الاخر
حاسبا ان الخط يكون عن حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرضا حتى يكون اذا اثبت طرف وتحرك طرف فعل شيئا بين الخط والسطح
وكذلك بين السطح والجسم فان هذا انما اخطأ في معرفة الطول والعرض فادى به الخطاء الى ان يوسوس بل الزاوية المسطحة سطح ولذلك يمكن ان
يعرض فيها بعد واخر قائما عليه والزاوية المجسمة جسم لنظر ذلك لنفسه اعني اذا عنينا بالزاوية المقدار الذي له هذا النوع من التحدد واما اذا ذهبنا
الى الهيئة فان الزاوية كيفية واما البحث الخامس فان لقائل ان يقول ان الخلقة كيف تكون كيفية واحدة وشيئا واحدا فهو مجموع لون وشكل
وهب انكم تجوزون ان تكون انواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصررتم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض تركيب وان كان لحدودها
تركيب من جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة فانه عندكم نوع واحد من باب العرض ينقسم الى شيئين منهما يحصل وجوده احدهما الشكل

والآخر اللون فنقول في جواب ذلك إنه لا يمتنع أن يكون أعراض مركبة من أعراض وكيف والعشرة عرض لأنه عدد فهو كم وهو مركب
من خمسة وخمسة والمربع عرض وإنما يلتئم من أن يكون هناك سطح وحد وتربيع بل يعني أن الجواهر قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها
وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة وإن لم يكن أحدهما طبيعة الجنس ولا الآخر طبيعة الفصل على ما تعرفه في تعليمنا للبرهان والأعراض لا توجد
فيها ذلك وإن وجدت لها أجزاء فلا يكون جزء منها مدلولا عليه بوجه من الوجوه فطبيعة الجنس كالكيف هاهنا المركب وجزء آخر مدلول
عليه بطبيعة الفصل وإنما ينتهي لا محالة إلى بسائط لا يوجد فيها الحد وحي القسمة الأحد ودها وليس يجب أن يكون أجزاء الحد أجزاء الحدود
وعلى ما نعلمه بعد فالشكل إذا قارن اللون اجتمع لذلك شيء واحد جملة به يقال للشيء إنه حسن الصورة وجيد الصنعة وإنه قبيح ردي ولو خلا
اللون عن الشكل فكان لونا وحده أو الشكل عن اللون فكان شكلا وحده لم يكن له ذلك الحسن وذلك القبح بل حسن أو قبح آخر فإذن الشكل من
حيث هو مجتمع مع اللون أو مع غير ذلك خاصية حال من الاجتماع ليس تلك خاصية أحد جزويه ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما
معا فقط بل إذا كان حسن اللون من حيث هي حسن اللون وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ولم يكن مناسبة الجنسين مناسبة محدودة
لم يكن الحسن الذي تعتبر لجملة الصورة بل ربما أحوج الحسن الذي للجملة إلى أن يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص بل كان الحسن
لا يقال على المعنى الذي على سبيل الاجتماع منهما وعلى المعنى الذي على سبيل الخصوص إلا باشتراك الاسم وأما البحث السادس فهو تعرف حال
المركب من شيئين أنه إلى أيهما أميل فنقول إنه لا يخلو إما أن يكون أحدهما أولى بأن يكون موصوفا والآخر صفة كالمربع الذي يعني به سطح
ذو هيئة فإن السطح هو الموصوف بالهيئة والهيئة عارضة له والجملة من مقولة الموصوف فإن السطح ذا الهيئة سطح لا هيئة والمجموع حق عليه أنه
سطح وأما إذا اختلفا وليس أحدهما أولى للشيء والآخر بأنه سبب الأول وبعده فإن ذلك الاجتماع منهما يكون جمعا عرضيا ولا يكون على
سبيل جمع يحصل له أمر له اتحاد في طبعه ويكون كحال الكثافة والطول فلا يكون الكثافة والطول الجماع يحدث منه جملة واحدة في الذات فلا
يستحق تلك مقولة بل يدخل في المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات هذه الأشياء أيضا مركبة من المقولات كما أن الكثافة إذا اجتمعت مع الطول
كان المجموع حاصلا من كيفية وإضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي واعلم أن الأمور التي يستحق أن تدخل في المقولات على أنها أنواع المقولة
ليست أي أمور اتفقت بل الأمور والطبائع التي تتقوم بمعنى جنسي وبمعنى آخر يقترن به فصلي يتقوم به الجنسي على المعنى المذكور في
المدخل فأما الاقترانات التي لا تكون على هذه الصفة فلا توجب نوعية ولا توجب دخولا تحت مقولة بل يجعل لها مقولة محررة ليس حقيقية
فيكون الإنسان إذا قارن كيفا لا يتقوم به ولا هو عام للإنسانية بل عارض غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا البتة لشيء من حيث هو
مجموع إلا أن يظن أنه نوع من جوهر مكيف فعلى هذا القياس فقس

ج فصل في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والأحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها

فهذه هي الكيفيات
وأما ذوات الكيفية فهي التي لها هذه إما أولا وإما ثانيا كانت جواهر أو كانت كميات فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها
أما لغة العرب والفرس فيشتق فيهما دائما اسم المكيف من اسم الكيفية وإن قلت بلا اشتقاق فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما أن قيل
خلق عدل ورجل عدل أو لون أبيض وجسم أبيض فقد يقال مع ذلك عادل ومبيض لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات أو في اليونانية
وحدها بأن لا تشتق ذلك عن بعض الكيفيات بل يفرد للمتكيف اسم فإنه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم للذي له الفضيلة
بل كان يدل الفاضل اسم مشتق من اسم الاجتهاد وربما كان للذي له الكيفية اسم ولا يكون للكيفية اسم موضوع أصلا وهذا في كثير من اللغات فإن
القوى يشبه أن يكون لها في اليونانية اسم بل للقوي فيقال فيها ملاكرى ولا يكون للكيفية اسم إذ الملاكرة اسم فعل الكيفية لا الكيفية ولا يبعد أن
يكون كذلك الحال في لغة العرب فإن المصحاح في لغة العرب لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال فإنه هنا مشتق من الصحة وفي

من العادة في الاشتقاق فإن الذي لا صحة فيه إذا مرض فإنه قد يكون في حال المرض مصحاحا وإن لم يكن صحيحا إذا كان سريع القبول للصحة والهيئة المصحاحية
فإنما لا اسم لها بل ربما تكلف في لغة العرب فيشتق لها الاسم عن اسم الشيء ذي الهيئة على عكس القانون الطبيعي فيقال مصحاحية فيكون حينئذ اسم ذي القوة
غير مشتق من اسم القوة بل بالعكس ومن لواحق الكيفية أن الكيفية يكون فيها مضادة وذلك ظاهر إما في الملكة فمثل الجبن فإنه ضد التهور ومثل العقد
الصواب فإنه ضد للعقد الخطأ والأمر في الحالات أيضا هو بقياس ذلك وأما المضادة في القوة واللاقوة فمثل المصحاحية للممراضية وأما المضادة في
الكيفيات الانفعالية والانفعالات فكالبياض للسواد والحرارة للبرودة وأما المتعلقات بالكمية فالأشكال لا أضداد لها وأما الاستقامة والانحناء
والتقبيب والتقعير فيستعمل أيضا في العلوم أنها غير متضادة وأما الزوجية والفردية فيظن في ظاهر الأمر أنهما متضادة وليس كذلك وذلك لأن
الزوجية والفردية لا تتعاقبان على موضوع واحد البتة ثم ليس كل معنيين مسميين لا يجتمعان فهما متضادان وإن كانا يجتمعان في جنس واحد
فإن الفرس واللافرس والبياض واللابياض والحرارة واللاحرارة كل ذلك من التي لا تجتمع معا فلو أن أحدا أخذ اللابياض مقرونا بشرط اتصاف في
جسم من شأنه أن يقبل البياض فأثبت له اسما فكان مثلا ب وأخذ اللامربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ح حتى كان الموضوع لا يخلو من أن يكون
بياضا أو يكون ب أو مربعا أو يكون ح لما كان يجب من هذا أن يكون ب يصير سوادا الذي هو ضد البياض أو ح ضد المربع الذي لا ضد له
ليس ذلك لأن لا مربع واحدا وأشياء كثيرة تشترك في أنها لا مربع وأن اللابياض هو سواد وأشياء أخرى تشترك فيها لا بياض فإنه لا تقديم ولا
تأخير للكثرة والقلة في هذا الباب إن كان كونه ضدا إنما هو بسبب أن له اسما محصلا ولا يجامع آخر بأنه ثم الفرد إذا خالف الزوج فإنما خالف
الزوج بأن الزوج هو العدد الذي ينقسم بمتساويين وأن الفرد هو العدد الذي ليس كذلك فعسى كونه عددا لا ينقسم بمتساويين ليس يوجب إلا سلبا
لمعنى كان في العدد الزوج يقارن عن موضوعه بل إنما يقارن جنس الموضوع الذي هو العدد وقد علموا أن هذا القدر لا يوجب التضاد ولو قارن
الموضوع المشترك فصلا من جنس الموضوع وإن فهم للفردية معنى آخر أزيد من ذلك يقابل الزوجية فذلك المعنى لكن حاله أنه معنى مباين لا مشارك
في الموضوع ونحن إذا قلنا ضدك لم نذهب إلى هذا ولا هؤلاء أيضا وإن جعلوا فالذي الزوجية والفردية لا متضادان ولا الوحدة والكثرة واستقصاء القول
في هذا في صناعة أخرى فإذن الجنس الرابع لا مضادة فيه فإذا كان إحدى المتضادتين من الكيفية فالأخرى التي تنازعها الموضوع بالتعاقب لا بد
من أن تكون من الكيفية فإن بالتباين يكون هيئة وإذا حين موضوعه تعاقب هذه تلك ويتبين لك هاهنا هذه بالاستقراء كالبياض والسواد والحرارة
والبرودة وغير ذلك ولما كان لأنواع من الكيفية أضداد يتحول الموضوع من بعضها إلى بعض أبدا كان من كيفية منها وليسا بالأخرى فلك الآنا
من الكيفية يقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فإن كلها يقبل الأزيد والأنقص فإن حرارة تجدها أزيد من حرارة
وبرودة تجدها أزيد من برودة وهذا دأب جميع الأضداد التي بينها وسائط التي ليس ينتقل الموضوع من أحدهما مقارنا الوجود الآخر بل ربما لا
عن الطرفين إلى الوسط بينهما الوسائط في حكم أنها محدودة تجد المتوسط لا يقبل التشدد والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين إفراطين والعفة
التي هي متوسطة بين إفراطين إلا أن هذه المتوسطات إذا قرنت بالمادة واعتبرت في الأشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي فإن ذلك غير مدرك إلا
بالحد فما قارب ذلك الحقيقي ولم يخرج إلى الطرفين حق وجاء بعده وظهر أثره ظهورا فاحشا فإنه يعد في الواسطة فلذلك قد يكون عدالة زيد أشد من
عدالة عمرو وإن كانت العدالة المطلقة ليست أشد من عدالة أخرى فإنها واحدة لا تقبل الأزيد والأنقص وهكذا حال الصحة التي هي توسط ما في المزاج
وفي هيئة التركيب بين أمور زائدة وناقصة فإن الصحة المطلقة واحدة لكن قد تكون صحة أصح من صحة وذلك بحسب اعتبار صحة زيد وصحة عمرو وأما
الأمور التي لا أضداد لها فإنها لا تقبل الأكثر والأقل كالمربع والمثلث وغير ذلك ولو أنها كانت تقبل التزيد والتنقص لكان التربيع يتوجه في
النقصان إلى ضد إذا أمعن صار إليه وكان ذلك بعيدا عن التربيع ومشاركا للرفع للمادة معاندا وكان ذلك ضد الربع هذا فإن التربيع أيضا
إذا أريد قرنه بالمادة لم يحصل إيجاد التربيع الحقيقي بل إنما يوجد في المادة هيئة ما هو شبيه به وحتى عند الحس مخالفته له فيكون حينئذ تربيع أصح من

تربيع بحيث انه تربيع حسي حتى لا تربيع حقيقي واما السواد والبياض والجبن والتهور والحرارة والبرودة فليس انما يقع ذلك فيها من خطاء الحس بل يكون
الموجود ان في المادة كلاهما بالحقيقة حرارتين احدهما اشد والاخرى انقص ليس كالمربع الحسي الذي لا يكون هو بالحقيقة مربعا بل يكون شكلا اخر الا
ان خلاه المربع لا يحس به ولا كالعدالة التي لا يكون في الحقيقة عدالة ولكنها يكون جبنا او تهورا الا ان خاصته مخالفة لا يدرك تحصيلا وانما يكون الشيء
اكثر من شيء بعد ان يشاركه في الحد والمعنى ثم يكون مع ذلك اشد واقوى منه فيجب ان يكون كلتا الحرارتين محرقتين مفرقتين لكن احدهما اشد
احراقا فما كان هكذا فهو بالحقيقة قابل للاشد والانقص واما الاخر فهو كذلك عند الحس فلذلك لا يعد مربعين يقبلان حد المربع بالحقيقة
ثم يكون احدهما اشد والاخر انقص بل اما ان يقبلا على السواء واما ان لا يكون احدهما مربعا ثم بعد هذا مباحث خارجة عن صناعة طرق
المنطق ومن خواص الكيفية التي لا يمكن ان يشاركها فيها قبولها التشبيه وغير التشبيه وقد بينا الحال فيما سلف

د فصل في حل شك منقول بمداخلة انواع من الكيف وغيره لانواع من المضاف

ولقائل ان يقول ان اكثر هذه
الاشياء التي عددتموها في مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف كالملكة والعلم والقوة وما اشبه ذلك فالجواب ان هذه الاشياء ليست بذواتها
من مقولة المضاف بل بما قد عرضت له الاضافة اذ لها وجود غير ما هي به مضافة فانه وان كانت ماهيتها مقولة بالقياس الى غيرها فانها لا تحتاج لذلك
ان يكون من مقولة المضاف اذ قد احتاج الرسم الموجب لذلك كما علمت الى علامة اخرى وتعتبر لحوق حتى يصير خاصا بالمقولة وكذلك قد علمت ان
الجواهر كانت يظن بعض نوعياتها انها من المضاف لهذا الرسم فلما حصل الرسم علم انها ليست من المضاف وعند ذلك حين كان لها وجه محصل مخصص
لم يكن به من المضاف اذ كان ذلك الوجود لها مجردا وانت تجد مثل ذلك في العلم فلو كان العلم الذي يقال هيئة بالقياس الى غيره ولوجوده الذي
يتقوم به من كل وجه ولم يكن كيفية لكن بها اضافة فلها وجود انها كيفية وبحقها وجود هي به مضافة لكان اذا حصل العلم وخصص لزم ذلك في تخصيص
كونه مقول الهيئة بالقياس لكن ليس الامر كذلك فان نوعيات العلم كالنحو لا يقال هيئتها بالقياس الى غيره في حد تخصيصه بل من جهة معناه الاعم وهو كونه
علما فلا يقال ان النحو نحو لشيء بل يقال ان النحو علم بشيء كما كان هناك لا يقال ان هذا الراس هو هذا الراس لشيء بل يقال هذا الراس راس لشيء فاذا كان هنا
حصل هنالك ان هذا الراس مخصصة من ذلك الراس من حيث وجوده الذي ليس به مضافا بل عارض له الاضافة حتى ان هذا التخصيص يعرى
عن موافقة تخصيص الاضافة بذاته بل يلزمه من الاضافة ما لزم الطبيعة العامة التي يلحقها الاضافة كالراسية فلذلك هاهنا اذا اخذ النحو جزئيا
من العلم من حيث العلم كيفية ولذلك لم يتعين من الاضافة الا ما كان يلحق جنسه اولا وكان هذا التخصيص ليس من جهة ما يلحقه من الاضافة بل من
جهة الوجود الخاص كان كيفية ما يكون هيئة في النفس وصورة مجردة عن المواد هي مطابقة لامور من خارج فيكون عاما لهيئات وصور في
النفس مجردة كلها تشترك في هذا الحد ولا تختلف فيه فتشترك كلها في انها مطابقة لامور من خارج لا لاجل خصوصها بل لاجل ان هذا المعنى
عارض او لازم للمعنى العام لها فلو كانت تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان يجب ان يكون الاضافة يلحقها لتخصصها
فاذا قد بقي مخصصها في حد تخصيصه غير مضاف فله وجود غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها بل لها وجود خاص
وانما المقول هيئته بالقياس هو الجنس الذي لاجله يقال كذلك المتنوع وفي حد تخصيصه لا يقال وكان للنوعيات وجود ليست هي به مضافات
فجنسها ايضا كذلك وان عرضت له الاضافة فليس من المضاف بذاته فانه يستحيل ان يكون الجنس داخلا بذاته في مقولة ثم يكون انواعه في
مهيئاتها غير داخلة في تلك المقولة وهل المقولة الا جنس الجنس وهل صورة المقولة الا هذه الصورة فبين اذن انه لما لم يكن النحو من المضاف
فليس العلم من المضاف الا على انه عارض له المضاف عروضا اوليا لا على انه نوع من المضاف ولا باس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين
اما في احدهما فبالذات على انه نوع له واما في الاخر فبالعرض على انه موضوع لعروضه له فمن ذي يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى هؤلاء فيكون مثل
هؤلاء الذين يظنون ان الشيء يكون في جنس وانواعه في جنس مباين له والعجب ان هؤلاء قد نسبوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف وهو انه الذي

هيئته مقولة بالقياس الى غيره رسم قد ذيف كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف وانه محتاج الى زيادة وما قرب بينهم وبين هذا الموضع قرب
من يلحدا او وقت حتى جاؤا وسلموا ان العلم داخل في المضاف لطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست كذلك فلزمهم ان يحلوا هذا الشك وليسوا ان
مثل هذا الشك قد سلف ذكره في الجواهر ايضا فكان حل الشك في اخر الامر يوجب ان ما تخصص من الكونه مقولا بالقياس الى غيره دل ذلك منه على انه
ليس من مقولة المضاف وعلى ان الحد الثاني المحصل المحقق الذي للمضاف غير مقول عليه ونسوا ان الشيء اذا قيل على شيء قول المقول على الموضوع فقيل
هذا المقول عليه كذلك على ثالث فان الاول يقال على الثالث كذلك ونسوا انهم كانوا يفهمون من المقول على هذا الموضوع انه يجب ان يكون ذاتيا
مقوما للمهية فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما لمهية العلم ثم العلم جنس للنحو ومقوم المهية النحو ومقوم المهية لمقوم المهية مقوم المهية
فكيف سقط النحو عن حد المضاف حتى يذهب الى الكيف الكيفية سواء كان ما يلزم المقول على الموضوع حقا او لم يكن ونسوا انهم علموا ان الاشياء
المتباينة الخواص لا يحمل شيء منها على الاخر فاذا كان كل نحو في ذاته ومهيته محمولا عليه الكيف ولا شيء من الكيف يقال عليه المضاف في ماهيته على ان لا يكون له
وجود الا ما هو به مضاف لا على انه لا يعرض له الاضافة انه يلزم من ذلك ان لا يكون شيء من النحو يقال عليه المضاف في جوهره وكل علم عندهم نوع من المضاف
فيقال عليه المضاف في جوهره ويلزم ان لا شيء من النحو علم هذا خلف لكنه لا يجب ان يلتفت الى هؤلاء بل يفهم ان ما قيل في ما طعن به اس كان العرض فيه ما ان
اليه لكن لقائل ان يقول ان حكم النحو حكم العلم فان النحو نحو بالقياس الى شيء وهو اعراب اللغة فالجواب عن ذلك ان اعراب اللغة ليست هيئته من حيث هي اعراب
اللغة مقولة بالقياس الى النحو وكيف يكون النحو مضافا اليه والمتضايفان كما علمت كل منهما مقول بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة مقول بالقياس الى
النحو من حيث هو معلوم حتى اذا كان اعراب لغة موجود الفصحة ولم يعلم لم يكن مقولا بالقياس الى النحو فاذا كان كذلك فقابل المعلوم من حيث
هو معلوم العلم والعالم من حيث هو عالم فلما لحق اعراب اللغة المعلوم فصار اعراب لغة معلوما صار بازائه هيئة نفسانية هي علم فالهيئة النفسانية
التي علم هي جملتها مقولة بالقياس الى هذه الجملة فاذا فصلت الهيئة فالتفت الى كونها ماهية ولم يلتفت الى ما عرض لها من اضافة الى خارج صار مباينا لما
كان وجودها غير مضاف وكذلك اذا التفت الى اعراب اللغة وفصل عنها كونها مطابقا لها ماهية نفسانية حتى زال عنها انها معلوم كان وجودها
غير مضاف وكذلك هذا الراس فانه من حيث هو راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس فاذا اعتبر الجوهر المشار اليه ولم يجب ان
يكون النظر اليه من حيث هو هنا نظرا في انه راس كان له وجود خاص وكذلك في جانب ذي الراس نعم الاضافة اللاحقة هناك لازمة المهية
التي في النفس وليست لازمة للراس فكذلك الراس نفسه اذا حصل لم يجب تحصيل الاخر وليس اذا قلت ان احد المضافين الحقيقيين اذا عرف
بالتحصيل عرف الاخر بالتحصيل لزم علينا ان كل ما لزم العلم بتحصيل مضايفه عند العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقي بل قد يكون هنا في المضاف
الحقيقي ويكون ايضا فيما لا ينفك عن ملازمة الاضافة له فان ذلك انما اورد هناك ليس لان يبين ان كل ما كان ذلك شانه فهو مضاف
حقيقي بل لان يبين ان ما ليس ذلك شانه فليس مضافا حقيقيا فيزول الشك المذكور في الجواهر اذ كان تصحيح واحتجاجه يتوجه الى ان
المضاف الحقيقي الذي وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف كذلك مضايفه وكان الجوهر واشياء اخرى عددت ليس كذلك
فيحل التشبه فانه ما اورد مورد ذلك البيان بيانه وحجته الا على هذا ولم يتعرض لعكسه ولا زعم ان هذه خاصة المضاف الحقيقي وحده
بوجه من الوجوه ولا كانت له الى ذلك حاجة بل الى هذا على ما بينا واضاف اليها ان الراس وما يجري مجراه ليس كذلك فانتج انه ليس من المضاف
الحقيقي وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب

ه فصل في الاين وفي متى

واما الاين فانه يتم بنسبة للمتمكن الى المكان
الذي هو فيه وحقيقته كون الشيء في مكانه وقد علم فيما سلف انه كيف تباين المضاف وهو جنس الانواع فان الكون فوق اين والكون
تحت اين والكون في الهواء اين وفي الماء اين ومن الاين ما هو حقيقي اول وهو كون الشيء في المكان الحقيقي له ومنه ما هو بان غير حقيقي مثل
كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الماء ولا يكون جسمان موصوفين باين واحد بالعدد والاين اول حقيقي ويكونان

موصوفين باين واحد بالعدد ثان غير حقيقي كجسمين مكونان في السوق معا ومن الاين ما كون ماخوذا لذاته ككون النار فوق على انه في باطن
سطح السماء ومنه ما هو عارض مثل كون الحجر في الهواء وربما كان في الاين اضافة ككون الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه في مكان هو اقرب الى
فوق من مكان الماء والاين منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في
الهواء وهو مكان ما او مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد زعم بعض المتقدمين ان الواحد من الاين قد يحصل
في جواهر كثيرة ككون عدة في السوق وقد غلط واجابه بعض المحدثين بما اعتبر عنه قال انه ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد فيه
هذا المعنى واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا ثانيا مشتركا
فيه فليس الاين هو السوق بل كون زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بها زيد كائن في السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا في
السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من حيث زيد غير نسبة عمرو وعمرو بالعدد وهذا كالبياض فانه وان كان يتحد بالنوع
فقد يكثر بالعدد ثم ان بعض المحدثين اعان المتقدم ولم يرض بهذا الجواب فقال ليس حال الاين كحال الابيض فان البياض الذي في
زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذي في عمرو واما السوق فيكون واحدا للجماعة وحيث انه عمل شيئا اذا ان السوق واحد كان
السوق هو الاين كان السوق كونا في المكان لا مكانا ما وكان الشيء اذا سئل عنه اين هو فيصلح ان يقال سوق لا ان يقال في السوق
فان كان الاين هو كونه في السوق فربما يبطل ببطلانه كونه في السوق وان لم يبطل كون عمرو في السوق فهو كالبياض ايضا ويقول
ان الاين فيه مضادة ما كما في ساير المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل للكون في المكان الذي عند المركز لا
يجتمعان وهما معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان فيه وبينهما غاية الخلاف اذ قد يصار من احدهما الى الاخر
قليلا قليلا ويكون الطرفان متضادين ويكون هناك اين متوسط بينهما واين اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية واين
من الجهة الاخرى بالخلاف فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة جنسيته بل من حيث خواص نوعيته واضافتها ايضا ان يقبل
الاشد والاضعف مثل اثنين كلاهما فوقان واحدهما اشد فوقية فعلى هذه الجهة يمكن ان يقع فيها الاشد والاضعف
اما الكون فوق مطلقا او تحت مطلقا والكون في اي حد شئت مطلقا والكون في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك الاشد والاضعف
وفي الكيفية ايضا فان السواد الحق لا يقبل اشد واضعف بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء وهو بياض بالقياس عند
شيء اخر وكل حد من السواد بعرض فلا يقبل الاشد والاضعف في حق نفسه ويجب ان نترك هذا في هذا الموضع بل له مكان
اليق به من الفلسفة فان لقايل ان يقول ان السواد ليس من حيث هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل لطبيعة كيفية واما
الاين فانما يقبل ذلك من حيث اضافة بعرض لاينيته وهو قرب وبعد من الطرف ثم اذا اشتغلت بتوضيح الحق في جميع هذا كان
خروجا الى صناعة اخرى فليسلم الان لهذا القائل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك القول في
امر السواد والبياض منهما واما متى فانه ايضا نسبة ما للشيء الى الزمان وهي كونه فيه نفسه او في طرفه فان كثيرا من الاشياء يقع في
اطراف الازمنة ولا يقع في الازمنة ويسال عنها بمتى ويجاب واذا نسب الشيء الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق له لا يفضل
عليه كقولهم كان هذا الامر وقت الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير السوق في الاين كقولهم كان هذا في سنة كذا ولم يكن في جميع
السنة بل في جزء منها وليس الزمان المطابق كالمكان المطابق في انه لا يشارك فيه في النسبة اليه بل الزمان الواحد الحقيقي المعين ينسب اليه
اشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن مع ذلك فان كل واحد كاين فيه يكون هي نسبة الخاصية اليه التي لو عدمت
لبقيت نسبة خاصة للاخرى وان كان المنسوب اليه واحدا انظر ما قلنا في النسبة الى السوق ولا نحتاج ان نطول بذكر ما قاله المقدم المذكور

في متى وفي ما هو جوابه فانه ما قال في المكان فهو له في الزمان اقول وقد هول فاضل المتاخرين في العبارة عن المتى الخاص تهويلا مفرطا فقال ان متى
نسبة الشيء الى الزمان الذي ينطبق نهايتاه على نهايتي وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك لانه ذكر ان نهايتي وجوده فاما ان
نعني به نهايتي مقداره او نهايتي حركته او نهايتي زمان وجوده او نهايتي متاه ونسبته الى زمانه فان عنى نهايتي مقداره فليس ينطبق عليهما نهايتا زمانه
وان عنى نهايتي حركته فخصص بذلك المتحرك المتصل الحركة او الحركة نفسها وليس الغرض بحثها الى هنا وحده واما نهايتا زمان وجوده حاصلا فلا ينطبق
عليها نهايتا زمانه بل هما هما واما نهايتا النسبة فيمكن ان يجعل له وجه تاويل فيقال ان معناه ان متاه هو نسبته الى زمان ينطبق نهايتاه على
نسبتين له الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اولاها ولا بعد اخراها اليه فيجب ان نفهم قوله على هذا الوجه لكن نسبة الشيء الى الان الذي
نهايته عنى ان نظن بها انها ليست من مقولة متى بل لها فان كان ذلك كذلك فكان الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في آن ما لا يحمل عليه
هذا الحد وهو من مقولة متى لكن الحق ان الان يصح اليه نسبة معقولة يحتمل ان يكون بها جواب متى لا ان يشار الى الذي يحدده بذلك الآن فيكون
الى الشيء نسبة الى الزمان لا على انه فيه بل على انه في طرفه ومع ذلك يكون اينا فهذا نقضه ما قاله هذا الفاضل الفهم الا ان يحكم بان النسبة الى الان
ليست من مقولة متى لكنها لا مقولة لها يليق غير هذه المقولة فلعلها غير داخلة في مقولة اصلا ثم بعد هذا نظن كان الاشتغال به مخصوص بالمباحث
فيما لا يعنيه واعلم انه كما لم يمكن للاضافة معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدها بين شيئين اذ لم يكونا خارجين منها بل كانا امرين خارجين عنها هي تتعلق
بهما كذلك الاين ومتى لا يجب ان يظن فيهما تركب نسب ان لكل واحد منهما نسبة الى شيء فان النسبة ليس المنسوب ولا المنسوب اليه جزء منها حتى
يكون الجملة هي النسبة فيكون النسبة جزءا لذاتها اذ الجملة يحصل جملة من الاشياء ومن الجمع نفسه فيكون الجمع كالصورة وهما كالمادة والمجموع كالمركب
والجمع جزء من المركب كالصورة واذ هذا محال فليس الاين ولا متى مركبا

فصل في بواقي المقولات العشر

واما الوضع فقد تبين لك انه اسم يقال على معان وان الذي هو المقولة فهيئة تحصل للتمام او الجملة لاجل نسبة تقع بين اجزائهما وبين جهات
اجزائهما في ان يكون لبعضها عند بعض مجاورة المعتبرة بجزئيته لا ذلك فقط بل تخالف مع ذلك بالقياس الى امور غير الموضوع المعتبر بجزئيته
اما امكنة حاوية واما متمكنات محوية وبالجملة جهات وهذا كالقيام والقعود والاستلقاء والانبطاح ولا احتاج ان ازيدك على ما سلف بيانا
وشرحا وتفصيلا وتطويلا بل اعلم ان الوضع قد يكون فيه تضاد فان الهيئة الحادثة من وضع نصير الاجزاء الى جهات متضادة لجهات اخرى
هيئة مضادة للهيئة المخالفة لها كالاستلقاء والانبطاح وذلك اذا كانت الاجزاء لا تخالف بالعدد فقط بل بالطبع ومثال هذا ان المكعب
الذي ليس له ست جهات لا اختلاف فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه فوق وهذا يمينا وهذا شمالا وكذلك الى آخرها ثم
غير حتى صار الذي هو فوق هو تحت والذي هو تحت هو فوق فان حال جملة الموضوع في تناسب ما بين اجزائه محفوظة واحدة بالعدد ووضع
لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو كما كان لكن هذا الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد واما هيئة الجملة فمحفوظ ولا يتخالف الوضعان بالنوع
بل بالتخصيص الجزئي وذلك لان الجهات هي التي كانت ما عداها والاجزاء والاطراف التي يليها هي مثل التي كانت لا تخالفها بانواعها
بل باعدادها واما لو كان بدل المكعب المتشابه الاضلاع شجرة او انسان فنصبا على ساقيهما ثم قلبا ونكسا فان حد الامرين مختلف فان
حد الاول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وحد الثاني مخالف لذلك لا بسبب ان الساق والراس
انما تخالفان بالعدد فقط بل هما تخالفان ايضا في المعنى والطبيعة فاذا كان حد الهيئتين متخالفين وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما
واحد فهما متضادان واما هنالك فانما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحد وحاذ كان سطح ما منه فوق كان فوق فصار تحت و
صار الاخر فوق وذلك السطح انما تغاير السطح الاخر لعدد مغايرة ليست في حدين والاضداد هي التي لها طبايع متباينة وحدودها
متخالفة وتخالف بالنوعية لا بالتشخيص وكما ان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث الان من حيث هو ذلك البياض الامسي والبياض الحادث

السوم من حيث هو هذا البياض وهما متعاقبان على موضوع واحد وليسا متضادان اذ ليس بينهما غاية الخلاف ولا خلاف امر داخل
فى اللوس فكذلك وان كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصى وهذا الوضع الشخصى ويتعاقبان فيه فليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية
الخلاف فى الطبع وفى حقيقة الوضع وبعد ذلك فان الوضع يقبل الاشد والاضعف على نحو قبول الاين ولان قولنا قيام وجلوس قد
يقال على الحركة الى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة فاعلم ان القيام الذى من الوضع هو العار منهما لا الحال الذى تقوم
واما مقولة الجدة فلم يتفق لى الى هذه الغاية فهمها ولا احد الامور التى يجعل كالانواع لها انواعا لها بل انما يقال عليها باشتراك من
الاسم او بتشابه وكما يقال الشىء من الشىء والشىء فى الشىء والشىء على الشىء والشىء مع الشىء ولا اعلم سببا يوجب ان يكون مقولة الجدة
جنسا لتلك الجزئيات لا يوجب مثله فى هذه المذكورة ويشبه ان يكون غيرى يعلم ذلك فليتامل ذلك من كتبهم ثم ان ذلك بعضها عن
ان يكون انواعا وجعل يواطئ هذه المقولة بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل الاشتراك فى اسمها بالقياس الى الجملة او الاخرين
وعنى به انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فليكن كالتسلح والتنعل والتزين ولبس القميص ولكن منجزئ وكلى
ومنه ذو لحكال الهرة عند اهابها ومنه عرضى كحال الانسان عند قميصه ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر الى ما اوثر ان يفصل
اليه ففيه محال واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فتوهم فى تصورها هيئة توجد فى الشىء لا يكون الشىء قبلها ولا بعدها البتة فى
الحد الذى يكون معها من الكيف او الكم او الاين او الوضع بل لا تزال تفارق على اتصالها بها الشىء شيئا وتوجيه الى شىء ما دامت
موجودة كالتسود ما دام الشىء يتسود والتبيض ما دام الشىء يبيض وكالحركة من مكان الى مكان فالشىء الذى فيه هذه
الهيئة على اتصالها بها فهو ينفعل وينفعل وحاله هى ان ينفعل والشىء الذى منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث هو منسوب
اليها فحاله هى ان يفعل فاما ان هذا يكون فى الكيف وحده او فى ساير هذه فامر يستقصيه واحواله واقسامه فى الكلام الطبيعى
فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقولة بانها يجب ان يكون بعد الى الكيفية فقط واما العامها ولغيرها من الامور
التى يقع فى مقولات كثيرة وبعضهم يجوز ان يكون جامعة للانواع كلها بمعنى واحد وتحقيق هنالك فى الطبيعيات واعلم انه انما
قيل ان ينفعل وان ينفعل ولم يقل انفعال وفعل لان الانفعال قد يقال ايضا للحاصل الذى انقطعت الحركة الثالثة فانه يقال ان فى هذا
الثوب لحرا قانا اذا كان حصل واستقر ويقال انفعال اذا كان الشىء بعد فى الحركة وكذلك القطع الذى هو الفعل قد يقال عند استكماله
وقد يقال حين ما يقطع واما لفظة انه ينفعل وانه يفعل فمخصوص بالحالة التى فيها التوجه الى الغاية وكذلك القيام الذى هو النهوض
والجلوس الذى هو المعتبر الى الامر الذى يستقر فيسمى ايضا جلوسا هما اللذان اما ان يكونا من هذه المقولة او يناسبا هذه المقولة
واما هيئة القيام المستقرة وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق من الكيف وهيئة تمام النشو هو من الكم وهيئة
الاستقرار فى المكان هو من الاين انما هذه المقولة وما يناسبها هى ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث
هو كذلك وهذه المقولة يقبل التضاد فان التوجه من ضد الى ضد يخالف بالحد المتوجه من ذلك اليه وموضوعهما واحد وبينهما بعد
الخلاف فذلك كابيضاض الاسود واسوداد الابيض وكصعود السافل ونزول العالى وايضا فانها قد يقبل الاشد والاضعف لا من
جهة القرب الى الطرف الذى هو السواد فان القريب من ذلك هو خد مسلوخ اليه من السواد بل بالقياس الى الاسوداد الذى هو سكون
فى السواد وفرق بين الاسوداد اعنى الحاصل القار وبين السواد فان الاسوداد يعمل على انه غاية حركة واما السواد فلا يحتاج فى
تعقله سوادا الى ان يعقل حركة اليه واعلم ان تسودا يكون اشد من تسود اذا كان اقرب من الاسوداد الذى هو الطرف والسواد الاشد
من التسود اذا كان اقرب من السواد الذى هو الطرف وايضا فان الاسوداد قد يكون اشد من جهة السرعة اذا كان اسرع اسودادا او

هذا ايضا بتيسيره الى الاسوداد فان الاسرع يوصل اليه قبل الابطا لكونه اسرع لانه اقرب زمانا من الاسوداد لكن الفرق بين الاعتبار الاول
وهذا الاعتبار ان الاعتبار الاول فلنجعل حركتين متساويتين فى السرعة فى ظاهر الامر لكن احدهما ابتداؤه من حد اقرب الى البياض والاخرى من حد
ابعد منه واستمرارهما على نمط واحد بسرعة متشابهة لكن احدهما لانه اقرب فقط يقال هو ذو تسود اشد من الاخر كمن يتحرك حركة مساوية
لحركة اخرى وكلاهما يصعدان لكن احدهما ابتدا من اعلى والاخر من اسفل فيكون ذلك اصعد اشد من هذا الاخر بهذا الوجه وان
كان البحث المستقصى لامثال هذه الاشياء فى العلم الطبيعى يمنع من هذا وانما يجوز هذه المناسبة اذا كان المقطوع واحدا بعينه واختلف
الزمان فانقصهما زمانا هو الاشد دون غيره وقد جرت العادة بان يتلو ما سلف ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل الآن ما يجب
ان يعتقد فيها ثم لنقل على الوجه الذى قيل فيها فى هذا الكتاب

تمت المقالة السادسة من الفن الثانى
من الجملة الاولى فى المنطق
والحمد لواهب العقل

المقالة السابعة

من الفن الثانى من الجملة الاولى فى المنطق اربعة فصول **الاول** فى المتقابلات **الثانى** فى شكوك يلحق ما قيل فى التقابل **الثالث** فى التعبير عن احكام وخواص فى المتضادات **الرابع** فى المتقدم والمتاخر

آ فصل فى المتقابلات

فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان فى موضوع واحد فى زمان واحد معا وكل شيئين لا يجتمعان فى موضوع واحد
فاما ان لا يجتمعا على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشىء هو هذا وذاك كما يكون الشىء
حيا واسض معا او على سبيل ان شيئا واحدا لا يوصف بهما بالاشتقاق ايضا وذلك بان يمانعا من حيث الكون فيه ايضا والقسم الاول
يكون احدهما فى القوة سلب الاخر كالفرس واللافرس فلا يخلو اما ان يكون الاعتبار من حيث السالب منهما سالبا فقط او من حيث
هناك زيادة معنى ايجابى يلزم السالب كما اذا جعلنا المتقابلين او الشيئين المذكورين الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا
هو انه ليس بزوج فقط بل انه امر زايد على ذلك فلكن الاول هو التقابل النفى والاثبات اما بسيطا كما هو فرس لا ليس بفرس او مركبا
كقولك زيد فرس زيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه ولا كذب والثانى فيه صدق وكذب ويشتركان فى انه ليس فيهما اشارة الى
وجود من خارج بل اعتبار احكام عقلية فانه لو كان اللافرسية من حيث هى لا فرسية شيئا له وجود بوجه لكان السماء فيه سلوب موجودة
بالفعل لا نهاية لها لانها ليست بحجارة ولا مثلث ولا ثنائية ولا رباعية ولا امر اخر من الامور التى لا تتناهى فكان يكون بسبب سلبية حاصلة
فيه لا نهاية لها لا مرة واحدة بل مرارا مضاعفة بلا نهاية ولا امام اذ كان لكل حملة تعرض سلب مستانف بل هذا شىء فى اعتبار العقل وفى
القول ومن خواص هذا القسم انه لا يمتنع اجتماع ما يقع عليه من المتقابلين فى موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان يكونا عليه وذلك لان
الرائحة ليست طعما وتقابل الطعم من حيث ليس طعما وتجتمعان فى موضوع على سبيل الوجود فى موضوع بكل ما لم يجتمع فى موضوع على سبيل الوجود
فيه فليس يجتمع فى موضوع على سبيل القول عليه ولا ينعكس ثم ان المتقابلين اللذين اوردناهما يختلفان فى ان تقابل الفرسية واللافرسية

لا صدق ولا كذب فيه ويقابل ان زيدا فرس لقولنا زيد ليس بفرس فيه صدق وكذب واما القسم الاخر فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون
ومثل امور يجري مجراها فلسفل اولا انه لا شك في ان الفرس واللافرس يعدان في المتقابلات وكذلك ايضا قولنا زيد فرس مقابل لقولنا زيد
ليس بفرس وكذلك الزوج والفرد يعدان من المتقابلات كذلك العمى والبصر يعدان من المتقابلات وكذلك السكون والحركة يعدان
من المتقابلات وكذلك الحرارة والبرودة يعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة يعدان من المتقابلات والاشياء التي
تعرض لها هذه الاحوال الحكم عليها انما يقابل بسببها وصور هذه الاشياء تتخالف فان الفرس جوهر ويقابله اللافرس لا محالة على قياس مقابلة الفرس
ان كانت عرضا ولنسلم ذلك اللافرس بل حل مكانها النفس واللانفس او شيا اخر مما هو جوهر ليس مشتق الاسم من عرض واما القضية فهي عرض
والفرس واللافرس ليس يقابل المتقابل التي للنقيضين اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا يقابل على سبيل الاضافة ولا على سبيل التضاد اذ
كان تقابل التضاد ما كان فيه جواز تعاقب على موضوع واحد بشرائط ذكرت واما الزوج والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه
بل جنس واحد لموضوعين لهما لا ينفارقانه واما العمى والبصر فيشترك السكون والحركة فان العمى ليس معنى مقابلا للبصر بل هو عدمه وكذلك
السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد واما العمى فلا يعاقبه البصر واما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب
على موضوع او اشتراكهما في موضوع حتى يكون الموضوع الذي هو علة لامر ما يلزمه لا محالة امكان ان يصير فيه معلولا او يكون هناك موضوع
مشترك وان كانت العلية والمعلولية من المضاف فاول ما ينبغي ان يطلب انه هل يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى جامعا ولو على سبيل
التشكيك والتقديم والتاخير ان لم يكن على سبيل التواطؤ البحت او لا نجد لها معنى جامعا لكن التقابل مقولا عليها فنشبه ان يكون التقابل
الاول هو نظير ما للفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع وان لم يمنع ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون شي واحد
هو ابحر ولا رائحة ويكون هو واحد فيه رائحة وما ليس براىحة ولست اقول انه يجتمع في هي ان يكون فيه رائحة وليست فيه رائحة فان
هذين لا يجتمعان وليس قولنا ان فيه رائحة وليس فيه رائحة هو قولنا فيه رائحة وما ليس برائحة وما لا يقال انه رائحة فاذن تقابل
ان فيه رائحة وليس فيه رائحة هو من القسم الاول الذي على سبيل الحمل فلذلك يحمل على التفاحة ان فيها رائحة فيقال التفاحة فيها رائحة ولا
يحمل الرائحة على التفاح حتى يقال ان التفاحة رائحة فلذلك هي موجودة في لا محمولة على جميع الاشياء المتباينة الطبايع يكون متقابلة من
حيث ان كل واحد منها ليس هو الاخر وهذا هو تقابل اول ثم نقل التقابل عن اعتبار الحمل على موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع
فالمتقابلات هي حال الامور التي يشترك في عام او خاص يكون موجودة فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل معا فتقابل فبعضه محض بالقوة
من حيث هو حكم كالايجاب والسلب اللذين موضوعهما المحمولات والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجتمع معا وهذا حكم القول وليس في
الوجود حمل ولا وضع وبعضه يكون من خارج فمن ذلك ما يكون الشركة فيه في عام ومنه ما يكون الشركة فيه في خاص معين ويكون المشترك
فيه طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه فالمتقابلات يقال على هذه التي بعد الباب الاول يعني انهما معان
ما شركت في موضوع لها ان توجد فيه لا انهما يجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع اما اقسام محققة واما اقسام
بحسب ما يصلح للمبتدى ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس فلنقسم الان على الوجه الذي ينبغي ان نفهم عليه الاصطلاح الذي في
قاطيغورياس وهو غير مصطلح عليه في العلوم ومن تجشم ان يجمع بين الامرين فقد عنى نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على
هذا الوجه المتقابل اما ان يكون مهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا يكون فان كانت مهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو
تقابل المضاف كالابوة والبنوة اما انه يقابل فلان الابوة والبنوة وما يجري مجراهما لا تشترك لا محالة في موضوع اما عامي كالانسانية
بل كالموجود والجوهرية او غير ذلك واما خاصي كهذا الانسان الذي يكون ابنا لزيد ثم يصير ابا لاخر واما انه مع التقابل مقول

المهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست مهيته مقولة بالقياس الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحا للانتقال من احد الطرفين
بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او ولا عن احدهما الى الاخر لانه لو
لا انه لم يسمى القسم الاول تقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الابصار بالفعل ولا مثل القوة الاولى التي يقوى على ان يكون لها بصر بل
القنية ان يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى ليس بعمى ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل
وان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون انما ذلك هو فقد ما سميناه قنية فحينئذ لا يمكن ان يصير
البتة بل ذلك عمى لا يعود الموضوع معه الى الابصار مرة اخرى فالعدم الذي هاهنا ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى وجودي شئت
بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوه ولسنا نريد الان ان نحصي جميعها بل يعنينا في هذا الموضع فنقول انه يقال للشيء انه عدم كذا
ويشار الى حال ما للمادة وهي كونها خالية عن الشيء الذي يحلها الشيء الذي له معنى وجودي سواء كان قارنها خالف لذلك الشيء الوجودي
او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شانه ان يسود سواء كان هناك بياض خالف للسواد في موضوعه او لا يكون بل يكون اشفاف مثلا فقط
ولا لون البتة فانه اذا كان هناك بياض فليس البياض وعدم السواد في ذلك المحل شيئا واحدا ولو كانا ايضا متلازمين بل البياض معنى قائم
بازاء السواد فهذا وجه من وجوه اعتبار العدم ومقابله والاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي ولا يخلو شيء كالسكون
اعتبار
فان الذي يزل انما يقال له في وقت اخرانه ساكن عادم الحركة لا اذا كان ليس يزل فقط انما هو يصعد ولكن عدما لا يكون فيه حركة مكانية
البتة فهذا العدم بالحقيقة مقابل للجنس الذي هو هاهنا الحركة المكانية مطلقة وقد يقال عدم بشرط فقدان الشيء الذي من شانه ان يكون لنفا
من الموضوعات وفي الوقت الذي من شانه ان يكون له حتى لا يقال انه في النطفة عدم الانسانية بهذه السبيل ولا في الصبي عدم الايلاد اذ
ليس وقته ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالمرد فانه لا يقال المرد عدم اللحية في وقت الانبات عدما بسبب داء الثعلب انه امرد ومنه
ما يقال بعد الوقت كالصلع الذي يكون بعد وقت الوفود والغم ومنه ما هو بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العجمة بازاء الناطق او الى
النوع لا الى الشخص كحال المراة الى الرجل ومنه ما هو بالتخصص على الاقسام المذكورة وهذه كلها لا ملتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم
المقصود فيه هو العدم الذي فقدان القنية في وقتها اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل اذا صار الموضوع عادما للقوة فلا يصلح
بعد ذلك ان يزول العدم كالعمى واما القنية فيزول الى العدم فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس واما القسم الثاني من
القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما يدخل فيه فجميعه يسمى في قاطيغورياس اضدادا كان احدهما وجوديا والاخر عدميا بالوجوه المذكورة
للعدمي او كان كلاهما وجوديين وكذلك كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبيعيا لا ينتقل عنه ولا الية
كالبياض للجص وسواء كان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن والتبرد او كان معنى عاميا مثل العدد للفردية والزوجية فانه ينسب
اليهما من حيث توجد عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين وهو من حيث هو عدد معين لا يصحب الا احدهما ومن حيث هو
عدد غير معين ليس يجب ان يقبل احدهما دون الاخرى وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب ان يكون الموضوع اذا خلا عن
احدهما وجدت فيه الاخرى او لم يكن كذلك بل كان اما طبيعيا لا يفارق واما بحيث اذا خلا عن الاخر لزمه الثاني كالصحة والمرض فان
جميع هذه يسمى اضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى الجامع فيسمى الحر والبرد والصحة والمرض والزوج والفرد والحركة والسكون اضدادا
ولا يبالي بان يكون احدهما هو معنى وجودي والاخر معنى عدمي وعلى اي انحاء الاعدام كان اذا كان ليس عدما على النحو المذكور فلا يجب ان
نشتغل المعلم لكتاب قاطيغورياس بان يجعل العدم غير الضد قائلا ان الضد هو ذات تخالف المعنى الوجودي في الموضوع وان العدم ليس
بذات بل هو ان يعدم المعنى الوجودي فيكون الموضوع خاليا عنه فقط فان الضد الذي يقال في هذا الكتاب ليس يعني به هذا فان الحركة و

السكون يكونان ح غير متضادين ولا الزوج والفرد يكونان متضادين ولا الخير والشر ولا العلم والجهل ولا اكثر ما ذكر هاهنا ولا عجب للمتكلف ان
تعرض للاستدراك كما فعل بعض المناقضين فيقول ان القسمة غير مستوفاة فان هاهنا مقابلة غير المقابلة التي للضد وغير التي للعدم المذكور
مثل مقابلة السكون والحركة اذ لا تضاد بينهما ولا السكون حاله حال العدم المذكور في هذا الكتاب وليعلم هذا المتكلف ان التضاد الذي ذكره
في كتاب فاطيغورياس ليس هو ذلك الذي ذهل اليه وانه لم يخف على المعلم الاول ما لا يخفى عليه ولينظر الى الحدود لا الى الاسماء وليعلم ان المبتدي
لا يكلف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة فانه يكفي منه في تعليم المتقابلات ان يعاد تصورا ما بنحو من الانحاء وان كان المتصور
منه لبعضها على نحو التصور العامي ولا يسام ان يفهم الفرق بين الذات المقابلة للذات وبين عدم الذات المقابلة للذات الا فيما يظهر
ظهور العمى ولا ايضا قول هذا المتكلف في بعض ما يهذي فيه انه قد ترك المعلم الاول التقابل الذي بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة
مما يجب ان يلتفت اليه وليعلم انه ليس يعني بالتقابل حال كل غيرين متباينين كيف اتفق بل اما الاول من التقابل فهو تقابل الانس واللبس
وذلك موجود في الجوهر والعرض فان الجوهر لا عرض والعرض لا جوهر واما ما بعد ذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في موضوع واحد جنسي
او نوعي على انهما فيه لا علته وهذا الشرط غير موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما اما العلاقة الملازمة فهي اضافة يلزم اما احدهما
فيلحق الاخر غير لازم اياه على ما هو الحال في بعض ذوات الاضافة مما قد تبين واتضح او يلزم كليهما فيكونان به متضايفين من حيث اللزوم
على هذه الصورة فيجب ان يفهم التقابل المذكور هاهنا

ب فصل في شكوك تلحق ما قيل في التقابل

ثم هاهنا مشكلات يجب ان تورد وتحل وذلك ان لقايل ان يقول ان الحرارة وحدها لا يكون ضدا بل يكون حرارة فقط بل انما تصير ضدا بالقياس الى
البرودة وهي انما احدثت بالقياس الى البرودة فهي اذا احدثت ضدا واذا كانت معه فضدا كانت مضافة فانها وان لم يكن من حيث هي
حرارة من المضاف فليست ايضا بمضاده بل اذا كانت مقيسة كانت ضدا واذا كانت معه وضدا صارت ايضا مضافة فمن حيث هي ضد هي هيئة
مقولة بالقياس الى غيرها ومن حيث هي هيئة مقولة بالقياس الى غيرها هي مضافة فهي من حيث هي ضد هي من المضاف فيكون التضاد والمضاف
اما شيئا واحدا او يكون المضاف شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون كالقسيم له تحت التقابل وهاهنا مشكل اخر وهو ان التقابل من حيث هو تقابل
من المضاف ثم المضاف تحت التقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا كما تحت الجنس او دخولا كما يكون تحت معان ليست اجناسا و
لكنها لوازم او مشككات الاسماء ومما يجب ان يبحث عنه هل التقابل جنس لهذه او ليس بجنس وان كان جنسا فهل هو جنس اول او ليس بجنس على
فهذه المباحث مما اغلق ان يبحث عنه المنطقي اذا كان يكلف الخوض فيها بهذا الفن من العلم اليق فنقول ان الحرارة ينظر اليها والى البرودة معا
فيكون الحرارة من حيث هي حرارة ضدا للبرودة ثم يوجد من حيث هي ضد مرة اخرى فيكون مضافة الى البرودة فيكون الحرارة بنفسها باعتبارها
مع البرودة يصح عليها معنى حد الضد وهو انهما كذا وكذا ولا يصح عليها معنى التضايف اذ ليس احدهما مقول الماهية بالقياس الى الاخر وكل واحد
منهما منازع للاخر في الموضوع فيصح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع الاخر موضوعا ان كان مشتركا وليس يصح لك ان
تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس الى الاخر لكن يصح لك ان تقول ان الحرارة من حيث منازع وتضاد البرودة في موضوعها
مقولة الماهية بالقياس الى الاخر فاذن الموضوع في حمل الضدية شيء والموضوع في حمل الاضافة شيء هو اما نفس المحمول الاول واما الموضوع ماخوذا
مع المحمول الاول ملحوظا فيه الاحد مع المحمول الاول ونفس التضاد شيء والاشياء المتضادة شيء والاشياء المتضادة هي الموضوعات للشيء التي
هي نفس التضاد ونفس التضاد موضوع للمضاف ولك ان تقول ان الموضوعات المضادة اذا اخذت مضادة صارت بسبب ذلك مضافة
وليس لك ان تقول ان الموضوعات المضادة اذا اخذت مضادة صارت بسبب ذلك مضادة فالتضاد اذن غير المضاف وليس الامر الذي
هو التضاد هو الامر الذي هو المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد فهذا حل شك واما حل الشك الثاني فيجب ان

يعلم ان المتقابلات يعرض لها الاضافة واذا ليست في هوياتها متضايفات فان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل بمضاف وفرق بين قولنا
ان كل تقابل من حيث هو تقابل مضاف وبين قولنا كل تقابل مضاف وذلك لان التضاد من التقابل وقد علمت ان الموضوع له ليس هو الموضوع للمضاف
كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل يصير موضوع المضاف فلذلك ليست الامور المتضادات مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث
هي متضادة ولا الملكة والعدم من المضاف ولو كان المضاف امرا مقولا على التقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فهما متضايفان
مطلقا لا بشرط لحاق انهما كذلك بل من حيث هما بحالهما كذا لكن كل متضايف فهو متقابل وكل متضاد وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من
المضاف فليس اذن المتضايف اعم من المتقابل فليست الاضافة اعم من التقابل ومع هذا فان الذي هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام لكن
باعتبار شرط يصير به العام اخص وهو هاهنا النظر اليه من حيث هو متقابل وهذا النظر يخصصه فيمتنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه ولذلك
لا نقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث المتقابلات متقابلات وان كنت تقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك كذب بل كونها
من حيث هي متقابلات اشتراكها احدها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل واحدها بذلك المعنى كاحد الحيوانية من حيث هي حيوانية مخذوفة
عنها الخصايص بشرط الحذف يلزم الحيوانية ما لا يحمل معه على جميع جزئيات الحيوانية فان الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها ان يكون عديمة النطق وليس
كل حيوان عديم النطق وكاحدها الا في مادة اذا نظر فيها من حيث ليست في مادة وليس كل حيوانية كذلك واما التقابل فليس جنسا لما تحته بوجه من
الوجوه وذلك لان المتضايف هيئته انه مقولة بالقياس الى غيره ثم يلحق هذه الهيئة ان يكون مقابلا ليس انما نقوم بهذا فانه ليس هنا من
المعاني التي يجب ان يتقدم في الذهن اولا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء هيئة مقولة بالقياس الى غيره بل اذا صار الشيء مضافا لزم في الذهن
ان يكون على صفة التقابل فالذاتية بشرايطها غير موجودة بين التقابل وبين الاشياء التي هي كالانواع للتقابل حتى يكون كونها متقابلات
داخلة بقوة او بفعل في حدود هذه كلها والقوانين المفيدة في هذه الاعراض سنشرح لك في مواضع اخرى والآن فينبغي ان نستانف
الكلام من راس فنقول اما الفرق بين المضاد والمضاف فهو ان المضاف مقول الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك فلذلك لا تقول
ان الخير انما هو خير لاجل قياسه الى الشر كما تقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه الى النصف بل تقول ان الخير مضاد للشر ثم تقول ح وهو من حيث
مضاد هو مضاف ومما يفارق به المضاد المضاف ان المضادات لا تخلو اما ان لا يعرى الموضوع فيها عن احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة
او قد يعرى عنهما فيكون بينهما واسطة مثال الاول الصحة وهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها على المجرى الطبيعي غير
موفة وسواء نسب الى البدن كله او الى عضو واحد وسواء كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس ربما بحسب الحس و
المرض حال له او ملكة مقابلة لتلك فلا يكون افعاله من كل الوجوه كذلك بل يكون هناك آفة في الفعل ولا يخلو الموضوع عنهما البتة وكذلك
الفردية والزوجية والذي ظن ان بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحة ولا مرض فانما ظن ذلك لانه نسي الشرايط التي ينبغي ان تراعى
في حال ما له وسط وتلك الشرايط ان يعرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا بعينه والجهة والاعتبار
واحدا بعينهما فاذا فرض كذلك وجاز ان يخلو الموضوع عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض انسان واحد واعتبر منه عضو واحد
او اعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه جميع الافعال الذي يتم بذلك العضو او
الاعضاء سليمة وان لا يكون ليس كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون معتدل المزاج سوي التركيب او لا يكون معتدل المزاج
سوي التركيب اما لا لاحدهما دون الاخر او لانه لا واحد منهما فليس بينهما واسطة ومثال الثاني السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما وسايط
الوان وقد يخلو الموضوع من كليهما الى الوسايط وربما خلا الى العدم بان يصير مشفا فيكون الواسطة سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات واسطة
خلطة من الطرفين وهذه الواسطة الخلطة ربما كان لها اسم محصل كقولك الادكن والغار وربما لم يكن لها اسم محصل بل انما يدل عليها بسلب

الطرفين من غير ان يعني بسلبه الطرفين السلب الذي لا اثبات معه بل يراد به اثبات كقولهم لا عادل ولا جائر واذا عني بالسلب سلب لا يشير الى
اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير حاطيه كقولهم السماء لا حقيقة ولا ثقيلة والهواء لا ابيض ولا اسود فهذا الاضداد منقسم الى الضدين
القسمين وبهذا خالف التضاد تقابل العدم والملكة لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد من شانه كل واحد منهما ان يكون فيه فيكون
فيه الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم بان تعدم الملكة في الموضوع وقت من شانها ان تكون موجودة فيه للموضوع
كالعدم البصر في الموضوع وقتا من شانه ان تكون له ملكة البصر وسقط الاسنان وقتا من شانها ان لا تسقط فيه بل تبقى فهنالك لكون احدهما عمى و
الاخر درد فاما الجرو والذي لم يتفقح لا يقال له اعمى ولا الطفل ايضا ساعة يولد يقال له ادرد بل اذا جاز ان يكون له بصر وسن ولم يكونا فهو اعمى او ادرد وههنا
الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد فان الموضوع المشترك للضدين اللذين لا واسطة بينهما يجوز في كل وقت ان ينتقل من احدهما الى الاخر الا ان يكون
طبيعيا لا يفارق كبياض ققنس والموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة فقد يخلو عنهما جميعا الى الواسطة ان لم يكن احد ذلك كله طبيعيا ولا واسطة
بين العدم والملكة ولا انتقال من العدم الى الملكة بل من الملكة الى العدم وافهم بعد ذلك انا اذا قلنا عدم وملكة او غير ذلك من المتقابلات فلسنا
نشير من العدم والملكة ومن ساير المتقابلات لا الى طبايعهما لا اليهما من حيث وجودهما للموضوع او كون الموضوع متصفا بهما فليس العمى وان
عمى والبصر وان يبصر شيئا واحدا فلذلك يقال زيد اعمى ولا يقال زيد عمى وكون العمى ايضا لزيد معنى يقتضي نسبة العمى الى زيد واما العمى فهو معنى مفهوم
بنفسه او مفهوم بسبب ما عدم اعني البصر اذ هو عدم البصر فهذه ليست هي المتقابلات الاولى بل امور تلحق المتقابلات فيعرض لها ان يكون
متقابلة وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجب والسالب امر او معنى لا قول بل هو الموضوع كقولك زيد في قولك زيد جالس او
زيد ليس بجالس فاما ما يوجب ويسلب نفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو محمول في القول كقولك جالس وليس بجالس فليس اذن الشيء الذي لا يقابل
الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب فهذان احدهما التناقض موجبة وسالبة فان حدناه ايجابا وسلبا كان الموضوع لذلك والموصوف به معا
ووضعا على قياس ما كان للعمى والبصر هو القضية فانها هي التي فيها الايجاب فنشتق لها منه الاسم فيقال انها موجبة والسلب فيقال سالبة فيكون المتقابلات
بالايجاب والسلب ولان الايجاب ايجاب في القضية فليست القضية ايجابا لذلك فاذا عرف هذا فقد عرف حال التضاد وحال العدم والملكة
وكان قد عرف الفرق بين المضاف والمتضاد فلنفرق بين تقابل المضاف وبين تقابل العدم والملكة فنقول اما العدم والملكة فليس احدهما
مقولا بالقياس الى الاخر اما الملكة فليست مفتقرة في تصورها الى العدم البتة فانها قد تتصور ماهيتها في نفسها واما العدم كالعمى فانها وان
كانت لا تتصور الا بالملكة فانها ليست مقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها غير صائرة عمى بالقياس الى البصير حتى يكون العمى انما هو عمى لاجل قياسه
الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون
كما قيل في النحو من انه مضاف من طريق جنسه وكذلك العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو كجنسه وهو العدم فان العدم مقول بالعرض وبسبب ما
هو عدم له وليس هذا الذي قاله صوابا بوجه من الوجوه فان العدم الذي هو جنس العمى ليس مقول الماهية بالقياس الى شيء ولا بالقياس الى الملكة
فان العدم ليس انما هو عدم لاجل انه مقيس الى صورة موضوعة في الذهن بل انما يقال لها عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب
ابا لان الابن ابن فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت اذ قول الماهية بالقياس معناه هو حال الشيء من جهة ان شيئا اخر موجود بازائه وماخوذ
بازائه من حيث هو كذلك لنفس كون ذلك الشيء بازائه وليس حال الملكة عند العدم كذلك فان العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم
لاجل ان الملكة ملكة فقط بل انما هو عدم للملكة لا على انها بحال الملكة بحال بل على انه منسوب اليها بانه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء اخر
كيف اتفق ولذلك لا يحتاج الملكة ان يقال ماهيتها بالقياس الى العدم الماخوذ بازاء الملكة فلما كانت المضافات مقولة الماهية بالقياس و
لذلك ما تكافؤ المضافات في العكس الخاص بالمضاف ولم يكن العدم والملكة على هذه الصورة فلا يقال ان البصر بصر للعمى ولان البصر انما

هو بصير لاجل العمى كما نقول ان العمى عمى عن البصر ويظاهر ان العدم والملكة ليسا بمتضايفين وكان قد علم باشارة ما انهما غير متضادين فان المتضادين
اللذين لا واسطة بينهما حكمهما احد الحكمين اما ان يكون احدهما طبيعيا للموضوع يستحيل وجود الموضوع خاليا عنه كالقرنين للثلثة في ظاهر الامر والحر
للنار واما ان لا يكون احدهما طبيعيا فلا يكون الموضوع في شيء من الاوقات خاليا من احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن الانسان ثم العدم
والملكة فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعا قبل الوقت الذي من شانه ان يكون له مثل الجرو والذي لم يتفقح فانه لا بصير ولا اعمى ولا يكون احدهما
طبيعيا بعينه للموضوع في وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه واما التضاد الذي فيه واسطة فان الموضوع
في وقت صلوحه للطرفين قد يخلو عن الطرفين الى الواسطة ولا كذلك حال تقابل العدم والملكة فان الموضوع لا يخلو في وقت صلوحه لهما
عن احدهما وايضا فان الاطراف من المتضادات اذا لم يكن طبيعية فقد يمكن ان ينتقل من كل واحد منهما الى الاخر فانه ليس ما يقال من ان
الذي له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين بشيء فانه لما كان اذا عاشر الصالحين انتقل الى عاداتهم ولو يسيرا فيوشك ان ينتقل عند
الارتياض على التمام او يقارب التمام وان لم يحرم ولا كذلك حال العدم والملكة فان الملكة ينتقل الى العدم والعدم لا ينتقل الى الملكة لا قليلا
ولا كثيرا فان الذي يكون غير بصير ثم يبصر يسيرا فليس باعمى بل حكمه حكم محجوب او مغموم او مقصود البصر يحتاج ان يزال المانع ويجيء الملكة
التي هي القوة الباصرة باقية موجودة فيه انما العمى بالحقيقة ان يكون للملكة زالت فاما اذا حجبت او غمت فليس ذلك بعمى فقد افترق التقابل الذي للعدم
والملكة والذي للمتضادات فاما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب وليس في العمى ومقابله
ولا في الحرارة ومقابلها ولا في الاخ ومقابله صدق ولا كذب وايضا فان المتناقضين اذا كانا على الشرائط لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر ولا
كذلك الحال فيما سوى المتناقضين ولا الضدان الذين هما سواهما قضايا حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح احد الاضداد التي لا وسائط بينهما كالصحيح والمريض فانه
وان كان زيد اذا كان موجودا فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما ضرورة ويكذب الاخر فلا ينبغي ان يظن ان هذا القسم من التضاد يقابله تقابل النقيض
وذلك لان الصحيح والمريض ليس يصح اذا قرنا باي موضع شئت وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض بل تقابل النقيض يصدق احدهما ويكذب الاخر فانك اذا قلت الحجر
صحيح والحجر مريض كذبا جميعا وليس يصح صدق السالب منهما فانا قلت الحجر صحيح مريض كذبا جميعا وكذلك ايضا اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم كذب انه صحيح
كذب انه مريض ولم يكذب انه ليس بصحيح فان السلوب كلها تصح عن المعدومات وذلك لان الايجاب للمعاني الموجودة يكذب عليها الا بشرط وحال الامر ههنا
موضع بيانه لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او بوجود وصف لامر ولا يوجد المعنى لما ليس بموجود وان لا يوجد فهو السلب فاذا كان ما لا متوسط فيه من المتضاد
يفارق المتناقض فكيف اللواتي بينها متوسط التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل لهما كما اذا قيل للعسل انه حامض الطعم او فاتر وبين
بالجملة انك اذا نظرت الى التضاد من حيث هو تضاد لم يوجب ما يوجبه التناقض وانما يعرض ما شبه ذلك لبعض المتضادات وفي بعض الموضوعات
خاصة لا لانها تضاد بل لانها لا واسطة لها ومن هذا الوجه كله يتضح الفرق بين تقابل التناقض وتقابل العدم والملكة فان الموضوع الغريب كالحجر والمعدوم كزيد
المتوفى يكذب عليه القولان المولفان من العدم والملكة كقولنا الحجر بصير الحجر اعمى او قولنا زيد المعدوم بصير زيد المعدوم اعمى ولا يكذب المتناقضان معا
اذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب قد يكذب العدم والملكة فيه اذا لم
يكن الوقت الذي من شانه ان يكون فيه كقولنا للجرو والذي لم يتفقح بصير او اعمى ولا يكذب انه ليس ببصير ج فصل في التعبير

عن احكام وخواص في المتضادات الشر على الاطلاق من حيث هو شر يظن انه ضد الخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات
الشر ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة والجور للعدل والشجاعة للجبن والفجور للعفة فهذه حال مضادة الخير للشر واما مضادة شر لخير للشر
فقد يكون الذي يضاد الشر شر اخر وذلك لان الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتقصير في الامور المتعلقة بالشهوة والغضب والمتعلقة
بالتدبير الجزئي في اقسام الخير الانسي تتعلق بها الفضائل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن التدبير الذي يسمى حكمة او يكون هي الفضائل والافراطات

والتفريطات تتعلق بها الرذايل ويكون هي الرذايل فان الجبن والتهور والجمود والفجور والجربزة والغباوة رذايل والتوسط يضاد الطرفين
وكل واحد من الطرفين يضاد الاخر لبعده عنه وهذا التوسط المتضاد للطرفين انما يوجد في يسير من الامور نحو التي ذكرناها واما في اكثر الاشياء
فان الخير يضاد الشر مطلقا ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت فمن ذلك ما الافراط فيه كله ردى كالمرض
ومن ذلك ما الافراط فيه كله خير كالعلم فهذا وقد قال بعض المفسرين في شرح قولهم وهذا في يسير من الامور التي يخالف هذا القانون ان قائل هذا القول
يعني به ان بعض الوسايط في الافراطات والتفريطات ليس خيرا مثل العسل فانه ليس الوسط فيه خيرا بل كله ردى واما الاقل فكله خير وليس انما
يكون الطرف بعينه فقط هو الردى وليس الغرض في هذا الكلام هذا بل الغرض ان من الشرور ربما يوجد له خير يضاده وشر ايضا يضاده وذلك
اذا كانت هناك طبيعة موضوعة للافراط والتفريط من اول حدود الافراط الى اخر حد والتفريط دائما باتصال واحد فهناك يوجد متوسط وطرفان
في الطبع ويكون المتوسط ايضا خيرا يضاد الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الاخر وهذا في يسير من الامور وليس الحكم في كل الامور هكذى فان العلم
خير والجهل شر وليس هناك للشر ضد الا الخير وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شر وكذلك الحال في اشياء اخرى كثيرة فهذا معنى كلام المعلم الاول
ذلك واليه ذهب ولم يلتفت الى متوسط بين طرفين للافراط والتفريط وصعين كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهب الى ذلك لكان انما يرينا ان الشر
الذي يضاده ثلاث وليس غرضه ان يرينا هنا بل غرضه ان يرينا ان الشر الذي يضاده الخير ربما ضاده الشر وربما لم يضاده وليس في الذي
اورده من امر المتوسط ذلك واما حديث العسل ايضا فانه ليس مقالا حسنا في ذلك لان قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي هو من افعال
الشجاعة ومن الواجبات في حفظ المدينة وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا
فيجب ان نعود الى عادتنا في العقد فنقول ينبغي ان تعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات وبين ذلك لان الشجاعة ليست تضاد
الجبن من حيث هو جبن بل من حيث تشارك الجبن التهور وذلك لانه رذيلة مخسسة للنفس والشجاعة فضيلة فاذن الضد بالذات للواحد [illegible]
ويحصل هنا ان النظر في هذه الملكات هو على وجهين نظر في طبايعها ومعانيها غير مضافة الى موضوعاتها من حيث انها تعدها حالا يلزم
موضوعاتها لاجلها محمودة او مذمومة او منفعة او مضرة وهو ان ينظر في حمل الطبيعة التي بين الجبن والتهور بما اعلى الشجاعة من حيث هي ملكات
يصدر عنها افعال ما فحينئذ لا يكون الشجاعة مضادة لاحد الطرفين بل يكون امرا متوسطا ويكون الطرفان هما المتعاقبان على موضوع واحد
بينهما غاية البعد فيكونان هما الضدين فقط والثاني ينظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعها منها وذلك باعتبار انها امور يناسب
مصلحة نفس الانسان او نوع الانسان او لا يناسبه وهذا اعتبار امر يعرض للكيفيات من جهة اضافاتها وليس في ذواتها كما ان كون الشيء
حارا او باردا غير كونه موافقا وصحة وكون الجسم في طبيعته بحال غير كونه دواء نافعا او سما قاتلا فيكون الخير والشر امرين يلزمان هذه الكيفيات
من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية ولذلك لا يلزمانها من جهة مقايستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح لك ما قلناه فقد علمت ان الكيفية
التي يقال لها شجاعة والاخرى التي يقال لها جبن لا تتضادان في جوهرهما بل قد علمت ان الشجاعة انما تضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما
لما اقترن به سمي احدها شجاعة والاخرى جبنا وانما لا تتضاد ملكات من حيث طبيعتها نفسها شيئا بل طبيعتها وسط ولكن لما كان بناء هذا الكتاب
على الامور المشهورة والمتعارفة غير مردودة الى الشروط التي بها يصير حقيقة فلذلك لا يبحث غير ان يلتفت الى هذا النحو من التحقيق واعلم ان ههنا
امورا اخرى بينها متوسطات ولا يوجد المتوسط فيها مضادا للشيء من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست لها هذه النسبة فان الفاتر والادكن
لا يضاد شيئا بل طرفاهما هما المتضادان وان كان حال الفاتر فيما نظن ليس كحال الشجاعة فان العامي يعتقد من امره انه خلط من الطرفين واما
الشجاعة فانها طاهرة من الطرفين ومع ذلك فان هذه القسمة المشهورة تاتي في تقابل التضاد ولا تاتي في تقابل العدم والملكة ومن احكام المتضادين
ان وجود احدهما مطلقا لا يوجب وجود الاخر بوجه من الوجوه اعني المتضادين فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم منا

توهمنا معارضة وجوب المرض ولم يبعد ان لا يكون فرس البتة وان عنينا وجود احدهما في شيء بعينه يمنع وجود الاخر معا كما لو قلنا انه صحيح يمنع ان يكون
مريضا والمتضادات اما مطلقات فوجوب وجود احدهما الاخر واما في شيء واحد فلا يمنع ان يكون ما هو ابيض هو ايضا ابيا وقد اشير الى تلخيص هذا
فيما سلف ومما المتضادين ان محلهما واحد معا فبان فيه ويتنازعانه فربما كان ذلك الواحد ربما كان ذلك الواحد معنى اعم من نوع واحد كالسواد والبياض
فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب اي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبولهما وقد يصلح له انواع والجنس ذلك نوعا واحدا و
ربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما ليس كل نفس ولا نفوس تقع في انواع كثيرة بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين
جنسا فيقسمانه من عند بيان نوع كالعدم للزوجية والفردية والمتضادان على الظاهر ربما كانا في جنس واحد كالبياض والسواد في اللون وربما كانا في
جنسين مختلفين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضيلة والاخر من جنس الرذيلة وربما كانا في انفسهما جنسين كالخير والشر ويشبه ان يكون
المعنى في قولهم باب الخير والشر جنسا ان ليس انما الخير والشر من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي وغير ذلك فيقال انه اجناس بل من حيث
هو مقول على الملكات فيكون متواطئا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم ثم قد يتوسع في كونه ذاتيا لها او عرضيا لازما لهذه الملكات فان الحق ان الخير مراد
الشرير يلزمهما ولا يقومهما فان كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف ويشبه ان يكون المراد غير ما ناقشنا فيه بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعا
مطردا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور من امرهما انهما نوعان للاشياء فاجرى الحكم على ذلك ولم يبال عما نعرض من ذلك اذ ليس هذا الكتاب
كتابا للاستقصاء واهل الاستقصاء فانه يقتضي ان كون الشجاعة مضادا للجبن قريب من كون الصارم مضادا للدان وذلك اذا اخذ الصارم اسما للسيف
مع الحدة والدان اسما للسيف مع الكلال فيكون لا تضاد بينهما الا لانطوائهما على متضادين ثم يقال ان التضاد بينهما لاجل جنسين هما الحاد والكليل
وكذلك الشجاعة كانها اسم الكيفية مع النسبة المذكورة وكذلك الجبن وكذلك الحمق ولكنا لا نناقش في هذه الاشيا في مثل هذا الكتاب واما التحقيق
في هذه الامور فسيأتيك له موضع محصل ومع ذلك فينبغي لنا ان نسترسل الى ما وقع عليه الاتفاق الخاص في امر التضاد وامر العدم والصورة
بعد المشهور ولا نترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد الحقيقية هي الامور التي تشترك في موضوع واحد وكل واحد منهما معنى كالسواد والبياض ليس
كالسكون والحركة او يكون الانسان المتقابلان منهما ولا يجتمعان معا بل يتعاقبان وبينهما غاية الخلاف ليس كالفاتر والحار واما العدم والملكة فالحقيقي
من العدم ان يكون الشيء معدوما في الموضوع القابل لوجوده بطباعه من حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ما سميته ههنا ملكة او شيئا اخر
وسواء عاد او لم يعد وسواء كان قبل الوقت او بعده وفيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشيء عما في طبيعته من طبايع الموضوع ان يقارنه
شخصيه كانت تلك الطبيعة او نوعيه كالجرس للاصلي او جنسيه كالانوثة والخير والشر في اكثر الاشيا متضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة فان الشر
عدم كمال ما من شانه ان يكون للشيء اذ لم يكن والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم
ليست اعني من حيث هو مزاج او الم والفرد ايضا هو حال الجنس ماخوذا مع سلب عارض قد يكون فيه وذلك الجنس هو العدد وقد ينقسم بمتساويين
وقد يعدم هذا المعنى فيه فاذا اقترن به ان لا ينقسم بمتساويين كان من تلك الجهة فردا وكان منطويا على عدم ما من شانه ان يكون في ذلك
الجنس ولنقتصر الان على هذا المبلغ

د فصل في المتقدم والمتاخر

وقد جرت العادة بان يذكر بعد المتقابلات المتقدم
والمتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات اعني ان يوفى حق الاستقصاء فيه ليس في مداخل التعليم فيجب ان يقتصر على ايراد المشهور
وعلى محاذاة التعليم الاول واما التحقيق فسيرد بعد في مكانه فالوجه الاول من المتقدم هو الذي يكون بالزمان فان له اكثر شيئا هو الاقدم
من الاحداث والوجه الثاني ما يقال انه متقدم بالطبع وقد حد انه هو الذي لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود كحال الواحد عند الاثنين فانه
ان كانت الاثنينية موجودة فالوحدة موجودة ولا ينعكس مكافئة فليس ان كانت الوحدة موجودة فالاثنينية لا محالة موجودة ومن المشهور
انه انما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في المشهور له شرايط واما تحصيل الامر في ذلك فمؤخر الى صناعة اخرى واما الثالث فهو المتقدم

نفارقه

بالمرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي يترتب الى اشياء اخرى فيكون بعضها اقرب منه وبعضها ابعد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنسية والنوع السافل
في حكم النوعية واما بعد المطلق فذلك ماهو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه منه فان ماهو اقرب الاسن من هذا المنسوب اليه
فهو اقدم في المرتبة مثل الجسم فانه مقدم على الحيوان وان اعتبرت الابتداء من الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجنس ان اعتبرت ذلك
من النوع الاسفل والمتقدم بالمرتبة ليس بحيث لم يبدل ان يكون متقدما بل بحسب اعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد يجعل الاقدم فصيرا اشد
تخلفا وكما ان الترتيب قد يوجد في الامور طبعا مثل ما في ترتيب الانواع والاجناس التي بعضها تحت بعض او في ترتيب اوضاع اجسام البسيطة
وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف في المكان منسوبة الى الصدر بالوضع كالبلد العلاني او كذا وكذا كذلك المتقدم بالترتيب قد يكون في
امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والمتقدم في المكان من هذه الجملة وقد يكون بالوضع كالصف الاول من صفوف المجلس وقد يكون
بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس الى الهواء وقد يوجد المتقدم بالمرتبة ايضا في العلوم البرهانية فان المقدمات قبل القياسات
والسابع والحروف قبل الهجاء والصدر في الخطبة قبل الاقتصاص وههنا مواضع اشكال وهو ان القائل ان يقول ان الامثلة المذكورة في
هذا الموضع داخلة في الباب الاول فان المقدمات قبل القياس ليس في المرتبة بل في الطبع فانه ان كان القياس كانت المقدمات
ليس ان كانت المقدمات كان القياس وكذلك الحال في الحروف والهجا فنقول في جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان
يكون المتقدم في الطبع متقدما في المرتبة من وجه اخر وذلك لان النظر ههنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا اياها في
التعليم ونحن نتناول المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب فان سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات
وان سلكنا سبيل التحليل بان فرضنا اولا النتيجة وطلبنا وسطا كما ستعرف بعد انعقد لنا القياس بعد النتيجة ولان حد الوسط بين الطرفين
على انه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى يحصل احدى المقدمتين بصغره وتخصيصه بالاخرى حتى يحصل
الاخرى بصغره فيكون القياس اولا ما تبنا ثم سندرج منه الى اعتبار مقدمة مقدمة ما حالها وكذلك الامر في الهجا والحروف فقد ظهر ان
الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل وكون المتقدم بحسب التحليل غير المتقدم
بحسب التركيب وذلك بحسب استعمالنا المقدمة فهي وان كانت متقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست متقدمة بالطبع من حيث
انتهائنا اليها بالتحليل على ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمات اخرى وعلى انا في اعتبار التقدم في المرتبة لا نلتفت الى حال الشيء في
نفسه ولا الى حاله من جهة استعمالنا بل انما نلتفت الى حال نسبه الى طرف ينتهي اليه والمقدمات المنتظمة من الاوايل وما يجري مجريها الى النتيجة
القصوى المقصودة منتظمة بين طرفيها احدهما النتيجة والاخر المبدا الاول فما هو اقرب من النتيجة فهو ابعد من المبدا الاول وما هو اقرب
من المبدا الاول فهو ابعد من النتيجة وقد يختلف مقدمتان في القرب من جانب والبعد من جانب اخر فيصير احدهما اقرب منه والاخر
ابعد ويكون حكمها بالقياس الى الطرف الاخر مخالفا او يكون ابعدهما من الطرف الاول اقربهما من هذا الطرف الاخر واقربهما من ذلك
الطرف ابعدهما من هذا الطرف هنا واما القسم الرابع من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال ان ابا بكر متقدم على عمر وههنا
قسم من المتقدم مشهور نذكره ههنا على وجه ونحققه في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب
وان كان لا يوجد احدهما الا وقد وجد الاخر وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ههنا وان كان قد
يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية والذات هذا التقدم مثل وجود الانسان في نفسه والحقاق القائل انه موجود فانه كلما كان
القول بانه موجود صادقا فانه موجود وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق لكن الناس لا يتحاشون عن ان يقولوا انه كان
او لا موجودا ثم كان القول بوجوده صادقا وحتى كان القول بعد ذلك بانه موجود صادقا ويتحاشون ان يقولوا انه كان القول

بوجوده صادقا اولا ثم كان هو موجودا وحتى كان هو موجودا وكذلك الحركة التي ليد زيد اذا اخذ بها محرك لا محالة ما للاقير او حرك القلم
فان الناس يتصورون لقولهم زيد حرك يده اولا فحرك ما للاقير او يحرك القلم معنى يعنون صدقه في قولهم انه يحرك ما للاقير او يحرك القلم
حتى حركه هو يده فهذا المعنى هو المتقدم العلى فان العلة وان كانت من حيث هي ذات ومعلولها ذات لا يتقدم ولا يتاخر ولا يكونان معا وكانت
من حيث هي علة لزمها الاضافة والاخر معلول لزمه الاضافة لا يتقدم احدهما ايضا ولا يتاخر بل هما معا فانه من حيث وجوده ليس عن
الاخر ووجود الاخر عنه وهو متقدم بالنسبة الى حال الوجود فيكون له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها ووجود الاخر وللاخر النسبة
الى الوجود الا ومتوسطا فيها وجود الاول ويتحد هذا المعنى كالحاصل في ساير انحاء التقدم لكل محصرا واذا قد وقف على التقدم والتاخر
فقد سهل الوقوف على معرفة معا فان كل امرين لا يتقدم احدهما على الاخر ولا يتاخر فيهما معا فيقال معا في الزمان لما لا يتقدم احدهما
فيه ولا يتاخر ويقال معا في الطبع للامر الذي لا تقدم ولا تاخر فيه بالطبع فيهما اما مثلا زمان في تكافؤ الوجود كالاخ واما متنافيان فيه فلا
يلزم احدهما الاخر كالانواع تحت جنس واحد ليس لانهما معا في الطبع فقط بل لانهما معا في المرتبة ايضا في النسبة الى مبدا ما فان هذه من
حيث النسبة الى طبيعة الجنس متاخرة بالطبع عن الجنس ومن جهة اضافتها الى الجنس على ان الجنس مبدا معروض هي متاخرة عنه بالمرتبة
ومن حيث ان طبايعها لا تقدم فيها ولا تاخر في الطبع فهي معا في الطبع اذ كل واحد منهما بالقياس الى الاخر يوجد حاله مخالفا للحال الذي
للطبيعة عند طبيعة الجنس ولطبيعة الجنس عند طبيعته الذي قد كان يتاخر به احدهما بالطبع ويتقدم الاخر فيكون لذلك معا في الطبع و
نسب الى حال تاخرهما عن الجنس بالمرتبة وجدت معا في المرتبة وهي مشتركة في ان طبايعهما متاخرة بالطبع عن طبيعة الجنس وان جعلت
معا في هذه الشركة لم يكن معا في الطبع مطلقا لكن معا في التاخر في الطبع وليس كونهما معا في الطبع هو كونهما معا في التاخر بل المعا في الطبع هي
في الاشياء التي لا تتقدم بالطبع ولا يتاخر من حيث هي لا متقدمة ولا متاخرة في ذواتهما الا من حيث هي كذلك من جهة نسبتها الى معنى اخر فيجب
ان يكون معية الانواع بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس عليها وتاخرها عنه انما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم فان المتاخر يوجد له
انه يلزم وانه لا يلزم والمتقدم لا يوجد له انه يلزم ولا يلزم والتكافؤ في الوجود انما ان يكون كل يلزم كالمتجاورين واما ان يكون كل لا يلزم
وفي الحالين يكون معا كالمتباينين فانهما معا وهو الوجود في الحالين يكون معا وهما متضايفان من وجهين والانواع يكون معا من هذا
الوجه معية فيما بينها بازاء التقدم والتاخر الذي بينها وبين الجنس واما معيتها في المرتبة فلانهما متساويتان القرب والبعد من المبدا الذي هو الجنس
اذا كانت النسبة اليه فالاشياء التي هي معا في المرتبة ايضا فاما ان يكون في مرتبة وضعية كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية
واما في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد ولك ان تعلم من هذا ايضا حال معا في الشرف واما معا في العلية فتحقيق الامر فيه عسر وقد
يذكر في هذا الموضع الحركة فيقال ان الحركة لها انواع ستة سواء كانت انواعا في الحقيقة ان كانت الحركة جنسا او كانت نسبة الانواع وهي في
انفسها معان مختلفة يقال عليها الحركة بالتشكيك او الاتفاق وعلى ما تحققه لك في العلم الطبيعي وهذه الانواع ليست على قياس الانواع المقسمة تحت
جنس واحد بل على قياس انواع مختلفة مرتبتها فبعضها ملاصق وبعضها متاخر والسبب في ذلك ان بعض الانواع القريبة لم يوجد لها اسم عام
فترك واحد نوعاه المسميان مكانه اذ ليس هذا مكان تحقيق القول في ذلك بل مكانه العلم الطبيعي والانواع الستة في التكون وهو حركة الى
كون جوهر مثل تكون الجنين وفساده وهو حركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان وترمد الشجر وهوان يعمهما امر لا اسم له يتحقق في العلوم
ويعلم هناك انضمامهما اليها حركتين عند التحقيق والثالث النمو مثل نشو الصبي والرابع الذبول مثل اضمحلال الهرم في اعضائه وهما
ايضا تحت معنى حركة من كم الى كم ونوعاه والخامس الاستحالة وهو التغير من كيف الى كيف وهو بالحقيقة ثالث فان الاول من هذه بعض
من جوهر الجوهر وهو كون لما اليه وفساد لما عنه والثاني هو تغير من كم الى كم اما من نقصان الى زيادة او من زيادة الى نقصان فبقي

الذي في الكيف ثالثا والثالث من جنس المذكور وهو النقلة وهو تغير من مكان الى مكان وهو بالحقيقة رابع وهذه الاربعة مشابهة بسائطها
وربما اشكل امر الاستحالة اذا كانت الاستحالة تكون في الاكثر مقارنة لحركة يظن انها النقلة او غير ذلك ولكن الشيء قد يتغير لونه او مزاجه ولا
يكون قد تحرك في مكان ولا نماء ولا ذبول ولا كان ولا فسد وكذلك الشيء يتحرك في المكان وكيفيته بحالها والمربع يضاف اليه العلم فيصير
او يكون الصورة محفوظة في الكل من حيث التربيع لم يتغير وان كان هذا الذي هو النمو الحقيقي لكنه مثال النمو الحقيقي ويشبه ان يكون ههنا
حركة اخرى وهي الحركة في الوضع مثل حركة الفلك على نفسه مستديرة لا لو صعد دون اسفل فيما لم يكن له اين صعيد اسفل وان كان له اين فحرك
فيه على نفسه فلم يتبدل عليه بحركته ولهذا موضع آخر ثم الحركة على الاطلاق تضادها السكون على الاطلاق في ظاهر الامر وعلى النحو المستعمل
في هذا الكتاب ولا يوجد لها مضاد غير السكون والحركة مطلقا في المكان لا تخفى الامر في انها تضادها السكون في المكان وفي الكمية ولكن
الكيفية الحركات الجزئية من كل باب فيما ذكر تضادها حركات مقابلة لها حركات تضادها حركات مقابلة لها حتى يرى انه فالكون الفساد والنمو الذبول لكن الاستحالة قد احال يشبه
فيعسر اصابة الضد لها من حيث هي استحالة ولا سكون في ظاهر الامر اذا كان السكون في الكيف غير متصور في ظاهر الامر وكذلك
كان يكون الحال في الكون والفساد لو لم يذكرا متوعين والنمو والذبول لو لم يذكرا متنوعين والظاهر يوجب ان لا تضاد للاستحالة ضد
لان نقرب بالظاهر تامل فيما يسر بالحركة المكانية فتكون تضاد الحركة المطلقة في الكيف السكون في الكيف مضاده جنسية كما للنقلة السكون
في المكان او يكون نحو بات الحركات في الكيف اضداد جزئية فتكون كان الحركة من اسفل الى فوق مضاده للحركة من فوق الى اسفل كذلك
الحركة من السواد الى البياض مضاده للحركة من البياض الى السواد اعني ان الابيضاض ضد الاسوداد وهما نوعا الاستحالة فليصطلح الان
على ان الحركة على الاطلاق تضادها السكون على الاطلاق وان النوعيات الاربعة القريبة منه تضادها السكون في ذلك المعنى من الجوهر
او الكيف والاين او الكم واما المتضادات الجزئية المنوعة جدا فتضاد الحركات فيها حركات واما انه هل جميع ما ذكر حركات و
انه ليس غيرها حركات وانه كيف تقابل السكون الحركة واي سكون لاي حركة فاولى المواضع بتحقيقه هو العلم الطبيعي لكن الفاظ
المتقدم والمتاخر والمقابل والمع والحركة كانت الفاظا قد استعملت في تعليم المقولات وكانت قريبة من ان يكون فيها تعاون
يحل المتعلم ما يعلم في ابتداء الامر فحسن تعقيب ذلك النظر بتفصيل مشهور لهذه الالفاظ واما النظر في حال الاتفاق والتواطؤ
وما على موضوع وما في موضوع وغير ذلك فكان محتاجا تقديمه على المقولات اذ كان لا بد من استعمالها في تعليم المقولات
ولم يكن في المشهور لها معان معلومة او متخيلة بوجه فلم يكفنا ما قلناه في امر ما طعن باس
فان الزيادة على ذلك فضل ولا يبعد ان يكون القدر الذي اوردناه ايضا فضلا
تمت المقالة السابعة وتم بتمامها الفن
الثاني من المجلد الاولى في
المنطق ولواهب العقل
الحمد بلا نهاية

المتصلات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث

من المجلد الاولى من المنطق مقالتان وهو الكلام في باريرمنياس اي العبارة **المقالة** الاولى عشرة فصول **الاول** في معرفة التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك **الثاني** في تحقيق الاسم **الثالث** في الكلمة وما يليل في التعليم الاول **الرابع** في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة **الخامس** في القول وتميز الخبر منه مما ليس بخبر **السادس** في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرائط في تقابلهما **السابع** في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابلات **الثامن** في المحرفات الشخصية **التاسع** في صدق المحصورات وكذبها **العاشر** في تحقيق التناقض ومراتب اصنافها في اقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

آ فصل في معرفة التناسب بين الامور والتصورات والالفاظ والكتابات وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

ان الانسان قد اوتي قوة حسية ترتسم فيها صور الامور الخارجية ويتادى عنها الى النفس فيرتسم فيها ارتساما ثانيا ثابتا وان غاب عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس امور لا على نحو ما اداه الحس فاما ان يكون هي المرتسمات في الحس ولكنها انقلب عن هيآتها المحسوسة الى التجريد ويكون قد ارتسمت من جهة اخرى لا حاجة في المنطق الى بيانها فللامور وجود في الاعيان ووجود في النفس يكون آثارا في النفس ولما كانت الطبيعة الانسانية محتاجة الى المحاورة لاضطرارها الى المشاركة انبعثت الى اختراع شيء يتوصل به الى ذلك ولم يكن اخف من ان يكون فعلا ولم يكن اخف من ان يكون بالتصويت وخصوصا والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم فيكون فيه مع حقيقة فائدة وجود الاعلام مع فائدة الخبار اذا كان مستغنيا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه او كان تصويرت بدلالة تعدم فمالت الطبيعة الى استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليدل بها على ما في النفس من اثر ثم وقع اضطرار ثان الى اعلام الغائبين من الموجودين في الزمان او من المستقبلين اعلاما مدونا ما علم اما ليضاف اليه ما يعلم في المستقبل فيكمل المصلحة او الحكمة الانسانية بالتشارك فان اكثر الصنائع انما تمت بتلاحق الافكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتاخر بالمتقدم واقتدائه او لينتفع به الآتون من بعد وان لم يحتج الى ما يضاف اليه فيكمل به فاحتيج الى صوت آخر من الاعلام غير النطق فاخترعت اشكال الكتابة وكله بهداية الهية والهام الهي فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثارا والتي في النفس يدل على الامور وهي التي تسمى معاني اي مقاصد للنفس كما ان الآثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معان فالكتابة يدل على الالفاظ اذ يحاذى بها تركيب اللفظ اختيرت ذلك للسهولة وان كان الى اشكالها بحيث لا يحاذى بها اللفظ واجرائه سبيل لكن ذلك مما يصعب ويطول وسواء كان اللفظ امرا ملهما وموحى به علم من عند الله تعالى معلم اول او كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو اليق كما سميت القطا قطا لصوتها او كان قد اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا او كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيرا يسيرا الى غيره من حيث لم يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة اخرى فانها انما يدل بالتواطؤ اعني انه ليس يلزم احدا من الناس ان يجعل لفظا من الالفاظ موقوفا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحملهم عليه بل قد واطاء ناسهم او لهم على ذلك وسالمه عليه بحيث لو توهمنا الاول اتفق له ان استعمل بدل ما استعمله لفظا آخر

موروثا او مخترعا اخترعه اختراعا ولقنه الباقي لكان حكم استعماله فيه لحكمه في هذا وحتى لو كان معلم اول علم الناس لهذه الالفاظ وانما
صارت اليه من عند الله تعالى او بوضع منه او على وجه اخر كيف شئت يجوز ان يكون الامر في الدلالة بها بخلاف ما صار اليه او وضعه وكان
الغنا هنا الغنا فالدلالة بالالفاظ انما استمرت بها التعارف بسبب تراض بين المخاطبين عن رضى وبرى حتى انه فرض بحسب المعلم الاول ضربا
من عند الله او من جهة اخرى فانه بحسب المشاركة اصطلاحي فان قبول الثاني منهم من الاول اما هو بان قال له الاول ان كذا يعني به كذا او
فعل فعلا يودي مثل هذا التوقيف فواطاه عليه الثاني والثالث من غير ان كان يلزمهم ان يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى او ان يجعلوا
لفظا بعينه لمعنى بعينه لن وما ضر وربما بل كان يجوز ان يقع مثل ذلك التيسير من المعلم الاول لهم على لفظ اخر فلذلك جاز ان يكون دلالات
الالفاظ مختلفة ومعنى دلالة اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ارتسم في النفس معناه فتعرف النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم
فكلما اورده الحس على النفس التفتت النفس الى معناه واما الكتابة فقد كان يمكن ان يكون لها النصب دلالة على الاثار بلا توسط الالفاظ حتى
يجعل لكل اثر في النفس كتابة معينة مثلا للحركة كتابة وللسكون كتابة اخرى وللسماء اخرى وللارض اخرى وكذلك لكل شيء لكنه لو اجرى
الامر على ذلك لكان الانسان ممنوا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظها نقوشا والاول اسهل له اما برياضة التربية واما تعلم
شاق فان ذا لزم مرة ماسة ان يحفظ كتابة بهيئة الصغر كان يكون يلزم بعلم الغرض وايس فوجد الاخف في ذلك ان يقصد الى الحروف
القليلة العدد فتوضع لها اشكال فيكون حفظها معينا عما سلف ذكره فانها اذا حفظت حوذي بتاليفها رقم تاليف الحروف لفظا فصارت
الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ اولا ووقع ذلك ان صار دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك اختلف واما دلالة ما في النفس على
الامور فدلالة طبيعية لا تختلف لا الدال ولا المدلول عليه كما في الدلالة التي بين اللفظ والاثر النفساني فان المدلول عليه وان كان غير مختلف
فان الدال مختلف ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة فان الدال والمدلول جميعا قد يختلفان فاما ان النفس كيف تتصور صور الامور و
كيف يحصل فيها ذلك وما الذي يعرض للصورة وهي في النفس وما الذي يعرض لها وهي من خارج وما الفاعل الذي هو سبب اخراج قوة
التصور الى الفعل فليس من هذه الصناعة بل من علم اخر وايضا فان النظر في انه اي لفظ هو موضوع دال على معنى كذا واي كتابة هي موضوعة
والدالة على معنى كذا واثر كذا فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا يتكلم فيها المنطقي الا بالعرض بل الذي يجب على المنطقي ان يعرفه من حال اللفظ
هو ان يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمولفة ليتوصل بذلك الى حال المعاني في انفسها من حيث يتالف عنها شيء يفيد
علما بمجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين واعلم ان من الالفاظ والاثار التي في النفس ما هو مفرد ومنها ما هو مركب والامر فيهما
متطابق وانه كما ان المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب وكما ان المعقول المفرد اذا قرن به في
الذهن وحمل عليه فاعتقد انه دال وليس دال كان الاعتقاد حقا او باطلا كذلك اللفظ المفرد اذا اقترن به لفظ اخر وحمل عليه فقيل انه
كذا او ليس كذا كان صدقا او كذبا وقد يكون الصدق والكذب على نحو اخر من التاليف ستوضحه فالاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات
المفردة التي لا تفصيل ولا ترتيب فلا صدق في افرادها ولا كذب واعلم انه اذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده لم يكن تصوره
وحده او التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق او كذب ما لم يقترن به انه موجود او غير موجود اقترانا في الذهن او في اللفظ مثلا بان
يعتقد ان عنز ايل موجود او يعتقد انه غير موجود ويقال انه عنز ايل موجود او يقال انه عنز ايل غير موجود اما مطلقا بلا اشتراط زمان
او اشتراط زمان انه كان موجودا فيها وزمان خاص والذي يقال ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان حاضرا
والمشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم او في زمان انه في زمان ماض او مستقبل دون الذي في زمان حاضر فليس يجب كل الايجاب
وما اومات اليه اقرب الى الصواب فلننظر الان في الاسم والكلمة ب فصل في تحقيق الاسم فالاسم لفظة دالة بالتواطؤ

مجردة من الزمان وليس واحد من اجزائها دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا من الزمان فهو ان لا يدل على الزمان الذي
فيه ذلك المعنى من الازمنة الثلاثة المحصلة كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى قد دل معه على زمان ذلك المعنى ومعنى قولنا وليس ولا واحد من
اجزائه دالا على انفراده معناه انه لا يقصد في دلالته بقولنا الانسان بدلالة واحد من اجزائه على شيء البتة من حيث هو مفرد بل يستعمله
على انه جزء دال لا دال بانفراده فانه لا يوجد في قولنا الانسان دال يراد به الدلالة على معنى من المعاني اصلا حتى يراد ان يدل بقولنا الانسان
وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جزء لفظ انسان بل على انه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزء المثال المحصل دلالة ما وربما
لم يوجد له دلالة البتة بوجه من الوجوه وحيث يوجد له فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان وانه انما يكون جزء انسان اذا استعمل في
لفظ الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان جملته فهنالك لا يوجد له دلالة البتة بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا الى هذا في مواضع اخرى
وليس هذا في مثل لفظ الانسان فقط بل وفي الالفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة لكنها لا يدل بها على انها مركبة فهذا شانها كقولهم عبد الملك اذا
لم يرد ان يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك بل جعل هذا اسما لذاته فهنالك لا يوجد للفظ عبد من حيث هو جزء من عبد الملك دلالة
على شيء البتة فانك تعلم ان الدلالة بلفظ عبد الملك على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك فهكذا يجب
ان تفهم هذا الموضع واما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا تدل اصلا لا من حيث هي جزء ولا لو انفردت واما جزء اللفظ المركب
فانه يدل على شيء ولا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب فقد يدل لو لا بالمركب على ما دل به عليه كقولك عبد الملك فانه حيث لا يتوقع ان يدل بانفراده
من حيث هو جزء لفظ حتى يكون انما يوهم المتلثم به كمال وليتم كمال الدلالة به هنا في استعمال الجزء والحاق التواطؤ بعد قولنا لفظ قد توهم انه
هذر من القول فقد يظن ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ وكذلك قيل انه كان يجب ان يقال بدل اللفظ الصوت فاقول ان هذا باطل
وانه لا يحسن ان يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة الا نوع من
المجاز او الحمل اذ لا يقال للصنم انه حجر وللكرسي انه خشب واما الحدود الحقيقية فلا يجب ان يستعمل فيها المواد مكان الاجناس لما الفرق بين الجنس
والمادة فيما اشتبه فيه الحال ويشكل ولكنه شيء بين لك في هذه الصناعة من بعد وكذلك تحقيق ما قلناه من ان المادة لا يجب ان يوخذ مكان
الجنس بل يكون ذلك كاذبا واما ان الصوت مادة فيتحقق في العلم الطبيعي بل اعود الى الغرض فاقول ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير
دال كما قد اعترفوا به وذلك على وجهين احدهما ان يكون مولفا من حروف ثم لا يراد به دلالة على اثر في النفس كقول القائل سقفص
والثاني ان يراد بذلك دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر لا يستند الى خارج كقولنا العنقا فيكون اللفظ غير الدال يخرج عن ان يكون لفظا
فكذلك كونه دالا ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع اخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ فيدل على معان على غير سبيل التواطؤ كمن يقول اخ فيدل على
الوجع واح واح عند السعال فيدل على اذى في الصدر وليس في ذلك على سبيل التواطؤ المحض حتى يكون الناس قد تواطؤا على استعمال ذلك عند
السعال مستعملين اياه ليفهم معنا اذى الصدر وهذه وان كانت اصواتا فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من حروف يركبها الانسان
وانها ان كانت تدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها لا بالتواطؤ يسلبها من كونها الفاظا شيئا فانها ولو لم تدل اصلا كانت
الفاظا لانها مولفة تاليفا اختياريا عن حروف وليس دلالتها من حيث فيها صوت مانعا عن ان تكون لفظا فان الشيء انما هو
لفظ لانه مولف من حروف مقطعة عن اصوات وكونها كذلك ليس يوجب ان يكون مع ذلك دالا او غير دال فضلا عن ان يكون
ان يكون غير دال الدلالة بالطبع فان جزءا منها كالمادة فهو الصوت الحقه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت ولا يوثر ذلك في
الجملة كما لا يوثر في كونها دالة على الصوت فاذا هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب فان الدال اعم من الدال بالتواطؤ
والدال على وجه اخر اللهم الا ان يجعل الدال يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطاير وصياح البهيمة ايضا باشتراك

الاسم فان كان كونه دالا انما يقع ذلك كله بالاشتراك وكان ذلك يغني عن تحمل الفصل بين دلالة وبالاثر فان الفصول في الحدود والرسوم انما
تطلب بحسب المعاني لا بحسب الالفاظ والحال قايمة عندها يحصل بدل اللفظ الصوت وان لم يكن معينا فانا نحوج الى ايراد الفصل بين الدلالتين
اذ كنا لما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا او غير دال وجوابه بدال لم نعرف دالا احدى الدلالتين بعينها بل قرنا دالا عاما كما فعلنا
حين اخذنا الصوت فيحتاج ان يدل على احدى الخاصيتين فان قيل انه اذا قيل لفظ دال علم انه ليس يعني بالدال الا ما اصطلح عليه
الناس فيقول وكذلك الحال اذا قيل صوت دال وان دفيانه يدل على زمان او لا يدل وسائر ذلك فان الذهن نفسه يسبق اليه ان المراد به
ههنا انه دال بالتواطؤ وكما يسبق اليه هناك ولا يغني ذلك في الموضعين جميعا عن ذكر التواطؤ اذ ليس كل واحد من الموضعين مستفادا من
نفس كونه لفظا او صوتا ولا من نفس كونه دالا مطلقا او على زمان بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال ويسبق اليه من خارج لا على
سبيل دلالة اللفظ وقد عرفت الفرق بين الدلالتين وان ظن ظان ان المحوج الى ايراد التواطؤ لم يكن لاجل مراعاة من الفرق بين الالفاظ
والاصوات البهايم واذا قيل لفظ خرج ما يشكل وتشبيه فذلك تحسين ظن بالامور وخديعة للنفس وما الذي امن هذا الظان ان الحاجة قد
قصدت فعسى ان يكون قد بقي بعد ذلك لبس اشتباه ومشكل اخر من جنس ما افردناه محوج الى مراعاة شرط وبالجملة لا يجب ان يلتفت في الحدود
الى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصارا على ما ينبه له الذهن فان هذا لو كان ملتفتا اليه لقيل في حد الانسان انه حيوان واستحسن اذ
كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا وقيل انه جسم لعقل في حد الانسان انه حيوان ضحاك واقتصر عليه واستحسن اذ كان الذهن
يلتفت الى انه يكون ناطقا وقيل انه جسم بالحري فان الذهن يلتفت الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في الحدود موجها الى العين
نفسه فقط بل الى ما يستعمله في موضعه فقد بان ان لادخال التواطؤ ههنا معنى فان كان الماخوذ في الحد لفظا لا صوتا فانه ليس شيء من
الاشيا اسما بالطبع اي ليس شيا منها دالا دلالة الاسم بحيث يكون تلك الدلالة له تصدر عنها بالطبع منها او من الدالين بها فان تلك
الدلالة امر طبيعي يلزم الاسم ولا الطبع هنا تنبعث الى الدلالة على المعنى ككثير من الاصوات الدالة بالطبع التي تنبعث الطباع الى استعمالها
في ذلك الشان سواء كانت دلالة تقصد المصوت ان يقع بها شعور لشان كما يفعله البهايم عند دعا بعضها بعضا او يكون بغير
قصد منه لذلك لكن بنا معه يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه فان الاسم ليس اسما في الطبع نفسه بل
انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عندما يراد به الدلالة الفصيحة الا وذلك جعله اسما اي جعله دالا على صفة لكن لقايل ان يقول
انك جعلت حد الاسم انه لا جزء منه يدل وههنا اسم كقولك لا انسان ولا بصير ولا شك في انها اسما وكيف وهي يدل دلالة الاسما
ولنف وقولنا لا بصير يقوم مقام قولنا اعمى ثم نجد لفظ اللا ولفظ الانسان ولفظ اللا ولفظ البصير يدلات على معنى ويتالف من معنيهما
معنى الكل فنقول انها بالحقيقة ليست اسما ولم يوضع لها من حيث هي كذلك اسم يدل عليها بل هي من جملة الالفاظ المولفة التي في قوة المفرده
كالحدود وكما يقال داعي الشاة وبانى الحجارة وان لم يكن كذلك على الاطلاق قولـــــ لان تركيبها ليس عن الفاظ مفرده مستقلة
بنفسها مثل اللا انسان فانه مركب هي اسم ومن اداة سلب مطابقتها للاسما لا يدل على انها اسما بالحقيقة فان الحد والرسم كذلك
شانهما ومع ذلك فلا يجب ان يعتد بدخول حرف السلب فيها فيظن ان فيها سلبا كلا بل ليس فيها ايجاب او سلب بل يصح ان يوجب و
ان يسلب وان يوضع للايجاب والسلب فاذا كانت قريبة المجانسة للاسما فلنسم اسما غير محصلة ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا
زيد في الدار فان زيدا موضوع وفي الدار محمول وليس هو بالحقيقة باسم بل هو مولف لكن تاليفه ليس مثل العقل المطلق الذي يكون مولفا
عن اسمين او عن اسم وكلمة لانه مولف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا لفظا قولا مطلقا فهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع ولا
يلتفت الى التاويلات التي يتغالط بها وكذلك حال الاسماء التي تسمى مصرفة فانها قد اقترن بالاسم منها شيء زايد على الاسمية يشير الى معنى

يعترض اخرى

وتحكمك

ما

طبع

غير ما يشير اليه مجرد الاسم وذلك حركة من الحركات واعراب من الاعاريب حتى يسمع هناك مجموع حاصل من جزئين احدهما الاسم والاخر ما يلحقه
مما هو جزء من المسموع فيوجد هناك جزء يدل على معنى مطلق واما ان يدل دلالة لزوما وبالجملة قد يوجب حكما لولاه لم يكن ولذلك ما صار ممنوعا
عن لحوق اقتران ببعض ما كان يقترن به من الاسما فلو كان المعنى لم يتغير ما يغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه بل انما انضمت
اليه زيادة سواء كان الحركتين او كان منقطعا او حركة فان جميع ذلك اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى يعني طويلا او اشارة وبالجملة اذا صار
الاسم بما يلحقه من الزيادة ممنوعا من ان يلحق به ما من شانه ان يلحق به فقد زيد على معنى الاسم المجرد شيء صار به بحال اخص من حاله وهو
اسم مطلق كما اذا شغل الموضوع ببعض الاعراض ثم يكون الجملة معنى غير الذي يكون للموضوع وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما
يصير جزءا من المجموع فالاسم الذي ينصب او يجر او يعتبر بتعبير يمنعه عن مقاربة كل واحد مما من شانه ان يقارنه لا يكون بالحقيقة اسما مجردا
بل اسما وقد صرف بجزء من المسموع قرن به وكما ان حد الموضوع للبياض ولكن انسانا ما هو حد واحد كان ابيض او لم يكن فان حد الانسان
الذي يلحقه البياض في نفسه هو الحد الذي يكون له وان لم يلحقه البياض الا ان حده من حيث هو ابيض فكذلك حد الاسم الذي هو على فطرته
وحد الاسم الذي يلحقه التصريف واحد من حيث هو اسم الا ان حده من حيث هو مصرف ثم يلحق بحد الاسم زيادة واما بحسب اللغة العربية
فهو انه لا يصلح ان يقترن به كل ما من شانه ان يقترن بالاسماء فان قولك زيد بالرفع لا يلحقه وفي قولك زيدا لا يلحقه ضرب او كان او حيوان
ولذلك زيد بالجر مجردا واما بحسب اللغة اليونانية فان الاسم المنصرف هو الذي اذا لحق به الكلمات الزمانية كقولك كان ويكون وكان
الان لم يصدق ولم يكذب والاسم الغير المنصرف اذا قرن به احدهن صدق او كذب ثم كما ان الخشب المدور حيث قرن به التدوير
فهو خشب فيه عرض هو التدوير وهو في نفسه خشب بلا زيادة لكن ليس المجموع خشبا مطلقا اعني كالصنم من خشب ومثال فان الخشب ما دة له ولا
يحمل عليه فان الجملة لا يحمل عليها احد الجزئين فكذلك اذا اخذ جملة الاسم وما يلحقه من التصريف كان في احكام المركبات فلم يكن اسما ولكن
انا نظر اليه من حيث هي في التصريف كان اسما منصرفا واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا والفرق بين النظر فيه وهو اسم منصرف والنظر
الى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع انه في السقف والنظر الى جملة الجذع والسقف وكذلك لك ان تقول ان الاسم المنصرف لفظ دال لا يدل
جزؤه وقد يلحقه كذا وكذا ولا تقول ان الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه وكيف والاسم احد الجزئين فهو يدل وههنا
قانون دقيق يجب ان يحفظ لمواضع اخرى وكثيرا ما يقع من جهة المقارنة نوع من الغلط اذا لم نعلم ان الشيء ماخوذا مقارنا لشيء غير الجملة الذي
يحصل منه ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة من حيث هي مع الستة غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة لكن على حد الاسم شكوك وذلك
لان الزمان اسم ويدل على الزمان وكذلك المتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض وكذلك امس وكذلك المتقدم اسم وهو يدل على امر حاصل في زمان
ماض فنقول الان في حل هذه الشكوك ان الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان لوجوه ثلثة احدها ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان يكون الزمان
جزء حد المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه والثالث ان يكون الزمان شيئا خارجا عن المعنى يلحقه فيقترن به اقترانا يدل على التصريف ومعنى
التجريد من الزمان هو انه المدلول عليه من زمان يلحقه فان التجريد من البياض هو التبرية عن بياض لاحق اعني ان التجريد وهو التبرية عن شيء
لو لم يبرا عنه لكان لاحقا من خارج ولذا قيل جرد فلان عن الثوب عني به انه ابن بيته وبين الثوب الذي لو لم يبن لكان ذلك الثوب لاحقا له
لذاته ولا جزء حد له فان الشيء لا يقال انه مجرد عن ذاته او عن جزء حده فان من قال ان الانسان قد يجرد عن الانسانية قال شططا الا ان يعني ان مادة
الانسانية قد جردت عن الانسانية ثم الانسانية يكون امرا خارجا عنها لاحقا ولذلك ان الانسان يجرد عن الحيوانية كان محالا الا ان يعني الوجه المذكور
فمعنى قولهم مجرد من الزمان هو ان لا يدل معه على زمان يلحقه من الازمنة كان يلحقه به صدقا او كذبا فلفظ الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى هو الزمان
مجردا عن زمان يدل اللفظ على انه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه

فر

من خارج حتى اذا قيل بعدم دل على متقدم فى زمان يحقق وبعين له وسواء كانت هذا حقا او كذبا فان المعنى ولالة اللفظ من حيث هو دلالة اللفظ لا من حيث هو صدق او كذب وكذلك امس هو بنفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه واذا سبب ان نعلم ان التجريد انما نقصد به ان يدل على معنى ولا يقترن به الدلالة على الزمان المحقق به فنتامل حال الكلمة

فصل فى الكلمة وما قيل فى التعليم الاول

اما الكلمة فانها يدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفراده وهى ابدا دليل على ما يقال على غيره فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما يدل عليه على زمان وساير ما قيل فنتامل ان الكلمة جعلت دلالتها على شىء وعلى زمان يقترن به معا ليس هو هو ولا جزءا منه فاذا كان ما لا يدل بالتجريد هكذى صورته فما يدل بالتجريد بصورته ما ذكرناه وفسر هنا فى التعليم الاول بعقيل ان معنى هذا هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة يدل على معنى ولا يدل على زمان مقترن به واما صح فيدل على صحة موجودة فى زمان والكلمة هى ما يسميه اصحاب النظر فى لغة العرب فعلا وقد كانت الكلمة فى الوضع الاول عند اليونانيين انما يدل من الزمان على الزمان الحاضر ثم اذا اريد ان يدل بها على الزمان الماضى او المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الاصل واما العرب فلم يجر لهم العادة باقرار كلمة الحاضر فان شكل الكلمة التى للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التى للحاضر فيقال ان زيدا يمشى اى فى الحال ويمشى اى فى الاستقبال فاذا حاولوا زيادة البيان قالوا ان زيدا هو ذى يمشى فاقتضى الحال او قالوا ستمشى او سوف يمشى فاقتضى الاستقبال ويكون ذلك بالحاق لحق به وربما استعار والزمن الماضى فقالوا ان زيدا صلى الان اكون ناداه الرب ويقال صح انصل لما هو فيما سلف لكن موضوع صح للماضى وموضوع يمشى للاستقبال وليس للحال شكل خاص واما انه ماش وانه صحيح فليس كلمة بل اسما مشتقا فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة والاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البتة واما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين حمل لامر يشتق له منه الاسم فيكون دالا على معنى ذامر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما مثال ذلك قولك ماش فانه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى ان المشى له واما الكلمة فيدل على ذلك على زمان وهو زمان النسبة كقولك يمشى فانه يدل على مشى وعلى موضوع غير معين وعلى وجود المشى له وعلى كون ذلك فى المستقبل وليس كل ما يسمى فى اللغة العربية فعلا هو كلمة فان قولهم امشى ويمشى فعل عندهم وليس كلمة مطلقة وذلك لان الهمزة دلت على موضوع خاص وكذلك التاء فصار قولك امشى او مشيت صدقا او كذبا وكذلك يمشى ومشيت وكان ذلك فى حكم قولك انا امشى او انت تمشى وانا مشيت ومفهومهما مفهوم واحد وهنا بالحقيقة موضع نظر فان هذه اللفظة لا تخلو اما ان يكون مفردة او مركبة فان كانت مفردة فلا ينبغى ان يكون صادقا او كاذبا وقد حرمنا القول على ان الالفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دوال وهب ان الهمزة من قولنا امشى دلت على معنى والباقى حرو ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان اللفظ المركب من ميم ساكنة مبدا بها ثم شين ثم يا اما ان لا يكون لفظا بنفسه البتة ان كان حقا ما يقال من ان الساكن لا يبدا به او يكون لفظا لا يدل على معنى من المعانى ان امكن ان يبدا به كما قد يجوز الابتداء بالساكن فى لغات كثيرة ولا يبعد ان نظن انه كان امشى مركبا او فى حكم المركب فيكون يمشى ايضا الذى لا صدق فيه ولا كذب مركبا فان الياء يدل على غايب وليس التعيين بشرط فى ان يكون الدال دالا فانك اذا قلت انسان دللت وان لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين قولك شىء ما يمشى فيكون الكلمات المستعملة كلها مركبات ولا يكون الفاظا بسيطة ولذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقة ايضا مركبة او فى حكم المركبة فانها فى حكم المحصلة من مادة وهى حروف المشى ومن صورة قرنت بها فصارت دالة بها على موضوع غير معين فلها جزءان جزء يدل على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى اخر وهو الصورة فالذى يجب ان يقول فى ذلك كله اما اولا فانه لا اعتبار فى صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة ووضع وضع فربما اتفق فى لغة من اللغات ان يجعل المعنى المولف لفظا مفردا ولا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا ثم يكون لغة اخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المولف اسم مفرد فلا يدل عليه الا بلفظ مركب فاذا ترجم معنى ذلك اللفظ الى اللغة الاخرى لم يوجد لفظه الا مركبا وذلك مثل الجاهل فانه لفظ مفرد

لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد بل بلفظ فيه تركيب من لفظين احدهما يدل على العدم والاخر على العلم او العالم فيقال ناداان فلا يجب ان يلتفت المنطقى فى ذلك وما اشبهه الى لغة معينة بل يعلم ان هذا المعنى ان يدل عليه بلفظ مفرد فكذلك حال الكلمات فى لغة العرب فان الماضى من الكلمات فى العربية وغيرها لم يدل بجزء منه على موضوع البتة كقولهم صح وقيل لم يمشى الى لكن الدلالة المستقبل فى لغة الفرس كما يقال بكند فانه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع العين المعين البتة وفى بعض المواضع فان لغة الفرس لا يجعل كلمة مفردة اى نعولون مثلا نحيت بقولون دير سبت شود كما اذا ترجم كان بطا بقولنا الصير صحيحا فيا حذفون منه الاسم ويعربون به كلمة تاليف يحصلون بجملته قايما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة الى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مولف وكان ذلك لا يسبق الى بعض الاوهام ان الكلمة المستقبلة مولفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان سبق اليه فى مثل ان الجاهل ليس اسما مفردا اذا لم يكن المنطق يجب بلغة لغة حتى انه اذا لم يكن فى لغة من اللغات كلمة يدل على الحاضر اضطر المنطقيين ذلك فى الدلالة على اقسام الكلمات الثلث وكذلك لا يصير المنطقيين تعاذقا لحل اللغة فى ان لا يكون لها كلمة بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ اخر يدل على ما يدل عليه الكلمة بل يجب ان يعتبر المنطقى ما يوجبه الحد وهو ممكن ان يقع فى اللغة فانه لا محالة من الممكن ان يكون لفظ يمشى دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد لذلك هو الكلمة فان لم يكن فى لغة العرب فلا حرج واما حديث الهيئة التى اقترنت بمادة حروف المشى فى مشى او فى ماش وكان جزءا من الجملة يدل على موضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه انما يعنى بالجزء هاهنا جزءا من جملة اجزاء بترتيب فيلتام بها الجملة فهى اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا منضودة او غير منضودة وبعد ذلك فان ما ادعوه من وجود الصدق فى قولنا يمشى وانه فى قوة قولنا ان شيا ما يمشى فهو غلط وذلك لان قولنا يمشى وان كان غير تركيب بحسب لغة العرب وكانت الياء منه يدل على موضوع غير معين وليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على اى واحد اتفق من امور هى بحيث كلى من الكليات على الوجه الذى ذكرناه فى مثل الانسان بل يعنى به ان الياء يدل على ان له موضوعا متعينا فى نفسه دون غيره وان كان انه لم يتعين وهو غايب والمحتاج ان يفسر ويدل عليه فيتعين فان النسبة موجهة اليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه فان القايل اذا قال يمشى ليس يريد به ان المشى موجود فى واحد من امور العالم اى شىء كان حتى يكون كانه يقول ان شيا من الاشياء التى فى العالم موجود له المشى اى شىء كان فانه ان عنى بيمشى هذا المعنى كان قوله يمشى يكون صادقا ان كان فى العالم شىء يمشى ويكون كاذبا ان لم يكن فى العالم شىء يمشى وانما اخذ يمشى على ان معناه معنى الحكم بان شيا من العالم يمشى فح لا يصلح حمله على زيد حتى يكون زيد هو شيا من العالم يمشى وذلك لان قولك شىء من العالم يمشى يحمل معنيين احدهما الشىء من العالم الموصوف بانه يمشى فى زمان كذا فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب خبر ولا صدق فيه ولا كذب والثانى هو ان شيا من العالم حكم عليه بانه يمشى فاولهما لا يدخل فيه فى لغة العرب ان واما الاخر فقد يدخل فيه وليس احدهما مدلولا عليه بلفظ يمشى وذلك لان الشىء من العالم الموصوف بانه يمشى اذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ويصح ان يحمل على زيد حمل الاسم واما الاخر فانه لا يحمل على زيد البتة ولا هو فى قوة اسم مفرد فقد بان ان معنى يمشى ليس هو على الوجه الذى يدخله الصدق والكذب فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل التجويز اى معنى كان وعلى انه حاصل له موضوع ما كيف كان بل على انه معين فى نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القايل فهو متوقف فى مصيره بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح بذلك المضمر حتى انه لو كان ذلك المضمر معنى عاما او مخصصا او كيف كان حتى فان معنى العام وان كان لا يتعين فى جزئياته فانه متعين فى نفسه من جملة الامور فان الشىء من حيث يوجد فى نفسه شيا هو معنى معقول متعين وان كان ما يقع عليه من جزئيات يكون تحته غير متعين وهو من حيث متعين يخالف كل واحد من الجوهر والكم وامور اخرى اذا كان ليس فى نفسه مقولا وان كان بعضها يقال عليها فمتى صرح بذلك المضمر المنوى فى النفس صار القول ح صدقا او كذبا وهو قبله ليس بصدق ولا كذب اذ ليس يعنى بقولنا يمشى الوجه الذى كان يتوهم انه يصدق او يكذب بانفراده وليس كذلك قولنا امشى او يمشى فقد صرح هاهنا بالموضوع

وعين فليس يحتاج الى ان يقصر السامع ذلك الموضوع مرة اخرى عانه دل فيه على شخص ولا اشد بعينا من الشخص فلو دل فيه على معنى عامي بانه هو الموضوع
من غير التفات الى جزء انه لكان لكون صدقا او كذبا فكيف اذا كانت دلالته على شخص بعينه واما الشبهة التي اوردت على ان التركيب غير موجود في قولك
امشى يسيب ان الجزء الثاني لا يدل فالجواب عن ذلك اما اولا فانه لم يكن يقال فيحد الكلمات التي لا يدل اجزاؤها كل واحد على معنى نفسه بل ان لا يوجد
لها جزء من اجزائها مما يدل على شيء من جملتها البتة فاذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل الاخر فقد سلم الحد فلم يكن المطلق فيه انه كلمة واما ثانيا
فانه كما ان اللفظ يدل فاذا صار جزءا لم يدل من حيث هو جزء فكذلك قد يصح ان يكون اللفظ يدل من حيث هو جزء تم اذا انفرد لم يدل واست
نعلم انا اذا قلنا امشى دلت الهمزة على الشخص القائل ثم باقي اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقي المعنى فتنبه النفس على معنى الشيء
عند ما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل به وحده على ذلك ولا يستعمل ويكون حال الباقي بعد الهمزة يدل اذا استعمل جزءا على ما لا يدل
انه يدل عليه واما مفرد فلا يدل فلم يكن هذا كافيا في حل هذه الشبهة وقد بقي ان الحث عن شيء وهو ان المطلق عبر انه عنها من النار
وهو قولنا وهي ايضا دليل على ما يقال على عين جزءا من الحد او خارج من الحد الحقيق هذا الحد فنقول اما من كان تعقد في الحدود دائما
يراد ليدل على تميز فاذا حصل التميز تم الحد فلا يعبا او يقع عند ان هذه الزيادة خارجة عن الحد لكن المحصلين من اهل
صناعة التحديد لا ينصرف همهم في الحدود الى هذا بل همهم الدلالة على ماهية الشيء وحقيقته بكمالها وانهم اذا وجدوا عبارة ما قد عرفت
بالذاتيات لكنها خلت فصلا صوريا او ماديا وراها لم يقنعوا بما فعلوا ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وستاتيكم لهذا في موضعه شرح بالغ
فاذا كان كذلك فالحرى ان يكون هذه الزيادة التي تدل على احد الشرايط التي تقوم بها الكلمة وهو النسبة الى موضوع غير معين يحتاج
اليها ويكمله كحال الدلالة على الزمان فليس احتياج الكلمة الى النسبة اقل من احتياجها الى الزمان وكيف وهي انما يحتاج اليها اولا وما لم يكن نسبة
لم يكن زمان نسبة

د فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة المحصلة وغير المحصلة والمصرفة وغير المصرفة

والمعنى الذي يدل الكلمة على وجوده للموضوع هو امر قد يدل عليه باسم اما اسم مطلق واما اسم
هو مصدر فان المصدر قد يجيء على وجهين احدهما ان يكون موضوعا وضعا اوليا كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني هو ان
تصرف الاسم المطلق بتصريفها يدل على ان معنى الاسم المطلق منسوب الى موضوع بانه حادث منه او فيه كالتحرك وهذا بالحقيقة اللفظ الدال
على المصدرية كالتحرك والابيضاض والتحرك والتبييض والتسبيح في ذلك انه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص فيؤخذ الاسم مقامه كما تقول
صح يصح صحة وهو الذي يجيء على الوجه الاول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف للاسم المطلق الذي
لا يشير الى موضوع بوجه فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص بل اخذ مكانه الاسم المطلق للشيء كما ربما اتفق ان لا يكون للاسم المطلق
وضع خاص فيؤخذ المصدر مقامه كما لو لم يكن معنى الاقتران اسم مشهور لا يشير الى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه وهو لفظ الاقتران
وربما كان للكل واحد منهما لفظ خاص هو اولى كان البياض اولى ان يدل على ذات والابيضاض على حدوثه في موضوع واسم المصدر يفارق
الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه او فيه معنى من المعاني فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما والاكثر في لغة العرب هو انه
حيث يكون للمصدر لفظ خاص فانه يكون دالا على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم وان كان قد يتضمن ذلك معنى
الاسم المطلق ايضا مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض فانه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض فان المعاني التي يدل عليها الكلمة وانها
لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ومعاني المصادر كلها في لغتهم اعراض
لانها نسب عارضة في الجواهر الى امور يحدثها فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر بل يوجد في الجواهر فيكون لغة العرب لا يستعمل
كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة اولية فاما دلالة ثانية فقد يكون كما اذا قلنا صار فلان اي صار حيا وابل الجوهر فلان اي صار جوهرا

من الجواهر فانه وان كان دلالته الاولى انما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر والتجوهر كون ما لا جوهر فان الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية
ولغة العرب ليس يدل فيها بكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه كان جوهرا حتى يدل على كون الجوهر محمولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون
تدلهم بجوهر انه كان الجوهر محمولا عليه فيما سلف بل معنى انه يجوهر عندهم هو ان الجوهر المقول عليه حدث له فيما سلف فليس يدل على قوله عليه بل على
حدوثه فيه فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث امر لا موضوع له في وجوده له فلغة العرب بعض القصر في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في
بعض اللغات كلمات لا تطابق في ذلك بل يقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يسري الى الحدوث حتى يكون معنى تجوهر فيها هو ان الجوهر مقول
على زيد فيما سلف لا على ان حدوث الجوهر موجود له فيما سلف من غير التفات الى الحمل على البتة وكما انه قد يكون من الاسم اسم محصل واسم غير
محصل كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة كقولنا لا صح وتسمى كلمات غير محصلة وقد قيل في التعليم الاول في ذلك انها
غير محصلة لانها تدل على شيء من الاشياء موجودا كان او غير موجود دلالة على مثال واحد وهذا القول ان عنى فيه بالموجود وغير الموجود
ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم حمله على كل موضوع موجود او غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه فيكون ايجاب
لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود فهذا انما نمنع عنه في مباحث اخرى وان عنى بذلك لا الموضوع ولكن ما هو في قوة المحمول من
من امور مخالفة للدلالة لفظة كلمة صح حتى يكون لا صح يعني به انه مرض او توسط او فعل فعلا اخر غير الصحة كله مدخل تحت ما صح كان شديدا بل اعني
ان الغرض في هذا ان هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي لا يحصل له في نفسه فقولنا لا اسود يصدق
على الشيء اذا كان قد ابيض وعلى الوسائط ويصدق اذا كان عادما اللون كيف كان ويكون كما يقال صار غير اسود ونشبه ان يكون لغة العرب
لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة وانما اذا الحقت بالكلمة حرف سلب كان للسلب فقط وربما كان لما قيل في التعليم الاول تاويل اخر ليس يحضرني
الان فاما حال الكلمة المصرفة والقائمة فهي ان القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر والمصرفة ما يدل على احد الزمانين وقد اشرنا
الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك في لغة العرب والكلم من حيث انما تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الاسماء فان كل واحد منهما
ينطق به فيتصور معناه فان قال لا الوسائل ماذا عمل زيد فقال يمشي افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقر به الى معنى زيد ويحصل له منهما الدلالة
التي للخبر كما اذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد وان كان زيد ويمشي كل واحد منهما بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب واما الادوات
كقولنا من وعلى والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالة والكلمات الوجودية هي كقولنا صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون مطلقا بل على
الكون شيئا لم يذكر بل الكلمات التي لها دلالة من المعاني التي يدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين وفي زمان معين يكون تلك النسبة
يعني ينتظر ان يقال ولا يتضمنه تضمن الكلمة الحقيقية اياه والدليل على ان هذه اعني الادوات والكلمات الوجودية نواقص الدلالات انه اذا قيل
ماذا فعل زيد فقيل صار او قيل اين زيد فقيل في لم يقف الذهن منهما على شيء وهي اعني الادوات والكلمات الوجودية توابع الاسماء والافعال
فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجودية الى الافعال ويشتركان في انها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور انما تدل على نسبة
نعقل وبعقل الامور التي هي نسب بينها فلذلك اذا سال سائل ماذا فعل زيد فقيل صار او كان وان زيد كان شيئا ثم سكت ولم يرد عليه او ابتدي
فقيل ان ويسكت بقي الذهن طالبا بعد ولم يحسه الا على يسر وتريث فلا تصلح افرادها لان توضع او يحمل بسبيلها او يخبر الا ان تقرن
بها الفاظ اخر يتم نقصانها فاذا قرن بها غيرها صح ان يكون مبتدا او خبرا وجميع هذه اما دال على نسبة غير معينة كفي وعلى واما على نسبة غير معينة
كغير ولا يصح ان نفهم هذا الموضع على هذا الوجه ولا يلتفت الى ما هو لون من القبح بالمعلم الاول ان يذكر من بسائط الالفاظ الاسم
والكلمة ويترك الاداة وما شاكلها

ه فصل في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

واما القول فهو اللفظ المؤلف
وهو اللفظ الذي قد يدل جزؤه على الانفراد دلالة اللفظ اي اللفظة التامة لا كالاداة وما معها وان كان لا يدل على ايجاب وسلب فان دلالة

يقال

الاشتقاق منها

ارادٌ

منها ايجاب وسلب فيجعل التأليف الايجابي والسلبي كشيء واحد ملتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان اريد فهو حملي وخاصيته
ان المنسوب اليه يقال في الغاية انه هو ما جعل منسوبا كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلافه واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه ان هذا لازم
بالذات او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الاخر ولسوف نحصل القول في الشرطيات فانا سنأتيك فيها بكلام مستقصى فلنسدد الكلام في القول الجازم
البسيط وهو الحملي وابسطه الموجب ثم بعده السالب واما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة برباط
الشرط الذي لما لحق المقدم من فصلها او من فصولها حرف فجعله غير صادق ولا كاذب كما لحق ان كان بقولنا الشمس طالعة وكما لحقت
لفظة اما بالمثال الاخر فصار كل مقدم موقوفا في ان يعرف بصدق او كذب الى ان يلحق الاخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان
صادقا او كاذبا فاذا الحق به الاخر فتم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا المقدم وحده وكذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق الشرطية
وكذبها صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي واوله الايجاب لانه مؤلف من منسوب اليه يسمى موضوعا ومنسوب
ويسمى محمولا في نفسه على نسبة الموجود واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع وجود النسبة وكل عدم فانه يتحدد
ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه الى ان يلتفت الى العدم فالسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا على الايجاب رافعا له لانه عدمه
واما الايجاب فهو وجودي مستغن عن ان يعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب ولست اعني ههنا ان الايجاب موجود
في السلب كما قال بعض المفسرين فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب بل الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في حد
السلب كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى لا يحد الا بان يذكر انه
عدم البصر فيعرف البصر بالعدم فيكون البصر احد جزئي البيان وان كان ليس جزءا من نفس العمى كذلك نسبة الايجاب مذكورة
في نسبة السلب على انها مرفوعة لا على انها جزء من السلب او داخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يسلب هو موجود
في لفظ السلب وفي معنى السلب وان لم يكن موجودا في ذوات الامور فان من سلب عنها شيئا ما فلا بد ان يدخل في السلب ذلك الشيء لا
على ان ذلك الشيء يكون في الوجود داخلا في المسلوب عنه واذا احتمل الايجاب موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه
فوجد في السلب من حيث تركيب بينه وبين السلب كقولك زيد ليس هو حيا فان هو حيا هو الذي لولا حرف النفي كان ايجابا على زيد فجاء السلب
ورفع هذه النسبة فمن وجه يجوز ان يقال ان الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يبقى مع السلب وكيف يجتمع ومن وجه يجوز ان يقال
ان السلب بالحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم والرفع انما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه في الاعتبار الذي
يتيسر فالايجاب داخل في حد السلب ويجعل الايجاب ان يكون داخلا في السلب والاعتبار الذي لا اجتماع معه منهما يمنع الايجاب ان يكون داخلا
في السلب بالقوة ذلك او بالفعل وليس كون الايجاب جزءا من السلب او موجودا فيه هو كون الايجاب والسلب مجتمعين معا فان الفرد هو جزء
في الزوج والزوج في الفرد وليس يوجب ذلك ان يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج و
فرد اذ الزوج جزء الفرد لا هو بعينه ولا ان شيئا واحدا بعينه موصوف بهما لكن ليس حال الايجاب من السلب هذه الحال بل هو جزء من
حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او المسلوب موجبا فصار السلب موجودا مع الايجاب هو جزئه الا في الذهن
واما ما خاضوا فيه من حديث ان الايجاب اشرف او السلب حتى قال بعضهم ان الايجاب اشرف وقال بعضهم ان السلب في الامور الالهية
اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا افهمه ولا اميل الى ان افهمه

فصل في تعريف القول الجازم البسيط الاول والذي ليس باول وتعريف الايجاب والسلب واعطاء الشرائط في تقابلهما

وكل قول جازم كان حمليا او
شرطيا فانه مفتقر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير ان تحصل فيها

الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظة فان قولنا الانسان كاتب قول لان الانسان جزء من هذه الجملة ويدل وليس كالمقطع من لفظ الانسان
فانه لا يدل اصلا من حيث هو جزء منه واما اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزء منه ايضا لذاته من حيث هو جزء منه وان كانت له
دلالة في استعمال اخر فليس يدل بها الان بذاته بل بالعرض والقول ايضا حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث انه قول الا بالتواطؤ
وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة وان كانت لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه ولا يخص الا بالتواطؤ فان التاليف منهما على
هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى بنفسه بعد ان صار المفرد دليلا وذلك لان الفرد الذي منه التركيب اذا جاز وقوع التواطؤ
على غيره صار ايضا المركب عنه متغيرا بالتواطؤ واما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ فان ذلك لا يتغير البتة وان كانت هيئة التركيب
ربما تغيرت بحسب لغة لغة فان المضاف اليه مثلا يؤخر في لغة ويقدم في لغة وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول
ترتيب معين في الطبع والاقوال قد تركب على سبيل تركيب الحدود والرسوم بان يأتي بعضها مقيدا لبعض وهي التي يصلح ان يورد
من اجزائها لفظ الذي كقولنا الحيوان الناطق الميت فانه يصلح ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو الميت وقد يركب
على انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى القول هو الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشيء اخر يتوقع من
المخاطب ليكون منه والتي يراد لذاتها هي الاخبار اما على وجهها واما محرفة بتحريف التمني والتعجب وغير ذلك فانها كلها ترجع الى الاخبار
والتي يراد لشيء يوجد من المخاطب فاما ان يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة فيكون المخاطب استعلاما واستفهاما
وان اريد عمل من الاعمال وفعل من الافعال غير الدلالة فيقال انه من المساوي التماس ومع الاعلى امر ونهي ومن الادنى تضرع ومسئلة
لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي على نحو التقييد وذلك في كتاب التصورات بالحدود والرسوم وما يجري مجراها واكثر
الذي على سبيل الخبر وذلك في كتاب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها وهذا النحو من التركيب يحدث فيه جنس من القول يسمى جازما
والقول الجازم يقال للجميع ما هو صادق او كاذب واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيء منها انه جازم كما لا يقال انه صادق او كاذب واما
الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيء منها انه جازم كما لا يقال انه صادق او كاذب فالنظر فيها اولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر والقول
الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى معنى اما بايجاب او سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان
النظر فيه لا من حيث هو واحد وحملة بل من حيث يعتبر بتفصيله فان القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود فاوجبنا لزوم الثاني للاول وكقولنا
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب ههنا تعاند قولين وفي اجزاء كل واحد من القولين في
المثالين تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجاعلة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة يشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة
وبين الشمس وكذلك في ساير الاجزاء وانما استعمل من حيث هو بهذه الصفة وجميع ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما يجري
مجرى الاول يسمى متصلا وما يجري مجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما
اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم مقامه مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق
مائت فان تركيب الجزء منه وهو قولنا حيوان ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب
فيه صدق او كذب ولكن اخذ من حيث هي جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبر بشرط وحدته لا تفصيله كقولنا ان قولنا الانسان
يمشي قضية فانه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال حمل المشي عليه بل الى الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قال سمعت انه رأى عبد الله
زيدا وما اشبه ذلك فجميع هذه التي لا يراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة الايجابية والسلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء

المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين الا ما كان الموضوع نفسه كلية اما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب اما المتصلة
فانك تقول اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فيضطر
الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين دائما واما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين وكانوا يضطرون الى
ان يقولوا زيد كان كذا ويكون كذا وكانه ليس يجب ذلك في لغة العرب واما الذي يجب الامر في نفسه فهو ان القضية الحملية
تتم بامور ثلثة فانها تتم بمعنى الموضوع وبمعنى المحمول وبنسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها فيها موضوعة
ومحمولة فيها بل يحتاج الى ان يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يحاذي
به ما في الضمير يجب ان يتضمن ثلثة دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة والارتباط الذي
بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما من حيث هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصلا فيه ان
احدهما محمول او انه موضوع او مضاف بالجملة الى شيء فان ترك لفظ الدال على هذه العلاقة فانما ترك اعتمادا على الذهن او تعويلا على حال
من الاحوال اللفظية التي يلحق احدهما او كليهما الحق وقد يدل على هذا المعنى وقد يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم تكن بلفظة
مفردة مخصوصة بها واما نفس تلو لفظ للفظ في زمان قصير فليس يدل على حال احدهما عند الاخر دلالة تحصل بالاجتماع فان الكثير
الذي في الحدود ايضا لولا شيء زايد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض اجزائه لبعض ان يكون دالا على اجتماع ووحدة بل انما
صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به الحي الذي هو المشاء الذي هو ذو رجلين وتدل على هيئة
التركيب فتصير الجملة واحدة لانك تعد اوصاف الواحد وتقيد بعضها ببعض فلولا هذه العلة الزايدة على نفس التوالي لما كان
التوالي يفعل وحدة كما لو قال قائل السماء الارض العنقاء الدائرة بل يحتاج ان يقرن بالتوالي امر اخر يدل على ارتباط بعض المقترنات
ببعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط تقييد بعض ببعض هكذا يجب ان تفهم هذا الموضع فلا تشتغل بالتكليف البعيد الذي
يحاوله بعضهم فقد ظهر من هذا ان ههنا معنى غير الامر الموضوع ومعنى الامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة فاللفظ
الدال على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها او
ربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم وربما كان في قالب الكلمة والذي هو في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل
بنفسها بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد ما هو انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالادوات
لكنها تشبه الاسماء واما الذي في قالب الكلمة فهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايضا في لغة العرب حتى انهم يستعملون
الالفاظ الزمانية في الدلالة على ايجاب بحمل غير زماني اصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما او غير مختص بزمان واقع في اي زمان كان كقولهم كل
بلا شيء فانما يكون فردا واما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة اما بلفظ مفرد كقولهم فلان خبيرست او هواو
هي واما بحركة كقولهم فلان حبين ويفتحون النون من حبين فيكون الفتحة دالة على ان حبينَ محمول على فلان ولما كان الرابط المصرح به او
المضمر هو الذي يحدث في الكثرة وحدة فاذا انما يكون القول الجازم واحدا اما في الحملي فان يكون الرباط المصرح به او المضمر يدل على ربط واحد
والربط في الحملي هو ان يقول ان الموضوع هو المحمول فاذا انما يكون واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في الاسم وحده بل وفي
المعنى لا كقولك العين جسم ويشتمل ذلك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار وان هذه القضية وان كانت حقا فانها ليست واحدة
وذلك لانك لا يمكنك ان تجعل للعين مفهوما واحدا يشتمل على الثلثة ثم تحمل عليه الجسم فان نويت واحدا من المعاني دللت عليه باللفظ المشترك
لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع او المحمول يكثر المعاني القضية والا فمن يجد اسما غير مشترك ويستعمله انما يكون الاسم مدلولا به على

كثيرين اذا دل به المتكلم على كلها واما اذا دل على واحد منها فدل عليه لم يكن اللفظة الا في استعماله الا على ذلك الواحد وان كان ربما اشتبه على السامع وليس
كل ما يكون موضوعه او محموله اسما مشتركا المعاني يستمر الصدق في الحكم المحكوم به على جميعها بل كثيرا ما يختلف فيغلط كما يقال ان العين بصيرة فان
اريد عين الانسان وعين الشمس كان مختلفا في الصدق والكذب فالحملية الواحدة هي بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا واما
الشرطية فهي عند التفريق قضايا مختلفة انما توجد بين اثنين منها الرباط بان يقترن باحدهما او كليهما حرف او لفظ يسلبه خاصية القضية من
كونه بصورة جاز ان يقال فيه انه صادق او كاذب فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت ولم يرد ذلك قولك الشمس طالعة عن ان يحتمل تصديقا
فان هذا القول وحده لا صادق البتة ولا كاذب وكذلك اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة وسكت ولم يرد بل يحتاج في الاول ان يذكر التالي وفي
الثاني ان يذكر معاندة ثم يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما قضيتان يبطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما فان قولك ايضا فانها
موجودة ملحقة به العا معتد ابله لانها من حيث انه يلغى لا يكون صادقا وحده بل الجملة قول جازم واحد بالرباط وليس قولا جازما واحدا بسيطا على
الاطلاق وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط سلبهما ذلك واحدث منهما قولا جازما واحدا فالرباط صار واحدا واذا علمت القول الجازم
الواحد فقد علمت الكثير فان الكثير اما ان يكون واحدا في المسموع فذلك لاشتراك اسم فيه واما ان يكون كثيرا ايضا في المسموع كثيرا لم يرتبط
بعضها ببعض ربطا موحدا وههنا يعلم ان الالفاظ كيف يدل من حيث هي الفاظ فقط ومن غير دلالة ايجاب وسلب وان التركيب الاول
الجازم منها هو تاليف بين اثنين منها على سبيل ايقاع احدهما على الاخر او نزعه عن الاخر وان التركيب الثاني هو القول المركب كذا قيل في التعليم
الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان يعني بالايقاع الايجاب الذي للحملي فقط فيكون النزع هو السلب الذي للحملي كانه لم يتعرض
لغيره ويكون القول المركب يصلح ان يعني به الشرطي ويصلح ان يعني به القياس ويصلح ان يعني به كلاهما والوجه الثاني ان يعني بالايقاع الايجاب
بالحمل والتلو كقولك في الايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي المتصل اذا كان كذا كان كذا فقد اوجب فيه تلو التالي للمقدم واوقع عليه
ويعني بالنزع السلب والعناد جميعا اما العناد فكقولك اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا وذلك في الشرطي المنفصل واما في السلب فاما في
الحمل كقولك زيد ليس بحي واما في المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان غيم ويسمى هذا سلب العناد كقولك ليس اما ان يكون الانسان ناطقا
واما ان يكون ضاحكا فان اريد ان يفهم وجه يحتمل دخول هذا ايضا فيما ذكر امكن على احد سبيلين اما ان يجعل هذا الايقاع ايقاعا بالفعل او
بالقوة فيكون السالب المنفصل داخلا في الايقاع بالقوة لانه كما سيبين لك بعد في قوة حملي ما موجب وانت تعلم هذا في موضعه فهذا وجه او يفهم
من الايقاع كل ايقاع بحمل او اتصال او انفصال ويجعل النزع كل سلب لهذا الايقاع ونحن لا نبالي اي هذه المعاني يكون قد عني بهذا القول
لكنه ان كان المراد هو ما يطابق للاعتبار الثاني لزم منه ان يكون المراد بقوله والمؤلف من هذه هو القياس لكن اظهر الوجوه هو الوجه
الاول فيكون الحكم البسيط هو الذي يدل على ان شيئا موجود للشيء او ليس بموجود له واما في لغة اليونانية فلا بد وان يقترن بذلك لفظ يدل
على زمان والايجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء اخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء اخر فليس ما ترجم به التعليم الاول فقيل
ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء بشيء فان النفي والسلب واحد فيكون كانه قال ان السلب حكم بسلب شيء عن شيء او يعني بالنفي ما هو اعم من السلب
حتى اذا قيل لا انسان يكون قد يعني لا انسانية من غير نسبة الى منفي عنه لكن التوقف لم يدل على ان السلب موضوع بغير ما وضع له النفي
بوجه ولا هو الاصطلاح العامي بل يجب ان يقال كما قلنا وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر ان
يسلبه سالب وما يسلبه سالب فغير متعذر ان يوجبه موجب سواء كان زمانيا او غير زماني فبين ان لكل ايجاب سلبا يقابله
ولكل سلب ايجابا يقابله وهذا هو التناقض اعني ان يكون ايجاب وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يكون هذا التقابل مقررا اذا كان المعنى
في الايجاب محصلا من كل جهة فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع معنى واحدا وكذلك المحمول وان يكون الجزء الذي

ستوجبه اليه القصد في الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لاكما اذا قيل الانسان بصير اي بعينه ثم قيل بعد الانسان لا بصير اي بيده ظن ذلك مقابلا له
او قيل الحبشي اسود اي في بشرته ثم قيل ليس باسود اي في لحمه ظن ان هناك تقابلا وان احد المعنيين في احدهما بالقوة فيجب ان يوجد في
الاخر بالقوة كقول القائل ان المسكر محرم ويعني ما يسكر بالفعل ويقول الاخر ان المسكر ليس بمحرم ويعني ما في طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد فظن ان هناك
تقابلا وان يكون المكان ان كان مكان اما الزمان ان كان زمان او الجهة والاعتبار والاضافة ان كانت جهة واعتبار واضافة واحدا مثال الجهة ان يقال
الجسم مكتف اي بكونه ليس بكيف اي بمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلثة نصف اي الستة وليس بنصف اي العشرة بل القضية لا يكون صادقة او كاذبة
البتة في المعنى الذي نقصد بها ولا مسلمة ولا منكرة بل ولا متصورة فضلا عن ان يكون متقابلة اذا لم يحصل جميع الامور المتعلقة بمعناه مما ذكرنا
فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب ان يكون سلبه عن ذلك الوجه ثم ان لجهة سور وجهة مما سنذكره اقتضى ان يكون السلب يقابله
في ذلك وسنوجه الحكم فيه الى ما بعد وهذه الاشياء اذا اهملت في القضايا عرض منها مغالطات كثيرة في القياسات وعلى نحو ما نذكر في تعليمنا
بكتب المغالطين

ز فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف التقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل وايراد احكام القضايا من جهة ذلك

ولما كان موضوع القضية لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد
كاتب فان مناقضه سالبة يجتمع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه واما ان كان الموضوع كليا فاما ان يكون الحكم عليه كليا اي يكون قد بين
فيه ان الايجاب على كل واحد مما تحته او ان السلب على كل واحد واحد منه فلا ايجاب على شيء البتة مما تحته او بين ان الايجاب او السلب في بعضه او
يكون ذلك قد ترك ذلك تركا ولم يتعرض له وانما تعرض للكيف دون الكم اعني للايجاب والسلب دون التعميم به والتخصيص مثال الحكم بالايجاب
الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحمليات كل انسان حيوان فقد اوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بانه انسان واما تتميم القول في تفهيم هذا
فلنؤخره الى الفن الذي نذكر فيه القياس فقد جرت العادة بذلك وان كان هذا الموضع احق به ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي قولك ليس ولا
واحد من الناس بحجر واما بحسب لغة العرب فاذا قيل ليس احد من الناس بحجر كان السلب يقتضي العموم ولم يفهم منه انه يعني احدا من الناس بعينه
واحدا خاصا واما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذي قلنا او لانه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر وكانه قال لا يوجد انسان بحجر ولا واحد البتة
من جملة الناس يوجد حجرا وفي لغة الفارسية يحتاج ان يقترن لفظ هيچ بالسلب حتى يدل على العموم على ان تحقيق القول في هذا الى اصحاب صناعة اللغة
وهذان الحكمان ليسا بمتناقضين وكيف وقد يكذبان معا اذا كان المحمول من المعاني التي اذا قيست الى شخص شخص لم يجب ان يكون لها ولم يجب ان
لا يكون واذا قيست الى الطبيعة الانسانية وجدت الانسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها ومثاله كقولك كل انسان كاتب اي بالفعل ولا واحد
من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان فلو كان قولنا كل انسان كاتب سلبه الذي يجب صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب
لكان يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب فاذا ليس هذا مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى
فلنسم هذه المقابلة تضادا اذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالاضداد في اعيان الامور فان الاضداد
لا تجتمع معا ولكن قد يرتفع معا على ما علمت واعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب سلبه ونحو ما سامحه بالفعل انه كيف هي
له ولا التي تكون في كل نسبة الى المحمول بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب او لا دوامهما تسمى مادة فاما
ان يكون الحال هو ان المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه ويسمى مادة
الامتناع كحال الحجر عن الانسان او لا يدوم ولا يجب احدهما ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف في الايجاب و
السلب فان القضية السالبة يوجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستحقا عند الايجاب لاحد الامور المذكورة وان لم يكن ايجاب

والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة اذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط المعدودة ان السالبة منهما في الواجب هو الكاذب وحده
دون الموجب واما في الممتنع فان الموجب هو الكاذب دون السالب وفي الممكن فكلاهما كاذبان واما الجزئيتان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم
الكليتين واما في الممكن فالمشهور هو انه يجب ان يصدقا جميعا لكن البين من امرهما انهما قد يصدقان في مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب وليس
كل الناس بكاتب واما ان ذلك يجب وجوبا فهو امر ليس يتعين للمبتدي فانه لا يجب عنده ان يكون المحمول الذي من مادة الممكن موجودا لا
محالة في بعض الموضوع معدوما في بعضه فان المبتدي لا يستنكر ان يكون شيء هو من جملة الممكنات المعدة الغريبة ثم يتفق ان لا يوجد البتة لشيء
من اشخاص النوع في زمن من الازمنة والذي يتكلفون توجيه هذا وبيانه فانما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقي ثم غناه انما يمكنه اثبات ذلك
ان امكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الانسان واما في امور خارجة عن ذلك فما ارى ان البرهان المعنى يقوم للمتعلم المنطقي عليه وعلى
ان المنطقي لا يحتاج في صناعته ان يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد يصدقان جميعا في مواد
يمكنه مستقريا في ذلك موادا يمكنه ظاهرا من اكثرها انهما لا يعم سلبا ولا ايجابا واما المختلفتان في الكم دون الكيف ولنسمهما متداخلتين
فيجد المتداخلتين منهما بالايجاب يصدقان في الواجب والمتداخلتان في السلب يصدقان في الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب
في الممكن لكن الجزئية يكون صادقا على الاعتبار المذكور وتامل ذلك بنفسك وليس اذا كان موضوعك كليا فقد صار حكمك بذلك كليا
عليه ما لم يحكم بانه موجود في كله او غير موجود فاذا لم يحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط وهذه الطبيعة في نفسها
معنى وانها ماخوذة عامة معنى وانها ماخوذة خاصة معنى وهي في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا تصلح للخصوص لم يكن
يصلح ان يكون مثلا انسانية واحدة بها زيد انسان واحد ولو لم يكن يصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون ثم الامور
التي تلحق الانسانية ان الحقت بها وهي انسانية بلا زيادة شرط كان الحاق ذلك بها الحاقا ليس لها معه ان يقول انه ملحوق به في عمومها او
خصوصها بل انها صالحة للامرين جميعا لكنها وان كانت ملحقا بها في عمومها صدقت على خصوصها وان كانت ملحقة بها في خصوصها فقد
الحقت بها في خصوصها دون عمومها فلا يجب ان يكون صادقا على عمومها وان الحقت بها فقط فلا يخلو اما ان يكون يصحبها مع العموم
ملحقا بها فيكون حينئذ تصاحبه اياها في خصوصها فالحق العام يحق الخاص واما ان لا يصاحبها هناك بل يفارقها ويكذب عليها فيصدق
لا محالة في خصوصها فانه ان كان يكذب ايضا في خصوصها فهي مما لا يصدق عليه البتة واعني بقوله يصدق عليها في عمومها اي يصدق
على جميع ما يعمه ليس انه يصدق عليها من حيث هو معنى عام فانها حينئذ كشيء واحد يصدق عليه ما لا يتعدى الى مخصوصاته فانه من حيث هو
عام هو كلي ونوع وغير ذلك وهذه امور يلحقه دون ما يحته ولسنا نشير بما نقوله الى ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يصاحبه في عمومه حملا
على موضوعاته وعرضنا ما بيناه من ان الحكم على الكلي من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ولا اضافة دلالة لفظية على التخصيص
ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا انها نفس دلالة الحكم فيه كما ان لكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست
هي نفس المدلول عليها بالقضية فبين ان كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والايجاب
ليستا متضادتين واعني بالمهمل ما موضوعه كلي قد بين كيفية الحمل فيه ولم يبين كميته فهما اذن ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان كاتب
على ما بينا ويصدق ان يقال ليس بكاتب فيجتمعان على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحوق الطبيعة العامة وان لم
يصرح به فيكون قوة الايجاب ومن السلب قوة المتضادتين اذ يحتمل ان يوجب ان هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة
بل قلنا ان معنى الانسان يصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان يصح ان يحمل المحمول على الانسان بالايجاب والسلب على الانسان وهو
عام ويصحبه في عمومه فيصح ان يكون الايجاب والسلب فيه قوة المتضادتين لكن ليس ذلك واجبا في نفس الامر حتى اذا حمل امر على الانسان

وجب ان يحمل على العام لا محاله كما اذا احمل عليه وجب ان يحمل على الخاص لا محاله والانسان لا يمتنع ان يكون عاما وان يكون خاصا لكن نفس
اللفظ لا يكون دل على ذلك وهو كما يقال قايل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب فلا يبعد ان يكون البعض من الناس هو زيد
فى القضيتين فيكونان فى حكم المتناقضين وان كانت اللفظ لا يوجبه والامور الممكنة فى اللفظ هى التى يصلح ان يفق ولا يوجبها اللفظ فهذا وجه
تاويل الماقبل فى هذا الموضع ان المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن احيانا ان يكونا متضادين والذى حمل انه اغا عنى بهذا القول
انا اذا قلنا الانسان صحيح الانسان ليس بصحيح كانت بقوة قولنا الانسان صحيح والانسان مريض اذ الانسان الذى ليس بصحيح هو المريض اذهما
من الاضداد التى لا متوسط بينهما فنواقض وجه لكن الاولى هو الوجه الاول فانه يبعد عندى ان يقال فى هذا الموضع ان القضيتين ليستا متضادين
ويعنى بالتضاد فيما سلف ومما سيعلم ويلحق به معنيين مختلفين الا انه مع ذلك محتمل او متوسط فيتضح من هذا ان المهملة فى قوة الجزئية ورد
الذى قال ان الالف واللام فى المهملات يدل على الحصر الكلى فاذا الاهمل الا وهو كلى فقد غلط من وجهين احدهما ان ليس الكلام يجب لغة دون
لغة فعسى ان لا يكون فى لغة العرب يحمل البتة والثانى ان الالف واللام فى لغة العرب ايضا لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول
البتة كل واحد من الناس نوع ويقال ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا المحدد لو يصح واعلم ان
احلال الالف واللام مكان السور مما يغلط فى كثير من المواضع حتى ان القضية يكون صادقة مع الالف واللام فان الحقتها السور بان كذبها
كما انك تقول ان الابيض ابيض بالضروره فيقبل قولا فان قلت كلما يوصف بانه ابيض فانه ابيض بالضروره لاح لك كذبه واما البحث عن شان
الالف واللام للسور فهو اولى بصناعة النحويين فبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم وان كلية الحكم يدل عليها اما فى الايجاب فلفظه
كل واما فى السلب فلفظه ليس ولا واحد وهذان يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فعمومه ليس من جهة لفظ يدل عليه بل لانه فى طبعه كلى و
السور الكلى يدل على كلية الحكم بحسب كلية الموضوع لا بحسب المحمول فان المحمول وان كان كليا فليس السور يدل على ان النسبة كلية بل على ان يسرى الى
كلية الموضوع فاذا قلت كل انسان حيوان لم يعن ان الحيوان بكليته للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان احتجت ان يدل على ذلك لم يدل
عليه بهذا السور بل يحتاج ان يورد لفظا اخر يدل على الحكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان وان حذفت هذا السور فقلت الانسان
كل حيوان لم يعن هذا اللفظ المذكور شيئا فى الدلالة على كلية الحكم وامثال هذه القضايا منحرفات وليس فى احصائها واستقصائها
كثير جدوى لكن العاده جرت بذكرها فلنتاملها ولنعرف احوالها فصل فى المنحرفات الشخصية لتعرف هذه
مخصوصة اى جزئية الموضوع ومهملة ومحصورة اى مذكورة السور وهو اللفظ الذى يدل على الكمية ام لا ايجاب كلى او سلب كلى او ايجاب فى البعض كقولك
بعض الناس كاتب او سلب عن البعض كقولك ليس كل انسان كاتبا او ليس بعض الناس بكاتب فان سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع
ايجابك فى البعض كقولك ليس كل انسان كاتبا بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذى يمنع البعض فقولك ليس كل انما
يوجبان العموم ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه فنقول انا اذا قلنا زيد ثم قرنا لفظ التقدير بالمحمول فاما ان يكون لفظه كل شى
او ولا شى او بعض او ولا كل والمحمول اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا فان كان معنى شخصيا فمن البين ان ادخال الكل والبعض
فيه فى الايجاب هذرا الا ان يعنى بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال ان مثلا هذه اليد كلها هذه الاصابع والساعد والعضد او يقال
هذه اليد هى بعض بدن البدن وليس الكل والبعض الذى هو السور وفى مثله كلامنا على هذا الوجه فانا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل
وفى البعض السورين الى ذلك البتة بوجه من الوجوه بل يعنى بالكل لا الجملة بل كل واحد ويعنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع
ويشاركه بالحد فقولنا بعض الانسان انما يعنى به بعضا من جملة الناس الذى يصح انه بعض هو ايضا انسان فهو واحد من جميع ما
يسمى بانسان ويحد بحده فاذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصى فقلنا زيد كل ذلك الشخص اى كل واحد من

ذلك الشخص الاشر فهو كاذب فانه ليس فلان الشخص محمولا على احاد كل واحد منها ذلك الشخص واذ لا معنى لذلك فلا يصح حمله بالايجاب فيقتضيه وهو
زيد ليس كل ما هو ذلك هذا الشخص صادق واذا قلنا ان زيد بعض هذا الشخص فكاذب فيقيضه وهو ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد
بعض هذا الشخص فكاذب فنقيضه وهو ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص فانه بالحقيقة صدق
وتوهم كذبا اما ايهامه الكذب فلانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها لكن بالقصا يجب ان لا يلتفت الى ايهاماتها
الى المفهومات من انفسها ولذلك لا يصير قولنا ليس كل انسان حجرا كاذبا لايهامه ان بعض الناس حجر وكذلك اذا جعل الخاص جزئيا سالبا حتى قيل
ان زيدا ليس كل هذا الشخص اى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وان اوهم كذبا اى اوهم ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة يحمل عليها
نظاهر ان زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست فان المعدوم يسلب عن كل موجود فلا يكون الموجود شيئا او اشياء معدومة واذا كان ليس يمكن ان
يكون زيد كل واحد مما هو عمرو ومما ليس فيصح ان زيدا ليس كل واحد مما هو وفاما ان كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان او كل حيوان او كل كاتب فهو كاذ
لا محاله فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا فان كانت الماده ممتنعه كان حقا وان كانت الماده واجبه كان كذبا وان كانت الماده ممكنه لم يكن يصدق
ولا كذبه بعينه بل امكن ان يكون زيد مثلا كاتبا ويكذب هذا المثال ان زيدا ليس ولا واحدا من الكتاب وامكن ان لا يكون كذلك فيصدق هذا المثال ان زيدا
ليس ولا واحدا من الكتاب فاما نفس القضية وصورتها فلا يوجب شيئا وبالجمله فان حمل الممكنات على الاشخاص لا يوجب فى قضاياها تعيين صدق ولا كذب
واما ان كان السور جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفى مادة الممتنع كاذب وفى مادة الممكن موقوف واما ان كان
السور جزئيا سالبا كقولنا زيد ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة فحق ان تقول زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب فكيف يكون الشخص كل
شئ من المعانى الكليه واما المهملات فالمقرون فيها سور الايجاب الكلى بمحموله قد يظن انه يصدق فى بعض المواضع كقول القايل ان الانسان كل ضحاك وهذا
ظن خطا لان قولنا الانسان يعنى بها طبيعة الانسان وكل ضحاك يعنى به كل واحد مما هو ضحاك وطبيعة الانسان هى ان لا يوصف بانها كل واحد
من الضحاكين والا لكان انسانا ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس ولا واحد من الضحاكين
بل هو العام المحمول على كل واحد واحد فان عنى بكل ضحاك كل الضحاكين اى جملتهم جميعا فهذا ما لسنا نذهب اليه فى استعمال الاسوار ولكنا
مع ذلك نعتبره فنقول ان الانسان العام ليس عمومه هو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين ولا اخذ هذا الحد لكان بيانه موضع اخر ولا طبيعة
الانسان من غير زياده شرط عموم او خصوص فذلك وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد
فان عنى بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو ايضا غير ما نريد ومذهب اليه فى استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان يقال ان الانسان
العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان ذلك فان طبيعة الانسان ليس هو الضحاك العام والا لكان لكل انسان ضحاكا
عاما فان طبيعة الانسان موجودة لكل شخص فهذا فى المادة الواجبه واما فى الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الانسان كل حجر او الانسان كل
كاتب كيف اخذت فان كان السور الكلى سالبا كذب فى الواجب الذى هو اعم فانك لو قلت للانسان هو لا شئ او ولا واحد من الحيوان كذب
القول واما فى الواجب المساوى فاذا عنيت بقولك ان الانسان هو ولا واحد من الضحاك كان ذلك ان يعنى بالانسان الانسان العام ويقول
ولا واحد من الضحاك سلبا عن واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الاحاد التى يوضع تحت الضحاك
البته هو الانسان العام وبالعكس وصدقت القضية فان لم يوجد كذلك كذب وذلك ان يعنى به واحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان
شخصا او كليا وهذا اول ما يجب ان يفهم من لفظ هذه القضية واما فى الممتنع فيصدق كقولك الانسان هو لا شئ من الحجر واما فى
الممكن فيصدق ان اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان اى العام من حيث هو عام ولا واحد واحد من الكتاب وان عنيت الطبيعة
كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكتاب واما ان اخذ السور جزئيا موجبا صدق فى الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان ولم يجب صدقه

فانك اذا قلت

في الواجب المساوي كقولك لا انسان هو بعض الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان وعمومها لم يجب صدقه وان عنيت انسانا ما اذ هو انسان ايضا
صدق واما في الممتنع فهو كاذب اذ نقول لا انسان بعض الحجارة واما ان الحد السور جزئيا سالبا في الواجب صدق كقولك الانسان ليس هو
كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف ذكره وصدق ايضا في الممتنع فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل
كاتب فلنتكلم الآن في المحصورات فان العادة جرت فيها دون غيرها

ط فصل في صدق المحصورات وكذبها

اما اذا كان الموضوع مسورا بسور كلي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبة في مادة من المواد كقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان او
هو كل واحد من الضحاك او هو كل واحد من الناس او كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من الكاتبين لكن بعض الناس حسب ان قولنا
كل الناس كل الضحاكين حق اي جملة الناس جملة الضحاكين وقد علمت ما في هذا من الخطا والزلل فان كان سور المحمول كليا سالبا كقولك كل
انسان لا واحد من اكذب في الواجب كقولك كل انسان لا واحد من الحيوان والضاحك واما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف
هو انه يصدق لا على الترجيح فيكون قولك كل انسان لا واحد من الكاتبين قولا كاذبا ايضا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس الذين
ليسوا بكاتبين اولئك هم الذين هم ولا شيء من الكاتبين واما البعض الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين والانسان يعم ذلك اللهم الا
ان يقول ان يكون مادة القضية على نحو ما اومانا اليه فيما سلف ان كان يجاز ان يكون للواقف ان يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب الا في
مواد باعيانها واما تحقيق القول في ذلك فالى صناعة غير المنطق ويصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل
سور المحمول جزئيا موجبا كقولنا كل كذا بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب العام والمساوي كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك
ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل انسان بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقولك كل انسان لا كل
كذا اصدق في الواجب كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك وفي الممتنع كقولك كل انسان لا كل حجر وفي الممكن كقولك كل انسان
لا كل كاتب واما اذا كان الموضوع مسورا بالسالب الكلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك لا واحد من الناس كل كذا اصدق في الكواذب
وكقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان او كل ضاحك وفي الممتنع كقولك لا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك لا واحد من
الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كليا كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا لا واحد من كذا اصدق في الكواذب
فانه ليس واحد من الناس ليس ولا واحدا من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن فانه يكذب انه ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحدا من
الكتاب فان معنى هذا ان اي واحد من الناس اخذته كان موجبا عليه انه واحد من الكتاب اذ ليس فيهم واحد يصدق عليه انه ليس واحدا من
الكتاب وهذا كاذب ظاهر الكذب لكن للمفسر المتاخر الذي يعول عليه هولاء ذكر ان هذا صادق واما في مادة الامتناع فهو كاذب كقولك ليس ولا
واحد من الناس ليس ولا واحدا من الحجارة فانها كذب فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض
الحيوان والضحاك وكذب في الممكن كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع كقولك
ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا سالبا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كذا فلم يكذب
في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس كل حيوان او ضحاك وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ويكذب في
الممتنع ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر واما اذا كان السور المقرون بالمحمول موجبا جزئيا فيصدق حيث كذب الذي كان
السور المقرون بموضوعه سورا جزئيا موجبا ويكذب حيث صدق اذا انما وليا في غير ذلك وجربات بعينك وقد ظن المفسر المذكور ان قولهم
واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب كاذب وهذا ايضا من عجلاته فان هذا صادق فان الامي ليس ولا واحد من الكتاب وهو بعض الناس
فان كان السور المقرون بالموضوع جزئيا موجبا كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي اذا اوقعته في جميع الاحوال ويصدق

حيث يكذب وجربات بنفسك واما اذا كان السور المقرون بالموضوع جزئيا سالبا فانه يصدق حيث يكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع
كلي موجب اذا سا واما في جانب المحمول فجربات بنفسك ثم لا تلتفت الى ما يقال من ان هذه كلها مردولة فلا تستعمل البتة بعم الكاذبات منها بهذه
الصفة واما الصوادق فان السور فيها جزء من المحمول والسور فيها وما معه كشيء واحد حمل على الموضوع بايجاب او سلب فان احتيج بشيء في موضع
من المواضع فاستعمله كما تستعمل ساير القضايا التي ليس في محمولها سور البتة والذي قال ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد
الثلث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع او انها ليست موجبات خوالص او ليست سوالب خوالص فانه قال هذا من القول اما اولا فان المحمول
اذا حرت اجزاء كان بعضها مع بعض نسبة غير النسبة التي للقضية نفسها وهنالك يكون القضايا باعتبار اجزائها على احوال غير الاحوال التي يكون
للمحمول بكليته عند الموضوع حتى يكون فيها سالب ويكون القضية موجبة ولا تعرض شيئا من الاحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمول وموضوع
فان وجبت احكاما اخص ومتاخرة عن ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها الشيء غير الصدق فان كانت صادقة فاستعملها حيث
يدخل فيه ولا يلتفت الى ان صدقها كان بسبب كذا فان الصادق من اي سبب كان يوديك الى الغرض المقصود اذا كان اللسان يستعمله فيه واما قوله في
هذا الانسان ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني فان عني بالمعنى المعنى المعقول من الايجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب فان الايجاب في
الصادق منها صادق وفي الكاذب كاذب وان عني بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان الصدق الذي يقع فيهما مع صورتها دائما واما
احتجاجه بقياس القد على صدق هذه الدعوى فهو هكذا ان هذه تصدق في المواد الثلثة او في مادتين متضادتين وما يصدق كذلك فليس
صادقا في المعنى فان المقدمة الثانية غير مسلمة فان الصادق لا يكون صادقا البتة الا لصدق المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا او الكاذب
انما يكون كاذبا لاجل انه يعم صدقه في المواد او لا يعم بل لان له موافقة للوجود ومطابقة او خلافهما في مادة كما سلف واكثر وقوله ايضا انها ليست
موجبات خوالص ولا سوالب خوالص فهو قول باطل فان الايجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص فان اي معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده
للموضوع فهو ايجاب بالسواء واي معنى جعلته محمولا فحكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء فاذا اخذنا قولنا كل حيوان او بعض حيوان او لا
شيء من الحيوان او لا كل حيوان بمعنى واحد يمكن ان يجعل محمولا بجملته ليس على ان المحمول جزء منه الذي هو الحيوان ولا الذي هو السور بل الجملة
ثم ان اوجباه كان ايجابا بالحقيقة وان سلبناه كان سلبا بالحقيقة وكان لنا مع ذلك ان نجعل الايجاب والسلب كليا او جزئيا ومع ذلك فلا
نظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هي مواد اجزاء المحمولات فان قولنا كل انسان هو لا شيء من الحيوان مادة هذا المحمول هو الممتنع وان كان
مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلا ليست مواد
القضية بل مواد اجزائها ادب هذا الصدق واستحق ان يرذل وامثال هذه الاشياء لا يجب ان يقع اليها التفات واما الذي
قال ان السور الكلي اذا اقترن بالمحمول كان ايضا صادقا كقولك كل انسان قابل كل صناعة فهذا ايضا غلط وذلك لان قولنا السور قرن
بالمحمول في المحرفات ليس قولا حقيقيا فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شيء اخر محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم لو حصل وحده
محمولا ولم يدخل السور واما اذا دخل السور فيه وقرن به ذلك الامر وجعل الجميع شيئا واحدا فتلك الجملة هي المحمول فليس في ذلك الامر المفرد
وحده هو المحمول في هذه القضايا بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان البحث الاول كان عن كلمة موضوع ومحمول فقيل انه لا ينبغي ان يشغل
بيان كلية المحمول فان الغرض ليس ان يدل على ان المحمول بخصوصه او بعمومه موجود في شيء بل ان طبيعته كيف كانت موجودة في شيء فان حاولت
ان تقرن هناك سورا فقد انحرفت القضية وصار المحمول ليس محمولا بل جزءا من المحمول فاجعل اعتبار الصدق الى النسبة التي تقع لتلك الجملة
مع الموضوع فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الاول بل الوارد وقت من بعد المحدثون المكثرون المحوجون على
غيرهم الشروع فيما لا يعني اضطرارا الى الواقعة بما يخاطبون فيه ايضا في ذلك المكثر واما قولك كل انسان قابل كل صناعة فان السور ههنا

معروف بالصناعة والصناعة ليست المحمول الذى لولا السور كان يكون محمولا بل جزء من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه قولنا قابل الصناعة فلو
قال كل انسان كل قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون محرفا واما قولنا الانسان قابل كل صناعة فليس من المحرفات اذ ليس السور مقرونا
بما كان يكون محمولا لولا السور قرنا من غير زيادة مضافة اليه **فصل** في تحقيق حال التناقض ومراتب
اصنافها في اقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين ان وقوعنا الى المحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين
كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع وما هو هذا بين ذلك ان المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وانها في حكم المحصورات الجزئية وهي
التي الاولى بها ان يسمى داخلة تحت المتضادة وانها تصدق في الممكنة معا ولا تكذب البتة في موضع معا وتامل ذلك في المواد الثلث فلما تمادا اما
الكلام في بيان ذلك احتجنا الى ان نعرف ان الحصر يجب ان يقع في الحكم من غير تناول المحمول ايضا واحتجنا ان نبين ان تناوله للمحمول كيف
يكون ودفعنا الى المحرفات وتاملنا حال الصدق والكذب فيها فلنرجع الان الى غرضنا فنقول ان اول ما يجب ان نعرف من حال الايجاب
والسلب حال التباين الذى يوجب لصورته ان يكون احدى القضيتين صادقة والاخرى كاذبة بعينهما او بغيرعينهما لا لاجل مادة
دون مادة وهذا لا يكون بين المتفقتين في الكم فقد يكذب الكليتان منهما ويصدق الجزئيتان فلا يتناقضان اذ التناقض هو اختلاف
القضيتين بالسلب والايجاب اختلافا يلزم عنه لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بعينه او بغير عينه فيجب اذن ان يكون المختلفان
بالايجاب والسلب اختلافا تاما محصلا مختلفان ايضا في الكمية ان كان موضوعهما كليا واما ذات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الاختلاف التام بالايجاب
والسلب لتعين الموضوع واما المهمل في حكم الجزئيين الداخلين تحت التضاد كما قد علمت فاذا المهمل لا تناقض فيه وكيف والاهمال اما ان يقتضي الكلية
فيكون القضيتان كلتاهما كليتين اذ لا يقتضي الا الجزئية كما قد علمت فيكونا جزئيتين وقد علم الحال في جميع ذلك فاذا لا تناقض بين المهملتين فبقي
ان يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات وان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف هو المناقض فقولنا كل كذا يناقضه لا كل ولا بعض اذ هما
واحد في القوة وقولنا لا شيء يناقضه بعض فان كانا الكلية موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع ومقابلها يكذب في الواجب
ويصدق فيهما وان كانت الكلية سالبة صدقت في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما وعليك ان
تجرب فلابد في كل مناقضة من ان يكون في احد طرفيها سور كلي وكل مقابلة محصورة كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسور بسور كلي فانها
تقسم الصدق والكذب في كل موضع وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها فنحو ان نقول ان الانسان ليس بخير وان الانسان
ليس بخير وان الانسان جميل وان الانسان ليس بجميل وذلك لانه قد يصير الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا وكذلك عندما هو في
الكون جميلا فليس بجميل والانسان يكون جميلا ثم يكون لا جميلا عندما هو قبيح وعندما هو في الكون قبيح او قبل ان كان جميلا فالموضوع
الواحد بعينه يشترك الصدق القولين ان الانسان جميل وانه ليس بجميل فكيف موضوعان مختلفان وليس كون ذلك في سنين او في زمن
مما يرد حقيقة ما نقوله فان كل واحد منهما اذا صدق في وقت صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت فما لم يحصل للانسان صفة انه جميل
لم يكن جميلا في وقت من الاوقات فصدق انه جميل في وقت كذا مقدم صدق انه جميل اى مطلقا لسنا نعنى بالمطلق الدايم فان ذلك
بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام انما المطلق ما لا شرط فيه بوجه وكذلك الحال في السلب وهذا امر سيأتيك
بيانه بوجه اخر من بعد لكن لقايل ان يقول ان القولين كلاهما كاذبان فان قولنا الانسان جميل معناه كل انسان جميل وقولنا الانسان
ليس بجميل معناه كل انسان ونحن قد انبأنا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره فان قولنا الانسان يقتضي معنى الانسان بلا شرط فيصلح
ان يتناول كل ما هو انسان وان كان واحدا بعينه وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر ما اورده مخالفو الحق من الاستدلالات
باقوال الشعراء استعملوا فيها مهملات على انها محصورات فاجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بيان ذلك في مادة ضرورية ولو قالوا انا

لا نمنع ان يستعمل المهملات سورا بها الحصر لكن ذلك شيء نعرفه لا من نفس القضية بل من عادة جرت واحضار اعتيد لكان ذلك كافيا
فانا في اكثر الامر نحو نحذف الاسوار ونستعمل المهملات ونعني بان المخاطبين يقفون على الغرض والشاعر ايضا لم يكن يلتفت الا الى العادة
وما كان يشعر من امر المادة المذكورة وضروريتها شيئا ولو كانت المادة تجعلها بالقوة بالفعل لكان يجب ان نقول ان المهملتين في الواجب
والممتنع متضادتان وليس كذلك بل يجب ان نعتبر حال المهمل من حيث هو قضية وامر اعم من ذوات المواد الثلثة لا من حيث هي في مادة
مادة فان المهملة في مادة الواجب من حيث هي مهملة جزئية الحكم وان كانت المادة يصدق فيها الكلي وفرق بين حكم يصدق لو حكم به وبين
حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم توجبه صورة القضية وبين حكم يريده مادة القضية على موجب صورته والذى ذكر بعضهم انكم كيف تجعلون
المهملتين صادقتين والموضوع فيهما شيء واحد فذلك قول خطاء وذلك لانه ان عنى شيئا واحدا بالعدد وفي زمان واحد فقد يكذب
فان القائلين ان الانسان خير ليس الانسان في خير لا يشيرون في ذلك الى انسان واحد معين بعينه بل اما ان لا يعنوا او يعنوا
مختلفين بعينا كانه خارج عن مفهوم القضية بل مقرون في الذهن الى مفهومها وان عنى شيئا واحدا بالحد فليس هنا اولى ما
يعمله في الواحد بالحد بل لا يتأتى بان يحمل الاضداد على شيء واحد بالحد ويوجد ما فيه كالفردية والزوجية معاني العدد الذى هو
واحد في الحد والاشتغال بتطويل القول في هذه الاشياء مما لا يجدى لكن يجب ان يحقق ان غرضنا المقدم ههنا هو في تحقيق التناقض
ان حال التناقض هو على ما وصفناه لكن للمتشكك ان يتشكك فيقول ما يمنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اسلبان حتى يكون كلاهما
في حكم المناقض فنقول ان هذا امر ممتنع فان المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن ان يسلب مرتين
الا ان يكون اما المسلوب مختلفا او المسلوب عنه مختلفا فالايجاب الواحد سلب واحد فيكون اذن للايجاب الذى هو كل انسان
حيوان سلب واحد فان دل بالموضوع او بالمحمول على معنيين لم يكن الايجاب واحدا فلم يكن سلبه واحدا فانا اذا اسمينا الفرس ثوبا و
سمينا به الانسان ابيضا ايضا فقلنا ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب دالا على معنى
واحد جامع للانسان والفرس فحينئذ لا يكون اسما للانسان ولا للفرس بل يكون اسما لمعنى يحمل عليهما لكنه قد يجب علينا ان نحقق اصلا
يسع اعمالنا وهو انه ليس يجب ان يكون احوال المتناقضات في اقسامها الصدق والكذب حالا واحدة فان المحصورات تتعين فيها
الصدق والكذب لذات القضية ولطبيعة الامر وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي ازمنتها ماضية او حاضرة فان الزمان
الذى حصل جعل احد الامرين لاحقا الطبع الامر بالضرورة واما القضايا المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها ليس يجب
من جهة طبايع الامور ان يتعين فيها صدق ولا كذب ولا ايضا يكون قد تعين احدهما فيه بحصول السبب المعين فان التعين اما
بموجب الامر في نفسه واما لوجود السبب المعين فان التعين لما ليس يجب بذاته ان يتعين فان كل شيء وجب فاما ان يجب لذاته
او يجب لحصول السبب الذى يوجبه فلو كان في القضايا التي نحن في ذكرها تعين لصدق او كذب لصدق او كذب حتى كان
كل ايجاب او سلب اما صادقا بعينه او كاذبا لكان كل امر في المستقبل اما ان يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قايل
ان كذا يوجد وكان يتعين فيه الصدق او الكذب وقال الاخر انه لا يوجد ويتعين انه صادق او كاذب ولكن الاول صادقا متعين
الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر او لكن الامر الاخر صادقا متعين الصدق حتى لا يمكن ان يوجد الشيء مع صدق القول
انه لا يوجد وبالعكس فان القول ان كان صادقا فالامر موجود وان كان الامر موجودا فالقول صدق فانه ان كان الشيء في نفسه
يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول بصدق فيه اما انه ابيض بعينه واما انه غير ابيض حتى يكون الوجود واللاوجود مع
الصدق والكذب وحتى ان كان القول في ذلك صادقا فالامر يكون لا محالة وان كان كاذبا فالامر لا يكون البتة فيلزم بالسابا

الثوب

والثوب محقق

السبب

الامر اذا كان لا يمكن ان يوجد

قد عناه من المقدمات الشرطية ان يكون كل شيء من الاشيا واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان لا يكون شيا مما يكون بالاتفاق
بل يكون الاشياء كلها بالضرورة وهذا يسير بنا الى الحالة التي لسنا في قولنا انه ان كان كل ايجاب او سلب يجب ان يصدق
بعينه او يكذب بعينه فليس شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق جايزا فيه الكون واللاكون بل الامور كلها ضرورية
والذي اوجب هذا التلو هو ان كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق او كذب فيكون بياض زيد الذي وجد الان لقد
كان قبل الان واجبا ضرورة انه يوجد في الان ادعى كان بعض الناس قال انه يوجد لم يكن كذبا بل صدقا وكان كون
هذا الصدق ضروريا وكذلك فيما يستقبل ايضا مما يقال فيه الان انه يوجد ويصدق القول الان صدقا متعينا وليس
الامر انما يصير موجودا بانه قد يصدق به بل انما يكون القول صادقا لان الامر في نفسه كذلك فاذن هذه الضرورة تكون
في نفس الامور وان لم يقل شيء فقد بان من هذا ان الصدق والكذب اذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي يشير الى انه
محال وان لم يتعين فلذلك وجوه ثلث احدها انهما يشتركان في الصدق والثاني انهما يشتركان في الكذب والثالث انهما
ليس احدهما الان واجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وان كان لا يمكن ان يكون ذلك في غيرهما
وان نفوا بهما معا فخرج عنهما الصدق والكذب لكن الوجه الاول محال فانه ان كانا حقين وكل واحد منهما يقابل الاخر و
يناقضه صار كل واحد منهما ايضا كاذبا وكانا حقين وكاذبين معا وهذا محال وكيف يكونان حقين والحق هو ما يطابق الوجود
فيكون الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد يبيض ولا يبيض بل يسود معا في زمان واحد وكذلك القسم الثاني
وهو انهما جميعا يكذبان فانه يلزم ان يصدقا جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون المحال الاول
ماسا فانه يكون الامران معا ضروريين ولا يكون في العالم شيء هو من قبل ما يكون اتفاقا لا بالضرورة فيكون المحال
الذي هرب منه قديما ثانيا الان ايضا فاذا اثبات الصدق موجودا في احدهما بعينه يوجب ان لا يكون اتفاقا
ولاثبات الصدق والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وان لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك
الذي لزم اولا وهذا الذي لزم الان محال اما استحالة الذي لزم الان فظاهرة واما استحالة الذي لزم اولا فانا
نعلم ان ههنا امورا تحدث بالاتفاق وامورا يحدث وكونها ولا كونها بالسواء ولولا ذلك لما كان بنا حاجة الى ان نروي
او نفكر او نستعد معتقدين انا اذا فعلنا امرا يحب كان وان لا يكون ان قصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما
قد يكون بالضرورة او لا يكون بالضرورة كان تاملا في امر اقصدق او كذب فيتعين حكمه لقوله ما كان لاستعدادنا
وترويتنا فايدة بوجه من الوجوه ولكن عقولنا تشهد بفايدة الاستعداد والاثبات فيها فاذا اما رفعها وابطالها محال فاذا
كان بعض الامور بالصفة المذكورة وكان الاستعداد والاهمال يعين حاله ولم يكن ضروريا بنفسه ولا معين فاذا هنا
التعيين من الصدق والكذب محال وليس هذا في الامور التي تكون بالاختيار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب
فانه يمكن في طباعه انه يسعى الى ان يبلى ويمكن ان يصادفه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا
يجب ان يفهم ما قيل في التعليم الاول ولا يلتفت الى التكلف الذي تكلفه بعض المفسرين حتى يظن ان هذا الكلام المورد
في التعليم الاول انما اراد به اثبات الضرورة ونفي الامكان ثم يرجع عنه الى اثبات الامكان ونفي الضرورة على سبيل
المراوحات فانه اذا تامل النسق الذي عبر باعبر ونسق التعليم الاول علم ان هذا هو الحق وان ما قيل في تفاسيرهم يتكلف
مع انه محال فان النظر في طبيعة الضروري والممكن واثبات الامكان ليس مما يعني به المنطقي من حيث هو منطقي بل ذلك

لصناعة اخرى انما غرض المنطقي ان يعلم حال الصدق والكذب وانه كيف يتعين وكيف لا يتعين وان التعين في بعض الامور حتى
عند المعاند لما كان ظاهرا مشهورا اخبر ان من الامور ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فانه من المشهور الظاهر ان كثيرا
من الاشياء ليس وجوده بضروري لست اعني ما دام موجودا وبشرط انه موجود فان بهذا الشرط وساير الشرايط الاخرى
الذي نسهبه مما نستعمله في مواضع اخر من الشرايط التي ينظر اعلى الممكن فيغير حاله الى الضرورة فيكون الشيء بها ضروريا مثل اما
ليس وجوده ضروريا من حيث النظر الى عينه بلا زيادة شرط فانه لا يستوي اثبات الشرط وحذفه فليس سوا ان نقول زيد ماش بالضرورة
وقولنا زيد ماش بالضرورة ما دام ماشيا وكذلك نقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا اذا اخذناه مطلقا ولم نعين وقت مشيه
ولا نقول زيد الماشي يمكن ان لا يكون ماشيا ما دام ماشيا وكذلك اذا نظرت الى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لا ضرورة في
وجوده لها فان اشترط حال ما هو محترق او حال مماسة نار قاهرة اياه في هذه تعمل في مثلها صار واجبا وكذلك الحال في الاقوال
فان بعضها يصادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جايز فيه ان يصدق وان يكذب واما الان فليس بعد صدقا او كذبا الا ان
بحسب شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيا غيره وغير نقيضه بل كان الامر ليس واجبا ان يكون موجودا كذلك ليس
القول واجبا ان يصدق وكان الامر واجب ان يكون ما دام كاينا وان لا يكون ما دام غير كاين فكذلك القول الذي لم يكن واجبا
ان يصدق حين قيل بالاطلاق مثلا ان زيدا يوجد فانه يصدق اذا قيل ان زيدا يوجد ما دام موجودا وكذلك القول الذي
لم يكن يصدق بالفعل ان زيدا لا يوجد فانه يصدق بالفعل اذا قيل ان زيدا لا يوجد ما دام لا يوجد ويتبين هنا بعينه
استحال نقض ما قاله بعض الناس في ان ما قيل في التعليم الاول من ان زيدا ماش بالضرورة ما دام ماشيا وانه ليس ماشيا
بالضرورة كالمتناقض فيجتمع من جميع ما قيل ان هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالامكان وان كان احد
الطرفين في بعضها اولى بالصدق كان بعض الامور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها فان
كونها مع ذلك اولى من لا كونها لكونها اذا الخارج الى حد كاين في اكثر الامر

تمت المقالة الاولى من الفن الثالث من الجملة الاولى في المنطق
والحمد لله رب العالمين وصلوته على خير خلقه
محمد النبي واله اجمعين وحسبنا
الله ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم
النصير

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الاولى في المنطق خمسة فصول الفصل الاول في القضية الثنائية
والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات

هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات **الثاني** في اعتبار هذه المناسبات
بين المتناقضات المحصورة واتمام القول في العدول والبساطة والاشارة الى المواضع
الطبيعية للواحق القضايا **الثالث** في تعريف حال القضايا المتكثرة والمتاحدة و
اللاتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتي لا يختلف فيها
وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض ذلك **الرابع** في القضايا المتنوعة
وهي الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها **الخامس** في بيان ان التقابل بين
الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

آ فصل في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه الثلثة في المخصوصات والمهملات

القضية اما ان يكون صرح فيها بالرابطة المذكورة زمانيا كان او غير زماني واما ان لا يكون فان صرح بها فانها
تسمى ثلاثيا وان لم يصرح بها فانها تسمى ثنائية واما الثنائيات فانما قد اختصرت عن الواجب فيها الا ان يكون محمولاتها كلما فلا
يبعد ان يرتبط بانفسها لان الكلم يدل على الموضوع في بنيتها والرابطة انما يحتاج اليها لتدل على نسبة المحمول الى الموضوع اذا كان
اسما هو في نفسه منفردا فاذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم لم يكن حاجتها الى الرابطة حاجة الاسما الاصلية والاسما
المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك على ان هذا ليس حكما جزما في الكلم ايضا اذ كانت الكلم وان دلت على موضوع فلا تدل على معين والحاجة
انما هي الى ما يربط بالمعين ربطا تشير اليه فلغة العرب لا يفقد هذه الرابطة اداة نسبة الاسم ويفقدها اداة نسبة الكلمة فانهم اذا
قالوا زيد هو يحج فان هو يرجع الى زيد ويتناوله مشارا اليه فقط واما اذا قيل زيد كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد فلذلك
ما نقول على العجم ان هيهنا اضمارا ومعناه كان هو حيا ثم ساير اللغات تختلف في ذلك فمن اللغات ما ادوات الشعرية ما دل فيه على
تعين النسبة وغريبه ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين وغريبة ما لم يدل فيه على نسبة اصلا وهذا القسم الاخر هو الثنائي التام والقسمان
الاخران ثلاثيان لكن اولهما ثلاثي تام والثاني ثلاثي لم يتم ثلاثية وبالجملة فان الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الانسان
يوجد عدلا او قولنا ان الانسان هو عدل فان لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على انها بنفسها محمول بل ليدل على ان
المحمول موجود للموضوع اما لفظة يوجد فليدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل واما لفظة هو فليدل على وجود المحمول
للموضوع مطلقا فالرابطة يدل على نسبة المحمول والسور يدل على كمية الموضوع فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول
وكان السور معدودا في جانب الموضوع فاذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل اما ان يدخل حرف السلب
على الرابطة او يدخل الرابطة على حرف السلب مثال الاول قولنا زيد ليس يوجد عادلا ومثال الثاني قولنا زيد يوجد غير عادل فان
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها فكان ذلك سلبا بالحقيقة وان دخل الرابطة على حرف السلب صيرت حرف
السلب جزءا من المحمول فلم يكن العادل بانفراده محمولا بل جملة اللاعادل فان لفظة يوجد تجعله حمل اللاعادل محمولة على زيد بالايجاب
كانه قال زيد موصوف بانه غير عادل حتى انه يصلح ان يسلب هذا حرف سلب يدخل كرة اخرى على الرابطة فيقال زيد ليس يوجد غير
عادل فههنا موجبتان وسالبتان فان قولنا زيد يوجد عادلا يقابل قولنا زيد ليس يوجد عادلا وهما الموجبة والسالبة
البسيطتان وقولنا زيد يوجد لا عادلا مقابله قولنا زيد ليس يوجد لا عادلا وهما الموجبة المعدولية والسالبة المعدولية فالقضية

التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة فان اوجب ذلك المحمول كانت القضية موجبة معدولية
وان سلب كانت سالبة معدولية واذا لم يكن رابطة وكانت القضية ثنائية وقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على
ان حرف السلب داخل على انه رافع المحمول ولا على انه جزء من المحمول او المحمول هو الجملة لكن بعض حروف السلب الداخلة وخصوصا اذا كان
المحمول كلمة بحسب لغاتنا فان ذلك يغلب الظن على ان حرف السلب رافع النسبة ثم لا ادري حكمه في لغات اخرى موجوده او في القوة فعسى ان
يكون التصريف في الفاظ السلب الداخلة على كلماتها او نحو اخر من انحاء الاشارة يدل على ذلك كما ان بعض حروف السلب الداخلة على الاسما في لغة العرب
ادل على السلب وبعضها على العدول فعسى ان يكون لفظة ليس اولى بالسلب ولفظة غير اولى بالعدول واذا دخل على انها كان لفظه ما صار من حيا
كقول القائل ان آ ما ليس ب فان هذا القول قد يشعر الذهن قريبا معه ان المعنى هو ان ما هو ليس ب فقدم الرابطة التي هي لفظة هو على
السلب في الذهن وان لم يصرح فيشعر بانه موجب واما اذا لم يكن هناك دليل كان حكم الظاهر حكما ان القضية ثنائية خالية عن الرابطة
ويحتاج الآن ان نقدم لتحقيق ما نحب من التحقيق في هذا الباب اصولا فنقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ويستحيل
ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجود له فكل موضوع للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا قال قائل ان كل ذي عشرين
قاعدة كذا فانه يعني به ان كل ذي عشرين قاعدة يوجد كيف كانت فهي كذا ليس معنى ذلك ان ذا عشرين قاعدة من المعدوم يوجد لها في
حال عدمها انها كذلك فانه اذا كان معدوما فصفاته معدومة اذ ليس يجوز ان يكون معدوما وصفاته موجودة واذا كان معدوما فكيف
يحكم بانها يوجد له الا عند قوم يهوسون انفسهم فيجوزون ان يكون المعدوم صفات حاصلة ولا يكون موجودة ويكون الحاصل عندهم
غير الوجود وكلامنا في المفهوم من الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاءوا بل الذهن يحكم على
الاشيا بالايجاب على انها في انفسها ووجودها يوجد لها المحمول او انها تعقل في الذهن موجود لها المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل
على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فان كان لا وجود للشي وقت الحكم الا في الذهن فمن المحال ان نقول ان ب منه مثلا موجود له انه
آ ليس في الذهن بل في نفس الامر وليس هو في نفس الامر موجودا فكيف يوجد له شيء ومفهوم الايجاب والاثبات ثبوت حكم لشيء وهذا
موجوده لكان مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم لشيء وهذا هو عدمه له لا محالة فبين من هذا انه لا ايجاب البتة الا على موضوع حاصل
ما ذكرنا فاما الاشياء التي لا وجود لها بوجه فان الاثبات الذي ربما استعمل حيث يرى عليها ان الذهن يحكم عليها انها كذا معناه انه لو كانت
موجودة وجودها في الذهن لكان كذا وهذا كما يقال ان الخلاء ابعاد فاما السلب فقد يحقق على الموجود والمعدوم والفرق المقدم
بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا وقد يكون معدوما ويصح السلب عنه من
حيث هو معدوم واما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح ان يوجب عليه وهو معدوم ثم ان قوما حاولوا بعد هذا ان يفرقوا
بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولية يدل على عدم امر من شانه ان يكون موجودا في الجنس القريب او
البعيد او في النوع حتى قالوا ان قولنا لا عادل انما يصح على عادم العدل وفي طبيعته ان يكون عادلا او في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة
انها غير ناطقة او للنفس الناطقة انها غير جسم والمعنيان موجودان في جنسهما وقوم قالوا ان الغير العادل هو بازاء الجاير والمتوسط
وان غير البصير انما هو بازاء الاعمى فسواء قلت غير بصير او قلت اعمى حتى لا يصح ان يقال الخلو عندهم انه غير بصير فهذا ما يقولونه فاما
القول الحق فيبين من مثال بمثله فنقول انا اذا قلنا كل جسم فانه غير موجود في موضوع فكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر و
كل جسم جوهر كان ما اعطاه لازما ومعلوم ان القضيتين موجبتان ولفظة غير ماخوذة جزءا من المحمول ولذلك يكررت جزءا
للموضوع ونتج ما نتج ومع ذلك فان غير الموجود في موضوع ليس يشير الى عدم شيء موجود في جنس الجوهر يوجد من الوجوه اذ لا

جنس للجوهر اللهم الا ان يوجد الموجود كالجنس فان فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من شانه ان يوجد في جملة الموجود كان
هذا اقرب الى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان فاذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وجعل
احدا كشيء واحد ثم اسنده على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث تاليفها فاما المادة وكيفيتها فهو امر اخر وقد
سمعوا في تعليم المقولات وبعد ان لفظة ليس لا انسان يختص بشيء دون شيء وليس يختص بما وجد دون ما عدم وانه يصلح ان يجعل محمولا
فما كان يجب ان يشكل هذا الامر فيه وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولية موجودا لان نفس قولنا غير عادل لا يقتضي
ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على الموجود فيجب ان
نعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولية في انها تصدق على
المعدوم من حيث هو معدوم ولا تصدق الموجبة المعدولية على ذلك فانه تصدق ان يقال ان العنقاء ليس هو بصير او لا تصدق ان
يقال ان العنقاء يوجد غير بصير هنا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ولا وجود له في الاعيان وبعد هذا فنقول ان كل محمول بسيط
محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او
معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا او فرض بازائه شيء كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده او واسطة
ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يتفتح فان العمى والبصير كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل
النعس للبياض والسواد والوسايط فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي واما اذا قلنا ان زيد
يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جايرا او متوسطا او كليهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما
وقد جرت عادتهم بان يسموا احد المتقابلين عند الجمهور وفي ظاهر الامر المشهور في مثل هذا الموضوع عدما سواء كان بالحقيقة عدما
كالعمى والظلمة او كان ضدا كالجور فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة فيكون حال العدميين عند المعدولين
ان الموجبة منهما تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على الموجبة العدمية ولا
ينعكس لان الموجبة المعدولية اعم من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا ينعكس فانه اذا صدق قولنا
ان زيدا ليس يوجد جايرا صدق
ان زيدا ليس يوجد لا عادلا لا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا ولا ينعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جايرا صدق
انه ليس يوجد لا عادلا فان هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق الاول وعليه حال العدميين عند المعدولين
ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب فان اختلفا في العموم والخصوص وحال العدميين عند البسيطتين
ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وهنا لوح هذه المخصوصات باحكامها

زيد يوجد عادلا	زيد ليس يوجد عادلا	زيد ليس يوجد لا عادلا
يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك	يصدق في الجميع الا في واحد فيصدق اذا كان معدوما او جايرا او مختلطا او بالقوة ولا بالقوة ويكذب اذا كان عادلا	يصدق اذا كان عادلا او معدوما فقط ويكذب في البواقي

زيد يوجد لا عادلا	زيد ليس يوجد جايرا	زيد يوجد جايرا
يكذب اذا كان عادلا او معدوما ويصدق في البواقي	يكذب اذا كان جايرا ويصدق اذا كان معدوما او عادلا او مختلطا او [illegible]	يصدق في واحد فقط اذا كان جايرا ويكذب في البواقي

فقد تبين لك ان الاسمين حالهما عند العدميين كحال الايجاب والسلب عندهما وايضا ليس كذلك واما ان الموجب في كل واحد منهما صدق
في واحد والسالب كذب في واحد فهو مما تشابه فيه العدميات والبسيطات وتخالف فيه العدميتان والمعدوليتان واعلم ان ما هو اخص صدقا من شيء
فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص صدقا هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص كذبا ويصدق النقيضان حيث يكون الا
من المتشاركين والذي يكذب اكثر معا الذي يصدق اكثر فلذلك نقيض الاعم الاخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الاخص من غير انعكاس
حيث كذب الاعم كذب الاخص من غير انعكاس وحيث صدق الاخص صدق الاعم من غير انعكاس ولنضع للمهملات لوحا ايضا

الانسان يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد عادلا	الانسان ليس يوجد جايرا
الانسان يوجد لا عادلا	الانسان ليس يوجد لا عادلا	الانسان ليس يوجد جايرا

فقولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم عادلين والباقون ما كانوا ويكذب اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم
عادل واحد ما كانوا متفقين او سويا واما قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم لا عادل فيهم البتة ما كانوا
او كان بعضهم لا عدل فيه ما كان الاخر فيه عدل او غيره ما كان اذا وجد بعضهم معدومين او جايرين او متوسطين او بالقوة او غير قابل ويكذب
اذا كان كلهم عادلين فقط فما بان المتقابلتان يتفقان في باب يتفقان في باب واحد اتفاقا لا يقتضي عموما واما قولنا الانسان يوجد جايرا
فيصدق اذا كان كلهم جايرين او بعضهم جايرا وبعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا معه قولنا الانسان ليس يوجد عادلا كيف صدق
ولا ينعكس فانه يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا اذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جايرين متفقين كانوا او سويا وحينئذ لا يصدق ان
الانسان يوجد جايرا واما قولنا الانسان ليس يوجد جايرا فيصدق اذا كانوا معدومين او كانوا لا جاير فيهم البتة او كانوا بعضهم جايرا فقط
وبالجملة اذا كان بعض معدوما او عادلا او متوسطا او غير قابل والاخر ما كانوا ويكذب اذا كانوا كلهم جايرين فقط فهو اعم من قولنا الانسان
يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا متفقين او
سويا او لم يكن في بعضهم كائنا ما كان بل كانوا اولئك البعض جايرين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او كان البعض وحده عادلا و
يكذب اذا كانوا معدومين او كان الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد جايرا واخص من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واما
قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان كلهم معدومين او كانوا كلهم عادلين او كانوا بعضهم عادلين والباقي ما كانوا و
بالجملة بعد ان يكون بعض معدوما او عادلا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل البتة كائنا ما كانوا فهو اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد جايرا انه يصدق اذا كانوا معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين ويصدق البعض اذا كانوا كلهم
متوسطين او بالقوة او غير قابلين ويكذب هنالك قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فالمضادات كلها تجتمع على الصدق اذا كان بعض
وبعض ليس واما المتناظرات فان الموجبة البسيطة والعدمية يتفقان اذا كان بعض عادلا وبعض جايرا والموجبة البسيطة والموجبة
المعدولية يتفقان اذا كان بعض عادلا والاخرون فقط موجودون ما كانوا واما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فيتفقان
اذا لم يكن فيهم عادل ولا جاير البتة او كان بعضهم عادلا وبعض جايرا واما البسيطة والسالبة المعدولية فيتفقان على الصدق اذا كانوا
معدومين او بعض عادلا وبعض غير عادل واما الموجبة العدمية والسالبة العدمية فيتفقان اذا كان البعض جايرا والبعض الاخر
ما كان واما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فيتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جاير او اذا كان بعض وبعض **فصل ب**

والاعتبار هذه المناسبا بين المتناقضات المحصورة واتمام القول في العدول والبساطة والاشارة الى المواضع الطبيعية للواحق القضايا فلنعرض الان كذلك المتناقضات

كل انسان يوجد عادلا	ليس كل انسان يوجد عادلا	كل انسان يوجد جايرا
ليس كل انسان يوجد جايرا	ليس كل انسان يوجد لا عادلا	كل انسان يوجد لا عادلا

قولنا كل انسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كانوا
كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك واما قولنا كل انسان يوجد جايرا فيصدق اذا كانوا كلهم جايرين ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل
انسان يوجد جايرا يكذب اذا كانوا كلهم جايرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون الموجبة العدمية اخص من السالبة البسيطة لكن السالبة
العدمية اعم من الموجبة البسيطة واما قولنا كل انسان يوجد لا عادلا فيكذب اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا او كلهم عادلين ويصدق
فيما خلا ذلك فهو اعم صدقا من الموجبة العدمية وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عادلا يصدق اذا كانوا معدومين او بعضهم عادلا او
كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك فهو اخص من السالبة العدمية وجرت الامور هنا مجرى الشخصيات فاما الموجبات المقاطرة
فلا يجتمع البتة على الصدق ولكن يجتمع على الكذب اذا كان الكل معدومين واذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل بما كان فان قولنا
كل انسان يوجد لا عادلا يكذب اذا كان بعضهم عادلا فقط وهنالك يكذب كل انسان يوجد جايرا وكذلك كل انسان يوجد لا عادلا واما
السوالب فانها قد يجتمع على الصدق حيث يكذب الموجبات معا ولا يجتمعان على الكذب والا لاجتمع نقايضها على الصدق فهذه
صورة الحال الكلية موجبة وان جعلنا السالبة كلية ووضعنا لوحا على هذه الصفة الصورة

بعض الناس يوجد عادلا	ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا	ليس ولا واحد من الناس بجاير
بعض الناس يوجد جايرا	ليس ولا واحد من الناس عادلا	بعض الناس يوجد لا عادلا

فان السالبة الكلية يصدق اذا كانوا كلهم جايرين او كلهم متوسطين او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا ليس فيهم عادل
ويكذب اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان وقولنا بعض الناس يوجد عادلا يصدق اذا كان بعض عادلا والاخرون كيف
كانوا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا واما قولنا لا واحد من الناس يوجد جايرا فانه يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او
متوسطين او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا ليس فيهم جاير ولا عادل البتة ويكذب اذا كان بعضهم جايرا ومقابله يصدق
اذا كان بعضهم جايرا كاينا ما كان الاخرون فالعدمية الموجبة منها لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه
ان كان بعض الناس جايرا او بعض عادلا صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة فاذا كان كل من الناس معدومين او
متوسطين او بالقوة او غير قابلين او خلطا ليس فيهم جاير ولا عادل صدقت السالبة ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية واذا كان
بعض الناس جايرا وبعضهم عادلا صدقت الموجبة العدمية وكذبت السالبة البسيطة فاذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضيهما
والا لكان بينهما عكس ذلك التلازم واما قولنا ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او
كلهم عادلين ويكذب فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ويصدق ايضا اذا كانوا غير قابلين او

فهذه صورة الحال اذا جعلنا الكلية موجبة
وان جعلنا الكلية سالبة ووضعنا الوجا

الجزئية

متوسطين او خلطا ليس فيهم جاير فهي اعم منها اي من السالبة المعدولية وكيف لا وانت تعلم ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة
المعدولية فيجب ان يكون السالبة المعدولية اخص من السالبة العدمية فقد خالف الامر هيهنا ما كان عليه في الشخصيات فان المقاطرات
الموجبة هيهنا قد يصدق معا اذا كان بعض عادلا وبعض جايرا فالسوالب يكذب معا في ذلك ويكذب الموجبات معا اذا كان الكل معدومين
ويصدق السوالب فيها لكن البسيطة والعدمية يكذبان معا اذا كان كل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فيصدق مقابلها هما ح ولنتأمل

حال العرض بعض المتضادات على هذه الصورة

كل انسان يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد عادلا	لا واحد من الناس يوجد جايرا
كل انسان يوجد جايرا	لا واحد من الناس يوجد لا عادلا	كل انسان يوجد لا عادلا

فلا يجد المضادات يتفق على الصدق البتة لكنها يتفق على الكذب وكذلك المقاطرات الايجابية فانها لا يتفق البتة على الصدق
ولكنها قد يتفق على الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما المقاطرات السلبية فيتفق على الصدق والكذب جميعا كما قد علمت واما الداخل
تحت المضادة فهي في حكم المهملات فهذه الاقسام اما ولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول وقد يتولد اخر من جهة اعتبار العدول في
جهة الموضوع اذا جعلت الموضوع مثلا لا انسان فانه عليه ان يسلب عنه فانظر الان وتامل ما اوجبه التعليم الاول فان التعليم الاول جعل
الانسان صالحا الان يكون موضوعا غير محصل ولم يوجب بهذا ان يكون اللاانسان يدل على عدم خاص او جنسي فاحكم ان الامر في جانب المحمول
كذلك واعلم انه كان الرابطة اذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءا من المحمول حتى اذا اوجب صارت القضية موجبة واذا دخل حرف السلب عليها
ورفعت الرابطة عنه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلا وكان سلبا لا ايجاب عدول فكذلك اذا كان في جانب الموضوع سور فان السور
اذا دخل على حرف السلب جعله جزءا من الموضوع كقولك كل لا انسان واما اذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادق السور
الموضوع محصلا وصار حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف السلب للسلب كقولك
ليس كل انسان فاذا اريد ان يكون الموضوع معدولا فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا شاركت القضيتان في الكم واختلفا في الكيف
وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما متلازمان فان قولنا كل انسان يوجد عدلا يلازمه قولنا ولا احد
من الناس يوجد لا عدلا اذ كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلا يلازمه قولنا بعض الناس يوجد لا عدلا بعد
الشرايط المذكورة وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا يلازمه قولنا لا واحد من الناس يوجد عدلا وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلازمه
قولنا بعض الناس يوجد عدلا وبرهان ذلك ولنكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا يكذب عليه قولنا ولا واحد من الناس
يوجد لا عدلا صدق نقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا وكان كل انسان يوجد عدلا وهذا محال وانت تعرف الحال فيما بقي من
هذه الصورة وهذا الشرط الذي نورده تقريره من كون الموضوع في حكم الموجود حتى يكون القضية يصح ايجابها وربما اغفل وهو الواجب اعتباره فان
لم يعتبر ذلك كانت السوالب يلزم الموجبات ولا يمنع لان السوالب يصدق على ما هو معدوم من الموضوعات واعلم ان الموضوع الشخصي اذا سلمت
عنه السالبة من طرفي النقيض جاز ان يسمى سالبة بحالها وجاز ان يجعل موجبة معدولية ان كان ذلك انفع كما اذا سئل هل زيد عدل فقيل لا
كان للسايل ان ياخذ انه ليس زيد بعدل او ان ياخذ ليس زيد اهو لا عدل واما اذا كانت القضية محصورة فسال مثلا هل كل انسان حكيم فقيل
لا لم يكن له ان يقول فكل انسان اذا لا حكيم وذلك لان قوله لا معناه ليس كل انسان حكيما وهذه كما علمت لا يلزمها فكل انسان اذا لا حكيم وليست
في قوة نقيض تلك بل في قوة ضدها وانما لم يكن قولنا كل انسان هو لا حكيم نقيضا اذ النقيض انما يكون نقيضا اذا سلب عين ما اوجب كالاب

فاما اذا سلب من حيث هو محمول ولم يسلب من حيث هو معلوم بكمية ما معلومة لم يكن السلب لما اوجب من حيث اوجب
فربما لم يكن المحمول كاذبا في نفسه بل بجهة حمله فاذا تركت الجهة بحالها لم يكن لما هو ما يكون فاذا كان الحمل الحكيم كذبا بشرط عمومه فيجب ان يرفع عموم
حمله فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الايجاب واعلم انه وان كانت لاجزاء القضايا قد تزال عن اماكنها في بعض الاوقات فلا
يوثر في المعنى على حيث التعارف فان لكل جزء منها مكانا طبيعيا اما السور فقد يبدل مكانه فيقال الناس احياء كلهم او طرا فيوخر
السور ويفرق بينه وبين الموضوع وانما كان مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع وكذلك الرابطة فقد يبدل موضعها الذي لها
فيقال تارة يوجد الانسان عادلا وتارة الانسان يوجد عادلا وتارة الانسان عادلا يوجد وانما مكانه الطبيعي مجاورة المحمول بل
قد يبدل موضع المحمول والموضوع ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز وسياتي لك في الجهات بيان اخر
وقد يكلف ايضاح ان قولنا يوجد الانسان عدلا وقولنا يوجد عدلا الانسان معناه معنى واحد بان قيل ان كان سلبهما واحدا
فيجب ان يكونا واحدا لكن سلب قولنا يوجد الانسان عدلا هو انه ليس يوجد الانسان عدلا فان لم يكن هذا سلب قولنا يوجد
عدلا الانسان فليكن سلبه اما قولنا ليس يوجد عدلا الا انسان او لا يوجد عدلا انسان لكن الاول سلب قولنا يوجد عدلا الا انسان
والثاني سلب قولنا يوجد انسان عدلا وهذا انسان لا يعني شيئا وذلك لانه اما ان لا يشكل الامر في وحدانية حكم هاتين القضيتين
واما ان يشكل فان اشكل وامكن ان يكون يوجد ان احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الانسان
ويرى ايضا ان السلبين متخالفين اعني قولنا لا يوجد الانسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الانسان فلا يرى ان لا يوجد عدلا
الانسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلا فان قال انا نعلم انا اذا قلنا ليس يوجد عدلا الانسان او قلنا ليس يوجد الانسان
عدلا فانا انما نسلب فيهما العدالة عن الانسان فيقال له ان هذا ليس باظهر من ايجاب العدالة للانسان في القولين الموجبين
فان كان ذلك مما يشكل فبالحري ان يشكل هذا بل الحق ان ذلك الظاهر لا يشكل وهذا ايضا ظاهر ليس يشكل وليس احدهما اولى
من الاخر بان يشكل او بان يظهر ج فصل في تعريف حال القضايا المتكثرة والمتاحدة واللاتي تختلف
حال صدقهما وكذبهما بحسب التفريق والجمع واللاتي لا تختلف فيهما وبيان ظنون غالطة وقعت للناس في بعض
ذلك ان القضية الحملية انما تكون واحدة اذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد فان يكثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا
الفرس والانسان حيوان او يكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا زيد كاتب وطويل فان القضية لا تكون واحدة بل الاول من
المثالين قضيتان احديهما ان الفرس حيوان والاخرى ان الانسان حيوان والثاني ايضا قضيتان احديهما زيد كاتب والاخر
زيد طويل فاما ان اتفق ان كان في الموضوع او المحمول تكثر باللفظ او كان هناك تاليف لفظي لكنه يودي بالجملة الى ان يكون منه معنى
واحد لم يؤد تكثر اللفظ الى تكثر المعنى مثل قولك الانسان حي ناطق مائت اي ان الانسان شيء هو الحي الذي هو الناطق الذي هو المائت
فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة واما اذا كانت المعاني متباينة لا تجتمع
طبيعة واحدة كالانسان الابيض المشاء فاذا قلت زيد انسان ابيض مشاء فما حملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلثة امور لا
يتحد في الطبع بعضها ببعض حتى يحدث طبيعة واحدة فلذلك فان القضية لا تكون واحدة فهذا هو ما يقال ولكني لا اضايق في
امثال هذا ايضا مضايقة كثيرة البتة فاني اجوز ان يجعل هذه قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذي هو موصوف باجتماع هذه فيه
ولي ان اضع لذلك اسما واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم وليكن ج مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون ج هو الشيء الموصوف
بانه مشاء الذي هو ابيض فيكون اذا قلت زيد ج فهمت انه مجموع هذه ولم يكن بد من ان يقول ان زيدا ج او ليس ج وليس هذا كما كنا

السلب من متخالفين

ب

قلنا قيل من انا اذا سمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا في حكم قضيتين كانا قلنا زيد
ابيض وزيد طويل وذلك لان الثوب هناك اسم للابيض واما ههنا فليس الجيم اسما لواحد من هذين بل للجملة من حيث هي جملة واليه
فان الحيوان الناطق المائت اذا لم يكن يذكر في الحمل والوضع على سبيل التقييد بل على سبيل التعديد حتى كان كانه قال الانسان حيوان و
ناطق ومائت كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلي كما ستعلمه ليس هو كل سؤال فان السؤال عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال تعلم
ليس سؤال طلب الالزام بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به مقدمات يجتمع فينتج خلاف ما نصره المجيب فيكون الجواب عنه اما تسليم ما طلبه
او تسليم نقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما واذا لم يكن المسئلة نقيضه واحدة في الحقيقة لم يقتض جوابا واحدا فان من ذلك ما
لا يمكن ان يجاب فيه ما يجاب ولا يسلب كمن سال فقال هل الانسان جسم وروح ام ليس فانه ليس يمكن ان يجاب بالايجاب ولا بالسلب فان
احدهما محمول على الانسان والاخر مسلوب عنه بل يجب ان يفرق الجواب فيقال الانسان جسم وليس الانسان بروح ومن ذلك ما يمكن ان يجاب
فيه وفي نقيضه كليهما بايجاب او بسلب ولكن لا يكون الجواب واحدا كمن سال اليس الانسان جسما ومتنفسا فان هذا وان امكن فيه
الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا وربما كان اللفظ واحدا لكنه مشترك وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا فان المجيب
اذا حكم السائل بين طرفي النقيض ويلزمه ان يجيب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسئلة وتقريرها وتوحيدها ثم يتصل بهذا المعنى
اشياء جرت العادة بذكرها وبالحري ان نذكر المشهور منها ثم نعقبه فقد قيل ان من الاشياء التي تحمل فرادى ما يصح ان تحمل جملتها
حملة واحدة ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء التي تحمل جملة ما يصح ان تحمل افراده فرادى ومنها ما لا يصح فاما مثال ما يصدق
فرادى فهو الحد واجزاؤه واما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا ان بعضه يكذب بصراحة مثل ان يكون انسان من
الناس طبيبا دون الوسط ويكون داهيا في الخياطة او بصيرا بالعين فيصح ان يقال ان زيدا طبيب ويصح ان يقال زيد داه ولا يصح ان
يقال زيد طبيب داه بان يوجد الكل محمولا واحدا وكذلك لا يصح ان يقال زيد طبيب بصير فان هذا يكون معناه انه طبيب حاذق في الطب او
بصير فيه وقالوا ان بعضه يكون هذيانا اما بالقوة واما بالفعل اما بالفعل فان القائل اذا قال زيد انسان فصدق ثم قال هو ابيض
فصدق فان كان يجب ان يصدق جملة ما يصدق فرادى وجب ان يصدق ان زيدا انسان ابيض ولان هنا يصدق والابيض
يصدق وما صدق فرادى يصدق جملة من غير هذيان وجب ان يصدق من غير هذيان فيقال ان زيدا انسان ابيض ابيض وكذلك الى
غير النهاية وان كانت التفاريق اكثر من اثنين فالشناعة اظهر واما الذي بالقوة فمثل انه اذا وجب من صدق قولنا الانسان حيوان و
قولنا الانسان جسم ان يصدق جملة فيصدق ان الانسان حيوان جسم او حيوان حساس وهذا هذيان بل ما قال بعضهم ان هذا كذب ايضا و
ذلك لانا اذا قلنا ان سقراط انسان ذو رجلين فكانا انما فصلناه من اناس ليسوا بذي رجلين فكانه قد انطوى في قولنا هذا ان في الناس من
ليس هو ذا رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون لهذا فقالوا ان الاشياء التي تعرض لبعضها ان تحمل على بعض لانها قد تجتمع في موضوع واحد
كالبصير والطبيب والابيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه كالمادة او الاشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع
الصورتين في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال ان صار ابيض وللابيض ان صار طبيبا فانها لا تصير معنى واحدا
وذلك لان معنى انه طبيب ليس معنى انه ابيض بل عرض له انه ابيض فمن هذه الجملة قد يكون ما لا يجتمع صدقا وكذلك اذا كان بعضه محصورا في
بعض فانه لا يحمل جملة كالابيض في الانسان الابيض صريحا وذو الرجلين في الانسان تضمينا واما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها
ما يكون اجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها كقولهم ان الخصي رجل لا رجل والعاصي سلطان لا سلطان وان الخفاش طير لا طير ادلاوليس
ومنها ما يكون تلك المناقضة فيها بالقوة كما يقال للسفينة التي تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان انها سفينة حجر ولا يصدق ان يقال انها سفينة

صح

اكثر

لان السفينة آلة للطفو والحجر بسبب ثقله في السفينة يقتضي مناقضه لما كان حجرا وكما يقال لهذا الشخص انه انسان ميت ولا يقال انه انسان لان الانسان
حد انه حيوان ناطق والمايت يقابل الحيوان واما الذي لا مقابلة فيه ويكذب افراده مع ذلك انا اذا قلنا الان وقد مات اوميرس
ان اوميرس موجود شاعر وان اوميرس هو شاعر فان ذلك حق واذا قيل اوميرس هو الان موجود كان كذبا وكذلك العنقا موجود في
التوهم فاذا قيل موجود كان كذبا فالواجب اذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة اي اذا اعتبرت الحدود وكان الحمل بالذات
فان حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى فيجب علينا نحن ان نتامل هذه الاشيا بالانصاف ونقول فيها ما يوجبه الحق فنقول اما
اذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا واعمال معرفة ما قالوا تعرض غلط شديد وذلك لان الناس قد اعتادوا الفاظا تقولونها
وفيها مجازية لا كالحقيقة وفي مثل تلك الالفاظ اذا اوجب ان كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب ان يصدق جملة او ما يحمل في العادة جملة
فيجب ان يصدق تفاريق عرض ما قالوا والمعلم الاول انما لحظ في ابتدا التعليم هذا الغرض ولم يلحظ التحقيق اذ كان المبتدي يشق عليه الوقوف
على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة ومع ذلك فيغلط اهمال ظاهر الحال فيجب ان نحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه واما ان لم
نشتغل بالعادة والتفت الى الاعراض والى المفهومات اللفظية بالحقيقة لم يلزم شي مما جميع ما قالوا عن غير الواحد الذي هو في التكرير والهذيانات
فاما امثلة الماهر والطبيب والبصير فالحق يوجب ان هذه تصدق فرادى ومجتمعة وذلك لانه حين حمل على زيد الماهر لم يحمل عليه الماهر
كيف اتفق بل حمل عليه الماهر على انه ماهر في شي يحصل لما كان ماهرا في الخياطة وحين حمل عليه البصير ايضا فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على
انه بصير بالعين واذا كان كذلك فاذا اجتمعت المحمولين وعنيت عند الجمع ما عنيت عند التفريق في التفريق لم يعرض كذب فان زيدا الطبيب فاره في
الخياطة وطبيب بصير بالعين وليس طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند التفريق بالماهر الماهر في الطب ولا بالبصير البصير في الطب
فان قال قايل انما حمل عليه الماهر بلا اشتراط شي وكذلك البصير فلنعرض انه انما حمل عليه الماهر فارها من غير شرط والبصير بصيرا من غير
شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما كان قبل الجمع فانه اذا الحق به شرط او عني منه معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان كان قد حمل الماهر
مطلقا وعني انه فاره اي في شي ما فيحقق الان عند الجمع انه طبيب فاره في شي ما واما انه فاره في الطب فلم يحمل مفردا ولا اذا قرن بالطبيب
هذا المعنى وجب ان يكون معناه انه فاره في الطب وان اوهمت العادة ذلك واما ان كان في التقرير بالعادة الماهر في الخياطة فهذا
كان هو المحمول جملة عند الحقيقة وهو الذي يجب ان نورده عند الجمع وقد يجوز في حذف جزء منه لفظا من حقه ان يصرح به واذا لم يصرح به
فانما لم يصرح به اتكالا على تفهيم العادة ذلك واقول بالجملة ان من حقوق الامور المنسوبة اذا كانت محمولات ان تراعى جهاتها وشرايطها وان
يكون مصرحا بها عند الضمير وان لم يصرح بها في اللفظ على ما قيل في شروط النقيض ولولا ان قولنا فاره معناه فاره في شي كذا او في فاره في
شي ما لا انه نفسه فاره في اي شي اتفق لكان كلما قيل انه ليس بفاره وعني في امر اخر ليس هو فيه فارها كان متناقضا فاذا لا يناقض او يعين الشي الذي
يلتفت اليه فذلك الشي اذن لا محالة داخل في نفس الامور المحمولة وان حذف يجري ادخاله معينا او مبهما فيجب لا محالة ان يكون مقصودا فيما يعين
جمعه واذا كان كذلك فاذا جمع على واجبه كان ايضا حقا وكان حقا ان زيدا الطبيب فاره في الخياطة او بصير بالعين او فاره في امر ما وبصير في
امر ما على ان التمثيل بالبصير رديء جدا لان المبصر به اذا عني به البصير بالعين مرة وعني به انه الماهر في صناعة ما كان ذلك باشتراك الاسم
ولكن قد عرض هاهنا شيان مجازيان احدهما ان قيل لزيد انه فاره ولم يرد عليه لفظ اخر اتكالا على معرفة السامع بانه فاره في كذا فلما
جمع على حاله فقيل طبيب فاره وكانت العادة جرت انه اذا قيل هذا عني به طبيب فاره في الطب افهم اجتماع اللفظين مع جريان العادة
ان معنى القول انه يقول طبيب فاره في الطب وهذا العارض ليس مما يوجبه نفس الامر بل عادات العبارات وما فيها من الايهامات و
الاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الالفاظ واما ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قاله الرجل المحكي الفاظه ان

الهذيانات في قوم الكاذب متعلقا في ذلك بالايهامات ليس هو من كلام اهل المعرفة بشي فان الالتفات الى الايهامات بان قايل كذا من غير ان
يكون قال كذا بالحقيقة لفظا ولا معنى ولا لزوما بل قال اما هو كانه ذاك وليس هو ذاك ولا لازما عنه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ ودلالتها
فانه اذا قال قايل ان الانسان ضحاك بادي البشرة لم يلتفت الى انه يحاول ان يفصل بذلك ضحاكا عن ضحاك او يحاول انه من جملة الضحاك ما هو بادي
البشرة وان كان يوهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم هذا فليس هو مفهوما عنه ولا لازما المفهوم عنه بوجه من الوجوه بل انما الملتفت اليه
هذا الوصف مقرونا بذلك الوصف فان اتفق ان كان هذا التعريف مخصصا ما له الوصف الثاني عما له الوصف الاول دون الثاني فذلك شي
يعرض من غير ان يكون مقصودا القايل وان كان مقصودا له فيكون قد فصل ما ليس يوجبه اللفظ بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة
وهاهنا اشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القايل بعض الناس حيوان فان هذا حق في نفسه وكذب بحسب الايهام فان السامع انما يتوهم ان
البعض الاخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قايل هذا اللفظ كاذب وان كان له ان يقصد في مثله الدلالة على التحقيق فيقول بعض الناس كاتب يريد
ان يدل بهذا على ان البعض الاخر ليس بكاتب فيكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه ولست امنع ان يكون الهذيان كاذبا بايهامه ولكن لا يكون
في نفسه كاذبا واما ما قيل من ان الطبيب ليس معناه معنى البصير فليس يلزم منه شي مما يحاولونه حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى
ذلك لم يجتمع منه ومن ذلك الاخر محمول فالحي ايضا ليس معناه معنى الناطق وليس يجب من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد فيجب انه ليس معناهما
واحدا انما الذي يمنع ذلك من اجتماعهما واحدا فان لم يفهموا من قولهم ان الطبيب ليس معناه معنى البصير هذا الذي ذهبنا اليه بل معنى اخص
منه فليس ذلك الذي فهموه هو مفهوم وليس مفهوم اللفظ الذي عبروا به غير ما ذهبنا اليه فما كان من حق المفسرين ان يسكتوا عن تعريف
ذلك المعنى ويعرضوا عنه الى وقت ان اذكروا فاخذوا يحررون بعلم الطبيب لا يحتاج في تقويمه الى مقارنة البصير ولا البصير الى مقارنة الطبيب و
الحي والناطق منه ليسا هكذا ولكن لفظهم لم يدل على هذه الزيادة بل دل على المقدار الذي لا يعنى في الغرض وعلى انه ليس في انه لا يتقوم به ما توجب
ان يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما فان كثيرا من المحمولات الوجدانية اسما المعاني مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذي في بعض بدنه سواد
وفي بعض بياض ابلق وكما يقال الاحنف والاسرح وامور اخرى يسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة فيها اسم
ولذلك فليكن الطبيب والبصير ليس معناهما معنى واحدا وليكونا مع ذلك ايضا بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يصدق مجموعهما
كان الاشياء التي يصدق مجموعها هي التي يتحد منها معنى واحد اتحادا طبيعيا فقط حتى اذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة فلم لا يجب ان يكون الشي الذي
هو طويل وكانت محمولا عليه جملة انه طويل كاتب فلم يكون ذلك وكان كاذبا عليه ذلك فامثال هذه المذاهب مما لست اتصوره ولا اقول به وعسى ان
يكون عند غيري بيان له محقق واما ما قيل في الخصي من حمل الرجل واللارجل عليه فان التفت فيه الى العبارات العامية صدق قولهم ان الخصي
رجل لا رجل وكان نحو معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي يسلب عنه مفردا فان الرجل اما ان يعنى به الذي يستعمل آلة الايلاد من
الناس فيولد في غيره او الذي له في الطبع هذه الآلة وان عصبها قهرا والذي يشبه الرجل في بعض احواله واعضايه واي هذه المعاني عني به منها فلا
يجتمع مع مقابله بالحقيقة فانه ان عني به الذي له ان يستعمل آلة الايلاد في غيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذي
هو مقابله فانه يكون كانه قيل هو بحيث يستعمل آلة الايلاد في غيره ولا يستعملها وهذا كذب اللهم الا ان يقال ان المراد به انه يشبه الرجل
الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة او انه الذي فيه بعض معاني الرجلية وليس فيه كل معاني الرجلية فبهذا
الاعتبار يصدق مع الجمع بين الرجل واللارجل حين يحمل على الخصي وكذلك يصدق مفرقا فانه يصدق عليه انه رجل مفردا اذا عني بالرجل ما اريد
حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه الرجل او ان فيه بعض خواص الرجل ويصدق عليه ايضا انه لا رجل مفردا اذا عني باللارجل الذي
ليس بالحقيقة رجلا والذي ليس فيه كل معاني الرجلية وان عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللارجل مقابله فهو كاذب ان يقال انه كذلك في الطبع

لا على انه فاره في الطب بل فارها في الخياطة

اريد بالتفريق بالماهر

وهو يفرد عند الجمع

بالاحمر

او فهم

ليس كذلك في الطبع بل اللهم الا ان يكون المراد بالرجل الذي له ذلك بالطبع وبالاعرج الذي ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين
ويكون كل واحد منهما صادقا اذا حمل بالانفراد فمن الهذيان تورد الرجل حيث يقال رجل لا رجل بمعنى لم يوجد حسن تفرق بمعنى اخر فاذا كذب
بهذا المعنى الاخر فيوجب من ذلك ان الوصف من جهة المعنى قد يصدق في جملة ولا يصدق مفردا بل لو كان اذا قيل رجل في الجملة ويجتمعا مع
غيره قولا بمعنى فيصدق ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق لكان ما ذهبوا اليه حقا واما اذا كان معنى ما يصدق فيه معنى ما يكذب لم
يجب من ذلك ان الشيء الواحد يصدق مرة عند الجميع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حديث القاضي وانه سلطان ليس بسلطان
والخفاش انه طاير ليس بطاير وبالجملة لا يصدق امثال هذه التركيبات الا ان يحرف الالفاظ عن دلالتها المعتادة الى دلالات لها مستعار
والذي قيل في السفينة ايضا فهو من العجايب فانهم يدعون انهم اذا قالوا سفينة حجر عنوا به انه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر واما السفينة
بحد السفينة فلا يصدق ان يقال على مثلها انها حجر فاذا كان المراد في قولهم سفينة حجر انه شيء في شكل السفينة من حجر فلينظر هل السفينة بذلك المعنى
محمولا على الشيء مفردا فيجده محمولا عليه لانه شيء في صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسم الطبيعة ونوعه ويسمونه ذلك
الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه فلذلك لا يمتنعون ان يسموا الميت انسانا والحجري سفينة لا مفردا ولا مركبا فان تنبهوا للمعنى امتنعوا ايضا عن
الاطلاق ذلك مركبا وان لم يمتنعوا اخطاوا ونزلوا وكذلك المثال المورد من الانسان الميت فانه احد من اللفظية الواحدة عامية مرة و
خاصية اخرى فلو اخذ بمعنى واحد لظهر ان الامر ليس كما يقولون بل وحده اما يصدق جملة يصدق فرادى فان قول القايل زيد انسان
ميت قول عامي والخاصي لا يقول البتة لشيء انه انسان ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان والميت محمولين على شيء واحد فانه
سواء عند الخواص ان يقال حي ناطق هو ميت بالفعل وبين ان يقولوا انسان ميت فكما لا يمكنهم ان يقولوا زيد حي ناطق هو ميت كذلك لا
يقولون زيد انسان ميت ولا يحق ايضا ان يقولوا ان هذا كان انسانا فالان هو ميت وذلك لان هذا لا يتناول منهما امرا واحدا لان الذي
هو الان هذا هو جزء من الشيء الذي كان انسانا لا انه هو وهذا لم يكن البتة انسانا وان اردت التحقيق فلم يكن ايضا موضوعا للانسان
لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ومع ذلك فان قالوا ان هذا كان موضوعا للانسانية فهو الان
موضوع للموت صدقوا فرادى ومجتمعا لكن العامة يعنون بالانسان المصور على صورة الانسان الظاهرة ومن مادة هي في الحس كادت
فان عني ذلك صدق لان ايضا ان يقال للميت انه انسان بهذا المعنى فان لم يوجد هكذا بل عني بالانسان الذي في المركب غير ما يعني في
الانسان الذي لحظ اليه مفردا فهو رديء واما التمثيل باوميرس فان الغلط فيه ظاهر وذلك لان لفظة هو وموجود ماخوذة في ذلك القول
الذي محموله مؤلف على انه رابطة والروابط في حكم الادوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت فيجب ان لا يوجد حال التفريق على انها اسم حتى
لا يكون المعنى في الوجهين واحدا فان لم يوجد الموجود رابطة بل احدها الا على معنى حتى يكون كانه يقول ان اوميرس هو الموجود الذي في ذلك الكون
يكون شاعرا كذب القول بعد موته ان اوميرس موجود مفردا ومركبا فان لم يوجد هكذا بل احد رابطة ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على انه اسم
مطلق محقق مشتق من وجود الامر في ذاته فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم وان حمل وحده على انه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال
موجود اي شيء وكذلك اذا قيل كان وعني به الرابطة كما عنى قولهم كان في نفسه ونعني بالمحمول الكلي ونعد هذا كله فقد يعلمنا منهم ان
المعدوم لا يحمل عليه شيء وعلمنا انا اذا قلنا ان اوميرس كان شاعرا لم يكن حقا على معنى ان اوميرس شيء يوصف انه كان شاعرا
بل على ان الحال الذي من اوميرس يصف انه حال تحصل من اوميرس ويصدق ان يقترن به معنى كان شاعرا اي هي حال موجود لصفة
هو انه اذا قرن معه حال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه واما المثال الذي اورده بقولهم ان العنقا موجود
في الوهم ففيه ايضا ظلم وذلك لان لفظ الموجود من قولنا الموجود في التوهم اما ان يدل على معنى او لا يدل فان لم يدل واحد مفردا

وهو حينئذ لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ في التركيب وان دل فاما ان يدل على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث
هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود في التوهم والموجود من خارج ثم اخذ مفردا فيجب ان يوجد بذلك المعنى فحينئذ
يصدق بان العنقاء موجود فانه عام من الموجود فان المتوهم له وجود ما وانما يكذب اذا اخذ العنقا موجودا في الاعيان الخارجة وهنا شيء اريد
من الموجود اذا اخذ بذلك المعنى ولا يمتنع ان يكون المعنى الذي يصدق في الجملة اذا قرن به وقرن به معنى اخر وشرط اخر انه قد يكذب كما
انه قد يكون اذا صدق على الانسان انه حيوان لم يجب ان يصدق عليه انه حيوان بشرط زايد على ما كان له في الاول حتى اذا قيل انه حيوان
اعجم كان صادقا واذا كان الموجود الذي في التوهم لا يشارك الموجود في الاعيان بمعنى من المعاني واخذ الموجود مفردا على انه موجود في
الاعيان احد معنى لم يكن البتة مذكورا في التركيب الا من طريق الاسم ومن الذي يمنع ان يكون بعض الاسماء التي في التركيب اذا اريد به غير معناه
في الافراد جاز ان لا يصدق فهذا هو راي وما ادركه عقل ويشبه ان يكون عند غيري لهذا بيان اخر وحقيقة اخرى لم ادركها الا ان القوم لا
يحل لهم ان يوحوا ببيان تلك الحقيقة ولا يذكروها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها الا ان نحن نعارض فيهم وما اراهم يفعلون
فانه ان كان ما ذكرناه يجوز غير الحق الذي يجوز فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التي لا يسكت عن الحق منه من عنده نحو اخر وعرض
اخر يكون عنده الرأي بالحري ان يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما اوردته فان لم يفعل ذلك فليس لا علمه واما صاحب التعليم
الاول فانه انما اراد في ايراد ما اورده ان يعرفنا ان بعض المحمولات يصدق فرادى فيعرض لها بعد ذلك ان يقال مجتمعة فيوهم
معنى اخر يكذب او يصدق مجموعه فاذا افردت عرض لها ان يفهم على وجه اخر فيكذب وحينئذ يكون انا سلم ان كل ما يصدق مفرقا
يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن المفهوم المحقق او ان كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المفهوم
المعتاد عند التفريق وان لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليط

د فصل

في القضايا المنوعة وهي الرباعية واحكامها وتلازمها وتعاندها
اقل احوال القضايا ان يكون بيانه ثم
يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم قد يقترن بها الجهة فتصير رباعية والجهة لفظة يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع فتعين انها نسبة
ضرورة او لا ضرورة فتدل على تأكد او جواز وقد يسمى الجهة نوعا والجهات ثلثة واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة
والاخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة والاخرى تدل على انه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجوده وهي الجهة الممكنة
والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زايدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط وهذه اعني دلالة اللفظ
ربما كذبت واما المادة وقد يسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الايجابي الى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه بلفظ
لكان يذكر بالجهة وقد يكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فانك اذا قلت كل انسان يجب ان يكون كاتبا كانت الجهة من الواجب
والمادة من الممكن وكما ان السور من حقه ان يجاوز به الموضوع والرابطة من حقها ان يجاوز بها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان
تجاوز بها الرابطة ان لم يكن سور فان كان سور كان لها موضوعان سواء في المعنى واحدا او اختلف احدهما الرابطة والاخر السور
وكان لك ان تقرنها بهذا وبذلك فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد من الناس كاتبا وتقول كل الناس يمكن ان يكون كاتبا
وكذلك تقول يمكن ان يكون بعض الناس كاتبا وتقول بعض الناس يمكن ان يكون كاتبا واما في السلب الكلي فلا يجد في لغة العرب
له الا لفظة واحدة وهو ان تقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا يجد اخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور الا ان
تقول ولا واحد من الناس الا ويمكن ان لا يكون كاتبا او تقول كل انسان يمكن ان لا يكون كاتبا لكن هذا اللفظ اشبه بالايجاب
واما السلب الجزوي فتقول فيه القولين جميعا فتقول يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا وقيل

ان محقق القول في هذه وسط هل معنى ما قرنت فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرنت فيه لفظة الجهة بالسور واحد او ليس وان لم يكن واحدا فبل بهما
مثلا زمان او لعينا فيجب ان نعلم شيئا اخر فنقول كما انك حين لم تكن ادخلت الرابطة في القضية الشخصية كان الواجب الطبيعي ان اردت
السلب ان تقرن الحرف السالب بالمحمول ثم لما ادخلت الرابطة في القضية الشخصية المحمول وجب ان اردت السلب ان تلحق حرف السلب بالرابطة
فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد عادلا قولنا زيد يوجد لا عادلا بل قولنا زيد لا يوجد عادلا وكيف فانا قد بينا ان اذا كان زيد معدوما
فكذلك لما الحقت الجهة على الرابطة فانك متى اردت السلب يجب عليك ان تقرن حرف السلب بما تقدم فتجمع جملة ما تاخر لا ببعض ما تاخر
فكذلك اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتبا فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعني ليس هو قولك يمكن ان لا يكون بل قولك لا يمكن
ان يكون وكيف وقولك يمكن ان لا يكون يسالم قولك يمكن ان يكون في الصدق وكذلك اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه يجب ان
لا يكون كاتبا وكلاهما يسالمان في الكذب بل ليس يجب ان يكون وكذلك اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه ان تقول يمتنع ان لا يكون
زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا يسالمه في الكذب بل سلب قولك يمتنع ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون
زيد كاتبا ولما يمكن ان يكون مع ليس يمكن ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع ليس يمتنع ان يكون فلا يتفق
على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون سائر الشرائط موجودة وكذلك يحتمل ان يكون مع وليس يحتمل ان يكون ويشبه ان يكون
المحتمل انما يعني به ما هو عندنا كذلك والممكن ما في هو نفس الامر كذلك ويشبه ان يعني به معنى اخر وهو ان المحتمل ما يعتبر في حال المستقبل
ويكون في الوقت معدوما والممكن ما لا دوام له في وجود او عدم كان موجودا او لم يكن وقال قوم ان الممكن يعني به العام والمحتمل الخاص
لكن قولهم غير مستمر في الفاظ ويشبه ان يكون من الممكن والمحتمل فرق اخر لم يحصر في كثير افتقار الى تحليه وطلبه فنقول ان حق الجهة ان تقرن
بالرابطة وذلك لانها تدل على كيفية الربط المحمول على شيء مطلقا او بسور معمم او مخصص فالسور مبين لكمية حمل وكيف الربط فاذا قلنا كل انسان
يمكن ان يكون كاتبا فهو الطبيعي ومعناه ان كل واحد من الناس يمكن ان يكون كاتبا فان قرنت بالسور ولم يرد به ان الزعن الموضع الطبيعي
على سبيل التوسع بل اريد به الدلالة على ان موضعه الطبيعي مجاورة السور لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص وتغير المعنى وصار
الممكن هو ان يكون كل واحد من الناس كان فيهم كاتبا ممكنا والدليل على تغير المعنى ان الاول لا شك فيه جمهور الناس فان كل واحد
من الناس يعلم انه لا يحيل له في طبعه دوام كتابة او غير كتابة واما قولنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا على ان الامكان امكان جهة الكلية
والسور اي ان قولنا كل انسان كاتب يمكن ان يصدق وحصول الامر فقد يشك فيه فان من الناس من يقول محال ان يكون كل الناس
كاتبين اي محال ان يوجد كل انسان هو كاتب حتى يكون اتفق ان لا واحد من الناس الا وهو كاتب فاذا بين المعنيين فرقان واما في
الجزئيات فان الامرين فيهما يجريان مجرى واحد في الظهور والخفاء ولكنه قد يعلم مع ذلك ان بين المعنيين خلافا اذا رجع الى حقيقة
المفهوم واستعين فيه باعتبار الكلية واما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن العام بل المتعارف
فيها انما يدل على امكان سلب العام ولذلك اشكال ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فلقايل ان يقول ان هذا لا يمكن ان
يصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعات في بعض لا محالة وليس كلامنا في ان هذا القول حق او باطل فليست معرفة هذا من صناعة
المنطق بل غرضنا ان الامر الذي يقع فيه شك ليس هو الامر الذي لا يقع فيه شك والذي لا يقع فيه شك هو امكان سلب الكتابة عن كل
واحد واحد لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل عليه هنا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس يمكن ان لا يكون كاتبا واما قولهم ليس كل
انسان كاتبا فان جهة الامكان لا يمكن ان يدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان السور
واما قولنا بعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا فانه قد يساوي من جهة قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا وقد يخالفه وان لا ذمه

حتى يكون الغرض في احدهما ان بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن اتفاق قول القايل بعض الناس كاتب فاذا
علمت هذه الاحوال فيجب اذا نظرت في حال لازم هذه القضايا ان ننظر في حال هذه القضايا الرباعية التي لها جهات على انها جهات الروابط
لا جهات السور وبعد ذلك ننظر فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها الا بعد ان نعلم حال الشرائط وايضا في لفظة الممكن فنقول ان لفظة الممكن وكذا كان
مستعملا عند الجمهور على معنى وصار الآن عند الفلاسفة مستعملا على معنى اخر وكان الجمهور يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث هو
ليس بممتنع ولا يلتفتون الى انه واجب او غير واجب ثم عرض لهم ان كانت امور يصدق ان يقال فيها انها ممكنة ان يكون وممكنة ان لا يكون
وليست بممتنعة ان لا يكون وامور اخرى يعرض فيها ان يكون ممكنة ان يكون وليست بممكنة ان لا يكون فلما وجد الخواص بعض الاشيا
يجتمع فيها امكان ان يكون وامكان ان لا يكون اعني الامكان العامي خصصوا حاله باسم الامكان فجعلوا الشي الذي يصح فيه الامكانان جميعا اعني
في السلب والايجاب مخصوصا باسم الامكان وهو الشي الذي لا ضرورة فيه فهولاء الخواص يتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على ان يسمى الامر الذي كله
ممتنع وجوده ولا عدمه ممكنا فصارت الاشياء عندهم ثلثة اقسام ممتنع الوجود ممتنع العدم وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت
قلت ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود والعدم ومعنى الضروري الدايم ما دام الموصوف موجود الذات
وعلى ما سنشرح هذا في موضع اخر بالتحقيق فالممكن اذا عني به المعنى العامي كان كل شي اما ممكنا واما ممتنعا وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس
بممتنع ممكنا ولم يكن هناك قسم اخر واذا عني به المعنى الخاص كان كل شي اما ممكنا واما ممتنعا واما واجبا ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا بل ما ليس
بممكن ضروريا اما في الوجود واما في العدم وبعد ذلك فان الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح اخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى اخص من
هذا المعنى وهو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل غير ضروري الوجود وغير ضروري الوجود في اي زمان فرض له
سيأتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون فيكون الممكن مقولا على معان ثلثة مترتب بعضها فوق بعض ترتيب الاعم
فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ويكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخص به والاخرى من
جهة حمل الاعم عليه وهذا شي قد علمته فيما سلف والمعنى الاعم هو العامي وهو ان شيا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما حكم فيه من ايجاب او
سلب والمعنى الخاص هو ان حكمه غير ضروري وجودا او عدما والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل فالامر الجزئي
الذي لا يجب وجوده لا يدخل في الممكن الاخص ويدخل في الممكن الخاص والعام والواجب لا يدخل في الاخص ولا في الخاص ويدخل في
العام ثم ان قوما شككوا على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يخلو اما ان يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون يمكن ان لا
يكون فالواجب يمكن ان لا يكون هف وان لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهف فاجابوا عن هذه حكايته قالوا
ان الممكن اسم مشترك يقال على ما بالقوة ويقال على الضروري فالممكن الذي يقال على الضروري لا يدخل فيه الممكن الاخر ولا يكون ممكنا
ان يكون وممكنا ان لا يكون معا بل ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن ان
لا يكون معا فاذا ليس كل ما يقال له ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان الممكن يقال على الضروري وليس ايضا كل ما سلب
عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي بالقوة يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ممتنع وهولاء قد زلوا من وجهين احدهما
انه ليس احد من الناس يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له فاذا لم يعن به الضروري بل عنى ان كان ولا بد معنى اعم من
الضروري اذ ليس يبعد ان يكون وقوعه على الضروري وعلى الممكن الخاص وقوعا بمعنى واحد يعمهما جميعا فيكون وقوعه عليهما بالتواطؤ
لا بالاشتراك الذي ادعوه اللهم الا من جهة اخرى غير هذه الجهة او ما الهمناه ثم ههنا شي اخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي
عني في ذكره فان الشي الذي في القوة شرط ان يكون معدوما والممكن الذي ليس بضروري هو الذي ليس دايما وجوده ولا دايما عدمه فلا

سبعد ان يكون موجودا في الحال او غير موجود فان قال قايل اذا وجد في الحال صار واجبا في وجوده من حيث هو موجود فلم لا تقول انه اذا
عدم صار واجبا في عدمه من حيث هو معدوم فهو ممتنع الوجود اذ هو معدوم لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت و
حال وكذلك الممتنع الذي كلامنا فيه بل الواجب هو الدايم الوجود والممتنع هو الدايم العدم وليس اذا كان الشيء موجودا فهو واجب
دايم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما انه دايم الوجود ما دام موجودا وليس دايم الوجود مطلقا فليس ما قاله هؤلاء بشيء لكن
المعلم الاول قد اومأ الى المعنى الذي ذهبنا اليه ولم يعبر عنه كما ينبغي حتى يفهم ان شيئا فيه ليست على ما ذهبوا اليه قال ليس كل ما يقال انه ممكن
ان يوجد او يمشي فيجب ان يكون يحمل ان يكون معنى الامكان فيه متضمنا لما هو مقابل له لذلك حتى يصدق مع ذلك ممكن ان لا يوجد فان
ههنا اشياء لا يصدق فيها التقابل فان الاشياء التي يكون الممكن فيها متعلقا بقوة لا نطق فيها ولا الحيوان فانها تسمى قوى وامكانات وليست
تكون على الامر وعلى خلافه بل تسمى قوة وامكانا وتحمل نحو امر واحد هنا ان كانت القوة فاعلية واما ان كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها
في نفسها احد الامرين بل يقبل المتقابلين معا والجهة الاخرى التي هي جهة الفاعل يفعل المتضادين معا بل ان يتعطل ولم يكن قابل الاجتماع لم
يفعل ومع ذلك فيسمى حال الفاعل امكانا وحال المستعد للامرين امكانا فالامكان مشترك في الاسم اذا كان يقال على الذي يمشي حين يمشي
وعلى الذي يقوى على ان يمشي وهو لا يمشي فالاول يقال على الفعل والاخر على القوة والذي بالفعل يشترك فيه الازليات والمتغيرات
والاخر مختص بالمتغيرات ويجب ان يفهم انه ليس يجب من قوله يقال عليه ان يفهم انه اسم مرادف بل الاولى ان يظن ان معنى قوله يقال
عليه هو ان يقال عليه بمعنى يخصه لكن يقول ان الحيوان او الابيض يقال على الانسان ليس بمعنى انه مرادف له بل بانه محمول عليه فالممكن
الذي يقال في المتغيرات اي الذي يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب واما على الوجه الاخر فيقال ولم
يبين ذلك الوجه ثم قال ولكن الكلي محمول على الجزوي فالممكن محمول على الواجب فيشير بهذا الى ان للممكن معنى يفهم عنه اكثر واعم
من معنى الواجب فيكون كليا بالقياس الى الواجب والواجب جزئي تحته وذلك المعنى هو انه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس
بممتنع فلما قال المعلم الاول هذا عطف فقال يجب ان يتدارك ما قلناه يعني ما قاله في اللوازم على سبيل التشكيك ويجب ان يعلم
من امر هذا الفاضل المعلم الاول انه يؤثر التشكك وتاخير الكشف وفي كثير من الامور قد يمضي على قانون الشك ثم يكر راجع
الامر فيحل ما اتما في الامور هو نفسه يعلمنا بما يقتضي ترك التساهل فيها وانظر في تساهله انما يتفق ان يبادر الناظر في كتبه الى اعتقاد
ما تساهل فيه ويغتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ثم يأخذ في التعصب فهو ممن غير استقصاء ويكون قد ضل بنفسه واعلم ان هذا
الفاضل قد يتصلب في كثير من الامور اخفاء للحق ضنا به ليتفرد به من له منة الوصول اليه عن كتب فلنتكلم الان في المتلازمات فنقول ان
المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس والمتعاكسات هي التي كل واحد منها في قوة الاخر والتي لا تعاكس هي التي اذا وضع بعضها لزم
الاخر وليس كلما وضع الاخر لزمه الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان لا يوجد وليس بممكن ان لا يوجد اعني العامي و
نقايضها يلزمه قولنا ليس بواجب ان يوجد واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد العامي
ونقيضاهما يلزمهما قولنا ليس بواجب ان لا يوجد فلم يوجد اذا من باب الممكن الخاصي شيء يلازم شيئا من باب الواجب والممتنع منعكسا عليه وهذه
صورة ما ذكرنا

الموجبات متلازمة طبقة آ	السالبات متلازمة طبقة ب	الموجبات متلازمة طبقة ج	السالبات متلازمة طبقة د
واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد	واجب ان لا يوجد	ليس بواجب ان لا يوجد
ممتنع ان لا يوجد	ليس بممتنع ان لا يوجد	ممتنع ان يوجد	ليس بممتنع ان يوجد
ليس بممكن ان لا يوجد العامي	ممكن ان لا يوجد العامي	ليس بممكن ان يوجد العامي	ممكن ان يوجد العامي

واما الممكن الخاصي فلا يلزمه شيء منعكسا عليه الا من بابه كقولنا ممكن ان يوجد يلزمه ممكن ان لا يوجد يلزمه نقيضه بعضه فيلزم قولنا ليس بممكن ان
يوجد الخاصي قولنا ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي فطبقات المتلازمات اذا ست ولكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ولنذكرها في كل طبقة

طبقة الواجب ان يوجد وما معها	واما الطبقة ممكن ان يوجد الخاصي فيلزمها	واما الطبقة واجب ان لا يوجد فيلزمها
ليس بممتنع ان يوجد	ليس بواجب ان يكون	ليس بممتنع ان لا يوجد
ممكن ان يوجد العامي	ليس بواجب ان لا يكون	ممكن ان لا يوجد العامي
ليس بممكن ان يوجد الخاصي	ليس بممتنع ان يكون	ليس بممكن ان يوجد الخاصي
ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي	ليس بممتنع ان لا يكون	ليس بممكن ان لا يوجد الخاصي
واما الطبقة ليس بواجب ان لا يوجد	ممكن ان يكون العامي	واما الطبقة ليس بممكن ان يكون الخاصي
فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها	ممكن ان لا يكون العامي	فلا يلزمها الا الانعكاس
	واما طبقة ليس بواجب ان يوجد	
	فليس يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها	

فصل في بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

وقد اعتدنا ان نختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطقي من حيث هو منطقي اليه حاجة وهو اشبه بالمباحث الجدلية وذلك انه اذا حمل
محمول على موضوع ولذلك المحمول ضد فحمل ايجاب الضد عليه اشد عنادا ام سلب المقابل الذي هو نقيضه مثاله اذا قيل زيد عادل فحمل قولنا
زيد جاير اشد عنادا ام قولنا زيد ليس بعادل وهل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جاير او ما سلف ذكره وهو انه لا واحد
من الناس عادل فان هذا شيء قد تشاجر فيه طوايف والحق فيها ان كونه جايرا اشد عنادا في طبيعة الامور لكونه عادلا من كونه ليس بعادل
واما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقادا او لفظا فان السالب اشد عنادا وابعد من ان يطابق الموجبة في شيء من الصدق
والكذب ولما كان هذا النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع للعقد فلننظر في هذه المعاندات من حيث هي
معتقدة فلنكن عقد في خير انه خير وعقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر ولنعلم ان كون العقد منسوبا الى الضدين كما يعتقد في موسى انه
خير وفي فرعون انه شر او الى المتقابلين كالنقيضين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير لا يوجب تعاند العقدين بل يجب
ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير اذا اعتقد فيه انه شر او عقد
فيه انه ليس بخير اي الاعتقادين في نفسه اشد عنادا فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد انه خير وانه شر ولو كان بدل الشر
هو شيئا ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير وانه ليس بخير فان كثيرا مما ليس بخير ليس بشر فبين ان العناد
في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون الحكمين متناقضين وليس التنافي الاول الا الذي بين الايجاب و
السلب ومن الدليل على ذلك ايضا ان الشيء الذي هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات مثل انه محمود ومختار وسلوب مثل انه
ليس بمذموم ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب مثل انه ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة
التضاد مقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق فان الواحد انما تضاده بالحقيقة واحد فيجب اذا ان يكون الضد منها ما يعمها و
انما يعم جميع الايجابات والسلوب الكاذبة على الخير انها ليس بخير فاي ايجاب او سلب صح عليه انه ليس بخير كان مباينا واما الذي هو خير

نفسه فانه مباين لنفسه وان لم يعتبر انه احد تلك والشيء الذي لا يحتاج في ان يكون مباينا الى غيره والاخر لا يبان دونه فمباينته اقدم والذي
مباينته اقدم فعناده اشد فالسالبة اشد عنادا وما هو اشد عنادا فهو الضد فالسالبة هي الضد ونسمه ان لا يكون هناك الفصلان قصد فيهما
في التعليم الاول احتجاج البتة ويكون انما قصد في الاول منهما ان يشار الى ان نفس التضاد في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان
يكون الامور متنافية حتى يجوز ان يكون متضادة في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس ايضا تنافي الاعتقادات وان لا يجتمع
الاعتقادات دالا على تضادها فان ههنا امورا لا نهاية لها يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس بطاير وليس بحجر وليس بسماء ويكذب
ايجابها وامور يصح اسنادها عليه لا نهاية لها مثل انه ابيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب امكانها اما الموجودة له فلا يمكن ان يكون بلا نهاية
واما المسلوب عنه فغير متناه فلا ينبغي ان ينظر في كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد انه خير او انه غير مضاد له فانها لا تتناهى ولكن
هنا النظر انما هو فيما دخلت الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع التكون منه فانه وان كان الخير ليس بطاير وهو ايضا ليس بشرير و
كان الطاير ينافيه وان الشرير فان احدهما قد يكون عنه التكون والاخر لا يكون عنه التكون اما الذي يكون عنه التكون فالمقابل من
هذين وهو الشرير واما الذي لا يكون عنه فالذي ليس بمقابل وهو الطاير وتلك الشبهة انما هي في المقابل كالشرير والجاير وتلك الشبهة
ان العقد فيه انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير جاير وهذا موافق لما قيل في التعليم الاول ويكون الغرض فيه ان يجعل توطية
وتنبيها على انه ليس كل عقد مناف مقابلا بالتضاد والا لكانت الشبهة تدخل في ان العقد في زيد انه عادل يضاد العقد فيه انه طاير
ويضاد اعتقادات اخرى بلا نهاية فنشير ان يكون غرض المعلم الاول ما اومانا اليه وانه انما قدم جميع ما قدمه الى هذا الموضع لا على
سبيل الاحتجاج بل على سبيل التوطية فانه انما ابتدا او يحتج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه انه قد تبين انه ليس نفس تضاد
الامرين يوجب تضاد العقدين ولا نفس تنافي العقدين فيجب ان ننظر في ذلك نظرا اخص من النظرين فنقول انا اذا قلنا للخير انه خير
صدقنا واذا قلنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه في قولنا انه خير صدق بامر له في ذاته وصدقنا عليه في قولنا انه ليس بشر صدق
عليه في امر ليس بذاته فان الخير خير لذاته واما انه ليس بشرير فعارض له خير يقابل بامر غير ذاته انه مباين لذاته وهو الشر فيسلب عنه ذلك
الامر فاثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم في مثل هذه الاشيا لا من الدواخل
في الذات وبازاء هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو كذب له يقابل في ذاته وكذب انه شر وهو كذب مقابل لامر له عارض
ولما كان اعتقاد انه خير صدق في امر ذاتي حين كان اعتقاد انه ليس بشر صدقا في امر عرضي كان اعتقاد انه ليس بخير كذب في امر ذاتي و
الكذب في الامر الذاتي اشد معاندة للصدق في الامر الذاتي من الكذب في الامر العرضي هكذى يجب ان يقال ما الظن فان ما احد
الامرين اشد كذبا والاخر اقل كذبا فذلك باطل فانه لا صدق اشد صدقا من صدق ولا كذب اشد كذبا من كذب بل بعض الصدق
يكون ادوم وبعضه ليس بادوم وبعضه في امر ذاتي وبعضه في امر غير ذاتي والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادا وقد يسمع من هنا
احتجاج اخر يجب ان ينبه على هذه الصغرى اي اذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققه في نفسه انه خير لا احتاج ان اعتقد مع ذلك
فيه انه ليس بشر اذ هذا ليس ذاتيا له بل امر يعرض له وليس يحتاج في اخطار الامر الذاتي بالبال الى ان يلتفت الى امر اخر بالقياس الى
خارج البتة بل للصدق الذاتي انما يعتقد باخطار الموضوع والمحمول بالبال اخطر غيره او لم يخطر فان حيث وقابلت هذا العقد
بعقدين احدهما انه شر والاخر انه ليس بخير وجدت عقد انه شر لا يتم لي الا ان يتضمن انه ليس بخير فان الكذب المقابل للصدق العرضي
لا يتم الا ان يخطر بالبال الكذب الذاتي فاني ان لم اخطر بالبال ان العدل الذي عرفته خير اصلا لا خيرا لم يمكنني ان اقضي عليه انه شر وذلك
لاني علمت واعتقدت ان العدل خير وان ذلك حق فحين اجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالي ضرورة اي سلب عنه وذلك

الحق وليس اذا خطر ببالي سلبه ذلك الحق عنه يكون قد خطر ببالي انه شر فهكذا يجب ان يفهم هذا الدليل وبهذا التكليف والا لم يستقيم وهو
قريب مما اوردناه اولا وفي قوته وحجة اخرى وهو ان جميع القضايا يوجد لها مقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها مقابلات
من موجبات يحتمل الضد فانا اذا قلنا ان كذا مربع وجدنا بازائه انه ليس بمربع ولم نجد انه كذا الذي هو ضد المربع فههنا المعاند هو السالب
دون الموجب المضاد المحمول فيجب للقضية موجبة مضاد والسالب ايضا معاند فكل قضية موجبة لها من السالبة معاند وليس كل قضية موجبة
لها من الموجب معاند فعناد السلب عناد للقضية الموجبة من حيث هي موجبة وعناد الاخر امر عارض لا من حيث هي موجبة لكن لقائل ان
يقول ليس كلامنا في ان كل موجب هل يعانده موجب كعناد السكون للحركة مطلقا بل يسلم ان عناد السلب اعم واكثر للحركة واما الموجب اذا
يخصص فصار موجبا ضدي المحمول فهل يخصص بازائه ضد هو اشد ضدية له كما يخصص الحركة اذا كانت نازلة فان الذي يضادها وهو
حركة اشد عنادا من السكون لكن الشان في المفسر المشهور وكل من قرب عهده فانه اعان هذه الحجة بقياس فاسد فقال فاذا كان في كل
الامور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد النقيض فيكون هنا شيا ذاتيا اذ كان الذاتي شيا موجودا في الكل فانظر كيف غلط في
القياس وذلك لانه اورد قوله اذ كان الذاتي موجودا في الكل مقدمة القياس ينتج ان هنا شيء ذاتي ومطلوبه هنا كلي في موضوع
مخصوص لا ينتج الا من الشكل الاول فالذاتي من قوله او كان الذاتي موجودا في الشكل لا يخلو اما ان يجعله حدا اوسط او حدا اصغر
لا محالة لانه موضوع في هذه المقدمة والمط موجب فان جعله حدا اوسط فلا يجب ان يكون داخلا في النتيجة وقد ادخله وان جعله
حدا اصغر كان الانتاج هو ان الذاتي يكون كذا الا ان كذا ذاتي فان الذاتي يجب ان يكون في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر واما
اذا اعتبرنا المقدمة الاخرى فانا نجد ما اشارت به هذه المقدمة حال الوجود في الكل فان جعلناه هناك موضوعا حتى كان القياس
هكذى ان الذاتي موجود في الكل وما الموجود في الكل هو ان العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى اذا الحد الموجود
في الكل فيه كما في الصغرى انما ينتج ان الذاتي كذا لا ان كذا ذاتي وهذا مع فساد المقدمة وكذبها ان احدث كلية حتى ينتج ولم
يوجد مهملة وان لم يجعل الموجود في الكل موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو العقد الصادق امرا
موجودا في الكل وكان الذاتي امرا موجودا في الكل فانتج من موجبتين في الشكل الثاني وان عكس فقال وكل موجود في الكل
فهو ذاتي كذب كذبا صراحا وسلوا هذه الحجة حجة قوية وهو ان عقدنا في الشيء الذي ليس بخير انه ليس بخير لا يمكننا ان نورد
بازائه عقايدا اخرى من الجنس الذي نحن فيه الان نعتقد فيه انه شر وانه ليس بشر وانه خير لكن اعتقادنا فيه انه شر قد يصدق
مع هذا الاعتقاد في كثير من الامور فلا يكون معاندا مطلقا لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه ليس بشر قد يصدق ايضا فانا
نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيرا ولا شريرا وكذلك المتوسط فبقي ان يكون معانده انه خير فاذا كان عقد انه خير هو المعاند لعقد انه
ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له والمضاد مضاد لمضاده فمعاند انه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز ان يكون الشيء يضاد شيئا
على الاطلاق والحقيقة وذلك الشيء يضاد اخر ولا يضاده فاذا جعلنا المسالة كلية فنظرنا هل معانده قولنا كل انسان ليس بخير
هو قولنا ان كل انسان شر او قولنا ان كل انسان ليس بشر او قولنا كل انسان خير وكان ضده على الوجه الذي بيناه هو ان كل
انسان خير فضد قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا كل انسان خير لكن قولنا كل انسان ليس بخير هو قولنا ولا واحد من الناس
خير فانه سلب الخير عن كل واحد واحد فهذا القول في الشخصي والكلي واحد واما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معا و
كذلك الجزئيات والاضداد وان كانت ترتفع معا وتكذب معا فليس يجوز فيها ان تصدق معا مثاله ما ذكر في الطفل

تم الفن الثالث من الجملة الاولى من المنطق وهو آخر الجزء الاول من الشفا والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

الفن الرابع من الجملة الاولى في القياسات تسع مقالات

المقالة الاولى

من الفن الرابع من الجملة الاولى من كتاب القياس في المنطق **الفصل الاول في صورة القياس**
المطلق قد فرغنا من تعديد الالفاظ المفردة واحوالها ومن تعديد تاليف الخبري الحملي منها وقصدنا الاول وبالذات في صناعة
المنطق هو معرفة القياسات والقسم الناظر منها في القياسات وفي القياسات البرهانية ومنفعة ذلك لنا هي التوصل بهذه الالة
الى اكتساب العلوم البرهانية وقصدنا الثاني معرفة اصناف القياسات الاخرى فبعضها يلزمنا بالارتياض فيها والتخلص عنها الى العلوم
البرهانية كالجدليات ولها منافع اخرى وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز حين استعمال العلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا
في المصالح المدنية ونظام المشاركة كالخطابية والشعر وجميع هذه كالمشتركة اما بالفعل واما بالقوة في هيئة القياس وصورته واكثر
اختلافها في موادها والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم دائما على العلم الباحث عن الامر الجزئي ومن لم يعرف القياس المطلق العام
لم يمكنه ان يعرف القياس المخصوص فبالحري ان نقدم القول في القياس المطلق اما بيان حال اختلاف المقاييس في المواد فالاولى ان
نوخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات اما ان تكون واجبة فيكون منها البرهانيات واما ممكنة اكثرية فيكون منها الجدليات
واما ممكنة متساوية فيكون منها الخطابيات واما ممكنة اقلية فيكون منها السوفسطائية واما ممتنعة فيكون منها الشعريات فيجب ان لا
يلتفت اليه ولا ينظر بوجه من الوجوه الى هذه القسمة وتعلم ان الواجبات تدخل في البرهان والممكنات ايضا تدخل في البرهان على النحو الذي
سنبين لك عند كلامنا في البرهان واما الجدليات فيكون صادقة في الكل ويكون كاذبة في الكل فانه لا يعتبر فيها حالها في نفسها بل الشهرة
او التسليم والسوفسطائية يكون كاذبة في الكل ويكون صادقة في الاكثر فلا يلتفت الى ذلك بل الى انها تكون خلاف ما يدعى من امرها من
اوليته او شهرة فتكون مشبهة بالاولي والمشهور والخطابيات يعتبر فيها ان تكون مظنونة ومشهورة في بادي الراي فان لم تكن مشهورة
حقيقة فربما كانت كاذبة مطلقا وربما كانت صادقة كان الصادقة ربما كانت مشهورة في بادي الراي وربما كانت غير مشهورة في بادي

الراي والشعريات انما يلتفت فيها الى ان تكون مخيلة كانت صادقة او كاذبة في الكل او لا في الكل اذ كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو انقباض او
انبساط لا لانها صدقت بشي منها بل من جهة حركة تخييلية يعرض لها عندها لكن اذا سمع قول القائل للعسل انه مرة مقية اشمازت عن تناوله وربما سمع السامع
على جميل كان يعرفه جميلا او الذم لقبيح كان يعرفه قبيحا وكان التصديق لا يحرك منها شيئا فاذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعثت به اعراض
تصوره الى موجب تخيله طاعة للتخيل لا للتصديق بل يرجع من راس انه لما كان علم القياس جزءا من المنطق كان علما بصورة ما تلك الصورة مشتركة
ويعرض لاجل ان مادتها تكثر وتعرض فيصير لحدى الصنايع الخمس لم يكن لنا سبيل الى معرفة اصناف اقسام الاختلاف الا بعد معرفة الصورة الجامعة
للاصناف وهي صورة القياس بما هو قياس فنقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم معرفة ما القياس منه
مولف فقدم النظر في بسايط القياس وبسايطه القريبة هي القضايا وبسايطه البعيدة التي هي بسايط بسايطه هي المفردات فبدانا بالمفردات
فلما احصيت وعلمت بلى ذلك بالنظر في التاليف الاول منها الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرف ذلك وفصل شرع في تعليم القياس
ونقول ان للاستدلال صناعة ما تودي الى غرض وكل صنعة فانها تتعلق بمادة وصورة وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة
يختلف المصنوع في الصنعة فربما كانت الصورة فاصلة ولم تكن المادة فاصلة كما يتفق ان يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ثم يوفى حقه
من الشكل والرسم ولا يغني ذلك ولا يبلغ به الغرض من الانتفاع والسلب فيه لرداءة مادته وربما كانت المادة فاصلة لكن الصورة غير
فاصلة كما يتفق ان يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه وهنداميه وشكله فيعدم فايدة البنيان وخشبه
وحجارته لاستفساد صورته وربما اجتمع الامران جميعا فلذلك الاستدلال يدخله الفساد من احد وجوه ثلثة اما من جهة ان يكون ما يولف عنه
غير وثيق اي غير حق بعينه وعلى غير ما يجب ان يكون فان اوضع عليه تاليف حسن ووصف فاضل لم يغن ذلك في التوصل الى الغرض واما من
جهة ان نفس التاليف ليس يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان ما عنه التاليف فاضلا حقا واما الاجتماع الشيئين جميعا وكمال الصناعة
يلزمه ان يعرف اي الصورة نافعة في غرضه وايها غير نافعة واي المواد محكمة وايها متوسطة وايها واهية كذلك المستدل يلزمه ان يعرف حال
التاليفات صحيحها وفاسدها وحال ما عنه التاليف والغرض في الاستدلال لحصول علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب والمودي للمعتمد عليه هو القياس
ومادة القياس هي مصدقات او امور في حكم مصدقات يساق بها التصديق وصورة القياس هي الرصف والتاليف الذي يقع فيها فانت تعلم
انه ليس يمكن ان يكسب العلم بالمجهول من اي علم كان بل يعلم له الى المجهول نسبة مخصوصة وتعلم انه ليس اي تاليف اتفق في المعلومات التي عندك يودي بك
الى اي مطلوب اتفق بل تاليف مخصوص فالمنطقي يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وهي باعيانها اصناف القضايا ثم يعرف الى اي التاليفات يودي الى
اي مطلوب ويعلم ما يودي الى كل مطلوب معين فان القضايا ما يدخل في تاليف تاليف نحو مطلوب بعين وذلك لها من حيث هي قضايا مطلقة ليس
يلتفت بعد الى مادتها وذلك هو الذي يحتاج ان يعلم من حالها اولا ثم يعلم ان تلك القضايا بالتاليف يكون مادتها اعني حال الصدق في تاليف اجزائها
فيما يودي اليه يقين وكيف يكون حتى يودي الى ظن قوي يكاد يشبه اليقين وكيف يكون حتى يغلط وكيف يكون حتى يوقع اغلب الظن وبالجملة العناية
وكيف يكون حتى يحصل ثم ينظر ان الافضل والابلغ في كل باب ما هو وليس يلزمه هنا في حسبه التصديق فقط بل وفي حسبه التصور وعلى هذا القياس
بعينه واذ لا بد من مصدقات اولى لم يكتسب بروية والا لما كان لنا سبيل الى كسب التوالي اذ كان لا وجه لكسب التوالي الا بتقدم تصديق الاوايل
فلو احتج في كل مصدق به الى اول ذهب الى غير النهاية ولم يكن الى قطعه سبيل فتبين ان تلك اوايل المواد القياسية سواء كان التصديق بها واقعا
باول العقل او بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالغلط او بالظن او بالقبول عمن يظن به الصواب فهما نقول والمصدقات بالكسب قد
يعود مرة اخرى مواد القياسات يكتسب بها مصدقات ويمضي ذلك الى ما عسى ان لا يتناهى وقد جرت العادة بان يسمى تعليم القياس علم
التحليل والسبب الحقيقي في ذلك ان الاستدلال بالحقيقة انما يكون على مطلوب محدود واما الذي يكون على غير ذلك السبيل اعني ان

كون القياس ينعقد اتفاقا ويؤدي الى نتيجة من النتائج لم يطلب علم يجتمع لها القياس فهو شيء غير صناعي وانما هو امر بحتي بل القياس
الصناعي هو ان يكون للشيء غرض فيطلب ما ينتجه او ينتج مقابله وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة فيكون نظره حينئذ نسبيا من معلول
الى علة ويكون مع ذلك نظره في جملة يطلب ان يفصلها بادخال الوسط كما ستعلمه بعد بين اجزائها ويكون نظره نسبيا من واحد علة
الى الكثرة ويطلب له مبادي كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس كما ان مقابله يسمى التركيب فيسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس
لهذا الوجه لا لوجوه يختص بها اقوام بالتكليف المستنبط فيه والدليل على صحة هذا القول انك ستعلم عن قريب ان جميع ما يسمى قياسا بعد ان
يوضع بعينه مطلوب ما ويقاس به اجزاء القول المنتج اياه حين تتعين الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى والكبرى وذلك لا تتعين
الا وقد تعين المط كما ستعلم وانه ان كان قول ينتج شيئا ولكن ليس ينتج ما جعل اجزاؤه بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني الصغرى والكبرى
والاصغر والاوسط والاكبر لم يسم ذلك قياسا

الفصل الثاني في ان المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى عنها

قد كان سلف لنا الوقوف على موضوع المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع فيه وسلف لك جملة ان المنطق كيف يكون جزء الحكمة وكيف يكون
آلة وانه لا تناقض بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آلة فانه اذا اخذ موضوع المنطق من حيث هو احوال الموجودات وكانت الفلسفة واقعة
على ما هو علم بالموجودات كيف كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف احوال موجودات ما حالها وطبيعتها ان يعرف كيف يكتسب بها
المجهول او يعين فيه من حيث ان هذه الحال امر خاص لبعض الموجودات وعارض ذاتي لها وامر يقوم اياه فهو نظير ما في الموجودات من
حيث هو موجود ما بحال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض لنا ان كانت هذه المعرفة من امر هذا الموجود تعين في معرفة امور اخرى
فيكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما آلة لمعرفة اخرى بل اجل الغرض فيها معونتها في معرفة اخرى فيكون لنا معرفة بجزء من الموجودات
هو كونه جزءا من الفلسفة ويكون لنا معرفة بجزء من الموجودات من حيث تعين في معرفة اخرى ولكون تلك المعرفة هو كونه آلة فيكون المنطق
جزءا يكون اعم من كونه آلة وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له فانه ليس جزءا لما هو له آلة وهي العلوم التي يكال بالمنطق ويوزن
بعيارة بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها وكونه منطقا من هو حيث هو آلة ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه انه
معنى اعم من انه آلة كما ان الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراق معنيين
متباينين على الاطلاق بل المعنيين احدهما اخص والاخر اعم فان كل ما هو آلة للعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق وليس ينعكس فهكذا
يجب ان يتصور وان كان ما قاله فاضل المتاخرين في نصرة من راى ان المنطق آلة وليس بجزء هو انه ما يمكن ان يقال فيه واما كونه
آلة فلانه يعين وليس كل معين فان المعرفة قد تعين في معرفة اخرى على ان يكون مادة وتعين على ان يكون مكيالا وميزانا ولا يكون
مادة البتة وان كانت المعارف قد يمكن ان يجعل بوجه من الوجوه جزءا او مادة فانا اذا قلنا مثلا كل متحرك جسم والنفس ليس بجسم و
اقتصرنا على هذا وانتجنا فالنفس ليس بمتحرك لم يكن هناك مادة منطقية البتة ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث
هو مادة بل من حيث هو مكيال يعرفنا ان هذا التاليف منتج وكذلك ان كان بدل هذا احد من الحدود او رسم من الرسوم مكان
المنطق فانه يكال به هذا ويوزن ولا ينتفع في انه جزء البتة فان تكلفت وقلت لكن هذا شكل منتج ينتج سلب المتحرك عن النفس
حتى حاولت ان تتم به الكلام صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول لكن عرضنا في الاعتراف بان المنطق جزء كما هو انه آلة ليس على
ان يصير جزء مادة على هذه الصفة اعني الوجه الذي يدخل فيدل على ان هذا ميزان بالمنطق مكيل به فانا اذا علمنا المنطق لم
نحتج في كل قياس نعلمه ان نصرح بالفعل بانه موزون بالمنطق حتى يكون ذلك مصرحا به وجزءا من القول المنتج بل اذا ما لنفسه نعلم
من انفسنا انه منتج او حد نعلم في انفسنا انه حد ايضا واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في

عرضه ولم يحسن ان يقول وزيد مرفوع بانه فاعل بل يعلم هذا ويستغني عن ذكره عند استعماله لما علم هذا لاجله فالمنطق ليس معناه في
العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث هو ومطالبها مطالب غير منطقية نعم ان كثيرا من الاصول التي في الجدل وفي الخطابة وفي الشعر يوجد
مقدمات وقياسات لكن مطالبها تكون منطقية مثل انه هل هذا الشيء افضل او غيره وهل هذا ظلم او ليس بظلم وما اشبه ذلك فان هذه
مطالب منطقية يجعل مقدمات ما منطقية موادا في اثباتها وليس كلامنا في امثال هذه المطالب وربما ادخل المنطق ايضا كالجزء في بعض المواضع
اذا لم يؤثر يذكر للمتعلم ما علمه من ذلك المعيار في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كما ان النحوي او اللغوي اذا استعمل عربيا من الاعراب
او اللغة في كلامه لداع ما فيخشى ان لا يحسه السامع لم يقبح ان يشير الى وجهه فيصير اشارته الى وجه استعماله المقدمة نحوية او لغوية وربما
كانت مطالب مشتركة ايضا بين المنطق وبين صناعة اخرى واكثر ذلك مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها في الفلسفة الاولى وبيانها بوجه
آخر وعلى سبيل الوضع في المنطق مستعمل موادا في قياسات علمية فان التفت اليها من حيث تعلمت في المنطق كان على سبيل التذكير و
كان ايرادها على سبيل ايراد ما هو مستغنى عنه وان التفت اليها من جهة انفسها كانت اصولا موضوعة اذا استعملت في علوم ومثال
هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي علما بامور ذوات مبادي وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم بالمبادي فيجب ان ينظر
اولا في المبادي فان المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وايضا فانما يتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الاولى فان
اوردت على انها وضع وخطابي صالح مع من لم يسمع المنطق ولم يعلمه كانت هذه مقدمة وضعية يتقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفة
الاولى وبعضها وضعا في علمه كما هو الحال في اكثر مبادي العلوم وان كان ذكرها وايرادها على انها شيء مفروغ في المنطق منه يعتقد فيه حقيقة
فلا موقع له الا موقع الذي من حقه ان لا يذكر ولا يورد كما لا يذكر حال القياس انه ناتج والفاعل على انه رفع اذا كان انما يعلم ليستعمل في
العلوم مكيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل والعيار بل انما اورد امثال ذلك تذكيرا لما يقلب في الظن بانه ليس من المباحث المنطقية
التي يثبت في الذهن لا محالة كل وقت وحق هذا ان يعلم ويعتبر وجوده مما يعلم من غير تصريح به فان صرح به فعلى سبيل التذكير واما ما ظنه
فاضل المتاخرين من ان المقدمات المستعملة في مناقضة ماليسس وبرمانيدس هي منطقية اذ ذكر فيها الكم والتناهي وان التناهي للكم بذاته
او لغيره اولا وما اشبه ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما لحق الكم ليس بنظر منطقي وقد فرغنا من هذا في شفاء القاطيغورياس
فالمنطق يتعين على سبيل انه ميزان لا على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطق لانه هكذا واما سائر العلوم الاخرى فيعين بعضها
في بعض على سبيل ان المط في هذا المعنى يصير مقدمة ومادة في المعاني على سبيل التعيين فان اوجب موجب ان لا يتناول لفظ الفلسفة
كل ما هو علم بموجود بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث يعين في كل علوم اخرى كان له ان يجعل المنطق
آلة لا جزءا لكنه كالتكلف المستغني عنه والمنطق يعم العون في ادراك العلوم كلها فلذلك حق للفاضل المتاخر ان يفرط في مدح المنطق
وقد بلغ به هذا الافراط الى ان قال ان المنطق ليس محله من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل الرئيس لانه معيار ومكيال ولكني اقول
ليس كون العلم معينا على سبيل انه معيار به فضله او كونه معينا على سبيل انه مادة يضعه بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء اشرف واعلى
من المقصود لغيره فلا يحق ان يحاول اثبات رياسة المنطق على العلوم الاخرى لكن بنا حاجة الى ان نجيب من سال فيقول ان المنطق
ان كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون محتاجا اليه في تعلم صناعة المنطق نفسه وان يكون هذا الكتاب الذي في القياس
محتاجا الى معرفة ليعلم به ما سلف قبله ثم ما بال قوم يبرهنون ولا قانون عندهم كاوقليدس الذي برهن على التعاليم ولم يكن في
زمانه المنطق محصلا بل ههنا آخرون جدليون وآخرون خطباء وآخرون شعراء وما شئت من السوفسطائيين فنقول اولا ان التعليم
على وجهين تعليم هو افادة العلم بما من شانه ان يجهل كمن يجهل ان الزوايا الثلاث من المثلث مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد

اما التذكير فان يجعل الامر الذي لا يجهل اذا اخطر بالبال محظرا بالبال فان الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما بالفعل
التام بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل واقرب من قوة الذي اذا اخطر بالبال امكن ان تشكك فيه فهذا هو التذكير واما الاعداد فان
يخطر معه بالبال امور اجري مجراه يكون كل واحد منها اذا علم لم يفد الا العلم بنفسه فاذا اخطر بالبال في محاوره الاخر يوقع منه ان يفيدا
علما لم يكن لابد من اعداد تلك الكثرة لما اراد من التعليم الموقع بايقاع الجماعة فليس كون الشيء اذا اخطر بالبال معلوما ولا كون
الشيء مخطرا بالبال وحده هو كونه مخطرا بالبال مع غيره فضرب من التعليم هو هذا وضرب من التعليم هو ما قلنا قبل وذلك ايضا على
قسمين فمنه متصل متسق بعيد ان يقع في نمطه غلط ومنه قسم ليس كذلك ومثال الاول ما يتعلم في علوم الحساب والهندسة وعلامته
قلة وقوع الاختلاف فيه ومثال الثاني ما يتعلم في علوم الطبيعيين وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه ثم ان الامور التي يتعلم في علم المنطق
منها ما يتعلم على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو منه على سبيل الوضع ومنها ما هو على سبيل الانتاج والاحتجاج ولذلك يجب ان يكون
ظنك باكثر ما في باطيغورياس انه اما وضع واما تذكير واعداد على انه ليس علما منطقيا في الحقيقة وما في باري ارمينياس اكثره تذكير واعداد
وبعضه احتجاج واستدلال وما بعد ذلك مختلط من تذكير ومن تعليم امور لا يقع فيها اختلاف اذا فهمت على وجهها لانها من القسم المتسق
والمنطق فان اكثر الحاجة اليه في ما كان من التعليم على وجه القسم الاخر ولذلك لا حاجة الى جميع المنطق في جميع المنطق بل الجزء الذي على
سبيل التذكير والاعداد يحتاج اليه في الجزء الذي على سبيل الكسب حتى يكون الجزء الذي على سبيل التذكير والاعداد يعين به الجزء الذي
على سبيل الاحتجاج والكسب ويكون الجزء الذي على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف وعند الحقيقة والذي يتوهم من وقوع الاختلاف
فيه عند الحقيقة فانما هو بسبب الالفاظ ووقوع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض اخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا
في اكثر الامر او هو كلام غير منطقي دخل في المنطق ومع ذلك فلا ينكر ان يبرهن غير المنطقي وان يجادل غير منطقي وان يخطب غير المنطقي
فان المنطقي ايضا اذا تعلم هذه الصنايع لم ينفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال هذه
ملكة كما ان النحوي اذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل النحو استعمالا بالغا الا بعد التمرن واكتساب الملكة وقد تحصل الملكة في النحو
من غير معرفة القوانين وفي الجدل وفي غير ذلك الا انها تكون ناقصة ولذلك يجوز ان تزول وتفسد كما زالت الملكة النحوية عن العرب لا
انهم كانوا معولين على الملكة فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تصدر افعال الملكة عن الملكة وعنها وكانت معرات ما كان يقع ما وقع
فليس سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع اليها فيما يفعل والذي له ملكة ساذجة لا يعينها
معرفة القوانين بل الاولى ان يكون الصناعة محصلة ثم يكتسب الملكة على قوانينها فاذا لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على
ملكة غير صناعية

الفصل الثالث في المقدمات واجزائها وفي المقول على الكل بالايجاب والسلب

يجب ان نبين ما المقدمة وما الشيء الذي يسمى حد المقدمة وما المقول على الكل بالايجاب والسلب وما المقول على البعض وما القياس
وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات ونعرف ما يلحقها من الاعتبارات فالشيء الذي كان يسمى
في كتاب باري ارمينياس قولا جازما وقضية فانه اذا جعل جزء قياس كان مقدمة فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس وليس هذا فصلا
يلحق المقدمة بل اعتبارا عرض حتى لو توهمنا المقدمة نفسها زال عنها انها جزء قياس لم يجب ان تفسد ذاتها ولا كونها قولا جازما فساد اللون
الماخوذ في حد البياض اذا توهم ان كونه مفرقا للبصر قد زال عنه وان كان فصول الجوهر قد يظن بها انها معان تلحق جنسيتها وتزول من غير
فساد طبيعة جنسيتها فلا تظن ذلك بفصول الاعراض على ان الظن المظنون به في الجواهر مما فيه موضع نظر وسينكشف في الموضع اللائق
به وكما ان القضايا محصورة ومهملة وشخصية كذلك المقدمات فيجب ان نحقق حال المحصور فالمحصور الذي هو موجب كلي

كقولنا كل ب آ فيجب ان نحققه اولا فنقول يجب ان نعلم ان معنى قولنا كل كذا هو كذا هو انه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكلي فليس معنى قولنا
كل انسان انه كل الناس جملة ولا الانسان الكلي بل ان كل واحد واحد منهم حتى لا يشذ شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد فربما قيل على
الجملة ما ليس يقال على الافراد ولا الحكم على الانسان الكلي من حيث هو كلي يجب ان يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما اسلف بل هذا الحكم هو
على واحد واحد من الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية معا ان كان المعنى جنسا ثم يجب ان نعلم انه ليس قولنا كل واحد واحد مما هو كذا
معناه كل واحد واحد مما هو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث ما هو ابيض فقط بل كل ما يوصف
بانه ابيض وكل شيء يقال له ابيض كان ذلك الشيء ابيض بانه نفس الابيض من حيث ابيض او كان شيئا موصوفا بانه ابيض وبالحقيقة اخرى
كانسان او خشبة موصوفين بالبياض وايضا يجب ان نعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو موصوف بانه ابيض دائما فان قولنا
كل ابيض اعم من قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض وقتا ما ومن الابيض دائما فقولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه
ابيض دائما او غير دائم كان موضوعا للابيض موصوفا به او كان نفس الابيض وهذه الصفة ليست بصيغة الامكان والصحة فان قولنا كل ابيض
لا نفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف بالفعل انه ابيض كان وقتا غير معين او معينا الى ان يكون بالفعل
وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولنا كل كرة محيطة بذي
عشرين قاعدة مثلثة ولا الصفة هي على ان يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة على ان الفعل بصفة ما ان
وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد او لم يوجد فيكون قولك كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بان يجعل وجوده بالفعل انه
ابيض دائما او في وقت اي وقت كان هذا حال الموضوع واما حال المحمول فنقول ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية وممكنة اما الموجبة
الكلية المطلقة فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري فنقول ان ههنا اقوالا كلها موجبات والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله
عز وجل حي اي دائما لم يزل ولا يزال ويقال كل بياض لون وكل انسان حي ونعني لا ان كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك او كل انسان
حي لم يزل ولا يزال كذلك بل نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال له انه بياض ما دام ذاته موجودة فهو لون وكذلك كل واحد مما يقال له
انسان فانه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته وجوهره موجودا ونقول ان كل متحرك جسم لسنا نعني ان كل واحد مما يتحرك فانما هو جسم ما دام
يتحرك فقط بل وان لم يتحرك انما نعني انه جسم ما دام ذاته موجودا والفرق بين هذا وبين الذي قبله ان هناك لا نفرق الحال بين قولنا ما دام ذاته موجودا
وبين قولنا ما دام بياضا وههنا نفرق الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول كل ابيض فانه لون
مفرق للبصر ولا نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذي يوصف
بانه ابيض اذا زال عنه انه ابيض لم يبطل ذاته وجوهره لا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ مثلا قرميسين ولا نعني
انه ما دام موجودا ولا نعني انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى بغداد بل انه له وقت لا محالة يوصف فيه بانه يبلغ قرميسين ونقول كل متحرك
فانه ساكن فان هذا يجوز ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ولا بد من ان يكون وقتا ما ويجوز مع ذلك ان يكون دائما في
بعضه ما دام ذاته موجودا اتفاقا لا ضرورة فلا يكون في كل وقت انما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ فانه نائم نعني كل واحد مما يوصف بانه
مستيقظ فانه نائم وقتا ما يكون نائما لا محالة او كل متنفس فانه ماج ونعني كل موصوف بانه متنفس فانه ماج ليس ما دام ذاته موجودا او
ما دام متنفسا بل له وقت هو موصوف بانه فيه ماج وكذلك كل مولود فانه لم يوجد في الرحم اي كل شيء موصوف بانه مولود فهو موصوف
وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام مولودا وانت تعلم ان قولك كل مولود فلم يوجد في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما
بانه في الرحم وليس هذا انه موصوف عند ما هو مولود بانه في الرحم فان قولك كل مولود هو كذا الذي معناه كل ما هو موصوف بانه مولود دائم

من قولك بشرط كونه مولودا او لا بشرط كونه مولودا واعم من انه حين ما هو مولود او حينا اخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه
كقولك القمر يوجد له الكسوف فقد يكون الوقت وقتا غير متعين كقولك الانسان يوجد له الاستنشاق وهذه كلها تشترك فيها ان المحمول كون
فيها للموضوع فان قال قايل ليس هكذا بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب الان نقول كل مستيقظ نائم في غير وقت تيقظه وكذلك يجب ان نقول
كل منتقل الى بغداد فهو بالغ فرسخين في نصف قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه في الرحم قبل ولادته فيكون هذه
انما تصدق بشرط يطرء او في الجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما وكل موصوف بانه في الرحم قبل ولادته
فهو موصوف بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ فرسخين الذي في نصف قطع مسافته فهو بالغ فرسخين لا محالة وقتا ما فان وجود الشيء للشيء
فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الوقت يختلف في اشياء ويتفق في شيء وذلك انه يختلف في الازمان ويتفق في وجوده له
وفي نسبته اليه فكذلك وجود البلوغ او النوم للشيء معنى يعم في الذهن وجوده له فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال
وليس هو حمل الايجاب لاجل هذه النسبة ثم يصير له ثلثة اقسام ايجاب في الماضي وايجاب في المستقبل وايجاب في الحال فبين اذن ان
المقدمات التي انتزعناها من المقدمات الزمانية صحيحة فاذا اضفنا اليها الصغريات فقلنا مثلا كل مستيقظ نائم في وقت كذا وكل نائم
في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط انتج ان كل مستيقظ فانه نائم فيكون قضايا صحيحة وتشترك في ان فيها حملا موجبا والجواب
الثاني هو انا نساعد بجعل المحمول ما جعلتموه فهو ايضا يصح لما ذهبنا اليه البتة فان كل منتقل الى بغداد فهو موصوف بانه بالغ فرسخين في نصف
قطع مسافته وليس ذلك ما دام منتقلا الى بغداد اللهم الا ان تقولوا ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل
منتقل الى بغداد وهو في نصف مسافته فهو بالغ فرسخين وكل مولود قبل ان تولد فهو في الرحم فان قالوا هكذا قلنا ليس كلامنا
في ان هذا صحيح او فاسد وليس اذا كان هذا صحيحا كان الاول غير صحيح بل كلامنا وهذه الزوائد مقرونة بالمحمول ولنجعل زيدا المنتقل
الى بغداد موضوع مسئلتنا ولننظر هل يحمل عليه انه بالغ فرسخين في نصف مسافته او لا يحمل عليه فان كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا
عنه فيكون زيد المنتقل الى بغداد مسلوبا عنه انه بالغ الى فرسخين في نصف مسافته فاما ان يكون هذا السلب عنه دايما او ما دام
منتقلا الى بغداد وليس هذا مسلوبا عنه دايما ولا ما دام منتقلا الى بغداد بل في بعض زمان كونه منتقلا الى بغداد فاذن انتفاؤه
في بعض وقت انتقاله لا يمنع اطلاق السلب فكذلك وجوده في بعض الاوقات لا يمنع اطلاق الايجاب فان السلب والايجاب لا يختلفان
من حيث النسبة التي يكون بها القضية قضية ويكون فيها محمول وموضوع بل يختلفان في ان احدهما يوجد والاخر يرفع فالحق ههنا
تصدق سلبية وتصدق ايجابية وان القضايا المطلقة نفس السلب والايجاب فيها لا تناقض ما لم يشترط الوقت والحال واذ تقرر هذا
فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة وليس ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان
الاطلاق يعني به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا كيف كان بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة
غير ملتفت فيه الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان لا يشترط فيها ضرورة او لاضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق يعني به حال
القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا يكون موجودا بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا بل ما خالف
هذا فيكون المطلق بالمعنى الاول والامثلة التي تورد في التعليم الاول يغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول فانه وان اورد في
مواضع امثلة تصدق فيها السلب والايجاب معا جميعا فذلك على سبيل انه دعوى جزوية عمال من حمله المطلقات في مثله لا يستمر الحكم الكلي فقد بان
من هذا ان قولنا كل ب آ معناه كل واحد واحد مما يوصف ويعرض انه بالفعل ب دايما او غير دايم فانه موصوف ايضا بانه آ من غير ان يلتفت
متى ذلك ومن اي الاقسام كان فعموم جعلوا كونه بهذه الصفة هو كونه مطلقا لكن لم يعرفوا هذه الاقسام كلها بل عرفوا ثلثة اقسام احدها ان

يكون ب هو آ دايما والثاني ما دام موصوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا بانه آ فيكون قولنا كل ب آ يتضمن هذه الاقسام الثلثة وهو بعينها
كلها فيكون العموم اما على اعتبار هذه التثليث فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرناها والخصوص بحسب قسمين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس
الحمل فيه دايما وسنوضح تحقيق القول في اقسام الضرورة بعد

الفصل الرابع في الجهات اعني الاطلاق والضرورة

قد كان وقع اشتباه بعد تقرير خلافهم في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها مطلقة هو ان تحذف الجهة عنها قولا وتصورا احدها بمعنى انه لا يلتفت
الى الجهة التي يجب لها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان كان حقيقة الحال فيه ان الحيوان موجود لكل ما هو انسان ما دام ذاته موجودة
فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما اشار اليه هذه القضية بعينها وهو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهي موجبة مطلقة
ومن حيث التخصيص فهو امر اخص وهو انها ضرورية وكذلك في قولهم كل مستيقظ نائم او كل حيوان يتنفس فانه لا يلتفت فيه الى ما يقال الضروري
من حيث انه كذلك وقتا ما لا دايما او ما دام ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة يقال الضروري ويكون المطلق اعم من الضروري
وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا فيه دايما او ما لا يجب ذلك في كل واحد وان اتفق في بعض بل ما لا يكون الحمل
وقتا ما ولا يجب ان يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعا له حاصله بالفعل في زمان
حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل في زمان ما مثاله كل انسان موجود بالفعل فهو حيوان فيكون الكلية الموجبة
المطلقة على الراي الاول معناه ما ذكرناه وعلى الراي الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل انه ب دايما او غير دايم فهو
موصوف بانه آ وقتا ما لا محالة سواء كان معينا او غير معين من غير وجوب دوام وعلى الراي الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقت ما
ب اذ لم يصح بالشرط المذكور كانوا البعض ما يوصف ب وقولك كل ب اعم من ذلك وههنا قضايا موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها
ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا يكون ضرورية ولا ايضا ممكنة بل يحمل عليها بانها توجد لا محالة وقتا ما كقولهم كل دايرتين عرضيتين متحركتين
دايما بالخلاف على محور واحد الى وقتين فانهما تتقاطعان وتتفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما تتقاطعان او متقاطعتين
ليس لهما دايما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون وان لا يكون بل يجب ان يكون بالفعل وقتا ولا ايضا حين حمل عليها هذا الحمل باعتبار
الامكان وان كان انه مدخل الامكان ومع ذلك كله فلا يعني ان ذلك فيهما وجد وقتا ما من الدوام بل لا يلتفت الى وجودها بل الى ماهيتها
فقط فاذن ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذي يعرض ههنا انها تكون مطلقة ولا يكون المطلق ما ذهبوا اليه والمعلم الاول
يمنع من هذا الظن في المطلق صريحا ويلزم من فرض محالات يذكرها في تلك المباحث التي نحن متوجهون اليها بالاستقصاء وقد يقع
من هذا المذهب مذهب اخر في امر الجهات حتى التفت في امر الضرورة والامكان الى امر القضية في ان سورها تصدق ويكذب وترك امر
المحمول باعتبار الى الموصوفات بالموضوع فكان قولنا كل حيوان انسان ممكنا اذا كان ممكن ان نتوهم وقت من الاوقات لا حيوان فيه
الا الانسان فح تصدق ان كل حيوان انسان فيكون ح هذه مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك يكون ممكنة اذا اعتبرت من حيث
كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب حاسب ان مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن ان يطلب لذلك امثلة من امور اخرى
من انواع الامور التي لا نهاية لها والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الحملي انا لو فرضنا هذا الامر واقعا كان من حيث السور صدق
ليس واجبا ان يدوم صدقه من حيث الحمل كان الانسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك الوقت فانه لم يكن الشيء
الموصوف في ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجود الذات وليس يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الراي
البالغ ايضا غير صواب وان الاعتبار في الضرورة والامكان انما هو بحسب مقايسة حال المحمول الى الموضوع ويدخل عليه بعد ذلك
السور وليس ذلك بحسب السور واما المذهبان الاولان فانا لا نناقش فيهما توجيه فانه يجوز ان يعني بالمطلق بهما ان يدعا ان يحفظ لكل اعتبار

ولنعلم ان للقضية من حيث هي قضية احكاما ومن حيث قضية توجد فيها الحمل لا دايما احكام اخص والامثلة التي نوردها في التعليم الاول
مدا على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول هي العامة وقد زعم قوم انه لا مقدمة كلية الا ضرورية وقد صلطوا فانا نجد كلمات يكون الحمل
في كل واحد من الموضوع لا دايما كما مر لك فلا يجب ان نلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهمهم لما نريد بالضروري لكن الاولى ان
هو ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية فنقول ان قولنا كل ب آ بالضرورة معناه كل واحد مما يوصف بالفعل انه موجود ب كان دايما
ب او كان وقتا ما ب فذلك الشيء موصوف بانه آ الا عندما يوصف بانه ب فقط ولا وقتا معينا بل ما دام ذات هذا الذي يوصف بانه
ب موجودا فان كان دايما موجودا فيكون دايما وان لم يكن موجودا كواحد واحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا سواء كان في انه
نفس المعنى الذي في الموضوع مثل الموصوف بانه انسان فان الموصوف بانه انسان ليس شيئا الا نفس الانسان او كان الموصوف بانه آ
ب قد يكون موجود الذات ولا يوصف بانه ب كما سلف الذكر هنا بالوجود ونقول انا قد نستعمل لفظ الضرورة وهو الدوام
في مواضع من ذلك انا نقول ان الله حي بالضرورة اي دايما لم يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة لا انه كذلك
فيما لم يزل ولا يزال ولكن ما دام ذات الشيء الذي يقال له انه انسان موجودا اي ما دام موصوفا بما جعل معه موضوعا ونقول
ان كل متحرك متغير بالضرورة لا انه دائم لم يزل ولا يزال ولا انه دائم ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا وان كان
قد يتفق ان يكون دوام ذاته موجودا وكونه مقولا عليه انه كذا واحدا كما نقول كل انسان فان دوام وجود ذاته ودوام اتصافه بالانسانية
واحد ونقول كل متحرك فهو بالضرورة جسم بمعنى انه كما يقال عليه انه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا وان فارق الحركة فهو جسم ونقول
للشيء انه ماش بالضرورة ما دام ماشيا ولا نقول ماش بالضرورة وحده ونقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا او كذا
وهذا وان صح عليه ان يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضرورة في القول الثاني هو
ما دام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول الاول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس فهما وان تلازما
مختلفان ونقول كل انسان فانه يتنفس بالضرورة ليس وقتا معينا بل وقتا لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه يتنفس بالضرورة ما دام
متنفسا وان لازمه وهذه كلها اقسام المطلق الكلي واما الضروري المرسل منها فهو الذي يقال فيه الحمول او يسلب ما دام
ذات المقول عليه الموضوع موجودا والذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا واما الموجبة الكلية الممكنة فقولنا كل ب آ بالامكان ومعناه ان كل
واحد مما يوصف بانه ب دايما او غير دايم فغير ضروري وجوده ولا وجود القابل لذلك نعتبر شرطا ولا نلتفت الى انه سيوجد له لا محالة وقتا ما
او يجوز ان لا يوجد البتة اعني في الآن من الزمان او يجوز ان يصاحبه دايما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني واما ان كل واحد مما
يوصف بالفعل بانه ب دايما او غير دايم فانه في اي وقت يعرض فذلك الحكم موجود له فانه يكون اي مستقبل تخصه بفرض ذلك الوقت بحيث
يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد مستقلا مبتداه ان يحدد فانه عند ما يكون له حكم موجود في وقت يحصل فهو في اي وقت كان
مستقبل بقياسه بحيث يجوز ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد وان لا يعين ذلك المستقبل مبتداه ان يحدد حتى يكون تلك الموضوعات
موضوعات مخصوصة وتكون الموضوعات التي يوصف بانها ب في زمان معين ويكون المستقبل المعتبر مستقبل وقت معين يحدد فلا
يكون قولنا كل ب يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب في كل زمان وفي ذلك خلاف ما فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق
بان يكون محصورا محددا وان جاز ان يكون يختص بحدوده وبحدود بعضها جميعا فيه فان زيدا اذا قعد فهو قاعد لا على الضرورة ولا ايضا بالامكان
بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا القعود دايم الوجود ولا دايم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا واما انه ليس في
الامكان واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى فان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل ولا يلتفت الى الحال وهذا يلتفت فيه الى الحال فهو

هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا وبحسب اعتبار الوقت اذ تعين ولا يوجد احد الاعتبارين داخلا في الآخر ومقولا عليه وان يلازما
وقد يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا آخر للامكان فان القعود ليس كالتنفس او كالنزع للموت او قياما كالكسوف
الا ان التي يجوز ان لا يقعد البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر البتة ويجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي تقتضيها
وقت لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد قاعد يدخل في هذا الامكان من غير اعتبار المستقبل وقولنا زيد يتنفس لا يدخل في هذا
الامكان بل في القسم الاول الذي هو شيء غير ضروري ولا دايم واما الامكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري لكن المستعمل
فيما اقله احد القسمين المذكورين فمن شاء ان يجعل للضروري المطلق والممكن طبايع لا تداخل البتة ولا تجتمع في مادة واحدة جعل الضرورية
الموجبة ما دام ذات الموضوع موجودا والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه لا دايما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت
من الاوقات فاما ان جعل الممكن ما ليس ضروريا حقيقيا دخل القسم المذكور من المطلق فيه فان جعله معتبرا بحسب المستقبل في اي وقت بعينه
فرض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه فيه لا ضرورة دائمة وان لم يقل احدهما على الآخر فلم يدخل فيه بل صاحبه في
المادة وكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان احد الممكنة بحسب الضرورة فيه لا ضرورة دائمة ولا ضرورة بوقت انفرد الممكن عن
المطلق فلم يشترك بوجه فقد عرفت الطريق في تعميم الجهات وكان مسالك بما هو في الكلي الموجب والثاني نقله الى غيره واما الموجبة الجزئية المطلقة
كقولك بعض ب آ معناه بعض ما يوصف بالفعل بانه ب سواء كان ذلك البعض دايما ب او حاصلا فانه يوصف بانه آ من غير بيان
او شرط لا دايما واما الضرورية فان يكون بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال المذكورة سبب يوصف دايما بانه آ ما دام الذات الموصوفة
ب موجودة والممكنة على ذلك النحو المذكور ومن هذا القياس يعلم ان السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف يكون وكذلك الجزئية وبالحقيقة
فان لغة العرب ولغات اخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على كلي الا ويوجب ان نفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب موجود له
البتة ما دام موصوفا بانه ب واذا قيل لا شيء مما هو ب آ لم يوجد شيء مما هو ب في وقت ما هو آ فان كان السلب عنه وقتا ما آخر صادقا
كان المفهوم من اللفظ كانه قد اسقط واذا قيل كل انسان يتنفس فيرى ان انسان لا يتنفس في ساعة من الساعات لم يرد الكلام فقد
اسقط كما يرى انه اذا قيل لا واحد من الناس متنفس فانه اذا وجد في وقت يتنفس ظن انه منتقض اللهم الا ان يصرح لا واحد من الناس متنفس
دايما فحينئذ لا يجعل مصادقه بعض الناس متنفسا وقتا ما مناقضا لهذا فان شاء ان يجد للسالب الكلي لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها العمومية
ان يستعين بلفظ آخر مثل قولنا كل ب فانه لا يوجد آ فيكون كانا قلنا كل واحد واحد مما هو ب فانه لا يوجد آ ويسر ان يكون هذه
القضية موجبة فان حرف السلب فيها قبل الرابطة ويسر ان لا يكون لفظ كل وحدها مما يدل على ايجاب البتة بل على عموم فان جاء الحمل موجبا
دل على ايجاب اما محصل واما معدول كقولنا كل انسان يوجد لا عادلا وان جاء الحمل سالبا دل على سلب كقولنا كل انسان ليس يوجد عادلا
وكذا حال البعض فان لا احد كسر فرقا بين قولنا بعض الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب فان لم يمنع اللغة ان يكون قولنا
كل انسان ليس يوجد عادلا سلبا فهذا هو السالب الذي يجب ان يستعمل في سلب العام الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك
ان تعرف الحال في المعنى المقصود في الموضوع والمحمول اذا كانت القضايا بالجهة فانها لا تفارق الكلية الا ان الحكم فيها في بعض الموضوع

الفصل الخامس في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات

ويجب علينا ان ندل على المناقضات التي
تقع بين المحصورات المذكورة فان لقائل ان يقول متشككا ان المذكور منها في الفن الثالث غير كاف وذلك لانا اذا قلنا كل ب آ
واردنا ان نراعي الزمان في قولنا كل ب آ اذ هو احد شروط النقيض عسر ذلك علينا مثلا اذا قلنا كل انسان متنفس اي في الوقت الذي
يتفق ان يتنفس فيه وقولنا ليس كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه حتى يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحقيقة مناقضا

للاول الا ان السالبة اعنى هنا فى المواضع التى تستعمل فيها المناقضات اذ ليس يتبين بهذا خلاف البتة ولا يقع شك فى انه حين ما ينفصل ليس
لا ينفصل وعلى ما سنسمع القول فيه فى البراهين على احوال المقدمات السالبة المطلقة بوجه نحو مثل هذا فان هنا انما لا يشك فيه وان حصل
زمان واحد واحد لما حده من حيث هو وقت فى نفسه لا من حيث هو وقت ما هو وقت المتنفس بعينه فذلك فلم يكن تحصيله والفرق بين احدا او تعين
اذا كان موقتا بالمحمول لا تعين فيه الصدق من طرفى النقيض ولذلك اذا اخذ الوقت من حيث هو وقت فى نفسه فان الصدق يكون
متعين فى طرف الايجاب من حيث هو وقت فى نفسه واحد من حيث هو وقت بالمحمول انه اذا قيل ان القمر ينكسف نصف ليلة كذا وان القمر
لم ينكسف نصف ليلة كذا كان ذلك مما يشك فيه ويحتاج الى بيان وكان التناقض فيه حاصلا مع ذلك واما اذا قيل ان القمر ينكسف فى
كسوفه وليس ينكسف فى وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاوليين فى انهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة فى ان السالبة منهما
مسلمة لا يقع فيها شك ويجب ان تعلم ان زمان الحمل فى الواحد يجوز ان يتعين واما فى القضية الكلية ففى كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى
يعتبر فى السلب بانا انه فان اهملنا مراعاة الزمان والوقت امكن ان يصدق الكليتان المتضادتان كقولهم كل انسان متحرك كل انسان ليس
بمتحرك وكان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ صادقا مع قولنا كل فرس نائم اى ذلك فى وقت والاخر فى وقت اخر وانما كنا
نقول ان المتضادات لا تصدق معا اذا حفظ فيها شرائط النقيض وكانت الازمنة فيها واحدة وذلك الامر قد يكون فى نفس الامر واما
نحن فيعسر علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب آ وكانت الازمنة متفرقة لكل واحد زمان اخر ثم قلنا ليس كل ب آ لم يمكننا ان نشير هنا
الى الزمان الذى لكل واحد خاصا بانه ليس كل ب آ فى زمان واحد نعم لو قلنا ليس بعض ب آ اى ليس بعض ب آ فى الزمان الذى قد فهم
انه لو كان ربما امكن ان يكون ذلك البعض واحدا او يتعين زمانه ولكن هذا انما يكون متحققا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا
اما اذا كان يعنى ذلك فى زمان ما ولم يتعين فكيف يكون قولنا ليس بعض ب آ دالا على انه ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين واما ان يريد
ايضا انه ليس آ فى زمان ربما امكن ان يصدق القولان فان عنى انه ليس آ فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ كان صدق السالبة فى كل موضع
ولم يقع فى الخلف وليس كذلك على انا لسنا نستعمل عبارة ليس بعض ب آ فقط بل قد نستعمل عبارة ليس كل وهذا التاويل لا يتم حيث نقول
ليس او ما يشبهه من السالبات لهذا ما يرد او استبصارا فى موضعه وايضا ليس يمكننا ان نقول ان نقيض قولنا كل ب آ هو قولنا ليس كل ب
على معنى انه ليس ما دام كل ب موصوفا ب فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق وذلك لانهما قد يصدقان معا لانه يمكن
اذا كان قولنا كل ب آ اى فى وقت من اوقات كونه ب صادقا ان يصدق معه ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ب فاللفظ لا يوجب
منع الاعتبارين جميعا وكذلك قد قالوا فى امثلة المطلقات كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اى بالفعل حتى لا يصير
ضروريا وليس ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فان اقتصر على السلب فى القسمة كانت المناقضة سهلة وكان اذا قيل كل ب آ
وكان اطلاقه ان كل ب آ ما دام ب موصوفا ب ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ب كان مناقضا وكان اطلاقه ان
ليس كل ب آ ما دام موصوفا ب او قيل كل ب آ اى ما دام موصوفا ب ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا بانه آ كان مناقضا لكن
نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه ولا الحدود المذكورة فى التعليم الاول تساعد ان يكون الحكم كله على هذا الاعتبار فيجب ان
يطلب عاما للذلك كله فنعنى فى المهملة ان لا يكون موصوفا بانه آ ما دام الشرط الذى فى الموجب ويعرض هاهنا ايضا من الضلال ما ذكرناه
فيما سلف فان حكم الشرط لحكم الوقت وانه وان كان نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على نحو لكن اعتبار القسم الثالث من الهذيان اعنى
القسم الذى يقال فيه كل ب آ ما دام موصوفا بانه آ وكذلك نقيضه وهو انه ليس كل ب آ فى هذا الوقت الذى هو آ فان هذا السالب لا يصدق
البتة ولا يكون لهذا الاعتبار فى الاطلاق فائدة الا ان نصرح بالضرورة فتنقلب القضية عن حالها ويصير كانه يقول كل ما يوصف بانه ب

فانه بالضرورة دائما ما دام ذاته موجودة لا بوصفه انه آ ما دام او يكون لا لانه ليس هو المحمول بل جزء من المحمول او يكون المحمول هو انه ما دام القائم
آ وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة بل هو ضرورى له وكذلك فى الجانب الاخر اذا اعتبر هذا انقلبت القضية فى الموجبة والسالبة ضرورية بل يجب
ان يلتفت فى المطلقات اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دائم واما انه مع اى شرط يجب فهو امر يلحق المطلق بالضرورة ويصير المحمول عن كونه
محمولا الى كونه جزء محمول واما اذا كان كذلك فيجب ان يكون المطلق اما ان يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه الى الدوام وغير الدوام او الوجود
ملتفتا فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخل الاقسام ولا يحوى تلك شرط من الشرائط التى يجب معها الوجود وهى الشرائط التى يعين الوجود فى وقت
الوجود ويوجبه وقد علمت ان نفس قولك ان هذا موجود وليس دائما غير قولك انه موجود وجب وجوده لوجود كذا وان دام فى وقت
واذا لم يدخل الشرائط الموجبة للوجود فى الايجاب فيجب ان لا مدخل فى السلب المناقض نعم اذا كان شىء يؤول الى الضرورة ولكن نفس الضرورة
كالقسم الثانى من الاقسام الثلثة كقولك كل ب آ اى كل ب فانه يكون آ عند ما يكون ثم نقول ليس كل ب آ اذ قد يكون ب ولا يكون آ ففى مثل
هذا يمكن التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يصرح فلو كان قولنا كل ب آ المطلقة اما ان يكون عاما يعم الضرورى والدائم و
الذى هو ضرورى ما دام الشى موصوفا بانه ب ولا شيا اخر وكانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام موصوفا التى بانه ب فقط لا ما دام
موجود الذات حتى يكون قولك كل ب آ لا دائما ما دام ذاته موجودا بل عند وقت ما هو ب ويلتفت الى انه ليس دائما ما دام ذاته موجودا
ولا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط لتصييره ضروريا الا ذلك الشرط مثلا فقد علمت ان بين
اعتبار كونه غير دائم وكونه لازما شرط فرق وان الالتفاتين والاعتبارين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط انه ليس كل ب آ اى
قد يكون الشى ب وليس آ من غير التفات الى شرط يكون مناقضا وانما كان يكون هذا لو ابا اذا رفعنا الثالث الذى كانا فيه
فيهم سوى هذان القسمان وكان المطلق اما الامر الذى يعمهما او الثانى منهما لكن ليس الامر كذلك فان الاقسام كما علمت كثيرة وقضايا
التعليم الاول وامثلته فى المطلقات مثل قوله كل فرس نائم وكل فرس مستيقظ فلا ينتفع بها اذا اخرجا على احد الوجهين على احد الوجهين
المشهورين بحسب الان ان يصطلح ويقول ان كانت المطلقة يكون لها من المطلقة متناقض يستعمل فالمطلقة ليست الا احد هذين
القسمين المذكورين الان وليحمل جميع القضايا الكلية الموجبة التى قد يوجد لموضوعاتها اتصاف بما وضعت معه فى زمان ما والمحمول مسكوت
ما دام حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا لانا نرى فرسا نائما فيكون فرس ما ليس بمستيقظ ولكن يعنى ان نعطى العلة فى كون قولنا
فرس ما ليس بمستيقظ صادقا وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا بل فى وقت ما وفى الايجاب من شرط الصدق ان يكون الاستيقاظ
موجودا ما دام فرسا الا فى وقت من اوقات كونه فرسا فان قال قائل ان السلب فيه العموم فليس ذلك يحل الشك فى التخصص وذلك
لان قولنا كل فرس يتناول عدد الافراس ويعمها ليس عدد الافراس وعدد الاوقات معا لانه سور لموضوعات الفرس الكلى لا سور للاوقات
جميعا اى اشخاص الافراس واشخاص الازمنة فان اشترطنا فى السلب ايضا ما نشترط فى الايجاب فلم نعن انه ليس بمستيقظ عند ما هو نائم بل عنينا
انه غير موصوف بالاستيقاظ لا يدرى متى عرضت المناقضة ولكن كان المفهوم اشد مناسبة للقول فان هذا اولى بان يفهم من لفظ
القول المذكور من كونه مستيقظا اعم من كونه مستيقظا فى وقت بعينه او لا فى وقت بعينه بل وقتا كيف اتفق او دائما اذ كل مستيقظ دائما هو
مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير
دائم وليس ايضا معنى انه مستيقظ انه مستيقظ عند ما يتكلم ولا فى ان بعينه ولا ان لا بعينه اذ كل انسان ليس حيوانا الان فان
استعملنا المطلق على هذا الوجه استعملناه من حيث يوجد نفس الامر وان استعملناه على الوجه الذى يوجد فيه المطلق نقيض
مطلق استعملناه بحسب اصطلاح يصطلح عليه فيما بينا على انا لا نقول كذا البتة ونعنى كذا الذى يمكن ان نعنى بل اذا قلنا كذا وقلنا حين

يعني كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا جحد وتكلف فانا اذا قلنا كل ب آ فعنى انما تكون نقيضه انه بالضرورة ليس كل ب آ اعني النقيض
الذي يمكننا استعماله ويدل عليه الفاظنا التي ننطق بها ولا يمكننا ان ننطق الا بها لكنه ليس يلزم اذا قلنا كل ب آ وكذب ان نصدق
لا محالة بالضرورة ليس كل ب آ فانه قد يكذب ذلك ويصدق قولنا بعض ب ممكن بالامكان الخاص ان لا يكون آ البتة في وقت من الاوقات
وهذا القول لا ينافي كذب قولنا كل ب آ فاذا المناقض هو الامر الجامع لهما وهو انه ممكن ان لا يكون كل آ او بعض ب البتة الا الامكان العام
فانك تعلم انا اذا قلنا كل ب آ على الاطلاق الذي يعم الضرورية وغير الضرورية فصدق وكذب هذا بل اذا قلت يمكن ان لا يكون بعض ب آ
البتة بالامكان العام وكذب بصدق بل يجب ان يكون كل ب آ اما بالضرورة او الاطلاق غير ضروري لكن قولنا يمكن ان لا يكون بعض
ب آ البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب آ وقتا ما وليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك ان يكون نقيض غيرها فان
لم يمتنع في مقدمة البتة وفي اخرى وقتا ما عرفت الاحوال واما اذا اخذ المطلق بالمعنى الاخص فان السالبة والموجبة الضروريتين جميعا اذا
صدقا كذب ذلك وكذلك يكذب ان صدق الممكن بالمعنى الاخير الذي هو ان يجرد وجود الشيء الموضوع وعدمه ولا يعرض له المحمول
الحاصل المعروض اصلا كما انك اذا قلت كل ب آ اي وقتا او حالا لا دائما فان كان السلب يجب دائما او الايجاب يجب دائما او يسوق في البعض
ان يوجد ويعدم ولا يعرض له آ البتة كذبت في جميع ذلك ان كل ب آ ولم يجب ان نصدق شيء من ذلك بعينه وليس يمكنك ان تجد سلبا واحدا يعم
جميع هذه فان السلب لا يدخل فيه الايجاب ولا تجد ايضا ايجابا يقابل ذلك لان الايجاب لا يكون مناقضا للايجاب والسلبان يعمهما شيء واحد
وهو السلب الممكن العامي فعسى انك تحتال فتزيد في السلب فتقول ليس كل ب آ وقتا بعينه لا دائما بل اما بعضه دائما او بعضه لا البتة
فنقول الآن ان المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية كقولنا كل ب آ يخرج عنها شيئان احدهما بالضرورة بعض ب ليس آ والثاني اتفاقا
بعض ب ليس آ البتة فانه اذا كان الايجاب دائما او وقتا ما لا محالة فذلك داخل في المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عنه دائما
ويسلب آ عن البعض دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في
مدة وجوده بل الدائم السلب او الايجاب للضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع لا بحسب شخص ما فان المسلوب عن
شخص ما دائما قد يكون غير الضروري فاذا هذا النقيض ايضا وهو السلب الدائم عن البعض مطلق اذ قد يشتمل على الضروري وغير الضروري
فاما ان كان المطلق ماخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب في ذلك الاطلاق وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب المطلق فان سلب الاطلاق
قد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرورة غير ضرورة السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون المطلق
الموجب انما هو كاذب لا لان الايجاب بل لان الاطلاق اذ هو ضروري الايجاب فهذا ويجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة السلب ويجوز ان
يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم في البعض وجميع هذا يشترك في سلب اطلاق الايجاب وان لم يكن يشترك في سلب مطلق الايجاب
فيكون ح نقيضه ليس كل ب بالاطلاق آ بل هو بالضرورة موجب في البعض او دائم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا
بل سلب الاطلاق وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها الصحيح موجبة دائمة الايجاب في البعض على الوجه الذي نعم
المحوجين المذكورين وان كانت سالبة مطلقة خاصة فمقابلها احد الامور الثلثة اما ضرورة السلب في البعض او ضرورة
الايجاب او ايجاب دائم في البعض غير ضروري وهذه الثلثة لسنا نجد لها ايجابا واحدا يشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب
واحد يشترك فيه واما الجزئية الموجبة كقولنا بعض ب آ على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها هل يقابلها الضرورة والامكان
معا فانه يشبه ان لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فان كان لا يصح فيكون بعض الاشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها
لا يوجد فيها فيدخل في المطلق ولا يناقضه ويبقى الضروري فهو الذي يقابله فان صح السلب فيكون الدائم ح يقابله ويكون

الدائم غير الضروري ويكون الضروري بالطبيعة يستحق ان يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه والدائم ما يكون لطبيعته او اتفاقا
وليس على المنطقي ان يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي فليس احد ان مقابله السلب الدائم حتى ان كان لا دائم الا ضروريا فذلك
وان كان دائم غيره فهذا هو النقيض والممكن فانه يشبه ان لا يشكل انه لا يتفق وجوده لكل شخص دائما كما كان يشكل عدمه فان العدم كانه ابق
بالممكن فيكون النقيض هاهنا الدائم ومنقض قولنا بعض ب آ ليس شيء من ب آ البتة ونقيض قولنا ليس كل ب آ ان كان كل ب آ دائما على
ان نفهم من الدائم ما فهمت فان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب ان يكون مقابلهما شيء بعينه بل كان الضروري الموافق في الكيف و
الدائم المخالف في الكيف بعد ان يخالف في الكم داخلين في نقيضه واما قولنا كل ب آ بالضرورة فنقيضه ليس بالضرورة كل ب آ وان وجد
ويجوز ان يكون كل ب آ دائما ويلزمه ممكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل ب آ وقولنا بالضرورة لا شيء من ب آ فان نقيضه الحقيقي ليس بالضرورة
لا شيء من ب آ بل اما بالامكان او بضرورة الايجاب فان ذلك بالحقيقة ايجاب يدخل في قولنا يمكن ان يكون بعض ب آ الامكان الامكان
العام وقولنا بالضرورة بعض ب آ نقيضه ليس بالضرورة ولا شيء من ب آ ويلزمه ممكن ان لا يكون شيء من ب آ الامكان العام وقولنا بالضرورة
ليس كل ب آ فان نقيضه بالحقيقة انه ليس بالضرورة ليس كل ب آ ويلزمه ممكن ان يكون كل ب آ الامكان العام واما في باب الامكان واما اذا قلنا
يمكن ان يكون كل ب آ فنقيضه ليس يمكن ان يكون كل ب آ بل يجب او يمتنع او يكون مطلقا على حسب احوال الممكن ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب آ
على ما ظن فان ذلك في سلب الممكن الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب آ فنقيضه ليس يمكن ان لا يكون كل ب آ بل يجب او يمتنع او بالاطلاق على حسب
احوال الممكن ولا يلزم شيء بعينه ايجابا في البعض ولا يوجد لاصنافه ما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شيء واحد يعمها وعلى هذا فقس في الجزئيتين

الفصل السادس في حد القياس المطلق العام قد عرفت اذا المقدمة والمقول على الكل ايجابا وسلبا والجهات والتناقض
فها وكما ان القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك فكذلك المقدمة من حيث هي مقدمة بل انما تكون المقدمة برهانية
وجدلية وغير ذلك بعوارض اخرى بعد كونها مقدمة والبرهانية يكون احدى جزوى التناقض ليس انما اتفق بل الحق منهما مثل الاولية والمحسوسة
والمسند الى الاولية والمحسوسة او شيء آخر ان كان يجري مجرى ذلك وهذه لا يكون الا واحد واما الجدلية فانها يكون المحسن ما هو مشهور و
محمود وربما كان المتقابلان معا مشهورين وكان كل واحد منهما بالقوم المحسنة مقدمة جدلية وكان القايس اذا اراد ان ينصر وضعا و
انتفع باحد المتقابلين استعمله ثم ان اراد ان ينصر مقابله وانتفع بالمقابل الثاني اخذه واستعمله واما المجيب فوضع واحد يعين له
مشهور واحد واما السائل فانما ينتفع بما يسلمه من المجيب ولا يعين ما يسلمه من المجيب وربما ابتدأ فاستعمل مشهورا وان لم يسلم
من المجيب وكان ح حكم المشهورين المتقابلين السائل على ما هو المجيب في انه ينتفع بالطرفين جميعا واما الذي يكتسب بالتسليم ففي اكثر الامر
انما ينتفع باحد النقيضين بعينه اذا احتاج انتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة وقد ينتفع بالثاني في انتاج خلف عليه وربما
امكن ان ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب وذلك لانه لو كان مثلا ينتج ان كل انسان حيوان من يسلم ان كل انسان حساس و
كل حساس حيوان ثم يسلم له ان كل انسان عديم الحس ويسلم ايضا وكل عديم الحس حيوان امكنه ان ينتج ذلك بعينه فالمقدمة البرهانية يخالف
الجدلية انها واحد بعينها من طرفي النقيض دون الاخرى وان بعضها لا يكون مقدمة لقياس برهاني البتة ينتج ما ينتجه الاول بعينه ولا النتيجة
اخرى كما كان المحمودان المتقابلان فيكونان مقدمتين للقياس الجدلي اذ كان طرفا النقيض يسلم مقدمة للقياس الجدلي لان البرهانية لا يصير
برهانية اليه يسلب التسليم او المنع فانها لا يلتفت فيها الى التسليم البتة وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة فان كونها مقدمة
غير كونها مقدمة برهانية او جدلية وانما هي جزء من القياس المطلق من حيث هي مقدمة لا من حيث هي مقدمة برهانية او جدلية فالنظر في
صورة القياس والمقدمة مما يجب ان يقدم على النظر في مادتها واذا النظر في شيء يسعر النظر فيما يشبهه وليس به او يرجع اليه فحقيق ان

نعلم الشيء نفسه يكون في صناعة وان نعلم ما يشبهه يكون في صناعة اخرى فالامور التي تحكى القياس لاجل الصورة لا لاجل المادة وترجع اليه من
جهة الصورة وانحاء الغلط التي تقع في القياس من جهة الصورة والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها ان تذكر في هذا الفن
فحرى ان تكلم في هذا الفن في الاستقراء والمثال والضمير من جهة الصورة وتكلم ايضا في تركيب القياس وتحليله وفي الامور التي
تشبه القياسات وفي البيان الدوري وعكس القياس وانعكاس القياس بسبب النتيجة ورد الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف فبين
من حال المنطق في كل باب منها انه نظر في امر يتعلق بصورة القياس فاذا استتممنا الكلام في ذلك انتقلنا الى بيان احوال مادة مادة واما الحدود
فانها الاجزاء الذاتية للمقدمات اذا حل عنها الحرف الرابط ويعني في الحمليات الشيء الذي هو الموضوع والشيء الذي هو المحمول واما السور والجهة
فلا يحل واما الروابط فداخلة للمقدمة حتى تكون مقدمة ولكنها تبطل عند الانحلال ولا يكون ما تحل اليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال
فلا يكون حد التحليل فان الحد هو ما تحل اليه المقدمة وفي الشرطيات اذا اسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التي بها الارتباط بقي
المقدم والتالي وسميت هذه حدودا لانها اطراف للنسبة تشبيها بالحدود التي في نسب الرياضيين واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه
اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض شيء ما اخر غيرها من الاضطرار فالقول ههنا كالجنس للقياس فينبغي
ان تنظر انه جنس للقياس المعقول المتصور في النفس او جنس للقياس المعقول فنقول ان القياس يقال بالتشابه على شيئين فيقال قياس للاحكام
المؤلفة تاليفا ما في النفس فتؤدي الى تصديق في النفس بشيء اخر ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس من حيث هو
قول مسموع فقط فان الاقوال المسموعة لا يلزم عنها قول اخر البتة فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب ان يتبعه لفظ اخر ولا يتبعه ولكن من حيث
هو قول مسموع دال على معنى معقول وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا ههنا السماع بل لانه قول
مسموع فقط على الاطلاق غير مخصص بلغة دون لغة فانه لا يصح ان يكون اللازم والملزوم بما يدل عليه بلغة دون لغة بل على الاطلاق اي
لغة كانت ومعنى لازم ان يكون ذلك اللفظ يحيله لا فرقه بمعناه وكما ان القياس يقال على هذين فالقول الذي هو كالجنس للقياس يقال
على هذين فالقياس المسموع على الوجه الذي قلناه جنسه القول المسموع والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول لكن القياس المعقول
قد يكفينا وحده في تحصيل الغرض الذي في القياس اذا كان المطلوب برهانيا واما في الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر فان القياس المسموع
لا يستغنى عنه في افادة الغرض الذي في كل واحد منها وكذلك في الامتحانات التي تستعمل وسنذكرها في مواضعها فهذا معنى القول الملحوظ
في جنس القياس واما قوله اذا وضعت فيه اشياء يعني اذا سلمت الاشياء التي فيه وليس يعني ان يكون نفسها مسلمة بل وان كانت عنده
منكرة او في نفس الامور لكنها اذا سلمها لزم عنها غيرها وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس
الخلف فان القياس الجدلي انما لا يوجب الحق حيث لا يوجب لان مقدماته تكون في نفسها غير حقة لكنها مع ذلك اذا سلمت لزم عنها ما يلزم
والسوفسطائي الذي فيه اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك تصور الدال الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه على الوجه الذي ياخذه السوفسطائي
لزمت منه النتيجة مثال ذلك اذا قال السوفسطائي الماء له عين وكل ما له عين فانه يبصر فالماء يبصر فان هذه المقدمات اذا سلمتها على نحو ما
احد لزم المطلوب اذ لا يخلو اما ان يعني بقوله ان الماء له عين عين الينبوع او عين الحدقة او يعني بقوله ان له عينا ان له شيئا يسمى عينا
فاذا سلمت المقدمات على اي الوجوه كان حتى كانك تقول ان الماء له عين ينبوع وكل ما له عين ينبوع فهو يبصر او الماء له عين حدقة وكل ما له
عين حدقة فهو ينظر والماء له ما يسمى عينا وكل ما له ما يسمى عينا فهو يبصر فانك اذا سلمت هذه وان كانت كاذبة لزمت النتيجة فاما ان تخالفت
في التسليم لم يكن اما بقوله قياسا اعني اذا لم يكن الاوسط عينا بمعنى واحد لم يكن ما قاله قياسا البتة وان سلمها لانها لا يلزم من تسليمها والاوسط
مختلف لشيء والمثال هذه القرائن الغير المنتجة فانها ليست بقياسات سوفسطائية بل هي قياسات سوفسطائية ومعنى هذا انها ليست في انفسها

قياسات ثم تنسب الى السوفسطائي اي ليست انا اسلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط يلزم عنها المطلوب كما ان اشياء في انفسها قياسات ثم تنسب الى
الجدليين فيكون كونها سوفسطائية يعني ان القياس قد يكون قياسا من حيث الصورة صحيحا ولكن يكون سوفسطائيا اي في المقدمات وقد يكون الشيء
بسبب صورة القياس فيكون صورته سوفسطائية لا مادته وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات ومن شرطها انك اذا سلمت ما فيها
لزم عنها غيرها فاما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة حتى يخصص بانها قياسات سوفسطائية لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما يقول
ان هذا انسان مات ويقول هذه قضية زيف ويعني بها انها اشياء شبهت بالقياسات فقال لها قياسات مشبهة مجازا او استعارة كما يقال
حيوان مصور وانسان مصنوع والنظر في معرفة كل شيء على وجهين احدهما في ان نعرفه والثاني ان نعرف ما يشبهه وليس هو والنظر في كلي وجهي
القياس السوفسطائي نظر منطقي واما القياس الشعري فانه وان كان لا يحاول ايقاع التصديق بل التخييل فانه يرى ان يوقع التصديق ولا يعرف
فيه من حيث هو شعر انه كذب وهو يستعمل مقدماته على انها مسلمة مثلا اذا قال فلان قمر لانه حسن فانه نفيس هكذا فلان حسن وكل حسن قمر
ففلان قمر فهذا القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم عنه قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه انه يعتقد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد من حيث
هو شاعر بل يصدق ان يخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس الممدوح كما لو قال ان الورد سرم بغل قائم في وسطه روث فكانه يحاول ان
يقول وكلما هو سرم بغل بهذه الصفة فهو يحسن مقذرا فان قوله وان كان قياسا اي اذا سلمت مقدماته لزم عنه المط لكنه ليس يوهم بيان صحة
اعتقاد هذا الراى بقوله بل يريد ان يقربه في النفس عن المقول عنه بخلاف ان قولنا اذا وضعت فيه اشياء يشتمل على جميع هذه وكما ان الحملي
يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكما انه يكون قول مركب من حمليات فيلزم عنه قول اخر فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة او مخلوطة يلزم
عنه قول اخر فهذه امور نستعملها في مواضعها فلم يحسن من ظن ان قولنا اذا وضعت فيه اشياء انما هي الاشياء الحملية دون الشرطية وانما قال اشيا
ولم يقل شيء واحد فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقيض وما اشبه ذلك فانك ستعلم ان القياس
لا يصح ان يكون من حد واحد بل ولا من مقدمة واحدة بل انما يكون من اقوال اكثر من واحد اما اثنتان اذا كان القياس بسيطا او اكثر من ذلك ان
كان القياس مركبا ولما كان معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو اذا سلمت فيه اشياء كانت الاشياء هي القضايا لا محالة لان التسليم لا يقع الا
القضايا ولا يجوز ان يقال ان القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا فقد اخطا في التحديد وذلك لانه يكون قد احد القياس في
حد نفسه لان المقدمة انما تحد بانها قضية هي جزء قياس فكانه يقول ان القياس قول اذا وضع فيه قضايا هي اجزاء قياس ويعرض ما عرض لبعض
مغفليهم في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يوجد في حده قضايا او اشياء من غير ان يوجد مقدمة ومعنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك
اذا سلمت ما فيه من الاشياء التي هي القضايا وليس معنى هذا ان يكون القياس شيئا وما يوجد مقدمة ومعنى قوله يوضع فيه شيء خارجا عنه
بل ما يوضع فيه هو ما يلتئم منه القياس وهو منه على انه جزء له منه يلتئم وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت اشياء هي ما فيه
بل معنى ذلك اذا سلمت الاشياء التي فيه كلها التي منها تاليفه وقولنا لزم من تلك الاشياء الموضوعة معناه من تلك الاشياء الموضوعة على ما فيه
من حيث هي موضوعة فيه وذلك ان اللازم ليس عن تلك المقدمات التي هي مادة التاليف كيف كان بل منها ومن التاليف منها وهو نحو
كونها في ذلك القول فيكون كانه قال لزم من تلك الاشياء الموضوعة فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعا وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات
لا تحتاج في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان تقترن بها شيء تتم بذلك لزوم ما يلزم عنها سواء كان معقولا او مصرحا به فانك اذا قلت ج مساو لب
وب مساو لد فج مساو لد انما يكون تم لك هذا بان استشعرت ان ج مساوي لمساوي د ومساويات المساوي مساويات فليس
هذا القول قياسا على وجه ومثل قول القائل فلان يطوف في الليل فهو ملصص فان هذا القول ليس قياسا بالفعل فلا يلزم عنه
كونه ملصصا بذاته بل بتسليم شيء اخر معه وهو ان تسلم ان كل طائف في الليل ملصص وكقول القائل حائط السنة حال امر السنة

لكن حفظ السنة ليس شرا اهمالها شر فاذا حفظ السنة خير فان هذا لا يلزم عن هذا القول وهما وضع فيه بذاته بل عن مقدمة محذوفة ان كل ما
هو غير شر وضاد الشر فهو خير وكمن يقول انك تقول ان النهار موجود لكن النهار موجود فانت اذن صادق فقد حذف هاهنا وكل من
نقول قولا يكون عليه الوجود فهو صادق في اشياء هذه كثيرة واعلم ان معنى اللزوم هو انك اذا سلمت ملك يجب ان تسلم هذا القول الاخر
ليس انه يجب ان يكون صادقا ولان اللزوم يكون منها بنفسه عنها فان قولنا كذا يلزم عن كذا اعم من قولنا الدال هو بين اللزوم عن كذا
فلذلك هذا الحد يتناول القياسات البينة اللزوم وما ليس الزامها بينا واذ قال يلزم فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة وما
اشبه ذلك فان تلك اذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شيء باضطرار وقولنا لا بالعرض يعني به ان لا يكون انما لزم اللازم لسبب مقدمة
اخرى لم يورد ليس حالها حال المحذوف اصلا فان الحد الذي يحتاج ان يتم به المقدمات الموضوعة بان يضاف اليها فلذلك قد اورد
ما يفصل عنه بل هي مقدمة تركيبية واحدة لها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض
لا عن ذاتها كمن يقول الدليل على ان اجزاء الجوهر جوهر هو ان اجزاء الجوهر يوجب رفعها رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر
فاذا اجزاء الجوهر جوهر وهذا لازم عن هذا القول لا محالة فانه لا يكون ما قيل مسلما الا وهذا لازم لكن ليس يلزم عنه لذاته بل انما يلزم عن
مقدمة اخرى يجب ان تقرن بالاولى وتلك الاخرى هي ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور ان ما ليس بجوهر لا يوجب
رفعه رفع الجوهر هي في قوة هذه المقدمة واما ما كان من الاقوال فيه فضل لا يحتاج في ان يلزم ما يلزم فتلك الجملة لا يحتاج ان يفصل عنها
وذلك لانها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذي يلزم لا وحدها ولا مع غيرها ولا بعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا يحتاج ان
نفرق بينها وبين القياس فانه لم يشترك في شيء وقوله شيء ما قالوا ان المراد به شيء وربما لم يذكر شيء ما ولكن ليس يكون القياس قياسا بان يكون
اللازم عنه واحدا او كثيرا فلو كان هاهنا قول ويلزم عنه اقوال متلازمة او متكافئة ما كان يحل ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه
الزيادة شيء انه لم نفهم من هذه الزيادة كان مطابقا لا سيما يسمى قياسا مثال ذلك انه اذا قيل ليس شيء من ج ب وبعض ب ا فانه قد
يلزم منه ان بعض ا ليس ج وسيعلم بعد ان الامر على هذه الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن بعض وضع ما
وضع فيها الذاتها قول اخر ومعنى قولنا يلزم ما علمت لا انه يلزم بين اللزوم فاذ ليس هذا قياسا وهذا الحد ان ترك على ظاهره تناوله
فقد وجب من هذا ان يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فقوله شيء ما اي شيء محدود يكون
ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن او اشياء كذلك ان كانت ويكون هذا القول الذي وضع فيه اشياء يوجب ذلك الشيء المحدود
فاذا كان كذلك فقد تعين نسبة ما للقياس الى اللازم وانما قالوا ان قولنا ليس شيء من ج ب وبعض ب ا ليس قياسا لما وحده
ليس يلزم عنه الشيء المحدود واما كيف كان هذا الشيء المحدود فانا حين نزيف هذا التاليف نبين انا جعلنا السالبة الصغرى والجزئية
كبرى فاذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عسا ا ج محمولا و ج موضوعا فلم يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما
لزوم من غيره فلم يكن قولا اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها شيء ما محدود الذي له نسبة اليه بصفة محدودة كون غيره كذلك فلم يكن قياسا
كون غيره قياسا فان قال قايل فيجب ان يكون كثير مما هي قياسات يصير غير قياسات اذا لم ينتج ما يريده فنقول لو لا انها يكون قياسا
بالقياس الى ما ينتجه وغير قياسات بالقياس الى ما لا ينتجه واما نحن فلسنا نقول انه اذا لم ينتج اي شيء اتفق مما لا نريده لم يكن في نفسه الى قياس
بل اذا كان لا ينتج شيئا ما لزمه لنسبة معينة على ما سنصف بعد وليس اذا كان لا ينتج شيئا فرض ينتج شيئا لزمه تلك النسبة ولم يكن قياسا
لانه ينتج شيئا معينا فاذا كان كونه لا ينتج امرا فرض مما لا يرفع عنه انه يلزم عنه شيء ما الذي بعينه فلا يرفع عنه انه قياس ثم لا مانع يمنع من
ان يقال ان من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود بعد ان لم نعلم انا احتجنا نقول في هذا

الكتاب ان كذا قياس فانما نعني هذا الاخير فلا يكون اسم القياس لهذا الاخير من الجهة التي تشارك فيها الاول من جملة مشاركته وخصوصيته على
ان القياس انما هو قياس لاجل شيء والحجة حجة على شيء فليس من شان المتعلم ان يبحث عن التاليف حتى كيف يتفق ان ينتج بل من شانه ان يحصل
مطلوبا فينظر هل يصح او لا يصح ويجعل القياس مسبوقا اليه فيكون كل قياس انما يطلب لشيء ما محدود وقولنا اخر غيرها نعني بهذا ان لا يكون النتيجة
قد كانت في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما فما كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمه بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس ويشترك
الحملي والشرطي فهاهنا وقوله بالاضطرار اي دايما ليس في مادة دون مادة فاما اذا قلنا ليس احد من الناس بفرس وكل فرس صهال فانه يرد ان الحملي
مساويا للاوسط لزم في هذه المادة وكل مادة تشاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن ليس يلزم مثل
هذا عن كل تاليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دايما فليس هذا التاليف قياسا وليس يعجبني قول من يقول ان قوله اضطرار التعريق بين
القياس وبين الاستقراء وذلك ان تلك لا يلزم عنها شيء لا دايما ولا غير دايم فان مقدمات الاستقراء اذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة ولا المثال
اذا سلم لكن المثال الذي اوردناه اذا سلمت المقدمات التي فيه لزم عنه الشيء بشرط في المادة وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التي للتاليف فكذلك
القرائن الغير المنتجة يلزم عنها اشياء في مواد ما الهاجال الوشرط ولا يلزم في غيرها من المواد فيكون قد يلزم عنها شيء ولكن لا دايما والاستقراء و
التمثيل لا يلزم منهما في مادة من المواد شيء البتة حتى يكون يلزم عنها شيء ولكن لا اضطرارا اي ليس دايما كما ظنوا

الفصل التاسع

في شكوك تعرض في حد القياس المذكورة وحلها

لكن قد لحق هذا الحد قبل شكوك منها ان اللوازم قد لا تكون اضطرارية بل تكون
ممكنة ويكون القياس قياسا ومنها ان القياسات الجدلية قياسات وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة بل في غالب الظن والخطابيات ليس
لزوم ما يلزم عنها اضطرارا وايضا فان القياسات الشرطية قد تكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة
فالنهار اذا موجود فيكون اللازم مما وضع في المقدمات وقد جعلت القياس الشرطي داخلا في هذا الحد وكذلك اذا قلت اما ان يكون الحركة
موجودة او لا يكون موجودة لكن الحركة موجودة فينتج نقيض التالي وهو عين المقول في الاستثناء وكذلك انك اذا قلت ان الحركة موجودة انتج
فالحركة موجودة واشنع من هذا مثال اخر انه ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وقالوا ايضا ان
هاهنا مقاييس يوجب النتيجة عن قول واحد كقول القايل فلان يتحرك فهو اذا حي ولما كان عبد الله يكتب فهو اذا يحرك يديه فاما الشك الاول
فيحل بان يذكر ما قلناه انه ليس معنى قولنا يلزم اضطرارا ان اللازم في نفسه يكون قولا اضطراريا بل ان لزومه عن القياس يكون اضطراريا وان
كان في نفسه كذبا او حقا ضروريا او ممكنا وغير ضروري فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا عن شيء اذا سلم ويكون في نفسه غير اضطراري
واما الشك الثاني فقد قيل انه عني باللازم ما كان لازما بالحقيقة او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم عني به المفهوم من اللازم حقيقة
لا مجازا ومع ذلك فان الشك منحل لان ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فان ما فيها اذا سلم لزم عنه النتيجة اضطرارا انما يكون
مشكوكا فيها لان تلك المقدمات تكون مشكوكا في امرها فاما كون القياس قولا اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا فهو امر مشترك للجميع واما
الشك الثالث فيحل بان تعرف ان قوله لزم عنها غيرها معناه غير المسلمات والمسلمات هي التي فيها صدق او كذب ولم يكن قولنا فالنهار موجود
مسلما في نفسه او متعرضا لان يكون في نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيئا هو جزء منه فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هو جملة
مسلم واحد ولا يسلم فيه لاحد جزويه الاخر وبما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلت ان كان الانسان حجرا فهو جماد ولا واحد من
هذين يسلم فالمقدمة مسلمة لان التسليم هاهنا يتناول حال النسبة بين القولين كما ان الصدق يتناوله فان لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين
عن ان يكونا قضيتين ويكون فيهما صدق او كذب ووضع او تسليم وكذلك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة لم يكن صدق ولا كذب وكذلك
اذا قلت فيكون النهار موجودا مع الفاء وحرف الجزاء لم يكن صدقا ولا كذبا فلم يكن شيء منهما مسلما او غير مسلم وان كان اذا افردت كل واحد منهما

كان صدقا او كذبا واعرض التسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا اما كذا واما كذا صار الصادق المسلم هو الجملة غير الاجزاء فاذا النتيجة غير الامور المسلمة
واما الشك الاخر وهو ان يقول ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة فان هذا الشك يحل من وجوه احدها ان هذا القول ليس بقياس البتة فان
القياس هو ما يفيد زيادة تسليم وهذا ليس يفيد شيا وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان بل ما يلزم عنه شيء يستفاد تسليمه ولم يكن
مسلما من جملة ما سلم موضوعا في جملة ما وضع فاذا لم يكن هذا قياسا لم يجب ان يقول ان شيئا هو قياس وقد لزم عنه لانه ليس غير الموضوع و
الثاني ان المسلم ايضا ليس هو النتيجة فان المسلم هو لكن الحركة موجودة مقرونة بلفظ لكن وكذلك قولك والحركة موجودة ومقرونة بالفاء والواو
وفيما وضع نتيجة وهي ان الحركة موجودة وهذا جزء من المسلم لا المسلم والدليل على ذلك ان قايلا ان قال ان الحركة موجودة ولم يكن على
سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء حتى يكون كانه قال وصادق مع ان الحركة موجودة حتى يكون الحركة موجودة فيكون الحركة موجودة
كموضوع وقد حمل عليه وصادق مع ذلك لم يلزم عن القول شيء فان لزم فمع الاستشعار بان هذا مستثنى فيكون ان الحركة موجودة يجعل
في الذهن جزا من قضية محمولها الاستثناء حتى يلزم ما يلزم وهكذا الحال في المثال الذي اورد للمنفصل وقد تكلف له انواع من الجواب لكن الحق
ان هذا ليس بقياس لست اقول ان المقدمة المنفصلة الى ايجاب وسلب لا يكون قياسية فانها تدخل في القياسات لكني اقول ان استعمالها
على ان يقرن بها استثناء النقيض وعلى ما قيل في الشك ليس يودي الى قياس فانه لما قال اما ان يكون الحركة موجودة او لا يكون فقد ساق
هذا الكلام ان يبين به امر مجهول او يلزم امر امنكر الا يعرفه فلما قال لكن الحركة موجودة وجعل هذا جزا من القياس ليبين به ان الحركة موجودة
لم يكن هذا قياسا لانه كان المطلوب فيه مقدمات او سلم قبل عقد القياس عليه فان كان القياس انما هو لاستثنائه شيء فقد كان مستغنى
عنه وان كان لالزام شيء منكر فالمخاطب لا يسلم ان الحركة موجودة ليستثنى بها واذا لم يسلم ذلك لم ينعقد عليه من هذا قياس ومع ذلك
فانه اذا لم يلحظ نحو سلب صريح بل الى جهة من جهات العدول كان النتيجة غير الذي ذكرت بل ان الحركة ليست غير موجودة وهذه ليست
هي ان الحركة موجودة ولو كان يلزم بها فان اللوازم كلها اغيار في المعنى كما علمت مرارا واما الامثلة الاخرى فانما يتم بمقدمات محذوفة لفظا
معقولة الثبوت عقلا فقد حذف في واحد منها ان كل متحرك حي وفي الاخر وكل ما كان السراج موجودا فالضوء موجود وهي الشرطية وفي الثالث
كل كاتب يحرك يده فقد وقعت على حد القياس فاعلم ان من القياسات ما هي كاملة وهي التي نظر لصورتها ان يعم تسليم النتيجة عنها ومنها ما هي
غير كاملة وهي التي لا يكون ان يعم ما يلزم عنها هنا وانما يتبين لزومها بعد تحققها ويرجع بها الى الكاملة يكون ذلك التغير لها في نفسها
حدودها لا في شيء اخر يدخل عليها ويكون ذلك التغير لها يلزم صدقه صدق ما يسلم فيها

تمت المقالة الثانية والحمد لله
ومنه وكرمه

م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق

الفصل الاول في عكس المقدمات على الاطلاق

تجرت العادة بان يعرف احوال عكس المقدمات حتى اذا وقف عليها
سهل الامر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة ومعنى العكس هو تصيير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية والصدق على حاله والقضية المنعكسة
هي التي تقبل هذا العكس فالسالبة الكلية من المطلقة اذا اخذت بحسب ما تفهم في التعارف من قول القايل لا شيء من ج ب وهي المستعملة في العلوم فانها تنعكس
فان اخذت على ما يجب في نفس الامر فانها لا تنعكس فاما والمفهوم من لا شيء من ج ب انه لا واحد من الموصوفات بانها ج بالفعل محمولا عليه ب مع استعمال
ما دام موصوفا بج من غير منع ان يكون ما دام ذاته موجودا بل مع تجويز ان يكون مع ذلك ما دام ذاته موجودا فليس تنعكس وذلك انه اذا كان
قولنا لا شيء من ج ب معناه انه لا شيء مما يوصف بج انه ب فمنه ما يدوم وصفه بج فيدوم سلب ب عنه ومنه ما لا يدوم وصفه بج ويدوم
سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقا ان كل واحد مما يوصف بج كيف كان يسلب ب عنه دايما ما دام ذاته موجودا
فيكون السلب ضروريا صدق معه لا شيء مما هو ج ب واذا كان السلب عنه حقا عندما يكون ج فقط صدق لا شيء مما هو ج ب فاذن هذا
يصدق على الضروري وعلى فن واحد من الاشياء التي يسميها مطلقات فيقول انه ينعكس مثل نفسه فانه ان كان لا شيء من ج ب فلا شيء من
ب ج والا فبعض ب ج فلنعين ذلك البعض وليكن د فيكون د بعينه موصوفا بانه ب وج فيجتمع فيه انه ب وانه ج فيكون شيء واحد يجتمع
فيه انه ج وانه ب وقد قلنا لا شيء من ج يوصف بانه ب اي مع ما يكون ج ود مع انه ج هو ب هذا خلف وهذا العكس يجوز ان يكون كالاصل
فانه كما يكون لا شيء من الابيض اسود اي ما دام ابيض فكذلك لا شيء من الاسود ابيض ما دام اسود وكما انه لا شيء من الحجارة حيوان اي دايما
ما دام موجودا فكذلك لا شيء من الحيوان ان يكون بحجارة ما دام موجودا فحكم الاصل كحكم العكس وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا لانه يبين
فيه ان السالبة الكلية تنعكس بان يوجد نقيض السالبة الكلية في الجزوية الموجبة فينعكس جزوية موجبة ثم يصح الدعوى على سبيل الخلف وفي هذا وجهان
من النقص احدهما انه لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزوية تنعكس وبعد ذلك فانه حين بين لنا بعد فهو لا جارا عن هذا البيان واتوا ببيان اخر وهو
ان ج لما كان مباينا لب ومباين المباين مباين فب ايضا مباين لج فلا شيء من ب ج اما اعراضهم فيقتضيه اهل التحصيل ويتولى ان هذا ليس على
سبيل استعمال عكس الجزوية بل على سبيل تعيين شيء واحد وافتراضه يكون بعينه كلا الامرين وهذا امر يعلم من غير ان يلتفت فيه الى حديث العكس
فذلك الواحد يتعين لك بالحس او بالعقل انه بعينه ج وب فيجد موصوفا بج هو ب وموصوفا بب هو ج من غير استعمال القياسين في امر هذا
الواحد ومن غير عكس وهذا النقيض نقيض حسن وحق واما طريقتهم فقبلوها وما لوا اليها وحسبوا انها بيان نافع وهذا خطأ ممن ابدعه ومن
القابل وذلك لان المباين هو انه ليس له اسم مشترك يقال على وجوه فمن ذلك في المكان ومن ذلك في الحد ومن ذلك في اشياء اخرى منها المباين
بمعنى انه ليس هو فيكون معنى قولنا ههنا مباين المباين هو انه ليس هو المباين في المكان ولا في الحد كما بيناه لا شيا التي قد يحمل بعضها على بعض في
الحد ولكن في معنى انه ليس هو واذا قال القايل لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج لان ج مباين لب كان معناه لان ج ليس هو ب وما ليس شيا
فليس الاخر هو لم يحل اما ان يكون هذا منافيا الاخر كذلك وان كان احدهما محتاجا الى بيان فالاخر كذلك لكن الشخص اما بين بنفسه فيكون بينا انه
اذا كان ج ليس ب فليس ب ج وان كان ذلك غير بين فهذا غير بين لان ج ليس هو عبارة عن مادة بعينها بل عن كل مباين وب عبارة عن كل
ما سواه فلا يمكن ان يقال ان هذا جزوي غير بين يحمل كل بين فلو كان مسلما ان كل مباين لشيء فالشيء مباين له اي كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء
هو كذا لا شك في انه لما كان ج ليس ب فب ليس ج نعم ههنا شيء بين بنفسه وهو ان الشيء المباين بشيء فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مسلم

ان ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو بل هما في هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد وليست المسئلة هذه بل المسئلة انه اذا كان لا
شيء من ج الا مباينا لب فهو يكون لا شيء من ب الا مباينا لج وهو بعينه طلسا هل اذا لم يكن شيء من ج ب فهل ليس شيء من ب ج وليس
معنى المباينة الا هذا فان كان احدهما بينا بنفسه فالاخر كذلك لكن الشخص اما بين بنفسه في كليهما او قريب من البين فاذا احضر حضرا
كليا تعرف المسئلة وزال الالتباس بنفسه تامل الحال في المهملة فان هذه الكلية فيها كاذبة مثل قولك ج مباين لب فليس يلزم ان يكون ب
مباينا لج فان الحيوان مباين للانسان بينا للمعنى والانسان لا يباينه وكذلك المسور بسور جزوي فانه اذا كان بعض ج مباينا لب لم يلزم
ان يكون بعض ب مباينا لج فلم يكن كون المباين مباينا للمباينة باعتباره مساو وذلك لان ج يكون مباينا لبعض ب وهو اصلا للبعض الاخر فيكون
ذلك البعض الاول مباينا له ولا يوجد ان يكون مباينه كليه فكذلك اذا قلنا لا شيء من ج ب اوجبنا المباينة من جانب ج ولا ندري هل الجانب
الاخر مباين بكليته او ببعضيته فيحتاج ان يبين ببيان بل يسلم انه اذا كان كل ج مباينا لب اي ليس شيء من ج ب فب مباينا لكل ج و
لنسلم ان هذا بين بنفسه فهل اذا نقل كل من ج الى ب يكون نصا ان كل ب مباين لج او يكون ليس شيء من ج ب فب مباينا لكل ج والمسلم
لذلك بل حكمه حكم البعض لذا نقل عن ج الى ب في قولهم بعض ج مباين لب فصار بعض ب مباينا لج كان كاذبا على انه حيث يصدق
والمباين مباين للمباين انما يصدق اذا كان المباينان موجودين معا حال المباينة واما اذا كانت المباينة هو ان لا يكون احدهما
موجودا مثل مباينة الكاتب للانسان حين لا يكون انسان ما كاتبا فلا يقال ان الاخر المعدوم مباين له فهذا البيان ليس بشيء ولا
ينبغي ان يلتفت اليه بل الى بيان التعليم الاول ولما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف والجواب عنه ان قياس الخلف معقول بذاته مسلم
اليه في نفسه وليس يحتاج الى ان نعلمنا حاله في لزوم ما يلزم عنه اذا كان كما لا نعلم والمعلم الاول فانه ليس يعلمنا حال قياس الخلف الا على
سبيل التذكير والتجريد عن المادة واستعماله وقبوله طبيعي وعلى ما نعلم ثم ان الفاضل من المتاخرين قد بين هذا بوجه حسن فقال والا
فليكن بعض ب ج وقلنا لا شيء من ج ب وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما نعلم بعد على سبيل التذكير لا على سبيل الافادة علم
مجهول فيلزم من ذلك ان بعض ب ليس ب وهذا خلف فهذا واما ان كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الامر فليس يجب لها عكس
وهي التي رايتنا ان يجعل العبارة عنها بقولنا كل ج ليس يوجد ب او ان نقول ليس ولا واحد من ج الا وليس ب معناه عنه ان كل واحد
مما يوصف بانه ج بالفعل كيف كان دايما او غير دايم فانه يسلب عنه ب لا يدري متى أ في جميع زمان ما يوصف بانه ج او في جميع زمان
وجوده وصف بج او لم يوصف او في بعض زمان كونه ج او زمان غير زمان كونه ج فان ما يوصف بانه ج اذا سلب عنه ب في زمان كونه
ج كله فقد سلب عنه ب فان كان في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ب وان كان في زمان قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ب وان
كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوب او سلب او يسلب فانما نعني زمانا ما فذلك لضرورة اللفظ بل مرادنا ان
كل شيء يوصف بانه ج فذلك الشيء حق عليه سلب ب لا ندري متى فاذا كانت السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم او ما هو خارج
عن الضرورة وهو الذي ليس السلب عنه دايما ما دام ذاته موجودا بل في وقت ما من اوقات وجوده وهي التي يخص بالوجودية لم
يلزم لها عكس فان سلب الضحاك بالفعل عن كل انسان صحيح بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحاك بالفعل وقتا ما فاذا
سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا وكل انسان يسلب عنه الضحاك مطلقا وخصوصا على راي من يخرج الضرورة عن الاطلاق
ولذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا ينعكس اوليس يمكن ان يسلب الانسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه وكذلك في
مواد كثيرة فقد يوجد السلب الكلي المطلق مادة لا ينعكس فيها وهذا معنى قولنا ان كذا لا ينعكس اي ليس يلزم عكسه لا انه لا ينعكس
في مادة من المواد فتبين من هذا ان السالب الكلي المطلق الحقيقي لا ينعكس لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا البيان فكذلك

لا يقال ولا واحد من الناس ضاحك فلننظر الان في وجوه اخرى يعسر لها فنقول ان قوما يقولون ان المطلقة هي التي يحكم فيها على ما حصل من
الموضوعات موجودا حتى يكون اذا قال قايل كل ج ب كان معناه ان كل واحد من الموصوفين بانه ج في الماضي والحال مما قد وجد هو موصوف
بانه ب فيكون قولهم لا شيء من ج ب معناه انه لا شيء مما وجد وحصل ج ما بالفعل الا مسلوب عنه كونه ب وان كان قد يمكن ان يوجد له ب او
يكون بعض ج اذا وجد كان ب بالضرورة لكنه الان ليس موجودا والموجود منه هو البعض الذي لا شيء منه ب مثال الاول عندهم اذا
اتفق في وقت انه لم يكن انسان الا متحركا بالفعل ومثال الثاني ان يكون وقتا لا لون موجود فيه الا البياض فيكون ج كل لون بياضا فيكون هذا
الوجودي ينعكس ايضا فلننظر هل يلزم من هذا ان لا شيء مما هو ب فهو ج ايضا اما اذا عني في العكس ما عني في الاصل فليس يجب ان يكون هذا
العكس لانه يجوز ان يكون ب مسلوبا عن ج الموجود ولم يوجد في غيره فانه ليس يلزم اذا سلب الكتابة عن انسان موجود ان يكون الكتابة موجودة
في اخرين واشياء اخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم فليس يلزم من ذلك ان يكون سلب ج عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب حقا
على سبيل الاطلاق فانهم ربما لم يحصلوا ب حتى يصير ولحيث اذا وصفوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور واما على غير هذا الشرط وعلى ان
يكون ج مسلوبا عن ب سواء لم يوجد ب او وجد في شيء اخر غير ج فهذا صحيح خارج من طريق العكس على هذا القانون لكن ينبغي ان ننظر ان
هذه القضية ج اي القضايا يكون فانه لا يلزم ان يكون ضرورية فانه اذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب وكان ب شيئا لا يحصل ان يسلب عنه
ج في كل زمان مثل ان يكون ما نعلم ان كان كل موجود ابيض في وقت ما مسلوبا عنه انه ماء الثلج وقد ذهبا وكان ج لا يوجد لماء الثلج وقد ذهب في
الوجودين في ذلك الوقت هو ابيض فالعكس انه لا شيء مما هو ماء الثلج وقد ذهبا بابيض كان هذا مما لا يصدق بالضرورة ولم يكن ممكنا حقيقيا
انه قد سلب عنه بالفعل وقد اتفقوا على ان كل قضية اما ان يكون فيها حكم بالفعل ضروري او حكم بالفعل غير ضروري او حكم ممكن ليس فيه شرط
انه بالفعل واذ ليس هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فانما يكون مطلقة فيكون ما طووه من ان المطلقة هو الذي يجب ان يكون الحكم فيه على الموجودين
في زمان قد حصل باطلا واعلم ان قولنا كل كذا كذا ليس يعني به كل موجودين كذا في زمان ما فان الموجودين من الناس في زمان ما بعض
الناس لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر حصلت اقسام لا يمكن الحاقها بالضروري ولا الممكن فيجب ان لا يلتفت الى هذا
المذهب ونحو حما معا ساقها انما ننتقل الى ان يريد هذا الغرض شرحا فان لم يعتبر وجود الموضوع بل اعتبر صدق القضية كان الموضوع
موجودا او غير موجود حتى يكون المطلقة هي التي الحكم فيها صادق زمانا ما سوا كان الموضوع موجودا او غير موجود فان غير الوجود
يصدق عليه السلب اما كان العكس مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان وكان مطلقا الا ان هذا الاعتبار غير نافع لما درست
لما نستعمله واما ان اخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتاخرين حتى يكون ج ما يصلح ان يكون ج حتى يدخل فيه
ما يصح ان يكون ج وان جاز ان يوجد ويعدم ولا يكون حاصلا له انه ج فلننظر ما يلزم من ذلك فيكون معنى السالب الكلي على مذهبه
اما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ب واما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل او بالقوة موصوفا
بالفعل بانه ب واما انه لا شيء مما يصح ان يكون ج موصوفا بانه يصح ان يكون ب لكن هذا الفاضل جعل المطلقة مما لا يجب سلب ب عنه
بالفعل كل وقت فلا يجد مخلصا عن الالزام السالف اذ بينا ان مثل هذه المطلقة قد لا تنعكس ولا يتغير ذلك بان يجعل الموضوع ما هو
موصوف بالفعل بما يوصف به الموضوع او بالقوة وما يجري مجراه فهذا على اول الوجهين واما الوجه الثاني فانه قضية يسلب منها الامكان
العام وليست مطلقة فان قال قايل انه ليس كذلك بل الامكان ههنا في مفهوم المحمول لا انما يكون ذات جهة لجهة يلحق الرابط ويخبر عن
امكان الربط فنقول لولا ان الجهة ههنا في مقابلة القضية السالبة يلحقه بالرابطة فانك تقول هناك بعض ما هو ج يصح ان يكون ب
وثانيا ان كل مقدمة لها جهة يمكن ان يجعل الجهة فيها خارجة عن المحمول فانه يمكن ان يجعل جهتها جزءا من المحمول ثم يلحق بها جهة اخرى فانك

اذا قلت كل انسان ممكن ان يكون كاتبا فلك ان تقول بعينه كل انسان بالضرورة ممكن ان يكون كاتبا واما ثانيا فانا نقول في قولك كل
انسان ممكن ان يكون كاتبا معناه ان كل انسان ممكن او يصح ولا يمتنع كتابته مدخلا للجهة على المحمول على معناه فانك ان قلت ههنا وعنيت بالامكان
الامكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان امكان الكتابة ليس ممكنا اللهم الا ان المتفات الى امكان قريب فح لا يجد حيلة فيما
ليس فيه الا امكان واحد ومع ذلك فيكون قولك كل انسان ممكن ان يكون كاتبا كاذبا على هذا التاويل لان ذلك ليس كله بامكان بعيد ولا
قريب بل الناس مختلفون في ذلك واما هذا كله فستظر ان هذا كيف ينعكس فنقول ان هذه القضية مع هذا كله يكون على حكم السالبة الضرورية اذ كان لا
شيء مما يصح ان يكون ج هو شيء يصح ان يكون ب هذا وان قوما قالوا ان السالبة الكلية على الوجه الاول ايضا لا ينعكس واوردوا امثلة فقالوا انا نقول
نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا شيء من الطاطخ في السكين ولا ينعكس انه لا شيء من الاوتاد في الحيطان او السكاكين في الطاطخ فالجواب عن
امثال هذا ما ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد ولا السكين بل في الوتد وفي السكين فاجعلهما كما هما محلا لهما موضوعين **الفصل الثاني**
في عكس المطلقات واذ قد بينا هذا فلنبين ان الكلية الموجبة هل ينعكس وكيف ينعكس الكلية موجبة ام جزئية وهل يسمى مطلقة ام لا يسمى مطلقة
فنقول اذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم ان يكون كل ب ج مثاله كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وايضا نقول كل انسان مستيقظ ولا
نقول كل انسان مستيقظ فليس يحب اذن الكلية الموجبة عكس كلي موجب فانه ربما كان المحمول اعم واما عكسها الجزوي فواجب فانا اذا قلنا كل ج ب يلزم
ان بعض ب ج وقد جرت العادة في بيان هذا ان يقال انه لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج وهذا مما ينعكس فيكون ولا شيء من ج ب وقد
قلنا كل ج ب هذا خلف فهذا هو النسيان المعتاد في هذا الباب وعلينا ان ننظر في هذا البيان هل هو حقيقي او ليس بحقيقي وذلك انه اذا كان بعض
الموجبة الجزوية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة وقد قيل ان الحقيقة منها لا ينعكس فلا يكون هذا بيانا على ان ذلك كما علمت يحتاج في احد نقيضه الى
ان يعين الحال والوقت وههنا لم نشتغل بتعيين حال او وقت في كليهما حتى يكون السلب مقابلا لا فيعين في الخلف ولا هو مقابل ولا يجب ان ينعكس السالبة
الكلية فيه فنقول الان ان هذا وان كان هكذا فان هذا البيان صحيح وذلك لان القائل اذا كذب في قوله بعض ب ج فيجب ان يكون انما كذب لانه
لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من الاوقات فانه اذا وجد بعض ب ج وقتا ما يقال بعض ب ج اى وقت كان واى حال كان فانه يكون صادقا
وان كان صادقا مع ذلك ان كل ب ج ليس وقتا ما ج فليس اذا هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة لتلك الجزوية الموجبة ولكن التي اذا كذب القائلة
بعض ب ج صدقت هي ولا يكذب الا ان يكون بعض من الابعاض موصوفا في شيء من الاوقات بالمحمول فاذا مناقض هذه الموجبة الجزوية المطلقة
هو هذه السالبة التي ظهر من حالها قبل انها ينعكس مثل نفسها ما نعنى للايجاب الجزوي كيف كان فضلا عن الكلي فهذا النسيان اذا حق احد المطلق
على المعنى الاخص لم يكن هذا نقيضه بل جاز ان يكون كذبا لا لان الايجاب كاذب بل لان الحمل دايم فكذب السالبة ولم يجب ان يصدق نقيضها
على الوجه المشهور فيكون خلفا فظهر من هذا ان الغرض في التعليم الاول ليس ما ذهب اليه من احار هذا الاعتبار في المطلق فان كان المطلق ماخوذا
على المعنى الاخص فليبين انعكاسه بالافتراض الذي سنشير اليه بعد ونقول الان ان مناقض ليس كل المطلق الذي هو الحمل فيه دائم واما مناقض السالب
الكلي المطلق والموجب العام الجميع هو الجزوي الذي يدل على الدوام وقد عرفت الفرق بين الدائم والضروري فيجب ان يراعى هنا في جميع ما نورده
فهذا اصول يجب ان يكون منك على ذكر فان الناس لم يشتغلوا بها ونقول ان هذا العكس يمكن ان يبين بالتعيين والافتراض وذلك بان
يقال اذا كان كل ج ب فلنفرض واحدا من الموصوفات بج وليكن د فيكون د هو ج وهو ب فالموصوف بب الذي هو د موصوف بانه ج وكذلك
قد يمكن ان يبين بالخلف على قياس ما فعله الفاضل من المتاخرين فانه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج السالب المطلق يعني ما دام ذات ب
موصوفة بانها ب وكان كل ج ب ينتج بقياس كامل طبيعي انه لا شيء من ج د ب ف واما ان هذا العكس ما حاله فنقول ان حال الرأي الاطلاق العام
فلا يلزم اذا كان كل كاتب مستيقظا اى وقتا ما يجب ان يكون بعض ما هو مستيقظ هو كاتب ما دام ذاته موجودا او ما دام مستيقظا وفي بعض المواضع

يجب كما نقول كل انسان حيوان اى ما دام موجودا ودايما وبعض الحيوان انسان اى ما دام موجود الذات فهذان يعمهما الاطلاق العام ولقائل ان يقول
انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ لزم منه ان بعض ما هو مستيقظ فانه كاتب ما دام موجود الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض
المستيقظين وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب فانه كاتب ما دام ذاته موجودا وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما يقال انه مستيقظ فانه
كاتب ما دام ذاته موجودا فقد انعكس ههنا ايضا ضروريا فنقول في جواب ذلك اما اولا فانا نتسامح ولا نناقش المناقشة التي لنا في هذا فنقول لا يمنع وجود
بعض المستيقظ كاتبا ما دام ذاته موجودا ان يكون الان بعضه ليس كذلك فانه كان الجزوية لا يمنع صدق سلبها صدق ايجابها كذلك لا يمنع
صدق ضروريتها صدق لا ضروريتها وكذلك بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها لا ابيض بالضرورة فان كان بعض ما هو موضوع المستيقظ
كاتبا بالضرورة اذا اخذنا الشرط المذكور فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة وان تاملنا هذا الكلام بالحق لزمنا ان لا نسلم ان
الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب بشرط ان يوجد كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ فان الشرط هو ان يكون
كاتبا فقط بلا زيادة والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا فيكون كاتبا فقط ليس كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو الكاتب كيف كان اى
الموصوف بانه كاتب المحسوس ان يكون كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفا لا بالضرورة واما الاشياء من حيث حدودها وبشرط
تجريد العوارض عنها لا يكون موضوعة لما ليس بحدودها ولا في حدودها ثم ستعلم ان قولنا من حيث هو كاتب ليس جزءا من الموضوع البتة
وذلك مثل قولنا الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ بل جزء من المحمول وسنبين لك ان الشك منحل من وجه اخر وعلى ج فنقول ان
العكس في المطلقين جميعا لا يجب الا مطلقا عاما وذلك لانك ان اخذت المطلقة خاصة وجدتها تارة ينعكس خاصة وقد ينعكس ضرورية
مثال الاول كل كاتب مستيقظ وعكسه بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة ومثال الثاني كل انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه ان
بعض ما يتنفس انسان بالضرورة فاذا عرفت حال الكلي الموجب المطلق فكذلك فاعلم حال الجزوي الموجب فانه ينعكس نفسه مثل جزويا موجبا
والبيان ذلك البيان وينبغي ان لا نطول بسرده وقد اوردت امثلة يوقضها ما قلناه من انعكاس الكلي الموجب جزويا ولا يحتاج ان نعدها
كلها بل يجب ان تتذكر ما قلناه في الجواب عن حدودها اوردت لتبين بها ان السالبة الكلية لا ينعكس وكذا الامر ان ننظر الى حمله الموضوع وحمله
المحمول فيعكسه كما هو لا يعصر جزءا مما فيه ولا يعرى اعني الجزء الذي اذا نقصه عنه وهو بحاله الاول قبل العكس فاردت ان يحفظ الايجاب والسلب
مع نقصانه لم يجد الحكم باسا فانك اذ احفظت المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لن تغلط ولم تغالطوا اما السالبة الجزوية فانها لا تنعكس
فليس اذا لم يكن حيوان انسان او كل انسان كاتبا وجب ان لا يكون كل انسان حيوانا او كل كاتب انسانا وههنا نوع من العكس اخر يجب ان
نامله وهو الذي يسمى عكس النقيض وهو ان يوجد ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا فنقول اذا قلنا كل ج ب
لزم منه ان كل ما ليس ب ليس ج والا فلكن بعض ما ليس ب ليس ج هو ج فبعض ما ليس ب هو ج فينعكس بعض ما هو ج هو ما ليس
ب وقلنا كل ج ب واذا قلنا كل ما ليس ب ليس ج صح كل ج ب والا فليصح ليس كل ج ب فيكون بعض ما هو ج مسلوبا عنه ب فذلك
البعض ج وليست بب وقلنا كل ما ليس ب ليس ج فذلك البعض ج وليس ج واذا قلنا لا شيء من ج ب لا يلزم لا شيء مما ليس ب
ليس ج فانك اذا قلت لا شيء من الناس حجارة لم يلزم انه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بانسان او ليس شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل يلزم
بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة هو انسان فلا شيء من الناس ليس بحجارة وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة واذا قلنا
بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات ومعدومات خارجة عن ج وب معا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج لى اما
قولنا ليس كل ج ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج وكل ما هو ج فهو ب وههنا تخصص اخرى والاولى ان
يجعل مواضعها كتاب اللواحق **الفصل الثالث في عكس الضروريات والممكنات** ونقول اذا قلنا بالضرورة لا شيء

معض

ووكد

من ج ب فيجب ان يكون بالضرورة لا شي من ب ج قالوا ولما امكن ان يكون بعض ب ج فامكن ان يكون بعض ج ب فاشكل هنا شي
وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا مالم يبين بعد فقال بعضهم ان انعكاس هذا الممكن بين بنفسه فانه اذا امكن ان يكون شي شيا امكن
ان يكون ذلك الشي الاخر ذلك الشي ولما كان هذا بينا بنفسه جاز تعريف غيره به غير مستقيم فيه ان نبين حاله وهذا لانه محتاج هنا العكس
الى بيان ما انه وليس ما في صورة شيا اعرف من ان الممتنع كونه شيا ممتنع كون ذلك الشي هو الذي هو المطلوب او قريب من المطلوب لكن ما قاله
الاخرون احسن وهو انه ان امكن ان يكون بعض ب ج كان فرضه غير محال واكثره ان يكون كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال
فان لازم ما يمكن ممكن فان المحال لا يكون البتة مما لا يكون لا ويلزم المحال لا يكون البتة وكيف يكون واما يكون مع كونه ما لا يكون البتة
فالكذب الغير المحال لا يلزم المحال فاذا افرض بعض ب ج موجودا فحينئذ يكون بعض ج ب كما علمت كذبا غير محال يمكنك فقد قلت بالضرورة لا
شي من ج ب فكيف يكون قولنا بعض ج ب غير محال فهو محال ولازم من قولنا بعض ب ج فقولنا بعض ب ج كذب ومحال ان هذا الوجه
وهو الاقرب عندي وهو انه يقول انا جاز وامكن شي امكن لازمه فاذا امكن ان يصدق المطلقة القائلة بعض ب ج امكن لازمها ضرورة
اي قولنا بعض ج ب وهذا اصح ما ينبغي ان يقال واما ان كان المقول موجبا مثل قولك باضطرار ان يكون كل ج ب او بعض ج ب فقولك
انه باضطرار ان يكون بعض ب ج والبيان المشهور لهذا هو انه لا بد من ان يكون بعض ب ج لانه من حيث هو مطلق هذا حكمه فاما ان يكون
باضطرار او لا يكون باضطرار فبعض ج ب لا باضطرار وكان كله باضطرار هذا خلف وفي هذا البيان مواضع تخليط وذلك لان الذي
سلف من تعليمهم في انعكاس المطلقة الموجبة انما كان انما ينعكس جزئية فقط ولم يبين انها ان كانت لا بالاضطرار فيكون عكسها لا بالاضطرار
ولا هذا حق بوجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا بالاضطرار ثم كل كاتب انسان باضطرار وفي الخلط الثاني هو انا قد علمنا ان هذا
البيان قد ينفع في اثبات عكس الكلي الموجب فكيف ينفع في بيان العكس الجزئي الموجب فانه ليس يمتنع قولنا بعض ج ب بالضرورة او
يكون بعض ج ب انه لا بالضرورة فيجوز ان يكون عكس قولنا بعض ج ب لا بالضرورة ثم العكس على قولهم فصار بعض ج ب لا بالضرورة
صح مع صحة الاصل وهو قولنا بعض ج ب بالضرورة ولم يلزم خلف فانك تعلم ان بعض الاجسام متحرك ضرورة وبعضها متحرك لا بالضرورة
وكذلك بعض الاجسام سود بالضرورة اي دايما وبعضها سود لا بالضرورة بل الحق ان هذه ينعكس مطلقة بالمعنى الاعم وهو ان بعض ب
ج بلا زيادة شرط والبرهان عليه هو المثال المذكور وانت تعلم انه ليس يجب ان يكون عكس غير الضرورة عين الضرورة من المثال المذكور
من ان بعض الكتاب انسان بالضرورة وعكسه ليس احد من الناس كاتبا بالضرورة فلا يمتنع ان يكون الشي ضروريا بالحمل على شي ثم ذلك الشي لا يكون
هنا ضروريا والدرس بذلك اهتاج في موضعه ومع هذا فيجب ان يورد وجوه التخليص الذي يكلفه اصحاب التعصب عن هذا الالزام فقال بعضهم
ان قولنا كل انسان بالضرورة ليس حقا وذلك ان الكاتبين المعدومين هم الناس معدومين فبعض ما هو كاتب هو بالامكان ناس اي يمكنوا
ان يصيروا اناسا وهذا الانسان الذي ذكران قولنا كل ج ب معناه كل ما يقال له انه بالفعل ج واخرج ما هو كاتب بالامكان حاصلا في قولنا
كل كاتب فالان قد ادخل الكاتب بالقوة في هذه الجملة ومع ذلك فليس يجد البتة مقدمة كلية ضرورية موجبة فان قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
كاذبة لان الناس المعدومين حيوان بالامكان فبعض الناس وهو الذي بالقوة حيوان بالامكان فليس بالضرورة كل انسان حيوان
ولا نجد مثالا من الامثلة المستعملة للكلي الموجب يكون صادقا البتة وقال بعض المحصلين ان قولنا بعض الكتاب ناس بالامكان صحيح وذلك
لان معنى هذا بان بعض ما يوصف بانه كاتب بالضرورة وهو انسان سوا لم يكن كاتبا او كان كاتبا فكان بالضرورة كاتبا او كاتبا لا بالضرورة
حتى يكون انسانا بالضرورة فان لم يكن كاتبا فاذن كونه انسانا بالضرورة وليس لانه كاتب فاذا قلت بعض ما يوصف بانه كاتب هو انسان
بالضرورة وان لم يكن كاتبا فاذن كونه انسانا بالضرورة ليس لانه كاتب فاذا قلت بعض ما يوصف بانه كاتب هو انسان بالضرورة فانت تقول

مع نفسك لا من جهة انه كاتب بجهة انه كاتب لا يوجب الضرورة فاذا يكون غير ضروري ان يكون معنى الانسانية فيكون بعض الكتاب هو الكاتب
من جهة ما هو كاتب ليس ضروريا له انه انسان او ليس بانسان وذلك من جهة ما هو كاتب فبعض الكتاب يمكن ان يكون انسانا من جهة ما هو
كاتب وهذا الرجل وان دقق فقد غالط وجملة التعصب على محل وجه بعيد وغلط من ظن ان قوله الكاتب من حيث هو كاتب لا يوجب الضرورة
حتى يصح معه ان الكاتب من جهة ما هو كاتب لا يكون حمل الانسان ضروريا عليه وليس كلامنا في ان كونه كاتبا هو الذي جعل حمل الانسان عليه
ضروريا او لم يجعل بل كلامنا في الانسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب فان قال انه يحمل عليه فبين انه يحمل عليه دايما فيكون ضروريا اي
يحمل عليه وان لم يكن لاجل انه كاتب وكذلك اذا انك الكتابة مع محمولا على الشي الذي هو الكاتب فان ذلك لا يمنع ان يكون محمولا على الكاتب دايما
فليس انه لا يكون يحمل على شي يوجب انه حين يكون لا يحمل عليه دايما فاما ان قال ان الكاتب من جهة ما هو كاتب هو كاتب فقط ولا زيادة والانسان
معنى اخر غير انه كاتب فليس محمولا عليه كان هذا حكم الانسان او الحيوان فان الانسان من حيث هو انسان هو انه حيوان فهم الحيوان جزء من حد
فكذلك الحيوان والانسان جزآن من حد الكاتب فان الكاتب من الخواص الذاتية بمعنى انها يوجد في حدها الموضوع وجنسه لا محالة وبعد هذا كله فان
الكاتب اذا اخذ انه كاتب فقط وكان الانسان مقارنا له غير محمول عليه بالضرورة لا الامكان وكان بعض الكتاب بالضرورة ليس انسانا الا بالامكان
وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب على ان ههنا غلط اخر وهو قولنا من حيث كذا ومن جهة كذا من اجزاء المحمول فقوله بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس
بالضرورة انسانا هو بمعنى قوله الكاتب ليس من الضرورة انسانا من جهة ما هو كاتب ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول بل جزءا من الموضوع
للزم منه محال فانا كنا نقول الحيوان من جهة ما هو حيوان ناطق وليس فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطق للزم ان يكون كل حيوان ناطقا ولو كان الحيوان
من جهة ما هو حيوان ليس بناطق للزم ان لا يكون احد من الحيوان ناطقا لان الشي الذي يقال على الشي من حيث هو هو ومن حيث هو طبيعته فيقال
حيث كان وكيف كان لكن لما كان قولنا من حيث هو ومن جهة جزءا من المحمول لم يلزم ان يجاب ان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بل ان يجاب
ان الحيوان ليس من جهة ما هو حيوان بل قد يكون وقد لا يكون فاذا كان كونه بحيوانيته يسلب عنه النطق غير كونه لا بحيوانيته يوجب عليه النطق لم
يلزم ان يكون الامر في تسليم القسمين على السوا وكيف يكون جزءا من الموضوع واجزاء الموضوع يجب اذا كان بعد شي يحمل على الموضوع ان يحمل معه
كقولنا الحيوان الناطق كذى معناه الحيوان الذي هو الناطق كذا فاذا قلنا بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب فيجب ان يكون معناه بعض الكتاب
الماخوذ من جهة ما هو كاتب او بعض الكتاب الذي هو من جهة ما هو كاتب فقط لا بعض ولا ايضا منسوبا بالكل حتى يقال كل كاتب الماخوذ من جهة ما هو
كاتب ولا يكون هذا اذ لجعل هذا جزءا من المحمول فقيل بعض الكتاب هو من جهة ما هو كاتب فاذا كان هذا جزءا من المحمول فيجب ان يكون جزءا من
الموضوع عند العكس وهذا انه جزء من الموضوع اليس يجب ان يكون جزءا من المحمول قبل فيكون قولنا كل انسان ممكن ان يكون كاتبا معناه
كل انسان ممكن ان يكون كاتبا الذي هو من جهة ما الكاتب كاتب فقط وهذا كاذب فانه ولا واحد من الناس يوصف فانه كاتب الماخوذ من جهة
ما هو كاتب فقط الذي انه انسان وانه حيوان خارج من وجوده مسلوب عنه ولسنا نلتفت عندما نقول ان الانسان يمكن ان يكون كاتبا الى
اعتبار في الكاتب وجهة تقترن به غير معنى مطلق انه كاتب بلا اشتراط لا بشرط فننظر هل يحمل ذلك على الانسان فيجب ان لا نلتفت في الموضوع الى انه
الذي هو موصوف بكذا بلا اشتراط دوام او لا دوام ولا شرط من جهة ولا نلتفت الى المحمول الا ماخوذا محمولا فاي شرط الحقناه به فهو جزء المحمول هو المحمول
بعد ذلك يربط ويوجد ويحفظ عند العكس فهنا يجعله محفوظا وموضوعا ولا نهمل ولو كانت هذه الشرطية معتبرة لبطل كثير من المقدمات الضرورية
وصارت ممكنات ولنجمع جوامع ما قلنا فلننظر هل اذا كان ج ب وب ممكن في ج خاص به فهل اذا حمل ب على ج انه يحمل ب او لا يحمل ولنكن
ج الحيوان وب الكاتب فلننظر هل يجب ان ناخذه من حيث هو كاتب لكنا نجد الكاتب من حيث هو كاتب كان واجب فيجعله موضوعا فبين ان الحيوان لا
يكون محمولا عليه فلا يكون محمولا عليه وقتا ما او ما دام الذات موجودة فان كان الحق هو انه محمول عليه دايما ما دام ذات صب الكاتب موجودا فالحيوان ضروري

للكاتب ليس ضروريا للحيوان وفي هذا بلاغ لمن انصف واما الجزوية السالبة الضرورية فانها لا تنعكس فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف
بانه حيوان انسانا يجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوان واعلم ان قولنا بالضرورة ليس سلب الضرورة بل سلب الضرورة ليس بالضروري
واما المقدمات الممكنة فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما اصف قالوا ان الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن
الحقيقي فما كان في الضروري والمطلق فحكمه حكم ذلك وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف على ما سنبين لك في موضع اخر واوهم ظاهر هذا
اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا الا في اللفظ فيقال انه ممكن ويعني انه ضروري فاما لم يكن مخالفا الا في اللفظ كان عكسه
وليس ينبغي ان نفهم الامر على هذه الصورة فليس احد من الناس ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ويعني به الضروري ولا
الشبهة التي دعت الى ان يجعل في لفظة الممكن اشتراكا حتى كان يحسن مرة ان يقال على الضروري ومرة ان لا يقال وكان يمنع كونه مقولا
على الضروري انما ينعكس الى السالبة العكس الذي يجري بينهما اذ كان ما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون وكان يوجب كونه مقولا على الضروري
ان سلبها لا يقال عليه والا كان نقيضها وهو انه ليس بممكن مقولا على الضروري وكان الضروري ممتنعا شبهة توجب ان يكون حملها بان
الممكن يقال على الضروري قولا مترادفا فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب والاخر مباين للواجب فان الشبهة تنحل بان
وهو الممكن الذي يجب قوله على الضروري الا الممكن الذي سلبه لا يقال على الضروري لان سلبه انه ليس ممكن ومعناه ممتنع فيكون الممكن الذي
يجب ان يقال على الضروري هو الذي هذا سلبه فاذا كان هذا الممكن المقول على الضروري الوجود معناه انه ضروري ومفهومه ذلك
كما يكون في الاسماء المترادفة كان ما ليس بضروري وما ليس بممكن معنى واحدا وكان ما ليس بضروري اذ هو الممتنع وهذا محال بل الممكن
المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو لفظ غير ممتنع وهو اعم من الواجب ومن الممكن فليس اذا صح انعكاس
انعكاس الضروري او المطلق وهو اخص منه يوجب صحة انعكاسه في نفسه بل يجب ان نعلم ان معنى الكلام المذكور في التعليم الاول الصحيح
هو ان هذا اذا قيل على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن فامره في زيادة الضروري فحكمه ما قيل واما الممكن الحقيقي فسيتضح امره بعد
لنعلم ان ايضاح الحكم في جميع ما يجب هذا العام ما ستضح حكم هذا العام والنظر في الممكن الحقيقي وفي عكسه جرت العادة بتاخيره فلنوخره

الفصل الرابع في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال الثلثة في حالتي الاطلاق والضرورة

فهذه الاشياء المذكورة ذكرت على سبيل
المقدمات لما يراد تعليمه من امر القياس فنقول ان اللازم عن القياس لا يخلو اما ان يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل ويسمى امثال
هذه المقاييس اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه وبالجملة احد طرفي المطلوب مذكورا
فيه بالفعل بوجه ما وهذا اسمه استثنائيا والجمهور يسمونه شرطيا واما لم اسمه شرطيا او من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ومنه ما
يكون من حمليات فنقول ان كل قياس اقتراني بسيط حملي فانه يولف من مقدمتين تشتركان في حد اشتراك المثال المورد في الجسم وهذا الحد
لا يخلو اما ان يكون في احدهما محمولا وفي الاخر موضوعا او يكون محمولا في كليهما او موضوعا في كليهما واذا كان موضوعا في احدهما محمولا على
الاخر فاما ان يكون محمولا على موضوع المط وموضوعا لمحمول المط وهذا الذي يسمى الشكل الاول واما ان يكون محمولا على محمول المط موضوعا
لموضوع المط وهذا هو الشكل الذي لما القى اذكره من العلة بعد وجعبه في القسم فانهم حيث قسموا الاشكال على القسمة الثلثة التي ذكرناها جعلوا
ثلثة عدوا واحدا منها على انه الشكل الاول وواحدا على انه هو الذي اوسطه موضوع في احدهما محمول في الاخر ثم لما نظروا فيه من حيث
يجمع منه ما يجتمع احدهما من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط وهذا اخص من المعنى الذي لاجله جعل شكلا
اولا واذا جعلوه شكلا اولا بمجرد ان الاوسط موضوع ومحمول بل لان الاوسط محمول على موضوع المط وموضوع لمحمول المط هذا الغوا
قسما رابعا وفاضل الاطباء يذكره هنا ولكن لا على هذا الوجه بل هذا الالغاء هو بسبب انه امر غير طبيعي وغير مقبول وغير ملايم لعادة النظر

والرؤية ويستغني عنه بقوة عكس نتيجته ما هو شكل اول وعلى ما سنوضحه في موضع اخر فليكن الشكل الاول ما ذكرناه واما الثاني فهو الذي يكون
حد الاوسط محمولا على الطرفين واما الثالث فهو الذي يكون حد الاوسط موضوعا فيهما جميعا والطرف الذي هو موضوع المط يسمى
حدا اصغر والمقدمة التي فيها هذا الطرف يسمى مقدمة صغرى والطرف الذي هو محمول المط يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها هذا الطرف
يسمى مقدمة كبرى وتاليف المقدمتين بالاقتران يسمى قرينة والذي يجب عنها النتيجة لذاتها يسمى قياسا وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين
يسمى شكلا والذي يلزم فانه ما دام يساق اليه القياس يسمى مطلوبا فاذا لزم يسمى نتيجة وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لان انتاجه بين بنفسه
وقياسه كاملة ولانه ينتج جميع المطالب والثاني لا ينتج الا السالب والسالب لا ينتج الا الجزئي ولانه ينتج افضل المطالب وهو الكلي الموجب واعلم
انه لا قياس من سالبتين ولا من جزئيتين ولا من صغرى سالبة كبراها جزئية الا ان يكون السالب ممكنا واعلم ان النتيجة يتبع اخس المقدمتين
لا في كل شيء بل في الكمية والكيفية دون الجهة وهذه جمل نعلمها بعد باعتبار الضروب الشكل الاول والشكل الاول فانه لما كانت صغراه موجبة
صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا امكن ان يعوزه الاصغر او يجوز ان لا يكون هو البعض
الذي عليه الحكم وسواء كان ضروريا او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فيحدا موه بايوجب على كليهما وهما متباينان واموه اسلب
عن كليهما وهما متباينان فلا يلزم ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او ايجابا فان الاكبر حري بان ذلك البعد بل ان كان حريا ما
على الاوسط والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان يتعدى اليه اذ الحكم على الاوسط حكما حريا فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم
في البعض الذي هو خارج عن الاصغر بايجاب او سلب فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون ما قدمناه ذكره فيبين انه اذا كانت الصغرى سالبة
او الكبرى جزئية لم ينتج وهذا يجب ان يقتصر عليه ولا يستعمل بعد هذه ضروب ما لا ينتج لسبب انها لا يلزم منها نتيجة معينة فانك بعد الاحاطة بما
قدمناه يمكنك ان تورد تلك الامثلة واعلم ان المهملات حكمها حكم الجزئيات فصلح صغريات وينتج مهملة وان المخصوصات احكامها احكام الكلية فانه
قد يكون من مخصوصتين قياس قولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هو اخو عمرو ولكن النتائج يكون مخصوصة شخصية واكثر ما يستعمل
المخصوصات مقدمات صغرى فلنعد المحصورات فنقول انه اذا كان كل ج ب وكل ب آ فبين ان كل ج آ وانه اذا كان كل ج ب فلا شيء من
ب آ فبين انه لا شيء من ج آ لان ج داخل فيما حمل عليه ب وانه اذا كان بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبين انه ليس كل ج آ هذا هو الشكل
الاول وضروبه المحصورة هذه الاربع ونتايجه هذه وقد يلزم من القياسات الثلثة من هذه لوازم هي عكوس هذه فان جعلت قياسا
عليها لم يكن قياسات كاملة بالقياس اليها بل انما تبين ما يلزم عنها بالعكس فاما من قال ان في غير هذه الضروب ما ينتج وهو اذا كان
لا شيء من ج ب وكل ب آ او لا شيء من ج ب وبعض ب آ ينتج ليس بعض آ ج قال لانك اذا عكست كل ب آ او بعض ب آ انتج من الشكل
الثاني ليس كل آ ج فالجواب عن هذا انه انما قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احدهما موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المط فاذا
جعلنا مقدمة ج ب صغرى وكان ب الحد الاوسط فيكون ج الحد الاصغر ويكون موضوع المط وعلى مثل ذلك يكون آ محمول المط
فاذا قلنا لا ينتج فسلبه والجواب عندنا ان ذلك لا ينتج و آ محمول وقد زال ههنا الشك فان انتج شيئا فليس عن كبرى وصغرى على ما وضع
ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكسين فهو بعيد عن الطبع مناسب للقسم الثاني من الاقسام الاربعة للاشكال الذي الغي لانه بعيد
عن الطبع جدا فان الشكل الثاني بعيد عن الطبع في نظم مقدمة واحدة وهي الكبرى والثالث بعيد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى
واذا كان البعد في معنى واحدا حمله الذهن وفطن للعرض واما القسم الثاني فانه يحتاج في رده الى الامر الطبيعي الى تعسر الحقيقة جميعا وهو متضح
عنه فالاولى به وبما هو في مذهبه ان يلغى الشكل الثاني هذا الشكل خاصيته في نظمه ان الاوسط منه محمول على الطرفين وخاصيته في انتاجه
انه الموجبتين منه لا ينتجان وذلك لان المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان وعلى متفقين كالانسان و

الضاحكات ولا السالبتان لان المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر ويسلب عن متباينين كالانسان والفرس وعن متفقين
كالانسان والناطق ولا عن جزويتين فان المحمول الواحد يوجب لبعض الامر الواحد ويسلب عن بعضه وقد يوجب ويسلب عن بعض امرين
مختلفين ولا اذا كانت الكبرى جزوية فانه اذا حكم على كل شيء ثم حكمه على بعض الاخر بخلاف ذلك جاز ان يكون الشيء الاخر محمولا على ذلك الكل
المسلوب عنه لكنه اعم منه فيوجب عليه وان كان بعضه لا يوجب عليه وجاز ان يكون مباينا له بكليته لا يحمل عليه فهذه خاصيته في الانتاج
اما كان شكلا ثانيا واخر عنه الشكل الثالث من الاشكال لانه ينتج ما هو انفع وهو الكلي وذلك الثالث لا ينتج الا الجزوي وان كان ينتج الموجب
وهذا لا ينتج الا السالب فان السالب الكلي انفع من الجزوي الموجب اي في العلوم وانه انما عد بشبهه الاول بعكس الكبرى منه واما الباقي فيحدث منه
بعكس الصغرى فغير اس من الاول في اشرف المقدمتين والاسماء الاصطلاحية التي لا وجوب فيها وانما تدعو اليها الاستحقاق والاحد بالاولى
فانها لا تجاوز بعللها المبلغ الذي اومانا اليه ومع هذا كله فانا نريد ان نصرح بما يرفع الحق عن وجه قناع الحاجة وهو انه اذا كانت هذه
السالبة الكلية المطلقة على حسب ما نفهم من السلب الكلي المطلق فيما يحسب الامر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا ناتلف منها في
هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد يصدقان معا على شيء واحد وقد اوردت له امثلة في التعليم الاول
فان كل انسان نائم وكل انسان ليس بنائم قد يصدقان لان كل انسان نائم وقتا ما وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة اذا كان محمول
يحمل على كل واحد لا دائما بل وقتا ما فهو ايضا يسلب عن كل واحد لا دائما بل وقتا ما وكذلك ان كان يحمل لا يجوز ان يكون لا دائما وان لم
يوجبه فيجب ان نعلم اذا انه ليس يجب ان ينعقد من السلب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل اللهم الا ان يستعمل السالب الكلي على
اللفظ المشهور الذي عنا انه ينعكس او يستعمل في القضيتين ما يعتبر لاعتباره وهو جعل الوقت في كل واحد وقتا واحدا ان امكن وشرط واحد
ان امكن لكن المطلقة باعتبار القول في نفسه مما لم يجر العادة بان يستعمل في العلوم وفي المخاطبات بل جرت العادة بان يستعمل السالب في كل موضع سوى
الشرط الذي ذكرناه وكذلك جرت العادة في قولهم كل ب آ انه انما يستعمل ذلك على انه كل ب آ عند ما يكون ب فيجب ان نلتفت الى هذين في
هذا الشكل وما بعده فلنستعمل نحن السالبة على النحو المشهور فان ذلك اجمع للغرض فنقول يجب في شرط انتاج هذا الشكل ان يكون احدى المقدمتين
موجبة والاخرى سالبة وان يكون الكبرى كلية ولنذكر الضروب المنتجة فقط الضرب الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل
ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ برهانه اما بعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب آ فيكون كل ج ب ولا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ وقد
بين من طريق الخلف فنقول انه ان كان قولنا هذا كاذبا فليكن بعض ج آ وكان لا شيء من آ ب ينتج من الشكل الاول ليس كل ج ب وكان
كل ج ب هف ولقائل ان يقول ان هذا ليس هذا خلفا محالا لان المطلقات لا يكذب فيها ان يقال كل وليس كل فانه يجوز ان يكون كل ويعني
به في كل واحد وقتا ما ولا كل ويعني به في كل واحد وقتا اخر وليس هذا خلف فالجواب انا قد قدمنا ان الذي نذهب اليه هنا في استعمالنا المطلقات
ما كان منها مثلا نعني لا شيء من آ ب ما دام آ وكذا قولنا كل ج ب فانا نعني به كل ج ب ما دام ج فيكون النتيجة لا شيء من ج آ ما دام ج وهذا
لا يصدق مع قولنا بعض ج آ ما دام ج فان هذا خلف محال نسبه اما ان التاليف غير منتج واما ان المقدمات كاذبة لكن التاليف منتج والمقدمة
لا شيء من آ ب كانت موضوعة حقا فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ج آ فلا شيء اذن من ج آ قال قوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس و
الخلف وان هذا بين بنفسه فمن البين ان ب لما كانت مسلوبة عن شيء موجبة لشيء اخر فالشيئان متباينان اذ كان آ مباينا لـ ب وقد كان
ج غير مباين له فاما من جعل هذا الامر بينا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه واما من احتج بما احتج به فلم
يجعل الحجة غير الدعوى نفسها فان المتباينين والمسلوب احدهما عن الاخر معنى واحد كما علمت ولكن الذهن يلتفت ضرورة الى ان يقول
ان ج لما كانت ب المباينة لا الف والتي لا يوصف بآ فيكون قد رده الى البين انتاجه بنفسه وقد ناقض بعض من يعبر عن المشائين هنا

المطلقة التي اطلاقها لا الحمل الحصر اذ يصدق الحصر كليا في بعض الازمنة او يستعمل

لان النتيجة نقيض الصغرى

صحيح وفي هذا كلام طويل يحصل في اللواحق وهذا ينتج ايضا ان جعل المطلق الكلي ما ظنه قوم ان قولنا كل ج ب بالاطلاق ان كل الجيمات الموجودة في
وقت ما هي ب بعد ان يكون الوقت في السالب والموجب واحدا والاصوب ان لا نلتفت الى هذا الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة
ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل آ ب فلا شيء من ج آ اما اذا عكست الصغرى واضفناها الى الموجبة انتج لا شيء من آ ج ثم نعكس النتيجة
الى جهتها وبالخلف ايضا انه ان كان بعض ج آ وكل آ ب فبعض ج ب الضرب الثالث من صغرى جزوية موجبة وكبرى سالبة كلية مثاله بعض
ج ب ولا شيء من آ ب فليس كل ج آ بين بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج آ ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج ب وكان بعض ج
ب الضرب الرابع من صغرى سالبة جزوية وكبراها موجبة كلية مثاله ليس كل ج ب وكل آ ب فليس كل ج آ والجزوية لا تنعكس والموجبة ينعكس
جزوية فلا تقترن بالاخرى الجزوية فانا نبينه بالخلف انه ان كان كل ج آ وكل آ ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب او بالفرض بعض ج
آ الذي ليس ب ولنعمه د ولكن د فلا شيء من د ب وكل آ ب فلا شيء من د آ وبعض ج د يرجع الى الاول الشكل الثالث خاصيته هذا
الشكل في تاليفه ما علمت وخاصيته في انتاجه انه لا ينتج الا جزويا وشرط في ان ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحدهما كلية فان كانتا سالبتين
لم يجب ان يكون الامران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزويتين جاز ان يكون الامر الواحد يوجب في بعض
شيء وان يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان يكون المختلفان كل يوجب في بعض او واحد يوجب في بعض والاخر يسلب
عن بعض وان كانت الصغرى سالبة لم يجب اذا سلب شيء عن امر ان يوجب له ما يوجد للاخر كذلك الاخر او يسلب عنه وعليك الان
ان تطلب الحدود الضرب الاول من كليتين موجبتين ينتج جزوية موجبة مثاله كل ب ج وكل ب آ لا يلزم من هذا ان كل ج آ فانه يجوز ان
يكون ج اعم من ب ويكون الموجود لكل ب اما مساويا لج واما دون ج في العموم ولكن يجب ان يكون بعض ج آ ولكن ذلك البعض هو
ب هذا هو افتراض او لنعكس الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب آ او لنقل ان كان لا شيء من ج آ وكل ب ج فلا شيء من ب آ وكان كل ب آ
هف وعلى الصورة المذكورة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزوية سالبة مثاله كل ب ج ولا شيء من ب آ لا يلزم من هذا
ان لا شيء من ج آ اذ ربما كان اعم منهما لكن ينتج فليس كل ج آ او لنعين ذلك البعض او لنعكس الصغرى او لنقل ان لم يكن كذلك فكل ج آ وكان لا
شيء من ب آ فلا شيء من ب ج هف الضرب الثالث من جزوية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج وكل ب آ ينتج بعض
ج آ وبين عليه بما علمت في الضرب الاول الضرب الرابع من كلية موجبة صغرى وجزوية موجبة كبرى مثاله كل ب ج وبعض ب آ فبعض ج
آ بين بالافتراض بان نعين البعض الذي هو من ب وهو آ فليكن ذلك د فيكون كل د آ لكن كل د ب وكل ب ج وكان كل د آ
فبعض ج آ وبين بان نعكس الكبرى ثم نعكس النتيجة فيكون بعض آ ب وكل ب ج فينتج بعض آ ج فنعكس بعض ج آ وبين ايضا بالخلف
انه ان كان لا شيء من ج آ وكل ب ج فلا شيء من ب آ وكان بعض ب آ هف الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى وجزوية سالبة كبرى
مثاله كل ب ج وليس كل ب آ فليس كل ج آ بل لا يبين هذا بالعكس اذ الكبرى لا تنعكس والصغرى تنعكس جزوية ويبين بالافتراض بان نفرض
الشيء الذي هو ب وليس آ فليكن د فيكون كما علمت كل د ج ولا شيء من د آ وبالخلف انه ان كان كل ج آ وكل ب ج فكل ب آ وكان ليس كل ب آ
فليس كل ب ج هذا خلف الضرب السادس من جزوية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى بعض ب ج ولا شيء من ب آ فليس كل ج آ ويبين بعكس
الصغرى بان يقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ وهذا من الشكل الاول وبالخلف بان نقول والا فكل ج آ وكان بعض ب ج
فبعض ب آ وكان لا شيء من ب آ هف واعلم ان الشكل الاول وان كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصية فائدة وهي ان
بعض السوالب انما الطبيعي فيها والسابق الى الذهن منها انما هو ان يكون احد الامرين فيها محمولا والاخر موضوعا فان عكس لم يكن طبيعيا و
كان غير السابق الى الذهن مثال ذلك ان نقول ليس السماء بحيوان ويسلم فان هذا سلب طبيعي سابق الى الذهن وكذلك الحال في قولنا النفس

عاسر او ليست النار المجرده بمرئيه فاما عكوس هذه فمثل قولنا لا شيء من الخفيف او الثقيل بسماء او ليس شيء من المائت بنفس وليس المرئي
بنار فان كانت حقا فانها ليست على الامر الطبيعي السابق الى الذهن فان النار اولى بان يكون موضوعه فيسلب عنها المرئي من المرئي ان
يكون موضوعا ويسلب عنه النار وكذلك في امثالها وانصاف الجزئيات في هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان وسوينا
جزوما كان الاولى ان يكون الحيوان موضوعا في القضيه والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولنا بعض الناس حيوان
فيجوز في كثير من المواضع ان يكون التاليف الكائن من سالب وموجب ويراعى من حال السالب ان يكون على ما هو طبيعي وعلى ما هو اولى
انما يستقيم على هيئة الشكل الثاني فيكون تاليفهما عن هيئة الشكل الثاني اقرب الى الطبيعي وكذلك يكون تاليف الجزوي وهو طبيعي مع الكلي انما
يقع على هيئة الشكل الثالث فاذا عكسا حتى يرجع التاليف الى الاول صار السالب على الوجه الذي ليس بطبيعي ولا سابق الى الذهن وصار
الجزوي الطبيعي غير طبيعي فالشكل الثاني والثالث اذا ليسا بمستغنى عنهما ومن ظن ان القضايا المطلقة لا يستعمل فقد اخطا فان اكثر العلوم
يستعمل فيها القضايا المطلقة من كل جنس من المطلقات وخصوصا في العلم الذي هو صناعة الرجل الذي حكم بهذا الظن وعلى ان الفيلسوف
يبحث عن كل مطلوب كلي مطلق كقولهم هل العقل حي وهل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات فقد علم اذا حال هذه الاشكال
الثلثة واذا علم ذلك فليعلم ان المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم وكذلك في نتائجها لكنها تخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها
الى الخلف وذلك لان نقائض نتائجها لا يكون ضرورية وذلك لانه اذا كانت النتيجة بالضرورة ليس كل ج آ اما في الشكل الثاني واما في
الشكل الثالث فاذا قلنا ان لم يكن هذا حقا فنقيضه حق لم يخل اما ان يوجد نقيضه ليس بالضرورة وليس كل ج آ فلا يجد هذه المقدمة
بحيث يمكن ان يضاف اليها شيء مما في القياس واما لا انتم ذلك وهو انه يمكن ان يكون كل ج آ فان هذا اللازم يكون موجبا جهة الامكان
الاعم وانتم لم تعلم كيف يتالف القياس من ممكن بالامكان الاعم مع مقدمة ضرورية فاذا لا سبيل الى بيانه بالخلف قبل تعليم الاختلاط
من الممكن والضروري فينبغي ان يبين بالافتراض واما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة ليس كل ج ب
وبالضرورة كل آ ب ينتج بالضرورة ليس كل ج آ فلنعين البعض الذي هو ج بالضرورة وليس ب وليكن د فاذا كان بالضرورة
لا شيء من د ب وبالضرورة كل آ ب فبالضرورة لا شيء من د الذي هو بعض ج آ فبعض ج ليس آ واما الضرب الخامس من الشكل
الثالث فيكون هكذا كل ب ج بالضرورة وبالضرورة ليس كل ب آ ينتج بالضرورة ليس كل ج آ فليكن د

بعض ب الذي هو ليس آ بعض ج فيكون ذلك البعض ج وهو بالضرورة ليس آ

تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
الطيبين الطاهرين

م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثالثة

من الفن الرابع في المنطق وهي

الفصل الاول

في القياسات المختلطة من الاطلاق والضرورة قد قلنا في هذه القياسات اذا كانت مطلقة واذا كانت ضرورية وبقيت المختلطات
من الضربين في جملة ما بقي فلنتكلم في المختلطات اذا كانت احدى مقدمتيها مطلقة والاخرى ضرورية ولنبدا بالضرب الاول من الشكل الاول الذي
من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية مثاله كل ج ب اي بالاطلاق وكل ب آ بالضرورة فنقول ان كل ج آ بالضرورة ونقول
اولا انا قد كنا ناخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس بالضرورة واذا اخذناها الآن كذلك اختلط فما كان من ذلك يوافق مادة الضروري
كان حكمها حكم الضرورية وما يوافق مادة لا ضرورية فيها اختلف فلنعين هنا بالمطلقات ما كان من المطلقات غير ضروري فما كان يلزم من خلطها
بالضرورية نتيجة ضرورية علمت ان ذلك حكم الخلط الذي من المطلقة العامة وما كان يلزم منها مطلقة علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقة عامة
ولم يلزم ضرورية ثم يكون المساعد مقرا فانه لو كانت المطلقة العامة توجب ضرورية لكانت توجد في كل حرف لها فكانت توجد في هذه الخاصة
التي هي حروف تحت العامة فنقول ان قوما تحصلوا من كون هذه النتيجة ضرورية واستبعدوا هذا المذهب وانما غرهم شيء واحد وذلك حسبوا
ان الضروري هنا كل ما كان ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودا او ضروريا ما دام موصوفا بما وصف به حتى اذا قيل ان كل ابيض فهو
بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه ضروريا حقيقيا وكذلك اذا قيل لا شيء من الابيض اسود حسبوه ضروريا حقيقيا فكانوا اذا قالوا
زيد ابيض وكل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم ينتج لهم ان زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة والا فزيد ابيض بالضرورة وكذلك
انما كان ينتج لهم في مثال الاسود ان زيدا ليس اسود لا بالضرورة وكل هذا لانهم لم يشتغلوا باستيفاء حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا
حتى يفطنوا للفرق بين قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر اذ معناه ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه ابيض فانه ما دام
ذاته موجودا كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ليس باسود وبين قولنا كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة فهو ما دام ذاته
موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر وكل ما يوصف بانه ابيض كيف كان فما دام ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر او بالضرورة
ليس باسود وانت تعلم مما سلف لك ان بين الاعتبارات فرقانا وكيف واولها كاذب ولو كانوا قالوا في كبراهم ان كل ابيض بالضرورة
فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لكان انه حقا لكن لم يكن الحد الاوسط مشتركا فيه وذلك لان الابيض بالضرورة ليس محمولا
على زيد بل الابيض الذي ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان حذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة لانك لا يمكنك ان تقول ان كل
ابيض بالضرورة او بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة فقولك كل ابيض يشملهما جميعا فلا يمكن ان تقول كل ابيض فهو
بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة الجارية هي التي غلطتهم فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا كل ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة
بعد ان يكون ب كان وقتا ما او دائما فهو آ بالضرورة دائما دخل ج في المقول على الكل فلذلك اذا قلنا كل ب مطلقا الذي يعمهما جميعا لم يجب
ان يكون كل ج آ بالضرورة الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو آ بالاطلاق
فكل ج آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة انه بالاطلاق آ فيكون كل ج آ بالاطلاق وهذه المطلقة لا ينحصر ان

يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائما فهو آ بالاطلاق وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له انه ب اذ قلنا ان بعض ما هو ب
وهو الذي هو ج هو ب بالضرورة دائما فلا يصح اذا بعد ذلك القول قولنا كل ما يوصف ب يكون له آ وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا
بب فان بعض ما يوصف بب يوصف به دائما لكن يمكن ان يوجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التي يكون فيها ضرورة ولا ضرورة كقولنا كل متحرك
فهو متغير ولا يصح ان يقول انه متغير بالضرورة ولا ما دام متحركا وليس دائما بل في وقت كونه متحركا الذي لا يدوم له اذ كان بعض ذلك يدوم
ذاته متحركا وبعضه لا يدوم وكذلك يكون بعضه متغيرا بالضرورة وبعضه لا بالضرورة فلا يصح ان يقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان
الكل كذلك لا بالضرورة بل يقول مطلقا ويكون الاطلاق العام فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة فكان كل ما هو ب آ بالاطلاق
من هذا الوجه كانت النتيجة مع انها مطلقة ضرورية لان هذه النتيجة يكون مطلقة كالكبرى اي مطلقة عامة فيكون كل ج آ ما دام موصوفا بانه
ب ولكنه يدوم له الاتصاف بب فيدوم له كونه آ مثال ذلك الثلج ابيض بالضرورة وكل ابيض فانه ملون بلون مفرق للبصر بالاطلاق
كما قلنا فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائما فليتأمل هذا من يتعجب من انتاج الضرورية عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية فانه يجد الضروري
ينتج عن كبرى مطلقة اذا كانت الصغرى ضرورية الضرب الثالث صغراه كلية موجبة مطلقة وكبراه كلية سالبة ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق
ولا شيء من ب آ بالضرورة ينتج بالضرورة لا شيء من ج آ كما قد علمت الضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق كل ج ب بالضرورة ولا شيء
من ب آ بالاطلاق ينتج لا شيء من ج آ على ما علمت في الضرب الثاني والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه كلية موجبة ضرورية
بالاطلاق والسادس عكسهما في الضرورة وبالاطلاق والسابع صغراه جزئية موجبة وكبراه ضرورية سالبة كلية والثامن عكسه في الضرورة
والاطلاق والنتائج تابعة للكبرى واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع الضرورة ولا الجزئية الضرورية تمنع الاطلاق فان الجزئيتين اذا
كانتا لا تتمانعان في السلب والايجاب فكيف تتمانعان في الضرورة والاطلاق وتمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني واما
الشكل الثاني فالحق فيه انه اذا اختلفت القضيتان في الضرورة والاطلاق الخاص وكانتا كليتين فقيل الاوسط بالضرورة على كل
واحد من طرف ثم قيل على كل واحد من الطرف الاخر بغير ضرورة على ما حجه صاحب الفصل ايضا فكان لاحد الطرفين حكم الاوسط
عند كل موصوف به هو انه دايم له وعلى الاخر هو انه ليس دائما له اي لكل واحد واحد منه كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباعدان
يجب سلب كل واحد منهما عن الاخر وكذلك ان كانت الصغرى ضرورية فان البعض الذي فيهما مسلوب عن الطرف الاكبر اذا كان ذلك البعض
مخالفا له في الحكم وانت اذا جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول كان الاقتران مثلا قولك كل ج ب بالضرورة وكل آ ب
لا بالضرورة او بالضرورة لا شيء من ج ب ولا شيء من آ ب سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة امكن ان يقول كل ما يقال له آ فيحمل
عليه انه دائما ب ولا شيء مما يقال له ج يحمل عليه انه دائما ب فينتج انه لا شيء من ج آ وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شيء ذلك الشيء يسلب
دائما عنه انه ب وليس شيء مما يقال عليه آ هو شيء ذلك الشيء يسلب عنه دائما انه ب انتج ليس ج آ ب وذلك بالضرورة فانك تمكنت
ان يجعل بدل قولك شيء مسلوب عنه كذا اسما مفردا وحمل تمكنت ان تدمج الضرورة في جميع ذلك وينتج ضرورية واما اذا اخذت
العامة مطلقة لم يجب ان ينتج من موجبتين او سالبتين لانه يمكن ان يكون تلك المطلقة يصدق على ضرورية وفي تلك المادة لا يجب نتيجة
وهذا معنى انه لا ينتج فلنعد الى اقتصاص المشهور في ذلك الضرب الاول من ذلك كل ج ب بالاطلاق وبالضرورة لا شيء من آ ب فيعكس
الى الاول فينتج انه بالضرورة لا شيء من ج آ وهذا لا نزاع فيه والثاني ان تجعل السالبة الضرورية صغرى واما الثالث فمثل قولنا
كل ج ب بالضرورة ولا شيء من آ ب بالاطلاق الغير الضروري ولكن مما ينعكس حتى يكون في عام المقاييس وما ينعكس مما ليس
بضروري لا يجوز ان يكون الا نوعا من المطلقة الصرفة او يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتا ما حتى ينعكس على نحو ما قيل واما ان كانت

الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شيء من ب آ ما دام موصوفا بانه ب وكل ج ب دائما فينتج كما علمت ضرورية
واما ان كانت على الجهة الثانية فيكون حقيقة التأليف فيها ان كل ج في كل وقت وزمان فانه موصوف بانه ب دائما ما دام ذاته موجودة لا ما دام
موصوفا بانه ب فقط ولا شيء من الموجودين الف في زمان ما موجود له انه ب فقط فيجب ان يمتنع ان يكون شيء من ج آ عند كون القضية
سالبة صحيحة موجودة والا لكان في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له انه ب وفي هذا الزمان ايضا وسيران لا يصح ان ينعكس هذه المقدمة عكسا
سالفا منه قياس في الشكل الاول على حيث ان يقال كل ج كيف كان فانه موصوف بانه ب دائما وكل ب كيف كان مسلوب عنه آ في هذا الوقت فان الكبرى
حينئذ فيما احسب لا يكون مطلقة على احد المذهبين بل انما يجب ان يقال كل ب موجود في هذا الوقت مسلوب عنه آ فح لا يجب ان يدخل ج تحت
ب فربما لم يكن ج موصوفا بانه ب في هذا الوقت اذا لم يكن ذاته موجودا في هذا الوقت فعلى طريقتهم ج لا يكون النتيجة مطلقة على شرط وجود
الموضوع نعم ان كان ج موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه انه آ في هذا الوقت ولا يلزم ان يسلب عنه في كل وقت مثلا اذا كان ج ابيضا دائما ثم
اتفق في وقت ما ان لم يكن شيء من المتحركين او من الساب اسض فيكون ج لا شيء من ج الموجود في ذلك الوقت لا في كل وقت فيكون
النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الاطلاق فهذه الاتفاقات كلها اذا اتفقت انتج هذه النتيجة لكن ليس يجب من نفس الامر ان يتفق هذه
الاتفاقات وذلك انا اذا قلنا كل لون كسوفي فانه بالضرورة سواد ثم اتفق في وقت ان لم يكن شيء من الوان الاجرام السماوية سوادا
او هنا على هذه الطريقة وجودي لم يجب من هذا ان يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى يكون القضية وجودية فربما لم يكن
كسوفات موجودة حتى يسلب عنها وايضا لم يجب ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك فربما لم يكن ح سواد موجود
لانهم يجوزون ان يقول القائل ليس شيء من الالوان سوادا اي في وقت ما وفي ذلك الوقت يصدق ان يقال لا شيء من الوان السماء
بسواد ويكون القول ح صادقا مطلقا ح ثم لا ينعكس حتى يرجع الى الشكل الاول لكن لقائل ان يقول ان هذا السلب الكلي صادق وليس الشرط
ان يكون الموضوع موجودا في الوقت الا في الموجب لان الايجاب في وقت معين لا يكون الا على موجود في ذلك الوقت واما السلب فقد
يصدق على الموجود والمعدوم فربما صدق عليهما في كل وقت وربما صدق في وقت معين والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع فان
كان دائما فهو ضروري وان كان موجودا ولكن في وقت ما فهو مطلق وجودي ثم قلنا كل ب كيف كان فانه مسلوب عنه آ في هذا الوقت قول
صادق فهذا الوقت اذ لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بانه آ سواء كانت الباء موجودة او معدومة لا يوصف بآ فان المعدوم ما
لا يوصف بآ والموجودات اذ لم يوصف مع ذلك بالم يكن في الوقت شيء هو ب وهو آ صدق السلب الكلي في الوقت بل لهم ان يخرجوا عن هذا
الى طريقتهم فيمنه من هذا في هذا الباب كما اومأنا اليها فيما سلف ويلزمنا الآن ان نذكرها لهم وذلك لان القائل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ج هو
ب بالوجود اي في وقت ما لا يجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات بل يجعل الوجود للحصر فاما اذا قلنا كل ج ب بالوجود نفهم منه
معنيان احدهما انه قد وجد ان كان الصدق هو قولنا ان كل ج ب بعد ما لم يجب ذلك في نفس الامر لانه ربما كذب هذا الحصر في وقت اخر ولا يلتفت
في ذلك الى حال ب من ج انه هل هو لواحد واحد منها وجودي او ضروري مثاله انا اذا قلنا في وقت من الاوقات لا بياض فيه ولا حمرة ولا شيء من
الاوساط ان امكن ان كل لون فهو سواد وصدق هذا في ذلك الوقت ولم يكن صدقا ضروريا لم يعن ان كل واحد مما هو موصوف بانه لون فانه
موجود له وجودا غير ضروري انه سواد حتى يجوز ان يبقى ذلك الواحد موجود الذات وموجودا لونا وقد زال عنه انه سواد وحتى يكون كانا
حكمنا ايضا ان كل واحد مما يوصف بانه لون في ذلك الوقت ليس دائما ما دام موجود الذات فهو سواد كالافات الوجود الغير الضروري في قولنا
هذا انما يعني في صدق الحصر لا في ان المحمول غير ضروري لواحد واحد ولكل كذلك لا يلتفت في السالب الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق السلب

الكلي وان كان لابد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر ولابد من ذلك في السلب فانه اذا كان ولا شيء من الالوان في وقت ما بياضا ولا
شيئا من المتوسطات بل كانت الالوان كلها سوادا ولم يكن لون البتة فصدق ان لا شيء من الالوان كلها سوادا ولم يكن لون البتة فصدق ان
لا شيء من الالوان في وقت ما بياض اي في ذلك الوقت لان المعدوم لا يوصف بانه بياض ولا شيء من الموجبات واذا لم يصدق الايجاب يصدق
السلب ضرورة فاذا راعينا ما نقوله والتفتنا الى وجود الصدق في الحصر امكننا ان نعكس هذه القضية فان سلكوا هذه الطريقة يكون قد
كثروا على انفسهم اصناف القضايا وحادوا عن الطريقة المثلى بما اذا تاملت بعض ما سلف لك وقفت عليه فاذا كان كل كسوف قمري سوادا
فكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد لان الكسوفات كانت معدومة فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف وكذلك
لا شيء من الناس بناس وكذلك في كل واحد من الامور وليس له ان يقول ان معناه لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف موجود فانه
لم يكن كسوفات القمر من حيث احد حدا الاكبر ماخوذة على انها موجودة لكن له ان يقول اي في كل موضع انما اعتبر في المحمولات التي في المقدمات
السالبة المطلقة ان يكون موجودة في ذلك الوقت فيثبت بعد ذلك له او يسلب ولا اعتبر ذلك في الموضوعات السلب فيستمر له ذلك وانما طولنا التردد
في هذا الباب ليزيد المتعلم استبصارا في هذه المعنى بكثرة الاحترازات التي يحتاج ان يراعي في ترويج هذا المذهب بعد ما فيه من ضياع مقدمات
او وجوه فاصله مما قد وقف عليه قبل فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات امكن ان يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ولا يبالي
فيها بان يكون القضايا في انفسها ضرورية او غير ضرورية بل يكون الالتفات الى الحصر حتى اذا كان حقا ان بعض الالوان اسود بالضرورة
او بعض الحيوان انسان بالضرورة فعدمت ساير الالوان وساير الحيوانات وبقي السواد والانسان وبقي البعض من الحيوان الذي هو انسان
بالضرورة والبعض من اللون الذي هو اسود بالضرورة وكان حقا ان كل حيوان انسان او كل لون اسود وكان الحمل ضروريا والمقدمة
غير ضرورية وذلك لان صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل صدق قولنا كل حيوان انسان فانه وان كان حمل الانسان
على كل واحد من اولئك الموصوفات بانها حيوانات ضروريا فان صدق الحصر ليس بضروري فيجب ايضا ان يكون كل حيوان متحرك بالفعل يكون
بالضرورة اذ يجب ان لا يلتفت الى حال حيوان بل الى صدق القول بان كل حيوان فانه متحرك وقتا او متنفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودا
في كل زمان فانك في كل زمان اذا قلت ان كل حيوان موجود له الحركة لا ما دام ذاته موجودا بل حين ما يتحرك يكون صادقا ولا يكون هذا القول
في وقت من الاوقات كاذبا نعم يكون صادقا في وقت من الاوقات ليس كل حيوان متحركا وهذا لا يناقض ذلك فانه في الوقت الذي يصدق
انه ليس كل حيوان متحركا اي في الوقت يصدق ايضا ان كل حيوان متحرك او متنفس وقتا من الاوقات في وجوده فان هذا يصدق في كل وقت
وان كان حيوان لا يتحرك في وقت اذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت فيناقض بان لا يكون حركة في وقت فالحري ان يكون هذه القضية الكلية ليست
مطلقة بل ضرورية وهم ياخذونها مطلقة ولا ياخذونها ضرورية البتة وكذلك قولهم كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقة بل ضرورية وقد اخذها
بعضهم مطلقة وصدق من جعل هذه كبرى في الاول مطلقة فانتج نتيجة مطلقة وايضا فماذا يقولون في قول القايل بعض الحيوان انسان بالضرورة و
بعض اللون سواد بالضرورة هل هي ضرورية او مطلقة لكنهم معترفون بان هذه القضية الجزوية يجب ان يكون صادقة في كل وقت ونقيضها
كاذبا في كل وقت فيجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين الى السور وكذلك قولنا بالضرورة ليس كل حيوان انسانا فانهم معترفون بان هذه
القضية ضرورية ويجب ان يكون جميع ذلك مطلقا ان كانت الضرورة انما تراعى في صدق السور لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع فان
كان الاعتبار هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا وذلك لانهم يسلمون انه يصدق وقتا اخر ان كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان
بانسان فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سورية في كل وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان فانهم كلهم يعترفون

مان هذه القضية ضرورية وعلى اصلهم فانها لا يكون ضرورية بل يكون لو توهمنا الانسان موجودا على ما يفعلون وهم يقولون لم يكن احد من الناس
حيوانا على قياس قولهم ان قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف اي كسوف موجود قول حق واذا كان يصح عندهم ان يكون قولنا كل حيوان اعجم
صادقا في وقت من الاوقات حين ما لا يكون انسان البتة بموجود واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان الذي ليس بموجود فيصح ان يقال ليس
احد من الناس بحيوان فلا يكون اذا صدق قولنا كل انسان حيوان صدقا دائما بل انما يكون صادقا وقتا ما ولا يكون هذه المقدمة ضرورية بل يكون
ممكنة وهم يجعلونها ضرورية وكان يجب ان يمنعوا كون هذه القضايا مع اعتقاده المذهب الذي لهم وعلى ان لهم ان يقولوا انا لو لحسنا الى
الاطلاق راعينا الوقت الذي نتكلم فيه واما في الضرورة والامكان فنراعي شيئا اخر فيكون قد شوشوا على انفسهم فهذه المباحث وما اشبهها
صرفنا عن الالتفات الى هذا الراي وسنستقصي ما يجب ان يقال من الزيادة على ما قلناه في الحجاج اللواحق فقد بان ان هذه الفرقة ينتج ضرورية وكذلك
القول في الرابع اذا كانت الكبرى موجبة مطلقة

الفصل الثاني في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة

لكنا مع ذلك
نبحث عن الحجج المذكورة في ايجاب كون النتيجة مطلقة ونقضي فيها بما سلف منتهى معرفتنا واحتجاجهم بعكس المطلقة الى الشكل الاول فقد علمت ما في ذلك
لانك قد علمت ان الكبرى في الشكل الاول اذا كانت مطلقة ويجب ان يكون عكس السالبة مطلقة يجب عكسها فان النتيجة في الشكل الاول يكون ضرورية
وان كانت الكبرى مطلقة واما الطريقة من الخلف التي في تبيين ما ادعوه من انتاج مطلقة من تاليف من سالبة كلية صغرى مطلقة وكلية
موجبة ضرورية كبرى وانه ينتج سالبة كلية مطلقة فالمعنى انه لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من ج آ لكان بالاضطرار ليس ولا شيء من آ
ج يصح ان يقال بعض ب آ فيكون بالاضطرار ليس كل ب ج واذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار فلا مانع ان يكون لا شيء من ب
ج الذي هو عكسه بغير اضطرار فلا يكون السلب ضروريا في شيء البتة وح لا يكون مانع عن ان يكون كل ب ج وقد وجب من فرضنا
انه بالاضطرار ليس كل ب ج فاول ما يقال لهم هو انه ليس اذا لم يكن مانع عن ان يكون اذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار كان عكسه بغير
اضطرار حتى يصدق معه في نفس الامور ان كل ب ج يجب ان لا يكون في مادة من المواد مانع من ذلك وهب انه لا مانع في موضع ما من
ذلك فلم يوجد تاليف مثل هذا التاليف لا يكون الحاجة الواقعة الى المواد والمثال فيها بهذا التاليف مخصوصا بمواد فيها هذا المانع فعسى انه اذا
صدق ان كل آ ب بالضرورة وكان هذا مانعا ان يصدق ذلك لانه لا انعكاس فيصدق بعده كل ب ج فلسنا نسلم ان كل ما هو ب يمكن ان
يكون ج وينزل مع ذلك انه صدق سلب المطلق ان لا شيء من ج ب ثم لسائل هل يصح ذلك فنقول لا يخلو قولنا يمكن ان يكون كل ب ج اما
ان يعني به حال صدق السور فيكون كانه قال انه ممكن في وقت من الاوقات ان يكون كل ب ج ففي ذلك الوقت لا يصدق ان لا شيء من
ج ب لا محالة فيكون وقتا يصدق ان كل حيوان انسان وح لا يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان ولكن في وقت اخر يصدق انه ليس
واحد من الناس بحيوان او يقول في وقت يصدق مثلا ان كل ابيض انسان ويصدق في وقت اخر ليس احد من الناس بابيض لا في ذلك
الوقت فان اعتبار هذه الصورة ان لا احد من الحيوان او من الابيض بانسان وكل ناطق انسان بالضرورة انتج لا احد من الحيوان بناطق
في ذلك الوقت فكان هذا مطلقا غير ضروري وكانت النتيجة على ما ادعوها ولو كانت ضرورية لاستحال ان يصدق قولنا كل حيوان انسان
اي وقتا ما فهذا البيان مستمر على هذا الاصل لكن التاليف ليس من خلط فان الموجب لم يكن دائم الصدق ولم يكن ضروريا فانه حين ما لا
يكون انسان موجودا لا يكون كل ناطق انسانا او على ما علمت وكما جاز ان يصدق قولنا ان كل حيوان انسان وقتا فكذلك يجوز ان يصدق
وقتا ان كل حيوان فرس فلا يكون ح كل ناطق انسانا فاذا انما يصدق قولنا كل ناطق انسان وقتا ما فاذا انما بحث المطلقة عن مطلقتين
واما ان لا يذهبوا الى هذا ولا ارى صاحب التعليم الاول ذهب الى هذا بل حكم حكما كليا وانما قصد الى ان يكون الصدق غير ضروري باعتبار
الحمل لا باعتبار السور وكان الغرض من قوله لا شيء من ج ب ان كل واحد من ج يسلب عنه ب وقتا ما ولا يجب ان

سلب دايما بل يجوز ان يكون ب من خواص ج التي لا تدوم فلتنظر كيف نتالف من مثل هذا مع الضروريه قياس يلزم هذا الخلف فنقول اذا
قلنا ليس شيء من الناس بضاحك بالفعل اي عندنا لا يضحك ثم قلنا كل آ بالضروره ضاحك بالفعل حتى يكون القياس المط ما كان لنا
ان نقول كل ضاحك بالفعل انسان حتى يلزم فكل آ انسان لم يلزم فبعض ما هو انسان آ وكل ما هو آ فهو ضاحك بالضروره فبعض ما هو انسان هو
ضاحك بالضروره وكان لا شيء من الناس الا وهو مسلوب عنه الضحك هذا خلف فاذا اذا صدق كل ب ج كان ذلك مانعا عن ان يصدق
قولنا بالضروره كل آ ب واذا صدق قولنا كل آ ب بالضروره كان ذلك مانعا عن ان يصدق ان كل ب ج لا بالضروره ولو صدقا جميعا
عرض المحال المذكور فاذا ما صدق كل ب ج فيجب ان يكذب كل آ ب بالضروره وان لم يمنع ذلك الصدق هنا فيكون في مثل هذه المادة
مستحيلا ان يوجد شيا من الاشياء يوجد عليه الضحاك بالفعل بالضروره حتى يكون ذلك الضحاك آ وبالحقيقه فان الضحاك بالفعل غير
مقول على غير الانسان بوجه من الوجوه وهو لا انسان غير ضروري فكيف يمكن ان يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة
على غيره حتى كان اعم منه لم يمكن ان ينعكس لا السلب كليا مطلقا ضروريا ولا الايجاب كليا كيف اتفق واما المثال الما يكون فيه
الصدق من جانب قولنا كل آ ب ويمنع صدق الايجاب عكس الاخران يجعل ج انسانا و ب المتحرك بالفعل و آ الملك ولا يكون لك ان
تقول ان كل متحرك بالفعل انسان بوجه فاذا قوله ان هذا لا يمتنع غير صحيح فانه انما لا يمتنع في نفس الامور واما في تاليفه هذه صفته
فيمتنع ان يكون مادة يقع فيها ليس شيء من ج ب لا بالاضطرار ثم يكون عكسها لا بالاضطرار ايضا فيجب ان يكون عكسها بالاضطرار
فلا يمكن ان ينعكس الكلي السالب فيها كليا موجبا مساعدة للسالبين المتعاكسين اللتين يصدقان معا ثم اوردوا لهذا مثالا لامن الحدود
وهو انه لا شيء من الابيض بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الابيض انسان قالوا فيكون صادقا انه لا شيء من الابيض انسان
في وقت اي في الوقت الذي يصدق فيه انه لا شيء من الابيض حي وليس صادقا بالضروره لانه يمكن ان يكون بعض الابيض انسانا
وبعض الناس ابيض فنقول ان هذه السالبه لا وجه صدق لها الا وجهان احدهما ان يقال لا شيء من الابيض حي من حيث هو ابيض
والثاني ان يقال انا لم يمكن بعيش ولا باس في بلاد الاعتدال فلا انواع من الحيوان التي هي دائما ابيض بل كان انما يوجد انواع هي بالطبع
غير بيض واشخاص من انواع لها ان يكون بيضا ولكنها الان سود فحينئذ يصدق انه لا شيء من الابيض حي اي في ذلك الوقت فان فرضوا المقدمة
صادقة على هذا المفهوم الثاني لزمهم ان يكون الكبرى كما علمت انها غير ضروريه فلا يكون التاليف على ما ادعوه واما الوجه الاول
ففيه من الزيادة التي يجب ان يلتفت اليها ما قد علمت وما قد قيل لك فيما سلف وقد علمت ان بعض الابيض حي بالضرورة فانه ليس يسلب
الحي من الابيض من حيث هو ابيض سلبا وجوديا حتى يصح ان يكون مرة الابيض من حيث هو ابيض حيا ومرة لا فقد مضى كل هذا
فان كل ابيض مسلوبا عنه ما دام ذاته موجودا الحيوانيه من حيث هو ابيض فانه دايما مسلوب عنه الحيوان من حيث هو ابيض لا يجوز ان
يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابيض محمولا عليه الحيوانيه فان قال قايل يجب ان ياخذ في اعتبارك هذا ذات الموصوف بانه ابيض
ذاتا فاما قولك ان هذه الذات مسلوب عنها الحيوانيه من حيث هي ابيض دايما كقولك ان كذا مسلوب عنه السواد ما دام ابيض فان
من حيث هو ابيض واذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو ابيض لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا فكذلك دوام سلبك الحيوان
عن الابيض من حيث هو ابيض فالجواب ان قولنا من حيث هو ابيض ان كان جزءا من المحمول عرض ما قلنا الان وفيما سلف من اقاويل
مضت وان كان جزءا من الموضوع فاما ان يكون كانك قلت الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد او يكون كانك
قلت الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط التجريد لغير زيادة فان كان معناه الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض على انه بشرط
التجريد فانه لا يجوز ان يكون شيء اخر يوصف به هو غيره في المعنى بل يكون هو بنفسه امرا لا يعرض له امر اخر ولا هو يعرض لامر اخر

فلا يكون شيء يوصف بانه ابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسان او فرس او غير ذلك فانه لا يكون انسانا او فرسا او
شيئا من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا شيء هو غير الابيض من حيث هو ابيض فلا يكون انا هو عارضا للذات حتى يكون هناك معنيان
معنى للذات في نفسها ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف حتى اذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا بل
هي نفس الذات المسلوب عنها دايما كل وقت فان الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد مسلوب عنه كل شيء من الاشياء فمفهوم
غير مفهوم سلبا دايما فاذا كل سلب عنه فهو سلب دايم ليس وقتا عند ما يكون موصوفا بما وصف به ووقتا لا فهذا هو الفرق وهذا كما يقال
ان الانسان حيوان بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام موصوفا بانه انسان واما ان اخذ الابيض ليس بشرط التجريد
بل بلا شرط حتى يكون له ان يقترن به شرايط اخرى فالسالب المذكور كاذب فانه كاذب ان يقال ان الانسان من حيث هو شيء موصوف بانه
ابيض مسلوب عنه الحيوانيه بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع ان يوصف بانه حيوان وصفا ضروريا فضلا عن الوجودي الا من حيث
تعلم ابيض مرفوعا عنه انه ابيض اي شيء اخر هو الموصوف بانه ابيض والفرق بين الاعتبارين ان النظر في الابيض بلا اعتبار شرط فقد يقال
له انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض المجوز فيه ان يكون اي شيء كان موصوفا بانه ابيض ولكن لم يلتفت عند ذلك الى الوصف ولا اعتبار
الى شيء من تلك الاشياء التي يجوز ان يكون به وانما التفت الى نفس انه شيء ابيض الجائز ان يكون جصا او ملحا او غير ذلك والنظر في الابيض
باعتبار شرط التجريد يقال له انه نظر في الابيض من حيث هو ابيض وهو النظر في الشيء الابيض المرفوع عنه انه جص او ساج او له وجود غير
وجوده انه شيء ابيض فقط فاذن اخذ الابيض هكذا سلب عنه الحيوان وصح ان يقال ان الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بهذه الصفة ليس
حيوانا فان اعتبر بالمعنى الاول فيكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال انه يسلب عنه الحيوانيه بل لا يوجب له سلب الحيوانيه
عنه ولا اثبات الحيوانيه له فلا يكون الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى ليس حيوانا بل يجوز ان يكون حيوانا الا ان يقال ان الشيء الابيض
ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا فتنتقل لفظة من حيث هو ابيض الى المحمول فحينئذ اذن انا اذا قلنا ليس شيء مما هو ابيض حيوانا لم يصدق
بهذا المعنى على ان ما حد الابيض جزءا من الموضوع ومما سبق ويكفي في هذا الامر ان يعلم انه لا اعتبار في تاليفاتنا ههنا بهذا البتة اعني بالنظر في
الموضوع والمحمول انه من حيث هو ليس من حيث بل ان ينظر الى الشيء الموصوف مثلا بانه ابيض لا من حيث شيء اخر فان صح عليه الايجاب في كل وقت او
وقتا ما فقد صح الايجاب او صح كذلك السلب فقد صح السلب وانه اذا زيد على هذا شيء فقد ادخل شرط اعتبار من حيث وكان غير نفس الموضوع وحده
وغير نفس المحمول وحده اللذين لا اعتبار بهما بل قرن بهما اعتبار او اعتباران فقد صارت القضية اخرى واعلم ان الفاضل من المتاخرين الذي اكثر اشتغاله
بمخاطبته مع ما اقول له بل المعلم الاول مصدق بان الكبرى الضروريه في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضروريه كانت النتيجة ضروريه فليصح ان كل ج
ب لا بالضروره ولنقل كل ب هو آ بالضروره ويعني ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الاول وما قد علمت فلم لا نقول واحد منهما انه ان هذه ليست
ضروريه بل يجب ان يقال كل ب آ من حيث هو ب بالضرورة واذا قال بالضروره ولا شيء من ب آ فال انه من حيث هو ب فانه اذا اعتبر هذا
صدق ما قال الطاعنون على من انتج هاتين ضروريه وذلك لانه قال الطاعن فيه ما قال الفاضل في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع فلقايل
ان يقول له عند قوله وتمثيله لانتاج الضروريه من الاقتران المذكور مثلا اذا انتج ان كل صاعد جسم بالضروره من قوله ان كل صاعد متحرك وكل متحرك
جسم بالضروره فكل صاعد جسم بالضروره ان النتيجه ليست ضروريه لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضروره وكذلك لقايل
اخر ان يقول ان قولك في الكبرى كل متحرك جسم بالضروره ليس صادقا اذ ليس هو من حيث هو متحرك جسما بالضروره حتى اذا لم يكن متحركا لم يكن جسما
فان قال ان الابيض يجوز من حيث اعتبار انه ابيض ان لا يكون حيوانا ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز ان لا يكون جسما فنقول لم يكن
غرضنا ما ذهب اليه بل التلميح كما يقول انه ليس حيا من جهة انه ابيض لا نقول ليس هذا المثال الا جسما بالضروره من جهة ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة

وان لم يكن متحركا دائم لا يمتنع سجوازه قولك انه ليس جسما بالضروره من جهة كونه متحركا ولانه متحرك ان يقول كل متحرك جسم بالضروره فان منعت نفقد
كذبت المقدمة التي يستعملها في هذه المواضع فقد عرفت ان جهات للموضوع والمحمول من حيث هي زوايد بعد الحمل وان للايجاب كما علمت ينقل بسببها سلوبا
والسلوب ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما يجعل موضوعا والى ما يجعل محمولا والى حمل وضع فان صدق حمل وان لم يصدق لم يحمل فان كانت زيادة
يلحق احدهما فتصير الكذب صدقا والصدق كذبا فقد استحال القضيه وصارت اخرى وانه ليس اذا لحق سلب مع ادخال هذه الدواخل بطل الايجاب
الذي كان اولا او لحق ايجاب بطل السلب الذي كان اولا اذ قد يغير الموضوع والمحمول فانظر فيها سلبا او يوجبه الى نفس السلب والايجاب كما هو
فان كان صادقا او كان دايم الصدق فاحكم بانه كما هو ضروري او كان غير دايم الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا اعتبرت فاستانف الاعتبار
في المثال الذي نحن في اعتباره يجب ان ينظر الى الامور التي يقال لها ابيض والى الحيوان فيحذ الحيوان اما كاذبا سلبها عنها او كاذبا ايجابها عليها وفي
بعض دون بعض ثم ينظر في ذلك دايم فيها كلها او بعضها او بعض دون بعض ثم اذا دخلت من جهة كذا وشرط كذا فنعلم ان القضية صارت اخرى
ويوجد لها حال صدق وكذب وضروره وغير ضروره مرة اخرى ويبطل ما كان في ذلك واظن ان هذا القدر كاف لمن انصف

الفصل الثالث

في باقي الاختلاطات منها الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شي من ا ب بالضروره وحكمه
ما علمت السادس بعض ج ب بالضروره ولا شي من ا ب بالاطلاق وحكمه المشهور ما علمت السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب
بالضروره والمشهور فيه ما قد علمت وحدوده ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان فليس كل ابيض حيوانا الثامن ليس كل ج ب بالضروره
وكل ا ب بالاطلاق والحدود بالضروره وليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك وليست النتيجة اضطراريه فنقول انه ان كان
بعض ما هو ابيض بالضروره ليس حيا على معنى السور يجب ان يصدق هذا دايما ولا يصدق البتة ان كل ابيض حي واعتبار السور يقتضي ان
هذا قد يصدق على ما قد علمت وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشيا التي هي بيض مسلوب عنها الحيوان دايما فكذلك حالها
وانها مسلوب عنها الانسان دايما فلم يمتنع ان يكون النتيجة ضروريه فلعله يجب ان ناخذ الضروري في احدى المقدمتين ليس من جهة السور
بل من جهة الحمل واما المطلق منهما فياخذه مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا بان ناخذه من جهة السور ولا ناخذ
من جهة الحمل فيكون قولنا ليس كل ابيض حيوانا بالضروره وقد اعتبرنا ضروريه في معنى الحمل وقولنا كل انسان حيوان بالاطلاق قد اعتبرنا
الاطلاق في جهة السور فاخذناه مطلقا من حيث هو كذلك فان نظرنا الى الصدق الذي اتفق ان كان كل انسان حيوان الذي قد يكذب اذا
عدم الناس كلهم فلا يكون ح ضروريا واخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة اذ كان الحيوان مسلوبا بالضروره عن بعض الابيض فانتج ليس كل
ابيض انسانا وكانت هذه النتيجة ليست ضروريه من جهة السور وان كانت ضروريه من جهة المادة وكيف لا ويمكننا ان نلحق الضروره بالمقدمة
الموجبة فيكون النتيجة ح ضروريه فيكون ح سلب الضروره في النتيجة ماخوذا من غير الوجه الماخوذ في المقدمة الجزويه لان الضروره الماخوذة
في المقدمة هي ضروره الحمل والمادة وسلبها في النتيجة هي سلب ضروره السور ولما كانت الجزويه قد يكون صادقة بالضروره وصادقة
بالامكان ولا يمتنعان اذ بعض الابيض ذو لون مفرق للبصر بالضروره وبعضه ليس بالضروره وهو الذي هو ابيض لا بالضروره
فلا يبعد ان يكون قول صاحب هذا التعليم ان النتيجة لا يكون ضروريه معناه ان النتيجة قد لا يكون ضروريه اي باعتبار غير اعتبارات
النتيجة لا يكون ضروريه بحسب السور بل باعتبار انه قد يجوز ان يصدق المطلق والضروري معا في الجزويات فان لم يعن هذا بل اقتصر
على اعتبار السور وان عدم الضروره وهو في اعتباره وان كان اعتبار الحمل والمادة يوجب الضروره فليس هذا في الجزوي فقط
بل وفي الكليات ايض فان ما انتج ان كل انسان حيوان بالضروره انتج ما قد يصير مطلقا باعتبار اخر كما قد علمت فنرى ان ناسا
قائلين ان هذه نتيجة ضروريه كان على انها لا ينتج الا ضروريه فقط لا يصح معها مطلق وليست ينتج مطلقة لانها لا ينتجها وحدها وانما

تحكم انها ينتج مطلقة اذا انتجت مطلقة فقط فلم يفعل هذا في كل موضع وهلا نقتصر على ان يعلمنا تعليما كليا ان كل جزوي ضروريه فانها قد يصح ان
يكون مطلقة فنحكم في جميع ذلك انها مطلقات للنتايج ويكون هذا معروفا عنه ليس انما يعتبر هذا في اقتران بعينه او يجب كونه نتيجة بل كيف كا
او عسى ان لا يكون هذا كليا بل عسى ان يكون من الاشيا ما لا يسلم امكان بطلانه فلا يكون ما يتعلق ببطلانه داخلا في الامكان حتى يصير القضيه
بسبب مطلقة ولكن هذا لا يختص بقضية هي مقدمة او قضية هي نتيجة بل يكون هذا جاريا في جميع اصناف القضايا التي يصلح ان يوجد مقدمة في
القياس او نتيجة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود ولا بصورة تاليفهما وعسى ان يرتكب مرتكب فيقول لا يصدق للمادة التي يصح بها هذا التاليف
يوجب ان يكون الضروره ملزومة المطلقة وهذا اقتراح يعسر في الحال ومع هذا فليت شعري اذا قلنا كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر
وكان هذا مطلقا صادقا وقلنا كل انسان حيوان وكان هذا مطلقا صادقا فهل معنى الاطلاق فيهما شي واحد او يفهم للاطلاق فيهما
معنيان فان كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام فيكون الفصل فيما بينهما ان احدهما مختص بالضروره والاخر لا يختص بالضروره
اذ ليس كل ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر ما دام ذاته موجودا فيكون انما احد في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري فيكون
النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار اي اعتبار الحمل فلا يجب ان يصدق ما قيل من انه لا يكون ضروريا لانه مطلق الا ان يكون
معناه لا يكون ضروري السور ولهم ان يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما لا دايما ويكون القولان مشتركين في انهما صادقين في وقت ما
لا دايما لكن الوقت لقولنا كل انسان حيوان وقت السور وللاخر وقت كونه ابيض فوقت احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ووقت
الاخر لم يعدم ولم يزل عنه البياض ويكذب بان جميعا في وقت ما فاما احدهما فان لا يكون الناس موجودين واما الاخر فان يكون قد عدم
البياض فعلى اعتبار السور قد يستمر ما قيل وقد حللنا اذا الوجه الذي يجب ان يفهم عليه صدق ما قالوه محلا متكلفا مع معرفتنا بان اعتبار
السور في هذه الاحكام باطل ومع ايجابنا اعتقاد شي وهو ان الضروريه في المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار الذي للمطلقة في النتيجة
فان الضروريات في المقدمة قد يصدق مطلقة لا من جهة ان المطلق مقول عليهما واعم منهما فقط بل من جهة انها لازمة لها باعتبار اخر سناه
لكون نحن حيث جعلنا نتايج هذا الاختلاط ضروريه لم نجعلها ضروريا يمنع ان يكون مطلقة فاطلاقها لا يمنع ضروريتها على ان الاطلاق
الذي يستعمله غير هذا الاطلاق واعلم ان طائفة من المحصلين يسهو لكون نتيجة هذا الضرب يكون ضروريه وزعموا ان هذا غلط وقع
في النتيجة وذهبوا على ان نتيجة هذا الضرب يكون ضروريه فبينوا ذلك بالافتراض تبيينا حقيقيا فان كانوا يسلمون في تحقيق الضروري
والمطلق مثل السور فلا يجب ان يمنعوا كون الضروري مطلقا ايض وان كان قد عرفوا ما هو اولى ان يعتقد فيهم على الحق فليعتبروا
ذلك في كل موضع وليسوا يفعلون ذلك بل كثيرا ما يفزعون اليه اذا الزمهم الحق في مضيق واما الشكل الاخير فالضرب الاول منه من
كليتين موجبتين والكبرى ضروريه كقولك كل ب ج بالاطلاق وكل ب ا بالاضطرار فالنتيجة بعض ج ا بالاضطرار ويبين بعكس الصغرى
والثاني عكس هذه في الجهة ويكون النتيجة ايض من الاضطرار عندهم لان الكبرى اذا عكست انتجت بعض ا ج بالاضطرار ثم ينعكس بعض ج ا
عندهم بالاضطرار وليس كذلك بواجب عندهم بحسب الافراد ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال ذلك ان كل متنفس حيوان
بالاضطرار وكل انسان متنفس لا بالاضطرار فلا يلزم ان بعض الحيوان متنفس بالاضطرار اي دايما ما دام موجود الذات والثالث من كليتين
والكبرى سالبة ضروريه كقولك كل ب ج وبالاضطرار لا شي من ب ا فبالاضطرار ليس كل ج ا ويبين بعكس الصغرى والرابع ان يكون
الجهة بخلاف الثالث فيقولون ان كانت الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة يبين بعكس الصغرى والحدود المشهوره كل فرس حي ولا فرس
بحيوان لا نايم ومستيقظ ما ليس ضروريا بل يكون وقتا وهذا القول صحيح في هذا الاقتران بعد ان يتذكر ان للمادة اذا اتفقت على ما
سلف لك ذكرها في مطلقة كبرى ينتج ضروريه كانت النتيجة هنا ضروريه لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك واعلم انه عندهم ان المقدمتين

اذا كانا كليتين موجبتين فانهما كانت اضطراريه فالنتيجة اضطراريه والا فالعدم للسالبة والخامس ان يكون التاليف من صغرى جزئية موجبة
مطلقة كبراها كلية ضرورية سالبة فلا شك ان النتيجة ضرورية والسادس ان يكون الكلى الضرورى صغرى فينتج عندهم ضرورية بالعكس ليس
ذلك بواجب بل ينتج مطلقة سبين بالافتراض بان نعين البعض من ب الذى هو آ بالاطلاق وليكن د ولنعمل ما عملت والسابع بعض
ب ج بالاضطرار وكل ب آ بالاطلاق لا بالاضطرار ينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور والثامن كل ب ج بالاطلاق و
بعض ب آ بالضرورة ينتج عندهم مطلقة فقط وبينوا ذلك بالعكس وليس كذلك كما علمت بواجب بل بالافتراض يوجب ان يكون النتيجة
ضرورية واما مثالهم ان كل حى مستيقظ وبعض الحى ذو رجلين بالضرورة ولا يجب ان يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة
فيقول الحى اى بعض ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف بانه ذو رجلين دائما قيل له انه مستيقظ او لم يقل والبعض الاخر بالضرورة
ليس بذى رجلين فمنهم من قال ان بعض المستيقظ وان كان بالضرورة ذا رجلين فليس من جهة ما هو ذو رجلين وقد علمت ما
فى هذا ولكن لا يمنع كونه ضرورية ان يكون مطلقة ايضا على الوجه الذى باعتبار السور اذ قولنا ان بعض المستيقظ ذو رجلين ليس
مدايم الصدق فيكون اما اورد المثال على هذه الجهة واما التاسع فان يكون السالبة كلية اضطرارية فينتج لا محالة اضطرارية كقولنا
بعض ب ج بالاضطرار لا شى من ب آ فبين بعكس الصغرى بالاضطرار ليس كل ج آ والعاشر ان يكون الصغرى موجبة كلية اضطرا
والكبرى سالبة كلية مطلقة والنتيجة مطلقة يبين ذلك بالعكس وبالحدود كقولك بالضرورة كل انسان حى وليس كل
انسان بمستيقظ ويبين بالافتراض واما الحادى عشر فان يكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة
فيكون النتيجة سالبة مطلقة والثانى عشر ان يكون الصغرى كلية موجبة مطلقة والكبرى جزئية سالبة اضطرارية فالمشهور انه ينتج
مطلقا الحدود فهى هذه كل ذى رجلين حى بالاطلاق وبالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا وهذه الحدود لا يبعد ان يكون قد وقع
فيها السهو اذ كان الحق ان يقال وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا فاخذت السالبة الضرورية بدل سلب الضرورة وفى بعض النسخ
كل ذى رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة بعض ذى رجلين ليس انسانا فانه ينتج ليس كل متحرك انسانا قالوا وذلك بالاطلاق ونحن الاطلاق
المشهورى لان هذا الصدق قد يزول فيكون كل متحرك انسانا لكن كيف كان فان هذا الاطلاق لا يمنع صدق الضرورة ولا شك فى
صدق قولنا بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا كالفرس والسماء فقد جعلت العبرة للكلية فى هذا الموضع

الفصل الرابع فى حد الممكن وتعريف المقدمة الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا فى القياسات المؤلفة من
المقدمات الوجودية والاضطرارية صرفها ومختلطها فبقى ان نتكلم فى القياسات التى مقدماتها ممكنة صرفة او مختلطة وقبل ذلك فيجب
علينا ان نتكلم فى حد الممكن والفرق بينه وبين الوجودى المطلق وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية وتعريف عكسها وان كنا قد اومانا فيما
سلف الى شىء من امر الممكن فحرى بنا ان نستقصى الان القول فيه ولا نتقبض من الاعادة فنقول قد ظن بعض الناس ان النظر فى
القياسات المؤلفة من الممكنات هذر ولو فكر لعلم ان نافع القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا فان المطالب الممكنة لا تثبت
الا من مقدمات ممكنة وكما يلزم البحث عن امور ضرورية وعن امور وجودية فكذلك يبحث عن امور ممكنة ولذا اردنا ان نبين شيئا
من الاشياء ليس بمحال احتجنا ان نبين ذلك فى اكثر الامر بمقدمات اقلها اى ممكنة فالحاجة الى القياسات من الممكنات المؤلفة لما
والذى يقال من ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة والامور الاكثرية وليس يبحث عن الامور المساوية لم يفهمه كثير من الناس
على واجبه بل يجب ان نفهم معناه ان الفيلسوف انما لا يبحث عما خلا الضرورية والاكثرية اذا بحث عن الاشياء من حيث وجودها
واما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن فاما اذا ادعى امر الوجود والحصول لا امر الامكان التفت الى الامور الدائمة و

الامور التى فى الاكثر وكذلك حال الجمهور ايض فى الامور التى يتوقعونها من حيث وجودها انما يتوقعون امرا واجبا واكثريا اى فى ان يكون له
وجود واما اذا تركوا امر التوقع بحثوا عن الممكن ايض واما الامور الاقلية والمتساوية فلا يتوقعونها ولا يستعملون بها الا على وجه اخر وهو وجه
الاحتراز والقياسات الطبية والعلاجية والمقدمات التى فى كتبهم ممكنة اكثرية وقد اخذت على انها موجودة كما فى كتاب المنسوب الى
ابقراط المعروف بكتاب الفصول وغير ذلك من كتبهم والعجب من الطبيب الفاضل الذى راى النظر فى ذلك فضلا وهو نظره من حيث هو طبيب
ونحن فنستقصى القول فى هذا عن قريب وقد علمت فيما مضى لك ان الممكن يقال عند العامة على معنى وعند الخاصة على معنى وان الممكن عند العامة
مطابق لمعنى غير الممتنع وعند الخاصة لغير الضرورى وان الخاصة ايض تستعمل الممكن على وجوه فيقولون ممكن لما كان غير الضرورى المطلق
الحقيقى وهو الامر الذى اذا قيس بالموضوع لم يكن دايم الوجود ولا دايم العدم سواء كان فى طبيعة الموضوع ما يقتضى وجوده له او لا يوجبه
وقتا ما معينا كالكسوف او غير معين كالتنفس او كان لا يقتضى طبيعة ذلك بل يعرض له ذلك اتفاقا ولاسباب خارجية مثل الحركة وغير
ذلك وجميع اصناف المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذى يكون غير دايم الوجود ولا دايم العدم ولا فى
طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا فى وقت وحال ولا يجب بالجملة كونه او لا كونه الا ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه
مثال ذلك انا اذا نظرنا الى الانسان ونظرنا الى الكتابة او نظرنا الى التنحنح لم يجب علينا ان نحمل احد الامرين للانسان ليس معنى انه لم يجب
دايما فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان اشترطنا شرطا اخر فقلنا ما دام او فى هذه الساعة تعين احدهما اما امام كالتنبا
فالطرف الذى هو الموجود واما فى هذه الساعة فربما لم نعلم احدهما الذى حصل ونعين بعينه لكنا ندرى مع ذلك ان احدهما قد
تعين والاخر اذن بالضرورة لا يوجد اذا وجد هذا فاما فى المستقبل فلا ندرى اى طرفيه كذا قد يحصل بعينه فنعرفه بعينه ولا يوجب
مع ذلك ان احد الطرفين متعين فيه بعينه وان لم ندركه نحن ولا كما اوجبنا فى الزمان الحاضر ان احد الطرفين بعينه متعين فيه
وان كنا لا ندركه والمستقبل اذا فرضناه حصل كان حكمه هذا الحكم لكنا اخذنا هذا الوجه من حيث انه لا ضرورة فى طباع الموضوع
ان يكون له المحمول لا دايما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل فان الموجود فيه ليست له هذه الضرورة بل الضرورة الواقعة انما هى
بسبب امر غريب فاذا اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار وهو ان لا ضرورة فيه بحسب طباع الموضوع او المحمول دخل فيه ما ضرورته من
خارج وما لم يتعين فيه ضرورة فبعض اصناف المطلق دون بعض يدخل فى هذا الممكن والمعنى الثالث من معانى الممكن عند الخاص هى
الذى لا ضرورة فيه بوجه من الوجوه وهو الذى لا على الاطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما وامثال هذا الامر الذى لا يوجبه وقت
معين ايجاب فى الكسوف او لا يوجبه وقت فان كان غير معين كالتنفس او الامر الذى لا يوجبه شرط لحق من خارج ايجابه فى الكتابة بشرط
كونها حاصلة فالاولان اعنى الكسوف والتنفس مطلقان لا يكونان ممكنين بهذا المعنى واما وجود الكتابة فهى قد يكون ممكنة بهذا المعنى
وقد يكون مطلقة لا ممكنة فانها ما لم يقع الشرط المذكور الذى يصير به مطلقة او ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن واما بشرط هذا الشرط
فيقال عليها هذا الممكن فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن اخص من الوجه الثانى الذى هو اخص من الوجه الثالث ويكون بالقياس
الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق فى الموضوع ويباينه فى الاعتبار ويكون من حيث الحصول مطلقا ومن حيث انه لا ضرورة فى كونه
ولا كونه الى وقت فرضت فى المستقبل ممكنا ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل احدهما فى الاخر وبيان المطلق كل المباينة فلا
يدخل فى مطلق ولا يدخل فيه مطلق اعنى بحسب الحمل لا بحسب الوضع فهذه معانى ثلثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم وهى مع ذلك فقد
يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث منها يقال له ممكن بثلثة معان وهذا من جنس الاسم المشترك الذى يتناول امرا واحدا باعتبارات
شتى والحدود المشهورة للممكن هى هذه الممكن هو الذى ليس بضرورى ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال والضرورة الممكن

هو ما ليس بموجود ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن ما ليس بضروري من غير زيادة وايضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس
بضروري وايضا الممكن الذي تهيا ان يوجد وان لا يوجد والاصح عندنا هو الاول فليوضح الفساد في الرسوم التي بعده واما الزايد في رسم
الممكن انه هو ما ليس بموجود فلا يخلوا اما ان يرسم الممكن الذي بالمعنى الاعم فيكون قد كذب فانه قد يكون من ذلك ما هو موجود واما ان
يكون انما يرسم الاوسط فقد اخطا فانه ليس من شرطه ان يكون غير موجود ولا ان يكون موجودا بل ان لا يكون دايم الوجود او غير الموجود
بل الغير الموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود وهو الموجب المطلق وكلاهما داخلان تحته وكل واحد منهما اخص منه
وان كان انما يرسم المعنى الثالث فالمعنى الثالث مباين المطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق سلبه هو الممكن الاخص
فبقي قسم رابع وهو المطلق الايجابي فما نقول فيه ان الموجود الذي ليس بضروري ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال فهل هو من هذا
الممكن ام ليس فان كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط وان لم يكن منه بل كان مطلقا في ايجابه ولم يكن لذلك ممكنا في نفسه فتلك
المقدمة ايضا مطلقة في سلبها فيجب ان لا يكون ممكنة وان كان قد جعلوا الاطلاق جنسا او شرطا للامكان يعني الممكن الذي لا ضرورة فيه
حقيقة ولا شرط فلا رسم ولا حد ثم انه ظن ان الوجود يجعل الممكن ضروري الوجود بشرط وان هذا مما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي
فلو لم يظن ان فرض الوجود يجعله ضروريا لا يجي بلا شرط فان زعموا ان معنى قولهم غير الموجود هو انه الذي لا يوجب ان يوضع حكمه موجودا
او انه الذي ليس بدايم الوجود فليس ما قالوا صوابا فان قولهم هو ما ليس يجب وجوده غير قولهم هو الغير الموجود وبعد ذلك فالوجهان جميعا
داخلان في قولهم ليس بضروري فما الحاجة الى تكرير ذلك في الحدود وبالجملة فان غير الموجود كالجنس لامرين فقط فان غير الموجود اما ان يكون
دايما فيكون المحال في الضروري العدم واما ان يكون غير دايم فيكون المطلق السالب فلا مدخل فيه غيرهما مما ليس نوعا لهما فهولاء اذا لم
يحسنوا فيما فعلوا واما الذي يقال من ان الممكن هو ما ليس بضروري من غير زيادة فاذا اعني به ما ليس ضروري الوجود وغير الوجود
كان هذا القول مطابقا الممكن اما الخاص ان اعني به سلب ضرورة الدوام بلا شرط او الاخص جدا ان عني به سلب جميع وجوه الضرورة
وان عني به انه ليس ضروري الحكم الذي يقال له انه ممكن ايجابا كان او سلبا لم يتم حتى يقال واذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال
وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد بينا ان الضروري في هذا الفن من المنطق يعني به معنى اعم من وجوب الوجود ولا لكانت
المقدمات انما تكون ضرورية واجبة واخرى ممتنعة ومطلقة وممكنة وانت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التي تلوا هذا واسمعها قولهم
ان الممكن هو الذي تهيا ان يوجد وان لا يوجد فان لفظة تهيا اسم مرادف الممكن وفيه من الاشتراك ما فيه وله وجه واحد حسن يمكن
ان يصرف اليه وهو ان يكون الحد وحده هو الممكن الخاص ويوجد في حد الشي الذي هو كالجنس له وهو الممكن العام ويكون المفهوم
من لفظة تهيا ما يفهم عند الجمهور وليس يفهم عند الجمهور من لفظة تهيا ولا من لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة فلو ان احدا اخذ
الممكن العامي في حد الخاصي لم يعنف لكنه قد اوهم من حيث اللفظ ان الممكن اخذ في حد نفسه مثل ما عرض في باب المضاف وعلى
ما علمته فاذا اخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام يدل على المعنى المراد بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوا كثيرا
استعمال مرادفا الممكن الحد بعد ويكون هذا الابهام قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاص ما ليس ممتنعا كونه ولا ممتنعا
لا كونه ويكون هذا بازاء قولهم ان الممكن الخاص ما ليس بضروري واما الرسم الاول فهو اوفق واحفظها للمذهب في الصناعة فاما
اذا فهم انسان هذا القول على انه رسم الممكن من حيث هو ممكن وفهم من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود صار
ما قيل بعده من انه اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال امرا كالمستغني عنه واما امرا جليا مع وخاصة لا على انه جزء رسم لكن الاولى
عندنا ان يقال ان هذا التحديد هو للحكم الممكن فان الحاجة ههنا انما هو الى تحديد جهات القضايا فكانه يقول ان الممكن من القضايا

ما ليس بضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب بهما كان حكم به فدخل في هذا الممتنع فاذا قال ومتى فرض ذلك الحكم الموجب او السالب
موجودا او حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه محال تم الرسم مسلوبا بالمرسوم ويكون الرسم انما تم بجزويين فان عني بالضروري الضروري
الحقيقي كان هذا الرسم الممكن الخاص وان عني الضروري اي الضروري كان بشرط او بغير شرط كان هذا الحد الممكن الاخص وليس ما قال بعض
الناس ان معنى قوله ما ليس بضروري بواجب شيا فقد علمت ما في ذلك واعلم ان الامكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى فانه مما يعرض
للكيف والكم ولغير ذلك وهو يقع لهن بالتقدم والتاخر فهو كالوجود وكالوحدة وما اشبه ذلك فليس يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه فهو
لذلك فالواقات ما يوجد في رسمه كالجنس يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ولكنه مناسب الجنس وانما يدل على معنى مشكك ويكون من الامور العامة
مثل الذي وما والشي ولذلك يكون ما جرى مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيك ثم ان الممكن امر ليس يصح الوجود فيستقل بذاته بل هو امر اما
ان يكون عدميا واما ان يكون محققا بعدم فيحتاج في تحديده الى ان يحد بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديد امثاله امور عدمية ولما
كان الامر الوجودي في نفسه اسبق الى التصور وكان العدم انما يتصور بالقياس اليه اعني ان العدم نفسه انما يتصور بانه عدم معنى وجودي
كما قد سلف لك بيانه فيجب ان يكون الامر الضروري اسبق الى التحديد والتصور فان الضروري هو الامر الذي وجوده بنحو الدوام اما
مطلقا واما عند وجود الشرط فلا يكون وقت من الاوقات لا يوجد فيه اما مطلقا واما عند وجود الشرط فالضرورة يدل على دوام الوجود
ويمكن تصوره مبتدا ولان المحال الضرورة مقرونة بالعدم فيكون المحال انما يتصور من جهة الضروري كانه الذي موجود له دايما صدق
القول انه معدوم فاذا اخذنا الضروري في حد الممكن اخذنا ما هو اشهر في نفسه عند الجمهور وعند التحقيق اما عند الجمهور فلانهم لا يفطنون
للممكن الذي عند الخاصة واما عند التحقيق فلان المتصور الاول هو الموجود واما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو من
حيث واجب ان لا يوجد وتصور الواجب هو من حيث وجوده بنحو الدوام فلا يكون اليه معدوما فالواجب الضروري متصور ايضا
قبله والمحال متصور ايضا قبل الممكن اما العامي من حيث هو عامي فانما يتصور بانه ليس بمحال واما الخاصي فلان المحال ابسط نسبة الى المعنى
الوجودي منه فانه هو الذي عدمه ضروري والممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروري فاذا فهمت هذا فطعن من طعن
انكم رسمتم شيا وهو الممكن بما هو اخفى وهو الضروري او بما يساويه ويدور عليه اذ قد اخذتم في حد الممكن المحال والمحال اما هو ما ليس
بممكن ولا احد الا بذلك والضروري هو الذي لا يمكن ان لا يكون وهو المحال الذي لا يكون وانتم انما تكونوا قد اسأتم الاختيار واما
ان يكون في نفسه يوجب الدور فنقول ليس الامر كذلك وذلك لان الضروري والمحال قبل الممكن في التصور والمحال وان كان
يصدق عليه انه ليس بممكن فليس كل ما يصدق عليه شي فهو هو في الاعتبار او هو ما لا يحد الشي دونه ومع ذلك فليس الممكن الذي
نعرف به المحال هو الممكن الذي عرفناه بالمحال بل هو كالجنس له وكذلك قولهم لا فرق بين قولكم ممكن وبين قولكم ما ليس بضروري فنقول
هو كذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق لكن احدهما اسم والاخر قول مفصل يشرح معنى الاسم

الفصل الخامس في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

قد شرح ما كان يجب ان نشرحه لتحقيق
به الرسم المذكور ولنعد الان النظر في هذا الرسم ولنتامل انه هل يطابق الممكنتين الخاصتين فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار
دون اعتبار وذلك لانا ان عنينا بالضروري المذكور فيه الضروري الحقيقي طابق الممكن الخاص وان عنينا بالضروري المذكور فيه
كل ضروري كان بشرط او بغير شرط طابق الممكن الاخص ولما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات الى شرط وجود الشي ولا وجوده اما الخاص
فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى وجه يجعله مطلقا ومخصصا واما الممكن الاخص فلا يجب ان يلتفت
في تصوره الى حال الامر الذي هو ممكن من حيث هو ممكن يوجد او لم يوجد فان كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط وقد جعلنا

غير ضروري بشرط بل ممكنا صرفا بل يجب ان ننظر الى حاله من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم تشترط شرط وجوب الضرورة فاما هل يجب
هذا النظر ان يجعله مستقبلا او يقتصر باعتباره على الاستقبال الاعم فالظاهر من امره هو ان الموجود من الامور وما لم توجد سواء كان في
الحال الحاضر والماضي فقد صارت له ضرورة ما وما من احد ان يرفع الضرورة اصلا فانه يحوج الى اعتبار الاستقبال وان كان الحق يعكس فيكون
كل ما في الاستقبال ممكن فان كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل ولا كسوفه في وقت اخر ليسا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة
على ما علمت واحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة والاخر هو فيه بالضرورة غير منكسف فلننظر الان انا اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا
هل يخرج الناس المتالفون من هذا الحكم والذي يجري دهم حاصل حال ما يعتقد هذا العقد او يقال هذا اللفظ هذا اللفظ ويعني بذلك ان كل
انسان من الموجودين فيما يستقبل من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا وكذلك اذا قلنا يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا هل ذلك
اما تناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا او انما يخص الموجودين في الاستقبال فنقول لا حاجة لنا الى ذلك اعني لا ضرورة الى ان
يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل فان قولنا كل انسان كل واحد واحد مما هو انسان اي وقت كان فانه يمكن ان يكون كاتبا او
اردنا ان كل واحد واحد منهم فانه في مستقبل كل وقت من اوقاته غير ضروري بوجه من الوجوه ان يكتب وان لا يكتب بل يصح ان
يكتب وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلا لكان هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ولم يكن صدقه مقصورا على
الموجودين في المستقبل المعين ويكون هذا اعم صدقا من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل من قول القائل يصح له
ان يكتب وان لا يكتب وههنا وجه صدق اخر من جهة الحصر وهي الجهة التي ردلناها وهو ان قولنا كل انسان كاتب في كل وقت
من المستقبل غير ضروري صدقه ولا صدقه فانه يصح في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل انسان كاتب او بعض حتى يكون
في ذلك الوقت كل انسان موجود كاتبا وان يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتبين فاي وقت من المستقبل كان مستقبلا
يصح فيه اي الامرين سبب ولكن الحكم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنة والضرورية في حكم واحد فيكون كما ان قولنا كل
حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضية ممكنة كذلك قولنا الناس ولا واحد من الحيوان بانسان على ما اسلفناه قضية ممكنة
فيكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة ان يصدق او يكذب في المستقبل وهي في مادتها ضرورية ويكون هذه نظير المطلقات
التي مضت الا ان امثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية بل السور وجهة القضية حرف من حدها فكانه يقول
ان قولنا كل حيوان انسان قول يمكن ان يكون صادقا وكذلك في الاطلاق بل يجب ان نلتفت الى المثال المتقدم ولقائل ان يقول ان
وجود زيد في الحال وفي الاستقبال اذا اتفق ان يستمر فيهما وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران وغير ذلك ليست امورا متجددة بوجه من
الوجوه فكذلك الا يكون زيد قاعدا ليس مما يتجدد في المستقبل اذا لم يكن قاعدا في الحال واستمر فان كان الذي في المستقبل لم يكن هو هنا
بعينه الذي في الحال فههنا مطلق ضروري بشرط فكيف يكون ممكنا فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت وحال بصفة وهو بعينه في وقت
وحال واعتبار اخر بصفة اخرى فالوجود والانسانية والقعود ومقابلاتها هي في انفسها امور لها احكام اخرى يلحقها مثل انها ممكنة
ومطلقة وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى يضاف الى انفسها وليس نحن نظرنا هنا الى معانيها في انفسها بل انها نسبة الى نسبتها الى
موضوعاتها وفيها الى موضوعاتها الان ليست نسبتها الى موضوعاتها في المستقبل فاذا كان كذلك فهي باعتبار وقت بعرض حاضر مطلقة
لموضوعاتها وباعتبار وقت بعرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها وان كان وجودها في انفسها وجودا واحدا مستمرا على اتساق واحد فقد لاح
من هذا صحة جميع ما اوردناه بديا ولاح ايضا انه حقا ما قيل ان الممكن الخاص قد يجمع موجب كل واحد على سالبه فما يمكن ان يكون يمكن ان
لا يكون اذ لا ضرورة لا في ان يكون ولا في ان لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان يكون

لكل واحد فيمكن ان لا يكون لكل واحد واحد وما كان يمكن لبعض فيمكن ان لا يكون كذلك البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان انما هو في السور
فان ما امكن ان يكون كله كذا فيمكن ان لا يكون كله واما امكن ان يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصدق امكن ان يصدق انه لا
واحد منه فانه ان كان قولنا ولا واحد دايم الكذب فقولنا بعض من حيث هو بعض دايم الصدق لا يمكن ان يكذب البتة فلا يكون صدقه
ممكنا بل واجبا وجعلنا صدقه ممكنا فكل ما هو ممكن ان يكون يرجع فيكون ممكنا ان لا يكون تشترك في ذلك الاكثري والاقلي لكن يختلف في
شيء اخر وهو ان الاكثري يكون احد طرفيه موجودا مطلقا اكثر والاخر اقل وليس كونه موجودا اكثر هو كونه ممكنا ومن حيث اعتبار امكانه
متساوي انعكاسه الى السلب ومن حيث الوجود لا تساوي فليس وجود الاكثري وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود
وكل ما هو اكثري وجودا فهو اقلي لا وجودا فكل ما هو اقلي وجودا فهو اكثري لا وجودا واما التساوي فهو متساوي من حيث عكس
الامكان ومتساوي من حيث الوجود ونعني بالاكثري وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان
وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان لكل واحد منها دايما ككثيرة كون الانسان ذا خمس اصابع او كان موجودا لاكثر
الاشخاص في اوقات ليست باكثر الاوقات بل اوقات ما كالاحتلام او كالشيب او كامتداد القامة او يكون لاكثر الاشخاص في
اكثر الاوقات الغير المحدودة مثل الابصار بالفعل للناس والممكنات الاكثرية اما امور طبيعية كانت تجب لولا عوايق من خارج
او من عصيان المادة مثل النتيجة مثل كون الانسان ذا خمس اصابع واما ارادية تصدر وتجب عن الارادة لولا عوايق وقد علمت
ان الاكثريات تبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الامكان واما الاخر فمن حيث الامكان فقط وكذلك فان الاكثريات
توجد مقدماتها في القياسات كالمطلقات فيقال من سقي السقمونيا اسهله ذلك صفرا ولا يقال يمكن فانه ان قيل يمكن اوهم
انها ممكنة لا تتعين منها طرف فخطرت النفس اليه من حيث الامكان لا من حيث الوجود فساعد التوقع فيه فان الممكن من حيث
هو ممكن غير معلوم الوجود ولا على بعض الوجوه فيه قياس اللهم الا الاكثري من حيث هو اكثري فان وجوده مظنون مع ان امكانه
معلوم وعلى وجوه قياس ما كما على امكانه واما التساوي فليس على وجوده قياس فلا هو معلوم بل امكانه هو المعلوم فقط ولذلك ما كانت
الممكنات المتساوية والاقلية لا توضع موجودة في العلوم ولكن يطلب ممكنه كما تطلب حيلة في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر الى
الاصلح او المحدث وذلك فيما يرجع الى عمل ولنعلم ان الامور غير محال وذلك في الامور النظرية ومع ذلك فان الممكنات قد توجد في صناعة
اخرى موجودة كما يقال في الخطابة فلان كلم العدو ومن الحصن حار فهو خبيث البتة كانه قال ومن يفعل هذا يكون خبيث البتة ولا يقول
يمكن ان يكون خبيث البتة فانه اذا قال هذا لم يقع في غرضه اذ امكان خبث البتة مما لا يحتاج ان يبين ويخطب له ولا معرفته نافع في التدبير
ولا حرمن الخطبا فلان كلم العدو ومن الحصن حار فليس بخبيث البتة كانه يقول ومن يكلم حارا فانه لا يكون خبيث البتة فهذه مقاييس خطابية
يستعمل فيها الامور المتساوية من حيث الوجود وقابلها فيها توهم انه اكثرية غير متساوية فقط بل انها موجودة على ما اوضح في صيغ الخطابة
والسوفسطائية والشعرية فقد يستعمل ايضا الاقلية والممتنعة الوجودية بل قد يستعمل ذلك في الخطابية ايضا اذا كانت مطلوبة وجميع
ما قلناه في الممكن انما هو بحسب طبيعته وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول فان كل مجهول
عندنا ممكن عندنا ان يكون وان لا يكون وربما كان في نفسه واجبا و
ربما كان ممتنعا وربما كان بالحقيقة ممكنا

تمت المقالة الثانية
بحمد الله ومنه

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من المنطق

في تعليم القياس التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول منه كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالامكان فبين ان كل ج آ بالامكان
ذلك لان ج داخل بالقوة تحت ب فلها بالقوة ما لب فهذا قياس كامل ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر فقال بعضهم ان هذا القياس
لا يجب ان يكون بينا كاملا بنفسه وانما وجب حال نظر انه فيما سلف اذا كان ج بالفعل ب فكان ما يقال على ب مدخل فيه ج واما اذا كان
الدخول فيه بالقوة كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني قد حكم فيه ان ج بالفعل ب ولكن لم يحكم هناك بالفعل على
ب بشيء حتى يدخل فيه ج بالفعل ج وان كان ب فليس بالفعل داخلا تحت حكم على ب بل بالقوة وذلك لانه لم يحكم بالفعل على ب
بل بالقوة وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب بل بالقوة لانه يمكن ان يعكس فيجعل ج تحت ب وههنا ايضا فان ج لم يدخل
بالفعل تحت ب بالقوة والحال فيه دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان في الشكل الثالث حتى احتاج الى بيان فليس هنا اذا
قياسا كاملا قال قوم ان قولنا كل ب آ معناه كل ب بالفعل وبالامكان فهو آ وبالجملة كل ما يصح ان يكون ج فيكون ج تحت ب
لانه اخذ ما يصح ان يكون فاذا كان ج داخلا تحت ب بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت ما في ذلك ومع ذلك فستعرض هنا في
موضع قريب حيث يجعل الكبرى مطلقة او ضرورية والصغرى ممكنة ويجعل القياس غير كامل ولا وجه لذلك الا ان ج غير داخل
تحت ب بالفعل لكنه قد قال قوم هناك انه ليس معنى قولهم انه قياس كامل بالاطلاق هو انه قياس كامل بالاطلاق بل هو قياس
كامل بالقياس الى قياس اخر بعده متبين به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان يشتغل في امثال هذه المواضع بكل هذا
الشذوذ بل ليعلم ان كثيرا من الامور الظاهرة يشتد الناس فيها بالتماس البيان بسد الحجج الى العدول عن امور ظاهرة وانه كما
ان الوجود لما هو موجود للشيء ظاهر انه موجود له فكذلك الممكن للممكن ظاهر انه ممكن ولا يوجد شيء يبين به هذا الظاهر اظهر
من هذا الظاهر ويقول لمن قد فرغ الى ان قال ان قولك ب هو كل ما يكون ب بالقوة او بالفعل ارايت لو ان انسانا قال كل ج
بالفعل يمكن ان يكون ب فكل ما هو ب بالفعل فيمكن ان يكون آ لم يكن لنا بد من ان نحكم ان هذا قياس فان امكن ان يكون هذا
قياسا فقد يكلف الشطط وكيف لا يكون هذا قياسا ويلزم عنه لذاته قول اخر دائما وان كان هذا قياسا فهو من اي القراين واي
التاليفات وان كان قولهم ما هو ب معناه ما هو يصح ان يكون ب كان هذا الذي اوردناه ضربا من القياسات ذوات الجهات
قد صنعت ثم ان كان هذا قياسا فاي قياس اظهر من هذا ... وان تكلف ان يبين بان يرد عليه فقال ما هو ممكن للممكن فهو ممكن
ويجعل هذه المقدمة من حقها ان يصرح بها لكنها اضمرت فهل قولهم ممكن للممكن ممكن غير قولهم آ الممكن لب الممكن لج ممكن لج
فهل آ الا ما هو ممكن اي شيء كان وهل ب الا ما هو آ الممكن له ممكن وهل ج الا الشيء الثالث فان آ هو بدل قولك ما لانه يدل المعنى الكلي

وليس حدا مشارا اليه بعينه وب بدل الاخر وج بدل الثالث فظاهر اذا ان ممكن الممكن ممكن ظاهر الامكان كما ان الضروري للضروري
ضروري والموجود للموجود موجود نعم اذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج الى الفحص والنظر وقد لا يتمثل ممكن الضروري وضروري
الممكن وكذلك امكان لا مع امكان نعم فتبين ان هذا القياس كامل اذ لا شبهة فيه وليس كالشكل الثالث والثاني فان نظم المقول فيه على الكل
والترتيب الطبيعي زايلان وحال الحد الاصغر في الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلي ليس يشبه حال الدخول الذي في هذا الى نحا
من وجهين احدهما ان قولنا ان الاصغر داخل في الشكلين تحت الحكم الذي على الاوسط ليس معناه ان ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل
او انه موجود له بالامكان بل معناه ان القايل لم يحكم عليه بالفعل بل حكم على غيره بالفعل حكما اذا حكم على ذلك الغير وكان يصادق امكن
ج ان حكم به ج على الاصغر حكما صادقا ولم يستحل ولم يجب ان يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم وان كان اذا حكم صدق وليست القوة لم يجب صحة
ذلك الحكم اذا حكم فيكون هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامر بل بالقياس الى حكم الحاكم الذي اذا حكم بذلك كان له وامكنه ان يقول في ذلك
يكون صادقا واما ههنا فان القوة ليست بحسب الحكم بل بحسب الامر في نفسه اذ يجعل في نفسه ممكنا له الامر ولم يحكم بوجوده له فليس يجب اذا
كان ذلك النوع من الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ان يكون هذا النوع يجعله ايضا غير كامل والوجه الثاني ان الدخول بالقوة هناك
على اي وجه كان هو امر في طبيعة الحد الاصغر وليس بينا لنا بل يحتاج الى ان يبحث عنه لنعلمه ويبرهن عليه فيتضح لنا ان ج بالقوة كانت
داخلة تحت ب فلو كان ذلك معلوما لنا بنفسه كما هو حاصل في نفسه ما كنا نحتاج الى العكس والى غير ذلك واما منها فقد علمنا وحققنا ان
ج بالقوة داخل تحت الحكم واذا علمنا انه بالقوة داخل تحت الحكم لم يحتج الى ان يعلم شيئا اخر واما في سلب الشكلين فان الاصغر وان كان داخلا بالقوة
في الحكم فاما كان كذلك في نفسه وكان مجهولا لنا وكنا نطلب ليعلم ما له في طبعه فلسنا نقول ان الشكل الثاني والثالث هو غير كامل لمجرد ان حد
الاصغر فيه غير داخل تحت الحكم الا بالقوة بل لان هذا الدخول الذي بالقوة غير معلوم الا بنظر فلو كان هذا الدخول الذي بالقوة معلوما هناك
لم يحتج الى عمل يتبين به بل انما نعمل ما نعلمه من العكس وما يجري مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة واذا كان بالقوة
كان قياسا فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا في نفسه وكونه معلوما انه بالقوة يصح عندنا منه انه قياس واذا كان قد صح لنا انه داخل بالقوة
تحت الحكم فقد صح لنا مع علم ذلك ان التاليف قياس واذا صح مع علم ذلك انه قياس مما يحوجنا الى الشكل فيه والى استعاضة وهذا القدر كاف
لمن اشتغل به ولم يمل الى الهذيان والهذر واما الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا
يكون شيء من ب آ فيمكن ان لا يكون شيء من ج آ والحال في ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان لا
شيء من ج ب وكل ب آ بالامكان فهذا لان صغراه سالبة وكبراه موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة تحت ب ولكن بالقوة انه ليس تحت ب
لم يكن بانه بين للاول اذ قد كان قد حكم بشيء يلزم من قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير كامل وكان الذهن يلتفت الى امر يخطره
بالبال ويتامله ليعلم المطلوب منه فان مطلوبه وهو ان يعلم ان ج تحت ب بالقوة وانما يعلم ذلك من مقدمة كلية يتذكرها ويخطرها بالبال
وهي ان كل ما هو بالامكان الحقيقي ليس كذا فهو بالامكان الحقيقي كذا فاذا اخطر ذلك بالبال وتامله وجد ان ج يدخل بالقوة تحت ب
فبان هذا الضرب اذ انما هو بالعكس الذي يخص الممكن وهو ان يكون الحدود بحالها والجهة بحالها لكن قد غيرت الكيفية فنقل الايجاب
الى السلب ونقل السلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى صارت بالامكان كل ج ب وبالامكان كل ب آ فبالامكان كل
ج آ فبالامكان ان لا يكون شيء من ج آ فهذا بعكسين وعلى هذا القياس سائر ما بعده الضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين
ينتج ممكنة سالبة يتبين بعكس الصغرى الى الايجاب ولذلك لك ان تركب ضروبا اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى سالبتين او
موجبتين وموجبة وسالبة وسالبة وموجبة لكن بعض الناس قد قال ان القياسين من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل

حيث هذه السوالب الضروريات وذلك لان المستعمل من هذه هي الاكثريات واذا عكست صارت اقلية فخرجت عن الاستعمال فقد اخطأوا
ذلك لان المستعمل من هذه ليس تقع الوجود هي الاكثريات واما اذا كان الغرض مصروفا الى تحقيق الامكان فكلاهما مستعمل وايضا فليس
كتاب القياس موضوعا بحسب النفع في العلوم بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره وقد رد عليه من وجه آخر فقيل يمكن ان يكون قولنا
لا شيء من ج ب بالامكان امكانا اقليا فاذا قلب صارت اكثرية لكن هذا الرد لا يغني شيئا فانها ان كانت اقلية فقلبت وصارت اكثرية لم تنتج
النتيجة المطلوبة لانه يحتاج ان يعكس نتيجة فتصير اقلية فترجع الى ما انكره المتشكك من قلة النتيجة وقيل لا مانع ان يكون هذا القلب فعلا
حتى يرجع الى قياس بعد نتيجة اكثرية ثم لا يفعل وقد استعمل في التعليم الاول حدود دليل بها انه لا ينتج اذا كانت الكبرى جزوية لئلا يظن انه كما
كان سالبة الصغرى مما ينتج في الممكن فلعل جزوية الكبرى مما قد ينتج فقد قيل انه اذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض ما هو ابيض
يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق مع هذا هو ان كل انسان حيوان وكذلك ان جعلت الصغرى سالبة ممكنة او جزوية ثم اذا ابدلنا
بحدود اخرى فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض يمكن ان يكون [illegible] ما كان الصادق صادقا ههنا ان لا شيء من الناس
ثوب ويجب ان يتامل هذه الحدود مع ان لا تناقض في الصغريين واما الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان فان بعض الموصوف
بانه ابيض هو بالضرورة حيوان والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا فليست الكبرى ممكنة حقيقية بل ضرورية اللهم الا ان يعني بالممكن
لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن فيه او يعني ليست ضرورية من جهة البياض وفي ذلك ما قيل او يعني بالممكنة بمعنى السور في النتيجة
يكون ايضا كذلك ولكن لقائل ان يقول ح ان الكليات ايضا لا ينتج ان كان الامكان ماخوذا بحسب السور فانا نقول يمكن ان يكون
كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض فرسا وايضا يمكن ان يكون كل انسان ابيض ويمكن ان يكون كل ابيض حيوانا فينتج في اولهما الضروري
ولا واحد من الناس فرس وفي الثاني كل انسان حيوان بالضرورة وهذا البيان وان لم ينفعك في اظهار فساد هذا القول فانه
ينفعك ايضا في اظهار فساد راي من ظن ان الجهات جهات الحصر اذ كان هذا يمنع تاليف القياس مما لا يجب ان يمنع لانه يوجب الانتاج
من مقدمتين مرة بالايجاب ومرة بالسلب وذلك احد اسباب ما يصير له القرينة غير قياس فتبين انه لا التفات في امر المطلق والممكن الى
السور وما لاجل هذا الموضع يجب ان لا يلتفت اليه

الفصل الثاني

في القياسات المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول

فلنتامل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول فالضرب الاول كل ج ب وكل ب آ بالامكان فظاهر ان كل
ج آ بالامكان والثاني كل ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من ب آ فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء من ج آ واما ان كانت الكبرى مطلقة و
الصغرى ممكنة فليس يكون بينا ان القياس ينتج على انه جهة وذلك لان الصغرى اذا كانت داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن اول
الوهلة يدرك من حاله انه مطلق او ممكن للاختلاط الواقع وان كان الدخول بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه من هذا القياس انما الذي
يشكل حال كونه مطلقا او ممكنا او كليهما فاذا لا يكون حال هذا التاليف في لزوم الممكن عنه او لزوم المطلق في البيان كحال الذي
من ممكنتين فان الدخول ههنا تحت حكم الممكن بالقوة لا يشوش الذهن بل يقتضي الذهن فيه بجعله ان امكان امكان ولما كان هذا الذي
كليا في الشكل الاول ولم يكن اما به بالعكس او بالافتراض فيجب ان يكون طريق اما به الخلف وكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من
ظن ان قولنا كل ج ب معناه كل ما هو ممكن ان يكون ج ويصح ان يكون ج فهو ب ولو كان الامر على ما قالوه لما كان ج داخلا في
ب بالقوة بل كان داخلا فيه بالفعل ولكان هو من جملة ما قيل عليه انه آ وكان قياسا بينا بنفسه اذ دخلت الصغرى بالفعل في المقول
على الكل فاما وجه هذا الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاعم لا يعرض من وضعه محال بل انما يلزم منه وهو ممكن
عام وقد اومانا الى حقيقة ذلك فيما سلف فلا يحسن بنا ان نطول الآن في بيان ذلك مما جرت العادة به من وضع حروف و

ابهامات وان محصول ما جرت به العادة ما دللنا عليه فيما سلف وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع امر ممتنع لسنا نقول انه لا يلزم من وضع الممكن
الحقيقي الا ممكن حقيقي بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضروري الا ممكن بالمعنى العامي
فان الممتنع لا يلزمه البتة سواء كان ما وضع للتلزم ممكنا حقيقيا او مطلقا او ضروريا فان ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كاينا ما كان ولذلك
فان الكذب الغير المحال لا يلزمه كذب محال فهو الذي يصح صدقه فيتصور دائما بنفسه بلا اشتراط بل ان لم يصر الكذب لازم كذب غير محال فاذا كان كل ج
ب بالامكان وكل ب آ بالوجود فنقول ان كل ج آ بالامكان والمشهور انه كذلك بالامكان العام وفي ذلك انه يتبين بالخلف فذلك الخلف
مبني على انه ان لم يكن هذا ممكنا فليكن غير ممكن وغير ممكن هو الذي بالضرورة ليس يكون فلا شك ان هذا الممكن اذا هو العامي المقابل
للذي بالضرورة ليس يكون اي العامي فلنأخذ اذا نقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل ج آ فلنفرض ان كل ج ب على انه موجود اذ ليس ذلك
محالا فينتج من الشكل الثالث ان بالضرورة ليس كل ب آ وكان بالاطلاق كل ب آ هذا محال لا يلزم عن التاليف ولا عن الكذب الغير المحال
فيكون عن الاخرى المشكوك فيها فاذا ذلك محال هذا ما في التعليم الاول بعد ذكر ان المعلم الاول قد منع ان يكون هذا التاليف ينتج الضرورية
والا فقد انتج منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يناقض بالحقيقة الوجودي فتبين لك من هذا ان هذه النتيجة ضرورية كما ادعيناها
نحن وانما لم يورد في التعليم الاول حيث يعلم الاشكال الضرورية على سبيل الانبساط والامتحان الا ترى انها لما استعملت استعملت نتيجة للضرورية
على انه قد يمكن ان يبين هذا الخلف على هذه الصورة من غير ان يوجد كذب غير محال البتة بل ان يقال ان كان بالضرورة ليس كل ج آ وكان كل
ب آ اوجب من الشكل الثاني ان يكون بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هف وقد بينوا هذا الخلف بوجه آخر بان
يجعل الممكنة موجبة حتى يكون كل ج ب وكل ب آ وكل ج آ فكان بالضرورة ليس كل ج آ وما كان يجب ان يؤخر هذا عن الاول وقيل
بعد هذا في التعليم الاول ما معناه ان المقدمات المطلقة لا يجب ان يلتفت الى سورها البتة حتى يكون اطلاقها ان سورها ما تصدق وقتا ما
فلا يجب ان يقال في المطلقات كل ج ب ومعناه كل ج ب في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان يصدق وقتا ما ان كل متحرك انسان اذا
لم يكن متحرك غيره فاذا قلنا كل فرس يمكن ان يتحرك صدقها واذا قلنا كل متحرك يمكن ان يكون انسانا اي وقتا ما لم يجب عنه ان كل فرس يمكن ان
يكون انسانا بل بالضرورة لا شيء من الافراس انسان فان جعل بدل الانسان الحيوان كان بالضرورة كل فرس حيوانا فهذا ما قيل في التعليم
الاول فقد جعل هذا سببا لان يكون مثل هذا الاكثر لا يتالف عنه قياس فقد بان وصح ان استعمال المطلق والوجودي على هذه الصفة ليس
بجيد فان التعليم الاول يخالفه وان كان لقائل ان يقول هذا القياس غير مؤلف فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهة فيجب ان يكون الاوسط
مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون متحركا في ذلك الوقت وهو كاذب لان في ذلك الوقت لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان
اذا كان قد وجد كل متحرك انسانا وحين يوجد كل متحرك انسانا فيستحيل ان يكون الفرس متحركا لكنا نقول له ان ذلك لا يوجب كون هذه
القضية الممكنة كاذبة محالة واعني بالممكنة الممكنة بالامكان الخاص فان ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا فانه وان وجد ان لا متحرك هو فرس
فليس ذلك كذبا محالا ولا صدقا ضروريا بل هو امر بين هذين فهو الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على المطلق ويعتبر
في الزمان المستقبل فلا يمكن ان يقال ان لا يدل عليه فيه بوجه ما على المستقبل واما انه لا يتالف منه مع هذا المطلق قياس البتة وقد الف
واما انه لا يراعى ما ذكروا وما علينا من ذلك شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب فيه مع اعتبار انه ان كان المراد بالمطلق شيئا آخر كان
له حكم آخر وما علينا ان نناقش في الالفاظ ونصر على ان قائلا عنى كذا دون كذا واذ قد بينا هذا فنعود فنقول انه قد يتبين بهذا البرهان ان
النتيجة ممكنة عامة وذلك هو الحق ولان احد ما المطلق ما يعم الضروري وغيره فان احد باه المطلق الذي لا ضرورة فيه لم يحسن ان يكون الا
ممكنة بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح من طريق الخلف المذكور ان النتيجة ممكنة حقيقية خاصة فلم يحسن فانه ليس اذا لم يكن كل ج ب بالامكان

الخاص او الاخص يجب ان يكون بالضرورة ليس كل ج آ بل يجب ان يكون بالضرورة كل ج آ الا ان الامر بخلاف الممكن الخاص الذي هو ضروري
الا وجود بل الضرورة في الوجود واللاوجود جميعا لكنا تبين ان النتيجة ج يكون ممكنة خاصة اذ لم تكن كذلك لكان اما ان كان بالضرورة بعض
ج آ والممكن كل ج ب متى موجودا فيكون بالضرورة بعض ب آ وكان كله لا بالضرورة واما انه هل يجب ان يكون ممكنا الممكن الذي لا بد حكمه
المطلق حتى لو كان كل ج ب بالامكان الاخص ولا اطلاق والايجاب البتة صدق ليس في ذلك او ايجابه فانه يجب ان يكون آ العام من ب فيكون
موجودا الكل اما هو ب بالفعل ولما لم يشترط لا يجب ايضا ان يكون لما هو ب عند ما هو ب بل قبله او بعده فيكون ج موجودا له وان كان
حكمنا انه ب لكن كون الشيء مطلقا لا يمكن كونه ممكنا حقيقيا فانه لو كان مطلقا له في وقت ولم يكن ضروريا فحينئذ ان يكون في
وقت ما ممكنا يجب القياس الى مستقبله اللهم الا ان يكون موجودا له دائما وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور وبين لكن
وجه التحقيق هذا اذا علمت بطلانه لو كان يدل هذه الوجوه ان النتيجة ضرورية واما الان فنقول انه لو كان في مسئلتنا
هذه ج آ دائما مادامت ذاته موجودة ثم كان يمكن له ان يكون ب وليس لا يكون له بل كما قلنا ان كل ما يوجد له ب فانه انما يوجد له
آ وقتا ما فيكون اذا صار ج ب صار له آ امر غير دائم وذاته لم يجب دائما كان آ دائما ما دام ذاته موجودة ومع ذلك فانه قد يصلح
عند امر ما موجود مع ذاته منقضيا فيكون السلب في هذا لما فرضناه من كون آ دائما لج فاذا لا يكون له دائما حين يكون الكبرى صادقة
واذا لم يكن له دائما لم يكن مانعا ان آ لج ممكنا الخاص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له بشرط وجوده والعتبار عن الاستقبال او ممكنا بشرط
كل وقت مستقبل ان يعرض له مستقبلا فاما ان هذه النتيجة هل تصدق مطلقة فنقول انه لا يجب في ذلك لانه يجوز ان يكون ولا واحد من ج لا يوجد
البتة ب من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له آ عند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج لا يتفق له ب ولا آ البتة
مثال قولنا كل انسان ممكن ان يكتب وكل كاتب مماس بقلمه الطرس وليس يلزم منه صدق بالاطلاق حتى يصدق ان كل انسان مماس
بقلمه الطرس فاذا علمت هذا فقس عليه باقي الضروب والضرب الذي يعقب هذا هو كل ج ب بالامكان ولا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ
بالامكان العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجة لا شيء من ج آ بالضرورة فقد قيل ما يدل عليه
في التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع في اللفظ تقديم وتاخير ويكون معناه ليس بالضرورة آ ولا في شيء من ج لانه بالضرورة
لا في شيء من ج وفرق بين قولنا ليس بالضرورة آ ولا في شيء من ج وبين قولنا بالضرورة لا في شيء من ج كما علمت واعلم ههنا في
التعليم الاول مثالا يدل على ان المراد منه هو ان النتيجة يكون ضرورية لا انها تكون دائما ضرورية والمثال كذلك كل انسان يمكن ان يتحرك
اي بالفعل ولا شيء من المتحرك بغراب والنتيجة ولا شيء من الناس بغراب وذلك بالضرورة واذا جعل بدل الغراب المتحرك انتج نتيجة غير
اضطرارية فاذا النتيجة تارة يكون ممكنة وتارة تكون ضرورية وقد بقي علينا ان ننظر في هذه الحدود فقد قيل في التعليم الاول يجب ان
يطلب غير هذه وتصدق فان الكبرى في القياس الاول ضرورية الا انه يجعل بدل المتحرك المتخيل فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما
يصح في وقت ما فيكون اول شيء قد نسينا التصحيح والوصية المذكورة في هذه الساعة وثانيا ان هذا بعينه يمكن في
الضرب الذي كبراه موجبة مطلقة فانه قد يصدق هنالك ان كل متخيل غراب ولا ينتج ان كل انسان يمكن ان يكون غرابا بالمكنة
اذا اخذ المطلق ما يعم الضروري كان لا انتاج على ما ذكر في التعليم الاول فانه تارة يكون ضروريا ان كانت المطلقة في مادة ضرورية
وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقة في مادة غير ضرورية والضرب الذي يعقبه هو انه يمكن ان لا يكون شيء من ج ب وكل ب آ
ينتج يمكن ان لا يكون شيء من ج آ ويبين بعكس السالبة الى الموجبة ثم بعكس النتيجة وكذا اذا كان من سالبتين كليتين فان جعلت الصغرى
سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس والعلة فيه ما علمت في المطلقات فان جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة والكبرى ممكنة كلية

موجبة كانت او سالبة فالعبرة للكبرى بلا اشكال وان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة على ما سلف الا ما خلا انها جزئية
وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة بسبب العكس الى الايجاب على نحو ما قد علمت

الفصل الثالث في القياسات المختلطة

من الامكان والضرورة في الشكل الاول. فان اختلطت الممكنة والاضطرارية اما اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى ممكنة
فلا شك ان النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل وان كانت الكبرى ضرورية فهنالك يحتاج الى بيان لنتبين به ان القياس منتج و
ذلك كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب آ بالضرورة فينتج اولا نتيجة ممكنة بالمعنى العام فانها ان لم تكن ممكنة كانت غير ممكنة ان تكون
كل ج آ فتكون بالضرورة بعض ج ليس آ وبالضرورة كل ب آ فتكون بالضرورة بعض ج ليس ب وكان بالامكان الحقيقي كل ج ب و
كذلك ان كانت سالبة ضرورية كقولك كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من ب آ فممكن ان لا يكون شيء من ج آ والا فليس يمكن
فبعض ج آ بالضرورة وبالضرورة لا شيء من ج آ فينتج ما علمت واما هل تكون هذه النتيجة ضرورية او مطلقة او تكون ممكنة صرفة فقد
قيل في التعليم الاول ضربا كليا ان الكبرى الضرورية ان كانت موجبة انتجت ممكنة فقط ولم تجب مطلقة وان كانت سالبة انتجت ممكنة ومطلقة
غير ضرورية ولم يتعرض لبيان هذا في الضرب الموجب وتعرض لبيان ذلك في هذا الضرب الثاني بما يمكن ان يحمل بالحيلة على ان النتيجة ضرورية
فانه قد قيل فيه ما هذا معناه فيجب ان لا يوجد ولا شيء من ج اذ لم يجعل لفظة يجب دالة على لزوم النتيجة بل على ان النتيجة في نفسها واجبة
فيكون لفظة يجب دالة على ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم وكانه لما قاس قال فتحا بالضرورة ليس آ في شيء من ج واقتصر بها
على دلالة اللزوم والاتباع ثم بين ذلك بالخلف على غير عبارة قيل ليوضع ان آ موجود في كل آ او بعض ج لما قيل في كل مقدمتنا ان
مثل ذلك في النتيجة السالبة الجزئية التي نقيضها كلية موجبة واما قوله فليوضع معناه انه لما قيل انه يكون النتيجة سالبة كلية ضرورية قيل لعله
فان لم يكن بالضرورة لا شيء من ج آ فممكن بالامكان العام ان يكون بعض ج آ فلنفرض في الشيء موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا
محال ولنعرض كل ج آ ونضيف اليه انه قولنا بالضرورة لا شيء من آ ب فكيف الصغرى منه الى الاول لينتج بالدة البيان وان لم نفعل ذلك
كان ذلك بيانا من الثاني فلما فعل هذا انتج من اختلاط المطلق والضروري ان لا بعض او لا شيء من ج ب وذلك بالضرورة وكان ممكنا
ان يكون كل ج ب هذا محال فهذا وجه بيان برهان يتبين به ان النتيجة ضرورية والذي ذهب في التعليم الاول لكن الصلة ربما لا اختصاص
المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التاويل فلينظر كيف يمكن استنتاج المطلقة من هذا فنقول انه يمكن على هذه الصفة وهو ما على الظاهر من
التفسير فنقول انه لا شيء من ج آ والا فليكن هذا بالاطلاق لكن الحق ان بعض ج آ وبالضرورة لا شيء من ب آ فبالضرورة لا كل ج آ وكان كل
ج يمكن ان يكون آ وهذا البيان يبين الاطلاق بالمعنى العام ولا يبين الاطلاق الذي لا ضرورة فيه وذلك لانه تارة بالاطلاق وقال انه ليس اذا كان
لا شيء من ج آ بالاطلاق لا ضرورة فيه فيكون الحق انه لا شيء من ج آ بالضرورة والمحال ان يكون بعض ج آ حقا فاذا هذا البيان لا يصلح
لاثبات ان النتيجة مطلقة بالاطلاق الذي لا ضرورة فيه ولكن يصلح لان يبين به الاطلاق العام ثم ينفي البحث عن الضرورة فان هذا البيان لم يبين له
البتة انه ليس ههنا ضرورة ولا يبين به ان فيه امكانا حقيقيا الا ان الخلف الامكان يعني السور وعلى ما سلف انه الكبرى اذا كان النتيجة في
هذا وما اشبهه ضرورية فاقول ان الضرب الموجب فالسالبة اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية مثال الاول كل ج ب بالامكان وكل ب
آ بالضرورة فكل ج آ بالضرورة والا فيمكن ان لا يكون بعض ج آ فلنضع هذا الممكن موجودا فينتج من الشكل الثاني يمكن ان لا يكون بعض
ج ب بل لا يمكن ان يكون كل ج ب وهذا خلف لزم لا من الصادق بل من الشكوك فيها وليتبين ذلك من الشكل الاول بعينه ولنضع ان
كل ج ب بالوجود وكل ب آ بالضرورة فكل ج آ بالضرورة واذا كان فرضنا الممكن موجودا يجعل هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن ان يعدل
عن الضرورية فان قولنا كل ج آ بالضرورة معناه ان كل ما هو موصوف بانه ج ما دام ذاته موجودا وان تغير عليه اي وصف كان فهو

بالاطلاق يلزم منه ان يكون بعض ج ب حقا
بل يجب ان يكون البتة لا شيء من ج آ بالاطلاق
صح

موصوف بانه آ فلزم ان كل ج فما دام ذاته موجودا فهو آ بالضروره فاذا كانت ذاته موجودة ولم يكن موصوفا بانه ب بالفعل فلا يخلو اما
ان يكون موصوفا بانه آ دايما او لا يكون فان كان موصوفا بانه آ سواء وجدت او لم يوجد او لم يوجد في كل وقت فالنتيجة ضرورية ان
كان عندما يصير ب يصير آ فان لم يكن ب لم يكن آ فليس ما دام ذاته موجودا يكون آ بل ما دام ذاته موصوفا بانه ب وقلنا انه موصوف
بذلك ما دام ذاته موجودا كان موصوفا بانه ب وهذا خلف فيه وبالجملة فاعلم ان ما يمكن ان يصير ب يصير آ فان لم يكن ب لم يكن آ واعلم
ان ما امكن ان يصير ضروريا فهو ضروري دايما او امكانه الامكان الاعم وذلك لانه اذا صار وقتا ضروريا ويجوز ان يزول عنه الضرورة
وذاته موجودة فيكون لم يصر ضروريا لان معنى ضروري ضروريا ان يكون الموضوع عندما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بانه ما دام
ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول واذا كان ذاته موجودا وهو غير موصوف به قبل ان صار ضروريا له فقد صار ضروريا له وليس هو ضروري
وهذا محال ومثال هذا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضروره فكل انسان جسم بالضروره فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا
متحرك او لم يتحرك موصوفا بانه جسم وكان الانسان عندما يتحرك صادقا عليه انه جسم بالضروري اي ما دام ذاته موجودة كيف كانت احواله لزمه
ان يكون وان لم يتحرك جسما لانه جسم ما دام ذاته موجودا لا عند ما هو متحرك فهو ما دام ذاته موجودا جسم وهو قبل الحركة جسم
وبعدها جسم لانه انما يستفيد هذا عندما يتحرك فان الشيء لا يستفيد لعله امرا من امر عند وجوده يكون ذلك الامر له حاصلا
قبل وجوده حتى لو لم يوجد لم يكن له ذلك فان ذلك محال كذلك الحال في التي كبراه سالبة ضرورية ان النتيجة سالبة ضرورية و
العجب كل العجب ان مثل البيان الذي ذكر حيث الكبرى سالبة ضرورية ليبين به ان النتيجة قد يكون ضرورية قد كان يمكن ان يذكر في
الموجبة وقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين الذي كبراه موجبة والتي كبراه سالبة في هذا المعنى ومن العجايب انه لما كانت الكبرى
مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن يحصل لها نتيجة ضرورية ممكنة وما صارت ضرورية يجب ان يكون نتيجة ضرورية هذا واما اذا كانت الممكنة
سالبة فينتج بغير ما ينتج الموجبة ولا يمكن رد النتيجة عن الايجاب الى السلب اذ ليس الامكان هنا خاصا بل عاما واعلم ان اكثر ما اشتمل عليه
في التعليم الاول من امر الاختلاطات امتحانات وليست هي حقيقية وسيتضح الحقيقة في ذلك في مواضع نذكر فيها بعض ما مضى من هذه
الاختلاطات او نستعمل فيها بعض ذلك فيكون الفيلسوف منهاجا على ما يوجبه الحق وقد مضى لك من جملة ذلك واحد وانت تعرف المقاييس
الجزوية من هذه وبالجملة فان العمدة للكبرى فانها ان كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة او ضرورية فالنتيجة ضرورية

الفصل الرابع

في القياسات الممكنة في الشكل الثاني ان الشكل الثاني لا ينتج فيه من ممكنتين قياس فان الشيء الواحد يجوز ان يكون
ممكنا لشيئين احدهما يحمل على الاخر فيمكن ان يكون لكل شيء واحد ويمكن ان لا يكون لشيء منه ولذلك يمكن ان يوجب ويسلب عن
كل واحد من امرين متباينين فلا يلزم من هذا التاليف شيء بعينه اذ تارة يكون النتيجة ضرورية الايجاب كما لو كان الاصغر انسانا
والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسانا بعينه ثم بدلت الحدود فجعلت الاكبر فرسا وليس يمكن ان يبين هذا بالعكس والرد
الى الشكل الاول فان السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة اما على الحقيقة فانه يجوز ان يكون شيء من الاشياء الخاصة لا يعم وجودا
بالفعل بل يمكن لكل واحد واحد منه كالضحك بالفعل للانسان فيمكن ان يقال يمكن ان لا يضحك بالفعل واحد من الناس ولن يسلب
جعلت بدل الضحك تعقد الحساب او تعلم الملاحة او الخجل ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك ضحاك او خجل او متعلم
الملاحة او عاقد الحساب انسان بالضروره اللهم الا ان يجعل الامكان للسور حتى يكون معناه يمكن ان يكون حقا مثل قولنا
لا واحد من الضحاكين انسانا اي اذا اتفق ان لم يكن انسان ولا ضحاك فكان حق لا واحد من الضحاكين يكون انسانا ويكون
ذلك الان ممكنا لكنا قد قلنا امرا بان هذا الاعتبار من حقه ان يعرض عنه ويجعل بدل الضحاك المتحرك فيكون قولك يمكن ان لا

يكون

يكون احد من المتحركين انسانا كاذبا فان بعض المتحركين انسان بالضروره والاخرون يسلب عنهم الانسانية بالضروره فلا يكون عكس
ذلك الا صادقا ولا ايضا ممكنا الا على التدبير المتكلف الذي ان دريته فاما المشهور فهو انها لا تنعكس كلية ولكن تنعكس جزوية والانسان
المشهور في انها لا تنعكس كلية هو انه ان كان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج آ الذي يصدق معه كل ج آ بالامكان انه يمكن ان لا يكون شيء
من آ ج حتى يمكن ان يكون كل آ ج فيلزم من ذلك كلما امكن شيء لكل شيء ان ينعكس فيمكن الشيء لكل ما امكن له حتى يكون اذا امكن ان يكون
كل الانسان متحركا فيمكن ان يكون كل متحرك انسانا فربما كان المحمول الممكن السلب والايجاب اعم من الموضوع فلم ينعكس عليه الموضوع قالوا بل ربما كان
العكس جزويا موجبا ضروريا كما نقول كل انسان يمكن ان لا يكون متحركا ثم ليس يصدق ان كل متحرك لا يمكن ان يكون انسانا بل انما يصدق
ان بعض المتحرك بالضروره ليس انسانا وهذا قريب مما قلناه في مواضع وهذا دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون انسانا كليا كاذبا
في استعمالات التعليم الاول وكلية باعتبار السور صادق فبين انه يجب ان لا يلتفت الى السور وان نعلم ان ذلك مخالف ايضا لمذهب التعليم الاول
ولكن مما يلزم القوم اذا عوملوا بموجب ما حكموه من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك بالضروره ليس انسانا وذلك هو الغرض ان يقولوا ومن
الحق ان بعض المتحرك هو بالضروره انسان فذلك هو الناطق مثلا فان كانت الضروره على ما يدعونه من امرها انها منعكسة ضرورية
وجب ان ينعكس فبعض الناس متحرك بالضروره وقد وضعوا كل انسان متحركا لا بالضروره بل بالامكان الحقيقي المعاند للضروره فاذا ذلك
العكس فيما لا يجب ولسعد الحيث فارقناه قالوا والخلف لا يبين هنا وذلك لان خالا ان قال انه لم يمكن ان لا يكون شيء من ج آ فبالضروره
بعض ج آ وكان لا ضروره في شيء منه وهذا خلف لم يكن صح شيئا قالوا وغلط لان قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج آ مقابله امران
احدهما بالضروره بعض ج آ والاخر بالضروره ولا شيء من ج آ او لا كل ج آ فلا يجب اذا [illegible] فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن
ولكن مقابله ضروري الايجاب والسلب معا للسلب الممكن امر كان نفيسا الى هذا الموضع وقد يذكره هنا فعسى ان يكون كلامهم فيما ملتف
ليس بحسب الممكن الحقيقي بل بحسب الممكن العام اذ هي امتحانات وقالوا ايضا ان هذه المقدمة وان لم تنعكس كلية فتنعكس جزوية وهذا
شيء له تاويل ما بعد في التعليم الاول ولكن الذين جاءوا من بعد فقد قالوا انه ينعكس جزويا على ظاهره وذلك لان قولنا لا شيء من ج آ
بالامكان الحقيقي ينعكس ان كل ج آ بالامكان الحقيقي اذ الممكن للموجب ينعكس جزويا موجبا عندهم ثم ينعكس هذا الى السالبة بانه يمكن
ان لا يكون بعض ج آ فقالوا ان السالب الجزوي الممكن ينعكس لاستحالته الى الموجب جزويا ثم انعكاس ذلك جزويا موجبا ثم انقلابه في ذلك
الى السلب الجزوي فهذا ما قالوه بل القوي ما قالوه وليس يعجبني قولهم ان الكلي الموجب الممكن ينعكس جزويا موجبا ممكنا حقيقيا بل انما ينعكس
ممكنا بالمعنى العامي الذي لا يجب ان ينعكس ليه على الجانبين وذلك انه يمكن ان يكون نوع وله امر ما بالقوة في اشخاصه كلها وذلك الامر له
يصح ان يكون شيء يوصف بانه هو الا ويحمل عليه النوع كقولنا كل انسان يمكن ان يخجل وكل خجل فهو انسان بالضروره وكذلك كل انسان يمكن
ان يتحرك والمتحركات بعضها باين بالضروره وبعضها بالضروره ليس بانسان اللهم الا ان نقصد واقصد السور الذي جاز لنا الاكل ان يفعله
بالقوه والذي يكلفه بعض المتكلفين ان بعض الخجلين بالقوه ناس بالقوه فقد احصاه عنه في مواضع ولو صح مثل هذا القول لصح قول القايل
بعض الناس حيوان بالامكان الحقيقي اذ كان بعض الناس بالقوه حيوانا بالقوه والذي قاله بعض الفضلاء انا نقول كل حيوان يمكن
ان يكون نايما من جهة ما هو نايم فبعض ما هو نايم فهو من جهة ما هو نايم ممكن ان يكون حيوانا لان حيوانيته ليست له من جهة ما هو
نايم فمغالطة صرفة واما ما يجب ان نعلم في هذا بالحقيقة فامر قد سلف بيانه واما القدر الذي ينبغي ان نقدمه ونقوله هنا فهو ان لفظة من جهة
ما هو نايم اما ان يقال على انها جزء من المحمول او من الموضوع فان كانت جزءا من المحمول فيجب اول شيء ان يجعل في العكس جزءا من الموضوع
حتى يقال وبعض ما هو نايم من جهة ما هو نايم فيمكن ان يكون حيوانا وهذا كما نسمعه ثم هب انه حق فليس كلاما فيه فلا يمنع ان يكون معرم

ينعكس فيها الممكنة ممكنة وليس دليل صحة العكس هو ان يرى مواد ينعكس فيها الشئ بل دليل صحة ان القضية لا ينعكس هو ان يرى مادة لا ينعكس فيها
واذا كان ذلك كذلك فتبين ان هذا حق وينعكس ولكن انت تعلم ايها الفاضل ان النائم بلا شرط غير النائم بشرط احد كونه نائما ومن جهة ما هو
نائم والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس فانه لا يخلو اما ان يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس ينعكس فان حمل عليه دائما
فهو ضروري وان حمل عليه وقت دون وقت فيكون نائم ليس بحيوان وهذا محال واما ان يكون جزءا من الموضوع ولنساعد ح فلنسلم
ان النوم ممكن ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس لكن كلامنا في ان ما احد الحيوان حيوانا ويعتبر معه النوم على انه محمول بلا شرط لحق الحيوان
اليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس فهذا الفاضل في تكلفه هذا تحريا فهذا الى ان يجعل المثال الذي اوردناه مثالا اخر بل افوع عرضه ونحن اذا
ساعدنا وسامحنا ان يكون المثال الذي يعلل اليه اعتباره هو على ما نقول وانعكست الممكنة هنا الصادقة فلم يجب ان يكون منعكسة على الاطلاق
اللهم الا ان يحر باكرها على ان يعتقد ان لا فرق بين المثالين وهذا مما لا نضطر اليه وكيف ويعلم ان الحيوان بما هو نائم معنى والحيوان معنى و
النائم بما هو نائم معنى والنائم مطلقا معنى وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف مما لا حاجة الى مزيد عليه فالحق ما نقوله والباطل ما يعتصى
له ولنسلم ان الممكنة السالبة ينعكس موجبة ممكنة فتلك الموجبة ليس يجب ان ينعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان ينعكس ممكنة
بالمعنى الاعم فانه اذا كان كل ب آ بالامكان الحقيقي فبعض آ ب بالامكان العامي والا فالضرورة لا شئ من ب آ فكان كل ب آ بالامكان
لكن هذا الانعكاس لا يعرف العرض الذي نحوه فانه ليس يجب اذا كان آ ب بالامكان العامي ان ينعكس الى السلب فيكون ممكنا ان لا يكون
ذلك البعض من آ ب فان الامكان العامي لا يحتمل له انعكاس الى السلب والى الايجاب فربما كانت المادة مادة تصدق عليها بالضرورة
فهذه الاشيا تبين ان الموجبة الممكنة لا ينعكس مثل نفسها بل ينقلب هي والسالبة الممكنة جزوية موجبة ممكنة بالمعنى الاعم فان السالبة
الجزوية الممكنة لا يجب لها انعكاس الا موجبة جزوية ممكنة بالمعنى الاعم بما نعرفه الجزوية الموجبة فخالف الممكن في هذا الباب غيره في انه
ما كان يجب لغيره ان ينعكس السالب الجزوي منه شيئا وهنا يجب ان ينقلب جزوية موجبة ثم من جملة هذه الاقاويل يبين ان العكس لا
ينفع في بيان ان قرينة من القراين المؤلفة عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس فليس يمكن انه من طريق الخلف ان يبين ذلك الا انا
ان وضعنا كل او بعض ج ب بالامكان لم يكن مناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شئ واما ان اخذنا نقيضها وهو انه ليس يمكن ان لا
يكون شئ من ج آ وذلك يصدق اما لان بعض ج آ بالضرورة او بعض ج بالضرورة ليس آ بالضرورة فاما ان ناخذها صغرى او كبرى
فلنكن صغرى فيضاف اليه ويمكن ان لا يكون شئ من آ ب او يمكن ان يكون كل آ ب فينتج فبعض ج بالامكان هو ب او ليس ب وهذا هو
الذي كان وضع اولا ولنجعلها كبرى ونجعلها مع ذلك كلية فيضيف اليها مقدمة ج ب ينتج من الثالث بعض ب آ او ليس كيف كانت حكم
ولا يناقض شيئا من المقدمات ولا يبين به شئ بالخلف الا ان يتفق بالث النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضروري الموجب ضروريا لا بما
فان كانت عكس النتيجة يلزم ضروريته فانما يناقض الممكنة التي هي احدى المقدمتين المحكوم فيها بالامكان الكلي لكن ليس هذا مما يتفق
دايما ولا الصادق دايما عند كذب الممكنة هذه الموجبة بل ربما كان الصادق الاخرى وان لم يكن ضروريا لم يناقض ما قلنا ثم اذا اعتبرنا
الجزوية السالبة فاخذنا بعض ج بالضرورة ليس آ وجعل كبرى لم لا فيكون في الشكل الثالث فقط لانه جزوي وسالب ويكون هكذا كل
ج ب بالامكان وبالضرورة ليس بعض ج آ ينتج فليس كل ب آ كيف صدق ان يكون عليها الجهة فان كانت مطلقة صرفة لم يناقض الممكن
ولو كان الحمل والوضع واحدا او كانت ضرورية لم يناقض لانها عكس بعض المقدمات العكس الذي ينعكس ضروريا ولست اعنى بالعكس
انه ينعكس عنه بل انه يخالف في وضع جزويه له فان اخذت صغرى لم يصلح الا في الشكل الثاني اذ السالب الغير الممكن لا يكون صغرى في
شكل غير الثاني ولا يضاف اليه غير الكبرى ولا ينتج ايضا نقيضا لمقدمة بوجه ولا يمكن ان يبين بالافتراض فان الافتراض في هذا الشكل

انما يبين بقياس كلي من هذا الشكل الثاني نفسه ثم بقياس يبين النتيجة الجزوية والكليتان من التاليفات من القراين الواقعة في هذا الشكل
لا يبينان بالافتراض والجزويتان ممنوع عن بيانهما بان لا يبين القياس الكلي في الشكل نفسه فاذا لا نتيجة من ممكنين في الشكل الثاني وان
اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة فانت تعلم ايضا انه لا يكون قياس اذا كان المطلق بالحال المذكورة في المطلقات في الشكل الثاني كيف كان
واما ان كان المطلق سالبا ينعكس فيكون عنه وعن الممكن قياس سواء كان الموجب ممكنا او سالبا فان كان المطلق موجبا والممكن موجبا
لم يكن قياس وهما في حكم الموجبتين ولنعد الضروب المنتجة من هذا الشكل عدا فالضرب الاول كل ج ب بالامكان ولا شئ من آ ب بالاطلاق
المنعكس ينتج ما ينتجه الضرب الثاني من الشكل الاول ويبين بعكس السالبة والضرب الثاني المشهور ليس شئ من ج ب بالاطلاق المنعكس
وكل آ ب بالامكان وقد قيل فيه ما قيل ولكن فرغنا في تعريف حاله الى العكس فاستخرجنا من العكس الاول وفيه ينتج ان لا شئ من آ ج بالامكان
فكيف ينعكس هذا اذ ليس يجب الممكن الخاص عكس فلا يجب ايضا للممكن العام عكس فانه اذا لم ينعكس ما هو اخص لم ينعكس ما هو اعم فان الاعم
انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا شئ نعرفه فلا يجب اذن ان يتوقع منه نتيجة كلية لكن الحق في هذا الباب هو ان النتيجة قد يكون
جزوية موجبة بالامكان الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة ان كانت النتيجة الاولى ممكنة الامكان الحقيقي وذلك عندما يكون الكبرى
مطلقة غير ضرورية فان كانت المطلقة قد اتفق فيها ان كانت ضرورية كانت النتيجة الاولى كاذبة ضرورية سالبة فلم يجب عكس موجب بل عكس
سالب فاذن اذا كانت المطلقة عامة كان بين انتاج موجب ممكن عام وبين انتاج سالب ضروري فلم يكن يلزم شئ بعينه بطريق العكس فاذا
كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضرورة وذلك لان الممكنة يرجع الى الايجاب فينتج ما ذكرنا ثم يرجع فيما انتجت ممكنة صرفة الى السلب فاما
حيث انتجت جزوية موجبة بالامكان الاعم فلا يجب لها رجوع الى السلب والعجب ممن يرى ان امكان نتيجة هذا التاليف في الشكل الاول
ليس بخاصي بل عامي ثم حيث يحاول تبيين انتاج هذا الضرب يرجع الموجبة فيه الى السالبة وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزوية من
هذه لتعرف ان السالبة يجب ان يكون هي المطلقة بهذه الصفة وان كانت جزوية فتبين على اصلهم بالافتراض وفي التعليم الاول ان
السالبة ان كانت جزوية مطلقة لم يكن قياس لكنا اذا قلنا بعض ج ليس ب ويمكن ان يكون كل آ ب فافترضنا ذلك البعض د فكان ولا
شئ من د ب المطلق المنعكس وكل آ ب بالامكان فانتج بالامكان لا شئ من د آ وذلك على اصولهم ثم نقول بعض ج د فينبغي ان ينتج فبعض
ج ليس آ بالامكان او عسى ان يكونوا قد ذكروا ههنا ان نتيجة هذا التاليف لا يكون كلية فلا يتالف منها قياس مع الجزوية الاخرى

الفصل الخامس

في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمة الكلية
ضرورية فقد علمت ان السالبة يجب على اصولهم ان يكون ضرورية فالضرب الاول كل ج ب بالامكان وبالضرورة لا شئ من آ ب ينتج
بالامكان العام وبالضرورة ان لا شئ من ج آ ويبين ذلك انعكاس الضرورية وبالخلف انه ان كان ليس يمكن عام ان لا شئ من ج آ
فيمكن ان يكون بعض ج آ بالامكان العام ولنفرضه موجودا ثم نقول ولا شئ من آ ب وذلك بالضرورة فينتج بالضرورة ليس كل ج ب وقد
كان ممكنا وهذا خلف فقد علمت جهة خلفه فان كانت السالبة الضرورية صغرى يبين هذا بعكسين فان النتيجة بالحقيقة ضرورية وعكسها
ضروري وان ظن ظان ان النتيجة الاولى ربما كانت ممكنة ولا ينعكس فليترك العكس الى ان يوضح الامر فيه ولنبين بالخلف انه ان كان
يمكن ان يكون بعض ج آ بالامكان العام ليدخل فيه الضروري وغير الضروري فنضيف اليه وكل آ ب بالامكان الحقيقي فيكون بعض ج ب
بالامكان الحقيقي وكان بالضرورة لا شئ من ج ب هف فان كانت الضرورية موجبة ففي المشهور انه لا يكون قياس البتة والحق يوجب
في جميع ذلك ان يكون قياس دايما كيف كان الخلط نعم لا يكون من هذا قياس ينتج الممكن البتة بل كل قياس منه فانما ينتج الضروري السالب
دايما كانت المقدمتان موجبتين او سالبتين او خلطا او على قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها صرفة وقد عرفت التفرقة بين ذلك

منه ما يجب ذكره واما الان فلننظر فيما قالوه ثم قالوا اذا كان كل ج ب بالاضطرار وكان بالامكان لا شيء من آ ب فلا يلزم عنه نتيجة
لانا اذا قلنا كل ققنس ابيض بالضرورة وممكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجة ضرورية سالبة فلم يجب نتيجة ممكنة
حقيقية اذ هذه غير الممكنة الحقيقية بل هي ضرورية وقد صدقوا فيما قالوا فلا الاضطرارية لان الاضطرارية يجب اما عن اضطراريتين او
اذا كانت السالبة اضطرارية ولكن هذا هو المشكوك فيه فان القايل اذا قال ان هذا الضرب منتج لم نسلم ان الضرورية لا ينتجها الا هذان
ونحن نسلم ان هذين ينتجان الضرورية ثم اتوا بحدود فقالوا ان كل يقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل او لا يكون شيء
من الحيوان متحركا فالنتيجة على نسبها المعروف بالضرورة كل يقظان حي ولست افهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة وان
عني الحركة الارادية النقلية فليس يجب ان يكون كل يقظان متحركا بالضرورة وان عني حركة مقابل سكون النوم فيكون نفس اليقظة او
لازما فيجب ان يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا ما دام ذاته موجودا فانه ليس كل ما يوصف بانه يقظان يتحرك حركة اليقظة
ما دامت ذاته موجودة بالضرورة كان يقظان او لم يكن بل انما يتحركها ما دام يقظان وانت تعلم على حكم الاصول للاصير ان مثل
هذه المقدمة يكون ضرورية ثم هب ان كل يقظان متحرك بالضرورة وبعض الحي يقظان امكانا اليس ينتج على اصولهم ان بعض الحي متحرك
بالضرورة بل بالموجود وذلك لا ينتفع به وان حسبان ننفعه وجودا فكيف يصدق وجودا ان يقال بعض الحي متحرك بالضرورة و
يمكن ان لا يكون شيء من الحي متحركا الا ان يلتفت الى امر السور وقد علم ما فيه ومع ذلك فان النتيجة يكون ممكنة حتى ان يصدق موجبة
هكذي وممكنة ان يصدق سالبة كالاولى فيكون ممكنة بمعنى السور ثم لا يقولون هاهنا ان قولنا كل يقظان حي ليس بالضرورة اذ ليس
من جهة ما هو يقظان بل هو ممكن كما قالوا فيما سلف ذكره فان قال قايل ان معنى قولنا يمكن ان يكون ولا يكون الحي متحركا انما هو في وقت لا
يكون فيه مثلا حي يقظانا فلا يخلو اما ان يجعل هذا الوقت داخلا في الموضوع حتى يكون كانه قال يمكن ان يكون كل حي موجود حين لا
حي يقظان متحركا فلا ينتج ح ان المتيقظان حي فقط بل ان اليقظان حي موجود حين لا حي يقظان وهذا محال وان لم يكن هذا جزء الموضوع
بل تعينا لحال صدق الحصر وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل يقظان متحرك سواء اخذت بالضرورة او بالاطلاق اللهم الا ان لا
يلتفت في الضروريات الى الوقت بل الى ذات الموضوع وذات المحمول فيجب ان يفعل مثل هاهنا بالممكنات وقد علمت فيما سلف ما يلزم على
هذا والذي يتكلفه متكلف فيقال ان قولنا كل يقظان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دايما بل معناه ان كلما افرض موجودا في وقت حمل
انه متحرك كما نقول كل انسان حيوان فانه لا نعني بهذا ان كل انسان دايما حيوان بل لا نعني بهذا ان كل انسان دايما موجودا انسان ومع ذلك
فالحيوان دايما مقول عليه ولا اقتضى معناه ان قولنا كل انسان حيوان قول يكون دايما صادقا وفي كل زمان فانه يجوز ان يعدم اشخاص كثيرة
من الانواع اصلا كالدودة فلا يكون كل دودة حيوانا فنقول لهذا الذي يكلف ما تكلف اما قولك انه ليس شرط الضروري احد الامرين
المذكورين فنحو حق لكن قولك بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو كون الموضوع موصوفا بما وصفه حتى يكون قولنا كل ما كان يقظان
موجودا يقظان اذا كانت الحركة النقطية موجودة يوجب الضرورة او بعضها سنعرض عليك اصولا اسلفت وذلك لان هذا القول
يلزم منه ان يكون قولنا كل متحرك متغير ضروريا فانا كلما فرضنا الحركة موجودة احتمل عليها انه متغير فاذا جعلنا امثال هذه كبرى ان
ضروريا في الشكل الاول وقرنت بصغريات مطلقة تنتج ضرورية وذلك خلاف رايك نعم انما قلت ان الذات الموصوفة بانها
يقظان كلما وجدت فانها ما دامت يقظان يلزم متحرك حركة وصدق هذا كانت المقدمة ضرورية ولكن ليس يجب ان يكون الذات الموصوفة
يقظان كلما وجدت كانت متحركة حركة اليقظة فانها اذا وجدت ولم يكن يعطي يكون قد وجدت الذات التي يوصف باليقظة ولا يكون
متحركة واما الانسان فليس من هذا القبيل فان الذات الموصوفة بانها انسان لا توجد وليست بانسان بل الاشارة لانسان فقد

فقد ثبت ان الذات التي الموصوفة بانها انسان فانه يكون انسانا وكلما كون بعضها وهي موجودة فضرورية مقدمة يقظان بعض الذات
الموصوفة بانه يقظان حكم انه يقظان لا حكم انها موجودة واما ضرورية مقدمة في الانسان فضرورية حكم كانه انسان وحكم الوجود معا فانه
وليس شيء موضوع قايما الذات يوصف بانه انسان وانه ليس انسان بل الشيء الموصوف بانه انسان ليس الا نفس ذات الانسان لا الجسم
بانه سود ليس لاجل ذات السواد ولا بقي الشيء الموصوف بانه انسان موجودا ولم يبق انه انسان كما بقي الشيء الموصوف بانه يقظان موجودا و
ان لم يبق انه يقظان وان اشكل عليك هذا في الانسان فجرد له السواد فان جوزت ان يكون شيء واحد يكون انسانا وهو بعينه غير
انسان وحمل عليه الحيوان ضرورة عند كونه انسانا لم يكن ح قولك كل انسان حيوانا مقدمة ضرورية عندك وهذا مما لا يجوزه من نازعنا
ولا ان لك هو في ان الموصوف بانه يقظان انما يكون بالضرورة متحركا لا ما دام ذاته في نفسها موجودة بل ما دام ذاتها يقظى وهذا هو ضرب
من المطلق وقد حققت هذا فيما سلف محصلا لا يحتاج معه بذكره الى اعادة ما عليك ما اعدناه فان كانت المقدمتان سالبتين كان قياس
لا محالة لقولك لا شيء من ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من آ ب فان هذا ينعكس الى الشكل الاول فان كانت الصغرى ضرورية حتى
يكون بالضرورة لا شيء من ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من آ ب فينتج انه بالضرورة لا شيء من ج آ على ما قلنا اما على اصولهم فبعرض ما
قلنا حيث كان يدل السالبة الضرورية مطلقة وبعد ذلك فلا يجب ان يجروا عكس العكس على اصولهم فان كانت المقدمتان موجبتين
فالنتيجة تكون على اصولنا سالبة ضرورية واما على المشهور فلا ينتج ويعود ذلك بحدود هكذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل
ققنس بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا وكيف يمكن ان يكون النتيجة ممكنة وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة وكيف
يكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة وكيف يمكن ان يكون ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التاليف كما
الذي ينتج من هذه المادة وكيف يجب عن هذه التاليف سالبة ضرورية اذ ليس فيها سالبة ضرورية كانه من المسلم ان القياس لا ينتج سالبة
ضرورية او يكون سالبة ضرورية وهذا شيء لا يبين الا في الشكل الاول وليس بيانه في الشكل الاول بيانا في كل موضع ثم قد يكلف بعضهم ان
يعطي حدودا ينتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التاليف ينتج في مادة نتيجة سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما
يدل على ان الاقتران غير منتج وتلك الحدود هي كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان يكون متحركا وقد علمت ما في هذا واذ قد عرفت
الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات **الفصل السادس** في اصناف القياسات الممكنة البسيطة و
المختلطة في الشكل الثالث فلننظر الان في ضروبه التي تكون من الشكل الثالث وانما ليف يكون حال النتايج المستنتجة من المقدمات
الممكنة فيها فالضرب الاول لكونه ينتج بالامكان ولكل ب آ بالامكان فبعض ج آ بالامكان لان الصغرى ينعكس الى الامكان الاعم ويكون كبراها
ممكنة حقيقية فيكون النتيجة ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة ينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت المقدمتان
سالبتين انعكست السالبة الصغرى موجبة جزئية فانتج ما تعرف فان كانت الصغرى جزئية فكذلك سواء كانتا موجبتين او سالبتين
او خلطا كيف اتفق فان جعلت الصغرى كلية فالكبرى جزئية وهما موجبتان لم يجب من طريق العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية
بل لا يمتنع العكس ان يكون ضرورية اذ ليس يجب ان يكون عكس الممكن ممكنا لكن الافتراض يبين ان النتيجة يكون ممكنة حقيقية مثاله
كل ج ب بالامكان وبعض ج آ بالامكان فلنفرض ذلك البعض من ب الذي هو ولنكن د وكل ج آ بالامكان وكل د ب كل د ب بالامكان
وكل د ج وكل د ج ثم نقول وكل د آ بالامكان وبعض ج آ او ذلك سواء كان بالامكان او بالاطلاق ينتج جزئية ممكنة حقيقية كذلك
وان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين على ما تدري فاما اذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة فالمشهور ان النتايج
فيها كلها تكون ممكنة لا مطلقة وهذا نقيم على وجهين احدهما ان يكون النتايج فيها ممكنة ويستحيل ان يصدق مطلقة وهذا بعيد فان

الممكنات كثير منها تصدق مطلقة ولا باس ان يكون محمول واحد موجودا الآن وممكنا ايضا بحسب الاستقبال والطبيعة واحدة فان هذا القول
هذا وقالوا ان الموجود الآن لا يمكن ان يكون شيء من جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون الجالس الآن لا يمكن ان يحدث له جلوس ما في
الاستقبال او يستمر له الوجود في الاستقبال فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا ان كل من جلس امتنع ان يكون له جلوس في حال ما استمر فهذا قول
ردي جدا والثاني انه فرق بينهما اما هو ممكن حقيقي ولا يجب ان يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير وهذا مستمر على ما توهم فليكن كل ب ج
بالامكان وكل ب ا بالاطلاق فاذا عكست الصغرى صارت الى الشكل الاول وانتج على ما علمت جزوية ممكنة حقيقية من مذهبهم والظاهر
انه لا يصدق معها الاطلاق واما الحق فهو انه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية وان لا يصدق معها الاطلاق فانه يجوز ان ينعكس الممكنة
الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة بالمعنى العام فلعل الصغرى مطلقة فيكون النتيجة مطلقة فاذا انما تصدق عليها الممكنة التي تقال على المطلق
ايضا مثاله كل انسان ممكن ان يكتب وكل انسان متنفس بالاطلاق فبعض ما هو كاتب متنفس بالاطلاق كالانسان فاما ان جعلنا الصغرى
مطلقة فالنتيجة يلزم ممكنة حقيقية وكيف لا والكبرى عند الرد الى الاول يكون ممكنة حقيقية ولا يمتنع من ذلك تصدق المطلقة فان
كانت الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى كذلك فيكون الحال على ما علمت وكذلك ان كانتا
سالبتين وكذلك ان كانت جزوية لكن لا تبين بالعكس ان النتيجة يكون ممكنة حقيقية لما علمت من حال العكس بل انما تبين بالافتراض
حيث يحتاج الى عكس كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يغني فيه العكس فهاهنا ايضا يمكن ان يتبين بالعكس وليعمل هاهنا الافتراض فنقول
ان مثاله قولنا كل ب ج بالامكان وليس كل ب ا بالوجود الذي لا ضرورة فيه فانا ناخذ المقدمات هاهنا بهذه الصفة صريحة في
انها خالصة لما قررناه فيما سلف من السبب وبين ان هذا لا يتبين بالعكس على اصولهم لان السالبة الجزوية اذ هي وجودية فليست
تنعكس على اصولهم ولو كانت ممكنة انعكست جزوية موجبة لكن يتبين بالخلف والخلف المشهور فيه ان لم يكن يمكن ان لا يكون
كل ج ا فبالضرورة كل ج ا وكان ليس كل ب ا فبالضرورة ليس بعض ب ج وكان بالامكان كل ب ج وهذا خلف لكنا نقول ليس
اذا لم يكن يمكن ان لا يكون كل ج ا وكان بالامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضرورة بعض بل ربما يكذب ذلك اذا كان بالضرورة
ولا شيء من ج ا فيكون ليس يمكن ان لا يكون كل ج ا بل بالضرورة ولما ان كانت الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة يكون ممكنة حقيقية
فان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان النتيجة يكون على الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس الى هذا الضرب بعكس الصغرى اذ
المشهور فيه بين والحق فيه بين فان جعلت الصغرى سالبة ممكنة كانت النتيجة جزوية على الوجه المقول في الشكل الاول ولا يلزم عكس
النتيجة الى السلب كما علمت فان كانت الصغرى سالبة ضرورية لم ينتج بمثل ما علمت في المطلقات فان كانت الصغرى موجبة ممكنة
والكبرى سالبة ضرورية او موجبة ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى الخلاف الذي في الضرب الذي ينعكس اليه وذلك بعكس
الصغرى وذلك ان كانت سالبة جزوية ممكنة فان كانت ضرورية لم يصلح سالبة وصلحت موجبة وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير فان
كانت الكبرى هي الجزوية وهما موجبتان فان كانت الضرورية هي الكبرى يكون بالافتراض ان
النتيجة يكون ضرورية ولم يتبين بالعكس اذ ليس يجب ان يكون عكس الضرورية ضروريا في الايجاب وان كانت الكبرى ممكنة تبين
بالافتراض ان النتيجة ممكنة ايضا لا بالعكس على ما علمت وان كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية فالقول ما علمت واما ان كانت سالبة
ضرورية ولا ينتج ولكن ان كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية يتبين ذلك بالافتراض
فليكفنا هذا المبلغ في هذا الجنس تمت المقالة الرابعة بحمد الله ومنته وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من المنطق

الفصل الاول في القياسات الشرطية واصنافها

انه كما كانت المقدمات منها حملية ومنها شرطية
كذلك المطالب منها شرطية ومنها حملية وكما ان من الحمليات ما تصدق به بلا قياس ومنها ما يحتاج فيه الى قياس كذلك الحال في الشرطيات فان كثيرا
من الدعاوى التي في الرياضيات والطبيعيات وفيما بعد الطبيعة شرطية متصلة ومنفصلة والحمليات قد تتبين بقياس حملية وبقياسات
شرطية لكن الشرطية لا ينتج عن الحمليات على ما علمت فهاهنا اذا قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة او مختلطة
على ما سنبين والقضية الشرطية توافق الحملية في انها قول جازم موضوع لان تصدق به او يكذب وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبة الى الخارج
على سبيل المطابقة فان كل قضية تتصور اولا في نفسها لكنها انما يقع التصديق بها اذا نسبت الى الخارج على سبيل المطابقة ثم الشرطية تخالف الحملية
في انها مركبة بالضرورة من اجزاء فيها تاليف جزئي ومع ذلك فان النسبة بينها ليست نسبة ان يقال في ايجابها ان اولها ثانيها كما يقال ان الانسان
كاتب فجعل اول الامرين هو ثانيهما فتشارك الحملية في انها هناك نسبة جزء الى جزء وتخالفه في هيئة ذلك الحكم لكن الشرطيات تختلف ايضا
في هذه النسبة فيكون النسبة الايجابية في بعضها على سبيل المتابعة وفي بعضها على سبيل المعاندة وذلك اذا اخذنا موجبتين فانك اذا قلت
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع واذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على
سبيل العناد ولنبدأ باقتصاص ما قيل في امر الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام فكذلك العناد منه تام ومنه غير
تام واما الاتصال التام فجعلوا اما يلزم فيه المقدم التالي كما يلزم التالي المقدم كقولهم كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان
النهار موجودا فالشمس طالعة واما الاتصال الغير التام فان يكون المقدم يلزم التالي ولا ينعكس كقولك كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
ولا ينعكس فليس اذا كان حيوانا فهو انسان وقالوا ايضا ان العناد منه ناقص ومنه تام فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من
الجزوين للآخر ان يكون نقيض كل واحد منهما قائما مقام عين الآخر كقولك كل عدد اما زوج واما فرد والناقص ان يكون العناد حاصلا
وليس نقيض الامر يقوم مقام عين الآخر كقولنا البتة اما ان يكون عدد تاما واما ان يكون عددا زائدا او ناقصا فانه ليس اذا لم يكن زائدا
كان تاما بل ربما كان ناقصا فقال بعضهم ان الاتصال مكان الايجاب والانفصال مكان السلب وقال آخرون ان الشرطية بالجملة لا ايجاب
فيها ولا سلب هاهنا وقد يدخلون في المتصلات قضايا مثل هذه زيد اما ان يكون نباتا واما ان لا يكون حيوانا وزيد اما ان يكسل او يكون
متحركا ولهم قضايا يستعمل في الشرطيات ترد وهي الاحوال التي نذكرها بعد وظن بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان انه وما يجري
مجراه حملي لا متصل كانه يقول كل انسان حيوان فيجري بنا الآن ان ننظر اولا في الاتباع الذي في الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان يضع
المقدم وهو المنسوب اليه وهو المقرون به حرف الشرط الذي يقتضي جوابا هو الجزاء يقتضي لذاته ان يتبعه التالي وهو بين في نفسه كقولهم
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان وضع الشمس طالعة يلزمه في الوجود وفي العقل ان يكون النهار موجودا وهذا الملزوم ربما كان علة

لوجود التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولا غير مفارق كما لو قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وربما كان مضافا وربما كان كل
واحد منهما معلول علة الاخرى وكانا معلولي علة واحدة بل ربما تكون معا مثل الرعد والبرق بحركة الريح في السحاب وربما كانت وجوه اخرى لا يحتاج
الى ذكرها هاهنا وربما وضع للمقدم ما يلزمه التالي لا في بديهة العقل بل في الوجود حتى ان الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن ان يكون التالي
معه لعلاقة بينهما لا يجوز معها ان يحصل للمقدم وجود الا ويحصل للتالي وجود اما لان المقدم يوجب للتالي واما لانه وهو موجبان عن
علة واحدة واما التضايف بينهما ولما الشيء آخر مثل ذلك ان كان وقد يكون الاتباع على سبيل خارج عن هذا السبيل فيكون المقدم اذا
كان صادقا فان التالي ايضا صادق من غير ان يكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت اليها او يراعى فان كانت مثلا واجبة في
نفس الوجود الغير المشعور به بديهة او نظرا كما اذا قلنا ان كان الانسان موجودا فالفرس موجود ايضا لا على حكم منا ان ذلك لا يتبع
امر واجب في الوجود نفسه ولا ان نفس وجود الانسانية يوجبه او يمنعه بل على تجويز منا ان يكون اتفق اتفاقا وان لم يكن الامر في الطباع
كذلك والقول العام الشرطي يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا واما اذا جعل الشرطي المتصل انما هو شرطي متصل بحسب شرط وجزاء
كان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع بالسه لمقدمه على سبيل اللزوم عن وضعه وما علينا من ذلك من شيء بل علينا ان نتكلم
على كل واحد منهما بما يخصه لكن هاهنا حروف شرطية في الشرطيات المتصلة تدل على النحو المذكور من اللزوم وحروف اخرى لا تدل عليه
فالتي تدل عليه لفظة ان قال يقول ان كانت القيمة قامت فحاسب الناس اذ لست ترى التالي يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس
بضروري بل ارادي من الله تعالى وهو يقول اذا كانت القيمة يحاسب الناس وكذلك لا يقول ان كان الانسان موجودا فالانسان زوج
او الخلاء معدوم لكن يقول متى كان الانسان موجودا فالانسان ايضا زوج والخلاء ايضا معدوم فيشبه ان لفظة ان شديدة القوة في
الدلالة على اللزوم ومتى ضعيف في ذلك واذا كالمتوسط ولفظة اذا كان كذا لا تدل على اللزوم البتة وكذلك لفظة كلما لا تدل ايضا على اللزوم
ولفظة لما اذ تقول لما كان كذا كان كذا تصلح للامرين ولا يوجب احدهما والمقدم في الشرطي المتصل يدل على الوضع فقط ليس فيه ان المقدم
الموضوع موجودا وليس بموجود فليس اذا قلنا ان كان كذا كان كذا هو ان كذا نريد ان يكون ومعه كذا نريد ان يكون فيكون المقدم في
نفسه قضية صادقة والتالي في نفسه صادقا وقد قطعا ويكون المقدم لو سكت عليه كان قولا تاما وليس ايضا دلالة المقدم على هذا
المعنى وهو ان كذا الذي يكون معه كذا ايضا يكون فان هذه قضية حملية بحكم ان كذا كان مع كون كذا وليس في هذا شرط البتة بل الشرط
يجعل كل واحد من الجزوين عن كونه قضية فانك اذا قلت ان كان كذا فلا صدق فيه ولا كذب واذا قلت فيكون كذا لا صدق فيه ولا
كذب اذا اعطيت الفاء حقها من الدلالة على الاتباع اللهم الا ان يتكلم بلغة لا يكون للتالي علامة من حيث هو تال الا نفس الاتباع فيكون
حينئذ التالي وحدها صادقا او كاذبا بسببه لنقص العبارة عند المعنى المقصود فيه ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما اذا الحق به الفاء واذا
لحق به الفاء كان كانك تقول حينئذ ومع ذلك يكون كذا وهذا هو لا صدق فيه ولا كذب حتى يعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون
كذا صادقا او كاذبا وحده وليس المقدم ايضا معرضا من حيث هو مقدم للشك فيه او للتصديق به بل انما الالتفات اليه من حيث هو
مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه كقولهم ان كانت العشرة فردا فلا تنصف لها بل ربما كان وضعه على
انه حق في نفسه ليصح به التالي واما من حيث هو شرطي فليس المقدم منه ولا التالي بقضية فليس احدهما بحيث يصدق به وهو مقدم او
تالي وما لم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه واما اذا نظر اليهما من خارج فربما صار التالي هو المشكوك فيه اذا كان القصد بهما نحو اثبات التالي
او المقدم اذا كان القصد بهما نحو ابطاله ويقول انه لا بد من ان يكون القول الدال على ان شيئا يصدق مع شيء فانه مهما كان الاول
صادقا كان الاخر صادقا قولا هو قضية ويكون لا محالة ليست من الحمليات فيجب لا محالة ان يكون من الشرطيات ومن التي تسمى متصلة

وان كانت حقيقة الشرط والجزاء توجب ان يكون وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي لعلاقة بينهما وتشبه كيف كانت تشبه حمل او تشبه صريح اضافة
حقيقية او شبه اضافة لازمة لان احدهما علة او معلول او كل او جزء او كلي او جزئي او شيء من امثال هذه مما علمت ان الاضافة لازمة له ليست
مقومة لجوهره كانت تلك العلاقة معلومة لنا او لم تكن معلومة محتاجا الى تعليمها والاولى ايضا فانه في كثير من الوجوه يرجع الى هذه القسمة فان
المعتبر في الصدق في الوجود علاقة ما لكن اذ كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي فليس انما ينتقل اليه عن وضع الاول اما انتقالا اوليا واما
انتقالا مستأنفا يكون لا فائدة لوضع المقدم ليتنقل الذهن منه الى التالي فلم يكن للمتصل منه اما على الاطلاق فيما يدعى فيه انه يصدق التالي مع
المقدم واما على التحقيق فيما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم والاول منهما اعم من الثاني اذ ينقسم الى ما يعتبر فيه لزوم والى ما يعتبر فيه اتفاق ثم
هاهنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى مثل انه اذا وضع محال على انه يلزمه في الظاهر محال مثل قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا
لم يجب ان يقبل هذا ام لا يجب ان يقبل فانه ان لم يكن بشرط الاتصال اللزوم لم يكن هذا مما يجب قبوله وللقائل ان يقول انه اذا فرض قولنا انه ليس
بحيوان صادقا فلم يجب ان يوافقه في الصدق انه ليس حساسا اذ كانت هذه الموافقة التي لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكما مفروضا
ويتفق معه صدق شيء ولا التفات فيه الى لزوم لكن كون الانسان ليس بحساس قول غير صادق فكيف يوافق صدقه شيء اخر فرض فرضا
الا ان يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم فيكون هذا وان كان ليس صادقا في نفسه حتى يصدق مع ذلك فهو لازم عنه لكن الجواب
عن هذا ان اللازم صدقه مع صدق الشيء اخص من الذي يصدق مع الشيء فاذن هذا لازم ان يصدق مع صدق الشيء فانه يصدق
لا محالة مع الشيء وليس اذا صار صادقا مع الشيء يجب ان يكون صادقا مع الشيء بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد لا يكون اخرى و
اما هاهنا فلانه صدق مع الاول بوجه اللزوم فان الاول من هذين اذ فرضناه صادقا فالتالي لا يجوز ان يكون صادقا معه من غير لزوم لان
الاول يمتنع صدقه معه وانما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع ان يقارنه صدق التالي اذ الصادق لا يمنع صدق
الصادق واما اذا كان كاذبا فربما منع وربما لم يمنع هذا واما قول القائل اذا كان الانسان ناطقا فالغراب ناعق فليس يجب ان يكون صادقا
باحد الوجهين الا ان هذا في نفسه صدق مع ذلك فان كليهما كاذب وكلا لان احدهما يلزم عن الاخر واما قولنا ان كان الانسان موجودا
فالخلاء ليس بموجود فهو صادق بالمعنى الاول وكاذب بالمعنى الثاني فان صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه وان كان صادقا معه
فاللزوم جزء من التالي في هذه الحقيقيات وليس جزءا من التالي في الشرطي المطلق ولفظة ان موضوعة لهذه الدلالة واما الالفاظ
الاخرى فالامر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك واعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة زوجا فهي عدد قول حق من جهة وليس حقا من جهة
فان هذا القول حق حين يلزمه القائل به وليس حقا في نفس الامر حتى يكون واجبا بنفسه ان يكون التالي يلزم من الاول لا محالة وذلك لان
المحمول هذه القضية وهي قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي عدد ولما يجري مجراها هو قياس يلزمه وتوجبه وقد حذف منه مقدمة وتحليل ذلك
انه اذا كان قد وضع ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقا في نفسه ان كل زوج عدد يلزم ذلك الانسان حينئذ ان يكون الخمسة عددا والسبب
فيه تسليم باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق فانه اذا وضع ان الخمسة زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد
لا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم بل يجب ان لا يسلم هذا فان وضع الخمسة زوجا يوجب في نفس الامر ان لا يسلم هذا ولا بأس من ان
يلزم محال مع الاذا اسلم باطل كان بالحري ان يسلم حق بل اذا سلم المحال يجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه ففي نفس الامر اذا سلمت ان الخمسة
زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج بعدد والدليل على انه اذا سلم ذلك لزم ان يسلم هذا هو انه ليس شيء من الاعداد هو خمسة
زوج ويجب من ذلك ان لا يكون شيء مما هو خمسة زوج بعدد فاذا سلم ان الخمسة زوج وتلك الخمسة ليست بعدد لم يكن كل زوج عددا بل
انما لزم على واضع الوضع ان يلزم ذلك لانه احد وضعا باطلا واحد امرا هو حق في نفسه فلزمه شيء لا يلزم اذا لم يسلم ذلك الحق الذي لا يلزم

[illegible]

تسليم اذا سلم باطل فان كان انكار ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه اذا سلم باطل ولو كان انكار ذلك الباطل وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار
الصدق فان خلاف الامرين واجب او جائز عند كون الباطل ولو كان قولنا لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا لحقا لجاز ان يسلم في نفسه
لكان من الحق ان يقال اما هو خمسة زوج فهو عدد فكلما كان هذا باطلا فان للمتصلة التي في قوته ايضا باطلة ولو كانت هذه الحملية حقا
لكان عكسها ان بعض العدد خمسة زوج حقا فقد عرفت حال القضية المتصلة الحق واللازمة ومقدمها وحده باطل والتي تاليها باطل
مقدمها معا باطل ولا يجوز ان يكون المقدم حقا والتالي باطلا بوجه من الوجوه فان الباطل لا يلزم الحق واما القضية الكاذبة من حقين
فمثل قولك كلما كان الانسان ساكنا كان الانسان متحركا وكلا القضيتين صادقتان وجودا وكذلك قولك ان ليس البتة ان كان الانسان
حيوانا فهو جسم فان هذه كاذبة من ضروري الصدق

الفصل الثاني في الشرطيات المنفصلة

ويجب ان
ننظر في جانب العناد فنقول اما العناد فانه مهما دل عليه بحرف معاند بان يقال ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يجب بذلك ان يكون
القضية شرطية وان كانت شرطية وجب ان تكون منفصلة فان المتصلة قد يمكن ان تشتمل على معناه هذا المعنى والدال على العناد في
ظاهر العادة هو لفظة اما ولفظة اما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلثة فالوجه الحقيقي فيه هو ان يدل على ما يدل عليه قولك لا
يخلو الامر عن احد الوجوه كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا حتى يكون الغرض فيه الدلالة على ان هذه امور
معاندة والشيء لا يخلو عن جملتها فيدل على العناد بينهما وعلى انه لا يخلو عن احدهما معا فاذا عنى بلفظة اما هذا المعنى لم يصلح ان يكون
العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة بل كان الناقص كاذبا كقولك هذا العدد لا يخلو اما ان يكون تاما او زائدا ثم سكت
فانك اذا فعلت ذلك كان قولك هذا كاذبا والوجه الثاني محرف عن هذه الدلالة لاضمار شيء في النفس وبيان ذلك ان يقول قائل ان هذا
الشيء يكون جمادا وحيوانا معا فتحسر بانه اما ان يكون جمادا واما ان يكون حيوانا وتعني بهذا ان هذين معا متعاندان فيه ولا يجتمعان
ولا تعني صريحا انه لا يخلو عنهما بل الضماد الكائن تقول ان كان هذا الامر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك فلا احدهما مما لا يخلو
عنها الشيء معا حتى لا يكون الا ملزوما له بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما الا معا بل على انه لا يخلو عن احدهما فانهما لا يجتمعان لانهما متعاندان
فكيف يكونان معا فيكون كانه قال ان هذين متعاندان لا يخلو الشيء عنهما زعمك فيدل على ما دل عليه الاول من عناده لا يخلو عنه
ولكن يكون انه لا يخلو عنهما امر اليس يقتضيه القول بل ما بعد المخاطب كان المخاطب جعل الامرين لا بد منهما ومن وجودهما ولكن لا على
سبيل العناد ومراده القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معا وان كان لا يخلو عنهما الشيء واذا عنى تماما هذا الوجه لم يدخل الناقص
والتام مقابل احدهما والوجه الثالث ان يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الامرين كانه قال ان هذا الشيء جماد وحيوان فقال
له اما ان لا يكون جمادا واما ان لا يكون حيوانا فيكون دلالته اما ليس على القسمة ولا على انه لا يخلو من ان لا يكون جمادا ومن ان
لا يكون حيوانا بل فيه اشارة الى معنى لا يخلو من وجه اخر كانه قال لا يخلو اذا قلت ما قلت اما ان يكون كاذبا في انه جماد واما ان يكون
كاذبا في انه حيوان وهذه القضية بهذه الصفة راجعة الى الحقيقة دلالة اما فاما ان القول لا يخلو اما ان يكون كاذبا في ان الشيء انه جماد
وكاذبا فيه انه حيوان فهذا ايضا يرجع الى الحقيقي ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب هو الذي لا
يكون الامر على حكمه فكانه قال اما ان لا يكون جمادا فيكون كاذبا اذا قلت ما قلت واما ان لا يكون حيوانا فيكون كاذبا اذا قلت ما قلت
وهذا القسم ايضا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم اليهما مفهوم العناد في هذه الثلثة بمعنى واحد فانه ان فهم من العناد بين
الاجزاء ان الاجزاء لا تصدق معا والثالث تصدق اجزاؤه معا ولفظة اما ليس يدل ايضا على معنى مشترك بين الاول والثاني فان لفظة اما
ليس انما يدل على صريح العناد فقط بل على زيادة ايضا وهي ان التالي كان ان لم يكن الاول فاما الدلالة على صريح العناد فقد يكون بالفاظ

الاتصال وبالحمل وان كان شرط لفظة اما ان يدل على العناد ولكن كما دل اللفظ على جزء من اجزاء حد او شرط من شرائط مفهومه
وربما استعملوا لفظة اما في وجه اخر وقالوا لقيت اما زيدا واما عمروا ولا عناد في ذلك البتة بل يضمر القائل لقيت اما زيدا وحده واما
عمروا وحده ولم الق غيرهما وقد يدل لفظة اما على ان الشيء لا يخلو من احد امرين مع جواز اجتماعهما من غير ايجاب او بعد كقولهم العالم اما ان يعتد الله
واما ان ينفع الناس وليس يسار في هذا الى الا انه ليس يخلو من هذين لا على ان احدهما يكون له وحده فليس اذا المعنى الذي يسمونه عنادا تاما
والذي يسمونه عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم اما بمعنى واحد بل باشتراك الاسم واما الاتصال فان الامرين الذي يسمونهما اتصالا
تاما وغير تام داخلين فيه ومع ذلك فليس يجب ان يلتفت في امر الاتصال الى هذه المكافات التي يلتفت اليها في امر العناد وذلك لان جزئي
الاتصال قد يصير اذا انفصلا بالحقيقة من اللواحق حتى جعل احدهما مقدما بعينه والاخر تاليا بعينه اذا اقترن باحدهما جزء من الشرط واقترن
بالاخر حرف الجزاء وان كان لاحدهما ان يعود مرة اخرى فيصير ان كانا مقدما تاليا وان كان تاليا مقدما فكذلك يوضع بان ويخرج عما عليه الامر الى
في مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ولا الالتفات الى ذلك ولذلك لم يلتفت في الحمليات الموجبة الى ان يقال ان منها ما هو حمل تام ينعكس فيه
المحمول وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول اذا كان ذلك بتدبير ثان واما العناد فالحري ان يعتبر فيه هذه الاحوال ان امكن فان حال اجزاء العناد
بعضها عند بعض حال واحد ولذلك يلحق باحرف هو بها واحد وانما عرض لبعضها ان كان مقدما ولبعضها ان كان تاليا بالوضع لا
بالطبع فاعتبار المكافات فيها مما يحق تامله واما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة يخالف بها الثاني فليس يجب من حيث هو متصل ان
يكون هناك مكافاة لكنا يلزمنا ان نحقق القول في الاقسام الثلثة للمنفصلة ونوضح ان البسيط الحق منها واحد فنقول ان الاول يدخله
لفظة لا يخلو ويلوح معناها فانك تقول لا يخلو اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا ولا يليق ذلك بالصنفين
الاخرين فانك لا تقول هناك لا يخلو اما ان لا يكون هذا الشيء نباتا واما ان لا يكون جمادا ولا تقول لا يخلو اما ان يكون هذا الشيء
نباتا واما ان لا يكون جمادا لان هذا معناه ان هذا الشيء لا يخلو من الامرين فانهما لم يكن كاذبا لا محالة الاخر الذي بعده وهذا القول
كاذب في الثاني من هذين وايضا فانهما كان لم يكن الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب في الاول من هذين فان قال قائل انه قد يكون بالقضية
صادقة مع انه لا يلزم من لا كون احد الجزوين كون الاخر وذلك اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صدقا مثل قولك هذا
المقدار لا يخلو اما ان يكون مساويا واما ان يكون اعظم واما ان يكون اصغر وليس يجب ان لم يكن مساويا ان يكون اعظم لا محالة والقضية
صادقة والجواب عن هذا هو انه من رفع المساوي يجب لا محالة ان يكون وما بعده حقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محالة انه اما اعظم واما
اصغر والذي بعد المساوي ليس هو احد هذين بل جملة هذين مع شريطة الانفصال فاذا اما خلا عن المساوي ومن بعض ما بعده وكلا منا
في انه لا يخلو عن الواحد وان خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه فقد تبين الفرق بين الاول وبين الثاني والفرق بين الثاني والثالث ان
الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزاه معا حتى يصدق ان يقال انه ليس نباتا وانه ليس جمادا والثاني لا يصدق جزآه في شيء واحد
بعينه بل بينهما عناد والثالث يشارك الاول في شيء وهو انه يصلح فيه ادخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط بعض اي جزء سبق كانك قلت وان
كان نباتا لم يخل عن ان لا يكون جمادا كما تقول وان لم يكن زوجا لم يخل عن ان يكون فردا ولا تقول في الثاني فان لم يكن نباتا لم يخل عن ان يكون
جمادا والثاني يشارك الاول في ان جزويه بينهما عناد وهما موجبات فظاهر الحال في المنفصل ذلك والثاني والثالث يشتركان في انه لا
يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو ولا يسوغان الاقسام ويشتركان في انهما اذا حققا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة وبالحري ان
يسمى كذلك الناقص العناد بل المنفصلة بالحقيقة هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسمة وهي لفظة لا يخلو وهما اثنان في قوة ثلث و
ليست بها وكل واحد منهما ففيها اضمار اذا صرح به عادت الى منفصلة ومتصلة فلا يكون قضية منفصلة محضة مثال ذلك

الثانية ان تمام الكلام فيها ان يقال هذا الشيء اما ان لا يكون ساميا او يكون فان كان فح لا يكون جمادا فاسقط قسم لا يكون وهو لفظه
يكون ووضع مكانهما لانهما وهو انه لا يكون جمادا حتى ان او فرد لازم اخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم التي يكاد لا يتناهى فقيل
لا يكون ولكالا يكون بياضا لا يكون ملكا او قيل بالايجاب يكون متنفسا او يكون ذا اصل وفرع صح جميع ذلك وهنالك لا يصح الا
شيء معين لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف الملزوم اذ كان الذهن يشعر به ويستغني عن تصريحه وهو في الذهن
مصرح معقول فان المعقول الحقيقي هو الذي يطابق مسموعه بين المعقول في الذهن فهذا القول الذي فيه تحريف عن وجهه وتجويز واقتصار
على العرض دون بوحد المعنى حقه من العيان وكذلك الحال في الثالثة فان معناه اما ان يكون هذا الشيء مباينا واما ان لا يكون مباينا
فيكون فح يصح ان يكون جمادا فقد بان لك ان الثانية والثالثة كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان ادغم احديهما في الاخرى ولقائل
ان يقول مثل ذلك في الاولى الا ان الفرق بين الامرين ما اقول ان لا كون العدد فردا هو نفس كونه زوجا او ينعكس عليه وكون الشيء
ساميا ليس هو لا كونه جمادا ولا خاصة بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ذلك الحقيقي وان كان يصح ان يحلل الى منفصلة ومتصلة
فليس يجب ان يكون تمام الكلام ومثله في الذهن بالفعل على صورة موديه الى ضرورة قضيتين بل الذهن ليستشبه من غير التفات
ولعلها مان فان الذهن ما لم يلتفت الى ذلك بالفعل لم يستشبه وفرق بين ان يكون للشيء حال لا بد منه وبين ان يكون له مثل تلك
الحال على الحيوان والقسم الثالث لا يستعمل في القياسات الشرطية والاقترانية نعم ربما استعملت في الاستثنائيات والحقيقي والثاني
يستعملان في كل جنسي القياسات الشرطية ويشتركان في ان وضع نقيض اي جزء منها كان يلزمه وضع عين الاخر ويختص الحقيقية
ان وضع عين اي جزء كان منهما يلزمه وضع نقيض عين الاخر واعلم ان حكم اللاالى يكون مولفه من سالبة وموجبة ومن حكم المولفة من
سالبتين على انه لا يمنع ان يكون منفصلة حقيقية من سالبتين ومن سالبة وموجبة اذا لم يرد بها ما اريد من المذكورة بل اريدت
القسمة ايض حتى كانه قال لا يخلو الامرين من احد امرين اما ان لا يكون آ ب واما ان لا يكون ج د كانه لا يخلو اما
ان يكون الحق هو قولنا لا يكون آ ب او ان يكون الحق هو قولنا لا يكون ج د فاذا كان كذلك فقد دخله لا يخلو واعلم ان المنفصلة
الحقيقية قد يحرف عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي ويراد عليها قسم وهو اذا كانت على حكم الانفصال الحقيقي لم
يحتمل قسما زائدا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا وهذا نظير وصل ان
مقتضى لفظه اما هناك غير مقتضاه ههنا هذا ولننظر انه هل كما ان من الاتصال ما هو على المعنى العام فمنه ما هو على سبيل اللزوم
كذلك في العناد عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك هل كما نصدق في المتصلات فنقال كلما كان الانسان موجودا
فالخلاء معدوم كذلك نصدق في المنفصلات فنقال اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا حتى يكون
الاتفاق او قسم رفع الاجتماع لا العناد كما كان الاتفاق او قسم الاتصال لا اللزوم فنقال ان هذا لا يصح في العام البتة وذلك لان
لفظه لا يخلو الا يدخل في هذه البتة ولا يوافق الاتفاق فانه ليس يصح ان يقال لا يخلو اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون
الخلاء موجودا لان الوجوه المقولة في تفسير لفظه اما لا يصح في هذا الموضع الا على سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن
الانسان موجودا لم يجب ان يكون الخلاء موجودا ولا اتفق ان يكون الخلاء موجودا الا ولو كان الخلاء موجودا لم يلزم ان لا يكون
الانسان موجودا او يتفق ولو لم يكن الخلاء موجودا اصدق معه بلزوم او من غير لزوم ان لا يكون الانسان موجودا فالمفهوم
المذكور للفظه اما لا يوجد ههنا البتة بل الانسان موجود دايما او غير دايم والخلاء معدوم دايما فليس يمتنع لهما الوجود ولا العدم
متعاندان من اتفقين على سبيل اللزوم وقد قلت ان هذا غير حقيقية كون القضية منفصلة مكافية في العناد لما هو واجب في التكافو

في العناد

في العناد واجب في نفس الانفصال الحقيقي في العناد واما في غير الحقيقي فلا باس بذلك واما التكافو في نفس الاتصال غير لازم والاتصال
اقرب الى ان يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه اخر فانه ليس ببعيد ان يكون الامور المتوافقة معا بينهما علاقة ومشتركة موجبة
في نفس الامور يلزم لها بعضها بعضا وان كنا لا نشعر بها ولا كذلك الامور التي تمانع ان توجد معا فانه ربما كانت مستحيلة الاقتضاء
والاسباب متفرقة ليس امتناع توافقهما عن سلب يوجب ذلك بينهما واعلم ان ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة التي ذكرناها
وهي في القوة اما متصلة واما منفصلة فمن ذلك قولهم لا يكون آ ب او يكون ج د او حتى يكون ج د او الا ان يكون ج د وهذه
في قوة ما ذكرناه فانها لا محالة شرطية لانها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم فتشبه من المتصلات مثل قولك ان كان آ ب فج د ومن
المنفصلات قولك اما ان يكون ج د واما ان يكون آ ب ويلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزءين فهي بها اولى من ذلك
قولهم يكون آ ب وليس ج د وهذه شرطية ايض كما تعلم وتشبه من المتصلات قولك قد يكون اذا كان آ ب فليس ج د بل هو بعينه
ومن ذلك قولهم انما يكون آ ب اذا كان ج د وهذه ايض شرطية متصلة ويدل لفظ انما فيها على تخصيص التالي باتباعه للمقدم وهذا
نظير قولهم ان الانسان هو الضحاك ولا يكونان الا مهملين اعني الجملة المذكورة والشرطية وقد توجد ايض تأليفات تشبه هذه ويرجع
الى المتصلات والمنفصلات يرجع هذه فيكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة كما قد يكون مثله في الحمليات

الفصل الثالث

في تعريف اصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات وكل واحد من المتصل و
المنفصل فاما ان يكون التأليف فيه من حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او متصل ومنفصل او حملي ومتصل
او حملي ومنفصل مثال الاول قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات قولك اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان نهار كانت الشمس طالعة فكلما كان ليل كانت الشمس غاربة
ومن المنفصلات اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون الشمس طالعة والنهار ليس بموجود و
مثال الثالث من المتصلات ان كان الجسم اما ساكنا واما متحركا فبعض الجواهر اما ساكن واما متحرك ومن المنفصلات اما ان يكون
هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية واما سوداوية وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة
من هذه الاجزاء الا ان التي اشرنا اليها وقع القسمة الثانية بعد الاولى على تدريج ولو جعلت منفصلة من الاجزاء كلها بقسمة
واحدة لما كان التقسيم تدريج ومثال الرابع ولنكن اولا من المنفصلات اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا واما من المتصلات ولنكن المتصل مقدما اولا كقولك ان
كان كلما طلعت الشمس كان نهار فاما ان يكون النهار واما ان لا يكون الشمس طالعة ولنكن المتصل تاليا كقولك اما ان يكون هذا
العدد زوجا واما ان يكون فردا فان كان زوجا فليس بفرد والمثال الخامس ولنكن ايض اولا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان
نهار فالشمس طالعة واما ان لا يكون الشمس علة النهار ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار فكلما كان النهار
موجودا فالشمس طالعة ومثاله والتالي حملي ان كان كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان الشمس علة النهار او شرط النهار ومثال
السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا واما ان لا يكون عددا ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم
قولك ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي قولك ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد واعلم ان المنفصل
قد يكون ذا جزءين مثل قولك هذا العدد اما زوج واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبتين واما ان يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية
في القوة والفعل كقولك اما ان يكون هذا العدد تاما او زايدا او ناقصا او غير متناهيا في القوة كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين او

ثلثة او اربعة وكذلك هلم جرا وقد يكون فيما سوى الى موجبات واما المتصل فلا يكون الا ذا جزوين مقدم وتال ولكن ربما كان المقدم قضايا
كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك فقد يكون حملها مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولنا ان كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري فبه ذات الجنب واما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب التالي لم تكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل
كما اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان هذا الانسان ذات الجنب فبه حمى او سعال يابس وكذا وكذا فيكون لا قضية واحدة بل قضايا
كثيرة بالفعل لان قولك فبه حمى قول تام وقولك فبه سعال يابس كلام تام فان قال قايل انه قد يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة واحدة
كقولنا ان كان قد يكون آ ولا ب ويكون ب ولا آ فلا ب شرط آ ولا آ شرط ب وانما يتم غرضنا بان نقول القولين معا فالجواب انه
وان كان الجمع بينهما يكون او غرض لا لان القضية تتم معا انهما قلت واحد ولا يكون التالي معرفا لما قيل كما اذا جعل الحد محمولا في الحمليات
وذلك لا يكون دليلا على ان جزء الحد وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان يدل بعبارة اخرى لا يتم معها الكلام بواحد منهما فهو ان يقال
ان كان قد يكون آ ولا ب و ب ولا آ فليس احدهما شرطا في وجود الاخر فيكون التالي قضية واحدة ايضا واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة و
المنفصلة مشتركة الاجزاء في اجزائها اعني مشترك التالي والمقدم في جزء منهما او في كل جزء منهما مثل قولك ان كان كل آ ب فبعض آ ب
وقولك ان كان آ ب فا ج او قولك ان كان آ ب فج ب او قولك اما ان يكون آ ب واما ان لا يكون آ ب او قولك اما ان يكون
آ ب واما ان يكون آ ج وقولك اما ان يكون آ ب واما ان يكون ج ب وجميع القضايا المتصلة والمنفصلة فانها يمكن ان
ترد الى الحمليات وخصوصا المتصل المشترك الجزئين في جزء وذلك مثل قولك اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين
اللتين في جهة واحدة كذا فان الخطين متوازيان فان هذا في قوة حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وقوعا كذا فانهما
متوازيان فان هذا في قوة حملية ونحن نبين هذا في موضع يخصه وايضا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في
قوة بعض ونحن نشير اليها عن قريب لاحتياجنا الى معرفتنا اياها هناك واعلم ان المنفصلات والمتصلات ربما كان حرف الدلالة
الاتصال والانفصال فيها بعد وضع الموضوع وربما كان قبل وضع الموضوع اعني بذلك الكلمة التي منها صار الى الاتصال والانفصال
كقولك ان الناس الكائن اما في المتصل وقولنا اما في المنفصل فيصير لذلك الناس بعينه اصناف من المتصل والمنفصل فمثال الذي الاتصال فيه بعد
الموضوع قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود وهذا قريب جدا من الحملي لانه يمكن ان يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد
مثال ان معنى قولك هذا هو معنى قولك الشمس شيء من صفته انه اذا كان طالعا كان النهار موجودا وهو الشيء الذي هو بهذه
الصفة فقد يمكن ان يوضع له اسم وهو انه اذا قلنا ان الشمس ان يكون وقد قلت هذه القضية بعينها فهذه القضية مترددة بين ان
تكون شرطية وبين ان تكون حملية واما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر وهو قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فان هذه القضية متصلة بالفعل وليست تكون حملية بل قد تزال الحملية والقضيتان المتصلتان المذكورتان مثالان في
كل موضع وليس كذلك حال ما بين المثالين من المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضوع فلا كذلك لان
تكون الاجزاء مشتركة في ذلك الموضوع فتكون كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا وهذا ايضا في قوة الحملية
كانك قلت كل عدد فهو شيء من صفته انه لا يخلو من احد هذين الامرين فان هذه كقولك كل عدد فهو زوج او فرد وهذه القضية مترددة
بين ان تستعمل منفصلة وبين ان تستعمل حملية بعيد بل الذي يكون الانفصال
فيه قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه المنفصلة وبين الاولى ان هذه كاذبة وتلك
صادقة وهذه انما صدقت لانها تحتمل قسما ثالثا فتكون الحملية قضية صادقة والاولى لا تحتمل قسما ثالثا وهو انه اما ان يكون كل
عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا واما ان يكون بعض الاعداد زوجا وبعضها فردا وهذه الثلثة لا تصدق لهذا اورد الانفصال بعد
الموضوع ولا قوة هذه القضية قوة الحملية التي تصاغ من الاولى واعلم ان ظاهر القول والمشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب
انه لا ايجاب ولا سلب في الشرطيات فنقول لولا انه ليس اذا لم يكن المتصل يقضي فيه بسلب مقدم او بالى او الحامر نصاحر ما الحسن ان لا يكون له
في نفسه سلب او ايجاب كما انه ليس يقضي فيه بصدق احدهما ولا كذبه وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق او كذب بل انه كما
ان الموجب الحملي يوجب الحمل كذلك الموجب المتصل يوجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال فاذا قال قايل ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فانه يوجب تلو التالي للمقدم وصدقه معه فاذا لم يصدق هذا وانكر هذا الاتصال فقيل ليس اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود يكون قد سلب هذا الاتصال وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم فان كان يلزمه انفصال ولا ايضا سلبه باطن
بعضهم وهو ان يالف متصل ثالثه سالب هذا التالي كما يقال ان كانت الشمس طالعة فليس الليل بموجود وذلك لان هذا يبطل حين يجعل
بدل ان لفظ كلما فاذا قلت كلما طلعت الشمس كان غمام فانكر هذا لم يجب من هذا ان يكون مناقضه ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم
يكن غمام بل ليس كلما طلعت كان غيم فيكون المقدم بحاله والتالي بحاله لكن قد سلب الاتصال الكلي وكذلك في العناد ليس اذا قال اما ان
يكون هذا الشيء ناطقا او ضاحكا وكذب فقيل له ليس اما ان يكون ناطقا او ضاحكا كان ذلك متصلا او منفصلا مناقضا باحد جزوي
الاخر حتى يكون كانه قال اما ان يكون زيد ناطقا واما ان لا يكون ضاحكا فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى كما نقول اما
ان يكون زيد كاتبا واما ان يكون فقيها فيقال له ليس اما ان يكون زيد كاتبا واما ان يكون فقيها ولا يكون معنى هذا هو انه اما ان يكون
كاتبا واما ان لا يكون فقيها فربما كان فقيها غير كاتب وربما كان كاتبا غير فقيه او كان كاتبا وفقيها او كان لا كاتبا ولا فقيها فهذه
الاشيا بحقولك ان الانفصال له سلب انفصال يجوز ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وكذا ايجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز ان
يلزمه انفصال او اتصال موجب فان قلنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال بل اتصال السالب فانه بالجملة
ليس ايجاب المتصل بحسب كون التالي او مقدمه موجبا ولا سلبه بنظير ذلك بل الايجاب فيه ايجاب الاتصال والسلب فيه سلب الاتصال فانه
قد يكون ايجاب والتالي بل الجزآن سالبان كقولك ان كان الانسان كاتبا فليس هو بنامي بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا
وقد يكون سلب والجزوان جميعا موجبان كما مثلناه لك وكما ان الحملي لم يكن حال ايجابه وسلبه من جهة تحصيل اجزائه وعدولها لا
تحصيلها بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس ايجابه وسلبه من جهة اجزائه وكذلك حال المنفصل ايضا في جميع ما قلناه وكذلك
ليس صدق المتصل من جهة صدق اجزائه بل ربما كذبا معا فان كان الشرط صادقا كقولك ان كانت الخمسة زوجا فالخمسة لها نصف و
اما المنفصلات فاكثر اجزائها يكون كاذبة ولهذا يكون الحق منها في واحد فقط وهي مع ذلك صادقة من حيث هي منفصلة لكن المتصل
لا يجوز ان يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ويجوز ان يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا على النحو الذي قيل كقولك ان كان الانسان
حجرا كان جسما وقد يكون كلاهما كاذبتين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد ولا يجوز ان يكون متصل موجب كاذب صادق
الاجزاء ولكنه قد يكون صادقا صادق الاجزاء وكذلك يكون صادقا كاذب الاجزاء كما مثلناه وقد يكون صادقا واجزاؤه لا صادقة
متعينة الصدق بنفسها ولا كاذبة متعينة الكذب بنفسها كقولك ان كان عبد الله يكتب فيحرك يده واما المنفصلة ففيها حق وصادق
وربما كانت اجزاؤها كلها صادقة وهي كاذبة كقولك اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا وجميع ما يوقع الغلط في
امر المتصل والمنفصل سوق الوهم في القضية الى ان العرض فيها تال ومقدم بمعرفة حاله وقصور الفهم عن معرفة ان الاعتبار في
الشرطيات هو النسبة التي بين اجزائها لا التي بين اجزاء اجزائها

الفصل الرابع في شرح معاني الكلية والجزئية

والمهملة والشخصية في الشرطيات — انه كما ظن ان المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بحسب اجزائها كذلك قد ظن انها
قد تصير كلية وجزوية ومهملة وشخصية بحسب اجزائها فقالوا كما ان المقدمات الكلية في الحمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها كلية كذلك
المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها كلية وكان قولهم ان كان كل ج ب فكل ة ز مقدمة شرطية كلية ولو انهم
نظروا في نفس المثال الذي اوردوه نظرا اسمى من هذا لهديهم سبيل الصواب وذلك لان القضية الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع
والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل ونظيره ههنا اتصال وعناد وكان يجب في الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الحدود
التي فيها وبينها الحكم فكذلك في الشرطيات يجب اذا ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء التي فيها وبينها الحكم فان كانت الاتصال محكوما
على كل اشراط ووضع للموضوع كيف كان فالقضية الشرطية المتصلة كلية وان كان العناد كذلك فالقضية المنفصلة كلية وان لم
يحكم بذلك فالقضية مهملة اما اذا قيل كلما كان كذا فالقضية متصلة كلية واذا قيل دائما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فالقضية
منفصلة كلية واما اذا قيل ان كان كذا فكذا او اذا كان كذا فكذا فالقضية مهملة الا انه يشبه ان يكون لفظ ان يدل على
اهمال ما بنحو مخصوص كما اذا قلنا ان كان آ ب فه ز ربما يوجب من هذا ان يكون آ اي مرة من المرات كان آ ب ومتى كان آ ب
كان ة ز يتبع كون آ ب من حيث هو كان آ ب من ة ز ولو عند احد اوضاع آ ب وقالوا ايضا ان المقدمة الشخصية هي التي مقدمها
او تاليها شخصي وهذا ايضا بعيد عن الغرض الذي يجب ان ينحى في هذا الكتاب نحوه وذلك لان لفظة كلما قد تدخل امثال هذه القضايا
فيقال كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرطي جزويا بل كليا وكذلك اذا قيل اما ان يكون زيد يتحرك واما ان يكون
يسكن فان هذا العناد ليس في وضع مخصوص بل كلما كان زيد كان يتحرك فان هذا العناد يصدق بين هاتين المقدمتين
والذي ظن ان قولنا كلما كان آ ب فه ز حملية لان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان مساو لقولنا كل انسان حيوان فهو قد
اخطا من وجوه اما احدها فانه ليس مساويا له لان قولنا كل انسان حيوان كلية موجبة ليس فيها شخصي البتة وقولنا الاخر يقتضي
اشارة الى زيد الشخصي حيث قلنا هذا وكان الاولى به ان يقول ان نظيره من الحمليات ان هذا الانسان هو حيوان لكن هذا القول
لا دلالة فيه على الحصر الذي في كلما فان حفظ الحصر بطل المكان وجرى استعمال زيد وان استعمل زيد بطل الحصر فليس اذا هذا المتصل
مساويا لهذا الحمل ثم ان كان مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطيا فان القضايا المختلفة الاصناف قد يستلزم ويلزم بعضها بعضا
ويساوي بعضها بعضا في الدلالة من وجه وهي مختلفة في الاعتبار فان اعتبار ان الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبار حكميا و
قولنا فهو حيوان يصدق مع حكميا وقولنا انه انسان وليس هو هو بل معنى اعم منه اذ كثيرا ما يصدق كذلك لا بحمل فان التوالي
في غير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم ولا يحمل شيء منها على شيء من المقدم ثم ان هذا التساوي موجود ايضا في الذي يسلم من
امره انه متصل مثل قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فلم كان هذا لا يصير حمليا وذلك يصير حمليا وليس ههنا شيء يوجب ذلك حمليا
كما كان هناك الحصر فلنتكلم الان في الكلي الموجب من الشرطي المتصل فنقول قولنا كلما كان ج ب فه ز ليس معنى قولنا كلما فيه
تعميم المراد فقط حتى يكون كانه يقول كل مرة يكون فيها ج ب فه ز بل فيه تعميم كل حال يقترن بقولنا كل ج ب حتى لا يكون حال
من الاحوال او شرط من الشروط يقترن به فيجعل ذلك الشرط ج ب موجودا الا وة ز موجود فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له
يكن [illegible] بل هو امر بات موجود لا امر له ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط مخصص كما ستعلم عن قريب وقد بقي علينا
ان ننظر في هذه الشروط وشاملها فنقول هل يصح ان يقول كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة
في الصدق لا اللزوم كما كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فنقول اما ههنا فهو حق فان معناه

انكان

ان كان الاول حقا فذلك التالي يصح حق ههنا يكفي في التالي ان يكون حقا فكذلك يكون صدق هذه القضية ظاهرا واما اذا قلنا كلما كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق فعسى يقع لاحد من الناس انه لا يكفي في صدق هذه القضية ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط بل يجب ان يكون صادقا
دائم الصدق من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل ما يوصف بانه حمار انه ناهق والثاني من جهة اعتبار السور ايضا فان كل حمار اذا
كان ناهقا لم يمنع ذلك ان يكون وقت من الاوقات لا حمار فيه ففي تلك المدة والحال والشرط يمكن ان يظن ان قولنا كلما كان كل انسان
حيوانا كان كل حمار ناهقا كاذبا لان في تلك المدة لا حمار ناهق لكن هذا ظن باطل وذلك لان قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان عدم الحمير
فانا كما علمت لا نريد بقولنا كل حمار ناهق وكل حمار موجود حاصل فان عينا هذا فليس بينا انه كلما كان انسان ناطقا صدق معه كل حمار
هو موجود في ذلك الوقت فهو ناهق وليس ايضا على سبيل اللزوم كان بين اللزوم او لم يكن بين اللزوم بل هاهنا ينظر ثم لسائل ان يسال
هل يوجب هذا الاعتقاد ملازمة الكذب حتى يكون نحوا انه كلما كان كل حمار ناطق او كل انسان ناهق مثل انه ان كان هذا المقدم الكاذب
صدقا فالكذب الاخر يكون صدقا معه فان قوما حسبوا ان هذا لازم فنقول ليس الامر على ما حسبوا وليس هذا لازما لمجيب الامر في
نفسه ولا ايضا بحسب الزام من يعترف به وذلك لان هذا الاتباع اما ان يكون على سبيل اللزوم حتى يكون هذا الكذب يلزم من ذلك
الكذب او يكون على سبيل الموافقة فنقول اما على سبيل اللزوم فلان الصدق يلزم من عين الصدق المذكور ولا الكذب عن ذلك الكذب
فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولا ان لا يكون ناهقا بل وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقة
حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد ذلك صدقا معه فان ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا اخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا هو
صادق فيجب ان يصدق معه ولا هو لازم اياه فليس يصح اذن تتابع له على وجه البتة نعم لو كان لازما عن وضعنا ان كل انسان ناطق ان كل حمار ناهق
لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهق قولنا وليس كل انسان ناطق فاما اذ ليس الاول لازما بل هو امر في نفسه صادق وهو صادق مع صادق اخر
ولا يلزم ان يكذب مع كذب ذلك الصادق اذا كان انما يعتبر حال التالي في نفسه لا حال لزومه عن شيء اخر فتغيره بتغيره فان قال قائل انه لما كان
قولنا كل انسان ناطق لا يوجد حقا البتة الا ويوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان نفرض ان الحمار ليس بناهق ثم يوجد حقا ان كل انسان
ناطق وقد قلنا انه مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون مع انه ليس كل حمار ناهقا وجد كل حمار ناهقا فهذا انتاج خلف من مقدمتين شرطيتين
هكذا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا وكل حمار ناهق فاذا قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا
فكل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة والاخرى كاذبة فليس البتة اذا لم يكن كل حمار ناهقا فكل انسان ناطق فالجواب ان هذه
النتيجة ليست خلفا وتبين ذلك بعد ان نعلم ان قولك قد يكون ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه قد يكون من الفرض فان
قولك قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهقا قول لا نسبة له الى الوجود البتة بل الى الفرض واما الثاني فماخوذ من موافقة الوجود كما اخذت في
كبرى القياس فاذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو ان ليس كل حمار ناهقا كان في موافقة الوجود كل
حمار ناهق ولا يكون هذه النتيجة كاذبة فان قولنا كل حمار ناهق قول صادق في نفسه فاي حال نفرضها وتفعلها كيف يكون هذا صادقا معه اتفاقا
ولا يكون لازما عن فرضنا انه ليس كل حمار ناهق وبالجملة لا يبطل موافقة هذا الوجود لهذا الفرض فاما كون الامرين جميعا في الوجود حتى
يكون في الوجود نفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا وكل حمار ناهق فهذا محال وليست النتيجة هذه بل النتيجة انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار
ناهقا وجد ناهقا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الفرض ان كل حمار ناهق وهذا لا تناقض ولا تمانع وايضا عسى كان يكون محالا
لو كان يلزم من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ان كل حمار ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضية القائلة ان كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق
ليس على سبيل اللزوم على ان في اللزوم ايضا ما علمت واما حيث ينتج الخلف ويقال انه محال فانما يقال حيث يلزم من شيء ما باطل واما ان

مكون باطل بوضع فوجد الحق معه في نفسه حقا ليس انه مكون لازما ان مكون حقا فرض ذلك حقا فليس في ذلك ما سهل الكلام بمجال ولولا
هذا الكان لا يمكننا ان نقيس قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نقيس قياس الخلف بان ناخذ مشكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان هو حق اذا
نقيضه ولا نقول عسى انا اذا اخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق لا احرا اذ يلزم عن كل كذب كذب ما ولولا ان الامر على هذا الكان اي
حق رفعته لزمه رفع اي حق متفق وبطلب المناسبات بين ما هو لازم الشيء وبين لا علاقة بينه وبينه ومحيل ان لا يعرف شيء واحد وهو ان
القوم نجدهم كلما استدلوا بنقيض التالي او حصوا نقيض المقدم ونعلم ان الاستثناء ليس هو فرضا فقط بل الاستثناء هو شهادة بالوجود و
الحصول وهذا الوجه على وجهين احدهما بحسب الامر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلا البتة او بحسب اقرار الخصم فالخصم
انه لا يجعله محالا اذ يلزم لزوم من قد سلم وجوده عن الحق وليس ما يلزم هو نقيض الحق وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق بل من
حيث اعترف ان الامر موجود ماخوذ من حيث هو موجود واما في نفس الامر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء اذا لم يكن الشرط المذكور
وهو ان يكون هناك شرط يلزم منه شيء فلننظر فيما كنا فيه هل لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع النقيض للتالي فيكون صورة الالزام انه
اذا اعترف بذلك لزمه وضع نقيض المقدم فنقول ان هذا لا يتصور لان المعترف لا يلزمه ذلك الا ان يكون سلم الشرطية شرطيا ولا يمكنه
ان يسلم الشرطية ويعرض وضع نقيض التالي وذلك لان تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر التالي صادق في
الوجود مع الامر الاول وهو موجود ومفروض من غير لزوم عنه بل في نفسه فلا يمكن مع ذلك ان يقول نقيض التالي فلا يلزم خلف لانه لا
يقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعد ما قال انه موجود ان الحمار ناهق دائما فان فرض ذلك وجوز وجود ان يكون كل انسان ناطقا
وليس كل حمار بناهق فلننظر هل هو قول القائل ان كان كل حمار ناطقا وكل انسان ناطق صدق على معنى الموافقة او ليس فنقول يجب ان يكون
صدقا على معنى الموافقة فانه اذا افترضنا كل حمار ناطق لم لا شيء من الحمير ناطقا فالصدق في نفسه هو ان كل انسان ناطق فاذا اعتبرت كون
التالي صدقا في نفسه لا لزوما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناطقا فان كل انسان ناطق حق واعلم انك اذا قلت ان كان او اذا كان
لم يجب ان يخطر ببالك من نفس اللفظ ان ذلك يكون او لا يكون فان عرفت ذلك فعدد في جملة ما يعرفه من خارج بل هذا اللفظ يدل
في كل موضع على معنى اعم من الذي يفهم معه ان له وجودا او ليس له وجود ولذا كان المفهوم من هذا اللفظ في كل قضية شرطية هذا كان
مفهومه في كل موضع الفرض فاما الالتفات الى ان المفروض يوجد فليس من قبيل هذا اللفظ فبين اذا ان للمقدم من حيث هو
مقدم لا يتوقع فيه الوجود فاما هو فرض فقط وتخصص بان يكون تارة فرضا حقا في نفسه وتارة حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت
الى انه حق بل ينتظر الحكم موقوفا وليس معنى الفرض انه فرضه بالفعل او يفرضه في المستقبل بل انه اذا صح فرضه صح ما يلي اياه و
اما المحال فانه اذا افرض مقدما فليس فيه الا الفرض هنا واما التالي فيذكر على انه موجود وحاصل مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود
بعدما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على الحكم بان النهار موجود وحاصل مع الفرض المفروض فيجوز بعد ذلك ان يكون
على سبيل الموافقة وان يكون على سبيل اللزوم واما المقدم فاذا كان كونه مقدما ليس لانه موجود بل بمعنى اعم من الفرض الصرف
ومن الوجود في نفسه وذلك انه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلا وحيث لا يصح الوجود فان دل على التخصيص دل
على شيء هو بعد الفرض واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا وهو امر غير ممتنع فيكون اتصال التالي به على سبيل الموافقة وعلى سبيل
اللزوم معا واما ان كان باطلا فقد يتبعه الحق وقد يتبعه الباطل فان تبعه الحق فان تصور اتباعه على وجهين احدهما ان يكون
الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا كاذب دائما ولا يذهب السر والاخر على ان الحق يكون موجودا في نفسه مع كون الباطل
مفروضا وهذا دائم الصدق حتى ان قولنا كلما كان الانسان غير ناطق اي بالفرض فالانسان ناطق اي في نفسه حق واما ان كان

بمعنى اللزوم فكثيرا ما يكون ذلك لكن لزومه يكون لا لازما على العارض فانه يلزم ان يقول بذلك وليس يجب ان يكون ذلك حقا في نفسه
وقد اشرنا الى ذلك واما الباطل الذي يتبع الباطل فانما يتبع سبيل اللزوم فقط واعلم انا اذا قلنا كلما كان كل انسان ناطقا وكل حمار ناهق عينا
بالمقدم الفرض وبالتالي الموافقة وكانا قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضا على انه حق في نفسه والوجود بطابقه او حق بحسب الفرض او
مسلم موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق ولو كان بدل كل حمار ناهق فكل انسان ضاحك لكان الفرض يلزمه هذا التالي ويشترك في
ان الفرض يتبعه هذا اللازم فلنتكلم الان على تحقيق الكلية للقضية المتصلة ونعود فنقول ان القضية الشرطية الكلية انما يكون كلية اذا كان التالي
يتبع كل وضع في المقدم لا في الزمان فقط بل في الاحوال واما انه اي الاحوال فهي الاحوال التي يلزم فرض المقدم او يمكن ان يعرض له وتتبع
ويكون معه اما بسبب محمولات على موضوع المقدم ان كان حمليا او بسبب مقارنات مقدمات اخرى له ان لم يكن حمليا اعني المقدمات
التي قد يمكن ان يصدق مع صدقه ولا يكون محالا معه فان كان محالا في نفسه او بسبب تسليم ما هما بوجه ويجوز فان كان في
نفسه محالا وليس هذا اذا كان المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضا على سبيل الوضع فان له ايضا لوازم وعوارض
تعرض او يعرض ان لو كانت موجودا كانت تعرض له او يلزم وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ان كانت الشرطية اخذت في المجادلة
ولقائل ان يقول هل امكان الحاق الشروط المحالة بالامور الممكنة في المقدمات من اجزاء الشرطيات المتصلة يمنع كلية تلو الامور الحق
التي يتلوها كقولنا كلما كان كذا انسانا فهو حيوان فهل يهدم الكلي فيه بسبب انك لو قلت كلما كان كذا انسانا وكان عديم الحس و
الحركة لم يكن حيوانا او كقولنا كلما كانت هذه اسود وكان لا ينقسم بقسمين كان فردا فان هذا لا يجوز ان يقال انه كاذب بسبب ان
المقدم فان الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم او التالي بل صدقها حال اللزوم واكثر الشرطيات المستعملة في العلوم اذا استعمل
القياس الخلف هي بهذه الصفة فان مقدماتها يكون محالة لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالي انها كاذبة وكذلك لو قال قائل انه لو
كان هذه اسود وكان لا ينقسم بقسمين لكان يكون هذه الاسود فردا فان هذا حق وان كان المقدم محالا فاذا ههنا احوال غير
محالة في الفرض وان كانت محالة في الوجود اذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذه الاسود فهو يلزمه
انه زوج بل ان لم يعرض معه ما يعرض فيه ذلك فانه ان فرض معه ما يعرض فيه ذلك وان كان محالا في الوجود وكونه محالا في الوجود
ليس يمنع كونه جائز الفرض فليس كل فرض للشيء انه اسود ويعرض انه زوج بل ههنا فرض محال يمنع ذلك ولو كان قولنا كلما كان الاسود
عددا يعرض كونه جائزا له في الوجود لكان الامر كذلك ولكان فرض المقدمات المحالات يمكن ان يكون منها شرطية اذ لا يجوز ان يجعل
لها لكن المقدم ليس يقدم بشرط الوجود بل بشرط الفرض فنقول يجب ان تتذكر ما قلناه ان هذا يكون حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا
في نفس الامر وان الكلية في نفس الامر لا ينهدم بهذا انما ينهدم الكلية بهذا بحسب الالزام ثم لقائل ان يقول نحن لا نجد لذلك قضية كلية
موجبة بحسب الالزام فنقول نجد ذلك وذلك هو بان يضاف الى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي
لا يجب لزومه بنفسه كانك تقول كلما كان هذا اسود على النحو الذي يمكن عليه الاسود فهو زوج كلما كان هذا حالا على نحو الذي
اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او الزاما للوجود الذي فرض عليه او لزم فرضه ان
امكن ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية فهو بعد يجب في المتصلة ان يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحو والاولا
توجد كلية البتة وهذا انما يتشوش حيث يكون الكلية ماخوذة بحسب الالزام لا ان يكون ماخوذة بحسب الامر واما امثال هذه
الكلية الماخوذة بحسب الالزام انما هو في القياسات التي يساق فيها الكلام الى المحال واما القياسات المستقيمة فمستغنية عن ذلك
فاذا استعملت هذه القضايا بحيث يخفى عليك الامر فاشترط في نفسه اسقاط الشروط الناقصة كانك تركته على واجبه فانك اذا

استعملت كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاستشعرت معه لم يكن مشروطا هناك شرط محال يناقض لحكم المقدم ممنع الحق في نفسه
ثم تسلم لك الكلية فان كان المقدم صحيح الوجود كانت الاعتبارات امورا وقضايا صحيحة وان كان محالا كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك
المحال ويتبعه ويعرض عنه لا امور الا انسا ملمة ذلك المحال بل يناقضه ويرفعه حقا كانت او باطلة فاذا عرفت الكلي فحقيق ان تعرف منه
الجزوي فان الجزوي هاهنا ايضا كما علمت في الحمليات يكون على وجهين جزوي منحرف عن الكلي وهو الجزوي الذي يصدق معه الكلي اذا
كان الحمل اذا صدق على الكل صدق على البعض فاذا حكم في هذا الموضع بالجزوي لم يكن كاذبا والحكم بالكلي ايضا صادق وكذلك الحال
التلو في المتصل اذا صدق على كل وضع للمقدم صدق على البعض فاذا حكم في هذا الموضع بالجزوي لم يكن كاذبا فيكون اتباع التالي بعد
اوضاع المقدم في هذه المادة يصدق معه الاتباع الكلي ويكون جزويا منحرفا وجزويا ليس منحرفا عن الكلي بل هو الحق في نفسه دون الكلي
فمن ذلك ما حق المحمول في حمليه ان يكون بالضروره موجبا على بعض ومسلوبا عن الاخر لكنا اذا اخذنا الموضوع طبيعة في العقل كان
طبيعة المحمول ممكنا له مثاله قولك بعض الحيوان انسان فان بعض ما نقول له حيوان يقال له بالضروره انسان كما علمت والبعض الاخر
بالضروره ليس بانسان لكن الحيوان اذا اخذته حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وحدت طبيعة انه حيوان محتمل من غير ايجاب ولا
منع ان يكون انسانا ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود ايضا مثل قولك بعض الناس كاتب كذلك الجزوي الشرطي الذي
جزئيته غير محرفه منه ما التلو للبعض فيه على سبيل الضروره ومنه ما ذلك على سبيل الامكان مثل قول القايل قد يكون اذا كان الشي انسانا
فهو حيوان اي اذا كان ناطقا وذلك بالضروره والاخر قد يكون فاذا كان هذا انسانا فهو كاتب وذلك بالامكان فاما المثال
الاول فلا تشك من امره ان التالي فيه لا يكون موافقا للتلو للمقدم فقط بل يكون مع ذلك لازما واما القسم الثاني فربما ظن انه
يكون موافقا فقط ولا يكون لازما لكنه قد يمكننا ان نجعله لازما فلننظر انا اذا جعلنا لازما فهل يعود الى القسم الاول او لا يعود فاما
انا كيف نجعله لازما فهو انه حق انا نقول قد يكون ان كان كذا انسانا فهو كاتب لا محالة وذلك اذا كان يدل على ما في النفس برقم يرقمه
وهذا ان يلزمه انه كاتب او انه صانع فاذا قد يكون اذا كان هذا انسانا فيلزمه ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول فنقول
انه من وجه يرجع اليه ومن وجه لا يرجع اليه اما الوجه الذي يرجع اليه فلان من الناس ما هو موجود برقم ذلك ومنه ما ليس بموجود
كذلك والذي يرقم يلزمه بالضروره انه كاتب والذي لا يرقم يلزمه بالضروره انه ليس بكاتب فاما الوجه الذي لا يسر فيه الاول ولا
يرجع اليه ان قولنا هذا انسان اذ حصل جوادا جاز ان يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك في الاول فانه ليس اذا
كان حيوانا كان يلزمه مرة انه انسان ومرة انه ليس فهذا القسم الاخير ممكن ان يوجد على سبيل الموافقة ويمكن ان يوجد على سبيل
الضروره واذ هو جزوي فلا باس ان يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة كما كان قد يصدق الجزوي مطلقا وضروريا جميعا و
ان كان هذا اللزوم غير الضروره التي تحتة المتصلة كما نعلمها ان المشكل هاهنا شي واحد وهو انا كيف نقول في بعض القضايا الجزويه
من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا والكل يستوعب الموضوعات كلها فكيف يكون هذا صادقا من غير ان يصدق
معه الكلي فنقول ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا للموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول وليس مستحيلا ان يجعل مدعوا ما به
فنقول وقد يكون ان كان كل ج ب فكل ه ز وذلك اذا كان كل ج د اي كل ج آ الامر الذي هو ممكن ان يعرض له آ واذا كان كل
ج د اي الامر الذي يمكن ان يقال به مثاله قد يجوز ان يكون ان كان كل انسان متحركا باليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل
واحد منهم لا يحرك اليد الا مسددا بالكتابه وهذا غير مستحيل وكذلك اذا قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من
الناس برام او فكل انسان جاهل بالرمايه وذلك اذا فرض ان كل انسان ضعيف ولا يفرغ الا للتعلم الكتابه فيكون لفرضنا

كل انسان كاتبا في الذهن حالان حال يفرض فيه كل انسان خاصا عن تعلم صناعة اخرى وحال لا نفرض فيه ففي احد الحالين يلزمه شي
وفي الحال الاخر يلزمه شي اخر والجزويه تدل على تخصيص الحال وهو تخصيص الفرض فهكذا يمكن ان يصدق هذه القضيه وكل كليه
المقدم والا لم يصدق فاذا اشرنا الى وجه حل هذه الشبهة فلنتمم الكلام في احصاء هذه القضايا

الفصل الخامس

في معنى الكلية السالبة في الشرطيات واما الكلي السالب فيجب ان يقيسه على هذا وهو ان يكون ولا سلب واحد يتبعه او يلزمه
التالي وكما ان الشرطي المتصل على الاطلاق هو الذي فيه موافقة وما الحقيقي فالذي فيه اتباع يلزم كذلك السالب الشرطي منه ما سلب
الموافقة كقولنا ليس البتة ان كان الانسان موجودا فالخلاء موجود ومنه ما سلب اللزوم كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو كاتب
فالفرق بينهما ان قايلا ان قال ليس ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واراد رفع اللزوم صدق واما ان اراد رفع الموافقة كذب
فكذلك الكلي السالب يكون ايضا على وجهين واذا كان الرفع رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو تال وان رفع
الموافقة فالموافقة المرفوعة جزء من التالي من حيث هو تال ويرفع التالي في كليهما رفع للتالي مع ما هو جزء منه ففي موضع المرفوع هو
اللزوم وفي الاخر فالمرفوع هو الموافقة والموافقة ليس الا نفس تركيب التالي على انه حق وهو في نفسه كونه قضية على انها حق واما اللزوم
فهو شي زايد على نفس كونه قضية بل هو انه مع كونه قضية فهو لازم واما السلب الجزوي فقياسه قياس الايجاب الجزوي كقولك قد يكون
اذا كان آ ب فج د او كان كل آ ب فكل ج د فلنتامل حال الكلي الصادق في وجهي السلب المذكوره فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان آ
ب فه ز ونعني به الموافقة فان تصوره ووجوده سهل فانه يكون المراد فيه ان يكون آ ب ليس يوجد صادقا معه ه ز لان هذا
ليس صادقا في نفسه فلا يكون صادقا عند وضع غيره ان لم يكن لازما عنه فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا عند وضع غيره
اذا كان ذلك لازما كقولنا ليس البتة ان كان الانسان ناهقا او غير ناهق فالخلاء موجود وهذا رفع موافقة على الاطلاق فان احدهما
وهو المجعول تاليا ليس يصدق موافقا للاخر وجودا اذ ليس يصدق ولا ايضا يصدق لزوما اذ ليس يلزم عنه فاذا كان كذلك صدق
السلب والمقدم ممنع صدق التالي تارة وهو في نفسه صحيح الوجود ومكنه فيصح سلبه كقولنا ليس البتة ان كان زيد ليس بجسم فهو حيوان او قولنا
ليس البتة ان كان زيد جسما فهو ابيض ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا ليس البتة ان كان الانسان موجودا فالخلاء ليس بموجود
او المثلث ليست زواياه مثل الربع قوايم وذلك لان هذين التاليين وان كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود الانسان
فهما غير لازمين عن وجود الانسان فهذا التلو يصدق موافقة ولا يصدق لزوما فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون
مادة اي حال فرضت لو وضعه مقدم يلزم التالي عسى ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف شروط التالي يجعل الشي
التالي المسلوب التلو لازما كمن يجعل الانسان متحركا فيوصل منه الى ان يلزم ان الخلاء غير موجود ولكن الحق انه لا يخلو اما ان
يكون وراء الشرط الموجب للزوم بسبب التالي غيره لازم ويحفظه على ذلك او اي شرط الحصر بالوضع للمقدم جعل التالي لازما
فان كان قد يمكن ان يستثنى الشرايط الملزمه فاذا استثنى اعدامها كانت المتصلة الكلية المقرونة بعقد بها الاستثناء كلها
كلية البتة اللزوم فيه فان كان الامر على موجب القسم الاول فالسالبة صادقة والا فلا يتوصل الى تصديقها مثلا لم يكن ذلك المقدم
ج د والتالي ه ز ولم يكن هناك شرط او شرايط ملزمه فلم يكن ذلك شرطا واحدا وهو شرط كون ح ط لا غير حتى اذا كان ج د و
ليس ح ط كان لا لزوم البتة له ز والقضية القايلة انه كلما كان ج د وليس ح ط فلا لزوم البتة لا يكون ه ز قضية صادقة فاذا قلنا
ليس اذا كان ج د وليس ح ط يجب ان يكون ه ز كان هذا صادقا بمعنى سلب اللزوم فان لم يكن هكذا بل كان اذا لم يكن ح ط
كان لازما ايضا وكان لا ينفك عن شرط ملزوم والتالي حصة اللزوم فالسالبة اللزوم كاذبة وبعيد ان يكون هذه الشروط الملحقة التي تلزم

مما يلزم او يلزم يعرض للمقدم على ما قلنا او لما كان قد يوجد لزوم يحدث بعد الاسباب يمكن استثناء اعدامها فمن الممكن اذا ان يكون قضية كلية
رفع اللزوم وهذه يجب ان يوجد فيها اللزوم من جملة التالى اى فى حال الرفع حتى يكون قولك فيها ليس البتة اذا كان كذا فكذا كذا معناه ليس
البتة اذا كان كذا كذا لزم ان يكون كذا كذا وكذلك فافعل فى الموجبة ومما يشكل فيه ههنا انه هل يصدق سلب تلوا مرلا مرلا يتفق لهما وجود البتة
ويكون ذلك السلب كليا فبالحرى ان نقع للانسان ان قولنا ليس البتة اذا كان هذا عددا فهو خط او ليس البتة اذا كان هذا بياضا فهو حيوان
او ليس البتة اذا كانت السماء عليها فالسماء فوق قضايا صحيحة لكنه قد يمكن ان ينقض ذلك اذا جعل هذا المقدم ح شا محالا فيجعل العدد
نهاية فانهاية السطح يصير ح خطا ويجعل المستديرة تطاقص جا باثر ان كان هذا عددا وكان مع ذلك نهاية للسطح فهو خط وكذلك ان كان
هذا انسانا او كان مع ذلك صاهلا فهو فرس وان كانت هذا بياضا وكان مع ذلك غير منقسم عبثا ولين فهذا عدد فرد وليس كون هذا
المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة فانك تقول لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ولو كان الناس غير منقسم لكانت فردا او يكون
القضيتان صادقتين وان كان مقدمهما محالا والقضايا الشرطية المستعملة فى قياسات الخلف بهذه الصفة فاذا ليس كون المقدم
باطلا يجعل القضية كاذبة لكنا قد اوردنا مثل هذا السؤال فى الكلية الموجبة والجواب عن ذلك يسهل ماخذ الجواب عن هنا فاما
السالبة الجزوية المتصلة فنعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هى سالبة ومن قبل معرفتك بالجزوية
الموجبة من حيث هى جزوية موجبة واذا بلغ بنا الكلام فى تعريف الايجاب والسلب فى المتصل هذا المبلغ فبالحرى ان نعرف مثل
ذلك فى المنفصل فنقول ان الامر فى كلية الايجاب المنفصل فى الانفصال الحقيقى هو كالظاهر وهو ان العناد الممكن فى يكون
دائما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان يحقق تفهيم هذه السوالب ولعلها الى اعسرها نصور امثل قولنا ليس البتة اما ان يكون
كل آ ب واما ان يكون كل ج د فنقول انه لنا يصدق فى احوال ثلثة احدها ان يكون القولان وهو قولنا كل آ ب وقولنا كل ج د يجتمعان
بالصدق فى كل حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان يكون كل حمار ناهقا والتالى ان يكون القولان جميعا يجتمعان
بالكذب فى كل حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناهقا واما ان يكون كل حمار ناطقا والثالث ان يكون احدهما احقا دائما و
الاخر محالا غير معاند ولا مقابل مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان زوجا واما ان يكون الانسان كيفا وهذا واجب الصدق
فى كل حال ومثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا فانه ليس يعاند احدهما الاخر ولا يلزم
من احدهما نقيض الاخر وان كان نقيض احدهما وهو المحال منهما يصدق مع عين الاخر دائما ولكن ليس صدقا لانه دائما حتى لو كان كذبا
لكان يلزم منه رفع الاخر هذا ان عدينا المعظر اما الايجاب عناد المقدم للتالية على انه وضع يمنع وضع واما ان عدينا به نظير ما عدينا فى
المتصلات الغير الحقيقية وهو ان يكون المرتفع قد علم ارتفاعه بنفسه اذ هو يحق كذلك فى نفسه لا لوضع المقدم فهذه السالبة يكون
كاذبة فى مثل هذا الوضع من هذا القسم الاخير الا ان المنفصلة لا تصور الا مع عناد البتة وان كان فى الاجزاء سالبة فليس يعتبر فيه
جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا ليس البتة اما ان لا يكون شىء من آ ب واما ان لا يكون شىء من ج د قد يصدق فى
سلب انه سلب لكاذب هو قولنا اما ان لا يكون شىء من آ ب واما ان لا يكون شىء من ج د لان هذين لا يجتمعان معا اجتماعا
لا يكون هذه القضية لاجله كاذبة فاذا كانا هاتان جائزى الاجتماع والقضية يكون صادقة لم يجب ان يصير نقيضها صادقا كما كان
فى الموجبات فقد تبين الوجه الذى عليه يتصور هذه القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة وذلك لاحدى العلل المذكورة
ثم يشكل ههنا انه هل يصدق اما ان يكون كل ب واما ان لا يكون كل ب واما ان لا يكون لا شىء واما ان يكون لا شىء وذلك لانه لقائل ان
يشكل ويقول كيف يصدق القضية القائلة اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د او القائلة اما ان يكون لا شىء من آ ب واما ان

يكون لا شىء من ج د وكيف يتفق ان يقع هذا التعاند بين كليتين فنقول ان هذا الاشكال اكثر عروضا انما هو فى المشتركات فى الموضوع و
ذلك انه كيف صار يصح ان يقال اما ان يكون كل آ ب واما ان لا يكون كل آ ج ويوقف عليه ويترك القسم الثالث وهو انه اما ان يكون بعض
وبعض فنقول لولا انه جواز هذا فى المنفصلات اللاتى انفصالها وارد بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف كقولك كل عدد اما زوج واما فرد
فان العموم قد يتناول كل واحد من حالتى الانفصال وانما يشكل فى الانفصال السابق لوضع المقدم والذى يقوله فى جواب ذلك اما
اولا فانه ليس كلامنا فى هذه القضايا على انها صادقة او كاذبة بل على انها قضايا فلا يكون فقدان الصدق فى صنف منها موجبا علينا ان يسقط
عن جملة الاصناف واما ثانيا فليس علينا ايضا ان نطلب فيها الصدق الحقيقى بل المشهور قد يكفينا فى استدعائنا الى تعديدها اعنى اذا كان
قد يقبل صدقها وان لم يكن حقيقيا واما ثالثا فانا ان يمنا انفسنا ان نورد المنفصلات صادقة بالحقيقة فليس يلزمنا لا محالة ان
نورد من الصادق ما كان الصدق بالحجة فى صنف موجودا بالبديهة بل ان كان مما يبين صدقه بالحجة فهو ايضا من جملة الصادقات
فمثال ما وجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ان القوم الذين صح عندهم وقام فى انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا فانه مشهور
عندهم مقبول لديهم انه اما ان يكون كل حركة فعل الله تعالى واما ان يكون كل حركة فعل العبد فاذا استسوا انه ليس كل حركة فعل
العبد استحوا ان كل حركة من عند الله تعالى وفعله ويكون مشهورا فيما بينهم ايضا انه اما ان لا يكون شىء بقضاء الله تعالى عز وجل و
اما ان لا يكون شىء بفعل الناس وربما لم يكن هذه كثيرة الاشتهار اعنى التى من سالبتين كليتين لكن اذا قلت الايجاب كان يكون
مشهورا عندهم كقولهم ان كل شىء اما ان يكون بقضاء الله تعالى او يكون كل شىء بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما فى
العلوم وفى الصدق الحقيقى فان الشىء الذى يقتضيه النوع اما مسلوبا عن كل واحد او موجبا لكل واحد مثل طلب طبيعة النار مكانا
معينا والارض مكانا معينا فان ذلك يكون للكل وبالجملة كل ما هو فصل او لازم للنوع مما ليس بعرض عام زايل فان نماء ما كان
هذا صفته وعلم ان هذه صفته علمنا بقياس صدق القضية التى بين انفصالها على متقابلين احدهما هذا الشىء والاخر مقابله مثاله
اما ان يكون كل نار متحركة الى فوق واما ان يكون كل نار متحركة الى اسفل اى اما ان يكون كل نار مكانها بالطبع فوق او يكون كل
نار مكانها بالطبع اسفل وههنا وان كان يحتمل التقسيم الذى بنى على البديهة قسما ثالثا وهو انه اما ان يكون بعض النار
كذا وبعضه كذا فهذا القسم مستحيل انما هو فى القسمة التى يكون بعد العلم فان طبيعة النار لا تختلف فى ذلك بل يكون القسمان المذكوران
كافيين والقضية صادقة حتى انهما استثنى عينه انتج نقيض التالى وانهما استثنى نقيضه انتج عين الثانى واذا استثنى نقيض
احدهما صح ان نقول فيجب ان يكون لا محالة القسم الثانى بعينه ولو كان فى الاقسام قسم ثالث لم يجب ان يكون من رفع الاول اثبات
هذا التالى كما يكون اذا كان الاصل الذى بنى عليه مجهولا فكان ح محتاج الى قسم ثالث وكان اذا رفع القسم الاول لا يجب عنده من
اثبات الثانى وحده بعينه البتة لا لانه غير واجب فى نفس الامر بعد ما بان لنا انه قد يكون قضية صادقة بهذه الصفة ولذلك قد يوجد
لهذا امثلة فى القياس الثانى من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة اذا انتقل عن الاستثناء الاول الى استثناء
من النتيجة وهى ناقصة قسم واما الجزويات فبالحرى ان يشكل فى امرها فيقال انه كيف يصلح ان يقال قد يكون اما كذا واما كذا و
ليس ذلك كلما دائما الا ان يكون عنادا غير تام فنقول انه ربما كانت الاقسام بحسب الامر المطلق ثلاثة واما بحسب وضع وحال
ما سار او قل من القسم المشترك ومثل ان الاقسام فى قولنا ان كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو وبلمة فان فرض ان
كان المقدار ليس مساويا او اسمى ذلك فهنا يحتاج ان يستثنى منها كانت الاقسام اثنين فان المقدار بهذا الشرط يكون
اما زايدا واما ناقصا فقط ويكون العناد ح تاما اذا بهما او حسبه رفع الاخر وان رفع اوجب الاخر فان قال قائل فيكون اذا قولنا

كل مقدار اما ناقص واما زايد واما مساو وليس ايجابه دايما اوح لا بصدق فنقول ان كان لا بصدق ح فهو كذلك فان هنا ح لا يكون
ايجابه دايما بل تارة يصدق وتارة يكذب ويشبه ح ان يكون كل منفصلة يشتمل القسمة الاولى منه على اجزاء فوق اثنين فهو منفصلة
ليس فيها انفصال على الايجاب وذلك لان عند وضع نقيض قسم وهو ممكن يبطل صدق الايجاب لانفصال اكثر من اثنين ولا
ايض ايجاب انفصال الاثنين منها فقط يصدق دايما بل انما يكون الانفصال الدايم الصدق حيث الاجزاء في القسمة الاولى اثنان فان
كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك لا استثنا اذا الانفصال صدقه ليس بصدق دايما ولا يلزم هذا الطعن لكنه قد يشكل هنا
ايض امر الجزوي فانه قد يجوز ان يشكل في حال التخصيص الذي يدل عليه منفصلة جزويه مولفة من كليتين كقولنا قد يكون اما كل واما
كل فيقال ان هذا كيف يمكن ان يكون فيحل هذا الشك اولا في الموجبه منه فنقول ان هذا التخصيص ايض تخصيص حال وعلى قياس
ما قلناه في المتصل ووجه هذه الحال المخصصه انه ربما كان الاقسام التامه اكثر مما عد في هذه الجزويه واما في تلك الحال فلا
يكون اكثر من قسمين مثاله ان مناسبات المقادير هي ثلثة المساواة والزيادة والنقصان لكنه قد يكون الاقسام في بعض الاحوال
قسمين لا ثلثة فانه قد يكون كل مقدار في الوجود اما مساويا للمقدار ما واما اصغر وذلك اذا كان في الوجود مقدار لا اعظم
منه مثلا كقطر العالم فان قيل انه قد يكون كل خط اما مساويا للخط واما اصغر منه وكان هذا صادقا جزويا فان جعلته
كليا كيف وهو ان نقول دايما وفي كل حال واعتبار اما ان يكون كل خط مساويا للخط او انقص منه الا ان يسمى المقيس اليه
فنقول دايما اما ان يكون كل الخطوط مساويه لقطر العالم او اصغر منه وايض قد يكون الاقسام اكثر من اثنين مثلا اذا اخذنا
عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا فلا يصح فيه الا ان يوضع من الاقسام جزان اثنان او انقص من العدد الذي للاول
منه فلنكن تلك الحال فرضنا ان الفاعل واحد فيكون ح صحيحا ان كل فعل اما ان يكون من الله تعالى او يكون كل فعل من الناس
ولا يكون القسم الثالث محوجا الى صحة هذا الكلام اعني بالقسم الثالث قولنا واما بعض وبعض فنفس الغرض المذكور يوجب صحة
هذا جزويا اعني انه قد يصح عند فرض ما اما ان يكون اما كل فعل من الله تعالى واما كل فعل من الناس واذا كان الفرض حقا
بنفسه واجبا فان هذا الجزوي ح يصير كليا فيكون هذا صحيحا بنفسه لا عند اعتبار تلك الحال وفرق بين ان يكون فرضا و
بين ان يكون حقا فان الفرض ما يكون غير موجود في الوجود فمنه ما هو جايز الوجود ومنه ما هو محال الوجود والحق هو الذي
حصل بنفسه موجودا في الامور لا في الوضع والفرض فان انكر منكر صحة لزوم التالي معتمدا احالة الفرض وهو ان الفاعل واحد
فقط فيجب ان يوضع له فرض جايز مثل ان يعرض في وقت ما ان كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة الى جهة
واحدة فح يصح لك ان يقول اما ان يكون كل نار مصعدة او كل نار هابطة او كل نار داهبة الى جهة مقاطعة للسامة بين الجهتين ولا
يصح لك هذا دايما بل عند هذا الفرض الجايز بعينه لانه يحمل الحركة على كل واحد من النيران جايز وان كان يجب لها اذا وصل
الى موضعها السكون فيكون قد يكون كل نار اما كذى واما كذى اي هيهنا حاله يصدق فيها هذا القول وان سب جعلت بدل النار
مدرة او شرارة فيخرج الكلي من الحكم وبعد هذا كله فاعلم انك ان اردت ان يعتبر الجهات في الشرطيات كان اولى اعتبار الجهات لهذه
القضايا ان يكون للمتصلات واعلم انه كما لم يكن ايجاب المتصله وسلبها واهمالها وحصرها وصدقها وكذبها يجب احوالها بل باعتبار
الاتصال كذلك ليس كون اجزائها ذات جهة يكون اجزاؤها ذات جهة بل يجب ان يكون الجهة للاتصال واعلم انه كما يكون حمل يوجد
لا لزوم فيه وحمل في بعض الاشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه وحمل ضروري كذلك التلو اما امثلة ذلك في الحمليات فان قولنا
زيد كاتب وصدقنا كان موجبا ليس فيه ضرورة البتة وان قلت القمر ينكسف كان فيه وجود وضرورة ما فلم يكن دايما وان قلنا

ان زيدا او الترجيم كان ضروريا صرفا الذلك في المتصلات فليس نفس اللزوم وانه لا بد من التالي عند وضع المقدم يجعل المتصل
ضروريا والموافقه ابعد من ذلك ولا الموافقه من غير لزوم يمنع الضروريه بل يجب ان يكون اللزوم او الموافقه دايما في جميع
كل وضع وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع او يوافق ولم يكن دايما ولم يكن ضروريا فالضروري الكلي في الايجاب هو ان يكون
الاتصال دايما ما دام الوضع ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقه او اتصال لزوم واما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضروره فيها
فهي التي يعتبر فيها اتصال ان يكون اللزوم موجودا في كل وضع الا انه لا يدوم ومع دوام الوضع او لا يجب كقولهم كلما كان زيد انسانا
فهو متنفس او كلما طلعت الشمس فهو يوافق السبب فان المصير الى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع بزمان واما اذا لم يكن الاتصال
منها بلزوم فلا يبعد ان يشكل متشكك انه هل يوجد كلية متصلة الاتصال منها اتفاقي ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دايم ويشبه
ان هذا لا يوجد صادقا فانه ان كان الامر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دايم الموافقه بل عارضا فيجوز ان لا يعرض اذ ليس يلزم
عروضه عن الوضع ولا هو واجب في نفس الامر واما في الجزويات فيوجد ذلك هذا واما الممكن الصرف فهو ان يكون التالي
يصح ان يوافق في كل وضع وان لا يوافق اذ لا موجب واما حيث الاتصال لازم فيشبه ان لا يوجد اللزوم فيه ممكن كلي صادق
ليس لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان الكتابه وقد يلزم بشرط كما قلنا وبينا ولكن لان ذلك الشرط لا يوجد
مع كل وضع فانه من الاوضاع التي للمقدم اوضاع يشترط فيها ما يمنع ذلك اللزوم فيكون
عند ذلك الوضع ولا يمكن ان يصير التالي لازما عن الوضع وهو احد الاوضاع
فاذا عرفت هذا في الايجاب فقد عرفت في السلب والامر في الجزويات الجهة

تمت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين
والصلوة على نبيه محمد وآله
الطاهرين

م م م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة السادسة

من الفن الاول من الجملة الاولى في المنطق

الفصل الاول

في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها فقد عددنا الان اصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل ولما الاستعمال
بتعديدها بان ناخذ اصناف المنفصلات التي من حمليات والتي من اختلاط والتي من جزوين والتي من اجزاء واصناف المتصلات
كذلك بكيفياتها وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال مقدماتها وتالياتها انها لا تخلو من ان يكون احد الثمانية وتلك الثمانية اما محصلة
واما معدولة وبعد ذلك اما ثنائية واما ثلاثية وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من احد العناصر الثلثة ويكون مطلقة او منوعة ونو عما

يجوب او امتناع او امكان وساير ما اشبه هذه الاعتبارات ثم بان يركب بعضها مع بعض ويجمع ما يحصل من اعدادها وان يسمى
كل صنف باسم فذلك مما الاولى ان يشتغل به من له فراغ عن المحتاج اليه لما لا يحتاج اليه مع ان الاشتغال بذلك وبعدد من [illegible]
واهونها عند كل من همه بمن له ادنى تفطن واما الاولى بنا ان نشتغل بالاحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول انك اذا علمت الموجبة و
السالبة الكلية والجزوية فقد علمت التناقض والتضاد وما تحته والتداخل ولا حاجة بنا الى استيناف تعليمك ذلك فان الحال فيها كما
في الحمليات والذي ظن ان ذلك انما يكون بسبب المقدم والتالي فذلك باطل ولو كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة لكان
قولنا كلما مشى زيد علم ان عمرا او كلما مشى زيد لم يعلم ان عمرا متناقضين وليس كذلك وان كان قد يتفق في بعض المواضع ان
يكون تلك لازمة للمناقضة وامر المقدم ابعد في هذا المعنى فلنشتغل بتعريف احوال التلازم ولنبدا باحصاء انواع كل جنس
من هذه القضايا وباحدها اجزاؤها محصورات فان ذلك ادل على اغراضنا ويعرف الحال في كيفية لزوم بعضها البعض ولناخذها
ضروريات واما احدها مطلقات وممكنات فانظره في كتاب اللواحق ان كتب لا يمكنك ان تقيس الحال فيها على ما قيل في نظايرها
من الحمليات وعلى انك ان اجتهدت تمكنت من ذلك بعد ان تفهم اولا المدلول عليه في كل صنف منها وانه كيف يصدق ولنبدا بالمتصلات
ولنمثل من البسيطة التي تولف من حمليتين من موجبتين كليتين كلما كان كل آ ب فكل ج د من موجبتين جزئ والتالي كلي كلما كان بعض
آ ب فكل ج د من موجبتين والمقدم كلي كلما كان آ ب فبعض ج د من موجبتين جزئيين كلما كان بعض آ ب فبعض ج د من سالبتين
كليتين كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج د من سالبتين جزويتين كلما كان لا كل آ ب فلا كل ج د من كليتين والمقدم موجب
والتالي سالب كلما كان كل آ ب فلا شيء من ج د المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي كلما كان آ ب فلا كل ج د المقدم موجب جزئي
والتالي سالب كلي كلما بعض آ ب فلا شيء من ج د المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزوي كلما كان بعض آ ب فلا كل ج د كليتان
والمقدم سالب والتالي موجب كلما كان لا شيء من آ ب فكل ج د المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي كلما كان لا شيء من آ ب فبعض
ج د المقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي كلما كان لا كل آ ب فكل ج د من موجبتين والمقدم كلي ليس البتة اذا كان كل آ ب فبعض
ج د من موجبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فكل ج د
من موجبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان بعض آ ب فبعض ج د من سالبتين كليتين ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء
من ج د من سالبتين والمقدم كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج د من سالبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان لا كل
آ ب فلا شيء من ج د من سالبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان لا كل آ ب فلا كل ج د كليتين والمقدم موجب والتالي سالب ليس
البتة اذا كان كل آ ب فلا شيء من ج د المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان كل آ ب فلا كل ج د المقدم موجب
جزئي والتالي سالب كلي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فلا شيء من ج د كليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان
لا شيء من آ ب فكل ج د المقدم سالب كلي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا شيء من آ ب فبعض ج د المقدم سالب
جزئي والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان لا كل آ ب فكل ج د المقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا
كل آ ب فبعض ج د المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان بعض آ ب فلا كل ج د ولكل واحد من الانواع الستة
عشر السالبة الكلية ملازم من الانواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها الى بعض ووجه الرجوع ان تحفظ كمية القضية
بحالها وتغير الكيفية وتحفظ المقدم كما هو ويتبع نقيض التالي وجميع هذه الاصناف توجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال اللزوم
فنريد لفظة اللزوم فقولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج د وهو على المعنى الاعم في قوة قولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وفي معنى

الاتصال واللزوم في قوة قولنا كلما كان كل آ ب فليس يلزم ان كل ج د واحفظ هذا القانون في جميع ذلك وعلى هذا القياس قولنا
ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وقولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فبعض ج د في قوة
قولنا كلما كان كل آ ب فلا شيء من ج د وقولنا ليس البتة اذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض آ ب فليس كل
ج د وعلى هذا القياس واما وجه البرهان على هذا الاتباع فانا نشير اليه في صنف واحد وعليك ان تنقله الى ساير الاصناف
فنقول انه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج د صدق قولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج د والا صدق نقيضه
وهو قولنا ليس كلما كان كل آ ب فليس كل ج د ومعنى هذا الكلام هو منع ان يكون هذا التالي السالب لازما لكل وضع للمقدم
فيكون هناك لا محالة مرة من المرات يوضع فيه هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالي اياه فيكون الصادق ح معه نقيضه
فيكون ح قد كان كل آ ب ومعه كل ج د وقد قلنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فكل ج د هف واما ان كان على سبيل نفع اللزوم فانه
يلزم من قولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فيلزم ان يكون كل ج د قولنا كلما كان آ ب فليس يلزم ان يكون كل ج د والا فمن الحق انه ليس
كلما كان كل آ ب فليس يلزم ان يكون كل ج د فيلزم مرة عند وضع كل آ ب ان يكون كل ج د وهذا محال واما البرهان على ان هذه
السالبة يلزمها الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم فانه اذا صدق قولنا كلما كان آ ب فكل ج د ولم يصدق
قولنا ليس البتة اذا كان كل آ ب فليس كل ج د صدق نقيضها انه قد يكون اذا كان كل آ ب فليس كل ج د فيجوز ان يكون قولنا كل آ ب موضوعا
ولا يكون تاليها ان كل ج د اذ يكون ليس كل ج د وقد قلنا انه كلما كان كل آ ب فيجب ان يوضع تاليه ان كل ج د هف فانا فرضنا
ان ذلك يجب اما ان يصدق معه او يلزمه فالقضايا المتصلة الكلية المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة التوالي مثلا لازمة اما
في مواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة التالي فيكون لزوم التناقض من التوالي عن ان اللزوم جزء
التالي وعلى انه خارج عنه فيصدق فيهما جميعا واما اذا كانت المواد مواد يكون الصدق في سالبها ليس منع صحة التالي بل منع لزوم
التالي كان صحيحا او ليس بصحيح فعلى ان يجعل اللزوم جزءا من التالي فتولى نقيضه من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالي
موجبا كان للمتصل اللازم اياه على هذه الصفة كلما كان ه ز فليس يلزم ان يكون ج د وان كان سالب التالي كان هذا كلما كان ه ز
فليس يلزم ان لا يكون ج د ومعناه يصح ان يعرض معه ج د فيكون كما القول كلما كان ه ز فيصح معه فرض ج د اي صحة في الفرض
لا في الوجود فقط ومن هذا سبيل انه خطا من ظن ان القضايا المتصلة المتناقضة هي التي توالها متناقضة وذلك ان الموجبتين
الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان في قوة المتضادين فيجتمعان على الكذب فلا تتناقضان وذلك لان احدى هاتين الموجبتين
يكون في قوة سالبة كلية مقابلة للاخرى بالتضاد   الموجبات الجزوية من موجبتين كليتين قد يكون اذا كان كل آ ب فكل
ج د من موجبتين والتالي جزئي قد يكون اذا كان كل آ ب فبعض ج د من موجبتين والمقدم جزئي قد يكون اذا كان بعض آ ب
فكل ج د من موجبتين جزئيتين قد يكون اذا كان بعض آ ب فبعض ج د من سالبتين كليتين قد يكون اذا كان لا شيء من آ ب
فلا شيء من ج د من سالبتين والتالي جزئي قد يكون اذا كان لا شيء من آ ب فلا كل ج د من سالبتين والمقدم جزئي قد يكون اذا
كان لا كل آ ب فلا شيء من ج د من سالبتين جزئيتين قد يكون اذا كان لا كل آ ب فلا كل ج د كليتان والمقدم موجب والتالي
سالب قد يكون اذا كان كل آ ب فلا شيء من ج د المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي قد يكون اذا كان بعض آ ب فلا شيء
من ج د المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي قد يكون اذا كان كل آ ب فلا كل ج د المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي
قد يكون اذا كان بعض آ ب فلا كل ج د من كليتين والمقدم سالب والتالي موجب قد يكون اذا كان لا شيء من آ ب فكل ج د المقدم

سالب جزوى والتالى موجب كلى وقد يكون اذا كان لا كل آ ب فكل ج د المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى قد يكون اذا كان لا شيء من آ ب فبعض ج د المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى قد يكون اذا كان لا كل آ ب فبعض ج د السوالب الجزوية ليس كلما كان وكل ليس كلما كان بعض وكل ليس كلما كان كل فبعض ليس كلما كان بعض فبعض ليس كلما كان لا شيء فلا شيء ليس كلما كان لا كل فلا شيء ليس كلما كان لا شيء فلا كل ليس كلما كان لا كل فلا كل ليس كلما كان كل فلا شيء ليس كلما كان كل فلا كل ليس كلما كان بعض فلا شيء ليس كلما كان بعض فلا كل ليس كلما كان لا شيء فكل ليس كلما كان لا شيء فبعض ليس كلما كان لا كل فكل ليس كلما كان لا كل فبعض فنقول ان الحال فى تلازم هذه الجزويات كالحال فى تلازم الكليات فان قولنا ليس كلما كان كل فكل يلزمه قولنا قد يكون اذا كان كل فليس كل والا لزم نقيضه وهو انه ليس البتة اذا كان كل فليس كل وهذا يلزمه انه كلما كان كل فكل وقد قلنا انه ليس كلما كان كل فكل هف وعلى هذا القياس فى سايرها ويعرف من هذا ويبرهن ان هذه الوجوه يلزمها سالبة فان لم يلزم السالبة صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل فكل وهذا يلزمه ليس البتة ان كان كل فلا كل وقد قلنا قد يكون اذا كان كل فلا كل هف واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم وقد تبين ايضا من هنا كذب ظن القايل ان المناقضة فى التالى تجعل المتصلة مناقضة فان هاتين الجزويتين قد تصدقان معا لكن قوم السالبة منهما قوم موجبة مناقضة للموجبة فى التالى وقوم الموجبة منهما قوم سالبة مناقضة للسالبة فى التالى فيكون موجبتان متناقضتان التالى وتصدقان معا وسالبتان كذلك وتصدقان معا وقد علمت فيما سلف ان الكلية اذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة معها ولانها واذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولازمها ولا ينعكس احد الامرين ويجب ان يراعى حال الزيادة التى يحتاج اليها فى امر ما اتصاله بلزوم

الفصل الثانى فى المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وتحقق

حال التلازم فيها ايضا ولنحصل الان اصناف القضايا المنفصلة دايما اما ان يكون كل آ ب او كل ج د دايما اما ان يكون بعض آ وكل دايما اما ان يكون كل او بعض دايما اما ان يكون بعض او بعض دايما اما ان يكون لا شيء او لا شيء دايما اما ان يكون لا كل او لا شيء دايما اما ان يكون لا شيء او لا كل دايما اما ان يكون لا كل او لا كل دايما اما ان يكون كل او لا شيء دايما اما ان يكون بعض او لا شيء دايما اما ان يكون بعض او لا شيء دايما اما ان يكون لا شيء او بعض دايما اما ان يكون لا كل او بعض ب ليس البتة اما كل واما كل ليس البتة اما بعض واما كل ليس البتة اما كل واما بعض ليس البتة اما بعض واما بعض ليس البتة اما لا شيء واما لا شيء ليس البتة اما لا كل واما لا شيء ليس البتة اما لا كل واما لا كل ليس البتة اما كل واما لا شيء ليس البتة اما بعض واما لا شيء ليس البتة اما كل واما لا كل ليس البتة اما بعض واما لا كل ليس البتة اما لا شيء واما كل ليس البتة اما لا كل واما كل ليس البتة اما بعض واما كل ليس البتة اما لا شيء واما بعض ليس البتة اما لا كل واما بعض ب قد يكون اما ان يكون كل او يكون كل قد يكون اما ان يكون كل او يكون بعض قد يكون اما ان يكون بعض او يكون كل قد يكون اما ان يكون بعض او يكون بعض قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا شيء قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل قد يكون اما ان يكون لا كل او لا شيء قد يكون اما ان يكون لا كل او لا كل قد يكون اما ان يكون كل او لا شيء قد يكون اما ان يكون كل او لا كل قد يكون اما ان لا يكون بعض او لا شيء قد يكون اما ان يكون بعض او لا كل قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل قد يكون اما ان يكون لا شيء او بعض قد يكون اما ان يكون لا كل او كل قد يكون اما ان يكون لا كل او بعض ب ليس دايما اما كل واما كل ليس دايما اما كل واما بعض ليس دايما اما بعض واما كل ليس دايما اما بعض واما بعض ليس دايما اما لا شيء واما لا شيء ليس دايما اما لا كل واما لا شيء ليس دايما اما لا كل واما لا كل ليس دايما اما كل واما لا شيء ليس دايما اما كل واما لا كل ليس دايما اما بعض واما

لا شيء ليس دايما اما بعض واما لا كل ليس دايما اما لا شيء واما كل ليس دايما اما لا شيء واما بعض ليس دايما اما لا كل واما كل ليس دايما اما لا كل واما بعض

الفصل الثالث فى تلازم المتصلة والمنفصلة

واذا احصينا هذه فلنتكلم اولا على تلازم المتصلات نقول اما المنفصلات الحقيقية الموجبة الاجزاء فيلزمها من المتصلات ما يكون نقيض احد جزئى المنفصلة فيه مقدما وعين الباقى تاليا ايهما كان مقدما من المنفصل اذا كانا متفقين فى الكم والكيف مثال ذلك اذا قلنا دايما اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج د وكلما لم يكن كل ج د فكل آ ب ولنبرهن على احد اللازمين فان الامر فى كليهما واحد فنقول انه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية المتصلة لا متصلة فقط بل متصلة مع التزام المقدم للتالى وهذا اذا صح صح ما هو اعم منه وهو المتصلة المطلقة فانه حيث يصدق الاخص يصدق الاعم فنقول ان لم يلزم قولنا كلما لم يكن كل آ ب فيلزم ان يكون كل ج د فقد يصدق معه نقيضه وهو قولنا ليس كلما لم يكن كل آ ب يلزم ان يكون كل ج د ويلزم هذه المتصلة قولنا قد يكون اذا لم يكن كل آ ب فليس يلزم ان يكون كل ج د وهذا يجوز ان لا يكون كل آ ب ولا كل ج د والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين معا وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الاخر وهذه المتصلة يجوز ارتفاعهما معا هف وايضا يلزمها كل موافق لها فى الكم والكيف ويكون نقيض احد جزويه مقدما وعين الجزو الاخر مثل قولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج د والا فليس كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وهذه يلزمها انه قد يكون اذا كان كل آ ب فكل ج د وهذه توجب جواز اجتماع القولين والمنفصلة منع ذلك هف فهذا هو القول فى الموجبات الموجبة الاجزاء وقد برهن على الكليات منها فيمكن ان يبرهن على هذا القياس على الجزويات منها على نمط واحد وليس يجب ان ينعكس الامر حتى اذا صدقت المتصلات المذكورة صدق معها المنفصلات والا لوجب ان ينعكس كل متصلة منها على نفسها اذا كان الصدق والعناد الحقيقى فى المنفصلة منعكسا وقد يجوز ان يكون التالى فى المتصل الموجب اعم لزوما من لزوم المقدم مثل قولك ان الانسان كلما كان متحركا او كلما لم يكن متحركا ففى الحالين جميعا يلزمه انه جسم واما تحصيل بيان هذا فليكن اللازم موافق المقدم كقولنا كلما كان كل آ ب فليس كل ج د كقولنا اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د فنقول ان هذا المتصل لا يجب ان يلزمه انه اما ان يكون كل آ ب واما ان يكون كل ج د لانه يحال ان يلزمه هذا المتصل انه كلما لم يكن كل ج د فكل آ ب وليس دايما يوجد هذا الانعكاس وكذلك ان جعلت اللازم مناقض المقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا لا يجب واما اذا كان احد الجزوين او كلاهما سالبا فيلزمها من المتصلات مناقض المقدم موافق التالى ولا يلزمها موافق للمقدم العين مناقض التالى كما كان يجب فى الموجبات الاجزاء مثل ذلك انا اذا قلنا دايما اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج د لزمه قولنا كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج د وكلما كان بعض ج د فلا شيء من آ ب ولنبرهن فنقول انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ج د ولا شيء من آ ب ويلزمها انه قد يكون اذا كان بعض ج د فبعض آ ب والمنفصلة منع اجتماع ذلك وهذا خلف وانما قلنا انه لا يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا وكلما لم يكن بيانا لم يلزم انه جماد وليس بجماد واللزوم ههنا منعكس لان وضع نقيض التالى يلزمه وضع نقيض التالى للمقدم دايما فانما يودى هذا الانعكاس الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط بل اتصالا مع التزام على ان يعتبر فى ايجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان فى الاولى وان يدخل اللزوم ايضا فى التالى ويعتبر هذا ذلك الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل ايضا وانه اذا صح كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج د يلزمه اما ان لا يكون شيء من آ ب واما ان لا يكون شيء من ج د فان لم يلزم وقتا او حالا فليعين ذلك الوقت والحال فيكون ح شيء من آ ب ومعه شيء من ج د فيكون ح ليس يقتضى كون الشيء من آ ب ان لا يكون شيء من ج د ولا كون شيء من ج د ان لا يكون شيء من آ ب وقد فرضنا

كون شيء من آ ب بعضی ان لا یکون شيء من ج د مع ق وانما لم یعرض مثل هذا الخلف فی الاول لانه اذا صدقت سالبة الانفصال
هنا لم یجب ان یلزم صدقهما جواز الاجتماع بل ربما کان صدقهما بجواز الارتفاع معهما و هنا یلزم صدق السلب بجواز الاجتماع
فقط وکذلک لا نحوج هاهنا الی ان نصیر هذا المنفصلة منعکسة واجزاءها بحالها بل ان یلزم نقیض تالیها نقیض المقدم وهذا واجب
علی هذا فتامل الحال اذا کانت احدی المقدمتین موجبة والاخری جزئیة وبعد القانون تعلیلات ان یمتحن فی واحد واحد واما التلازم
فی المنفصلات انفسها فنقول اما المنفصلات للموجبة الموجبة الاجزاء فانها یلزمها من المنفصلات ما یوافقها فی الکم بعد الخلاف
فی الکیف ویناقضها فی المقدم مثاله فی الکلیات قولنا دائما اما ان یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د یلزمه لیس البتة اما ان لا یکون
کل آ ب واما ان یکون کل ج د وکذلک لیس البتة اما ان لا یکون کل ج د واما ان یکون کل ب آ ولنبرهن علی الاول منها فان التالی
یجری مجراه وعلی قیاسه فنقول انه ان کذب علیه قولنا لیس البتة اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د تصدق ح علیه
نقیضه وهو انه قد یکون اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د وهذا یلزمه قد یکون اذا کان کل آ ب فکل ج د فیجوز الجمع
والمنفصل یمنع الجمع البتة ولیس یجب ان ینعکس هذا حتی اذا صدق قولنا لیس البتة اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون
کل ج د تصدق انه دائما اما ان یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د لانه قد یصدق ما فیه المحال الغیر المعاند کقولک لیس اما ان لا یکون
کل انسان حیوانا واما ان یکون الخلاء موجودا او غیر موجود ولیس یلزم من ذلک انه اما ان یکون الانسان موجودا واما ان
یکون الخلاء موجودا او غیر موجود بل قد یصدق ان یقول لیس اما ان لا یکون الشیء حیوانا واما ان یکون بیاضا ولا یلزم من
ذلک ان الشیء اما ان یکون حیوانا او یکون بیاضا والجزئیات ایضا هذا الحکم مثاله انا اذا قلنا قد یکون اما ان یکون کل آ ب
واما ان یکون کل ج د فانه یلزم لیس دائما اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د والا صدق نقیضه انه دائما اما ان لا یکون
کل آ ب واما ان یکون کل ج د ویلزمه لیس البتة اما ان یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د وقد قلنا قد یکون اما ان یکون کل آ ب
واما ان یکون کل ج د مع ق ولا یلزم انعکاس هذا لما قد اشرنا الیه فهذه حال المنفصلات بعضها مع بعض ونقول کل متصلة
یلزم منفصلة موجبة فان السالبة المنفصلة التی یلزم تلک المنفصلة یلزم تلک المتصلة مثاله ان قولنا لیس البتة اما ان یکون
بعض آ ب واما ان لا یکون شيء من ج د هو لازم لقولنا دائما اما ان لا یکون شيء من آ ب واما ان لا یکون شيء من ج د وهذا
یلزمها متصلة بهذه الصفة کلما کان بعض آ ب فلا شيء من ج د فنقول ان هذه المتصلة یلزمها قولنا لیس البتة اما ان یکون بعض
آ ب واما ان لا یکون شيء من ج د وهذه یلزمها متصلة بهذه الصفة قد یکون اذا کان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج د ویلزمها لیس
کلما کان بعض آ ب فلا شيء من ج د ویلزمها لیس کلما کان بعض آ ب فلا شيء من ج د وقد قلنا کلما کان بعض آ ب فلا شيء من
ج د مع ق فقد علمت من هذا ان کل متصلة موجبة فیلزمها منفصلة سالبة موافقة فی الکم وفی المقدم والتالی ویدل علیها
نمط هذا البرهان الذی لو صح لک لکنه لیس یلزم ان ینعکس فیلزم هذه الموجبة هذه السالبة فانه یصدق ان نقول لیس البتة
اما ان یکون بعض الناس کاتبا واما ان لا یکون شيء من الاشوات زوجا ولا یلزم منه کلما کان بعض الناس کاتبا فلیس شيء من
الاشوات بزوج وهذه السوالب یلزم من سوالب الموجبات المتصلة التی یلزم سوالب موجبات مناقضة للمقدم لتلک الموجبات
التی یلزم السالبة المنفصلة اياها ومن المنفصلات التی تقابل السوالب المنفصلة المتلازمة فیکون کل سالبة متصلة فانما یلزمها سالبة
کلیة منفصلة مناقض لها فی المقدم فانا اذا قلنا لیس البتة اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د والا فلیمکن ذلک فیکون
قد یکون اما ان لا کل آ ب واما ان یکون کل ج د وهذا یلزمه قد یکون اذا کان کل آ ب فکل ج د مع ق فلننظر هل ینعکس هذا اللزوم

فلیصح انه لیس البتة اما ان لا یکون کل آ ب واما ان یکون کل ج د ولنرجع الی المواد فنقول انا نقول لیس البتة اما ان لا یکون الانسان
حیوانا واما ان لا یکون الخلاء موجودا وهذا صادق علی ما علمت ولا یلزمه شرطیة متصلة بمعنی اللزوم وهو انه لیس البتة ان کان الانسان
حیوانا فالخلاء لیس بموجود ان عنی اتصال اللزوم واما الاتصال الاعم فانه یشبه ان یلزمه فانه ان کان مع صدق ذلک لیس صدق
قولنا لیس البتة ان کان کل آ ب فکل ج د فنقیضه ح صدق وهو انه قد یکون اذا کان کل آ ب فکل ج د فاذا کان کل آ ب فکل ج د یجتمعان
فی وقت وشرط فعند ذلک الشرط ان لم یکن کل آ ب لم یکن کل ج د وقد قلنا لیس البتة هکذا مع ق فقد علمت ان المنفصلات التی
یلزمها من المتصلات اما الموجبة فما یناقضها فی المقدم ویوافقها فی التالی ویکون علی حکمها واما من السالبة فما یکون فی قوة تلک
الموجبة وهی التی یخالفها فی الکیف ویوافق الموجبة فی المقدم ویناقضه فی التالی ویکون مخالفا للمنفصلة فی الکم ومناقضا له فی المقدم
والتالی واما یوافقه فی الکم وان هذه اللوازم لا ینعکس حالها ولا یجب ان یکافیها للموجبات المنفصلة فی اللزوم واما المنفصلات
السالبة فیلزم هذه الموجبات وما یلزمها معا فیکون یلزمها من الموجبات المنفصلات ما یوافقها فی الکم ویناقضها فی المقدم
ومن الموجبات المتصلة ما یوافقها فی الکم وفی المقدم والتالی ومن السالبات المتصلة ما یوافقها فی الکم والکیف والمقدم ویناقضها
فی التالی فقد عرفت الحال فی التلازم ولانک عرفت الجزئی والکلی والموجب والسالب فی الشرطیات فقد عرفت المناقضات فیها والمتضادات
وما تحت المتضادات والمتداخل بعضها فی بعض فلا نحتاج الی ان نعدها لک ویطول الکلام فیها علیک وکذلک ان اردت ان تعد ما یکون
بعضها مع بعض فی مقدمها او تالیها باحدی النسب المذکورة علی ان ذلک لا فائدة فیه بل الفائدة فی ان یراعی هذه الاحوال فی حکم القضیة
من الاتصال والانفصال فاذا عرفت المناقض بالفعل وعرفت ما یلزمه وینعکس علیه ان کان له ذلک کما فی المتصلات فقد عرفت
المناقض فی القوة وکذلک المضاد بالقوة وما تحته فی القوة والمداخل بالقوة اذ بعض هذه الاحوال بالفعل وبعضها بالقوة مثل قولنا
کلما کان کذا کان کذا مناقضه بالفعل لیس کلما کان کذا کان کذا ومناقضه بالقوة وقد یکون اذا کان کذا لم یکن کذا ثم ان فی هذه الملازمات
شکوکا من جهة التناقض الماخوذ فیها اذا اعتبرت المقدمات مطلقة او ضروریة لیس فی تعرضنا لها کثیر نفع والاولی بنا ان نوخر الی ان لا حتی
او فی ظاهر ما قلناه بلاغ الی الغرض النافع

الفصل الرابع في عكس المقدمة المتصلة

لنشتغل من العكس بعكس المتصل ونقول ان عكس المتصل علی وجهین احدهما عکس استقامة والاخر عکس نقیض وعکس الاستقامة هو ان
یجعل المقدم تالیا والتالی مقدما مع حفظ الکیفیة علی ان یکون مع ذلک حافظا للصدق واما عکس النقیض فان یجعل بدل التالی
نقیض التالی وبدل المقدم نقیض المقدم ولنبدا بعکس الاستقامة فنقول اذا قلنا لیس البتة اذا کان کل آ ب یکون کل ج د
فظاهر الحال یوجب انه لیس البتة اذا کان کل ج د فکل آ ب والا فلیکن مرة کل ج د ومعه کل آ ب فیکون فی بعض المرات قد کان کل آ ب
ومعه کل ج د وقد قلنا لیس البتة ذلک لکن هذا اشکل فی مواضع منها انا نقول لیس البتة اذا کان الانسان موجودا فالخلاء موجود
فهل نقول لیس البتة اذا کان الخلاء موجودا فالانسان موجود فان هذا لیس یجوز ان یکون حقا علی ان التالی مسلوب موافقته
مع فرض المقدم واذا اردت سلب اللزوم لم یکن عکس لکنا نقول ان هذه القضیة فی المواد التی تو الیها محاله
لا ینعکس سالبة الموافقة بل سالبة اللزوم وهناک لا یلزم البرهان المذکور علی العکس
اذ لا یمکن فرض الجابر ویعدمه فی الوجود وسالبة اللزوم اعم من
سالبة الموافقة وموجبة الموافقة اعم من موجبة اللزوم
تمت المقالة السادسة بحمد الله ومنه وصلی الله علی سیدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة السابعة

من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق

الفصل الاول

في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الاشكال الثلثة القياسات المؤلفة من المتصلات هي التي يكون
مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد اعني في مقدم او تال ويكون ذلك على هيئة الاشكال الثلثة الحملية فاما ان يكون الحد الاوسط
تاليا في احدهما مقدما في الاخر ويسمى الشكل الاول واما ان يكون الاوسط تاليا في كليهما ويسمى الشكل الثاني واما ان يكون الاوسط
مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث ولا قياس من جزئيتين ولا سالبتين ولا من سالبة صغرى كبراها جزئية والشكل الاول من متصلتين
شرائطه مثل شرائط الشكل الاول في الحمليات فلنجعل آب وجـ د بدل حملية يكون من الثمانية الضرب الاول من موجبتين كليتين كلما
كان آب فجـ د وكلما كان جـ د فه ز ينتج كلما كان آب فه ز وهو قياس كامل الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان آب
فجـ د وليس البتة اذا كان جـ د فه ز ينتج ليس البتة اذا كان آب فه ز وهو قياس كامل الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية
قد يكون اذا كان آب فجـ د وكلما كان جـ د فه ز ينتج قد يكون اذا كان آب فه ز وهو قياس كامل والضرب الرابع من جزئية موجبة
صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون اذا كان آب فجـ د وليس البتة اذا كان جـ د فه ز ينتج ليس كلما كان آب فه ز وهو قياس كامل و
قد يلزم على هذا الشكل شكوك فان لقائل ان يقول ان هذا الشكل لا ينتج فانا نقول كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ثم نقول كلما كان
الاثنان عددا فهو زوج وكلا المقدمتين صادقتان فيلزم من ذلك ههنا كلما كان الانسان فردا فهو زوج وبعد فنقول ان الشك
هنا ان الصغرى كاذبة في انفسها ولكنها يلزم على ما قلنا من يرى ان الانسان فرد وكل فرد عدد فيلزمه لا انه حق في نفسه بل لانه يرى
ما طلا وكذلك هذه النتيجة يلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة فصادق على سبيل الالزام ان الاثنين كلما كان فردا يكون
زوجا وليس انه يلزمه وان يكون حقا شيء واحد وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها وان كان الحد الاصغر محالا والاوسط محالا
والاكبر محالا كان حال الاكبر في اللزوم صادقا عليه اي صادقا بحسب الالزام لا بحسب الوجود فلننظر اذا كان الاكبر موجودا مع الاوسط
على سبيل اتباع دون لزوم والاوسط للاصغر كذلك فنقول ان مثل هذا وان لزم عنه شيء فالاولى ان لا يكون قياسا لان ذلك لا
يكون افادنا علما بشيء مجهول عندنا فان الاوسط اذا لم يكن ملزوما للاكبر بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس ان الاكبر موجود معه
الاصغر ومع كل موجود او مفروض سواء التفتنا الى الاوسط او لم نلتفت فان انتهى الى موضع يبين الشيء ببيان غيره فذلك مما هو
لازم عنه عند الذهن وكذلك ان كانت الصغرى لزومية عن محال المقدم واما ان كانت محالة المقدم مثل قولنا كلما كان الاثنان
فردا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فان البياض لون فلننظر هل يعد هذا انه كلما كان الاثنان فردا فان البياض لون فنقول
ليس من علمنا هذا علمنا ان البياض لون فانا ان حملنا الاثنين زوجا حملنا هذا ايضا بل هذا هو على ما نعلم هنا في نفسه وان كانت الصغرى

اتفاقية والكبرى لزومية فقد يظن انه قياس منعقد فانه يحسن ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصغر بل الى شيء يعلم انه موجود
معه فنعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر الان ولم يكن قبل ذلك نعلم لكن هذه الافادة الى حد ما وعلى سبيل التذكير ما وذلك لانك لما علمت وجود
الاوسط في نفسه علمت منه وجود الاكبر في نفسه لا من القياس وانت مع ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر ومع كل شيء في العالم فلم
يكن ادخال الاصغر مفيدا لشيء بعيد به هذا ان كانت الكبرى موجبة واما ان كانت سالبة للموافقة او اللزوم فلا يخلو اما ان يكون الكبرى
لزومية او اتفاقية فان كانت اتفاقية وكان الموافق لا يلزم عن وضع شيء بشرط وضع الاصغر معه فاذا قلنا ولا شيء من اوضاعه الممكنة
يلزمه الاكبر فمن اوضاعه اشتراط الاصغر معه وهذا في اللزومية ظاهر ايضا وان كانت الصغرى محالا والاوسط جائزا والكبرى سالبة اللزوم
فيجب ان لا يلزم الاكبر عن الاصغر البتة والا كان السلب الكلي كاذبا لست اعني كاذبا بحسب الامر في نفسه بل بحسب الالزام ولو اعتبر بحسب الامر في
نفسه لكانت الصغرى كاذبة وكان الاوسط جائز الوجود او حقا وهذا شيء قد علمته واما ان كان كلاهما محالا الا في الايجاب فكذب ايجاب
الاكبر على الاوسط كان الاكبر غير لازم البتة للاصغر فانه لو لزم الاصغر للزم فرض الاوسط اذ فرض معه الاصغر وعلى ما علمت فيكون
النتيجة السالبة اللزوم صادقة فاما في جميع ذلك ان كانت الكبرى سالبة الموافقة والموجبة اتفاقية ولا شك ان الاوسط يكون جائز
الوجود ويكون الاكبر محالا فيكون معه سلب اتصال على سبيل الموافقة حقا وكذلك ان كانت الصغرى لزومية والاصغر جائزا فان
كان الاصغر محالا والاوسط حق يلزمه ويسلب عنه موافقة لا محالة او لزومية فالنتيجة سالبة الاتفاق واللزوم على الوجه الذي يصدق
فيه محال المقدم عن محال التالي اعني بحسب الالتزام واما الشكل الثاني فانه لا ينتج عن موجبتين وعن جزئيتين وعن كبرى جزئية وذلك مما
نعرفه بادنى سعي على حكم الاصول المعلومة عندك وبان يا احد الحدود الحملية فينقلها الى الشرطية واما اذا كانتا كليتين والكبرى سالبة
كقولنا كلما كان ه ز فجـ د وليس البتة اذا كان آب فجـ د فانه يختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين جواسين او لزوميتين
او مختلفين في ذلك فان كانتا جميعا للموافقة فلا يكون في ذلك بيان شيء مجهول ويكون على حسب ما علمت في الشكل الاول واما اللزو
فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا غير موافق مما يلزم الشكل الاول فان كان السلب للزوم فقط ولا يمنع الموافقة والموجبة موجبة
الموافقة فان القياس لا ينتج البتة كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس ان كانت الاثنين زوجا يلزم منه ان الحمار
ناهق فان ههنا يصدق عنه انه ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون حيوانا ثم ان جعلت بدل كون الانسان حيوانا
كون الانسان انسانا صدق انه ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا فالانسان انسان فان كانت الموجبة لزومية بحال التاليف
منعقدا سواء اقترنت به سالبة اللزوم او سالبة الموافقة ويكون النتيجة بحسبه ثم يكون شرطيته بعينه مثل شرائط الشكل الثاني في
الحمليات ويجب ان يكون سالبة ضرورية احدى الضرورتين المنعكستين حتى ينتج كما قلنا نحن في الحمليات ويبين بالعكس
والخلف والافتراض مثل بيان ذلك في هذا الضرب الاول الذي من كليتين والكبرى سالبة وهو قولنا كلما كان آب فجـ د وليس البتة
اذا كان ه ز فجـ د ينتج ليس البتة اذا كان آب فه ز ويبين بعكس الكبرى ورده الى الباب الاول وبالخلف انه ان كانت هذه النتيجة كاذبة
فنقيضها وهو انه قد يكون اذا كان آب فه ز صادق ويضيف اليها ليس البتة اذا كان ه ز فجـ د ينتج ليس كلما كان آب فجـ د الضرب
الثاني من كليتين والصغرى سالبة ليس البتة اذا كان آب فجـ د وكلما كان ه ز فجـ د ينتج ليس البتة اذا كان آب فه ز ويبين بعكس
الصغرى ثم بعكس النتيجة او بالخلف بان يوجد نقيض النتيجة ويضاف الى الكبرى وينتج نقيض الصغرى والاحوال فيه ما قد علمت في الضرب
الاول الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون اذا كان آب فجـ د وليس البتة اذا كان ه ز فجـ د
ينتج ليس كلما كان آب فه ز ويبين بعكس الكبرى وبالخلف الضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ليس كلما

يلزم ان الاثنين زوج واذا جعلنا بدل كون الاثنين زوجا كون الانسان حيوانا صدقت النتيجة انه كلما كان الانسان ناطقا صح

كان آ ب فج د وكلما كان ه ز فج د ينتج ليس كلما كان آ ب فه ز ويبين بالخلف ويبين بالافتراض بان نعين الحال والمدة التي يكون فيها آ ب
ولا يكون فيها البتة ج د وليكن ذلك عند كون ح ط فيصح ان نقول ليس البتة اذا كان ح ط فج د وكلما كان ه ز كان ج د ينتج ليس البتة اذا كان
ح ط كان ه ز ونضيف اليها انه قد يكون اذا كان آ ب فح ط ينتج ليس كلما كان آ ب كان ه ز ولقائل ان يقول عسى ان يكون تو الى هذه السوا
لب فلا ينعكس السوالب فنقول لان كان المقدم من الموجب ليس بمحال او التالي الاوسط ليس بمحال وان كان ذلك المقدم محالا ويقارن
الاوسط والاخر يقارنه فالمجتمعان البتة فالنتيجة صادقة الشكل الثالث آ ب ايضا سيعلم ان استعمال القضايا الموجبة التي اتصالها اتفاقي
غير محدود وذلك اذا تاملت الحق من التامل الذي سلف لك وبعد ذلك فان شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل الثالث
في الحمليات وضروبه ايضا كضروبه ستة الضرب الاول من كليتين موجبتين كلما كان ج د فه ز وكلما كان ج د فآ ب ينتج
انه قد يكون اذا كان ه ز فآ ب برهانه ان يعكس الصغرى فيرجع الى الشكل الاول او نقول والا فليكن ليس البتة اذا كان ه ز فآ ب
ونضيف البتة كلما كان ج د فآ ب فيكون ليس البتة اذا كان ه ز فآ ب هذا خلف الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما
كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج د فآ ب ينتج ليس كلما كان ه ز فآ ب يبين بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف نقيض
النتيجة الى الكبرى فينتج نقيض الصغرى الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزوية قد يكون اذا كان ج د فه ز وكلما كان
ج د فآ ب ينتج قد يكون اذا كان ه ز فآ ب ويبين بعكس الصغرى وبالخلف المنتج لنقيض الصغرى الضرب الرابع من موجبتين و
الكبرى جزوية كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فآ ب ينتج جزوية موجبة ويبين بعكس الكبرى ثم عكس النتيجة وبالخلف
الضرب الخامس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزوية كبرى كلما كان ج د فه ز وليس كلما كان ج د فآ ب فليس كلما كان ه ز
فآ ب وهذا لا يبين الا بالخلف والافتراض بان نقول لكن الحال الذي يكون فيه ج د وليس آ ب هو حال كون ح ط فيكون ليس البتة
اذا كان ح ط فآ ب فنقول كلما كان ج د فه ز وقد يكون اذا كان ج د فح ط ينتج انه كان ه ز فح ط وليس البتة اذا كان ح ط فآ ب ينتج ليس
كلما كان ه ز فآ ب الضرب السادس من جزوية موجبة صغرى وسالبة كلية كبرى قد يكون اذا كان ج د فه ز وليس البتة اذا كان ج د
فآ ب ينتج ليس كلما كان ه ز فآ ب ويبين بعكس الصغرى وبالخلف واعتبر احوال الجهات كما في الحمليات والعبرة في حال المتصلة انما
مطلقة او لزومية للكبرى **الفصل الثاني** في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات ولنبدا اولا
باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات فلا يخلو اما ان يكون الشركة في المقدم واما ان يكون الشركة في التالي وفي كل واحد من
الاقسام اما ان يكون المنفصلة حقيقية او الاخرى التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات حقيقية كبرى والشركة في تالي
المتصل ضروب ذلك من موجبتين مثال الذي من كليتين كلما كان ه ز اي بلا شرط اخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون آ ب
فينتج انه كلما كان ه ز فلا يكون آ ب برهانه ان المنفصلة يرجع فيصير كلما كان ج د فليس آ ب مثال الذي من موجبتين جزوية حكمها
حكم هذه في الانتاج ولكن جزوية واما ان كانت المنفصلة جزوية لم ينتج والحدود كذلك تارة قولك كلما كان زيد ماشيا فهو متحرك في
المكان وقد يكون اما ان يكون زيد متحركا في المكان واما ان يكون تاركا للمشي وتارة قولك كلما كان هذا مسكا اي بلا شرط اخر فهو اسود
يكون اما ان يكون الشيء اسود واما ان يكون طيب الرائحة فالاول يصدق فيه الموجبة الكلية والثاني يصدق فيه السالبة الكلية ضروب
ذلك والمتصلة سالبة ينعكس ليس البتة اذا كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان يكون آ ب ينتج ليس البتة اما ان يكون ه ز
واما ان يكون آ ب بل كلما كان ه ز فآ ب وايضا ليس البتة اذا كان ه ز فليس آ ب وهو لزومية لانه يلزم الشرطيتين هكذا كلما كان
ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د فآ ب ينتج كلما كان ه ز بلا شرط اخر فآ ب ويلزمه ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون آ ب و

يلزمه السالبة المنفصلة ايضا وكذلك ينتج ان كانت الجزوية متصلة وينتج هاهنا ايضا اذا كانت المنفصلة جزوية لان المتصلة ينعكس فيلزم عكسها
كلما كان ج د فليس ه ز ويضاف البتة قد يكون اذا كان ج د فليس آ ب ينتج قد يكون اذا لم يكن ه ز فليس آ ب ويلزم ليس دائما اما ان يكون
ه ز واما ان يكون آ ب ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج مثال شيء اعتبر من هذه المواد كلما كان هذا زوجا فهو عدد وليس
البتة اما ان يكون عددا او يكون كثرة منقسمة بمتساويين هذا تارة وتارة ويكون كثرة لا تنقسم بمتساويين فتارة يصدق الايجاب كليا و
تارة يصدق السلب كليا والتعميم في الجزويات اظهر واما من سالبتين ومن جزويتين فلا ينتج البتة التاليفات الكائنة من متصلات صغرى و
منفصلات غير حقيقية كبرى والشركة في التالي من المتصل فلنكن اولا المنفصلات من جزو سالب وجزو موجب والشركة في الموجب ولا
يلتفت الى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل فانه لا يغير الحكم البتة ضروب ذلك والتاليفات من موجبتين ولنكونا كليتين كلما
كان ه ز بلا شرط اخر فج د ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون آ ب وهذا لا ينتج ومثاله كلما كان كذا انسانا فهو حيوان ودائما اما ان
يكون حيوانا واما ان لا يكون طايرا او مرة اخرى واما ان يكون حيوانا واما ان لا يكون ناطقا وظاهر من هذا كيف الحال الذي يكون متصلة
جزوية وكذلك اذا كانت منفصلة جزوية لم يجب له نتيجة مثاله كلما كان ماشيا كان متحركا وقد يكون اما متحركا واما ان لا يكون متحركا في المكان
قد يكون اما متحركا واما ان لا يكون ساكنا اي متحركا للسكون فان احدى المادتين ينتج ضد انتاج الاخرى ضروب ذلك والمتصلة سالبة
على اي نحو كان واما التاليفات من كليتين فمثل قولك ليس البتة اذا كان ه ز فج د على اي نحو كان ودائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون
آ ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فآ ب فانه ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون آ ب لانه يرجع الى المتصلات هكذا كلما كان ه ز
على نحو القول في السالبة فليس ج د فليس اولا شيء يلزمه ج د وكلما لم يكن ج د لم يكن آ ب ينتج كلما كان ه ز لم يكن آ ب ويلزمه ليس البتة اذا
كان ه ز فآ ب وايضا ليس اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون آ ب وكذلك ان كانت المتصلة جزوية فان كانت المنفصلة جزوية انتج ايضا على
مثال ما انتج في نظيرها والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كل هذا لا يلزمه نتيجة والحدود كلما كان هذا عرضا كان له حامل
مطلقا بلا شرط وليس البتة اما ان يكون له حامل مطلقا واما ان لا يكون جوهرا وليس البتة اما ان يكون له حامل واما ان لا يكون كل
مقدار متناهيا اي مع ان لا شرط فيها شرط اخر فاسد فان هذه الحدود يلزم عنها مختلفات والعقم في الجزويات اوضح وليكن الشركة في
الجزء الثالث ضروب ذلك والتاليف من موجبتين كلما كان ه ز فليس ج د واما ان لا يكون ج د واما ان يكون آ ب فلا ينتج والمواد كلما
كان هذا انسانا فليس هو عرضا واما ان لا يكون حجرا او يكون حمارا او ايضا اما ان لا يكون حجرا او يكون جسما وكذلك اذا جعلت احدهما جزوية
فيحدد له مواد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج ولنورد كذلك مثالا واحدا كلما كان هذا عرضا فليس بجوهر وليس البتة اما ان لا
يكون هذا جوهرا او يكون في موضوع او ليس البتة اما ان يكون هذا جوهرا او يكون المقدار غير متساه بالفعل وانت لا تبعد علمك من هذا
ان عرفت حكم موضوع التاليفات التي يكون منفصلاتها من سالبتين حكم هذه التي الشركة فيها في جزو سالب والجزء الاخر موجب
فلنتقل الان الى امتحان الضروب المشاكلة لهذه الضروب والشركة في مقدم المتصل ولنبدا بما يكون منفصلاته حقيقية ضروب ذلك
من موجبتين اما الذي من كليتين فكقولك كلما كان ه ز فج د ودائما اما ان يكون ه ز واما ان يكون آ ب ينتج قد يكون اذا كان
ج د فليس آ ب وانه ليس دائما اما ان لا يكون ج د واما ان يكون آ ب برهان ذلك ان المنفصلة تصير هكذا او كلما كان ه ز فلا يكون
آ ب ويضاف الى الاخرى على قياس الشكل الثالث وينتج ما ذكر وقد يمكن من هذا ان يستنتج نتيجة كلية بان يوجد عكس نقيض المتصلة
على ما عرف وهو انه ليس البتة اذا لم يكن ج د لم يكن آ ب ويلزمها ليس البتة اما ان لا يكون ج د واما ان لا يكون آ ب وكذلك اذا كانت
المتصلة جزوية والمنفصلة جزوية فانها تصير قد يكون اذا كان ج د فليس آ ب وقد يمكن ان يبين بالعكس المتصل حتى يرجع الى الضروب

الى التاليفات التي الشركة في تالي المتصل كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة ليس البتة اذا كان ه ز فح د و دايما اما
ان يكون ه ز واما ان يكون آ ب ينتج ليس البتة اذا كان ج د فليس آ ب بل كلما كان ج ه فا ب فانه ليس البتة اما ان يكون ج د واما
ان يكون آ ب برهان ذلك ان المنفصلة تنعكس كلية وترجع الى الشركة في التالي وكذلك ان كانت المنفصلة جزوية تبين بان تجعل
موجبة متصلة وتعكس وقد يكون اذا كان ليس ج د فه ز وكلما كان ه ز فليس آ ب فقد يكون اذا كان ليس ج د فليس آ ب فقد
يكون اذا كان ليس ج د فليس آ ب فليس كلما لم يكن ج د فا ب فان كانت المنفصلة جزوية تبين بان تجعل المتصلة السالبة
متصلة موجبة فنقول كلما كان ه ز فليس ج د وتجعل المنفصلة متصلة ونقول وقد يكون اذا كان ه ز فليس آ ب ينتج قد
يكون اذا كان ليس ج د فليس آ ب وليس كلما لم يكن ج د كان آ ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كلما كان ه ز فح د و
ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وهذا لا ينتج لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بعددين متساويين وليس
البتة هذا اما ان يكون زوجا واما ان يكون عددا فان الصحيح انه كلما كان هذا مستقيما بعددين متساويين فهو عدد وان
بدلت وجعلت مكان العدد وجود الخلا كان الصحيح هو السلب وكذلك اذا كان هنا جزوية التاليفات الكاينة على هذا المنهاج
والمنفصلة غير حقيقية وليس الشركة في الموجب ضروب ذلك من الموجبتين كلما كان ه ز فح د ودايما اما ان يكون ه ز واما ان
يكون آ ب ينتج من وجه ما قد يكون اذا كان ج د فا ب وليس دايما اما ان يكون ج د واما ان يكون آ ب وتبين هكذا كلما كان آ ب
فه ز وكلما كان ه ز فح د ينتج كلما كان آ ب فح د ثم اعكس بالك ان تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك هنا ذكره وكذلك ان كانت
المنفصلة جزوية ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البتة اذا كان ه ز فح د ودايما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون آ ب فليس
البتة اذا كان ج د فا ب بل كلما كان ج د لم يكن آ ب فليس اما ان يكون ج د واما ان لا يكون آ ب وتبين بالعكس للمتصلة
وكذلك ان كانت المتصلة جزوية تفعل فعلت نظيرها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا تنتج والحدود كلما كان زيد
يعرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يعرق واما ان لا نظر وليس اما ان يكون زيد يعرق واما ان يكون الخلاء معدوما
والتاليفات الكاينة على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ولنبدا ضروبه من موجبتين كلما لم يكن ه ز كان ج د ودايما اما
ان لا يكون ه ز واما ان لا يكون آ ب ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس آ ب وليس دايما اما ان يكون ج د واما
ان لا يكون آ ب وكذلك ان كانت احدهما جزوية وتبين بالعكس ما تقول كلما لم يكن آ ب لم يكن ه ز وكلما لم يكن ه ز فح
د ينتج كلية وتنعكس قد يكون اذا كان ج د فليس آ ب ولك ان تستنتج منه الكلية على ما علمت ضروب ذلك والمتصلة سالبة
ليس البتة اذا لم يكن ه ز فح د ودايما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون آ ب ينتج انه ليس اذا لم يكن ج د كان آ ب بل كلما كان ج د
كان آ ب وليس البتة اما ان يكون ج د واما ان يكون آ ب تبين ذلك بعكس المتصلة كليهما وكذلك ان كان احدهما
جزوية فانك تفعل به ما فعلت بنظيرها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا لا ينتج واسلبه من حدود نظيرتها والمنفصلة
حقيقة لكن اجعل مكان قولك يعرق ليس لا يعرق واما الضروب التي يكون منفصلتاها من سالبتين فحكمها حكم هذه ولا
يبعد عليك معرفتها فلننصرف الان الى اعتبار هذه الاحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ونبدا بما يكون الشركة في المقدم
في المنفصلة حقيقة ضروب ذلك من موجبتين دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فا ب
فينتج كلما لم يكن ه ز فا ب فالامر في كون المنفصلة جزوية معلوم على قياس هذا وان كانت المتصلة جزوية فاجعل
المنفصلة متصلة فيكون كلما كان ج د فليس ه ز ونضاف الى الاخرى على سبيل الشكل الثالث فينتج قد يكون اذا

لم يكن ه ز فا ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فا ب هذا
لا ينتج مثاله في الحدود وليس البتة اما ان يكون هذا الشي خلاء واما ان يكون زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم بمتساويين واجعل
مكان الخلاء زوج الزوج ضروب ذلك والمتصلة سالبة من ذلك قولك دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان
ج د فا ب تنعكس المنفصلة الى الاتصال كلما لم يكن ه ز كان ج د وينتج انه ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب وكذلك ليس اما ان يكون ه ز
واما ان يكون آ ب وان كانت المتصلة جزوية فاصنع ما صنعت بنظيرتها والمتصلة موجبة التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة
غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دايما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فا ب ينتج
كلما كان ه ز كان آ ب وليس البتة اما ان يكون ه ز واما ان يكون آ ب وذلك لان المنفصلة تصير متصلة هكذا كلما كان ه ز فح د وكذلك
ان كانت جزوية وان كانت المتصلة ولا يجب له نتيجة مثاله من الحدود دايما اما ان لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا كان
عددا فهو زوج الزوج وايضا ان كان عددا فهو فرد الفرد ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا تنتج فيه والحدود ليس البتة اما ان
لا يكون هذا غير ناطق واما ان يكون انسانا وكلما كان انسانا كان حيوانا ثم اجعل بدله غير الناطق الخلاء ضروب ذلك والمتصلة سالبة
دايما اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان ج د فا ب ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب بل ليس البتة اما ان لا يكون ه ز
واما ان يكون آ ب لان المنفصلة تصير كلما كان ه ز فح د وكذلك ان كانت المنفصلة جزوية فان كانت المتصلة جزوية فلا ينتج وحدوده
مثل التي من موجبتين بعد ان تجعل الجزوية الموجبة جزوية سالبة التاليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ضروب ذلك
من موجبتين دايما اما ان لا يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وكلما لم يكن ج د فا ب ينتج كلما لم يكن ه ز فا ب وليس البتة اما ان لا يكون
آ ب لان المنفصلة تصير هكذا كلما لم يكن ه ز لم يكن ج د وكذلك ان كانت المنفصلة جزوية فان كانت المتصلة جزوية لم ينتج مثاله من الحدود
دايما اما ان يكون هذا الخير عندنا واما ان لا يكون زوجا وقد يكون هذا اذا لم يكن زوجا فهو بياض او فهو فرد ضروب ذلك والمنفصلة
سالبة لا ينتج مثاله من الحدود ليس البتة اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون متحركا وكلما كان متحركا فهو جسم ثم ضع بدل غير الجسم الخلاء
ضروب ذلك والمتصلة سالبة دايما اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د وليس البتة اذا لم يكن ج د فهو آ ب والمنفصلة تصير هكذا كلما
لم يكن ه ز فليس ج د ينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب او ليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون آ ب وبعد ان المنفصلة اذا كانت جزوية ظاهر
واما اذا كانت المتصلة جزوية فلا ينتج وحدوده ذلك تارة ليس البتة اما ان يكون خلاء واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد
وتارة ليس البتة اما ان يكون غير منقسم بمتساويين واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد التاليفات التي يكون المتصلة فيها
كبرى والشركة في تالي المتصل ولنبدا بما يكون المنفصلة فيه حقيقية ضروب ذلك من موجبتين دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما
كان آ ب فح د والمتصلة يلزمها ليس البتة اذا كان ه ز فح د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فا ب وليس اما ان لا يكون ه ز او يكون ج د وتبين
المنفصلة ان كانت جزوية ظاهر فان كانت المتصلة جزوية فانها تصير صغرى وينتج قد لا يكون اذا كان آ ب فه ز ويلزمها قد يكون
اذا كان آ ب فليس ه ز وتنعكس قد يكون اذا لم يكن ه ز فا ب وليس اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون آ ب ضروب ذلك و
المنفصلة سالبة هذه لا تنتج والحدود في ذلك اما تارة ليس البتة اما ان يكون متحركا واما ان يكون جوهرا وكلما كان ساكنا كان جوهرا
وايضا كلما كان منتقلا كان جوهرا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان آ ب
فح د والمنفصلة تنعكس متصلة فتصير كلما لم يكن ه ز كان ج د فينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ز فا ب وليس البتة اما ان يكون ه ز واما
ان يكون آ ب وكذلك ان جزوية فان كانت المتصلة جزوية تضيف اليها وكلما لم يكن ه ز فهو ج د ينتج ليس كلما كان آ ب فليس ه ز

واما ان يكون آب التاليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دايما اما ان
لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان آب فج د المنفصلة بعينها كذا كلما كان ه ز فليس ج د فليس البتة ان كان ه ز فج د ثم
سائر القول كما تعلم ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د وكلما كان ج د فآب هذا الضرب
لا ينتج والحدود حدود نظيرها بعد ان يجعل بدل المحرك في المنفصل لا يكون سالبا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دايما اما ان لا يكون
ه ز واما ان يكون ج د وليس البتة اذا كان آب فج د والمنفصلة بعينها هكذا كلما كان ه ز فج د وليس البتة اذا كان ه ز فلا يكون ج د
وينتج ليس البتة اذا كان ه ز فآب وبدس الجزويات اذا كانت هي المتصلة ظاهر فان كانت هي المتصلة فقد يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها و
انت تعرف من هذا حال ما يكون الشركة فيه في الجزء السالب وتعرف حال ما يكون من سالبتين في جميع هذه الابواب

الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من المنفصلات نقول ان المنفصلات الحقيقية لا يتالف من
مقدمتين منها قياس البتة وذلك انك اذا قلت لا يخلو اما ان يكون آب واما ان يكون ج د فهذا القول انما يكون صدقا اذا لم يكن قسم
ثالث لان معنى قولنا لا يخلو اما ان يكون آب واما ان يكون ج د فهذا القول انما يكون صدقا اذا لم يكن هو انه اما ان يكون آب
واما ان لم يكن كان لا محالة ج د فان كان قد لا يكون ج د فالقضية كاذبة اللهم الا ان يجعل جزوية على ما سلف فحينئذ لا يكون لها قسم ثالث ثم
سنبين ايضا انه لا يكون من موجبتين وهما جزوية قياس فاذا كان قولنا اما ان يكون آب واما ان يكون ج د انما تم صدقا اذا لم يكن
قسم ثالث فان كرر الحد الاوسط فقيل اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز فان كان ه ز هو آب فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة
باطلة لانه ينتج اما ان يكون آب واما ان يكون ه ز اي اما ان يكون آب وان كان قولنا ه ز غير قولنا آب فهنا قسم ثالث للقضيتان
المنفصلتان كلتاهما كاذبتين واما من موجبتين ناقصتي العناد فقد يا تلف ولا فايدة في ذلك واما من سائر ذلك فقد يا تلف
فلننظر اولا هل يا تلف من موجبتين موجبتي الاجزاء واحدهما جزوية مثل قولنا قد يكون اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز
ثم نقول واما ان يكون ج د واما ان يكون ه ز واما ان يكون آب هكذا يجب ان يكون حتى يكون الجزوية بالحقيقة جزوية ليست كلية
فنقول الاخرى ان لا يكون هذا قياسا فان الصغرى منه مقولة بالفعل في الكبرى وان اريد ان ينتج منه انه قد يكون اما ان يكون
ه ز واما ان يكون آب لم يكن هذه الفائدة حكما مجهولا يحصل لناس جهة القياس وان كان يلزم القياس والاولى ان يكون
القياس هو الذي تسلك منا من الاعرف عندنا الى المجهول ويكون القياس علة لذلك ولنا فلنترك الآن هذا ولنشتغل بالتاليفات التي
هي اشبه بما نقصد الان قيسه ولسنا نراعي فيه الترتيب الحقيقي والولاء للمقدم للافضل فالافضل بل الترتيب الذي هو اولى بالتعليم واحق
بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا يتعين في المنفصلات مقدم ولا تال اولا في النتيجة المنفصلة ايضا فلا يكون اذا في امرها اشكال وشكل ولا
يكون ايضا في القرينة الواحدة صغرى وكبرى بل يكون اقترانا ساذجا لا غير فلنبدا بالاقترانات التي يستعمل فيها المقدمات
المنفصلة الحقيقية الموجبة التي لو انفردت لم يتالف منها قياس فنخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية وبسوالبها وسوالب الحقيقية
ضرب من موجبتين احدهما سالفة جزو دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون آب فنقول انه ينتج برهانه
انهما تصيران هكذا كلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د لا يكون آب فكلما كان ه ز لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د لم يكن آب
فاما ان لا يكون ه ز واما ان لا يكون آب فان جعلنا ذات السلب سالبة لم ينتج لانه تارة ينتج للانفصال الكلي الموجب وتارة هو ينتج السلب
الدائم لهذا الانفصال وتارة يصح الانفصال الموجب فينتج السلب الدائم لهذا الانفصال واذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه مثال الاول
اما ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون الاثنان زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون فردا فيصح ههنا انه اما ان

يكون الاثنان فردا واما ان لا يكون فردا فيصدق من هذا انه دايما ليس اما ان يكون الاثنان عددا فردا واما ان لا يكون فردا ومثال
الثاني اما ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون زوجا وليس البتة اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون خلاء ينتج انه ليس البتة اما
ان يكون الاثنان فردا واما ان يكون خلاء فان كان فيهما جزوية فالعقم اظهر ولكن التاليفات الموجبتين وهي ايضا بهذه الصفة مثال ذلك
انه اذا قلت اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الاثنان عددا واما ان لا يكون منقسما متساويين صح هذا
انه اما ان لا يكون الاثنان زوجا او يكون منقسما بمتساويين واما اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا وليس
بعددين البتة اما ان يكون الاثنان عددا واما ان يكون خلاء صح انه ليس البتة اما ان لا يكون الاثنان عددا واما ان يكون خلاء
واذا كان ههنا جزوية فالعقم اظهر فقد ظهر من هذا انه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية الا ان يكون الاخرى غير حقيقية وموجبة
سالبة الجزء الذي لا شركة فيه التاليفات التي يكون من منفصلتين غير حقيقيتين يشتركان في جزء موجب لا يجب لها نتيجة على
وجه الانفصال الموجب البتة واعتبر لها مثالا بهذه الصفة اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا واما ان لا يكون الاثنان
عددا واما ان لا يكون فردا ثم نقول اما ان لا يكون الاثنان زوجا واما ان يكون عددا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا ينقسم
بمتساويين تصدق ههنا انه ليس اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون منقسما بمتساويين وكذلك الحال في الجزويات و
لكنها تنتج على غير وجه الانفصال هكذا اي اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون آب فان للمقدمتين يلزمهما ان لم
يكن ج د لا يكن ه ز وان لم يكن ج د لا يكون آب فقد يكون اذا لم يكن ه ز لا يكون ج د فليس كلما لم يكن ه ز لا يكون ج د فليس اما
ان يكون ه ز او يكون ج د وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات وكذلك ان جعلت احدهما سالبة التاليفات التي تكون
من منفصلتين غير حقيقيتين الانفصال ويشتركان في جزء سالب اما ان كانتا موجبتين انتجا سالبة اما ان يكون ه ز واما ان لا
يكون ج د واما ان يكون آب ينتج على حسب ما قلنا فيما قبله ليس دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون آب برهانه ان المنفصلتين
ترجعان متصلتين الى الشكل الثالث هكذا دايما ان كان ج د فيكون ه ز وكلما كان ج د يكون آب فيصح من ذلك انه قد يكون
اذا كان ه ز فآب ويلزمه ليس دايما اما ان يكون ه ز واما ان يكون آب وكذلك ان كانت احدى المقدمتين جزوية فان كان فيهما
سالبة لم ينتج ولنقتصر على مثال واحد وهو انا اذا قلنا اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان لا يكون زوج الزوج وليس البتة اما ان لا
يكون الاثنان زوج الزوج او يكون فردا لزم عنه مقابل الذي يلزم لو وضعت بدل الفرد كيفا والعقم في الجزويات اظهر والشركة بين
سالبة الجزئين وموجبة الجزئين مستحيلة وكذلك بين سالبة الجزوين وموجبة الجزء في الجزء الموجب بل يصح في الجزء السالب التاليفات من
منفصلتين احدهما سالبة الاجزاء حكمها حكم التاليفات من مقدمتين يشتركان في جزء سالب التاليفات التي من منفصلتين سالبة
الاجزاء حكم جميعها الحكم التاليفات من منفصلتين يشتركان في جزء سالب **الفصل الرابع** في القياسات
المؤلفة من الحملية والشرطية والحملية مكان الكبرى في الاشكال الثلثة هذه القياسات لا تخلو اما ان يكون فيها الحملي
مكان الاعظم او مكان الاصغر ولا تخلو اما ان يكون الشركة الحملي مع تالي المقدم او مع مقدمه فلنبدا اولا بما يكون الشركة فيه مع التالي
والحملي مكان الاكبر ولا محالة ان الشركة بين التالي والحملي على احد الهيات التي للاشكال الثلثة ومن عزمنا ان نحصي القياسات المنتجة من
ذي هل ولا نطول الكتاب بذكر العقيمات بعد ان هدينا السبيل الى اكتساب الحدود فيها ضروب ذلك والتاليف على هيئة الشكل الاول
اذا كان التاليف على هذه الصورة فالشرطية في الانتاج ان يكون الحملي والتالي على النسبة المذكورة في الشكل الاول للحمليات فان كانت
المتصلة موجبة كانت النتيجة بنية اللزوم كما في الحمليات الا ان الفرق بين الامرين ان اللزوم في الحمليات مطلق وههنا عند وضع شيء

الجزئين والاخرى سالبة جزء واحد

ويكون النتيجة هي مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالي والحملية ان كانا او احدهما فان كانت المتصلة سالبة لم يكن انتاجها لنا بل يظهر بالعكس الى
الموجبات ضروب ذلك والمتصلة موجبة كلما كان ه ز فكل ج د وكل د آ فكلما كان ه ز فكل ج آ ولاحد ان يعترض على هذه الضروب
وما اشبهها معترض فيقول ربما كانت الحملية صادقة في نفسها ولا تصدق عند وضع المقدم فلا ينتج قياس مثالها ان قولك كلما كان
الخلاء موجودا كان بعد دائم ممتد ثم نقول وكل بعد فليس قائما بذاته او لا شيء مما يقوم بذاته بعد فيكون الحملية الصادقة في نفسها مناقض
التالي فالجواب من وجهين احدهما ان لنا ان نخص الكلام بالقرينة التي تصدق ان فيها معا والتالي ان اللازم عن المقدمتين حق
فانه اذا كان الخلاء موجودا لزم ان يكون غير بعد لزوم الخلف وان كان التالي لا يصادق الحملية الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل
ج د ولا شيء من د آ فكلما كان ه ز فلا شيء من ج آ كلما كان ه ز فبعض ج د وكلما كان ه ز فبعض ج آ كلما كان ه ز فبعض ج د ولا
شيء من د آ فكلما كان ه ز فليس كل ج آ واربعة اخرى متصلاتها جزئية ضروب ذلك والمتصلة المنفصلة سالبة اذا كانت المتصلة سالبة
فالشرط فيها ان تكون التوالي سالبة والحمليات كلية والا لم ينتج مثالها ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د وكل د آ ينتج ليس البتة اذا كان
ه ز فلا كل ج آ برهان ذلك ان المتصلة يلزمها كلما كان ه ز فكل ج د وكل د آ ينتج كلما كان ه ز فكل ج آ ويلزمه ليس البتة اذا كان ه ز
فليس كل ج آ او آب يعلم حال البواقي من هذا الواحد وهي هذه ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د ولا شيء من د آ ينتج ليس البتة اذا
كان ه ز فكل ج آ ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د وكل د آ ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج آ ليس البتة اذا كان ه ز
فلا شيء من ج د ولا شيء من د آ ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج آ واربعة اخرى متصلاتها جزئية سالبة التاليفات على هيئة الشكل
الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرط بين التالي والحملي في انتاجها هو الشرط الذي يجب ان يكون في الحمليات حتى ينتج
الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وليس ولا شيء من آ د فكلما كان ه ز فليس ولا شيء من ج آ برهانه ان يعكس الكلية الحملية وان ضربها
ان يقول كلما كان ه ز فج د حق وانه لا شيء من آ د حق وكلما كان ج د حقا فلا شيء من آ د حقا ولا شيء من ج آ حق ينتج كلما كان ه ز
فلا شيء من ج آ حق الضرب الثاني كلما كان ه ز فلا شيء من ج د وكل آ د ينتج كالاول وبرهانه بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان
ه ز فلا شيء من ج د وكل آ د ينتج كالاول وبرهانه بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من آ د ينتج كلما كان
ه ز فليس كل ج د وبين بعكس الحملية الضرب الرابع كلما كان ه ز فليس كل ج د وكل آ د ينتج كالثالث وبرهانه انه كلما كان ه ز فحق انه
ليس كل ج د وحق ان كل آ د وكلما كان حقا انه ليس كل ج د وان كل د آ فحق انه ليس كل ج آ ينتج وكلما كان ه ز فليس كل ج آ واربعة
ضروب اخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشرط فيها ان يتفق الحملي والتالي في الكيف وان يكون الحملية كلية
الضرب الاول ليس البتة اذا كان ه ز فلا كل ج د ولا شيء من آ د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ لان الشرطية يلزمها كلما كان ه ز
فكل ج د ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج آ ويلزمها ليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ه ز
فبعض ج د وكل آ د ينتج كالاول الضرب الثالث ليس البتة اذا كان ه ز فلا شيء من ج د ولا شيء من آ د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز
فكل ج آ الضرب الرابع ليس البتة اذا كان ه ز وكل ج د وكل آ د ينتج ليس البتة اذا كان ه ز فكل ج آ التاليفات على هيئة
الشكل الثالث ضروب ذلك والمتصلة موجبة الضرب الاول كلما كان ه ز فكل ج د وكل ج آ ينتج كلما كان ه ز فبعض د آ
يبين بعكس الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من ج آ ينتج كلما كان ه ز فليس كل د آ ويبين بعكس التالي الضرب
الثالث كلما كان ه ز فبعض ج د وكل ج آ ينتج كالاول ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كلما كان ه ز فكل ج د وبعض
ج آ ينتج كالاول ويبين هكذا كلما كان ه ز فحق ان بعض ج آ وكلما كان كل ج د وبعض ج آ يكون بعض د آ

كلما كان ه ز فبعض ب ج وكل د آ
فكلما كان ه ز فبعض ج آ ٤٤

فكلما كان ه ز فبعض د آ الضرب الخامس كلما كان ه ز فكل ج د وليس كل ج آ ينتج كلما كان ه ز فليس كل د آ ويبين بمثل ما بان به
الرابع الضرب السادس كلما كان ه ز فبعض ج د ولا شيء من ج آ ينتج كالخامس ويبين بعكس التالي وضروب ستة اخرى والمتصلة
جزئية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشرائط ان يكون التالي سالبا ويكون احدهما كلية لا محالة اعني التالي والحملي الضرب الاول
ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من ج د وكل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من د ه ويبين بعكس التالي او بعكس المتصلة
الى الايجاب وعكس تاليها ثم احد لازم النتيجة الضرب الثاني ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج ليس البتة اذا كان
آ ب فلا كل د ه ويبين بعكس التالي برد المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الثالث ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من ج د
وكل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس التالي برد المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الرابع ليس
البتة اذا كان آ ب فلا كل ج د وبعض ج ه ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فلا شيء من د ه ويتبين بعكس المتصلة الى الايجاب وعكس
تاليها ثم احد لازم النتيجة الضرب الخامس ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ج د وليس كل ج د ينتج ليس البتة اذا كان آ ب فكل د ه ويبين بعكس
المتصلة الى الايجاب ثم احد لازم النتيجة الضرب السادس ليس البتة اذا كان آ ب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج كالثاني ويبين بعكس
المتصلة الى الايجاب ثم احد لازم النتيجة وستة ضروب اخرى والمتصلة جزئية فلنحصل اصناف هذه الاقترانات والمتصل مكان
الكبرى ولنبدا بما يكون على قياس الشكل الاول ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في ان ينتج هي ان يكون بين الحملي والتالي من
النسبة ما هو الشرط في قرائن الشكل الاول في الحمليات ثم يكون النتيجة متصلة تاليها نتيجة الحمليتين ولو انفرد بالضرب الاول كل ج ب و
كلما كان ه ز فكل ب آ فكلما كان ه ز فكل ج آ او الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من ب آ فكلما كان ه ز فلا شيء من
ج آ الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ز فكل ب آ فكلما كان ه ز فبعض ج آ الضرب الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء
من ب آ فكلما كان ه ز فلا شيء من ج آ واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزئية ضروب ذلك والمتصل سالبة بشرطية ان يكون
التالي جزويا الضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج آ ويبين بعكس المتصلة
الى الايجاب ثم احد لازم النتيجة الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج ب
الضرب الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فليس كل ج آ ويبين كذلك الضرب الرابع
بعض ج ب وليس البتة اذا كان ه ز فبعض ب آ فليس البتة اذا كان ه ز فبعض ج آ ويبين واربعة ضروب اخرى والمتصلات
جزوية تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط بين الحملية والتالي تلك التي في الحمليات
الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ه ز فلا شيء من آ ب ينتج كلما كان ه ز فلا شيء من ج آ ويبين بعكس التالي الضرب الثاني لا شيء
من ج ب وكلما كان ه ز فكل آ ب ينتج كذلك ويبين بعكس الحملية ثم عكس النتيجة والنتيجة الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان
ه ز فلا شيء من آ ب ينتج كذلك ويبين بعكسه كلما كان ه ز فليس كل ج آ ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان
ه ز فلا كل آ ب ينتج كالثالث ويبين هكذا كلما كان ه ز فحق انه لا كل آ ب وحق انه كل ج ب وكلما كان هذا حقين فلا كل ج آ
هذا الضرب على غير الصورة التي اظن الترتيب تقتضيها لما هو منتج من هذه الضروب فانه لا ينتج البتة على هذه الصورة ولا بهذا
البيان المذكور وهو منتج اصلا وان يحل غيره كان فصاراه ان ينتج غير هذه النتيجة وانما اظنه على هذه الصورة لا محالة ليس
كل ج ب وكلما كان ه ز فكل آ ب ينتج كلما كان ه ز فليس كل ج آ وذلك سالبة الحملية مع تالي المتصل على هيئة الضرب الرابع
من الشكل الثاني في الحمليات المنتج بالخلف انه ليس ج آ ويضاف المقدم المتصلة فينتج انه كلما كان ه ز فليس كل ج آ ينتج انه كلما

كان ة ر فليس كل ج آ ينتج انه كلما كان ة ر فلا كل ج آ او اربعة ضروب اخرى والمتصلة جزوية ضرورية
ذلك والمتصلة سالبة والشرطية فيه ان يكون التالى جزويا موافقا للحمل فى الكيفية كذلك كل ج ب وليس البتة اذا كان ة ر فبعض آ ب
ينتج ليس البتة اذا كان ة ر فبعض ج آ الاخر لا شئ من ج ب وليس البتة اى اذا كان ة ر فلا كل آ ب ينتج كذلك الثالث بعض ج ب وليس
البتة اذا كان ة ر فبعض آ ب ينتج ليس البتة اذا كان ة آ فكل ج آ الرابع ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان ة ر فلا كل آ ب ينتج كالثالث
وجميع هذه تبين بعكس السالبة الى الايجاب واحدة لانه لازم النتيجة ولها ضروب ستة جزوية المتصلات تاليف التاليفات ذلك على منهاج الشكل
الثالث وضروب ذلك من موجبتين الضرب الاول كل ج ب وكلما كان ة ر فكل ج آ او كل ما كان ة ر فبعض ب آ تبين بعكس
الصغرى الحملية الضرب الثانى كل ج ب وكلما كان ة ر فلا شئ من ج آ فكلما كان ة ر فليس كل ب آ وتبين بعكس الحملية الضرب الثالث
بعض ج ب وكلما كان ة ر فكل ج آ فكلما كان ة ر فبعض ب آ وتبين بعكس الحملية الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان ة ر فبعض ج آ
ينتج كالاول والثالث وتبين بعكس التالى الضرب الخامس كل ج ب وكلما كان ة ر فليس كل ج آ ينتج كلما كان ة ر فليس كل ب آ وتبين
بان نقول كلما كان ة ر فليس كل ج آ وانه كل ج ب واذا كان ليس كل ج آ وكان كل ج ب فليس كل ب آ ينتج كلما كان ة ر فليس كل
ب آ الضرب السادس بعض ج ب وكلما كان ة ر فلا شئ من ج آ ينتج كالخامس وتبين بعكس الحملية ضروب ذلك من السالبة الضرب
الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ة ر فلا كل ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فلا شئ من ب آ الثانى كل ج ب وليس البتة اذا كان
ة ر فبعض ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فكل ب آ الثالث كل ج ب وليس البتة اذا كان ة ر فلا شئ من ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فلا
شئ من ب آ الرابع بعض ج ب وليس البتة اذا كان ة ر فلا كل ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فلا شئ من ب آ الخامس كل ج ب و
ليس البتة اذا كان ة ر فكل ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فكل ب آ السادس بعض ج ب وليس البتة
اذا كان ة ر فبعض ج آ فليس البتة اذا كان ة ر فكل ب آ وجميع هذه تبين برد المتصلة الى الايجاب واحدة لازم النتيجة وبالعكس

الا فى واحد وكذلك ضروب ستة جزوية المتصلات **الفصل الخامس** فى القياسات المولفة من الحملية و
الشرطية والحملى منهما مشارك للمقدم فى الاشكال الثلثة ولنبدا بما يكون الحملى ومكان الصغرى والتاليفات الكائنة على منهاج الشكل
الاول ومن الشرط صحة المقدم وان لا يكون محالا وخاصة ان كانت الحملية كلية موجبة والمقدم كلى فالنتيجة جزوية كلية المقدم وان كان
المقدم جزويا فالنتيجة كلية فان كانت الحملية جزوية فيجب ان يكون المقدم جزويا حتى ينتج نتيجة كلية المقدم وان كانت سالبة فيجب ان يكون
المقدم جزويا ويكون النتيجة بموجب المقدم كليا حتى يصح واذا كان الشرطى ومقدمه جزوية تين لم ينتج الضرب الاول والشرطان يكون
المقدم ليس بمحال كل ج ب وكلما كان ب آ فه ر ينتج قد يكون اذا كان كل ج آ فه ر والا ليس البتة اذا كان كل ج آ فه ر وكلما كان ب آ
فه ر فليس البتة اذا كان كل ب آ او كل ج آ لكن كل ج ب فاذا كان كل ب آ كان كل ج آ مق وقد يعرض هاهنا شك كما عرض فى نظريها
مما سلف وحله ذلك الحل الضرب الثانى كل ج ب وكلما كان لا شئ من ب آ فه ر فليس كلما كان لا شئ من ب آ فلا شئ من ج آ او كل
ج ب مف الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ب آ فه ر وكلما كان كل او بعض ج آ فه ر لان ج بعض ب فاذا كان ج آ كان
بعض ب آ الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ب آ فه ر وكلما كان لا كل ج آ او لا شئ من ج آ فه ر لان ج بعض ب الخامس
كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب آ فه ر ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ج آ فه ر وليس البتة اذا كان كل ب آ فه ر ينتج انه ليس البتة
اذا كان كل ب آ فكل ج آ وهذا خلف وانه يرد السالبة المتصلة الى الايجاب ثم يرد النتيجة الى السلب السادس كل ج ب وليس البتة
اذا كان بعض ب آ فه ر فليس البتة اذا كان كل او بعض ج آ فه ر لان ج بعض ب السابع كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب آ

فه ر فليس البتة اذا كان كل او بعض ج آ فه ر لان ج بعض ب الثامن كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شئ او لا كل ب آ فه ر فليس البتة
اذا كان لا شئ او لا كل ج آ فه ر لان ج بعض ب التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ب آ فه ر فقد يكون اذا كان كل ج آ فه ر
والا فليس البتة وقد قلنا قد يكون اذا كان ب آ فقد يكون اذا كان كل ب آ فليس كل ج آ مف العاشر كل ج ب وقد يكون اذا كان
لا شئ من ب آ فه ر فقد يكون اذا كان لا شئ من ج آ فه ر والا فليس البتة وقد يكون اذا كان لا شئ من آ ب فه ر فقد يكون
اذا كان لا شئ من ب آ فليس لا شئ من ج آ مف والحادى عشر كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ب آ فه ر فليس كلما كان وتبين
بالخلف وبالرد الى الايجاب الثانى عشر كل ج ب وليس البتة اذا كان كلما كان لا شئ من ب آ فه ر فليس كلما كان وتبين بالخلف و
بالرد الى الايجاب الثالث عشر كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب آ فليس البتة لان ج بعض ب الرابع عشر كل ج ب وليس البتة
اذا كان لا كل ب آ فه ر فليس البتة لان ج بعض ب الخامس عشر بعض ج ب وكلما كان بعض آ ب فه ر ينتج كلما كان ج آ فه ر
لانه اذا كان كل ج آ وحق ان بعض ج آ كان بعض ب آ السادس عشر بعض ج ب وكلما كان لا كل ب آ فه ر ينتج كلما كان لا
شئ من ج آ لانه اذا كان ج ب ولا شئ من ج آ كان لا كل ب آ السابع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب آ
فه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ج آ فه ر والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب آ فه ر ينتج
ليس البتة اذا كان لا شئ من ج آ فه ر التاليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثانى لا ينتج من مقدم موجب كلى وينتج
من مقدم موجب جزوى فاذا كان المقدم جزويا فيجب ان يكون الحمل موافقا له فى الكيف وان كان كليا فيجب ان يخالفه فى
الكيف وان يكون للمقدم صحيح الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزوية وان كان جزويا فالنتيجة كلية لكنه ان كان الحمل كليا كانت
النتيجة كلية المقدم وجزويها معا وان كان جزويا لم يكن المقدم فى النتيجة الا كليا ولكن يجب ان يكون المتصلة كلية سالبة الضرب الاول
كل ج ب وكلما كان لا شئ من آ ب فه ر ينتج قد يكون اذا كان لا شئ من ج آ فه ر والا فليس البتة وقلنا كلما كان لا شئ من آ ب فه ر
ينتج ليس البتة اذا كان لا شئ من آ ب فلا شئ من ج آ لكن اذا كان لا شئ من آ ب وحق ان كل ج ب كان لا شئ من ج آ هذا خلف و
قد يمكن ان يبين بعكس المقدم اذا كان سالبا كليا فيعكس الضرب الثانى كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شئ من آ ب فه ر ينتج ليس كلما
كان لا شئ من ج آ فه ر ويبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو او بعكس المقدم او برد السالبة الى الايجاب الضرب الثالث ليس شئ من ج ب
وكلما كان كل آ ب فه ر فقد يكون اذا كان لا شئ من ج آ فه ر والا فليس البتة اذا كان لا شئ من ج آ فه ر وكلما كان كل آ ب فه ر
فقد يكون اذا كان لا شئ من ج آ فه ر والا فليس البتة اذا كان لا شئ من ج آ وكلما كان كل آ ب فه ر فليس البتة اذا كان كل آ ب فه ر
فليس البتة اذا كان كل ب آ فلا شئ من ج آ لكن اذا كان كل ب آ وليس شئ من ج ب حق فلا شئ من ج ب حق وهذا خلف الضرب
الرابع ليس شئ من ج ب وليس البتة اذا كان كل آ ب فه ر ينتج فقد لا يكون اذا كان لا شئ من ج آ فه ر ويبين على نحو ذلك
الضرب الخامس كل ج ب وكلما كان بعض آ ب فه ر ينتج كلما كان كل ج آ او بعض ج آ فه ر لانه ح يكون بعض آ ب الضرب السادس
لا شئ من ج ب وكلما كان ج آ او بعض ج آ فه ر لانه ح يكون بعض آ ب الضرب السابع لا شئ من ج ب وكلما كان لا كل آ ب فه ر
ينتج كلما كان كل ج آ او بعض ج آ فه ر لانه ح يكون لا كل آ ب الضرب الثامن بعض ج ب وكلما كان لا شئ من آ ب فه ر ينتج قد يكون
اذا كان لا كل ج آ فه ر والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا شئ من آ ب فه ر ينتج
ليس كلما كان لا كل ج آ فه ر والبرهان بالخلف وغير ذلك الضرب العاشر ليس كل ج ب وكلما كان كل آ ب فه ر ينتج قد يكون
اذا كان لا كل ج آ فه ر والا فليس البتة وقد قلنا كلما كان آ ب فه ر فليس البتة اذا كان كل آ ب فلا كل ج آ لكن هما جميعا حقان

والسلب بطل الضرب الحادي عشر ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل آ ب فه ر ينتج ليس كلما كان لا كل ج آ فه ر لانه اذا كان كل آ ب فه ح ليس كل ج آ او ليس حينئذ فه ر تعقد بين بالرد الى الايجاب الضرب الثاني عشر بعض ج ب وكلما كان بعض آ ب فه ر ينتج كلما كان كل ج آ فه ر لانه يكون ح بعض آ ب الضرب الثالث عشر ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل آ ب فه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ج آ فه ر لانه يكون ح لا كل آ ب واما الجزئيات المتصلات السالبة المقدمات لكليتها فليبرهن على ضرب منها وهو انه كل ج ب وليس كلما كان لا شيء من آ ب فه ر ينتج ليس كلما كان لا شيء من ج آ فه ر والا فكلما كان ليس كلما كان لا شيء من آ ب فه ر فليس كلما كان لا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ لكن كل ج ب وكلما كان لا شيء من آ ب كان لا شيء من ج آ وليبرهن على ضرب اخر وهو انه كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من آ ب فه ر تعقد يكون اذا كان لا شيء من ج آ فه ر تبين بالخلف التاليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث وهي افضل قياسات هذا الباب ولا ينتج والحملية سالبة ويكون النتيجة كلي للمقدم داىما الضرب الاول كل ج ب وكلما كان كل ج آ فه ر ينتج كلما كان كل ب آ فه ر لانه يكون ح كل ج آ الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ج آ فه ر ينتج كلما كان لا شيء من ب آ فه ر لانه ح يكون لا شيء من ج آ الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ج آ فه ر ينتج كلما كان كل ب آ فه ر لانه يكون ح بعض ج آ الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ج آ فه ر ينتج كلما كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج آ الضرب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ب آ فه ر لانه يكون كل ج آ الضرب السادس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء من ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا شيء من ج آ الضرب السابع كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح بعض ج آ الضرب الثامن كل ج ب وليس البتة اذ لم يكن كل ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان لم يكن لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج آ الضرب التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ج آ فه ر ينتج قد يكون اذا كان كل ب آ فه ر لانه يكون ح كل ج آ العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر متصلاتها جزوية وبتاىجها كلية المقدم محتاج الى تعلمه بنفسك والسابع عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ج آ فه ر ينتج كلما كان ب آ فه ر لانه يكون ح بعض ج آ الثامن عشر بعض ج ب وكلما كان لا كل ج آ فه ر ينتج كلما كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج آ والتاسع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ج آ فه ر والعشرين بعض ج ب ليس البتة اذا كان لا كل ج آ فه ر ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ج آ فه ر والحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين جزوية الحمليات وجزوية المتصلات والمقدمات والتوالي على الها اصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول لا ينتج الا ان يكون المقدم سالبة والحملية كلية الضرب الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ر وكل ب آ ينتج كلما كان لا شيء من ج آ فه ر لانه يكون ح لا شيء من ج ب الضرب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ر ولا شيء من ب آ ينتج كلما كان كل ج آ فه ر لانه يكون ح لا شيء من ج ب الضرب الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ر وكل ب آ ينتج فكلما كان كل آ ولا شيء من ج آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج ب الضرب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ر ولا شيء من ب آ ينتج كلما كان كل آ و بعض ج آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج ب والضرب الخامس والسادس والسابع والثامن متصلها سالبة وينتج تلك النتايج سالبة والبرهان ماخوذ ذلك بعينه ضروب ثمانية اخرى والمتصلة جزوية موجبة وسالبة واما تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني لا ينتج الا ان يكون الحملية كلية ويكون المقدم مشاكلا لها في الكيفية الاول كلما كان كل ج ب فه ر وكل آ ب ينتج كلما كان كل ج آ فه ر لانه ح كل ج ب والثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ر ولا شيء من آ ب ينتج كلما كان كل ج آ فه ر لانه ح يكون لا شيء من

ج ب الثالث كلما كان بعض ج ب فه ر وكل آ ب ينتج كالاول الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ر ولا شيء من آ ب ينتج كالثاني واربعة اخرى والمتصلات جزوية سالبة وموجبة تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث الاول كلما كان لا شيء من ج ب فه ر وكل ج آ ينتج كلما كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا شيء من ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب فه ر ولا شيء من ج آ ينتج كلما كان كل ب آ فه ر لانه يكون ح لا شيء من ج ب الثالث كلما كان لا كل ج ب فه ر وكل ج آ ينتج كلما كان لا شيء من ب آ فه ر لانه يكون ح لا كل ج ب الرابع كلما كان لا كل ج ب فه ر ولا شيء من ج آ ينتج كلما كان كل ب آ فه ر لانه ح يكون لا كل ج ب واربعة اخرى المتصلات كلية سالبة وثمانية اخرى ومتصلاتها جزوية مشاكلة وموجبة

الفصل السادس في القياس المقسم على نمط الاشكال الثلثة

من ذلك قياسات مولفة من منفصلة او من حمليات كثيرة على قياس الاستقراء الا ان الاستقراء لا يكون الحمل فيه حقيقيا بل تشبيها ويجوز ان يكون اجزاء القسمة ناقصة ومع ذلك يكون استقراء ولا يلتفت الى ان يكون الاجزاء تامة على ما استعمل وهنا يكون الحمل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال واجزاء القسمة تامة واما اسمية القياس المقسم ويكون اجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء ويكون الحمليات مشتركة في جزء ويكون ذلك اما على نمط الشكل الاول او على نمط الشكل الثاني او الثالث تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول وذلك ان يكون اجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ويرد الانفصال على موضوعها ويكون كل حملي مشاركا للاخر في جزء هو محمول ذلك الحملي مماسا في جزء هو موضوع ذلك الحملي ويجب ان يكون المنفصلة موجبة الاجزاء والحمليات كلية متشابهة الكيف وينتج حملية الضرب الاول كل ب اما ج او ه او ز وكل ج وه وز آ فكل ب آ الثاني كل ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه ولا ز آ ولا شيء من ب آ الثالث بعض ب اما ج واما ه واما ز وكل ج وه وز آ فبعض ب آ والرابع بعض ب اما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه ولا ز آ فلا كل ب آ فان جعلت المنفصلة جزوية لم تفد في انتاج الحملية تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني والشرط فيه ان يكون المنفصلة ايض موجبة الضرب الاول كل ب اما ان يكون ج او ه او ز ولا شيء من آ ج او ه او ز ينتج لا شيء من ب آ الضرب الثاني لا شيء من ب ج ولا ه ولا ز ودايما اما ان يكون آ ج او ه او ز الضرب الثالث بعض ب اما ان يكون ج او ه او ز ولا شيء من آ ج او ه او ز وان جعلت المنفصلة جزوية لم تفد في انتاج الحملية وكذلك ان جعلت المنفصلة كبرى جزوية وحفظت النسبة ولم تجعل الكبرى جزوية واما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه ان يكون المنفصلة كلية وان يكون الشركة في كل اعني ان يكون في اجزاء المنفصل او احد الحمليات كلي ثم يكون الجزئي ان كان في الاجزاء مشاركا اياه الضرب الاول داىما اما ان يكون ج ب واما ان يكون د ب وكل ج وكل د ه ينتج ان بعض ب ه لان كل واحد من ج و د او ج او د بعض ب وان كانت المنفصلة سالبة لم ينتج مثاله ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوان او يكون الفرس حيوانا وكل انسان وكل فرس جسم ثم نقول ليس البتة اما ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان وكل فرس جسم ثم نقول ليس البتة اما ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان وكل فرس جسم وان جعلت المنفصلة كبرى انتج ايض مثل ذلك بعينه فان جعلت في الحمليتين جزوية انتج كذلك ولكن ينبغي ان يكون جزء المنفصلة كليتين مثاله اما ان يكون كل ج ب او كل د ب وكل ج ب وبعض د ه او بالخلاف واما ان يكون في جزوي المنفصل جزوية فان شاركت في الحمليتين كلية انتج والا لم ينتج مثال الذي لا ينتج داىما اما ان يكون كل ج ب واما ان يكون بعض د ب وكل ج ه وبعض د ه فانه يمكن ان لا يكون قولنا كل ج ب حقا البتة فيبقى الاقتران من جزويتين ولكن يلزم منه نتيجة شرطية انه ان كان لا شيء من د ه فبعض ب ه لانه يكون ح كل ج ب ولذلك اذا عكست الترتيب فان جعلت الشرطية جزوية لم تفد كلية كما علمت واما التاليفات من منفصلة وحمليات لا تشترك في محمول واحد فما كان ترتيب الشكل الاول فالشرط فيه ان يكون الصغرى موجبة والكبريات كليات مثاله كل د اما ج واما ب وكل ب د

جزء جزوية المقدم

ينتج كل د لا يخلو من ه و ر لا على انهما لا يجتمعان فيه بل على انه لا يخلو منهما فان كان كل د اما ج واما ب ولا شيء من ج د ولا شيء
من ب ر ينتج كل د لا يخلو من ه و ر لا على انهما لا يجتمعان فيه بل على انه لا يخلو منهما فان كان كل د اما ج واما ب ولا شيء
من ج ه ولا شيء من ب ر ينتج ان كل د لا يخلو من ان لا يكون ه او لا يكون ر وعلى ذلك فقس ما في الضروب فان جعلت الحمليات
صغريات كقولك كل ج ه وكل د ر ثم نقول فاما ان يكون كل ا او اما ان يكون كل د ا ينتج انه اما ان يكون ج ا اي عند ما يكون كل ه ا او يكون
كل ر ا فان كان في اجزاء المنفصل جزوي لم ينتج فان كانت المنفصلة سالبة انتجت منفصلة سالبة والشرط ما ذكر اما ان كانت المنفصلة
سالبة الاجزاء لم ينتج الشكل الثاني يجب ان يكون الحمليات فيه سوالب فيعكس فيرجع الى الشكل الاول ويكون حكمه حكمها الشكل الثالث تعرف
احوالها انما يلزم من الصغريات من العكس او بالافتراض التاليفات من حملية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى ترتيب
الشكل الاول كل ج ب و د اما كل ب اما ه واما ر ينتج كل ج اما ه واما ر فان سئل عن هذا فهل كل فرد فهو عدد وكل عدد اما فرد و
اما زوج فيلزم من هذا ان كل فرد اما فرد واما زوج وهذا هذيان والجواب ان هذا ينتج ولكن نتيجة غير مفيدة وليس انه غير منتج
وانه كاذب شيئا واحدا ومثال هذا لو ان قائلا قال كل ناطق انسان ثم قال وكل انسان ناطق فانتج كل ناطق ناطق لم يكن هذا موجبا ان
الضرب غير منتج ولكن السبب فيه المقدمات لا التاليفات اذ قد اخذ المقدمات سوى المحتاج اليها ثم لا شك ان كل فرد اما فرد واما
زوج وذلك لانه ان خلا عنهما وهو عدد كان شيئا غيرهما وهذا محال وان اجتمعا فيه كان الفرد والزوج مجتمعين وهذا اشد استحالة
وكذلك ان كانت الكبرى جزوية وكذلك اذا كانت الصغرى جزوية وكذلك اذا كانت الكبرى سالبة كلية او كانت موجبة سالبة
الاجزاء واما ترتيب الشكل الثاني ينتج ما تعرفه بعكس الحملية اعلم ان جميع المقاييس المؤلفة من حملية ومتصلة او منفصلة قد يجوز ان يكون
مكان الحملية متصلة اذا كان المقدم او التالي واي الاجزاء كان مما شارك فيه متصلة ويكون النتيجة تلك بعينها الا انه يكون متصلة
بدل ما يكون حملية واعلم ان جميع الاقترانات التي اشتركت في حد بعينه فانها يلزمها اقترانات تكون من احدى المقدمتين ومن مقدمة
في قوة المقدمة الاخرى وان تعين الحد المشترك فصار كلية جزويا او سالبا موجبا وبالعكس وكذلك ان بدلت مكان المقدمتين لا بما
وعليك تحرير هذا في مرتبة مرتبة وتحدس قرائن اخرى غير التي اوردناها وهي في قوتها واما اصناف قياسات تحدث من شرطيات
تشارك في جزء غير تام فمن ذلك اشتراك منفصلتين في جزء غير تام ما كان من ذلك على مشاكلة الشكل الاول اما من موجبتين
فهكذا واما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ر وكل د اما ان يكون ب او يكون ا ينتج اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ب او
ر ه او اما من موجبة وسالبة فهكذا دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ه ر وليس البتة اما ان يكون د ا واما ان يكون ر ب
ينتج اما ان يكون ج د واما ان لا يكون ه ب او ه ا واسان صغراهما جزوية ينتج جزوية واما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون الا
على هذه الصورة دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون ج ه وليس البتة اما ان يكون د واما ان يكون ه ينتج حملية انه ليس البتة ج ا
والضرب الثاني صغراه سالبة وكبراه موجبة وضربان صغراهما صغراهما جزويتان وهو في قوة الحمليات ومنها اشتراك متصلة
صغرى ومنفصلة كبرى في محمول المقدم وموضوع الانفصال المحمول لهما جميعا ضروب ذلك على منهاج الشكل الاول كلما كان ج ب
فه ر وكل ر اما د واما ا فكلما كان ج ب فكل ه اما د واما ا التالي كلما كان ج ب فه ر وليس البتة ر اما د واما ا فكلما كان ج ب
فليس البتة ر اما د واما ا وضربان والمنفصلة جزوية ضروب ذلك على منهاج الشكل الثاني كلما كان ج ب فه ر او د ولا شيء من
ا ر او د وكلما كان ج ب فليس ه ا كلما كان ج ب فليس ه ر او د وكل ا ر او د فكلما كان ج د فليس ه ا وضربان اخران جزويتهما
موجبة وضروب اربعة متصلاتها سالبة فهي ترجع الى هذه ونتائجها تكون لوازم هذه فقد ادسا ما ضمناه من الكلام المختصر في

القضايا الشرطية وقياساتها وقد كنا عملنا في هذا الباب في بلادنا كتابا كثير الشروح غاب عنا في اسفارنا ومفارقتنا لاسبابنا فكانه
موجود في البلاد التي كنا بها وبعد ان كنا استخرجنا هذا الحد من العلم بقريب من ثمانية عشر سنة وقع الينا كتاب في الشرطيات منسوب
الى فاضل المتاخرين كانه معول عليه فانه غير واضح ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض فانه فاسد في تعريف حال القضايا الشرطية انفسها
وفي كثير مما استحدث من القياسات وفي وجوه الدلائل على الانتاج والعقم وفي تعديد الضروب في الاشكال فيجب ان لا يلتفت المتعلم الى
ذلك البتة فانه من لغة بعض مضلة وذلك لان مصنفه لم يعرف ان الايجاب والسلب في الشرطيات والكلية والجزوية والاهمال كيف تكون
وكيف تضاد الشرطيات وكيف تتناقض وكيف تتداخل بل لصاف هذا كله الى اخر المتصلات واشتغل من عكس الشرطي بنوع واحد
ولم يعرف جميع الاقترانات بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ولم يستوف جميعها ولم يكرها وفق العدد الواجب لانه
عدد اشياء داخلة تحت حكم واحد كاشياء ذات احكام مختلفة وانما يجب ان يورد الحكم الكلي فيها فيكفيه تكثير لصافها بحسب تعديد التبدلات
المقدم او بال الاختلاف الكمية والكيفية لا يعتد بتغيرها حكم ثم ظن بكثير من العقيم انه منتج وخصوصا اول ما يعده في الكتاب ثم ظن في
كثير من هذه العقيم بانها ظاهرة الانتاج لا يحتاج الى بيان لكمال قياساتها ثم ظن في كثير من المنتجات انها عقيم ثم لم يصب في انه كثير
من المنتجات المحتاجة الى بيان بل سلك سبيلا غير شديد ثم ظن ان المنفصل يتميز فيه تالٍ عن مقدم حتى عد التاليف منه مرة
في شكل ومرة في شكل اخر لانه في احدهما قدم المشترك فيه وفي الاخر اخره ثم ظن في كثير من الاقترانات
التي ليس الاوسط فيها شيئا بعينه انه قياس بسيط لانه يلزم منه شيء بقوم وسط
واحد بعينه وذلك في حكم القياس المركب لان القياس
البسيط وسط واحد بعينه بلا اختلاف فهذه
اشباهها وجوه تعتبر في ذلك

تمت المقالة السابعة بحمد الله ومنه وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله الطيبين
الطاهرين وسلم

م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثامنة

الفصل الاول

في تعريف القياس الاستثنائي واذ قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حمليتها وشرطيتها فحري بنا ان نتكلم الآن في القياسات الاستثنائية
فنقول ان القياس الاستثنائي يخالف الاقتراني في ان احد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ولا يكون موجودا
في القياس الاقتراني الا بالقوة كقولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ولا المطلوب ولا نقيضه موجودا في هذا القياس

الاقتراني بالفعل واما قلنا ان كان الانسان حيوان فالانسان جسم او ان لم يكن الانسان جسما فليس بحيوان وقلنا في
الاول لكن الانسان حيوان فانتج ان الانسان جسم ولو قلنا في الثاني فانتج ذلك وجدنا احد الطرفين المطلوب وهو الموجب
موجودا بالفعل في اول القياسين بالنا والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس بالنا فنقول ان كل قياس استثنائي يكون
من مقدمة شرطية ومن مقدمة استثنائية في نفس احد جزويها او مقابله بالنقيض فينتج اما الاجزا او مقابله فاما ان يكون
الشرطية فيه متصلة او منفصلة ولنقدم ما يكون الشرطية فيه متصلة فنقول انه لا يخلو اما من ان يكون المستثنى من جانب
المقدم او من جانب التالي فلننظر الآن في المتصل الذي نفيد هذا الجنس حتى فالضرب الاول المشهور في ذلك هو ان يكون
المستثنى عين مقدم المتصل ويكون المتصل تام الاتصال واللزوم فينتج عين التالي فلننظر الآن في المتصل الذي يفيد هذا
الجنس من الاستثنا كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة او على سبيل اللزوم فنقول انه لا يفيد ما كان منه اتصاله
على سبيل الموافقة وذلك لان التالي لا يكون شيا يلزم من وضع المقدم بل شيا انما جعل مواصلا للمقدم بسبب انه عرف وجوده
حقا في نفسه مع وجود المقدم والمعلوم وجوده مستغنى فيه عن القياس عليه فاذا يجب ان يكون هو مجهولا بنفسه ومعلوما تلوه
مواصلته للمقدم فاذا علم وجود المقدم علم منه وجوده كما اذا قلنا ان كان آب فجد فاذا استثنى لكن آب وكنا نعلم ان
جد فاذا لم نفدنا علما جديدا بان جد لكنه اذا كان كون جد مجهولا وكانت متابعته لكون آب معلومة فاذا صح لنا ان آب
صح من ذلك ان جد فيجب ان يكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات اللزومية الضرب الثاني من المشهور
هو ان يكون المستثنى عين المقدم ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم وهو كالضرب الاول الا انه يباينه في ان اللزوم فيه
غير تام وما كان يجب ان يجعل هذا قسما آخر بل كان يجب ان لا يلتفت الى امر تمام اللزوم ونقصانه في الاستثنا الذي يكون من
جهة المقدم بوجه وكان الاصوب ان يقال ان الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ينتج العين من التالي وذلك
امر بين والقياس وكامل فان كان موضع الفرق فهو اما في استثناء نقيض المقدم او عين التالي الضرب الثالث من المشهور
هو ان يكون المستثنى عين التالي من التام اللزوم فينتج عين المقدم وقالوا وهذا ليس انتاجه بينا بنفسه بل هو قياس غير كامل و
انما يكمل بمثل ان يقال انا لما قلنا ان اللزوم تام جعلنا اللزوم منعكسا فلنا ان نجعل التالي مقدما والمقدم تاليا فنستثنى
عين ما هو الآن مقدم وقد كان قبل تاليا فينتج ما هو الآن تال وكان قبل مقدما والذي يجب ان يعتقده المنصف في هذا ان النظر
في صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب مفهوم المقدم من حيث هي المقدمة المفروضة فاما من حيث لها مادة ومادة وخصوصية
وخصوصية فليس ذلك نظرا فيها بالذات فاذا قلنا ان كان آب فجد وجعلنا هذا القول مقدمة يبنى عليها قياسا فيجب ان
يلتفت الى مفهوم هذه في صورتها فنقضى بما يوجبه الخاص من صورتها واما ان تاليها هل هو منعكس على مقدمها فهو نظر في امر
غير صورة المقدمة بل انما هو نظر في مواد المقدمة وما هو الا كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هي مساو للموضوع او غير مساو
فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف احكام المقدمات والمقاييس لقد كان يقال هناك ايضا من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل
ومنه ما ليس تام الحمل او شيا آخر يشبه هذا فكانه يقال انه ان كان المحمول مساويا للموضوع فانها تنعكس مثل نفسها وان كان غير
مساو فانها تنعكس جزئية ولكان يقال في الشكل الثالث ان المحمول في الصغرى ان كان مساويا فالنتيجة تكون كلية موجبة بل الضرب
الثالث بل الضرب الثالث والرابع من الشكل الاول لقد كان يقال فيه ان كان الحد الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة كلية
لكنهم لم يفعلوا شيا من هذا بسبب انهم اعتبروا حال المقدمة من حيث فيها موضوع ومحمول وكمية وكيفية والتفتوا الى ما يجب عنها

كذلك

كذلك ويرفضوا ما يمكن ان يكون عنها اذا كان هناك اعتبار اريد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو اخص منها مما يمكن ان يعرض
في مادة دون مادة وكذلك يجب ان يكون الامر في الشرطيات المتصلة فيجب ان يلتفت الى نفس الشرط والى مقدمه وتاليه من حيث ان
التالي تال والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده فاما ما يكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة
لها مقدم وتال ولا يكون ذلك معصما منها لازما لها اما او يختلف هو من غير ايجاب اختلاف فيها فلا يجب ان يلتفت اليه فانه ليس المفهوم من كون
المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم في انه ينعكس عليه او لا ينعكس فان ذلك مما لا يفهم عن صورة المقدمة
بل هو شي يجوز ان يفهم من خارج وليس ايضا من المفهومات الخارجية اللازمة لزوم العكس بل من اللواحق الممكنة الذي يتفق في مادة
مادة فيجب ان لا يلتفت الى امثال هذه العكسات ومن علم ان التالي ينعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج مما يحوج
الى استعمال هذا القياس وله سبيل الى ان يضع الملزوم عنه معدما ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الثاني والثالث اذا استعملا
مع الاستغناء عنهما بالشكل الاول لان الامر هناك مخالف للامر هاهنا فانه كما قد علمت هناك انه ربما يكون السابق الى الذهن
انه لا شي من آب ولم يخطر ذلك بالبال فيكون خطور هذا شيا سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق الى الذهن كما هو وقد ينتج نفرت
اخر اليه لم يحتج الى تكلف عكس وكذلك في الموجبة الجزئية فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال الشكلين الاخرين ومع ذلك ففي العكس
لازم للمعكوس وهذا شي قد فرغ عنه لك فيما سلف واما هاهنا فان صورة قولنا ان كان آب فجد ليس يقتضي ان ذلك يكون ان كان
جد فآب لا محالة بل يجب ان يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا اليه لا لازما عن الاول فانه لا يلزم عنه البتة واذا كان
هذا معلوما لك بنفسه خاطرا في بالك واستثنيت ان جد دائما استثنيت المقدم وهو الذي سبق الى الذهن ولم يحتج الى متوسط آخر فلو
كان قلنا ان كان كل آب فجد اذا سبق الى ذهنك لزم عنه عكسه وكان عكسه محالا فينتج عين مقدمه عين تاليه الذي الآن هو عين
مقدم لما سبق الى ذهنك لكنت تقول ان هذا لما سبق الى الذهن ولا لزمه شي يلزمه ثالث ولا لازم اللازم شي لازم للملزوم الاول فلا
اكلف الآن ذهني ان ينتقل من هذا الى اللازم الاول ومن اللازم الاول الى الثالث الذي هو لازم بان بل اتركه دفعة الى اللازم الثاني
على انه لازم اول من غير حاجة الى ان يلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان كان يحتاج الى ذلك في وقت استثنائه ان القياس
منتج ولكنك استعدت بما علمته شيا واختصرت بابا وكان حكمه حكم الضروب الشكل الثاني والثالث واذ ليس الامر كذلك البتة
بل انما ينفعك ان يخطر هذا العكس بالبال اذ يحتاج الى ان يعلم ان اللزوم تام وهذا هو انك تحتاج ان يعلم ويخطر بالبال ان هذا الذي
هو بالطبع نسبة التقديم الى هذا الذي هو الان مقدم فاذ كنت تحتاج ان يخطر هذا بالبال اولا حتى يعقد قياسك فيكون قد اوردت
انه ان كان جد فآب ثم لما استثنيت لكن جد فانما استثنيت مقدم المقدمة التي اخطرت بالبال بالفعل فما كان من المقدمة
الاولى على وجه في ان يكون جزء قياس واكثر ما به ان يكون مذكرت به شيا ليس يلزمه بل يعرض معه الضرب الرابع في المشهور
استثناء نقيض التالي من ناقص العناد وينتج نقيض المقدم كقولك اذا كان جد فآب لكن ليس آب فليس جد فليس قياسا
كاملا وبين هكذى انه ان لم يكن ليس جد فجد واذا كان جد فآب ينتج ان لم يكن ليس جد فآب لكن فرضنا ليس جد
ينتج فآب فاذا حق ان آب وكان حقا ان ليس آب هف ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف ان نذكر من راس انه ان كان هذا
الاتصال على سبيل الموافقة لم يجب هذه النتيجة قال بعضهم ربما كان التالي كثير الاجزاء واحدا كشيء واحد كقولهم الفلك لا
ثقيل ولا خفيف فيجب ان يولى بنقيض كلها والذي عندي في هذا انه عنى بقوله لا خفيف ولا ثقيل السلبين جميعا فيكفي
باستثناء احدهما سلبا حتى ينتج نقيض الآخر وان عنى بذلك اثبات الواسطة بين الامرين وقد عبر عنه بالسلبين فالتالي معنى واحد في

الحقيقة ليس فيه كرم احرا ومع ذلك فان استثناء احدهما ايضا يكفي فان اثبات احد الطرفين رفع الوسط كما ان نقيض احد الشرطين يوجب
نقيض المجتمع فان سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع الضرب الخامس في المشهور فيه استثناء نقيض المقدم من غير تام اللزوم هنا
لا يحصل له نتيجة في المشهور فان التالي اذا كان اعم لزوما فليس اذا رفع المقدم اوجب رفع التالي اذ التالي موجود مع غير المقدم وهذا
كقولهم ان كان زيد مسعلا فهو متغير لكنه ليس بمستعل فليس يلزم انه متغير او ليس بمتغير فانه ان لم يكن مستعلا جاز ان يكون متغيرا في
الكيف وانه لا يكون الضرب السادس من استثناء عين تال من متصل ناقص اللزوم لا ينتج ولكن مثاله الكنه متغير فليس يلزم انه مستعل
او ليس بمستعل الضرب السابع استثناء نقيض مقدم ما هو تام اللزوم فينتج نقيض التالي وذلك لانه يصير بالسا ويصير ما كان بالبا
مقدما وعلى ما علمت والحكم في هذا الضرب هو الحكم في الثالث الضرب الثامن استثناء نقيض تال تام اللزوم وليس هذا بالحقيقة ضربا
اخر غير الذي سلف بل يجب ان تعلم ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج واستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء عين التالي لا ينتج
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وان هذا التكليف منهم انما دعاهم اليه سبب واحد وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الاول
من تفصيل القياسات الشرطية واحتياجهم الى ان يخوضوا فيه بانفسهم واقترنت بذلك عقولهم عن القياسات الاقترانية فيها ووقوعهم
الى هذه الاستثنائية واستقلالهم عدد ما لاح لهم واستعاجهم ان يكون ذلك امرا موازيا لما تولى المعلم الاول بيانه في الحمليات
فالتجاوا الى تكثير الحجم بالعمل ويجب ان يعلم هذا الفصل بشيء وهو انك يجب ان لا تلتفت الى ما يقال ان الاستثنائية لا يكون الا حملية
واعلم انها يكون ما يكون المقدم او التالي الماخوذ هو او نقيضه في الاستثناء واذا كان كل واحد منهما يجوز ان يكون احد اقسام
المقدمات فكذلك الاستثناء وكذلك ان تعال قائل ان كان ان طلعت الشمس كان نهارا او النهار لازم للشمس ثم اراد ان يستثني المقدم
لم يستثن الا شرطيا وقد ظن قوم ان اللزوم قد يكون على سبيل الامكان لقولهم ان كان هذا حيوانا فممكن ان يكون انسانا وان
حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف وانما غرهم هذه المادة وعلى ان الامكان فيها امكان بحسب الذهن لا بحسب الامر اذ ليس شيء
من خارج هو حيوان فممكن ان يكون انسانا بل هو اما واجب ان يكون انسانا او واجب ان لا يكون انسانا البتة ولا يصير انسانا البتة
وجوهره باق على ما هو في شرط الممكنات فاما ان هذا غير منتج على ما ظنوه فانك اذا قلت ان كان هذا حيوانا فممكن ان يكون ابيض
لكنه ابيض او ليس بابيض حيوان او ليس بحيوان لا يلزم عنه شيء بل اعني انما يلزم هنا في الامكان الذهني الذي يختص بنسبة الاعم الى
الاخص الذي ينقسم اليه الاعم وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا وشيء يلتفت فيه الى المولد دون الصورة وقد الجاهم الى هذا
شيء عجيب وذلك ان المعلم الاول ذكر في كتاب النفس ان النفس انه لم يكن لها فعل بذاتها كان ولا يمكن ان يكون لها قوام بذاتها و
ان كان لها فعل بذاتها لها قوام بانفرادها فجاء رجل لم يسبق في العلم الطبي ويكوص في المنطق فزعم ان فلانا اخطأ اذ استثنى نقيض المقدم
فانتج فيه نقيض التالي فقال قوم متعصبون للمعلم الاول انه لم يخطئ لان هذا اللزوم هو بالامكان وجاز له ان يستثني نقيض المقدم فيه
ليجعل نقيض التالي نتيجة التي يلزم على جهة الامكان وعسى ان يكون قوم يحتجون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم
والحق ان المعلم الاول لم يورد هذا الكلام على سبيل الاستثناء والانتاج بل ذكر مقدمتين معا في موضع احدهما عكس للاخر لمن
لو اسند فقال ان كل ضاحك انسان وكل انسان ضاحك فدل بذلك على تساوي المحمول والموضوع فيهما ليبين على ان التالي منهما شيء
يستثنى من الاول بل شيء يذكر مع الاول ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط بل يذكر بناء على
انه قول تام لا على انه جزء قول فلما وضع المقدمتين جاء بهن في موضع اخر ان النفس فعلا بذاتها فانتج فلها قوام بذاتها وكان استثناء
ليس نقيض مقدم او تاليهما بل عين المقدم الثانية لكن المتشكك حصل فحسب انه ينتج من عين التالي عين الاول والذي اشتغل بحل في ذلك

نقيض المقدم نقيض التالي

حسب ان المتشكك صدق فيما ظن واحد رام وجه التخليص بالحيلة التي لا حد وفي لها فاخطأ المتشكك في واحد واخطأ الحل في شيئين
احدهما انه صدق المتشكك فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني انه جابر ان ذلك الاستثناء منتج في مادة الامكان

الفصل الثاني
في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية

اما القياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية فانها اما ان يكون ذات
جزوين او يكون ذات اجزاء واللواتي من جزوين اما ان يكون جزواها مختلفين بالايجاب والسلب على سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون
كذا واما ان لا يكون كذا فان استثني فيهما عين ايهما اتفق انتج نقيض الاخر فيكون النتيجة هي بالمعنى نفس الاستثناء كقولك لكنه كذا فينتج فاذا
ليس كذا او هذا الشيء شيئا اعرف من الاستثناء الذي كان جزء قياس وكذلك ان استثني لكنه ليس كذا فينتج فهو اذا كذا لكن الاستثنا
ايضا ليس بعد امن ان لا يكون اعرف من النتيجة واسبق الى الذهن وانما ينتفع بذلك في اكثر الامر في قياسات مولفة من متصلة ومنفصلة
كقولهم اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان لم يكن كذا فاذن اب لكن ليس اب ينتج فهو اذا كذا فانه يكون المستثنى عين النقيض نفسه
بل لا زما لكن هذا القياس ايضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها ولا يبعد ان لا يحتاج فيها الى المنفصلة موجبة فاذا هذا القسم من المنفصلات
لا ينتفع استعمالها في القياسات الاستثنائية كثير نفع بل يجب ان يكون الجزءان غير متقابلين هذا التقابل بل مثل قولنا ان كان هذا عددا
فهو اما زوج واما فرد فان استثني عين ايهما كان ينتج نقيض الاخر كما اذا استثني انه زوج انتج انه ليس بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثاني
هو الذي يكون الاستثناء فيه من النقيض كقولك لكن ليس بزوج فينتج انه فرد او ليس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات الحقيقية الكثيرة
الاجزاء اما ان يكون اجزاؤها التي يتم بها متناهية في القوة والفعل فحكمها حكم ما سلف مثاله اذا قلت ان هذا العدد اما زايد واما
ناقص واما مساو فان استثنيت عين ايها شئت انتج نقيض جميع ما بقي وهذا النقيض يفهم على وجهين احدهما ان يكون النتيجة ليست نتيجة
واحدة بل نتيجتان في هذا المثال ونتايج كثيرة في مثال ان كان اكثر من هذا اجزاء مثاله فيما سلف انه فليس اذا زايدا ولا ناقصا وهذا القول
في الحقيقة نتيجتان والوجه الثاني ان ينتج نقيض المنفصلة التي يتم من الباقين وهو انه فليس اما زايد واما ناقص ولقايل ان يتشكك فيقول
ان هذا لا يكون قياسا وذلك لانك ان جعلت انتاجه على سبيل انتاج نتيجتين او نتايج كان عن قياس واحد نتيجتان او اكثر من اثنتين معا
كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الاخر ولا بعده فان جعلت انتاجه على سبيل الوجه الاخر انتج الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لا يكون
اما زايدا واما ناقصا فان كونه مساويا ليس انما يمنع كونه ناقصا ويمنع كونه زايدا واما ان يكون اما هذا واما ذاك واما شيئا اخر فليس استثناؤه
مانع اياه ولا هو نقيض ما استثنيت فان الحملية لا تناقض المنفصلة فنقول في جواب هذا اما اولا فلم يكن من شرط القياس انه ينبغي ان
لا ينتج نتيجتين البتة بل كان من شرطه ان ينتج نتيجة واحدة وليس يمنع كونه منتجا نتيجتين ان يكون ايضا قد انتج نتيجة واحدة واما ثانيا
فان هذا ايضا ان اردت الحقيقة فانما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان وذلك لان المنفصلات كلها انما ينتج هذه الحمليات
الكثيرة بقوة مقدمات اخرى كانك اذا قلت لكنه مساو يحتاج ان تذكر في نفسك مقدمة اخرى وهو انما هو مساو فليس بزايد فينتج
احدى النتيجتين وايضا ما هو مساو وليس بناقص فينتج النتيجة الاخرى وهذا شيء وان اسقطت ذكره لفظا وقولا فانك لا محالة تقوله
في الذهن اذ لا بد لك من ان يخطر هذا في بالك اذ لو قال لك قائل ولم يجب ان لا يكون ناقصا او زايدا اذا قلت لانه مساو وكل مساو
فليس بناقص او ليس بزايد فيكون حينئذ حاولت القول الى المنادي وكذلك لو لم يتشكك فانت تضمر هذا في نفسك وما لم يلتفت اليه
ذهنك لا يستبين صدق الانتاج فبالحقيقة انما يتم الانتاج من المقدمة المنفصلة باستعمال قياس اخر اقتراني يكون جميع
ذلك هو المادي الى الانتاج فيكون بالحقيقة ما يتادى الى الانتاج انه ليس بزايد هو ملتفت فيه الى التاليف غير التاليف الذي يلتفت
اليه في انتاج انه ليس بناقص بعد ذلك وههنا استثناء من جهة ان يقال في اللواحق وهنا واحد وايضا فان قولنا ليس اما زايدا او اما

ناقصا هو قول حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما انصرفه فليس هو الذى مساو واما كذا واما كذى وحق ان يقال ان هذا
الذى هو مساو ليس اما زايدا واما ناقصا وكذلك لان هذا مساو وليس البتة المساوى اما ان يكون ناقصا واما ان يكون زايدا
انتج فهذا ليس اما زايدا واما ناقصا واما صدق الكبرى فهو انها ان لم يصدق صدق نقيضها وكان بعض ما هو مساو اما زايد
واما ناقص ومعنى هذا ان بعض ما هو مساو ولا يخرج الحق فيه من احد القسمين اما ان يكون زايدا واما ان يكون ناقصا وهذا الكذب
صراح وقد عرفت هذا القانون فيما سلف فلا باس ان يكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه ثم يلزم هذه النتيجة لا عينها وحدها فانه ليس اذا
قيل ان آ ليس اما ب واما ج يلزم ان لا يكون لا ب ولا ج فانك اذا قلت زيد ليس اما انسان واما ناطق لم يلزم منه انه ليس بانسان
ولا ناطق بل انما يلزم النتيجتان لاعتبار آخر ينعقد مع هذا فى الذهن وهو انه ينعقد فى الذهن ان هذا ليس اما زايدا واما ناقصا
بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس هو احدهما فهذا هو القول فى استثناء العين واما فى استثناء النقيض فانك اذا استثنيت
نقيض ايهما كان انتج عين الباقية على حالها منفصلة مثلا اذا قلت لكنه ليس بمساو وانتج لك هذا فهو اما زايد واما ناقص وهى النتيجة
القريبة ثم اذا استونفت قياس من هذه النتيجة ومن استثناء نقيض بعض اجزائها هنالك تادى الى ان انتج عين واحد منهما
بعينه ويكون كثرة القياسات بحسب كثرة الاجزاء فهذا اذن لا يخالف ما يكون من جزوين والجامع بينهما ان استثناء العين فى كل
واحد منهما انتج نقيض التالى على حاله ان كان جزءا او اجزاء واستثناء النقيض ينتج عين الباقى على حاله ان كان جزءا او اجزاء واما
ان كانت الاجزاء غير متناهية فى القوة فليس ينتفع فى الاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه فى ان يكون عنه قياس ولا
استحسن اشتغال من اشتغل باعتبار انتاجه وذلك لان الاستثناء ان كان عين احد الاجزاء لم يكن له نتيجة لان البواقى لا يجد
حتى يقال نقايضها او يولف منها منفصلة سالبة اللهم الا ان يكون النتيجة فليس شىء مما عدا المستثنى فيكون نح هذه النتيجة عن قياس
ذى جزوين كانه قال انه اما ان يكون العدد اثنين او ما عدا الاثنين لكنه اثنين فليس ما عدا الاثنين وكذلك ان كان الاستثناء
نقيض بعضها فينتج ايضا شيا غير محدود ولا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شىء من باقى ما بعده وهذا ايضا يكون بالحقيقة عن قياس
مبنى على منفصلة ذات جزوين كانه يقول اما ان يكون اثنين او شيئا مما بعد الاثنين ثم الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات
هى استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات المتوالية منتهية الى قسم واحد ونتيجة واحدة وهذا مما لا سبيل اليه فى استعمال
القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات الاجزاء لا نهاية لها فهذا هو القياس الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية واما
ان كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية واما ان يكون المنفصلة منفصلة يجتمع طرفاها لكن ذلك مما يكون الامر فى نفسه كذلك
كقولك اما ان يكون عبد الله لا يعرق واما ان يكون فى الماء ويقارنه قولنا لا يكون عبد الله يعرق او وهو فى الماء فانهما استثنى
نقيضه انتج عين الثانى ثم استثناء العين لا ينتج ومنه ما يكون كذلك اتفاقا كقولك اما ان لا يكون عبد الله يتكلم واما ياذن له عمرو
ويقارنه قولنا لا يكون عبد الله يتكلم او ياذن له عمرو وحكمه ذلك الحكم وقد يقارب هذين آخرين كقولك لا يكون عبد الله يعرق وهو
فى الماء ولا يكون عبد الله يتكلم وليس ياذن له عمرو والنتيجة هنا تخالف ذلك فان استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير وايضا من
هذين القسمين ما يكون عن سالبتين كقولك اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون جمادا وينتج كذلك ويقارنه لا يكون عبد الله
نباتا وهو جماد وايضا لا يكون عبد الله نباتا او لا يكون جمادا فيا ليتهما الجزآن فيه كان الجزءين فى الاصل والايجاب جزو فيه كجزء فى
الاصل وجزء مقابل الجزء فى الاصل فالذى الجزآن فيه كالجزءين ينتج استثناء النقيض عين التالى والآخر ينتج النقيض وهذا هو الذى
يقال المبتدى من سالب السالب وقد يتفق ان يكون الاجزاء فى جميع ذلك اكثر من اثنين كما علمت فى المقدمات فيكون الحكم هذا

الحكم

الحكم واما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل فى العلوم وهى التى لا يجتمع طرفاها فيرتفعان كقولك اما ان
يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانما ينتج فيها استثناء العين النقيض فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين
والقسم الاول يشبهها من حيث استثناء النقيض ويقول ان جميع المقاييس التى من منفصلات فانما تتم بالمنفصلات التى فى غير
الحقيقية كما ستعلم ذلك ان يذكرت ما علمناك من احوالها سالفا واما فى الحقيقة فانك انما تعنى بها من يدخله لفظه لا يخلو فيكون كانك
اذا قلت اذا لم يخل عن هذا وهذا ولكن لا يجتمعان وهذا ليس ذاك وهو ذلك فليس ذا فقد اضمرت فى نفسك انفصالا لا يحال له واستثنا
منه وان لم تصرح به وكيف والمطلوب يجب ان يكون لازما عن القول والمعاند ليس بالفعل لان المعاند بل انما ان يلزمه نقيضه
واما ان يلزم هو كنقيض معاند فادن الشان الحقيقى الاولى الذى لنفسه هو من طريق اللزوم واما من طريق العناد فذلك متوسط
ما يلزمه من لزوم وانت يجب ان تحل وتبسط بقوة ما قد عرفت فيه الى هذه الغاية

الفصل الثالث

فى قياس الخلف القياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطين فقط فان كان المط حمليا وهو المستعمل به فى كتاب انولوطيقا
فان النتيجة يكون هى الحملية واما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملى وذلك اذا سلك فيه المسلك الطبيعى السهل فاما القياسان
الشرطيان اللذان فيه فاحدهما اقترانى من شرطية متصلة ومقدمة يشاركها فى التالى والثانى قياس شرطى ايضا استثنائى وبذلك
يتم الخلف وحده ويستغنى عن الكلف التى يحاول فى تحليل تمام القياس الحملى وانه من كم قياس يتم وان نبسط ذلك بسطا طويلا
على ما يوجد فى كتبهم فاما الوجه الحق فهو الذى ذهب اليه المعلم الاول وهو انا نجعل المط مثلا ان ليس كل ج ب فنقول ان كان قولنا
ليس كل ج ب كاذبا فكل ج ب ونضيف اليها مقدمة صادقة وهى ان كل ب آ فينتج من الاقترانات التى عددناها شرطية هكذا
ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا فكل ج آ ثم نقول لكن ليس كل ج آ اذ هو خلف محال فيكون قد استثنى نقيض التالى فينتج نقيض
المقدم وهو ان كل ج ب وهذا امر خفيف سهل فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين وفيهما مقدمتان شرطيتان احديهما
لا يتغير حالها فى جميع المواضع اعنى من حيث ان مقدمها يكذب المط وتاليها نقيض المط والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال
تاليها فان مقدمها يكون تكذيب المط وتاليها اى حال لزم من تاليف نقيض المط مع مقدمة حقة احد انحاء التاليف المنتجة للحمليات
ان كان المط حمليا او المنتجة للشرطيات ان كان المط شرطيا كقولنا بعد الدعوى مثلا ان يكن اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د
فه ز وكلما كان ح ط فه ز فينتج ان لم يكن اذا كان ج د فه ز فليس كلما كان ج د فح ط لكن هذا خلف فانه ليس كلما كان ج د فح ط ينتج
انه كلما كان ج د فه ز فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف الى مقدماته واما الذين يحاولون ان يضعوا الشرطية الاولى
ثم يبنوا منها الخلف فانهم يقولون لكن التالى محال ويجعلون قولنا التالى محال دعوى فمنهم من يتكلف ان يصادف قياسا يجمع بين
التالى وبين المحال فيقول ان التالى يجتمع منه ومن حق قياس منتج المحال وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال ثم يأتى بقياس
منتج الصغرى فيقول ان التالى يجتمع منه ومن كذى قياس ينتج المحال وما اجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال فقد اجتمع منه
ومن حق قياس ينتج المحال هذا بعد ان يكون فيه ادغام مقدمات وتكلف كثير وطول كلامهم على المحال ومنهم من يعرض عن هذا
ويأخذ تاليفا من التالى ومن حق منتج محالا ثم يعود فيقول ان هذا المنتج محال فهو اما عن الكبرى او عن الصغرى او التاليف ثم يستثنى
فليس عن التاليف فينتج فهو اذا اما عن الكبرى واما عن الصغرى ثم يستثنى وليس عن الكبرى اذ كان الحق هو الكبرى فينتج فهو اذا
عن الصغرى ثم يقول فالصغرى محال فنقيض التالى حق ثم يكون فى جملة هذا انواع من السهو ومن اضمار قياسات لم يصرح بها لا فائدة
لنا بتطويل الكلام فى ذلك والذى اوردناه هو عين القياس الحملى من غير زيادة ولا نقصان لكن العادة جرت فى استعمال الخلف بان

يستعمل تلك الاقترانية ثم يترك النتيجة فلا يذكر بل ما هو بالحقيقة استثناء لنقيض ما لها فينتج المطلوب مثلا العادة في ذلك
هي انه اذا قيل ان كان ليس كل ج ب فكل ج ب فكل ب آ فكل ج آ وهذا محال فكل ج ب ويكون قوله فكل ج آ معناه ان كان
ليس كل ج ب فكل ج آ واذا كان الامر على ما وصفنا فكل ج آ ويكون قوله هذا محال معناه انه ليس كل ج آ وهو استثناء نقيض
التالي فالعادة مستمرة اذا على وفاق تحليلنا القياس الخلف ومعنى قولهم قياس الخلف اى القياس الذى يرد الكلام الى المحال
فان الخلف اسم للمحال واما الذين يقولون قياس الخلف بضم الخاء فقد ادعوا اذ الخلف انما يكون في المواعيد فقط وبعضهم
قالوا انما سمي قياس الخلف لانه لا ياتي الشيء من بابه بل ياتيه من ورائه وخلفه اذ ياتيه من
طريق نقيضه والاوقع عندي ان الخلف المستعمل هاهنا هو بمعنى المحال

تمت المقالة الثامنة بحمد الله ومنته وكرمه
وصلى الله على سيدنا محمد النبي و
آله الطاهرين

م م م
م م

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة التاسعة

من الفن الرابع منها في المنطق

الفصل الاول

في تعريف ان القياسات الاستثنائية انما يتم بالقياسات الاقترانية ان كل قول قياسي ينتج منه حملي فانه يتم
باحد الاشكال الثلثة التي للحمليات وبالجملة فان الاستثنائيات يتم بالاقترانيات اذا اريد ان يكون القياس مفيدا فنقول
ان قياس الخلف قد بان انه يتم بالقياسات الاقترانيات والشرطية الاستثنائية والقياس الشرطي قد وضح من امره انه يتم فائدته

بالاقترانيات واذا الكلام في اولوطيقا القديمة انما هو في القياس المنتج للحملي فيكون المراد بالاقتراني وبالحملي واحدا فنقول وقد اتضح لك
ان القياس الاستثنائي المنفصل انما يستثنى فيه لاستشعار المتصل فان المتصل الذى يستثنى فيه بنقيض التالي يبين بالذى المستثنى
فيه عين المقدم فاذا وضح ان المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد الا بقياس اقتراني بان لك في جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن
ما تكلف في ابانة ذلك ان نقول فيه ما قاله بعض المحصلين انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان لازمه وما بعده بينا واضحا وكان اتيانا
بالقياس محالا اذ القياس يبين الخفي فاما البين فلا حاجة به الى ان يقاس عليه قال ولولا ان المقدم غير بين لما الحق به لفظ الشك
وهو الشرط فان قلنا ان كان كذى فكذى كذى يقتضي ان في المقدم شكا فاذا زال صح التالي فان كان المقدم بينا بنفسه فما
معنى الحاق لفظ الشك به فيجب ان يصحح هذا البيان فان وجدناه ناقصا اكملناه وان وجدناه باطلا انتقلنا الى غيره فنقول
اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه او غير مشكوك فامر قد سلف منا ايضاح الحال فيه فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف
واما كون المتعلق البين التعلق لشيء بين الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك لان الشيء ربما كان بينا بنفسه وان يقول انه
بين لزومه غير بين بنفسه فان الاسا الحصر انما يندرج اليهما بان يكون لازمه لامور بينة بنفسها او بينة وان كان لزومها غير
بين بان يتوسط اخر وينتهي اخر الامر الى لازم بين اللزوم فان كان هذا المنتهى اليه بينا بنفسه وكان الذى يلزمه لزوما بلا وسط
بينا بنفسه لانه لازم للبين بنفسه بين اللزوم فتصير الاشيا كلها بينة بانفسها ويلزم على هذا ان يكون الضرب الاول من الشكل
الاول لا ينتج شيا وذلك لان قياسه ينحل الى مقدمتين بينتين بانفسهما ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فيكون نسبة القياس
الى النتيجة نسبة المقدم الى التالي فيكون المقدم امرا بينا وهو مثلا انه ان كان كل ج ب وكل ب آ والتالي بين اللزوم عنه كقولك
كل ج آ فيجب ان يكون قولنا كل ج آ بينا وكذلك جميع النتايج التوالي الى غير النهاية فهذا المقدار من البيان لا ينكشف حقيقة الغرض
وايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى يكون المقدمة متصلة فانه ربما كان غير بين اللزوم فيبين لزومه فاذا صار بين
اللزوم يحجه فاستثني المقدم ح بعينه انتج التالي بعينه فكان قياسا مفيدا فيجوز ان يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس بين فيبين
فاذا ما افاد استثناء مقدم بين بنفسه شيئا كان مجهولا والذى يجب ان نقول نحن في هذا ونريد به ما يمكن هو ان كل ما يعلق من
الامور تعلقا ما بامر واحد من كان خطور المتعلق به بالبال معينا في وقوف الذهن على صحة التالي اللازم فيكون اذا كان
آ ب وكان ثلو ج د له سا فمتى خطر آ ب بالبال لم يحتج الى ان يستعمل قياسا بالفعل بوجه من الوجوه في الزام التالي فانك كما
اخطرت بالبال حال آ ب اذا قلت ان كان آ ب فكانك قلت في خاطرك ان كان آ ب الكاين فج د فلا يحتاج الى ان تعاود
وتضع لكن آ ب لان هذا قد فعل في ضمن ايرادك آ ب المقدم لانك لا تاخذه مقدما او تاخذه خاطرا بالبال ولن يخطر
بالبال الا موضوعا معك وضعه مقدما في ان تعلم صدق التالي وان كنت بالحقيقة قد استثنيت وضع المقدم لان
ذلك استثناء مندرج في التقديم مفروغ عنه غير محتاج الى تجريد استثناء مبدأ الشيء انما اشعر به انفا واما اذا لم يكن يسا
فلا يكون الصورة تلك الصورة بل يحتاج الى ان يجرد النظر في امره مستثنى وكذلك حال القياس الاقتراني اذا صار مقدما فانه
يعين بان مقدماته عن استيناف الاستثناء فيكون التالي وهو النتيجة لزم اى بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم
شرطي ويجب ذلك ليس يحتاج النفس اذا كان اللزوم كاملا ان يجيء فيستثنى فيقول ولكن كل ج ب وكل ب آ اذ هذا قد
اندرج في الذهن مع خطور المقدم لكنه انما ليس بين اللزوم قبل القياس وقبل الوضع والا لا لانه ليس لزومه عن امر واحد
بين لان لزومه عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع بائنة في الذهن فانه ربما خطر في الذهن التصديق باحد

مبتدأ كثيرا ما

القضيتين ولم يصحبه التصديق بالماسه على انه ليس يخطر بالبال الا على انه ليس بين الصدق والفرق بين الصدق في الامرين قد سلف
لك في موضع آخر وربما حصل التصديق بالآخر وربما حصلهما جميعا ولم ربما بالفعل الترتيب الذي يودي الى النتيجة فلم تشعر
بالمشترك فان كان يعني فيه تصديق واحد فانه كلما خطر خطر معه بالثاني وان كان يحتاج الى تصديقات اكثر من واحد احتيج الى
ان يجتمع معا في الحالين جميعا فان وضع المقدم يفيد علما بلازم غير بين بنفسه وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمامه يغني
عن استيناف الاستثنا كما قلناه من اندراج الاستثنا في التقديم ولكي يكون استيناف الاستثنا كشيء مبتدا امر وضد لكن
الملزوم في احدهما التصديق واحد وفي الاخر بتصديق اكثر من واحد مع شروط اخرى وليس هذا انما هو في المقدم الذي يكون
بينا بنفسه بل اذا ما ابين بقياس وعلم كان الاستثناء فضلا وكذلك ان كان اللزوم بان يجعله كان المقدم بينا بنفسه فاذا
كان الاستثناء للسد فضلا كان تكميل القياس على صورته فضلا ولهذا ما صارت امثال هذه المقدمات من الشرطية
لا تستعمل في العلوم بصورة القياس بل يقال لما كان كذا كان كذا ولا يقال ان كان كذا كان كذا لكن كان كذا فاذن كذا بل
هنا يوجد هذا وليس لقائل ان يقول فيلزم ان يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة بانفسها في القياسات فضلا وان
يكون الضمير في ذلك كافيا على نحو ما يستعمل فنقول ان الفصل في القول على وجهين فصل يكون الاستغناء عنه على سبيل
انه قد فرغ من اخطاره بالبال في ضمن ما قيل فلو قيل لا سوى اخطاره بالبال مرة ماسه على سبيل التكرير والثاني ان يكون
النفس يستغنى عن التوقيف عليه لانه ان صرح به لكان فيه الامر يخطر بالبال مرتين بل لانه لو صرح به لكان يخطر بالبال امر يخطر
بالبال وان لم يلفظ بلفظه ويكون اذا خطر بالبال وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معا فالخطور المصرح بالبال
في زمان ما ان الذي لو صرح بهذا ايضا لكان يخطر بالبال فيه ايضا مرة واحدة فما كان على سبيل القسم الثاني فانه يكون فضلا
من حيث هو قول واما من حيث هو معنى فيكون هو محتاجا اليه ليس بفضل بل لا بد منه في ان تم المعنى كما عرفناك من حال الكبرى
لكن التصريح بما صرح به فاما ما لم يخطر بالبال الا ان القائل اضمر شيئا وهو مثلا انه كل ب آفان كان بينا بنفسه استغنى بخطوره
بالبال في اتباع النتيجة للمقدمة عن التصريح به وان لم يكن بينا بنفسه طالبه المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كل ب آفلو لا آ
فهم من المخاطب ما صرح به وما لم يصرح به جميعا لما كان يحوج في قوله لم لم قلت ان كل ب آفلولا فاما ان كان اتباع هذه النتيجة
لا يخطر بالبال الكبرى ولا يكون هذا الكلام نافعا البتة فاذا انما ينفع هذا الاضمار اذا اخطر الكبرى بالبال خارجا عن خطور
الصغرى بالبال متصلا زمانه بزمانه كما لو صرح بالكبرى فان لم يخطر لم ينفع البتة ولم يكن للضمير جدوى في علم البتة وان
خطر فانما ينفع الضمير لشيء لا بد من ان يخطر بالبال في زمان لو قيل باللفظ لكن افادته ذلك الاخطار في ذلك الزمان لو صرح
به فاذا المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج اليه لكن خطوره بالبال يغني عن استفادته بدلالة اللفظ فمعنى
اللفظ محتاج اليه وان كان اللفظ مستغنى عنه واما في الشرطية فانا اذا قلنا ان كان كل ب آ فخطر الوضع بالبال خطر
معه التصديق به فان التصديق يكون مثلا خاطرا قبل الزمان الذي ينتقل فيه الذهن الى التالي فصلا عن الزمان الذي
استانف فيه الاستثنا فاذا جاء الاستثنا لم يخل اما ان لا يفيد اخطار شيء بالبال او يفيد تكرير الامر حاصل مستغنى عنه
ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فيما يستغنى
عن التلفظ به فاذا هذا الاستثنا ليس مفيدا امرا دائما في الاتصال الى الغرض بل امرا سلف التصديق به وما سلف
التصديق فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة اليه فهو فصل بحسب اللفظ وبحسب الافاده فلا يفيد او يفيد

امر اتصالا

الله

لكان

مستغنى عنه ولا كذلك اذا قيل افاد نفس المحتاج اليه في وقته وكان مطابقا بدلالته لما هو المحتاج اليه في الوقت فتبين اذا ان
استعمال امثال هذه المقدمات على صورة قياسية تكلف ولهذا الواجب ان يستعمل على نحو ما قلنا كما يقولون لما كان كذا كان
كذا وليس كلما كان على صورة قياس فيكون له فايدة قياس فان قائلا لو قال كل انسان ضحاك صدق فاذا قال وكل ضحاك حيوان صدق
ولكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان حيوان ليس بعد ان علم انه ضحاك فيجب ان يفهم قول المعلم الاول على هذه الصورة ولا نظن
انه يرى ان بين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق او ان المقدم لا يكون موضوعا مقدما وهو غير مشكوك فيه كان المقدم اذا
لم يكن مشكوكا فيه لم يكن القضية متصلة حتى يكون قول القائل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في مقدمه او قولا غير متصل
بل معناه ان استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمته بان يستثنى مقدمه اذا كان تاليه بين اللزوم او كان بان لزومه لشيء او هو بين بنفسه
هو امر غير قياسي اي غير مطابق بدلالته على المحتاج اليه فان كان التالي لم يكن لزومه بينا فهو ابعد فيحتاج لا محالة في ابانته الى قياس
اقتراني ينتهي اليه اخر الامر ليكون الاتصال بينا فينفع فاذا لا يكون المقدمة المتصلة معرضة للاستثنا من مقدمها ما لم يكن مقدمها
مشكوكا فيه والتالي ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه او ظاهرهما بحجة مقدمات وصحان القياسات الخلفية والوضعية المتصلة فان الفايدة
في استعمالها على صورة قياسية انما يكون اذا كانت مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لا بد من اقتراني
واما المقدم فلا يخلوا اما ان يبين بقياسات استثنائية او اقترانية فان يبين باستثنائية فلا بد من ان ذلك ينتهي في اخر الامر الى
قياسات استثنائية مشكوك في مقدماتها تبين بالاقترانيات وان ما بينت في اول الامر بقياسات استثنائية وذلك اوضح فيكون
جميع القياسات المفيدة استعمالها على صورة قياسية يرجع الى الاقترانيات على انا لا نستبعد ان ينتهي الى استثنائية لا يحتاج ان يستعمل
على صورة القياس وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه فان قال قائل فانا نقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني فكيف
يبين مقدمها بقياس اقتراني فنقول هو في نفسه قياس اقتراني وعرضنا ان الشيء الذي يبين بالاستثنائي من مقدمه يتعلق بقياس اقتراني
فان كان نفس مقدمه كذلك فقد يتعلق البيان الاستثنائي بالقياس الاقتراني وان لم يكن كذلك بان بقياس غيره على اني قد بينت
ان استثنائية التالي الذي هو النتيجة من المقدم الذي هو القياس ليس على سبيل بيان امر قياسي عن قياس مفيد لكن لقائل ان يقول
ما نقول في القياس الاستثنائي الذي في الخلف الذي يستثنى فيه نقيض التالي لينتج نقيض المقدم فنقول ان ذلك ليس من الجنس الذي
هو بين المقدم بين لزوم التالي للمقدم وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذي يراد ابطاله وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم
وانما يبين ذلك بالاقتراني على انه اذا بان لزوم التالي بالاقتراني صح باستثناء نقيض التالي نقيض المقدم ولقايل ان يقول لم استعمل
والاستثناء من التالي قياس ليس مما يستغنى عنه فقد جاء قياس شرطي يستثناه كانه بين بنفسه لا يبين باقتراني كانه يقول ما
ان المستثنى اذا كان من المقدم فهو كما ذكرتم فما قولكم فيما يستثنى من تاليه فانه يتم بلا رده الى اقتراني البتة فنقول ان مثل هذا القياس
لا يخلو اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي واما ان لا يكون فان كان من جنس ما اللزوم فيه خفي احتاج الى الاقتراني في اثباته وان
كان اللزوم فيه بينا وكان لزوم التالي للمقدم بينا وكان كذلك لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي بينا لم يكن فايدة البتة في وضع
المتصلة على وجه يراد فيه ان يستثنى نقيض مقابلها تاليها لينتج نقيض المقدم فانا لو وضعنا نقيض التالي مقدما معرا عن تقديمه بلفظه
لما افاد لا افاد الفايدة على الوجه المذكور وكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا او امرا يقتضي تكريرا على قريب من النحو المذكور فيما سلف
ونحن لا نمنع ان يكون قياس مولف من المتصلات على الوجه الذي او ما نا اليه بل نعني ان ذلك لا يكون مفيدا وان كان لزوم التالي
للمقدم بينا لكن لزوم نقيض المقدم لنقيض التالي غير بين حتى يكون قولنا ان كان آ ب فج د بين بنفسه ثم يجوز ان يكون ليس ج د

وموجود معه ان آ ب الا اذا انضاف معه الى القضية الاولى فان كان استعملها مع وضع القضية الاولى كان بيان ان ذلك منتج مخلف
اقترانى قد عرفته وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس بين اللزوم فهذا اكثر ما امكننى ان اقوله فى نصرة راى من يرى ان المتصل لا يتم
الا بالحملى على ما فيه وعلى انه ليس الحملى مضطرا اليه من حيث هو حملى بل من حيث هو اقترانى وليس باستثنائى ولكن لما لم يكن المذكور من
الاقترانى فى كتابى او لوطيقا الا الحملى كان الحملى والاقترانى يجريان مجرى واحد واذ قد فرغنا عن مقصودنا هنا مستكفين ما تكلفنا
فيجب ان نبين ان الحملى لا يتم الا بمقدمتين وان نبين انه لا يحتاج المط الواحد الى اكثر من مقدمتين فننقل جميع ما نقوله فى
الحملى الى قياس اقترانى ان كنت علمته قدرا

الفصل الثاني

فى بيان انه لا يتم القياس الا بتضمنه معنى الكلية والايجاب

ان المطلوب اما ان يبين على سبيل انه لازم عن شىء او معاند فيكون نقيضه فى قوة اللازم فيكون سبيل بيانه
عنه سبيل الاستثنا فان كان يبين عن شىء لا على سبيل اللزوم عن موضوع او العناد له فلا يخلو اما ان يكون ذلك الشىء مركبا تركيبا
خبريا او يكون ليس كذلك بل لا خبر فيه وهو فى حكم المفرد فيكون لزوم الشىء عنه كما يلزم عن مفرد لوضعه او رفعه فيكون على سبيل
الاستثناء ايض فان كان يلزم عن شىء مركب تركيبا خبريا وليس على سبيل وضع واستثناء فلا بد ان يكون الذى يبين به نسبة ما
اخرى له الى هذا الشىء وليس يمكن ان يكون النسبة الا على احد الوجهين اما نسبته الى جملة هذا القول لا الى اجزائه ويكون اذا عقلت
تلك النسبة ووضع ذلك الشىء لزم هو سواء كان الوضع ايجابا او سلبا الزاما او رفعا بعد ان يجعل حكما وهذا القسم هو ايضا من
القياس الشرطى الاستثنائى واما نسبته الى اجزاء هذا القول المط واحدا فواحدا وذلك لان النسبة التى له الى ذلك الشىء اما ان يكون
الى الجملة واما الى اجزاء الجملة فانه اذا لم يكن نسبة ذلك الى جملة هذا القول ولا الى اجزائه حتى يكون تلك النسبة توجب جميع الاجزا
لم يجب ان يتصل فى الذهن باحد الحمليتين بالاخرى اعنى المط ببطلانه ويعلمه وان كان الشىء اذا احضر فى الذهن لزم ان يحضر
فى الذهن شىء اخر فتبين ان بينهما علاقة ما وكل علاقة بين معنيين معقولين اما ان يكون علاقة لزوم او ملازم ليس على سبيل ما
يكون بحمل ووضع واما ان يكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل ووضع فان كان الشىء الثالث الذى له نسبة الى اجزاء
المطلوب فتبين به المط انما نسبته الى اجزا المط هى على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع فانما يحصر منه اما ان يدل
على وجود الموضوع او وجود المحمول او وجودهما جميعا فقط دون الدلالة على سبيل النسبة التى بينهما فيجب اذا ان يكون العلاقة فيما
نحن فيه علاقة حمل ووضع ثم يجب ان يكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين فقط ويوجب وجود
الطرف او سلبه عن طرف او عكس ذلك لزوم علاقة ما بين الطرفين فالقياس بعد شرطى وانما الزم قول قولا وليس وجود ذلك الشىء
سببا لذلك بل جملة قول واحد يجتمع فيه منه مع احد الطرفين يلزمه صحة قول اخر فاذن يجب ان يكون العلاقة مع الطرفين معا
ويكون تلك العلاقة اذا اعقلت له معهما صار الحمل ايض كالملزوم والمطلوب كاللازم لان الثالث هو الذى جعل مجتمعين
مخاصة لا محالة تلك الخاصة يوجب دائما جميع الطرفين اللذين للمطلوب فاذا عقلت تلك الخاصية وهى انهما لما كانت لها الى
هذا الطرف نسبة كذى والى ذلك الطرف نسبة كذى وجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا فى اى مادة اتفقت واى قول
كان لان تلك الخاصية فى صورة المقدمة اعنى كيفيتها وكميتها وجهتها لا فى مادتها لزم وانما ان يصح اللازم فلا يحتاج ان
يبدا كل وقت بوضع شرطى واستثناء بل يقتصر على تلك الخاصية وان كان فى الحقيقة عند النفس شرطى واستثناء وكان
الحملى من هذه الجهة ايض يتم فى القوة بالشرطى واما الاقسام الاخرى التى يقع للنسب دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له
الطرفان وهو الوجه الذى يلزمه المط فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية فى هذه المقدمة الملزومة وصورتها المادتها وقد يوجد

المكنة

تلك الصورة بعينها فلا يلزم بها مثل صورة ذلك اللازم لزوما قياسيا بل عسى مثل العكس وكذب النقيض وليس كلامنا فى مثل ذلك
فقد بان واتضح ان القسم الذى يكون نسبة الشىء الثالث فيه الى اجزاء المطلوب حتى يجمعهما انما يكون على سبيل حمل ووضع ويكون
هيئة تلك النسبة ملتزمة للمط وذلك هو صورة التاليف وهذا الثالث لا يخلو اما ان يكون شيئا مفردا معنى او لفظا او غير مفرد
فان كان غير مفرد فلا يخلو اما ان يكون فى قوة مفرد او يكون اجزاؤه متباينة ولا يتصل منهما ما هو فى قوة مفرده فان كان فى
قوة مفرد فحكمه حكم المفرد الذى نقول فان وضع لا فى قوة مفرد بل يكون احد على انه شيئان او اشيا متباينة فاما ان يكون لكل واحد
منهما نسبة الى كلى الطرفين او يحملهما او بعضها له نسبة الى طرف وبعضها الى طرف اخر فان كان لكل واحد منها نسبة الى كلى
الطرفين فاما ان يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة منها فيكون القياس الواحد بما هو واحد ويكون ذلك الاخر اما فضلا واما قياسا
اخر وان كان انما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها فيكون جملتها هو الشىء المتوسط وهو من جهة ما هو جملة كمعنى واحد مثال
هذا والنسب معه آ ب وج وكل ما هو مع ج فهو د مثاله والنسب مختلفة آ ب وليس ج وكلما هو ب وليس ج فهو د وليسا
يبين هاهنا شرائط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى يتبين اخر الامر ان النسب هى تلك التى مضت وشرائط القياس هى تلك
التى مضت وانت تعلم ان المقدمة من حيث هى مقدمة من جملة القول الذى ليس مفردا اللهم الا ان يوحد من حيث تفصلها
فى جزئيها منها بل من حيث هى امر من الامور فيكون ايض فى قوة مفرد كقولهم قولنا كل آ ب محصورة واما من حيث مقدمة منفصلة
فلا يكون لها نسبة واحدة الى كل واحد من الطرفين فلا يجب ان يتصل بينهما ولا يكون حالها حال المتوسط الذى اوردناه
الذى فيه تركيب وقد دخل فى هذا البيان القسم الثانى وهو ان لا يتعين الاجزا فيه البتة بل يعتبر الجملة فظاهر انه يكون ح نسبة شىء
واحد ذى اجزاء واما القسم الثالث الذى وضعت فيه النسب متفرقة فبين انه لا يجب ان يلزم منه لازم البتة وذلك انه
اذا كان لشىء الى شىء نسبة حمل او وضع والتالى الى رابع نسبة حمل او وضع وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة فلا يجب من
ذلك ان يكون بين النسبتين بينهما علاقة حمل ووضع فان الاشكال كلها بهذه الصفة بل يجب لا محالة ان كان ولا بد ان يكون
بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة فى حمل ووضع فاذا كان كذلك وكل واحد منهما او واحد منهما فانه او لا انما يحدث علاقة
بين الثانى منهما وبين احد الطرفين ثم ذلك التالى يجتمع الطرفين فان النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة بل يجب ان يتحقق له
اولا نسبة ثم يؤدى الى الطرف الذى يخصه النسبة اليه اذا كان لا نسبة له اولا الى ذلك الا بواسطة هذا فهذا لا يكون قياسا واحدا
لانه يكون مشتملا على ما بين احد الساقين ان لطرف ما الى احد الشيئين الداخلين الذى يخص ذلك الطرف علاقة ونسبة ثم بيان
ذلك بين ان لهذا الطرف الى ذلك الطرف علاقة ونسبة وبينهما اجتماع فان لم يكن هكذى لم يجب للذهن ان يتبع علاقة علاقة
مثاله اذا كان طرفا المط آ ب والداخلين ج فى جانب ب ود فى جانب آ فان لم يكن لج ود علاقة لم يلزم شىء وان كان بينهما
علاقة كان اول النسب المؤلفة نسبة ب مع د ونسبة آ مع ج فان كانت هذه النسبة المؤلفة توجب نسبة مفرده له مع د
او مع ج ثم كانت نسبة ج الى آ او ب او نسبة د الى آ او ب توجب بينهما وقوع نسبة فقد بان المط قياسا وان كان لا توجب
بينهما وقوع نسبة لم يعرضها التاليف وانت تعرف هذا اذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية فيجد ان لزم
لا حد الداخلين مع احد الطرفين نسبة لزم ما بين الطرفين نسبة والا لم يلزم شىء ولما كان القياس الواحد على هذه
السبيل فاذا القياس الواحد انما الداخل فيه بالفعل او بالقوة واحد وهو اما موضوع لطرف محمول لطرف او موضوع
لهما او محمول عليهما ويجب ان يكون للمحمول فى المط نسبة الى الداخل بالفعل او بالقوة كلية وللموضوع نسبة اليه بالقوة او

نسبتها

الثاني يجمع

بالفعل موجبة حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذي هو موضوع المطلوب فاذا الاشكال القياسية ثلثة اعني الاقترانية كان قبل
ان الاستثنائية ايضا انما تتم بالاقترانية وكذلك الخلفية وكل مطلوب انما يتم بهذه الاشكال ويتم هذه الاشكال بالشكل الاول ثم قيل بعد
هذا القول في التعليم الاول ان كل قياس يتم بكلي وبموجب ولا ينتج كلي الا عن كليتين واما الجزوي فقد ينتج عن كليتين وعن كلي وجزوي
والنتيجة تتبع في الجهة احدى المقدمتين لا محالة فهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه من انه اذا كانت ضرورية وممكنة لم يجب نتيجة مطلقة
او مطلقة وممكنة لم يجب نتيجة ضرورية فقد بين لك من هذا انه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية ومما هو موجب بالفعل او بالقوة كالممكن
والمطلق الصرف اذ قوة سالبة قوة موجبة وتبين لان الكلي نتيجة الا كليتان واما الجزوي فقد ينتجه كليتان وكلي وجزوي والممكن
لا ينتجه الا موجب والسالب لا ينتجها الا سالبة وموجبة لا موجبتان وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة اما كلتاهما
واما احديهما فظاهر من اعتراف المعلم الاول بهذا ان الذي يورده من استنتاج ممكنة عن مطلقة وضرورية هو على سبيل التشكيك
وكذلك ما ينتجه من مطلقة عن ضرورية وممكنة

الفصل الثالث في القياسات المولفة من مقدمات اكثر من اثنين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة

قد اسلفنا لك انه لا قياس اقتراني عن مقدمة واحدة ولا اكثر عن مقدمتين
وبقي لك ان تشكك وتقول انا قد نشاهد اقاويل قياسية يحاول بها ابانة مطلوب واحد وتكون المقدمات فيه اكثر من اثنين
ومما يدل على ذلك كتاب الاصول في الهندسة وغيره فنقول ان المقدمات تكثر في القياسات وتزيد على الاثنين لاحد وجوه
ثلثة اما ان تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي اقرب واما ان تكون
مورده على سبيل الاستقراء والتمثيل فلا تكون مقدمات القياس نفسه بل مقدمات استقراء يعرف بها صحة مقدمة واما ان تكون
خارجة عن الضرورة وعن المنفعة القريبة من الضرورة وهذا على وجوه بعض تلك الوجوه ان يورد للحيلة وبعضها ان يورد
للزينة وبعضها ان يورد للاستظهار للايضاح فاما المورد للحيلة فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كان المقدمات الضرورية
صرفة يحدس ما يساق اليه من النتيجة وعلم كيفية انسياقها اليه فيعسر في تسليمها فاذا اخفي وجه انسياقها وظن بها انها عدة
الحدوى وخصوصا الاختلاطها بما لا يجدى بها ركب المعاشرة في تسليمها وهذا في الجدل والامتحان وقد يقع مثل ذلك
الغامض والتلبيس والراي المتدقيق واما التي للزينة فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب والتخلص وهي مقدمات
وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة واما التي للايضاح فكان الامثلة المستغنى عنها وانما يورد للتقرير كالاستشهادات
المستغنى عنها وكتقسيم اللفظ وكالانتقال من لفظ الى لفظ وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل واما القياس القريب فمحال ان
يكون من اكثر من مقدمتين بل يحتاج ان يكون الاصغر فيه بالقوة او بالفعل داخلا تحت حكم الاكبر كلي فالتكثر اذا ان وقع
وليس بسبب الاستقراء وغير ذلك من هذه الوجوه فهو بسبب تركيب القياس ومعنى تركيب القياس ان يكون قياس مولف
من مقدمتين كلتيهما او احديهما يحتاج الى قياس ينتجها فيتركب قياسان احدهما على المقدمة والاخر على المطلوب ومقدمات
المطلوب زوج لا محالة والمقدمات المنتجة لاحدى المقدمتين زوج والنتيجة ايضا لكلتيهما زوج اذ هو ضعف ما هي الواحد وجمع
الزوج الى الزوج زوج فاذن مقدمات القياسات البسيطة والمركبة ازواج فان كان عددها فردا فهناك اما
نقصان واما زيادة واما عقم ان كان لا يتم بزيادة ولا يستوي بنقصان والذي بنقصان فهو على وجهين اما ان يكون
المقدمات قد اسقط الكبرى منها استغناء بما لها في اشتهارها من الظهور او ايهام استغناء بالظهور فيما الوصرح به لظهر
كذبه كما في المغالطة والخطابة او اسقطت الصغرى بسبب من ذلك واما ان يكون الاسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة

لا الظهورها في نفسها ولا بحمله ولكن لانها قد ظهرت بتاليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يغني عن ان يجعل بعد ذلك مقدمة فتسقط التي عن
المقدمتين واولي بالمقدمة الاخرى فيكون ثلثة وينتج المط واذا كان على كل مقدمة قياس فبعد ان تسقطا معا كما تسقط النتايج
استغناء بالظهور بل ان اسقط منها شيا فالتي تتاخر قياسها فان الذي سبق قياسه كانه نسي عند الاشتغال بما تاخر قياسه وكان
نتيجة الاقرب زمانا من القياسين اولى بان لا تذكر واما الذي بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكرها واما الذي لاجل
العقم فهو ان لا تكون الفردية ترجع الى الزوجية بوجه لا بنقصان ولا بزيادة فكل قياس مركب فاما ان يكون موصولا واما ان
يكون مفصولا والموصول هو الذي يكون النتايج المتقدمة للمطلوب التي هي المقدمات للمط مذكورة فيه بالفعل سواء كان
التركيب بسبب حاجة احدى المقدمتين الى القياس فيكون تركيبا واحدا او بسبب حاجة المقدمتين كلتيهما اليه فيكون
تركيبا مضاعفا فقد ذكرت النتايج على انها نتايج ثم ذكرت على انها مقدمات وذلك بان يبدا من ابعد المقدمات عن المط
فيقرن بين اثنين اثنين منها فينتج نتيجة هي مقدمة فان احتيج الى ان يستنتج مقدمة اخرى فعل وان لم يحتج احدث تلك المقدمة
والمقدمة الاخرى فانتج منها فيكون اربع مقدمات ونتيجتان واما ان احتيج الى ان يستنتج الاخرى اورد له قياس من مقدمتين
واستنتج فيكون في طبقة واحدة اربع مقدمات ونتيجتان وفي الطبقة الثانية مقدمتان ونتيجة فيكون جميع المقدمات في التركيب
ستة وجميع النتايج ثلثا ويكون عدد النتايج نصف عدد المقدمات ويكون في كل قياس ثلثة حدود ونتيجة فان كان على كل مقدمة
قياس وكانت المقدمتان مشتركتين كانت ستة حدود الا ان الواحد منها مشترك في الوسط فيكون خمسة حدود ولكن من
المشترك ومن احد طرفي الخمسة يحصل احدى المقدمتين القريبتين ومن المشترك والطرف الاخر يحصل المقدمة الاخرى ومن
طرفي الخمسة يحصل المط الذي اليه يساق تركيب القياس وان كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك قياسان فقط فيكون
هناك اربع مقدمات مقدمتان على المقدمة ومقدمتان على النتيجة احديهما نتيجة القياس الاول والاخرى غير محتاجة وينتج منهما المط
فيكون عدد المقدمات مع احد النتيجة مكررا اربعا وعدد النتايج اثنين ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتايج واما عدد
الحدود فيكون مساويا على عدد المقدمات مثاله كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل د ه فكل ج ه فيكون الحدود ج و ب
و د و ه والاصل في هذا انه ان كان القياس واحدا كانت المقدمات من حد ثلثة فان كان القياس اثنين ولكن الثاني
في درجة الاول اي ليس فيه شيء نتيجة عن القياس الاول بل ينتجان نتيجتين متباينتين كانت المقدمات اربعا وكانت الحدود شيئا
الا اربعا فان كانت القياسات على مقدمتين مشتركتين بما جزا قياس اخر صارت خمسا فان صارت المقاييس التي في درجة
واحدة ثلثة تنتج متباينات كانت المقدمات ستة والحدود تسعة فان كانت النتايج الثلث تشترك على الولاء صارت الحدود سبعة
ولا تزال يزداد عدد الحدود في المقاييس المسالمة على عدد المقدمات بواحد ويكون المقدمات ازواجا والحدود افرادا ويكون
النتايج نصف عدد المقدمات تارة ازواجا وتارة افرادا الا ان انصاف الازواج يكون ازواجا ويكون افرادا واما اذا كانت القياسات
ليست نسبتها هذه النسبة لكن احد القياسين اقدم مرتبة من القياس الثاني الذي يوجد فيه مقدمة في الاخر فانه اذا تم القياس
الاول كانت الحدود ثلثة فاذا جاء القياس الثاني جاءت مقدمة اخرى وحد اخر فيكون القياسين في البسيطة ستة حدود
اثنان من الستة حد عدد القياس الاول فيبقى للقياسين اربعة حدود فيكون عدد الحدود عدد المقدمات والنتايج نصف
عددها فان جاء قياس ثالث جاء مقدمة تضاف الى النتيجة الثانية ويكون بزيادة حد ويكون المقدمات مع ما فيها من
النتايج الاول ستا والنتايج ثلثا والحدود خمسة واذا كانت المقدمات اربعا كانت الحدود اربعا والان لما ازداد حد نقصا

المقدمات شيا ان زادت نتيجة لما سلف ومقدمة فان زدنا حدا الى ادنا قياس فصارت المقدمات ثماني والنتائج اربعا والحدود
شيا فيكون في القياس الاول عدد الحدود اكثر من المقدمات بواحد وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد كان المقدمات
قد لحقت الحدود ثم من بعد ذلك يكون مجاوزة في كل تركيب اذ مع كل حد زائد مقدمتان فان الحدود كانت اولا ثلثة ولم يزد
فصارت الحدود اربعا وزادت مقدمتان فصارت المقدمات اربعا فلما زاد حد صارت المقدمات ستا والحدود خمسا وعلى
هذا القياس فيكون المقدمات دائما ازواجا ويكون الحدود في اول الامر فردا اذ هي ثلثة وفي التركيب الثاني زوجا وفي
الثالث فردا وكذلك ينتظم دائما فان كان التركيب مختلطا لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب اما ذلك الترتيب فلان
المقدمات وان بقيت ازواجا فالحدود لا يبقى افرادا ولا يكون لها نظام واما هذا الترتيب فان المقدمات دائما تبقى ايضا ازواجا
لكن الحدود لا يكون زائدها مشتملا على زائد العدد وعلى توالية وليس يكون المقاييس المركبة هذا التركيب ولا التركيب الاخر
الذي سنذكره الذي من قياسات من شكل واحد الا ان يكون المط كليا موجبا فان القياسات عليه وعلى مقدماته تكون
من الشكل الاول ومن الضرب الاول اعني من الحمليات فان كان المطلوب سالبا كليا فان القياس على احد مقدمتيه وهو الكلي
الموجب ان يكون من الشكل الاول واما على المقدمة الثانية فيكون من الشكل الاول ومن الشكل الثاني وبحد واحد
باعيانها مثاله المط لا شيء من ج آ فيكون تركيب قياسية الاوسط وهو الذي هو قياس على مقدمتيه على وجوه فاما ان كانت
المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة اعني في القياس القريب من المط وكان هذا القياس القريب من الشكل الاول فان
تجد الصغرى لا تبين الا بالشكل الاول والكبرى تبين بالشكلين وتبين بالشكل الثاني من وجهين احدهما والكبرى من
الشكل الاول كل ج ب وكل ب د فكل ج د كل د ه ولا شيء من ه آ ولا شيء من د آ فلا شيء من ج آ الوجه الثاني والكبرى من الشكل
الثاني وصغراه موجبة كل ج ب وكل ب د فكل ج د كل د ه ولا شيء من آ ه فلا شيء من د آ فلا شيء من ج آ الوجه الثالث والكبرى
من الشكل الثاني وصغراه سالبة كل ج ب وكل ب د فكل ج د لا شيء من د ه وكل آ ه فلا شيء من د آ ولا شيء من ج آ واما
ان يكون المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة في القياس القريب ويكون القياس من الشكل الثاني فيكون الصغرى لا
تتبين الا بالشكل الاول والكبرى تتبين بالشكلين الوجه الاول والقياس على الكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د
فكل ج د كل آ ه ولا شيء من ه د فلا شيء من آ د فلا شيء من ج آ الوجه الثاني والقياس على الكبرى من الشكل الثاني والصغرى
موجبة كل ج ب وكل ب د فكل ج د كل آ ه ولا شيء من د ه فلا شيء من آ د ولا شيء من ج آ الوجه الثالث والقياس على الكبرى
من الشكل الثاني وصغراه سالبة كل ج ب وكل ب د فكل ج د لا شيء من آ ه وكل د ه فلا شيء من آ د فلا شيء من ج آ واما ان كانت
المقدمة الصغرى سالبة ولا تنتج الا من الشكل الثاني فيكون من ذلك وجوه ثلثة هي عكس الوجوه الثلثة المذكورة وانت يمكنك
ان تعلم ذلك فان كانت المط جزئيا موجبا فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين احدهما وحدها كلية فان كان على
صورة الشكل الاول كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من الشكل الاول و
الجزئية موجبة صغرى لا محالة واما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان الابعدان من الشكل الاول لا غير واما
من جزئية وكلية فيكون تارة الجزئية صغرى وتارة كبرى وان كان القياس القريب من الشكل الثالث وصغراه جزئية وكان القياس
على كبراه من الاول وعلى صغراه اما من الاول كما علمت واما من الثالث على وجهين وان كان صغراه كلية كان القياس على صغراه
من الشكل الاول وعلى كبراه اما من الشكل الاول واما من ضروب الثالث فان كان المطلوب جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس القريب

عليه من الشكل الاول وعلى كبراه الثاني والثالث فان كان القياس القريب عليه من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل الاول
لا غير وعلى صغراه من الشكل الاول على ضروب ومن الشكل الثاني على ثلثة ضروب وان كان القياس عليه من الشكل الثاني وصغراه
موجبة وكبراه كلية فيكون القياس القريب على كبراه من الاول ومن ضربي الثاني وعلى صغراه من الاول ومن ثلثة ضروب الثالث
وتركب المزاوجات فيه فيكون ثمانية وان كانت صغراه سالبة يتبين كبراه بضرب من الاول وصغراه من الاول وضربين من الثاني
وثلثة ضروب من الثالث فيكون اربعة وعشرين تركيبا واما التركيب الذي يكون على سبيل فصل النتائج من المقدمات بان يذكر
المقدمات وتترك النتائج اصلا الا النتيجة الاخيرة مثل قولهم كل ج د وكل د ه وكل ه ر وكل ر ح فكل ج ح فان اول القياس الذي
فيه بالفعل لا محالة وهو من مقدمتين والقياس الثاني مذكور كبراه في المثال الذي اوردناه فكلما زدنا حدا زدنا مقدمة فيكون
لما زدنا حدا رابعا جاءت مقدمة ثالثة واذا زدنا حدا خامسا جاءت مقدمة رابعة فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود
بواحد فان كانت المقدمات زوجا كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود زوجا وكذلك على الولاء
لكن مع زيادة كل حد يزيد نتيجة في القوة اعني من النتائج النافعة في المط فكلما زدنا حدا زادت نتيجة فيكون النتائج الزائدة النافعة
في المط هي بعدد الحدود ومثلها في الزوجية والفردية ومعنى قولنا النتائج النافعة في المط انه في قوة مثل هذا التركيب ان
تستنتج نتائج غير نافعة في المط والنتائج النافعة في المط في المثال الذي اوردناه فمثل كل ج ه ومثل كل ج د واما غير النافعة في
المط فمثل قولنا ان نقيس من تلك المقدمات فنقول كل د ه وكل ه ر فينتج كل د ر فهذه النتيجة غير نافعة في المط في سيقنا الذي سقناه
وان كان لنا ان نسدي بترتيب اخر ونسوق اخر يجعل فيه مقدمة ج ه بعينه ومقدمة ه ر بعينه ثم نسيهما ثم نضيف اليهما مقدمة ر ح
على اساسه لكن يكون قد غير النسق الذي فرضناه في هذا المثال وهذا النوع لا يستفاد فيه مع زيادة كل حد نتيجة واما النوع الاخر
فانا ننتج اولا ان كل ج ه ثم نضيف اليه كل ه ر فينتج كل ج ر ثم نضيف اليه كل ر ح فينتج كل ج ح واما كل د ر وما يجري مجراه فانه لا ينفع
بوجه من الوجوه في هذا الترتيب من القياس واعلم ان الحد الزائد يدخل في جانب الحد الاصغر وفي جانب الحد الاكبر وفي الوسط فاما
الكلي الموجب فلا يكون القياسات المركبة عليه الا من الشكل الاول ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في
المثال الذي اومانا اليه واما الكلي السالب فيكون عليه قياسات مركبة على الوجه المذكور في الموصولات فنظير الوجه الاول
كل ج ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من آ ه فلا شيء من ج آ ونظير الوجه الثاني كل ج ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من آ ه
فلا شيء من ج آ ونظير الوجه الثالث كل ج ب وكل ب د ولا شيء من ه د وكل آ د فلا شيء من ج آ وكذلك الحال في جميع الوجوه
التي ترك فيها النتائج اصلا ورضي بها وهي بالقوة وانما يذكر هو منها بالفعل فقط الاخيرة من هذه الاشياء يتبين ان الكلي الموجب
مما يصعب وجود القياس عليه جدا كان قياسا مفردا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من ضرب واحد من شكل واحد ومقابله
يسهل وجود القياس عليه جدا لانه يتبين بستة ضروب مفردة اعني بها المقابل الجزئي السالب ويتبين بضروب كثيرة جدا
من القياسات المركبة عددناها لك ويلي الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ويلي الكلي
السالب مقابلة الجزئي الموجب ويعرف ذلك من ذلك المذهب ايضا واعلم ان التركيب المتصل اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد
الموجبات فالاحسن ان يوصل فان النظام ينقطع هناك واما اذا كان الابتداء من السوالب ثم تلاها موجبات الى عدد كان استمرار
القياس على تركيب الفصول وقد تركب قياسات استثنائية واقترانية فيكون الاقترانية اما داخلا لانتاج الاتصال او الانفصال
او لانتاج الاستثناء

الفصل الرابع

في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب

قد اشتغلنا الى هذا الحد بتبيين ان القياس ما هو وكم ضروبه وما الفرق بين بسيطه ومركبه وليس يكمل انتفاعنا بان نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح اذا لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله ذلك لانا اذا احتجنا الى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو ويكون مثلنا كمثل من يعلم ان الدواء النافع لعلة كذا ما هو وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله وايجاده فانه ان اتفق ان صادفه معمولا محصلا انتفع به وان لم يتفق بقي متحيرا لا ينفعه علمه بماهيته وكيفية حاجته الى تحصيله فحري بنا ان نشتغل بتعريف كيفية اكتساب القياس استعمالا على وجه كلي اما اكتساب القياس من حيث هو برهاني او جدلي او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا هذا بل كان بحثنا انما هو عن القياس الكلي لا عن قياس ما تعين برهاني او جدلي او غير ذلك كذلك بحثنا عن اكتساب القياس انما هو عن القياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولنعبر عما افادنا المعلم الاول في ذلك وان كان جميع الصناعة مستفادة منه بقوة او بفعل فنقول قد علمنا ان الامور اما شخصيات واما كليات والشخصيات قد تكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات فاما محمولة على الشخصيات كهذا الابيض على زيد فلا يكون بالحقيقة وهذا شيء قد وضح لك في موضع اخر واما الكليات فمنها كليات قريبة من الاشخاص بلا واسطة ومنها كليات بعيدة عنها والاعم لها واما امور في الوسط وكل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي واما كان بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض او حمل عارض على عارض اخر يشاركه في الموضوع الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الابيض على الموسيقار وليس كل حمل عرضي انما يكون من حمل موضوع على عرضه بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاته المقوم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان وزيد على الانسان وذلك في القضايا المحصورة الجزئية لكن الامر الذي هو في نفسه واجب بحسب طبايع الامور من غير اعتبار عارض من خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم ويكون الامر موضوعا لخواصه وعوارضه لا بالعكس والمحمولات التي تحمل بالطبع على شيء واحد يتبين من حالها انها متناهية سواء اخذت محمولة حقيقة او مشهورة فان كثيرا مما لا يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا انه محمول ذاتي وربما كان لا عام وهو بالحقيقة ويكون في المشهور انه له عاما وهو من اعم العوام واخص الخواص امور انما اكثر الكلام فيها واكثر البحث عنها فاذا اردت ان تكتسب القياس فضع الحدين واطلب حد كل واحد منهما وخاصته وكل ما يلحق كل واحد منهما اعني الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وفصولها والعوارض لها ولشيء من مقوماتها وفيها اجناس عوارضها وفصول عوارضها وعوارض عوارضها وبالجملة لواحق اللواحق فانها عوارض ايضا وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبه الحد اليه النسبة المذكورة ومما يلحقه ما يلحقه فهذه مواد طلب الايجاب واما مواد السلب فاطلب ايضا الامور التي لا توجد ضرورة او اطلاقا للحد حد منهما ولا تشتغل بطلب ما لا يلحقه حد حد فان ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق واما ما لا يلحق فليس نفس ما يلحق فان الموضوعات التي على المجرى الطبيعي من المحمولات التي على المجرى الطبيعي فان دخل بعضها في بعض اذا كانت على غير المجرى الطبيعي كما قد علمت فاذا حصلت ذلك فعند ذلك تتامل حال كونها ذلك حقيقة او مشهورة واعلم انك كلما انعست في الاستكثار من هذه اللواحق والملحوقات وما لا يلحق فانت اقرب من اصابة الغرض واللواحق التي تلحق غير اللحوق الكلي مما لا تنتفع به في اكثر الامر بل علمت ان اخص الكليات وكذلك في الملحوقات وفيما لا يلحق واعلم ان القياس انما يحصل لك من الكليات وليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للموضوع بل ما يلحق كلية الموضوع وقد استثنيت هذا فيما سلف وكما لا تفيد اشتغالك بتامل ما لا يلحقه الموضوع اعني قبل مثل هذا اللحوق الكلي كذلك لا تفيد اشتغالك بتامل ما يلحق الكلي هل هو لاحق للموضوع فان لاحق اللاحق لاحق وكذلك لا تفيد اشتغالك بتامل الملحوق الملحوق هل هو ملحوق اللاحق وكذلك لا تفيد اشتغالك بتامل شيء هل يلحق الطرفين جميعا او هل لا يلحق الطرفين جميعا اذ قد علمت ان ذلك لا يفيد الان لا يحصل نظرك

من حيث لحوقه ومن حيث لا لحوقه بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة فذلك مفيد جدا في اشتغالك به على راينا خاصة التي سنذكره ان نذكره ولا تفيد ايضا ان تنظر هل في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع فان ذلك لا ينعقد عنه قياس ويجب ان تتامل حال اللحوق الضروري والممكن والذي هو دايم واكثري فان كل مطلوبك موجبا وهو كلي طلبت في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات المحمول فان وجدت فعند ذلك ينعقد قياس فان كان جزئيا فاطلب في ملحوقات كل واحد من الطرفين فاذا اصبت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة فان لم تجد ذلك ولكن وجدت في ملحوقات احدهما لاحق للاخر كله او بعضه افادك ذلك وان كان المطلوب سالبا فاطلب لواحق احد الجزوين هل فيها شيء في جملة ما يلحق الاخر فان صادفت انعقد لك قياس من الشكل الثاني وان كان جزئيا وطلبت هل في ملحوق احدهما ما لا يلحقه الاخر فان وجدت انعقد لك قياس واذا اشتد بت فههنا علمنا ان الحد الاوسط انه هو الذي يلحق القياس واذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق فاستدل من اعم لواحق احدهما هل هو مما لا يلحق فانك ان وجدت غير لاحق كفيت المؤنة وعلمت ان ما دونه غير لاحق وان لم تجد كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة بعد درجة بشرط ما هو اعم ويندرج عنه على التوالي فان ذلك يسرع الاصابة ومصادفة القياس الاول فان سلب الناطق عن البياض ليس بسلب اول بل سلب الجسم عنه او الجوهر فاذا اكتسب في طلب هذا الامتحان فلا يكون اقصى طلبك انه هل في لواحق الحدين شيء مضاد للواحق الحد الاخر او مغاير حتى تقول مثلا ان ج بارد وا حار فتقول ج سماوي وا ارض وذلك لان الحد الاوسط يجب ان يكون شيئا واحدا واما ههنا فان الاوسط اثنان وذلك تضطرك الى ان تجعل ما يمكنك به قياسا واحدا اكثر من قياس واحد وذلك لانه ليس انما يصح ج مسلوبا عن ا بسبب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما وصف به ا فلذلك حتى يكون هذا هو الذي لاجله ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل الضد مضاف او عدم او ملكة او غير ذلك لكان القياس ينعقد لكن السلب الاول فهو كون شيء مما هو لاحق لا ج غير لاحق لا او بالعكس والبارد اذا كان قياسه الى ا قياسات احدهما انه غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه القياس لانه غير لاحق فقط فانك ان حفظت كونه غير لاحق ونبذت كونه مضاد اللاحق استمر القياس المطلوب وان امكن ان تحفظ كونه لا لحوق ضد وتتوهم انه لاحق مثلا حتى يجعل الاضداد قد يلحق بالشيء الواحد لما كان ينعقد عنه القياس وهذا يحوجك الى ان تتكلف طلبين فانك اذا وجدت البارد يلحق ج ونظرت هل يلحق البارد ا او لا يلحقه فوجدته في جملة ما لا يلحق ا كفيت المؤنة فاما اذا استانفت الطلب بعد حصول الاول فاخذت تبحث هل في لواحق ا ضد له فانما تبحث بحثا خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا اخر وبالحقيقة اذا وجدت هذين فلم تجد قياسا واحدا بل قياسين فانك في استعمالها كانك تقول ج بارد ولا شيء من ا بارد وج ليس بحار وا حار والخلف ايضا قد يكتسب بهذا النحو وذلك لانك اذا اسعت لواحق وملحوقات حدود النقيض وما لا يلحقه فوجدت فيها ما ينعقد به مع احد طرفيه مقدمة صادقة ينتج مع النقيض محالا كنت قست قياس الخلف وكيف لا تنتفع بهذا الاعتبار وكل خلف كما سيتضح لك فانه يرجع الى المستقيم بوجه من الوجوه وكذلك يمكنك ايضا ان تكتسب من هذا الماخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت ويمكنك بهذا الوجه ان تكتسب الاستقراء ايضا واذا تاملت موضوعات الموضوع واذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة امكنك ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزوي بقوة الانعكاس وهذه للمساواة في الايجاب هو ان يكون الايجاب على الموضوع فقط وفي السلب ان يكون السلب عنه فقط ويجب ان تتامل في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل الامكان فاما المطلق فان عسر بشرط ان لا يكون لا دايما وجدته من مادة الممكن وان اخذته عاما فانهما وجدته يصح لك مطلقا فلا تحتاج ان تبحث عنه بحثا خاصا فان قال قايل فكيف يمكننا ان نجعل ما يمكن مطلقا كليا فانا نجد الكتابة ممكنة للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب فنقول ما قد

او صنالك ان ماحد اللواحق الكلية والملحوقات الكلية فذلك هو المقدم فاذا شئت ان تعتبر الامكان والضرورة فالحري ان تعتبرها
بعد ذلك واللواحق الكل اذا كان غير دايم ولا ضروري فهو ممكن ومطلق على ما علمت وبان لك هنالك ان هذه المطلقات موجودة
وان كانت القضية المولفة من الانسان والكاتب ليس من حملها فاذا كان اشتغالك باعتبار الضرورة واللاضرورة وجدت
الامكان مع اللواحق الكل وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري فقد وجدت وان كان مرادك الاعم وهو الاصوب ان تكون
مرادك فانهما وجدته وجدت المطلق فيجب ان تبحث عن الشيء هل هو مطلق محال وكما ان السلب والحمل قد يكون بالحقيقة وقد يكون
بالشهرة فكذلك الضرورة واللاضرورة قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة والمشهور ايضا منه ما هو مشهور بالحقيقة ومنه
ما هو مشهور في بادي الراي فانت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب ان تعين جميع ذلك ويجب ان تعلم ايضا ان لكل صناعة مقدمات
خاصة فتكون اللواحق والملحوقات وما لا يلحق انما تطلب بحسب ما ملك الصناعة فان ادراكها بالحيلة المشتركة ادراك عسير وكثير منها
يحصل بالتجربة وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما فهذه اشارة الى اكتساب القياس واما تفصيلها فحيث نتكلم في صناعة الجدل
وللقايل ان يقول ان كانت هذه الجملة بازاء ذلك التفصيل فاذا هنا نحن في اكتساب القياس نبحث عن كلي بل نحو مطابق البحث الجدلي
فنقول ان البحث الجدلي في ذلك هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات والمشهورات اعم من الاوليات فكل اولي مشهور و
ليس كل مشهور باولي فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث الجدلية من حيث هي ايضا نافعة في المشهور لكن انما ننظر فيها في كتاب الجدل
من حيث هي مشهورة ونطلب في البرهان من حيث هي حقة وننظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمهما فهذا البحث والبحث
الذي في الجدل تشتركان في المباحث ويختلفان في ان هذا البحث اعم من ذلك بالاعتبار وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا
ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة بل من حيث هي مقدمات وفي كتاب البرهان ان تبحث عنها من حيث هي اولية وحقة وفي كتاب
الجدل تبحث عنها من حيث هي مشهورة وان كان قد تدخل البحث الاول والنافع في البرهان في ذلك البحث فليس تدخل بالذات
بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدم يحمل عليه من حيث هو ونحو البحث الذي في البرهان فقد تدخل
في هذا بالذات اذا كانت المقدمة امرا يحق كل واحد من الامرين من حيث هو هو والمقدمة اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن
الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة يصلح ان تفصل فيجعل بحثا عن المقدمة
من حيث هي مقدمة برهانية والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة فلا يكون حينئذ البحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية
فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجدلي والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء من البحث عن المقدمة المطلقة كما ان القياس البرهاني
والجدلي هما جزءان من القياس المطلق وليس ولا واحد منهما جزءا من الاخر ولكن لقايل ان يقول فما لكم اعرضتم عن النحو الخطابي و
السوفسطائي والشعري ولم تحيلوا عن الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري بل احلتم على الجدلي فنقول لان اكتساب القياس منفعته
الكبرى في الامور الكلية والصنائع المعدة نحو ذلك ثلث البرهان والجدل والمغالطة مذمومة ونعلم ليؤمن من الوقوع في حبائلها
مقاييسها المصنوعة وكيف يكون تعلمها لاجل اكتسابها على انك اذا احدثت مكان الحق او المشهور في اللواحق والملحوقات وما لا
يلحق قد يكون صادفت القياس المغالطي

الفصل الخامس في بيان غلط من ظن ان القسمة قياس

وقد ظن قوم ان القسمة هي سبيل الى اكتساب القياس بل انما هي القياس فمنهم من جعل قياسا على كل شيء ومنهم من جعلها قياسا
وبرهانا على الحد وجعل الحد محتاجا الى البرهان وجعل البرهان القسمة فاما الحق فان القسمة انما يكون منها القياس المسبوق
الى الانتاج قضايا منفصلة على ما علمت واما على غيرها وعلى الحد فلا وليست ايضا قياسا بل مقدمات قياس ولنبين ان القسمة ليست

الملحوق الكلي

بالجملة

قياسا على الحدود المنفصلة التي في اجزائها ثم لنبين ان القسمة ليست قياسا على الحد فاما التبيين الاول فنقول فيه اولا
انهم يرومون ان ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا والشيء الموجب انما يثبت لموضوع بتوسط وسط هو اما اخص من المحمول الذي هو الاكبر
او مساو له واما القسمة فانما يكون الاكبر فيها دائما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مائت واما ازلي ثم تقول والانسان
حيوان فان انتج هذا فانما ينتج منفصلا فقط واما الانسان ازلي او مائت فلا ينتج منه البتة اللهم الا ان يوجد لك احد افق
ان الانسان حيوان ازلي او مائت فان ههنا هذا معطى لك بنفسه او بقياس اخر فما الذي احوجك الى القياس عليه فان القياس عليه
فان القياس انما يكون قياسا اذا كان مفيدا للعلم بالمجهول ولهذا يكتسب ويطلب واما المفروغ عن معرفته فاكتساب القياس
عليه كالفضل فكيف اذا كان الذي يكتسب ومنه لا ينتج المطلوب فان قال قايل ان ههنا نفيدنا ان الانسان اما مائت واما ازلي
بان نقول الانسان حيوان وكل حيوان اما مائت واما ازلي فينتج ان الانسان اما مائت واما ازلي ثم نقول لكنه ليس بازلي
فينتج انه مائت او انه ليس بمائت فينتج انه ازلي فنقول اولا ان القسمة ح لا يكون مفيدا من حيث تعقد القياس الاقتراني
بل من حيث تعقد القياس الاستثنائي لا نتيجة منفصلة واما ثانيا فانه لا يخلو اما ان يكون قولك الانسان ليس بازلي بينا
او قولك ليس بمائت بينا او لا يكون ايهما اعرف بينا فان كان قولك ليس بمائت بينا وكان كونه ازليا بينا لم يحتج الى قياس
فان لم يكن كونه ازليا مبهما بينا فلا يخلو اما ان يكون بينا ان الشيء اذا لم يكن مائتا فهو ازلي او لا يكون فان كان بينا بلا وسط
يكفينا ان نقول ان الانسان ليس بمائت وما ليس بمائت فهو ازلي من غير قسمة وان لم يكن بينا بل كان جايزا عندك في اول
الامر ان يكون بعض ما ليس بمائت ليس بازلي او يرد فيه الحيوان فاستدلالك لكنه ليس بمائت لا ينتج ذلك ما لم تقل لكنه ليس بحيوان
مائت فيجب ان يكون قسمتك ماخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم اليه اذ القسمة على وجهين احدهما ان لا يوجد المقسوم
جزءا من المقسوم اليه كقولك كل حيوان اما مائت واما ازلي والثاني ان يوجد كقولك كل حيوان اما حيوان مائت واما حيوان
ازلي فاذا يجب ان يكون قسمتك على هذا الوجه لزمك ايضا ما قلنا فانه ان كان بينا ان كل انسان حيوان ليس بمائت وبينا ان كل
حيوان ليس بمائت فهو حيوان ازلي فكان مطلوبك ان كل انسان حيوان ازلي فقد يمكنك ان تنتجه من التاليف من غير قسمة
فاذا ليس يمكنك من طريق ان تنتج الاطراف واما استعمال القسمة لاثبات الحد ولو ما فيه ان القسمة لا تعد لثبات ما احد هو
المحمول الاعم الذي يجب ان تقسم قسمة مثلا كالحيوان في هذا الموضع بل يجب ان يكون ذلك موضوعا ثم نقول مثلا الانسان حيوان
وكل حيوان اما مائت واما غير مائت فاذا وقف ههنا لا يكون الحد قد حصل لك بل يجب ان تضع وضعا وتاخذ اخذا
ان كل انسان حيوان مائت ثم نعود فنقول ان كل حيوان مائت اما ناطق واما غير ناطق فنضع وضعا مرة اخرى ان الانسان
ناطق فيجتمع ان الانسان حيوان ناطق مائت فاذا فعلت ذلك لم يمكنك من ذلك ان تعلم ان هذا حد فان القسمة لا تدل على
ان هذا مساو وليس باعم فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك افادة ضرورية والحد كما تعلمه مولف من جنس ومن فصول
والجنس لا يكتسب بالقسمة والفصول هي التي تكتسب بالقسمة وليست التي تكتسب بالقسمة والتمام وهو المساواة ليس يمكن ان
تبين بالقسمة انه قد حصل وايضا فان الذاتية والعرضية لا تتبين بالقسمة فاذا القسمة تسرق الحدود في عمدة القياس و
الانتاج خصوصا في الحد ومع ذلك فانها لا تخلو عن جدوى فانها تنبه على ترتيب الفصول وتنبه على ما ينقسم اليه
الشيء لانه ولما هو هو وعلى ما ينقسم اليه بالعرض فان انقسام الحيوان الى الناطق وغير الناطق امر له لانه حيوان واما
الى السواد والبياض فليس لانه حيوان والقسمة لا تفيد هذا بالذات ولكن بالتنبيه والقسمة تنبه متوسط فصول على

فصول بينهما فان القسمة اذا اوردت بدل الارجل وعدم الارجل نبهت على ان من ذي الارجل ما هو ذو رجلين وما هو ذو
ارجل كثيرة واذا اعطت الفصول والفصول والخواص نبهت لامور يلحق الفصول والخواص وايضا نبهت على ملحوقات ما هو
اعم وجميع ذلك نافع في القياس وفي الحد لكن افادته على سبيل التنبيه ليس على سبيل الايجاب ارايت لو كان يطلب ان القطر
مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر مباينا او مشاركا هل كان هذا القول يؤدي الى ان القطر مباين البتة الا ان يصادر على
المط او يأتي بقياس آخر به استغناؤه عن القسمة

الفصل السادس في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات

ينتفع ويعتمد بها في ذلك ولانه ربما خوطب الانسان بقياس يورد عليه مصوغا معروغا مسرا او وجد ذلك مكتوبا في كتاب
ثم لم يكن بسيطا بل مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي او مضمرا فيه شيء او موجودا
فيه زيادة عن محتاج اليها وربما كان بسيطا ومحرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعي او ناقصا او زايدا وقد علمت السبب في ذلك فاذا لم يكن
عندنا قوانين نهتدي بها في ان كيف نطلب المط المعطى قياسه صحة النسبة الى القياس المعطى لحسن التأني لتحليل قياسه الى عدد مقدماته
ومرتبها الطبيعي وتجريدها عن الشوائب وتتميمها ان كانت ناقصة ورفعها الى شكلها الذي منه ينتج واسا ما يفيده القياس اما ان
كان قياسا صحيحا فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده اما في مقدماته واما في تأليفه فيجب ان يكون عندنا قوانين
من باب الوصايا ومن باب التحذيرات نعتمدها في تحليل القياس لا على انها قياس برهاني اوجدلي او غير ذلك بل على انه
قياس مطلقا وانت اذا اعطيت ذلك وجدت ما يؤديك اليه التحليل مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب فيجد الحق
متفقا من جميع جهاته مشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث هو موجود شاهد لذاته من حيث هو متصور كذلك من
حيث هو مبدأ منه شاهد لذاته من حيث هو منتهى لذاته ومن حيث هو منتهى اليه شاهد لذاته من حيث هو مبدأ منه
فاول ما يطلب منه المقدمتان قبل الحدود فان حصر الاول اسهل وايضا فانك ان ابتدأت بالحدود امكن ان يكون وجوه
امكان تركيب المقدمتين منها اكثر من وجهين فاحتجت الى بحث متفرع وذلك لانك بمصادرة الحدود لا تصادف المقدمتين
مؤلفتين بل تضطر الى ان تبحث حال كل حد من الحدود فيبحث انه باي اصناف من امكانات الترتيب فيكون للخمسة مباحث
بحث عن الحدود ثم اربعة بحوث تتصل بنحو تاليف المقدمتين منها فان صادفت المقدمتين كفاك نظر واحد وهو تعديد الحدود
فاذا وجدت مقدمتين سهل لك حال القياس ومصادره فاول ذلك ان تنظر هل المقدمتان تشارك كل واحد منهما المط بحد
سائر باخر فان كان احدهما تشارك بجزء من التأليف في كل الحدين والاخرى تشارك بجزء منها كلا الحدين من المط وهو غير ذلك
الجزم فالقياس استثنائي والمقدمة التي تشارك المط بجزء تشارك الاخرى بجزء آخر مشاركة في حد بين كل واحد من المط او
الاخرى فهي الشرطية والاخرى فهي الاستثناء فتأمل الذي تشارك جزء منه المط بالحدين هو متصل او منفصل فان كان
متصلا فانظر هل تشارك بمقدمه او بتاليه وانظر في تلك الاخرى هل بمثل او نقيض او كان منفصلا فانظر هل تشارك بمثل او نقيض
وانظر في حال الاخرى وهي الاستثنائية كذلك فتحل القياس لك الى الضروب الشرطية فان لم يكن كذلك بل كان
القياس ليس فيه ما تشارك المط الا بحد دون حد هو ما سابق به فاعلم ان القياس اقتراني وان وجدت كل مقدمة تشارك
النتيجة فاطلب الحد الاوسط فيجد الشكل واسب الحدود الى النتيجة فيجد الاكبر والاصغر ويجد ساير ما ينبغي ان يطلبه وان لم
يجد الحد الاوسط فالقياس غير بسيط بل هناك تركيب واقل حدوده اربعة فليكن المط كليا موجبا وهو ان كل ج آ وليكن
الموجود من المقدمات كل ج ب وكل د آ فان كان بينا ان كل ب د انتظم قياسك والا فتحتاج الى وسط وليكن المط كليا

سالبا ولكن الموجود كل ج ب ولا شيء من د آ فانظر هل كل ب د فان كان فقد تركب قياس والا فتحتاج الى وسط وليكن الموجود
من المقدمات لا شيء من ج ب وكل آ د لا ينفعك هذا ان كل ج ب د فان السالبة تصير صغرى لا اولى وتبقى موجبتان فانظر هل
يصح لك كل د ب فتقول كل د ب ولا شيء من ج ب وينتج فلا شيء من ج د ويضيفها ان كل آ د فينتج لا شيء من ج آ ولكن الموجود
لا شيء من ج ب وكل د آ ولا ينتفع به ولكن المط بعض ج آ ووجدت بعض ج ب وكل ب آ فان اتصل كل ب آ فقد وجدت وان
كان الموجود كل د ج وكل ب آ فان اتصل كل د ب فقد وجدت وان كان الحاصل كل ج د وبعض ب آ فان اتصل كل د ب او
بعض د ب لم ينتفع به وان اتصل كل ج ب لم ينتفع به وكذلك ان اتصل بعض ب ج او بعض ب د فلم ينتفع به وكذلك ان اتصل كل
ب د لم ينتفع به وان اتصل كل ب ج لم يحتج الى ج فان كان الموجود الحاصل بعض د ج وكل ب آ او اتصل كل د ب فقد حصل القياس
وان كان الحاصل كل د ج وكل ب آ او اتصل كل د وبعض د ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل د ج وبعض ب آ لم ينتفع به
وان كان الحاصل بعض د ج وكل آ ب لم ينتفع به وكذلك فاعتبر الاقسام الباقية وليكن المط جزئيا سالبا وهو انه ليس كل ج آ
وجدت بعض ج ب ولا شيء من د آ فان اتصل ب د انتفعت مثل كل ب د وان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض د آ
لم ينتفع به وكذلك ان كان عندك كل ج ب وليس بعض د آ وان كان عندك ليس كل ج ب وكل د آ فلا ينتفع به وان كان عندك كل
بعض ب ج ولا شيء من د آ او اتصل كل ب د انتفعت به وان كان لا شيء من ب ج وبعض د آ لم ينتفع به وان كان كل ب ج وكل
د آ لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ج ولا شيء من آ ب واتصل كل د ب انتفعت به فان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض
آ د لم ينتفع به وان كان الحاصل كل ج ب وليس بعض آ د لم ينتفع به وان كان الحاصل
ليس كل ج ب وكل آ د لم ينتفع به وان كان عندك بعض ج ب ولا شيء من آ د واتصل كل ب د انتفعت به وان كان عندك لا شيء
من ب ج وبعض آ د لم ينتفع به وان كان عندك كل ب ج وليس كل آ د لم ينتفع به وكل في ساير البواقي هذا اذا كانت المقدمتان تشارك
كل واحد منهما المط في حد فان كانتا مشتركتين في انفسهما وليستا متشاركتين للمطلوب اصلا فلا تشتغل بتحليله فهناك نقصان
محاور المقدر وكذلك اذا كان تشارك احدهما المط فقط والاخرى لا تشارك المط ولا رفيقها فهو بعيد عن التحليل يحتاج في تعليم تحليله الى
توصل اصلا طويلا لا ينحصر في قانون يحصل بالايجاز على ان تحليل ذلك ممكن ولكن مكانه كتاب اللواحق ويجب ان يحلل مقدمات اكثر
من اثنين فان وجدت المقدمتين مشتركتين وتشارك احدهما المط فاما ان تشاركه في الموضوع او في المحمول ولتضع المشاركة في
الموضوع وليكن اولا النتيجة كلية موجبة كقولنا كل ج آ وليكن الموجود هكذا كل ج ب وكل ب د فان وجدت د تتصل بآ فقد
حصل وليكن النتيجة كلية سالبة والموجود كل ج ب وكل ب د فان وجدت آ مسلوبة عن كل د فقد حصل وان وجدت كل ج ب
ولا شيء من ب د فان وجدت كل آ د فقد حصل دون عكسه وان وجدت لا شيء من ج ب وكل ب د فلا ينتفع به وان وجدت
لا شيء من ج ب فكل د ب ثم وجدت كل آ د فقد حصل ولكن النتيجة جزئية موجبة ولكن قد حصل ان بعض ج ب وكل ب د
فان اتصل كل د آ فقد حصل آ ولكن كل د ب وكل ب ج فان اتصل كل د آ وبعض د آ فقد حصل ولكن كل ج ب وبعض ب د
فان هنا لا ينتفع به وان كانت الجزئية سالبة ووجدت بعض ج د وكل د ب واتصل لا شيء من ب آ فقد حصل وان وجدت
بعض ج ب ولا شيء من ب د واتصل كل آ د فقد حصل وتأمل ما بقي عليك من هذا في امثلة بحسب التركيب واعلم ان قولنا
فقد حصل اي قد حصل من غير احتياج الى عكس للموجود وبعسر واعلم انه لا يتكلف ان نعلمك الآن ان الحاصل في اي شكل يكون
فانك ان لم تفهم ولم تحفظ ما قيل لم تنتفع بهذا فاما اذا كانت المشاركة في محمول المط وكان المط كليا موجبا وكان عندك كل ج ب

وكل ب آ او اتصل كل ج ب فقد حصل واما ان كان المط كليا سالبا وكان الموجود كل د ب ولا شيء من ب آ او اتصل كل ج د فقد
حصل وان كان الموجود عندك لا شيء من د ب وكل آ ب واتصل كل ج د فقد حصل وان كان عندك كل د ب ولا شيء من آ ب
واتصل كل ج د فقد حصل وان كان المط جزويا موجبا وعندك بعض ب د وكل د آ او اتصل كل ب ج انتفعت به وان كان
عندك بعض ب د وكل د آ لم ينتفع به وان كان عندك بعض د ب وكل ب آ او كان كل د ج انتفعت به وان كان عندك بعض د ب
وبعض آ لم ينتفع به وبعكسه في الترتيب واما ان كان المط عندك جزئيا سالبا وكان عندك بعض ب د ولا شيء من د آ او اتصل
كل ب ج انتفعت به او كان عندك كل ب د وليس كل د آ لم ينتفع به وان كان عندك لا شيء من ب ج وبعض د آ لم ينتفع به وان
كان عندك بعض ج ب ولا شيء من آ ب واتصل كل د ج انتفعت به وان كان عندك لا شيء من د ب وكل آ ب واتصل
بعض ج د انتفعت به وان كان عندك ليس كل د ب وكل آ ب لم ينتفع به وجربت التركيبات التي يكون المشاركة فيها
محمول المط فلهذا القياس فيه وامثالها مما تقيسه عليها هي وجوه التحليل وعندك مقدمتان فاما ان كانت عندك مقدمة
واحدة تشارك النتيجة في المحمول والمط كلي موجب وكان المط كل ج ا وعندك كل د آ فان اتصل كل ج د فقد حصل وان كان
عندك كل آ د لم ينتفع به وان كان المط كليا سالبا وعندك لا شيء من د آ او لا شيء من آ د واتصل كل ج د فقد حصل وان كان
عندك كل د آ فلا يحصل بل ان كان عندك كل آ د وصح لا شيء من ج د فقد حصل وان كان المطلوب جزويا موجبا وعندك
بعض د آ او اتصل كل د ج انتفعت به فان كان عندك كل د آ او اتصل بعض ج د انتفعت به وان كان عندك بعض آ د لم ينتفع
البتة الا بان يعكس وان كان المط جزويا سالبا وعندك كل د آ لم ينتفع به البتة وان كان لا شيء من د آ او اتصل بعض ج آ انتفعت
به وكذلك ان كان لا شيء من آ د وكان عندك بعض د آ او بعض آ د لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل د آ او اتصل كل د ج
انتفعت به وان كان عندك ليس كل آ د لم ينتفع به وانت اذا فعلت هذا الذي حسب لك وقفت على الحدود وعلى الاشكال
وعلى الضروب فصادف الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة في ان لا تنتفع بها واعتبر القرائن الشرطية هذا الاعتبار

بعينه الفصل التاسع في ذكر البيانات قياسية يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل منه

وغلط اكثر اما يعسر تحليل القياس الناقص اذا كان ظاهر المسموع منه يلزم عنه النتيجة عند الذهن فليستغن النفس عن
تتميمه فيرده الى كماله وبطنه تاما مانم لا يجد القدر الموجود مشاركا للنتيجة حق مشاركها التي ينبغي ان يكون بينها وبين المقدمات
ومثال هذا قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلانه الجوهر او يقول بطلان اجزاء الجوهر
يبطل معه الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل معه الجوهر فيلزم منه ان اجزاء الجوهر جوهر ثم لا يثبت الذهن في لزوم هذا
عما وجده فيظن ان ذلك قياس تام لا يمكن تحليله ويرفض الى الاشكال ربما يلزم منه المط فيشد فيه الذهن وربما كان المط
في مثل ذلك لا نها للنتيجة القريبة من القياس لزوم التالي للمقدم او لزوم النتيجة عن الضمير كان هذا القياس انما ينتج عنه
بالحقيقة اما على العبارة الاولى فهو ان اجزاء الجوهر ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا اللزوم تالي المقدم ان اجزاء الجوهر جوهر و
اما على العبارة الاخرى فهو ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلان الجوهر
فهو جوهر فينتج فاجزاء الجوهر جوهر وربما كان القياس يعود الى انتاج المط بادنى تغيير يلحق مقدمة من مقدماته اذا كانت
المقدمة ماخوذة في القياس لا على النحو الذي ينتج المط بل على نحو يلزمه مثل عكس او عكس نقيض او غير ذلك فاذا رد الى الاول
سهل تحليل القياس فان هذه المقدمة القائلة وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل الجوهر اذا اقلبت حتى صار وكل ما يبطل بطلا

الجوهر فهو جوهر انتج على الاستقامة ان اجزاء الجوهر جوهر وكذلك لو ان قائلا قال ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود و
ان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فينتج انه ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود اقل وهذا يعسر تحليله وقد قيل في كونه
يعسر التحليل وجوه من القول من ذلك ان هذا التاليف من شرطيين ليس من حمليين ومع ذلك فليس فيه استثناء فليس يقينا
وان اشبه القياس ومن ذلك ان المراد منه هو ان ينتج من هذا ان الانسان جوهر ولا ينتج ذلك من هنا ومن ذلك ان هاتين
مهملتان ومن يقول هذا فالعجب منه ان يعنى الحق ولم يعرف بعد الاهمال الا في الحمليات وينبغي ان يكون ما يقال فيه مثل
هذا الحفظ اشياء احدها ان يكون المط حقا والثاني ان يكون لازما عن ذلك القول والثالث ان يكون القول ليس ينتج ذلك
اما لانه غير قياس واما لانه قياس وينتج غير ذلك وهذه الاشياء لا يمكن ان يحفظ في تعقب هذا القياس الا ان يقال ان
القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين والمطلوب شرطي متصل لا ينتج الا عنه فلا يوجد في هذا القياس الا ان يقال
ان المقدمتين ليستا بمحصورتين لا الحصر الذي للحملي بل الذي للشرطي الذي قد علمت فيحتاج ان يصلح فيجعل بدل ان كان كلما كان
لكن المعلم اذا اورده هنا فقد اورده ولم يتقدم تعليمه للشرطيات فيشبه ان يكون معنى ذلك ان هنا لوازم يلزم فلا يكون عن
القياسات التي يعلمها ولا يمكن حلها الا لك حتى يعلم انه ليس كلما يلزم عنه شيء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو بل ربما كان
عن امر اخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التي علمت في هذا الكتاب لم يكن ان يوجد بحالها بل ان يتصرف فيها بنحو من التصرف
فينقل مثلا الشرطيتان هنا الى الحمليين واما انه كيف ينقل ذلك الى الحمليين فهو ان يقول كل انسان حيوان وكل حيوان
جوهر وكل انسان جوهر ويلزمه ان كان انسانا فهو جوهر فهذا التاليف يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا يحل الى القياس المتعلم
واذا احتيل حتى يحل اليه بما ذكرناه لزم عنه ايضا هذا اللازم ولكن ليس على انه نتيجة الا وليه فاذا احد على ان هذا نتيجة لم يمكن
تحليله مع النتيجة واذا احال وحده كانت نتيجته شيئا اخر وكان هذا لازما عن نتيجته فعلى هذا المكنسى ان اقيس هذا المثال فهذا و
امثاله من قبيل ما يكون للوهم في الشيء انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا عليه هو كونه بحيث لا يشك في لزوم ذلك الشيء عنه و
قد يعرض ان يكون المتوهم شيئا فيه نفسه لا بالقياس الى ما يظن انه يلزم عنه وذلك لمشابهة حد وغيره بحدود القياس مع اختلال
يقع فيه بشرط او بشروط يلحق الحدود وبين الاسوار والروابط وغير ذلك ويكون غير منتج ولا يلزم منه شيء فيظن قياسا مثال
ذلك ان زيدا المتوهم زيدا والمتوهم زيدا قد يمكن ان يكون ازليا والذي قيل في هذا ان السبب في التغليط كون الكبرى غير كلية
وان الشرط ان الكبرى يجب ان يكون كلية حتى ينتج وهذه ليست كلية بل مهملة واذا اقبلت كلية فقيل وكل متوهم فيمكن ان يكون
ازليا كان القول كاذبا قول من حقه ان ينظر فيه ويقول القائل ان يقول ان الكبرى ليست مهملة بل شخصية وان يقول ليس ان
يكون القياسات المولفة من شخصيتين قد ينتج وان كانت الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد
هو ابيض لزم دايما ان يكون زيدا ابيض انما كان الجزوي لا ينتج حيث يكون جزويه محصورة او في قوتها فيجوز ان يقلب الاصغر
عن الاوسط وههنا فلا يقلب الاصغر عن الاوسط ابدا فلو قلنا ان زيدا متوهم زيدا ان كان شخصيا ثم كرره وصدق ان المتوهم
زيدا يمكن ان يكون ازليا وعنى به هذا المتوهم زيدا كان القياس منتجا والقول يلزم عنه ما يلزم وان كان قولنا وهذا المتوهم
زيدا يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون القول لم ينتج حقا لان كبراه كاذب لا لما قيل اذ للقائل الاخر ان يقول ان قولنا المتوهم زيدا
يفهم منه معنيان احدهما الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة في النفس وهيئته على صورته كما يقال محسوس للشيء الذي من
خارج وقد احد الحس صورته وقد يمكن ان يفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه هو المتوهم عن زيد فالمعنى الاول اذا اضيف

اليه انه يمكن ان يكون ازليا فيمكن ان يفهم منه معان فانه يمكن ان يفهم منه انه يكون دايم الوجود في نفسه ويمكن ان يفهم منه انه
يكون دايم الوجود في الوهم ويمكن ان يفهم منه انه يتوهم ويحكم عليه انه دايم الوجود لا على معنى انه كذلك في الوجود في نفسه ولا
على انه يبقى في الوهم دايما بل لو بقي في الوهم ساعة فصره كان قد توهم في تلك الساعة انه موجود صدق القول والالفاظ التي تطابق
معنى معنى من هذه اما الذي يطابق المعنى الاول فان يقول ان الشيء الحاصل صورته في الوهم موجود في الاعيان دايما والذي يطابق
المعنى الثاني هو ان يقول ان الشيء الحاصل في الوهم صورته في الوهم دايما بقي هو او لم يبق والذي يطابق المعنى الثالث ان الشيء
الفلاني قد احصر في الوهم صورته وحكم على انه دايم الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا الى
خارج ثم لنسلم ان قولنا المتوهم زيد ازلي او يمكن ان يكون ازليا موضوعه معنى كلي فان عني به المعنى الاول فالقضية كاذبة وان
عني به المعنى الثاني فالقضية ايض كاذبة وان عني به المعنى الثالث فهناك تقصير في العبارة اذ معنى القول ان المتوهم زيد ازلي
في حكم الوهم فيجب ان يوجد لا ازلي كذلك في النتيجة فلا يكون النتيجة كاذبة بل صادقة ويكون السبب في كذب النتيجة وعجز عن
الوجه الذي ذهب اليه وهو ان الحدود في القياس على نحو وفي النتيجة لا ان ربطها في القياس تريد دي فيجب ان يحكم لا
في ذلك فيقول اما قوله متوهم زيدا هو معنى يجوز ان يفهم يتوهم على وجه كلها بان يفهم منه ان هذا الشيء حصل صورته في الوهم
متوهما اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم عمرو زيدا لكان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون كونه متوهما شيئا فكونه صادقا
ذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس يبعد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون هذا التوهم ممكنا ويكون كاذبا وهذا مثل قولك زيد
قيل انه فلان ويجوز ان يكون عبد الله مقولا انه فلان فيكون المقول انه فلان زيدا او غير زيد وان كان الصدق واحدا
من ذلك وفرق بين ان يكون الشيء قولا وبين ان يكون صادقا فكذلك بين ان يكون متوهما وبين ان يكون صادقا فاذا
الاوسط على هذه الاعتبار كلي ثم لنتسامح ايض في امثال هذه الامثلة فليوجد المتوهم مقولا على ذات زيد وعلى الصورة من حيث
لكليهما اسم الوهم ولنسامح ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهو الذي في الوهم والاخر ليس كذلك وبحسب امكان
وجوده حتى يكون ايض قولنا يمكن ان يكون ازليا بحسب امكان النحو من الوجود له فيكون صادقا ان بعض ما هو متوهم
زيدا ممكن ان يكون ازليا الامكان الذي له ولكن الاخر ليس كذلك واذا قيل وكل متوهم دخلا جميعا وكذب الحكم واذا
احدهما لا اتفق فيكون السبب ههنا والصورة هذه الصورة اما ليس ينتج لانه على النحو الذي لا ينتج ما كان كبراه مهملا و
النحو هو ان يخرج الاصغر عن الحكم الذي للاكبر على الاوسط فهذا هو غرض المعلم الاول وان كان عليك ان تجعل الاوسط جزويا
لا عموم له وذلك باعتبار اخر وههنا سعه هذا الحكم الذي نحن في اعتباره والمعلم الاول ليس يبالي في الامثلة ان لا يكون
الحدود على كل ذلك التواطي ثم ان احسن ان تجعل الكبرى صادقة عند ردهما الى الكلية حتى قيل وكل متوهم زيدا امكن
ان يكون ازليا في حكم الوهم فلا يكون النتيجة كاذبة وليس يعلمنا ههنا بل بالذي ليست بحد صادقة وقد يتقع هذا
المثال بمثال اخر فيقال لزيد هو زيد المغني وزيد المغني لا يسعى عدا الابقى العنا فان مجموع كل معنيين واحدهما الاسعى لا يبقى و
يجب ان يفهمكم من هذا المثال ان زيد المغني امر كلي ايض لان زيدا لا يقال الا على واحد واما زيد المغني من حيث هو زيد
المغني فيقال على كثيرين وذلك لان زيد المغني من حيث هو زيد المغني هو هذا المغني الغنا بعد ساعة وقد يبقى زيدا
ولا يبقى مغنيا فلا يكون زيد المغني ثم يصير زيد المغني ويعني ذلك المعنى لا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد ذلك
الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد ومعنى فلا يكون ذلك بالعدد وانما كان زيد ذلك بعينه بالعدد وههنا كليه

بعد من طين ثم ينقض ثم يعاد ولا يكون اللبنة تلك بعينها وان كان طينها ذلك الطين بعينه بل يكون هذا اشيئا مفيدا غيره ذلك
كذلك اذا كان هذا الغنا غير ذلك الغنا بالعدد فهذا المعنى من حيث هو مغن هذا المغني غير ذلك بالعدد فان الشيء قد يتغاير بذاته
في احوال كما علمت والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد وذلك لا يوجب ان لا يكون الموضوع واحدا فاذا كان الحد الاوسط
معنى ليس يتشخص فمن حق الكبرى ان يكون صادقا عند الحصر الكلي فيكون قولنا زيد المغني يجوز ان يدخل كل فيكون كانك قلت ان كل
شيء يوصف بانه زيد المغني وقد علمت ان معنى هذا ان الامور الموضوعة لزيد المغني اذا علمت ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يوصف
بانه ج بالفعل فيوجب ليس بشرط ان ذلك ما دام موصوفا بانه ج او في وقت اخر والامور الموضوعة لزيد احدها زيد مطلقا والثاني
زيد المغني من حيث هو معنى وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المغني فمن الكاذب ان يقال ان كل ما يوصف بانه زيد المغني فموضوع
لمعنى زيد المغني فانه يبطل غدا بل بعض ذلك وهو الذي هو زيد المغني من حيث هو زيد المغني واما كل ما يوصف بانه زيد المغني فموضع
لزيد المغني فاذا كان زيدا مطلقا لا بشرط انه زيد المغني لست اقول بشرط انه ليس زيد المغني هو مما يوصف بانه زيد المغني مثل ان
الانسان باعتبار نفسه وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فانك اذ تقول زيد ابيض فلم تاخذ الموضوع الا
زيدا فقط بلا زيادة وكذلك يوصف ايض ماخوذا مع الابيض حين يقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا اخذ مع الابيض كان
الحمل ضروريا بالوجه الذي يعلم واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا وهذا الفن من العموم وهو الذي عمومه ليس بحسب الاشخاص
بل بحسب الاحوال وقد فهمت هذا مرارا فان اخذ زيدا انه شيء واحد انه زيد المغني شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المغني شيء وقولنا
الموصوف بانه زيد المغني هو كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة
انه وهذا لا يبطل كل واحد منهما لان زيدا يكون معتبرا انه زيد معنى معنى وهذا لا يبطل تخصيصه زيدا لانه شخص من حيث
هو زيد فقط مشترطا فيه معنى فقط واذ قد تبين هذا فاذا اخذت الكبرى مهملة اوهمت الصدق واذا جعلت كلية كذبت و
هذان المثالان مثال ما يكون الحدود فيه مرتبة ولكن في تحصيل كميتها تخليط وربما كان التخليط في روابط الحدود
وذلك لانه ربما عبر عن القياس بان ابتدا من المحمولات فيحتاج الى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود وانما هو رابطة او شبيه
رابطة ثم يقع فيه اشتراك يمكن يقول ان الصحة ولا في شيء المرض والمرض في كل انسان قيل وقد يظن انه يعرض من هذا ان الصحة
غير ممكنة ان يكون في واحد من الناس ولكن لقايل ان يقول ان احد النتيجة ضرورية وهذا مما لا يلزم عن القياس عنده وان كان
قياسا والذي يظن انه يلزم عنه هو ان الصحة ليست ولا في واحد من الناس وهذا يكون حقا على النحو الذي الصغرى به حق وهو ان
المرض في كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنة فهذا على ذلك النحو ممكن وقد حكمتم ان هذا القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى
مطلقة وصح اطلاقها فهذه النتيجة يصح مطلقة والذي يقول في الجواب عن هذا ان النتيجة ماخوذة ضرورية والكبرى ماخوذة
ضرورية والصغرى ماخوذة ممكنة وقد استدل في التعليم الاول على صدق الصغرى من جهة القبول والقبول لا يدل على الوجود
بل على الامكان على ان كل انسان يصدق عليه انه مريض مطلقا اذ كل انسان مايت وكل ميت فقد مرض ولو زمانا يسيرا
فحق القياس ان يقال الصحة بالضرورة لا على شيء من المرض والمرض ان شئت قلت ممكن او شئت قلت موجود في كل انسان
فان اخذت الصغرى مطلقة وجب ان يكون النتيجة ضرورية اتفاقا وان اخذتهما ممكنة وجب ان يكون النتيجة ضرورية على
حسب اعتبار الحق وان لم يكن عليه اتفاق وعلى ان المعلم الاول يومي الى انه ياخذها ممكنة فتضمن ذلك ان راية هذا الراي
لكنه يقول ما نقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجة الضرورية كاذبة وسبب كذبها ان دلالة لفظه

في الكبرى هي مما ليس الرابطة وكذلك يصدق ان يقول ولا شيء مما هو مريض يصح وفي الصغرى هي جزء من المحمول وكذلك لا يقول
ان هيهنا الشيء ان كل انسان مريض بل يقول ان كل انسان فيه مرض فيكون لفظة في الكبرى يدل على ان حمل لفظة في الصغرى لا
يدل على ان الاوسط محمول على الاصغر بل هو جزء فيه فان اصلح حتى قيل مثلا كل انسان فيه المرض اهو مريض او ذو مرض ثم قيل
ولا شيء مما هو مريض يصح لم يكن قياس وان اصلح كرة اخرى فقيل ولا يمكن ان يكون شيء مما هو مريض بصحة انتج حقا وهو انه لا
احد من الناس يمكن ان يكون صحيحا وان سلك به الى ان ينتج الحال وهو انه لا شيء من الناس يمكن ان يكون صحيحا لحيث لن يقال في
الكبرى ولا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا فيكون هذه القضية كاذبة وهذا نوع من الغلط يقع حيث يكون الحالات
اخذت مكان توابل الحالات واخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة وان لم يكن بالفعل فهذه انحاء من الغلط
يعرض بسبب الامور الداخلة على الحدود مثل الحصر والاهمال والربط

الفصل الثامن

في تعريف وجوه
اخر من الاعتبارات الماخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة ولا ايضا من جهة الدواخل
ثم ذلك اما في نفس الحدود وذلك لان الحدود ربما لم يكن الفاظا مفردة بل يكون الفاظا مركبة مثلا لا يكون الحد الاصغر للانسان
بل الحيوان الناطق المائت فتشوش عليك افراد الحدود لانك لا تجدها ثلثة بل اكثر وتصعب عليك تمييز بعضها عن بعض
فاجتهد حتى تجد لجملة جملة منها اسما مفردا فان لم تجد فلا عليك ان تضع لجملة جملة منها اسما مفردا وربما كان الاولى ان تبدل اسما
مكان اسم وان تصلح حالا معقولا في العبارة ومن الامثلة المورده لهذا ما يجب ان نفهم لا على ما فسره عليه شيخ النصارى ولا
على ما فسره عليه فاضل المتاخرين قال انك اذا اردت مثلا ان تبرهن فتجعل الحد الاصغر متساوي الزوايا والاوسط المثلث
والاكبر مساوي الزوايا القائمتين لانك تحتاج ان تبرهن على المتساوي الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث اولا
اي ليس مقولا عليه بسبب القول على اعم منه وان كان بينهما اوسط فيكون ما يخصه ويعمه وهو الحد الاصغر كلاهما وقولا لا
لفظا مفردا فكذلك فاعلم انه ربما كان الاوسط لا لفظا مفردا ولكن مركبا مثل هذا الاكبر فاذا طلب ان تجعل الحد الاوسط
مفردا من جملة ولم تحلل الاشكال وان تامل حال الالفاظ التي هي ادوات او كالادوات وهي التي حقها ان يكون
جزءا من جملة المحمول او الموضوع فتعرض من الاختلال تاملها ما عرض فيما سلف ذكره مثل قولك ان علما واحدا موجود
في الاضداد وان الحس موجود للحكمة فان في الاول جزءا من المحمول لان معناه ان الاضداد فيها علم واحد وحرف في في الاخرى
ليست جزءا من شيء بل هو حرف دال على الربط فاذا وجدت في الحد وعشيا من هذا الجنس فانظر هل هو جزء فاحتفظ او
اصفه الى ما هو قرينه واجعل منهما حدا واحدا واطرح الاخر واقلب القضية على عبارة لا تحوجك الى استعمال ذلك فانك اذا قلت
الخبر موجود للحكمة احتجت الى هذا اللام واذا قلت الحكمة خبر استغنيت عنها فعلمت ان اللام ليس جزءا من محمول المبتدا فاذا اما
اقلت علم واحد في الاضداد ثم قلت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن عن لفظة في ولفظة اخرى تقوم مقامها وقد تتفق ان
يكون مثل هذه اللفظة في الصغرى والكبرى جميعا دالة على الجزء كقولك كل كيفية ففيها تصديق وكل ما فيه تصديق فله موضوع
فكل كيفية له موضوع وربما اختلف الامر في المقدمتين فكان الدال على الجزء في الكبرى والاخر في الصغرى كقولك العلم
موجود في كل كيفية والكيفية موجودة في كل بياض وربما كان بالعكس كقولك الخير موجود في العلم والعلم موجود في كل كيفية و
ليس هذا في الايجاب وحده بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في الكون كون وليس الحركة حركة فانك اذا اخذت لفظة ل
لفظة في دالتين على الحمل كذبت القضيتان وان احدهما جزءا من المحمول صدقتا جميعا فانك اذا قلت لا شيء من الكون موجود

للكون والكون موجود واحدث اللام في الكبرى جزءا انتج ان هيهنا ان اللذة ليس لها كون وهنا حق
او كل لذة كون والكون ليس له كون واذا الحدث دالا على الحمل لم يصح قولك ان الكون ليس موجودا اللذة
وليس محمولا عليها وكذا العلامة ليست موجودة للعلامة والعلامة موجودة للصحة وكذا العرف موجود
لله سبحانه وتعالى وزمان يحتاج اليه ليس موجودا لله سبحانه وتعالى وهذه الاشياء يخلصك عنه
قول المقدمات على الترتيب المستعمل فانه وان كان وضع الحدود يحوجك احيانا الى ان يقول ان الحيوان
على الانسان والانسان على الكاتب فان استعمال المقدمات لا يحوجك اليه فانك لا تقول في استعمال
القياس هذا لا في الكتب ولا في المخاطبات بل يقول كل كاتب انسان وكل انسان كاتب ويكون قد
تخلصت عن شبهة الزايد على الحدود وقد يعرض الغلط في الحدود من جهة شرايط هي بالحقيقة اجزاء
من الحدود لكنها لا يصرح بها او يخلف التصريح فيها فيجب ان يصرح بجميع ذلك ويحضر بالفعل
ثم يحاول التحليل مثال ذلك ان قولك عن المتناهي لا يعلم ليس بالحقيقة صادقا فانه ان كان عددا علم
من جهة ما هو عدد وانما يجهل من جهة انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه عدد معنى واحد فيجب ان
يزيد فيه وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه واما ما يكون كقولك الانسان حساس فلا يحتاج
الى ذلك فيه واعلم انه ربما صدق القول مرسلا فان زيد بشرط كذب فانه صادق ان الانسان حساس
وليس بصادق ان الانسان حساس للنفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم فان قيل
معدوم النظر صدق واما ما ليس كذا فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه الا وهو صادق
مرسلا فان الشيء اذ كان مملوكا لزيد فهو مملوك لا محالة وما كان يمينا لعمرو فهو ايضا يمين فان الشيء ما لم
يكن له المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصصه واما صدق الشيء بسيطا دون المركب ومركبا دون
البسيط فهذا امر قد عرفته وتحققت كيفيته واعلم انه قد يعرض لبعض الحدود ان يوجد مكررا فيجب ان تكراره
انما يكون من حيث هو ولا يكون كذا بل يكون مرة حدا او في حد ومرة جزءا من حد اخر فاذا كان المكرر هو
الحد الاوسط عرض كثيرا ان يكون له ثلث مواضع موضع في الاوسط وموضع في الاكثر وموضع في
النتيجة مثاله العدل خير وكل خير فانه يعلم انه خير فالعدل يعلم انه خير فالخير ههنا يكون مرة حدا
اوسط ومرة اخرى جزءا من الاكثر وكذا اذا قيل خط كذا غير متناه وكل غير متناه فلا يعلم جهة ما هو غير
متناه فيكون النتيجة ان خط كذا لا يعلم الا مطلقا ولكن من جهة ما هو غير متناه فان قال قايل ان
مفهوم قولك لا يعلم اعم ايضا من مفهوم قولك لا يعلم من جهة ما هو غير متناه فيصح ان ينتج عنه لا يعلم فيقول
وايضا قولنا لا يعلم اعم من قولنا لا نعلم ذاته او لا يعلم خطا فاذا انتج انه لا يعلم موقوفا غير منفصل لانه
كيف لا يعلم لم يخل من وجهين اما ان يكون هذا جاريا مجرى الكلم الوجودية التي لا يصدق اذا حملت ولا
يكذب كقولنا لا يكون الذي يراد به الربط ليس كونه في نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد ليس بل الذي يتم بمفعول

لكنا

واحد حتى يكون ايضا قولنا لا يعلم يقتضي ان لا يعلم انه ماذا لا يعلم نفسه مثل ما يق ايضا لا يظن فيكون
ما جعل نتيجة ليست نتيجة اذ ليس فيه صدق ولا خبر واما ان يكون محمولا مستقلا بنفسه فلا
يعتبر في صدقه صدق قولك انه لا يعلم حظا او كذبه بل يعني اعم منه كانه يكون نقول لا نعلم من وجه ما
لكن القايس ربما لا يكون ذهب الى هذا بل نحا نحو تمييز ما او يكون موضوع الكلام نقيضه فاذا لم يوضع ذلك
اشكل الامر فان كان له هذا التاويل وذلك حتى لا يكون هذا التاويل مناسبا فاعلم انه حيث ما قيل
من جهة كذا فهو في المحمول دون الموضوع فان قولك ح كذا من جهة ما هو ح ليس ح السياسة جزا من الموضع
بل من المحمول وكذلك غلط من قال من المغالطين ان الموجود من جهة ما هو موجود اما قايم بنفسه واما غير قايم
بنفسه ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود غير قايم بنفسه لوجب ان يكون كل موجود موصوفا انه غير قايم
بنفسه فكذلك ان كان من تلك الجهة قايما بنفسه وجب ان يكون كل موجود قايما بنفسه وهذا خلف ولم يعلم
ان المقابل للموجبة منهما هو انه ليس ما او رد بل هو انه ليس من جهة ما هو موجود قايما بنفسه وهذا خلف
ولم يعلم ان المقابل للموجبة منهما هو انه ليس ما او رد بل هو انه ليس من جهة ما هو موجود قايما بنفسه فيد
السلب على القايم بنفسه مقرونا به من جهة ما هو موجود ويكون من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول
فلا يلزم من ذلك المحال فجميع امثال هذه يجب ان يوجد المكرر منها في جملة المحمول فان كان في الاوسط في مثل
الضرب المشار اليه وقع ايضا في الاكثر وان لم يجر الامر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ولم ينحل الى الضروب
ومن الامثلة لهذا الباب الانسان محسوس وكل محسوس فانه يعدم من جهة ما هو محسوس فكلما اردت ان
ينتج في امثال هذه الاشيا بشرط فيجب عليك ان تاخذ الاكثر في الاوسط بالشرط ثم يحلل وان صح انتاجك
مرسلا فخذ ذلك مرسلا ثم حلل مثال الاول ان اردت ان ينتج ان الخبر معلوم ما فعل لانه موجود ما فان
اردت احدث معلوما فخذ موجودا ومتى تعلق فبدل الالفاظ ما سلب وربما كان حذف حرف في اللفظ
المؤلف غير مؤثر في غرضك وانما ادخل دخالا غير ضروري بل افراطيا فيكون ان اسقطته لم يتغير
المعنى فاسقطه ثم حلل فانه ربما اردت ان ينتج ان كذى هو متوهم ويكون الوسط المظنون فيقول المتوهم
جنس للمظنون وكذا هو مظنون فيدخل الجنس في الحدود وانما ادخلته ليدل على ان حمل المتوهم على المظنون
صحيح ثم ان اسقطت ذلك لم يضرك في الانتاج فاسقطه ليتحلل القول الى القياس وربما كان الامر
بالضد فيكون حذف شي يسير توقع خللا كثيرا فانك اذا قلت ان اللذة هي خير كان له معنى واذا
قلت ان اللذة هي الخير كان له معنى وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول منهما صادق عند من سلم
ان اللذة خير والاخير ليس بصادق يوجب ان يكون الخير مساويا في الحمل للذة وكذلك من اراد ان ينتج ان اللذة
هي خير فيجب ان يجعل الاكبر خيرا غير الالف واللام وان اراد ان ينتج ان اللذة هي الخير فيجب ان ياخذ الاكبر
مع الالف واللام حدا اكبر ولقايل ان يقول ان في هذا خللا فاليكن ب هو هو الحد الاوسط فيكون نتيجة اللذة

هي ب فلا ينتج اما ان يقول ان كل ب هو الخير او يقول بعض ب هو الخير فلكانك قلت كل واحد مما هو ب
هو الخير كله وهذا كذب المنعكسة ينتج وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع
بل على كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كله فلا ينقلب الاصغر بل الاصغر لا يكون ايضا الا منعكسا
ولا يمكن ان يوجد الا على هذه الصفة في هذه المادة قد يكون قياس من مهملتين حيث يقال ان اللذة
هي الب والب هي الخير وتكون هذه مساويات بعضها البعض فينعكس فيكون كل لذة ب وكل ب لذة
وكل ب خير وكل خير ب وليكن قولنا كل خير ب لا يفيد ما يفيده قولنا ان كل الخير هو الب فان الاول يلتفت
الى موضوعات الخير وهذا يلتفت الى طبيعة الخير بنفسه وذلك لا يفيد المساواة وهذا تفيد المساواة فيفيد
ايضا ان ب مقولا على كل ما يقال له خير بعد ما افاد ان كل الخير مقول على كل ما يقال له ب وهذه الفايدة
غير مستفادة من المقول على الكل بل المستفادة من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف بالموضوع فقط
فان هذا هو المعنى المستفاد من المقول على الكل ليس المقول على الكل هو ان ب المحمول يقال على كل الاشيا
التي يقال على كلها الموضوع حتى ان كان شيئا يقال عليه ب ولا على كلها لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك
وكذلك ليس معنى المقول على الكل ان يكون مقولا على كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان ب يوجد في بعض الشي
يكون آ مقولا على كله حتى يكون قولنا الحيوان على كل انسان معناه الحيوان مقول على كل شي يوجد فيه
الانسان فيكون مقولا على كل جسم فان هذا ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كما تحققته في هذا
المثال فاذ ليس معناه هذين فكيف يكون معناه ان الحيوان بكليته مقول على الانسان حتى يكون
قولنا اللذة هي الخير فقولنا كل لذة هي خير بمعنى واحد يوجبه المقول على الكل في احدهما فاذا هاهنا
يفيد بنفسه فايدة اخرى ويصلح ان يؤلف من مثله النحو من القياس المذكور ولا يلزم الشك المذكور

الفصل التاسع في ذكر احوال مانعة عن التحليل بحسب شكل القياس وبحسب المقدمات فلنقل

الان في الاحوال التي يعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة اعني الذي
ليس بسبب الحدود فيقول انه قد يتفق ان يكون القياس الموجود مركبا فيحتاج ان يحلل الى قياسات
فاذا وجد قياس اوهم ذلك ان القياس الثاني هو في شكله فيجب ان لا يلتفت الى ذلك ويعلم ان
القياسات قد يتركب وهي من اشكال وضروب مختلفة بل يجب ان يعتبر حال التاليف بسببه لا غير
واذا كانت القياسات مؤلفة لينتج سلبا وكان المحمول مركبا فانه قد يمكن ان يخفف في التركيب
ذلك لانه اذا كان الدعوى ان الماء جسم بسيط مشروب فهذا يمكن ان يبطل وحمله القول فيقال
ليس جسما بسيطا مشروبا ويمكن ان يبطل بان يبطل انه مشروب لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال
انه مشروب لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطال انه مشروب يكفي ان يورد الحد الاكبر في القياس
فيكون التحليل اسهل فيقول ماء البحر ماء ثم لا نقول وماء البحر ليس بجسم بسيط مشروب بل نقول ليس

في الاحوال التي تمنع عن التحليل بسبب الشكل والاقتران وصورة المقدمات

طط

المشروب وحده

بشروب فهذا وذلك يقوم لك فى عرضك مقام المركب فان قياس استثنائى فحله الى شكله
لا يحله الى الاشكال الاقترانية اما النتيجة للاستثناء فيمكنك فيه ذلك وكذا المنتج للخلف فى
قياس الخلف اما على الطريق المشهور عند الجمهور واما الحقيقى المركب فى الحملى والشرطى على ما اوضحنا
وكلاهما اقترانى ويمكن ان يحلل الى الاشكال والفرق بين الشرطية التى فى القياس الاستثنائى الذى
فى الخلف والقياس الاستثنائى الذى ليس فى الخلف ان الشرطية التى فى الخلف لا يلتفت فيها
الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج من طرفى النقيض واما الاخرى فيحتاج ان يقرر المخاطب بها
ويتسلم منه انه اذا كان المقدم كذى لزم كذى التالى والخلفية فى كل مادة يكون التالى منها نقيض
المقدم فى الاكثر فلا يصرح بها استغناء وفى غير الخلف لا بد من التصريح فى اكثر الامر وربما لم يصرح
بالمستثنى هذا وربما اشكل الامر فى الانحلال وكان القياس صالحا الى ان ينحل الى اشكال ثلثة
كالقياس المنتج الجزوى السالب او الى الاول والثانى كالقياس المنتج للكلى السالب او الى الاول والثالث
كالمنتج للجزوى الموجب وربما كان لا ينحل الى شكل اخر اما لانه لا ينتج مطلوبه الا فى شكل واحد
كمنتج الكلى الموجب واما لانه ان انتج مطلوبه عين فانه لا ينحل الى ذلك الغير لان حدوده لا يطيع
العكس المراد اليه كرابع الثانى وخامس الثالث فانه يجب ان يراعى الحدود كيف حال الشركة فيها
فان اشكل فلا يقال بعد ان ينحل ومما تعذر معه امر حل القياس الى الاشكال اشتباه السالبة و
المعدولة فانه اذا كانت المقدمتان او احديهما معدولة ظنت سالبة فغلط واكثر ما يغلط فى
هذا اذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها وفى المقدمات عدول وظن سلبا مثلا ان
يكون الصغرى معدولة من جهة المحمول والكبرى معدولة من جهة الموضوع مثل قولنا كل ج هو
لا ب وما هو لا ب فهو ا فكل ج ا فهذا ما يجبر ولكن يجب ان يراعى حال السلب والعدول فان يا خذ المعدولة
موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذى يقترن به وخصوصا من المحمول وقد علمت الفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة والحال فى تلازمها وتخالفها وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ولا
يحتاج الى الاطالة التى تورد فى هذا الموضع فيه ليتبين به الفرق بين ان ترد السلب بعد هو وبعد
الكلمة الوجودية وبين ان يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية بل لا فرق بين ان يرد بعد هو وبعد
الكلمة الوجودية وبعد ان يرد به بعد معنى اخر فانه لو كان قولنا موجود لا ابيض مناقض لقولنا موجود
ابيض لكان قولنا يمكن ان يمشى مناقضا لقولنا يمكن ان لا يمشى بل يكون قولنا عود ابيض واما عود
لا ابيض فسيكون كل شئ اما عود ابيض واما عود لا ابيض فسيكون النعم عود او لا ابيض وسيكون
كل شئ اما يساوى شيئا واما شيئا هو غير مساوى على معنى معا وب مثلا اذا عنينا بغير مساوى المعاوب
او عنينا شيئا اعم منه مختصا بالوجود فسيكون النقطة اما مساوية للخط واما متعاوبة لو اذا

المنتجة ع

بان يقال ع

ببكون ع

التعاوب ع

غلط واحد المعدول فى قوة السلب عرض منه محال وغلط عظيم فليكن ا مكون ب ليس بمكون د هو غير
مكون ج ابيض د ليس بابيض ب هو غير ابيض حتى يكون ب الشئ الذى لا هو ابيض ولا هو ايضا ليس بابيض لا
المعدولة غير السالبة وذا الشئ الذى يكون ولا ايضا هو ليس بمكون لان المعدولة غير السالبة واذا كان
ا مكونا فيكون محمولا على ج الابيض حمل الاعم حتى يكون كل ابيض مكونا وليس كل مكون ابيض وليكن ب ج
نقيض ا وهو ليس بمكون ود نقيض ج وهو ليس ابيض فلان ا اعم من ج فيكون د اعم من ب وقد علمت هنا
ما يكر عليك وما يريبك فى التثنية لذلك بيانا ان يعلم انه لما كان ما يكذب عليه ا مكذب عليه ج
فيصدق د وكان قد صدق ب فكلما صدق ب صدق د لكن ا قد يصدق على ما ليس ج لانه اعم منه فيصدق
اذا على بعض ما هو د وج يكذب ب وكان كلما صدق ب صدق د فاذا د اعم من ب وكذا اذا كان د اعم
من ب فيكون ج اخص من ا وعلى ذلك البيان فليكن ب الغير المكون فى قوة النقيض لا المكون فان كان هو
فى قوة النقيض فيكون على هذا الحكم المذكور فى الانعكاس ولكن ب كان ج فان كان د فى قوة نقيض
له ا كان اخص من ب وكان ايضا اخص من ب اذ كان ب فى قوة د من حيث هو غير ابيض فاذا كان
كان لم يكن د ب فليس د ايضا ب ا فيصدق عليه انه ليس ب ا وقد يصدق عليه ايضا انه ليس ب فهو اذن قد
سلب عنه الطرفان قد ما يسلب عنه الطرفان وما يسلب عنه الطرفان فهو فى حكم الواسطة والواسطة
ليس بان يكون نقيضا لاحد الطرفين اولى منه بان يكون نقيضا للطرف الاخر بل هو نقيض لكل طرف فاذا
من حيث د هى نقيض ا وب نقيض ج يكون ب اعم من د ولان د نقيض ب وب نقيض ج ونقيض ب اعم
ج فتصير د اعم من د وهو هنا خلف واما انا فاقول ليست افهم هذا الكلام حق الفهم وسيكون
غيرى يفهمه فهما ابلغ من فهمى له ومع ذلك فانه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة فان الواسطة هو
الذى يسلب عنه الطرفان جميعا من حيث الطبيعيين لا من حيث العموم والخصوص والمعدولة
ليست هى السالبة على الوجه الذى يقال ليس الانسان هو الحيوان ان معنى الحيوان اعم من الانسان
فاما ان الحيوان ليس محمولا على الانسان فكلا وههنا فان الموجبة لا يحمل على المعدولة واما
السالبة المقابلة لها فانها يحمل على المعدولة وانما يفارقها بحسب العموم والمتوسط كالعاثر فليس
انما يخالف الطرفين فان احد الطرفين اعم بل بان الطرف لا يحمل عليهما اصلا فقد احد ذاء المعدولة
كالواسطة وانما المعدولية بالحقيقة نوع وامر اخص من الطرف الاخر ومثل هذا الواسطة ليس يجب
ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل يكون نسبتها الى احدهما نسبة الامر الذى هو مباين
ونسبته الى الاخر نسبته هى للامر الذى هو اخص ثم ان الواسطة فان كانت مسلوبا عنها الطرفان
فليست تقوم ولا شئ من الطرفين مقام النقيض فانه ليس كلما ليس الشئ فهو نقيضه وكل من له عقل و
الضاف فانه يعقل ان هذه النسبة غير متشابهة وليس يجب اذا فرض نقيضا من جانب ان يصير نقيضا من

ليس ع

الجانب الاخر بل ان يصير متوسطا ثم يشبه ان يكون عند غيرى بيان لهذا ليس عندى الا انه
لم يرد فى التفاسير شى يقنع به وانما خبطوا فيه خبط عشوا والمقدار الذى عرف من امر العدول
والسلب يغنى عن تكلف هذه الهندسة فليقتصر على ذلك فان فى ذلك بيانا وفرقانا واعلم ان
احد المعدول مكان النقيض يكون بالقوة كنقل النقيض الى المضادة وقد علمت ما فى هذا و
ان كانت المادة ضرورية لم يختلف وان كانت ممكنة اختلف ولم يصلح **الفصل العاشر**
فى استفراز النتايج التابعة للمطالب الاول بالقياس المؤلف المقاييس التى ينتج الكلى فانها ينتج
ذلك الكلى والجزوى تحته وعكسها المستوى ومعنى عكس النقيض هو ان يجعل مقابل المحمول بالا
لايجاب والسلب موضوعا ومقابل الموضوع محمولا مثل انه اذا انتج كل ا ب انتج ما ليس ب ليس ا ولكن
ينتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم والجزوية الموجبة يجمع الى ما ينتج
عكسه وعكس نقيضه واما السالبة الجزوية فليست تستتبع شيئا لانها لا ينعكس ويمينها
وجوه اخرى فى اللوازم المستنبطة عن قياس واحد وهو ان القياس الكلى فى الشكل الاول اذا
قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعنى على كل موضوع مثله للاوسط
وايض على كل موضوع للاصغر فاذا احضرت هذه الموضوعات فى الذهن انعقدت قياسات اخرى فى
الحقيقة وكانها ليست قياسات اخرى بل كانها القياس الاول لاتصالها فى الذهن معا فالوجه الاول
نتيجة مع نتيجة والوجه الثانى نتيجة بجنب نتيجة واما الشكل الثانى فانما يستتبع النتيجة فيه
ما تحتها الا ما معها فان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط بل عسى بالقوة واما القياسات الجزوية فلا
يستتبع نتايجها ما تحتها بحكم ذلك القياس لان ذلك انما يمكن حيث يكون النتيجة كلية فتقوم بالقياس
الذى هو بالحقيقة ينتج للنتيجة المستتبعة مقام الكبرى فيظن الاتصال الذى فيهما انهما قد لزما
عن قياس واحد واما اذا كانت النتيجة جزوية فلا يمكن ذلك فيها اعنى استتباع ما تحتها واما
استتباع التى معها فيمكن واذا لم يمكن النتيجة الجزوية ان يستتبع ما تحتها فى الاول فذلك فى
الاخرين اخرى فانه اذا كان لا يستتبع النتيجة الكلية ما معها فى الاخرين لان الحكم على الاوسط
غير مبرهن او غير موضوع بالفعل مثبتا ويحتاج الى بيان فبالجزئى ان لا يستتبع الجزوية جزوية معها
ولكن يظن ان النتيجة فى الشكل الثالث قد يستتبع ما معها والصواب ان ذلك ليس مع النتيجة
لانه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الاوسط مع موضوع النتيجة الثانية فيكون معها وانما
يكون معها اذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الاولى تحت الاوسط فيكون الحكم عليها كالحد
والقياس عليها فى الظاهر كالواحد واما اذا كان يحتاج الى عكس وبيان فلا وبالجملة انما يكون
معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحد وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يصلح ان يصير كبرى فهذا

وجه بقوته على ان القياس كيف ينقل عن نتيجته الى لازم اخر **الفصل الحادى عشر** فى ان المقدمات
الصادقة يلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس فيكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة
اعلم انه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة اذ كان يلزم عنه النتيجة والنتيجة كالتالى فيجب من وضع
المقدم وهو صدق القياس صدق مقدماته وصواب تاليفه ان يكون النتيجة لا محالة صادقة وليس يجب
برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التاليف كذب النتيجة لا محالة بل قد يمكن ان يكون من مقدمات
كاذبة نتيجة صادقة لا لان المقدمات اوجبته بل اتفق ان كانت صادقة لذاتها وعارضة لهذه المقدمات
فاما انه قد يمكن ان يكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة فمثال ذلك انك اذا قلت كل ج ب ولا شئ من
ب ا فانتج لا شئ من ج ا ثم حرف فكذبت فيهما فقلت لا شئ من ج ب وكل ب ا انتج ذلك انه لا شئ من ج ا وكذلك
ايض فى الموجب اذا اتفق كان شيئا متباينا فى الجنس واورد جنس احدهما فقيل بالايجاب على الاخر وقيل ذلك
الاخر بالايجاب على المباين انتج الكذب مثال ذلك قولك كل انسان حجر وكل حجر حيوان فيلزم منه ان
كل انسان حيوان او قيل ولا شئ من الحجر بجماد فانتج لا احد من الناس بجماد واما ان هذا القول الذى قيل
قياس فلانه قول اذا وضع ما فيه اى سلم لزم عنه قول اخر اضطرارا لذاته لا بالعرض وهذا القول الاخر هو
هذه النتيجة الصادقة فلنبدأ اولا بالدلالة على اصناف هذا النحو من الانتاج فى الشكل الاول فنقول انه
لا يخ اما ان يكون الكذب فى المقدمتين جميعا او فى احدهما فان كان الكذب فى الكبرى وكان كذبا فى الكل
اى ومع ذلك فى كل وقت حتى يكون كاذبا عاما وكان القياس على مط كلى فيمتنع ان ينتج عنه الصدق البتة
والسلب فيه ان ضد تلك المقدمة يكون صادقا واذا اضيف الى الصغرى انتج ضد تلك النتيجة التى ينتجها
كاذب الكبرى فى الكل ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا صادقا فاما ان كانت كاذبة بالجزء فانه قد
يكون النتيجة صادقة فانه قد يمكن ان يكون الحد الاكبر فى كل الاصغر ومع ذلك ليس فى كل الاوسط بل فى
بعضه وذلك حيث يكون الاوسط اعم من كلاهما فصدق ان كل ج ب ويكون كاذبا بالبعض ان كل ب ا ويصدق
كل ج ا مثاله كل ققنس ابيض وكل ابيض حى واما السلب فان يكون نسبة الاوسط هذه لكن الاكبر قسيم الاصغر
تحت عام فهو غير موجود فى شئ من الاصغر وليكن بدل القفنس الثلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة فى الكل فيمكن
ان ينتج الصدق مثل ان يكون الاكبر جنسا والاوسط والاصغر نوعين متفقين فى المرتبة تحته كقولنا كل
انسان فرس وكل فرس حى وللسلب بدل الحى جنس غريب عن كلها كما يجعل بدل الفرس والانسان الموسيقى
والطب ويترك الحى بحاله وكذا ان كانت الصغرى كاذبة فى الجزء حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر
فصلا اما اعم من النوع او جنسا اقرب ويكون الاكبر جنسا للنوع او جنسا اعلى من الاصغر كقولنا كل مشاء انسان
وكل انسان حيوان وللسلب جنس قريب لمثل ذلك كما تقول كل فكرى عقلى وهذا كاذب فى البعض ولا شئ مما هو عقلى
بحيوان فان كان القياس على جزئى فان الكبرى الكاذبة فى الكل ينتج مثاله بعض الابيض ثلج وكل ثلج حى فبعض الابيض

حى ونسبة ما بين هذه الحدود هى ان الاصغر اعم من الاوسط فيقال على كله ولكنه يقال على بعض الاكبر
مثاله فى السلب بعض الابيض انسان ولا شئ من الناس بحيوان والاوسط كما كان لكنه يقال على بعض الاكبر
والاكبر يقال على كله وكل ان كانت جزوية الكذب فانه يجوز ان يكون الاكبر فى بعض من الاوسط والاصغر و
الاوسط فى بعض الاصغر فيوجب الكبرى كله او بسلب كلية واما القياس المنتجان للجزوى فقد ينتجانه والكبرى
كاذبة بالكل او بالجزء او الصغرى او كلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون الاكبر كالحى غير موجود فى شئ من الاوسط
كالثلج والثلج موجود فى بعض الابيض والاكبر موجود فى بعض الاصغر فيؤخذ الكبرى موجبة والسلب الاكبر
موجود فى كل الاوسط كالحى للانسان وفى بعض الاصغر كالابيض دون بعض فيؤخذ الكبرى سالبة
وكل الحال ان احدث الكبرى كاذبة فى الجزء فانه يجوز ان يكون الاكبر فى بعض الاوسط كالحى فى بعض الجسد
والاوسط فى بعض الاصغر فتؤخذ الكبرى موجبة كلية او سالبة كلية فان جعلت الصغرى هى الكاذبة فى
الكل فانه يجوز ان يكون الاكبر فى كل الاوسط كالحى فى كل ققنس وفى بعض الاصغر كالحى فى بعض الاسود
ويكون الاوسط ليس فى شئ من الاصغر ويوجد فى بعض والسلب الاكبر جنس قريب من الاوسط كالحى الذى
هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط مسلوبا عن عرض يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شئ من الابيض
بعدد فيوجد كل ابيض عددا واما ان جعلت الصغرى كاذبة فى البعض فلا يجب ان يكون كذبا اذا احدث
واما اذا احدث المقدمتان جميعا كاذبتين اما الكبرى فى البعض واما الصغرى فى الكل فيجوز ان يكون
النتيجة صدقا وذلك اذا كان الاكبر كلى كالحى موجودا فى بعض الاوسط كالابيض وفى بعض الاصغر كالاسود
والابيض لا شئ من الاسود واحد بعض الاسود ابيض وكل ابيض حى او ليس شئ من الابيض حيا فينتج الصدق
وقد يجوز ان يكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل بان يكون الاكبر كالحى مسلوبا
عن جميع الاوسط وهو نوع غريب كالعدد وموجود فى بعض الاصغر وهو بعض الانواع كالابيض ثم يكون
الاوسط مسلوبا عن كل الابيض فيوجد بعض ح ب وكل ب آ وللسلب يكون الاوسط نوعا تحت الجنس مثل
القفنس تحت الحى ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التى توجد فيها الاكبر كالاسود لكن الاوسط لا يوجد
فيها البتة فيقال ح ب ولا شئ من ب آ واما فى الشكل الثانى فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الاقسام
وفى الكليات والجزويات فان حدود الضرب الاول اذا كانت صادقة وانتجت لا شئ من ح آ فجعلت الموجبة
سالبة والسالبة موجبة كانتا كاذبتين فى الكل وانتجتا تلك النتيجة بعينها فى الضرب الثانى منه
وكل حدود الضرب الثانى ينتج مثل ذلك من الضرب الاول منه وكل ان كانت احديهما كاذبة فانه يكون
الاوسط موجودا فى الطرفين وليس لاحد الطرفين موجودا فى الاخر فيجعل موجودا فى كل احدهما ولا فى شئ
من الاخر فان النتيجة يكون اذ لا شئ من الاكبر فى الاصغر وسواء جعلت السالبة الكاذبة صغرى او كبرى
وكل ان كان الاوسط لا يوجد فى شئ من الطرفين ولا يوجد احدهما فى شئ من الاخر فاحدهما موجود فى ايهما كان

فيكون الايجاب كاذبا ويكون تارة صغرى وتارة كبرى وكل ان كانت الكاذبة كاذبة بالجزء بان يكون
الاوسط فى بعض طرف وفى كل الاخر وهما متباينان واحد لا فى شئ من ذلك الطرف فكانت السالبة
كاذبة لكون الاوسط فى بعض طرف قد اخذت لا فى شئ من ذلك الطرف وكل ان كان الاوسط موجودا
فى بعض من الاصغر والاكبر ولا واحد منهما فى الاخر كالحار فى الاسود والابيض واحد فى كل انهما سبب
وفى لا شئ من الاخر فيكون النقيضان كاذبان فى البعض والنتيجة صادقة ان كان القياس على
جزوى وكل فانه يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد فى كل الاكبر وفى بعض الاصغر والاكبر ليس فى
كل الاصغر كالققنس فى المتحرك فان احدث معه الكبرى سالبة كلية انتج الصدق وان يكون الاوسط
لا فى شئ من الاكبر ولا فى كل الاصغر والاكبر لا فى كل الاصغر فيوجد الكبرى كاذبة موجبة وكل ان كانت
الكبرى وحدها صادقا بان يكون الاوسط غير موجود فى شئ من الطرفين والاكبر ليس الا فى بعض الاصغر
فيوجد الصغرى جزئية موجبة او يكون موجودة فى جميع كلهما وهما على ما قيل فيوجد الصغرى جزوية
سالبة وعلى هذا القياس فتامل واما الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفق اما عن الكاذبتين
فى الكل فان يكون الاوسط مباينا للطرفين واكبرهما فى بعض الاصغر فيوجد المقدمتان موجبتان و
ذلك فى انتاج الايجاب او يكون المباينة مع الاصغر وحده فيوجد معه بايجاب كاذب ومع الاكبر بسلب
كاذب وذلك فى انتاج السلب واما الكاذبتان فى الجزء فان يكون الطرفان كل واحد منهما يوجد فى بعض
الاوسط وحده والاكبر فى بعض الاصغر فيوجدان كليتين بالايجاب او يكون يوجد الكبرى سالبة كلية
والصغرى كلية موجبة وقد يجوز ان يوجد الكبرى وحدها موجبة كلية بان يكون الاكبر موجودا فى
بعض الاصغر وغير موجود فى شئ من الاوسط ولكن الاصغر موجود فى بعض الاوسط فيكذب فيجعل
الاكبر فى كل الاوسط وللسلب ان يكون الاكبر فى مثل ذلك موجودا فى كل الاوسط فيوجد ولا فى
شئ منه وقد ينتج والكبرى موجبة كاذبة فى الكل لقولك كل ققنس حى وكل ققنس اسود وبعكس هذا الترتيب
كاذبة فى الكل وايضا لقولك كل ققنس حجر ولا ققنس باسود وكل والكبرى كاذبة لقولك كل ققنس حجر ولا
ققنس بابيض وقد يمكن ان يكون الكذب للبعض اما للموجبة والكبرى كاذبة فكقولك كل انسان ذو رجلين
وكل انسان فاضل والصغرى هذه الحدود نفسها وبعكس الترتيب فاما والكبرى سالبة وكاذبة فى
البعض فكقولك كل انسان فاضل ولا انسان بفرس واما الجزويان فيجب ان حدودها هذه الحدود على ان
يكون الجزوى الكاذب كاذبا فى الكل فانه لا يتصور جزوى غير كاذب فى الجزء فعلم ان صدق القياس الذى
هو كالمقدم يوجب صدق النتيجة الذى هو التالى واما الكذب لقياس الذى هو رفع المقدم فلا
ينتج كذب التالى الذى هو رفع التالى فاما كيفية هذا التقديم والتلو فيجب ان يعلم ما قد علمت ولا اطيل
عليك القول فيه **الفصل الثانى عشر** فى قياس الدور انه قد يقع فى القياس عارضا من جهة حال نسبة

بيط آ

المقدمات الى النتيجة احدهما بيان الدور والاخر عكس القياس على ما سنبينهما فهو فى جهة ما هما
عارضان للقياس بما هو قياس فيجب ان ينظر فيهما فى علم القياس واما الانتفاع بهما فانما يكون
فى الامتحان والمغالطة او يكون لاجل التحرز وقد يدخل من وجه ما فى العلوم وفى الجدل وكل
واحد من بيان الدور ومن عكس القياس عارض للقياس وموضوعهما القياس فان الداير والمعكوس
قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حقة او مسلمة او مشهورة او غير ذلك بل
انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت وسلمت لزم عنها غيرها فاما بيان الدور فان يكون معا
قياس على مط ثم يجعل المط عكس احدى المقدمتين قياسا على انتاج المقدمة الاخرى فيكون المط
تارة مقدمة والمقدمة تارة مطلوبا فتارة يوجد تلك المقدمة فى بيان المط وتارة يوجد المط فى
بيانها وبالحقيقة المط والمقدمة يكون واحدا وهذا قد يستعمل بان يتلطف فتغير المط فى اللفظ
عن صورته وهو المط التوهم شيئا اخر وربما استعمل هذا فى العلوم بان يكون معنا مقدمتان فينتجان
شيئا على سبيل برهان ان وبيان العلة من المعلول وذلك على طريق الان ثم نعلل فان المعلول
من العلة على طريق اللم على ما سنعلمه فى الفن الذى يلى هذا الفن واما عكس القياس فهو ان ينتج من
مقابل النتيجة مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى واكثر نفعه هنا فى انكار احدى
المقدمتين من قياس موجب شيئا مسول ابطاله بان يحتال ويتلطف فى تسليم مقابل النتيجة
من حيث لا يشعر به بتغير لفظ او حيلة من الحيل فيقرن بمقدمة وينتج صحة تقابل المقدمة الاخرى
فيمنع بذلك القياس على المط وقد ينتفع به كما سنعلم فى رد الخلف الى المستقيم واما فى الجدل فانه ربما
كان مقابل المط مشهورا فى نفسه اذ المتقابلان كما سنعلم كثيرا ما يكونان مشهورين والجدل من حق
صناعته ان ينظر طرفى النقيض معا فى وقتين وان تستعمل طرفى النقيض المشهورين فى وقتين
مختلفين وربما حاول الا ان يكون تبصر احدهما فى وقت بقياس به ثم يتلطف فيسلم مقابلة المشهور فيمنع
مقدمة فى قياس مؤلف على ابطاله على ان هنا يكون ضربا من المغالطة فى الجدل فانه عندما يسم
اخذ المقابلتين ليس له ان ياخذ مقابله حقا على سبيل المشهور فليبدا ببيان الدور فبيان الدور ان يوخذ
النتيجة وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية فان ادخل حد غريب لم يكن بيان الدور وان
انتج ايضا شيئا غريبا لم يكن بيان الدور بل بيان الدور ان يتبين الشيء بما يتبين به مثل قولك كل ج ب
وكل ب ا فينتج كل ج ا فان اخذت كل ج ا وكل ا ب انتجت كل ج ب وان اخذت كل ب ج وكل ج ا انتجت
كل ب ا ويحتاج ان يكون المقدمة التى يضاف الى النتيجة منعكسة على كيتها مثل كل ج ب وكل ب ج
فهذا العكس فى الموجبة ظاهر واما السالبة فان العكس المحتاج اليه فى الدور انما يكون حيث يكون السلب
خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا فى كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس فى الايجاب انما يكون

حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثل هذه السالبة
سالبة يرجع الى العدول الموجب فينعكس بالايجاب ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر
بعرض فينعكس العكس الذى يختص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ولا شيء مما هو آلة بمتعلق
الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو آلة وبالجملة هذا هو السالب الذى اذا جعل حرف
السلب منه جزءا من المحمول ثم عكس بان يجعل جزءا من الموضوع صح الطرف الاخر على كل ذلك الموضوع ويقول
اذا كان لا شيء من ب آ وانعكس لا شيء من آ ب على ان كل ما ليس آ فهو ب فيلزم ان كل ما ليس ب فهو آ والا
فليكن بعض ما ليس ب ليس آ فكل ما ليس آ فهو ب يلزم ان بعض ما ليس ب فهو ب فهذا خلف فاذا اوجد
هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهذا يلزم المقدمة ايض واما الجزوية السالبة كقولنا ليس بعض ج آ فانا
بعكس العكس المطهر هنا ان كل ما ليس بعضه آ فهو ج فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى
كانت هى التى ينضم الى النتيجة فى انتاج الاخرى ولا يتكافيا فالضرب الاول من الشكل الاول انه مقدمته
انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى وان كانت المنعكسة الكبرى بقيت كبرى فى القياس الثانى
وكانت الصغرى بقيت صغرى فى القياس الثانى وان مقدمة اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى
وان كان عكسا جميعا انتجا عكس النتيجة فان كانت الكبرى سالبة كقولك لا شيء من ب آ وكانت
الكبرى ينعكس العكس الذى يخص السالب فى هذا الموضع وهو ان كل ما ليس آ فهو ب فيأخذ النتيجة محولة
من السلب الكلى الى العدول فيقول ان كل ما هو ج فليس آ وكل ما ليس آ فهو ب ينتج كل ج ب وان قوما
من المفسرين يظنون انه ينبغى ان يقال ان ج شيء لا يقال آ على شيء منه وكل ما لا يقال آ على شيء منه فان
ب يقال على كله فينتجون ان ج شيء يقال آ على كله فيجعلون السور غير السور بل جزءا من المحمول ويجعلون
النتيجة فى ظاهر حالها مهملة ويجعلون النتيجة بالجملة ليست احدى المقدمتين فيكونون قد غيروا النتيجة
الاولى والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعى ويخالفون بسبق كلام من يفترون كلامه
واما انتاج الكبرى فسهل بان يعكس الصغرى فيكون كل ب ج ولا شيء من ج آ واما القياسات المنتجة
للجزوى فبين ان الكبرى لا يمكن ان ينتج من وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن فى الموجبتين هكذا
بعض ج آ وكل آ ب فبعض ج ب هذا فى النتيجة الموجبة واما فى السالبة فلا يمكن لانا اذا عكسنا
الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة فلم ينتج وان عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزوية
فلم ينتج واما فى الشكل الثانى فلا يمكن ان ينتج الموجبة دورا وانحوا انتاج السالبة لان الموجبة لا
ينتج من موجبة وسالبة واما السالبة فيمكن ان ينتج من ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى
ينتج من الشكل الاول عكس الكبرى السالبة ثم يعكس فان كان من شرايط البيان الدورى ان يكون النتيجة
توجد وتعكس مقدمة فقط ولا عكس بعد ذلك لم يكن هذا ببيان الدور فان اخذت النتيجة السالبة

الاخص

مع عكس الموجبة الكبرى كلية انتجت الصغرى السالبة وصارت النتيجة صغرى سالبة وقد ينتج الصغرى
السالبة من الشكل الثانى واما اذا اريد انتاج الموجبة فيحتاج الى العكس الذى يخص السالبة
مثاله كل ج آ ولا شئ من ب آ فلا شئ من ج ب فيقول كل ما هو ج فليس ب وكل ما هو بليس ب فهو آ
فكل ج آ فهكذا سين باخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس فان لم يجعل هذا بيان الدور
لانه لم ينعكس فيها مقدمة فله ذلك وان جعل بيان الدور يتم بما يلزم المقدمات من العكس وما
يجرى مجرى العكس من اللوازم التى حكمها حكم الملزوم كان هذا بيان الدور واما ان كانت الموجبة
هى الكبرى مثاله لا شئ من ج ب وكل آ ب فيحتاج ان يعكس النتيجة السالبة العكس الذى يخص هذا
الموضع وهو انه كل ما هو آ ليس ج فكل ما ليس ج فهو ب فكل آ ب فاما ان لا يكون هذا بيان الدور
او يكون على وجه اخر ففارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه يحتاج فيه انتاج السالب
الى احد امرين اما ان يوخذ لازما السالبتين او يوخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة ومن غير هذه الجهة
لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزوية فلا يمكن ان
يتبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن اذا كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان يتبين
هى من الشكل الثانى وان كانت موجبة لا يمكن على النحو التسلط لانه لا قياس من سالبتين ولكن يتبين على
النحو الذى قلنا لا غير واما الشكل الثالث فلا يمكن ان يتبين فيه كلية البتة لان النتيجة الجزوية مع
عكس مقدمة كيف كانت لا ينتج الا جزوية واما الجزوية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة واضفنا
عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى الجزوية ولانا اذا عكسا فقلنا كل ج ب وج آ الاصغر وكان انتج بعض ب آ
وهو الكبرى وان كانت صغرى لم يكن الا بعكسين لانا اذا اخذنا بعض ج آ وهو النتيجة واضفنا اليها عكس
الكبرى وهو كل آ ب انتج لا المطلوب ولكن عكسه ولم يكن كلامنا فى ذلك ولكن اذا جوزوا هذا فى الثانى فما بالهم
لا يجوزونه فى الثالث فان اخلط موجب وسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانك يقول ليس
بعض ج آ وهو النتيجة ويضيف اليها عكس الصغرى وهو كل ج ب ينتج ليس بعض ب آ فان كانت الكلية هى السالبة
لم يمكن ان ينتج الصغرى الجزوية الموجبة من سالبتين الا ان ينعكس السالبة على النحو المذكور فيقول بعض ج
هو ليس آ وكل ما ليس آ كله او بعضه آ فهو ب فيقول بعض ج ب ثم يعكس فقد بان ان البيان الدورى فى الشكل الاول
للموجبات لا يخرج من الشكل الاول حقيقية ولا خيالا واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول
ولكن يتخيل كانه من الثالث لانك يطلب المقدمة السالبة فتقول كلما لا يوخذ فيه آ يوخذ فيه ب فجعلت
آ ب محمولين معا واما الشكل الثانى فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان كان فى الشكل الثانى
واما على الوجه الذى يحمل الشكل الثالث واما فى الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقى كله
منه واما المحمل فكان فى غيره منه فكيف فيه وما كان من الشكلين الاخرين انما يتبين دوره بالرجوع

الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا واما معدوما اذ جعل بيان الدور
ما يتم فى نتيجة وعكس مقدمة

الفصل الثالث عشر فى عكس القياس

قد علمت ان عكس القياس هو ان يوخذ
مقابل النتيجة اما نقيضها واما ضدها فيضاف الى احدى المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى
ومن الضرورة ان يتقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى والا فان كانتا ثابتتين
فالنتيجة لم يبطل الا ان احد المقابل بالتناقض والتضاد مختلف فلتغير ذلك من الشكل الاول وليضع
ان كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ فان قلنا لا شئ من ج آ وكان كل ب آ انتج لا شئ من ج ب وكان كل ج ب
فاخذ الضد انتج ضد الصغرى وان اخذنا النقيض انتج النقيض للصغرى وكل من الشكل الثانى واما
ان اضفنا اليه الصغرى فقلنا لا شئ من ج آ وكل ج ب انتج من الثالث انه ليس كل ب آ وكل لو قلنا لا كل
ج آ فاذا لا سبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد ان يكون الشكل هو الثالث
وليضع ان كل ج ب ولا شئ من ب آ فلا شئ من ج آ ويا خذ مضاده وهو ان كل ج آ وكان لا شئ من ب
آ ينتج ضد الصغرى ويا خذ نقيضه فينتج نقيض الصغرى وذلك من الثانى فان اخذنا مع النتيجة المعكوسة
الى التضاد او التناقض الصغرى لم ينتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولتضع الصغرى جزوية
فان عكست النتيجة الى التناقض بطلبا معا والى التضاد لم يبطل شئ ولتضع ان بعض ج ب وكل ب آ ينتج
الصغرى او يضيف اليها الصغرى فينتج ليس كل ب آ فان اخذنا بالمضادة وهو ان ليس بعض ج آ واضفنا اليها
الكبرى وهو كل ب آ انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا ليس بعض ج آ وبعض ج ب
كانتا جزويتين ولم ينتج التاليف من جزويتين وليضع ايضا بعض ج ب ولا شئ من ب آ فلا كل ج آ ويا خذ نقيضه
فيقول كل ج آ وبعض ج ب فبعض ب آ وهو نقيض الكبرى او ليضيف اليها الكبرى فيكون كل ج آ ولا شئ من ب آ
ينتج نقيض الصغرى واما ان اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض ج آ ولا شئ من ب آ ينتج ليس بعض ج ب
وهذا لا يبطل قولنا بعض ج ب فاذا اضفنا الى الصغرى لم ينتج ايضا واما فى الشكل الثانى فانه لا يمكن ان
يوجد مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الكبرى بان ينتج ضده بل بان ينتج نقيضه لان القياس ح ينعقد من
الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة الى المضادة انتجت ضد الصغرى او
بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون فى الشكل الاول ولا يمنع ذلك هناك فليكن الكبرى
موجبة مثل ان لا شئ من ج آ وكل ب آ فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب وقلنا ولا شئ من ج آ انتج فى
الحالين انه لا كل ب آ فان اخذنا كل ج ب وكل ب آ انتج كل ج آ فان اخذنا بعض ج ب وكل ب آ انتج
بعض ج آ ثم فليكن الكبرى سالبة مثل ان يقول كل ج آ ولا شئ من ب آ ولنا خذ اما كل ج ب او بعض ج ب
وقد قلنا كل ج آ انتج فى الحالين بعض ب آ وهو نقيض الكبرى لا ضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى فقلنا
كل ج ب ولا شئ من ب آ انتج لا شئ من ج آ او قلنا بعض ج ب ولا شئ من ب آ انتج بعض ج آ ليس آ فهنا هو تفصيل

ذلك فان كانت الصغرى جزوية فلا يبطل احد ضد النتيجة شيئا فانه يكون جزويا موجبا ولا ينتج مع
الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزوية والجزوية لا يبطل الجزوية واما ان عكست النتيجة
الى التناقض ابطلت كليتها بالتناقض فليوضع بعض ج آ ولا شيء من ب آ فليس بعض ج ب فان قلنا
بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى واما مع الكبرى فينتج ليس بعض ج آ ولا يبطل ذلك قولنا بعض ج آ
انتج بعض ب آ وهو نقيض الكبرى او قلنا كل ج ب ولا شيء من ب آ انتج لا شيء من ج آ وهو نقيض
الصغرى ولنضع كل ج آ وكل ب آ فان اخذنا ضد النتيجة وهو بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى
بعض ج آ ولا يبطل بهذا قولنا لا كل ج آ واما ان اخذنا النقيض فقلنا كل ج ب وكل ب آ ابطل الصغرى
بالنقيض او قلنا كل ج ب وكل ج آ ابطل الكبرى بالنقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم
يبطل البتة مقدمة لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول وكبراه جزوي فلا ينتج ومع
الكبرى يكون من الشكل الثاني وكبراه جزويه فلا ينتج واما ان اخذت بالتناقض كان عكس النتيجة كليا
فان كانت الكبرى سالبة كان موجبا كليا او موجبة كان سالبا كليا وانتظم مع الصغرى على نظم
الشكل الاول ومع الكبرى على نظم الشكل الثاني فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحد منهما
لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثاني كلي وان كانت احدهما وليكن الصغرى جزوية ويكون لا محة
موجبة انتجت نقيض كل واحد منهما لان الجزوية اذا اخذت مع عكس النتيجة الى النقيض انتجت جزويا تناقض
الكلية منهما وان لم يؤخذ هي بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزوية منهما وان كانت الكبرى هي الجزوية
الموجبة لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة الى النقيض ولا الى التضاد ما ينتج نقيض الصغرى بل قد يأتلف
منها ومن عكس النتيجة الى النقيض ما ينتج نقيض الصغرى الا ان يحفظ في القياس المؤلف كبرى ايضا وذلك مما
يلزم ولا ضدها لانها ينتج عكس مقابل الصغرى وايتلف من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها وكذا ان
كانت جزوية سالبة فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل الاول يكون الى الثاني و
الثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني وفي الثاني يبطل
صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول

الفصل الرابع عشر

في رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف فليقل في رد قياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى
الخلف على ما يعتبر المقدمة التي هي التالي من الشرطية ويعمل على ان الاقتران منها وحدها مع الحملية
فان ذلك لا يصير بالاد قد علمت صورة ذلك التاليف وان الاعتبار فيه ايقاع التالي مع المقدمة الداخلة
موقع احدى القراين الحملية فقياس الخلف يكون ايضا من وجه مشابها لعكس القياس لانك تاخذ نقيض
نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلما ما لكنه يخالف بان عكس القياس انما يكون دايما اذا
كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس اخر لابطال

شيء معلوم واما الخلف فقياس مبدا لا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق فلا يدري بعدها نتيجة الى
ان ينتج محالا لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل ب آ بتوسط ج آ ليس ان اخذنا مقابل
النتيجة واضفنا الى الصغرى يبطل الكبرى او اضفنا الكبرى يبطل الصغرى وكان هذا عكس القياس فلو انا اسلنا
فقلنا ان كل قولنا كل ب آ صادقا وكان مسلما ان كل ب ج ينتج ان لا كل ج آ وكان حقا ان كل ج آ هف اذ لا
يمكن ان يكون كل ج آ وليس كل ج آ فاذا قولنا ليس كل ج آ كذب ولزم عن قياس فاحدى مقدمته كاذبة ولكن
ليست المسلمة وهي ان كل ج ب فهي اذا المسلوك فيها وهو انه ليس كل ب آ فاذا كل ب آ والمطلوبات الاربعة
كلها الا الكلي الموجب يمكن ان يبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من الشكلين الاخرين
فقط لانك اذا اردت ان يبين صدق قولنا الكل ب آ يكذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ب آ قلت ان
قولنا كل ب آ كاذب فنقيضه وهو قولنا ليس كل ب آ صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة
اخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا يشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة
لا يجوز ان يكون صغرى الاول لانها سالبة ولا كبرى الاول لانها جزوية واما ان احدث الضد بدل النقيض
امكن ان يجعل كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب لم يلزم ان ضده صدق لان الضدين قد يكونان
معا في المواد الممكنة كما علمت سالفا فلم ينتفع في انتاج المط واما السالبة الكلية فيتبين في الشكل الاول بان
يوجد نقيضها وهو الموجبة الجزوية ويضاف اليه كبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف اليه الاخرى وهي
الصغرى فيكون الكبرى جزوية والسالبة الكلية يتبين في الشكل الاول باحال مقدمة هي الكبرى لا غير
واما الموجبة الجزوية فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يكن ان يضيف اليها في الشكل الاول
مقدمة الا الصغرى فينتج المحال واما السالبة الجزوية فاذا اخذنا نقيضها وهو ليس بعض ب آ لم
يكن الا ان يضاف اليها كبرى ثم كلية موجبة واما الكلية السالبة فانه اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان
يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية فاذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه لكن لم يثبت صحة ضده واما
الجزوية الموجبة فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها في هذا الشكل كبرى وصغرى لان نقيض الجزويتين كلية
فيصلح كبرى وصغرى سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فيطلب لم يجب بطلان لكن لم يصلح
الا صغرى وفي الشكل الثالث اما الموجبة الكلية فانها اذا اريد ان يثبت بالخلف واخذ نقيضها لم يصلح
الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى صغرى لانها موجبة جزوية ويكون صالحة في
الطرفين انهما كان واما الجزوية الموجبة فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزوية السالبة
فنقيضها يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لا يتبين الا بالضرب الخ كبراها سالبة هي نقيض
النتيجة واما السالبة فيتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد ههنا انه اذا ابطل
لم يجب بطلان ضده هو كما في غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم يقصد فيه القياس في اول

ولم يكن يصلح

الامر نحو الشئ الذى يريد ان يتنبه به فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده
وبينه وبين خصمه فاما الخلف فانه يقصد فيه فى اول الامر ان ينتج شيئا غير المط ذلك الشئ بين الكذب
على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فاذا تبين كذبه عاد وانتج لذلك ما هو سببية سببه
فانتج صدق نقيض ذلك وايض فان المستقيم انما يؤخذ فيه المقدمات الموافقة للمط بالذات واما
الخلف فاحدى المقدمتين من تلك الجملة والاخرى نقيض المط وايض فان النتيجة فى المستقيم غير بينة فى
اول الامر حتى يتم فيلزم واما فى الخلف فان النتيجة يوضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مؤلفا
من نقيض المط ومن صادقة ينتج محالا فانك ان عكست القياس فاخذت نقيض المحال ومرتبة بالصادقة
انتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها وهو المط اعنى ذلك النقيض فليتبين السالب الكلى بالخلف من الشكل الاول
وليتامل كيف يستقيم ويكون لكن المط ان يتبين انه لا شئ من ب آ فاذا اخذنا نقيض هذا وهو ان بعض ب آ
فلا بد من ان يكون ذلك صغرى فى الشكل الاول والتى يضاف اليها حتى ينتج المحال هو اما قولنا كل آ ح وقولنا
ولا شئ من آ ح فان انتج موجبة فكان بعض ب ح واخذنا نقيضها ليرد الى الاستقامة كان نقيضها لا شئ من ب ح
واضفنا اليها كل آ ح كان الشكل الثانى وان كان انتج سالبة فكان ليس كل ب ح وكان نقيضها كل ب ح و
اضفنا اليها لا شئ من آ ح كان ايض من الشكل الثانى واما ان كان المط سالبة جزوية واخذنا نقيضها
وهى الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها
صغرى موجبة جزوية او كلية فان النتيجة يكون موجبة ونقيضها اما كلية سالبة واما جزوية سالبة
وجميع ذلك يتبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على تاليف الشكل الثالث واما الموجب الكلى مثل
قولنا كل آ ب فلا يمكن ان يتبين بالخلف فى الشكل الاول لان نقيضه جزوية سالبة فلا يصلح صغرى ولا
كبرى واما الجزوى فيتبين فى الشكل الاول وذلك باخذ نقيضه فلا يمكن ان يكون نقيضه الا كبرى
الاول لانه سالب كلى ولا يمكن ان يتبين بعكس القياس الا من الصغرى ونقيض النتيجة وذلك فى الثالث
فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثانى واما الشكل الثانى فاذا عكس قياسه الخلفى الى الاستقامة
فانه يرجع الى الشكل الاول فى كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد اخذ فى الخلف نقيضه فصار صغرى
فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك بالشكل الاول وكذلك الكلى السالب لان نقيضه ايض لا يكون
كبرى واما الجزئى الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح فى الاول والثالث وكذلك الجزوى
السالب فاذا جميع قياساته يمكن ان يعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزوى يمكن ايض ان يعكسا الى
الثالث واما الشكل الثالث فان موجبات ما تبين فيه بالخلف قد تبين كلها فى الاول بالمستقيم وسالباته
يتبين ايض فى الثانى اما الموجبات فان نقايضها يكون فى قياس الخلف كبرى لا محة فيبطل بالشكل الاول
واما الثالث فان نقايضها يكون صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطل فى الثانى ايض مع الاول فقد بان

وظهر ان القياس الخلفى مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياس

الفصل الخامس عشر فى القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة وقد يؤلف قياس من مقدمات
متقابلة بان يؤلف قياس من موجبة وسالبة متضادين او متقابلين احسل حتى حتى اما
ان يتبدل الاسم حدها بما يرادفه واما ان يوخذ بدل الحد جزئية او كلية فيحكم عليه بما يرفع الحكم عن الحد
فمنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ومنه ما ليس بالحقيقة كذلك ولكن بالظن وهذا القياس
كثيرا ما يستعمل فى الجدل على سبيل المبالغة فى التبكيت بان يتسلم قول ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى
ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه فى الشئ انه ليس هو وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التميز والمتقابلات
فى اللفظ اربعة كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وفى الحقيقة ثلثة لان البعض ولا
بعض ولا نقص لا يتقابل فيهما وهذا الضرب من القياس انما يأتلف فى الشكل الاول بان يجعل المحمول كشيئين
فيوضع احدهما للاخر واما فى الشكل الثانى فبان يوخذ الموضوع كشيئين ويوجد المحمول واحدا واما فى
الثالث فبان يؤخذ المحمول كشيئين ويوخذ الموضوع واحدا وفى الشكل الثانى ان اخذنا متضادين جاز
وضع ايهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضين لم يجز الا ان يكون الكبرى هى الكلية سواء كانت
موجبة او سالبة لكن ولا بد ان يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل او بالقوة مثل ان يكون احدهما
نوعا او جزويا تحت الاخر فيكون قياسا على المتقابل واما سوى ذلك فلا يكون الا فى الظن مثل القياس
على متلازمين بسلب وايجاب وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان بالحقيقة متضادين ولا متقابلتين
مثل قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الناطق بحيوان او لا شئ من الضحاك بحيوان او كل علم ظن ولا
شئ من الطب بظن فاقول نسبته ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والاخر نوع مما يظن انه
قياس على المتقابلين وليس فى الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين بل اذا رد الى ذلك بالتحقيق كان
قياس فى قياس احدهما مضمر والاخر مصرح والمضمر هو الحقيقى على متقابلين ولكنه وان لم يكن حقيقيا
وهو اقرب الى الحقيقة لان الحكم على الكلى كالحكم على الجزئى الذى تحته ولا يحتاج الى بيان فكانه
حكم على الجزوى بمتقابلين وذلك حكم القياس المضمر فيه واما الشكل الثالث فانما يمكن ذلك فى جزوية
المنتجة للسالب فاما الضروب المنتجة فى الموجب فمقدماته موجبتان فكيف يتقابلان وعلى كل حال
فلا يجوز الا ان يكون السالب الا كبرى ومثاله كل طب علم ولا طب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذنا
على التناقض تلك وينبغى ان يستقصى النظر هل يمكن ههنا شئ امكن فى الشكل الثانى اذ كنا نقول
هناك مثلا ان كل علم فاضل ولا شئ من العلوم فاضل فيكون قياسا من متقابلتين ثم يضع بعد العلم
الطب فيمكن ان يوضع فيه طرف اخص من طرف ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا عن متقابلين فهل
يمكن ذلك ههنا واذا استقصى وجب انه لا يمكن لانه لا يمكن فى الشكل الثالث فى القياس على المتقابلين

ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتان وينتج غير الحق مثل قولنا كل
هندسة علم ولا شئ من الهندسة طب فليس كل علم طب فذلك حق ومما يعين فى هذا الا
ان يضع كل ولا كل ولا واحد بعض ولا شئ وهى ثلثة فيجعلها اسوار مقدمات متقابلة مشتركة
المحمول الا ان لموضوعاتها اسمان مترادفان احدا حدين او مشتركة الموضوع الا ان لمحمولها اسمين مرادفين
وضعا طرفين او احدهما تحت الاخر والموضوع محفوظ الاسم فيكون سببه بالتفات من الشكل الثالث
ليس غيرها فيعلم انها قياس وانها غير قياس وذلك بالاصول المقدمة المتقدمة وينتج وان يراعى الاصل
الذى اعطيناك الا ان الكبرى يجب ان ليس اخص من الاصغر ولا يجب ان يظن انا لما حوزنا ان
يكون قول صادق انتج عن كاذب كذلك يجوز ان يكون ايض عن متقابلتين نتيجة صادقة البتة لان هذا
ينتج ان الشيئ ليس هو واما انه كيف يمكن ان يفرض لاصحاب الموقوع فى استعمال القياسات من متقابلتين
وهم لا يشعرون فذلك لانه يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات فاسدة انتجت نتايج فاسدة فهو جامعها
عند نفسه ويكون عنده حق ما موضوع مسلم ويكون تلك القياسات او النتايج الفاسدة يلزم عنها
لفسادها شئ فاسد يمكن ان يساق الى انتاج ضد ذلك الحق او يكون فى تلك الفاسدات ما هى مقابلة
لجنس هذا الموضوع المسلم او الجزوى تحته فاذا حقق كان بالقوة مقابلا له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا
الموضوع مثاله ان كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد فيكون فى تلك القياسات الفاسدة اما مقدمة
كاذبة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين واما نتيجة فاسدة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن ان
يكتسب من تلك مناقضة او مضادة لهذا الموضوع ان لا شئ من الاعداد بفرد فينتج منها ان بعض ما
هو عدد ليس بعدد او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكذلك ان وضع كل علم ظنى ثم سلم او لزم من اصول اخرى عنده
ان الطب ليس بظنى وربما كان الموضوع حقا والقياسات الفاسدة انتجت متقابلة وربما كان الموضوع
باطلا والقياسات انتجت مقابلة كانت قياسات صادقة او كاذبة وربما كانت قياسات صحيحة
عنده وقياسات فاسدة فاكتسب من الصحيح صحيحا ومن الفاسدة فاسدة وكانا متقابلين واما اذا
وقع ذلك ابتدا فلا يمكن ان يستعمل من غير حيلة فمن تلك الحيل ان يتسلم جزوية ومناقضة لكلية كما
يتسلم ان كل علم ظنى ثم يتسلم وان لا شئ من الطب ظنى ومن ذلك ان يوهم ان المركب ليس احد الجزوين فليسلب
احد الجزوين عن المركب ويجعل المركب حدا اوسط فيقال ان الحى الابيض ليس بابيض اى ليس بابيض مجردا
وحده او ليست حقيقة الابيضية ولكن لا بشرط هذا الشرط ثم يقول انسانا ما اى كفلان هو حى ابيض فينتج
ان ذلك الانسان ليس بابيض اى ذلك الانسان بعينه ثم يقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه
ابيض فينتج الابيض ليس بابيض هكذى ينبغى ان يفهم هذا الموضع ويمكن ان يوخذ له مثال كلى كقولك
كل انسان حيوان بالحق وليس شئ مما هو حيوان بالحق بناطق على انه يعنى فيما بينه وبين نفسه وليس هو

الاكبر

هو حيوان ناطق بناطق فقط فينتج فليس احد من الناس بناطق ثم موضوع ان كل انسان ناطق فان
قال قايل ان هذا لا يكون متناقضان فى المطلق وخصوصا فى المهمل فقد عرف الجواب عنه واما المطلق
فليوخذ على الشرط الذى يمتنع ايض فى المطلق اجتماعه او ليقل ان يريد ابيض وهذا الانسان ليس
ابيض فزيد ليس هو وهذا الانسان الذى هو زيد هذا خلف وليس فى المطلق كذى

الفصل السادس عشر فى المصادرة على المط الاول

وقد بقى من الامور المناسبة لما جرى ذكره اقران المصادرة على المط
ووضع ما ليس سببا للنتيجة وذلك فى الخلف واما المصادرة على المط الاول فهى داخلة فى جنس ما لم
يبرهن ما قيل ولكن ذلك الجنس اعم منه لا ما لم يبرهن ما قيل قد يكون بسبب ان القول غير منتج لشكله
او بسبب مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات اخفى من المط او ان المقدمات انما يتبين
بعد بيان المط وليس شئ من هذه مصادرة على المط الاول فى قياس منتج الشكل فليس اذا بسبب الشكل
وليس يجب ان يكون بسبب ان المقدمة اخفى او مساوية فى الجهالة حتى اذا كان كذلك كانت
المصادرة على المط وذلك لان الخفى والمساوى فى الجهالة قد يكون غير المط ولا يكون مصادرة على
المط الاول واما فى المصادرة على المط الاول فليس الخفى والمجهول المستعمل شئ غير المط بل هو نفس المط
بل انما يكون القياس مصادرة على المط الاول لان المط نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان يبدل
اسم احد حديه الذى يراد ان يجعل حدا اوسط والاشياء البينة بنفسها فلا تبين بوجه لا بالحقيقة
ولا بان يقاس عليها من نفسها فان ذلك غير معتاد لانها مقبولة مسلمة وان كان يمكن ان يصادر عليها
بل انما يستعمل هذا فيما من شانه ان يتشكك فيه ويجهل فهذا اذا استعملت فى بيانه غيره مما هو اعرف منه
فقد عمل الواجب وان استعمل نفسه فى بيان نفسه فقد صودر على المط الاول وقد يعرض ذلك فى قياس
واحد وقلما يخفى هذا الا على ضعفاء العقول وقد يعرض فى قياسات فوق واحدة بان يكون نتيجة
تبين بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك المقدمة انما تبين لصحة
النتيجة فيكون هذا ايض مصادرة على المط الاول بوسايط مثل الشكل الاول فى كتاب اوقليدس ان
الخطوط المتوازية اذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا كذى وكذى ومن مقدمات برهان ذلك
المط ان الخطين الذين اذا وقع عليها خط فصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معادلتين لقايمتين
لم يلتقيا فهذا موضوع فى مصادرات كتاب اوقليدس فان رام احد ان يبين هذا بان يقول انهما اذا
التقيا كان مثلث من الخطين والخط الواقع وكانت الزوايا الثلث اعظم من قايمتين هذا خلف فاذن
لا يلتقيان فقد صادر على المط الاول من حيث لم يشعر لان كون زوايا المثلث الثلثة بهذه الحالة
انما يبرهن بعد صحة ذلك الوضع فيكون عرف حال الزوايا فى الخطين بزوايا المثلث وحال زوايا المثلث
انما يبين بحال زوايا الخطين فيكون استعمال كون زوايا الخطين مع الخط الواقع عليها مقدمة فى بيان

بوط

الوضع الذى

يعنى بعد صحة قولنا انه اذا وقع على الخطوط المتوازية خط قاطع كانت الزاويتين المتبادلتين متساويتين والخارجة متساوية لمقابلتها الداخلة
صح

نفسه ولكن بوسايط فهكذا يكون المصادرة على المط الاول وبالجملة يجب ان يكون قد اخذ فيها
احد حدى المط مرتين اما الحقيقة فباسمين مرادفين يرجع احدهما على الاخر حملا ومعنى واما
بحسب الظن فبان باحداى سببين كانا متعاكسين كالانسان فيظن ان شانها وحكمها واحد
ويكون معنياهما فى الحقيقة مختلفان او اخذ كليا وجزويا ويظن ان الحكم فيهما واحد فيظن انه
مصادرة على المط الاول بحسب الظن على اقسام مذكورة فى طوبيقا واما فى الحقيقة فهو ان يوضع لما
يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما اخر مرادفا كما يكون فى تقابل القياس فان تقابل القياس و
المصادرة على المط الاول مشتركان فى ان الحد الاوسط فيهما موجودة فى النتيجة والقياسات
الصحيحة ليست كك ويكون المصادرة على المط الاول فيهما مقدمة صادقة حدا وهى التى يكون موضوعها
ومحمولها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهى التى هى المط وقد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على
المط الاول فى الشكل الاول والثانى والثالث لكن ان كان المط موجبا كليا امكن فى الشكل الاول
صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاكبر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الكبرى هى تلك المقدمة
الصادقة حدا وان كان كبرى كان الاصغر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الصغرى هى تلك الصادقة
حدا وان كان جزويا لم يكن الا ان يكون صغرى واذا كان سالبا لم يكن فيه الا ان يكون الكبرى و
قول المعلم الاول ان كل مطلوب موجب فى الشكل الاول فيصلح ان يؤخذ فى القياس صغرى وكبرى انما
عنى به الكلى واما فى الشكل الثانى فان المط لا يكون الا سالبا ففى ضرب لا يكون الا صغرى وفى ضرب
لا يكون الا كبرى هذا ان كان السالب كليا فان كان جزويا لم يجر فى الشكل الثانى الا صغرى وفى
الشكل الثالث الا كبرى وفى الاول لا يصلح بيانه بوجه لانه لا يصلح صغرى ولا كبرى والمصادرة
على المط الاول قد يكون فى العلوم وذلك اذا كان صادرا بالحقيقة وعلى الوجه الذى قلنا وقد يكون
فى الجدل وذلك اذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن الموجود وهو الذى يكون حد المقدمة
الصادقة فيه كشئ واحد بحسب المحمود

الفصل السابع عشر فى وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب

فاما ما وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب النتيجة فهو ان ينتج كذبا وبنسبته الى
مقدمة حتى يكون من حقه ان يقال ان الكذب الذى انتجه هو من قبل كذا وليس من هذه
الجهة التى ظننت وهذا يقع فى قياس الخلف اذا اخذ نقيض الموضوع ثم قاس قياسات انتج كذبا ثم
رام ان نقيض الموضوع كذب لانه انتج كذبا فيقال له لم يلزم الكذب عنه هنا التمتع القياس
الخلف وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا كان الكذب يلزم وان رفعت تلك المقدمة ولم يستعمل
فى القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون فى المستقيم لان المستقيم لا يقصد فيه انتاج كذب من
وضع شى مناقض للطط بل يساق الى المط واذا امتنع قيل ان فى القياس مقدمة كاذبة اوليس تاليفه منتجا

ان ينتج

ولم يقل انه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذى لانه لم يبن على ان هناك كذب عارض بل هنا فى الخلف
اذا كان نقيض الموضوع سواء وضع او رفع لا بغير حكم التلازم من الكذب ولا يكون سببا لانتاج المحال
فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على وجوه اما ان يكون الحدود التى للمحال ولقياسه غير مشاركة
للنقيض الموضوع البتة واما ان يكون مشاركة ولكن المحال لزم عن شئ اخر مثال الاول لو ان احدا لو
اراد ان يبين ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس زينن فى ان لا حركة ثم قال وهذا محال
ثم قال فاذن القطر مشارك للضلع وهذا القسم من احد ما ليس بسبب سببا هو اظهر ما فى هذا الباب
واما مثال الذى يوجد فى المحال او قياسه حدود يشارك ويتصل بحدود النقيض فمثل ان يقول
ليس كل ب آ والا فليكن كل ب آ وليكن كل د ح وكل ح ت وكل ب آ فاذن كل ق هف فاذن ليس كل ب آ
فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا كل د ت يكون نتيجة عن مقدمته وان لم يقل كل
وايضا من الجانب الاخر بان يقول ب آ وكل آ ح وكل ح ء فكل آ ء وهف فان هذا ايضا وضع ما ليس
بسبب سببا وذلك لان قولنا كل ب آ وان رفع بقى القياس المنتج للخلف كل بل يجب ان يكون حدود المحال
وحدود قياسه وحدود المط متصلة ويكون مع ذلك بحيث اذا رفع النقيض لم يلزم محال بل يكون
المحال انما لزم لوضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه وليس قياسات مختلفة
ولا وصلة بينهما فان الكذب لا يمكن ان يجتمع عن قياسات كثيرة لا يتصل اتصالا تصير به كقياس
واحد فانها اذا اجتمعت ولم يتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منهما فان رفع البواقى واما
ان لا يلزم عنها شئ بالشركة وان كذبت نتايجها كلها ايضا لم ينتفع بجميعها فى ابطال او اثبات مثل قياسات
مختلفة على ان المتوازية يلتقى وان المثلث زواياه اعظم من قايمتين وغير ذلك فان جميع اصناف نتايج
كاذبة لا يتصل قياساتها لا يلزم منه شئ على الوجه الذى يلزم فى قياس الخلف

الفصل الثامن عشر فى وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمجيب فى تسليم المقدمات والامتناع عن تسليمها وغير ذلك

ان القياس قد يستعمل فى العلوم وقد يستعمل فى الجدل والذى يستعمل فى العلوم فيستعمل على ما
عليه الامر فى نفسه والذى يستعمل فى الجدل فيستعمل ما هو مشهور او مسلم وان عوسر فى المشهور
لم ينتفع به فى الجدل فعمدة المقدمة فى المجاورة الجدلية ان يكون على سبيل التسليم والتسلم يكون بالمسئلة
والمسئلة فى الموضوع كانها هى المقدمة وانما يباين بهيئة يلحق المسئلة يحرفها عن هيئة المقدمة وقد يوقعها
ايضا مسئلة اذا كانت مسلمة هو جدلى الحق فلا باس ان يحاول السائل فى تركيب القياس الجدلى حلا يكون استعمالها
معربا للمسافة من العرض وان يعتمد المجيب فى الذى يورد السائل القياس على مقابل ما سره حلا يحرزها
عند احتياجه الى الاخبار عن مسلمه مسلمه من ان يلحقه نقض وتبكيت ويجتهد فى منع القياس اصلا او
فى منع القياس على مقابل ما سره ولتقدمها اصولا يختص نفعها لمن يستعمل القياس او يستعمل عليه وهو عار

فاذن الضلع مشارك

بصورة القياس ولان المسئلة الجدلية على وجهين فانها اما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجة
كقولك اليس اذا كان كل ب ح وكل ح د كان كل ب د فهذا لا حيلة فيه الا التسليم او انكار مقدمة او
اذعان ان القياس غير منتج واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها اخر الامر القياس وينتج
النتيجة فيكون فيه التحفظ على وجهين احدهما عند تسليم مقدمة مقدمة والاخر عند اجتماعها لئلا
يؤلف قياسا فاما القسم الاول فيجب ان يجهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد
في المقدمات حد مشترك قياسي لم يكن ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان تبكت والتبكيت قياس على
اثبات نقيض الوضع الذي يحفظ المجيب واما في اخر الامر بعد التسليم فيجب ان يتامل ان الواسطة
التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المط
كالثاني للموجب والثالث للكلي مع انتاج ذلك وكان غير منتج اصلا منع انتاجها اصلا وهذا انما يتاتى
له بعد حفظه اشكال القياسات وضروبها فهذه وصية واما السائل ان يحتال في التوصل للطف الى
ترويج ما اوصى بالتحرز عنه فيجب ان يجتهد باخفى ما يكون من الحيلة فيتسلم ما هو ضروري في الانتاج
من غير ان يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنعته بل ان كان القياس مركبا من قياسات ينتج نتائج
اخر ولا يزال حتى يبلغ المط سالا اولا عن ابعدها من ايهام المط وتسليمه ثم لم يسال عما يليه بل عما هو اقرب
من المط من مقدمات بينهما ثم عاد وسال عما بين المسئلتين ولذلك وجوه من الترتيب مثلا ان كان
يبين ان ب آ فكان ينتج ذلك بان كل ب ه وكل ه د وكل د ح وكل ح ب وكل ب آ فكل ب آ فيسال اما عن مقدمات
الاطراف او الواسطة فان سال عن مقدمات الاطراف فاولها الكبرى لان السائل اذا اسئل اولا عن الصغرى
اليس كل ب ه تحدس المجيب انه ينبغي ان يكون كل ه د او شيئا اخر تما على النظام واما اذا سال عن الكبرى انه اليس كل
ب آ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب اقل لانه لو قيل كل ب آ او كل
ر ب مصرحا لم يكن على النظم القياسي فلم يوهم بالفعل اذا لم يوضع المشترك في كل واحد منها بحسب الاخرى فكيف
اذا لم يصرح والاخرى ان يسال عن الكبرى اولا فيقول اليس كل ب آ ثم يسال عنه فلا يسال عما هو يحسبه بل
عن البعيد منه فيسال هل كل ه د ثم يعود فيسال عما بينهما انه هل كل ح ب ولذلك يجتهد ان يوقع اختلافا
في الترتيب وان سال عن بعض المقدمات المتوسطة اولا ثم على خلاف ما هو نهج الترتيب في الاوساط ثم عاد الى
الطرفية الاخرى لم يكن به باس بعد ان لا يجعل المسائل قرينة واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب ان
يسأل اولا عن الواسطة بجعل اول سواله عن الكبرى فيكون اول ما يلفظ به لفظ الواسطة مثلا فيقول هل كل
ب آ فيكون اقل ما يدخل في لفظة الواسطة فيكون اقل ما يدخل فيكون انما يطلب اولا النسبة التي للحد الاكبر
الى الواسطة ثم سال عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا حدث قياس
على نقيض الموضوع وهو التبكيت فان التبكيت قياس ما وعلى شرايط في الاشكال والضروب الا انه باعتبار ما

بالفعل اذا لم يوضع المشترك في كل واحد منها بحسب الاخرى

اول ٤

وذلك الاعتبار ان يكون نتيجة نقيض وضع ما يحفظ المجيب وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول انه
يجب ان يبدأ اولا بالواسطة ان معناه انه يجب ان يبدأ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سئل عن الصغرى
لم يكن بد من ان يتلوه بالسؤال عن الكبرى فيكون قد سال عن ترتيب قياسي منتظم وقد حذر ايضا عن
الابتداء بالصغرى لما فيه من التنبيه على ما حذر الاحتجاج فان كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب
فيه عن جواب يلائم غرض السائل يكون حكمه لو ابتدأ بالصغرى سائلا وان كان للمجيب ان يحس لشيء اخر
فهو الان افطن لوجوب ذلك عليه اذا احس بالصغرى واحس بانتظام القياس فاذا كان له سبيل
الى ان يعاسر في تسليم الكبرى فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت واما اذا سال عنه اولا ثم تلاه
بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الاول لم يلح له وجه التاليف والنسق فلم يلح له وجوب المعاسرة
فان كان التسليم اشبه بالواجب والمستحسن رجحان لا يعدل عنه عدوله او ينسى التاليف القياسي
ولان انسانا نازعنا في ان العالم محدث فاردنا ان يثبت عليه ان العالم محدث فقلنا له اليس العالم
كذا بينه ان كونه كذا يجعله محدثا فعاشر في ذلك في اول الامر واما اذا سلمناه فقلنا اليس كذا محدث
امكن ان يذهب توهمه الى انه شيء لا يضره حده ولا قدمه ويجب ان يعلم ان هذا الاختلاف في الترتيب
ينتفع به في المقاييس التي يؤلف من نظم الشكل الاول ومع الذين لم يحتنكوا في الجدل بل هم مبتديون وعاميون
واما المحتنكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم بل انما يغلطون في القياسات المركبة **الفصل التاسع**
عشر في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يمكن ان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم انه كان المجيب قد
يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر لانها تسلمت منه لا على الترتيب المنتج بل مخلط محرفة كذلك الانسان
فيما بينه وبين نفسه قد يكون عنده المقدمات التي يجب ان يعلم مع العلم بها شيء اخر فيجهل ذلك الشيء لان
المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالنظر بالترتيب الموجب كذلك العلم فليقل كيف يمكن
ان يجهل الشيء ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم فنقول ان السبب في ان يكون بالشيء علم وظن متقابلين
بقياسين او احدهما بقياس والاخر ليس بقياس هو على جهتين احدهما يستحيل ان يكون في انسان واحد
في وقت واحد بل يقع لانسانين وذلك انه اذا كان مثلا كل د ب وح بلا واسطة ثم كل ب آ وكل ح آ ايضا
فان اعتقد انسان واحد ان ب آ وهو الحق واعتقد الاخر ان لا شيء من ح آ وهو باطل وقرن كل بما يراه
الصغرى هذا ان كل د ب وذلك ان كل د ح اعتقدا عقدين يعني اعتقادين متقابلين واما انسان واحد
فلا يمكن ان ينعقد عنده القياسات معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة انتاجهما اياهما معا بل ان
وقع بل ان وقع له مثل هذا يشكل ولم يعتقد شيئا والجهة الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان
يكون يعتقد ان لا شيء من ح آ ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة ان كل د ح وكل
د ب وكل ب آ فانه ربما التفت فعلم من هذا بالفعل ان كل د آ وعلم ان كل ب آ ولم يعلم ان كل ح آ بالفعل ولم يحضر

يطط

بالفعل ٦٢

تامله الى ذلك وكان يجب ان يعلم ذلك لو صرف اليه تامله اذ العلم بان كل ح ب وكل ب ا يكون علما بالقوة ان كل ح ا قوة تصير بالفعل اذا اوردا لمعنيين سا لم واخطرهما على ترتيبهما وقصد ان يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ولكنه لم يفعل لكنه يظن الان ان لا شئ من ح ا فالذى يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكلى الذى يلزم عنه ان يعلم وهو ان كل ب ا واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلا كان ان انسانا يعتقد ان الاجرام السماوية لا يشارك النار والاسطقسات فى طبيعتها ثم حسب ان الكواكب نارية لانها نيرة فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلى يوجد هى فيه بالقوة لا بالفعل لانه علم بالجملة ان كل جسم سماوى لا يشارك النار واما ان الكواكب غير نارية فهو جزوى تحت هذا الحكم الكلى فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم ان الشئ من جهة لا يخصه وظن ظنا مقابلا لعلمه من جهة يخصه وقد نهجنا لك سبيلا الى يعلم انه كيف يمكن ان يعلم فى المثال الاول ان كل ح ب ويعلم ايضا ان كل ب ا ومع ذلك يظن ان لا شئ من ح ا او يعلم ههنا ان كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى ويعلم ان كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ثم يظن ان الكواكب نارية فانه يسهل عليك بما اعطيناك انفا ان يحل هذه الشبهة لانك يعلم من ذلك انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولم يضع الاصغر تحت الاوسط بالفعل فى انه لا يجب ان يعلم النتيجة بالفعل وهى ان يعلم الكبرى والصغرى معا ولم يؤلف بينهما تاليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها بين المقدمتين فى النفس كيف اتفق لا يوجبان فى نفس العلم بالنتيجة الا ان يكون فيما بينهما تاليف ما مخصوص وان يكون النفس مراعية لذلك التاليف معتبرة اياه فالنسبة بينه وبين المط كل ذلك بالفعل والا وقع ذهول مثلا ان من يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجمعهما معا فى الذهن حاطرين بالبال امكن ان يظن مع ذلك انه فى يظن هذه البغلة حبلى وذلك لان هاتين المقدمتين لتناسب النتيجة الا بالقوة وانما يصير ان سلب النتيجة بالفعل اذا احضرهما بالبال على الترتيب الذى من شانه ان ينتج قاعدا نحو النتيجة واما اذا كانا معلومين بالتفاريق ولم يحضرهما فى العلم بالفعل على الترتيب المذكور ونحو الغرض المقصود فان النتيجة يلزمها بالقوة كان الكبرى وحدها اذا علمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط وتحت حكمه فاذا الخدعة الواقعة مع العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة احدهما الجهل فيه بجزوى هو بالقوة تحت كل معلوم والثانى الجهل فيه تلازم هو بالقوة بعد لا لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث هو ملزوم بالفعل بل من حيث ذاته فعلى هذا ينبغى ان يفهم قول المعلم الاول فاذا ليست من جهة واحدة جهل الشئ وعلم فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط اذ قال له هل المط عندك بالقياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف يعرفه اذا وجدته وهل يمكن ان يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ولم يتعرض سقراط لصحح مقدمات قياسه بل عرفه بشكل هندسى

ان المحمول كيف يضاد بالمعلوم واما تلميذ افلاطن فلا يعرض لذلك قال ان التعلم بذكر وكيف يستقيم هذا الذى اعتمده هذا الفيلسوف الاخر متخلصا به عن الشك والعالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقايمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزوية وان كان جاهلا بها بالفعل فكما يحس بمثلث جزوى ويعلم ان هذا الشئ مثلث ويخطر بالبال فان كان علمه اولا تيقن ان الشئ زواياه الثلث مساوية لقايمتين ولا يجوز ان يكون قد يذكر شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزوى انما حدث الان فكيف يكون علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقايمتين بل انما كان علم اولا علما كليا ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزوى تحت ذلك الاول العلم الكلى فعلم بالتامر الم يعلمه فقط بالفعل بل بالقوة فاذن كان قد يعلم المط الا من الوجه الذى يعلمه فليس المط اذا يجهل كل الجهل حتى اذا وجدنا لم يعلمه بوجه لا يخصه ولا ايض يعلمه كل العلم حتى يستغنى عن طلبه لانا يجهله من الوجه الذى يخصه وهذا كمن يعرف انفا ابق منه بعلامة فعرف مثلا ان كل من به تلك العلامة فهو انفه ولا يعرف اين انفه الذى يطلبه فكما يحس به يحين بالعلامة وهو الحد الاوسط فيحكم انه الابق المط وبالجملة فان المعرفة اما عامية واما خاصية وايض فان المعرفة اما معرفة بالقوة واما معرفة بالفعل ولهذا السبب يمكن ان يكون عارفين بالكلى ويجهل الجزوى لا الجهل الذى هو عدم العلم بل الجهل المضاد للعلم مثلا بانا يكون علمنا ان كل حس مرطب ثم راينا حسنا فحسبناه مجففا لظننا انه حجر او غير حس فيكون قد اخطانا فى الصغرى لا جهلناه فقط وربما ظننا ان خبرا ما ليس بخير كالشجاعة انه شر وكنا قد علمنا ان كل شر ما فليس بخير فيكون ظننا ان خيرا ما ليس بخير وسوا عقد فى خير مثلا انه شر ما او انه وذلك الشر واحد وكل سوا عقد فى ذلك الشر وشر اخر انه واحد وعقد ان ذلك الشر ذلك الشر الثالث بل هذا اشد تاكيدا لانه يدل على المساواة لكن مذهب الغلط واحد وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطا بان يظن بخير ما انه شر ويظن بذلك الشر انه خير فيكون قد انتجنا ان خيرا ما خير فيكون انخدعنا فى المقدمة دون النتيجة وقد يعرض للانسان من جهة اخرى علم وظن بشئ واحد متقابلين معا من جهة وليس معا من جهة مثل ان يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس ان ليس خارج العالم خلا ولا ملا ثم انه اذا اعرض عن ذلك القياس ونظر فى الامر نفسه جاءت القوة الوهمية فرسمت وجوب ان يكون خلا او ملا فيتبعها النفس فيظن ان هناك خلا او ملا على سبيل عقله كما علمت ثم اذا اتذكرت القياس انقطعت عن طاعة الوهم فيكون هناك من جهة علم فظن معا ومن جهة ليس اما الجهة التى ليس بها العلم والظن معا انه يستحيل ان يخطر اجميعا بالبال اعنى صحة ان ليس هناك خلا او ملا من القياس اليقينى الموجب له ثم يكون النفس طاعته ان هناك خلا او ملا وان كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك اذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا واما الجهة التى يكون بها هنا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب وجعل وليس يحتاج ان يستانف طلبه كالمشكوك فيه بقياس يستفاد والظن طرا على هذا العلم وهو مكتسب ولكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين

المجهول المطلق فان جميع ما يعلمه الانسان لا يكون نصب عينيه ومن هذه الجهة ما يعرض للانسان
من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الانسان متيقنا من جهة الفعل انه لا ضار له في الموضع
المظلم ويظن من جهة الخيالات الظنون الفاسدة فيه ضارا له فيحرص حوضه كان الوهم
يخيل شيئا وكان النفس ينقاد لذلك المتخيل شيئا وكان النفس ينقاد لذلك المتخيل فيظنه ظنا او
يعتقد عقدا ولو كان لا يظنه ولا يعتقده لما كان نفس المتخيل بوحشة فان الانسان قد يتخيل امورا
هايلة فاذا لم يكن معها ظن ما لم ينفعل عنها شئ فيكون العقل قد حصل عنده استحالة ذلك الامر
الهايل الا ان النفس وخصوصا الحيوانية يكون كانها نوبن الاعراض عن المعقول

الفصل العشرون في عكس النتايج

وههنا اعتبارات يعرض للقياس والمقدمات بسبب احوال في الحدود فيقول انا
اذا انتجنا ان كل ج آ من قولنا كل ج ب وكل ب آ ثم نعكس كل ج آ فصح ان كل آ ج فيلزم ان ينعكس
الصغرى وذلك لانك تقول كل ب آ وكل آ ج فكل ب ج ويلزم ان ينعكس الكبرى لانك تقول كل آ ج
وكل ج ب فكل آ ب فان كانت الكبرى سالبة فقلت كل ج ب ولا شئ من ب آ فيلزم منه ان لا
شئ من ج آ كانت الكبرى مما ينعكس لا محالة فكما ينعكس الكبرى فكذلك ينعكس النتيجة لا لانعكاس الكبرى
لا على سبيل وجود عن تاليف وان كانت الكلية السالبة ينعكس كنفسها دايما واما كيف ينعكس
بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست صارت الى الشكل الثاني وصلح ان يكون صغرى فانتجت
عكس النتيجة وايضا ان انعكست الصغرى وعكست النتيجة السالب انعكست الكبرى السالبة لانه اذا
كان كل ب ج وقلت ولا شئ من آ ج وهو عكس النتيجة انتج لا شئ من آ ب فان لم ينعكس النتيجة انتج
الكبرى بحالها فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة او المقدمة واما انعكاس المتلازمات والمتقابلات
فانه اذا كان كل واحد من آ ج ب ينعكس على الاخر في الحمل وكان كذلك كل ج و د وكان آ و ج موضوع اما
الشئ المطلق واما شئ اخص لا يخ اما ان يكون ج واما ان يكون آ فكذلك هو ب و د لانه اذا كان اذا
وجد في الموضوع آ وجد فيه ب و ج لا يوجد فيه ج فيجب ايضا ان لا يوجد فيه د والا فقد وجد فيه ج
لان كل د ج فاذن عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د وكذلك عند ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه د فيجب ان
يوجد ج ولا يوجد آ فيجب ان لا يوجد ب والا فقد وجد آ واقول انهما لم يوجد والاخر يوجد لانه اذا لم يكن فيه د
واقول يكون فيه ب لانه اذا لم يكن فيه د لم يكن لم يكن فيه ج والا كان ج ليس ب د فاذا لم يكن فيه ج كان
فيه آ وكل آ ب وكان فيه ب وكذلك بالعكس ومثال هذا انا نصنع المكون والفاسد ينعكس احدهما على الاخر
فغير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الاخر وكل شئ اما ان مكون واما غير مكون فكل شئ اما فاسد
واما غير فاسد وهذان قياسان مركبان احدهما يبين ان الشئ وانما يكون موصوفا باحد هذين والثاني
انهما لا يجتمعان فيه معا فيتبين منهما المطلوب اما اولهما فهو ان كل شئ اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد
وكل غير مكون غير فاسد مما ينتج كل شئ لا يخ عن كونه فاسدا او غير فاسد ولكن معنى لا يخ ههنا هو اللبس هو
انه لا يجتمعان فيه ولا يخلوان عنه بل معناه انه لا يوجد مفارقا للمعنيين جميعا وان جاز اجتماعهما فيه
وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين احدهما ان كل شئ اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد
ينتج كما تعلمت فيما سلف حيث علمناك الاقترانيات الشرطية ان كل شئ لا يخ على الوجه الذي قلنا من
الصنفين المذكورين اعني من ان يكون فاسدا او غير مكون واذا جعل هذا مقدمة واضيف اليها وكل غير
مكون غير فاسد ينتج ان كل شئ لا يخ من ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن ليس على معنى انه لا يجوز اجتماعهما
فيه كما علمت بل يحتاج في اتمام ذلك الى بيان اخر وذلك في القياس الثاني وهو ايضا مركب من قياسات
وهو انه لا شئ مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شئ مما هو مكون غير فاسد ثم تقول كل
فاسد هو مكون ولا شئ مما هو مكون غير فاسد ينتج ان لا شئ مما هو فاسد بغير فاسد ثم يقال كل شئ لا يخ
من فاسد وغير فاسد والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان هو اما هذا واما ذاك فكل شئ اذا اما هذا
الذي هو فاسد واما ذلك فاحد القياسين المركبين يبين ان كل شئ لا يخ منهما جميعا والثاني يبين ان
لا شئ من الاشياء يوجد فيه كلاهما فعلى هذا الوجه يمكن ان بيان ما مقولة المعلم الاول من ان ذلك
يتبين بقياسين مركبين واما من لم يعلم الاقترانيات التي من شرطيات فيهم في بيان هذا اهتماما غير
منتظم هذا وايضا وان كان كل الموضوع اما ان يوجد فيه آ واما ب وايضا اما ان يوجد فيه آ واما ب وايضا
اما ان يوجد فيه ج واما د ثم كان كل آ ج وكل ج آ وكل ب د وكل د ب والا فليكن بعض د ليس ب فيكون الا
لا يخ الموضوع من آ ب و ب واذا كان بعض د آ وكل آ ج فبعض د ج وكان د ج لا يجتمعان معا هف واما اذا كانت
آ موجودة في كل ب وفي كل ج فقط ولا يوجد في غيرهما ثم كان كل ج ب فيكون كل آ ب لان ب يقال على جميع ما
يقال عليه آ لان آ يقال على ب و ج فقط ثم ب يقال على ب وعلى ج ف يقال على جميع ما يقال عليه آ فكل ب آ فان
انعكس ب ج انعكس ايضا آ ب آ ج وهذا ظاهر وايضا اذا كان كل ج آ وكل ج ب وكان كل ب ج فكل ب آ لان
كل ب ج وكل ج آ ويقول لنه للكن آ و د مطلوبين و ج ت مهروبا منهما و آ ب متقابلان فنقول اذا كان آ و ج كلا
مجموعين افضل من ب و د مجموعين فان آ افضل من د وذلك لان آ مطلوب كما ان ب مهروب عنه لانهما متقابلان
وكذلك ج مطلوب مثل ما ان د مهروب عنه لانهما متقابلان فان لم يكن آ افضل من د فاما ان يكون مساويا لذلك او
يكون د افضل لكنه ان كان مساويا لذلك فانه مطلوب فيجب ان يكون اضدادهما متساويين في انهما مهروب عنهما
نعني آ و ب فاذا جمع الى آ ج اجتمع مطلوب ومهروب منه واذا جمع الى ب ه اجتمع مطلوب ومهروب منه وكان حاله
ذلك في الطلب والهرب لجملة هذين فلم يكن مجموع آ ج افضل من مجموع ب د وكان افضل هذا خلف واما ان
قلنا ان د افضل من آ في باب انه مؤثر مطلوب فضد الدال الذي هو في غاية الخلاف له اكره من ب الهرب لان الاقل
بازاء الاقل والاكثر بازاء الاكثر فاذا آ ج اكثر في وجوب احسانه والهرب من ب فيكون ب اثر من ج فيكون ب و د معا

اثرمن آ وحہ ولم یکن هکذا ثم مثل لهذا مثالا من کتاب افلاطن فلیکن بدل آ من المواد اختیار مساعدة الحبیب محبة
علی تعینه ولیکن حہ هو ان لا یساعد علی تعینه فیکون د هو ان یساعد علی تعینه ثم کلا آ و حہ اعنی ان
یهوی مساعدته ولا یساعد افضل من کلی ب و د اعنی ان لا یهوی مساعدته ویساعد فاذا آ و حل وهو
ان یهوی بان یساعد افضل من د و هو ان یواتیه ویساعد ومعنی هذه المواتاة والمساعدة الشرکة
فی الجماع والافضل هو الکمال فی کل شئ والجماع اما ان لا یکون له مدخل فی باب المحبة واما ان یکون شیئا
من اجل المحبة لا لارادة شدة التقاو طلب النسل المودی الی تاکد المقاربة والمخالطة فلا یکون عن المحبة ولکن
عن شهوة متقاربة للمحبة فالشهوة یطلب اللذة والمحبة یطلب المخالطة والخبر الواصل فیکون اذا هذه
الشهوة اذا اقتدت وعدلت یصدر عنها طلب الجماع لاجل المحبة فالجماع یدخل فی المحبة من هذه الجهة لا علی
ان نفس المحبة نقیضه بل علی ان الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة یقتضیه لاجل المحبة **الفصل الحادی**
والعشرون فی القیاسات الفقهیة والعقلیة لیس الراجع فی التحلیل الی المقاییسات الاقترانیة هی
المقاییس البرهانیة والجدلیة بل الاستقراء والمثال والضمایر الخطبیة والفقهیة والحسیة والعقلیة
والوساطیة وما کان من الضمایر یسمی دلایل وعلامات مما سنذکره اعلم ان الحجج الخطبیة اما ضمایر حذفت
فیها الکبریات فاذا اردت عادت الی شکل من الاشکال واما مثالات مظنونة الصدق غیر معتقد بها او مظنونة
الانتاج فی التالیف غیر معتقد بها سواء کانت صادقة او کاذبة وکلها معدة نحو الزام خصم منازع او اقناع
جماعة سامعین وحاضرین او معاشرین واکثرها فی الامور الجزویة والقیاسات الفقهیة ایض فانها قیاسات
مثالیة وهی التی یحکم فیها علی شبیه بحکم موجود فی شبیهه الماخوذ عن صاحب الشریعة صلوات الله علیه او
خلفائه المهدیین او عن الائمة العالمین او المتفق علیه مما یرجع الی الماخوذ عنه ویسمی التشبیه اصلا
وما یتشابهان به معنی وعلة وما ینقل عن التشبیه الی شبیهه حکما وقول صاحب الشریعة اما جزوی اقیم
مقام بدل کلی کما یخاطب فی کتاب الله النبی صلی الله علیه وآله وسلم ویراد به الناس کلهم واما کلی اقیم بدل جزوی
کالعام فی کتاب الله ثم الذین یراد به الخاص واما جزوی ارید جزویا او کلیا وهذان هما النص واما القیاسات
العقلیة فهی قیاسات یولف علی انتاج ما ینبغی ان یفعل ویخالف المشهوریة بما یخالف به الخطبیة فان
الخطبیة جاع الامر فیها ان یکون علی سبیل المخاطبة فلا یبالی من فکر مع نفسه فی ایثار ما یجب ان یفعل ولا
تفعل لانه یخطب ولذلک نسبه ان المشوریة یکون علی الغیر ولذلک صارت القیاسات التعقلیة مجوزة ما
من مقدمات صادقة او اکثریة فی الحقیقة واما الخطبیة والمشوریة فلیس الشرط فیها ذلک بل ان یکون مقبولة
عند السامع مظنونة یلزم بها النتیجة وانما صار ذلک کذلک لان الانسان لیس غرضه فی نفسه ان یلزم بها بل
ان یهدیها سبیل الحق وغرضه مع غیره قد یکون الهدایة وقد یکون الالزام والتعقلیة اعم من السیاسیة
فان السیاسیة انما یکون فیما ینتج ما ینتفع ان یفعل ویترک من الامور المتعلقة بالمشارکة العاید

المتعقلة

کاط

المشوریة ٦

ینفعها علی تدبیر المدنیة من حیث هو ترتیب مدنیة تدبیر والتعقلیة یکون فی ذلک وفیما هو اخص من ذلک
واما القیاسات الحسیة فهی قیاسات ماخوذة من مقدمات فقهیة وسیاسة مخلوط فنوجدها مبانا ها
من المقدمات الفقهیة وخاصیاتها من المقدمات السیاسیة والوساطیة قیاسات مقدماتها
ماخوذة مختلطة من الفقهیة والاراء المحمودة التی لیست یختص بملة ملة التی یسمی سببه غیر مکتوبة فیکون
فی اکثر الامور عامتها فی المقدمات الفقهیة ثم یختص بمقدمات محمودة واما الاستقراء فهو ان سین
ان شیئا کلیا یوجب علی شئ کلی اخر لوجود ذلک الکلی الاخر فیما تحت الکلی الثانی اعنی فی جزویاته و لما
کان المبین به موضوعات المبین له الحکم فالکلی المحمول او المسلوب کالطرف الاکبر وتلک الموضوعات حقها
ان یکون کالطرف الاصغر والکلی المحکوم علیه حقه ان یکون کالحد الاوسط فیکون قد تبین باحد الطرفین
وجود الطرف الاخر ویکون ما حقه ان یکون حدا اوسط صار حدا اصغر فلیکن مثلا الحد الاصغر وهو حہ
انسانا وفرسا او بغلا ولیکن الحد الاوسط وهو ب قلیل المرارة والحد الاکبر وهو آ طویل العمر لیتبین ان کل
قلیل المرارة طویل العمر فاذا اردنا ان یستعمل هنا علی سبیل الاستقراء قلنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط
وحفظنا الاکبر بحاله فقلنا کل حیوان قلیل المرارة فهو اما انسان او فرس او بغل وقلنا کل حیوان طویل العمر فهو
کالفرس والانسان والبغل ثم قلنا وکل فرس او بغل وانسان قلیل المرارة فانتجنا ان کل حیوان طویل العمر فهو
قلیل المرارة فقد رجع هنا اذا الی القیاس الاقترانی الا ان الوسایط فیها اشیاء کثیرة وهی موضوعات
الحد الاکبر واما ان الاکبر کلی للاوسط والاوسط موجب علی الاصغر والاوسط باقل الحکم فیه من الکبری
الی الصغری وجامع بین الاصغر والاکبر فهو کما فی القیاس ویجب ان یعلم ان الاستقراء لیس استقراء الا لانه
بیان الحکم علی کلی لکونه فی جزویاته مدعی انه فی جمیعها لفظا وان لم یکن کذلک ولم یکن قد عددت بکمالها متناهیة
کانت او غیر متناهیة فان المستقری یقول کل حیوان طویل العمر فهو کفلان وفلان فیکون هنا ظاهر دعواه فانه
لو اعرف ان سیاستنا وفی جملة ما نسعره وکانه اعترف بانه عسی ان یکون دعواه الکلی غیر صحیح وربما عد منها
سببا ثم قال کذا وکذا وما یجری مجراه فاذا فعل کذلک جعل الاوسط فی دعواه متناهیا بالجزویات فانه یقول انها کلها
کذلک لکنه ربما کذب فیما یوهم ولیس قانون الاستقراء مبنیا علی ان یکون حقا بل علی ان یکون علی الصفة المذکورة
فان استقراء الجمیع فقد اتی باستقراء برهانی وان لم یستقرء الجمیع فانه یوهم انه یستقریه حتی یکون کانه یقول
کل حیوان هو احد ما عدد فقط ولیس لقایل ان یقول انه یجب ان بعد الجمیع والا لم یلزم لان الاستقراء کما قلنا
للالزام الحقیقی بل للالزام المشهور وبما ظن غالبا والاستقراء استقراء لهذا وقد غلط من ظن ان
الاستقراء المذکور فی کتاب القیاس شئ علیحدة وان فیه نوعا من الاستقراء غیر الذی فی طوبیقا محتجا
بانه قد ذکر فیه ان الاستقراء یکون بجمیع الجزویات فان ذلک لیس علی انه یکون کذلک بالحقیقة بل علی ان یدعی
انه کذلک فالاستقراء اعم من الاستقراء المستوفی الذی هو بالحقیقة قیاس مقسم ومن جملة ما عددناه

الاولی

فيما سلف ومن الاستقراء المقصر فيه المدعى والاسهفا فان العكس حج على ت حتى يكون كل آ ب فهو
احد تلك المعدودة منها الاغير ولا ج منها فكانت البا آت هى الجيمات والجيمات هى البا آت حمل الالف
على كل البا لامحة اذ كل اثنين يقالان على موضوع ثم انعكس الموضوع على احدهما فواجب ان يق الثانى
على الذى انعكس عليه الاول وقد بيناه هنا والاستقراء التام الحقيقى هو هذا الذى يرجع فيه ت
على ج ويكون الجزويات علت بالتمام والاستقراء انما يضطر اليه فى انتاج المقدمات التى ليس توجد
بين محمولها وموضوعها واسطة وانما تبين بموضوعات الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطة كان
وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة الا الاستقراء فقد بان من هذا ان الاستقراء يخالف
القياس من جهة ان الشئ الذى يجب ان يكون حدا اصغر لو كان القول قياسا يصير فى الاستقراء
واسطة فتبين به ما يجب ان يكون حدا اكبر للوسط او كان القول قياسا وفى القياس لا يكون و الصغ
القياس اقدم وابين بالطبع عند العقل واما الاستقراء فاقدم وابين عندنا بالحس فكانا انما يكتسب
كثيرا من المقدمات الاولى بالاستقراء الحسى واما كيف ذلك فسنبين فى موضعه **الفصل الثانى والعشرون فى الاستقرا** يعود فيقول قد علمت ان الاستقرا استقراء لانه اثبات حكم على كلى لانه موجود
فى جزوياته على الهام انها قد استوقب ومنع ان يكون لها مخالف فمنه تام ومنه غير تام فكونه استقراء
امر اعم من ذلك وايضا فاعلم ان الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى وصغرى فانه استقراء
لانه يثبت به مط كلى ثم يعرض له ان يصير مرة اخرى ان يكون مقدمة كبرى او صغرى ولا يكون الاستقراء
انما هو هو لاثبات الكبرى والصغرى او لاثبات شئ لينتفع فى شئ اخر او لاثبات شئ هو مط فى نفسه
بل الاستقراء استقراء لانه يثبت به امر ما من الامور واحد معنى النوع المعلوم من الاثبات ويكون
ذلك الامر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء
واختلاف ما بعد ذلك لا يجعله مختلفا فى انه استقراء بل هذا كله بعد انه استقراء والاستقراء ان
قد يستعمل لبيان الكبرى فى قياس ما وقد يستعمل فى بيان الصغرى فيوجد الكبرى احدا وحيث ما كان
فيجب ان يكون ما يبين بالاستقراء اظهر من المطلوب الاخر وليس اخفى منه اما كيف يكون اظهر من ذلك
المط فان يكون ذلك المط مثلا مجهولا وجود محموله الموضوعه او سلبه عنه ويكون المحمول فى المصحح بالاستقرا
معلوما وجوده للموضوع او سلبه منه مطلقا لكن كليته مجهوله فيصح بالاستقرا كليته او يكون كلاهما
ظاهرين بحسب الشهرة لكن هذا اظهر واما كيف يكون ليس ما اخفى منه بل مساويا له فانما يكن اذا كان لو جود
المحمول فى المط سبيل بيان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه الى هذه السبيل فيكون كل واحد منهما له وجه
ليس متعلقا بالاخر ولا يكون احدهما مبدا بيان للاخر فيكون اظهر منه بل متساويان ولكنه من حيث هو
الان مبين بهذا فلا يمكن ان لا يكون البيان اولا للمقدمة ثم النتيجة فيكون الوسط للمقدمة اقل منه

للنتيجة واذا كان الوسط اقل فهو ابين فان جميع ما يورد فى الاستقراء من وسط فانه مشترك للمقدمة و النتيجة
والنتيجة زيادة وسطه اخر فان كان الاصغر بينا فالاكثر مشكوكا فيه واريد اثباته بالاستقراء التام
امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما الوجه الذى يمكن بان يقسم قسمة يكون الجزويات فيه بحيث
لا يخرج عنها الاصغر مثل ان الحيوان تارة يقسم الى الناطق والى غير الناطق وتارة الى المائت والى
غير المائت والى غير المائت والمائت وغير المائت لا يتقلب عنهما الناطق ولا غير الناطق فاذا اريد ان يبين
مثلا ان كل ناطق آ وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقراء قيل فيه كل حيوان
مائت وغير مائت وكل مائت وغير مائت فهو آ فكل ناطق آ واما الوجه الذى لا يمكن فان يستعمل الاستقرا
فى الكبرى ماخوذا من جزويات القسمة الاخرى فتقول كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ناطق واما كذا
وكل ناطق وكل كذا وكذا فانه ياخذ ان كل ناطق آ فى بيان ان كل ناطق آ وكذلك الحال حيث لا يكون القسمة
الا قسمة واحدة ان كان شئ هكذا وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون الى جزوياته مرة الى
انواع اللون ومرة الى الهاجسم وبياض فجعل الجسم والبياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ولم يحضر
انه يمكن ان يقسم الى موضوعات الحمل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل فى قسمة اخرى فبالجملة الوجه الممكن
هو ان يكون اذا اقسم قسمة المذكورة ادعى ان كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالاصغر ولا المخرجة
اياه هو بصفة فجعل تلك الصفة للكلى الذى هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واما
الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك فان يكون القسمة مخرجة فى الاجزا للاصغر صريحا فيحتاج ان يصرح موجوده
للاصغر وذلك هو المط الاول وذلك محال فان ذلك ان كان بينا فما الحاجة الى البيان وكذلك ان كانت فى
الصغرى هى الحقيقة على ان المستقرا اذ لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الاقسام التى ينقسم اليها الذى هو
حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر وترك الاصغر فاذا انتج الحكم الكلى عاد فادخل الاصغر تحت ذلك الحكم
واعلم ان المستقرى عندما يستقرى ما يمكن ان يجعل صغرى او كبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت
الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقر له الحكم الكلى فاذا استعمله فى القياس استعمله على انه امر قد تبين قبل فهو
بحيث استعماله ابين من النتيجة ويكون فى نفسه اما ابين واما مثل النتيجة فى الحقيقة فان الاستقرا
من حيث هو استقراء انما يبين به ما هو بالحقيقة او جزوى الا ان ينقلب الاستقراء قياسا مقسما
فذلك الذى بان هو مثل ما يريد ان يبين من امر النتيجة المسوق اليها الكلام فان تلك النتيجة
بعد استعمال هذا القياس المبنى على الاستقرا الا تبين ايضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية
كالم يكن المقدمة ايضا ثابت محقاهما واحد ولا يمنع ان يكونا من حيث الجزوية قد كانا معلومين بالتتبع
وربما كانت النتيجة طريق اخر يبين به بلا توسط هذا المتوسط وبلا توسط الصغرى او الكبرى للمجهولين
ويكون ايضا لتلك طريق اخر يبين به فيكون انسان الحقيقى لهما اثباتا منفردا الكلى على حاله غير مبين بالاخر ولا

يكون احدهما اظهر من الاخر فعلى هذه الجهة ينبغى ان يفهم هذه المواضع لا على الجهات التى قيلت واعلم
ان الاستقراء الناقص مغالطة فى الجدل وهو قد يوجد فى الجدل الحاضر حق ويستعمل على ذلك من غير
استكبار فى الجدل والاستقراء التام المنقول عنه الحكم الى شئ تحت المستقرى له انما ينتفع فى
البراهين اذا نابت بها المقدمات من جهة قسمة ما ثم هناك قسمة اخرى تصير لها الجزويات الاخر
فيطلب الاكثر على جزوى ما منها مثلا اذا بان ان كل ناطق وكل غير ناطق بصفة فصار كل حيوان بتلك
الصفة ثم اخذ الماشى فقيل والماشى حيوان وكل حيوان قد بان باستقراء جزوياته انه بصفة كذا
فالماشى بصفة كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق فبان على كل حيوان ثم جعل الحد
الاصغر جزوى الناطق فلا يمتنع ان يكون الحكم على الناطق ابين منه على جزوى الناطق ثم لقايل ان
يقول فهلا بين الجزوى الذى للناطق من جهة الناطق فانما ليس ذلك له لانه لا يمتنع ان يكون
نظره الاول فى الناطق ليس لاجل جزوى الناطق بل لاجل الاستقراء ثم صح انه من الاستقراء ان
كل حيوان بصفة ثم لما اورد ذلك الجزوى خطر بالبال وقوعه تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال فى هذا
الخبر فاسلف قياس صحيح وان كان بيانه من جهة الناطق بيانا افضل مما هو اولى على ما سنعلم فى كتاب البرهان
فعلى هذا فيجب ان يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه كلما كانت الاوساط من حيث هى جزويات
المستقرى له اقل من حيث هو مورده فى الاستقراء اكثر كان الشك ازول لان الباقى مما لم يعد يكون
فاعلم ان الاستقراء يستعمل فى تصحيح المقدمات الكلية على الوجهين المذكورين وقد يستعمل على التنبيه
الاوايل ولا يحتاج فيها الى الاستبقاء وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وان
كان من غير الاستبقاء كما سنتكلم فيه فى كتاب البرهان واعلم انه قد استعمل فى التعليم الاول لابانة الاستقراء
المنتج للصغرى مثالان احدهما ما قيل من ان كل عدل علم وكل علم متعلم وكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل
علما امرا غريبا فكان هذا الذى يحتاج الى بيان استعمل بعضهم فيه القياس وليس انه ينبغى ان يستعمل
الاستقراء اذ المثال للاستقراء او كان ذلك القياس مثل قولهم ان كل علم ملكة مكتسب بالفكر وكل ملكة يكتسب
بالفكرة علم وهذا هو نفس القياس وقد قال بعضهم علته شيئا اخر وهو انه قال انه يجب ان يكون مكان العدل فضيلة
ويكون العدل جزويا من جزويات الاستقراء اذ هو جزوى للفضيلة فلما صح ان العلم عدل بالقياس المقول قبل
ولذلك كل فصل علم واما نحن فلا يعجزنا ان ناخذ العدل حدا اصغر بنفسه ويكون بيانه ان عدالة فلان
المشهور وفلان المشهور كانت نفسه اكتسب بالبحث والفكرة فتقول ح كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة
فيكون هذه صغرى انما ثابت بالاستقراء هكذا واما المثال الثانى فانه نسبة ما يستعمل فيه
الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء وذلك المثال هو ان قيل مثلا ان الدايرة يساوى اشكالا
مستقيمة الخطوط وكل ما يساوى اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع والدايرة معروفة

العدل علم

التربيع لكنه بين الصغرى فان قسمت الدايرة الى اشكال هلالية وكان كل واحد منها يساوى
مربعا فالدايرة يساوى المربع فههنا شئ لا يمنع الاستقراء وشئ يمنع الاستقراء اما الشئ الذى لا
يمنع الاستقراء فهو انه ان كانت الدايرة لا يتحلل الى اشكال هلالية بتمامها بل يبقى شئ
غير هلالى فان الاستقراء يتم بالاكثر وان اعقل الاقل ومع ذلك فيدعى المستوى انه احد فيه الجميع و
اما الشئ الذى لا يمنع الاستقراء فهو ان الهلاليات ليست جزويات الدايرة بل هى اجزاء الدايرة ولذلك فان
الدايرة الواحدة بالعدد فيها الف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس وليس كذلك حال
الجزوى والكلى وكذلك فان الهلاليات لا يقال عليها الدايرة وليس كذا حال الجزوى عند الكلى هذا مثال
سومح فيه ووضعت الاجزاء بدل الجزويات اذ الامثلة لا يناقش فيها **الفصل الثالث والعشرون فى التمثيل**
واما التمثيل فانه اذا حقق يكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى وهذا الاوسط محمول على الاصغر
وعلى شبيه الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين واما الاكبر فانه يحمل على الاوسط لانه محمول على
شبيه الاصغر فليكن الاكبر آ ومعناه المذموم والاوسط ب ومعناه قتال المتاخمين والاصغر ج و
معناه قتال اهل بلد كابنيته لاهل بيتنا والشبيه بالاصغر تحت الاوسط د ومعناه قتال اهل بيتنا
لجيرانهم اهل قومنا ونبصنا فالشكل شيان احدهما الكبرى هل ب آ اى هل قتال المتاخمين مذموم و
الثانى النتيجة وهو انه هل قتال اهل ابنيته لاهل فوقنا بيتنا مذموم ويجب ان يكون شيان اعرف من
هذين احدهما قتال اهل ابنيته لابيتنا قتال المتاخمين وهو وجود الاوسط فى الاصغر والثانى هل
قتال اهل بيتنا لاهل فوقنا مذموم وهو وجود الاكبر فى شبيه الاصغر واما الشبيه مثل ان حال
اهل بيته لاهل بيتنا حال قتال اهل بيتنا لاهل فوقنا فينبغى ان يكون بين الشبيه فاذا تبين هذه
فتقول هكذا ان قتال اهل ابنيته لاهل بيتنا قتال المتاخمين وقتال المتاخمين مذموم فقتال اهل
ابنيته لاهل بيتنا مذموم بعد ان يصح الكبرى بالشبيه فيقول قتال المتاخمين هو كقتال اهل بيتنا
لاهل فوقنا وقتال اهل بيتنا لاهل فوقنا مذموم فقتال المتاخمين مذموم فقد رجع التمثيل الى
قوة القياسات وصار التمثيل يصح بقياسين وسواء كان المثال الذى هو الشبيه واحدا او كثيرا
فيرجع حاصل الامر فى المثال الى انه يوجب حكما على جزوى لوجوده فى جزوى اخر او جزويات اخر
واما الاستقراء وكان يصح الحكم فيه على كلى لوجوده فى جزوياته والاستقراء يدعى فيه انه فى جميع
الجزويات حتى تبين وجود الاكبر فى الواسطة التى يريد ان يصير حدا اصغر واما فى المثال فيكفى
فيه بجزوى واحد او بجزويات فوق واحد غير مدعى معها انها قد استوفيت تحت الكلى ليحكم على
الكلى بذلك الحكم دعوى بالفعل بل ذلك بالقوة وبالايهام وانما الذى بالفعل فهو ان حكم هذا الحكم
امثاله المعدودة غير مدعى فيها انها قد استوفيت فان الحاجة الى دعوى استيفائها انما هو

كانه

لاهل بيتنا
الاوسطه

لاثبات الكلي التي تنقسم فيها وقياس المقاومة ايضا انما يرجع الى الاشكال وقياس المقاومة قياس يؤلف
معد نحو انتاج مقابلة مقدمة في قياس يبطل فيمتنع القياس بمتنع المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس
وهي التي يوجد كبرى فالمقاومة يقصدها قصد المقدمة الكلية في القياس فانها راس القياس ويكون
على وجهين اما عناد واما مناقضة والعناد ان يجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي تقابلها
المقدمة الكلية اشد عموما من تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو
على شيء عام كالاضداد مثلا ويكون الحكم عليها ان العلم بها واحد ونحن المقاوم وناخذ ما هو اعم من الاضداد
ويحكم عليها بضد الحكم وهو ان يسلب عنه الحكم سلبا كليا فنقول ولا شيء من المقابلات يكون العلم بها
ويصف اليه فنقول ان المتضادات متقابلات واذا كان القياس الاول على موجب وكان القصد في
كبرى القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد الاعم لم يمكن ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثاني
لان الشكل الثاني يحوج الى عكس هذا الحكم وبيان هذا انك ان اوردت كبرى المقامة فقلت ولا شيء من
المتقابلات يكون به العلم واحدا ولا يبطل به والاضداد متقابلات الا ان يعكس ولا ينعكس كلية
بل جزوية واما اذا كان المقاوم سالبا ليكون المقاومة موجبة فلا يكون المقاومة موجبة فلا
يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية الا في الشكل الاول ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابل كبرى
القياس الاول فاضيف اليه الصغرى من القياس الاول بحالها انتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس
الممنوع فيكون قد قيل ان ب آ لان ب ج وكل ج آ فعورض ان ب ليس آ لان ب ج ولا شيء من ج آ فيكون
من حيث احد الصغرى بحالها من حقه ان يكون قلنا واما المناقضة فان يكون الدعوى كليا فورد
جزويا من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك الجزوي ملحوظا اليه اول ما يلحظ للمناقضة على انه موضوع
لظر في المناقضة وهذه الهيئة ليست منه الشكل الاول ولا الشكل الثاني فاذن كل مقاومة موجبة
واما السالبة فلا تبين به الا ان يغير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة وهو ان يكون موضوع
هو بعينه موضوع المقامة مثلا يقول ان الاضداد متقابلة ولا شيء مما به العلم واحد بمقابل فتغير الدلالة
على البيان بنفسه الى الشاة بالعكس فان البين بنفسه اذا كان انه لا شيء من المتقابلات العلم به واحد فان
بدل هذا عكسه لم يدعن له الذهن ادعانه لهذا بل احتيج ان يذكر ان السالبة الكلية ينعكس فيحتاج
ان يزيد في الكلام ما عنه ونحن وان قلنا ان السالبة الكلية ينعكس مثل نفسها فلم يضمن ان عكسها
مثلها في البيان ويجب ان يتامل في المقاومة ما يوجبه الراي المحمود فيوجد المقاومة مقدمة محمودة
ان لم يكن اولية ويستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثلا انه لو كان العلم بالاضداد واحدا
لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد وكذلك بالنظر في الاضداد والنظر في الاشباه كقولهم لو
كان العلم بالمضافين واحدا لكان العدم والملكة واحدا وههنا اشياء اخر من هذا الباب نبين في

لحق المقاومة خ

يسمى خ

الفن المشتمل على الجدل **الفصل الرابع والعشرون** في الدليل والعلامة والفراسة قد جرت العادة
في هذا الموضع ان يسمى الدليل ما يكون مؤلفا من مقدمتين كبراهما محمودة يراها الجمهور ويقولها ويوخذ
حجة ودليلا لا على سبيل ان جزئيته دليل على جزء اخر مثل الدخان على النار بل على ان نفس القول الحاصل
من الجزوين معترف به فهو دليل وربما كان عاما على امر مستقبل وربما كان على الاكثر مثل قولهم ان الحساد ممقوتون
والمنعمون مودودون فان هاتين المقدمتين دليلا او منهما يتحد الدليل وليس الغرض ان نفس المقت او الود
علامة ودليل او نفس الانعام والحسد بل على ان هذا القول نفسه دليل اي مسموع مقبول محمود مرجوع اليه
فان الدليل في هذا الموضع يراد به هذا فيكون الدليل اما على ان امرا كاينا او غير كاين في المستقبل فيكون من
الاكثريات في اكثر الامر لانها ممكنة واما على ان الامر قد دخل في الوجود او لم يدخل هكذا يجب ان نفهم هذا
الموضع وهذه المقدمات يوجد في القياس مقدمات كبرى اما بالقوة واما بالفعل وصغرياتها متخصصات
كقولنا ان فلانا حسود وان فلانا محب وحمل هذه المقدمات يحسن الظن الغالب والقياس الكاين منها
يسمى انوميا وقياس العلامة ايضا يرجع الى الاشكال وقياس العلامة ضمير يثبت فيه الاكبر للاصغر بعلامة
وتلك العلامة اما ضرورية واما محمودة مظنونة فهو الحد الاوسط في القياس الكاين من العلامة يقع على
جهات ثلاثة اما ان يصلح ان يكون حدا اوسط محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل اللبن اذا جعلت علامة
للولادة فيقال المراة لها لبن فقد ولدت وهذا يخص كثيرا باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسط
موضوعا لهما جميعا كقول القايل الحكماء ذوو فضايل لان فلانا ذو فضل وفلان حكيم واما ان يصلح اوسط
محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل الثاني لان مثل هذا في الخطابيات مقبول لانه قياس مظنون
كقولهم هذه المراة صفراء فقد ولدت ولا يمكن ان يقال كل صفراء ولدت بل كل والد صفراء فهذا يقبل في الظن
وكان هذه المراة بتعين فهي حبلى وانما يكون علامة ودليلا اذا اضمر الكبرى والا كان قياسا والذي في الشكل
الاول يسمى ولا ينتقض وهو صحيح واما الذي في الشكل الثالث فينتقض فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا فكل
حكيم فاضل وكذلك الذي في القياس الثاني لان القياس الكاين من موجبتين ولا ينعكس كبراه سهل المناقضة
بان يقال ليس يجب ان يكون صفراء والدا فيكون طعنا في التاليف وتنبيها على انه غير واجب بما هو ايضا محمود
مقبول واما المواخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العامي فليس عدلا في الخطابة
فلذلك صار الذي في الشكل الاول افضل العلامات ويسمى طعونا زيد وليس يعجبني باطن من ان
العلامة يدل على الوجود فقط حتى يكون مقدمات القياسات العلامة في الاشكال الثلاثة موجبة
ومقدمات ما يسمى دليلا يكون موجبة وسالبة فانه قد يكون على العدم علامة كما على الوجود علامة
وعلى العدم كثيرا ما تكون عدم علامة الوجود وايضا هذا هو الذي يسمى دليلا الاولى ان يكون له اسم اخر ليتوقع
فيها انتاج الخاص بالاولى وكان هذا نفع بحسب المترجمين والاشبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة

الدلـ

مستقبلا خ

طعونيدن خ

من الشكل الاول فيوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامة هو ما فى الشكلين الاخيرين فانهما كالعلامة
غير دليل فكان الدليل اقوى من العلامة وكانت العلامة دليل ضعيف وكل يتوقع منه تحيل من
من ايجاب اوسلب وقد استعمل ذلك على هذا الوجه فى موضع اخر وان قوما من الذين يسمون با
المستدين من الشاهد على الغايب يطلبون القياسات كلها من العلامات ويحصلون مقدمة
كلية من العلامة والحد الاكبر فمرة يصححون ذلك بالاستقراء المستوى ومرة بالاستقراء المعكوس
وهو الذى يكون على عكس النقيض للط وذلك الاول يسمونه طردا وهذا الثانى يسمونه عكسا ويسمون
العلامة علة واذا ارادوا ان سوفوا فى تصحيحها عدوا اوصاف الشئ الذى هو كالمثال ثم يبطلون ان
ان يكون العلامة والعلة واحدا واحدا اويبطلون ان يكون واحدا واحدا منها علامة فيبقى لهم ان
العلامة هى الباقى وان الباقى علامة ويحسبون انهم رسموا فاول ذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم
للمثال لاجل حكم اخر فيه بل ربما كان لذاته لا لحكم اخر سابق له وانه لو كان كل حكم يكون بحكم اخر لتسلسل
الى غير النهاية فان كان حكم يلحق الذات بلا واسطة فليكن حكما كذلك فما فوقها والثانى انه ليس يسهل عد
الاوصاف للشئ بل ربما ترك منها شئ وليس ان يتفكر فلا تجد وصفا دليل على انه لا وصف والثالث انه لا يجب
ان يكون الاقسام بعدد الاوصاف المفردة بل ربما كان لاجتماع عدة علة او لاجتماع الذات مع واحد منها
او عدة منها فان كانت الذات ا والاوصاف ب وج ود والحكم علة فربما كان الحكم لانه ا او لانه ا وب
او لانه ا وج او لانه ا ود او لانه ا وب ود او لانه ب وج او لانه ب ود وكذلك الى ساير الاقسام او لاجتماعها
كلها وبعد ذلك فان ذلك الباقى الذى يبقى ربما كان عاما فينقسم الى نوعين اوصنفين فيكون
مثلا الباقى ج لكن ج منه ز ومنه ط فيكون العلة ليس ج كيف اتفق بل ط من ج او ز من ج وكون ما سوى ج
ليس بعلة انما يبقى ان العلة فى غير ج ود ولا يوجب ان يكون كل ما هو ج علة فانه حين يكون ط من ج هو
العلة يكون ليست العلة ب ولا د ولا شئ من اقسام اخرى غير ج ان كانت ب ود ومع ذلك فلا يكون
لزم ان كل ج علة اذا العلة ط فقط ثم كيف يتوصل الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد لا ينقسم الى الخواص
تحته نوعية اوصفية حتى يكون الباقى الذى شئ لا ينقسم الى علة والى غير علة على انهم لا يميزون بين
قولهم فكذا علة وبين قولهم فكذا علة وبين قولهم فالعلة هى الكذى فيا خذون اى هذه
اتفق مكان الاخر وتحليل قياسهم يوجب ان يكون العلة هى الموضوع وان يكون المحمول ليس الكذى بل
كذى فانه لا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا الكذى وكذى اما لذاته او لعلة لكنه ليس لذاته فيبقى ان يكون
لذا الكذا بل كذا فانهم لا يمكنهم لعلة ويحتاج ان يقولوا والعلة صفة لا ان يقولوا والصفة علة فان
هذا لا ينتج فاذا قالوا والعلة صفة ثم قالوا فاما ان يكون ب صفة او يكون ج صفة كذبوا فان كان ذلك
صفة ومع ذلك لا يستمر قياسهم لانه لا ينتج بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ب واما ج واما د فح يكون

النتيجة فالعلة اما ب واما ج واما د ثم يبقى اخر الامر فالعلة د لا ان د علة وايضا ان قالوا قبل الانتاج
وما هو الصفة اما الب واما الج واما الد كذبوا فليس يجب فى القسمة ان يكون الامر على هذه السبيل حتى
يكون كل قسم على حكم منفرد وانت تعلم هذا قريبا بل يجب ان يقولوا الصفة اما ب واما د فيكون النتيجة
ان العلة اما ب واما ج واما د فح اذا ابطل ب وج وبقى د يكون النتيجة ان العلة د ليس ان كل د علة حتى
حيث وجد د يكون علة ما يكون العلة التى يوجب الحكم د حتى اذا وجدت العلة وجد د ويجوز ان يكون
ما هو د مما يحتاج ان يقسم ويخصص ان امكن حتى يبلغ الى العلة كانك ان قلت وليس الجسم تقديم
فاسحب فالجسم محدث لم يجب ان يكون انجب والمحدث جسم فان فان طعنوا فى اول الامر ان يكون قولهم ان العلة
اما ا كيف كانت واما ج كيف كانت واما د كيف كانت فهذا غير مسلم فانه ليس اذا كان الحكم علة وكان لا ينج
عنه انما لا ينج عنه على انه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى اخص منه يكون علة نعم ان كانت القسمة الاولى جاءت
بالاوصاف التى لا ينقسم تقسيمه ما سه فيمكن ذلك ومنهم بذلك هذا وان قياس الفراسة من جملة القياسات
التمثيلية العلامية فانه اذا اسلم ان الانفعالات والمزاجات الواقعة فى ابتداء الجبلة والطبيعة يتبعها اخلاق
النفس كما يتبعها هيئات البدن سلمت الفراسة اوروى ان الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة و
الاخلاق يتبعها تغير فى هيئة البدن ومزاجه كما يتبعها فى النفس سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات
الطبيعية لان ههنا انفعالات تؤثر فى النفس من غير ان يتعرض للبدن مثل تعلم اللحون انما الطبيعة مثل الغضب
والشهوة وغيرهما فاذا علم اى اتبعا لان النفس نصحت اى انفعالات البدن وبالعكس امكن ان يجعل الانفعالات
البدنية والهيئات البدنية دلايل على الانفعالات النفسية او الملكات النفسية فاذا عرف من شئ من الحيوان انفعال
انفعال او هيئة نفسانية كالشجاعة من الاسد طلب ما يقترن بتلك الحالة النفسانية من احوال البدن ويختص بها
فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية فيكون العلامة البدنية فى الاسد مثلا عظم الاطراف العالية
ويكون هذا خاصة للاسد بالقياس الى كل حيوان غير شجاع بل يوجد هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع
فيجعل عظم الاطراف علامة للشجاع اذا كانت ينعكس عليه فاذا وجدنا انسان اعظم الاطراف العالية
قيل انه شجاع فان كان هناك خلقان او انفعالان نفسانيان مثل ما للاسد فانه مع انه شجاع قد ينسب الى الجود
وكرم فيجب ان يتامل اولا اى العلامتين يتبع اى المعنيين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة
فى النوع كله وانه ليس احد المعنيين فى كله فان العلامة يدل على فراسة الموجود فى النوع كله وان كانت فى نوع
اخر يشاركه فى احد الخلقين دون الاخرى فالعلامة لما يشاركه فيه مثل ان النمر لا يشاركه الاسد فى الكرم
ويشاركه فى عظم الاطراف العالية ومع ذلك فيشاركه فى الشجاعة فيكون عظم الاطراف العالية
دليلا على الشجاعة وعلامة عليها دون الكرم فاذا يجب ان يكون الواسطة فى الفراسة اعم من الاصغر لا محالة او مساوية
للاكبر ويرجع الى القياس المذكورة تم الجزء الثانى من كتاب الشفا وهو القياس والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

الجزء الثالث من كتاب الشفا المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى وهي في المنطق

فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن لما كان العلم المكتسب بالفكرة والحاصل بغير اكتساب فكرى قسمين احدهما التصديق والاخر التصور وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلا لنا بقياس ما والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلا لنا بحد ما وكان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذ كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل بل هو بحيث لو نبه عليه بطل استحكام التصديق الاول او ان كان معتقدا كان جايز الزوال الا ان الاعتقاد الاول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك وهو ان يعتقد الاعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان لنقيضه امكانا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنها ما توقع اليقين وهو البرهاني ومنها ما توقع شبيه اليقين وهو اما القياس الجدلي واما القياس السوفسطائي المغالطي ومنها ما يقع فيوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما القياس الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكات لامور جميلة او قبيحة وايضا كما ان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كال حقيقته وجوده حتى يكون صورة معقولة موازنة لصورته الموجودة اذ لم يشذ منها شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها كذلك القول المفصل المستعمل في تميز الشيء وتعريفه بما كان تميزه المعرف تميزا عن بعض دون بعض فان كان بالعرضيات فهو رسم ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما يميزه عن الكل فان كان بالعرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين من المنطقيين حد تام وعند المحصلين ان كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فليس حدا تاما وليس الغرض في التحديد ان يحصل تميز بالذاتيات فقط الا ترى الى قولك ان الانسان جسم ناطق مائت فليس هو هذا وان ميز بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول اجناس متوسطة ولذلك ان كان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان للشيء وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة وكان بواحد منها كفاية في التميز لم يكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فلهذا ليس رسم الحد ما قيل من انه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات بل ما قاله المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول

دال على الماهية يعني بالماهية كمال حقيقة الشيء الذي بها هو ما هو وبها يتم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيدنا المواد التي اذا جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيدنا المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور نوعا ما مبدأ للتصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور مصدقا به فان معاني الالفاظ المفردة والالفاظ المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست بمصدقة بل الاقوال الجازمة قد تتصور وتصدق بها ولكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناها قايم في النفس كقولك الانسان حيوان واما التصديق فلان معناها مضاف الى حال الشيء في نفسه بانه كما تصور اي انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة او قعت بين حديها كذلك الحال لحديها في الوجود وفي نفس الامر فان كان كذلك فيشبه ان يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ويكون ساير اصناف التصورات التي لا ينفع في التصديق مطرحه في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا فيجوز ان يكون انما نسب هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان يسمى كتاب البرهان لهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا فاذ ذكرنا غرض هذا الكتاب وهو افادة الطريق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب ظاهرة وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا بل الضرورية لنا اذا شرعنا في استعمال هذه الالة التي هي المنطق واخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا

فصل في مرتبة كتاب البرهان

ان الفنون التي سلفت اكثرها على نهج طبيعي من الترتيب وكان من حق الفن الذي في البسايط ان تقدم على المركبات ومن حق الفن الذي في التركيب الاول الجازم ان يقدم على القياس وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق ان يقدم على القياسات الخاصة واما هذه الفنون التي انتقلنا اليها فمن الجايز ان يقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من التراتيب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل ساير الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون ساير الفنون والاولى في كل ان تقدم الاهم وان يصرف الشغل الى الفرض قبل النفل واما ما يفيده ساير الفنون فكانه من الامور التي ينتفع ببعضها في الامور المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة الا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك لان بعضها يتعلم ليتحرز منه وبعضها ليرتاض او ليكسر به معاند الحق وبعضها ليقتدر به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح لما يظنون منه ظنا او يتخيلونه تخيلا وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الاقسام لكن من الناس من راى ان الاصوب هو ان تقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن فاستنكر ما قاله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد وليس يستحق الرجل في ذلك كل التنكير وكل هذا الرد فان من وسع وقته للتاخر وامل له في الاجل فسلك هذه السبيل كان ذلك احسن من وجه فان

الاول احسن من جهة حسن الاختيار والشفقة على الرونجار والثانى احسن من جهة اختيار حسن التدريج و ذلك
لان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل واحد منهما برهانى وغير برهانى والقياسات البرهانية
الاولى هى المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة واولية القياس وكما ستقف عليه والاستقراءات البرهانية
هى المستوفية المذكورة فاما القياس الجدلى فهو من المقدمات المشهورة واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر
وبحسب الدعوى فكل مقدمة محسوسة ومجربة او اولية فانها مشهورة وفى حكمها ولا ينعكس وكل استقراء حقيقى
فهو ايضا استقراء بحسب الظاهر ولا ينعكس وليس كل ما اورد فى الجدل فهو شىء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد
البرهانية مذكورة فى الجدل لكنها لم يؤخذ من حيث هى صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هى صادقة
ولم ترض بمشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى نعم سيتشعب البرهان
الى مواد لا يكون مشهورة وليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة التى يكون بين تلك
المواد البرهانية لم يرفع الجدل استعمالها بل انما لا يستعملها لانه ليس له الى معرفتها سبيل واما النسبة
التى بين تلك الحدود فيستعمل فى الجدل لكن الحدود انفسها ربما كانت وقعت عن الجدل وفى المنطق لا يعطى الحدود بل
يعطى النسب التى بين الحدود فاذن نسب المواد التوانى مما يعطى ايضا فى تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق واذا كان ذلك كذا
فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التى تعطى فى تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان نسبة صورة القياس
المطلق الى القياس البرهانى واذا كانت هذه النسبة احدى الدواعى الى تقديم كتاب الجدل لكن بينهما بعد ذلك
فرق وذلك لان العام قد يكون مقوما للشىء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهانى
هو نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى الصادق بلا وسط ليس كذلك نسبة امر مقوم وكذلك اذا التفت الانسان
الى الصادق بلا وسط ولم يلتفت الى شهرته بل فرض مثلا انه غير مشهور بل شنيع لما اوقع ذلك خللا فى التصديق به كما لو
سلب عن القياس البرهانى حد القياس المطلق لا اختل بل لامتنع لكنه وان كان كذلك فان الابتداء بالاعم ثم التدرج
الى الاخص متعرفا فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه فى ذلك الاعم امر نافع وان كان الاعم ليس مقوما وعلى هذه
الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما فطن اولا للجدل ثم انتقل الى البرهان وايضا فان الامور المجهولة اذا طلبت
فانما يتوصل اليها فى اكثر الامر بان يورد اولا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يتخلص منها الى القياس البرهانى
وهذا شىء سيعلم فى صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فبعيدتان عن النفع فى الامور الكلية النظرية
وذلك لان موضوعها الامور الجزوية وان نقلت الى الامور الكلية ظلمت هى والامور الكلية واما المغالطية
فانها وان شاركت الجدل فى انها كانت اولا قبل البرهان فى الزمان فانها انما كانت تتقدم تقدم الضار
لا النافع وتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطة ليست مما ينفع ولا مادتها مشاركة لمادة البرهان بوجه بل لا
المادة المغالطية محمل على مادة البرهان ولا صورته على صورته ولا بالعكس والخطابة فقد تقدمت ايضا على البرهان
فى الزمان وكانت اما مشبهة الجدل ومن حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس التقدم فى الزمان هو المقصود

بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما **فصل فى ان كل تعليم وتعلم فبعلم قد سبق** التعليم والتعلم
منه صناعى مثل تعليم التجارة والصباغة وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصناعة ومنه
تلقينى مثل تلقين شعر ما او لغة ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات والالفاظ ليحصل
ملكة ومنه تاديبى وانما يحصل بالمشهور على متعلمه ومنه تقليدى وهو ان يولف الانسان اعتقادا رأى ما
وانما يحصل له من جهة الثقة بالمعلمين ومنه تنبيهى كمن يعلم ان المغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل
عنه فى وقته ولا يفطن له بذلك عند احساسه جاذبا للحديد فتعجب منه فيقال له هذا هو المغناطيس الذى
عرفت حاله فح يتنبه ويزول عنه التعجب او كمن يخاطب بالاوايل فلا يفطن لها لنقص فى العبارة او لنقص فى
ذهنه فيحتال فى تقريرها له ومنه اصناف اخر وليس شىء منها بذهنى او فكرى والذهنى والفكرى هو الذى
يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او يوقع تصورا ما لم يكن وهذا التعليم
والتعلم الذهنى قد يكون بين انسانين وقد يكون بين انسان واحد مع نفسه من جهتين فيكون من جهة ما
يحدس بالحد الاوسط فى القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما ومن جهة ما
يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فان شيئا واحدا
وهو انسياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم يسمى بالقياس الى الذى يحصل فيه تعلما وبالقياس الى الذى يحصل
عنه وهو العلة الفاعلة تعليما مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهنى وفكرى فانما يحصل بعلم قد سبق
وذلك لان التصديق والتصور الكائنين بهما انما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان
يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب ان يكون معلوما لا كيف ما اتفق بل من جهة ما من شانه ان يكون علما ما
بالمط ان لم يكن بالفعل فبالقوة اما التصديق فيتقدمه معلومات ثلثة احدها تصور المط وان لم تصدق به
بعد والثانى تصور القول الذى يتقدم عليه فى المرتبة والثالث تصديق القول الذى يتقدم عليه فى المرتبة
فيقع بهذه الثلثة المعلومات تصديق بالمط وسواء جعلت القول الذى يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء
او تمثيلا او ضميرا او غير ذلك فلا بد من مقدمة او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور اولا و
التصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان يتقدمه تصور اجزاء الحد او الرسم لا غير وفى
الصناعات العلمية ايضا انما يتوصل الى التعليم والتعلم من علم متقدم كان متعلم التجارة يجب ان يعلم اولا ما
الحسب وما القدوم وان الحسب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا واعلم
انه ما قيل كل تعلم وتعليم ذهنى حسبوا ان الغرض فى قوله ذهنى هو ان يفرق عن الحسى قالوا فانه يتعلم ايضا حسى عن علم قد سبق
كمن ادرك شيئا بالحس ثم نسيته ثم يتطلبه ويتعرفه فيكون هذا المطلب الثانى بعد علم سبق وهذا ما ليس بحسى
فانه ينبغى ان يكون التعليم والتعلم لا يقال على ما يستفاد بالحس ولو ان انسانا ارى انسانا غيره شيئا عرضه على
حسه فافاده ادراكا لمحسوس لم يكن عنده معرفته فانه لا يقال للنفس ما فعل به الاخر انه علمه شيئا ولا يقال للمفعول به

ذلك انه يتعلم شيئا اللهم الا ان يكون انما اراد ما اراه ليحدث له ملكة ما صناعية وذلك اذا كان ما
يريه هو هيئة عمل وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس والاشبه ان يكون هنا
ايضا ليس تعليما وتعلما بل تعريفا وتعرفا وان لا يكون ادراك الجزئيات علما بل معرفة وبعد ذلك فان قولهم
ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ليس الغرض فيه اي سبق اتفق بل ان يكون سبقا نافعا في هذا التعليم
والتعلم وحاصل الوجود في هذا العلم حصول العلة مع المعلول واما الاحساس الاول فليس شيئا موصلا الى الاحساس
الثاني نافعا فيه موجودا معه فان اريد ان يكون هذا الكلام على هذا التاويل كالصحيح فيجب ان يجعل بدل التعليم
والتعلم التعريف والتعرف او يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطا عليه في هذه الكتب بل ما يفهم من التعريف و
التعرف ولا مناقشة في ذلك وقد قالوا ان قول القايل كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القايل كل تعليم وتعلم
فكري فان هذا القايل يكون قد اخرج بقوله الفكري الحسي فهولاء يعرض لهم ما يعرض لاولئك وشيء اخر وهو ان
الذهني هو الذي يكتسب بالذهن والذهن غير الحس فاي حاجة الى ما يفصله عن الذي بالحس والذي عندي هو ان
الذهني اصلح من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي والفهمي فان الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب فيكون
هناك مطلوب ثم تتحرك النفس الى طلب الاوسط وعلى الجهة المذكورة في كتاب القياس فلا تزال تستعرض الامور
المناسبة الى ان تجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون المطلوب اذا سنح للذهن سنح الحد الاوسط عن
غير طلب وهذا اكثر ما يكون او ان يكون احدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف اليها دفعة حدا ما اصغر
واما اكبر فيتحقق نتيجة من غير فكر ولا طلب واما الفهمي فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بطلب ولا بسنوح بل
يسمع من عالم من خارج والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا فان قال قايل ان الفهمي هو فكري ايضا لان النفس
عندما يسمع بفكر فيقال له ان المعلم كلما اورد حد القياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة
ثم اذا ايضاف اليه حدا اخر فحصلت مقدمة فان شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم الا ان تفكر في نفسه
فتعلم فيكون هذا العلم مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس من جملته فهو تعليم مفرد وكلامنا في
المفرد واما ان يرجع الى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس فيكون العلم انما جاء مع القياس وكلامنا في ذلك
القياس كهذا الكلام فاما ان لم يشك ذلك المتعلم فظاهره ان التصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة بالجملة ويجب ان
يفرد التعليم الذي نحن باعتباره تعليما واحدا وقياسا واحدا ولا ياخذ خلطا فان الخلف قد يجوز ان يتركب من
اضياف شيء فيحذفها اما يكون فيهما دفعة وما هو غير فهم دفعة وما هو غير فهم دفعة وهنالك لا يكون امتناع فان عاد وفكر
من نفسه فذاك يعلم من نفسه او عاد فاستفهم المعلم مرة اخرى ففهم فالتعلم هو الذي في هذه الكرة ثم قد علمت ان
الفكرة امر كالحركة للنفس ينتقل بها من شيء الى شيء ويتردد طالبا لا واحدا فاذن لم يحصل في التعليم والتعلم هذه
الحركة على وجهها لم يكن هناك فكرة واذا كان كل تعليم وتعلم للامور العقلية فهو على سبيل الفكر والحدس او الفهم
وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور وكل ذلك ذهني فقولهم تعليم وتعلم ذهني اصوب والشيء اذا وقع التصديق

تعليما

كان تصديقا بالقوة لشيء اخر فهو اما ملزومه او معانده او كلي فوقه او جزوي تحته او جزوي معه
والملزوم اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه وذلك بالقياس الاستثنائي من الشرطيات
متصلة والمعاند اذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده اما برفعه عند وضع ذلك او وضعه
عند رفع ذلك وذلك بالقياس الاستثنائي من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود حكم علته من ايجاب
او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزوي الذي تحته بطريق القياس والجزوي اذا علم وجود حكم
علته بالايجاب والسلب كان ذلك ظنا بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزويات
وذلك بالاستقراء الناقص او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما يعم كل جزوي
وذلك بالاستقراء التام فالجزوي اذا علم وجود حكم عليه كان ذلك ظنا بالقوة في جزوي اخر على انه كان
اذا كان مشاركة في معنى وذلك بالمتمثل فاذن كل صنف من العلم والظن المكتسب اذا كان اكتسابه ذهنيا
فهو بعلم او بظن سابق سواء كان يتعلم من الغير باستنباط او من النفس وليست هذه كلها سواء في كونها
علما بالقوة بل قوة بعضها اقرب وقوة بعضها ابعد فان اللازم ليس مضمنا في الملزوم اذا لم يكن لزومه
على سبيل وضع وحمل فانا اذا قلنا كل ب ا فمعنى هذا القول كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع له
فهو ا فقد ضمنا موضوعات ب في هذا الحكم فهذه المعرفة بالقوة التي كانها فعل والعلم بان الاوسط موجود
للاصغر ليس علما بالقوة ان الاكبر موجود له اذا كان الاكبر مجهولا فان كون الاكبر للاصغر ليس مندرجا
في كون الاوسط للاصغر كانه محصور تحته بل الامر بالعكس فانك اذا علمت ان كل ب ا فقد علمت ان كل
موصوف بب هو قد دخلت فيه الموصوفات بب واما اذا علمت ان كل ج ب لم يدخل ا الذي هو محمول على ب في
هذا لا بفعل ولا بقوة لان قولنا كل ب ا معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو ا وليس قولك كل ج ب
معناه كل ج هو كل محمول على ب اذا الكلية في حيث الموضوع فان قال قايل انه اذا كان كل ج ب كان ج موصوفا
بكل محمول لب فذلك وان كان حقا فليس مفهوم نفس اللفظ بل هو لازم عنه واذا قلت كل ب ا فمفهومه كل موضوع
تحت ب وليس نحتاج ان يظن ان هذا السبق هو بالزمان بل بالذات فمن الاشياء ما يعرفها الان بالفعل اذا
كانت معنا معرفة قديمة بالقوة التي كانها فعل ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما يعرفها
مع العلم المحتاج اليه في ان يعلم العلم الذي لو سبق بالزمان لكان علما بالقوة القريبة حتى ومثال ذلك
انك اذا فرضت حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر وانت تنتظر هل الاكبر للاوسط
ليتنتج منه الاكبر للاوسط واذا بان لك انه للاوسط بان في الحال انه للاصغر ولم يحتج ان ينتظر وان لم ينتظر في
تاليف الاصغر مع الاوسط بل سبق الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود الاكبر الاوسط انه موجود
للاصغر ولا في اقصر ولا جزء من الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات والسبق بوجود
الطلب بالذات وهكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع فصل في تعديد مبادي القياسات بقول عام ثم ان مبادي

ضمنا ا

الاصغر للاوسط

للاصغر ا ك

القياسات كلها اما ان يكون امورا مصدقا بها بوجه او غير مصدق بها والذى لا يصدق بها ان لم يجر مجرى
المصدق بها بسبب تاثير يكون منها فى النفس يقوم ذلك التاثير من جهة ما مقام ما يقع بالتصديق لم
ينتفع بها فى القياسات اصلا والذى يفعل هذا الفعل هى المتخيلات فانها تقبض النفس عن امور وتبسطها
نحو امور مثل ما يفعله الشئ المصدق به فيقوم مع التكذيب بها مقام ما يصدق به كمن يقول للعسل انه مرة
مقيئة فيتقزز عنه النفس مع التكذيب بها قيل كما يتقزز عنه مع التصديق به او قريبا منه وكما يقال ان هذا
المطبوخ المسهل هو فى حكم الشراب ويجب ان يتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه فيتخيل ذلك فيسهل عليه
وذلك مع التكذيب به فهذا الواحد هو مبدأ القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند
الجمهور وفى الامور الجزوية قريبة من منافع القياسات المعقودة من المصدقات التى تؤلف منها قياسات
فى الامور الجزوية اذا كان الغرض فى ايقاع التصديق بها هو تقرير النفس على انقباض او انبساط او سكون
عنهما واذا كان التخييل من شانه ان يفعل ذلك قام مقامه على ان اكثر عوام الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق
فهذا قسم واما القسم الذى فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او وجه تسليم لا يختلج
فى النفس معاند او على وجه ظن غالب والذى على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورية ظاهرة وذلك بالحس
او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضرورية باطنة والضرورية الباطنة اما ان يكون عن العقل واما ان يكون
خارجة عن العقل ولقوة اخرى غير العقل واما الذى عن العقل فاما ان يكون عن مجرد العقل او عن العقل
مستعينا فيه بشئ والذى عن مجرد العقل فهو الاولى الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذى
عن العقل مع الاستعانة بشئ فاما ان يكون المعين غير غريزى فى العقل فيكون هذا التصديق واقعا
بكسب فيكون بعد المبادى وكلامنا فى المبادى واما ان يكون المعين غريزيا فى العقل اى حاضرا وهو الذى
يكون معلوما بقياس حده الاوسط موجود بالفطرة حاضر للذهن فكلما احضر المط مؤلفا من حدين اكبر
اصغر يمثل هذا الاوسط بينهما للعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل ان كل اربعة زوج فان من فهم الاربعة
وفهم الزوج يمثل له ان الاربعة زوج فانه فى الحال يتمثل انه ينقسم بمتساويين وكذلك كلما تمثل للذهن الاربعة
وتمثل الاثنان تمثل فى الحال انها ضعفه فيتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك ستة وثلثون
او عدد اخر فتقر الذهن الى طلب الاوسط فهذا القسم الاول به ان يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذى
هو خارج عن العقل فهو احكام القوة الوهمية التى يحكم بها جرما وبالضرورة الوهمية اذا كانت تلك
الاحكام فى امور ليس فيها للعقل حكم اولى وتلك الامور مع ذلك الخارجة عن المحسوسات اى ليست هى مما يعلم
بالفطرة والبديهة بل بما يعلم بالاكتساب فيضطر النفس الى حكم ضرورى فيها كاذب اذ يحملها فى احكام
ما يحس مثل حكم النفس فى اول ما يوجد مميزه وقبل ان سفف بالاراء والنظر ان كل موجود فهو فى مكان
او فى حيز مشار اليه وان الشئ الذى ليس فى داخل العالم ولا فى خارجه فليس بموجود فان النفس تحكم كهذا

الوهم

بالضرورة ولا يكون العقل هو الموجب لها ولهذا يكون ساكتا عن هذا ثم اذا نظر العقل النظر الذى يخصه
والف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى اخرى ان كان لها حكم فى القبول و
التسليم انتج ان المحسوسات مبادى مخالفة للمحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة ما نعت القوة التى تحكم
الحكم المذكور فيعلم انها كاذبة ضرورة وان فطرتها وضرورتها غير الضرورية العقلية وان كان ضرورة قوية
فى اول الامر واول ما يكذبها انها نفسها لا يدخل فى الوهم ومع ذلك يصعب علينا التمييز بين الفرقتين
الا ان ينظر فى موضوع المط ومحموله فان كان شيئا اعم من المحسوس او خارجا عنه وكانت الضرورة يدعوا
الى جعله على صورة محسوسة لم يلتفت اليها بل يفرع الى الحجة والموجود والشئ والعلة والمبدأ والكلى والجزوى
والنهاية وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقايق النوعيات ايضا مثل حقيقة الانسان
فانها مما لا يتخيل البتة ولا يتمثل فى ابهامنا بل انما ساله العقل وكذلك كل حقيقة كلية من حقايق نوعيات
الامور الحسية فضلا عن العقلية كاسنبين ذلك فى موضعه فبادى البراهين التى من جنس المدركات
بالضرورة هى من هذه التى يدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية واما ما يكون على
سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم غير غلط ويكون على سبيل تسليم غلط والذى يكون على سبيل
تسليم صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك فيه واما على سبيل من واحد خاص فيكون ذلك نافعا فى القياس
الذى يخاطب به ذلك الواحد الخاص ولا يكون التصديق به مما ينتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب فلا
ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه البتة يكون انتفاعا حقيقيا او محمودا والذى على سبيل
تسليم مشترك فيه واما ان يكون رايا يستند الى طايفة او يكون رايا لا يستند الى طايفة بل يكون متعارفا
فى الناس كلهم قبوله وقد مروا عليه فهم لا يحلونه محل الشك وان كان فيه ما اذا اعتبره المميز جعل نفسه كانه حصل
فى العالم دفعة وهو مميز ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت الى حاكم غير العقل ولم ينفعل عن الخيال والخجل فيكون
حكمه خلقيا لا عقليا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسطه لا بضرورة واعرض عن الاستقراء ايضا فيكون
بوسط ولم يلتفت الى انه هل ينتقض عليه شئ واذا فعل هذا كله ورام ان يشكك نفسه فيه امكنه الشك لقولهم
ان العدل جميل وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة
فصدقها ليس مما يبين بفطرة العقل المنزل المنزلة المذكورة بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق
ولكن يحتاج فى ان تصير يقينيا الى حجة ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور ولا يبعد ان يكون
فى المشهورات كاذب والسبب فى اعتقاد المشهورات احد ما يقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها فى الذهن
للامتحان هذه هى المشهورات المطلقة واما التى يستند الى طائفة فبيل ما يستند الى انه او الى ارباب صناعة
ويسمى مشهورات محدودة ومثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور يوثق به ويختص باسم المقبولات
واعلم ان جميع الاوليات ايضا مشهورة ولا ينعكس كما ان جميع المصدق بها متخيل ومحرك للخيال ولا ينعكس واما

القواب؟

القايس؟

المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو ان يسلم المسلم شيئا على انه امر اخر لمشابهته اياه ومشاركته فى لفظ
او معنى على ما سيبين فى موضعه وهى المقدمات المشتبهة كمن يقول كل عين باصرة ويكون ذلك مسلما له
من حيث يفهم مساجد معانى الاسم المشترك فياخذ بدله الاخر فيحسبه انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع
فى ان يظن بنفسه او يظن غيره ان الدينا رسصر فكمن يسلم ان كل مسكر خمر واحد بدله ما يسكر بالقوة و
هذه هى المقدمات المشتبهة فاما المظنونات فهى التى يظن ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم وذلك اما المشابهة
للامور المشهورة فيكون مشهورة فى بادى الراى الغير المتعقب فاذا تعقب علم انها غير مشهورة مثل قولهم انصر
اخاك ظالما او مظلوما فان هذا يظن كما يقرع السمع قرعا ويمال اليه ميلا اذا تعقب كان المشهور انه
لا يجوز ان تنصر الظالم اخا كان او غيره لكنه يفعل فى الحال فعله الى ان يتعقب واما ان يقع بها
الظن على سبيل القبول من نفسه واما ان يقع الظن بها من جهات اخرى ليس لاحدها على انها مشهورة
كمن يرى عبوسا بابيه فيظنه باطشا به وهذه المظنونات انما ينفع فى المقاييس من حيث ان بها اعتقاد
الا من حيث ان مقابلا انها يختلج فى الضمير فاذن جميع المشهورات وما سلف ذكره انفع معها نافع حتى ينتفع
هى لانها معتقده فاى صناعة كان فيها استعمال المظنونات جاز استعمال المذكورات قبلها كلها وكل
المشهورات ايضا ينتفع بها لا من حيث انها قد يجوز ان يتشكك فيها بل من حيث هى معتقدة اعتقادا
لا يختلج مقابله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية اذا اعتقدت وسلمت نافعا نفعا فيصلح استعمالها حيث
يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها بالحرى ان يكون اقوى من المشهورات لا فى النفع بل فى شدة
اذعان النفس الغير المقومة لها فربما بقيت مشهورة وربما صارت شنعة فيكون كاذبة معا ويكون صيرورتها
شنعة ليست بسبب امر يدعوا اليه من الغرائز والاخلاق والمصالح بل لما يدعوا اليه العقل فاذن مبادى
القياسات محسوسات ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياسات ووهميات ومشهورات
مطلقة ومشهورات محدودة ومسلمات ومقبولات ومشتبهات ومشهورات فى بادى الراى الغير المتعقب
ومظنونات بظنا ومخيلات فهى اربعة عشر صنفا وههنا قسم من مبادى المقاييس وهى التى ليست مبادى من
جهة القياس نفسه فان اقسام ما يكون من جهة القياس هى ما قلناه ولكن هو مبادى من جهة المعلم وان
تكلف المعلم المتعلم تسليم شىء ووضعه ليتبين عليه بيان شىء اخر فيسلمه ويضعه وهذه هى الامور التى يسمى
اصولا موضوعة ومصادرات **فصل فى المطالب وما يتصل بها** وفى ذلك بيان اصناف مبادى العلوم
واصناف الحدود الوسطى اما المطالب بحسب ما يحتاج اليه ههنا فانه بالقسمة الاولى ثلثة اقسام وبالقسمة
الثانية ستة اما بالقسمة الاولى فمطلب ما ومطلب هل ومطلب لم ومطلب ما على قسمين احدهما الذى يطلب
معنى الاسم كقولنا ما الخلا وما العنقا والثانى يطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ومطلب هل
قسمين احدهما بسيط وهو مطلب هل الشىء موجود على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق والاخر مركب

15

وهو مطلب هل الشىء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الموجود رابطة لا محمولا مثل قولك هل
الانسان موجود حيوانا او ليس موجودا حيوانا ومطلب لم على قسمين فانه اما بحسب الامر نفسه وهو يطلب
علة وجود الشىء فى نفسه على ما هو سبيله من وجوده مطلقا او وجوده بحال واما مطلب الاى والكيف
والكم والاين ومتى وغير ذلك فهى راجعة بوجه ما الى الهل المركب فان اراد احد ان يكثر المطالب بتعديد
هذه فليفعل الا ان المطالب العلمية الذاتية من تلك ومع ذلك فان مطلب اى ابسط من هذه البواقى
واشد دلالة على المط وانما يطلب تميز الشىء بما يخصه وتلك اوسع مذهبا واعرض مجالا وان احب احد ان
يجعل مطلب اى مشتملا بوجه على مطالب كيف وكم واين وغير ذلك فليفعل ثم يكون مطلب هل ولم يطلبان
التصديق ومطلب ما واى يطلبان التصور فيطلب ما الذى بحسب الاسم مقدم لكل مطلب واما مطلب ما الذى
بحسب تحقيق الامر فى نفسه فمتاخر عن مطلب هل البسيط فان الذى يطلب ما ماذات الحركة وما ذات الزمان
فانما يطلب مائية امر موجود عنده واما ان طلب احد هل حركة وهل زمان او هل خلا او هل اله موجود فيجب ان
يكون فهم اولا ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد انما هو بالحقيقة
للموجود ولكن لا يوقف فى اول الامر ان هذا القول حد بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات
موجوده وكذلك يوضع فى التعاليم حدود اشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدت
فى اول كتاب اسطقسات الهندسية فكان حدا بحسب شرح الاسم ثم ابنت وجودها بعد فصار الحد
ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات بل صار حدا بالحقيقة ويجب ان يعلم ان الفرق بين الذى يفهم من الاسم
بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فكل انسان اذا خوطب باسم فهم فهما ما وقف على الشىء الذى
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فيكون احد
الامرين معرفة والثانى علما كما ان الحس معرفة والعقل علم ومبادى العلوم يختلف فى تقديمها على العلوم وتصديق
التعاليم بها ففى بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط لان الضرورة يدعوا فيها الى هذا
المقدار كقولنا ان الامر لا يخرج عن طرفى النقيض ومثل وضعهم ان الاشياء المساوية لشىء واحد متساوية
وفى بعضها انما يوضع فيها اولا ما وابدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة
كتاب الاسطقسات ثم بعد ذلك يبين وجوده وفى بعضها يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة
فى فاتحة علم العدد ونحن مستقصون لهذا فنقول ان الامور التى يذكر فى المبادى منها معان مركبة
ومنها معان مفردة والمعانى المركبة انما يليق بها ان يستدعى فيها التصديق لا لان يعطى لها الحدود
فان التركيب الخبرى للتصديق واما الحدود فللمعانى المفردة وما فى حكم المفردة والقضايا المتعارفة والاصول
الموضوعة مركبة فاذا لا يتحقق فيها معنى اعطاء الحد والمهية ولا بد من ان يقبل بالهلية ليس بها غيرها فقد
حصل من هذا ان هذا القسم من المبادى يوضع بالهلية واما المعانى المفردة فمنها ما هى اعراض موضوع الصناعة

ومنها ما هي داخلة في جملة موضوع الصناعة وآثاره ولواحقه ولوازمه فما كان منها من اعراض موضوع
الصناعة وآثاره فهي التي يطلب في الصناعة ليتضح فيها وجودها وليس وجودها الا للموضوع فيكون النظر
في انها موجودة لموضوع الصناعة لتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن اثبات وجودها
الى تلك الصناعة فهذه لا يجوز ان يكون بينة الوجود ومجهوله لموضوع الصناعة او موضوع الصناعة
كما يبين لك من بعد هو ماخوذ في حدها ووجودها ان يكون له واذ هذه في فاتحة الصناعة المستعملة
لموضوعها غير بينة الوجود وانما يطلب وجودها لموضوع الصناعة بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة
فيستحيل ان يفرض وجودها في المبادى واذ لا بد من تفهيم حدودها فيجب ان يوضع حدودها في المبادى
فهذه القسمة يعطى حدودها في المبادى دون وجودها واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع
فلا بد من ان يفهم ولا بد ايضا من ان يعرف وجودها ولواحقه معا فانها ان لم يفهم ماهيتها لم يمكن
ان يعرف شي من امرها وان لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شي لها واذ لا يورد في العلوم البرهانية
الا الاشيا واحدا في الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة وما هو منه واما احكام
الموضوع فاذن بعض المفردات يوضع حدودها في المبادى دون وجودها وبعضها يوضع حدودها ووجودها
واذا ما خلا المفرد مركب والمركب النافع في العلوم قضية والقضية انما يوضع وجودها لا محالة دون حدها
وعلى ما قلنا فيبين من جميع ذلك ان من الامور المصدرة في الصناعة ما يوضع انيته فقط ومنه ما يوضع
بهيته ومنه ما يوضع انيته ومهيته واما مطلب اللم فانه على كل حال متاخر عن المطلبين معا فان ما لم
يتصور معناه فان طلب اللم فيه محال وما تصور ايضا معناه وانه ما هو او معنى الاسم الدال عليه ولم يعطى
انه موجود او غير موجود بحال او على الاطلاق فان طلب اللم فيه ايضا محال ولكن طلب اللم الذي بحسب القول ربما كان
متقدما على طلب اللم الذي بحسب الامر في نفسه فربما صح عندنا بالقياس ان ح ت فلا يدرى العلة في نفس الوجود لكون
ح ب فيكون قد علمنا انا لم يعتقد ان ح ت ولم يعلم انه لم كان ح ت في نفس الامر وربما كان مطلب اللم الذي
بحسب الامر في نفسه غير مفتقر الى مطلب اللم الذي بحسب القول وذلك اذا كان الشي بينا بنفسه بالحس واما
واما علة فخفية مثل جذب المقناطيس للحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بقياس او يطلب بلم حتى
يعطى الحد الاوسط فيه ولكن اذا اصبت بالحس خطر بالبال طلب اللم فيطلب لم صار المقناطيس يجذب
الحديد فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس
وهو علة القياس علة ايضا للامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد فصل في

كيفية اصابة المجهولات من المعلومات كل مطلب من هذه فانما يتوصل الى نيله بامور موجودة حاصلة
لكن ههنا موضع شك في ان المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور اذا سئل عنه ما هو حتى يطلب
بعد ذلك هل هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى كيف يحكم عليه بانه حاصل وغير حاصل والمحال لا صورة

له في الوجود فكيف يوجد عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه فنقول في جوابه ان هذا
المحال اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور البتة الا بنوع من المقايسة
بالموجود وبالنسبة اليه كقولنا الخلا وضد الله تعالى عن الضد فان الخلا يتصور بانه للاجسام كالقابل
وضد الله تعالى يتصور بانه لله كالحار للبارد فيكون المحال يتصور تصوره امر ممكن ينسب اليه ويتصور
نسبته اليه ونسبته به واما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له واما الذي فيه تركيب ما
وتفصيل مثل عنز ايل وعنقا وانسان يطير فانما يتصور او لا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور لتلك التفاصيل
اقترانا على القياس الى الاقتران الموجود في تفاصيل الاشياء الموجودة المركبة الذوات فيكون هناك
اشيا ثلثة اثنان منها جزوان كل بانفراده موجود والثالث تاليف منهما هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان
التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم فيكون المعدوم
انما يتصور لتصور متقدم للموجودات فنقول الان انه اذا كان حصل عندنا حكم على كلي اول حصوله اما بينا
بنفسه مثل ان كل انسان حيوان وما الكل اعظم من الجزء او بينا باستقراء او تجربة على الوجوه التي يصدق بها
بالاشياء من غير استعانة بقياس فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزوي تحته لكن جهلناه بالقوة بالفعل فلا
يعرف مثلا ان زيدا الذي بالهند حيوان لانا انما عرفناه بعد بالقوة اذ عرفنا ان كل انسان حيوان وانما
جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يجتمع لنا الى هذا العلم علم اخر او علمان آخران حتى يخرج الذي بالقوة الى
الفعل وذلك لانه يحتاج ان يعلم ان زيدا موجود وان يعلم انه موجود انسانا فاذا حصل لنا بالحس معرفة انه موجود
وانه انسان من غير ان كان مطلوبا او متعلما واقترن بذلك علم كان عندنا حاصلا بغير قياس اقترانا على
التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما ثالثا علمنا ان زيدا حيوان فيكون عن معرفة وعن علم
اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منها فهو ما كان من الحس واما العلم فقد كان معنا قبلها وهذا الذي يحصل
منهما فقد يجوز ان يكون لنا مطلوبا وطلبنا مباديه الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا قد انسقنا اليه انسياقا
لموافات اسبابه مع من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المط ومباديه على كل حال وقد يتفق ان لا يكون
هكذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا عندنا بقياس والحكم على الجزوي حاصلا بقياس اخر فاذا اجتمعا حصل
العلم الثالث ولكن وان كان كذلك فان القياسات الاولى يكون من مقدمات مبينة بنفسها او مكتسبة
بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما يوضح بعد ثم ان لسائل ان يسال احدا فيقول هل تعلم ان كل
اثنين زوج ومعلوم ان جوابه اني اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد وعدد الناس
الذين من كذا الى كذا زوج او فرد فان اجيب بانا لا نعلم ذلك عاد فقال فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد
زوج فان هذا الذي في يدي اثنان ولم يعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا بجواب
غير مستقيم فقالوا نحن نعرف ان كل اثنين عرفناه فهو زوج وهذا الجواب فاسد فانا نعرف ان كل اثنين موجود

كل اثنين زوج

عرف اولم يعرف فهو زوج فنقول بل الجواب عن هذا انا لم نقل انا نعرف كل زوج اثنين فاذا لم يعرف انه
اثنين زوجا انتقض قولنا وايضا لم يقل انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فيعرف انه زوج بل قلنا
احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه فانا نعرف انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه اولم نعرفه فهو في نفسه
زوج فاما القسم الاول فلا ينتقض بالشبهة التي اوردت واما الوجه الثاني فانه معرفة عامة لا
تناقضه الجهل الخاص لانا وان لم نعلم ان الذي في يدي فلان زوج اوليس بزوج فعلمنا ان كل اثنين فهو
في نفسه زوج ثابت معنى غير باطل واما ما جهلناه فانه داخل في علمنا بالقوة لا بالفعل فالجهل به لا يكون
جهلا بالفعل بما عندنا واذا حصل عندنا ان الذي في يده اثنان وتذكرنا المعلوم الذي كان عندنا
عرفنا في الحال ان الذي في يده زوج فاذا مجهولنا غير معلومنا وليس اذا لم نعرف ان شيئا ما هو زوج ام لا
لانا لا نعرف انه اثنين ام لا انه اثنين ام لا يبطل ذلك ان نعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا
ايضا ان ذلك زوج من وجه فهذا يزول ذلك الشك وقد ذكر ان مانن الذي خاطب سقراط في ابطال التعليم
والتعلم قال له ان الطالب علما ما اما ان يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما
يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن يطلب عبدا آبقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فتكلف سقراط في مناقضته
ان عرض عليه فاخذ بيان شكل هندسي قرر عنده ان المجهول كيف تصاد بالمعلوم بعد ان كان مجهولا وليس ذلك
بكلام منطقي لانه بين ان ذلك ممكن فاني بقياس انتج امكان ما كان الى به مانن بقياس انتج غير امكانه وطلب حل
الشبهة واما افلاطن فانه تكلف حل الشبهة وقال ان التعلم تذكر يحاول بذلك ان يصير المط قد كان معلوما
قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما كان يطلب اذ كان قد نسي فلما ادى اليه البحث تذكر وتعلم فيكون انما علم
الطالب ما كان قد علمه فكان افلاطن قد اذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال وهذا شيء كنا قد
استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذي في القياس لكن نحن مع ذلك نقول ان المط لو كان معلوما
لنا قبل الطلب والاصابة من كل جهة ما كنا نطلبه فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه فهو معلوم لنا بالتصور
بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث
لا يخص ايضا بالفعل فاذا اسبق منا العلم بان كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بعطره عقل او حس او غير ذلك من
الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة به فاذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزويات من غير طلب فانها في
الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا يحاذي من وجه ما ما اورده مانن من مثال الآبق حذو الحذو
فانا نعلم المط بالتصور اولا كما نعلم الآبق بالتصور اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق كما نعلم الطريق
قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا اسلكنا السبيل الى المط وكان عندنا منه تصور لذاته سابق وطريق موصل اليه
فاذا انتهينا اليه فانا ح يكون ادركنا المط كما اذا اسلكنا السبيل الى الآبق وكان عندنا منه تصور سابق لذاته
وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الآبق البتة ولكنا تصورنا له علامة كل من

يكون على تلك العلامة فهو آبقنا ثم انضم الى ذلك علم واقع لا مكتسب بل اتفاقا بالمشاهدة او واقع مكتسب
فطلب وامتحان وتعرف فوجدنا تلك العلامة على عبد علمنا انه آبقنا فيكون العلامة كالحد الاوسط
في القياس واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا بان كل من كان به تلك العلامة
فهو آبقنا كحصول الكبرى قديما عندنا ووجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق ايضا لم يكن معلوما لنا من
كل وجه والا ما كنا نطلبه بل كان معلوما لنا من جهة التصور ومجهولا من جهة المكان فنحن نطلبه من جهة
ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا علمنا وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن وانما حدث باجتماع
سببين للعلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة تعرف
باجتماع سببين احدهما شيء متقوم عندنا وهو ان كل ب آ وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق والثاني
امر واقع في الحال وهو معرفتنا ان ج ب بالحس وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين هناك
موجبان لادراك الآبق فكذلك السببان ههنا موجبان لادراك المط وليس ما صادم عليه ان كلما لم نعلم
من كل وجه فلا نعلم اذا اصبت فيسلم بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا يعلم اذا اصبت واما اذا كان قد
علم امر مضى العلم به فكذلك علما ما بالمط بالقوة وهو كالعلامة وانما يحتاج الى اقتران شيء به يخرجه الى الفعل فكلما
يقترن به ذلك المخرج الى الفعل يحصل المط فاذ قد تقرر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما
يحصل بعلم سابق فيجب ان يكون عندنا مبادي اولى التصديق ومبادي اولى التصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم
سابق ثم كان كل علم بتعليم وتعلم لذهب الامر الى غير النهاية فلم يكن تعلم وتعليم بل لا بد ان يكون عندنا امور
مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون هي المبادي الاولى للتصديق والتصور
ولنبدأ بمبادي التصديق ولنشتغل اولا بمبادي التصديق اليقيني

فصل في البرهان المطلق وفي قسمته اللذين احدهما برهان لم والآخر برهان ان ويسمى دليلا

لنفصل اولا وجوه العلم المكتسب فقد يقال
علم مكتسب للتصور الواقع للحدود والمصادرات والاوضاع التي يفتتح بها العلوم ويقال لكل حق وقع من قياس
منتج ان كل كذا كذا ويقال لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق بان
كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا ومعلوم ان بين التصديقين فرقا لان النتايج
المطلقة يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ المطلق عاما للضروري
ما دام الذات موجودا وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به وللموجود الغير الضروري بالحد الاوجهين
ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك نظر ثان والعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد
فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل للتصديق الواقع بان
كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين غير دائم بل يقين وقتا ما فالبرهان قياس مؤتلف
يقيني وقد قيل في تفسير هذا اقول ونسبته ان لا يكون المراد باليقيني انه يقيني النتيجة فانه اذا كان نفسي النتيجة

فليس هو بنفسه يقينيا فان امكن ان يجعل لهذا وجه متكلف او تكلف جعل ادخال المؤلف فيه حشوا
من القول بل يكفي ان يقال قياس يقيني النتيجة ويغلب على ظني ان المراد بهذا قياس مؤلف من
يقينيات وان من في اللفظ ادنى تحريف فاليقينية اذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان
من جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حالة بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات امر له في ذاته
فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزويات كلها
فانها يفيد اليقين ايضا ان كانت القضايا الجزوية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان حقها
ان يكون صغريات وهي في جملة البرهان المفيد الان وذلك لان ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس
وهو القياس الشرطي الذي اسمه المقسم فهو داخل في هذا الحكم اما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل
في هذا الحد وقد علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني
انما هو من حملتين فيجب ان لا نزوح عليك ان شيئا يفيد اليقين في الان وليس ببرهان ولا يلتفت الى ما يقول
من لا يعرف من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية فقط بل ذلك الاستقراء قياس ما واذا كان القياس
يعطي التصديق بان كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا كان يعطي العلة في الامرين
جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه وفي نفس الوجود فهنا
البرهان يسمى برهان لم وبرهان الان قد يتفق فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود لا علة لوجود الاكبر في
الاصغر ولا معلولا له بل امرا مضايفا له او مساويا له في النسبة الى علة عارضا معه او غير ذلك مما هو معه في الطبع
معا وقد يتفق ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان الان على الاطلاق و
الثاني يسمى دليلا مثال برهان ان المطلق ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في علته الحادة وكل من
يعرض له ذلك خيف عليه البرسام ثم ينتج ان هذا المحموم يخاف عليه البرسام وانت تعلم ان البول الابيض والبرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والبرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركة الاخلاط الحادة الى ناحية الراس و
اندفاعها نحوه وليس ولا واحد منها بعلة ولا مع للاخر ومثال الدليل ان يقول ان هذا المحموم شوب حماه غبا وكل
من نابت حماه من عفونة الصفرا او يقول ان القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة اي يكون اولا هلاليا ثم
تصف قرص ثم بدرا ثم يتراجع على تلك النسبة وما قبل الضوء هكذا فهو كذا فالقمر كرى او يقول ان القمر ينكسف
انكسافه فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او يقول هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فجميع
ذلك بين العلة والمع ويسمى دليلا وهذا ظاهر لا يطول ببيانه واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل ان
يقول ان هذا الانسان عرض فيه الصفرا لاحمالها وانسدال المسام وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا او لازمه يسد في
الثالث او يقول القمر كرى وكل كرى فان استفادة النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا او يقول ان القمر وقع في مقابلة
الشمس والارض متوسط يستر ضوءها عنه وكل ما كان كذا انكسف او يقول ان هذه الخشبة باشرتها النار وكل خشبة

باشرتها النار تحرق فان هذا كله ما يعطي التصديق بالمط ويعطي علة وجود المط في نفسه معا واما ان
اصناف الاسباب وكيف يمكن ان يوجد وسطي فسيفصلها التفصيل المستقصى بعد واما الان
فيقول ان جميع ما هو سلب لوجود المط اما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع كونه سببا لوجوده للاصغر
او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان حمى الغب معلول العفونة
الصفرا على الاطلاق ومعلوله لها ايضا في وجودها لزيد ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط
حمله على الانسان فالانسان علة لوجود زيد حيوانا ما لان الحيوان محمول اولا على الانسان والانسان محمول
على زيد فالحيوان محمول اولا على زيد وكذا الجسم محمول اولا على الحيوان ثم على الانسان فالحيوان وجوده للانسان
علة في وجود الانسان جسما فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق فان
سنح لشاك ان يقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه ما لم يصر حيوانا لم يصر انسانا فكان حل
الشك في ان فصل الجنس هو اولا للنوع او للجنس فليكن الجواب عن ذلك قرضا لنا علينا ودينا نقضيه
والان فنقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس علة كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه ويتبين تحقيق
ذلك من حل الشك المذكور بعد ونقول ان كل شيء علة للحد الاكبر فانه يكون صالحا لان يكون حدا اوسط
له وان لم يكن ببيان انه علة له ولكن لا يكون القياس المؤلف برهان لم بعد فالى ان يبين ذلك فلا يكتسب
اليقين التام واذا تبين بحجة فيكون اليقين انما يتم لا بذلك الحد الاوسط الاخير وهو الذي بين ان
السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطى اولا ليس سببا قريبا او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة
جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة بوجه ما للحيوان فاذا قلنا كل حساس حيوان لم يخل ذلك من احد وجهين
اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشيء ذي الحس فيكون ح الاوسط و
الاكبر اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس يدل على شيء
ومعنى الحيوان على شيء اكمل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذا حس فقط بل
جسما ذا نفس غاذية نامية مربية حساسة متحركة فانت تعلم ان نفس كونه ذا حس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس غاذية
نامية مربية حساسة وان كان هذا لا يخرج عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس ايضا يلزم من وضعك شيئا
ذا حس من غير وسط ولا حجة ان يعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك فانك لو فرضت ان
ههنا جسما ذا حس ولا شيء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة نعم قد يستنكره وتجد الوجود تخالفه وليس
اليقين يصير نفسا بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما علمت لا بل كلما لم ينكر البديهة وجوده فانك يجوز
وجوده وكلما جوزت وجوده فليس مقابلة يقينا لك واذا كان كذا فليس قولك كل حساس حيوان ولا يعني
بالحيوان الحساس نفسه حتى يكون اسما مرادفا له بل يجعله امرا له خصوصية مفهوم حققناه امرا متيقنا بان مع
الحساس علة لكنه ليس وحده علة بل هو احدى العلل اي جزء العلة فيجب ان يعتقد هذا ولا يلتفت الى ما يقال

فاما ان احدث الحساس مرادفا للحيوان فقد جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا لاسم الاكبر فافعلت شيئا
فاذن علة الكبرى التى نحن فى ذكرها يجب ان يكون علة كاملة وعلة واضحة ثم يعتبر الاعتبارات التى اعطيناه
ونعود فنقول ربما كان الاوسط فى الوجود مع الاكبر بالحقيقة لكنه ليس مع وجود الاكبر فى الاصغر بل
وان كان بالحقيقة معلولا للاكبر فانه يكون علة لوجود تلك العلة فى معلولها اخر غير المعلول الاول فانه لا
يمنع ان يكون العلة او لا موجودة لشئ فيكون ذلك الشئ معلولا لها ثم يكون العلة يتوسط ذلك المع لمع اخر
فيكون هذه الواسطة معلولا فى الوجود للاكبر لكنه علة لوجود علته فى مع اخر وليس سوا ان يقول وجود
الشئ وان يقول وجود الشئ فى الشئ ولا يتناقض نقض ان يكون هذا مع الشئ ثم يقول لكنه علة لوجود
ذلك الشئ فى مع آخر فان حركة النار معلوله مثلا لطبيعتها ثم قد يصير حركتها ان يحلها نارا علة لحصول
طبيعتها عند الشئ الذى حصلت عنده ففعلت فيه وكل هى التى يحصل حدا اوسط دون نفس طبيعة النار
فان نفس طبيعة النار لا يكون علة الاحراق بذاتها الا بتوسط مع هو مماسها للشئ او حركتها اليه مثلا او
الذى هو علة لوجود الاكبر مطلقا هو علة له فى كل موضوع ولوجوده فى كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا
ولكن لوجوده فى موضوع ما فاما العلة لوجود الاكبر فى الاصغر فليس يجب ان يكون لا محة علة للاكبر بل ربما كان
معلولا له على الوجه الذى قلنا وليس لقايل ان يقول نحت من قولكم ان يكون ما هو علة لوجود الشئ فهو علة
فى وجوده لما وجد له واذا كان كك فبى كان الاكبر علة لوجود الاوسط كانت علة له فى وجوده للاصغر اى
الاوسط فلم يكن هو علة لوجود الاكبر فى الاصغر بل معلولا له وقع ان يكون المع علة فان الجواب عن ذلك انه
يجوز ان يكون الاكبر من حيث هو ذاته علة للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه فى شئ
هو غير اعتبار ذاته فان كان ذاته الاوسط لا يتحقق بوجوده الا ان يكون فى ذلك الاصغر فلا شك فى ان الاكبر
لوجوده فى الاصغر واما ان كان ذلك امرا لا يلزم فيجوز ان يكون شئ اخر علة لذلك وكيف كان فان ذات الاكبر
شئ ووجوده للاصغر شئ فيجوز ان لا يكون وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة فيكون الاكبر هو علة للاوسط
من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس بشئ من حيث هو
موجود للاصغر ويكون المعلول كونه للاصغر فلا ينقلب العلة معلولا وتامل هذا المعنى فى مثل المثال الذى اوردناه
هنا ونقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر فى الاصغر فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط
علة ما بوجه للاكبر ليس كافيا فى ان يصلح وضعه حدا اوسط ما لم يستكمل شرايط علته واما اذا كان الحد الاوسط
معلولا للاكبر فى وجوده للاصغر حتى يكون ذلك علته فيه فهذا الذى يكون البرهان من مثله برهان ان فيجب
ان يعرف هذا الفصل على هذه الصورة فيتخلص عن كثير من الشبهات **فصل فى ان العلم اليقينى فى**
كل ما له سبب من جهة سلبه ومراعات يسلب حد وذا البرهان من ذلك ثم نقول اذا كان محمول على
موضوع دايما او يسلب عنه دايما او حمله او سلبه فى وقت بعينه يكونان فيه بالضرورة علة لتلك العلة

النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع ليس لها لولا تلك العلة تلك النسبة
بالوجوب بل بالامكان واذا علمنا من غير الوجه الذى به صار الحكم ما بينهما ضروريا على تلك النسبة فقد علمنا
من جهة غير الجهة التى بها لا يمكن ان لا يكون بتلك الحال وذلك هو ان نعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذى يوجبه
لان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين والمحمول الى الموضوع المذكورين بعرض واقعة لا من الجهة التى
يوجبها العلة فهى واقعة من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون
كذا فان علم انسان ان فلان به بياض من البول فى حمى حادة وكل من به بياض البول فى حمى حادة فهو يعرض له سرسام
فلا يكون له به علم يقين او يعلم العلة فى ذلك وكك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق فلا
يجب من هذا ان يتيقن ان كل انسان ناطق بحيث لا يجوز ان يصدق بامكان نقيض هذا وذلك لان
الضحك اى القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فما لم يعلم وجوب قوة النطق اولا للناس ووجوب
اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يجب ان يتيقن انه لا يمكن ان يوجد انسان ليست له قوة الضحك الا
ان يوجد فى ذلك بالحس والحس لا يمنع الخلاف فيما لم يحس او يوجد بالتجربة واما العقل فيمكن اذا ترك
العادة ان يشك فى هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك دايما او للجميع او يتوهمه زايلا اذ ليس بمفهوم
لماهية الانسان او بين الوجود له الا ان يكون بغيبه بوجوب كون الانسان ناطقا يوجب ان ذلك له او
ولم يحتج الى زيادة وح يكون قد عرف وجوبه بعلته فاستحال ان يعود ويستبين بها العلة فان فرضنا انه
ليس يعرف ان الانسان ناطق فح لا يتبين له ان الانسان ضحاك باليقين ومن طريق الناطق وان
كان ذلك بينا مثل ان كل ضحاك ناطق فكيف يصير من ذلك بينا ان الانسان ناطق وبالجملة اذا كان معلوما
ان الانسان ناطق لم يكن لطلبه والقياس عليه وجه وان كان مما يطلب ويجهل فالصغرى فى هذا القياس
مجهوله يجب ان يطلب فاذن من الجايز ان يتوهم ان ليس كل انسان بضاحك فيكون العلم المكتسب منه جايز
الزوال اذ كان انما اكتسب بوضع ان كل انسان ضاحك فان علم من الوجه الذى به صار الضحك واجبا وهو
ان اعطيت العلة الموجبة فى نفس الامر للضحك فيجب ضرورة ان يكون ذلك قوة النطق فيكون عرفنا اولا ان
كل انسان ناطق فاقتناصه بتوسط الضحك فضل وكك حال السواد للغراب فانا انما يقول كل غراب اسود
بوجه من الاستقراء او التجربة وانما يمكننا ان نتيقن ذلك اذا عرفنا ان للغراب مزاجا ذاتيا من شانه
ان يسود دايما ما يظهر عليه من الريش فبين ان الشئ او الحال اذا كان له سبب لم يتيقن الا من سببه فان
كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والاوسط كك للاصغر الا انه بين الوجود
للاصغر ثم الاكبر بين الوجود الوجود للاوسط فينعقد برهان يقينى ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما
كان يقينيا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذى كان فى القياس الذى لا
كثرة سبب وصله باصغره كان حين لم يعلم من السبب الذى به يجب بل احد من جهة هو بها لا يجب بل يمكن فان كل ذى

كونه ضحاكا

من جهة اعتبار

موجودا

سبب انما يجب نسبته واما ههنا فكان يدل السبب الذات فكان الاكبر للاصغر لذاته ولكن خفيا وكان الاوسط
ايضا له لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها والكبرى ايضا
كك اذا لم يكن الاكبر الموصوفات بالاوسط الا لذاتها لا لسبب بجهله وحكمه بجهله والذى بقى ههنا شئ واحد
وهو ان لقايل ان يقول كيف يكون الذات الواحدة يقتضى لذاتها سببين مثلا الاصغر كيف يقتضى ب
الاوسط وا الاكبر والواحد يقتضى الواحد اللهم الا ان يقتضى احدهما لذاته واولا ويقتضى الثانى لا لذاته
بل بتوسط ذلك الاول منهما فح يكون ب علة لا لا بحسب البيان فقط بل وبحسب الوجود والجواب ان المنطقى من
حيث هو منطقى يجب ان ياخذ ان هذا ممكن فى مواد هذه صفتها ولا يمكن فى مواد مخالفة لها واما هل لهذه
المواد امكان ام لا وهل هذا الشك صحيح فيها ام لا فليس هو بعلم منطقى بل البحث عن امثال هذه للفلسفة الاولى
فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات وهناك سيتبين انه يجوز ان يكون للذات الواحدة من الذوات التى
ليست بغاية البساطة لوازم كثيرة يلحق معا ليس بعضها قبل بعض وان فى بعض الذوات البسيطة احوال نسبية
هذا من جهة تركيب معنوى فيها اذ لا يكون بساطتها بساطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد تحصل من
هذا ان برهان الان قد يعطى فى مواضع يقينا دايما واما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدايم بل فيما لا سبب له
وهو من هذه الجهة يقول ان الرياضى لا يقين له فى كثير من الامور المنسوبة الى الهيئة لانه باحدها من جهة ما وجد
بالرصد لذلك صنعة حتى حين يستخرج مثلا اوج الشمس من جهة ما وجدت ان حركة الشمس غير مستوية فى اجزاء
فلك البروج بسرعة وبطؤ فبطوها للاوج وسرعتها للحضيض ولا يعطى العلة فى شئ من ذلك وانما يعطيها الطبيعى
فان الرياضى يجد الشمس يختلف فى قطع ارباع فلك البروج ولا يقطعها فى مدد متساوية والرياضى من حيث
هو رياضى يجوز هذه السرعة والبطؤ لكن الطبيعى لا يجوز على الشمس الا تشابه الحركة فيتامل سبب هذا الاختلاف فيجد
احد امرين فقط اما فلك خارج المركز واما تدوير ويعطى العلة فى ان ذلك لا يتغير ابدا بخلاف الرياضى لانه
يجوز ان يتغير وان صدق انه لا يتغير فليس عنده برهان على ذلك ولا فى علمه ايضا وبذينك الوجهين يوجد الاوج
والحضيض فللاوج البطؤ وللحضيض السرعة فاذا برهن ايضا الرياضى على كرية الارض مكسوفى اوطلوع كواكب
شمالية للمحترق اليه رهسه جنوبية عنه لم يعط العلة حقيقية دايمة لا يتغير بل الطبيعى يعطى ذلك فان
قايل لنا اذا انا صنعة علما ضرورة صانعها ولم يمكن ان يزول عنا هذا التصديق وهو استدلال من المع
على العلة فالجواب ان هذا على وجهين اما جزوى كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصور واما كلى
كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول وهو ان هذا البيت له
مصور فليس مما يقع به اليقين الدايم لان هذا البيت مما قد يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان انما يصح مع
وجوده واليقين الدايم لا يزول وكلامنا فى اليقين الدايم الكلى واما المثال الاخر وهو ان كل جسم مؤلف
من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما امر ذاتى للجسم به يتقوم واما عرض

لازم فان كان عرضا لازما فان كان يلزمه لذاته ولا سبب له فى ذلك فيجوز ان يكون من شان ما يقوم
علته برهان الان باليقين فليترك ذلك الى ان نشرحاه وان كان عرضا لازما ليس يلزمه لذاته
بل بواسطة فالكلام فيها كالكلام فى المطلوب فلا يكون ما ينتج عنه يقينيا بسببه فان كان مثلا ذاتيا
مقوما او كان من اللوازم التى يلزم لا بسبب فالمحمول عليه ان له مؤلفا لا المؤلف فليس المحمول هو العلة
لان العلة هى المؤلف لا ان له مؤلف اوليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلفا فهذا هو محمول على الاوسط
الذى هو المؤلف فانك تقول ان المؤلف يوصف بان له مؤلفا كما يقال للانسان انه حيوان ولا يقال انه
للمؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف هو اولا للمؤلف ثم للمؤلف من هيولى وصورة وسواء كان مقوما للمؤلف او
تابعا لازما واذا كان ذو المؤلف فى نفس الوجود اولا للمؤلف فهو لما يجب المؤلف الى الجسم بسبب المؤلف
على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين حاصلا لعلة ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم فان كان حدا من
المؤلف وهو ان المؤلف علة للمؤلف فقد بان ان الحد الاكبر فى الشئ المتيقن اليقينى الحقيقى لا يجوز ان يكون
علة للاوسط عسى ان يكون فيه جزو هو علة للحد الاوسط واعتبار الجزء غير اعتبار الكل فان المؤلف شئ وذو
المؤلف شئ اخر فان ذا المؤلف هو بعينه محمول على المؤلف واما المؤلف فمحال ان يكون محمولا على المؤلف لكن
لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له ومع ذلك ليس مع له بل هو امر
مقارن له وكلاهما معا فى الوجود فلكلاهما علة فى الوجود واحدة بيشتركان فيها مثال الحال بين الاخ والاخ
وكيف يمكننا ان يقول لزوم وجود الاخ هى للاخ اذا جعلناه حدا اوسط لزوم عن علة ومع ذلك فانه يقينى لا
يشك فيه وكك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج علما بتوسطه انه فرد باليقين لا يزول البتة وليس ذلك عن
علة فانه ليس انه ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا وهو امر فى نفسه علة لكونه ليس بزوج وهو امر
خارج عن ذاته اذ هو باعتبار غيره فيجب ان ينظر فى هذه ويحلها فيقول اما اذا كان ههنا امران ليس لاحدهما يتعلق
بطبيعة الاخر بل تعلق احدهما او كلاهما بشئ اخر فانه ليس لاحدهما يجب بالاخر بل مع الاخر واذا كان كك فليس لاحدهما
يتيقن بالاخر واما اذا كان احدهما علم من جهة العلة فان كان الاخر ايضا علم من جهة العلة فيتوسط الامر الا
الاخر لا يفيد يقينا بذاته اذ قد يحصل ذلك من جهة العلة بل واما ان كان احدهما يعلم من جهة العلة والاخر مجهول
لم يعلم بعلة ثم شانه ان يعلم به الاخر فليس بينهما حال الاضافة فان المضافين يحصران الذهن معا واذا لم يكن
كك لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ والاخ اذا كان احدهما اعرف للاصغر من الاخر لكن الاخر الذى هو الاكبر
معروفا للاوسط فلو كانت العلة الموجبة للاوسط يوجب فى حد الامكان له فالاوسط مدخل فى علته وفرضه
كك وان كان اعتباره بالاوسط اعتبار شئ له امكان بعد فى الاصغر ليس يوجب فلا يجب من جهة
الاوسط ان يقع يقين واعلم ان توسط المضاف فامر مستعمل الحدوى فى العلوم وذلك ان نفس علمك ان زيدا
اخ هو علمك بان له اخا او مشتمل على علمك بذلك فلا يكون النتيجة فيه شيئا اعرف من المقدمة الصغرى فان

لم يكن كذلك بل بحيث يحصل الى ان يتبين ان له اخا مما تصورت نفس قولك زيد اخ وامثال هذه الاشيا
اولى الى ان لا تسمى قياسات فضلا عن ان يكون براهين واما الاستثناء المذكور فلا ينتج اذا استثنى فقال
لكنه ليس بزوج اى ليس له حد الزوجية اما ان يقول ذلك لعلة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس بزوج
فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقينى فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية واما ان يكون علم
ذلك العلة الموجبة لانه ليس بزوج ولا علة لذلك الا فقدان حد الزوج وليس يمكن ان يعقد حد الزوج
الا بان يوجد او لا حد الفرد فيكون هذا القياس مما لا فايدة فيه لانه ينتج ما قد علم قبل الاستثناء وانما يفيد من
القياس الاستثنائى ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء واما قياس الخلف فانه يفيد برهان الان لانه يتبين صدق
شئ بكذب نقيضه لا لمحاله الحق وهذه كلها بامور خارجة لكنه فى قوة ان يعود الى المستقيم فيكون منه ما فى قوة
ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان يعلم انه لا يكفى فى اليقين التام الدايم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر
فى الاصغر فقط وان يعلم ان كثير الامثلة الموردة فى التعليم الاول المقتصر على هذا القدر انما اوردت على سبيل المسامحة
مثل حال الشجر وعرض ورقه وحقايق الرطوبة وحال القمر وستر الارض والكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط
ليس دايم الوجود للاصغر فانه لا يجب ان يدوم ما يوجبه وما هو علة له وان كان علة فيكون ما يفيده من اليقين
انما يفيده لوقت ما ولقايل ان يقول فكيف يكون حال الاصغر من الاوسط فى البراهين فيقول يجوز ان يكون
الاصغر علة للاوسط نقيضه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المسمعة عنه اسعا نا اوليا لكن الاوسط
علة للاصغر فى ذاته بل فى بعض احكامه وخواصه التى هى تابعة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية لقايمتين اذا
جعلناه للاوسط وفرضناه انه كذلك بالقياس الى الاصغر وليكن المثلث وليكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التى نقيضها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم مقارن الاصغر واما
كيف يكون الاكبر والاصغر معا لازمين لشئ وليس احدهما علة يقتضى الاخر فقد عرفت الوجه فيه واما قياس الاكبر
من الاوسط فما علمت ولكن لقايل ان يقول انه اذا ثبت حكم على الاصغر فجعل النتيجة نادرة ان يجعلها كبرى قياسا
ما كيف يكون ذلك القياس فى افادة اليقين فنقول ان الاصغر اذا صار اوسط وقد صار الاكبر كليا له لعلة
فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت علة ايضا للاصغر الثانى بواسطة وللاول
بغير واسطة وليس برهان اللم هو الذى يعطى العلة القريبة بالفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يفعل بعد ان يكون انما
يتبين بالعلة واليقين فكان يحل البيان فيه الى العلل والذى سبقوا له من ان البرهان اذا اعطى العلة
البعيدة من الحد الاكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر ا لكن ب ليس
علة قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه د فاذا اعطينا ان ب ا لم يجب ان يكون يقينا لنا ان ب ا او مقبولا
عندنا او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن ان يكون برهان ان وان كان مقبولا
من جهة د لم يكن يقينا بان كل ب ا يقينا تاما فكان انتاجها ان كل ج ا لانه ب غير متيقن دايما فاما فاذا كان قد

فصحت

اى وان اعطى العلة البعيدة بعد ان اعطى العلة

تقدم العلم بان كل ب ا لاجل ان كل د ا او تاخر فعلم ذلك فان البرهان ح لا يكون برهان ان مجرد

فصل فى كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب فى موضوعه وفى الاستقراء وموجبه وفى التجربة وموجبها

ثم لنتامل ان يسال فنقول انه اذا لم يكن بين الموضوع والمحمول سبب فى نفس الوجود فكيف يتبين النسبة
بينهما ببيان فنقول اذا كان بينا بنفسه فلا يحتاج الى البيان ويثبت فيه اليقين من جهة ان نسبة المحمول
الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول وقد علمت المواصلة ووجوبها من حيث وجب
فالعلم الحاصل يقينى وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقينى غير زايل لانا اذا جعلنا المتوسط
ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقينى وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطناه سببا وهذا
خلاف ما اذ فرضنا انه لا سبب فنسبته ان يكون امثال هذه بينة بنفسها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا
انه لا ينتج اذ بين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان وجود نسبة المحمول الى جزويات الموضوع بينا
بنفسه بلا سبب انما يبين الاستقراء بهذا النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزويات الموضوع
فى نفسه بسبب فان كان بينا بنفسه فى كل واحد منهما فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب
الدوام ولا يرفع امر جايز الزوال فلا يكون من تلك المقدمات يقين واما ان يكون بالعقل وهذا القسم غير جايز
لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانا سنبين بعد ان الذاتى بمعنى المقوم غير وسط فى الحقيقة
بل وجوده لما هو ذاتى له بين واما ان يكون عرضيا ولا شك انه يكون من الاعراض اللازمة لكلى يقال على نوع الجزويات
اذ صح حمله على الكل فيكون هذا العرض لازما لشئ من المعانى الذاتية للجزويات فان العرض الذى هذه صفته هذا
شانه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزوى لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اى الذاتيات
سببا ما لوجود هذا العرض فى الجزويات وفرضناه بلا سبب واذا علم من غير جهة ذلك السبب لم يكن ذلك
بعلم ضرورى ولا يقين فضلا عن بين بنفسه ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح ان يكون مطلوبا
له لكنه ذاتى لكل واحد من الجزويات عن اخرها فان الذى لجميع الجزويات لا يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى
المساوى لها لانه ليس شئ من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك المحمول بسلبه او ايجابه واذا لم يكن عرضا
لشئ منها فكيف يكون عارضا لكلها وعارض طبيعة الكلى عارض الكل فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما
لجنس الانسان كانت عرضا للانسان ولكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه
يكون عرضية عامة ويحتاج ان يبين فى كل واحد من الجزويات بسببه فقد بطل اذا ان يكون استقراء جزويات
سببا فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقا يقينيا وان يكون ذلك بينا فى الجزويات بنفسه واما ان
يكون حال المحمول عند جزويات الموضوع غير بين بنفسه بل يمكن ان يتبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيانا
لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الكلى الذى بعده واما ان يكون بيانا بسبب فيوجب اليقين الحقيقى
فى كل واحد منها فيجب ان يتفق فى السبب لما قلنا فيكون وجود السبب للمعنى الكلى اولا واذا كان السبب لا ينفع فى

المعنى الكلي فليس ايضا ينفع في الجزوي واذا نفع في الكلي فيكون النافع والمفيد هو القياس عند ذلك لا
الاستقراء فاما ان يكون لا سبب هناك البتة فيكون اما بيّنا بنفسه وذلك مما قد ابطل واما باستقراء
اخر وهذا مما لا يذهب بلا وقوف فقد بان ان ما لا سبب لنسبة محموله الى موضوعه فاما بيّن بنفسه واما لا
يبيّن اليه بيانا يقينيا بوجه قياسي واما التجربة فانها غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل
حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء فانه لما تكرر هذا مرارا كثيرة زال عن ان يكون مما يقع باتفاق فحكم
الذهن ان من شان السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا فليتامل
ان يسال فيقول ان هذا مما لا نعرف سببه فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من ان السقمونيا لا يمكن
ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وتبين
ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقيا فان الاتفاقي لا يكون دايما او اكثريا فعلم ان ذلك شيء
يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم ان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى
فيوجبه بقوة قريبة فيه او خاصة له او نسبة مقرونة به فيصح بهذا النوع من البيان ان في السقمونيا
بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء والقوة المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل
والانفعال فيصح ان السقمونيا الذي في بلادنا مسهل دايما للصفراء اذا كانت صحيحة فاذا عرفنا الاعظم للاصغر
بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهي هو السبب واذا تاملت ما في القياس وجدت كل بيان انما هو
بيان بواسطة هي علة لوجود الاكبر في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر فاذن بالسبب حصل لنا هنا
النوع من اليقين ايضا ولقائل ان يقول ما بال التجربة يفيد الانسان علما بان السقمونيا يسهل الصفراء
على وجه يخالف في افادته افادة الاستقراء فان الاستقراء اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا
يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم يعود فيتشكك فيقول ما بال التجربة توقع في اشياء حكما يقينيا
ثم لنتوهمنا ان لا ناس الا في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس انسان الا اسود فهل يوجب ذلك ان يقع اعتقاد
بان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقعت فقد اوقعت خطا وكذبا واذا
اوقعت خطا وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها فلا صالحة لان يكتسب منها مبادي البرهان فنقول في جواب
ذلك ان التجربة ليست بعد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك
فليس يفيد علما كليا قياسا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم طباعه في الناحية
التي تكرر الحس بها امرا دايما الا ان يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل امر يحتاج
الى سبب يكرر مع حدوث امر علم ان شيئا قد تكرر فلا يخ اما ان يكون ذلك الامر هو السبب او المقارن السبب
او لا يكون فان علم لم يكن هو السبب او المقارن بالطبع فالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر
فيعلم انه السبب او المقارن بالطبع للسبب واعلم ان التجربة ليست يفيد الا في الحوادث التي على هذا السبيل والى

هذا الحكم واذا اعتبرت هذا القانون الذي اعطيناه سهل عليك الجواب عن التشكيك المورد بحال
الناس السود في بلاد السودان وولادتهم السود وبالجملة فان الولادة اذا اخذت من حيث هي ولادة
عن ناس سود او عن ناس في بلاد كذا صحت منه التجربة واما اذا اخذت من حيث هي ولادة عن ناس فقط
فليست التجربة مباينة باعتبار الجزويات المذكورة بل اذ التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير
الناس السود فلهذا فان التجربة كثيرا ما يغلط ايضا اذا اخذنا ما بالعرض مكان ما بالذات فيوقع ظنا ليس يقينيا
وانما توقع اليقين منها ما اتفق ان كان تجربته ولحد فيه الشيء المجرب علته بذاته واما اذا اخذ غيره مما هو اعم
منه او اخص فان التجربة لا يفيد اليقين ولسنا نقول اما التجربة امان عن الغلط او القياس واقعا موقعه
لليقين دايما وكيف والقياس ايضا ليس كذلك بل نقول ان كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه
ايقاع ما يوقع منها اليقين وهذا يكون اذا امنا ان يكون هناك احد شيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف
الشيء معلومة لنا ثم كان يوجد دائما او في الاكثر بوجوده وامره فاذا لم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان
ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن للخاص فالوصف الخاص مقارن ايضا للحكم وان كان ذلك
الوصف مساويا للشيء ايضا فوضعه الخاص المساوي مقارن للحكم فان كان ذلك الوصف خاصا بل اخص من الطبيعة
التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الموجود عن الشيء عندنا
فيكون ذلك ما تقدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية التي ما اخص من كلية المطلقة ويكون العقول عن
ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمنا الكلي فان في مثل ذلك وان كان لنا يقين بان شيئا هو كذا
يفعل امرا هو كذا فلا يكون لنا يقين بان كلما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الامر فانا ايضا لا يمنع ان يكون
سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة او يعدم منه مزاج وخاصة فيه فلا يسهل بل يجب ان يكون الحكم
التجربي عندنا هو ان يكون السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس لدينا هو لذاته او لطبع فيه يسهل الصفراء الا
ان يقاوم لمانع وكذلك حال الزمرد في اعانة الحية ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها ان يكون الموجود
بالنظر التجربي عن معنى اخص لكان التجربة وحدها يوقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالقوة المقيدة فقط فان
ذلك وحده لا يوجب ذلك الا ان يقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة فبالحري ان
التجربة بما هي تجربة لا يفيد ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف وهو ضعيف التميز لا يفرق بينما تعتبر
الشك فيه لكثرة دلائله وجزوياته وبين اليقين فههنا عقايد يشبه اليقين وليست باليقين وبالجملة
فان التجربة معتبرة في الامور التي تحدث وعلى الشرط الذي شرطناه وفي اعتبار عللها فقط فان ضرب من
التجربة بتبعه يعني كل حتم على غير الشرط الذي شرطناه لا شك فيه فنسبته ان يكون وقوع ذلك اليقين
ليس عن التجربة بما هي تجربة على انه امر يلزم عنها بل عن السبب المباين الذي يفيد اوايل اليقين وخبره في
علوم غير المنطق فنسبته ان يكون التجربة كالمعد وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس بل معد فقط

والفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب ان المحسوس لا يعد اما كليا البتة وهذان يبعدان والفرق بين المستقرى والمجرب ان المستقرى لا يوجب كلية بشرط او بغير شرط بل يوقع ظنا غالبا اللهم الا ان يؤتى الى تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور **فصل في بيان كيفية كون الاخص علة لا تاج الاعظم على ما دون الاخص واما انه الفرق بين الاجناس والمواد وبين الصور والفصول** فاقول انه مما يشكل اشكالا عظيما ان الحيوان كيف يكون سببا لكون الانسان جسما على ما ادعينا من ذلك فانه ما لم يكن الانسان جسما لم يكن حيوانا وكيف يكون سببا لكون الانسان حساسا وما لم يكن الانسان حساسا لم يكن حيوانا لان الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان ما لم يوجد الشئ لم يوجد ما يتعلق وجوده به وايضا اذا كان معنى الجسم ينضم الى معنى النفس فيكون مجموعهما حيوانا لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين فنقول ان هذا كله منحل اذ عرفنا الجسم الذى هو مادة والجسم الذى هو جنس والحساس والناطق الذى هو صورة او جزو والذى هو فصل وبان لنا من ذلك ان ما كان منه بمعنى المادة او الصورة فلا يحمل البتة ولا يوجد حدود او وسطى ولا يحلها كما يوجد للعلل حدودا ووسطى وعلى النحو الذى ننبه بعد فيقول انا اذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط انه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا وبحيث لو انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او اغتذاء او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا فى الجسمية مضافا اليها كان الموجود هو الجسم الذى هو المادة فاذا اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض بشئ اخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته لجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع الف معنى مقوم لخاصته تلك الجوهرية وصور معها وفيها الاقطار ولكن بالجملة اقطار ثلثة ما هى للجسم وبالجملة اى مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات ان كانت هناك مجتمعات داخلة فى هوية ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت به تلك المعانى خارجة عن الشئ الذى قد تم كلام هنا الماخوذ هو الجسم الذى هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول اذ هو جزء والجوهر المركب من الجسم والصور التى بعد الجسمية التى بمعنى المادة فليس محمولا لان تلك الجملة ليست مجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط فاما هذا الثانى فانه محمول على كل مجتمع فى مادة وصورة واحدة كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذا محمول على المجتمع من الجسمية التى هى كالمادة ومن النفس لان جملة ذلك جوهر وان اجتمع من معانى كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا فى موضوع وتلك الجملة جسم لها جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون فى حيوانيته الا جسمية واغتذاء وحس كان لا يبعد ان يكون مادة وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للانسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة وان اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذى به يكون الجسم جنسا وفى معانى ذلك الحيوان على سبيل تجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق غير متعرض لرفع شئ منها او وضعه بل يجوز له وجود اى ذلك كان فى هويته ولكن هناك معها بالضرورة قوة مغذية وحس وحركة ضرورة

ضرورة فى ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بمعنى الجنس وكذلك فافهم الحال فى الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون من حيث هو حساس زيادة اخرى لم يكن فصلا بل كان جزوا من الانسان ولذلك فان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا مجوزا له وفيه ومنه اى الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذا اى معنى اخذته مما يشكل الحال فى جنسيته ومادته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليه انها كان على انها فيه ومنه كان جنسا وان اخذته من جهة بعض الفصول او تمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شئ اخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجا لم يكن جنسا بل مادة وان اوجب لها تمام المعنى حتى لو دخل فيه ما يمكن ان يدخل صار نوعا وان كنت فى الاشارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا فاذا باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة وباشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا وبان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انها داخلة فى جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب فاما فيما ذاته بسيطة فعسى ان العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل فى نفسه واما فى الوجود فلا يكون منه شئ متميز هو جنس وشئ هو مادة واذ قربنا هاهنا فلنقصد المقصود الاول فيقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوده التقدم اذا احدث الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التى يجوز ان يوضع متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب ان يتضمن الاقطار الثلثة فانه لا يوجد الشئ الذى هو نوع من الحيوان الا وقد يضمن الحيوانية بالفعل بعد ان كان مجوزا فى نفسها تضمنها اياه فيكون معنى الحيوانية جزوا ما من وجود ذلك الجسم اذا حصل حال الجسم بعكس حال الجسم الذى بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذى ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهى اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التى بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى بمعنى المادة وان كانت قبلية لا بالزمان ولكن اذ يوجد ذلك يوجد سببا ليس هو النوع بل علة النوع بوجودها النوع فلا يكون النوع هو هو وهذا محال بل وجود تلك الجسمية فى النوع هو وجود النوع لا غير بل هو فى الوجود هو نوعه فليس شئ نوعا ويحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة الى موضوعاتها فانها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقد لم نجد الجنس الاعلى يوجد او لا مستقرا بنفسه للنوع ثم يتلوه الجنس الذى هو دونه ويحمل بعده بل نجد كل ما هو اعلى تابعا فى الحمل للاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذى هو الحيوان فانه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم غير الحيوان بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان فشرط الجسم الذى يحمل عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذى ليس بحيوان لا يحمل عليه وليس الجسم الا حيوانا او هو نفس الحيوان والجسم الذى يحمل عليه هو الذى اذا اعتبر

بذاته كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى فذلك الجوهر طويل عريض عميق وهو اذا احمل عليه بالفعل قد
صار المحمول فيه من التركيب محصلا في الوجوب فان كان محمول كما علمته وتعلمه قد يعرض له بسببه تحيز ووجود
السبب المعين فكان هذا المحمول الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى محمولا الا بحسب البتة بل قد يجب فيكون الجسم قد وجد
فيه التركيب الجاعل اياه حيوانا فيكون ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل
عليه الجسم الا الجسم الذي هو حيوان لا لشيء اخر فالحيوان هو اولا جسم ثم انسان وبعد هذا كله فليكن الجسم المحمول
على الانسان علة لوجود الحيوان فليس ذلك مانعا على ما علمت ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان فربما
وصل المع الى الشيء قبل علته بالذات فكان سببا العلة عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها
في ذلك الشيء واحدا مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه فانا العلة فيهما واحد وليس كذلك حال الجسم
الانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان وبالجملة لو سببا ان يوصل الجسم الى الانسان قبل الحيوان
لم يمكن ذلك لان الموصول اليه لا يكون انسانا الا ما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا فح ان يوصل الجسم الى حد
اصغر يكون ذلك الحد الاصغر انسانا ولم يصل اليه الحيوان والحيوان اذا وصل الى شيء يضمن ذلك الوصول
ويكون وصول الحيوان اليه غير ممكن بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الانسان فافهم من الوصول الحمل
على مفروض وهذه فصول بابعة في العلوم دقيقة في انفسها ان يستهان بها وقس على هذا حال الفصل الذي
هو لجنس الانسان في وجوده للانسان فانه لجنس الحيوان ايضا في انه جزء من الحيوان يوجد اولا للحيوان
وبالحيوان للانسان فاعرف هذا بالنباتات التي قدمت فانك ان حاولت عرفانه من البيان الاخر يحل
عندك ان ذلك يختص بالجنس ولا يقال لفصل وليس كذلك ولكن تفهم كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت
عليك ان تأنست للاعتبار وربما عرت وطبيعتها غير مطردة فاذا اردت ان يعتبر ذلك فيه فتذكر حال
الفرق بين الفصل والنوع وتذكر ما بيناه من ان طبيعة كل فصل وان كان في الوجود مساوية لنوع واحد
فهي صالحة لان يقال على انواع كثيرة فاذا تذكرت هذا واحسنت الاعتبار وجدت طبيعة فصل الجنس
يستحيل حملها على الانسان ولم يحمل عليه الحيوان حال ما يحمل عليه الحيوان فقد بان لنا ان الجنس امرت اذا
نسبت الى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه الى ذلك النوع بالفعل وبسبب فصله الى ذلك النوع بالفعل
ما لم يكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس وان ذلك ليس كما يأخذ الاخذ طبيعة الجنس والفصل
بذاتهما غير منسوبة الى شيء بعينه حتى يكون ما هو اعم مما يجوز ان يوجد وان لم يوجد ما هو اخص وفرق بين
ان يكون قبل في الوجود مطلقا وان يكون قبل في الوجود بشيء فقد اتضح من ذلك ان الشبهة منحلة
وهذا سيبين بيانا اوضح اذا نحن تاملنا الامور البسيطة فانه لا يجوز ان يوجد معنى اللون لشيء لم يوجد
له البياضية بل الموجود الاول له هو البياضية واذا وجد الشيء بياضا او سوادا معه وجدان الشيء لون
وان كان اللون اعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات البياض الا

كان

للانتهاء

موجود للبياض اذا كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد للجنس وان لم يوجد النوعية المعين ولا يوجد
للنوع الا وقد وجد للجنس فهما اذا لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع فظاهر تبين ان وجودهما للجنس بذاته
ووجودهما للنوع بالجنس فاذن الجنس سبب في وجودهما للنوع لان كلما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته كل
حال ما تحت النوع مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل حي حساس وكل حساس حيوان فانتجنا ان كل حي حيوان
لم يمكن ان يزول هذا العلم البتة ولم يمكنا ان لا يصدق بانه لا يمكن ان لا يكون كل حي حيوانا فالجواب ان الامر ليس
هكذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس بينا ان كل حساس حيوان بيانا يقينيا بل بيانا وجوديا او هو
بيان ما سيأن برهاني وذلك لان معنى قولك حساس هو انه شيء ذو حس من غير زيادة شرط فليس يلزم ضرورة
ان يكون ذلك من جهة انه ذو حس هو ذو اعتداء ونمو وحركة مكانية بان يكون هذه المعاني متضمنة في الحساس
تضمنا بالفعل ولا بان يكون العقل يوجب في اول الامر ان يكون كل حساس يلزمه هذه المعاني كلها بذاتها
وحمله هذه المعاني معنى الحيوان فاذن كون الحساس حيوانا بلا بيان اخر امر ليس معنى بالوجوب الا بوسط بل
هو امر لا يمنع العقل في اول وهلة ان يكون شجرا او يكون جسما له حس ونفس وليس له سائر المعاني التي بها يكون
الحيوة فاذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى الا ان يوجد الحساس من جهة يكون علة للحيوة
لا فضلا ثم يحكم بسائر المعاني التي يصير بها علة موجبة للحيوة على ما يوضح في باب العلل من كيفية احد العلل حدود
اوسطى فح لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا ايضا الحساس وحده واما اذا كان الحيوان هو الحد
الاوسط والحساس مضمن فيه ليس لازما خارجا عنه وجب اليقين بالحساس لا محة ولم يمكن ان يتغير وانت
تزداد تحقيقا لهذا مما سلف

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم من النتيجة بالذات
وكذلك هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها ويجب ان يكون
صادقة حتى ينتج الصدق واذا كانت هذه المقدمات عللا فيجب ان يكون مناسبة للنتيجة داخلة في جملة العلم الذي
فيه النتيجة او علم يشارك على نحو ما يتبين بعد وان يكون اول براهينها من مقدمات اولى بينة بنفسها هي اعرف
واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن بهذه الشرائط لم يكن المقدمات برهانية فكثيرا ما يوجد في الاوضاع
الجدلي كواذب مشهورة ينتج بها صادق وكثيرا ما يوجد صوادق غير مناسبة في قياس ينتج بها صوادق مثل
احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة اعسر برءا من قبل ان المستدير اكثر احاطة فيكون امثال هذه دلائل
لا براهين حقيقية لانها غير مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية توجبها اما مطبيعي ولم يوضح علتها بعدها
مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي يصيبها اولا والاقدم عند الطبع هي الاشياء التي اذا رفعت ارتفع ما
من غير انعكاس والاعرف عندنا هي ايضا الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي يقصد الطبيعة
قصدها في الوجود فاذا رتبت الكليات بازاء الجزويات المحسوسة كانت المحسوسات الجزوية اقدم عندنا واعرف عندنا

معاوذلك لان اول شئ نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات ماخوذة منها ثم منها نصير الى القياس الكليات العقلية واما اذا رسب الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية ايضا اقدم واعرف عند عقولنا والكليات النوعية اشد تاخرا واقل معرفة بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا ارتفعت طبايع الانواع وان كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط قايمة بالانواع وطبايع الاجناس اقدم بهذا الوجه من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما يقصد لا طبيعة الجنس في ان يوجد بل طبيعة النوع فيلزم منها طبيعة الجنس على سبيل المقصد بالقصد اوبالعرض وذلك لان النوع هو المعنى الكامل المحصل واما طبيعة الجنس وحدها فلا يمكن ان يوضع في الوجود تحصيل والطبيعة يقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية وايضا لو كان المقصد طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت انواع الجنس في الطبيعة ودفع الاقتصار على نوع واحد وبعد ان يظن ظان ان طبيعة اللون هي اعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما بل الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم يقصد الطبايع النوعية والطبايع الجزوية ليست ذاتية لنظام العالم يقصد الطبايع النوعية والطبايع الجزوية ليست ذاتية لنظام العالم يقصد الطبايع الشخصية والجنس داخل في القصد بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبايع الانواع اعرف من طبايع الاجناس في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبايع الاجناس اقدم عندنا من طبايع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا وادراك عقولنا الادراك المحقق لها فان العقل اول شئ انما يدرك المعنى العام الكلي وثانيا يتوصل الى ما هو منفصل ولهذا ما نجد الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيات الاشيا فانما يعرفها الاكثر منهم ونحن في مبدأ استفادتنا المدركات يلوح لنا ما هو اقدم عندنا على الاطلاق واشد تاخرا في الطبيعة على الاطلاق وهي الجزويات المحسوسات فنقتنص منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا ان نحقق الكليات تحقيقا كليا انتزاعيا لنا يكون اول ما يبتدى منه هو من جانب الاعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة معا ونسلك منه على التدريج الى الخواص والجزويات الى النوعيات فنبحث اول شئ اعم بحث ثم نفصل وننزل بالتدريج فاذا كنا نتعرف اول شئ طبايع الكليات الجنسية ثم النوعية فانا يكون قد ابتدانا مما هو اقدم في الطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع من الجهة التي حددناها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة ختمنا التعلم فانا لا ننزل الى الاشخاص وانما نختم التعلم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ابتدانا اولا واحدا من البسايط وضربا على طريق التركيب الى المركبات فيكون قد ابتدانا مما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان ذلك مما خصصنا بنظرها اعرف عندنا فليس هو اعرف عندنا فانه ليس كل بسيط اعرف عندنا من المركب فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصوص

اعرف عندنا يكون قد سلكنا سبيلا برهانية لا محالة لان البسايط اسباب فليبحث هل البسايط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسايط التي هي اجزاء من المركبات فنسبة ان يكون هي لاجل المركبات فان المادة لاجل الصورة والجزو لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسايط وهذا هو الاصح ولا يجب ان يكون الاجزاء واحد منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان يعتبر لبعضها خصوص زايدة على انه جزو واما البسايط التي هي علل كالفواعل والغايات فليست باجزاء المعلولات فنسبة ان يكون هي اعرف واقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانيا لكن عما هو اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا لما هو اشد تاخرا فان ابتدانا من المركبات وسلكنا الى البسايط او ابتدانا من الجزويات وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانا يكون مستدلين غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة فيجب ان يحقق هذه الاصول على هذا الماخذ فان قال قايل ما قد قاله بعضهم من ان المعنى الحسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شئ فهو في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له لا معنى لقولك انه بقياس الحق اعرف لان الشئ انما يصير معروفا بفارقه وعارفه اما نحن بالعقل او كل ما هو ذو عقل واما الطبيعة في قصدها للنظام الكلي على سبيل الاستعارة فيكون الاعرف عندها ما يقصدها النظام الكلي فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية لا يكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما يعرف اذا عرفت بالعقول وانما يكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يريد تصير معروفة بالفعل ولا ينكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول وان الطرق البرهانية ياخذ مما هو اعرف عند العقول الى ما هو اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتدا تعلمه للطبيعيات ونحن هناك نشرح الامر فيه

فصل في مبدأ البرهان

ومبدأ البرهان يقال على وجهين فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما فمبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان يتعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه يوضع في ذلك العلم وضعا ولا يكون له في مرتبته في ذلك العلم وسط بل اما ان يكون وسط في علم قبله او معه او يكون وسطه في ذلك العلم بعد تلك المعرفة كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبدأ البرهان يتفقان في ان كل واحد منهما احد النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر برهانيا ويخالفان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدأ برهان ولا واسطة له البتة ولا يكتسب من جهة غير العقل فانها يسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجبة قبولها واما كل شئ بعد هذا مما يلقى في افتتاحات العلوم يلقينا ومبداها سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونه وضعا والحد يخالف المقدمة التي تكلف المتعلم تسليمها وليس بينة بنفسها بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد قد يقال على

هيئة مقدمة مثلا كما لقايل ان يقول ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم ووجه المخالفة ان الغرض ليس ان يصدق على الوحدة محمول ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى تلقين ذلك الا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يضع له اسم انما يقع المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق بل في خطاء ان وقع في التصور واما المقدمة فانما يورد لتقريبها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية يختص دون الحد باسم اخر وهو الاصل الموضوع والحد وضع وليس اصلا موضوعا لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع المصادرة وقوم يقسمون الاصل الموضوع الى مقبول بالمساهلة وليس في نفس المتعلم راى يخالفه ويخصونه مرة اخرى باسم الاصل الموضوع والى متوقف فيه بحسب ضمان من المعلم بيانه في وقته وفي نفس المتعلم راى يخالفه ويخصونه باسم المصادرة وربما قالوا وضع لكل اصل موضوع فيه وتصديق ما كان اوليا او غير اولى كان في نفس المتعلم ما يخالفه او لم يكن وربما سمى في التعليم الاول باسم الوضع كل راى يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون الحق مثل قول من قال ان الكل واحد وانه لا حركة وربما قصر فهم المتعلم عن تصور الاوليات في العقل اولية فتصير الاوليات بالقياس اليه اوضاعا وذلك اما لنقيض في فطرته اصلى او حادث مرضى او سنى او لعسوس في فطرته بازاء مقبولة او مشهورة يلزم بها رد الاولى لئلا ينتج نقيضها وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج ان يبدل ويكون المعنى غامضا لا تفهم فاذا فهم اذعن له وغوضه قد يكون لكثير الكلية وتجريده وبعده عن الخيال وفي مثل هذا قد يستقرى الجزويات فينفع كثيرا لان الاستقرا وان كان لا يثبت فقد يذكر وعلى الاحوال كلها فيجب ان يضع ان مبادى العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في اول العقل او بالحس او التجربة او بقياس بديهى في العقل وهذا اصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالف راى المتعلم ومصادرات وليس الاصول الموضوعة يستعمل كل علم بل علم من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والاوليات فقط كالحساب واما الهندسة فيستعمل جميع ذلك والعلم الطبيعى ايض قد يستعمل فيه جميع ذلك ولكن مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان توقع لنا تصديقا يقينيا بمجهول وانما يوقعه البرهان لسبب مبادى البرهان فيجب ان يكون تصديقنا بها متقدما وليس يكفينا ان يكون مصدقين بمبادى البرهان كلها او بعضها اى الذى ليس بمصادرة فقط بل ان يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا بالنتيجة وتكذيبنا بمقابلاتها اشد من تكذيبنا بمقابل النتيجة المقابل بالنقيض فقط بل وبالضد وانما يوجب ذلك لانه اذا كان شىء علة لشىء في معنى يشترك فيه فيجب ان يكون ذلك المعنى في العلة اكد واكثر اذا كان من اجله يحصل في الاخر فانا اذا كنا يجب شيئين لكن حب احدهما سبب لان يحب الاخر فالسبب اولى بان يحب اكثر كالولد والمعلم للولد وليس يجب ان يظن ان كل شيئين يقال ان احدهما اولى بامر من الاخر فهو لنقص في الاخر او لمخالطة من الضد للاخر كما يظن من ان الاولى بالسوادية ما شارك في السواد وكان اريد سوادية فيكون الاخر زيد بياضيه حتى يكون

الشىء انما يكون اولى بالصدق اذا كان الاخر اولى بالاصدق فيخالطه شىء من الكذب بل قد يقال انه كذا اولى بكذا اذا كانا في طبيعة سواء لكن احدهما له الامر في نفسه اولا وللاخر بعد واذا صدقت النفس بامرين كلاهما لكنها صدقت باحد الامرين قبل وبالاخر بعد كانت النفس يصدق باحدهما ملتفتة اليه نفسه وبالاخر غير ملتفتة اليه نفسه بل ملتفتة الى الاول فكان التصديق بالاول اشد لهذا المعنى وان ثبتوا شك هذا الفصل فلا كثير جدوى فيه واعلم انه لما سمع ما قيل في التعليم الاول حيث قيل فجميع الذى ياخذه هى مقبولة من حيث لم يبينها ان كان احدها كما هو المتعلم فانما يضعها وضعا وهى اصل موضوع اعنى الموضوع لا على الاطلاق لكنها عند ذلك المتعلم فقط فاما من احد من حيث له ويعينه ولا ظن واحد او من حيث هى فانه على ضد فانما يصادر علته مصادرة وكان هذا هو الفرق المذكور في التعليم الاول بين المصادرة وبين الاصل الموضوع وذلك ان المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذى ياخذ الانسان وهو مبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه ظنوا ان الاصل الموضوع هو الذى يخصه المتعلم حقيقية اذا فكر اد فكروا ان المصادرة هو ما لا سبيل له الى ذلك وليس الامر كذلك فان الذى يبين بادنى تامل اما ان يكون التامل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه وهو ان يكون الشىء حقه ان يعلم ثم يذهب عنه المتعلم ولا يتنبه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ واما ان يكون التامل هو الاستكشاف بحال القول في صدقه لا في فهمه فاما الاستكشاف في التصور فليس انما يعرض في القسم الذى هو الاصل الموضوع فقط بل قد يقع ايض في الاوايل الحقيقية فانه ربما ذهب عنها واعقلت فيحتاج الى ان ينبه المتعلم واما التامل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح الا بالوسط فيكون هذا الاستكشاف هو انتفاء للحد الاوسط في موضوع يسهل على المتعلم ادراكه فيشبه ان يكون المطالب والمسائل القليلة الاوساط اصولا موضوعة فان كان كذلك صار كثيرا من المسائل السهلة التى في الهندسة التى يفطن له المتعلم بادنى تامل من جهة الاصول الموضوعة وهناك بل الاصول الموضوعة هى المقدمات المجهولة في انفسها التى من حقها ان يبين في صناعة اخرى اذا كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بان ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان لكن المتعلم ما يظن ما يراه المعلم ظن مقابله او لم يظن شيئا والمؤكد بالجملة فيه ان يكون عند المتعلم يقابله بل الاشبه ان يكون المصادرة هى ما تكلف المتعلم تسليمه وان لم يظنه كان من المبادى او كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التى يبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة فيكون المبدأ الواحد الذى ليس بينا بنفسه اصلا موضوعا باعتبار ومصادرة باعتبار وقد يكون مثل ذلك لا باعتبار في غير المبدأ للصناعة بل في مبدأ لبعض مسائل الصناعة اذا كان بين في الصناعة فيقال لذلك المبدأ مصادرة وبالحرى ان يكون ما وضع في كتاب اوقليدس وهو البقاء خطين في جهة الناقص عن قايمتين مصادرة اذ كان الاوسط لا يكون هناك الا من صناعة الهندسة والعجب ممن ظن ان الاصل الموضوع يكون كقولهم في

العقل ح

من جهتي ح

فينفع ح

نفس ح

الهندسة ان الخطوط الخارجة من المركز الى المحيط متساوية فان هذا قد يشكل قليلا فلا يشكل ان المتساوية
لواحد متساوية ثم يكون هذا الاشكال مما يقع بيانه بادنى تامل فى ذلك بين كاد يعرفه المتعلم ذلك
فقبله ولعمرى ان هذا العاقل لو قال انه يفهم هذه القضية على سبيل التصور فقد ينتفع فيه بالبركار لكان
له معنى واما على سبيل التصديق فكيف يمكن ذلك فانه اذا سمع المتعلم ان الدايرة يعنى بها شكل خطوط
مركزه كذا وسلمه وحده لم يمكنه ان يقع دايرة وخطوط مركزه لا كذا فيكون وضع دايرة ليست دائرة فهذا
لا يمكنه ان يشك فيه بعد فرض وضع الدايرة ويكون هذا بين اللزوم من فرض الدايرة بل الذى يجب ان يشكل
عليه هو انه هل هذا المسمى دايرة له وجود ام ليس له وجود فان بلغ الى ان اشكل عليه حال هذه الخطوط بعد
ان سمع حد الدايرة وفرض لها وجود ابالفركار كيف يصحح الامر العقلى فى الهندسة ولو كان فرجار عقلى
لغير ذلك وفضلا عن الحسى فكيف يمكن ان يدل بفركار جزوى عقلى اوحسى الا ان خطوطا ما محدودة
هى متساوية وكيف يلزم من ذلك ان كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك لزوما ضروريا فان شك المتعلم
فى وجود الدايرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرض وان سلم وجود الدايرة لم يمكنه وقد حدها ان يشك
فى ذلك ثم ان كان متعلم ابله شك فى ذلك بعد ان فهم ما الدايرة وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن
الغفلة فيجد متعلمين بلها اكثر من ذلك يغفلون عن تفهم ان المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية
حتى يوجد لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير
المتعارف بل الحق هو انه انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدايرة غير بين بنفسه
فيحتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالبركار فان سامع المتعلم صار اصلا موضوعا بل يجب ان فهم ما
سمع من المعلم الاول على ما اعرضه فكلما يوجد ويكلف قبولها من غير بيان وهو محتاج الى بيان ويقع
للمتعلم ظن بتصديقه فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذى ظن لا بالقياس الى غيره فاما ان
احد وهو لا يظنه ما يظنه المعلم الاول او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة والمصادرة هو ما يقابل ظن
المتعلم اما بالسلب بان لا يظن او بالتضاد بان يظن غيره وذلك حين ياخذ هذا الذى يحتاج الى بيان
احدا من غير بيان ومما غلطهم فى امر الاصل الموضوع ما سمع انه جعله احد قسمى ما لا وسط له وحسبوا
ان معناه ما لا وسط له فى نفسه وليس كذلك بل معناه ما لا وسط له فى ذلك العلم سواء كان له وسط فى
علم اخر ولم يكن له ولا فى شئ من العلوم له وسط واعلم ان المقدمات البرهانية التى على مطالب كلية
ضرورية انما هى فى مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية فى امثالها هى فى مواد ممتنعة ضرورية
واعنى بالمغالطات البرهانية ما نسبه بالبرهان وليس برهانا فان من المغالطات مغالطات جدلية
غير برهانية والفرق بينهما ان المقدمة المغالطية البرهانية نسبته الاولية ويكون من امور ضرورية
الا ان يكون المطالب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها

فانما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضروريات فلذلك يوجد كلية كاذبة فى الكل كبرى وصغرى
وينتج منها نتايج كاذبة فى الكل اذا احدث كبرى ويكون المقدمة فيها مضادة للمقدمة البرهانية والنتيجة
منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا احدث على هذه الصورة واما المقدمة المغالطية الجدلية فانها
نسبته بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند التعقب ولا يجب فى الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت
شنيعة وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها فى الجدل يكون مغالطة لانها وان كانت صادقة
فهى خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات كاذب وكثيرا من الشنيع حق ونسبة المشهور والشنيع الى
القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل الى القياسات البرهانية فالغلط فى البرهان هو بما ليس بحق
وفى الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية يقع لسهو من القياس وقد يقع لقصد الامتحان وقد يقع شرا
ورداءة نفس

المقالة الثانية من الفن الخامس فصل فى معرفة مبادى البرهان

انه لما علم ان مبدأ البرهان يجب ان يكون اوضح واعرف من البرهان وهو الحق واقترن به ظن ان كل
شئ بين البرهان وهو باطل اجتمع منهما رايان احدهما راى من يبطل البرهان والثانى راى من يرى
ان مبادى البرهان يتبين دورا فاما الراى الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوبات بالبرهان
بين بمقدمات يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها قبل المطلوب فالبرهان انما يقع بمقدمات
يحتاج ان يكون اوضح منها فيجب ان يكون بيانها متعلقا باقامة البرهان عليها فيحتاج ان يتقدمها
ايضا مقدمات اوضح منها وقد بانت قبل بيانها وكذلك هلم جرا وذلك يؤدى الى ان يكون الشئ الواحد
متوقعا فى اقامة البرهان عليه على ان مقدمة اقامة براهين بلا نهاية وهذا محال او يكون الشئ يتسلم من غير
بيان وما يبنى على غير البين فهو غير بين وكذلك ما ليس بين فلا يكون مبدأ البيان فاذا لا سبيل الى
اقامة برهان على شئ واما الراى الثانى فان اصحابه لما الزمهم هذا الماخذ من الاحتجاج اضطروا الى
ان يقولوا ان للبراهين مبادى اول وكانوا وضعوا ان كل شئ يتبين ببرهان فوقعوا فى ان قالوا ان
هذه المبادى يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك بهذا
على سبيل الدور فحسبوا انهم حفظوا وضعهم ان البرهان موجود ووضعهم ان على كل شئ برهانا معا
ويخلصوا عن ذهاب المقدمات الى غير النهاية وكلا الرأيين باطل والمقدمة المؤدية الى الرأيين هى
ان كل علم انما يقع بالبرهان وانه اما ان لا يكون علم او يكون برهان باطلة بل الحق ان يقال اما ان يكون
كل شئ مجهولا او يكون كل شئ معلوما والمعلوم اما معلوم بذاته او معلوم ببرهان وليس كل شئ مجهولا فانه لو
كان كل شئ مجهولا لم يكن قولنا كل شئ مجهولا بمعلوم ولا كل شئ معلوم ببرهان فانه لو كان كل شئ معلوما
ببرهان لان كل برهان يعلم ببرهان وهذا محال فمن الاشياء ما يعلم بذاته ولو تمموا القياس على هذا النسق
لم يلزمهم ما الزمهم وكيف يكون على كل شئ برهان وقد علمت ان البراهين يكون بمتوسطات بين حدين ولا

بالفرجار

تكلفة

يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الاولين ايضا لانه لا بد
في كل ترتيب على كان متناهيا او غير متناه من تلو واحد للاخر فاذا كان مثلا س ج و ب متوسطات بلا
نهاية لزم محالان احدهما ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين
في انه لا نهاية له فيكون بعض محصول الجانبين مرتبا مثل الكل الحاضر وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات
وان كانت يذهب الى غير النهاية فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران ومعلوم انه ليس بينه وبين
جاره واسطة فيكون اذا بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة ووضع
ان كل علم بوسط فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم هذا خلف فبين اذن انه ليس كل علم ببرهان وان
بعض ما يعلم يعلم بذاته بلا واسطة فيكون عند النهاية في التحليل ويكون هو وما يجري مجراه المبدأ الذي
اليه ينتهي مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ما ظن من ان مقدمات البراهين اما ان يكون بلا نهاية او
توقف في كل برهان عند اصل موضوع بلا بيان حقا بل الحق ان ذلك ينتهي الى بين نفسه بلا واسطة واما
الذين ظنوا انهم يخلصوا عن الشبهة بان جعلوا البراهين متناهية الى اوايل بين بعضها ببعض فقد
فسح طريقهم في التعليم الاول فقيل ان البيان الدور ليس ببيان البتة وبين ذلك بحجج ثلث احدها
ان بيان الدور يوجب ان يكون شيئان كل واحد منهما اكثر بعدهما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد
تاخرا واخفى من الاخر لا من وجهين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر بالقياس الى الطبيعة
حتى يكون ما هو اعرف فهو اعرف عندنا واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا هو اشد تاخرا عندنا
واعرف عند الطبيعة فاذن هذا ممكن ولكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان الدوري في السنين جميعا من جهة واحدة
وبالقياس الينا وحده او بالقياس الينا والطبيعة معا لانه لا بد من ان يكون ما يوجد مقدمة في قياس ما هو
اعرف عندنا من النتيجة ثم قد يكون مع انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا
عند الطبيعة كجزويات الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عندنا من شيء
واقل معرفة منه بعينه وهذا مستحيل جدا والحجة الثانية ان المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا
على المطلوب الاول وذلك لانه اذا كان يبين مقدمة بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة بيين نفسها بالمقدمة الاولى ويبين بمقدمة او مقدمات يبين بالمقدمات الاول وذلك لانه اذا كان يبين مقدمة
بمقدمة ثم كانت تلك المقدمة يبين نفسها بالمقدمة الاولى او يبين بمقدمة او مقدمات يبين بالمقدمات
الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط واحدة او كثيرة اي كثرة كانت فانه انما يبين الشيء بما
يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما يبين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا لان القول بان الشيء موجود
لا يفترق فيه الحال بين ان يوضع وضعا بلا بيان البتة وبين ان يقال ان الشيء موجود لان الشيء
موجود فقط ولا بد فان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء موجود فلا يقبل البيان بالدور

فلا يقبل ايضا ان الشيء موجود لان الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود

الثالثة انه قد بين في انولوطيقا الاولى ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون فانه لا بد من ان
يقع في حدود اقلها ثلثة وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له والاتفاق مثل هذه في البراهين
قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي الاولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض
بالدور وهذه اعني مبادي البرهان كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون حدودها متعاكسة فان لم
يتفق هذا بقي بعضها لا يتبين بالدور ونعم ما قيل ان هؤلاء يعالجون الداء بما روي منه فانهم لما ارادوا ان
يتخلصوا من لزوم ان لا برهان او لا بد من ذهاب مبادي البراهين الى غير النهاية فجعلوا مبادي البراهين
محتاجة في ان تعلم الى ما لا يعلم الا بها فال امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا يعلم البتة ولا يعلم بها
شيء على ان بيان الدور لا يخلص من الذهاب الى غير نهاية وان الدور نفسه ذهاب الى غير النهاية ولكن
في موضوعات متناهية العدد فلا هم يخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا يخلصوا عن الذهاب الى غير
النهاية ولما كانت مقدمات البرهان يفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال
اخرى غير ما علم به فيجب ان يكون مقدمات البرهان ايضا غير ممكنة التغيير على ما هي عليه وهذا المعنى احد
المعاني الذي يسمى ضروريا فليعد الوجوه التي يقال عليها الضروري وكانا اومانا الى ذلك في بعض ما
سلف فنقول ان الضروري اما ان يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهذا الشيء الذي لا يمكن اليه
ان يعرض معدوما في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن
البتة ان يفرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يقال بحسب وجود حمل ما او عدم حمل ما وهو
سلبه وهذا على انحاء خمسة فيقال لما كان السلب والايجاب دايما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري
واحد والباري ليس بجسم او يكون السلب او الايجاب ليس دايما على الاطلاق بل دايما ما دام ذات الموضوع
موجودا ذاتا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة اي ما دام كل انسان وكل موصوف بانه انسان وهو الموضوع
موجود الذات فانه يوصف بانه حيوان لا دايما فان كل انسان يفسد فلا يبقى اتصافه بانه حيوان دايما او يكون
لا ما دام ذات الموضوع موجودا بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذي جعل موضوعا معه مثاله كل ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر لا دايما ولم يزل ولا يزال ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات
الموصوفة بانها ابيض قد يزول هذه الصفة عنها مع وجودها فيزول ايضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون
مفرق للبصر بل ما دامت الذات موصوفة بانها ابيض فانها يكون موصوفة لا محالة بانها ذات لون مفرق للبصر او
يكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا يصح في كل وجود وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره
ومما نحن بعد فان كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام موجودا ولكن انما يفرد هذا
القسم فيما لا يكون لمحموله ضرورة اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان فانه قاعد بالضرورة ما دام
قاعدا ولا يقول قاعد بالضرورة وسكون مادة هذه الجهة من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل

الشرائط

دايماء

وقت وبهذا يفارق الاقسام الاخرى اويكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كاين لا محالة لا بشرط وضع او حمل
مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة اى وقتا ما وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق فى الربيع
بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذى قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا و
ليس كذلك بل هذا قسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح فى ساير الاقسام السالفة وذلك
لان هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى
بل ضرورية اشتراط وجود نفسه واشتراط وجود نفسه صالح فى كل وقت وهذا القسم فى وقته
ضرورى الوجود لا لانه موجود وبشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو فى ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون
وليس انكشاف القمر وقت انكشافه كقعود زيد وقت قعوده ولا يحتاج الى ان يطول الكلام فى هذا فان المقدار
الذى قلناه واضح والقسم الرابع لا يدخل فى انتاج النتايج البرهانية الضرورية بذاتها بل ان كانت من مواد
ممكنة اكثرية صلحت ان ينتج نتايج امكانية اكثرية واما ساير الانحاء فيستعمل فى البرهان ان كانت محمولاتها
ذاتية وسيفصل الذاتى بعد ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه وانما صلحت لان يدخل فى البرهان لانها
يصلح ان يفيد اليقين وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحدة منها هى من الجهة التى هى بها ضرورية
ممتنع التغير وكما اذا قلنا فى كتاب القياس ان كل ج ب بالضرورة عنينا ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف
به دايما او بالضرورة او وصف به وقتا ما وبالوجود الغير الضرورى فهو موصوف كل وقت ودايما بانه
ب وان لم يوصف بانه ج واما فى هذا الكتاب فاذا قلنا كل ج ب بالضرورة ان كل ما يوصف بانه ج بالضرورة
فانه موصوف بانه لا بل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج فانه ما دام موصوفا بانه ج فانه موصوف بانه
ب وان لم يكن ما دام موجود الذات لان المحمولات الضروريات ههنا اجناس وفصول وعوارض ذاتية
لازمة ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شئ بنوع ما يجب ان يوصف بجنسه او فصله
او حده او لازم له دايما بل ما دام موصوفا بذلك النوع فاذا زال فان حده يزول لا محالة وكثير من فصوله
يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشتفا او الحلو فصار تفها لا طعم
له فزال النوع وجنسه وهو الابيض واللون وزال الحلو والطعم معا وربما لم يزل كما اذا استحال
الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية قبل فيها انها
يجب ان يكون كلية فليبين كيف يكون المقول على الكل فى المقدمات البرهانية فنقول اما فى كتاب
القياس فانما كان المقول على الكل معناه انه ليس شئ من الاشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا الا و
المحمول كب مثلا موجود لها ان كان القول الكلى موجبا ومسلوب عنها ان كان القول الكلى سالبا ولم يكن
هناك شرط بان وهو ان الوجود والسلب فى كل زمان بل فى المطلقات لقد كان يجوز ان يكون المحمول
موجودا فى كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا ما واما ههنا فان المقول على الكل

معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفى كل زمان يوصف به لا فى كل زمان مطلقا فانه موصوف
بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضرورية يبطل كليتها
ان يقال ان من الموضوع واحدا وليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكاتب للانسان لانه ليس كل انسان
كاتبا او يقال ان من الموصوف بالموضوع ما هو فى زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبى لانه لا يوصف بالعالم
فهنا يبطلان كون المقول على الكل الضرورى ضروريا فان قال قايل انكم اخذتم الضروريات التى بمعنى ما دام
الموضوع موصوفا من جملة المطلقات فى كتاب القياس وكانت هناك كليا مطلقة وكانت كليتها لا يبطل
بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذها مطلقات بان ترفع عنها جهة الضرورة ومن
ههنا اسقطنا جهة الضرورة فى المحمول وحيث كنا نجعلها مطلقة مما كنا نقول ان الضرورى ما دام
الموضوع موصوفا بما وصف به مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الضرورة بالفعل بل مطلق من جهة
امكان اشتراط هذه الضرورة فيه ولا امكان الضرورية الحقيقية حتى ان المقدمة التى اذا اشترط فيها
الضرورة لم يمكن ان يشترط الا من هذه الجهة فهى مطلقة اذا اخلت من هذه الشرايط والجهات وفرق
بعيد بين امكان اشتراط شئ وبين اشتراط بالفعل فههنا اذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم
اى زمان كان وهناك اذا لم يشترط الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا شرط بالفعل فلم ينتقض بالخلو
عن الحكم زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان بالضرورة ما دام
موصوفا بالموضوع فلم يوجد فى بعض زمان اتصافه به لكان القول منتقضا وليعتبر هذا من جهة اخرى فنقول
ان الذى يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام ههنا هو غير الذى كان يعتبر فيه الامران هناك فهناك انما
كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلق على الاطلاق وهما ذات الشئ الابيض وذات اللون المفرق للبصر فتعتبر حال
المحمول عند ذات الموضوع من حيث ذاته وههنا نعتبر ذلك فى شرط الموضوع وهو ما دام ذات الموضوع موصوفا
بصفة انه ابيض وهناك لم يكن يشترط هذا بل كان انما يكون مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دايما
بل فى وقت ابيض وبانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر لا يحمل فى كل وقت على
ذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وههنا كل ابيض ولكن انما يمنع ههنا ان يخلو شئ من الموضوع عن
المحمول ربما اذا اخذنا الموضوع بالشرط الذى يصدق معه الضرورة وكان هنا كل ابيض وهذه المقدمة
يستعمل فى البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن به تنوى وانما يكون مطلقة بالحقيقة اذا حذفت ولم
ينو بل نظر الى الوجود فقط فقد انحلت هذه الشبهة العويصة

فصل فى المحمولات الذاتية التى يشترط فى البرهان

واذا كانت المقدمات البرهانية يجب ان يكون ذاتية المحمولات للموضوعات لا عرضيتها
فان الغريبة لا يكون عللا ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان يكون غريبة لم يكن مبادى البرهان عللا
فلا يكون البرهان عللا للنتيجة فلنبين ما الذى هو بذاته فنقول ان الذى هو بذاته يقال على وجوه منها

خاصان بالحمل والوضع وهما المبعد بهما فى البرهان مما ل ذاتى من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق
ماهو وهو داخل فى حده حتى يكون سواء قلت ذاتى او قلت مقول من طريق ماهو وهذا هو جنس الشئ وجنس
جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لوجود الشئ مثل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهى
من حيث هو خط هو متناه وهكذا قيل ايضا فى التعليم الاول فاقول قبل ان يرجع الى الغرض يجب ان يستيقن
من هنا ان الفصول صالحة فى ان يكون داخلة فى جواب ما هو صلوح الجنس وفى التعليم الاول وضع
الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالآخر فى كونه داخلا فى ماهيته ومقولا فى طريق ماهو وقد جعل الفصل
الاخير المورد فى حد الجنس هو انه يقول فى جواب ماهو غير المقول فى طريق ماهو وفرق بين الجنس والفصل
وغير الفصل فيجب من ذلك ان يكون المقول فى جواب ماهو غير المقول فى طريق ماهو وان يكون بينهما فرقان
على ما رايناه واوضحناه فى موضعه فهذا وليعد الى موضعنا الذى فارقناه ويقول الذى بذاته من جهة اخرى
فانه اذا كان شئ عارضا لشئ وكان يوجد فى حد العارض اما المعروض له كالانف فى حد الفطوسة والعدد
فى حد الزوج والخط فى حد الاستقامة والانحنا او موضوع المعروض له كالخارج بين المتوازيين المساوى
زواياه من جهة لقائمتين او جنس موضوع المعروض له بالشرط الذى يذكر فان جميع ذلك يقال له انه عارض
ذاتى وعارض للشئ من طريق ماهو وهذان هما اللذان مدخلان من المحمولات فى البراهين واللواتى يوجد فى
حدها جنس موضوع المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة لم يستعمل فى الصناعة على الوجه العام
بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون الضد المستعمل فى الطبيعيات مخصصا من جهة النظر فيه بما يكون
طبيعيا والمناسبة فى المقادير مناسبة مقدارية وفى العدد مناسبة عددية يجعل بحيث يدخل فى حدها
موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعبد به ولا يلتفت اليه ولا ينتفع به من حيث هو
خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسئلة وليس خارجا من موضوع الصناعة فلا يوجد فى حد موضوع
المسئلة بل جنسه وموضوعه وامر اعم منه ولكن لا بد من ان يوجد موضوع الصناعة فى حد اخر الامر فهو
يدخل فى البرهان فان المحمول فى قولك هذا الخط مساو لهذا الخط وهذا المضروب فى نفسه زوج محمول له
اعم من الموضوع فكيف يوجد فى حد الموضوع فليس كل محمول فى المقدمات البرهانية يكون اما نفس
الموضوع ماخوذا فى حده واما هو ماخوذ فى حد الموضوع اللهم الا ان يقال ان محمولات المقدمات
اما ان يوجد فى حدودها الموضوعات لها او يوجد فى حدودها موضوع الصناعة او يقال ان محمولات
المقدمات اما ان يوجد فى حدودها الموضوعات لها او يكون الموضوعات او ما يقومها ما هو من تلك
الصناعة يوجد فى حدودها والى هذا ذهب المعلم الاول وان لم يفصح به فكل محمول برهانى اما ماخوذ فى
حد الموضوع او الموضوع وما يقومه ماخوذ فى حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق به ضرورة
كان الخط اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد فى العالمية لا الواحد مطلقا وهذا ايضا تخصيص له بقول

او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع فى حد العارض فذلك ان يوجد موضوع المعروض له او موضوع
جنسه الاول كما يوجد العدد فى حد مضروب عدد زوج فى عدد فرد والمثلث فى حد مساوات مضروب
ضلعه فى نفسه لمضروب الاخرين من كل فى نفسها فان موضوع هذا العارض هو المثلث القايم الزاوية
ولكن يوجد فى حده المثلث والثانى كما يوجد السطح فى حد المثلث القايم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث
كما يوجد العدد فى حد زوج الزوج فجميع هذه يقال لها اعراض ذاتية فما كان من المحمولات لا ماخوذا فى حد الموضوع
ولا الموضوع او ما يقومه ماخوذا فى حده فليس بذاتى بل هو عرض مطلق غير داخل فى صناعة البرهان مثل
البياض للققنس وان كان لازما على ما سيوضح وما بعد هذا يقال بذاته لا على جهة يليق بالحمل والوضع ولا لا بقا
بالبرهان فيقال لما معناه الشخصيات غير مقول على موضوع او فى موضوع فهو قايم بذاته واما الماشى والمحمولات
كلها فكل واحد منها يقتضى معنى ذاته مثل معنى الماشى ويقتضى شيئا اخر هو الموضوع له فليس ولا واحد منها
مقتصر الوجود والدلالة فى المعنى على ذاتها فذواتها ليست هى بذواتها ويقال ايضا بذاته للشئ الذى هو
سبب للشئ موجب له مثل ان الذبح اذا تبعه الموت بذاته لم يقل انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح يتبعه
الموت بذاته لا مثل ان يعرض برق اثر مشى ماش او يمشى انسان فيعثر على كنز وساير كل ما كان اتفاقا ويقال
ايضا بذاته لما كان من الاعراض فى الشئ اوليا اعنى يقول اوليا انه لم يعرض لشئ اخر ثم عرض له بل ما كان لا
واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان له سببا لان يقال انه عرض فى شئ اخر كما يقال الجسم ابيض والسطح
ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هى الوجوه الخارجة عن غرضنا ههنا بل الداخل فى
غرضنا هو المذكوران الاولان وقد يطلق لفظة ما بذاته مرادفة لما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور
فى هذا الفن فيقال للمقوم ذاتى كما تعوبه وبذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتى ويعنى به العارض الماخوذ
فى حده الموضوع او ما يقومه على ما قيل وربما قيل على معنى اخص واشد تحقيقا فيعنى به ما يعرض للشئ ويقال
عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه وحين استعمل على هذا المعنى فى التعليم الاول فقد
يتضمن شرط الاولية فلذلك من غير استثناء وشرط انتج منه انه يجب ان يكون اوليا واذا لم يفهم ذلك تشوش
وتوقص وقيل ما كان يجب ان يقال ان الذاتية الذى لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هنا الاشتراك الاول
ولذلك قيل لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقى من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب
انه انسان واما البياض فهو له لانه جسم مركب وفى هذه الاعراض الذاتية ما هو ضرورى مثل قوة الضحك
للانسان ومنه ما هو غير ضرورى مثل الضحك بالفعل للانسان وقد بلغ من عدول بعض الناس عن الحجة فى هذا
الباب لسوء فهمه ان يظن ان المحمولات فى البراهين لا يكون البته الا المقومات لانه جرت العادة عليه فى
تاملهم فى كتاب ايساغوجى بان يسمى المقوم ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتى الا المقوم ظن ان الذاتى
فى كتاب البرهان ذلك بعينه وهو العلة ... وليس كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل وسط برهان

او موضوع جنسه مثل المساوى للزوايا
بالقائمتين بما هى للقائمتين او جنس
موضوعه مثل المساواة للخط

والمعروض له

المحيز

بل المادة او ما يجري مجراها وهو الجنس او الصورة او ما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب هي هذه باعيانها وانه انما يكون المقدمة الكبرى ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للموضوع وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلي الطرفين بمعنى المقوم وحين سمع قسمة الذاتي لم يعلم ان الذاتي في كل القسمين المستعملين هو المحمول بل حيث انه الماخوذ في الحد فظن ان القسمة هكذا ان من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول ليس ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع قد رات بعض المستسمين الى المعرفة لما كانت عبارة هذا الانسان اقرب الى طبعه فعول عليه في المنطق فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج ان قال ان كل محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للخاصة التي تعم النوع كله في كل وقت وان الخاصة ما لا يمنع مفارقته وان كون المثلث المتساوي الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل له لا خاصة وان كون كلية مثلث ذا زوايا مساوية لقائمتين فصل له لا خاصة وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهانا ونعرف ان ذلك كثيرا ما يكون مساويا ونعرف ان كل مقوم علة وان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما بل لازما وقد فرضه محمولا ذاتيا بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازم غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة يكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتي بمعنى المقوم ويعرف ان المعلول ربما كان لازما عن العلة دايما لا يفارقه وايضا فانه مع قوله ذلك يعرف ان مثل المساوي زواياه لقائمتين ان كان مقوما له لان المقوم علة والشيء لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل العرض لان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متاخرا من نفس ما هو متقدم ويعرف انه ليس كلما هو مع الشيء دايما فهو علة بل يحتاج ان يكون مع المعية مقوما والاخر مع المعية غير مقوم فيكون المحمول في الاكبر لانه ذاتي مقوما للاوسط ولكن الاوسط في البرهان علة للاكبر عنده مطلقا فهو متقوم بالاوسط وانما كان غير مقوم هو لازم لزوما كليا وما هو لازم لزوما كليا هو ذاتي فهو مرة اخرى مقوم فما اخلق بالعاقل ان يتعجب من عقول هولاء وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد يطلب عن امور لازمة ليست مقومة بوجه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسي او فصلي والعجب من ذلك الاول المنتسبة به اذا انكر ان يكون العلة الفاعلة وسطا ثم انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف ويوجد في حد الكسوف والعقوبة يوجد في حد صنف من الحساب وكثير من الاسباب الفاعلية والغائية يوجد في الحدود والبراهين كما ياتيك بيانه من بعد والعجب الاخر انه جعل الاوسط ذاتيا للطرفين وعنده ان الذاتي هو المقدم وعنده ان الحد الاكبر ذاتي للاوسط وكيف يكون الاوسط مقوما مقدما ومقوما لما يقومه بعينه متاخرا عنه والعجب الاخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك علة لانمحاق الضوء ومقوم له لا متقوم وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم ومما يغرهم ما يقال من امر الحد وانه مناسب للبرهان

فيحسبون ان كل برهان ينحل الى الحد واذا انحل الى الحد كان المطلوب هو الحد الاوسط او الاصغر وليس كذلك ان كان وانما يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القياس القايل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس اوريه ظلمة بالسراج يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزو حد ولا الاكبر حدا للاوسط بمعنى المقوم والاخر وحد له لكنه مع الاوسط والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما كما يستعمل حد للمطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وليس شيئا مقوما له حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذي عندهم وهذا الطغيان انما يعرض لهم من سببين احدهما بسبب ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتي في كتاب ايساغوجي ولم يعلم انه لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب قبله والثاني بحكم امر البرهان اذ جعلوه من الذاتيات المقدمة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف والبرهان ايضا بالحقيقة اشرف فيتوهمون انه يجب ان يكون مقومات البرهان من الاشرف لا غير كالوق لقايل انه لا يجب ايضا ان يكون برهان على سالب لانه خسيس او لا يجب ان يكون برهان على الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما تناسب البرهان للاشرف من الامور وهو الامر الالهي فانه لو كان للاشرف في هذا الباب مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف الاخر وكان يجب ان يعتبر هنا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات ان يكون ذاتيات المحمولات بمعنى المقوم الفايز بالشرف اذا كانت مختصة بالعلم الالهي لشرفه لكن ليس هذا وامثاله الشيء ولا يجب ان نصعى الوحل العلم الى حدث ان ذا شريف وان ذا خسيس بل الى الوجود في نفس الامور ولنعرض عن امثال هولاء الخارجين ولنصل الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انما سميت هذه اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او بحسب ذات الشيء فلا تخرج عنها ذات الشيء او جنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث في كون الزوايا الثلث مساوية لقائمتين واما بحسب المقابلة اذا كان الموضوع لا تخرج عنه وعن مقابله المضادة او بحسب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخرج عن استقامة او انحناء والعدد عن زوجية او فردية والشيء عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخرج عنها باحد الوجهين المذكورين وكانت ليست لغير الموضوع او جنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخرج عنها ولكن يوجد لغيره من اشياء غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له اذ كانت لا يتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء يتقوم بها ولو كان الموضوع يخلو عنها لا الى مقابل مثلها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا يقتضيها بالمقارنة ولا في التقوم بها فاما اذا كانت من الامور اللاحقة للموضوع التي يقتضيها ذاته واختصت بجنسه ولزمته مطلقا او على التقابل صارت يستحق ان يسمى اعراضا ذاتية ويقول ان الاشياء الموجودة في موضوع للصناعات لست اعني ادري في موضوع موضوع للمسائل اعني التي وجودها ان يكون فيه شيء التي يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه ما هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه فانها وان كانت لازمة فهي خارجة عن ان يفيد الموضوع اثرا من الاثار المطلوبة وكيف وهي اعم من تلك الاثار وتلك الاثار انما يوجد في الموضوع وهي يوجد خارجة عنه

ما اعتقده

فان احدث من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذا في حدها الموضوع واعلم ان الاعراض
الذاتية لا يجعل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية وذلك لانها ان احدث من حيث تخصص بموضوع
الصناعة زالت بتلك غرابتها وانما يمكن ان يخصص اذا كانت مناسبة للموضوع او لجنسه او لما هو كالجنس
فيكون العام للعام والمخصص للمخصص وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان وان اجدت مطلقة فليس
لموضوع الصناعة من حيث موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص
بالصناعة ثم العلوم اما جزوية واما كلية والعلم الجزوي انما هو جزوي لانه يعرض موضوعا من الموضوعات و
يبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزوي جزويا بل دخل كل علم في كل
علم وصار النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق وكان العلم الجزوي علما كليا ولم يكن العلوم متباينة
مثال هذا ان علم الحساب جعل علما على حدة لانه جعل له موضوع على حدة وهو العدد فينظر صاحبه فيما يعرض
للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب ينظر في العدد ايضا من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة ينظر
في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار فان كان ينظر في العدد من جهة ما هو في
مقدار فيكون نظره عارضا للمقدار من حيث هو مقدار واذا كان له ايضا يعني ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد ال
ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد كان العلمان قد صارا علما واحدا وكذا ان كان هذا ينظر في المقدار من جهة
ما يقارن مبدأ حركة فيكون له ان ينظر في الشيء من جهة ما له مبدأ حركة فلم يتميز علم من علم او كان صاحب العدد
ينظر في العدد من جهة ما هو موجود وكان الحساب لا يفارق للفلسفة الاولى فكذلك اذا كان موضوع صناعة
ما جزوية وليكن الطب او ليكن بدن الانسان ويطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا
كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة له من جهة ما
هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم كان لكان الطب هو غير عين العلم
الطبيعي الكلي ولم يكن علما جزويا فكان يكون ايضا ينظر به وفلاحترا اذا كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي كما
فيه الفهم الآن يجعل السواد سوادا مخصصا بالانسان ليس ان يجعله سوادا للانسان بل سوادا هو بحال
مع ذلك الحال يكون للانسان حتى تكون تخصص نسبة فقط بل تخصص لامر خاص لذلك تخصصت النسبة فيتبين
ان الاعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات وان اتفق ان انتج شيء مثل هذا في علم ما وان كان
من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا على سبيل العرض لان في مثل هذا القياس اما ان يكون الاوسط غريبا
من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع اخر او للعلم الكلي فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون
من هذه الصناعة بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا لكن حمل الاكبر المحمول غريب منه ومن جنسه و
لكان الاكبر مناسبا ولا يكون ايضا لاجل شيء داخل معه فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر
اوسط اخر قد ترك واحدث النتيجة لا عن جهتها الذي يتبين بها حين لم يوجد في بيانها مقدمة بنفسها

ولا مقدمة يجري امرها على انها مبدأ العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم
عن اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في
البراهين وسط من عرض غريب وان كان لازما انه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان
لم وليس الامر على ذلك فان هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في برهان اللم حتى اذا لم يكن الشيء برهان لم
لم ينظر فيه في هذا الكتاب وصار قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك اما جدليا
او مغالطيا او غير ذلك فانه ليس يصير للقياس بان ينتج صدقا من مقدمات صادقة ماخوذة من حيث هي
صادقة جدليا ولا مغالطيا ولا سيما حقه ان يبان في فن اخر من الفنون الخارجة عن البرهان ولا اقسام
الصنائع القياسية اكثر من هذه الخمسة بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما
يعطي اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع الان اللم فيكون العارض الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل
القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقين وكفى سقوطا بقول من يقول
ان ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين فانه يوجب ان لا يكون له يقين بالباري جل ذكره او لا سبب لوجوده
فيعرف بانه صانع السعي في طلب العلم انه فاقد الشيء الذي يطلبه العلم وهو اليقين بالباري تعالى جده بل يجب ان
يعلم ان العلة في تزييف هذا العارض ما هو مفهوم كلام المعلم الاول المنزهة وهو ان العارض اذا جعل وسطا
كان الاكبر اما مساويا له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا عن موضوع الصناعة خارجا عن موضوع
الصناعة وذلك لان ما يساوي شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا فضلا عما هو اعم منه واذا
كان كذلك لم يكن الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا
غريبا اعم منه دل كما يدل العلامات التي هي اعم وجودا وعلى ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان
بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض

فصل في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى الاول وتتميم القول في الذاتي

وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم يكن
في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط
المذكور ثم قد يختلف في كتاب البرهان المفهوم من المقول على الكل ومن الكلي فان الكلي في كتاب البرهان هو
المقول على كل واحد في كل زمان واولا فيكون كليا باجتماع شرايط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي قد يقال
اولا وقد يقال غير اول فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم فانما يكون
اوليا له اذا كان لا يحمل ولا على شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانا اذا قلنا كل انسان جسم فان
الجسم ليس اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان ولا يتوقف حمله على
الحيوان ان يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون بشيء
ولم يكن لاخر ولا يكون للاخر الا وقد كان له هو للشيء اولا وقيل كونه للاخر واذا تعقب اصناف ما يقال اولا وقيل

وحدية يدخل في هذه الخاصة كان بالطبع او بالعلية او بالمكان او الزمان او الشرف او غير ذلك فبين ان
كل محمول على اعم من فهو محمول على الاعم اولا وعلى الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس اذا قلنا كل متساوى فزواياه الثلث
مساوية لقايمتين كان ذلك مما قد يوجد لغير متساوى الساقين من المثلثات فهو اذن للمثلث اولا وللمتساوى
الساقين ثانيا وهذا الاول ربما كان المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم كان الحيوان فى المثال الاول والحيوان
للانسان وربما كان مساويا مثل مساواة الزوايا لقايمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا فى الماهية كما فى المثال الاول
وربما كان عرضا ذاتيا كما فى المثال الثانى ويجوز ان يكون الموضوع الذى يعرض له العارض اولا مقوما لماهية
الموضوع الذى يعرض له ذلك ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا هكذا يعرض للمثلث اولا واما متساوى الساقين
فانما يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا لجنسه وعارضا ثانيا له وجنسه يقومه ويمكن ان يكون عارضا
اولا لعارض للموضوع مثل الزمان فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضة للجسم وعسى ان لا يكون هذه
الاولية معتبرة فى هذا الموضوع بل يكون الاولية فى هذا الموضوع هو ان لا يكون الشئ محمولا على اعم الذاتى
من الذى قيل انه له اولا ومنه ان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان يقوم على حمل شئ على شئ غير اول فلا
يكون البرهان قام عليه بالحقيقة بل فى الحقيقة انما قام على ما هو له اول فان من بين ان كل مثلث متساوى
الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس من شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان
بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسايط وحدود مشتركة كلها اعراض اقرب منه بل الشرط ما قد بينا
اولا واما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن ان يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة فى مهية الشئ
بل من جملة الذاتيات الداخلة فى مهيات انواع الشئ او من جملة الاعراض الخاصة الذاتية للشئ لكن انما
يحمل على كلية الموضوع بسبيل التقابل على ما قلنا فاما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس الذى لا
يقسم نوعا تحته البتة فيكون فصولا اولية للانواع من جهة انها مقومها ولا يقوم اجناسها ويكون
فصولا اولية للاجناس من جهة انها يقسمها ولا يقسم انواعها واما القسم الثانى فهو من العوارض الخاصة
بجنس ما التى لا تعمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا ما معا فيتهيأ لقبول مثل ذلك العارض مثل ان الاجسام
لا يحتاج فى ان يكون متحركا او ساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج فى ان يكون ضحاكا الى ان يصير اولا
حيوانا بل انسانا فقد قلنا فى كيفية اولية كل صنف من الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة محمولها
اولى لان المقدمة الاولية هى التى لا يحتاج ان يكون بين موضوعها ومحمولها واسطة فى التصديق واما الذى
نحن فيه فكثير اما يحتاج الى وسايط فالمحمول انما يكون كليا فى كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل فى كل
زمان اوليا وما كان من الاعراض الذاتية ليس بخاص بالنوع الذى وجد له فهو ذاتى للنوع بان جنسه يوجد فى
حده وذلك العارض ذاتى للجنس بان نفسه يوجد فى حده وقد يكون اجناس الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع
ان نوع الزوج كما انه عرض ذاتى واولى للعدد كذلك جنسه وهو الزوج وقد يكون ذاتيا لا للموضوع ولكن لجنسه مثال

للموضوع
ولكن

ذلك ان جنس الزوج وهو المنقسم ليس عرضا ذاتيا للعدد لانه يوجد فى المقادير ولكنه ذاتى لجنس العدد وهو الكم
وكل ما كان عرضا ذاتيا لموضوع من الجوهر ثم لم يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع فيجب ان يكون لا محالة ذاتيا
لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه واما غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل ان التنافر والاتفاق
اعراض ذاتية للنغم واجناسها ليست اعراضا ذاتية لاجناس النغم بل ربما وقعت فى الكم فقد عرفت
الكلى الاول الخاص وغير الخاص مما اشرنا لك اليه اشارة ما وسهل لك من ذلك ان يعلم ان من المحمولات
الاولية المقومة لمهية الشئ ما هو له خاصة كالحدود وبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هو غير خاص
وان كانت اولية كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى
الناطق مشتركا للانسان والملك والجنس اولى غير خاص والحد اولى خاص واما المحمولات التى هى اعراض ذاتية
فمنها اولية خاصة كحال زوايا المثلث للمثلث ومنها اولية غير خاصة مثل كون الزاويتين اللتين من جهة
واحدة متساوية لقايمتين فانه اولى للخط الواقع على الخطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة ولكن
ليس بخاص لاحدهما وهذا الخط وان كان واحدا بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك
تصور هذه الاثنينية فحدّد لهما الخط الواقع على خطين الجاعل زاويتى جهة واحدة متساويتين والاخر
الجاعل اياهما مختلفين لكن المتبادلتين متساويتان ولا يقبل قول من يظن ان جنس الفصل اذا لم يكن جنسا
وفصلا اوليا للنوع وعسى انهم اتفاق لو اهذا فى الفصول المتساوية واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس بحمل
اولى فان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر فى القياس الكلى وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اولا
بل يكون البرهان عليه اول برهان لكنه على جزويات الاصغر برهان بان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان على
المثلث المثبت كون زواياه الثلث مساوية لقايمتين وهذا حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان
الاكبر مساويا للاوسط كما فى هذا المثال او اعم منه لكنه ليس يقال على ما هو اعم منه على ما قد علمت والاعراض الذاتية
قد يكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلث لقايمتين فانه ذاتى للمثلث ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا
وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتى لمضروب الفرد فى الزوج ولكن غير خاص اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتى فلان
العدد وهو جنس موضوعه يوجد فى حده والعرض الذاتى الخاص قد يكون مساويا وقد يكون انقص من الشئ على الاطلاق
فاما المساوى فمثل مساواة الثلثة لقايمتين فانه مساو للمثلث واما الانقص فمثل الزوج للعدد واما العرض
الخاص فاما ان يكون خاصا على الاطلاق ومثل ما مثلناه قبل واما اخص من وجه واعم من وجه مثل المساواة
فانه من الاعراض الذاتية للعدد لان جنس العدد يوجد فى حده وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه
يوجد فى بعض العدد واعم منه من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه
الجهة وكان متقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد ههنا وانواع اخر كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك
ومن موضوعات الاعراض الذاتية ما هى بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان لاعراضه

الذاتية ماهى بالحقيقة انواع او اجناس متوسطة او عالية مثل الانسان لاعراضه الذاتية ومثل الحيوان و[الجسم]
والكم فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلنا ومنها ما يشبه اجناسا وانواعا وليست وهى المعانى التى يقال
على كثير ولكن لا بالسوية وهى لوازم غير داخلة فى ماهية الاشياء الداخلة فى المقولات وهى مثل الوجود والو[حدة]
وما يشبههما من جهة الاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة و[الفعل]
والعلة والمع والواجب والممكن وقد يكون ايض لامور اخص من الواحد الموجود كالانواع لها هنا و[نعود]
فنقول قد كنا بينا ان المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكنا بينا انهما غير خاصتين بالعد[د]
ثم كل عدد فاما ان يكون مساويا او غير مساو فينقسم العدد اليهما قسمة مستوفاه وايض فان العدد ينقسم الى
الزوج والفرد قسمة مستوفاه ولكن قسمة العدد الى المساوى وغير المساوى ليست قسمة اولية لان ما ليس بعد[د]
ولا يجب العدد ينقسم كك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايض جنس العدد ينقسم كك فان كل كم ا[ما]
مساو واما غير مساو فاذن القسمة الاولية بها بجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهى للعدد قسمة
اولية بالقياس الى جميع ما ليس بعدد وكك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاه فلا يقول كل كم اما
زوج واما فرد ويقول ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون تقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما
منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون تعريفا بل كقولنا ان من الحيوان ما هو ساع ومنه ما هو ماش ومنه
ذو الخف ومنه طاير ويقول ان القسمة المستوفاه الاولية اما ان يكون بفصول ولا يكون نسبتها الى الجنس و
نسبتها الى النوع مختلفا فى الاولية على ما بينا وان كان نسبة الاولية فى كل امر الصنفين او مقابلة بنوع فكر ونظر
فان كان عدد ما يعرف ذلك فيه بسرعة او كانه فى اول وهلة مثل الاربعة والثمانية فانا انما نحكم بسرعة انه
زوج لا لاجل انه ذاتى للاربعة والثمانية ولكن لانه قليل فيلوح لنا انه منصف عن قريب ولو كان لا يلوح ذلك لكا[ن]
يتوقف الى ان يستثبت فاذن ليس بيان كونه اربعة زوجا لذاته بل الظهور عارض اخر عرفناه له وهو التنصف وههنا
وجوه اخر تعرف بها ان الزوج عارض لا ذاتى لاصناف العدد لا يحتاج الى التطويل لها واذا كان الزوج والفرد عارضين
لاصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا اجناس ولا يمكن ان يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لان الفصل
المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقى ان يكون كل واحد منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع نوع من العدد
وغير خاص بالقياس الى العدد **فصل** قيل فى التعليم الاول انه ربما اعطينا الكلى الاولى فيظن
بنا انا لم نعطه وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا انا اعطيناه والاسباب فى ذلك ثلثة امور واحد منها هو سبب لما
يكون قد اعطيناه ويظن انا لم نعط مثل قولنا ان الشمس يتحرك فى فلك خارج المركز حركة كذا وان القمر يتحرك
فى فلك تدويره الى المغرب حركة كذا وان الارض فى وسط الكل فان هذه العوارض يكون مقولة على الكل اولية
ويظن انها ليست اولية كلية بشرط هذا الكتاب والسبب فى ذلك ان هذه الاشياء فى الوجود مفردة
وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير فى الوجود فيظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية فليست بكلية

وليس الامر كك فان قولنا شمس وقولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وجوهرها
وقولنا هذه الشمس يدل على طبيعة ما وجوهرها وقولنا هذه الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة
بواحد بعينه ثم كل برهان يبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هى هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة
الشمس مقولة على غيره هذه الشمس كان البرهان مما لم يقم عليه بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم و
يبرهن عليها انسى او يحكم عليها بشئ لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شخص شمسى لكان الحكم والبرهان
مساو لا لجميع والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلثة فيقال كلية من جهة ما هى فى الوجود مقولة بالفعل
على كثيرين وليست الاحكام العقلية يقال على الكليات من جهة ما هى كلية بهذا الشرط ويقال كلية من
جهة ما هى محتملة لان يقال فى الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل فى الحال على واحد مثل ثلث مسبع و[كا]
يحكى من ارسطاطاليس يقال له قفنس حين يقال انه يكون فى العالم واحدا فاذا بطل حدث جيفته او رماد جيفته
مثله اخر ويقال كلية لما ليس له فى الوجود بالفعل عموم ولا ايض له فى الوجود امكان عموم ولكن لان مجرد تصور
العقل لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود الشركة فيه امر ومعنى اخر ينضم اليه ويدل على انه
لا يوجد الا واحدا ابدا واما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها ويتصور انها واحد بالعدد شيئا واحدا
بل تصورها شئ غير مانع وحده عن ان يقال فى العقل على كثيرين ولكن معنى اخر وراء تصوره هو الذى يمنع العقل
عن تجويز ذلك والجزوى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد بما هو
زيد فلا يمكن ان يكون هوية زيد بما هو زيد لا فى التوهم فضلا عن العقل امرا مشتركا فيه فالطبايع الكلية
يقال على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخير منها نعم الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون التصور منها
مشتركا او ينضم الى تصوره معنى اخر وليس هنا نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعية مقرونا بها هذا
الاعتبار وهو ان يد من الطبيعة وحدها مختلفا الاولية على ما بينا وان كان نسبة الاولية فى كل
امر واما ان يكون بعوارض هى للجنس ايض اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا كل جسم
اما متحرك واما ساكن واما بعوارض لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت
العوارض انما يعرض للجنس اذا صار نوعا بعينه مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد فالزوج والفرد ليس
يعرض للعدد اولا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا لان الزوج فيه الفرد عوارض
لازمة لانواعه وكك قسمة الحيوان الى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض
للانواع بعد ان قامت طبايعها النوعية ولا يكفى طبيعة الجنس فى ان يعرض له شئ من هذه العوارض
فهى من جهة القسمة اولية للجنس واما بذاتها فليست اولية له والقانون فى تميز الامرين ان يتحرى ويأخذ
طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد ما او جسم ما فان امكن ان يكون ذلك صالحا لان يعرض له الامران
فى حالين فيفرضهما اولى وعند هذا الامتحان يكون جسما لان يتحرك ولان يسكن ولا يحد عدد اما يصلح

خ٢ بلا اعتبار زيادة

لان يكون زوجا وان يكون فردا فاذن طبيعة الجسمية كافية لان يتصورها وقد عرض لها الامران قبل
ان يلتفت الى لحوق فصل بها وليس طبيعة العدد كافية فى ان يتصورها وقد عرض لها واحد من الامرين ما لم ينضم
اليها فى الذهن فصل اذ الحقه بها يتيسر لك ح ان يلحقها ذلك العارض ثم تلحقه ذلك العارض وقد يكون من انحاء
القسمة للجنس ما ليس بسوقا ولا اولى له بل هو اولى لما فوقه كقولك كل عدد اما زايد واما مساو واما ناقص واما تحته
كقولك كل كم اما زوج واما فرد ويقول ايضا ان القسمة التى يكون اولية للجنس من حيث القسمة يكون الاعراض
التى انقسم اليها ليست اولية للجنس بل للنوع على اقسام ثلثة اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها اوليا
وخاصا بنوعه لقولنا كل مثلث اما ان يكون زاوية منه مساو للباقيين او زاوية منه اعظم من الباقيين مجموعتين
واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القايم الزاوية والثانى
عارض خاص بمنفرج الزاوية والثالث عارض خاص بحاد الزاوية واما ان يكون كل واحد منها اوليا وغير خاص
مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما مشاء واما سابح واما طاير واما زاحف فان كل واحد منها
وان كان اوليا النوع ما فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها اوليا غير خاص مثل قولنا
كل حيوان اما ضاحك واما غير ضاحك فالضاحك اولى خاص وغير الضاحك اولى غير خاص ويقول ان السالب فى انه
كم قيل ان الزوج والفرد عارضان للعدد وليس بنوعين او فصلين منقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف
مبلغه وهو كمال حقيقته ومهيته ويعرف ما معنى الزوج والفرد ولا يعرف له الزوج والفرد الا ينظر انه هل ينقسم
بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضى ان يكون بينا له الانقسام
بمتساويين ومقابلة الزوج والفرد لا يخ اما ان يكون كل واحد منهما جنسا من ذلك النوع من العدد او
فصل جنس او فصلا خاصا او يكون نفس النوع وقد علم نفس ذلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا له الا ان ما
وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا له وقد يوجد الزوجية لنوع اخر والفردية كيف يكون جنسا او فصل
جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنا ذلك العدد ولا يفهم هو له
وكانت الذاتيات ليست المحمولات التى يلزم فى كل وقت بل الذى لا يمكن ان يرفع معناها عما هو ذاتى له مثل
معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل ما العدد ويجهل ان الاربعة عدد حتى يعمل ويستبان اللهم الا ان يكون
معنا العدد مفهوما ولا يكون احضر فى الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا ما معنى الزوج والفرد فاذا
احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسمائة امكن ان يشك فلا يدرى فى اول وهلة انه زوج او فرد
حتى يستبين وشامل حال الانقسام بلا اعتبار زيادة وانما يشترط هذا وينبه عليه حتى لا يظن ان هذا
الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذى هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل هو اعتبار طبيعة الشئ فقط فهذا
هو الذى ينبغى ان يجعله الكلى المعتبر فى العلوم وفى موضوعات المقدمات ويجب ان يذكر ما سمعته فى
هذا المعنى فى مواضع اخرى فلا يجب ان يكون امثال هذه القضايا عندك شخصية بل يجب ان يعتقد ان المقدمة

لذلك

بنصف او مقابلة بنوع فكر ونظر

الشخصية هى ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما
ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية ولا يقال كيف كان كلية من الوجوه الثلثة بعد ان يصح
الواحد الاخر كلك فاذا قلت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس من جهة ما هى شمس فقد حكمت على كل شمس
لو كانت الا ان ما نعا يمنع ان يكون شموس كثيرة فيمنع ان يشترك فى حكمك الكلى كثيرون فان جعلته كليا
فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتى اولى بل كلى وعلى هذه الشمس غير اولى فهذا سلب هذه الشبهة الواحدة
واما الثانى من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهى كانها عكس هذه الاولى فى الوجهين جميعا
احدهما فى انه لم يضع المقول على الكل فظن انه وضع وكان هناك وضع فظن انه لم يضع والثانى ان السبب فيه
انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب انه كلى ولم يكن فى الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولى وكان
هناك حكم على واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما تقول قايل ان التوازى اولى للخطين يقع عليهما خط
فيجعل كل زاوية داخلة من جهة واحدة قايمة وذلك لانه لا يخ شئ من خطين بهذه الصفة الا وهما متوازيان
فظن ان المقول على الكل كليا وليس كذلك لان الشرط الاولية فانت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة
وان لم يكن كل واحدة قايمة بل كانتا مختلفين لكن كان مجموعهما مثل قايمتين فان التوازى يكون محمولا
على الخطين فهذان الخطان وذانك الخطان نعمهما شئ التوازى موجود له اولا وذلك الشئ هو خطان
وقع عليهما خط فيصير الداخلين من جهة واحدة معادلتين لقايمتين سواء كانتا متساويتين وقايمتين او
مختلفين واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهى شبهة توقع فيها الضرورة او الخطا اما الضرورة
فاذا كان الشئ الكلى العام عاما لانواع مختلفة لا اسم له فبين الحكم فى كل واحد من انواعه التى هى لها
اسما سابات خاصة فاذا لم يوجد الحكم لشئ اعم منه لفقدان الاسم العام ظن انه اولى لكل واحد منها
وان الحكم ما عليه كلى مثاله ان برهن فى المقادير ان المقادير المناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة ويبرهن
فى كل واحد منهما ببرهان اخر ولكن المبرهن عليه ليس اوليا لواحد منهما بل هو اولى لكل كم الا ان اسم الكم
لا يوضع لا فى صناعة الحساب ولا فى صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها على
انه اعم جنس ولا يتجاوز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على انه اعم جنس ولا يتجاوز فكان اسم الكم
معدوم بحسب الصناعة وكانه ليس فى احدى الصناعتين للمعنى العام اسم فيظن فى كل صناعة ان هذا العارض
اولى لموضوع صناعة وهو فى الحقيقة اولى لجنس موضوعى الصناعتين وكذلك كان التبديل متقررا فى
الازمان وفى النغم وفى الاقوال وفى غير ذلك مما هو كم بالذات او ذو كم والسبب الذى يقع لاجله ان لا
يبرهن الا على العام الذى الحكم عليه اولى بل على انواعه اما فقدان الاسم على ما قلنا واما لان العام الاول
خارج عن اعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب جدا ولكنه على
نوع نوع من الاحوال تحقق ذلك النوع سهل واما لان العام لا ينتصب بحذاء الخيال لانه جنسى والنوعيات

يقع

التي تحته اقرب الى الخيال فينتصب بحذائه ويكون شانه ان يبرهن عليه بتخيل ما كالتشكيلات الهندسية
وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل فان اسم الكم غير جار في الصناعتين وايضا الكم ليس من
موضوعات احدى الصناعتين وايضا فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من جهة حال الاضعاف
ويقوم على العدد من جهة حال الاخر افيكون قد قام على كل من جهة بخصه وصعب اقامته بنحو يعمهما جميعا
وايضا لان تخيل المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تخيل الكم ولهذا السبب لم يوضع
للكم بحث يخصه كما وضع لانواعه بل لم ينسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة بل خص اكثرها
بالخط والسطح والجسم كل على حدة اذ كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم اسهل
من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخييل فهذا وجه وقوع سبب هذا الغلط من قبل الضرورة
واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان ينظر الانسان اول نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من
انواع المثلث العام من غير ان يحسن كيفية الوجه في استبقائها كلها وان كان استوفاها كلها لم يحسن باستيفائها
كلها فبين في كل واحد منها اما ببرهان عام او ببرهان خاص لكل واحد وله ان يبتدا فتبين ذلك في
المثلث المطلق لانه له اولا ان الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظيره بالجزويات في كيف يمكنه ان
ينتقل الى المثلث المطلق الا ان يعمل على الاستقراء المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزويات غير مستوفاة
او غير متحقق استيفائها الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم من
وجود اي حكم كان في جزويات شئ لم يشعر باستيفائها نفسا ان يحكم بالحكم اليقين على الكل واما الحكم الاقناعي
الشبيه باليقين فقد يجوز ان يحكم به ولذلك ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لان هذا
الناظر في الجزويات في المثلثات كيف ينتبه للشئ الذي هو المثلث المطلق ما لم يكن يتيقن استيفاء اقسام
اليقين الذي لو كان حصل له كان له بعد ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولى وعليه كلي
واذا لم ينتبه لذلك حسب ان الحكم اولى لتلك الجزويات فظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا
الكتاب ومن اراد ان لا يضل في معرفة ان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة ان يمتحن اوليه
الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويبدل لذلك الواحد دائما فما اذا ثبت وبطلت البواقي ثبت
الحكم واذا ارتفع وان بقيت البواقي او امكن ذلك ارتفع الحكم فالحكم له اولا مثال هذا مثلث متساوي الساقين
من نحاس وهو ايضا شكل فاذا ارتفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس واثبت المثلث وجدت كون ثلث
زواياه منه لقائمتين ثابتا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى لان
المثلث لا يبقى ثم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يثبت هذا الحكم من جانب تساوي الساقين وكونه من نحاس
تجد الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع
المثلث فيجتمع من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا غير

فصل في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومنا

ثم ان مقدمات البرهان يجب ان يكون ضرورية وذلك اذا كانت على مطلوبات ضرورية قيل لان ما يكتسب بتوسط
ما يجوز ان يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير بل النتيجة الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان
تغير الامور والضرورية على وجهين اما ان هو ضرورية في اللزوم من غير ان يكون بعضها لبعض ضروريا في
الجوهر والطبيعة وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا ينفع في كسب العلم اليقين وضرورية
في الجوهر والطبيعة وهي الامور الماخوذة بذاتها اما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في
جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فالموضوع لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في
اللزوم ايضا اما على الاطلاق واما على المقابلة والماخوذ منها في البرهان ما كان ضروري اللزوم
للنوع الواحد فان كان ما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليس داخلا في البرهان على
الامر الضروري من حيث ما هو ضروري واما كيف ترتب هذه ليكون فيها العلم اليقين فسنقول له
بعد قولوا وكل قول ينتج بامر ضروري وليس ضروريا فان للمعاند ان يقول ان الملزوم الذي وضعته ليس دايم
الوجود مما يلزمه ليس بدايم الوجود اذ لا يجب ان يكون دايم الوجود فان كان ابطال النتيجة المدعاه
انها ضرورية يكون بهذه السبيل فاذن استحكام اليقين والضرورة فيها هو بان لا يكون فيها هذا
المطعن فتبين من هذا ان الذين يقتصرون في احد المبادي على ان يكون صادقة في نفسها او مقبولة اي معتبرة
فانها عند قوم او امام او مشهورة اي يعرفها كافة الناس ويراها من غير ان يكون اولية الصدق وربما كانت
غير صادقة كما يعرف في كتاب الجدل فقد يضلون السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها
في طلب اليقين مغالطة او غلط وبلاهة اذ يمكن ان يكون كاذبة واما الصادقات فاذا لم يكن مناسبة
للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجية غريبة لا يبين شيئا من الجهة التي بمثلها يقع اليقين العلمي وان
كان يقع بها يقين ما لانها لا يدل على العلل اذ العلل مناسبة للشئ وانما يعطي صدق النتيجة فقط لا ضرورة
صدقها او لمية صدقها وليس كل حق مناسبا وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي و
غير ضروري للاصغر فلا يخلو اما ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان لم يكن ضروريا كان اليقين بنسبته الى
الاصغر غير ثابت فلم يكن يقينيا محضا الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو موجود بالضرورة وان
كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط
عن الاصغر لانه غير ضروري له فحينئذ لا يبقى الشئ الذي كان علم بتوسط فيزول حينئذ الظن والشئ موجود في
نفسه فاما اذا علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه يمشي وكل ماش حيوان فاذا لم يمش بطل عنا العلم
الذي اكتسب بتوسط الشئ فلم يدر حينئذ انه حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه باق فان قال قائل ان
هذا اليقين لا يزول وان زال الحد الاوسط لان قولنا كل ماش حيوان معناه كل شئ موصوف بانه ماش
وقتا ما فانه حيوان دايما ما دام ذاته الموضوعة للمشي موجوده فان كل شئ موصوف بانه ماش وقتا فانه

حيوان يقينا وان لم يمش على ما علمت في كتاب القياس فيكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية لان حمل الحيوان
على كل موصوف بانه يمشي ولو مشى وقتا ما ضروري والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم فالجواب عن هذا
ان هذا انما يفيد اليقين لوجوه بالقوة الى قياس برهاني لولا ذلك لم يعد اليقين وذلك لان الكبرى
الضرورية الماخوذة ضرورتها على نحو ضرورة كتاب القياس لا على نحو ضرورة كتاب البرهان وهي قولنا
كل ماشٍ بالضرورة حيوان حقيقتها ان كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخ اما ان يكون
عرف بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان بالضرورة فلا يخ اما ان يكون عرف بالعلة ان كل ما من
شانه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلة واللمية لم يكن اليقين بها يقينا
حقيقيا كليا على ما اوضحنا قبل وان كان عرف فانما اكتسب اليقين بالقياس الى العلة وهذا الشيء
يكاد ان يكون من الاعراض الذاتية بالانسان من وجه وبالحيوان من وجه اخر على ما قيل في الابواب المتقدمة
فيكون انما صار هذا القول برهانيا لان الاوسط فيه عرض ذاتي وهو المشي ثم ان تحقيق حال المقدمتين
اذا عرفنا باليقين يرجع بالمقدمتين في القوة الى مقدمتين كبراها ضرورية وذلك لان قولنا كل
واحد مما يمشي وقتا ما فانه حيوان بالضرورة وقولنا كل انسان يمشي فانه في قوة قولنا كل انسان يصح
ان يمشي وهو صادق وصدق هذا معه واذا كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها وكان قولنا
كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان قولا يقينيا معلوما فعليته وكان الاوسط عارضا ذاتيا للمحمول ان
باعتبارين كان القياس برهانيا وكان كانك تقول كل انسان يمكن ان يمشي ويصح ان يمشي وكلما امكن
ان يمشي وصح ان يمشي فهو حيوان فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس انتج نفسا وليس يضر في
ذلك ان لا يكون هو هذا بعينه بالفعل فانه ليس اليقين انما جاء من كونه بالفعل هكذا بل لو لم يكن الا
كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين بل وقع اليقين بسبب كونه هكذا بالقوة ولو لم يكن في قوته ذلك لاستحال وقوع
اليقين به وكما انه قد كان يمكن ان ينتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة فلذلك يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية
عن مقدمات غير ضرورية وكما ان النتيجة الصادقة ولم يكن صدقها هناك من جهة القياس بل من جهة انها
كانت بذاتها صادقة وان من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض كذلك النتيجة الضرورية ههنا
لا يكون ضرورية من جهة اللوازم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي قوة الحدود وان تغلب على نحو
نتيجتها ضرورية وكما ان هناك قد يشك من اخر بكذب المقدمات فلا يدري ان النتيجة فيها صادقة او
كاذبة وان كانت صادقة في نفسها ما لم يعلم صدقها في نفسها بوجه اخر كذلك ههنا يشك فلا يدري هل النتيجة
ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها من وجه اخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا يلوح عنها
بل عن مقدمات اخرى وكما ان هناك لم يكن يمكن ان ينتج كاذبة عن صوادق كذلك ههنا لا يمكن انتاج غير ضرورية
ونسبنا الحد الاوسط ضروريتان والمقدمات العرضية وان كانت لا ينتج سببا ضروريا فقد ينتج بالضرورة

وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس كل قياس ينتج
ضروريا وما كان من القول منتجا بالضرورة وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعرى عن فايدة بل لا بد من ان
يتبعه فايدتان احديهما العلم بوجود شيء وان كان لم يكن يقينيا ما يجهل سببه ففرق بين العلم المطلق وبين
العلم النفسي كما انه فرق بين ان يعرف ان كذا كذا وان يعرف لم كذا كذا وهذا وان لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع
من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا ثبت دخوله لم يقصر عنه البرهان او يكشف عنه لميته والثاني تنبه الزام الخصم
والمخاطب عند ما يسمح بتسليم المقدمة وهذا يفيد من ياخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الحق
اياها وان يكون ضرورية ولا يكون ضرورية على النحو الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها
ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات الخاصة بكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما اعراضها
الذاتية وما سوى ذلك فهي اما ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة ولا يعلم منها لمية
شيء البتة فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر
بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسة والعدديات بالعدد
ولم يدخل في شيء من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا فيما يشتركان فيه وسيوضح هذا بعد فيكون
المقدمات مناسبة للنتيجة

فصل في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها وافتراق مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة

ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات
ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ولا يبرهن هي في تلك الصنائع اما لوضوحها
واما لجلالة شانها عن ان يبرهن فيها وانما يبرهن في علم فوقها واما لدنو شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في
علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض
الذاتية لها والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضه وهي
مشكوك فيها فيستبرأ حالها في ذلك العلم والمبادي منها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية
والذي لاجله ذلك هو الموضوع والذي منه المبادي ونقول ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة
بعلم ما مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم الطبيعي واعتقاد امكان انقسام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما
مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او
السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم
الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يتعدى ماله التقدير ما فان هذه الاشياء
هي المساويات في الكميات وذووها لا غير فان المساوات لا يقال لغير ما هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم و
المبادي الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها او عوارضها
الخاصة فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة به بل بجنسه مثل

عن كونه لميته ٤

المساواة فى مقدمات فى الهندسة والعدد وان كان استعمالها فى الصناعة تخصصت بها لان المساو
فى الهندسة مساوى مقدار وفى العدد مساوى عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمضادة فى مقدمات من
العلم الطبيعى والخلقى على ذلك الوجه بعينه فان المساواة ليس خاصا لموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ولا
المضادة ايض خاصة بموضوع العلم الطبيعى من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعى والاعتبار على الظ ولكن ان
كان شئ مما هو من الاعراض الذاتية محمولا على موضوع العلم او نوع موضوعه او جزء موضوعه فى المبادى كانت
المبادى خاصة كقولنا كل عدد زوج منقسم بمتساويين فالمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج
وان قلنا كل عدد منقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بنفس الموضوع فاما اذا كان الموضوع فى
المبدأ خارجا عن موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدأ غير خاص والمبادى العامة يستعمل فى العلوم على وجهين
اما بالقوة او بالفعل واذا استعملت بالقوة لم يستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل استعملت قوتها
فقط فقيل ان لم يكن كذا حقا مقابلة وهو كذا حق ولا يقال لان كل شئ اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب
لان هذا مشهور مستغنى عنه الا عند تبكيت المغالطين والمتاركين واذا استعملت بالفعل خصصت اما
فى جزويها معا كقولنا فى تخصيص هذا المبدأ المذكور فى العلم الهندسى كل مقدار اما مشارك او مباين فقد
خصصنا الشئ بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما فى موضوع فكقولنا المقدمة
العامة وهى قولنا كل الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية الى ان كل المقادير المتساوية لمقدار واحد
متساوية فخصصنا الشئ بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهذا على الاعتبار الذى مضى لنا ونقول ايض ان
المبادى الخاصة بمسائل علم ما على قسمين اما ان يكون خاصا بحسب ذلك العلم كله او بحسب مسئلة او مسائل او
يقول ان قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد بل يكون فى الحقيقة موضوعات
كثيرة يشترك فى شئ به اتحدت وذلك على وجوه فانها اما ان يشترك فى جنس هو الشئ المتحد فيه اشتراك
الخط والسطح والجسم فى جنس يتحد فيه وهو المقدار او يشترك فى مناسبته متصلة بينهما اشتراك النقطة
والخط والسطح والجسم فان نسبة الاول منها الى الثانى كالثانى الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان
يشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعنى الاركان والمزاجات والاخلاط والاعضا
والقوى والافعال وان احدث هذه موضوعات للطب لا لاجزاء موضوع فانها يشترك فى نسبتها الى
العادة او يشترك فى مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام فانها يشترك فى نسبتها الى مبدأ
واحد اما طاعة الشريعة او كونها آلهية وايض فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ على الاطلاق من حيث هو
هويته وطبيعته غير مشترط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب وربما
ان يكون قد اخذ على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا بنوعه ثم طلبت
عوارضه الذاتية التى تلحقه من تلك الجهة مثل النظر فى عوارض الاكر المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية وا

مركبة شرطية والمركب يتبع البسيط فيما يورده فيقول كل مسئلة بسيطة فهى منقسمة الى محمول وموضوع فلينأمل
او لا بجهة الموضوع فنقول ان الموضوع فى المسئلة الخاصة بعلم ما فاما ان يكون داخلا فى جملة موضوعه اما
نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع او كثير الموضوع مثل قولنا هل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وذلك
فى مسائل العلم الطبيعى واما نوع له كقولنا هل الهواء المحبوس فى الماء يندفع الى فوق بالطبع او لانضغاط
الماء وهل الغضب مبداه الدماغ او القلب والكاتبة من اعراضه فاما من عرض ذاتى لموضوعه كقولنا
هل الاضاءة الشمسية منتجة او عرض ذاتى لعرض ذاتى كقولنا هل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض
للحركة التى هى عرض ذاتى لنوع عرض له كقولنا هل ابطال الحركة هو لتخلل سكون فان الابطأ من عوارض بعض
الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية الزمن لا ابطؤ البتة وليقصد الان ناحية المحمول فيقول
ان المحمول فى المسئلة على انها مجهولة الانية ويطلب فيها الانية لا التى هى مجهولة اللمية ويطلب فيها اللمية
دون الانية لا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مجتمعا منهما اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة
فان المحمولات الذاتية التى يوجد فى حد الشئ يجب ان يكون بينة الوجود للشئ اذا تحقق الشئ كما قد
علمت وان كان يمكن فى بعضها ان يبين بحد او وسط لكن ليس كل بيان بحد او وسط فهو قياس فان الاوليات
قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل الاوسط
كلى للاصغر فتوسط بين الموضوع وبين المحمول وليس ذلك قياسا عند التحقيق فان القياس انما يكون قياسا
على الاثبات والابانة اذا كان على خفى السابق ويكون قياسا على اللم اذا كان على حقى اللم وقد يجتمعان وقد
يفترقان واما طلب ان هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو انما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشئ
طبيعة ما وكونه جنسا ما او فصلا ما لشئ امران مختلفان فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن
جهة اخرى بالقياس الى الانسان هو فصل جنسه فيشبه ان يكون انما يشكل فى مثل هذا انه هل هو جنس للانسان
او ليس بجنس وهل هو فصل له او لجنسه او ليس ولا يشكل انه هل هو للانسان موجود من جهة ما هو معنى من
شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد بينه ايض على وجود امثال هذه المحمولات
المقومة الذاتيات ببيان ما ليس تسليم الفطرة كما بينه على المبادى الاولية وايض قد يبرهن على وجودها
لشئ ما اذا كان عرف بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شئ او له فعل او
انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل انا يطلب هل النفس جوهر او ليس بجوهر والجوهر جنس النفس ولكن انما يطلب هذا
اذا لم يكن بعد عرفنا النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هى مضافة الى البدن وكمال له ويصدر عنها الافاعيل
الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شئ هو كمال لكذا ومبدأ لكذا فقط فيكون بعد ما عرفنا ذاتها فلا
يكون عرفنا ذاتها ووضعناها ثم طلبنا حمل جنسها عليها واذا لم يكن وضعناها بحقيقة ذاتها ثم طلبنا حمل امر
عليها ذلك الامر جنس لذاتها ولم يكن المحمول فى طلبنا بالحقيقة حين للموضوع فى القضية بل كان جنسا

لشيء اخر مجهول يعرض له هنا الذي يطلب المجهول له وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا يكون قد حصل نا معنى الموضوع
والمطابل عندنا منهما اسم فقط كما يطلب هل الصورة جوهر ام لا واما اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا
انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة كل هيئة لمادة
لا تقوم دونها تلك المادة بل يتقوم بها وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات او قابل متقدم دون
الهيئة التي فيها وان لم يكن الهيئة ولا شيء يخلف بدلها او كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك
الامر الذي هو مادة او قابل عرفنا ان الصورة جوهر ولم يحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة
خيال ومن الجوهر خيال احدهما يحتج ويقيس من غير حاجة الى القياس بل المطلوبات والمسائل اذا كانت
موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها من اعراضها الذاتية واجناس اعراضها وفصول اعراضها
واعراض اعراضها فان كانت موضوعاتها من اعراضها الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن
انواعه وفصوله واعراضه ولعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون
محمولات الصنفين من الموضوعات عوارض ذاتية للجنس كالمساواة لعلم من علم الهندسة والعدد وعوارض
ذاتية ما هو سببه جنس كالقوة والفعل والعلم الطبيعي فان القوة والفعل من العوارض الخاصة بالموجود
والمضادة ايض اذا استعمل في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه وانما لا يكون محمولة في
مسائل العلم الالهي الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحركة او متشابهة الحركة لا مضادة فيها
وان لم يتفق حركاتها من كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فهيأه للتغير بين الاضداد واما اذا كان هو اللمية
دون الانية فيصلح ان يجعل مقوم ما خذا اوسط بين بين مقوم اخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر له
اذ يكون الاكبر اولا للاوسط ونسبته بكون الاصغر كالمدرك فانه اولا للناطق والحساس ثم للانسان
فاقول ان كل ما لم يصلح ان يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح ان يكون محمولا في المقدمات البرهانية
البتة سواء كانت مبادي خاصة او مبادي عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون
محمولة على انواعها في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا
للاصغر ويكون كما ان العرض يجوز ان يبتدأ فيطلب فكذلك يجوز ان يسئل فيطلب جنسه او فصله وايضا
يجوز ان يكون الاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس
والفصول في جملة المحمولات واذا كان يمكن وجود العرض الذاتي لفصل الشيء او لجنسه اوضح منه
للشيء جاز ان توسط الفصل او الجنس ولذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للشيء او المفصول بالعرض
اعرف للشيء جاز ان توسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود
فان طلب طالب وقال لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر ولا يعرف
وجود جنسه فالجواب عن ذلك ان الجنس كما علمت ليس مما يحمل حمله على النوع وجها من وجوه الحمل البتة بل ما لم

يخطر معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يراع البتة النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب عن
الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر الجنس ولا جملة بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا
اخطر مع النوع بالبال حمل الفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك الموضوع ولم يلتفت الى حمل النوع عليه ولم
يخطر الجنس بالبال البتة وذلك اولى فان المخطر اياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال فكيف اذا
لم يخطر البتة **فصل في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل** نقول ان اختلاف العلوم
الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما اختلاف الموضوعات واما اختلاف موضوع واحد
وليفصل اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل
اختلاف موضوعي الحساب والهندسة فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذاك واما مع مداخلة مثل ان يكون
احدهما يشارك الاخر في شيء وهذا على وجهين اما ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والاخر اخص كالنوع
او الاعراض الخاصة بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب و
علم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في
جسد الانسان واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية واما القسم الاول
من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه للخاص عموم الجنس او عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود ولنوخر
الان هذا القسم واما الذي عمومه فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها من المجسمات
والمجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعي وموضوع الموسيقى
فان موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على قسمين قسم يجعل الاخص
من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم تفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر
فيه جزءا من النظر في الاعم لكن يجعل علما تحته والسبب في هذا الانقسام ان الاخص اما ان يكون انما صار
اخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا فلا يختص النظر بشيء منه دون
شيء وحال دون حال بل يتناول جميعه مطلقا وذلك مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص
جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص وان كان قد صار اخص بفصل
مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض تتبع
ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا
يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم ويجعله عما تحته كما ان علم الطب ليس جزءا من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته
واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعا بل يفرده صنفا ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار
اخص وصنفا ليبحث اي عوارض ذاتية يلزمه وهذا ايض يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علما تحته
وبالجملة فان اقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك

العلم اربعة احدها ان يكون الشئ الذى به صار اخص عرضا من الاعراض الذاتية معينا فينظر فى اللواحق
التى تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى فان
الطبيب ينظر ببدن الانسان وجزو من العلم الطبيعى ينظر ببدن الانسان لكن الجزو من العلم الطبيعى الذى ينظر فى
بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق التى يعرض له من حيث هو
انسان لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن عوارضه
التى له من هذه الجهة والقسم الثانى ان يكون الشئ الذى به صار اخص من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا
ولكنه مع هيئة فى ذات الموضوع لا نسبة مجرده وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب سببا واحدا او
نظر فى العوارض الذاتية التى يعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به مثل النظر فى الاكر المتحركة بحسب النظر
فى المجسمات او الهندسة والقسم الثالث ان يكون الشئ الذى به صار اخص من الاعم عارضا غريبا وليس
هيئة فى ذاته ولكن نسبته متجردة وقد احد مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر فى العوارض الذاتية
التى يعرض له من جهة اقتران تلك النسبة مثل النظر فى المناظر فانه ياخذ الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك
موضوعا وينظر فى لواحقها الذاتية وهى لذلك ليست من الهندسة بل بحسب الهندسة وهذه الاقسام الثلثة
يشترك فى ان الشئ المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل
موضوع الاعلى عليه والقسم الرابع ان لا يكون الاخص يحمل عليه الاعم بل هو عارض لشئ من انواعه كالنغم
اذا قلت الى موضوع العلم الطبيعى فانها من جملة عوارض يعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعى ومع ذلك
فقد اخذت النغم فى علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها امر غريب فيها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها
من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المط فى النغم ثم يجب ان
يوضع لا بحسب العلم الذى منه ما اقترن به ذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب وانما قلنا لا من
جهة ذاتها لان النظر فى النغمة من جهة ذاتها نظر فى عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض انواعه
وذلك جزو من العلم الطبيعى لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذى قبله اعنى القسم الذى جعلنا
مثاله الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر فى العارض المقرون به بل بحسب العلم
الذى ينظر فى العام بموضوعه اذا علم الاكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما
هنا هو موضوع تحت العلم الناظر فى العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعى بل تحت الحساب
واما الذى عمومه عموم الموجود والواحد فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التى تحته جزوا من علمه
لانها ليست ذاتية له على احد وجوه الذاتى فلا العام يوجد فى حد الخاص ولا بالعكس بل يجب ان
يكون العلوم الجزوية ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر
العلوم تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم اخر ولان

ما ليس مبدأ الوجود بعض الموجودات دون بعض بل هو مبدأ لجميع الموجود المع فلا يجوز ان يكون
النظر فيه فى علم من العلوم الجزوية ولا يجوز ان يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزوية ولا يجوز ان
يكون بنفسه موضوعا لعلم جزوى لانه يقتضى نسبته الى كل موجود ولا هو موضوع العلم الكلى العام
لانه ليس امرا كليا عاما فيجب ان يكون العلم به جزءا من هذا العلم ولانا فذ وضعنا ان من مبادى العلوم ما
ليس بينا بنفسه فيجب ان يبين فى علم اخر اما جزوى مثله او اعم منه فينتهى لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان
يكون مبادى سائر العلوم تصح فى هذا العلم فلذلك يكون كان جميع العلوم يبرهن على قضاء شرطية متصلة
انه مثلا ان كانت الدايرة موجودة فالمثلث الفلانى كذا والمثلث الفلانى موجود فاذا صير الى الفلسفة
الاولى فبين وجود العدم فيبرهن ان المبدأ كالدايرة مثلا موجود فح يتم ببرهان ان انما يتلوه موجود فكان
علما من الجزوية لم يبرهن على غير شرط والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل
والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر وفى غاية النظر اما فى الموضوع فلان الفلسفة الاولى
انما ينظر فى العوارض الذاتية للموجود والواحد ومباديهما ولا ينظر فى العوارض الذاتية لموضوعات علم من
العلوم الجزوية والجدل والسوفسطائية ينظران فى عوارض كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتى ولا يقتصر ولا واحد
منهما على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم الجزوية لعموم موضوعها وهما اعم نظرا من العلوم
الجزوية لعموم موضوعهما وهما اعم نظرا من العلوم الجزوية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان او
معوجا لكل بحسب صناعة وقد يفارقهما من جهة المبدأ لان الفلسفة الاولى انما ياخذ مباديها من المقدمات البرهانية
اليقينية واما الجدل فبدأه من المقدمات الذايعة المشهورة فى الحقيقة واما السوفسطائية فبدأه من
المقدمات المشبهة بالذايعة او اليقينية من غير ان يكون كك فى الحقيقة وقد تفارقهما من جهة الغاية لان
الغاية فى الفلسفة الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقدور الانسان وغاية الجدل الارتياض فى الاثبات والنفى
المشهور مدرجا الى البرهان ونفعا للمدينة وربما كانت غايتها العلية بالعدل وربما كان ذلك العدل بحسب المعاملة
وربما كان بحسب النفع والذى بحسب المعاملة فان يكون الالزام واجبا مما يتسلم وان لم يكن اللازم حقا ولا
صوابا واما الذى بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراائى بالحكمة
والقمر بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم المنفعة فى موضوع واحد يكون على وجهين فاما ان يكون احد
العلمين ينظر فى الموضوع من جهة ما مثل ان الانسان قد ينظر فيه جزو من العلم الطبيعى على الاطلاق
وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعى ولكن لا على الاطلاق بل انما ينظر فيه من جهة انه يصح ويمرض
واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التى ينظر الاخر فيها مثل ان جسم العالم او
جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعا ولكن جسم الكلى هو موضوع العلم الطبيعى بشرط وذلك الشرط هو
ان له مبدأ حركة وسكون بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وذلك الشرط هو ان له كما وانهما وان اشتركا فى البحث

عن كون ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من جهة ما
هو ذو طبيعة بسيطة هى مبدأ الحركة وسكونه على هيئته ولا يجوز ان يكون هيئته الذى يسكن عليها السكون
المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة فى اجزائه فيكون فى بعضه زاوية ولا يكون فى بعضه زاوية لان
لان القوة الواحدة فى مادة واحدة تفعل صورة متشابهة واما المهندس فنقول ان الفلك كرى لان مناظره
كذا والخطوط الخارجة اليه يوجب كذا فيكون الطبيعى انما ينظر من جهة القوى التى فيه والمهندس من جهة الكم
الذى له فيتفق فى بعض المسائل ان يتفقا لان الموضوع واحد وفى الاكثر يختلفان ويقول من راس ان
العلوم المشتركة اما ان يشترك فى المبادى واما ان يشترك فى الموضوعات واما فى المسائل والمشتركة
فى المبادى العامة لكل علم بل المشتركة فى المبادى التى تعم علوما مثل العلوم الرياضية المشتركة فى ان الاشياء
المساوية لشئ واحد متساوية وتلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد فى المبدأ
الذى ذكرناه واما ان يكون المبدأ الواحد منهما اولا وللثانى بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر مثل الحساب
وعلم الموسيقى يشتركان فى هذا المبدأ لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا
وقبله للمناظر وكذا حال الحساب من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ فى علم مسئلة فى علم اخر وهذا على وجهين اما
ان يكون العلمان مختلفى الموضوع بالعموم والخصوص فيبين شئ فى علم اعلى ويوجد مبدأ فى علم اسفل وهذا يكون
مبدأ حقيقيا او شئ فى علم اسفل ويوجد مبدأ للعلم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس الينا واما ان يكون العلمان
غير مختلفين فى العموم والخصوص بل هما مثل الحساب والهندسة فيجعل مسائل احدهما مبادى لمسائل الاخر فان
كثيرا من مبادى المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية قد برهن عليها قيل فى المقالات العددية وهذا
لا يمكن اذا لم يكن بين العلمين شركة فى موضوع او فى جنس موضوع واما الشركة فى المسائل فهى ان يكون المطلوع
فيهما جميعا محمولا الموضوع واحد والا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين فى الموضوع
فاذا الشركة الاولية الاصلية التى العلوم هى على موجب القسم الثالث وهو الشركة فى الموضوع على وجه من
الوجوه المذكورة وهى ثلثة اما ان يكون احد الموضوعين اعم والاخر اخص كالطب والعلم الطبيعى والهندسة
والمخروطات وساير ما اشبه ذلك واما ان يكون لكل واحد من موضوعى علمين شئ خاص وشئ يشارك
فيه الاخر كالطب والاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن احد باعتبارين مختلفين فصار
باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا لذاك كان جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعى
واذا تكلمنا فى الموضوعات والمبادى والمسائل ويجب ان يتكلم فى نقل البرهان **فصل فى نقل البرهان من علم**
الى علم وتناوله للجزويات تحت الكليات وكل تناول الحد نقل البرهان على وجهين فيقال احدهما على
ان يكون شئ ماخوذا مقدمة فى علم ويكون برهانه فى علم اخر فيتسلم فى هذا العلم وينقل برهانه الى ذلك العلم
اى يخالفه على العلم ويقال على وجه اخر وهو ان يكون شئ ماخوذا فى علم على انه مطلوب ثم مبرهن عليه ببرهان

حده الاوسط من علم اخر فيكون اخر القياس وهى الحدود صالحة للوقوع فى العلمين كما برهن على زوايا المخروط
البصر فى علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان
البرهان عليها ذلك وكذا البراهين التى تقوم على الاعداد التى فى علم التاليف وان كان الداعى الى هذا لا
شئ من نفس الامور بل ضرورة ما على ما سيبينه بعد ونحن نعنى ههنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم
الثانى وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت العلم الاخر وبالجملة ان يشتركا فى الموضوع حتى يشتركا فى اثار
اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا الوجه هو ان يكون احدهما تحت الاخر فيجوز ان ينقل البرهان من العام
الى الخاص فيكون العام يعطى العلة للخاص على ما سيوضح بعد واما اذا اشتركا فى الموضوع على الوجوه
الاخرى فيمكن ان يتفقا فى القياس فانه اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من
هذه المقدمات والاكبر عارضا لذلك الجسم او لذلك المقوم وهو الماخذ الاول من ماخذ البرهانيات او كان
الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا اخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو
الماخذ الثانى من البرهانيات ليس غيرهما على ما اوضحناه كان نحو النظر فى العلمين واحدا وان لم يكن هكذا
لم يكن القياس برهانيا فى كلاهما جميعا بل عيناه ان يكون برهانيا فى احدهما غير برهانى فى الاخر او هو فى كلاهما
غير برهانى اذ بينا ان البرهان لا يخرج عن احد هذين الماخذين واشبعنا القول فيه ثم من المحال ان يتفق فى احد
الماخذين علمان متباينا الموضوع او متباينا نحو النظر فى الموضوع ولهذا السبب ليس للمهندس ان يبين هل
الاضداد لها علم واحد اولا فان الاضداد ليس من جملة موضوع علمه ولا من العوارض الذاتية له او الجنسية
واذا كان الامر على ما حققناه فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم اعلى الى علم تحته كالبراهين الهندسية
يستعمل فى المناظر والعددية يستعمل فى التاليف ويجب ان لا يتفق نحو علمين متباينين فى الموضوعات
والاعراض وان لا يكون شئ من العلوم ينظر فى الاعراض الغريبة ولا فى الاعراض التى يعرض للشئ المنحى
لا نما هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا فى الشكل والخط والمقابلة اذا وقعت بين المستدير والمستقيم
فان امثال هذه وان كانت يوجد بوجه ما فى موضوعات الهندسة فليس يعرض لها بما هى هى بل هى عوارض
خارجية قد يعرض لاشياء غير الجنس الذى يختص بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل فى التعليم الاول
لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان كلية حتى يكون يقينية لا يتغير بتغير الامور الشخصية فوجب
ان يكون نتايجها كذلك كلية ودايمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزوية الفاسدة بل على
احوالها قياس بما يدل على ان الامر هكذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا ايضا
بها علم الا العلم الذى بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ثم
عرض واتفق ان دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولا لا يقتضيه نفس ذلك الحكم ولا الشخص يقتضى دوامه
تحته فليس احدهما يقتضى دوام النسبة مع الاخر فاذن النسبة بينهما عارضة وقتا ما والعلم اذا

بالجزوى اعنى الشخص علم بالعرض وكلما اذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو في الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان
فانه ان مات او فسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت احدى
المقدمتين غير كلية وهى الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت دايمة لكانت النتيجة
دايما فكان دايما بوصف الشخص الفاسد بالاكثر ولو بعد فساده وهذا محال واما غير كلى فان الكلى سيبقى و
هذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان يحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلى محمولا ابدا او وقتا ما وقع ان يكون
برهان وليست المقدمتان كليتين ودايمتين فاذا لا برهان على الفاسد ولا قياس ايضا كليا بل قياسات في
وقت وسنبين بعد ان كل حد فاما ان يكون مبدأ برهان او تمام برهان او نتيجة ويكون برهانا متغيرا
منقلبا ويكون الاجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحدود اذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات
انما يفارق كل واحد منها اما شيئا خارجا من نوعه او شيئا في نوعه فاما مفارقته لما هو خارج عن نوعه فيجوز
ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل بما له طبيعة النوع واما الاشياء
التى في نوعه فانما يفارقها بامور غير ذاتية بل بخواص له عرضية ويمكن ان يكون مشاركاته في نوعه بالقوة
بلا نهاية وله مع كل واحد منها فصل اخر عرضى لا ذاتى فان الاشياء التى تحت النوع النوع الواحد يتفق
كلها في الذاتيات فاذن لا يجوز ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك في نوعه الا قريبا جدا يكون
بما هو شخص اصلا لانه ان من يقول كان ذلك القول من عرضيات كلا من ذاتيات ومن عرضيات غير محدودة
واما القول الذى من الذاتيات الذى يعرفه لا من اشخاص انواعه بل من ساير الانواع فليس له لانه هذا
الشخص بل لان له طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد ايضا بالعرض مثل البرهان ولقايل ان يقول انكم
قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان يكون كلية لا محالة ونحن قد علمنا ان من مقدمات البراهين ما هى جزوية
وذلك اذا كانت المطالب جزوية والبرهان الجزوى وان لم يكن في شرف البرهان الكلى فانه برهان يعطى اليقين
والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان يعطى اليقين والعلة
في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلى يقال على وجهين فيقال كلى بقياس الشخص المخصوص ويراد
به ان الحكم فيه على كل سواء على كله وبعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ويقال كلى بالقياس
الجزوى والمهمل ويراد به ان الحكم على موضوع كلى وعلى كله والمقدمة الجزوية غير الشخصية فان موضوعها
كلى والبعض ايضا الذى يختص بالحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كليا كقولنا البعض الحيوان
ناطق فاذا الوجه الذى اشترطناه في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزوية ولا يدخل فيه الشخصية
وقيل في التعليم الاول ولان الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد وقد برهن عليها وتحد مثل
كسوف القمر فيجرى ان يشك شاك انه كيف وقع لها مع فسادها برهان وحد فالجواب ان كسوف القمر على
الاطلاق نوع ما بذاته يدل على كسوفات قمرية جزوية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان

والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودايمة يقينية وكذا الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق
ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا قمريا في وقت حاله وصفه كذا يمنع ان يقال على كثيرين
حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كل شمسية او قمرية كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع
ان يقال على كثيرين وعلى ما سلف ما شرحه فاذا انما صار الكسوف الواقع في وقت كذى غير كثير لا لان معناه
اذا تصور منع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان امور اخرى من خارج ولاستحالتها اذ ليست الشمس الا
واحدة والقمر الا واحدا والعالم الا واحدا وعرض للكسوف ما عرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه
واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت ما معين فانما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول ساير الفاسدات
وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه فيه
كل كسوف عددى كان ويكررا وجود الوهم معه ولقايل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان كلية
لا من الانسان ان الفاسد لا يبقى به يقين فكيف صار القوم يسوون ان الفاسد لا برهان عليه ولا
يسوون الا لان مقدمات البرهان كلية فالجواب ان الغرض ليس ذلك ولكن معنى القول هو انه لما كان الحكم
اذا اخذ محمولا على الموضوع وليس دايما في كل واحد منه حتى لم يكن كلها بحسب الكلى في البرهان اعرض الحكم
للشك والانتقاص اذ كان يتغير في البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به اذ اخذ مطلقا كذلك حال الجزوى
التغير اذا كان الحكم محمولا على الموضوع وليس دايما في كل وقت له فيعرض الشك والانتقاص اذا كان يتغير
في البعض من الازمنة والمتغير لا يعين به فكانه يقول ان السبب الذى اوقع في الامور العامة حاجة الى
ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والا منع اليقين موجود بعينه في الحكم على الشخصيات وذلك هو
التغير وعدم الدوام فيكون الكلى موردا للتنبيه على العلة لا لان مكونه نفس مقدمة بيان

فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها وكيف يكون اختلاف العلتين في اعطاء اللمية والانية وقيل في التعليم الاول انه يجب ان لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات
صادقة فقط بل يجب ان يكون مع ذلك اولية مناسبة غير اوساط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على
الكل فقط لكن يجب مع ذلك كله ان مناسبته على ما اشرنا اليه مرارا كثيرة فكما ان يكون القياس الذى
اورده بروسن على تربيع الدايرة ماخوذا من مقدمات صادقة في نفسها مقبولة على الكل الى انه كلا
ليس ببرهان هندسى لان مقدماته غير مناسبة فبيانه كما علمت بالعرض والعرض في هذا التربيع ان بين
ان دايرة مساوية لشكل مستقيم كيف كان عدد اضلاعه فانه يمكن ان يحل الى مثلثات مثلا ثم يمكن ان
يوجد لكل مثلث مربع مساو له ويحلها ايضا مربع واحد مساو فيكون ذلك المربع مساويا للدايرة فيكون ذلك
المربع حد الدايرة ومن بروسن عرضه ذلك بان قال ان الدايرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير
الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هى فيه فيكون مساوية لكل شكل مستقيم

ضلع م

الخطوط كثير الزوايا هو اكبر من كل مستقيم خطوط تقع بها واصغر من كل مستقيم خطوط تقع خارجها
فقد وجد ايضاً شكل مستقيم الخطوط مساو للدايرة وقيل في التعليم الاول قول محتمل وهو ان هذا الكلام
بيان غير خاص بطريقة الهندسة بل هو عام مشترك فيه ويوجد لاشياء اخر وتطابقها وليست تلك الاشياء
متناسبة الجنس اي مشتركة في الموضوع او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على الشروط
البرهانية ان السبب فيه هو انه احد مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي
هي اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال التي في الدايرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيطة
هي اشياء متساوية اي كالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكور ولو هذه المقدمة غير خاصة
بالاشكال بل بالاعداد وبالازمنة وغير ذلك فلذلك صار البرهان غير مناسب والظن ان هذه المقدمة
المستعمل في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات
التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزو وان كل كم اما مساو واما انقص فان هذين
اولا للكم ثم للمقادير والعدد واذا ازيد ان يجعلا خاصين باحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم
من الجزو وقيل في الاعداد ان الكل اكبر من الجزو وايضاً قيل في المقادير ان كل مقدار اما مساو لمقدار
اخر واما ازيد او انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد اخر واما ازيد واما انقص ومن هذا الجنس ما
يقال تارة ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وتارة الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما
اشبه ذلك وجميع هذه على نحو ما انكره هذا المتاول وبالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزوية من
المبادي مبادي خاصة المحمولات لموضوعاتها بل والخواص باجناسها ايضاً التي تشترك فيها ولكن
ينقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا يمكن ايضاً ان يعمل بهذه المقدمة فيقال ان الاشكال
او المقادير ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها فهي متساوية فيصرح
مبدأ ملايما فان لم يصر هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادي الاخر يصير مبدأ لكن الوجه الذي عندي في
هذا ان هذه المقدمة انما ينفع اذا اخذت هكذا ان الدايرة واسطة بين اشكال بلا نهاية بلا نهاية في
القوة محيطة بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل هذه واصغر من كل تلك باعيانها وههنا شكل مستقيم
الخطوط لا محالة هو اكبر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة فالدايرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط
متساويان فان فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم يعرض غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان
بينهما متساويين الا ان يوضع تلك الاشكال على ترتيب منفصل وهذا لا يمكن في الاشكال لان كل
شكل يعوضه اصغر من الدايرة فهناك شكل اخر اكبر منه واصغر من الدايرة بل يحتاج ان يقع هذه الداخلة
والخارجة اشكالا بالقوة بغير نهاية فيكون ح قد اخل من وجهين احدهما في البرهان والاخر في المط اما في
البرهان فلانه تكلم على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير

والاشكال ولا من العوارض الذاتية لجنس الكم بل اعم من جميع ذلك لانه اعم من العوارض الذاتية بالموجود
وانما ينقل من العلم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له بذاته من جهة ما هو موجود
الى العلوم الناظرة في اشياء تحت الموجود اذا كانت تلك الاشيا من شانها ان يكون بالقوة وبالفعل
كالامور القابلة للتغير والحركة واما الصورة الهندسية فانما يوجد مجردة عن المواد مشارا اليها في الوهم
والعقل بالفعل على انها امور موجودة واما الخلل في المط فهو سببه هذا بعينه لان ذلك الضلع المتوسط
ليس مشارا اليه بالفعل انما يشعر اليه على انه موجود بالقوة بين امرين ما بالقوة مجهوله والبيان الذي
يبين ان مضلعا مثل هذا ليس يكون ايضاً هندسيا بل اما جدليا واما منطقيا اي من العوارض الغريبة
وانا اظن ان لهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا وقيل في التعليم
الاول يجب ان يكون الحد الاوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا
ويكون انما قام البرهان على الشي من جهة ما هو هو مثلا لو اردنا ان يبين ان ثلث زوايا المثلث مساوية
لقايمتين فيجب ان ياخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث او لجنس المثلث وبالجملة للموضوع الذي
للمثلث من عوارضه الذاتية فان جاء حد اوسط من جنس اخر فيجب ان يكون من جنس اعلى وينتقل عنه
الى ما تحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر والحساب والموسيقى ويكون السبب في ذلك هو المشاركة
في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون ح العلم الاسفل يعطي برهان ان والعلم الاعلى يعطي برهان لم
وذلك لان المقدمات يكون في العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات
غير معلومة العلل ومعلوم ان نتايجها لا يكون على الحقيقة يقينية ما لم يحصل اليقين بمقدماتها
وانما يحصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذا كان الاوسط انما هو بالذات في العلم الاعلى
فهناك يظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل احد ذلك البرهان من العلم الاعلى الى الاسفل
فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم
في المسئلة التي بعينها يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا التاويل يحب ان
يجعل المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى في المسائل ويكون
لا محالة مشاركا في الامور الذاتية للموضوع في المسئلة فيكون مشاركا في الوسط فيكون ح حال الا
برهن في كل واحد منهما ما برهن به في الاخر ولا يفترقان الا بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم
بل يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه بيناه حيث تكلمنا في حال
الموسيقى والمناظر لا على الوجه الذي قيل وبالحقيقة فان الوجه الذي في الموسيقى والمناظر
فهو رخصة يدعوا اليه الضرورة وقصور الانسان عن عدد ما يحتاج اليه قبل وفيه في نفسه
فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا في امر يحتاج الى العدة ولولا ذلك لكان بالحري ان يبرهن على احوال الخطوط

التى يوجد فى المناظر واحوال الاعداد التى يوجد فى الموسيقى لا فى علمى المناظر والموسيقى بل فى علمى الهندسة
والحساب وبعد تابعها لاصحاب المناظر والموسيقى ولما كانت المنة الانسانية قاصرة عن معرفة جميع
المقدمات التى يحتاجون اليها فى المناظر والموسيقى حاجة ما اذا كان ذلك كثيرا لم يكن اعداد مسبوقا
بل اعد من ذلك ما يفتقر اليه الاصول دون الفروع او يفتقر اليه الاصول المشعورة بها دون اصول يشعر بها
بعد فلما اوقع الامعان فى الاستنباط حاجة الى مقدمات اخرى كسل عن ان يفرد عن العلمين ويلحق بالعلم
الذى هو منه ولنرجع الى ذكر اختلاف معونة العلمين على اللم والان فنقول اما العلمان المختلفان فى العلو
والدنو ففى الاكثر انما يتم البرهان المعطى اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطى الاعلى الاسفل مقدمات يوجد
مبادى البرهان ومن هذا القبيل ايضا يكون فى احدهما برهان حده الاوسط علة ما وفى الثانى برهان اخر حده
الاوسط علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة العلة فيكون الاسفل لم يعطى العلة بالتمام وكثيرا ما يكون
امثال هذه المسائل فروده فى العلمين والسبب فى ترديدها قصور من الناس عن المبالغة فى التميز مثال له ان
العلم الطبيعى والفلسفة الاولى يشتركان فى النظر فى سائر الحركة الاولى وبيانها لكن العلم الطبيعى يعطى العلة
التى هى الطبيعة التى لا ضد لها والمادة البسيطة التى لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض فسادا وتغيرا و
الفلسفة الاولى يعطى العلة الفاعلة المفارقة التى هى الخير المحض والعقل المحض والغاية الاولى التى هى
الوجود المحض فالبرهانان فى العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعى مع انه اعطى برهانا ما فانه لم يعط البرهان
اللمى مطلقا بل اعطى ان ذلك مساير ما دامت المادة ماخوذة وتلك الطبيعة موجودة والعلم اعطى البرهان
اللمى الدايم مطلقا واعطى علته علة دوام المادة والطبيعة التى لا ضد لها فيدوم مقتضاها وكذلك العلم الطبيعى
يعطى العلة فى كون الارض غير كرية بالتحقيق ووقوع الماء فى قعور منها حتى ينكشف اذ تمها فى بعض النواحى
فيكون سبب ذلك فى العلم الطبيعى ان الماء بالطبع سال الى القعور والارض ما يشبه لا يتشكل بذاتها
بل يحفظ الاشكال الاتفاقية واذا اتفق لاجزائها كون وفساد بقى مكان الفاسد قعرا ووهدة ولم
يجتمع لاجله الباقى على الشكل الكرى وبقى مكان الكاس ربوة وكذلك الحال عند اتفاق سائر الاسباب التى
يوجب نقل جزء منها عن موضعه واما الماء والهواء وغير ذلك فكل يجتمع على شكله اذا زيد عليه او نقص منه
وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكرى الذى لا يجوز غيره ان يكون مقتضى طبيعة البسيط اما فى الفلسفة
الاولى فيكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية وهو ان يستقر الحيوانات على مواضعها الطبيعية والحال
فى البراهين ما قلناه ههنا ما هو على الاكثر من حال معونة الاعلى فى اللم واما فى الاقل فربما اخذ العلم
الاعلى مبادى اللم من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادى موقعة فى الصحة على صحة سادا انما بيان
فى العلم الاعلى او يكون ويبين بمبادى من العلم الاعلى اكثر انما يبين بها ناسا فى العلم الاعلى مسائل ليست
مبادى لها وللجزء والذى فيه من هذا العلم الاسفل بل كان بعض مسائل علم واحد يكون مبادى

بالقياس الى بعض المسائل فيه بوساطة مسائل منه هى اقوى الى المبادى منها فلا يبعد ان يكون مسائل
علم ما يبين بمبادى من علم اخر ثم يصير تلك المسائل مبادى لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر بلا دور
فيكون هذا حال مسائل يبين بها مسائل ما من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادى الماخوذة من العلم
الاعلى بوجه فذلك مثل ان يبين بالمبادى التنبيه بانفسها او بالحس او بالتجربة واذا كانت هذه
مبادى مسائل من العلم الجزوى هى مبادى المسائل من العلم الاعلى صارت بوساطة العلم الجزوى مبدأ
ما المسائل من العلم الاعلى لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم اسفل ولا علم فوق بل انما يمكن
ان يعطى اللم من هذه فى العلم الاعلى ما كان مساعا على المبادى النعمه بنفسها واعلم ان الامور الجزوية
الحسية والتجربية هى اقرب الى العلوم الجزوية منها الى العلوم الكلية كما ان الامور العامة العقلية
اولى بان يكون المبادى المقتضية منها مبادى العلوم الكلية فانها كان اشد عموما فهو اولى بان يكون
مبدأ للعلم الذى هو اشد عموما واما العلوم التى ليس بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض فكثيرا ما
يكون احد العلمين معطيا فى مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر المعطى فيه برهان اللم
مثل ان العلم الرياضى يعطى فى كرية الماء برهان ان بالدليل والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم وكذلك القول
فى كرية الارض ووقوعها فى الوسط وكرية الاجسام السماوية فان الرياضى يعطى برهان الان والطبيعى يعطى
برهان اللم فى جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم التى ليس
بعضها تحت بعض يعطى الاخر مبدأ لم مثل العدد والهندسة فى مسائل المقالة العاشرة ولا يتفق فى
العلوم الجزوية ان يعطى علمان متغايران اللم لمسئلة واحدة ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك فانا
سنوضح بعد ان العلل كم هى وانها كيف يكون حدودا وسطى واذا كانت حدودا وسطى فكيف يكون حتى يكون
معطية للبرهان التام واما ههنا فنقول على الجملة ان الاسباب اربعة مبدأ حركة اى الفاعل وما
جملته والموضوع وما فى جملته والصورة وما يجرى مجراها والغاية وهى التمام الذى لاجله يكون ما يكون
واليه يسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها لشئ واحد بالذات
وربما كان الشئ ليس له من الاسباب الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان للشئ
جميع هذه الاسباب واذا لم يكن للشئ مادة وحركة فان الفاعل الذى يقال له انه فاعل صحوا اخر يقال
ويكون نسبته اليه نسبة داخلة فى صورته وكذلك غايته فكلما هو مجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطى من
الاسباب ما هو صورته فقط ويسمى العلوم المختصة بمثله علوما انتزاعية بالذات كالعلوم الناظرة
فى الموجودات التى صورها مفارقة للمواد على الاطلاق ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم الرياضية
فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات للموضوعات ولكن مفارقة الحدود لها وذلك لان موضوعاتها
امور غير معينة بالنوع فان المثلث كما تكون فى خشبة كذلك يكون فى ذهب فليس يقتضى طباعها موضوعا

معينا بل كيف اتفق فليس شئ من الموضوعات التى يوجد فيه داخلة فى حدودها لهذا السبب واما الصور الطبيعية فان لكل واحد منها مادة دائمة ملايمة لها بالنوع لا يمكن ان يوجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا فى مادة اخرى فطباع تلك الصورة مختصة بتلك المادة فلذلك يدخل المواد فى حدودها والامور الطبيعية هى التى يجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها فمن العلوم ان ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه ماخوذة من علل صورية فقط فلا يجوز ان يشترك فى البرهان عليه علمان اذا اريد بالبرهان برهان اللم واما اذا كانت له علل مختلفة فلا يخ اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل للامور الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى فانها مفارقة للموجودات الطبيعية اما السبب الفاعل فبالذات واما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه بالذات واما ان يكون كل تلك داخلة فى موضوع الصناعة اى اما كانت انواعا لها او كانت من عوارضها الذاتية مثل السبب الفاعلى والتمامى والمادى والصورى لموجودات ما طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان او اسباب نوع او اسباب جنس اخر من الكاينات الطبيعية او الطبيعيات التى ليست بكاينة فان اسبابها الظاهرة كلها طبيعية ويشرح هنا فيما هو الجمهور كالانسان فان سببه الفاعل الظاهر لها انسان او نطفه او قوة فى نطفه او قوة فى نطفة وصورة فيها وهذه الثلثة اما نوع موضوع الصناعة واما صورة واما عرض ذاتى داخل فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادى اما اركان او الاخلاط او الاعضا وهو من انواع الجسم الطبيعى وسببه الصورى النفس وهو من حيث هو صورة ما للجسم الطبيعى وكال ماله وسبب الكمال الغائى الذى يخصه وجودا كمل جوهر يمكن حصوله من مبادى كاينة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شانه ان يبقى نفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن ان يوجد فى غيره وتبينه ان يكون الفاعل والصورة والغاية فى الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان يكون الغاية التى هى غير الصورة فى الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ومن عند مبدأ اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان انسانية ما وصورته انسانية وهى غاية الفعل الطبيعى واما الكمال الاخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى تعريض الاضراس للطحن فهى مقصوده عند مبدأ اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعية ومقصود له وكان الغاية فى الطبيعيات غايتان غاية هى صورة وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى مثل التعريض وغاية بعد الصورة المقصودة قصدا اوليا فى حركة التكوين وهو مثل الطحن وهى غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول مطلقا ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا غريبين من جنس الصناعة والفاعل والغاية ربما كان غريبين فان قد مهدنا هذه الاصول فنقول اذا امكن ان يكون بعض اسباب الشئ خارجا عن موضوع صناعة وواقعا فى صناعة اخرى امكن ان يكون على المسئلة

٦٢ الضرورى

برهانان من علمين واما اذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يكن فى غير ذلك العلم اعطاء برهان اللم فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مبادى خاصة وهذا السبب يغلط فيظن كثير من الاشيا انا علمناه بالحقيقة اذا كانت المقدمات الماخوذة فى قياساتها صادقة ولا يكون علمناه العلم الحقيقى اذ لم يكن مناسبة

فصل

من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين فى العلوم على مباديها والا فما يبين به المبدأ هو المبدأ والعلم به احق من العلم بما قيل انه مبدأ له وبعض مبادى العلوم بين بنفسها وبعضها يحتاج الى بيان وكلاهما من المستحيل ان يبين فى العلوم التى هى لها مبادئ اول اما البين بانفسها فلا يمكن بيانها فى ذلك العلم ولا فى علم اخر واما ما ليس بينا بنفسه فانما يمكن بيانه فى علم اخر وخصوصا فى علم اعلى ومبادى العلم الاعم الذى تحته سائر العلوم بحسب حالها بين بنفسها وبعضها ماخوذ من علوم جزوية تحته على ما قلنا وذلك قليل وموضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود خفى الحد مثل الجسم الطبيعى لم يوضع وجوده فى العلم بل اشتغل بان يوضع حده فقط وما كان خفى الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده ايضا ووضع وجوده هو من جملة مبادى الصناعة التى يسمى اصولا موضوعة لانه مقدمة مشكول فيها يبتنى عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان يكلف وضع الامرين فضلا وربما وضعوا الحدود فقط فى الشئ الذى هو خفى الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشئ موجود وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقولهم فى فاتحة علوم الهندسة ان النقطة شئ لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض فى هذه الموضوعات فانها هى المطلوبة كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البناء قبل البرهان عليها انما يوضع فى فاتحة الصناعة حدودها ان كانت خفية الحدود واما ان كانت ظاهرة المائية مثل المساواة والزائد والناقص وما اشبه ذلك فى علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمنطق فى الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب والمسدس فى الحساب فهذا القسم انما يوضع فيه الحدود فقط واما المبادى فيجب ان يكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق حتى يمكن ان يعلم بها شئ اخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا ولا بد من تصورها والا لم يكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعة الاتية فى نفسها وموضوعة مائية الاخر فى فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت اعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل فاذن الموضوعات ان احتيج الى التنبيه على وجودها وضعت وضعا ولا برهان عليها فى الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فيجد حدا

٦٢ والمسدس

فقط ان احتيج اليه ولا يوضع موجودة الا عند الفراغ عن اقامة البرهان فى مسئلة ليتبين منه انها
موجودة لموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادى التى ليست اصولا موضوعة وليست مصادرات فان
وضعها من التكلف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك وان نازع فيها منازع فلا
ينقلب بذلك اصلا موضوعا او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول الخارج
دون القول الداخل فاما القياس الذى يتكلف احيانا فى تصحيح شئ من ذلك او سكت مخالف فيه من
السوفسطائية فان ذلك كله نحو القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستانف
واما المبادى التى قد يشك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها ويفهم مائية اجزائها فانها ان لم يكن
منه تصور الاجزاء والحد فليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه فيه حكم بل انما يوضع لتفهيم اسم فقط
اللهم الا ان يسمى انسان كل مسموع فى فواتح الصناعات اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة اشيا
يصدق بها وهى فى نفسها صادقة يجتمع من التصديق بها ولو بالوضع مع مقدمات اخرى نتيجة والحدود
ليست كذلك ولما قيل فى التعليم الاول هذا فظن لظن لعله يسبق الى بعض السامعين انه ربما كان من
المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله او لمسئلة منه ما هو منه كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان سائل
سال وقال قد يرى فى العلوم اصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يندرج منها الى المسائل مثل ما ان المهندس
يقول خط آب لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك ومثلث آ ب ح مستقيم الخطوط متساوى الاضلاع
ولا يكون فى الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك انتاج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا
لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما فى الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوى الاضلاع
فى الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان الى مثله
والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض وكذا على مثلث بالحقيقة متساوى الاضلاع المستقيمة
بل انما خط ذلك وشكل هذا اعانة للذهن بسبب التخييل والبرهان هو على المعقول دون المحسوس ودون
المتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد من التخييل لما احتيج الى الشكل البتة فقد بان بان الاصول
الموضوعة يصدق بها وعلل التصديق بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحدود وايضا فان كان كل اصل
موضوع فهو محصور كلى او جزوى وليس شئ من الحدود بمحصور كلى ولا جزوى فليس شئ من الاصول الموضوعة
بحدود على انه لا حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هى صورة
مفارقة لكل نوع منها مثال يشبهه قائم بذاته عقلى موجود لا فى مادة فبالحرى ان يقع الشك وحله
ما يتعلق بالبرهان ويجب ان يذكر اولا السبب الذى حمل اولئك على هذا الظن فنقول انما وقع اولئك
القوم فى هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا ان هذه العلوم كلها انما ينظر فى موجودات ما فاما
المعدومات فلا فائدة فى النظر فيها ثم الموجودات اما واقعة تحت الفساد والتغير واما دائمة الوجود غير متغيرة

وايضا اما محسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها ولا حد لها والمحسوسات ليست ايضا هنا
عليها ولا محدودة من جهة ما هى محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية اخرى فالبرهان ليس
يقوم على الشمس من جهة ما هى هذه الشمس بل من جهة انها شمس مجردة من ساير العوارض اللاحقة
لها والشخصية العارضة لها وكذا الحد ليس لها من جهة ما هى هذه الشمس فاذا كان كذلك كان
البرهان على صورة معقولة مجردة عن المادة لئلا يكون محسوسة ولا قابلة للفساد وكذا الحد
فبعضهم وضع ذلك العدديات فقط وبعضهم للعدديات والصور الهندسية وبالجملة للصور التعاليمية
دون الطبيعية ورمى اليها الطبيعية وكان ماخذ هولاء فى الاحتجاج شيئا اخر وهو ان هذه مستغنية
عن المادة فى الحد وكذا فى الوجود فقالوا واما ما يضعه الرياضى من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه
والخط والشكل الحقيقى عقلى وعليه البرهان وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات
مبدأ الهندسيات واما افلاطن فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات
فيتمها اذا كانت مجردة مثلا واذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية وجميع هذا باطل فان الصور
الطبيعية لا يكون هى هى اذا جردت عن المادة والصور التعليمية لا يقوم بلا مادة وان كانت
تحد لا بالمادة والكلام فى ابطال هذه الاراء والقياسات الداعية اليها انما هو فى صناعة الفلسفة
الاولى دون المنطق وعلوم اخرى بل يحسن فى المنطق بوجه من الوجوه ان يبين ان هذه وان فرضت
موجوده فلا مدخل لها فى علم البرهان ولا هى موضوعة لهذه البراهين التى نحن فى تعليمها لان هذه
البراهين وان كانت بالذات واولا لامور عقلية كلية فانها ما ساوى بالعرض للمحسوسات والفاسدات
فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح فى العين على الاطلاق فيصح
على هذه العين واذا صح ان كل انسان ما انه حيوان والبرهان ما لا بد من ان يكون فيه قول كلى ليكون شاملا
للكثرة الجزوية ويمكن ان يحمل الكلى والمحكوم عليه بالحكم الكلى حدا اوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد
ما حكم عليه حكم على الكثرة واما الصور فانها ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على
الكثرة واما الصور فانها ان كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزويات
الشخصية فلا يمكن ان يكون حدودا وسطى فى اثبات شئ على الكثرة من الجزويات الشخصية وذلك
لان المثل وان انزلنا انها تعطى الكثرة اسماءها فلا يمكننا ان نقول انها يعطى حدودها لانه ليس شيئا
من الجزويات بصورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان
يكون طبيعة الانسان المحسوس يحمل عليها طبيعة الانسان المثالى وهذا الانسان حيوان ناطق مائت
وذلك لا حيوان ولا ناطق الا باشتراك الاسم ولا مائت فكيف يقال للشئ من هذه انها تلك كما يقال
انها حيوان فاذن الصورة المثلثة لا تعطى اسماها وحدودها معا للكثرة والجزويات فلا يصلح ان

يتحد حدودا وسطى في برهان على الجزويات وان كان ذلك البرهان برهانا لعرض ولذلك لا يجوز
ان يكون حدودا كبرى واما انها ليست حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى اما ان يكون
اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان الموجودات
وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضا امور ايحكم عليها حكم بوجه ما
على اعيان تلك الموجودات لانها ح يكون حدودا وسطى وقد بينا انها لا يكون حدودا وسطى
ولا هي ايضا الموضوعات الاولية لهذه العلوم حتى يكون انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانا
ايضا انما يطلب اعراضا ذاتية لامورها اما اعيان واما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليست المثل
على احد الحكمين فليست الصور والميل المفارقة اذا داخلة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بنوع

تمت المقالة الثانية بتوفيق الله

المقالة الثالثة من الفن الخامس فصل في المبادى والمناسبة وكيف يقع في العلوم

المبادى الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الاول الذي منه منشعب كلها اعنى قولنا ان كل شئ اما ان
يصدق عليه السالبة ليس بوضع في العلوم وضعا بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمنا
بل انما يوضع فيها على ماقيل في التعليم الاول على وجوه ثلثة وجه يجب ان يعتبر في تكميل التصديق
بالمقدمة الكبرى لنعم مثله في النتيجة وذلك بان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة فلا يجوز ان
تصدق سالبة وان كانت سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا
الاعتقاد يعتقد دايما وان لم يلفظ به بالفعل لانه يعلم انه اذ هو موجب فليس بسالب واذ هو سالب
فليس بموجب البتة وان السلب والايجاب لا يجتمعان وان كل شئ يصدق فيه احدهما فلا
يحتاج الى التصريح به وانما يكون هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر
الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت قلت في الاكبر مثلا وكل انسان حيوان اضمرت وليس
ليس بحيوان او ابحاث ان الكاتب حيوان فاضمرت وليس ليس بحيوان وبالجملة ما جعل موضوعا يحكم محمول
فليس موضوعا لمقابله واما من جهة المحمول فليس يستمر ههنا هذا حتى يكون الحيوان في القياس
محمولا على الانسان وليس محمولا على ما ليس بانسان اذ يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس
محمولا على ما ليس بكاتب فان هذا لا يستقيم لان المحمول يجوز ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض
فهذا وجه واحد والوجه الثاني كما يقال في الخلف انه ان كان قولنا ان آب ليس صادقا فقولنا
ليس آب صادقا فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله
ذلك لان كل شئ اما ان يصدق عليه الموجب او السالب والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا
فانه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على انه نافع في تكميل مقدمة كما في الاول ولا تكميل قياس كما في

الثاني بل بان يختص اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مباين واما مشارك
فياخذ فيه بدل الشئ سيما ما خاصا بالصناعة وهو المقدار ويدل الموجب موجبا ما خاصا بالصناعة
وهو المباين لانك لا يحتاج ان يأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم بل بحيث ينفع في ذلك
العلم فان ذلك يكفيك وهذه العلوم العامية الواجب قبولها يشترك العلوم فيها لا على انها ما فيه
البيان اى الموضوعات اوله البيان واياه يبين وهي المسائل على انها من الذي منه البيان والجدل
يستعملها من جهة ان كل اولى مشهور والجدل ايضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادى
الواجب قبولها وكما يشارك في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس بمحدود النظر في شئ من
الوجوه وكل علم فانه محدود النظر في الوجوه الثلثة من الموضوعات والمبادى والمسائل واما بيان ان
الجدل ليس بمحدود النظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن احواله بل الجميع عنده
سواء والبرهان يقتصر عليه واما برهان انه ليس بمحدود النظر في المسائل فذلك من وجهين احدهما
انه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي العرضية ايضا فهل
انه ليس ينظر هل الخط المستقيم اذا قام عليه خط كان كذا او كذا بل هل هو احسن من المستدير او ليس وهل
يضاد المستدير او ليس والثاني لانه قد يتفق ان يحضر الضدين والنقيضين معا بقياسين في وقتين
من المشهورات كل واحد منهما جدلي على ما سمعته من حيث نتكلم في الجدل فتارة نعكس من المشهورات
ان النفس لا يموت وتارة نعكس منها ان النفس يموت واما بيان انه ليس ايضا محدود النظر في المبادى
فذاك من وجهين احدهما انه لا ياتي بالمبادى الذاتية للشئ بل كيف اتفق والثاني انه باحد المبادى الاولية
والصادقة والمشهورة التي ليست بصادقة معلوما يتسلمه من المخاطب وقد يجعل كل واحد من المتقابلين
مبدأ القياسية ذلك في وقت وهذا في وقت على ما علمت واما البرهان فانه محدود الموضوع محدود المسئلة
والذي ثبته وتبصر محدود المبادى التي منها تبين ويكاد ان يكون الحق هو انه ليس في العلوم مسئلة غير طرفي
وذلك ان السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو ان يتكافى في تسليم الطرفين مقاعد السايل فانهما كان نحارقا واستمر
في عقد قياسه والقياس المبرهن اذا سلم له المعنى النافع له في عقد قياس انتفع به وان سلم مقابله سلب ولا يمكنه
الاستمرار فلا يكون بسؤاله حج فايدة اذ كان انما ينتفع بالواحد فيجب ان ياخذه ماخذا من غير مسئلة ولكن
قد يقال مسئلة علمية على وجهين احدهما نفع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي النقيض المعلوم انه هو الحق وانه
لا ابتداء الحدث او المخاطب وانما سبيل للتقرير والتعديد لا على سبيل المسائل الجدلية والثانية في المخاطبات
الامتحانية التي يكون في العلوم ولا يبالى فيها بتسليم اى طرفي النقيض كان على ما استعمله والمسئلة
الامتحانية فانها من وجه علمية ومن وجه ليست علمية فانها علمية من جهة ان مباديها مبادى ليست علمية
من جهة ان العرض ليس فيها اثبات علم فلذلك اذا حققت لم يكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية

المطلقة محدودة وليس كل سوال هندسيا ولا ظنيا ولا حسابيا ولا من علم من العلوم الاخر بل المسئلة
الهندسية مثلا انما هي اما عن مقدمة صحت وبان بالطرق الهندسية ويراد ان يبان بها غيرها فيكون
عن مبدأ خاص بالمط واما عن مبدأ عام للمسائل الهندسة خاص بالهندسة يبين بها المطالب الهندسية
ولا يبين هو في الهندسة وكذلك الحال في المسائل المنظرية اما ان يكون منظرية خاصة يتبين فيها
او يكون هندسية وهو مبدأ العلم المناظر فان مباديه من الهندسة فيكون مسائل هندسية وا
هي مبادي مناظرية من وجه ومسائل هندسية واما انه كيف يكون ذلك حتى يكون مطالب هندسية هي
ايضا مسائل هندسة فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في نفسها
مسائل وهي هندسية لانها ناضجة في الهندسة فيكون المسائل الناضجة في الهندسة مسائل هندسية
واما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى انها مسائل هي في الهندسة وقد فهم هذا الموضع من التعليم
الاول على وجه اخر وهو ان يكون المسئلة من وجه هندسية على انها مبدأ مثلا للمناظر فهي من المناظر
وليست مناظرية بل هندسية ويكون المسئلة من وجه اخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة
مضافة الى علم اخر وهذا التاويل ليس بجيد ولا بين الامرين باين يعترف به بل انما يعني بالمسئلة ههنا
المطلب المسئلة التي يوجد مقدمة من ذلك مبدأ لا يتم بيانه في ذلك العلم ومن ذلك ما من شانه ان
يبين في ذلك ويبنى به غيره ايضا فالمبادي مسائل هندسية اي مسائل ناضجة في الهندسة والمطالب
مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس لو بهما مسائل هندسية بنوع واحد وان كانا من حيث
هما ناضجان في مطالب اخرى من الهندسة لا يختلفان واذ اخفقت اعتبار معنى المسئلة فلا يجوز ان يكون
المبدأ مسئلة العلم الذي هو مبدأ فيه لان المسئلة في علم ما اخر جزء من ذلك العلم يكتسب بمباديه
والمسائل متميزة عن المبادي وليس احد من اصحاب العلوم يمكنه ان يبين مباديه من جهة ما هو صاحب علمه
فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مادته والمناظري من جهة ما هو مناظري كذلك وان
يكلف المناظري ذلك في مباديه فقد صار هندسيا ومن جهة الهندسة ما يبين مباديه وان يكلف
المهندس ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مباديه ومبادي جميع العلوم
تبين في علم ما بعد الطبيعة وكما انه ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مباديه فكذلك لا كلام مع من تناقض
مباديه ولا كلام معه لا يبنى على مباديه ولا ايضا يلزمه ان يحث عن كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان مهندسا ان
يحث عن المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان يعرف عن ماذا يحث وعلى السائل ان يعرف على ماذا
يسأل فاذا كان السائل انما يخاطب المهندس في امور هندسية مبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب والا
فليس بمصيب ولا ايضا مطلوبه ينكشف في الهندسة بالذات بل عسى بالعرض وكذلك المحث المهندس فلا كلام
له مع من ليس بمهندس فان كليهما فضل ويجري مجرى ذي الماحديم ان المسئلة التي ليست علميه اي ليست مثلا

هندسية على وجهين احدهما ان يكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم والاخر ان يكون بوجه داخلة
فيه مثلا لو ان انسانا سأل في الهندسة عن الاضداد هل علمها واحد فقد سأل مسئلة من
حق الفلسفة الاولى او عن عددين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع عن عددين مربعين فقد سأل
مسئلة حسابية او قال مثلا هل طرفا الذي بالكل والاربعة متفقان فقد سأل مسئلة بالنقية
فاي هو لا سبيل في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جهل هذا كان جهله غير
هندسي على الاطلاق وفرق بين الخطا والجهل المطلق على ما يوضح بعد في موضعه فكل خطأ جهل وليس
كل جهل خطاء ولو ان انسانا سأل على سبيل المعبر هل خطان وقع عليهما خط يصير الزاويتين
اللتين سادلان متساويتين يلتقيان او ظن في نفسه انهما يلتقيان لم يكن هذه المسئلة تقريرا
هندسيا ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي
يقال على وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن لعدم القوة في الشيء كقولنا ان النقطة لا
وزن لها ولا نهاية لها وان اللون غير مسموع والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي
من شانه ان يتحرك انه ليس بمتحرك فالمسئلة غير الهندسية والظن الغير الهندسي على الوجه الاول هي
التي لا يكون في قوة حدودها ان يكون هندسية او تصير بفعل ما هندسية مثل قولنا ان طرفي
الذي بالكل والاربعة متفقان او غير متفقين انهما كان خطا فان هذه الحدود لا يمكن ان يرد الى مسئلة
هندسية او ظن هندسي فان ازيل حاله الذي هو الايجاب الى السلب فليس في قوة حدود هذه المقدمة
ان يصير هندسية واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون هندسية بسبب ان نسبتها الى الهندسة
ردية وان كانت هندسية من وجه لكن حدودها بالقوة هندسية وان كانت بالفعل لا ترى ان
تلك الحدود اذا حفظت وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية بينهما الى نسبة سلبه فقيل مثلا ان
الخطين الواقع عليها خط كذا وكذا لا يلتقيان صارت المسئلة ح هندسية فهذه المسئلة بالقوة
هندسية وبالفعل مضادة للهندسية وانما كانت الاضداد انما ينسب الى موضوع واحد وجنس
واحد فلا باس ان يقال من هذه الجهة لكليهما مسئلة هندسية او ظن هندسي

فصل في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل وفي ان الرياضية بعيدة عن الغلط وغير بعيدة منه وبيان اختلاف ما ذكر في التحليل والتركيب

ان الجهل المضاد للعلم هو الذي ليس انما يعدم معه العلم فقط
بل ان يعتقد ويرى صورة مضادة بصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني من وجهي اللا علمي واللا هندسي
قلما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع الاسباب واظهرها امران احدهما التباس مفهوم حدود
القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الانخداع يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا
في المقدمتين والمعنى مختلف والثاني حال التاليف وشكل القول الذي لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل

الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه ذلك واما القسم الاول فانه مما لا يقع في التعليميات
لان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به بل لكل لفظ
منها معنى مفهوم بحسب العرض او بحسب ما سبق من التحديد ثم معاني تلك الالفاظ مرتبة من الخيال فكما
يفهم في العقل للفظ منها معنى كذلك يقوم له في الوهم خيال وحد خياليه حقيقة ذلك المعنى و يحفظه
ولا يدع الذهن يزيغ عنه في يكون الحد الاوسط مضاعفا اى واحدا بعينه يوجد مرتين بين
معلومين فينتج ضرورة واما في العلوم الاخرى وفي الجدل ايضا خصوصا فلا يكون هذه المعاون
بل يكون الفاظها في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن غاير في النفس وغير معاون بخيال ملائم
لذلك المعنى يحرسه ويحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال اللايح منه في الذهن مناسبا لمعنى و
العرض معنى اخر فيزيغ الذهن عن العرض الى الخيال والخيال فيما سوى التعليميات في اكثر الامر مضل
وفي التعليميات هاد مرشد ولذلك صارت المسائل الرياضية تصعب وتعليمها الا بان تشكل
اشكالا محسوسة معلمة بحروف ليكون ذلك معونة للخيال ويقويه اذ كان لا يخاف من ذلك
فيها ما يخاف في العلوم الاخرى واما في العلوم الاخرى فاذا لم يكن معونة فيها من قبل الخيال
وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة راع الذهن ويخص الجدل ان وحدانية
معنى اللفظ المستعمل فيه قد يكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه
فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظ النور ولفظة الدايرة فان لفظ الدايرة
عند المهندس محدوده المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم ترسم فيكاد يقع عنده ان الدايرة
المشكلة والشعر الدايرة الاجزا بعضه على بعض والبيان الدوري مفهوم لفظة الدايرة في
جميعها قريب من مفهوم اللفظ المتواطي فيشكل صدق قول القايل كل دايرة شكل وربما ظن انه
ليس كل دايرة شكل وربما ظن انه ليس كل دايرة بشكل فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما الا ان
يرسم ويميز ذلك ولما كان وقوع اسم الدايرة او ما اشبه الدايرة على امثال هذه المعاني ليس
في الحد وجب ان يكون قولنا كل دايرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض
ان اريد ان يكون مقدمة واحدة ووجب ان لا تناقض قول القايل جدليا كان يسمى او غير
جدلي ان كل دايرة شكل كانه يحمل الدايرة بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا
مشتركا مناقضة بان يقال له ان الدايرة الشعرية ليست بشكل لان المناقضة مقدمة بنفسها
ومناقضة بالقياس الى غيرها وما لم يصر اولا مقدمة في نفسها لم يصلح ان يصير مناقضة لغيرها
ولا يكون الكلام مقدمة وليس معنى الدايرة فيها يحصل فاذا حصل معناها وحصل معنى قول القايل
كل دايرة شكل لم يكن هذه مناقضة لها بل انما يظن انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بهما لا يكون

في الحقيقة مقدمة اذ كان اما ان يصير هذه المناقضة غير مقدمة للجهل الكاين بمعنى موضوعها
الذي هو الدايرة بان لا يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون قد اخذ موضوعها
وهو الدايرة في قولهم كل دايرة شكل على معنى كل ما يسمى دايرة لا على معنى كل ما له معنى الدايرة
وكلا الامرين يمنعان ان يكون هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة صحيحة في انها مقدمة
مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة فما لم يتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضة ولا مناقضة
ولنرجع الى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات
فنقول ان العلوم الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر الامر الشكل الاول ومن جزوية الضرب الاول
وربما استعمل الضرب الثاني فلا يقع فيه مغالطة بتاليف القياس الا في الندرة النادرة جدا
واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا او انخداعا لانه متصرف في الاشكال
وفي الضروب ويستعمل الحقيقي والمظنون وخصوصا التاليف الكاين من الموجبتين في الشكل
الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل لمن يريد منهم مثلا ان يبين ان النار كثيرة الاضعاف
في النسبة فهذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وان كانت قد بعد منتجة في الظاهر وانما يمكن
ان يصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة اذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول
فيمكن ان يعكس كبراها كلية فيرجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف
في التحليل بالعكس وذلك لان في التعاليم يوجد محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض
بسبب الحدود وهي العوارض التي يعرض للاشيا بذاتها ومن جهة ما هي هي من حيث لها حدودها وكلها
محصورة معلومة واكثرها منعكس فاذا كان مط واريد ان يطلب له قياس من طريق التحليل بالعكس
طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة وهي لواحق محدودة ومعلومة فتصاب عن كثب
فيكون سبيل التحليل فيها سهلا وكان سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها
ايضا سهلا لان ما هو على عكس سهل سهل وبطريق التركيب يندرجون من مسئلة الى مسئلة من
غير ان يخلوا بمقدمة ذات وسط ويتجاوزوا عنها الا بعد ايضاحها بالقياسات القريبة منها ويكون
البرهان فيها بريدا محدودا والطريق منهوجا والجدل يخالف في جميع هذا اما اولا ففي التحليل بالعكس
وذلك لان الاوساط يكون امورا كثيرة مشوشة فانها يكون امورا عرضية وذاتية ويكون من
العرضيات صادقة وكاذبة بعد ان يكون مشهورة فيتضاعف مطالب الاوساط فيصعب تحليلها وليس انما
يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل وفي الصادقة منها لانها قد ينتج من كواذب اذا
كانت مشهورة او مسلمة او منتجة منها ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد وهو انها كانت يكون
مقتصرة على الصادقات واما ثانيا ففي التركيب لان التحليل ربما صعب عكسه وهو التركيب لان التركيب فيه

ليس يكون على تاليف مستقيم متباعد عن غير ذوات اوساط ثم يستمر على نظام بل يكون كيف اتفق
وباى اوساط اتفق وربما عكس الترتيب فى الجدل فجعل ما يشبه الجدل مقدمة نتيجة لتلك
المقدمة بيان لها بعينها فى مجادلة اخرى فيناقض التركيب وربما وقع ذلك فى بعض مقدمات
الجدلى التى ان سلمت بعدميتها وعقد القياس وان لم يسلم عاد من التركيب الى التحليل فيتحلل
التركيب مواضع التحليل وهى مواضع المباحثة عما لا يسلم ويطلب له حدا اوسط مرة اخرى وهنا
هو التحليل فيختلط تركيبه بالتحليل واما ما سافى البرهان وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه معنى
بريد البرهان التعليمى من جهة انه يتزيد لا بالتوسط على ما بينا بل باضافة حد من خارج اما الى غير النهاية
او بعض مسدى برهانا على شئ منقطع عن الاول كما فعل اقليدس حتى اشتغل بزوايا حول خط
قايم على خط ومثلا ان يكون سن اولا ان العدد الفرد عدد ذو كم محدود بتوسط انه عدد ذو كم ثم
بين ايضا الزوج كذلك فلا يكون قد استمر بل عدل ومن احب ان يفهم الخلاف فى الحدين الاوسطين
كرر الفرد فى اوسط احدهما والزوج فى الاخر ويمكن ان يفهم انه يعنى به البرهان الجدلى فيكون كانه يقول
لان البرهان فى نتايج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط بل تارة برهان على الاستقامة
وتارة تعدل الى جانب فيداخل فى اوساط المقدمات نتايج اخرى انواعا كثيرة من المداخلة ان يجعل
الحد الاكثر شيئا واحدا مثلا والحدين الاخيرين مختلفين فيقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد
فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد ذى كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ويقول ايضا
العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذو كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا
متناه فيكون هذا قياسا اخر شارك القياس الاول لا فى النتيجة ولا فى الحد الاكبر وقد يحول ههنا
الى جانب اخر فى كبر القياس والنتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه يريد به جانب الجدل ليتبين ان
اكثر قياساته على هذه السبيل ويقل فى البرهان هنا وفى التعليميات لانها منعكسة الحدود ولان
هذا المثال يليق بالجدليين من حيث المقدمات ومن حيث انه على مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان
يفهم هذا الموضع فى التعليم الاول على هذا الوجه بل على عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكبر
تصرفا واكثر شعبا هدفا فانه اقل نتايج فان الجدل لا يتغلغل الى الكلام فى جميع المسائل فانه لا يفى
بذلك مشهوراته وما يبنى عليها وذلك لانه يحتاج فى كل مسئلة الى قياس خاص فما كان بين مثلا
بالف وسط لا يمكن ان يحضره ولا ايضا ينتفع فى جدله ببيان شى يحتاج الى اوساط كثيرة جدا لا
يفى المخاطب بايرادها كلها وقت المجادلة والقياس البرهانى فلا يرى باسا فى ان يكون مطلوب انما
يتوصل اليه بالف وسط وفى مدة طويلة فهو يمعن فى التركيب على الاستقامة ولا يرى باسا فى
العدول ايضا عن اوساط وحدود صغرى الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب

مثلا خ

فصل فى استيناف القول على برهان لم وان ومشاركتهما ومباينتهما فى الحدود واختلافهما
فى علم وفى علمين قد تقدم منا القول فى ابانة الفرق بين برهان ان وبين برهان لم وبقى ان نحادى
بكا منا ما قيل فى التعليم الاول فيقول ان الحدود قد يقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين
احدهما ان يكون المط واحدا بعينه فيكون عليه قياسان احدهما لا يكون قد وقيت فيه العلة الاولى
اى القريبة للامر الموجبة له لذاته ويكون هذه العلة قد وفيت فى الاخر فيشترك القياسان فى
ان كل واحد منهما اعطى العلية للامر ويفترقان فى شيئين احدهما ان احد القياسين ومقدمته محتاج
الى متوسط هو العلة القريبة والمعلول القريب فلذلك لم يعط فيها الحقوق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة
الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين وسنزيده تفصيلا بعد واما الوجه الثانى فان لا يكون قد اعطى فى
كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى فى احدهما ما ليس بعلة اصلا فانه قد يمكن ان
يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الاخر من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كلمع الكوكب
الذى هو مع لبعدها وهو مما ينعكس على العلة وهى بعيدة ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذى هو مع
كريته وهو مما ينعكس على العلة وهى كريته او كان ما ليس ايضا معلولا ولا علة مثل دلالة ثبات
الهالة على هجوم المطر عن السحاب الذى فيه الهالة فانه يمكن ان يكون مع منعكس او علامة منعكسة
وان لم يجب ذلك فربما لم يكن المع منعكسا بل كان اعم مثل اصابة السدسة الاصطباح او كان اخص
مثل التدخين عن النار وكذلك العلامة على ما علمت فبين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو
العلامة ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف وان كان الاعرف نسبة المعلول
او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسط والعلة حدا اكبر فكان ذلك وجها
من وجهين هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامعة وكل مضئ غير لامع فهو
قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وايضا الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضئ لامع فهو بعيد
فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من اللمع وسلبه مسبب ومعلول ذلك البعد وهنا
للقرب وكذلك قولك القمر يتزيد ضوءه كذا وكذا وكل ما يتزيد ضوءه كذا وكذا فهو كرى فالقمر كرى فهذا
ايضا الحد الاوسط فيه مع الاكبر فهذه امثلة الضرب الثانى من برهان ان فلو ان هذه الحدود
الوسطى فكان القرب والبعد المباينة والمتحيرة اعرف من اللمع واللالمع والكرية اعرف للقمر
من هيئة قبول الضوء لكان يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى فيها لان الكواكب المتحيرة قريبة
فانه لا يلمع او يقال ان القمر كرى وكل كرى فانه يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهان لم على انه
يجوز ان يعلم اولا ان بالمع ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دورا لان البيان الاول لم يطلب فيه
لم البتة واما البيان الثانى فلم يطلب غير ان البتة فيكون هذا قريبا من المصادرة على المط ليس

بعدها خ

وجهين خ

مصادرة على المط ففى امثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد ان نعلم ان صرفا الان ثم نعلم
لم صرف ثانيا من هواد ناعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثاله ان نعلم
بالعلم الرصدى ان القمر كرى الشكل لانه تستضى كذا او كذا فيكون هذا محفوظا ثم يعرف من علم
الطبيعى ان الاجرام السماوية يجب ان يختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم
والان جميعا ثم يقال لذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى انت غير شاك به فى انيته فانما
يحمل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه اخر وذلك لانه قد يمكن ان يكون لشئ واحد معلولات ولوازم
مقارنة لا هى علل ولا معلولات مثل ان يكون معلول شئ واحد ويكون منعكسة عليه ويكون
له ايضا علل ذاتية منعكسة عليه ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما اعرف
من وجود الشئ له ووجود تلك العلل ايضا لذلك الموضوع اعرف من وجود الشئ له فان جعل
الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات كان
برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه فربما قد انشعب الى وجهين
احدهما الوجه الذى يكون مواده مشتركا فيه ما للامرين ولكن يجرى الامر فى الامرين على العكس
والثانى الوجه الذى يكون مواده مختلفا فيها واحد احد المختلفين الذى ليس هو العلة وسطا و
تارة فاعطى برهان ان واحد ثانيهما الذى هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا
فعلى هذا الوجه يجب ان يفسر هذا الموضع حتى يكون الان واللم لشئ واحد والذى يفسره قوم اخرون
وجه يكون فيه الان لشئ واللم لشئ اخر ولنرجع الى تفصيل القسم الذى لا يكون فى احد قياسيه
على قرينه ويكون فى الثانى علة قريبة واما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم
الاول ما هذا لفظه وايضا فى الاشياء التى توضع الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان
على اللم هو اذا كان اخذ بالعلة نفسها فان لم يخترها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان وانما
يعنى بالعلة العلة القريبة لكن قوله الاشياء التى يوضع فيها الاوسط خارجا يحتمل معنيين احدهما
ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على ترتيب الثانى مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا
ولا يكون اعطى العلة القريبة فيها كما يقول فى الشكل الثانى ان الحجارة لا يتنفس لانه ليس بحيوان وكل
متنفس حيوان وهذا التاويل اظهر ويكون انما نسب الى الشكل الثانى لانه كما علمت اولا انما لسلب وهذا
نقع فى البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع فى الموجبة فاما التفسير الثانى وهو الاصوب وان لم
يكن الاظهر فهو انه يعنى بالاوسط الاوسط فى القياس والوجود جميعا وهو العلة القريبة على
انها منعكسة ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب فى اجزاء القياس بل بدل منه خارج
فان الحجارة فى مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس ما وضع وهو كونه ليس بحيوان بل ما بان خارجا وهو

كونه غير ذى رية فانه اذا كان للايجاب مطلقا علة منعكسة فرفع تلك العلة علة السلب وكان السلب
مطلقا اذا كان له علة منعكسة فقابل تلك العلة علة الايجاب ولو كان علة انه لا يتنفس كونه ليس
بحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من غير المتنفسات ما هو
حيوان بل علة التنفس اخص من الحيوانية وهو وجود الرية وعلة عدم التنفس اعم من عدم الحيوة وهو
عدم الرية لكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه يتباعدون من العلل القريبة الى البعيدة
كما قيل ان بلاد صقالبة ليس فيها زمان زاد ليس فيها كروم ولو قيل اذ ليس فيها خمور لكان عسى قد
اذنت العلة القريبة فى الاغناء عن المطربين ولكنه اعطى علة العلة فلم يوضح المط المقصود ولم يبرهن و
قيل فى التعليم الاول انما يمكن ان يكون هذا فى الاكثر فى علمين اذا كان احدهما تحت الاخر بمنزلة
علم المناظر عند علم الهيئة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد وعلم ظاهر
ان الفلك تحت احكام النجوم اى احكام علم الهيئة فان هذه العلوم يكاد ان يكون الاعلى والاسفل
فيها متواطى الاسم وانما قيل يكاد ولم يقل بالحقيقة وذلك لان العلمين من هذين يسميان الى
شئ واحد من وجه فان الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما نظر فى حال الاجرام والابعاد وكذلك النجوم
التعليمى ونجوم اصحاب الملاحة فان كلاهما ينظران فى مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمى وتاليف
اللحون الصناعى السماعى كلاهما ينظران فى حال النغم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران فى اشكال
وخطوط ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران فى مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك الذى
لها نسبة المواطاة وليست بالحقيقة مواطاة لشيئين احدهما ان العلمين فى بعض الاصناف المذكورة
لا يشتركان من النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقى ينظر فى عدد ما بحال وهو مقادير ما للنظر اليها
نسبة وعلم فى المنظور فيه واستقرت نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه وكيفيته فليست النسبة
مقابل لبعضها اولا ولبعضها اخرا وهذا يمنع المتواطى الصرف واذا اشتركت اشياء فى المعنى ذا لم
يتساو فيه بل اختلف بالتقدم والتاخر او الاستحقاق والنقصان والزيادة كما بينا لك من قبل
ولما كاذب يكون هذه من المتواطية اسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما فى
المسائل لكن اختلف فان العلم الاعلى يعطى اللم والعلم الاسفل يعطى الان على نحو ما كنا نحن انفسنا
اوضحناه فى موضعه ثم قيل وذلك لان العلم بان هو لمن يحس بالامر فاما العلم بلم هو لاصحاب التعاليم
معناه ان العلم بان هو للملاح والعلم بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمتدرب فى صناعة الموسيقى
العملية والعلم بلم لصاحب علم التاليف التعليمى وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الاول
وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا ما لا يحسون بالجزويات ولا يشعرون
بها غلطا منا جى عليها وكثيرا ما يسمع التعليمى او العالم بالموسيقى بعد الذى بالاربعة او الطنين او غيرها

والتعدي

ذلك من الابعاد المنفعة فلا يحس به ولا يعلم انها متفقة مع انه يعلم السبب في اتفاقها لان عنايته
بالامر الكلى لا الامر الجزوى وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع
او الصناعة فان المقادير والمسوحات وان كانت لا يكون الا فى المادة فان المهندس ينظر فيها
وينظر فيها لذاتها لا لما عرض لها من وجود فى مادة على ما اوضحناه من قبل فهذا القسم هو الاول
وقد يكون على وجه ثان وهو ان يكون جزو من علم ما تحت عن علم اخر لا كله مثل ان النظر فى الهالة
والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات الكاينة من انعكاس البصر الى نير او ملون عن املس صقيل
جزو من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك وايضا
فان النظر فى الزوايا الواقعة عند البصريين الوسط والمقوم من مكان الكواكب وبين ما يرى عليه
الكواكب او يرى عليه اكر التدوير فى ابعادها البعيدة والقريبة من وسط الارض وزوايا انحرافات
المنظر جزو من علم المجسطى وواقع تحت علم المناظر والعلم كله اى علم المجسطى كله وواقع تحت علم المناظر
والعلم كله اى علم المجسطى كله واقعا تحته فههنا ايضا يعرض ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى ان
القوس هى هكذا وهكذا بسبب كذا سببا غير محصل ولا مقرب وعند المناظرى انه لم هو بالسبب القريب المحصل
وقد يكون على وجه ثالث وهو انه قد يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزو ما معنى من تحت علم اخر بل
مسئلة ما بعينها اذ يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح فان هذا
العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب به
مخصصا بهذا الالزام عارض ذاتى ولو لم يجعل مخصصا ما الزم عارضا ذاتيا على ما اوضحناه فيكون برهان
المعطى للسبب لا من ذلك العلم بل من العلم الذى ينتسبه العارض الغريب فالطب يحكم ان الجراحات
المستديرة بطيئة الاندمال والمهندس يعطى العلة فى ذلك حين يقول ان الدائرة اوسع الاشكال الحاطة
وقد يمكن ان يعطى سبب مركب من العلم الطبيعى والهندسى فيقال لان الاندمال بحركة الى الوسط فاذا
كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الى التقاء واذا لم يكن زاوية كانت الحركة فى جميع المحيط معا وتقاوم
الاجزاء وابطاء الاندمال وقد اوردوا فى الشروح مثالا لما يكون برهانه فى العلم الاسفل من جهة
الان وفى العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم بان الخطوط البصرية اذا بعدت وعلة ذلك
المهندس من قبل معرفته بان الخطين اللذين يخرجان عن غير قايمتين يلتقيان وهذا المثال غير جيد
لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شئ يبرهن علته فى العلمين برهانين مختلفين واما الذى اورده ان
صح فيكون مما يوضع فى المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه نعم لو عنوا ان امرا ما اذا كان مما يبرهن بهذه المقدمة
فى العلم المناظرى وهى غير معطاة العلة فانا ناسين بما لم يتحقق بعد فلا يكون بيانه برهان لم واذا وقع الى
المهندس صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال لرد احدا وبالعكس من الواجب لان الصنوبرة زاويتها

وقاعدتها عند البصر وهنالك لا البقاء النسبة بل كلما امعن كان التباين اكثر فهذه الاشياء انما قلت
فى التعليم الاول وفى الشروح وقد كان وعد التعليم ان بين قياسين على ان ولم فى علمين مختلفين وهذه
الامثلة التى اوردت فى انجاز ذلك الموعد كلها وما اخذ التفاسير لها انما هو بيان امرين احدهما ان يكون
اللم معلوما بقياس والان موجودا بالحس والثانى ان يقع الان فى غيرها وقع فيه اللم فاذا الامثلة
ان بين قياسين على مختلفين واما ان بين امرين احدهما قياس والاخر غير قياس والذى اظنه
حلا لهذه الشبهة هو ان المعلم الاول لم يعن بقوله يحس بالامر ان يكون حاسا بالنتيجة والمطابل يكون
عنده مقدمات ماخوذة من الحس ينتج المط انه دون لم هو فان اصحاب العمل لهم مقابس عن مقدمات
تجربية وامتحانية وبينهم مجاورة فى اثبات وسكب مثبته على ذلك مثلا كما يقول صاحب التاليف الكيمياوى
ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة من اجل ان الوتر الثلاثى كذا ومن اجل ان النغمة الثلاثة
كذا فيكون مقدمات حسية ينتج منها نتيجة حسية بها ان سما كذا او ليس كذا وكذلك يقول صاحب
الملاحة ليس هذا وقت ان يكون كوكب كذا فى ذلك الموضع لان كوكب كذا بعد لم يبرق ويقول صاحب العلم
الطبيعى ان هذا القوس ليس بصف دايرة لان الشمس ليست على الافق فيكون اما اولئك فقد اخذوا
مقدمات امتحانية واما هذا فقد اخذ مقدمة مسلمة عن علم بعيد غير مبينة له بالعلة القريبة
فان كون الشمس على الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب القوس على الافق بل
انما بيان مقدمته بالعلة القريبة فى علم المناظر فيكون امثلة المعلم الاول على هذا الوجه **فصل**
فى فضيلة بعض الاشكال على بعض وفى ان قياس الغلط كيف يقع فى الاشكال قد بين المعلم
الاول ان الشكل الاول الاصح الاشكال واكثرها افادة لليقين بوجوه ثلثة اولها ان المعلوم التعاليمية
انما هذا الشكل فى تاليفات براهينها ويكاد كل علم يعطى فى مسئلة برهان لم فانما يستعمل هذا الشكل
فى الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان يكون العلة موجودة للحد الاصغر فوجد لا لمح فان هذا
هو تاليف الشكل الاول ويكون قد اوجدت العلة للاصغر ومع المح فيه العلة فان كان البيان
البرهانى لايجاب كلى فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن فى الشكل الثانى ولكن
يكون قد غير هذا النظام لان الحد الاصغر فيكون قد اعطى العلة وحمل عليه العلة لم يحصل المح تابعا
المح تابعا للعلة فى الوجود لبل حرف فجعل المح متبوعا والعلة تابعة له فلا يكون العلة قد
جرت معلولها بالقصد الاول وفى الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك بالقصد الاول واما الشكل
الثالث فلا يكون ايضا العلة قد اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون الحد الاصغر اوحد للعلة
التى يتبعها مح فيكون العلة لم يجر المعلول بالقصد الاول انما الشكل الاول هو الذى يعطى الشئ فيه
علة ما ثم يتبع المح عليه فهذا بالحقيقة هو الذى بالفعل برهان لم وسائر ذلك بالقوة برهان

ثم لم يجعل

لم والوجه الثانى ان العلم بما هو وهو الحدان امكن ان تنال بقياس فانما يمكن بهذا الشكل وسنوضح
بعد انه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن اما انه لم هو بهذا الشكل فلان الحد موجب كلى والشكل الثانى
لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج كليا والوجه الثالث فهو ان الشكل الاول قياس كامل بين القياسية
والشكلان الاخران انما يتبين انهما قياسان بالرد اليه اما بعكس واما بافتراض والخلف ايضا فانه يرد اليه
فاذا رد اليه صار الى المقدمات الاولى التى لا وسط لها والى الترتيب الاول للقياس الذى لا وسط له
علم الوسط فى الوجهين جميعا وههنا وهى من الفضيلة للشكل الاول من ذلك ان تحليل القياسات الى المقدمات
الاولية لا يمكن بغيره لانه لا بد فى كل قياس من موجبة وكلية والموجبة لا تنحل الى مقدماتها التى لها نتيجة بالشكل
الثانى والكلية لا تنحل اليها بالشكل الثالث ووجه آخر وهو ان المطالب البرهانية يراد فيها معنى العلم ومعرفة
ما للشئ بالذات وذلك بالكلى الموجب فاما الجزوى فليس به علم مستقصى لان قولك بعض ج ب مجهول انه اى
بعض هو فاذا اعتبته وعرفته وكان مثلا البعض الذى هو د عادل الكلية فصار كل د ب واما الثالث فانه
يعرف من الشئ ما ليس له وهذا امر غير ذاتى وبغير نهايته الا ان يومى فى ضمن السلب الى معنى ليس سادح السلب
فيكون قوته قوة الموجبة المعدولية ويكاد يكون اكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان
المعلم الاول على ان الفلك لا ضد له فاذن النظر الذاتى المستقصى هو الموجب الكلى وهو مما ينال
بالشكل الاول وقد يكفى الشكل الاول من الفضايل انه هيئته هيئة قياس بالفعل وهيئة غيره
هيئة قياس بالقوة فهذا وضحنا ان ذلك كيف يكون وكان قايلا يتشكك على المعلم الاول فى هذا
الموضع اذ ذكر ان تحليل القياسات من الشكلين الاخرين الى المقدمات غير ذات وسط فى الشكل الاول
ان السالبة كيف يكون لها تحليل الى المقدمات غير ذات وسط فان المقدمات التى ينحل اليها السالبة
فلا ان يد فيها من سالبة فكيف ينتهى الى سالب غير ذات وسط وكيف يكون سالبة غير ذات وسط
وكيف يكون سالبة غير ذات وسط اما الموجبة التى لا وسط لها فهى التى لا يمكن ان يكون المحمول فيها
اولا لشئ هو علة لوجوده للموضوع فالسالبة كيف يكون فقد انه للوسط ليت شعرى فقال انه كما ان الموجبة
قد يكون بعد انقطاع اى بحيث لا يقتضى حمل محمولها على موضوعها شئ ما متوسطا يقع محمولا
فيكون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا ثم للموضوع فكذلك السالبة قد يكون بغير انقطاع اى بحيث لا
يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا اخر عنه بسلب محموله اولا وهو موجود للموضوع
ولان السلب الكلى ينعكس وخصوصا فى الضروريات الذاتية فمتى وجد لاحد الحدين متى محمول على
ليس على الاخر وان لم يكن اولم يسبق اولا الى الذهن وجود شئ للاخر محمول عليه ليس للاول اوكان
يوجد لكل واحد منهما شئ يخصه او اشيا فيكون فى كل رتبة شئ او اشياء خاصة بها وى
ذلك الحد وكانت الرتبتان متنافيتين ليس فى احدهما شئ يدخل فى الجملة الاخرى فان المحمول على

احدهما يمكن ان يجعل حدا اوسط فيكون سلبهما انهما سبب عن الاخر بقياس فان كان المحمول
الموجب انما هو فى جانب احد الحدين فقط كان ذلك بقياس واحد لا غير مثل ان كان كل آ ح ولا
شئ من ب ح او كل ب ح ولا شئ من آ ح وان كان المحمول الموجب قد وجد فى جانب كل واحد من الحدين
كان بقياسين مثلا ان كان آ و د و ح طبعه متساوية و ط يحمل عليها ويساويها ومعلوم ان شيا من هذه
الطبيعة لا يحمل على شئ من تلك الطبيعة فان قيل كل آ ط ولا شئ من ب ط كان قياس وان قيل كل ب ح
ولا شئ من آ ح كان قياس وكذلك الحال ان لم يكن الا آ وحمل عليه ط فقط او ب ويحمل عليه ح فقط لكن
العادة فى التمثيل جرت بذلك فاذا كان احد الحدين محمول خاص كان السلب بانقطاع فيجب انه اذا كان
ليس احد الحدين محمول خاص كان السلب بانقطاع فيجب انه اذا كان ليس على احد الحدين محمول خاص واحدهما
مسلوب عن الاخر ان يكون ذلك سلبا بلا انقطاع اى بلا واسطة فانه اى واسطة احضرت كانت
مسلوبة عن الطرفين او موجبة على الطرفين فلم ينتج واما لفظ الكتاب فى نسختنا فتوهم بدل المحمول
الموضوع والاقسام بحالها وذلك ايضا من وجه مستقيم ولكن النتايج يكون جزوية فانه اذا كان على
كل بعض حكم كلى بقياس فليس على الكل بلا قياس وقد وقع كليا بلا انقطاع فيشبه ان يكون هذا
معنى ظاهر النسخة التى عندنا والاولى ما كتبناه اولا ولقايل ان يقول ان السالبة التى لا وسط لها
ان طلبت بهذه الشريطة لم يوخذ فانه لا تنح آ و ب من حد او رسم ومن اجزائهما وان كان نفسه حدا
لم يحل من اسم يدل على المعنى بلا تفصيل ليست للاشياء تخ عن خواص ولوازم حتى الاجناس العالية
التى لا يحمل عليها جنس فكيف يوجد آ و ب غير محمول على احدهما شئ لا يحمل على الاخر فاقول انه عسى ان لا يكون
مثل هذا الوسط اى محمول اتفق وان لا يكون القياس كل ما له وسط اى وسط اتفق بل يجب ان يكون
الوسط شيئا وجوده للاصغر والحكم بالاكثر عليه كل واحد منهما اعرف من الحكم بالاكثر على الاصغر
وفى المطالب السالب يجب ان يكون وجود الاوسط للاصغر وسلب الاكبر عن الاوسط اعرف من سلب الاكبر عن
الاصغر فح يكون وسط وقياس فناسبه ان يكون المعلم الاول عنى محمولا نسبته الى آ والى ب اعرف
من نسبة ما بينهما هذا وقد علمت ان الجهل ليس صنفا واحدا بل من الجهل ما هو بسيط وهو عدم العلم
فى النفس فقط وهو ان لا يكون للنفس راى فى الامر حق ولا صواب وهذا لا يكتسب بقياس فانه
سلب العلم فقط وخلو النفس عنه وان كان قد يظن ان ذلك مكتسب بقياس على احد وجهين واما
على ما ظنه بعضهم ان تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل وهذا خطأ بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود
ويحفظ واما انه تجذبه فليس واما على باطنه بعضهم ان الراى الباطل اذا افسد بحجج ولم يتضح بفساد
الراى الحق اوجب ذلك ح الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط وكان بقياس وهذا ايضا ليس بالحقيقة
جاذبا عن القياس بل بالعرض لان ذلك القياس انما اوجب بالذات بطلان الراى الفاسد فلما بطل لم

يكن هناك راى اخر عرض ان بقيت النفس عادمة للراى اصلا كما كانت بل القول الصواب ان هذا الجهل
لا يكتسب ومن الجهل وما هو مركب وليس هو عدما فقط بل فيه مع عدم العلم وجود راى مضاد له وهو
جهل على سبيل القنية والملكة وهو مرض نفسانى وذلك لان صحة كل شئ اما ان يكون بوجوده على
مزاجه الذاتى وفطرته الاصلية فقط او يكون قد اكتسب مع ذلك كمالا ثانيا لكن يكون مع وجوده على
مزاجه الصحى جميلا او قويا وليس هو فى المزاج من البدن بل فى التركيب ايضا فان صحة البدن هى فى اعتدال
المزاج واستواء التركيب وكمال الصحة ان يقترن بهذين الامرين الامور التى يستعد البدن بهما
لهما من الجمال والجمال والقوة وكذلك صحة النفس على وجهين صحة اولى وهى ان يكون على فطرتها الاولى
ومزاجها مثلا الاصلى فليس فيها معنى خارج عن الملايمة وصحة ناسه وهى ان يحصل لها الزوايد
الكمالية التى يستعد لها بتلك الصحة وهى العلوم الحقيقية وكما ان البدن اذا احدث فيه امر غريب
لا يقتضيه فطرته يمنع مقتضى فطرته والافعال التى له بذاته كان البدن مريضا كذلك النفس اذا اعتقدت
الاراء الباطلة المخالفة لما يجب ان يكون مبنيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة دايما سمى هذا
الجهل مركبا لان فيه خلاف العلم ومقابله من وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم والثانى انه مع
خلوها عن العلم قد احدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتدا او اذعانا للنفس له من غير
حد اوسط وقد يقع باكتساب قياسى والكائن باكتساب قياس اما ان يكون فيما لا اوسط له او فيما له
وسط والكائن فيما له وسط اما ان يكون الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء
الغريبة وجميع ذلك اما ان يكون الاوسط وهو بعينه اوسط القياس الصادق بعينه او ليس هو بعينه
ولا نتيجة اما ان يكون مقابله حق سالب فيكون هو موجبا ويقع فى الشكل الاول فقط ان كان كليا او
يكون مقابله حق موجب فيكون هو سالبا ويقع فى الشكل الاول والثانى معا ان كان كليا وليسا بالانحاء
الواجب فيقول اذا كان الحق هو انه لا شئ من ب آ وكان بغير انقطاع واخترع فظن ان كل ب آ فهى
يكون فى غاية المضادة للحق وكان ذلك بقياس حده الاوسط ج فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى
كاذبة وقد يمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج سالبا لا يحمل على ب ولا يحمل
عليه آ فاخذ ان كل ب ج وكل ج آ انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد ان لب ولا آ ما لا يحمل
عليه ويجوز ان يتفقا فى واحد من ذلك والا وجب ان يختص بعض ذلك بايجاب طرفى وسط
وكذا ان كان ج انما يحمل على بعض ما هو ب لا على كله وب غير ممكن ان يكون كل شئ البتة او ان
يكون فى كله سى البتة اى مما يباين ب لان ب آ مقدمة ليس يحمل بلا وسط فى كلها فيكون قولك كل ب ج
كاذبة بالجزء وكل ج آ كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احدهما فقط صادقة
فلا يمكن الا ان يكون الكبرى ومثال هذا الان يعرض آ محمولة له وهما موضوعان ج وب لكنهما يكون

موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع وب وج لا يحمل احدهما على الاخرى فان قيل كل ب ج
وكل ج آ وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب آ وسواء كان هذا الايجاب والسلب بانقطاع او بغير انقطاع
فان هذه المادة لا ينتج الا باطلا فهذه وجه القياس الذى يوقع خدعة فى اعتقاد الكلى الموجب ولا
يكون الا فى الشكل الاول واما القياس الموقع للجهل المركب فكلى سالب عن ذى وسط فيكون فى الشكل الاول
عن مقدمتين كاذبتين فانه اذا قيل كل ج وكل ب آ بلا اوسط وكان لا شئ من ب ج فقيل كل ب ج
ولا شئ من ج آ انتج لا شئ من ب آ ويمكن ان يكون احدهما صادقة انهما كانت فليضع اولا الكبرى صادقة
ولكن آ ج من المسلوبات عن ج والموجبات لب وهما كما قلنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل ب ج
كاذبا وهى الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شئ من ج آ وهو صدق انتج الكذب وليضع الصغرى
صادقة فانه اذا كان الحق ان كل ب ج وكل ج آ فقيل كل ب ج ولا شئ من ج آ انتج لا محالة سالبا مضادا للحق
وهذه المادة شئ ان يكون آ موجبا لب وج معا وب تحت ج او مساو لج لكن الجهل المركب لا يكون
بمقدمة غير ذات وسط واما فى الشكل الثانى والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا
ردا الى الصدق ولوحظ السالبة وسلب الموجبة انتجا ذلك بعينه فانه اذا قيل اولا ان كان كل
ب ج ولا شئ من آ ج وكانا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شئ من ب آ فان رد الى الصدق فقيل لا شئ من
ب ج وكل آ ج انتجا ذلك بعينه وهو انه لا شئ من ب آ وكذا ان كان القياس الكاذب هو انه لا شئ
من ب ج فكل آ ج او كانا كاذبتين بالكلية وانتجا لا شئ من ب آ فان رد الى الصدق فقيل كل ب ج
ولا شئ من آ ج انتجا ذلك بعينه فاذن نتيجة هذا القسم صادقة دايما واما ان كان الكذب بالجزء
فممكن ان يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة فانه اذا كان بعض ب ج وبعض آ ج وكان كل
ب آ فقيل لا شئ من ب ج وكل آ ج او قيل كل ب ج ولا شئ من آ ج كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة
كاذبة لا محالة وقد يجوز ان يكون الكذب فى احدهما فقط فانه اذا كان فى مثالنا كل آ ج فبين ان كل ب
آ وكل آ ج فان كذب فى هذه فقيل كل آ ج ولا شئ من ب ج انتج الكذب وايضا ان كان ج ليس محمولا على
شئ من آ وكان لا شئ من آ ج فيكون لا محالة لا شئ من ب ج فان قيل لا شئ من آ ج وكل ب ج انتج الكذب
وهو لا شئ من ب آ وايضا ان كان كل ب ج كان ج انه لا شئ من آ ج لا كل ب ج فان قيل كل ب ج ولا شئ
من آ ج وهو كذب انتج الكذب فليتكلم الان فى القياس الموقع للجهل المركب يقتضيه ذات وسط لسد
انما يوقعه فى موجب كلى ذى وسط فى الشكل الاول فيقول اما اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس
الحق لا محالة من كليتين موجبتين فكان مثلا كل ب ج وكل ج آ حتى الحق وهو ان كل ب آ ولما غلط فيه حتى
انتج المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب فى المقدمتين جميعا والا صارتا سالبتين فلم ينتج التاليف ولا
ايضا يمكن ان يكذب فى الصغرى فيصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا

وهو الكبرى لا محالة اذا الشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما
اذا كان الاوسط ليس مناسبا فيمكن ان يكون آ محموله على كل ب و ج موضوع لا مثل ب الا انه مباين لب
مثل الانسان والفرس تحت الحيوان فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج آ وهو كذب انتج الكذب
والحق لا شيء من ب ج وكل ج آ وهذا لا ينتج البتة فليس الاوسط مناسبا ويمكن ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت آ وكانت ب تحت آ وموضوعة لها وكان ج و ب متباينين
فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج آ كان صادقا انتج منهما كاذب وهو انه لا شيء من ب آ
اما مثل ذلك في الشكل الثاني في الاوسط سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل
قد بان من امرهما ان ينتجهما صادقة لا محالة واما ان كانت احديهما كاذبة في الكل ايهما كانت امكن ان
يقع فيه قياس الخدعة مثل ان يكون كل ب ج وكل آ ج وكل ب آ فان اقترب احدى المقدمتين على ما
الصدق وسلب الاخرى ايهما كانت انتج لا شيء من آ ب وهو كذب واحدى المقدمتين صادقة واما
الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج في بعض آ وفي بعض ب وكل ب آ فاحدهما كان موجبا كليا والثاني
سالبا كليا انتج الكذب مثل ان يقال كل آ ج ولا شيء من آ ج وكل ب ج واما قياس الخدعة والحق سالب
والظن موجب والوسط مناسب فقد بان ان هذا لا يكون الا في الشكل الاول وبين بما قلنا
في ضد هذا ان الصغرى تحت ان يقر على ايجابها الذي كان في القياس الصادق فبقي صادقا فاما
يمكن قلب الكبرى ورجعها الى الموجب فلا يمكن اذن الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط
غير مناسب وبحيث لا ينعقد من نسبته الصادقة الى الطرفين قياس ينتج الحق فيمكن ان تكذبا في قياس
الخدعة معا ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها فانه ان كان كل ج آ وكان لا شيء من ب ج ولا
شيء من ب آ فان قيل كل ب ج وان كان كاذبا وكل ج آ وكان صادقا انتج كاذبا وهو ان كل ب آ وان كان لا
شيء من ج آ هو الحق فيمكن ان يكون ان كل ب ج اذا كان لا شيء من ب ج آ ويمكن انه لا يكون شيء من
ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج آ وكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا من مناسب
واما ان كان جزويا في كذبه فانه يمكن ان ينتج من اوسط غير مناسب واما ان لم يكن شيء من ب ج فقلب
المقدمتان الى الايجاب الكلي انتج كذبا لا عن مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط
مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل آ والمثال الثاني الموسيقى
بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل آ والمثال الثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان
بدل آ ففي القسم الاول لا بد من ان يكون الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزو وفي
الثالث يكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر وكل
علم المناظر فهو حيوان فكل موسيقى فهو حيوان **فصل** في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس

المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف يكتسب وفي التركيب الاول منها وكيف ينتهي اليه تحليل
القياسات قيل ان من فقد حسا ما فقد يجب ان تفقد علما ما اي العلم الذي تحرك النفس اليه
ذلك الحس فلا يمكنه ان يصل اليه وذلك ان المبادي التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان
واستقراء اي الاستقراء الذاتي ولا بد من اسناد الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية
ومباديها انما يحصل بالعلم وبان يكتسب بتوسط خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة العقلية
تصرفا يكتسب به الامور الكلية مفردة وتركها على هيئة القول وان رام احد ان يوضحها بمن يذهل
عنها ولا يحس بها لم يكن الا باستقراء يسند الى الحس لانها اوايل ولا برهان عليها مثل المقدمات
الرياضية الماخوذة في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية والمقدمات الطبيعية
في ان الارض ثقيلة والنار خفيفة وكذلك فان اوايل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات
فانما يعرف بالحس اولا ثم يكتسب من المحسوس معقول اخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة
سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجوه الوصول اليها اولا بالحس فهنا قول مجمل قائل في التعليم الاول
ونحن فقد حاد بنا بكلامنا ذلك على ما نريدك تفصيلا فيقول يجب ان يعلم انه ليس شيء من المعقول بمحسوس
ولا شيء من المحسوس من وجه ما هو معروض للحس بمعقول الا بعرض اي لا ادراك العقل له وان كان الحس
مبدأ بالحصول كثير من المعقولات ولنمثل لهذا من الانسان المحسوس والمعقول اولا فنقول ان كل
واحد من الناس المحسوسين فان الحس ساله البصر بقدر ما من العظم وهيئة ما من الكيفية
ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووضع له في مكانه وكذلك ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه
فلا يخ اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول او يكون المعقول شيئا غير
هذا المحسوس وان كان يلازمه ثم من البين ان الانسان المعقول مشترك فيه على السواء زيد
عند العقل انسان كما عمرو انسان وذلك بالتواطؤ المطلق وهذا المحسوس ليس مشتركا فيه واذ
ليس مقداره وكيفيته ووضعه مشتركا فيها وهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فاذن ليس الانسان
المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء الذي مصادقة الحس ليس هو
حقيقة الانسان المشترك فيها وليس هو الشيء الذي يصادقه العقل منها الا بالعرض فلينظر
كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فيقول يجب ان يكون مجردا عن شرط يلحقه من خارج مثل
تقدير بعظم ما معين واين ما معين بل يكون طبيعة معقولة له مهيات لا يعرض لها كل المقادير
والكيفيات والاوضاع والالوان التي من شانها ان يعرض للانسان في الوجود ولو ان الانسان
كان تصوره في العقل بحده مقترنا بتقدير ما او وضع ما او غير ذلك لكان يجب ان لا يشترك فيه
كل انسان وهذا العظم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق الانسان من جهة مادته التي

يختص به فيتبين ان الانسان من حيث يتصور في العقل مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها
وهو بما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل للانسان اذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة ثم
يقول ان الموجودات قسمان معقولة الذوات في الوجود فاما معقولة الذوات في الوجود
فهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة وانما هي معقولة بذواتها لانها لا يحتاج الى عمل يعمل
بها حتى يصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة البتة واما محسوسات الذوات في الوجود
فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل يجعلها بحيث يصير معقولة لانه
يجرد حقيقتها عن لواحق المادة ويقول انه انما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس
على وجه واحد وهو ان الحس ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة الخيالية فيصير تلك
الصور موضوعات لفعل العقل النظري الذي لنا فيكون هناك صور كثيرة ماخوذة من
الناس المحسوسين يجدها العقل متخالفة بعوارض مثل ما يجد زيدا مختصا بكون وسحنة وهيئة
اعضاء ويجد عمروا مختصا باخرى غير تلك فيقبل هذه العوارض فرعها فيكون كانه يعتر هذه
العوارض عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعاني التي يشترك فيه ولا يختلف به فيحصلها
ويتصورها واول ما يفرع عن الخلط الذي في الخيال يجد عوارض وذاتيات ومن العوارض
لازمة وغير لازمة فيفرد معنى معنى في الكثرة المجتمعة في الخيال وياخذها الى اثره واما كيفية
هذا الصنع وما به القوة الفاعلة لذلك والقوة المعينة للفاعل فليس هذا الموضع موضع العلم به
بل هو من حق العلم النفس لكن الذي يقوله ههنا فهو ان الحس يودي الى النفس امور مختلطة غير معقولة
والعقل يجعلها معقولة فاذا افردها العقل معقولة كان له ان تركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب
الخاص بالقول المفهم لعين الشي كالحدود والرسوم وبعضها بالتركيب الجازم بل يقول ان تصديق العقل بالمعقولات
مكتسب بالحس على وجوه اربعة احدها بالعرض والثاني بالقياس الجزوي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة
اما الكاين بالعرض فهو ان يكتسب من الحس بالوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط
الحسي والخيالي ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها على بعض وتركيب بعضها مع بعض ويتبع ذلك احكام العقل
بالفطرة في بعضها ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من هذين فيكون باتصال من العقل
بنور من الصانع مفاض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال وهو المخرج للعقل بالقوة الى الفعل ولكنه
وان كان كذلك فان الحس مبدا ما له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني منهما فيفرغ فيه الى الحد الاوسط
فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الاوليات بعينها وبقوة ذلك المبدا هناك
من الاربعة واما الكاين بالقياس الجزوي فان يكون عند العقل حكم ما كلي على الجنس فيحس اشخاص
نوع لذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن

واما الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد ثبت للعقل بالطريق المذكور اولا فاذا
استقرى جزوياته نبه العقل على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي الجزوي موجبا لاعتقاد
كلي البتة بل منبها عليه مثل ان المتماسين بشي واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك
الشي فهذا ربما لا يكون بما سامذكورا في النفس فاذا حس بجزوياته نبه له العقل ويعتقده واما
الكاين بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء وليس افادته في الاوليات
وليس افادته في الاوليات الصرفة بل مكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع
من جهة التقاط الجزويات علما كليا يقينيا وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيوقع بل التجربة
مثل ان يرى الراي او يحس الحاس شيا من نوع واحد يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر
ذلك كثيرا حكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشي وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاق لا يدوم وهذا
مثل حكمنا ان حجر المقناطيس يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفرا ومن هذا الباب ان يكون شي متغير
عن حالة الذي بالطبع لاقتران شي اخر معه ووصوله اليه فلا يمكن عند العقل ان يكون لغيره بذاته فيحكم
ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر فهذه الانواع نصدها بالحس علوما كثيرة ومبادي
للعلوم كثيرة والتجربة منها فان فيها اختلاطا استقرائيا مع قياس عقلي شي على اختلاف ما بالذات وما
بالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف فهذه هي الانحا التي لاستفادة
العقل علما تصديقيا بسبب من الحس بحسب ما يحصرها وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري
نبته فاذن كل فاقد حسا ما فانه فاقد لعلم ما وان لم يكن الحس علما ولما كان كل قياس مولف من حدود ثلثة
اما الموجب منه فانما يبين ان شيا ما موجود الثاني لانه موجود لثالث موجود للثاني واما السالب
فيبين ان شيئا ما غير موجود لثان لانه غير موجود لثالث موجود للثاني وكان القياس على كل واحد من نسبة
ما بين حدين ان كانت محتاجة الى وسط والمبرهن ياخذ المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد
الوجهين المذكورين ويحل اخره الا بالا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون اما
على الظن وهم الخطابيون او على الراي المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات
غير ذوات وسط في الحقيقية بل اذا انتهت الى المشهورات التي يراها الجمهور او المقبولات التي يراها فريق
كان القياس قياسا في بابه وان كانت المقدمات الاولى ليست ذات وسط بل لها وسط ما مثل ان العدل جميل
والظلم قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط وفي العلوم يطلب لذلك وسط وربما طلب ايضا في الجدل على
نحو ما يخاطب به سقراط ثراسوماخوس وربما كان المشهور لا وسط له لانه بين في نفسه وفي حقيقته بل
لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى البرهانيات ويجب ان
نبين الان فنبين ان هذه الاوساط وما هي لها اوساط متناهية بعد ان نعاود مرة اخرى حال ما بالذات

وما بالعرض من المحمولات يقال من وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع مستحقا
لان يوضع بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمول ما اى حمل كان مثل قولنا الانسان
ابيض فان الانسان جوهر قايم بذاته غير محتاج الى حاصله يحمله ثم البياض قام فيه ويحتاج الى حاصله له مثله وازا
جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد جعل حملا مستقيما فهو حمل حقيقى لا بالعرض وبازاء هذا
القسم حمل ما بالعرض وهو اما بقلب ما من شانه ان يكون محمولا فى طباعه فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا
فى طباعه فيقال الابيض ما انسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك لان الابيض من
جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشى الذى عرض له ان كان ابيض وهنا
هو الانسان الذى عرض له البياض فهو ابيض واما ان يكون عرضان فى واحد فيحمل احدهما على الاخر فيقال
ان الابيض متحرك اى الشئ الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة لان الابيض نفسه من حيث هو ابيض
موضوع للمتحرك ويقال للشئ انه محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان الوصف له بنفسه كان عن طبيعته او
تفاسير اوجدت فيه ولكنه ليس لشئ غيره من اجله يقال له واذ تحققت لم تجد الصفة فى نفسه مثل ما
يقال ان الحجر متحرك ان كان لا بالذات متحرك ولكن بالقسر وبازاء هذا محمول بالعرض وذلك اذا كان
الشئ يوصف بمحمول ليس فى ذاته مثل ما يقال للساكن فى السفينة انه متحرك وانه يسير الى موضع كذا وهو ساكن

واذا اخذه وحدته ساكنا

فربما كان الموصوف به فى الحقيقة منفصلا عنه كالسفينة فى هذا المثال فيها وربما كان متصلا كما يقال
كرم ابيض اى عنا قده بيض ويقال محمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان ويقابله
المحمول بالعرض وهو ان يحمل الاخص على الاعم فيقال الحيوان ما انسان ويقال للشئ انه محمول بالذات
اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اولا مثل السطح اذا قيل له ابيض وبازاء هذا محمول بالعرض كما يقال الجسم ابيض اى
سطحه ابيض ويقال للشئ انه محمول بالذات وبالحقيقة اذا كان ليس واردا على الشئ من خارج غريبا
بل هو شئ يقتضيه طبعه يكون من طبعه مثل ما يقول ان الحجر متحرك الى اسفل بالذات وبازاء هذا
المحمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق بالقسر ويقال المحمول بالذات لما لم يكن من شانه ان يفارق الشئ فى
حال وبازائه المحمول بالعرض من هذه الجهة لانه ليس فلان ما ويقال المحمول بالذات لما كان ليس من شانه ان
يفارق الشئ وكان مع ذلك مقوما لمهيته لا واردا غريبا وبازائه المحمول بالعرض معروف فيكون اذن

ملازما

كون السطح ابيض محمولا بالعرض ويقال المحمول بالذات لكل ما من شانه ان يوخذ فى حد الشئ وبالجملة ما يكون
مناسبة لذلك الشئ بالحد الذى لاحدهما او يوجد الشئ فى حده فما خرج من هذين يكون محمولا
بالعرض فنريد ان نبين ان المحمولات الذاتية على ما سا من الذاتى متناهية ولا يلتفت الى ما بالعرض
فى هذا الموضع **فصل فى حكاية ما قيل فى التعليم الاول من تناهى اجزاء القياسات واوساط**
الموجب والسالب فنقول محاكين للتعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة فليكن

موضوع بذاته مثل ح وليس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن حمل على ح او لا بلا متوسط وكان
له ولنا ان نرى ان هذه المحمولات تتمادى بلانهاية من موضوع اول محدود موجود دائما على كل محمول محمول
بلا واسطة ولا تقف ثم ليكن ا ايضا ليس من شانه يحمل عليه شئ اخر بالذات لكنه محمولا على ط بلا واسطة
وط على ح كذلك وح على ب كذلك فنرى ان هذا النزول فى الموضوعات من محمول اول محدد يتمادى بلانهاية
ويوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف او يقف والفرق بين البحثين انا قد ابتدانا فى
الثانى منهما فى المحمول المحدود واحد نا نزل فى الموضوعات وليكن ا محموله على ح بوسط ب سواء كان
ا لا محمول عليه او محمول عليه محمول وح لا موضوع له او له موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا وح اوساط
موضوعات لا او محمولات على ب بلانهاية وبين ح وب كذلك وهذا البحث يفارق الاول فان المحدود
وكان فى ذينك طرف واحد والحدود ههنا طرفان وانما يطلب هل الاوساط بينهما بغير نهاية فيكون
هذا البرهان متوقف الصحة على برهن بلانهايه وليس هذا وح موجبا لها فقط وان كانت
مقدمة ا ح سالبة والمتوسطات فصارت ب ح موجبة وا ب سالبة فهل دائما بين ا ح واسطة
وكذلك هل بين كبرى سالبة بحدث واسطة او يقف فهل وهذا الطلب لا يكون فى الاشياء التى
يستحق ان ينعكس بعضها على بعض فى الحمل بالحقيقة فليس فيهما موضوع اول ومحمول ثانى بل كل
واحد منهما يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او واسطه بين محمول وموضوع بل الشك يكون منافى
الحالين جميعا انه هل يوجد لما وضع منهما موضوعا شئ اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه ولما وضع
محمولا شئ اخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية او هى محدوده واذا استبان
تناهى الوضع فيها من جهة كان ذلك استبانة تناهى الحمل فى تلك الجهة وبالعكس اذ الوضع هناك
حمل والحمل وضع اللهم الا ان يكون حكم كل واحد فى العكس مثل حكم صاحبه بل يكون احدهما حمل
حملا حقيقيا والاخر حمل حملا عرضيا اقول ان لهذا تاويلين احدهما ان يكون الحمل الحقيقى مثل حمل
الضحاك على الانسان والعرضى كحمل الانسان على الضحاك فاذا ذهب هذا المذهب فمعناه ان هذه
المتعاكسات يكون فى الطبع احدهما موضوعا والاخر محمولا مع عسا ولا يكون حكمهما على ما قلنا من انه
ليس احدهما اولى من الاخر بذلك والتاويل الثانى ان يكون الحمل العرضى كحمل الانسان على الحيوان و
الحمل الذاتى الحقيقى كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على انسان على حيوان فالموضوع
والمحمول بالذات معنى واذ قد تقرر هذا فنقول ان الوسايط بين حدى الايجاب متناهية فليكن كل
ب ا فنقول ان الوسايط بينهما متناهية وهى الاشياء التى يحمل على كل واحد منها ا ويحمل كل واحد منها
ا ويحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض فى الولاء وذلك انها لو كانت بغير نهاية لكان اذ
اخذنا من جهة ب صاعدين على الولاء او من جهة ا نازلين على الولاء لم يبلغ البتة الطرف الثانى وسواء

احدنا بعضها على الولاء بلا واسطة بينها او احدنا بعضها وقد تركنا الوسط فيما بينها او احدنا
الكل متتالية ولا واسطة بينها وكانت لا يتناهى او احدنا الكل طرفات يتضاعف لها ما لا نهاية
له فان الكلام في ذلك واحد فاذا كنا كلما اسدا من حد لم ننته الى حد اخر فليس هناك حد اخر
فانه لا فرق بين القول هنا سبيل لا يتناهى عند السلوك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد
وقولك يتناهى عند السلوك واحد ثم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ اليها نهاية ولا يتناهى
اليها ويكون ذلك كقول من يقول انت اذا احدث يتصاعد من الواحد لم يبلغ البتة الالف
الذي هو حد محدود لان بينها درجات العدد بلا نهاية ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل ان
بين طرفي كل مقدار حدود ابالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة لا قسم لها مالا يقسم
وكل قسم يعرض فيها يكون محدودا لعدد فان اللانهاية التي نتوهم بين حدين منها هو امر بالقوة
اى تلك الحدود التي فيها هي في القوة ووجودها في القوة ولا يوجد البتة موجودة بالفعل
بل واحد منها بعد واحد والذي نحن في البحث فيه فان فيه حدين وطرفين واذا كان بينهما
وسائط يكون معان يستحق ترتيبا في انفسها كانت حاصلة لا متوقعة على قسمة قاسم
فتبين اذن انه لا يمكن ان يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية وكذلك الامور في السلب
اذا قلنا لا شئ من ح آ وكان بينهما واسطة اعني شئ مثل ب يوجد لح ولا يوجد له آ فليس يمكن ان يكون ثم
واسطة بعد واسطة في المقدمتين جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد فرغنا
عنه واما السالبة فلان بيان تلك يكون من احد الاشكال الثلثه اما على سبيل الشكل الاول كما
مثلنا له فيجب على كل حال ان كانت التي للكبريات السالبة يذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير
نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجان ثم للموجبة موجبات وقد بان ان الموجبات انها متناهية
فاذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السالبة لا يمكن ان يذهب الى غير نهاية بين حدين فبين ايضا ان
الذى لا نزيد عليها في العدد من حدود الكبريات العالية السالبة متناهية وكذلك هذا اذا كان
الشكل شكلا ثانيا وذلك لان الموجبة وان لم يجب فيه ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في
كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث فيها فان الموجب فيها متعين على كل حال وقيل ايضا
ان المحمولات الداخلة في مهية الشئ متناهية ولان هذه داخلة في تحديد الاشياء والحدود انما
يتم بها فلو كانت الحدود متوقفة الى ان يوجد فيها بغير نهاية لما كان يمكننا ان نجد شيئا لكن الحدود
موجودة اذا الامور متصورة بما دبها متناهية ثم قيل بعد هذا في التعليم الاول انا اذا قلنا ان الابيض
يمشي وهذا الكثير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع عن وجه الاستحقاق واما اذا قيل الخشبة
هي كثيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه وذلك

لان قولنا الاول وهو ان الكثير خشبة او الماشي انسان ليس معناه ان نفس الماشي من جهة هو
ماش ابو الكثير من جهة ما هو كثير موضوع للخشبة او الانسان ولا معناه ان الماشي يصح بنفسه
شئ قايم غير مفتقر ولا متضمن شيئا اخر هو موضوع له فان ذلك لا يصح بل معنى قولنا الماشي انسان
ان الشئ الذي عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشئ هو انسان وكذلك الشئ الذي عرض
له ان كان ماشيا ذلك الشئ هو انسان وكذا الشئ الذي عرض له ان كان بمقدار كذا وعرض له
ان كان كثيرا ذلك الشئ هو خشبة واما معنى قولنا الانسان ماش معناه ان الانسان نفسه لا شئ اخر عرض
له ان يكون انسانا هو نفسه ماش وكذلك قولنا الخشبة كثيرة فمعناه ان نفس الخشبة لا شيئا آخر
يعرض له ان يكون خشبة هي كثيرة وانت تعلم ان بين قولك الشئ الذي هو ماش وله عرض المشي وبين
قولك الشئ الذي هو ماش انسان او خشبة او جوهر او ذات فرقا وذلك لان الشئ في الاول عين
من الاعيان هو في نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقايق والماشي من حيث هو مجرد شئ ذو مشي
شئ اخر ليس هو واما في المثال الاخر فان الشئ الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا عرض له
جوهرية فيكون في نفسه امر محصل النوعية والحقيقة وهذا اضيف اليه معنى اخر خارجا عن ذاته يسمى
لاجله جوهرا كما سمى هناك لاجله جوهرا كما سمى هناك لاجله ماشيا والانسان والخشبة بالحقيقة
موضوعان ولا يقتضيان نسبته الى موضوع والى شئ غير جوهرهما واما الماشي والكثير فكل واحد
منهما يدل على معنى الماشي والكثير ويدل على موضوع فليضع الامرين اسمين يفترقان بها فيحصل
حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الانسان على الماشي فليخصه باسم الحمل
بالعرض فكل حمل فاما ان يكون من طريق ما هو الشئ واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف
هو او اين هو او متى هو او يفعل او ينفعل وكذلك ساير المقولات وبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه
عارض كالانسان يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شئ خارج عن هذين البتة اما الصور الافلاطونية
فعليها اللعنة فانها اصوات واسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان
اذ البرهان هو هذه المحمولات المذكورة وهذه العرضيات يوجد في الجواهر في الحقيقة وان كان يمكن في
القول ان يجعل كم ما وحده موضوعا لكم وكيف ما وحده لكيف فاما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلها
يكون موضوعها الاول الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع للشكل في التحديد والقول واما في الوجود
فلا يمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض له الا قايمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان
كذلك فان الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد ونهاية والمحمولات الداخلة فيما هو الشئ محدوده متناهية
من الاجناس والفصول اذ بينا ان الذهن لا يمكن ان يقطع امورا بلا نهاية بتحديد شئ واحد والتحديد موجود
والمحمولات العارضة لها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر

كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فما بين الطرفين محدود على ما اوضحنا قبل وايضا
فان المحمولات من جملتها داخلة في حدودها اعني حدود الحدود الجزئية منها الموجودة في الموضوع وان لم
يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية
سواء كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اعراضا ذاتية او اعراضا غريبة فقد استبان من هذه الجملة
ايضا تناهي الاوساط وهذه الجهة هي جهة اعتبار التصور والحد فقد بان واتضح ان ههنا مقدمات اولى
وان محمولات وموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الولاء والاشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن ان
يعرف بوجه اخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون يعلم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم
البرهاني اصلا واما ان وقف عند مقدمات لا اوساط لها فاحسن ما يؤول عليه ذلك ان يكون الوقوف عند
اصول موضوعة والوقوف عند اصول موضوعة ان كانت تلك الاصول التي لا تبرهن في علم اخر وقوف غير برهاني
فيجب اذن ان كانت وقوف على اصول موضوعة ان يكون لها وقتا ما بيان برهاني وفي اخر الامر يجب ان ينتهي البحث
الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني ولم يكن احتجاج الخصوم في امكان وجود
اوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشياء الموجبة للموضوع
بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان
ان هذا القسم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد وهنا ايضا لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون
للفرد شيء مثلما للعدد ولذلك الشيء شيء اخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ويكون
العدد مع الفرد ماخوذا في حدودها فاذا ذهب تلك الى غير النهاية ذهبت ايضا معها ما يؤخذ في حدودها
الى غير نهاية لان لكل محمول فيها موضوعات من هذه التي يوجد في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق
في حد المحمول فيكون اذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها يوجد في الحدود وقد بان استحالة هذا
فانه لما كانت الموضوعات الماخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب الى غير النهاية فكذلك المحمولات التي تساويها
في العدد على ان لقائل ان يقول انما بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية يوجد في حد شيء واحد
وههنا لا يكون الماخوذ في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من تلك الغير متناهية هي ما بين الطرفين
وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد متناه فيقال له قد حصل ههنا غير المتناهي من الموضوعات
حصولا بالفعل والفعل يشتمل على الجميع من غير ان يبقى شيء خارج عنه هو بعد بالقوة وكل واحد والكل
والجميع موجود في حد واحد لان كل سابق ماخوذ في حد ما يوجد فيه المسبوق اعني بالسابق الغريب من
الطرف ويكون شيء خارج عنه ماخوذ في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات
محمول خارج عنها لكن ليس شيء خارج عنها بل كل محمول يوجد فلو وجد على انه واحد من جملتها هذا ثم
كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معا في جنس واحد بل في شيء واحد كالعدد لها ترتيب فان الفرد وما يتبعه

من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها لا محالة في شيء ما من انواع العدد وكلما صعد في
المحمولات انتقص عددها والعدد المتضمن للترتيب فانه في النقصان متناه الى الوحدة فقد بان
اذن انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات ولا المحمولات الماخوذة في حدود الموضوعات
ذاهبة الى غير النهاية فقد بان من جميع هذا ان للبراهين مبادئ غير ذوات اوساط وبان انها لا برهان
عليها وانها مقدمات غير منقسمة وحين بان ان الحمل من فوق ومن اسفل واقف وان ههنا حملا
اولا على الشيء وانه وان كان كثير من الحمل على الموضوع يكون بسبب عام مثل ان نحمل مساواة ثلث
زوايا لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع ليس ولا لواحد منهما اولا من جهة ما هو
مثلث والمثلث عام لهما فليس يجب ان يكون دائما كل حمل لكل شيء انما اولا لشيء عام حتى يكون للمثلث شيء
اخر عام وكذلك لذلك الشيء شيء اخر عام بل يكون اخر الامر لشيء بذاته واولا ويكون له بلا واسطة والمقدمة
الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي هذه التي لا واسطة لها ولا تنقسم بالقوة الى مقدمتين
بدخول حد وليس عليه برهان فان ما ليس ينقطع بحد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها
مبادي البراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادي البراهين المنتجة للسالبة فانه كما انه يكون مقدمة
غير ذات وسط موجبة وهي مبدأ البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذات وسط سالبة هي مبدأ للبرهان
السالب وهذه بسائط المقدمات واوائلها كما ان اول النقل منا واول الابعاد اللحنية هو ربع الطنيني
التي نسبة احدى نغمتيه الى الاخرى نسبة ست وثلثين الى خمسين وثلثين وذلك لان هذه لا تنقسم
الى ابعاد اخرى وينقسم اليها بوجه ما ساير الابعاد التي لها الاسما مثل الذي بالكل والذي بالخمسة و
الذي بالاربعة والطنيني فاذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا
بينهما لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج وان كان يعرك في قياس كان
يسلب عن الموجود الاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل فلم يزل توسط بين كل حدين
سلب هذا النوع من التوسط واما السالب في الشكل الثالث فلا ثبات الجزوي فقط وهو ايضا مباين لا بالفعل
بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين بين اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني
لا من جانب الاصغر لكن من جانب الاكبر وبالجملة من جانب الكلي ويخرج في الشكل الثالث لا من جانب الاكبر اذ
يمكن ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر وكذلك فاذا اردت في التحليل ان تصحح السالبة من قياس مقدمتين
هي الشكل الاول فكذلك ان يستمر في التحليل ويدخل الوسط بين بين واما ان احتجت الى مثل ذلك من قياس في
الشكل الثاني واردت ان تركب قياسا لانتاج السالبة لم يخرج من جانب السالب فقد جاذبنا ما قيل
التعليم الاول وجميع ما اوردنا من هنا توخينا فيه ايراد ما قيل في المشهور ويجب ان نعلم ان الجملة تنحصر
في انه اذا كان حدان امتنع السلوك من احدهما الى الاخر ان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات

بالحقيقة غير متناهية لم يكن حد ولا برهان فلم يلزم شئ من هذا من يكر البرهان والحد الا ان يتبين
عليه من وجه اخر ان ههنا حدا وبرهانا وليس ذلك على المنطقى بل هو موضوع له وان المعتمد
ما ذكر فى التحليل لان التحليل يوجب ان يكون المحمولات فى الشئ متناهية ومن جميع هذا ولا
يبين ان التزايد فى البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط واما ان التزايد كيف يذهب
الى غير النهاية فسيوضحه بعد ان شاء الله **فصل فى ان البرهان الكلى والموجب والمستقيم**
كل افضل من مقابله قيل فى التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزوية ومنها
موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فحق ان يبحث هل البرهان الكلى افضل ام
الجزوى وهل الموجب افضل ام السالب وهل المستقيم افضل ام الخلف ثم قيل ان لظان ان يظن
ان البرهان الجزوى افضل من الكلى بان يقول لذاتينا ان زيدا موسيقار او ناطق من نفس زيد
فهو افضل من ان يبين ان كل انسان كذلك لان هذا بيان للشئ من ذاته وذلك بيان له لا من ذاته
بل بيان امر فى غيره وليس ان يعرف ان متساوى الساقين زواياه مساوية لقايمتين من نفسه كما
تعلم ذلك لا من نفسه بل من شئ اخر هو المثلث ولما كان البيان الجزوى بذاته ومن نفسه والبيان
من الكلى ليس من ذات الشئ ومن نفسه والذى بذاته افضل فالجزوى افضل وايضا لظان ان يظن
ايضا ان الجزوى افضل من جهة اخرى لان الموجودات هى هذه الجزويات والكلى اما امر غير موجود بل
موهوم فقط واما امر موجود فيها قايم بها وان كان غير موجود فما يبرهن به عليه انما يبرهن على غير موجود
والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود وان كان موجود الكنه قايم فيها غير خارج عنها
ثم البرهان على الكلى يجعله كانه شئ مفارق بالذات للجزويات وخارج عنها فيجعل المثلث شيئا
غير هذا المثلث فذلك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذلك العدد وما اوجب تحريف الحق
فهو محرف عن الحق فاذن البرهان على الكلى اما ان يقع على معدوم واما ان يقع على محرف الوجود عن
حقيقته فالبرهان الجزوى اذن افضل ايضا فان انسان الكلى شديد التعرض للغلط لسلب ان
مستعملة يكون كالمبرهنين على غير المطلوبات مثلا اذا برهن مبرهن على ان الكميات المتناسبة
اذا بدان يكون متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس سيما منها
وان كان البرهان الكلى من وجه على ما هو اكثر فانه من وجه اخر على ما هو اقل فى الوجود لان الذى
هو اقل فى الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما ان يتفق ان يقع بالجزوى ظن مخالف
للحق الكلى على ما قيل فى انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزوى وعلى الموجود الحاصل
لاستحال وقوع علم وظن معا فاذا البرهان على الكلى احسن واوضع رتبة ثم قيل فى التعليم الاول
ليس العلم بالجزوى اكثر من العلم بالكلى بل اقل فانه اذا كان المثلث المتساوى الساقين زواياه كذا

ليس لانه متساوى الساقين بل لانه مثلث فالذى يعلم ذلك فى متساوى الساقين لا من جهة ما هو
متساوى الساقين من المثلثات كما يعلمه متساوى الساقين فاذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له
بالذات واذا علمه بمتساوى الساقين فقد علمه لا لما هو له بالذات فالكلى اذن افضل وايضا
فان اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسما مشتركا بل اسم متواط وليست طبيعته فى الجزويات
كطبيعة الاعراض بل طبيعة ملايمة للجوهر داخلة فى الحد وليس وجوده اقل من وجود الاحاد الجزوية
وان كان هو واحدا لتشابهه وتلك لا نهاية لها وذلك لان وجود الثابت الباقى اكثر واكد من وجود
الفاسد والبرهان على الجزوى الفاسد من جهة ما هو جزوى مما لا يفنى ولا يتناهى اذا لم يجمع فى كل
يشترك فيه امور بلا نهاية ويحدها فيكفيها كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير
نهاية وايضا فانه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى انه ان لم يجعل الكلى معدوما يلزمه ان يجعله
شيئا مباينا للجزويات فليست الجواهر الكلية فى ذلك بمباينة الحال للاعراض مثل الكيفية والكمية
فيرى هل يجب لكون هذه الاعراض كلية ان يكون امورا خارجة عن الجزويات قايمة بذاتها موجودة
لا فى موضوع وهل جزوياتها اذا انفردت بحد سفرد بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلى شئ خارج
عن الجزويات بسبب افراد البرهان عليه فاللوم يلحقه فى اضعافه الى الباطل وتوهم المحال دون الذى
يستعمل البرهان الكلى على واجبه وقد علمت انت فى مواضع اخرى الفرق بين الذى ينظر اليه دون اعتبار
غيره وبين الذى ينظر اليه وهو مجرد مباين لغيره وايضا فانا قد اشبعنا القول فى ان البرهان هو قياس
من العلة اللمية والكلى اولى بان يعطى العلة وذلك لان المعنى يوجد للكلى بذاته اولى للجزئى والكلى
هو العلة للجزئى فى اعطائه اياه ما له بذاته واولى فان كل شئ له امر بذاته لا يحتاج ان يكون بشئ اخر بعرض
غيره حتى يكون له بل ان لم يكن للغير المفروض كان له ولا يكون المفروض لذلك الغير الا ويكون له فهو
للغير بسببه فهو العلة الغريبة والكلى هو الذى يعطى الجزوى ما له بذاته والكلى هو الذى عنده
نهاية البحث عن لم وعند تناهى البحث ما يظن ان علمنا الشئ كما لو سال سائل لم جاء فلان فقيل لما حد
ما لا فقال ولم يعضى قيل لكيلا يكون ظالما فاذا وقف البحث عن اللم عند هذا ومثله فقد سكنت
النفس الى معلوماتها ولا محالة ان يجب اللم فى امثال هذا ينتهى الى امر لا يجاوز عنه ويكون هو الامر الاعم الا على
الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره نسبته وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا اسئلنا عن الجزويات ان
هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لاربع قوايم واجبنا بشئ جزوى فقلنا لانه من ذهب او لانه
محظوظ فى ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التى يطلب الا ان يقول
لانه شكل محيط به ثلث خطوط مستقيمة كل واحد منها اذا اخرج ارتسم حوله مساويان لقايمتين فيكون
جميعه ست زوايا قوايم اثنان منها داخلتان فينبغى الخارجة اربع فنحن اذن فى اعطاء العلة

له في ان يعرف ويوجد معا الى شئ ثان وللثاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف معا من الثاني والبرهان
السالب لا يتم اليه الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان
الموجب يتم ويعرف بلا سالبة فاذا البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف ايض فان البراهين الموجبة
حد المتوسط في حدودها انما نسبته الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك الزائد فيها وهو احد
خارج عن الحدود الثلثة لتركيب البراهين الموجبة موجب ايض وليس كذلك ولو كان يجوز ان يكون ذلك
بغير هاتين ولا مدخل للسلب فيها واما البرهان السالب فالغالب فيه في المتوسط والمزيد معا هو الموجب
فانك اذا كنت قلت كل ج ب ولا شئ من ب آ فان اردت ان توسط بين ج ب حدا فلا شك انك توسط
بايجابين فان اردت ان توسط بين ب آ هذا لم يكن بد من موجبة وسالبة فيصير جملة القياس كيف
وسطت مؤلفة من موجبتين وسالبة واحدة كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شئ من د آ وكل ج ب وكل د ب
ولا شئ من ب آ وكذلك اذا ذهبت في المتوسط الى المقدمات الاولى كانت الموجبات مزيدة والسالبة
يكون واحدة فان لم يكن متممة القياس بالتوسيط بل بالتزيد من خارج فضممت الى قولك ولا شئ من
ب آ قولا سالبا آخر لم يمكنك ان تأتي بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فيقال وكل د آ حتى
ينتج بقياس مركب ان لا شئ من ج د فبين اذن ان الموجبات غالبة في البراهين السالبة واكثر عددا
في القوة من السالبة فالموجبات اذن اوجب احصاء في الذهن من السوالب في كل قياس وهي في انفسها
افضل فالمركب منها والمؤدي اليها افضل وايض وان كانت المقدمتان الكبريات غير ذوات اوساط وكانت موجبة
في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط
لانها يتم بحدين ورابطة والسالبة يحتاج الى حدين ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث والذي
يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها اعرف فلان
الايجاب وكل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في تفهمه الى قياسه الى السلب كالوجود
وكالملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانه انما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود
وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسلب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف
ما هو لم يعرف ما ليس هو فاما البرهان المستعمل للمبدأ الموجب والمنتج له افضل واشرف والبرهان
المستقيم افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا كل ج ب ولا شئ من ب آ فينتج انه لا شئ من ج آ باطلا
فليكن بعض ج آ وكان لا شئ من ب آ وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب هف اذ كان كل ج ب ثم انما اوجب
هنا الخلف وضعا بعض ج آ فهو نقيضه وهو قولنا لا شئ من ج آ حق ففي المستقيم انما اوجب المط
صدق قولنا كل ج ب الموضوع تحت قولنا لا شئ من ب آ ايجابا بذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا
بعض ج آ مع صدق قول آخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة المصدق ضدها كما بان لك في الفن الذي قبل هذا

يضطر الى البرهان على الكلي ولذلك ليس يمكننا ان نبرهن على ذلك الحكم في المتساوي الساقين برهانا
علياً الا ان يقول انه مثلث حال اضلاعه ان يخرج كذا او كذا وايض فان الجزويات غير متناهية ولا محدودة
والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود
فاذا الذاتي انما هو للكلي وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى بان يكون المقصود بالبرهان واذا انه كان
هو اولى بالبراهين فالبراهين ايض اولى به لان الاولى من طلب واذا كان هذا اولى به منه بغيره فذلك ايض
اولى من ذلك الغير منه وايض فان الشئ الذي اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم
من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم كان ذلك علما به وبالجزوي ايض تحته بالقوة القريبة
واذا علم الجزوي فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل فالعلم
بالكلي اذن اثر وايض فان البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدأ فهو اشد
استقصاء في كل شئ واكثر في المعنى الذي له المبدأ مما هو ابعد منه من المبدأ فالبرهان الكلي
اشد استقصاء من الجزوي فامثال هذه الاقاويل هي التي قلت في التعليم الاول ولكن نسبته
ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول بنفسه من ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان
بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعض هذه الحجج لا يختص بالبرهان والذي يحب ان يصغي اليه من جملة
هذه الحجج هو ان العلم بالكلي فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فما
اسهل ان يعرف ان متساوي الساقين كذلك فان علم انه متساو وبين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده
البتة ان كل مثلث كذلك ومثل هذا ما قيل ان البحث باللم يحوج الى العلم الكلي وايض فان الكلي معقول
والعلم الحقيقي للعقل واما الجزوي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه
ثم قيل ان البراهين المأخوذة من اصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط وهي التي يتبين ان الموجبة
افضل من الكاينة عن سوالب واحتج في ذلك بحجج من ذلك ان تلك لا يحوج الى استعمال اشياء
مفسة مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج على ذلك اذ لم يكن السوالب الصرفة
ينتج انتاج الموجبات الصرفة بل ينتج اذا اخلطت بالموجبات واذا اعطينا عللا متوالية في الشئ
فانما يعطينا اللمية الحقيقية الواحد منها الاخير الذي هو اقرب من المع وليس في تكثر الاوساط
فايدة بل الفايدة في تقليلها والاقتصار منها على القريب الملصق بالجملة فان العلم الكاين مما هو اقل افضل
من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر واحضار المعنى في القليل
اكثر وفي الكثير اقل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة غير مختلفة افضل من البرهان
المتكثر الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب هو من موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب
المواقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد اختلافا فالموجب افضل وايض فان الذي لا احتاج

والذى يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس اخر افضل من الذى يوجب بكذبه صدق
النتيجة لا بذاته ولا وحده بل بقياس اخر ينضم اليه وانت تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك
فى الفن الذى قبل هذا وهو ما يكون احدى المقدمتين فيه كالجزء وتحت الكل وهى الصغرى والاخرى كالكل
هو الجزء وهى الكبرى ويكون النتيجة ايضا تحت الكبرى كالجزء وتحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة
بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ويكون مقدمة كل ح تحت مقدمة لا شى
من ب آ ونتيجة لا شى من ح آ تحت مقدمة لا شى من ب آ كالجزء وتحت الكل اما ان يكون الصغرى تحت الكبرى
وان كان تخالف الكبرى فى الكيفية فلان ج تحت ب والحكم على ب كالحكم على ح واما فى النتيجة فهذا الوجه
بالاتفاق فى الكيفية معا وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة فان قولنا بعض ح آ ليس
داخلا تحت قولنا ولا شى من ب آ فاذن صورة القياس بالذات التى شرطها هذا الشرط هو للمستقيم لا
الخلف وايضا فمقدمات المستقيم اعرف لانها معروفة بذاتها مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها بل
وليست اعرف من النتيجة بل احدهما نقيض النتيجة والقياس الكاين من مقدمات اعرف وافضل على كل حال
ويقول انه قد يكون علم اشد استقصا من علم من وجوه ثلثة احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع
الان اللم ووقف على السبب القريب الذاتى والثانى قصر على الان فقط والثانى ان يكون احد العلمين احد
الشى المنظور فيه مجردا تصورية عن المادة والثانى لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم
الذى ياخذ ذلك الشى مقترنا بمادة ولذلك فان علم العدد اشد استقصا من علم الموسيقى وكذلك حال
علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث ان العلم الذى موضوعه الاول معنى بسيط بشرط اخر سلوى عن
سائر الزوايد اشد استقصا من العلم الذى موضوعه الاول ذلك المعنى وموجب له زيادة مثاله ان الوحدة
والنقطة يوضعان لتعلمها بمعنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقترن بذلك فى الوحدة
ان لا يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون الوحدة ابسط ذات
من النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الواحد
موضوعه اولى للهندسة والحساب اشد استقصاء لذلك من الهندسة فقد قربنا من هذه الاشياء
من محاذات التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك عرضيا دون الاستقصاء فيها وكان هذا النمط
فى النظير غير مناسب لتصويبا ولا غالى بافهامنا ولا حسن الا نهيا ولنا اذا اردنا اتمام **فصل**
فى معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها فى المبادى والموضوعات المباحث انما يكون
من علم واحد اذا اشتركت فى الموضوع الاول فكان البحث فيها انما هو عن العوارض الذاتية التى
يعرض له او لاجزائه او لانواعه واشتركت فى المبادى الاول التى منها يبرهن ان تلك العوارض الذاتية
موجودة للموضوع الاول او لاجزائه او لانواعه فاذا اختلفت فى الموضوع الاول وفى المبادى الاولى

للبراهين اختلافا ما يشير اليه ويعنى بالمبادى الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من
علم واحد فاذا اردت الامتحان فارفع كل شى الى مبادئه الاولى وجنسه الاول اى موضوعه فتجد
المختلفات من العلوم مختلفة فيها مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة اما فى الجنس اى الموضوع
فتجدهما مختلفين فيه لا محالة واما فى المبادى فتجدهما وان اشتركا فيه بوجه ما فانهما يختلفان من
وجه اخر فانك تجد المبادى وهى للهندسة اولا وللمناظر ثانيا وهذا امر قد فرغنا منه وليس
اختلاف البراهين يوجب اختلافا فى هذا الباب فقد يكون على شى واحد برهانان مختلفان
لان حدين اوسطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان مغتذ وقولنا
كل انسان نام وكل نام مغتذ وقولنا كل انسان نام وكل نام مغتذ بل ومن حدين اوسطين لا يحمل احدهما
على الاخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك وكل متحرك متغير مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير
فالاول احد حديه الاوسطين تحت الاخر فان الحيوان تحت النامى واما الثانى فهما مختلفان ليس احدهما
تحت الاخر وكذلك قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان مستحى وكل مستحى متعجب
فان هذين وان كانا من جملة ما ينعكس احدهما على الاخر لاجل موضوعهما فهما ليسا مما يكون احدهما تحت الاخر
فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا ينتج نتيجة واحدة ولغرض ما حدث
ذلك البيان لا بطول الكلام بتفصيله واما ان حل البرهان انما هو على الضرورى فامر قد فرغنا
عنه واما انه قد يكون على الاكثرى فبعض المفسرين يابى ان يكون على الاكثرى برهان بل انما يسمح نفسه
بان يكون عليه قياس ويقول لانها لا يتبعها يقين اذ ليس بها انفسها يقين والحق وراى
المعلم الاول يوجب انه قد يكون على الاكثرى برهان مصنوع من مقدمات اكثرية يعطى شيئا من
اسباب اكثرية ويكون به يقين غير زايل من جهة ما هو اكثرى وان كان لحنا من جهة ما هو موجود على
ما علمت فى مواضع اخرى فان اريد بالبرهان كل قياس يكون على الشى من جهة العلة على نحو وجود
فيكون على الاكثرى برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية
للعلة على شرط ان يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه امكان فليس على
الاكثرى برهان بل قياس ما آخر يصنع بين البرهانى والجدلى والخطابى والمغالطى والشعرى وقد
يكون قد تكلف فى هذا الاشتراط ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يقول له لما كان بيانا انما يكون
لوجود متميز عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق دايما ويكون ضروريا
او على الا غير دايم وهو الاكثرى فان لا بيان فى امر الوجود الا لهذين ولا برهان على شى كونه ووجوده
اتفاقى لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه لكنى اريد هذا الكلام محصلا واقول للامور الممكنة
بغير حال وجودها وتغير حال امكانها فاما اعتبار حال الوجود فى الممكنات على سبيل التوقع فلا طلب

فيه الاعن الاكثريات ولاقياس الاغلبيا فان لوجودها فضله على لاوجودها فى الطبع والارادة وعلى
الجهة التى اوضحناها من سلف واما المتكافى فى الوجود واللاوجود فليس برهان يقوم اودليل على احد طرفيه
الاقيام مرجح لذلك الطرف يخرج اياه عن المكافات فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة
اعتبار نفس الامكان فعلى جميع اصنافه برهان على المتمكن الاكثرى وعلى المتساوى وعلى الاقلى
اعنى البرهان الذى يبين انه ممكن لاضرورى الوجود ولاضرورى العدم لا البرهان الذى يبين
بوجوده اولاوجوده الا ان يكون شى منهما اكثريا وكلما قلناه فى الاكثرى الوجود فانقله الى الاكثرى
اللاوجود واترك اما عسا ما الوجود الحكم اى حكم كان ايجابا اوسلبا قيل فى التعليم الاول انه ليس الحس
برهانا ولامبدأ البرهان بما هو حس لان البراهين ومباديها كليات لا يختص بوقت وشخص واين
والحس يجد حكما فى جزوى فى ان نفسه واين نفسه واذن الحس لاينال مبادى البرهان ولا البراهين
فلاشى منه هو علم الكلى ولوكنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقايمتين لما كان ينعقد لنا
من احساس ذلك راى كلى ان كل مثلث كذلك ولاعلم بالعلة ولوكنا نحس ايضا ان القمر لما حصل فى المخروط
الظلى انكسف لم يمكنا من جهة الحس ان نحكم بالكلى وهو ان كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا لانا لا يمكننا
ان نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى اما كل كسوف فلان ذلك فالانهاية له واما الكسوف الكلى فلانه
للعقل فقط وان كنا قد نستقرى من تكرر المحسوسات امورا الكلية لا لان الحس ادركها وبالها
ولكن لان العقل من شانه ان نقيض من الجزويات المتكثرة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركته
جزوياته فاختلف العقل من الجزويات معنى معقولا لاسبيل اليه للحس بل بسالة الاشراق فيض
الهى عليه وايضا فما اكثر ما كنا نتوصل بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها بل لان العقل
يصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحناه عن قبل حيث سما التجربة ولما كان الحس قاصرا فى كثير
منها عن الادراك المستقصى صار يوهمنا ذلك ربما ويحجب عن ذلك حال المحسوس نفسه بقوة غير
الحس وهى العقل مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذى وراها فان الجسم الملون الذى وراها من
غرابه تحت القارورة دون ذلك حجبا كثيرا من الاجسام الاخرى فقوم يقولون ان السبب فى شف
الزجاجة ان كل ما لالون له فهو شاف مود للون الذى وراه وقوم يرون ان السبب ذلك استقامة
المسام والسطح فى الزجاجة فينفذ فيه الشعاع الخارج من البصر ويجوزها الى ان يلاقى المبصر قيل فى
التعليم الاول ولو كان الحس مما يمكنه ادراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا الى ان يحكم فيه بان السبب
فيه الثقب وان الابصار كان بين ينفذ البصر فى تلك الثقب ولكان يميل اى الذهن المايل اليه
وان كان بعد ذلك البحث باقيا انه هل فيها هواء او خلا وان كان فيها هواء فهل الهواء فى تلك الثقب تودى
الملون او الشعاع يتعدى اليه وبالجملة لوكان الابصار يعود شى فى الثقب وكان الحس مع ذلك

سعود

مع ذلك ويبدو له لكان العقل يجد سبيلا الى ان يحكم فى الابصار بان السبب فيه اتصال بين
البصر والمبصر بواسطة شعاع لانفس شفيف الزجاجة من حيث لالون لها وكان ح يكون ذلك
العلم حاصلا بالحس لا ان الحس حصله لكن لان العقل اتخذ الحس مبدأ للتجربة ثم قيل انه لايصح ان يظن
ان مبادى المقاييس كلها متفقة اما اولا فان المقاييس منها منتجة للكاذبة ويجب ان يكون مقدماتها
كاذبة ومنها منتجة للصادقة وهى وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة فذلك الانتاج يقع
منها لا بالذات بل بالعرض وتبيينه ان لا يكون هى من جهة انتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات لان
القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات لا من جهة ما ينتج بالعرض فاذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات
المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك كانت مبادى القياسات
الصادقة غير مبادى القياسات الكاذبة وايضا فان القياسات الكاذبة ليست متفقة فى النتايج فان
الاضداد قد يكذب معا مثل قولنا ان المبادى هو اكثر والمساوى هو اصغر وايضا فان الاشياء غير
متضادة يكون معا ولايصدق معا مثل قول القايل ان العدل تهور وقوله ان العدل شجاعة وكذلك قوله
الانسان فرس وقوله الانسان ثور فان هذه فى قوة المتقابلة وان لم يكن متضادة اومتقابلة بالفعل
فتبين ان مبادى النتايج الكاذبة هى مختلفة مثل هذه وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان يكون
واحدة باعيانها وذلك ان المبادى اما خاصة بالاجناس الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها
ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا فى الهندسة ان كل مقدار اما منطق واما اصم وقولنا فى العدد كل
عدد اما اول واما مركب وبين ان هذه مختلفة لامطابقة منها لان الهندسة كلها بعد النقطة و
العددية كلها بعد الوحدة فلا يمكن بينهما مطابقة البتة ولوكانت مطابقة غير صرفة لكانت على احد وجوه
اما ان يكون احد المبدائين اعم من الاخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على ان ج تحت ب واذا كان كذلك كان
احد المبدائين تحت الاخر او فوقه فكان ح احد الجنسين تحت الاخر او فوقه ومثل هذه اشتركه قد يقع فى
المبادى وهناك قد يكون الامر على ما اوضحنا قبل وذلك اذا كان اجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها
تحت بعض واما فى الاجناس التى ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها واعنى بالاجناس الموضوعات
واما ان يكون مبدأ داخلا فى الوسط للاخر مثل الخطوط المتوازية التى بين المتوازيين فيكون ح اما
متشاركين فى الجنس فيكون احدهما مبدأ والاخر نتيجة لامبدأ او غير متشاركين فى الجنس اعنى الموضوع
بل فى جنسه فيكون ايضا احد العلمين تحت الاخر فيكون الشركة فى المبدأ على نحو ما حددنا قبل واما
العلوم المختلفة التى ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان يشترك فى المبدأ الخاص البتة لا على
ان يدخل حد بينهما فى الوسط ولا فوق منهما ولا تحت منهما ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا
فى ذلك فى علمين واما المبادى العامة مثل قولنا كل شى اما ان يصدق عليه موجبة واما ان يصدق

يكون ح

عليه سالبة فقد يشترك فيها لان هذه المبادى صالحة فى بيان احوال جميع الموجودات
المختلفة التى بعضها كم وبعضها شئ اخر لانها من جملة ما هو مبدا ما فى علم الناظر فى الموجود من
جهة ما هو موجود ولكنها يوجد فى العلوم بالقوة ولا يوجد البتة بالفعل مقدمات كبرى ولا
صغرى الا وقد احدث مخصصة بموضوع ذلك العلوم وبعوارضه الذاتية على ما بيّنا جميع ذلك
فيما سلف فاذن لا يكون فى العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة فى العلوم
وان كانت يزيد على المقدمات على النحو المعلوم فى تركيب القياس فليست زيادة مفرطة خارجة
عن نسبة محفوظة وليس يستنتج عن تلك المقدمات الا تلك النتايج باعيانها وليست يصلح
لغير ذلك القدر من الكثرة واذا دخل حد من جانب او فى الوسط لم يرد انه نتيجة انفقت بل
ما يناسب ذلك فاذا كانت نسبة النتايج مع المقدمات هذه النسبة فكيف يكون اللواتى
هى المبادى منها صالحة لان ينتجها لا هذه بل نتايج خارجة من هذه فان جميع المقدمات التى فى علم
ما لا ينتج منها الا المناسبة لتلك المقدمات فبعضها التى هى المبادى ابعد من ان ينتج منها مسائل
علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم وكيف والنتايج المطلوبة فى العلوم غير متناهية بالقوة والحدود
لتى للمبادى متناهية فان المبادى والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية واما السبب المتمكن باعتبارها
بينها وبين عوارضها وان كانت فى ذواتها محصورة فقد لا يتناهى بالقوة من جهة ان بعض
المجهولات يكون ضرورية متفردة فى الشئ دايمة وبعضها ممكنة يحصل باعتبارات بينهما مثال
ذلك ان المتساوى الساقين من حاله ان زاويته متساويتان فهو امر موجود له فى نفسه بالضرورة
واما انه امر نسبته الى مثلث اخر يقع منه فى دايرة كذا وفى مخمس كذا نسبته هى كذا وما يجرى مجراه فامور
ليست محصلة الوجود فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هى امور يحدث له من جهة
مناسبات ممكنة يفرضها الفعل فيها فامثال المبادى الخاصة مثلا الخاصة بعلم الهندسة
تعظم فيها ان يكون وافية بمسائل الهندسة فضلا عن مسائل خارجة لا يتعلق بها وكيف يقال
ان مبادى العلوم المختلفة متفقة من جهة ان العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان او من
جهة ان كل واحد منها يصلح ان ينتج فيها فى كل علم علم حتى يكون مبدا اى علم اتفق صالحا لاى علم
اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادى العلوم التعليمية وهى محدودة فى المصادرات مميزة
بالفعل ظاهر من امرها انه لا يصلح بعضها لبعض فكيف يصلح لكل علم بل ولا مبدا علم واحد يصلح
لجميع مسائل ذلك العلم فكيف لمسائل علوم اخرى ولا ايضا اذا استعملنا طريق التحليل بالعكس
فصرنا الى المقدمات التى لا اوساط لها فى علم ما فيه صرنا ها ان لم يكن ميزها فى الرياضيات حدها
مشتركة لجميع النتايج بل كان كل خاصة لنتيجة او نتايج باعيانها ومع هذا كله فليس يمكننا ان يقول ان

المقدمات مع النتايج ينتج منها

مبادى العلوم مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها البتة ولا فى شئ منها فقد بان فيما سلف ان بعض
العلوم يشترك فى المبادى وان من المبادى خاصة ومنها عامة فعلى الحق هو ان المبادى متناسبة
فى الجنس اى الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التى لا يتناسب فى الموضوع فان مباديها
الخاصة باجناسها لا يتناسب ايضا فى الموضوع والذى يجب ان يعتقد فيه انه الحق والقضاء
الفصل هو ان المبادى يقال على نوعين اما مبادى منها البرهان اى المقدمات الاولى فى العلوم واما
مبادى فيها البرهان وهى اجناس العلوم اى موضوعاتها وما يتعلق بها مما يوضع معها اوليا وبها
كالواحد بوجه ما للموجود فالقسم الاول يجوز ان يكون فيها مبادى عامة مثل قولنا كل شئ اما
ان يصدق عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية واما ذى
القسم الثانى فلا يجوز الا ان لا يكون خاصة او يتناسب علمان فى الجنس وما كان من المبادى
التى بمعنى المقدمات مما هو خاص او مخصص كما علم فلا يشترك فيها فى حل الامر الا علمان احدهما
فوق الاخر ويكون لاحدهما اولا وللثانى ثانيا ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية
اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ذاتى فيه فلا يجوز ان يكون الصغريات من المبادى
المشتركة بوجه من الوجوه بل ان كان ولا بد فالكبريات على النحو الذى يحويه الشركة

فصل فى حال العلم والظن ويشاركهما وتباينهما وفى تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكا والصناعة والحكمة من المعلوم

ان ههنا علما بالشئ وههنا ظنا به وان الاختلاف فيهما من جهة الوثاقة
والقلق وانهما داخلان تحت الراى وان بينهما موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يجب ان
يقايس بالظن بل العلم التصديقى ولا كل علم مع كل ظن بل ظن توافقه فى جنس الراى وان ما سواه
من الظن فيجب ان يقايس بالجهل والعلم التصديقى هو ان يعتقد فى الشئ انه كذا واليقين منه
هو ان يعتقد فى الشئ انه كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن
زواله فانه ان كان بينا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن بينا بنفسه فلا يصير غير ممكن الزوال او
يكون الحد الاوسط الاصلى اوقعه على انا نعنى بالعلم ههنا المكتسب والذى يخالفه اضاف من
الاعتقاد اعتقاد بالشئ الذى هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاده انه لا يمكن ان لا يكون كذا لكن يكون
هذا الاعتقاد فى نفسه ممكن الزوال الا انه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال واعتقاد فى الشئ انه مع عدم
اعتقاد اخر بالفعل بل بالقوة اذا اخطر بالبال اعتقد وهو انه يمكن ان لا يكون كذا واعتقاد فى ذلك
الشئ انه ليس كذا وهذا جهل مضاد للعلم الذى لا يشاركه لكن اعتقاده انه يمكن ان لا يكون كذا اما
ان يعتقد فى الموجود كذا الذى ليس من شانه ان لا يكون الا كذا او فى الموجود كذا ومن شانه ان لا
يكون كذا وكل واحد من هذين بالحرى ان يسمى ظنا والاول منهما فانه ظن صادق مركب بجهل مضاد

لاهلى

واما الموجود كذا ومن شانه ان لا يكون الا كذا او فى الموجود كذا او من شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد
فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شانه ان لا يكون ان كان لا كونه على انه جايز فى نفسه لكل الوجود قد غلب
انه جايز فى وقت اخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع مما يوجبه كان يقينيا اما بالشئ على ما هو به
وان كان على انه يرى ويحكم انه موجود ويخطر بالبال عسى ان لا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا
حتى يجوز ان يكون اعتقاد وجوده حتى يضعه موجودا كاذبا فهو الظن والصادق المطلق الذى
ليس فيه تركيب بجهل مضاد بل بجهل بسيط اذ لا بد فى كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضرورى
اما على الدوام فيكون العلم على الدوام او الضرورى بالشرط فيكون العلم ايضا بالشرط والظن موضوعه
الحقيقى الامور الممكنة المتغيرة التى لا يضبط فيكون الامر بحسب القياس الى الوجود وحال الراى فيه
بحسب القياس الى الصحة وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا ايضا فى الامور الضرورية
والاعتقاد المؤكد ليس بحث من حيث هو مؤكد اذ لا بعد فى الظن فيكون ثلثة اشياء من جملة
ما عددناه داخلة فى اعتبار الظن احدها الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معه
انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالحقيقة ليس علما
بل ظنا والثانى الذى سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب والذى سميناه بالظن
الصادق المركب بالجهل البسيط ويشترك هذه كلها فى شئ واحد وهو انه عقد فى الشئ انه كذا
ممكن ان يلحقه العقد انه لا يمكن كذا وذلك لان الاول منها اذا كان جايز الاستحالة فليس ممتنعا
فى طباعه ان يقترن به عقد امكان ان لا يكون الشئ اما ابدا او غير طارى على العقد الاخر
الذى معه واما فاسحا للعقد الاخر الذى معه وهو الحق وكذا حال العقد الثانى المركب
بالعقد الباطل ويقابل عقد صاحب العقد الاول لان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون
ما اعتقد كونه واما العقد الثانى فان الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة او بفعل وكل واحد
من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع العلم فانه ليس كل واسطة غير ضرورية الزام الراى
يدعو الى امر واجب والعلم بالجملة مخالف للظن فى هيئة العقد وفى الامور التى العلم اولى بها
وكما انه قد يقع لانسان فى هذا الشئ علم والاخر ظن فكذلك يمكن ان يكون يقع لهذا علم بمبادى
ذلك العلم بتدريج حتى ينتهى اليه وان يقع للاخر ظن بتلك المبادى والمقدمات فينتج
الى ذلك الظن الذى هو نتيجة لها فيكون الاول يرى فى تلك المقدمات والنتيجة رايا
صادقا ويرى انها لا يتغير عما عليه واما هذا الثانى فيكون رايه فيها صادقا الا انه حال عن
الراى الثانى او مجوز لغير ما يراه بحال يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشئ موجود
ويعلم لما هو موجود وهذا الثانى يظن انه موجود ويظن انه لم هو موجود فان لم يكن ذلك

بتوسطات فيظن انه موجود فقط ولا يظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها فليس العلم والظن
شيئا واحدا وان كان قد يقع فى شئ واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق
وكاذب ولا يمكن ان يكون فى البيان واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق وظن كاذب معا
اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان لان قولنا العلم يقتضى اعتقادا باننا فى الشئ محصلا وهو انه
ممتنع التحول عما هو عليه ويمتنع ان يقارنه او ينظر اعلته اعتقاد مضاد لهذا الثانى وقولنا
الظن يقتضى اعتقادا ثانيا بالفعل او القوة القريبة او البعيدة وهو ان الشئ جايز التحول عما هو عليه
ومح ان يجتمع فى الشئ الواحد للانسان الواحد فى وقت واحد امتناع تحوله عما هو عليه وجواز
تحوله معا او يجتمع فيه راى انه يجوز زواله وراى ان لا يجوز زواله واما الظن الصادق والكاذب
فكيف يجتمعان فى انسان واحد فان الظن الذى يظنه وهو كاذب والظن المقابل الذى له
هو صادق وان تساويا لم يكن ظنا بل شكا فى الامرين فان مال النفس الى الصادق نفى الكاذب غيرا
مظنون والشئ الواحد بعينه الناس قد يظن مكابرة ويرى غير متمكن اخرى فاذا انتاول الراى
كونه غير ممكن ثبتا وكان تاما فهو علم واذا وقع عليه الراى من الجهة الثانية فهو ظن فيكون فى الشئ الواحد
من جهتين ظن وعلم وكانسانين مثلا هذا يظن ان القطر غير مشارك للضلع ويصدق وذلك يرى
ان القطر مشارك له ويكذب فالظنان مختلفان لكنهما واحد فى الموضوع واما الكلام فى الذهن و
الصناعة والفهم والحكمة والزكا والحدس فيكاد ان يكون اكثره اولى بعلوم اخرى من الطبيعيات والخلقيات
الا انا نجدهم هنا حدا فالذهن قوة النفس المهيات المستعدة لاكتساب الحدود والاراء والفهم
جودة حركة لهذه القوة الى اقتناص الحد الاوسط من تلقاء نفسها مثل ان يرى الانسان القمر
وانه انما يضئ من جانبه الذى يلى الشمس على اشكال فيقتنص ذهنه بحدسه حدا اوسط هو
ان سبب ضوئه من الشمس والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع فى زمان قصير غير مهمل والفكر حركة
ذهن الانسان نحو المبادى للمطالب ليرجع فيها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية تصدر عنها
افعال ارادية بغير روية نحو اتماما مقصودا والحكمة خروج نفس الانسان الى كماله الممكن له فى حدى
العلم والعمل اما فى جانب العلم فان يكون متصورا للموجودات كما هى ومصدقا بالقضايا كما هى واما
فى جانب العمل فان يكون قد حصل عنده الخلق الذى يسمى العدالة وربما قيل حكمه الاشكال
الناطقة من جهة الاحاطة المعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق تمت المقالة الثالثة

المقالة الرابعة من الفن الخامس فصل المطالب والمعلومات بالطلب متساوية
فان الشئ انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب وان كان للمكثر ان يكثرها بالاين والكم
والكيف وغير ذلك فانها بحسب ما يبحث عنه فى هذا الموضع اربعة اثنان داخلان فى الهل

احدهما هل يوجد الشيء اى على الاطلاق والثانى هل يوجد الشيء شيئا مثل انه هل يوجد الجسم مركبا
من اجزاء غير متجزية وكل واحد من مطلبى الهل يتبعه مطلب اللم ويتصل بذلك مطلب الما واما مطلب
الاى فمن التوابع لمطلب الما ومطلب اللم اما ان يطلب عليه الحكم بوجوده او لا وجوده بحال وكل
ذلك اما ان يتعدى فيطلب عليه الحكم الى مطلب على الوجود او لا يتعدى والاخر ان يكون القياس
المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا وعليه فى الشرط واما ساير ذلك فالاحرى ان يكون العلة
فيه حدا اوسط واما مطلب ما فانه يتبع المطلب البسيط من مطلبى الهل معاظاهرا فانه اذا علم ان
الشيء موجود طلب ما ذلك الشيء الموجود فقد علم ان مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد
طلب هل وتابع له لكنه قد سبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم فاذا اعطى ثم اعطى مطلب
هل الصحيح فى الحال مقتضى مطلب ما بحسب الذات ويتبع المطلب المركب من مطلبى الهل ايضا
على وجه من الوجوه حتى يكون كانه يطلب ما الحد الاكبر او ما الحد الاوسط وذلك لان الموضوع
فى المط بالهل المركب يجب ان يكون معطى الهلية والمائية اولا فى كل علم ثم يطلب عوارضه الذاتية
بالهلية فاذا طلب وجود العارض له او لا وجوده بالهل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع فبالحرى ان
ذلك يقتضى اثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما تبحث
عن الاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا يوجد الا فى تلك الموضوعات واجناسها فانه منع ان
يكون لها وجود من تلك الجملة منها صارت فى جملة الممتنعات فاذا اعطيت وجودا فى شيء منها ثبت انها
فى الموجودات فيكون البحث عن ماهيتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا كالبحث عن
هلية المثلث المتساوى الاضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دايرتين وقد وصلا ايض بالنقاطع
فهو بحث عن هليته فى نفسه فبذلك نعلم ان له امكان وجود واذا صح للشيء هليته استحق ان يطلب له
الماسه وان نعطاها بحسب الذات وقبل ذلك لا يكون استحق طلبها او اعطاها الا بحسب الاسم
لا بحسب الذات فقد فرغنا من هذا فيما سلف فوقت وضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض
هو هذا الوقت وان كان لا مانع ان يكون ما قد امد فى جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل
كافيا ابتداء طلب ما بحسب الذات فانه يتضح مع ايضاح الهلية واما الحد الاوسط فهو العلة ويقع فيه
طلب الما بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة فلا طالب الهل فى مثل هذا انما يطلب عما هو مشكوك فيقتضى
طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سبيل هل القمر ينكسف فانما يطلب هل
شيء موجب العلم بان القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء موجب العلم بان القمر ينكسف فاذا اعطى
الهل وقيل نعم فيطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف او لم قلب القمر ينكسف فانه يطلب ما علة القياس
فى انه قياس وهو الحد الاوسط كيف كان او ما علة القياس فى انه برهان وهو الحد الاوسط الذى

هو علة الامر فى نفسه ومعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط الذى اعطيت بالقوة اولا انه موجود
حتى ضمنت ان الامر الحق هو كذا بحث الان يعطيه الان بالفعل ويقول ما هو الان فيكون البحث عن
لم بحثا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون
بالفعل مطلب ما بالقياس الى الحد الاوسط ويكون بالقوة واما مطلب بالحد الاوسط بالفعل
فذلك ظ لا بد منه وان كان مجهولا بقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعنى به الموجود شيئا ما
والموجود بالكل يعنى به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما سواء جوهريا للموضوع او عرضيا
ذاتيا او عرضيا خارجيا ثم نقول المعلم الاول اعنى بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب نفسه هل
موجود مثل قولنا هل المثلث موجود او الا له فهذا انما يبحث عن وجود نفس الموضوع واما هل
المثلث كذا او هل الا له سبب للشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او لاحق وهذا هو الموجود
شيئا ما فقد بان من هذا ان المطالب بالقوة يرجع الى هل الشيء او الى ما الشيء وان مطلب اللم
بحث ما عن ما الشيء بوجه لانه بالقوة بمعنى ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هنا منعكس
وانه ليس فى البراهين شيء هو بحث اللم الا وهو بحث الماء بالقوة ولا بحث الماء الا وهو بحث اللم وبعد
منا الى ان ظن ان الاوسط فى البراهين شيء الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث عما هو هو عن
الاوسط وايضا ليس البحث عما هو الاوسط هو البحث عن مائية احد الحدين الاخرين حتى يكون
الجواب بحد او لا كلما هو علة موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة او صورة فان العلل الموجبة
للامور لا فى انفسها فلا الشيء بوجه ما نفس الواجب لا صورة ولا مادة وكثير لما نجد من الاوساط فى
البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا بل نجد شيئا موجبا لشيء فى شيء فان الجنس المتوسط يوجب
وجود الجنس الاعلى فى النوع الاخير وفى كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن على ان ذلك الشيء
نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو حدا للاكبر ولا صورة ولا مادة ولا ايض يوجب ايجاب غير
علة كما علمت او سيعلم وكثير من الخواص هى علة للكثير من الخواص وهى خارجة عنها ليست بجنس لها
ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج على صفة مذكورة يوجب كون زواياه
مساوية لقايمتين من غير ان يكون خطه بتلك الصفة جنسا ولا فصلا داخلا فى الذات لكون زواياه
مساوية لقايمتين ولا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا
داخلة فى جوهر الشيء بل عللا فاعلة وموجبة وهكذا حكم قيام الارض فى الوسط للكسوف وهكذا
مماسة النار فانها قد يحصل حدا اوسط فى اثبات احتراق الجسم وان كان قد يجوز ان يجعل
هذه العلل الموجبة فصولا من جهة على انها اجزاء فصول لا يحمل بل يحمل الفصول المعمولة منها على ان كان القدوم
لا يقال انه حديد بل من حديد ولا يقال ان الحمى عفونة بل من عفونة وليست اجزاء فصول مقومة

هليتها

للذات هي اخص الفصول بل اجزاء فصول خاصة فقط فان العلل الفاعلة هي علل الوجود وليس عللا
للماهية واجزاء الحد اجناسها كانت او فصولا حقيقية واجزاء فصول هي التي يكون عللا للماهية
واما علل الوجود فليس يجب ان يكون عللا في المهية ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل
والغايات في الحدود بل يدخل في الرسوم القايمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود
يدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده فاذن قد يكون من الحدود لكنا
الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست تلك الحدود اجزاء من تلك الامور فاذا ليس كل
حد اوسط حدا او جزء حد وان كان قد يكون الحدود حدودا وسطى واجزاؤها اللهم الا ان يكون
يعني بالحد والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الاطلاق او مخصصة بها مما يدخل في
الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم من هذا القبيل شيء مما الهم ان
يقولوا ان الاوسط يكون هناك حدا للاصغر ويلزمهم ايضا ما يقوله للاخرين فلو كانت الحدود هي
الحدود الوسطى لا غيرها لكان يكون ادراك الاشياء امرا سهلا وذلك لان من الحق ان يطلب حدود
محمول الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه فان كان له حد فاول ما علينا ان نفهم حده ولا غير
فقط فكما نفعل ولك لا يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصغر فاذا كما نفهم حد المساوات
لقايمتين ونضيفه الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسط فيبرهن به وكما نفهم حد المساوات
ونضيفه الى المثلثين متساوي الاضلاع على التناظر وسرح معرفة المساوات فيها وقد يفعل
هذا فلا يعلم بل يحتاج الى اوساط اخرى ضرورية اذا اعطيناها واحضرناها علمنا ان
المثلثين متساويان ويكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم يقع علمنا بها
فهذه اقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها السويه باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحد
لا غير وكثير من هولاء يدعي حلل كلامه انه ياتي ببرهان على وجوه الحد للحدود فيكون الاوسط
ما ياتي به كالحد للاكبر ويكون الذي بسببه هو وجود الاكبر للاصغر ولا يكون الاكبر الا عرضا
للاصغر وغير حد فيكون بين غير الحدود عنده انه بين الحد نعم هاهنا شيء يجب ان يعلمه
وينتفيه وهو انه لا يمكن في الحقيقة اثبات حد اكبر له حدا ورسم الا بتوسط الحد والرسم
بالقوة او بالفعل فانه ما لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب وما لم يكن
مسلوبا فليس هو بمسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى
غيره فانه حق ما قيل في امثلتهم ان حد الاتفاق هو كون النغم على نسبة عددية كذا فانه اذا
جعل هنا حد اوسط انتج ان النغم منفعة فيكون الشيء الذي هو ماهيته مفصلة بالالفاظ
هو بعينه حد اوسط لكنه ليس تحت من ذلك الذي يكفيك من هذا التوسط او انه لا يكون

البرهان الابمثل هذا التوسط او انه لا يكون البرهان الابمثل هذا التوسط فانه لو كان معلوما
لنا ان هذه النغم موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجود لها الاتفاق ولكن في اكثر
الامور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل حمل المحدود فلا ينتفع بتوسط الحد بل يحتاج الى توسط امور
اخرى لا محالة تادى توسطها الى انتاج وجود الحد قبل تاديها الى انتاج الجملة التي يدل عليها
الاسم المحدود لكن تلك الوسايط يكون امورا غير الحدود فليست ترى برهانا قط وسط فيه حد
حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي وسط
الحد فيه لكنا نجد برهانا على شيء الا على ما وجود حد الاكبر للاصغر فيه ظاهر ووجود نفس حد الاكبر خفي
وما اقل امثال هذه الاشيا وكذلك ان جعلوا الاوسط حدا للاصغر وقل ما يجري ذلك في امثلتهم
ولو سلب ان ابين ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون لفعلت وبالجملة يعسر عليهم ان يدلوا
على انه كيف يبرهن على مطلوب محموله اعم بتوسط اخص فحسب اذن ان يتصف ولا يعين بهذه الاقاويل
الملفقة ويرجع الى ترتيب المعلم الاول ولان العلل الذاتية للمهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات
الشيء وهي هي مقومة داخلة في البرهان لانا بينا ان اليقين انما يكون بمعرفتها والبحث عن لم هو بحث ما
بوجه ما عن ما هو بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الاوسط حد حد الاكبر وكان
بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب فاذا اوردنا بالحد الاوسط الذي هو العلة
الذاتية ايرادا في قول الشيء فقد حددناه مثاله ان يقال لماذا كان كسوف القمر فيقال لان الارض توسطت
بينه وبين الشمس واحتجب الضوء وكل ما كان كذلك فان القمر ينكسف فالحد الاوسط هو ما بينه الكسوف
لان ماهية كسوف القمر هو انمحاء ضوء القمر بتوسط الارض بينه وبين مفيد الضوء اعني الشمس و
كذلك اذا قيل لم اتفقت هذه النغمة مع هذه لان بينهما نسبة عددية التفاوت فيها بالقوة او بالفعل
مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية الاتفاق الذي في النغم ايتلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة
عددية بهذه الهيئة فالاوسط اذن داخل في الحد هاهنا دخوله في البرهان والبحث عن لم يطلب
الاوسط الا ترى انا لو كنا نشاهد هيئة انكساف القمر بتوسط الارض ولو مشاهدة حسية
فيكتسب منه بالتجربة دون البرهان علما كليا لكنا نبحث عن لم بحثا باطلا اذ كنا وجدنا علة
الكسوف فلذلك اذا لم نجد من ذلك الوجه فنحن دايما نطلب اياه بالقياس فاذن المطلب اللم هو
النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم مما
سلف من ذكر مشاركة طلب اللم وهو طلب البرهان وطلب ما وطلب الحد ان البرهان والحد قد
يقومان على شيء واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا حدا وليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد
فهو ايجابي المحدود كلي وليس كل برهان موجبا على مبرهنه بل قد يسلب وايضا ان كل حد فمحدوده

كلّى وليس كل برهان كليّا على مبرهنه فليس اعطاء برهان المبرهن اعطاء حد المحدود وايضًا
فان البرهان يعطى للشئ عرضا ذاتيّا على ما اوضحنا من اراد الحدّ يعطى من الذاتيات المقومة
والعرض الذاتى غير داخل فى حد الشئ فليس اذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد
مثاله ان البرهان انما يعطى ان المثلث زواياه مساوية لقايمتين وذلك المعنى خارج عن حد المثلث
ولا يعطى البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلب عن شئ واذا
استقريت لم تجد البرهان واذا اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما تعطيه من وجوده
للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا وليس اذا اعطينا حدا فلم يوجب شيئا
على شئ ولم يسلب شيئا عن شئ بحد اوسط فلم يعلم حال المحدود فى المعنى الذى يطلب البرهان
عليه فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء البرهان وان كان قد يتفق فى كثير من المواضع ان يشارك
الحد البرهان فى المادة لكن ليس ذلك دايما فان المقدمات الواجبة قبولها لا برهان عليها
واخرا تلك المقدمات كلها اعنى الحدود محدوده تعطى حدودها ولا يعطى بذلك برهانا عليها فانها لا
برهان عليها لانها بسايط والبسايط تحد ولا يبرهن عليها والتاليف منها بين تغير برهان ولو كان
ايضا برهان لم يكف اعطاء الحد مع اعطاء البرهان ولو كان على كل شئ برهان وانت تعلم ان الحد
شئ غير البرهان واذ ليس كل محدود مبرهنا بحد ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه واذا كان الحد سببا
غير البرهان فليس الذى يعطيه البرهان الا ما يقتضيه ما هو غير الحد مما هو غير الحد اذ كان البرهان
غير الحد كذلك ما يفيده البرهان بما هو برهان بالذات شئ غير الذى يفيده الحد بما هو حد بالذات
والا لكان البرهان لا يحتاج اليه بل يبرهن كيف وهذا يوجب بالذات تصديقا ساذجا
فقط وذلك يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط اما ان التصديق لا يكون الا بالتصور فمسلم
لا على ان ذلك التصور من جهة البرهان والحد يقتضب اقتضابا ويوضع وضعا والبرهان يؤلف تاليفا
مسبوقا الى العرض فيلزمه العرض بالاضطرار والحد يعطى الامور الداخلة فى جوهر الشئ مجتمعة
مساوية لذاته فى المعنى وفى الانعكاس عليه معا وتلك الامور بنفسها للمحدود والبرهان
يعطى عوارض خارجة عن المهية والحد لا يعطى المحدود اجزاء حده بتاليف حمل بل بتاليف
يفيده واشتراط والبرهان يعطى المبرهن اجزاء برهانه لا بتاليف بعده بل بتاليف حمل والبرهان
على الشئ او لا يكون برهانا وعلى غيره ثانيا والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه اول وثان
وان كان حد الاعم يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص واما البرهان فقد ينتقل الى الاخص
ويكون برهانا على الاخص فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان والبرهان محصور
فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كمية زواياه تحت البرهان على المثلث

تعطيه تحـ

بل الحد والبرهان هما مختلفان ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه

فصل فى ان الحد لا يكتسب برهان ولا قسمة

ويقول ايضا ان الحد ليس يكتسب ببرهان وبحد اوسط على ان يكون
للمحدود حدا اصغر فى القياس والحد حدا اكبر ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد
اوسط ولما كان الاكبر فيه يجب ان يكون منعكسا على الاكبر فيجب ان يكون على الاصغر فيجب
ان يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لا محالة شئ
من الخواص اما خاصة مفردة او فصل مساو واما رسم واما حد وتسمى جميع هذا فى هذا
الموضع فى التعليم الاول المساوا لها خواص فاما ما هو اعم من الشئ فلا يصلح ان يكون حدا اوسط
بين الشئ وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح ان يكون ايضا حدا اوسط فانك
اذا قلت كل ج ب وكل ب فهو كذا وكذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وكذا فانتج ان كل ج فهو كذا
وكذا من طريق ما هو اى محدود بكذا وكذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة
او حد الفصل هو حد النوع ايضا وسواء عنيت بقولك كل ب كل ما هو موصوف بب او
كل ب من حيث هو ب فان الامر غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون
الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة وح يكون الامور التى من انواع مختلفة حدها واحدا
او يكون كلها محدودا بالاكبر لان الاوسط الذى هو نفس ب وهو فصل او خاصة او غير ذلك
هو وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثانى وذلك ان تعنى ان كل ب من حيث هو ب هو
كذا وكذا يدل على مهية فان هذا القول لا يمنع ان ينتج الاقتران ويغير الوسط ويجعله اخر ولو كان
هذا القول منتجا لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ح وهو غيره فى الحد وغير حده
هناح فان الخاصة والفصل وان كان انما يقالان على النوع حدهما فانما يحمل لا من طريق انه حد للنوع
او حدهما واحدا فحدهما حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون هذا الشئ
موجودا للشئ وبين ان يكون حدا له او يكون حدهما واحدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله و
حد طبيعة خاصته يفترق فحد فصله جزء من حده وحد خاصته ماخوذ فيه حده بالقوة او بالفعل
فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه ولا سيما ايضا واقول
من راس كالمعيد ان مثل هذا الوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة لانك لا تخ
اما ان يقول مثلا كل ضحاك او ناطق فهو حيوان ناطق مائت وتسكت فح ينتج ان كل انسان حيوان ناطق
مائت من غير زيادة بيان ان هذا حده وح يكون حمل الحد على موضوع النتيجة ليس اخفى من حمله على الحد
الاوسط بل ربما كان ذلك اوضح فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق مائت لانا نعلم انه انسان
وقد بان لك من حال الفصل ان حمل حد النوع عليه يجب ان لا يكون اخفى من حمله على النوع ان كنت يذكر اصولا

منعكسا م

سلفت واما ان يقول كل ضحاك او ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق مائت فان هذه الجملة
فيكون هذه المقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق على وجهين متضمنين فيه احدهما
ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل شئ يوضع للضحاك
وكل شئ يوضع للناطق وليس هو ذات الضحاك او ذات الناطق وكلا الوجهين داخل في قولنا كل
وكل ناطق ثم هذا الحد ليس حدا للضحاك من جهة ما هو ضحاك وذات ضحاك ولا للناطق من جهة ما هو
ناطق وذات ناطق بل لشئ ما مما يعرض لذاته ضحاك ويتقوم بان يحمل عليه الناطق وهو الانسان فاذ
ليس يصح ان يقال ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على انه حد واما الوجه الثانى وهو ان يعنى
كل ما هو موضوع للضحاك وضعا حقيقيا او للناطق فهذه اخذه ويعنى بذلك الانسان ويشير اليه فى الذ
فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان الكبرى بل الكبرى بالحقيقة بين اذا كان ذلك مساو ان لم يشر اليه
بل اشرنا الى كل واحد واحد لمساو ان لم يفعل شيئا من ذلك لم يكن الكبرى مسلمة فقد بان ان الحد
الاوسط فى القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما بل ان كان ولا بد فحدا ان يكون حدا
اخر اما ان الحد الحقيقى للشئ الواحد لا يكون الا واحدا فذلك يظهر اذا عرفنا ما الحد الحقيقى وعرفنا
انه مساو لذات الشئ من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثانى من جهة استيفاء كل معنى
ذاتى له داخل فى ماهيته حتى يساويه ويكون صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة ومعلوم ان
مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا ولو كان له حدثان يشتمل على صفات ذاتية
خارجة عن اشتمال الحد الاول لما كان الحد الاول حدا مساويا لمعنى ذات الشئ ولا حدا حقيقيا
بالجملة لكنهم كثيرا ما اذا حدوا لم يستقصوا هذا الشرط فاقتصروا على جنس وفصول بها حتى اذا حصل
التميز وقفوا فان كان هناك معان ذاتية اخرى محتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقى فمثل هذا الحد
قد يجوز ان يكون للشئ منه اثنان مثلا ان يحد الانسان تارة بانه حيوان ذو رجلين مشاء
واخرى ثالث الانسان حيوان ناطق مائت وان النفس عدد محرك لذاته وايضا مبدأ للحيوة بذاته
وان الغضب غليان دم القلب وايضا شهوة حركة الى الانتقام وما اشبه ذلك فاذا جعل واحد
من هذين الحدين حدا اوسط والاخر حدا اكبر كان تاليفا ما قياسيا الا انه يعرض منه شيئان
احدهما ان المكتسب بالحقيقة لا يكون حدا تاما بل حدا ناقصا وجزء حد تام والثانى ان هذا
الاوسط لا يخلو من ان يكون حمله على الاصغر حملا اشترط فيه انه حده والاكبر كذلك فى حمله عليه او يكون
الحمل فى احدهما حملا فقط ولم يقل انه حد لما حمل عليه فان قيل مثلا ان آ حد لب وب حد لج فآ حد
لج لان حد الحد حد فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون ب حدا لج موضوع وضعا
ومقتضب اقتضابا من غير قياس وكان الشرط فى التحديد بعد انكشاف الجنس عند هذا المنازع ان لا يكو

النوع

الا بقياس واما ان يكون ب قد صح اولا انه حد لج بقياس اخر واما ان يكون التحديد ليس بطريق
الانتاج بقياس لكن لا يجوز ان يكون اسناد ذلك مقولا فيها على قياس ولا قياس والا لاحتيج
الى حد ثالث يكون متوسطا وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد فيكون للشئ حدود بغير نهاية
اذ لا يجوز ان يكون الحد من ب وج هو آ فان هذا دور وقد بان ان ذلك ينتهى الى اوساط لا
اوساط لها فيكون حدود اغير مكتسبة وهذا خلاف ما يذهبون اليه فقد بان ان احدا لا
حدا للاصغر واحدا لا كبر حدا للاوسط يكون قد اقتضب اقتضابا فقط وايضا فان المطلب واحد انه
هل هذا الشئ حد للشئ او حد لحده او يكون بينا انه حد للشئ او حد لحده او يكون بينا انه حد للشئ
فهذا ايضا نحو اخر قد خرج فيه عن صواب التعريف اذا وضع ان آ حد لحده والمشكوك فيه انه
هل آ حد لج هذا اذا كان وضع ان آ حد لب وب حد لج واما ان لم يوضع ب حدا لج فلا يدرى هل
حد لج ام لا لكن يقال انه حده محمول على ج كما انه حد الفصل والجنس والخاصة محمول على النوع وليس حدا
للنوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذ لم يوضع ان آ حد لب فانه ليس اذا علم ان آ موجود لحد ب يجب ان
يكون هو حد ب فليس كل لازم ومحمول ذاتى حدا وان قيل فى اخر الامر كالمستنبط من وجه هذا البيان
ان آ حد لج فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان ينتج قياس على انه من وسط الحد للحد فقد صادر
على المطلوب الاول وهو لا يشعر كمن يقول ان النفس عدد محرك لذاته لو كان هذا حدا ثم يقول وكل ما هو
عدد محرك لذاته فهو استكمال جسم طبيعى الى وليس يعنى به ان يبرهن على الحمل والوضع فقط بل ان
يبرهن على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه يقول والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحده انه
عدد محرك لذاته حده وحقيقته انه استكمال جسم طبيعى الى وهذا الشئ هو نفس المطلوب فلو كان
بينا ان الشئ الذى حده انه عدد محرك لذاته المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذى هو المطلوب
هو استكمال الجسم طبيعى لما كان يطلب هذا وليس هذا كما يكون عندما يكون والا وسط عن غير حد
للاصغر لان الاصغر هناك لا يكون نفس الاوسط وحقيقته بل شئ اخر يحمل عليه واما المحدود فهو نفس
الشئ الذى الحد فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعود الامر فى الحقيقة الى ان من يطلب متوسطا
بين الشئ وبين حقيقة ذاته وهذا محال بل لا متوسط وانما يكون المتوسطات بين امور واشياء
ليس هى حقايق تلك الامور الا بالعرض على ما بينا فى موضع اخر ثم قبل ان طريق القسمة لا ينتج ايضا ان آ
حد لج بل لا قياس بالقسمة على شئ كما اوضحناه من الفن المقدم لانه ليس يوضع فى القسمة وجود شئ
بل انما يفصل فقط فيقال اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ولا يلزم من ذلك ان يوضع احد
الاقسام بالضرورة الا ان يصادر عليه ويوضع مسلما كان لم يكن قياس وهنا يشبه الاستقراء
الداير من وجه وذلك لانه اذا كان مشكلا عندنا هل كل ج ب فاوضح موضح ان ذلك كذلك لان كل ج آ

وكل اب ثم يلخذ سبين ان كل آب ثم يا خذ سبين ان كل آب ما ينظر فيقول لان دت وه ت وذ ب وه
الجزويات التى فى دتبه ح ثم يقول وكل آب فيقول القايل اذا اراد ان لا يقيل الى الضرورى ان ما
تحت آ ليس ق وز مما هو آب لم يلزم ان يكون كل آب فعسى ما لم يشاهد اولم بعد بخلاف ما شوهد
وعلى فعسى انما الذى هو ب بعض الالف وهو د وه وز وان ح الدينار عما فيه مخالف وان
احدث فى الاستقراء ان ح آ ايض هو ب حتى لم يبق جزوى آ الا وقد يحمل عليه ب فقد صادر
على المط واحدث ان ج ب فى بيان ان آب لبيان ان ح ب وهنا ح وكما ان مثل هذا الاستقراء
لا يضع المط ولا يوجبه بالضرورة او يصادر على المط الاول ولذلك التقسيم وعلى هذا يجب ان نفهم
هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الانسان اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ثم
يضع انه حيوان ثم يقول فى الحيوان اما ماش واما سابح واما زاحف واما طاير فيضع مثلا
انه ماش ثم يقول فالانسان اذن حيوان ماش كان احل فى انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه
ثلثة احدها انه لما قسم لم يتعين له بالقسمة احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما والثانى
انه جمع متفرقا وهذا قد يحيل من وجوه احدها انه قد يمكن ان يصدق القول متفرقا ويكذب
مجتمعا والثانى انه يمكن ان لا يجتمع من متفرقات طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران
فى بارى ارمنياس والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذى يجب ان يراعى فى الحد
فينظر فيه اى الفصول يجب ان يقدم وايها يجب ان يؤخر وذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة
وجوه يتشعب اليها الوجه الثانى وهو الخطا فى جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة بومن فيها وقوع
القسمة بالذاتيات وبالاوليات فى القسمة على ما قد علمت ان اى ما ينقسم اليه الشئ لانه هو لا لاجل
شئ اخص منه الا انه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما يعرفه والثالث من الاخلال فى انتاج
الحد من هذه انه جمع فقط ولم يدل على انه حد فانه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب بالترتيب حدا تاما
بعض شئ من الواجب او زاد على انه بعسر ويتعسر ان لا يقع فى القسمة طفرة او يحط للذاتيات الى شئ خارج
من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عريض الاظفار او منتصب القامة
فيها وان يكلف ايامه وقوع الاحتراز على هذا فقد جاوز مقتضى القسمة واى تعدى القسمة الى القياس
بان قسم فاستثنى نقيض قسيم او اقسام وانتج واحدا هو الباقى من الاقسام فيجمع اخر الحدود ويتعدى هذا
القياس ايضا الى قياس فان جمع المحمولات مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو للشئ فعادلة هذه
المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساو وكل ما كان كذلك فهو حد فهذا حد فهما عملا شيئا حين حاول
اثبات الحد بقسمة وقياس معها اما القياس الاول فلانه فى الحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد
بينة بنفسها للمحدود واذا كان يحصل ذاته فى الوهم مجملا وكان الحاجة الى تحديده فان اجزاء ذلك المجمل

يكون بينة للحمل فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انها يحتاج الى بيان فليس بيانها برفع
سائر الاقسام فان ابيانها ابين من رفع سائر الاقسام او مساويها فى الخفا فان الناطق ابين للانسان
اذا عرف ما الناطق من انه ليس غير ناطق والاستثنا يحتاج الى ان يكون ابين من النتيجة ليس مثلها او اخفى
منها واما فى القياس الثانى فلم يعمل ايضا شيئا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق المائت حد
للانسان فطلبنا ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على مهيته لما كنا نطلب
حد الانسان كذلك لا انا نسلم انه قول بهذه الحال تسليم ما يجعل حدا واحدا بالقول بهذه الحال حدا او وسط هو
مصادرة من وجه على المط الاول بالقوة دون الفعل اعنى ان توسط حد الشئ حدا فى القياس ربما لا يكون
فى مواضع اخرى مصادرة على المط الاول فهنا ليس مصادرة بالفعل ولكن لما كانت قوة هذا التوسط
فى الموضع الذى نحن فيه كقوة توسط الحد الاكبر فهو مصادرة على المط الاول بالقوة فى ذلك الموضع
على انه قد اخذ منه حد الحد للحد بلا واسطة كما اخذ الحى الناطق المائت امرا موجودا للانسان مساويا
له بلا قياس وهو المطعن ابين بان حد الحد للحد ثم هيهنا شئ اخر وهو ان صاحب الصناعة يجب ان يكون
عنده قانون فى معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح كما يجب ان يكون عنده قانون فى معرفة القياس الصحيح
والقياس غير الصحيح وكما انه لا يجب ان يكون القياس قياسا ومع ذلك برهن انه قد قاس وان القول الذى سبيله
نظمه هو على القانون القياسى قياسا ومع ذلك برهن انه قد قاس وان القول الذى نظمه هو على القانون القياسى
وانه منتج الا مع المتاكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس فكذلك المحدد يجب ان يحد على ذلك القانون
ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على انه قاس بان يقول وكل
قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كذلك المحدد يجب ان يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون
بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقيس فقط ولا يقيس على انه قاس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس
كذلك الحدد يجب ان يحد فقط ولا يحد الحد فى الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون
قد علم ما القياس وما الحد اولا وكما ان الذى ينكر ان كذا وكذا اذا اورد عليه شئ على انه برهان بان له
البرهان يكون له ان يقول لو سلمت ان هنا حد البرهان او انه ان كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول
لكنت اسلم ان هذا القول برهان فاذ لست اسلم ان هنا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد
البرهان كذلك حال من ينكر الحد فان له ان يقول انى لو سلمت ان هنا هو الحد او انه وان كان حد الحد
فهو موجود لهذا الشئ لكنت اسلم انه حد وانه كذلك الشئ حد وبالجملة فان الحد على ماهية الشئ والبرهان
على انية الشئ للشئ وانية الشئ غريب عن مهيته خارج عنها لا يبعد فى مثلها ان يجعل للشئ كما علمت
فيطلب البرهان فصل فى ان الحد لا يقتنص ايضا بالقسمة والاستقراء وتاكيد القول فى
هذه الابواب وفى مناسبة بعض البراهين مع الحدود ونسبة بعض البراهين على الحدود

مائية ٦

حد

وليس لقايل ان يقول ان حد الشئ مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لان حد ضد حد
ضده مثلا انا اذا اعلمنا ان حد الخير انه هو الامر الملتئم المنتظم بان يقول هكذا ان كان حد الشر
هو انه الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه الامر الملتئم المنتظم لكن حد الشر كذا فاذا حد
الخير كذا ثم يستثنى فان الجواب عن هذا على وجوه اربعة اولها انه لم يمكن هذا القياس ان يعطى حد
القياس حتى اخذ حدا باقتضاب ووضع من غير قياس فاسه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء
اذ كل واحد منهما باخذ المط بوجه ما مصادرة ويضعه وضعا ويظن انه بينه بقياس ضروري وان
كان هذا انما صادر على نقيض مطلوبه لانه طلب ان يبين الحد بقياس فاخذ الحد بلا قياس وقد عرفنا
فيما سلف ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا وان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا
فليتامل من هناك والثاني انه قد عرض لهذا شئ اخر وهو انه جعل القانون في كشف الحد ان يوضع
حد ضد المحدود فاذا طلبناه بان ان يبين كيف يحد الضد الاخر المبين به حد هذا الضد وهو في
هذا المثال الخير احتاج ان ينبه لا محة على حكم فانه لم يحد لهذا الضد وهو في هذا المثال الشر فانه
يصادر على المط الاول فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد
الاخر بل هو مثله في الجهالة والمعرفة الحقيقية وكل بيان بما ليس اعرف وان لم يكن دورا ولا مصادرة
فليس ببيان والرابع اما للسائل وليضع ان هذا الانسان قد حد ما لضده بهذا القانون فكيف يحد ما
ليس له ضد وكيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ولقايل ان يقول
انكم قد نفيتم الكتاب حد الضد من حد الضد الاخر في هذا الكتاب ههنا واما في كتاب الجدل فقد
سعملتم هذا القانون حيث تكلمتم في اثبات الحدود وابطالها فالجواب عن هذا من وجهين احدهما
ان كتاب الجدل ليس يدل فيه على الاثبات والابطال الحقيقيين ولكن على الكاين اما من تسليم الخصم
لمقدمته او من الراي المشهور ونحن لا نمنع ان يكون احد حدي الضدين يتسلم من الخصم في يلزم
امرا يشابه ان يكون حد الاخر ضد هذا الحد ولا نمنع ان يكون حد احد الضدين بالقياس الى المشهور
والى الدايع اعرف من حد الضد الاخر ويكون انما احد بما هو اعرف في المشهور لا بما هو حقيقي المعرفة
عند العقل الصريح وربما كان حقيا بنفسه ولكن اشهر مثل كثير من المقدمات التي هي حقية في نفسها
وبالقياس الى العقل الصريح الفطري ولكن بالقياس الى الشهرة هي بينة بنفسها او مقبولة والثاني
ان الحد المط في كتاب الجدل هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة فلا يحب ان يجري في
الاحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ويقول ان الحد لا يصطاد بالاستقراء قد تبين هذا
لك من ان استقراء الحقيقي هو من الجزويات المحسوسة وهذه لا حدود لها على ما اوضحنا والثاني
انه استقرى منها فاقول على انه حد فان ذلك انما تقول اما ان يوجد على انه حد لكل واحد من الاشخاص ثم ينتقل

الى انه حد للكلي كما اذا وجد حكم في الجزويات نقل الى الكلي او على انه حد لنوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حدا
لكل واحد من الجزويات فانه يعرض من ذلك محالان احدهما انه لو كان لكل واحد منهما حد يخصه لكان
لا يشاركه فيه الاخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حدود كثيرة متخالفة والثاني
ان الحد الخاص بكل واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي يشترك فيه بل بالعوارض التي عسى
ان حمله منها شخصا واحدا كما علم في ايساغوجي والعوارض غير داخلة فيما هو الشئ فقد بطل اذن قسم واحد
من هذا الاستقراء او نفى انه انما يستقرى على انه حد لنوع الاشخاص وليس واحد من الاشخاص
يدل بوجود معنى فيه على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه اولا ويعرف الحد له فيكون الاستقراء باطلا
وذلك لانه لا يمكن ان يقال لما كان هذا حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا الشخص الثالث فهو حد
نوع كل هذه الاشخاص لان هذا قد عرف اذ عرف انه حد لنوع الشخص الاول قيل فاذ ليس طريق الاكتساب
الحد بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزويات فكيف ليت شعري يعلم فانه لا سبيل الى ان يعرف
بالجنس ويشار اليه بالاصبع ثم ما معنى ما هو الشئ وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا للموجود الذات
والمعدوم قد يكون له قول دال على معنى الاسم واما حد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يبين
بالقياس فاما ان يعنى به القول بحسب الاسم من حيث هو كذلك او يعني الحد الحقيقي فان عنى شرح الاسم
فذلك محال فانه ليس يحتاج ان يبين المبين او يبرهن المبرهن على انه يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول
وان عنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخلو اما
ان يكون الحد لا يشير البتة الى وجود ذلك الشئ وانما يعلم وجوده من وجه اخر او يكون الحد نفسه
يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا اعرف له الحد
اولا لا من حيث هو حد حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم حتى عرف ما الشئ الذي هو موجود وما
يعني باسم الشئ الذي هو موجود فالم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده فان كان وجوده بينا بنفسه
يكون ضرورة شرح الاسم حدا له بينا بنفسه وان كان غير بين فيكون البرهان الذي يبين وجوده و
كما يبين وجوده يجعل شرح اسمه حدا له فيكون الذي كان من قبل شرح الاسم قد صار
الان حد الماصح ان الشئ موجود لا من جهة ان ذلك برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده
بالذات وعلى حده بالعرض وهذا النوع لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما ان كان اعطاء
الحد نفسه هو المشير اليه الى الوجود حتى يكون اعطاء الحد لما ليس بين الوجود من حيث هو حد
حقيقي الوجود بيان انه الا موجود فيكون من حد الشئ فقد قاس على وجوده معا من حيث
قد حد وهذا مح فان الحد انما يبنى عن امور داخلة في مهية المحدود والموجود كما علمت ليس منها
فليس الموجود جنسا ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد لا يعطيه لانه معطي الاجناس والفصول

فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان هو يعطى اللازمات التى ليست داخلة فى الحد فان البرهان
المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا او مجهول وجوده لشئ وهذه كلها لوازم خارجة
عن الماهية فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لان ذلك بين بنفسه ولا الحد يعطى ما هو
مط البرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشئ ولذلك كان اهل العلوم كلها يضربون سورا بين الامرين
ويميزون ما حدا لاعطاء الحدود بابا ويمضون للحد اقتضابا ويميزون باحد البراهين بابا اخر
ويولفون البراهين بالبقا واذا اعطوا حد المثلث فى الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده لشئ بل لم يتنفوا
ان هذا حد بالحقيقة او يفهم الاسم فلما برهنوا ان المثلث موجود بالشكل الاول من كتابهم فى كلا
صار ما كان بينهما للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة فاظهر بان ان ماخذ الحد الحقيقى مباين
للحد لماخذ القياس وكان القول المعرف لماهية الاسم الذى ليس بحد وهو اظهر وذلك لان معناه
ان هذا الاسم اعنى به كذا وكذا لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع فى الاسم واما ان هذه
بالذات حدها كذا او كذا فيمكن ان ينازع فيه او يخاصم وبين الامرين فرق ولو كان كل قول مطابقة
اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حدا
لكان مخاطباسا وكلامنا حدود افيما من لفظ مركب بلفظ فى استفهام او خبر او دعاء او تمن او ترج
او امر او نهى او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة
الطويلة مثله شعرا ومرس المسمى بالمياس حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد كما يسمى البلد والقرية
مع كراخوانه باسم واحد ثم يكون حده تفصيل جملته فبين اذا ان القياس لا ينسب حدا والحد لا يكون
قياسا ولا دلالتهما على شئ واحد بعينه فانه لا قياس على ما يدخل فيما هو والاستقراء ايضا انما هو لاثبات
بدلية بسيط او مركبه وحكمه حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحدية اما انه لا يمكن ان
يبرهن على الحد فقد بيناه واما الان فاما نقول انه قد اتفق ان يكون لبعض البراهين منفعة فى
حد بعض الحدود وبالعكس ونقول كما انا لا نطلب لم الشئ الا بعد ان يضع هل الشئ كذلك لا نعرف
بالشئ الا بعد ان يعرف هل الشئ ثم معرفة هل الشئ وقد يحصل بالذات وذلك اذا عرفنا
الشئ من قياس بحد اوسط هو سبب وجوده فهنا الطريق هو الطريق الذى يؤدى الى معرفة بالهلية
حقيقة والطريق الاول لا ينفعنا اليه فى اكتساب ما هو وفى اقتناء الحد واما هذا الطريق فانه
لما كان يدل فيه على علة وجود الشئ العلة التى هى ذاتية له فلا يبعد ان يكون ما يفهمنا من وجوده شيئا
زائدا على وجوده المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما حد واما جزء من حد فى لا يبعد ان
يتبع مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده فمثل هذا كما انه مع التوقيف على الهلية يشير الى الماهية
الهلية فكذلك مع التوقف على الهلية يشير الى ماهية الهلية وخصوصا وقد سلف منا البيان ان اللمية

الهلية وماهية الهلية مشاركة ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال ان القمر قد يقع
قبالة الشمس وراء سير الارض واذا وقع كذلك انكشف او قال ما يجرى مجرى هذا الكلام فان كسوف
القمر يثبت به وانه ايضا لم ينكسف يثبت به وايضا انه ما كسوفه وهو زوال الضوء تسير الارض
وخصوصا اذا استقصى هذا البيان حتى صير الى العلة القريبة التى هى الصورة للكسوف بعد
العلل الفاعلة له فاذا اجتمعت تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل قولنا
ان القمر يمكن ان يقع قبالة الشمس المفيدة اياه الضوء على القطر وكلما وقع كذلك فان الارض بسترته
ضوء الشمس وكل شئ يكون كذا فانه لا يضئ بعد ان كان يضئ وكلما كان كذلك فهو منكسف فالقمر
منكسف فاذا احدث هذه الاوساط وابتدأ من اقربها الى المنكسف وهو انه لا يضئ بعد ان
يضئ وجعت هذه بالعكس من ترتيبها كان حدا للكسوف تاما وذلك لان حد كسوف القمر هو ان
لا يضئ القمر بعدما كان يضئ تستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر فهذا هو
الحد التام للكسوف واكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الاول وذلك الاول حد ناقص لحد
من برهان ناقص وعلى الشك يعترض فى هذا فيقال كان هذا البرهان لا يصح ولا يقوم الا لمن يقوم
نعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان قد افاد الحد فنقول ان الشئ يعرف معرفة بالفعل ويعرف معرفة
بالقوة القريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويحتاج فيها الى هيئته والبرهان يدل على الحد على سبيل
التنبيه عن الغفلة واما الحد فلا برهن عليه البتة وكان هذا قد كان يعرف ان القمر يصيبه كذا من الشمس
نعقل عنه فاذا سمع هذا الخط ذهنه هذه الاجزا فلم يثبت ان يتيسر له الانتقال الى ترتيب الحد واما اذا
لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم فقيل مثلا ان القمر قد لا يقع له ظل
فى الاستقبال واذا لم يقع له ظل فهو منكسف والقمر قد ينكسف فليس يصطاد من مثل هذا حد
بل يجب ان يعطى العلة بعينها اما العلة الحقيقية عند قوم فالسر وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم
انطفاؤه بعد اشتعاله وكذلك ان قال قائل ان السحاب قد يطفأ فيه الذار واذا طعنت فيه النار
حدث صوت الرعد فانه يمكن ان يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شئ لا علة له فلا برهان
عليه ولا حد له بالحقيقة الاعلى الوجه الذى يجب ان يتامل هويته ذكر من فصل علمناه فى اول الكتاب
ثم لا يجب من كلامنا فى هذا الفصل ان يظن كما ظن بعض الناس ان كل برهان بعلة فانه يدل على الحد
فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد لان كل كذا كذا ولا
لو ضمنه كان نحسا فانه اذا كان الحد الاوسط نوعا للحد الاكبر مجردا ومع ذلك لم يستنبط منه حد وقد فرغنا
نحن عن ذلك فيشبه ان يكون هنا حيث يكون الشئ الذى هو الاوسط علة بذاته للاكبر منعكسة علته
وعلة للنتيجة معا واما الظن المستحكم لقوم ان البراهين انما هى من حدود وسطى هى علل منعكسة على الحد

الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل وانما غيرهم فله العناية والنظر وفصل من كلام المعلم الاول
لم يستقصوه حق الاستقصا وسنصير اليه عن قريب وبين ان الاول دل على ان البراهين ذوات
العلل يعطى بوجه ما سببها على الحدود وذلك في الاشياء التى هى عارضة لشئ وفى شئ
لعلة من جنس العلل الماخوذة فى الحدود واما ما لا علة له فى وجود ذاته مطلقا او لشئ لانه
غير عارض فى شئ او عارض فى شئ او عارض اول بلا علة ومن جنسه مبادى العلوم فانه قد يصدق
به من غير قياس يعطى هليته البتة بل هليتها واضحة ومع ذلك فقد يكتسب لها حد وايضا كثير من
المعانى يوضع فى العلوم وضعا مثل الوحدة فى علم العدد فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع
وضعا وربما اقنع منه بكلام جدلى واستقراء اقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ولكن ذلك لا
يتعذر تحديده فى البرهان فاذن ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يصار اليه من البرهان بل كثيرا ما
يحد الشئ ولا يفيض من حده البرهان على عوارضه وخصوصا من حدود البرهان الذاتية
والحدود التى فيها شئ علة وشئ اخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت يحدث فى الغمام لطفو النار
فيه وطفو النار علة والصوت معلول ومجموعهما لا احدهما وحده هو الحد التام وانه وان كان
طفو النار علة فاعلية للصوت والصوت معلول له فالصوت علة الرعد على سبيل العلل الصورية
والحد بجملته علة علة صورية للمحدود وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد بالجملة علة
صورية للمحدود وكل جزء منه هو علة لا محالة وانما يكون البرهان مفيدا للحد اذا كان فيه
جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا

فصل فى مشاركة اجزاء الحد واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال فى توسط الحدود وتوسط اصناف العلل

ومما ينفعنا فى المقاصد التى ابانا
يقرؤوا ان يعرف ما الحد التام وما الحد الناقص الذى هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذى
هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك ما الذى هو حد حقيقى بحسب الذات وما الذى هو حد
مجازى بحسب الاسم وجميع هذه ينحصر فى اربعة اقسام فيقال الحد بوجه ما لما هو قول يشرح
الاسم ويفهم المعنى الذى هو مقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ولا يدل على وجود ولا
سلب وجود اللهم الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا معروف الوجود فيكون فيه
دلالة ما بالعرض على سبب الوجود وذلك لانه من جهة ما هو شرح الاسم ليس هو حد ذات وان كان
لا يكون حد ذات الا وهو شرح اسم فان احد فى الابتداء على انه شرح اسم للشك فى وجود معنى
الاسم ويضمن بيان سلب معنى الاسم لو كان موجودا فهو بالعرض معط للعلة مثل ذكر حد المثلث
قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويوجد اولا على انه شرح اسم ولا يدرى من امره هل هو
موجود المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لا بد من ان يعطى اسباب المثلث وهى الاضلاع الثلثة

فيكون مثل هذا يعطى اسبابا لما لو كان موجودا لكانت اسبابه هذه فاذا اتفق ان صح
عند انسان انه موجود ينقلب ذلك القول بالقياس الى ذلك الانسان حدا ومعطيا للعلة واعطائه
للعلة من جهة ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك دلالته على الوجود وهذا الحد المقول بحسب الاسم اذا لم
يوافق معنى الوجود كان ايجاد اجزائه معتبرا من وجه اخر وذلك لان القول انما يكون واحدا
على احد وجهين اما لانه متصل الاجزاء بالاربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة
ما او كتاب فاذونيا واما لان اجزاءه تصير شيئا واحدا فى النفس يدل على شئ واحد فى الوجود والحد
الذى يكون بحسب الاسم فنسبته ان يكون ايجاد اجزائه ما دام ليس مطابقا للموجود واحدا ايجادا
ما لا رابطة الا ان يوجد بالقياس الى خيال واحد فى النفس والى هذا القسم والوجه ذهب قوم وكان
غير مستمر فى جميع الحدود التى هى بمعنى شروح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال له فى النفس
البتة فكيف يكون حاله وحدانيا وان كان محالا وله خيال فى النفس ذو اجزاء لا يجتمع فى الطبع
فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا انسانا نظيرا فان كان هذا الخيال واحدا فمعناه ان
يكون واحد الجهة غير الجهة التى بها يكون المعانى العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد
يقال على وجوه كثيرة ونحن لا نذهب الى هذا المعنى وفى قولنا معنى واحد وشئ واحد بل نشير الى الحاد
طبيعى جوهرى واما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الاجزاء بالحقيقة لانه لخيال او لمعنى اولمو
واحد بالحقيقة بوحدة بطبيعته وهذا وجه مما يقال عليه الحد ويقال حد بوجه اخر لما يعطى علة
وجود معنى المحدود ويوجد بعينه فى البرهان حدا اوسط فيكون مبدأ للبرهان واذا اخذ هذا الحد
وضم اليه كماله وهو اضافته الى المعلول ووضع المحدود اجتمع فيه ثلثة اشياء اعنى المحدود وحد يعطى
العلة وكمالا فى اعطاء العلة وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء ينعكس بعضها على بعض والا لما كان
محدود وحد وكمال الحد لان المحدود والحد متساويان وكمال الحد هو مع الحد الذى يوجد عنه فقط
ويوجد لجميع المحدود فهو ايضا مساو للاولين وهذه الامور الثلثة موضوعة لان يكون منها برهان
ينتج كمال الحد للموضوع ما يقاس الا ان الامر فى وضع حدود البرهان بالعكس من وضع اجزاء الحد
مثال هذا ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلثة وليكن هذا الحد الذى هو العلة طفو النار فى الغيم
وليكن كماله هو حدوث صوت فيقول ان الغيم رطوبة قد طفت فيه نار وكل رطوبة طفيت فيها
نار يحدث فيها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث فى الغيم فهو رعد فالغيم
يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين مرتين اصغر حدودها موضوع
الامور الثلثة وهو الغيم فكان طفو النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان
حدوث الصوت يثبت فى نتيجة البرهان الاول وطفو النار لا يثبت بل هو مبدأ برهان لا نتيجة

الحدود

والمحدود وهو الرعد مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني ومذكور في النتيجة الثانية
فاذا اردت هذه الحروف اي تاليف حدي عكست فذكرت اول شئ الرعد انه الصوت الحادث
في الغيم ثم طفو النار في الغمام فقلت ان الرعد صوت حادث في الغمام لطفو النار فيه فقد
انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار اخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار مبدأ الحد وصار المحدود الذي
كان محمولا آخر الامر موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد العصبانية شهوة للانتقام ونظير
هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة للانتقام ونظيرها انه غليان دم القلب وهو نتيجة البرهان
فاذا حددت قدمت غليان دم القلب واردفه بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا برهنت قلت
فلان يشتهي الانتقام وكل من اشتهى الانتقام على دم قلبه فقدمت شهوة الانتقام
واخرت غليان دم القلب والجنس دايما مع الحد الذي هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد
الذي هو نتيجة البرهان يكون لامحة من المادة والذي هو مبدأ البرهان يكون من الصورة وحسبوا
ان توسط الارض الذي هو مبدأ الفاعل للكسوف علة صورية للكسوف وان انمحاء الضوء علة مادية
وكانها من جهة مادة للكسوف وليس كذلك بل يكون العلل المتوسط ومبادي البرهان من كل نوع
والمعلم الاول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد الذي هو نتيجة البرهان
قسمان من الاقسام ويترك الحد الذي هو مبدأ البرهان اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة
قسم خارج مما ذكرناه وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وتبشر اليه بعد قليل
بل انما يجعل الرابع امورا لا علل لها وذوات الاسباب لوجودها بوجه وليس في حدها التام شئ هو
علة ومع فلا يكون هناك شئ وهو مبدأ برهان وشئ اخر هو نتيجة برهان ولا كل مبدأ
برهان يودي الحد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ برهان لامور عارضة خارجة
عن الحد فاذا لم يعتد بالقسم الشارح للاسم لا وجود لمعناه محدا لانه بالحقيقة ليس حدا للشئ حتى
يثبت وجود الشئ يثبت الحدود الحقيقية ياتيه فان نتيجة البرهان من قبل دلالة الاسم
الا انه قد صار حدا ولا باس بان يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت
حدود اللهم الا ان يشترط في هذه انها لا يكون ايضا الا الاشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني
ويجعل دلالة الاسم اعم من ذلك وحتى الاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس
ونحو ذلك وكيف كان فانه يكون قسما او نوعا تحت ذلك فلا يكون بالحقيقة القسمة الاولى القسمة
الاولى اليها فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر
لشئ اعرف من وجود الاكبر للاصغر حد اذا اتينا فجعل ذلك الشئ حدا اوسط ويكون القياس من الشكل
الاول واذا كان الاكبر عارضا اذا اتينا يظهر للحد الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر فتوسط حد الحد الاصغر

على سبيل الشكل الاول وان كان مثلث حد الحد الاكبر عن حد الاصغر اظهر من سلب الاكبر وحفظنا
الحد محمولا بينا ذلك بالشكل الثاني لا غير الا ان يحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر عن حد
الحد الاصغر اظهر من شانه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول الاول لا غير الا ان يحرف هيئة
الصورة ولهذا يستبين ان للشكل الثاني في الاستعمال غناء وللاول غناء وانه ليس وان كان الاول
اول وافضل فلا غنى خاص للثاني وان سبب ان اوضح لك بالصدق فسموا عندي طلب الشئ
للشئ وطلبه للحد التام وكذلك طلب الشئ للشئ وطلب حده التام له وكان من يأخذ ان كذا موجود
لحد الشئ ويريد ان يبين انه موجود للشئ فهو مصادر على المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر فليس وضع
الشئ الا وضع حده ولا حمل الشئ الا حمل حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسا على قوم بله اذا ذكرهم
الاصغر وحده لم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حدا للاصغر ثم ذكر الاكبر فهو له بالاوسط الاصغر
وتصوروه ثم سلموا حمل الاكبر عليه الا ان الاوسط توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما
فكيف كان يحكم بحمل شئ عليه فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له فيكون الاوسط انما يقع في التصور بالذات
واما في التصديق فبالعرض وكذا ان الحد للمحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده
لما احتيج الى ان يتوسط الحد حدا اوسط فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود
وان لم يكن على الحد بينا لم ينفع توسط الحد فان كان احدهما ولم يكن الاصغر مثلا مفهوما الا من
حيث حده ووسط حده وهو لا يشعر انه حد فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد ايضا
بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسط الضحاك
الحيوان الناطق محد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا وانما وسط ليبرهن وجوده على
المنتصب القامة فان كان المبرهن عليه يجعل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون
حدا لا للحيوان الناطق فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار الحيوان الناطق
لا انما ورسما للضحاك المنتصب القامة لا حدا كما عرفت في غير هذا المكان فانك اذا اسميت الشئ مما
هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة
في الاسماء فهنا لا يكون الاوسط حدا للاصغر واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء
الاسم لمعنى هو لاحق لشئ اخر ليس يتعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان محمولا انه
حيوان ناطق فلا يكون هذا معمولا انه محمول عليه حتى يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فيلزم
النتيجة فان كان ظاهرا ان هذه الذات هو الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا ما بينه واذا
لم يكن مجهولا ما بينه عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للانسان والحيوان الناطق واحدا او
كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومجهولا انه حده فيكون اولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد

الوج

من حيث هو

وثانيا لانه لا يكون يعنى بتلك الذات ما نعنى نحن بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون المعانى
يعنى بالاسم ما تحته ايعبر ولكنه يعقل او يعجز عن التحديد ولا اسم له واما اذا عرف حمل
الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه المجهول نحده واذا وضع الاسم ووضع الحد
ولم ياخذ على انه حد ولم يجره ذلك المجرى فليس من عقله ما يذهب عن تحديده بل عن قصده وتكون
مراده بالاسم لا ذلك الحد بل شيئا اخر مهما يتصوره او يغفل عنه لو نبه عليه لكان
معناه غير هذا الحد او يكون ذلك للانسان خالعا للصواب لا يلتفت اليه وكان الكلام في
الجانب الاكثر ولما كانت البراهين الحقيقية كلها والحدود بعضها او اكثرها انما يتم بالعلل
فواجب ان يعرف كم العلل فنقول ان العلل اربع احدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده
في نفسه والاخر الشيء او الاشياء التي يحتاج ان يكون اولا موجوده قابله لصورة وجوده اذا
حلته بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث مبدا الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي
لاجله يجمع بين مادة الكاين وصورته وهو التمام وكلها يصلح ان يوضع حدودا وسطى وذلك
لان كل علة لشيء في شيء فهو واسطة بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدايرة مساوية
لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان عن خطيها والقطر وهما معادلتان لقايمة حتى ان كان الخطان
متساويين كان كل منهما نصف قايمة وكل زاوية مساوية لنصفي قايمة او نصف قايمتين او لزاويتين
معادلتين لقايمة فهي قايمة فزاوية نصف الدايرة قايمة فيكون الحد الاوسط وهي المعادلة لما
مجموعه قايمة وهذه علة كالصورة للقايمة ويجب ان يسامح في امثال هذه الامثلة ولا يقال بان كونه
قايمة هي العلة لكونه مساويا المعادلتين لقايمة بل يجب ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذا مثال وضع فيه
الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد يوضع
العلة الفاعلية مثل قولهم في جواب سوال السائل ان اهل اثينه لم حاربوا اهل بلد كذا فيقال
لهم انما حاربوا لان اولئك كبسوا اهل اثينه فقد اعطى هذا الجواب السبب الفاعلي الذي هو مبدا
الحركة وقد يوضع العلة التمامية فيقال ان فلانا لم يمشي فيقال لكي يصح فكانه يقال فلان يطلب ان يصح
ومن يطلب ان يصح يمشي للرياضة فالحد الاوسط هو من الغاية وكذلك يقال لم كان السقف فيقال ليحفظ
الاثاث ولذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فيقال لئلا يطفوا الغذا فيفسد الهضم والعلة في
هذا كله هو الغاية وقد يعطى الموضوع والمادة فيقال لم يموت الانسان فيقال لانه مركب من متضادات
وهذه العلل التي يصلح ان تجعل حدودا وسطى فهي يصلح ان يتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور
فصل في تفصيل دخول اصناف العلل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد
والبرهان يجب ان يعلم ان العلل منها ما هو بعيدة مثل توقى سوء الهضم في جواب طلب لم يمشي وذلك

من العامة والشدة في جواب طلب لم حم فلان وذلك من المبدا الفاعل متضاد الاركان في جواب طلب
لم يموت الحيوان وذلك بالمبدا العنصري وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قايمة
وذلك بالمبدا الصوري ومنها قريبة مثل توقى احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب للغاية
المشي والعفونة في الجواب للمبدا الحمى الفاعل واستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط في الجواب
بالمبدا العنصري للموت والقيام على خط عن زاويتين متساويتين في الجواب بالمبدا الصوري لكون
زاوية كذا قايمة ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض اما الذي بالذات فكالسقل لانهدام
الحايط وهو من باب المبدا الفاعلي وكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدا العنصري ومثله كون
الزاويتين متساويتين في الجنبتين مبدا لاثبات كون الخط عمودا وهو من باب المبدا الصوري وكالصحة
لاثبات انه يمشي قبل الطعام وهو من باب المبدا التمامي واما التي بالعرض فكزوال الدعامة لانهدام
الخلط في اعطاء المبدا الفاعلي وكالحديد لعكس الشبح في اعطاء المبدا العنصري ومثل
كون الزاوية الواقعة على الخط القايم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قايمة لكون الخط عمودا
في اعطاء المبدا الصوري وكالكلال للمشي قبل الطعام او العثور على كنز في اثبات المبدا التمامي واعلم
ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل هو سبب
لكون المعلول بالفعل فاما اذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا النفس كون المعلول بالقوة بل ذلك للمعلول
من نفسه وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزويا بازاء المعلول الجزوي وقد يكون كليا
واعلم ان وجود العامة ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول في
الزمان والغاية قد يكون بعده في الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية
يلزمها الصورة بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة فالضرورة لا يمنع الغاية فان كثيرا
من الامور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية معا مثل ان المادة التي خلقت منها الاسنان
الطواحن عريضة اذا حصلت فيها تمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان
خلقة عرضها لتمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان خلقة حدة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام
والمثال الذي ضربه المعلم الاول ههنا هو انه اذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في المجاري التي
هي اوسع ان كان ينفذ فيمكن ان يجاب من جانب الصورة العنصرية فيقال للطف الاجزاء ويمكن ان يجاب
من جانب العلة التمامية فيقال لئلا نعثر فيه وبزلق كذلك اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت في
السحاب فيجاب تارة فيقال الضرورة الانطفاء ويجاب تارة ويقال لتهديد اصحاب الهاوية
على ما يقوله فيثاغورس في امثاله وليس هذه الضرورة ضرورة قسر بل ضرورة طبع وفي
كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد ان يحصل التمام لان تمام ذلك المادة يحصل لحركة

من علة محركة وكل حركة يقع فى زمان وفى اخره ما ينتهى الى الصورة كان فى الامور الصناعية فانها
لا يلزم فيها وجود الصورة اتم لوجود العنصر وحده لان العنصر فى كل موضع لا ينساق الى الصورة
الا بعلة فاعلة فان كانت العلة الفاعلية غريبة ومن خارج فربما وجدت على العنصر وتمام لم يرد
وان كانت العلة طبيعية وموجوده فى جوهر الشئ فكانت فيما يفعل بالتسخير وبالذات لا لانها فى قوة
طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها اذا حدث الاستعداد التام ولا فيه واعلم ان من قبيل العلة
التى هى مبدا حركة ما ليس يجب من وضعه مع وضع العامل وضع المع فان جميع القوى الطبيعية
اذا لاقت المنفعلة اوجبت الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب
من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وهذه العلل وان كانت قد يخالطها ضرورة فهو يفعل
لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كلما وضع المع بالفعل فقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من
حيث هى فى الاعيان موجوده بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن
سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا بشروط يقارنه او كان يفيد افادته وحده فى جواب لم
كان الشئ لا يكون مادته سبب ويكون قد بقى للم مكان حتى يبلغ الغاية فى ذكر الشروط ويصيرها
لذاته سببا وحتى يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من العلل التى وجود ذاتها لا يكفيها فى ان يكون
عللا فقد يقترن بها اشتراط فيوجب ان يكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل مثل كون قوة الافيون
مبرده فان ذلك ليس دايما ولكن اذا اتفق ان انفعل الافيون من الحرارة الغريزية للانسان فتبين من هنا
كل ان البرهان انما يكون برهانا تاما اذا اعطى العلة الخاصة التى بالذات وبالفعل والحد التام هو
الذى يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية فوجودها بتمامها لا يخلى منها سببا ان كانت ذات سبب
فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض فى التحديد ليس هو التميز بالذاتيات المساوية للمحدود فى المعاكسة بل
والمساوية له فى المعنى حتى لا يكون شئ من المعانى الذاتيات للمحدود الا وقد يضمنه الحد واشتمل عليه
فان اخل بشئ من ذلك اقتصارا على التميز فاد لعلى ماهيته لا ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض
ذاتياته بل هو باجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فلم يعرف ذاته بالتمام
والغرض فى التحديد ان يحصل فى النفس صورة موازية لماهية الشئ بكمالها ولهذا السبب لا يكون لشئ واحد حد
حدان كما لا يكون لشئ واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان فى المحدودات ما اضافته الى جميع العلل ذاتية
وجب ان يوجد كلها فى حده الا ان هذه العلل علل يكون فى حيز فصوله لا فى حيز جنسه لان هذه العلل
علل الشئ لا محالة ووجود ذلك الشئ يقتضى وجودها وبها يتحقق ويتحصل فيكون امثال هذه العلل
العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل مخصص ووجود منتشر غير مخصص مخصصه لا امر ما
حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر مخصصا لها لذلك الامر الجنسى والعلة فصلية كقولك صوت من

طفو النار فالصوت جنس ومن طفو النار فصل ان كان رعد هكذا اما امثلة الحدود المتخذة
من العلل المختلفة فاسحد الزاوية القايمة بالصورة فقط فنقول المساوية لاخرى فى جنبتى خطها
القايم على مستقيم ويحد حمى الغب بالفاعل فيقول حمى بنوب غبا لعفونة الصفراء ويحد الخاتم بالغاية
فنقول الصناعية او سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الاطراف ليقطع به اعضاء الحيوان
عند القتال فقولك الالة والسلاح جنس وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك وقولك من حديد فصل
من الموضوع وقولك مطاول ومعرض ومحدد فصل من الصورة وقولك ليقطع به اعضاء الحيوان فصل من
الغاية ولقايل ان يقول ان الحد يعرف جوهر الشئ وذاته فكيف يوجد فيه الاسباب الخارجة عنه فالجواب
انه انما يوجد فى حد الشئ اسبابه لان جوهره متعلق بتلك الاسباب فاضافته اليها ذاتية له فى
جوهره ان كان من الاسباب الخارجة عن الشئ بما هو هكذا ولا يمكن ان يعرف ما هذا حال جوهره او يذكر
اسبابه بل يجب ان يقول النحو نحن نعلم ان حد الشئ من جهة ماهيته يتم باجزاء قوامه وما ليس خارجا منه
ويتم من جهة ايتيته لساير العلل حتى يتصور مهيته كما هو موجود ويتحقق بذلك ما يتقدم مهيته فى
الوجود فيتم به وجود فيقع لتلك المهية حصول به فاما اذا اريد النظر ان نفس المهية غير معتبر لها ما يلزمها
من الوجود فان كان لا بد لها من لزوم نوع من الوجود اياها كفى فى حدها ايراد ما يقومها من حيث هو مهية
وليس نسبة المهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض الخاصة والمشتركة فتلك بتأخر
وجودها بالذات عن وجود المهية واما العلل فان وجودها متقدم على وجود المهية فكثير من الاشيا
يحد لا من حيث ذواتها بل من حيث لها عرض من الاعراض ولاحق من اللواحق ونسبة من النسب فربما
كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن العامة فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كاللبس فى حد الخاتم وفى حد
الملايم وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحراق فانه ليس اسما لتفرق اجزاء الشئ ويسودها كيف
كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم لقايل ان يقول ما بال القوى لا يحد الا بافعالها وهى امور خارجة
عنها وليست اسبابا لها بل هى من جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك قد يمكن
ان يوجد فى شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوجد على وجه حد فانه اذا دل فى القول
على المعرف على مجرد نسبة لها الى مواد خارجة يتبعها كيف كانت كان رسما واذا دل على ان جوهر
تلك القوة وذاتها ان يكون بحيث يصدر عنها فعل كذا اولا كان حدا لان الحد يقتضى تعريف جوهر
الشئ وذاته ولا ذات القوة الا التى من شانها ان يصدر عنها فعليها من حيث هى كذلك وايضا اذا كانت
القوة يصدر عنها فعل اولا بالذات مثل التميز فى المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة
الناطقة وافعال وانفعال يتبعها لامور يقترن بها لا لذاتها لان الذى عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد
واحد مثل الاستعداد للضحك والخجل والبكاء والملاحة وغير ذلك فان نسبتها الى الفعل الذى

على الوجه المذكور مما يدخل وحدها ونسبتها الى المثل الفعل الاول الذى ليس على الوجه المذكور اوالى
مثل الفعل الثانى لا يدخل فى حدها بل فى رسمها وايضا فان جزويات الصناعات التى ليست القوة
عليها اولا بل على الصناعة المطلقة فان النسبة اليها يدخل فى الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشى
هو تحت يلزمه تلك الامور لان الواحد يلزمه واحد بالذات فلهذا ليس لقايل ان يقول لنا فلم لا
يجعلون كون الانسان تحت يلزمه فى جوهره قوة الضحك فصلا له داخلا فى حده فنقول لان هذا
كذب فليس جوهر الانسان وصورته الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها اولا الا بالعرض بل يقترن
بها مزاج ما قيبعه قوة ضحك وايضا قوة بكاء وايضا قوة خجل وغير ذلك وليس لواحد منها او فعله اوليا
لذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اخر للحدود ولا يحمل على المحدود مثل النقطة فى الدايرة والصورة
منها فقد يحمل فى حال وذلك انما يحمل اذا احدث مع المادة ولا يحمل اذا احدث مجرده كالنطق لا الناطق
واعلم انه اذا كان مبدا فاعلى وموضوع وصورى فى الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية
كانت هناك غاية لاجلها الفعل وليس يجب ان يكون حيث هناك مبدا صورى فهناك مبدا غائى
على النحو الذى ينتهى اليه الحركة كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية فيجب ان يقبل انها ليست لغاية ما
على هذه الصفة بل ان كانت هناك غاية فهى جهة اخرى واما اذا كان السبب الفاعلى اتفاقيا والسبب
المادى اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شئ بالذات بل بالعرض وذلك لانها وان بادت الى غاية
ما كانت مبادى لتلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون لها اذن غايات لا بالذات بل بالعرض وهذا
هو البخت والاتفاق ومثل ان انسانا يمشى لطلب غريمه فيعثر على كنز فالمشى ههنا سبب من وجه لوجود الكنز
ولكن بالعرض لا بالذات والعثور على الكنز غاية من وجه للمشى ولكن بالعرض لا بالذات انما الاتفاق
ماهى على الدوام او الاكثر فينبغى ان يحس من الاسباب ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق
فلا يوجد فى حد ورسم ولا برهان واذا كان المع مما قد كان فعليه قد كانت فيجب ان يا حد فى البرهان
على ان كذا كان ما كان من العلل قد كان فيما مضى ولما هو فى الحال كذا ما كان من العلل فى الحال والذى
يريد ان يكون ما كان من العلل يريد ان يكون وهذه فى الاشياء التى عللها يكون عللا بالفعل واما
اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به بل يستدل عليه
ولا يوضع امثال ذلك حدود اوسطى بل حدود اكبر وكذلك فى الكاينات مثل انه ليس اذا كان ذات
الاب موجودا وجب ان يكون الابن موجودا وليس اذا كان النطفة موجودة وجب ان يكون الحيوان موجودا
وليس اذا كان الحايط موجودا وجب ان يكون السقف موجودا بل الامور بالعكس فههنا يجب ان
يوجد الاعلى معلولاتها بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال فيقال ان السقف موجود وان
الحايط موجود والسقف قد كان فالحايط قد كان وان السقف يريد ان يكون فالحايط يريد ان يكو

وكذلك فى الاب والابن وبالجملة هذا يكون فى الفاعل والمادة فانهما يتقدمان على المع فى الزمان
بالذات كثيرا لانهما قد يكونان علتين بالفعل وقد يكونان علتين بالقوة واذا كانا علتين بالقوة
وضعا فى حدود وسطى لم يجب ان يكون المع حدا اكبر ولك فى هذا موضع تعجب وهو ان الكون كيف
يتصل ان كان يجوز ان يوجد المبادى ولا يتصل بها التوانى ثم كيف يمكن ان يتصل ومبدا كون العلة
فى ان ومبدا كون المع فى ان والانات لا يحدث من تاليفها زمان ولا ايضا يمكن ان يتلوا آن آنا
كما يتلوا حد حدا بل بين كل زمان فيه انات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يوصل الزمان بالكون
وجب ان يكون بين كل مع وعلته وسايط بغير نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب من
هذه الاشياء التى نقبلها ههنا قبولا ويبرهن عليه فى العلم الطبيعى ان لا يكون معلولات الكون
متصلة بعللها اتصال كون بكون فعسى ان يقال ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وهو ان
الحركة المستديرة الفاعلة للزمان يصل المبادى الطبيعية بالتوالى الطبيعية بتوسط الحركة
بينهما فاذا كان كون فى ان اندفع بالحركة الى كون اخر فى ان آخر يصل ما بينهما زمان وقد يجب ان ينظر
فيه اذا اوسط النوع للجنس وكان برهان بعلة فباى علة يكون ذلك البرهان فيقول انه قد يظن انه
يكون من علة مادية لانه يكون موضوعا للاكبر وهذا غير مستقيم وذلك لان المع هو النتيجة ثم النتيجة
ليست موجوده فيه وذو العلة المادية موجود فى مادية وانما يقع هذا الغلط للاشتراك فى اسم الموضوع
ولكنه اما ان يكون علة غائية لان الانواع كمالات الاجناس فان طبيعة الجنس مراده فى الطباع لاجل
النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا ما القياس الى الحد الاكبر او علة فاعلة لانه مؤثر فى شى موجب
شيئا فى موضوع وهو مباين الذات لما اوجبه ومثل هذا هو اشبه بالعلة الفاعلية وهذا بالقياس
الى النتيجة وكثير من الامور الطبيعية ليس يترتب عللها ومعلولاتها على الاول على الدور مثال ذلك
فى العلل المادية ان الارض ابتلت من المطر فحرت فحدث غيم فمطرت فابتلت من المطر فاذا العلة الاولى
لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض طين مبتل من المطر وكل طين مبتل من المطر
فانها يبتل من المطر كان برهانا ذا اثر ومع دوره صادقا لانه تم منه الا ان بين حد الاوسط والاكبر
وسايط ومطالب اللم لانه يقال لم الارض المبتلة من المطر يبتل من المطر فيجاب لانها بخرت
بسيل مرة ولم اذا بخرت ابتلت من المطر فقيل لانه يحدث من ذلك سحاب فسيل ولم عند حدوث
السحاب يبتل من المطر فيجاب لان السحاب بير دويتكاثف ويمطر فكل واحد من هذه الامور
علة ومع واحدة حدا اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس العلة والمع فيها واحدا بالذات بل بالنوع
فليس الابتلال الذى كان عند المطر هو الابتلال الذى كان عن ذلك المطر فاما نوع الابتلال فواحد
وذلك ليس البخار الذى كان عن السحاب هو البخار الذى كان عنه السحاب وعلى هذا القياس فاذا

اعترت نوع المعنى كان البرهان دايما واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دايما والبرهان ههنا ليس على النوع بل على شيء معين من النوع فاذا ليس الذي يبين به هو بعينه الذي يبين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا ههنا وقد كنا قلنا ان الا البرهان اما الامور ضرورية واما الامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من حالها ان الواجب في براهينها ان توسط العلة الضرورية فاما الامر الاكثري فالحد الاوسط في برهانه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس ففي الاكثر يغلظ ما يحل عنه ويكثف جلده وكل من يكون كذلك فانه يثبت له على الاكثر لحيه فقد اعطي هنا البرهان علة لوجود الامر ولكن اكثرية لان وجود الامر اكثري **فصل في الاشارة الى ان اكتساب الحد بطريق التركيب** نقول انا وقعنا الى ما دفعنا اليه من التطويل بسبب ذكر العلل لاجل بيان مشاركة الحد والبرهان حتى يشير الى انه كيف يلوح منه الحد وقد حققنا انه لا برهان على الحد بوجه ولا القسمة مكتسبة للحد فيحق الان ان يبين كيف يمكن ان يكتسب الحد فيقول انا نعمد الى الذوات والامور التي لا ينقسم من جملة المحدود سواء كان المحدود جنسا او كان المحدود نوعا فناخذ الامور الذاتية المحمولة عليها التي هي اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا عن الجوهر او الكم او الكيف وسائر ذلك والجنس الاقرب مثلا حتى يكون كالعدد للفرد فناخذ من جميع ذلك ما هو داخل في مهيتها ونجمعها جمعا حتى يحصل منها ما هو مساو للمحدود في الانعكاس وان كان كل واحد اكثر منه في العموم ومساو ايضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع ولا نجاوزه الى تحديد الجنس اخذنا كل محمول مفهوم لمهيته ضروري مقول على الكل واولي معا وان اردنا ان نجاوزه الى تحديد الجنس لم نقتصر على المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك واخذنا ما هو اولي له وما ليس اوليا له فاذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس فانا اذا اسقطنا من حد النوع ما هو اخص المحمولات به بقي حد الجنس مثاله اذا اردنا ان نحد الثلاثية فلا ناخذ الموجود لانه خارج من جنسها وهو العدد بل ناخذ ما تحت جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحدها اخذنا في الحد كل ما هو اولي من الذاتيات وقد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص فان الفصل والجنس اولي للنوع فناخذ العدد فان الثلاثية عدد وناخذ الفرد لان الثلاثية فرد ونأخذ الاول والاول له معنيان فناخذ بالمعنيين جميعا احدهما ان يكون العدد غير مركب من عددين البتة والاخر ان يكون العدد لا يعده عدد فالخمسة اول من جهة انه لا يعده عدد وليس اولا من جهة انه يتركب من عددين وذلك لانه مركب من ثلثة واثنين واما الثلاثة فاول من الجهتين جميعا فالعدد محمول اول عليه وعلى غيره والفرد محمول اول عليه وعلى خمسة وسبعة والاول محمول اولي عليه وعلى غيره وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لمهيته اولي يحمل عليه الا هذه فيكون جملتها مساوية للثلاثية

من الوجهين جميعا اعني في المعاكسة وفي المهية معا ويجب ان لا يناقش في الامثلة ولا يقال ان الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد الذاتية لها فان المناقشة في الامثلة لا فايدة فيها ويعود من راس فنقول ان مساوات هذا القول للثلاثية امر ظاهر اذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه وهو اخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فادى الى جوهره ثم يجب ان يفهم من الجنس ههنا امران هما المحمول العام الماخوذ في مهية الشيء والموضوع الماخوذ في مهيته معا فاذا اريد ان يحد الجنس الذي هو المحمول فيجب ان يلتقط صفات الجزويات النوعية لا ما هو اولية له فيكون ذلك جنسا ولا يكونا داخلين في حد الجنس فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل انما يدخلان في حد ما ليس جنسا او فصلا وهذا مثل ان يكون قد حد الانسان فاحد نا في حد الحيوان الناطق فان من هذه السبيل لا يصار الى تحديد الجنس الا اذا حذفت الخواص لحد نوع نوع بقي اسم الجنس مثلا اذا حذفت الناطق من هذا الحد او غير الناطق حدما ليس بانسان من الحيوان بقي الحيوان فيكون الباقي اسم الجنس واسم الجنس ليس بحد له فيجب ان يطلب جميع المحمولات التي يحمل عليه داخلة في مهيته كانت اولية او غير اولية له فيخرج للحد النوع وحد جنسه معا بسهولة واما كيف يخرج ذلك فقد حصل مثال هذا في التعليم الاول ان يوجد الحد المستقيم وخط الدايرة وخط القطع المنحني وحد الزاوية مثلا القايمة فانا نتناول كل خط بخط اما على الاستقامة واما على الانحناء والاستدارة واما على زاوية فيكون الخط المستقيم له انه طول بلا عرض والنقطة التي يعرض فيه يقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتهما كلها اياهما والقوس طول بلا عرض ويمكن ان يوجد فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج اليها منه يكون متساوية والمحدب على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليه جزاه فاذا حذف كل واحد من هذه بقي ما يبقى مشتركا او كان حدا للجنس وهو انه طول بلا عرض ثم قيل فارجع الى المقولة التي يقال عليه فانظر الى لوازمه الخاصة بتلك المقولة اولا فان لوازم المركبات يستنبط من لوازم البسايط فاما بعض المفسرين فيقول ان معناه ان كان الشيء كما كالخط فلبكم طول بلا عرض وان كان كيفا كاللون قلت كيف يحرق المسف مما هو مسف بالفعل وكان ثم ان المترجم يقول ان معنى انك تقول في لغة العرب طولا ما بلا عرض وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار الا في الجوهر واما في الاشياء الاخرى فيستعملون بدل لفظة ما اسم المقولة العالية فاذا ارادوا ان يقولوا سطح ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف لون وهو لا غير سار عين في هذا الباب لانهم ارباب تلك اللغة وان كان لقائل ان يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد ان بان انه طول

بلا عرض الا ان يقال ما معنا طول ما بلا عرض حتى يحتاج ان يرجع الجنس ومع ذلك فالحاجة
الى ذكر اللوازم واستنباطها من البسايط للمركب ان كان الغرض ما يقوله ذلك القايل بل عسى ان
يكون كلام المعلم هو انه يجب ان يوجد الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى الى المحدود فربما صح
يمكن ان يحذف خواص الانواع القسمة فيه فيبقى حد جنس ثم تركب ذلك الجنس مع جنس هو
مقاسمه تحت جنس فوقهما ويحذف المشترك بينهما ويوجد ما يبقى حدا لما فوقهما وكذلك حتى
ينتهي الى اعلى الاجناس الذي ليس له بالحقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة
لما فوق الذي يلزمه بالتقابل او الفصول العالية التي للاجناس العالية وانه سيشير الى هذا
المعنى بعد ويذكر ان للقسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض
الذاتية واشار بهذا الى ان الحد كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم اجزائه
حتى للاجناس العالية واذا اريد تركب الحدود من الانواع الى الاجناس ان يوجد من المحمولات
المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له وان كان ملازما فان وجد شيء يتضمن شيئا
فيها حذف او عزل الى وقت الحاجة اليه مثاله اذا اخذ الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدأ منه
تركيب الحد واحد له الناطق او الصهال والحساس والمتحرك بالارادة والحيوان والمغتذي والنامي
والمولد وذو النفس والطويل والعريض والعميق والجسم والجوهر فيحذف من جملة هذه الحيوان
اولا لان الحساس والمتحرك بالارادة مضمنان في الحيوان ولذلك جميع تلك العالية مضمن فيه
ويحذف الجسم ايضا لان الطويل والعريض والعميق مضمن فيه ثم يجمع على الترتيب فيقول ان
الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالارادة ناطقة ويأخذ
في حد الفرس الصهال بدل الناطق فيعد الناطق والصهال خاصين بالنوع وما وراء ذلك مشتركا
فيطلب اسما مفردا للجملة المشتركة فان وجد كما يوجد الحيوان هاهنا فقد كفى ان يذكر هو مع الفصل في
حد اسم النوع ليتم النوع فيقال ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صاهل وان لم يوجد للجملة
المشتركة اسم طلب لما هو اعلى من ذلك واعم فلو وجد مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم
فلو وجد ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق فقد تم حد الانسان وعلى هذا القياس فان اريد ان ينتقل
الى حد الجنس فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويوجد جميع ذلك المشترك للانواع مفصلا فهو حد الجنس وعلى
ذلك الوجه يجب ان يطلب حدود الاجناس الاخرى القسيمة للجنس المحدود فينظر ما هو المشترك لها وما هو
الخاص بكل جنس ويطلب للمشترك اسم ويضم ذلك الاسم الى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس
وكذا الى اعلى الاجناس واما تمام هذا القانون الموجب لاسقاط المتضمنات لغيرها وحفظها مع
ذلك الى وقت آخر لانا ان اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس وقلنا حيوان

ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفضيتين لم يمكنا ان نجد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط
وايضا ان اخذنا الحيوان والحساس معا فقد اخذنا الحساس في الحد مرتين مرة مصرحا ومرة مضمرا فلذلك
حذفنا الحيوان من جملة المحمولات وايضا اذا لم يطلب لما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى
بعد حذفه ولم يعده بل سرد جميع المحمولات سردا كما قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الايجاز فقد بان الغرض
في الحاجة الى احد هذه المعاني كلها وحذف المتضمن بعده منها وعزله وفي رده مرة اخرى فاذا فعلت هذا
فقد ركبت الحد ولا يجب ان يظن بالمعلم الاول انه يقتصر في اكتساب الحد على طريق احد من اسفل لا فقط
لما اتفق من الاوصاف وكيف كان كانه لا يرى الى طريقة التركيب فقط بل يضيف الى ذلك مراعات
الجنس ومراعات المحمولات الاولية والاولية وذلك ايضا مما يفتقر فيه الى القسمة احيانا ومراعات
الترتيب وليس لغيرها فيه على الوجه الذي فعله وجه فصل في ان طريق القسمة نافعة ايضا في التحديد
وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تعليل الاسم المشترك ونقول
ان القسمة وان كان لا يقيس على الحد فهي نافعة في الحد وذلك لان القسمة وان كانت انما يوجد منها
اجزاء الحد اقتضاء ما لا لزوما فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلثة احدها ان القسمة يدل على ما هو اعم
وما هو اخص فيستنبط من هذا كيفية ترتيب اجزاء الحد فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فيقال مثلا في
تحديد الانسان حيوان ذو رجلين انسي لا ذو رجلين حيوان انسي فان بين الامرين فرقا لان قولك ذو رجلين
حيوان انسي اذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء
ترتيب واما اذا قيل حيوان اولا ولم يقل بعد ذو رجلين لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال لها المضمنات
فاذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن حشو والثاني ان القسمة تدلك على تقرير كل فصل مع جنس فوقه
فيجعله جنسا لما تحته فيجري ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول يجتمع على توالیها
فلا يذهب منها شيء في الوسط فاذا اريد ان تركب الحد من الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس
ابعد بل الجنس الذي يليه والثالث انها اذا وقت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها فلا يبقى
شيء من الداخلات في مهية الشيء الا وقد ضمن فيه فيكون قد اعطينا الفصول على توالیها طولا واعطيناها
بتمامها ولو عرضا فانه يمكن ان يقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم ذي النفس الى المتحرك
بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة والى الحساس وغير الحساس مرة فيجب ان يراعى هذا في القسمة عرضا كما روعي
طولا لئلا يفوت فصل من فصول ينقسم الى فصول ذاتية متداخلة او متوافية والمتداخلة مثل المائت
وغير المائت والناطق وغير الناطق والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك
بها والقانون في مراعات الوجه الثاني والثالث حتى يحصل منه منفعة ان يكون القسمة بالذاتيات
المقومة للانواع وان يكون القسمة قسمة اولية للجنس وهو في القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا

بما يجب ان يقسم الحيوان اولا الى الطاير والساحف والزاحف والماشى ثم يقسم الماشى الى ذى
رجلين وكثير الارجل والطاير الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فان اخل بهذا وقسم الحيوان
اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح مما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو
طاير وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذى الرجلين مما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من
جهة ما هو ماش فيجب ان ينظر اولا ان الجنس هل يحتاج الى ان يصير له طبيعة زايدة على طبيعة
الجنسية حتى يقبل هذه القسمة اولا يحتاج بل وهذه القسمة له اولا فيقدم القسمة التى يكون
اولا ويوخر التى ليست اولية فاذا قسمت قسمة اولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية
اخرى وكذلك الى ان ينتهى الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم نقضت اطراف القسمة محمولات للنوع وبضعها
للتركيب فاذا قسمت سامرة قسمة اولية فيجب ان يجتهد جهدك وينظر هل يوجد له قسمة اخرى
اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمت ايضا حتى يستوفى القسمة طولا وعرضا ويستوفى جميع
المحمولات ويجب ان يكون الفصول المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك فى الفن الاول ثم قيل
فى التعليم الاول لا المقسم يضطر فى تقسيمه ولا الحاد فى تحديده الى ان يعلم كل شى على ما ظن
بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة تامة وجب ان يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا حدد الحد
حدا تاما وجب ان يذكر كل فصل للمحدود ومع كل واحد من الاقسام بالفعل واذا لم نعلم كل فصل فلا
سبيل الى الحد وان ما لا يخالف الشى فهو هو بعينه وما ليس هو بعينه فهو مخالف وان واقف فى النوع
كسقراط لافلاطون بل سقراط للانسان والمخالفات الشخصية هى بلا نهاية ويحتاج كل الى فصل عن
كل ونسبته ايضا ان يكون المخالفات النوعية عنده كذلك وكذا الصنفية فيحتاج ان يعرف فرق الشى
عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع وان يذكر فروقا بلا نهاية لا بد منها كلها فاجيب بان هذا باطل
اما اولا فلانه ليس كل مباينة يوجب ان يكون الشى مخالفا الاخر بالذات والحد فان الفصول العرضية
لا يوجب خلافا فى الجوهر والحد والاشيا المنفعة فى النوع الذى له الحد تختلف بالعرضيات ولا
يبالى الحاد ما لحد النوع بذلك الاختلاف فى العرض ولا يلتفت الى الاصناف والاشخاص تحت النوع
الذى يحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ونظرنا المحدود انه
فى اى الطرفين يقع منهما فوقع مثلا فى الناطق فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الانواع
التى تحت غير الناطق فى انها غير ناطقة ولا يحتاج ان يفصله عن الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده
ولا يكون ايقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة فانه ليس يمكن ان يقع بينهما ان يقع بينهما متوسط
لانه لا واسطة بينهما فى جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوقوعه
تحت الناطق ضرورة لا مصادرة فاذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم يحتج ان يطلب فصلا له

الاشيا ٦٢

عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى فى اختيار القسمة النافعة فى التحديد اعراض يلمه
احدها ان يتحرى ان يكون القسمة داخلة فى الماهية اعنى ان يكون بفصول ذاتية للانواع ويجوز
ان يستعان فى هذا الباب بالمواضع المذكورة فى كتاب الحجج الجدلية حيث يذكر مواضع هل
الشى فصل وجنس ولس ويوجد من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الساذجة
ويستعان ايضا بالمواضع التى يدل على ان الشى عرض غير مقوم لماهية الشى ليتحرز عن ان يكون
القسمة بفصول عرضية والغرض الثانى ان يستفاد من القسمة الترتيب مما هو فى ترتيب القسمة
اول يجعله فى ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان يتساوى فصلان فى العموم
والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة واخر ما هو اشبه بالغاية وان لم يختلفا فى هذا فلك ان
تقدم ايهما شئت وتوخر ايهما شئت والثالث ان لا تزال تقسم حتى يبلغ الشى المحدود وان كان
نوعا متوسطا او ينتهى الى اخر القسمة التى بالذاتيات التى ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات
ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك اذا احضرت بالقسمة او باى وجه كان جميع
المحمولات الداخلة فيما هو فميز المشتركات فيهما المتشابهة فى انواع كثيرة ومن الخواص بنوع
نوع لتجد الجنس قريبة اولا ثم اردفه بالفصول فان وقع فى يدك شى مقول على كثيرين فطلب
المحمولات الخاصة التى لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك فركبت الحد ثم رفعت ما يخص
واحدا واحدا فلم يبق شى من المعنى مشترك فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشيا ليست متجانسة
مثال ذلك اذا اردت ان تحد كبر النفس وفعلت ما يجب ان يفعل فى التركيب بان قصدت الموصوفين
من الاشخاص بكبر النفس وطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس فوجدت انقياوس الملك واخلوس
الشجاع والسن كل واحد منهم يسمى كبر النفس ووجدت ايضا اوسندروس الصالح او سقراط
الفيلسوف يوصفان بكبر النفس فطلبت الان الامر الموجود لواحد واحد منهم ففى الطبقة الاولى
تجد واحدا قبل نفسه انفة من احتمال الضيم والاخر اعتقد حقدا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه
والاخر قابل شديد الطلب للثار من وقوع الضيم وفى الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه خطب
عظيم فلم يعبا به بسبب انه كان من البحث فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وحدهم
قد يبقى لهم شى مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم فاذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة
الثانية بقى لهم شى مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البحث فاذن كبر النفس يقال على تلك الفرقة
بحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك الحد هو ما يبقى فى كل فرقة بعد حذف العوارض الغريبة
الذاتية لكبير النفس التى يخص واما اذا عدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية فحذفت خاصة هذه
الفرقة وخاصة تلك الفرقة لم يبق شى مشترك فقد علمت ان كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحد

بل اسما فقط ولم يمكنك في مثل هذا ان يمعن في التركيب بل ينقطع بك العمل وتحد الاستخفاف
بالبحث والانتقاص للصم ليسا نوعين لكبر النفس فليس كبر النفس كليا لهم وانما يكون الحد الواحد والبرهان
الواحد الكلي واحدا لا للتفاريق الجزوية فان الطبيب تحد الصحة من حيث هي صحة كلية لا من حيث هي
صحة صحة ويبرهن على شفاء العين لا على شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء العين الكلية الواقعة
بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدانا في التحديد من الكليات لم نا من اصعب شيء علينا
يقع فيه واحد ايانا الى الغلط وهو اشتراك الاسم الخفي فاذا ابتدانا من المفردات والجزئيات
ويصعدنا من طريق المعنى الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس امنا الوقوع في اشتراك الاسم لان
تضليل اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكان الغرض المتقدم في القياس والمصادر عليه
للقياس هو ان يكون مظهر للتصور الخفي وان يكون في غاية الوضوح وهذا الوضوح قد يستره الاسم
المشترك فلما ينفع هذا الحل اذا احدنا من الجزويات الوحده فانه اذا قيل لون شبيه
بلون وشكل شبيه بشكل فان اتى من جانب التشبيه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد
وخصوصا اذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية وهما من باب الكيفية فاما اذا اتى من
جانب الشكل واللون فينظر اي شكل شبيهه بشكل وكان ذلك شكلا يساوي زواياه زوايا
شكل اخر وتتناسب اضلاعهما على التناظر ثم نظر اي لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك
اللون الاخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منهما واحدا واذا اخذت الخاصتين من
المشبهتين لم يبق شيء مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحاد في الصوت
والحاد في الشكل كالزاوية فتبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها الى بعض
لظهور حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط **فصل في الانتفاع بقسمة الكل الى**
الاجزاء وتمام الكلام في توسط العلل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه
قال ليس يجب ان يقتصر على استنباط الامور التي يوجد في الحدود والمقاييس من القسمة التي
للكلي الى الجزوي بل ومن التشريح الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات الى اجزائه
الاولى كالاعضاء الالية ثم الثانيه كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة وكذلك الى الاجزاء الاخرى
وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك فقط بل يتامل اذا كثرت الاجزاء والجزويات انه ما الذي يلزم كل
واحد او كل عدة من المحمولات والعوارض وايضا اي الاجزاء يلزم اي الجزويات واعلم انه كما استنبطنا
من القسمة ان الحيوان تحت الجسم وتحت ذي النفس فكذلك استنبطنا في التشريح ان الحيوان
مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال وكذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من الاجزاء
مثل ان كل حيوان اصلم سص وان كل حيوان طاير منفصل الجناح يبيض ومتصل الجناح

لا يبيض واستنبطنا من معانيه الاجزاء والجزويات وان كل حيوان ذي قرن فلا اسنان على
فكه الاعلى وعلمنا ان ذلك لان المادة يذهب في قرنه وكل ذي قرن فله كرش لانه لا يحد المضغ
فيجب ان يكون لغذائه قبل وصوله الى الجوف الناطق هضم وكل سمكة فلا رئة لها وامثال هذه المستنبطات
وعللها نافعة في اعطاء اللم وان لم يكن كل ما ذكرنا اعطا علة فانا اذا كنا جعلنا بالتشريح والتجربة
معا ان الكرش يوجد لشيء هو ذو قرن وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد لذي رجل
اخر ولكنه لانه ذو قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والاروى الماعز فله كرش فقلنا لانه له قرن او ان قيل
لنا لم ليس له كرش فقلنا لانه ليس له قرن كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم وان لم يكن فيه اعطا
العلة القريبة ولكن يجب ان يتامل ان اي معنى يلزم اي معنى بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو اخص منه
او اعم منه وربما كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الخزف للسلحفاة كالشوك
للسمك والعظم للانسان وقد يتحد مسائل كثيرة مسئلة واحدة على اختلاف واستحقاق الوحدة
وذلك لكون حد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احساس الماء في السراقة واندرافه من الذرافة
وانجذاب الجلد بالمحجمة فان جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء وعند فلاطن
جذب المقناطيس والكهربا والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهوا فيتبعه انتقال ما هو فيه او يكون
الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا وقوس قزح فان المتوسط فيهما واحد بالجنس و
هي انه انعكاس لمحسوس لكن ذلك انعكاس صوت وهذا انعكاس لون وقد يختلف مسائل مشتركة
في سبب واحد فلا يكون بالحقيقة مسئلة واحدة لان نسبتها الى ذلك المتوسط ليست نسبة
واحدة بل لهذا اقرب ولذلك ابعد ولكن في الجملة يكون الاوساط قريبة بعضها تحت بعض مثلا
اذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق اشد سيلانا فيقال لان الشهر عند المحاق اشبه
بحال الشتاء فهذه مسئلة ثم يسئل مسئلة اخرى ولم صار الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتاء
فيقال لان القمر ينقص ضوءه الذي به فيعدم التسخين الكاين منه فلو سئل لم يكون هذا
الان كان الجواب لان الشمس وهو الذي يفيده الضوء صار محاذيه بجانبه الاعلى الذي لا
يكتسب هذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع الا انها مختلفة في القرب والبعد فليست مسئلة
واحدة قيل ويمكن ان يسأل سائل فيقول اذا كان من الحدود الوسطى التي يوضع عللا للكبريات
ما يساويها مثل توسط الارض بين الشمس والقمر لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا لانتثاره
فانه سبب مساو وللانتثار وان كان بعيدا والقريب هو سرعة انتفاش الرطوبة الماسكة وهو ايضا
مساو فيمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا ويصير البيان دورا فانا ان بينا قلنا ان القمر ينكسف
فقد توسطت الارض بينه العلة بالمعلول ايضا كما بينت المعلول بالعلة ويصير البيان دورا فانا ان بينا

وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر توسطت الارض بينه وبين الشمس فقد انكسف ايضا وهذه الشجرة
عريضة الورق فهي سريعة ورقها وهذه الشجرة يتبين ورقها فهي عريضة الورق وهذا دور ظاهر فنقول في جواب
ان هذا البيان فيهما ليس بدور اولا وجد البيان فيهما واحدا اما ان البيان ليس فيهما دورا فذلك انه لا يخلو اما
ان يكون الامران مجهولين فيكون ذلك هو الدور ولا كلام لنا في مثله وان سبق التوسط الى الذهن فيعرف
بحساب ثم استدل بتوسط الكسوف لم يكن دورا الان يحاول اثبات التوسط من الكسوف الذي تثبت
من التوسط كان الكسوف مجهولا وان سبق الكسوف الى الحس ثم استدل بتوسطه التوسط لم يكن دورا الا
ان يحاول نظير ما ذكرناه واما ان كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط اخر لا ذلك بعينه يدل
على كسوف اخر لا ذلك الاول بعينه فليس هناك كما علمت دور وانما يكون البيان في هذه الاشياء دورا
اذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان
التوسط يعطي برهان اللم للكسوف والكسوف يعطي قياس الان للتوسط الا ترى ان التوسط علة
للكسوف فيوجد في حد الكسوف وليس الكسوف علة للتوسط فليس يوجد في حده ويقول انا
قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من اسباب مختلفة فتارة من الفاعل وتارة من الصورة
وتارة من الغاية وتارة من العنصر مثاله انا نبرهن على ان الانسان يجب ان يموت بان العلة
الفاعلة للموت وهي الحرارة المفنية للرطوبة التي تتعلق بها الحيوة وتارة من جهة العلة المادية فان كل
مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان الشيء مادة يلزمها هيئة ما
بالضرورة فواضح ان يكون توسط المادة صالحا لا نتاج وجود الهيئة وكذلك توسط الفاعل
وكذلك توسطهما مجتمعين لكنه اذا وسطا انهما كان وحده تضمن في القوة بوسط الاخر لان
المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل والفاعل في ذوات المادة لا يفعل الا في المادة فيكون التوسط التام
هو مجموعهما جميعا اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها
علل مجتمعة مثاله انك اذا قلت ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد اعطينا السبب الفاعل للكسوف
وضمنته في القوة السبب القابل من الكسوف فاذا المتوسط يستر قابلا للضوء فيكون تمام التوسط اجتماع
الامرين ستره وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء
وجعلت كريته وهو من السبب القابل فلا يتم ذلك الا ان يضيف الى الشمس على وضع ما فيكون قد
ضمنته السبب الفاعل والقابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل
والا لم يحب المع ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا امكان المتاثر القابل للضوء
من المقيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة
للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة واما انه يجب ان يعطي فاعل دون قابل او دون غاية او ان يعطي

فاعل فقط بالفعل او القابل بالقوة او القابل فقط والقابل بالقوة وساير الاقسام فامر باطل
بل يجب ان يعلم من حال اعطاء الاسباب الكثيرة حدودا وسطى انها يكون في قوة علة واحدة
في الحقيقة لان الاعطاء ما لم يشر الى مجموعها لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل
انه لا يجوز ان توسط في مطلوب واحد الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على النحو الذي
بينا وقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون مساوية للمعلول منعكسة عليه وهذا ايضا غير واجب
الا في الوجه الواحد واياه قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة
للاكبر مطلقا ويكون طبيعة الاكبر في مهيتها معلولة لطبيعة معينة فيكون حيث كانت يكون
معلولها اي اذا كان المعلول عليه واحدة واما الوجود الاخرى فلا يجب فيها ذلك فان الطبيعة
الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة اخص وجودا منها مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه
والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها اسباب كثيرة مثل صعود البخار او مثل برد الهواء
بنفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكون لها اسباب واما
اشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فاي هذه الاسباب جعلت حدودا وسطى انتجت
المع وهي اخص منه وليس لقائل ان يقول ان عفونة الروح ليست سببا للحمى كله بل الحمى ما فلا يصلح
ان يوضع علة للقياس المنتج للحمى وانما ليس له ذلك لان المحمول في الكبرى ليس هو ايضا الحمى كله
بل الحمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم يعن ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما فيكفي في
اثبات الحيوانية له ان يكون يثبت اي حيوانية كانت وليس يكفي في سلب الحيوانية ان يسلب
اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع فيها سبب لوجود
جنسه في النوع الذي دونه والاشخاص التي تحته فلا يجب ان يشترط ان العلة يجب ان يكون
مساوية دائما في البراهين حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم
ان الاسباب بعضها ان يدخل في الحد فتلك مساوية لا محالة كان مادة او فاعلة وبعضها يكون اخص
من طبيعة الشيء وربما كان اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان طبيعة الشيء لا يتضمنه من جهة ما هو هو
حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب مثلا ان السحابة غير متوقفة في الوجود
على وجود سبب بعينه من الاسباب الخاصة وايضا الحمى من جهة طبيعتها ليست يتوقف في الوجود
على ان يوجد بعفونة الروح فقط بل ان كان سبب اخر كان فاذا كانت الاسباب التي هي اخص
مع انها اسباب ومع انها يعطي اللم للنتيجة ليست اسبابا بالمطلق طبيعة الحد الاكبر لم يدخل
في الحد وهذه الاسباب يكون عللا للنتيجة بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا
الى الاصغر بالعرض ونحن فقد بينا قبل ان من الحدود الوسطى التي هي علل ما هو علة للنتيجة فقط

دون الاكبر مثل السخونة التى فى الروح فانها علة لوجود الحمى فى هذا البدن لا لوجود الحمى على
الاطلاق فان وجد لهذه العلل التى هى اخص امر عام فكان ذلك علة مطابقة للشئ المعلول
منعكسة علىة كانت هذه الخواص عللا لذلك العام ولا يجب ان لا يزال يوجد بينها وبين
العام عام اخر فذلك مع بل يقف عند عام هو لها اول بلا توسط فيكون علل خاصة ومع عام
ولا واسطة بينهما البتة من العلل مثاله ان السحاب وان كانت يجتمع علله كلها فى شدة
بكسف الهواء العالى فان لشدة تكثيف الهواء العالى غليان البخار المتصاعد والبرد ولا يجوز
ان يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام اخر وان كان وقف اخر الامر فالبرد والبخار غير
ماخوذ فى حد السحاب لذلك والعلة المكيفة جزء الهواء العالى ماخوذة فى حد السحاب مما
كان من العلل لهذه الحال لا عنو داخلة فى الحد فهى منعكسة **فصل فى تحقيق ما اورده المعلم**
الاول فى معنى توسط العلل ومحاذات مذهب كلامه مع الايضاح فلنرجع الان الى الوجه
الذى يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول لئلا يعرض الشكوك فنقول يجب ان يفهم كانه يقول وان
كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد يستبين بتوسط سببين مثل ان يحكم به على ذوة
بواسطتين احدهما والاخرى فى مثل مثل ذلك لا يلزم اذا وضع المعلول الاعم موجودا
ان يوضع من علله التى هى اخص اى علة كانت واتفقت ولا ان يوضع علة واحدة بعينها وان
كان لا بد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا كل علة وكيف اتفق بل انما يتعين ما يتعين
بسبب فقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف هذا ويكون العلة ولا يوجد للاشياء الكثيرة الا
بتوسط مع واحد وليكن المط فى المسئلة كليا وعلة كلية ويطلب لشئ كلى له العلة اولا
وان كانت لما تحته باسا مثل ان جمود الرطوبة يوجد لاشجار شتى من التين والجوز والكرم
ولكن يوجد اولا لشئ عام لها وهو عريض الورق فيكون كل عريض الورق او كل شجر منتثر الورق
فان رطوبته تجمد واذا اجمدت يبطل لزوجة الطبيعة الماسكة فانتثر فيكون الانتثار هو
الاكبر المع وجمود الرطوبة هو السبب والعلة وعرض الورق هو الذى له العلة اولا وليس الانتثار
مع جمود الرطوبة لا فى ذاته ولكن بحسب جموده فى موضوع قابل هو مع له مطلقا وما كان مثل
هذا مما يكون يوجب حكما مغلوبا فى اشياء كثيرة ولكن ليس لها اولا بل لمعنى يجمعها كلها
وهى علة لا فى وجوده فى موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا ففى مثل هذا ما يجب ان يكون العلة اخص
داخلة فى حد الحكم المساوى لها وذلك لان العلل ههنا يجب ان لا يكون اخص من المع فان الا
من المع ليس علة لطبيعة الحد الاكبر المع على الاطلاق بل علة لوجوده فى موضوع موضوع كما اوضحنا
من قبل وتلك الموضوعات يكون لا محة مختلفة الانواع وقد فرضنا ههنا ان العلة ليست لموضوع موضوع

بل لامر جامع فاذن مثل هذه العلة داخلة فى الحد فهى حد مبدأ برهان والاوسط مثل هذا الموضع هو الذى
يكون منعكسا لا فى كل موضوع فعلى هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول ولا يجب ان يضايق فى هذا
المثال من جهة ان انفساد الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار بل بالعرض وانما العلة للانتثار
هو الميل الطبيعى وانما الانقشاش والجمود للرطوبة انهما كانا فهو علة لعدم العلة الواصلة فهو
سبب الانفصال بالذات وللانتثار بالعرض يعنى مزيل العايق ثم قيل قلت شعرى هل يمكن ان
لا يكون لشئ واحد من العوارض المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة اى فى مثل المعنى الجامع
للموضوعات المختلفة لا فى موضوع موضوع ثم قيل ان العلة الحقيقية الذاتية للامر فلا يمكن
لا انها يكون حد مبدأ برهان كما اوضحناه واما علة للقياس كالعلامة والاعراض الغريبة
فهو ممكن فيمكن ان يفهم انه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات لا علة خاصة بموضوع
موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية للمع حتى ان كان المع مشتركا الاسم
واحد شيئا واحدا فما يجعل علة له لا يمكن ان يوجد شيئا واحدا فما يجعل علة له لا يمكن ان يوجد
شيئا واحدا فما يجعل علة له لا يمكن ان يوجد شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا
له وان كان المع جنسا للمعلولات نوعية كانت العلل جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة
الى كثير كانت العلة كذلك فيحد حد الاوسط فى ذلك على طبيعة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر
متواطيا يجب ان يكون ما يوجبه وهو علة له بالذات معنى محصلا متواطيا فان كانت العلة
من حيث هى علة معنى محققا محصلا غير مبهم فيجب ان يكون ما يجب عنها معنى بانه محقق محصل
غير مبهم ولا شئ معين مبنى يدل عليه باسم واحد واذا كان هكذا فان لم يكن الاكبر محصلا
فالاوسط ليس محصلا فان خصصت مسائل الموضوعات مختلفة فيها مط واحد والمط اولا
لمعنى عام لها فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة واذا احدث لها حد ووسط مخصصة فليست بالحقيقة
كثيرة بل واحدة لوحدة المط وان المخصصات الملحقة به قد يزال ويبقى العلة علة للمعنى العام فى ذلك
الحكم بعينه مثل ابدال النسبة مخصص بالعدد وهناك حد اوسط اخر ويخصص بالمقادير وهناك
حد اوسط اخر وانما هو اولا للكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشئ المشترك للحدين الاوسطين الماخوذين
فى العلمين المختلفين وهو النحو من الربط المجعول علة وذلك ايضا اولا للكم لكنه كما عرض للحدين الاكبرين
والاصغرين ان خصصا بجنس واحد فكذلك عرض الاوسطين ان خصصا واما ان لم يكن البيان
مثل بيان ابدال النسبة الماخوذة فى الهندسة على وجه وفى الحساب على وجه بل مثل بيان المشابهة
الماخوذة فى اللون على وجه وفى الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط فى المشابهة
المطلوبة فى المسئلتين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة

في الحد فان حد المشابهة في اللون هو اشتراك في جنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع
ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة لكان الحد
الاوسط كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها اشيا نسبته مشكلة مثل الطحي والطين والقرة
وغير ذلك فقد بان من هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته
الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ بالحد الاوسط والعلة له اولا مثل عرض
الورق فجعل هو الحد الاصغر فقيل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ ما هو له ثانيا فجعل
حدا اصغر مثل شي من الانواع تحت الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل السمنة
والكرم فان انتثار الورق يكون عليها كليا ثم قيل اعني بالكلي الفاضل على الزايد من قبل
قايما كان يسمى كليا بمعنى اخر دللنا عليه هناك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه من
المذهب فقال انه قد يجوز ان يكون علل كثيرة وهي مع كثرتها اخص من المعنى ويكون علة لشي واحد
ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة طول العمر اما في الناس وذوي الاربع فعظم المرارة واما في
الطير فيبس المزاج او شي اخر واما الشي واحد في شي واحد فلا يجوز ان يكون علل مختلفة اي العلل
التي تعطي بالتمام على نحو ما قلنا في الصور ولسائل ان يسأل انه اذا انعكس على الموضوع علة المحمول ثم كان
للمحمول علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب كان من بردوة بكثف الهوا وسحاب
اخر كان من بخار ومن يكثف هوا وفي احدهما وفي احدهما علة تكاثف الهوا هو البرد وفي الاخر علة
تكاثف الهوا هو البخار فايهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني فالجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه
اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه وهو تكاثف الهوا
وبالجملة فان العلل للموضوعات الخاصة والعلة للموضوع العام هي العلة العامة وقد عرفت معنى هذا
الخاص والعام في العلل وايضا اذا كان بين الطرفين اوساط متعاكسة بعضها علة لبعض فالعلة
للاصغر هو الاقرب اليه منها لا علة لوجود العلة الثانية لها التي هي اقرب من المحمول والعلة للاكبر
هي الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الاكبر وحده فان الاول هو علة للنتيجة
مما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلية للنتيجة والثاني هو علة الاكبر وحده ولست اعني بعلة النتيجة
في هذا الموضوع علة لتصديق بها بل علة وجودها في نفسها **فصل في خاتمة الكلام في البرهان**

قد بينا من قبل ان العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون آكد من العلم بنتايج البرهان فلسائل ان يشك
انه هل كلاهما علم وبقوة واحدة او احدهما علم والاخر شي اخر ولقوة اخرى ثم لا يخلو اما ان يكونا موجودين
فينا كما خلقنا ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم وكنا نحن لا نفطن له حتى استكملنا
وليس يجوز ان يكون عندنا علم برهاني لا نعلمه فكيف علم اصح من البرهان وان كنا نعلم ثم نسينا فمتى كنا نعلم

وفي اي وقت نسينا وليس يجوز ان نعلمها ونحن اطفال ونسيها بعد الاشكال ثم نذكرها بعد هذه
اخرى عند الاستكمال ومن الحق انا نكون عاقلين عن مبادي البرهان اولا ثم انا نعقلها ونحصلها
فكيف يحصل مجهول لا بغير برهان وان كان برهان احتجنا الى مبادي قبل المبادي الاولى وهذا
مح فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شانها ان نعلم اسماءها بلا تعلم
ومعاونة اعوان يكون معونتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهر
والحس الباطن الموجودة في الحيوان كله او اكثره فان الحس الظاهر وان وجد في الحيوان كله فان
الحس الباطن الحافظ لما يورده الحس الى النفس ربما لا يوجد لكل حيوان وان وجد لكل حيوان فربما
لم يكن في بعضها لفعله ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفراش التي تفر من النار ثم ينسى
انها موذية فترجع اليها واما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما احدث من الحواس مدة طويلة والحيوانات
تاخذ بقواها الدراكة شيئين احدهما صورة المحسوس وخلقته كخلقة الذيب الضار لها وخلقة
المحسن اليها من الناس وانما تاخذ هذه الصور بالحس وتحرزها في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثاني
معنى المحسوس مثل منافات الذيب ومواقع المحسن وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة
لها كالعقل لها ويسمى وهما وتحرزه في قوة اخرى يسمى ذكرا وهي في موخر الدماغ وهذه القوة الباطنة
للانسان اقوى وخاصة قوى الذكر والحفظ والوهم فالحس والوهم يذكران ما يحرزان في المصورة وفي
الحافظة بالتكرير ثم ان القوة المهيية للعلوم الاولى تساوي تطالع هذه الاوهام الباطنة فيميز
الشبيه والمخالف وينزع عن كل صورة ما لها بالعرض ويجرد ما للذات فيحدث فيها اولا في نفسها
البسايط ثم تركب تلك البسايط بعضها ببعض بمعونة قوة يسمى مفكرة ويفصل بعضها عن بعض
فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات مما اتفق ان كان منها ما شانها ان يعلمه بلا تعلم ولا وسط
علة وجزئيته مثل ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها يستفيد حكم التركيب والتفصيل من
الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب في انا لا نعلم هذه المبادي هو فقداننا
منذ اتصالها وهو التصور فان المبادي الاولى وان لم يكن لها مبادي من جهة التصديق فلها
مبادي من جهة التصور واما مباديها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والتوهم فاذا اكتسبت
امكن ان يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فيتصور من حيث هي مركبة ومتصلة
وبعد هذا التصور نعقلها بالذات وهذا التصور احد مباديها وكما ان الحفظ بتاكد بمحسوسات
متشابهة متكررة كذلك التجربة بتاكد بل ينعقد بمحفوظات متشابهة متكررة فيكون بهذا الوجه
لنا ان نقتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان فيكون انساوها بوجه غير وجه
التعلم والتعليم ويكون انما جهلناها قبل الان ان بسايطها لم يلح لنا ولم يخطرها لنا فلما استفاد

الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على النحو المذكور ولاح لنا تاليفها فان ذلك سبب تصديقنا بها
لذاتها اذا كان متصلا بالفيض الالهى الذى لا ينفصل عنه المستعد واما ساير العلوم فيستفاد اما
من التجربة واما توسط اذا كان نفس تاليف البسايط لا يقتضى للتصديق فيكون المكتساب من العلوم
قد سبقها سببا الجهل وهو عدم لوح البسايط للذهن وعدم الوسط والتجربة والاوايل البينة بنفسها
سبقها احد السببين وهو الاول وقد شبه المعلم الاول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع
الصف فى الحرب فانه اذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصده اخر ووقف معه ثم ثلثهما ثالث واتصل
الامر فجعل واحد واحد يعود انتظم الصف يسيرا فيكون الصف ينتظم قليلا قليلا وكذلك العلم والصورة
الكلية العقلية يرتسم فى النفس قليلا قليلا عن احاد محسوسة اذا اجتمعت اكتسب منها
النفس الصورة الكلية ثم قد مهاو ذلك ايضا لان الذى يحس الجزوى فقد يحس بوجه ما الكلى فان
الذى يحس بسقراط فقد يحس بانسان وكذلك ما يؤديه فانه يؤدى الى النفس سقراطا وانسانا
الا انه انسان منتشر مخالط لعوارض الانسان صراح ثم ان العقل يقشره ويميط عنه العوارض فيبقى
له الانسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط افلاطون ولو ان الحس لم يكن ادرك الانسان بوجه ما
لكان الوهم فينا وفى الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد والنوع الاخر ما لم يكن عقل ولا الحس ايضا
يميز ذلك بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا اخر وكلما اصطادت هذه
القوة معنى كليا اختمت الى اخر واصطادت بهما معنى كليا اخر وهذا الماخذ الطبيعى فى ادراك
النفس للامور الاولى شبيهة بالماخذ الصناعى الذى اليه يدعو المعلم الاول فى اقتناص الحدود وهو
التركيب وهذا من دلايل شرف التركيب قيل فلينظر اى قوة من قوى النفس هذه فانا نقول
ان للنفس قوة علامة بها يكتسب المجهولات بالنظر وقوة عاقلة وقوة ظانة وقوة مفكرة وقوة
متوهمة ولا يعرض لنا فى القوى الباطنة وقوة دراكة غير هذه ثم الظانة والمتوهمة والمتفكرة لا
بعثدبها ولا حكمها صادق دايما حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صالحة لهذا لانه
كما ان مبدأ البرهان ليس يكتسب بالبرهان فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم ولم يبق قوة يصلح لهذا
الا العقل فهذه القوة هى قوة العقل النظرى المحصول فينا وهو الاستعداد الفكرى الصحيح واما
المبدأ القبول العلم فهو العقل بالملكة وسيعرفان فى كتاب النفس وهذه القوة العاقلة انما يفعل
فعلها الاولى اذا اعتدل مزاج الدماغ فقويت القوى المعينة اعنى الخيال والذكر والوهم والفكر فتمت
الات العقل واعلم ان النظر فى المواضع المعينة فى الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان اذا بعض
منه المواضع البرهانية ونحن ننتقل من ههنا الى ما هناك فاذا وضع موضع برهان دللنا عليه تم البرهان وهو
انولوطيقا الثانى من كتاب الشفا وهو الفن الخامس والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد واله اجمعين.

٦٢ القطرى

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

الفن السادس وهو طوبيقا اى الجدل المقالة الاولى فى معرفة القياس الجدلى ومنفعته

كما لا سبيل الى معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا ولا سبيل الى معرفة القضايا الا بعد معرفة الالفاظ
المفردة البسيطة وكذلك لا سبيل الى معرفة اصناف القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق واهم
الاشيا بالانسان ان يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ثم يشتغل بما ينفع نوعه ويحفظ نوعه وذات
الانسان بالحقيقة اما ان يكون هى النفس الناطقة او يكون هى الجزو الاشرف وهى الشى المقصود من تكميله
ذاته وكمالها مكسوب بمعرفة فمنه ما هو معرفة فقط ومنه ما هو معرفة لما يعمل به والمعرفة المكسوبة هى
بالقياس اليقينى والقياس اليقينى هو البرهان فيجب ان يكون الانسان معنيا اول شى بمعرفة البرهان
واذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله فيجب ان نفرغ عن القياس الى البرهان وقد اعطينا ما امكنا اعطاه
على سبيل الاختصار من علم البرهان لكن ههنا قياسات اخرى نافعة فى الامور التركيبية وقياسات اخر
مغلطة والنافعة فى الامور التركيبية وقياسات اخرى مغلطة والنافعة فى الامور التركيبية
منها ما يتعلق اول تعلقها بالامور الكلية ومنها ما يتعلق اول تعلقها او انفعها تعلقها
بالامور الجزئية فيجب ان نتعلم هذه الاصناف ايضا لما لا يخلو عنه عن منفعته بل لما يدعو الى استعمالها
فى الامور المدنية من الضرورة وان نتعلم المغالطات ليكون له قدرة على التحرز عنها مستغنيا
عن الوقوف على اسبابها وعللها وقد علمت ان النوافع التركيبية من حقها ان يؤخر عن النوافع
الشخصية اذا لم يكن ضرورية فى المنافع الشخصية ولا يخفى عليك ان النافع او الضرورى انما يتعرف
بالعرض للتحرز عنه فيجب ان يكون تعرفنا لحال القياسات المغلطة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة فى
الامور النظرية اعنى الفكرية ولان المقاييس على الامور الكلية اقرب الى الدرجة من القياسات
النافعة فى الامور الجزوية فيجب ان يكون ما ينفع فى الكليات على اى جهة كان مقدما فيجب ان يكون
اول نظرنا انما يكون فى الصنف من القياسات التى يتناول امورا كلية فلينظر اى القياسات
هذه القياسات واذا قلنا قياس فى امثال هذه المواضع فنعنى قياسا وما يشبه القياس فيقول
ان القياسات لا يتخالف فى صورها بل كلما اذا وضع فيه اقاويل لم يلزم منه قول اخر او لم يظن لازما
وكل ما كان كذلك فهو قياس لكن الموضوعات يختلف فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة كان
الطبيعة والحق قد وضعناه وسلمناه ومنها ما وضعه بحسب واضع او واضعين فالذى ما
وضع ما فيه انما هو بحسب الطبيعة ونفس الحق فهو القياس البرهانى وقد فرغنا عنه وجميع الذى
يتلوه بحث الذى يخالفه بانه ليس يجب ان يكون الموضوع فيه هو الموضوع فى الطبيعة فهذا يخالف
البرهانى غيره واما بانه موضوعا فيه ما لا يجب فى الطبيعة فضاده والجدلى ايضا من جملة ما بعد

٦٢ يخالف

فليس بقياس وعلى ما سبق منا تلخيص امره

ان يدخل في هذا الخلاف لكن قولنا ليس يجب ان يكون الموضوع فيه موضوعا يشتمل على انه يتجوز فيه
ذلك وما ليس ذلك فيكون انما يتميز هذه القياسات عن البرهان بان حكم مقدماتها الاول
اعم من حكم المقدمات الاول البرهانية مثل المقدمات المشهورة المستعملة في الجدل فاذا كان
خلاف الجدلي البرهاني لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف الى وجوب ان يكون مضادا في مقدماته
البرهانية وان جاز ان يكون في بعضها كذلك كان يميز القياس الجدلي وما يجري مجراه بما ليس بشرط
مضادة القياس البرهاني فقد كان سلف منا القول ان جميع المقدمات الاول البرهانية التي لا وسط
لها مشهورة ولا ينعكس وكل مشهور حري معتقد ولا ينعكس فليطلب الان مقدمات اقرب القياسات
من البرهان ولننظر اما احدها فلانها مظنونات مرتبات فقط ليس لها زيادة علة او مشهورات فقط
الظنون الصرفة انما يفيد للقياسات المعمول منها في الامور الجزئية واما الاحكام على الامور الكلية
فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي يكون مظنونات ساذجة عند انسان واحد او انسانين بل الاولى
ان يكون احكامنا على الامور الكلية اذا فاتنا البرهان او بعد مخاطبتنا من نخاطبه بما هو اقرب الى
طبيعة البرهان على ما هو اكثر من المظنون فيجب ان نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الامور
المشهورة ثم ان سلم مظنون ليس بمشهور استعملناه في القياس على المخاطب لكنا اذا جعلنا العمدة هي
في المسلمات واقتصرنا عليها فانا لا يكون صاعا ونفادا في اعمالنا اذ يكون القياسات منها
متوقفة على ان يسلم لنا مسلم شيئا ولا يكون عندنا مقدمات يجب ان يوجد مسلمة فيكون لنا
من قبلها قياسات ولنا فيها قدرة على التصرف فيجب ان يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسا
مؤلفا من مقدمات مشهورة او متسلمة وبالجملة من مقدمات متسلمة او متسلمة من المخاطب وحده او
متسلمة من جمهور الناس وهذان القسمان الاخران كما علمت يسميان مشهورين احدهما مقيد
والاخر مطلق ونحن فقد اومانا الى منفعة هذا القياس ايما ولم نفرغ فنقول انه لا يجب ان يتوهم ان هذا
القياس قد ينتفع استعماله الانسان مع نفسه بالقصد الاول لانه لا يفيد اليقين الا البرهان وما
دون اليقين فاكثره ظن والظن مخلوط دائما بشك قوي او ضعيف والشك عدم الكمال فان كان الراي
الذي ليس يقينا وليس ظنا بل هو عقد قوي نسبة اليقين فهو بالحقيقة ايضا جهل اما ان يكون كاذبا
فهو جهل مضاعف واما ان يكون صادقا فهو جهل من جهة ان هذا العقد لا يكون متقررا في ذات
العقل من غير مشاركة قوة فاسدة يفسد ويفسد معها العقد المقارن لها فان العقل الصريح
لا يقبل المجهول الا من جهة السلب الذي لذاته يصير المجهول معلوما فهذا القياس الجدلي غير نافع في ان
يكون الانسان مخاطبا به نفسه او معلما به نفسه بالذات وانما منفعته المخصوصة به هي امر مشترك
وفي ان يخاطب به غيره لكنه ينتفع صاحبه منافع لا بالذات من حيث هو قياس بل بالعرض فانه

ان كانت العلة مطلوبة عنده انتفع به فيها وايضا ينتفع به من وجه اخر انه اذا لم يجد يقينيات
حتى احد مشهورات ينتج طرف نقيض واحد واخرى ينتج طرفا اخر فلا يزال يرجح بينهما ترجيحا بعد ترجيح
ربما يلوح له الحق ويخرج به الى اليقين كما ان الانسان كثيرا ما يتخلص من تحقيق اعراض الشيء وخواصه
الى معرفة فصله وماهيته لكن هذا النفع الاول ليس هو ما عنه بما هو قياس نفعه هو بما هو ينتج والاول
عددناه نفعه لشيء يعرض ان يتبع نتيجته وهو العلية والثاني نفعه لشيء يعرض ان ينكشف عن حال
مقدماته بان يتخصص ويتحصل منها بعض ويتزيف بعض ثم يكتسب مقدمات اخرى وقياس اخر
او يستدل من القياس المذكور قياس اخر فيكون ذلك القياس الاول فسد وبطل والقياس الثاني
حدث وكان فيكون النافع بالذات هو القياس الثاني يعلم هذه الصناعة في البرهان بوجه من وجه اخر
وهو انه وان كان ما علمناه في البرهان كافيا فان الانسان ينتفع بتامل هذه الصناعة في البرهان
من وجهين احدهما من جهة انه اذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها امثال البرهانية باعيانها
وتخالف مقدماتها شرائط واحوالا لا يخالف ما عهده يصير محيطا باصناف من مقدمات غير برهانية
وفي معرفة ما ليس بالشيء ويشارك منفعته ما في معرفة الشيء وزيادة يصير به فانه يكون حينئذ قد حصل
له معرفة بالشيء من حيث ليس غيره ومن جهة ان كسب المقدمات المشهورة واعدادها اعم من كسب المقدمات
البرهانية واعدادها اذ المشهور اعم من البرهاني فيتفق له في كسب المشهورات ايضا واعدادها
ان يكتسب البرهانية وبعدها حين ما ياخذ يتعقب المشهورات ليتامل ما منها برهاني وما منها
غير برهاني ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله سالكين مسلك من سلف باسم المقدمات
البرهانية وخاصيتها واومانا الى جملة كسبها ايماء مجملا واذا انفصل ذلك فيما بعده من المواضع
المشهورة كان لما دلك زيادة تبصير واما الحاجة الداعية الى تفصيل الامر في كسب المشهورات دون
البرهانيات فان البرهانيات محدودة الشرائط مخرجة عن حد المط في كل باب واما الشهرة فليست
شيئا يتبع اخذ المقدمات ويلحقها من انفسها ما هي شيء ياتي من خارج فلا يكون القانون المستند
الى اعتبار اجزاء المقدمات نافعا في ذلك بل يحتاج ان يحصى امورا انما تعرف من الشهرة الخارجية
فيتبين من جملة هذا ان هذا النمط من القياسات لا ينفع الانسان استعمالها ولا تحصيل ملكها فيما
بينه وبين نفسه بالذات بل انما منفعتها على سبيل المخاطبة ولا ان ينفع المخاطب في ان يكمل ذاته
بل ينتفع في امر اخر اما مؤد الى تكميل ذاته بالقصد الثاني فلان المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان
لكن اكثر العلوم البرهانية على ما عرفت من حالها يكون في مباديها ما هو موضوع للمتعلم فاذا طولب بتسليمها
ساذجا غير معان بما ينفعه من الوجوه الى ايقاع اليقين له بها في درجة كان مستوحش النفس عما يبنى
على تلك الموضوعات فاذا كان معينا قدره على ان يقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها

٦٢ يمنع

٦٢ العلم بهذه

ونيلها ويحمدها وان كانت غير حقيقة في نفسها لم يتغير عن تلك الموضوعات ولم يشعر بها ولم يستمر طبعه
عما بني عليها فيفيد في تعلمه الى ان يحرله تلقف ما يحصل له منها اليقين واما المودي الى قوام المصلحة
الشركيه فلان استمرار الناس على حمله حافظه لحسن المشاركة مبني على عقايد يعتقدونها فيما
ينبغي ان يغربه وفيما ينبغي ان يعمل ويكون اضدادها مودية الى ما هو ضد لحفظ حسن المشاركة فاذا
كانت للناس بل المدبري الناس ملكه يعتذرون بها على تاكيد العقايد النافعة في انفسهم
بالحجج المقبولة عندهم اذا اختلج في قلب احدهم شك وسكون من اعتقد غير النافع بالحجج المقبولة عندهم
انتفع المدبر من جهة تمكنه من تدبيره الذي يتولاه وانتفع المدبر من جهة قبوله لحسن التدبير ولو
كان للمدبر سبيل الى ان يورد الحجج عليهم من المقبولات لذواتها والمحمودات في نفس الامر لا
بحسبهم فقط في مدة قصيرة او كانت الطبايع منفعة في قبول ذلك وفهم لكان الاشتغال
باستعمال ما قبول بحسبهم لا بحسب الامر شططا وفضلا او خدعة لكن الطريق التعليمي طويل ولا
كل نفس لها بقبوله وخصوصا في الامور التي هي انفع ما يعتقد كاثبات الصانع الواحد واثبات
الرسالة الالهية واثبات المعاد المعد واذا انصرف الجمهور بهمتهم الى ذلك طال عليهم وتاخر عنهم
ما يحتاج ان يتفقوا عليه من المصلحة الى حين احاطتهم به وفيه غير ذلك ايضا فان اكثر القوى قاصرة عن
ذلك وليس كل ميسر لذلك بل لما خلق له فبالواجب ما احتيج الى استعمال اصناف هذه القياسات
ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل اصناف المنطق فقط كما قال بعضهم بل كان هناك منفعة قايمة غير ذلك

فصل في السبب الذي له سمي هذا الضرب من المقاييس جدلية

فيجب ان ننظر الان
ان في هذه الصناعة اي الاسماء احق بها من اصابة الحق والنظر للحق وغير ذلك ولا شك في
استعداد دلالته على الغرض فيها وخصوصا في هذه الصناعة مقصودة على المحاورة والمخاطبة
لكن الاسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هي هذه التعليم والمحاورة والمناظرة والمعاندة
والاختيار والمجادلة والخطابة والانشاد وان كان شيء غير هذه فهو اما داخل في بعض هذه او غير بين
غير مالوف ثم التعليم لا ينتفع فيه ايضا الا الحق واما المحاورة فليس القصد فيه الا ما في التعليم ولكن المحاورة
يتم بالمشاركة كان الانسان الواحد لما كان في اكثر الاوقات او بعضها اذا حاول ان يكون معلما لنفسه
ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين على ما علمت عسر عليه ذلك فان اعوزه معلم وقد حصلت له
الملكة افتقر الى اخر يشاركه في النظر فيضم ما يجده الى ما يجده هو فيصير كل واحد منهما اخر
معلم وكل واحد منهما تمام متعلم والغرض فيه العلم واما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار
فالغرض فيها المباحثة عن الرايين المتقابلين المتكلمين اعني تتكفل كل واحد منهما واحد من المتخاطبين
ليتبين لكليهما الحق منهما فيساعده الثاني عليه فهذان ايضا غرضهما ليس الا حصول العلم فلا ينتفعان

بالذات الا بما يوقع العلم وبصده واما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها اظهار بعض من
يدعي الكمال على اي وجه كان وان يعجزه بقياسات من مقدمات او حقة او باطلة فيكون الغرض
فيها من المخاطب اظهار عجزه لا اعطاء فايدة يعتقدها المخاطب فانه ليس اذا عجز عن امر فقد ظهر فيه
الحق ويكون الغرض فيها من المخاطب ان يظهر قوته من حيث يظهر بعض ذلك فيظهر فضيلته ونقيصة على
ذاك فان كان المعاند ليس يعاند ناقصا بل يقصد التمويه والتلبيس نفسه لانه تمويه وتلبيس ولو
غير ناقص لا لتعرفه النقص بل ليتخيل اليه انما يقوله حق فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد
بل هو اما سوفسطائي ان تشبه بالفيلسوف او مشاغبي ان تشبه بالجدلي بل انما يكون المعاند
معاندا اذا كان ظاهر قصده تعجيز الاخر المخاطب وربما قرن بذلك الاعتراف بان ما يقيسه غير
حق لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه فلفظ المعاند بحسب تعارف القوم ليس
يليق بان يجعل اسما لهذه المخاطبة ولا بحسب اللغة ايضا فان العناد موضوع للدلالة على الخروج عن
الحق والعدول عن الواجب بفضل القوة واما الامتحان والاختبار فليس الغرض فيه اقناع في
راي الناس بل يعرف مبلغ المخاطب في القوة على استنتاج القياسات وكان القياس المعاند والقياس
الممتحن والقياس المغالط واحدا في الموضوع لكن اذا استعمل على انه انما يراد به اثبات الحق او
الاقناع بالعدل سمي سوفسطائيا او مماريا مشاغبيا واذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم
المعتقد عجزه عند القياس المجهول عجزه عند الخصم او عند اخرين كان قياس عناد واذا استعمل
والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول امره من غير ان يراد تضليله او يراد اظهار المحبور او المعتقد
من عجزه كان قياس امتحان ولا الفاظ بحسب اللغة مطابقة لهذه الاغراض فانه ليس يحسن ان يسمى من
يخاطب ليفيد عقدا نافعا مغالطا ولا معاندا ولا ممتحنا واما الانشاد فهو بعيد ان يكون الغرض
فيه اعتقاد دون تصديق البتة واما الخطابة فان الخطيب هو المقتدر على اقناع الناس في الامور
الجزئية ولا يقال لمن يحسن الاقناع في الهندسة وفي الطب خطيبا فلم يبق لنا اسم اولى بهذا من اسم الجدل
حتى يكون الصناعة المعدة لالزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور في اي راي كان جدلا
فانه وان كان ليس الزام كل راي نافعا في كل وقت فان الصناعة الاختيارية لا يكون صناعة بان
يكون ملكة على طرف واحد فقط فان هذا غير ممكن بل اذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في
احوال الابدان حتى يفيدها صحة فانه يتبع او يلزمه او سقمه ضرورة ان يكون مقتدرا على
التصريف المطلق في احوالها انما هو متصرف مطلقا وكان مقتدرا ايضا على ان يفيد المرض لانه
ليس الاقتدار انما يكون على الصحة من حيث هي صحة بل من حيث هي حالة يمكن احداثها او حفظها
على البدن فكذلك المقنع على النافع يلزمه ان يصير مقنعا مطلقا فيكون مقتدرا على الاقناع من حيث

هو اقناع ولذلك يقتدر على غير النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على الالزام المطلق في
احوالها بما هو متصرف مطلق فكان مقتدرا ايضا على ان يعيد المرض لانه ليس الاقتدار انما يكون على
الصحة من حيث هي صحة بل من حيث هي حالة يمكن احداثها او حفظها على البدن فكذلك المقنع على
النافع يلزمه ان يصير مقنعا مطلقا فيكون مقتدرا على الاقناع من حيث هو اقناع ولذلك يقتدر
على غير النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على الالزام المطلق لكنه يكون جدليا على المجرى
الطبيعي اذا كان باستعماله ذلك في النافع كالطبيب فانه انما يكون طبيبا على المجرى الطبيعي اذا كان
استعماله ما يستعمله من في النافع واحرى ذلك فقد اسا على انه ربما كان النافع في وقت النافع احد طرفي
النقيض وفي وقت اخر مقابله وذلك مع انسان وانسان وايضا ربما ينفع احد طرفي النقيض لذاته
وينفع الطرف الاخر بالعرض في اثبات نافع اخر واذ كل مخاطبة قياسية فاما ان يكون القصد فيها
التصديق او لا يكون بل التخييل وهو الانشاد الشعري والتي القصد فيها التصديق فاما ان
يكون المراد فيها الايضاح للحق وهو البرهان والتعليم واما ان يكون المراد فيها الغلبة والالزام
وذلك اما في الامور الجزئية واما في الكلية والتي في الكلية فاما ان يكون الغلبة والالزام فيه
على سبيل ان الغرض فيه نفس الالزام وعلى سبيل ان الغرض فيه غيره من امتحان او كشف وفضح والذي
الغرض فيه الالزام فاما على سبيل معالطه واما على سبيل جدل وجميع هذه مخصوصة باسام لا يقر
بها وتلك الاسامي لا يصلح الا في المخاطبات لان ذلك المعنى لا ينفع الا في المخاطبات ولفظة
الجدل ليليق بعده منها وهو ما يكون على سبيل المنازعة فانه اذا لم يكن منازعة لم يحسن ان يقال جدل
وقد خص كل واحد منها باسم لا يليق به في حد تخصصه فالاولى ان يسمى باسم الجدل هذا القسم الذي بقي
ليس له اسم على ان المتناظرين اذا لم يكن بينهما معانده ما بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زيد الفائدة
لم يحسن ان يقال التناظر هما جدل واما اذا كان الغرض الالزام ولو للنافع بما ينحل من المشهورات والمسلمات
فكثيرا ما يخرج الحال بالقياس الحان يعاند ويحال فان الحق طريقة واحدة غير متعين لا محيص عنه ولا
يحسن العناد فيه وانما ينحل قياس غير حق لينتفع بالاقناع فلا يبعد ان يخرج فيه الى العناد واللجاج وكثيرا ما
يكون الراى النافع اعتقاده غير حق فيحتاج ان يلزم الانسان قبول غير الحق فلا يبعد ان يخرج محاق
ذلك عن حاق الانصاف واذا اتفق ان ينازع بما يقوى المقابل الذي هو الحق فيضطر الى الحيلة من المشهورات
ويضطر الى الاحتراز والى المخادعة فان المشهورات ايضا كثيرا ما يتقابل وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا
وكثيرا ما يؤدي الى نتايج متقابلة كما ستعلم فيحوج ايضا هذا القياس الى ان يتخلص عن عهدة مشهور اخر
والى تقليب مشهورة الذي يستعمله وربما كان الذي يوجب مقابله اغلب واشهر فان المشهورات كما
ستعلم مختلفة في القوة والضعف واما الحق والصدق فهو واحد فالمناظر لا يخاف ان يفسد عليه الصدق

القابس ٤

جهته فان الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ولا يوجب مقاومة قياس الصدق واما المشهور فقد
يعمل بالمشهور ذلك والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك وربما كان الدعوى حقا والبرهان
عليه متعذر فيحتاج ايضا الى ان تنصره بما ليس بحق بل بما هو مشهور فيفطن لذلك مناقضة
فيصعب الامر ويحوج الى المراوغة فاذا كان القياس الجدلي ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك لم يكن
يومن ان يكون كلامه ليس صرفا بطولي الامور كما هي ولا فيه اتباع لمنهاج واحد بل يحتاج ان يكون
معه ضروب من الحيلة وان يحوج الى معاندة المشهور او الصادق الذي يضره ومن يلي فالتدبير
في دفع مضرة الصدق الذي تناقض وضعه لم يستغن عن ضرب من اللجاج وان كان غايته
نفعا واسم المناظرة مشتق من النظر والنظر لا يدل على علته او معانده بوجه واما الجدل فانه
يدل على تسلط بقوة الخطاب في الالزام مع فضل قوة وحيلة اخرج من الطبيعي ومن العدل المصرف
البحت بير فليس يخطى من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي
بل على الواجب فلا يلتفتن احد الى ما يقوله بعض المموهين فصل في بيان الجدل وما وله للسائل
والمجيب واشباع القول في السايل والمجيب غرضنا الان في هذا الفن هو تحصيل صناعة
تمكننا بها ان ناتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذايعة وان يكون اذا احاولنا يوجد منا
ما يناقض به وضعنا والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض
من الاغراض على سبيل الارادة صادرة عن بصيرة بحسب الممكن فيها ولذلك فجميع المقاييس والتصرف فيها
والعلوم كلها صناعة وهذه الصناعة اعني الجدلية قد يعين على حصولها الاستعداد
الجبلي في بعض الناس وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال للتجربيات لكن كل
صناعة تثبت على فطرة او تجربة من غير ان يكون عند الصانع قوانين كلية هي معايير لها كانت
ناقصة بل ليس كل صناعة ايضا يحصل لها ان يرفد بالقوانين والتجربة ومساعدة الفطرة
يحصل على كمالها الاقصى وان توفر عليها جميع ذلك فان من الصنايع ما المواد المستعملة فيها
شديد الطاعة للقوة الفاعلة ليس فيها عايق فان لم يبلغ بها كماله الاقصى في الاستعمال كان
السبب للنقص في الصناعة لكن لا نها هنا له ان يتخذ من الخشب كرسيا فان ذلك ليس لامر في نفس
الخشب بل لامر في نفس الصانع ومن الصنايع ما يكون السبب في قصورها عن العرض الاقصى فيها
هو المنفعل او الاله او نفس الغرض اما المنفعل فاذا كان فيه معاوق للفاعل فان كان فوق قوة الفاعل
لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها وان كانت المعاوقة دون ذلك بلغ مبلغا ما مثل
الصناعة المضارعية واما الاله فاذا كانت الاله حالها مع المنفعل احدى هاتين الحالتين
واما العرض فاذا كان نفسه اصعب من ساير ما يشاكله وكان متعذرا ان يحصل في كل مادة بل في

المعاوقة صـ ٣

مادة دون مادة مثل تفهيم الدقيق من المعانى فليس كل مادة لها يقابل وهذا يناسب القسم الاول ويحا
فى ان التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها لان الطب نفسه فوق المعتدل و
المرام ولولا ذلك لكانت المادة بحد الطاعة من غير معاوقة واما الاول فكان التعويق كله من جهة الما
واذا علمت هذا فليس اذا كان بعض المواد يستقصى فلا يبلغ فيه الغرض يكون الملكة النفسانية
المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة فانا لم يقل ان هذه الملكة النفسانية
التى هى الصناعة هى التى يقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعا قابلا
عليه وعينيا قدره بحسب ما يمكن ان يحصل الانسان بسبيل الكسب فالطبيب موجود له ملكة افادة الصحة
اذا حصل القوانين وعمل عليها وان كان قد لا يمكنه ان يفيد الغرض فى كل بدن اذ كان بالحقيقة صنا
معينة فاذا كان ما يعينه وهو الطبيعة قاصرة لم يقتدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع
وحده ما يعينه كافيا وكل الخطيب هو واحد فليس ذلك لفقده هذه الملكة التى بها يقنع المستعد
للاقناع على انه يشبه ان يكون بعض الصناعات هو مما يوجد للانسان وجودا دون الكامل ثم
للصناعة نفسها حد واحد كما للصحة وقصور الانسان عن تحصيلها بالتمام كانه كقصوره عن
تحصيله الصحة فيكون انما ينسب الى الصناعة كما ينسب الى الصحة وكل الى الفضيلة فانه اذا كان الفا
عليه يحصل افعال الصناعة ينسب الى وجود الصناعة له وان كانت بالحقيقة غير حاصلة له كالحا
فى افعال الصحة ونسبته ويشبه ان يكون الصناعة ليست بصر صناعة بان يكون يبح فى كل مادة
بل فى اكثر المواد فاذا كانت هناك افعال بها يبلغ الغرض واتى بها الصانع ولم يقصر فيها كان صانعا
وان لم يبلغ الغرض بسبب فى العرض او فى المنفعل او فى الالة فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على
الاتيان بتلك الافعال التى يمكن بها ان يصادف الغرض المقصود ان لم يكن سبب من خارج لكن الانجاح
يقع فى اكثر الامور وقد يقع الاخفاق فان كان حد الصناعة هو الحد الموجب لان يكون للصناعة اصابة
كل غرض خرج الطب والخطابة والامامة والمصارعة والمجادلة عن ان يسمى صانع لم يكن يوجد للانسان
بالحقيقة وان كان نحو حد الصناعة وهو الذى اوما نا اليه فيكون جميع هذه اذ احصل للانسان منها
القوانين ويمكن من استعمالها بملكة نفسانية صناعات والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو
الاقناع والالزام وليس الغرض هو الاقناع والالزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض بل فى كل واحد منهما
اذا كان من شانه ان يبحث عنه ويختلف فيه ويكون للجمهور والعامين من ارباب الصنايع فيه راى غير غريب
فكان السبيل اليه من المشهورات سبيلا يأتى على المخاطبة الواحدة فان كان لا سبيل اليه من الذايعا
اوكا السبيل اليه طويلا لا يفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت وا
حتى يضبط ويكون له فيه المراجع وعليه المطالبة بل كان انما يتم بمخاطبات يوطى بعضها لبعض ويبلغ

العرض بمخاطبة اخيرة فى وقت ثالث او رابع او كان الوقت الواحد الذى يسع لطول المحاورة لا يفى به
لم يكن هذه المخاطبة جدلية بل الاولى ان يكون تعليمية ولم يكن مما يحسن مخاطبة الجمهورية ومن
يجرى مجراهم بل مخاطبة المتعلمين خاصة وهذا مثل ان يكون الوضع هو ان كل مثلث قائم الزاوية
فالوتر يقوى على الاخرين فان هذا لا سبيل الى ان يبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه
الغرض فيه فامثال هذه المباحث لا يكون اغراضا فى الصناعة الجدلية فالغرض الاول فى الجدل
الالزام واما كونه الزاما فى هذه المسئلة فهو امر عارض ولذلك لا يتغير الغرض بان يصير غرضه
مراده الزامه وان كان مقابله لان قصده الالزام لم يتغير كما ان الطبيب غرضه الاول افادة الصحة
ثم له ان يفيدها تارة بالتسخين وتارة بالتبريد فلا يصير بهذا متفننا بل الغرض لا غرضه الاول لم
يختلف والحجة الجدلية هى اعم من القياس الجدلى فانها قياسية واستقرائية وليس واحد منهما هو
صناعة الجدل بل فعل من افعال صناعة الجدل كما ان العلاج ليس صناعة الطب وكالامتناع عن فائدة
شهوانية فهو نفس الفضيلة العفيفة بل هما فعلان يصدران اولهما عن صناعة الطب والاخر عن فضيلة
العفة وانما الطب ملكة يقتدر بها على اتخاذ العلاج والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش
كذلك صناعة الجدل هى الملكة التى يصدر عنها تاليف القياس على النحو المذكور وبئس ظن من ظن ان
القياس الجدلى هو فعل يصدر عن السائل لا غير كانه لم يسمع المعلم الاول يقول فى انولوطيقا ان المجيب
يقيس من المشهورات والسائل من المسلمات بل المجيب انما هو مجيب من حيث هو حافظ وضع والسائل
هو سائل من حيث هو ناقض الوضع فاذا قاس قايس على راى هو وضع يحفظه كان مجيبا وكان السائل
من يفسد عليه قياسه ويقاوم مقدماته واذا قاس قايس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من
حافظ كان سائلا ولكل واحد منهما قياس ارايت لو كان مدبر مدرسة او معلم صناعة حاول ان يقنع
الجمهور او المتعلم فى راى او مبدأ صناعة يريد ان يعتقد مخاطبه رايه فان اتى بقياس من المشهورات
ليعتقد نتيجة كلية كان بذلك سائلا وكان يحتاج ان يسلم المقدمات منهم او كان يصير بذلك برهانيا
او خطابيا او مغالطيا او شعريا كلا بل انما ياتى بالمشهور المسلم ويكون قياسا جدليا وليس
بسائل فليس كل قياس جدلى انما هو قياس جدلى لانه سائل بل انما يكون سائلا اذا حاول ابطال
وضع ينصره ناصر فان لم يكن هناك وضع منصور ولا كان هناك ناصر يذب عنه كان للقياس
الجدلى موجود او لم يكن سائل البتة كما ان كان هناك مناقض ليس على سبيل انه ينصر وضعا
نقيض وضع الثانى بل على انه مقاوم فقط وكان الاخر ينصر وضعه بقياس كان الناصر ليس
لسائل واعلم ان قولهم فيما سلف من الزمان سائل جدلى يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم سائل
جدلى ويعنون بالمسئلة غير ما يعنى به الان فان السائل الجدلى انما يسمى الان سائلا من جهة

ان يقصد فيبتدى فيسال مخاطبا له عن رايه في امر فاذا اجاب بما هو رايه كان مجيبا وكان الاول
سائلا ومسئلته هي ما سئل من نفس الراى ثم من بعد ذلك لا يسئل بالحقيقة شيئا وعلى مجرى العادة
بل ياتي بقياس من تلقاء نفسه او استقراء او غير ذلك مما هو عندهم حجة فينتج بذلك نقيض وضعه
من غير ان يسأله شيئا لكنهم كثيرا ما يسمون ايراد هذه الحجة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا
بمعنى انه وان لم يسئل بالفعل فهو بالقوة كانه يقول اليس يلزمك عن هذا كذى وهل عندك جواب هذا
وما اشبه ذلك واما السائل الجدلي والحقيقي والذى كان في الزمان القديم يسمى سائلا فلم يكن
يسأل على هذه الصورة بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة فاذا استوفاها بالما عدم تجمعها
على صورة ضرب منتج فكان المجيب لا يجد مخلصا عن الراية في مدة قصيرة اذ كان قد تقدم فسلم المقدمات

بجعلها على صورة ٢

والسبب فيما علته الامر في ذلك الزمان وما علته الامر الان ان اولئك المتقدمين كانوا احرص على
الحق منهم على المراة وكانوا امهر في الصناعة فكانوا يحسنون بلقف المسائل المتسلمة ويعرفون ما يجب ان يطالب
بتسليمه معرفة محصلة كانهم ينظرون الى واحد واحد منهم بعينه وكان المجيبون ايضا يصيرا انما ينساق
اليه تسليم كل ما يسلمونه فيعرفون كيف يسلمون واما المجادلون من اهل زماننا فاكثر همتهم الظهور بالغلبة
والاقدمون منهم الراسمون لما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع انسان عند الملوك وكلفوا
سائلهم ان يورد كل واحد منهم قياسه وحجته في المعاندة وهم يسمعون ويصغون حتى اذا جاءت النتيجة
ظنوا انها بالسبب المنتج لها فانكروه ولم يسلموه وعاندوا فيه وغالطوا ولا انساقه الى النتيجة لم يبعد ان
يسلموه غافلين عن عاقبته فيقعون في حيرة مما كان في منه السائل منهم ان يبقى بتسليم مقدمة مقدمة
اذ كانت المقدمات غير متميزة عنده باعدادها ولا الدربة بما يجب ان يكون عليه المقدمات من العدد
والهيئة والتاليف حتى يؤدى الى الغرض بل كان الاسهل عليه الاستمرار على ايراد جملة مختلطة هي قياسات
بالقوة ان كانت قياسات كفعل من يفعل شعرا او ملك عرفا نونية فكان لو كلف ان يبدا بمسئلة
مسئلة عرض له ما يعرض للموسيقار الذى لا قانون له عنده لما يفعله بل انما يفعل بالاعتبار فانه لو
كلف ان يدل على نقرة نقرة لم يتجنبها بالانفراد بل انما يمكنه ان ياتي بها عند التركيب كانه انما يتذكر
كل واحد منها اذا ذكره ما تقدم عليها او حيله فهناك يعمل بعمله فان توقف عنده بقوة زال خياله
فلم يات خيال الاخرى ليصدر ايجادها واما ان يدل عليها واحدة واحدة وهو لا يعمل او قبل ان يشرع في
العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم في حالة كانه ينظر اليها فامر كالممتنع او كالاقل كذلك السائل
عندهم كان انما يخطر بباله المقدمات اذا شرع في استعمالها واستمر على نهج خاطره واما اذا حاول
تحديدها وتعديدها في ذهنه ليتسلمها واحدة واحدة يتعذر عليه فهذا ما كان السبب فيه من قبل
سائلهم واما من قبل مجيبهم فانه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة فربما سلم ما ينصره وهو لا

يشعر فان انكر مرة اخرى انكر عليه واستنع في ذلك فلم ملبث ان يكون الحجة يلزمه فلم يكن من
الاحتياط له الا ان يسمع جميع القول فيحس بالسبب الذى يحلت عليه الامر فكره ولا يصدق
فاذا انتصب لجميع ما يقوله ذلك يتيسر له الشعور بما يضره وكانت له مدة تفكر فيها انه كيف يحتال
للتخلص فلما استمرت عادة اوائلهم على هذه الجملة لمو علمها وكانهم مع الاحتياط المذكور ان يطلبوا
المراجعات وتكثر المراودات ولا يكون السبيل الى لزوم ما يلزم قصيرا فيكون لكل واحد من السائل
والمجيب بها او روية وتظاهر بقوة وتبصر في الصناعة فاما الامر الذى هو الواجب فهو ان لا يكون
للقايس على خصم مقاوم المحتاج في قياسه الى مقدمات تسلمها له الخصم ان يمضى في تلك المقدمات
فيؤلفها تاليفا ولا يدرى هل هي مسلمة او غير مسلمة وكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا
يضعها ولا يسلمها وكيف يكون تلك المقدمات مسلمة بالفعل ولم يسلم وهل في استعمال تلك
المقدمة وهو لا يستغل بتسليمها الا العود في الشك وحسن ظن وليت شعري كيف يكون ما
يجمعه قياسا وهل القياس الذى يلزم الانسان الا من مقدمات مسلمة عنده وكيف يكون
تسليم بلا مسلم وكيف يكون مسلم ولا يتسلم منه ومعلوم ان تسليم السائل لا ينفع السائل و
تسليم المجيب لا يحصل له الا بعد السوال وهل في ايراده قياسا من مقدمات لم يسلم الا على باطل
غير متقن فعسى ان لا يسلم شيئا منها فيكون ح ما ظنه قياسا ليس بقياس ويكون جميع ما سرده ضايعا
بل يحتاج ان يعاوده من راى اذ لم يسلم له مقدمة فيشرع في اثباتها فان لم يمكنه فقد يولي
باطلا وان امكنه فيحتاج ان يقيس ح من راس وانما يكون القياس قياسا الان حتى سلمت المقدمة منه
فالامر الطبيعي للسائل من حيث هو سائل ان يكون قياسا من مقدمات قد يسلمها فيلزمه لا محالة ان
يسئل عنها اولا فيتسلمها فيكون المسئلة الجدلية بالحقيقة مسئلة عن مقدمة والسائل الجدلي في
هذا السؤال هو سائل جدلي لان هذا السؤال هو الذى يدخل في نفس الجدل وبه يتم فعل الجدل
فاما السؤال عن المذهب فهو امر خارج عن الجدل وان كان شيئا لا بد منه بل انما هو تمهيد لما يحتاج اليه
ليجادل عليه بعد ذلك كان نصب الغرض ليس جزءا من الرمي بل هو تمهيد لما يحتاج اليه لرمي نحوه واما
الامر المقوم للجدل الداخل فيه فهو ايراد القياس الجدلي والحجة الجدلية للسائل خاصة ايراد القياس
السائلي خاصة والحجة السائلة والقياس السائلي يحصل من المقدمات التى من حقها ان يكون اولا
مسائل واذا تسلمت كان له ح سبيل الى القياس السائلي فالسؤال الجدلي الداخل في الجدل على انه
جزء منه هو السوال عن المقدمة لا غير والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسؤل
ليسلم ما يستعان به في انتاج مقابل وضع واضع واما المجيب فلا يحتاج ان يسال بل يورد ما هو وضع
السبب عنده في اعتقاد ما اعتقد لانه ناصر وضع نفسه وحال داعيه اليه في نفسه وليس يفسد

غيره فيحتاج الى شهادته وناصر وضع نفسه يحتاج ان يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه فقط
حتى يكون الرضا مما يرضاه ولا عند خصمه اذ ليس ابانة لوضعه متعلقا بود خصمه له حتى ان سلم هو كان
له وضع وان لم يسلم لم يكن له وضع بل ان يكون مسلمة في نفسها والمسلمات في انفسها هي المشهورات
وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عنده من لا يعانده فان اتفق ان كان هناك معاند له صار تنصره
بالذاب الذي هو الذب عن مقدمات قياسه بان يمنع المقاومات وعن نتيجة قياسه بان يمنع ما ينتج
مقابله فكما ان المجيب يعرف مذهبه ليكون بحسب الاجابة لا الادعاء وضعه الذي له لذلك قد يعرف ما دعاه
الى وضعه فلا يكون جوابه الا بالحجة وحجته لا يكون مبنية على ما ياتيه من جهة تسليم خصمه فانه
ليس داعيه الى وضعه بحسب خصمه بل بحسب نفسه لكن لخصمه وهو السائل ان يقاومه في المقدمات التي
يشتمل عليها ما دعاه الى وضعه وان يترك ذلك ويقبل على تاليف ما ينقض وضعه فالقياس الجدلي
اعم من السائل الجدلي وكلاهما يولف من الذائع المحمود لكن احدهما مما هو محمود بحسب الجمهور والاخر
مما هو محمود عند المخاطب وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود لكن للمجيب خاصة مقاومة بنحو ان لا يفعل
وللسائل خاصة مناقضة بنحو ان يفعل ولكل واحد منهما حيلة ومراولة يتم بها فعله لكن السائل
غايته مضمنة في كونه قياسا ومتوصلا الى عمل القياس فانه اذا امكنه الامر العام له ولغيره وهو اتحاد
القياس من المسلمات فقد امكنه القياس على مقابل الوضع فاذا ذكر ان الجدل ملكة يقتدر بها
على اتحاد مثل هذا القياس دخل في ذلك الاقتدار حال السائل وبقي حال المجيب من حيث هو مجيب وان
كان لا يقيس لان المجيب ليس يلزمه من حيث هو مجيب ان يكون قياسا والسائل يلزمه من حيث هو سائل
ان يكون قياسا على انك ما لا يمنعك ان يكون المجيب قياسا ولا يوجب ان يكون كل قياس انما هو
السائل فاذن في قولنا ملكة يقتدر بها على اتحاد القياس على النحو المذكور قد فرغ عنه من حال السائل
من حيث هو سائل بقي علينا حال المجيب من حيث هو مجيب وحال المجيب من حيث هو مجيب الذي هو
ان لا يسلم ما يتالف منه مقاومه مقدمة اولى يا في بمقدمة مقتضية او لا يسلم ما يتالف منه ما ينتج
نقيض وضعه وبالجملة ان لا يوجد منه ما يودي الى نقض شيء مما يتم به فعله وهذا النقض اما نقض مقدمة
قياسه تلك الكلية التي كانها الاصل بجزوي يخالفه فيكون من الشكل الثالث فلا يجب ان يسلم
ما يمكن ان ينقض به مقدمه وهو لا يشعر او نقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزوي
بل على سبيل انتاج المقابل فانه ربما كانت المقدمة في قياسه جزوية فلا ينقض بل يبطل اصلا بقياس
فلا بد ان يسلم ما يولف على مقابل مقدمته وان لم يكن نقضا وهو لا يشعر او نقض مذهبه بقياس
يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة فلا بد ان يسلم ايضا ذلك وهذه ملكة مقابلة لملكة القياس السائل
اذ هذه ملكة فيما لا ينفعل لا فيما يفعل فاذا هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل وهو ان يكون

لنا قدرة على كمال الامر في المخاطبة التي قوام امرها على القياس الجدلي بان يتعد عامله كما يؤثره السائل
او يريد باطلة كما يؤثره المجيب فبالحقيقة والواجب ما نبه في رسمها فقيل وان يكون اذا
اجبنا لم يات بمتناقض وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا وقوة من حيث يعمل في
متقابلين **فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف الموضوع والمقدمة وفي**
اسباب الشهرة واعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع قد ظن قوم ان القياسات
الجدلية انما هي قياسات جدلية بان موضوعاتها مقدمات اكثرية الصدق وظن اخرون ان
الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بانها ينتج الحق في اكثر الامر وهذه كلها ظنون فاسدة
فان القياس الجدلي انما هو قياس جدلي بان مقدماتها مسلمة او مشهورة وليس من شرط المشهور
والتسليم ان يكون لا محالة صادقا بل كثيرا ما يسلم الباطل وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب وكثيرا
ما ايضا يشتهر ما هو حق مطلق وكثيرا ما يكون الحق غريبا بنفسه في اعتبار البيان العقلي
الاول ويكون مشهورا وليس يتفق ان لا ينفع الا ما هو اكثري الصدق كان الكاذب او متساوي
الصدق او الحق الصريح لا يكون مشتهرا واما الظن الاخر وهو ان الصناعة الجدلية انما هو
صناعة جدلية بان اكثر قياساتها ينتج الحق فهو تحديد للصناعة بان اكثر اجزائها كذا وهو
تحديد فاسد بل الصناعة تحد بما يجب ان يكون موجودا في كل اجزائها التامة واذا كانت الشهرة
او التسليم شرطا في مقدمات القياس فيجب ان يوجد في كل قياس جدلي ثم الشهرة لا يمنع ان
يكون موجودة للباطل كما للحق حتى يكون المقدمات المشهورة الحقة مساوية للمقدمات المشهورة
الباطلة بل تفوق تغلب لاحد الطرفين فانما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور او باطل واذا
كان اتفاقا لم يكن معتمدا او لم يمنع ان يكون ايضا النتايج الحقة والباطلة يتفق لها ان يكون سواء
وان كان لقايل ان يغلب النتايج الحقة على الباطلة لان الباطلة لا ينتج الا عن الباطلة واما الحقة
فقد ينتج عن الباطلة والحقة وكان لنا ان نبحث ونقول ان هذا ايضا لا يوجب الا ان يغلب الباطلة
بان يتفق ان يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك اكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة
معا بالفعل بقدر لا يتكافى وان كان عدد ما ينتج الحق من جهة اخرى اكثر فانه يمكن ان يقاس
بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ويعطل جميع الضروب الاخر فلا يقاس بها على جواد باطل
انما كان ما يقوله مصغي اليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق او الباطل مثل عدد الضرب
الاخر ثم اخرج جميع ذلك بالفعل فكان نتائج الحق اكثر لكن هذا لا يمكن ولا يكون وانما الممكن
غير هذا وفي الممكن ان يعرض ان الشهرة وقعت بحسب ينتج الحقات مثل ما ينتج البواطل فلا يكون
نفس الشهرة من امرها انها لا ينفع كاذب بل ان كان مانع فامر اخر غير الشهرة واذا كان ذلك واقعا

فيكون نتيجة الصناعة الجدلية صناعة جدلية وان لم يكن ينتج في الاكثر الحق وايضا ان كان هذا
لا يقع البتة قلنا ان نفرضه فرضا كما يفرض فرضا ما لا يكون ويجعل مقدما ما في الشرطية فيقال
ارايت انه لو كان المشهورات لا يكون بهذه الصفة لكان نتيجة لا يكون للصناعة المنتجة من
المشهورات جدلا وان كان نتيجة لا يكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ويكون صناعة
منتجة من المشهورات فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا بل يكون بذلك برهانية
او خطابية او غير ذلك فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل وانما يكون الصناعة الجدلية
صناعة جدلية بشرط اخر لكن يجب ان لا يلتفت الى هذه الاشياء ولا يشتغل بحال كيفية الصدق
والكذب في المقدمة ولا في النتيجة بل يلتفت الى ان يكون المقدمة متسلمة والنتيجة لازمة
عن متسلمات والا فلقد صعب على الجدلي ان ينظر في كل مقدمة هل هي ابج بيرا من التساوي
الصدق والكذب ويحذر ان يكون صادقة في الكل فيكون في شغل او يكون اذا قاس قياسا
منتجا للكذب او قدر على انتاجه لا يكون جدليا او يكون هناك قياسات اكثر من ذلك العدد ينتج
الصدق ويكون قادر عليها فيكون قياسه ذلك جدليا لا لامر في نفسه بل لامر له بالقياس الى قياسات
اخرى في القوة وقد قال قوم ان السائل يقوم مقام الفاعل واما المجيب من حيث هو مجيب فانه قائم
مقام المنفعل لانه لا يحاول الا ان لا ينفعل وهذا من العجائب ان يصير قائما مقام المنفعل لان
ما يعنيه ان يكون محاولا لان لا ينفعل بل السائل ايضا لان انه محاول للفعل والمجيب مجيب بانه
يحاول مقابلة السائل بالفعل والانفعال جميعا اما الفعل فبان يبطله واما اللاانفعال فبان
لا يقبله وظن قوم ان الجدلي وان كان له ان يتكلم في كل مسئلة حتى في مسئلة ظنية وطبيعية
وغير ذلك فانما يجب عليه من حيث هو جدلي ان لا يتكلم من مباديها بل من المبادي المشهورة المشتركة
وليس كذلك بل يجب ان يقال انه ليس يكون جدليا بان يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادي تلك
الصناعة باعيانها كما يكون كلام التعليم مقصورا عليه بل بان له ان يستعمل المبادي المشتركة ايضا
الغريبة عن ذلك اذا كانت مشهورة على ان يعلم ان له ان يستعمل المبادي الخاصة بتلك الصناعة
المشهورة فيما بين اهلها بل التعليم الاول تكلف الجدلي ان يعني الشعور بالمشهورات الخاصة
عند اهل صناعة كانت مبادي او كانت بعد المبادي من المطالب المتجوها من تلك المبادي فهي مشهورة
فيما بينهم معلومة لديهم وحتى ان الجمهور ربما شاركوهم في قبول تلك على سبيل التسليم والحق وربما
كان ايضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد والقياس عليه من المشهورات ما لم يكن الا انه حيث
قيل واشتهر صار من المشهورات في اهل الصناعة فللجدلي ان يستعمله من حيث هو مشهور مثل
كون الشمس اكبر من الارض وربما كان سبيل البرهان عليه بعيدا مثل كون زحل نحسا ومثله يستعمل في الجدل

الفعل

والانفعال

فلا يجب ان يلتفت الى ما يقال من خلاف هذا بل ليس للجدلي ان يستعمل من احكام صناعة ومباديها
ما لم يكن مشهورا الا على سبيل التسليم من خصمه حتى يسلم ما هو غير مشهور ولا ان يحاول النظر
فيما يبعد عن اوائله مسافة مديدة كانت اوائله حقيقية او وداعه اذ الجدلي لا ينتفع بقياسات
يقتصر وقت تمام المخاطبة عن استيفائها مسرودة والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الاول
وقد يسمى بكتاب المواضع ومعنى الموضع حكم مفرد من شانه ان يتشعب منه احكام كثيرة
يجعل كل واحد منها جزء قياس مثل قول القائل انه ان كان الضد موجود الشيء فضده سيكون
موجود الضد الشيء فهذا حكم مشهور وليس عاوه ان يستعمل في القياس على هذه الصفة
بل ان استعمل على هذه الصفة فربما ضر فانه يشعر بما يفسده وينقضه اذ ربما تسعر عند تامله
بضد يكون لشيء ومقابله ليس لضد ذلك الشيء بل لمثله كالبياض فانه للجسم وايضا فان السواد له
واما اذا استعمل جزئية مقدمة لم يشتغل بنقضه الا بما لا يدخل في الحكمة المذكورة من جزئيات
التي هي جزئيات الكلي الاول فربما لم يوجد له مناقضة ووجد للكلية مناقض وربما كان هو اقرب الى
الشهرة فكان الكلي امرا عقليا غير مشهور فان الامور اذا رفعت للاحكام عامة كلية جدا بعدت عن
الشهرة فانه اذا قيل مثلا ان كان الاحسان الى الاصدقاء صوابا فالاساءة على الاعداء صواب كان هذا
في حد جزئيه قريبا من القبول فاذا اريدت مناقضته طلب جزئي بحال الاساءة الى الاعداء حتى تناقض
او طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط حتى تناقض به ولم يلتفت الى امور خارجة عنه في اكثر
الامر واما اذا احدث المقدمة العامة المذكورة فربما لم يفهم فان تصور الكلي حدا ابعد من العقول
وربما فهم بتغير وجهد وكان وقوعه بالجهد والعسر مما يسره الحدث كان المحمودات والذايعة امورا
سهلة التصور وكان سهولة التصديق يتبع في اكثر الامر سهولة التصور وكان صعوبة التصور توجب
صعوبة التصديق وكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة حتى لو كان الشيء مشهورا فيكلف تعويض
عنه اورثه ذلك سوء الفهم واورث سوء الفهم نفور الطبع بالتصديق فكان التصديق والحمد
زايلا بر وذلك لان الحق حق بنفسه والمشهور يكتسب لاحوال يقترن بها منها سهولة انجذاب
النفس اليه فان المنجذب اليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليمه فكان الانسان الحسن البيان
اقرب الى ان يسلم له ما يقوله من غيره وان يشاركه في القول كان الموثوق به والمحتشم والمحبوب
يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسليمه غيره مما يقابله عوق ومونع فان التسليم والشهرة ليسا
بحسن على الحقيقة بل على حسب مناسبتهما للاذهان وبحسب اصناف المحل من الانسان فمن
المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة واجماع ارباب الملل عليه فيداه
متقدموهم ومتاخروهم حتى انها يبقى في الناس غير مسندة الى احد ويصير شريعة غير مكتوبة ومجرى

تام

استقنائها

عليها التربية والتاديب مثل قولهم العدل يجب فعله والكذب لا يجب فعله ومنها ما يكون السبب فيه الاستقرا
ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والحشمة ومنها ما يحمل عليه منشأ كلمه للحق ومغالطة انا
ربما لا يحسن به الجمهور اذا لم يتغالطوا بالمقابلة التي ذكرناها فيما بينهم على طريقة الامتحان المجهولات
وذلك نوع من قصد المعاندة والمناقضة فربما كان الشئ يقبله الطبع اذا كان المصغى اليه ليس يصغي
على نحو معاندة ومناصبة ثم اذا تعصب ونصب وطالب وجب الخلاف لتختص بما له فيه ان لا يسلمه
وربما كان اسم مشترك سببا في شهرة شئ واذا كانت المشهورات صارت مشهورات بالانقياد
والاذعان المبني على غير الواجب الصرف فلا محالة اسباب يختلف يحسن موقعها ولطفه ويسوء
موقعها وعنفه والامر الشديد الكلية بعيد عن الذهن سيشمئز عنه الذهن ولا يقبله فيكون استعمال
الجزئي من الموضع مقدمة نافعا محمودا واستعمال الكلي مقدمة امرا بعيدا عن الذهن واذا استعملت
وجدت المناقضات له كثيرة اكثر مما يوجد للجزئي فان ما ينقض الجزئي ينقضه اعني الكلي ويستوجد له
ما يخصه وربما سر هو على طلب مناقضة لا يسر له الجزئي فان القائل ان كان الاحسان الى
الاصدقاء صواب فالاساءة الى الاعداء صواب فلما يفطن لخصمه ان ينقض كلامه بان يقول
ليس اذا كان الضد لشئ وجب ان يكون ضده لضد الشئ وان فطن ايضا لم يضره فان ذلك يقول
انا لم اقل ان كل ضد لشئ يجب ان يكون ضده في ضده بل انما قلت ما قلت في امر جزئي وليس اذا
وجب قبول حكم في امر جزئي اذا كان مشهورا او كان بينا يجب ان يكون حكم كلية كذلك فانه ليس اذا
كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد فكان ذلك حقا او مشهورا وجب ان يكون
مثل ذلك حقا مشهورا في كل متضادين او متقابلين فاما اذا ابدا ووضع الكلي لزمه النقض حتى
استعمله وحين جعل حكم الاحسان والاساءة مستنبطا من حكمه وصرح به واعترف به فانا استنبط
ذلك الحكيم في نفسه من هذا الحكم نفعه الاستنباط فيه وفي غيره خصوصا اذا لم يشعر مصاحبه
واخص من ذلك اذا لم يوجد ما نقاوم به الجزئي فيسلم فان العامة وهي يجري مجراهم اذا اعطوا اشيا
ووجدوا له امثلة ولم يجدوا له مثالا ينقضه سلموه في اكثر الامر كانه حكم واجب ويكون الكلي الذي
هو الموضع قانونا معدا له فاما اذا استعمله بالفعل عرضه للابطال وعرض بيانه المؤلف منه للابطال
على اني لا امنع ان يكون ما هو موضع من شانه ان يصير مقدمة او يستعمل مقدمة بل اقول اكثر من
المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس مثل ان النظر في النقيض
لا يجتمعان وان الكلي الموجب ينعكس جزئيا موجبا ومنها ما يحسن ان يكون موضوعا ومقدمة
فيكون نافعا في انه قانون ونافعا في انه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذي ضربناه وكثير منها
لا يصلح ان يجعل قانونا على سبيل الكلية بل على سبيل التمثيل وذلك لا يسمى موضعا بل الموضع ما يولد

الجزئيات من حيث هو نعمها ومن حيث يرد اليها حكمه وهذا ان اتفق ان كان حكم موضعا ومقدمة
فهو موضع من جهة ومقدمة من جهة اما موضع فمن حيث يستعمل انه قانون واما مقدمة فمن حيث
يستعمل جزء قياس ولست استحسن ما يقال من ان الموضع مقدمة هي كذا وكذا اذا كانت المقدمة
انما هي مقدمة لانها جزء قياس وكان الموضع انما هو موضع لانه ليس جزء قياس واذا كان الشئ
الواحد يصلح ان يحفظ قانونا يولد منه اجزاء القياس ويصلح ان يكون نفسه جزء قياس فهو
واحد يصلح ان يكون موضعا ومقدمة وليس من حيث هو موضع مقدمة ولا يجب ان يوجد
كونه مقدمة في حد كونه موضعا ولو قيل بدل المقدمة قضية كان اقرب من الصواب ونسبه ان يكون
الموضع انما سمي موضعا لانه جهة قصد الذهن معتبر معتد به وكان الموضع المكاني يقال عموما على
كل مكان معين ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم معتد به حتى يقال انه لموضع امن
او موضع خوف كذلك قد يخص باسم التفات الذهن اليه موضعا فيقال انه ههنا موضع بحث وموضع
نظر وكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع اعتبار وموضع انتفاع وحفظ وهذا
الكتاب ليس كله نظرا في المواضع بل في ذلك اكثر اجزائه وفيه نظر يتقدم المواضع ونظر يتاخر
عن المواضع لكن عمدة ما فيه واكثره هو المواضع وسائر ذلك انما يقال في كيفية انتساب المواضع
او في كيفية استعمال الموضع وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من اجزائه احدا من مقدار الكتاب
واستيلاء على غرض الكتاب

فصل في التعريف بين القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتائج بشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

اما القياس المطلق فقد تحققته و
الصنف البرهاني منه ايضا فقد تصورته واما الجدلي فقد عرفناك بالجملة ما هو وانه كيف يخالف البرهاني
فان البرهاني مقدماته من اوائل في العقل او منتج عن الاوائل والجدلي عن المشهورات والحق ينظر اليه
نفسه والشهرة ينظر اليه من حيث التعارف لتسليمها فمنها المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور
ومنها ما هو مسلم عند اكثرهم مثل ان الله واحد ومنها ما هو مشهور محمود عند اكثر العلماء مثل
السماء كرية ومنه ما هو مشهور محمود عند اصحاب فاضل منهم كما هو مشهور محمود عند اصحاب
المعلم الاول من ان الفلك طبيعة خامسة وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء او واحد واحد منهم
اذا كان مضاد الما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستشنعا لما ينتفع به في القياسات
الجدلية المطلقة فان القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور واكثر من يجري
مجراهم ومنها ما يخاطب به صاحب راي خاص ولما كانت القياسات الخطابية والشعرية خارجة
عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تنحو نحو الامور الكلية فليس بنا كثير حاجة الى الفرق بين
الجدلية وبينها لكن اللواتي نسبة الجدل من المقاييس هي البرهانية وقد عرفت الفرق بينهما

وبعد البرهانية المقاييس الاربع التي تسمى بعضها مشاغبة موانية وبعضها سوفسطائية وبعضها عنادية وبعضها امتحانية وقد عرفتها لكن المشاغبة لا تخالف العنادية الا بالقصد والغرض فاما في مادة القياس وصورته فحكمه واحد وكذا السوفسطائية لا تخالف الامتحانية الا بالقصد والغرض والمشاغبة هي اما من جهة المادة وذلك ان يكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر لبادي الغير المتعقب او شبيهة بالمشهورة وهذا اذا كانت صورته منتجة صلح ان يقال له قياس لانه قول اذا وضعت فيه اشياء لزم عنها قول اخر لكنها ليست تصح او ليس الجمهور يضعونه وفرق بين ان يقول ذا وضعت وبين ان يقول موضع وضعت واما من جهة الصورة فان يكون القياس غير منتج لكن المقدمات مشهورة والقياس نسبة القياس من مشهورات وليس قياسا ولا مشهورات وهذان لا يسميان قياسين لانه ليس لهما حد القياس لانك لو وضعت ما فيهما لم يلزم غيرهما ولكن يجوز ان يسميا قياسين مرائين اى قياسين لا في انفسهما بل عند المتمارى كما يقال سفينة حجر ولا يقال سفينة لانه لا يكون سفينة من حجر ولكن اذا قيل هذا اللفظ فهم انه ليس انه سفينة بالحقيقة بل يعني انه مشابهة بوجه ما للسفينة وان لم يكن من حيث هو سفينة فهذه الانواع من القياس اعني المشبهة بالقياسات الجدلية اذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط لا بها غلبة فقط بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه سميت عنادية واذا استعملها المغالطون ليوقعوا الغلط سميت مشاغبة واذا استعملها الحكماء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب سميت امتحانية والصناعة الجدلية قد يشاركها الامتحانية والعنادية في الموضوع وذلك لان الامتحانية والعنادية في المشهورات لكنه لما كان يستعملها في مخاطبات علمية وليست المشهورات معدة لها فهو يستعملها على انها مشتبهة بالصادقة فلذلك فارقت الجدل من حيث الغاية اذا استعمل المشهورات في العلوم مغالطو ولكنها يفارق السوفسطائية ايضا في الغرض والغاية والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي بحسب بخيل او قتاما انها مشهورة ثم اذا تعقبت وتاملت ظهرت سريعا انها ليست كذلك فاما التي سيفى بحالها مشهورة ولا يظهر عن قريب انها ليست بمشهورة بل يرى انها مشهورة فانها بالحقيقة مشهورة اذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق بل قبول الاذهان واما المشهور خاص ما ليس بمشهور فهو على احد نوعين احدهما بيان الكذب فيه عن قريب والثاني بيان عدم الشهرة فيه عن قريب اما تبيان الكذب فلان المشهور وان جاز ان يكون كاذبا فلا يجوز ان يكون شديد الظهور للكذب فانه اذا كان ظاهر الكذب لم يقبل واذا لم يقبل لم يشتهر بل المشهور الكاذب يجب ان يكون خفي الكذب حتى يستمر شهرته واما بيان عدم الشهرة فانه وان كانت المقدمة صادقة لكنها ليست بمشهورة واخذت على انها مشهورة ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة لم ينتفع بها في الجدل وكانت مغالطة وكانت كالكاذبة والتي يكون مع ذلك كاذبة ابعد من المنفع واما القسم الثاني من القياسات المشبهة وهو المخصوص باسم السوفسطائي فنسبتها من حيث المادة الى القياس البرهاني نسبة المماري الى الجدلي فكما ان المماري انما كان مماريا لان ظاهره هو ان مقدماته مشهورة من مبادي الجدل وباطنه هو انها ليس كذلك بل مقدماته غير مشهورة في الحقيقة ولا هي مبادي قياس جدلي في الحقيقة كذلك المغالطي المذكور ظاهره ان مقدماته صادقة وصحيحة ومناسبة للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية على تلك المقدمات اما مبادي تلك الصنائع او اشياء سبين بمبادي تلك الصناعة من شانها ان يعود فيصير مبادي قياسات بعد ما كانت مطلوبة وباطنه ليس كذلك ومادة هذا القياس نعم الامرين جميعا اعني الظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة وليس فيها بمط والظاهر بما هو صادق مما هو نتيجة ويصلح ان يصير مبدأ هكذا يجب ان يعلم هذا الموضع ولا يلتفت الى ما يقال فاذا كان الظاهر فيها هكذا والحقيقة مخالف كذلك بان يكون مقدمة او مقدمات من القياسات ليست صادقة ولا مبنية على الاصول في الحقيقة واستعملت على انها كذلك ثم كان غرض القياس التضليل والايهام ان ما ينتجه حق يلزم قبوله وانه منتج عن حق فان ذلك القياس السوفسطائي وان لم يكن كذلك بل كان الغرض في اختبار المخاطب ليدري منزلته في تميز المشبهة عن الحقيقي وكان القياس امتحانيا وهذا القياس يخالف البرهان اصل وحق وهذا مستنبه ويخالف الجدلي بان الجدلي لا يأخذ المقدمات مدعى فيها انها حق في نفس الامر بل حق من جهة الشهرة ولا تاخذها على انها مناسبة للمبادي وهذا ياخذها على انها حقيقية في نفس الامر هو حالها التعليم مغالطي سوفسطائي ويخالف القياس المشاغبي بانه ليس ياخذ مقدماته على انها مشهورة او مسلمة ويكذب فيها بل لانه ياخذها على انها حقة ويكذب فيها واذا وقع للانسان هذا مع نفسه فغلط لم يخرج من ان يكون قياسا مغالطيا كما اذا وقع الحق للانسان مع نفسه لم يخرج قياسه من ان يكون تعليميا بل كما انه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون معلما او متعلما فلذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون مغالطا ومغالطا وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تربيع الدائرة اذا شكلها هلاليا فوجده مساويا للمربع فحكم ان الدائرة ينقسم الى الهلاليات وكانتين بعضهم الدائرتين وقع فيها المركز لا على موضعه ان خطا من مثلث مساو للاخرين او ازيد وهذا شيء معروف ولا يجب ان يظن ان هذا القياس يخالف الجدلي والمشاغبي بان الجدلي لا يكون الا من المشتركات دون المبادي الخاصية وان المشاغبي ينسبه بالمشتركات وهذا ينسبه

لكنك لست ٦٢

مغلطي ٦٢

بالمبادى الخاصة وان المشاغبى يسمه بالمشتركات وهذا يسمه بالمبادى الخاصه
بجنس من العلوم فانا قد اومانا قبل الى ان هذا اهدر ولا نصغ الى من يقول ان نسبة
القياس الامتحانى الى البرهان كالمشاغبى الى الجدلى فان ذلك لهذا القياس ليس من حيث هو
امتحانى بل من حيث هو سوفسطائى فاصناف القياسات التى نحو الامور الكلية هى هذه
المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للاصناف فيها واما التفصيل فقد عرف فى تفصيل البرهان
وسنعرف تفصيل الاقسام الاخرى فى مواضع اخر وانما علينا ان نحاول فى ماخذ هذا التفصيل
الجدلى واذا اوضحنا الحال فى القياس الجدلى انما هو وفيما يخالف به غيره فيجب علينا ان
نجمع جوامع ما اشرنا اليه من منافع تعليم صناعة الجدلى فنقول اول ذلك اما اذا احصلنا المواضع
التى منها يستنبط الحجج على كل مطلوب والالات التى بها يتوصل الى استنباطها وعرفنا كيفية
استعمالها فكنا مرتاضين منذ حين ومعنى الارتياض التمكن من تكثير افعال جنس واحد
وبجنسه فاما التكثير فبان يكون مواضع استنباط الحجة لنا معلومة معدة فلا يكون حالنا
كحال من يحتاج ان يتوكل على الخاطر والحدس واما التحسين فبما يتعلمه من القوانين فى جودة استعمال
تلك الافعال فيكون هذا لنا اما رياضة ان كان هذا القدر رياضة واما سببا ممكنا من الرياضة
ان كانت الرياضة شيئا يملكه يحصل من التصرف فى الموجود لنا من ذلك فانه ليس المرتاض بالرمى
من يحصل عنده ما يجب ان يكون يستعمله فى الرمى وان يعلم وجه التحسين فى ذلك علما فقط
من لم يمرن به عملا فهذه منفعة واما منفعته فى المناظرة فقد عرفت من قبل ما المناظرة الشى
وعلى مقابله واذا تفاوض اثنان على سبيل التشارع والتشارك معا اما التشارع فى العمل واما
التشارك ففى الغاية فكان كل مطلب على قياس الاخر موضع الاخر ثم يلتمسان ان يستبين الحق لهما
فيما بينهما وكما ان الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين فيجوز ان يكون مناظرا او مناظرا
فان منفعة المناظرة قد يحصل للواحد مع نفسه ومنفعة العلية والالزام لا يحصل له مع
نفسه فلهذا لا يجوز ان يكون الانسان الواحد محادلا ومحادلا ويجوز ان يكون مناظرا ومناظرا
فلهذا ليست المجادلة مناظرة ومن البين انا اذا قلنا ان صناعة الجدل ينفع فى المناظرة لم يكن
كما ظننا انها ينفع فى المجادلة فلا يكون التشنيع الذى يحاوله بعض الخارجين بشئ فيكون
هنا قسما مفردا من منافعه والمنفعة الثالثة هى نفس المنفعة المقصودة فى الجدل فى انه جدل
نافع وذلك فى اشعار الجمهور العاجزين عن الاصغاء الى البرهان اراء موافقة لهم على ما بيناه
من قبل والمنفعة الرابعة كالجزء لهذه المنفعة او كالمناسب له وهو منفعته فى اقناع المتعلم
ليعتقد مبادى علمه ولا يلتفت الى ما يقال انه لما كانت المبادى للعلوم لا مبادى لها ولا قياسات

من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها فلا بد من ان يقيس عليها من مقدمات
مشهورة فانه ليس يقع الصناعة الجدلية فى ذلك من هذه الجهة فان المبادى التى للعلوم
ان كانت بينة بنفسها لم يضطر المتعلم الى قياسات جدلية تنبيها فان البينات
بانفسها اوضح من الجدليات وان كانت انما تبين بالحس والتجربة فلا يضطر المعلم ايضا
الى تكلف قياس جدلى بل يفزع بالمتعلم الاول فيه الى الحس والتجربة وشهادات الثقات وان
كان ليس بينا لكنه مع ذلك قريب من البين فاما ان يكون قربه من البين بان التنبيه اليسير
يوقف عليه فيجب ان ينبه عليه من غير قياس وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين القياس وان
كان قربه من البين على سبيل ان مقدمات قريبة من الاول ينتجه فله اذا مبادى اولى
محققة وعليه قياس صادق اما فى ذلك العلم واما فى علم اخر وليس الامر على ما قالوا من انه لا قياس صادق
عليه اصلا فيحتاج الى المشهورة وان كان مما ليس يستبين اصلا استبانة يوقع الثقة به
والاعتقاد له فيما يدريها انه صادق وكيف يكون لنا ثقة بما يبنى عليه اما معونة الجدلى فان
مبلغ افادة منه فان كان لا سبيل الا الى معونته ويكون فصارى علمنا بمبادى العلوم اقناعيا كان
لا تجد سبيلا الى تصديقها وبالحقيقة ليس من هذا شئ بل هذه المبادى هى المبادى ليست بينة
بانفسها ولها بيان وعليها برهان لكن ذلك فى علم اخر فاما فى العلم الذى هو مبادى له فكل
منها هو مبدأ اول له فكيف يكون له فيه برهان والا لكان له مبدأ اخر فى ذلك العلم فكان هو
فى ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث ينفع المتعلم من المشهورات
الذائعة المشتركة ليكون نفسه غير مشمئزة عن الساعلة وقد جرت العادة فى الامثلة الموردة
لهذا الموضع ان يورد قياسات على اثبات مبادى علوم وليكن مبادى الهندسة مثلا
فاذا لها وهى القياسات الحقيقية الانتاج لها التى هى من صناعة الفلسفة الاولى ولا نجد واحدة
منها من مقدمة مشهورة غير صادقة او اكثرية كما يقولون عن كلية فانك تجد اعتمادها على الصوادق
هؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادى من مقدمات صادقة من الاوائل الاول ومع ذلك يقولون لا
نجد ذلك ومع ذلك فيما استعملوا فيها المشهورات من حيث هى مشهورة مشتركة بل من حيث هى خاصة
وقالوا انا استعملناها من حيث هى مشتركة فمن احب ان يعلم ذلك بالمشروحة ثم صناعة الجدل
ليست بحصول لصناعة الجدل كما علمت بان يكون الجدلى قادرا على اقناع كل مخاطب بالاشياء بل بان
يعتقد صاحبها قدرة على الاتيان بما يمكن من اثبات ما يحاول اثباته وابطال ما يحاول ابطاله
حتى لا يكون التقصير وقع من جهته حتى لا يقال انه لو قال كذا لكان الاقناع يحصل واذا قال كذا لم
يقتصر على الاقناع وليس ذلك ايضا فى كل شئ بل فى اكثر الاشياء كالطبيب فان كونه طبيبا هو ان يكون

عنده ملكة يفعل ما ينبغي ان يفعله في حفظ الصحة ودفع المرض حتى لا يقال انه كان ينبغي ان
يفعل كذا ثم ان لم ينجع علاجه فما علمه وكل الخطب **فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية**
وهي الجنس والحد والخاصة والنوع فيجب ان ينظر ان هذه الصناعة من اى الاجزاء يتقوم واول
ما يجب ان ينظر فيه في السبب اجزائها ثم يتدرج فينظر في التركيب الذي يليه ثم ينظر في التركيب الثالث
الذي يليه وجميع ذلك لا من جهة الصورة بل من جهة المادة وابسط اجزائها الامور المفردة
التي يؤلف منها المقدمات التي منها يؤلف قياساتها وهذه يكون حدود المقدمات لا
وذلك لان القياسات الجدلية كساير القياسات انما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس
ويتوجه نحو نتيجة عليها القياس لكنها يفارق التعليميات بانها مبنية على المسائل بل على ما يتعين
من طرفي النقيض بتعين الحق وليست المسائل بالموضوع ولا المقدمات فان المقدمات في القياس الجدلي
السائلي يوجد بالطلب من المجيب فيكون اولا مسائل على ما علمت ثم اذا تسلمت صار مقدمات فيكون
القياس مبنيا على المسائل ومؤلفا من المقدمات اما مبنيا على المسائل فلان المسئلة من حيث
هي مسئلة لا يكون جزء قياس ولكن يكون اصلا يبنى عليه القياس واذا صارت مقدمة كان منها
القياس لانها جزء قياس فالمقدمة قضية كما ان النتيجة قضية وكما ان المسئلة قضية الا ان القضية
اذا كانت مقصودة بالقياس العلمي سميت مطلوبا وان كانت مقصودة بالقياس الجدلي سميت وضعا
وذلك لان المط هو ما يطلب ليظفر به فيحصل منه نفسه فايدة وانما يحصل منه الفايدة من حيث
هو حق واما اذا طلب بالاثبات او الابطال لا من حيث هو الحق فهو وضع ما او دعوى يراد اثباته
فافهم من الموضع ما يشبه المفهوم من الدعوى واذا كانت المقدمة مقرونة بمقابلها مقرونا بهما
حرف الاستفهام او ماخوذة وحدها مقرونا بها حرف الاستفهام سميت مسئلة فهذه الثلثة
موضوعها واحد وما يتقوم به موضوعها واحد ويختلف الاعتبار فان كانت المقدمة الجدلية
ليست بشخصه فلا يجوز ان يكون المحمول فيها نوعا لان النوع اما ان يجعل محمولا على الشخص او على
صنف تحته فيكون نح ليس نوعا للصنف بل نسبته اليه نسبة اللوازم كما علمت فيكون حمل
النوع من حيث هو نوع ليس بجنس ولا شئ من اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له فلهذا القبيل
لا لما يطول فيه قوم لا يوجد للنوع في المحمولات الجدلية بل الاولى ان يكون النوع ماخوذا
في موضوعات الجدل ثم لا يخ اما ان يكون المحمول مقوما ذاتيا مقولا من طريق ما هو لست اقول
في جواب ما هو اذ المقول في طريق ما هو كما علمت اعم او لا يكون فان كان ذاتيا فاما ان يكون دالا
على جزء من الذات او دالا على حقيقة معنى الذات فان كان دالا على حقيقة الذات فهو الحد او
مرادف والاسم المرادف لا فايدة فيه وليس هو بمحمول بالحقيقة فبقي ان يكون الحد وان كان

جزءا دالا على جزء من معنى الذات فكله يسمى في هذا الكتاب جنسا اذ كله مشترك في انه مقول على
كثيرين مختلفين بالنوع في طريق ما هو كالحيوان للانسان فيه كالحساس له فان الحيوان مقول
على الانسان وان كان الانسان ماخوذا وحده في طريق ما هو فان لم يكن في جواب ما هو فانه
لا يلزم من هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس وجميع ما اوردناه في الفن الاول لانه لا يفرق
في هذه القسمة في هذا الكتاب من الجنس والفصل ولا اوردنا ولا انما سميناه هنا لك جنسا
على انه شئ مباين للفصل بل الحد المعنى العام لهما وسمى جنسا هكذا فعل المعلم الاول واذا كان
كذلك كان الجنس المحدود ههنا اعم من الجنس والفصل المحدودين هنالك او يكون القسمة ناقصة
والقضية كاذبة لكن الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو كما علمت ويصلح ان يجاب بهما اذا سئل
عن الشئ ما هو على ان الجواب له اسم بكل واحد منهما ولا احتياج ان اريد لنا بيانا لهذا فقد سلف فان رسم
هذا الجنس بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وانت تعلم ان الفصل لم يكن في حدودهم
يخالف الجنس من جهة المقول على انواع مختلفة بل من جهة انه كان من طريق ما هو فاذا كان من بيان الفصل
وانه كما صرح في المتعلم الاول حين علم البرهان صالح ان يكون في جواب ما هو فقد شارك الجنس في هذا
الحد فاذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ولم يمنع ذلك هو ان يكون مقولا في جواب اى شئ
هو من حيث هو مقسم كما هو مقول في جواب ما هو من حيث هو مقوم ثم يكون الجنس الذي يباين
الفصل مباينة بانه ليس يصلح ان يقال في جواب اى شئ هو قولا اوليا واما الجنس الماخوذ ههنا
فهو اعم من الامرين ويبقى ههنا سهو في الفصول المساوية للانواع الاخرى فان هذا الحد
لا يقال عليها وهذه القسمة لا يخرجها فيكون القسمة كاذبة مقولنا اذا اخذنا في المقول
هذه الاشياء المقول بالفعل بحسب وبعد وقد عرفت هذا فيما سلف فيجب ان ياخذ المقول
الذي من بيان تصوره ان لا يمنع اتفاق الشركة فيه وان منعه فانما يمنعه بمعنى زايد عليه فانه
بهذا يكون كليا وكما علمت من امر الشمس والقمر وغير ذلك فيما سلف ثم قد علمت ان الفصول كيف
هي وانها زوايد يلحق الاجناس وان الاجناس لا يدخل في تقويمها نفس وصف الفصل كالناطق
لا يمنع ان يوقع خارجا عن الحس كما بعض تصور الشمس لا يمنع ان يوقع على غير الشمس المشار اليه
وخارجا عنه فان معنى الناطق كما علمت شئ غير معنى له قوة كذا وكذا فلا يمنع الذهن ان يكون هذا
المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ وحركة بارادة وبالجملة ليس له حد الحيوان كما يقوله قوم
في الاجرام السماوية بل انما يمنع هذا ان معرا من خارج واذا كان كذلك فهو في مجرد
طباعه مقول بالقوة ممنوع عن ذلك باسباب اخرى ليس نفس كونه ناطقا كما ان المتصور من الشمس
صورة كلية في نفسها مقولة في القوة على كثيرين ولكنها ممنوعة لاسباب غير نفس تصورها

وليست هذه القوة بحسب الوجود بل بحسب التصور فى الذهن فاذا اعتبرت هذا الاعتبار سلمت
كما حد للفصل بل جرى على الواجب الاوجب وانما اخذنا هذا البيان فى الفن الاول لان مقدم
ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب وان يعطى له واما من حيث يحاذى فيه التعليم الاول
فيجب علينا ان ننبه على الصواب الذى كان القصد متجها اليه لتزول التشكك وتنحل الشبهة
هذا واما العرضيات فاما ان يكون خاصة بالشئ مساوية له واما ان لا يكون ويسمى جميع
ما ليس خاصة مساوية فى هذا الكتاب عرضا عاما وان كان لا يوجد مثلا فى النوع غير النوع
الواحد اذ لم يعم اشخاصه وقد علمت ان هذا العرض ليس يعنى به ما يعنى بالعرض المقابل للجوهر
بوجه ما وهذا امر قد بان لك فيما سلف فهو العرض غير مسا ولم يكن هذا هو العرض الذى فى
ايساغوجى وان كان علم مذهب اليه فى تعليمها اياك هناك ولا يمنعك ان تجعل القسمة هنا
على هذا القبيل وقد اومانا الى ذلك هناك اذا وقعت قسمتك على هذه الصفة فقد حصل المحمولات
اربعة لا غير حدا وجنسا وخاصة وعرضا فاذا كل اثبات وابطال فى المطالب فانما يتوجه الى احد
هذه فاما الحد فهو قول دال على ماهية الشئ هو ما هو وقد تحققت هذا فيما سلف وعلمت ما تحققته
انه لا يلزم عليه وقول من قال ان حد الجنس اذا كان محمولا فى مقدمة لم يكن حدا للموضوع وكان قولا
اذ كان مفصلا وكان دالا على ما هو الشئ على ان قوما قالوا ان قولنا دال على ما هو غير قولنا دال
على ماهية الشئ هو ما هو فان الجنس دال على ما هو ولما ما به الشئ هو ما هو فليس دالا اذ ليس
يدل على كمال ماهية الشئ وعلى فصله الذى وعلى فصله هو به ما هو فان كان هذا حقا فسيكون قول
الجنس هذا المذهب ليس دالا على ما به الشئ هو ما هو الا الى كلما اردف بل واجتهدنا ان اعلم انما الفرق
بين طلب ما هو وبين طلب ما به الشئ هو ما هو حق لحد الفرق بين ما يصلح الجواب هذا تعذر على كل
المعدود ورأيت هذا الكلام نوعا من التكلف ولما اعتراض من يعترض انكم تقولون هذا قد حد ثم
الحد ولو كان للحد حد لوجب ان يكون لحد الحد حد آخر ويتسلسل الامر الى غير النهاية فقد اجيب
عن ذلك بشئ اسمع به وهو انهم قالوا انا اذا حددنا الحد المطلق دخل فيه الحد بنفسه ولم يحتج ان
يحد مرة اخرى واما انا فاقول ليس حدى للحد المطلق هو حدى لحد الحد بالفعل اذ ليس الحد
المطلق هو حد الحد وان كان حدى للحد المطلق حدا هو بالقوة لحد الحد اذ حد الحد حد
لكنه ليس بالفعل فان حد الحد ليس هو قولا دالا على ماهية الحد كما ان حد حد الانسان ليس انه
قول دال على الماهية كيف كان بل انه قول ماهية الانسان اذا علمت حد الحد فقد يسهل علينا بذلك ان نحد
حد الحد لفظ مؤلف من جزئين كل واحد منهما حد فاذا حصل لحد احد الجزئين حصل لحد الجزء
الآخر فيحصل لحد الجملة لانه مؤلف من حد الجزئين فكان يجب ان يقولوا ان اعطانا حد الحد المطلق

التسلسل الى ذلك لا ان يقولوا ان ذلك بعينه اعطانا الحد الحد طالما منهم انه يجب ان يحترزوا عن
وقوع ذلك الى غير النهاية وانهم اذا قالوا ما قالوه فهو الذى يتخلصون به عن الذهاب الى غير
النهاية وليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه بل يجب ان يقولوا للقائل انه كان للحد حد
فيكون لحد الحد حد ان هذه المقدمة ان عنيت بها انا اذا حددنا الحد بالفعل حتى حصل قول
يدل على ماهية الشئ كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة اخرى ايضا مفروغ عنه فلا نسلم
هذا لك فانا انما حددنا شيئا واحدا بالفعل وان عنيت انه يلزمنا ان نحد ذلك ايضا فليس
يلزمنا ان نحد شيئا بل ان شيئا فعلناه وان شيئا لم نفعل بل كثير من الاشياء يسهل علينا تحديده
فلا نحده ولو كنا نحد كل شئ لكان ما يقولونه كالازم ولكنا نحتاج ان نحد الحد ثم حد
الحد وكذلك حتى يذهب الى غير النهاية بل اذا صرنا بحيث يمكننا ان شئنا ان نحد
بقانون لما اقتصرنا عليه ولم نحتج ان نحد بالفعل فربما كان قدرة على تحديد امور
بلا نهاية من قانون واحد كتحديد الاشكال من قانون تحديد الاضلاع حتى تقول
المثلث انه شكل يحيط به ثلث اضلاع ويقال المربع انه شكل يحيط به اربع اضلاع
فلا يلزمنا تستتبع القائل انكم تذهبون فى ذلك الى غير النهاية فان ذلك بالقوة
لا بالفعل فليس اذا علمنا القانون بالقوة القريبة من الفعل وسهل علينا
التحديد سهولة ما هو كالواقع كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل واما ان عنى السائل
بقوله فلحد الحد حد ان ذلك امر فى القوة فنسلم انه امر بالقوة ويجوز استمرار ذلك
الى غير النهاية ولا يلزمنا خلف ولا محال اذ سلمنا ان امورا بالقوة لا نهاية لها واما
ان هذا الذى نسلم انه هل هو حق فى نفسه ام لا فانا نقول انه حق فان للحد حدا بالقوة
اذا خرج الى الفعل كان انه قول دال على ماهية الحد ولهذا ايضا بذلك الشرط حد
وهو انه قول دال على ماهية حد الحد وكذلك هلم جرا وكما ان الانسان يدل على
الحى الناطق المائت وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول فان سميناه من
حيث انه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ب حتى كان ب اسما لشئ هو اسم
الحى الناطق المائت كان لنا ان نفعل ذلك ولا يكون مدلولا ذلك الاسم وهو ب
هو مدلول الانسان فان مدلول الانسان هو المعنى نفسه ومدلول ذلك الاسم
وهو ب هو لفظ الانسان من حيث يدل على الانسان ثم كان لنا ايضا ان نسمى ب
من حيث هو يدل على لفظ الانسان باسم لا يكون معناه لفظ الانسان كما لم يكن
معنى ب معنى الانسان باسم معنى الانسان فسميناه ح يدل على ما هو اسم اسم الانسان

فكان لنا ان نفعل ذلك الى غير النهاية ولكنا نفعل ذلك لانه لا فائدة فيه ولان القانون
فيه ظاهر ولانه ليس الاصنعة يرد ويتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متنا ول
عن قريب فهذا احد الحدود ورسمه انه قول يقوم مقام اسم فى الدلالة على الجوهر
واما قول تقوم مقام قول فذلك انما يكون اذا كان احد القولين يحصل من
الفاظ لفظ فيوجد حده فيكون ما يجتمع ما حد حدا للفظ المجهول فى القول قولا
آخر يدل على مدلول الاول واما الجنس مما علمت واما الخاصة فهو محمول ينعكس
على الموضوع من غير دلالة على مهية واما العرض فانه الذى يجوز ان يكون لطبيعة
الموضوع وان لا يكون اى الذى يتقوم دون طبيعة الشى ثم يمكن ان يعرض وان
كان لكل يلزمه وان لا يعرض بل يفارق اذ هو كلى ليس هو احد الثلثه الباقيه على ما
علمت والذى قيل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا ما فانه قد يوجد فى
موضوع اخر ويفارقه فان القطعيه وان لم يكن يفارق الانفسا فقد يفارق ما
هو فى طبيعة الانف فلا يوجد فهو قول لا ينجى عن النقض اذ ينقض ما يقولون باعراض
شانها ان يلزم ما يعرض له مثل فان مساواة الزوايا القائمتين فانه عارض بالقياس
الى ايجاد الزوايا والى قايم الزاويتين متساوى الثانى وغير ذلك اذ هو كلى ليس بجنس
ولا حد ولا خاصة وان كان خاصة لجنسها وهو المثلث ومع ذلك فانه لا يفارق و
كذلك لا يجب ان يلتفت الى ما يقال من ان العرض اما لا يحفظ موضوعه بالكيف بل
يشتد ويضعف واما ان لا يحفظ العدد بل يختلف فى موضوعات لا يستوعبها فليس
كل عرض كذلك ويقول يشبه ان يكون قسمه التعليم الاول المحمول هو الى ثلثه جنس
وخاصة وعرض كانها يعود فقسم الخاصة الى حد والى ما يقال له خاصة فيكون
الخاصة فى التعليم الاول يدل مرة على معنى اعم ومرة على معنى اخص اما المعنى الاعم
فكل محمول مساو واما الاخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما وقد علمت ان
مثل هذا كثير ثم الاخص يدل على معنيين احدهما الرسم والاخر الخاصة المعروفة
فى كتاب ايساغوجى فان حد الخاصة ههنا التى هى بالحقيقة يقع على الرسم وعلى
الخاصة المعروفة فان كل واحد منهما محمول منعكس لكن احدهما قول والاخر مفرد
ولما ثلث القسمة فى التعليم الاول اعنى بالخاصة ما يعم الحد والرسم والخاصة التى
هى احدى الالفاظ المفردة ثم لما ربعت القسمة عنى بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة
المفردة ولم يستعمل ههنا بالخاصة المفردة اذ لا فائدة ههنا فى النظر فى المفردات المطلقة

فينعكس خ

التى لا تركيب فيها توجد من حيث هى كذلك فان ذلك فى المبادى وحيث يجب ان يتكلم
فى البسايط واما ههنا فالعرض ان يتكلم فى المحمولات ولا يختلف احوالها بحسب هذا
من جهة البساطة والتركيب فقد صارت لفظة الخاصة يدل تارة على معنى عام وهو
الذى يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة فى ايساغوجى وعلى معنى اخص منه وهى التى
يعم الرسم والخاصة المشهورة وعلى معنى اخص من الجميع وهى التى يذكر فى كتاب ايساغوجى
وقد يركب ههنا **فصل فى كيفية الانتفاع بالموضع المعدة نحو هذه الامور وكيفية اقتناصها** فهذه هى
الامور التى تجعل محمولات المسائل واليها يتوجه الاثبات والابطال فيها اما اثباته
اسهل ومنها ما اثباته اعسر وجميع ما اثباته اسهل فان ابطاله اعسر وجميع ما اثباته
اعسر فان ابطاله اسهل وكل ما يحتاج فى اثباته الى اثبات شرائط فيكفى فى ابطاله
الى ابطال شرط والحد فى الجدل يحتاج فى اثباته انه محمول ويثبت انه مقوم ذاتى ويثبت انه
مساو ويثبت انه هو الاسم فى المعنى اى ان المدلول به هو المدلول بالاسم واما فى البرهان
فلا يحتاج ان يثبت انه موجود بل لا يمكن وقد علمت هذا وذلك لان الحدود فى الجدل
قد يكون لا بالحقيقة بل بحسب المشهور وربما لم يكن باطن حد ان يحد بل ربما لم يكن جملة
نحو ولكن يحتاج فى البرهان الى ايضاح شرط زايد وهو انه يكون مع المساواة فى العموم
مساويا فى المعنى حتى يكون حدا تاما وقد علمت كيفية هذا ويمكن ان لا يكون هذا غير
محتاج اليه فى الجدل واما الجنس فيحتاج ان يثبت فى الجدل انه موجود وانه غير مقوم و
انه غير منعكس لكن فى عادة الناس ان يقول ان الحد يحتاج فيه الى كل ما ذكر وان الجنس
يحتاج فيه الى الوجود والتقويم وان الخاصة يحتاج فيها الى الوجود والمساواة وان
العرض يحتاج فيه الى الوجود فقط واما الطريق الذى اشرت اليه او يجعل الحد اصعب
اثباتا فى الاخر وذلك من جهة كثرة عدد ما يحتاج ان يراعى فيه ويجعل عدد ما يعتبر فى
العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض واما الطريق المشهور فوجب ان
يكون العرض سهل اثباته حدا وصعب ابطاله حدا والحد صعب اثباته حدا وسهل ابطاله
حدا ويكون المواضع التى يعد نحو اثبات العرض هى المواضع التى يعد نحو الاثبات المطلق
الا انه ليس يعنى هذا المذهب ولا المعلم الاول يصرح به بل يقولان فى جميع المباحث و
المواضع التى يعتبر الحد بما ينتفع به فى الحد فان ما يحتاج ان يقال فى العرض من طريق
الاثبات قد يحتاج اليه فى اثبات معنى الحد والمحدود والى ان يبين انه حد وان ما يحتاج
ان يقال فى الخاصة من طريق ما هو مساو به فيحتاج ان يقال فى الحد وما يحتاج يثبت به

فى الفوائد م

حد الحد

الجنس من طريق ما هو جوهري يحتاج الى مثله فى الحد وايضا فان اثبات الجنس نفسه
يحتاج فى اثباته فان ابطل واحدة من هذه يبطل به الحد فيكون الحد مشاكلا لهذه
ومشاركا فى ضرب من الضروب فجرت لفظ جميع وكل على السبيل التى دللت عليه فظن
انه جميع على سبيل عموم العدد وبسى ان فى كل باب يجب خاص حتى فى العرض كان العرض
ليس يحتاج الى خاص يجب ذلك البحث مقابل البحث كما يجب بعد الوجود من حال الخبر
وكان الشئ اذا كان موجودا كفى ذلك فى كونه عرضا وبالحقيقة فان الذى اجرى عليه
الامر فى باب العرض يوهم ان كل ما صح وجوده لشئ فهو عرض ولكن نسبه ان يكون انما
اقتصر فيه على مواضع الاثبات فان العرض انما يجب ان يبحث عن معانيه الاثبات الوجود
للشئ واما انه غير مقوم فهو اثبات معنى سلبى فلذلك لم يبلغ من قدر المحتاج الى
اثباته للعرض دون اثباته للحد والجنس الى افراد باب بل جميع النظر فى الاثبات المطلق
والنظر فى اثبات العرض فى باب واحد لكنه لزم من جهة النظر فى الهوهو وايراد مواضع
الاثبات والابطال فى باب الهوهو والنظر فى ان كذا وكذا واحد او ليس بواحد و
واهتم بالنظر فى باب الاول والاخرى لان العرض كما علمت قد يقبل الاشد والاضعف
ويكون بعض الاشياء التى من شانها ان تشترك اولى بعرض فى بعض ولا كذلك فيما
هو جنس واحد او خاصة ولان عمدة كل ما بعده صناعة الجدل من حيث هى صناعة
الجدل لطريق الاولى والاخرى وقد يشكل فى كثير من الامور وان لم يكن عرضه على هى
موجودة لشئ اوليست فسعان بطريقه الاولى والاخرى فيجعل البحث عن ذلك
جاريا مجرى العرض فان الدال من حيث علمت ذاتيته لا يشك فى وجوده لما هو موجود
له بل كل ما قنع فيه منه بالوجود لم يسل بان يجرى مجرى ما يعرض وعلى ان الاعتبار الا
خلقته للشئ انما هو بحسب نسبته الى شئ وكل نسبة عارضة يعرض من هذه الاشياء
ان يذاب البحث عن انه هل كذا اثر او اولى بشئ ورسم الناس ثبات الاثر فى ادى
مواضع فى الهوهو ومواضع فى الاثر وخصوصا اذا كان النظر فى الاولى والاخرى ولا
اشبه نظر بما يرادهم الاقناع ومع هذا كله فان الخاصة اضيفت الى الحد وجعل الجنس
والفصل فى باب واحد لاشتراكهما فى الذاتيه والتقويم فانجلت المباحث عن المواضع
الى مواضع الاثبات المطلق ومواضع العرض ومواضع الاثر ومواضع الفصل ومواضع
الخاصة ومواضع الحد ومواضع الهوهو فاذا اعطيت هذه المواضع فقد اعطيت المواضع
كلها ثم يحتاج ان يعطى القانون فى استعمالها عند المحاورات الجدلية ولكن بالحرى

ان يكون

ان يكون لنا معنى الهوهو محصلا فنقول ان الهوهو يقال على طريق الاختصار والرسم على
معان ثلثه فيقال هو هو لما يشارك شيئا فى معنى عام جنسى كما يقال ان الانسان
هو هو الفرس المفرس فى انه حى ويقال فى معنى عام نوعى كما يقال ان زيدا هو عمرو بالانسانية
ويقال على معنى خاص شخصى كما يقال ان زيدا هو هذا الابيض وكل ما يقال فيه هو هو
ففيه اثنينية ما او لا يوجد ثم يرد الى وحدانية فان الاثنينية فى هو هو بالمعنى الجنسى
وهو هو فى المعنى النوعى فمفهوم والوحدة ايضا مفهوم واما فى المعنى الشخصى فقد يكون
الاثنينية بالعرض والوحدة بالموضوع كقولنا الساهو هو الكاتب وقد يكون الاثنينية
بالموضوع والعرض والوحدة بالجمع الذى يتناول الاشارة حمله مثل قولنا زيد هو هو
هذا الكاتب وربما كانت الكثرة بحسب اسمين والوحدة بحسب المعنى وهو اولى ما يقال
له هو هو او لا غيريه فى المعنى فيه كما يقال الانسان هو هو البشر وربما اشكل فى الشئ الواحد
امر هو هو فظن انه بالشخص وانما هو بالنوع والسبب فيه ان الكثرة بالنوع قد يكون
ظاهرة بالفعل وقد يكون خفية بالقوة فحيث ان يكون خفية يوجد على انها ليست واحدة
مثال ذلك ان المياه المتفرقة فى اوعية شتى لا يشكل من امرها انها ليست واحدة بالعدد
وان وجدتها بالنوع لكن المياه المتصلة السيالة الخارجة من عين واحدة حران فمن
حسابها يعرف بالمواضع المختلفة التى غير علتها وتجاذبها تعقل من امرها التفرق ومن حيث
اتصال بعضها وتشابهها فى ان الجزئية الذين هما تشابه فيهما بعد النوع لظن انها
واحدة وليست اجزاء الماء الجارى بهذه الصفة واحدة كما يكون الماء الواحد
موجودا فى حيز من الارض دون حيز واقعا فى مواراة شئ واحد وغير واقع بل هذه كثيرة
بالعدد واحدة فى النوع فهو هو هنا ليست بالعدد بل بالنوع وليست اعنى انه اذا كان حمله
السائل لا يعرض لاجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون تحت كثيرا بالعدد بل ان يكون على ما
قلت فان الماء المتصل الذى لا خلاف فى اجزائه يكون واحدا بالفعل سواء كان قليلا او
كثيرا وسواء كان متحركا او ساكنا ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت فقسم دائما
الى متحرك ينقسم دائما الى متحرك سيكون ههنا كثرة اجسام بالفعل لا نهاية لها هذا محال
ولكن يجب ان يكون توحيد الاجزاء على الصفة المذكورة فاحق ما يقال انه هو هو من جملة ما
عددناه هو ما يكون العدد ومن الذى بالعدد ما يكون الاثنينية التى فيه بالاسم
ويكون الوحدة فى تمام المعنى وهى التى يكون هى هى بالحد ثم يكون هو هو بالخاصة كقولنا
ان الانسان والضاحك وقابل العلم فيه وان النار المتصعدة الى فوق ثم ما بالعرض و

لكن لقايل ان يقول ان الانسان والحيوان الناطق واحد النوع والانسان والضحاك ايضا
وساير ما مثلتم فنقول ليس كذلك بل الواحد بالنوع شخصان تحت انواع وليس كذلك
حال الانسان والحيوان الناطق والضحاك بل الذات التى للانسان هى التى للحد و بالحيوان
الناطق وللموضوع الذى هو الانسان هو بعينه الذى يقال له الضحاك فيصير الانسان
من حيث هو يعتبر هذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد وانما يصير كلية بالقياس الى
الكثرة التى تتحد واما ان الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو فيدل عليه انا اذا
التمسنا من خادم لنا ان يدعوا النتاصد بقا حاضر بمحفل قلنا ادع الينا ذلك الجالس
الوسم قد يدخل فى باب هو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة على احد
وجوه المناسبات التى يذكرها بعد فاذا انعكس فهو اما دال على المهية فهو حد او
غير دال عليها فهو خاصة وان لم ينعكس فهو اما مقول من طريق ما هو فهو جنس
او فصل او غير مقول فهو عرض فكل محمول بطلت اثباته فهو احد الاربعة وقد
بطلت لا اثباته بل انه هل هو حد او هل هو جنس وما اشبه ذلك ولا يختلف الاربعة
من حيث الطلب الاول وانما يختلف من حيث الطلب الثانى وانت تعلم ان كل طلب
فيرجع الى شئ من هذا بالاستقراء فان قولنا هل النفس جوهر طلب للجنس وقولنا
هل الانسان قابل للعلم والنار متصعدة بالطبع الى فوق طلب للخاصة وقولنا
هل النفس عدد متحركة لذاته طلب للحد وقولنا هل العالم محدث طلب للعرض
اللازم ويجب ان يمتحن هذه الامور المذكورة فى المقولات المعلومة فان فى كل واحد
منها شيئا هو جنس وشيئا هو فصل فان الفصول الجوهرية قد علمت انها جواهر و
كيف هى جواهر وفصول الكيف بمثل ذلك قد يكون كيفا وعلى نحو ما علمت وربما
كانت الكيفية فصلا ولكن بلعوله اجرى غير الجوهر وبالجملة فقد يجرى فى كل
واحد منها فصلا اما ان يكون لشئ داخل فى بابه او لشئ اخر وكذلك قد
يكون فى كل واحد منها ما هو خاصة فاما فى الجواهر فانه قد يخص الانسان
الضاحك كما يختص الضاحك الانسان فان الانسان ليس جنسا للضاحك ولا فصلا
ولا نوعا يكون الضاحك شخصه ولا عرضا بل هو خاصة له يدخل فى حده لا كما يدخل
الجزء بل كما يدخل الشئ الخارج وعلى ما علمت وتحققه سالفا واما وجود الخاصة
من المقولات الاخرى فكما تعرفه ولا يحتاج ان نشد اسعر بذكره والعرض قد يكون فى
كل واحد منها وذلك ظاهر فى جميعها واما الجوهر فقد يحمل على شئ من الاشياء

حملا

حملا على سبيل انه عارض له كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك فيكون نسبته الى المتحرك
ليس نسبة شئ غير العرض اعنى العرض الذى هو احد الخمسة الذى هو العرضى دون العرض الاخر
وايضا فان المحمول فى المسائل يكون اما جوهرا وما يدخل فى الجوهر مما ليس بجوهر كما علمت واما احد التسعة
و الاخرى اما بالقياس الى الجوهر واما بالقياس الى حد الشئ فان العرض له حد يدل على مهيته
له ايضا مع ذلك لواحق غير داخلة فى الحد وهى اعراض ما وذلك لان العرض قد يعرض العرض عروض
العرضى الذى هو احد الخمسة فيكون بسيطة عرض بمعنى العرض الذى بازاء الجوهر ويكون
مركبة مساواة لذلك العرض وربما لم يكن الا عرضا اعنى بحيث ما يلزمه وعلى ما علمت فهذه الاربعة
بطلت فى هذه العشرة وكل واحد من هذه العشرة انما يكون الجنس منه جنسا لما فى مقوليته واما
العارض منه فقد يكون عارضا لما ليس فى مقوليته حتى ان الجوهر يكون عارضا للغير كالانسان
للمتحرك وقد يكون عارضا لما فى مقوليته كالكم المنفصل بعرض للمتصل وبالعكس فان كل مقول
اذا وجدت فى غيرها كان على سبيل العارض لها وانما يقوم تقويم الجنس ما هو موجود
فيها واذا سئل عن هذه العشرة او عن غير شئ منها هل هى فيكون الموضع النافع فيه موضع
الاثبات المطلق واذا سئل عنها هل هى جنس او فصل او خاصة او عرض فيكون الموضع
النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب ويقول ان اعتبار هذه الاحوال انما هو بحسب
المطالب اى الدعاوى فى القضايا الجدلية وذلك لان هذه المحمولات انما جددت لبعد
نحوها المواضع والمواضع انما تعد نحو الاثبات والابطال والاثبات والابطال انما يتوجه
نحو الدعاوى فان المقدمات من حيث هى مقدمات جدلية وليست دعاوى مضروبة لا ينفع
النظر من حيث محمولاتها احد هذه المحمولات واما البرهانية فمعرفة نسبة المحمولات الى الموضوعات
النحو من النسبة التى لها نافع جدا فان ذلك يحقق احوالا من احوال الصدق والكذب بل حال المناسبة
مع المطلوب واما المقدمات الجدلية فالمعتبر فيها التسليم للمشترك او الخاص على اى نسبة كانت الحدود
فان ذلك لا يتغير له حكم بان يكون المحمول شيئا غيره واما المحمولات الدعاوى فان اعتبارها من حيث
هى احد المذكورة نافع فى باب اثباتها والموضع المثبت والمبطل لها **فصل فى تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية** لكنه يلزمنا ان نعرف كيف تبسيط المواضع وقبل ذلك فيلزمنا ان نحد
المقدمة التى هى جزء قياس جدلى والمطلب الجدلى الذى هو احد طرفى النقيض فيما يسوق اليه
القياس الجدلى وهو للمجيب ما ينصره ويحفظه وللسائل المقابل له هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع
من التعليم الاول لا كما ظن من انه يعنى بهما شيئا واحدا هو بالفعل او بالقوة جزء للقياس اما
وهو ما هو اما بالفعل فاذا استعملت مقدمة واما بالقوة فاذا اخرجت على جهة السؤال

كى يتسلم فان هذا غير موافق للعرض والمقدمة يوجد فى التعليم الاول حين يجد على انها مسئلة
اذ لا فرق يعتد به بحسب العرض الذى فى هذا الموضع بين ان يقال مقدمة او يقال مسئلة
كما علمت فنقول انه ليس يمكن ان يكون مقدمة جدلية الا مشهورة مطلقة او مسلمة
فان العاقل لا يعمل قياسا من مقدمة مجهولة فى شهرتها او مضادة للمشهور وعن غير مسلمة
عند المخاطب وبالجملة لا هول به احد فان سعيه يكون باطلا لان يوضع فيه شئ لا يكون عنه
لزوم لازم لان الخصم يقول انما يلزمنى هذا ان وضعت وسلمت واما ان لم اسلم فلا يمكنك
ان يلزمنى شيئا فاذا المقدمة الجدلية هى الذائعة والمسلمة وبالجملة ما تراه احد ولما المطلب
الجدلى فليس ايضا يصلح ان يكون كل شئ فليس كل مطلب جدليا فان الامر الذى لا يشك فيه
احد من الناس ولا يختلفون فيه وهو غنى عن الاثبات ومن يحاول الى المغالطين فى الجدلى
ولما المشهورة الغير المطلقة وهى التى فيها خلاف ما او موضع شك او لا اتفاق على قولها فللجدلى
ان يطلب عنها وان يعمل على طرفى النقيض فيها والمقدمة الجدلية المطلقة هى المسلم المطلق الذى
ليس بحسب انسان ما بل هو مسلم من الجمهور او العلماء او اهل النباهة بعد ان لا يكون للمسلم
عن احد الثلثه بدعة منافية للمشهور بعد ذلك فيما بينه عليه ويكتسب له الحمل الحمد الحاقه
بمشهورات اخرى الحاقا مشهورا على سبيل التالى للمقدم بان يكون له مع المشهورات
مناسبة اذا دل عليها كان وجوب عن حمده عن ذلك مقبولا لظهور مناسبته للمشهور
على الجهة التى ينتقل الذهن عن المشهور اليه بسرعة انتقالا اوليا للمشهور وان لم يكن الانتقال
واجبا بحسب الحق وهذه هى التى تسمى بالقريبة ولما كان الانتقال انتقالا عن قياس الى نتيجة
بل كان على سبيل نسبة وجوب حمد شئ واستحقاقه للقبول فى نفسه لا انه لزم عنه لزوم
المجهولات التى يصدق بالقياس وبالجملة فان ذلك التقرير تنبيه لا على صدق تلك المقدمة اللازمة
بل على انها مستحقة لاعتراف الحامد بها كانها كان يجب ان يفطر لها اهل هذا التنبيه بالقريبة
وان يقال بوجوبها من نفسها واما النتيجة فانها بعد اللزوم يكون متحققا فيها انها مجهولة فى
نفسها وانما عرفها القياس فهى الآن معروفة وفيما نحن فيه لا يكون كذلك بل يكون الانتقال له
يقتضى فيها بانها من حقها ان لا يجهل ابدا ولا يشكر وايضا المقدمة الشنيعة المضادة للمشهور
وللمقابلة التى ليست بمشهورة ايضا يكون جدلية من وجه واذا قدمت على سبيل التناقض بان
ينتج على نقيض المط بالقياس ثم يجعل مقدمة فى ابانة انه ما الى ذلك الشنيع فهو شنيع وهذا
بطريق قياس الخلف ومن قبيل ما نحو جميع المقدمات والآراء الذائعة فى الصناعات فان
من الاراء الموجودة فى الصناعات ما تذيع وتشتهر فاما مثال الاولى يحمد بالنقل فمثل انه

اذا كان

اذا كان مشهورا محمودا ان العلم بالمتضادات واحد فذكر هذا واسع فقبيل وكذلك الجنس
بالمتضادات والحصار هذا محمودا ورأى انه واجب الاقرار به وذلك لان مشابهة
العلم للجنس ظاهرة جدا وكذلك ان لم يكن مشابهة بل مقابلة لا يحاسب مقابلة الحكم ومقابلة
الحكم مثل انه اذا كان مشهورا ان الاحسان الى الاصدقاء واجب فان الاساءة اليهم واجب
وهذا ان اخذنا نقيض مقابل الاحسان فاقمنا مقامه او قولنا ان كان محمودا ان الاحسان
الى الاصدقاء عدل فمحمود اساءة الى الاعداء عدل وهذا هو ان اخذنا شيئا والمناسبة
وبين شئ وحكمنا بحكم فجعلنا معا مقابل الشئ الاول المقابل الشئ التالى بذلك الحكم
وسيظهر لك بعد ان هذا امر واجب فى نفس الامر او ليس بواجب الا انه وامثاله محمود فهذه
هى المقدمة الجدلية المطلقة ويشترك فى استعمالها السائل والمجيب فان المجيب يستعمل المشهورات
ولا يثبت على ما علمت الى ما يسلمه او لا يسلمه السائل وايضا فان السائل اذا استعمل المشهورات
لم يحتج الى التسليم فى اكثر الامر فان حال المشهورات فى الجدل حال الاوليات فى البرهان فكما ان
الاوليات مستعملها المبرهن من غير حاجة الى مطلب قياس على صدقها كذلك المشهورات
يستعمل الجدلى فى الجدل من غير ان ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق الى التسليم
المحدود بمسلم عنها بمسلم كانها مشكوك فيها فكانها متعرضة لان يقع فيها شك وربما
صار السائل لذلك فانه يحرك الحث ان يسأله لان لا نسلم المشهور الذى يقع السائل فاذا احده
احدا واقتضاه اقتضابا فكانه امر هين كان اقرب الى التسليم ويكون كانه قد يسلمه بالقوة وان
لم يكن يسلمه بالفعل مما كان من ذلك مشهورا مطلقا فيحاول المجيب ان لا يسلمه لم يلتفت اليه
بل ربما سخر بالمحسود وربما احل محل الرحمة وربما نسب الى الاستحقاق العقوبة على ما سيمثل
ذلك بذلك عن قريب وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم فان استعماله معهم على سبيل
الاقتضاب انفع من استعماله معهم على سبيل المسئلة وما بعد هذا فى التعليم الاول فانه يفهم
على وجهين احدهما كانه يقول واما الذى هو الاولى بانه يكون مسئلة جدلية اى ان
يكون مقدمة توجد على سبيل المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به فى اثبات
مطلوب من باب ما يؤثر او يجتنب او مطلوب اعتقادى من باب ما ترى حقا ويقصد فيه المعرفة
فيكون اما ان يبلغ بتسليمه نفسه الغرض فى ذلك او بان يجعل مقدمة يعين فى انتاج ما يوجد
مقدمة بذاته او يكون معينا على ذلك بان يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق ويكون
اما عن المشهورات لا المطلقة جدا فان ذلك لا سبيل عنه بل المشبهة والمقابلة او التى عند
قوم ما ولا يكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور

ليتسلم

او يجرى فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف كاختلاف بين الجمهور والفلاسفة
لا يرون ذلك او يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف او يكون فيه للجمهور فيما
بينهم اختلاف فيه بالجملة ما يكون لاحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف والوجه
الثانى وهو اظهرهما فكانه يكون تحكم القول فى المقدمة الجدلية واحدها من حيث
هى جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومجيب تاعليهما ثم اسعه بالمط الجدلى فكانه قال واما
المط الجدلى فهو حكم عملى او حكم اعتقادى اى ما شئ انما يقاس عليه لنفسه او يقاس عليه
ليعين فى شئ آخر وهو لا محالة مما لا يكون بين الشهرة بل يكون من حقه ان يتشكك فيه
لانه لا راى للجمهور فيه مثل ان الاشكال القياسية ثلثه او لا راى للفلاسفة فيه مثل
انه هل الكواكب زوج او فرد لانما يقيس الجدلى على ضرب منها بالمشهور اعنى ان الاولى بها
ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة راى مخالف لما عليه العامة او فيه اختلاف بين
فريقين من كل فرقة وبالجملة ما يقع فيه شك وهو موضع شك اما ليقاوم الحجج فيه ويكافئها
واما العقد ان الحجج فى الطرفين جميعا او بعدها عن الامر المشهور مثل حال العالم اهو ازلى
ام ليس والاخرى ان يكون ما يبعد جحده ليس بمطلب جدلى وهو ما لا يكون عليه قياس
من المشهورات ويكون القياس عليه من الاوليات بعيدا مثل انه هل زاوية نصف الدائرة
قايمة واعلم انه كثيرا من اراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها راى ولا للمشهور اليها سبيل
لكن البرهان اليها سبيل وبازاء ذلك كثير من الاراء لا سبيل للناس من الاوايل اليها
وقد تكلف عليها قياس من المشهور مثل انه هل الكوكب زوج او فرد وهل زحل نحس
او سعد وكل راى من ذلك فهو بالقياس الى اخره وضع اى اذ دعوى وليس ما يسميه
فى كتاب البرهان وضعا اعنى الدعوى الذى لا يكون مويد الحجة بصحته فكانما سمى
ذلك ايضا وضعا للمناسبة ما بينه وبين الموضع المذكور ههنا فان من الدعاوى
ما هو دعوى فقط ومن الاوضاع ما هو وضع فقط وما كان كذلك فيحسن ان يخص باسم
الوضع فان العادة جرت بان يختص ما له معنى من المعانى المسماه وليس له غير نفس
ذلك باسم ذلك المعنى على سبيل اسد اصلاح كما علمت من تسميه الممكن الخاص بما سمى به
منقولا اسمه من الممكن العام اذ كان لا وجود له الى الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى
العامى من غير زيادة عليه مما كان من الاوضاع دعوى فقط لا هو حق ولا مشهور و
لا يويد بالمشهور على سبيل قياس او استقراء ويكون قائله يقول بلسانه دون قلبه
وبالحرى ان يختص باسم الوضع او هو دعوى فقط والموضع بهذا المعنى هو راى مبتدع

وليس

وليس كل راى مبتدع فان ما يبتدعه لا اساهه له ولا نصيره لشئ قوى لا يستحق ان يجعل له
ذكر ويجعل فى المسائل والمطالب ما هو مبتدع فمن يذكر ويعد فى اهل البصيرة و
المعرفة مثل قول من قال انه لا تناقض ولا خلاف النسبة وقول من قال انه لا اثبات النسبة
وقول من قال ان حركة وبعد النسبة وقول من قال ان كل شئ واحد وانه ليس كل شئ اما ساكنا واما
فان الموسيقار اذا صار كاتبا فليس هو جاريا اذ قد كان موجودا قبل ان يكتب فلو حدث لحدث
كاتبا ليس له وجود ما قبله وهو ازلى ولا اقد كان دائما فقد يكون شئ لا يكون ولا فاسدا فهو
وضع سخيف والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه فاذا وقع فيه للاوايل خلاف ويصير بحجة
فهذا وجه يستعمل عليه لفظ الوضع ويعنى به المعنى الذى اشرنا اليه ولكن ليس كل مط
وضعا بهذا المعنى فانه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لاحد خلاف فضلا عن ان يكون
فيه خلاف باولوى الحكماء وهى العامة ايضا واذا كان فيه خلاف فهو دعوى اذ ليس يقال
انه دعوى واذ هو دعوى يسمى فى هذا الموضع وضعا فهو وضع لكنه وضع صرف على ان
امثال هذه الاوضاع ليست اوضاعا ومطالب جدلية على القصد الاول بل على القصد الثانى
وعلى سبيل ما يلزم الجدلى يناقضه القايل بحسب القايل لا بحسب القول نفسه كما يلزم الفيلسوف
الاول مناقضة من ادعى انه بين طرفى النقيض واسطة وذلك بحسب القايل لا بحسب القول
وذلك لان هذا ليس عليه قياس فى نفس الامر يصححه اذ لا واسطة فى نفس الامر اعرف منه
لكنه قد يكون عليه قياس بحسب المخاطب فانه اذا كان شئ ذلك الشئ اعرف منه عنده
وهو يسلمه وذلك الشئ ينتج نقيض وضعه لزم من ذلك ان يعترف به ان كان القايل ممن
يركن الى الخطاب واما من لا يصغى الى الخطاب والى النظر فلا دواء له بالخطاب وكذلك
حال الوضع المذكور فانه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ولا مما من حقه ان يقال قايله الا بالكلام
بل بالعقوبة لمن يشكر حسن عبادة الله وبر الوالدين او بالرحمة لمن يقول ان الصحة غير موثرة او
بالسخرية لمن يقول ان الشمس مسدلة فى كل يوم او متحركة بالتجسيس اعنى تكليف التحسس لمن
يقول الشمس غير مغربة والنار غير محرقة فان مثل ذلك ليس مطلقا جدليا بالحقيقة فلا مشهور
او صح منه توضيحه وكذلك ما كان القياس الذى ينتجه قريبا منه مثل قولنا الربع نصف
النصف وكذلك ما كان القياس عليه من الاوايل بعيدا جدا او ليس له النسبة قياس من
المشهورات فقد قيل فى المطلب الاولى وقد قلنا قبله ما فى المقدمة الجدلية ويقول ليس
يجوز ان يسئل الجدلى عن الماهية وعن اللمية فان هذا سوال بل له ان يسال عن الماهية بوجهين
اما ماهية دلالة لفظ يستعمل الجدل فى خلال ما يتكلم به او ان يغلب اليه بة الى الهلية فيقول

هل تقول ان ناسه كذا كذا حتى يناقضه ويقابله فاما ان يبتدى ويطلب تا سه لشى كالمكان
او الزمان او غير ذلك ليس على ان يقيس عليه فناسبها يودى الى ابطال ما يقوله فهو يعلم فان اراد
ذلك فطريقه ان يقول له هل يقول ان ناسه كذا كذا حتى يخرجه بقول واحد فيقصده او يقصد به
ولذلك له ان يسئله عن المية وجهين احدهما ان يقول له لم قلت ما قلت من غير ان يوا حده
بلمية الامر فى نفسه والاخر ان يقول له مثلا هل السبب فى كون كذا كذا ام لا وقد بان من
عرض ما تكلمنا فيه ان العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلى وذلك اذا كان
للمشهور قد يقاس منه عليه او على نقيضه ومطالب لا يستعمل الجدلى الكلام عليها او
ان الجدل قد يكون له مطالب مشتركة ومطالب خاصه وهى التى قد يسلك اليها
من المشهور لكن الطريق اليها من الاولى الحق متعذر **فصل فى الالات التى يتم بها ملكة الجدل وطلب المواضع وهى** واذ قد تكلمنا فى البسط الامور الجدلية وهى المحمولات ثم التى تليها
وهى ما منها الكلام الجدلى اعنى المقدمات وما فيه الكلام اعنى المطالب فيجب ان ننظر
فى نفس الكلام الجدلى وهو الذى اليه غاية التركيب وهو الحجة فنقول وكل حجة اما
قياس واما استقراء وقد عبّر فيهما والقياس اقرب الى العقل واشد الزاما فانه اذا سلم
للمقدمات فى القياس لزمه النتيجة لا محالة والاستقراء اقرب الى الحس واشد اقناعا و
لو وقع عند الجمهور لمثلهم الى الامثلة الا اما اضعف الزاما لانه اذا سلمت مقدمات الاستقراء
امكن ان لا يلزم المط او قد يمكن ان يوجد جزئى مخالف وبالاستقراء او القياس بهما اصلا
حجاج الجدلى ويتم ذلك بالمواضع ويكتسب الملكة الجدلية بادوات اربع احدها ان يكون
الجدلى قد اكتسب المشهورات وجمعها وحفظ ما تراه الجمهور واكثرهم وما هو مضاد
ايضا لما يرويه مضاده النقيض اى يكون مناقضا لما يرونه فانه ينتفع به بالذات فى قياس
الخلف وبالعرض بان ينتقل من الشئ الى مقابله فيجوزه الى حمله الذائع المحمود ويجوز ان
ينتقل نقيضا لشهره من احكام فى الاضداد الى احكام فى الاضداد على ما علمت ويجب
ان نعلم ان من الذوائع ما هو مشهور جدا ومنها ما هو مقارب وهو يؤيد بمثال ومنها
ما لم يدع ولم يذكر ولم يتقارب الا انه اذا ذكر ولحظ روا ابا لجده الذهن المشهورى
فى اول وهلة جدارا سجحا او دون ذلك وان لم يكن سمعه البته لكنه يجد كما تسمع وتقبل
وخصوصا اذا ايد بمثال وكثير من المواضع المذكورة فى الابواب التى ياتى من بعد مما لم
يشتهر ولم يعرف ولكنه كما يقال قولا ويوتى له بمثال يقبله الجمهور والسبب فيه مناسبا
يجرى بينه وبين مقالات لهم ومشهورات عندهم او تواتر شهادات والثقه ايضا ولاكثرها

[Margin notes: اربع م — ٦٢ الفعل — ٦٢ برواه — ٦٢ يعنى ينقل — ٦٢ مثالات]

اسبات وبينه حتى يكون هناك موجب لا يستقر به ولو شعر به لكان قوله على سبيل الحجة لا
على سبيل الحدود بما وضعوها وسلموها لا استقراء ما لا يجوزون له نقصا ومنها انه يجب
ان يكتسب الذوائع التى يكون بالعربيه على ما اوضحناه وبيناه وذلك على سبيل المقابلة ويجب
مع ذلك ان تعمد الى الاراء الخاصة بصناعة صناعة وما قد اجتمعوا عليه او قاله المقدم
فيه مثل آراء بقراط فى الطب وفيثاغورس فى الموسيقى وغير ذلك فيجمعها جمعا يعلم ان المقدمات
والمسائل تليه اصناف احدها منطقية يراد لغيرها من الامور النظرية والعلمية والثانى
خلقته وهى مما الينا ان نعمله وهو فى المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه اما تعلقا اوليا مثل
قولنا هل افعال الفقه سعادة او ليست واما تعلقا ثانيا وهو ان يكون نفس المسئلة ليس
رايا هو تعليم عمل والثالثة طبيعية وليست اعنى بالطبيعى الجزء الطبيعى الخاص فقط بل اعنى به
جميع ما ينظر فيه فى الامور الموجودة فى الطبايع التى ليست منسوبة الى انها يكون نافعة لنا بوجه
من الوجوه وربما كان فيها ما ينفع فى افعالنا كمعرفتنا ان النفس باقية وانها يجب ان يفارق البدن
مقدسة طاهرة فان هذا ينفع بوجه من الوجوه فى العلم الخلقى ولكن لا بذاته واولا من حيث
ينظر فيه الطبيعى وعلى انه لا حاله الا ثانيا وليس لامثله للاصناف الثلثه فى موضع واحد ونقول
اما مثال المسئلة المنطقيه فقولنا هل المتضادات العالم ازلى او محدث وهل النفس يفسد
او يبقى فيجب اذا تامل المشهورات من بسطها وتخلصها من المسموع واصل المقدمات
الجدلية هى المشهورات فيجب ان يكون معده ويجب ان تجهد حتى يكون المقدمات ماخوذه
عنده بوجهين حكم واحد عام فى المتقابلات حتى يجتهد ان يكون عنده بدل قوله المتضادات
كذا ان المتقابلات كذا والوجه الثانى ان يكون منفصله عنده معربه الى الجزئيات حتى يكون
له تصرف فى كثرة وهذه النسبة انفع للاستعمال وقد يناسا لفا ان احد الجدلى المقدمة
فى الجدل وهى اقرب الى التفصيل انفع له فاذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك الى المتضادات
وما معها واذا كان عنده المتضادات فصل ذلك الى الاضداد الجزئية فقال مثلا العلم
بالحار والبارد واحد والعلم بالرطب واليابس واحد والعلم بالفضلة والرذيلة واحد و
كذلك فى الالة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك وللشكل والمشابه وهو اليسر
قانونا كالموضع اى يجب تولده الفرق بمقدمات يحصل بحو مط معين بل انما يستعمله باسر
ومن بعد ذكره ولا يجب ان يقتصر على ان نعلم ان كذا لفظ مشترك بل ان يكون له قدرة على
ايراد حدود ما يشترك فيه الحدود التى يدل على مباينة بعضها البعض فلا نقول مثلا ان
الحسن لا يقال على السماحة والعدل والعفة وعلى المصح والمصحح بمعنى واحد فقط بل وان

[Margin notes: ٦٢ وتخلصها — احدها ان يصرها مجموعة الى الحكم عام وهذا الحفظ يشتمل ان يجتمع لنفسه من احكام المتضايفات بجمع والمتضادات صح]

بين كيفية ذلك بان يبين القول والحد فبين مثلا ان الشجاعة والعدل خير على انها كيفيه
الخير نفسه ولما المصح والمصحح فخير على انه فاعل لكيفية الخير واما القوانين النافعة
فى معرفة ان الاسم الواقع على اشيا كثيرة يقع عليها وهى ذوات هيات وحقايق مختلفه
او يقع عليها بمعنى واحد فيها ان كان للشئ ضد فينظر هل المتضادات للمسمات المختلفه
بحسب اسمها واحد فى الاسم او المختلفة الاسم هل الاشياء المعدودة مضادة للاشيا متفقة
فى ذلك الاسم هى واحدة فى الاسم او مختلفة فى الاسم فان وجدها مختلفة الاسم فى اول الامر
سهل عليه الوقوف على ان الاسم اسم مشترك وان لم يجدها مختلفة الاسماء بل واحده
الاسم فى جميع ما يقابل المسميات بالاول بعد عليه فانه لا يمنع ان يكون اسم مشترك
وبازائه اسم مشترك كالمضاد له فاما المثال الاول فان الاسم الحار يقع على الصوت و
على السيف ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقل ومن حيث يقع
على السيف مضاد مخصوص باسم الكليل وحداهما مختلفان فيكون الحاد فى الصوت
والسيف باشتراك الاسم وايضا يقال الثقيل للجسم الطبيعى وللصوت لكن المضاد للجسم
الثقل مخصوص باسم الخفيف والمضاد للصوت مخصوص باسم الحاد فالثقل يقع عليهما باشتراك
الاسم وكذلك النظيف فانه يقابله فى الحيوان السمج وفى الساحات الوسخ واما المثال الثانى
فهو ان يكون المضاد واحدى الاسم كما يقال لصوت صاف وبالفارسية روشن ويقال لصوت
كدر ولون كدر وكلاهما بالفارسية تيره فههنا لا ينتفع فيه بذلك القانون فلا يوجد
من جهة التسمية مخلص عن الشبهة بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هى التى يدل فى
امثالها على الاشتراك فان الصافى لو كان له فيهما معنى واحد لكان يدركه حاسة لكن
ليس كذلك بل يدرك احدهما السمع ويدرك الاخر البصر كما ان يدرك الحاد الطعمى هو الذوق
ويدرك الحاد الشكلى اللمس ولمثل ذلك ينفع فى التمييز بينهما لا اعتبار الاسم اذ كان لا يبعد
ان يتفق ان يسمى ضداهما جميعا كاللين وايضا اذا كان للمعنيان المسميان بالاسم يوجد لاحدهما
ضد ولا يوجد للاخر النسبة مثل اللذة فانه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ويقال
لما يجده الذهن عند ادراك الحق لكن لتلك اللذة اذى مقابل محسوس عند العطش واما اللذة
النفس بان القطر لا يشارك الضلع فليس له اذى يقابله فى الناس العاميين وكذلك المحبة
اذا قيلت للناس وجد بازائها بغض لمثل ما تحته واما اذا قيلت لميل الاحجار المغناطيس
حين يحدث الحديد فلا يوجد بازائها بغض للمغناطيس لمثل ما تحته وايضا ينظر فى
حال التضاد كل واحد من المسمين هل لاحدهما واسطة والاخر ليس له واسطة

فانه

فانه لا واسطة بين السواد اذا قيل على الجهل والبياض اذا قيل على العلم و واسطة بين
السواد اذا قيل على لون ما والبياض اذا قيل على الاخر ولذلك ان كان فى كليهما واسطة
لكنهما مختلفان فان بين الاسود المقول فى لغة اليونانيين على الصوت والابيض
المقول عليه واسطة هى المخلخل ومثلها بين اللونين هو الادكن وايضا فواسطة ما بين
الصوتين واحد ولحد الاسم و واسطة ما بين اللونين كبين كبين الاسماء فهذه
قوانين من جهة التضاد فان لم يكن للشئ مقابل بحسب التضاد فانه لا محالة يكون له
مقابل على سبيل التناقض البسيطة الذى عرفته وعرفت الفرق بينه وبين التناقض
القولى فان وجدت اللفظة السلبية مشتركة فكذلك اللفظة الايجابية لقولنا لا
بصر ولا يستعمل البصر فان احدهما ان كان مشتركا فيه فالبصر بانه مشترك فيه
وكذلك ان احدث المقابل من طريق الملكة والعدم فانه ان كان البصير على وجهين بصير
قلب وبصر عين فكذلك العمى وبالعكس ان كان العمى عمايين فالبصر يدل على معنيين
وايضا يجب ان يعتبر التصادين والاشتقاق كذلك فانه ان كانت العدالة والكون على
سبيل العدالة مشتركا فالعدل مشترك وان كان المصح مشتركا فالصحيح مشترك وايضا
يجب ان يرفع الامور المسماه بالاسما الى اجناسها فان اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك
فان الخير اذا قيل للملك وقيل للمبادى وجد الاول يرتقى الى الجوهر والثانى الى
الكيف والثالث الى الكم فيكون اذا اسم الخير يقع عليها بمعان مختلفة اللهم الا ان يعنى
بالخير امر من الامور اللازمة التى تشترك فيه على سبيل الاشتراك فى المقومات
فيكون ح فى الاسماء المشككة الا ان الخير ليس كذلك فان الملك خير على انه جوهر
كامل الوجود ليس فيه بالقوة وليس خير الامر بعينه وللمساوى كذلك ان لم يرفع
الى اجناس عالية مختلفة بل اجناس متوسطة مختلفة مثل الابيض فى الالوان
والابيض فى الاصوات ومثل الحادس الاصوات والحاد من الزوايا ومثل ما
يقال لالة القياس حمار وللحيوان حمار فانها ليست ترفع الى اجناس عالية مختلفة
ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متغايرة ولكن يرفع الى اجناس قريبة تحمل
فان الة القتال لا يحمل فى جنس الحمار العرب الذى هو الحيوان وان كان يدخل
فى جنس له دون اعلى الاجناس وكذلك جنس احد الابيضين والاخر الصوت
وهما داخلان تحت جنس دون اعلى الاجناس واما اذا وقعت فى اجناس
مرتب بعضها تحت بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك فانه قد

المثل ٤
العلم ٣
المصح ٣
القياس وان لم ٦٢

يكون للشيء الواحد دايما جنسان مختلفان بهذه الصفة بل ربما كانت اجناسها مختلفة
ليست عن فصول متقابلة بل متداخلة مثل الحيوان المايت اذا جعلنا الناطق اكثر من
الانسان عموما وقد يعرض من جهة الاجناس والانواع التي بعضها فوق بعض ان يكون
يقع بالاشتراك على شيء واحد من حيث يدل على الاعم والاخص كما قد علمت مرارا وقد
ينفع هذا النفع بعينه النظر في الامور التي يرتفع اليها المفهومات اسم الموضوع بل مفهومات
امور اخرى عند اعتبار المتضاد والمتقابل مثل انه ان كانت المتقابلات يرتفع الى اجناس مختلفة
فاسم الضد مشترك وكذلك من التصاريف ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم ان تعمد الى الاسم
المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ومن الاسم المنظور في اشتراكه كانه اسم واحد
لكنه مركب فيحلل ذلك الى الحدود والرسوم ثم يرفع الخاصات فان بقي الباقي مفهوم
واحد محصل فليس الاسم بمشترك مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف فانك اذا رفعت
الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد لانه لا يبقى اذا رفعت الصوت ورفعت الجسم من
المسموع وبما قد فيه البصر او السماع وربما لم ينفع الرجوع الى الحدود والرسوم في تحصيل
اشتراك الاسم مما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا والسبب فيه
ان يكون في التحديد اشتراك اسم آخر كمن حد الشيء الصحي بانه الذي نسبته الى البدن نسبة
اعتدال فتوهم هذا انه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا بل حدود الا ان لفظه
نسبة اعتدال مشتركة يدل على ما هو علامة اعتدال وعلى ما هو سبب اعتدال ومما
ينفع في اعتبار اشتراك الاسم انه اذا قيل شيء على شيئين فهل يحتمل المعاسه بان
يقال انهما متساويان في معناه وان كان معنا ان الاشد والاضعف فهل يجوز ان
يكون احدهما اشد واضعف من الاخر وان كان احدهما يقبل والاخر لا يقبل
فهذا اول ما يدل على اشتراك الاسم مثاله هل الصوت الحاد مساو في حدته
للشيء الحاد والطعم الحاد او ليس وهل يمكن ان يقال صوت احد من سيف او سيف
احد من طعم مع انه يمكن ان يقال صوت احد من صوت وسيف احد من سيف وقد
قال هو لسان الحق ونور السماع ونور بيان الحق لا يقبل الاشد والاضعف ونور
السماع يقبلهما وايضا اذا دل الاسم على اشياء هي فصول لاجناس مختلفة متباينة
فان الاسم مشترك فان الاجناس التي بهذه الصفة فان فصولها مختلفة الحدود
ومثال هذا ان الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت والصوت يخالف فصولا بانه
حاد ويدل على فصل ما لجنس صناعي وايضا ينظر في فصول ما يدل عليه بالاسم

هل

فيحل

يجهل

لجسم

هل هي مختلفة او هل هي فصول واحدة باعيانها فان وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم
مشتركا فانك تجد فصول اللون الذي يقال على المبصر للبصر وجامعا له وفصول اللون
الذي يقال على احد الاجناس الثلثة التي في الالحان حسيا وزبعيا وسدسيا فلما كانت
الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا ثم اللون لا يكون فصلا البتة لما هو نوع
لا الفصل نوعا له فاذا كان كذلك فان كان احدهما نوعا والاخر فصلا فالاسم مشترك
مثل الابيض في الالوان فانه نوع في الاصوات فانه فصل فاذا هما بالاشتراك الاسم ولكن يجب ان
ينظر هذا البحث هل هو حقيقي او بحسب المشهور فنقول له اما يقال ان فصول الاعراض هي انواعها
فقد علمت فيما سلف انه لا يجب ان يفهم من ذلك ان الفصل المنطقي للعرض هو نفسه
نوعه بل يفهم ان معنى الفصل في كل موضع غير معنى النوع وان الجنس اليه جزء من مفهوم
الفصل وهو جزء دايما من مفهوم النوع لا شك فيه لكن معنى ذلك انه ليس يحتاج النوع
الذي للبسايط الى ان يكون له فصل مجرد بسيط حتى يكون له فصل منطقي مشتق منه بل
الشيء الذي هو النوع فيها انه انما يكون معنى الفصل المنطقي له لذاته يعني ان البياض وما
يجري مجراه من البسايط ليس معرفا للبصر بتفريق يقترن بشيء فيكون منهما شيء ذو تفريق هو
المعرف بل يكون البياض بحيث يكون معرفا للبصر لذاته لا كالناطق اذا كان ناطقا بنطق وان
كان ليس لذاته معرف للبصر هو انه بياض او هو معرف للبصر بمعنى انه شيء معرف للبصر و
هو بياض بمعنى انه لون معرف للبصر هو انه ان كان لا يوجد المعرف للبصر الا لونا فليس انه
شيء مفرق للبصر هو انه لون مفرق للبصر فانه ليس كل ما لا يوجد الشيء الا ويكون هو هو
بحيث ان يكون داخلا في مفهومه ومفهوم الماهية وقد علمت هذا فيما سلف فهذا الحكم
اذا لا يوجب مما الحيوه من ان يكون نوع البسايط هو بعينه فصله في المعنى والمفهوم ولهذا
لا يصح ان يقال اللون البياض كما يصح ان يقال اللون المعرف للبصر فلا يجب ان يقال قد
يكون الفصل نوعا ويحاول بذلك ابطال هذا الموضع واخراجه من الحقيقي وخصوصا
ما قيل مع ذلك لكن النوع لا يكون فصلا البتة وهذا يوجب ان ينعكس فلا يكون فصل
نوعا البتة او يقال ان هذا في انواع الجواهر وفصولها وكيف والامثلة حاولت لغيرها
بل يجب ان نعلم ان الفصل المنطقي لا يكون البتة نوعا للشيء الا على وجه بالفصل منطقي
اخر وهو الذي يكون له مكان جنس وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس
الاعلى الذي فيه الشيء مثاله الحساس ومعناه شيء ذو حس فانه نوع من المدرك الذي
هو شيء ذو ادراك وقد علمت ان مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها واما

بان بعضها رباعي وبعضها خمسي وبعضها سدسي

النوع

ماهو نوع بقوله من المقولات فليس هو البتة فصلا للشئ على انه فصل منطقى بل يكون
فصلا للشئ على انه فصل بسيط والكلام ههنا فى الفصل المنطقى فليس شئ من
الفصول المنطقيه نوعا للشئ من المقولات وما ينعكس ليس شئ من انواع المقولات
فصلا منطقيا للشئ وانما قلنا ان الاعتبار ههنا مصروفا الى الفصل المنطقى لان
المثال الذى ههنا هو الحاد وهو محمول على الصوت من غير اشتقاق فيقال صوت
حاد ولا كذلك الفصل البسيط فانه انما يحمل كما علمت بان يشتق منه واعلم انه و
ان لم يكن للفصول المنطقيه فى الامور البسيطة فصول بسيطة وجودا فانه يقال ذلك
على سبيل التفهيم قولا فيقال لون له تفريق البصر فلا يجب ان يظن انه يعنى به التفريق بالفعل
فان ذلك فصلا ولا يجب ان يفهم منه ان فى طباعه شيئا هو التفريق بقيد بالنسبة حتى يكون
مجموعهما المفرق كالبياض المقترن بالنسبة حتى يكون مجموعهما الابيض ثم يوصف الجسم
بل انما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز ويجب ايضا ان يعلم انه اذا كان احد المعنيين ه
المفهومين من الثانى نوعا والاخر جنسا فان اللفظ مشترك وكذلك اذا كان احدهما
جنسا والاخر فصلا وكذلك اذا كانا فصلى جنسين مختلفين فى العموم لكن امثال هذه
المشتركات قد يدل بها على شئ واحد بالذات او بالعدد من جهتين وقد سمعت
امثلة هذا مرارا واما الاداة التى بعد هذا مما لا بد للجدلى من الارتياض به فيه فالاقتدار
على الحد الفصول من الاشياء فانه بذلك يفرق بين الامور المتناهية الاحكام وبطلت
هذه الملكة من التعريف بين الامور المتجانسة بل المتشابهة جدا وافضل ذلك ما كان
فى اعتبارات احكام شئ واحد على ان البحث عن تباين امور متناهية الاجناس نافع
ايضا جدا مثل التفريق بين احكام الجنس واحكام العلم واما الاشياء المتباعدة جدا المختلفة
الاجناس التى لا تشابه فيها فى طبايعها ولا فى اجناسها ولا موضوعا فان اعتبار الفروق بينها
كانه خوض فى تفرق امر معلوم وذلك غير معتد به واما الاداة الرابعة فهى الاقتدار على الحد
التشابه ويجب ان يكون مستعملا فى الاشياء البعيدة الاجناس المختلفة جدا فمن ذلك ما
يكون لمعنى مفرد مثل تشابه الجوهر والكم فانهما لا ضد لهما ومنه ما يكون بالنسبة كما
يقال ان نسبة الجنس الى المحسوس هى نسبة العلم الى المعلوم او نسبة البياض الى البصر
كنسبة السواد اليه او نسبة البصر الى البياض كنسبة البصر الى السواد ونسبة العقل
الى الحال كنسبة الحال الى الجنس وبالجملة اما ان لا يكون فى الحدود مشترك واحد
وهو فى كليهما منسوب او فى كليهما منسوب اليه او فى احدهما منسوب وفى الاخر

منسوب اليه

منسوب اليه ويجب ان يكون هذا كله فى الاشياء المتباعدة وايضا فان الاشيا المتجانسة
اذا كانت بعد التجانس متباينة جدا كالانسان والنور وكالبياض والسواد فان ارتياد ما
يجمعهما بعد التجانس نافع فى الدربة **فصل فى منافع هذه الالات** فاما الادلة الاولى
نافعة فى ان يكفى المجيب والسائل الملاحة فيما الاختلاف فيه فربما كان ما يقوله المجيب
غير مقابل فى المعنى لما يسوق اليه السائل كلاما لمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطبا
والمسافين فى زماننا او مقول احدهم ان الله ترى ويقول الاخر سلم هذا لو صرح به
له لكنه يقول والذى يقول ان الله لا ترى يعنى به انه ليس مدركا بالبصر ادراك الشئ
مقابل ذى كيفيته والاخر يسلم هذا الوجه ترى ويعنى به معنى اخر لا يقدر على النطق
به ثم يتشاغبان على العمى وكذلك اذا قال احدهما كلام الله مخلوق وعنى به هذا المسموع
وقال الاخر كلام الله غير مخلوق وعنى به شيئا اخر غير ذلك لا يتصوره للاخر ثم يتشاغان
فالاقتدار على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة عظيمة ويكفى اللجاج فيما
لانهم وايضا فان المجيب اذا كان يعرف حال اللفظ المشترك ثم اخذه السائل بمعنى واحد
اهله للعيب به والسخرية فكثيرا ما يحاول ان يقيس على معنى فينصرف العبارة عنه الى
اخر وهو لا يشعر به وايضا فانا نقتدر بذلك على التحرز من ان يجرى علينا مغالطة
باستعمال اللفظ المشترك المغالطة التى يستدل على وجوهها فى الفن الذى تلى هذا
الفن وان شئنا ان نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحانى امكننا فانه يصلح لنا ايضا
احيانا ان نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلى كما يصلح ان نستعملها فيمتحن قوة
المتعلمين وايضا فان كثيرا من الاراء المدنية قد يعلم المدبر للمدينة انها كنه الحق فيها و
يكون الاصلح ان يعتقد الجمهور خلافه وان تعتعوا ويقع الجدليون بينهم فيه
بالاقاويل الجدلية فان تبع منهم من فيهم لا يصلح للتدبير الحكمى ومع ذلك قوى
الجدل قوى الخاطر مقتدرا على مقاومة ما يبنى عليه المشهور فطنا بما فى المشهور
من العوارض فطنة طبيعية لم يؤمن ان يعود بحاجته بوبال فيجب ان يتواحا معه
كل وجه من الالزام فربما انفع معه المغالطة كما وقع لسقراط مع تراسوماخس
جادلا فى امر العدل او غالطه سقراط باسم مشترك فافحمه وليس ينتفع بذلك
المجيب وحده ولا السائل وحده فان كلا الفريقين ينتفعان به اما المجيب فاذا تسلط
عليه السائل بقياس يعلله على ما يجنسه مقابل وضع المجيب ويكون مقابله الى المعنى
غيره فانا نبين له ذلك اوضح عجزه وعرف قصوره واما السائل فان يغالط المجيب بذلك

فيعلم بر ح
التعليمين ح

اذا كان بعيدا عن تميز معان الاسم المشترك فيكون للسائل في ذلك وجهان من
المنفعة احدهما انه ان شيا ما على اخر الامر يحير المجيب والاخر ان يكون السائل لا يحضر
قياسا عن مقابلته وضع المجيب فاى بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه و
انما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا كما الحال عليه
في قولنا كل عين جسم فان للمجيب او للسائل ان يقول الذي حكم ما ذكرت انت علمت عليه
القياس لحكم المعنى وانا ابصر المعنيين بصره ولحده او تقول السائل انما اقصد مقابل
كذا وهو عندك في الحكم على حكم الاخر التي ظننت الى غلطت في ايراد القياس على مقابله
بل كلاهما عندك سواء فيسقط هذا التشنيع والتحيير وعلى ان النفع يقل في اشتغال السائل
من مقابل ما لى مقابل يشاركه اذا كان حكمهما سواء بل انما ينتفع بهذا اذا كان حكم
الامرين مختلفا وبالجملة فان هذا مغالطة وليس عدلا في الجدل ولا يحسن ان يستعمل
الجدلي الا في مثل العدو الذي وضحناه وذلك اذا احس بقصور من نفسه عن مقاومة
الخصم وكان غرضه في مقاومته مصلحة ووجد لنفسه فرحا ووصولا الى الغرض
هما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك او العرض في مثل ذلك ليس بيان الحق بل المصلحة
واما الاداة المبنية على طلب فينفعها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات
التي يقصد قصد النظر في الواحد والغير اذا اريد ابطال الواحد واثبات الغير وينفع
ايضا في الحدود فان كمال الحدود بالفصول واما الاداة المبنية على تلك التشابه
فتنتفع في الاستقراء اذا الاستقراء شئ على طلب امور متشابهة بحيث كلي وكلي اخر
ليجعل احد الكلمتين محمولا على الاخر فان كانت متباينة لم ينفع وهذه المنفعة على
ما علمت مشهورة لا حق وينتفع بها ايض في القياسات الشرطية المتصلة لكن
المنفعة مشهورة ايض لا حقه واما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين
احدهما ما يستعمله الجدلي وغرضه ليس الحلف والتشنيع بل الاستقامة كقولهم
ان كان اللمس يورد الملموس على اللامس فالابصار يورد المبصر على المبصر وهذا كلام
جدلي كثيرا ما يكون مشهور القبول لكنه ليس بواجب اعني ان يكون الحكم في الشئ
كالحكم في شبيهه لكنه اذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا كان من
الجدلي في المشهورات ان يطالب المخاطب ما يراد الفرق بينهما واما في الحقيقة فلا يلزم
المخاطب ذلك لانه ليس يلزم في الحق ان يكون حكم الشئ كحكم شبهه بل هذا ممكن ان
لا يكون فهو كنفس الدعوى وانما يلزم من طريق النظر الحق ما لزم عن مقدمات واجبة

واذا

واذا كانت المقدمة ليست واجبة فليس الكلام بقياس وليس فيه مسلم وموضوع
وقد علمت ان هذا كان شرط القياس في ان يصير ما يلزم عنه لازما فيكون للمخاطب
ان يقول ولم يجب ان يكون حكم البصر كحكم اللمس وان تشابها في انهما حاسان ثم لم
يبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة هذه لم يوجب واما الذي في طريق الحلف و
التشنيع فكما يقوله قايلهم لو جاز ان يكون كذا الحار ان يكون كذا اعني لو جاز ان
يكون البصر يرسل رسولا الى الخارج لجاز ان يرسل اللمس رسولا ايض الى الملموس
ويكون لفظة لو ههنا احسن في الاستعمال ولفظة ان هنالك فاذا كان استعمال هذا
عند جدلي بزمان محمود مشهورا كان من العدل في الجدل ان يطالب الخصم بالفصل
حين يبين انه لو جاز في هذا دون ذلك لكان ح اذا لم يبين فقد هذا ان كان هذا
الماخذ صار مشهورا مقبولا فان الماخذ قد يصير مشهورا كما المقدمات قد يصير
مشهورة واما في الحق فلا يلزم الخصم ان يجيب عن ذلك اليه بل يقول ولم كان اذا جاز
شئ في شئ فليس قياسك بقياس بل يلزمني طلب الفصل فيه وسالى لست اقدر
على الفصل منه فاين برهانك على وجوب المشابه فيه وقد ينفع هذا البحث في الحدود
والرسوم لانا اول ما نحتاج ان نطلب في الحدود هو الشئ المشابه فيه لانا اول ما
يطلب هو الجنس والجنس ام التشابه في الامور الذاتية والرسوم وقد يوجد
فيها اما اجناس واما بدل الاجناس امور مناسبة للاجناس وايض فانه اذا
كان عندنا حد لشئ ما ولم يكن عندنا حد او رسم لشئ اخر فربما كان ذلك الاخر
شيئا بعيدا عنه جدا وكان مع ذلك تشابهه في امر وذلك الامر جزء حده او
رسمه هو ما وراء ذلك فصول فنسبة من ذلك على جنس ذلك الشئ الاخر تغير
الامر في ارشاد الفصل وهذا مثل متشابهه سكون الريح لركود البحر والوحدة
منهما مبدا الكم والحد للشئ ليون اذا وجدوا عاما مثل هذا وجدوا جنسا او
ما هو في المشهور جنس او ما هو قايم في الرسوم مقام الجنس فهذه هي الالات
النافعة في الكتاب القسه الجدلية ثم يليها الوقوف على المواضع ٥ تمت المقالة
الاولى بحمد الله وبنيه وصلواته على نبيه خير البشر واله الهادين تمت

بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الثانية
من الفن السادس فصل في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من جوهر الوضع

سنستبين ٦٢

اما سنبدي في هذه المقالة بذكر المواضع سالكين فيه سبيل المقام الاول فان ما
اثبت في التعليم الاول اثبت على سبيل جميع من غير تعقب مرة اخرى للترتيب فان جمع
تلك بحيث عظم والشغل به ربما صرف عن معاودته التكلف لما هو عايد بحسن الرتبة
دون الضرورة فلو شاء شاء ان ترتب هو ما هو مواضع الاثبات والنفي المطابقين
على حدة ويميزه عن الذي يختص العرض من حيث له الوجود العرضي لم يكن بما يتكلف
من ذلك باس وكذلك ان كان مواضع شيء بينه وبين نقيضه موضع كانه عزب بينهما
فالمتكلف يعتبر الحال فيه على ان الفطن بعينه جودة الفهم عن الترتيب والتليد
لا ينفعه الحسن فنقول الان المطالب التي يشتاق اليها المقايس كليه وجزئيه
وما اثبت كليا او ابطل بالكلية فقد يضمن الجزئية فيما فعله والعرض فقد يثبت
كليا او يثبت جزئيا ولا يبطله من حيث هو عرض سلبيا جزئيا واما ما سواه
فان جميعه يحتاج ان يثبت كليا ويبطله ان لا يثبت في البعض لكن الخاصة والحد يحتاج
ان يثبتا كليتين وان يبطلا عما سوى الموضوع ابطالا كليا واما العرض فمتى تنطوي
يثبت معاكسا للموضوع فانه ح ينقلب خاصة لكن ذلك ينفع في ابطال العرض
فانه اذا اثبت انه ينعاكس لم يكن عرضا لكن اثبات ذلك ضعيف جدا فاذا كان
العرض وجوده اقرب ان يكون وجودا بلا زيادة تاكيد حتى يكفي ان يكون موجودا
وان لم يكن الجميع او كان الجميع ولم يكن مقوما وجميع ذلك لا يزيد معنى وجوديا على
الوجود بل الزيادة هو اما ان لا يكون عاما واما ان لا يكون مقوما وما اشبه ذلك
وكان ما وراء العرض يحتاج في امره الى نظر زايد وكان المجيب اذا بصر ان الشيء جنس
يكون بصيرته لم بعد ان يكون سلم له الوجود والسايل اذا خاصمه في انه ليس
بجنس انما يخاصمه المخاصم الخاصة فانه ليس يجب اذا كان سلم له انه موجود
اما اذا ادعى في شيء انه عرض فيكون قد اعطى انه لا يضمن كونه عاما بل كونه
عرضا فيكون في اكثر الامر انما يخاصمه السايل في ان هذا ليس بموجود فضلا
عن ان يكون غير عام واما ان يقول ان هذا موجود ولكنه جنس فهو مما يقع بدن
فكان الحاق مواضع العرض في التعليم الاول بمواضع الاثبات المطلق مما له فايدة
وعلى ان الناظر في المحمولات التي هي اجناس وحدود وخواص نظران احدها
هل موجودة لموضوعاتها وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود وقد عرفت في
مواضع اخرى ما في ذلك والثاني في ان المحمول هل هو جنس او هل هو حد او هل

هو خاصة

هو خاصة وهذا نظر في عارض الطبيعة لان الجنسية كما علمت امر انما يعرض
للطبيعة الموضوعة فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظر اخص من النظر
في الوجود ونظرا في انه هل الشيء عرض وقد ظن في هذا الموضع ان السايل
مبطل والمبطل سالب قيل فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على
الابطال وهذا كذب وربع فانه كما ان المبطل للايجاب يكون بالسلب كذلك
المبطل لوضع سالب انما يكون بالايجاب وايضا فان للعلم الاول لم يتعرض لتقديم
السلب بل ذكر حديث ابطال اذ السايل انما يقيس على الابطال لما تقوله المجيب
وللابطال الكلي قد يكون بموجب جزئي وقد يكون بسالب جزئي وقد يكون
بالكلي منهما جميعا وقد ظن في امر العرض شيء اخر وهو ان الجنس كالحيوان اذا
قيل محمولا على جوهر حيوان او دل على وجوده ثم الاخص لا يدل على وجود الثلج و
لم تعلموا انه لقايل ان يقول والحيوان لا يدل على وجود الانسان والابيض يدل
لا محالة على وجود جوهر ابيض واما انه لا يدل على مهية فشيء اخر ليس مفهوم هذا
اللفظ وكذلك ما قالوا ان العرض لا يدل على خبر واحد دلالة لا تزول فهو شيء
اخر ليس مفهوم هذا اللفظ فاول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول
هل هو جنس او حد او خاصة له فان كان فليس عرضا له وهذا كانه بعد تسليم
الوجود له وعند اعتبار نفس العرضية التي هي لا محالة غير هذه المعاني الاخرى
ومثال هذا ان تقول قايل ان البياض عرض له ان كان لونا وانما اللون جنسه
وكذلك لو قال قايل عرض للعدالة ان يكون فضيلة فتارة يقع الغلط من الوجه
الذي قلنا وتارة بان يجعل الجنس لا محمولا بالتواطؤ بل بالاشتقاق كالاعراض
فيقال ان البياض ملون وان المشي متحرك وان النقلة تغير ولو كان اللون خاصة
للبياض لما كان مانع ان يمنع ان يشتق من بسيطها الاسم لكن امثال هذه الاشيا
اعم من موضوعاتها فليس ايضا بخواص وهذا الموضع برهاني والقياس عليه
من الشكل الثاني ويصلح للابطال ومن وجه ايضا للاثبات اما للابطال فان
يقال مثلا محمول كذا جنس للموضوع ولا شيء مما هو عرض للموضوع بجنس له فليس
في الابطال قياس واحد واما في الاثبات فيحتاج الى مقدمات كثيرة بالقوة
حتى يقال كذا ليس بجنس ولا حد ولا خاصة وكل ما ليس بكذا ولا كذا فهو عرض
لكن امثال هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة كانه قال كذا اما

ان يكون جنسا او فصلا او خاصة او اشيا اخر ثم نسى فنقول لكنه ليس بجنس
فينتج لكنه كذا او كذا ثم يستثنى مرة اخرى حتى يبقى واحد الا انهم يستعملون الانسانات
لصغرى واحدة ثم يجعلون الكبرى مقدمة موضوعها مركب في محمولات الاستثناءات
وينتجون ومع هذا فان الاولى بهذا الموضع ان يكون معدا نحو الابطال وموضع اخر
معدا الهلية بالذات وقد يمكن ان يجعل معدا نحو اعتبار العرضية وهو ماخوذ
من اعتبار الموضوع في المسئلة بان يقسم الى انواعه واصنافه القريبة منه اولا
لئلا يوسوس بالوقوع الى الكثرة دفعة بل يجب ان يكون الابتدا بالقسمة مما هو
اقل ثم يتدرج الى ما هو اكثر فيقسم ايضا جزئيات القريبة ويوقف
عند الحد الذي اذا تجوز وقع في الاشخاص مثل ما لو كانت المسئلة هل العلم بالمتقابلات
واحد فيقسمها اولا الى الاربع ثم يقسم الاربع الى جزئياتها فيقسم الاضداد الى العدل
والجور وما اشبه ذلك ويقسم المتضايفات الى الضعف وما اشبه ذلك
والعدم والملكة الى العمى والبصر وما يشبههما ويقسم النقيض الى قولنا الشي كذا
وقولنا ليس كذا او الى البسيط كقولنا انسان ولا انسان والمركب كقولنا هو
انسان ليس انسان على ما علمت فتامل فان كان المحمول غير موجود في شي
ههنا وكان الدعوى جزئيا موجبا بالقياس على نقيضه او كان غير موجود
في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا اما بالقياس على الجزئي السالب وهذان
للابطال وايضا ان وجدنا الحكم مستمرا في جميعه بالقياس على كل موجب
او وجدناه مستمرا في بعضه اما بالقياس على الجزئي الموجب فصلح هذا له
للابطال والاثبات فان كان الدعوى كليا موجبا وكان الامر موجودا في
كل الموضوعات او اكثرها فان الاكثر في الجدل كالكلي ثم لم يظهر عناد جزئي
سالب او كان الذي كليا سالبا او كان السلب مستمرا في الكل او الاكثر ثم لم يظهر
عناد جزئي موجب فعليك ان تسلم ولا تجادل فانك ان جادلت من غير مناقضة
بحدها كنت هذا الان يضحك منك فنقول ان هذا الموضع انما يكون برهانيا
بعد ان يكون الجزئيات كلها قد ربت فلم يقلب شي ثم يكون المحمول من الايجاب
والسلب على كلية كل جزئي اما الذي يؤدي اليه تقسيمه اولى او تقسيمه ثانية
فانه ليس في ان يكون الحكم اعرف في الجزئيات منه في الكلي وان يتوصل من
الجزئيات الى الكلي لكنه من شرطه ان لا يكون كل نوع او وصف مما انتهت اليه القسمة

مجهولا فيه الايجاب والسلب الا بالاستقراء الاشخاص فان ذلك يعني ولا ينتهي
اللهم الا ان يكون تتبع الجزئيات تشخصه على سبيل التجربة الموقعة التصديق الكلي المعرف
حالها في كتاب القياس فيتضح هذا النظر فاما اذا لم يكن الحكم على كلية جزئي
مما هو تحت الكلي الاول الاعم بينا من غير التفات الى جزئياته الشخصية التفاتا
عن تجربة فان هذه الطريقة لا ينتفع في البراهين وانما ينتفع في البراهين حيث
يكون اما في حكم الاستقراء التام او في حكم التجربة التي يقع في كل نوع مما وقف عنده
وقوفا بالغا وهذا مما يقع في القليل واما المخاطب التعليمي فاذا اورد عليه الكثير مما
الامر فكان الحكم فيها مستمرا لكن المعلم يبين ان ذلك في الكل يجب ولا اشار واحد
كان من العدل ان لا نسلم المقدمة للمجيب وان ينكرها من غير ان يلزمه الاثبات
بعناد اليه فان الحق ليس يبين له بسبب انه يجد معاندة او لا يجد فانه اذا كان لا يجد
هو معاندة للحكم فليس يجب ان لا يكون في نفس الامر معاندة واذا جاز ان يكون في
نفس الامر له معاندة وجاز عنده ان لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الامر وان كان
حقا في الاكثر واذا جاز ذلك عنده لم يكن التسليم مما يلزمه فلم يكن نتيجة القياس مما
يلزمه فلم يكن تعليم واما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقيقيات اوليات
بينة بل مما هو بين في المشهور والاكثر بيان المقدمات في المشهور انما هو بالاستقراء
فاذا اتى باستقراء يعم الاكثر فقد اتى بالقانون الجدلي فان وجد المخاطب يعاند به
فقد ناقض المقدمة الكلية وان لم يجد بل وجد استمرارا قبلها في حكم الجدلي يقبل
فاما ان قال لا اقبل ومع ذلك فليس عندي عناد بل اما عاجز عن المناقضة فقد
تعرض لان يسخر منه فهذا الموضع بعد نحو الاثبات والابطال المطلق من هذا
الوجه واما انه كيف يكون معدا نحو العرض فان تجعل النظر في المحمول ليس على انه
محمول مطلقا بل على انه موجود عرضا في الكل والاكثر او ليس موجودا عرضا
في شي او في الاكثر وموضع ثالث يشتبه بهذا الموضع في شي ويخالفه في شي
اما مشابهته لما مضى فانه يتبع لاحاد كثيرة واما مخالفته فلا يتبع لاحاد كثيرة شي
اخر الحد الاول وقد يتبع لاحاد كثيرة هي جزئيات الموضوع وايضا فان الاول
كان التتبع مخصوصا بجانب الموضوع واما هذا فان التتبع فيه غير مخصوص
باحد الجانبين وحده واما نفس الموضوع فان يورد حد كل واحد من الموضوع
والمحمول ويحلل الى اجزائه ويطلب هل في الاخر اما يمنع وجود المحمول للموضوع

٦٢
المستوفية لكل نوع المحرر

وتحلل الى اجزائه وتطلب هل فى الاجزاء ما يمنع وجود المحمول للموضوع فانه ان
كان جزء من حد احدهما منافيا للاخر فحمله الحد مناف فالمحدود مناف مثال
مثال ذلك ان قال قايل غير مثال ولا موان الله يظلم فنظر ما فى شرح اسم الله تعالى
وفى حد الظلم فنجد شرح اسم الله تعالى انه هو الموجود البرى عن الانفعال و
التغير المعطى لكل موجود وجوده ونجد حد الظلم انه اضرار يصدر عن الشئ طوعا
وكان هناك شرط زايد فلا يحتاج الان اليه فنجد الاضرار بوجه او ما هو كونه
ونجد الله تعالى لا يصلح ان يثبت ليه ما هو الضرر فيه ويعتبر الطارى عليه اياه
فيصير ذلك لنا سبيلا الى ابطال الدعوى وكذلك ان قال قايل ان الفاضل قد يحسد
فنظر فى حد الحسد فنجده اذى يلحقه بسبب الشعور بحسن حال الاخيار ونجد الفاضل
هو الذى يجرى فى الفعل والانفعال والتلذذ والبادى على ما هو الجميل والعدل
فيجب اذ يكون الفاضل غير حسود وكذلك لو قال قايل ان المنافس بانه هو المسالم
بحسن حال من لا يستحق الخير من الاشرار فيعلم ان المنافس ليس بحسود فاذا حللنا
الجدال اخرا اولى ولم يخرج من الاخر ما يشعر معه بالمنافاة لم يقف ولم يتعطل بل
لم يزل يحلل ويحلل تلك النافع فى العرض اعنى لم يزل مقبل على تحليل حد اخر الحد الاول
ويتم فى الجانبين كذلك الى ان تفضى الى اجزاء ههنا على ذلك فيكون كل بالحد دما
حدا واسما بتفصيل مركب لا محالة من مفردات هى اسماء والمعا لطبسيط اسما
يدل المفرد بقول فان هذا الصنع يسهل لنا سبيل ادراك المطا اما من نفس
اجزاء الحد كما عرفنا واما من لوازم اجزاء الحد فانما ربما ساوى الحجن بحد
يكون له لازم بين اللزوم ويكون بين المنافات للجانب الاخر وهذا الموضع
نافع فى الابطال فى ظاهره وظاهره معد نحو الهلية وهو موضع نافع فى البراهين
ايضا وموضع اخر يشبه هذا الموضع ويشبه الاول وهو ان يكون الجدلى
يضع المقدمات التى يريدها وباحد فى معا ومتها ابطلت العنا دفينتفع بذلك
منفعتين احديهما انه من حيث هو جدلى له ان يقيس على المسا بلا فيكون له
لما فطن له من المقاومات ان يبطل المقدمة الحاصلة له عند ما يحتاج ان يستعمل
نقيضها فى قياس اخر الى فصحح وضع يقابل الوضع الذى يصحح ملك وايضا فيكون
له ان يحترز بالشروط التى اذا اشترطت فى المقدمة لم يوجد لها مقاومة فيستعملها
عندنا استعملها على الجهة التى ينتفع بها فى امان من نقضها وهذا الموضع من حيث

هو ينتفع

هو ينتفع الجزئيات فيشبه ما سلف ومن حيث ان العرض فيه وجود موضع واحد
مشترك للقياس على متقابلين يخالفه وبالجملة جهة اعتبار به وغير جهة اعتبار
للموضع السالف وهذا الموضع جدلى حدا

فصل فى مثل ذلك وموضع معد اعتبار اللفظ نافع فى الاثبات والابطال جميعا

وهو انه ان كان لم يات للمعنى بالاسم المشهور له بل احترعن
نفسه اسما اما على سبيل اشتراك فيه اذا كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم اخر
او على سبيل ابتداع اسم ان كان ليس له عند الجمهور دلالة فانه يبطل عليه قوله ويقال له
ان اللفظ اثبت به باطل لان الواجب علينا اتباع الجمهور فى التسمية للمعانى وان كان لما
يلزمنا اتباعهم فى ايقاع ذلك الاسم بذلك المعنى على ما يظن داخلا يجب المعنى ونحن نخالفه
فان التسمية على وجهين بغير واسطة والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان
حيوانا والمعنى الفاعل للصحة مصحا وهذا الى الجمهور وتسمية بواسطة كتسمية العلاج
الفلانى مصحا والجسم الفلانى حيوانا وذلك بان يحمل ذلك الشئ داخلا يجب المعنى الذى
له الاسم اولا وليس هذا الى الجمهور فان العامة اذا سمعوا مفسد الصحة مصحا سمعناهم فان
قالوا ان الاستفراغ قبل النضج فى الامراض الحادة والمزمنة مصح لم نتبعهم فاذا النا ان يبطل
قول من ياتى اللفظ الغير الدال على المعنى فى المتعارف ولنا ان يثبت بان يدل اذ هذا
اللفظ صالح فى المتعارف لهذا المعنى وهذا الموضع جدلى ايضا فان البرهانيين
اذا افهموا من اللفظ شيئا لو اخترعوه او علموا به ما شاءوا ولم يلتفت الى ذلك
بعد ان يكون المعنى مراعا وموضع اخر يجوز ان يكون جدليا ويجوز ان يكون
مغالطيا وذلك ان الجدلى اذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلى ثم بين
اسمه ان فى تلك المعانى انتقل فقال فكل كذا كذا مدخلا فيه المعانى الاخرى
وانما يمكنه ان يفعل ذلك اذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم والا فيسوقه
له ان الذى اثبت الحكم فيه غير الذى ينتقل اليه بالمعنى وان كان يشارك
الاسم وهذا الموضع صالح للاثبات والسلب اما المبطل وكيفيته ان يبين فى
بعض تلك المعانى ان الحكم غير موجود اذا كان يبطل كليا واما المثبت فلا يمكنه ان يثبت
ان الحكم كلى بسبب وجوده فى جزئى واحد بل بسبب وجوده فى الكلى او فى الاكثر
الا ان يكون مقنعا او مسلما ان الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد وذلك فى الامور
المقومة واللازمة فاذا صح ان المحمول مقوم لجزئى واحد من كلى اخر وصح انه
مقوم للكلى بها وكذلك فى اللوازم التى لا يفارقا اذا تسلم انه موجود لشئ من

الكل وفي جميع ما يقع عليه لا اصطلاح عن المجيب والسائل ان الحكم في الواحد والكثير لا يختلف
فاما ان لم يكن كذلك فالجزئي الواحد لا ينفع في اثبات حكم كلي فليس اذا كان نفس لانسان
غير ثابتة يلزم ان يجعل كل نفس غير ثابتة واما اذا كان القايل قال ان نفس كل انسان و
نفس انسان واحد حكمه واحد ثم بين ان الانسان غير ثابتة بدليل من المشهورات
مثلا انها خاطب بعد الموت في الزوايا فلانا فاخبر بان له رفعا في موضع كذا وبان
فلانا المدعي عليه وربته بحق او بشيء مما يشبه هذا فاسمع هذا في المشهور بان نفسه
يكون حده وهي التي انت نفس العالم محدسه بما حدسه اشتغل القايل فقال وكل
نفس انسانية لا يموت اذ كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا فاوحد
فكذلك حكم ما يكون الجزئيات المعنى بل جزئيات اللفظ وانما ملجأ الجدلي هذا
الصنع حيث لا يجد الحكم عاما بحيث معنى واحد وجود المهندس حكم مساواة الزوايا
الثلث لقائمتين في المثلث فان الجدلي لو وجده عاما لم يحتج الى ان يستعمل الاسم
المشترك بل كان له ان يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ثم يبين
الحكم فيه وان كان لا يجد الحكم عاما ويجده خاصا بالمعنى الذي يقصده ويبينه فيه
بما حاجته الى الاشتغال باللفظ المشترك انما حاجته الى ذلك الحكم ان يكون
واضحا في غير معنى المقصود فيأخذه على انه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم نعم
ان وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم فمن الجهار القوة ان يستعمل
البيان في جميعها وان كان لا يلزمه ذلك بل يكون كانه يقول ان الحكم الذي عنه
ليس هو الحق وحده في كذا بل وفيما يشاركه في الاسم ايضا فان حكمه ثم مثل انه
ان قيل هل العدل واجب فكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى
الجميل نفسه فيبين ان العدل واجب بالمعنيين جميعا او بين ان الظلم ليس واجبا
فيكون قد اظهر قدرة على البيان وتكلف ما هو فوق الواجب وهذا بعد ان
يدل على ان هناك اشتراكا في الاسم وانه غير ذاهب عليه الاسم فاما اذا دل
على اشتراك الاسم ولم يمكنه ان يستعمل هذه القوة فاشار الى ان احد المعنيين موجود
له الحكم ولم يمكنه ان يبين ان المعنى الثاني كذلك فقد خرج من عهدة البيان لانه
اذا بان ان احد المعنيين موجود وانه بحال ذلك المعنى فقد سلمت دعواه فهذا الموضع
انا الحد على ظاهر المذكور وعند الشروع في بيانه فهو سوفسطائي واذا الحد على وجه
اخر يكون جدليا وهو ان كثيرا من الاسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور

وان كان المشهور لا يمنع ان يوقف على الشركة فيها فيصير ايضاح الشركة فيها مشعورا
بها في المشهورات وان كانت قبل ذلك في حكم المتواطي فان كثيرا من المقدمات
الجدلية المشهورة ثم قد يشعر بنقيضها ويمنع ويوتى فضلا عن الشهرة في اشتراك
الاسم ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة فان الشعور بان الامر غير حق يجعله
غير مشهور بل اذا كان الشعور امرا ظاهرا احدا عاليا موقوفا عليه في حال ما
يخاطب به المخاطب عند كل احد يكون نحو لا يكون الشهرة حقيقة بل يكون انما الحقت
المقدمة على انسان بالسلب من الاسماء وفي وقت عقله واما ما يكون مشهورا
مقبولا قد يسلمه الجمهور وقد يعتقدونه ويستمرون عليه ولا يظهر لهم ان المشهور
يمنع شهرته في الحال باولي تامل بل انما يظهر ذلك بنحو من النظر ادق من ظاهر النظر
العامي فذلك مشهور في نفسه فاذا احد من حيث يسلمونه احد من حيث مشهور
وصلح استعماله على انه مشهور واذا احد مقابله من حيث هو مشعور به وزيد الحجة
فهو ايضا جدلي وبالجملة فان المشهور اذا احسن يصدق مقابله ايضا وصح ذلك
بنحو من التصحيح كان كل واحد من المتقابلين مشهورا فكذلك قد يكون المقدم المستعمل
لاشتراك الاسم على انه متواطي اذا كان المشهور مقبلة ويسلمه جدلية وايضا
انا اشعرنا بالاشتراك الذي فيهما ومنع اشتراك استمرار الحكم فيهما على منهاج واحد
فان المقدمة الفاعلة ذلك قد يكون ايضا جدلية وبالجملة ما يسلمه الخصم
وان كان شنيعا فهو جدلي فضلا عن ان يكون مشهورا مطلقا ومشهورا غير
مطلق وانما استعمال الشنيع مغالطة في الجدلي اذا احد على انه مشهور مطلق
او محدود ولم يمكن كذلك وروج على انه كذلك واما اذا احد المقدمة الشنيعة
من حيث هي يسلمه في المخاطب فاستعمالها عليه جدلي فاذا هذا الموضع
يصير جدليا بهذا الاعتبار ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين لكنه قد
يناسب القياسات الامتحانية والعناديه وموضع اخر وموضع اخر سلبيه
بهذا غير ان يدل الاسم المشترك المحض واسم متشابه او بتشكيك فانه يجب ان
يفصل دلالته مميزة محصلة وشامل الحال في الواقعات تحته واما الامثلة لذلك
فان يكون الاشياء كثيرة مختلفة الحدود واسم واحد لا باشتراك البحث بل بالتشكيك
مثلا لان لها كلها نسبة الى غاية واحدة او لانها غايات لشيء واحد فان ذوات
الغايات يشترك في معنى النسبة الى الغاية الواحدة والغايات الكثيرة لشيء واحد

يشترك في النسبة الى ذلك الشئ المبدا مثال الاول ان الطب يحد بانه العلم بالامور
الصحية الحافظة والرادة فيكون الامور الصحية تشترك في لفظ الصحة وتشترك
ايضا في معناها من حيث النسبة الى غاية واحدة وهي الصحة ومثال الثاني العلم
بالمتقابلات واحد ولفظ العلم بل لفظه بالشئ بينا ولكل واحد من المتقابلات
المختلفة الحدود من جهة ان لها نسبة الى شئ كما هينا الى العلم فهي غايات العلم
معا فيكون مفهوم الشئ مفهومات مشككا من حيث يدل على نسبة ومن هذا
القبيل ايضا ما ليس الشك فيه بحسب النسبة بل بحسب ان المعنى الواحد بعينه المسمى
بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء بل يكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها
ثانيا وبالعرض مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين وكون متساوي الاضلاع
مساوي الزوايا القائمتين ويكون متساوي الاضلاع متساوي الزوايا القائمتين
لست اقول المثلث المتساوي الاضلاع والفرق بينهما ان المثلث المتساوي الاضلاع
ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض وان كان ليس اولا فانه
ليس الحمل بالذات والحمل الاول واحد وقد علمت هذا في موضع اخر ولو كان
الحمل الثاني حملا بالعرض لكان حمل الجوهر على الانسان حملا بالعرض ولم يكن
حقيقيا ولكان قولنا كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على انه حمل ذاتي
على الوجه الذي علمت من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا اذا مثلث ما ليس كذلك
فالمثلث المتساوي الساقين فان حمل مساواة الزوايا المقابلتين عليه ذاتي وان
لم يكن اوليا واما المتساوي الاضلاع فان حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل
بالعرض وذلك لان المتساوي الاضلاع قد يكون مثلثا وقد يكون غير مثلث و
المثلث ايضا قد يكون متساوي الاضلاع وقد لا يكون فاذا عرض متساوي
الاضلاع ان كان مثلثا عرض له ان كان زواياه كقائمتين فان عرض له ان كان
مربعا لم يكن ذلك عرضا له فاذا قلنا مساو الزوايا القائمتين امر يقال على كل مثلث
بالذات وعلى متساوي الاضلاع وقياما وبالعرض لا حل ما عرض له ان كان مثلثا
ولا حل ما عرض له وبالجملة ومثل هذا الحمل يكون مقدم ومتاخر مطلق مختلف
في الاستحقاق فلا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكك اعني اذا قيل على المثلث
وعلى متساوي الاضلاع واما على اصناف متساوي الاضلاع فلا يكون بالتشكك
بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة حتى لا يتوهم من هذا اما قد رجعنا

يجب اللفظ البتة

مما قلنا

مما قلنا قديما اذ منعنا ان يكون مثل هذا القول لا بالذات متواطيا فانا انما منعنا ان
يكون مثل هذا القول لا بالذات متواطيا فانا انما منعنا ان يكون بالتواطؤ وهو مقيس الى
جزئيات طبقتين قياسا يوجب في الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتاخر و
الاستحقاق او غير ذلك مما سلف بيانه واما في كل طبقة مجملة حملا واحدا ولكن لقائل ان
يقول مساواة الزوايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق وعلى متساوي الاضلاع وعلى
قائم الزاوية بالتشكيك ليس بالتواطؤ اذ يقع بتقديم وتاخير فلم احتجنا الى ان نجعل المتساوي
الاضلاع متساوي اضلاع مطلقا لا مثلثا متساوي الاضلاع فاقول انه ليس كذلك وذلك لان
التقدم والتاخر في التشكيك انما يتغير في امور مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض بالذات
بل ذواتها متناهية الحدود واما ما كان تقدمه بانه اعم فذلك مقدمة بحسب الوهم اما في الوجود
فالمثلث الموجود هو اما نفس المتساوي الاضلاع او نفس القائم الزاوية او غير ذلك وقولنا كل مثلث
قائما يعني بذلك هذه المثلثات والحمل في القضايا عليها وليس ذواتها ذوات متناهية في
القوام للمثلث الموجود بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات فكيف يصنع المثلث شيا وهذه
الاشيا متباينة له خارجة عنه ثم تقول عليها شيئا كما يقال على امور كثيرة مختلفة لبعضها اولا
ولبعضها ثانيا وهي متباينات كما يقال الموجود على ذاتين متباينتين في الحقيقة لكن لاحدهما
اولا وللاخر ثانيا وليس احدهما الاخر بل قد سبق لاحدهما الاسم من الاخر ففي امثال ذلك يكون
اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه تقدم وتاخر واقعا بالتشكيك وهذا مثل متساوي الاضلاع
والمثلث من حيث هو مثلث فليس وجود احدهما من حيث هو متعلقا بالاخر ولا هو هو الا
بالعرض بل هما شيئان متباينان مختلفان ليس احدهما حد الاخر ولا محمولا على الاخر بانه هو هو
بالذات فيجب اذا ان يفصل امر التشكيك في هذا المذكور فثبت ان الحكم موجود فيها كلها وبطل
بان ليس موجودا فيها كلها وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بان يكون اللفظ يدل على
النسبة وليست النسبة كلها نسبة الى غاية او نسبته الى مبدا بل مثل العلم بالشئ فانه يعم
ما يكون علما بما هو له كالمبدا كالعلم بالصحة وبما له كالغاية كالعلم بالمتضادات فيكون العلم
بالشئ يعم هذين عموم مشكك لانه يعم كل ما يكون له نسبة الى الشئ وقد يكون اعم من هذا وهو
انه يتضمن مثل هذين الشيئين والذي بالذات وبالعرض ايضا كقولهم الشهوة للشئ فان لفظ
الشهوة للشئ متشككة فان الشهوة للشئ قد يكون على انها غاية كالصحة وعلى انها مبدا كالمداواة
وعلى ما بالذات كمن يشتهي الحلو لانه حلو وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لانه شراب بل
لانه حلو فيقال لجميع هذا مشتهى بالتشكيك الشامل لجميع معاني المذكورة واكثر ما يقع مثل هذا

التشكيك في الامور المضافة المنسوبة التي يقال بحسب الشئ كالعلم بالشئ والملك للشئ والشوق
للشئ فيكون اكثر منفعة هذا الموضع في الامور المنسوبة والمضافة وهذا الموضع ينفع
الاثبات والابطال منفعة المواضع الماخوذة عن الامور الكلية من حيث هو اعتبار جزئياتها فانه تارة يعتبر المحمول ويوجد ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع مثل قولنا ان الاحساس
ادراك ما وتميز ما وكل تميز فمن شانه ان يقع خطا وتوابا لست اقول وكل تميز اما خطا و اما
صوابا على وجه قسمة يقتضى تباين الموضوعين فانك علمت حيث تكلمنا في الجزئيات ان هذا لا ينتج
ما يستنتجه الان بل يجب ان يكون الحاليان مما يعرضان لكل واحد كقولنا كل انسان
يتحرك او يسكن ليسا مما يعرضان لكل واحد كقولنا كل انسان يتحرك ويسكن ليسا مما يقسمان
المحمول فح ينتج ان الحس قد يخطى ويصيب وامثال هذه المقدمات الكلية يسهل اخذها في الجدل
اذا كانت صادقة في الاغلب وفي الظاهر فيصير لذلك مشهورة ويصعب اخذها في البراهين
فهذا المط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي الموضوع وتارة تغير الموضوع على نحو ما
بينا ان كان المط جزئيا كما يطلب طالب ليصحح انه قد يوجد حال ما حسيسا وحال فاضلا بان
يقول ان كان يوجد علم ما حسيسا كعلم ايجاد الدفوف وعلم ما شريفا كعلم التوحيد فقد
يوجد حال ما حسيسة وحال ما شريفة والموضع الاول ليس مطلق النفع في الاثبات فانه ليس يجب
ان يكون ما يعرض للحسيس يعرض لا محالة للنوع او يكون مشهورا في مثله العرض بل انما يكون ذلك صادقا
او مشهورا اذا كان على الشرط الذي اومانا اليه فان لم يكن بذلك الشرط لم يكن هناك ولا مشهورا ان
حكم الجزئي حكم الكلي فيه فيجب ان يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط المذكور ولا يستعمل
بلا ذلك الشرط والا لم يكن القول مشهورا ولا حقا فيكون استعماله مغالطة واما المثال الثاني
فانه يثبت بالجزئي لا محة بلا شرط فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود لطبيعة الجنس وان لم يعم فان اردنا
الابطال عن اعتبار اللاوجود فالموضع الاول نافع على اطلاقه فانه اذا لم يوجد شئ للجنس لم يوجد
البتة للنوع وليس الموضع الثاني نافعا فيه فانه ليس اذا لم يوجد للجنس لكنه يجب ان يعلم
ان الموضع الثاني لا ينفع في الاثبات الكلي والموضع الاول ينفع في الابطال الكلي ويقول انه
اذا كان الشئ الجنسي يحمل على الشئ او يشتق له اسم منه كما يقال للانسان عالم والعالم معنى جنسي
يشتمل المهندس والنحوي وغيره فيجب ضرورة ان يكون في الموضوع معنى نوعي داخل تحت المعنى الجنسي
المحمول عليه فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم لكن المحمول مقول عليه فانه
اذا لم يكن الانسان موجودا فيه نوع من انواع العلوم حتى يشتق له منه الاسم فيكون كاتبا او نحويا
او مهندسيا فانه ليس بعالم اصلا وهذا كانه موضع من راس معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول

ليس

ليس باعتبار ما يحمل عليه وهو والاول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلي والبرهاني بل هذه
مواضع ثلثة موضع من موضوعات الموضوع وموضع مما يقال على المحمول قولا وموضع مما يقال عليه
المحمول قولا وان اتفق ان يتشارك بعض هذه المواضع في الموضوع فالاعتبار مختلف وقد بين
علمت انه كيف يصلح ما سلف للاثبات والابطال واما هذه المواضع الاخيرة فانه يصلح للامرين
بوجهين اما الاثبات فانه اذا وجد احد موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الاول فقد انعقد
قياس من الضرب الاول واما الابطال فليس ان يوجد احد موضوعاته بل ولا شئ من موضوعاته حتى
اذا عدت مثلا الحركات كلها او كانت النفس لا يوجد فيها حركة صح الابطال بان النفس لا
يتحرك اصلا ومنفعة هذه المواضع من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع فيجب ان لم
يبين من جهة اعتبارها ان يرجع الى حدودها ويحللها الى اللوح وذلك بالبيان وكذلك الحال فيما
سلف لك من المواضع فان تحليل الحد يسهل السبيل الى وجود الحجة كما قد علمت ويجب ان تعتبر الحدود
الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ويفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم فانه ربما كان
الحد المشهور رسما او كاذبا لا حدا ولا رسما وربما كان مما هو في الحقيقة حد هو في المشهور رسم او هو
وما هو في الحقيقة رسم هو في المشهور حد وربما تميز بينهما المشهور على العدل والواجب وربما زاغ

فصل في مواضع الاثبات والابطال الماخوذة من امور خارجة وليست المواضع كلها ماخوذة
من نفس الحدين بل قد يوجد من امور خارجة فانه قد يوجد من امور يلزمها المط او المط فيطلب اى
الامور هي التي اذا وقعت يلزم منها المط فيطلبها او تصححها فيكون ذلك نافعا في الاثبات المط
فقط كما كان هو موجبا او سالبا بان يستثنى عين المقدم والنتيجة ويطلب اى امور يلزم المط
اذا وضع وهذا يكون نافعا في ابطال المط فقط بل باستثناء نقيض التالي وهذان موضعان
يشارك الجدلي فيهما البرهان وقد ينتفع من الامور الخارجة باعتبار البرهان هل يختلف فيه
المط مثل من يقول ان كل معتد بام تحد الحيوان الواقف في السن والمنحط يتعدى في ذلك
الزمان ولا سيما وكذلك ليس التذكر تعلما لان التذكر تحصيل علم او معرفة كان المعلوم بهما زمانا
كان فيما مضى واما التعلم فهو تحصيل علم في المستقبل قد يكون ان كان معلومه زمانيا علما بشئ
مستقبل كالكسوف المنتظر وهذا ايض يشترك فيه الجدلي والبرهاني وينفع في ابطال دون
الاثبات اذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق وهذا الموضع من جملة
المواضع الخارجة عن حدى المط وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشئ الى الكلام في امور خارجة
هي ملزوماته او لوازمه يكون اذا صحب او يطلب انتقل منها الى الحكم في الشئ فربما كان ذلك الانتقال
ضروريا في الحقيقة حيث يكون القياس المنتقل اليه او الاستقراء المنتقل اليه يصحح حال اللازم او الملزوم

اوبانه صدق الاستثناء فيه ضروريا في الحقيقة وربما كانا ضروريين في هذه الامر وفي
المشهور وكلاهما مقبول في الجدل والاول يدخل في البرهان لكنه كثيرا ما ينتقل الى ما
ليس له تعلق بالمط انتقالا على سبيل ايهام ان المنتقل اليه مما يتضح به حال المحمول اشفاقا
من ظهور الانقطاع وشغلا للمدة بالكلام وتوقعا لقاطع من العوارض يزيل الامر معط
او استقدا حا للخاطر الانكد وذلك مغالطة ومن حق المجيب البصير ان يتقدم بتعجيل التسليم
لئلا يطول افعاله ويصرح له ان ذلك وان سلم لك لا ينتج مطلوبك متضاعف الفضيحة وهذا
المأخذ مغالطي صرف بل يجب ان يكون الانتقال الى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب
علاقة حقيقية او مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر وكل شئ يقال لعله لوازم كثيرة ويوجد
له ملزومات كما يوجد موضوعات ومحمولات فان كل من قال سنا بالفعل فيشبه ان يكون
قال شيئا بالقوة وانت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الابطال والاثبات
من علمك بالشرطيات الاستثنائية ومن المواضع الخارجية ما ليس على سبيل اللزوم بل على سبيل
العناد والمقابلة سواء احد ما من شانه ان يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض او واحد من
المتاعدات وان انتسب الى اخر الامر الى مبدأ لقولهم انه اما ان يكون الشمس طالعة او يكون الليل
موجودا فان الانسان بهذه المعاندات قد ينتفع ايضا بطريق الاستثنا في الاثبات والابطال
كما علمت وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان ومن اعتبار الامور الخارجية نقل الاسم وتبديله
فربما يقع في البيان وخصوصا اذا كان الاسم ليس بحسب الذات بل بحسب الصفة فيجب ان ياخذ
المعنى نفسه ويلحظ في ذاته ويقصر الاسم عليه فان تعذر كلالة الاسم الى ما هو مباين للمعنى بوجه
من الوجوه بانه نقص منه او زيد عليه او هو مشترط لعلة وعرف وهذا كما نحت احد الشجاع
وجيد النفس على ان المفهوم منهما واحد وعلى ان جيد النفس هو قول تحت اسم الشجاع وعلى ان الكلام
فيهما واحد ثم ينادي به الامعان في النظر الى الاشتغال باحدهما من حيث له زيادة اعتبار فيجب ان
يقال للقياس ح ان جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس فيهما بلا لبس فليترك لفظة الشجاع بل
ليستعمل القول كما هو وياخذ شيئا اخر يرتبط بجيد النفس فقط من غير زيادة معنى فان لفظة
الشجاع توهم سببا اخر زائدا على انه جيد النفس فقط وفي تلك الزيادة يغير الحكم كما ان حسن الرجاء بذلك
على معنى حسن الرجا فقط واما لفظ الشجاع فانه له زيادة دلالة على ذلك فليترك انه شجاع وليأخذ حسن
الرجا وكذلك الحد الذي اشتهرت له علامات ومعناه مفهوم والشجاع يشير الى معنى اخر فليترك
الشجاع وليجعل الكلام في حد البحث وهذا الموضع نافع في منع التلبيس وسرعة الكشف وكان
الانتفاع به في التعلم ليس دون الانتفاع به في الجدل وموضع اخر ليس يعتبر فيه الوجود بل حال الوجود

شاعف ٢

وذلك ان الشئ كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما واكثريا اذا قلنا وغير كونه له كله او لبعضه او غير كونه
له بالقياس الى كذا وليس اذا سلم وجود فقد سلم من كل وجه فيجب ان يراعي في ذلك ان لا ياخذ
احد الحكمين مكان الاخر وان لا يقنع بمطلق غير مبين بل يطالب القابل المهمل المجمل بالبيان و
التفصيل مما يشبه هذا الموضع ان يجعل الشئ الاخر لاجل اسمه فيقال كما قال بعضهم ان من
اللذات ما هو فرح ومنها سرور ومنها جذل وهذه كلها الفاظ مترادفة فيجب ان يستكشف
امثال هذه ايض وههنا مواضع خارجة ماخوذة من المتقابلات ومن احوال الابتداء والانتهاء
ومن الاشتقاقات وغير ذلك وكانها ينفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة
اما الذي من المتقابلات الضدية فطريقة منها ان يوجد متقابلان ضدان ومتقابلان
ضدان اخران كذلك فيولف على الانحاء التي يذكرها ويجعل منها مقدم وتال فليكن مقابل هو
مقابل الاصدقاء والاعداء والاخر يقابل هو تقابل الاساءة والاحسان ثم يكون التاليفات
هكذا منها انه كان الاحسان الى الاصدقا جائزا فالاساءة الى الاعدا جائز ومنها انه ان كان
الاساءة الى الاصدقا قبيحا فالاحسان الى الاصدقا جميل ومنها ان كان الاحسان الى الصديق
حسنا فالاساءة الى الصديق فقبيح وبالعكس ومنها ان كانت الاساءة الى الاعداء جميلة
فالاحسان الى الاعدا قبيح فيكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمد وليست كلها واجبة
اما الاول فانه ليس اذا كان امر موجود لكل الضد يجب ان يكون ضده موجودا للضد بل
يجوز ان يكون الحركة الطبيعية مخالطة لكل حرارة وكل برودة واما البواقي مما ذكر فهي
بالحقيقة من ثلاث مقابلات كالاساءة والاحسان والقبيح والجميل والصديق والعدو
ثم يوجد احد الثلث طرف ومن الباقي الطرفان جميعا فيوجد مثلا من الصديق والعدو
الصديق ثم يوجد اساءة واحسان وقبيح وجميل فيقال ان كانت الاساءة الى الاصدقا قبيحا فا
لاحسان اليهم جميل وعلى قياس ذلك وهذه ايض يسود شيئا ان يكون الظلة منصة
ويقابله لامحة بل كلها مشهورات تسلم ولا يشعر بعنادها بادي النظر الا ان يطلب لها
معاند وما كان له مناقضة وعناد ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد فليس يجب ان يكون
باطل الشهرة كما عرفناك مرارا وقد يوجد من الاضداد مواضع اخر وهو انه ينظر في مقابل
المحمول فان صح انه موجود في الموضوع فذلك غير موجود لكن هذا الموضع في قوة الموضع
المقسم المذكور ولكنه قد يمكن ان يوجد هذا الموضع على وجه غير مكرر بعد ذلك ان لا يطلب
مقابل المحمول بل ينظر انه هل يلزم من وجود المحمول في موضوع ان يوجد الاضداد معا
وذلك مح وهذا جزئي موضع اخر سلف باعتبار اخص من الموضوع المقدم المذكور والمو

متباينان بما قوله وهو ان الموضع المتقدم كان على ان اللازم يكون محالا اى محال كان و
يوجب ان الملزوم محال واما ههنا فالمحال الماخوذ فيه ليس مطلقا بل محال الصفة وهو جمع
الضدين ومثال هذا ان القايلين بالصور المفارقة للامور يقولون انها مع انها مفارقة
قد يوجد متوسطة فى المحسوسات فيكون مفارقة وموجودة معا فيلزمهم ان يجعلوها متحركة
متنقلة ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا اما لزوم كونها بحيث يستحيل فيها الحركة فلانهم
يجعلونها مفارقة ويعترفون ان المفارق يجب له الثبات ويستحيل فيها الحركة ولو بالفرض
واما لزوم كونها متحركة فلانهم اذا جعلوها فينا جعلوها قد يتحرك بالعرض تحركا ما وقد
يوجد من الضد موضع اخر وهو انه اذا كان للمحمول العارض له ضد وكان المحمول العارض
محمولا لا على الدوام والضرورة بل على حسب الجواز والعروض فينظر هل من شان ضده
ان يعرض لذلك الموضوع فان من شان الموضوع ان يكون واحدا للاضداد فان كان
الضد ليس طبيعيا للموضوع واحدا لموضوع موضوعا فرتبا له فيجب ان يكون من شان الضد
الاخر ان يعرض لموضوعه مثاله انه ان كان البغض يعرض للقوة الغضبية فيجب ان تنسب المحبة
اليها لا الى الشهوانية وان كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية فيجب ان يكون العلم يعرض لها
لا محالة لا للناطقة وهذا ينفع فى الابطال فقط اللهم الا ان لا يكون الاثبات متوجها
نحو الوجود بل نحو الامكان فينتفع فى الاثبات فانه اذا امكن عروض ضد امكن عروض ضده
الاخر واما هل هذا الموضع برهانى وانه هل يجب ان يكون الشئ القابل لضد ما قابلا للاخر
حتى ان كان الشئ يعرض له امر ويجوز ان يخلو عنه فهل يجوز ان يعرض له الضد الاخر و
انما يجوز ان يخلو عنه الى واسطة او الى عدم ولا يكون من شانه ان يقبل سائر الاطراف او
او المقبول هو ان الاضداد هى التى يوجد لها موضوع يشترك فيه وهذا غير ان يكون كل
موضوع يكون لعروض احدهما يكون موضوعا لعروض الاخر فانه اذا تم وضح ان للسببين موضوعا
واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب فقد صح الشرط الذى ينبغى لهما فى ان يكون بينهما مضادة
وان كان سائر الموضوعات بخلاف ذلك بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة وبعضها قد
يفارقه الى العدم ولا يقبل الاخر واذا كان هذا امرا غير بين فلا يجب ان يوجد هذه المقدمة
على انها بينة بل على انها مشهورة ويكون بسبب الشهرة فيها ايهام هذا العكس ايهاما لا جزافا فيكون
من احد ابواب المغالطات المعنوية التى سنذكرها فيما يستقبل بل الكثرة الجزئيات الشاهدة
فاذا هذا الموضع لا ينفع فى البرهان اذا اخذ من حيث هو اصل ومبدأ ويبين فانما صح انه حق فيكون
صحة صحة المسائل وان لم يصح فلا ينتفع به وسيتضح حقيقة الامر فيه فى العلوم واعلم ان الشئ

سبب المحبة

انما يكون موضعا اذا كانت الشهرة موجبة او كان يصح فى علم المنطق على سبيل ايجاب
من المشهورات فيوجب بعد ذلك قانونا وما ليس كذلك فليس بموضع وكذلك ما كان هذا
هو موضع فى الجدل للشهرة وليس وان ثبت حقيقته موضعا فى البرهان اى اصلا فانه لا هو
بين نفسه ولا بين صدقه فى علم المنطق فليس موضعا برهانيا منطقيا واما سائر المواضع
الماخوذة من المتقابلات فيها المواضع الماخوذة من تقابل النقيض ومن جملة ذلك
ما هو حق ومشهور معا وهو جعل التالى عكس نقيض المقدم او جعل نقيض اللازم ملزوما
لنقيض الملزوم وهو موضع لا فرد له مثاله ان كان اللذيذ حسنا فما ليس بحسن ليس بلذيذ
وكل لذيذ حسن واما عكس هذا فربما كان مشهورا فى مواد وربما لم يكن مشهورا واما فى
الاضداد فربما صح العكس واشتهر وربما انتقض فيجب ان يكون الجدلى مستقريا لذلك حتى
اذا انتفع بما ينعكس ادعى العكس واورد له جزئيات يوجب العكس واذا انتفع بمنع العكس
كان له مما يعاند به ههنا جزئيات كبين يوجب العكس اذ يوجب الطرفان لازمين للطرفين
فان الشجاعة فضيلة والجبن رذيلة والصحة مؤثرة والمرض محبب واللزوم ههنا على الاستقامة
ويجب ان ياخذ ههنا ما كان من الاضداد بالحقيقة وما كان بحسب المشهور فيجب ان يكون
جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له وههنا جزئيات اخرى ومواد اخرى تخالف ذلك
فربما كان المظنون فيها عند الجمهور او الظاهر المشهور هو بالعكس من ذلك فان جودة الثلثة
اى اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب الاعضاء قد يلزمها الصحة واما رداءة الخلقة
والثلثة وهو نقصان فى احد تلك فقد لا يلزمها المرض لكن المرض يلزمه رداءة الخلقة
والثلثة فهو حد اللزوم ههنا ليس بالاستقامة بل بالعكس اذ يوجد ضد اللازم ملزوما
لضد الملزوم فلا يكون اذا كانت جودة البنية صحة فرداءة البنية مرض بل المرض رداءة
البنية او يلزمها رداءة البنية فيجب ان يكون امثال هذه معدة ايضا واما المقابلة التى
العدم والملكة فاللزومان مشهوران فيه فانه ان كان البصر حسا فالعمى عدم حس و
نسبته ان يكون هذا الموضع حقا اذا اخذ على الاستقامة فانه اذا قيل على البصر شئ وجودى
له شئ مقابل عدمى فليس يمكنه البتة ان يقال ذلك الوجودى على العمى والابصار العدمى
موصوفا بامر وجودى محصل فاذا يقال عليه عدم ذلك الوجودى يلزمها ايضا والمتضايفات يتلازم
على الاستقامة اذا روعى ما يجب ان يراعى متلازما حقيقيا ويتلازم على الاطلاق تلازما
مشهورا مثاله ان كان ذو ثلثة اضعاف كثير الاضعاف فذو ثلثة اجزاء كثيرة الاجزاء وان
كان العلم ظنا والمعلوم مظنون وان كان البصر حسا فالمبصر محسوس واما فى الحقيقة فليس يجب

ما ينعكس

ان يكون اذا كان العلم ادراكا ان يكون العالم مدركا اى واقعا عليه الادراك او المعلوم
مدركا اى واقعا منه الادراك بل يجب ان يكون الموازاة والمعادلة محفوظة وكذلك فان المدرك
مضاف الى المدرك وليس يجب اذا كان المدرك معلوما ان يكون المدرك علما وكذلك ليس
يجب اذا كان محسوسا معلوما ان يكون حسا علما وان كان المشهور يوجب ان يكون الحس علما
فلا يكون هذه معاندة فى المشهور وكذلك يجوز لقائل ان يقول ان المحسوس ليس البتة بمعلوم
وذلك لان الحس فى الحقيقة ليس بعلم اذ كان كون الحس علما ليس بينا بنفسه بل بينا كان
مشهورا واذا كان الحق يوجب انه ان كان الحس ليس بعلم ما يقع عليه العلم لا يكون وقع
عليه الحس وبالعكس وما وقع عليه العلم فهو معلوم وما وقع عليه الحس فهو محسوس فيجب الا
يكون شى من المحسوسات معلوما وبالعكس فالذى قيل من ان معلوما ما محسوس ثم
بنى عليه الاعتبار قول جدلى غير حقيقى فصل فى مثل ذلك ومن المواضع الخارجة
مواضع كانت يعرف بالنظاير ومعنى النظاير الامور التى لها نسبة الى الشى فيستنبط لها
منه اسم اما مثل نسبة المقبول الى القابل المشتق له منه الاسم كالعدل الذى هو نظير
العدالة التى اشتق له منها اسم واما مثل نسبة الغاية الى الفاعل والحافظ كالامور الصحة
التى يفعل او يحفظ الصحة فيشتق لها من الصحة اسم واما نسبة المبدأ منها اسم كما يقال
مرض عفونى ومواضع اخرى كانت يعرف بالماخوذة عن التصاريف ونسبته ان يكون مقابلها
للنظاير بان لا يوجد لها من الشى اسم على الاطلاق وعلى سبيل الاشتقاق بل ان يدل على
نسبتها الى الشى بلفظ ماخوذ من اشياء فى المناسبة والملازمة مقرون باسم الشى
كما يقال هذا هو جار مجرى الطبيعة الى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصريف
وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة الى العدالة على انى لست اثق انهم بما اقوله
من ذلك انما اجنه تخمينا وليس هو مسا معروفا فى عادات المتأخرين ولا يصير العقلة
عن ذلك فى غرضنا وقد قيل غير ما قلته وظن ان التصاريف هى ما يكون من الامور
الصادرة عن الشى كالوجع عن المرض واحد ههنا بعيد عن عبارة المعلم الاول ولا
تناسبه بوجه فانه ليس يجب ان يكون حكم الوجع وما يجرى مجراه مقايسا لحكم المرض
وما يجرى مجراه واما ما هو على سبيل العدالة فيجب ان يكون له حكم معتبر بالعدالة بسبب انه
ماخوذ بوجه من العدالة وكانه بوجه مشتق منها ولهذا ذكر انه يظن ان التصاريف اخص
من النظاير وعلى ان هذه عادة لغة لا اعلم لها مانع بقوله انه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين
وجه اخص بالعلم الحلمى وهو المستعمل فى التعليم الاول امثاله انه ان كانت العدالة محمودة

فالعدل محمود وان كان ما يجرى مجرى العدالة محمودا فالعدل لانه محمودة وهذا انما يحمل اذا كان
المحمود محمودا او مومورا وليس يجب ان يقع بينهما فى كل محمول اتفاق فانهما مختلفان الحد ولا انهم
يصح ان يقع لها فى الخير اذ اجعل الخير محمولا اتفاق فان الخير الحقيقى هو المطلق لذاته ولا يتفق
الامران فيه ووجه اخر يعتبر بحسب المقابلة اما من النظاير فمثل انه ان كانت الشجاعة حكما فالشجاع
حكيم واما من التصاريف فمثل انه ان كان ما يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة
وهذا موضع جدلى مشهور فى بعض المواد ويصلح للاثبات والابطال وليس بتعليم وليس بتعليم لا
ينعكس حتى اذا كان الحكيم شجاعا فالشجاعة حكمة وان كان الحكيم يلزمه ان يكون شجاعا لزوم
المتقوم او لزوم التابع يلزم ان يكون الشجاعة يلزمها ان يكون حكمة بل ان يكون معها الحكمة
وكذلك فى المثال الاخر وموضع اخر من حال الكون والفساد مخصوص انه يجول الخير والمحمود
فان ما كونه خير فهو خير ويجب ان يوجد الخير بمعنى نعم المحمود والخير الحقيقى وحتى يعرف ان يكون تعليميا
وان اخذ مطلقا لم يبعد ان يكون مشهورا وكذلك ما كونه شر فيجب ان يوجد الخير والشر بالقياس
الى الشى واحد او يوجد كلاهما مطلقين حتى يتم ما قربناه من النفع فى العلوم فان احدا بدل الكون
والفساد كان موضع اخر وكان بالعكس فان ما فساده شر فهو خير وما فساده خير فهو شر
وكذلك ان اخذنا فاعل الخير مكان الكون وفاعل الشر مكان الفساد وليس برهانى فليس
يجب ان يكون فاعل الخير فى نفسه خيرا لانه فاعل الخير ولا فاعل الشر فى نفسه شرا لانه فاعل
الشر فان الداعى صحة هذين القولين احتج الى قياس يوجبها واما اذا اخذنا لتبيين ما
يجب الالتفات اليهما الا من حيث الشهرة فقط فليس بواجب ان يجرى كل فاعل مجرى فعله
ولا بين بنفسه ان يكون الشر لا يصدر الا عن ذاته شر ومع ذلك فان يفهم كون ذات الشى
شرا وكون فعله شرا يشتغل ولا عن فصل القول فى القضيتين وينكشف ثانيا عن الشهرة
لا بطال حق الاحتجاج فى هذه الدعوى اللهم الا ان يعنى بالشر لا ان ذاته فى نفسها شر بل
انها يصدر الشر عنها فيكون كان القابل لفاعل الشر فاعل الشر وهذا وان كان خاف فهو ههنا

الفصل الخامس ومن المواضع المتشابهات وهى كانها تمثلات يجعل فيها احد الشبيهين
مقدما والاخر تاليا وهذا جدلى صرف كقولهم ان كان قد يكون بالاضداد علم واحد فقد يكون
بالاضداد ظن واحد وان جاز ان يكون البصر يخرج شى الى المبصر جاز ان يكون السمع يخرج
شى الى المسموع وان كان ماله بصر يبصر فماله سمع يسمع وهذا يصلح للاثبات والابطال على ما
علمت فانه قد يقبل ان ما كان للتشبيه هو للشى وما لم يكن للتشبيه فليس للشى ومن المواضع
مواضع النسبة الى الوحدة والكثرة وهذا يصلح للابطال اعنى اذا اختلف الموضوع والمحمول

في النسبة الى الكثرة والوحدة كمن يضع ان كل علم فهو تصور وفهم فيقال له ان العلم قد يكون باشياء
كثيرة معا والفهم ليس يكون لاشياء كثيرة معا فليس كل علم فهما وهذا الموضع برهاني وفي
مثاله المورد مقدمات مشهورة ومواضع اخرى ماخوذة من الاكثر والاقل وهي مواضع الاخر
وهي اربعة مواضع احدها ان يجعل ما هو اكثر في معنى الموضوع اكثر في معنى المحمول والقياس من قياس
شرطي مثاله ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر لذة هو اكثر خيرا وان كان الجور شرا فما هو اكثر جورا
فهو اشد شرا وهذا مشهور لكن ان صدق المقدم فيه حتى كان قولنا ان كل لذة خير حقا صدق ان كل
ما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا فكان الموضع علميا واما ان اخذ مهملا فيكون مشهورا ولا يكون حقا
فانه ليس ان كان السكنجبين نافعا للمريض فما كان اكثر كان انفع بل يتقاصر فاما اذا كان مسلما
ان كل سكنجبين نافع دخل فيه القليل والكثير فيجب ان يكون الاكثر ايضا نافعا وجب ان يكون
اكثر نفعا وهذا الموضع كانه علم نافع في الاثبات والابطال جميعا والموضع الثاني من الاربعة ان يعتبر مع
المحمول محمول اخر حكمه في ان يحمل اولى من حكم هذا فان لم يحمل ولم يوجد ذلك ففي المشهور ان هذا لا يحمل
ولا يوجد وهذا للابطال وان وجد ما ليس اولى ففي المشهور ان الاولى يوجد وهذا للاثبات
واما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة اولى فانه ان عنى بالاولى
الاول بالطبع والاقدم صار الموضع علميا وان عنى به ما وجوده اكثر من وجود الاخر من غير تعلق
او وجوده اشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق فليس الموضع بتعليمي فانه كثيرا ما يكون
ما هو في الاقل ولا يكون ما هو في الاكثر نامل ذلك بين طرفي النقيض واحدهما اولى بالشيء واكثر له
مثل ابتلاع الانسان بما يمضغه والاخر ليس اولى بالشيء بل هو اقلي نادر وهو كعصبه به وقد
يتفق ان لا يكون هذا الذي هو اولى ويكون ما ليس باولى والا لكان الاولى دايما الا اكثريا
وكذلك حكم ما كان مما ليس باولى فقد يوجد كثيرا دون الاولى والموضع الثالث من هذه المواضع
عكس هذا وهو ان يكون الكثرة في جهة الموضوعين والمحمول واحد فينظر ان لم يوجد المحمول لما
هو اولى وان وجد لما ليس اولى فقد وجد لما هو اولى وهذا الموضع حاله في شروطه ورتبه
علمنا حال الذي قبله والموضع الرابع من هذه المواضع وهو ان يكون الاعتبار بين محمولين
وبين موضوعين واحد المحمولين ليس اولى بموضوعه من المحمول الاخر بموضوعه ثم يعتبر ما قيل ثم ههنا
مواضع ماخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع باعيانها وهي اربعة حال محمولين متساويي
النسبة في الاولى وغير الاولى الموضوع او موضوعين لمحمول او محمولين لموضوعين ثم يعتبر بذلك
بعينه وليس شيء منها علما ويشترك في انه ان كان ما هو مثل في استحقاق ان يكون قد كان
والاخر كان او لم يكن فلم يكن وموضع معتبر من فعل الشيء اذا اضيف الى غيره وقرن به فجعله بحال

فيقتضي بانه بتلك الحال مثل ان يجعله خيرا وابيض فيقضي بانه خير وابيض وهو غير علمي واحسن
مواضعه الخلقيات فانه قد يقترن الحركة بالمادة فيجعلها حادة وموضع قريب من هذا
وهو انه اذا زيد شيء على شيء فجعله ازيد في حال كان له مثلا في كونه خيرا او بياضا فهو بتلك الحال
وليس علمنا ايضا فان الحركة اذا زيدت على الحار صار احر وليست حارة وهذا الموضع والذي قبله
للاثبات ولا يصلحان للابطال فانه ليس اذا زيد شيء على شيء فلم يجعله بصفة لم يكن على تلك الصفة
فان الروح اذا زيد على المر لم يجعله حلوا بل مزاجا اخر وهو حلو وايضا فان العصير اذا زيد على العسل
وهو حلو لم يجعله اشد حلاوة والعصير حلو على انه لا يبعد ان يجد هذا الابطال بعض الجدليين
حتى لا يفطن لمثل هذا العناد وموضع انه اذا قيل المحمول على موضوع او على شيء بمعنى الاولى والاكثر
هو مقول عليه بالاطلاق ومثاله ان كان خمرا اقل اسكارا من خمر واكثر فهو مسكر على الاطلاق وما
لم يكن الشيء خيرا فليس يقال انه اكثر خيرية او اقل خيرية فان الشر لا يقال له اقل او اكثر خيرية
وهذا ليس يصلح في الابطال فانه ليس اذا لم يقل باقل لم يقل بالاطلاق فكثير من الاشياء لا يقبل
الاكثر والاقل وهذا الموضع له عناد علمي وله عناد جدلي اما انه ليس عنادا علميا فهو انه اذا لم يكن
للشيء معنى بوجه من الوجوه فليس له ذلك المعنى اقل واكثر فان الاقل والاكثر يجب ان يكون معه
الشيء موجودا حتى يكون قليلا او يكون كثيرا واما عناده الجدلي فان يقول قايل ان خمود الشهوة
خير من الفجور فانه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز ان يكون نهاوقر بل هو اقل
التجا بالامور شرية منه واما في نفسه فهو ردي مثله واما بالقياس الى ما يلزم من الشيء فهو اكثر
شرا وذلك اقل شرا الا المزاج معه بل لعله عدد الشر الصادر عنه وفقد بعض الشر ان يكون
منه وانه وان كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه شر وهو لا يخ عن وجود ذلك او فقده
فذلك باب اخر وهو باب ما يكون الخير والشر فيه واما الشيء له يقال له خير وشر فان الخير يصدر
عنه والشر يصدر عنه فليس الامر فيه كذلك فليس اذا كان الشيء ليس سببا للشر فهو سبب
للخير الا بالعرض وبالعكس واما اذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ففيه بانه خير و
موضع آخر مشاكل بوجه من الوجوه لهذا المعنى وهو انه اذا كان الشيء ممكنا او موجودا او حسنا
او نافعا في وقت من الاوقات وموضع من المواضع وموضوع من الموضوعات فهو ايضا بذلك
الحال على الاطلاق فان ما ليس بممكن في نفسه فليس بممكن عند حال وما ليس بحسن البتة
فليس حسنا عند حال وهذا ايضا للاثبات ويعاند هذا الموضع بامثلة مشهورة مثل انه
قد يوجد الشيء فاضلا في امر ليس فاضلا على الاطلاق ويكون الشيء غير فاسد وليس غير
فاسد على الاطلاق وينفع دواء في وقت وفي موضع وفي موضوع عليل وليس نافعا على الاطلاق

٦٢ الموضوع

٦٢ اذا كان

وقد يحسن قبل القريب اذا القربا لله تعالى وليس حسنا على الاطلاق وكذلك يكون الشئ
حسنا عند قوم وليس حسنا على الاطلاق وان من الناس من استحسن على الاب وليس حسنا
على الاطلاق وتفسير الاطلاق هو ان يقال للمعنى من غير ان يراد عليه شئ يفيد به كما يراد فيقال
انه حسن عند قوم او حسن في وقت فهذا هو الحكم المشهور لكنه يجب ان ينظر في هذا من جهة
الحق فيقول اذا كان الاطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو ان لا يكون عليه زيادة اعتبار
البتة الا معناه فان كان معناه اضافيا كان الاطلاق ان يوجد اضافة مطلقة مثل النافع
اذا اخذنا نافعا الشئ ما وحال ما فان هذا اطلاق بلا زيادة لان المضاف اليه داخل في
معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام عموم او غير ذلك لكن المشهور ربما لم يفصل بينه
وبين الدائم الذى عند كل مكان وكل وقت فاذا لم يجده دائما وهو انه معاند وايضا فان
المشهور تاخذه مهملا في العلوم بحسب ان يوجد محصورا فاذا راغب هذا فاعرف الامثلة
التى وقع بها العناد فيجب ان يكون الفاضل في امرنا فاضلا على الاطلاق بمعنى انه فاضل
في كل شئ فان هذا ليس هو الفاضل على الاطلاق بمعنى انه فاضل في كل شئ فان هذا ليس هو
الفاضل على الاطلاق الذى يقصد الا باشتراك الاسم لانه فاضل مع زيادة وتلك الزيادة
انه في كل شئ وتجد الممكن للقوى ممكنا على الاطلاق وان كان ليس ممكنا في كل وقت ولكل
احد وتجد ما ليس فاسدا الا بزيادة ابدا وتجد الدواء النافع ليس نافعا على الاطلاق في
لا بزيادة كل شئ بل لشئ ما هو مضائفه المنفوع واما قبل القريب فحدة محصورة فيتبين لك
الكذب في ان كل قريب حسن بل قبل ما للقريب عسى ان يكون حسنا فذلك القبل الذى
لذلك تجده حسنا على الاطلاق وان لم يكن حسنا في كل موضوع وكل اعتبار واما المستحسن
عند قوم فذلك لا يجب ان يكون حسنا على الاطلاق وانت تعنى بالاطلاق الوجود لان
معناه انه حسن في الظن لا في الوجود والواجب ان يعتبر تقييد الشئ في الظن باطلاقه
في الظن او يفسده في الوجود باطلاقه في الوجود الا ان يكون قد يفهم من الاطلاق امر
يعمهما جميعا فيكون الاطلاق ح حقا فاما اعتبار الشئ في نفسه لا بالقياس الى الظن فيتبين
ان الشئ اذا كان في نفسه بصفة واحدة وذلك في حال ما وفي وقت وفي موضوع وموضوع
وصدقت عليه الصفة بتلك الحال بان كان فيها نافعا او موجودا او حقا او غير ذلك فيصدق
عليه انه نافع او موجود او حسن او غير ذلك على الاطلاق بمعنى ترك الزيادة لا الاضافة المطلقة
المتضمنة في حقيقة ذلك وليس يجب ان يكون على الاطلاق بمعنى العام الدائم الكائن في كل
شئ اذ ليس ذلك هو الذى على الاطلاق بالحقيقة ويجب ان يعتبر الحضر ويترك الاهمال فيصير

الموضوع علمنا فانه ما لم يوجد للشئ صفة لم يوجد له تلك الصفة بحال ولا يلتفت الى ما يقال
من كذب الشئ مفردا وصدقه مع وما عسى ان يوجب من مناقضة هذا الموضع فقد علمت فصل
القول في ذلك حيث تكلمنا في الفن الثالث **فصل في الاولى والاثر** ويلى المواضع الذى
اعطيناها المواضع التى بعد نحو الاثر والافضل فظاهر الحال من البحث عن الاثر والافضل يقتضى ان
يكون متعلقا بالامور الخلقية وبما هو اولى بالايثار او الاجتناب فقط لكن حقيقة النظر فيهما
مقتضية للنظر في الاولى والاخرى وفي الازيد والانقص وذلك قد يتعدى الامور الخلقية
واما مشاركة هذا البحث للبحث عن الاولى والازيد وما ليس باولى وازيد فيستبين لك من جهة
ان جميع ما ينفع في الازيد والانقص ينفع في الاثر والافضل ما اكثر ما ينفع في الاثر والافضل
ينفع فيهما وان كان ليس كله كذلك على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن وذلك لان كثيرا
من المواضع المعدة نحو الاثر والافضل لا ينفع في الازيد والانقص مثل الموضع المشهور ان
كل ما هو اطول زمانا فهو اثر فانه ليس يجب ان يكون ما هو اطول زمانا فهو اكثر في نفسه او
اشد حرارة مما ليس اطول ربما او يحمد ذلك واعلم ان المفهوم من الاثر غير المفهوم من الافضل
وذلك ان الشئ قد يكون افضل ولا يكون اثر فان العلم افضل وليس اثر من اللباس عند
العريان والموت على حاله كريمة افضل من الحيوة الخسيسة وليس اثر واذا قيل افضل وخير فقد
يقال ذلك عند التحصيل على وجوه فيقال افضل نسبتين متشاركين في نوع من الفضيلة لكن
تلك الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ويكون لاحدهما جميع ما للاخر وزيادة مثل قولنا
فلان انشر من فلان اذا كان له جميع مقدار ما له وزيادة ويقال افضل للمتشاركين في نوع
من الفضيلة لكن يقبل الاشد والاضعف من غير ان يمكن ان يشار الى قدر ما يساوى الاخر
الانقص متميزا عن الزيادة لكن الحاصل للافضل اشد مثل الاحمر والاسخن وغير ذلك ويقال
افضل اذا كان يشاركه في نوع الفضيلة وذلك النوع اما ان لا يقبل التفاوت او ان قبل
فالذى لهما منه مثلا على السوا لكن للافضل فضا بل اخرى من انواع اخر فيكون جملة ما لهنا
اكثر مما لذلك مثل ان يكون احدهما شجاعا عفيفا والاخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا فيكون
الاول افضل اذا كان ليس بينه وبين الانقص مشاركة في نوع الفضيلة اصلا ولكن في
جنس الفضيلة الا ان النوع الذى له هو في جملة نفسه التى دون نوع الاخر لست اقول انه
افضل من الاخر فانه بيان دور لكن اقول الالهى والاخر ليس بالهى فهو افضل واعنى بالالهى
ان يكون فضيلة باقية لا تفسد مثل الحكمة او يكون نافعا في الامر الذى هو مطلوب لذاته
لست اقول في الامر الذى هو افضل فيكون دورا وهذا مثل النافع في الاخرة والمعاد

اكرم خ

كرامة خ

الاجمل خ

بالالهى خ

متعلقة ٢

والمعادو من هذا القبيل يا يحكم بان الحكمة افضل من اليسار ويقال لما الصالح المتعلقة
وان كانت عاجلته فهى اكثر عددا واعم وادوم معا من عاجله فانه ليس ابتة اكان اكثر صار
افضل بل ربما كان الواحد العام الدايم افضل من الكثير ويقال الافضل ايضا على مثل ما
يقال الاول وهو ان يكون احد الامرين له الفضيلة من ذاته والاخر فضله مستفادة منه
او بالعرض وخصوصا ان كان له فى ذاته معنى افضل بوجوه اخرى واما الاولى ايضا فيقال لما
هو بهذه الصفة ويقال لما هو اشد مناسبة وهو ان يكون امر يجوز ان يكون لامرين لكنه
لاحدهما اشد مناسبة مثل الكرامة فانه يجوز ان يكون للطارى الذى لا امانة له لكنه
الذى له امانة فى طبعه اولى لان الامانة وهى علة من العلل المستدعية الموجبة لا يحكم فيها
بالايجاب بل يحكم فيها بالاولى اذ كانت يوجب باقتران شرايط اليها فاذا لم يشعر بجميع لكان
الامر عند الشاعر واجبا فى كونه اولا كونه لكنه اذا كان الذى يقترن بالعلة الداعية فى
احدهما الاكثر من الذى يقترن بمثلها من الاخر كان الحكم للاول اولى وكذا ان كان لاحدهما
هذه العلة ولم يكن للاخر فالذى له العلة اولى واما المتشابه فانها داعية الى الحكم وليس يتم بها
بل يتم باحوال اخرى اما فيه واما فى المتوقع من عنده واما فيهما جميعا ربما كانت وربما لم
يكن والاولى فى الامانة يعتبر على وجهين احدهما بحسب الوقوع والاخر بحسب الجميل والاولى
بحسب الوقوع هو كما يقول قايل ان لفلان عند فلان حقوقا وقد قصده فالاولى فى نفس الامر
ان يتفق ان يقضيها حاكما فان ذلك الامر واقع واما الاولى بحسب الجميل فهو ان يقول فالاولى
بالمقصود اى الاجمل به ان يقضيها ويعرفها مع انه ليس يلتفت الى انه يفعل من ما هو اولى بان
يقع منه ذلك الاولى بل الى انه الاجمل ذلك وانه ان لم يفعل فذلك قبيح فالمشابه يشارك
ساير العلل التى ذكرناها فى امر الوقوع ويخالفها فى ان العلل ليست بموت لا يعتبر منها
حال الجميل لكنها انما يقتصرها على الوقوع وانما يقتصر من المواتات وما يشبهها على
الايجاب الاولى لان الاسباب المحتاج اليها فى ان يكون العلة منها علة بالفعل ما لم يكن
يجتمع لم يكن للعلة وجود واجب فاذا علم ان هذا الواحد منها قد وجد وجهل الحكم فى البواقى
وانها هل اجتمعت ثم كان موضع اخر لم يحصل فيه علة من تلك العلل سبق الى الذهن ان العالم
ان المستحصل لعلة ما منها ولعلة نصير علة بالفعل عند شرايط اولى بالوجود مما عدم فيه
الامران واما العلل الاخرى او الشرايط الباقية فانها لو كان اجتماعها كلها معلوما لكان
الحكم ثبت فى ان المعلول غير واقع ولو كان عدم اجتماعها معلوما لكان الحكم ثبت فى ان المعلول
غير واقع لكن ما يشعر فيه بوجود سبب او بزيادة الاسباب المرجحة يظن ان الاولى به ان يكون

عن الاولى ٢

فربما كانت الاسباب المرجحة متوافية فى الجانب الاخر الا انها يكون مجهولة وربما لم يتواف
الاسباب كلها الا فى هذا ولا ذلك فيمتنع ان يكون ذلك ولا هذا البتة وان كان هذا اكثر اسبابا
واما الذى يتوافى فيه الاسباب كلها فليس هو اولى بل واجب وفى القاصر الاسباب ليس هو الاولى
فقط بل ممتنع ان يوجد فاذا هذا القسم من الاولى مظنون لا وجود له ولا امتناع انه يفيد مثل نفس
الى ان الشئ يكون وهو ظن ما يكون غير كاذبة اعنى ان كان المعتقد هو انه قد يكون وقد لا يكون
ثم كان يكون فالقضية كاذبة ان كان الشئ متوافى الاسباب فوجب وان لم يكن اولى وكاذبة
ان لم يكن متوافى الاسباب فامتنع ولم يكن اولى واعلم ان الاعتبار الاز يد والافضل قد يقع
فى كل مقولة فان ذلك الامر لا كثير اشكال فيه ولا ايضا كثير منفعة فى تعرفه ولست اعنى الذى

فيكون كاذبا ٢

بالنسبة فى ان الاخر اولى منه وليس واقع فى كل مقولة على ما دل عليه اختلاط امثلة يوردها
قوم بل ان نفس ذلك المحمول قد يقع فى كل مقولة مثاله انه قد يقال ان الصورة احق بالجوهرية
من الهيولى ويقال ان الشخص اولى بالجوهرية من الكلى وهذا يكون لا على ان جوهرية اكثر من جوهرية
ولا ان جوهرية هذا اشتق من جوهرية ذلك بل لان ما يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو
اشتق لاحدهما واكمل وهو الوجود وقد ذكرنا حقيقة هذا فى موضعه وقد يقال فى الكم والكيف وهذا
ظاهر وفى الاضافة كقولهم النار اعلى من الهواء وقد مثل لهذا بعضهم مثالا سخيفا وهو ان القوة النفسانية
فى الدماغ او فى القلب وليس هذا اختلافا فى زيادة ونقصان بالاين فى نفس الاين وقد يكون فى
متى كقولهم تاريخ الفرس اقدم ام تاريخ العرب وقد اورد له مثالا اخر فقيل اترى الصيف اصلح
كذا ام الربيع فاخذ الموضوع مكان المحمول فى طلب الاكثر او الازيد لا فى انواع متى مجهولة محمولات
بل فى الاصلحية والاصلحية ليست من مقولة متى فان الاصلح اسم مشترك يقع فى مقولات واما
فى مقولة الجدة فمثل قولهم الترس اوفى ام الدرع واما فى الوضع فمثل قولهم الفلك بالاقليم
الرابع اشد مثلا او فى الثالث واما الامثلة فى الفعل والانفعال فسهلة مشهورة وقد
جرت العادة ان يقال فى هذا الموضع فى وجوه المقاييسات التى يتضمنها هذا النظر
اسماء لواحق ذلك ان يكون الموضوعات اثنين والمحمول واحد كقولهم العالم ام الجلد
ومن ذلك ان يكون المحمول اثنين والموضوع واحد كقولهم الفضيلة انظر او عمل وهذا يرجع
بالمعنى الى الاول فانه كانه يقول النظر اكثر فى الفضيلة او العمل ويكون المحمول هو الاكثر بالحقيقة
واما ان يكون موضوعان لمحمولين كقولهم اللبن اشد فى البياض ام الغراب فى السواد واما
ان يكون الموضوع مضاعفا فى كلاهما او احدهما كقولهم الحكمة مع الشجاعة خير ام الحكمة مع
العفة او الغنا مع الصحة افضل او العقل مع الحكمة والفرق بين المثالين ان فى احدهما جزء من

الموضوع مشتركا وفي الاخر ليس وربما كان المحمول بل الموضوع والمحمول مضاعفا مثل قولهم
الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة من الحكمة مع الشجاعة فليشتغل الان بالمواضع

فصل ان الامور الظاهرة لا يحوجنا الى استعدادها بالمواضع بل المواضع انما ينتفع
في ما يخفى فيه التفاوت فمن المواضع ان ما هو اطول زمانا واكثرها ثباتا فهو اثر وليس هذا بحق اذا اخذ
مطلقا فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في انه مؤثر على الخسيس الطويل المدة الا ان هذا قد
يستعمل في المشهور واما اذا تساوى الشيئان في النوع فاطولها زمانا واكثرها ثباتا اثر الشيء
قد يكون مساويا لنظيره في الزمان لكنه اذا ثبت على حاله من الشدة واحدة والاخر لم يزل يشتد
ويضعف في تلك المدة كان هذا اكثر ثباتا ومختارا لا الاديب الحسن الاختيار او الصالح ومختار الشرع
الصحيحة او مختار الجماعة المدبرين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب او مختار الاكثر منهم فهو افضل
وهو مشهور ويختلف وكل ما يختاره الكل لذاته فهو المتشوق اليه بحسب الكل فهو افضل في
ذاته واولى بالاختيار وهذا انما يكون حقا اذا كان الشيء مؤثرا في نفسه لذاته لانه خير واما
اذا لم يكن كذلك فهو مشهور وليس بحق دائما فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة
ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الاخرة والمختار في الصناعة التي هي افضل كالفلسفة اولى
بالاختيار مما هو مختار في صناعة احسن كالموسيقى وهذا يصير حقا اذا اعتبرت امرين احدهما ان
يكون المختار في الفلسفة مثلا من جهة ما يوجبه الفلسفة لا الفيلسوف الذي قد يخطي والثاني ان
يعتبر الوقت والحال فان الوقت من الاوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة احسن اولى من اختيار
ما في صناعة ارفع مثل الوقت الذي يوجب اختيار الناس على استخراج شكل من الهندسة فيجب ان
يقول ان لم يكن الوقت والحال لم يوجب ما في الصناعة الخسيسة وموضع اخر هو ان ما في جنس
الخير والفضيلة فهو افضل من الذي ليس في جنسه كالعدالة فانها من جنس الفضيلة اذ هو نوع اذ هي
نوع منه واما العادل فهو في ذاته جوهر وليس الفضيلة مقومة لذاته كما ليس البياض ولا اللون الذي
هو جنسه مقوم له لكن العادل عرض له الفضيلة فهو في جنس الفضيلة فيجب ان يكون العدالة
افضل من العادل وهذا قد يشتهر وقد لا يشتهر واما الحق فيجب ان يعلم ان معنى الافضل ههنا
مما لا ينفرد لان الافضل ان عني به انه الاكثر في نفسه في انه فضيلة كما ان الاشد سوادا هو الاكثر من
اخر في انه سواد فليس بينهما مناسبة في ذلك فان الفاضل ليس فضيلة وان عني بالافضل
الاجمع للفضل على انه صفته فليس بينهما مناسبة فان الفضيلة ليست جامعة او حاملة
للفضيلة ثم ان احد اسم نعمها فسيكون باشتراك الاسم وموضع اخر وهو ان المؤثر بذاته ولاجل
نفسه افضل من المؤثر لاجل غيره كالدواء والصحة وهذا حق وانه المؤثر بذاته افضل من المؤثر

بالعرض وهذا قريب من الاول ويخالفه في ان الذي بالعرض قد لا يكون مؤثرا البتة بل انما
يكون المؤثر فيما يقاربه مثل ان الشيء اذا كان حلوا ومربعا فالحلو مؤثر البتة لذاته والمربع
بالعرض اذ انما يؤثر لانه حلو وليس يتوجه الى التربيع اشارة وانما المؤثر لغيره فقد يتوجه
اليه اشارة وربما كان المؤثر بالعرض ليس لانه مؤثر بل لاجل ان مقابله مكروه او يتبع مقابله
مكروه فهو مؤثر لا لفائدة في نفسه فهي فيه لا الفائدة فيما يقاربه بالذات فهي فيه بالعرض لكنه
انما يؤثر لكيلا يوجد مقابله فلا يكون هو مؤثرا لاجل انه مؤثر لذاته بالذات اذ ليس يوصل
الى المؤثر بالذات بل يوصل الى المؤثر بالعرض وهو عدم المكروه بالذات وليس عدم المكروه
علة لوجود المؤثر بالذات بل بالعرض اذ علل الامور الوجودية امور وجودية لا الاعدام بل
الاعدام ربما كانت مع علل الامور الوجودية وممكنات بوجه لا انها في نفسها علل
ومثال هذا الفصل للاصدقاء مطلوبة لذاتها لا انها يوصل الى سعادة التصديق وسعادة
التصديق مؤثر لذاته للتصديق واما فضله الاعداء فلا يؤثر لاجل ذاتها ولا يؤثر لاجل حصول
مؤثر بالذات فيها ولكن قد يؤثر لاجل مؤثر بالعرض وهو عدم المكروه اذا العدو اذا كان
ذا فضله لم يحدث ضرر الذي هو عدم السلامة التي هي مؤثر لذاتها فيشارك هذا الوجه
الاول في ان الاول المؤثر فيه لا لذاته بل لما عرض من ان هناك مؤثرا اخر يلتفت اليه ويفارق
المثال الاول في انه ليس سببا لذلك المؤثر ومؤديا اليه بل عارضا له فلا يقع له اثنان ويفارقه
المثال الثاني في انه مؤثر ولكن ليس مؤديا الى المؤثر بالذات بل الى عدم مقابله وموضع اخر قريب
من الموضع الاول وهو ان ما كان سببا للخير بذاته كالفضيلة والكفاية اثر مما هو سبب له
بالعرض كالبخت كما ان ما هو سبب للشر بذاته اولى بالاجتناب مثل القصور والرذيلة اولى
بالاختيار من السبب بالعرض كالبخت والفرق بين هذا الموضع والموضع الذي قبله ان ههنا
قد اخذ الشيء سببا وهناك قد اخذ مؤثرا فههنا سببان لغاية وهناك غايتان او
سبب وغاية بعد ان احدا مشتركين في الايثار في ان حصل لهما ايثار فمنفعة الموضع هناك
ليس في اثبات الايثار نفسه بل في ان يتعين اي الامرين اللذين حصل لهما الايثار اولى بان
يؤثر ههنا قد ينفع الموضع في نفس اثبات الايثار كانه يجب ان يؤثر شيء وان يكون هو هكذا
وانه اثر من كذا فيكون ههنا كالتضعيف في الاثبات بالقوة وان كان بالفعل اثبات بالقوة
وان كان بالفعل اثبات واحد وهو اثبات الاثر وما هو اثر عند الكل وعلى الاطلاق اي في
كل الاحوال اثر من الذي يصير اثر في حال ووقت ويختص بعينه بعد لولاه لما كان اثر كما ان
الصحة اثر من البط بالمبضع للعلاج فان الصحة في نفسها اثر عند الذي سط بل ترك البط

اثر لولا العذر الواقع وهو احق وان الذى يكون للشئ فالطبع اثر من الذى يكون له لا بالطبع
مثاله العدالة اثر من العادل لعلست اقول افضل فان هذا الموضع قدمر مرة واما فى هذا الموضع فانما
يوجد العدالة والعادل من حيث هما نافعان فى امر من الامور يحتاج فيه الى احدهما ومن جهة
نسبتهما الى شئ وهو الغاية لست اعنى من جهة اعتبار مقايسة ما بينهما ان احدهما يوثر لذاته
والاخر لغيره فان هذا الموضع قدمر بل من جهة ما هو موثران لاجل المنفعة المتعلقة بهما لكن العدالة
نافعة بمعنى طبيعى لها فى ذاتها والعدل نافع لامر مكتسب هذا مثل ان يقول ان السراج آثر من المراة
المضيئة بالعكس اذ السراج يفعل ذلك لامر يكتسب وهنا حق وايضا هذا كما يقال ان يكون
لك لامر فى طبعه والاخر يفعل لامر يكتسب وهنا حق وايضا هذا يقال ان يكون لك ملكة الكتابة
فيكتب اثر من ان تستكتب وايضا فان الامر الموجود للافضل الاكرم اثر من الامر الموجود لغيره
مثل الامر الذى يختص الله فانه اثر مما يختص الانسان فهذا هو على الاطلاق مشهور وليتميز بالتحصيل
الحق فيه فيقول ليس كل امر موجود فى الافضل فانه افضل فان التحية موجودة فى الانسان وليست
اثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الاسد ولكن يجب ان يشترط حتى يكون الموجود للافضل
موجودا بفضل من حيث هو به افضل لامر من حيث هو به احسن والموجود للاحسن موجود
للاحسن من حيث هو به احسن لا من حيث هو به افضل وبعد ذلك فان الحق ان ذلك افضل
واما انه اثر فانما يكون اذا اشتركا فى انهما موثران وانما يكونان موثران اذا كان كلاهما من شانه
ان يوثر فيحصل بالكسب واما اذا لم يكونا كذلك لو لم يكن الذى فى احدهما مثل الذى فى الافضل
مما يكتسب فليس يقال انه اثر وموضع اخر يشبه هذا الموضع وليس هو وهو ان ما كان اولا للامور
التى هى اقدم فهى اثر كالصحة بالقياس الى الجمال والقوة فان الصحة يظن انها يوجد فى مزاج الاركان
والجمال والقوة فى تركيب الاعضاء الالية ولذلك ما هو فى الشئ الذى هو اكرم هو اثر كصحة
النبض بالقياس الى جودة الهضم وهذا يخالف الموضع الاول فى ان الصحة والشدة يجتمعان معا
فى شخص واحد يوصف بهما وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان فى شخص واحد والموضع المقدم
كان يفترق فيه الموضوعان لكن حكمه كحكم ذلك وموضع اخر قريب من بعض ما سلف وهو ان
الغاية فى الشئ اثر من فاعل الغاية اى اخرى حتى لا يكون هذا الموضع مكررا ولكن هذا مشهور غير حق
فان صحة البدن غاية من الغايات ثم صحة النفس وهو الفضيلة تسوق الى غاية هى السعادة
القصوى والفضيلة اثر عند الافاضل من صحة البدن وايضا فان السابقين الى غايتين يشبه
ان يكون اعجلهما بادنة الى الغاية اثر وذلك اذا تساويا وتقاربا ولذلك فان الجمهور يوثر وصول النافع
فى المعاش على النافع فى المعاد واما اذا اختلفا وكان التفاوت عظيما ولم يمكن الجمع بينهما فان

ولكن الحكمان يتفاوتان

لا اثر عند الحصفاء ما هو افضل وان تاخر وايضا فان الغايتين اذا كان التفاوت بينهما اكثر
من التفاوت بين احديهما وبين فاعلها فكان فضل الغاية الاخرى على هذه الغاية فان فاعل
الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وذلك بان نسبة الغاية الى الغاية كنسبة الفاعل
الى الفاعل وكانت تلك الغاية تفضيل هذه الغاية اكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها
ففاعل الغاية الاخرى بفضل فاعل الغاية الاولى هذه باكثر من فضل الغاية الاولى هذه
باكثر من فضل الغاية الاولى هذه لفاعلها نفسها وما فضل اكثر فهو افضل ففاعل الغاية الاخرى
افضل من هذه الغاية وكذلك بالعكس وهذا الموضع مشهور وليس بين بنفسه انه حق وذلك
لانه مبنى على ابدال النسبة وابدال النسبة غير بين والبرهان الذى شهر انما قام عليه فى
المقادير والاعداد ولم يقم فى غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد فى المقادير والاعداد من اسباب
من وجوده مشاركة فى شئ مشار اليه وان فى احدهما فضل عليه فان كان هذا الموضع حقا
فهو حق غير بين بنفسه وموضع اخر نسبة بعض ما مضى وهو ان يكون احد الامرين وان كان
قد يطلب لغيره فقد يطلب لنفسه والامر الاخر لا يطلب الا لغيره فان الاول اثر ومثاله الصحة
والعدالة فانهما اثر من الغنا والشدة فان الصحة والعدالة كريمتان لانفسهما والغنى لا فضله
له فى نفسه بل ربما حلت امرا كريما ومواضع اخر فى الامور الخفية التفاوت اللواتى يحوج الى
تدقيق نظر فى امرها مثل النظر فى اللوازم فان ما لازمه خير اكثر وافضل فهو اثر وايضا
ما تابعه شر اقل مما للاخر وان لم يحصل فى الخير فهو اثر ومن اللوازم ما يكون متقدما مثل
الجهل للمتعلم من حيث هو متعلم ومنه ما يكون متاخرا تابعا مثل العلم والتابع فى اكثر الامر
هو الافضل اذا كان من جملة الغايات فهذا موضع وايضا موضع اخر ان الخيرات التى هى اكبر فهى
اثر اذا كان الاقل داخلا فيها فاما اذا لم يكن كذلك فان الاقل عددا ربما كان وان خالطه
شر آثر من خيرات كثيرة مثل الحكمة فانها مع ما يلحق كاسها من التعب اثر من جملة الغنى والصحة
والجمال والقوة وربما كان ما ليس بفضيلة وهى واحدة اثر من عدة فضايل مثل ان السعادة
اثر من العدالة والشجاعة والعفة وقديما نبه هذا الموضع فيقال ليس يجب ان يكون مجموع
الاثنين اثر من الواحد الذى فيه مثل ان مجموع الصحة وكونها ذوى صحة ليس اثر من
الصحة فانه لا زيادة ايثار لمجموعها على الايثار الذى للصحة وانما يكون هذا اذا كان احد
الامرين لاجل الاخر وانما اذا اختلفا فى انه اذا كان كل واحد منهما ليس يوثر للاخر فيهما اثر
من الواحد وهناك اذ ليس اثر فليس انه انقص بل ايثارهما واحد وحكم هذا الموضع فى الصحة
او الشهرة مما لا يخفى وايضا اذا كانت المؤثرات يحصل مع لذة فهى اثر من ان يكون بلا لذة وهو

فانهما اس

فرنياء

مشهور غير حقيقي وايض اذا كانت بغير اذى وكا لذة فهى اثر من التى يكون مع اذى وهذا على ما
علمت وايض اذا كانت ما يكون فى وقته اثر منه فى غير وقته او فى وقت لا يعدبه فيه فان الحكمة
فى المشايخ آثر منها فى الشاب وان كان وجودها فى الشاب اعجب وكذلك العفة فيهم بل العفة
والحكمة فى المشايخ اولى وفى الشاب اعجب واكتساب ذلك وطلبه بالشاب اولى فان
المشايخ يجب ان يحصل لهم ذلك بالطبع والشئ الذى هو انفع فى كل وقت وفى اكثر الاوقات
فهو اثر بالاعداد كالعفة والعدالة فانهما اثر من الشجاعة لكن ربما كانت الشجاعة اثر فى وقت يحوج
اليها والشئ الذى لو كان هو لم يحتج الى الاخر واذا كان الاخر احتج اليه فهو اثر كما انه لو كان الناس
عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة بل احتيج اليها فالعدالة
اثر وان كان الاخرى اعنى الشجاعة ربما صارت فى بعض الاوقات وايض ما يحب فساده اكثر
او ضاعة اوضده اكثر فهو اثر وما نزعت فى تحصيله واتحاده اكثر فهو اثر وايض فان كل شئ يكون
مؤثرا دايما ويكون الاخر مرة مؤثرا ومرة غير مؤثر فذلك الشئ اثر مثال الاول لذة الحكمة مثال
الثانى لذة الاكل والجماع فان الذى هو مؤثر دايما اثر فى نفسه وان كان هنا قد يصير وقيا ما
اثر يقول ان المواضع التى احدث فى الاثر منها ما ينفع فى المؤثر نفسه وذلك انا اذا علمنا
ان الانفع اثر علمنا ان النافع مؤثر وكذا اذا راينا الاكبر فى باب ما اثر علمنا ان الكثير مؤثر
كان النافع مؤثر وكذلك اذا لم يكن الامران مختلفان فى الزيادة والنقصان ويرجح ما بينهما
من جهة اخرى فقد يوجد للترجيح مواضع اخرى مثل انه اذا كان الخير بالطبع اثر فالخير بالطبع
وايض اذا كان ما يكون خيرا بالطبع هو اكثر ايثارا فيكون لا محة للاول ايثارا او هو الخير الذى ليس
بالطبع ايثارا اما وان قل فيكون كل خير بالجملة مؤثرا ومنها ما ينفع به فى الترجيح فقط وقد يمكن
ان يجعل هذه المواضع اعم من حال الايثار ويوجد بحيث يشتمل على الازيد من كل نفاوت مثلا
ان ما كان بالطبع بحال ما فهو ازيد فيها من الذى ليس بالطبع فان الانبه فى الحال اعم من الاثر
او يقول ان الذى نقيض منه امر ما فهو اولى بان ينسب الحال اليها من الذى لا يفيض عنه او الذى يفيض منه
اكثر فهو افعل لذلك الاثر هو اولى به والذى هو اكثر بحال ما فهو لا ويصير قابله هو اولى به وكذلك ما اذا
نبه على شئ جعل الجملة اكبر محال ما فى زيادة شئ او كان زيادته على ما هو اقل محال بحال يجعله اكثر من
زيادة شئ اخر وكذلك فى جانب النقصان وايض ما هو اقل مخالطة للضد كالبياض الذى هو اقل
سوادية الجسم هو بالحال اولى وفيها اكثر والمواضع الكلية كما علمت ينفع فى الجزويات وان كان
للمواضع الجزئية خصوصية بحث والمواضع الكلية هى مثل المشتركة المذكورة فى باب الاثبات والابطال
المطلقين مثل مواضع المتقابلات والنظاير والتصاريف فانها اعرف كلها واقربها من الشهرة وكذلك

تلك المواضع نافعة فى ان يستعمل فى المطالب الجزئية فانه كما ان قولنا ان كانت كل لذة خيرا
فكل اذى كثير مشهور فكذلك سيكون مشهورا قولنا ان كانت لذة ما خيرا فاذى ما شر
وكذلك فى ساير الامثلة مما يجب ان يعرفه بنفسك وكذلك مواضع الاولى والاخرى لكن انما ينتفع
باخذ مقدم جزوى لينال الجزئى فى الاثبات واما فى الابطال فلا ينتفع به مثاله من باب
الاولى انه اذا كان كل علم اولى بان يكون خيرا من اللذة ولذة ما خيرا فعلم ما خير وان قلنا
ولا لذة تخبر لم يلزم ان يكون ولا علم بخير واما ان قلنا لكن ليس علم خيرا واما اذا كان الامر من
باب التساوى فيصلح للاثبات والابطال الجزئى وحكم المواضع الجاعل الكل على مثال الجزو هو من
باب الاولى والاخرى وما بعد هذا فمتكررات بعضها مما يعلم فى علم القياس وبعضها مما

يعلم فى المواضع المذكورة ٥ تمت المقالة الثانية
من الشفا والحمد لله رب العالمين
وصلواته على محمد واله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم ٥

المقالة الثالثة فى مواضع الجنس فصل فى ايراد بعض المواضع الجنسية

ولان النظر فى الجنس قبل النظر فى الحد اذ الحد انما يتم حدا بعد ان يصح وجود ما فرض
فيه جنسا على ان الجدليين اكثر عنايتهم بالاثبات والابطال المطلق ثم اذا نظروا فى الحد
كفاهم التمييز والمواساة ولم تفطنوا الشروط الحدود فلذلك نقل فطنتهم لامر الجنس وذلك
لان قانونهم الاثبات والابطال ويحوجون الى التحديد لتفهيم الاسم ولا يبعدون فى اكثر
الامر ذلك الى ان يعرفوا ما هو حد حقيقى وما هو غير حقيقى فيقتصرون على ما هو تفهيم الاسم
وينعكس بالتساوى لكنه لا يبعد ان يكون من ضبط منهم مشهورات الصنايع العامية
ان يكون قد احسن مما هو المشهور عند المظفين من ان الحد يؤلف من جنس وفصل
فيكون له ان يتكلم فى باب الجنس والفصل واعلم ان اكثر المواضع المذكورة فى باب الجنس على
ان جرى فيها مشهور صرف خصصناه بالتعريف فمن المواضع ان ينظر فى الامور المتجانسة
للموصوف اى الامور المتشاركة للموضوع فى طبيعته المتسلم ان جنسها واحد هل شئ منها
لا يحمل عليه المحمول المفروض انه جنس فان وجد منها ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ما
وضع جنسا بجنس وان لم يوجد لم يلزم منه شئ وهذا الموضع للابطال فقط ومثاله ان قيل
ان الخير جنس للذة فوجدنا لذة ليس بخير قلنا ان الخير ليس جنسا للذة فان وجدنا كل لذة

المساوات

لتلك الحال

خير الم يعلم انه جنس او ليس فان كل جنس عام لكن ليس كل عام جنسا وان ينظر هل هو محمول
من طريق ما هو فان لم يكن فليس بجنس واما ان كان فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب
ما هو لا في جواب ما هو لم يجب ان يكون جنسا كما قد علمت لكنه لا يبعد ان يوجد في المشهور
جنس وان كان في جواب ما هو ولكن لا من جهة الشركة فقط لم يكن جنسا وايضا هل
يطابقه بحديد العرض فان طابقه فليس بجنس ويخالف الموضع الاول في انه ليس كل ما ليس
مقولا في طريق ما هو فهو يطابقه حد العرض بل ربما طابقه الخاصة وايضا ان اختلف
المقولة للجنس والنوع فكان النوع من الكيف بالذات مثلا والجنس من الجوهر او بعكس
ذلك فليس الجنس ما فرضنا بجنس وهذا يصلح للابطال فقط ومثال هذا البياض والثلج
جوهر ولبنه العلم والجميل فان العلم مضاف والجميل غير مضاف وانما جعل العلم في هذا
الموضع مضافا اى داخلا في مقولة المضاف بالذات وهو على جهة المشهور وقد علمت ان
دخوله في المضاف عند التحقيق هو على طريق اخر ومع ذلك فان الشيء الذي يلزم جنسه
الاضافة يلزم نوعه الاضافة ولا يختلفان فيه وهذا حق وايضا ان حمل على ما وضع
جنسا حدما وضع نوعا فليس ما وضع جنسا بجنس وهذا ايضا نافع للابطال فقط
ومثاله لو انا جعلنا للموجود والواحد جنسا كان ذلك الجنس موجودا او
واحدا في نفسه لا محالة وكانت حقيقة النوع يقال على حقيقة الجنس وهذا حق وايضا
فان النوع اذا كان يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنسا فليس الموضوع جنسا
بجنس مثل المظنون فانه يصدق على المعدوم والموجود لا يصدق عليه وهذا كالمكرر فان كان
الموضوع لا يشارك شيئا من انواع الجنس فليس المفروض جنسا بجنس كمن يجعل الحركة جنسا
للذة ثم لا يوجد اللذة بعلة ولا استحالة ولا نمو ولا غير ذلك ولهذا انما يكون اذا كانت
الانواع محصورة ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا احدها ولا داخلا في احدها
وموضع اخر وهو مكرر بالقوة وان لم يكن بالفعل وهو ان يكون الموضوع نوعا يقال على
اكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا كالمظنون فانه يقع على اكثر مما يقال عليه المعلوم وهذا
الموضع في الظاهر كانه في القوة ما قيل قبل من انه ان كان النوع يحمل على ما يحمل عليه الجنس
فليس المفروض جنسا بجنس لكن قولنا ان كان حمله على اكثر مما يحمل عليه قد يقتضي اعتبارا
اخر وهو ان لا يلتفت الى المشاركة اليه بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته فيوضع الموضوعات
العرضية لهذا اكثر عددا من موضوعات تلك فلانها اكثر عددا الا من جهة ان ذلك يشارك
البيانا ولا يشارك اليه هذا في موضوعاته فيكون ما فرض جنسا غير جنس وايضا ان كان المفروض

نوعا مسا ويا في العموم الجنس فليس ما فرض جنسا بجنس كمن يجعل الموجود جنسا للواحد
او بالعكس ثم يوجد كل ما يقال له موجود ويقال له واحد وبالعكس فلا يكون احدهما
جنسا والاخر نوعا واما كيفية هذا التساوي في الواحد والموجود فلا يجب ان يشتغل
الان بل يوجد احدا ويقتصر على وجه كونه مثالا واما بيان الحقيقة ففي العلوم العالية
وكذلك ان جعل العلة والاول احدهما جنسا للاخر فانهما متلازمان او مترادفان وانما
يكونا متلازمين اذا فهم من العلة موجود عنه وجود الثاني من غير عكس وفهم من الاول انه
موجود ليس عن وجود الثاني من غير عكس والامران وان كانا متلازمين فان بين الاعتبا
فرقا ما بين اعتبار المتصاعد والمتنازل وايضا ينظر في الامور التي لا يختلف في النوع
بل يختلف في الاعراض وان كان مما وضع جنسا ليس جنسا لجميعها فليس هو بجنس مثاله
من جعل غير المنقسم جنسا للخطوط مستقيمة غير منقسمة فان الخطوط الغير المنقسمة ان
كانت موجودة فلا يختلف هي والمنقسمة كما علمت بالنوع والماهية بل بالاعراض واذ ليس
لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة فليس جنسا لغير المنقسمة ايضا وايضا ان
كان للنوع جنس اخر ليس احدهما تحت الاخر فليس الجنس جنسا له ولكنه ربما جوز ذلك في
المشهور لان نوعا واحدا قد يقع في جنسين ليس احدهما تحت الاخر مثل ان الفهم علم
فضله او لا يكون هذا المثال مشهورا جدا فعسى ان يكون كثير من الناس لا يقبلون ان
الفهم علم بل عسى ان يكون المظنون ما ذكرناه في الفن الثاني من حال الاجناس المتداخلة
لكنه ان زيد فقيل جنس ليس احدهما تحت الاخر ولا هما تحت جنس واحد بعينه خلص القول
عن العناد ثم كان حقا ومع هذا كله فيجب ان يبعد الموضوع انه جنس الى جنسه القريب او العالي
فان لم يكن محمولا على جميع النوع او لم يكن من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس وايضا
فانه يجب ان ينظر هل حد النوع يحمل على الجنس الاعلى فان حمل فليس الجنس جنسا واما المثبت
فان بين ان الجنس العالي ذا الاعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ثم بين ان الموضوع جنسا
موجود للشيء كانه مثبت لانه جنس فانه لا يمكن ان يكون العالي يحمل من طريق ما هو والوسط
يحمل لا من طريق ما هو وههنا موضع بحث في ان هذا الموضع على او ليس بعلى وذلك لان
لقائل ان يقول ان الجنس ربما يحمل على نوعين ثم عرض احدهما للاخر فكان الجنس الاعلى مقولا
على النوع من طريق ما هو ولم يكن النوع الذي هو جنس اقرب محمول على ذلك النوع الاول من
طريق ما هو ومثاله ان الكمية يحمل على المنفصل وعلى المتصل ثم العدد وقد يحمل على المتصل
اذ يعرض له المنفصل ولا يجب من ذلك ان يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب ان جنسه جنس له

ومقول في طريق ما هو فيقول ان هذا النوع الاخير كالمتصل اما ان يكون ماخوذا على انه متصل الا او على انه شئ يعرض له الاتصال فالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذى هو العدد قولا جنسيا بل الكم يقال على العرض له الاتصال قول ما يعرض للشئ ولا يقال على الشئ قولا جنسيا وايضا فان المنفصل لذاته وهو العدد لا يقال على ما فرض نوعا اخيرا تحت الكم قولا بالتواطؤ فضلا عن ان يقال الا بالعرض وكيف يقال وكل نوع منها ليس الاخر بل قد يسبق لاحدهما من الاخر الاسم فلا يقال ان المقدار عددا او انفصال او منفصل لذاته بل معدودا او منفصل لعدد او انفصال ثم المعدود ليس هو نوع الكمية بل ماخوذا على انه عرض له نوع الكمية وكذلك المنفصل ان لم يعن به نفس العدد الذى لا يقال على المقدار بل عنى به شئ قرن به الانفصال حتى كان معناه انه شئ ذو انفصال لم يكن نوعا ايضا من الكم على ما علمت ان الشئ مقرون به طبيعة المقولة ليست من المقولة فهذه الاعراض لا تبطل شهرة الموضع بل لا تبطل حقيقته واما ما حكمنا به ان المثبت اذا بين ان الاعلى يقول في جواب ما هو فذلك حكم مشهور وليس بحقيقي واجب وان كان مشهورا فانه يجوز ان يكون مقولا في جواب ما هو بالشركة ثم يكون للاخص من المحمولين فصلان متساويان له وقد اخذ مع احد الفصلين فسمى باسم فيكون ح جميع المشتركات في الماهية التى هى اخص تشترك في شئ مستور ليس بكال طبيعة الجنس بل ليس بجنس لكن لا يجب ان يضايق في هذا الكتاب فيه كل هذه المضايقة بل يجب ان يوجد على المشهور وموضع اخر ان كان ما وضع جنسا ليس يحمل على ما يجب الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضع جنسا بجنس للموضوع نوعا واما المثبت فانه اذا بين انه اعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو وجب ان يكون الاعم جنسا لمن جعل المائت جنسا للانسان والفرس ثم المائت فصل يقسم الحيوان ولقائل ان يقول انكم ان ضايقتم فلم يجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا عرض من الشك ما تقدم ذكره قبل هذا الموضع وان لم تضايقوا ولا ايضا تفوا في ان يوجد المائت جنسا وان كان فصل جنسا فيقول اما اولا فان الشئ الذى هو فصل اذا شعر في المشهور بفضيلة لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو بل من جهة مصادفة الشئ منقسما لشئ اخر قسمة لا يخفى على الجمهور بانه فصل حكم ح فان الشئ يكون غير جنس وانه ليس مقولا في جواب ما هو بل في جواب اى شئ هو وانه لا يحمل في المشهور محل الجنس واذا لم يكن شعور في هذه الجهة والجهة الاخرى حقيقية فيكون الحمل في طريق ما هو مما يحمل في طريق ما هو كالكافي في اثبات ان ذلك الشئ جنس لان التفريق بين الحمل من طريق ما هو والحمل في جواب ما هو ليس مما يفهم في المشهور بل الكلام في الجنس يحمل عن المشهور ردا بما يفطن له الا قل من الجدليين فكيف شروط الحقيقية في امر الجنس التى لا يشعر بها ايضا في غير المشهور بل كان المشهور هو ان الجنس هو المقول في طريق ما هو الذى ليس واسما بانه على سبيل قسمة الفصل وليس المقول في طريق

ماهو

ماهو اعم منه بل كان المخصوص باسم المقول في طريق ما هو هو ما كان ليس البتة في طريق اى شئ هو وان كان المقول في طريق ما هو اعم من الامرين. ههنا يجب ان يوجد كالمخصوص باحدهما **فصل في مثل ذلك** والتى يجب ان ينظر هل جعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفردية والفردية فصل من باب الكيفية بسيط او جعله جنسا للفرد الذى هو بمعنى شئ ذى فردية فان ذلك الثانى فصل مقسم للعدد ليس هو نوع من انواعه اذ لو كان نوعا لكان اما نوعا متوسطا واما نوعا اخيرا ولو كان نوعا اخيرا لما كان يقال على ثلثة وخمسة ولو كان نوعا متوسطا لكان مقولا على ما تحته في جواب ما هو وقد علمت في موضع اخر انه ليس كذلك وهو ايضا في الحقيقة ليس بفصل حقيقى ذاتى بل هو فصل على المشهور ولا الفرد الذى يعنى العدد الماخوذ مع الفردية ايضا بنوع بل ضيف ولو كان نوعا لكانت الفردية فصلا ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحته من طريق ما هو واعلم انك اذا قلت عدد فرد فليس معنى الفرد فيه انه عدد وفردية والا كنت كانك قلت عدد هو وفردية كما لو قلت حيوان انسان للبليغ قلت حيوان هو حيوان ناطق بل معناه انه شئ ذو فردية اى شئ ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين واذا قلت عدد فرد فمعناه انه عدد ذو فردية اى انه عدد هو شئ ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمتساويين فيكون العدد الثانى الماخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل انه محمول بل على سبيل انه جزء حد لجزء حد فان الفردية جزء حد الشئ ذى الفردية الذى هو الفرد والعدد جزء حد الفردية الجزء الذى لا يحمل عليه في ذاته ولا ايضا يحمل على الشئ ذى الفردية في ذاته بل يعلم من خارج ان هذا الشئ لا يوجد الا عددا وعلى ما علمت في سلف فلا يكون قد تعلمت قريب للشئ انه عدد كما يلزمك ان يكون قلت به في المثال الاول فههنا فردية وهو كالفصل البسيط وفرد وهو كالفصل المنطقى والعدد الفرد وليس شئ منها بنوع من العدد لكن لقائل ان يقول انكم قد تعلمتم ان فصول الجواهر جواهر فهى انواع الجواهر فيقول اما اولا فذلك لا يعا به المشهور واما ثانيا فكان الغرض في هذا هو الفصل المنطقى وقد علمت ان الفصل في الجواهر ليس نوعا للجواهر بان وان كان يحمل على ما يحمل عليه في النوع واما الفصل البسيط فلا يمنع ان يكون نوعا لكن هذا فوق ان يحيط به المشهور وانما الغرض ههنا في الفصل المنطقى والفصل المنطقى لو كان يقبل في جوهره حد الجنس لكان يكون نوعا يحتاج ان يتميز عما يشاركه في ذاته بفصل لا فصلا او كان يكون شخصا فتميز بالاعراض فهذه اشياء قد تحققنا وعلمت ان الفصل بماذا يخالف النوع وعلمت المذهب الحقيقى في ذلك واما المشهور فليكن عندك انه مختلف غير مضبوط والتى ينظر هل عرض ان جعل ما هو نوع جنسا وما هو جنس نوعا مثل من قال ان البقاء اتصال ما وان الاختلاط مزاج ما فان الالتقاء اعم من الاتصال فان المقادير يلتقى ان يوجد ولا تعد بينهما فيكون تارة مشتركة في حد واحد فتتصل وتارة متباينة الحدين فيكون حداهما ليس واحدا بل معا كما يكون للماء والدهن

ويخص هذا باسم المماسة وهذا الا البقاء اى المماسة لا يقال على الاتصال فلا يعرض فيه
الشبهة بل انما يقال عليه ما قيل بالمعنى الاول هناك بشكل فاذا كان كذا استحال ان يكون
الاتصال الاعم من الالتقاء فكيف يكون جنسا له وكذلك الاختلاط اعم من الامتزاج اذ الاختلاط
يدل على تجاور اجسام كثيرة فائتة عن الحس ثم يوجد منها لا يفعل بعضها فى بعض كدقيق الحنطة
والشعير وبالجملة اليابسة ويؤخذ منها ما يفعل بعضه فى بعض كالماء والخمر والسكر والخل
حتى يجتمع لها كنفسه واحدة وهذا يخص باسم المزاج فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ولكن
جعل الثقلة كالجنس للحركة فى المكان او كالمساوى وهى احص فى لغة اليونانيين فان الثقلة فى تلك
اللغة واقعة على ما يكون قسرا او من غير ارادة ولا قولك الحركة لثقلة وايضا ان جعل ما هو نوع جنسا
للفصل فقد غلط لان الفصل اذا لم يكن اكثر واعم فلا اقل من ان يكون مساويا وان ايضا موضع الجنس
فى الفصل فهو ابعد غلطا فان الجنس دائما اعم فان لم يكن مثلا اعم بل اختلف فشارك فى شىء و
باين فى شىء كالمنقسم بمتساويين والعدد فان طبيعة الفصل لا يكون معوية للجنس البتة بل عارض
لطبيعته وان كانت مباينة على ما علمت وكذلك ان جعل الجنس فصلا لكن جعل الاختلاط فصلا
مقوما للمزاج والتغير فصلا مقوما للثقلة وايضا ان كان شىء من فصول الجنس او من خواصه
المقسمة يحمل على الموضوع نوعا فليس الموضوع جنسا بجنس مثل النفس فان العدد كيف يكون
جنسا لها على ما يقال وليست النفس بفرد ولا زوج بل كيف يكون العدد محمولا عليها وايضا ان كانت
طبيعة النوعى برفع طبيعة الجنس لمن يجعل الحقيقة الالهية داخلة تحت مقولة من المقولات وبعد
هذا بطبعه الاثنينية والثلثية فانها اذا رفعت رفع العدد اصلا والعدد جنس لكنه اذا احد
الرفع لا رفع الوجود بل رفع كون عدد اخر البتة عددا فى ماهيته سلم هذا الموضع والا فلم يسلم والحال
فى ذلك على ما علمت وايضا ان كان الجنس والفصل قد يرولان فليسا بجنس وفصل وهذا ظاهر
وكذا ان كان ضد الجنس او الفصل يقال على النوع وايضا ان كان النوع يحمل عليه شىء لا يحمل على شىء مما
وضع جنسا البتة فليس الموضوع جنسا بجنس مثاله ان النفس يحمل عليها الادراك والحس والحيوة
ولا شىء من الاعداد كذلك وايضا ان كان الموضوع جنسا ما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق فليس بجنس
ايضا ان لم يمكن ان يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا فليس بجنس وايضا ان كان انما
يقال عليه وعلى غير ما يظن نوعا معبرا باشتراك الاسم لا بالتواطؤ فلا اتفاق على حال التمييز وعلى
حال الصديقين فليس بجنس وههنا مواضع من جهة الاضداد وهو انه هل ان كان للنوع ضد وليس لجنسه
ضد فالضد ليس يحمل عليه الجنس فانه ان لم يحمل عليه فليس بجنس وهذا يصلح للاثبات ايضا وايضا ان كان
للحس ضد فهل ضد النوع فيه فانه ان لم يكن فيه لم يكن الجنس جنسا وان كان كان وهذا يرجع الى الاصول

المتقدم منه انه ان كان كذا جنس كذا فضده ضد جنسه وايضا ان كان ضد النوع ليس له جنس بل
هو جنس عال فلا يكون النوع نوعا بل جنسا عاليا لا جنس فوقه كالخير والشر وقد علمت فيما سلف انه
كيف ينبغى ان يعلم هذا وايضا ان كان ضد النوع وايضا ان كان ضد النوع وايضا ان كان للجنس ضد
وللنوع ضد بحسب المشهور ان يكون الضد جنس ضده فان كان بين احدهما وضده متوسط وليس بين
الثانى وضده متوسط فيستفيد ان الجنس ليس بجنس خصوصا اذا ازيد بيانا لمثل انه لما كان بين
الفضيلة والرذيلة متوسط وبين العفة والفجور متوسط وبالعكس والا فلا فان المتوسط اذا كان بين
النوعين فيجب لا محالة ان يقع فى جنس ولا يكون احد الطرفين اولى به من الاخر فى ان يكون جنسا له
وليس يجوز ان يكون فى جنسين ضدين فيجب ان يكون فى جنس اخر واذا كان فى جنس اخر فذلك الجنس
لا محالة يكون مناسبا للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين وايضا فانه لا بد للمتوسط بين الجنسين ان
يكون عاما ويقع كل شى يكون هو لا محالة متوسطا بالنسبة بين النوعين وهذا الموضع ايضا مشهور فان
الحق ان الاضداد بالذات انما يقع فى جنس واحد لا غير وان المتوسط معا وقد عرفت شيئا من هذا فيما
سلف وموضع اخر ان كان المتوسط بين احد الضدين متوسطا حقيقيا وجوديا وكان المتوسط
بين الاخرين متوسطا يعنى رفع الطرفين فليس الجنس بجنس بل يجب ان يكون الامر على قياس واحد وذلك
لانه يجب ان يكون المتوسط الوجودى يحمل على متوسط وجودى والمتوسط الوجودى يحمل عليه بتوسط
وجودى وكذلك فى جانب العدمى وهذا ايضا مشهور وايضا فاذا كان بين النوعين الضدين الذى فى
جنس واحد متوسط وليس يقع فى ذلك الجنس فليس الجنس بجنس وهذا قد يعاند فى المشهور ولا
عناد له فى الحق اما فى المشهور فان المتوسط بين العفة والفجور فى غير جنسهما اذ هو فى الفضيلة وهما
فى الرذيلة وقد عرفت ما فى هذا واما الحق فيوجب ان يكون المتوسط والطرفان فى جنس واحد وبيان
فى علم آخر وموضع اخر انه ان للجنس ضد وليس للنوع ضد فليس الجنس بجنس هذا ايضا فى المشهور فانه
لا يوجد للاجناس اضداد حقيقية البتة ويعاند هذا ايضا فى المشهور بان الصحة يضاد المرض ومرض ما
كالسدد ان المعدة لا ضد له لكن فى الحقيقة المرض ليس ضد للصحة بل عدما مقابلا ولكل مرض جزئى مقابل
جزئى وربما لم يكن له اسم واما المواضع المشتركة المذكورة فقد ينتفع بها ايضا فى امر اثبات الجنس وابطاله
مثاله ان كانت العدالة نوعا من العلم فالعادل نوع من العالم وايضا ان كان ما على جهة العدالة نوعا
ما على جهة العلم فالعدالة نوع من العلم وبالعكس والا فلا وكذلك فى حال النسبة مع الاسماء كما يقال
ان حال اللذة عند الخيرة او المنفعة كحال اللذيذ عند الخير او النافع وانه ان كانت اللذة نوعا للخيرة
او المنفعة او جنسا له فكذلك اللذيذ عند الخير او النافع فان لم يكن النسبة مع الاشتقاق كان
بعيدا من الحق والشهرة مثاله ان حال الحيوان من الانسان كحال الانسان من الاشخاص لكن

الحيوان جنس الانسان فلا يجب ان يكون جنسا للاشخاص الا ان يقال ويسلم ان حال الحيوان من الانسان في انه جنسه كحال الانسان من الاشخاص في انه جنسها فان سلم هذا لزم واما في طريق الحق فلا يعلم هذا اللزوم الا اذا علم ان كل واحد منهما بجنس فلا يحتاج الى الاثبات كما لا يعلم النسبة المقدارين الى مقدارين في مقدارية الا ابعدان يكون مقدارين وكذلك في حال الكون مع الاشتقاق مثل انه ان كان ان يتعلم هو نوع ان يتذكر فان يعلم هو نوع ان يذكر وان كان ان يحل هو نوع ان فسد فيحل نوع ان يفسد وكذلك في الفواعل وغير ذلك وهي الاثبات و ليمتحن المواضع من الاعدام فانه لا يجوز ان يكون العدم مع الملكة في جنس واحد وذلك لا ان كان العدم جزء حد الجنس الذي المعنى الوجودي وثم لزيادة معنى فضل فان كان فصلا وجوديا وهو ضد لا طبيعة الجنس بشرط لا زيادة شي اخر ليس هو عدم النوع فانه ليس عدم البياض لونا عادما الصفة البياض فان لونا عام صفة ايضا امر مقابل موجود الذات واقف بازاء البياض فانه اذا ذهب البياض وخلفه لونا ليس بياضا لا يكون الخالف عدما بل انما يكون عدما اذا ذهب البياض ولم يخلف شي اخر البتة ولم يحصل هناك الا مادة وفقدان البياض فاذا العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد بل للاعدام اما ان لا يكون لها اجناس ويكون اجناسها اخرى بل الاولى ان يكون ما يقوم معها مقام الاجناس اعدام الاجناس ويكون اجناسها غير حقيقية من معنى الجنسية على ما علمت في موضعه فان البصر لو كان مثلا مشتملا على امرين كنوعين له وكان لكل واحد منهما عدم لقابله كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين ويقال عليهما كليهما وكان كالجنس لهما وان لم يكن عدم الحس المطلق جنسا لهما حتى يكون عادم البصر عادم الحس مطلقا فيكون اذا العدم اما ان لا يكون له جنس او لا يكون جنسه جنس الذي في الملكة وقد ظن قوم انه انما قيل للاخير لا من حيث هو اخير وجنس للملكة مشارا اليه بل من حيث هو قريب كالمقولة مشتركة للعدم والملكة وقد علم في هذا ما علم او نسبته ان يكون كان هذا مشهورا بينهم واحدا لا خير على انه القريب من جهة ان المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة من مقولة واحدة فاذا يجب ان يوجد هنا على المشهور ايضا وايضا ان كان الجنس عدم مقابل وليس عدم النوع فيه فليس النوع فيه وان كان فيه فالنوع فيه مثاله ان كان العمى تحت عدم الحس فالبصر تحت الحس ويجب ان يعلم ان هذا هو على المشهور واما الحق فهو على ما قلنا واما النقيضان فليس يجب ان يوضع المقابل منهما تحت المقابل فانه ليس اذا كان الانسان تحت الحيوان فيجب ان يكون اللاانسان تحت اللاحيوان ولا ايضا يجب ان يكون اللاانسان تحت الحيوان بل اللاحيوان تحت اللاانسان او لا انسان تحت لا حيوان البتة كما كان هناك العمى تحت لا حس ما لا تحت لا حس

مطلقا فانه ليس اذا كان الشي عادم البصر فهو عادم الحس مطلقا وان كان اللاحيوان تحت لا انسان او كان اللاانسان مطلقا انه لا حيوان ما فبين ان الانسان تحت الحيوان على انه ليس تحت ان يطلق ان المسلوب لها اجناس حقيقية بل يتذكر ما قد قلنا مرارا ويجب ان ياخذ من هذا البحث فايدة وهو ان النقيض في المتقابلات ليس يعني به نفس القضية فقط بل والتقابل بنعم ولا هو البسيط واما مواضع يقابل الاضافة فمن ذلك انه ان كان النوع مضاف الذات او لا انما له الاضافة فكذلك الجنس ولا ينعكس و منع هذا الانعكاس انما هو في المشهور كما علمت من حال جزئيات العلم وما قيل فيها وقد يعاند الحكم الاول بان الكيفية جنس للعلم ولا يلزمه الاضافة فاذا تخصصت نوعا فكانت علما لزمته والكيفية نفسها وان كان قد يلحقها الاضافة بنحو من انحاء النسبة فهي غير الاضافة اللازمة بل الراس وهو نوع ما يلحقه الاضافة والجسم وهو جنس لا يلحقه اضافة اما انت من حيث يطلب الحق فقد تبين لك صواب الحكم فيه في الفن الثاني وايضا ان كان النوع مضايفا لشي ثم لم يكن الاضافة الجنسية التي للمعروض جنسا له متعلقا بذلك الشي فليس المفروض جنسا له بجنس مثل انه ان كان الضعف يقال بالقياس الى الضعف ثم فرض كثير الاضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف فليس كثير الاضعاف جنسا وهذا الموضع يقبل عاما مع المثال ويشتهر و يعاند من طريق الحق بان الزايد جنس الضعف وليس يجب ان يكون بالقياس الى النصف ولكن يكون بالقياس الى جنس مضايف النوع وهو الناقص فان الناقص جنس النصف بل الاولى ان يجعل الجنس ومضافه جنسين للنوع ومضايفه كالحس والمحسوس والمبصر والبصر ويعاند من طريق الشهرة بانه ليس يجب ان يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس الى شي واحد فان العلم نوع من الملكة يقال بالقياس الى المعلوم والملكة يقال بالقياس الى العالم على انه لا يمنع الحق ان يكون العلم من حيث هو علم واخص من الملكة يعرض له ان يكون مضافا الى النفس مثل ما يعرض للملكة فكانت علمت هذا ايضا في موضع اخر وموضع اخر لا مدخل له في العلوم وهو ان يكون الجنس يقال بلفظ زايد على الموضوع له من الالفاظ الروابط والافاصل مثل من او على او في او الى ويعتبر لفظ زايد على اللفظ الموضوع له ملحق به من هذه الالفاظ ثم يخالف النوع ويعاند هذا الموضع بالمخالف اذ يقال لكذا او الغير يقال على غير كذا او احدهما تحت الاخر وايضا فان العلم يقال بكذا او الملكة يقال لكذا على ان الحق ان الاضافة للملكة ليست على نحو اضافة العلم الى المعلوم بل اذا اخذ العلم نوعا من الملكة واخرى مجراها كان ايضا العلم من حيث هو علم لا من حيث ملكة فقط على العالم فان كونه علما للشي بسبب كونه ملكة له ومذهب مذهبه وكذلك يعاند بان الزايد على

المحل

جنس

الجنس

الانواع

ليستمر

اللفظ

شئ والضعف وهو كالنوع تحته ضعف لشئ واعلم ان الامور التي يلزمها الاضافة منها ما وجوده
ليس الا فيما له اليه الاضافة ومنها ما يتعلق به اضافتان احديهما الى امر هو فيه والاخر الى امر ليس هو فيه
فان العلم شئ خارج هيئة مضافة الى العالم والى المعلوم الخارج وهو في احدهما لا يمكن ان يفارقه بالقياس الى الاخر فلا يمكن ان يواصله ومنها ما يمكن له كلا الامرين مثل العلم فانه يجوز ان يكون بالعالم
ايضا اذا علمت النفس ذاتها وبعض الامور يستحيل فيها ان يكون المضاف موجودا في المضاف اليه
البتة مثل الضعف فانه ممتنع ان يكون عارضا في النصف وقد ينبعث من معرفة هذا موضع من
ذلك ان يكون الجنس مما اضافته الى ما هو فيه والنوع ليس كذلك او بالعكس كمن قال ان الذكر
بقاء العلم والبقاء بقاء للباقي وفيه والذكر ليس للعلم وبالقياس اليه بل هو للتذكر الماضي او للنفس
وهذا الموضع يصلح للاثبات والابطال المطلقين بان ينظر هل الذكر بقاء العلم فيوجد بقاء العلم صفة
للعلم بها العلم باق وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع التي
تبطل بها ما يوضع جنسا ان يكون الملكة جعلت جنسا للفعل او الفعل جعل جنسا للملكة مثل
من يقول ان الحس حركة جسمانية والحركة فعل لا مبدأ فعل والحس مبدأ فعل او يقول ان التذكر
ملكة نفسانية والملكة النفسانية يحال بها لا يحال بحدد وفعل والتذكر يحال بحدد لا يحال
بها ومن المواضع المجانسة لذلك ان يكون القوة على المصابرة يجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل
الحكم نوعا من كظم الغيظ او يجعل الشجاعة مصابرة على الخوف والعدالة قسر النفس على الامتناع عن
الارباح الذهبية فهذه كلها تباين الملكات اذا كانت الملكات هي التي لا ينفعل معها النفس شيئا
من ذلك فلا يغتاظ ولا يخاف ولا يرغب لا ان بغيرها ذلك لم يتكلف المصابرة عليه فان ذلك
ضبط النفس لا فضله الملكة ومن المواضع الشبيهة بذلك ان يحدد الشئ لا زما لا ينفك عنه
لكنه خارج عن حقيقته ومهيته فيجعلونه جنسا له كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ويجعل الظن
جنسا للتصديق لكن الغم ليس هو جنسا للغيظ ولا هو مقولا عليه بل امر يتقدمه فيوجبه ولا الظن
جنسا للتصديق ولا مقولا على تصديق بل يحذب او لا ظن ثم يكون تصديق فيكون اذا الغم والظن
امرين يلزم ان يتقدما الامرين الاخرين وليسا بجنسين له ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح
ان يبقى اعتقادا واحدا فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا فان ذات الشئ لا يبقى واحدة بالعدد
ويخرج من جنسها وايضا ان لم يكن الجنس فيما فيه النوع بل كان النوع في غير ما فيه الجنس فليس الجنس
جنسا مثل من يقول ان الحيا خوف ما لكن الخوف الحيواني من قوة النفس الحيوانية والحيا في المنطقية
وكذلك من يقول ان الغيظ الم او غم فان الغيظ في العصبية والالم في الحس والغضب في الشهواني
او الناسي وكذلك من قال ان الحس الشهواني شهوة ما والمشية فكرية وتلك شهوانية وهذا الموضع

نسبته نافع في الاثبات والابطال المطابقين وان لم يكن للجنس وحده وموضع اخر انه ان كان
الجنس ليس يقال على النوع قولا مطلقا بل من جهة فليس الجنس جنسا وكونه من جهة يفهم منه معنيان
احدهما ان يكون مقولا على جزئه لا على كله مثل العضو فانه يقال على جزء من الانسان قولا كالجنس ولا
يقال على كله البتة بوجه من الوجوه فلا يقال البتة للانسان انه عضو والثاني ان يكون يقال
على كله ولكن من جهة جزئه سواء كان عارضا للجزء اوليا او كيف كان مثل ما يقال ان الانسان
محسوس فان الانسان انما هو محسوس لاجل ظاهر جسمه حتى لو فصل جسمه عن نفسه لكان ذلك
الجزء محسوسا وان لم يكن جزء انسان وليس هذا شرطا في هذا القسم فانه ربما كان ذلك
المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح لكن انما اوردت ذلك لتفهيم انه كيف يكون تعلقه
بالجزء وبالجملة يجب ان يكون الجنس جنسا للشئ في ذاته مطلقا فيكون مهيته المشتركة المعرفة لذاته
تعريفا مشتركا فاما ما يقال على ذاته لا لاجل ذاته بل لاجل جزئه فانه اما غير محمول على ذاته واما ان يقال
على ذاته من حيث ينسب ذاته الى غيره مثل ان ينسب الى جزئه فان جزئه غيره او من حيث له غير اخر
كيف فلا يكون المحمول جنسا فان جنسه يحمل على صريح مهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره فيجب اذن
ان يكون الجنس محمولا على الذات لا من جهة شئ في طرف جزئه ولا من جهة شئ في شئ اخر متصل به او عارض
له وموضع اخر يسلوا هذا الموضع كانه منتج منه وكان قايلا قال ان الجسم يحمل على الانسان وهو
جنسه وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس بل يقال على احد الجزئين وهو جسمه الذي
يخصه فيكون جسمه الذي يخصه نوعا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ولا يقال عليه مطلقا
والمعلم الاول قال في جوابه انه لا يجوز ان يوجد الجزء اليه كالجنس ولا ما يحمل على الجزء فانه لا يجوز ان
يحد الحيوان بانه جسم ذو نفس والا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذي هو الجسم فيكون الكل هو الجزء
وهذا محال واقول ان هذا الموضع علم والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية وليس بمشهور فان المشهور ان
الجسم جنس للانسان فيجب عليك ان يتذكر ما علمتك في الفن الذي في البرهان من الفرق بين الجسم
الذي هو جزء انسان والجسم الذي هو جنس للانسان ويعلم من هناك ان احدهما ليس البتة محمولا
على الانسان او الحيوان فان الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لو جعلها
اقترن به النفس بل هو مجموعها وذلك المجموع جسم لا انه ذلك الجسم الذي هو الجزء وقد طولنا في هذا
واطنبنا فيجب ان يعرف ذلك من هناك ويعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام والجسم الذي هو
جزء الحد فيعرف صحة هذا الموضع ويعلم انه ليس يعنى ههنا بالجسم الجسم الذي هو جزء الحد بل
الجسم الذي هو جزء القوام وهو احد الشيئين اللذين في الحيوان وبهما يتقوم الحيوان على انهما
جزءان له وهما جسم بحال ونفس وموضع اخر ان يجعل الفعل محمودا كان او مذموما نوعا من القوة

عليهما كمن جعل السرقة قوة على الاقتاب لملك الغير سرا وذلك لان القوة لا يصير لها صاحبها القوى
سريرا والسرقة يصير صاحبها القوى سريرا ولو كانت القوة يجعل القوى شريرا لكان الملك شريرا
ومن المشهور انه قادر على الشر وكان الانسان الفاضل سريرا ومن الحق انه قادر على الشر بل ليس نفس
القوة مختارة محمودة لم يخلق عبثا بل هي معدة نحو المصالح ولكنها لا يكون قوة او يكون على المتقابلات
ومحال ان يكون الشر في جنس مختار امحمودا وكذلك ايضا ان جعل الفعل المحمود لذاته او الغاية المحمودة
لذاتها نوعا للقوة عليها ونوعا للقوى والفاعل وذلك لان الغايات وما يؤثر لذاته لا يكون نوعا
مما يؤثر لغيره والقوة يؤثر لغيرها ومحال ان يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره فانه اذا كان من
حيث هو قوة يؤثر لغيره كان معناه ان طبيعة القوة مؤثر لغيرها ومعنى هذا ان كل قوة مؤثرة لغيرها
ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هي مؤثرة لغيرها فينتج ما يعلم وقد يجوز ان يكون الشئ
الواحد مؤثر لذاته ولغيره ولكن ليس هذا الموضع في مثل ذلك فان كان في مثل ذلك فان كان في
مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق والذي قال في بيان هذا الموضع ان النوع يكون مختارا مؤثرا
والجنس ليس كذلك ومثل بالفضيلة والملكة على ان الملكة ليست مؤثرة البتة فهو قول جزافي
وذلك لان الملكة ليست مختارة ولا مكروهية بل يصير مختاره ويصير مكروهية بالفصول ولا
يمتنع ان يكون النوع مؤثرا والجنس لا يؤثر ولا يكره بل المنع هو ان يكون الجنس مؤثرا والنوع مكروه
الذات او الجنس مكروه الذات والنوع مؤثر وامتناع هذا حق او يكون النوع مؤثر الذاته و
الجنس مؤثر الغيره وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التي نويد بادنى مثال واسعر
وموضع اخر ان يكون الشئ نسبته الى كل واحد من امرين في انهما جنس له نسبة واحدة ثم ينسب الى
احدهما دون الاخر فيجعل جنسا له دون الاخر مثل ما يقال سارق او مخادع او سارع فان كل واحد
من هذه تحت ان يكون قادرا اي متمكنا ويجب ان يكون مختارا فانه ان قدر ويمكن ولم يختر او اختار
لكنه لم يقدر اي لم يتمكن لست اعني القدرة التي هي القوة لم يكن مخادعا او ساعيا او سارقا بالفعل
ثم ليس احد الامرين اولى بان يكون جنسا والاخر فصلا فان كل واحد منهما قد ينقسم بالاخر
وكل واحد منهما يوجد في غير ما يوجد فيه الاخر فانه قد يكون مختارا لا يتمكن وقد يكون متمكنا لا مختارا
فاما ان لا يكون ولا واحد منهما جنسا او يكون كل واحد منهما جنسا ثم ان كان كل واحد منهما
امرا محققا المهية فانهما جعلت المفروض نوعا كالسارق ثم لا ينكر الاخر فلم يدل على طبيعة المعنى
المشترك فيه بالكمال وكما انه ليس احدهما اولى بالجنسية فليس اولى بالفضيلة وهذا الموضع
بالحقيقة انما يمكن في امور يحمل عليها امران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس واحد
منهما اولى بان يتخصص من الاخر في ظاهر الامر فاذا اثبت احدهما جنسا كان للمعارض ان

ينازع ويقول انه ليس اولى بان يكون جنسا من الاخر واذ ليس الاخر جنسا فليس هو بجنس واما
ان امثال هذه الاشياء هل يمكن ان يكون لها جنسان فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره
من الاجناس المحادية بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل واما هيهنا وفي هذا المثال
عند التحقيق فان الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل العلة من العلل يجعل ذلك اولى بالجنسية
وهذا بالفصلية وان كان العموم لا يجعله وليس هذا موضع تطويل القول فيه وموضع اخر
قريب من هذا وهو ان لا يكون الامران نسبتهما الى الجنسية نسبة واحدة بل احدهما
بعينه جنس والاخر بعينه فصل لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا لما هو جنس منهما
كمن قال ان البحر هو افراط التعجب ولم يقل تعجب مفرط او ان التصديق قوة الراى ولم يقل راى
قوى فجعل الافراط جنسا والتعجب فصلا وجعل القوة جنسا والراى فصلا حتى جعل
القوة في الراى تصديقا لا الراى الذي فيه قوة فان الشئ الذي يكون في الشئ لا يكون هو
نفسه ولذلك لم يجعل البحر تعجبا بحال بل حالا في التعجب وهذا مح فان الراى نفسه في المصدق
وهو التصديق والتعجب نفسه في المتحير وهو التحير واما افراط التعجب في التعجب فان في التعجب فان
كان افراط التعجب هو التحير نفسه اذ قيل ان هذه حده فان التحير يكون موجودا في التعجب لانه افراط
فيكون المتعجب هو المتحير لا المتعجب وهذا مح وكذلك يكون التصديق هو الذي يظن وهذا مح
ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطا اذ كان التعجب هو الافراط وفيه الافراط وان يكون قوة الظن
هي القوة وموضع اخر ان يجعلوا المنفعل جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضع
جنسا للعارض له كمن يقول ان عدم الموت هو حيوة ازلية فان الحيوة الازلية امر يتبعه
ويلزمه ويلحقه ويعرض له عدم الموت حتى لو يتم متوهم ان شيئا كان على ان يموت ثم ان الله
جعله غير مائت فدفع الموت عنه فان هذا التوهم ممكن ومقبول وفطرة العقل لا يمنعه انما
يمنعه حجة ان كان له مانع فيكون ح حيوة الواحدة مستمرة لم يتغير وقد حدث له ابتداء من
عنده صار غير المائت وذلك حين حدث له معنى غير المائت ومع ذلك فان الحيوة الواحدة
قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ومعلوم ان الحيوة الازلية ان كانت جنسا لعدم الموت حده
فالحيوة مطلقا جنس له اعلى فيكون قد صار الشئ عادما للموت بعدما لم يكن وطبيعة الجنس وا
بعينها بالعدد ومستحيل ان يكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد يوجد في التوهم لامرين
هما متباين الذات اعني المائت وغير المائت والا لصار طبيعة الجنس موضوعه للامرين كالمادة
التي يقبل وهي واحدة بالعدد امرين متقابلين فيكون ح طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة وقد
علمت الفرق بينهما في موضع اخر وبالجملة فان الحيوة يكون ح موجودة ولم يفسد بل قد استكملت واذا

لم يفسد لم يتغير الشخص فصلا عن النوع **فصل في مثل ذلك** وموضع اخر عكس هذا وهو ان
يجعلوا الانفعال جنسا للذى الانفعال وقد جاء مثاله في التعليم الاول انه مثل من جعل
الريح هواء متحركا او اوهم استنكاره من جهة ان الريح ليس هو هواء متحركا بل هو حركة هواء وظاهر
الحال يوهم ان الهواء لا يحتمل ان يجعل جنسا للريح واذا اخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال
قد جعل جنسا للمنفعل في هذا المثال بل المنفعل جعل جنسا للانفعال فيشبه ان يكون
ههنا سقط في النسخ او يشبه ان يكون معناه ان يجعل الريح جنسا للهواء المتحرك حتى يكون
الهواء نوعا من الريح وتفسير المثال يدل عليه فانه قيل ولا يجوز ان يكون الهواء ريحا اصلا وذلك
لان الهواء يبقى واحدا بالعدد ريحا وغير ريح والنوع لا يبقى شخصيته واحدا بالعدد
ويخرج من جنسه الى جنس اخر فنسبته ان يكون الريح جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك
وانما هو في الحقيقة عرض في الهواء لانه حركة في الهواء او لانه متحرك على الهواء والظاهر يدل
على انه يجعل الريح حركة الهواء ونسبته ان يكون اراد المتحرك من الهواء وجعل المتحرك على الهواء
حمل العرض العام والهواء له كالموضوع المنفعل بسطه هذا العرض العام الذى هو الحركة
فكانه قال يجب ان يكون الريح ليس هو هواء متحركا بل متحركا هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك
وفصله انه من هواء كما ان الجردات هو المستدير من الماء والحرف هو المقطع من الصوت
القدوم هو الالة من الحديد وليس شئ منها هواء ولا ماء ولا حديدا والا فالجزء يكون مقولا
على الكل ويكون الموضوع مقولا على المركب فاذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة وعلى ان العرض فيه
ان الهواء اذا جعل نوعا من الريح الذى هو كالعرض العام الذى هو احد الخمس بالقياس الى الهواء
كان محالا وان الريح هو المتحرك من الهواء كان بالجعل الاول قد سلم التالى عن ان لا يكون
مثالا للموضوع وبالجعل الثانى سلم ايضا الريح عن ان يكون حركة وعرضا بسيطا الا العرض
الذى باشتراك الاسم وكيف يكون الريح عرضا وحركة ومن المعلوم ان الريح جسم ثم انه ان كان
قول القائل ان الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه اخرى من ان الهواء كيف نوعا من الريح والريح لا
يوجد غير هواء فليس ذلك مانعا ان يبطل ايضا من هذا الوجه وليست هذه المواضع الابطالية
معدة نحو الاشياء التى لا يوجد لابطالها موضع غيرها بل ان يكون احد المواضع هى فلو ان
قائلا قال ان الهواء نوع من الريح لكان قد يبطل بان يقال ان الهواء يبقى متحركا وغير متحرك
ريحا وغير ريح وهو واحد بالعدد وكان ذلك ابطالا كما لو ابطل بان قيل وهل هنا ريح بقاء
على شئ اخر فهذا ما يحضرني في رد هذا المثال الى مطابقة الموضع وعسى ان يكون عند غيرى ما هو خير
منه اما المفسرون فقد استمروا على ان جعلوا المثال بحسب ما يطابق عكس الموضع بل يطابق الموضع الذى

تبله على ان باقى الاخبار عن هذا الموضع يدل على ان الحديث هو عن موضع جعل جنسا او
نشبه ان يكون قد وقع في النسخ سقطا وتغيير او سهو ويشبه ايضا ان لا يكون هكذا
بل يكون الكلام على النحو الذى قلناه ثم يكون ما يتصل به عودا الى الموضع الاول قيل هذا
الموضع كانهما في حكم موضوع واحد او كالمتعاكسين وقد يجعل الكلام في الشئ موصلا بالكلام
في عكسه على ان حملتها كلام واحد واما هذا الكلام المتصل فهو انه يقول ما معناه هذا ان
بعض الاشياء قد يحمل الموضوع على المكون منه في المشهور ولا يستنكر ذلك فان الناس لا يستنكرون
ان يقولوا ان الريح هواء متحرك ليس ان يقولوا متحرك هواء ولا يستنكرون ان يقولوا ان الحرف
صوت منقطع لا ان يقولوا مقطع صوتى ففى هذه الاشياء لا يستنكرون ان يجعل الريح
هواء او نوع هواء استنكارا مشهورا او قريبا من المشهور واما في بعضها فالامر بالخلاف في
ذلك لمن يقول ان الثلج ماء جامد فان معنى هذا القول انه ماء وضع انه ماء جامد وهو غير مشكل
فانه ما لم يكن الثلج ما لم يكن الماء جنسا له ثم الثلج ليس ماء بل كان ماء اذ الماء بالفعل في العادة
هو ذلك السيال وذلك السيال ليس موجودا بالفعل ومثال اخر ما يكون الموضوع حرا اما
يقال من ان الطين تراب معجون بماء وليس الطين ترابا اصلا فكيف يكون ترابا بصفة وتلك الصفة
انه معجون بماء ولو كان الطين ترابا لم يكن الطين هو الجملة بل كان الطين هو الجزء الذى هو
التراب من جهة ما خالطه الماء فالموضوعات التى يصدق على الجملة في المشهور مثل الانسان
على الكاتب والصوت على الحرف فانها يشكل فيها الامر فيظن اجناسا واما ما كان من النمط الثانى
فيظهر بسرعة انها ليست محمولات فكيف يكون اجناسا والموضوعات الاولى ربما كانت انواعا
اخرى ليست اجناسا فكيف يكون لها انواع وذلك انه اذا كان بعض الامور النوعية اذا
عرض له شئ واحد هو مع ذلك العرض كشئ واحد فسمى باسم مثل الجرداب فان الجرداب اسم
يقع على كل شئ موضوعه الماء والماء كما يعلم طبيعة نوعية فاذا حصل في موضعه شكل عن حركة كان
للجميع ذلك الشئ وكان جردابا فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ولا الماء المجرد بل مجموعهما فاذا اخذ
مثل هذا الشئ وعند في تحديده جنسه احد موضوعه واقيم مقام الجنس فاشكل الامر وهذه
الاشياء ليس لها بالحقيقة حدود على ما علمناه في الفلسفة الاولى وليس لها اجناس حقيقية
بل اجناسها المتخيلة لها اما من الامور الحسية المركبة التى تركب من مقولات شئ او من الشئ
المطلق مع مقوله على ما علمت في موضعه واما ان يقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس ويوجد
على الاعتبار الذى لا يكون بها موضوعا بل يكون بها نوعا او جنسا على ما علمت من الفرق
فيصير نسبة تلك الطبيعة اليها من وجه كنسبة الجنس اذا كان النوع قد عرض له ان

تخصص بمعنى كلي هو مقوم لطبعه مركبة من النوع ومن ذلك الغرض لا انه ليس لذلك الغرض بالحقيقة
فصل لانه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة وعلى ما علمت في مواضع اخرى وكذلك لا يكون
ذلك المخصص متحدا في طبيعة اتحاد النوع الحقيقي فكما ان تلك الطبيعة النوعية لم يكن نوعا
ومحمولا في طبيعة اتحاد النوع على الشخص من حيث هو جزء الشخص بل من حيث المعنى الاخر المطلق
كما علمت في موضعه كذلك لا يكون محمولا على الصنف وكالجنس له من حيث هو احد الجزئين الذي هو
موضوع الغرض بل من حيث المعنى الاخر المطلق بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للحمل جزا البتة
فهذا الحد لامور التي يشبه الحدود ولا يكون حدودا ويكون ما وضع فيها كالجنس نسبة
الاجناس ولا يجب ان يكون جنسا ويكون الاول بالمحدود ان يسمى صنفا لا نوعا فلهذا التاويل الذي
اولياه والفرق الذي فرقناه انكر المعلم الاول ان يوضع امثال هذه الاشيا من حيث اعتبار
الشهرة مكان الجنس او لا ثم سلم ذلك ناسا وجعله مما قد يصدق فكان المنكر في المشهور من الوجهين
قد نبه على شعبه بحجة وهو كونه موضوعا لا محمولا وذلك صحيح من حيث اعتبار الحق فانه من
المحال ان يكون الشئ من حيث هو موضوع وجزء محمولا على الجملة واما المساعد عليه ثانيا من حيث
اعتبار الشهرة فلانه اشتهر بالاستقراء ان الناس يقولون للريح هواء وللجرد ماء ولا يجب ان
يكون الاعتبار المشهور محوجا الى تعيين الجهة التي هو بها جنس فان ذلك علم دقيق حدا ولا
يمنع اعتبار الشهرة ان يجعل طرفا النقيض مشهورين كما قد علمت واما من حيث اعتبار الحق
فهو ماخوذ من حيث يصح ان يكون محمولا ومن تلك الجهة يفرق بين كونه محمولا وبين كونه موضوعا
وجزءا وله اعتبار مفرد كما قد يثبت واما الموضوعات التي لا يثبت على حال التقابل يكون قد يعرض
في الشئ مثل الموضوع في قولهم ان العصير ماء منعقد والجمد ماء جامد فان الشهرة يرخص في استعمالها
لكن اشهر الشهرة هو ان تلك الموضوعات ليست محموله البتة وقد يكون شهرة اولى من شهرة
باحد الامرين اما للاشتهار والنشو بنفسها اذا غلبا في شئ ولم يغلبا في شئ تلك الغلبة بل دونها
واما لان الحق اذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا في معناه وكان محتملا لان يقال هو مجاز لفظ
او غلط عادة وكان الحق مما يشرع اليه التنبيه عليه حتى يسلمه من اتفق فيكون هذا من جملة المشهورات
الضعيفة فان كان مقابله مشهورا سريع بيان الحقيقة سهله غلبت شهرته والموضع المذكور كان
شهرة طرفيه مختلفان واحدهما اقوى بسبب هذا الوجه الثاني وموضع اخر انه ان كانت الموضوعات
للشئ المدعى انه جنس لا يختلف البتة بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا مثل الاشياء البيض فانها
لا يختلف تحت الابيض بالنوع البتة مثل الجص والثلج فانهما ليسا يختلفان من حيث انهما انواع
الابيض بل من حيث هما انواع الجسم الطبيعي ولا فصلاهما فصلان يقسمان الابيض من حيث هو ابيض

بنقص

يسرح

فانهما

فانه لا يجوز ان يكون ابيض يعرض له فصل يقتضيه الابيضية فتباين به ابيضا بل ان يباينا فانما
يتباينان بامور طارية على الابيضية خارجة عنها اعني هٰهنا ان كل واحد مما هو جنس فانه
يقتضي في ان يحصل عند العقل شيئا مع طبيعته ما يصير به طبيعة الجنس محصلة فاذا حصل
ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس امرا متقررا على ما علمته في مواضعه مثل الحيوان فانه اذا قيل
حيوان اقتضى العقل ان يكون شيئا اخص من الحيوان يكون الحيوان ذلك الشئ كونا بالذات
اعني ان يكون ذلك الشئ امرا يحصل الحيوانية في ذاتها الا ان يكون الحيوانية كما كانت وقد
انضم اليه امر اخر ان لم يكن ذلك الاخر جاز ان يكون تلك الحيوانية بعينها محصلة عند الذهن
في نفسه بل يجب فيما يقدر عليه الحيوان فضلا ان يكون نفس الحيوان ذلك الشئ كالانسان فانه
نفس الحيوان المحصل واما الابيض فانه اذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو ابيض في العقل
حتى صار جصا عند العقل فكان الابيض هو نفس ذلك الجص وكيف والجص امر متحصل الذات في
نفسه والابيض امر يلزمه من خارج ليس هو ذاته وبذاته ولا جزءا من اجزاء ذاته ولذاته عليه فصل
فاذا ليس ذات الابيض من حيث هو ابيض محصص بان يكون هو ذات الجص ولا ايضا شيئا اذا زيد عليه
يتخصص كان المجتمع ذات الجص بل امر اذا حصل ذات الجص من حيث هي ذاته كان هو واردا عليه فليس اذا
ذات الابيض موقوفة في ان يتحصل الى ان يصير عند العقل ذات الجص ومثل هذا ايضا مما لا يغلط فيه مشاكلة
الجنس للمادة انه اذا قيل لون لم يقنع العقل بانه قد حصل سببا السه بل يطلب تحصيلا ويطلب ان يعلم
ان ذلك اللون اهو في ذاته ذات السواد وذات البياض فان اعطى انه في جسم ما او جسم فيلسوف او في
لحام او في قدر لم يكن ذلك الشئ يحصل ذاته بان يكون هويته انه في جسم ما او جسم فيلسوف بل يطلب
او لا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون النوع امرا يقع في ذاته لا بجسب امر خارج عنه فاذا صار
عند العقل في نفسه بياضا او سوادا تحصل ذاته وان لم يتحصل موضوعه وكل حال ما يسبق منه واذا
كان الابيض ليس يصير متنوعا البتة باختلاف ما يوضع تحته في انواعه فانها اما ان لا يختلف في
النوع او يختلف في نوعية ليست نوعية الابيض فليس الابيض وما يجري مجراه جنسا وموضع اخر الغرض
فيه هو التحديد من ان يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا في ماهيات للاشياء التي يحمل عليه بل من
اللوازم للماهيات ويغلط عموم وهذا مثل الموجود والواحد عند ما يظن ان الموجود جنس لكل
شئ ونحن قد بينا ان الموجود ليس جنسا للاشيا ولو كان جنسا للاشيا كلها لكان الواحد
الموجود سيكون نوعا من الموجود وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله فان الواحد
يقال على كل موجود فان كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد ثم ان لم يكن الموجود
جنسا لكل شئ حتى لم يكن جنسا للواحد بل كان جنسا للمقولات مثلا لم يخل اما ان يكون الواحد

بياضا

مفردا

بعينه محصلا

فيما

جنسا للموجودات كلها مع الوجود او سوى الوجود او لا يكون فان كان جنسا فلا سيما جنسان
عاليان في مرتبة واحدة وانت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك وان كان الواحد ليس جنسا
وكونه ليس جنسا هو لانه غير داخل في مهيات الاشياء فيجب ان يعلم ان اللزوم اذا لم يقترن به
شريطة الدخول في المهية لم يجعل الشيء جنسا ولذلك لا ينبغي ان يجعل احد هذين فصلا
اما اولا فلانهما عريان عن المهية كما علمت في موضعه واما ثانيا فلان الفصل لا يجب ان يقال على
كل ما يقال عليه الجنس فصلا عن ان يقال على اكثر ما يقال عليه الجنس لكن الموجود والواحد اعم من
المقولات وايضا ان كان وجود المفروض جنسا في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الابيض في
الثلج حتى يكون موجودا له واما على انه في موضوع او على انه وجود الشيء الابيض في الثلج حتى يكون
مشتقا من وجود في موضوع فليس بجنس وهذا ظ وكذا ايضا ان كان الجنس قوله على الانواع
ليس بالتواطؤ وبعد هذه مواضع مشتركة القوانين يكون تعليميتها وخذ ليتها بحيث ما قيل
في تلك المواضع حيث قيل في الابطال والسلب المطلقين من ذلك ان يكون للنوع ضد و
النوع افضل منه ووضعا في جنسين متضادين لكن وضع الافضل في الاخس فيوضع مثلا
البرودة في النور والحرارة في الظلمة ومن ذلك ان يكون حاله عند امرين متضادين حالا او
فيخصه بالاخس منهما من غير وجوب مثل ان يجعل النفس نوعا من المتحرك او المحرك كما جعل حال
النفس عند التحريك والتسكين واحدة والتسكين من حيث هو شأن افضل فباطل اذن ان يوضع
تحت الاخس وموضع من الاقل والاكثر انه ان كانت العدالة نوعا من الفضيلة والفضيلة تختلف
بالشدة والضعف فينبغي ان تختلف العدالة بالشدة والضعف وهذا انما يكون تعليميا
اذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها انها تقبل الاكبر والاشد على سبيل الاهمال فقط بل على سبيل
الاهمال فقط بل على سبيل الحصر الكلي او يكون يقبل ذلك لانها فضيلة مطلقة لا ان يكون من
حيث هي فضيلة لا مانع لها من ان يقبل ذلك وان لم يجب وفرق بين ان يكون الفضيلة
من شأنها ان يصير شيئا يلزمه قبول الاشد والاضعف وبين ان يكون طبيعة الفضيلة
يلزمها قبول الاقل والاكثر حيث كانت فضيلة وكيف كانت وموضع اخر ان يكون الامر بالعكس فيكون
النوع يقبل والجنس لا يقبل فلا يكون الجنس جنسا بحث ان يعتبر ههنا في ان يصير الموضع علمنا
عكس ما قيل قيل وهو انه اذا كانت الفضيلة يقبل الاشد والاضعف بحصر كلي او لانها فضيلة ثم
لم يوجد العدالة كذلك لم يكن هو جنسا قيل فانه ان كان طبيعة الجنس لا يقبل البتة لم يكن جنسا
واما اذا كان يقبل في بعض الموضوعات فيجوز ان يكون جنسا فان الكيفية لا يقبل ذلك في بعض
موضوعاتها مثل الشكل ونوعها يقبله مثل اللون وموضع اخر ان يكون الاولى من المحمولات بان يكون

جنسا ليس جنسا فالاخر ليس واكثر ما يشكل هذا في امور يدخل في مهية النوع ثم يشكل بجنسها
مثل الغم ومثل الظن فان كل واحد منهما شرط في ان يكون غيظ وكيف لا وما لم يكن المرء
اغتم فلا يكون قد اغتاظ وما لم يكن الظن العادم ولا يكون اغتياظ فان لم يكن الغم جنسا وهو
اولاهما فليس الاخر جنسا وكذا ان كان ما هو اولى بان يكون نوعا ليس في الجنس وكذا الاخر
واما المثبت فيقول ان كان كذا وكذا سواء في استحقاق ان يكون جنسين وذلك جنس فهذا
ايضا جنس وهذا يلزم اذا سلم الخصم واما في نفس الامر فلا يكون شيئان ليس احدهما اعم من الاخر
سواء بين في استحقاق ان يكونا جنسين قريبين للشيء الا ما ظن في الاجناس المتداخلة في ذلك
الواحد انما يتضح في كل واحد منهما انه جنس لا مر في نفسه ثم يبين انهما سواء في الجنسية ليس
بين اولا انهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك ان الواحد منهما جنس لكن اذا لم يكن النظر في
ذات الامر بل في التسليم فان سلم ان كل واحد منهما ليس اولى من الاخر في ان يكون جنسا ثم سلم انه ما
ليس اولى بانه جنس هو جنس لزم ان الاخر جنس لست اقول ان الاخر جنس وكذا الحال في المواضع
المبني على ان ما ليس اولى هو جنس ما للاولى مثل انه ان كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس والقوة
اولى بذلك منهما فالقوة ايضا جنس وهذا ايضا على حسب التسليم واما بحسب الامر في نفسه فلا يكون
جنسان معا في المرتبة واحدهما اولى بالجنسية وموضع كالمكرر وهو انه ان كان الجنس ليس تحته
امر غير النوع الموضوع يقال هو عليهما من طريق ما هو وموضع اخر بنحو نحو التفريق بين الجنس والفصل
وهذا الموضع من وجه انما يتم ما حد الكلام فيه ويحسن اذا كان المشهور مثلا لا يمنع ان يرى ان
الفصل ايضا مقول من طريق ما هو حتى يكون الناطق في المشهور صالحا ان يكون مقولا في طريق
ما هو قول الحيوان وان كان ليس هذا الان مشهورا عاما بل قد يخالف هذا كثير في المشهور
اذ يرى ايضا ان ما هو في جواب اي شيء ليس هو في جواب ما هو واما الحق فقد علم حاله في
موضع اخر فليضع ان المشهور عند قوم يرخص فيه ويجعل للفصل مدخلا ايضا في ما هو و
لينظر فيما يتبع ذلك فيقول ان المشهور بعد ذلك نفرق بينهما بان المشهور من شأنه ان يجعل
الجنس ادل على الذات والمهية من الفصل ويسلب انه يقول ان الفصل ياتي وقد حصل الشيء
الذي هو اصل ذات الشيء ثم يكيفه مثل الفصول المشهورة الذي هو المشاء فانه ياتي الحيوان
فيكيفه فيكون الحيوان اصلا للذات والمشاء امر يلحق ويكيف هذا الاصل والذي هو الاصل
اولى في المشهور بان يكون دالا على الذات من الذي يكيف الاصل فيكون هذا فرقا بين الجنس
والفصل عند من تمثل الى هذا الوجه من المشهورات واما ان قال قائل الفصل ادل على الذات
فانه يدل على ما به يصير الذات مخصوصة بهويتها واما الجنس فمشترك ومن المشهورات ما دل على

التخصيص فانه اولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل كما ان الصورة
اولى بان يكون محققة للشئ من المادة صار هذا ابين عنده وبحسب ما يسلمه فصلا من الجنس و
الفصل فصار ربما ليس ادل على الماهية جنسا على انه يمكن ان يكون ان يا ولهذا الموضع بحث لا
يكون مستعملة يصنع الفصل مشاركة مع الجنس في الماهية فيكون بمعنى قول المعلم الاول ادل
واول المسفر بالدلالة والاستحقاق ويكثر لما يقول هنا حق ولا يعنى به الاخر احق ابتدا
بل يعنى به هنا هو الخاص بانه مستحق في يكون معنى الكلام ان الدال منهما واحدة على ما هو
والمستحق الذى وحده هو الذى يكون منهما جنسا ويكون الدال على ما هو اما في الحقيقة
فقد علمته واما في المشهور مما يدل على اصل الذات الذى هو كالهيولى لمعنى الذات وهو المشترك
وموضع اخر في اثبات الجنس ان يكون المشتق له الاسم من امر هو جهة ما هو كذلك تحت شئ
مشتق له الاسم من امر ذلك الامر جنسه فيكون اصلا الاشتقاق كذلك تشبيها مثلا لان
كان صاحب الموسيقى من حيث صاحب الموسيقى جنسه انه عالم الا انه مثلا اكل فانه ليس له
ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى بل ذلك له امر خارج عن ذلك فيكون اذا الموسيقى جنسه
العلم وبالعكس ان لم يكن ذلك لم يكن هذا وهذا مشهور قوى فلما الحق فانه يجب فيه ان
يتذكر ما قيل لك من جنسه الامور المشتق اسماؤها من اغراض واما على حكم الجدل فان
ما هو اضعف دلالة من هذا وانما صار له انه من اللوازم التى لا ينعكس قد يوجد جنسا
في المشهور فيجعل المنقسم جنسا للعدد والصحيح جنسا لا قلاع المطر اذ كان كل واحد منها لازم
غير منعكس عليه ولا يبعد ان يجعل ما نحن فيه جنسا لما تحته وهذا المشهور يعاند ايضا
في المشهور بان كل متكون فيلزمه انه شئ يجب ان يكون معدوما وقتا ما وليس المعدوم

وقتا ما والغير الموجود جنسا للشئ البتة تمت المقالة
الثالثة بحمد الله ومنه وصلواته على سيدنا
محمد واله الطاهرين اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الرابعة في مواضع الخاصة فصل في مواضع ان الخاصة احسنت او لم

ولنبحث الان عن المواضع المذكورة للخاصة على انها اعم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم
وقد يعرف لك بين ما ذكرناه عن قريب وعلى ان الخاصة هي ما عرفته من اقسامها وان التى
يقال بالقياس او يقال لغير دائم فمواضعها مواضع العرض والتى يجب ههنا عن مواضعها هي

الدايمة المساوية التى يعرف بها المجهول فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع يشترك في اعتبار
واحد وهو انه هل وضع الخاصة جنده معتبرا فيها الجود غير ملتفت فيها الى الكذب والصدق
وهو اعتبار انه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو اعرف او ليس اذ كانت الخاصة التى
نحن في ذكرها يذكر لتعرف الشئ وما ليس معروفا عند ما الشئ فهو اعرف من الشئ فموضع من
تلك المواضع ان يكون الشئ المعروف به الامر على انه خاصة هو اخفى من الشئ في نفسه وان
كان موجودا للشئ وليس يتعرف بالشئ مثل ان يقول قائل ان النار جرم نسبته النفس لطافة
وان كانت لا يعرف بالنار بقوة ولا فعل لها فانها اخفى من النار وموضع اخر ان يكون وجود
الخاصة للمخصوص اخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار والحار بانه الذى يتعلق
به النفس ولا وتصديقنا يتعلق النفس بالنار اخفى من تصورنا للنار والفرق بين هذا الموضع
والاول ان الاول كان الاخفى وهو تصور وههنا تصديق من تصور وهذان موضعان تعليميان
ايضا وللابطال واما الاثبات فلا يكون الا ان يكون بعد ان صحب المساوات في الانعكاس
قد بان انها اعرف من الوجهين جميعا اعنى التصديق والتصور فينفع في الاثبات ويجب ان
يعلم من الخاصة ما هو اعرف بالذات من المخصوص كالحركة الى فوق والاضاءة فانها اعرف
بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس الى وهامنا ومنه ما صار اعرف بالنظر مثل
كون الزاوية الخارجة اعظم من كل واحدة من الداخلتين المقابلتين فانه خاصة لمساوي الزوايا
لقائمتين واعرف منها وهما يعرف ومنها ما ليس اعرف منه ولكن قد عرف بالنظر انه يخصه مثل
كون الزوايا مساوية لقائمتين في الشكل المثلث فاذا اوردت دلت على الشئ والاحب ان
يخص من جملة هذه بالرسم ما كان يعرف ما هو اخفى منه اما في معناه وذلك ظاهر واما بحسب اسمه
حتى يكون الاسم اذا ذكر لم يفهم فيدل على مفهومه بالخاصة وان كان معنى الاسم سابقا الى
التصور واشتق منه الرسم ومثال هذا انه اذا قيل مثلث فلم يفهم فيعرف بانه شكل زواياه
مساوية لقائمتين ففهم حينئذ كان هذا القول رسما وان كان تصور حد المثلث اسبق من وجود
هذه الخاصة لكنه اذا كان الامر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا فيدل
على المعلوم من حده والمتصور منه على وجه من الوجوه فهذه الخاصة يفهم معنى الاسم فهذا اسم
وان كان معنى الاسم معلوما فلا يعنى هذا المعنى عنا الرسم لان الرسم انما يحتاج اليه لتعرف المجهول
لا من امر ذاتي ولكن بعلامة الا ان اعطاء هذا له يكون اعلاما للخاصية لتعرف انه له هذه
الخاصية لا لان يعرف بها ذاته بالعلامة والفرق بين اعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر
فان التعريف للمجهول والخاصة انما يعطاها للمعلوم وسبين وجودها للمعلوم فهذا موضع فرق

بين الخاصة المركبة وبين الرسم ومن هذه المواضع ان يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك
مشكل فانه ان اشتمل على ذلك لم يكن الخاصة صدق لمن قال ان الحيوان خاصته انه يحس ثم لم يفهم
انه يحس بالفعل او ان له قوة ان يحس لانه والاول كاذب لانه لا ينعكس والثاني صادق
وقد يكون هذا الاشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول وقد يكون
بحسب الواقع في تركيب القول وكلاهما غرضه وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها
التعريف واما اللفظ المشترك في افراديته او تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يريد الامر اشكالا
واما المثبت فاذا كان قد وفى الى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها فقد اجاد فان
قايلا لو قال ان النار خاصيتها انها جسم هي اسهل الاجسام حركة مكانية الى فوق
ثم كان الجسم مفهوم المعنى وكذلك الاسهل وكذلك الحركة المكانية وكذلك الى فوق فقد اجاد
واحسن من جهة العبارة وموضع اخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص اذا كان اسمه مشتركا ثم
لا يدل على ان الخاصة لاى معناه اوردت فان الرد انه يكون بحالها ويجري مجرى الموضع الاول
وفي المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة ان يكون في القول تكرار كمن قال ان خاصة النار انها
جسم الطف الاجسام او قال خاصة الارض انها اجسام تسفل بالطبع الى اسفل فالمثال الاول
قد صرح فيه بالتكرار وذلك انه حين قال الطف الاجسام فقد قال انه جسم لان الطف الاجسام
لا يكون الا جسما فقوله جسم الطف الاجسام فيه تكرار بالفعل والمثال الثاني تكرار فيه بالقوة
لان الجوهر متضمن في الجسم الذي اخذ فيه ولو قال في المثال الاول جسم الطف ما يكون من
الاجسام وان قال الطف الاجسام فكان في تكريره ما لا حاجة اليه ثم من المشهورين ان التلفظ
بما لا يحتاج اليه هذر وانه ليس بجيد واما الحق فان ذلك انما يكون اذا كان معناه غير محتاج اليه
واما اذا كان معناه محتاج اليه فالتلفظ بذلك اللفظ في جملة القول محاكات ومحاذات للمعنى
من حيث العبارة وان كان فيه تكرار وليس اذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة
اللفظ يكون العادة تامة في اسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة والاختصار لا بحسب
الواجب وهذا بين قد علمته فيما سلف وتنبه ان يكون المثال المشترك المشهور والحق في هذا
لو قيل النار جسم ما من الاجسام هو الطفها فان قوله جسم ما مع قوله من الاجسام هذر وتكرير
ومستغنى عنه من كل وجه فانه قوله جسم ما هو انه من الاجسام واما المثال الثاني فانه جدلي
وتعليمي معا وكذلك انه اذا قال الجوهر من الاجسام فكانه قال جوهر ما من الجواهر اذ الاجسام اذا اخذت
كانت جواهر فكما انه اذا قال الجسم ما من الاجسام كذا كان تكريرا بالفعل كذلك قوله جوهر ما من الاجسام
والاجسام مهيأتها وحدودها يتم بانها جواهر فيكون كانه قال الجوهر ما من الجواهر فيكون تكريره بالقوة

واما المصحح اذا قال ان الانسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا انكار فيه بوجه لا بقوة
ولا فعل فقد علمت ان الحيوان غير مضمن في قابل العلم وانه يكون قابل للعلم غير مضمن في الحيوان
واعلم بعد ان يتذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة فيكون الحيوان مع قابل العلم
بالحقيقة رسما اما انه خاصة وليس بفصل فسنبين من يذكرك ما قلنا حيث فرقنا بين
الخاصة والفصل وانه كونه قابلا للعلم بعض الاستعدادات الذي هو علته من حيث هو ناطق
اي ذو نفس ناطقة فمن احواله ولواحقه اذا حصل انسانا بالنفس الناطقة ان يكون قابلا
للعلم في طبيعته كالامور اخرى وللجهل المضاد للعلم ايضا وايضا فانه يجب ان يكون الخاصة
مبرم كالفصل فاذا كانت مشتركة فيما فعل شيئا لكن قال ان خاصة العلم انه امر ثابت واحدا وهو راى
لا يزول ثم الامر الثابت الواحد فقد يقال لغير العلم فاما القابل للحيوان انه شيء ذو نفس فلم يات بمشترك
ان لم يعن بالنفس المعنى التي يشترك فيه النبات بل اخص من ذلك وايضا فينبغي ان يورد
الخاصة على انها خاصة واحدة فان افرد فصل على ذلك فقد اوردت خاصيات على انه خاصة
واحدة لمن قال ان النار الطف الاجسام واحقها فانه كان من يحد حدا او واحدا انما يحاول
ان يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا لذلك الذي يرسم رسما واحدا انما يحاول ان يدل على ذات
الشيء بعلامة دلالة واحدة فاذا دل مرة ثم اتى بما يدل عليه مرة اخرى فهو مبتدئ تعريفا واحدا
وهذا في الجدل واما في التعليم فلا باس به وان كان في حكم تعريفات متوالية واما الحد فلا
يمكن في التعليم ان يكون فوق واحد كما علمت وموضع اخر ان يكون معطى الخاصة قد جعل
موضوعا المخصوص خاصة للمخصوص لمن يقول ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان وقد
افتتح فان الانسان اذ هو من الحيوان فانما يعرف به الحيوان وكذلك اذا اخذ شيئا ليس اعرف
من الشيء لانه مقابل له او هو معه في الوجود واعني بالمقابل المقابل بالمضادة او التضايف
واما الملكة والعدم والمتناقضات فالملكة اعرف والايجاب اعرف واما المتضايفات
فانها معا في المعرفة ليس بعضها اقدم فليس بعضها يعرف ببعض بل مع بعض والامور التي
ليست بمقابلة بالتضاد وهي معا في اما متضايفات واما امور كالانواع التي تحت جنس
واحد وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه فلا يجوز ان يوجد بعضها في تعريف
البعض وهذا موضع على فاعلم من هذا ان الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس على ان ذلك
النوع هو النوع المضايف للجنس مبني فان الجنس اما مع النوع معا في المعرفة واما اقدم من
النوع وموضع اخر ان يجعلوا الخاصة ما لا يلزم وانما لمن يجعل خاصة الانسان انه اذا
كانت ولا يكون دل على كل انسان وموضع يليق به وهو ان يكون دايما انما نريد ان يومى خاصة

شئ هو له في زمان ما كزيد في هذه الساعة عندما تميزه عن اخر بانه جالس وعمرو قاعد لا بل
على انه انما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل باخذه مطلقا فيكون لم يعرف زيدا مطلقا اذ
لم يعرفه وهو في زمان اخر مشارك لعمرو في القعود ولا عرفه في تخصيص حال اذ لم يشر اليها ومن
من ذلك ان يكون الخاصة اعطيت بالقياس الى الجنس وذلك الجنس لا يدوم بسببه من الشئ
مثل من قال ان الشمس انها الكواكب الذي هو اضوء الكواكب يكون متحركا فوق الارض فيكون
هذه الخاصة للشمس عندما يحسن فوق الارض واما اذا غابت فلا يكون متغيرة بهذه
الخاصة ان لا يسلم ان حالها هناك هذه الحال الا ان ينظر نظرا اخر فيعلم ان الحكم غير متغير
فلا يكون معرفة حاصلة من جهة قابل الخاصة بل من جهة اخرى ويكون جهة تعريف قابل الخا
قاصرة فاما ان قال قايل ان السطح هو الملون اولا فيكون قد وفي حده لانه كذلك هو احسن او
لم يحسن وما يظن ان احد الحد على انه رسم فقد كذب وعلم بحسن وموضع اخر وهو انه يجب ان يكون
المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس فان المتمم لجودة الرسم ان يكون دل فيه على الجنس يعلم
ذلك من وجهين وجه سهل ووجه حقيقي فيه ادنى صعوبة اما الوجه السهل فلانه لما كان
التعريف المقول يكون على ثلثة انحاء تعريف حدي من جنس وفصول وتعريف من جنس وخاصة
وتعريف من اعراض وخواص وكان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع ليس بحد وكل تعريف
يقول مساو فهو اما حد واما رسم واما خاصة ولكن هذا ليس بحد فهو اذا تعرض يسمى خاص
لكنه ادل كثيرا على الذات من الذي ليس فيه جنس فاذن اخذ الجنس في الرسم لا يجعل غير رسم
بل يجعله ادل واشد تعريفا واولى بالفصل فاذا اخذه افضل فتركه انقص وخصوصا انك
اذا ميزت بخاصة ان يدل على الامر الذي يقع له التميز بها ما هو وهو الجنس واما من جهة
الحقيقة فلان اعطاء الخاصة وحدها اذا لم يقترن به جنس معلوم لم تميز البتة مثاله
اذا قلت ضحاك اي شئ ذو استعداد للضحك لم يكن نفس علمك ههنا يوجب ان يكون
هذا الشئ حيوانا او انسانا بل يجوز ان يكون من جملة امور اخرى اللهم الا ان يكون
عندك علم اخر بعلم انه او ظن يظن به انه لا يجوز ان يكون الشئ ذو الضحك الا حيوانا
وهذا شئ قد عرفناك مثله في الفصل فاذا كان نفس تصورك الضحاك ما لم يقترن به علم
اخر لا يمنع ان يكون الضحاك واقعا في غير الحيوان فيكون نحو غير دال على الانسان فان
علمت علما اخر يمنع هذا فيكون ليس نفس التعريف هو قول القايل انه ضحاك اذ هذا وحده
لم يعرفك بل هذا وشئ اخر عنده عرفناك ان المشار اليه هو الانسان والرسم والخاصة
هي التي لذاتها يعرف الشئ بنفسها وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاصلا وان كان رسما فاذا الا

لفصل

في الخاصة والرسم من ادخال الجنس فانه اما ان يدخله الراسم مصرحا واما ان يدخله انت تعلم عندك
فتضيفه الى مفهوم قول الرسم فيكون المعرف عندك الجنس والخاصة معا فاذا اريد ان
يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك يجب ان يدل فيه على الجنس فان لم يدل فيه على الجنس فاللفظ
غير مطابق لجميع المعنى المعرف لكن الرسم والحد يجب ان يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذي يراد من
عبر بعض فان بعض فذلك اخراج لما حقه ان يكون مقولا فان لم يقل ترك اختصارا كما يظلم المقدمات
الكبرى في القياس **فصل** يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم يعط ويلي هذه المواضع
مواضع لا يتعلق بالاجادة والافساد بل بانه هل الخاصة في نفسها خاصة او ليست فمن هذه المواضع
ان لا يكون حمل الخاصة بدا صادقا على واحد بعينه فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة مثل ان يقول
قايل ان خاصة الموصوفين بانهم علماء انهم لا يغلطون البتة ثم وجد المهندس مع انه عالم قد
يكون غالطا اذا غلط عليه في ترتيب الشكل كما عرض لانقراطس صاحب الشكل الهلالي فان ليس خاصة
العالم ان لا يخطي وهذا المثال صحيح وليس ما اعترض عليه به شئ حتى ظن انه فيه يجوز اذ من الباطل
ان يكون المهندس يخطي فانه اذا اخطى لم يكن محيطا من حيث هو مهندس وليس الامر على ما قالوا
فان قولهم ان المهندس لا يخطي من حيث هو مهندس ولا سواء قولنا المهندس يخطي وقولنا
المهندس يخطي من حيث هو مهندس فاذا ليس يصدق على كل مهندس انه لا يخطي الا ان يقال فيما
هو فيه مهندس او من حيث هو مهندس فليست الخاصة خاصة وقد علمت فيما سلف ان معنى قولنا
كل مهندس وما يجري مجراه كيف هو والمراد فيه ما هو في موضع اخر وموضع اخر ان يكون القول
اعم من اسم المخصوص لمن قال ان خاصة الانسان انه حيوان قابل للعلم ثم جعل الملك كذلك وموضع اخر
يجعل المخصوص خاصة للخاصة والمخصوص هو الامر الذي هو النوع اللازم له الخاصة فهو في
طباعه ان يكون موضوعا لا محمولا مثل من قال ان خاصة الطف الاجسام ان يكون نارا وليس
الامر كذلك بل ان كان ولا بد فان من خاصة النار هي ان يكون الطف الاجسام وقيل في التعليم الاول
والموضوع الواحد له خواص كثيرة كل واحد منها غير الاخر فلو كان الموضوع خاصة لها لكان
خاصة لامور كثيرة متناهية الحدود فما كان خاصة وهذا كلام في غاية الجودة وموضع اخر ان
يكون احد الفصل على انه خاصة وموضع اخر للمبطل وهو ان يكون الخاصة يوجد قبل
وجود المخصوص فقط وبعد وجود المخصوص لا دايما معها فقط كالمشي في السوق فانه لا يمكن
ان يجعل خاصة لزيد فقد يوجد قبل زيد وبعده وموضع اخر للمبطل وذلك ان كان
الشئ خاصة لاسم وليس خاصة بمرادفه لمن يجعل الخمر خاصة للمطلوب ولا يجعله خاصة للمؤثر
وكذلك ان كان الشئ خاصة لموصوف لشئ وليس خاصة شئ يكون ذلك الموصوف موصوفا بهما معا كالموصوف

نصفه

البتة الا يكون صادقا على واحد

فيما

كذلك

بانه ضحاك فانه بعينه الموصوف بانه مستحي فانه اذا كان المخش موصوفا بانه خاصة الموصوف بانه
الضحاك ثم لم يكن خاصة الموصوف بانه المستحي كانت الخاصة ليست بخاصة ولا يدخل في واحد
من الاعتبارين لفظ من حيث فلا يأخذ الموصوف بانه ضحاك من حيث هو مستحي بل حدها
مطلقا من غير اعتبار من حيث فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه من حيث هو هو
وهذا الموضع نافع في الاثبات والابطال المطلقين ولقايل ان يقول فقد جعلت الشيء ههنا
خاصة لمعنيين متباينين وقد سمعت ذلك قيل فيقول احفظ قولنا الموصوف بانه الضحاك
والموصوف بانه مستحي والاشارة فيه الى موضوع واحد واعلم انا نسر بالمثال الذي اوردناه
ان الموصوف بخاصته الاستحيا لا يكون موصوفا ايضا بخاصة الفحش حتى يكون المخش يلزم
ويباومه وموضع اخر ان يكون للخاصة مقابل وهما من الاعراض الذاتية للجنس الذي اعطينا
الخاصة لنوعه ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الانواع بالقياس الى هذا النوع مثلا ان كل واحد
من الانسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان والحركة بالارادة مقابل السكون بالارادة
وكلاهما من الاعراض الذاتية للحيوان ينقسم بهما الحيوان على ما علمت في كتاب البرهان فان جعل
خاصة الانسان انه المتحرك بذاته فيجب ان يكون خاصية الفرس بالقياس الى الانسان انه الساكن
بذاته من تلقاء نفسه لكنه ليس ذلك كذلك فليست الحاجة خاصة وموضع اخر لا يبعد ان يغالط
به المتشاغبون مثل انه ان كان لموضوع ما خاصة ثم كان لذلك الموضوع خواص اخرى ومحمولات
اخرى لا يوجد لغيرها فان تلك الخاصة قد يمكن ان يوجد ليس لذلك الموضوع وحده بل لذلك
الموضوع ماخوذا مع محمولاته الاخرى فانه ان كان خاصة الانسان الضحاك فيكون الضحاك
خاصة لاشياء كثيرة مثل انه خاصة للانسان المحل المستحي وللانسان القابل للعلم بل قد يوجد
محموله على الانسان الابيض فيعرض من ذلك وجوه من المغالطة منها ان يكون الضحاك خاصة
للانسان وايضا لما هو في المعنى غير الانسان فان الانسان مع المحل بالطبع غير الانسان وحده
ايضا فسيكون الضحاك خاصة لقابل العلم ايضا وللذي من شانه ان يستحيي فيكون الخاصة
غير الخاصة ووجه اخر مثلا انك تعلم ان الانسان الابيض اخص من الانسان فان وضع ان
الضحاك خاصة للانسان الابيض بسبب انه خاصة للانسان فقيل والانسان الابيض
انسان والانسان خاصيته انه ضحاك فالانسان الابيض خاصيته انه ضحاك عرض من ذلك
ان يكون الانسان الاسود ليس بضحاك او عرض ان يكون الخاصية ليست بخاصيته وقد يمكن ان
يعرض وجوه اخرى غير ذلك فاما الوجه الاول فيكفي الحطب فيه ان تعلم ان قولنا الضحاك خاصة للانسان
معناه انه خاصة لما يوصف بالانسان وما يوصف بالانسان هو الانسان لا غيره موضوعا له على ما

علمته في غير هذا الموضع واذا قلنا ان الضحاك خاصة لقابل العلم وليس ذلك الا الانسان
فقد علمت فيما سلف ان الموصوف بالانسان هو ذات الانسان لكن الموصوف بالابيض هو شيء
غير الابيض وهو انسان ما او ثلج وان كان ابيض ما موصوفا بانه ابيض مطلق لكن مع
ذات اخر قد يكون موصوفا بانه شيء غيره من حيث انه ابيض وانسان ما لا يكون موصوفا بانه شيء
غيره من حيث هو انسان فيكون الابيض له موصوف هو شيء اخر وليس كذلك الانسان فاذا
عني بقولنا المستحي الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا لم يكن الخاصة لشيء اخر غير الانسان
واما ان احد من حيث هو مستحي فليس الضحاك خاصة له فان المستحي من حيث هو مستحي
لا يقال عليه الضحاك فان المستحي من حيث هو مستحي ليس الا المستحي واما الضحاك فشيء
اخر وعلى ما علمت هذا في مواضع اخرى فاذا تامل المتامل فتميز بين الملكة والحال وبين ما له
الملكة والحال وعرف الاصل الذي قلنا فتميزت له الخاصة التي يكون للشيء في نفسه والتي
يكون بالعرض وبسبب شيء اخر او يكون الخاصة مثلا للملكة فيوجد لذي الملكة اذ كان
ما يخص للملكة قد يوجد ايضا لذي الملكة وذلك اما خاصة ملكة يحمل على ذي الملكة حملا
بالاشتقاق واما خاصة ملكة يحمل على ذي الملكة بغير اشتقاق واما الذي بالاشتقاق
مثل العلم فان خاصة العلم يشتق منها خاصة محموله على العالم ولا يكون هي نفسها خاصة للعالم
واما الذي بغير اشتقاق فمثل الضحاك فان خاصة الضحاك من حيث هو ضحاك قد يوجد
محموله على الانسان ولذلك فان الذي لذي الملكة قد يعرض ان يحمل على الملكة مثل ان الضحاك
وهو خاصية الانسان فانها قد يوجد محموله على المستحي فيعرض من هذا ان يشكل الامر اما في
المثال الاول فيغالط فيجعل خاصية الملكة التي لا يحمل بالاشتقاق خاصة لذي الملكة
فيجعل خاصة العلم خاصة العالم فيكون العالم ايضا لا يزول التصديق به كما ان العلم لا يزول
التصديق به واما في المثال الثاني فيجعل الخاصة خاصة لاشياء كثيرة مختلفة فاراعي
المراعي فيميز بين الذي له الخاصة وبين ما يقاربه اما مقارنة ملكة لذي الملكة او مقارنة
ذي الملكة للملكة يحصل له الخاصة التي يكون للشيء بذاته واولا والتي يكون على طريق العرض
او الغلط واما الوجه الذي ذكرا ولا بعد هذا الوجه فمعرفتك بالقياس وشروطه يخلصك
عن الغلط فيه وموضع ينفع في القسم الاول وهو ان يراعي التصريف فيوجد العلم وخاصته
ويوجد المشتق له الاسم من العلم وهو العالم فيوجد من خاصية ملكة خاصة له بالاشتقاق
فاذا كان خاصة العلم انه ما لا يزول التصديق به لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة
العالم انه الانسان الذي له تصديق لا يزول واذا كان خاصة العالم انه الذي لا يزول تصديقه

٦٢ موضع

٦٢ بالاشتقاق

لما صدق بروقاله فيجب ان لا يجعل هذا خاصية العلم بل يجعل خاصية العلم انه ملكة نفسانية
لا يزول تصديقها من العقد والقول وذلك لانه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومضافة
ما فلا يجب ان يوجد الشئ واحد بل يجب ان يراعى التقابل ايضا بين خواصهما كما يراعى فيهما
وموضع اخر ان يكون الخاصة خاصة بشرط الطبع فيوجد مطلقا فيكون ذلك باطلا مثاله
ان يقال ان خاصة الانسان بالقياس الى الفرس انه ذو رجلين فان هذا ان لم يقترن به
ان يقال بالطبع لم يكن حقا فليس كل انسان ذو رجلين فى الوجود واما اذا قيل هو كذا فى
طبعه اى هو كذلك فى صورته الانسانية حتى اذا صادفت بكونه مادة وافرة ولم يقع افة فى
تلك المادة او لم يعرض عارض من خارج كان ذا رجلين كانت الخاصة كاملة وموضع اخر ان تميز
فى الخواص ما يكون لشئ اولا ولشئ اخر بعده فاذا لم يميز ذلك لم يكن الخاصة خاصة مثل
من يقول ان خاصة السطح الملون ولم يقل الملون اولا فاذا لم يقل ذلك فيجد الجسم يشارك
السطح فيه فلا يكون ذلك خاصة السطح ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها بل يجب ان يعلم
ان المحمولات يختلف لوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرايط يلحقها فيجب ان يراعى فى الخاصية
تلك الجهات ليعلم انها كيف يوضع خاصة فمن الاشياء ما لا يكون وجوده للشئ لا محالة حقا
ويكون بكونه فى الطبع حقا كذا الرجلين للانسان ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا
ولكن يكون كونه من شانه ان يعرض له فى المدة حقا ويكون خاصيته بالشئ كذا اربع
اصابع للانسان ومنه ما يكون نسبته الى الصورة لقولهم النار الطف الاجسام وذلك فى
القوام ومنه ما يكون نسبته الى الجملة على الاطلاق كقولهم ان الحيوان يحس ويتحرك اى
من طبعه ان يحس ويتحرك ومنه ما يكون نسبته الى الكل ليس على الاطلاق ولا للصورة كما
هى بل لانه لجزء منها كما ينسب الفهم الى النفس وهى صورة ما وليس ينسب اليها كيف كان بل هو لجزء
منها بالحقيقية وهو الجزء الفكرى ومنه ما لا يكون للشئ فى الطبع البتة ولا على الاطلاق
بل يكون له بالقنية والتعليم وغير ذلك كالعلم للانسان ومنه ما يكون له بالشركة ومثاله من
جهة معنى اعم كما يقال للانسان انه خاص او حى فذلك له من حيث هو حيوان ويشاركه فيه غيره
فان كان خاصة ما مثل هذا فيكون خاصة بالقياس لا على الاطلاق فيجب ان يوضع فى الخاصية
انها بالطبع او فى المدة او للصورة او على الاطلاق او الى الجزء من الصورة او معنى ليس فى الطبع
او بقياس كل شئ او بقياس شئ وكذلك يراعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الاكثر والاقل مثل الشئ
الذى اذا كان مثلا فى الغاية ظن خاصة لمعنى اعم مثل قولهم ان النار هو الجسم العالى او اللطيف
جدا فان الهواء ايضا طاف ويعمها الحار فيكون اللطافى مطلقا يخص الحار فيوهم ان اللطافى

يخص النار وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الجنس بل بحسب النوع مثل النيران فانها
تختلف باللطافة فليست الشعلة الصافية السراجية والبرقية مثل الشعلة الالتهابية
او الجمرة وكلها نيران فح اذا قيل ان النار هو الجسم اللطيف جدا لم يعم النوع ووقع الغلط ولذلك
لا يكون الخاصة الماخوذة على انها مطلقة مثل الخفيف هى بعينها الخاصة المفيدة بالافراط
كقولك خفيف جدا فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ولا الخفيف جدا فان الخفيف جدا
لا يكون مقولة على كل نار فان الصغرة ليست حقيقة جدا عند الكثيرة ولا اللهب عند البرق
وموضع اخر ان يجعل الشئ خاصية لنفسه وذلك على وجهين اما ان ياتى باسم مرادف كمن
يقول ان الانسانية خاصة البشرية والحمل خاصة اللايق او ياتى بالحد فيكون الحد قد
جعل خاصية المحدود ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه ومعنى الخاصية شئ من بعد معنى
المخصوص بل ان ياخذ الخاصة ما هو غير المخصوص فى طبيعة ويرجع اليه بالتكافى مثل
الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان او كان منعكسا عليه لكان خاصية وموضع اخر
فيما يكون له اجزاء متشابهة كماء البحر من حيث هو ماء البحر والهواء من حيث هو هواء ثم لا يكون
اتى بخاصية يشترك فيه الكل والجزء بل يكون ذلك اما للاكثر كمن يقول ماء البحر خاصيته انه
مالح او يكون من جهة جزء منه كمن يقول الهواء هواء المستنشق ثم ليس جميع ماء البحر مالحا
ولا كل ما هو ماء بحر فاكثره مالح بل منه ما كله مالح ومنه ما كله عذب فليس ماء البحر اكثره مالحا معطى
وكله ما بحر والهواء ايضا ليس كله مستنشقا وكل هواء كما جزؤه هواء بل يجب ان يكون كما تقول
الخاصة للارض ان الارض يقبله بالطبع فحد الكل وكل جزء بهذه الصفة **فصل**

فى استعمال المواضع المشتركة فى الخاصة ومواضع اخرى من الاصول المشتركة انه اذا لم يكن الضد خاصة الضد لم يكن الضد الاخر خاصة الضد الاخر فانه ان لم يكن خاصة العدل
انه افضل شئ لم يكن خاصة الجور انه اخس شئ ويصلح هذا ايضا للاثبات وقد علمت ان هذا
مشهور ولعله لا يمنع ان يكون احد الضدين خاصا بضده ثم يكون الضد الاخر موجودا لضده
ولامور اخرى وايضا موضع من المتضايفات مثل انه لم يكن الفاضل خاصة الضعف وليس المفضول
خاصة الضعف وهو للاثبات وللابطال وموضع من العدم والملكة انه اذا لم يكن عدم الحس خاصة
للصمم لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ويصلح للامرين وكذلك المشتق اسمه من الامرين مثل ان يعدم
الحس بصم وان يحد الحس لسمع وكذلك من المتناقضات من جهة انه ان كان المحمول خاصة فمقابله بالنقيض
ليست خاصة وهذا للابطال وكذلك من جهة المعادلة ايضا انه ان كانت ان يتخيل خاصته
ان يحس فان لا يتخيل خاصته ان لا يحس وهذا للابطال وللاثبات والثالث انه ان كان الشئ

خاصة للشئ فلا يكون خاصة لمقابله للتقيض وليس يصلح للاثبات الا على سبيل المغالطة وموضع اخر
على سبيل يعادل القسمة من جنس واحد مثل انه اذا كان معقول ومحسوس وغير مائت ومائت ثم
لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائيات لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت كالملائكة
وان كان المحسوس خاصة للمائيات كان المعقول خاصة للملائكة والمصحح ايضا يعتبر ذلك انه
اذا كان سببان يشتركان فى معنى عام وكان وجودهما فى سببين ومعنيين كل واحد منهما
فى واحد فقط او كان واحد منهما يختص عموم بكونه لاحد الامرين ويكون ذلك خاصية له و
الاخر خاصيته انه للامر الاخر مثل الفهم والعفة فانهما فضيلتان ووجودهما فى ذهن للنفس على
الفكرية والشهوانية ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكرى وكان ذلك خاصة للفهم فيجب ان يكون
خاصية العفة انها فضيلة للجزء الشهوانية وهذا ايضا على وموضع من التصاريف انه اذا كان المصروف
ليس خاصية للمصروف وليس التصريف خاصة للتصريف وبالعكس وهو موضع جدلى للاثبات و
الابطال ويؤكده امثلة مثل انه ان لم يكن خاصة ما هو على طريق العدل ان يكون على طريقة الجميل لم يكن
خاصية العدالة الجميل وان كان خاصة الانسان انه مشيا ذو رجلين كانت خاصة ما يجرى على طريق
الانسانية انه يجرى على طريق مشى ذى رجلين وكذلك يعتبر جانب سلب المتصريف مع سلب المصروف
مثل ما ليس على طريق العدل وما ليس على طريق الجميل وغير العدل وغير الجميل وكذلك العدم والملكة والمضاف
والضد وفى موضع التصاريف والنظائر على وهو انه ليس يجب اذا كان المشتق خاصة المشتق
ان يكون المصدر خاصة للمصدر بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر مثاله ليس اذا كان الضاحك
خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال ان النطق ضحك وان الضحك محمول عليه مساوله
واما لو كان الضحك خاصة النطق لكان ح يكون الضحاك خاصة الناطق لا محالة ومع ذلك فحمل
المصدر على المصدر يكون لمقارنة خاصية مثل ان خاصة النطق الانسان ان يقارنها الضحك وموضع
اخر من النسبة وهو انه اذا كان نسبة شئ الى شئ اخر كنسبة ثالث الى رابع والثانى خاصة او ليست
خاصة مثاله ان المرتاض نسبته الى الخصب نسبة الطبيب الى الصحة فان كان خاصية المرتاض ان
يكون مفيدا للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا
للخصب فخاصية الطبيب ان يكون مفيدا للصحة وبالعكس وهذا الموضع ليس بعلى وانما كان يصير
على لو صار علينا بشرط وذلك الشرط غير مفيد فانه اذا كانت النسبة مثلا ههنا فى انه يفيد فقط
لا فى ان كونه مفيدا مساوله لم يجب لانه مفيدا والاول مفيد ان يكون كونه يفيد ما يفيده مساويا له
واما اذا كان تقدم فعلم ان كل واحد منهما ما يفيده مساويا له للاثبات او غير مساوله للابطال
فليس يحتاج فى اثبات انه خاصة او ليس بخاصة الى اعتبار المناسبة ومثال هذا انه يمكن ان يكون

التصديق

وان كان الاول كونه مفيد

الطبيب وحده مفيدا للصحة ويكون الرياض وغير المرتاض معا يفيد ان الخصب فيشترك
الطبيب والمرتاض فى انهما يفيدان الخصب والصحة ثم يكون افادة الصحة ح خاصة
بالطبيب ولا يكون افادة الخصب ح خاصة بالمرتاض فان كان علم من قبل النسبة ان فى
كل واحد منهما يوجب مساواة حتى علم انهما يشتركان فى افادة امر مساو فبين ان استعمال المناسبة
فى اثبات الخاصة غير مجد البتة اللهم الا ان يكون امر اخر وهو ان يكون قياس يوجب انه يجب ان
يكون حال المرتاض من الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ثم يعلم ان الطبيب يخصه
بافادة الصحة فح ينتقل عن الطبيب الى المرتاض اذا كان حال الطبيب قد عرف اولا من نفسه
ولم يعرف حال المرتاض اولا من نفسه بل علم ان نسبته يوجب كذا فاما اذا اعتمد نفس المناسبة
وحدها ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا وموضع اخر من نسبة الواحد الى الاثنين
والى الاولى وهو انه اذا كان حكمه عند سببين حكما واحدا وليس خاصية لاحدهما فليس خاصية
للاخر وكذلك ان لم يكن خاصة للاول لم يكن كالبس بالاولى واما اذا صح انه خاصة لاحدهما فقد
زال ان يكون خاصة للاخر لان الخاصة لا يشارك بل زال ان حكمه عندهما بالسوا وكيف وهو
موجود فى احدهما دون الاخر فهذا لا ينتفع به فى الاثبات واما فى السلب فلا ينتفع به
ايضا الا فى الجدل واما فى العلوم فلا ينتفع به اما فى الجدل فانه ربما سلم المجادل ان نسبته
من الامرين واحدة او ربما ينتج ذلك عنه مما يسلم واما فى العلوم فيبعد ان يكون محمول نسبته
فى الوجود وفى نفس الحق الى سببين نسبة واحدة بالسلب ثم يكون هناك موضع تحت انه
خاصة او ليس بخاصة وذلك لانه ان كان مجهول الحال لم يعلم ان نسبته واحدة وان كان معلوم الحال
فقد علم اولا انه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد حتى سلب عن الاثنين حتى علم ان حاله منهما حال
واحدة فى السلب وموضع معتبر بالكون والفساد وانت تعرفه مثل انه اذا كان خاصة الانسان
ان يكون فى نفسه امرا فخاصة يكون الانسان هو ان يتكون ذلك الامر وخاصة فساده ان يفسد ذلك
الامر وهذا على وهو للاثبات والسلب وموضع اخر للاثبات والابطال انه ينبغى ان يكون الخاصة
من المعانى اللاحقة للشئ من جهة نوعه ويكون نوعه بما هو نوعه وبالجملة لماهيته ومن طريق ماهيته
وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو فى غير هذا الموضع فانه ان كانت الماخوذة خاصة ليست بلاحقة
من حيث هو هو كما يلحق السكون الانسان من حيث صورته وماهيته بل من حيث هو جسم او كان بلاحقة
ولكن لا من جهة يصير بها مساوية مثل الملاحقة التى من اللواحق للصورة الانسانية ولكن ليست
بخاصية حقيقية فلا يكون الخاصة خاصة واما اذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من
جسم ونفس وهو حده لا خاصيته فيقول له ان المركب ليس من المعانى الجنسية للحيوان بل هو من لوازم

مفيد

جنسه بل جنسه الجسم وفصله انه ذو نفس ولم يوجد الجسم ههنا جنسا بل احد الجسم كجزء من الفصل
ولانه هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى ولم يوجد البتة النفس على انها فصل فى الحد فذلك لا يصح
انها جزء فصل منطقى وليس ايضا المركب من جسم جنسا لمعنى الجسم فليس مفهوم المركب من جسم
لا يكون الا جسما لكن ذلك مفهوم لازم لا مفهوم مضمن وهذه الاشيا ظاهرة لك مما سلف
وانما يشير اشارة التذكير واعلم ان كثيرا من الحدود اذا اعتبر تغير معناها سعى معه الصدق فانه
سقطت خواصا ورسوما وموضع اخر ماخوذ من الاكبر والاقل مثل انه اذا لم يكن ماهو
اكبر لونا خاصة لما هو اكثر جسمية لم يكن الاقل لونا خاصة لما هو اقل جسمية وان كان قد
يعتبر ذلك مع الاطلاق فانه ان لم يكن الاكبر لونا خاصة لما هو اكبر منه جسمية فليس الملون
مطلقا خاصة للجسم المطلق وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط ومشهورا ان بدل ذلك
الشرط اما حقيقيا فانما يكون حقيقيا اذا كان الموضوع والماخوذ خاصة كلاهما يقبلان
الاشد والاضعف معا حتى يستمر هذا القانون مثل السواد والجمع للبصر مثلا فانه لما كان
السواد مطلقا بجمع البصر وكان ذلك خاصة له وكان يقبلان الاشد والاضعف معا فان
التى ان ما هو اشد سوادا هو اشد جمعا وما هو اقل سوادا فهو اقل جمعا وكل خاصية لكل و
بالعكس فى جميع ذلك وكذلك فى الابطال واما اذا كان الموضوع لا يقبل الازيد والانقص
فى طباعه فليس يجب شيا من ذلك فانه ليس اذا كانت النار خاصيتها ان تتحرك الى فوق و
الانسان خاصيته ان يفهم بالروية يجب ان يكون ما هو اشد حركة الى فوق اشد نارية
او يكون ما هو اكثر فهما هو اشد انسانية هذا قد وضع فى المقدمة ان الانسانية يقبل الاشد
والاضعف ولا يجب ان يقاس الاكبر فى هذا المعنى بالاولى الا على سبيل المشهور وذلك انا
قد نقول ان ا اولى من ب بكذا ولا يكون كذا موجودا لاحدهما وربما كان وجود احدهما
او كليهما محالا فيقول كذا اولى بكذا لو كان وبالجملة فانه ليس كلما هو اولى ان يكون بشئ من
شئ اخر يجب ان يكون له مثال ذلك فى الممتنع ما يقال من ان الخلا اولى ان يشرع فيه المتحرك
من الملاء الرقيق وليس يجب ان يكون ذلك ممكنا فى الخلاء وكما يقولون ان المستديرة اولى ان
يكون ضد المستقيمة منها للمستديرة او المستديرة اولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين
وليس يجب ان يكون فلا يحسن اذا الانتقال من الاولى الى المطلق فى الحقيقة بل ربما اقنع
فى بعض المواضع واما ما يحكم بانه اكرم وجودا للشئ فقد حكم بانه موجود له اللهم الا ان يوجد
الاكبر بمعنى الاولى باشتراك الاسم ولسنا نذهب الى هذا الموضع وموضع اخر من الاكثر والاقل
فى المناسبة والذى بمعنى الاولى وغير الاولى وقد يدخل الكثرة فى الموضوع والخاصة معا وهو

جدلى غير علمى وهو ان يقول المبطل مثلا لما كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان من العلم للانسان
وليس الحس خاصة فليس العلم ايضا خاصة ويقول المثبت لما كان العلم اقل استحقاقا لان يكون
خاصة للانسان من الحس للحيوان وهو خاصة فالحس اذا خاصة للحيوان والسبب فى كون هذا غير علمى
هو ان الخواص اذا كانت خواص بالحقيقة لم يكن خاصة اولى بمخصوصها من خاصة اخرى بمخصوصها
فى نفسها بل بحسب التسليم والالتزام وموضع اخر مجانس لذلك ان يجعل الكثرة فى جانب الموضوع
والوحدة فى جانب المحمول فيقول المبطل انه لما كان اللون اولى ان يكون خاصة للسطح منه للجسم فاذا
لم يكن خاصة للسطح لم يكن خاصة للجسم واما المثبت فلا يمكنه ان يقول وهو خاصة للجسم فهو خاصة
للسطح فانه ح يكون قد جعل الخاصة مشتركة وهذا الموضع يحسن استعماله فى العلوم ويكون
الاولى بمعنى الوجود اولا وبالذات واما الذى لا يمكن فهو ان يكون بعض الخواص اولى بموضوعها
من بعضها بموضوع اخر واما اذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين فقد يصح ان يكون
الخاصة اولى باحد الموضوعين منها بالاخر وهو الذى هى موجودة فيه بالذات واولا وموضع
اخر بعكس ذلك فان الكثرة فيه فى جانب الخاصة فانه اذا كان ما ليس اولى من اخر بان يكون خاصة
هى خاصة مما هو اولى بذلك هو خاصة وان كان ما هو اولى ليس بخاصة وهذا الموضع جدلى غير منتفع
فى العلوم وذلك لانه اما ان يكون خاصة بحسب التسليم المشهور واما ان يكون بحسب التسليم الذى يوجبه
الامر فى نفسه والتسليم الذى يوجبه الامر فى نفسه هو ان يسلم ان كذا اولى بان يكون خاصة
ولا يقع الا ان يكون شروط الخاصة موجودة او شروط الخاصية موجودة فيه اكثر فان كانت
شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال ولكنه ليس بخاصة والاخر ليس بخاصة او كيف يقال والاخر
خاصة فهو اذا خاصة فانه يكون قد علم انه خاصة حين علم انه اولى بان يكون خاصة بهذا المعنى فضاعت
اقامة الحجة عليه فاما ان علم ان شروطها اكثر من شروط الاخر فقد علم ان الاخر فاقد شرط اثنين بعد
ذلك انه ليس بخاصة للشئ حتى يجعل الاكثر شروطا خاصة فانه ما لم يجتمع جميع شروط الخاصة
لم يكن ولا واحدة منهما خاصة فان احدهما لا يكون خاصة وقد كان سلف موضع فى المناسبة
المتعادلة انه اذا كان شيئان لشيئين على وجه واحد فاعتبر ذلك ههنا مع موضع اخر وهو
ان يكون شيئان لشئ وقد اعتد جميع ذلك فى التعليم الاول لان ذلك لم يشترط فيه ان يكون
المحمول موجودا وههنا انما اخذ على انه موجود فيكون فيما سلف انما يطلب كونها خاصة متضمنا
فيه طلب انها موجودة وههنا يكون الموجود لكن متحققا وكونه خاصة غير متحقق فيطلب ذلك و
موضع اخر ان يجعل الخاصة امرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التى تعلقها بشئ اخر يجوز فى ذلك
الشئ الاخر ان لا يوجد فيجوز لتلك القوة ان لا يوجد فيصير القوة ح لا قوة وبين القوة التى تعلقها

بشئ اخر يجوز في ذلك الشئ الاخر ان لا يوجد فيجوز لتلك القوة ان لا يوجد فيصير القوة ح لا قوة وربما
القوة التي تعلقها بشئ موجود مثال ذلك ان قايلا لو قال ان الهوا هو جسم مستنشق فان اخذ
بالفعل فقد كذب وان اخذ بالقوة ثم عدم الحيوان استحال ان يكون هذه القوة متحققة فيه
فانه غير مستنشق ولا بالقوة وهذا للابطال فاما ان كانت القوة تعلقها بالموجود مثل ان يقول ان
الموجود ما في قوة طباعه ان يفعل او ينفعل فان هذه القوة اضافها الى موجود وذلك الموجود هو
الموضوع وقد علقت بها القوة واما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق وهو غير الموضوع
الذي للخاصة وهذا الموضع في الابطال جدلي غير علمي فلان كل واحد منهما متعلق معا الموضوع لنوع اخر
فان الذي ينفعل يحتاج الى ان يوجد ولا استحال ان يفعل وكان الذي ينفعل يحتاج الى ان
يوجد فاعل والا استحال ان ينفعل والهوا من حيث هو مستنشق معرض لانفعال او قوة وذلك
الانفعال متقدمة فيه وان كانت قوة الفعل في غيره كما هو في الاثبات ايضا فان قوة الفعل في الموجود
يقابل قوة انفعال في غيره وقوة الانفعال في الموجود يقابل قوة فعل في غيره حتى اذا اشترط عدم
الاخر كانت القوة مستحيلا من امرها ان يخرج الى الفعل كما اذا عدم الحيوان كانت قوة الهوا في ان
يستنشق مستحيلا ان يخرج الى الفعل فاما انه جدلي فلان مصدر ان يستنشق هو الا
وهو فعل وقوة في المستنشق فان الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية يضاف في ظاهر المشهور الى
الفاعل وان كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه
للفعل فيقال ان قوة الضرب في الضارب وانما في المضروب قوة الانضراب وان كان المصدر
يضاف الى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك لخفاء الامرين واما القوة عليه فلا يضاف في الظاهر الا
الى الفاعل فلما كان ان يستنشق ماخوذا من الاستنشاق وكان الظاهر ان القوة على الاستنشا
انما هو في المستنشق وكان هذا يدعوا الى ان يسلم في المشهور ان قوة الاستنشاق في غير الهوا فيلزم
ان يكون في شئ لا يكون موجودا اذا كان الحيوان معدوما ويكون المخصوص موجودا واما حيث ذكر
الموجود وجعله موضوعا واضاف اليه قوة فعل او انفعال يجعله موصوفا بانه فاعل او منفعل كان الظاهر
المشهور هو ان القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه فلو جعل الهوا من حيث
هو هوا مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب اصحاب التصريف مفعولا به بل فاعلا لست اعني الفاعل
الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمنفعل فاعل كما يقال للمنفعل بالسقوط ساقط فكان
ح حكمه في المشهور ايضا حكم الفاعل والمنفعل فليكن ذلك مثلا المواتي للتنشق فان المواتي وان
كان في الحقيقة منفعلا فانه في شكل التصريف فاعل فيكون ح قوة الموااتاة ليست في التاشق الحار
بل فيه ولا يعرض ح ما عرض فيما قيل وموضع اخر جدا وهو انه لا ينبغي ان يكون الخاصة ماخوذة

بعني الازيد والاغلب في موضع يجوز لو عدم الموضع سقي لشئ اخر ان يدا اغلب مثل انه اذا قيل ان النار
الطف الاجسام واحمها ثم عدمت النار يوجد شئ هو الطف الاجسام واحمها وهو الهوا
وكان يجب ذلك ان يكون ذلك الشئ نارا او كانت ايضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راي وكان
الهوا وحدها الطف الاجسام واحمها كانت يكون عندنا نارا فان اكذلك بان يكون ذلك
عند السامع علم بعدد الاجسام كلها وعلم بانها لا يمكن ان يكون اكثر من ذلك العدد ولا الطف
من ذلك الجسم وعلم بانها ايضا لا يعدم شئ منها فح يقوم هذا الشان مقام الخاصة لكن لا يكون
عاوها النفس كدلالة اللفظ بل للقراين التي يضاف اليها من خارج ولا ينبغي ان يكون سبيل
الحد والرسم والخاصة هذه السبيل تمت المقالة الرابعة والحمد لله حمدا الشاكرين وصلى الله
على محمد واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الخامسة في الحدود فصل في الشروط الاول للتحديد ومواضع اعتبار

جودة التحديد قد ينظر في امرها في انها كيف تؤلف وكيف يكتسب وينظر من امرها انها هل
شئ موجودة على الشروط التي ينبغي في تاليفها واكتسابها والنظر الاول في كيفية ايجاد الحدود
والثاني في كيفية اعتبار حال الحد الموجود وقد سلف في كتاب البرهان حال الوجه الاول واما
هذا الوجه الاخر فانما ينظر فيه في هذا الكتاب على البحث الاعم ويستخلص في ضمنه البحث الاخص
اعني بالبحث الاعم البحث الجدلي وبالبحث الاخص البحث العلمي وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي اعم
من وجه فاول ما يجب ان يراعى في امر الحد ان ينظر هل هو اولا صادق على المحدود فانه ان لم يكن
صادقا فقد كفى سائر البحث وعلم انه ليس بحد والثاني ان ينظر هل دل فيه على المهية المشتركة وهو
الجنس القريب فانه وان لم يكن الجنس مقولا وكان لم يذكر جنس البتة او ذكر جنس ليس جنس الشئ او ذكر
جنس بعيد وترك الجنس القريب فلم يعمل شئ ولقد علمت جميع ذلك في موضعه وعلمت ان الجنس يدل على
اصل المهية المشتركة وان الفصل لا يدل على مهية النوع وان دخل في جملة ما يدل حتى يتم به المهية
الخاصية ثم ان كان الجنس مذكورا ولم يكن القول مساويا العموم الشئ حتى يطابق القول الذات في
انعكاس الحمل ومساويا المعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حقيقة المهية فلم يدل بعد على الحد
ثم ان كان كان هناك جنس وكان اضيف اليه بما صار به منعكسا على الشئ المحدود فليس يجب ان
يكون الحد حدا فربما كان المضاف الى الجنس خاصة وربما كان فصلا واحدا وقد اهمل فصل اخر
على النحو الذي شرح لك في غير موضع فيكون القول ح غير دال على المهية وان كان مساويا اما ان لم يكن

احد الفصل بل احدث الخاصة مكان الفصل فلم يدل على المهية الخاصة يوجد وان لم يوجد خاصة
ولكن احد فصل واهمل فصل مساو للفصل الماخوذ فان القول يجوز ان يكون مساويا بحسب العموم
ولا يكون مساويا بحسب المعنى وقد بان لك الفرق بينهما وعلمت ان الدال على المهية في الحقيقة
انما هو المساوي بحسب المعنى ولا محالة انه يكون مساويا بحسب العموم لكن هذا التحقيق مما لا يراعى
في الحدود الجدلية ويقنع فيها بما يكون الحاق الفصل فيه جعل القول ينعكس على المحدود بل
قد يقنع الجدلي ما هو دون هذا فانه ان لم يكن الجنس ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا
حقيقيا بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور والفصل فصلا بحسب المشهور اثبت الجدلي ان الحد حد
وبعد ذلك كله فيجب ان يكون الصيغة الحاصلة من ايراد الجنس والفصول صيغة جيدة فانها ان
لم يكن جيدة كان للمبطل ان يعارض والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصيغة هي مثل ان
يكون الحادّ لم يحسن تاليفه او خلطه بما لا ينبغي واغلق في اللفظ او حرف الجنس والفصل عن
الجهة التي ينبغي واذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي واما ان القول محمول او ليس
بمحمول فقد تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب العرض واما ان الجنس هل ورد او لم يورد فذلك
مما تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس واما ان القول هل هو مساو او ليس بمساو فقد
تعين على تحققه ما اورد من المواضع في باب الخاصة واما انه هل الصيغة جيدة او ليست بجيدة
فيستعين عليه المواضع التي يذكرها في هذه المقالة فلم يسلف لها مواضع فمن المواضع التي من هذا
الباب مواضع يتعلق باللفظ ومنها مواضع يتعلق بتجاوز نصايع الحد مبلغ الكفاية الى الفضل
ومنها مواضع كما يتعلق باغفال الواجب اما تركه اصلا واما العدول عنه ومن مواضع البحث
الاول ان يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل كقول القائل ان اللون مفرق الى الجوهر او
الصحة اعتدال في الكيفيات والمصير لفظ مشترك واول ما يفهم منه الحركة المكانية والاعتدال
لفظ متعلق لاشتراكه واول ما يفهم منه تساوي المقادير والاوزان وليس ولا واحد من المعنيين
يصح استعماله في الحدين ومن ذلك ان يقع هذا الاغلاق في جانب المحدود نفسه اذا كان
اسما مشتركا وربما راح ذلك بان يكون الحد ايضا مشترك الدلالة فيطابق كلا دلالته كلاله
المحدود لقول القائل في حد النور وهو لا يفصل النور المحسوس من النور المعقول انه الكاشف
باتصال المدرك فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول لان الكاشف ايضا
لفظ مشترك يطابق معنيه المعنيين اللذين للفظ المحدود ولانا انما نحاول في كل حد محدود
معينا ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه لا حدا ولا محدودا فيكون هذا القول ليس بتحديد
واحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة فيقال مثلا ان الهيولى ام او حاضن وان العفة اشتراك

لفظ معلق لاشتراكه ٢
يتعين ٢
لا حدا محدودا ٢

اتفاقي وذلك لان الاشتراك الاتفاقي قد يوجد في النغم وليست العفة موجودة فيها فلو كان
الاتفاق جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على انها جنسها وفي الاتفاق
فيكون للواحد جنسان متباينان ليس احدهما تحت الاخر ولا يستندان الى عام وهذا
ما قد علمت استحالته وكذلك حال التحديدات التي يستعمل فيها الفاظ مختلفة لم يتقيد بعد لكن ترك
مثلا لفظ العين في حد شيء يوجد العين في حده فنحن بذلك اللفظ الدال عليها في التعاريف
بلفظ المطللة بالحاجب وكذلك التي ياتي به بدل الرسالة المعقبة الملسع ويدل الحج يعادي العظام
عادلا في اجزاء الحد وفي قسمة الحدود عن الاسماء المشهورة الى هذه الاسماء ومن هذه الاسماء
ما يقال له الاتفاق وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة
وقد اشتهرت ومنها ما يقال بالاشتقاق على معاني غير معتادة الاشتقاق عنها مثل ما حكينا
ومنها ما هو ابعد من ذلك ولا هو مشترك ولا هو مستعار معروف ولا هو ايضا دال على تتمة معنى
مناسب للشيء وان كان غير معتاد له بل يكون مستعارا بالقياس الى معنى عام جدا مثل اسامهم
بدل الشريعة بالمكيال او المقدار او المثال وان هذا وما اشبهه على خصوصه الشيء بوجه من
الوجوه واما الاستعارة فقد يدل بهذه وامثالها مواضع يتعلق موضوع اللفظ واعلاقه وهو
قد وصل بهذه المواضع وهو ان ينظر هل حد الضد يلوح من حد الضد فانه اذا اعطي شيء ذو
ضد حدا ثم لم يلح منه حد الضد الاخر فليس ذلك بجيد اذ حد الضد ضد الحد وقد يجوز ان يجعل
هذا الموضع في الجدل موضعا لاكتساب حد الضد واثباته فانه ربما كان احدهما قد سبق الى الشهرة و
ان لم يسبق اليها سبق الى التسليم فلمل منه الى الثاني واما في التحقيق فقد ظهر لك حيث تكلمنا
في البرهان ان حد الضد لا يكتسب من حد ضده على انه وان كان كل صحيح يلوح منه حد الضد
فهو للابطال نافع وان لم يكن الكسب نافعا في العلوم فهذه مواضع لفظية واما المواضع التي بعد ذلك
فان تعلقها بالبحث الثاني فمنها ان يكون قد اخذ بدل الجنس شيء من المحمولات العامة او شيء من
اللوازم التي يلزم كل شيء كالموجود والشيء او غير ذلك او حسن بعد او ورد لا على انه جزء حد جنس
قريب لا اسم له واحد بدله حد بل انما اورد مع ايراد الجنس القريب وكان فصلا مستغنى عنه
واشتمل الحد على تكرار ولولا انه اسقط بقي الباقي قولا خاصا دالا على المهية ويجب ان يعلم ان
هذا الموضع انما يكون حقيقيا اذا كان العام المذكور مستغنى عنه فان كثيرا من الاشياء
لا يستغنى ان يوجد في حدودها الشيء والموجود كالمقولات وما هو اعم منها والمثال المورد لهذه
الاشيا في التعليم الاول تحديد من حد النفس بانها عدد محرك لذاته ثم المحرك لذاته عندهم قول يطابق
مهية النفس لان النفس يدل بها على المحرك لذاته فان كان عدد افليس ذلك العدد اخلا في مفهوم كونه نفسا

ولا يستندان الى عدم ٢
بمعقبه ٢
تسميه ٢
اصل ٢
سقوط النفي ٢

فيكون ذكر العدد فصلا اى ان كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ولم يكن مجموعهما فصلا وكلاهما
فى الامثلة اولم يكن المتحرك لذاته خاصة له وكقول من حد البلغم بانه اطول رطوبة غير منهضمة لانه ليس
البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها اول اوثان فاما ان يكون الاول فصلا وثانيا
وموضع اخر من ان لا يكون الزيادة الفضيلة فصلا بحسب العموم بل يكون لحوقه بسبب الخصوص وذلك
يكون طرفه يجعل المعنى اخص والتفق ان يكون مع ذلك واقعا وقع فى انواع كثيرة من غير انه شيئا
منها مثل البياض اذا احذ فى حد الانسان او النور فيجعله اخص مع ان البياض من وجه اعم وقد
جعله مثاله فى التعليم الاول ان يحد شئ بانه حى مشاء ذو رجلين ذو رجلين ذو اربع وهذا الفساد
فيه من هذه الجهة بل عسى ان يكون من جهة التناقض بالقوة فان ذا رجلين وذا اربع لا يجتمعان معا
فى نوع واحد فنشبه ان يكون ان يحد فيه ان يحد المستقل من الحيوان على الارض فقيل انه مشاء ذو
رجلين وذو اربع على انه يعم اصناف الماشى وعلى ان القسمين كشئ عام لذوات الارجل كلها المستقلة
على الارض فيكون المحدود قد خصص الحيوان المستقل بذى الرجلين وذى الاربع وهو اعم من ذلك فان
منه ايضا ما هو ذو ست ارجل وذو ثمان ارجل وذو ارجل كثيرة العدد وهو يقصد ان يشتمل تحديده
على كل ما من فيكون هذا الحد فاسدا من جهة من ان الفصول اخص من المحدود مخصصة للمحدود ويجوز
ان يكون وقع فى النسخة تحريف او ازيدان يحد المستقل من الحيوان فقيل حيوان ماش ذو رجلين او ذو
اربع فغلط فكتب ذو اربع فيكون التحريف فى النسخة وموضع اخر ان يكون قد اخذ شيئا واحد مكررا
بالفعل وبالقوة مرتين فمن ذلك ان يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد كمن يقول ان
الشهوة توقان الى اللذيذ فان التوقان هو الشهوة نفسها ومن ذلك ان يكون جزء الحد قد اخذ
فى الحد مرتين اما بالقوة كما قيل فى المثال المذكور ان الشهوة توقان الى اللذيذ واللذيذ متضمن فى
حد التوقان فيكون كانه قال ان الشهوة انبعاث ارادة لذيذ الى اللذيذ واما بالفعل وربما يقع هذا
التكرير فى اللفظ حيث يستعمل اسمان مترادفان كقولهم ان الحركة زوال وانتقال من مكان الى مكان
والزوال والانتقال اسمان مترادفان وليس لطاعن ان يطعن فيقول انك اذا قلت مثلا ان الانسان
حيوان مشاء ذو رجلين قائمتين فقد قلت ان الانسان حيوان انسان اذ المشاء ذو قائمتين انسان
وانما لم يكن له ان يقول ذلك لان المشاء ذا القائمتين يدل على الانسان بحسب اللزوم لا بحسب
الترادف ولا بحسب التضمن وقد عرفت ذلك فى مواضع اخرى وكلامنا هنا انما هو حيث يكون
الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف او بحسب التضمن واما اذا قلنا حيوان مما قلنا فيه مشيا
لا بالترادف ولا بالتضمن وكذلك اذا قلنا مشاء لم يقل فيه ذو قائمتين لا بالترادف ولا بالتضمن
انما يكون التكرير مثل قولهم من قال ان الفهم هو محدد الموجودات وعالمها وليس مفهوم الحدود

ههنا الا المفهوم العالم وهذا بالترادف مثل قول القايل ان البرد عدم الحرارة بالطبع فان
العدم هو فى كل موضع بالطبع لان العدم ان ينفى الطبع ولا شئ اخر انما الملكات هى التى يستفاد
من خارج فيقول بالطبع مكرر مضمون فى العدم بالقوة وموضع مجانس لهذه المواضع وهو ان يكون
الزيادة المخصصة هى نوع فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ان الجنس متضمن فى طبيعة النوع وهذا
كقول القايل ان الدعة انتقاص الاشيا الواقعة الواجبة فان الواجبة يتخصص المحدود ومع ذلك
فانها نوع من الموافقة فيكون الموافقة مضمنة فيه فيكون الموافقة مضمنة فيكون مقولا بالقوة
مرتين وهذا كقول من يقول ان الحيوان جسم ذو نفس انسان فيكون خصصه بالزيادة ويكون
قد ثناه مرتين لان الانسان متضمن لمعنى الحيوان **فصل فى موضع اثبات الحد وابطاله
للخاصة** واما النظر ليس فى ذاته مثل الحاد الحد بل فى انه هل حد فاولى المواضع فى ذلك ان ينظر
هل حد باموره اقدم فى المعرفة والطباع من المحدود فانه كان ينبغى ان يكون الامور الماخوذة
فى الحد يجب ان يكون مقومات لمهية المحدود فيجب ان يكون اقدم منه بالطباع وايضا يجب ان يكون
معرفة لمهيته فيكون اعرف عندنا لما كان فى الطباع المحدود النوع ما يفوته ومنه يتوصل الى معرفته
كما قد علمته وظاهر من اصول عرفها ان جميع ذلك فى قول هو حد الشئ فاذا كان ذلك حدا ثم كان الماخوذ
عما ليس اقدم من المحدود واعرف منه حدا كان للشئ الذى له ذات واحدة حدان وهنا نحو الاعرف
اما عندنا واما على الاطلاق وهو الذى يحب فى نفسه ان يكون اعرف ونحن اذا عرفنا الشئ فربما
عرفنا الشئ بما هو اعرف فى نفسه بان يقول مثلا ان الخط هو الذى مبداه غير منقسم او الذى
مبداه نقطة على انا ناخذها ههنا على ما هو المشهور من ان النقطة اقدم بالذات من الخط وكذا الخط
من السطح والسطح من الجسم ومن يعرف الشئ بما هو عندنا وليس اعرف على الاطلاق كما يعرف الخط بانه
الذى بانه الذى طرفه نقطة واذا اسلكنا هذا المسلك لم يكن محددين بالحقيقة بل راسمين او
مستعملين وجها اخر من شرح الاسم ان كان ههنا شئ غير الحد الحقيقى وغير الرسم وانما يكون الحد
حقيقيا اذا كان مما هو اعرف عندنا واعرف على الاطلاق ونسبته ان يكون الملقى يذهب للتحديد
اعلى رتبة واوفر درجة من الملتقى يذهب للرسم ويكون المستعدون لنفهم الرسوم دون الحدود
هم الذين درجتهم اقل ومعرفتهم ازر ولو كان كل ما هو اعرف عندنا مبدا للتحديد امكن ان يكون للشئ
الواحد حدود كثيرة بحسب الاعرف عند كل حاد فكان واحد يحد الانسان بانه حيوان مستعد للملاحة
والاخر بانه حيوان مستعد للفلاحة وربما كان الشئ اعرف فى سن الشباب ثم يصير غيره اعرف
فى سن الحنكة وموضع مناسب لهذا وهو ان يكون الشئ المتحصل الذات المستقر المهية قد عرف
بشئ غير محصل الذات ولا محدود لا ستقرار المهية مثل من يعرف الصحة بانها مقابلة المرض

وربما عرفناه بما هو اعرف عندنا

وانما يقع ذلك

المحدود

متحددة والمرض شئ في التغير وعدمي الذات وكك من حد البصر بانه عدم العمي والعمى عدم وليس له ذات متحصلة ومواضع احدها ليس باعرف ثلثة احدها ان يكون الماخوذ مساويا للمحدود والرسوم في الجهالة كالضدين من المتقابلات فانه ليس احدهما اعرف من الاخر فليس تعريف احدهما بالاخر اولى من تعريف الاخر به مثل انه ليس تعريف البياض والخير بان ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر اعني الشر المقابل كالرذيلة لا العدمي الذي يوجد في تحديد مقابله الذي هو الملكة باولى من ان يقال بل السواد هو الذي ليس ببياض والشر هو الذي ليس بخير واما الملكة والعدم والموجبة والسالبة فتحديد الوجودي منهما انما يتم بنفسه لانه معقول بنفسه وبفعله وانفعاله له وخواصه واما العدمي والباقي السالب فانما يتم تعريفهما بالوجودي فلا يمكن ان يتصور العمى ان لم يتصور انه للبصر فيقال ان العمى عدم البصر الذي يعرف حاله وطبعا وان لم يلتفت الى انه عدم البتة في شخص واما المتضايفات فلا بد من ان يدخل احدهما في حد الاخر اذ كانت مهيته معقولة بالقياس الى الاخر ولكن ينبغي ان يوجد بعضها في حدود بعض على الوجه الاوفق وهذه لفظة التعليم الاول ومعنى جملة ذلك القول انه لما كان كل واحد من المتضايفين معقول المهية بالقياس الى الاخر ولا بد ان يوجد كل واحد في حد الاخر لكنه وان كان ذلك كك فان الاخذ لاحدهما في حد الاخر جدا احرا ما بلا تدبير يمكن ان يقال له انه قد عرف الشئ بما ليس اعرف منه بل هو مثله فيجب ان يدبر في ذلك تدبيرا يوافق وذلك التدبير الى فهامنا فيقول ان المتضايفين يكون لهما ذاتان فيهما الاضافتان فاذا كان التعريف ساذجا فقيل ما الجار فقيل الجار الذي له جار لم ينتفع بذلك وخصوصا اذا كان كلاهما مجهولين ولكن اذا احد احدهما من حيث هو ذات ومن حيث له مع الذات حال ان كان هو لها معد للاضافة فح يمكن ان يعرف به الاخر فقد قيل مثلا ان هذا المسمى جارا موجد من حيث هو مسمى جارا ثم يقال ساكن دار موجد ايضا مع الانسان هذه الحال ثم يقال تلك الدار احد حدودها هو بعينه حد دار انسان اخر هو الذي يسمى جار الله فبين به العلاقة فيكون قد احد من حيث الشئ مسمى به ودل على الحال التي له ودل على الاخر وانعقدت في النفس صورة الاضافة والمتضايفين وعلما معا فلم يوجد احدهما في حد الاخر على انه جزء حده فانك تحذف جميع اجزاء هذا الحد مستمرا من غير احد المحدود من حيث هو مضايف فيهما بل ان كان ولا بد فمن حيث هو مسمى او من حيث هو ذات بحال اخرى ولو انه احد في حده وجعل جزء حده لا على هذه الجهة لكان اعرف منه و معروفا قبله ليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع وموضع اخر وهو ان يكون الشئ قد احد في حد نفسه على سبيل التضمين من حيث لا يشعر فيكون قد عرف الشئ بما ليس اعرف كقولهم في حد

الشمس ان الشمس كوكب يطلع نهارا ثم النهار حده انه زمان حركة الشمس فوق الارض فيكون كانه قال ان الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الارض وموضع اخر ان يوجد الامور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد بعض وهذا الموضع يدخل في تعريف الشئ بما ليس اعرف منه ومثال هذا الموضع قول من قال ان الفرد هو الذي يزيد على الزوج بواحد وقوله هذا في تعريف الفرد ليس باولى من ان يقال في تحديد الزوج ان الزوج هو الذي يزيد على الفرد بواحد وموضع اخر يوجد فيه المحدود نفسه في حد نفسه بسلب ما هو اخص منه تحته بان يكون قد احد نوعه او جزء نوعه كقوله ان العدد الزوج هو المنقسم بنصفين والنقصان من جملة الاثنين والاثنان نوع في ظاهر الامر من الزوج وكك لو قيل ان الزوج هو المنقسم بمتساويين فان التثنية من الاثنينية والاثنينية تحت الزوج وهذا على ظاهر المشهور واما في الحقيقة فليست الزوجية فصلا للعدد ولا اجناسا لانواعه وقد علم هذا من مواضع اخرى وعلم ان الزوجية من اللوازم الغير المقومة لانواع العدد لكن الاشتغال بتحقيق الامثلة مع الوقوف على الارض فضل ومثال اخر لهذا الموضع ان الخير فضله فيكون قد جمع هنا ان جعل الخير مذكورا في الفضيلة بالتضمن وجعل الخير تحت الفضيلة ومن مواضع اغفال الواجب والعدول عنه ان يكون الجنس قد اغفل وذكر الفصل فقيل مثلا في حد الجسم انه ذو ثلثة ابعاد واغفل الشئ الذي هو ذو وهذه الابعاد الثلثة وقد علمت ما في ذلك وعلمت ايضا ان المهية المشتركة يدل عليها الجنس ومن مواضعه ان يكون قد ترك بعض الفصول فقيل مثلا ان الكاتب هو الذي يحسن ان يخط فانه ايضا الذي يحسن ان يقرأ واذا ترك القراءة فقد ترك فصل غير متضمن فيما سلف وهو يحتاج اليه وان كان القول الاول ربما ساوى في العموم وموضع يقابل هذا وهو ان يريد شيا وان كان مساويا له على انه فصل وانما يكون بالعرض كقول القايل للطبيب انه الذي يحدث الصحة والمرض واحداثه للمرض بالعرض وموضع اخر ان يكون قد ذكر الجنس ولكن البعيد واغفل القريب فيكون اغفل المهية كما علمت فيما سلف من ان الوضع البعيد وحده اغفال واهمال للمهية المشتركة واذا وضع الجنس القريب فقد تضمن كل الامور الذاتية من فوق فيجب اما ان يرتب القريب او ان رتب البعيد اورد فيه جميع الفصول التي من فوق الى ان ينتهي الى فصل جنسه القريب ويتلوها مواضع من جهة القول بان يكون قد اغفلت اصلا او يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة فانه يجب لكل فصل ان يكون له فصل في الجنس قسيم اما محصل كالمفرق للبصر والجامع تحت اللون او غير محصل كالناطق او غير الناطق تحت الحيوان فان الغير الناطق فصل قسيم للناطق تحت الحيوان

فان كان لا يوجد لما اورد فصل فيها فليس ذلك بفصل وما كان هكذا لم يحدث طبيعة اخص من الجنس
فلم يحدث نوعا وكل فصل اذا اقترن بالجنس احدث لا محالة نوعا وموضع اخر في اعتبار الفصول وهو ان
يكون المورد على انه فصل ليس يدل الا على السلب المجرد مثل قولهم ان الخط طول بلا عرض وذلك ان
هذا يوجب ان يكون الجنس مشاركا للنوع فان الجنس كالطول اذا نظر الى طبيعته لم يكن له عرض فانه اذا
نظر الى طبيعة الطول فكان له في حد طبيعة العرض داخلا في طبيعة الطول او لازما له فكان لا
يكون طول الا وله عرض فاستحال ان يكون طول ما بلا عرض فاذن طبيعة الجنس مجردة ايضا
طول بلا عرض فيكون ايضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط وهو الذي هو طول بلا عرض
واحدة اللهم الا ان يعني بقوله بلا عرض امرا مقابلا للعرض لا سلبا وهذا الكلام قد يلزم اصحاب
الصور اذا قالوا هذا القول لزوما شديدا فانهم يضعون الطول لانه جنس طبيعة مفردة قائمة فتلك
الطبيعة بماذا يفارق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له بعد مشاركته اياه في انه طول بلا عرض
ونعني ههنا بالطول مجرد امتداد في جهة واحدة من غير التفات الى حال انقسامه في غير تلك الجهة
حتى ان مجرد هذا القول لا يمنعه انقسام ما سمي طولا في غير تلك الجهة ولا يوجبه فانه لو كان معنى الطول
انه امتداد غير منقسم في جهته كان قولنا بلا عرض حشوا فيجب ان يكون معنى الطول اعم من قولنا امتداد
يعلم
واحد لا ينقسم في غير تلك الجهة ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين اي طرفين كانا فان كان الطرف
منقسما كان الامتداد منقسما في غير جهته وان لم يكن منقسما لم يكن الامتداد لكن لقائل ان يقول
ان هذا يلزم ايضا غير اصحاب المثل وذلك لانهم اذا قالوا ان الخط طول بلا عرض شارك الجنس
النوع وان كان الجنس ليس مفارقا ولكن موجودا في الجزئيات او طبيعة الجنس موجودة اذ كانت
طبيعة النوع موجودة لا محالة ثم النظر الى الطول من حيث هو طول هو غير النظر اليه من حيث هو خط
او غيره فيكون نحو تلك الطبيعة لا بد اما ان يكون ذات عرض او لا يكون فان كانت ذات عرض
او لم يكن عرض لحق الذي الزم اصحاب الصور فيقول في جواب ذلك ان تلك الطبيعة لا يوجد وحدها
حتى يكون اما ذات عرض او لا عرض لها بل يلزمها في الوجود ان منها ما له عرض ومنها ما لا عرض له
واما ان احدث الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة كانت تلك الطبيعة فقط واما انها بلا عرض او مع
عرض فهو امر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة ليس لها معنى اخر غير تلك الطبيعة وهذا امر قد عرفته
مرارا ولنا ان نأخذ هذه الطبيعة واحدة ولا شك انها ان وجدت واحدة في التوهم ومن حيث هي في
التوهم واحدة فهي بالقوة ذات عرض وان عدمت العرض اعني بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج و
اما الخط فهو الذي ليس في قوته ذلك ولا يوجد ذات واحدة هي طول الاحدية جنسا او خطا وبذلك
الطول يقارن العرض مرة ولا يقارنه اخرى فبذلك يعرف النوع من الجنس الحكم واما الطول الصوري فهو على

فليس طبيعة الطول الواحدة
ان يكون بلا عرض البتة فذلك
معرما للنوع والجنس

توهم ذات واحدة قائمة مفارقة ولا يصلح ان يجعل بالقوة مقارنة للفصل البتة فان الذي
بالقوة يستخرج بالفعل ولا يجوز ان يخرج العرض واللاعرض معا بالفعل ولا ان يتعاقبا على
الشيء الواحد فيكون الطول مرة مقارنا لما عرض له ومرة اخرى هو بعينه مقارن لما له عرض
فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا البتة بل انما الموجود احد النوعين ولا نعتها جميعا في وقت
واحد وهو واحد في ذاته على يضعونه ولكن لقائل ان يقول ان كان ما اورد من العدد عدد المثل
الا ترى مذهب الصور فيكون عند المرء عدل في الكلام واستفتح صعبا ثم انتقل عنه الى اصحاب
الصور فيقول انه ان كان السلب المورد فصلا سلبا عاما بالقوة ولما ليس بالقوة فليس هو عذرا
لاحد وان كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا كان هناك شيء زائد على السلب المطلق فيكون
ذلك عذر الكل من سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة وانما كان الانكار على من لم يرد على
مجرد السلب فقط وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ولكن يجب ان يكون سلبا
مقابلا للفصل فكما ان ذلك الذي هو ايجاب في الفصول هو ايجاب لازم في الطبع وكذلك
يجب ان يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة و
نعرض هناك شك اخر وهو ان المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة فماذا يفارق جنسه
فيقول ان اجناس المعاني العدمية معان عدمية كالسكون فانه عدم الحركة فيما من شانه ان يتحرك
فعدم الحركة كالجنس له وهو بالقوة مقارن لفصلين احدهما القوة على الحركة واذا اقترن كان سكونا
والاخر اللاقوة عليها واذا اقترن به كان شيئا غير السكون ويكون القوة التي تقارنه في القسم الاول
ويكون فصلا ليست منسوبة الى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين بل قوة هي
في موضوع ذلك العدم فاذا جرد عدم الحركة كان بالقوة مقارنا لهذه القوة وكانت هذه القوة
غير قوته على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم وكانت التي يوجد لتلك الطبيعة بالفعل مطلقا
قوة على هذه القوة وموضع اخر من مواضع التخليط في الفصل ان يكون قد وضع النوع مكان
كان ح
الفصل كما قيل في حد التعيير انه شتم مع استحقاق فان الاستحقاق نوع من الشتم لا فصل
للشتم فان الاستحقاق نوع من الشتم لا قول مؤذ للمخاطب يدل على قلة خطره وهو نوع من الشتم
لان الشتم قول مؤذ للمخاطب يدل على عيب فيه وقلة الخطر نوع من العيب وكثيرا ما يكون
فصل النوع كنوع بفصل الجنس وموضع اخر من ذلك ماخوذ من وضع الجنس مكان الفصل و
هو كما يقول قائل ان الفضيلة ملكة محمودة والمحمودة جنس للفضيلة لا فصل لها واما قياس المحمود
الى الملكة فقد يجوز ان يظن انه له على قياس الفصل وان كان قد يقال على غير الملكة فان من
الفصول ما هو كذلك كالمنقسم بالمتساويين فانه قد يقع في غير جنس العدد وهو مع ذلك فصل يقوم

مع العدد الزوج وان كان الزوج بالحقيقة ليس نوعا للعدد بل عارضا يوجد فيه وذلك
مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم فحكم الملكة والمحمود واحد في ان كل واحد منهما يوجد
من غير الاخر اذ ليس كل ملكة محمودة ولا كل محمود ملكة لكن الملكة ليس فصلا عند
التحقيق للمحمود وذلك مما لا شك فيه لان المحمود ليس نوعا من المقولات العشر ولا واحد
منه ولا يدل على مهية شئ يشتركه او عموم حتى يكون جنسا بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له
على تميز وتفريق يستفاد بهما الاتية فاذن لا سبيل الى ان يجعل الملكة فصلا والمحمود
جنسا وسبيل الى ان يجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا وسبيل الى ان يجعل الملكة
جنسا والمحمود فصلا واما كون المحمود جنسا للفضيلة فليؤخذ مشاهدا فيه وبحسب المشهور
واما التحقيق فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة وحيث علمت في اعتبار الفصل
وهو حين اوصيت بان ينظر كي لا يكون تميز ما وضع فصلا تميزا مساويا لا اعم اى شئ اتفق
مما يوصف فان الفصل يدل على اى شئ من جهة ما نعم فلا يتناول واحدا بعينه بل يتناول اى
شئ كان مما يتميز به ويشبه ان يكون المفهوم من اى شئ من جهة ما نعم مندرجا في اى شئ من
جهة ما تميز فانه اذا سال سائل فقال ان شئ كذا من باب كذا فكانه سال اى شئ كان لبس اى
شئ المعنى فان لفظة شئ في قوله اى شئ هو للتنكير والتنكير تعميم ما فيكون سواء قرن باى شئ
لفظ عام فقيل اى شئ للانسان او قرن بذلك لفظ خاص شخصى فقيل اى شئ فانك ان اجبت
فقلت ابو عبد الله ذلك المشار اليه لم يكن الجواب جوابا فانه يقتضى ان يقول شئ صفته كذا وكذا
وذلك ايضا عام حتى اذا سئل اى شئ زيد فقيل ناطق كان ذلك جوابا فان قال كاتب او قاعدا
وساير ما يتغير لم يكن جوابا ايضا لانه طلب عن شيئيته ومهيته واما كونه كاتبا فعارض له لو لم
يكن له لكان ايضا زيد اذ زيد يكون زيدا كان كاتبا او لم يكن ويكون شيئيته المطلوبة ثابتة
عندما لا يكون كاتبا فاما ان اجاب بامر لازم كان الاقناع به اوكد لغلط السامع وظنه اللازم
مقوما واما اذا قال انهما زيد فقيل ابو عبد الله اقنع بذلك لان الا لاى قرن باشارة فاذا
الا اذا قرن بامر عام لم يحسن جوابه الا عاما وان كان مقرونا باشارة حسن جوابه باشارة وموضع
اخر ان ينظر كي لا يكون الفصل من العرضيات التي يوجد للشئ ولا يوجد اما بحسب رفع الوجود واما
بحسب رفع التوهم وموضع اخر ينظر كي لا يكون الفصل محمولا على الجنس فان هذا يبطل ان يكون المحمول
فصلا فصلا وموضع اخر ان يكون الجنس محمولا على الفصل وقد علمت ما في ذلك من الحق سواء كان
الفصل منطقيا او غير منطقى لا كما ظن بعضهم ان هذا الموضع انما هو في اعتبار الجنس والفصل
الذي يسمونه بسيطا مثل الحيوان والنطق وان هذا هو الذي لا يجوز ان يقال الجنس فيه على الفصل

واما اذا كان كالناطق فان الحيوان يقال عليه ومما يبطل هذا الظن وتحقق انه غير المذهوب
اليه هو مثال التعليم الاول اذ قال انه لو كان الجنس يحمل على الفصل ثم الفصل يحمل على النوع
لكان حيوان غير الحيوان الجنس يحمل على النوع بل حيوانات كثيرة اذا كانت فصول كثيرة احدها
طبيعة الجنس والاخر الحيوان الذى هو كل فصل فانه اذا كان المشاء وذو الرجلين والناطق حيوانا
وهى محمولات على النوع كانت حيوانا كثيرة محمولة على الانسان كالمشاء وذى الرجلين والناطق
مرارا اخرى بعد حمل الجنس ولو كان المراد هو الفصل البسيط لما حسن هذا التشنيع فان المشى و
النطق لو كانت حيوانات ايضا لم يعرض هذا المحال فانها ليست هى محمولة على الانسان فكيف يلزم
هذا المحال ويستبين من ذلك فى اخر او حجة وهو انه كان يكون في كل فصل نوعا فهذا يدل على ان
التشنيع ليس من جهة ما يقولون وموضع اخر ان لا يكون النوع او ما تحته يحمل على الفصل فيكون
مقولا على كله حتى يكون طبيعة الفصل فيكون مقولا على كله حتى يكون طبيعة الفصل يقتضى
ان يقال على كله النوع او ما تحت النوع فان الواجب ان يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على
اكثر من النوع ولو كان النوع مقولا على الفصل ثم هناك جسم عام لكان الجنس يقال على سائر نوعه
يقال عليه فكان النوع يفصل طبيعة الفصل عن ساير ما يشاركه في طبيعة الجنس فكان النوع يصير فصلا
وموضع اخر ماخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل في التقدم والتاخر في الوجود فان الجنس اقدم
في الوجود في اكثر المواضع من الفصل اذ الفصل في الوجود لا يوجد الا فيه وفي بعضه وقد يوضع الجنس
مفارقا له وقد يظن في بعض المواضع ان الفصل قد يوجد في خارج الجنس كما قد اشرت اليه مرارا لكنه
وان كان كذلك فلا يكون اقدم من الجنس في الوجود حتى ان الجنس لا يوجد مفارقا له وهو مفارق الجنس
بل ان جاز مفارقته للجنس جاز مفارقة الجنس له فان كان شيئا من الاشياء اقدم في الوجود من الجنس
فليس بفصل له وان كان الفصل ابدا اقبل النوع وليكن الفصل بالقياس الى ما يشارك النوع من
الانواع هو ابدا بعد الجنس فانه وان وقع في بعض الاوقات خارجا عن الجنس فانه اذا قيس الى الانواع
الجنس الذى هو فصل لاحدها كان الجنس فيها اقدم منه فكما هو بعد الجنس وموضع اخر انه ان
كان الفصل فصلا بجنس مباين فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذى وضع فيه وقد عرفت
حال المباين انه كيف يكون وهو ان لا يكون فوقه ولا تحته ولا معه وموضع اخر انه ان كان الموضوع
فصلا انما وضع فصلا الجوهر والفصل في نفسه عرض فليس اعطاء الفصل حدا فان فصول الجواهر
ينبغى ان يكون جوهرا وان الجوهر لا يخالف جوهر العرض الا مخالفة عرضية فلا يصير جوهرا ما نوعا مخالفا
لنوع اخر جوهرى بان يكون مشاركا لذلك النوع في كل شئ مثلا الا في اسه حتى يكون كونه في اين دون
اين فجعله نوعا دون نوع وكذلك في عارض اخر وهذا قد حققته فيما سلف وقد صرح في هذا الموضع ان

بجعله

فصول الجواهر لا يجوز ان يكون مما يوجد فى موضوع فبطل قول من يظن انها يكون بالقياس الى
شئ موجود فى موضوع وبالقياس الى النوع لا يكون فى موضوع قال واما اذا قلنا ان من الحيوان
بريا ومائيا فلسنا يدل على انها بل يدل على القوة التى بها يتفصل بعضها عن بعض فى اصل الجوهر التى
تلك القوة يقتضيها احوالا فيقتضى فى بعضها ان يعلس فى البر وفى بعضها ان يغمس فى البحر على ان
هذه فصول بحسب الشهرة لا بحسب الضرورة ولا مضايقة فى الامثلة وموضع اخر ان يجعل الفصل
للشئ انفعالا له اى استحالة خارجة عن مقتضى طبيعته فان ما جرى هذا المجرى يوجب بريده افساد
الجوهر ولا شئ من الفصول كذلك مثل الماء فانه اذا سخن حدا تادى به الى بطلان جوهره وعدامه الى
صيرورته نارا وبالجملة وان كان انفعال عرضى ايضا لا يفسد الجوهر فليس ذلك لانفعال بصالح ان يكون
فصلا فكيف ما نحن فى ذكره فان الاشياء يستحيل باستحالاتها ولا يستحيل بفصولها بل يقوم بفصولها
وثبت حقايقها محفوظة بفصولها والاستحالات خروج عن احوالها الاثبات للجواهر **فصل فى**
مواضع مثل الذى مر وموضع اخر خاص بالمضاف وهو ان الامور التى هى مضافة فان فصولها
يجب ان يكون ايضا مضافة بل نقول اما المضاف البسيطة الذى عرفت حاله فربما توهم من حاله ان فصله
قد يكون امرا غير مضاف مثل نفس المشابهة فانها اضافة فى كيفية والمساواة فانها اضافة فى كميته
ونسبته الى كميته والابوة فهى اضافة فى الجوهر ونسبته ايضا الى الجوهر فهنا توهم ان الفصول فيها
غير مضافة لان الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر فاذا كان هناك المضاف البسيط
فكيف فى المضاف الذى هو بالمعنى الاخر الذى عرفته وعرفت الفرق فيه لكن يجب ان يعلم ان الفصل غير
جزء الفصل فان الفصل هو الذى يحمل على الشئ على ما علمت وليس يحمل الكيفية على نوع من انواع
المساواة ولا الجوهر على الابوة لكن هذا اجزاء فصول بل المساواة هى موافقة فى الكيفية فالفصل
ليس هو الكيفية بل الفصل هو قولك فى الكيفية وقولك فى الكيفية معنى قول المهية
بالقياس الى الكيفية وهذا من الواجب اذا كانت الاضافة مقولة على حد وقد علمت ان
نوع مقولة ما لا يكون مقولا على نوع مقولة اخرى قولا مقوما وان الشئ لا يدخل بذاته
فى مقولتين فيقال الان عليه قول المتواطؤ البتة قد سلف لك ذلك وصح فكيف يكون شئ ليس
من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف وتعطيه اسمه وحده واذا لم يكن مقولا كيف يكون
فصلا لكن من طبيعة المضاف البسيط ان يعرض لامور اخرى فيكون تلك الامور هى مخصصات فيكون
النسبة التى بها الى تلك الامور فصوله ومع ذلك لا يكون لها مهية غير مهية مضافة الى الكون
الذى هو شرط فى تحقيق مقولة المضاف على ما علمت فان الكون شيئا مقولا بالقياس الى الكيفية
الذى هو فصل المشابهة ليس وجود اخر غير هذا الذى بالقياس ليس كالاب الذى له وجود انه

اسها

بما ادى

الاثبات على الجواهر

غير اهى به مضافة الا

لوجوده

انسان وليس اذا كان الكيفية وجود غير وجود الذى هى به مضافة الى موافقتها التى هى فصل
المشابهة فيجب ان ينعكس فى الطرف الاخر لان حقيقة علاقة الموافقة المشابهة هى مع الموافقة
التى فى الكيفية لا الى ذات الكيفية بما هى كيفية وذلك المعنى قايم الكيفية وكونه قايما فى
الكيفية مع معنى لا يتخصص عرضيته لا كونه مضافا وقد سلف لك ان هذا النحو من الوجود
الخاص غير معتبر فى قولنا ان المضاف الحقيقى لا وجود له غير ما هو به مضاف انما يشير هنا الى وجود
محصل المهية ليس وجود المحصلا لعرضيته فذلك لا بد فيه وبالحرى ان يكون هذه الاضافة قياسا
ليس شيئا اخر هو بالقياس لكن الغرض فى قولنا بالقياس انما هو متجه الى معنى اعم من المضاف و
هو كونه موجودا او ذا مهية فيكون ذلك الاعم الذى هو بالقياس واما جملة الاضافة فهى نفس القياس
الذى بهذه الصفة واذا كان الامر قد ظهر لك فى المضاف البسيط فكذلك يجب ان يعلم ان فصول المضاف
الذى بالمعنى الاعم لا ينفك عن اضافة والماخذ فى بيان ذلك مناسب لهذا الماخذ بعينه و
فى ذلك مناسب لهذا الماخذ بعينه واستغنى فى ذلك مما سلف لك من الاصول مثال اخر لهذا
الباب ان العلم منه نظرى ومنه عملى فكما ان العلم شئ ذو اضافة كذلك النظرى والعملى واما النحو
فليس هو فصلا للعلم بل نوعا وقد عرفت ما فى ذلك فاذا احببت ان يحد النحو لم تحديدا من اضافة
الى شئ فتقول هو علم بما يعرض للغة من جهة كذا وكذا وفصله اضافى لا محالة وليس اذا كانت تلك الاضافة
هى بعينها الاضافة التى كانت للجنس يجب من ذلك ان لا يكون الفصل مضافا فانه فرق بين ان يقول
ان الفصل مضاف وبين ان يقول انه مضاف اضافة خاصة على ان اضافة الجنس فى امثال
هذه المواضع قد تخصصت فان العلم كانت اضافته الى الموجود مثلا والنحو اضافته
الى امر خاص من الموجودات وهو اللغة مثلا وهذا ما يجب ان يعرف فى امر هذا الموضع وموضع
اخر انه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام اضافتان الى جانبين وربما كان احديهما بالحقيقة
والاخرى بنوع من العرض فاذا لم يكن الاضافة واقعة الى الشئ الذى ينبغى ان يكون اليه ومن الجهة
التى ينبغى لم يكن التحديد حدا وكذلك اذا كان للشئ اضافة وما فان اذا داراد ان يحده من جهة
تلك الاضافة فحده من جهة الذات او اراد ان يحده من جهة الذات فحده من جهة الاضافة
فقد بطل مثال الاول ان احدا لو اراد ان يحد البصر الذى له اضافة الى المبصر والى المبصر لكنه
انما هو بصر لانه يبصر به شئ ما فلا يمكن ان يتوهم البصر بصرا الا وهو الذى يمكن به من تحقق المبصر
بالنظر ولا يبعد ان يتوهم بصرا مفردا ليس لشئ اخر فهو بصر لنفسه لا على انه آلة لغيره فيكون
تعلقه بالمبصر امرا فى هويته وتعلقه بمبصر هو اليه امرا لازما فيجب ايضا ان يراعى ان يقع التحديد
من جهة الاضافة الحقيقية وان كانت الاضافة اضافة حقيقية يقتضى الطرفين جميعا على السوء

بذلك مما

الاعراض

فيجب ان يشتمل الحد عليهما جميعا حتى انه لو كان البصر لا يتوهم تبصيرا الا وهو بصر مبصر لمبصر على سبيل الا له
وجب ان يوجد في الحد كلاهما فنقول انه بها يبصر الحيوان الالوان بالنظر واما المثال لما يقع الغلط
من جهة الذات والاضافة ان انسانا لو اراد ان يحد الاجانة فاحد اضافة بعرض لها فقال انها آلة يكا
بها الماكان قد بعد مان الاجانة وان كانت من حيث هي آلة صناعية لها اضافة ما فليست آلة الما
لامحة دون غيره واراد ان يحد المكيال من حيث هو مكيال فيقال ان المكيال جسم مجوف
ووقف على ذلك فما دل على كونه مكيالا بل على كونه جسما ما صناعيا وموضع اخر ان يكون قد وقع
في الاجناس والفصول الغلط من جهة احدهما ليس باول بل لا عن الاول مثلا اذا احد حاد
فقال انه ملكة للانسان او للنفس استعدادية نحو سرعة ادراك ما يرد عليه او عليها وعلم ان
الفهم هو او لا ملكة لجزء ما للنفس اذ قوة ما للنفس وهي القوة الفكرية وبعد ذلك للنفس ثانيا
وبعد ذلك للانسان فلم يحسن اذا من حد هذا الحد وموضع اخر ان يحد شيئا ما ويورد جنسه
او فصله من جهة حال وضعه له على انه في شيء ما ثم لا يكون تلك الحال في ذلك الشيء ولا يكون اي اولا
بل يجب ان ينسب الحال الى محلها كما يجب ان ينسب العلم الى النفس فاما ان قال ان النوم ضعف الحس
وضعف الحس موضوعه الحس فان الموصوف بالضعف ههنا هو الحس فان كان النوم ضعف الحس
فسيكون النائم هو الحس لان الحاد اضاف اليه الضعف وكذلك قولهم ان الشك يساوي الافكار
في الافكار فيكون الشك في الافكار فيكون هي الشاكة لا القوة المفكرة وكذلك الخطا في قول من
يقول ان الصحة اعتدال الاخلاط فاذا سيكون الصحيح هو الخلط وبالجملة الاعتدال سبب الصحة
لا الصحة وضعف الحس سبب النوم لا النوم وكذلك تعرف الانفصال سبب الوجع ليس الوجع وتساوي
الافكار سبب للشك لا الشك وموضع اخر وهو ان يراعي حال زمان المحدود وزمان الحد هل
يختلفان وهل في الحد لفظ ينافي مقتضى المحدود ومثاله لو ان قائلا قال في تحديد شيء غير مايت انه الذي
هو غير مايت الان وكان المحدود هو الذي لا يموت البتة فلم يكن طابق بين الحد والمحدود لكنه
قد يعني بادخاله لفظة الان ههنا معان اخرى ايضا ويجعل مثاله في غير الفاسد فان الذي يقال
انه غير فاسد الان يعني انه لم يفسد الان وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه ويقال ايضا انه غير فاسد
الان اذا كان من شانه ان يفسد ولكن لا يمكن ان يفسد في هذه الساعة فان كثيرا من
الاشياء الممكنة ان يكون يعرض لها في بعض الاوقات ان لا يمكن ان يكون منها اذا كانت اسبابا
مانعة او حافظة او كانت الاسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة ويقال غير فاسد الان
بمعنى ثالث انه موصوف الان بانه في طبعه غير فاسد البتة فهذا وان كان المعنى قد يصح ان يقال
على غير المايت الذي هو المحدود فان ادخال الان فيه حشو فان الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الان

وبعده فليس الان شرطا في صحة القول فلا فائدة في ادخاله له وايضا فانه قد كان يجوز ان يعرض
شيء لو وجد لكان غير مايت بجملته يتوهم او جرم سماوي اخر لو كان ولو فرضنا هذا العرض لكان
يوجب ان يجعله غير مايت ولا يوجب ان يجعل العرض موجودا الان او قبله فتبين اذا ان امثال
هذه الزيادات يجعل المحدود مفهومات غير المفهومات التي نقيضها المحدودات والتي
يحاد بها الاسماء وقد مضى في مواضع اخر امر الزمان واختلافه وما يعتبر في ذلك وكل ذلك فقد
يحس ادخاله في اعتبار الحدود لانها بدل على اعتبارات يدخل في الموجود اعني وجود الحد
المسمى فما منع الوجود منع ذلك ولا ينعكس وبالجملة فان المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار هل
معنى الحد موجود للمسمى وموضع اخر ان يكون قول اخر غير ذلك الحد يجعل الشيء اكثر في المعنى
واحق به فلم يكون القول المدعى انه حد حدا مثل من يقول في حد العدالة انها قوة على قسمة
الامر بالسوية ثم من الناس من اشار فعل القسمة بالواجب المقوى عليه والمثل اليه لا محة عدل وليس
درجتهما بالسواء وبينهما تفاوت فهذا للايثار اكثر في العدلية فانه ان لم يكن هذا
اكثر وليسا سواء فالقدرة على هذه القسمة اذا اكثر في العدلية فيكون من بعد ولا يؤثر العدل
من الذي يؤثر ان يفعل ما يقدر عليه واذ هذا كذلك فتبين ان الحد الذي يجعل المحدود انقص حالا
في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بحد بحسب ذلك وعلى هذه مواضع تتعلق بالاكثر و
الاقل بان يكون الحد يقبل والمحدود لا يقبل وبالعكس او كلاهما يقبلان ولكن لا يذهبان في
القلة والكثرة معا لمن حد العشق بانه شهوة الجماع واذا اشتد العشق بغض شهوة الجماع
وموضع اخر مجانس لهذا ولكنه يخالف بادنى شيء وهو ان يكون ما يقال عليه الحد اكثر يقال عليه
الاسم اقل وبالعكس فيكون ان ازداد ذلك بعض هذا وان بعض ذاك زاد هذا لمن يقول ان
النار الطف الاجسام كلها واللهب من الوقود اكثف من نار البرق ونار الحباحب ثم اللهب
اولى بالنارية من نار البرق او من الشعاع على مذهب من يراه جسما ناريا والفرق بين هذا الموضع
والاول ان هناك شهوة الجماع ولا يقال على شيء من العشق واما ههنا فان الطف الاجرام
على بعض ما هو نار فيكون النيران كلها قد يقال لطيفة لكنها لا يكون كونها الطف موازيا
لكونها نارا لا بل الذي هو اقل نارية اشد لطافة وان كان حد النار الطف ساير الاجسام
فلهذا ما البس هذا المعنى امرا يتحقق النار ويدل على حدها واما في الموضع الذي قبله
فان حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذبا بالجملة وههنا ايضا فروق اخرى ليس في ذكرها وتعديدها
كثير جدوى وموضع اخر ان يكون مثلا النارية في اللهب وفي الضوء بالسوية ثم لا يكون اللطافة
فيهما بالسوية **فصل في مثل ذلك** وموضع اخر ان يدخل الحاد في حد الشيء امرين لا يجتمعان

معا سببا واحدا او الواحد منهما كاف في ان يحصل معنى المحدود في الحد ودمثل ان يقول القايل ان الحسن هو اللذيذ عند السمع واللذيذ عند البصر والموجود هو الذى يمكن ان يفعل وان ينفعل فح اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ولان هذا هو حد الجنس المنعكس عليه فيكون كل حسن مما لا شك فيه هو لذيذ عند السمع وعند البصر معا لكن اللذيذ عند البصر وحده وبالجملة ان كان احد القسمين من هذين اذا حصل اصاب حده فالقسم الاول خارج عن الحد وان كان الشرط ان يضاف اليه القسم الثانى فالواحد وحده ليس بحسن ولا هو ايض في المثال موجود مثل الالة التى لا ينفعل البتة والهيولى التى لا يفعل البتة لكنهما موجودان وهذا موضع نافع فان كثيرا من الناس تجده من طريق القسمة والتجربة وهو لا يشعر ان ذلك ليس بحد ولا امنع من ان يكون كل اسم معاوية في الدلالة على المعنى المط بل يقول ان دلالته دلالة العلامة كان المستعين بذلك يقول ان مرادى فيما اقوله هو الشئ الذى منه كذا ومنه كذا والشئ الذى لا يخ من كذا ومن كذا فعرفه بامور خارجة عنه هي الفصول التى يلحقه والقسمة التى بنا له ويكون ذلك كالخاصة له وهذا بيان ضعيف فانه لو كان يدل على الشئ بعلامة بسمله ولا نعرف جوهره لكان بعيدا عن ان يكون تعريفا حقيقيا فكيف هذا التعريف الذى انما يعرف الشئ بعارض لا نعمه وبعد هذا الموضع موضع كلى حدانم مواضع مثله وهو ان يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه للمدلول عليه بالحد فح لا يكون الحد حدا مثل ان يكون المدلول عليه بالحد لك و مثال الغلط في ذلك ان يحد بالعلم فيقول انه ظن لا يتخلف والظن ليس مما يقال على العلم وليس ان العلم ظن ولا شك ان العلم مضاف الى العلوم فقد اسا هذا الحاد من الفلاسفة من جهة انه الى مضاف واعقل مقابله في الاضافة ولا اقل من ان يكون كان قال ان العلم ظن كذا بالمعلوم او بالمظنون او بشئ كذا لا يتخلف ولذلك قول من قال ان الارادة سوق لا اذى معه فلا اقل ان يقول سوق الى عرض هو خير او يرى خيرا وكذلك اذا حد حاد صناعة الكتابة فلم يقل انها علم بما اذا فلم يقل مثلا انها علم بالسطور من هذا الباب ان يكون قد اومى الى الاضافة ولكنه لم يوم الى الشئ الذى هو الغاية والذى اليه الاضافة وبالذات والى غيره لاجله لكن حد الشهوة بانها شوق الى اللذيذ ولم يقل الى اللذة وكان يجب ان يقول الى اللذة فان اللذة هي الاصل والغاية ولاجلها نطلب اللذيذ وموضع اخر ان يجعل بدل الغاية التى ينبغى ان يوجد في الحد المصير اليها لكن قال ان صناعة البناء هي ملكة يحرك الاخر الى الاجتماع كالطين واللبن ولا يقول انها ملكة لان توجد البناء بالفعل فانها ليست لاجل حركات ان يبنى بل لان يكون البناء يحصل ويفرغ من معنى ان يبنى وقد يعاند هذا بانا نطلب اللذة لان نلتذ لا لان ينقطع الالتذاذ لكن بالحقيقة في هذا ان الغايات

منها ما هي امور مستقرة لحصول العلم ومنها امور وجودها ان يتكون فقط مما كان وجوده ان يكون في التكون كالرقص وما اشبه ذلك فان يكون غاية على نحو وجوده وما كان وجوده هو ان يستقر فانما يكون الغاية حاصلة اذا تم واستقر وانما يعنف الحاد اذا جعل التوجه الى الغاية غاية واما الالتذاذ فليس توجها الى غاية بل هو نفس الغاية ولا اليها بوجه البتة بان يكون استحالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ وليست بالتذاذ والتوجه هو كطلب ما والطلب ليس مقصودا بنفسه وبالجملة اذا لم يكن الامر الغير المستقر يطلب للمستقر بل كان كحركة العلل امكن ان يكون بوجه من الوجوه غاية بنفسه وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة وهو ان يكون للمعنى المحدود تقدير تقومه او كيف او اين ثم نعقله مثل ان يحد محب الكرامة او العاجز بان ذلك هو الذى يشتهى ان يكرم وهذا هو الذى يشتهى اللذة وليس احد من الناس الا وهو يشتهى الكرامة او يشتهى اللذة وانما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم لانه محب الكرامة لحد ما ولمبلغ من شهوته للكرامة وكذلك حال العاجز في شهوته اللذة وكذلك حال من حد الليل فقال انه ظل الارض ولم يقل اين ومتى وماذا وباى مبلغ او قال ان الغيم تكاثف هواء ولم يبين الى حد او قال الريح حركة هواء ولم يقل باى مبلغ او قال الزلزلة حركة جرم الارض ولم يبين كم وكيف وهذا يعود بالجملة الى اغفال فصل من حقه ان يعدل عليه حتى يكون الفصل فصلا وقد قيل في هذا المكان في التعليم الاول لانه اذا اعقل فصلا من هذه الفصول لم يضف مهية ذلك الشئ وهذا دليل على ان المذهب الحق هو ان مهية الشئ انما يتم بكمال صفات ذاته وان الجنس وحده لا يدل على مهية نوع واحد وحده ومن الامثلة لهذه المواضع ان يحد الارادة بانها انبعاث سوق نحو الخير ولا تقول نحو الخير في الظ فانه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا وهذا المثال يخالف المثال الاول فان هذه الزيادة يجعل الشئ اعم وكانت الزيادة في المثال الذى قبل هذا المثال يجعل الشئ اخص فان الخير في الظ اعم من الخير اذا عنى به الجنس بالحقيقة وهذا المثال لا يستقيم على مذهب اصحاب الصور فان الصورة الحقية انما يكون عندهم لما يكون في نفسه حقا واما الشئ الذى بحسب الظاهر فلا يوحد لكل له صورة فكيف يمكن اذا ان يحد شئ على هذا النحو الذى لا بد منه من ان تجد بعض الاشياء على نحوه وكما ان العموم من حقه ان يراعى بازاء العموم فكذلك الخصوص من حقه ان يراعى بازاء الخصوص فان حد حد سما نوعيا فهنا لك ليس يلزم ان يكون الظاهر ماخوذا فيه بل يجوز ان يكون الماخوذ فيه هو الحقيقى فان الظاهر يجعل المعنى اعم والحقيقى يجعله اخص فيجوز ان يكون ترك هذه الزيادة التى يوجب زيادة عموم تخصيصا مثل ان الشهوة المطلقة يجوز ان يكون اللذيذ المطلق العام الحقيقى الذى في الحقيقة والذى هو في الظ والارادة المطلقة

للحر المطلق نفسه العام الحقيقي وللظاهر واما هذا النوع المعين من الارادة نفسه او
الشهوة نفسها فليس يجب ان يكون لامحة للظاهر وموضع اخر وهو ان يقاس حدود الملكات
والحالات وبالجملة بحدود الصفات بحدود الموضوعات بحسبها حتى ينظر هل المشتق
للمشتق فان الانسان اذا حد الصفة كاللذة مثلا فقد حد بالقوة اشيا كثيرة مثل الموصوف
بها ومثل فاعلها اعنى قد يكون حد الملذ واللذيذ جميعا ومن حد العلم فانه قد يكون قد حد بالقوة
العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك فان كان ذلك لا يستمر فقد اخطا ومثله ان حد احد اللذة
بانها يقع حسى وكان لا يسلم ان الملذ مسمع فلم يحس لكن هذا العكس ليس ضروريا وقد
سلف لك القول في مثله ومن جنس هذا الموضع ان ينظر في المتقابلات وفي النظاير مثلا في الحدود
المضافية فانه اذا كان الجنس مضايف جنسي فهل للنوع مضايف نوعي لمضايف الجنس فانه ان كان
الاعتقاد الكلي بحسب معتقد كلي فاعتقاد ما بحسب معتقد ما فان لم يكن فقد غلطوا ايضا فان اعتبار
وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلي وقد قيل فيه ما سلف لك واما المتقابلات بالعدم
والملكة فالعدم يحد بالملكة ولا ينعكس وقد عرفت هذا وعرفت انه لو انعكس لكان قد اخذ
الملكة في حد نفسها اذا اخذت في حد عدم يوجد في حد الملكة وكذلك السلب والايجاب وموضع
اخر يجب ان يراعى في حدود الاعدام التي انما هي بحسب قابل ووقت وزمان على ما عرفت هل حد
ذلك بالقوة فلم يقل مثلا ان العمى عدم البصر فقط بل ذكر مع ذلك فيما شانه ان يبصر وفي الوقت الذي
فيه يبصر وفي عضو مخصوص ولذلك لم يقل ان الجهل هو عدم العلم وسكت فانه ليس الجهل اي عدم
علم اتفق بل المقابل وينظر ايضا في التصاريف التي هي المصادر والاسما والافعال على ما علمت

فصل ومن المواضع التي يجب ان يعتبر ان ينظر هل الحدود يطابقه الحد ويصدق عليه وهذا
الموضع كالمكرر مثاله اذا قيل ان الانسان حيوان ناطق ماس ثم كانت الصورة المثالية
الافلاطونية انسانا ولم يكن ماسا وكذلك ان كان في بعض الحدود شرط فعل وانفعال فان ذلك
الحد لا يطابق ذلك المثال الافلاطوني فان ذلك لا يفعل ولا ينفعل وموضع نافع وهو انه ربما
كان اسم المحدود واقعا على اشيا كثيرة باشتراك الاسم ثم يحد بحد فيكون ذلك كان الحد ايضا مطابقا
تلك الاشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه ايضا فيظن ان القول حد ويسلم ذلك الحد بانه صادق
على جميع ما يسمى بذلك الاسم ويخفى حال الاتفاق ولطن مواطيا ومثال هذا ان يحد انسان النور
انه مقول على الهدى وعلى الشعاع فيقول هو المعنى الذي به يبصر حقيقة الشيء الخفي فيظن انه هذا
حد لانه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا والخفي يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم وعلى المستور
بشيء اخر وعلى المجهول وكما حدث الحيوة على انها عامة للحيوان والنبات فقيل انها حركة موضوع

ينبعث عن غريزة فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن به حد وهذا الموضع قد سلف لك الكلام
فيه واقول انه ربما اتفق ان كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم وهو عام للامرين جميعا الا انه
ليس حدا لهما لان الاسم لا يدل في كل واحد منهما على معنى ذلك الحد بعينه دلالة يكون الاسم انما
وضع فيهما جميعا بحسبهما مثاله انه اذا قيل الحيوان له حيوة لم يعن به انه له قوة حركة بغذاء فانه
وان كانت له هذه القوة فليس انما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة بل من جهة انه جسم ذو نفس حساس
متحرك بالارادة واما النبات فان سمي حيا فنسبة ان يسمى حيا من جهة شدة القوة او
جهة شيء يناسب الجهة فاذا احد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما لم يكن حدا بحسب الاسم في
كل واحد بل عساه ان يكون في احدهما كذلك واما ان هذا المثال مخالف للاول فان المثال الاول
انما قصد فيه ان يكون احد نفسه ليس يدل على معنى واحد مثل الخفي على الشيء المظلم والمستور
بشيء اخر وعلى المجهول فانه يقال باشتراك الاسم فاذا اخذ بانه الذي لم يبل بما من شانه ان ينال به مع
حضوره كان الحد ايضا مشتركا فيه واما هذا الاخر فانما قصد فيه ان المعطى حد الكل واحد
مما تحته وموضع يخص بحدود الامور المركبة مثل الخط المتناهي ومثل الانسان العالم وغير ذلك
فانه يجب ان يكون اذا اسقط ما اورد بخاصته احد الامرين ان يكون لا اقل من ان يبقى الباقي
صادقا على الباقي بل حدا او رسما للباقي مثلا انه اذا قيل ان الانسان العالم هو حيوان ناطق
مائت نفسه متصورة لحقايق الاشيا ثم اسقط تصور نفسه بحقايق الاشيا بقي الباقي
مقولا على الباقي صادقا بل حدا له واما اذا احد الخط المتناهي المستقيم بانه نهاية سطح لها
نهايتان وسطها يستر نهايتها لم يجد الحال فيه كذلك فان من هذه الجملة قوله نهاية للسطح له
نهايتان هو حد الخط المتناهي فاذا اسقط ذلك ينبغي ان يكون الباقي وهو قوله واسطه
يستر نهايتيه حدا للمستقيم فيكون المستقيم هو الذي وسطها يستر نهايتيه لكن الخط
المستقيم الغير المتناهي لانهاية له فلا وسط له فهذا الباقي كاذب عليه وهو تحت الخط
المستقيم وموضع يناسب هذا الموضع وهو انه اذا احد شيء مركب فيجب ان يكون يحد الكل بسيط
لفظ يدل عليه ويكون لا زيادة على ذلك ولا نقصان وان لا يكون الاقتصار والقعا على ذكر
اسمي البسيطين او مرادفهما النسان المركب حيث ما يدعى تحديد المركب من الاسمين
فلا يقال في حد الانسان العالم انه انسان عالم او انه بشر متحقق بل يجب اما ان يوتى في
بدل كل اسم بقول او يدل الاخفى الخفي فيقال مثلا انسان يتصور الحقايق الامور في
نفسه واذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول فلا اقل فيما يدل نفسه ان يكون الاسم الثاني
اعرف من الاسم الاول الاعم وربما احتاج لفوات وقع التبديل بما يخالف الاصل لكن قول ان العلم

النظري هو ظن نظري والاصوب اذا اريد ان يحفظ اسم ويبدل اسم باسم او يقول ان يحفظ اسم
ما يجري مجرى الجنس وهو الاعم وان يبدل اسم ما يجري مجرى الفصل فاذا اريد ان يحد
الانسان العالم فليس من الحد ان يورد حد الانسان او اسم مرادف للانسان ويترك العالم
بحاله فيقال الحيوان الناطق المائت العالم او بشر عالم فان العام يجب ان يكون كالمفروغ من
معرفته قبل الخاص بل ويكون انما يشكل معرفة الصفة التي يلحقه وهذا الموضع بحسب
الاكثر والاولى وليس واجبا في نفس الامر فربما كان العام منهما هو المشكل واما في اكثر الامر
فان الموضوعات يكون معروفة وانما يجهل المركب بسبب ان الاخص اخفى دائما من الاعم
فاذا لم يكن التبديل بتبديل اسم بل بحد بحد او قيل الاولى ان يحد الاخص وموضع اخر من هذه
المواضع وهو انه كثيرا ما يعرض ان يظن انه قد حدد المركب بسبب المساواة ولا يكون ذلك الحد
جيدا تاما فان اخذا ان حد العدد الفرد بانه عدد له وسط فاذا اسقط العدد بقي له وسط
فيجب ان يكون له وسط حد الفرد فيكون الخط والسطح والجسم ايضا مرادا فان قال قايل ان قوله
يرجع الى العدد في حد العدد الفرد ولا يرجع الى العدد في الوصف الخط والسطح بل يرجع الى
الشيء فاذا لا مشاركة للخط وللسطح مع الفرد فيقال اجعل بدل له ذو فصل عدد ذو وسط ويكون
الشناعة لازمة لكن لقايل ان يقول وكيف ينبغي ان نحد ذلك فيقول يلزم ضرورة ان يذكر
العدد مرتين فيقال العدد الفرد هو العدد الذي هو عدد له وسط عددي ولا بد من ذلك ولا
محيد عن هذا التكرير وقد شرح هذا فصل الشرح في الفلسفة الاولى وبين فيها ان حدود
هذه يقتضي التركيب وانها حدود بوجه ما وليست حدودا بوجه ما وليست حدودا حقيقية
وسيقال في سوفسطيقا في امرها شيء ومن الغلط الذي يقع في الحد ان يكون الحد لشيء مما
يوجد وقد جعله الحد شيئا لا يوجد اذا كان في معنى الحد محال لا يوجد لمن يحد المكان بانه
خلا مهيا والمكان موجود والخلاء ... وكمن يحد البياض بانه لون مخالط للنار فان اللون المخالط
للجسم معدوم الذات محال الوجود وبالجملة مخالطة الكيف للجسم معنى محال اذ يقتضي ان يكون غير
الجسم مخالطا للجسم وذلك محال وموضع مقارب لهذا وهو ان يكون في الحد اضافة توجب احد
الامرين اما ان لا يصح تلك الاضافة اصلا او يصح الى بعض المضاف اليه لا الى جميعه كمن يقول ان
الطب هو العلم بالموجود فان كان الطب ليس علما لشيء من الموجودات او كان لبعضها دون
بعض فقد اخطأ وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت وبالجملة هو في عداد ما يغلط باهمال
المضاف المعادل الذي بالذات اللهم الا ان يكون انما يحد من جهة ما هو بالعرض ولا يجب ان
يوجد من جهة اعتباره بالذات بل يجب ان يوجد النسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشيء فان الشيء

من حيث هو بالعرض جدا لا ينبغي ان يكون هو حده من حيث هو بالذات وهذا الموضع اما ان
يقنع فيه كذب على المحدود او يجعل نظير المحدود مشاركا مثال الكذب اذا قيل الطب علم بحركات
الكواكب مثال الموقع المشتركة بانه اذا قيل ان الطب علم بالموجود فيكون الهندسة كذلك طبا
وعلى ان الاول مع ان فيه كذبا فقد يقع فيه مشاركة فانه يجعل الهيئة طبا اللهم الا ان
ينسب مثلا الى شيء لا وجود له ولا شيء من العلوم منسوب اليه فيكون ح كذبا من غير ان يشترك
فيه شيء وموضع اخر وهو ان يكون انما يورد حد شيء بسيطة فاذا قد حد هو الشيء مركبا مع شيء
واكثر ما يقع هنا اذا كان التركيب من جنس الكمال كمن يحد الخطيب بانه الذي له ملكة اقناع في
كل واحد من الامور بالسوية لا نقص له في شيء منها او يحد الطبيب بانه الذي له ملكة ازالة
الامراض كلها فلا يعجزه شيء منها والسارق بانه الذي ياخذ كل شيء سرا فانه يكون اما حادا للخطيب
واما حادا بالخطيب الحاذق والطبيب الماهر الحاذق واما الخطيب بما هو خطيب فليس هو خطيبا
بشرط ان يقنع كلا ولا الطبيب طبيب بشرط ان يشفي كلا ولا السارق سارق بشرط
ان يقدر على اخذ كل شيء سرا بل الخطيب هو الذي يبلغ في اكثر الامور ما يمكن ان يقال
فيه طلبا للاقناع وربما لم يبلغ الغاية فيكون خطيبا لانه اتى بما يمكن وكذلك حال الطبيب وكذلك
حال السارق فان السارق وان كان يؤثر ان ياخذ كل شيء سرا او كلما ياخذ سرا ولكنه
ليس يجب ان يمكنه ذلك في كل شيء وموضع اخر وهو ان يريد في حد شيء من المؤثر لنفسه
وزيادة يجعله مؤثرا لغيره وبالعكس مثال ذلك من حد العدالة بانها حافظة الشيئين وليست
العدالة للشيئين بل الشيئين للعدالة وربما اتفق في شيء ان كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا
لغيره مثل الصحة فانها مؤثرة لنفسها وقد يؤثر لامور يوصل اليها بالصحة فينبغي اذا حد كل جهة
من الجهتين واعتبار من الاعتبارين ان لا يدخل فيها الاجزاء واراد ان يحد الصحة حدا كاملا
اورد الجهتين **فصل في مثل ذلك** وههنا مواضع يختص بحدود اسماء كانها لشيء كا
لكل والجزء فمن الخطا في ذلك ان يذكر الاجزاء على سبيل توالي النسق بالواو ويجعل ذلك حدا
للكل مثل ان يقول قايل ان العدالة عفة وشجاعة وحكمة عملية فان هذا يجعل العفة محمولة
على العدالة والشجاعة محمولا اخر عليها فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ليس احدهما اما الاخر
فلا يكون كانه قال عفة التي هي شجاعة كما يقال حيوان ناطق اي الحيوان الذي هو ما هو ولو انه اريد
بذلك هذا وان كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها كان ايضا فاسدا اما بيان فساد
الاعتبار الاول فهو ان العفة اذا كانت محمولة على العدالة حيث يراد التحديد كان كانه يقول
ان العدالة هي العفة والشجاعة بالالف واللام فان حمل الحد والخاصة والاسم المرادف انما يصلح

وكذلك ان من قال ان الحكمة فاعلة السعادة

ان يخصص بالالف واللام فى لغة العرب فان حملت لا لذلك لم يكن هناك تخصيص البتة بل كان
يجوز ان يكون كل واحد من العفة والشجاعة بحسب القول اعم من العدالة حتى كان يجوز ان يفهم
العدالة عفة ما وشجاعة ما واذا حمل على الشئ على ان كل منهما اعم منه ولم يفد احدهما بالاخر لم يجمع
منهما دلالة على معنى مساو بل يجب ان يتخصص فيكون وجه القول ح ان العدالة هى العفة والشجاعة
ولا يجوز ان يصدق ان العدالة هى العفة والشجاعة الا وصدق انها العفة كما لا يمكن ان يعد ان
الانسان هو الناطق والضاحك الا وصدق انه الناطق فيكون ح العدالة منعكسة على العفة
والشجاعة فان كانت عفة ولا شجاعة كانت ايض عدالة فح لا يكون من شرط العدالة ان يكون عفة
وشجاعة مجتمعين ويلزم مثل ذلك فى جانب الشجاعة ويلزم ايض ان يكون الجوز فجوزا وجبنا و
الفجور جورا والجبن جورا فيكون العدالة هى العفة حيث لا شجاعة جورا واما بيان فساد الاعتبار الثانى
فانه ليس شئ مما هو عفة شجاعة حتى يكون العدالة عفة هى شجاعة فان بدلوا لفظة الواو بلفظة مع حتى
يكون كانهم يقولون عفة مع شجاعة او ارادوا بالواو معا فيكون ح الموصوف بانه عدالة هى نفس العفة
ولكن فى حال ما يقترن اليها الشجاعة فيكون الشجاعة اذا قاربت العفة جعلت العفة ح عدالة مثل ان
الشئ اذا اقترن بشئ جعله عسا وجعله مضروبا وجعله عسا ليس على ان التمر مجموعهما بل احدهما نفسه
ولكن اذا كان مع الاخر وكان المضروب وكان الغنى عند وجود المال له فيكون اذن بعض ما هو عفة
هو عدالة وهو العفة التى اقترن بها اليها الشجاعة وبالجملة فان تعديد الاجزاء وتحصيلها ليس الكل
ولا نفس الكل فانه يكون الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ولا يكون البيت موجودا فليست الكلمة
على وجود الاجزاء دلالة على طبيعة الكل فلا اقل من ان يقال ان كذا مجموع كذا وكذا على ان الكل يحدث
من الاجزاء على ثلثة وجوه احدها ان يكون بجمع فقط كيف اتفق مثل الاربعة من اجزائها والثانى
ان لا يكون بجمع فقط بل يكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلة فى كيفية الجمع مثل البيت فانه
ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان بل ان يكون مجموعا جمعا على نحو ولا الثوب ثوبا بالاجتماع
الغزل كيف كان بل الاجتماع على هيئة اشياء والخاتم والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع وهيئة
الجمع وذلك ان يكون للاجزاء المجموعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع وغير هيئة من حيث هو تركيب وجمع
كالممتزج فان له بعد الجمع وهيئة زيادة كيفية يحدث فما كان من الكليات وجوده بالجمع فقط
امكن ان يقال لعله يكفى فى حده ان يقال انه مجموع كذا وكذا واما ما احتيج فيه الى زيادة على ذلك
وخصوصا زيادة خارجة عن كيفية الجمع فلا يكون المركب قد وفى حده ما لم يدل على ما هيئة ذلك
الجمع وعلى حال كيفية اخرى وحكم اخر ان يتبعه وموضع اخر يليق بهذه المواضع ان ينظر هل من شان
الاجزاء الموردة للكل ان يجتمع فربما لم يكن من شانها ان يجتمع البتة فلا يكون منها كل كمن يقول

مثلا ان السطح خط وعدد والخط والعدد لا يتالف منها شئ او قول من يقول ان الجسم هو المؤلف
من اجزاء متجزية والجسم ليس من شانه ان يتالف من اجزاء غير متجزية ولا الاجزاء التى لا يتجزا ان
يتالف بالها يودى الى متصل وموضع اخر ان يكون للمحدود الذى هو الكل محل او مكان واحد
ويكون الاجزاء يستدعى كل منها بمحل او مكان مفرد غير مكانه ومباين له فيعلم ان النسبة الى
تلك الاجزاء التى المفروض كلا نسبة ردية وهذا صالح للابطال واكثر هذه المواضع ذلك ثباتها
ومثال ذلك ان يقال ان الابصار مجموع لون وادراك واللون فى غير الشئ الذى فيه الادراك
ولكن الادراك والابصار فى شئ واحد وموضع اخر ان يكون الكل اذا رفع ارتفعت الاجزاء
والاجزاء يرفع ويبقى الكل فان الامر يجب ان كان ولا بد ان يكون بالعكس وبوضع اخر ان يكون
فيما تركب من متقابلين كشئ هو خير وشر فان ذلك يجب ان يكون دون الخير فى الخيرية ودون الشر
فى الشرية وموضع قبله وهو ان كان الخير فى انه خير مثلا اسد فى انه خير من الشر فى انه شر والمركب منهما
قد يروح على انه ابعد من الناقص فى الطرف السالى فيكون اشد خيرية منه شرية اللهم الا ان
يكون الامتزاج احدث امرا زائدا على مقتضى البسيطين كما ان المزاج يجعل غير الخير خيرا
وغير الشرير شرا فيكون هذا ايض مما يقدح فى الموضع المذكور فانه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل
خيرا او شرا لكنه يجب ان يكون اعتبار هذين الموضعين حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع
وما يسع الجمع لا فيما يقتضيه الاستحالة وموضع اخر ينظر كيلا يكون حد الكل مقولا على احد
الجزئين فيكون هو هو بعينه لا المجموع منه ومن غيره ولكن الجزء غير الكل وقد ذكر ههنا موضع ضمناه
فيما سلف وهو ان لا يكون ذكر هيئة التركيب وذكر ايض موضع هنا مع هذا ومع موضع ان هذا هو
وهنا وموضع ان هنا هو من هنا ومن هذا وهنا قريب مما سلف فانه ح يكون من هنا ومن هنا
فيكون من كل واحد منهما ويعرض نظير ما سلف مما ذكرنا حيث لم يكن من وخصوصا اذا كان حيث
يقوم من امرين ليس يمكن ان يكون الامران معا وموضع فى تفصيل المعية ونسبتها حتى هل تبين
ان تلك المعية فى اى شئ من المحل والزمان وبالقياس الى اى شئ وكيف حال احد الامرين من الذين
هما معا من الاخر لكن يقول ان الشجاعة اقدام مع فكر صحيح ولم يقل انهما بالقياس الى اى شئ فربما كان
ذلك بالقياس الى استعمال المصحات وكان صاحبها طبيبا لا شجاعا بل يجب ان ينسب ذلك
الى الجهاد وربما كان لا احد الامرين سببا للاخر او غاية مثل من يقول ان الغضب غم مع
توهم استحقاق فان توهم الاستحقاق ليس جزءا من الغضب بل سببا له والغم وكان من قال
ان الرمى هو ارسال سهم مع اصابة فان الاصابة ليست جزءا من الرمى بل خارجة عنه وغاية له و
موضع اخر من احدهم الجمع مكان المجموع حتى يقولوا ان الحيوان هو تركيب نفس وبدن وهذا مع رداءة فى

يجعل المركب تركيبا فليس يدل على كيفية ذلك التركيب وكيف يكون التركيب حيوانا او الحيوان
تركيبا ولكل تركيب ضد هو التحليل وليس للحيوان ضد هو التحليل وموضع اخر ان يكون الحدود
سنا منسوبا الى الضدين بالسوا وقد لحق في تحديد احدهما دون الاخر كما انه لو كان حال النفس
العلم كحالها من الجهل المضاد للعلم ليس الذى هو عدم يقابل فاذا قيل ان النفس جوهر قابل للعلم لم يكن
اولى ان يقال جوهر قابل للجهل اى المضاد وبالجملة ان فصول العلم خاصة لا فصل وقد علمت ذلك من
المواضع التى يحتاج اليها المبطل فى التمكن من الابطال ان يعلم انه لا حاجة الى رفع جملة الحدود بما بعد ذلك
عليه من حيث هو جملة فلينظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وابطاله فان فى رفع الجزء رفع الكل الذى هو لا
يثبت الا بذلك الجزء وقد مر لك هذا ومثاله فى موضع اخر ومن المواضع التى يسهل السبيل الى
الابطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض هو سبب لان لا يشعر بالموضع الذى منه يبطل فاذا
استكشف ظهر اما اصابته واما خطاه وموضع خطائه واذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب
فيكون الحد هو هذا الدال على الموضع المحصل بعد الكشف وينتج به ما فرض اولا انه حد من الملتبس
اذ لا حدين لشئ واحد فان الثانى هو الفاصل المعروف فالاول ليس بحد بل هو منسوخ نسخ الشريعة
التى هى افضل لما هى قبلها فيجب ان لا يستهان بهذه الاصول فى الحدود بل يجب ان يجعل نصب عين
الفكرة ويعلم ان ساير كتب المنطق انما يتم حدواها بمعرفة القوانين التى اعطيناها فى هذا الكتاب
الى هذه الغاية ومن اقتصر على ما سلف لم يكتسب كمال الملكة فى البرهان ايضا فان كثيرا من الاصول
النافعة فى البرهان وفى الحد البرهانى انما يتم فى هذا الكتاب الى هذا الموضع واما بعد هذا
فى هذا الكتاب فكانه ليس بشديد النفع فى البرهان تمت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على محمد واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة السادسة فى فصل فى مواضع هو هو والواحد والغير وقد ينبغى

ان يتكلم فى المواضع التى ينفع فى اثبات ان الشئ وواحد بعينه او غيره وفى ابطاله فان
ذلك مما يحق ان يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه وينفع ايضا فى باب النظر فى الحد
فان الحد يقصد به ان يكون معناه ومعنى الاسم المحدود واحدا بعينه هو هو ثم الواحد
قد يقال على معان ولحقها باسم الواحد ان يكون الشئ غير منقسم بالعدد ولست اعنى
الواحد الشخصى الذى لا يقال على كثيرين بل اعنى به الواحد فى نفسه من حيث ذاته وان كان
معنى عاما بالقياس الى موضوعاته فكان ذلك المعنى من خارج مطابقا لكثيرين مثال ذلك

فى المسئلة الجدلية انه هل العدالة والشجاعة شئ واحد فان ههنا ليس يعنى واحدا بالشخص ولا
واحدا بان جنسهما واحد وبان نوعهما واحد وهما كثيران بعد ذلك بل يعنى به هل الحقيقة التى
يدل عليها العدالة هى بعينها الحقيقة التى يدل عليها الشجاعة حتى يكون اذا عددت الشجاعة
واحدا من الاشيا يكون تناولت بذلك العدالة فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ويعلم انه يستعمل
لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو فى الحقيقة حتى اذا ذكرته وان كان المعنى كليا فمن المواضع
مواضع التصريف انه ان كانت العدالة هى بعينها الشجاعة فالشجاع عدل والعدل شجاع وفى
بالعكس ان كان العدل هو هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة شجاعة ويخالف الموضع الذى
فى باب العرض اذ كان لا يجب هناك الهو هو لانه كان هناك حمل فقط ولم يكن مع الحمل اعتبار
انه هو وكذلك ينظر فى النظاير وفى اعتبار المتقابلات انما هى هى وايضا من الالوان والفاسدات
والاسباب الفاعلة والمفسدة وايضا من طريق الاولى انه ان لم يكن ما هو هو اولى ان يكون
هو هو فليس ما ليس اولى بهو هو هذا وقد علمت هذا الموضع وحكمه وايضا ان كان كل واحد منهما
فى ترتيب باب اكبر وافضل من جميع الغير فى ذلك الترتيب فهما واحد واما ان كان احدهما
اكبر فى ذلك من الاخر او كان اكبر من كل ما هو سواه ولم يكن الاخر كذلك فليس احدهما هو الاخر وقد
يكون سيان اسان وكل واحد منهما افضل من كل شئ مذكور بالتعيين غيره مما يشاركه ومع ذلك
فليس احدهما هو الاخر وذلك اذا كانا فى ترتيبين فكان احدهما يحوى الاخر كما يقال ان الحيوان
افضل الاجسام الكاينة والفاسدة ثم يقول والانسان افضل الاجسام الكاينة الفاسدة لكن
الحيوان يشتمل الانسان فلا يجب فى مثل هذا ان يكون هو هو فهذا الموضع فيه شئ ينبغى ان يتامل
وهو انه قد يعرض ان يقال ان الحار جدا هو اعلى المتحركة باستقامة والمتخلخل جدا هو اعلى المتحركة
باستقامة والمتخلخل جدا هو اعلى الاجسام المتحرك بالاستقامة ويكون المقولان صادقين
ثم لا يكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدا الا فى الموضوع لكنه ينبغى ان يعلم ان
القولين انما صدقا باعتبار الموضوع حتى انهما اذا ازيلا عن ذلك الاعتبار كذبا فان معنى قولنا
الحار جدا هو الجسم الموصوف بانه حار جدا فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه فان الاشارة فى قولنا
والمتخلخل جدا يتناوله ايضا فلذلك اوجب ان يكون المشار اليه بالقولين واحدا فان
غير اعتبار الموضوع الحار جدا واحد من حيث هو حار جدا حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو
متخلخل جدا من حيث هو غيره كذب قوله فان الحار جدا من حيث هو حار جدا اعلى من كل ما ليس حارا
جدا فان المتخلخل جدا ليس دونه فى المكان من حيث هو متخلخل جدا وهو غيره فيجب ان يراعى فى هذا
الموضع حال الموضوع للامرين وحالهما فى نفسه فان كانت الاشارة يتناول الموضوع فلا شك ان

المشار اليه واحد وان لم يكن الامران واحدا وان باول نفس الامر الاموضوعه وجب ايضا ان يكون
الاكثر واحدا والا كان القول كاذبا وموضع اخر انه ينظر هل ما قبل انه مع ... واحد مع ... الذى هو
... واحد ام لا وهو يصلح للاثبات والابطال وايضا ينظر هل يختلف فى الاحوال العارضة وايضا هل
يرتقى الى مقولات مختلفة وايضا ينظر هل ان كان جنسهما واحدا ففصولهما واحدة وايضا هل يقبلان
الاكثر والاقل معا وعلى يسبق واحد وهذه مواضع الابطال وايضا هل كل واحد منهما اذا اضيف الى
الى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الاخر وايضا كذلك فى النقصان وايضا هل يتساويا
ما يلزم رفع الشئ ووضعه او يلزمه رفع الشئ ووضعه كان ذلك حقا وباطلا فان الشرط ليس
صدقها فى صدق المقدم او التالى بل فى صدق اللزوم ومثال ذلك انه ان كان الهواء والخلاء
شيئا واحدا ما يلزم من رفع الهواء كما يلزم من رفع الخلاء وما يلزم من وضع الهوا يلزم من وضع
الخلاء وما يلزمه الهوا ويلزم رفعه عند وضعه او رفعه كذلك يلزمه الخلاء او رفعه لكنا هنا اذا نوهم
رفع الهواء بقى الخلاء عند اصحاب الخلاء وليس يلزم عند رفع الخلاء ان يبقى وضع الخلاء فليس الهواء
والخلاء واحدا وايضا هل تختلف الامران فى المحمولات وهذا كالمكرر بالقوة وموضع فى قوة هذا
انه ان لم يكونا له واحدا بالجنس ان كان لهما جنس اولم يكونا واحدا بالنوع ان كان لهما نوع لم
يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذى قيل وهذه المواضع كثير منها مواضع الاثبات والابطال
المطلقين استعملت فى محمول مخصوص وهو الهو هو وكثير منها يختص الهو هو ولقد كان يمكن
ان يقال يجب ان ينظر كى لا يكون احدهما ليس محمولا على الاخر بما قدمناه من مواضع الاثبات
والابطال المطلقين ثم يؤتى المواضع الخاصة وهذه المواضع ينفع المبطلات منها فى ابطال
الحد فانه اذا لم يكن الحد يدل على المحدود بعينه لم يكن حدا واذ هذا لا ينعكس فالمثبتات
لا ينفع فى اثبات الحد فانه ليس كل معنى هو هو الشئ هو حده وان كان ايضا هو هو بالمعنى فربما
لا يكون قد وفى بوفيه حده واما انه هل الحد قياس او ليس ومتى يكون قياس ومتى لا يكون
وكيف يعرض الحد فامر قد عرفناه فى الفن الذى قبل هذا واما فى هذا الكتاب فقد عددنا
لك المواضع فى الحد واوليها بان يكون مواضع جدلية واكثرها تمكينا اما ما من التصريف هو
مواضع التصاريف والاقل والاكثر وساير المشترك واما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع
نفعها وان كانت اصح نفعا ومع ذلك يدعوا الى نظر ادق من الجدل المعد للجمهور واما ان
اى المسائل اسهل اثباتا وانها اسهل ابطالا او ضد ذلك واى المحمولات الخمسة اسهل ابطالا
واثباتا فيجب ان يعلمه من الاصول التى سلفت فى هذا الفن والفنون التى قبله تمت المقالة السادسة

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على النبى واله اجمعين

اولم ٤

ماىكون المواضع

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة السابعة فى فصل فى وصايا السائل واكثرها فى المقدمات

انا اول باس عنا فى تعليم الجدل عرفنا حده وموضاعاته اعنى مقدماته الخاصة به وعرفنا
الالات التى ينبغى ان يكون للجدلى وعرفنا المواضع المعدة نحو الاثبات والابطال
نبقى علينا ان نعرف كيفية الاستعمال لما سلف اعداده وتسليمه وقد عرفت حال السائل الجدلى
والمجيب الجدلى والفرق بينهما وعرفت ان عمدة المجادل هو السؤال وعليه يبنى الجواب فليقدم وصايا
السائل فيقول ان عمدة الامور التى يحتاج ان يلتزم للسائل ثلثة اما المسئلة التى فيها الجدل
ففى شئ خارج منها وهى كالغرض والجدل نحو المشار اليه فلذلك ليست المسئلة جزءا من الجدل
وهذا قد عرفته لكن اول الثلثة ان يكون قد اعد الموضع الذى منه ياخذ المقدمة لقياسه
والثانى ان يكون قد رابت فى نفسه كيفية التوسل الى تسليمها وكيفية التشنيع على شكرها
ان انكرت عليه وهذا مما ينبغى ان يكون قد سبق اعداده اياه مع نفسه والثالث هو التصريح
بالمعد فى النفس مخاطبه به للغير والوجه الاول من الوجوه الثلثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى
وذلك لان الفيلسوف لا بد له من موضع ياخذ منه مقدمات ما يصححه والوجهان الاخران
يختصان الجدلى اذ لا حاجة للفيلسوف الى تسليم شئ فانه ياخذ المقدمات من حيث هو حق
لا من حيث هى مسلمة ولا النظر الحكمى متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها فلا نبالى فى الخطاب التعليمى
ان لا يسلم مقدمة بعد ان يكون المقدمات مناسبة للمط قريبة منه بوجه ولا يحتاج فيه الى ان يخفى
قربها من النتيجة الحاجة التى للسائل الجدلى فانه يجتهد ان لا يفطن المجيب لما يلزم من تلك المقدمات
لئلا يتعسر فى تسليمها بل يروم اخفى قربها من النتيجة ويرى انها بعيدة عنه جدا والفيلسوف يروم ضد
ذلك وكلما كانت المقدمات اقرب من النتيجة كانت اليه اثر وجميع القضايا التى يوردها الجدلى
قسمان ضرورية وغير ضرورية والمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للمطلوب
قياسا كان او استقراء واما ما ليس بضرورى فانما يورد لاغراض اربعة وهى الاستظهار فى الاستقراء
والقسمة والاستظهار فى تفخيم القول والاجتهاد وفى اخفاء النتيجة والتكلف لايضاح القول
ولقائل ان يقول ان كان الاستقراء جدليا كان نقلا بعد لا محة نحو المط وكان ما يصحح داخلا
فى الضرورى وكذا القسمة فانها يستعمل فى المقاييس المنفصلة وكيف عدد ثم الاستقراء
والقسمة فيما ليس بضرورى فيقول ان الاستقراء يستعمل فى الجدل على وجوه ثلثة احدها ان
ان يصحح منه المط نفسه والثانى لان يصحح به المقدمات الضرورية فى المط والثالث للاستظهار
وهو ان يكون المقدمات الضرورية لم يجحدها المخاطب فيحتاج ان يصححها بل هى غير بعيدة

من غير ان يسلمها الخصم اذا ظهر من احوالها انه محمودة او مسلمة وان انكارها شنيع بعيد عن الحدود
فاذا استعمل عنها مع الاستقراء فقيل مثلا ليس الانسان وما يجري مجراه فلان وفلان هو
يفعل كذا كذا وليستعمل عن عبارة اخرى يناسب هذا الغرض كان التسليم خ اولى ان يقع
فيكون هذا النوع من الاستقراء لم يحوج اليه بعد ضرورة ملحة اليه بل اوردت استظهارا واما
المقدمات التي يصح بها استقراء على المط او على ضروري في المط فمقدماته ضرورة اللهم الا ان
يكون في عدد ما ذكر كفاية وقد استظهر بعد جزئيات اخرى لم يكن بعدها حصل الغرض والقسمة الثالثة
قد يورد على مقتضى الضرورة وقد يورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج اليه حق يقول مثلا ان العلم
قد يكون اشرف من علم اما لقوة برهانه واما لشرف موضوعه واما لكذا وكذا حيث يكون النافع
مثلا ان يبين ان العلم شريف ثم يعداه الى عدة وجوه شرفه من غير حاجة اليه فاحد الوجوه الاربعة
ان يورد المقدمات للاستقراء الاستظهاري دون الضروري والقسمة التي لا ضرورة اليها
والوجه الثاني ان يورد لبسط القول في التوسعة فيه اما بمدح كلامه واستجادة مذهبه واما
للتعجب فهي تنكر ما خالفه واما بالامثلة والاستشهادات باقاويل الناس واما بالتصرف في تبديل
العبارات البيان والفصاحة بان يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة كما هو من عادة فصحاء
العرب واما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم تارة بمدحه ونسبته الى الايضاح
وتارة مذمه وما ينسبه وانه بعيد عن الانصاف وليس لقايل ان يقول ان بعض هذه المواضع
سوفسطائية وخطابية وذلك لان المواضع السوفسطائية ربما احتيج اليها في الجدل اذا اسكت
الجادل لجعل لا يسلم المشهورات حتى قد رخص له ان يغلط المتشكك باشتراك الاسم ولا ذلك الملكان
يرخص في الجدل ايض ان يحتال في اخفاء النتيجة ليسهل به تسليم المقدمة والثالث خلط ما
يحتاج اليه بما لا يحتاج اليه ليبعد الحدس على النتيجة ويخفي النافع في الحجة من غير النافع فلو ان
السائل طالب المحسن بتسليم الكبرى من النافع في الحجة فسلم له انه اعقبه بالتماس تسليم الصغرى او
ابتداء بتسليم منه الصغرى ثم اعقبه بالتماس تسليم الكبرى غرض من ذلك ان يفطن المجيب لما
يحاوله السائل فيتشكك ولا يسلمه واما اذا اقترن بتسليم النافع شيئا لا ينفع ولا يناسب المط
ووصل بينه وبين مرتبة من النافع لم يبعد ان يخفى الغرض عليه وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي
يؤتى به لاخفاء النتيجة والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة ولا للحيلة بل للايضاح والكشف
تبديل الالفاظ وتكريرها وبالامثلة ويفارق الوجه الثاني اذ كان التمثيل هناك لاجل الاختلاف
التصديق وههنا لاجل التصوير والتفهيم والوجه الثاني يقصد فيه التصديق وهذا الوجه يقصد
فيه التصوير وقد يستعان فيه بالفاظ الشعراء والامثال المعروفة واما الوصية التي يليق بالوجه

الاول فبان لا يذكر المقدمات الضرورية في اول الامر ولا يطلب تسليمها صراحا فربما لم يسلم
بل يجب ان ينتقل عنها الى تسليم ما هو اعم منها حتى يكون ذريعة الى عقد القياس فتثبت على
ما يقابل وضعه او اخص منها حتى يكون مادية الاستقراء فيشوقه الى مقابل وضعه او
مثلها ومساويها حتى يكون آلة للتمثيل يفضي به لمقابل وضعه فان كان ينفعه تسلم ان العلم
بالاضداد واحد حاول ان يتسلم هل العلم بالمتقابلات واحد به صدا للقياس او هل العلم بالحار
والبارد والرطب واليابس او بالمضافين واحد قصد للاستقراء وان يستعين بعضها
في بعض في مثل انه مثلا اذا اراد ان يتسلم مثلا ما هو اعم ابتدا اولا بالاستقراء او بتسلم الجزئيات
ثم يتسلم بعد ذلك ما هو اعم فيكون اسهل عليه ثم يتسلم الضروري واما الوصية في باب اخفاء
النتيجة فان ينظر ان كانت النتيجة يبين بقياسات بعيدة فيجب ان يبعد بابعد المقدمات
عن النتيجة ويتسلمها فينتقل عنها الى القريبة سواء كان ذلك يتبين بمقدمات قليلة او يتبين
ايض بكثيرة فيحسن ان لا يسئل عنها عن الترتيب القياسي بل يسال عن الاول في الترتيب
الطبيعي ثانيا وعن الثاني اولا لئلا يسمع الحد الاوسط وقد يكرر وهو رابط الفعل بل يسمع
تارة في طرف وتارة في طرف اخر وقد يحلل بينهما فاصل وكذا يجب ان يحلل في كثير من تسليم
المقدمات بين تسلم مقدمة وبين رديفها تسلم مقدمة اخرى مثلا اذا كانت احدى المقدمتين
ينفع في مقدمة للقياس القريب لم يضف اليها الاخرى التي ينفع في تلك المقدمة بل التي ينفع فيها
في مقدمة اخرى لذلك القياس القريب وكذا اذا تسلم مقدمة مقدمة مما ينتج مقدمة اقرب
منها ثم لم يذكر النتيجة معها بل يترك النتيجة ويشتغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الاخر
فاذا تسلم المقدمات تفاريقا اورد السابح التي هي المقدمات القريبة معا ابرادا لا يمكن المخاطب
انكارها بعد تسليمه المقدمات للنتيجة فاما اذا تسلم مقدمتين وانتج عنهما ثم احد بتسليم المقدمات
للنتيجة الاخرى لم يبعد ان يفطن المخاطب انه انما يحاول ان ينتج مقدمة كذا ليكون مضافة
الى النتيجة الاولى فيمسك ويتعسر بل يجب ان يحاول الاخفاء في النتيجة التي هي الغاية فقط بل في
كل نتيجة وان كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك اسد في الاخفاء وفي ذلك فايدة اخرى
وهي انه اذا اعقبها بالنتيجة الاخيرة وكان قد حذف النتايج في الوسط ولم يرتب المقدمات
ترتيبها يخيل للمخاطب ان كلامه غير منتج للمط لانه لا يسرده سردا نسبة المنتج فاذا انتج في اثره
فربما قال المحسن ولم قلت انه لم يلزم مما سردت هذه النتيجة وعرض ان امر المحسن تلك المقدمات
وظن انها لا ينفع السايل اذا النتيجة غريبة عنها وكانها لا يلزمه فلا يشتغل بالمماكسة في شيء منها
اوبنا وبلجة فسلمها بان يقول انما سلمت على شرط كذا او انما اردت بالتسليم كذا بل يساهل

المشكوك خ

فتشكوك خ

اختلاف خ

تفاريق خ

اوردت خ

كل المساهلة في تسليمها على اي نحو اريد منه تسليمها فتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ
من الخارج معها فيها فاذا انقربت المقدمات عادح فابان ان المط كيف يلزم عنها وانقطع
المجيب وليس انما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال عن المط بسلمه الى كليته او جزئياته بل الانتقال
ايضا الى تصريفه ونظيره ومقابله فان ذلك كله نافع في اخفاء النتيجة وانه اذا رام نفس تسليم الناتج
لم يبعد ان يتصرف الخصم همته الى التحمل عنده في ان لا يسلم واما الشيء الاخر الذي هو منه فربما لم
يشاكس مثلا اذا كان مراده ان يتسلم ان الغضبان هل هو المشتاق الى الانتقام فربما احتال
المجيب فانكر ان يكون كل غضبان على صديقه من غير ان يشتاق الى الانتقام منه وان كان عمه
اياه بالغضب عليه نوعا من الانتقام منه فان ابتدا السائل وساله اليس الغضب شهوة الانتقام
كانت المشاكسة فيه اقل فاذا سلم عاد وقال فالغضبان اذ هو المشتاق الى الانتقام والمواضع
يختلف في هذا الباب فربما كان المط نفسه اقرب الى ان يسلم من مناسبته هنا لك لا ينفع هذا
بل انما ينفع حيث يكون الامر بالعكس كما في مثالنا فان الاعتراض الذي به امكن ان تشاكس في
تسليم ان الغضبان مشتاق الى الانتقام وان كان غير صحيح فانه مما يقرب حيث يقال الغضبان
ويبعد حيث يقال الغضب ويجب ان يؤدي الى الغرض فيما نحوه في تسليم ما يتسلمه ويسر الى شيء
اخر كانه انما يريد ان يصحح ذلك بما يتسلمه لتتصحح بذلك مطلوبه فان ذلك الشيء اذا كان غريبا
يوثق بانه لا يؤدي الى المط واذا كان ما يتسلمه غريبا عن ذلك القريب يظن بانه لا نتيجة واذا
كان الامر كذلك تركب المشاكسة وسومح بالتسليم فاذا تسلم بوجه به نحو المط ومن التلطف في هذا
الباب لا يعرف المجيب اي طرفي النقيض فيما يتسلمه ينفع السائل وذلك اذا سئل تفويض خصوصا
اذا قدم في القول المصرح من الطرفين ما لا ينفعه واخر ما ينفعه فاوهم ان المقدم منهما في اللفظ
هو المقدم عندك في اثبات فيتاكد في تسليمه ويتسلم الطرف الثاني الذي هو احب الى السائل واعلم
من هذا ان يسال سؤاله من غير تفويض ويجعل الحجر على الطرف الذي لا يريده مثلا اذا كنت
سائلا وكيف يؤثر ان يسلم لك ان اللذة خير فيسيل النسب اللذة ليست خيرا فتوهم انه يفعل في
ذلك ان هذا ينفعك فيميل المجيب الى انكاره فتسلم لك ان اللذة خير وخصوصا اذا كان الخصم
من طرفي النقيض اكثر شهرة وحمدا ومن الحيل النافعة في التسلم ان يتسلم المقدمات التي ينتج
شيئا ليس هو المط لكنه يحسن ان ينتقل عنه الى المط اذ يكون حكمه حكم المط كالشبيه
بالمط مثلا ومن النافع في استدراج المجيب ان يسيل ما يسيل كالمسلك فيه وكالمتفهم
المستفهم وكالمسترشد وكالمائل الى العدل والانصاف وكالملتمس ذلك للتعلم والاستفادة
كما يقول لترك اللجاج فبين لي ما عندك في كذا الاعلى طريق ملاحي ومغالبتي بل على ما يجب ان

ان يكون الامر عليه في نفسه ويجب ان يكون السائل كانه يعارض نفسه ويناقضه ويقول مثلا
ان هذا الذي قلبه ونسبته ليس بحد بل بحث اذا رجع عنه فيصير هنا سببا الى ان لا
يفهم حده ويؤثر مساعدته وتسليمه ما يتسلمه ومن الاشياء النافعة في التسليم ان يقول اجمع الناس
على كذا والعادة جرت بكذا فان هذا يورث السامع حسما عن انكاره ومن ذلك ان لا يظهر حرصا
شديدا على تسليم شيء بعينه بل يبعده في الوقت ثم يتلطف في العود اليه واعلم ان طبايع
الجدليين مختلفة فمنهم متعسر ومنهم حريف سمح والمتعسرون في اول الامر اشد تعسرا واكثر جحدا
فانهم يحتاطوا استعدادا للشغاف ثم يعرون قليلا اذا طال الكلام فهؤلاء يجب ان يؤخر تسليم
العمدة منهم واما الصلفون فامرهم بالضد فانهم لصلفهم يستنكفون ان يسلموا وان تنافسوا
بل يظهرون انه يهون عليهم ان يسلموا كل شيء وانهم يحسن عنهم ما بهم للخلاص عن معتبة ما يلحق
التسليم وخصوصا اذا كان يادسه الى النتيجة خفية كانهم اذا نافسوا ابتداء ووقفوا بغير الاستحقاق
فظن بهم ان الاحتياط يلجيهم الى المعاسرة فانهم يسكنون الى الالتزام فاذا حال الانتاج
عليهم انقلبوا متعسرين واحدوا هنالك يشاكسون ويغضبون فهؤلاء يجب ان يتسلم منهم العمدة
في بدو الامر وحينئذ يتم بعد سمحا وينبغي ان يحاول اخفاء النتيجة ايضا بتحليل ما لا ينفع به
وبتطويل وتزويج ما يسلمه للوافر وكان قريبا من الانكار يخلط من جملته كانه غير منتفع به وكان
في جملة الاسباب مروج وربما دعى الى ذلك الضجر هذا ما قيل في اخفاء النتيجة والوجهان اللذان
فقد علمتهما

فصل في وصايا السايل واكثرها في احوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل اعطاء السبب فيه

وينبغي ان يستعمل مع الجدليين
القياس ومع الذين هم اشبه بالعوام الاستقراء واذا لم يمكن للمعنى المتشابه اسم صعب فيه
الانتقال من الاستقراء الى المقدمة الكلية التي المستقريات منتشرة تحت موضوعه فيلتبس الكلام
على السائل والمجيب اما على السائل فانه لا يتهيأ له الانتقال الى الكلية واما على المجيب فانه لا يتهيأ له
ايراد المناقضة اذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى يطلب من جملته جزءا مخالفا وبالجملة ربما
ادخل الى بعض في جملة الاستقراء امور غير متشابهة واخطأ السائل وغلط المجيب بل يجب
ان يرسم ذلك المعنى ويوضع له اسم فاذا استقرى السائل ودل على ما وقع فيه التشابه لم يسلم
المجيب الكلية فقد ظلم بل عليه ان ياتي بمناقضة او يسلم وهذا بحسب الجدل فقط لان الاستقراء
جدلي اذ ليس من شرط الجدل ان يكون ما يورد فيه من القول موجبا للمطلوب بالضرورة
بل بحسب المشهور ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز ان يصير جدلية
اذا قبلت واشتهرت ويجوز ان لا يكون جدلية اذا لم يشتهر وذلك مثل قولهم لو جاز كذا لجاز

كذا اذا كان نظيرا له فان هذا غير واجب في نفس الامر فانه ليس اذا جاز في شيء حكم جاز في نظيره وكذلك
قولهم ان يلزم منه هذا فقد يلزم منك ايضا فان هذا غير واجب والا اذا الزم الاخر كما يلزم الاول يجب ان يترك
حكم الاول وكذلك اذا قلت كذا اي كذا ولم يقل كذا وهو في محرده فانه ليس اذا لم يقل ذلك وجب ان يكون
هذا باطلا وكذلك المعارضة للحجة بحجة اخرى وليس في ذلك خروج عن هذه الحجة التي اوردت ولكن
هذه اذا اشتهرت صارت طرفا جدليا وان كانت غير ضرورية والاستقراء اولى الجميع بان يرجع الى
موجبة في حكم الجدل وليس للمجيب الجدلي ان يقول ان الحكم فيما استقريت هو ما قلت ولكن الحكم
في غيرها ليس حكمها الا ان يكون مدعيا في اول الامر ان الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف ويكون
هنا قولا سبق منه في الدعوى ولا يكون الاستقراء عاما له عليه كما يكون قد ادعى انه من المسلم ان كل عدد
زوج فانه ليس باول الا الاثنينة فان قال هذا يخلص من الاستقراء فلا ينفع السائل ما يورده من
الاستقراء معه والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل ما قضى استقراء المستقري ليتبين
ان كل حيوان حساس بان المصور حيوان وليس بحساس وربما اتفق اشتراك في الاسم خفي صار
في المشهور اشتراكا في المعنى فحينئذ يتفق ويروج في مثله مثل هذه المناقضة ولذلك ينبغي ان يتمهر
في اعتبار الالات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك ويرجع اليها وربما يوفض المستقري
فوجدنا التخصيص بعد هذا لنقض ينفع المط والمستقري لاجل المط فيتعلق المجيب بالتخصيص ولا يلتفت
الى البعض مثلا اذا كان قال ان كل حيوان يحرك الحية الاسفل واورد جزئيات الاستقراء
مثل الفرس والانسان وما يجري مجراهما فوفض بالتمساح فله ان يقول لست احتاج الى
الحيوان المطلق فيما استقريته بل الى الحيوان الماشي البري ومن الناس من يمنع هذا
ويقول ان ذلك فرق بعد النقض ولا الالتفات اليه وليس بذلك باس عند التحقيق فانه
اذا اورد المستقريات من جملة الحيوان الماشي ولم يكن ذكر لفظ الماشي اذ قصر فقد ادرك كل
حجة قائمة واكثر ما علته انه اذا لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به وهذا لا يجعل الحجة غير حجته والمثال
المورد في التعليم الاول لهذا انه اذا اورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له فكان ناسيا
فقال لكل مفارق للعلم باس فوفض عن مفارقة العلم لتغير المعلوم فيقول انما اوردت المستقريات
من بابه من فارقة العلم مع ثبات المعلوم وكذلك اذا قال اعظم الضدين لاعظم الامرين واستقرا
فعويد بان كمال الخلقة افضل من الصحة فانقاد اخلة فيه وذلك زايد عليها ما في الفضيلة لكن
المرض اشد رداءة من سوء الهيئة فان القبح سيء الهيئة والمريض شرهية فيقول له انما كلامنا في ضدين
متباينين وليس احدهما في الاخر ولكن الصحة انما هي في كمال الخلقة فالاحتراز بعد العناد يجب ان
يكون مقبولا واكثر هذا انما هو في المقدمات الصادقة التي في البعض اذ لم يورد حد الشرط الذي

نعم خ

عند المضغ ظ

قلنا انه يقول خ

بالشرط خ

يصدق في الحقيقة او في الظن على ان المذهب اذا بعد المشهور في ربما برسم ويقول والمستقيم
اولى ان يستعمله الجدلي من الخلف لانه اذا اورد الخلف وبادى الى تسع فقال المجيب ان ذلك
ليس بشنع بل هو ممكن بطل سعيه وطاع فاحتاج اما الى قياس يبين به شناعته او قياس اخر
يحوجه نحو المط نفسه واما في البرهان فليس المح انما يصير محالا بالتسليم او يلتفت الى ذلك بل
اذا كان محالا في نفس الامر استعمل في قياس الخلف البرهاني وليس كذلك الحال في الجدل فان استعمال
للخلف فيما بما طول عليك الامر لانك يحتاج فيه الى انتاج المح اولا ثم يكلف الاستعمال عنه الى المط
ثانيا فاذا انتج المح وجد من المجيب ان تسليمه واستحالته تودي الى فساد وضعه انكر ان
ذلك مح وجعله ممكنا فبطل سعيك ويحتاج الى تكلف سعي في ان تبين ان ذلك مح فان لم
يستتم ذلك لك لم يتلاحق بطلان سعيك وان امكنك ذلك كفاك احد في الاول نقيض
المح وقرنك اياه الى الاخرى لينتج لك المط هو بيا ولولا ان الاسبق الى الذهن ليس يكون
في كل وقت نقيض المح بل ربما سبق الى الذهن قياس ما ولاح بادئه الى المح لكان استعمال الخلف
باطلا في كل موضع واما اذا سبق الى الذهن المح ونقيضه معا فيكلف قياس الخلف مح وههنا
حين احتجت الى ان تتسلم استحالة المحال قبل عقد القياس فقد صار نظرك الى صحة نقيض المح
حاصلا لك في حال لك مع نظرك الى المح فلا يحتاج الى الخلف اليه فلو كان عندك قياس
مستقيم معدا في مادة الخلف بعينها او في مادة اخرى لكان يمكنك ان تتسلم مقدماته
من غير ان يحدس المجيب بما يلزم منها وخصوصا اذا استعملت اخفاء النتيجة فاذا سلمها لك
النتيجة وقضى الامر وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة ان تتسلم
نقيض المح ولا يشعر المجيب بعاقبته ولما اذا اوردت المح على انه مح وافطنت المجيب عاقبته فلا
يبعد ان يشاكسك الان مشاكسة وربما لم يقدم عليها حتى لا يفطن لذلك واعلم ان المح
الذي يذكره ههنا هو الشنع في نفس الامر فان الشنع منها هو المح كما ان المشهور ههنا
هو الحق ويجب ان يحتال في ادعاء المقدمات الكلية ان يكون محرزة بالاحترازات التي
لا يوجد معها نقيض وعنادا ويكون الحكم فيها بنظر وافي الجزئيات فانه اذا بعدت المناقضة
ادعى للتسليم ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا كانها ليس اذا كان فلان كذا
وفلان كذا فكذا وكذا وهذا مما لا ينبغي ان يستعمل في اكثر الامر فان هذا يكشف مناسبة
ما بين المقدمات والنتيجة فيعرضها للانكار ولا ينعقد القياس بل ينحل ومن الناس
من اذا سئل عن المقدمات المط تسليمها وسبقت بالقياس عليها او هم اقتران القياس
بها ان تسليمها واجب هو لاء لا باس بمخاطبتهم على هذه الجملة وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا فانه

ليس السؤال عما هو وعن اى الاشيا هو جدليا اللهم الا ان يكون على وجهين اما الاستكشاف
لفظة يستعملها السايل واكثر هذا هو للمجيب واما التحديد في قسمة طرفي النقيض كمن يسال
فيقول هل يقول ان ماهية الخير هو انه الذى يتشوقه الكلية لا يقول على هذا يستدرج المهية
لا غيره وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستكشاف فربما احتاج بالم يحمد وهذا
مثل ان يقول ان لم يكن اللذة هى المسوقة للكل فيرى ما هى ويكون كانه يقول ان لم يكن اللذة هى كذا
فليس لها حد اخر وكما يقول ان لم يفهم هنا عن اللذة فهل يفهم عنها غيره طلبا لتفصيل معانى الاشتراك
وهذا من المواضع التى تتعلق بالشهرة والحمل فانه ان وقع الاصطلاح من الجدليين على قوله والا فللمجيب
ان يقول هو شئ لا اقوله لك ولا اضمره ولا يلزمنى ذلك ولعله ان ساعد المجيب وتكاسل ايراد حد
اخر واظهار اشتراك الاسم فى مثل لفظة اللذة كان الى الانصاف ما هو ويجب ان لا يظهر السايل
حرصا على تسليم شيا بعينه فان ذلك يغرى مجيبه باللجاج ويدل على عجزه وعلى ارجاء نصبا عنه اذ هو
فقير لا قياس له الا عن مواد باعيانها بل اذا راه يتعسر ان يتجافا عن تلك المقدمة وينحرف عنها الى
شئ اخر ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة فكذلك الولوع بسلوك سوال بعد
سوال ويسلم بعد تسلم من غير ان يتبع ذلك بالانتاج هو ردى لان الجدل لا يتضمن من المطالب
الا ما هو قريب المكان من المقدمات واما المطالب التى بينها وبين اوايلها مقدمات كثيرة
جدا فهى مطالب علمية وقد علمت هذا فيما سلف فيكون اذا المقدمات التى ينتفع بها السايل
فى ابطال الوضع محدودة فى عدد ليس بذلك الكثير فمن امعن فى السوال محاولا بذلك الحد
فهو اما متوجه بتلك المسايل الى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل بل الاولى ان يكون ذلك تعليما
واما ها ويستعمل البرهان ويتحمل ما لم تعرف ويطول بذلك هربا من ان يظهر قصوره عن انتاج
نقيض المطلوب وتوقعا ان يسمح طبعه بتذكره ما يجب ان يعتمد عليه اذ هو فى الحال عادم للقياس
والامور التى يصعب على الجدلى مصادقة القياس عليها اما لانها امور هى احوال المبادى وانما
يتمكن من معرفة احوالها اذا عرفت حدودها وانما اذا احدث لا احوج من تحليل حدودها احوالها
واعراضها كما علمت فى مواضع اخر فاذا احدث لم يمكن ان يستعمل القياس على احوالها اعنى بعد تحديدها
وتحليل حدها فيحتاج اول شئ ان يتسلم حدودها ويسلم الحدود صعب وذلك لان السوال عن
المهية ليس بجدلى والسوال عن الحد بطرفى النقيض ايضا وعلى النحو المذكور معرض لايجاب الطرف
المقابل دون طرف الحد واثبات الحد صعب جدا وابطاله سهل فاذا تاكد المجيب ولم يسلم الحد
مسح حد القياس على الاحوال التى انما ينكشف عن الحد ولان الاوايل ايضا انما يرسم فى اكثر الامر بما
يتاخر عنها والمتاخرات عنها ربما كانت امور كثيرة ويكون رسمها ببعضها ليس اولى من رسمها

بالبعض الاخر فيسكن الاختيار فى رسمها وايضا فان الحدود قد تشوش ما يقع عليه فيها
من اشتراك الاسم فيكذب فيفهم الحد نفسه فيعسر على السائل ايراد الحجة والتوبيخ وعلى
المجيب ايضا جهة الاحتراز فهذا واما لانها امور قريبة من الاوايل فيكون صعوبة القياس عليها
الشدة قربها من الاول ولا يوجد بينها وبين الاوايل التى تبين بها الا مسلك واحد ومصادرة
الواحد قد يتعسر كثيرا فانك اذا كان دليلك على امر ما انسان واحد وهو هاسر عنك كان وجدان
اياه ذلك الامر اعسر عليك من ان يكون لك بادلة عدة اهم صادقية فقد صادقت
دليلك واما لانها امور متاخرة بعيدة عن المبادى جدا وانما يصعب على الجدلى اصابة القياس
عليها لامور ثلثة احدها كثرة المذاهب الاخذة من المبادى اليها والثانى طولها والثالث
اختلاطها بعضها ببعض فيصل الجدلى فى تخليص كل من صاحبه وافراده عدة لنفسه الى ان
يتخلص لكن واحد من جملتها عن الاخر تخلصا لا يصل فيه وهذا صعب وسواء كانت هذه
المبادى مبادى بحسب الحق او بحسب الشهرة فاذا تعذر عليك اصابة القياس على شئ فانظر فى
حال هذه واستكشفه وانظر هل فى حده او فى اسمه اشتراك او استعارة وافزع الى القسمة
والى طلب الاوساط المرتبة على ما علمت فى كتاب القياس واعلم ان التحديد نافع جدا فى مصادفة
الحجة كمن يلزم مثلا ان يصحح ان با لواحد ضد واحد فانه اذا اورد فى الضد حقه فى حده فقال
الضد هو المباين فى معنى واحد مباينة فى الغاية فظن الذهن ان غاية مباينة الواحد من جهة
واحدة هو لواحد وكذلك فى الهندسة اذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط موازن
لقاعدة فرجعنا الى تحديد النسبة وصادمنا السطحين فى النسبة كالخطين فكانت نسبة
الخطين فى كل جهة نسبة السطحين وكان لذلك حال الخطين فى الجهة الاخرى فمن علمنا ان المناسبة
ما هى وانها يقتضى ان يكون حال الامور الداخلة فيها فى ان يكون فى حكم ما وان لا يكون حالا
واحدة علمنا ان نسب الاضلاع واحدة واعلم ان جميع التعريفات انما يعرض من امثال هذه الوجوه
المذكورة وكثيرا ما يعرض ان يضعف السايل عن ايراد مقدمات يكون اشهر من النتيجة فيلوح له مقدمات
هى اما مثل النتيجة او اقل شهرة منها فيختارها فيصحح المطلوب وانما يمكنه ان يصحح المطلوب بعد ان يقيس عليها
ويصححها اذ هى من النتيجة يلوح له مقدمات ما مثل النتيجة او اقل شهرة يعرض له لا يسلم فيقع
تحمل القياس على كل مقدمة منها فى كل شغل ولو انه اصاب رشده لكان ينصرف وكده الى ان يقيس ابتداء
على نفس المطلوب فان حق مثل هذه المقدمات بان يقاس عليها هو حق المطلوب فان الاولى بان يشتغل
بتصحيح الاصل المطلوب فربما كان ذلك اهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذى يتضاعف عليه معه
بالتعب ومع ذلك كله فيحتاج الى ان يؤلف فيهما مرة اخرى قياسا يؤديه الى تصحيح المطلوب ولو انه اعترض من

تلك المقدمات فطلب القياس على المط الاول لكان بعينه في ذلك كيفية في تصحيح كل مقدمة منها
اللهم الا ان يضطر الى ذلك لغور القياس على المط الاول من جهة تلك المقدمات واما المجيب
البليغ في مجاهدته فلا يرضى لنفسه بارشاد قياسات الا من مقدمات مشهورة او مسلمة و ينتج
من النتيجة ولا يسومثل ما ذكرناه واما في الارتياض فالاصوب ان يستعرض كل قياس و على
كل طرف من طرفي النقيض فصل في وصايا المجيب اما الوصايا التي يجب ان يسلها المجيب
فليستمع من هذا المبدا ان كل واحد من المجيب والسايل قد يكون مجيدا وقد يكون غير مجيد و
السائل انما يكون مجيدا من جهتين احديهما جهة الفعل والاخرى جهة القدرة والذي يكون من جهة
الفعل فان ياتي بقياس من مقدمات هي اشهر والذي يكون سيا في كلامه اضطراب المجيب الى ان
مقابل الوضع عن مقدمات ليس محمودة وكان من يباده فيما هو محاوله ان عمل ما ليس بمحمود ما يعلم
من المحمودات كمن يبلغ من اقتداره ان يقطع بالكهام من السيوف وان يصيب ما لا عطل من
السهام والمجيد للجواب يكون مجيدا من جهتين اما من جهة فعل واما جهة قدرة والذي من جهة
الفعل ان يكون ممتنعا عن تسليم ما ليس بمشهور ومسلما لما هو مشهور والذي من جهة القدرة
هو لها اما باعتبار الانقطاع والالزام او باعتبار الجدل وانما يكون مجيدا باعتبار الالزام
انما يكون الالزام لا يا تيه معاقصه بل اذا سئل عن طرفي النقيض ليسلم عنه مقدمات القياس
المسوق نحو مقابل وضعه قال الحق ان سلمت هذا الزمني وان لم اسلمه لم يلزمني لكني اوثر مغيه
الجهل من تسليم المحمول على مثابة الفسح من الانقطاع فان اسلم المحمود ويلزمه ان عندي من ان
لا اسلم المشهور ولي ذلك ويكون حمله عرضا ان يعلم ان الالتزام ليس لضعفه بل الضعف ما يحفظه
ولا يضافه واما باعتبار الجدال والمجاهدة فهو ان يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع ان يضاف
الى النتيجة وان يكون قادرا على ان يورد فروقا وشروطا يحل القول المشهور مطلقا يجب اذا
لم يراع فيه وما اورده من الشرايط صار غير مشهور فيكون له ان لا يسلمها وان يمكنه التوقيف
على ان هذا الشنيع المورد عليه في التوبيخ عن شنيع لا يراد شرط يهدم بر ظهور سا عنه وهذا كله
في المعاوضات الموجهة بمعنى العلية وهو المحاورات الجهادية التي يكون فصارى سعي السايل ان
يفعل وقصارى سعي المجيب ان لا ينفعل ولما المحاورات الارتياضية فينبغي ان لا يصير فيها اليهم
فيها الى الاحتيال لدفع الالتزام والالزام بل الى استكشاف المعاني لاستيضاح الرجحان
والرجوع الى الاولى او الحق ارتياضا بالمشاركة وكل مجيب فاما ان يحفظ وضعا مشهورا او شنيعا
غير مشهور ولا شنيع وكل واحد من هذه ان كان قد ينتج من غير جنسه فالاولى ان ينتج من جنسه
فان المشهور قد يمكن ان يبين لشنيع كالحق يمكن ان ينتج عن كاذب وكذا الشنيع قد يمكن ان ينتج عن

المشهورات ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق وذلك لان المشهور ليس يجب ان يكون حقا بل ربما
كان باطلا وامكن ان يلزمه باطل ان يكون ذلك الباطل مما هو ايضا شنيع وان كانت مبادئه
غير شنيعه فانه قد يمكن ان يلزم من ان اللذة ليست خيرا وان العدل جميل على سبيل قياس الجدل
ان خلق من ان يعلم انه لا محالة يكف لا يحسن فان اعطاء القدرة لمن يعلم انه لا يستعملها
الا في قبيح من ظلم وهذان شنيعان وكثير من القياسات الجدلية يساق نحو امور شنيعة
وباطلة كمن يثبت اثنينية الصانع من جهة تضاد الافعال فانه ان كان فانه ان كان ربما
انتج من الباطل باطل وامكن ان يكون ذلك الباطل مشهورا وامكن ان يصير اي باطل
شنيعا في زمان وفي وقت فلا يبعد ان ينتج شنيع من المشهور والمشهورات الكاذبة
التي اضدادها شنيعة قد يمكن ان يبين بطلانها باوليات تساق اليها نتيجة بعد نتيجة فينتج
هي عنه اخر الامر ويكون تلك الاوليات لا محالة مشهورة اذ كل اولي مشهور فاذا ليس ببعيد
ان ينتج شنيع عن مشهورات واما ما ليس بمشهور ولا شنيع فلا يبعد ان ينتج عن المشهورات في
الشناعات اذ كان الانتاج في اكثر الامر انما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ولا يبعد اذا ان
ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مفطونا لها فضلا حتى يحمد او يلزم وكذلك من الشنيع ايضا فاذا قد يصح
هذا فليس يمتنع ان ينتج عن مخالفة والشنيع عن مخالفة والذي ليس باحدهما عن مخالفة لكن
الاكثر هو ان الشنعات من المقدمات لا يؤدي الى المشهورات بسبب ان القياس الجدلي اما
بسيط واما مركب قليل التركيب اذ الامعان في التركيب على ما علمت انما هو في العلوم والمسائل
السبع والمشهور ينبغي في الاكثر ان يكون بعيدة فلو كان المسافة بينهما في اكثر الامر قصيرة
لفطن لها في اكثر الامر فيكون المصير منها الى المشهور بتركيبات قياسات كثيرة وكذلك الحال في جانب
المشهور وكذلك ايضا النتايج المجهولة فلما يوصل اليها المقدمات المعلومة الشهرة الا بوسايط كثيرة
مثل المسايل الهندسية البعيدة عن المبادي فان المشهورات في الاكثر لا يوصل اليها والقريب
من المشهور في اكثر الامر يكون مشهورا شهرة ما او مفطونا له بوجه ما والمفطول به بالاكثر لا يعدم
احمادا اما عند الظن او دما بسوا احدث الشهرة والسعة مطلقة او بحسب قوم او انسان فاذا
الاكثر هو ان المشهور لا ينتج الشنيع والشنيع لا ينتج المشهور واذا انتج المشهور من الشنيع لم ذلك
طريقة جلية لانه انما يجب انما ينتج الشيء عما هو اعرف فينبغي ان ينتج المشهور مما هو اشهر وكل
من المشهور والشنيع لا يتوصل منه بسرعة الى ما هو بعيد عن التفطن له ليس يميل الظن الى احماده
او ذمه بوجه وهذا كله في الاكثر وايضا فان مقابل المشهور شنيع اللهم الا ان يكون المشهور ليس
مطلقا بل بحسب قوم وقوم ووقت ووقت مثل ان العنا موثر والعنا ليس بموثر بل وبال فانهما

جعلت مشهورا فقابله شنيع عند من هو مشهور محمود عنده في ذلك الوقت ومقابل الشنيع مشهور
فاذا كان الوضع مشهورا فان نتيجة السائل شنع وبالعكس واذا كان ليس بمشهور ولا شنع
فان النتيجة كك واذا كان كك فينبغي ان يحاط المجيب المتقلد بصرة وضع مشهور فيمتنع عن
تسليم الشنعات لان نقيض وضعه وهو نتيجة السائل امر مستنشر ولا يكاد ينتج عن المشهورات
بل المشهورات اقرب الى ينفع في بصره وضعه من ان يناقض بها وضعه وان كان متكفلا لبصره
شنع لم يسلم المشهورات ويقول اني بعد ان لم اسلم لك مثلا ان الخير والشر متقابلان فلست اسلم
لك ان العلم والجهل متقابلان سواء كان تبصر الوضع على ان ذلك رايه او على انه بنفسه ثابت
فيه عن غيره فيقول ان الذي ابصر وضعه اذا لم يسلم لك ان الموجودات كثيرة فمتى يسلم لك ان
جوهرا او عرضا وهما غيران واما اذا يكفل بصره وضع ليس بمشهور ولا شنع فليسلم المشهورات
والشنعات فان المسافة منها الى ايضاح الامر الذي لا راي فيه في المشهورات يشبه ان
يكون مسافة بعيدة وان وقت المحاورة الواحدة لا يفي به فان كان بحث تبصرة وضعا شنيعا
واستفتح انكار المشهور وتسليم الشنع ثم استضعف رايه في تسليم المشهور وانكار الشنع فقدم
فعرف ان الذي يسلمه يبطل الوضع الذي تبصرة ولكنه انما يسلمه كراهة للعدول عن الانصاف
وللمجيب ان يتوقف في ابتداء الامر عن تسليم ما يراد منه تسليمه اذا كان فيه غموض فلا يسلمه الا
بعد الاستكشاف والاستفهام واذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك الاسم فله ان يستفسر
المعنى المقصود فيه سواء ينزع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه او لم يتكلف ذلك بل جعله الى السائل
فانه لا يلزمه ان يجيب عما لا يفهمه ولا عار عليه ان يقول فيما لا يفهمه انه لا يفهمه فاذا كان
الحكم صادقا او كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا باذهاب الزمان في الاستفسار والاستقصاء
وان كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض فيجب له اما ان يستفهم المعنى واما ان تعين احد
المعنيين ويعرف صدق الحكم عليه دون الاخر ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل وعلى
ان المجيب في جميع ذلك ان يسلم في ابتداء الامر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي
يفهم ويذهب ويعينه فاذا انتج عليه اخر نقيض وضعه وكان من وجه اخر غير الوجه الذي فهمه
عاد فبين ان الذي يفهمه ليس هو على هذا المعنى بل هو على معنى اخر لكن ذلك مما يعرض من المجيب
ويدل على تقصير وضعف فيه او قلة انصاف ومراوغة فربما ظن به انه قد اخذ بحال حين لزمه
اللازم عما سلمه فهو يحاول الان ان يحرف ما سلمه عن وجهه وربما ظن به انه كان غبيا غير عالم
بالاشتراك وعاجزا عن طلب التفسير فيه والمجيب اذا ما نع السائل واما ان يمانعه في المقدمات القريبة
وقد قيل في ذلك واما ان يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة والسائل اما ان ياخذ تلك

على احدها

المقدمات على انها بعيد نحو قياسات او على انها بعد نحو الاستقراء والتمثيل واذا اخذها
للاستقراء فجمع منها الاستقراء وكان المجيب قد سلم الجزئيات لم يكن له ان يما حكمه
ويمتنع عن القبول الا بالمناقضة كما قيل من قبل واضعف من المناقضة ان لا يسلم
العموم مستغنيا عن ان لا يسلمه بقياس يتبين به في بعض الجزئيات انه الخلاف فيكون ذلك
قياسا على مقدمة العناد وهي مقدمة المناقضة فان للمجيب ان يفعل هذا وان لم يكن الا عمل مضطر
وانما لا يكون له ان يفزع الى مثل هذا اذا استقرأ عليه حين ما يقصد ان يقيس لا على مقدمة
العناد بل على نفس المط ليبطل به كلية الاستقرا ويجعل المط مناقضة للاستقراء لئلا ينتج
الاستقرا ولا يصح نقيض المط وهذا مما قد سلف لك ذكره واما اذا حاول ان ياتي بقياس ينتج
جزئيا غير المطالب يخالف حكمه حكم ما عداه فله ذلك كما له ان ياتي بالجزئي المناقض به حسا او اشا
لكن المشاهد والمحسوس والمعترف به اكد من المبين بالدليل وليس له بعد تسليم الجزئيات ان
ياتي بقياس معاند به المقدمة الكلية عنادا كليا وكيف قد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه
وقد اورده قياسا يخالف الظاهرات فان كان قد يوجد فيها ما يصعب حكمه مثل قياس وبين على
ابطال الحركة ومعلوم من امرها انها مما حكمه وعدول عن الحق والمماحكة محاوبة ليبدل بها عن الانصاف
في طريق المحاورة الاحتجاجية ولمثل هذا فالاولى بالمجيب ان لا يبصر وضعا شنعا فيخرج الى المماحكة
واذا انتقلد المجيب وضعا صادقا في المشهور يقيس عليه بقياس ينتج نقيضه في الظاهر فمعلوم ان
فيه كذبا فان كانت احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فلا ينبغي له ان ياخذ في المماحكة
بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور فينسب الى التعسف وخصوصا وله عنه مختص بل يجب
ان ينقض القياس من جهة ابطال الكاذبة واما اذا اجتمع فيهما جميعا الكذب فانه وان كان انكاره
ايهما شاء رافعا للقياس فاول ما ينكره هو الكبرى المشتملة على القول الكلي فانهما اذا دل على
كذبها بالضد ابطل القياس وابطل ايضا ضد النتيجة في نفسه مثل انه اذا كان قال كل ج ب
فكل ب آ وكان لا يمكن ان يكون شيء من ب آ امتنع القياس وامتنع ايضا صدق ان كل ج آ
وذلك لانه اذا كان كل ج ب وكان لا شيء من ب آ وجب ان يكون لا شيء من ج آ فاما اذا امتنع
ان يكون كل ج ب وسلم ان كل ب آ امتنع القياس ولم يمتنع ان ج يكون شيئا اخر غير الب و
يكون كل ذلك الشيء آ مع ان كل ب آ فيكون آ اعم من ب ومن ذلك الشيء ويكون هناك قياس
اخر ويكون انتاج كون كل ج آ ممكنا ولا يكون اذا انكار الصغرى ومقابله بالضد رافعا للقياس
والنتيجة معا ومثل ذلك ان كذا كاذب في ان سقراط جالس وان كل جالس يكتب فمنع ان
يكون سقراط جالسا لم يمتنع ان يكون قائما ويكون كل قائم يكتب كما يكون كل جالس يكتب واما

اذا قلنا لا شئ ما هو جالس يكتب رفعنا القياس والنتيجة معا وهكذا يجب ان نفهم هذا الموضع وربما
يمنعه المجيب اما نحو القول واما نحو القايل والتى نحو القول فبان يتاكد ولا يسلم المقدمات بل
ياباها الا على سبيل مناكدة ومسافة للسايل اذا وجده ضعيف الملكة ضيق الحج ومع ذلك
فيعوض عليه وياتيه بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولاحقة فيضعف السايل عن الامعان فيما
يحاوله ويبتلد ويتحير واما نحو القايل فان يكون مثلا المقدمات صحيحة وقد يلزم عنها المط
اذا اغيرت بعض التغيير او الحق بها بعض الالحاق لكن السايل يعجز عن ذلك فيقاومه لا من حيث
انكار المقدمات بل من حيث يقول ان تاليفك غير منتج وان ما يدعيه غير لازم مما يقدمه
فيكون القصور انما جاء من سوء تاليف السايل للقوانين وقبح ترتيبه للكلام وان كان
قوة كلامه قوة قياسه على سبيل الامثلة المذكورة فى تحليل القياسات حتى بين الفرق بين
اللازم مطلقا وبين اللازم بقياس وربما كانت هذه الممانعة الموجهة نحو القايل من سبيل
اخرى وذلك ان يطول عليه الزمان بمناجات يعود فيها كما يشا ما يجذبه الى امور لا ينتفع بها
ويحدث له الحدانا معه مسحرة ويفسد مبدا حركته ويتشوش عليه الامر لاختلاط غرضه بما شغل به و
فيه من امور خارجة وهذا خسيس جدا والحسن سكت السايل اما السوء قوله مساكنه او لشدة
معاشرته فى تسليم ما حقه ان يسلم فان كان مجاهدا فعسى ان يكون عذر فى ذلك اقرب من القبول
واما المجادل على سبيل الارتياض فانه يغرر بذلك على نفسه اذ الارتياض معا مثله شركة تعوقا
بدها على الشريكين معا فانما عاسر حرم نفسه حذواه كما يحرم شريكه ولا يكون فى السايل مستعجلا
ان انقطع دون غايته فانه قد اسلب مشاركته اللهم الا ان يكون الارتياض هو الارتياض
المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة فذلك شئ اخر والمعاشر فى هذه المعاملة
حقه ان يقابل بمعاشرة مثلها وكذلك ان كان الغرض فيه المجاهدة فان المعاشرة فى جدل الجهاد
حدما اذا بعداه الشريك لم يكن مقدورا فانه ليس له ان ينكر المشهورات الجلية والامور الواضحة
ويمعن فى ارتكاب الشنع فاذا فعل ذلك فلا لوم على السايل اذا احتال عليه من كل وجه وقاس عليه
من كاذبات ومن خفيات الشهرة بعد ان يستدرجه بلطفه ويحمله الى تسليمها له ولا يبعد ان
يكون الراضى لنفسه بانكار المحمودات ممن يعرف بالكذب والخفى ويسلمه ويقول به فانه لو كان كل ذلك
المبين وكل ذلك المنصف لما ارتكب الشنع فهو اذا لحسب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة فاذا
سلم وقيس عليه من هناك فلم يسى السايل فى القياس عليه ما هو اخفى او ما هو كذب بل الذنب
دينه من وجهين احدهما انه عاند الظاهرات والثانى انه سلم ما لا يحب تسليمه وبالجملة فان مجادلة
المتعسرين ليست بحسب ما يختاره السايل بحسب ما يمكن وكما ان كثيرا من الناس اذا انفرد تفكر

نفسه

نفسه قال المتناقضات والتى فى قوة المتناقضة وضادر على المط الاول مع نفسه وهولا
يشترك كثير من اصدقائنا فكذلك لا يبعد ان يكون ذلك حاله مع غيره كان سائلا او كان مجيبا
فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ويسلم ما لا ينبغى تسليمه فان استعمل السائل ح ما هو
مصادرة على المط الاول او عكس قياس فليس الذنب الا للمجيب فاما المواضع المستحقة لكسب فى
القول نفسه فهى خمسة احدها ان يكون الاقاويل لا ينتج اصلا وذلك ان يكون كاذبة وغير محمودة
كلها او جلها اذ لا يكون تاليفها تاليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة حتى يكون يجب اغناء اى
فيها شئ او بعض يكون له صورة قياس منتج والثانى ان يكون منتجا ولكن لغير المط والثالث
ان يكون قد ينتج المط ولكن مما هو كذب وغير مشهور والرابع ان يكون فيه فصل لا يحتاج اليه
والخامس ان يكون مقدماته صادقة ولكن اخفى من النتيجة وهذا كله سكت القول من حيث
هو قول والذى سلف هو بكيت القول من حيث السائل فصل فى الوصايا المشتركة بينهما بعد
تعريف القياس الفاصل والقياس المستحق للسكت واصناف ذلك وفيها اصناف المصادرة
على المط الاول والمصادرة على مقابل المط واعلم انه لا يستوى كل وضع فى استحقاق حمل مقدمات
القياس عليه بل لكل شكل مقدمة بحسبه وكثيرا ما يكون القول المنتج احسن مما لا ينتج وذلك
لانه قد يكون القول المنتج فى صورة مولفا من كاذبات وشنيعات واقل شهرة والقول الغير المنتج
فى صورته قد يكون مولفا من صادقات وربما كان بزيادة يراد عليه يعود منتجا والكاذب لا يفلح فى
حال واحسن ذلك كله ان يكون مع انه مولف من كاذبات يراد به انتاج صدق وبالحقيقة فان
هذا لا يكون قياسا على الشئ مناسبا والقياسات اما تعليمية واما احتجاجية من عمل اهل
الجدل واما مضللة سوفسطائية الا التى يظن انها برهان وبالحقيقة لا برهان واما جنس
تشكيكيه فمن ذلك جدل الدنيا صى نيم بايراد قياس على متقابلين كما علمت ومن ذلك جدل
امتحانى كما يورد من القياسات على نقيض الموجود الحق والمشهور كقياس رتب على دفع الحركة
اذا لم يرد به غير الامتحان فاما ان ادعى انه مود الى الحق حق فذلك مضلل والنتيجة المظنونة
قد يتبع حقا ومظنونا وقد يتبع مظنونين وقد يتبع شنعا قد يسلم ومظنونا ويكون حكمه حكما
بين الامرين واضعف فى امر من كل واحد مما استعمل فى قياسه ومن الوجوه التى سكت
القياس ان يكون فيه فصل لا يحتاج اليه ويتم الكلام دونه ثم يكون دخوله يعمى وجه اللزوم
ويخفى المقدمة التى عنها اللزوم كما انا اذا عرض قائل يريد ان يبين ان بعض الظن اكذب من بعض
وكان يكفيه مثلا ان يقول لان الامور بعضها اكثر فى الامكان من بعض والظن بما هو اكثر
اكثر قوة او عدد ظانين اقوى فترك هذا فيقول ان من الامور ما هى دائمة ومنها ما هى غير

للقوانين ح

حذاوه ح

انتبه ح

القايل ح

ربما عرض لقايل ح

دائمة واللادائمة افضل ثم غير الدائمة منها ما هو افضل واتم وجودا ومنها ما هو اضعف وجودا وفي كل شئ فقد توجد افضل واضعف وعلى الظن لا يكون في الدائمة وجودا وانما يكون فيما هو في الممكن الاكثري ثم يتبعه بتمام الكلام فهذا كلام فيه حشو يغمته ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهرها المصحب الترتيب بالفعل ويليه الذي ان لم يكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة منها وكانت نتيجة لازمة عنها اوان كان قد عدم تمام هيئة التاليف فهو بحيث يعود الى الترتيب والتاليف الواجب بقليل تقديم او تاخير وزيادة ونقصان والقول الرذل هو ما يرى انه منتج وليس بمنتج وهو المرائي المشاغبي والذي ينتج ولكن غير الذي يراد انتاجه ومن وجوه رذيلة القول في ذلك ان يكون منتجا للمط ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة غير مناسبة كمن يبرهن على الطب من مقدمات هندسية وعلى المط الجدلي برهاني تعليمي حقيقي ومنها ان يكون انتاجه للصدق انما هو عن الكذب لا على سبيل قياس الخلف ولا لان الكذب مشهور فيكون بالحرى ان لا يلام مستعمله لامور هي مستحقة لا لاجل الكذب فان للكذب مدخلا في استعمال الجدل فان القياس الكذب قد يستعمل اذا كان مشهورا ومن استعمل لا على هذه الجهة فقد رام المغالطة قصدا او غلط سهوا وقد يستعمل الكاذب في موضع اخر استعمالا موافقا وهو ان يكون المجيب يحفظ صادقا فيلزم السائل ان ينتج كاذبا ويلزمه ان ينتجه عن كواذب محمودة يتسلمها فلا يكون هو معاندا ولا في تسلمه الكاذب للكاذب ومنها ان يكون مصادرا على المط بالحقيقة في المستقيم او على المقابل في الخلف او يكون كك بحسب الظن وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المط الاول وانه هو الذي يكون حداه بعينه حدى المط واما الذي بالظن فهو الذي يخالف حداه في الحقيقة حدى المط لكنه يؤخذ في الظن مكانه ويقال لمستعمله انك سواء اخذت ذاك او اخذت هذا بدله والمصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه منها ان ياخذ الاعم مكان الاخص ليقيس فيقول له المحسن انك قد اخذت الامر نفسه في حجة اذ سواء استعملت الاخص او الاعم كمن يستعمل في اثبات ان علم المتضادات واحد وان علم المتقابلات واحد فيقول له المجيب ان هذا بعينه هو المط او يقول له لو سلمت هنا تسلمت ذاك والثاني ان ياخذ الاخص مكان الاعم ليستقرى كما يوجبه عكس المثال المورد والثالث ان يكون الدعوى حملية فاخذ السائل القياس في المصادر على جزء جزء منه كمن يريد ان يبين ان الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض فيقول لان الطب معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض والرابع ان ياخذ اللازم بدل الشئ كمن يقول ان الضلع مباين لانه غير مشارك او الانسان محجوب لان الضاحك محجوب والمصادرات على المتقابلات على

وجوه ايضا اما الحقيقي المذكور واما ان ياخذ بدل النقيض محمولا مضادا كقولنا رذل وكقولنا فاصل بدل قولنا ليس بفاضل واما ان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي المدعى فاما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضد كان الموضوع والخطاء في المصادرة على المط الاول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها اذا ارتقينا اليها فوجدناها ماخوذة في بيان نفسها واما الخطاء في القياس على المقابل المط فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها الى بعض فالاول يلتفت فيه الى النتيجة والثاني تغير حاله من نفس القياس وينبغي لمن اراد ان تحصل له ملكة الجدل ان يتعود عكس القياس بالنقيض والضد فيتوسع في انشاء القياسات وربما اقتدر على ان يتلطف متى شاء في ذلك فيعكس القياس من نفسه اذا امكن ان يخفى صورة العكس ووجد الشهرة بعينه ويجوز على الجدلي ان لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشئ الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع اخرى فتارة تعاند مقدمات تلك الحجج وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها فانه ذلك يخرجه خصوصا اذا كان حسن الطبع حسن الاختيار للافضل والاختيار للاحسن وان يتحفظ المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ حجج الاثبات والابطال فيها من المواضع التي ذكرناها وان يكون حدود الاصول والمبادي مشهورة عنده ويكون كلها على طرف لسانه وان يتدرب في تصير القول الواحد اقاويل كثيرة بالقسمة والامثال وتحليل الحدود والقياسات الى المبادي والاصول بممارسة كتاب انولوطيقا وان يجتهد في رد الجزئيات الى احكام عامة يكون انفع له من حيث الحفظ وان كان احد العام طبعا في كل شئ وما في الاستعمال فينبغي للمحسن ان لا يسلم الكلي ما دونه فالقياس ينبعث من الكلي كما ان الاستقراء ينبعث من الجزئي وقد علمت اوفق موضع استعمال كل واحد منهما اذا علمت ان القياس ينبغي ان يستعمل مع الاقوياء والاستقراء مع الغاية واعلم ان صناعة الجدل يفيد بالقوة على اكتساب القياس وعلى المناقضة وعلى المعارضة بالاحتجاج والتوصل الى المعاويات والشعور بصحة السؤال وسقمه والقياس فعل السائل والمقاومة على المجيب والمعارضة ايضا للمحسن وهو ان يورد قياسا تبصر وضعه يحادي به قياس السائل الذي ابطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل وهي ضعيفة جدا والمناقضة ايضا للمحسن وهي في ابطال حكم الاستقراء وتكذيب الكلي والقياس والمعارضة يبتديان من كثرة الى وحدة والمناقضة والمقاومة يردان وحدة الى كثرة اما المناقضة فبان يجعل الكلي الواحد الحكم غير كلي ومختلف الحكم واما المقاومة فلانها انصراف ما عن الواحد وهي النتيجة الى الكثرة وهي المقدمات ومع ذلك فانها يحوج الى ان يصحح ما ينكر من المقدمة بكثرة اخرى والاولى ان لا يتكفل المحسن حفظ كل وضع او ينصره ولا السائل

ايراد القياس على نقيض كل وضع بل يجب على المجيب ان يكون يضربه للمشهور والصادق وعلى السائل
ان يكون ابطاله للشنع والكاذب فلا اصرح في ان يقابل المتعنت بالتعنت والجاحد بالجحد والمنكر
بالانكار والحايد عن الطريقة بالحيد عن الطريقة بل الاول بمثل هذا المعامل ان يكدح ويكبح
ولو بمغالطة يروج عليه ليعرف انه مع انكاره للحق قابل للباطل هذا اخر الفن السادس من

كتاب الشفا والحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد النبي واله الطاهرين

الفن السابع من كتاب الشفا وهي مقالتان على معاني السفسطة المقالة الاولى ثلثة

فصول فصل

قد قلنا في المحاورة الجدلية بحسب الكفاية واما السكت المغالطي وهو القياس الذي يعمله
المسمى بالجدلي والتعليمي لينتج نقيض وضع ما فبالحري ان يتكلم فيه وبالحري ان لا يسميه
سكتا وتوبيخا بل تضليلا كما سلف منا ذكره وذلك انه كما ان من الامور حقا ومشبها مثل ما ان
من الناس من هو بالحقيقة نقي الحسب طاهر السريرة ومنهم من يترى بذلك بما يظهره مما يحسنه
ويمكنه عن نفسه ومن الحس ما هو مطبوع ومنه ما هو مجلوب ينظر به وفي الامور الجمادية
ما هو فضة وذهبية بالحقيقة ومنها ما هو مشبه به كما رقشيثا الفضة والذهبية وما
يتخذ من الرصاص المصلب وما يصنع من الشبيه بالمرار والفضة يصنع المرار وساير
الاصباغ التي يتخذها اصحاب الحيل كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود وقد يكون
منه ما هو سكت سوفسطائي مشبه بالحق ولا حقيقة له له قياسية موجودة وانما يروج
على ظن من لم يدرب كانهم ناظرون من بعيد والفرق بين القياس المطلق والسكت المطلق
ان القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة المطلقة فان القياس قول اذا سلمت فيه اشيا
لزم عنها لذاتها قول اخر اضطرارا واما السكت المطلق فهو قياس على نتيجة هي نقيض دعوى
وضع والسكت السوفسطائي هو قياس مناقض النتيجة فاسدها يرى انه مناقض للحق ونتيجة
نقيض الحق وليس كذلك بالحقيقة وللسوفسطائي يروجه من غير ان يشعر هو به او يشعر اكثر الناس

بما يفعل هو وانما يقع هذا الترويج لاسباب كثيرة اوكدها واكثرها وقوعا ما يكون بسبب
تغليط الالفاظ باشتراكها في حد انفرادها او لاجل تركيبها ويكون حاصل السبب في
ذلك انهم اذا تكلموا اقاموا الاسماء في اذهانهم بدل الامور فاذا عرض في الاسماء اتفاق
وافتراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب الغير الماهر اذا غلط في حسبه وعقد ظن ان
حكم العدد في وجوده هو حكم عقده وكذلك اذا غالط غيره وقد اوجبت الاتفاق في الاسم
سبب قوي وهو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسمين وليس احد منهم عنده ما
امكنه حصر جميع الامور التي يروم تسميتها فاخذ بعد ذلك تفرد لكل معنى اسما على حدة بل
انما كان المحصور عنده وبالقياس اليه الاسما فقط فعرض من ذلك ان جوز الاشتراك في
الاسما اذا كانت الاسما عنده محصورة ولا يحتمل ان يبلغ بها تركيب بالكثير غير متناه لان الاسما
تحتاج ويحتاج المحصر الى طول غير محتمل فلم يوطن المسمي الواحد والمختلفون انفسهم الا على
انحصار الاسما في حدود محاورة الامور كل حد فعرض اشتراك امور كثيرة في لفظ واحد
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع وهو متكلف محرر والى الصواب كرها وقد قلنا في الفنون
الماضية ما دل على استنكارنا ان يكون السبب في اشتراك الاسم تناهي الالفاظ وغير تناهي
المعاني واذا فهم على هذه الصورة كان اقرب الى الصواب فهذا هو من اسباب ان وقع
الاشتراك في الاسما ووقعت المغالطة بسببه وعرض منه ما يعرض من عند الحساب وكان
الحاسب اذا كان غير مميز يغلط نفسه ويغلط غيره كذلك يعرض لمن لا خبرة له بما يعرض من
الالفاظ وغيرها من وجوه الغلط التي سنذكرها ونسبة ان يكون بعض الناس بل اكثرهم
تقدم اشائة لظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما على اشارة لكونه في نفسه حكيما ولا يعتقد
الناس فيه ذلك ولقد راينا وشاهدنا في زماننا قوما هذا وصفهم فانهم كانوا يتظاهرون
بالحكمة ويقولون بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها سافلة فلما عرفناهم انهم مقصرون و
ظهر حالهم للناس انكروا ان يكون للحكمة حقيقة وللفلسفة فايدة وكثير منهم لما لم يمكنه
ان ينسب الى صريح الجهل ويدعي بطلان الفلسفة من الاصل ان ينسلخ كل الانسلاخ عن
المعرفة والعقل قصد المشائين بالثلب وكتب المنطق والناس عليها بالعيب فاوهم ان الفلسفة
افلاطونية وان الحكمة سقراطية وان الدراية ليست الا عند القدماء من الاوايل
والفيثاغوريون من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة وان كان لها حقيقة فلا
جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة باطلة ولا جدوى للحكمة في العاجلة واما
الاجلة فلا اجلة ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقط قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل

والدعة عنها لم يحدعى اعتاق صناعة المغالطة مختصا ومن منها بحث المغالطة التي يكون عن
قصد وربما كانت عن ضلال له والمغالطيون طايفتان سوفسطائي ومشاغبي مرائي فالسوفسطائي
هو الذي يترايا بالحكمة ويدعي انه مبرهن ولا يكون كذلك بل اكثر ما ينا له ان يظن به ذلك واما المشاغبي
فهو الذي يرائي بانه جدلي وانه انما يأتي في محاورته بقياس من المشهورات المحمودة فلا يكون
كذلك بل اكثر ما ينا له ان يظن به ذلك والحكم بالحقيقة هو الذي اذا قضى بقضية مخاطب بها
نفسه او غيره نفسه فقضى انه قال حقا صدقا فيكون قد عقل الحق عقلا وذلك لاقتداره على قوانين
تميز بين الحق والباطل حتى اذا قال قال صدقا فهذا هو الذي اذا افكر وقال اصاب واذا سمع من غيره
قولا وكان كذبا امكنه اظهاره والاول له بحسب ما يقول والثاني بحسب ما يسمع فبالحري ان يكون
اول ما يصرف اليه السوفسطائي وكده ان يستقري الالفاظ المشتركة ويجمعها ويحصيها حتى لا يعزب
عنه بل ان يحيط علما بجميع المخاطبات والمحاورات السوفسطائية واصنافها ليكون مادة معدة
له لما يفعله ويكاد ان يكون اشتراك الاسم هو انفع له في ان يظن به انه حكيم ولا حاجة لنا الى
اثبات وجود هذه الالفاظ المشتركة واجناس المخاطبات المضللة اذ الامر في وجودها
ظاهر ويقول ان اجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالامور الكلية اربعة البرهانية
والجدلية والامتحانية والمشاغبية وقد عرفتها فيما سلف لك وعرفت الفرق بين المشاغبية
والسوفسطائية وعرفت ان المغالطة يجمعهما جميعا وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتحانية
وبقي المشاغبية فيقول ان اجزاء الصناعة المشاغبية خمسة واحدها التبكيت المغالطي و
ثانيها التشنيع بما يتسلم مما يسلم او يقول المخاطب وثالثها سوق الكلام الى الكذب والى
خلاف المشهور ورابعها ايراد ما يتحير فيه المخاطب ويشتبه عليه معناه من جهة اللفظ
والاعجام على ما سيوضح بعد وخامسها الهذيان والتكرير والتبكيت منه ما هو داخل في اللفظ
ومنه ما هو داخل في المعنى والفرق بين التبكيت وبين غيره ان التبكيت هو نفس القول يراد به
انتاج نقيض الوضع ونظر الحق معلوم اما كذلك وما يتوسط حد ساما واما الاخر فليس المغالط السوفسطائي
يوردها على هذه السبيل بل قد يبتدئ بها فلا يعلم المخاطب مقصوده بها وكثيرا ما يسل السو
عن طرفي النقيض فان سلم له الموجبة مثلا عقد منها التبكيت وان سلمت له السالبة لم ينتفع
بها في التبكيت ويشنع بان هذا الذي سلمت مخالف وغير مشهور فيكون صنيعه هذا
من باب التشنيع ليس من باب التبكيت وعلى هذا القياس صنعته فيما بقي واما التبكيت الداخل
في اللفظ فيوقع الغلط بسببه اقسام باشتراك الاسم والمماراة واشتراك التاليف
القسمة وبسبب اختلاف العجمة والاعراب وبسبب اختلاف شكل اللفظ وجميع ذلك يؤثر في القياس

ويؤثر في الاستقراء ويعلم خطاؤه ايضا بالقياس والاستقراء فانك اذا استقريت
الامثلة تحققت ان هذه هي اسباب الغلط والقياس يوجب عليك انه اذا وقع من اشتراك
الاسم او الاستعجام او غير ذلك وجب ان يختلف نسبة الوسط الى الطرفين ولا يكون
واحد بعينه بل يختلف نسبة الطرفين الى النتيجة فلا يكون الطرفان او احدهما في القياس
هو بعينه الذي في النتيجة فيعرض لا محالة ان لا يكون القياس في الحقيقة قياسا والقياس يوجب
عليك عكس هذا ايضا وهو ان اجناس المغالطة اللفظية هي هذه وسيرد عليك هذا القياس
في موضع من بعد وامثال التبكيت المغالطي لاشتراك الاسم كمن يقول للمتعلم انه يعلم او لا يعلم
فان لم يعلم فليس بمتعلم وان علم فليس يحتاج الى ان يتعلم والمغالطة في هذا ان قوله يعلم يعني به
انه يحصل له العلم والذي يعلم ليس يعلم يصدق اذا كان ليس يعلم بمعنى انه لا يحصل له العلم
ويكذب اذا كان بمعنى حصل له العلم وربما كان لفظة يتعقل في لغة العرب دالة على الفكرة
والروية وربما كانت دالة على حصول العقل نفسه وكذلك قول القايل هل شيء من الشرور بواجب او
ليس بواجب فان كان واجبا فالكل واجب خير فبعض الشرور خير وان كان وان كان ليس بواجب
فلا يوجد البتة فان ما لا يجب له وجود ولا وقتا ما فليس بموجود بل يحل الموت والهرم وغير ذلك مما هو
واجب ضرورة والمغالطة بسبب ان الواجب وجوده غير الواجب العمل به وانما يقال لهما واجب
باشتراك الاسم ومفهوم الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الوجود الاخر انه شان
محمود وايضا قولهم لا يخ اما ان يكون الذي هو قايم هو القاعد بعينه فالشيء هو بعينه قايم وقاعد
وان كان غيره فليس القايم يقدر على ان يكون قاعدا والمغالطة ان قولنا القايم يعني به نفس القايم من
حيث هو قايم ويعني به الموضوع الذي يكون القيام وصفا فهذه امثلة ما يقع باشتراك الاسم
فهذا القسم هو الذي بحسب اعتبار لفظ مفرد واما المشاغبة اعني المماراة فان لا يكون الغلط الا
واقعا بحسب شيء من الالفاظ المفردة ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها كمن يقول
للعدو لي يتعصب وللمقاوم لي ياخذ وهذا مثال يحسن في غير لغة العرب ومعناه ان هذه
اللفظة يفهم منها تارة انك تتعصب لمراغمة العدو وتارة تتعصب للذي هو عدو لي ولذلك
انت لاجل معاندي ما حدثني او باحد معاندي واما الاشبه بالغرض من الكلام العربي فان يقول
فان يقول قايل هل الشيء الذي يعلمه الانسان فذلك يعلمه او ليس كذلك فان كان الشيء الذي يعلمه
الانسان فذلك يعلم والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر فان لم يكون كذلك فاذا علم شيئا فقد علم غيره
او يقول ما يعلمه الانسان هو ما يعلمه ويعلم الحجر فهو حجر والسبب في هذه المغالطة ان لفظ ذلك و
لفظة هو تارة يشير الى المعلوم وتارة الى الانسان وكذلك هل ما يبصره الانسان فاياه يبصر ولذلك ما قلته

موجودا انت موجود هو وقلت ان الحجر موجود فانت موجود حجر الان قولك انت موجود هو يجوز
ان يفهم انت موضوعا وموجودا هو محمول عليه ويجوز ان يكون هو تاكيد لقوله قلته او صله
لقوله قلت ويجوز ان يقال الغلط في هذا على جهة اخرى ما قلت انه موجود انت ذالك
موجود وقد قلت ان الحجر موجود ويكون هذا فيه اظهر فهذا ما يقع الغلط فيه بسبب اسناد اجزاء
التركيب بعضها الى بعض وقد يكون فيه بسبب اختلاف ابهام التقديم والتاخير فان القايل
اذا قال ان العلم لم شريف امكن ان يختلف الاعتبار فانه يجوز ان يكون احدهما موضوعا و
الشريف احدهما محمولا ويجوز ان يكون المحمول هو العالم لكن اخره كما يقال عالم زيد ومثال ذلك
لو قال الساكت متكلم امكن ان يفهم ان الساكت يتكلم وان يفهم ان المتكلم ساكت
وباب الاتفاق في الاسم وباب المشاغبة يرجع الى محصله واحدة هي ان يكون المفهوم مختلفا
لكن الذي للاتفاق فهو بحسب لفظ لفظ من المفردات بان يكون مشتركا بالحقيقة وان او انه
يكون مشتركا بالعادة للاستعارة والمجاز والذي للمشاغبة فبحسب التركيب بين المفردات
كقول القايل معرفة الكتابة فقد يفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة ويمكن ويفهم انه
معرفة يكون المعروف بها الكتابة وبركسه بوقع كرهه في مفهومه وكل واحد من لفظي الكتابة
والمعرفة ليست مشتركة في هذا الموضع واما الذي بالتركيب فهو ان يكون للقول عند
التركيب حكم فيطلب ان يصدق ذلك عند التفصيل حكم ان يصدق ذلك الحكم عند التركيب
ويكون الغلط في التركيب ولا سوا ان يقال القول مركبا فيكون له حكم وان يقال مفصلا
مثال ذلك ان يقول قايل قد يمكن الجالس ان يمشي والذي ليس بكاتب ان يكتب فانه لما عطف
قوله الذي ليس يكتب ان يكتب عطفه على انه في مثله حكمه من الامكان الذي فيه فاستغنى عن
تكرير الامكان مرة اخرى اخرا بالعطف وعلى ان حكمه حكم للمعطوف عليه فان فصل هذا الكذب ان
يقال الذي ليس يكتب يكتب وانما كان يصدق مركبا على الامكان والقوة فكان معناه والذي
ليس يكتب هو بالقوة كاتب ويتعلم الكتابة تعلمها وتعلمها بحال ان يعلم يفهم هذا الموضع هكذا ولا
تستعمل باشتراك اسم في حدث انه ليس يكتب ففصل اشتراك الاسم فصل اخر قد مضى وكذلك
اذا ركب بين قولنا ليس يكتب وقولنا يكتب فان هذا ان ركب معه القوة فقيل الذي ليس يكتب
بالقوة كان القول صادقا فان فصل وحذفت القوة كذب القول وصار الذي يتعلم يعلم الكتابة
الان هو في نفسه كاتب فهو يتعلم ما يعلم كذا بحال ان يفهم على انه بيان كلي ويمكن ان يفهم على انه
مثال اخر اما الاول فعلى ما عبر عنه ولو كان القول الصادق يجب ان يكون اجزائه صادقة هكذا
لكان من يمكنه ان يقول لفظا مركبا حقا واحدا لقد كان ابي ناسا كثيرة حقه وليس كذلك بل القايل

معرفة

ما يستغني

حقا واحدا يجب ان يعني حصته في ذلك الواحد واما اجزاء الحق فربما كانت باطلة كقول
القايل لو كانت الخمسة زوجا لا ينقسم فان هذا الواحد حق وليس يلزم ان يكون جزاه حقين
واما الثاني فهو انه اذا صح ان يصدق القول المركب من ان يكتب ولا يكتب مفصولا عنه
القوة على ان مفصوله صادق صدق مركبه امكن ان يغالط فيجعل من استفاد قوة على امرها
واحد بعينه فقد اقتدر على امور كثيرة عزها اذا كان ادخال القوة واخراجها واحدا وقد قيل
في هذا شي اخر يوجب ان يكون هذا الباب وباب المراواحدا فان ذلك المفسر يجعل هذا المثال
مشتركا في تركيبه لا مغالطا بتفصيل التركيب فيه ولا يحب ان يمنعه البتة فهذا المثال الذي اورده
وساير الامثلة ليس هو مثال ما يكذب بالتركيب وهو الغرض بل مثال ان الشي قد يختلف حال
تركيبه وتفصيله واما الامثلة التي يحتاج اليها لهذا الباب فهي ان يكون التركيب فيها كاذبا والاصل دقا
والمعلم الاول عول في ذلك على الافهام على ان هذه الامثلة قد يمكن ان يتعسف فيها ويتينا وله على
وجه يطابق ان يكون الكذب في التركيب لكنا نكره مثل هذا التعسف واما المثال الذي يوافق
الغرض فقول القايل مركبا الماشي يمكن ان يجلس حال ما هو ماش فان هذا للتركيب كاذب وجزاه
ليس فيهما كذب فان شاء احد ان ينظر كيف يعسر هذه على وجه مطابق للخطا في التركيب فليحق بهذا
الموضع فصل من موضع اخر واما الموضع الذي من القسمة فان يكون الشي عند التحليل صادقا وعند
التركيب غير صادق او مغلطا حاله الى الكذب وان كان له تاويل صدق وذلك التحليل اما بحسب الموضوع
من القول واما بحسب نفس القول والذي بحسب الموضع من القول اما ان يكون القول صادقا
على اجزاء الشي مجموعه ويجعل صادقا على الاجزا بالتفصيل وان للشي احوالها احكام بالتفصيل
فيجعل الشي اجزاء نفسه وانما احكامها التي بالتفصيل وربما كانت متقابلة مثال الاول قول القايل
خمسة زوج وفرد وكلما هو زوج وفرد زوج فالخمسة زوج كما كل ما هو ابيض وحلو فهو ابيض ابيض و
ليس كذلك بل الزوج جزء من خمسة والفرد جزء اخر وليس هو بحسبها زوجا وفردا وان كان في نفسه فردا
بل له جزء زوج وله جزء فرد وهو مركب من زوج وفرد لا انه زوج وفرد وكذلك قول القايل الاعظم مساو
وزيادة هو مساو ومثال الثاني ان الخمسة ثلثة واثنان فهي ثلثة واثنان معا وهذا خلف والذي
بحسب القول مثل قول القايل ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد وهذا تركيب صادق من
منفصلين كاذبين ولا سوا ان يكون الشي يصدق مفصلا ومركبا فانه قد يكون القول مركبا
صادقا فاذا افرد كان كاذبا وكذلك يكون القول اذا احد مفرد اصدق واذا ركب كذب واوهم
الكذب وكذلك قد يكون القول باختلاف التركيبين والتفصيلين كما قلنا في باب المرا مغلطا بسبب اعضا
المفهوم ومن امثلة هذه الابواب قولهم انا استعبدتك وانت من هذا الباب ما يظن الصدق

يعني حقيقة ذلك

نفسه

مفردا اذا ركب كان صدقا وهذا عكس الباب الاول مثلا انا استعيد بل حربك وهو يعني انا اسعدبك وهو صادق وانا حربك وهو صادق فاذا احدهما كما على انه يقول انا سعيد بك حتى ما حربك حتى يكونا مركبين معا كان كاذبا وعبارة اخرى انا اياك جعلت عند او انت حرفان قوله انا اياك جعلت عندا حق وقوله وانت حرفان قوله حق كل اذا انفردوا دجيعا للتركيب لا على ان يكون تركيب جزئين هما جزان عدا معا على ان يجعلهما جزا واحدا يتعلق لاجله احدهما بالاخر في اتمام الكلام كان سبيلا الى المغالطة لا يحب ان يفهم من هذا غير هذا وقد يورد ههنا مثال اخر انه قد قيل احلوس من خمسين مائة رجل والذي يورد من تفسير المفسرين له لا يجعله خاصا لهذا الباب وهو باب القسمة بل مثالا من امثلة ما يختلف بحسب التركيب كذلك المثال الذي قبله وليس يجب ان يكون كذلك بل يجب ان يكون يخصص اعتباره بباب القسمة الذي نحن في سبيله اما ما يقولون فهو انه اذا عنى انه من خمسين فرد فهل ما من رجل استقام وان اضيف الرجل الى خمسين في تركيب القول استحال فكان لهم ان يقولوا اما هو الطف من هذا وهو ان من خمسين رجلا منهم احلوس جاء احلوس فقيل مائة رجل فكان اشبه بالغرض من قولهم من خمسين فرد بها واما الطريقة التي يؤثران نفصل عليه هذا القول حتى يكون مناسبا للقسمة وهو انه لو ترك قولهم من خمسين ففصل ما مائة رجلهم فلهم احلوس كان الامر الا يقع فيه غلط فلما بركب بالخمسين هذا النوع من التركيب صار سببا لان يغلط فيه مطران فهل من خمسين رجلا مائة رجل وليس بالقسمة مقصورا على ان يكون التفصيل صادقا والتركيب كاذبا لا محالة بل ان يكون التفصيل واضح الصدق والتركيب واضح الكذب خفي الصدق صار سببا للكذب ويجب ان يفهم هذا الباب على هذا الوجه واما الموضع الذي من الاعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ونحن نجعله اعم من ذلك وهو ان نعبر المعنى بترك الاعراب او نعبره لفظا وبالمدات والتثقيلات والتخفيفات والتشديدات بحسن العادات في اللغات وبالعجم كتابة مثال الاول عمل عمر بتسكين الراء فلا يدرى ان عمرا فاعلا او مفعول به مثال الثاني ان يقول بدل قوله ان علينا جمعه وقرآنه ومثال الثالث ان سقط على قوله ما اطرف زيدا بنقطة من تحت قيص ما اطرف زيدا وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتليين والمد والقصر ويتشابه حروفه في الاصل ويختلف النقط واما المتعلق بشكل اللفظ فانه يختلف مفهوماته باختلاف اشكال التصاريف والتانيث والتذكير والفاعل والمفعول حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلا لا سببا او الراجع ويكون قول القائل ان الهيولى قابلة بطبعها فعلا اما هذه فهي الانحاء التي يقع بسببها الغلط من جهة اللفظ وهي هذه لا غير وذلك لان اللفظ اذا طابق المعنى لم يقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه فاما ان يدل اولا يدل فان لم يدل لم

ما لا يفهم لا يغلط منه وان دل على معنى فواضح ان ذلك المعنى لا يكون هو المقصود فلا يخ اما ان يكون المعنى المقصود قد يفهم منه وحده فاما ان يكون وهو متفرد واما ان يكون وهو مركب فان كان اعتبار ذلك من انفراده فاما ان يكون في جوهره واما ان يكون من حال فيه واما ان يكون حاله يلحقه من خارج فان كان في جوهره فهو المشترك في جوهره وان كان في حاله فهو المشترك في شكله وهيئته وان كان من حال يلحقه من خارج فهو المشترك بحسب ما يلحقه من الاعجام والربط وغير ذلك وهذه اقسام ثلثة واما الذي يلحقه وهو مركب فاما ان يلحقه في نفسه وحده وهو الذي نا ليفه اشتراك وهو المساعي واما الذي يلحقه لا وحده فيكون مع غيره فيكون اما صدقه مع غيره فيكون اما التركيب واما القسمة فقد علم ان هذه ايضا ثلثة وان جميع المغالطات اللفظية سته

فصل واما المغالطات التي يقع بحسب المعنى فهي سبعة الاول من جهة ما بالعرض والثاني من سوء اعتبار الحمل فانه على الاطلاق او بشرط زمان ومكان واضافة والثالث من قلة العلم بالتبكيت والرابع من ايهام عكس اللوازم والخامس من المصادرة على المطلوب الاول والسادس من جعل ما ليس بعلة علة والسابع من جميع المسائل الكثيرة في مسئلة واحدة واما التضليل الكاين بالعرض فهو ان يوجد شئ عرض له مقارنة شئ على سبيل ما يعرض عرضا غير واجب فيوجد واجبا يعرض له اعراض كثيرة فيجعل الاعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع او يعرض شئ لشئ فيوجد في حكمه مثل ان يقول ان زيدا غير عمرو وعمرو انسان فزيد غير انسان وهذا المثال يخبط فيه اهل الكلام في هذا الباب فاخذ بعضهم يؤدي الى ان هذا القياس غير منتج فيكون الغلط لانه غير منتج ويكون من جهة الصورة لا من جهة المادة واحد بالعرض وانما هو غير منتج لان الصغرى اما سالبة واما الاوسط ليس محمول الاصغر بل جزء محموله وبعضهم يؤدي كلامه الى نتيجة صادقة فان زيدا غير انسان ما وهذا صحيح فيجب ان يكون التاويل رادا للكلام الذي وجب من قبل ما بالعرض فيقول انه لما كان عمرو غيره وايضا انسان فينتج ان عمرا غير انسان اذ كان عرض للانسان ان كان غير عمرو فاحدهما واحد فلما كان زيدا غير عمرو واحد الانسان وعمرو اشيا واحدا جعل الانسان ايضا ولذلك اذا قلت يجعل زيدا انسانا او كان احد الانسان وعمرو اشيا واحدا وعمرو غير زيد كان زيدا غير زيد وقد يمكن ان يخرج لهذا وجه اخر من باب ما بالعرض قريب من هذا ولكن بهذا كفاية واما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل فلان المحمول قد يكون محمولا بشرط وقد يكون مطلقا وقد يكون محمولا في نفسه وقد يكون محمولا بالعرض اعني محمولا لاجل غيره كالرابطة كمن يقول ان ما ليس بموجود فهو مظنون وكل مظنون هو موجود اي في الوهم او موجود مظنون فما ليس بموجود وهو موجود فانه لا سواء ان يحمل الموجود على الاطلاق وان يحمل كانه رابطة او كانه موجود شيئا ما

وكذلك فرق بين غير الموجود على الاطلاق وعن الموجود شيئا وكذلك اذا كان الحمل على جزء واحد
على الكل او على جزء اخر وشرايط اخرى ذكرناها في النقيض يجب ان يراعى في كل حمل كان في
مقدمة او نتيجة وان يكون في الكبرى كما هي في النتيجة وعلى ذلك الاعتبار واما الموضوع المبني
على ان القياس او التبكيت لم يورد صوابا والتبكيت الحقيقي هو الذي تناقض به سببا ليس
الاسم بعينه بل في المعنى في المحمول وفي الموضوع وفي الاضافة والجهة والزمان وغير ذلك
على ما علمت وانما يدخل الكذب فيها بسبب اغفال شيء منها ولا يبعد ان يدخل هذا الموضع
في المغالطات اللفظية من جهة ان المغالطة وقعت في اللفظ ليقتصر فيه وايهام معنيين وان
كان قد يدخل في المغالطات في القياس من جهة ان القياس فيه على غير المط فنسبته ان يكون
هذا التقصير اذا وقع في الحد الاوسط وصار الحد الاوسط لفظا فقط واما في المعنى فلم يكن حدا
اوسط اذ الحد الاوسط يجب ان يكون معنى واحدا كان هذا النوع من الوقوع يجعله من المغالطات
اللفظية وكذلك اذا وقع من جهة الطرفين وكانا يخالفان حدى المط يشترط من الشرايط فيكون
ذلك القياس ليس على المط فانه وان كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بحسب سوء القياس
ومن المغالطات المعنوية فان لفظ حد القياس والنتيجة اختلافا فان المفهوم والمثال المورد
هو قوله انه تناقض به سببا ليس بحسب اللفظ فقط بل بحسب المعنى يشير الى هذا القسم الاخير و
هذا المثال الذي في التعليم الاول ليس يعم جميع وجوه سوء التبكيت بل هذا المثال على مذهب
ساير الامثلة في وقوعها على حال مخصوصة لكن الغلط في نفس القياس فقد يكون لوجوه اخرى
من سوء التاليف وكونه غير منتج في نفسه او غير منتج في صورة المط كالكليتين من الشكل الثالث
فانهما لا ينتجان كلية فاذا انتج منهما كلي فقد غلط فيه واما المصادرة على المط الاول وكيف يقع
الغلط فقد علمته وتحققت انه من العجز عن التفرقة بين هو هو والغير واما الغلط من جهة اللوازم
فالسبب فيه ايهام العكس واعني باللازم كل محمول على الكل ذاتي او عرضي وكل لازم للوضع في
المتصلات وانما يغلط فيه ايهام العكس بان يشتوق الى الذهن ان الملزوم ايضا لازم للازمه
واكثر ذلك من قبل الحس اذا وجد الحس شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم فاحد
كل واحد منهما لازما للاخر كمن يرى شيئا اصفر وحلوا فيظن ان كل واحد لازم للكل فيظن ان كل
واحد لازم للكل فيظن ان كل شيء اصفر هو حلو او عسل وكذلك اذا الارض وقد ترتب المطر
فكلما رايناها ندية ظننا ممطورة كانه لما كان الممطور نديا كان الندي ممطورا والقياسات
تستعمل في الخطابة برهانات فانها يوجد من اللوازم كقولهم فلان هو زان اذا راوا متزينا او
كذلك فلان يطوف في الليل فهو مريب وقد يقع الغلط من جهة العقل لا من جهة الحس مثل ما وقع

لرجل يقال له ماليس لما كان عنده ان كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون احدان كل غير مكون فهو غير ذي
مبدأ وكان عنده ان الكل غير مكون فجعله غير ذي مبدأ وبعد الخطابة الى ان جعل ذلك المبدأ
مبدأ مقداريا ومن وجه اخر لما ظن ان كل كاين له مبدأ ظن ان كل ما له مبدأ كاين كمن يظن
ان كل نحار محموم لانه راى كل محموم حارا واما التضليل العارض من وضع ما ليس بعلة علة فهو في
القياسات الخلفية وذلك اذا اورد في القياس شيئا وحاول ان يبين فساده بخلف يتبعه
ثم لا يكون هو علة لذلك الخلف بل يكون ذلك الخلف لازما كان هو اولم يكن كمن يريد ان يبين ان
النفس والحيوة ليس شيئا واحدا بان يقول انه ان كان الكون مطلقا مقابل للفساد مطلقا
فكون ما يقابل لفساد ما والموت فساد ما وبضاد الحيوة فالحياة كون فما يحيا يتكون وهذا
محال فليس النفس والحيوة شيئا واحدا فان هذا المحال ان كان لازما مما قيل فيلزم وان لم يكن النفس
والحيوة شيئا واحدا وههنا فان القياس منتج لكن لا للمط واما التضليل الواقع من جمع
المسايل في مسئلة واحدة فهو ان يجمع المسائل في مسئلة واحدة ليلتمس عنها جواب واحد
واحكامها مختلفة لا يحتمل جوابا واحدا فيغلط فيجاب فينتج منه المحال واذا اختلف المسائل في
المحمول او الموضوع فكل وقوع الشبهة في ذلك فلم يروج على المجيب ولم يدعن الجواب واحد وقد
يتفق ايضا ان يكون افتراق المسئلتين لا يحال الغلط وذلك في الاكثر اذا اورد محمولا ليس انظر
في النقيض ومع ذلك لا يكون الموضوع مما قد يوجد فيه احدهما او كلاهما كقول القايل هل
الارض بحر او سماء فهذا ليس بمسئلة واحدة ويكون من هذا ما هو اخفى وما هو اظهر والذي
يخفى فيه ذلك فقد يسالون معاجلين فان توقف المجيب نسبوه الى العجز والى الخوف والتحير
والتجرد وان اجاب خادوه الى التناقض وقد يكون هذه الكثرة في جانب الموضوع مثل من يقول
ان زيدا وعمروا انسان ام لا فان قال لا شنعوا وان قال نعم فيقول فمن ضرب زيدا وعمروا
فقد ضرب انسانا لا اناسا او انسانين وهذا قد غالطه مغالطة غير الذي نحونا ها مع المغالطة
التي نحوناها من وهو من جملة لفظ الانسان ومثال اخر اذا كانت اشياء هي خيرات واشياء هي
شرور فاخذت جملة واحدة فقيل هل هي خير او شر ولذلك هل هي بيض او سود وهذا يرجع الى
باب القسمة التركيب والتفصيل وان خالفه في الاعتبار لانه يسئل عن الجملة وينقله الى كل واحد
فيجعل خيرا او شرا واما ان كانوا احدا ومع هذا زيادة فسلمه اما شانه ان يسلم لاعتبار ان الحكم
في الجزء والكل واحد وانه ما يعرض للواحد يعرض للكل فهذا يلزم لا محالة وفي بعض المواضع بحث
ذلك مثل ما يحث في الحدود فهذه هي الوجوه والاقسام التي من جهة المعنى ويقول انه ليس غير
هذه الاقسام التي من جهة المعنى ويقول انه ليس غير هذه الاقسام وذلك لان التعلل من جهة المعنى

اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسى واما ان يقع من جهة جملة القياس واجزاء القول القياسى
اما ان يكون قضايا او اجزاء القضايا لا صدق فيها ولا كذب والتضليل فى المعنى يقع من جهة
الصدق والكذب فاذا ليس عنها وحدها الذاتها تضليل واما القضايا فاما ان يكون الغلط
وقع فى القضية من جهة نقيضها او من جهة نفسها لا من جهة نقيضها وان وقع من جهة نقيضها
فهو ان يكون الكذب ليس نقيضها فاحدها ليس بنقيض لها نقيضا وهذا هو ان يكون ما هو
سؤالان جعل سوالا واحدا فانه اذا سئل عن غير النقيضين فليس السؤال واحدا واما اذا وقع
من جهة نفسه فيجاز ان يكون لها لا محالة نسبة ما الى الصدق حتى يظن به انه الصدق واذ ليست
تلك النسبة من جهة اللفظ فهو اذا من جهة معنى الموضوع او معنى المحمول او معنى النسبة اما
الذى من جهة الموضوع فهو ان يكون القضية مناسبة لقضية اخرى فى الموضوع بان يكون موضوعها
واحدا او شبه واحد فيظن المحمول واحد وهو القسم الذى من جهة احد المحمولات الكثيرة او
يكون المحمول واحدا والموضوعات مختلفين وهو الذى من جهة العكس او يكون النسبة والشرط
مختلفا وهو اما للاضافة او الجهة او المكان او ساير شروط النقيض فهذه اقسام ما من جهة القضايا
واما الذى من جهة القياس فهو ان يكون القول الماخوذ قياسا بعد وضع ما وضع فيه ليس يلزم عنه
قول اخر غيره فان القياس فى هذه المواضع ليس قياسا على المط المحدود وهذا اما ان يكون لا يلزم
عنه شئ ولا يكون تاليفه قياسا وهو قسم واما ان لا يكون القول اللازم اخر غير الموضوعات وهذا
هو المصادرة على المط الاول واما ان يكون غيره ولكن ليس المط وهو وضع ما ليس بعلة علة فقد
ظهر ان جميع التضليل الواقع من جهة اللفظ والمعنى ثلثة عشر وجها **فصل** وقد يمكن ان
يرد جميع هذه الوجوه اللفظية والمعنوية الى اصل واحد وهو الجهل بالقياس والتبكيت فان حد
القياس مقول على التبكيت وللتبكيت تخصص ان نتيجة مقابل وضع ما فانه لما كان القياس
هو الذى يلزم عنه قول اخر وكان التبكيت قياسا لم يكن شئ مما وقع فيه شئ من التضليلات
قياسا وكك اذا اعتبرت ساير اجزاء حد القياس لم يصادف لهذه التضليلات حقيقة اما
الاسم المشترك فاذا وقع كان المعنى فيه غيرا وغيرا فلم يكن بالحقيقة اشتراك بين المقدمات او بينها
وبين النتيجة ويدخل فى هذا حال الاشتراك فى التركيب والاشتراك فى الشكل وجميع ما يتعلق باللفظ
فان جميع ذلك يدل على اختلاف فى المفهوم لا محالة ويشتبه ويضعف فيها لا محالة سواء صدقت
البينة او كذبت فاذا اختلفت المفهوم فى شئ من ذلك لم يكن قياس بحسب تاليف المعنى بل بحسب
تاليف اللفظ واما التى من المعانى منها الذى من العرض فانه ليس يجب ان يكون ما بالعرض لازما
الشئ حتى يكون كل واحد منهما هو الاخر حتى ان كان شئ وافق الابيض فى موضوع فصار ابيض يجب

ان يكون بالاضطرار حيث كان ابيض كان ابيض وكك لا يجب اذا كان المثلث موصوفا بانه
شكل وبانه مستقيم الخطوط وبانه مساوى الزوايا لقائمتين ان يصير الجميع فى حكم واحد
فلا كل موجودين معا فى حال فيجب ان يكون ذلك فيهما بالضرورة ولا اذا كانا معا فى شئ
بالضرورة كالشكل فى المثلث مع مساوات الزوايا لقائمتين يجب ان يكون بالضرورة فى
كل موضع وفى كل مقدمة قياس وبالجملة ليس يجب اذا اصدق اجتماعها مقدمات جزئية فيجب ان
يصدق منها مقدمات كلية او يكون نتيجة ضرورية واما الذى من جهة شروط الحمل فانه
لا يكون المقدمة المسلمة هى بعينها المستعملة فى القياس ولا يكون الحد المشترك فى كل واحد من
المقدمتين هو فى الاخرى اذا كان فى احدهما شرط ولم يكن فى الاخر كك ولا يكون النتيجة بالحقيقة
نقيض الوضع ان كان يخالفه فى شرط او لا يكون قد قاس ولا شك ان الكاين بسبب الحمل
بالتبكيت من هذا القبيل وكك المصادرة على المط الاول واخذ ما ليس بعلة علة اذا كان
بحث من اعتبار حكم حد القياس ان يكون المقول فى القياس علة للانتاج ويكون النتيجة من
غير الموضوعات فى القياس بل لازما عنها من بعد فاما التى من اللوازم فنسبته بوجه ما بالعرض
انه يوجد اللازم الذى هو اعم والشئ الملزوم له شيئا واحدا كما كان يوجد العرضان شيئا واحدا
الشئ ويوجد الشئ وعارضه او محموله الشئ وعارضه شيا واحدا وبالجملة فان موضوعات
اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض اعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم وذلك ان سبب الغلط
فيما بالعرض هو ايهام الهو هو وذلك قد يصح ان يعتبر الواحد من حيث هو واحد ولا يلتفت الى
كثرة تحته واما سبب الغلط فى اللوازم فهو ايهام العكس الكلى وذلك يحوج الى التفات نحو
الكثرة فموضوعات احد الامرين اخص من موضوعات الاخر وان كان كل اعتبار ربما
باسه ليس جزء اللاخر فسواسه لكنهما يشتركان موضوعا واشكله قد قربك واما التى
من احد المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة فالسبب فيه انه يجب ان يكون فى كل ما يصدق به
محمول واحد على موضوع واحد وكك ما يجرى مجرى الموضوع والمحمول وهذا خلاف ذلك فان كان
الحد الاصغر والاوسط والاكبر ليس واحدا لم يكن المعتبر واحدة محصلة فيها محمول واحد واذا
لم يكن المقدمة محصلة لم يكن القياس محققا بل كان القياس ليس على صورته وعلى حده فتبين ان
جميع هذه ينتهى الى مبدا واحد وهو ان يكون القياس والشك ليس على حد القياس والتبكيت
والسبب المقدم فى ذلك وفى كل ضلالة سبب واحد وهو العجز عن الفرق بين الشئ وغيره وبين النقيض
وغير النقيض فان الجهل بان غير النقيض نقيض كالجهل بالفرق بين الشئ وهو هو وهذا النمط من الجهل
قد يوجد او لا يخص انواع الغلط الواقع من طريق اللفظ فان جميع هذه الوجوه اللفظية يشترك

فى ان ما يخص التبكيت من انه على النقيض لا يوجد محققا فيه بل يكون النقيض غير نقيض فى الحقيقة بل فى
الظن فقط اما فيما ينتج مخالفا الوضع القابل واما فى المقدمات الماخوذة فيها شئ على انه نقيض بالطل
ويكون غير نقيضه واما الذى باشتراك الاسم فسببه العجز عن ملاحظة المعنى وعن قسمة المعانى
وخصوصا فى الاشياء الخفية الاشتراك مثل الواحد والموجود حتى يتبين ما هو عما ليس هو
وما ليس نقيضا غير عين النقيض والسبب الذى فى التركيب والقسمة ايضا مثل هذا وهو العجز عن تفصيل
الغير عن الهو هو اذا اختلط ولا يعلم ان حكم المفصل غير حكم المجموع وكذلك فى التفخيم حتى لا يراعى الخلاف
بين الشئ وبين ما يشبهه فى الكتابة مخالفة ما فى مد او قصر او غير ذلك وكذلك فى شكل اللفظ فان
الذهن فى جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة اختلاف المعنى بحسب اختلاف اللفظ فتارة يظن
ان المشارك فى اللفظ مشارك فى المعنى وتارة يظن ان المقارن فى اللفظ موافق فى المعنى كان
ما حكمه هو حكم الشئ على الشئ حكمه حكم الشئ وان اللفظ او حال اللفظ الذى يشارك فيه النقيض
غير النقيض هو فى معنى النقيض كان النقيض فى اللفظ وحاله هو النقيض فى المعنى ومن قدر على التميز
نادر فلاحظ الشئ نفسه وصار سماعه للفظ اشارة فيه على المعنى حتى ما ذاق الموجود والواحد
بمنزلة مثلا ما هو الاولى بذلك والاخص به كالجوهر المتشخص وبالحرى ما خص هذا الجهل والعجز
بالالفاظ ولا وان شاركها المعنى فى ذلك فان الالفاظ اكثر تضليلا من المعانى وكذلك ما يقع الغلط
فى المحاورة اكثر منها فى الفكرة والتضليل اللفظى يقع من جهة المخاطبة اكثر منه عند الفكرة لان
السماع اللفظى ادخل فى المحاورة واستلاحه المعنى ادخل فى الفكرة على انه قد يقع عند الفكرة وايضا
فان الفكرة قد يقع بالفاظ متخيلة لا محالة وجله سبب الغلط مشاهبة شئ بشئ ولولا المشابهة والمناسبة
لما غلط وهذه المشابهة فى الالفاظ اكثر منها فى المعانى لشدة والاسباب الغلط فى المعنى يدخل فى
انما يقع بسبب العجز بين الشئ وغيره واما الغلط من جهة ما بالعرض فلانه يعجز عن التفصيل بين الذى
هو هو بالعرض وغيره بالحقيقة وبين ما هو هو بالحقيقة والذى من جهة اللوازم فقد بان الحال
فى مشاركة جهة اللوازم بجهة العرض وانه احسن منه فى موضوعاته او مقتصر على ما يحتاج ان يراعى فيه
الكثرة كما قد مضى ذكره ويجعل بينهما مساواة حين يظن انه اذا لم يفارقا اللزوم اللازم فكذلك
لا يفارق اللازم الملزوم واما الغلط الواقع لسوء التبكيت والواقع بسبب ترك اعتبار شرط
المقيد والاطلاق وما قيل فى شروط النقيض والسبب فيها اغفال ما يوجبه نقصان يسير من
تفاوت كثير وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس علة بعلة وجميع المسائل فى مسئلة وذلك
لانه فى المصادرة على المطلوب الاول يغفل قليل شئ من حد القياس وهو انه يلزم عن الموضوعات
نفس الموضوعات وفى اخذ ما ليس بعلة علة يغفل شئ يسير وهو المشاركة الحقيقية بين المقدمات

والنتيجة

والنتيجة وجميع المسائل فى مسئلة يغفل شئ يسير من اعتبار ما يريد مفهوم الجميع او يريد مفهوم
التفصيل وبالجملة يغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو اذا كان يسيرا واذ قد بان لنا كمية
الاسباب التى لاجلها يظن بما ليس قياسا انه قياس فقد علمنا اصناف القياسات المغالطين
لا بحسب الظن فقط ولكنه لا يكون مناسبا للموضوع الخاص بالامر ومن مقدمات مناسبة
وان كانت صادقة او مشهورة او مسلمة لمن توهم انه مهندس فياتى بقياس فى الهندسة غير مناسب
للموضوع الخاص بالهندسة فانه مغالطة فى الهندسة وخروج عن الهندسة بل يجب ان يكون القياس
البرهانى من جنس الامر ومناسبا له انما القياس المقول الغير المناسب هو للجدل وكيف لا
وله للنتيجة ان يؤلف من الكاذب المتسلم فكيف من غير المناسب وغير المناسب وان كان
جدليا هو مغالطة فى البرهان فان المغالطة فى العلوم البرهانية هى ان يورد مقدمات على انها
صادقة ومناسبة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة سوفسطائية والمغالطة فى الجدل
هى ان يورد مقدمات على انها مشهورة ومسلمة ولا يكون كذلك وتسمى هذه المغالطة ممارية ومشا
وهذه المشاغبة ايضا اذا اورد مقدماته هى التى تسلمت بل شبيهة بالتى سلمت وان اتفق ان كانت
صادقة وعقد منها قياس وهو بالحقيقة قياس فى وجهه على المحاور على انها واجبة مما سلمه فيها
فهى مغالطة عليه لانه وان كان حقا فهو حق فى نفسه ولا بحسب التسليم من المخاطب ويجب ان يفهم هذا
الوضع على هذه الجملة ولا يلتفت الى ما يورده بعض متاخرى الفلاسفة والسوفسطائيون هم الذين
ماتون بالقياس لا من الامور المناسبة ولا من المتسلمة من ذات الامر لست اعنى الذاتية
التى يتسلم من مقدمات وان كانت حقه فانه اذا لم يكن الحق من ما بنا نزع فيه لا ان يكون سا
غير سامنبها به فيما يسلم منه واما الذى ياتى بما يسلم من ذات الامر فهو الجدلى فان الجدلى انما
ينتج ان الوضع كذب عن مقام يجب تسليم المجيب اياها والمحاورة الامتحانية كانها جزئية من الجدلية
ايضا وفى حكمها كما علمت وبالجملة فان تلك صنايع لا يتكلم فى ذات الواجب وكل الصنايع موضوعها الحق
والعدل ولولا ضعف المجيب لما كان يتم السوفسطائية صناعة التى هى صناعة لا ينتهى الى غرض محصل
واجب فانها وان حاولنا المناقضة وتكلفها فانها غير محققة لا ينال ما يتكلفه واقل عنها الا ينال ذلك
ولا يفيد وكيف لا يكون ذلك وهى مع انها لا يفيد وليست بسبب للفايدة فقد تعسر على المستفيد
الاستفادة وتسوس على العالم العلم بما يورد من الشك وهذه صناعة معدة نحو الظن والتخييل والمحاكات
وسد به منها وبذلك تروج على السامع وعلى المجيب واسبابها تولدها الاسباب المذكورة الثلثة عرا اما
بانفرادها بعضها واما باجتماعها اذ كانت هى اسباب الغلط واسباب هى اسباب القياس المغالطى الذى
يقل من يغفل عن الضلالة فيروج عليها كانها مسئول عنها مسلمة فيؤلف عليه اذ كانت مسلمة فطنته وان لم

يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة فان من الناس من هو يغلط مع نفسه ويعتقد الجواب الفاسد قبل ان يسئل فكيف اذا اسئل وقد يجتمع هذان جميعا في المواضع اللفظية فان السائل فيها يعتقد اولا جميعا ثم بعده للقياس ويكون فاسدا البتة فيما سئل ناقص السؤال بح سواله عن التوقف على العرض لبعض الاسباب المذكورة وقد يكون المحسابه يسلم الكذب لغلطه في مثل مواضع الالفاظ المغلطة وغيرها وبرجه اخرى يوجب ان يفهم هذا الموضع ان السايل قد يجتمع له ان يسلم المقدمة الناقصة الناقصة البيان او الناقصة حذفا مغلطا وان ينتج الكذب فقد يوجب ترجمة اخرى غير هذا وهي ترجمة فاسدة واذا كان جميع التضليلات التي تناقضها انما يقع من اسباب قياسات الكذب وقد عدت واذا اعطيت قوانينها المعدودة كانت ظاهرة فيحصل امام الذهن عد جميع ما يجب ان يتوفى في جزء جزء من التبكيت الذي هو على عدد جزء جزء من القياس فان للقياس المغالطي اجزاء كاجزاء للقياس الصادق وربما عاد احدهما الى الاخر باصلاح يسير بطريق الزيادة والنقصان واذا كان كذلك فكان ذلك سببا واما عن الغلط فانك تعلم اذا عرفتها توقيها وربما توصلت منها الى القياس الحق حين راعيت ما يجب ان تراعيه في اجزاء القياس الكاذب ولاح لك من اجزائها اجزاء الحق فلم ياخذ مثلا اللفظ المشترك في جوهره او شكله كشئ واحد في المعنى لم ينعقد عليك قياس مغالط لنبيته وكذلك الحال في باب باب فانه لا يكون قياس محقق على الاطلاق الا وقد تمت حدوده على الاطلاق فاذا رايت الحدود لم يتميز على واجبها علمت انه لم ينعقد قياس على الاطلاق وعلمت انه لم ينعقد قياس على النمط المحدود ولانك في مثل اشتراك الاسم وغيره لم يوم الى المعنى المحصل المحدود فذلك لا قياس مطلق ولا قياس محدود ولا قياس بحسب الامر في نفسه ولا قياس بحسب التسليم من المخاطب اذ كان انما ينعقد عليك الغلط من هذه ومن اعمالك التميز الذي يجب ان تحصره في اجزاء القياس بحسب ما يجب ان تراعيه من نقصان وزيادة وتفاوت وقع بين الحق والكذب مثال ذلك في الغلط الذي يعرض في الخلف السوفسطائي ووضع ما ليس بعلة علة وكذلك الجامع لسؤالين في سؤال يجهل ان المسئلة قضية والقضية واحدة ذات محمول واحد وموضوع واحد او ما في حكمه فتركه من اعماله مراعاة اجزاء المقدمة والذي يغلط من طريق ما بالعرض هذا سبيله وكذلك الذي هو كالجزئي له وهو الغلط من طريق اللازم وايضا الغلط من طريق الاطلاق والتقييد غلط في الاجزا وكذلك الغلط في المصادرة على المطلوب غلط في اجزاء القياس من طريق المعنى اولا يكون ثلثة بل اثنان فقط ولا يظن ان هذه القوانين انما يتم لك اذا علمت كل موجود ونظرت في كل خطاء وثواب فان ذلك لا يتناهى بل انما يتم لك اذا علمت الاصول والقوانين التي ينزع من امورها ويكون سايرها على قياسها وان تعلم ان الجزئيات من التبكيتات البرهانية والجدلية غير متناهية بعدانها اولى ان يكون محصورة لانها حقيقية او شبيهة قريبة من الحقيقية

فكيف الكاذبة التي لا ينحصر بحد فكيف الكاذبة الغير المناسبة فمعرفة اسباب التبكيت المغالطي المطلق هو الى صناعة المنطق ولما الجزئيات من التبكيتات المغالطية في صناعة صناعة محلها الى صاحب تلك الصناعة واما في الامور المشتركة فان الجدلي ليس يمكننا ان نعطي اسباب الغلط في واحد واحد من العلمية بل يجب ان نعطي اعم ما يكون وكذلك يجب ان نعطي ما يكون على الجدلي حله وهو الذي يرى جدليا وليس جدلي كما ان الجدلي في صوابه اصولا عامة وكذلك بازاء ذلك له في خطايه وغلطه اصول غاية تلك الاصول هو اصول القياس المغالطي الشبيه بالقياس المقبول وليس بمقبول واذا اعطينا بحسب مقابلة الجدلي فقد اعطينا بحسب مقابلة البرهاني وذلك لان الماخذ الجدلية يشتمل كما علمت بوجه ما الماخذ البرهانية وايضا فان نوع الغلط ووجوب التحرز في الامرين واحد اذ كان الذي يغلط في الحق فيرى غير الحق بانه حق هو بعينه الذي يغلط في المشهور فيه المحمود فيرى غير المشهور انه مشهور واذا اعلم الغلط في القياس العام كالجدلي اعلم الغلط في التبكيت العام وعلم التبكيت الذي هو في الظاهر ليس بالحقيقة فان القياس او كان جدليا بالحقيقة او جدليا بالظاهر فهو تبكيت واذ قد علمنا الاصول من عقد المضللات فقد عرفنا مواضع الحل والجدلي هو الذي يلزمه ان يعرف عدد الاسباب للتبكيت الحقيقي والجدلي والمظنون تبكيتا حتى يظن جدلية او امتحانية معرفة بحسب المشهور العامي هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع

تمت المقالة الاولى

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثانية من الفن السابع من الجملة الاولى فصل

قال المعلم الاول والذي يورثه بعض الناس من قسمة الاقاويل ويعني به فلاطون ان بعضها موجود بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ولا ينفعان فكانه يريد ان التضليل واقع بحسب الاسم والحق واقع بحسب المفهوم الى ان الخطا والغلط من جهة المسموع والصواب والادراك من جهة المفهوم فليس اسباب اصوابا لانه ليست قسمته للالفاظ بالفصول ولا المغالطة بسبب اللفظ كلها هو نحو الاسم ولا الالفاظ الذي يتجه الى المسموع في ذواتها غير الالفاظ التي يتجه نحو المفهوم فان اللفظ بعينه يصلح لان يستعمل في غير المعنى التي مسلمة المجيب فيغالطه به وان يستعمل مجيبا بحسب معناه ولا يغالطه به وايضا يستعمل في معناه ويغالطه به من جهة الغلط في المعنى وما يغالطه به في اثبات ان الكل واحد بسبب قوله ان الموجود واحد فهل هو متوجه نحو المسموع او هو ايضا مغلط للذهن ولمن يخاطبه بحسبه المفهوم نعم لو كان يتكلم بهذا ولا يتخيل الا لفظا صرفا حاله نسبته الى كثيرين لكان مغالطا بحسب الاسم لكنه مع ذلك قد يتخيل له مفهوما مقابل اللفظ بعينه يجوز ان يكون

مشتركا فاذا نحى الى معنى واحد من معانيه واياه فهم المجيب صار ذلك بعينه مقصودا انه
نحو المفهوم ولا شئ من الالفاظ الا ويمكن ان يقصد فيها نحو المسموع وجميعها يمكن ان
يقصد فيها نحو المفهوم ومع ذلك فقد يمكن ان يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معا
ولا اللفظ اذا غلط كان لانه لا اعتقاد هناك بل انما يغلط نحو الالفاظ بحسب المفهوم فان
الاقاويل وضعها الاول وحقيقة فايدتها ان يكون للمفهوم ولم يوضع للمسموع على ان يقتصر بها
على المسموع بل وضعت للمسموع ولاجل المفهوم فان انطلب المفهوم لم يكن هناك دلالة البتة
بلا تغليط فان اللفظ المشترك اذا كان يدل على كثرة ولم يلتفت اليها بطل ان يكون ايضا
دالا على الواحد فان ذلك الواحد يكون واحدا منها وقد يمنع ان ياخذها من حيث يدل
عليها لم يبق دلالة اخرى ينسب الى المسموع فيقال انها تغلط ولا تغلط فان كان الاسم واحدا
مفهومه كثير فيسلم السائل من المجيب على معنى ذهب اليه المجيب ثم غالطه فاستعمله على معنى اخر يخالف
ذلك المعنى في الحكم وقاوم به فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط ولكن ليس كله كذلك ولا كل الغلط
من هذا القبيل ولا كل ما يدل على كثير لا يتفق السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه
فيكون ان وقع ثم الغلط وقع لا نحو الاسم انما هو الاول هو الذي نحو الاسم وكذلك ما كان من
الالفاظ يقال قولا جزئيا ويدل بها على معنى والنقيض ياتي التصديق بمعناها في الاعتقاد
وان تظاهر قابلها بتصديق ذلك في القول فعسى ان يكون هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم
الا ان ذلك بالعرض ليس لان وضع اللفظ لذلك وهذا مثل تصحيح من يرى ان الموجود واحد
وان الكل واحد فاذا كان ذلك في نفسه هو ان الموجود يشتمل على كثيرين علم ان قوله ليس بحسب
الاعتقاد على ان اللفظ كذلك في نفسه بل على ان المجيب اذا القائل صرف عن الاعتقاد دون ذكره كذبا
فيكون مثل هذا انما هو بحسب الاسم بمعنى ان القول لا يتعدى السماع الى الاعتقاد فان لم يكن
معنى قولهم بحسب الاسم هذا ولا هذا القول بحسب الاعتقاد ولا بحسب الاسم ولا القسمة المذكورة
في الاول صحيحة فلا يكون كل ما يضلل بالمسموع ولا كل ما يضلل بالمسموع يكون بسبب الاسم
مشترك وقد علمت هذا فانه ليس كل تبكيت سوفسطائي لفظي كغرض من جهة الاسم على ان
قوما اخرين قالوا ان الامر ليس كذلك بل القياسات التي يكون دالة على وجوه مختلفة هي التي من قبل
اللفظ لا يتعدى المسموع وليس جميع ذلك من قبل اشتراك الاسم بل بعضه واليسير منه فان اللفظ قد
يغلط من وجوه غير اشتراك في الاسم فبالحري ان لا يكون كل تغليط لفظي من جهة اشتراك الاسم فاذا
لا سواء ما قلناه من ان كل تبكيت سوفسطائي اما ان يقع التضليل فيه من جهة اللفظ او من جهة
المعنى وما ارادوه ان يقولوه ان كل ذلك من جهة الاسم فقط ومن جهة المعنى يقع الصواب ولا سواء

كلا اللفظة

ان يقال الان كل تضليل اما كذا او ما كذا وان يقولوا كل لفظة لست المعلم الاول والاوضح من ذلك
ان الرجل قد اعرض عن تعريف القياس مطلقا واخذ يتكلم في القياس المستقيم والتبكيت المسمى
واما تعريف القياس الردى فبعد ان يعرف القياس الجيد فيعلم ح ان القياس الردى هو ان يكون
له صورة القياس في ظاهره او نسبته صورة القياس ثم يفارق بالمادة وان رداءته اما ان يكون
من جهة كذب وفساد في المقدمة الماخوذة عن طرفي النقيض من غير مراعاة لكمن يستعمل ان
الساكت متكلم والمتكلم ليس بساكت واما ان يكون من جهة فساد في جهة التاليف وان كانت المقدمات
صادقة بحسب اعتبار انفسها مثل قول القائل ان شعر اوميروس دايرة اى يرجع اخره الى اوله كانه
يذكر في اخر كل بيت ما ذكر في اوله ثم يقول وكل دايرة يحيط بها خط كذا او كل شكل فان المقدمة
الصغرى صادقة والكبرى صادقة ولكن ليس لما بينهما حد مشترك الا في اللفظ فليست من حيث المعنى
لها ايتلاف او يكون الفساد من جهتين جميعا كقول القائل ان الانسان يعطى المعطى والمعطى ليس له
فان الانسان يعطى ما ليس له ثم ياخذ هذه المقدمة فيستعملها ان الانسان يعطى ما ليس له وما
ليس له فحرام عليه فقط فالانسان يعطى الحرام فقط فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين وذلك
لان الصغرى كاذبة وقد انتجت من قياس كاذب لان المعطى يقال للشئ عندما يريد ان يعطيه
المعطى وهو له وانما يصير لغيره عند القبول وذلك بعد فعل المعطى فاذا الانسان يعطى ما له ليس
فليس كل ما ليس له فهو حرام بل الحرام هو ما ليس له بمعنى اخر وهو انه ليس له ان يتناوله شرعا وما
كل ما ليس له بحسب الاستقبال فهو حرام فليس الا بحرام عليه وايضا فان القياس غير منتج وهذه هي وجوه
فساد القياس وقد قيل في هذا المثال وجه اخر لا يلتفت اليه واذا خلا القياس عن كذب المقدمات
وفساد الاشتراك وله صورة قياسية فهو قياس صحيح قد طلع من مكانه وجاء من طريقه وطرح الالتفات
فيه الى اللفظ لم يعرض غلط حتى فيجب على من يتعرض لابانة اسباب الصواب والخطا في النظر ان يعلم
اذا صورة القياس وكيف يكون مادة القياس وكيف يكون ثم ينتقل الى السوفسطائية واما
من فعل فعل فلاطون فاخذ يتكلم في السوفسطيقى ولم يحصل القياس اولا فقد علم هذا او خصوصا
اذ الحق ان كل غلط فهو من الاسم فيرى المهندس يغلط لان المثلث اسم مشترك عنده وان
مهندسا وان استعمل لفظ المثلث على انه مشترك ثم نص لا على الشكل المعلوم بل على شئ اخر من
الاشكال مثل قطع نابين الخطوط ومثل شكل يحيط به ثلث خطوط قوسية ثم يوجد الى معاملة
مثل التشبيه على معنى المثلث ليكون غلط بسبب اعتقادى او لفظى ويرى انه لا محالة يعرض له
ان يغلط لاجل ذلك واما الذى يمنع ان يكون الاسم مشتركا ولا يغلط بان يفهم المجيب ويبحث عن
قصد السائل فان اطلق المجيب الجواب فذلك لانه تصور معنى ما اياه قصد بالايجاب والسلب وربما

للفاسدين

لم يكن علم ان الاسم غير ما ذهب اليه دلالته ان عقد عليه قياس ولم يوت بالحد المشترك مثلا بدل ذلك
المعنى فيكون الدلالة بالحقيقة لانه لم يعلم القياس ومصيته فان غلط المجيب وقبل النتيجة فليس انما
غلط لان الاسم غلط وكيف يغلط والمعنى للواحد متصور عنده واحد بل انما غلط لانه لم يعلم
هيئة القياس وحد الحد المشترك فورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول وكذلك في امثلة
اخرى يتعلق باللفظ من جهة الاشتراك فيه بل من جهات اخرى مما قد علمت مثل ان يسئل انسان
هل يصدق عليه القول بان الساكت يتكلم او لا يصدق او يصدق مرة ولا يصدق اخرى فان اجاب المجيب
بانه لا يتكلم البتة وعنى ما دام ساكتا وكان الذي يسئل يظن انه سلم ان لا يتكلم في وقت اخر البتة فلم
ان يجتمع من المقدمتين قياس فما الذي يجب ان يقال ان المغالطة من ان المعقدين مختلفان وان تاليفهما
الى مقدمة يقترن بهما الانتاج ليس بالفا واحدا بل احدهما يتالف نحو المطلوب والاخر لا يتالف او يقال
ليس السبب فيه الا اللفظ فقط من دون امر اعتقادي كلا بل الافة القريبة هي في نفس القياس فيجب
ان يكون المعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن ان يقال نفس ما عملت الى المحب حين سلمت هذه الاجزاء فا
بمعنى محصل عندك ثم لم يوت بذلك المعنى في الحد المشترك وراح عليك فاذا كيف يمكن ان يعرف المجيب خطائه

فصل

فيما صنع من غير ان يكون قد عرف القياس فكيف يضيف في تعريف سوفسطيقى وانما الاسم يغلط و
يضلل ولا يعرف انه كيف يغلط فاما الاسم المقول على اشياء كثيرة فانه اذا استعملت في السؤال
فاجاب المجيب عنه بايجاب او سلب ولم ينتج نحو معنى ما واعتقاد ما فذلك الذي يسلمه هو لفظ فقط لا
الاسم الذي لا يفهم معناه ويجوز ان يكون دالا على اي واحد سيب فيما لا نهاية له في المعاني
اذ لا يتحدد مفهوم في عدد واذا كان تفهم واذا لم يلتفت الى المعنى لم يكن الاسم مفهوما فمن سلمه
فانما يسلمه قولا ولا اعتقاد له ومثل هذا المجيب ليس انما يغلط بل لا يعقل فليس اذا الاقاويل قسمان
مضلل وحق على ان المضلل هو الذي عند المسموع والحق هو الذي عند الاعتقاد حسا للاقاويل
الصحيحة فان هذا الذي يغلط من جهة اللفظ هو ايضا يغلط من جهة اعتقاد ما وانقص فان
هيهنا انواع غلط من جهة الاعتقاد لا ذنب للفظ فيها كالذي بالعرض وبالجملة تلك السبعة
المعنوية وليس يحسن الذي قال انه يجب على المجيب ان يستقسم اذ لا يفهم منه معنى البتة واو يستقسم
انما يستقسم اذا فهم ان له معاني كثيرة ثم لم يفهم غرضه من جملتها فاما اذا سبق اليه منها معنى
واحد لاح لذهنه فكيف يمكنه ان ياخذ في الاستقسام بل انما يسلم او ينكر وبحو ذلك المعنى في
حدود ما يسلمه من المقدمات للقياس عليه وشروعه في تقسيم دلالة اللفظ عليه من قبل التعليم
ليس من قبل المخاصمة على قاعدة انه مساو في المرتبة بل المخاطب له يستفسره المعنى الذي يريده المتكلم
ولما ان يقسم عليه الوجوه فهو خارج عن عود الخصام ويشير الى التعليم فانه اذا اقسم عليه وعين على معنى واحد

كفى

كفى ان يستقيم وينبض على ذلك المعنى ويذهب ساير الاقسام لغوا ورده منه على سبيل تكلف ما لا
يحتاج اليه سدها واظهار القدرة وقيا ما مقام المعلم على انه قد ينعقد من الالفاظ التي ليست مضاعفة
الدلالة كثيرة المعاني مغالطات بحسب تركيبها مثل قولهم هل احاد الرباعية مساوية لاحاد الثنائية
فان اجدت مساوية قيل فاذا الجملتان متساويتان وان قيل انها غير متساوية قيل فالاحاد التي منها
تركيب الثنائية مخالفة للاحاد التي منها تركيب الرباعية لكن الرباعية مركبة من احاد الثنائية فكيف يكون
غيرها ومخالفة لها او يقول هل الوحدات التي في الرباعيات مساوية للثنائيات التي فيها او بعض
الوحدات التي يساوي ويكون متحدة بالثنائيات وبعضها لا يكون يساوي الوحدة الثنائية
واللواتي يتركب الشيء من اربعة منها اللواتي يتركب الشيء من اثنين منها وكيف يخالف الوحدات الثنائية
الوحدات ايضا اجتمعت واذا كانت كل واحدة لا يخالف كل واحدة من الثنائية لم يخالف بن عمر الو
الثنائية ومثل ما يقولون هل العلم بالاضداد واحد فان قيل العلم بها واحد لو ان العلم بالمعلوم هو العلم
بالمجهول بما المجهول علم وان قيل مختلف قيل فاذا ايعلم الخلاف اذا اقترنا العلمان فاذا هذه القسمة
لا يغني في التحذير عن الغلط في كل موضع يقع فيه الغلط من اللفظ بل انما يغني في ذلك التقدم بمعرفة
القياس اولا ومراعات شروطه فان هذا الانسان اذا سلم ان الساكت يتكلم على معنى ما لا له
ثم غلط لم يكن لمن يظن ان كل سهو وحجة انما هو في القسمة ان يلزمه او يقول له لم يقسم معاني هذا
اللفظ او يستقسم فكان لصاحب المعرفة بالقياس ان يلزمه ويقول له لم لما فهمت بقولك ليس بمتكلم في
تسليم الصغرى كذا وفهمت في تسليم الكبرى سهوا اخر لم يعلم ان الوسط ليس بواحد فيما بعد من
الحق من ظن ان كل غلط من جهة الاسم وان كان سهوا من جهة القسمة ثم ان كان المجيب يحتاج ان
يقسم فيما يقول في المعلم اذا علم واراد ان يظهر عند من لا معرفة له ما هو عنده ظاهر معروف ومخاطبه انما
يفهمه هذا المعلم وله عنده معنى واحد يكون يعلمه على نحو المسئلة والجواب حتى يلزمه مطالبة المتعلم
بالقسمة فاخذه يستقسمه كذا بل المعلم لا يسئل انما يضع ويقول ولا يقسم سائل انما يلبسه على
المعنى الواحد الذي يريده من غير حاجة في التنبيه على ذلك المعنى الواحد الى ان يقول ان اللفظ
قد يدل ايضا على معاني اخرى وانه مشترك لها فمنها كذا ومنها كذا وكذلك المبرهن لا يسئل عن طرفي
النقيض بل يضع الحق انما الممتحن يفعل ذلك وهو بالحقيقة جدلي والجدلي ايضا يقصد نحو
المعنى ولا يحوج الى قسمة اللفظ المشترك ولا اذا قسم ولم يعلم ان القياس كيف ينفع القسمة
ولا اذا قاس ولم يكن قسمة فوجدها او سط ضره ترك القسمة والمشاغبي والسوفسطائي يسمه
بالبرهان والجدل وان خالفهما بان قياسه مظنون وبالجملة فان قياسات الغلط ثلثة قياس على طلب مع
طلب الحق وانما وقع سهوا والسبب فيه وان قايسه طلب ان يبنى على المبادي الخاصة وان يساق الى الحق

لكنه سها فيه على شبهة بالمبادى الخاصة لا عليها او شئ على المبادى الخاصة ولم يحسن البنا والقياس
المشاغبى الذى الغرض فيه الغلبة بغير الواجب والقياس السوفسطائى الذى الغرض فيه اظهار
الحكمة وفصل البيان المرائى والسوفسطائى مستعملان الشبهات بالمقدمات الغائية والخاصة
التى يجرى حدودها مجرى ما ليس خارجا عن الصناعة فيجب ان يكون الشغل مصروفا الى ان يعلم
بالقياس الحق وما المظنون فهذه الاشياء اما يحوا بها المعلم الاول نحوا تاما الى ان الرجل الذى يدعى
انه معلم لم يحسن الكلام فى المنطق على الوجه الذى يجب ولا بين وجوه المغالطات الذى ينبغى وقد
صدق فان معلم قليل الاحد فيما لصيغة ويصغر فى العلوم المنطقية والنظرية فان احدا اشيا
معنى ان يكون ما علمه فى العمليات وكان العلم لم يكن فضعا فى زمانه بل كان اوها ما معده لمن
يريد عليها بالتهذيب نحوا المعلم الاول فصل قال وليس فى معرفة القياس المطلق ايضا كفاية فى
ان يعلم حقيقة اصناف التضليلات بل بنا حاجة ايضا ان يعلم فصلا احض من ذلك وهو ان
يعلم القياس البرهانى المناسب والقياس الخارجى الجدلى الماخوذ من غير المناسب بل من
المشهورات فانه وان كان قد يتالف منه ما ينتج الحق فانه اذا لم يكن على سبيل التسليم والتسلم
والمجادلة على سبيل التبيين عاد مغالطيا مثل قياس بروسن فى تربيع الدايرة وقد حكيناه
فى كتاب البرهان ثم بعد ذلك يعلم ايضا ان التضليل ما يكون خارجا مقابلا للجدلى وهو التضليل
المشاغبى كما فعل رجل يقال له انطيقن فى تربيع الدايرة فانه قال لا يزال يداخل المربعات بعضها
فى بعض الى ان يستوى فى سقط زوايا او نا خرامن اضلاعها مساحة المحيط فيكون قد سحبا
الدايرة مخالف الموضوعات الصناعة الهندسية والمبادى الاولها وخرج عنها اذا وضع
الخط مؤلفا من النقط او ظن ان اجزاء المستقيمات ينطبق على المستديرة ومنه
ما يكون مناسبا ويكون الغلط واقعا بعد حفظ اصول الصناعة ومبادها وانما وقع ليس لمخالفتها
بل لسوء استعمالها والبناء عليها مثل تربيع رجل يقال له بقراط فانه وجد شكلا هلاليا هو
قطع من قطوع الدايرة يساوى مثلثا وقد ساوى مربعا ثم ظن انه اذا اقسم الدايرة بهلاليات
بان يأخر الامر الى ان يحصل لحلها مساحة مساوية لمساحة مثلثات هى مساوية لمربع وخفى عليه
ان الدايرة لا تنقسم على تلك الهلاليات والمشاغب ربما يتكلف خصمين خصوم المحاور
وينحو نحو العلة ومن قصد العلبة نفسها توجه اليها خبطا عشوا فقرع كل باب ومن الناس
من يغالط ليس للعلة بل ليطلق به الحكمة وفرق بين الامرين فانه لما كان يريد العلبة يعرف بانه
انما يغلب على غير الحق لشدة قوته وربما كان افتخاره بان يغلب وهو على الحق لان الحق ناصر
الباطل خادل ومن غلب ومعه ناصر اضعف حالا ممن غلب ومعه خاذل فالاول ان يسمى طالب العلة كيف

انفقت مشاغبا وان يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطيا سوفسطائيا وبالجملة اذا اشتبه الكلام
بالقياس الجدلى ولم يكن جدليا بالحقيقة كان القايس مشاغبيا واذا اشتبه بالحكمى ولم يكن حكميا
كان القياس مغالطيا ونسبة المشاغبى الى الجدلى هى نسبة المغالطى الذى يورد مثلا الخطوط
على ما لا ينبغى فى عمل هندسى مثلا ابقراط المذكور الى الحكم الى الهندسى الا انه لا يستوى مشاغبا اذا
حفظ قانون الصناعة لانه ليس يأتى بالامور العامية بل الامور الخاصة بالصناعة واذ هو فى الاثبات
ان اصاب لم يكن جدليا فكذلك فى الخطاء فيها لا يكون مشاغبيا واما انطيقن فهو مشاغبى وكذلك
الكلام المنسوب الى درس يستعمله ان الحركة بعد الطعام عشاء نافعة او ليس بقوله ان الحركة بعد
العشاء نافعة عرضا ماله وان كان بعض المشاغبة اقرب الى الجميل من بعضها فان خطا انطيقن
فى ذاك اقرب الى العذر من خطاء من قال ان الحركة بعد العشاء واجبة لحفظ الصحة اتباعا القانون
دريس فان خطاه من قبل الامور العامة المشهورة لا من قبل الامور الخاصة بصناعة المنطق وذلك
لان الكذب فى ان الحركة بعد الطعام نافعة اظهر للجمهور من الكذب فى ان المستدير لا يتالف من
نقط او من قطع صغار من المستقيمات كما ان الجدلى ليس يختص بموضوع ما محدود وكذلك
المشاغبى والسوفسطائى والبرهانى هو الذى يختص بموضوع ما والجدلى ايضا ليس حكمه حكم
الصناعة الكلية البرهانية التى هى الفلسفة فان تلك تبرهن والجدلى لا يبرهن وذلك لان الجدلى
ليس عمومه كعموم الفيلسوف الاول ليس عمومه بانه يتكلم فى اى شئ بل عمومه لان موضوعه هو الوجود
بما هو موجود اعم من كل شئ والجدلى ليس عمومه بان له موضوعا ذلك الموضوع واحد عام بل عمومه
بان كل شئ موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة وليس شئ من الصنايع البرهانية جزوبتها
وكليتها مبتنيا على السؤال فان السؤال للتسليم والتسليم بعد التسليم والتسليم على الاختيار
فالسايل اما ان يقنع بكل ما يسلم له او لا يكون له فايدة من السؤال واما البرهان فيبنى على
الحق ويكون له فى كل نوع من النظر مبادى بعينه اذ ليس كل شئ نافعا له فى كل شئ والذى ينفع
كل صناعة امور معينة هى الاصول فيها واذا لم يستعمل لم يستعمل النافع فيها ومن جحدها
فقد امتنعت مناظرته بالمشى عليها ولم يكن صاحب الصناعة مجاورتها واما الجدلى فكيف يكون
له مبادى محدودة وانما له ما يتسلمه وما يكون مشهورا مناسبا كان او غير مناسب والمشهور قد يتبدل
ثم قد يجتمع الشهرة بل فى طرفى النقيض على نحو ما حدد لك ذكره فيما سلف والجدلى اذا لم يسلم له
المبدا الموافق للشئ يخبر فلم ينتفع وكذلك الصناعة الامتحانية اذ هى مبنية على التسليم وليس لها
من حيث هى امتحانية ايضا موضوع محدود اذ هى والجدلية على منهاج واحد لكن الجدلية اعم
اعتبارا منها كما مضى لك وبالجملة فان الصناعة الجدلية والامتحانية ليستا يتحدان بان لهما موضوعا

بل بسلب الموضوع وان ليس لها موضوع ولكونهما غير محدودى المبادى والاعراض معا ما صار العامى
ايضا يجادل وينازع ويتماظن انه يحتن **فصـــل** فلنكن بعد ما جعلنا اخر الصناعة
المغالطية خمسة وفرغنا من شرح القول فى واحد منها وهو التبكيت السوفسطائى فينبغى ان
ينتقل الى ساير الاقسام وكان الذى يلى القسم المذكور هو التشنيع بردا القول الى كاذب ولا
سبع وينبغى ان يتكلم فى اسبابه فيقول انهم انما يتمكنون من انتاج ذلك بان يكون ما سالوه وسلموه
غير محصل ولا محدود بل جمعوا مسائل فى مسئلة واحدة بالفعل وهذه ان يكون المسائل كثيرة فى الحقيقة
وان كانت واحدة بالظاهر وبالفعل وكذلك ان يحلوا شرط النقيض وغير ذلك مما يتوصل به الى ان يصير
الجواب مشوشا غير مفصل فيلوح لهم الطرق الى التشنيع لنفسها وبالجملة فانما تيسر لهم هذا باحتيالهم فى
تسليم شى متفرع متشعب على جليته فاذا اعاد المجيب كالمتعلم المستفهم واوقف واستفصل لم يمكنهم ان الاشتغال
فى هذه المغالطة ويجب ان يفعل هذا فى اول الامر وحين يضع ويسلم لا حين ما يهرب من الخلف وعند ما
سورف وقع الكلام عليه وقد بينا فى الجدل ان ذلك كيف يكون حسنا وكيف لا يكون حسنا وكثيرا ما يحتالون
عندما تحقق عليهم المحال او يخرج جوابا فخرج مالا ينفعهم سهوا تركوه وانتقلوا الى سؤال اخر كانهم
يستفهمون حتى يخلوا مهلة فكر وموضع تعلق ومن حرص منهم على هذه الصناعة فيجب ان يراعى مذهب كل
من يريد ان يغالطه ويجب ان ينظر الى الاشياء التى يقولها اصحاب ذلك الراى والمذهب مما هو مخالف
للمشهور مكروه عند الجمهور فانه لا راى من الاراء من مثل ذلك فتبكيته عن رؤس الملأ وايضا فانه يطلب
من ارائه وان لم يكن يضاد المشهور كان مضادا مقابلا لما لا نتيجة المشهور فتبكيته بذلك فانا انكر
المشهور شنع عليه وان حل نكتة فيضطره الى ان لا يسلم المشهور خوفا من التبكيت فيعوده الى مخالفة
المشهور والتشنيع عليه به وينبغى ان يتامل كل من المغالط والمغالط اصناف التشنيع بحسب القول فى
اللسان وبحسب الاعتقاد اذا تامل المجيب التشنيع بحسب القول الذى اليه لساق فلم يكن مطلقا بل كان
عند قوم دون قوم وربما كان التشنيع شنعا عند قوم غير من سمع المجيب قولهم واحسن من هذا
كله واقطعه للشعب ان يبين ان الخلف لم يلزم مما سلف وهو الذى من عادة الجدلى الصرف ان
يشتغل به الا ان هذا ليس من هذا الباب بل من باب وضع ما ليس بعلة علة ومن باب سوء
التبكيت وكثيرا ما يكون المشهورات قولا غير المشهورات عقدا فى الناس والمشهورات
بالتبيين غير المشهورات بالطبع والمشهورات بحسب السنن العامة الغير المكتوبة غير المشهورات
بحسب السنن الخاصة والمشهور عند الحكما غير المشهور عند الجمهور ومثال الاول ان المشهور المحمود
لفظا هو ما هو احسن قولا والمحمود عقدا هو ما هو اوفق ومثال ذلك ان المحمود قولا هو ان الاولى
ان يموت محمودين وربما كان المحمود عقدا هو ان الحيوة فى الذم خير من الموت والمشهور قولا هو ان

العدا

العدالة مع الفقر اثر وربما كان المشهور عقدا ضده ومثال الثانى ان الشبهة يحمل العدالة خيرا وتاما
موجب الطبع فهو ان الانتفاع خير ولو بالجور ومثال الثالث ان يروح الرجل على واحدة مطيعة وانما سنها
مكروه فى الشريعة الخاصة ومثال الرابع ان الحكما يقولون السعيد هو العادل والجمهور يقولون هو
الملك المظفر فيجب ان يكون هذه الاشيا محصلة عند الممارين حتى انا اسلم جاءت شنعوا بالاخوان يكون
محصلة عند المسلمين بالممارين حتى لا يغالطوا من تكلف ان يكون كلامه على حسب الاحسن بالقول
او الاحسن لغير المكتوبة او الاحسن بالنسبة بان يروه خلفا من جهة المشهور الاخر بل يجب ان يقابل المتغشر
منهم عند رده الكلام الى الخلف بحسب مشهور مما ذكرناه انه ليس خلفا وليستعان فيه بالمشهور الذى
يقابله ان وجد فان مغالطة المغالط عدل وقد مضى هذا فى تعليم الجدل قولنا وعلى ان اكثر ما يضطر
المغالطون هو ما يخالف المشهور بحسب النسبة وبحسب الاحل فيكون الخلف الذى لا يجهر به فى الاكثر
خلفا يتبع مقتضى الطبيعة ومقتضى السنة بالحقيقة فى الناس التى لا يجهر بها فيقابل ذلك المشهور الحقيقى
الذى هو اوضح وعلى ان يمكنهم من سؤالات يحرج الى مخالفة المشهور الحقيقى قليل بل اكثر ما يضطرون
به الى مشهورات ليست حقيقية وربما كان الطرفان غير شنعين ولكل واحد منهما مناسبة
من الحل يمكن ان يؤثر يسرا فاذا سال فسلم انهما كان الكد احد الثانى والسؤالات التى منها يتمكنون
من انتاج الخلف المشهور هو مثل قولهم ايرى طاعة الاباء والسنة اوجب او طاعة الحكما او انهما
سلم انتج منه خلفا فان سلم ان طاعة الاباء اوجب انتج منه فاذا طاعة طاعة العقل والحكمة غير واجبة
وان سلم ان طاعة الحكما اوجب انتج منه فاذا قد يصير غضبان الوالد ومخالفته واجبين وكذلك
اذا سال فاهل ينبغى ان يفعل ما هو اصلح او ما هو عدل او لى الامرين اولى ان يؤثر اذا لم يكن يمكن غيرها
ان يظلم او ان يظلم وامثال هذه وفى اكثر الامر يكون احد الطرفين يحمل الى مخالفة الحق والاخر الى
مخالفة المشهور والحق ما عليه الحكما والمشهور ما عليه الجمهور واذا وقع فى امثال هذه الصناعة ان جروا
الى مخالفة الحق حملنا عليهم بالمشهور واذا جروا الى مخالفة المشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق وما عليه
الكبير وعلى ما مضى فى ذكر الذى عند الطبع والذى عند السنة وغير ذلك وليس هذا ظلما ولا مراوغة
وذلك لان المشاغبين والجدليين ليس يمكن ان يجرى المخاطبة معهم على قوانين الحكمة والاصول
الحقيقية ولذلك نوع من المخاطبة غير الذى يمكن ان يفهمه اولئك فاذا امكن ان يجرى المحاورة
معهم على ما هم عليه فالجدليون يحاورون بالقوانين الجدلية ما التزموها واما اذا حادوا عنها او
شاغبوا فان كانوا ممن نظر فى القوانين ثم استعملها فحاد عنها لم يخل اما ان يكون من قوته ان
يفهم اذا فهم ويرجع الى الواجب اذا ابصر وهذا فيكون مثله ممن قد اتفق له وان كان مشاغبا
لم يكن ذلك منه مقصودا واما ان يكون قاصدا الى المشاغبة طباعا وان فهم الحق وكان له قدرة ان يفهم فليس

اتفاقية

بمخالفة الحق وما عليه

مجموعة
عقبها

ينفع معه الاشتغال بتفهيم الحق فيجب ان يعرض عن قوسه واما الذي لا يفهم القوانين ولو فهمها
فاما ان لا يجاوز اصلا واما ان جوز لداع من الدواعي وعلة من العلل فالاولى ان لا يشتغل معه بما
لا يجزي او لا ينفعه او بان يردد في الخبر وينكر عليه بما يريد ان ينكر به عليك واما التشنيع نعوذ المتكلم
الى هذر بالتكرير فالسبب فيه انهم يقولون مثلا لا فرق بين مقتضى الاسم وحده ورسمه وبين مقتضى
الاسم ماخوذا مع شيء اخر حتى يكون مجموعهما على هيئة قول فياخذونهما كشيء واحد فمن ذلك ما يعرض
لهم في الامور الاضافية كما يقول قايلهم اليس الضعف ضعفا للنصف فالنصف له ضعف فيكون
الضعف اذا ضعف ما له ضعف وهذا هذيان فاذا اليس الضعف ضعفا للنصف وانما وقع هذا لانه
لم يعلم ان الهذيان غير الباطل وان الهذيان بجعل ما وجب عنه هذيانا مثله لا باطلا وقولنا الضعف
ضعف النصف هو هذيان من حيث يريد اعلام مجهول فانه لا ضعف الا ضعف النصف ولا يفهم الا كذلك فاذا
كنا فهمنا الضعف لم يكن اما فايدة في ان يقول انه ضعف النصف واما اذا اردنا ان يخبر عن غير الحق
كما هو من غير ان يقصد لفايدة فيكون هذا حقا وهذا لمن يقول ان الانسان انسان ام لا فان كان
انسانا فقد هذيتم ان الانسان انسان وان لم يكن انسانا كذبتم فانا نقول اذا كررنا ان شاهدنا
ضرورة لكن لم نقل باطلا والسبب في هذا الهذيان الى السؤال في نفسه هذيان اذ المحمول فيه هو
الموضوع وانما السؤال سؤال من جهة ما هو يلزم بحسب تسليم باحد طرفيه وذلك باعتبار حال الحق
في نفسه فكك اذا ارتكب الفايدة وراجعت حال الحق في نفسه كان الجواب حقا والتكرير انما يقبح
في الحدود في قولنا قياسي مبدا واما الذي يلزم بحسب القسمة فموجه والداعي اليه وهو السؤال اقبح
منه واما ان ظنوا ان هذا التكرير واجب لم يقع اليه ضرورة بحسب السؤال بل بحسب المضاف يكون خلا الهذيان
الدعوى وقد يلزمون مثل هذا التكرير في الحدود فمن ذلك ما هو على سبيل المغالطة اما الذي على
سبيل المغالطة فمثل قول القايل على من قال ان الشهوة سوق الى اللذيذ بان يقول والسوق نفسه هو
اللذيذ فيكون كانه يقول ان الشهوة هي شوق لاجل اللذيذ والمغالطة في هذا ان السوق قد يكون الى
غير اللذيذ بل يكون الى العلية والى الجميل وان خالف اللذيذ اما الذي على سبيل الوجوب فاذا كان شيء
يوجد في حد الموضع واحدا الموضوع معه واريد ان يحد مثل العدد والفرد فانا اريدان يحد من حيث
هو مركب من عدد ومن فرد والفرد حده انه عدد وله وسط فيكون العدد الفرد هو عدد وسط فيكون
قد ذكر العدد مرتين وكك الافطس انف فيه تقعير في الانف لان الفطوسة تقعير في الانف فيكون
قد قيل الانف مرتين وخصوصا اذا اخذ الانف الافطس بانه انف هو انه انف فيه تقعير في الانف وههنا
شيء لا بد منه اما مصرحا واما مضمرا اذا وقع على التقعير في الانف وقد يرجع برده النفس الى
جزء من السؤال فانه ان كان الانف انفا ذا تقعير فيجب ان لا يقال انف افطس كما لا يقال انسان حيوان

وشرح اسم الكرر مكررا وان عني بالافطس صاحب انف وبقعير لم يجز ان يقال انف افطس بل انف
الافطس وقد قيل في امثال هذا في الفلسفة الاولى ما فيه كفاية لكن مع هذا كله فان اللفظ المورد
لا يلزمهم من الشناعة ما اذا ركب التركيب الذي ذكرناه ويكون السبب في ذلك التركيب ما
بيناه واما الايهام فذلك بسبب التغليط باختلاف احوال اللفظ من حيث التذكير والتانيث
والتوسط كان في بعض اللغات والتشديد والتخفيف والمد والقصر واحوال من عوارض اللفظ
ومن اشتراك اخواته وتصاريفه ومما هو هو موضوع له بالحقيقة وبين ما هو مخالف له على ما علمت

فصل وهذه المضلات قد يستعمل المغالطة ويستعمل في مخاطبة العباد على ما عرفتها
وقد يعين في التضليل بان ياتي مستعملها للترتيب الذي يقع في ذلك كان المواضع الجدلية قد يعينها
الترتيب المذكور وحسن المتصرف في استعمالها معرفة شديدة معونة على تلوع الغرض في الجدل فمن ذلك
التطويل حتى يخلط الكلام ويبين موضع الخلل الحل ويبنا عدا اجزاء القول بعضها من بعض فيختفي بوجهها
الى المطلوب من ذلك الاستعجال والامرار حتى يسبق زمان العبارة زمان جودة التامل والروية
ومن ذلك التعصب والتشنيع حتى يغلب الانفعال النفساني قوة الفكر ويشغلها عن التنبيه للزلة
وجميع ذلك يعين على ان لا يحضر جميع المقدمات في الذهن وان حضرت عقل عن جهة تاديها الى
النتيجة واقوى اسباب الاسقاط التوبيخ باعلان الجور والتصريح بانك لم تحسن ان تحاور وان تتكلم
البتة ومن ذلك تغير الترتيب والوضع لاخفاء النتيجة ومن ذلك خلط حجة بحجة وقول بقول وايهام
انه يروج انتاج المضايقين وانه ينتفع بتسليم كل طرف النقيض فتحير المجيب فيما يحتج عليه وفيما يعرض على ذهنه
من المتقابلات حتى يتداخل فلا يكاد يفهم اي طرفي الضدين يقصد بالقول ومن ذلك ان يسال المتعصب
الممتنع العظيم الدعوى المتكلم من عالي على سؤال التاديب والتورية ولا يسال عن الذي يوهم تسليمه بل يسال عن
مقابله تعريضا اياه للانكار فيسلم المط ولا يقول مثلا اهل العلم بالمتضادات واحدا ولا يقول ايضا
اليس العلم بالمتضادات واحدا بل يقول مثلا اليس العلم بالمتضادات فلا يكون واحدا فانه اذا سئل
هكذا كان كانه اعرض عن ذلك الاخر وجعله غير ملتفت اليه ولا معلوم وكان التفسير ما ماثل وبعد ذلك
ان يسئل عن الطرفين غير موهم انه الى احدهما اميل كانه غير مبال بايهما سلم واذا لم يعلم غرضه لم يتعصب وطلب
يتعسر في الذي هو غرضه الا قليلا ومن الحيل في الاستقراء ان ما جزئيات كالمسلم يحصيها احصاء
فلا يوقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا اياها للانكار فيمتنع ثم يقال بعدها الى الكلي فيوهم السامعين
بترك السؤال عنها انها مما قد سلمت عند الجمهور لا محالة وان سئل عنها فاعطيت فليس من الصواب
ان يرجع فيسئل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها فيعرضها للتشكيك ويجعل سعيه في تسليم
الجزئيات كالباطل لانه اذا سئل عن النتيجة اوهم ان ذلك لم يعن بل الحث والسامعون قد يتصورون

انه انما سال عنها لا امروان ذلك الامر واجب وان ذلك الواجب هو الانتاج وكثيرا ما لا يلفظ باسم
الكلى بل ينقل الحكم الى الشبيهة للمستقريات كانه لو ذكر الكلى يذكر البعض ولا شى فى التضليل كالامثلة
وربما كان الا ينفع لهم ان يذكروا الكل فان ذلك اشد ايضاحا وذلك عندما لا بد لان النقيضان
لا يذكروا فى السوال طرفا واحدا بعينه بل ان يذكروا الطرفين جميعا على سبيل التضاد محالا لكن ليرد
التضاد ليسلم الطرف المط ولو ذكر على سبيل النقيض لم يكن يستشنع كما يسئلون هل يجب ان يطاع الا
ما فى كل شى والاصوب ان لا يطاعوا فى كل شى على ان معناه فى كل شى لا يطاعوا وهل الاصوب ان لا يعطو
فى كل شى سلم الاخر وكما يسئل سائل هل يجب ان يهجر الشراب كثيرة او قليلة فيوهم هذا انه يجب ان يجاب
عن احدهما والاقسام اكثر من ذلك واذا كان قسم المقدمات محال مع اوجه مضارب المقدمة بحسبها
اوضح حدها اوردث وربما تكلموا بكلام غيرها سبب ثم اوردوا اسما كالنتيجة المفروغ منها وكانهم
قطعوا الجسم وفصلوا الامر وكانه قد مضى الامر ولا كلام بعد واذا سالوا ليسلموا شيئا لتنفعهم فى
مطلوبهم اختالوا فان سلم لهم مرادهم ساقوا الى الحق وان لم يسلم بالحقيقة علموا اما ان يظهروا انه قد سلم
بان يحرفوه فيسلم المحرف ويوهم انهم يسلموا بان المجيب قد خالف المشهور وسلم الشنيع ويستعملون
ايضا الاستدراجات التى يذكرها فى الخطابة ومن باب الاضداد والمتشابهات المشهورة فى بادى
الراى انها الذلك وما ذات شروط يختلف بها الحكم ويسلمها مطلقة وما يجرى مجراها فى عمود الكلام
او فى مدحه وفى المقدمات او فى ترتيبها واستعمالها والمحاذاة اسفل كانه شامل وحاول فى ذلك
ضربا من التلطف امكن ان يغالط ايضا السائل اذا احد سكسة بانه لا يلزمه او هو كالسائل ومما
ينتفع به السائل المغالط ان الذى يطوى المسافة بين ابتداء كلامه وبين الانتاج وبين ما يعرب ما
من النتيجة وبين النتيجة ان كانت الوسائط كثيرة وينتج معا جلا غير حافظ للنظام لئلا يفطن كيفية
الانتاج فيسحر السامع ولا يعرف ماذا ينبغى ان ينكر وربما احتاج الى ان يخلط الكلام ما ليس له فيه
عما الحقا النتيجة او العنا فيه خفى غير جلى واجل غير عاجل فاما اذا كان المخاطب سديد البحث عن
مقدمة مقدمة فليس يمكن خلط الكلام معه الا بعلة منشأ وعذر يحرع فاذا الشى ذلك وربما يمكن
من استدراجه الى الاصغاء اليه فاختلط الكلام عليه ولم يفطن للحيلة وحال النتيجة وربما انحرفوا الى
نقيض المط فيسوبه برفع المط او يرفعونه لوضع المط وربما انحرفوا الى النقيض عن طريق المسلم بل اوردوا
الكلام القياسى متصلا بالنتيجة كانه ظاهر لا يحتاج التسليم وهذا هو الرسم فى زماننا هذا عند
المشاعية الذين يسمون متكلمين فهذه هى حيل السائلين وينتفع بها جميع من يقيس قياس العناد
واما المجيب فليتكلم فى حاله وانه كيف ينبغى ان يستعمل حل التبكيت وهذا ليس نافعا فى المفاوضة
فقط بل قد ينتفع فى الفلسفة فمن ذلك ان يكون مقيدا مثل تفصيل الاسم المشترك فان اول الفوائد

المشبه
بين بين
بالحيلة كانه نقيض حتى اذا استشنع الطرف الثانى سلم الطرف المطلوب
علموا احد الامرين
والمسلمات المتشابهة والمشهورات

فى ذلك ان يكون المعانى يتفصل بلقاء الذهن ويشعر بها ويخطر بالبال ويلاحظ احكامها فى الاتفاق
والاختلاف وايضا ان يتعدد الانسان فى تفكره بنفسه على جودة التميز ولا يعرض الغلط له من نفسه
وكثيرا ما يغلط الانسان من نفسه فوق غلطه من غيره لانه اذا فاوض غيره احترز وعاند ويكون معامله
مع نفسه معاملة يتحيى بمن يعامله مسترسلا اليه وقد ينفع من جهة اكتساب المدح وكثيرا ما يظن
ان المنقطع لم ينقطع بخطابه بل لضعفه فى المفاوضة واقتدار خصمه عليها وان الذى يغلب على الباطل
اصنع من الذى يغلب على الحق واعلم انه ليس كل مقتدر على الشك باطرافيه متاملا على حل الشك مجيبا
مشارعا فان ذلك عسى ان يكفى فيه قانون الصناعة المنطقية وهذا الثانى يحتاج فيه الى ملكة ارتياضية
وخصوصا اذا اعتبرت التراتيب وبدلت الالفاظ فمن خانته الملكة فغلبه بالمودة فان المغلب سهوا
تعسر اتيان بكر كما فى الكتابة وفى كل صناعة وكما ان القياس المعقود تارة يكون صادقا ومن صوادق و
صوابات وتارة يكون بحسب الظن كذلك الحل تارة ينبغى ان يبدل بترك فيه المشهور بالحق وتارة ان
يبدل الحق بالمشهور والمظنون فانه ليس الغرض فى معاوضة السوفسطائيين ان يقاس عليهم بالحق
بل ان يجاوزوا عن المرام او لا يعدلوا ويحرفا عن الحق الى المشهور والمظنون وجملة الغرض ان يصرهم ولا
بضرنا وان امعن السوفسطائى الى النتيجة التى هى الحق لم يضرنا ولكنه انما يضرنا من حيث النتيجة المظنونة
فان انتج الحق واوهم انه انتج السبيتة به سهل علينا ان يراه ان هذا غير مطلوبك بل ان كان لا ايضا عف
مفهوم فى سواله امكن ان يحترز ولا يسلم ما ينفعه على نقضه انه لا ينتج الا اذا كان المعين ولا ياخذ الا
ينفع منه اللهم الا ان يغالط بسببه ذلك التعيين فليتحرز من ذلك وان كان فيه تضاعف
مفهوم فلا باس ايضا فانه اذا انتج ما له يسوق كلامه بالتحقيق ولم يكن ما نعسه فى المقدمات
كان للمجيب ان يتعلل فيقول ما ابحث فى المسئلة كذا وما ابحث فى الموضع الذى احفظه كذا
فيكون استعمال الالفاظ الكثيرة المفهوم وبالا ايضا على المغالط مضيعا لسعيه ولو فصل
واوضح لكان ربما يورط المجيب فى عهدة سوال لا يكون له ان يراوغ فيه وهذا اكثره فى اشتراك
الاسم وفى الذى سميناه المراء واذا كنا بداءا ففسمنا معانى المفهوم وكان هذا التلبيس
متعذرا عليهم وان لم يكن تقدمنا ففعلنا فانتجوا علينا قلنا ان يفعل من بعد وبين انه ليس
ما علمناه ما سلمناه ما ذهب اليه الخصم ولا ما انتجه هو الذى ظنه وليس ذلك رجوعا ما بل اصلاحا
بشئ اضطررنا اليه غلط القائل اذا الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ ولو كان التبكيت
باشتراك الاسم تبكيتا لكان كل ممكنا بل الواجب ان يراعى المعانى ويومى باسم غير الذى اتى به
ليتميز ما يجب ان يسلم وان يوجه له لئلا يغلط ايجاب او سلب لشئ واحد والذى فى لواح
الخلاص من ذلك ان بعض الموضوع المشترك فى اسمه بلفظ هذا فلا يقال نعم موسيقار بل زيد هذا

من مشهورات
وبالجملة مفهم
مبكتا

فاعلم اسما فانه ان كانت الدلالة كما يعلمها مختلفة فان ريبا هذا ايضا مشترك فيه اللهم الا ان يشير بالا
فيكون قد اعلت عن اللفظ وجعلت الاشارة كافية في الدلالة وربما احتجنا ان يبدل الاسم وربما احتجنا
ان يقرن بالاسم الاشارة حتى يميز الاشارة المعنى فاذا كان لنا ان يقسم وان ينص على المعنى قلنا الحل
وربما كان ابتداؤنا الاستقسام والاستفهام يوهم العناد والتعسر في القطع على المتكلم لاتصال الخلاف
ففي مثل هذا لا ينفع ان يومى التخلص الى اخره وكثيرا ما كان اغفال ذلك وتركه محلا لمساعدة عليهم نفسهم
كما قلنا فيترك ذلك في البدو حتى يخلطوا واذا كانت القسمة لا يوهم التعسر ولا للمناقشة مضرة فبالحرى
ان لا يتكاسل عنه واذا تسلم منا المقدمات فمن الاحتياط ان لا نسلمها جانبين بل نسلمها على اما يظن ذلك
ظنا فان ذلك يمنع انعقاد التبكيت علينا ويوجه الشناعة بخلاف المشهور البنا والجمع بين السؤالين لو
استحق الجواب لا يستحق الجمع عن الف سوال ولكن ليس للمجيب الواحد من حيث هو مجيب واحد ان يكون
مجاوبا كل حق واذا احتاج ان يحدد له السوال وقوة السؤال بالاسم المشترك كما علمت قوة سوالات
كثيرة فلا السؤال عن المشترك واحد ولا الجواب والا الذى يغلط بالمصادرة على المط الاول باحد
التغيرات وان كان ظاهرا لم يهل وان خفى وينبه لها عن الانتاج قيل ان المراد فيما سلمت غير ما
اوردت ولو سلمت هذا لسلمت ما فيه النزاع وحق لا يحد المغالطة سبيلا الى الزام كذب او تشنيع
اذا استعمل المغالط بدل ما في المصادرة على المط الاول من لفظ كلي قولا مبنيا على المقايسة ولم يكن
للكلي المستعمل اسم وكان قول ما فيه له يقول قياسي كما يقول على ما يجرى مجرى الانسان والفرس
يشبهه فهو يحرك فكه الاسفل ويجعله بغيرها بصيادا به من المط الاول على هذه الجملة او في غير المصا
ايضا ثم اذا انتج منه فله ان يقول انما سلمت لك فيما يجرى مجرى الانسان ولم اسلم لك في كل شيء و
هذا ليس يجرى مجرى الانسان فانه يخالفه من قبل كذا وذلك لانه ان لم يفعل هذا تم له التبكيت
حتى ما يريد من المصادرة على المط الاول اذا كان يغير على هذا النحو من التغير بانتقال الى
اخرى او المعلومة فاذا استعمل اسما حقيقيا لم يكن بد من جواب او من القسمة اذا كان في بعض دون
بعض ويعرض ان يكون الاسم حقيقيا في القضية ليس فيها اسمها ما ولا يوهم اشتراكا وان كان
في نفسه مشتركا فيخرج ظهور معناه الى التسليم او القسمة ثم يكون اذا استعمل في مقدمة اخرى استعمل
بوجه اخر ما له في نفسه من الاشتراك ويكون حاله بما ذكرنا فيعرض في النتيجة ان يكون على نحو
كاذب كما انه يقال انما هو لاهل بلد كذا فهو ملك لهم والحيوان كذلك هو الانسان فهو اذن ملك له فيكون
كل قضية يستعمل فيها اللفظ له بمعنى معقول محصل ولكن يغلط في النتيجة اذ يوجد في النتيجة
على معنى اخر وقد علمت ان القياس لا يكون بالحقيقة قياسا او يكون هناك الاشتراكات الثلث
التي للمقترنين في انفسهما والتي لمقدمة مقدمة مع النتيجة واذا كان اللازم غير منعكس كما قلنا فينبغي

ان يبحث بالعكس بالجزئية ولاسهاء التبكيت بالجزئي فان التجربة محيلة على ايراد الشروط وتكثير القضايا
وتعرج التاليف الصحيح في الحق فضلا عن الباطل واذا كانت المسئلة كلا طرفيها مشهور كما
هو في النفس من فسادها وغير فسادها وفي الفطر مشارك للضلع عند اصحاب الجرالسه وعند
المهندس غير مشارك اليه واشياء اخرى مثل ذلك فكان كل طرف مقبولا ومضادا للنقيض فيسهل
علينا في مثلها ان يقاوم اذ يكون لنا ان لا يقبل اى الطرفين سببا واذا لم يكن احد الطرفين معا
القبول والتسليم وكان كل واحد من طرفي النقيض يصدق بشرط يقترن به لم ينتفع المماروب بامثا
وذلك لان المجيب ان لا يسلم اى ذلك سلما اما القسم الاول فلان تسليم شيء من الطرفين غير
معاند واما الثاني فلانه لما خلا عن الشرط كان حكمه حكم الاول فاذا الحق به الشرط كان للاخر ان
يلحق به الشرط لم يسلم مع شرط وبالجملة يحاذب النقيضين في القبول وغير القبول يضعف سورة
التبكيت فاذا كان عند الانسان معرفة حاضرة يحيط بها يكفيه العثرة في السوالات وكيفية حلها
شارع الى الحل وحذق في المقاومة ولان يمنع العقد اولى من ان يلبث الى وقت الحاجة الى الحل
وانما يمنع عقد التبكيت الباطل ان يحس باتصال المقدمة المسئول عنها بالنتيجة انكرها والا كان
يظهر وجه انكاره لها فان هذا فعل الفحول من المجادلين وبذلك سلقون القياس الكاذب والقياس قد
يكون مغالطيا اما المادة فقط اذا كانت صورته قياسية فهذا ينقص من جهة مقدماته وقد يكون
مغالطيا لانه نسبته في صورة القياس وليس بقياس على ما علمت وهذا فان الحل قد يكون فيه من
الوجهين جميعا اذا كانت المقدمات ايضا كاذبة فعلى الحال ان ينظر في ذلك في صورته ايضا ويحل
الشبهة منها وينظر ايضا في النتيجة فان النتيجة اذا كانت كاذبة نبهت على القياس وما فيه
من الغلط ويترجح هو تسلم ان كان قد وقع فانه كما ليس الفكر كالبديهة لذلك ليس التنبيه للسؤال
وهو بعد سؤال كالتنبيه اذا انتج فهذا هو وجه التحرز والتمكن من الحل ومقاومة السوفسطائية
واما نعقب تبكيتاتهم وايضاح السلب فيها فقد يعلم مما سلف ونريد معرفته معاودتنا النظر في
واحد واحد منها
فنقول ان المغالطة باشتراك المفهوم على وجوه
فانها اما ان يكون لكثرة في النتيجة وايضا وتلك الكثرة يكون الحق في بعضها موجودا وفي بعضها ليس
بموجود كما اذا استئل هل الساكت يتكلم او قيل هذا الذى يريد يعلم ليس يعلم فان الاول يغلط في
النتيجة فينتج منتجين ولا يشعر باشتراكه وهو مقدمة بعد واما الثاني فانه هو مقدمة بعد لا يفهم الا
بتفصيل اشتراكه فمن عداه عداه وهو غير مفهوم اذ لا بد له في ان يفهم في ان يعلم راجع الى الشيء
المعلوم او العالم حتى يمكنه ان يحث عنه ونسبة ذلك ايضا قولهم اليس الذى يعلم يعلمه ولكن يعلم ان كل
اثنين زوج ولا يعلم اثنين في يدى وفي جميع اشباه هذه يكون الخلف فيها بان ينتج ان الشيء ليس هو

فان الخلف على وجهين خلف استحالته يتبين لا من جهة التناقض لكن ينتج مثلا ان زوايا المثلث اكبر من قايمتين والثانى خلف استحالته يبين من جهة التناقض لكن ينتج ان المثلث ليس بمثلث اوان الاعمى ليس باعمى فيجب اذا علينا ان سعرنا بدانا باشتراك الاسم ان يكون تسلمنا محدود امفصلا بان يقول للسايل ان عنيت كذا فجوابه كذا وان عنيت معنى اخر فليس جوابه كذا وان يتعرض بالمنع لمن هو ضاير ومبدا للمغالطة وان لم يشعر به ما بدا كما نعد ذلك فقلنا ليس ساكت يتكلم بل لهذا الذى هو ساكت الان يتكلم وقتا آخر فانه ليس يلزمنا ان نحس عن المهملة وهى مهملة وعن المبهمة وهى مبهمة وان فعلنا قلنا ان يشير الى ماعيينا وكذلك ما اذا قال ليس يعلم الذى يعلم فيقول اعلم ما اعلم وليس اعلم جزئيات الذى اعلم اوليس يلزم ان اعلم احوال الذى اعلمه والمغالطات التى من التركيب والتقسيم قلنا ان يحفظ الحكم فى التركيب ويمنع فى التقسيم وبالعكس اما ان يمنع الحكم فى التركيب ويحفظه فى التقسيم اذ المركب ليس هو المقسم فيرجع الغلط فى هذا الباب الى ما يقال على نحوين من المراتب نحو ما مثل المغالطة التى يكون المركب فيها مثل ان تما يعلم ان يضرب زيد فيه يضرب فيضرب اذا فيه بفعلك اوعلمك وهذا فيه ايضا تضليل من جهة المرا اما من جهة التركيب فلانه يسال مثلا الست بعلم ما يضرب به زيد فيقول بلى ثم يقول اليس بذلك ويضرب فيقول بلى فركب فيقول فاذا انما تعلم ان زيدا يضرب به يضرب واما من جهة المرا فلانه يتصرف الى موضعين احدهما اله العلم والثانى اله الضرب وربما كان القول صادقا اذا افصل عن الهيات واللواحق فاذا قرن بها صار دق فلما نغلط بالتركيب وبالمرا وبالذى ظن ان كل مغالطة فهى لفظية وان كل مغالطة لفظية فهى لاشتراك فى الاسم ولا يتاخر بان خطا اذا تاملنا هذه الامثلة التى من باب المرا ومن باب التركيب والتفصيل مثل قولهم بالطرق الذى يضرب فى لغة العرب النصب والتفصيل لانه مفعول به وعلى انه الجزء لا نعت الطرف وهذا من باب المرا وكذلك ان السفن التى لها ملت شكايات التى يكون ما سفلته الان فان الان يتصل تاره بالعلم وتارة بالسفن واما من باب التركيب فمثل ان يقول اليس فلان حر او ليس فلان اسكافا رديا فغلان خر ردى وكذلك اليس للعلوم الحسنة تعليمات جيدة وللردى ايضا تعليم جيد من الجهة انه ان نعلم رديا لكن كل شى ردى من يعلمه فيعلم رديا فاذا كل تعليم الردى ردى والجيد غير ردى هذا خلف وهذا تضليل من جهة التركيب وتضليل من جهة اللفظ ايضا فى قوله يعلم رديا وايضا حق ان يقال الان انك حادث لكن لست انت الان حادث فانت حادث الان لست حادثا الان هذا خلف فكذلك اليس كما يكون لك شى ممكنا لذلك يمكنك ان تفعل ويمكنك عندما تضرب العود ان لا تضرب به فاذا يمكنك ان تكون ضاربا للعود غير ضارب للعود وهذا كله يرجع الى ما قلنا ان الشى يفهم بوجهين من وجه وذلك لان سقراط وان كان فاضلا فليس فى كل شى بل فى الخلق وان كان رديا فليس فى كل شى فليس فى الدباغة وهذا لا يتناقض بل يجتمعان انما يتناقض

مفهوم وهو ان يكون فاضلا ورديا فى شى واحد فسقراط فاضل وردى كقضيتين اسن لا كقضية واحدة وعلى ما قلنا فى مواضع آخر وكذلك ليس يتناقض خير فى نفسه وشر فى شى اخر ولا يلزم ان يجعل احدهما شرطا فى الاخر ويجمعهما معا بنحو حد واحد ولذلك ليس اذا صدق عندنا لا اضرب العود يمكننى ان اضربه لو كان سبب مجموعا يمكن ان يصدق مفترقا ويقول عندما لا اضربه او يقول عندما لا اضرب اضربه فان الامكان والمسه فقط وفرق القول ومعنى الامكان فى هذه الاشيا انه كان يكون الشى بدلا عن ضده لا مع ضده وههنا قد اخذ مع ضده وقد حكى المعلم الاول واظنه يعنى بذلك له انه معلمه حل ذلك فقال فرق بين قولنا نفعل بحسب ما يمكنه وقولنا انه نفعل لا محالة بحسب ما يمكنه سببا فلو كان يفعل الممكن لا محالة فلعله وجب ان يضرب فى حال ما يمكن هو حيز لا يضرب واما اذا لم يكن كذلك بل ليس بحسب وقوعه لم يجب امكانه فيجوز ان يقع وانما يحال عدم الضرب فيكون يجب لا يضرب فانه معناه انه كان غير ممتنع فى ذلك الزمان ان يقع الضرب بدل غير الضرب ليس انه يجب وهذا الحل وان كان عن نحو حلا فانه ليس حلا بحسب ان المغالطة متعلقة بالتركيب فان الحل يجب ان يكون مستمرا فى جميع الجزئيات وهذا الحل خاص بهذه المادة وان استمر فليس فيه يعرض لما اورد فى المقدمات ومن السبب المتصل واما المغالطة التى تقع من جهة الشكل فمنه ما يكون الحكم فيه على نفس اللفظ مثل من يقول ان هذا البيت ليس بمنقوص ساكنه فينتج ان هذا البيت ساكنة فيه ومنه ما ليس الغلط ونفس اللفظ بل هو شى يتعلق بهيئة اللفظ وهو كالاشتراك فى الهيئة او شى متعلق بهيئة الا اذا كما يكون الشى يقال مرة بصحن وحده ومرة بطلاقه فيتغير الحكمان واذا لم يلتفت الى اللفظة والى شكل اللفظ بل المراد والمعنى سهل التخلص مثلا اذا قال قايل ان الذى سصر نفسه يفعل من حيث سصر وينفعل من حيث هو يبصر فيكون من جهة واحدة فاعلا منفعلا فيقول ان الذى يبصر ينفعل فى كل حال وليس يفعل ولا يشتغل بان تصريف سصر هو تصريف نضرب ويقطع لان المعنى غير مطابق للتصريف وهذا يشبه الاسم المشترك ويشبه الذى يسل عن مسايل كثيرة وحكمه فى ان يحصل سواله بدنا او اجرا حرى الامر على نحو حكم ما قيل فى اللفظ المشترك وحكمه فى ان يغلط لاشتراك الاسم حكم المرا وهو مغالطة لفظية ليست على ما يراه بعضهم من ان كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك وليورد امثلة مرائية يغلط من جهة اللفظ وحلها غير حل المغالطة التى وقع فيها اسم مشترك مثل قولهم اليس من يرمى سهما هو له يصير ليس له فمن رمى الكراع الذى عنده فيكون لا كراع له لكنه ان رمى واحدا جاز ان سقى عنده تسعة فيكون له كراع ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك وانما وقع الغلط بسبب ان قوله لا كراع له البتة وان التسليم وقع لقلة التحرز لا لاشتراك فى لفظة الكراع او لفظة من الالفاظ المفردة وكذلك هل يبدل الانسان الا ما له فيقول لا فسله بالشطرنج ان يبدل ماله فصح الحسب بالسرعة

فاولى الوجهين ضعيف جدا وان نعلم

ويقول نعم فينتج عليه ان الانسان يعطى ما ليس له وايضا الذى ليس له يد يبطش باليد وايضا الذى
ليس له عين ويبصر فان قال بلى نسلم انه كيف يبصر بلا عين ويبطش بلا يد وان قال لا فالاذ واليد
الواحدة والاعور ذا يبطش وهذا يبصر وقد ذكر حال هذا حارص فيما يتعرض للمثال لا للقانون و
فيهما كلام كثير من وجوه الاحتمال فوق محل المثال وما فرانه غير لايق وايضا مثال اخر اليس لشك
هذا صادقا لشئ كمسه فيقول بلى اذا كان كاذبا هو كاذب وصادق والسبب ان هذا الكاذب ليس هنا
ذلك الصادق فان الكاذب المقابل للقول الكاذب هو قول صادق والعقد الكاذب عقد صادق
وههنا فقد اخذ الكذب مقرونا بالعدل من الكمائن ولاختلاف التركيبين وقعت المغالطة والثم
اليس ما يتعلمه زيد هو هو وهو يتعلم الثقيل والخفيف فهو ثقيل وخفيف والمغالطة كما علمت
قبل يرجع هو تارة الى المتعلم وتارة الى المعلم وليس يسلم المجيب انه هو المتعلم بل هو الشئ يتعلم لانه يد
وايضا اليس هذا الشئ الذى يسره الانسان بطاوه وهو يسر يوما كله فهو بطا اليوم لانه انما يطا
ما يشرفيه من المسافة لا الزمان وهذا ليس يشرب من الكاس ولكنه لم يشرب منه سنا والمغالطة
ان هذا يشرب منها لامن جوهرها واليس كل متعلم هو اما متعلم واما مستنبط لكن المستنبط ليس
متلقيا او مستنبطا والمتلقن ليس اما مستنبطا او متلقيا والمغالطة بسبب اختلاف ربط ما
بين النقيضين فانه يوهم انه ربط احدهما بالاخر على انه معاقبة ويوهم انه ربطه على انه معاندة وايضا
الانسان في نفسه وهو شئ ثالث غير العام والخاص لكن العام والخاص هو لانه انسان وهذا المثال
قد يحتمل ان يحل تضليلا معنويا لكنه مع ذلك لفظى وذلك لانه غير العام والخاص في نفسه اى
اعتبار نفسه والعام والخاص في نفسه لا باعتبار نفسه فعنده مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه
مع الانسان وتفصيل معه وهو من حيث نفسه لا يصدق انه شئ من الاثنين بل لشئ بينهما ولذلك
جميع حلت على الشئ من طريق ما هو او حلت خارجة عن جوهره فان السبيل واحد ثم بالجملة فجميع ما
يغلط عند اللفظ يقابل عند الجواب بالضد ان كان الغلط بالتركيب فيحل فيغلط من طريق تركيب
القسمة وان كان من القسمة فيحل بالتركيب وان كان الغلط سنا مثلا لشكل محدود فليكن الجواب
بشكل مثقل وان كان باسم مشترك فان ياتى باسم محقق للمعنى المفرد وكان في المراد في التركيب مثلا
اذا قال اليس من يتمشى يتوطى ما يمشى فيه فهو يتوطا للزمان فيكون تسليما ان الذى يمشى يتوطا
ما يمشى فيه من المسافة دون الزمان وعلى هذا القياس في تلك البواقى فصل واما التى
من طريق المعانى فالذى من العرض فبعضه واضح مستمر في جميع ذلك فان يكون المجتمع فى بعض الحيوانات
من الاعراض اذا اسئل عنها يقول ليس من الاضطرار ان يكون مثلا الابيض موسيقارا وان
كان يوجد ايضا ويتفق وجوده وانما يلزم الصدق في جميع الاعراض اذا لم يكن متباينة الاجناس

العالية والوسطى في لا تنفر جملة حملة المغالطة ويوضح ذلك بامثاله يسمعها السامعون
ويستوحش من مخالفتها المشاغبة ومن امثلتها بالعرض قولهم السب يعلم ما اسئلك فان قال بلى
اعلم قال له ما هو وان قال لا اعلم قال انا اسئلك عن زيد او عن الحر وانت تعلمه والمغالطة فى هذا
من جهة العرض هو ان سنا واحدا هو معلوم فى نفسه ومسئول عنه وليس هو معلوما من حيث هو
مسئول عنه وتركب العرض بين المعلوم والمسئول وايضا قولهم وكذا قولهم جبل قاف لانه واحد
وكل قليل صغير فهو قليل وهو صغير فالقليل صغير وجبل قاف قليل لانه واحد فهو اذا صغير وقوله
الكلب لك وهو اب فيجمع ذلك معا وايضا يعلم زيدا انه داخل فهو الداخل للدار فيعلم الداخل ولا يعلمه
والحل فى هذا ان داخل غير الداخل وانما هو هو بالعرض وهما بالذات والمعنى سيان فليس المعلوم
هو المحمول وحل ذلك قليل وصغير هو ان هذا قد يوجد ليس بالضرورة وكذا ان سئل السب يعلم
ما اريد ان اسئله عنه حين يجيب عنه والذى يسئلك عنه مخفى فيجب ان يعلم المخفى والمستور
وجميع هذا ما عرض كلاهما لموضع واحد واحد عرض للاخر من غير نسبة بينهما وكل واحد منهما
ليس هو الاخر وليس الجواب ما اجاب به بعضهم والحق من جرى ذكره مران الشئ يعلم ويجهل من
وجهين فان هذا هو المسمع به وكيف يكون وجهان للواحد من حيث هو واحد فانهم يستعون
هذا بل يجب ان يقال المعلوم ليس هو المجهول البتة نعم الا بالعرض هذا جواب وحل من جهة
وفى بعض الاشيا ولكن ليس مستمرا في جميع المسائل التى هى من هذا الباب ولا مقبولا عند
المنكر منهم وبالجملة من يخالف المشهور يلزمه لا يكون القياس المؤلف من المشهور يلزمه وان
لزمه كان قياسا فاسدا لاجل الشبهة ومع هذا فان هذا الحل بازاء الشبهة التى هى النتيجة
وليس بازاء القياس ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره وليس يمنع ان يكون الخطا فى
مقدمة واحدة يوجد له وجوه يبين بها خطاؤه لكن الحل من ذلك ما عارض السبب المشترك
بينه وبينه وبين ما يجرى مجراه ولو ان انسانا الف قياسا من مقدمات كاذبة فانتج فاوضح خطا
النتيجة كان ذلك بيانا للخطا ولكن مع اعراض عن السبب مثل من يعارض قياس زينن
روشن حتى يقول انه لا حركة لانه لو كانت حركة لكانت يحتاج ان يقطع ايضا قابلا لا نهاية فى
زمان غير متناه بان يجاب ويقال الزمان ايضا مساو فى المسافة فى الانقسام فان هذا
بين ان النتيجة غير شنعة والحل الصواب هو ان المقدمة كاذبة وانه ليست هناك انفصال
بلا نهاية واذا تكلف بانه خطأ النتيجة بعد ذكر من السابات ولم يتعرض لخطاء القياس لم
يلزم شئ وكان حلهم لمغالط قالها بعضهم ان كل عدد كثرة مركبة من احاد وكل عدد فانه اقل من
غيره وكل اقل فهو قليل وكل عدد قليل وكثير فانهم قالوا اليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين وليس هذا

الحج فيما عملوا غير مقاومة النتيجة وسلموا القياس ولم يخ التضليل وما كان يجب لهم ان يسلموا ان كل عدد كثير وان كان يقال له كثرة فان الاثنين ليس بكثير والمغالطة التي يورد ويقال ان كذا ابن لك وهو اب او عند لك وهو يجمع ابن فيجمع انه لك اب وابن او لك اب وعند من هذا القبيل الذي بالعرض قال المعلم الاول احل بعض الناس هذا واظنه المذكور مرادا بان قال ان المغالطة باشتراك الاسم في ذلك وهذا غير نافع في الحل ولا مستمرة فانه يجمع وان كانت لفظ لك يقال باشتراك الاسم على معان تارة بمعنى الملك وتارة كما يقال في المغالطة المذكورة فيها الابن والاب فانه ليس بمعنى الملك بل يدل على نسبة الاختصاص والقرابة وهذه النسبة معناها واحد فيهما وان كان المنسوب اليه مختلفا والا لكان قولنا لك يقال على معان غير متناهية وانه وان كان لفظة لك مشتركا فيها فانها عند ذكر العبد يدل على الملك فقط في ذكر الاب يدل على تخصيص نسبة اخرى وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه بل بسبب باحد الامرين اللذين لا ما حدان الا بالعرض بل انما المغالطة في هذا من طريق العرض فان الذي هو في عرض له ان كان انا وانا او عند الا من طريق ما هو لي اب ولا من طريق نسبي حتى يكون انا لي او انا وكان امثلة اخرى من باب العرض احدها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم وبالجملة فان الاشياء الماخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض لشيء واحد لا يتحد الا بالعرض ولا يكون بعضها جزء الاخر من طريق ما هو فكذلك ما يكون من مقولة واحدة لكن اجناسه البائنة متباينة ومع ذلك فان الاضافات اذا احفظت قبل وقوع الغلط العرض فيهما بالعرض وكان الشروط الاخرى التي للنقيض على ان هذا باب براسه وقد ذكرت لهذه امثلة ونحن نذكر ما هو اولى بان تلتبس منها من ذلك ويوقف ايضا انها مغالطات براسها ليست من قبيل اشتراك الاسم كما ظنه المذكور من تلك الامثلة مثل قولهم ان بعض العلوم علوم للاشرار وكلما هو للاشرار فهو شرير ردي لكن كل علم حسن فبعض ما هو خير شرير ردي وذلك لانه وان كان علم الاشرار قد استعمل فيه الاضافة الدالة على وجوه مختلفة فانها هيهنا ليست يدل الا على الغيبة فقط ولا الغلط جاء من ذلك بل من جهة انها ليست للشرير من جهة ما هو شرير وذلك مثل ان الانسان للحيوان لم يكن لفظة اللام يدل على معاني كثيرة بل على انه نوعه لان التقييد زال اشتراكه على ان كون الخير للشر وقد يحتمل ان يكون على وجوه ليس لكون الانسان للحيوان ولكن لم يقع الغلط هيهنا من ذلك ولعل اصناف اكثر هذه المغالطات لا يقع باشتراك الاسم فانه اذا قال قائل ان الذهب خير وهو في دماغ فلان فهو خير فيه وان كان لفظة في مشتركة فانها في هذا الموضع غير مشتركة ومع ذلك فقد انتج منه غلط ولا يجب ان يتوهم ان صدق حمل الشيء على شيء ما من وجه وصدق سلبه عنه من وجه اخر يجعل لفظة لفظا مشتركا فيه فان كل لفظة في الدنيا يدل بالشرط على شيء وبالاطلاق على شيء ويشترط بان على ثالث وحده على شيء ومع غيره على شيء اخر انما المشترك فيه هو ان يكون بعينه بحال الواحدة يكثر دلالته والا فان قصيدة

فانه وان كان بالعبد يقال انه لك الملك فما يقال في جهة الابن والاب فانه ليس بمعنى الملك وليس هنا المعنى في اللفظ لك مشتركة بل يدل على نسبته صح

ولو كان في قولنا ابن يفهم تلك فيه شيء يتضمن الابن كما يجوز ان يقال هنا لك ويتضمن العبودية والملك كان هذا القول محالا فكان يكون قولنا وحده هناك يدل على ما يدل قولنا الابن لك ولذلك يدل على نسبة والابن يدل على المنسوب اليه وجملة قولنا الابن لك هي بيان لجملة قولنا الاب لك واما لك فكلاهما فليس باشتراك الاسم بل انما المغالطة في هذا نح صح

للاخر الابن طريق

طويلة يدل على امر فيضعفها يدل لا على ذلك الامر بل على شيء اخر ولا يصير مع ذلك مشتركة الدلالة وبالجملة ليس الشيء على الاطلاق ومع تقييد شيء من العوارض التي يعرض في مقولات اخر واحدا ومثال هذا ما غالطوا فقالوا هذا الا الشيء موجود او ليس قربا هو موجود فهو موجود غير موجود هو الفرس وايضا ما يقولون هل يكون ويوجد ما ليس بموجود فيكون هو الشيء الذي ليس بموجود موجودا وكذلك هل الذي هو موجود يبطل كونه ووجوده فيكون الموجود قد حصل لا موجود فهو موجود ولا موجود وهل ان يخلف حسنا لكن على الكذب ليس بحسن وهل ان يستخلف حسنا الكتة على الجور ليس بحسن ثم الخلف ما يستحسن والاستخلاف ما يستعدل فهو حسن غير حسن هذا خلف ولذلك الطاعة حسنة وهي ايضا قبيحة وكل هذا الترك باعتبار الوجوه والشروط وترك اعتبار الاطلاق والتقييد فاذا عيبنا عن ذلك لم يعرض لها تبكيت ولانه فرق بين ان يكون وبين ان يكون شيئا وبين الموجود من وجه شيئا وبين الحسن بحال وبالحسن مطلقا والقبيح بحال والقبيح مطلقا اي في مثال الخلف والاستخلاف والطاعة وليس ببعيد ان يختلف الاطلاق والتقييد او التقييد ان لمختلفان في الحكم ومن هذه الامثلة اليست الصحة والسار خيرا فاذا قيل لكنها اليست حر الجاهل فاذا هي خير ليس بخير وكذلك ابليس في الذنب خير وليس للطيران خيرا ومثال سلوا هذا سمح ويجب ان يفهم على هذه الصورة مثل ما يقال اليس ما يؤثره الحكم فهو شر فيقول بلى ثم يقول اليس احوال الخير خير فيقول بلى فيقول الحكيم لا يريد الجراح الخير وابعاده وطرح الخير وبعينه حال الخير وما هو حال الخير فهو خير فالحكيم لا يريد خيرا وما لا يريده فهو شر فبعض الخير شر وحل جميع هذا واضح وايضا مثال من باب الشر بسبب مثال تقدم ذكره من باب الخير وهو ان اللص شرير فيجب ان يكون ما ياخذه ويطلبه شيء وهو يطلب الخير وذلك ليس لانه شرير يجب ان يكون جميع ما ينسب اليه شرا بل قد يعرض ان يكون ما ينسب اليه الشر كما ان المرض شر وليس كل ما ينسب اليه شرا فان الاقتال منه ليس بشر ومن المغالطات في هذا الباب اذا يسلم انه لما كان العادل اثر من الجائر وجب ان يكون ما هو على جهة العدل اثر من الذي على جهة الجور فيكون القبل على جهة العدل اثر من القتل على جهة الجور وليس كذلك فان المغالطة في هذا ان لا يحفظ انه يكون ما هو على جهة العدل اثر للعادل او للمعدول به وكذلك ما على جهة الجور اثر للجائر او للمجور عليه ومثال اخر يجب ان يفهم هكذا انه هل العادل ان ياخذ كل شيء له من حيث كان فان قال نعم قال فان كان رهنا اخرجه من يده او ملكا جعله سكنى لغيره وايضا هل يجب ان يعاقب من يقول العادلات او من يقول الجائرات فيقول من يقول الجائرات والعادل الذي يقول الجائرات التي جرت عليه يجب ان يعاقب وجميع هذه الامثلة من اختلاف دلالة ما يقال على الاطلاق وعلى التقييد مثل ان اصلاك كل ما يجري على طريق العدل يؤثر من غير ان يقال ولذلك ان يقال كل شيء لما لكه

ان ياخذ ولا سيتن شرط انه لم يخرجه ولم يعرفه عن نفسه نحو لغيره ولا سيتن ان الاجتهاد مرجوع اليه مالم يخالف النص وان لا سيتن قول الجابريات التي يجوّر بها على غيره وليس الاخبار عن الجور جورا كما ليس الاخبار عن العدل عدلا وعن الناضغات نفعا وفرق بين جور يحكى وبين جور يعمل على الاطلاق واما ما يقع من جهة التبكيت فعليك ان يعتبر صورة القياس هل هي منتجة ام لا وينظر في الحدود هل الوسط واحد بعينه من كل جهة وهل كل طرف هو في القياس وفي النتيجة واحد بعينه في كل جهة من شرايط النقيض ويجتهد في التسليمات ان يراعي في اول ما تسل هل يسلم سيامرتين بحالين مختلفين او شيا يشارك النتيجة بحال دون حال وما ترى عنه ان يراعي في المحمولات شروط النقيض واذا قيل له مثلا هل كذا اضعف او ليس بضعف اجاب مع استظهار فقال ضعف كذا دون كذا وكذلك يراعي الوقت والجهة في كل شئ بحسبه مثل استظهاره في جواب من يسال اليس من يعرف الامر يعرف كما هو وكذلك الذي يجهل الامر ثم انت تعرف زيدا ولا يعرف انه موسيقار فيعرفه ولا يعرفه وهذا لانه لم يشترط انه يعرفه من جهة واحدة وعلى الاطلاق او من كل جهة وكذلك اذا قال اليس ما هو ثلثة اذرع اكثر مما هو ذو ذراعين لكن هذا ذو الذراعين اكثر عرضا فهو اكثر وليس اكثرها فاذا انحفظ المجيب وقال هو اكثر طولا لم يلزمه هذا التبكيت واما المصادرة على المطلوب الاول فان عرف المجيب انه مصادرة لم يسلم ولم يلزم الشنعة وان كانت الشهرة يوجب تسليما انكره ولم يحسم قايلا اي بعد ما خالف الشهرة في الوضع الذي انصره فكذلك اخالف فيما هو هو او على حكمه فان سهى ولم ينبه ودلس عليه فسلم المصادرة فان انتبه قبل تداركه وقال انت اني سلمت فليس لك قياس لان هذا التسليم رجوع مني عن وضعي ومساعدة لك واما انت فلم تعمل شيئا ولم تفهم تبكيتا وكيف يكون وانت استعملت نفس نقيض وضعي في اساس والمقدمة عن النتيجة واما وضع ما ليس بعلة علة فليراع انه هل يلزم ما يلزم مع دفع ما يسلمه فان كان قيل انه سواء سلم ذلك او لم يكن فالشنيع لازم وليس من فعله واما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب ان لا يغالط فيجعل الملزوم لازما وما في اللازم ملزوما فانه لا يمكن ان يقع لنا غلط حين لا يتوهم الانعكاس وهذا الباب على صنفين اما على سبيل الاستقامة واما على سبيل عكس النقيض ومقابلة الوضع فانه تارة اذا قيل كل حريف حار ظن انه يصح معه ان كل حار حريف وقع منه التضليل وتارة اذا قيل كل متكون له مبدأ يظن ان ما ليس بمتكون ليس له مبدأ ويعرض ما عرض لماليسوس حين حكم من هذا ان جرم العالم غير متكون فهو غير متناه وذلك الغلط بل اللزوم كما علمت بالعكس ولما السؤالات اذا اجتمعت فينبغي ان يتامل المحمول والموضوع او المقدم والتالي هل هو واحد على جهة في المعنى او كثير وان يفصل ولا يجيب الا عن واحد واقل ما يقع هذا الغلط اذا كان الجواب بالايجاب او بالسلب صادقا في الجميع كما في اللفظ المشترك المتفق المعاني في الحكم واعظم ما يقع فيه الغلط واذا كان مختلفا فليحذر مثل هذا ومما يغلط من هذا القبيل ان يكون الجواب في المسئلتين

المجموعتين بالمتقابلتين مثلا ان يكون احدهما خيرا والاخر شرا فيقال هذان خير وشر ويقال ايضا من وجه اخر ان مجموع هذين لا خير ولا شر لان الكل ليس هو ولا واحد منهما وكل واحد هو هو وليس الاخر فيقال المجموع هو كل واحد وليس هو هو وليس الجزء الشر الا هما ولهما وهو اتصالهما وليس هو هما فهو هما وليس هما وايضا ليس ما هو خير يكون شريرا او الشرير يكون خيرا فيكونان قد صارا شيئا واحدا الكل واحد منهما خير وشر لان الخير صار شرا او الشر صار خيرا فهذه وان تعلقت بجمع السؤالات فلها ايضا ضروب اخرى من التضليل من باب اشتراك الاسم وغيره وليس لقايل ان يقول اذا قلنا كل او كلاهما فهو باحد لا بكثير فان الكل وكلاهما يصلح للتكثير واذا حمل شئ في مثل ما نحن فيه على كلهما فقد حمل على اثنين في المعنى وان كان واحدا في اللفظ اللهم الا ان يكون الموضوع واحدا ويدخل الكل للسور وذلك غير ما نحن فيه فهذا ما يقوله في المغالطات التي من نفس القياس بحسب اللفظ والمعنى واما الخارجة فيذكر احوالها ايضا واما الاقاويل الملجئة الى التكرير اما في المضاف فنحن نبين ان الشئ المضاف لا بد في تعريفه بالمضاف الاخر من حيث يكون المضاف الاخر ذا ما ثم ليس المضاف دائما يكرر على المضاف اللهم الا ان يسال على جهة يعرض ما قلناه في موضعه من ان الملحاح الذي يحشو السؤال والسؤال الفاحش هو الذي يسال عما لا فايدة فيه فيكون جوابه ما لا فايدة فيه ثم ليس كل ما يكرر يعرض منه هذا الباب قايل اذا احددت العشرة الحد الحقيقي احتجت ان يقول انه عدد مؤلف من واحد وواحد وواحد وكذلك حتى تكرر الى المبلغ الواجب من غير استحالة ولا هذيان وذلك لان ما هو مكرر فيانه مكرر وكذلك اجزاء الموجبة يكون موجودة في السالبة وان يفعل في ان لا يفعل فاذا قبلت المنفصلة من ايجاب وسلب ويكون له تكرار لما عرف الضعف بل عرف موضع الضعف كالاثنينية ويكون عرف ما لازم له الضعفية وليس ذلك الشئ في جوهره من المضاف ويكون مثل العلم الذي هو هيئة ما للنفس وصورة من باب الكيفية يلزمها اضافة ولذلك ما كان لها ان يتخصص ولا يتخصص في مقابلها شئ مثل الطب فانه يتخصص من تحت العلم ولا يكون كونه مبدأ الا المعنى الذي يكون به جنسه وهو العلم مضاف لان تلك الاضافة عارض لازم كيفي وقد بينا هذا في قاطيغورياس واما الباب الاخر مما يشنع به بوقوع التكرير فيه من جهة الاعراض الذاتية التي وجد في احدها الموضوع ويعلم بتوسط ما يحمل عليه فان التكرير يقع فيه ايضا بسبب حشو السؤال فيحتاج الى ان يقال فان الانف الافطس هو انف فيه التقعير الذي يكون في الانوف وليس هذا كاذبا ولكن مكررا الا انك احدثت السؤال مكررا وجواب المكرر يكون مكررا ولو قلت افطس وحده كان ذلك يكون انف فيه تقعير فكما انك اذا استوضحت معنى قولك انف انف كان الجواب عن تحديده مكررا كذلك اذا قلت انف افطس ومع هذا فليس شنعا ولا كذبا ان يكون انف فيه تقعير يكون في الانوف

الشنيع والكذب هوان يكون انف فيه تقعير يكون فى الساق حتى يكون افحج واذا قلنا انف فيه
تقعير لم يحتج ان يقول فيه تقعيرا بفى واما ما يعرض من العجمة فينبغى ان لا يحب حتى يجاولو اسم الكشف
فليس عليك ان تحث عما لا يعلم من اى الوجوه كانت العجمة من الاعراب او التذكير او التانيث او غير
ذلك وهذه المواضع المغلطة قد يكون فى بعض الاوقات المغلط ظهر وفى بعضها اخفى وربما
اتفق ان يجمع فى شئ واحد عدة وجوه من هذا فيزداد التباسا ويستدعى وجوها مختلفة من الحل
وقد يكون فى باب واحد ما هو اضعف واسهل مثل ما يكون فى الواقعة فى اتفاق الاسم مثل النحو الذى
يختلف فيه احكام المحمول فى موضوعات مشتركة الاسم والاقاويل المصلحة التى قد يستعمل من
جنس المغالطة فى الشعر مثل القائلين من مناقضى برسون وبدما بلبس ان الواحد والموجود يدلان
على معنى واحد وعندهما ان اسميهما لا يدلان على معنى واحد واكثر ما يغلط فاكثرها من قبل اللفظ
مثل ما يقال ايضا فى العربية ماسل باخر ويعنى به شئ آخر ومركبات ونغمات وتصحيفات مضحكة
مدهن على الدين عن الاحتشام وهو كان التضليل من اللفظ وليس انما يقع الضلالة
فى هذه الوجوه للاعراب بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون هو القول ايجاد التاثير السريع العمل احيانا
هو الذى لا يفطن معه بسرعة هل الغلط فى التاليف وفى انه لا ينبغى ان يسلم مقدمة
او هو كذب صرف ومحال ان يسلم بعد التفصيل فان مفهوما يتضاعف واقواه ما يكون بما هو
اشد شهرة من النتيجة ما كان من المجادلين يسئل عن طرفى سؤال احدهما مشهور والاخر
شنع حتى يدرى انهما انفع يسلمه فى مطلوب السائل بل يكون من امور مطلوبة كلا الطرفين منهما
سواء فى النظر ليس احدهما اشهر وفى مثل هذا ان يستعمل اتخاذ المعاجل من السؤال عرض الحيرة
لاستفهام الذى ينفع واشكال الامر فى الكاذب والصادق وصحة القسمة السؤالية وفسادها
وضرب من النظر والتامل وكذلك اذا كان السؤالان سئلا ولم يعر المسبوق اليه الكلام بهما من
طرفى النقيض حتى يكون مطابقة المط لهدى سبيل المقاومة وكذلك يشكل هذا التاليف على مستقيم او
على خلف وكل القياسات المضللة التى يحتاج الى ترجيح وتصعب ويعلم انها معاملة يرفع بعضها
موجب البعض ولا يهتدى الى السبب الذى من قبله عرض واحد الحاجات وما يخفى وجه الغلط فيه
هل هو من التاليف او من المقدمات وهل فيها كذب او حاجة الى تفصيل الاسم المشترك وبعد ذلك
ما يعلم مثلا ان المغالطة ليس فى التاليف ولكن يشكل هل شئ بسبب كذب او حاجة الى التفصيل ثم
لا يعلم ابن ذلك فى اى مقدمة ويكون الدليل هذه القياسات ما ليس منه شهرة او استعمل وفى
حلة ما يسلم شئ لم يتسلم ولا يحب ان يجعل سوء ترتيب المقدمات سببا للاستهانة انه اذا كانت صحيحة
صحيح احوال الحدود واحد بسرعة الى الصحة بل يحتاج ان يستعان بها كان القول غير موهم شهرة المقد

ولا

فاكثرها من قبل اللفظ مثل ما يقال ايضا فى العربية ماسل باخر ويعنى به شئ آخر ومركبات ونغمات وتصحيفات مضحكة يدهن على الدين عن الاحتشام ووقع التضليل من اللفظ ليس انما يقع الضلالة بتلك الوجوه للاعراب بل كثيرا ما يضل بسببها المجربون

المضحكة

اما الغلط المتضاعف بعضه مقدمة فيحتاج ان يسلم بعد التفصيل ولان ايجاد السريع محل يغلط جدا وخصوصا ما كان من نحو المجادلين يسئل عن طرفى سؤال احدهما مشهور والاخر شنع حتى يدرى ايهما ينفع تسليمه فى مطلوب السائل بل يكون من امور مطلوبة كلا الطرفين منهما

ولا انتاج التاليف او يكون السائل ضعيفا غير محسك ويحتاج ان يتلطف فى النقيض فتارة يقصد
القول وتارة بالقائل بان يرى انه لم يسئل جيدا فان السؤال قد يراد به تارة المجيب وتارة المسئلة
نفسها وتارة قد يراد به الامران فصل قد بينا وجوه المغالطات وحلها ووجه السؤال بها
واحدها ومنها والواجب ان يعود الى اجمال القول فى عرضنا المعلم الاول انا لما حاولنا ان يكون
لنا قوة ننية يقتدر بها على ايراد القياسات من المشهورات لغرض جدلى او امتحانى به وكان
السوفسطائى تشاكل هذين اى الجدلى والامتحانى اما الجدلى فان موضوعاته مشتركة ولان
السوفسطائى قد يتشبه بالجدلى ويسمى بحسب ذلك مرائيا واما الامتحانى فمن حيث المغالطة
ومن حيث يشاكل الجدلى ايضا اردفناه بالنظر فى هذه الصناعة وكيف يشعب ولم يقتصر على ما
للسائل وفى ذلك بل وما للمجيب فى حفظ الوضع بالمشتركات وعلى ما يجب ان يراعيه فى الامور المشهورة
وما للمتشبه بالمجيب حفظا منه ولاوضاع سوفسطائية والحفظ بالجملة اصعب من السؤال فان السؤال
كالهدم والحفظ كالبناء وينبغى للحافظ ان يحفظ بالمشهورات لا غير واما السائل فيعمل من كل ما
يتسلمه ولذلك قال سقراط لا يجب اذا كان يعترف انه لا يحسن ذلك بل كان يفهم مقام السائل
والذى فى التعليم بعد هذا لا يحتاج يفهم منه انه يتكلم فى القياس العام بل هذا فى القياس السوفسطائى
وان كان كذلك قال وقد كان لنا فى الصنائع البرهانية والجدلية المذكورة اصول ماخوذة فمن سبقنا
ليس يعنى من حيث هى مجردة عن المواد بل من حيث استعملنا فى مواد فكان هناك جزئيات
استعملت فى البراهين مثلا فى الهندسة وجزئيات استعملت فى مواد السؤال والجواب والجدل
والخطابة امكن ان ينتزع منها قوانين كلية وهذه الجزئيات كانت فى ابتداء تفطن الناس للجدل
والخطابة قليلة جدا ثم التشعب وكثرت على حسب كثرة سوع التابعين اخيرا والبنا عليها وتبديلها
واصلاحها وصارت لهم ملكة وان لم يكن عن قوانين مثلوا وحلوا وحلفوا من الجزئيات ما فيه
كفاية وقد دلوا على امور من الكليات وان قلت وقد ذكرنا قوما ما تولوا فى تربية الخطابة
بعد القدماء مثل طيطاس وبعده براسوسوماجس الذى يجادل سقراط فى امر العدل ثم
ماذروس واما مقاومة السوفسطائى فلم يوم المسالفون منها شيا يعيد به لقلة الحاجة
اليها بل لم يكن عندهم منها شئ لا فى الاصول ولا الجزئيات يرين بها اياهم اصلاح ذلك فان
الحاجة قلت الى صناعة السوفسطائية فلم يتم عقودها فضلا عن حلولها بل تكلموا فى امثلة جزئية
قليلة واشيا يناسب الخطابة لكنا بسطنا القول قليلا ونظرنا فى وجوه الاغاليط وجمعناها
ووجدناها عن المواد صناعة كلية وانما مست الحاجة الى مثل الخطابة فسبب ايثار ما يؤثر واجتناب
ما يجتنب وكان الاولون انما وقعوا اولا من الخطابة الى هذا الجنس ثم استنبطوا وكانوا يستعجلو

فان كان القصد سوفسطائيا بان يرى بانه بالحقيقة عالم حكيم اردفناه

كلا كان

قد يريد منهم

فيعلون ويتعلمون قبل ان يجردوا الصناعة فيكون من يعلم منهم يتعلم منه على سبيل ما يتعلم من المعلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس مما كانوا يقتدرون صناعة ولا امر كليا الا ما يعتد به بل يبلغ فايدة وكان مثلهم مثل من يقول انى اعلمكم حيلة فى وقاية اقدامكم الم الوطى والحفا وهوان يقطع من الجلود ما يلبسون من غير تفصيل وبيان بل على سبيل عرض حفاف معمول له عليه فان هذا بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم اى الجلود يصلح وكيف يقطع وكيف يحذى وما لم يميز الحفاف والمستمسكات بفصولها بل الذى يحد ومثل هذا العلم فانما يقيد امر استعمالهما وكلما يجمع الحفاف من غير تفصيل ومع ذلك فانه لا يخ بما يعلمه عن هداية ولكنه لا يكون قد افاد الصناعة واكرم حدوى من افاده سماعا متخذ بصناعة كمن افاد حقا معمولا ولم يعد بذلك صناعة اذ لم يعد كيف يعمل الحفاف فلهذا لم يستعد ممن سلف صناعة بل ورايناهم امور لخطبية معمولة وجدلية وبرهانية قال واما صورة القياس وصورة قياس قياس فامر قد كددنا فى طلبه مدة من العمر حتى استنبطناه فان عرض فى هذا الفن الواحد تقصير فليعذر من يشعر به عند التصفح وليقبل المنة بما افدناه من الصواب وليعلم ان افادة المبدا واستخراج قاعدة الصناعة اجل موقعا واسنا مرتبة من البناء عليها خصوصا اذا كان المستنبط مع انه مخترع مبتدى محيط بكمال الصناعة وقوانينها لا يدرسها الا ما يعد منه فهذا ما يقوله المعلم الاول واما انا فاقول لمعشر المتعلمين والمتاملين تاملوا ما قاله هذا العظيم ثم اعتبروا انه هل ورد من بعده هذا الى هذه الغاية والمدة قريبة من الف وثلثمائة وثلثين سنة من احد عليه انه قصر وصدق فيما اعترف به من التقصير فانه قصر فى كذا وهل بلغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة كلا بل ما عمله هو التام الكامل والقسمة يقف عليه ويخطر بعده الى غيره ونحن مع غموض نظرنا كان ايام انصبابنا على العلم وانقطاعنا بالكلية اليه واستعمالنا ذهنا اذكى وافرغ للحق قد اعتبرنا واستقرينا وتصفحنا فلم نجد للسوفسطائية مذهبا خارجا عما اورده فان كان شئ فتفاصيل لبعض الجمل التى حددنا ما منه ما منه نرجوا ان نستكثر من الكلام عليه فى اللواحق حين ما نرجوا ان يكون امرع لما هو واجب والذى عمله معلمه وسماه كتاب سوفسطيقا حادمة عن الواجب وقصر عن الكفاية اما الحد فخلط المنطق بالطبيعى والالهى وهذا الضعف يمر كان نحل سوع هذا العظم واما التقصير فانه لم يفهم وجها للمغالطة الا الاسم المشترك وبالحرى ان يصدق ويقول انه ان كان ذلك الا انسان مبلغه من العلم ما انتهى الينا منه فقد كانت بضاعة مزجاة ولم يتضح الحكمة فى اوانه بحيى ومن يتكلف له العصبية فى بدنه من علمه الا ما هو منقول الينا فذلك اما عن حسد لهذا الرجل واما لعامر فيه يرى ان الاقدم زمانا اقدم فى الصناعة رتبة والحق والامر بالعكس ونسئل الله الهداية والتوفيق هو الهادى والموفق للصواب تم الفن السابع من الجملة الاولى من كتاب

الشفاء والحمد لله رب العالمين وهو حسبى ونعم الوكيل وصلواته على خير خلقه محمد النبى واله اجمعين وسلم تسليما كثيرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن من الجملة الاولى من المنطق فى الخطابة اربع مقالات

المقالة الاولى

فى صنعة الخطابة قد سلف لك الفرق بين الصنايع القياسية الخمس واسس صورة التصديق والتعين وصورة ما يقاوم وصورة الاقناع المظنون وعلمت مفارقة الاقناع للوجهين الاولين وتحققت ان للاقناع درجات فى التاكد والوثاقة وبان لك ان الصنايع الجامعة حوم التصديق اربع من الخمس وان المغالطية مرفوضة وان الجدلية قليلة الجدوى على الحكماء الا بالطرق المشتركة بينها وبين البرهان والا بالارتياض وبالاقناع فى المبادى والا فى تخطئة مخالفين للحق من نفس ما يسلمون وان الجدلية ايضا تسره الفايدة على العامة فانها وان كانت مستوهنة ضعيفة بالقياس الى الصناعة البرهانية ففيه سعة صعبة بالقياس الى نظر العامة بما هم عامة بحجز عن قبول الجدلى الا اذا اضافية ما به حدود الخطابة وان الجدل اذا الزمهم شيئا وادعوا اللزوم مخالفوه مغالطة او شيئا ليس يستوى لهم انكشافه فى حرمه منه ويسوه الى العامل بفصل القوة لا بفصل الصواب والمسكون عن الحيرة ولقصور المتدلا المصادقة الموضع فيكون عندهم انهم لو يسر لهم بعلة عن دون جنتهم الى فضل استظهار بنظر واستبصار يعرفان لم بعد ان نقصوا اما سمعوه ويعلموا موضع التلبيس فيما عجزوا عنه وبالجملة اذا استقصروا انفسهم عن شيئا والمتعاوض بالقياسات الجدلية زالت تفهيم انما انتج عليهم فلم يعلموا ان الحق موجبة او القصور محيلة فيجب ان يكون المخاطبة التى سلفها العامى بعامة من الجنس الذى لا يسترفعه عن مقامه استرقاعا بعيدا كانه منعال عن درجة مثله بل يجب ان يكون الفانون وا تفاقا فى الباب اعنى ان يكون المقتدر على احاد معدودا فى جملة مخاطبى العامة لكنه اقوى منهم من غير مجاوزة لحدودهم وليس يبقى لنا صناعة قياسية يناسب هذا الغرض غير الخطابة هى التى بعد نحو اقناع الجمهور فيما يحق عليهم ان يصدقوا به وليتضع عن نفع يعود منها على الحكمة او على الجدل ولما كان المخاطب انسانا وكل انسان اما خاصى واما عامى والخاصى لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق الخواص الا بالبرهان والعامى لا ينتفع من حيث يحتاج ان يصدق تصديق العوام الا بالخطابة فالصناعتان النافعتان فى ان يكتسب الناس تصديقا نافعا هما البرهان والخطابة واما الجدل فينفع فى ان يغلب المجادل محاوره عليه واما ان يقدم تصديقا ينفعه فى بعضه حواشى الصناعة دون اسها او بما يعرض عنها

لا لاجل الجدل وليس قصد العلة هو بعينه قصد افادة التصديق فان السوفسطائية بقصد العلية ولا يقصد افادة البتة وكذلك المفاوضة الامتحانية والمحاورة العنادية ولو اريد بالجدل الدلالة على التصديق لما كان الصناعة متجهة الى المتقابلات ومبنية على المسلمات وحيث يراد بالجدل اقناع المتعلم في المبادى فليس يراد ان يفاد تصديقا جزما فان المعلم يكون قد جانب فيه طريقة من يعلم وجنح الى سيرة من يغر ويريد بذهب من يغش ان اوهم ذلك وكذب فيما يقول بل غاية غرضه في ذلك ان يزيل عن نفس المتعلم الاستنكار ويشعره قرب الوضع من الامكان ويميل بطنه الى طرف واحد من طرفي النقيض ومثله وان كان من العامي تصديقا فليس يكون من الخاصي تصديقا فان الخاصي قد يمنعه الاحاطة بان تصديق مثله انما هو بالحق وانه لا تصديق له بما فيه نعدما كان عاد واما تصديق العامي فليس من شرطه ان يمحو الشك معه وكذلك من شان العامي ان يقول للمخاطبة صدقت واحققت وليس من شان الخاصي ان يقول في مثل ذلك المخاطبة صدقت واحققت وليس لقايل ان يقول ان التصديق اعم من التصديق العامي فيكون المتعلم اذا اقنع في المبادى كيف كان فقد افيد التصديق المطلق ولم يفد التصديق الخاصي لو وقع له بمثل هذه المعاملة تصديق من جنس التصديق لكان يحق علينا ان يقول ان هذه المخاطبة يفيده تصديقا خاصيا وان لم يكن تصديقا خاصيا لكن الشاعر بالتصديق الخاصي والمستعد له ليس من شانه ان يقع له التصديق البتة الا على نحو التصديق الخاصي او السبقية به الذي لا يخطر مقابله بالبال الخطور ما يجوز وجوده فاحرج عن ذلك فلم يناسبه لم يقع له تصديق به واما العامي فلا يسعر به بذلك بل ياخذ الامر مصدقا به اذا امالت اليه نفسه ويحري ان يمط المقابل عن ذهنه وان لاح لمحوازه فيكون سل نفسه البتة مقارنا للتصديق وعلة له وان لم يكن نفس التصديق فانه اذا كان مثل نفس مع شعور بجواز النقيض فخطر بالبال مساعد على انه لا يبعد ان يكون فليس بعد هناك تصديق ولا ظن مؤكد بل مثل ظن فاذا انعقد الراي وجعل النقيض مع امكان كونه عند المستشعر في حكم ما لا يكون لحكمنا على كثير ما يمكن عندنا كونه بانه لا يكون فح يكون تصديقا ومثل النفس يوقع التصديق عند العامي ويبقت عليه اعتقاد ان طرفه الاخر يكون وان كان جايزا عنده ان يكون ولا يفعل ذلك بالخاصي فان كان المتعلم في درجة العوام والمعلم في درجة الحرص كان ذلك تصديق من حيث هو عامي لا من حيث انتقالا الى التخصيص وكان هذا بروح من حيث هو مغالطي لا من حيث هو مجادل او معلم على المنافسة في هذا ما عنه مندوحة فليضع ان هذا النوع من استعمال قوانين الجدل موضع للتصديق الا ان هذا النوع ليس من الاغراض الاولية للجدل بل هو من الامور المتعلقة بالجدل والمنافع المستعدة عن صناعة الجدل ولربما انتفعت صناعة في غيرها

اعدت له فاذا الغاية القصوى في الجدل هي الالزام ولربما حسنت معونته على التصديق اما مع العامي اذا ابرامع عن العامية يشيرا فان يراد ان يحب اليه عقدا او يبعض عليه رايا من غير ان يتم منها هذه المعونة جماعة المنسوبين الى العقل من الجمهور كلهم بل افرادا منهم كانهم خواص وكانهم مذبذبون لا الى الخاصة حقا ولا الى العامة حقا واما مع المتعلم اذا ان يلقنت منه السلاسة لقبول المبادى من غير ان يقتصر به عليه او يوهم كفاية له فيه وكان المخاطبة البرهانية لا يبعد ان يراد بها الغلبة في نفسها وكذلك المخاطبة الخطابية ولذلك المخاطبة الجدلية لا يستنكر ان يعدل باستعمالها عن جهتها الى جهة التصديق وقد نطق الكتاب الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي هو تنزيل العزيز الحكيم بمثله فقال ادع الى سبيل ربك اي الذيانة الحقيقية بالحكمة اي بالبرهان في ذلك ممن يحتمله والموعظة الحسنة اي الخطابة وذلك لمن يقصر عنه وجادلهم بالتي هي احسن اي بالمشهورات المحمودة فاخر الجدل عن الصناعتين لان ذينك مصروفتان الى الفايدة والمجادلة مصروفة الى المقاومة والغرض الاول هو الافادة والغرض الثاني هو مجاهدة من ينتصب للمعاندة فالخطابة ملكة وامرة النفع في مصالح المدن وهداية العامة

فصل في عود الخطابة واخر الفرق بينها وبين الجدل

الخطابة قد يشارك الجدل باعتبار ويشاكله باعتبار اما المشاركة فمن جهتين احدهما في القصد والثانية في الموضوع اما المشارك بالقصد فلان كل واحد منهما يروم الغلبة في المفاوضة اما القياس فبالالزام واما الاخر فبالانفصال وان كان في الخطابة غرض اخر هو غرض القايس وذلك هو ايقاع التصديق وكان الاخر لا يكفيه في كل غلبة ان يقاوم المقدمات والقياس فقط بل وان يعود قايسا على مقابل نتيجة الخصم فيبين كذبه والجهة الثانية من الجهتين الاوليين انه ليس ولا لواحد منهما موضوع يختص به نظره اما الجدل فقد علم امره واما الخطابة فان الغاية لا يهتدون الى تميز الموضوعات بعضها عن بعض وتخصيص الكلام في موضوع مبني على مباديه يليق به على ما يوجبه الصناعة البرهانية بل الخطابة في ذلك كالجدل وان كان الجدل النفاثة الاولى الى الكليات والخطابة النفاثة الاولى الى الجزئيات على ان لها ايضا ان يتعاطى الكلام في الكليات من الالهيات والطبيعيات والخلقيات فهذا هو المشاركة واما المشاكلة فلان مباديهما جميعا المحمودات لكن الجدل محمودات حقيقية والخطابة محمودات ظاهرية ولما كان كل واحد من الجدل والخطابة متعرضا لكل موضوع صارا مشاركين للعلوم البرهانية في موضوعاتها من وجه فحصل ايضا بينهما وبين العلوم مناسبة ومشاكلة وهذه الصناعة قد يتعاطى افعالها كل انسان ويجري بينهم فيها معاوضات ميبين لك بان يتامل ما يختلفون فيه من مدح او ذم او استكانة او اعتذار او مشورة فمنهم من يتصرف في بعض هذه المعاني ابعد ومنهم من هو متصرف في جمعها ومنهم من يبعد في ذلك

بملكة حصلت له عن اعتبار افاعيلها من غير ان يكون القوانين الكلية محصلة عنده حتى يعلم لمية ما يفعله ويكون عنده احكام صناعية مجردة عن موادها ومنهم من يجمع الى الملكة الاعتيادية ملكة صناعية حتى يكون القوانين محققة عنده وهو الانسان الذى احاط بهذا الجزء من المنطق علما واكتسب الملكة بالمزاولة والملكة الاعتيادية ملكة صناعية حتى يكون القوانين محققة عنده وهو الانسان الذى احاط بهذا الجزء من المنطق علما واكتسب الملكة بالمزاولة والملكة الاعتيادية وحدها وان كانت تنجح فلا عن بصيرة والملكة الصناعية وحدها ايضا يكون فايزة الانجاح غير نافذة وقد ذكر المعلم الاول ان سلفه انما كان معافهم فى الخطابة معامن له ملكة ولم يكن تميزت له فى صورة الملكة الصناعية ولا تكلموا فيها ولا خاضوا خوضا يعتد به انما كان اكثر ما تكلموا فيه هو النظر فى الامور الخارجة عن عمود الخطابة وذلك لان الخطابة لها عمود ولها اعوان اما العمود فالقول الذى يظن انه ينتج بذاته المطلوب واما الاعوان فاحوال انفس واقوال خارجة عن ذلك العمود وذلك لانه لما لم يكن الغرض فى الخطابة اصابة ولا الزام العدل بل الاقناع وجد كان كل مقنع مناسب للغرض وليس كل ما يقع هو قول قياسى او تمثيلى او شىء مما يجرى مجرى ذلك فانك قد يقع بما يحكم به المعروف بالصدق من غير ان يستوفيه اقامة البرهان ويقع بما يحتويه من يشهد بصحته ويشهد بما يخبر به كالذى هيئة مرغوب مدعو او واحد بل ان وراءه صداوه وكل من يحاول اقناع اخر فاما ان يحاول ذلك بالشىء الذى من شانه ان يقنع به واما ان يجعله مستعدا للقناعة بما لولا الاستعداد لذلك لكان ان لا يكون مقنعا والاشياء المقنعة اما قول يروم منه صحة قول اخر واما شهادة والشهادة اما شهادة قول واما شهادة حال وشهادة القول مثل الاستشهاد بقول نبى او امام او حكيم او شاعر ومثل الاستشهاد بقوم يحضرون ويصدقون بقول القائل مشاهدة بان الامر كان اولم ومثل الاستشهاد بشهادة الحاكم والسامعين بان القول مقنع فالاول شهادة ماثورة والاخر شهادة محصورة واما شهادة الحال فاما حال يبدك بالعقل او حال يبدك بالحس فاما الحال التى يبدك بالعقل فمثل فضل القايل واشتهاره بالصدق والتميز واما الحال التى يبدك بالحس فاما قول واما غير قول فالقول مثل التحدى ومثل اليمين ومثل العهود اما التحدى فكمن ياتى بما يعجز عنه فيعلم ان دعواه دعوى صادقة ولولا ذلك لما اتى من الشىء بما ليس فى طباع البشر ان يوجدوه بقواهم وكمن يدعى انه اعلم من انسان اخر بالطب والافليعالج هو مع الجنبه واما اليمين فحالها معروفة واما العهود فهى اقاويل ايضا مدونة مكتوبة وهى شريعة ما يشرعها المتعاهدان على انفسهما واما الحال المحسوسة غير القول فمثل من يحرسان وجهه وجهة سحنه سرور ويهج او يحرنها طلال امه وسحنه وجهه مذعور خايفا وينطق عن تقرير بالعذاب والثواب فمن ذلك ما يكون الحال الشاهد يتبع الانفعال النفسانى مثل الشجنة والهيبة ومن ذلك ما يكون الحال الشاهدة طارية من خارج مثل العقوبة او المثوبة واما الحيل للاعداد المذكورة فيتوجه نحو من يراد اقناعه ومن يراد اقناعه اما المعاوض نفسه الذى يتوجه اليه المعاوضة واما غيره وغيره اما ناظر يحكم بين المحاورين واما السامعون من النظارة فههنا قائل وقول وسامعون فالحيلة الاعدادية اما ان يكون بحيث يجعل القايل مقبول القول ويجب يجعل القول انجح او بحيث يجعل السامعين اقبل فاما القايل فان يتكلف الاستشهاد بحال نفسه تكلفا اذا لم يكن ذلك واقعا بنفسه وذلك ان يتكلف الدلالة على فضيلة نفسه او يتهيا بهيئة وسحنه يجعل مثله مقبول القول واما القول فانه يحتاج تارة الى ان يوقع به الصوت وتارة الى ان يحفظ به الصوت تارة الى ان يحد وتارة الى ان يخلط فيه هذه الامور ولكل غرض ايضا تدبير خاص واما السامع فيحتاج ان يستعطف ويستمال حتى ينجح ويميل الى تصديق القائل ويرد الى هيئة مصدق وان لم يصدق وكذلك الحاكم اما المناظر فيكفى فيه ان تهيا هذه الحيلة هيئة مذعن مصدق وان لم يقع له التصديق هذا التاثير بوجهه امران احدهما ما يوجب نفعالا والثانى منهما ما يوهم خلقا فان الاخلاق يختلف بالناس فبعضها يجعل الانسان اميل الى ايثار العناد والانفعالات ايضا بقوم وقت ما يحدث مقام الاخلاق فى ذلك فان من انفعل بخوف وانقباض فيه عاد كان اقرب الى الشهادة ومن رحم كان ادنى التصديق ومن احب كان احلى بان يميل الى معاونه المحبوب ومن مدح واعجب بنفسه كان مثله الى مادحه الذى يعجبه بنفسه وتصديقه اياه اكثر ومن اعصب على انسان كان احرى ان يكذبه ومن يمكث منه القسوة كان احدا ان لا يدعن للرحمة ويشرح جميع هذا من ذى قبل واكثر ما يستدرج من هذه الحيل هو لى فيكون اذن فى الخطابة اقوال غير العمود المذكور من ذلك اقوال يراد بها تقرير هذه الحيل ومنها اقوال يراد بها ايراد التصديق بمقتضى الامور المذكورة مثال الاول القول الذى يريد به الخطيب تقرير فضيلة عند السامعين ليصدقوا القول والقول الذى يشير به سخط القاضى على خصمه ومثال الثانى القول الذى يروم به اثبات كون الشهادة مقنعة واثبات كون المعجز حجة واثبات كون الشهادة ملمه ركيه فيعود الامر الى ان الاقاويل الخطابية التى يراد بها التصديق ثلثة اصناف العمود والحيلة والنصرة والعمود هو القول الذى يراد به التصديق بالمطلوب نفسه والحيلة هى قول يراد به او به انفعال الشىء او ايهام الخلق ويعنى بالنصرة قول نصير به ما له التصديق فقد اتضح لك ان ههنا شيا هو العمود وشيا خارجا عنه وان جميع ذلك صناعى وذكر فى التعليم الاول ان السلف المتكلمين فى اصول الخطابة لم يريدوا على احكام تكلموا فيها متعلقة بالامور الخارجية ولم يعطوا الكلام فى العمود اصلا فاما الاقاويل الانفعالية والخلقية فقد اكثروا فيها وكل ما يتعلق بالترتيب من الصدر والاقتصاص والخاتمة وجميع ما هو غير العمود مما ليس الغرض فيه نفس التصديق بل الغرض فيه استدراج السامع فلو انفق ان يصطلح الخطباء

كلهم في المدن كلها على برد نيل الخارجيات والاستعمال بالعمود كما كان قد اصطلح عليه في عدة مدن في
زمان المعلم الاول لكان يبقى اولئك الخطباء قد بطل ولم يكن الى ما دونه من اصولهم الخارجيات
حاجة بل كان كانه مما يزيف ويسقط وكان مذهب الخطباء في ذلك العصر مذهبين مذهب يختص به
بلاد من بلادهم يسوغ للخطيب استعمال كل مقنع من العمود ومن الحلقة ومن البصرة ومذهب يحظر ذلك
كله ويحرمه ولا يسوغ ان يستعمل شيء عدا القول المقنع والصواب هو المذهب الاول ومن لطف النظر
في ذلك كله وادمن الملكة وعد فطنا اليسا وحول الثاني ادسا **فصل** في الاغراض التي تختص
بالخطب وكيفيتها وكل خطيب يتكلم في الامور الجزئية فانه يحتاج ان يثبت كون الشيء موجودا او غير موجود
في الحاضر او في الماضي او المستقبل واما كون ذلك الشيء عدلا او جورا نافعا او ضارا فضيلة او رذيلة
فربما لزمه ان يثبته وربما لم يلزمه فانه ان كانت الشريعة اما المشتركة التي لا ينسب الى شارع بل
ينسبها العامة الى العقل مثل قولهم الاحسان الى الاباء واجب وشكر المنعم فرض واما الخاصة
لقوم وانه واما ما هو اخص من ذلك مدة ومعاهدة قد ثبت انه عدل وجور فقد كفي المسلجود
الامر اثبات كونه عدلا او جورا ولذلك ان كان الخطباء والائمة يكون قد قضوا بذلك بعرفها على الاصول
واما ان كان لا حكم فيه فربما كان الامر فيه موكولا الى نظر الامام والقاضي ولم يكن الى الخصمين ان يثبتا
حرافيه ويسولنا اقناعا في امره وربما لم يكن بل كان عليهما ان يتساجرا في ذلك فانهما اقنع الامام و
القاضي فقضى له وكان هذا القسم ما يقل وجوده ويعتر اتفاقه في هذا الزمان فكان المستمر في
الاقاليم كلها هو تفويض الحكم في ان الامر عدل او ليس بعدل الى رأي الحاكم واما النافع والضار فمن
ذلك ما يعرفه الجمهور كلهم ومنه ما يعرفه خواص منهم وكل فرقة تختص باستبصار في ضرب من النفع والضر
ومنه ما يكون الحال فيه خفيا فما كان يبين للخطيب وجوده ظاهر التأدي الى النفع والضر وكان
ذلك الضرب من النفع والضر مشهورا عند الجمهور لم يحتج الخطيب الا ان يثبت كونه او لا كونه وما كان
خفي التأدي الى النفع او المضرة لزمه تصحيح التأدي فقط وما كان خفي التأدية خفي النفع والضر لزمه
ايضاح حال كونه نافعا او ضارا ففي مثل هذه المواضع يحتاج فيه الى ان يبين ان امرا يكون او لا يكون
فان كان نفس ذلك الامر مؤديا الى الغاية المطلوبة او الى ضدها بلا توسط شيء اخر لم يحتج الى اثبات تأديته
الى النافع او الضار بل ربما احتيج الى اثبات كونه في نفسه نافعا او ضارا وكان مؤديا بتوسط لم يكن
بد من اثبات تأديته الى النافع والضار ان لم يكن ساويكون ذلك الى الخطيب ويكون الى الحاكم
ان يحكم بان قوله اشد اقناعا من قول خصمه ولا يكون الى الحاكم ان يحكم في ذلك بشيء هو عنده اللهم
الا ان يكون ذلك احكاما اخروية ليست امورا دنيوية ثم اذا اثبت الخطيب كون امر او لا كونه قضى الحاكم
انه يجزيه او لا يجزيه ومعناه انه نافع في الاخرة او غير نافع واما الامور التي يمدح بها او يذم فمنها ما يكون لحال

للمدح والذم فانما في الشريعة المشتركة والمشهور المستفيض كما يكون دفع الشر عن المظلوم فضيلة
او بالشريعة الخاصة كما يكون الصيام فضيلة والحج فضيلة ومنه ما يكون استحقاقه للمدح والذم
غير بين فيحتاج ان يثبت كون الامر محمودا او مذموما فقد تميز لك الموضع المفتقر الى ان يتعدى
فيه نفس اثبات الشيء او يتعداه الى كلام اخر والموضع المغني عنه فاذا كان كذلك فكيف يعني الامور
الخارجية في اثبات احكام كلية يحتاج الى تصحيحها احيانا اذا لم يكن الشريعة حددتها مثل ان كل
ما كان كذا فهو عدل او جور او نافع او ضار او حسن او قبيح او عظيم او صغير حتى اذا صح دخل
تحتها الامر المثبت وجوده فان الامور الخارجة ينتفع في ان يقع في الامور الجزئية واما الاحكام
الكلية فلا ينتفع في اثباتها بان يستدرج السامعون بالحيل الموصوفة ويكاد يكون الانفعالات
النفسانية كلها انما تثبت ولا شخصا بعينه وان كان قد يخاف معنى كليا لنفسه في ان الواقع منه
في عرض الاستدراج امر حري على ان الاولى ان يكون الاحكام الكلية مفروغا عن التشاجر فيها
وان يكون الشارع والائمة فرغوا من تحديدها وانما يكون التعريفات الجزوية مفوضة الى الحكام
انفسهم دون المتنازعين فان القضاء على العدل والجور والمصلحة والمفسدة مما لا يفي به كل هيئة
وكل قريحة ولا القريحة الوافية به يقتدر على الفتوى الجامعة للمصلحة الا عن روية يتفق عليها مدة
من العمر فكيف يصلح لهذا القضاء كل من يصلح للحكومات الجزئية ولو صلح لذلك لكان الزمان الذي
في مثله يفصل الامرين المتشاجرين يضيق عن انشاء الرأي السديد فيه واذا لم يكن ذلك الى
الحكام فكيف الى من يليهم من العوام فالقوانين الكلية لموكولة الى وضع الشارع ولا بد من شارع
من عند الله واما استعمال الكليات في الجزئيات فيقوم به الحكام حتى يكون غاية مظهرهم انما
هو في كون الامر الجزئي وغير كونه سالفا او حاضرا او من ذي قبل ويكون الحكم الكلي متقبلا من
الشارع فكما ان الحكام القاصرين عن رتبة الشارعين يقصرون عن وضع الشريعة كذلك الشارع
لا سبيل لهم الى الحكم في جزئي جزئي بعينه فالاتينا هي فهذه ثلثة اشياء كون الامر ولا كونه وهو
الذي يتفق فيه الحيل الاستدراجية في تصحيحه والثاني الحكم الكلي وهو شيء مفروغ عنه ليس مما
يستأنف اثباته وان كان مستأنفا اثباته فليس للحيل الاستدراجية في تصحيحه مدخل والثالث
النتيجة الجزئية في ان هذا الكائن كذا او ليس كذا وهذا النحو فليس ينفع فيه الحيلة الاستدراجية
والوجه الاول المتعرض لتفوق هذه الحيل فيه فان عموده غير هذه الحيل فقد ظهر من هذا ان المقتصر
بعنايته لقوانين الخطابة على تعليم هذه الامور قد اقتصر من الامر على صفحته الخارجة ولم يستبطن
كنهه ولا ادرك الحقيقة بل اكثر جدوى ما صنعه تعريف حيلة يتمكن بها من تصيير السامع على هيئة
موافقة لقبول الحجة والاذعان للتصديق الذي يكتسبه صناعة ونفس هذا التصديق انما يتوقع

من جهة العمود كالضمير لا غير وقد عرفت ان الضمير لاخطر لها هو واذا كان المعتمد هو الضمير فبالحرى ان
لا يختلف حكم صناعة الخطابة فيما يراد به التفسير هو التبيين على سبيل يصح فى المشورة والمشاجرة
المبنية على المنازعة فى السكانة والاعتذار اذا العمدة فى جميع ذلك واحد وهو الضمير واما الحيل
الاستدراجية فعسى ان ينتفع بها فى كل مشاجرة بل فى مشاجرة متوقعة مسعة عن معاملة فى
احد واعطاء او ما يجرى مجريها واما المشاجرات فى الامور السياسية التى يقع بين اهل مدينة
ومدينة ويقع بين متوليين لسياسة مدينة فانها عالية عن خلطها بهذه الحيل الخارجة وانما
يجرى مجريها مجرى التفسير فلو كانت الخطابة مبنية على هذه الحيل الخارجة لكان التفسير لصناعة و
المشاجرة لاخرى وكانت المشاجرة فى الامور العظام لصناعة ولم يكن للخطابة قوة تتكلف الاقناع
فى جميعها بل الخطابة انما هى خطابة بالضمير وهذه الحيل بعضها معدات وبعضها براهين ويراد
يحسن به الضمير ويهجم به شان الدليل واما احسن من يستعمل هذه الخارجيات فيما يراد فيه
التفسير او يجعلها قانون الصناعة ويعقل العمدة التى عليها العمل والتفسير وقد يشارك المشاجرة فى الموضوع
كما يتفق ان يتقدم انسان على فعل هى بلة وبالهاجر او ان المفسر قد يشير فى ذلك بما ينبغى ان يفعل به و الحاكم
قد يحكم يكون تلك العلة عدلا او جورا من تلقاء نفسه بما يوجبه السنة التى يبصرها او الراى الذى يعتقد
وهذا الحاكم من حيث هو حاكم بين المساجرين واما الحكم على ما ينبغى ان يفعل فى محاذاته فليس للحاكم
ذلك من حيث هو حاكم بين المتشاورين بل للحاكم وعليه ان يحكم بتفصيل احد الرايين على الاخر ويكون
ذلك الذى يحكم به راى يولى الخطيب ابانته فان هذا التفسير وان كان احسن من الحكومة بسبب انه
على من هو احسن فان الخصم فى مجلس القضا احسن من العاصى وبسبب انه نتيجة راى البيان دون
الشارع وذلك نتيجة راى الشارع والشارع هو الانسان الكبير الذى لا بدانية انسان وبسبب انه
فى النوع وهو الجر اليس فى الاصل الذى هو الاستحقاق فانه اعنى التفسير اوضح للجمهور واشنع واعم
اذ لكل واحد منهم مدخل فى مشورة وليس لهم مدخل فى حكومة او وضع شريعة ولهذا السبب ما يعرض
ان يكون الحاكم بين المتشاورين اذا حكم لم يلبث ان ينكشف للناس عدله فى القضا او مثله اذا كان
حكمه حكما فى امور اهلية غير وحشية وفى اسباب معلومة غير مجهولة واما فى التشاجر فانما يحكم
بما عنده ويراه ومما يجعله حال الجمهور لان معوله فى ذلك على رسم السنة ولذلك ما سلم مثله فيه ولذلك
ما يلزم الرافع اليه طلا منه ان يتحرز عنه فى الوحشات الغريبة لا فى المالوفة المعلومة فان شيا
سلم الاحقاق لاحد الخصمين مثلا وسعا ورفض من الحكم وخصوصا فيما يكون اليدان يقيس ويرى
رايه والشارعون معسون دايما يتحرزون بمحاورة ما فى كتابهم على الحكام وتحذيرهم اياه عالمين بتمكينهم
فى الاحكام المساجرية مما يميلون اليه واما فى الاحكام المساورية فعلما نعترض فيه فقانين من عند

اصحاب

اصحاب الشرايع الا فى امور عبادية وجهادية ويكون امرها خلاه الى الناس فيكون الجمهور الناس باحكام
بصيرة ولذلك ما يصرف الحاكم وكده الى ان يكون مع الاصوب من الرايين لئلا يفسد رايه ولا يسقط
عن مرتبة الاستقصاء والتصدى للحكومة ولهذا ما يقل منفعة الخارجيات فى استدراج الحاكم حيث
يعسر ولا يقل فى استدراج الحاكم حيث يتشاجر وكانك الان قد استنبط قلة عناد الخارجيات و
استوجبت صرف الشغل الى الالة الصناعة الاهلية وهو ما يوقع التصديق من حيث هو موقع للتصديق
بالقياس المحذوف كبراه وهو الذى يسمى تفكيرا وضميرا وقد عرفت التفكير انه جزء من قياس ذلك القياس
لو تم لكان مظنونا به انه جدلى وذلك لان الجدل هو الذى يكون من محمودات حقيقية والخطابى هو
الذى يكون من محمودات بحسب مبادى الظن ولما كان النظر فى القياس الجدلى الذى سمى مرارا كثيرة
منطقيا لصناعة المنطق فالنظر فى الشبيه به لصناعة المنطق اذ كان النظر فى الحق وما يشبه الحق
لصناعة واحدة فالنظر فى المحمودات حقا والمحمودات ظنا وفى مستعملها لصناعة واحدة كما ان النظر
فى الصادق والحق الذى منه ينبعث البرهان فى المحمود الذى ينبعث منه الجدل لصناعة واحدة اذ
كانت الصناعة المنطقية بالاستحقاق الاول هو البرهان وكان الجدل سهمها به اذ كانت المحمودات نسبته
الحق وعرا ان الناس مشعوفة بالتماس الحق لكان السبيل اليه صعب فمنهم من يوفق له ومنهم من يقع الى
الشبيه به **فصل فى مشاركات الخطابة لصنايع اخرى ومخالفتها لها** ان صناعة الخطابة عظيمة
النفع جدا وذلك لان الاحكام الصادقة فما هو عدل وحسن افضل نفعا واعم على الناس جدوى من
اضدادها وذلك ان نوع الانسان مستدعى بالتشارك والتشارك محوج الى التعامل والتحاور والتعامل
التعامل والتحاور محوجان الى الاحكام صادقة فى الامور العملية بها ينتظم شمل المصلحة وباضدادها
ينشعب وهذه الاحكام يحتاج ان يكون مقررة فى النفوس ممكنة من العقايد وقد بينا ان البرهان
قليل الجدوى فى حمل الجمهور على العقد الحق وبينا ان الخطابة هى المتكفلة به فاحدى فضايل هذه
الصناعة عما وها فى تقرير هذه الاغراض فى الانفس وايضا فان فى الامور الجزئية احكاما يوجبها
التعقل الصحيح مبنيا على المخاطبة والمحاورة بل قانونه الروية والنظر كما ان البرهان ايضا فى الامور الكلية
النظرية مبنى على الحق دون المحاورة ثم المصحح بالبرهان من الامور الكلية النظرية اذا اريد تقريره فى
نفس من يستعمل عن رتبة البرهان كان الجدل اعون شى على تقريره كذلك المدرك بالتعقل اذا
اريد ان يقرر فى نفس من يضعف عن التعقل بنفسه كالخطابة اعون شى عليه واذا لم يكن المدبر من
الناس مستحقا لان يخاطب بالصحيح من البيان العملى فيما ينبغى ان يعتقد او البيان التعقلى فيما
ينبغى ان يعمل فاذا كانت لنا قوة خطابية يمكننا من اقناع المخاطب بما يقنعه ويظنه ويقبله
ويستحسنه ويناسب قدره ويشاكله وعلى ما بيناه فى صناعة الجدل وصناعة الخطابة من الصنايع

التي يقنع بها في المتضادين كما ان صناعة الجدل كانت صناعة يقاس بها على المتضادين وليس على ان يكون
الخطابة يقنع بها في وقت واحد ان هذا الشيء بعينه كان وانه بعينه لم يكن ولا على ان يكون الجدل
ايضا يلتئم به القياس على المتقابلين معا في زمان ما بعينه الا في الرياضة بل على ان لنا ان نثبت
في امر انه كان وانه عدل وانه صواب وانه ممدوح ولنا ان نثبت اضداد ذلك من طريق القوة ومذهب
الصناعة واما من طريق الاستعمال فانه لا ينتفع باستعمالها جميعا في الخطابة في امر واحد
وفي وقت واحد بعينه كما كنا ننتفع بذلك في الارتياض الجدلي اذ الغرض في الخطابة ايقاع التصديق
ولا كذلك في الارتياض الجدلي بل قد ننتفع باستعمال الاقناع في الطرفين من وجه اخر سببه ما يتوقع
للارتياض وذلك بان يحضر الحجج المتقابلة في افكارنا معا متفكرين فينصرح لنا ما ينفعنا في طرق
التصديق الذي يلتمس ايقاعه ويكون حل الحجج المناسبة للطرق الاخر علينا اهون فان الشك اذا
كان حاضرا ذهنك كنت اقدر على الحل وجه حله من ان نظر اعليك ولم يستعد له وليس من الصنايع
المنتفع بها صناعة يقيس فيها على المتقابلين غير الجدل والخطابة اما الصنايع البرهانية فيقيس فيها على طرف
واحد واما السوفسطائية فليست معدة نحو الاقناع بل نحو التغليط ولا هي من الصنايع التي
يستعملها الناس للمنافع واما الصناعة الشعرية فهي لاجل التخييل لا لاجل التصديق ولا في طرف
واحد لكن الخطابة وان كانت بهذه الصفة فالخطابة الجزئية الفاضلة هي التي تنحو نحو الطرف الافضل
وتبتدي من المقدمات التي هي افضل فهذه ايضا من فضايل الخطابة اعني باقتدارها على التصرف
في الاقناع تارة في طرف وتارة في الطرف الاخر وحكم ذلك حكم اعضاء الانسان فانها معدة للتصرف
في الالذاذ والايلام وحكم قواه سوى الفضيلة الحلقية وحدها فان قواه معدة للخير والشر جميعا واما
الفضيلة فللخير فقط واما ما سوى الفضيلة كالصحة واليسار والبسالة فقد يصلح ان يستعمل في الخير
ويصلح في الشر والحاجة الى الخير ماسة والى السرور ليس ليدفع الشر بها فلم الحديد بالحديد وليتخلص به
من العدو تسليطا للشر عليه والمرء يبصر نفسه وبدنه بما هو مشارك فيه لسائر الحيوان فما احسن ان
يكون قديرا على نصرة نفسه بما يخصه وهو اللسان فيه البيان فيعد له ويجوز ويحسن ويسيء ويتمكن
به من التصرف في المتقابلات فيحسن فعلا فعله بعدل وهو قبيح ويعدل فعلا دفع به الشر عن نفسه وهو جور
فضلا عن ان يدل على قبح القبيح وجور الجائر وكما ان الطبيب ليس عليه ان يشفي كل مريض من كل مرض
بل ان يبلغ الممكن الانساني على طريق الصواب في مثل العارض للحدود حتى ان احقق كان السبب فيه
صعوبة المرض في نفسه واستعصاء الموضوع على رده الى الصلاح كذلك الخطيب عليه ان يتكلف من ايراد
العمد والحيل ما يمكن ايراده في كل باب فان كان الامر مما يعسر تقريره في النفوس فليس ذلك مما يعود على
الخطيب بتعجيز وكما ان في الجدل المطلق فيما سلمنا بالحقيقة وفيما سلمنا جدليا بحسب التسلم لذلك

في الخطابة وما هو مشبه بالمقنع بانه ليس من الامور التي يظن بانفسها بل اشباه متشاركة لها
بالاسم او في هيئة اللفظ او في معنى من المعاني التي بيناها في كتاب سوفسطيقا كيفية انجائها في
الحكم في التشبيه حتى يوهم في قضية انها قضية اخرى وتلك تكون اما دقة او مشهورة فيتوهم
المشبهة بها انها هي بعينها او على حكمها والفرق بين المقنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا ان
مقدمات الحقيقي اذا قررت معانيها في الذهن مال هو الى التصديق بها في بادي الراي ظن السامع او
التي ترى مقنعة فهي التي انما وقع بها التصديق على انها غيرها ولو يحصل للذهن معناها ويخلص امام
الفكر مفهومها الذي لها في نفسها لكان الظن لا يحب الى جهتها فهذا هو الفرق بين المقنع الحقيقي
وغير الحقيقي لا وجوه اخرى فلنا في كتب خطابية لا قوام محدسين لكنه لما كان الغرض في الخطابة
الاقناع بما يظن محمودا ولم يكن الغرض فيها كشف الحق ولا التام على قانون المحمود الحق لم يستنكر ان
يكون بالسنة داخلة في الصناعة فيكون بعض هذه الصناعة صادرة عن بصيرة ومعرفة بمثلها
يكسب القوة وبعضها لا عن تلك الجهة بل عن غلط او قصد ومشية للشر والتلبيس ويكون كلاهما
خطابة واما الجدل الحق فانما هو جدل للقوة على الاثبات والابطال بفعل افعالها مطابقة لتلك
القوة فقط وليكون اثبات وابطال فقط واما الجدل الكاذب وهو السوفسطائية او المشاغبة
فليس يكون سفسطة ومشاغبة لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة وحتى يكون الغرض فيها اظهار
قدرة على التلبيس فان هذا قد يستعمل في الجدل وفي الامتحان وفي القياس من العناد ولا يكون
مغالطة ولكنه انما يكون مغالطة اذا اريد به ان يظهر ان المثبت او المبطل هو الحق بنفسه ويقصد
التلبيس لا لان يظهر القدرة على التلبيس فقط بل لان يروج التلبيس قصدا ومشيئة واراده
للتضليل فالجدل انما هو جدل لتلك القوة والسوفسطائية انما هي سوفسطائية لتلك المشيئة
الردية من حيث هي مشيئة ردية لا للقوة واما الخطابة ففيها قوة ومشيئة معا اما القوة فلانها
اقتدار على الاثبات والنفي واما المشيئة فلانه يقصد بها ايضا ترويج ما يثبت او يبطل بل لانها
ولا يبصر الخطابة بان يقتصر منها على اظهار القدرة فقط صناعة اخرى بل يكون خطابة ولا ايضا اذا
شرطها الاقناع ولو بالمقنعات المشبهة يكون غير خطابة لكن العمدة في امر الخطابة ان يكون القوة
بالمشيئة وكذلك ايضا التعليم البرهاني بقوة ومشيئة والمشيئة قد يستعمل في مثل هذا المواضع على
وجهين عاما فيقال مشيئة لمشيئة ايقاع التصديق فيكون الخطابة معدة نحو ان يكون مع القوة
مشيئة او يكمل بالمشيئة ويقال مشيئة ويخصص تلك المشيئة بمشيئة الترويج والتلبيس فح
لا يكون كل خطابة كذلك بل يكون بعض الخطابة كما يسبق منا القول صادرة عن قوة وبصيرة وبعضها
عن مشيئة ردية تشبه المشيئة السوفسطائية وليست القوة تناسب الصناعة بل الغرض فيها

غير النفع للمخاطب بل النفس الخطيب في اعراض خارجة **فصل** في شرح حد الخطابة وختم
الكلام في قسمة اجزائها ومناسبتها الصنايع اخرى فلنعد الى تحقيق امر هذه الصناعة الخطابية
وانها كيف يكتسب وكم اجزائها وكيف يتوصل بها الى الاغراض التي تحصها ونبتدئ فنحد
الخطابة ونقول ان الخطابة قوة تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة فقولنا
قوة نعني به ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية وهي اوكد من القدرة فان القدرة الساذجة
قد يوجد في كل انسان لكن الملكة التي يحصل اما عن قوانين يتعلم او عن افعال يعتاد يوجد في
الفرد بعد الفرد منهم وقولنا يتكلف نفهم منه معنيان احدهما انه يتعاطى فعلا عن ارادة مؤثرة
بل عن ارادة مستكرهة وليس هذا هو الغرض في هذا المعنى ويقال يتكلف ويراد به انها يتعاطى
فعلا مابلغ قصدا لا تمامه وهذا هو الغرض وقولنا الاقناع الممكن هو تفسير الفعل الذي يتكلفه
ومعناه ما يمكن من الاقناع ولا يلتفت الى تفسير اخر وقولنا في كل واحد من الامور المفردة
في اي جزء كان من الجزئيات كلها او في اي مقولة اتفقت فيكون قولنا المفردة يدل على المقولة
ويكون قولنا كل واحد يدل على ان كل جزئي من كل مقولة فهو موضوع لها ويحتمل ان يكون كانه يقول
في كل واحد من الامور الجزئية وتكلف الاقناع المتمكن فصل من باب فعل الخطابة بين الخطابة
وبين البرهان والجدل والسوفسطائية فانها ليس شيء منها يتكلف الاقناع المتمكن ويقصده
كما علمت وفي هذا الفصل يشير الى غاية الخطابة ايضا اشارة محصلة وهو الاقناع المتمكن في كل
شيء واذا قلنا في كل واحد من الامور المفردة ودللنا على موضوع الخطابة خرج من ذلك الطب فانه
نسبه ان يكون الطب انما يقنع ما يمكن من الاقناع في امور مفردة يخص نوعا ما فيكون حله قولنا
يتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة يفرق بين الريطورية وبين الصنائع العلمية كالهندسة
وبين الصنايع المقنعة في الجزئيات كالطب اذ الخطابة لا ينسب الى جنس معين ولكن لقائل
ان يقول هل الطب ملكة على الاقناع الممكن وان كان ملكة فهل هي بذاتها او بالعرض فان كان بذاتها
فهل اذا اقنع الطبيب في امر ما واقنع الخطيب في ذلك الامر بعينه ادلة ان يقنع في كل امر كان اقناع
الطبيب من نحو واقناع الخطيب ومن نحو اخر وهل الخطيب اذا تكلف ذلك الاقناع بعينه
كان قد يتعاطى شيئا من الطب وبالجملة هل يحتاج الى فصل بين الخطيب وبين من يجري مجرى الطبيب
فيعود اولا ان الطب ليس له ملكة على الاقناع البتة ولا على التعليم ايضا بل ملكة عملية على
تدبير الابدان ليصح فان كان الطبيب مقتدرا على هذا التدبير ولم يكن له بالاقناع بصيرة
البتة وكان عالما بعلمه ولم يكن له في سبيل التعليم هداية البتة فهو طبيب وعالم ثم ان اقتدر
على التعليم فذلك له من حيث هو معلم ويكون تعليمه ليس اقناعا لانه اما ان يعلم امورا واجبة

لصناعة خ

آكد خ

كقولهم كل مرض اما سوء مزاج او فساد تركيبات علمها تعليم مثلها ولم يكن مقنعا بل محققا وان
اقنع ولم يحقق ولا سار في التحقيق كان مستعملا لفعل الخطابة لا معلما وكان من تلك الجهة خطيبا
ذلك الشيء واما ان يعلم امورا ممكنة اكثرية جدا او دون ذلك فان علمها من حيث هي ممكنة بالكثرة من غير
او عند ذلك على ما سلف مناسبين القول فيه في فنون سلفت لمحل اما ان يصحح امكانها وقربها
المكون فيكون معلما او يقنع في ذلك من غير افادة اعتقاد يقين او مقارب لليقين كان خطيبا
واما ان يصحح وجودها وانها يوجد لا محالة فان حاول الاقناع في الوجود كان مستعملا فعل خطيب و
ان حاول ايقاع التصديق الجزم المقارب لليقين فيه كان مغالطيا فاذا الاقناع للطبيب بالعرض
ومن حيث هو فاعل فعل الخطيب الا انه ليس بذلك خطيبا لانه ليس ملكة على ان يقنع في كل شيء وانما
يصير الخطيب خطيبا بهذه الملكة لا بافعالها التي يصدر عنها في اشياء معينة فنحن وان سلمنا ان
الطبيب قد يقنع فليس يصير بذلك خطيبا ولا يصير مشاركا للخطيب في الصناعة لانه ليس الخطيب
خطيبا لاجل افعال يصدر عنه خطابية بل الملكة صفتها الصفة المذكورة اعني ملكة على الاقناع
في كل شيء على ان الطب ليس ملكة الاقناع ويقول انه كما ان الطبيب قد يقتدر على استعمال علاج
في حيوان غير الانسان كذلك الخطيب يقتدر على استعمال اقناع في امر غير الامور المفردة وكما انه
ذلك لم يكن طبيبا الا لانه يعالج الانسان وغير ذلك له بالعرض كذلك ليس هنا خطيبا الا لانه
يقنع في الامور المفردة الجزئية وغير ذلك له بالعرض ويقول ان التصديقات الخطابية
قد يكون صناعية وقد يكون غير صناعية والتي ليست بصناعية ليست يكون بحيلة مثل لوجود
الامر الذي يدعو اليه وليس ذلك من صنعنا وتلطفنا مثل الشهود والتقريرات بالعذاب وغير
ذلك واما التي بالصناعة وما يحتال فيه بالكلام فكله اذا اعتبر من حيث الملكة والصناعة
فانما يكون من فكره انفسنا واحتيالنا فنحن نستنبط المواضع والانواع الخطابية ونعلم ترتيب
القياس الخطابي وما يتعلق به لا كالشهود وما اشبههم فليس الينا الاقناع بهم وايقاع التصديق
عنهم والاحتيال فيه هذا من جهة الاصل واما اذا اعتبرناها من حيث الاستعمال فبعضها قد يكون
معدة لنا من قبل وهي المقدمات التي تسمى في هذا الكتاب مواضع وهي مقدمات من شانها
ان يصير اجزاء قياس بالقوة او بالفعل فاذا كانت معدة لنا استعملناها كما هي وان من قبل لقد
استنبطناها بالجملة ثم اعددناها وبعضها لا يكون معدة لنا كما هي بل يكون المعدة فيها اصولا
وقوانين اذا عملناها استخرجنا منها وقت المحاورة مقدمات خطابية وتلك القوانين تسمى
في هذا الكتاب انواعا ولا يزال يتوصل من نتيجة الى نتيجة مستمرين على طريق الاستدراج الى
حصول الغرض ومثال ذلك اما اذا كان قد تيسر لنا عند حصول هذه القوة اما كيف نمثل الحكم من ضد

لفصل خ

المقدمة خ

الى الصدق على سبيل الاقناع ثم خاطبنا مسرين فقلنا ان كان زيد الذي هو عدوك قد استوجب
اساتك اليه فعمرو الذي هو صديقك قد استوجب احسانك اليه كنا قد استخرجنا هذا من قانون
عندنا ولم يكن هذا بعينه معدا لنا والتصديقات الصناعية التي يحتال لها بالكلام ويكون ذلك
الكلام لطباعه مقنعا لا الوضع او شرع ثلثة اصناف احدها العمود الذي سمي تثبيتا في هذا الكتاب
والثاني كيفية المتكلم عند تاديه الكلام في سمته كما يتفق ان يكون سمت صالح متخشع فاضل او سمت
صادق حادساً او خلاف ذلك ويكون له لطف في تاديه كما علمت والثالث استدراج السامعين
وهذا الذي هو عمود ويثبت فانه قد يكون نحو الغرض نفسه وقد يكون نحو تقرير شئ من الابواب
الاخر فيكون عمودا او تثبيتا في ذلك الباب كايتين المرصلة او حسيسة خصما وبين وجوب الرحمة
عليه فهذا يدخل في القسم الاول غير ان سمت القائل في اكثر الامر انما يعين في المحاورات التي يكون في
امور وقعت كما يكون في الشكاية والاعتذار وكما يكون في المدح والذم واما اذا حاول اقناعا في امر
ممكن مستقبل فحسن سمته وصلاحه لا يدل على صدقه لان السمت فضيلة ما غير فضيلة العلم وليس اذا
حسن سمته دل على فضيلته دل ذلك على اصابة رايه في الامور العامية الحقيقية كالامور المستقبلة بل
هذا اولى ان يكون نافعا في الامور المشاجرية فاذا احسن سمته ظن به انه لم يفعل الجور او فعل فعل الجور لا
على نحو ما يفعل الجور واما استدراج السامعين فيكون كما علمت بالاقاويل الخلقية والانفعالية
فالخطيب فيه يحوج الى معرفة ما بالاخلاق وبالفضائل وبالانفعالات حتى يكون له ان يتصرف فيها
ومما تارة ليستعملها وتارة لينقص استعمال الخصم لها بان يصرح انه يحتال بامثالها عليه وان التصديق
الذي يكاد ان يوقعه ليس لاحقاقه بل لاحتياله فلهذا السبب ولما سلف لك عرفانه ما يتناسب صناعة
الخطابة والصناعة والجدل والصناعة المدنية التي يبحث عن الاخلاق والسياسات اما صناعة
الجدل فمن حيث ذكرنا واما الصناعة الخلقية فمن حيث المعرفة بالاخلاق والانفعالات فيكون
كان الخطابة مركبة منها وليست كذلك بالحقيقة لانه لا يتركب صناعة من اجزاء صناعة اخرى كما علمت في
تعليميا صناعة البرهان بل وليست المشاركة بينها وبين الامرين الا في الموضوعات واما التصرف في
الموضوع فلا يشاركه فيه بتلك الصناعتين واما الجدل فانه وان لم يشاركها فقد يشابهها لانه يروم
تقريرا ما لمخاطبة واما الصناعة المدنية فلا يشارك الخطابة في نحو التصرف ولا يشابهها فان تلك
الصناعة ليس مبنيا امرها على ان يكون مخاطبة للتقرير ولا نحو بابها نحو يقتصر فيه على الاقناع بل يسعى
فيها ذلك الى الاعتقاد الجزم نعم قد يشارك الخطابة تلك الصناعة في الموضوع لانها يشارك كل صناعة
في موضوعها ويشاركها في بعض المسائل وقال المعلم الاول ان المتكلمين في الخطابة قد اهملوها وعرضوها
وانهم واوجه الاحاطة بها فبعضهم لسوء التميز وقلة الاستبصار وبعضهم للكبر والعسر موهما ان كلامه

ارفع طبقة من ان يفهم بسهولة وبعضهم لاسباب اخرى انسانية من الحسد وغيره **فصل**
في العمود وهو التثبيت وفي اقسامه فلنتكلم الان في التصديق فنقول يقال تثبيت وتفكير وضمير واعتبار
وبرهان وبينهما فرق فالتثبيت هو قول يراد به ايقاع التصديق بالمطلوب نفسه وهو يعم جميع ذلك لكن
الضمير هو ما كان منه قياسا والاعتبار ما كان تمثيلا واسم البرهان في هذا الكتاب يقع على اعتبار يتم
به المقصود سريعا والتفكير هو الضمير بعينه في الموضوع ولكن من حيث اعتباره بالحد الاوسط فانه
من حيث احد فيه وسط انما يقتضيه الفكر هو تفكير ومن حيث نقصان مقدمة فيه هو ضمير فيكون
التفكير والضمير واحدا بالموضوع وكما ان الجدل مقولة على قياس واستقراء كذلك الخطابة معولها
على ضمير وتمثيل وكل ذلك اما اصلي واما مظنون وكله مستعمل في الخطابة على ما علمت والسبب في
ان كل بيان يوجب التصديق اما ان يكون قياسا او شبيها بقياس او يكون استقراء او شبيها
باستقراء هو ان الشئ كذا بسبب فلان وفلان واما ان يقول هو كذا لانه لفلان وهكذا
البيانات البرهانية فقد يكون في بعض الاوقات تمثيلية واستقرائية وعلى الوجه الذي
احطت علما به في موضعه وقد يكون قياسية بل قد يكون في البيانات البرهانية ضماير قد حذفت
كبراها ويكون تلك الضماير البرهانية في قوة القياسات فان كبراها انما يحذف لوضوحها
وعلى سبيل الاختصار وبحسب لو صرح بها لكان البيان اوضح او مثل بيان الضمير وكذلك في الجدل
الذي ليس على سبيل مغالطة واما الخطابة فانما يحذف الكبريات فيها لانها لو صرح بها لزال
الاقناع لان تلك الاحكام اذا احضرت بالكلية علم كذبها لانها وخصوصا في المستوريات منها
فان المستوريات منها يكون امورا ممكنة وقد يحذف ايضا لئلا يكون البيان منطقيا فان
الخطيب اذا نسب الى المخاطبة منطقية او كلامية يوهم انه اقتدار لصناعة اخرى وانه يغالب بالفصل
قوته في المنطق لا لفضل اصابته فالاولى به ان يخاطب خطابا عاميا وكما ان حال الخطابة في
استعمال الضمير بعكس حال الجدل والعلوم فيه وكذلك انتفاعها باستعمال الاعتبار والقياس هو
بضد من حال الجدل والعلوم لانك قد علمت ان القياس اشد الزاما في الجدل واشد تحقيقا
في العلوم من الاعتبار والاستقراء ولكن الاعتبار في الخطابة اقرب الى اقناع الجمهور من
الضمير لان الضمير وما يجري مجرى القياس يحتمل كره الراجعة في سوال لم كانت المقدمة ولم لزم ما
قد قلت ما ادعت واما المثال فيكون ما مور ظاهرة مسلمة فلا يسئل عن مقدماتها بل يسلم ويكون
نقل الحكم الى نسبه فيها او الى الكلي عن جزوي واحد او جزئيات قليلة امرا مقبولا عند الجمهور
لا يثبتا نعون فيه او يجدون مناقضة والفرق بين الاستقراء وبين المثال الذي ينقل فيه
الحكم الى الكلي ليس ينقل عنه الى الجزوي اولا ينقل ان المثال يورد في نقل الحكم الى الكلي على انه مثل الكلي

فيجعل الحكم للكلي على انه مثله وعلى انه مثل الجزئي كما لو جعل حكمه لجزئي اخر على انه مثله فاما الاستقراء فيورد
فيه الجزئيات على ان الكلي هي بعينها وان لم يكن كذلك فان استوفيت تقسيمك الجزئيات صار ذلك كما
علمت قياسا لا استقراء وكان ضربا اخر من الاستقراء وبيان ما قدمنا من هذا المعنى على سبيل المثال
انك اذا حكمت كل انسان يسرق يفتقر فقلت مثلا فلان وفلان فان عنيت انك ينقل حكم فلان الى كل واحد
من اشكاله من الناس او الى الانسان العام للمشاكلة فهو بعد تمثيل فاما ان لم يقتصر على حكم المماثلة او
انك بتعديدك ما عددته عددت الكل كانك اكتسبت عموم الكل لكثرة المعدودات كان كانك قلت
كل انسان هو فلان وفلان حتى يكون عددت كل انسان او عددت ما هو مقام كل انسان وهو الكثير
في لا يكون حكمت كل واحد او على الكلي بحكم وحدة فيما تشاكله فقط بل بحكم يعم الكل او ما هو كالكل فيه
وهذا هو الاستقراء فقد علمت اذا ان التخييل كيف يفارق الاستقراء في ايجاب حكم كلي وعلمت ان
الاعتبار انفع في الخطابة ولذلك ما يقل اعراض المشعب فيه ويكثر في الضمير ويشترك المثال والضمير
في ان كل واحد يفيد اقناعا اي يجعل سامع يقنع به مقنعا به فان كل مقنع اما مقنع في نفسه كما يسمع
واما مقنع في غيره باول البينة لكنه ما لم يكن مقنعا في نفسه لم يقنع في غيره والمقنع في نفسه هو المحمود
اما بحسب البيان انسان ما وعند باعيانهم وهذا القسم من المحمود مع انه غير مضبوط لكونه مختلفا
غير ثابت فان كل واحد يرى ما يهوى ويختلف الاراء بحسب الاهوى ومثل هذه المحمودات وان صلحت لان
يستعمل في كثير من القياسات من الخطابيات فانها لا يحصل لان يجعل عدة في الصناعة فانها لا
تتناهى احوالها واما محمودا بحسب الجمهور او طوائف منهم ليس من حيث لهم عدد خاص فان الخطابة تشارك
الجدل في استعمالها فان الخطابة قد يستعمل المحمودات التي ليست بحسب هوى واحد بل بحسب هوى
الجمهور لكن الجدل يحتاج الى المحمودات احتياجا على شرط المنطق الى ان يكون المؤلف منها قياسا
بشرايط وشرايطه ان يكون المقدمات حقيقة الحمل ويكون مع ذلك صحيحة التاليف وعلى نظم
قياس اما بالفعل واما بالقوة واذا كان قد وقع فيها اضمار وكان على سبيل ايجاز لو صرح به لم يتغير حكمه
وليس كل حكم الخطابة فان الخطابة يكفي فيها فان يكون المقدمات فيه محمودة في الظاهر بان يكون
الناس يرونها على سبيل هوى بل بحسب اعتقاد في انفسهم اما واجب واما ما عرا رهن ذلك محمودات
حقيقية وعند كل الناس او عند الطوائف فان المحمودات الحقيقية محمودات ايضا في بادي الرأي
ومنها ما من شانه اذا فاوض الجمهور اقنعهم ولا يكون هو المحمود الاول ولكن يشبهه بمشاركة اسم او
معاني اخرى ويخالف في شرط من شروط النقيض وبالجملة يكون فيه سبب من الاسباب المغلطة لكن
من شان الجمهور او اكثرهم او طوائف منهم ان يسلموه عندما يتعاقبون به فيقولوا ان واذا خلوا
بانفسهم وفكروا دري بعضهم انها ليست من المحمودات التي يقبل لانفسها وانه قد غلط فيها فاحد كان

الشعر

المحمودات بذاتها واما المنطقي فان قانونه يمنعه ان يقبل من المحمودات عند الجمهور الا اياها باعيانها
ومن المحمودات عند طايفة ما الا اياها باعيانها لمعرفته بالقوانين المميزة بين الشيء وشبهه فالخطابي
يستعمل المحمودات الحقيقي والمحمود بحسب الظن والذي قد ظن ظنا من غير نسبة اياه الى احد وهذا هو
المحمود بحسب انسان ولكن صناعة الخطابة ليست يتوقف الى ان يعرف المحمودات ايضا بحسب شخص شخص
بل بان يعرف ان المحمودات ايضا بحسب شخص شخص نافعة له وان كان يحللها فاذا المحمودات بحسب شخص
شخص ينتفع بها في المخاطبة من حيث يعلم منها هذا الامر الكلي ولا يحتاج الصناعة الى ان يحصرها احصر
بل يجب عليها ان يحصر ويضبط المحمودات الحقيقية والمحمودات بالظن التي من شان الجمهور ان يسلموها
قبل النظر فيها والتعقب لها والمحمودات الحقيقية هي التي اذا تعقبت لم يزل حمدها او عرفت انها هي التي
يحمد باعيانها الا غير ان زال عنها الحمد وانما يزول عنها باستقصاء يعرف حالها في الصدق اذا انكشف عن
كذب فيصير غير محمودة عند من اطلع على سرها الا انه يعلم مع ذلك انها محمودة عند الجمهور مغلوطا فيها لكن ذلك
السر فيها ليس مما يطلع عليه غاية الجمهور فمثل هذا هو المحمود عند الجمهور ولا يزول حمده عنه بان يلوح لمتعقب
كذبه واما المنطقي الجدلي فانما ياخذها محمودة لانها عند الجمهور محمودة ومن جهة ان هذا المعنى موجود لها
بل اهل النظر البرهاني ايضا يرونها محمودة لا يشكون في انها محمودة لكنهم انما يشكون في انها صادقة واما
المحمودات المظنونة فهي التي اذا تعقبت زال حمدها لا لاجل ظهور الكذب فقط بل لاجل التشنيع او لاجل
فقدان الحمل فقط من غير ضد فيكون الخطابي وان استعمل محمودات حقيقية فانما استعملها من جهة انها
ايضا محمودة في الظاهر فان كل محمود حقيقي محمود في الظاهر وانما يتصرف فيه على المعتاد في الظاهر
غير ان يجعل لها ترتيب القياس منزول الانتفاع بالضمير ومع ذلك يومي ضرب في غير المعتاد فقد بان
اذن ان الجدلي يتصرف في المحمودات على شروط المنطق والخطابي يتصرف فيها على الرسوم المعتادة بل يلزم
الرسوم المعتادة في مادة قياسية وفي صورة حتى ان كانت الصورة قياسية في الظن استعملها
كالموجبتين في الشكل الثاني وذلك لانه منوح بما يعلمه الموقع عند القوم الذين لا يحتملون المخاطبات
المرتبة قياسا بعد قياس الى الغرض مطلب في مدة طويلة ولا يضبطونه ويمله الحكام منهم فيوقعون لح العرض
من كتب ولا ينفذ نظرهم الى البعد بعد ويسعون بما يلوح وان لم يحقق ويقل بحثهم عن امور وجودها
بالضرورة وان كان قد يعترض اما على سبيل وضع منهم للصناعة في غير موضعها اذا تعاطوا كلاما في
شي من امورها الطبيعية او شي من المعاني الالهية واما على سبيل استعمال الواجبات مثل قولهم
ان فلانا لا يجتمع فيه حب الشهوات والفضيلة العقبة وان فلانا لا يراقب الله ما دام معتقدا
لاستحالة البعث وموجبا فنا النفس بل اكثر نظرهم انما هو في امور ممكنة كالمشويات التي يكون
كونها ولا كونها في المستقبل بمنزلة واحدة فكيف يصرح فيها بمقدمات كلية الا تعرضا للشك فان

صدق

الشنعة

يعلمه

بل يرانعون

المشهورات

المقتصر على قوله ان فلانا يسعى بفلان لانه كان يشاوره الامير ساعة اعاره بالقبض عليه ربما اقنع
فان صرح بالمقول على الكل شعر في الوقت بكذب المقول على الكل واسرع بوجوب الشك في المتمس اساسه
وربما كان الازدياد في الشرح سببا لاثارة الشك ولانبساط السامع للتكذيب او للسفر بسبب استيحاش
النفس عن التكرير وليس كل التفكيرات والضماير عن ممكنات ما لتساوى بل قد يكون عن ضروريات
وعن اكثريات والضماير الموجودة في كل واحد من هاتين قد يكون من الصادقات اى من المحمودات
الحقيقية وقد يكون من الدلايل والمحمودات الحقيقية بسببها الى المحمودات الظنية نسبة الصادقات
الحقيقية من المحمودات وبالعكس مثال ما يكون من المحمودات في الضروريات قولنا ان سعيد عالم زكى النفس
في الاخرة وهذه المقدمة المحمودة قد يحذف ويستعمل قوتها وانما يصرح بها مهملة لئلا يكون المقول على الكل
من حيث هو مقول على الكل مصرحا به اما تاليف مثل هذا فيكون تاليفه على منهاج الشكل الاول ومثال ما هو
من الدليل بالتسمية الخاصة قولنا هذه المرة قد ولدت وهى مقنعة فيجعل الولادة على ان يعرف الاقتضاص
وهو دليل صدق لا يتخ عنه فيلزم ان يكون معه او اخص منه فلذلك يكون على قوة الشكل الاول واما العلامة
فهو حكم اما ان يكون المحمول يلزمه وهو لا يلزم الموضوع او يكون هو يلزم الموضوع والمحمول لا يلزمه فانه لو لزم
المحمول ولزم هو الموضوع كان دليلا فانعقد الشكل الاول فالعلامة الاولى منهما شبيه بالشكل الثالث
كقولنا العقبة عفيف لان زيدا العقبة عفيف والصدق في هذا الكلام ان يقال ان يقال ان زيدا
فقيه وزيد عفيف فكل فقيه عفيف فيكون زيد علامة لكون الفقيه عفيفا لكن العفة لزمت زيدا
وزيد ليس يلزم الفقيه حتى يكون كل فقيه زيدا والعلامة الثانية يكون من الشكل الثاني مثل قولهم
هذه منتفخة البطن فهى اذا حبلى والصدق في هذا الكلام ان يقال هذه منتفخة البطن والحبلى
منتفخة البطن فيكون انتفاخ البطن علامة للحبل لكن انتفاخ البطن قد وجد في هذه واما الحبل
فليس موجود الكل منتفخ البطن وليورد امثلة هذه في الاكثريات اما القياس من الاكثريات فان يكون
الكبرى محمودة بالحقيقة لكن ليس صادقة في الكل بل في الاكثر من الاعتبارات مثل قولهم زيد كاف
الاذى فهو محبوب ويكون الدليل الاكثرى مثل قولهم زيد محموم فهو اذا سريع النبض وهذا يسمى
دليلا لا للاولى والاشبه عند قوم واما العلامة من الشكل الثاني فان يقال زيد سريع النبض مثلا
فهو محموم واما العلامة فيها من الشكل الثالث فمثل ان يقال مثلا الشجعان لا يبخلون لان على بن ابى طالب
عليه السلم كان لا يبخل فهذه ثمانية وجوه من الضماير غير الضروريات والاكثريات **فصل**
واما الكاينة عن المتساويات فهى التى يكون فيها المعنى علامة للشى ولنقيضه جميعا اقول لكنه يكون
علامة لاحدهما بنفسه من غير واسطة ويكون علامة للنقيض بواسطة او يكون علامة للامرين بواسطتين
انهما يسبق الى الذهن مثل الذهن اليه ولا بد من تلويح اكثرية فيه لا بحسب الامر في نفسه فقط بل وبحسب الظن

وبادى الراى لم يكن هناك اكثرية مظنونة لم يكن مثل النفس المبتة واما اذا احل المساوى من حيث هو
متساو في الظن لم يوجب تصديقا ومثال ذلك قول القايل فلان قايم على راس زيد القتيل
الطرى منتصبا سيفه فهو قاتله وقول الاخر فلان قايم على راس القتيل الطرى منتصبا سيفه
فليس هو بقاتله فالاول يعتمد مقدمة اكثرية وهو ان القايم على راس القتيل بسيف مسلول
هو القاتل وهذا يصدق في الاكثر ويكذب في الاقل ويكون قد اخذ هذه المقدمات من
حيث اعتبار نفسها واما الاخر فلم ياخذ المقدمة المقابلة لها من حيث اعتبار نفسها فقط ولكن
اما ان يكون القايل التفت الى علتها وهو ان القاتل لا يقوم على راس القتيل الطرى سالا لسيفه
واكذلك ان مثل هذا القايل يكون خايفا والخايف سيفصل عن مقام الزلة بمحله مسرعا حلول
النقمة به وهذا كله اكثرى واما ان يكون قد التفت الى العلامة سببا فيقام فلان قايم على زيد القتيل
الطرى المجنون دمه المنفى للعقوبة سافكه فيكون علامته غير العلامة الاولى ولو فرضت العلامة
هذه كان ضمير المنتج الاول لا ينفع او يصحبه شى اخر وهو انه قد توجه فاما هاهنا كغير مهمل للانقلاب
او انه منى بانسداد المخالص عليه فح يكون العلامة ايضا اخرى فانه قنع قانع بانه قيل من غير هذه
الشروط فيكون هذه العلامة من شانها اذا تعرت ان يوقع تصديقا ما ومن شانها اذا
اخطر بالبال معها قرينة شرط او وقعت مقابل ذلك واما اذا كانت من كل الجهات واحدة
ونسبتها الى الامرين نسبة متساوية فيبعد عندى ان يقنع بلا قرينة البتة في الشى في تقتضيه
اللهم الا في شخصين فيكون في كل شخص خاص حال يستشعر يزول معها خلوص التساوى
ولهذا لم يتعرض المعلم الاول في هذا الموضع للممكن المتساوى فليكن هذا ايضا قسما ولكن على
الشرط المذكور وليكن امثلة الاكثرية ما مظنونة وليعارف ذلك الاكثري الاولى لشهرة تلك
الاكثرية ووضوحها فاصناف الضماير اذا تسعة واما المثالات فقد عرفها وليس فيها كثير
اختلاف انما الاختلاف الكثير في اصناف الضماير وانما يعظم المؤنة في تفصيلها فانها ايضا يختلف
باحدها كما في الجدل فيصعب لذلك تفصيلها من حيث هى للخطابة نفسه ويصعب تميزها من قياسات
خاصة بعلوم وصنايع وملكات اخرى قد حصل كثير منها ونسبته ان يكون قد نفى منها
صنايع وعلوم ولم يدرك بعد والخطابة يشارك الجميع في الموضوع فيحتاج الى ان تفصل بين القياسات
التى يكون على حده والخطابة منها كما يحتاج ان تفصل ما يكون على حده والجدل منها ويفرق
بين حكمه وبين حكم الخاص بمبادى الصناعة التى ليست مالوفة عند الجمهور ولا من مواضع مشتركة
والمواضع المشتركة المذكورة في الخطابة وفي الجدل اكثرها انتشارا بالجملة من الكلام الخطابى
والجدلى مفردين ومجمعين وكثير من هذه باعيانها يستعمل في الخلقيات والطبيعيات

والسياسات على اعتبار غير جدلى اذ كانت هذه المواضع مثل مواضع الاقل والاكثر لا تختص لموضوعات
باعيانها بل تعم كل موضوع فتستعمل في الجدل والخطابة وتستعمل ايضا في الاقاويل المستعملة في
الامور العدلية اى الفضايل الخلقية وفي الامور الطبيعية وفي الامور السياسية وما
يجرى مجريها فلا تختص بواحد منها فقط ولا تنسب الى جنس واحد ولكن يكون لها من حيث
تستعمل في الخطابة نحو اخر من الاعتبار ومن حيث تستعمل في الصنايع الثلث المذكورات
بعد الجدل لتخصيصها التخصيص اللايق بها نحو اخر واستعمالها في الخطابة والجدل انما هو
من حيث العموم ومن حيث لا ينتهى الذهن فيها الى شيء بعينه محدود من الموضوعات تخصصها
ولو حققت وفصلت ورددت الى الواجب كان ذلك اختلاف علم سوى الجدل والخطابة كما
علمت في شرح امر البرهان ثم تختلف نحو استعمالها في الجدل وفي الخطابة فيحتاج ان يعرف لها
كل هذه الفصول وان نستخرج الانواع والمواضع بعد نحو الخطابة بعينها دون صنايع اخرى
والانواع هي التي تختص نفعها في امر جزوى من موضوعات الخطابة والمواضع التي يشترك في

الانتفاع بها جميع المواضع بالشركة تمت المقالة الاولى
والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا
محمد واله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الثانية فصل في الاعراض الاولية للخطيب فيما يحاوله من الاقناع والابتدا بمواضع
المشوريات وانواعها واولها بالمشوريات في الامور العظام ان المنازعة في كون الشيء
ولا كونه شيء منازعة عامة لجميع الانواع الخطابية فاذا رجع الى التفصيل والتخصيص واكثر اصناف
المحاورات العامية في الامور الجزئية يرجع الى ما خيرا وشرا والجزئيات اما مستقبلة واما واقعة
وسعدان يقع للجمهور منازعة في جزئي مستقبل واقع في الطبع والاتفاق هل هو خير او شر فان هذا
النحو من النظر باهل العلوم اولى بان يتنازعوا فيه هنا نهم وهم يشيرون بالتحرز عنه ان كان شرا
والتوقع له ان كان خيرا وبالجملة يلتفتون لقبل الامر البادى واذا كان كذلك فالمنازعات التي تتعاوض
فيها الخطبا ويتعلق بامور ممكنة في المستقبل انما يقع لسبب ارادتها واستصواب اختيارها
او تبيان باحسانها على سبيل صد عنها فيكون كلها متساوية اما ادبية واما مانعة حاجزة ولما
الامور الواقعة في الخير او الشر بالانسان فلا يخ اما ان يراد اثبات وجود هذا الخير او هذا الشر له
فقط وهذه هي المعاوضة التي يمدح بها او يذم وهذا فقد يكون في الحال وقد يكون للماضي ولكن الكلام

والمواعظ

في المشتركة ح

مشاورية اما ارادية ح

في خير معدوم وشيء معدوم ما يقل وانما يمدح ويذم في اكثر الامر ما هو موجود حاضر نفسه او حكمه
فيكون اولى الازمنة لموضوعات هذه المعاوضة هو الزمان الحاضر واما ان يراد هذا الطرف انتسابا
آخر بارادية اذ وجود هذا الشر من انسان اخر بارادية وهنا اما ان يكون الخطيب يعاوض انسانا
في ان خيرا وصل اليه منه او من انسان اخر وليس مع الاعتراف تشاجر وتنازع البتة فصار ذلك
محاورة في شكر ومشكور له وان كان هناك منازعة وتشاجر فذلك على وجهين لانه اذا كان النزاع واقعا
في ان خيرا وصل اليه من اخر واريد بذلك اثبات فضيلة الاخر كان النزاع من باب المدح والذم وان لم يرد
به ذلك كانت المنازعة منازعة في اعم الوجوه وهو الاثبات والابطال ولم يكن منازعة خاصة فاذا
جعل بدل الخير شرا كانت المعاوضة جارية على سبيل شكاية واعتذار فيكون الذى يدعى وصول الشر
اما الى نفسه او الى غيره شاكيا او ثابت شاك والذى ينكر ذلك او يحمله على وجه لا يكون شرا ولا يكون
قصدا هو متعذر او ثابت متعذر ولا شك ان الامر الذى يشتكى او يعتذر عنه امر ماض فاذا جميع
المعاوضات الخطابية ثلثة مشاورية ومنافرية ومشاجرية وكذلك السامعون ثلثة خصم وحاكم يحكم
باقناع احدهما وسامعون نظار اما الحاكم في المستقبلات فيكون المدبر لامر الجماعة واما في الواقعات
فيكون كالمتوسط الموثوق بنصيحته واما النظار فينظرون في قوة احدهما وضعف الاخر ليس اليهم غير
ذلك الشيء والخطابة من جهة اخرى ثم تقسم بقابل وقول ومخاطب وربما انفق ان مهذب فخاطبه
من هذه نسبة مخاطبة اخرى لمن يمدح شيئا او يذم شيئا وغرضه ان ينتقل بعد ذلك الى المشورة
على سبيل التلطف وفي الحيلة ولكل واحد من هذه المخاطبات غرض خاص اما المشورة فهي مخاطبة
يراد بها الاقناع وان كذا ينبغى ان يفعل لمنفعة او ان لا يفعل لضرر واما المنافرة فمخاطبة يراد بها الاقناع
في شكاية ظلم او اعتذار بانه لا ظلم وربما لم يقع منازعة في كون الامر نفسه ولكن في كونه نافعا او غير
نافع وكونه ظلما او غير ظلم او فضيلة او نقيصة والمشورة ليست يكون مشورة بسبب اقناعها من امر
هو نافع بالحقيقة فانه ربما لم يكن نافعا ولا عند المشير لكنه ان اظهر انه نافع حاول الاقناع فيه
فيكون المخاطبة مع ذلك مشورية وربما كانت المشورة ليست بالنافع بل بالجهل الذى يقع من جهة
اخرى وربما كان في العاجل ضارا وكذلك المدح والذم ليس ينظر فيه دايما الى النافع والضار حتى
يكون المدح للنافع والذم للضار بل ربما كان المدح مدحا بالضار فان اقحام الضرر والاذى
للذكر الجميل ممدوح كالذين يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويجرحون ويسلبون وكثيرا ما
يحمد العاقل بايثار الموت على الحيوة ولما كان القياس الخطابى في جميع هذه يقتصر فيه على قضية يقدم
ويكون اما ماخوذة من المحمودات ولما دليلا واما علامة فكل واحد من هذه مقدمة وهي بعينها
مكان القياس ويرجع اليه على ما تحققت والقياس المطلق من مقدمات على الاطلاق والتفكر

وبطار ح

المشهورة

المشهورة

مشهورة

قياس يكون هذه المقدمة على وجه خاص فيجب ان يكون قد جرت عندنا مقدمات نافعة في هذه الابواب ولما
كان الضروري كونه وعدمه انسان يطلب الهرب منه فلا يتوجه المشورة اليه بل المشورة متوجهة نحو الممكنات
فينبغي ان يكون عند الخطيب المشير مقدمات في اثبات ان الامر ممكن او غير ممكن وفي انه هل يكون او لا يكون
وايضا في انه هل كان او لم يكن فان هذا ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر في التمثيل وفي اثبات الامكان
او نفيه وينتفع الشاكي والمعتذر والمادح والذام ايضا فان التعظيم والتصغير ينتفع به المشير والمنافر
والمشاجر ان يقول ان في هذا نفعا او ضررا عظيما او رذيلة عظيمة او صغيرة لا قدر لها وان هذا عدل او
جور عظيم او صغير لا يلتفت اليه وسواء اعتبر كل واحد منها بنفسه او بمقايسة بعضها الى بعض فظاهر ان الخطيب
لا ينفع له استغناء عن اعداد مقدمات في التعظيم والتحقير والافضل والاحسن ان يكون مواضع وانواع
فليبدأ باعتبار الانواع المشورية ولما كانت المشورة مشورة بمحاولة امر لاجل غرض هو خير فبالحري ان
يحصل المشير اقسام الخير الذي يشار به وقبله ان يحقق معرفته من حيث هو عام ومن المعلوم ان الخيرات
والشرور الواقعة بالضرورة خارجة عن توجه المشورة اليها اذ المشورة هي لما يراد به التحريك الارادي نحو ما
يكتسب بالارادة من الخير او ما يتحرز عنه بالارادة من الشر والضروري لا محة كاين اريد او لم يرد فالخليق بالمشورة
امكاني لا ضروري ولا كل امكاني فان من الامكانات ما يصدر عن الطبيعة من غير ارادة ومنها ما يصدر عن
عرض يعرض اما من خارج مثل انتفاع المحموم بنسيم الشمال الذاهب واما من داخل مثل انتفاع الشاكي
معصا ريحا بعصب يعرض له على سبيل الانفعال وان لم يكن مصدره عن الارادة فيستحن مزاجه فيحلل
ريحه وامثال هذه الاشياء لا يكون المشورة فيها مقدمة ممهد للعمل عليها بل يكون المشورة مقدمة للعمل
الارادي فان المشورة يختص بما كان من الممكنات التي الينا ان يوجده او نعدمه بالارادة فهذا هو الامر
العام لما يتجه المشورة نحوه ثم ههنا انواع خاصية ينبغي ان نحصها غير ملتفتين في احصائها الى الانواع
الحقيقية العقلية بل يقتصر في ذلك على المقنعات المظنونة اذ ليست الخطابة معدة للتحقيق بل هي
صناعة يتصرف فيها الصناعة القياسية لمواد من السياسة وامثالها وعلى هيئة كالجدلية والسوفسطائية
فيقول ان الامور التي هي الاقسام المشورية الخطيرة جدا دون الجزئيات التي لا يحصى خمسة العدة
والجزية والسلم وحماية المدينة ومراعاة امر الدخل والخرج ووضع الشرايع ووضع المصالح فالخطيب
المشير في امر العدة ينبغي ان يكون خبيرا بارتفاعات الناحية من اي الاجناس هي وكم هي ومبلغ النفقات
اذا اجريت على القسط التوازي للدخل بالخرج ويوعى سعي البطال الذي لا يضرب بيده في حرفة ينتفع
بها المدينة والمتعطل الذي اقعدته الزمانة عن الاحتراف ويحجر على المسرف بفصل سعته عاد لا به
الى الاعتدال فليس كل ميسرة عن استكثار دخل بل عمود الميسرة السائي المنقرض في الخرج بما يبسط في ذات
اليد ههنا مما ينبغي ان ينصرف اليه وكذا من كان مشيرا في باب العدة فينبغي ان يحيط علما بالجزئيات

وبعوايد التجارب فانها بدا اكثر وامثال واما المشير في امر الحرب والصلح فاول ما ينبغي ان يلحظه قوة
الخطب الباعث على القتال وقدره وحدواه فربما انصع فديه عن تجشم خطر القتال بسببه اما
كظم الغيظ فيه اخف وطأ من تكلف مونة الحرب بسببه فرب كظم كفى عظيما ورب برق جلب ديما
واما لان له ذو اعزم القتال يشفى داء ويربح عليه ثم بعد ذلك فينبغي ان يحيط بمقابلة مدنية
والمقابلة المحاصرين عدتهم وعددهم ودربتهم بالحرب اي شجاعتهم علما وان يحيط بحال نجدة العسكر
مرعى نحوها واستعدادها في مثل ذلك وفي نفاذ حيلهم وطهارة سهم او صد هاجر اقرب عادت
كلا مدد صار وبالا ويجب ان يكون هذا المشير ممن له بصر ببعض انواع الحروب والمعالي ان لم يكن
بكلها وسماع لاخبار المتقدمين من المقابلة في مذهبه وفي نحوها وما يليها ورسومهم ومذاهبهم
وان يكون حر ابعواقبها المحمودة والمذمومة بحسب غرض من اغراض المقابلين فاستشعر من هذه
الاحوال الى مقدمات ينتفع بها في المشورة ولذلك ينبغي ان يستانف النظر كل وقت في
اعتبار عدة مقابلة المخالف فيه شوكتهم هل يساهون لمقابلتهم في ذلك ولا يقتصر على الامتحان
السالف فربما وفهم ايضا التناسل وانتقلوا عن قلة الى كثرة وعن ضعف الى قوة وان يعتبر جزئيا
سالفة فان الامور في اشباهها ومحدي كثير لحدوا اشكالها واما المشير في امر حفظ المدينة
فينبغي ان يعرف انواع الحفظ لانواع البلاد المختلفة سهلها وجبلها وبريها وبحريها وبما
يكسبها ويحيطها وان يعرف مواضع المشايخ وانها كيف ينبغي ان يكون في قربها وبعدها وكيف
وجه الاستظهار في ترتيبها فان هذا امر قد يوقف عليه وان لم يعرف حال المدينة مشاهدة وان
يعرف عدد الحفظة والذين اقعدوا مرصدا من المشايخ ويتحقق بيانهم ليحد قليلهم بالمدد ويعزل
جانيهم بالناصح وان يكون له قد يصير بالمدارج المخوفة والمسالك التي يرتادها المغتالون ومن يخرف
على الشوارع فيكون له ان يشير فيها بالارصاد وان يقف على الحاصل من القوت وما يحتاج الى
جلبه واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى تجهيزه نحو ناحية اخرى لعوض او لغرض اخر فان القوت
وما يجري مجراه من الات اللبس واهب الفصول اذا انحسمت موادها عجز عن حفظ المدينة ويكون هذه
الاشيا لكل بحسبه والناس يختلفون في حاجتهم اليها فينبغي ان يكون المشير بصيرا بمقدار حاجة
كل الى كل وباحوال اهل الفضايل واهل المروة فيشير بما ينبغي ان يستعان به فيه باهل الفضايل والصنايع
وما ينبغي ان يستعان به اهل الثروة وما ينتظم به شمل المصلحة واما الخامس وهو المشورة في
امر السنن فهو من اعظم الابواب خطرا واسها الى فضل قوة الخطابة حاجة واول ما ينبغي للشان
ان يحققه حال عدد الانواع والاشتراكات المدنية وحال التركيبات الخلطية التي يتولد عنها
وان لم يعلم مناسبة اشتراك اشتراك لامة امة بحسب عاداتها وخلايقها وان يعلم السبب الحافظ لكل واحد

منها او السبب الفاسخ له واما الذى من جهة يبقى فيحها اما من الشركا انفسهم واما من اضدادهم الخارجين
والفساد بتم من المدينة نفسها اذا لم يكن محكمة التدبير من امرين احدهما عنف من المدبر لهم وتشديد
في امر الواجبات عليهم والثانى اهمال ومساهمة وفسح ومراعاة واصناف السياسات التى يحفظ هذه
الاشتراكات اربعة يتشعب الى ستة منها السياسة الوحدانية اذا لم يرض السائس التى يحفظ فيها
بالشريك التى ومن جملتها السياسة التغلبية وهو ان يكون المطاع المؤتمر المنتهى الى رسمه المدبر
بتدبيره هو المستولى بالغلبة اما بفضل ذات اليد واما بفضل قوة اخرى ويكون مدبرها مقصود الهمة
على الاستخضاع والتعبد ومن جملتها سياسة الكرامة وهى ان يكون الرئيس يراعى مصالح المرؤسين
لا لشئ يستعيضه منهم الا للكرامة والتعظيم ومنها الرياسة الفكرية وهو ان يكون المطاع هو المؤثر
برأيه وتقدم ويدبر بتدبيره لثروته من غير مغالبة ومولها فضل ومنها السياسة الاجماعية وهى ان يكون
اهل المدينة شرعا سوا فيما لهم من الحقوق والكرامة وعليهم من الاروش والخيانات لا يرؤس احد
الاخلة غير اجماعهم عليه وفيما سوا اسند اليه ومنها سياسة الاخيار وهى ان يكون اهل المدينة مشاركين
على طلب السعادة العاجلية والاجلية كل له مقام محمود بحسب فضيلة في نوع صناعة وجنسها فهو دون من
فوقه ان كان وفوق من دونه ان كان وكل له عمل يعود بصلاح المشاركة وفيهم رئيس واحد او رؤسا
كنفس واحد يذعن له اولهم الاخرون طوعا لا عن اجبارهم ويرؤسهم الرئيس استحقاقا لا لاتفاق في
ينشعب بحسب رياسات بحسب الصناعات الى اخر الناس لا نزاع بينهم ولا خصام ولا اختلاف ولا انشقاق
فان كان الرئيس فيها حكيما وكان له مع الفضيلة المدنية فضيلة نظرية كان بالحرى ان يكمل هذه السياسة
فاول هذه السياسات يسمى التغلبية والثانية يسمى سياسة الكرامة واذا احدث مع التغلبية
سمى الامر الذى يعمها واحدنية الرياسة لامتناع الرئيس فيها ان يشاركه فى منزلته احد والثالثة
يسمى سياسة القلة اذا احدث مع التغلبية سمى الامر الذى يعمها سياسة والرابعة يسمى سياسة
الحرية والديمقراطية والخامسة سياسة الخير والسادسة سياسة الملك ويعمها اسم سياسة السقراطية
فينبغى ان يكون المشير بصيرا بهذه السياسات وما يعرض لكل واحد منها من العوارض وما يؤل اليه حال كل
واحد منها من الحالات فان السياسة الكرامية لا يحتمل المشاركة اى يعرض ان ينتقل سريعا الى مناسبة
التغلب وسياسة القلة ما دامت سياسة قلة فقط لا يبصرها ازدحام الرؤسا وسياسة الحرية قد
ينتقل الى سياسة القهر وسياسة القلة وغير ذلك كل ذلك لفرط المسامحة فى السنن او فرط التشديد
فيها فانها اذا كانت مهملة لم يكن قانون واذا كانت مسددا منها وقانونها التحرير لم يجمع التشديد والتحرير
فربما مالت المطاعة المدبر الذى له فضل بقوته او فضل بيساره فيخضع له او يخرج على الجهة الى جانب
العبودية ولا يبقى المراتب محفوظة وقد بعثن على المشهورة فى امر وضع هذه السنن تامل قصص من سلف

واما

واما فساد السنن من جهة الاضداد فليس يحتاج اليه الخطيب من جهة ما يشير فى وضع السنن بل من
جهة حفظ البلاد وقد قيل فى ذلك وفرغ عنه على ان استقصا الامر فى هذا العلم الصناعة للسياسة
لا للصناعة الخطابية **فصل** فى المشوريات التى فى الامور الجزئية غير العظام قد وقف مما
عددناه على المواضع التى منها ينتزع المقدمات المشورية فى الامور العظام والان فقد يجب علينا
ان ننتقل الى اعداد المواضع المشورية النافعة فى الامور التى بحسب الاشخاص وهى فى انفسها غير
معدودة الا ان جميعها يشترك فى حكم ان المشورة ينحو نحو صلاح الحال كان بالحقيقة او كان بالظن
فيجب ان نجد او نرسم صلاح الحال وان نعدد الامور التى هى انواع لصلاح الحال واخر له باجتماعها
يصلح الحال حتى يكون للمشير فيما يشير مواضع يجعلها مقدمات مشورية قال المعلم الاول ولا يقتصر على
ما كان عند الخطباء فى ذلك فيما سلف من ذكر وجوب التهويل والتكبير والتهوين والتحقير والحث عليها
واجتناب ما يفسد النظام ويزيل الاقناع من غير ان عرفوا بماذا يكون التهويل والتكبير والتهوين
والتحقير وفيماذا يكون وما الذى يفسد غرض الخطيب وينقص اقناعه فيقول ان صلاح الحال هو الفعل
الجميل عن فضيلة واملاء وانشاء العمر مشفوعا بمحبة القلوب ويعفو الكرامة من الناس فى رفاهة
وطيب عيش ووفاء وسعة ذات اليد فى المال والعقد ويمكن من استدامة هذه الاحوال والاستعداد
اليها فان صلاح الحال بحسب الظن العام هو ما ذكرناه او ما يجرى مجراه واما اجزاؤه فوركا المجيد وفور
الاخوان والاولاد والسار والانعام وبلوغ السن الحسنة لوفارها واحوالها والصحة والجمال
والجلد والجسامة والبطش ومع ذلك فالمجد والجلالة وسعادة البخت وانواع الفضائل مثل اصالة
العقل والبسالة والعفاف والبر فبعض هذه مدنية وبعضها نفسانية وبعضها خارجة كالحسب
والاخوان والمال والكرامة ومن جمع هذه الحيوة وحسن منقلبه بعد الممات فهو السعيد عند الجمهور فاما
احراركا المجد وشرف المنصب فان يكون من نسل اما سكنى فى المدينة نفسها من اول بنائها او قدما او علما
حكما او رؤسها مشاهير ذوى كثرة احرار غير اموال وان يكون من قبيلة اخرجت سعداء قد نشرت لهم امور
جزيلة وجميلة فهم لها مغبوطون وهذا المجد يتفرع الى طرفى الاعمام والخؤولة جميعا اذا كان فيهم ما عددناه
مورورسا عن ابتدائهم وموجودا فى المشايخ من الخلف وفى الاحداث منهم واما حال الاولاد فالامر
الجامع من صلاح الحال ان يكون فيهم كثرة مع الجسامة والجمال والبطش والقوة وان يكون لهم مع
ذلك من الفضائل النفسانية مثل العفافة والبسالة ثم تخص كل انسان فى ولده سهوه فمنهم من يسر
حاله ومنهم من يسره ذكورية ومنهم من يسره انوثية وللاناث فضيلة يراد منهن خاصة وهى الجمال والعبالة
فى البدن والعفة وحب الزوج والنشاط للعمل وان كذا قال المعلم الاول وبعض البلاد يقتصرون من
جميع ذلك من باب النساء كاللقدمين وقال بعضهم ان افرطن صاحب كتاب المرتبة منهم واما اخر السادق

كثرة الصامت والضياع والاموال من الاثاث والمواشي والعقد مع علاقة كل شيء ونفاسته واشتماله
الوقاية عليه ويتيسر الاستمتاع والتنعم به في وجوه اللذات المشهورة وايضا الضياع التي يوتى اكلها
ويجبى ريعها والمستغلات التي تعود بالربح من غير انصباب موصولا الى المتصرف فيه من غير خوف
فيه من غير خوف وان لا يعرضه الشركة ولا سبب من اسباب الحجر بل يكون اليه التصرف فيه تصرف
الملاك احتباسا واخراجا بتبيع او هبة وبالجملة فان الاستغناء في الاستمتاع لا في الادخار واما
النباهة وهي الشهرة باصالة الراي وجميل الفعل وهي الفضيلة عند الجمهور ويؤثرها الاكثر منهم
وخصوصا الكيس واما الكرامة فانما يلقاه الاكثر من غيره بحسن الفعال وقد يختلف بحسب الازمنة
والامم فقد يكرم قوم لافعال واحوال في ازمنة وبلاد دهان غيرهم له ما في ازمنة وبلاد اخرى
والكرامة قد يكون بالعدل والاستحقاق وذلك اذا كان المتعرض لها قد اعتنى بحسن الفعال
وقد يكون لا عن وجوب كما يكرم المقتدر على ذلك وان لم يعن به كالاغنيا اذا اكرموا والسلاطين
اذا خدموا لانهم يقتدرون على انعام بمال او جاه او تخليص عن مضرة او توصل الى فرجة وليس كل
الناس يقتدرون على ذلك غير السلطان والغنى وايضا المتحد القوى واما اجزاء الكرامة فان
يدعى الانسان بالخير او بتصديق باسمه او تقرب عنه اما في حوبة او بعد موته على ما توجبه شريعة الوقت
وان يصدر في المجالس ويرأس فيها وان يساعد على من يريده وان يستذل الى الولايم والدعوات
العامة ولا يعقل بحشمه وان يتقرب اليه بالهدايا والتحف فان الهدايا دليل على كرامة المهدى اليه
وقد تسر الهدية طايفتين احدهما محبوا القسمة من حيث الهدية دلالة تحفة مالية والاخرى محبوا الكرامة
من حيث الهدية دلالة تحفة مالية والاخرى محبوا الكرامة من حيث الهدية دلالة كرامة واما فضايل
الجسد والصحة الغريزية التي لا يشوبها مستقفا منه مع اقتدار على الاستعمال الاعضاء الالية
كلها فان كثيرا من الاصحاء كالمرضى مثل الذي ركنوا بطباعهم الى الكسل والجور وافرطت بهم العيالة
واقعدتهم عن الحركة او عددت عليهم الاشراع فيها كما يعرف من حال الذين كسلوا لاعتياد الدعة فانهم
يعوض في الحركة ولا استقلال بالمشتقات فهل بين من تعطلت اعضائه فلا يعني عناها وبين من
لا اعضاء له فرق وهولاء الضخام والمترفون في حكم من لا عضو له غير لسان به ينطق وانسان بها
يمضغ واما كثافة الجبش ووفور الحيلة فهو ان يكون للانسان جماعة عديدة يعلمون بخيرات يخصه
واما سعادة الجد فمعلوم انه من صلاح الحال وكم من حرم وتعب بالبحث لا عن اكتساب صناعي
ولا عن فعل طبيعي وان كان في الخيرات ما يعدها الصناعة حتى ان الصحة كثيرا ما يعدها الصناعة واما
الجمال والحسانة الغريزية فمن الطبيعة لا محالة وخيرات الجد هي التي يغبط عليها المغبوطون ويكثر عليها
الحاسدون والجد من العلل الكاذبة التي لا يعول عليها في الخير ولا في الشر اما في الامور الطبيعية فان

يتفق للواحد ان يكون اقبح من حضره فيحسنون في مقابلته بحيا ويكون احسن من اخرين فيقبحون
في مقابلته بحيا واما في الامور الارادية مثل اختصاص الواحد بالعثور على كنز دون اخرين والطريق
واحد واختصاص الواحد باصابة سهم غرب اياه دون اخرين والموقف واحد واما الفضيلة فسنعلم
احوالها بحسب الظن في باب المدح فهذه هي التي يثار على واحد واحد من الناس لاجلها وقد بقيت التوابع
المشتركة وهي التي يثار بها لاجلها والفرق بين النافع والخير ان الخير يراد لاجله وغيره له والنافع يراد
لاجل غيره وربما كان شرا والخير هو ما يتشوق الكل واهل البصيرة والمعرفة منهم كل بحسب فطنته ومبلغه
من العلم حتى ان الذي يختار الجاهل عن جهل لا يعده الجمهور خيرا ولا يظنونه بل انما يعرفون ما
يميل اليه اهل الراي منهم واذا وصلوا اليه سكنوا عن الطلب واذا وجدوا بعض اهل الراي والعقول
قد اختاروا شيئا كان ذلك حجة مقنعة عندهم في انه خير وكان الخطيب ينتفع بالاحتجاج بذلك
والمقصود المحتاج اليه الذي هو نفس الحاجة قد يشارك النافع الذي يعقل الحاجة ويوجدها
او الذي يحفظها او يديمها في ان المشير يشير نحوه فان المشير يشير نحو الخير ونحو النافع لكن يشير الى
احدهما لنفسه والى الاخر لاجل غيره وربما اشار بلازم النافع كمن يقول التعب يصح وليس التعب هو
علة الصحة بل الحركة الرياضية هي علة الصحة فيلزمها التعب وكذلك يشير باجتناب علل الشيء ولوازمها
واللوازم كلها اما لاحقة من بعد كالعلم فانه يلزم التعليم الا انه متاخر عنه واما مساوية لوجود الشيء
مثل استحقاق المديح بحسن السيرة في الحيوة واما العلل الفاعلة فمن ذلك ما يكون اسمه من حيث فعله
مثل المصحح والصحة ومن ذلك ما لا يكون كذلك وكل ذلك على قسمين قسم يكون طبيعة المسمى انما هي
علة موجبة لما توجبه لكيفيتها جميعا كالغذاء للصحة ومنه ما لا يكون طبيعته علة موجبة لها لكيفيتها بل
لكميتها مثل الارتياض للصحة فان الارتياض علة للصحة من حيث هو ارتياض بالفعل بل من حيث انه
بمقدار منه يجب استعماله والغذاء وان كان له مقدار لا يجوز تجاوزه فانه ليس كالارتياض لان ما فضل
من الغذاء عن الواجب والهضم فلا يكون علة للمرض لذاته فان ذاته حين انهضم علة للصحة بذاته
وان لم ينهضم لم يكن غذاء بالفعل واما المعتدل منه بل القليل منه اذا انهضم وقبله عضو ما وهو علة
لصحة ذلك العضو بالقدر الذي قبل واما الرياضة فان قليلها وكثيرها رياضة وحركة لكن قليلها
لا يوجب صحة شيء البتة وكثيرها ربما اوجب المضار والبوائق ما يعد خيرات ومنها ما يكون شرورا
منفعتها التخلص من الشرور فاذا خلص شيء من الشر كيف كان مقبولا عند الجمهور انه هو الذي يفعل
الخير الذي يتمكن منه عند الخلاص من الشرور ومن التوابع ما ينفع لا في افادة خير ليس بل في الزيادة
اليه او ينفع لا في التخلص من الشر اصلا بل لهويته والكثير من حيات فيكون هذا النقصان من جملة

ما يعد فايدة اذا كان يظن انه افضل والافضل ان يزيد على ما هو دونه فيكون الشر الاكبر الذى هو فى
نفسه احسن انقص فى الحقيقة لكن الفايدة التى هى من باب الخير هى بالحقيقة فايدة واما الفايدة
التى من باب الشر التى هى لانتقاص من الافة انما هى من جملة الخيرات النافعة لا الخيرات الحقيقية و
الخيرات الحقيقية التى هى الفضايل فهى ايضا نوافع فى خيرات عامة واللذة من الخيرات العامية لانها مما
يشتاق اليه الطبيعة الحيوانية بل كل مشتاق اليه اما جميل واما لذيذ واما نافع فاذا كانت اللذة
بعد خيرا فكيف ما كان من اللذيذ مع انه لذيذ جميلا او نافعا وكذا التمكن اللطيف مثل الذكاء وحسن القبول
وكذا الحفظ والتعلم والحذق فى العلوم والصنايع وقد يختار هذه لذ ولها لا لغيرها فهذه خيرات نافعة
معترف بها عند الجمهور واضدادها شرور وقد يمكن من جهة المغالطة ان يغلب الفضة فيجعل هذه
الاحوال النافعة ضارة وشرور او اضدادها خيرات ونوافع فان الشجاعة ضارة اذا كانت للعدو وكذلك
العقل اذا كان له فاذا اخذت ضارة مطلقة ولم يضف الى الوجه الذى ينبغى ان يضاف اليه كانت مغالطة
وربما كان القبيح والمتعلق به شرا لبذل الشرط مثل سرور رجل من الملوك الحاضرين ناحية لما قبل عدو
ولده فى بعض المغارى فلم يزل يتضرع اليه حتى سلمه منه فقال واعتذر بذلك اذ يمكن من تدبير جسمه باحرامها
على رسمهم واحراز نياذها فى الكور لينقل الى موضعه اعتذار اكان يصرح به عارضا كونه على دونه وشنعته
باشر الذى هو فى رده ولده الفسل اليه وليس يدا الولد قتلا اما لشرهم ولكنه قد صار بسبب المقاربة من الحال
اذ كان بحجرهم بين الفسل وبين اوليائه ممكنا لهم ولو فعلوه لكانوا قد لدوهم عما وكان حكم الاحنة وحكم عر
وهولا اباهم يقتضى الامعان فى غيظهم فلما لم يفعلوا مع امكان واستحقاق كان ذلك خيرا عظيما من
جهة وضعه عظيم من الحسن الذى لا يمكن كتمانه اذا كان ظاهرا ويلزم الشكر عليه والا كان كفرانا فان قال
قايل ان رد الولد قتيلا ليس شرا مطلقا بلا اعتبار مثل هذه الحال المقاربة كان ذلك مغالطة وليس هو
من المغالطة التى يقنع فيكون خطابيا بل هو من الجنس الذى هو مغالط ولو فى الخطابة لان مقدماته
محرفة عن وجه الصدق وعن وجه المحمود عند الظن جميعا ثم من الخيرات النافعة الاحسان او المكافات
فانه فى نفسه خير ونافع فى حراخر هو النباهة والذكر الجميل والمحبة وافضل الاحسان الى الافاضل
نصرتهم على اعدائهم الارذال اما نصرة فعلية واما نصرة قولية مثل ما يفعل او مير الشاعر اذا اخذ
فاضلين هما انادوديس ملك انسه ومسلاى انسه واحيار احلوس السحاع ونصبهم هدفا للمدح
والثناء ونصب بازائهم عدوهم اسكندر بن ملك برسا الذى كان عدوا لهم فبالغهم بالذم والهجاء ففعل
بالاصدقاء وبالاعداء ما ينبغى ان يفعل من الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء على المقدار الذى
كان ممكنا له فان كان المتوقع من الاسداء هو الممكن المتوقع فاذا لم يكن الا القليل ثم اتى به فلا تقصير

المدعوة خ

وان امكن اكثر فاقتصر على كثير دونه عند تقصير ولذلك ما يحتمل من تقصير او خفا يقع من الضرورة لكن عم
خوف انما يحتمل ولا يحزن عليه اذا قل وقصر زمانه فاما اذا طال وجاوز وقت الضرورة فهو مكروه
ولا يقوم عليه العذر لان التوقع من الاحسان بلوغ الامكان والمعذور من الاساءة ما يصدر عن ضرورة
ويجوز امكان فما قصر عن الممكن فى الاحسان فهو تقصير وما جاوز الضرورة من الاساءة فهو قصد
واذا دام الاذعان للحزن واستد الضعف حتى جاوز بالخفا وقت الضرورة اورث الاستخاس لا محنة
وقد فهم بعضهم من الضعف الضعف وهو التضاعف فكان معناه ان الشئ اذا تضاعف احتمل وان
كان قبله سهل والمثال لما نحن فيه ما يورثه طاعة الانسان لهواه فى الاحسان فان هواه ان لا يسر
اليه باحسان الى غيره بتر يضيعه فى مال او حال ثم ان دعاه داع من استحقاق المحسن اليه الاحسان
حراعما قدمه من الانعام الى النصر بعض يقع له فى مال او حال فهواه عما كان هو محتاجا اليه عند القبول
بما هو فضل لا يحتاج اليه مبتديا بالاحسان وبالجملة يجهد ان لا يكون مكافيا بالمثل والمكافى بالمثل
فهو الذى يكافى بما هو مقارب فى الجنس او مقارب فى الجنس او مقارب فى القدر والمنفعة واما المو
للساهر والحمد والثامن المكافات فان لا يكون المبتدى والمكافى مونث الاحسان شرا او مكافات
قليلة وقد يسر عليه الجزيل على ان المتيسر من المكافاة قد يكون تارة ما هو مثل الاحسان المبتدا من جنسه
بكماله وكليته وقد يكون ما هو اكبر منه وقد يكون شيئا خارجا من جنسه وشبيها به بالقوة وقد يكون
ناقصا ومن وفى الممكن فقد اعتدل ومن فقد عنه فقد اعدل وقد يكون من المكافات امور ليست اعواضا
بل مثل اثر صديق واحساس عدو وافعال يلتذ بمشاهدتها ويتعجب منها من الفكاهات وغيرها بحسب ما
يقع له عند مشاهدة المتقرب اليه اياه من الموقع لاستعداد يختص به المتصرف اليه فى فطرته فكل يلتذ
بشئ ويتعجب من شئ يخصه واما بحسب ما اعتاده ويهرب فيه فان الذى قد يلتذ دسما ويعجب منه
لولاها لم يلتذ به ولا يحرسه فمن هذا الباب ايضا الهداية والنصيحة فان احسان ومكافات ما واما الموافات
الصنعة والحراوف الحاجة والرغبة فيه موقع لذيذ بل عظيم كريم ولكل واحد من القياس خاص ما دولقوم
ما يعسهم فى العلم ولقوم ما يعينهم فى الكرامة ولقوم ما يعينهم فى اليسار وهلم جرا والتصديقات الخطابية
فى باب الخير والشر انما يكتسب من هذه المواضع **فصل** فى الاشد والاضعف وختم القول فى
المشوريات وقد يحتاج الخطيب المشير الى مقدمات بعدها فى اثبات ان هذا الخير افضل او هذا النافع انفع
بل قد يحتاج اليه غيره ايضا فينبغى ان بعد الانواع النافعة فى ذلك فافضل الجزئى اعمها وادومها واكبرها
جهات نفع وخيرهما واولاهما بان يكون مقصودا لنفسه واذا كان الواحد من باب خيرها افضل من عدة
من خير اخر الا ان يكر جدا فهو افضل والخير الذى عظيمه افضل من عظيم خير اخر فهو افضل مثل ان العظيم
من الحكمة هو معرفة الله والعظيم من العبادة ما كان هو المثابرة على الصلوات ومعرفة الله افضل من

المحسن خ

المبايرة على الصلوات والحكمة افضل من العبادة وما كان ايضا نفسه افضل فعظمته افضل فانه
اذا كان القران افضل وافصح من خطبة النبى صلى الله عليه واله وسلم فيصح القران افضل وافصح من
فصيح خطبة النبى واذا كان احد الجزئين تستتبع الاخر اماما كالسلطان والكرامة واما متاخرة
كالسلطان واليسار واما فى القوة مثل السلب فانه نفسه فقد وليس كل فقد سلبا وكان الاخر
لا يستتبعه دائما فالمستتبع افضل وربما اقنع ان الشئ الذى ليس بفاضل فى نفسه اذا كان يفعل
خير العظيم فى نفسه فى شئ اخر هو نفسه فاضل فلا ينبغى ان يكون هو ابر من الفاضل وان لم يكن
افضل مثل الجلد والجمال فان الجلد وان لم يكن بنفسه خيرا كالجمال فقد يدرك بالجلد ما هو افضل من
من الجمال وكذلك النصح وان لم يكن افضل من اللذة فقد يدرك به ما هو افضل من الجمال فيكون هو اثر
فيكون بعض ما هو نافع اثر من بعض ما هو خير والذى يؤثر لنفسه وان لم يصحبه الاخر اثر من الاخر
اذا كان لا يؤثر وان لم يصحبه الاول مثل الصحة والجمال فان الصحة بلا جمال مؤثرة ولكن الجمال بلا صحة
غير مؤثرة فالصحة اثر وافضل والذى هو تام الوجود مشعر ومراد لنفسه كالصحة اثر من الذى يعتقد
احدهما او كلاهما اما كاللذة فانها فى طريق التكون ويطلب لذاتها واما كالرياضة فانها فى طريق التكو
ومع ذلك فانها يطلب لغيرها والذى وجوده يغنى عن الاخر افضل من الذى وجوده مفتقر الى الاخر مثل
اليسار والتجارة فان اليسار يغنى عن التجارة والتجارة يفتقر الى اليسار فاليسار اثر وقد يوهم
كون الشئ مبدأ للامر انه اعظم اثر وربما لم يكن فى الحقيقة فان الخير افضل من اختياره وهو بدوه
على انه ليس يمكن ان يكون خيرا ونافع مشورى لا بد له وكيف وكلها اوادى فاذا كان كذلك امكننا ان
نجد انواعا من اعتبار المبادى فما مبداه اعظم فهو اعظم والمبدا الذى لاعظم المعلولين اعظم وقد يمكن
ان يبصر فى بعض الاوقات ان المبدأ نفسه اعظم فان رجلا واحدا من الخطبا يقال له ودا ماوس
ذم رجلين احدهما يقال له فلسطراطيس والاخر يقال له كفريوس وكان فلسطراطيس كما قدمنا ان اشار على
كفدبوس بارتكاب جور فامر فقدم فلسطراطس وقال ان خطبته اعظم من خطبة الاخر فانه لولا اشار
به عليه بالجور لما ارتكبه ثم ذم الاخر فقال ان خطبته اعظم من خطبة الاول فلولا اتماره لما صار مشورته
وايضا فان الاعز اعم افضل كالذهب وايضا بل الاعم نفعا افضل كالحديد فان فى صلابته وشدته منافع عامة
جدا ليس فى الذهب بل الاكثر وجودا اعم نفعا كالحديد قد ينتفع به كل انسان والذهب نقل الانتفاع به
وكذلك الماء وان كان دهن البلسان اعز وجودا منه فهو افضل لعموم نفعه وايضا فالذى هو اصعب ادراكا
ولذلك لعظمه فى نفسه بل الذى هو اسهل وصولا اليه وذلك لموافقته لمحبينا من الدعة وايضا
فان الذى ضده اعظم ضررا فهو اعظم نفعا والذى فقدانه اعظم ضررا فهو اعظم نفعا واقلب الاعظم
فى باب النفع الى الاعظم فى باب الضرر وغايات افعال هى اعظم فى الخير او الشر اعظم وبالعكس وما

هو خاص

الاثر ح

فقد انه ح

هو خاص بالاعظم اعظم فان صحة البصر اعظم من صحة الشم اذ البصر اعظم من الشم وكذلك محبة
الانسان افضل من محبة المال لان الانسان افضل من المال ثم الفضايل انفسها وهى من
المبادى افضل من الافعال الفاضلة وما اشتهاره افضل فهو افضل وبالعكس وافضل
العلمين وهو الافضل اثرا مثل الطب فانه افضل من علم الزينة ومثل العلم الهندسة فانه افضل من
علم الاخلاق فان الصدق فى الهندسة اكد وهو فيه للعرض وفى علم الاخلاق اضعف لان ساه على المحمودات
وليس الغرض فيه نفس الصدق فان الصدق فقط فيه والعمل وبالعكس فان افضل العلمين فى ورتبه
اى فى ورب براهينه وفى مرتبته اى فى تقدمه بالغاسه لانه هو الذى علم اخر لاجله فغايته افضل وكذلك
علم التوحيد افضل من علم الهيئة لان القياسات التوحيدية مجردة عن المادة صحيحة جدا والهيئة
يتعلق بالحس والرصد وايضا فان الهيئة يقصد علمها ليتوصل به الى كثير من علم التوحيد والذى يشهد
بتقدمه الاكثر والفضلا من ذوى الالباب والبصرة افضل فان ما يشهد به العقلاء الصالحون
الذين لا يستغويهم الاهوا والشهوات فهو افضل مطلقا وقد يقتدرون لسلامة انفسهم عن العصبات
والاهوا على الاحاطة بكثير من الامور الفاضلة بجهته وكميته وان كان ذلك دون ما يفيده الصانع
العلمية والمرتبة ترتيبها الطبيعى وما هو اكثر الذاذ فهو افضل فاللذة مشاقة عند الجمهور لذاتها و
ما كان اراعن سوء العم وادوم هذه وارسخ بيانا وكذلك ما كان اجمل فهو افضل من الاقبح فان الجميل
مختار لذاته ومن النضارة ايضا ان الشجاعة افضل واثر من العفة لان الشجاعة افضل واثر من العفة
لان الشجاعة افضل واثر من العفة وما يختاره الكل اثر وما يختاره السلاطين والعظما والعلما
اثر وما يختاره الذى يوجد عنهم الراى فى عظام الامور وان قالوا فانهم هم المكرمون ايضا فان من
جلس الهوان لا يقبل قول الانسان والذين هم اعظم كرامة والذين هم اشد تمكنا من الضر والنفع
والمجرون على تعظيمهم وهذه الانواع يفارق ما سلف فان ذلك بحسب الشهادة وهذه بحسب الايثار
وايضا فان المعنى العظيم من هذا اذا حرى الى اقسامه فعددت اقسام ذلك المعنى فكرا لكلى الواحد
او الكلى الواحد صار اعظم مثل ما قال اوميرس ان هذه المدينة اذا فتحت عنوة سيلقى من مالا
عروس ذلك كل شر وكذلك الناس كلهم فانه هلك الناس ويسد الحريق فى المدينة حتى يحرقها باسرها
ويعرف كل بولد اى سوح كل باسم ولده يا ولدى فلان فهذا التفصيل مما قد جعل الشر اعظم مما
لو ذكرت الجملة غير منفصلة وقد يفعل ايضا التركيب والاجمال ذلك فانه اذا اقتضت جزئيات
خير او شر ثم اتبع ذلك بالدعوى الكلية زاده ذلك تاكيدا وايضا فان صدور الشئ عن اصعب مصادره
واقلها صدورا عنه يجعله اعظم اما بحسب الزمان اذا كان صدوره فى مثل زمانه اقل او السبب
اذا كان صدوره عن صاحب ذلك السبب مثلا صعبا وقليلا وكذلك المواضع مقدار المقدد والقوى فانها

ما كان افضل ح

فهو افضل ح

ما لو الدى ح

بجعل الشئ الغريب الصدور عظيما فانا لو نا من الشيخ مستقطع فوق استقطاعه من الحدث واورد لهذا الباب امثلة فى التعليم الاول لم الخصها والجزء الرئيس من الشئ الاشرف هو افضل كمن قال ان نفى الشاك عن المدينة مثل اسقاط الربيع عن السنة وايضا فان الذى يكون فى الجزء الابقى افضل مثل المال فانه فى الكثير افضل منه فى الشباب وفى المرض افضل منه فى الصحة والاقرب الى الغاية افضل لانه كالغاية وكذلك ما كان من اللوازم خاصا بالغاية افضل من لوازم يخصها هو دون الغاية فان الصحة يلزم اعتدال المزاج والضعف يلزم ما دون اعتدال المزاج فالصحة افضل من الضعف وقد فهم من الضعف الضعف بمعنى اليسار ويضاعف المال وفهم من الخاص ليس الخاص بالغاية بل الخاص بالكاسب وعندى انه وقع فى النسخ غلط ويجب مكان الضعف عدم الضعف او الشامة وهو القوة ولكن يجب ان يرجع الى اليونانية والخيرات الميسرة فى اخر العمر اثر من المبشرة فى الحداثة لانها كانها تحض الغاية وما يقصد لاجل ذاته ولكون موجودا بالحقيقة اثر من الذى يقصد لاجل الحمد الذى اذا كان ذلك لا يوقف عليه ولم يظهر للغير لم يؤثر البتة ولهذا ما يكون استفادة الخيرات اثر من افادتها اذا لم يظهر للغير لانها اذا لم يظهر للغير فغلط الغير فى مصدرها لم يؤثر وقريب من هذا ما قيل فى الصحة والجمال وما هو انفع فى امور كثيرة وهو انفع فان ما ينفع فى الحياة وفى حسن الحياة اثر من الذى ينفع فى احدهما ولهذا ما يعظم الصحة واليسار لكثرة نفسهما فى النفع لانهما يبعدان من الحزن ويكنان من اللذة علما وجهلا وكان اليسار هو من الخير المطلق عند بعض الناس وعند بعضهم انما يكون خيرا اذا اقترن به احوال اخرى وكذلك الضرر قد يختلف فمن الضرر ما هو اعم وكذلك فقو العين الاعور اضر من فقو عين الصحيح ويجب ان يستكثر من ضرب الامثال وايراد التذاكر واقتصاص احوال ناس هم فى مثل ذلك الحكم فقد اعطينا الانواع النافعة فى اثبات ان الشئ صالح حال او نافع او خير والانواع فى الافضل والانفع والاثر والمدينات الست فقد علمتها وعلمت الغايات فيها وان كل واحد منها ينبغى ان يشار فيه بما يحفظ وان الاجاعية منها فقد يواس فيها الانسان الذى هو مثل حكم غيره وانما يواس اجاعا لداع دعى الى ذلك من قرعه او نحوه وخساسة الرياسة هى التى يكون الاسلا فيها سدلا او مطلعة الرئيس للمرؤوسين فيتقلبون واما الرياسة الشريفة فهى التى يسوس فيها السائس لانه مستحق للسياسة لاقتداره على وضع السنن او حفظها وان وحدانية الرياسة هى التى تصارى غرض الرئيس فيها العز والكرامة والانفراد والاستعباد لمن هو غيره وان هذه قد تكون بسيطة محدودة وقد يكون متركبة مبدلة بحسب ما يمكن به حفظ الكرامة وغاية الاجاعية الجزئية وغاية خساسة الرياسة وغاية جودة التسلط حفظ السنة وغاية الكرامة حفظ الكرامة والعز والاحتراس من المنازع ولكل غاية ضرب من الاخلاق يجانسه فيحفظه ويدعو اليه ما يسهل الوقوف عليه وينبغى ان يكون المشير يشير بتلك الاخلاق ويكون متخلقا بها فان المشير اذا اشار بخلق لا يتخلق به ساعة القبول فليكن هذا كافيا

فى المشوريات **فصل فى المنافرات وهو باب المدح والذم** فلينتقل الى تعديد الانواع النافعة فى المدح والذم المتعلقة بالفضيلة والرذيلة وما يجرى مجراها وهى مع انها ينفع فى المدح والذم فقد ينفع فى اعداد الخطيب للتصديق بقوله وان كان فى غير باب المنافرة وذلك لانه اذا اثبت فضيلة نفسه جعل نفسه اهلا للثقة بقوله ولذلك اذا ذم خصمه غرضه لرد الناس قوله والممادح المنسوبة الى انها فضيلة واسباب تتبع الفضيلة من الجمال والحسن وغير ذلك من الممادح التى قد يتعدى مدحها الناس والملائكة الى اشخاص اخرى يمدح بها فالجميل هو المختار لاجل نفسه وهو المحمود واللذيذ لا لشئ اخر بل لاجل خيرية فانه جميل من هذه الجهة والفضيلة نوع من الجميل لانها قوة اى ملكة حسنة الثانى لتحصل ما هو خير او يرى خيرا وهى التى تفعل او يحفظ الامور الشريفة العظيمة من كل جهة واجزاء الفضيلة هى البر والشجاعة والعفة والمروءة وكبر الهمة والسخاء والحلم واللب والحكمة ومن الفضائل لا محالة ما يتعدى خيره الى الغير الفاضل مثل البر والشجاعة والسخاء ولذلك يلزم كل واحد منهم اذا الكرامة مبذولة من الكل المنافعين فليعد الى ذكر كل واحد منها فاما البر فانها فضيلة عادلة يقسم لكل ما يستحقه بحسب تقدير الشريعة والجور رذيلة يكون بها المرء احدا ما ليس له بحسب التقدير الشرعية والشجاعة فضيلة يكون بها المرء فعالا افعالا صالحة نافعة فى الجهاد على ما امر به الشريعة وبها يبصر الشريعة بصيرة حديدة والجبن خلاف ذلك فى التقصير واما العفة فضيلة يكون بها المرء فى استعمال الشهوانية البدنية على القدر الذى يرخص فيه الشريعة والفجور خلافه واما السخاء فضيلة يكون به المرء فعالا للجميل ببذل المال والدناءة خلافه واما كبر الهمة فضيلة يكون بها المرء فعالا لافعال عظيمة المنزلة ومن الحمد والسفاه ضدها واما المروءة فضيلة يفعل بها التسيل بالتوسع فى الاطعام وصغر النفس والنذالة خلافه واما اللب ففضيلة فى الراى يكون بها المرء حسن التعقل والمشورة نحو الخيرات والجميل والبلاهة ضده وليوجد هذه الرسوم على ظاهرها ولا يلتمس فيها التحقيق العلمى البتة وكذلك فاكثر سائر الرسوم التى يورد فى هذا الفن من المنطق فهذه هى الفضائل التى يمدح بها واما ما سواها من الممادح ففاعلات الفضائل والعلامات التى يدل على الفضائل مثل الايادى على الشجاع وكذلك الانفعالات التى يلحق العادلين اذا لزموا العدل ولم يجنبوا الى الجور كالمستودع اذا اشتد عليه العذاب فى استخراج ما هو فى يده واحتمل ما الى ان يسلم الوديعة الا الى ربها واما الانفعالات التى يستحقونها عدلا فهى وان كانت ضرا فى انفسها وواجبات اذ كل فعل يصدر عن عدل فهو واجب وخير فانها من حيث هى الام صرفة ويجلب ضيما وحرانا فقط بلا زيادة اخرى فليست خيرات وممادح لمن يقع بهم وان كانت باستحقاق عن سوء سيرة وفى يد اما فى الباب الاول فقد كان الالم وان كان من حيث هو الم شرا ينقص اثره فهو من حيث يدل على فضيلة النفس واثبات العدل يكون محموده وان على الذى ذكرها وقد يمكن ان يصدر عن الشجاع فعل ولا يصدر الا عن شجاع او يلحقه انفعال لا

الا للشجاع وكذلك قد يصدر عن السخى فعل وانفعال لا يصدر الا عن شح ولكنه لا يكون محمودا اذا كان خارجا
عن مقتضى العدل ومن اثار الفضايل ما هو اكرم واحسن فان الشجاع اذا احوى بالكرامة كان هذا اقرب الى
استحقاق المدح به من ان يحاذا بالمال وادل افعال الفضايل على استيجاب المدح ما فعل لا لجذب منفعة الى
الفاعل بل لاجل غيره اولانه خير لنفسه اذ هو خير عام له ولغيره ولهذا يمدح من يتعهد الموتى بالصدقات لان
هذا النوع من الاحسان لا ينبغى به جزاء ما ايد به نفع الاخرين من حيث هو خير لهم وليس لهم فيه غرض ويفارق
ما قبله ان ذلك كان الاباء يرتجا منه اليه الاخير فقط وهذا لانه خير للاخرين وهذا ما قد ينبغى عليه جزاء والاول
لا ينبغى عليه جزاء ويعد هذا ما يوادبه الاحسان الى المحسنين خاصة فان كان مكافاة فانه من حيث تكافى
فاعلها لا يرتاد لنفسه خيرا الا بالغرض من حيث هو مكافا متوقع لا مكافا فقط واما المكافات من حيث هو
بمكافات فقد حصل الخير واحرزه وليس يتوقع حين مكافا ومن علامات الفضيلة والمادح اجرامن سائر
الفضيلة ويضادها ويحله فانهم كثيرا ما يتبذلون باقوال وما يقال من الفواحش يريدون بها فضح غيرهم
فيفضحون لفضيلة فى ذلك الغير يصدر عنه حسن المعاملة لاجله مثل ما فعلت سعا الحكمة اذ رام الهاء القاوى
المتغلب بعرض عن فاحشة قائلا انى اريد ان امحو عن صدرى لشئ لكن الحياء والاحتشام يصدنى عنه
فاستعرت هذه الحكمة على جلة امرها وديعة لم يفها بلبه بالفحشاء من القول والهجر من السب مسبحة من مفارقة
طريقة الحكمة ومن اظهار المدمسه لمعنى الفاحشة كانها لا يخطر ببالها ان احدا يعرضها الطمع سوا ويعرض
لها بدعوه الى فاحشة او يضرب لها مثلا عنكرا ويجرى عليها المعانى التى تجرى على غيرها لكنه كانت مصروفة
الشغل الى بصره الهيئة والملكة الفاضلة وبترك الفعل الرذل ولذلك من كان معها من العسوق بترك
الخطر لا يحرعن ولا يجنن من وقوع مثل ذلك لها بعد شرف نفسها واعتلاها عن طاعة غير الواجب
كال فعلها فى طاعة فضيلتها وقلة انفعالها عن الرذايل صار كل ذلك صادرا عن ملكة حصلت با
لارتياض والاجتهاد فان الفضايل جلها مباين للهوى ويكتسب بالمجاهدة ايثار للجد والعزم
سمتها بالفعل على الهوى مثل ما سمعت من قصة الرجل والمرءة ايضا قد يوهل للمدح ولكن دون ما
مثل حال الرسعا والاستحيا ايضا قد يكون لسببين احدهما لاشمئزاز النفس عن الحالة السمعا وهذا
يصدر عن فضيلة والثانى لسطوة فاحشة عرفها المستحى فقد يسلب فى الحال فاذا لفظ بلفظ يشير
الى معناها او فعل مثلها حطرت بالبال من الحاضرين وهو من اهلها فخطر بالبال صنيعه فصار
كالمشاهدة منهم له الموجبة للاستحيا الا من البالغ فى الرذيلة والسقوط فلا يستحى من انكشاف
مذهبه ومن الممادح افعال يفعلها الانسان ليصلح بها احوال الاخرين ومنها ايضا الانتقام من الاعدا
وقلة الاذعان لهم والجزاء على الحسنة والسيئة وان يكون الشجاع مغلبا لا يغلب فان الغلبة والكرامة
من ممادح الشجعان وان يفعل افعالا تنشر ويذكرها ويكون لعظمتها مما يسهل تخليدها فى تواريخها الاعقاب

ومن

ومن الممدوحات علامات يختص بالاشراف كاشتمال العلوية شعورهم فانه من دلايل شرفهم ومن
الممدوحات الاستعفا عن الاخرين فى اى باب كان وقد يتلطف فى المدح على سبيل المغالطة
فتغير عن الخسيسة بعبارة يحلوها فى معرض الفضيلة اذا كانت اقرب الخسيسين المتضادين من الفضيلة
وكان قد يلزمها والفضيلة شئ واحد يعمهما وهذا ما يضطر اليه الخطيب اذا احوج الى مدح الناقصين
فيجعل الشئ الذى يشارك به الفضيلة الخسيسة مشاركة ما مكان نفس الفضيلة فيقال للحر انه
حسن المشورة وللفاسق انه لطيف العشرة والمعنى انه حليم وللغضوب القطوب انه سهل نوسمت وللابله
المعقل عن اللذات انه عفيف وللمتهور انه شجاع وللماجن انه ظريف وللمبذر فى الشهوات انه سخى ومن
الممادح الانخداع والغلط فى صغار الامور فانه يدل على قلة الخوف فان الخوف هو الملجى الى الاحتياط فى
الفكر ويدل على قلة الالتفات الى مراقبة فوت ما يظن وقد يمدح ايضا بالبراءة عن الانخداع اصلا الشدة
الفطنة ومن الممادح الاذلال الى الصديق والعدو وان كان من الممادح ايضا تخصيص الاصدقاء بالاحسان
والابتدا وايضا فان الخطيب يحتاج ان يعلم موضع مدح الممدوح حتى يمدحه بما يلائم ذلك فى موضع مذموما فى
موضع اخر بل يحتاج ان يعلم ان الممادح بحسب البلاد والامم والملل ومن الممادح ذكر السلف الصالح والاثار
التى جلدوها خصوصا اذا تشبه بهم الخلف فاستوجب مزيد مدح وكرامة من تلقاء نفسه وان قصر عن سائر
سلفه او كان ما يكسبه اقل مما كان ينبغى ان ينحو نحوه من الخير والفضيلة كالانسان المتوسط فى همته
فاذا الحج اسع فلم يمعن والكثير الهمة كلما امعن فى الالحاح امعن فى استيناف الجد نحو ادراك ما هو اعلى وصار
احرص على اقتناء الماثر المستصعبة ومثل هذا الانسان لا يقتصر على الشرف الموروث بل يستحق به
بسط الادخار للحسب والشرف المكتسب ويقل افتخاره باباته وربما ارتقى بافعاله الى درجة تفوق درجة
سلفه كما قال بعض الناس فى مديح سرهيدس مخاطبا اباه واخوانه اليوم فى ساطورياس وكان
الساطورياس قبيلة اشرف قبيلة من اليونانيين واول افضل الافعال التى يستحق بها المدح ما صدر
عن قصد او عن مشية واملك التى بالعرض فاذا اندر نفعه لم يذكر الا ان يتكرر فيلحق بالممادح ونسبته
يصدر عن مسه فان المتكرر مرارا قد يظن به انه مقصود من الفاعل ويعتقد ان الذى بالبحث قليل
التكرر والممادح الحقيقية هى الافعال الاختيارية واما المظنونة وهى التى تنسب الى النسب حتى يقال
ان الاسد يلد الاسد والحية يلد الحية وكذا الذى يصدر عن تاديب وتقويم ليس عن نشاط غريزى
على انه ليس يبعد من الحيوان ينسبه الاولاد بالاباء فان الانسان يحرص على الاقبال بما يكمن منه مشاهدة
ويستمر عليه نسوة ولذلك ما قد يحمد الفاعل اذا فعل الجميل المستمر عليه فانه اذا فعل ما يشاء عليه دل
على ان الفعل انما صدر عن فضيلة وعن ملكة فيه يسخ مع الشوق فيكون قد فعل ما فعل اباؤه
فان اعمالهم السالفة دلايل على افعالهم وانما يمدحون على اعمالهم لانها تصدر عن فضايلهم الموجودة فيهم

استحقاق الحمد فهو لنفس الفضيلة حتى لو تصور وجود الفضيلة فى انسان ما فانما يمدح ذلك الانسان ولو
لم يفعل فعله ثم الفعل دليل على الفضيلة التى هى الممدوح وان كان استحقاق الحمد لا يكون الا على فعل
والفعل هو الانعام واما السعادة المشهورة فهى من باب الاتفاق والبخت وكما ان صلاح الحال جنس
للفضيلة كذلك اتفاق البخت جنس للسعادة لكن الكلام فى المدح والمشورة نوع جديد اى غير ما قلناه مما
هو خاص ومما قد اعتبر خاصا بكل واحد منهما بل شيئا يعمهما وغيرهما من الامور الخطابية وذلك ان من الذى
يمدح بها الممدوح اشياء قد يشار بها على المشار عليه وبالعكس فانه كما يقول المشير ينبغى ان لا تسلم الى السعادة
الاتفاقية بل ان تسلم الى ما تيسر لك من المآثر المكتسبة بالمشية ويكون هذا مشورة على سبيل التفويض
والاطلاق اذ كذلك يقول المادح فى الممدوح انه هو الذى حاز المحاسن بسعيه ليس الذى اتفق من اسبابها بما
انه مساحطا غير موثوق به فاذا اردت ان تمدح فيلزمك ان تتامل ما يمدح به فاذا كانت المشوريات تتضاد
فى امور فيمتنع عن بعضها ويطلق بعضها والذى لو اسرت لاطلق الاذن فيه ورايته المستصلح من الامرين للتقرب
بالمشورة فهو المستصلح للمدح فانتقل من المشورة الى المدح ومن المدح الى المشورة وينبغى ان يؤكد امر
المدح وكذلك امر المشورة بالالفاظ المعظمة المفخمة كما يقال انه يبتج وحده فى كذا وانه قريع عصره فيه وانه
وحده فعل واول من سن وابدع من فعل مثل فعله واكثر من فعل مثله فعلا وفعل فى زمان يعتبر فيه فعل
مثله وانه صار قدوة لغيره ولقام غيره لمن سواه واحتج من حرم عن الفحشاء والمنكر انه لو نسى فى الجيل شهرة
عند الناس والجمهور وخصوصا اذا كان فعل ذلك بقصده ويقال فى كل شئ من ذلك ما يشاكل ولذلك يقال
انه فعل كذا الا كفلان الذى قصر عنه بل كفلان الذى وفق له وليس كل انسان مليا بالمقايسة بينه وبين غيره
فان اكثر الناس سيفضل نفسه على غيره فى فضله وبينه وبين رذيلته وعسى الذى لو كان فى اخر استكره
وعلى ما يقال ان المرء يعمى عن الجذع يعترض فى حلقه ويلمح قذاه فى عين صاحبه وليس كل انسان مثل سقراط
الذى كان يعتبر نفسه من غيره فى مجارى اخلاقه فيعاقب نفسه اذا اسهب بالارذال ويثيبها اذا اسهب بالاخيار
من المحمودات مجتهد فى التشبيه فان المجتهد كالحاصل فى نحوم الفضائل فهذه الاسباب تكون
التعظيم والتفخيم تدل على زيادة فى الشرف والزيادة فى الشرف شرف مفرد والشرف المفرد ممدوح خاصة وبالجملة
فان التعظيم والتفخيم اشد مشاكلة للمدح واما الدلالات والبرهانات فاشد مشاكلة للمشورة لان
المادح بالحاضرات واكثر الحاضرات معروفة فلا يطلب دليل عليها واما المشوريات فبالمقدمات الغائبة
ومن الحاجة الى تصحيح الغائب بالحجة وضرب الامثال مما كان لا يكون اشد من مسيسها الى تصحيح الحاضر واما
الكلام الذى هو فضل القضاء وهو استيضاح صحة الحجة فللحاكم لان الحاكم ينبغى ان يورد الفصل
الذى لا مطعن عليه وضرب الامثال من الامور المستقبلة والماضية اوقع عند الجمهور فى المشورة من
غيره لانه امر قد كان ودرس وبقى فى ذكره وللتذكر تاثير اكثر من المشاهدة لان التذكر كانه اقرب الى الامر العقلى

الذى بذوى الالباب والمشاهدة الى الامر الحسى الذى يشترك فيه الخاص والعام وقد يستنبط
المادح من المذام والصواب

فصل فى شكاية الظلم والاعتذار بانه لا ظلم

واما القول فى الشكاية والاعتذار فقد حان ان ننتقل اليه ونحدد القياسات المساحرية وان نبين
الامور التى يحوز الجائر لاجلها فيوجد منها مقدمات فى انه لما كان الفاعل كذا اقدم على الجور والامور
التى يعترض بها الانسان لان يحاف عليه فيوجد منها مقدمات فى انه لما كان المفعول به كذا
اقدم بالجور عليه والغايات التى كان يجار لاجلها الجور والامور التى هى فى انفسها جور وقبل ذلك
ينبغى ان يحد الجور فيقول ان الجور اضرار نفع بالقصد والمشية متعد فيه الرخصة الشرعية والشريعة
والسنة اما خاصة مكتوبة بحسب شارع شارع وبلاد بلاد وازمنة ازمنة واما غائبة غير مكتوبة لكن
الناس وجلهم يعتقدونها ويعرفونها وربما كان الفاضل ايثار ارذل الاولاد فى التخلى فانه يصح فى السنة
المكتوبة اذا وقع من المؤثر فى وقت الصحة ويمنع عنه فى السنة الغير المكتوبة والقضاء المرسى على السنة
المكتوبة والوساطة على السنة الغير المكتوبة والحسنة على اقرب السنن من مصلحة الوقت مستنوية
لسنة الملك وهو السياسة فالجائر هو الذى يضر بالسنة لان الذى يصدر عنه فعل ما طبعا او
قسرا لا مشية وطوعا فانه لا نعده محسنا ولا مسيئا واما الذى يقدم طوعا على ما يفعله فهو الجائر والمقدم
طوعا هو الذى يعلم ما يفعله ويقدم عليه غير مقسور ثم الامور يستدعيه اليه هواه فمنهم من يكون مقدما
بهذا الاقدام عن روية ونظر واختيار وهذا هو الشرير الجائر ومنهم من يفعل ذلك لضعف الراى و
هو الذى يحس بذلك داع يحيل به نفعا لا انفسانيا مناسبا لاستعداد خلق له او مخالفا للحق الموجود
فيه مثل ما يعرض ممن يغلبه الشهوة او الغضب او الخوف او شئ اخر مما نسبته ذلك فيعمل من غير روية يستعملها
ما يفعله وربما يعقبه الندم وهذا مثل ما يصدر عن البدل اذا الح موقفا وعن الشره اليهم اذا اعترض
له لذة ويصدر من الكسلان عندما يتخلل الدعة التى هو اهامن حد لان صديقه ومن الجبان عند الخوف
من باسل الجريم كما يقع فى الموثر للكرامة عند استرباح الكرامة وبعد الهوان وكما يقع من المغضوب عند
نوائب الغضب من عسف ومن فوت الظفر عند اعتراض الغلبة من اقحام ومن الانف فى الحمية عند
حسنة الاستحقاق والعقوبة من القصاص ومن المائق المأفون فى عقله عند السلو فيما بين الخطأ والصواب
من حفظ ومن الواقح المتربص عند فائدة يلوح له ومن يحة خسيسة يقرب منه من استحقاق بنصوب ما
الوجه وقلة رغبة فى الحمد فهذه هى الاحوال التى اذا كانت فى خلائق الناس حركتهم الى الجور او كانوا قد
انفعلوا بها وقتاما وان لم يكن عن خلق وينتفع الخطيب باستعمالها فى ان الجور وقع من الجائر
فينبغى ان نبين الان الاشياء التى لاجلها يجار فان الامور المشكورة محمودة واما المقادير فانها
غير محدودة بانفسها لانها تتبع الشكايات وتتحدد بها فمن المحال ان يكون معذرة الا ويلقاها

شكاية مصرح بها او مضمرة او يتوقعه فيقول ان كل فعل يصدر عن الانسان فاما ان يكون عن قصد
وارادة او يكون بغير قصد وارادة وما ليس بقصد وارادة فاما ان يعرض بالاتفاق او يقع
بالاضطرار والذى بالاضطرار فاما ان يقع عن طبيعة واما ان يقع عن قسر واما الانفعال التى
يكون عن الارادة فمنها ما يتبع العادة والحلف ومنها ما يتبع سوء احوالنا اما نحو اللذة وهو
الشهوة واما نحو الدفاع والغلبة وهو الغضب ومنها ما يتبع سوء فكريا او سوء منطقيا ونسبة
ان يكون قد عنى بالفكرى ما يصدر عن الفكر نحو اى غرض كان وان كان الغرض غير عقلى او غير جميل
وبالمنطقى ما يكون نحو الجميل العقلى ونسبة ان يكون قد عنى بالفكرى التخيلى وبالمنطقى الفكرى
بالحقيقة وهذه الاقسام ينحصر فى سبعة الاتفاقى لمن يعرض ضد افاضات انسانا والطبعى
كمن ركب مظنة مساحرة منقلبة بالقدر الذى عسى ان يكون غاية ما يرخص فى حملة عليها
فانها حتى نفعت واستكراهى لمن يغلب على يده فيفيض سلسا فوجا سده انسان واما
عادى وحلفى مثل من اعتاد السرقة والاختلاس فاذا امكنه فرصة لم يملك نفسه ان انتهزها واما
فكرى مثل رجل احيل حاله فلم يزل يفكر ويحتال حتى اتساديه فى احتيال مال انسان واما غضبى و
اما شهوانى فهذه هى القسمة الذاتية واما قسمة هذه الاسباب من جهة الاسنان ومن جهة
الهمم فمثل ما يقال ان الشباب يجورون فى الحرم وفى الدما والشيخ يجورون فى الاموال والغنى يجوز فى
اللذات فليس ذلك قسمة ذاتية فان الشاب ليس يجوز فى الدما لانه شاب بل لانه غضوب وليس
يجور فى الحرم لانه شاب ولكن لانه متعلم والشيخ ليس يجور فى الاموال لانه شيخ ولكن لانه حريص وقح
والغنى ليس يجور فى اللذات لانه غنى بل لانه حريص متمكن وكذا الناسك ليس يعدل لانه عابد بل
لانه زاهد لكن من الاقسام التى يتبع العرض ما هو بعيد عن المناسبة مثل قسمة الناس الى البيضاء
والسودانى والنحاف والسمان فان ذلك لا يتعلق به شئ من الاخلاق التى يصدر عنها هذه الاحوال
ومنها ما هو قريب وهو مثل قسمة الناس الى الاحداث والشيوخ والى العباد والفساق فان هولاء
قد يكفيهم ويلزمهم من الاخلاق ما يصدر عنها بالذات هذه الافعال والغنى والفقير من هذا
القبيل فللغنى اخلاق يخصه وللفقير اضدادها والافعال الصادرة عن الاتفاق غير مضبوطة
ولا محدودة واما التى عن الطبيعة فذاتية واكثرية وقد يوجب الطباع ايضا اجلاء متمكنة لا يجب
ان ينسب الافعال الصادرة عن تلك الاخلاق الى الطبايع الا بالعرض ولم يحسن من ظن ان الطباع
فى هذا الموضع يعمل عمل السجايا واما الخارجات عن الطبيعة فقد علمها والمستكره من جملتها وقد
جرت الناس احوال المستكرهين مرارا كثيرة فى امور مختلفة وعرفوا ما فيه فالمستكرهون غرضه
لتمهيد مقاديرهم ان الذى يجب علينا تفصيل القول فيه هو ما يكون بروية وفكر لمنفعة قوم نحو غاية

يرى خيرا او ربما كانت لذة او علية لكن اقدام من يستمر الانفعال فيحثه على ما فعل هو على خلاف صنيعة
اقدام المروى عليه فان الذى يقدم بانفعال نفسانى او خلق هو الذى قد اعرض له شى فشاهده فيحرك
به اليه انفعال او خلق واما الذى يقدم بروية فهو الذى يتحمل الحيلة فى تحصيل الغاية وطلبها قصد
لكن اكثر من يجور عن روية يجور لمنفعة لا للذة ولا لغلبة واما الشهوانيون الفجار فليسوا يجورون فى اللذة
لينتفعوا بها فى شئ بل لنفس اللذة والمنظرون على اخيه ومن يطلبون الثار لاجل التشفى والغلبة لا لا
التاديب وفرق بين العقاب وبين احد الثار فان التاديب يقصد به تقويم للشئ وتثقيفه وردعه
مجازاته لاجل مجازاته واما فالمقصود بطلبه ليس حالا يحصل فى المفعول به فقط بل حالا يحصل للفاعل
وهو التشفى بالانتقام وكل متبع روية او مطيع خلقا او انفعالا فله لذة ما فيما يطلبه ولكل لذة
فبعض اللذات عليها الطبيعة وبعضها عليها العادة حتى ان كثيرا مما هو غير لذيذ بالطبيعة يعود لذيذا
بالاعتيادات وبالجملة فان الاقدام على شئ طوعا لا يرتاد خيرا ولذة حقيقية او مظنونة وبالجملة لا
المنفعة هو خاصة للمروى فان المروى هو مستعمل الحد الاوسط الى ما يرتاد من الخير عنده وهذا
الحد الاوسط هو المنفعة حتى ان السر بالحقيقة او بالظن اما البشر بالخير وقد يطلب بالروية طلب النافع
ليتوصل به الى غاية هى خير او مروى فحرى بنا ان نتكلم فى النافع اللذيذ لكن النافع قد ذكر فى باب المشورة
فبقى اللذيذ **فصل فى تفصيل اسباب اللذة الداعية الى الجور** ان اللذة حركة للنفس نحو هيئة
يكون ذلك الامر طبيعيا كذلك الحس واعنى بالحس الظاهر والباطن والشئ الذى يفيد هذه الحركة هو
اللذيذ وضده الذى يفيد هيئة مضادة لهذه هو المولم والامور الطبيعية كلها لذيذة والمعتادة
والمتخلق بها هى ايضا كالطبيعة اذ العادة كانها طبيعة مكتسبة والمستنكرة مخالفتهما مولم ولذلك
صار الاغنيا وبدل الجهد والدووب هى المولمات والكسل والاستراحة والتوانى والنقصان والترف
والنوم من اللذيذات لانها نحو الامر الطبيعى والمشتهى لذيذ كيف كان لذة نطقية او غير نطقية وغير
النطقية هى التى يتوجه اليها الشوق لا عن فكر وروية وتميز انه هل يجب ان يطلب وان لا يطلب وهى
التى ينسب الى الطبيعة والى الحس لكن السمع والبصر قد يختصان بمباديه لذات الى النفس ليس طبيعية بل
عقلية بما يدل عليه من غير المعنى المحسوس كمن يسمع فضيلة فينزع اليها او يبصر صنعا جميلا فيحن نحوه
ويوثر المشتبه به او يعراه من مكتوب ولما البخل فلم نوع من اللذات الا ان البحل حس ضعيف كانه
اثر عن حس ويلتذ بالتذكر او بالتامل واكثر المامول مطابق المذكور وخصوصا وانما يوءمل تركيبات عن
مفردات محسوسة ومبالغة فيكون الالتذاذ بالذكر او بالامل ما نعا اللذة حسنة شوهدت ثم قد
ذكرت ثم املت وان الحس للحاضر والذكر للماضى والتامل المنتظر وربما كان الذكر والتامل اشد
التذاذا من المركون الى حصوله فان الشوق يسقط مع الظفر والملال من هذا القبيل وهو يختلف باختلاف

الاوقات والاحوال والخفايا ومن الاذكار اللذيذ اذكار مشقات فوتت فتخلص بها من خطر او يوصل
بها الى مراد ووطر وانبعاث الغضب ايضا فكثيرا ما يلذ لتحصيل الغلبة اللذيذ واستقرائها كما قال او
مبروس الشاعر ان الغضب احلى من الشهد ولولا الغلبة لما لذ الغضب فان الغضب على من لا يرجى
الانتقام منه لعلو شانه غير لذيذ وايضا فان الساقط الخامل الذى لا اعتداد به كما يلتذ بالتسلط عليه
لقلة الالتذاذ بغلبته والشهوة قبل المواقعة قد يلتذ بمثل هذا البيان وذلك لانه قد يتخيل معه المواقعة
ومصادفة المشتهى فيلذ ولهذا ما يلتذ المتذكر والمؤمل ولهذا ما يعرض لبعض المضامين ان يتقصوا عن
المآتم والمناجات تسلية للنفس بلذات الذكر والامل وحسنه ان يؤكد المآتم خيال الالم فى النفس و
ربما اجتمع فى عارضه واحدة لذة والم كالمصاب فانه يلتذ بتذكار من اصيب به ويتالم بفقدانه وكما قال
اومرس الشاعر فى وصف كلام انسان سدت مساويه ويذكره انه لما تكلم بذلك صرخوا صرخة فاجعة
لذيذة ومن اللذيذات ادراك الثار واخفاق العدو فى الطلبات وكان الحق اذا لم يستقص السعى
بالانتقام يحرجا الا ان يرجا التلافى فيفرح بالرجاء والغلبة لذيذة لا لجمهور الناس بل لسائر الحيوان
عن موبرها من الناس حلما وطباعا وان اختلفت الدرجات فيه ولهذه العلة ما صار استعمال الادوات
اللعبية كالضرب بالصولجان والمرامات بالاحجار والملاعبة بالشطرنج والنرد وسائر ما يجرى
مجراها لذيذة فبعضها لا يلذ ما لم يتمهر فيها كالشطرنج والنرد وبعضها يلذ فى الحال كالصدق والغلبة
بالواجب والقسط الذى عند قوم والتى يقع بالمشاغبة والتلبيس الذى عند اخرين بحسب انشعاب الهمم
كثير من الغلبة وغير الغلبة يرغب فيه لما يتبع ذلك من الكرامة لما يحصل من استحقاق الغالب والمعجب
اياها مع الغلبة او التعجب فان المجتهد فى الفضيلة ربما صرف وكده الى اجتهاده بسبب الوجوه وحتى ان
اكرامه على ذلك يزيد علو افيه ووجوه الحاضرين ادعى الى ذلك من المغيب والمعارف اولى بان ينبغى و
جوههم من الاجانب والبلديون اولى به من الغرباء والحاصلون اولى به من الاس والمحصلين اولى به من الاعمام
والاكثر عددا اولى به من الاقل واما المستخف بهم جدا مثل البهائم والاطفال واشباههم من الناس فلا
يهتز النفس الى طلب الوجه لديها والاحتمال من الامور اللذيذة فمما من حبيب حتى الحسد الا ويستلذ
وانما يستلذ الحبيب لما يتخيل فيه من خير يصل منه او يزيد هو لمن يحبه واما التذاذ الانسان
بان يكون محبوبا مغربا فليس لاجل شئ حلا نفسه ولذلك ان يكون متعجبا منه ولاجل ذلك ما سار المتعجب من
نفسه بين الصفوف ومجمع الزحام وما قطّا اللقا فيتجشم ما يتجشمها التذاذا اما يعجب من نفسه والتملق
ايضا لهذا السبب لذيذ فان المتملق معجب من نفسه بما يظهره من الموالات وتكرير اللذيذ لذيذ وتغير الاحوال
وتجددها لذيذ لما يستحدث معها من الاحساس بها ويحمل به من الوهم المتسلط علينا فان الوهم انما
يستكمل بما يورده عليه الحواس من الفوائد الجديدة واما الحاصل فيكون كشئ قضى منه الوطر فلا تاثير لبقائه

فو سبب ٣ ح
الموافقة ٢ ح
والتعجب ح
الجسم ح

والتعلم لذيذ وسببه ان يكون الالتذاذ لما يحصل من التعجب منه اذا استكمل ولان التعلم يخرج
ما رادفينا فى قوة الطبيعة الى الاستكمال والى حصوله صنعة والفعل الجميل اذا فعل لذيذ والا
الجميل كالاحتمال الدليل على جودة الاقتدار وكالمسكنة لذيذان وكانداب الخروج فى مزاولة النجا
والعقل الحس انما يلذ لانه يشتاق فيه الى امرين احدهما الحسن والاحتفاظ بها الاقتدار وفى الانفعال
احدهما فقط والهداية والكفاية لذيذة واشتداد الحلة لذيذة وكان التعلم لذيذ بسبب ما يتوقع من التعجب
كان المحاكات كلها كالتصوير والنقش وغير ذلك لذيذة حتى ان الصورة القبيحة والمستشنعة فى
نفسها قد يكون لذيذة اذا بلغ بها المقصد من محاكات شئ اخر هو ايضا قبيح مستشنع فيكون الالتذاذ بها
لا لانها حسنة المحاكات لما حوكى بها عند مقايستها به والحيل التى يتخلص بها عن المكاره لذيذة لا لغاياتها
بل لغاياتها الجودة ترتيبها هذا كله للمناسبات بين الصورة مثلا وما يحاكيها وبين الحيلة وما يعمل فيها
وهذه المناسبات امور فى الطبيعة وشبيه اللذيذ لذيذ مثل شبيه الصديق وسيما نفس الشئ لذيذ
اليه لانه نفسه الى نفسه لذيذ مثل الصبى الى الصبى واللص الى اللص وكذلك المناسب فى العادة لان العادة
محبوبة والبراى بالحكمة والاستبصار لذيذ عند الجميع وخصوصا عند محبى الكرامة والتمكن من عول الاقارب
ورياستهم لذيذ ثم ارتياض المرء فيما بينه وبين نفسه فى اكتساب الفضيلة جد لذيذ والمضاحك والمواز
والفكاهات الحادة لذيذة فهذه هى اللذيذات واضدادها هى المؤذيات وهذه هى ما يدخل فى باب اللذة

فصل فى الاسباب المسهلة للجور كان فى نفس ما خبرته او فى الجائر او فى
من غايات الجور المجوز عليه واما الدواعى الى الجور من انتهاز الفرصة وحس المالى فيسعدها عدا من ذلك ان يكون
الجور مما يسهل تحصيله ولخفاوه وانشاوه او ان يكون العزم فيه ان شاع وظهر دون الغنم واما الكلام فى
الممكن وغير الممكن من الامور فسيشرح اخرا ولكنه اذا اجتمع التمكن وامن سوء العقبى دعى ذلك الى ارتكاب
الجور دعاء حثيثا ومما يؤمن ذلك كتمان العثرة وكثرة الشنعة وخصوصا اذا كانوا اشرارا او كانوا فى العهدة
هم او اخرون هم منهم بسبب وهذا من جانب الجائر ومن ذلك زوال الحشمة وتاكد الصداقة مع المجوز
عليه فيرجى احتماله او حسن مرجوعه بادنى اعتذار يخاطبه ولما يرافعا بعد الى الحاكم او اذا امل مثل ذلك
من الحاكم فيطمع فى مثله او تحقيقه عليه النكر وهذا من جهة المجوز عليه او الحاكم وكذلك اذا كان المجوز
عليه مريضا او ضعيفا او يعرض حيفا عليه او بلا انسا والبه فانه اذا كان كذلك اقدم على ظلمه من غير مبالات
وهو ايضا يقدم على الجور فان مثله لا يظن به الجور ومن ذلك ان يكون الجور علانية جدا ومجاهرة
حقا اما يروج الخدعة على انه هزل او باحتجاج الاوهام والا يحالها ان ذلك لو لم يكن وحال لم يجاهر به
ومثل هذا الجور لا يتحفظ منه لان كل تحفظ انما هو عن معتاد الوقوع والنوادر والالا ازدحمت اسباب
عزيمتنا هيته فى انسان واحد ولذلك فلا يتحفظ عن صديق او حميم ولذلك فان حسن الظن بالناس

تفعال
فيهم ٢ ح
وتحقيقه علة ح
المجور ٦

والواثق بصحبتهم والغافل عن ترصد اعدائه اياه هو بصدد كل جور لسقوط التحفظ عنه ومثل هذا يسهل
الجور عليه لما يظن به من تضييع الاحتياط ومن الناس من يهمل التحفظ اتقاما من نفسه سلامة الصدر
لتفل الاحتراز منه فيتمكن من الجور ويقوم الحجة له في السصل انه ليس من اهل العدوان ومن الذين
يسهل عليهم الجور من يقتدر على كتمان ما جار فيه اما في الاحتراز واما في الحيالات اي في احوال يعمى على
الناس فعله من مراآته بالتقوى او وقوعه حين ما يجوز في زحام الاسين ومما يسهل الجور رجاء الاملال
بالمحال وطول المدافعة عند المحاكمة والموافقة او بدل الغرامة وكذلك رجاء حيف من الحاكم الى حسد الجائر
نعده من في الحكم وكذلك انه يطهر الاعدام وانه ليس ممن يسام غرامة ويحرعليها وكذلك من يرجو
في جوره منفعة حاضرة وعظيمة ويحاذر مضرة ومنزاجبه او يسيرة وكذلك من يامن مضرة الغرامة عند
منفعة الغنيمة لعموم فيه او وقوع هرج يهدر الجنايات وكذلك من اكتسب بامعانه في الجور ذكرا ينشر او
فخرا يسير مثل المولاحد سارة اذا بعد احد القصاص فقيل عن نفس نفوسا وكذلك الذين لا يربصون فيما
يحوبه او عن خسران في مال او اضطرار الى جلاوس هو بالضد ومن هو بالضد من هولاء فيهون عليه
ارتكاب الجور الذي يعقبه فضيحة او عقوبة اذا امن الخسران في المال والمردودون في العقوبات المعتادون
الالام يستخفونها فيهون عليه احتمالها ولا ينقبضهم ذلك عن ارتكاب العدوان ولهذا ما يشجع من كثرت
مزاولته للحروب وقد يحمل على ذلك ضعف الراى وهو الرضا باستعجال المنفعة واللذة وان اقترن ::
باستعجال المضرة والاذى العظيمين وههنا قوم بالضد منهم لا يردعهم عاجل الخسران عن مزاولة جور
نفعهم اجل الالتذاذ وهولاء اجل نيلا وربما حمل على الجور تقدير الجائر انه يعتذر بان ذلك بان ذلك
قد وقع منه اتفاقا او انه كان عليه مجبولا مستكرها او كان سهوا او خطاء او صدر عن طبيعة مستولية
عليه وعادة متقررة فيه او ان يكون من ظاهر حالة الاستغناء عن ذلك الجور فيقول عند التظلم منه
واما الذي الجاني الى هذا الجور ولا امتناس حاجة اباني به ولا الى سبيل مستقيم الى الغرض دون
تعاطيه على الاستغناء لا تلجئ الحاجة الى الانذاذ فالحاجة على وجهين حاجة ضرورة وهي للفقراء وحاجة
سرف وهي للاغنياء فاذا نجح صاحبها لم يحمد بل ذم لتزهده والجيب منهم ينسب ذلك للانجاح الى الجد
والاتفاق ذو القصد ولا يظهر نسبته كل الحمد والغني بضده ومن الامور التي يكون في الانسان
فيطمع الاسرار فيه ان يكون المجور عليه عينا عن الجور او محدودا لا ناصر له او يكون عنده ما يحتاج اليه
المضطر المنتفع او يكون في طباعه من قوم منظرين مسامحين لا يستعجلون في اقتضاء الحقوق او يكون
من القرابة والاقرباء ايضا فان الاولين يجاوز عليهم استضعافا وهولاء يجار عليهم استسماحا ولان
الاقرباء لا يسيئون الظن باقربائهم فيخفى عليهم مظنة الجور فيندس الاثر ويخفى وكذلك حال اهل التقوى
والصيانة والترفع عن المساجرة وكذلك الذين حسنوا الطريق وصححوا الامانات يقصدون بالجور احيانا

لما قيل ومن لا يظلم الناس يظلم والداعي الى ذلك امن جانبهم وكذلك المتدعون الكسالى فانهم لا يلجون
على الحكام بفصل القضاء ولذلك الحسون والذين يعدون الشعب اشد اختيارا من فوت المال
وكذلك المدعون المبطلون كثيرا المعتادون للظلم فانهم يظلمون استحمارا او يظهر بانهم ملوا التالم و
التظلم وكذلك الذين اخفقوا اكثرا في الشكايات فحجبهم مجالس الحكام والذين سارقوا الانصاف
مرارا فلم ينتصفوا والذي قد حالت الجنايات بينهم وبين الظهور للحكام والائمة فهم من يعنون
حلول النكير بهم لما سلف عنهم والمواترون قوم ما بانفسهم او دونهم معرضون الجور من القول والمستخفون
ومن انهي عنهم بره او انهي منه استحقاق وهو صديق فان كان المنهي نزرا حقيرا ولم يلتفت اليه
وان كان عظيما التفت اليه واصغى نحوه اصغى بلهما الما يودي من حيث توقف عليه وان كان المامن
حيث هو حقا واما العدو فربما حقر عظيم ما يبلغ عنه حقه ما يتوقع وربما نقل ما يستطع ومن
ليس بصديق ولا عدو فاحدهما ان يكثر التهاون لمقالة اذا لم يبعد الى المكروه ومن فعاله ومن
يجار عليهم لا لمنفعة بل للذة فقط مثل العربا ومثل اصحاب الغفلة فان ابدا لهم والتعرض لهم اسرع على
الاسرار منه لغيرهم والسبب في ذلك خروج امثال هولاء الى العلو سريعا لا امر موحش فقد علم ان
اخراج من يشرع البله الحرج لذيذ ولهذا ما يولع الصبيان بالمجانين فاذا راوهم يحتملون وادعوهم و
اذا لوهم يزدادون بقارادوهم اخراجا والمفقدون السول ملتذا بالتعدي عليهم ويومن عاقبة
الانكار فيه كانهم لما يعسون او يعتمدون مستخفون ويجري بذلك قربه الى الناس ولذلك من
مساعدتهم او فرح بسوء صنيعتهم وجميع شنعهم والمتعجبون منهم والحكماء المحتملون البالغون
في الاعطاء يلتذ بالجور عليهم تعجبا من حكمهم او صبا الغافلتهم والمعاشر يظلم ثقة باحتماله اياه والذي
وقف على شكايته قد يبسط لابتداء الجور عليه اذا كانت الشكاية هي المنافاة والصادة عن الجور فلما
وقعت فقد كان ما كان سقي والذين يفطن لجورهم يهون به فان مقابلتهم بمثله ما لا يعد حسونا
مثل قتل من هو با لقبل والذين هم اشرف من جوزفقد يهون الجور عليهم من ذلك النوع او من نوع
اخر مثل من نجع ماله عرضه لنهب جائر فان عز ذلك الجائر بما اقدم على مشاركته في النهب اقداما لولا ابتدا
به لما استحله وذلك لانه لما اتفق بفوات ماله لم يرمضين الى الجائر اولى من مصيره اليه وكذلك من
اشرف على الغرق فابتدر الى سلب ثيابه عنه وكما ذكر ان قوما شاهدوا اسرذمة استحدثت لطائفة بامر
وسيتبهم فلما روهم قد بدلوا الرضا بذلك وهم ان يمتنعوا اعمدوا اليهم فنهبوهم وجردوا بينهم وبين الطائفة
المبتدية وقد يسهل الجور في اشياء تخفى ويتوقع فيها الصفح لحقارة المجور فيه او لسرعة استحالته
وتغيره كالاطعمة او لسهولة تغيره عن حالة اما بالشكل او اللون كالثياب او بالخلط كالادوية او لان
الجائر يملك ما يشبهها ويضاهيها فاذا وجدت معه لم يميز عن الموجود قديما عنده واوهم ذلك الاستغنا

عنه او يكون فى رفعة الى الحكام والنوح بالتظلم فيه فضيحة ويكون ستره اخلق بذى المروة من كشفه كالمحور فى
الستر

فصل فى التبصل والاعتذار وجواب الشاكى بتعظيم الخيانة والمعتذر بتصغيرها

ان الظلم قد يكون بحسب مخالفة السنة المكتوبة وقد يكون بحسب مخالفة السنة الغير المكتوبة وكل ذلك
اما فى الملك واما فى الكرامة واما فى السلامة وكل ظلم اما بحسب واحد كمن يضرب واحدا او باحد باله
او بحسب المدينة كمن يفر من الزحف ولا يشارك فى السعة والظلامة حال المظلوم حيث يظلم وذلك كما
علمت بالمشيئة وطوع على اقسام وليس كل مضرة ظلما ولا كل منفعة عدلا وبازاء المتظلم المتبصل فالمتبصل
اما ان ينكر اصلا ما يرفع عليه فى قصة الدعوى او يقربه وينكر وقوعه على الجهة التى يكون بها ظلما كما يقال انه
احد ولم يسرق وانه عاشر ولم يفجر وانه كان احد الرتبة غافلا عن كونها وقفا على المصلى وانه فعل ما شكى فضيحة
المفعول به لكنه فعله شرا غير جهار وعلى جهة لم يفضح به وانه واطى العدو احيالا عليه لا له فان اصناف الظلم
من السرقة والفضيحة والاستهانة والزنا انما يصير ظلما لا النفس الفعل بل لوقوعه على جهة وبالمشيئة فيكون
الاعتذار اما بانكار نفس الفعل او بانكار وقوعه على جهة يكون بها ظلما او لوقوعه لذلك غلطا او سهوا
لا بالمشيئة وهذه الجهات تتحدد بالشرايع المكتوبة والمشتركة اما المكتوبة فيرجع اليها فى كتبها واما
غير المكتوبة فان العدل والجور متفاضل فيها على حسب تفاضل الخير والشر اما من جنس ما يستحق به المدح او
الذم واما من جنس ما يستحق به الكرامة والهوان ومثال الاول ان من قال ينبغى ان يحسن الى المحسن ثم فعل
ذلك استحق المدح بفعله ومن قال ينبغى ان يحسن الى الاخوان كافة ثم فعل ذلك استحق الكرامة منهم ايضا
لفعله وكثير من العدل لا يكون بحسب المتكونة مفصلا فان الحلم يعد فى السنة المكتوبة عدلا من غير تفصيل
ملخص ثم يفصل بالسنة الغير المكتوبة المشتركة فان الحلم فى بعض المواضع رذيلة وجور بحسب السنة المشتركة
كما قيل ان بعض الحلم عجز وانما يقع هذا الابهام فى السنن المكتوبة حيث لا يفصل العدل والجور على وجهه
ويحتاج ان يردف حكم السنة المكتوبة بحكم السنة الغير المكتوبة لسببين احدهما ان يكون المتعرض
للشرع غير مؤيد من السما وانما هو متكلف خارجى فيجهل ويسهو واما لان الامر فى نفسه غير ممكن الهاقه الى
آخره تفصيلا لان المخصصات الجزئية لا نهاية لها فيكون الشارع انما يشرع احكاما كلية يحتاج ان يستعان
فى تفصيلها بحسب الواقعات الجزئية بالمحمودات والسنن الغير المكتوبة وهى التى تسمى عند الجمهور عقلا
ومثال هذا ان الشارع اذا قال من قتل بالحديد فيلزم ان يقتل بالحديد فليس يمكنه بعد ذلك ان
يفصل جميع وجوه القتل بالحديد من جهة القتل ومن جهة المضرب او من جهة عوارض جزوية اخرى بها
يعترى لها احكام ويكون غير محدودة ولا مضبوطة ودون الهامها فيا العالم فيبين ان كثيرا من الظلم والعدل
اذا كان عدلا فيه ظلما بحسب الشريعة المكتوبة فربما نجد المتعذر فيه مخلصا بالنجابة الى السنة العقلى
المكتوبة على سبيل التفصيل وربما كانت السنة الغير المكتوبة تخالف المكتوبة اصلا كما كان فى بعض السنن المكتوبة

الغدية ان الاسر الخاتم اذا شال مدة سكوته استحق التاديب ونسب الى الظلم والسنة الغير المكتوبة تبيح
له ذلك وقد يختلف السنة المكتوبة وغير المكتوبة بالعكس من ذلك وهو ان يكون السنة المكتوبة قد تجد
ويحيض فى اقل وغير المكتوبة يوجب على العموم فان السنة الغير المكتوبة توجب الاحسان الى الاخوان كافة وربما
سعت المكتوبة الاحسان الى بعض الاخوان وكما ان السنة المكتوبة ترى كل حلم عدلا والمشتركة تفصل ذلك
وقد يوجب خلاف ذلك فان السنة المشتركة ربما رات الحلم فى المواضع واجبا ورات العقوبة قبيحة وكانت
السنة المكتوبة لا ترى ذلك بل تخصص ذلك الموضع مثاله ان السنة المشتركة يوجب ان يكون المقدم
على سرقة الطفيف يحلم عنه ولا يعاقب والسنة المكتوبة يوجب قطع اليد فى سرقة دينار عند قوم وربع
دينار عند اخرين وهذا مما يشنأ عند المشتركة ومن ترك حقه من الاضرار بالاخر على سنن السنة الغير المكتوبة
اذا كانت المكتوبة لا يحض له فى ذلك الاضرار لا يسمى حليما ولا محتملا وان كان الامر بالعكس سمى حليما
ومحتملا ومن تعاطى الافضال على الاخر على موجب سوى السنة المكتوبة وكان لا يوجبه السنة المشتركة
لم يسم متفضلا فان سع سوى السنة المشتركة فى ذلك وان كان لا يوجبه الشاكى المعاقب عليه السنة
المكتوبة او يوجب عليه دونه يسمى متفضلا وبازاء المتظلم اسان ومتعذر ومستغفر وقد قلنا فى
المتعذر فبالحرى ان يقول فى المستغفر والمستغفر هو ملتمس الحكم او التفضل اما الحلم فبان لا يعاقب
على جوره واما التفضل فبان ينزل عليه ما جار فيه ولا يرجع منه فان ترك ذلك عليه نوع من مغفرة فليسم
باسم اخر والانواع النافعة فى الاستغفار ان يقال للشاكى المعاقب ان الحلم هو الصفح والاولى بالعاقل
ان لا ينظر الى قول الشارع فى شرعه بل الى سره من حلمه وصفحه وان لا يتعلق بالظاهر من لفظه بل بالمقصود
من مراده وان لا يواحد بعمل العامل بل يلحظ نيته وان لا يلتفت الى بادر خطيئته بل الى متواتر طاعته وان يقول
المتعذر المستغفر لا يلحظ بغير الحال بل بغير السالف والانف فقد احمدنى فيما مضى وسيحمدنى
فيما يستقبل واذكر الجميل بنسك القبيح وبان لا يتوب بالمكافات فعسى ان يكون ما كرهته يعقبك
خيرا وليكن المشكور من الجميل عنك موقع عندك ليس دون موقع المشكور من القبيح بفعله وليكن
حضور الولايم اثر عندك من حضور المخاصم فان الحر الكريم موادع والجبيب اللئيم برق مسارع واعلم
ان الصحب الاهوج ربما رغب نفسه الى ان يتحاكم فليكن انت اولى بهذه الاسباب يعتذر المتعذر و
يستغفر المستغفر ويحتج للشاكى امور تعظيم هذه الطلبة وبانائه للمتعذر امور اضدادها يهون بها
الفعلة فمن الظلم العظيم ما يقدم عليه الانسان العليم الذى لا فاقة به الى الجور فيكون البشر من فعله مستغظما
فانه يدل على العظم وربما كان البشر من الجور مستعظما لا من جهة الجائر بل من جهة الجور عليه اذا كان فقد
ذلك البشر عظيم الضرر عليه كمن لا يملك الا قوتا ويغضب ما يملكه وبالخيانة الخسيسة مستعظمة لمن
يسرق من وقف المسجد درهما فان هذا وان كان من طريق الحقيقة واعتبار العدل ظلم قليل الضرر لانه

اشارة

لسمرة

فصل

يعظم نعاة

الحديد

الحكام فيه عقوبة بل عقوبة بالغة فهي من جهة استنكاره عظيم القبح وان كان من الظلم الذي لا يفتقر
الى مصالحة ولا الى مشاجرة ومرافعة الى الحكام او احتمال عن المظلوم بانه صديق وغريب فانه دون ان
يقع فيه حكم وصفح كالا يقع به بفصل فانه ليس مما يتغير به صلاح والحاكم انما يرفع اليه فيحتاج فيما يحتاج
ان يرده الحاكم الى الصلاح او مما يحتاج ان يقيم فيه حدا ومن الظلم العظيم ان يجمع الى غضب النعمة الانهماك
في العقوبة ومن الظلم العظيم ما يقع على المحسن مثل عمل الناسك بابن عرس ومن المعظمات ان يقال انه
اول من فعل وانه المنفرد وحده بما فعل وانه كثير لما فعل وان وانه جار على من يوحى بصنعة التقرب اليه
والمصلحة له ثم من الظلم العظيم ان يستعان فيه الحشر على الانهماك الذين لا رقة بهم ولا راوة كانهم سباع
ضارية حتى يستعان بهم في العقوبة وقطع الغرابة واعمال حقها ولحفاهم ظلم عظيم وكل نحو العهد والحنث في
اليمين والخيانة في الامانة والتعرض للمحصنات فان هولاء لا يقتصر بهم على العقوبة بل يعمل على فضحهم واحراجهم كما
يفعل لشهود الزور في فضحهم في مجلس القضا والظلم في السنة الغير المكتوبة لان هذه السنة اوجب ولذلك
بعدي المكتوبة ايضا ظلم عظيم عند مستحليها واما الظلم اليسير فهو مما قابل ذلك فليكن ما قلناه كافيا في
التصديقات الواقعة بصناعة **فصل** واما التصديقات التي ليست عن صناعة واكثر نفعها
في المساحرات فهي تنحصر في اقسام خمسة السنن والشهود والعقد والعذاب والايمان فاما
السنن المكتوبة فربما افتقر الخطيب الى مناقضة توجبها فحد الى الهان مقتضى بعضها سبيلا
باظهار اعراض مثلها للنسخ والتبديل وان غير المكتوبة مامون التغير لان اهل المروة لا يتنا فسون بمن
السنة المكتوبة بل ينحرفون الى مقتضى السنة المشتركة وذلك بحسب ما يقول لان المكتوبة انما احتيج اليها
لعجز الجمهور عن تقدير الغير المكتوبة وتفصيلها واذا كان بالعاقل من المنة ان تفصل المشتركة كان له بعقله
كفاية وكان له ان تخصص المكتوبة بحكم القوايم العقل ثم يقول الحاكم الفاضل هو بمنزلة النار المخلصة بعض الجواهر
عن بعض فيلزمه ان يهتدي لهذا التخليص ويتطرف واجب الامر ولا يجلد الى حمر العصا فان ذلك
من عمل الحشوية الزيم الذين لا يفطنون للمصالح ولا ينصرفون في راي واجتهاد واما القاضي البصر فربما
راى ان يرجح حجة العقل وربما راى ان يرجح من الحكم واذا استشكلت عليه المصلحة اعتصم بالتوقف فلم يستعجل
في فصل القضية فربما اعقبته العجلة ندامة واذا وقف الامر كان له ان يستظهر بالمعاودة للنظر فلوح له
الصواب من ايثار الواجب من المكتوبة او النافع من المشتركة فهذا وامثاله مما يقوله الخطيب حين يكون السنن
المشتركة اسهل للخطيب فان لم توافقه المشتركة وكانت المكتوبة اوفق له فانه يقول عن ذلك فقال ان الامور التي
فيها احكام السنة المشتركة امور مختلفة ومتبدلة لا استقرار لها ولا صدق للحكم الكلي فيها فلا بد من سنة
مكتوبة مخصصة بحد وتقدير ولا يحل للحاكم ان يحدث نفسه بعدول عنها فان كان الحاكم قد جهل
المكتوبة فما اخلق به ان لا ينفذ حكمه بل يتوقف ريث الاستثبات فان الحكم الذي عنده بحسب السنة المشتركة

هو مصلحة او خير مطلق وليس قصاره عندما يترافع به اليه المتشاجران قضاء في امر كلي حتى يكون في خير مطلق
بل في حرما فعلته ان ساي ريث ما يستعمل مقتضى السنة المكتوبة المقدرة فانه ان جاز ان لا يستعمل
السنة المكتوبة فقد جاز ان لا يسن وفي ذلك ابطال السنن المسيرة ورفع الحاجة الى الشريعة وكما ان الانتفاع
بالطبيب مما يفقد عند موازنته ومشاكرته والعدول عن اشارته فكذلك الانتفاع بالشارع مما يبطل اصلا
ان جاذب مخالفه بل هذا اعظم ولو جاز ان لا يلتفت الى السنن المكتوبة لم يقع الحاجة الى استقصاء
الفقيه الماهر المستبصر في احكام السنة المكتوبة فان السنن المشتركة لا يذهب عنها اولوا الالباب والعلم
يكون موافقتها فهذا ما قيل في سبيل السنة واما الشهادات فمنها شهادات قدماء عدول على امور قديمة
يلتفت الى شهاداتهم بوجود الامر وعدم وجوده والى شهاداتهم بكونه على صفة من صواب او خطاء او جور
او ظلم وعن غير ذلك وربما كانت شهاداتهم كهيات وامدارات مامور مستقبلة بحسب ما نهم ومنها
شهادات شهود حدث وهم المشاركون في الزمان وهم الذين يحتاج الى تعديلهم والتفتيش عنهم والرجوع
في ذلك الى خبرائهم الخبيرة بامورهم ويفارقون الاولين ايضا من جهة انهم قد يتهمون بمشاركتهم المشهود له
في فائدة الشهادة من حدث خير او نفع شر ومن جهة انهم لا يرجع اليهم الا في اثبات وجود الامر وعدمه واما
حكمها بعد ذلك فيكون الى الحكام ومن الشهود ما ليس من جملة الناس وهي الدلايل والامارات التي
يجر اجتهاد الحاكم الى الحد حتى الشكاية والاعتذار بحسب المشاكلات وكيف لا يستنام الى هذه الامارات
الا عند عدم الشهود وربما احتيج اليها عند وجود الشهود في قبول الشهادة او تزييفها وكل شهادة
اما على الخصم بانه ظالم كاذب فيما يقوله واما على الامر بانه كان او لم يكن وهو الاصل الذي لا محيص عنه
واما الشهادة على النحو والكيفية بان يشهد مثلا للمشهود له بانه حسن السريرة حليم محصل والخصمه
بانه داه محتال خب وكل ما هو خارج عن الامر نفسه فاما ان يوكد به نفس ما يقوله المتكلم بانه حق واما
ان يوكد به ما هو مخالف لدعوى خصمه وهما وان تقاربا فبينهما خلاف فانه ليس يصح ما يقوله انسان
هو بعينه يصحح بطلان ما يقوله خصمه مثلا ليس القياس الذي يثبت به مثلا حدث العالم هو بعينه
القياس الذي يرفع به قدمه وان كان نتيجة لازمة لنتيجة ذلك فان القياس الذي نحو الموجب منهما غير
القياس الذي نحو السالب منهما وهما متغايران وكذلك فرق بين ان يشهد انه اعطاه وبين ان يشهد انه
اخذ منه وان كان معا فالشهود اما يقام على احد هذه الوجوه واما ابطال الشهادة فهو بان يقال ان
الشاهد هو صديق للمشهود له او عدو للمشهود عليه وذلك لان الشهود ثلثة صديق وعدو وغريب
من المدعي والمنكر لا ميل له الى احدهما الذي بالحري ان يقبل شهادة مثله واما العهود فانها اذا وافقت
دعوى المساحر اعطاها محالا في تزيين نفسه وتعظيم اذ قد حافظ على الميثاق وفي تحقيق امر صاحبه
اذا حقر به ونكبه وبالجملة فان عنا العهد لعارضه على الحكام والحاضرين انما هو في الاقناع والايقاع

التصديق بوجوب العمل على مقتضى دعواه وبسوت ظلم من خالفه وبعداه واما فى التزيين والتفخيم والعهد
كالشاهد فى وجوب ما يوجبه على المكتوب له وعليه وكالشاهد لبيان فى التعديل والتجويز والتعظيم
والتحقير وبقى بحجة العهد اذا وفى الدعوى فينبغى ان لا يحاد عنه بل يجب ان يقام به الحجة ويعظم به الطيبة
فان العهد شريعة شرعها اثنان او عدة فيما بينهم والشريعة انما يرعى ويحفظ بالعهد والعهود وربما
كانت خارجة عن حكم موجب الشريعة مستقبلة بنفسها مثل معاهدة اثنين على ان لا يفترقا فى شعر ولا
يتجادلا عند وقوع منكر وللمدعى ان يقول انك ان تذب العهد وراظهرك فاخلق ان يتابد الشريعة
وينسلخ عن السنة فان الناس عند عهودهم وكيف وانما عقدوها على اختيارهم فان كان العهد
مردودا ولا استنامة اليه ساقطة فقد زالت المعاملة وسقطت المشاركات وما يجرى هذا المجرى من
الشنعات فالذى يجد العهد مخالفا لمراده فيجب ان يقول كل عهد ليس فى الكتاب هو بدعة وكل
بدعة ضلالة وقد كفانا عقد الشرع عقد العهد الذى هو مخادعة ومراوغة ومن استقصى الشريعة حتى
احتاج الى غيرها من المعاهدة والشريطة فقد ترتب منه الذمة ومن استقصرها فقد نسب الناس فى
قبولهم الشريعة الى اجتماع الناس على الجهل والضلالة ثم يقول للحاكم ان الحاكم خليفة العقل والشرع فى
ذمته عهدة الاستكشاف وبالحرى ان يشترى العهود المفروضة عليه فان ضادها بمعزل عن جهة
السنة او عن نفسها او عمل بابطالها فلا عهد فى معصية الله فمن القبيح ان يتمكن مدلس من حل
على حوز بعهد ومن ايجاب طاعة لعقد غير عادل نعم وان الشريعة ليتقبل عن رضا والاتفاق من العلماء
واما العهد والامران بما خلع عليه فربما قسر السلطان عليه واذا وجد الخطيب نصا من السنة المكتوبة
فى سنة تلك المدينة او رجع الى سنة مدينة اخرى او امة اخرى ان لم يجد النص فى سنة المدينة
ووجد مشهورا من السنة المشتركة بخلاف العهد فقد اعتصم الخطيب فى ابطال مقتضاه بالعروة
الوثقى وكذلك اذا وجد عهدا اخر سبقه وقد عهد بخلافه فيقول ان الاول من العهد من هو الاولى بالا
الانتهاء اليه والعمل عليه ولو حل نكثه فاخرى بان يحل نكث ما بعده ولذلك اذا وجد عهد متاخر عهد
عنه والشى يتاريخ بعده فانه يستدل بتاريخه على نسخه الاول وعلى ان التراضى بالاول مقصور
على مدة لم يتراض بعدها الا على ضده وان الاول لو كان مقبولا لما اجمع على نقضه بعهد دفع والذى
بالناسخ اعمل منه بالمنسوخ ويجب انهم ان ينظر فعسى ان يجد فى لفظ العهد وعبارة النص لفظا
متشابها يحتمل غير المعنى المدعى له فيكون التاويل يصرفه عن الجهة التى يخشى ان ينص عليها الحاكم واما
التقريرات والفحص عن الاحوال بالابتدار والاعذار وبالترغيب والترهيب وبالعقاب والثواب
فهى ايضا من جنس الشهادات فان كان التقرير موافقا للدعوى احتفظ به كحجة وبنى واعتمد عليه
قيلا اكثر من اعتراف على هذه الجهة واقرار يصدر فى مثل هذه الحالة وان كان مخالفا للدعوى فيقول ما

ما هو الحق وهو ان المضطر كالغريق لا يبالى بان علق يتشبث وربما رجى الخلاص بالكذب كما يرجى
الخلاص بالصدق وانه اذا صدع المقر بالحق وصبر عليه ولم يزل يعسوه تكذيبا اياه ويعذب باله
الحق الى الكذب وعدل اليه عن الصدق الذى لم يجد به خلاصا ويضرب لذلك امثالا مشهورة عند
الحكام كذب قوم اخرين عند تشديد عليهم كما يقال ان من الناس من يستنكف ان يؤله
العقوبة ويضطره الى النوع الذى بما اشركنهه ويتيسر ذلك عند من يطلب وجها الى العجز ولا يصرح
بالحق وان اختلف عليه ضروب من العقوبات ومنهم من يقرره ادنى داع فلا معول على التقرير بالتنكيل
واما القسم واليمين فمنه ما لاجل ان يعطى ما يختلف عليه من عرض او جاه او معونة او غير ذلك فياخذ
وما يتعلق به واما ان يكون لا معطيا فيه ولا احدا بل حاكيا او متظلما واما ان يكون متمكنا من اعطاء
عن الاحد وذلك عن رغبة لمن يحلف ان هذا الولد ليس له حيث يكون حلفه يوجب الزام الولد عنه
ويكفيه مونته فاما ان ياخذ ولا يعطى وكذلك اما ان يلزم المدعى الحلف او يلزم خصمه ومن عرف بالحب
والحب والفجور لم يكن لليمين التى يقدم عليها موقعا لتصديق البتة واما الموثوق به اذا حلف اماط
عن نفسه وجوب ما يدعى عليه والذى لا يحلف فقد اوجب على نفسه ما يدعى عليه وكانت فضيلة ذاته
الى التصديق بقول الخصم عليه وكان هذا ضربا من الفضيلة يكون على الفاضل ليس له فمن يحطف
فى تزييف اليمين يقول ان هذا المرء لم يزل خاسا فى يمينه ضعيفا فى مروته او يقول ان عنيم الاقدام
على الاقسام مفقود وعزم الحسن سنة والفاخر يوثر العاجلة على الاجلة واما الملاعنة والاسناد
الى اليمين فقد يكون على سبيل تهور وقد يكون عن ثقة بحسن الاخر عنه وخصوصا اذا كان المعدى
بذلك كانه لا يبالى بما يعقبه اليمين وان كانت كاذبة وذلك الاخر سعى الشبهة فى الصادق وقد
يكون على سبيل الثقة بصدق نفسه ولاجل ذلك اكرمها يحدد المتحدون والامين ربما عزم ولم
يحلف وربما حلف لتاكد الصدق وليزيل الشبهة ولكنه يستصعب ذلك ويستسهل على نفسه
احتمل والكريم من حلف لذلك ثم عزم والنفر والامين ربما اثر الغرامة وان يجل الله عليه عن ذكر ما
يسرهيته وبين عزه وسن على الاقدام على الحلف حيث له مندوحة عنه بدل ما لكنه يستحى ان لا
يحلف فى موضع يوجب هو نفسه الحلف على الاخر فيه او يلجاه اليه كما فى المنافرة الى اليمين فمن هذه الا
يوجد الانواع النافعة فى الدعوى والانكار الذى يقوله والمقدم على اليمين الفاخرة اذا اظهر حسنة
او المعقود عليه فى المستقبل بعقد وقد اخرى الى مخالفة حكمه قد يدفع اللائمة عنه مثل ما يقول القد
هربنى على الاستحلاف او احرقنى على الخلاف او خدعت او وقعت منى ذنبك كان بلا قصد
او انه انما حلف لظاهر اللفظ لا التاويل المعتقد والنية المرادة وان اللجاج حمله على الزلة لكثرة
عناد الخصم وان اليمين يعتبر حكمها ما تعقده القلوب لا ما يوجبه اللغو فان الشرايع قد اهملت من امر اللغو

تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد واله الطيبين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الثالثة فصل

لنتكلم الان فى المخاطبات التى يستدرج بها القضاة والسامعون قد يختلف فى ذلك بحسب مراتب الحكام فى اذهانهم ومعاقد ارائهم واضداد ذلك وخصوصا فى المشوريات واما الخصوميات فنسبته ان يكون الا فيها على السنين المحفوظة اكثر منه على القرايح المميزة فاذا كان الخطيب خبيرا بحال الحاكم وحال خصمه انتفع بذلك فان الحكام لا يتساوى مثلهم الامن يحويه ومن يسوءه وحكمهم لمن يضمرون عليه موجدة او لا يبالونه مسالمة فكذلك اذا استدرج الحاكم بالمخاطبة فى حال المرافعة الى ما يعتقده للخصم وسخط عليه ومحبه يعتقده للخطيب ارحمه اياه او غير ذلك مما يميله اليه ويشدده على خصمه او كان حسن الظن بالمتكلم الخطيب مسلما اليه لما يتخيله من فضيلته ودمائه او صار لذلك ثم بعد ان يبصرهم الى الخير كما انه لا يبعد ان يكون منفرا على المرتب المنفتر فما اطوع لمداومة المداهنة ومشاكسة المشاكس والمتكلم قد يقع التصديق به للثقة تلبه او للثقة بمو الفته وصداقته وقد يقع التكذيب لاضداد وهولاء كما قد يقع الكذب فى المشورة من المشير اما لجهلهم واما لشرارتهم ومجبتهم الشر للناس ولما لانهم غير معتقين بالمشار اليه فلا يصدقون النظر فى امره ويسرون عليه بالقطع من الراى فاما امتحان الانسان وتعرف حاله فى اصالة لبه وزكاء خليقته فانما يتيسر الوقوف عليه باعتبار الانواع المعطاة فى باب المدح والذم واما حال الالفة والصداقة واعتبارها فسنرد من الانواع فى ذلك ما يزيح العلة فى الحاجة الى معرفته حتى نذكر الانفعالات وهى الاحوال التى تختلف باختلافها كيف الحاكم بها حكمه فلنبدأ من هذه الاصول بالغضب والمغضب والمغضوب عليه فاما الغضب فهو اذى نفسانى يسوق من الانسان الى الخلال لما يرى عقوبة بسبب احتقاد واستصغار وازدراء من الذى يغضب عليه اياه ولذلك فالغضب لا يتناول امرا كليا يغضب عليه لان الامر الكلى لا يصدر عنه احتقار ولا يرجى منه انتقام بل المغضوب عليه شخص ونفر وقد علمت ما يلزم الغضب من اللذة التى يستدعى الى التزيد فيه واما الاستحقار فهو يظهر فى حال الشئ قولا او فعلا انه لا يستحق الاعتبار ولا الالتفات الى كرامته وانه لا يخاف شره ولا يرجى خيره وينحصر فى ثلثة اقسام وهى الاستهانة والعبث والشتم والاستهانة اظهار ما يدل على دناءة المستهان به والعبث هو التعريض له عند ما يحاول حركة او سكونا بارادته لتصده عن ذلك لا لغرض الا للالتذاذ بقهره او حجره وهذا لا يفعل الا بمن هو غير مهتم برضاه ولا سخطه كانه لا يرجى ولا يتقى واما كيفية الاضرار بالشتيمة وانها لا يصدر الا عن استحقار فهما ظاهران لا يحتاج الى كيفيتها والشتم ايضا مما يلتذ له الشاتم لما يتخيله عند ما يشتم من الغلبة وما يتوهم عند نفسه من سعة المسموم فى الفضيلة لمرامها

فرقة به من المثلة والاحداث والمثرون ساموه فحاسنون لهذا السبب والطرب كثير من العبث كالاستهزاء او العبث والمسمة على ما يشرح فى موضعه واقل الناس احتمالا للمخرجات وحملا عند الذعر المغضبات من يرى لنفسه فضلا بحسبه او قوته او فضيلة فيه او سلطان والمتمول ومن يتوقع اكراما وانعاما فيتحقق او سفلى من يتوقع ذلك عنده استحقاقا وهو بان فى نفسه او دونه يقصد من الاخر والمشغول ما لم فى بدنه او معاساة اذى من غيره او مضاد يتجرعه او يواسى قد حصره مستعد للغضب من ادنى معصب وكذلك من شئ بالعشرة او قصر عن مساق اليه من الاغراض فانه لا يتفرغ من المشهوة واللذة ويضطرب عند عارض الغضب وقد يشرع الى الانسان الغضب على من يتهاون بما عرض له من الم بدنى او نفسانى او بما يهمه من استخبار حال او مزاولة قتال او يتهاون بحقه من الصداقة وكذلك المحقق فى امله فانه يعرض استشاطة غضبا على من حرم امله وعلى غيره ومن جنس الشتم والاستهانة تحقير ما يوثره اهل الاجتهاد فى العبادة والفضيلة او فى تعليم اهل اجتهاد الحكمة وتعلمها ويرد لله فان الجمهور كثيرا ما ينتطا برون هولا لقصورهم وهامهم عن ادراك المنفعة فيما يداوون فيه فينسبونهم الى انهم مسخطون فيما لا منفعة فيه ولا قوة منفعته فاذا افطن المتعلم او المجتهد لصنيعهم اغض وارتمض لكن العامى ايضا آخر الامر قد يحوجهم الاحوال الى مرضى الامنا والفضلا فيما يتوقعونه من حسن ما بهم على الودايع وحسن توسطهم فى الامور بما يعرفه العافى من يديهم باحسان المعونة من الافتقار الى عدالتهم فى باب الشهادات التى لا بد منها فى المعاملات فحينئذ تألفونهم ويستعطفون قلوبهم ويرون فى استيحاشهم منهم خسرانا ووضعة ومن المعطفات قطع العادة فى الاحسان والقعود عن جزاء الجميل بالجميل فكيف اذا ساب المجازات وقوبل الجسم من النعمة بالستر او باستحسان ما اشدى من الاحسان وايقاعه موقع القاصر عن الاستحقاق فبعض هذه الوجوه حسنة وهو قطع العادة وبعضه اخس وهو العقود عن وبعضه لا كلام فى قبحه وهو سوء الجزاء وقد يغضب المرء على صديقه اذا استخل بالسكوت عن الجميل فى بابه وخصوصا اذا اصابه باساءة ثابت عليه ولم يسعط له ولم يحسن مشاركته اياه فيها او اصابته فاقرته وسدادها فلم يرع له وكذلك ان كان مكانه اهل عنايته ومن تهمه امره وذلك لان هذا كله دليل على ان الاستهانة واصناف الاستهانات الموجبة بالغيب من الاستهانة بالمرء نفسه والاستهانة لمن يكرمه والاستهانة بمن يعجب المرء منه والاستهانة بما يجلب قضيته على الصديق ومن هذه الاصناف غضب الوالد على اولاده والمتسلطة على زوجها والمحسن فى كل حق هو من الاستهانة وكذلك يلقى حد الحاد بالتخصيص بالحرمان من بين الاشكال ويناسى الصديق حتى يمحو اسمه او قضيته عن الذكر فقد استقصى شرح ما يتعلق بالغضب فلينتقل الى شرح الحال فى ضده وهو فتور الغضب عمن لم يقصد الاستهانة بالمنة بل سهى او غلط وعن تعدى الى العذاب فيشغل الالم عن الحرد وعن الذى

يعامل نفسه بما عامله به وعن المعترف وعن المستغفر بالتوبة كما ان المصر على الانكار والجحد لو قاحته او
لاستحقاق فانه يوهل لمزيد الغضب على ما كان عليه من الغضب وعن المتخاشع المتذلل المستكين
الساكت الذى لا يعتصم باللحاح والحجاج وبسبب السكون من الاعتراف المحل وقد يجد الكلاب الهرّاشة
اذا والعب بالحمل على عدة معه بعضهم واستعجل بعضهم كانه بحالها كفت عن المستجدين بالقعود وحملت
على الحالة وقد يفتن الغضب عن القوم العساس جدا فان الاريحية التى توسم فيهم لمفراحهم يحمل
النفس الى مثلها فى بابهم كان البشاشة احسان يقتضى جرا وكذلك الفقرا الذين ما حولهم خير وكذلك
المستغفرون المحجورون وكذلك المشاهير بكف الاذى وغض الطرف وقصر اللسان فانهم يحتمل عليهم بوادرهم
ونوادرهم وكذلك المهونون والمستحيا منهم فان الغضب لا يجامع المهابة ولا الخجل والاستهانة اذا
صدر عن محتشم طبيب نتيجة سخط فلم يعتقد استهانة محضة بل اعتقدت تاديبا وتثقيفا وعد باهلية
الغضب عليه مضاد الاحتقاره فان البالغ فى السقوط لا يسف اليه السفط ولا يعرى منه الحزن و
لا الاذى المستشعر مع استشعار استهانته وكذلك الاستهانة التى تكون فى حال المزاح فانها يدل على
التذاذ المتبهين بمجاورة المتبهان به ومخالطته وذلك لعزم لا لحقارته والملهوية فذلك لا يغضب لزحام
الخير ممن يلهو به وكذلك اذا اتى بفعل مغضب مستويا تشد خصاصه واسدا معروف واذا طال الزمان
على المغضى المغضب انمحى اثره فلم يغضب امر عنه الغضب ومما يسكن الغضب الظفر وادراك الثار
وانصباب عذاب على المغضبين ولومن السما والعارف نزلته وحاسة الواقف باعتباره على خطيئة المتحقق
لاستحقاق قدر ما يجرى عليه من الاحتقار فانه لا يجد فى التعسف به حرد المصر على الانكار وخصوصا اذا عرف
او لا بالكلام وذلك ان توافف على سوء صنيعه والتوبيخ عليه وانما نقصت فى مثل هذه الحالة من الناس
من هو عال فى الدعارة ومما يسقط الموجدة على المبنى جهله بالاساءة وعقلية عن العرفان بين الجميل
والقبيح وان هلال الغضب ولحوقه بالدار الاخرة فلما اسمل السحر عن القلوب فضلا عن الغضب

فصل فى انواع الصداقة والامن والخوف والشجاعة والجبن الصداقة حال للانسان من
حيث هوى الخير للانسان لا لاجل ذلك الاخر لا لاجل نفسه فيكون له ملكة داعية الى فعل الخير لذلك
الاخر والصديق هو الذى يحب ويحب معا ويشارك فى السرا والضرا لاجل صديقه لا لاجل نفسه وانما
يظهر صدق الصداقة عند الارتياح لما سر الصديق والاغتمام لما يسوءه لان العدو بالضد والمحبوب اليك
من الناس هم المحسنون اما اليك او الى منك بسبب وخصوصا اذا تو الى الجسم من احسانهم عن طيب
نفس وطلاقة من غير استثقال ولذلك الذين يرعى مثل ذلك فيهم وكذلك حبيب الحبيب وعدو العدو الذ
بعض العدو والذين يطعمون غيرهم ولا يطعمون مثل الاسخيا والشجعا والابرار والذين يقنعون
بما يكتسبوا به بكد انفسهم ويحسبون مراد الاطماع عن غيرهم مثل الذين يتعيشون بغنائم الاعدا وكذلك سلما

الصدور محبون لكفهم الاذى وامانهم الناس غوائلهم وكذلك ذو الفضائل الذين يسمعون عن
الاخرين ولا يقدم احد على كرامهم الا بالاستيذان ويستشعر من سرهم متزحمهم حين يجاب الى
القبول ولذلك الظرفا الاكدان فى عشرتهم لما يتوقع من مساهلتهم ومساعدتهم وملهم الانسان على
سعته وقلة معاتبتهم على التقصير وسد امان الاصدقا توبيخهم على التفريط واضدادها ولاهم الصحابون
المعاشرون العذال وان كان ليس كله للتكدير بل للشفقة ومنهم الصلاب المحتملون لانواع العقوبة
المصطبرون عليها فانهم يفعلون ذلك لشراسة اخلاقهم ومن المحبوبين المداحون المتملقون والمتحملون
الحسن السيرة والذين لا يعيرون ولا يعاشرون ولا يرون الوعر فى الصدور ويعوزون اللحاج فانهم اذا
جرت عادتهم هذه فى الناس رجا وكل انسان منهم مثل ذلك مع نفسه ولذلك الذين يملكون السنتهم
فلا يهجرون ولا يفصلون فى ذكر الشيء ولمثل هذه العلة ما يحل عقدة الموجدة اذا لقب بالسكون
وبالاستحداء والشريك فى الحرم والعادة والذى يظن بالانسان فضيلة او تعجبا ويانس به هو
محب عند المظنون به وكذلك المكرمون المخلون ولذلك من يود ان لو جسدك من غير تعديه الى بعض
بل قائل لولم تعده لم يكن حسد لك والمعتد به اذا المرشد فهو معرض للمحبة ولذلك من يحب ان يحبك و
المحبين ايضا من بذل مودته للدانى والقاصى من غير تملق وتصنع ومن المحبين من يوثق بحسن كتمانه لما يقف
عليه من مساوى الانسان وكذلك فان الوقاح يحب المحى لانه يامنه فاما انواع الصداقة فلنه اولها الصحبة
وهى حالة بين كذين اثنين لطول التشاهد وثانيها الانس وهو الالتذاذ بالالتقا وثالثها الوصلة وهى
المشاركة اما فى القرابة كالمصاهرة واما فى النعمة كالمهاداة واما العداوة فيوقف على احوالها من احوال الصداقة
على مقتضى المقابلة ومن اسباب العداوة البغض والغضب لكن الغضب لا يكون الا على شخص والبغض قد
يكون للنوع وما يشبهه النوع كبغضك للسارق على الاطلاق فمن هذه الانواع يمكن ان يتبين
ان فلانا صديق وفلانا عدو ومنها يمكن ان يقرر فى نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج عداوة
للخصم وغضب عليه ومحبة للمتكلم وميل اليه فاما الخوف وهو حزن واختلاط نفس لتخيل شر متوقع باهل مبلغ
الافسادا والايلام فانه ليس كل شر يخاف فان الحسد وكون الانسان فاجرا مما لا يخاف انما يخاف من الشر
ما يهلك من يحله بافسادا وايلام ويكون فى المستقبل متوقعا اى قريب الوقوع فان المستبعد لا يخاف
ولهذا لا يخاف كل انسان الموت بل انما يخافه الذى سارعه والمخوفون اذا هم الذين يقتدرون على مثل
هذا الضرر وكون الخطر وهو الحركة نحو مقاومة الضرار والبائض بقربه ومما يوجب الخوف الاعتبار وهو
مشاهدة مثل ذلك الضرر وقد حل باخر ومن صدر عنه ذلك مخوف ومن جرب بالاضطرار مرارا فهو مخوف
والمقتدر الذى لا يمانع الا بالاستغفار مخوف وان لم يقدم على ضرر وخصوصا اذا كان مع ذلك
ظالما والمغافص بخلاف المظنون خائفه يخاف من يغافضه وهذا المغافص ما لم يوجد مخوف عند محافظه

والمقتدر على المنازعة فيما لا يحتمل الشركة كالملك مخوف والاعلى هذا مخوف وخصوصا اذا شعر بقصد عن
منه شئ والذين يخافهم من هو افضل فهو مخوف عند الادون واصدق المظلومين والاعدا والمسارعون
الى الاضرار بك والمساوون من الدهاه فانهم ابلغ مكانة من المسرعين وهولاء هم الذين لا يوقف على سبابهم
بسرعة ولا يملون طول مراولته العداوة ومن الامور المخوفة ما لا يسهل تداركه بمنعه او معالجته بضده
وما لا ناصر على مدافعته فاما المستعد لان يخاف وهو الذي به احد هذه الاحوال فهو متوقع لضرر
مضل ولا ناصر له ولا حيلة والذين لا يخافون هم المثرون المتمكنون من العدو والاعوان ولذلك
ما بين لهم سداهن صحابين مستخفين بالناس سعلين وخصوصا في سن الشباب وصحة البدن
وقوته ووفور السبعة وكثافة الرفعة والالتجا الى المشورة من علامات الخوف فمن اراد ان يثبت خوفا
او يقرره في نفس او وهم فليتامل سنا سنا مما قلناه وليتخذ موضعا فاما الشجاعة فهي ملكة يكون
بها الانسان حسن الرجا للخلاص ويستبعد الوقوع المكروه وكان المكروه عند الشجاع غير موجود او
يعتد وكل ذلك له من جهة اعتقاده بان اسباب الخلاص قريبة ومن جهة حسن ظنه بالتمكن من
تقويم السر المتوقع وقوة استشعاره نفسه التمكن من احلال النكر بالقرن المبارز ثم كثرة الابصار
وقوتهم معا ثم الراه عن الظلم وقلة احتماله معا اذا اجتمعا سجعا الانسان فانه من حيث ما لم يحتمل الظلم
ومن حيث لا يحتمل الظلم جرى عن المدافعة فانه لا يمكن ان يقدم على المجاهدة وما به منه بدن او نفس
فاما اذا كانت هناك قوة وكان الاخر يجري منه مجرى الصديق وكان مراعي بوجه الصم منه اليه لم يزل
مخصوصا بالاحسان منه به اما في فعل او انفعال اما الفعل فمثل المعونة بالمال واما الانفعال فمثل
مقاسات الشدائد فيما يعود على الصديق بالمصالح فان مثل هذا الانسان شديدا التشجع على من يود
من اصدقائه الذين حاله اليهم ما اقتصصناه ثم المستند بخلاف الشرف في النسب والفضل في
الحسب او باجتماعها جرى معدام لاستحقاره من دونه والامور التي يشجع عليها هي الامور التي
لا يبلغ الاتلاف ويتوقع منها التلافي والامور المكابدة مرارا عن خلاص فان المجرب من المخاوف
المكابدة تجاجرى عليها قوما وربما جبن عنها قوما وما لا يجرب متجوع عليه ايضا حين لا يتخيل
عقباه ولم يشجع على المخوف والحرب اذا صودف فيه سد يعود على كفايته لمن يشجع على ركوب البحر مستديما
الى الزمان الخفيف وقد يشجع على المخوف معرفة الانسان بخلاص طائفة فاسوه عنه وان لم يخصه الا
بنفسه واذا كان المدبر يحث تدبير غيره ويرى انه افضل واولى بالرتبة السنية منه يشجع عليه وكذلك ان
راى نفسه نظيرا له فاما ان كان المستعلي افضل واولى بوفور ما له او قوة بطشه او كثافة انصاره ونجاح
بلده وكثرة عدده او في بعض ما هو خطر من جملة ذلك فانه يكون حسن التهمسا واذا كان المستعلى عليه
السيرة منه هذا الحال فيما بينه وبين الله كان ايضا قليل الاكتراث بالمستعلي عليه ولذلك اذا كان العقلا

والفقها والخطبا يحسنون الظن ويستهدون له بالسرقا فانهم لا يكترثون بالمستعلين ومن المستحقات
الغضب فانه اذا احمى سجع الجبان وقوى الخوار واخرج الانسان الى جانب الاقدام ومما يوجب مثل
هذا الغضب ظلم يقع على البرئ فانه يحسن ظنه بنصرة الله اياه وكذلك النفسية من عاملة الاقدام او زيادة
المنفعة فيه على المضرة او اعراضها للتلافي **فصل في انواع الاستحيا وغير الاستحياء المسه**
فلنتكلم في الخجل وفي الافتضاح وفي اسبابها ان الخجل والاستحيا حزن واختلاط بسبب سوء بصيرة
الانسان مذموما سواء سلف وقوعه او حضر او يتوقع والوقاحة حلو يحتقر معه الانسان فوات الحمد
يستهين بانتشار الذم فيكون الفاضحات هي الشرور التي بهذه الصفة مثل الفرار من الزحف والتكشف
عن السلاح حصا ومثل التعرض للوديعة بالجحود ومثل ارتكاب الظلم وكذلك معاشرة الفساق ومداخلتهم في
مواضع الريبة والحرص على المحقرات والاسعاف الدنيات مثل سلب المسكين عن نفسه ونبش كفن الميت والتغشم مع
البسار ومسلة المعسرين والاستسلاف حيث يقبح ومعارضة المستمنحين بالاسماحة ومقابلة المجدي بالتقاضي
فيتقاضى اذا استمنح ويسمح اذا عوضي ومن ذلك المدح للطمع والذم عند الاحقاق فيكون متملقا
نفط في نشر فضايل انسان ما خارجا عن الواجب ومتظاهرا باغتمام لما نعم الاخر فوق المضمر في النفس ومن
الفضايح الجزع على الشر من الوجع او الضجر عن المشايخ او الكسالى او المتسلطين او الضعفا وكذلك
نغير المحسنين بافعالهم وانفعالهم فان ذلك قبح وفضول لان ذلك علامة صغر النفس وكذلك مدح النفس
بالكذب والصلف وانتحال ما اظهره غيره من اثر فان هذا من علامات الزهو ومن المستهجنين من
يجري مجرى هولاء وان لم يات ما هم والذي يجري مجراهم هو من يرضى برضاهم ويدخل في مشورتهم ومثل
الى عشيرتهم ومن المجاري انفعالات سلماها الانسان في نفسه ودونه بالاذعان مثل رضاء
الانسان بالاستهزاء به ومحاكاته للامور الخبيسة وتعريضه اعضاءه لمعاملات فاحشة وصبره على
الشر الواقع بارادته وغير ارادته لحرصه وخشعه وتوقعه حلو اما عليه وكثير من المصرحين لا شجاعة وذلك مثل
العقود عن الثار وما يجري مجراه ثم الافتضاح او الجراءة وفي الجملة فانه يؤهل لفوات الحمد وحلول الذم
وانطلاق الالسنة فيه بالذم عند من يعبا به واما فوت الحمد عند المجانين والصبيان فامر لا يستحى
منه فالمستحيى منهم هم الذين يتعجب منهم او يعجبون بهم من المستحي ومن يوثر المستحي ان يكون
معجبا عنده او مكرما لديه ويكون معدا لما ساله من حمده وذلك من اسار تعجبه منه او يكون محتاجا
اليه او يكون مادحا له او يكون نظيرا له فربما يوجه من الوجه الى النظر ما لم سوح الى غيره او يكون المستحيا منه
حقيقيا معروفا باصالة الراي او سنا او ادبا وفضح العيان اشد من فضح الاثر وفضح الخبر اشد من فضح
الشر والفضيحة عند الاقربين والمصاحبين اعظم من الفضيحة عند الابعدين والمعجوبين والفضيحة عند
الذين لا يخلون محل المقومين والمؤدبين اعظم عند القايسين مقام المقومين والمؤدبين فان الانسان

كالمنكشف لمن لا يحله محل المودة ولمن استرسل اليه وكالمبغض عن يحله ذلك المحل ولا يبوح اليه بسائر صدره وخفيات سره ويكره ان يقف على خطابه صرح له به اولم يصرح كان ذلك حقا اوكان باطلا ابعد ان يكون هناك يوهم وليس كل ذى معرفة يسترسل اليه فكثير من المعرفين بالمودة هم قاعدون للغرائب بالمرصد موكلون باستقراء المساوى فالفضيحة عند امثالهم اعظم فضيحة وامثال هولاء فليس انما يستحيا منهم لانهم فى انفسهم اهل الاستحيا بل لادّاعهم ما يستحى منهم حتى يبلغ من يستحيا منهم وهولاء هم المشهورون بالصدقات والمتساحرون للمعارف وقد يستحيا فمن لم يزل معظما للانسان ثم يمتهنه باستهانته كان يستحيا من المتعجب من الانسان ومن المرغوب فى استيناف صداقته واستمداد مواصلته ومن الذى ستبصا الى الانعامه والمعارف والقدما والذين لم يسمعوا الانسان فيما سلف وليس انما يستحى فقط من العمل الفاضح والكسب الفاحش بل من حكاياته وعلاماته بل ومن البطونة واما لا يستحيا منه فالخلص من الاخوان والمستحسن منهم فى ايقاعهم المحزون مجرى البهايم والاطفال والغرباء الذين لا معرفة بينهم فان الاستحيا من المعارف بالحقيقة ومن الاجانب على سبيل الظن ولا يحتاج ان يكون القول فى ذكر ما يشتد الاستحيا منه واذ قد قلنا فى الحيا والوقاحة فليقل فى شكر المنة وكفرانها فانه متصل بذلك والمنة هو الامر الذى به يسمى الانسان ممتنا وهو الامر النافع اذا وجد من انسان عند انسان وجب ان يصير له الانسان الاخر شاكرا اوطايعا اواكثر شكرا او اطوع نفسا وكل منه فاما بحدثه بديته اى بفعل بدنى بقاع واما بصنيعة اى باعطاه جوهر ينتفع به اللبين لولا المعطى لما كان الانتفاع به نفسه ممكنا مستطاعا وانما يكون مثل هذه الخدمة والصنيعة منه اذا لم يرد بها غير نفس المستطيع اليه والمنة العظيمة ما يوافى اشتداد الحاجة اويكون فى وقت تعسر المعونة بمثله فيه اويكون الاتى بها منفردا بالمنة لم يبسط به غيره اويكون اولى من انعم فابسط غيره ويكون اكثر انعاما به والحاجة اما مشتهى يشتاق حصوله اومشتهى يحزن فراقه كالمعشوق وخصوصا ما يشتهى فى الشديدة اما لانه يرفع الشديد واما لان الرغبة فيه بحيث لا يسقطها الا الانقضاء بالشديد وموقع المنة عند الممنوين بالفاقة والمدفوعين الى الخصاصة اعظم وكذلك عند المحرومين والنوايب والمستخفين عن اعدا واضداد ولمن يجرى مجراهم وعند من هو اسوحالا منهم واعظم الناس منا من لم يرد بالانعام ذكرا اوكان فيه الصنيعة سرا فان ستر الاصطناع بهيئته كان اذاعه ينقيض هذا ما يحتج به فى توكيد المنة وما يحتج به فى ابطالها وتحقيرها ان يقول ما اردت باصطناعك الاعراضا استنفعته وان لم يتم النعمة فيه فقصر عن الواجب فى مثله عليك اذا لم يبطش به مفصل الحاجة والزمت قبولها عند الغيبة فانك لم يصطنع بقصد بل لاتفاق اوضرورة اوكان له غنية لرغبة فى مجازاة اومن غير علم ولا ارادة فان ذلك كله مما يستقال معه المنة واذا كانت من اجل الضرورة قلت معها المنة

وقد يكون مع الضرورة ارادة فيكون الارادة ضربه وهوان بالحال الى الاحسان الانعام وقد يكون من غير ارادة فيه وهوان المضطر يوجد منه ما له وسد له غيره وكذلك يكون مع علم ومن غير علم وهذه الانواع نافعة فى الشكاية والاعتذار والعلامات المحققة لهيئة المنة وتاكيدها ان يكون صدورها عن ارادة ومحبة وان لا يكون فيها تقصير وان لا يكون مثل ذلك قد صدر منهم الى اعداء الممتن عليه فانه اذا اشترك فى النعمة العدوان معادل على ضرورة دعى الى ذلك الاحسان وكذلك اذا اصطنع مثله الى عدو نفسه وكذلك لم يكن احسن الى من هو فى اصل استحقاق الممنون عليه وفوقه فان ذلك يدل على ان المنة لم يصدر عن حاجة فانه لوكان احسانه احسانا مزدادا للمنة والقربة لما كان حكم العدو فيه حكمه ولما كان المستحق الاخر يقصر عنه مثله ولذلك كانت المنة مشوبه بسر بعضها فى لا يكون الغرض المنة مطابقة الحاجة والاعتراف بالمنة يقتضى اعترافا بالحاجة ولا يعترف احد بحاجة الى السر

فصل فى انواع الاهتمام بالغير بالمروة الشفقة عليه والحسد والنقمة والغيرة والحبة والاستحقاق

فلنذكر الان الاهتمام بالغير وهو قريب من الشفقة اوشغل القلب بالانسان على سبيل العناية ومن الذى يهتم له والاهتمام اذى يعرى الانسان لشئ مفسد اوجاذب اويعرض لانسان اخر من غير استيجاب ومن غير توقع والمهتم هو الذى به مثله هذا الاذى لما عرض لانسان اخر اوالمتصل به من ذلك واما الهالكون فلا يهتم لما وقع لهم لان ما عرض لهم بعيدا ان يقال فيه انه غير متوقع ولذلك سعداء البخت لا يتهم لهم لانهم لا يظنون بهم سوء ولخوف شر والذين لا يهتمون ولا يبالون فهم المدبرون بمعاشاة لبس اولكثرة التجارب والمجلدون الى الاقبال وانفسهم ظنه لا يستوحش بحال والمشهورون بالاعلاء والنمو والمبادرون الذين يغلب عليهم حسن الظن والرمان الذين حرب الامور على محاب سبيلاتهم فهم وعلى مجانهم انفسهم والمنفعلون باعراض الشجاعة كالعصاة والمساه وكذلك المستهسون والساسون فانه بهم لا هولاء يهتمون ولا مقابلوهم من الخائفين الارفا المكروبين فانهم بهم ما يشغلهم عن الاهتمام لغيرهم بل انما يهتم المتوسطون من ذلك ولا يهتم بالخاطئين المحتقرين فانهم فى عداد المعدوين ولذلك فان الجبابين لا يهتمون باحد لتقديرهم انه ليس غيرهم احد واما الاسباب التى لاجلها يهتم فقد يوقف عليه من حد الاهتمام وهذه الاسباب مثل المهلك من العذاب والاوجاع والجهد والكبر والسقم والخصاصة وسوء البخت وعدم الانصار وخصوصا اذا ظن الشر من متوقع منه الخير واذا اخلا الشر عن خلط للحين اويكون الاستمتاع لخلطة قد انقرض وفنيت والمهتم لهم هم المعارف والشركا والحرا فاما الانسان كنفسه وهو الولد فلا يقال ان الانسان يهتم للاذى يصيب نفسه فلا يقال ان الانسان يشفق على نفسه و يعنى بنفسه بل ذلك شدة خوف لاعنايه وشفقته ولهذا ما حكى عن واحد انه لم يدمع عينه عند اسفاوله على التلف ورأى صديقا له قد فضحته الفاقة فبكى له والشدة تنسى الشفقة وتسلى

عن العناية بالغير ومن المهتم لهم الاشكال في الانسان وهم الاقران والاشكال في الاخلاق والهم وللرابع
ايثار الجميل وكل ما يخاف وقوعه بالانسان هو الذي يهمه اذا احل بالاخوان ولذلك لا يهتم المتقادم ولا المترا
وممن يهتم له المتشكل بشكل المظلوم والمعذب والممنون والمحزون وان لم يشاهد ما قدمناه ولا تحقق
ما بحسه فان هيئة تحل حاله فيكون المشاهد من حاله وقد يهم ايضا علامات الافات اذا دلت على وقوعها
وان لم يقع بعد ولهذا المعنى قد قدم وقدمهم امتحان غير المستحق وكان هذا الحزن مضاداى مقابل مقابلة ما للحزن الذي
يعتري المنجح بلا استحقاق وهو الذي يسمى في هذا الكتاب حزنا وان لم يكن ضدا حقيقيا فان يصدر كل
واحد منهما عن خلق كريم والجامع من في ذلك صيرورة كل منهما الى غير مستحقه من خير او شر ووقوع ما لا يستحق
نعم بالحق واما اذا لم يكن لذلك سبب معلوم بل كان واقعا على مجرى القضا والقدر فالحزن في ذلك متوسط
فانه لا يبعد ان يقول القايل انه لم يقض له الخير الذي اباه عفوا الا عن استحقاق ولا قضى عليه الشر الذي اباه
بعينه الا عن استحقاق فيقل الحزن لذلك وان كان لا يمحى نواله دفعة او جملة فان القضا والقدر ليسا
مقصورين على الاستحقاق فقط وانكانا يوهمين اياه بل المشهور ان امر القضا والقدر مشكل موكول الى الله تعالى
وقيل في التعليم الاول فاما الذين يصيرون الى ذلك بلا حتم او لا قضا ونسبة ان يكون لفظة لا فيه وقعت
زايدة سهوا من الناقلين او غيرهم او نسبة ان يكون معناه بلا حتم من الكاسبين ولا تقدير منهم فيكون كانه
قال بلا توقع من الناس وتقدير وما يضاد الاهتمام والجزع المذكورين الحسد فان الاهتمام هو الذي يعرى
لشر يصيب الانسان انما يعترى لانه غير مستحق ولاجل ذلك الانسان والحسد هو الذي يعرى الخير يصيب من
يستحقه لاجل انه اصابه فاما الجزع المذكور فهو كالوسط بينهما فان الجزع اقرب الى الاهتمام واذ هو اقرب من
الاهتمام فهنا كالضد للحسد ولا يحتاج ان ينافض ايضا في الاضداد مطالبة ان يورد على الحقايق دون
الظنونات فقد قيل في هذا ما هو شديد ولهذا الباب والحسد انما يكون حسدا اذا كان الغم فيه بسبب ان
الخير اصاب الغير فاما اذا كان الغم ليس لهذا بل بسبب قصور مثله عن المغتنم فهذا ليس حسدا وهو امر قريب من
الواجب ولا ينفك عنه الطبايع فان كل انسان يغتم لما يفوته من العطا والرزق الذي من شانه ان يوجد
لغيره وكذلك اذا كان الخوف الغموم بسبب غم خوف يعتري الانسان من النجاح ويفقد معه ان الحاجة يبسط له في القدرة
فيمكنه من افعال المعادات وههنا فرح يصيب الانسان لشر يعرو للمستحقين كالذين يقتلون ويعفون
الاثار ويعيثون في الارض بالفساد وفرح اخر باحقاق المستحق وسوء حال المحسن وهما متضادان
احدهما يصدر عن فضيلة والاخر عن رذيلة وحريان حزن يعرض لحسن حال المستحق لاجل حسن حاله
وهو الحسد وحزن يعرض لحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسة والغيظ وهو متضادان
احدهما عن رذيلة والاخر عن فضيلة فهذه تركيبات مختلفة من الحزن والفرح والخير والشر والاستيهال
وغير الاستيهال والحاسد يحسد في كل خير حتى في الحسن والجمال وغير ذلك واما التام فليس يحسد في

الفضايل لانه لا معنى لاستشعار وجود فضيلة بلا استحقاق فان غير الفاضل لا ينال الفضيلة بل انما
يتم للخيرات الخارجة فان غير الفاضل لا يستحقها وغير الفاضل ينالها وانما يسبقها الاخيار ولذلك
لا يتم في الخيرات الواقعة بالطبع كالحسن والجمال ولا في الخيرات الموروثة التي لم يستحدث فان ذلك
يرى كالحق الواجب وكذلك اذا كان المستحدث للخيرات سلطانا او متبعا وانه وان لم يتأهلها بالفضيلة
فكانه استأهلها قديما للسلطان والمكنة فيكون بعضهم لا يتم عليه لا في عداد من كان يملك قديما
وان استحدث وبعضهم لانه لم يستحدث بل هو له كالحق وليس ايضا مبلغ الاستحقاق في الجميع واحد
او لا كل انسان مستحقا لكل خير بل كل انسان يليق بخير ما يتبع ان فانه فان الناسك غير مستحق للمعتقد
كالا وخيرا من رتبة التلبس والتسلح ولذلك فان الاستكثار من السرايا وما يجري مجراه لا يليق بمستطرف
السار فان المستطرف يليق به ان يحسنه بعد من حاله حال الفقير الى ان يونس بيساره وكذلك الحقير لا يتساهل
طرفا بالبينة وخصوصا اذا كانا في مذهب واحد ولهذا صار امثال هذه الاحوال مما يعد في اثار العدل
ليس من اثار العدل ولولا ذلك لما استولى العاجز على القادر ولا استهان مثلا المغني بالناسك ولا الامور
المنسوبة من هذا الباب الى القدر اثنان احدهما ان يقوز من لا استحقاق له بالحظ العظيم والثاني ان
يقصر المستحق الفاضل عن مستحقه وانما يستند نعمة الناقص على امثالها اذا كان هو في نفسه محبا للكرامة
فان محب الكرامة انظر الى الاستيهال فضدهم ولهذا السبب يكون القنوع بالدهر والمستند الى
الخادعة التي يرجى علمه بها ولا يلتفت الى المذمة غير نامة لانهم لا يلتفتون الى الاستحقاق والمحسودون
هم الذين اصابهم خير وهم مع ذلك من جنس الحساد فان المباين من الجنس كانه لا يحسد وكذلك المباين في النسب
والحرفة او المرتبة او الثروة فانه اذا بعد ما بين الدرجات نام من الحسد فان لم يكن ايتساوي الدرج
في المعنى الجامع ولكن كانوا متقاربين بها فانهم يحاسدون ايضا والحاسد هو القاصر عن الغاية فان كان متقاربا
فيها ولهذا ما يكثر الحسد من المتمكنين فان الذي يعلم هو احسد للعالم من الذي لا يعلم والذي يفعل
العظايم هو احسد لمن يفوقه فيها ممن لا ينهض اليها البتة فانه لا بد من مشاكله او مقاربه واشدهم حسدا
محبو الكرامة وبالجملة محبو الحمد لما قلناه وكذلك المتحلون بالزهو والاموال فان المتحمل للتحمل وكذلك في كل شي
مستحسن حسد مرضه وخصوصا اذا كان المستحسن مما ينزع اليه الحاسد وانت تعلم من هذا انه من
المحسود ولا يحتاج الى تكثير ذلك ما جرى والذي لا يحسدون هم لا يحسدون الناس فالذاهبون الا ولون
من القرون الهالكون والنعدا في المكان المنقطع عنهم كالساكنين عند منارهم فليس فلا يحسدهم احد من هذه
البلاد والمستقصون جدا والقاصرون جدا الذين لا يقاربون بل انما يحسد من يصلح ان يكون منازعا
ويصلح ان يشارك في الهوى والارادة ويكون الحر المحسود عليه مما يتوقعه الحاسد او كان له مرة وكذلك ما كان
اكبر العلا يحسد اصغرها اذا افلح اذ كان له فما افلح حتى وكان له ان يكتسبه فكذلك المسن يحسد المصلح

بالاستحقاق ح
لا يتساهل ح
ولا اساهل بشلابر
مقارنا ح
للتحمل ح
الفقدا ح

وكذلك الذى لا يدرك الخير يحسد من تيسر له ادراك الخيرات وبالجملة اذا كان يرى نفسه اهل لنيل ما سبق الى غيره فاما اذا ما هب المراتب لم يكن حسد فهذه الانواع تصدر الخطيب على السقيم والتحسد والتاسف والاهتمام والتسلة وغير ذلك وههنا شئ يناسب الغم وهى الحمية وهو ايضا من جملة الحزن والحمية الذى يعترى عند فوت خيرات يستحقها المروسالها ويكون فى مثل الاجر دلالة على جواز سلبها وجواز النيل فى مذهب الاستحقاق ويعترى هذه الحمية الا لمن يحب الخير و ياسف على فوته ويراه محمودا ولا يعرض الا لكبار الانفس اعلا الهمم واولاهم بالحمية من تيسر مثل ذلك الخير لسفلة او لعشيرة او لاشكاله وخصوصا اذا كان الخير مما يكرم عليه وينال الجلالة كالمال والجاه لا كالصحة فانها ليست بعرض الناس للكرامة كل التعريض وانما تعار على مثل الشجاعة والحكمة والرياسة لان هذه امور يمكن من الفضايل ومن الاحسان ومن الكسب للمحامد والغيرة انما يقع على الذين لهم هذه الفضايل واشباهها وعلى جميع من يرغب فى مصادفة لفضله وعلى المنتجب منهم والمثنى عليهم والمستحقين ممن يقتصر منهم ويخالفهم ويصادهم فان الاستحقاق يضاد الحمية فان الحمية يصدر عن غيره والاستحقاق عن عدم عوو واذا كان الاستحقاق يضاد الحمية هو يحرك تحريك المضاد والمودى فيرهن فيه فان المستحق بذى الحمية يكون محركا من حمية عندما يستحق به واما الذى لا يعتريه الحمية فهو فاقد الخير الذى يحمى واما الذى يستحق به ولا يسمى يحمى عليه فمن ساق اليه الحد سببا بغير استيهال ولا يكون ابتداؤه عن جلده وضرابه فمثل هذا يستحق به ويعيق بوهى فاعلة امره

فصــل في وضع

نحو اختلاف الناس فى الاخلاق وينبغى ان يدل على احوال المتحركة نحو خلق بحسب الاعراض والهمم وبحسب الاسنان وبحسب الحدود وبحسب الانفس واما الاعراض فمثل الغضب والميل واما الهمم فكما يعتاد من ايثار النفس على جنس من الامور كمملكة او سياسة او زهد ويدخل منها الاديان والصناعات واما الاسنان فكالحداثة او الشباب والشيخوخة واما الحدود فكالحسب والنسب والجلد واما الانفس فكالنفس الغنية والمعجبة والنفس الكبيرة والصغيرة ولنبدأ بالاسنان ومنهم من الغلمان فالغلمان قد يكرهون حركة الشهوة فيهم ويقتدرون عليها ويقتصر سهواتهم على الامور المطبقة بالبدن المنسوبة الى الزهرة كالمناكح والملابس والمشام فهم سريعوا التغلب والتبدل يغلب عليهم الملال يسهون بافراط ويملون بسرعة لحدة اهوائهم وعلها وفقدان الحرارة فى ارائهم وانما اراءهم كالعطش الكاذب الذى ينتفع بالنسيم البارد ويسرع اليهم الغضب ويسدفهم وخصوصا لحبهم الكرامة فلا يحتملون الضيم ويفرط فيهم محبتهم للكرامة والغلبة اشتياقهم الى السامة والعلو وحبهم لذلك اشد من حبهم للمال بل سلهم الى المال سل يسر فانهم لم يقاسوا الحاجة ولا كابدوا الفاقة ومن طباعهم سرعة التصديق بما يرمى اليهم لما فيهم من حسن الظن وقلة الارتياب وفسحة الامل وكل ذلك تبع لمزاجهم الحار المشابه لمزاج النشاوى الذى يقوى النفس جدا ولذلك لا يحزنون

ولانهم يتمون ويرجون العيش بالامل فان المستقبل فى سلطانهم والماضى فى سلطان المشايخ فانهم اذ لا كثير ماض لهم ينتفع بحربهم وبحسن ظنهم يسهل انخداعهم وكذلك الشجعان ولهذا يشتركان فى سرعة الغضب فهما حسنا الظن سريعا الغضب وحسن الظن يزيل الجزع وشدة الغضب يقوى الحمية والجرأة ويتبعه فقد الخوف لا لحسن الظن فقط بل لشدة القلب فان الخوف والغضب لا يجتمعان وقد يحسنه ان يكون حسن الظن حرا من الشجاعة وقد يغلب على الاحداث لانهم لم يتدفعوا بعد فى الفواحش الموبقة ويقوا على الفطرة وهم متهمون لانفسهم استقصارا لانفسهم فى المعرفة والخبرة ويتبع حسن ظنهم كبر انفسهم ولا يقدرون انهم سيفتقرون اذ لم يقاسوا الضر بعد ولهذا ما يتوجه همتهم الى العظايم ويحسبهم فى انفسهم الامانى ومثلهم الى النافع الذى عرفوه اكثر من ميلهم الى الجميل الذى لم بالقوة بعد وانما فكرهم وهو احسن نفوسهم موقوفة على الانفع فانهم انما عرفوا من الخير النافع الذى عندهم بحسب سنهم وكانه اللذة وما يجرى معها والفكر المبنى على الفطرة وهذه الفكرة انما يحدث الى الخير الذى بحسب الفكر وعنه واما الحادث الى الجميل فهو الفضيلة لا الفطرة فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الاحداث فشديد المحبة لذويهم واخوانهم واقرانهم وذلك لانهم ليبسطون نحو السرور والسرور انما يتم بالصحبة والمعاشرة معا وليس غرضهم فيما يؤثرونه المنفعة الحقيقية بل المنفعة المودية الى اللذة ولذلك صداقتهم للذة لا للمنفعة فى المصالح العقلية فلذلك يحبون الاصدقاء ليلتذوا بهم وخطاهم فى اتيان نافعهم وفى كل شئ اعظم من خطاء المشايخ فى مثله لانهم مفرطون لا يتوسطون والافراط مغلطة ومن شدة افراطهم بانفسهم البصر بكل شئ ومن سخايا هم ركوب الظلم الجهار وان عاد عليهم بالعنت والخزى لانهم مايلون بالطبع الى سوء الفعال لانهم بالطبع شديدوا الغضب قليل الخوف ومع ذلك فقد تغلب عليهم الرحمة لتصديقهم المتظلم المتعرف بالحروب وهم لقلة جربتهم وفكرهم مناصبون للاشرار المكرة وهم محبون للهزل والمزاح لحب الفرح والسرور ولضعف الروية التى اذا اوريت وقفت الهمة على الحد واما المشايخ فاكثر اخلاقهم ضد اخلاق هؤلاء فان اخلاقهم شجيعة ومع ذلك سكسة ولا يدعن لاحد لكثرة ما جربوا وكثرة ما جرى عليهم من الخديعة والغلط ثم سهواله وكثرة ما حاضوا فيه من الشرور وقصدوه منها ومن اخلاقهم انهم لا يحكمون فى شئ من الاشياء بحكم حزم البتة وان حكموا به على ما جربوه وكل شئ عندهم على حكم ما سلف او لا حكم له اصلا وكانه على كثرة تجربتهم لم يجربوا اسا ولذلك لشدة احرابهم فيما لا مثال له عندهم وكانهم فيه اغمار وهل اكثر انهم بالمحدث والمذمة واذا حدثوا عن امر فى المستقبل حدثوا عنه مرتابين يعلقون الفاظهم بعسى ولعل واحلاقهم سيئة لسوء ظنهم وليس من عادتهم الغلو فى ولاء او فى بغضاء الا فى الاشياء المضطر اليها ويراهم فى محبتهم كالمبغضين وفى بغضهم كالمحبين وهم صغار الانفس متهاونون لا يفتقون

اثر العزم المصمم كانهم قد يئسوا فلذلك يضعف شوقهم الى الامور سوى ما يتعلق بالمعاش وهم حرصا عليه خوفا
من ادراك الاجل ولاجل ذلك ما لا يسموا انفسهم الى التكرم والمروة ضنا بمتاع الدنيا وقد استعدتهم التجارب
عثر الافنا وسوء افتراء الائتلاف والافتا والجبن يستولى عليهم وهم حسنوا الاندياب بما هو كاين بما
استفادوه من التجارب وهم على خلاف الشبان فى المعانى المحركة بل هم الى السكون لبرد مزاجهم ولذلك يحسون
ويخافون ولاجل الحبن والخوف يشد حرصهم وايضا لفرط حاجتهم للحياة بسبب لبسع اعراضها فيهم للزوال ويسقط
شهوتهم عن المناكح والمناظر لزوال حاجتهم منها على انهم يشتهون ايضا وخصوصا الماكل ويميلون الى العدل
ويحبون الائمة العادلة وذلك لجبنهم وضعفهم فان الميل الى العدل هو لحب السلامة وحب السلامة هو اما
من فضيلة واما الصغر النفس فان الفضيلة يحث عليهم وصغر النفس ايضا يوجد فمن ليس يوجبه فيه
الفضيلة فليس شئ يوجبه الا صغر النفس ويؤثرون النافع ولا يؤثرون الجميل وكل ذلك لمحبتهم لانفسهم
فان محب نفسه يميل الى النافع لا الى الجميل فان النافع بحسب الانسان والجميل بحسب غيره وهم وقاح لا
يستحيون لانهم ليس لهم كل الميل الى الجميل بل ميلهم موقوف على جهة النافع فلذلك يتهاونون بالجميل
ومن اخلاقهم قلة التامل اذا وجد والاحقاق فى العالم اكثر من النجاح والتجربة يتبع الاكثر والاعتقاد
فيهم يتبع التجربة ولهم بدل الالتذاذ بالتذكر ولقلة ما بقى لهم يكرحهم وعيشهم حدة ضعيفة اما
الحدة فلسرعة الانفعال كانهم مستقاموا واما الضعف فلضعف الحرارة وشهواتهم مضمحلة او منكسرة
وسوقهم الى النافع دون اللذيذ ولذلك يظن بهم انهم اعفا وهم اعفا ضرورة لا اعفا ويقل ضبنهم
فى طلب الفضل والفايدة استنقصا للذة الحيوة ويعاشرون الناس على انهم اتباع فيما يؤثرونه لا اخلاق
مستغفرة لاجلها يفعلون ما يفعلون لا على انهم اتباع افكار ريوم المنافع فان عاداتهم الرأى باخلاق
الصالحين وان كان ما يفعلونه لاغراض وافكارهم انهم اذا راوا بالصلاح طلبوا بذلك منفعة ما لكنهم لا
يعرفون به وهم طلابون حرا للكسب المنافع ولكن على سبيل الارتب والحث والمكر لا على سبيل المجاهدة
وارتكاب ما يستحيا منه خلافا لعادات الاحداث وقد يرحمون ايضا بسبب مخالف لرحمة الاحداث فان
الاحداث يرحمون لمحبتهم للناس ويصدقهم للمتظلم وهؤلاء يرحمون لضعف انفسهم وتخيلهم للشر المشكو منه
والمشاهد كالواقع بهم وهم مع ذلك صراعا الادباب غرولها ولبسوا بهم الين لان الهزل مناف للحدبات
للصبر واما الذين فى عنفوان التشيخ وهم الذين ملغوا اشدهم ولم يحطوا فاخلاقهم متوسطة بين الحلقين
المذكورين بين الشجاعة المهورة والجبن وبين التصديق بكل شئ بل هم فى الشجاعة على ما ينبغى وفى
التصديق على ما ينبغى وهمهم ما رضه للنافع بالجميل والجد بالهزل فهم اعفا مع شجاعة واما الاحداث
فالشجعان مع بهم كما ان الشيوخ حامع عفاف ومبدا هذه السن من ثلثين الى خمسة وثلثين والى سنة له
الى خمسين واما الاستناد والابوة من الناس فانهم راغبون جدا فى الكرامة يتشبهون باوايلهم وقد يظن

ان كل ما هو اقدم فهو اجل واعظم فلذلك يشتهون الرفعة والكرامة ولذلك يحنجون الى النية و
الاستطالة وربط الجاش ومع ذلك فكرمهم يدعوهم الى العدل وذلك ما دام الكرم فيهم باقيا بعد
ولم يمسح الايام عاداتهم الموروثة عن اسلافهم ثم يتعطلون اخر الامر مع ضربان الدهر اهله لقلة تواضعهم
للتاديب واعتلائهم عن الاشتغال للحرف والصنايع والمكاسب السافلة فلذا جار عليهم الدهر يقول
متعطلين ويعرف عنهم العدو الكفايات فهو اما غاية او عجزه محاذيا واما اخلاق الاغنيا والتسلط
والاستخفاف بالناس والاقدام على شتمهم وعظم الاعتقاد فى انفسهم كانهم فايزون بكل خير لا حظوا
ان كلا بالتملك والاستعباد فهم مترفون بالنعمة صلفون بحسن الحال وهم محبون للسما مشترون
المدح لكثرة ما اعتادوها ومن عاداتهم ان يستحسدوا كل انسان كان كل انسان يحسدهم على
حظهم ولذلك جعل بعضهم من فضايل الحكمة ان الحكيم لا احتياج الى الاغنيا ومقاساة الفقر يكون
بصيرا بالاحوال غير سى الظن بالناس ولا مسا اليهم بحكم البساطة واساءة الاغنيا تغلب عليهم
ضعف الروية لقلة الحاجة منهم اليها ويشاكل شمايلهم شمايل السفها الا ان الذى له قديم فى
الغنا اقل من المستحدث الذى قد قاسى اهله الهوان ورشح فيه صغر النفس والاغنيا يشتهون
الاحداث فى المجاهرة بالظلم من غير مبالاة كان المال وقاية لهم عن كل افة ويقوى فيهم الاخلاق
المايلة الى جهة القوة والاخلاق المايلة الى جهة القوة منها ما هو احسن وهى التى تصرف فضل
القوة الى الانديا دفى الاوسا ومنها ما هو اسوه مثل محبة طلب الفضيلة فان من كان منهم اعلى
همة صرف قوته الى الفضيلة وهؤلاء هم افذ من المايلين الى الانديا دفى الميسرة لان افعال
القوة هى نحو الغلبة والكرامة والجلالة واما الاكتسا والاستكبار من العدة فهو للضعف و
كلما كانت النفس اقوى كانت الى التصور والصلف اشد وهؤلاء يكسبون بقوة انفسهم فضل لب
ويترفعون عن ان يتكبر وايتكلف فلذلك لا يرون انفسهم حاجة الى الكبر فيكونون متواضعين
حتى الاشكال فى العزة لا يسعون للظلم الحقير فان ظلموا ظلموا فى كثير واما المحدودون فمن اخلاقهم
البغى والاستمتاع باللذات والاستطالة وقلة المبالات لسعة القدرة ويكونون محبين لله جدا و
ومعولين على التوكل لانهم اعتادوا الانتفاع بالجد دون الكد وقد يتوقف على اضداد هؤلاء من احوالهم ولما
كانت المنفعة فى الاقاويل الاقناعية هى حصول الاقناع والاقناع لا يحصل الا اذا انقطع الجواب
الكلمة والواحد يعلم اسكاته ويعتاد غاية وخصوصا فى الامور الاقناعية فبالحرى ان يكون من تمام التدبير
فى المحاورات الخطابية تغيير حالكم يرجى المرتكب عن ارتكابه والمعاشرة عن معاشريه مع تمكينه كلامه ولا التجرى
او يجرى الى الحطل ويجب ان يكون انما يجد عنه مشاركة النظار اياه فى استحضار المتكلم وشهادة السامعين المبادر
للذى ينسب الى الميل فينبغى اذن ان يكون ههنا متكلم وحاكم ونظار واذا كان كذلك وجب ان يكون عند الخطيب انواع تعين

الانفعالات والاخلاق **فصل** فقد حان لنا ان نتكلم في الانواع المشتركة للامور الخطابية
الثلثة كالقول في الممكن وغير الممكن والقول في الكاين وغير الكاين وفي التكثير والتصغير وهذه
وان كانت عامة للثلاثة فنسبة ان يكون التكثير والتحقير اخص بالمدح واما الجزئي الموضوع اي
الذي يحكم بوضعه وكونه وهو الذي نحوه النظر في الكاين وغير الكاين فهو اخص بالمشاجرين واما
الممكن وغير الممكن والمتوقع كونه فانه اخص بالمشوري الذي ينسب ان الانتفاع بكنا ممكن ومتوقع كونه
فلنبدأ بالانواع الخاصة بالممكن وغير الممكن فنقول اذا كان نقيض الشيء ممكنا فظاهر انه ممكن وايضا
ان كان ما يشبهه ويجري مجراه ممكنا فهو ممكن وان كان الاصعب ممكنا فالاسهل ممكن وان كان
كونه بحال احسن ممكنا فهو ممكن فانه لما كان احاده السا ممكنا فالبناء ممكن واما ابتداء كونه ممكنا
فيما ينتهي اليه ممكن وما كان تمامه ممكنا فبدوه ممكن واذا كان المتاخر في الطبع ممكنا فالمتقدم ممكن
فانه ان امكن ان يكون الانسان رجلا امكن ان يكون غلاما وبالعكس والامور التي يشتاق اليها
طبعا ممكنات فان الممتنع لا يشتاق والامور التي يتعاطاها العلوم كالطب والصنايع كالفلاحة
ممكنات وما كان الشان تدبيره كالذي يكون عن احسان او يشفع فهو ممكنات والذي يتعلق بمعونة الافاضل
والاصدقا كالممكن مثل ما يتعلق باموالهم او جاههم فانه ممكن لا يبخلون به واذا كان جزء ممكنا فالكل
ممكن واذا كان الكل ممكن فكل جزء ممكن وان كانت طبيعة النوع ممكنة الوجود فطبيعة الجنس ممكنة لا محالة
واذا امكن احد طرفي الاضافة امكن الاخر وما امكن للجاهل والبطال فهو للصانع العالم اشد امكانا
وما كان ممكنا للاوضع فهو ممكن لمن هو اشرف واما الذي لا يمكن فيجد له انواعا مضادة لهذه واما
انواع انه هل كان الشيء او لم يكن فمن انواعه انه ان كان ما هو اقل استعدادا للكون فالاسم استعداد
قد كان وان كان السابق قد كان فالمسبوق قد كان فانه ان كان قد نسي فقد كان قد علم وان كانت الاسباب
قد كانت فالشيء قد كان فانه اذا كانت القدرة والارادة فقد كان الشيء وخصوصا اذا لم يكن عايق وهنا
يجوز ان قد يغضب او قدر واستاق او قدر واشتهى فالذي يوجب الدلايل ان يكون فليوضع كاسا
فان الاسباب الملاصقة يوجب الوجود بالفعل لا محالة واذا كانت المعدات قد سبق كونها فالامر قد كان
كانه ان كان السحاب قد برق فقد رعد وان كان الانسان قد حرب محاورة امر يطلبه فوجده فقد
له فقد فعل واذا استعد للثاني فقد كان الاول مثل انه اذا استعد للقتال فقد يقدم الاستيحاش
قال المعلم الاول ومن هذه ما هي اضطرارية ومنها ما هي اكثرية فيحال ان يعلم من ذلك ان رأي المعلم الاول
في الخطابيات ليس ما ينسب اليه من وجوه تتساوى فيها وانت ستعلم انواع ما لا يكون من انواع ما
يكون ومن هناك يعلم حال متوقع الكون وهو ما استعدت نحوه الاسباب مما ذكر وما ليس متوقع
الكون وهو الذي بالخلاف واما امر التعظيم والتحقير فقد يكتفى فيه بما ذكر هنا في المشوريات وخصوصا

اذا خصصت بحسب امر من الامور الجزئية وجعل له بحسبه حكم حادث فليتوصل الامر في التصديقات
المشتركة وهي جنسان المثال والتفكر واما الراي المحمود فهو داخل في مواد التفكير ولنبدأ بالمثال
وهو الذي نسميه ههنا برهانا ونقول ان الامثلة على ضربين امثلة من امور صفر يكونها انفاس عليها
غيرها سواء كانت امورا موجودة او حوادث وحدثت في زمان ماض او الامثلة المضروبة سائرة هكذا ينبغي
ان يفهم ومنها ما يخترعه الانسان من ذلك مثل وحكاية يجعل له حكما ويجعله كانه قد كان وهو ممكن
الكون الا انه لا رواية له ولا يستشهد به ومنها ما هو كلام كاذب مثل ما في كتاب كليلة ودمنة فمثال الاول
بالحقيقة ما يقال لا ينبغي لك ايها الملك ان تستهين بامر الجواسيس ففلان قد استهان فهدم
ومثال المثال ما قال سقراط ان من يجرح الرواس بالقرعة يكن الحرم المضارعة بالقرعة لم يكن امرا
قد وجد واعتيف خطابا بل امرا قد احلو فرضه وتصرف به الخطابة الى غيره واما الثالث
فكضرب بعض الشعراء مثلا وهو ليس على قوته نسبك السقط وان لا يدعوا الواحد وعدهم بتخليصهم عن
يدي متسلط عليهم عنيف بهم فانه قال لقومه اياكم وان يصير بحالكم الى ما صار اليه الفرس عندما
الايل في مرعاته وبعضه عليه ففزع على انسان من الناس يعتصم بمعونته ويقول له هل لك في اعادي من
يدي هذا الايل فانعم الانسان له الاجابة على شرطان يسمح بالعام ما للجمه وتمطيه ظهره وهو يمسك
فلما ادعن له صار فيما هو شر له من الايل وقال اخي في قريب من هذه الواقعة اني اوصيكم ان يستنوا
سنة الثعلب المبتلى بالذباب مثله وما فعل الثعلب قال سا ثعلب بعبر اما الانهار الى العبر الاخر اوقد
السعة القصة وحصل في حومة الطلب فلم ير لنفسه مخلصا عن الانقذاف في وهذه غابرة اعدادها
لحمة وكما اراد الخروج منه اعجزه فلم ير الا الاستسلام وهي في ذلك اذ اجهدته الذباب محبوسة اياه ولذا
في حوانه فعدل الشاهد ما به من الجهد والحرج ولذع الذباب والخلال القوة فقال له هل لك ياابا الحصين
في ان اذب عنك الذباب فقال كلا ولا سبيل لك الى ذلك وانه لمن الشفقة الصادرة ومن الرافة فقال
له المعضد ولم ذلك قال اعلم ان هؤلاء الذباب قد شغل المكان فلا موقع لغيرهم في بدني وقد انتصب بها
من دمي وهي الان هادية فان دب حلفها جماعة اخرى غراب كلى سرف نفسه دمي واكثر ما ينتفع بهذه الامثال
في المشورة حتى ما يعوز وجود جزئيات متشاكلة فحرج فان اختراعها يسر لكن موقع الموجود المشهود به
اكد واعتبار الجزئيات الموجودات من ابواب مبادي الفلسفة الى التجربة كما علمت تحمل من اجل اصولها
فكيف في الحروب الضعيفة والفزع الى المثال انما يقع عند عوز التفكير فان التفكير اولى ان يوقع التصديق
واما اذا اورد المثال لا على انه المقنع نفسه بل على انه شاهد لضمير مصنوع او مصحح لمقدمة لتري على ما
يخصصه قيل فانه يكون في اول القسمين نافعا وفي الثاني ضروريا ويكون منزلة المثال في سمت الكلي
منزلة الاستقراء وان كان الاستقراء غير اهل للخطابة ولا مناسب الا في احوال نادرة فاذا قدم الخطيب

الضمير ثم ابدى بالشاهد على انه نافع او ضرورى كان قد تم الاقناع فان الشاهد مقنع لكنه اذا شق
فادعى ولو مقرونا بالضمير فاستنكر دعواه بدنا لم يكد يسلم له الاشهادات كثيرة فاما اذا اورد
المثال اولا واعتمده ثم اورد الدعوى بعده فيكون الدعوى قد صادف الاستعداد من الانفس
لقبوله ولم يرد عليها بعينه فنسه لانكارها وقد يقبل المثال الواحد اذا كان نعه وهنا الاعداد للجدل
الكبرى ايضا فان التصريح بها ينبه على العباد فالغرض في هذا ان الضمير اذا كان محوجا الى تصحيحه بالمثال
فلان فلان يبتدى بالمثال اولى بان يبتدا بالضمير واما اذا كان المثال للاستظهار فلا باس في
تقديمه او تاخيره هكذا ينبغى ان يفهم هذا الموضع واما الراى فانه قضية كلية لا جزئية وهى ايضا علته
ومن جهة ما يؤثر او يجتنب والتفكر الراى قريب من النتيجة التامة ونتايج الاراء اذا احدثت بانفرادها
هى ايضا اراء كان مقدماتها اراء لكنها انما يكون تفكيرا اقناعيا اذا قربت بها العلة مثل قولنا ان
معرفة الاحداث بالحكمة فضول فهو راى ونتيجة راى وهو انهم حينئذ يكونون مدحرين مالا ينتفعون به
لكنه اذا احد الراى الذى هو نتيجة وحده لم ينتفع به لانه لا ينتفع اذ ليس مقبولا بنفسه اذ القبول
مثاله بعد قبول مقدمة هى علته قوله فينبغى ان يقرن ذلك به فينتج ثم يستعمل النتيجة فيكون الضمير المقنع
جميع ذلك القول فيه بحث لذلك ان يكون انواع الراى اربعة راى لا يحتاج الى قرن كلام به لظهوره في
نفسه وراى لا يحتاج الى ذلك لظهوره عند المخاطب او عند اهل البصر وراى يحتاج ان يقرن بكلام اخر
ليؤدى الى الحط وهذا على قسمين لانه اما ان يكون ذلك الكلام هو نتيجة عنه او يكون منتجا اياه فان كان
نتيجة عنه كان هو بالحقيقة ليس ضميرا على الحط بل جزءا من الضمير كانه جزء قياس مركب وان كان يحتاج الى ما
نتيجة فيكون هو الضمير القريب وليس جزءا من الضمير البتة فان القياس القريب ليس كالبعيد فان البعيد على
انه جزء قول منتج والقريب ينتج الشئ بذاته لا على انه جزء شئ وعلى هذا ينبغى ان يفهم هذا الموضع وقد عرفت
ان الخطابة يشارك في الموضوعات والمبادى ويشاركه في اشياء فينبغى ان ياخذ الاراء الخطبية
اراء محاورة مقبولة عند انسان ممن يخاطبه او عند انسان من الائمة او مما يظن مقبولا مما هو في الامور
الممكنة المتعلقة بالزمان لا المظنونة التى في الامور الدائمة فان ذلك للجدل واذا كان هذا محصلا
عندك امكنك ان يستنبط منه الحجج والضماير وليس يوجب عليك ان يضبط امورا غير متناهية
من الموجودات بحسب شخص شخص في امر امر جزئى فان ما لا يتناهى لا يوجد فكيف يحصر ويضبط بل ان تصف
الاحكام الكلية الموجودة المحصورة المتعلقة بالاجناس الثلاثة للخطابة وتجتهد ان تخصصها
ما قدرت فان الاحكام التى هى اخص اشد نفعا واقرب الى الباب والمنوبة ولذلك اذا احدث
يستعملها في الجزئيات فيلطف في تخصيصها تلطفا اخر حتى تكاد تطابق ذلك الشخص المتكلم فيه
وحد مثال ذلك في المدح اذا كان عندك مقدمة مناسبة للمدح كقول الكلابى وهو الذى يكاد ان يكون

فيه قوة الهيبة فان هذا من المدح البالغ جدا لكنك اذا مدحت واحدا من الفضلاء بهذا فقد مدحته
بما يعمه وغيره من الذين يجرون مجراه فان خصصت وزعمت انه الذى فعل الامر الالهى الفلانى فظفر
بفلان وانقذ فلانا من ورطة كان هذا بالمدح الشئ والى الاقناع اقرب فانك اذا قلت ان فلانا
الهى لم يقنع بذلك ما لم يدل على جزئى من الامور به يصير مثله الهيا هكذا ينبغى ان يفهم ايضا هذا الفصل ومن
الاراء التى يحتاج ان يقرن بها قول اخر حتى يروج ويسمع ويقبل ما يكون بانفراده غير مقتصر به على ان يجعل
ولا يتشارع الى قبوله فقط بل يكون معرضا اياه ايضا للشنعة فاما لم يقرن به القول الاخر لم يتعرض للاجحاد
ولا يشك في ان الاولى في مثله على ما ذكرناه من غيره ان يقدم تلك الغريبة عليه مثل قول القايل قد ينبغى
لمثلى ان يتادب فان هذا اذا ذكر وحده استشنع فاذا قدم عليه فقيل ينبغى لمثلى من الراغبين في
بان من عوايل الحسّاد ان لا يتادب فربما اقنع واما المجهول الذى لا يعرف شناعته ولا صحته فلا باس ان
يقرن العلة به مقدمة او مؤخرة وربما كانت العلة في امثال هذه ليست رايا بل زجرا اشعريا وكلاما مخيلا
فيروج مثل قول القايل اياكم ان يكونوا سامين فتودوا احطاطيف الارض وعى يحطاطيف الارض الناس
الضعفاء الكاف الاذى المستعين الى السعة والوعوعة عندما يحرجهم امر وليس كل الناس يليق باستعمال
الكلام الرائى الذى واختراع ضرب الامثال بل انما يليق ذلك بالمشايخ لانهم المرموقون بغير التميز فيكون احكامهم
الكلية صلقاه بالاذعان وهم المظنون بهم من كثرة التجارب فيكون امثالهم التى يصرفونها معدودة في
الكاين فان تكلف الغر الذى لم يجرب الامور لضرب الامثال وايراد الشواهد من الاحوال فهو شروع
منه فيما لا يعنى واساءة الادب فالراى انما يوجد كليا مهملا وربما اشترط فيه الامر الاكثر وربما اقتصر على
الكثير فتارة يقال ان كذا كذا وتارة يقال اكثر كذا كذا وتارة يقال كثيرا ما كان من كذا كذا وهذا مما لا يقنع
بالتكلف والاستكراه وكذلك في العلامات وينبغى ايضا ان يورد في الراى ما كان الجمهور يقر ومما اجمعوا
عليه لسنة او عادة وان لم يكن من الذايعات المطلقة وكذلك مثل استعمالنا في شريعتنا ان المتعرض
وان قذف المحصنات يوجب حدا بما تبين فان احكام الشرايع اراء جليلة وينبغى ان يورد ايضا الامثال
المقبولة السايرة على انها احكام كلية وهى مع قبولها عند الجمهور ليس يجب ان يكون محمودة بالحقيقة
كقولهم الكلاب على البقر وقولهم اذا عز اخوك فهن وقولهم دل جارها من بولى فارها محمودات في
بادى الراى كذلك ينبغى ان يفهم هذا الموضع وينبغى ان يستعمل الاراء التى في غاية الفسوق حتى يجتمع فيها
ان اراد امثال الامثال مثل قولهم اعرف ذاتك وهذه من الاراء التى يصلح للاضداد اذ هذا يصلح للمدح والذم
ولذلك لو عرفت حلفك لما استعظمت هذا منك فان هذا يصلح ايضا للاضداد اذ هذا يصلح للشكاية
والاشكا وبعض هذه يكون فاعلة في النفس انفعالات كما يقول للمستعمل عصا عن سى بلغ ان امثال
هذه السعايات يقدم على الكاذب فان هذا ربما اهدى بل غيظه وكما يقول طوبى لمن عرف قدر نفسه فلم ينتصب

لعادة الحروس فان هذا يسخط من انتصب لها فهذه من جملة ما يوثر الانفعالات وقد يكون اقوال دائبة اخرى جليه لقولهم ليس ينبغي ان يحب المرء بقدر ما يبغض بل يكون محبته للحب اكثر من بغضه للبغض وينبغي ان يجهد في كل موضع حتى يكون اللفظ المعبر به مطابقا لكنه ما في الضمير فان قصر اللفظ عن مطابقة المعنى ولم يخرج خروجا مغنيا عن الشرح فعليه معاودة الشرح كذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع مثلا ليس ينبغي ان يقول احب كما يبغض ويسكت فان هذا غير شارح بل يقول انه ينبغي ان يحب الحبيب لا بعد ما يبغض البغيض كما قال قوم ولكن يجب ان يكون اكد المحبة دايما ثم يعطي العلة فيقول لما المساواة بين الحب والبغض فهو طريقة العذال الذي لا انس عند العهد والمكان الذي لا يصح عنده انعقاد الميثاق او يقول على وجه اخر ينبغي ان يسند محبة الحبيب كما ينبغي ان يسند بغض الشرير وهذا ايضا ايراد العلة في المقابلة ولا يراد الكلام الراي منافع عند السامعين منها ما يتعلق بسهل فهمهم وبلادتهم فانهم اذا كانت عندهم جزئيات مجربة بحسب حكم وقصروا عن رفعها الى حكم عام فاورد عليهم الحكم العامي طالع العوائد فيه جميع جزوياتهم وفرحوا بذلك كانهم اصابوا حاجتهم وربما كان القول الكلي غير محمود لكنه اذا وقع مطابقا للجزئيات اهمهم حمدوه وقبلوه في الوقت كالمنادي بعد حيران فساق اولاد عقاق اذا سمع قول القايل الجيران شر الخليقة وقوله الاخير في اتخاذ الاولاد فرح جدا بذلك وتلقاه بالتصديق وفرح به وقنع فلذلك ينبغي ان يكون المتكلم بصيرا بحال السامع والحاكم والى نحو حاجته بالقول الكلي ومن منافع الراي ان يجعل الكلام حلصا اي حكمنا في الاخلاق وهذا يفخم به الكلام ويصير به كالسان والشارع ويلذ بمثله من الخطبا والمخاطبين فصل في الفرق بين المقدمات الجدلية والخطابية وفي اعطاء انواع نافعة في التصديقات باصنافها الفرق بين المقدمات المستعملة ان الجدلية قد يستعمل فيها المقدمات البعيدة عن المطلوب ليندرج بها الى المطلوب باوساط مسالمة ويستعمل فيها المقدمات التي لم يلاحظ الجمهور فيها اذا كانت منتجة عن مقدمات مشهورة واما الخطابية فلا يجوز ان يستعمل فيها المقدمات البعيدة جدا كما علمت ولا الشرط فيها ان يستعمل المشهورات الحقيقية فقط فتوهم ان المتكلم يتعلق بالحقايق ويخرج عن طريق العامية والخطابية ولا يستعمل فيها ايضا المقدمات البعيدة عن ظنون الجمهور بل انما يستعمل فيها مقدمات ليست حاضرة الاذهان بالفعل حضور كون الشمس مشرقة ولا غايبة عنها حتى اذا ذكرت فقدت الاذهان عن الحكم فيها بوجه بل هي عند ما يذكر يقدح فيها سوء ظن سوء انقدح منها ذلك اذا ذكرت مفردة او ذكرت مع قرينة وعلى نحو ما علمت وهذا مثل قولهم بئس الشيء الطمع فان المعلوم جدا ذكرها كالفضل والمجهولة جملة ذكرها كالاعراب والخروج عن العادة واما المناسب لطباع العامة فما لا يجهل ولا يكون ايضا كالمعلوم في الفضل والشيء المجهول مصون عنه في مجالس ولذلك ما يكون الرجل القليل الادب افكر في المجالس من الادب وذلك

لان الاديب كالغريب وكما لا يجانس وهذا اقرب الى المجانسة وهو ايضا اسرع الى التصديق والقبول والابتهاج لما يسمع من الاديب الذي لا يفيده السماع الا ما علمه سالفا فيكون مثل هذا الانسان اكثر عقيدة في المجالس لما يسمع ويسمع منهم من يتكلم بالظاهرات جدا عند الكل ومنهم من يتكلم بامور هي عندهم معروفة فاذا تكلم بالظاهرات اوردها على انها فوايد وقوانين مضبوطة ففرح من جهة ما يفيد فايدة معنى في البسايط واذا اورد ما هو عنده مشهور وليس من المعلوم ولكن من جملة فكان من القريبة لا من البعيدة وعلى ما ذكرناه في ابتداء الفصل فاستمر الى فهمها السامعون ففرحوا بها واما الاديب فانه يورد الغرايب وذلك مما تسمر عنه الانفس والاحب الى ان يفهم هذا الفصل هكذا فتبين من هذا ان الكلام الخطابي ينبغي ان لا يكون كله ما يرى ويبطن من المشهورات جدا بل من امور محمودة اذا قيلت يكون كانها اصول وكانها مذكرات بلذتها فيكون من الجنس الذي علم بالعلامات المعلومة ان الحكام يقبلونه ويجب ان يقرن بها دعوى انها ظاهرة بينة للكل او للاكثر فان ذلك وان لم يكن بالحقيقة كذلك فلا بعد ان يزيد القول توكيدا فانه ليس وجب لا محالة ان يوتى بالاضطراريات بل والاكثريات نافعة لهم قلنا حدودها باحد الاضطراريات هكذا فافهم هذا الموضع والتصدي للكلام في جنس من الاجناس مع مخاطب من المخاطبين ينبغي ان يكون بصيرا بذلك الجنس من الامور وبالاحوال التي عرضت للجزئي الذي يتكلم فيه كما مثلنا في المشورة في الجزئيات وغيرها وخصوصا ذكر مشورة في حروب في بلاد مخصوصة بانه ان لم يعلم ما اثر انسان ما واقعاله الكريمة لم يمكنه ان يمدحه وان لم يعلم فضايحه لم يمكنه ان يذمه ولهذا اشار رسول الله صلعم على حسان بن ثابت ان يحضر ابا بكر الصديق رضه فيسمع منه مساوي ابي سفيان وعشيرته ثم يقول الشعر فيهم وكذلك حال في المساجلات في كل باب واعلم ان الحكم في الخطابة كالحكم في الجدل في ان اصوب الصواب له التقدم باعداد مواضع نحو كل اثبات وابطال على جهة محدودة قريب من الامر في الخطابي في هذا هو حال الجدل وكما قد ساهمنا كان الموضع الاقرب والاشد مناسبة للامر الاخرى بالاستعمال ولذلك فان النوع الاقرب والاخص بالعرض اولى في الخطابة بالاستعمال فحق لا محالة ان نهيئ فيها المواضع والانواع فانها اسطقسات واصول للعمل وكل تفكير فاما نحن فقد نسبنا لهيا من المستقيم واما ونحن فقد نسبيه الخلف والتثبيت فقد يؤلف من مقدمات مفرحها والتوبيخ من المحمودات المستشنعة وذلك في اي شيء كان في مشاورة او منافرة او مشاجرة او كان في الانفعاليات والحلفات فلنذكر هذه ولننتقل عنها الى ذكر المناقضات والمعلومات فنوع من ذلك نقل الحكم من الضد على ما علمت وربما جحد لانه غير ضروري ونوع من النظاير والاشباه ونوع من المتضايفات مثل انه ان كان فعل هذا حسنا فانفعال ذلك حسن وربما غلط في هذا مغالط من قبل الشرط لكن يقول ان كان عدلا بالقايل ان يقتل فعدل في ان اقتله فان القايل واكل

اصابوا

مقدم

وكرّح

التفكّكان

عدلا ان يقبل فليس مطلقا بل يشترط ان يقبل بذى قابل محدود لا بذى كل قابل فيجب ان يراعى
الاستقامة والتعادل فى المضاف فلا يوجد عند احد المضايفين الا ما يعادله دون اى شئ
اتفق وان يكون الاضافة من جهة واحدة فلا يبعد ان يكون المضاف الثانى الى الاول اضافة ما غير الاضافة
التى فيها الكلام مثلا ان يكون صديقا وان يكون شريكا فاذا احد من حيث الاخر صديقه لا ينبغى
ان يوجد هذا من حيث هو شريك فربما كان لكل اضافة حكم اخر وربما كان الحكمان متضادين مثل
ان يكون هنا شريك ذلك ظاهر هذا فيكون مثلا حكم الشركة يقتضى ضد حكم الظلم وهما اضافتان بينهما
لا غير ونوع من الاقل والاكثر على الوجوه التى علمتها ونوع جزئى جدا ماخوذ من التقديم والتاخير الزمانى
مثل ان يقول ان فعلت كذا وكذا فيلزمنى ان افعل كذا فربما كان ما يساله خارجا عن وسعه فلا يلزمه
ان يحسه الا ملتمسه او مثل ان يقول له ان الفاضل والقدير من يفعله كذا وكذا فهلم فاعل فان هذا
فى قوة قياس يوهم ان القايل يقدر على امر يعجز عنه المخاطب او يقول لاخر بئس الرجل انت اذا فعلت كذا وكذا
يوهم ان يرى المساحة عن هذه المذمة وربما اوهم القايل المخاطب بمثل هذا انه يرى للساحة عار يريد الخاطب
ان يسكوه عليه ونعم ما قال القايل ان التحنى لاحيانه من هذا النمط ومن هذا الجنس ايضا التقصير فى الشروط
عند العهود والتقصير فى تفصيل الالفاظ وتجريدها عن التاويلات فان الملكان كان يتقدم فيجعل العهود
ذوات تاويل وهذه تواقع فى التوبيخ حيث يقول لو فعلت كذا لفعلت كذا او يقول انك لم يفعل كذا الواجب
عليك وهذا قبيح منك ونوع من قبل اعتبار الحد وان لم يكن الحد حقيقيا بل مظنونا كقول القايل ان كان
الملك حقيقة انه الهى وخلق قريب من الله فان الله موجود على كل حال ومثل قولهم فلان لم يسبح فاضلا
الى ان يسبح فاذا الفضيلة هى الشجاعة فالاول هو استخراج حكم من حد والثانى استخراج حد من الحكم
نوع ماخوذ من القسمة وابطال وحد وجد منه بحجة او بتسلم او نوع من الاعتبار وايراد امثلة كثيرة
من الجزئيات مثل من يثبت اصابة الشفيق فى المشورة بعد امثلة او يثبت حقة حال العدو او عن السيئة
بامثلة وهذا هو استقراء يستعمل فى الامور الاختيارية فى الخطابة ونوع اخر ان يكون ذلك الحكم
بعينه قد حكم به فاصل او حكم بحكم كان شبيها بذلك الحكم او حكم بضد ذلك الحكم فى ضد ذلك الامر ونوع اخر
ان ينظر فى جزويات المحمولات فلا يجدها الموضوع فيسلب الحكم كقول القايل ان كان زيد شجاعا فمتى قاتل
وفى اى حرب بارز وفى موضع من لواحق الحكم ولوازمه كقولهم لا يتادب فيحسد او يقول لا دين يحل ونوع اخر
مقارب لهذا من حيث هو من اللوازم مخالف له من حيث هو من لوازم المتضادين اذا كان يلزمهما امر عام
ويكون بحسب لا بد من حمل احدهما على الموضوع فيكون كالوسط فى انتاج ذلك الحكم ولهذا الموضع خاصة
اخرى وهو ان الضدين نفسهما يستعملان فى ايجاب نقيض ذلك الحكم مثاله قول القايل ينبغى ان يسكت المرء
فى المحافل فان صدق احبه الله فهو على كل حال محب ولا يقول عليك بايجاد العقار فانها ان اغلب من بين بالغلبة

وذلك ظالم خ

اصابوا خ

عن المشهور بعد خ

وان لم يقل امنت توارى الاصل وهذا يفارق الاول لان الطرفين يلحقهما حصلة واحدة وهى
الخير فقط ونوع اخر ان يكون القايل فى اثبات شئ او مدح شئ فى الظاهر بحجة عدله يقبل فى الظاهر
ويكون فى الباطن انما يراعى حجة اخرى وغرضا اخر وهو الانتفاع والملاءمة مثل محب اللذات فانه فى
ضميره يحبها لانها ملايمة ولانها لذات واما اذا احتج لدفع المذمة عن نفسه عليها قال احبها لانها
تقوى الطبيعة وتشرح الصدر وتجيّ الذهن كان اصحاب الماليخوليا ينتفعون بالجماع من حيث يفرح
وكما حال بعض الصوفية فى قولهم بالتشاهد فكانهم يحاولون جميع الامرين كلهما احدهما فى الباطن
والاخر فى الظاهر وهذا الموضع لتجيبه شديد الاقناع ويخواخر من الوزن والمعادلة اما الوزن فوضع
المقابل بازاء المقابل واما المعادلة فوضع حكم بازاء حكم كما قال قايل عدل فى استخدامه اسرى وكان قد
بلغ الكبر انكم ان كنتم تعدون الطوال من العلماء ان رجالا فعدوا القصار من الرجال صبيانا
وكما قال قايل ان كنتم تستفتحون طرد الصف الحدب فلا تستفتحوا فرى الضف اللبيب والاول
على قياس عكس النقيض والثانى على قياس الاستقامة ويخواخر من هذا القبيل وهو ان يكون الحكم
باسا على اى الوجهين اوجبت مثل قولهم ان كان الاله خالفا للخير والشر او خالفا للخير وحده فالاله
موجود وكذا سواء قلت ان الاله يكون او قلت ان الله فاسد فذلك برفع وجود الاله وكذا ما يعمل على
سبيل الموازنة والاستدراج لمن يسئل منكر العلم والفلسفة فيقول هل يجب ان يتفلسف فان قال
نعم فقد اعطى علما وان قال لا فقد اعطى علما فيكون هذا على سبيل الاستدراج ليس معناه انه مغالط
بل بمعنى كونه مستدرجا انه يفتقر فيه الى سوال ويخالف الذى ياتى به المنبت من تلقاء نفسه فى لقولهم
سواء خرجت الى فلان من تلك ارضك او من ملك ملكك فكلاهما اذعان وهذا وقت ما يحتج بانه لو
جمع بينهما فى تمليكها فلانا فقد انقاد لصغار وانما يعطيه احدهما وكقوله انك ان تكثرت من خدمة
الملك ورايت مخالطته فذله كذا محارك الى الغاية ورضاك يجرى احكامهم عليك ولسك ثوب المسلة
الذى افيض عليهم ويخواخر من ضدين عند ضدين فى وقتين يمكن ان يعكس الامر فيهما كقول القايل انما
كنت اقاتل لانى كنت مسورطا فان امنت فلا اقاتل ولقايل ان يقول انما كنت لا اقاتل لانى كنت فى
الورطة والان فاذا امنت فانا مقاتل ويخواخر ينبغى ان يفهم هكذا وهو انه اذا كان الضد الذى كان
قد كان سببا لضد فا لضد الاخر لو كان لقد كان يكون لا محالة سببا للضد الاخر مثل ما يقال ان كنت لما
اعطيته شربة فكلما ارتجعت خرنية واذا كان الامر سببا للضدين فيجب ان لا يخص باحدهما فيقال ليس
الحد انما يعطى السعادة للاحسان بل وللعطية وكان يحسد الاشرار ويقصدوه بالشر وقد يمكن
ان يفهم الضرب الذى قبل هذا على هذا المعنى بعينه حتى يقول ما اعطاه لسره بل لئن يحجر فمنعه وهذه
المواضع نافعة فى الذم وفى كفر المنة والشكاية وقد ينفع ايضا فى المدح والاعتذار ويخواخر خاص بالمشاجرة

الحدث خ

مالك خ

فانا مقابل خ

والمشاورة وهو ان يكون الخطيب عمله الى حال التى فيتاملها فاذا كانت على جهة ما شكاية او منع و
ان كانت على ضدها اعتذارا واطلق كمن يقول هذا ممكن وسهل ونافع لك ولاخوانك فاما فعله في
المشورة او فعلت بك عند الاعتذار وفي ضده لا يفعله في المشوره او فعلت بي عند الشكاية واما
نحو سع هذا وهو في الاشتغال بالمعروف والقريب من المعروف فهو كالمكرر وموضع من التوبيخ او رد
غير مناسب لما يحكيه وهو ان ياتي مما هو معلوم من مساوى الخصم وان كانت خارجة عن المسئلة مساوية
من
هي الامور القبيحة المنسوبة اليه او من الامور القبيحة التى هو مؤثرها اما من الاحوال المنسوبة الى
الدهر والزمان وهى الجدير او من الافعال الاختيارية او الاقوال الاختيارية او ياتى بما هو معلوم من
فضايل نفسه وان كانت خارجة عن المسئلة ونحو بازاء توبيخ الموبخ بان يقول لئن كذا لو كان قبيحا لما فعله
فلان او لما فعل سيه فلان او انه انما فعله فلان لا انا او انما كان كذا لا كذا البحث على الجملة وربما
كانت المصادرة على المطلوب الاول مقنعة ويكون التكرير الذى فيه موقعا لتصديق الامر بغير تكذيبه
كقول القايل لم نعت انا فلانا شوق لعصا فيقول لانه شوق لعصا وكل ما يجرى مجرى المصادرة مما
دون
قيل في الجدل وذلك مثل ان يقول فلان لا يفعل كذا لانه مامون ان يفعل فانه في قوة المصادرة
وانما يفعل كذا متاكدا لفلان لانه اراد مغالطته ومن الانحاء في التوبيخ انك لم فعلت هذا وقد كان
الاحسن والاولى بك مكنا وهذا في قوة قياس على انتاج القبيح وايضا ان يقول لو كان ما يقوله
صوابا لفعليه وقد يصلح للتثبيت انه لما قال سا وفعله بنفسه فقد كان عنده صوابا او يقول
الموبخ لو كان ما يقوله صوابا عنده لفعله بنفسه ويعارض هذا بانه يجوز ان يكون لما فعل ما فعله او لم
يفعل ما لم يفعله كان ذلك عنده انه صواب واما حين يسرها يسرها فلا يومن ان يكون قد بدا له في
استضائته فهذا النوع يعارض هنا وايضا قد يعارض قول من قال فلت ولم يفعل وهو موضع يصلح للا
للاستعساش بانه ليس كل من يسر بصواب يجب ان يعمله فما كل صواب يعمل به المعتقد فهو موضع يصلح لازالة
التهمة عند الاستعساش ويعارض من قال انه لما قال وفعل فهو صواب بانه ربما فعل على غير الوجه
الذى قد اشار ويصلح للتعسيس وايضا نحو اخر فلم لا يفعل كذا وبالجملة ان فعلك يلزم منه ضد قولك
كما قال قايل لقوم يذبحون عن سابر نحو السعادة وصار المجاور الله وهم مع ذلك سكون عليه انكم
بئس ما يفعلون ان كان المتوفي عندكم لاحقا بدرجة السعادة فلم تبكون عليه وان كان لا حقا
بدرجة الاسفا فلم يذبحون عنه ويعرفون ونحو اخر يجب ان تفهم انه نحو يتمكن به المتكلم من التوبيخ
لما يعرض لخصمه من الخطا في الاحتجاج وذلك يعرض كثيرا فيكون الحجة التى يحتج بها الخصم يؤكد عليه
الالزام مثل المراة باسقاط ولدها وقبله فانها لما قيل لها لم فعلت تحاولت ان تدرا عن نفسها التهمة
قلت ما قتلت ولدى ولا فلانا زوجى فصار قولها هذا حجة للخصم يوبخها ويقول ان هذه قد جعلت

بغذ
ماكره

هو
حكم زوجها حكم ولدها في قاتلهما جميعا ونحو اخر يتعلق فيه باشتقاق الاسم وبالاستعارة وبما هو
منقول اليه كمن يقول انك والله جواد اكاسمت وفلان ظالم كاسمتى وكما قال لقد لئن اسوما حسن الحد
انك والله كما اسوما حسن كما سميت اى صحاب مسمعب وكما يقال ان شريعة موسى كموسى اى خلافه
صعبة وكما يقال ان ملة محمد كمحمد والتوبيخ انجع من السبب لانه يضع الضدين نصب العين والعبارة
من التوبيخ فانها تجرى على ايجاز كما يقال لو فعلت كذا لكان كذا فيكون مبداه ثلثة لا حرى عن قرب
على
والموبخ مولم وموبرا برابيستشعر فاعله معه فصل سف وخصوصا اذا كان هيئته ابتداه بنية
احرى فان سرعة التفهيم مفرح كما ان سرعة التفهم **فصل** في الضماير المحرفة المقبولة في
فيها
الخطابة والمزولة المغالطية منها وفي اصناف المقدمات قد علمت ان استعمال الضماير المحرفة
التى ليست حقيقيه قد يكون خطابيا فمنها ما يحرفه بسبب اللفظ كالذى يكون فيه لفظ مشترك
وما يجرى مجراه ومنها ما تحريفه بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول ملزم منه الامر بحال ولا لزوما
مظنونا لكن القايل يحلد وينتقل عن القول الى النتيجة كانه انتجها فرحها وهذا النوع يكون
سبب في هيئة القول ولفظه متعلق باللفظ وحده او متعلق بالمعنى مع اللفظ سوح له المقدمة
على انه يد لها فمن ذلك ما يكون باشتراك الاسم الصرف كمن سمى على الكلب ويمدحه فيقول الا ترى ان الكلب
الذى في السماء سايز الكواكب نورا ومن ذلك ما يكون بسبب التركيب والتفصيل على ما علمت في
الفن الذى قبل هذا كمن يقول فلان يعرف الحروف والهجا فيعرف اذا الشعر ولقولهم كيف يكون فلانا
فصيح وقد يكون الى مرضه وكيف يكون عن شرير خير وقد يقال هذا على جهة التوبيخ ويقال على جهة التثبيت
هم
ومن ذلك ان يترك الامر وينتقل الى غيره مثل المفكر انه فعل سا اتهم به اذا لم يكن عنده حجة سوى بها
انه لم يفعله فانه ياخذ في تقسيح من يفعل ذلك وتعظيم صنعته او الشاكى اذا تهيا له هيئة محرج مغضب او هم
ان ذلك قد فعل به وهذا نوع من الاحتجاج المظنون فان الحاكم اذا كان كون الامر ولا كونه مشكلا
لديه لا ينصح له فعومل بما ذكرناه اشتغل عن استبصار الحال فيه وانتقل الى اعتبار ما يخاطب به او يراه
لديه كما فلم يلبث ان يصدق فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ونحو اخر ان ياتى ما اللاحق فان هذا بالحقيقة
قياس مظنون لانه من الموجبتين في الشكل الثانى ومن هيهنا يعلم ان المعلم الاول لما ذكره في كلامه
المايل المنحرف وانه تفكير حقيقى لم نعن به ان المايل من جهة وضع حدوده والمنحرف عن الشكل المنتج في
نفسه تفكير حقيقى فانه ليس يراه تفكير حقيقيا بل تفكيرا مظنونا وانه انما عنى بالمايل ما حرف عن جهة
القياسية وذلك لان كثيرا من المقدمات تستعمل في الخطابة لا على انها مسايل او نتيجات او اوايل
ومن ذلك ان يسلك طريق ما بالعرض كما كمن يقول ان من الاستظهار ان يكون مع الانسان حيث يكون
درهمان فان رجلا انما هلك لفقد الدرهمين ومن ذلك قول ينبغى ان يفهم عن ما اعبر عنه

واحدا مرسوما
نسر اسوما حسن
لو كان
المقاومات
المكرخ

وهو موضع مبني على اعتبار المعادلة او اعتبار المباينة وان يجعل للشيء حكم شيء لانه نظيره كمن يجعل التحلي للاسكندر انما هو لعزمه ويجعل السري بالليل دليلا على الريبة لان الزناة كذلك يفعلون ولذلك ايضا لما كان المساكين الذين لا ماوى لهم وانما يسكنون الرباطات ويوما ياكلون ملا وجهم ويرقصون والهراب لشاردون ايضا يرولون حيث ساروا ويفعلون ذلك من الاكل والرقص والنزول حيث شاء الانسان قد يكون كثير الملبس المسعين فيقال من هذان المساكين والهراب مرهوب متنعمون وهذا ايضا من جملة اللواحق واما الامثلة لهذه المباينة كما يقال لست بقارون فما لك والاسراف وهذه ايضا اضمار مظنونة وعندي انها قريبة من باب اللواحق وانه ماخوذ لغلط من العساح ومن ذلك احدهما ليس بعلة على كمن يقول لولا ورد فلان المسوم لمامات فلان ومن ذلك الخراج الشرايط من الاين والكيف وغير ذلك واحدها ليس برسل مرسلا فان الجدلي باحد الشرط ويورده ولو وحده والسوفسطقي يلبسه ويفرد هكذا فافهم هذا الموضع واذا كانت السوفسطقيه مظنونة مقبولة وهي خطابية فلا باس في الريطورية ان يستعمل من الضمير المظنون ما اشرنا اليه فيوجد ما ليس محمولا بالايجاب على الاطلاق فما كان من اصناف هذه التفكيرات ما يروج ويظن في مذهب الخطابة حجة فهو غير بعيد من الخطابة واما ما كان لا يقع به الظن ولا يسله الجمهور ويفطنون لتحريفه فان استعمالها مغالطة في الخطابة كمن يقول ان زيدا الجاني عندما هو مريض قد كان صادقا عليه انه غير واجب ان يعاقب فيجب ان لا يعاقب ابدا او يقول ان هذا السكران لم يجلد في سكره وجنايته فكيف يجلد وهو صاح وقد فارقته الجناية فان امثال هذه يظهر عند الجمهور ما فيها من التحريف واما المناقضة فمنه ما يكون ان يورد الخصم حجة بازاء حجة الخصم ينتج نتيجة نقيض حجة الخصم ويكون ما اعطيناه من الانواع المظنونة الصالحة لا يقاع الظنين المتقابلين معا كافيا في معرفة ماخذ ذلك ومنها ما يكون بان يقاوم ولا ياتي بحجة على نقيض مطلوب الخصم بل يقصد المقدمات والمقاومة الخطابية يشارك الجدلية في العدد وفي انها اربع وقد ذكرت في الجدل انها اما مقاومة نحو المقدمة او نحو القول او نحو السائل او نحو الزمان وان كانت تخالف الجدلية في التعيين على ان الجدلية ايضا ينتفع في الخطابة واما هذه الاربعة المذكورة خاصة في الخطابة فهي ان المقاوم اما ان ينحو نحو المقدمة نفسها او نحو ما هو معها كليهما فوقها او حيث ما تحتها واما ان يتركها ويقصد شبهها فيثبت في شبهها ما يبطل حكم المقدمة واما ان يقصد ضدها فيجعل المقدمة ضد حكم الشبه او يرفع حكم المقدمة على اقتضاء ذلك التضاد واما ان ياتي بشيء من اقاويل الشرايع والحكام كمن يقول ان السنة لست توجب على السكارى العذاب اذا قذفوا وهم سكارى فيقول المقاوم بل السنة يوجب ذلك ولذلك عذب فلان النبي والامام ولد حين ساء ادبه حال الانتسام ان التفكيرات اما ان يكون من الواجبات وهي الاراء المحمودة او يكون من البرهانات لا من حيث يصححها المط نفسه فذلك خارج عن هذا بل بان يستعمل

سفا الى حكم كلي ثم يصنع منه ضمير واما من الدليل وهو الذي على سبيل الشكل الاول وهو اضطراري جدا واما من الرسم والعلامة اما من الكلية على سبيل الشكل الثاني واما من الجزئية على سبيل الشكل الثالث وعلى ما علمت في ذلك اما في اثبات واما في نفي هكذا يجب ان يفهم هذا الموضع وليس يجب ان يظن ان الواجب هو الحق وانما بل وان كان في الاكثر فهو واجب بحسب هذا المبلغ والكلام المؤلف من الاراء فانما ساقص بالمقاومة للمقدمة فقط ولا تناقض من جهة بدل الشكل وينا قض المقدمة بانها ليست دائمة الصدق وتولى مجرى يحدث فيه الحكم وانه ليس باضطرار وان كان يسلم انه واجب فلا يسلم انه واجب دائما وكل وقت بل تارة يقول انه ليس بواجب وتارة يقول انه ليس باضطرار وجوبه كل وقت وان يقول نعم هذا يكون في الاكثر ولكن ليس واجبا بل قد يتخلف وانه وان كان الشرع اوجبه فقد اوجبه من غير تفصيل والمصلحة يوجب فيه التفصيل بحكم العقل فيخصص الحكم بزمان يناقض به واما ان يكون ظاهر احكمه في ان ينقص او يعم الحرمى بحجة من مصلحة او غيرها كما ان الاعتماد على مقتضى الكسر بالعدد المترادف في الزمان قوى لذلك يقصد باسماكان او باجتماعهما نقص قوي واما الرواسم فانها ينقص من وجهين احدهما من ان القول غير منتج والاخر من ان المقدمة غير صحيحة على ان بعض المقدمة فيهما ربما غير لانها يكون في الاكثر من مقدمات غير مسلمة واما الامثلة فنا قصها بالامثلة واحد فان لم ينقص مثال فالوجه ان يقال فيها انها ليست باضطرارية وان كانت اكثرية ويعرف باكثر سهام يقال لكنها يخلف في مثل ما فيه الكلام اللهم الا ان يفرط جدا في الكثرة فلا بد من المقاومة بمثال اخر فان الذي هو قريب من العموم وليس المعول فيه على سيبه واحد فقط اما ان سين انه ليس عساه اصلا ولا مشاكل او سين ان الحكم لعلة اخرى غير المشابهة المظنونة واما ان تعرف تفصيله ويدعن له واما الدلائل فلا يوتى من جهة دائة التاليف فان صدقت المقدمات فلا سبيل الى مناقضها واما التكبر والتصغير فليس اسطقسا للضمير الذي يرادبه الاصول في المساحرات والمساورات والمنافرات بل هما من توابع ذلك عقا ومنها ليست مقاومة اصلية ولا اسطقسات مقاومة وكل مخاصم بالحجاج كما علمت اما يعارض او يقاوم وكلاهما مشترك في استعمال الانواع جنس واحد ومحتاجان اليه ومعترفان منه وان كانت المقاومة من نوع المناقضة ليست تفكيرا كما علمت لانه ليس اذا ابطل صحة احتجاج خصمه فقد صحح قول نفسه وانما اكثر ما بينه ان كلام خصمه ليس بصحيح وان فيه كذبا تاما

تمت المقالة الثالثة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي واله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

المقالة الرابعة

فصل

السرى
اوجز وبه اللواحق
نتيجة
شبهها
شبهها
يجرى مكذب
نقصه
بباين
استقصاء

في المحسنات واحتمال الالفاظ للتغييرات فقد قيل في التصديقات وفي الانواع كلها وبقي ان يتكلم في التوابع
وفي التزيينات والمحسنات وهذه بعضها متعلق باللفظ وبعضها متعلق بالترتيب وبعضها
متعلق بهيات المتكلم وهي امور خارجة عن اللفظ وعن المعنى فمنها ما يتعلق بهيئة اللفظ ونغمته
ومنها ما يتعلق بهيئة القايل فيخيل معاني ويخيل اخلاقا واستعدادات نحو افعال وانفعال وهذا
هو الشي الذي يسمى الاخذ بالوجوه ويسمى نفاقا وهذا كما انه يصلح للشعر من جهة ما فيه من التخييل
فقد يصلح ايضا للخطابة فان التخييل قد يعين على الاقناع والتصديق واما الصنف المستعمل في النغم
مثل ثقلها وتحديدها وتوسطها وانجهارها والخافتها وتوسطها فان للنغم مناسبة ما مع الانفعالات
والاخلاق فان الغضب تنبعث منه نغمة بحال اخرى وانفعال ثالث ينبعث منه نغمة بحال ثالثة
فيشبه ان يكون الثقل والجهر يتبع الفخامة والحاد الخافت فيه يتبع ضعف النفس وجميع هذا يستعمل
عند التخاطب اما ان ينتصر الانسان بحلق تلك النغمة او بانفعالها عندما يتكلم واما لان تنسه نفس السامع
بما يناسب تلك النغمة قساوة وغضبا او رقة او حلما ومن احوال النغم الرباب وهو هسات في النغم مدمنة
يخرجه سدى بها تارة ويحلل الكلام تارة ويعقد النهاية تارة وربما يكثر في الكلام وربما يقلل ويكون
فيها اشارات نحو الاغراض وربما كانت مطلقة للاسباع ولتعريف القطع ولامهال السامع ليتصور
وليفخم الكلام وربما اعطيت بالحدة والثقل هسات يصير بها دالة على احوال اخرى من احوال القايل انه
متحير او غضبان او يصير به مستدرجا للمقول معه بتهديد او تضرع او غير ذلك وربما صارت المعاني
مختلفة باختلافها مثل ان النبرة قد يجعل الخبر استفهاما والاستفهام تعجبا وغير ذلك وقد يورد
للدلالة على ان الاوزان والمعادلة وعلى ان هذا شرط وهذا جزء وهذا محمول وهذا موضوع واعلم ان
اختلاف النغم عند محاكاة الحاكي انما يكون من وجوه ثلثة الحدة والثقل والرباب والمنازعون من
الخطبا يكتسبون هذه الملكة من مراعات المنازعين من الشعرا فما كان اعمل في اعراضهم تقلوه عنهم الصناع
ولذلك قد ياخذونها من هيات السواس حتى يوسوسون المدن لكن هذه الاشيا لم يكن دونت الى
زمان المعلم الاول بل الاوجب منها وهو القول في اللفظ لم يكن قد دون البته وهذه الاشيا كلها
تزيينات القول ليسعر في الانفس استعارا اكره هي لاجل قذف الظن في النفس واما بالحقيقة فهي خارجة
عن صرف العدل ومرة لان صرف العدل هو الاقتصار على الكلام واما هذه فهي حيل ولكنها حيل
نافعة واعلم ان الاستعمال يحصل الالفاظ في صناعة الخطبا والشعرا امر عظيم الجدوى واما التعاليم
فان اعتناء الالفاظ فيها امر يسير ويكفي فيها ان يكون مفهوما غير مشتركة ولا مستعارة وان يطابق
بها المعاني ولا يختلف التصديق في التعليم باي عبارة كانت اذا عبرت عن المعنى واما الاقناع
في الخطابة والتخييل في الشعر فيختلف في المعنى الواحد بعينه بحسب الالفاظ التي يكساه فينبغي ان يجتهد

يتصورة ح
الرباب ح
الفرق ح
ونقصان ح

حتى تعبر عنها بلفظ يجعله مظنونا في الخطابة ومتخيلا في الشعر فان اللفظ الجزل يوهم ان المعنى
حربي واللفظ السفساف يجعل المعنى كالسفساف والعبارة بوقار يجعل المعنى كانه امر ثابت والعبارة
المستعجلة يجعل المعنى كشي سايل ولذلك فان المستعلين بالحقايق المتمكنين من المعرفة والمتحلين
بالصدق لا يتعاطون فيه طريقة تزيين الالفاظ فلا المهندس ولا معلم اخر يعنيه الاشتغال بالالفاظ و
تحسينها الا ان يكون ناقصا او مرورا او مضطرا الى ان يروج المعنى باللفظ كبعض الخراسانية السفسطية
الذين كانوا قريبا من زماننا بل هذه التكلفات تجري مجرى النفاق والاخذ بالوجوه فيحسن حيث يحسن
وفي المعلم الاول وقد يتكلف النظر فيها ابن اسو ما حسن الخطيب الجدلي اما النفاق والاخذ بالوجوه
فانما يتصرفان على اشيا تصدر عن الطباع واما الحيلة اللفظية فانما يتصرف على اشيا تصدر
عن الصناعة ولهذا صار المقتدر على اجادة العبارة اسوف الى المنازعة من العاجز عنها وان كان
المعنى واحدا كما ان المقتدر على الاخذ بالوجوه يجسر على ما لا يجسر عليه الساذج وان اتفقا في المعنى واما
لرسايل الخطبة المكتوبة فانما يكون قوة تاثيرها لاحوال في نفس اللفظ فقط لا لمعنى النفاق لان النفاق
لا يكتب وكثيرا ما يضعف المعنى جدا فيتداركه اللفظ الجدل وان لم يقترن النفاق ذلك واول من اهتدى
الى استعمال ما هو خارج عن الاصل هم الشعرا اذ كان شانهم لا على صحة واصل بل على تخيل فقط ولذلك
اخذوا في تفخيم الالفاظ وجعلوا ايضا نغم الانشاد مضاما فيه لجزء جزء من الغرض ومن هناك اهتدوا الى
استنباط الصنايع الخطابية المدنية والقصصية ولذلك اذا اقتدر الشاعر على ان يخيل باللفظ وحده
من غير حاجة الى الغنا والتلحين واخذ الوجوه والنفاق اعتد بصنيعه واعجب به واستوجب عليه الاحماد
ولهذا السبب ما يسبق التخييل التصديق في الزمان فان الماثور من العبارات والمناظرات القديمة
انما يجري على مذهب الشعرا في التخييل والناس اول ما يسمعون انما يسمعون الامثال النزعية التي فيها
مشاكلة للاقاويل التخييلية ثم بعد ذلك يتدرجون الى الخطابة ثم الجدل وسفسطة ثم الى البرهان ويكون
المتكلفون والمتصفحون في كل عصر محاولين للتفيهق في مدلنا الكلام وليس يحسن هذا في كل موضع ولا في
كل شعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل مثل هذا في غير الشعر وكثيرا ما يجب ان لا يستعمل في الشعر فان الاشعار
الفضار والخفاف التي يحاول بها نحو المعاني الهزلية والضعيفة يحسن ان لا يفخم فيها الالفاظ بل يسوي بالبذله
وكذلك فان الاعاريض التي كانت لليونانيين معروضة لمعنى ما ما حرفت ولحقت باعاريض اخرى حرفوا النغم
ما يليق بها من التفخيم ولما طولوا الرماسات حاولوا تغير عادة اللفظ فيها ولم يحسن ذلك لانهم لم يطولوها
وهم يعدونها نحو استعمال اخر بل استعملوها في الغرض الذي كانت يستعمل فيه وهي رباعية ويحسبون
بفهمهم ان الرباعيات هي الفضار من الاسباب دون الطوال وبالجملة لا ينبغي ان يستعمل تفخيم اللفظ
في كل موضع ولا ينبغي ان يقتدي الخطيب بالشاعر في ذلك وكيف والشعرا انفسهم لا يستعملون ذلك في

المتحصون ح

كل موضع وينبغي ان لا يجري الخطيب التفهيق في كل موضع بكلام مستقصا في الحزالة ولكن ليطابق بما
اللفظ وسلاسته ما به ما يتكلم فيه وسلاسته واعلم ان القول يرتبق بالشعر والشعر هو ان لا يستعمل
كما يوجبه المعنى فقط بل ان يشعر ويبدل ويشبه وذلك لان اللفظ والكلام علامة ما على المعنى فانه
ان لم يدل على شئ لم يكن معاعنا اللفظ فينبغي ان يكون له في نفسه حال يكون بها دا روق حتى يجمع الى
الدلالة حسن التخييل وذلك ان لا يكون الالفاظ سفسافية ولا مجاوزة في المتانة مبلغ الامر الذي يدل
عليه ولذلك الشعر المفلقون الذين كلامهم احسن كلام عامي وهو الشعر فانهم يستعملون الالفاظ من الاسماء
والكلام ما كان مشهورا كريما بين الحمرة وبين المتكلفة المجاوز حد الواجب في بدسها وهذه الالفاظ المتو
التي يرتفع عن درجة العامية ولا يحوج الى الكلفة المسوه يسمى الفاظ مستولية واما اقسام الالفاظ
من حيث انفسها فتذكره في الشعر واعلم ان الرونق المستفاد بالاستعارة والبديل سببه الاستغراب
والتعجب وما يتبع ذلك من الهيبة والاستعظام والروعة كما يستشعره الانسان من مشاهدة الناس
الغرباء فانه يحتشمهم مثل المعارف فيجب على الخطيب ان يتعاطى ذلك حيث يحتاج الى الروعة والى التعجب وللاوزان
تاثير عظيم في ذلك واستعمال الاستعارات والمجاز في الاقوال الموزونة اليق من استعمالها في الاقوال
المنثورة ومناسبتها للكلام النثر المرسل اقل من مناسبتها للكلام النثر المرسل اقل من مناسبتها للشعر وهو مع
ذلك متفاوت فانه ليس قولك لرجل لا يعرف اسمه يا رجل كما يقال له يا عليم فان هذا اشد بعدا من الواجب على
له موضعا يلايمه ويليق به ولا ينبغي بان يقتدي في ذلك بالشعر فان الخطابة معدة الى الاقناع والشعر ليس
للاقناع والتصديق ولكن التخييل وليعلم ان الاستعارة في الخطابة ليست على انها اصل بل على انها غش ينتفع به
في ترويج الشئ على من ينخدع وينغش ويؤكد عليه الاقناع الضعيف بالحيل كما يغش الاطعمة والاشربة بان
يخلط معها شئ غيرها ليطيب به او ليعمل عليها فروج القاطبية في انفسها وقد يقع في ذلك ما يستحسن حدا كما كان يفعل
رجل يقال له ادروس فانه كان يعرف وصوتية ويتكلم بغير لغة بلده ويحسنه فيه بالعربا وكان يستشنع ذلك
منه عند المحركين لانه كان يخرج عن العادة وانما كان يتعجب منه المعوبون والاعراب وقد يعرض لمستعمل الخطا
شعرية كما يعرض لمستعمل الشعر خطابية وانما يعرض للشاعر ان ياتي بخطابة وهو لا يشعر اذا احد المعاني
المعتادة والاقوال الصحيحة التي لا تحيل فيها ولا محاكات ركبها تركيبا موزونا وانما يعرف ذلك البله
واما اهل البصرة فلا يعدون ذلك شعرا فانه ليس يكفي للشعر ان يكون موزونا فقط وهذا الانسان في
حكم اللص لانه يسرق طابع وجوب ولا اسماء وجوب واولى من كان يفعل هذا او ريقيدس بل الاصل
الاولى في الخطابة ان يكون الالفاظ التي منها يتركب الخطابة الفاظا اصلية مناسبة وان يكون
الاستعارات وغيرها يدخل فيها كالاثار به وكذا اللغات الغريبة وكذا الالفاظ المختلفة على سبيل التركيب
وهي الفاظ لم يستعمل في العادة على تركيبها وانما الشعر ومن يجري مجراهم هم الذين يختلفون في تركيبها

الملقون ٤

الاستعارات ٤

عشرة

بشئ

مثل قولهم فلان سكسيح فان هذه مما سعر عنها في الخطابة لانها احرى ان يستعمل في التخييل منها في
التصديق وستعلم ان بين الجمل والحس وبين القوي والعظيم فرقا كما في الخلق والاشكال وانما
يحسن في الخطابة من الاسماء ما كان بينهما مستوليا وقد عرفته وما كان مناسبا ايضا اهلها
وهذا هو اللفظ النص على المعنى واما التغرابة فانما يصلح الى الحد والفرقة من الخطباء يستعملون هذه
الاصناف وههنا اقسام من الالفاظ ذكرها بكتاب الشعر اولى ومن حقها ان يهجر في الخطابة وكلها
يغلط السامع والتغليط بالشعر اولى منه بالخطابة وخصوصا المنفعات من الاسماء فان من حقها
ان لا يستند اليها على انها بالمغالطية اولى واما المترادفة فهي بالشعر اولى فان ترادفها يحمل تو كيد
للمعنى واما التصديق فلا يستعان فيه بالتكرير البتة اللهم الا ان يكون التصديق غير واقع
او يرى قد يحصل وكما ان الوزن من جملة ما لا ينتفع به في الخطابة او ينتفع به نفعا يسيرا وانما يحتاج
فيها الى شئ من الوزن غير تام كذلك الالفاظ الشعرية واعلم ان الاستعارة والتغيير اما ان يقع
بلفظ مشهور اي بحسب معنى اخر او بلفظ غريب او بلفظ لا مشهور جدا ولا غريب ولكن الذي هو
اللذيذ هو المستولي المذكور وخصوصا اذا كانت حروفه حروفا غير مستبعة في انفرادها او في
تركيبها وكيف كان فينبغي ان يستعمل من الالفاظ الموضوعة اي المطابقة والمتغيرة اي المستعارة
وما يجري مجراها من المجاز ما يليق بالشئ لا كيف اتفق وذلك على حسب الشئ ومضاده وان يقاس
بينه وبين ضده فيعلم اختصاصه بما يليق به فان الشيخ يحمل به شئ من الرتبة وحده بعينه ولا يحمل
ضده وبالصبي شئ اخر ويتبين ذلك اذا قوبل الشيخ بالصبي فروعي ما يحمل بالصبي فيعلم ان ذلك لا يحمل
بالشيخ وينبغي للخطيب اذا اراد ان يستعير ويعرض يريد التحسين ان ياخذ الاستعارة والتغيير
من جنس مناسب لذلك الجنس محاك له غير بعيد منه ولا خارج عنه فانه اذا اراد ان يمدح انسانا و
يمدحه فحق لا محة ان لا يحاكيه بشئ يعد من جنس ما يفعله بل يقول ان اراد ان يقبح ملتمسا يحمد
ان فلانا السكديا واذا اراد ان يمدح امرا حرا لم يعد بالمحاكات بل حاكاه بانه حادق بما يعاطاه وكما يقال
للص المحتال انه لص بالتدبير والحيلة وربما كان ما يحاكيه ليس يخرجه الى ضد المعنى بل يجعله اصغر او اكبر
فيه كمن يهون حال الظلم فيقول يحظى مثلي وتعظيم الطيبة في امر من اساء واخطا فيقول ظالم متعد
وكذا يقول لمن يسرق انه احد ويقول تارة يريد بذلك تخفيف الامر واغار وانتهب اخرى يريد
بذلك تعظيم الامر وقد يقع ايضا الغلط في الدلالة من جهة اعراب المقاطع وفي حروف الوصل والفصل
فربما يقع قصد التحريف الدلالة وللشعر فسادا لم يجد الخطيب للشئ اسما فاراد ان يستعير له فينبغي ان
يستعير اسمه من امور مناسبة ومشاكلة ولا يمعن في الاعراب بل ياخذ الاسم المحقق لشبهه ومناسبة
فيغيره اياه ليس مستعار المستعار ومعار المعرية بحال يكون المعاني التي يستعار منها معاني لطيفة

ملبساء ٢
لسكدي ٢

محمودة وقد استعملت في المتعارف من الكلام مثل قول القايل فوا برد اعلى كبدي فان امثال هذه الاستعارات
فلما صارت لفرط الشهرة كانها غير استعارات واما الاستعارات التي لم يدع ولم يتعارف فاكرها
منافية للخطابة وانما يجوز ان يختلف الاستعارات الغريبة في الكلام الشعري ومن حسن الادب في
الالفاظ ان يكون الخطيب اذا حاول العبارة عن معنى فاحش لم يصرح بلفظة البسيطة الذي يدل
عليه بلا تركيب اي بلا واسطة معنى مستعار بل ينبغي ان يعرض عنه ويستعير له ويقيم سما بدله وذلك
وان كان كذبا فهو كذب حسن وربما دل على معنى القبيح بالاشارة دون العبارة ولكنه مذهب غير
شريف في الخطبة لان الخطيب يجب ان يدل على المعنى بحيث يسمع فاذا سكت عنه لفظا واومى اليه
اشارة فكانه ترك المخاطبة وقد يحسن به ان يعرض لامر السمه والمناسب بل يسميه ما يخالف المعنى
محكوما فيه بالاولى والاخرى والافضل ومقابلها من الاقل اما بالاولى على الاخرى والافضل فكمن
يقول وهو يريد ذم انسان ان السيرة الحسنة اولى من القسم وان العفاف افضل من الفجور واما
بالاقل فان يقول لبس العفاف اقل في ارغاد العيش من الطمع وربما ذكر مقابل ما هو الاخرى والاولى
مثل ما ذكر في المثالين وربما لم يذكر ذلك المخالف بل ذكر الاولى والاخرى وحده ولقاه في ذلك السامع
نفسه فيقول الازدياد من العفة اولى والاستكثار من الاصدقاء احرى وقد ينفع هذا ايضا اوادم به
من فيه عفة او له اصدقاء الا انه مقتصر على الاقتصار وجميع الاستعارات يوجد في امور اما مشاركة في
الاسم او مشاكلة في القوة اي معسر عنا السي في فعل وانفعال او مشاكلة في الكيفية المحسوسة مصرة كانت
او غيرها وللقول الانتقال الاستعاري في تاثيره مراتب فانه اذا قال الغزل في صفة بنان الحبيب انها وردية
كانت اوقع من ان يقول حمر وخصوصا ان يقول فرفيرية فان قوله في الاستعارة للحمرة وردية قد يحمل معها من
لطافة الورد وعرفه ما لا يحمله قوله حمر مطلقا لا بطور بحسب المدح والاستحسان وذكر القرمز يتعدى
الى يحسل الدوده المستقذرة وكذا ايضا الحال في الاسماء الموضوعات التي ليست مستعارة فان بعضها
افضل من بعض فان اللفظ الذي يقع على الشيء من حيث له معنى اكرم هو احسن من اللفظ الذي يقع له
من حيث له معنى اخس وان كان كل واحد منهما يقصد به في الحقيقة معنى واحد مثل ما يقال للبغل انه نسل فرس
من غير فرس فانه اوقع من ان يقال له انه نسل حمار من غير حمار وكلاهما وان قصد بهما معنى واحد من جهة
ظاهر الامر فان الاعتبارين المتحققين فيهما مختلفان واحدهما احسن وهذا قريب مما قال ابو الطيب انا
ابن كروس يا نصف اعمى وان تفخر يا نصف البصير وعلى هذا المجرى حال استعمال اللفظ المعظم والمصغر فاذا
قيل سلا ذهب ولوبس حمريته المعنى الواحد بعينه الذي يعظمه لو قيل العصان او قيل الحلمة بل اذا قيل
ثعلبان وقيل ثعيلب وقيل معطي وقيل منعطي وعني تصغير معطي اختلف المعنى بذلك شديدا ويحتج في
اكثر المواضع ان سوانقا الامر اطناب جميعا والالفاظ النادرة على وجوه اربعة منها الاقوال الماخوذة بالتن

يدل الاسماء اذا جمعت من اعراض بعيدة غير خاصة مثل قولهم بدل السما الكثيرة الوجوه وقولهم بدل
الارض جماء الهامة وقولهم بدل المتملق صديق الحاجة وكقولهم بدل النفس الغاذية اسد وكقولهم بدل
نعم البحر فائق اللون فان هذه الالفاظ المركبة اذا ذكرت لم تقم مقام حد ولا رسم ولا خاصة ولا تفهم منها
غرض القايل واما في الشعر فقد يجوز امثال ذلك ويكون استعمالها لا على انها تدل على الشيء بل على
انها الفاظ تحاكي الشيء والنوع الثاني ان يستعمل لغة غريبة اما من ذلك اللسان بعينه او من لسان
اخر يسهله الى لسانه او على سبيل الاختراع كما اخترع بعض اهل لسان العرب فقال برافع العرنيا فارفعا
والنوع الثالث ان يكون الالفاظ الموضوعة الموافقة ما يستثقل جدا لا لنفس الغرابة بل لانها مخرفة
هيآتها عن القبول لطوله جدا كاستعمالهم بدل الطويل العسوع او لانها ما كا يتفق ان يكون الكلمة
مبهمة لا يدل على زمانها فلا يعرف ان الامر ماض مثلا او مستقبل او يكون محرفة الزمان كقولهم
ذلك اي سيكون او لانها متصلة اي متصلة بغير ذلك المعنى كتسميتهم الخمر صهباء حيث لا يكون مشهورا
فان الصهوبة تسر الى الصفرة تواصل الجمرهما غرة او كقولهم للماء واللبن الاسصان حيث لا يكون مشهورا
وامثال هذه لا يحسن في الكلام الخطابي الا ما كان مشهورا جدا متعارفا على السنة الناس والعامة
وسى كالملوك ولا يحسن ايضا ما يكون مع ذلك ماخوذا من الشعر مخلا فيه طبيعة الشعر كما يسمع نفر منها من هذا
الذي يسمى في زماننا دوب الشعر وهو وان استحسن في زماننا فانما استحسن في البلاغة من حيث
هي بلاغة يراد بها التعجب لا من حيث خطابة ويراد بها ايقاع التصديق للجمهور اذ ليس هو على عادة الجمهور و
بذهب اللفظ المشهور بل هو كاللفظ الغريب الذي عند الجمهور وعلى ان الاجماع انما وقع على ذلك من
المسحرفين واما البصراء فانما يحبون من دوب الشعر ما هو حامل اللفظ لطيف المعنى وليس بالمفرط في الاستعا
ويحبونه كالاماء يرو من اللفظ البارد ما يسمح لافراط جعله الشيء عظيما مثل ما كان يستعمل بعضهم في
كلامه لفظ اللازورد بدل باحد بدله المعدي وقد ذكر لذلك امثلة اخرى جمع فيها ان كان اللفظ متصلا
ومع الاتصال فيه الرد التركيبي وانما يضطر الى استعمال هذه الاشيا في كثير من حيث لا يوجد للشيء
لفظ موضوع مفرد فيحتاج ان يولف له لفظ دال عليه ثم على طول الزمان ربما قيل واعتد ويكون قبل
ذلك باردا وبعض هذه الوجوه المسردة قد يقع في الشعر احسن مواقع اما المضعفات فملائم الوزن
المسما افي وهو وزن يستعمل في المطربات المفرحة والمضحكة ويكون مع ذلك طويلا فيكون المضاعف
لطوله ولتعرضه للضحك منه برده يلايمه واما الغرايب فيصلح للوزن المسما افي فانه وزن يراد به تهويل
الامر في السياسات والشرايع ليخشع او يحذر والغريب من جملة ما يكون له كال بيانه من قبل نوعه
وجسمه مع انقباض النفس عنه كان الاستعارة تناسب ايامبو واما النوع الرابع من الالفاظ النادرة
فهي الاستعارات التي لا يشاكل الخطابة اصلا اما لشدة بعدها والغلو فيها واما لحقارتها ودهانها الى جهة

الاستفهام منها يصلح في ضروب من موديات الشعر وهي التي يذكر فيها الاهاجي والفحش والرفث
والمتعدات العظيمة جدا منها يستعمل في الاطراغوديا والنسبية تجري مجرى الاستعارة الى ان
الاستعارة بجعل الشيء غيره والنسبية يحكم عليه بانه كغيره لا غير نفسه كما قال القايل ان اخلوس
كالاسد والسنساغ في الكلام الخطابي منفعة الاستعارة وذلك اذا وقع معتدلا فاما اصله فهو للشعر و
بحسب في النسبة والاستعارة اذا استعملا في شيين معا ان يكونا متجانسين مثلا اذا دل على الزهرة
والمريخ معا بالاستعارة او بالتمثيل او بالمحاكات فقيل في هذه ما سلكه الكاين فينبغي ان يقال للمريخ ما سلك
الحربة حتى اذا كان نظيرين ومتخالفين معا يميلان بسببين متناظرين من جهة مختلفين من جهة اخرى خاصة
كل واحد منهما فصل في اسباغ الكلام في اجتناب ما يهجن اللفظ واختيار ما يحسنه وما يحسن
في الشعر ولا يحسن في الخطابة وما يحسن فيهما جميعا فلنتكلم الان في كيفية اختيار اللفظ فنقول يجب اول
كل شيء ان يكون فصيحا صحيحا لا لحن فيها بحسب اللغة فان اللحن يركك الكلام ويرذله ثم ينبغي ان يراعى الرابطات
بتمامها والرباطات هي الحروف التي يقتضي البطن بها عودها مرة اخرى وارتباط الكلام بها فينبغي ان لا ننسا
اعادتها ولا ننسى الكلام المرتبط بها مثل انه اذا قال اما انا فقد قلت كذا فينبغي ان يتم الكلام فيقول واما انت
وانسان اخر فلم يفعل كذا فان الوقوف على اما نقصان من واجب الكلام وان لا يتباعد بين الرباطين بحشو خلل
ينسى ما بينهما من الوصلة وان يراعى حقه من التقديم والتاخير فانه يحسن يقول لما كان كذا كان كذا فان حق
لما ان يتقدم والمقول كان كذا لان كذا كذا فان تقديم لان قبل الدعوى صحيح واقول ولم يا تم ههنا فرفوريوس صاحب
ايساغوجي وان لا يدخل رباط بين رباط وبين جوابه الا في بعض المواضع كقولهم اما انا فلاجل الرغبة في حمدك
فارقت قومي وقصدتك واما فلان فلجرم فلان لفظ فلاجل فقد دخل بين اما الاول وبين اما الثاني و
توسط فلم يقبح وربما لم يوسط بل جعل في الطرف كقولهم اما انا فاسك واما فلان فلم ياتك ثم يورد العلة
في الطرف فيقال لاجل كذا او هذا انما يحسن حيث يكون الرباط الاول شديد التنبيه على الثاني ثم للعاب
في هذا احكام فليس يمكن ان يقال فيها قول كلي محقق بل ينبغي ان يكون الالفاظ التي لا يراد فيها
التشبيه والاستعارة الفاظا خاصة غير مشتركة ثم لا يكون مغالطة وتوهم معنا ها الواحد الشيء وضده
فاما الهذه الالفاظ يستعمل تغليطا مثل ما يستعمل اسا د فليس لكن التي يقول ان العالم سيصير وقفا
اليها كاسدا وقفا منها وكما يتلفظ به المتكهنون مثل الحكم النجومي الذي حكم به بعض المنجمين مثال فلان الملك
اليوناني اذا عبر النهر ادى الامر به الى بطلان ملك عظيم فلما عزم بلقاه كورش الملك وهزمه وافسد ملكه
ولم يجد الى الانكار على المنجم سبيلا لانه لم يكن بين اي الملكين يبطل بعبوره وانما كان الملك نفسه ومن
ذات نفسه ويحسب وهمه ما يحمل الى ملك كورش يبطل ولفظ الكاهن محتملا للمعنيين ولمثل ذلك ما يكون
المنجم والكاهن حسورا على القضا بامور كثيرة جدا اذا الغلط في الجرئة اكثر وكذلك فانهم يحكمون حكما مبهما

جدا غير موقت ولا مكتنف والوجه الرابع ان يراعى امر التانيث والتذكير ما كان بعلامة حتى لا يقع فيه
غلط والوجه الخامس ان يراعى امر الجمع والتثنية والوحدان والتصاريف التي تختص بها وينبغي
ان يسقط الرباطات والادخالات والتعريضات بالشروط المتداخلة بالتقديم والتاخير ويجعل الكلام
عفوا احسن الدلالة وان يكون هسات الدلالة على الموقف بالتقصير وعلى الانصات السفل مراعات على
حقوقها وهنا شيء يكثر في اللغة السريانية واليونانية ويحذر ايقاع اللفظ موقعا يمكن ان نقرن كلا لشيء
بموضعين مختلفين كقول بعضهم ان هذا القول كان دايما للرجال الحكماء لان الدايم لا يدري اهو في
شرط الموضوع او في شرط المحمول اي على ان هذا القول اذا كان دايما فهو للرجل او على ان هذا القول للرجال
الحكما ان كان دايما فيحتاج ضرورة الى علامة تتصل به اما في الكتابة فالى الشكل والاعجام واما في
العبارة فالى مثل ذلك من الدلالة وهذا مما ليس في الكلام العربي وهذا كما يجب عليك اذا ذكرت الشيء وحده
ان يدل عليه بالاسم بخصه كما يقول في حكاية حال العين انها ابصرت فان قال احسست فلم يدر الى اي
الحواس يرد اذا كان محتملا للرد الى كل حاسة رد العين الى الابصار واللمس فكذلك حال الدايم هناك لكنه
اذا ذكر حالا عاما لم تحسن مثل حال عامة لفعل السمع والبصر معا احتاج ضرورة الى ان يقول يحسن واعما
ذلك عن ان يقول الاذن والعين ابصرت وسمعت بل يقول احسا وكذا اذا جمع المذكر والمؤنث معا
اوساهما فغلبت المذكر ومن الاسما المسددة لرونق النظم ادخال كلام في كلام مثلا كما يقول كنت اريد ان
اتيك وقت المساو في ذلك الوقت يرجع الناس الى بيوتهم ويتهيون لصلوة المغرب ويساوي العشا لان
الشمس تغرب والليل يقرب لكنه شغلني من ذلك بعض الموانع واعلم ان الكلام ربما يقع في الحاد حسن يراد
لا افهام الوجيز ويوجب سعة الاقناع اياه لمعرفة حال السامع او حال الاداء فيجب ان يورد الحدود والرسوم
هناك الى الالفاظ المفردة وربما نفعت بسيطة للاستهانات حين يراد توكيد الاقناع والتهويل فيجب ان
يبدل الالفاظ المفردة بالاقاويل وقد يبدل الاسم بالقول اذا كان يستبشع مثل الاسم الصريح لفرج النسا
فالاحسن ان يبدل فيقال عورة النسا وكما يبدل اسم الحيض بدم النسا ويبدل الاسم الصريح للجماع بلمس النسا
وربما يبدل الاسم بالصفة المفردة فيقال بدل الاسم الصريح للجماع الوطي ويبدل اسم ذلك الذي للعورة
وربما تركب الصفة ويرجع الى النسبة والاستعارة والشعرا يحملون استعمال اللفظ الموضوع ويحرصون لما
على الاستعارة حرصا شديدا حتى اذا وجدوا اسمين للشيء احدهما موضوع والاخر فيه تعريض ما لوا
الى المعرض مثلا اذا كان شيء واحد يحسن ان يقال له مستراح ويقال له مسكن ومسكن كان تسميته بالمسكن
اولى لانه مكان المرء ووطنه سموح بالمستراح لانه يدل على بعض ما ويحل راحة ما كما يعدلون الى الوصف
عن الاسم فيقولون لبعض الدور والمساكن تلك الكثيرة الابواب ولبعضها تلك التي وجهان ومصراعان
مساسان ولا يقولون بالتصريح انه دار فلان او مسجد فلان بل يتركون الاسم الموضوع ويميلون الى التعب

لسفل

احسنت

والاسهامات

هسات

ومتعاودين

الرباطات

اعلائها

كلك يتركون الاسم الموضوع وينتقلون الى اسم مشتق عن وصف او الى مستعار وبالجملة الى معرهذا
ومما يعين على الايجاز ترك الروابط وبعض حذف حروف الاضافة والصلات اذا وقع بالمعتدل ا
وليس يحسن استعمال المعدود حيث يوجد اللفظ المعتدل الموجز المحصل فان المعدول لابد للنفس
معنى يقع عنده بل انما يدل على المراد بالعرض كما علمت فيجب ان لا يعتقدان في استعمال كل تلك الفضا
والشرف بل يجب ان يستعملها في التعريضات حيث يكره التصريح وفي الهولا حيث يراد التعجب والتعر
وهذه الاشيا يجوز في الافراطات المديحة والهجائية حيث يذكر حرات وسرور الاجل ان ينتفع
بها ولذلك يحسن جدا في الشعر واما في المشورات فلا يحسن الا حيث يراد تهويلها بالتحدير او
لشكاية فكلما يحتاج فيها الا الى ما يدل على المعاني بالمطابقة واما الاعتذار فربما احتاجت الشعراء
فيها الى مثل ذلك وكثيرا ما يستعملون ذلك فيقولون مثلا ان الاشعار الحان غير مطربة وان النفخ
في المزمار العربي عرف غير عودي واحسن هذه ما يحفظ المعادلة وانما يكون المعادلة اذا كان للشي
نظير وشريك فدل عليه بسلب ذلك الشي عنه فيقال الجاهل غير عالم والزمر عرف غير وترى اذا كان الجاهل
مقابل العالم وكان الوتر نظير الزمر واما ان يقال غير انسان او غير احسن او ما اشبه ذلك فهو مستنكر
غير مقبول والالفاظ الفصيحة الموافقة هي المطابقة والمخيلة مع ذلك على سبيل التضليل وهي التي تجمع
تفهيم المعنى التخييل المطابق للعرض ايضا اذا فهمت وذلك اما للعبارة واما لنفس اللفظ كما يقال بدل الخسيس
من الناس المقدد فانه يقرر عند في افهام النقيضة المقصودة وان يكون معتدلة والمعتدل هو الذي
لا يفرط في الصفة حتى يدخل في حد الكذب الظاهر ولا يقصر ايضا تقصيرا يسلب الصفة رونقها ويجب ان يقال
في كل شي بما يناسبه فلا يقصر في الامور الغالبة ولا يفرط في الامور المتواضعة وان يجعل اللفظ العامي
السفساف الذي لا يستعمله الا الفاعر فان الشعراء الهجائين ايضا اذا قصدوا قصد الفحش والسقط
السفساف من المعنى احذوا اللفظ الساقط وهو بذلك اليق بالسفساف وقد ينتفع بالالفاظ الانفعالية
والخلقية انتفاعا شديدا وذلك حين يراد ان يثار انفعال فيكون الالفاظ المبين للانفعال الفاضحة
صالحة لاثارة الغضب واما الالفاظ المستقبحة للفواحش والاثام فانما ينتفع بها حين يراد
القبائح وينتفع بالمدحات للاستدراج وبالذميات والموذيات عند الغم فان الالفاظ اذا قرنت
بهذه الاحوال ضللت النفوس وجذبها الى جانب التصديق وقهرها الى القناعة وحصلت هيئة نفس
السامع على هيئة نفس القايل وللفظ سلطان عظيم وهوانه قد يبلغ بر اذا احكمت صنيعته ما لا يبلغ بالمعنى
لما يتبعه او يقاربه من التخيل فاذعان النفس لما تهتوها له قوة اللفظ يقرب البعيد من التصديق كان
الهيات الخلقية اللاحقة للانسان وغيرها مما يقرب من الهيات يقرب البعيد من الانفعال والطاعة ثم
ويصدقونها ما يبني على ذلك الانفعال وللالفاظ الخلقية يقوم مقام هذه الهيات والكلام الحلو هو المحرك

نحو اعتقاد خلق والسكون الى الشارة والكلام الانفعالي هو المحرك في الوقت للانفعال وان كان مخالفا
للخلق ما يجعل الحكيم ويحسه ذكر ما يطابق باللفظ الصريح بين الخلق والانفعال ومن هذه الالفاظ
الانفعالية قولنا لقايل يعلم ان كذا كذا فيستحيي السامع انكاره وقول القايل لخصمه انظر الناس يعيبون
لزرقك ويضعون الى تلبيسك او يقول انت هو ذا يستخف الحاكم والحضور الا نعماهم ولا سعدا او ما يعرض
عليهم من كلامك وهذا وما اشبهه نمط المتوسطين ويخرجهم الى توبيخ الخصم واما وجوب اختيار الوقت
لكل عمل من هذه بحسبه فهو لم يعم كل شي واما دعوى الصحة فهو ايضا من ذلك القبيل ودعوى الصحة
ان يقترن بكل لفظه بقوله انه لا شك فيه وانه من البين وكذلك وجوب تقدمه الاعداد وليس يجب ان
يستعمل الخطيب المعتدلات فقط فربما وجب ان يستعمل تلك الاخرى ويستدرج السامعين بترك
استعمال المعتدلات ما يلاتا لالفاظها الى الافراط المذكور او التقصير المذكور وكذلك يلزمه ان يستدرج
باحد الوجوه فانه ان لم يفعل هذا لم يكن القول الاسا دحا على فطنة الاولى عن معان يحيله وربما
لا يفاد منه اقناع فاذا غلظ اللين ولين الغليظ كان في ذلك للشي تلطف الصنيعة ورد اياه الى الاقناع
واما الاسماء الموضوعة والمضاعفة والعربية فيصلح في الافعال الانفعالية وخصوصا اذا قرن بها
معان انفعالية وعرض لمدح او ذم او احتشام او تعريب توددا مثل ما كان يقول سقراط انه سلم
رادى ولقدم صرى وجهادى والجاهد في الخلق يبلغ منه اربه وهذا اشد موافقة للشعر لو علته
كان الشعراء القدما ولمثل هذا ما كان القناع في القديم ينزل منزلة الشي فيعتقد قوله ويصدق حكمه
ويومن بكهانته اذا كان يزعم ما يحكم به بسل هذه الاشيا لكن الخطابة وان رخص فيها بمثل هذه الاحوال
فلا ينبغي ان يقتني بها او يدن عدد انفاعي فان الناس يلحظونها بعين الصناعة والتكلف وانه انما
يفعل فعله لما صنع عليه من تلك الصنيعة واوقع فيه من ذلك الفاب وانه من جملة ما صنع لا سحر منه ولا
يحل عنه الايقاع التصديق ويدعوهم حسبته الى شدة صرف الهمة كلها الى نفقهه فيستبقون اللفظ و
يفهمون الغرض قبل الوصول اليه فيعرض من ذلك ان لا يلتذ به حين ما يسمعونه بل يكون المفروغ منه
ويعرفونه بذلك للتعقب خصوصا والزمان يسع له فرها يسمع وهو معاند ويكون ذلك كما سد الصيا
المعادون امام المبادي في السوق فيحرون بما يقوله فاذا طلع على القوم رمى بعين الاستغنا عنه
واما اللفظ المتخلخل وهو المقطع مفردا مفردا فهو شي غير لذيذ لانه لا يتبين فيه الاتصال والانفصال
في الحدود التي بينا هي انها القضايا وغير القضايا ايضا التي هي مثل البدا والتعجب والسوال اذا
نبت فان لكل شي منها حدا وطرفا يجب ان ينفصل عن غيره بوقفة ويسره فيعلم واذا كان الكلام
ليس فيه اتصالات وانفصالات لم يلتذ به وهذا الفصل والوصل وزن ما للكلام وان لم يكن وزنا عدديا
فان ذلك للشعر وهذا الوزن هو الذي يتحدد بعضا بعض الاسجاع فان قرب من الوزن العددي تقريبا ما لا يبلغ

الكلام ح

الكلام فيه فهو حسن وهذا الضرب ان يكون المصاريع متقاربة الطول والقصر وان لم يكن قسمتها قسمة
متساوية اتفاعية وللتراكيب في القول يجعله قريبا من الوزن وكذلك فان القول المنثور ايضا قد يجعل
بالمذاب موزونا كالحروانشاب فانها يجعل موزونة بمذاب يلحقها واستعمل معنى الوزن في مواضع اخرى
وفي ذلك حين يتكلم في الايقاع الشعري اذا بلغنا الى الموسيقى فمن الاقاويل ما ينبغي ان يورد التراكيب فيه
عند تمام قول قول وذلك عندما يكون الكلام قصيرا ويحتاج ان الكلام مع قصره محتمل اجزائه القوية
الصغرى سرابا وكان هذه الاقاويل هي التي تسمى باليونانية اناسي ومارينا واحوج الاقوال الى
التراكيب هي القصيرة المتعادلة الاجزاء واما الطوال فيقل حاجتها اليها فانها يزداد بذلك طولا واعني بالطول
من الاقاويل مثل ما يكون القضايا فيه كثيرة اجزاء الموضوع والمحمول ومثل ذلك ايضا في ساير اقسام
اللفظ المركب فيجب ان لا يحلل هذه الاقاويل الطويلة الى التراكيب التي لا تسمع فيها وانما يراد بها الامهال
وربما احتيج ان احلل الالفاظ المفردة اذا كانت في حكم القضايا بالخصوص حيث يكون على سبيل
الشرط والجزاء كقولهم لما التمس اعطيت فيقول بين الشمس وبين اعطيت سر الى الحد وهو عند الشرط
ويعطف اعطيت سرة اخرى الى النقل وهو الجزاء ونسبته والله اعلم ان يكون هذا الجنس من الكلام باليونانية
يسمى اماسي ومن الكلام والعبارة ما يكثر فيها السراب فيصير كالحجر وكان ذلك فرص من الشعر وكان
احسن للمغالطة والتغير وهو نسبته بالاشعار الرباعية وذكر ابراسوماحس اول من تكلم فيها او وهانو
من التراب الى عند خاتم الفصول ويشتمل على هذه ونسبته ان تسمى هذا فورون ويجب ان يمرنه وبين
التراب الاخرى المتخللة والمسداه وفارون كانه لا بد منها متنافيه وعن ساير تلك الاحرف وقد يجب ان يكون
وروت فاوى بالمقطع الممدود ليس بالمكتوب مثل الالف الذى يكتب في لنسفعا ويسمع بدله حرف اخر
اوفي اعلوا ولا يسمع البتة بل المسموع المخاطب واقول ان العادات يوجب في التراكيب وذلك لها امورا
لا يضبطها ولذلك في تلفيق الكلام وتصريفه وتحسينه وغير ذلك ثم لليونانيين في هذا الباب احوال
لم يحصلها ولم يقف عليها او ما يرلها نحن منتفع بها اليوم وللعرب احكام اخرى في جعل السرف سا
النظم وهي حسنة احوال احدها معادلة ما بين مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بين
مصاريع الفصول بالطول والقصر والثاني معادلة ما بينها في عدد الالفاظ المفردة والثالث معادلة
ما بين الالفاظ والحروف حتى يكون مثلا اذا قال بلا جسم قال بعد وعطاء عميم لا عرف عميم والرابع ان يناسب
بين المقاطع الممدودة والمقصورة حتى اذا قال بلا جسم قال بعد مثلا نوال عميم ولم يقل موهب عظيم وان
كانت الحروف متساوية العدد الخامس ان يجعل المقاطع متشابهة فقال بلا جسم ثم لا يقال نسيج عظيم
بل يقال مباح عظيم حتى يكون المقطعات الممدودات مثلا ان نحو هيئة واحدة وهو اسباغ النتيجة وما
السجع وتسابه حروف الاخر فهو شيء لا يتعلق بالموازنة وهو خاصة للعرب وله عساكر في اللفظ وكل هذا

فيحلل ح

حواشي ح

ينبخ ح

لا يحتاج التر الى النظم ح

لا يحتاج اليه الى التعليم فهذا ما يقوله في الاوزان للخطابة وقد ذكرت هذه ايضا في التعليم الاول

فصل في وزن الكلام الخطابي واستعمال الادوات فيها والتراكيب وما يحسن من ذلك

بحسب مخاطبة مخاطبة خطابية وما يحسن مسموعا على الاشهاد وما يحسن في مجالس الخواص وما
يحسن مخاطبة وما يحسن كياسة قيل في التعليم الاول انه يجب ان يكون الكلام الخطابي مفصلا
اى ذا مصاريع ويكون التفاصيل ليس كل واحد منها تام بنفسه بل يجب ان يكون كل واحد منها شوقا
الى المصراع الذى يليه الذى اهتم به المعنى وهذا مثل ما قال الفصيح من العرب اباك وما يسبق الى
النفس انكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل من يسمعه يفيدك يوسعه عذرا فان كل مصراع من
مصراع هذا الكلام يحتاج الى الفقه حتى يتم وهذه التفاصيل يحسن عند المخاطبة بالتراكيب التى
يقطع ويصل ويجب ان يكون الكلام الخطابي عطوف وهو ان يكون اما الابتداء من لفظ او حرف ينتهي
اليه سواء كان على سبيل التكرير او على سبيل التجنيس وهو ان يكون الكرير ان كان لفظا مكررا في
المسموع فهو مختلف في المفهوم فان هذا يجعل الكلام لذيذا محصورا بحدود حادة يقف عندها الذهن
ويجعله سهل الحفظ لكونه ذا عدد انما يسهل لمثله حفظ الموزون فان المسجع والمعطف والموزون اقرب الى
ان يثبت في الذكر من غيره من كلام ويجب ان يكون طول الاسجاع بعدد لا يعدله ما بين الاطراف بعد ما يجي
محل السجع الاول وايضا فلا ينبغي ان يكون سريع الانقطاع قصيرا حدا دسعى ان يكون التوصل بين
المصاريع غير متباين ولا مفترقا والموصل هو الكلام الذى له مصاريع يتنفس فيما بينها كما عند اسجاع
المعاطف فهو كلام فيه تفاصيل بالفعل واما الذى لا يفصل فيه فهو المصراع الواحد مثل المصراع الاخر
ويجب ان يكون مصاريع الاسجاع والاتصالات معتدلة في القصر والطول فان القصر يسهى الانسان
لما يعرض من قصر مدة مطابقة الذهن اياه فان البصر والمعير اذا قصر حدا لم يجعل ولم يسعد للظفر
ولم يكن به اعتداد البتة واما الطويل فانه يمل ويسبى اوله اخره ويعدل فيه عن الواجب مثل المعبر الى الساحل
اذا كان طويلا لاحد المجسن ان يظفر عليه ظفرا فان فعل لم يسعد ان يعرف في وسطه ومثل الطريق اذا طال
فان المترافقين يتركون سالكهم في ذلك الطريق ويحيدون عن مرافقته فالطويل مملول والقصير مستخف
ولا يكون له استدارة اى اعتدال باجزاء ويعود بعضها على بعض والكلام الموصول فربما اتصاله
اقساما ويسمى المقسم كقولهم اى تعجب من فلان الذى قال كذا وكذا ومن فلان الذى عمل كذا فهو لا
اقسام المتعجب منهم وربما كانت الاقسام الى التقابل كقولهم منهم من تساق الى الثروة ومنهم من تساق الى
اللهو كقولهم انا العقلاء فاحفظوا واما الحمقاء فانجوا والمتقابلات التى توافقت احدثت رونقا لظهور
بعضها ببعض فالموصولات بعضها منقسم وبعضها متقابلات وبعضها مدافعات وهو ان يختلف اقساما
في الطول والقصر بعد ان يكون بينها نظام وبعضها مضارعات وهي التي لها اطراف متشابهة او مبادى

الانحراف ح

الايقاع ح

متفادق ح

يفرق ح

مقسمات ح

متشابهة وهي المسجعات بسجع واحد بان يكون المقطع الاخر فيها واحدا او يكون فيها كلمة واحدة مكررة
في اخر كل مصراع او اوله واعلم ان العبارة المفهمة لذيذة بما يفهم والاعراب مستنكرة لما لا يفهم ومن
المعرات للاستعارية اللذيذة ان ينسب الامر الى صفة الفاعل دون الفاعل وخصوصا اذا كانت تلك الصفة
يوجب الامر مثل ان لا يقال المشايخ يفعلون الخيرات بل يقول ان الشيخوخة يفعل الخيرات وهذه الصفة
كالجنس ويجب ان يستعمل الاستعارات عند كثرة التداخل وهو ان يدخل استعارة في استعارة و
كل الاعرابات فانه ينبغي ان لا يمعن فيها فان الامعان في الصفة بعضه كان الامعان في السخيف من العبا
والسفساف منها يكون مسترذلا وذلك هو الذي تفهمه كل انسان من ساعته ولذلك الذي بعض
ايضا مسترذل بل يجب ان يكون العبارة تفهمها الامثال دون سقاط الجمهور ويفهمونه متى اصاخوا اليه
اصاخة متامل ولم يحوجوا الى نظر ومحض فان هذا ايضا يكون غير قليل وان المعتدل وخصوصا اذا
بالمطابقات الماخوذة من المتقابلات لذيذ جدا ولذلك اذا وقعت فيها استعارات لطيفة ليست شديدة
التعقد ذلك ينبغي ان يكون بتامل ونظر واختيار للاوفق وان يكون التغير كانه يجعل الشيء فانما نصب العين
ومدار جميع ذلك على ثلثة اشياء التغيرات ومطابقات المتقابلات والافعال اما التغيرات فالجيد
ما كان المستعار منه يعادل المستعار له ويحاكيه محاكات بانه ولا يكون فيه شيء يظهر منه لغير المقصود
ومحاكاته من الجهة المقصودة والتغيرات اربعة تسمية واستعارة من الضد كقولهم جونة للشمس وا
البيضا للاسود واستعارة من النسبة كقولهم للملك ربان البلد واستعارة من الاسم وحده كقولهم
للشعرى هذا السابح في السما وكقولهم للحمل وذلك الناطح في السما واما المتقابلات فبعضها اضداد وبعضها
كاضداد والمضايفات في تلك الجملة والصنعة المتقابلة يجعل الشيء كالمحسوس المشاهد واما الانفعال فهو
ان يشرح الشيء المنصوب بحذا العين ببسط افعاله ويقام افعاله مقامه وقد يتركب الاستعارة مع شرح الفعل
ويحسن كما يقال للرجل الصالح انه مربع الجوانب معتدل فهذه استعارة وبسط لفعله ومن انواع
الاستعارة اللفظية ان يجعل افعال الاشياء الغير المتنفسة كافعال ذوات الانفس كمن يقول ان
الغضب لجوج وان الشهوة بلحقه والغم غريم سوء واحسنه ما لا يبعد ويكون قريبا مشاكلا ولا
يكون ايضا شديد الظهور فان المشابهة القريبة ليس ينتفع بها في النظر فقط بل وفي العلوم على ما قد
وكثير من الالفاظ الاستعارية النادرة المستطرفة حطا بانفتاح ان يستعمل في الكناية ومن ذلك
الافراطات في الاقاويل كقولهم اجمع اهل الدنيا وكقولهم انت وذاك ومن المعرات الحسنة ان يحدث
عن امر بخبيث ظاهرة ولا يكون حجة على القايل ويعتقد في الضمير انه انما يعني به معنى ما لا شك فيه من غير
ان يكون اقرب ومن ذلك عكسه وهو ان يقول القايل بقوله على ظاهره وكانه نهر بان عرضه ذلك المعنى لكن
الاحوال يدل على ما اريد به ظاهرة وربما كان السبب فيه اتفاق الاسم بل اكثر ذلك باتفاق الاسم ومن المليح

والاعتراف صح
بمحض صح
صورتها صح
البصر صح
الكاسة صح

في ذلك ان ينقص الشيء نفسه ويروح كقول القايل الاحسن بنا ان يموت قبل ان يفعل ما يستحق به الموت
فان قوله الاحسن بنا ان يموت هو نفس الكلام على استحقاق الموت فكانه قال نحن نستحق الموت فكا
قال نحن نستحق الموت وامثال هذه الاشيا يترجح اذا كانت مؤخرة مبنية فان بسطت بحث ويجب ان
يكون المقابلة فيها لطيفة غير مصرح بها تصريحا ويجب ان يكون لمثل هذا القول وجه يصدق به دون
وجه المجاز الذي ليس هو صدق به اي وجه مجازية فان هذا القول الذي يعمل به له وجه يصدق معه
ولكن اذا صرح بذلك الوجه وبذلك الشرط لم يكن له روعة كما لو قيل ينبغي ان يموت قبل ان يستحق الموت
القبيح بالخطبة وليس الاستعارات كلها في الافعال والاوصاف بل قد يكون في المسميات ويقع
اذا احسن فيها الموقع اللطيف كمن قال بدل الفرس صفحة المريخ وهذا على التركيب واما على الاطلاق فاذا
سمى الترس صفحة او سمى القوس صحا لم يكن له موقع من القول وربما لطف موقع ما يجتمع فيه الامران من
الاستعارة للاسم والاستعارة للصفة والفعل كما قيل ان فلانا نبتة فرداس مرد قد يخطى الشعر
بالنسبة اذا بعدوا او نحو كقول القايل ان ساقيه ملتفتان كالكرسف فان التشبيه من جملة التغير منه
استعارة بسيطة ومنه نسبة بسيط ومنه مثل يضرب والاعرابات الواضحة يكرهه التركيب هي بعد
يجلب القول لا بحسب اللفظة المفردة ومن افراطات الاشيا التي يقال للتعظيم مع العلم بكذب من يدعيها
او وصف من نصفها قول الناس لو اعطيت مثل هذا النسل دهبا ما رغبت في نكاحها وكما قال بعضهم
ان الزهرة لا تشبه بهذه اي انها احسن من الزهرة فهذه ليست امثالا ولا تشبيهات ولا استعارات
فانه ليس يعني بها هنا معنى ويعبر عنه بغير لفظه بل هي اكاذيب ظاهرة وهذا الصنف قريب من الموافق في الخطابة
واقبح من ذلك ما كان في المكتوبات فان هذه افراطات قد يقال قولا بتصرم بصير واما في الرسايل
المكتوبة فامثالها يقبح لانها يخلد في المجلد ويقبح فيه ما يدل على الترف وعلى المجازفة بالقول وليس
حال الخطبة المشورية والمدخنة التي يخطب بها على راس الملا ويراد فيها التفخيم والسورة كما يقال في
حال المشورة التي يحكم بها واحد عند واحد بمنزلة واحدة فان الخطبة يحتمل من الافراطات ما لا يحتمل
ان يخاطب به الواحد على سبيل المشاورة وعلى كل حال فانه يلزمنا ان نعرف الوجه الاجود في المخاطبة
والوجه الاجود في الكتابة وما يليق بكل واحد منهما حتى اذا اسا وما لحرنا استعملنا الاول فاذا احتجنا
ان نحث المسايل استعملنا الوجه الثاني ولم نضطر الى السكوت اضطرار من لا يكتب واعلم ان اللفظ المكتوب
فينبغي ان يكون اشد تحقيقا واستقصاء في الدلالة واللفظ المخاطب به يكون اشد اختلاطا بالاحوال
الوجوه والنفاق المذكورين سواكان تحقيقيا او انفعاليا والمنافقون الاخذون بالوجوه
والحرص على قراءة الكتب الناقصة في احد الوجوه والكتاب على قراءة الكتب النافعة في تجويد اللفظ والشعر
كلك وما يسمع ولا يقرا يدرسا ولا يتصل السعد الفكر ولا يلزمهم من تصحيح ما يلزم من تصحيح المكتوب ولهذا ما كا

مثله صح
لقبح صح
قبيح في الخطابة صح
الرسايل صح
فلا يلزمهم صح

كثير من الكتاب المهتدة لا يحدوك الاقناع بالمخاطبة وكثير من الخطبا المقنعين الملفقين لا يحسنون
يعملون بايديهم انشاءاً والسبب في ذلك ان المنافقة تشتد في الموافقة في المنازعات والمفاوضات
وتسديدها احوال اخرى مثل اهمال الرباطات باختصار او تكرير القول الواحد استنظهاراً وليس
من هذا ملايم لكتابة واحتلاط احد الوجوه بالمعارض شديد المعونة في الاقناع لانهما سيعفان جميعا
على تضليل الذهن ويكون ترك النفاق كالاخذ بفصل القوة واستعمال النفاق كالاخذ بالتلطيف
والالتماس ولذلك اذا استعملت الالفاظ مجردة عن الرباطات فقال مثلا واصب بالوقف طلبت
بالوقف ولم يدل باللفظ على المقسم بالاشارة والهيئة والنغمة والفصل المرتل والتعجيل الحدر من هذه
الابواب واعلم ان الاختصار في ترك الرباطات هو اختصار لفظي وليس لاختصار لمعنوي فان الرباط
يجعل الكلام الكثير كالواحد وتركه يجعل الكلام مفرقاً مكثراً فتوهم معاني كثيرة كمن لا يقول
وافيت ولقيت فطلبت بل يقول وافيت لقيت طلبت فانه هذا توهم كله عمل امر كثير وقد يحسن في
الخطبة بقصد تفهيم الغرض الذي يصار اليه وخصوصاً في المشورية فان الخطب على رؤس الملاء
يكون في الاكثر مشورية وقد يكون منافرية وقد علم ذلك خطباء العرب مثل خطبهم في الفتوح التي يبتدئ
بها الحمد لله معز اوليائه وقاهر اعدائه مقدم سياكالرسم مثل التصوير بوقفه على الغرض فان الجمع كلما
كان اكثر احتاج الى تفهيم اكثر واقناع اقل وذلك لان تصديق الاكثر والجمهور والقناعة بالشيء سهل
وانما يتعسر تصديق الخواص البحث اذا انفردوا بالمباحثة وتفهيم الاكثر صعب انما يسهل تفهيم الخواص البحث
والقول الخصومي يحتاج ان يجعل هو الاسد التقريب من الغرض وان يكون اللفظ فيه شديد المطابقة
للمعنى لا سيما حيث لا يكون كالخطبة بل يكون بين يدي حاكم واحد ومجلس خاص وذلك لان تكلف
الخصومة في مثل هذا الموضع يكون ابشر منه على راس الملاء المزدحم فان امثال هذه المواضع يحتاج الى
واحد من الخطابة وهو حسن العبارة ولا يحتاج الى كثرة الاستعارات والتشبيهات والمقبولات
كما يحتاج اليها الخطبة التي على المنابر وعند المحافل بل الاشتغال المساجرة التي تكون في مجلس خاص
يجب ان يكون مقصوراً على اظهار الغرض بالامر وان تظهر بالقريب منه وحتى لا يكون الشاكي منهما
انهم قد بعد عن المراد وذلك لان القضاء في المجلس الخاص مصرح مهذب مخلص لا يحتاج فيه الى التكلف
الذي يحتاج اليه في المحافل فلكل لا يحد المعتادين للمخاطبة على رؤس الملاء ينجحون في مجالس الخاصة
الحاجم على المنابر لان النفاق والاصل بالوجوه هناك احسن واروج لان ما يراد به مخاطبة الجمهور فقد
يكون شساغه ذلك الحقيقي جدلا لانما يراد ان يفهم جماعة يكون مجبنا الاقرب الى فهم ان اذكهم واما
ما يخاطب به الخواص فهو شيء اخر فاذا كان المراد بالخطاب العامي هو التكسب ليس التحقيق فالنفاق انفع
من الاستقصاء اما اللفظ الاستقصاء واما اللفظ المرسل الى المكتوب الذي ليس مسموع فيه الرسائل

ولا يحتاج فيها الا الى القرائن ومنها السجلات التي يجلدها القضاة والخطبا ولا يطلب فيها غاية
التعظيم والتفخيم للكلام فاهو معوض بل ان يكون حراً من الكلام مهذباً واذا اشتمل على التحميد والعظة
فينبغي ان يكون العبارة عنه على ما بينا فيما سلف ويجب ان يكون اسد الكلام تقويماً لان السجل اشرف
من الرسالة وابقى واشد احتياطاً الى الغرض فينبغي ان يكون الفاظه الفاظاً مشهورة عربية ليس من
المشهورات السفسافية ولا ينبغي ان يكون فيها اضمارات كثيرة فانها يبعدها الى العربية عن الشهرة
ويفسدها الغرض في امثالها ولا بد من ان يخلطها ايضا اشيا لطيفة من المعارف للعبادة وقليل من
العربية وشيء من الوزن الخطابي على الجهات للصفة المذكورة

فصل في احوال القول

الخطابي وترتيبها وخاصيتها في كل باب من الابواب الثلثة وما يفعله المجيب فيها ويجب ان يعرف الان
حال النظم والترتيب فنقول ان الخطابة يتعلق بامرين الشيء الذي فيه الكلام والحجة التي يبين ذلك الشيء و
بالجملة فيه دعوى وحجة والاقاويل الخطابية صدر واقتصاص وخاتمة والصدر هو كالرسم في الغرض الذي
نحن نحوه من الامر والاقتصاص كالرسم للتصديق كانه ذكر ما كان وما يقتضيه كونه بالاجمال والتصديق
هو الاحكام والخاتمة هو جميع ما سبق ذكره دفعة واحدة على سبيل التوديع للقول والاقتصاص ولا
يحتاج اليه في المشورة لان الاقتصاص اقتصاص لامر واقع فينسب الى انه حسن او قبيح كما في المنافرة وما
عدل او جور كما في المشاجرة واما في المشورة فليس فيها ما يحكى فيشكى او يحمد ويذم وليس فيها منازعة
وسوابق بل كلا له على مصلحة قليلة واذا يعرف عن هذه الصورة عادت شكاية لكن الصدر يحسن جداً في
المشوريات ليكون الانسان قد وعى الغرض وجملة ما لم لا يزال يستمر حاله بالمقايسة بين الحجج المورد
من المشاجرين في امره ولذلك الخاتمة كقوله قد علمت ما عندي من المصلحة والان فالرأي رأيكم وبعض
الشكايات لا يطول بالاقتصاص وذلك اذا اريد ان يوجز الكلام ثم الصدر والاقتصاص والخاتمة
هي اقاويل سلفها السامعون دون الخصم وانما يتلقى الخصوم بالتصديقات والتصديقات تكون
بطول للتذكير والتفهيم لان التكرير جزء من الخطبة ونسبة الصدر الى الكلام كله كنسبة التنحنح الى
الاذان والتنويم الزمري قبل افتتاح الزمر الى الزمر وكما ان ارادة المتعلمين للكتابة ان يوجد صورة
ما يكتبه فانه يرسم بالنقط اولا ثم يوسع الحروف ويحسن الصدر في المدح مثل قولنا القايل بالحريات
يتعجب الناس من فضلة اليونانيين ثم يقبض بعد ذلك في عد فضائلهم وتصحيحها وكما في المشورة
ان يقول فالواجب ان يكرم اهل الفضائل ثم يتخلص منه الى الانسان الذي يريد ان يذكره ويشير اليه وكما في
الشكاية ايضا كما يقول قد بلغ السيل الزبى وكما يقول وبعد فقد طال ما قال شمر كليك باكلك وتصدير الخصومة
اولى بالطول وليس الصدر مما يقدمه الخطبا بل والشعراء المجيدون اللهم الا ان يكون الامر قليل الخطر في
كل باب منها فيكون ترك التصدير فيه اولى لان التصدير العظايم من الامور لما الحيل الخارجة عن الامر فيه

التهذيب والعظة خ
اجزاء خ
التعرض خ
يوجب خ
بحدة خ
بوسع خ
كنائه خ
واسه خ
الجميع خ
المعادة خ
اخرى خ
ينجبون خ

فايتها هو على ما علمت ضمن ذلك ما يتعلق بالمتكلم بان يبنى على نفسه ومنها ما يراد به الاستدراج
ومنها ما يراد به تخييل الامر فى نفسه على الوجه المراد وذلك مثل ما يراد به اظهار نقيضه الخصم والضد
واما الشاكى فيحسن ان يستعملها بدا ما فيقرر بفصله وحسبه خصمه واما المجيب الشاكى فانما يجب
عليه ان ينحو صريح الجواب عن الشكاية فى اول الامر فانه متوقع ثم ياتى بعد ذلك بالحيل والذى يحو
ويقابل المادح فينبغى ان يقدم التصديق بسرعة لتعظيم القبيح فان الترتيب بالجميل احل والمعاقصة بالقبح
اوقع ثم ياتى بالحيلة واما الشاكى فلابد من ان يصدر او يطول واما استدراج السامع فهو بتقريب
وبسط تارة وبتبعيد وانحاس اخرى وليكن التقريب متوسطا لئلا يحسن الانسان وكان باستيناس
وبحث تارة ويصدذلك اخرى والبحث انما يحله الظاهر بحث بضور الخبى ويوجه القرابة والمنزلة وحسن المنظر
فيحب ان توهم كل ذلك فان كان البحث لا ينفعه اولم يكن من شانه فالاحرى ان يقتصر على التصديق والسامع
الاحمق الجوع للاستدراج منه للتصديق فكك يجب ان يتلطف لمثله بالتصديق الجالب للغلب والمرين والمعظم
واعلم ان الافتتاح بالمحسنات حدا والعامات الموحسات فى الشكايات مثل مسقط لرونق القايل كتصدير
بعض الساكين انك ستخلص عن قريب منى بموتى اويقول كالمشورة قد يكاد ان يلحقنى بكنه بالفشل فيفقدون
مثلى وهذه المصدر ليست لى وحدها ولكم والتصديق من الاشياء التى انما يرادبها السامع لذلك ما صار
اكثر الناس يبسطون لتطويله وان نيدوا فان النفوس من السامعين تساق الى الصريح لكن الامعان فى
التصدير والخالية من الحين والضعف عن النوح والعجز عن التصريح مثل العبيد الذين يسئلون مسا
محابون بما يطيف به دون ما يسل ومدح السامعين نافع للاستدراج واما الخطبة اذا اعذب نحو
الشكاية فليس يحتاج فيها الى كثير من التصدير لان اكثر هذا يكون فى الامر المشهور اللهم الا ان يكون
السامع او الخصم عرف قدر الامر فيحتاج الى ان يسه قدره بالتصدير واما مقاومة الشكاية فتارة ان يقول
لم يكن وتارة ان يقول لم يكن كان ولم يضر وانكار كون ما يشكى اصلا فهو على وجهين لانه اما ان ينكره اصلا
او ينكر كون جميع ما قال فيقول ولا كل هذا وان كان الضرر على وجهين اما ينكرها اصلا او يقول لم يكن الضرر
عظيما وايضا من انكاده ان يقول لم يكن قبيحا بل كان واجبا او يقول لم يكن لها كثير مقدار قبيح ووجه اخر
وهو ان يدعى الخطا والزلل ووجه اخر ان يقول ان هذا ليس الشكاية بالحراف فقد شكانى او شكا فلانا
ولم يكن من ذلك شئ وموضع اخر ان يقول كانت منى جهله فيما تعلمه وان كنت ادسل فقد كانت فيه مصلحة لك
كالذى يحبث فى نفسه فيرى وجه التخلص ان يدعى الحسنة مضرة يخالف الظاهر من الخلف ونحو اخر ان يقال الشبه
المسكوة بحساب مسكونه فان هذا يوهن اثر الشكاية وقد يقابل هذا فيقال لعل الدهاه اذا ارادوا ان يضروهم
والمصرون اولا بالمنافع ليؤمنوا او يقال الواسات فعلا فقد اساءت شكايته وهذه المقابلة محاما للشاكين
ولنسبته اما بنم الى الرهوه السامين ثم يقال ان الشاعى يمدح عند المسعى اليه سرا ويهجا عند الناس كثيرا
فان المتعدد اكرم من الشاكى فان المتعدد ينحو نحو الفصلة ويعد العدل والشاكى ينحو نحو المذمة ويحاول
ان يسر الامر الحسيس الذى هو الجور والاقتصاص هو ايجاد لما يراد ان يظهر ويوضح بعد ولكن لا على
ذلك النسق والترتيب بل باشارة حربية وربما كان الاقتصاص مخلوطا بشئ غرضا عى وربما كان مخلوطا
بالصناعى ولما كان الاقتصاص كالرسم للتصديق وكان ربما يحتاج ان يرسم فى الذهن اوكا الى الذى يتم
ويرى صحة ان لا يراعى فيه حقوق الترتيب فيخرج به عن الغرض فيه وكثير من الاشياء ظاهرة ولا يحتاج الى
اقتصاص محل لان الجملة من امره ظاهرة انما الحاجة فيه الى اتباع التصديق بالتفصيل فذلك هو المطمئن
اذا كان يخطب فى مدح انسان وذلك الانسان معروف بمدح الناس اياه ومجهول المادح بالتفصيل فاذا
وقع الاقتصاص قبل التفصيل لم يعد معرفة شئ ليس عند الناس معرفة مما يجب ان يعاد بالقول حتى يعتقد
ويرى فاذا لم يحتج الى ذلك فالاولى ان يعرض عنه ويشتغل بالبيان فمثل هذا لا يحتاج الى اقتصاص
اللهم الا ان يكون الحاكم غريبا فيحتاج ان يفعل ذلك ويجب ان يتاتى الخطيب فى المديح بالتصديقات
الماخوذة من الافعال والاصناف الخاصة بالممدوح فيها يعظم الفضيلة واما الامور الاتفاقية والخارجة
فيؤتى بها للتصديق لتاكيد التصديق كما يقال وبالحرى ان كان وهو ولد الفاضلين فاضلا والمشورة
يشارك المدح كما علمت وبادنى تغيير لفظى يصير المدح مشورة كما اذا قلت هو فاضل لانه يفعل كذا وكذا
وكان مدحا فان قلت افعل كذا وكذا يكن فاضلا كان مشورة واما الممادح المحضة فقد تعدل الى المشورة
من وجه اخر بان يقال لا يعتمد الجد بل الكد فينقلب هذا فى المشورة الى مكان المذموم وذلك لان المدح
الحقيقى ايضا انما هو بالامور المكتسبة لا الاتفاقية ولذلك قد ينقلب المشورة التى ذكرناها فيقال انما يجب
ان يمدح مثل فلان المدرك بدرك بحده لا بكده ولا شك فى ان القلب ربما اخرج الى باب الصدق والا و
بالصدق والاقتصاص ان يكون معتدلا وان لا يخلط به التصديقات فيشوش النظام واذا خلط الاقتصاص
بذكر فضيلة القائل مهد للاصغاء الى قوله التصديقى ويكون تلك الفضيلة التى يذكرها من النحو الذى يلتذ به الحاكم
واما المحتج فلا يحتاج الى قوله فى المشاجرة الى اقتصاص كثير وخصوصا اذا انكر الامر اصلا او انكر الضرر
وحمل به ان يورد حجاجا فى تصحيح انكاره مردها على الشاكى او فى الزامه الصفح ويجب ان يكون الاقتصاص و
خصوصا من المتعدد لطيفا مقبولا فيه كلام خلقى يدل على الحر ويدعو اليه فيفيد المتكلم سمتا ومحلا وهيئة
محمودة وذلك يوهم ان لا يحتاج الا الخير فان الكلام الخلقى يتعلق بالاختيار ولذلك ليس فى التعاليم
قول خلقى يتعلق بجميل او قبيح او نافع او ضار اللهم عند بعض اصحاب سقراط وقد يستعمل الاقاويل الخلقية
دلائل على خلق الخصم مثلا اذا قيل انه يتكلم ويمشى معا فيدل على انه برق عجول وانه لا يتكلم عن روية بل يعتمد
المجازفة لان الاحوال الخلقية تستند الى هيئات الاختيار واذا لم يقع بذلك تصديق دل عليه بعلامة وعلة
ومثال لما فعله وايضا فقد يجئ على المحتال ان يرد الاحد بالوجوه بان يقول هذه حيلة وهذا سال الطرارين

والاقتصار لا يدخل في المشورة كما قلناه مرارا الا بالعرض حين يعرض على ذكر امر كان واقتصاصه والاحتجاج عليه

وما يلزم من الخير او الشر ثم ينتقل عنه الى المشورة ولذلك اذا ابتدا بضرب مثلا او بمدح ثم انتقل الى المشورة فيحتاج

الى ان يصحح ما يقتضيه ان كان منكرا وخصوصا الشاكي اذا كان خصمه منكرا اصل الفعل واما اذا اسلم ثم جحد انه

ضر بما فعله او ادعى انه عدل فيه وانه كان السبب فيه خصمه وانه ابتداه به فقد ضيق على نفسه الاحتجاج وخصوصا

في الاخير من الوجهين وذلك حين يقر بالفعل وبالضرر ويدعي الاستحقاق فانه يجعل الشئ هو الشاكي

فيحتاج ان يبين امورا واما اذا جحد الاصل فقد صوغ الامر على ساكته والمماراة في المشورة هي اما في ان الامر

لا يكون ولا ينفع او ينفع ولا يكون بعدل وان المشار اليه ليس مما يحتاج اليه في الامر وانه يحتال بكون لا

على هذا التحويل على نحو اخر والدلايل نافعة والامثلة انفع في المشورات بمقايسة ما يكون بما قد كان واما

الضماير فهي في الخصومة انفع فان المثالات قليلة النفع فيها لان المشكو كاين وداخل في الوجوه فيجب ان

يغير نظام الضماير على ما قيل في الجدل وفي بعض المواضع يجب ان يذكر على الترتيب اذا كان الكلام قويا وبين

الترتيب ايضاحا وليتذكر من علم الجدل ما ينبغي ان يعتمد عليه في ذلك واذا اردت ان يحدث انفعالا فلا

تأب بضمير البتة فانهما متمانعان فان الانفعال يشغل عن الضمير والضمير يشغل عن الانفعال فان الانفعال

يتقرب بالتخييل والالم ويميل بالاختيار الى حال والضمير يحرر اختيارا من غير اختيار والمشورة اصعب من

المساحرة لان الاحتجاج بها مؤكد ولا يحسر على مخالفته ورده كما يحسر على رد سائر المقدمات اللهم الا ان يقع

من الخصم يسلك في امر الشريعة نفسه واما المحمودات في الظاهر فيصلح جدا في المدح والتوبيخ من التثبيت

لما فيه من احداث الالم واجلال الصغار بالمخاطب واما كلام الخصم فبعضه ينقض كما علمت بالمقاومة وبعضه

بالمعارضة بقياس اخر واذا قاومت في المشورة والخصومة فمن الحسن ان تبدا ببعض ما قاله الخصم ثم يقصد الى

اثبات نقيض ما حاوله فان المشير اذا ابطل مشورات غيره اصغى جدا الى مشورته غيره اصغا ليس كالواثق بالمشورة

خاصة اذا كان ما يشير صحيحا سديدا مؤيدا بالتصديق البالغ وينتفع بان يقول في جواب الشاكي ان المصرع الشاكي

لا يلتفت الى المعذرة وانك متسلط فصيح مماحك في كل شئ او يعظم كل شئ او معتمد على الغلبة ويحسن الكلام

فيصدق عند الناس ولا يصدق عند الله او يقول انت لحوح مغري بالاطالة او يقول انت ايله لا يعرف ما

يقول والعجب من اشتغالي بك **فصل في السؤال الخطابي وانه يستعمل في الجواب وفي خاتمة**

الكلام الخطابي ○ وليختم هذا الفن بذكر تنقية السؤال والجواب وكيفية الخاتمة اعلم انه ليس بناء الخطابة على

السؤال ولا عن المقدمات وقد عرفناك هذا فيما سلف ولكن للسؤال منها ايضا مواضع نافعة فمن ذلك السؤال

عن الشئ الذي اجيب عنه ثم لزم الخصم شئ في خاص ما يقوله وان احب بان كان ذلك او ما يلزم منه عند

السامعين قبيحا مستنكرا او بالعكس والثالث ان يكون القايل واثقا انه لا يحب الا بطرف وان ذلك

الطرف نفس الضمير الذي ينتج المطلوب كقولهم اليس دخل الدار بغير اذن وقد قتل مع دخوله المتاع حين يعلم المخاطب

ان الاخر يعترف به ويسلمه وكما يحب نعم فيوجد عليه فينتج انه اذا اللص والاول يفارق هذا بان ذلك الجواب

يلزمه شنعه وهذا يلزمه المطلوب وهذا انما يحسن حيث لا يمكن المتكلم اثبات الشئ الا بتقرير الخصم به وايضا

اذا اوثق انه يجيب جوابا فيه تناقض فيتعجب من بلهه وانهم اذا كان السؤال ذا وجوه ومن حق المجيب ان يفصل

تفصيلا طويلا فاذا سئل ولم يفصل الزم وان مال الى التفصيل والتطويل امل فاوهم انها عائد الى المجيب

قد سئل ويتشوش فان الجمهور لا يعطون للتفصيلات انما يقنعهم من الجواب ما كان جزما وفصلا بنعم او لا

فاذا ابتلى المجيب عند الدهماء بمثل هذا فاختصر واجاب بلا تفصيل قطع وان اخذ تفصيلا اوهم انه يتعلق

بحواشي الكلام والهذيان وقد ضاق عليه المجال والمسائل الخطابية انها قد يكون مهملات والحق يوجب

الحقيقة موجبات ان يتوقف في امر المهمل والتوقف يوهم الاحتيال للتخلص عن الالزام ويوجب ان لا يكون

السؤال المقتص قريبا من الابتدا وعلى ما قيل في طوبيقا واما الجواب فيجب ان يحترس فيه مقابلة اعراض السائل

وسائر ما قيل في طوبيقا ويجب ان لا يسئل عن النتيجة ولا ما بعد النتيجة للعلة المذكورة في طوبيقا وقد

يستعان بالهزل في اوقات الضرورة وبالمزاح وقد قيل في موضع اخر في المزاح وان الذي يليق بالكريم

منه غير الذي يليق بالخسيس وان الذي يليق بالكريم مستنة التعريض وهو تمكين المعنى دون التصريح

ان يكون متشبها الى التفصيل نفسه وبتحسيس خصمه واستدراج السامع واما المواضع والانواع والتعظيم

والتصغير والايمان والحلفيات واجزاء الخطبة والمقاومات فقد علمتها مما سلف في هذا الكتاب

والذي يليق باخر الخطبة وهو الخاتمة ان يكون مفصلا غير مخلوطة بما قبل مثل الصدر وخصوصا في

المشوريات وهو ان يقول هذا الذي قلته وسمعتموه والحكم اليكم كما يقال عندنا اقول قولي هذا واستغفر

الله لي ولكم انه غفور رحيم تمت الفن الثامن من الجملة الاولى

من المنطق وهو في الخطابيات من الشفا ويتلوه

الفن التاسع والسلام على سيدنا والحمد

لمستحقه والصلوة على اشرف المخلوقين

محمد المصطفى واله الطيبين

اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن

الفن التاسع من الجملة الاولى في المنطق من كتاب الشفا في ثمانية فصول

فصل في الشعر واصناف الصنع الشعرية واصناف الاشعار اليونانية نقول نحن اولا ان الشعر

كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفات ومعنى كونها موزونة ان يكون لها عدد

ايقاعي ومعنى كونها متّسا وية هي ان يكون كل قول منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان عدد زمانه مسا ولعدد
زمان الاخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحروف التي يختم بها كل قول منها واحدة ولا نظر للمنطقي في
شيء من ذلك الا في كونه كلاما مخيلا فان الوزن ينظر فيه اما بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما
بالتجربة وبحسب المستعمل عند امة امة فصاحب علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي وانما
ينظر المنطقي في الشعر من حيث انه مخيل والمخيل هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط عن
امور او تنقبض عن امور من غير روية وفكر واختيار وبالجملة تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري سواء
كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به غير كونه مخيلا او غير مخيل فانه قد يصدق بقول
من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى وعلى هيئة اخرى فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا
وربما كان المتيقن كذبه مخيلا واذا كانت محاكات الشيء بغيره تحرك النفس وهو كاذب فلا عجب ان يكون صفة
الشيء على ما هو عليه تحرك النفس وهو صادق بل ذلك اوجب لكن الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق وكثير
منهم اذا سمع التصديقات استنكرها وهرب منها وللمحاكات شيء من التعجب ليس للصدق لان
الصدق المشهور كالمفروغ منه ولا طراءة له والصدق المجهول غير ملتفت اليه والقول الصادق اذا حرف
عن العادة والحق به شيء تستأنس به النفس فربما افاد التصديق والتخييل معا وربما اشغل التخييل عن
الالتفات الى التصديق والشعورية والتخييل اذعان والتصديق اذعان لكن التخييل اذعان للتعجب
والالتذاذ بنفس القول والتصديق اذعان لقبول الشيء على ما قيل فيه فالتخييل يفعله القول لما هو عليه
والتصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه اي يلتفت فيه الى جانب حال المقول فيه والشعر قد يقال للتعجب
وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية هي في احد
اجناس الامور الثلثة اعني المشورية والمشاجرية والمنافرية ويشترك الخطابة والشعر في ذلك لكن
الخطابة تستعمل التصديق والشعر يستعمل التخييل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن
ان يوضع انواعا ومواضع واما التخييلات والمحاكيات فلا تحصر ولا تحد وكيف والمحصور هو المشهور
او القريب والمشهور وغير ذلك المستحسن في الشعر بل المستحسن فيه المخترع المبتدع والامور التي تجعل القول
مخيلا منها امور تتعلق بزمان القول وعدد زمانه وهو الوزن ومنها امور تتعلق بالمسموع من القول
ومنها امور تتعلق بالمفهوم من القول ومنها امور تردد بين المسموع والمفهوم وكل واحد من المعجب
بالمسموع او المفهوم هو على وجهين لانه اما ان يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللفظ فصيحا من غير صنعة
فيه او يكون نفس المعنى غريبا من غير صنعة فيه للاغرابة المحاكات والتخييل الذي فيه واما ان يكون المتعجب منه
صادرا عن حيلة في اللفظ او المعنى اما بحسب البساطة او بحسب التركيب والحيلة التركيبية في اللفظ
مثل التسجيع ومشاكلة الوزن والترصيع والقلب واشياء قيلت في الخطابة وكل حيلة فانما يحدث

بنسبة ما بين الاجزاء او التشبيه اما بمشاكلة واما بمخالفة والمشاكلة اما تامة واما ناقصة وكذلك
المخالفة اما تامة واما ناقصة وجميع ذلك اما ان يكون بحسب اللفظ وبحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما
في الالفاظ الناقصة الدلالة او القديمة الدلالة كالادوات والحروف التي هي مقاطع القول واما في
الالفاظ الدالة البسيطة واما في الالفاظ المركبة والذي بحسب المعنى فاما ان يكون بحسب بسائط المعاني
واما ان يكون بحسب مركبات المعاني ولنبدأ من القسم الاول فنقول ان من الصفات التي بحسب القسم الاول
نسبة مقاطع تتكرر في الاجزاء او تداخل الادوات واما الصنعات التي بحسب قسم الثاني فالتي بالمشاكلة
التامة هو ان يتكرر في البيت الفاظ متفقة او متفقة الجوهر مختلفة التصريف والتي بالمشاكلة الناقصة
فان يكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف ومثال الاول والعين والعين مثال الثاني الشمل
والشمال مثال الثالث والرابع الفاره والفارف او العظيم والعليم والشانح او السهاد والسها وهذا هو
التشاكل الذي هو في اللفظ بحسب ما هو لفظ وقد يكون ذلك في اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون اسم امرين
واحدهما مقبولا على مناسب الاخر ومجانسة واستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم فيراد به البيت او
السهم والقوس ويراد به الاثر العلوي واما التي بحسب المخالفة فاذ ليس لفظ من الالفاظ يخالف اللفظ
من جهة لفظيته فاذن انما يخالف معناه ما يخالف وهو المعنى الذي يكون اشهر له فيكون الصنعة
التي على هذا السبيل في الفاظ او لفظين يقع احدهما على شيء والاخر على ضده او ما يظن انه ضده وبينا فيه او
ما يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به وقد استعمل على غير تلك الجهة كالسواد التي هي القرى والبياض او
الرحمة وجهنم وماجل اجراه واما الصنعات التي بحسب القسم الثالث فالذي منه بالمشاكلة فان يكون لفظ
مركب من اجزاء ذوات التصريف في الانفراد ويجتمع منها جملة ذوات ترتيب في التركيب ويقابله ومثله او
يكون التركيب من الفاظها احد الصنعات التي في البسيطة ويقابله مثله والذي بحسب المخالفة فالذي
يكون فيه مخالفة ترتيب الاجزاء بين جملتين قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة فيهما او اجزاء غير مشتركة فيهما
واما الصنعات التي بحسب القسم الرابع اما الذي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد
باستعمالات مختلفة واما الذي بحسب المشاكلة الناقصة فان يكون هناك معاني مفردة متضادة او متناسبة
كمعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بمساواة في النسبة وقد يكون بجهة
الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك الاسم مثال الاول الملك والفعل ومثال
الثاني القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر وربما صح بسبب
المشاكلة وربما لم يصح واذا صح فربما كان بحسب الامر في نفسه وربما كان بحسب الوضع والمخالفة اما
تامة في الاضداد وما يجري مجراها واما ناقصة وهي من شيء ونظير ضده او مناسب ضده وبين نظيري ضدين
او مناسبيهما وربما كانت المخالفة بسبب مذكر وربما كانت في نفس الامر واما الذي بحسب القسم الخامس فاما في

مركب ح

مذكرة ح

فان المحاكات كشئ طبيعي للانسان وبالمحاكاة هي ايراد مثل الشئ وليس هو هو وذلك كما يحاكى الحيوان
الطبيعي بصورة هي في الظاهر كالطبيعي ولذلك يتشبه بعض الناس في احواله بعض ويحاكى بعضهم
بعضا ويحاكون غيرهم فمن ذلك ما يصدر عن صناعة ومن ذلك ما يتبع العادة وايضا من ذلك
ما يكون بفعل ومن ذلك ما يكون بقول والشعر من جملة ما يخيل ويحاكى باشياء ثلثة باللحن الذى يتنغم به
فان اللحن يؤثر في النفس تاثيرا لا يرتاب به ولكل غرض لحن يليق به بحسب جزالته او لينه او توسطه وبذلك
التاثير يصير النفس محاكية في نفسها لحزن او غضب او غير ذلك وبالكلام نفسه اذا كان مخيلا محاكيا وبالوزن
فان من الاوزان ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت هذه كلها وربما انفرد الوزن والكلام المخيل فان
هذه الاشيا قد يفترق بعضها من بعض وذلك ان اللحن المركب من نغم متفقة ومن ايقاع قد يوجد في المعازف
والمزامير واللحن المفرد الذى لا ايقاع فيه وقد يوجد في المزامير المرسلة التى لا يوقع عليها بالاصابع اذا سويت
مناسبة والايقاع الذى لا لحن فيه قد يوجد في الرقص ولذلك فان الرقص يتشكل جدا بمقارنة اللحن
اياه حتى يؤثر في النفس وقد يكون اقاويل منثورة مخيلة وقد يكون اوزان غير مخيلة لانها ساذجة بلا قول
وانما يجود الشعر بان يجتمع فيه القول المخيل والوزن فان الاقاويل الموزونة التى عملها عدة من الفلاسفة
ومنهم سقراط قد وزنت اما بوزن ... الثالث المؤلف من اربعة عشر رجلا واما بوزن المؤلف من ستة
عشر رجلا وغير ذلك وكذلك التى ليست بالحقيقة اشعارا ولكن اقوالا تشبه الاشعار وكالكلام الذى وزنه
انبدقليس وجعله في الطبيعيات فان ذلك ليس فيه من الشعر الا الوزن ولا مشاركة بين انبدقليس وبين
اوميرس الا في الوزن واما ما وقع عليه الوزن من كلام انبدقليس فاقوال طبيعية وما يوقع عليه الوزن من
كلام اوميرس فاقوال شعرية فلذلك ليس كلام انبدقليس فاقوال الطبيعية وما يوقع عليه الوزن من كلام اوميرس
فاقوال شعرية فلذلك ليس كلام انبدقليس شعرا ولذلك ان من نظم كلاما ليس من وزن واحد بل كل جزء
منه ذو وزن اخر فليس ذلك شعرا ومن الناس من يقول شعرا ويعنى به نحو ذى ايقاع وعلى هذا كان شعر
دسورمى واطنه ضربا من الشعر كان يمدح به لا انسان بعينه او طايفة بعينها بل الاخيار على الاطلاق
وكان يؤلف من اربعة وعشرين ... وهي المقاطع ولذلك كان شعرهم الذى يستعمله اصحاب
السنن في تهويل المعاد على النفوس الشريرة واظنه الذى يسمى ديثرامبي ولذلك كان يعمل نظرا
عوديا وهو المديح الذى يقصد به انسان حى او ميت وكانوا يغنون به على المحافل وكانوا يبتديون فيذكرون
فيه الفضايل والمحاسن ثم ينسبونها الى واحد فان كان ميتا زادوا في طول البيت او في لحنه نغمات تدل
على انه مرثية ومناحة واما قوموديا وهو ضرب من الشعر يهجى به هجاء بطنز وسخرية ويقصد به انسان
وهو يخالف الطراغوديا بسبب ان طراغوديا يحسن اسباب المحاكاة كلها فيه من اللحن والنظم وقوموديا
لا يحسن فيه التلحين لان الطنز لا يلايم اللحن وكل محاكات فاما ان يقصد بها التحسين واما ان يقصد

المشاكلة فان يكون معنى مركب من معان واخر غيره يتشاكل تركيبهما ويشتركان في الاخر واما الذى بالمخالفة
فان يتخالفا في التركيب او الترتيب بعد الشركة في الاجزا او بلا شركة في الاجزا ويدخل في هذه القسمة كقولهم
اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم انت وفلان بحر لكن انت للعمارة وذلك للرعافة وجميع الحيلة
لتفصيل البيان كقولهم يرجى ويتقى بحر الحافيه ويخشى الصواعق فهذه هي عدة الصناعات الشعرية على سبيل
الاختصار واليونانيون كانت لهم اغراض محدودة يقولون فيها الشعر وكانوا يخصون كل غرض بوزن على حدة
وكانوا يسمون كل وزن باسم على حدة فمن ذلك نوع من الشعر يسمى طراغوديا له وزن طريف لذيذ يتضمن
ذكر الخير والاخيار والمناقب الانسانية ثم يضاف جميع ذلك الى رئيس يراد مدحه وكانت الملوك فيهم يغنى
بين ايديهم بهذا الوزن وربما زادوا فيه نغمات عند موت الملوك للنياحة والمرثية ومنها نوع يسمى ديثرامبي
وهو مثل طراغوديا خلا انه لا يخص به مدح انسان واحد او امة معينة بل الاخيار على الاطلاق ومنه
نوع يسمى قوموديا وهو نوع يذكر فيه الشرور والرذايل والمهاجي وربما زادوا فيه نغمات ليذكروا القبايح
التى يشترك فيها الناس وساير الحيوانات ومنه نوع يسمى ايامبو وهو نوع يذكر فيه المشهورات والامثال
المتعارفة في كل فن وكان مشتركا للجدال وذكر الحروب عنه والحث عليها وفي معاني الغضب والضجر ومنه نوع
يسمى دراماطا وهو نوع مثل ايامبو الا انه يراد به انسان مخصوص او ناس معلومون ومنه نوع يسمى ديقرامي
وهو نوع كان يستعمله اصحاب النواميس في تهويل المعاد على النفوس الشريرة ومنه نوع يسمى انى وهو
نوع مفرح يضمن الاقاويل المطربة لجودتها او لغرابتها ومنه نوع يسمى افيقى ريطوريقي وهو نوع كان
يستعمل في السياسة والنواميس واخبار الملوك ومنه نوع يسمى ساطوري وهو نوع احدثه اللحن
خاصة في ايقاعه والتلحين المقرون به وزعم انه يحدث في الحيوان حركات خارجة عن العادة ومنه نوع يسمى
فومويا وكان يذكر فيه الشعر الجيد والردي ونسبة كل بما يجانسه ومنه نوع يسمى افيجانا ساروس واحدثه
انبدقليس وحكم فيه على العلم الطبيعي وغيره ومنه نوع يسمى افوسيقي وهو نوع يلعن به صناعة الموسيقى
لا يقع له في غيره فصل في اصناف الاغراض الكلية والمحاكات الكلية التى للشعراء والان فلا بد ان نعبر عن هذا
القدر الذى امكننا فهمه من التعليم الاول اذ ذكرها فيه اقتصاص اشعار ورسوم كانت خاصة بهم ومتعارفة
بينهم بعينهم يعاربهم اياه عن شرحها وبسطها وكانت لهم كما اخبرنا به انواع معدودة للشعر في اغراض
محدودة ويخص كل غرض وزن وكانت لهم عادات في كل نوع خاصة بهم كما للعرب من عادات ذكر الديار
والغزل وذكر الفيافي وغير ذلك فيجب ان يكون هذا معلوما مفروضا فيقول فاما الكلام في الشعر وانواع
الشعر وخاصة كل واحدة منها ووجه اجادة قرض الامثال والخرافات الشعرية وهي الاقاويل المخيلة وابانة
اجزاء كل نوع بكميته وكيفيته فيقول فيه ان كل مثل وخرافة فاما ان يكون على سبيل تشبيه باخر واما على
سبيل اخذ الشئ نفسه لا على ما هو عليه بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة والمجاز واما على التركيب منهما

بها التقبيح فان الشئ انما يحاكى ليحسن او يقبح والشعر اليونانى انما كان يقصد فيه فى اكثر الامر محاكات الافعال
والاحوال لا غير واما الدوات فلم يكونوا يشتغلوا بمحاكاتها اصلا كاشتغال العرب فان العرب كانت
تقول الشعر لوجهين احدهما ليؤثر فى النفس امرا من الامور تعد به نحو فعل وانفعال والثانى للعجب فقط فكان
تشبه كل شئ ليعجب بحسن التشبيه واما اليونانيين فكانوا يقصدون ان يحثوا بالقول على فعل او يردعوا
بالقول عن فعل وتارة كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارة على سبيل الشعر ولذلك كانت المحاكاة
الشعرية عندهم مقصورة على الافاعيل والاحوال وعلى الذوات من حيث لها تلك الافاعيل والاحوال وكل
فعل اما قبيح واما جميل ولما اعتادوا محاكات الافعال انتقل بعضهم الى محاكاتها للتشبيه الصرف لا
للتحسين والتقبيح وكل تشبيه ومحاكاة كان معدا عندهم نحو التقبيح والتحسين وبالجملة المدح او الذم وكانوا
يفعلون فعل المصورين فان المصورين مصورون الملك بصورة حسنة ويصورون الشيطان بصورة
قبيحة ولذلك من حاول من المصورين ان يصور الاحوال ايضا كما يصور اصحاب مانى حال الغضب والرحمة
فانهم يصورون الغضب بصورة قبيحة ويصورون الرحمة بصورة حسنة وقد كان من الشعراء اليونانيين
من يقصد التشبيه للفعل وان لم يخيل منه قبحا او حسنا بل المطابقة فقط فظاهر ان فصول النسبة
هذه الثلثة التقبيح والتحسين والمطابقة وان ذلك ليس فى الالحان الساذجة والاوزان الساذجة
ولا فى الايقاع الساذج بل فى الكلام والمطابقة فصل ثالث يمكن ان يمال بها الى قبح وان يمال بها الى حسن
فكانها محاكاة معدة مثل من شبه شوق النفس الغضبية بوثب الاسد فان هذه مطابقة يمكن ان يمال الى
الجانبين فيقال بوثب الاسد الظالم او بوثب الاسد المقدام فالاول يكون مهيا نحو الذم والثانى
يكون مهيا نحو المدح والمطابقة يستحيل الى تحسين او تقبيح بشفعن بشئ زايد وهذا يمط او ميرس فا
اذ ين كب على حالها ومثالها كانت مطابقة فقط وكل هذه المحاكيات الثلث انما هو على الوجوه الثلثة
المذكورة سالفا فكان بعض الشعراء اليونانيين يسهون فقط وبعضهم كاوميرس يحاكى الفضايل
فى اكثر الامر فقط وبعضهم يحاكى كليهما اعنى الفضايل والقبايح ثم ذكر عادات كانت لبلاد فى ذلك فهذه
هى فصول المحاكات من جهة ما هى محاكاة ومن جهة ما يقصد بالمحاكاة اما المحاكيات فثلثة تشبيه واستعا
وتركيب واما الاغراض فثلثة تحسين وتقبيح ومطابقة

فصل في الاخبار عن كيفية ابتداء انشاء الشعر واصنافه

ان السبب المولد للشعر فى قوة الناس شيئان احدهما الالتذاذ بالمحاكاة و
استعمالها منذ الصبى وبها يفارقون الحيوانات العجم من جهة ان الانسان اقوى على المحاكاة من سائر
الحيوان فان بعضها لا محاكاة فيه اصلا وبعضها فيه محاكات يسيرة اما بالنغم كالببغاء واما بالشمايل
كالقرد وللمحاكات للناس فايدة وذلك فى الاشارة التى يحاكى بها المعانى فيقوم مقام التعليم
ويقع موقع ساير الامور المتقدمة على التعليم وحتى ان الاشارة اذا اقترنت بالعبارة اوقعت المعنى فى النفس ايقاعا

حليا وذلك لان النفس تنبسط وتلتذ بالمحاكاة فيكون ذلك على سبيل لان يقع عندها للامر فضل موقع
والدليل على فرحهم بالمحاكات انهم يسرون بتامل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمنفور عنها
ولو شاهدوها انفسها لتنكبوا عنها فيكون المفرح ليس نفس تلك الصورة ولا المنقوش بل كونها محاكاة
لغيرها اذا كانت اتقنت ولهذا السبب ما كان التعليم لذيذا لا الى الفلاسفة فقط بل الى الجمهور لما
فى التعليم من المحاكاة لان التعليم تصوير ما للامر فى رقعة النفس ولهذا ما يكثر سرور الناس بالصور
المنقوشة بعد ان يكونوا قد احسوا الخلق التى هذه امثالها فان لم يحسوها قبل لم يتم لذتهم بل انما
يلتذون نحو قريبا مما يلتذ من نفس كيفية عملها النقش فى كيفيته ووضعه وما يجرى مجراه والسبب الثانى حب
الناس للتاليف المتفق والالحان طبعا ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت اليها الانفس
واوجدتها فمن هاتين العلتين تولدت الشعرية وجعلت تنمو يسيرا تابعة للطباع واكثر تولدها على
المطبوعين الذين يرتجلون الشعر طبعا وانبعثت الشعرية منهم بحسب غريزة كل واحد منهم وقريحته فى خاصته
وبحسب خلقه وعادته فمن كان منهم اعف مال الى المحاكاة بالافعال الجميلة وبما يشاكلها ومن كان منهم اخس
نفسا مال الى الهجاء وذلك حين يهجو الاشرار وكانوا اذا هجوا الاشرار بانفرادهم يصيرون الى ذكر المحاسن
والمدائح ليصيروا الرذائل بازائها اقبح فان من قال ان الفجور رذالة ووقف عليه لم يكن تاثير ذلك فى النفس تاثيره
لو قال ان العفة جلالة وحسن حال قال الا انه ليس لنا ان نسلم ذكر الفضايل فى الشعر لاحد قبل اوميرس
قبل ان بسط هو الكلام فى ذكر الفضايل ولا يمكن ان يكون اخرون قرضوا الشعر بالفضايل ولكن اوميرس
هو الاول والمبدأ ومثال الشعراء المتقدمين من الهجاء قول بعضهم ما ترجمته ان لها دار ان سيتها وقتها
وانتشار حال وما يجرى مجرى ذلك مما يقال فى الاشعار المعروفة ساسو وهو وزن يختص بالمحاورات
والمطايبات والاضحاكات من غير ان يقصد به انسان بعينه وهو وزن ذو اثنا عشر رجلا وكان يستعمله
سعرا ملاذ وانما ودنا سوم انا واوميرس وان كان اول من قال طراغوديا فلا بعد به وبسط الكلام
فى الفضايل فقد نهج ايضا سبيل قول دراطرباب وهى فى معنى ايامبو الا انه مقصود به انسان بعينه او عدة
من الناس باعيانهم ونسبة هذا النوع الى قوموديا نسبة اودوسيا الى طراغوديا يعنى ان كل واحد
منهما اعم من نظيره واقدم والسامان اسد تفصيلا وانظار ما وانما تولد بعد ذلك ويذكر بعد هذا
ما يدل عليه من كيفية الانتقال بحسب تاريخاتهم التى كانت لها من نوع الى نوع الى ان انفصل طراغوديا
وقوموديا واستعادا الرونق التام فان طراغوديا تسامى لسور منوا القديمة واما قوموديا فيشا من
الاشعار الهجائية السخيفة التى عند الاماثل ليا فيه الى الان فى الرساتيق الخسيسة ثم انسا
الطراغودية لم تزل حتى اكملت سعيرات وزنيا دارت كانت يليق بطباعها ثم اضيف اليها الاحد بالوجه
واستعملها الشعراء الذين يخلطون الكلام بالاحد بالوجوه حتى صار الشئ الواحد يفهم من وجهين احدهما

من حيث اللفظ والاخر من حيث هيئة المنشد ثم جاء استحلوس القديم فخلط ذلك بالحان فوقع للطراغوديا
الحانا يقينت عند المعينين والرقاصين وهو الذي رسم بالمجاهدة بالشعر يعني المحاوية والمناقضة كما قيل
في الخطابة وسوفوقلس وضع الالحان التي يلعب بها في المحافل على سبيل الهزل والنطايبر وكان ذلك قليلا
يسيرا فيما سلف ثم انه نشاء من عمل ساطوري من بعد وساطوري من رباعيات ما ثم استعمل ساطوري في غنى
الهزل ويقل الى الجد وذكر المفسر واظن انا ان الرباعيات هي الاوزان القصيرة التي يكون كل بيت فيها من اربع
قواعد وكل مصراع من قاعدتين وليس يجب ان يصغى ان الترجمة التي دلت على الرباعيات هي التي تضاعف الوزن
فيها اربع مرات بل الترجمة الصحيحة ما يخالف ذلك فان ذلك النقل يدل على ان هذه الرباعية قديمة و
الرقص المسمى طوريقا والاقدم من الاشعار هو الاقصر والانقص والمستعمل للرقص هو الاخف قال وانما
سمي هذا النوع ساطوري لان الطباع صادقة ملايم الرقص المسمى ساطوريقا وكان الطباع يسوق الى
هذا النوع من القول ذلك النوع من الوزن وخصوصا حين ما كانت الاخرى اشتغل بوزن وهذا هو ان يلحن فيكون
في كل جزء من اجزاء البيت الموزون وزن يلحن قال والدليل على ان ذلك طبيعي ان الناس عند المجادلات و
المنازعات ربما ارتجلوا اشياء منها طبعا ارتجالا المبلغ مصراع مصراع منه وهي ستة ارجل ولما تم الوزن فعلى
ما ينبعث الميل القوي نحوه بتمامه وانما يقع المتنازعون في ذلك اذا انحرفوا في المنازعات عن الطريق الملايم للعادة
واما بواعثها اليه محبة التفخيم والرتبة فان العدول من المبتذل الى الكلام العالي المطبقة والتي يقع فيه احراجي
نكت نادرة هي في الاكثر بسبب التزيد لا بسبب التبيين ولا نشك في ان الناس يعنون بها شديدا حتى يبلغوا غايات
التزيين في واحد واحد من انواع الكلام والقوموديا يراد بها المحاكات التي هي للامور شديدة الرداءة وليس
بكل ما هو شر ولكن بالجنس من الشر الذي يستخف ويكون المقصد به الاستهزاء والهزء هي حكاية صغار واستعداد
سماجة من غير غضب يقترن به ومن غير الم يدخل بالمحكي وانت ترى ذلك في هيئة وجه المسخرة عندما
يعرض بحسه لسطه من اجتماع ثلثة اوصاف فيها القبح لانه يحتاج الى ان يعرض عن الهيئة الطبيعية الى السماجة
والكد لانه يقصد قصد المجاهرة بما ليس من اعتقاد فله مبالات به واظهار اضرار عليه ولذلك في وجه النكد
هيئة يحتاج اليها المستهزئ والثالث الخلو عن الدلالة على غم كما في الغضب فان الغضب سحنة مركبة من سحنة
موقع شاد ومغموم جميعا واما المستهزئ فسحنته سحنة المنبسط والفرح دون المنقبض المغيم والمبادي قال
فاما مبدأ الامر في حدوث طراغوديا واخره فامر مشهور لا يحتاج الى شرح ولما قوموديا فلما لم يكن من الامور التي
عن ان يعنى بها اهل العناية واهل الفضل والرواية فقد وقع الجهل بنسبته وبمبدئها وكيفية تولدها
وذلك ان المعينين والرقاصين لما اذن لهم ملك اثينوس ان يستعملوا القوموديا بعد تحريمه اياه عليهم كانوا
يستعملون شيئا يخترعونه بارادتهم ما ليس له قانون شعري صحيح ولم يكن تحيتهم والقرابينه من نسبته منه
اشكال الاقوال الشعرية حتى كانوا ليصانعون شعرا ويكسونه لحنا وايقاعا وكانوا يقتصرون على بعض الوجوه

حسب خ — التنكد خ — العرض منهم من يستقلون خ

الموزونة من الاقاويل القديمة او من جهة الاستعانة بصناعة الاخذ بالوجوه فكان امثال هولاء لا يتحققون
المعرفة بالقوموديا في وقتهم فكيف يكون حالهم في تحقق نسبة قوموديا الى من سبقهم

فصل في مناسبة مقادير الابيات مع الاغراض وخصوصا في طراغوديا ان احاده في الخرافات هي بعضها بالبسط دون
الايجاز فذلك يتم اكثره في الاغراض الطويلة فان قوما من الاخرين لما تسلطوا على بلاد من بلادهم وارادوا ان
يتداركوا الاشعار القصار القديمة ردوها الى الطويل ويبسطوا في ايراد الامثال والخرافات ولذلك
رفضوا ما سموا القصيرة واما وزن افي وهو ابعد الى القصير فانه من ستة عشر رجلا فشهوه نظراعوديا و
زادوه طولا وهو نوع من الشعر يذكر فيه الاقاويل المطربة المفرحة لجودتها وغرابتها وندرتها وربما استعملت
المسوريات والعطايات ويسعى ان يكون الوزن بسيطا اي من ايقاع بسيط فان ذلك اوفق من الذي يكون
من ايقاع مركب وليكن الاوزان البسيط موقعه نوبات مختلفة لكل شي بحسبه واما ما سوى هذين
الوزنين فيكاد بعض الناس يجوز مد الوزن في الطول ما يستعمل مدة يوم واحد لكن في كل ذلك لم يجد قدرا
في بكسره الى قدر لا يحاور ولذلك اختلف عندهم قال ولكنه ان كان قد زيد للشعر هذه الزيادة في اخر الزمان
فقد كانت الطراغوديات في القديم على المثال المذكور وكان القول في اجزاء في واما اجزاء في طراغوديا فقد كان
بعضها المشتركة بينها وبعضها ما يخص الطراغوديات حتى يكون اجزاؤها اما هذه المشتركة واما الخاص
بالطراغوديات فانه ليس كل ما يصلح لطراغوديا يصلح لافي واما السياسيات والقوموديات فهو
جزء القول فيها فان المديح وما يحاكي به الفضايل اولى بالتقديم من الهجاء والاستهزاء ولتجد الطراغودية
ويقول ان الطراغودية هي محاكات فعل كامل الفضيلة على المرتبة بقول ملايم حد لا يختص بفضيلة
فضيلة جزئية تؤثر في الجزئيات لا من جهة الملكة بل من جهة الفعل محاكاة ينفعل بها الانفس رحمة وهو
وهذا الحد قد بين فيه امر طراغوديا بما يدل على انه يذكر فيه الفضايل الرفيعة كلها بكلام موزون لذيذ
على جهة يميل الانفس الى الرحمة والتقية ويكون محاكاتها للافعال لان الفضايل والملكات بعيدة عن
التخيل وانما المشهور من امرها افعالها فيكون طراغوديا يقصد فيه لاجل هذه الافعال ان كان يكمل ايضا
بايقاع احر واتفاق تم لبعد اللحن ويجعل له من هذه الجهة ايقاع زايد على انواع اوزانه في نفسه وقد
يستعملون عند انشاد طراغوديا باللحن امور اخرى من الاشارات والاخذ بالوجوه يتم بها المحاكات فاول
اجزاء طراغوديا هو المقصد من المعاني المخيلة والوجه ذات الرديف ثم يبنى عليها اللحن والقول فانهم يحاكون
باجتماع هذه ومعنى القول اللفظ الموزون واما معنى اللحن والقوة التي يظهر بها كيفية ما للشعر كله
من المغنى ومعنى القوة هو ان التلحين والغنا الملايم لكل غرض هو مبدأ تحريك النفس الى جهة المغنى فيحس لها
معه التفطن ويكون فيه هيئة دالة على القدرة لان القدرة فعل ما وينسبه ثم بالافعال التي لها معان اذ
قلنا ان الحادث من النغم يلايم بعضا من الاحوال المستندة اليها والنقل يلايم اخرى ولذلك اجزاء الالحان

بتفهيمها خ — والعطات خ — افي مع ذلك خ — برحمة ويتقوى خ — يعلون خ — التلحين خ — وما ينسبه خ

بلايم احوالا ويكون من الالحان فى امور متحدث بها عند اناس ينشدون ويعنون على الهيئة التى نصط
ان يكون عليها صاحب تلك الحلو وذلك الاعتقاد الذى يصدر عنه ذلك الفصل يقال انه انشد كانه واحد
ممن له ذلك المعنى فى نفسه اذ واحد من شانه ان يصير بتلك الحال ويخوهسان الحدث يحوان يحويدل على
خلق كمن يتكلم كلام عصوب بالطبع او كلام حليم ويحويدل على الاعتقاد كمن يتكلم كلام متحقق او من يتكلم
كلام مرتاب وليس لهات الادى قسم غير هذين ويكون الكلام الجزافى الذى نعبر عنه المنشد محاكاة على حد
الوجوه والجزافة هو تركيب الامور والاخلاق بحسب المعتاد للشعرا او الموجود فيهم ويكون كل منشد هو كواحد
من المظهرين عن اعتقادهم الحد غاية وان هزل حقا فينبغى ان نظهر جدا ونظهر مع ذلك منه دقة فهم فانه
ليس هيئة من يعبر عن معنى معقول عباتة كالحر المسدد وهو هيئة من يعبر عنه ونظهر انه شديد الفهم في (معتقد / المسرور)
وموعلمه والتحقيق لما يود به منه وكما ان الخطابة على الاطلاق اجزاء مثل الصدر والاقتصاص والتصدير
والخاتمة لذلك كما كان للقول الشعري عندهم اجزاء اجزاء الطراغوديا التامة عندهم ستة الاقوال الشعرية
الجزافية والمعانى التى جرت العادة الحث عليها والوزن والحكم والراى بالدعاء اليه والبحث والنظر ثم اللحن
فاما الوزن والجزافة واللحن فهى يلتبسها تقع المحاكات واما العبارة والاعتقاد والنظر فهو الذى يقصد محاكاته
فيكون الجزوان الاولان له احدهما ما يحاكى ثم كل واحد منها ثلثة اقسام ويكون المحاكى احد تلك والمحاكاة
احد تلك الثلثة اما العادة الجميلة والراى الصواب فامر لا بد منه واما النظر فهو كالاحتجاج والاثابة
لصواب كل واحد من العادة والجزافة ويودى بالوزن واعظم الامور التى بها يتقوم طراغوديا هذه
فان طراغوديا ليس هو محاكاة للناس انفسهم بل لعاداتهم وافعالهم وجهة حياتهم وسعادتهم والكلام
فيه فى الاخلاق واذكروا الاخلاق ذكروه للافعال فلذلك لم يذكروا الاخلاق فى الاقسام بل ذكروا العادات
ليشتمل على الافعال والاخلاق اسما الا على ظاهر النظر فانه لو قيل الاخلاق لكان ذلك لا يتناول الافعال
ذكر الافعال ضرورية فى طراغوديا تهم وذكر الاخلاق غير ضرورى فيه وكثير من طراغوديات كانت لهم سداولها
الصبيان فيما يذكر فيها الافعال ولا يفطن معها لامر الاخلاق وليس كل انسان يشعر بان الفضيلة هو الخلق
بل يظن ان الفضيلة هى الافعال وكثير من المصنفين فى الفضايل والشاعرين فيها لم يتعرضوا للاخلاق بل انما
يتعرضون لما قلنا وان كان التعريض للخرافات والعادات والمعاملات وغيرها واجبا فى الطراغوديات مما قد
سبق اليه اولوهم وقصر عنه من يخلف ووقع فى زمان المعلم الاول وكان المتاخرين لم يكونوا يعملون بالحقيقة
طراغوديا بل تركيبا من هذه الاشيا لا يودى الى الهيئة الكاملة لطراغوديا فان المعمول قديما كانت فيها جزافات
واقعة وكان سائر ما يقوم به الطراغوديا ماخوذا فيه وكان يوثر اثرا قويا فى النفس حتى كان يعرى المصاب
ويسلى المحزونين واجزاء الجزافة جزآن الاشتمال وهو الانتقال من ضد الى ضد وهو قريب من الذى
يسمى فى زماننا مطابقة ولكنه كان يستعمل فى طراغوديا تهم فى ان ينتقلوا من حالة غير جميلة الى حالة جميلة بالذم

والثانى ما يحاكى به احد تلك الثلثة الحاكيات ٣

فى اشعارهم ح

الاشتمال ح

بان تقبح الحالة الغير الجميلة ويحسن بعدها الجميلة وهذا مثل الحلف والتوبيخ والتعذير والجزء الثانى الدلالة
وهو ان يقصد الحالة الجميلة بالتحسين لا من جهة تقبيح مقابلها وكان القدماء من شعرائهم على هذا اقدر
منهم على اللحن والوزن وكان المتاخرون على اعادة الوزن واللحن اقدر منهم على حسن التخييل بنوعى الجزافة
فالاصل والمبدأ هو الجزافة ثم من بعد استعمالها فى العادات على ان يقع مقاربا من الاخر حتى يحسن به المحاكاة
فان المحاكاة هى المفرحة والدليل على ذلك انك لا تفرح بانسان ولا عابد صنم ويعرف بالصنم المعتاد وان
بلغ الغاية فى تضيعه وتتبعه ما تفرح بصورة منقوشة لمحاكيه ولاجل ذلك ما اشتدت الامثال والقصص
والثالث من الاجزاء هو الراى فان الراى ابعد من العادات فى التخييل لان التخييل معد نحو قبض النفوس
وبسطه وذلك نحو ما يساق ان يفعل فى اكثر الامر وكان الكلام الراى المحمود عندهم هو ما اقتدر فيه
على مكافات الراى وهو القول المطابق للوجود على احسن ما يكون وبالجملة فان الاولين انما كانوا يقررون
الاعتقادات فى النفوس بالتخييل الشعرى ثم ينبعث الخطابة بعد ذلك فى ولو تقرير الاعتقادات فى
النفوس بالاقناع وكلاهما متعلق بالقول ويفارق القول فى الراى القول فى العادة والخلق ان احدهما
يحث على الارادة والاخر يحث على راى فى ان شيئا موجودا وغير موجود ولا يتعرض فيه للدعوة الى الارادة
او الهرب عنه ثم لا يكون العادة والخلق متعلقين بان اشيا موجودا وغير موجود ويتعرض فيه الدعوة
الى الارادة او الهرب عنه بل اذا ذكر الاعتقاد فى الامر العادى ذكر ليطلب او ليهرب منه واما الراى فانما
سبق الوجود واللاوجود فقط او على نحو والرابع المقابلة وهو ان يجعل للعرض المسرور ما يقول به ويكون
ذلك الوزن مناسبا اياه وان يكون التغيرات الجزئية بذلك الوزن يليق به قرب شئ واحد يليق بها اللفظ
فى عرض وربك سمى فى عرض اخر يليق به التلصيق وهما فعلان متعلقان بالايقاع يستعملها وبعد الرابعة
التلحين وهو اعظم كل شئ واشده تاثيرا فى النفس واما النظر فى الاحتجاج فهو الذى يقرر فى النفس حال
المعقول ووجوب قبوله حتى يسلى عن الغم وينفعل الانفعال المقصود نظراغوديا ولا يكون فيها ضاعة
اى التصديق المذكور فى كتاب الخطابة فان ذلك غير مناسب للشعر وليس طراغوديا مبنيا على المحاورة
والمناظرة ولا على الاحد بالوجوه والصناعة اعلى درجة من درجات الشعر فان الصناعة نصد الالات
التى بها يقع التحسين والنافعات منها والشعر يتصرف على تلك تصرفا تاما والصانع الاقدم اذ من الصانع
الذى يجده ويتبعه واعلم ان اصول التخييلات ماخوذة من الخطابة على انها خادم للتصديقات وتوابع
ثم التصرف الثانى فيها بحسب انه اصل هو الشعر وخصوصا للطراغوديا **فصل** فى حسن ترتيب
الشعر وخصوصا الطراغوديا وفى اخذ الكلام الحمل الجزافى لطراغوديا واما حسن قوام الامور التى يجب ان
يوجد فى الاشعار فينبغى ان يتكلم فيه فان ذلك مقدمة طراغوديا واحكم منه واعلى رتبة فان طراغوديا ايضا
يجب ان يكون كاملة فيما يعمل من المحاكات ويعظم الامر الذى يقصده فان تلك المعانى قد يقال هى كلام مرسل من

التلصيق ح

المقول ح

الصانع الاقدم اذ ابن الصانع ح

اتم ح

غير الرونق والفخامة والحشمة فاستعمال طراغوديا اذن بسبب التعظيم والتكميل للتخييل وكل تام فله مبدا ووسط
وآخر والوسط مع قبل ومع بعد وليس يجب ان يكون مع والآخر مع وليس يجب ان يكون قبل شيء والحرر الفاضل
هو الوسط وان كان من جهة المرتبة قد يكون بعد ولذلك فان السحعان المفلقين انما يفصلون اذا
لم يحسوا فيكونوا في آخر بيات الناس ولم يتهوروا فيكونوا في اول الرعيل عند وكذلك الحد في الحيوان انما هو
المتوسط وكل امر واحد مما فيه تركيب فهو الذي لا يتركب منه شيء بل يتركب هو من الاطراف فيعتدل وليس
يكفي ان يكون المتوسط فاصلا لانه وسط في المرتبة فقط بل يجب ان يكون وسطا في العظم فان المقدار
الفاضل هو الوسط في العظم فيجب ان يكون آخر طراغوديا هي المتوسط في العظم ولذلك فان الحيوان
الصغير ليس بهي والتعليم القصير المدة الذي يخلط الكل بعضه ببعض ويرده الى واحد لقصره ليس بمحمود
ويكون كمن يرى حيوانا من بعيد شديد فانه لا يمكن ان يراه ولا ايضا يمكن ان يراه وهو شديد القرب بل
المتوسطة هو السهل الادراك السهل الرؤية وكذلك يجب ان يكون الطول في الخرافات محصلا انما يمكن
ان يحفظ في الذكر واما طول الاقاويل التي يتنازع فيها والتصديقات التي للصناعة الخطابية فان ذلك
غير محصل ولا محدود بل بحسب الحاجة والمحاذاة فيه واما طراغوديا فانه شيء محصل الطول والوزن ولو كان
مما يكون بالمجاهدة والمفاوضة لكانت تلك المفاوضة لا يحدد بنفسها الا ان يقتصر بها على وقت محدود
محدد بصحات الساعات فلذلك لا يجب ان يكون امر يقدر بطول القضايا بل الحد المفاوضات بل يجب ان
يكون لها طول ويقدر معتدل كالطبيعي وان يكون الاستعمالات التي فيه ذكرها يوجب الانتقالات
محدودة الا انه لا كما طرماس لانه لما كان القصد في الطراغودية الكلام في معنى بسيط فلا يلتفت الى
جميع ما يعرض للشيء فيطول منه فان الواحد يعرض له امور كثيرة وكذلك لا يوجد امر واحد له غرض واحد
لذلك للواحد الجزئي افعال جزئية بغير نهاية وهذا انما يكون الشيء واحدا بالفعل بالنوع غير واحد بانقسام
باعراضه واحوال يقترن به شخصه ومن هنا دفع الشك الكثير في كون الواحد كثيرا بل يجب ان يراعى فعلا واحدا
من الفعل ويتكلم فيه ولا يلحظ افعالا بافعال واحوالا باحوال فانه كما يجب ان يكون الكلام محدودا من جهة
جهة اللفظ كذلك يجب ان يكون محدودا من جهة المعنى ويكون فيه من المعاني قدر يوافق الغرض ولا يعداه الى
احوال في اعراض المقول فيه خارجة عنه كما كان يفعله بعض من ذكرها واما اوميروس فانه كان نحا الفهم ويلزم
واحدا ويعم ما فعل ذلك سواء اعتبر فيه الواجب بحسب الصناعة فان كل صناعة يقصد غاية واحدة محدودة
او الواجب بحسب الطبيعة فان الطبيعة يقصد غاية واحدة او غايات محدودة واورد لهذا مثلا في شعر
انه لما ذكر انسانا او حربا لم يذكر من احوال ذلك الانسان او الحرب وما عرض له من الحضوهات والحقد من النكبات
الا المنطق بالغرض الخاص الذي ينحاه فتحت تقويم الشعر على هذه الصورة يكون مرتبا فيه اول ووسط وآخر وان
يكون الجزء الافضل في الاوسط وان يكون المقادير معتدلة وان يكون المقصد محدود الا يتعدى ولا يخلط

بغيره مما لا يليق بذلك الوزن ويكون بحيث لو نزع منه جزء واحد فسد وانتقص فان الشيء الذي له حقيقة
الترتيب اذا زال عنه الترتيب لم يفعل فعله ذلك وذلك لانه انما يفعل لانه كل ويكون الكل محفوظا
بالاجزاء ولا يكون كلا عندما لا يكون الجزء الذي للكل واعلم ان المحاكاة التي تكون بالامثال والقصص ليس
هو من الشعر بشيء بل الشعر انما يتعرض لما يكون ممكنا من في الامور وجوده او لما وجد ودخل في الضرورة
وانما كان يكون ذلك لو كان الفرق بين الخرافات والمحاكيات الوزن فقط ليس كذلك بل يحتاج الى ان يكون الكلام
مسددا نحو امر واحد او لم يوجد ليس الفرق بين كتابين موزونين لم احدهما فيه شعر والاخر فيه مثل مثل ما في كليلة
ودمنة وليس بشعر الا بسبب الوزن فقط حتى لو لم يكن لما نسبناه كل كليلة ودمنة وزنا صار ناقصا لا يفعل فعله
بل هو يفعل فعله من افادة الآراء التي هي نتائج وتجارب احوال ينسب الى امور ليس لها وجود وان لم يوزن ذلك
لان الشعر انما المراد فيه التخييل لا افادة الآراء فان فات الوزن نقص التخييل واما الآخر فالغرض فيه افادة نتيجة
التجربة وذلك قليل الحاجة الى الوزن فاحد هذين يتكلم فيما وجد او يوجد والاخر يتكلم فيما وجوده في القول فقط
ولهذا صار الشعر اكثر مشابها للفلسفة من الكلام الآخر لانه اشد تناولا للموجود واحكم بالحكم الكلي واما
ذلك النوع من الكلام فانما يقول في واحد على انه عارض له وحده ويكون ذلك الواحد قد اخترع له اسم فقط
ولا وجود له ونوع منه يقول في اقتصاص احوال جزئية قد وجدت لكنها غير مقولة على نحو التخييل واما الجزئيات التي
يتكلم فيها الشعر فلا انما يخلطونه بالكلي فانها موجودة كجزئيات الامور التي يحدث عنها في قوموديا مما وجدت في
ليست كجزئيات الامور التي في اماسوا العامة فان تلك الجزئيات يفرض فرضا ايضا ولكن يدل على معنى كلي على النحو
الذي يسمى تبديل الاسم المضادات واما في طراغوديا فان النسبة انما هي الى اسباب موجودة والموجود والممكن اشد
اقناعا للنفس فان التجربة ايضا اذا استندت الى موجود اقنعت اكثر مما يقنع اذا استندت الى مخترع وبعد ذلك
اذا استندت الى موجود ما يقدر كونه وقد كان يستعمل في طراغوديا ايضا جزئيات في بعض المواضع مخترعة
يسمى على قياس المسميات الموجودة وذلك في النادر وقد كان يخترع اسم شيء لا نظير له في الوجود ويوضع
بدل معنى كلي مثل ما جعلهم الخير كشخص واحد واطنابهم في مدحه وذلك لان احوال الامور قد كانت مطابقة
لاحوال ما كان يخترعون لها الاسم وليس يقع ذلك في التخييل بنفع قليل ولكنه لا يجب ان يوقف على الطراغوديا
واختراع الخرافات على هذا فان هذا ليس مما يوافق جميع الطباع فان الشاعر انما يجود شعره لا بمثل هذه
الاختراعات بل انما يجود قصة وخواصه اذا كان يحسن المحاكاة بالمخيلات وخصوصا للافعال وليس يشترط
كونه شاعرا ان يخيل لما كان فقط بل ولما يكون ولما يقدر كونه وان لم يكن بالحقيقة ولا يجب ان يحتاج
التخييل الشعري الى هذه الخرافات البسيطة التي هي قصص مخترعة ولا ان يتم بافعال دخيلة مثل احد الوجوه
وهي افعال يؤثرها بعض الشعراء والرواة ايرادها مع الرواية حتى يحملها القول فان ذلك يدل على بعضهم على
ان قوله ليس يحمل الانفعال وانما يضطر الى ذلك من الشعراء اما الرذال منهم فلضعفهم واما المقلقون دون هؤلاء

الخرافات خ

لم يبسطوا الجزئيات خالطين اياها بامثال هذه وانما اورد وها مؤخرين منحين وربما اضطروا في الطراغوديا ايضا الى ان يتركوا محاكاة الافعال الكاملة ومالوا الى المجربات وذلك كبره في الجزء الذاتي وقد يخلط بعض ذلك ايضا بنقص الوجوه الاخر كانها قد دخلت بالاتفاق لتعجب فان الذي يدخل بالاتفاق ويقع بالبحث منه وكثير من الخرافات يكون خاليا عن النفع في التخييل وربما كان بعضها مستنكرا مثل اخلاء نحج كان الافعال من الناس انفسها بعضها ينال به الغرض وبسائطه ويكون واحدا متصلا وانما ينال به الغرض بتركيب وتخليط والمستنكر المستحسن من الخرافات ماكان مصرفا في وجوه الاستدلال والاشتمال وبذلك ينقل النفس من حال الى حال وان كان اشتمالا او استدلالا يراد به نقل النفس الى انفعال الم عن انفعال فان تخييل سعادة فينبسط او شقاوة فينقبض فان الغايات البينة هاتان واحسن الاستدلال ما تركب بالاشتمال وقد يستعمل الاستدلال في كل شيء ويكون منه خرافة لكن الاليق بهذا الموضع ان يكون الاستدلال على فعل فان مثل هذا الاستدلال وما يجري مجراه من الاشتمال هو الذي يؤثر في النفس رهبة او مخافة كما يحتاج له في طراغوديا وكان التحسين واظهار السعادة والقبيح واظهار الشقاوة انما يتعلق في ظاهر المشهور بالافعال وانما يكون لما كانوا يستنبطه منهم ويحاكي بهم اخرون يجرون مجراهم في الفعل فاجزاء الخرافة بالقسمة الاولى جزآن الاشتمال والاستدلال وههنا جزء اخر يتبعه في طراغوديا وهو التهويل وتعظيم الامر وتشديد الانفعال مثل ما يعرض عند محاكاة الافات الشاملة كالموتان والطوفان وغير ذلك فهذه انواع

طراغوديا **فصل** في اجزاء طراغوديا بحسب الترتيب والانشاد لا بحسب المعاني ووجوه من القسمة الاخرى وما يحسن من التدبير في كل جزء وخصوصا ما يتعلق بالمعنى قد كان عندهم لكل قصيدة من طراغوديا اجزاء مترتب عليه في ابتدائها ووسطها وانتهائها وكان ينشد بالغناء الرقصي وسولاه وكان نحوها الذي يقوم مقام اول النسيب في شعر العرب يسمى مدخلا ثم ثلاثة جزء هناك يبتدئ الرقاص يسمى مخرج الرقاص ثم جزء اخر يسمى مجاز لهولاء وهذا كله كالصدر في الخطبة ثم يشرعون فيما يجري مجرى الاقتصاص والتصديق في الخطابة فيسمى التقويم ثم كان يختلف احوال ذلك في مساكنهم وبلادهم فان كانوا في يحلون من المدخل ومجاز المغنين فالمدخل هو جزء كلي يشتمل على اجزاء وفي وسط سدى الملحنين بجماعتهم والمخرج هو الجزء الذي لا يلحن بعده الجماعة منهم واما المجاز فهو الذي يؤدونه المعنون فلا لحن بل بايقاع واما التقويم فهو جزء كان لا يؤدي بنوع من الايقاع يستعمل فيما سواه بل يؤدي بسدو حي لا عمل معه ايقاعي اوزان الشعر وكل ذلك ينشده جماعة الملحنين فهذا نوع قسمة الطراغوديا ونوع اخر ان بعض اجزاء طراغوديا يعطيها مخيلا لشيء ويميل الطبع اليه وبعضه يعطي النفس ما يحذره ويحفظه على سكونه ويقتضيه عن شيء ويجب في تركيب الطراغوديا ان يكون غير

فعال خ

وان كان لايخلو خ

تركيب بسيط بل يجب ان يكون فيه امساك وقد عرفته ويكون ذلك مما يخيل خوفا مخلوطا بحزن لمحاكاته فان هذه الجهة من المحاكاة هي التي تخص طراغوديا وبها تعد النفس لقبول الفضائل وليس يجب ان يكون النقلة فيها كلها كلية من سعادة الى سعادة فان الشجعان لا ينفعلون بزاولة السعادة والبراءة من الخوف والغم مزاولة الافعال التي لا صعوبة فيها كما لا يقنع الكدود بدوام الشقاوة ومثل هذا لا يؤثر تحصيل في النفس انفعالا يعتد به من رقة او حزن او رهبة ولا يكون فيه محاكاة شقاوة الاشرار وانما يحدث الرقة من امثال ذلك ولذلك الحزن والخوف وانما يحدث التهجع من محاكاة الشقاوة لهذه الامور بمن لا يستحق فيه الخوف يحدث عند تخييل الصبر وانما يراد بمحاكاة الشقاوة لهذه الامور ولا ظهار له من حاد عن الفضائل فينبغي في الطراغوديا ان يبدا بمحاكاة السعادة ثم ينتقل الى الشقاوة ويحاكي ليريد عن طريقها ويميل النفس الى ضدها ولا يذكر الشقاوة التي تتعلق بجور من الجائر على الشقي والذي يتعلق ببغيه بل الذي يتعلق بغلطة وضلاله سبيل الواجب وجدها نرعلى الذي فضله اكثر ويكون الاستدلال مطابقا لذلك وذكر له امثال ان الاولين القدماء كانوا يسهون في الخرافات حتى يتوصلوا الى الغرض واما المحدثون بعدهم فقد مهروا حتى انهم سلكوا الغرض في طراغوديا بقول معتدل وذكر له مثال وذكر قوما احسنوا النقل المذكور واما الطراغوديات الجهادية القديمة وقد يتعدى فيما الى ذكر النقائص وكان السبب فيه ضعف بحوره الشعراء الذين كانوا يقولون اشعارا لبعيد وكانوا يقعون في مخالفتهم فلم يكن ذلك طراغوديا صرفا بل مخلوطة بقوموديا وكان شعرها والشعر المقادين مثل رجلين سماهما فانهما لما صارا في اخرهما من المساكين المتمن انشد في المراثي اسما لا يتناسب فكانا لا يخيلان ايضا بالمفزعات والمجربات ويوردون في تقويم الامر ما يورده الشعراء المعقولون ويجب ان لا يكون الخرافة موردة مورد الشك حتى يكون كانها تقبل على التخييل فان هذا اولى بان يخيل جيدا كانه كان تفعله فلان وان كان فعله غير مخلوط بصناعة تصيد بقية وشيء يحتاج الى مقدمات وقد كان بعضهم يقدمون مقدمات شعرية للتعجب بالنسبة والمحاكاة فقط دون القول الموجب نحو الانفعال فيجب في الشعر ان يحاكي الافعال المنسوبة الى الافاضل والى الممدوحين من الاصدقاء بما يليق بهم ويقابلها للاعداء احدهما مدح والاخر ذم واما القسم الثالث فتشبيه صرف واما عدو العدو وصديق الصديق وصديق العدو وعدو الصديق فليس يكون ممدوحا او مذموما لذلك بل لان يكون مع ذلك صديقا او عدوا او يكون المدح بذكر افعال تصدر عن علم واما علم بلا فعل وفعل بلا علم فلا يحسن به مدح او ذم ولما مدح بذلك ادم استعذر القول وتسبب الى السفسطة ولذلك الاقتصار على ضروب المحاكاة في هذه الابواب قول هذر ولذلك ينقل في اشعارهم وقد حكى كثير من الاستدلال امثلة لهم فهذا ما يقال في التقويم واما الاخلاق فان يحاكي من الممدوح خيريته والخير موجود في كل صنف ونوع على بقاويه ويذكر ان حرمته باقية موافقة وانها على اشبه ما ينبغي ان يكون

تقصيرة

بروانها معتدلة متناسبة الاحوال ولذلك يجب ان يكون القول الدال عليه وارد لذلك امثلة والاحوال
المحمودة اما حقيقية فلسفية واما التى يضطر الى مدحها من بين الجمهور وان لم يكن حقيقية واما
التى نسبة احدهاتين وليس به وجميعها يدخل فى المديح الشعرى ويجب ان يكون خاتمة الشعر يدل على
مقتضاه فيدل على ما فرغ منه كما فى الخطابة لا كما اورده وان يخالطه من الحل الخارجة يقدر ما
ينبغى ان يخاطب به المخاطبون ويحتملونه وان يكون تقدير لا يكون الانسان معه غالبا ويقدر
مطابق القول لو صرح به وذكر امثلة ويجب ان يكون كالمصور فانه يصور كل شئ بحسبه وحتى
الكسلان والغضبان كذلك يجب ان يكون المحاكاة للاخلاق كما كان يقول اوميرس فى مبان خرتة
احلوس وينبغى ان يكون ذلك مع حفظ الطبيعة الشعرية وللحسوس المفروق من حال الشعر فقد
يذهب المحاكى ايضا عن طريق الواجب وعن الغلط لمستملح المستحسن وانواع الاستدلال فيها الذى
هو يصنا عنان يخيل لست اقول بان يصدق فاما امور ممكنة ان يوجد لكنها لم يوجد فيكذب من حيث
لم يوجد ويخيل من حيث يقع كذبه موقع القبول واما مساه من الاجسام حاصلة لها بالحقيقة فنسبة
حاصل فى الظاهر من المعانى كالطوق فى العنق ويشبه به المنة والصمصام فى اليد يشبه به البيان
وما كان بعيدا عن الوجود اصلا فينبغى ان لا يستعمل وكذلك محاكاة الحساس وذكر امثلة فهذا ضرب
يستعمله الصناع من الشعراء الذين يحسنون التصديق وبعض الشعراء يميل الى اقاويل تصديقه وبعضهم
يميل الى اسماء له اذا كان مراسا بالعفة بارزا فى معرض اللوم والعدل واما الوجه الثانى فاستدلالات
ساذجة لا صنعة شعرية فيها وهى شبيهة بالخطابية والقصص ويخلو ذلك عن الخرافة والثالث التذكر
وهو ان يورد شيئا يحصل معه شئ اخر لمن يرى خط صديق له مات فيذكره فيتأسف والرابع اخطار
بالبال بايراد الشبيه من النوع والصنف لا غير مثل من يراه الانسان شبيها بصديقه الغائب فيحزن لذلك
واورد امثلة والخامس من المؤلفات الكاذبة كقولهم قد يرع فلان قوسا لا يقدر البشر على نزعه ولا استدلالا
الفاصل هو الذى يحاكى الفعل وذكر امثلة وساق الكلام الى الواجب وحدا ان يبلغ المحصل مبلغا
يكون كان الشئ يحسن نفسه وان يطابق بذلك المتضادات فعل المقلعين وذكر امثلة وذكر ان يفصل
الانواع مما يطول والسبب فيه ان ما حدها الشبهات ليست حقيقية ولا مظنون فقدم على ما قدمنا الذ
قولا وقد يقع فى الطراغوديا حل وربط والربط قد يقع بفعل خارج وقد يقع بقول قال والربط هو اشارة
يبتدى بها يدل على الغاية والى العلة المذكورة والحل هو تحليل الجملة المشتبهة من ابتداء النقلة الى
اخرها فمن الطراغوديا استدلالية واشتمالية ومشتبكة مركبة من استدلال واشتمال وقول
وانفعال قد اضيف اليها وقول اطى ليس يسند الى ما يجرى مجرى الاحتجاج ومن الناس من يجد
الحل بالامساك ولا يحسن مع الاحتجاج وضبط اللسان عن الاسهاب ثم ذلك عادات فى الاوزان

وفى التطويل المناسب لطول المعنى وغير المناسب وما يكون عادة مناسبا لوزنه وتخيله غير مناسب
وما يختلط من الشعر من افعال دخيلة ذكرناها وان الفعل الدخيل والقول الغير الموزون او الموزون
بوزن اخر واحد فاما القول الراى فينبغى ان يستبقى اصوله من المذكور فى الخطابة وان هذا القول
الراى مطابقا للافعال المراد بالتخييل الذى يقوم به ذلك الشعر وانت تجد انواع ذلك وامايطابق
انفعالا فيما قيل فى الخطابة ولذلك ما يطابق التهويلات والتعظيمات وما كان انواعا من القول
الراى صادقا وكان بين الصدق وموافقا للعرض احد بحاله وما كان غير بين بطريق شعرى لا
خطابى يكون بحسب فعال ويلوح صدقه بل بامور خارجة او اقوال المحاكى امرا ذلك الامر يوجب المعنى
ايجابا خارجيا ويشكل القول ايضا بفعل بخيل ذلك وان لم يكن شئ غيره وانما يحتاج اليه بازاء الاحد
بالوجوه مثل شكل الامر وشكل التضرع وشكل الاخبار وشكل التهدد وشكل الاستفهام وشكل الاعلام
وكان الشعر لا يحتاج الى شئ خارج من القول وشكله وذكر فضيلته **فصل** فى قسمة الالفاظ
ويوافقها لانواع الشعر وفصل الكلام فى طراغوديا ونسبة اشعار اخرى به واما اللفظ والمقالة فان
اجزاءه سبعة المقاطع الممدودة والمقصور كما علمت ويؤلف من الحروف الصامتة وهى التى لا يقبل المد السين مثل الطا
والبا والتى لها نصف صوت سين وهى التى يقبل المد مثل السين والرا والمصوتات الممدودة التى يسميها مدات
والمقصورة وهى الحركات وحروف العلة والرباط الذى يسمى واصلة وهو كلفظة لا يدل بانفرادها على
معنى وانما يفهم منها ارتباط قول بقول تارة يكون بان يذكر الواصلة او لا يقول قبل فينتظر بعده قول آخر
مثل اما المفتوحة وتارة على انه يأتى تاليا ولا يبتدى به مثل الواو والفاء وما هو الالف فى لغة اليونانيين
والفاصلة وهى اداة اى لفظة لا يدل بانفرادها لكنها يدل على ان القولين متميزان واحدهما مقدم والاخرى
بال ويدل على الحدود والمفارقات مثل قولنا اما مكسورة الالف والاسم والكلمة وتصريفهما والقول وكل
دال فاما حقيقى ومستول واما لغة واما دبية واما موضوع واما منفصل واما متغير والحقيقى هو اللفظ
المستعمل فى الجمهور المطابق بالتواطى للمعنى واما اللغة فهو اللفظ الذى يستعمله قبيلة وامة اخرى فليس من
لسان المتكلم وانما اخذه هناك لكثير من الفارسية المعربة بعد ان لا يكون مشهورا مبتذلا ولا قد صار كلغة القوم
واما النقل فان يكون اول الوضع والتواطى على معنى وقد نقل عنه الى معنى اخر من غير ان صار كانه اسمه بل صار
لا يمر معا من الاول والثانى فتارة ينقل من الجنس الى النوع وتارة من النوع الى الجنس وتارة من نوع الى
نوع وتارة الى منسوب الى شئ من مشابهة فى النسبة الى رابع مثل قولهم للشيخوخة انه مساء العمر
خريف الحيوة واما الاسم الموضوع المعمول فهو الذى يخترعه الشاعر ويكون هو اول من استعمله وكان
المعلم الاول اخترع ايضا اسما ووضع للمعنى الذى يقوم فى النفس مقام الجنس اسما هو ابطلاحنا
واما الاسم المنفصل والمختلط فهو الذى احتيج الى ان حرف عن اصله بمد قصر او قصر مد وحرم او علق وقل انه

الذى نعتر التفوه به لطوله او الثانى حروفه واستصعابه على اللسان او بعال اجتماعها والاول هو الصحيح
واما المتغير وهو المستعار والمسمى على نحو ما قيل فى الخطابة والرسم هى اللفظ التى لا يدل تركيب حروفها
وحده بل بما يقترن به من هيئة نغمة وسره وليست للعرب وكان كل اسم لليونانية اما ان يكون مذكرا او
ان يكون مؤنثا او وسطا وكان حروف التذكير و و و حروف التانيث كثير ولثنى واصح القول وافضله
مايكون بالتصريح والتصريح هو ما يكون بالالفاظ الحقيقية المستولية وساير ذلك يدخل لا للتفهيم
بل للتعجب مثل المستعارة فيجعل القول لطيفا كريما واللغة يستعمل للاعراب والنحو والرمز والنقل ايضا
كالاستعارة وهو ممكن وكذلك الاسم المضعف وكلما اجتمعت هذه كانت الكلمة امدولغرب وبها تفخيم
الكلام وخصوصا الالفاظ المنقولة فلذلك سضاكون بالشعراذا انوبلفظ مفصل او انوسعل و
استعارة بريدون الايضاح ولا يستعمل سامنها للايضاح واورد لذلك امثالا وذكر فيها مايكون
المصعة فيه بالتركيب وبالقلب مثل قولك ليس للانسان سمت السمر بل السمر سمت الانسان
والعطف والمطابقة وساير ما قيل فى الخطابة واشرنا اليه فى فانحه هذا الفن وقال هذا ان الالفاظ
المضاعفة اختص بنوع ديم مسى لشئ وقد علمته وهو الذى يبنى فيه على الاخبار من غير يعنى واللغات اليونانية
بعوامى وهو وزن كان فى شرايعهم يهول به حال المعاد على الاشرار واما المعقولة فهى اولى بوزن المسوقى هو
مخصوص بالامثال والحكم المشهوره وكذلك المقولات السديدة الملائمة لا يقوافى فهذا ما قيل فى الطراغوديا
واما الاشعار القصصية التى كانت لهم والاوزان التى كانت ملائم القصص فسبيلها سبيل طراغوديا
فى تقسيم اجزائه الى المبدا والوسط والخاتمة ولا يقع استدلالات فيها على نفس الافعال على محاكات الازمنة
لان الغرض ليس الافعال بل يحسل الازمنة وماذا يعرض فيها وما يكون حال التالف منها بالقياس الى الفا
وكيف سعل فيه الدول ويدرس امور ويحى امور وذكر فى ذلك امثلة وبين ان اومرس احسنهم ما
بيانا فى هذا المعنى وكذلك الاشعار الجزئية فانه كان هو اهدى الى فرضها سبيلا واحسنها الاجزاء الثلثة
نفسها وان كان ذلك فى الامور الجزئية صعبا فى كيفيتها وذكر امثلة لهذه الابواب متعارفة بينهم ول
ونوع انى انقسم بناسب لطراغوديا وذلك انها اما بسيطة واما مشتركة وربما كانت بعض اجزائها انفعاليا
كما قلنا فى طراغوديا واحكامها فى اللحن والغنا احكام طراغوديا وذكرامثالا وقصا يدلقوم بعضها
بسيطة وبعضها مشتبكة وانها كانت مختلفة الاوزان فى الطول والقصر وكان بعضها شديد
الطول وهواطن وكان فيها حلمات واعتقادات كما فى طراغوديا لكن طراغوديا لا يبقين فى المحاكيات
الا فى الجزء الذى فى المنكر ويذكر فيه البناء الناحية والذى باراء المنافقين الاخذين بالوجوه
واما انى فعند الحاجة الى الخاتمة قد يقع فيه حديث كثير ويقين وهيئة فى المحاكيات مختلفة ولذلك يراد
ادها وربما ادخلوا فيها الدحلات التى عليها وان لم يكن مناسبة وذلك لان المناسب يتقوى لعة

التام وانما يطول الكلام بالدخل قال واما وزن ابرا هو فوقع من التجربة فان انسانا فاله طبعا فى
الجنس من الامور المخصوصة فوافق ذلك قبول الطباع وهو وزن رزين واسع العرصة يحتمل
معان كثيرة ويسعه محاكيات كثيرة فلذلك يحتمل ذكر الفضايل الكثيرة معا فيه واما انا منوافلها
اربعة اوزان ويحرك الى هيئة وقصد مع التحريك الانفعالى ولا يجب ان نحتى هنا كما نحتى على
فلان وليست غرضه بواسعه سعه او هى بالجملة فان الملائمة الطبيعية هى التى حركت الى الاختيار
قال وان اوميروس وحده هو الذى يستحق المدح المطلق فقد كان يعلم ما يعمل وينبغى للشاعر ان
يقل الكلام الذى لا محاكاة فيه وكان غير اوميرس يجتهد ويطيل وانما يناتى بالمحاكاة يسيرا واما او
ميرس فكان كما يسبب يسيرا يتخلص الى المحاكاة بمراة او رجل او الميل او عادة اخرى فان غير المعتاد
سعف ويجب ان يحكى الطراغوديا بالامور العجيبة واما انى فيدخل فيها من المعانى العجيبة ما لا يعلو
بكيفية الافعال ثم يتخلص منها الى المضاحك بحسب المساكن وضرب امثالا وفرق بين فضل اوميرس
الشاعر بتقصير غيره وذلك على ذلك باحوال اشعار القوم بعضهم حكوا غير الحق وبعضهم ابتدا وانعم
الواجب قال وما كان من اجزاء الشعر بطالا ليس فيه صنعة ومحاكاة بل هو شئ ساذج فحقه ان يعنى به
بفصاحة اللفظ وقوته ليتدارك به نقص المعنى ويجب فيه البدالة اللهم الا ان يكون شديدا لاشتهار
كمثل مضروب **فصل** فى وجوه تقصير الشاعر وفى تفصيل طراغوديا على سعة اى الشاعرى
يجرى المصور وكل واحد منهما محاك والمصور ينبغى ان يحاكى بالشئ الواحد باحد امور ثلثة اما بامور
موجودة فى الحقيقة واما بامور يقال انها موجودة وكانت واما بامور يظن انها سيوجد ويظهر ولذلك
ينبغى ان يكون المحاكات من الشاعر بمقالة يشتمل على اللغات والمنقولات من غير اللغات الى مطابقة
من الشعر للاقاويل السياسية التعقلية فان ذلك من بيان صناعة اخرى والشاعر يغلط من وجهين
تارة بالذات وبالحقيقة اذا حاكى ما ليس له وجود ولا امكان وتارة بالعرض اذا كان الذى يحاكى
موجودا لكنه قد عرف عن هيئة وجوده كالمصور اذا صور فرسا يجعل الرجلين وجهيهما ان يكونا مؤخرين
اما ميمنين واما مقدمين وقد علمت ان كل غلط اما فى الصناعة ومناسبها واما خارجا عنها وغير مناسب
لها وكذلك فى الشعر فكل صناعة يخصها نوع من الغلط ويقابله نوع من الحل الحسن يلزم صاحب تلك الصناعة
واما الغلط الغير المناسب فليس حله على صاحب الصناعة فمن غلط الشاعر محاكاته بما ليس يمكن ومحاكاته
على التحريف وكذبه فى المحاكاة كمن يحاكى بانك انثى ويجعل لها قرنا عظيما او بانه يقصر فى محاكاة الفا ضل
والرذل فى فاعله او فعله او فى زمانه باضافة وفى غاية ومن جهة اللفظ ان يكون اورد لفظا مشتركا
لا يفهم ما عنى به من امرين متفاوتين يحتمل العبارة كل واحد منهما ومن ذلك ان لا يحسن محاكاة
الناطق باسماء لا نطق لها فيكسب ذلك الشاعر بان فعلك ضد الواجب وكذلك اذا حاكى بما ضده احسن

ان يحاكي به وكان اذا ترك المحاكاة وحاول البيان التصديقي الصناعي على ادلك جايزا اذا وقع منه موقعا [حسنا]
فبلغ به الغاية فان قصر قليلا سمج ولا يصح المحاكاة بما لا يمكن وان كان غير ظاهر الاحالة ولا مسهوها و[احسن]
المواضع لذلك الحلقيات والرباطات والاغاليط والتوشيحات التي ما يلهاهي هذه الاثنا عشر ويدخل في
خمسة عشر الامكان والمحاكاة بالصار وبما يحضده والتحريف او الصناعة التصديقية او كونه غير نطقي
وقد يتحرى هذا الفصل في التعليم الاول بامثلة ثم بقايس من طراغوديا وافي وخاصة فوطيقي منه وهو ضرب
يخلط القول فيه بالحركات الشمالية والاشكال الاستدراجية في احدى الوجوه ونباعاتي وكان القدماء يذكرون
ذلك ويسهون الشاعر المتقن لذلك والعامل به يائي بتر بل يحلونه اسوء حالا منه واما اي فهو بنفسه [مخيل]
ولا يحتاج الى شي من ذلك فيكون فوطيقي على هذا القياس احسن وبالجملة فان السلت منه احد بالكو[ح]
ليس لشعر وباقيه ايضاعا وعلى نحو عادة رجل كان فيما ينشد يرعو وبرند على انه ليس كل حركة وشكل استدلا[جي]
مذموم بل الدحاس منه ويتيا فقط والطراغوديا قد يمكن ان يطول البيت منه حتى يكون مكان الحرلقاني
كلام ويكون لقايل ان يقول ان طراغوديا جامع لكل شي واما اي فقطوايقي فان الشي اذا دخل بعض اجزا[ئه]
والقابل منفاعا واحدا بالوجوه وكان لها اشكال كان الدوحضوصا ولها ان يدل بالقول والعمل جميعا و[لا]
هذا انما يعرض عند انقضائه ويكون مدة يسيرة ولو كان اخلاط ذلك طراغوديا في مدة طويلة ليسمح ومثل ذ[لك]
وايضا من عرضا بل طراغوديا انه مقصور على محاكاة نمط واحد اما اي فهو مختلف وكانه اطراغوديات كثيرة
مجموعة في حوافة واحدة ويكون ذلك منتشرا وانظر المغني فيه لسرعة كانه [فانه] منتشر خفي غير مستقيم ولان الوزن الو[حد]
انما يلايم من تلك الجملة عرضا واحدا فاذا تعداه وان كانت المحاكات والصنعة لذيذة فلا يكون مناسبة الا[لح]
لغرض واحد وهذا هو تلخيص القدر الذي وجد في هذه البلاد من كتاب الشعر للمعلم الاول وقد بقي منه شطر صا[لح]
ولا يبعد ان نجتهد نحن فنبتدع في علم الشعر المطلق وفي علم الشعر بحسب عادة هذا الزمان كلاما شديد
التحصيل والتفصيل واما هاهنا فلنقتصر على هذا المبلغ فان وكدغرضنا الاستقصاء فيما ينتفع به في العلوم

والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد النبي واله الطاهرين وسلامه

تم الجزء الرابع من كتاب الشفا وبه تمام الجملة الاولى من الكتاب وهي
المشتملة على تلخيص المنطق والحمد لله حق حمده وهو حسبي ونعم
الوكيل

تم تم تم
تم تم
تم

الحركات ٣
المقتفرة ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

واذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه فى كتابنا هذا وهو تعليم الكتاب من صناعة المنطق فحرى بنا ان نفتتح الكلام فى تعليم العلم الطبيعى على النحو الذى تقرر عليه راينا وانتهى اليه نظرنا وان نجعل الترتيب فى ذلك مقاربا للترتيب الذى يجرى عليه فلسفة المشائين وان نتشدد فيما هو ابعد عن البداية والفطرة الاولى والمخالف فيه ابعد من الجاحد ونتساهل فيما نفس الحق يكشف عن صورته ويشهد على المخالف فيه لمراده وجحده واذ لا بد عرانا فيما قصته كل مذهب او العدول عن الاقتصار فى مفاوضة على البلاغ فكثير اما نرى المتكلمين فى العلوم اذا تناولوا بنقضهم مقالة واهية او اكبوا بنيانهم على مسئلة يلحظ الحق فيها عن كثب نقضوا كل قوة وحشدوا كل وسود وا كل حجة فاذا الجى الى المشكل وخلصوا الى جانب المشتبه فروا عنه صفحا ونحن نرجو ان يكون وراء ذلك سبيل مقابل لسبيلهم ونهج معارض لنهجهم ونجهد ما امكن فى ان ننتشر عمن قبلنا الصواب ونعرض عما نظنهم سهوا فيه وبهذا هو الذى صدنا عن شرح كتبهم وتفسير فصوصهم اذ لم نامن الانتهاء الى مواضع نظن انهم سهوا فيها فنضطر اما الى تكلف اعتذار عنهم او اختلاق حجة وتمحلنا لهم والى مجاهرتهم بالنقض وقد اغنانا الله عن ذلك ونصب لهم قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم فمن اشتهى الوقوف على الفاظهم فشروحهم بهديه وتفاسيرهم يكفيه ومن بسط للعلم وللمعانى فيجدها فى تلك الكتب منثورة وبعض ما افادناه مقدار بحثنا مع قصر عمرنا فى هذه الكتب التى عملناها وسميناها كتاب الشفا مجموعا والله ولى باسدينا وعصمنا ههنا نشرع فى غرضنا متوكلين عليه المقالة الاولى فى الاسباب والمبادى للطبيعيات ١٥ فصلا ١ فى تعريف الطريق الذى يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات ٢ فى تعديد المبادى للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع ٣ فى كيفية كون هذه المبادى مشتركة ٤ فى تعقيب ما قاله برمانيدس ومالیسوس فى امر مبادى الوجود ٥ فى تعريف الطبيعة ٦ فى نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة ٧ فى الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها ٨ فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركته لعلم اخر ان كانت تشاركه ٩ فى تعريف اسما ما للطبيعى فى تحته ١٠ فى تعريف اصناف علة علة من الاربع ١١ فى مناسبات العلل ١٢ فى اقسام احوال العلل ١٣ فى ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما ١٤ فى نقض حجج من اخطا فى باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم ١٥ فى دخول العلل فى المباحث وطلب اللم والجواب عنه

الفصل الاول فى طريق التعريف الذى يتوصل منه الى العلم بالطبيعيات من مباديها

قد علم من الفن الذى فيه علم البرهان الذى لخصناه ان العلوم منها كلية ومنها جزئية وعلمت مقايسات بعضها الى بعض فيجب ان يعلم الان ان العلم الذى نحن فى تعليمه هو العلم الطبيعى وهو علم جزئى وموضوعه اذ قد علمت ان لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع فى التغير والمبحوث عنه فيه هو الاعراض اللازمة له من جهة ما هو هكذى وهى الاعراض التى تسمى ذاتية وهى اللواحق التى تلحقه بما هو هو كانت صورا او اعراضا او مشتقة بينهما على ما فهمت والامور الطبيعية هى هذه الاجسام من هذه الجهة وما يعرض لها من حيث هى بهذه الحيثية وتسمى كلها طبيعيا بالنسبة الى القوة التى تسمى طبيعة التى سنعرفها بعد فبعضها موضوعات لها وبعضها اثار وحركات وهيئات يصدر عنها فان كان للامور الطبيعية مبادى واسباب وعلل لم يتحقق العلم الطبيعى الا منها فقد شرح فى العلم البرهانى انه لا سبيل الى تحقق معرفة الامور ذوات المبادى الا بعد الوقوف على مباديها والوقوف من مباديها عليها فان هذا هو النحو من التعليم والتعلم الذى يتوصل منه الى تحقق المعرفة بالامور ذوات المبادى وايضا ان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادى فلا يخلو اما ان يكون تلك المبادى بجزء جزء منها ولا تشترك كانها فى المبادى فلا يبعد ان يبين العلم الطبيعى اثبات اسر هذه المبادى وتحقيق ماهيتها معا وان كانت الطبيعة تشترك فى مبادى اول تعم جميعها وهى التى يكون لمبادى لموضوعها المشترك ولاحوالها المشتركة لا محالة فلا يكون اثبات هذه المبادى ان كانت محتاجة الى الاثبات على صناعة الطبيعيين كما علم فى الفن المكتوب فى علم البرهان بل على صناعة اخرى واما قبول وجودها وضعا وتصورها ههنا تحقيقيا فيكون على الطبيعى وان كانت الامور الطبيعية ذوات مبادى عامة لجميعها وذوات مبادى اخص منها يكون مثلا الجنس من اجناسها مثل مبادى النامية منها وذوات مبادى اخص من الاخص يكون مثلا النوع من انواعها مثل النوع الانسان منها وكانت ايضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها واخرى عامة لجنس واخرى عامة لنوع فان وجه التعلم والتعليم العقلى منها ان يبتدا مما هو اعم ويسلك الى ما هو اخص لانك تعلم ان الجنس جزء حد النوع فمعرفة الجنس يجب ان يكون اقدم من معرفة النوع لان المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد وتصوره قبل الوقوف على المحدود اذ كنا عسى ما نجد ما يتحقق المحدود فاذا كان كذلك فالمبادى التى للامور العامة يجب ان يعرف هى اولا حتى يعرف الامور العامة والامور العامة يجب ان يعرف اولا حتى يعرف الامور الخاصة فيجب ان يبتدا فى التعليم من المبادى التى للامور العامة اذ الامور العامة اعرف عند عقولنا وان لم يكن اعرف عند الطبيعة اى لم يكن الامور المقصودة فى الطباع ليتم الوجود بذاتها فان المقصود فى الطبيعة ليس ان يوجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا

تلجلجوا ظ

ونحلهما ظ

وموضوع الطبيعى ظ

الجهة ظ

تعليم ظ

الجزئى جزئى ظ

اخرى ظ

لبحره ظ

بل ان يوجد طبايع النوعيات والطبيعة النوعية اذا وجدت فى الاعيان كان شخصا ما فالمقصود اذن ان يوجد
طبايع النوعيات اشخاصا ما فى الاعيان وليس المقصود هو الشخص المعين الا فى الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص
ولو كان المقصود هو الشخص المعين لكان الوجود ينتقض نظامه بفساده وعدمه كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة
والجنسية لكان الوجود والنظام يتم بوجودها مثل وجود جسم كيف كان او حيوان كيف كان مما اقرب من البيان ان
المقصود هو طبيعة النوع ليوجد شخصا وانه لم يعرفوا هو الكامل وهو الغاية الكلية فالاعرف عند الطبيعة هو هذا و
ليس قدم بالطبع ان عنينا بالاقدم ما قيل فى قاطيغورياس ولم يعن بالاقدم الغاية والناس كلهم كالمشتركين
فى معرفة الطبايع العامة والجنسية وانما يمرون باب بعضهم يعرف النوعيات وينتهى اليها ويمعن فى التفصيل
وبعضهم يقف عند الجنسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية وبعضهم يعرف الانسانية ايضا والفرسية واذا
انتهت المعرفة الى الطبايع النوعية وما يعرض لها وقف البحث ولم يسل الى الحسيات فبعضهم مثلا يعرف الحيوانية
وبعضهم يعرف الانسانية بقوتها من معرفة التشخصيات ولا مال اليها البتة فتبين انا اذا قايسنا ما بين الامور
العامة والخاصة ثم قايسناهما معا وبين العقل وجدنا الامور العامة اعرف عند العقل واذا قايسنا بينهما معا و
بين نظام الوجود والامر المقصود فى الطبيعة الكلية وجدنا الامور النوعية اعرف عند الطبيعة واذا قايسنا بين التشخصيات
المعينة وبين الامور النوعية ونسبناهما الى العقل لم نجد للتشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتاخر الا
ان يشترك القوة الحاسة فى الباطن فيكون التشخصيات اعرف عندنا من الكليات فان التشخصيات ترتسم فى
القوة الحاسة التى فى الباطن ثم يعيش منه العقل المشاركات والمباينات فينوع طبايع العاميات النوعية
واذا نسبناهما الى الطبيعة وجدنا العامية النوعية اعرف وان كان ابتداء فعلها من التشخصيات المعينة فان الطبيعة
انما يقصد من وجود الجسم ان يتوصل به الى وجود الانسان ومالحاسه ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن
الفاسد ان يكون طبيعة النوع موجودة واذا امكنها حصول مبدأ الغرض فى شخص واحد وهو الذى يكون مادته
غير معد للتغير والفساد لم يحتج الى ان يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما على ان الحس والتخيل فى ادراكهما
للجزئيات ايضا يبتدئان باول شىء من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العامى حتى يبلغ لصور الشخص الذى
هو شخص صرف من كل وجه واما بيان كيفية هذا فهو ان الجسم معنى عام وله بما هو جسم ان يتشخص فيكون هذا
الجسم والحيوان ايضا معنى عام واخص من الجسم وله بما هو حيوان ان يتشخص فيكون هذا الحيوان والانسان ايضا
معنى عام واخص من الحيوان وله بما هو انسان ان يتشخص فيكون هذا الانسان فاذا نسبنا هذه المراتب الى
القوة المدركة وراعينا فى ذلك نوعين من الترتيب وجدنا هو اشبه بالعام واقرب مناسبة له هو اعرف فانه
ليس يمكن ان يدرك بالحس والتخيل ان بدا هو هذا الحيوان الا وادرك انه هذا الجسم وان يدرك انه هو هذا
الانسان الا وادرك انه هذا الحيوان وهذا الجسم وقد يدرك انه هذا الجسم اذا لمحه من بعد ولا يدرك انه
هذا الانسان فقد بان ووضح ان حال الحس ايضا من هذه الجهة كحال العقل وان ما يناسب العام اعرف فى ذاته ايضا عند

الحس واما فى الزمان فان التخيل انما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير محدود بخاصيته فاول ما يرتسم
فى خيال الطفل من الصور التى يحسبها على سبيل ما يثبت من تلك الصور فى الخيال هو صورة شخص رجل
او صورة شخص امرأة من غير ان يتميز عنده رجل هو ابوه عن رجل ليس هو اباه او امرأة هى امه عن امرأة
ليست هى امه ثم يتميز عنده رجل هو ابوه ورجل ليس هو اباه وامرأة هى امه وامرأة ليست هى بامه ثم لا يزال
ينفصل الاشخاص عنده يسيرا يسيرا وهذا الخيال الذى يرتسم فيه مثلا من الشخص الانسانى مطلقا غير
مخصص هو خيال المعنى الذى يسمى منتشرا واذا قيل واذا قيل شخص منتشر لهذا وقيل شخص منتشر لما ينطبع فى
الحس من شخص لاح من بعيد اذا ارتسم انه جسم من غير ادراك حيوانية او انسانية وانما يقع عليهما اسم
الشخص المنتشر باشتراك الاسم وذلك ان المفهوم من لفظة الشخص المنتشر ما يعنى الاول هو نية شخص من اشخاص
النوع الذى ينسب اليه غير معين كيف كان واى شخص كان وكان رجلا ما وامرأة ما فيكون كان معنى الشخص وهو
كونه غير منقسم الى عدة من يشاركه فى الحد قد انضم الى معنى الطبيعة الموضوعة للنوعية او الصنفية وحصل
منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرا غير معين كانه ما يدل عليه قولنا حيوان ناطق مائت هو واحد لا ينقال على كثرة
ويجد بهذا الحد فيكون نحد الشخصية مضافا الى حد طبيعة النوعية وبالجملة هذا هو شخص غير معين واما الآخر
فهو مبدأ الشخص الجسمانى المعين ولا يصلح ان يكون غيره الا انه يصلح عند الذهن ان يضاف اليه معنى الحيوانية
او معنى الجمادية لشك الذهن لا لان الامر فى نفسه صالح لان يضاف الى تلك الجسمية اى المعنيين منهما كان
فالشخص المنتشر بالمعنى الاول يصلح عند الذهن ان يكون فى الوجود اى شخص كان من ذلك الجنس والنوع الواحد
وبالمعنى الثانى ليس يصلح فى الذهن ان يكون اى شخص كان من ذلك الجنس والنوع بل لا يكون غير هذا الواحد
المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجويز ان يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية او جمادية
معينة دون حيوانية معينة بالقياس اليه بعد حكمه انه فى نفسه لا يجوز ان يكون صالحا للامرين بل هو احدهما
متعينا فهذا وههنا مقايسة ايضا بين العلل والمعلولات ومقايسة بين الاجزاء البسيطة والمركبات فان
كانت العلل داخلة فى قوام المعلولات وكالاجزاء لها مثل حال الخشب والشكل بالقياس الى السرير وان نسبتها
الى المعلولات نسبة البسايط الى المركبات واما اذا كانت العلل مباينة للمعلولات مثل النجار للسرير فهناك تطول آخر
ولكل المقايستين نسبة الى الحس والى العقل والى الطبيعة فاما مقايسة ما بين الحس وبين العلل والمعلولات
على ان العلل مباينة فان كانت العلل والمعلولات محسوسة فلا كثر تقدم وتاخر لاحدهما عند الآخر حسا وان كانت
غير محسوسة فلا نسبة لاحدهما الى الحس وكذلك حكم الخيال واما عند العقل فان العقل ربما وصل اليه العلة قبل
المعلول فسلك من العلة الى المعلول كما اذا راى الانسان القمر مقارنا للكوكب درجته عند الجوزهر وكانت الشمس فى
الطرف الآخر من القطر فيحكم العقل بالكسوف وكما اذا علم ان المادة متحركة الى العفن فيعلم ان الحمى كاسرة وربما وصل
اليه المعلول قبل العلة فسلك من المعلول الى العلة وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال وتارة من طريق الحس

فينضم ح
ماس ح
تعيين ح

وربما عرف اولا المعلول فسلك منه الى العلة ثم سلك من العلة الى معلول آخر وكانا قد اوضحنا هذه المعاني في تعليمنا
لصناعة البرهان واما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس الى الطبيعة فان ما كان منها علة على
غاية فهو اعرف عند الطبيعة وما كان منها علة على انه فاعل وكان فاعلا لا على ان وجوده ليكون فاعلا لما يفعله
اعرف عند الطبيعة من المعلول وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لا له
في فعله فقط بل له في وجود ذاته ان كان في الطبيعة شيء مبدأ بصفته فليس هو اعرف من المعلول بل المعلول في الطبيعة اعرف منه
واما نسبة اجزاء المركبات الى المركبات منها فان المركب اعرف بحسب الحس اذ الحس يتناول اولا الجملة ويدركها ثم يفصل
واذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الاعم اي انه جسم او حيوان ثم يفصلها واما عند العقل فان البسيط اقدم من المركب
فانه لا يعرف طبيعة المركب الا بعد ان يعرف بسائطه فان لم يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من اعراضه او جنس من
اجناسه ولم يصل الى ذاته كانه عرفه مثلا جسما مستديرا او ثقيلا او ما اشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره واما
عند الطبيعة فان المركب هو المقصود فيها فهذا في اكثر الاشياء والاجزاء يقصد ليحصل منها قوام المركب فالاعرف
عند العقل من الامور العامة والخاصة ومن الامور البسيطة والمركبة هو العامة والبسيطة وعند الطبيعة هو الخاصة
النوعية والمركبة لكنه كان الطبيعة تبتدي في الايجاد بالعوام والبسائط ومنها توجد ذوات المفصلات
النوعية وذوات المركبات فكذلك التعليم يبدأ من العوام والبسائط ومنها توحد العلم بالنوعيات والمركبات

الفصل الثاني في تعديد المبادي للطبيعيات على سبيل المصادرة والوضع

ثم ان للامور الطبيعية مبادي وسنعددها ونضعها وضعا على ما هو الواجب فيها ونعطي ماهياتها فنقول ان الجسم الطبيعي هو الجوهر
الذي يمكن ان يعرض فيه امتداد وامتداد آخر مقاطع له على قوائم وامتداد ثالث مقاطع لهما جميعا على قوائم وكون
بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار الجسم جسما وليس المجسم جسما بانه ذو امتداد ثلثة معروضة فان الجسم يكون
موجودا جسما وباقيا وان تغيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فان الشمعة او قطعة من الماء قد يحصل فيها
ابعاد بالفعل طولا وعرضا وعمقا محدودة باطرافها اذا استبدل شكلا بطل كل واحد من اعيان تلك الابعاد
المحدودة وحصلت ابعاد وامتدادات اخرى والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل والصورة التي له
وهي آلة بحيث يمكن ان يعرض فيه تلك الامتدادات باقية لا يبطل وقد اشرنا الى هذا في غير هذا الموضع وعلمت ان
هذه الامتدادات المعينة هي كمية لمطاره وهي تلحقه وتتبدل وصورته جوهره ولا يتبدل وهذه الكمية ربما
تبعت تبدل اعراض فيه او صور كالماء يسخن فيزداد حجمه لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادي
من حيث هو كاين فاسد بل متغير بالجملة له زيادة في المبادي فالمبادي التي بها يحصل جسميته ما هي اجزاء من وجوده
وحاصلة في ذاته وهذه اولى عندهم بان تسمى مبادي وهي اثنان احدهما قائم مثله مقام الخشب من السرير والآخر قائم
منه مقام الصورة السريرية وشكلها من السرير فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعا ومادة وعنصرا
واسطقسا بحسب اعتبارات مختلفة والقائم منه مقام صورة السرير يسمى صورة واذ صورة الجسمية اما متقدمة

الص

الصور التي للطبيعيات واجناسها وانواعها واما متقدمة لها لا تنفك هي عنه فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب
للسرير هو ايضا لساير ذوات تلك الصور بهذه المنزلة اذ كلها متفرقة الوجود مع الجسمية فيه فيكون ذلك الجوهر اذا
نظر الى ذاته غير مضاف الى شيء وجد خاليا في نفسه عن هذه الصورة بالفعل ويكون من شانه ان يقبل هذه الصور
او يقترن بها اما من شان طبيعة المطلقة الكلية كانها جنس لنوعين للمتقدمة والمقارنة وكل واحد منهما يختص بقبول
بعض الصور دون بعض بعد الجسمية واما من شان طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع فيكون بكليتها من شانها ان
يقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة ومتعاقبة وبعضها متعاقبة فقط فيكون في طبيعتها مناسبة مع الصور على
انه قابل لها ويكون هذه المناسبة كانه رسم فيها وظل وخيال من الصور ويكون هي التي الصورة تكمل هذا الجوهر
بالفعل فليوضع للطبيعي ان الجسم بما هو جسم مبدأ هو هيولى ومبدأ هو صورة ان شئت صورة جسمية مطلقة او
ان شئت صورة نوعية من صور الاجسام وان شئت صورة عرضية اذا اخذ الجسم من حيث هو كالابيض او القوي او
الصحيح وليوضع له ان هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائمة بنفسها البتة ولا يكون موجودة بالفعل
الا بان يحصل الصورة موجدا لها بالفعل ويكون الصورة التي يزول عنه لولا ان زوالها انما هو مع حصول صورة اخرى
تسد عنها وتقوم مقامها لفسد معها الهيولى بالفعل وهذه الهيولى من جهة انها بالقوة قابلة لصورة او لصور فيسمى
هيولى لها ومن جهة انها بالفعل حاملة لصورة فيسمى في هذا الموضع موضوعا لها وليس معنى الموضوع الذي اخذناه في
المنطق جزء رسم للجوهر فان الهيولى لا يكون موضوعا بذلك المعنى البتة هنا ومن جهة انها مشتركة للصور كلها يسمى
مادة وطينة ولانها يتحلل اليها التحليل فيكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب يسمى اسطقسا
وكذا كل ما يجري مجراه في ذلك ولانها يبتدأ منها التركيب في هذا المعنى بعينه يسمى عنصرا وكذا كل ما يجري في ذلك
مجراها وكانها اذا ابتدأ منها يسمى عنصرا واذا ابتدأ من المركب وانتهى اليها يسمى اسطقسا اذ الاسطقس هو ابسط
اجزاء المركب فهذه هي المبادي الداخلة في قوام الجسم وللجسم مبادئ ايضا فاعلية وغائية والفاعلية شيء التي طبعت
الصورة التي للاجسام في مادتها فقومت المادة بالصورة وقومت منهما المركب ليفعل بصورته وينفعل بمادته
والغائية هي التي لاجلها طبعت هذه الصور في المواد ولما كان كلامنا ههنا في المبادي المشتركة فيكون الفاعل المأخوذ
ههنا هو المشترك والغاية المعتبرة ههنا هي المشتركة فيها والمشترك فيه ههنا نعقل على نحوين احدهما ان يكون
الفاعل مشتركا فيه على انه يفعل الفعل الاول الذي يترتب عليه ساير الافاعيل كالذي يفيد المادة الاولى الصورة
الجسمية الاولى ان كان شيء كذلك على ما نعلمه في موضعه فيكون بعد الاصل الاول ثم من بعد ذلك يتم كونها
ويكون الغاية مشتركا فيها بانها الغاية التي توجها جميع الامور الطبيعية ان كانت غاية كذلك على ما نعلمه في موضعه وهذا
نحو والنحو الآخر ان يكون مشتركا فيه بحق العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفاعلات الجزئية
للامور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للامور الجزئية والفرق بين الامرين ان المشترك
بحسب المعنى الاول يكون في الوجود ذاتا واحدة بالعدد يشير العقل اليها انها هي من غير ان يجوز فيها قولا على كثيرين

والمشترك بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتا واحدة بل امرا معقولا يتناول ذوات كثيرة يشترك عند
العقل في انها فاعلة او غاية فيكون هذا المشترك مقولا على كثيرين فالمبدأ الفاعلي المشترك للجميع بالنحو الاول
ان كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو فلا يكون طبيعيا اذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ وهو منسوب
الى جميعها بانه مبدأه لانه طبيعي فلو كان ذلك المبدأ طبيعيا لكان يجب مبدأ لنفسه وهذا محال او يكون المبدأ
الاول الفاعلي غيره وهذا خلف فاذا كان كذا لم يكن للطبيعي بحث عنه بوجه اذ كان لا يخالط الطبيعيات بوجه
وعساه ان يكون مبدأ للطبيعيات وللموجودات غير الطبيعيات فيكون عليته اعم وجودا من علته ما هو
علة للامور الطبيعية خاصة ومن الامور التي لها نسبة خاصة الى الطبيعيات ان كان شيء كذلك
نعم قد يجوز ان يكون في جملة الامور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه لا مبدأ فاعلي
لجميع الطبيعيات مطلقا والمبدأ الفاعلي المشترك بالنحو الآخر فلا يجب ان لو يبحث الطبيعي عن حاله ووجه ذلك
البحث ان يتعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لامر من الامور الطبيعية انه كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون
نسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك وان يبرهن على انه اذا فعل ذلك فقد عرف طبيعة
الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو اذ عرف الحال التي يخص ما هو فاعل في الطبيعيات من الطبيعيات وعلى
هذا القياس فاعرف حال المبدأ الغائي واما ان المبادي هي هذه الاربعة وسنفصل الكلام فيها بعد فهو موضوع
للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الاولى هذا واما الجسم من جهة ما هو متغير او مستكمل او حادث كاين فانه زيادة
مبدأ او كونه متغيرا هو غير كونه مستكملا والمفهوم من كونه حادثا وكاينا هو غير المفهوم من كليهما جميعا فان المفهوم من
كونه متغيرا هو انه كان بصفة حاصلة فبطل وحدثت له صفة اخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة
فعدمت وحالة كانت معدومة فوجدت فبين انه لا بد له من حيث هو متغير من ان يكون له امر قابل لما تغير عنه ولما تغير اليه و
صورة حاصلة وعدم لها كان مع الصورة الزايلة كالثوب الذي اسود وابيض يجب والبياض والسواد وقد كان السواد معدوما
اذا كان البياض موجودا والمفهوم من كونه مستكملا هو ان يحدث له امر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك
فانه حين ما كان ساكنا لم يكن الا عادما للحركة التي هي موجودة له بالامكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شيء الا العدم فقط
ومثل اللوح الساذج كتب فيه والمستكمل لا بد ان يكون له ذات وجدت ناقصة ثم كملت وامر حصل فيه وعدم تقدمه فان العدم
شرط في ان يكون الشيء متغيرا او مستكملا فانه لو لم يكن هناك عدم لاستحال الذي يكون مستكملا او متغيرا كان يكون الكمال
والصورة الحاصلة له دايما فان المتغير والمستكمل يحتاج الى ان يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيرا او مستكملا والعدم
ليس يحتاج في ان يكون عدما الى ان يحصل تغير او استكمال فرفع العدم يوجب رفع المتغير والمستكمل من هو متغير و
مستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم فالعدم من هذا الوجه اقدم فهو مبدأ ان كان كل ما لا بد من وجوده
اي وجود كان ليوجد شيء اخر من غير انعكاس مبدأ وان كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من
وجوده للامر اي وجود كان بل ما لا بد من وجوده مع الامر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تاخر فليس العدم مبدأ ولا

فايدة لنا في ان ساوقنا للتسمية فلنستعمل المبدأ المحتاج اليه من غير انعكاس فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العدم
ونجد الصورة كلها محتاجا اليه في ان يكون الجسم متغيرا او مستكملا وهذا يتضح لنا بادنى تامل والمفهوم من كون الجسم
كاينا وحادثا يضطرنا الى اثبات امر حدث والى عدم سبق واما ان هذا الحادث وهذا الكاين هل يحتاج ان يتقدم
كونه وحدوثه وجود جوهر كان مقارنا للعدم الصورة الكاينة ثم فارقه وبطل عنها العدم فهو امر ليس يبين لنا عن قريب
بيان ذلك بل يجب ان يضعه للطبيعي وضعا ويقنعه بالاستقراء ويبرهن عليه في الفلسفة الاولى وربما اقام مضايقة الجدل
في افادته نفس المتعلم طرواصا الحامل المسكوت عليه الا ان الصنايع البرهانية لا يخلط بالجدل فالجسم له من المبادي التي ليست مفارقة
له ولما فيه بالقوام واياها نخص باسم المبادي اما من حيث انه جسم مطلقا فالهيولى والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها
الكميات العرضية او الصورة النوعية التي تكمله واما من حيث هو متغير او مستكمل او كاين فقد يزيد له نسبة العدم المقارن لهيولاه
قبل كونه ويكون مبدأ على ما قيل فان اخذنا ما يعم المتغير والمستكمل والكاين كانت المبادي هيولى وهيئة وعدما وان خصصنا
المتغير كانت المبادي هيولى ومضادة فان المتوسط انما يتغير عنه واليه من حيث فيه ضدية ما ويشبه ان يكون الفرق بين المضادة
والهيئة والعدم مما قد عرفته وتحصل لك فيما قد علمته والجوهر من حيث هو جوهر مهيئة صورة وقد عرفناك الفرق بين الصورة
والعرض واما المتغيرات والمستكملات كلا في الجوهر له مهيئته اعراض وقد جرت العادة ان يسمى كل هيئة في هذا الموضع صورة
تلبسهم كل هيئة صورة ونعني به كل امر يحدث في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة والهيولى تفارق كل واحد منهما بانها
توجد مع كل واحد منهما بحالها والصورة تفارق العدم بان الصورة زايدة الوجود على الوجود الذي للهيولى والعدم ليس بزايد
وجودا على الوجود الذي للهيولى بل يصحه حال مقايسته الى هذه الصورة اذا لم يكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة
وهذا العدم ليس هو العدم المطلق بل عدم له نحو من الوجود فانه عدم شيء مع تهيؤ واستعداد له في مادة معينة فانه
الانسان يكون عن كل لا انسانية بل عن كل لا انسانية في قابل الانسانية والكون بالصورة لا بالعدم والفساد بالعدم
لا بالصورة وقد يقال ان الشيء كان عن الهيولى وعن العدم ولا يقال كان عن الصورة فيقال ان السرير كان عن الهيولى اي عن
الخشب ويقال كان عن اللاسرير وفي كثير من المواضع يصح ان يقال انه كان عن الهيولى وفي كثير منها لا يصح وانما يقال انه كان
عن العدم فانه لا يقال كان عن الانسان كاين بل يقال ان الانسان كان كاينا وقد يقال عن النطفة كان انسان ويقال عن الخشب كان سرير
والسبب في ذلك اما في النطفة فلانها خلعت صورة النطفية فيكون هاهنا لفظة عن يدل على معنى بعد كما يدل في قولهم كان
عن العدم كما يقال انه كان عن اللاانسان انسان اي بعد اللاانسانية واما في الخشب فحيث يقال ايضا عن الخشب كان سرير
فكان الخشب وان لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما اذ الخشب ما لم يتغير في صفة من الصفات وشكل من الاشكال
بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله فيشبه القطعة من وجه اذ كل منهما قد تغير عن حاله فيستعمل فيه ايضا لفظة
من وجه اذ كل منهما قد تغير عن حاله فيستعمل فيه ايضا لفظة عن في هذين الصنفين من الموضوعات والهيوليات يقال فيهما
عن بمعنى بعد وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة عن ولفظة من على معنى اخر وبيان ذلك انه اذا كانت موضوعا
ما الصورة من الصور انما وضع لها بالمزاج والتركيب فقد يقع ان الكاين يكون عنها ويدل بلفظة عن وبلفظة من على ان الكاين

بدل م
اليه ح
فهيئة ح
هيئتها ح
قوة وكيف ح

متقوم منها كقولنا عن الزاج والعفص كان المداد ونسبته ايضا ان يكون الصنف الاول يقع فيه لفظة عن بمعنى مركب
التعدية وهذا المعنى فان النطفة والخشب كان عنهما ما كان بمعنى انه كان بعد ان كانا على حال ثم استحيل منهما شيء متقوم
الكاين الذي قيل انه كاين عنهما ما كان مثل النطفة والزاج فلا يقع فيه انه كان الشيء الكاين فلا يقال ان النطفة كان انسانا
او الزاج كان حبرا كما يقال ان الانسان كان صبيا الا بنوع من المجاز وبمعنى صار اي بغير وما كان مثل الخشب فقد يقع فيه
كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير وان الخشب كان سريرا وذلك لان الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة
فيشبه الانسان من حيث يقبل الكتابة ولكنه ما لم يخل شكلا لم يقبل شكلا السرير فيشبه النطفة من حيث يستحيل
الى الانسانية وحيث لا يصح من ذلك ان يقع فيه عن فاذا اضيف اليه العدم صح كما يقال عن الانسان الغير الكاتب كان
كاتب والعدم نفسه لا يصح فيه البتة ان يقال الا مع لفظة عن فانه لا يقال ان غير الكاتب كان كاتبا والا فيكون كاتبا
غير كاتب نعم ان لم يعن بغير الكاتب معنى غير الكاتب بل الموضوع الموصوف بانه غير كاتب فربما قيل ذلك واما لفظة عن
فيصح استعمالها فيه دايما على اني لا اتشدد في هذا وما اشبهه فعسى اللغات تختلف في اباحة هذه الاستعمالات
وحظرها بل اقول الذي اعني بلفظة عن المعنيان اللذان ذكرناهما كان لحن احدهما او لم يجز لحن لم يجز وقد يذكر في مثل
هذا الموضع حال شوق الهيولى الى الصورة وتشبيهها بالانثى وتشبيه الصورة بالذكر وهذا شيء لست افهمه اما الشوق
النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهيولى واما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على سبيل الانسياق كما للحجر
الى الاسفل ليستكمل بعد نقص له بجوهره في اسر الطبيعي فهذا الشوق ايضا بعيد عنه ولقد كان يجوز ان يكون الهيولى مشتاقة
الى الصورة لو كان هناك تخلو عن الصورة كلها او ملال في صورة قارنتها او فقدان القناعة بما يحصل من الصورة المكملة اياها
نوعا وكان لها ان تتحرك بنفسها الى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب الاين ان كان فيها قوة محركة وليست خالية عن
الصور كلها ولا يليق بها الملال للصورة الحاصلة فتعمل في نقضها ورفضها فان حصول هذه الصورة ان كان موجبا للملال
لنفس حصولها وجب ان لا يشتاق اليها وان كان لمدة طال فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا امر في جوهرها ويكون هناك
سبب يوجبه ولا يجوز ايضا ان يكون غير قنعة لما يحصل بل مشتاقة الى اجتماع الاضداد فيها فان هذا محال والمحال ربما يظن انه يشتاق
اليه الاشتياق النفساني واما الاشتياق التسخيري فانما يكون الى غاية في الطبيعة المكملة والغايات الطبيعية غير محال الوقوع
وكيف يجوز ان يكون الهيولى تتحرك الى الصور وانما يأتيها الصورة الطارية من سبب يبطل صورتها الموجودة لا انها تكتسبها
بحركتها ولو لم يجعلوا هذا الشوق الى الصورة المقومة التي هي كمالات اولى بل الى الكمالات الثانية اللاحقة لكان تصور
معنى هذا الشوق من المتعذر فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها الى الصورة المقومة فمن هذه الاشياء عسر علي فهم هذا الكلام
الذي هو اشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة وعسى ان يكون غيري يفهم هذا الكلام حق الفهم فليرجع اليه فيه ولو كان
بدل الهيولى بالاطلاق هيولى ما يستكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث هي الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو
الاستكمالات تلك الصورة مثل الارض في التسفل والنار في التصعد لكان لهذا الكلام وجه وان كان يرجع ذلك الشوق في
الصورة الفاعلة واما على هذا الاطلاق فما لست افهمه

الفصل الثالث في كيفية كون هذه المبادي

مشتركة لما كان نظرنا هنا انما هو في المبادي المشتركة فحق علينا ان ننظر في هذه المبادي الثلثة المشتركة انها على اي نحو
من النحوين المذكورين يكون مشتركة لكنه يستظهر لنا ان الاجسام منها ما هي قابلة للكون والفساد اي منها ما هيولاها
تستحيل صورة وتخلي صورة ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد بل وجودها بالابداع واذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة
على النحو الاول من النحوين المذكورين فانه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكاينات الفاسدة وتارة تقبل صورة كالا تفسد
في طباعه ولا له كون هيولى فان ذلك مستحيل بل ربما جاز ان يكون الهيولى المشتركة لمثل الاجسام الكاينة الفاسدة التي
تفسد بعضها الى بعض وتكون بعضها من بعض كما يستبين من حال الاربعة التي تسمى الاسطقسات اللهم الا ان تجعل
طبيعة الموضوع التي لصورة ما لا تفسد والموضوع بصورة ما تفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة الا ان ما لا
تفسد فقد عرض ان قارنته الصورة التي لا ضد لها فيكون السبب في انها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها عما
في طباعها الا من جهة المادة المطاوعة فان كان كذلك وبعيد ان يكون كذلك على ما سيتضح بعد فيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا
الوجه فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعيات كلها او للكاينات الفاسدة منها فانها متعلقة با
لابداع وليست تكون من شيء وتفسد الى شيء والا كانت تحتاج الى هيولى اخرى فيكون تلك متقدمة عليها مشتركة واما هل
للطبيعيات مبدأ صوري مشترك بالنحو الاول فليس يوجد لها من الصورة ما يتوهم انه ذلك الا الجسمية فان كان الظن في الاجسام
الكون والفساد انما يكون فيما وراء الصورة الجسمية ويكون مثلا الصورة الجسمية التي في الماء اذا استحال هواء باقية
بعينها في الماء فيكون للاجسام مبدأ صوري على هذه الصفة مشترك لها بالعدد وبعده وجد لها مبادي صورية تخص كل
واحد منها واحدا منها فان كان الامر ليس كذلك بل اذا فسدت المائية فسدت الجسمية التي كانت لهيولاه في فساد المائية وحدثت
جسمية اخرى بالعدد موافقة في النوع فلا يكون للاجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك وسيظهر لك الحق من الامر
في موضعه ولو كان للاجسام مبدأ صوري بهذه الصفة او لطعة من الاجسام او الجسم واحد صورة تفارق لكان ذلك المبدأ
الصوري مداوم الاقتران بالهيولى ولم يكن مما يكون ويفسد بل يتعلق ايضا بالابداع واما العدم فواضح من حاله انه لا يجوز ان
يكون من جملته عدم مشترك بهذا النحو الاول لان هذا العدم هو عدم شيء من شانه ان يكون ثم يعدان يكون فحينئذ لا يبقى هذا العدم
فلا يكون مشتركا واما المشترك على النحو الاخر من المعنيين فان المبادي الثلثة يوجد مشتركة للكاينات وللمتغيرات اذ يشترك
كلها في ان لكل منها هيولى وصورة وعدما وهذا المشترك يقال انه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات انه لا يكون
ولا يفسد ويعني للكليات انه لا يكون ولا يفسد اي انه لا يكون وقت في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدم
اوايل اشخاص يحمل عليها ذلك الكلي وكان قبله وقت وليس فيه ولا واحد منها موجودا فيه وفي الفساد ما يقابل هذا
هذا الوجه الناس من يقول ان هذه المبادي المشتركة لا تكون ولا تفسد وهم القوم الذين يوجبون في العالم دايما كونا
وفسادا وحركة ما دام العالم موجودا والوجه الثاني ان ينظر الى ماهيتها كماهية الانسان فنظر هل هو من حيث هو انسان
يكون او يفسد فيوجد معنى انه يكون ومعنى انه يفسد ليس معنى الانسان من حيث هو انسان فنسلب عن هيئة الانسان
من حيث هو انسان لانه امر ليس من ذاته فكذلك يقع في هذه المبادي المشتركة بالنحو الثاني من نحوي الاشتراك المذكورين

عنها ء

هيوليا فقط

هيولاني

الجسمي

ههنا في المبادى هو من هذه الجهة وليس كلامنا هذا وأما إذا قصدنا إلى الأعيان الموجودة منها فهيهنا هيوليات تكون
ويفسد كالخشب للسرير والعفص والزاج للحبر والهيولى الأولى التي أشرنا إليها لا يكون ولا يفسد إنما هي متعلقة الحصول
بالإبداع وأما الصورة فبعضها يكون ويفسد وهي التي في الكائنة الفاسدة وبعضها لا يكون ولا يفسد وهي التي في
المبدعات وقد يقال لها إنها لا يكون ولا يفسد بمعنى آخر فإنه ربما قيل للصورة التي في الكائنة الفاسدة إنها لا يكون ولا
يفسد بمعنى أنها غير مركبة من هيولى وصورة حتى يكون ويفسد إذ يراد بالكون حصول صورة لموضوع ويكون الكائن
مجموعهما وبالفساد مباينها بدله وأما العدم فإذا كان كونه أن كان له كون هو حصوله بعد ما لم يكن وكان حصوله ووجوده
ليس وجود ما له ذات حاصلة بنفسه بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شيء معين في شيء معين هو الذي فيه قوته فيكون
له نحو من الكون أيضا بالعرض ومن الفساد بالعرض فكونه هو أن يفسد الصورة عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة
وفساده أن يحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذي بهذه الصفة موجودا وهذا العدم عدم بالعرض كما أن له وجودا بالعرض
وعدمه هو الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها هو بالقياس إليه بل ذلك يعرض له باعتبار ما وقوام مبدأ العدم
ووجوده هو بنفس القياس إلى هذه الصورة فكان عدم العدم اعتبار ما يعرض للصورة من الاعتبارات الإضافية
مما عرضت للشيء إلى غيره وإدخال القوة على العدم هي بهذه المنزلة لأن القوة الحقيقية هي بالقياس إلى الفعل والاستكمال
ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له ويجب أن يعلم أيضا أن هذه المبادى الثلثة المشتركة على أي نحو يكون مشتركا فيها
بالقياس إلى ما تحت كل واحد منها فيه يكون المشترك فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك فإنه إن كان كذلك
فيكون سعي الجماعة مقصورا على أن يوجد للمبادى الكثيرة ثلثة أسامي كل اسم منها طائفة من المبادى ويحتوي الأسماء
الثلثة على الجميع فإن هذا قد كان يمكن أن يكفي المهم فيه بأن يصطلح فيما بيننا على أسماء ونتواطأ عليها ولو فعلنا ذلك
أو لم يفعل بل قبلنا ما فعلوه لم يكن في الدنيا إلا أسماء ثلثة وما كان يحصل لنا من معاني المبادى شيء ليس ما فعل
نحو هذه لنفسه وليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف فكيف وقد يقع
تحت كل واحد منها أصناف هي من مقولات شتى لن يختلف في معنى المبدائية بالتقديم والتأخير وبالأحرى ولا أولى
بل يجب أن يكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق
والمتواطئ في المنطق فالجميع ما يقال إنه هيولى طبيعة يشترك في معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر في ذاته بعد أن ليس له
وهو الذي يكون منه الشيء وهو فيه لا بالعرض فربما كان هو بسيطا وربما كان هو مركبا بعد البسيطة كالخشب للسرير
وربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية وجميع ما يقال له هو صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الأمر المذكور الذي
يحصل منهما أمر من الأمور هذا النحو من التركيب وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود مثل هذا الشيء الذي سميناه صورة
فيما من شأنه أن يحصل له وجميع نظرنا في الصورة ههنا واعتبارنا مسددتها مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئي الكائن
لا أنه فاعل وإن جاز أن يكون صورة فاعلا وقد كنا بينا أن الطبيعي لا يشتغل بالمبدأ الفاعلي والغائي المشترك لكن
بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها فحري بنا أن يشتغل بالمبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات التي بعد إذ قد فرغ من

المبادى التي هي أحرى بأن يسمى مبادى أي المقومة للكائن أو للجسم الطبيعي فيجب أن يشتغل بالمبادى التي هي أولى بأن
يسمى عللا أولا ويعرف منها المبدأ الفاعلي المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة

الفصل الرابع في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس في أمر مبادي الوجود

وإذ قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألنا بعض أصحابنا أن
نتكلم على المذاهب المستفسدة التي للقدماء في مبادى الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب فقد جرت
العادة الكلامية بذكرها في فاتحة العلم الطبيعي وأن نوردها قبل ابتدائنا الكلام في الطبيعة وتلك المذاهب مثل المذهب
المنسوب إلى ماليسوس وبرمانيدس أن الوجود واحد غير متحرك ثم يقول ماليسوس إنه غير متناه ويقول برمانيدس إنه
متناه ومثل مذهب من قال إنه واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك ومذهب من جعل المبادى غير متناهية
العدد إما أجزاء لا يتجزى منثورة في الخلاء وإما أجساما صغارا متشابهة لا يكون عنها مائية ولحمية وهوائية وغير ذلك فخالطة
كلها للكل وساير المذاهب المذكورة في كتب المشائين وأن نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم فنقول إن مذهب ماليسوس و
برمانيدس فأما غير مخلصين له ولا يمكننا أن نفرض غرضهما فيه ولا يطيعهما يبلغان من السفسطة والعناد المبلغ الذي يدل
عليه ظاهر كلامهما فلهما كلام أيضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادى لها مثل قول برمانيدس بالأرض والنار وعلى تركيب الكائنات
منهما فيكون وسعنا أن يكون أشار بهما إلى الموجود هي إلى الموجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود كما يعلم في موضع
وأنه غير متناه ولا متحرك وأنه غير متناه هي القوة أو أنه متناه على معنى أنه غاية ينتهي إليها كل شيء والذي ينتهي إليه يتخيل أنه متناه
من حيث إنها تنتهي إليه ويبتدي يكون عرضهما شيئا آخر وهو أن طبيعة الموجود بما هي طبيعة الموجود معنى واحد بالحد أي
بالرسم وأن ساير الماهيات هي غير نفس طبيعة الموجود لأنها أشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالإنسانية فإن الإنسانية
ماهية وليس نفس الموجود ولا الوجود جزء لها بل الموجود خارج عن حدها لاحق لماهيتها كما بينا في مواضع أخرى عارض لها فمعنى الإنسان
يكون من قال إنه متناه على أنه محدود في نفسه ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ومن قال إنه غير متناه عنى أنه يعرض لا لسبب
غير متناهية وليس يخفى عليك بما نعلمه في مواضع أخرى أن الإنسان بما هو إنسان ليس هو الموجود بما هو موجود بل
معناه خارج عنه وكذلك حال كل واحد واحد من الأمور الداخلة في المقولات بل كل شيء منها موضوع للموجود يلزمه الوجود فإن لم
يذهبا إلى هذا وكان الغليس يكفي أن نناقضهما وذلك القياس الذي تناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات و
يكون تلك المقدمات إما في نفسها أظهر من النتيجة ولا أحد منها يكون أظهر من النتيجة أو يكون مسلما عند الخصم وليس
يمكنه أن يفرض تلك المقدمات تسليما إنها هذيان فإنهما إن جوزا أن يكذب هذا الحكم فما فيه معنى إقدامهما على إنكار كل مقدمة
من المقدمات المستعملة في القياس عليهما على الحد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها أخفى من النتيجة التي مثل
ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرا فقط فلا يكون متناهيا ولا غير متناه لأن هذا عارض للكم والكم عارض للجوهر فيكون ثم
كم موجود وجوهر موجود فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر وأنت إذا تأملت وجدت التناهي وغير التناهي يكفي في تحقق
وجوده أن يكون يوجد كما متصلا وهو المقدار المشاهد وبنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة
وموضوع وأنه ليس موجودا إلا في موضوع فإن هذا ليس مما يتبين بنفسه بل يحتاج في إثباته إلى تكلف بعيد فكيف يوجد هذا

مقدمة في اثبات ماهو بين بنفسه وكان ما قالوا من ان المحدود متجزى باجزاء حده وغير ذلك واما ساير القوم فلنشير
اشارة خفية في هذا الموضع الى فساد مذاهبهم ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جلية الحال في ردهم وفيما
سلف ونقول الان اما القائلون منهم بان المبدأ واحد فتوجه اليهم النقض من وجهين احدهما من جهة انهم قالوا ان
المبدأ واحد والثاني من جهة انهم قالوا ان ذلك المبدأ هو ماء او هواء فاما النقض عليهم من جهة ان ذلك المبدأ هو ماء
او هواء فالاخلق به الموضع الذي يتكلم فيه على مبادى الكائنات الفاسدة لا على مبادى العامة فانهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ
للكائنات والفاسدات ايضا واما الدلالة على فساد قولهم ان المبدأ واحد فهو ان مذهبهم يجعل الامور كلها متفقة في
الجوهر مختلفة في الاعراض ويبطلون مخالفة الاجسام بالفصول المنوعة وستتضح لنا ان الاجسام تختلف بالفصول
المنوعة واما القائلون بان المبادى التي يتكون عنها هذه الكائنات غير متناهية فلا يحاط بها علما ولا يحاط بما
يتكون عنها فاذن لا سبيل الى معرفة الكائنات فكيف علموا ايضا ان مباديها غير متناهية واما مناقضتهم من جهة تخصيصهم
تلك الامور الغير المتناهية بانها اجزاء لا تتجزى سوية في الخلاء او مودعة في الخليط فالاجزاء يشتغل به حيث ينظر
في مبادى الكائنات الفاسدة ايضا واذ بلغنا هذا المبلغ فليتم هذا الفصل وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض
فمن شاء ان يتنبه انتبه ومن شاء ان لا ينتبه فلا ينتبه

الفصل الخامس في تعريف الطبيعة

فنقول انه قد يقع عن الاجسام التي قبلنا افعال وحركات فنجد بعضها صادرة عن اسباب خارجة عنها توجب فيها
تلك الافعال والحركات مثل تسخن الماء وصعود الحجر ونجد بعضها يصدر عنها افعال وحركات صدورا عن انفسها
من غير ان يستند صدورها عنها الى سبب غريب كالماء فانا اذا سخناه ثم خليناه عنه برد بطباعه والحجر اذا صعدناه
ثم خليناه هبط بطباعه وعسى ان يكون حالنا بالبذور في استحالتها نباتا والنطف في تكونها حيوانات قريب من
هذا الظن ونجد اصناف الحيوانات تتصرف في انواع حركاتها بارادتها ولا نرى ان قاسرا لها من خارج يصرفها
تلك التصاريف فيرتسم في انفسنا مجمل ان الحركات وبالجملة الافعال والانفعالات الصادرة عن الاجسام قد
يكون بسبب خارج غريب وقد يكون عن ذاتها لا من خارج ثم الذي يكون عن ذاتها لا من خارج فنحن في
اول النظر نجوز ان يكون بعضه لازما طريقة واحدة ولا ينحرف عنها ويكون بعضه متفننا في الطرق مختلفا
ومع ذلك فنجوز ان يكون كل واحد من الوجهين صادرا بارادة وصادرا لا عن ارادة بل كصدور الرض عن الحجر الهابط
والاحراق عن النار المشتعلة فهذا ما يرتسم في انفسنا ثم ما يتبدى لنا ان يكون هذه الاجسام التي لا نجد لها محركا
من خارج انما تتحرك وتفعل عن مبدأ محرك من خارج لا ندركه ولا نتصل اليه بل عساه ان يكون مفارقا غير محسوس او
عساه ان يكون مفارقا محسوس الذات غير محسوس التاثير اي غير محسوس النسبة التي بينه وبين المنفعل عنه الدالة
على انه موجبة له لكن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حسا او لم يعرف عقلا انه جاذب للحديد اذ ذلك كالمتعذر ادراكه
بطلب العقل فاذا راى الحديد يتحرك اليه لم يبعد ان يظن انه يتحرك اليه عن ذاته على انه من الظاهر ان المتحرك لا يجوز
ان يكون جسما بما هو جسم وانما يتحرك بقوة فيه لكنا نضع وضعا يتسلمه الطبيعي ويبرهن عليه الالهي ان الاجسام

من الحركات انما تتحرك عن قوى فيها هي مبادى حركاتها وافعالها فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج
واحد من غير ارادة وقوة كذلك مع ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل من غير ارادة وقوة متفننة التحريك والفعل مع ارادة
وكذلك القسمة في جانب السكون فالاول من الاقسام هو كالحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ويسمى طبيعة والثاني كالشمس في
دورانها عند محصلي الفلاسفة ويسمى نفسا ملكية والثالث كالنبات في تكونها ونشوها ووقوفها اذ تتحرك لا بالارادة
حركات الى الجهات شتى تعريضا وتطويلا ويسمى نفسا نباتية والرابع كالحيوان ويسمى نفسا
حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فيسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة
لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت انما ينسج بالطبائع وكذلك ما يشبهها من الحيوانات لكن
الطبيعة التي بها الاجسام الطبيعية طبيعة والتي نريد ان نفحص عنها ههنا هي الطبيعة بالمعنى الاول وما
ما قيل ان الباحث عن اثباتها من حقه ان يهزأ به واظن ان المراد بذلك ان الباحث عن اثباتها وهو فاحص عن
العلم الطبيعي يجب ان يستهزأ به اذ يريد ان يبرهن من الصناعة نفسها عن مباديها واما ان لم يرد
بل ان يريد ان وجود هذه القوة بين بنفسه فهو مما لا اصغى اليه ولا اقول به وكيف وقد تمنى منا كلفة شاقة
في ان يثبت ان لكل متحرك محركا وقد تجشم ذلك بعد هذه الاراء تجشما يعتد به فكيف يستهزأ بمن يرى حركة ويلتمس الحجة على
اثبات محركها فضلا عن ان يسلم محركا ويجعله خارجا الا ان الحق هو ان القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي
وليس على الطبيعي ان يتكلم في ... واما اثباتها على صاحب الفلسفة الاولى وعلى الطبيعي تحقيق ماهيتها وقد حد
الطبيعة بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على انها يجب في كل شيء ان يكون مبدأ
للحركة والسكون معا بل على انها مبدأ لكل امر ذاتي يكون للشيء من الحركة ان كانت والسكون ان كان ثم بدا لبعض
من ورد من بعد ان استقصر هذا الرسم وتوخى ان يزيد عليه زيادة فقال ان هذا انما يدل على فعل الطبيعة لا جوهرها
فانه انما يدل على نسبتها الى ما يصدر عنها ويجب ان يزاد في حدها فيقال ان الطبيعة قوة سارية في الاجسام
تفيد الصور والخلق هي مبدأ الكذا وكذا ونحن نستدل بما يراد معنى الرسم الماخوذ عن الامام الاول ثم نقبل على
كتابة هذا المتكلف للزيادة كلفته موضحا ان ما فعله ردى فاسد غير محتاج اليه ولا الى بدله فنقول ان معنى قولنا
مبدأ للحركة اي مبدأ فاعلي يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك ومعنى قولنا اول اي قريب لا واسطة بينه
وبين المتحرك فعسى ان يكون النفس مبدأ لبعض حركات الاجسام التي هي فيها ولكن بوساطة وقد ظن قوم ان
النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ولا ارى الطبيعة تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما يوجبه ذاتها
طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها غير مقتضاها ولما حدث تقضي
النفس مقتضى الطبيعة فان عنى بذلك ان النفس تحدث ميلا وبالميل تحرك فالطبيعة تفعل ذلك ايضا على ما ستعلم
لكن ولو كان مثل هذا الميل هو المحرك بل لعله محرك المتحرك فان كان للنفس متوسط في التحريك فذلك في غير التحريكات
المكانية بل في تحريك التكوين والانماء واذا اريد ان يكون هذا الحد عاما لكل تحريك زيد فيه الاول فان النفس قد يكون في المتحرك

ويحرك ما هو فيه بتحريكها الانماء والاحالة ولكن لا اولا بل باستخدام الطبايع والكيفيات وسنبين هذا لك بعد وقوله
ما هو فيه ليفرق بين الطباعة والصناعة والقاسرات واما قوله بالذات فقد حمل على وجهين احدهما بالقياس الى
المحرك والاخر بالقياس الى المتحرك ووجه حمله على الوجه الاول ان الطبيعة تحرك لذاتها حين ما يكون بحال التحريك
لتسخير قاسر فيستحيل ان لا تحرك ان لم يكن مانع حركة مباينة للحركة القاسرة وحمله على هذا الوجه الثاني ان الطبيعة تحرك
تحرك عن ذاته لا عن خارج وقوله لا بالعرض فقد حمل ايضا على وجهين احدهما بالقياس الى الطبيعة والاخر بالقياس الى
المتحرك ووجه حمله بالقياس الى الطبيعة ان الطبيعة مبدأ لما كان حركة بالحقيقة لا بالعرض والحركة بالعرض مثل حركة
الساكن في السفينة بحركة السفينة والوجه الاخر انه اذا حركت الطبيعة صنما فهو يحركه بالعرض لان تحريكه بالذات
للنحاس لا للصنم فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر فلذلك لا يكون الطبيب طبيعة اذا عالج الطبيب نفسه و
حرك الطب ما هو فيه لانه فيه لا من حيث هو مريض بل من حيث هو طبيب فان الطبيب اذا عالج نفسه فبرئ لم يكن برؤه لانه طبيب
ولكن لانه متعالج فانه من حيث هو معالج شئ ومن حيث هو متعالج شئ فانه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ومن حيث
هو متعالج قابل للعلاج مريض فاما الزيادة التي راى بعض اللاحقين بالاوايل ان يزيدها فقد فعل باطلا فان
القوة التي جعلها كالجنس في رسم الطبيعة هي القوة الفاعلية واذا احدث حدثت بانها مبدأ الحركة من اخر في اخر
اخر وليس معنى القوة الا مبدأ تحريك يكون في الشئ وليس معنى السريان الا الكون في الشئ وليس معنى التخليق والتشكيل
الا داخلا في معنى التحريك وليس معنى حفظ الحلو والاشكال الا داخلا في التشكيل فلو كان هذا الرجل قال ان
الطبيعة هي مبدأ موجود في الاجسام لتحريكها الى كمالاتها وتسكينها عليها هو مبدأ اول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات
لا بالعرض لم يكن الا تكرار الاشياء كثيرة من غير حاجة اليها فكيف اذا اورد بدل طايفة من كلامه لفظا مفردا مواطيا لتلك
الطايفة فيكون قد كرر اشياء كثيرة وهو لا يشعر ومع ذلك فان هذا المتدارك لتخلل سد الرسم بزعمه قد حسب انه اذا
قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة الى شئ وما فعل فان المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غيره والقوة
لا بد ان تسلم الا من جهة النسبة الاضافية فلا يكون ما ظنه حقا من انه هرب من ذلك بايراد القوة مما عليه هذا الرجل
فاسد ثم معنى قول الحاد الاول انه مبدأ الحركة والسكون ليس يعني المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة في
الكيف بل كل مبدأ لاي حركة كانت بالذات فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان وفي غير
ذلك ان كان حركة وسيتضح لك بعد اصناف الحركات فاما كونه مبدأ الحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تخلخل
وانبساط في الحجم او تكاثف وانقباض في الحجم فان هذا تحريك عن كمية الى كمية وان سمت ان يجعل النمو بالطبيعة ويطلق
اسم الطبيعة على ذلك وياخذ الطبيعة على احد معاني المذكورة فافعل ولما كونه مبدأ الحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء
اذا عرض للماء ان استفاد كيفية غريبة لم يكن مقتضى طبيعته ككون البرودة مقتضى طبيعته فان العايق اذا زال رد
الطبيعة الى كيفيته واحالته اليها وحفظته عليها وكذلك الابدان اذا ساءت امزجتها وقويت طبيعتها ردتها الى
المزاج الموافق واما في المكان فظاهر وهو مثل حال طبيعة الحجر اذا حركته الى اسفل وطبيعة النار اذا حركتها الى فوق

تحريكها الانماء والاحالة لا اولا

كثير من

واما

واما كونه مبدأ للحركة في الجوهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك الى الصورة معدة باصلاح الكم والكيف على ما تعلم
واما حصول الصورة فعسى ان لا تكون الطبيعة معدة اياها بل يكون مهيئة لها وتستفاد من مواضع اخرى والاولى
ان تعلم هذا من صناعة اخرى وهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجنسية ويعطي كل واحد من الطبايع التي تحتها
معناها

الفصل السادس في نسبة الطبيعة الى المادة والصورة والحركة

ان لكل جسم طبيعة
ومادة وصورة واعراضا وطبيعته هي القوة التي تصدر عنها تحركه او تغيره الذي يكون عن ذاته وكذلك سكونه وثباته
وصورته هي ماهيته التي بها هو ما هو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والاعراض هي الامور التي اذا تصورت مادته
بصورته وتمت نوعيته لزمته او عرضت له من خارج وربما كانت طبيعة الشئ هي بعينها صورته وربما لم يكن اما
في البسايط فان الطبيعة هي الصورة بعينها فان طبيعة الماء هي بعينها المهية التي بها الماء هو ما هو لكنها
انما يكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار فاذا قيست الى الحركات والافعال الصادرة عنها سميت طبيعة واذا
قيست الى تقويمها لنوع الماء وان لم يلتفت الى ما يصدر عنها من الاثار والحركات سميت صورة فصورة الماء مثلا
قوة اقامته هيولى الماء نوعا هو الماء وتلك غير محسوسة وعنها تصدر الاثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل
الذي هو الميل بالفعل الذي لا يكون للجسم وهو في حيزه الطبيعي فيكون فعلها مثلا في جوهر الماء اما بالقياس الى المتاثر
عنه فالبرودة واما بالقياس الى الموثر فيه والمشكل له فالرطوبة واما بالقياس الى مكانه القريب فالتحريك وبالقياس
الى مكانه المناسب فالتسكين وهذه البرودة والرطوبة اعراض يلزم من هذه الطبيعة اذا لم يكن هناك عايق وليس كل
الاعراض يتبع الصورة في الجسم بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لان تفعل عن سبب خارج يعرض كما يعد لقبول
الاعراض الصناعية ولكثير من الاعراض الطبيعية واما في الاجسام المركبة فالطبيعة كشئ من الصورة ولا يكون كنه الصورة
فان الاجسام المركبة لا يصير هي ما هي بالقوة المحركة لها بالذات الى جهة وحدها وان كانت لا بد لها في ان يكون هي ما هي
من تلك القوى فكان تلك القوى جزء من صورها فكان صورتها تجمع من عدة معان فيتحد كالانسانية فانها
يتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق واذا اجتمعت هذه كلها نوعا من الاجتماع
اعطت المهية الانسانية واما كيفية نحو هذا الاجتماع فالاولى ان يبين في الفلسفة الاولى اللهم الا ان يعني
بالطبيعة لا هذا الذي حددناه بل كل ما يصدر عنه افاعيل الشئ على اي نحو كان على الشرط المشروط في الطبيعة
او لم يكن فعسى ان يكون طبيعة كل شئ صورته ولكن غرضنا ههنا في اطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه ومن هذه
الاعراض ما يعرض من خارج ومنها ما يعرض من جوهر الشئ وقد يتبع بعضها المادة كالسواد في الزنجيين واثار القروح
وانتصاب القامة وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك في الناس وقوة الضحك فان هذه وان
لم يكن بد من وجودها عن ان يكون في مادة موجودة فان انبعاثها من الصورة ومبدأها منها وبعض الاعراض لم
الصورة ينبعث منها او يعرض لها بوجه حتى لا يحتاج الى مشاركة المادة وذلك اذا حققت علم النفس وقد يكون اعراض
مشتركة يبتدئ من الجهتين جميعا كالنوم واليقظة وان كان قد يكون بعضها اقرب الى الصورة مثل اليقظة وبعضها

معدتها

منبعثها

الى المادة مثل النوم والاعراض اللاحقة من جهة المادة قد يبقى بعد الصورة كابيضاض الفروج وسواد الحبشى اذا مات فالطبيعة
الحقيقية هى التى اومانا اليها والفرق بين الصورة وبينها ما اشرنا اليه والفرق بين الحركة وبينها اظهر ولكن
لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة احق ما يذكر منها هو ثلثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذى ذكرناه ويقال
طبيعة لذات كل شئ واذا اريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شئ لما يتقوم به جوهر كل شئ حتى ان يختلف فيها بحسب
المذاهب والآراء فمن راى ان يجعل الحد اللائق من كل جوهر بان يقومه هو عنصره وهيولاه قال ان طبيعة كل شئ
ومن راى ان يجعل الصورة اخرى ذلك جعلها طبيعة للشئ وعسى ان يكون فى اهل البحث قوم ظنوا ان الحركة هى
المبدأ الاول لافادة الجواهر قواماتها فجعلوها طبيعة كل شئ ومن جعل طبيعة كل شئ صورية جعلها فى البسايط ما
البسيطة وفى المركبات المزاج وستعلم بعد ان المزاج ما هو ونرشدك الان اليه بيسر فنقول ان المزاج هو كيفية
يحصل من تفاعل كيفيات متضادة فى اجسام متجاورة وقد كان الاقدمون من الاوايل شديدى الشعف بتفضيل
المادة والقول بها وبصيرها طبيعة ومنها انطيفون الذى يذكره المعلم الاول ويحكى عنه انه اصر على ان المادة هى
الطبيعة وانما هى المقومة للجواهر ويقول لو كانت الصورة هى الطبيعة فى الشئ لكان السرير اذا عفن وصار بحيث يفرع
وبسه فرع سرير وليس كذلك بل يرجع الى طبيعة الخشبة فينبت خشبا كان هذا الرجل راى ان الطبيعة هى المادة ولا كل
مادة بل المحفوظة انها فى كل تغير وكانه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعة بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة
ولم يعرف ان تقوم الشئ يجب ان لا يكون منه بد عند وجود الشئ ليس انه الذى لا بد منه عند عدم الشئ او يكون باقيا
عدم الشئ وما يعنينا ان يكون الشئ باقيا فى الاحوال ووجوده لا يكفى فى ان يحصل الشئ بالفعل مثل هذا الذى هو
الهيولى التى لا يفيد وجود الشئ بالفعل انما يفيد قوة وجوده بل الصورة هى التى يجعله بالفعل مستفادا من صورة
لو جاز ان يقوم صورته لا فى المادة لاستغنى عنها وهذا الرجل ذهب عليه ايضا ان الخشب صورة وانها عند الانبات
محفوظة فان كان الذى بها فى مراعاة شرايط كون الشئ طبيعة هو ان يكون مفيدا للشئ جوهريته فالصورة
اولى بذلك ولما كانت الاجسام البسيطة هى ما هى بالفعل بصورها ولم يكن هى ما هى بموادها والا لما اختلفت
فتبين ان الطبيعة ليست هى المادة وانما هى الصورة فى البسايط وانها فى نفسها صورة من الصور ليست مادة
من المواد واما فى المركبات فغير خاف عليك ان الطبيعة المحدودة وحدها لا يعطى ماهياتها بل هى مع زوايدها لا
ان يسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف فيكون الطبيعة يقال حينئذ على هذه وعلى الاولى بالاشتراك واما
الحركة فهى ابعد من ان يكون طبيعة للاشياء فانها كما يتضح طائرة فى حالة النقص وغريبة عن الجوهر **الفصل**

السابع فى الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها ههنا الفاظ يستعمل فيقال الطبيعة والطبيعى
وما له الطبيعة وما له بالطبيعة وما بالطبع وما يجرى المجرى الطبيعى فالطبيعة قد عرفتها واما الطبيعى فهو كل
منسوب الى الطبيعة هو والمنسوب الى الطبيعة هو اما ما فيه الطبيعة واما ما عن الطبيعة فالذى فيه الطبيعة
فالمصور بالطبيعة او الذى للطبيعة كالجزء من صورته واما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يجانس ذلك

من المكان والزمان وغيره واما ما له الطبيعة فهو الذى له فى نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم المتحرك بطباعه والساكن
بطباعه واما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل عن الطبيعة او قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الاول كالاشخاص
الطبيعية او بالوجود الثانى كالانواع الطبيعية واما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد
كالاشخاص والانواع الجوهرية او لا نماها كالاعراض اللازمة والحادثة واما ما يجرى المجرى الطبيعى فمثل
الحركات والسكونات التى يوجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لا خارجة عن مقتضاها وربما كان بسبب غريب وربما
كان عنها نفسها لسبب قابل فعلها وهو المادة فان الراس المسقط والاصبع الزايدة ليس جاريا المجرى الطبيعى ولكنه
بالطبع وبالطبيعة او بسببه الطبيعة ولكن ليس لنفسها بل لعارض وهو كون المادة بحال فى كيفيتها او كميتها يقبل
ذلك والطبيعة يقال على وجه جزئى وعلى وجه يقال كلى فالتى يقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص
الطبيعة التى يقال بوجه كلى فربما كانت كلية بحسب نوع وربما كانت كلية على الاطلاق وكلاهما لا وجود لهما فى الاعيان
ذوات قائمة الا فى التصور بل لا وجود الا للجزئى اما احدهما فهو ما يعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ
نوع والثانى ما يعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه وقد ظن بعضهم ان كل
واحد منهما قوة موجودة اما الاولى فسارية فى اشخاص النوع والاخرى فسارية فى الكل وظن بعضهم ان كل واحد
موفى ذاته وفيضانه عن المبدأ الاول واحد منقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل وليس من هذا شئ يحتاج
يصغى اليه فانه لا وجود الا القوى المختلفة التى فى القوابل ولم يكن البتة متحدة ثم انقسمت نعم لها نسبة الى الشئ
واحد والنسبة الى الشئ الواحد الذى هو المبدأ الاول يرفع الاختلاف الذاتى عن الاشيا ولا يقوم المنسوبات
مجردة بانفسها بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لا فى ذات المبدأ الاول فانه من المحال ان يكون فى ذاته شئ غريب عن ذاته
غيره انه كما يعلم بعد ولا فى طريق السلوك الى الاشيا كانه فايض لكنه بعد لم يصل ولا له وجود فى الاشياء متحدا
بلا اختلاف بل طبيعة كل شئ اخرى بالنوع او بالعدد ولا ايضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك فان الشمس لا ينفصل عنها
شئ يقوم واحدا لا جسم ولا عرض بل انما يحدث شعاعها فى القابل ويحدث فى كل قابل اخرى بالعدد وليس لذلك
الشعاع وجود فى غير القابل ولا هو شئ من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر الى المواد ففشا فيها لو لم يختلف
القابل وكان واحدا لكان الاثر واحدا بحسبه وسيتبين لك تحقيق هذا كله فى غير هذه الصناعة لكن ان كانت
طبيعة كلية من هذا الجنس فلا يكون على انها طبيعة بل على انها امر عقلى عند الاوايل والمبادى التى منها نفيض تدبير
الكل او على انها طبيعة جرم اول من الاجرام السماوية التى بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة
واحدة المهية سارية فى الاجسام الاخرى فكذا يجب ان يتصور الطبيعة الكلية والجزئية ثم يعلم ان كثيرا مما هو
خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية فان الموت وان كان غير مقصود فى الطبيعة
الجزئية التى فى زيد فهو مقصود فى الطبيعة الكلية من وجوه احدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة فى
السعداء وهى المقصد ولها خلق البدن واذا اختلف فليس بسبب من الطبايع بل لسوء الاختيار وليكون للقوم

اللاحق خ

عنه خ

ولكنها خ

او بسببها خ

اخرين حالهم فى استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجود فانه ان حل هؤلاء لم يسع الاخرين مكان ولا قوة وفى قوة
المادة فضل للاخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود وليسوا اولى بالعدم من هؤلاء بالحلول فهذه وغيرها مقاصد فى
الطبيعة الكلية وكذا الاصبع الزائد فهو مقصودة فى الطبيعة الكلية التى يقتضى ان يكسى كل مادة ما يستعد لها
من الصورة ولا يعطل فاذا فضلت مادة يستحق الصورة الاصبعية لم يحرم ولم يضيع

الفصل الثامن فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركته لعلم آخر ان كانت بينا يشاركه فاذ قد عرفت الطبيعة وعرفت
الامور الطبيعية فقد اتضح لك فضل ايضاح ان العلم الطبيعى عن اى الاشيا يبحث ولما كان يبحث ولما كان
المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعى وعوارضه الذاتية اعنى الطول والعرض والعمق المشار اليها وكان
الشكل من لوازم المقدار كان الشكل ايض من لوازم الجسم الطبيعى ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض
من عوارض الجسم الطبيعى والعوارض التى يبحث عنها هو من عوارض هذا العارض فمن هذه الجهة يصير الهندسة
جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعى لكن الهندسة الصرفة لا يشارك العلم الطبيعى فى المسائل واما علم الحساب فهو ابعد
من المشاركة واشد بساطة بل هيهنا علوم اخرى تحتهما كعلم الانفال وعلم الموسيقى وعلم الاكر المتحركة وعلم المناظر
وعلم الهيئة وهذه العلوم اقرب مناسبة الى العلم الطبيعى وعلم الاكر المتحركة ابسطها وموضوعه كرة متحركة والحركة
شديدة المناسبة للمقادير لا لاتصالها وان كان اتصالها لا لذاتها بل بسبب مسافة او زمان كما سبق تحن
تقديم البراهين المورودة فى علم الاكر المتحركة لا يستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة واما علم الموسيقى
فموضوعه النغم والازمنة وله مبادى من علم الطبيعيين ومبادى من علم الحساب وكذا علم الانفال وعلم المناظر ايض
موضوعه مقادير منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادى من الطبيعيات ومن الهندسة وهذه العلوم كلها لا يشارك
العلم الطبيعى فى المسائل البتة وكلها ينظر فى الاشياء التى لها من حيث هى ذوات كم ومن حيث لها عوارض الكم
التى لا يوجب تصورها وضعها للكم ان يجعلها كما فى جسم طبيعى فيه مبدأ حركة وسكون ولا يحتاج الى ذلك واما
علم الهيئة فموضوعه اعظم اجزاء موضوع علم الطبيعيين ومباديه طبيعية وهندسية اما الطبيعية فمثل ان
حركة الاجرام السماوية يجب ان يكون محفوظة على نظام واحد وما اشبه ذلك مما استعمل كر منه فى اول المجسطى
واما الهندسية فما لا يخفى ويخالف سائر تلك العلوم فى انه يشارك الطبيعى فى المسائل ايض فيكون موضوع
مسائله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعى والمحمول فيه ايض عارض من عوارض الجسم الطبيعى ومحمول ايضا
فى مسائل العلم الطبيعى مثل ان الارض كرية والسماء كرية وما اشبه ذلك فهذا العلم كانه ممتزج من طبيعى ومن
تعليمى كان التعليمى المحض مجرد لا فى مادة البتة وكان هذا موقع لذلك المجرد فى مادة معينة لكن المقدمات
المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعى مختلفة اما مقدمات التعليمى فهندسية مناظرية او
هندسية واما مقدمات الطبيعى فماخوذه مما يوجب طبيعة الجسم الطبيعى وربما خلط الطبيعى فادخل المقدمات
التعليمية فى براهينه وخلط التعليمى فادخل المقدمات الطبيعية فى براهينه فاذا سمعت الطبيعى يقول لو لم يكن

الارض كرة لم يكن فصل الكسوف القمرى هلاليا فاعلم انه قد خلط واذا سمعت التعليمى يقول واشرف الاجرام له
اشرف الاشكال وهو المستدير وان اجزاء الارض يتحرك اليها على الاستقامة وما اشبه ذلك فاعلم انه قد خلط وانظر
كيف يختلف الطبيعى والتعليمى فى البرهان على ان جرما فامن البسائط كرى اما التعليمى فيستعمل فى بيان ذلك
ما تجد عليه حال الكواكب فى شروقها وغروبها وارتفاعها عن الافق وانحطاطها وان ذلك لا يمكن الا ان يكون الارض
كرة والطبيعى يقول ان الارض جرم بسيط فشكل الطبيعى الذى يجب عن طبيعته متشابه ليستحيل ان يكون مختلفا فيه
يكون فى بعضه زاوية وفى بعضه خط مستقيم او يكون بعضه على ضرب من الانحنا والاخر على خلاف فيجد الاول
فذانى بد لا بل ماخوذة من مناسبة المقابلات والاضلاع والمحاذيات من غير ان يكون محتاجا الى ان يكون فيها
بعرض لقوة طبيعية موجبة فيها المعنى ويجد الثانى فذانى بمقدمات ماخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعى بما هو
طبيعى فالاول يكون قد اعطى الانية ولم يعطى العلية والثانى اعطى العلية واللمية والاعداد بما هى اعداد فقد يوجد فى
الموجودات الطبيعية اذ يوجد فيها واحد وواحد اخر وكون كل واحد منها واحدا ليس كونه ذا مر ماء او نار او
ارض او شجرا وغير ذلك بل الوحدة امر لازم له خارج عن مهيته واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما فى نحو من انحاء
الوجود معا هو صورة الاثنينية فى ذلك النحو من الوجود وكذلك فى غير ذلك من الاعداد وهذا هو العدد والمعدود وقد
يوجد فى الموجودات الغير الطبيعية التى سيتضح ان لها انية وقواما فليس العدد داخلا فى العلم الطبيعى لانه لا هو جزء
ولا نوع من موضوعه ولا هو عارض خاص به بهويته لا يقتضى تعلقا لا بالطبيعيات ولا بغير الطبيعيات ومعنى التعلق ان
ان يكون وجوده خاصا بما قيل انه متعلق به مقتضيا اياه بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ويتعلق وان كان
ولا بد بالموجود العام فيكون من الامور اللازمة له فطبيعة العدد من حيث يصلح ان يعقل مجرده عن المادة اصلا والنظر
فيها من حيث هى طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ثم قد يعرض لها احوال ينظر فيها الحساب
تلك الاحوال لا يعرض لها الا وقد وجب تعليقها بالقوام بالمادة وان لم يجب تعليقها بالمادة بالحد ولم يكن مما تخصصها
بمادة معينة فيكون النظر فى طبيعة العدد من حيث هى كذلك نظرا رياضيا واما المقادير فانها يشارك المتعلقات
بالمادة ويباينها اما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلان المقادير هى معنى من المعانى القائمة بالمادة لا محالة واما مباينتها
فمن جهات من ذلك ان من الصور الطبيعية ما يظهر من امره فى اول الامر انه لا يصلح ان يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل
الصورة التى للماء من حيث هى ماء فانها مستحيلة ان يوجد فى المادة الحجرية من حيث هى على مزاجها الا كالنار وهو الذى
يصح ان يحل المادتين جميعا واى مادة كانت والصورة الانسانية وطبيعتها فانها مستحيلة ان يوجد فى المادة الخشبية
وهذا امر لا يلزم الذهن فى تحقيقه كثير تلك بل يقرب تناوله ومنها ما لا يستحيل فى بادى النظر ان يعرض لاى مادة اتفقت
مثل البياض والسواد واشياء من هذا الجنس فان الذهن لا يستوحش من اجلالها انه مادة اتفقت لكن العقل
والنظر يوجبان من بعد ان طبيعة البياض والسواد غير عارض الا لمزاج واستعداد مخصوص وان المستعد للتسود
بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذى بذلك المعنى لامر فى مزاجه وغريزته لكنهما وان كانا كذلك فلا يتصور

ولا واحد منهما فى الذهن الا مقارنا لامر ليس هو هو وذلك الامر هو السطح او المقدار المباين للون فى المعقول ثم قد يتشاركان
ايضا هذان القسمان المذكوران فى امر وهو ان الذهن لا يقبل واحدا منهما الا وقد يحضره خاصة نسبته الى امر اخر يقارن
ذاته كالموضوع فان الذهن اذا احضر صورة الانسانية لزمه ان يحضر معها نسبتها الى مادة مخصوصة لا يتخيل الا كذلك
والبياض ايضا اذا احضره التصور احضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وابى ان يتصور بياضا الا ان يتصور عددا ومعلوم ان
البياضية غير العددية وجعل نسبة البياضية الى العددية تسبها له بنسبة شئ الى امر موضوع له ثم المقدار يفارق
هذين الضعين فيما يشتركان فيه اذا الذهن يعقل المقدار على انه مجرد وكيف لا يعقله وهو محتاج الى استقصاء في
البحث حتى ينكشف له ان المقدار لا يوجد الا فى مادة ويفارق القسم الاول بشئ يخصه وهو ان الذهن اذا تكلف
نسبة المقدار الى المادة ثم يضطر ان يعدله مادة مخصوصة ويفارق القسم الثانى بان الذهن وان لم يضطر
فى تصور المقدار الى ان يجعل له مادة مخصوصة فالقياس والعقل لا يضطره اليها ايضا اذ الذهن يستغنى فى
نفس تصور المقدار عن تصوره فى المادة والقياس لا يوجب ايضا ان يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة
لان المقدار لا يفارق شيئا من المواد فليس مما يكون خاصة بمادة ومع ذلك فهو مستغن فى التوهم والتحديد عن
المادة وقد يظن ان البياض والسواد هذا حكمهما ايضا وليس كذلك فانه لا التصور التخيلى ولا الرسوم ولا الحدود
المعطاة لهما يغنى عن ذلك اذا حقق واستقصى وانما يتجرد ان بمعنى اخر وهو ان المادة ليس جزء قوامهما كما هى جزء قوام
المركب لكنه جزء حديهما وكثير من الاشياء يكون جزء حد الشئ ولا يكون جزءا من قوامه اذا كان حده يتضمن نسبته ما
الى شئ خارج عن وجود الشئ وقد شرح هذا المعنى فى كتاب البرهان فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان
لا يحتاجان فى اقامتهما البراهين ان يتعرضا للمادة الطبيعية او ياخذا مقدمات يتعرض بوجه لكن صناعة الكرة
المتحركة واشد منها صناعة الموسيقى واشد منها صناعة المناظر واشد من ذلك صناعة الهيئة باخذ المادة او شيئا
من عوارض المادة وذلك لانها تبحث عن احوالها فمن الضرورة ان ياخذها وذلك لان هذه الصناعات اما ان تبحث
عن عدد لشئ او مقدار او شكل فى شئ والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الامور الطبيعية ويعرض مع العدد والمقدار
اللواحق الذاتية ايضا بالعدد والمقدار فاذا اريد ان يبحث عما يعرض من احوال العدد والمقدار فى امر من الامور الطبيعية
لزم ضرورة ان يلتفت الى ذلك الامر الطبيعى وكان الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التى هى
حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل فيها من صناعة
واذا كان بعض العلوم المنسوبة الى الرياضية مما يحوج الذهن الى التفات نحو المادة لما يشبه بينه وبين الطبيعيات فكيف
ظنك بالعلم الطبيعى نفسه وما افسد ظن من يظن ان الواجب ان يشتغل فى العلم الطبيعى بالصورة ويخلى عن المادة اصلا

الفصل التاسع فى تعريف اشد العلل اهتماما للطبيعى فى بحثه

الا قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم اناس ينطقون
مراعاة امر الصورة رفضا كليا واعتقدوا ان المادة هى التى يجب ان يحصل ويعرف فاذا احصلت تحصيلا فما بعد ذلك
اعراض ولواحق غير متناهية لا ينضبط ونسبوا ان يكون هذه المادة التى قصر عليها هؤلاء نظرهم هى المادة المنطبعة فى المتجسم
دون الاولى فكانهم عن الاولى غافلون وربما احتج بعض هؤلاء ببعض الصنايع وقايس بين الطباعة الطبيعية والمهنية
فقال ان مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته والغواص وكده تحصيل الدرة وما عليه من صورها
والذى يظهر لنا فساد هذا الراى افقاده ايانا الوقوف على خصايص الامور الطبيعية ونوعياتها التى هى صورها
ومناقضة صاحب المذهب نفسه فانه ان اقنعه الوقوف على الهيولى الغير المتصورة فقد قنع من العلم بمعرفة شئ لا وجود له
بالفعل الكائنة امر بالقوة ثم من اى الطرق فسلكه الى دراكه اذ قد اعرض عن الصورة والاعراض صفحا والصورة والاعراض
هى التى يجرا دها بنا الى اثباته فان لم يقنعه الوقوف على الهيولى الغير المتصورة ورام الهيولى صورة مثل صورة المائية
او الهوائية او غير ذلك مما يخرج عن النظر فى الصورة فظنه ان مستنبط الحديد غير مضطر الى مراعاة امر الصورة ظن
فاسد فان مستنبط الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد بل هو غاية فى صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية
التى يكب عليها بالحفر والتذويب وفعله ذلك هى صورة صناعية ثم يحصل الحديد غاية صناعته وموضوع
لصنايع اخرى اربابها لا يعنيهم مصادفة الحديد عن التصرف فيه باعطائه صورة او عرضا وقد قام بازاء
هؤلاء طايفة اخرى من الناظرين فى علم الطبيعة واستخفوا بالمادة اصلا وقالوا انها انما قصدت فى
الوجود ليظهر فيها الصورة بآثارها وان المقصود الاول هو الصورة وان من احاط بالصورة علما فقد استغنى
عن الالتفات الى المادة الا على سبيل شروع فيما لا يعنيه وهؤلاء ايضا مسرفون فى جنبة اطراح المادة كما ان اولئك
كانوا مسرفين فى جنبة اطراح الصورة وبعد بعد ما يقولونه فى العلوم الطبيعية علما او ما نا اليه قبل هذا
الفصل فقد قنعوا بان يجهلوا المناسبات التى بين الصورة وبين المواد اذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة
ولا كل مادة متمهدة لكل صورة بل يحتاج الصور النوعية الطبيعية فى ان يحصل موجودة فى الطباع الى
مواد نوعية متخصصة تصور لاجلها ما استتم استعدادها لهذه الصور وكم من عرض انما يحصل عن الصورة
بحسب مادته واذا كان العلم التام الحقيقى هو الاحاطة بالشئ كما هو وما يلزمه وكانت ماهية الصورة النوعية انها
مفتقرة الى مادة معينة او لازم لوجودها وجود مادة معينة فكيف يستكمل علما بالصورة اذا لم يكن هذا
من حالها متحققا عندنا او كيف يكون هذا من حالها متحققا عندنا ونحن لا نلتفت الى المادة ولا مادة اعم اشتراكا
فيهما وابعد عن الصورة من المادة الاولى وفى علمنا لطبيعتها وانها بالقوة كل شئ يكتسب علما بان الصورة
التى فى مثل هذه المادة اما واجب زوالها بخلافه اخرى غيرها او ممكن غير موثوق به واى المعنى اشرف من هذا
المعانى التى من حقها ان يعلم من معنى حال الشئ فى وجود نفسه وانه وثيق او قلق بل الطبيعى مفتقر فى براهينه و
محتاج فى استتمام صناعته الى ان يكون محصلا للاحاطة بالصورة والمادة جميعا لكن الصورة مكتسبة علم
جوهر الشئ بالفعل اكثر من المادة والمادة مكتسبة العلم بقوة وجوده فى اكثر الاحوال ومنهما جميعا يستتم العلم
بجوهر الشئ

الفصل العاشر فى تعريف اصناف علة علة من الاربع

قد استعملنا فيما سلف اشارات دلت
على ان للجسم علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية فجرى بنا الآن ان يعرف احوال هذه العلل فنستفيد

منها سهولة سلوك السبيل الى معرفة المعلولات الطبيعية اما ان لكل كاين فاسد او لكل واقع فى الحركة او لكل ما هو
مؤلف من مادة وصورة عللا موجودة وانها هذه الاربعة لا غير فامر لا يتكلفه نظر الطبيعيين وهو الى الالهى واما
تحقيق ماهيتها والدلالة على احوالها وضعا فامر لا يستغنى عنه الطبيعى فنقول ان العلل الذاتية للامور
الطبيعة اربعة الفاعل والمادة والصورة والغاية والفاعل فى الامور الطبيعية قد يقال المبدأ الحركة فى اخر غيره
من جهة ما هو اخر ونعنى بالحركة ههنا كل خروج من قوة الى فعل فى مادة وهذا المبدأ هو الذى يكون سببا
لاحالة غيره وتحريكه عن قوة الى فعل والطبيب ايضا اذا عالج نفسه فانه مبدأ حركة فى اخر بانه اخر لانه انما
يحرك العليل والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل وهو انما يعالج من جهة ما هو هو اعنى من جهة ما هو طبيب
واما يعالج وقوله العلاج ويحركه بالعلاج فليس من جهة ما هو هو اعنى من جهة ما هو طبيب بل من جهة ما هو
عليل ومبدأ الحركة اما مهى واما متمم والمتمم هو الذى يصلح المادة لحركة النطفة فى الاحالات المعدة و
المتمم هو الذى يعطى الصورة المقدمة للانواع الطبيعة خارجا عن الطبيعيات اذ ليس على الطبيعى ان يتحقق
ذلك بعد ان يضع ان ههنا مهيئا وههنا معطى صورة ولا شك ان المهيى مبدأ حركة والمتمم ايضا هو مبدأ
الحركة لانه المخرج بالحقيقة من القوة الى الفعل وقد يعد المعين والمشير فى مبادى الحركة اما المعين فنسبته ان
يكون جزأ من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الاصل والمعين الا ان الفرق بين الاصل والمعين ان الاصل محرك
لغاية له والمعين يحرك لغاية ليست له بل للاصل او لغاية ليست نفس غاية الاصل الحاصلة بالتحريك بل غاية
اخرى كسكر او اجر او بر واما المشير فهو مبدأ الحركة يتوسط فانه سبب الصور النفسانية التى هى مبدأ الحركة
التى هى الاولى لامر ارادى فهو مبدأ المبدأ ههنا هو المبدأ الفاعل بحسب الامور الطبيعية واما اذا اخذ المبدأ الفاعل
لا بحسب الامور الطبيعية بل بحسب الوجود نفسه كان معناه اعم من هذا وكان كل ما هو سبب لوجود مباين لذاته من حيث
هو مباين ومن حيث ليس ذلك الوجود لاجله علة فاعلية ولنقل الان فى المبدأ المادى فنقول ان المبادى المادية
يشترك فى معنى وهو انها فى طبايعها حاملة لامور غريبة عنها ولها نسبة الى المركب منها ومن تلك الماهيات
ولها نسبة الى تلك الماهيات نفسها مثلا ان الجسم له نسبة الى المركب اى الى الابيض ونسبة الى البسيط اى
البياض ونسبته الى المركب نسبة علة ابدا لانه جزء من قوام المركب والجزء فى ذاته اقدم من الكل ومقدم لذاته اما
نسبته الى تلك الامور فلا يعقل الا على اقسام ثلثة اما ان يكون لا يتقدمها فى الوجود ولا يتاخر عنها اعنى لا هى محتاجة
الى الامر الاخر فى التقوم ولا ذلك الامر محتاج اليها فى التقويم والقسم الثانى ان يكون المادة محتاجة الى مثل
ذلك الامر فى التقويم بالفعل والامر يكون متقدما عليها فى الوجود الذاتى كان وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمادة
اخرى ولكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادتها ويحصل بالفعل كان كثيرا من الاشيا يكون يقومه بشى ويلزمه بعد
تقومه ان يقوم شيئا اخر لكنه ربما كان ما تقدمه بمفارقة لذاته وربما كان تقويمه لمخالطة من ذاته ومثل هذا
الامر يسمى صورة وله قسط فى تقويم المادة بمقارنة ذاته او هو كل المقوم القريب وبيان ذلك فى الصناعة

كانه

التقوم

يحصل

الاولى والقسم الثالث هو ان يكون المادة متقومة فى ذاتها وحاصلة بالفعل واقدم من ذلك الشىء ويقوم
ذلك الشىء وهذا الشىء هو الذى يسميه عرضا بالتخصيص وان كنا ربما سمينا جميع هذه الهيات اعراضا
فيكون القسم الاول يوجب اضافة المعية والقسمان الاخران اضافة تقدم وتاخر لكن فى الاول منهما
التقدم لما فى المادة وفى الثانى منهما التقدم للمادة والقسم الاول ليس بظاهر الوجود وكانه ان كان له مثال
فهو النفس والمادة الاولى اذا اجتمعا فى تقويم الانسان واما القسمان الاخران فقد اخبرنا عنهما مرارا وللمادة
مع المتكون عنها التى هى جزء من وجوده نوع اخر من اعتبار المناسب ويصلح ايضا ان ينقل هذه المناسبة
الى الصورة فان المادة قد يكفى وحدها فى ان يكون هى الجزء المادى لما هو ذو مادة وذلك فى صنف من الاشيا
وقد لا يكفى ما لم ينضم اليها مادة اخرى فيجمع منه ومن الاخرى كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشىء وذلك فى
صنف من الاشياء كالعقاقير للمعجونات والكيموسات للبدن واذا كانت المادة انما يحصل بان يكون معها
غيرها فاما ان يكون بحسب الاجتماع فقط كاشخاص الناس للعسكرية والمنازل للمدنيات واما بحسب الاجتماع
والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت واما بحسب الاجتماع التركيب والاستحالة كالاسطقسات للكاينات
فان الاسطقسات لا يكفى نفس اجتماعها ولا نفس تركيبها بالتماس والتلاقى وقبول الشكل لان يكون منها
الكاينات بل بان يفعل بعضها فى بعض وينفعل بعضها من بعض ويستقر للجملة كيفية متشابهة يسمى مزاجا
فيستعد للصورة النوعية ولهذا ما كان الترياق وما اشبهه بها اذا اخلطت اخلاطه واجتمعت وتركبت
لم يكن ترياقا بعد ولا له صورة الترياقية الى ان ياتى عليه مدة فى مثلها يفعل بكيفيات بعضها فى بعض فيستقر لها
كيفية واحدة كالمتشابهة فى جميعها فيصدر عنها فعل بالمشاركة وهذه فان صورها الذاتية يكون ثابتة
محفوظة والاعراض التى لها بالتفاعل الاستحالى تتغير ويستحيل استحالة بان ينتقص كل فرد ان يكون
فى كل فرد منها الى ان يستقر فيها كيفية الغالب انقص مما فى الغالب وقد جرت العادة بان يقال ان المقدمات
نسبتها الى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والاشبه ان يكون صورة المقدمات شكلها ويكون
المقدمات بشكلها يشاكل السبب الفاعل فانها كسبت فاعل للنتيجة والنتيجة من حيث هى نتيجة شى خارج عنها
لكنهم لما وجدوا الحد الاصغر والحد الاكبر اذا التاما حصلت النتيجة وقد كانتا قبل ذلك فى القياس
وقع الظن بان فى القياس موضوع النتيجة فيخطى من ذلك الى ان ظن ان القياس نفسه موضوع النتيجة
لكن الحد الاصغر والحد الاكبر طبيعيا هما موضوعتان لصورة النتيجة وليساخ الحد الاصغر والحد الاكبر و
موضوعتان لان يكونا حدا اصغر وحدا اكبر وليساخ موضوعين للنتيجة لان كل واحد منهما اذا كان على نمط من
التشبيه الى الاخر كان حدا اكبر وحدا اصغر وذلك النمط هو ان نسبا معا بالفعل نسبة معينة الى الاوسط او ان
يكون لهما الى النتيجة نسبة الى شى بالقوة واذا كانا على نمط اخر كان موضوعين للنتيجة بالفعل وذلك النمط هو
ينسب كل واحد منهما الى الاخر نسبة الحمل والوضع والتلو والتقديم ثم بعد نسبة كانت لهما ومع ذلك فليس ايضا

فيتغير

عين ما هو في القياس حدا اكبر او اصغر هو بالقوة موضوع النتيجة بل جزء من نوعه فليس يمكن ان يقول ان شيئا واحدا
بالعدد يعرض له ان يكون موضوعا للكون حدا اكبر وحدا اصغر وموضوعا للكون حد النتيجة فلست افهم كيف ينبغي ان يجعل
المقدمات موضوعة للنتيجة. فاذا قسنا المادة الى ما عنها يحدث فقد يكون المادة مادة لقبول الكون وقد يكون لقبول
الاستحالة وقد يكون لقبول الاجتماع والتركيب وقد يكون لقبول التركيب والاستحالة معا فهذا ما يقوله في العلة المادية
واما الصورة فقد يقال للماهية التي اذا حصلت في المادة قومها نوعا ويقال صورة لنفس النوع ويقال صورة للشكل و
التخطيط خاصة ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المقترنة ويقال صورة للنظام
المستحفظ كالشريعة ويقال الصورة لكل هيئة كيف كانت ويقال الصورة لحقيقة كل شيء كان جوهرا او عرضا ويفارق
النوع فان هذا قد يقال للجنس الاعلى وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة احد
المبادي هي بالقياس الى المركب منها ومن المادة انها جزء له يوجبه بالفعل في مثله والمادة جزء لا يوجبه بالفعل
في مثله والمادة جزء لا يوجبه بالفعل فان وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل بل في كون الشيء بالقوة فليس
الشيء هو ما هو بمادته بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل واما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر والعلة الصورية
قد يكون بالقياس الى جنس او نوع وهو الصورة التي تقوم المادة وقد يكون بالقياس الى الصنف وهو الصورة التي
قد تقام المادة دونها نوعا وهو طار عليها كصورة الشكل للسرير والبياض بالقياس الى الجسم الابيض واما الغاية فهي
المعنى الذي لاجله يحصل الصورة في المادة وهو الخير الحقيقي او الخير المظنون فان كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل
بالذات فانه يروم به ما هو خير بالقياس اليه فربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فانه اما ان يكون كذلك او يظن
به ذلك ظنا

الفصل الحادي عشر

في مناسبات العلل الفاعلي من جهة سبب للغاية وكيف لا يكون كذلك والفاعل
هو الذي يحصل الغاية موجودا او الغاية من جهة هو سبب الفاعل وكيف لا يكون كذلك وانما يفعل الفاعل لاجلها ولا
لما كان يفعل فالغاية يحرك الفاعل الى ان يكون فاعلا ولهذا اذا قيل لم يرتاض فيقول ليصح فيكون للرياضة ثم ان
قيل لم يطلب الصحة فقيل لا رياض لم يكن جوابا صحيحا عرضا دق الاخبار ثم ان قيل لم يطلب الرياضة فقيل لكي
اصح كان الجواب صحيحا والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ولا لماهية الغاية في نفسها ولكن علة لوجود ماهيته على
الغاية في الاعيان وفرق بين الماهية والوجود كما علمته والغاية علة لكون الفاعل فاعلا فهذا علة له في كونه علة وليس الفاعل
علة للغاية في كونها علة وهذا سيتضح في الفلسفة الاولى ثم الفاعل والغاية كانهما مبدآن غير قريبين من المركب المع فان
الفاعل اما ان يكون مهيا للمادة فيكون سببا لاتحاد المادة القريبة من المع لا سببا قريبا من المع او يكون معطيا
للصورة فيكون سببا لاتحاد الصورة القريبة والغاية سبب الفاعل في انه فاعل وسبب الصورة والمادة متوسط
تحريكها الفاعل للمركب فالمبادي القريبة من الشيء هو الهيولى والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء بل هما علتان
علتاه لانهما جزآن يقومانه بلا واسطة وان اختلف تقويم كل منهما فكان هذا علة غير العلة التي هي ذاك لكنه ربما
عرض ان كانت المادة والصورة علة بواسطة معا من وجهين اما المادة فاذا كان المركب ليس نوعا بل صنفا وكانت

الصورة لا التي يختص باسم الصورة بل هيئة عرضية في يكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف
من حيث هو صنف فيكون علة ما للعلة لكنه وان كان كذلك فمن حيث ان المادة جزء من المركب وعلة مادية
فلا واسطة بينهما واما الصورة فاذا كانت صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت يقوم المادة بالفعل و
علة للمركب فيكون هذه الصورة علة لعلة المركب لكنه وان كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية
فلا واسطة بينهما فالمادة اذا كانت علة علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب والصورة اذا كانت علة علة
المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب وقد يتفق ان يكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة
فيكون هي التي يعرض لها ان يكون فاعلا وصورة وغاية فان في الاب هذا ليكون الصورة الانسانية من النطفة
وليس ذلك كل شيء من الاب بل صورة الانسانية وليس الحاصل في النطفة الا الصورة الانسانية وليست الغاية
التي يتحرك اليها النطفة الا الصورة الانسانية لكنها من حيث يقوم مع المادة نوع الانسان فهي صورة ومن حيث
ينتهي اليها حركة النطفة فهي غاية ومن حيث يبتدي تركيبهما منه فهي فاعلة فاذا قست الى المادة والمركب كانت
صورة واذا قست الى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة اما غايته فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في
الابن واما فاعليته فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الاب

الفصل الثاني عشر

في اقسام احوال العلل ان كل واحد من العلل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا
وقد يكون خاصا وقد يكون عاما وقد يكون جزئيا وقد يكون كليا وقد يكون بسيطا وقد يكون مركبا وقد يكون بالقوة
وقد يكون بالفعل وقد يتركب بعض هذه من بعض ولنتصور هذه الاحوال اولا في العلة الفاعلية فنقول ان
العلة الفاعلة بالذات هو مثل الطبيب اذا عالج والنار اذا سخنت وهو ان يكون العلة مبدا الذات ذلك الفعل
واحد من حيث هي مبدأ له والعلة الفاعلة بالعرض ما خالف ذلك وهو على اصناف من ذلك ان يكون الفاعل
يفعل فعلا ويكون ذلك الفعل مزيلا لضد مانع ضده فيقوى الضد الاخر فينسب اليه فعل الضد الاخر مثل السقمونيا
اذا برد باسهال الصفراء او يكون الفاعل مزيلا المانع شيئا عن فعله الطبيعي وان لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل
مزيل الدعامة عن هدف كانه يقال انه هو هادم الهدف ومنه ان يكون الشيء الواحد معتبرا باعتبارات لانه
ذو صفات ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل قابلا ينسب اليها بل الى بعض المقارنة لها كما يقال
ان الطبيب يبني اي الموضوع الذي للطبيب هو بنا فيبني لانه بنا لا لانه طبيب او يوجد الموضوع وحده غير
مقترن بتلك الصفة فيقال ان الانسان يسمى ومن ذلك ان يكون الفاعل بالطبع او الارادة موجها الى غاية ما
فيبلغها او لا يبلغها لكن يعرض معها غاية اخرى مثل الحجر يشج وانما عرض له ذلك لانه بذاته يهبط فاتفق ان وقعت
ثمامر في ممره فانحى عليها بثقله فشجها وقد يقال للشيء انه فاعل بالعرض وان كان ذلك الشيء لم يفعل اصلا الا انه
سعوان يكون في اكثر الامر يتبع حضوره امر محمود او محذور فيعرف بذلك فيستحب قربه ان كان يتبعه امر محمود
ويتشاءم به ويستجنب بعده ان كان يتبعه امر محذور وينظر منه ويظن ان حضوره سبب لذلك الخير او لذلك الشر

واما الفاعل القريب فهو الذى بينه وبين المفعول لا واسطة مثل الوتر لتحريك الاعضا والبعيد هو الذى بينه
وبين المفعول واسطة مثل النفس لتحريك الاعضا واما الفاعل الخاص فهو الذى انما ينفعل عنه الواحد منه
وحده شئ واحد بعينه مثل الدوا الذى يتنا وله زيد فى بدنه والفاعل العام هو الذى يشترك فى الانفعال
عنه اشياء كثيرة مثل الهواء المغير لاشياء كثيرة وان كان بلا واسطة واما الجزئى فهو اما العلة التشخصية
لمعلول تشخصى كهذا الطبيب لهذا العلاج او العلة النوعية لمعلول نوعى تمسا ولهما فى مرتبة العموم والخصوص مثل
الطبيب للعلاج واما الكلى فان يكون تلك الطبيعة غير موازية لا بازائها من المع بل اعم مثل الطبيب لهذا العلاج
او الصانع للعلاج واما البسيط فان يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة مثل الدفع والجذب فى القوى
البدنية واما المركب فان يكون صدور الفعل عن عدة قوى اما منفعة النوع كعدة مختلفة يجر كون سفينة او
النوع كالجوع الكاين عن القوة الجاذبة والحاسة واما الذى بالفعل فمثل النار بالقياس الى ما اشتغل فيه
واما الذى بالقوة فمثل النار بالقياس الى ما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه والقوة قد يكون قريبة
وقد يكون بعيدة والبعيدة كقوة الصبى على الكتابة والقريبة كقوة الكاتب المقتنى للملكة الكتابة على الكتابة
وقد يمكنك ان تركب بعض هذه مع بعض وقد وكلناه الى ذهنك ولنورد هذه الاعتبارات ايضا فى المبادى
المادى فاما المادة بالذات فهى التى لاجل نفسها يقبل الشئ مثل الذهن للاشتغال واما التى بالعرض فعلى
اصناف من ذلك ان يوجد المادة مع صورة مضادة لصورة ويزول بحلولها فيوجد مع الصورة الزايلة مادة
للصورة الحاصلة كما يقال ان الماء موضوع للهوا والنطفة موضوعة للانسان والنطفة ليست هى موضوعة بما هى
نطفة لان النطفية يبطل عند كون الانسان او يوجد الموضوع مع صورة ليست داخلة فى كون الموضوع موضوعا
وان لم يكن ضدا للصورة الاخرى المقصودة فيجعل موضوعا مثل قولنا ان الطبيب يعالج فانه ليس انما يعالج
من حيث هو طبيب ولكن من حيث هو عليل والموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب واما الموضوع القريب فمثل
الاعضاء للبدن والبعيد مثل الاخلاط بل الاركان والموضوع الخاص فمثل جسم الانسان بمزاجه لصورته
والعام مثل الخشب للسرير والكرسى ولغيره وقد فرق بين القريب والخاص وقد يكون السبب المادى قريبا وعاما
مثل الخشب للسرير والموضوع الجزئى مثل هذا الخشب لهذا الكرسى وهذا الجوهر لهذا الكرسى والكلى مثل الخشب
لهذا السرير والجوهر للكرسى والموضوع البسيط فمثل الهيولى للاشيا كلها والخشب عند الحس للخشبات والمركب مثل
الاخلاط للبدن ومثل العقاقير للترياق والموضوع بالفعل مثل بدن الانسان لصورته وبالقوة مثل النطفة لها
او الخشب الغير المصور بالصناعة لهذا الكرسى وههنا ايضا قد يكون القوة قريبة وقد يكون بعيدة واما هذه
الاعتبارات من جهة الصورة فالصورة التى بالذات مثل شكل الكرسى للكرسى والذى بالعرض فمثل البياض
او السواد له وربما كان نافعا فى الذى بالذات مثل صلابة الخشب لقبوله شكل الكرسى وربما كانت الصورة بالعرض
وبسبب المجاورة لحركة الساكن فى السفينة فانه يقال للساكن فى السفينة منتقل ومتحرك بالعرض والصورة

القريبة فمثل التربيع لهذا المربع والبعيدة مثل ذى الزاوية له والصورة الخاصة لا نجالف الجزئية وهو مثل
حد الشئ او فصل الشئ او خاصة الشئ والعامة فلا يفارق الكلية وهو مثل الجنس للخاصة والصورة البسيطة
فمثل صورة الماء والنار الذى هو صورة لم يتقوم عن عدة صور مجتمعة والمركبة مثل صورة الانسان التى
يحصل من عدة قوى وصور يجتمع فالصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فى القوة مع العدم
واما اعتبار هذه المعانى من جهة الغاية فالغاية بالذات هى التى يتحوها الحركة الطبيعية او الارادية لاجل نفسها
لا لغيرها مثل الصحة للدواء والغاية بالعرض على اصناف فمن ذلك ما يقصد ولكن لا لاجله مثل دق الدوا لاجل
شرب الدوا لاجل الصحة وهذا هو النافع او المظنون نافعا والاولى هذا الخير او المظنون خيرا ومن ذلك ما يلزم
الغاية او يعرض لها اما ما يلزم الغاية فمثل الاكل غاية النفوذ وذلك لازم للغاية لا غاية بل الغاية هو كف الجوع واما
ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة فان الصحة قد يعرض لها الجمال وليس الجمال هو المقصود بالرياضة ومن ذلك ما يكون
الحركة متوجهة لا اليه فيعارضها هو مثل الشجة للحجر الهابط ومثل من يريد مطيرا فيصيب انسانا وربما كانت الغاية
الذاتية موجودة معها وربما لم يوجد واما الغاية القريبة فكالصحة للدوا والبعيدة فكالسعادة للدوا واما
الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا واما العامة فكاسهال الصفرا لشرب الترنجبين فانه غاية له ولشرب
السقمونيا ايضا واما الغاية الجزئية فكقبض زيد على فلان الغريم المقصود كان فى سعره واما الكلية فكانصافه من الظالم
مطلقا واما الغاية البسيطة فمثل الاكل للشبع والمركبة مثل لبس الحرير للجمال وكقتل القمل وهذا بالحقيقة
غايتان واما الغاية بالفعل والغاية بالقوة فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة واعلم ان العلة بالقوة
بازاء المع بالقوة ما دام العلة بالقوة علة فالمع بالقوة مع ويجوز ان يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا اخرى مثل ان
يكون العلة انسانا والمع خشبا فيكون الانسان نجارا بالقوة والخشب محولا بالقوة ولا يجوز ان يكون ذات المع
موجودا والعلة معدومة البتة والذى يشكل فى هذا من امر البناء وبقاءه بعد البانى فيجب ان يعلم ان البناء ليس
سبب بعد البانى على ان البناء مع البانى فان مع البانى هو تحريك اجزاء البناء الى الاجماع وهو لا يتاخر عنه واما
ثبات الاجتماع وحصول الشكل فثبت عن علل موجودة اذا فسدت فسد البناء وتحقيق هذا المعنى وما يجرى
مجراه مما سلف موكول الى الفلسفة الاولى فليترصد الى ما هناك

الفصل الثالث عشر فى ذكر البخت والاتفاق

والاختلاف فيهما وايضاح حقيقة حالهما واذا تكلمنا على الاسباب وكان البخت والاتفاق وما يكون من
تلقاء نفسه فقد نطق بها انها من الاسباب فحرى بنا ان لا يغفل من النظر فى هذه المعانى والتفاهل هى
فى الاسباب او ليست فى الاسباب وان كانت فكيف هى فى الاسباب واما القدماء الاقدمون فقد
كانوا اختلفوا فى امر البخت والاتفاق ففرقة انكرت ان يكون لهما معنى فى الوجود البتة وقالت انه من المحال
ان نجد الاشياء اسبابا موجودة ونشاهدها فنعدل عنها ونعزلها عن ان يكون عللا ونرتاد لها عللا مجهولة
من البخت والاتفاق فان الحافر بير اذا اعثر على كنز جرم اهل الغباوة القول بان البخت السعيد يطلب فلحقه وان

زلو فيه فانكر جزموا القول فان البخت الشقي قد لحقه ولم يلحقه هناك بخت البتة بل كل من يحفر الى الدفين سال[من]
تميل على زلو في شفير بئر لو عثر ويقولون ان فلانا لما خرج الى السوق ليفتقد في ذكا برلح غريما له وظفر بحقه
فذلك من فضل البخت وليس كذلك بل ذلك لانه قد يوجد الى مكان به غريمه وله حس بصر فرآه فلو وليس وان كان
غايته في خروجه غير هذه الغاية يجب ان لا يكون الخروج الى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم فانه يجوز ان يكون
لفعل واحد غايات شتى بل اكثر الانفعال كذلك لكنه يعرض ان يجعل المستعمل لذلك الفعل احدى تلك الغايات
غاية فيتعطل الاخرى بوضعه لا في نفس الامر غاية يصلح ان ينصبها غاية ويرفض ما سواها اليس لو كان هذا
الانسان شاعرا بمقام الغريم هناك فخرج بروم فظفر به لم يقل ان ذلك واقع منه بالبخت بل قيل لما عداه
انه بالبخت او بالاتفاق فيرى ان جعله احد الامور التي يؤدي اليها خروجه غاية نصرف الخروج عن ان يكون
في نفسه سببا لما هو سببه وكيف يظن ان ذلك يتغير بجعل جاعل فهؤلاء طائفة وقد قام بازائهم طائفة
اخرى عظموا امر البخت جدا وتشعبوا فرقا فقال قائل منهم ان البخت سبب الهي مستور يرتفع عن ان يدركه العقول
حتى ان بعض من يرى راى هذا القائل احل الشيء يتقرب اليه او الى الله بعبادته ولم يبن له هيكلا واتخذ باسمه
صنم يعبد على نحو ما يعبد عليه الاصنام وفرقة قدمت البخت من وجه على الاسباب الطبيعية فجعلت كون العالم
بالبخت وهذا هو المغراطيس وشيعته فانهم يرون ان مبادي الكل هي اجرام صغار لا تتجزى لصلابتها وفقدها
الخلاء وانها غير متناهية بالعدد ومبثوثة في خلاء غير متناهي القدر لان جوهرها في طباعه متشاكل وباشكالها
مختلف وانها دائمة الحركة في الخلاء فيتفق ان يتصادم منها جملة فيجتمع على هيئة فيكون منه عالم وان في الوجود
عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلاء غير متناه ومع ذلك فيرى ان الامور الجزئية مثل
الحيوانات والنباتات كائنة لا بحسب الاتفاق وفرقة اخرى لا يقدم على ان يجعل العالم بكليته كائنا بالاتفاق ولكنها
جعلت الكائنات متكونة عن المبادي الاسطقسية بالاتفاق فما اتفق ان كان هيئة اجتماعية على نمط يصلح
للبقاء والنسل بقي ونسل وما اتفق ان لم يكن كذلك لم ينسل وانه قد كان في ابتداء النشو ربما يتولد حيوانات
مختلطة الاعضاء من انواع مختلفة وكان يكون حيوان نصفه ايل ونصفه عنز وان اعضاء الحيوان ليست
على ما هي عليه من المقادير والخلق والكيفيات لاغراض بل اتفقت كذلك مثلا قالوا ليست الثنايا حادة ليقطع
الاضراس عريضة لتطحن بل اتفقت ان كانت المادة تجتمع على هذه الصورة واتفق ان كانت هذه الصورة
نافعة في مصالح البقاء فاستفاد الشخص بذلك بقاء وربما اتفق له من الات النسل نسلا لا ليستحفظ
النوع بل اتفاقا فيقول ان الامور منها ما هي دائمة ومنها ما هي في اكثر الامر مثل ان النار في اكثر الامر يحرق
الحطب اذا لاقته وان الخارج من بيته الى بستانه في اكثر الامر والامور التي يكون في اكثر الامر هي التي لا يكون
في اقل الامر فكونها اذا كانت لا يخلو اما ان يكون عن الجار في طبيعة السبب لها وحده او لا يكون كذلك فان لم يكن
كذلك فاما ان يحتاج السبب الى قرين من سبب او شريك او زوال مانع او لا يحتاج فان لم يكن كذلك فلم يحتج السبب الى

متصرف ق

قرين فليس كونها عن السبب اولى من لا كونها اذ ليس في نفس الامر الا هو فيه وحده ولا فيه وفي مقارن له
ما يرجح الكون على اللاكون فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس اولى من لا كونه فليس كانت على الاكثر فاذا ان لم
يحتج الى الشريك المذكور فيجب ان يكون مطردا بنفسه اليه الا ان يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضة
ما يخلف في الاقل ويجب من ذلك انه اذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته ان يستمر الى
ما يتجه نحوه فيكون الفرق بين الدائم والاكثري ان الدائم لا يعارضه معارض البتة وان الاكثري يعارضه
معارض ويتبع ذلك ان الاكثري بشرط دفع الموانع واماطة العوارض واجب وذلك في الامور الطبيعية ظاهر
وفي الامور الارادية ايضا فان الارادة اذا صحت وتمت وواتت الاعضاء للحركة والطاعة ولم يقع سبب
مانع او سبب ناقض للعزيمة وكان المقصد من شانه ان يوصل اليه فبين انه يستحيل ان لا يوصل اليه واذا
كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال انه كائن بالبخت فالاكثري ايضا لا يقال انه كائن بالبخت فانه من جنسه
وفي مثل حكمه نعم اذا عورض فصرف فربما قيل ان انصرافه عن وجهه كائن بالبخت او بالاتفاق وانت تعلم ان
الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه او دائما انه كائن اتفاقا او بالبخت وقد بقي لنا
ما يكون بالتساوي وما يكون على الاقل والامر مشتبه في الكائن بالتساوي انه يقال فيه اتفق انه اتفاق
وكان بالبخت او لا يقال وقد اشترط متاخروا المشائين ان ما يكون بالاتفاق والبخت فانما يكون في الامور
الاقلية الكون عن اسبابها والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك بل اشترط ان لا يكون دائما ولا اكثريا وانما
دعا المتاخرين الى ان يجعلوا الاتفاق متعلقا بالامور الاقلية دون المتساوية صور الحال في الامور الارادية
فان هؤلاء المتاخرين يقولون ان الاكل واللااكل والمشي واللامشي وما اشبه ذلك هي من الامور المتساوية
الصدور عن مباديها ثم اذا مشى ماش او اكل آكل بارادته لم يقل انه اتفق ذلك واما نحن فلا نستصوب زيادة
اشتراط على ما اشترط معلمهم ونبين بطلان قولهم بشيء نذكره وهو ان الشيء الواحد قد يكون بقياس واعتبار اكثريا
بل واجبا وبقياس اخر واعتبار اخر متساويا بل اقليا اذا اشترطت فيه شرايط واعتبرت احوال صارفة
مثلا ان يشترط ان المادة في كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها فصلت عن المصروف منها الى الاصابع
الخمس والقوة الالهية القابضة في الاجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية لصورة مستحقة وهي
اذا صادفت ذلك لم يعطلها عنها فيجب هناك ان يخلق اصبع زائدة فيكون على هذا الباب وان كان اقلي الامكان
ونادرا بالقياس الى الطبيعة الكلية فليس اقليا ونادرا بالقياس الى الاسباب التي ذكرناها بل هو واجب ولعل
الاستقصاء في البخت يبين لنا ان الشيء ما لم يجب ان يوجد من اسبابه ولم يخرج عن طبيعة الامكان لم
يوجد عنها ولكن بيان مبدأ وامثاله مؤخر الى الفلسفة الاولى فاذا كان الامر على هذا فغير بعيد ان يكون
طبيعة واحدة بالقياس الى شيء اكثرية وبالقياس الى شيء اخر متساوية فان البعد ما بين الاكثري والمتساوي
اقرب من البعد ما بين الواجب والاقلي ثم الاكل والمشي اذا قيسا الى الارادة وفرضت الارادة حاصلة جرحا

عن حد الامكان المتساوى الى الاكثرى واذا اخرجا من ذلك لم يصح البتة ان يقال انهما اتفقا اوكانا بالبخت
واما اذا لم يضافا الى الارادة ونظر اليهما نفسهما فى وقت يتساوى كون الاكل ولا كونه فصحيح ان يقال دخل
عليه فاتفق ان كان ما كل وذلك بالقياس الى الدخول لا الى الارادة وكذلك قول القايل صادفته واتفق ان
كان يمشى لقيته واتفق ان كان قاعدا فان هذا كله متعارف مقبول ومع ذلك صحيح وبالجملة اذا كان الامر
الكاين فى نفسه غير متطلع ولا متوقع اذ ليس دايما ولا اكثريا فصالح ان يقال للسبب المودى اليه انه اتفاقى
او بخت وذلك اذا كان من شانه ان يودى اليه وليس موديا اليه لا دايما ولا اكثريا واما اذا لم يكن موديا اليه
البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر فلا يقال ان قعود فلان اتفق ان كان سببا الكسوف
القمر بل يصلح ان يقال اتفق ان كان معه فيكون القعود لا سببا للكسوف بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف
وليس لكون مع الكسوف هو الكسوف وبالجملة اذا كان الشئ ليس من شانه ان يودى الى شئ البتة فليس سببا اتفاقيا
له انما يكون سببا اتفاقيا له اذا كان من شانه ان يودى اليه وليس دايما ولا فى اكثر الامر حتى لو فطن الفاعل
بما يجرى عليه حركاته لكل وصح ان يريد ويختار لصح ان يجعله غاية كما لو فطن الخارج الى السوق ان الغريم فى الطريق
لصح ان يجعله غاية وكان خارجا غير حد التساوى والاقلى لان خروج العارف بحصول الغريم فى جهة مخرجه يودى
فى اكثر الامر الى مصادقته واما خروج الغير العارف من حيث هو غير عارف فربما ادى وربما لم يودى وانما يكون
اتفاقيا بالقياس الى الخروج لا بشرط زايد ويكون غير اتفاقى بالاضافة الى الخروج بشرط زايد وبين من هذا
ان الاسباب الاتفاقية يكون حيث يكون من اجل شئ الا انها اسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات
بالعرض فهى داخلة فى جملة الاسباب التى بالعرض فالاتفاق سبب من الامور الطبيعية والارادية بالعرض
ليس دايم الايجاب ولا اكثرى الايجاب وهو فيما يكون من اجل شئ ليس له سبب اوجبه بالذات وقد يعرض
امور لا القصد وليست بالاتفاق مثل تخطط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ الغريم فان ذلك وان لم
يقصد فضرورى فى المقصد لكن لقايل ان يقول انا ربما قلنا ان كذا كان بالاتفاق وان كان الامر اكثريا كقول
القايل ان فلانا قصد لحاجة كذا فاتفق ان وجده فى البيت ولا يمنع عن هذا القول كون زيد فى اكثر الامر فى
البيت فالجواب ان هذا القايل انما يقول ذلك لا بحسب الامر فى نفسه بل بحسب اعتقاده فيه اذا كان اغلب ظنه
ان زيدا ينبغى ان يكون فى البيت فلا يقول ان ذلك اتفق بل ان لم يجده يقول ان ذلك اتفق ولكن انما
يقول هذا اذا كان يتساوى عنده فى ظنه فى ذلك الوقت وفى تلك الحال انه كاين فى البيت او غير كاين فيكون
ظنه فى ذلك الوقت بحكم التساوى دون الاكثرى والواجب وان كان بالقياس الى الوقت المطلق اكثريا وقد
يظن فى كثير من الامور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الاوزان او اليا قوت المجاوز
للمقدار المعهود انه موجود بالاتفاق لانه اقلى وليس كذلك فان كون الشئ فى الاقل انما يدخل الشئ فى الاتفاق لا
اذا قيس الى الوجود المطلق بل اذا قيس الى السبب الفاعل له فكان وجوده اقليا والسبب الفاعل لهذا السبب والياقوت انما

صدر عنه ذلك لقوته ولوجدان المادة الوافرة واذا كان كذلك فيصدر مثل هذا الفعل عن ذاته دايما او فى
الاكثر صدورا طبيعيا ويقولون ان السبب الاتفاقى قد يجوز ان يبادى الى الغاية الذاتية وقد يجوز ان لا يبادى
مثل ان الرجل اذا خرج متوجها الى متجره فلقى غريمه اتفاقا فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية وربما
لم ينقطع بل توجه نحوها ووصل اليها والحجر الهابط اذا شج راسا فربما وقف وربما هبط الى مهبط فان
وصل الى غايته الطبيعية فيكون بالقياس اليها سببا ذاتيا وبالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا
واما ان لم يصل اليها فانه يكون بالقياس الى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس الى الغاية الذاتية
باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل وكان شربه باطلا والغاية العرضية بالقياس يكون اتفاقيا
وقد يظن انه قد يكون ويحدث امور لا لغاية بل على سبيل العبث ولا يكون اتفاقا كالولوع مثل اللحية
وما اشبه ذلك وليس كذلك ويتبين فى الفلسفة الاولى حقيقة الامر فيها ثم الاتفاق اعم من البخت فى
لغتنا هذه فان كل ما كان بختا اتفاق وليس كل اتفاق بختا فكانهم لا يقولون بختا الا لما يودى الى شئ
يعتد به ومبداه ارادة عن ذى اختيار من الناطقين البالغين فان لو الغير ذلك كما يقال للفود الذى
نشق نصفه بمسجد ونصفه لكنيف ان نصفا منه سعيد ونصفا منه شقى فهو مجاز واما ما مبداه طبيعى
فلا يقال انه كاين بالبخت بل عسى ان يخص باسم الكاين من تلقاء نفسه الا اذا قيس الى مبدا ارادى فان
الامور الاتفاقية يجرى على مصادمات يحصل بين شيئين او اشياء وكل مصادمة فاما ان يكون فيها
كلا المتصادمين متحركين الى ان يتصادما او يكون احدهما ساكنا والاخر متحركا اليه فانه اذا سكن كلاهما
على حال غير التصادم الذى كانا عليه لم ينتج ما بينهما تصادم واذا كان كذلك فجايز ان يتفق حركتان من مبدايين
احدهما طبيعى والاخر ارادى يتصادمان عند غاية واحدة يكون بالقياس الى الارادى خيرا يعتد به او شرا
يعتد به فيكون ح بختا له ولا يكون بالقياس الى حركته الطبيعى بختا وفرق بين سعادة البخت وسوء التدبير
سوء التدبير اختيار سبب فى اكثر الامر يودى الى غاية مذمومة ورداءة البخت هو ان يكون السبب فى اكثر
الامر مودا الى غاية مذمومة ولكن يكون عند مبولها الشئ البخت يودى اليه والشئ الميمون هو الذى يكون
حصول اسباب مسعدة بالبخت عند حصوله والشئ المشئوم هو الذى مكر بحصول اسباب مشقته
بالبخت عند حصوله فيستشعر من حضور الاول عود ما اعتيد تكرره من الخير ومن حضور الثانى عود ما
اعتيد تكرره من الشر وقد يكون لسبب الواحد الاتفاقى غايات اتفاقية غير محدودة ولذلك لا يتحرز
عن الاتفاق والتحرز عن السبب الذاتية ويستعان بالله من الشقاوة

الفصل الرابع عشر

فى بعض حجج من اخطاء فى باب الاتفاق والبخت وبعض مذاهبهم ۝ واذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده
فحرى بنا ان يشير الى بعض حجج المذاهب الفاسدة فى باب الاتفاق وان كان الاحرى ان يوخر هذا البيان
الى ما بعد الطبيعة والى الفلسفة الاولى فان المقدمات التى ياخذها فى هذا البيان اكثرها مصادرات لكنا

الناطق البالغ

ساعدنا في هذا الواحد وفي بعض الاشياء الاخر مجرى العادة فيقول اما المذهب المبطل للاتفاق اصلا المحتج
بان كل شيء له سبب معلوم ولا يضطر الى خلاف سبب هو الاتفاق فان احتجاجه ليس بمنتج المطلوب لانه ليس اذا وجد
لكل شيء سبب لم يكن الاتفاق موجودا بل كان السبب الموجود للشيء الذي لا يوجبه على الدوام او على الاكثر هو السبب
نفسه من حيث هو كذلك واما قوله انه قد يكون لشيء واحد غايات كثيرة معا فان المغالطة فيه لاشتراك الاسم
الغاية فان الغاية يقال لما ينتهي اليه الشيء كيف كان ويقال لما يقصد بالفعل والمقصد بالحركة الطبيعية
محدود والمقصد بالارادة ايضا محدود ونحن نعني بالغاية الذاتية ههنا هذا وقوله انه ليس يجب ان يصير الغاية
غير غاية بان يجعل حتى اذا جعل الظفر بالغريم غاية صار الامر غير بخي وان جعل الوصول الى الدكان غاية صار
الامر بخيا فان الجواب عنه ان قوله ان يجعل لا يغير الحال في هذا الباب هو غير مسلم الا يرى ان الجعل يجعل الامر
في احدهما اكثريا وفي الاخر اقليا فان الشاء عقام الغريم الخارج اليه لظفره به من حيث هو كذلك فانه في اكثر
الامر يظفر به وغير الشاء الخارج الى الدكان من حيث هو كذلك فانه ليس في اكثر الامر يظفر بغريمه فان كان
الجعل المختلف يختلف له حكم الامر في اكثريته وغير اكثريته فكذلك يختلف له حكم الامر في انه اتفاقي او غير
اتفاقي واما ذي مقراطيس الذي يجعل تكون العالم بالاتفاق ويرى ان الكائنات تكون بالطبيعة
فمما يكشف فساد رأيه هو ان يتبين له ماهية الاتفاق وانه غايته عرضية لامر طبيعي او ارادي او قسري او القسري
ينتهي الى طبيعة او ارادة فانه سيظهر انه قد رجع قهرا الى غير النهاية فيكون الطبيعة والارادة في ذاتهما اقدم من الاتفاق
فيكون السبب الاول للعالم طبيعة او ارادة على ان الاجرام التي يقول بها ويراها صلبة ويراها متفقة الجواهر
مختلفة بالاشكال ويراها متحركة بذاتها في الخلا اذا اجتمعت وتماست ولا قوة عنده ولا صورة الا الشكل فقط
فان اجتماعها ومقتضى اشكالها لا يلصق بعضها ببعض بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها الى وجهها
بذاتها كذاتها فيجب ان يتحرك فينفصل ولا يبقى لها الاتصال ولو كان لذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على
هيئة واحدة في ارصاد متتابعة بين طرفي زمان طويل ولو كان يقول ان في هذه الاجرام قوى مختلفة في
جواهرها يتفق لها ان يتصادم ويضغط ما بينها ويقف الضعف منها بين القاطعين بحسب القوتين فيبقى
كذلك لكان ربما اوهم انه يقول شيئا الى ان يتبين ان هذا لا يكون ولا يتفق وسنشير اليه بعد والعجب انه يجعل
الامر الدائم الذي لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا امر حادث كاين بحث اوا تفاق فيه اتفاقيا
ويجعل الامور الجزئية لغاية وظنها ما يرى الاتفاق واما انبدقلس ومن جرى مجراه فانهم جعلوا الجزئيات
يكون بالاتفاق بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بالصور بالضرورة
لا لغاية مثلا قالوا ان الثنايا لم يجد للقطع بل ان اتفق ان حصلت هناك مادة لا يقبل الا هذه الصورة
فاستحدث بالضرورة وقد احلدوا في هذا الباب الى حجج واهية وقالوا كيف يكون الطبيعة تفعل لاجل
شيء وليس لها روية ولو كانت الطبيعة تفعل لاجل شيء لما كانت التشويهات والزوائد والموت في الطبيعة

البتة فان هذه الاحوال ليست بقصد ولكن يتفق ان يكون المادة بحاله يتبعها هذه الاحوال فكذلك الحكم
في ساير الامور الطبيعية التي اتفقت ان كانت على وجه يتضمن المصلحة فلم ينسب الى الاتفاق والى ضرورة
المادة بل ظن انها انما يصدر عن فاعل يفعل لاجل شيء ولو كان كذلك لما كان الا انما دائما لا يختلف وهذا
كالمطر الذي يعلم يقينا انه كاين بضرورة المادة لان الشمس اذا بخرت فخلص البخار الى الحق البارد برد فصار
ماء ثقيلا فنزل لضرورة فاتفق ان يقع في مصالح فظن ان الامطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح ولو
ولم يلتفت الى افسادها للبيادر وقد لوا انه غير في هذا الباب امر اخر وهو النظام الموجود في تكون الامور الطبيعية
وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة التي في المواد وليس ذلك مما يحتاج ان نعرج به فانه وان سلم ان للنشو والتكون
نظاما فان للرجوع والسلوك الى الفساد نظاما ليس دون ذلك وهو نظام الذبول من اوله الى اخره بعكس
من نظام النشو فكان يحب ان يظن ان الذبول لاجل شيء هو الموت ثم ان كانت الطبيعة يفعل لاجل شيء
فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه وانه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه ويستمر المطالبة الى غير النهاية قالوا
وكيف يكون الطبيعة فاعلة لاجل شيء والطبيعة الواحدة يختلف افعالها لاختلاف المواد كالحرارة يحل شيئا
كالشمع ويعقد شيئا كالبيض والملح ومن العجايب ان يكون الحرارة يفعل الاحراق لاجل شيء بل انما يلزمها ذلك
بالضرورة لان المادة بحال يحرقها فيها عند مماسة الحار الاحراق فكذلك حكم ساير القوى الطبيعية والذي
يجب علينا ان نقوله في هذا الباب ونعتقد هو انه لا كثير مناقشة الان في ان للاتفاق مدخلا في تكون الامور
الطبيعية وذلك بالقياس الى افرادها فانه ليس حصول هذه المادة عند هذا الجزء من الارض ولا حصول هذه
الجنة من التربة هذه النفعة من الارض ولا حصول هذه النطفة في هذه الرحم امرا دائما ولا اكثريا بل
انه وما جرى مجراه اتفاقي ولنمعن النظر في مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الارض والجنين
عن النطفة باستمداد المادة من الرحم بعد ذلك الاتفاق فنجده ليس باتفاقي بل امرا يوجبه الطبيعة ويستمد
قوة وكذلك لنساعدوا ايضا على قولهم ان المادة التي للثنايا لا يقبل الا هذه الصورة لكنا نعلم انها لم يحصل لهذه
المادة هذه الصورة لانها لا يقبل الا هذه الصورة بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لانها لا يقبل
الا هذه الصورة فانه ليس البيت انما رست فيه الحجر وطنا للخشب لان الحجر اثقل والخشب اخف بل هناك صنع
صانع لم يصلح الا ان يكون نسب مواد ما يفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة والتامل الصادق
يظهر صدق ما قلناه وهو ان النفعة الواحدة اذا سقط فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعير انبتت
سنبلة شعير ويستحيل ان يقال ان الاجزاء الارضية والمائية يتحرك بذاتها وينفذ في جواهر البرة وبرسه فانه
كظهر ان يحركهما عن مواضعهما ليس لذاتهما والحركات التي لذاتهما معلومة فيجب ان يكون يحركها انما هو يحدث قوى
مسكنة في الحبات حادثة باذن الله ثم لا يخ اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء يصلح ليكون البرة واخرى يصلح
ليكون الشعيرة او يكون الصالح ليكون البر صالحا ليكون الشعير فان كانت الصالح لها اجزاء واحدة فقد سقطت

الضرورة المنسوبة الى المادة ويرجع الامر الى ان الضرورة طارية على المادة من مصور يخصها بتلك الصورة

ويحركها الى تلك الصورة وانه دايما او في اكثر الامر يفعل ذلك فقد بان ان ما كان كلي فهو فعل يصدر عن آمر

الامر متوجها اليه اما دايم فلا يفاق واما اكثري فيعاق وهذا هو مرادنا بالغاية في الامور الطبيعية وان كانت

الاجزا مختلفة فلمناسبة ما بين القوة التي في البرة وبين تلك المادة ما يحرك تلك المادة بعينها ويحركها الى آخر

مخصوص في الدوام او الاكثر فهنالك يكسبها صورة ما فيكون ايضا القوة التي في البرة يحرك بذاتها هذه المادة

الى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والاين ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من ان يكون

المادة على تلك الصفة لينقل الى تلك الصورة فليضع ان طبايع المادة صالحة لهذه الصورة او غير قابلة لغيرها

مثلا فهل بد من ان يكون انتقالها الى حيث يكتسب هذه الصورة بعد ما لم يكن لها ليس لضرورة فيها بل عن سبب آخر

يحركها اليه فيحصل لها ما هي صالحة لقبوله او لا يصلح لقبول غيره فيستبين من هذا كله ان تحريكات الطبيعة للكل

هي على سبيل قصد طبيعي منها الى حد محدود وان ذلك مستمر على الدوام او على الاكثر وذلك ما نعنيه بلفظ الغاية

ثم من الظاهر ان الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما يكون الطبيعة غير معارضة ولا معوقة كلها خيرات

وكمالات وانه اذا ادت الى غاية ضارة كان ذلك البادي ليس عنها دايما ولا اكثريا بل في حال بعد النفس منها

سببا عارضا فيقال لماذا اصاب هذا الفسيل حتى ذوى وماذا اصاب هذا المرأة حتى اسقطت واذا كان كذلك

فالطبيعة تحرك لاجل الخيرية وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط بل وفي حركات الاجرام البسيطة وافعالها

التي يصدر عنها بالطبع فانها تحو نحو غايات يتوجه اليها دايما ما لم يعق توجها على نظام محدود ولا يخرج عنه

الا بسبب معارض وكل الالهامات التي للانفس الحيوانية الباينة والناسجة والمدخرة فانها يشبه الامور الطبيعية

وهي لغاية وان كان الامور يجري اتفاقا فلم لا ينبت البرة شعيرة ولم لا يتولد شجرة مباركة من بزر زيتون كما يتولد

عندهم بالاتفاق غرايب ولم لا يتكرر هذه النوادر بل يبقى الانواع محفوظة الاكثري ومما يدل على ان الطبيعة

لغاية انا اذا احسسنا بعارض وقصور من الطبيعة اغثنا الطبيعة بالصناعة كما يفعله الطبيب معتقدا انه اذا زال العارض

المعارض او اشتدت القوة توجهت الطبيعة الى الصحة والخير وليس اذا عدمت الطبيعة الروية وجب من ذلك الحكم

بان الفعل الصادر عنها غير موجه الى غاية فان الروية ليست بجعل الفعل ذا غاية بل لتعيين الفعل الذي يختار من بين

ساير افعال جايز اختيارها لكل واحد منها غاية يخصه فالروية لاجل تخصيص الفعل لا لجعله ذا غاية ولو كانت النفس مسلمة

عن النوازع المختلفة والمعارضات المنعسة لكان يصدر عنها فعل متشابه على نهج واحد من غير روية وان سبب ان

يستظهر في هذا الباب فتامل حال بان الصناعة لا تشك في انها لغاية والصناعة اذا صارت ملكة لم يحتج في

استعمالها الى الروية وصارت بحيث اذا احضرت الروية تعذرت وتبلدت الماهر فيها عن البقاء فيما يزاوله كمن يكتب

او يضرب بالعود فانه اذا احد يروي في اختيار حرف وحرف او نغمة نغمة واراد ان يقف على عدده تبلد وتعطل وانما

يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه وان كان ابتداء ذلك الفعل وقضيته انما وقع بالروية

واما المبني على ذلك الاول لعا لا ابتدا فلا يروي فيه وكذا حال اعتصام الزالق بما يعصم ومبادرة اليد الى

حك العضو المتحكك من غير فكر ولا روية ولا استحضار لصورة ما يفعله في الخيال واوضح من هذه القوى

النفسانية اذا حركت عضوا ظاهرا يختار تحريكه ويشعر بتحريكه فليس تحريكه بالذات ولا بواسطة بل انما

يحرك بالحقيقة العضل والوتر فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا يشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك

الفعل اختياري واول واما حديث التشوهات وما يجري مجريها فان بعضها هو بعض وفتح وقصور

عن الجري الطبيعي وبعضها زيادة وما كان نقصا وفتحا فهو عدم فعل لعصيان المادة ونحن لم نضمن ان

الطبيعة يمكنها ان يحرك كل مادة الى الغاية ولا ضمنا ان الاعدام افعالها غايات بل انما ضمنا ان افعالها

في المواد الطبيعية التي لها هي لغايات وهذا الا براحم ذلك والموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية

عن الزام المادة صورها وحفظها اياها عليها ما حال بدل ما يتحلل ونظام الذبول ليس ايضا غير مبادا لي

غاية البتة فان لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن وذلك السبب هو الحرارة وسبب هو الطبيعة

ولكن بالعرض ولكل واحد منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة واحالتها فيسوق المادة اليه على النظام

وذلك غاية فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما امكن بامداد بعد امداد لكن كل مدد ياتي

فان الاستمداد منه اخير انفع اقل من الاستمداد منه بدنا بالعلل يذكرها في العلوم الجزئية فيكون ذلك

الامداد بالعرض سببا لنظام الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه الى غاية فهو فعل لطبيعة وان لم يكن

فعل طبيعة البدن ونحن لم نضمن ان كل حال للامور الطبيعية يجب ان يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا

ان كل طبيعة يفعل فعلها فانما يفعله لغاية لها واما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل

والذبول وكل ذلك وان لم يكن غاية نافعة بالقياس الى مدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل وقد اومانا

الى ذلك فيما سلف وعلمت بحال النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة وغايات في تناسب الضعف

واجبة واما الزيادات فهي ايضا كاينة لغاية ما فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة

التي يستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا يعطلها فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية وان كان المستدعي

الى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي واما امر المطر وما قيل فيه فليس ينبغي ان يسلم ما قيل فيه بل يقول

ان قرب الشمس وبعدها وحدوث السخونة بقربها والبرودة ببعدها على ما يعلم بعد فسبب ونظام لامور

كثيرة من الغايات الجزئية في الطبيعة ووقوع الشمس مقربة في حركاتها المايلة يصدر عن ذاته البحر المصعد

المحيث يبرد مهبط للضرورة وليس يكفي في ذلك ضرورة المادة بل هذا الفعل الالهي المستعمل للمادة الى ان

ينتهي الى ضرورتها فيلزم منها الغاية فان كل غاية او جل الغايات يلزم ضرورة في مادة ولكن العلة المحركة لزيادة

المادة ويجعلها بحيث يتصل بالضرورة بالصورة التي فيها ان كانت بما هو الغاية المقصودة فاما ذلك في

الصناعات كلها ويقول لهم ايضا وليس اذا كان للحركة غاية وللفعل غاية وجب ان يكون لكل غاية غاية وان لا يقف

المسئلة عن لم فان الغاية في الحقيقة يكون مقصودة لذاتها وساير الاشيا يقصد لها وما يقصد لاجل شئ اخر
اجرى ان يسيل بالكم المقتضى للجواب بالغاية واما ما يقصد لذاته فانه لا يليق به السؤال عن انه لم قصد ولهذا
لا يقال لم طلبت الصحة ولم طلبت الحرية اولم هربت عن المرض ولم نفرت عن الشر ولو كان الحركة والاحالة يقتضي الغاية
لانها موجودة اولانها غاية لكان يجب ان يكون لكل غاية غاية لكنها يقتضى ذلك من حيث هناك من زوال وتجدد
صادر عن سبب طبيعي او ارادى وليس يجب ان يتعجب من ان الحرارة يفعل لاحراق شئ بل حقا ان الحرارة يفعل
ليحرق ويعنى المحرق ويحيله الى مشاكلها او مشاكلة الجوهر الذى فيه انما يكون الاتفاق والغاية العرضية في مثل
يحرق ثوب فقير وذلك ليس له لغاية ذاتية فانه ليس يحرقه لاجل انه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة المحرقة
لاجل هذا الشان بل لكى يحيل ما يماسه الى جوهره ولكى تحل ما يكون بحال وبعقد ما يكون بحال وقد اتفق
الان ان ماسته هذا الموت فلفعل النار في الطبيعة غاية وان لم يكن مصادقته هذا المشتعل الا
بالعرض لما يمنع وجود الغاية بالذات بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض فيبين من هذا كله ان
المادة لاجل الصورة وانها يتوخى ليحصل فيحصل فيها الصورة وليست الصورة لاجل المادة وان كان
لا بد من المادة حتى يوجد فيها الصورة لغاية ومن تامل منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يبق له
شك في ان الامور الطبيعية لغاية وسنسلم من ذلك شيئا في اخر كلامنا في الطبيعيات ومع هذا
فلا ينكر ان يكون في الامور الطبيعية امور ضرورية بعضها يحتاج اليها للغاية وبعضها يلزم الغاية ٥

الفصل الخامس عشر في دخول العلل في المباحث وطلب اللم والجواب عنه واذ قد بان لنا عدد الاسباب و
احوالها فيقول انه يجب ان يكون الطبيعي معتنيا بالاحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم احاطته بالعلم
واما الامور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة اذ لا حركة لها وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة
بل يتامل فيها العلل الصورية فقط واعلم ان السؤال عن الامور المادية باللم ربما يضمن علة من العلل فان يضمن الفاعل
كقولهم لم قاتل فلان فلانا فيجوز ان يكون جوابه الغاية كقولهم لكي ينتقم منه ويجوز ان يكون جوابه المثير والفاعل
المتقدم للفاعل وهو الداعي الى الفعل مثل ان يقال لان فلانا اشار عليه اولانه غصبه حقه وهذا هو الفاعل
لصورة الاختيار الذى ينبعث منه الفعل الاخير واما انه هل يجب بالصورة او هل يجب بالمادة ففيه نظر
اما الصورة فانها صورة الفعل وهو القتال وليس السؤال الا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح ان يجاب
بها فانها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل الا ان يكون تلك الصورة وهي غاية الغايات كالخير مثلا فيكون
لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل الى ان يكون فاعلا على النحو الذى اومانا اليه في بيان نسبة ما بين الفاعل
والغاية ومع ذلك فلا يكون علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا
يكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل بل من حيث هي معنى ومهية فاذا كان السؤال عن كونها موجودة
لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة بل من حيث هي معنى ومهية وربما كانت الصورة المسئول عنها ذات معنى داخل

بينا او عارض لها اذا هب مذهبها فيكون يصلح ان يكون ذلك المعنى جوابا كما يقال لم عدل فلان فيقال لان
العدل حسن فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ولا يكونا لصورة المسئول عنها جوابا بل صورة
غيرها فان الحسن هو جزء حدها وعارض لها فان الحسن معنى اعم من العدل اما عارض لازم واما جزء حد له مقوم و
اذا صلحت الصورة ان يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم
المادة هذا الحكم بعينه فانه اذا قيل لم نحر فلان هذا الخشب سريرا فقيل لانه كان عنده خشب لم يكن مقنعا
الا ان يراد فيقال كان عنده خشب صلب صالح لان ينحر منه سرير وكان لا يحتاج اليه في امر اخر لكن الامور الارادية
يصعب ان يودى العلة بتمامها فيها فان الارادة ينبعث بعد نوافي امور لا يسهل احصائها وربما لم يشعر بكثير
منها فيحير عنه واما الامور الطبيعية فيكفي فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون
حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده اذ ذكر في السؤال حضور الفاعل واما اذا تضمن السؤال الغاية كما يقال
لم صح فلان فيصلح ان يجاب بالمبدأ الفاعل مضافا الى الفاعل فيقال لان مزاج بدنه قوته الطبيعية ولا يكفي
ذكر المادة وحدها واما الصورة فعلها يقنع ويقطع السؤال ذكرها وحدها بان يقال لان مزاجه اعتدل بل يحوج
الى سؤال اخر يودى الى مادة او فاعل واما اذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بان يقال مثلا لم يدن
الانسان قابل الموت فقد يجوز ان يجاب بالعلة الغائية فيقال جعل لذلك ليتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن
وقد يجوز ان يجاب بالعلة المادية فيقال لانه مركب من الاضداد ولا يجوز ان يجاب بالفاعل في الاستعداد
الذى ليس كالصورة لان الفاعل لا يجوز ان يعطى المادة الاستعداد كانه ان لم يعط لم يكن مستعدا لم
الان يعنى بالاستعداد القبول التام فقد يعطيه الفاعل كما يقال للمراة اذا سئل انها لم يقبل الشبح فيقال لان
الصاقل صقلها واما الاستعداد الاصلي فلازم للمادة ويجوز ان يجاب بالصورة اذا كانت هي المتممة للاستعداد
فيقال في المراة مثلا لانها ملساء صقيلة وبالجملة السؤال لا يتوجه الى المادة الا وقد احدث مع صورة
فيسئل عن علة وجود الصورة في المادة وحدها واما اذا تضمن السؤال الصورة فالمادة وحدها لا يكفي
ان يجاب بها بل يجب ان يضاف اليها استعداد وينسب الى الفاعل والغاية يجاب بها والفاعل يجاب به وقد اذا
سبب ان يوصف ما يقال على سبيل المجاز ويذكر الامر الحقيقي فان الجواب الحقيقي ان يذكر جميع العلل التي لم يتضمنها
المسئلة فاذكرت وحسبت الغاية الحقيقية وقف السؤال **المقالة الثانية** في الحركة وما يجرى معها ثلثة
عشر فصلا ١ في المحرك ٢ في نسبة الحركة الى المقولات ٣ في بيان المقولات التي يقع الحركة فيها وحدها لا
غيرها ٤ في تحقيق تقابل الحركة والسكون ٥ في ابتداء القول في المكان وايراد حجج مطلبه ومثبته ٦ في ذكر
مذاهب الناس في المكان وايراد حججهم ٧ في نقض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اى سطح كان او بعد
٨ في مناقضة القائلين بالخلاء ٩ في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مطلبه والمخطئين فيه ١٠ في ابتداء
القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه ١١ في تحقيق ماهية الزمان واثباتها

١٢ في بيان امر الان ١٣ في حل الشكوك المقولة في الزمان وتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي الدهر والسرمد وبعينه وهو ذا وقبل وبعد والقديم

الفصل الاول في الحركة

لقد ختمنا الكلام في المبادى العامة للامور الطبيعية فحرى بنا ان ننتقل الى الكلام في العوارض العامة لها ولا اعم لها من الحركة والسكون كاسبتين من حالة عدم الحركة فحرى بنا ان نقدم الكلام على الحركة فنقول ان الموجود بعضها بالفعل من كل وجه وبعضها بالفعل من جهة كان في وجه وبعضها من جهة بالقوة ويستحيل ان يكون شى من الاشيا بالقوة من كل جهة لا ذات له بالفعل البتة ليسلم هذا وليوضع وضعا مع قرب ساول الوقوف عليه ثم من شان كل ذى قوة ان يخرج منها الى الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه والخروج الى الفعل عن القوة قد يكون دفعة وقد يكون لا دفعة وهو اعم من الامرين جميعا وهو مما هو اعم امر يعرض لجميع المقولات فانه لا مقولة الا وفيها خروج عن قوة لها الى فعل لها اما في الجوهر فكخروج الانسان الى الفعل بعد كونه بالقوة وفي الكم فكخروج النامى الى الفعل عن القوة وفي الكيف فكخروج السواد الى الفعل عن القوة وفي الاين فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة وفي متى فكخروج العتيق الى الفعل عن القوة وفي الوضع فلخروج المنتصب الى الفعل عن القوة وكذلك في الجدة و كل في الفعل والانفعال لكن المعنى المصالح عليه عند القدما في استعمال لفظ الحركة ليس ما يشترك فيه جميع اصناف هذه الخروجات عن القوة الى الفعل بل ما كان خروجا لا دفعة بل متدرجا وهذا ليس يتاتى الا في مقولات معدودة مثلا كالكيف فان ذا الكيف بالقوة يجوز ان يتوجه الى الفعل يسيرا يسيرا الى ان ينتهى اليه وكذا ذو الكم بالقوة ونحن سنبين من بعد ان اى المقولات يجوز ان يقع فيه هذا الخروج من القوة الى الفعل وايها لا يجوز ان يقع فيه ذلك ولولا ان الزمان مما يضطر في تحديده الى ان يوجد الحركة في حده وان الاتصال والتدريج قد يوجد الزمان في حدهما والدفعة ايضا فانها يوجد الان في حدها فيقال هو ما يكون في ان والان يوجد الزمان في حده لانه طرفه والحركة يوجد الزمان في حدها ليسهل علينا ان يقول ان الحركة خروج عن القوة الى الفعل في زمان او على الاتصال او لا دفعة لكن جميع هذه الرسوم يتضمن بيانا دوريا خفيا فاضطر مهندسنا هذه الصناعة الى ان سلك في ذلك نهجا آخر فنظر الى حال المتحرك عندما يكون متحركا في نفسه ونظر في النحو من الوجود الذى يحصل الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كمالا وفعلا اى كونا بالفعل اذ كان بان لها قوة اذ الشئ قد يكون متحركا بالقوة وقد يكون متحركا بالفعل وبالكمال وفعله وكماله هو الحركة فالحركة تباين سائر الكمالات من هذه الجهة وتفارق سائر الكمالات من جهة ان سائر الكمالات اذا حصلت صار الشئ بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شئ بالقوة فان الاسود اذا صار بالفعل اسود لم يبق بالقوة اسود من جملة الاسود الذى له والمربع اذا صار بالفعل مربعا لم يبق بالقوة مربعا من جملة المربع الذى له والمتحرك اذا صار متحركا بالفعل فيظن انه يكون بعد بالقوة متحركا من جملة الحركة المتصلة التى هو بها متحرك فيوجد ايضا بالقوة شيئا آخر غير انه متحرك فان ذات المتحرك ما لم يكن بالقوة سببا ما يتحرك اليه وانه بالحركة يصل اليه فانه لا يكون حاله وقياسه عند الحركة الاولى الى ذلك الشئ

الذى هو له بالقوة كما كان قبل الحركة فانه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشئ بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين احدهما على الامر والاخرى على التوجيه اليه فيكون له في ذلك الوقت كالان وله عليهما قوتان ثم يحصل له كمال احدى القوتين ويكون قد بقى بعد بالقوة في ذلك الشئ الذى هو المقصود بالقوتين بل في كليهما وان كان احدهما حصل بالفعل الذى هو احد الكمالين واولهما فهو بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة في الامرين جميعا احدهما المتوجه اليه بالحركة والاخر في الحركة فان الحركة في ظاهر الامر لا يحصل له بحيث لا يبقى قوتها البتة فيكون الحركة هى الكمال الاول لما بالقوة لا من كل جهة فانه يمكن ان يكون لما بالقوة كمال اخر ككمال النباتية او فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة وكيف يتعلق به وهو لا بنا في القوة ما دامت موجودة ولا الكمال اذا حصل فالحركة كمال اول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد حدت بحدود مختلفة مشتبهة وذلك لاشتباه الامر في طبيعتها اذ كانت طبيعة لا يوجد احوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى ان يكون قبلها شئ قد بطل وشئ مستانف الوجود فبعضهم حدها بالغيرية اذا كانت يوجب تغير الحال وافادة تغير ما كان ولم يعلم انه ليس يجب ان يكون ما يوجب افادة الغيرية فهو في نفسه غيرية فانه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو اياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ولكن ليس كل وقال قوم انها طبيعة غير محدودة والاخرى ان يكون هذا ان كان صفة لها غير خاصة فغير الحركة ما هو كذلك كاللانهاية والزمان وقيل انها خروج عن المساواة كان الثبات على صفة واحدة مساواة للامر بالقياس الى كل وقت يمر عليه وان الحركة لا يتساوى احوالها واحوالها الى الشئ في ازمنة مختلفة فان المتحرك في كل ان له اين اخر والمستحيل له في كل ان كيف اخر وهذه رسوم انما دعى اليها الاضطرار وضيق المجال ولا حاجة بنا الى التطويل في ابطالها ومناقضها فان الذهن السليم يكفيه في تزييف ما قلناه واما ما قيل في حد الحركة انها زوال من حال الى حال وسلوك من قوة الى فعل فذلك غلط لان نسبة الزوال والسلوك الى الحركة ليس كنسبة الجنس او ما نسبة الجنس بل كنسبة الالفاظ المترادفة اياها اذ هما ان اللفظيان ولفظة الحركة وضعت اولا لاستبدال المكان ثم نقلت الى الاحوال ومما يجب ان يعلم في هذا الموضع ان الحركة اذا حصل من امرها ما يجب ان يفهم كان مفهومها اسما لمعنيين احدهما لا يجوز ان يحصل بالفعل قائما في الاعيان والاخر يجوز ان يحصل في الاعيان فان الحركة ان عنى بها الامر المتصل المعقول للمتحرك بين المبدأ والمنتهى فذلك لا يحصل البتة للمتحرك وهو بين المبدأ والمنتهى بل انما يظن انه قد حصل نحوا من الحصول اذا كان متحركا عند المنتهى وهناك هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود فكيف يكون له حصول حقيقى في الوجود بل هذا الامر في الحقيقة مما لا ذات له قائمة في الاعيان وانما يرتسم في الخيال لان صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك الى مكانين مكان تركه ومكان ادركه او يرتسم في الخيال لان صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الاجسام يكون قد انطبعت فيه ثم يلحقه من جهة الحس صورة اخرى بحصول اخرى في مكان اخر وقرب وبعد اخرين فيشعر بالصورتين معا على انها صورة واحدة لحركة ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن اذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا

محركاً

العدىء

يحصى

ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم واما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحري ان يكون الاسم واقعا عليه وان يكون الحركة
التي يوجد في المتحرك فهي حالية المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الاول من المسافة ولم يحصل عند الغاية بل هو في
حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا في ان من الانات التي يقع في مدة خروجه الى صورة الحركة الموجودة في المتحرك
وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث اي حد يعرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدي الطرفين
فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة يلزم المتحرك ولا يتغير البتة ما دام متحركا نعم قد يتغير حدود
التوسط بالعرض وليس المتحرك متوسطا لانه في حد دون حد بل هو متوسط لانه بالصفة المذكورة وهي انه بحيث
اي حد يعرضه ولا يكون قبله ولا بعده فيه وكونه بهذه الصفة امر واحد يلزمه دائما في اي حد كان ليس يوصف
بذلك في حد دون حد وهذا بالحقيقة هو الكمال الاول واما اذا قطع فذلك الحصول هو الكمال الثاني وهذه
الصورة يوجد في المتحرك وهو في ان لانه يصح ان يقال له في كل آن يعرض انه في حد وسط لم يكن قبله فيه
ولا بعده يكون فيه والذي يقال من ان كل حركة ففي زمان فاما ان يعني بالحركة الحالة التي للشيء بين مبدأ
ومنتهى وصل اليه فيقف عنده او لا يقف عنده فتلك الحالة الممتدة هي في زمان وهذه الحال فوجودها على
سبيل وجود الامور في الماضي وبيانها بوجه اخر لان الامور الموجودة في الماضي قد كان حاضرا وكلا يكون
كك هذا فيكون هذه الحركة يعني بها القطع واما ان يعني بالحركة الكمال الاول الذي ذكرناه فيكون كونه في
زمان لا على معنى انه يلزمه مطابقة الزمان بل على انه لا يخ من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخ
حدوث زمان لانه كان يتاتى في كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه فان قال قائل ان الكون في المكان ولم يكن
قبله ولا بعده فيه وكك الاضافة اليه والامر الذي يجعلونه انا هو امر كلي معقول وليس بموجود بالفعل بل انما الموجود
بالفعل الكون في هذا المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكك الاضافة الى هذا الكون والامر الكلي انما يثبت
باشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا بعينه كما اتفق غاية اهل الصناعة فيقول اما الكون في المكان من
حيث يقال على متمكنات كثيرين فلا شك ان الحال فيه على ما قد وصف واما من حيث يقال على متمكن واحد
ولكن لا معا فالامر فيه مشكل فانه لا يبعد ان يكون معنى جنسي يقال على موضوع واحد في وقتين ويكون
لم يثبت واحد بعينه مثل الجسم الاسود اذا ابيض فان الجسم اذا كان اسود فقد كان فيه سواد وكان
السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا ويتخصص ما قاربه كان سوادا فلما ابيض فلا يمكننا ان نقول
ان ذات الشيء الذي كان نعرض له مقارنة التخصيص بامر وعاد به تخصيص اخر مثلا كخشبة موجودة في
بيت على تخصيص انها جزء حائط ثم صارت هي بعينها جزء سقف ولها اضافة اخرى وتخصيص اخر انه
جزء سقف فان ذلك ليس كك بل مثله مثل ان نعدم الحائط والخشبة التي فيه ثم يحدث في السقف حائطا وفيه
خشبة اخرى مثل تلك الخشبة وذلك لان السواد لا يبطل فصله ويبقى حصته من طبيعة الجنس التي
كانت مقارنة له بعينها والا فليس بفصل منوع بل هو عارض لا منوع قد علم مبدأ من مواضع اخرى فاذا كان

لا انه

الامر على هذا فلينظر هل حكم الكون في المكان الموجود في المتمكن تارة مقارنة لتخصيص انه في هذا المكان وتارة
مقارنة لتخصيص اخر حكمه حكم اللون او ليس كك بل حكمه حكم جوازه تارة يفعل في هذا وتارة في هذا وطورا تارة
يفعل من هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها او غرض اخر من الاغراض يبقى واحدا بعينه ويلحقه تخصيص بعد
تخصيص فيقول اولا ان هذا التخصيص ههنا وبذلك في امر المكان ليس امرا موجودا بالفعل نفسه كما يظهر لك بعد
انا لمتصل لا اجزاء له بالفعل بل يعرض ان يجري لاسباب يقسم المسافة فيجعلها بالفعل مسافات على احد انواع القسمة
وما بين حدود تلك القسمة ايضا مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي ولما يكون انها في آن بل الحركة
التي على نحو القطع ويكون في الزمان مطابقا لها ولا يكون المعنى الذي سميناه انا هو متكثرا فيها بالفعل لان ذلك
لا يتكثر بالفعل الا بتكثر المادة بالفعل واذا لم يكن متكثرا بالفعل وكانت الحركة على الموضع اعني المسافة حقا
موجودة ولم يكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في
اللون ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا الى الموضوع بالفعل
لان الحركة لا يوجب بالفعل انفصالا بل يستمر الاتصال لاستمرارها لا يجب معه بغير هذه الحال بالقياس الى
الموضوع حتى كان يقدم منه امر ثابت بالشخص فانه انما يختلف النسبة بالفعل الى المختلف بالفعل وانما يتكثر الواحد
بالفعل يتكثر من قبل النسبة اذا كانت النسبة متكثرة بالفعل واذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف
فيها لم يختلف اليها نسبة فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد ثم بعد ذلك اذا عرض لمسافة قسمة ما واختلاف
لم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة يتعلق به ولا احدهما يوجب الاخر ولا موجبة كانت الاينية التي يعرض منه
غير متكثرة بالذات بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد الى الكثير ويكون النسبة خارجية غير داخلية في ذات
الشيء وبالجملة لا يكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس الى امر خارج يختلف بمقارنة السواد والبياض
ولا كون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا بكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان لانه ليس في مسافة الحركة
انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز ان يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا او نوعيا
يتنوع او يتشخص بسبب نسبته الى الامكنة كثيرة بالفعل واعلم ان الحركة قد يتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك
وما فيه وما منه وما اليه والزمان اما تعلقها بالمتحرك فامر لا شبهة فيه واما تعلقها بالمحرك فلان المحرك اما
ان يكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي او يكون صادرة عن سبب ولو كان الحركة له لذاته لا لسبب اصلا
لكانت الحركة لا يعدم البتة ما دام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة لكن الحركة يعدم عن كثير من الاجسام
وذاته موجودة ولو كان ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا ومتحركا لكانت الحركة يجب عن ذاته لكن
لا يجب عن ذاته اذ يوجد ذات الجسم الطبيعي وهو غير متحرك فان وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة
على جسميته الطبيعية اما فيه ان كانت الحركة ليست من خارج واما خارج عنه ان كانت عن غير خارج وبالجملة
لا يجوز ان يكون ذات الشيء سببا لحركته فانه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا الا ان يكون محركا بتصوره ومتحركا

الموضوع خ

التلون خ

بموضوعه او محركا وهو ماخوذ مع شئ آخر ومما يبين لك ان الشئ لا يحرك ذاته ان المحرك اذا حرك لم يخل اما ان
يحرك لا بان يتحرك واما ان يكون يحرك بان يتحرك فان كان المحرك يحرك لا بان يتحرك فمحال ان يكون المحرك هو
المتحرك بل يكون غيره وان كان يحرك بان يتحرك وبالحركة التى فيه بالفعل يحرك ومعنى تحرك انه يوجد فى شئ
متحرك بالقوة حركة بالفعل فيكون ح انما يخرج شيئا من القوة الى الفعل بشئ فيه بالفعل وهو الحركة وح انه يكون
ذلك الشئ فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة فيحتاج ان يكتسبه مثلا ان كان حارا فكيف يسخن نفسه
بحرارته اى ان كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذى فعل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل
وبالقوة معا وبالجملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق وهذا القدر مشترك فيه لا يوجب حركة
والا لاشترك فيها بعينها فان زيد على هذا القدر معنى اخر حتى يلزم الجسم حركة وحتى يكون جوهرا ذا طول
وعرض وعمق وخاصية اخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك فيكون فيه مبدأ حركة زايد على الشرط الذى
اذا وجد كان به جسما وان كان من خارج فذلك فيه اظهر وقد قيل فى اثبات ان لكل متحرك محركا قول اجود
واحسن العبارة عنه ما يقوله ان كل متحرك كما يتبين من بعد منقسم وله اجزاء لا يمنع عن توهمنا ساكنة
طبيعة الجسمية التى لها بل ان منع منع امرا يدعليها وكل توهم معنى لا يمنعه طبيعة فهو من التوهم الممكن من حيث
تلك الطبيعة فتوهم جزء المتحرك ساكنا من حيث هو جسم توهم لا يستحيل الا لشرط وذلك الجزء ليس هو ذلك الكل
وكل ما هو متحرك لذاته فرض ما ليس هو بل هو غيره ساكن وخصوصا اذا كان غير محال فى نفسه لا يوجب فى الوهم
سكونه فكل جسم فان فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكل ايجاب العلة للمع لان السكون الذى للكل
هو كما تبين لك مجموع سكونات الاجزاء اذا جعلت اجزاء بعرض او غير ذلك فاذا ليس ولا شئ من الاجسام متحركا
لذاته فان قال قايل ان قولهم ان المتحرك لذاته لا يسكن اذا فرض غيره ساكنا انما يصح اذا كان فرض سكون ذلك
الغير ممكنا غير مستحيل فيدل ذلك على ان سكون ما يلزم ان يسكن معه جايز غير مستحيل ولما اذا كان سكونه
مستحيلا فيجوز ان يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع انه محال كما ان كثيرا من المحالات
يلزم منها محالات فجوز ان يكون المتحرك لذاته ح لكنه اذا فرض ح اخرجا ان يلزم سكونه الح فانه انما يستحيل
سكونه فى الوجود واما لزوم القول بسكونه عند فرض ح لا يمكن بل عند فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فان غير
مناقض لذلك الحق لان ذلك حملى وذاك شرطى وهذا كما لو فرضنا ان ما نرجو للعشرة النسب العشرة يكون ح ما نرجو
وذلك مما لا يكون وليس يلزم لذلك ان يكون قولنا ان العشرة ليس اكثر من ما نه باطلا وكذلك فمعنى ان المتحرك
بذاته وان امكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته
وان كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له
حيث طبيعة الخاصة بل يستحيل فرضه كما ان الانسان من حيث هو حيوان لا يمتنع ان يكون طايرا او
حيث هو انسان فاذا كان ذلك ممتنعا فقد لزم فرض الح من فرض الح ونحن انما يسلم ان ما هو متحرك لذاته فلا

يسكن بسكون غيره اذا حصل سكون غيره فى الوجود او توهم بوهم المتوهم اى الممكن واما على وجه اخر فان يقول
انه قد يلزم ان يسكن المتحرك بذاته اذا فرض سكون ح فى غيره فيقول فى جواب ذلك ان جزء الجسم من حيث هو جسم
لا يمتنع عليه السكون فان امتنع السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية فاذا كان كذلك فيكون علة الحركة
فى كل جسم امرا زايدا على الجسمية وهذا يسلمه لكن بالحرى ان يقول لنا قايل ما اضطركم الى ان استعملتم
ان كان باحد الاحتجاج هو هذا فلم تنصتوا فى اول الامر على الكل انه اذا توهم ساكن من حيث هو جسم لم يستحيل
عرض له معنى ما انه من الجسمية له صار متحركا لذات واجب الحركة مستحيل فرض السكون فان كان ذلك الاحتجاج
يكفيكم فهذا اكفى فان كان الغرض فى الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب اليه القايل الاول ولا الدلة بوجه
انما هو تحسين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب الى امكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الامكان
بل قال ان كل ما توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته وليس هذا مسلما بل الامر على ما اوضحناه فى
التقرير الاول للشك فانه يجوز ان يكون الشئ متحركا لذاته ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه ان يصير هو غير متحرك لذاته
ولا يلزم ذلك الح ان خبر حكم بح يلزم ذلك الح بل يجوز ان لا يكون المتحرك لذاته بحيث اذا توهم جزئه ساكنا
سكن لكنه ح بحسب عدمه فان قيل ان ههنا ح قيل نعم وقد لزم محالا فرض قبله فهذا القول مما ليس يحضرنى
له جواب اقنع به ولا يبعد ان يكون عند غيرى له جواب واظن ان ياخذ الاحتجاج لا يلجى الى هذا كل الالجاء
وذلك ان كانت هذه المقدمة مسلمة كان التسكين محالا او غير محال ثم الاحتجاج اعنى بالمقدمة قولنا
كل ما يمتنع حركته لغرض سكون فى غيره فليس متحركا لذاته وهذا غير قولنا كل ما يمتنع حركته لغرض سكون فى
غيره ح او غيره ح حتى لو قلنا كل ما يمتنع ان يتحرك لغرض ح فى غيره لم يكن متحركا لذاته يسلم ذلك فيصح لنا القول
والقياس ولكن الشان فى صحة هذه المقدمة فليجهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج فى تصحيح هذه المقدمة
فربما يتيسر له هذه المتعسرة علينا بل او على هذا الاحتجاج شك اخر وهو ان المتصل وان كان يمكن ان يفرض له
اجزاء فلا يمكن ان يتوهم تلك الاجزاء ساكنة او متحركة الا بالعرض لانها غير ذوات اين ما دامت اجزاء المتصل الا بالعرض
ولا ذات وضع وهذا شئ سيتبين بعد فاذا كان توهم السكون فى الجزء مما لا يتحقق توهمه الا وينفصل بالفعل
لم يكن لهذا الاحتجاج ماخذ شديد او يدعى توهم فعل ثم اسكان معا ولو انت توهمت فى الجزء المفروض سكونا
وهو متصل فقد توهمت معنى مشاركا للسكون فى الاسم واما السكون بحده فلا يمكن ان يتوهم فى ذلك الجزء
كما لا يمكن ان يتوهم الامور المحالة فى العقل والخيال جميعا فليكن هذا الماخذ مما يسيل غيرنا من يقف على تحقيقه
ينوب عنا فيه واما تعلق الحركة بما منه وبما اليه فيستنبط من حدها لانها اول كمال لحصول الشئ له كمال بان ينتهى
اليه وله حالة القوة التى قبل الكمالين وهى الحالة التى لكمال الاول تركها والتوجيه الى الكمال الثانى وربما كان
ما منه وما اليه ضدين وربما كانا بين الضدين لكن الواحد اقرب من الضد والاخر اقرب من ضد اخر وربما
لم يكونا ضدين ولا بين الضدين ولكن كانا من جملة امور لها نسبة ما الى الاضداد وامور متقابلة بوجه ما فلا يجتمع معا

كالاحوال التي للفلك فانه لا يتضاد مبدا حركة منه لمنتهاها لكنها لا يجتمع معا وربما كان ما منه وما
ما يثبت الحصولات فيهما زمانا حتى يكون عند الطرفين يكون وربما لم يكن الحصول فيه اذا فرض كانه
بالفعل الا انا كالفلك فان في حركته ترك مبدا وتوجه الى غاية لكن لا توقف له عند احدهما ثم لقايل ان يقول
ان الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل بل بالقوة وانما يصير بالفعل اما بقطع واما بموافاة
محدودة كمماسة او موازاة او بعرض او بفرض كما سنذكره فيكون اذا ما لم يكن احد هذه الاسباب بالفعل
لا يكون بمبدأ ولا بمنتهى وما لم يكن مبدأ ولا غاية متعين عنه يبتدي الحركة او اليه ينتهي لا يكون حركة فا
ما لم يكن له شعب محدود محرك لا يكون متحركا وهناك افا الذي يعول في جوابه ان النهاية والمبدأ يكون للحركة
بضرب فعل وضرب قوة والقوة يكون على وجهين وجه قريب من الفعل ووجه بعيد من الفعل مثال ذلك
ان المتحرك في حال ما يتحرك له بالقوة القريبة حدود لك ان يعرضه وقد حصل اليه في ان يعرضه فيكون ذلك
وفي نفسه بالحقيقة بالقوة وانما يصير بالفعل حد الحصول العرض بالفعل والقطع بالفعل ومع ذلك لا يقف بل
يستمر وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة ان يجعل بالفعل حد حركة يعرض بالفعل او بسبب محدود
بالفعل بل يحتاج ان يستوفي المسافة اليه حتى يعتبر بهذه الصفة اعني ان يكون هناك ما يمكنك ان يعرضه
ويمكنك ان يعرضه منتهى وبالجملة حد القطع يعرضه من الحركة فكل حركة من حركات الفلك يشير اليها في وقت
معين ويحصلها فانها نفترض لها ذلك فتارة يعرض والمنتهى متباينين اي نقطتين مختلفين هما كالحركة
المشرق الى المغرب حدا ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذي بعينه وتارة يكون نقطة واحدة هي بعينها
مبدا ومنتهى اما مبدا فلان الحركة عنها واما منتهى فلان الحركة اليها ويكون ذلك لها في زمانين فالحركة الكا
او الوضعية تعلقها بالمبدأ لا ذا المنتهى هو انك اذا عنيت حركة ومسافة تعين مع ذلك مبدأ ومنتهى قائم
بنفسه والمتحرك والمكاني تعلقه بالمبدأ والمنتهى هو ان يكون ذلك له بالفعل وبالقوة القريبة من الفعل
ذلك على اي وجه كان منهما جاز فانا لم نشترط الوجه المعين فيه منهما وبالجملة فانها يتعلق بالمبدأ والمنتهى على
الصورة والشرط المذكور لا من حيث هما بالفعل ثم من المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة فاذا
احدث باعتبار نفسها فحسب كانت حركة وان احدث بالقياس الى ما فيه سميت تحركا وان احدث بالقياس الى
ما عنه سميت تحريكا ويجب ان يحقق هذا الموضع ويتامل تاملا ادق من المشهور فيقول ان الامر بخلاف هذه
الصورة وذلك لان التحرك حال المتحرك وكون الحركة منسوبة الى المتحرك بانها فيه حال للحركة لا للمتحرك فان
الحركة الى المادة في المعنى غير نسبة المادة الى الحركة وان يلازما في الوجود وكذا التحريك حال للمحرك لا للحركة
ونسبة الحركة الى المحرك حال للحركة لا للمحرك واذا كان كذلك كان التحرك نسبة المادة الى الحركة لا الحركة
الى المادة ولم يكن التحرك هو الحركة بالموضوع وكذا لم يكن التحريك هو الحركة في الموضوع ولا ينافي ان يكون
الحركة منسوبة الى المادة معنى معقولا وكذا الى المحرك لكن هذين المعنيين لا يدل عليهما بهذين الاسمين واما

الحركة بما فيه الحركة من المقولات فليس يعني به الموضوع لها بل الامر الذي هو المقصود حصوله في الحركة فان المتحرك
عندما يتحرك موصوف بالتوسط بين امرين امر متروك وامر مقصود اما اين او كيف او غير ذلك اذ كانت الحركة
بغير الشيء لا دفعة فاذا تكون متوسطا بين حدين ولهما مقولة اما اين واما كيف واما غير ذلك فيقال ان الحركة
في تلك المقولة وقد بردادها هنا ما بعد ان يعرف نسبة الحركات الى المقولات

الفصل الثاني في نسبة الحركة الى المقولات

انه قد اختلف في نسبة الحركة الى المقولات فقال بعضهم ان الحركة هي مقولة ان ينفعل وقال
بعضهم ان لفظة الحركة يقع على الاصناف التي تحتها بالاشتراك المحض وقال بعضهم بل لفظة الحركة لفظة
مثل لفظ الوجود يتناول اشياء كثيرة لا بالتواطؤ ولا بالاشتراك المحض بل بالتشكيك لكن الاصناف الداخلة
تحت الوجود والعرض دخولا اوليا هي المقولات واما الاصناف الداخلة تحت لفظ الحركة فهي انواع او اصناف
من المقولات فالاين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان والكيف منه قار ومنه سيال وهو الحركة
في الكيف اي الاستحالة والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم اي النمو والذبول وربما مادى بعضهم
في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الجوهر اي الكون والفساد وقالوا ان الكم
السيالة نوع من انواع الكم المتصل له امكان وجود حد مشترك فيه الا انه يفارقه بانه لا وضع له والمتصل
واستقر او قال والتسود والسواد من جنس واحد الا ان السواد قار والتسود غير قار وبالجملة فان السيال
في كل جنس هو الحركة فقال بعض هولاء لكنها اذا انسب الى العلة التي هي فيها كانت مقولة ان ينفعل والى العلة
التي منها صارت مقولة ان يفعل وقوم خصوا هذه الاعتبار بالكيف السيال واخرجوا منها مقولتي يفعل
وينفعل واختلف اصحاب هذا المذاهب اعني القول بالسيال فمنهم من جعل الافتراق الذي بين السواد والتسود
افتراقا فصليا منوعا ومنهم من جعله افتراقا بعضا غير فصلي اذ كان هو كزيادة يعرض على خط فيصير خطا اكبر ولا
يخرج به من نوعه وقال الاولون بل التسود بما هو تسود سواد سيال وليس هذا له امرا خارجا عن هويته
بما هو تسود هو اذن مباين السواد والثابت بفصل ويمكن ان يبين بطلان الحجتين جميعا اما الاولى فينتقض
بالعدد واما الثانية فبالبياض وكونه امرا غير خارج عن هوية الابيض بما هو ابيض من غير ان يكون فصلا و
ههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول ان لفظ الحركة وان كانت مشككة كما قيل فان الاصناف الواقعة
تحتها ليست انواعا من المقولات على السبيل المذكور فلا التسود نوع من الكيف ولا النقلة نوع من الاين فان
نوع الحركة في الكيف ليس على ان الكيف جنس لها ولا ايضا موضوعا لها فان جميع الحركات انما هي في الجوهر من
حيث هي في موضوع لا غير ولا بما بينهما في هذا المعنى ولكن اذا تبدل جوهريته ثم ذلك التبدل ما دام في
السلوك حركة في الجوهر وان كان في الاين سمي حركة في الاين وبالجملة ان كان ما عنه وما اليه كيفا فالحركة
في الكيف وان كان كما فالحركة في الكم ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ فان الكمال الماخوذ في رسمها الحد الجنس هو
من الالفاظ المجانسة للوجود والوحدة وانت تعلم ان الكم والكيف والاين ليست داخلات تحت جنس واحد وانا لم

هذه المقولات داخلة تحت جنس واحد ولا نسبة الكمال الاول اليها امراحاضرا اباها حضر الجنس لم يكن لها
سبيل الى ان يجعل الحركة معنى جنسيا بل هذا الرسم بيّنا ولمعنى انما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير والمذاهب
الملتفت اليها في هذا المطلب هذه الثلثة وليس يعجبنى المذهب الاوسط اولا بل استنكره مما يقال فيه من ان
التسود كيفية وان النمو كيفية بالحرى ان لا يكون التسود سوادا يشتد بل اشد سواد بل اشتداد الموضوع
في سواده وذلك لانه لا يخ اذا فرضنا سوادا اشتد اما ان يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له
عند الاشتداد زيادة او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فح ان يقال ما قد عدم وبطل هو ذا يشتد فان
الموصوف بصفة موجودة يجب ان يكون امرا موجودا ثابت الذات وان كان السواد ثابتا الذات فليس يسال كان
من انه كيفية سالة بل هو ثابت على الدوم يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها بل يكون في كل ان مبلغ آخر فيكون
هذه الزيادة المتصلة هي الحركة لا السواد فاشتداد السواد وسيلانه او اشتداد الموضوع في السواد و
فيه هو الحركة لا السواد المستمد ويظهر من هذا ان اشتداد السواد يخرج عن نوعه الاول اذ يستحيل ان يتراى
موجود منه وزيادة عليه غير مضاف اليه بل كان ما يبلغ من الحدود فكيفية بسيط واحدة لكن الناس يسمون
جميع الحدود المتشابهة بحد واحد سواد او جميع المشابهة للبياض الى المقاربة بياضا والسواد المطلق هو احد
وهو طرف خفى والبياض كك وما سوى ذلك كالممتزج والممتزج ليس هو احد الطرفين ولا يشاركه في حقيقة المعنى
بل في الاسم وانما يكون الانواع المختلفة في الوسط لكنه يعرض لما يقرب من احد الطرفين ان ينسب اليه فالحس ربما
لم يميز بينهما وظنهما نوعا واحدا وليس كك وتحقيق هذا في العلوم الكلية واما المذهب الاخر فهو اخص من هذا
المذهب ولا يلزمه الا امر مشترك يلزم المذهبين ومناه على الواضعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم احد
الامرين اما ان يجوزوا ان يكون الحركة جنسا من الاجناس العالية واما ان يزيدوا في عدد المقولات زيادة ضرورية
اذ كانت اصناف الحركة لا يدخل في جنس منها ولا في مقولات ان ينفعل وهى معان كلية مقولة على كثيرين قول الاجناس
فان تشددوا في عد المقولات فواجب ان تسامحوا ويجعلوا مقولة ان ينفعل هى الحركة وان لا يطلبوا في مقولة ان ينفعل
من صريح التواطؤ وما اراهم يتعصبون فيه ولا يحفظونه فانهم قد فعلوا في مقولة الجدة من المسامحة ما يحملهم على الكثير
من ذلك في الحركة على انه لا يبعد ان يكون لفظ الكمال والفعل وان كان وقوعهما على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا
بالتشكيك فان وقوعهما على اصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح وذلك لان التشكيك هو ان يكون اللفظ
واحد المفهوم لكن الامور التى يتناولها ذلك المفهوم يختلف بالتقدم والتاخر فيه كالوجود فانه للجوهر اولا وللاعراض
ثانيا واما مفهوم الحركة وهو الكمال الاول لما بالقوة من حيث هو بالقوة فليس مما يستفيده بعض ما يسمى باسم الحركة
من بعض فليس كون النطفة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة بل يجوز ان يكون وجود النقلة سببا
لوجود الاستحالة فيكون التقدم والتاخر في المفهوم من لفظة الوجود لا في مفهوم من لفظة الحركة كما ان الاثنينية
قبل الثلثة في مفهوم الوجود وليس قبلة في مفهوم العددية فانا لعددية لهما معا ليست العددية للثلاثية من جهة

العددية للثنائية كما ان الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد وانت
قد عرفت هذا المعنى في مواضع اخرى فلا يبعد ان يكون الكمال وان كان مشككا بالقياس الى اشياء اخرى فهو
متواطئ بالقياس الى هذه كما انه لا يبعد ان يكون مشتركا بالقياس الى اشياء ومتواطئا بالقياس الى ما تحت
بعضها ويرجع الى ما كنا فيه ويقول للطائفتين جميعا ما قولكم في مقولة ان ينفعل اهى نفس الحركة ام نسبة
الحركة الى الموضوع كما يقولون فان كانت نفس الحركة افهى نفس الحركة المطلقة ام نفس حركة ما فان كانت نفس الحركة
المطلقة فالحركة احد الاجناس وان كانت نفس حركة ما مثلا نفس النقلة او نفس الاستحالة فيجب ان يزاد في عدد
الاجناس فانه ان كانت النقلة جنسا فالاستحالة ايضا جنس والحركة في الكم جنس فان كل واحدة من هذه
يستحق ما يستحقه الاخر وان كانت النقلة ليست جنسا بل اسما مشككا فيوجد تحته معنى هو جنس وان كان
اخص من عمومه وان لم يكن مقولة ان ينفعل هى الحركة مطلقة بل كانت نسبة للحركة الى المادة فلا يخ اما
ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما فان كانت للحركة المطلقة فلا يخ اما ان يكون للحركة المطلقة او لحركة ما
فان كانت للحركة المطلقة فلا يخ اما ان يكون الحركة المطلقة مقولة على اصنافها بالتواطؤ وبالتشكيك فان
كانت مقولة بالتواطؤ فالحركة باعتبار ذاتها جنس فصارت الاجناس اكثر من عشرة ولا يكون بذاتها جنسا
او الى ان يكون نسبتها الى موضوعها جنسا وان لم يكن اولى فليس دونه في الاستحقاق وان كانت مقولة
بالتشكيك فكل مقولة ان ينفعل التى هى نسبة هذا المشكك اسمه الى موضوعه مقولة بالتشكيك فليس بجنس وان
كان المقولة هى النسبة لصنف من الحركة فيستحق مثله سائر الاصناف ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقياس
الى موضوعه جنسا آخر ويزيد الاجناس يزيد كثيرا وكك يلزم ان يبطلوا بالسبب الذى جعلوا له نفس الكيفية جنسا
ولم يجعلوا نسبتها الى الموضوع جنسا وهناك اخذوا نسبة الحركة المطلقة او حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة
بعينها جنسا وان كان ماخذهم طبايع الامور وذواتها مجردة الماهيات لا مع عوارضها لها من نسب وغير ذلك
فيجب ان يجعلوا مقولة ان ينفعل هى نفس حالة الانفعال لا ما هو نسبتها الى شىء وهذا الكلام انما يتحقق كله
بعد ان يعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال والتحريك والتحرك فالاولى بهم ان يجعلوا مقولة ان
ينفعل والحركة من باب واحد واما نحن فاما لا يتشدد كل التشدد في حفظ القانون المشهور من ان الاجناس
عشرة وان كل واحد منها حقيقى الجنسية ولا شىء جامع منها ويمكنك ان يبين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة
اسما مشتركا على الاطلاق فاذا انفسخ المذاهب التى بيناها فلم يقبلها في الحق واحدا وهو المذهب الاول فاذ قد
بينا وجه نسبة الحركة الى المقولات واوضحنا معنى قولنا ان الحركة في المقولة ما هو فلنبين الآن ان الحركة في
كم مقولة يقع **الفصل الثالث** في بيان المقولات التى يقع الحركة فيها وحدها لا غيرها انا ليصح اصلا وان كان
نبا اشمل على تكرار بعض ما قيل فنقول ان قولنا ان مقولة كذا فيها حركة قد يمكن ان يفهم منه اربعة معان احدها
ان المقولة موضوع حقيقى لها قايم بذاته والثانى ان المقولة وان لم يكن الموضوع الجوهرى لها فبتوسطها يحصل للجوهر اذ

موجودة فيها اولا كان الملاسة انما هي للجوهر بتوسط السطح والثالث ان المقولة جنس لها وهي نوع لها والرابع

ان الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر والظاهر ان يقال او من فرد الى فرد كما في الحركة الاينية ومن صنف

الى صنف والمعنى الذى يذهب اليه هو هنا للاخير فيقول اما الجوهر فان قولنا ان فيه حركة وهو قول مجازى فان

هذه المقولة لا يعرض فيها الحركة وذلك لان الطبيعة الجوهرية اذا فسدت يفسد دفعة واذا حدثت يحدث

دفعة ولا يوجد بين قولنا وفعلها الصرف كمال متوسط وذلك لان الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والنقص

وذلك لانها اذا قبلت الاشتداد والنقص لم يخل اما ان يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والنقص يبقى

نوعه اولا يبقى فان كان يبقى نوعه مما تغيرت الصورة الجوهرية البتة بل انما يتغير عارض للصورة فقط فيكون الذى كان

ناقصا فاشتد قد عدم والجوهر لم يعدم فيكون هذا استحالة او غيرها لا كونا وان كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد

فيكون الاشتداد قد جلب جوهرا اخر وكذلك في كل ان يفرض للاشتداد يحدث جوهر اخر ويكون الاول قد بطل ويكون

بين جوهر وجوهر امكان انواع جوهرية غير متناهية بالعدد كما في الكيفيات وقد علم ان الامر بخلاف هذا فالصورة

الجوهرية اذن يبطل ويحدث دفعة وما كان هذا وضعه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة ويقول ايضا

ان موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل الا بقبول الصورة كما علمت وهي في نفسها لا يوجد لا شيئا بالقوة

والذات الغير المحصلة بالفعل يستحيل ان يتحرك من شيء الى شيء فان كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود

وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل يكون جوهرا نوعا بالفعل فان كان هو الجوهر الذى كان قبل فهو حاصل

موجود الى وقت حصول الجوهر الثانى لم يفسد ولم يتغير في جوهريته بل في احواله وان كان جوهرا غير الجوهر الذى عنه

والذى اليه فيكون قد فسد الجوهر اولا الى الجوهر الوسط ويصير اذا جوهران بالفعل والكلام فيه كالكلام في الجوهر

الذى فرضت الحركة منه فلا اما ان يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير اليه او لا فيكون التغير الى الثانى

دفعة واما ان يكون في بعض تلك المادة حافظا النوع الاول وفي بعضها الاخر واقعا في النوع الاخير بلا توسط

فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع الى نوع دفعة فيكون المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر اذ

كانت الانتقالات في الجوهرية لا في اين وزمان ولا يمكن ان يقال ان هذا القول يلزم ايضا على حركة الاستحالة

وذلك لان الهيولى فيما نحن فيه محتاجة في قوامها الى وجود صورة بالفعل والصورة اذا وجدت بالفعل حصلت

نوعا بالفعل فوجب ان يكون الجوهر الذى بين الجوهرين امرا محصلا بالفعل ليس بالعرض ولا كذلك في الاعراض التى

يتوهم بين كيفيتين مثلا فانها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل وقد يثبتون ان الجوهر لا حركة فيه لان

طبيعته لا ضد لها واذا لم يكن لطبيعته ضد استحال ان ينفصل عن طبيعة الى طبيعة اخرى على سبيل النقص

والاشتداد حتى يكون الحالة التى هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية

البعد وهما الضدان ويجب ان يتامل نحن هذه القضية فيقول انه لا بد من احد المادة او الموضوع في حد

التضاد فان عنى بالموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعا القابل للاعراض التى لذلك النوع فلا يكون القصور

فكون هنا ٣

الجوهرية متضادة لانها في هيولى لا في موضوع وان عنى بذلك الموضوع اى محل كان فنسبته ان يكون الصورة

النارية مضادة للصورة المائية لا كيفيتاهما فقط فذلك لا شك فيه بل الصورة التى عنها يصدر الكيفيات

التى لها وذلك لان الصورتين مشتركتان في محل ويتعاقبان عليه وبينهما غاية الخلاف ولهذا من الشان ما اشتغل

مرتين ان الفلك لا يتكون فانه لا ضد لصورته كانه وضع ان كل متكون فله ضد واليه يكون انتقاله فيجعل النار

والهواء والماء والارض متضادة الصور فلم انكر ان يكون للصورة الجوهرية ضد البتة فنسبته ان يكون الضد

الذى يذكره هيهنا الذى بينه وبين شيء اخر غاية الخلاف وانما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف اذا كان شيء

ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة بحيث يحتمل استمرار فيه كالاستمرار في بعد بين شيئين وليس بين الصورة

الجوهرية التى فيها الاستحالة الاولية واسطة بهذه الصفة كما ليس بين النار والهواء واسطة او نسبته ان يكون

يرى ان التعاند الماخوذ في حد الضد هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف وهذا على ما قلنا يصح ان

يكون بلا واسطة فيصح ان يرتفع هذا الضد ويعقبه الاخر من غير ان يتخلل بينهما عاقب آخر وان كان قد يصح ايضا

ان يكون يعقب المتوسط ان كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا بين الطرفين على الاتصال ثم لا يرى ان

المحل يقبل الصورة النارية عقب المائية من غير ان يقبل اولا صورة الهواء المتوسط لا على استمرار متصل بل وجب ان

يمكن لا محة على الصورة الهوائية فلا يكون الصورة المائية مضادة للنارية ولا الصورة النارية مضادة

للصورة الهوائية اذ لا يستمر الانتقال من احدهما الى الاخرى الا من النارية الى الهوائية اذ ليس بينهما غاية الخلاف

فان كان القصد هذا القصد كان التعبير عنه برده الى الشان الاول الذى حاولناه نحن وهو ان طبيعة الجوهرية

لا ينسلخ يسيرا يسيرا اذ لا يقبل الشد هو الضعف قوة لا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يختصان في هذا النظر

باسم الضدية وسنبين ذلك ايضا في الفلسفة الاولى ان الصور الجوهرية لا يقبل الاشتداد والضعف بيانا ناشيا

لكنه لما روى ان المنى يتكون حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يتكون نباتا يسيرا يسيرا توهم من ذلك ان هناك حركة والذى

يجب ان يعلم هو ان المنى الى ان يتكون حيوانا يعرض له تكونات اخرى يتصل ما بينها استحالات في الكيف والكم

فيكون المنى لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا وهو بعد منى الى ان يبلغ حد ينسلخ عنه صورة المنوية ويصير علقة وكذلك حالها الى

ان يستحيل مضغة وبعدها عظاما وعصبا وعروقا وامورا اخرى لا يدركها وكذلك الى ان يقبل صورة الحيوة ثم

كذلك يستحيل ويتغير الى ان يستحيل فينفصل لكن ظاهر الحال توهم ان هذا سلوك واحد من صورة جوهرية الى صورة

جوهرية اخرى ويظن لذلك ان في الجوهر حركة وليس كذلك بل هنا لك حركات وسكونات كثيرة واما كون الحركة في الكيف

فذلك ظاهر لكن في الناس من لم ير الحركة في انواع الكيف كلها الا في الصنف المنسوب الى الحواس فيقال اما نوع الحال والملكة

فهو متعلق بالنفس وليس موضوعه الجسم الطبيعي واما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما اشبه ذلك فانها

يتبع اعراضا يعرض للموضوع يصير الموضوع مع بعض تلك الاعراض موضوعا لها فلا يكون بالموضوع للقوة بعينه هو

الموضوع لعدم القوة وكذلك الحال في الصلابة واللين واما الاشكال وما يشبهها فانها انما يوجد في المادة

مرتين ح

النفتيش ح

الى ان ينخلع عن صورة المنوية ح

التي يقبلها دفعة اذ لا يقبل التشدد والتضعف ولا ادري ماذا يقولون في الانحناء والاستقامة وغير ذلك
وعندي ان الامر ليس على ما يقولون وان موضوع الحال والملكة كان نفسا او بدنا اوهما معا بحال الشركة فانه يوجد
فيه كال ما بالقوة من جهة ما هو بالقوة لجوهر ما والذي تلو ان الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين والقوة والضعف
فينتقض عليهم بالنمو والذبول وكان يجب على قولهم ان لا يكونا حركتين بل انما نعني بالموضوع في هذه الاشياء طبيعة
النوع الحاملة للاعراض مما دامت تلك الطبيعة باقية ولم يتغير النوع ولم يفسد الصورة الجوهرية فان الموضوع ثابت
من غير ان يبالي انه لعارض يعرض له او زيادة ينضاف اليه يصير موضوعا اقرب الى الحالة التي فيها الحركة او الذاته
نعم الاشكال لنسبة ان لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها لانها يكون دفعة والكم
فعنه ايضا حركة وذلك على وجهين احدهما بزيادة مضافة فتسمو الها الموضوع او نقصان يقطع بالتحلل فينقص
الموضوع وصورته في الامرين باقية وهذا يسمى ذبولا ونموا وقد يكون لا بزيادة يزاد عليه او نقصان ينقص منه
بل بان يقبل الموضوع نفسه مقدارا اكبر او اصغر بتخلخل او تكاثف من غير انفصال في اجزائه وهذا وان كان يلزمه
استحالة قوام وهي من الكيف فتلك غير ازدياد في الكم او نقصان فيه لان هذه الحالة سلوك من قوة الى فعل
يسيرا يسيرا فهو كمال ما بالقوة فهو حركة لكنه قد يتشكك فيقال ان الصغير والكبير ليسا بمتضادين وكانت الحركات
كلها بين المتضادات فنقول لها اولا فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد في ايجاب كون الحركات كلها بين المتضادات
لا غير بل اذا كانت اشياء متقابلة لا يجتمع معا وسلك الشيء من احدها الى الاخر يسيرا يسيرا سمينا الشيء متحركا وان كان
لا تضاد هناك على ان الصغير والكبير الاضافي الذين يتحرك فيما بينهما الباقي والزائل ليس الصغير والكبير الاضافي
المطلق بل كان الطبيعة خلقت الانواع الحيوانية والنباتية حدودا في الصغر وحدودا في الكبر لا يتعداها هاهنا
يتحرك فيما بينهما فيكون العظم هناك عظما على الاطلاق ولا يصير صغيرا بالقياس الى عظم آخر في ذلك النوع وكذا
الصغير يكون صغيرا بالاطلاق واذا كان كذلك لم يبعد ان يشاكل المتضادات بل يكون متضادة فان قال قائل ان النمو
حركة في المكان لان المكان يتبدل فيه فالجواب انه ليس اذا قلنا ان النمو حركة في الكم فان ذلك يمنع فيه ان يكون معه
حركة في المكان فانه لا يمتنع ان يكون في موضوع النمو تبدل الكم وتبدل الاين فيكون فيه حركتان معا واما مقولة
المضاف فنسبته ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال دفعة وان اختلف في بعض المواضع فيكون التغير
بالحقيقة واولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة واذا الاضافة من شانها ان يلحق مقولات اخرى ولا يتحقق
بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك فانه لما كان السخونة يقبل الاشد
والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فيكون الحركة
في الامر العارض له الاضافة بالذات واولا وللاضافة بالعرض وثانيا واما مقولة الاين فان وجود الحركة فيها
بين واضح واما مقولة متى فنسبة ان يكون الانتقال عن متى الى متى امرا واقعا دفعة كالانتقال من سنة الى سنة
او من شهر الى شهر او يشبهه ان يكون حال متى كحال الاضافة في ان نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء الى شيء بل يكون

الانتقال الاول في كيف او كم ويكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض نسبته فيه التبدل واما ما لا يتغير فيه
انه ليس في الزمان فكيف يكون له حركة فيه واما مقولة الوضع فقد قيل انها لا حركة فيها البتة اذ لا تضاد في الوضع
وانه اذا انتقل الشيء من قيام الى قعود فانه لا يزال في حكم القائم الى ان يصير قاعدا دفعة وكذا اذا انتقل من قعود
الى قيام فانه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائما دفعة والحق يوجب ان يوجد في الوضع حركة وانه لا يكثر فيه
حاجة الى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة مبين لك ذلك تامل حركة الفلك على ان الوضع لا يبعد ان يكون
تضادا حتى يكون المستلقي مضادا للمنبطح والذي قيل من ان الانتقال الى القعود يكون دفعة ان عنى به ان
القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق فكذا السواد الذي هو الطرف والاين الذي هو الطرف
يحصل دفعة وان عنى ان كل وضع ينتقل عنه الى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة فهو كذب لان الانتقال عن
القيام الى القعود يكون قليلا قليلا حتى توافي النهاية التي هو القعود كالحال في الانتقال من السفل الى العلو
بعينه واما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل متبدل وضعه من غير ان يفارق بكليته المكان بل بان يتبدل
نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك في الوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه في
مكان والمكان هو الاول بعينه واذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا كان ذلك التبدل
حركة في الوضع اذ كانت كل حركة هي تبدل حال لهذه الصفة وبالعكس فيكون منسوبة الى الحالة التي تبدلت الا
شيء آخر لم يتبدل ولست اعني بهذا ان كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه فليس يجب من قولي ان كل ثابت في مكا
يتبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ان كل متحرك في الوضع كذا بل لا امنع ان يكون شيء لا يتغير وضعه الا
وقد يتغير مكانه كما لا امنع ان يكون شيء لا يتغير كمه الا وقد يتغير مكانه بل الغرض هو ان يثبت وجود المتحرك في الوضع
باثبات متحرك ما في الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه
من حركة الفلك فانه اما ان يكون الفلك الاعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحاوي الشامل المساوي الذي
اياه يعني بالمكان واما ان يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه بل انما يتغير عليه نسبة اجزائه الى اجزاء
التي يلاقيها واذا لم يكن هناك الا هذه التغير والمكان ثابت وهذا التغير يغير هذه النسبة وهذه النسبة هي
الوضع فهذا التغير هو تغير في الوضع وليس هناك غير هذا التغير فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع واما
كون حركة الفلك الاعلى غير مكانية فواضح عندهم ثم ليس بحركة في كيفية ولا كمية ولا في جوهرية ولا في مقولة
غير الوضع فانك اذا تعقبت مقولة مقولة لم تجد هذه الحركة يلائمها ما خلا الوضع او الاين ولا اين فبقي الوضع
فان قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك في المكان وكل ما كل جزء منه متحرك في المكان فالكل منه متحرك في
المكان فالجواب عن هذا ان الامر بخلاف ذلك اما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك ولو فرضنا له اجزاء فليست
يفارق امكنتها بل يفارق كل جزء منها من مكانا لكل ان كان كله في مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل
عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وذلك لان جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط

بل عسى ان المتصل ليس اجزائه فى مكان الا بالقوة بل قد صرح لهم بهذا فى كتبهم وبعد هذا فليس اذا كان كل
جزء يفارق مكان نفسه فالكل يفارق مكان نفسه لانه فرق بين قولنا كل جزء وبين قولنا كل الاجزاء وذلك
ان كل جزء قد يكون بصفة والكل لا يكون بتلك الصفة لان للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد
من الاجزاء الا ترى اول شئ ان كل جزء وهو جزء الكل والكل ليس بجزء وكل جزء من العشرة واحد والعشرة ليست بواحد
بل يرجع الى مسئلتنا فيقول انه يجوز ان يكون مكان يشتمل على شئ ذى اجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ثم كل جزء
منه يفارق مكانه والكل لا يفارق مكانه بل ما نحن بسبيله لا يشك انا وان سلمنا فيه ان كل جزء منه يفارق
مكانه الخاص والكل لا يفارق مكانه الخاص فلم يقع الشك فى ان الكل غير متحرك فى المكان وان كان كل جزء متحركا
وعندى ان كل من يتامل ما قلناه ثم يتصف سيعتقد يقينا ان الوضع فيه حركة ولعل قايلا ان يقول ان
معنى الحركة فى المكان ليس هو ان يكون المتحرك يفارق المكان بل ان يكون متحركا وهو فى مكان وان لم يفارقه
فيقال له ح يجب ان يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى فان كان كونه متحركا متغيرا غير متعلق بامر يفارقه وامر يوجد له
فلا حركة فى الحقيقة ولا تغير بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم وان كان يتعلق بامر يتغير وهو غير
المكان فهناك حالة يتبدل وفيها الحركة الخاصة وان كان الشئ فى مكان كون الشئ مستحيلا وهو فى مكان
وذلك لا يوجب ان يكون الاستحالة استحالة مكانية وان كانت فى مكان ولا عرضا فى ان الحركة فى كذا معناه
والمتحرك فى كذا بل على ما علمت واما مقولة الحد فانا الى هذه الغاية لم نحققها والذى يقال ان هذه المقولة
يدل على نسبة الجسم الى ما يشتمله ويلزمه فى الانتقال فيكون يبدل هذه النسبة على الوجه الاول انما هو فى
السطح الحاوى وفى المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها ولا حركة واما مقولة يفعل وينفعل فيتما ظن
ان فيهما حركة من وجوه من ذلك ان الشئ يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل وينفعل فيكون
ان يفعل وان ينفعل غاية لذلك التدرج مثل السواد فانه غاية للتسود فيظن ان فى هاتين المقولتين حركة والثم
فانه قد يتغير الشئ من ان لا يكون ينفعل بالجزء او يفعله الى ان ينفعل بالجزء او يفعله ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن ان
ذلك حركة وايضا فان الانفعال قد يكون بطيا فيتدرج يسيرا يسيرا الى ان يسرع ويشتد وبالعكس فيظن ان ذلك
حركة الى السرعة فاقول اما الوجه الاول فلا يكون الحركة فيه فى الفعل والانفعال بل فى اكتساب الهيئة والصورة
التى بها يصلح ان يصدر الفعل او الانفعال واما الوجه الثانى فحله ما سنبين بعد من انه لا سبيل الى ان يتصل
السبيل من تبرد الى تسخن او تبريد الى تسخين الا بانقطاع وتخلل وقفة واما الوجه الثالث فلا اعطف من يجعل
الاستحالة من السرعة بالقوة الى السرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة وهو استكمال ما بالقوة من حيث هو بالقوة لكن ذلك فى
السرعة والبطوء وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين بل عارضين وكيفيتين وهيئتين لها او لفعل او لانفعال
وبالجملة لا يجوز ان يكون فى طبيعة ان ينفعل وان يفعل حركة على سبيل ما يقال الحركة فى المقولة فانه ان جاز
ان يكون انتقال من التبرد الى التسخن يسيرا يسيرا فلا يخ اما ان يكون ذلك التبرد تبردا وعندما ينتهى التبرد فان كان

عندما ينتهى التبرد بعد تبرد ومعلوم ان الانتقال الى التسخن وفى طبيعة التسخن احد من طبيعة السخونة فيكون عند
ما يقصد الحر يقصد البرد معا وهذا مح وان كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء كما ستعلم
ومع ذلك فح لا يخ اما ان يكون ذلك الانفعال نفس التسخن او انتقال الى التسخن فان كان نفس التسخن فليس بين
التبرد والتسخن الا زمان سكون او آن لا حركة فيه ولا سكون كما نعلمه وان كان المصير الى التسخن فلا يخ اما ان
يكون فى المصير الى التسخن احدا من طبيعة التسخن او لا يكون فان لم يكن فليس ذلك استحالة البتة وان كان فهناك
احد لا محالة من طبيعة السخونة والاحد من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال الى التسخن والتوجه اليه تسخن
موجود اللهم الا ان يعرض التسخن ما هو فى الغاية تسخن ويكون الانتقال اليه مما هو اضعف منه ثم التسخن
نفسه وكل حركة فانه منقسم بالزمان على ما ستعرف وح يستكمل السخونة فى آن فلا يكون تسخن فان كان تسخنا
فهو منقسم الى اخر ويكون كل جزء من التسخن يعرض تسخنا ويكون الجزء المتقدم منه اضعف فلا يكون بالغاية
فلا يكون تسخنا بهذا المعنى وفرض تسخنا بهذا المعنى هذا خلف واما ان يكون التسخن غير منقسم البتة
فلا يكون حركة بل سخونة واما ان يكون منقسما فلا يكون من التسخن ما هو غاية فليس اذن من شرط
التسخن هو ان يكون فى الغاية بل ان يكون اخذا فى السخونة ولا يتسخن فى الغاية واذ قد عرفت الكلام فى التسخن
عرفت فى التسخين ويجب ان يكون هذا القدر كافيا ويرفض جميع ما يذنب بر هذا الموضع فقد ظهر لك
من هذه الجملة ان الحركة انما يقع فى المقولات الاربع التى هى الكم والكيف والاين والوضع فقد وقفت على
نسبة الحركة الى المقولات واذ قد عرفت طبيعة الحركة فحرى بنا ان يعرف السكون

الفصل الرابع

فى تحقيق تقابل الحركة والسكون ان امر السكون فيه اشكال ايضا وذلك لان المشهور من مذهب
الطبيعيين ان السكون مقابلته للحركة هى مقابلة العدم للقنية لا مقابلة الضد ثم من البين انه لا يصلح
ان يعرض بينهما مقابلة الا احدى هاتين المتقابلتين اعنى العدمية والضدية وقد جعلنا لفظ الحركة واقعا
على معنى صورى ليس بعدمى اذ قلنا انها كمال اول فان كانت المقابلة مقابلة العدم والملكة لم يمكن ان يكون
الحركة منهما هى العدم بل يقول ان الجسم اذا كان عادما للحركة وكان من شانه ان يتحرك قيل له ساكن ومعنى قولنا
من شانه ان يتحرك ان يكون مما يتعلق به الحركة موجودا وهو ان يكون مثلا فى زمان ومكان وايضا اذا
كان له حصول فى مكان واحد زمانا فيقال له انه ساكن فيها هنا معنيان موجودان فى الساكن احدهما
عدم الحركة ومن شانه ان يتحرك والاخر انه له موجود زمانا فان كان السكون منهما هو الاول وهذا لازم له
كان السكون معناه عدميا وان كان السكون هو الثانى منهما والاول لازم له لم يكن السكون معنى عدميا
فلنضع ان السكون المقابل للحركة هو المعنى الصورى منهما وان حده هو الدال على كونه صوريا منهما فاذا
اردنا ان نقايس بين هذا الحد وحد الحركة وجب ان يكون لنا ان نقتضب اما حد الحركة من هذا الحد او
نقتضب هذا الحد من حد الحركة على ما يوجبه القانون الامتحانى فى اقتضاب حد الضد من حد ضده لست اقول

ان سبيل التحديد للضد ان يقتضب من حد ضده فهذا شئ سمعاعنه فى تعليم البرهان ورخصنا فيه
بوجه ما فى تعليم الجدل بل نقول ان ذلك وان لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتناص الحد فهو ممكن اعنى ان يكون حد
الضد يوازى حد ضده ويكون للامتحان سبيل اليه فان كان الحدان يتضادان ويتقابلان جاز ح ان يكون
السكون منه وان كان الحدان لا يتقابلان لم يكن ح هذا المعنى هو السكون لان السكون مقابل للحركة بل يكون
معنى يلزم معنى السكون والسكون هو الذى يدل عليه الحد العدمى فيقول لما اولا فان هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول
للحركة الذى هو باصطلاحنا مفهوم لفظ الحركة فان قولنا كمال اول لما بالقوة من حيث هو بالقوة اذا اردنا
ان نخصصه بالحركة المكانية صار هكذا وهو انه كمال اول فى الاين لما هو بالقوة اين من حيث هو بالقوة وهذا
الحد ليس يقابل حد السكون الذى حددناه بل عسى ان يلزمها يقابل ذلك وهذا مما لا يمنعه فانا نسلم ان معنى
كل واحد من الرسمين المفروضين للسكون يلزم الاخر وليس هو هو فان شئنا ان نقتضب من حد الحركة حد السكون
على ان السكون معنى صورى لم يجد الا ان يقول انه كمال اول لما هو بالفعل اين من حيث هو بالفعل اين او نقول
انه كمال بان لما هو بالقوة اين من حيث هو بالقوة فيكون الاول من هذين ليس حدا لازما للسكون فان
السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج ان يكون كمالا اولا حتى يكون للشئ كمال ثان فانه يجوز ان يعقل السكون
سكونا والشئ لا كمال فيه غير باقية واما الحد الثانى فانه يجعل من شروط مهية كون السكون سكونا ان يكون قد
تقدمه الحركة وهذا ليس بواجب فان حذفنا لفظ الاول والثانى لم يكن قد حفظنا شرط التقابل فى الحد وان
عبرنا بتعبير آخر لم يكن له مفهوم صادق اصلا وان اردنا ان ناتى بمقابل الكمال كان القوة فالحق السكون ح
بالعدميات فقد بان انه ليس يمكن ان يقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ويكون السكون مقابلا لها
ويكون السكون مع ذلك فيه فان جعلنا الاصل حد السكون الذى ذكرناه دخل فيه اول شئ الزمان او ما
يتعلق بالزمان والزمان يتحدد بالحركة والاضداد ليس بعضها جزء رسم البعض ويكون الزمان يدخل ايضا فى حد
الحركة لانه داخل فيما يدخل فى حده والحركة قبل الزمان فى التصور ولا يجوز ان يكون الحركة ح عدميا ان كان
السكون فيه لان العدم لا يدخل فى مفهوم الفيه بل الامر بالعكس فان الحركة داخلة فى حد الزمان الداخل فى
حد السكون المذكور بالمعنى الصورى فتبين اذن انه لا يجوز ان يقول فى هذا الاقتضاب ان الحركة هى ان لا يكون
للجسم اين واحد زمانا فننظر هل يمكن ان يكون هذا الاقتضاب على وجه اخر فنقول ان احسن ما يمكن ان يقال ح
هو ان السكون كون فى اين واحد وقتا والشئ قبله وبعده فيه والحركة كون فى اين واحد من غير ان يكون قبله او بعده
فيه فيكون قد استعملنا فى تفهيمهما القبل الزمانى والبعد الزمانى وهما متحددان بالزمان والزمان متحدد
بالحركة فيكون قد صارت الحركة ماخوذة فى مفهوم نفسها وظاهر ان الحركة لا يفهم من هذه الجملة فليس هذا رسما
واضعف من هذا ان يوجد متوسعا فيه فيقال ان السكون كون فى اين واحد زمانا والحركة كون فى اين واحد
لا زمانا فان هذا يلزمه ما قيل هناك ويشترك حال المتحرك فى ابتداء الحركة وانتهائها فذلك كون فى مكان واحد

محه ح

يلزم ما ح

الا ان يقول ح

فظاهر ح

لازمانا

لا زمانا وليس بحركة ولا سكون فقد تبين واتضح انه لا وجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون والسكون حده
المعنى القسمى فينبغى ان يكون السكون حده المعنى العدمى واعلم ان فى كل صنف من اصناف الحركة سكونا يقابله
فللنمو سكون يقابله وللاستحالة كذلك وكما ان السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا بل
سكون فى الكيف وكان السكون المقابل للنقلة ليس هو الاين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون فى ذلك الاين
فالسكون عدم الحركة قد تكلمنا فى الحركة والسكون فحرى بنا ان نعرف المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا
اذهما من الامور الشديدة المناسبة للحركة

الفصل الخامس فى ابتداء القول فى المكان وايراد حجج مبطليه ومثبتيه

اول ما يجب ان نبحث عنه من امر المكان وجوده وانه هل هاهنا مكان ام لا امكان البتة على انا نحن
انما نفهم بعد من اسم المكان لا ذاته بل نسبة له الى الجسم بانه يسكن فيه وينتقل عنه واليه بالحركة فان الفحص عن
وجود الشئ قد يكون بعد تحقيق مهيته وقد يكون قبل تحقيق مهيته اذ كان قد وقف على عارض له قبلا قد وقف
على ان هاهنا شيئا له النسبة المذكورة ولم يعلم ما ذلك الشئ وح يحتاج اذا فهمت تلك المهية ان يبين وجودها
ثم ان لم يكن وجود تلك النسبة بينا لها احتيج الى ان يبين انها هى المهية التى تختصها تلك النسبة وهذا
شئ قد بان لك فى موضع اخر فنقول ان من الناس من نفى ان يكون للمكان وجود اصلا ومنهم من اوجب وجوده
واما النفاة منهم فلهم ان يحتجوا بحجج منها ما نورده بعبارتنا هذه وهو ان المكان اذا كان موجودا فلا يخ اما ان
يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا فاما ان يكون جوهرا محسوسا فكل جوهر محسوس فله مكان فللمكان مكان الى غير
نهاية وان كان جوهرا معقولا فيستحيل ان يقال ان الجوهر المحسوس يقاربه ويفارقه لان المعقول لا
اشارة اليها ولا وضع لها فكل ما يقاربه الجوهر المحسوس ويفارقه فهو ذو اشارة ووضع وان كان عرضا فالذى
يحله هذا العرض هو كالذى يحله البياض والذى يحله البياض يشتق له منه الاسم فيقال معص وابيض
فالجوهر الذى يحله المكان يجب ان يشتق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيلزم ان
يلزمه فى انتقاله ويصير معه حيث صار واذا كان كذلك لم يكن منتقلا عنه بل منتقلا معه والمكان كان يزعمون ليس هو
هو المنتقل معه بل المنتقل عنه فيه وايضا فان المكان لا يخ اما ان يكون جسما واما ان يكون غير جسم فان كان
جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له ومداخلة الاجسام بعضها بعضا مح ثم كيف يكون جسما ولا هو
بسيط من الاجسام ولا مركب منها وان كان غير جسم فكيف يقولون انه يطابق الجسم ويساويه ومساوى الجسم جسم
وايضا فان الانتقال للنقطة ليس الا استبدال بعد وبعد وكان هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد
يقع للسطح والخط والنقطة فان كان الانتقال يوجب للمنتقل مكانا فيجب ان يكون للسطح مكان وللخط مكان
ومعلوم ان مكان النقطة يجب ان يكون مساويا لها اذ جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسع غيره وما
يساوى النقطة نقطة فمكان النقطة نقطة فليس صار احد النقطتين مكانا والاخرى متمكنة بل عسى ان يكون كل
واحدة منهما مكانا ومتمكنا فيكون بالقياس الى الاحد منهما الى الاخرى متمكنة وبالقياس الاحد الى الاخرى اليها

وهو ذو وضع واشارة ح

كليته

مكانا وهذا مما حظرتموه حين اسم ان يكون المكان متمكنا فى المتمكن فيه وبادها فقالوا الامعنى يوجب للجسم مكانا وحركة
فان جوزتم فى النقطة حركة فقد اعطيتموها مثلا وجعلتم لها خفة وثقلا وهذا مشهور البطلان على ان النقطة ليست الا فنا
الخط وفناء الخط معنى عدمى فكيف يكون للمعنى العدمى مكان او حركة فاما ان النقطة فناء الخط فلانها نهاية والنهاية
هى ان نعنى الشئ فلا يبقى منه شئ واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان اذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب
للنقطة مكانا وايضا فان المكان عندكم امر لا بد منه للحركة اذ يجعلون الحركة محتاجة اليه فهو احدى علل الحركة
لكنه ليس بفاعل للحركة وكيف ولكل هو حركة يجعلونها فى المكان مبدأ فاعلى معلوم غير المكان ولا هو ايضا مبدأ عنصرى له
اذ الحركة انما قوامها فى المتحرك لا فى المكان ولا ايضا مبدأ صورى له لان المكان ليس له صورة الحركة ولا ايضا له مبدأ
غائى له وذلك لانه مما يحتاج عندكم اليه قبل الوصول الى الغاية والتمام كما يحتاج اليه عند الوصول فان كان المكان غاية
فليس لانه مكان بل لانه مكان بحال الحركة بحال وكلامنا فى المكان من حيث هو مكان مطلق ولو كان المكان كمالا لا يتشوق
اليه المتحرك اما طبعا واما ارادة لكان من كمالات الانسان ايضا ان يحصل فى امكنة يشتاق اليها على ان التمام منه خاص
ومنه مشترك فالخاص هو صورة الشئ والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة واما المشترك فانه يكون للشئ و
لغيره والمكان عندكم خاص وايضا لو كان الجسم فى مكان لكانت الاجسام النامية فى مكان ولو كانت فى مكان لكان
مكانها ينمو معها ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان وانتم تمنعون هذا كله
واما مثبتوا المكان فقد احتجوا بوجود النقلة وذكروا ان النقلة لا محالة مفارقة شئ لشئ الى شئ فليس ذلك المفارقة
جوهرا ولا كيفا ولا كما فى ذاته ولا غير ذلك من المعانى اذ جميع هذه معها مع النقلة بل انما كان ذلك مفارقة شئ كان
الجسم فيه ثم استبدل به وهذا هو الذى يسميه مكانا واحتجوا ايضا بوجود التعاقب فانا نشاهد الجسم يكون
حاضرا ثم نراه غاب ونرى جسما اخر حضر حيث هو مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعده فيها هواء او دهن و
البديهة توجب ان هذا المتعاقب غاقب هذا الشئ وخلفه فى امر كان لذلك الشئ اولا وكان الاول مختصا به ولا
فقد فانه وذلك لا كيف ولا كم فى ذات احدهما ولا جوهر بل الحيز الذى كان الاول فيه ثم صار الاخر فيه ولان الناس
يعقلون كلهم ان ههنا فوق وان ههنا اسفل فليس يصير الشئ فوق واسفل بجوهريته او كيف او كم فيه او غير ذلك
بل المعنى الذى يسمى مكانا وحتى ان الاشكال التعليمية لا يتوهم الا ان يختص بوضع وحيز ولو ان المكان موجود
ومع وجوده له بنوع وفصول وخواص لما كان بعض الاجسام يتحرك طبعا الى فوق ويقصد الى اسفل فلو ان الله
بلغ من قوة امر المكان ان التخيل العامى يمتنع وجود شئ لا فى مكان ويوجب ان المكان امر قائم بنفسه يحتاج
ان يكون معدا حتى يوجد فيه الاجسام ولما اراد اسعردوس الشاعر ان يقول شعرا يحدث فيه عن ترتيب الخلقة
لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق المكان ثم الارض الواسعة فاما حل الشكوك التى
اوردها نفاة المكان فيتاخر الى وقت احاطتنا بماهية المكان فلنعرف اولا ماهية المكان

الفصل السادس

فى ذكر مذاهب الناس فى المكان وايراد حججهم ان لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين فربما عنوا بالمكان

ما يكون الشئ مستقرا عليه ثم لا يتميز لهم انه هو الجسم الاسفل او السطح الاعلى من الجسم الاسفل الا
ان يتزعزعوا يسيرا عن العامية فيتخيل بعضهم انه هو السطح الاعلى من الجسم الاسفل دون سائره وربما عنوا
بالمكان الشئ الحاوى للشئ كالدن للشراب او البيت للناس وبالجملة ما يكون فيه الشئ وان لم يستقر عليه و
هذا هو الاغلب عندهم وان لم يشعروا به اذ الجمهور منهم يجعلون السهم بعد فى مكان وان السماء والارض عندهم
هم صورة العالم منهم مستقر فى مكان وان لم يعتمد على شئ لكن الحكماء وجدوا للشئ الذى يقوم عليه اسم المكان
بالمعنى الثانى اوصافا فامثل ان يكون فيه الشئ ويفارقه بالحركة ولا يسعه معه غيره ويقبل المتنقلات اليه
تدرجوا قليلا قليلا الى ان يتوهموا انه حاو اذ كان المتمكن موصوفا بانه فيه فلما ارادوا ان يعرفوا ماهية
هذا الشئ وجوهره فكانهم قسموا فى انفسهم فقالوا ان كل ما يكون خاصا بالشئ ولا يكون لغيره فلا يخلو اما
ان يكون داخلا فى ذاته او يكون خارجا عن ذاته فان كان داخلا فى ذاته فاما ان يكون هيولاه واما ان يكون
صورته وان كان خارجا عن ذاته ويكون مع ذلك يساويه ويخصه فهو اما نهاية سطح يلاقيه ويشتغل بمماسته
ولا بمماسة غيره واما محيط واما محاط مستقر عليه لهما اتفق واما ان يكون بعدا يساوى اقطاره فهو يشغله
بالانبساس فيه فمنهم من زعم ان المكان هو الهيولى وكيف لا والهيولى قابل للتعاقب ومنهم من زعم ان المكان
هو الصورة وكيف لا وهو اولى حاو ومحدد ومنهم من قال ان المكان هو الابعاد فقالوا ان من غايات الاناء الحاوى
للماء ابعادا مقطورة ثابتة والها يتعاقب عليها الاجسام المحصورة فى الاناء وبلغ بهم الامر الى ان قالوا
ان هذا مشهور بل مفطور عليه البديهة فان الناس كلهم يحكمون ان الماء فيما بين اطراف الاناء وان الماء يزول
ويفارق ويحصل الهواء فى ذلك البعد بعينه واحتجوا ايضا بضروب من الحجج فقالوا وهم يخاطبون خاصة اصحاب
السطوح انه ان كان المكان سطحا يلقى سطحا ويكون الحركة هى مفارقة سطح متوجها الى سطح اخر فالطاير الواقف
فى الهواء او الحجر الواقف فى الماء وهما يتبدل كان عليه الشئ وهو مفارق سطحا الى سطح يجب ان يكون متحركا وذلك
ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه فان كان ساكنا فسكونه فى اى مكان اذ من شرط الساكن ان يلزم مكانه زمانا او
الساكن قد يصدق عليها هذا القول فاذ ليس يلزمه السطح فالذى يلزمه سوى البعد الذى يشغله الذى
لا يتزعزع ولا يتبدل بل يكون دائما واحدا بعينه وقالوا ايضا ان الامور البسيطة انما يؤدى اليها التحليل وتوهم رفع
شئ شئ من الاشياء المجتمعة معا وهما فالذى يبقى بعد رفع غيره فى الوهم هو البسيط الموجود فى نفسه وان
كان لا ينفرد له قوام وبهذا السبب عرفنا الهيولى والصورة والبسائط التى هى احاد فى اشياء مجتمعة ثم اذا
توهمنا الماء وغيره من الاجسام مرفوعا غير موجود فى الاناء لزم من ذلك ان يكون البعد الثابت بين اطرافه
موجودا فذلك ايضا موجود عندما يكون هذه موجودة معه وقالوا ايضا ان كون الجسم فى مكان ليس لسطحه بل لحجمه
وكليته فيجب ان يكون باقية بجسميته مساويا له فيكون بعدا فان المكان مساو والمتمكن جسم ذو ثلثة
اقطار فالمكان ايضا ذو ثلثة اقطار وقالوا ايضا ان المكان يحال ان يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا بنوع فغايات

المحيط قد يتحرك بوجه ما ويزول وقالوا ايضا ان الناس قد يقولون ان المكان قد يكون فارغا وقد يكون ممتليا
ولا يقولون ان البسيط يكون فارغا ويكون ممتليا قالوا والقول بالابعاد يحصل كل جسم في مكان ويذهب اصحاب
البسيط الحاوي يوجب ان يكون من الاجسام ما لا مكان له وقالوا ايضا ان النار في حركتها الى فوق والارض في
حركتها الى اسفل يطلبان مكانا بكليتهما وقبيح ان يطلبا نهاية الجسم الذي فوق او تحت فان النهاية قبيح ان
يلاقيها كلية جسم فاذن الطلب للترتيب في البعد فهذه حجج اصحاب البعد مطلقا لكن اصحاب البعد على مذهبين
منهم من يحيل ان يكون هذا البعد معنى فارغا لا ما لى له بل يوجبان لا يخلى عن بالى الا عند لحوق مالى ومنهم من
لا يحيل ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعد خاليا تارة ومملوا تارة وهم اصحاب الخلا وبعض القايلين بالخلا ظن
ان الخلا ليس هو بعد بل هو لا شيء كان الشيء هو الجسم واول شيء حمل اعتقاد الخلاء وهو الهوا وذلك لان
العامي الاول هو ان ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بموجود ثم ظنهم الاول في امر الاجسام الموجودة هو ان يكون
محسوسة بالبصر وما لا يحس بالبصر يظن انه ليس بجسم ثم يوجب انه ليس بشيء فلذلك يتخيل من امر الهوا انه
ليس بملاء بل لا شيء فكان تخيلا الاناء الذي هو فيه هواء لا يتخيل عندهم من امره في اول الامر ان وسايل يتخيل
ان هناك ابعادا خالية فاول من نبههم نبههم بان اراهم ان الازقاق المنفوخة يقاوم المس فاظهر لهم بالمس ان
الهوا جسم كساير الاجسام في انه جسم فمن الذين اراهم ذلك من رجع فلم ير ان هيهنا خلا موجودا اذ صار الشيء
الذي كان يظنه خلاء وهو الهواء هو الملاء ومنهم من سلم ان الهواء ليس بخلاء صرف بل ملاء ونحا الطرخلا
ولم يخل عن الخلا اذ قد وجد حججا وقياسات يجب ان الخلاء موجود فمن الحجج على ذلك قولهم انا نرى ان الاجسام
يتخلخل ويتكاثف عن غير دخول شيء او خروجه والتخلخل اذن تباعد الاجزاء تباعدا يترك ما بينها خاليا والتكاثف
رجوع من الاجزاء الى ملاء الخلاء المتخلخل قالوا ونحن نرى انا مملوا من رماد يسع ملاه ماء فلولا ان ساك
خلا لا استحال ان تسع ملاه ماء قالوا ايضا والدن يملأ شرابا ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق ثم
يجعل الزق في ذلك الدن بعينه فتسع الدن الزق والشراب معا فلولا ان في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار
مساحة الزق لاستحال ان تسع الزق والشراب معا ما كان يملاه الشراب وحده وقالوا ان الباقي ايضا
انما نموا بسعود شيء فيه فلا شك ان ذلك الشيء ينفذ لا في الملاء ولكن في الخلاء وبعضهم جعل هذا الاحتجاج
فقال ان المتحرك لا يخ اما ان يتحرك في خلاء او يتحرك في ملاء لكنه ان يحرك في ملاء دخل ملاء في ملاء فبقي
ان يتحرك في الخلا ومن ذلك احتجاجهم بالقارورة التي يمص ثم يكب على الماء فيدخلها الماء ولو كانت مملوة لما
وسعت شيئا اخر يدخل فيها وقالوا ايضا ان المتحرك اذا تحرك فلا يخ اما ان يدفع الملا فيحركه واما ان يداخله ولكن
المداخلة محالة فبقي ان يدفعه فيحركه وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه فيلزم اذا تحرك متحرك ان يتحرك العالم وان يكون
اذا تحرك متحرك بعنف ان يتموج العالم تموجا بعنف ويضاهيا التموج واما القايلون بان المكان ما يكون الشيء عليه
فياخذون ذلك من العامة اذ يسمون مجالسهم امكنة لهم ونحن لا يتاتى ان نسمي هذا مكانا لكنا لا نشتغل بتحقيق

هذا المكان الذي يكون المتمكن عليه بل الذي قيل انه حاو مساو ولا بد منه لكل منتقل حيث كان وان لم يكن
مستقرا على مستند واما القايلون بان المكان هو البسيط كيف كان فانهم يقولون انه كما ان سطح الجرة مكان
للماء كذلك سطح الماء مكان للجرة لانه سطح الماء مكان للجرة لانه سطح مماس يحله بسيط متصل به ويقولون ان الفلك
الاعلى متحرك وكل متحرك فله مكان فالفلك الاعلى له مكان لكن ليس لها وية حاوية من محيط فليس كل مكان
هو النهاية الحاوية من المحيط بل مكانه هو السطح الظاهر من الفلك الذي تحته واما القايلون بان المكان
هو السطح الحاوي فسنذكر مذهبهم ونحققه فنحن ان هذا اول شيء بابطال هذه المذاهب ثم نتبعها بكشف
المغالطات في قياساتهم **الفصل السابع** في بعض مذهب من ظن ان المكان هيولى او صورة او اي سطح
ملاق كان او بعد اما بيان فساد قول من يرى ان الهيولى او الصورة مكان فبان يعلم ان المكان يفارق
عند الحركة والهيولى والصورة لا يفارقان والمكان يكون الحركة فيه والهيولى والصورة لا يكون اليهما
حركة البتة والمتكون اذ يكون استبدل مكانه الطبيعي كالماء اذا صار هواء ولا يستبدل هيولاه الطبيعة
وفي ابتداء الكون يكون في المكان الاول ولا يكون في صورته ويقال ان الخشب كان سريرا ويقال عن الماء كان
بخارا او عن النطفة انسان ولا يقال ان المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا والقايلون بان المكان كل
بسيط ملاق للبسيط تام كان محيطا او كان محاطا فيلزمهم ان يجعلوا للجسم الواحد مكانين فانه يلزم على مذهبهم ان
يكون للجرة مكانان مكان هو سطح الماء الذي فيها ومكان هو سطح الهواء المحيط بها وقد علم ان الجسم الواحد لا
يكون في مكانين وان للتمكن الواحد مكانا واحدا وانما اضطروا الى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك وظنهم انها
مكانية ووجودهم الجرم الاقصى لا في مكان حاو من خارج وهو متحرك حركة مكانية واذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية
استغني عن هذه الكلفة وتخلص عن هذه الضرورة واما القايلون بان المكان هو البعد الثابت بين اطراف
الحاوي فيخص الذين يحيلون منهم خلو هذا البعد عن المتمكن ان هذا البعد لا يخ اما ان يكون موجودا مع البعد الذي
للجسم المحوي او لا يكون موجودا فان لم يكن موجودا فليس مع وجود المتمكن في المكان مكان لان المتمكن هو هذا
الجسم المحوي والمكان هو هذا البعد الذي لا يوجد مع بعد الجسم وان كان موجودا معه فلا يخ اما ان يكون له
وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوي بالعدد فهو كما نراه يقبل خواص واعراض هي بالعدد اعراض لها من دون التي
لبعد الجسم المحوي واما ان لا يكون غيره بل يتحد به فيصير هو هو فان كان غيره فهناك بعد بين اطراف الحاوي هو مكان
وبعد اخر في المتمكن هو بين اطراف الحاوي غير ذلك بالعدد لكن معنى قولنا البعد الشخصي الذي بين هذين الشيئين
وهو انه هذا الامر المتصل بينهما الذي يقبل القسمة الواحد بالاشارة اليها فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف
هو هذا البعد الذي بين الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصي لا غيره فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا
الطرف بعدا شخصيا واحدا ليس بعدا وبعدا آخر واذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد
للجسم وبعد اخر لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين موجود فالبعد الاخر ليس بموجود هنا واما انه هو

فليس هناك بعد الا هذا وكذلك اذا تعقبه جسم اخر لم يكن هناك بعد الا الذي للجسم الاخر فلا يوجد البتة بين الحاوي بعد هو غير بعد المحوي ولا يجوز عندهم خلوه البتة عن التمكن فاذا لا يوجد البعد المفرد الا في توهم محالات مثل ان يتوهم ان يبقى ذلك الجسم الحاوي غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه وهذا كمن يقول اذا توهمنا الجسمية منقسمة بمتساويين فيكون ح زايدا على الفرد بواحد فليس يجب اذا لزم هذا عن توهم محال هناك ان يكون له حقيقة في الوجود وكيف يمكن ان يكون بعدان معا ومن البين ان كل بعدين اثنين اكثر من بعد واحد لانهما اثنان ومجموع لا لاجل شيء اخر وكل مجموع بعد اكثر من بعد واحد لانها اثنان ومجموع لا لاجل شيء اخر وكل مجموع بعد اكثر من بعد فهو اعظم منه لان العظم هو الذي يزيد على القدر بقدر خارج عن الشيء فالعظم في المقادير كالكثير في الاعداد وكلما هو اكثر في المقادير فقدرا هو اعظم فاذا كان بعد يدخل في بعد فاما ان يعدم المدخول فيه فيكون قد دخل بعد موجود في معدوم واما ان يبقى هو والداخل فيه مجموعين اعظم من واحد منهما فيكون البعدان اعظم من الواحد وليس الامر كذلك لان مجموعهما هو الذي بين النهايات وذلك بعينه قدر كل واحد منهما فليس المجموع اعظم من الواحد ولسايل ان يسال بحال الخط اذا اعطف حتى لزم نصفه نصفه فيكون خطان مجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما لكن هذا ح لانه لا يخ اما ان يتميز كل نصف عن الاخر في الوضع فيكون مجموع الخطين بعدا غير بعد واحد منهما واكثر منه وان كان ليس على الاستقامة لم يكن للانعطاف ولا يكون البعد الواحد مساويا لمجموعهما بل يتميز بعد وبعد واما ان يتحدا خطا واحدا ان امكن ذلك فح لا يكون خطان بل خط واحد والاجسام يمتنع عن التداخل ليس الذي يمنع ذلك من هذا الجسم ان يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك فان الصورة والكيفيات انها فرضت لو لم يكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا ايضا وليس الهيولى هي التي يمتنع عن مداخلة هيولى اخرى اما ان يكون على سبيل السلب كقولنا ان الصوت لا يزول كما يقول ان النفس لا يدخل الحركة اذ ليس من شان كل واحد منهما ان يكون من الاخر بحيث يتوهم عليه المداخلة واما ان لا يكون على هذا المعنى بل على المعنى الذي يقابل المداخلة مقابلة خاصة فانه كان معنى المداخلة هو ان يكون اي شيء احدث من الامرين يجد معه في الوضع شيئا من الاخر اذ لا يتفرد احدهما عن الاخر بوضع فالذي يقابله هو ان يكون هذا متميزا في الوضع عن ذات ذاك فيوجد اجزائه مباينة لاجزاء ذلك فان قيل ان الهيولى يمتنع عليها التداخل بمعنى السلب الذي هو المعنى الاول فليس كلامنا في ذلك وذلك مسلم اذ الهيولى في نفسها بهذه الصفة ولكن كلامنا في القسم الثاني وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى الا ان يجعل ذات وضع ولا يصير كذلك الا بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها فح يتعرض للتجزي والانقسام فيكون استعداد الهيولى لان يحمل عليها هذه المقابلة وهي التداخل وغير التداخل المقابل له امرا يلحقها من البعد والبعد هو السبب في ان يلحقها هذه المقابلة ويتصور فيها وهو السبب في ان ضارب الهيولى لاجل البعد وان كان البعد جايزا له ذلك

في طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المداخلة فلا يمنع على الهيولى المداخلة وكيف يمكن ان يمانع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها الا لامتناع البعد الجسماني ان يكون ذا نزا البعد الجسماني الاخر وليس الهيولى مما لا يقبل طبيعة البعد ويلاقيه واما ايضا ما فوقها بعدا او زيادة ويكشف فيتولد التخلخل وذلك حين يحققه ويصححه فان كان البعد لا يمنع عن مداخلة بعد اخرى في نفسه والهيولى مستعدة لان تلقاها البعد وليس في طبعها بما هي هيولى ان ينفرد بحيز فيقابل المداخلة فواجب ان يكون التداخل في الجسمين جايزا فان كان مؤلف من سببين فليس لا النفس من لقيهما من غير ان حدث هناك استحالة وانفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما فان الحكم اذا كان جايزا على كل واحد منهما جايزا كان على الجملة وان لم يمنعه واحد واحد منهما لم يمنعه الجملة لكن جملة الجسم ممانع مداخلة جسم اخر فهو بسبب ان في اجزائه ما يمنع ذلك فانه ليس كل جزء غير مانع كذلك اذ ليست الهيولى سببا يمنع ذلك ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص فبقي ان يكون طبيعة البعد يحتمل التداخل فان كان مع ذلك يحب للهيولى المتصورة بالبعد ان لا يداخل البعد لم يجز ان يدخل الجسم في البعد البتة ثم لا يخ اذا كان المتمكن في الاناء قد ملاه من ان يلتقيها دية وهيولاه ذلك البعد المفطور ولا يلاقيها فان انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو الهيولى قد ملا الاناء ولا دخل فيه اذ يكون ذلك البعد المفطور فاما على خياله ليس ملاقيا للمادة الجسم الداخل فيه والجسم الداخل فيه لا يكون ذاته خاليا عن ذاته وان سرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذي في المادة فيكون المادة قد سرى فيها بعدان متشابهان متفقان الطبيعة وقد علم ان الامور المتفقة في الطباع التي لا يتنوع بفصول في جوهرها لا يتكثر في هوياتها انما يتكثر لتكثر المواد التي يحملها واذا كانت المادة لها واحدة لم يتكثر البتة فلا يكون بعدان ولو انا فرضنا البعد قد يكثر في المادة اذ صار فيها بعدان فانه خاصة بعدية يكون للمادة بسبب سريان احد البعدين فيها وانه خاصية اخرى يكون لها لسريان البعد الاخر فيها فانا لا نجد في المادة الا نحوا من الاتصال واحدا ونحوا من الانقسام واحدا وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة فهذا ما يقوله في ابطال وجود هذا البعد المفطور وقد قيل في ابطال ذلك شيء مبني على استحالة وجود ابعاد في ابعاد بلا نهاية ونحن لم نحصل الى هذه الغاية هذه ذلك على حقيقة فوجب ان نكون اليها ونستدركها بعد او يدركنا غيرنا

الفصل الثامن في مناقضة القايلين بالخلاء

واما القايلون بالخلاء فاول ما يجب علينا هو ان نعرفهم ان الخلاء ليس لا شيء مطلقا كما يظن منهم قوم كثير وانه ان كان الخلاء لا شيء البتة فليس هاهنا منازعة بيننا وبينهم فليكن الخلاء شيئا حاصلا وليسلم هذا لهم لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء يوجب ان يكون الخلاء شيئا موجودا وان يكون كما وان يكون جوهرا وان يكون له قوة فعالة فان اللاشيء لا يجوز ان يكون بين شيئين اقل واكثر والخلاء قد يكون بين جسمين اقل واكثر فان الخلاء المقدر بين السماء والارض اكثر من المتحصل بين بلدين في الارض بل وله البتة نسبة مايل وكل منهما يوجد

هو ممسوحا مقدارا فيكون خلاء الف ذراع وخلاء اخر عشرة اذرع وخلاء يتناهى الى ملاء وخلاء يذهب الى غير النهاية
وهذه الاحوال لا يحمل البتة على اللاشئ الصرف ولانه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها للكم ويتوسط
الكم لما يكون بغيره فلا يخ اما ان يكون يقبله الخلاء قبولا اوليا بالذات او قبولا بالعرض فان كان قبلها بالذات
فهو كم وان كان قبلها بالعرض فهو شئ ذو كم اما عرض ذو كم واما جوهر ذو كم والعرض لا يكون ذا كم الا لوجوده في جوهر
ذى كم فيلزم ان يكون الخلاء ذاتا مقارنة جوهر وكم وليس ذلك الكم الا الكم المتصل القابل للقسمة في الاقطار الثلاثة
فان كان كل واحد من الجوهر والكم داخلا في تقويمه وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم فالخلاء جسم وان كانا مقارنين
له من خارج غير مقومين له فاقل احواله ان يكون عرضا في جسم والعرض في الجسم لا يدخله جسم فالخلاء لا يدخله جسم
وان كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات ومن طباع الكم بالذات الذى له ذهاب في الابعاد الثلثة
ان ينطبع بالمادة وان يكون جزءا او هيئة للجسم المحسوس فان لم ينطبع بالمادة فلا يكون لانه كم بل لامر عارض
وذلك العارض لا يخ اما ان يكون من شانه ان يقوم لا في موضوع او يكون ليس من شانه ذلك فان كان من شانه
ان يقوم لا في موضوع وقد قارن البعد فهذا البعد لا يخرج عن ان يقوم مقارنا لقايم لا في موضوع غيره مما يقارن
البعد ويقوم به وهو قايم في نفسه فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء فان الموضوع للبعد ليس الا شيا هو في نفسه لا
في موضوع ويقارنه بعد ويكممه واذا كان ليس من شان ذلك المعنى ان يقوم لا في موضوع فيكون لا وجود له
معما هو معه الا في موضوع فكيف يصير به البعد قائما لا في موضوع وهو يحتاج الى الموضوع فان قيل ان موضوعه هو البعد
وانه اذا جعل في موضوعه جعل موضوعه لا في موضوع كان معنى هذا الكلام ان ما لا قوام له في نفسه الا
في موضوع فيجعله قايما بنفسه لا في موضوع ويكون بعض هذه الاشيا هو في طبيعة عرض ويعرض له ان يكون
جوهرا فيكون الجوهر مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصا في الفلسفة الاولى وبالجملة فان البعد
المشار اليه القابل للامرين هو طبيعة واحدة بالعدد فلا يترتب هي بعينها الا في جنس واحد فيكون تلك الطبيعة
اما تحت ما وجوده في موضوع او تحت ما وجوده لا في موضوع وايضا ان كانت تارة هي بعينها جوهرا وتارة هي
بعينها لا جوهرا فاذا صارت لا جوهرا فقد فسدت منها ذاتها فسادا مطلقا حتى زال على اجناسها وهو الجوهرية
فلا يكون باقية لا محالة فانها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الاعلى لكان جوهرها لا يبقى فكيف اذا فسد جنسها
الاعلى فيرى يبقى نوعيتها التى هي جواهرها واما ان كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غريبا بل فلا يخ اما ان يلزم الخلاء
لاجل انه بعد ذاهب في الاقطار فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارق المادة او يلزمه اعنى يلحقه بعد كونه بعدا ما
في الاقطار ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه ويذهب الى غير النهاية وليس هذا اللحوق كلحوق
المعنى الفصل للمعنى الجنسى اذ طبيعة البعد اذا كان بحيث ينقسم في الابعاد الثلثة فهى طبيعة نوعية للمقدار وكذلك
طبيعة الخط وكذا طبيعة السطح لان التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض والجنسية على ما يلحقها من
الفصول ان الطبيعة الجنسية ينفصل بفصول يلحق الطبيعة بما هي واذا لم يلحق يكون العقل مقتضيا اللحوق فصل

يستكمل في الفعل تصورها ويجوز عنده تحصيل وجودها وبالجملة قد يكون فصلا له لانه هو فانه اذا قيل بعد
مطلقا اى امر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصل كان للفصل الذى ههنا يلحق هذا وهو انه في جهة او في جهتين
او جميع الجهات فصلا فكيف المعنى المعقول من البعد ويحصله مقررا في الوجود وفي العقل ويفتقر اليه العقل
في تحصيله موجودا او معقولا مفروغا منه واما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض والسواد وكون بعضه ملازما
للمادة وبعضه قايما بلا مادة فليس يكفيه بعديته ولا يحتاج اليها في تحصيل انه بعد وتقويمه بل هي امور يلحقه
من حيث هو في مادة او من حيث وجوده ويكيف وجوده امر من خارج والفصول هي التى يتكيف بها ماهية الشئ
سواء اذا فرض موجودا في الاعيان او لم يلتفت الى ذلك وهذا العلم تستتم من صناعة اخرى بل طبيعة البعد تستتم
بعدا في ماهيته بان يكون له نحو من انحاء الانقسام والامتداد محصل ويكون ما سواه لواحق يلحقه لا يحتاج اليه
في نفس كونه بعدا ما يصح ان يفرض موجودا ولا يقتضى العقل لحوق شئ اخر به يجعله محصل البعدية كما يقتضى اذا
جعل اللون موجودا او الحيوان موجودا ان يكون صار بحال او وصف نوعا حتى وجد ولذلك لا يجوز العقل
ان يكون الفصل الحقيقى يبطل عن النوع ويبقى حصة جنسية له وهذا موضح في مواضع اخر واذا كان كذلك
فلا يكون هذا الانفصال هو بعد في مادة وبعد لا في مادة انفصالا بفصل منوع بل انفصالا باعراض كانت
خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا والاشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل ان يتوهم لكل واحد منها العارض
الذى للاخر لكنه ربما استحال ذلك لعايق ولزمان وبسبب من خارج وكانا امعنا الان في غير النظر الذى
من غرضنا ان نتكلم فيه وهو النمط الاشبه بالكلام الطبيعى فيقول ان كان بعد يفارق فلا يخ اما ان يكون
متناهيا واما ان يكون غير متناه لكن طبيعة الخلاء عند جميع من يوجب وجوده هي بحيث لا ينتهى الا الى بعد ملاء
فانه ان كان الملاء متناهيا انتهى اليه الى الخلاء فيلزم ان يكون عندهم بعد غير متناه اما خلاء وحده او ملاء
وحده يتحدد به الخلاء او تاليف خلاء وملاء وقد تبين انه لا يجوز ان يكون بعد غير متناه على هذه الصفة كما يوضح بعد
فيجب ان يكون خلاء على ما يقولون وايضا ان كان خلاء فلا يخ اما ان يدخله الملاء او لا يدخله فان دخله الملاء
فلا يخ اما ان يبقى بعد الخلاء مع المداخلة موجودا او معدوما فان كان معدوما فلا يجوز ان يسموه مكانا
بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء المقارن له وذلك لانه في ذلك لا غير اذ قد عدم ما بين ذلك من
بعد الخلاء ولا يكون ايضا جميع ذلك بل نهايته التى تلى المتمكن لان جميع ذلك لو توهم معدوما الا هذا الطرف
لكان المتمكن في شئ ان يحرك فارقه فيها المعاقب بخلفه وايضا ما وراء ذلك قد يسكنه اجسام كثيرة ويكون
الشئ لا يسعه معه جسم اخر ومع ذلك فان كان هذا البعد تارة يعدم وتارة يوجد فيكون تارة بالقوة
وتارة بالفعل وكلما كان كذلك فان كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده في طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعيون
هذا على سبيل الاصل الموضوع فيكون الخلاء مولفا من بعد ومادة يتصور بذلك البعد فيصير ذات وضع ويكون
البته اشارة وهذا هو الجسم فيكون الخلاء جسما وان كان يبقى مع المداخلة فيكون بعد يدخل في بعد وهذا قد

يلزمه معنى ح

يكيف ح

يحصله ح

يتخذ ح

انقلبا امكانه ويقول انه لا يجوز ان يكون في الخلاء حركة ولا سكون وكل مكان ففيه حركة وسكون فالخلاء ليس بمكان
واما انه لا حركة فيه فلان كل حركة اما قسرية واما طبيعية ويقول ان الخلاء لا يكون فيه حركة طبيعية وذلك لانها
اما ان يكون مستديرة واما ان يكون مستقيمة ولا يجوز ان يكون في الخلاء حركة مستديرة وذلك لان الخلاء
من شانه ان لا يقف ولا نعني الا ان يكون وراء جسم غير متناه فذلك الجسم يمنعه ان يميل الى غير النهاية فليعرض
يتحرك على الاستدارة على دايرة آ ب ج د وليحصل الدايرة بعينها يتحرك وليكن مركزها ط وليعرض خارجا منها
امتداده ز المنقسم بلا نهاية موازيا لا د اما في خلاء او في ملاء او فيهما جميعا وليكن خط ط ح يصل بين المركز
وبين نقطة ح المتقلة كيف كانت الاستدارة فلان خط ط ح عمودا او كالعمود على آ د في غير جهة ه ر فاذا اخرج
من جهة ح الى غير النهاية لم يلاق ه ر اذ لا شك ان لط جهة لا يلي بعدها ه ر وما ينفذ فيها لا يصل اليه والا فبعد
ه ر متناه نظيف بدايرة اب ح د من كل جهة ولم يعرض كك فليكن ط ح بعد ان خط لم يلاقي ه ر ما دام في تلك
الجهة الى ان ينطبق على خط ا ط د ثم يجاوزه مسالك الى ح يقاطع ه ر فانه اذا صار في جهة ه ر وكان عمودا على آ د
او غير عمود فاذا اخرج الى غير النهاية بعد قاطع ه ر لا محة ولا في نقطة منه وليست نقطة واحدة بعينها فانك
يمكنك ان يفرض في خط ه ر نقطا كثيرة ويصلها بمركز ط بخطوط كثيرة كلما انطبق خط ط ح على خط منها صار
في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط ولما كانت المسامتة بعد لا مسامتة فيجب ان يكون اول زمان
المسامتة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة وليكن نقطة ح ولنا خذ نقطة ك قبل نقطة ح ولنا ان نصل
بين ط و ك على خط ط ل ك فيكون خط ط ح اذا بلغ في الدور حتى يلقى نقطة د كان مسامتا



لنقطة ك من خط ه ر قبل نقطة ح وقيل ان ح اول نقطة
يسامت من خط ه ر هذا خلف بل يلزم ان يكون دايما مسامتا
ودايما مباينا وهذا مح فاذن لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه
فنقول ولا حركة طبيعية مستقيمة وذلك لان الحركة الطبيعية يترك جهة ويحوجهة ويجب ان يكون ما يترك بالطبع
مخالفا لما يقصده بالطبع فانه ان كان ما يتركه في جميع احواله في حال لما يقصده فلا معنى لان يكون الطبيعة يترك
طبعا اليا خذ مثله طبعا فان الترك الطبيعي نهاية طبيعي ومن المح ان يكون مهورعنه بالطبع مقصودا بالطبع بل القو
من راس انه لا يخ اما ان يكون الحركة الطبيعية نحوا بالطبع جهة او لا نحو جهة ومح ان يكون الحركة لا نحو جهة
خاصة فان كانت نحوا جهة فلا يخ اما ان يكون الجهة شيئا موجودا او شيئا غير موجودة فان كان شيئا غير موجود
فمح ان يكون متروكا او نحوا متوجها اليه وان كان شيئا موجودا فاما ان يكون موجودا عقليا لا وضع لذاته فلا ايضا
اليه او يكون له وضع فيشار اليه ومح ان يكون عقليا لا وضع له ووضع له لان ذلك لا حركة اليه فبقي ان يكون
له وضع ومح لا يخ اما ان يكون شيئا لا يتجزى من حيث يشار اليه بالقطع للبعد او يكون متجزيا فان كان يتجزى
فالبعض منه اقرب من المتحرك اليه واذا وصل اليه المتحرك فاما ان يكون قد حصل في الجهة فالبعض هو الجهة المقصودة

والثاني خارج عنه واما ان لا يكون حصل في الجهة بل يحتاج ان يبعداه فان كان يحتاج ان يبعداه فهو سبيل
الى الجهة لا بعض الجهة المقصودة وحكمه حكم ساير ما يليه وان كان غير متجز من حيث يشار اليه فلا يخ اما
ان يكون فقدانه التجزي لا لانه في نفسه لا يحتمل فرض القسمة بل لانه ليس في طباعه الانكسار كما يقوله في الفلك او يكون
لا يتجزى اصلا فان كان لا يتجزى بالتفكيك ويتجزى بالفرض فهو جسم غير حلا فاذا لم يكن في الخلاء جسم موجود لا يكون
لا جهة فيكون ح لا جهة في الخلاء المطلقة وحدة وذلك الجسم ايضا لا يخ اما ان يكون مختصا بالطبع بالجزء من الخلاء
الذي هو فيه او لا يكون مختصا به فان كان مختصا به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة حتى يختص به بعض
الاجسام طبعا دون بعض وان كان غير مختص جاز فيه مفارقته له واذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل اما ان
يكون الجسم المفروض متحركا اليه بحركته الطبيعية الى الجزء الاول الذي كان فيه ذلك الجسم من الخلاء او يتحرك نحو
الجزء الاخر الذي صار فيه ولا يجوز ان يتحرك الى الجزء الاول والا فحركته الى ذلك الجزء هي الحركة الطبيعية والتي بالذات
واما الى ذلك الجسم الذي كان فيه فقد كانت بالعرض ولا يجوز ان يتحرك بالطبع الى الجزء الاخر لان الجسم المتحرك
ان لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن جزء الى جزء كيف يتاتى ان يترك جهة كانت مقصودة بحركته
لان ذلك الجسم فيها ويقصد جهة اخرى من تلقاء طباعها الا ان يكون ذلك الجسم ينبعث اليها اثرا او قوة
تجذب ذلك الاثر وتلك القوة يكون مبدأ ما لانبعاث حركة الجسم للتحرك بالطبع اليه كحال ما بين المغناطيس والحديد
فح يكون الحركة قسرية لا طبيعية فان شعر فقد حصل هناك ادراك وحصلت الحركة ارادية لا طبيعية وهذا كله
باطل على ان الكلام في انتقال ذلك الجسم بالطبع او بغير الطبع يرجع الى ما نحن بسبيله وان كان المتوجه اليه لا يتجزى
من حيث يشار اليه بوجه من الوجوه وله وضع فهو اما نقطة واما خط واما سطح فلا يخ بعد ذلك اما ان يكون
الجهات كلها متشابهة في انها نقطا او خطوطا او سطوحا او يكون جهة نقطا وجهة خطا وجهة سطحا فان كانت
الجهات كلها نقطا ام خطوطا ام سطوحا فالنقط والخطوط والسطوح لا يختلف الا بعوارض يعرض لها اما بما
يختص بها من حيث هي كك واما غريبة عنها وجميع ذلك يلزمها من جهة الاشياء المختلفة الاشكال والطبايع التي
هي نهايات لها والخلاء ليس كك فاذن لا يجوز ان يكون فيه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وان كان
ليس كك بل من جهة نقطة وجهة اخرى سطحا وخطا وعلى جهة اخرى مما يحتمله القسمة فكيف يمكن ان يكون في الخلاء في
موضع نقطة بالفعل فقط وفي موضع خط بالفعل فقط او سطح بالفعل فقط او وجه اخر والخلاء واحد متصل
لا انقطاع فيه لانه لا مادة له فيقبل لاجلها هذه الاحوال ووضعنا ان ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان
فالخلاء ليس فيها اختلاف جهات واذا لم يكن هناك اختلاف جهات واماكن استحال ان يكون مكان متروكا
بالطبع ومكان مقصودا بالطبع فليس اذن في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس في الخلاء موضع هو اولى بالسكون فيه
بالطبع من موضع وايضا فانا نشاهد الاجسام يتحرك بالطبع الى جهات ما ويختلف مع ذلك في السرعة والبطوء
فلا يخ اختلافها في السرعة والبطوء ان يكون اما لامر في المتحرك نفسه او لامر في المسافة اما الامر الذي في المتحرك

فقد يكون لاختلاف قوة مثله فان الازيد فى الثقل النازل او فى الخفة الصاعدة لقوته او لزيادة عظمه اسرع
والانقص ابطى وقد يكون لاختلاف شكله والشكل مثلا اذا كان مربعا وقطع المسافة بسطحه لم يكن كحركته
بقطع المسافة براسه او كان المربع اذا قطع المسافة بزاوية اذ ذلك يحتاج ان يحرك شيئا اكبر وهو الذى
يلاقيه اولا وهذا لا يحتاج الى ذلك فيكون سبب السرعة فى كل حال الاقتدار على شدة دفع ما يمانع الشئ ويقاوم
مقاومة ما وعلى شدة الخرق فان الادفع والاخرق اسرع والاعجز عنهما ابطأ وهذا لا يتقرر فى الخلاء بل البتة هذا
الوجه فانه كثيرا يقع لنا فيما نحاوله منه واما الذى يكون من قبل المسافة فهو انها كلما كانت ارق كان قطعها اسرع
وكلما كانت اغلظ كان قطعها ابطأ ذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد وبالجملة السبب فيه الاقتدار على مقاومة
الدافع الخارق والعجز عنه فان الرقيق شديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ الكثيف شديد المقاومة وليس
لك ليس يعود المتحرك فى الهواء كعوده فى الارض والحجارة ويعوده فى الماء بين الامرين والرقة والغلظ يختلف فى الزيادة
والنقصان ونحن نتحقق ان السبب فى ذلك المقاومة فكلما قلت المقاومة زادت السرعة وكلما زادت المقاومة زاد
البطوء فيكون المتحرك يختلف سرعته وبطوءه بحسب اختلاف المقاومة وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب ان يكون الحركة
اسرع وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب ان يكون الحركة ابطأ فاذا تحرك فى الملاء لم يخل اما ان يقطع المسافة
الخالية بالحركة فى زمان او لا فى زمان ومحال ان يكون ذلك لا فى زمان لانه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه للكل
فيجب ان يكون فى زمان ويكون لذلك الزمان نسبة لا محالة الى زمان الحركة فى ملاء مقاوم ويكون مثل زمان مقاومة
لو كانت نسبتها الى المقاومة الملابسة الزمانين وابطأ من زمان مقاومة هى اصغر فى النسبة الى المقاومة
المفروضة من الزمان الى الزمان ومحال ان يكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة كنسبة زمان حركة
فى مقاومة ما لو صح لها وجود فضلا عن ان يكون ابطأ من زمان مقاومة اخرى لو توهمت اقل من المقاومة القليلة
الاولى بل يجب ان لا يكون لما يوجبه اى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة الى زمان لا مقاومة اصلا
فيجب اذن ان يكون الحركة لا فى زمان ولا ليست فى زمان وهذا محال ولا يحتاج فى بياننا هذا ان نجعل لهذه
المقاومة التى على النسبة المذكورة استحقاق وجود او عدم لانا نقول ان زمان هذه الحركة فى الخلاء يكون
مساوية لزمان حركة فى مقاومة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة اوضحنا صدقها وكل حركة فى الخلاء
فهى حركة فى عدم مقاومة وهذه المقدمة ايضا صادقة وكل حركة فى عدم مقاومة فليست مساوية البتة لحركة
فى مقاومة ما على نسبة ما لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة فى الخلاء هى مساوية الزمان
لزمان حركة فى مقاومة ما لو كانت ويلزم منها ومن الاولى ان لا شئ من الحركات فى الخلاء حركة فى الخلاء خلف وهنا
وهما يمكن ان يقول القايل على هذا ان كل قوة محركة يكون فى جسم فانها يقتضى بمقدار الجسم فى عظمه ومقدارها فى
شدتها وضعفها زمانا لو لم يكن مقاومة اصلا ثم بعد ذلك يتزيد الازمنة بحسب زيادة مقاومات ما وليس
يلزم ان يكون كل مقاومة ما يؤثر فى ذلك الجسم فانه ليس يلزم اذا كانت مقاومة ما يؤثر ان يكون نصفها يؤثر وبعض

نصفها يؤثر فانه ليس يلزم اذا كان عدة يحركون ثقيلا ويقلونه ان يكون نصف العدة يحرك شيئا او كانت قطرات
كثيرة ثقب المقطور عليه ثقبا ان يكون قطرة واحدة يؤثر اثرا فيجوز ان يكون المقاومة التى زمانها على نسبة
زمان مقاومة الخلاء لا يؤثر شيئا وانما يؤثر مقاومة اخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا انا اخذنا
المقاومة على انها لو كانت موجودة مقاومة مؤثرة لكان زمانها زمان حركة فى لا مقاومة وانما لم نحتج ان نقول
مقاومة مؤثرة لان المقاومة اذا قيل انها غير مؤثرة كما يقال لمقاومة غير مقاومة فمعنى المقاومة هو التاثير لا غير
وهذا التاثير على وجهين احدهما الكسر من الجهة ومن قوة الميل والثانى ما يظن من احداث المقاومة سكونا
ولا يزال يحدث سكونات عن مقاومات متسافقة لا يحس بافرادها ويحس بالجملة كالبطوء وانت تعلم بعد
انه ما من تاثير على احد الوجهين الا وفى طباع المتحرك ان يقبل اقل منه لو كان مؤثرا يؤثره فيجب من ذلك ان يكون
بعض تلك المقاومات التى يحملها طبيعة الجسم متساويا فى زمانه لغير المقاومة وهذا محال فقد ظهر انه لا يكون
فى الخلاء حركة طبيعية البتة ونقول ولا حركة قسرية وذلك لان الحركة القسرية اما ان يكون بمفارقة المحرك
او بمفارقته فان كان بمفارقة المحرك فالمحرك متحرك فهذا ايضا اما متحرك عن قاسر او عن نفس او عن طبع وان كان
عن قاسر لزم الكلام الى ان ينتهى الى نفس او طبيعة وان كان عن نفس فالنفس يحرك باحداث مثل مختلف
ايضا فى الشدة والضعف حتى ان ذلك يحس مع التسكين المقاوم للحركة كما يحس فى المتحرك طبعا اذا قوم
تبعث الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزم ما يلزم الميل الطبيعى وان كان طبيعيا لزم مما قيل
فاذا كان النفسى والطبيعى لا يصح فى الخلاء لم يصح ان يكون فى الخلاء وتحريك قاسر يلزم المحرك فيه المتحرك لو
كان المحرك يفارق عند اتحاد الحركة فقد يلزم منها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ويلزم ما قلنا فى الحركة
الطبيعية بعينها وايضا فان الحركة القسرية الفارقة للمحرك قد يكون موجودة وتحريك المحرك قد زال ومحال
ان يكون ما يتحدد على الاتصال من الحركة موجودا وسببه غير موجود فيجب ان يكون هناك سبب يستبقى الحركة
فان يكون ذلك السبب موجودا فى المتحرك يؤثر فيه فذلك اما قوة عرضية ارتكب فى المتحرك من المحرك كالحرارة
فى الماء عن النار واما تاثير مما تلاقى المتحرك مما يتعدى فيه وهذا التاثير معقول على احد وجهين اما ان يكون
الجزء الاول من الشئ الذى فيه الحركة لما دفعه المتحرك بالمتحرك وهو ملاقيه دفع ذلك ما يليه واستمر الى
اجزاء الاخر او كان هذا المرمى المقذوف موضوعا فى ذلك المتوسط فيلزمه ان يتحرك فى ضمان تلك الاجزاء
المدافعة المتحركة اسرع من حركة المرمى الذى دفعه المحرك لان ذلك اسهل اندفاعا من هذا المرمى واما ان يكون
خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالمدفوع يلجى الشئ الى ان يتم فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع
دفع الجسم الى قدام وهذا كله لا يتصور فى الخلاء وانما كانت الاقسام هذه اذا كان هذه الحركة اما ان يكون
عن قوة او عن جسم يحرك بالملاقاة والجسم المحرك بالملاقاة فاما ان يتحرك بانه يحمل واما بانه وقع بالملاقاة
واما الذى يحدث بالملاقاة فحكمه حكم الحامل فان كانت الحركة القسرية فى المرمى عن قوة فى الخلاء فيجب ان يبقى فلا بعض

البتة ولا ينقطع البتة وذلك لان القوة اذا وجدت في الجسم فلا يخ اما ان يبقى واما ان يعدم فان
فالحركة تبقى دايما وان عدمت او ان ضعفت فلا يخ اما ان يكون يعدم او تضعف لذاتها والكلام في العدم
يعرفك الاخذ في الكلام في الضعف فيقول ويستحيل ان يعدم لذاتها فان ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده
زمانا وان عدمت بسبب فاما ان يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك او يكون في غيره فان كان في الجسم
كان غير سبب لذلك بالفعل عند اول الحركة بل كان مغلوبا ثم صار سببا وغالبا فلكونه كذلك سبب اخر فالامر في ذلك
يتسلسل الى غير النهاية فان كانت السبب خارجا عن الجسم او كان المعين للسبب الذي في الجسم خارجا فيجب ان يكون
الفاعل او المعين مما يفعل بملاقاة او يكون يفعل بغير ملاقاة فان كان يفعل بملاقاة فهو جسم تلاقى المتحرك
فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب فالحركة القسرية لا تفتر في الخلاء المحض ولا تقف وان كانت لا يفعل بملاقاة
بل يكون شيئا من الاشياء يؤثر على المباينة مما لم يؤثر في اول الامر ويكون الكلام عليه كالكلام
السبب لو كانت في الجسم بل الاولى ان يكون تواتر الملاقاة ومات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة
ويفسدها وهذا لا يمكن الا ان يكون الحركة في الخلاء الصرف هذا اذا كان سبب الحركة قوة فان كان
السبب جسما ملاقيا يحرك على سبيل حمل ووضع رجع الكلام الى السبب المقارن وقد قيل فيه ما قيل
فبين ان لا حركة قسرية مفارقة للمتحرك او مقارنة اياه في خلاء صرف فقد وضح بما قلنا ان الخلاء لا حركة فيه
لا طبيعية ولا قسرية فيقول ولا سكون فيه وذلك لانه كما ان الذي يسكن هو عادم الحركة من شانه ان
يتحرك كذلك الذي يسكن فيه هو الذي يعدم فيه الحركة ومن شانه ان يتحرك فيه والخلاء ليس من شانه ان يتحرك
فيه وقد بلغ من غلو القايلين بالخلاء في امره ان جعلوا له قوة جاذبة او متحركة ولو بوجه اخر حتى قالوا ان سبب
الماء في الاواني التي تسمى سراقات الماء اتخذ انها في الالات التي ترفع الماء انما هو جذب الخلاء فان
اول شي الاكثف ثم الالطف وقال الاخرون بل الخلاء محرك للاجسام الى فوق وانه اذا تخلخل الجسم بكثرة خلاء
تداخله صار اخف واسرع حركة الى فوق فيقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز ان يختلف في اجزاء الخلاء
والاضعف اذ سبيل كل جزء جذاب من الخلاء سبيل الاخر مما كان يجب ان يكون الانجذاب الى شي منه اولى
الانجذاب الى شي اخر ولا الاحساس في شي منه اولى بالاحساس في شي منه اخر وسراقة الماء ان كان
الماء فيها هنا الخلاء الذي امتلاء ولم اذا خلي من الالة يترك بل كان يجب ان يحبس الماء في نفسه ويحفظه ولا
يتركه يفارقه ولا يدع الاناء الذي فيه ان ينزل ايضا لان ذلك الماء احبس هناك فيحبس الاناء ايضا فيما
يقولون في اناء يتخذ اخف من الماء وكذلك ايضا قولهم في رفع الخلاء للاجسام فانه لا يخ اما ان يكون الخلاء
المتخلخل الاخر الجسم المتخلخل هو الذي يوجب حركته الى فوق وموجب للشي ملازم له فيكون ذلك
بلا ثم المتخلخل في حركته فيكون منتقلا معه ويحتاج الى مكان ايضا اذا كان منتقلا اذا
متمكن في الوضع او لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل المتحرك خلاء بعد خلاء فان كان كذلك

فاى

فاى الخلاء يعرضه يكون الملاقاته له في ان وفي الان لا يحرك شيئا وبعد الان لا يكون ملاقيا
بل عسى ان يعطيه قوة من شان تلك القوة ان يبقى فيه ويحرك مثلا ان يسخنه او يؤثر فيه اثرا اخر
فيه ويكون المحرك ذلك الاثر ويكون كل خلاء جديد يؤثر فيه من ذلك الاثر فلا يزال ذلك الامر
والحركة تسرع الان الا ان ايجاب جهة من الخلاء لذلك الاثر ايضا دون جهة والخلاء متشابهة ايجاب مستحيل ومن
العجايب ان يصير اثبات الخلاء بين اجزاء الملاء موجبا حكما في الجملة من الاجزاء دون ان يوجب في واحد
واحد من الاجزاء فانه يصح ان يكون اجزاء منفصلة لا يتحرك واحد واحد منها عن سبب محرك ولكن الجملة يتحرك
بل من الواجب ان يكون الجملة المركبة عن اجزاء متباينة ومماسة انما ينتقل لوجود انتقال يحدث في واحد
واحد من الاخر فيكون المتخلخل المتباين الاجزاء بالخلاء انما يتحرك من الخلاء فيبلغ اولا الى فوق جزء جزء منه وكل
جزء من تلك الاجزاء لاخلاء فيه اذا احدنا ابسط الاجزاء المتناهية فيه فيكون ليس صعوده لاثبات الخلاء بل لاجل
احاطة الخلاء في تشبه ان يكون اذا اجتمع فكثير لم ينفعل عن الخلاء واذا تفرق وصغرت اجزاء انفعلت اجزائه
الصغار من الخلاء ويعرض منه ان يحرك الكل الى فوق ويكون مع ذلك ليس كل الاجسام ينفعل هذا الانفعال
بل اجسام ما لها طبايع مخصوصة وطبايعها يوجب ان يتخلخل هذا التخلخل الكاين بالخلاء فيكون حقيقة هذا
ان شيئا من الاجسام مقتضى طبيعته ان يتباعد اجزائه بعضها عن بعض بعدا ما بعد حجم ذلك التخلخل واجسام
اخر يقتضي ما هو اشد من ذلك بعدا ومن العجايب تصور هرب هذه الاجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى
يتم بينها ابعاد محدودة وكون ذلك الهرب الى جهات غير محدودة كيف كانت فجزء يهرب بالطبع الى فوق وجزء الى
اسفل وجزء يمنة وجزء يسيره حتى يحدث التخلخل فيرى ان كل واحد من هذه الاجزاء يعرض له الهرب او يكون واحد
فاذا مهروبا عنه والبواقي هاربة غير قارة ومن العجايب ان يكون جزء واحد باحد سمته وجزء اخر يسره وحكم الجزء
في الطبيعة واحد وباقية من الحركة غير مختلف فمن هذه الاشياء تبين ان الخلاء لا معنى له وان هذه
الالات السراقة والزراقة انما يكون فيها امور خارجة عن المجرى الطبيعي لاجل امتناع وجود الخلاء ووجوب تلازم
صفايح الاجسام الا عند افتراق فربما يكون مع بدل الملاقي عوضا عن المفارق بلا زمان يخلو فيه سطح عن سطح
يلاقيه فاذا كان صفحة الماء الذي في السراقة يلزم بالطبع صفحة جسم يلاقيه كسطح الاصبع فيلزم ان يكون
محبوسا عن النزول عند احساس ذلك السطح بعوقه عن النزول معه فيلزم ان يقف ضرورة ولو جاز ان يكون
خلاء وافتراق سطوح لا عن بدل لنزل ولذلك ما صح انجذاب الماء في الزراقة للزوم ما قد يرى من طرفيه للطرف
الثاني وامتناع الانقطاع في البين المودي الى وجود الخلاء وطاعة المنتضات للمص ولذلك ما امكن رفع ثقل
كثير بقدح صغير متقدم عليه واشياء اخر من الحيل المحسة التي يتم بامتناع وجود الخلاء

الفصل التاسع

في تحقيق القول في المكان وبعض حجج مبطليه والمخطيين فيه فاذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا
يجوز ان يكون فيه معه جسم غيره اذ كان مساويا وكان يسعه ويفارقه والواحد منه يتعاقب عليه عدة متمكنات

صفحة ٦
بقوته ٦

وكانت هذه الصفات كلها او بعضها لا يوجد الا الهيولى او صورة او بعد او سطح ملاق كيف كان وجميعها لا توجد
فى الهيولى ولا فى الصورة والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال والسطح الغير الحاوى ليس بمكان ولا حاوى منه
الا الذى هو نهاية الجسم الشامل فالمكان هو السطح الذى هو نهاية الجسم الحاوى لا غيره فهو حاو وملاقي
للمنتقلات وتملوه المتنقل بدلا ويفارقه بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال اليه ويستحيل ان يوجد فيه جسمان
معا فقد ظهر وجود المكان ومهيته وقد يتفق ان يكون المكان سطحا واحدا وقد يتفق ان يكون عدة سطوح
يلتئم منها مكان واحد كالماء فى النهر وقد يتفق ان يكون بعض هذه السطوح يتحرك بالعرض وبعضها ساكنة
ويتفق ان يكون كلها متحركة بالدور على المتحرك عليه والمتحرك عليه ساكن وربما كان المحيط والمحاط متخالفى
المفارقة كما فى كثير من السحاويات ويجب ان ننظر هل اذا كان ماء متلاقي جرة وفى وسط الماء شئ اخر يحيط به
الماء وقد علمنا ان مكان الماء هو سطح المقعر من الجرة فهل وحده مكانه او هو والسطح المحدب الظاهر من الجسم
الموجود فى الماء مجموعين مكان الماء كما لو كان الماء على شكل يحيط به سطح مقبب وسطح مقعر وسطحان اخران
على هذه الصورة لم يكن السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه بل جملة السطوح التى يلاقى جميع جهاته
فيشبه ان يكون جملة السطوح التى يلاقى الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة ومحدبا من الجسم الذى فى داخل
الماء وهو المكان له لكن ههنا شئ واحد ليس هناك وهو ان المقعر من الشكل الذى صورناه ليس يحيط به
بل انما يحيط به السطوح والجملة كسطح واحد وهناك ليس الامر كذلك بل المقعر كنهاية فى الاحاطة به كان السطح المحدب
او لم يكن وهناك ايضا سطحان متباينان ليس تألف منهما شئ واحد يكون مكانا واما فى هذا الشكل فانه يأتلف
من جملة السطوح الملاقية لسطح واحد يلاقى سطحا واحدا فنسبة ان يكون حيث يحصل من الجملة واحد
فان الجملة يكون مكانا واحدا ويكون الاجزاء اجزاء المكان ولا يكون شئ منها مكانا للكل وحيث لا
يحصل بالتألف لا يكون واما حجج نفاة المكان فالحجة الاولى يقال عليها ان المكان عرض ويجوز ان يشتق منه
الاسم لما هو عرض فيه لكنه لم يشتق لانه لم يتوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير فاذا اسبق فلا يجب ان
يكون ذلك الاسم هو لفظ المتمكن فان المتمكن مشتق من التمكن وليس هو المتمكن هو كون الشئ ذا عرض هو مكان
لشئ ويجوز ان يكون فى الشئ عرض ويشتق منه الاسم لغيره كالولادة فهى فى الوالد والعلم فهو فى العالم ويشتق منه
للمعلوم الاسم وليس العلم فيه فيجوز ان يشتق من المكان اسم المتمكن ولا يكون المكان فيه بل هو فى المكان ولكن
كون الجسم محيطا بجسم اخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز ان يشتق منه اسم لذلك
المحيط لو كان اشتق له منه مصدر والمكان ليس بمصدر ولم يتفق له ان يشتق منه على هذه الجهة مصدر
فليس يجب من هذا ان لا يكون المكان عرضا واما التشكيك الثانى فالجواب عنه ان المكان ليس بجسم ولا
مطابقا لجسم بل محيطا به بمعنى انه منطبق على نهايته انطباقا اوليا وقولنا ان المكان مساو للمتمكن قول
مجازى انه يريد كون المكان مخصوصا به المتمكن فيخيل انه مساو له بالحقيقة وليس كذلك بل مساو لنهايته بالحقيقة

وهو مخصوص به بالحقيقة انه لا يجوز ان يكون فى ناطق النهاية الحاوية جسم غير الجسم الذى يساوى نهايته الظاهرة
لتلك النهاية واذا لم يكن ما قيل حقا من مطابقة المكان ومساواته للتمكن واجبا تسليمه ولا اوليا بينا بنفسه
لا يحتاج ان يدل عليه لم يكن التشكيك لازما واما التشكيك الثالث فانما كان يلزم لو قلنا ان كل انتقال
كيف كان بالذات او بالعرض يوجب ان يثبت المكان ونحن لا نقول ذلك بل نقول ان انتقال الشئ بالذات
وهو ان يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم هو مفارق بذاته وهو الذى يجب ان
يكون مثبتا للمكان واما السطح والمكان والخط والنقطة فانها يلزم ما هى معه من الجسم ولا يفارقه البتة
لكن الجسم قد يفارق كل ما معه عنده وكل ما نطيف به فيلزم ان يكون الخط قد فارق خطا والسطح سطحا والمكان
السطح والخط والنقطة مما يجوز ان يفارق بذاتها ويحرك نفسها لكان الحكم ما قيل واما قولهم ان النقطة عدم
ففيه نظر وموضعه الخاص به غير هذا الموضع ولا تعلق له بحل الشك فقد ينحل دونه واما التشكيك الرابع فانما
كان يلزم لو كان صحيحا ان كل ما لا بد منه هو علة وليس كذلك فانه لا بد ايضا للعلة من المع ومن لوازم المع و
ليس علة لا كالا بد للمع من العلة ومن لوازم العلة التى ليست بعلل وليس شئ منها بعلة للعلة بل العلة هى
التى لا بد منها وهى لذاتها لا لغيرها اقدم فالمكان من الامور التى لا بد منه للحركة وليس اقدم من الحركة بالعلية
بل عساه ان يكون اقدم منه بالطبع حتى انه ان كانت نقلة كان مكان وليس اذا كان مكان كان نقلة لكن هذا
التقدم غير تقدم العلية بل يجب ان يكون الشئ مع وجوده هذا مفيدا لوجود المع حتى يكون علة وهذا انما يتحقق
لك فى صناعة اخرى فيجوز ان يكون المكان امرا اعم من الحركة لا انما للحركة وليس بعلة وايضا فان كون الحركة موجودة
فى المتحرك مما لا يمنع ان يكون المكان ايضا علة عنصرية لها فكثير من الامور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس
والحركة مفارقة ما فلا يبعد ان يتعلق بالمفارق والمفارق على انهما كلاهما موضوعان فيكون الحركة موجودة فى
المتحرك وفى المكان فان بطل هذا بطل ببيان اخر لا لنفس صحة وجود الحركة فى المتحرك وبالجملة المكان امر
لا انه لموضوع الحركة فان موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل اى من حيث هو بالفعل جائز
عليه التحرك لا من حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو فى مكان لا محالة وان كان كونه فى مكان ليس بعلة
له فالمكان لا انه لعلة الحركة العنصرية واما التشكيك الخامس فانما يصح لو كان النامى الذى فى المكان
يجب ان يلزم مكانا واحدا واما اذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان كما يستبدل كما بعد كم فليس ما قيل
بواجب فليبطل الان حجج المخطئين فى ماهيته فاما قياس من قال ان المكان يتعاقب عليه والهيولى يتعاقب
عليه فقد علم انه غير منتج اللهم الا ان يقال وكل ما يتعاقب عليه مكان فلا نسلم ح ان المكان هو بعض ما
يتعاقب عليه وهو الذى يتعاقب فيه الاجسام بالحصول فيه كذلك كما قيل ان المكان اول حاو ومحدد
وهو الصورة وذلك لانه ليس المكان كل اول حاو بل الذى يحوى شيئا مفارقا وايضا الصورة لا يحوى شيئا
لان المحوى ينفصل عن الحاوى والهيولى لا ينفصل عن الصورة وايضا فان المحدد ان عنى به الطرف الذى يتحدد

الشئ فليس بمشهور ان المكان هذه الصفة واما انه غير حق فقد بان واما الحد الذى يراد به الحاوى فهو اسم مرادف
للحاوى ومعناه معناه وايضا المكان حاو للتمكن ومحدده والمتمكن جسم والصورة تحوى المادة لاجسما فيها
واما الحجة التى لاصحاب البعد المبنية على وجود البسيطة متبدلا والمتمكن غير مستبدل لمكانه وليس هناك شئ
يبقى ثابتا الا البعد فنقول انا لا نسلم ان المتمكن غير مستبدل بمكانه الا انه ليس بمتحرك ولا ساكن اما انه ليس
بساكن فلانه ليس عندنا فى مكان واحد زمانا اللهم الا ان نعنى بالساكن لا هذا بل الذى لا يتبدل نسبته من
امور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى او الذى لو خلى وخاله وترك عليه مكانه حفظ ذلك المكان ولم يستبدل
من نفسه كان حافظا لمكان واحد ونحن لا نريد الان بالساكن لا الاول ولا هذا فان اردنا احد المعنيين
كان ساكنا واما انه ليس بمتحرك فلانه ليس هذا الاستبدال منه والمتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال
منه فيه وهو الذى الكمال الاول لما بالقوة فيه من نفسه حتى انه لو كان سائر الاشياء عنده بحالها لكان حالة تتغير
اعنى لو كانت الامور المحيطة به والمقاربة اياه ثابتة كما هى عليه لا يعرض لها عارض كان الذى عرض ما يبدل
نسبته فيها واما هنا فليس كك وليس بواجب ان يكون الجسم لا محة ساكنا او متحركا فان للجسم احوالا لا يكون
فيها ساكنا ولا متحركا فى المكان من ذلك ان لا يكون له مكان ومن ذلك ان يكون له مكان ولكن ليس له ذلك
المكان بعينه فى زمان ولا هو المبدأ فى مفارقته ومن ذلك ان يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ولكن اخذناه
فيه لا فى زمان بل من حيث هو فى ان فيكون الجسم ح لا ساكنا ولا متحركا واما ما ذكر من حديث التحليل فان
التحليل ليس على الوجه الذى ذكروا بل التحليل هو افراد واحد واحد من اجزاء الشئ الموجود فيه فان التحليل يدل
على الهيولى بانه يبرهن ان هناك صورة وانها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن ان فى هذا الشئ الا ان صورة ومادة
واما البعد الذى يدعونه فهو شئ ليس ثبوته على هذا القبيل وذلك لان البعد انما يثبت فى الوهم عند رفع
المتمكن واعدامه فعسى اذا رفع المتمكن وعدم وجب ان يثبت فى الوهم بعد واما المادة فانما يوجبها اثبات
الصورة لا توهم رفعها اللهم الا ان يعنى بالرفع معنى اخر فيكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم وذلك
لان الرفع يعنى بها توهم الشئ معدوما وهذا التوهم فى الصورة يوجب بالحقيقة ابطال المادة لا اثباتها
وفى المتمكن لا يوجب لا ابطال البعد ولا اثباته اما انه لا يوجب ابطال البعد فقد استغنينا عنه اذ الخصم لا
يقول به واما اثباته فلان نفس ابطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضف اليه حفظ الاجسام المنطبقة
به موجودة على احوالها واما اذا كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد
لولا توهم عدمه لما قيل به بل التوهم يتبع التخيل فى اثبات فضاء غير متناه دايما كان جسم فرضنا رفعه اولم يرفع
واما وجوب بعد ما معين التقدير فانما يكون فى الوهم سيما العدم جسم بشرط حفظ الاجسام المطبقة به
التى كانت بقدر البعد المحدود ولولا التقدير لما احتيج الى اعدام جسم فى تخيل البعد ومع هذا كله فليسلم
ان هنا البعد معترض عند الوهم اذا اعدم جسم فانه يرى ان هذا التوهم ليس بفاسد حتى لا يكون تابعا محالا وهل صح

ان هذا العرض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير مح فعلى ان يقضى هذا القايل بان الوهم محكم فان كل ما يوجبه الوهم واجب
وليس الامر كك فيكون من احوال الموجودة مخالف للموهوم وبالجملة يجب ان يرجع الى ابتداء الكلام فيقول ان
التحليل به اشياء صح وجودها فى المجتمع ولكنها عند العقل مختلطة فيفصل بعضها من بعض بقومه ويجد او
يكون بعضها يدل على وجود الاخر الامر فاذا تامل حال بعضها انتقل منه الى الاخر ويكون الرفع ح بمعنى الترك له
والاعراض عنه الى الاخر لا بمعنى الاعدام واما الحجة التى بعد هذا فجوابها ان قول هذا القايل ان الجسم يقتضى المكان لا
لسطحه بل لجسميته ان عنى به ان الجسم لسطحه وحده لا يكون فى مكان بل انما كان فى المكان بجسميته او على انه لانه
جسم يصلح ان يكون فى مكان فالقول حق وليس يلزم منه ان يكون مكانه جسما وانه ليس يجب اذا كان امر يقتضى حكما
ما او اضافة الى شئ ما بسبب وصف له ان يكون المقتضى لذلك الوصف فليس اذا كان الجسم يحتاج الى مباد لكونه جسما
لا لكونه موجودا يجب ان يكون مباديه ايضا اجساما او كان العرض يحتاج الى موضوع لكونه عرضا ان يكون موضوعه
عرضا واما ان عنى به ان كل بعد من جسميته يقتضى بعدا يكون فيه فهو مصادرة على المط الاول وبالجملة انه ليس اذا
كان لجسميته يقتضى المكان يجب ان يلاقى بجميع جسميته المكان كما انه لو كان بجسميته يقتضى الحاوى فليس يلزم
ان يكون بجميع جسميته ملاقى الحاوى بالجملة فانه غير مسلم ان الجسم يقتضى لجسميته مكانا الا بمقدار ما يسلم انه
لجسميته يقتضى حاويا ومعنى القولين جميعا ان جملة الجسم المأخوذ كشئ واحد يوصف بانه فى مكان او فى حاو وليس
كون الشئ بكليته فى شئ هو كونه ملاقيا له بكليته فانا نقول ان جميع هذا الماء وجملته فى هذه الجرة ولا نعنى
به ان جملته ملاقية للجرة واما الحجة التى بعد هذه المبنية على مساواة المكان والمتمكن فقد فرغ عن جوابها
واما التى بعد تلك فهى مبنية على ان المكان لا يتحرك والمسلم ان المكان لا يتحرك بذاته واما انه لا يتحرك بذاته ولا
بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهور فان الجمهور لا يابون ان يتحرك مكان الشئ فانهم يرون الجرة مكانا ويجوزون
لا محة حركته واما الحجة التى بعده فهى اولا شئ مبنية على عادات الجمهور وذلك ليس بحجة فى الامور العقلية
وثانيا انه كما لا يمنع العامة ان يقول ان البعد المفطور فى الجرة مملو وفارغ كك لا يمنع ان يقول ان البسيط المقعر
الذى فى الجرة فارغ ومملو على ان يفهم العامة المعنيين جميعا فانه لا قوى لهم فى لفظ لم تجر لهم العادة بفهم معناه
مجملا ان يكونوا الى ان يطلقوا ذلك فى البسيط المقعر اسرع منهم الى غير ذلك وذلك لان المملو فى عرفهم هو الذى
يحيط بشئ مصمت فى صمته حتى يلاقيه من كل جهة الا ترى انهم يقولون فيما بينهم ان الجرة مملوة والزق مملو ولا
يعرفون حال البعد الذى يدعونه فى داخل الجرة بل يصفون الحاوى بهذه الصفة والحاوى اشبه بالبسيط
منه بالبعد فان البعد لا يحيط بشئ بل ربما احاط به ما يملوه ان كان موجودا فلذلك يجد العامة لا يتحاشون
ان يقولوا ان الجرة مملوة وربما توقفوا عن ان يقولوا ان البعد الباطن مملو والجرة اسم لجوهر الخزف المعمول على
شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكانوا يقولون فى البسيط
ما يقولونه فى الجرة فقد بان انهم اذا قالوا ان الجرة فارغة ومملوة وجعلوا ذلك لفظهم مكانا ما فارغا ومملو

ذهبوا الى المحيط نعم انما يمتنعون ان يقولوا فى البسيط المطلق انه فارغ ومملو لان البسيط المطلق ليس هو المكان
بل المكان بسيط بشرط الاحاطة واذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة لم يحاشوا عن ذلك
اما الحجة التى بعد هذه فغناها على ان يصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا وهو امر صواب واجب وهذا
التصوب شهوة من الشهوات فانه ان لم يكن واجبا ان كل جسم فى مكان وجوبا فى نفسه كان سعيا فى نفسه باطلا وعسى ان يكون الاوجب بعض الاجسام ان لا يكون فى مكان وان كان واجبا لم يحتج الى هذا
ولو كانت هذه المقدمة واضحة وهو ان كل جسم فى مكان ولم يمكن ان يوجد لكل جسم حاو او شىء من الاشياء
المتوهمة مكانا غير البعد المفطور موجودا وكان البعد المفطور موجودا كانت الحاجة تمسا الى ان يقول ان البعد
مكان واما وليس شىء من ذلك واجبا فما اشد تحريفنا فى ان نتحمل حيلة ليكون لنا ان نجعل كل جسم فى مكان
ليسلم ايضا ان كل جسم فى مكان فليس يجب ان يكون ذلك المكان هو البعد فانه يجوز ان يكون هذا المعنى ليس
لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم المكان فان عنى هذا القول انه يكون اشبه براى الجمهور ان كل جسم فى
مكان فليس ذلك بحجة فان نسبة هذا الراى الى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقدون مذهبا ينذهبون
اليه بل يعملون ويقولون على ما فى المشهور اذا توهم كنسبة راى اخر اليهم وهو ان كل موجود فى مكان فانه يشار
اليه وهذان الرايان يتساويان فى ان العامة يتصرف عنهما بتصور وتعريف وعليهم بعد النظر العقلية والوهمية
وقد عرفنا احوال هذه المقدمات حيث تكلمنا فى المنطق وعرفنا انها وهميات دون عقلية ولا يجب ان يلتفت
على ان حكمهم ان كل جسم فى مكان ليس فى تاكد حكمهم فى ان كل موجود اليه اشارة وله حد ولاهم يفهمون من
غيرها بفهم من الوضع ثم لو كان هذا ايضا حقا لما وجب على ما بينا ان يكون ما قالوه حقا وكان يجوز ان يكون المكان
امرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على انه مكان له اذ كان
يجوز ان يكون شيئان موجودين لكل جسم واحدهما دون الاخر مكان واما الحجة التى بعد هذه فليعلم ان طلب
النهاية على وجهين طلب ممكن وطلب محال فاما الطلب المحال فهو ان يكون ذو الجسم يطلب ان يدخل بحجمه سطحا او
نهاية جسم والطلب الممكن يطلب ان يلاقيه ملاقاة محاط بمحيط وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكانا
ثم اذا ليس يطلب النهاية وجب ان يطلب ترتيبا فى ابعاد مرتبة بل ربما طلب ترتيبا فى الوضع فقط من غير حاجة الى ان
يكون كل وضع فى بعد بل على ان يكون كل وضع هو نسبته ما بين جسم وجسم اخر يلبسه فى جهة ولا ابعاد الا الاجسام
المشار اليه فاما حجج اصحاب الخلاء فالجواب عن المبنى منها على التخلخل والتكاثف ان التكاثف على وجهين
اجتماع الاجزاء المتبددة فى هواء يتخللها بان يخرج الهواء عن الخلل فيقوم الاجزاء مقاومة من غير ان يكون
هناك خلاء معد ويقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بان الاجزاء المتفرقة اجتمعت بل بان المادة بعينها
تقبل حجما اصغر تارة وحجما اكبر اخرى اذ كان كلاهما امرين عارضين له ليس احدهما اولى به من الاخر فاذا قبل
حجما اصغر قيل انه تكاثف ولمقابله تخلخل وهذا امر بين فى صناعة اخرى فان لم يتبين فى هذا الموضع لم يضر

يعتبر خ

اوجب خ

مكانه وانه خ

ان ظ

الا ابعاد خ

المشى خ

ان يكون عليه ذلك ان هذا القسم يبطل ويبقى ذلك القسم الذى اجيب عنه واما حديث انا الرماد فهو كذب
صرف ولو كان ذلك صحيحا كان الاناء كله خاليا الا انه ماد فيه اصلا واما حديث الزق والشراب فيجوز ان
يكون المقدار الذى للزق لا يظهر بها ويرى فى الحب حسا ويجوز ان يكون اشد ان يعصر فيخرج منه بخار او هواء
فيصير اصغر ويجوز ان يصغر بتكاثف طبيعى او قسرى على ما نعلمه واما حديث النامى فان الغذاء ينفذ بقوة تبين
مسامات من اجزاء الاعضاء يحركهما بالتبعيد فيسكن بينهما فينفسخ الحجم ولو كان الغذاء اما ينفذ فى الخلاء
لكان الحجم فى حال دخوله وبعده حجما واحدا لا نابدا واما حديث القارورة فان الجواب عن ذلك مبنى على المذكور فى
التخلخل والتكاثف وهو انه من الجائز ان يكون الجسم يستفيد حجما اصغر وحجما اكبر وان يكون من ذلك ما هو طبيعى
ومنه ما هو قسرى فكما انه يجوز ان يسخن ويبرد ويكون فيهما ما هو طبيعى ومنه ما هو قسرى فكذلك الحال فى العظم والصغر
واذا كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب ان يبقى الباقى على حجمه الاول حتى اذا اخذ جزء من هواء
ما فى القارورة يجب ان يبقى الباقى على حجمه الاول فيكون ما وراءه خلاء واذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة فاذا
كان خلافه جائزا فجاز ان يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما ثم انه يضطر فى حال الى ان يصير اعظم بان ينقطع منه جزء
بالقسر من غير ان يجعل الى استخلاف جسم بدل ما ينقطع منه وفى حجمه سبيل فاذا كان انقطاع ذلك الجزء
منه لا يمكن او ينبسط انبساطا يصير النامى فى حجم الاول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء وكان هذا
الانبساط ممكنا وكان القاسر قوة يحوج الى خروج هذا المتمكن الى الفعل يحدثه اياه فى جهة ولزوم سطحه لما
يليه فى جهة وذلك ينبسط منه ويعظم اياه بالقسر اطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما وصار بعض ما انبسط
واقعا خارج القارورة وبقى الباقى مثل القارورة بضرورة تملاها منبسطا لضرورة الجذب المصاص
بقدر القارورة فاذا زال ذلك المص وجاز ان يرجع الى قوامه الاول بان يجذب ماء او هواء الى شغل المكان
الذى يتحرك عنه منقلصا عاد الى قوامه الاول ونحن اذا نفخنا فى القارورة ثم كببناها على الماء خرج منها
ريح كثيرة يتبقبق منه الماء ثم عاد الماء فدخل فيها فيعلم انا قد ادخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة ولما فارق
القسر خرج وذلك لا يخلو اما ان يكون دخول ما ادخلناه بالقسر هو نفوذه فى الخلاء او يكون على سبيل التكاثف
من الماخوذ كان عنه حتى يحصل للمدخل بالقسر مكان ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذى نقوله
نحن ونرى ان للقسر هنا ان يعود الى الطبيعى عند زوال القاسر فان كان على سبيل نفوذ فى الخلاء حتى حصل فى
ذلك المكان منه وليس ذلك المكان له بقسرى ولا مبعضا الجسم هوائى يملؤه فينفيه عنه ويدفعه ولا من طبيعة
الهواء ان يترك مستقلا عن خلائه يحصل فيه ولا مندفعا فى الماء فينبغى ان لا يحتاج الهواء الى ان يفارقه
يتخلص عنه فان كان الخلاء هو الذى يأباه فلم لا يأبى الهواء الاخر وان كان الماء يأباه فلم اذا احكم المص ثم ترك
حتى يخرج من الهواء اما من شانه ان يخرج وكب سريعا على الماء دخله الماء فان كان الخلاء يأبى ان يشغله
الهواء او يدفعه فما بال جذب الماء اولى فلعل الخلاء ينقص الهواء بطبيعته ويجذب الماء فلم ينل الماء

ضرورة خ

فلان بانی خ

منفوش في الهواء الشاغل المحل الهواء الخالية سرول وان كان نقله معلب جذب ذلك الخلاء فلم ينقل الماء
والمكتوب عليه القارورة لم يقلب الخلاء بل بجذب وامساك النقبل المشتمل عليه اصعب من اسالة للنفصل
فاذا امسبابب استحال هذا القسم بقي ان السبب فيه النجاء والهواء الى حجم اصغر للانضغاط فاذا زال انبسط
الى حجمه ولاجل ان هناك سبب اخر يقتضي حجما اكبر وهو التسخن والتلطف بعسر تحريك النفخ ان كان ممنوعا عن مقتضاه
بالضغط الذي يكيفه اشد من تلطف هذا وعند العايق فاقبض السخونة العارضة ان يصير الهواء اعظم حجما من
الحجم الذي كان قبل النفخ ومن اجل ان تلك السخونة عرضية لهذا وتزول وينقبض الهواء الى الحجم الذي اقتضاه طبيعته
لو لم يكن تلك السخونة فيعود الماء فيدخل لا لاستحالة وقوع الخلاء فلهذا ما يشاهد من ان المنفوخ بالقوة
او لا لا تسعو منه هواء يخرج ثم ياخذ في جذب الماء الى نفسه كما لو شد فم القارورة باصبع وسخنت بنار حارة
لا يكرها ثم كب على الماء عرض او لا تسعو ثم امتصاص منها للماء واما الجواب عن الحجة التي بعد هذه فمناسب لهذا
الجواب وذلك لان المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء وعند ذلك الى حين لا يطيع فيه الهواء المتقدم
للدفع فيتلبد الموج بين المندفع وغير المندفع ويضطر الى قبول حجم اصغر وما خلفه يكون بالعكس فيكون بعضه
يتحدب منه وبعضه بعض فلا يتحدب فيتخلل ما بينها الى حجم اكبر يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل
فليكفنا هذا القدر من الكلام في المكان فلنتكلم الان في الزمان **الفصل العاشر** في ابتداء القول في
اختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه ان النظر في امر الزمان مناسب للنظر في امر المكان لانه من الامور
التي يلزم كل حركة والحال في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان فمن الناس من نفى ان يكون
للزمان وجودا البتة ومنهم من جعل له وجودا لا على انه في الاعيان الخارجية البتة بوجه من الوجوه بل على انه
امر يتوهم ومنهم من جعل له وجودا لا على انه امر واحد في نفسه بل على انه نسبة ما على جهة ما للامور الها كانت
الى امور اتفاقا كانت فقال ان الزمان هو مجموع اوقات والوقت عرض حادث يعرض وجود عرض اخر مع وجوده
فهو وقت للاخر اي عرض حادث كان ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة فمنهم من جعله جوهرا قائما
بذاته فاما من نفى وجود الزمان فقد تعلق بشكوك من ذلك ان الزمان ان كان موجودا فاما ان يكون شيئا
منقسما او يكون شيئا غير منقسم فان كان غير منقسم فيستحيل ان يكون منه سنون وشهور وساعات
وماض ومستقبل وان كان منقسما فاما ان يكون موجودا بجميع اقسامه وجب ان يكون الماضي والمستقبل منه
موجودين معا وان كان بعض اقسامه موجودا وبعضها معدوما فلا يخ اما ان يكون القسمة التي اياها نعتبر واقعة
على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي او واقعة على سبيل الساعات والايام وما اشبه ذلك فاما الماضي
والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتي الزمان معدوم واما الحاضر فان كان منقسما وجب
المسئلة بعينها وان كان غير منقسم كان الامر الذي يسمونه آنا وليس بزمان ومع ذلك فانه لا يجوز ان يوجد
بالفعل ولو وجد بالفعل لم يخل اما ان يبقى واما ان يعدم فان بقي كان منه شيء متقدما وشيء متاخرا ولم يكن كله

آنا كان الماضي والمستقبل معا في آن واحد وهذا مح وان عدم لم يخل اما ان يعدم في آن يليه لا آنا منهما
واما ان في آن تالية كان الان يلي الان على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما وهذا مما يمنعه مثبتو الزمان
ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود وكل زمان يفرضه فقد يحدد عند فارضه بانين آن ماض وآن هو
بالقياس الى الماضي مستقبل وعلى كل حال لا يصح ان يوجدا معا بل يكون احدهما معدوما واذا كان احدهما
معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج الى طرف هو معدوم فكيف يكون للشيء طرف معدوم وبالجملة كيف يكون
شيء واصلا بين معدوم وموجود فهذه هي الشبهة القوية التي يتعلق بها من ينفي الزمان ويقولون ايضا
انه ان كان لا بد للحركة في ان يكون حركة من ان يكون لها زمان وليس يحتاج هذه الحركة في ان يكون حركة
الى ان يكون جسم اخر يتحرك انها غير جسمها بل ربما احتيج الى ذلك في بعض الامور لا لان يكون حركة بل لان
يوجدها يحتاج في ان يتحرك الى ان يتحرك وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها فاذا كان كذلك
فان حركة فرضناها موجودة يلزمها من حيث هي حركة ان يكون لها زمان ولا يلزمها من حيث هي حركة ان يكون
هناك حركة اخرى واذا كان كذلك كان كل حركة مستتبعا زمانا على حدة غير موقوف على حركة اخرى كما تستتبع مكانا
على حدة ولا يكون لها زمان واحد الا على نحو ما يكون لها مكان واحد اي الواحد بالعموم وليس كلامنا في
ذلك فاذا كانت الحركات معا كانت ازمنتها لا محالة معا ولا يخ اما ان يكون معيتها في المكان او في الموضوع
او في الشرف او في الطبع او في شيء اخر غير المعية في الزمان لكن جميع وجوه معا لا يمنع ان يكون بعضها قبل بعضها و
بعد اي بعضها يكون موجودا والبعض معدوما فبقي ان يكون معيتها المعية التي بالزمان والمعية التي بالزمان
هي ان يكون اشياء كثيرة في زمان واحد او في آن واحد وهو طرف زمان واحد فيجب من ذلك ان يكون
للازمنة الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كالكلام في التي هي مجموعة
فيه فيلزم ان يكون ازمنة بلا نهاية معا وعندكم ان الازمنة يتبع الحركات فيلزم ان يكون حركات لا نهاية لها
معا فيلزم ان يكون متحركات لا نهاية لها معا فيلزم ان يكون اجسام لا نهاية لها معا وهذا من المستحيل الذي
يدفعونه ويمنعون وجوده فمن جهة هذه الشكوك وجوب ان يكون للزمان وجود اضطر كثير من الناس
الى ان جعل للزمان نحوا من الوجود اخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم هي الامور التي يلحق المعاني اذا عقلت
ونوسبت بينها فيحدث هناك صور لست بما وجودها في الوهم فقط فجعلوا الزمان سيما ينطبع في الذهن من
نسبة المتحرك الى طرفي مسافته الذين هو يقرب احدهما بالفعل وليس يقرب الاخر بالفعل اذ حصوله هناك
لا يوجد مع حصوله هاهنا في الاعيان ولكن يصح في النفس فانه يوجد في النفس تصورهما وتصور التوسط
بينهما معا فلا يكون في الاعيان امر موجود يصل بينهما ويكون في التوهم امر منطبع في الذهن ان بين وجوده
هاهنا وبين وجوده هناك سببا في مثله يقطع هذه المسافة بهذه السرعة او البطوء الذين لهذه الحركات
او لهذه العدد من الحركات والسكونات المتركبة فلكون هذا تقدير لتلك الحركة لا وجود له لكن الذهن يرفعه في

نفسه بحصول اطراف الحركة فيه بالفعل معا مثل ما ان الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى اشياء
يقتضى بها الذهن على الامور المعقولة ومناسبات منها ولا يكون فى الامور الموجودة شئ منها وقالت الطائفة
التى ذكرناها ايضا بان الزمان ليس الا مجموع اوقات فانك اذا رفعت اوقات متتالية وجمعتها لم يشك ان مجموعها
الزمان واذا كان كذلك فاذا عرفنا الاوقات عرفنا الزمان وليس الوقت الا ما يوجبه الموجب وهو ان يعين مبدأ
عارض بعرض فيقول مثلا يكون كذا بعد كذا بعد يومين معناه انه يكون مع مضى طلوع الشمس بعد طلوعين فيكون
الوقت طلوع الشمس ولو جعل بدله قدوم زيد لصلح فى ذلك طلوع الشمس فانه اذا انما صار طلوع الشمس وما
يتعين القابل اياه ولو شاء لجعل غيره وقتا الا ان طلوع الشمس قد كان اعم واعرف واشهر ولذلك اختير ذلك
وما يجرى مجراه للتوقيت فالزمان هو جملة امور هى اوقات موقتة قالوا وان الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له
يعرف ذلك من الشكوك المذكورة وقالت طائفة ان الزمان جوهر ازلى وكيف لا يكون جوهرا وهو واجب الوجود فان
وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه الى اثبات بدليل بل كلما حاولت ان ترفع الزمان وجب ان تثبت الزمان
لانك ترفعه قبل شئ او بعد شئ ومهما فعلت ذلك فقد اوجبت مع رفعه قبلية او بعدية فيكون قد اثبت الزمان
مع رفعه اذ القبلية والبعدية التى تكون على هذه الصورة لا تكون الا للزمان او بزمان فالزمان واجب الوجود
وما كان واجب الوجود فلا يجوز ان يرفع وجوده فليس بعرض وما كان موجودا وليس بعرض فهو جوهر قالوا واذا
كان جوهرا واجب الوجود فهو جوهر ازلى قالوا واذا كان واجب الوجود استحال ان يتعلق وجوده بالحركة فجائز
ان يوجد الزمان وان لم يوجد الحركة فالزمان عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة وتارة يجرد فيسمى دهرا فهذه هى الشكوك المذكورة فى امر الزمان والاولى بنا ان يدل اولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته
بان يجعل الطريق الى وجوده من ماهيته ثم نتكلم على هذه الشبهة فيحلها فنقول ان الذين اسسوا وجود الزمان معنى
واحدا فقد اختلفوا ايضا فمنهم من جعل الحركة زمانا ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا دون سائر الحركات ومنهم
من جعل عودة الفلك زمانا اى دورة واحدة ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا فاما الذين جعلوا الحركة
نفسها زمانا فقالوا ان الحركة من بين ما يشاهد من الموجودات هى التى تشتمل على شئ ماض وشئ مستقبل وفى
طبيعتها ان يكون لها دائما جزء بهذه الصفة وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا ونحن انما نظن ان
كان زمانا اذا احسسنا بحركة حتى ان المريض والمقيم يستطيلان زمانا يستقصره المتمادى فى البطر لاستمرار
الحركات بالمقاساة فى ذكر هذين وانحائها عن ذلك المنتهى عنها بالنظر والقطع ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر
بالزمان كاصحاب الكهف فانهم لما لم يشعروا بالحركات التى بين آن ابتداء القائهم انفسهم للاستراحة باليوم وآن
انتباههم لم يعلموا انهم رقدوا على يوم واحد وقد حكى المعلم الاول ايضا ان قوما من المتالهين عرض لهم شبهة
بذلك ويدل التاريخ على انهم كانوا قبل اصحاب الكهف فهذه هى الاقوال السالفة فلنصحح الحكم فى امر الزمان وكلها
صحيح اما ان الحركة ليست زمانا فلانه قد يكون حركة اسرع وحركة ابطأ ولا يكون زمان اسرع من زمان وابطأ

بل اقصر واطول وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا وانت تعلم انه قد يحصل حركتان مختلفتان معا
فى زمان واحد وزمانهما لا يختلف والحركة فصولها غير فصول الزمان والامور المنسوبة الى الزمان مثل هو
ذى وبعده والآن وانما ليست هى من ذات الحركة فى شئ والزمان يصلح ان يوجد فى الحركة السريعة جزء من الفصل
والحركة لا يصلح ان يوجد كذلك بل يوجد على انها جزء متقدم فانه يصلح ان يقال ان السريعة هو الذى يقطع مسافة
اطول فى زمان اقصر ولا يصلح ان يقال فى حركة اقصر وحكم الحركة الاولى الفلكية هذا الحكم بعينه فانها يصلح
ان يقال فيها انها اسرع الحركات لانها يقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم معا فى هذا ما نتكلم فيه بعد وهذه
المعية يدل على امر غير الحركتين بل يدل على معنى يحسسان كلتاهما اليه ويتساويان فيه ويختلفان فى المسافة
وذلك المعنى ليس ذات احدهما لان الثانى لا يشارك الآخر فى ذاته ويشاركه فى الامر الذى هما فيه معا
ويمكن من هذا الموضع ان يظهر فساد قول من جعل الاوقات اعراضا يوقت الاعراض وذلك لانهم لا يجعلون
نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة او كون او سواد او بياض او غير ذلك وقتا ولكن يضطرون
الى ان يقولوا انه يصير وقتا ما للتوقيت ويضطرون الى ان يكون التوقيت بقرين وجود شئ آخر مع وجوده
وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين وكل عرضين يقترنان فى
شئ وكل معنيين فهما فى امرهما معا فاذا كان وجودهما معا او وجود واحد منهما موقتا بانه مع وجود الآخر فالمفهوم
من المعية هو امر ما لا محالة ليس هو مفهوم احدهما وهذه المعية مقابلة بمعنى ان لو تقدم احدهما او تأخر
هذا الشئ الذى فيه المعية هو الوقت الذى يجمع الامرين فكل واحد منهما يمكن ان يجعل دالا عليه كالوقت
غير ذلك الامر مما يقع فى ذلك الوقت ولو كان ذلك الامر فى نفسه وقتا لكان اذا بقى مدة وهو واحد بعينه
وجب ان يكون مدة البقاء وابتداؤها وقتا واحدا بعينه ونحن نعلم ان الوقت الموقت هو حد بين متقدم ومتأخر
وان المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف وبما هو حركة او سكون او غير ذلك يختلف فليس كونه
عرضا لكونه حركة او سكونا هو كونه متقدما او متأخرا او مقابل حقيقة التقدم والتأخر والمعية امر آخر هو
حال الزمان واما الحجة التى اعتمدها جاعلوا الزمان حركة فهى مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم ان
كل ما يقتضى ان يكون فى طبيعته شئ ماض وشئ مستقبل فهو زمان فان هذا غير مسلم فان كثيرا
ما ليس بزمان هو ماض ومستقبل كالطوفان والقيمة بل يجب ان يكون مع هذا شرط آخر وهو ان يكون لذاته
ما هو بحسب من الشئ الذى هو نفس الماضى او نفس المستقبل حتى يكون طبيعة الامر الذى اذا قيس الى امر آخر
كان لذاته ماضيا او مستقبلا والحركة اذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هى انها ماضية بل يكون قد فاتت
الماضى ولذلك يصح ان يقال حركة فى زمان ماض ولا يجوز ان يقال حركة فى حركة ماضية اللهم الا ان يعنى
فى جملة الحركات الماضية وليس قصدنا هاهنا بل يكون الشئ مطابقا لوجود ذلك الذى هو فيه واما القائلون
بان الزمان هو دورة واحدة من الفلك فبين اخاليه بان كل جزء زمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة فاما بعد

من هنا كله ظن من ظن ان الزمان هو الفلك بقياس من موجبتين فى الشكل الثانى على ان احدى المقدمتين فيه كاذبة وهو هى قوله وكل جسم فى فلك فانه ليس كك بل الحق ان كل جسم ليس بفلك هو فى فلك واما الذى فى الكل فلعله هو كل جسم مطلقا فان الفلك نفسه ايضا فى زمان على النحو الذى يكون الاجسام فى الزمان عليه واذ قد اشرنا الى المذاهب الباطلة فى مهية الزمان فحقيق بنا ان نشير الى مهية الزمان فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل الشبهة المذكورة فى وجوده

الفصل الحادى عشر فى تحقيق ماهية الزمان واثباتها

فنقول ان من البين الواضح انه قد يجوز ان يبتدى متحركان بالحركة ومعهما معا واحدهما يقطع مسافة اقل والاخر مسافة اكثر اما لاختلاف البطؤ والسرعة واما للتفاوت بعدد السكونات المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يبتدى اثنان ويقطعان مسافتين متساويتين لكن احدهما ينتهى اخر المسافة والاخر بعد لم ينته وذلك للاختلاف المذكور ويكون فى كل حال من الاحوال من مبدأ كل حركة الى منتهاها امكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطؤ او المعية التركيب مع السكون وامكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاقل مخالطة سكونات وامكان قطع اقل منها بالابطأ من تلك او الاكثر مخالطة سكونات وان ذلك لا يجوز ان يختلف البتة فقد ثبت بين المبدأ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة والى السرعة واذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطؤ بعينه كان امكان اخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتهى نصفها انما يمكن فيه قطع المنصف بتلك السرعة والبطؤ وكك بين هذا المنتهى المنصف المفروض الان وبين المنتهى الاول فيكون الامكان الى المنصف الاول ومن المنصف متساويان وكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا فيكون الامكان المفروض اولا منقسما ولا عليك الان ان تجعل هذا المتحرك متحركا بالحقيقة فى المكان او فى انفرض لمتحرك بالوضع نسبة المتحرك فى المكان فانه يفارق مماسة الى مماسة بمماسات متصلة او موازاة الى موازاة بموازاة متصلة وان تسمى ما يقطعه مسافة كيف كان فليس يختلف لذلك الحكم فيما نحن بسبيله فنقول ان هذا الامكان قد صح انه منقسم وكل منقسم فمقدار او ذو مقدار فهذا الامكان لا تعرى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة او مقدار اخر ولو كان مقدار المسافة لكانت المتساويات فى المسافة متساوية فى هذا الامكان لكن ليس كك فهو اذن مقدار اخر فاما ان يكون مقدار المتحرك حتى الاعظم اعظم فى هذا المقدار وليس كك فهو اذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست بعينها ذات هذا المقدار بنفسه ولا السرعة والبطؤ ذلك اذ الحركات فى انحاء كانت تتفق فى الحركة وتتفق فى السرعة والبطؤ وتختلف فى هذا المقدار وربما اختلف فى الحركة فى السرعة وما تعقب فى هذا المقدار فقد ثبت وجود مقدار لامكان وقوع الحركات بين المتقدم والمتاخر وقوعا يقتضى مسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة وهذا المقدار ليس يجوز ان يكون قايما بنفسه وهو منقض متقدم وكل منقض فاسد فهو فى موضوع او ذو موضوع فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز ان يكون موضوعه الاول مادة المتحرك لما بيناه فانه ان كان مقداره مادة لا واسطة لكانت المادة يصير به اعظم واصغر فان هو فى الموضوع بوساطة مبنية اخرى فلا يجوز ان يكون بوساطة مسه وارة كالبياض والسواد والا لكان مقدار تلك الهيئة فى المادة يحصل فى المادة مقدارا باتا قارا فبقى ان يكون مقدار هيئة غير قارة وهى الحركة من مكان الى مكان ومن وضع الى وضع بينهما مسافة يجرى عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذى يسميه الزمان وانت تعلم ان الحركة يلحقها ان ينقسم الى متقدم ومتاخر وانما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها فى المتقدم من المسافة والمتاخر منها ما يكون فى المتاخر من المسافة لكنه مع ذلك ان المتقدم من الحركة لا يوجد مع المتاخر منها كما يوجد المتقدم والمتاخر فى المسافة معا ولا يجوز ان يصير ما هو منها مطابق المتقدم من الحركة فى المسافة متاخرا ولا الذى هو مطابق المتاخر منها متقدما كما يجوز فى المسافة فيكون التقدم والتاخر فى الحركة خاصة يلحقها من جهة ما هى الحركة ليس من جهة ما هى للمسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة باجزائها بعد المتقدم والمتاخر فيكون الحركة لها عدد من حيث لها فى المسافة تقدم وتاخر ولها مقدار ايضا بازاء مقدار المسافة فالزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل فى المسافة والا لكان البيان تحديدا بالدور والذى ظن بعض المتطببين انه قد وقع فى هذا البيان دور اذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا وهذا الزمان هو ايضا الذى هو لذاته لما هو فى ذاته ذو تقدم وتاخر لا يوجد المتقدم منه مع المتاخر كما قد يوجد فى ساير انحاء التقدم والتاخر وهذا هو لذاته يكون شى منه قبل شى وشى منه بعد شى ويكون ساير الاشياء لاجله بعضها قبل وبعضها بعد وذلك لان الاشياء التى يكون فيها قبل وبعد بمعنى ان القبل منها فات والبعد غير موجود مع القبل انما يكون كك لا لذواتها بل لوجودها مع قسم من اقسام هذا المقدار فما طابق منها جزاء هو قبل قيل له انه قبل وما طابق جزءا هو بعد قيل له انه بعد ومعلوم ان هذه الاشياء هى ذوات البعير لان ما لا يتغير فيه فلا فات فيه ولا لاحق وهذا الشى ليس يكون قبل وبعد لاجل شى اخر لانه لو كان كك لكان القبل منه انما صار قبلا لوجوده فى قبل شى اخر فيكون ذلك الشى او شى اخر ينتهى اليه التدريج اخر الامور هو لذاته ذو قبل وبعد اى لذاته ليس بالاضافة التى بها يكون قبل وبعد ومعلوم ان ذلك الشى هو الذى يقع فيه امكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا اوليا ويقع فى غيره لاجله فيكون ذلك الشى هو المقدار المقدر للامكان المذكور تقدير الذاته ويكون ما نحن فيه لا غيره فنحن انما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذى هو لذاته مقدار للامكان المذكور ويقع فيه الامكانات المذكورة وقوعا اوليا فبين من هذا ان هذا المقدار المذكور هو بعينه الشى الذى هو لذاته يقبل اضافة قبل وبعد بل هو بنفسه منقسم الى قبل وبعد لست اعنى ههنا ان الزمان يكون قبل لا بالاضافة بل اعنى ان الزمان لذاته يلزمه هذه الاضافة ويلزم ساير الاشيا بسبب الزمان فان الشى اذا قيل له قبل وكان ذلك غير الزمان وكان مثل الحركة والانسان وغير ذلك كان معناه انه موجود مع شى هو بحال لتلك الحال يلزمها اذا قيست الى الحال الاخرى ان كان الشى بها قبل لذاته اى يكون هذا اللزوم له لذاته فالمتقدم وتقدمه انه له وجود مع عدم شى اخر لم يكن موجودا وهو موجود فهو

مقدار غير المسافة

للحركة ح

وتقدم ح

متقدم عليه اذا اعتبر عدمه وهو معه اذا اعتبر وجوده فقط وفي حال ما هو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل في الحالين
وليس حال ما هو له متقدم هو حال ما هو مع فقد يبطل منه لا محالة امر كان له من التقدم عند ما هو مع فالتقدم و
القبلية معنى لهذا الذات ليس لذاته ولا ماها مع ثبات ذاته وذلك المعنى مستحيل فيه ان يبقى مع الحالة الاخرى
استحالة لذاته ومستحيل فيه ان يصير مع ومعلوم ان هذا الوجود لا يثبت له فانه عند وجود الاخر قبله واما
الشئ الذي له هذا المعنى والامر فلا يستحيل ذلك فيه فانه تارة يوجد وهو قبل وتارة يوجد وهو مع وتارة
يوجد وهو بعد وهو واحد بعينه واما نفس الشئ الذي هو قبل وبعد لذاته وان كان بالقياس فلا يجوز ان يبقى
هو بعينه فيكون بعد بعد ما كان قبل فانه ما حال المعنى الذي به الشئ بعد الا بطل ما هو به قبل والشئ ذو هذا هو
باق مع بطلان الامر القبل وهذا الامر لا يجوز ان يكون نسبة الى العدم فقط فان نسبة وجود الشئ الى العدم فقط
فان نسبة وجود الشئ الى عدم الشئ قد يكون تاخرا كما يكون بعدما وكذلك في جانب الوجود بل هو نسبة الى العدم
مقارن امر اخر اذا قارنه كان بعدما فان قارن غيره كان باجزاء والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود وكذلك
نظيره يقارن المنسوب لان المنسوب اليه ايضا منسوب اليه بالعكس وله ذلك الحكم وهذا الامور هو زمان
او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذلك ما يقوله وان كان نسبة الى زمان فيكون قبليتها لاجل الزمان
ويرجع الامر الى ان هذه القبلية والبعدية اولا لموضوعها الزمان فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد بل
الذي يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذي يسميه الزمان اذ قد بينا انه لذاته هو مقدار الامكان المشار اليه ولما
صح ان الزمان ليس مما يقوم بذاته فكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد وكل
ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة فيكون الزمان ماديا ومع انه مادي موجود في المادة متوسط
الحركة فان لم يكن حركة ولا تغير لم يكن زمان فانه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد وكيف يكون قبل
وبعد دائم يتجدد لحر فامر فانه لا يكون بعد وقبل مقابل يبطل الشئ الذي هو قبل من حيث هو قبل لانه يحدث
الشئ الذي هو بعد من حيث هو بعد فان لم يكن اختلاف وتغير تان يبطل شئ او يحدث شئ لا يكون امر هو بعد
اذ لم يكن قبل وامر هو قبل اذ ليس بعد فاذن الزمان لا يوجد الا مع وجود تجدد حال ويجب ان يستمر ذلك
التجدد والا لم يكن زمان ايضا لانه اذا كان امر دفعة ثم لم يكن شئ البتة حتى كان شئ اخر دفعة لم يخل اما ان
يكون بينهما امكان تجدد امور او لا يكون فان كان بينهما امكان تجدد امور فيكون فيما بينهما قبل وبعد القبل
والبعد انما يتحقق بتجدد امور وفرضنا انه ليس هناك تجدد امور هذا خلف وان لم يكن بينهما هذا الامكان فهما
ملتصقان فلا يخ اما ان يكون ذلك الالتصاق مستمرا او لا يكون فان كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه
على انه مح سيتضح استحالته بعد وان كان منقطعا عاد الكلام من راس فيجب ضرورة ان كان زمان ان
يكون تجدد احوال اما على التلاحق واما على الاتصال فان لم يكن حركة لم يكن زمان ولان الزمان كما قلنا مقدار
وهو متصل فجائز لاتصال الحركات والمسافات فله لا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن

الفصل الثاني عشر في بيان امر الآن

نقول ان الآن يعلم من جهة العلم بالزمان فان الزمان لما كان متصلا
فله لا محالة فصل متوهم وهو الذي يسمى الآن وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس الى نفس الزمان والا
لقطع اتصال الزمان بل انما وجوده على ان يتوهمه الوهم فاصلا في مستقيم الامتداد والفاصل لا يكون موجودا
بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو فاصل والا لكانت كاثنين بعد فاصلات بلا نهاية بل انما يكون
بالفعل لو قطع الزمان ضربا من القطع ومح ان ينقطع اتصال الزمان وذلك لانه ان جعل للزمان قطع لم يخل
اما ان يكون ذلك القطع في ابتداء زمان او في انتهائه فان كان في ابتداء الزمان وجب من ذلك ان يكون
ذلك الزمان لا قبل له واذا كان لا قبل له فيجب ان لا يكون معدوما ثم وجد فانه اذا كان معدوما ثم وجد يكون
وجوده بعد عدمه فيكون عدمه قبل وجوده فيكون له قبل ضرورة ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف
على النحو الذي قلنا في غير هذا الموضع فيكون الشئ الذي به يقال لهذا النوع من القبلية حاصلا ولا هذا الزمان
فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به ذلك قبل وهذا البعد وهذا الفصل يجمعهما وقد فرض فاصلا
وهذا خلف وكذلك ان فرض فاصلا على انه نهاية لم يخل اما ان يكون بعده امكان وجود شئ او لا يكون فان كان لا
يكن بعده ان يوجد شئ ولا واجب الوجود حتى يستحيل ان يوجد شئ مع عدم ما انتهى اليه من النهاية فقد
ارتفع ان يكون وجود شئ واجب وارتفع الامكان المطلق والوجود الواجب والامكان المطلق لا يرتفع وان
كان بعده ذلك فله بعد فهو قبل فالآن واصل لا فاصل فالزمان لا يكون له آن بالفعل موجودا بالقياس الى
نفسه بل بالقوة اعني القوة القريبة من الفعل وهو ان الزمان يهيأ ان يفرض فيه الآن دائما اما يفرض العارض
او بموافاة الحركة حدا مشتركا غير منقسم كمبدأ طلوع او غروب او غير ذلك وذلك بالحقيقة ليس احداث فصل في
ذات الزمان نفسه بل في اضافته الى الحركات كما يحدث من الفصول الاضافية في المقادير الاخر كما ينفصل جزء
جسم من جزء اخر بموازاة او مماسة او فرض فارض من غير ان يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه
فصل مقيسا الى غيره وهذا الآن اذا حصل بهذه النسبة فليس يكون عدمه الا في جميع الزمان بعده وقول القائل
انه اما ان يفسد في ان يفسد ثلثة اوان لا ثلثة هو بعد ان يتسلم ان له فسادا مستدا في آن بل ابتداء فساده
وهو طرف الزمان الذي هو في جميعه يعدم فانه لا يفهم من الفساد غير ان يكون الشئ معدوما بعد وجوده ووجوده
في هذا الموضع وهو انه طرف الزمان الذي هو فيه معدوم كانك قلت انه في طرف الزمان الذي هو معدوم فيه
موجود وليس لفساده مبدأ فساد هو اول آن فسد فيه بل بين وجوده وعدمه فصل هو وجوده لا غيره انت ستعلم انه
ليس للمتحرك والساكن والمتكون والفاسد اول آن هو فيه متحرك او ساكن او سكون او فاسد اذ الزمان منقسم
بالقوة الى غير النهاية والذي يظن من انه الذي يمكن ان يقال على هذا ان الآن اما ان يعدم قليلا قليلا فيمتد
احداثه الى العدم مدة او يعدم دفعة فيكون عدمه في آن هو قول يحتاج ان يبين فساده فنقول ان المعدوم
او الموجود دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد ليس لا نما المقابل الذي يعدم قليلا قليلا او الذي يوجد قليلا

قليلا بل هو اخص من ذلك المقابل وذلك المقابل هو الذى ليس يذهب الى الوجود او الى العدم او الاستحالة او غير ذلك
قليلا قليلا وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة ويصدق على الامر الذى يكون فى جميع زمان ما معدوما وفى طرفه
الذى ليس بزمان موجودا او الامر الذى يكون فى جميع زمان ما موجودا او فى طرفه الذى ليس بزمان معدوما
فان هذين ليسا يوجدان او يعدمان قليلا قليلا والاول ايضا كذلك وهو الذى يكون وجوده او عدمه فى آن لكن
هذا الوجه يباين ذلك الوجه الاول لان الوجه الاول قد فرض فيه الحكم فى ان الزمان الذى هو نهايته بالذات
كالحكم فى جميع الزمان وفى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفا للحكم فى الزمان من غير ان يوضع انا بعد الآن
المخالفة والا لوقعت مشافعة بين انات ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلاهما فى ان هذا الوجه الثانى
يصح وجوده او لا يصح فانا لا نتكلم فيه من حيث نصدق بوجوده بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما وذلك السلب
هو انه ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا او لعمرى ذلك شريك فذلك الشريك اخص من هذا السلب والاخص لا يلزم الاعم و
ليس يجب ان يكون الشئ من حيث يتصور موضوعا او محمولا بحيث يصدق بوجوده او لا يصدق وقد علم هذا فى صناعة المنطق
فاذا كان قولنا ليس يوجد او يعدم قليلا قليلا اعم من قولنا يوجد دفعة او يعدم دفعة بمعنى انه يكون حاله ذلك فى
ان مبدأ فليس قول القائل انه اما ان يكون قليلا قليلا او يكون دفعة بهذا الوجه صادقا صدق المنفصل المحيط نظر
النقيض او المحيط بنقيض وما يلزم نقيضه وايضا فان مقابل ما يوجد دفعة هو مما لا يوجد دفعة اى لا يوجد فى ان
مبدأ وليس يلزمه لا محالة انه يوجد او يعدم قليلا قليلا بل قد يصدق معه الذى بحسب الوجه المذكور اللهم الا ان
يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد الا وهو فيه حاصل الوجود ولا يوجد آن هو فيه بعد فى السلوك وكذلك فى العدم
دفعة بحسبه فان كان عين هذا كان هذا لازم المقابل وصحت القضية ولكن لم يجب ان يكون وجوده المبتدأ دفعة او عدمه
وههنا شئ وان كان لا يليق بهذا الموضع فينبغى ان نذكره ليكون سبيلا الى تحقيق ما قلنا ه وهو انه بالحرى ان نعرف
لنعرف مثل الآن المشترك بين زمانين فى احدهما الامر بحال وفى الاخرى بحال اخرى فقد يخ الامر فيه عن الحالين جميعا او يكون
فيه على احد الحالين دون الاخرى فان كان الامران فى قوة المتناقضين كالمماس وغير المماس والموجود والمعدوم
وغير ذلك فى ان يخ الشئ فى الآن المفروض عنهما جميعا فيجب ان يكون لا محالة على احدهما فليت شعرى على ايهما يكون فنقول
ان الامر الموجود لا محالة يرد عليه مرفعه فلا يخ اما ان يكون ذلك الشئ الوارد مما يصح وروده فى ان وهو الشئ الذى
ثابت حالة فى اى ان احدث فى زمان وجوده فلا يحتاج فى ان يكون الى ان يطابق صدق وما كان هكذا فالشئ
الذى فى الفصل المشترك موصوف به كالمماسة والتربيع فكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التى يتشابه وجودها
فى كل آن من زمان وجودها واما ان يكون الشئ بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده فى زمان فلا يقع فى ان
فيكون وجوده فى الزمان الثانى والآن الفاصل بينهما لا محالة لا يحتمله فيكون فيه مقابله مثل المفارقة ونزك
المماسة والحركة فمن ذلك ما يجوز ان يتشابه حاله فى انات من زمانه دون انات الوقوع ابتداء ومنه ما لا يجوز
ان يتشابه حاله البتة اما الذى يجوز فمثل اللامماسة التى هى المباينة فانها لا يقع الا بحركة واختلاف حال

ولكنها يثبت لا مماسة بل مباينة زمانا يتشابه فيه وان اختلف احوالها من جهة اخرى فليس فى تلك من جهة انها مباينة
ولا مماسة واما الذى لا يجوز ذلك فيه فكالحركة فانها لا يتشابه حالها فى ان من الانات بل يكون فى كل ان بحد فى قرب
وبعد حد حدها من احوال الحركة فالشئ الغير المتحرك اذا تحرك والمماس اذا لم يتماس فالآن الفاصل بين زمانيه اى الابتداء
مفارقة فيه ولا حركة فيه مماسة وعدم حركة وهذا وان كان خارجا عن غرضنا فانه نافع فيه وفى مسائل اخرى فهذا الذى
تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضى والمستقبل كانه حدث زمان يتخذ بعد حصوله بهذا الآن وقد يتوهم آن آخر
على صفة اخرى وكان طرف المتحرك وليكن نقطة ما يعرض بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ما كانه اعنى فى ذلك الطرف
هو المنتقل ثم ذلك يعرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل المتوهمة واصله كذلك نسبته ان يكون فى الزمان وفى
الحركة بمعنى القطع شئ كذلك وشئ كالنقطة الداخلة فى الخط التى لم يفعله وذلك انه يتوهم منتقل وجد فى المسافة وزمان
فالمنتقل يفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل فكان المنتقل بالحالة التى يلزمه فى الحركة هو طرف
غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا وطائفة من المسافة نقطة ومن الزمان آن فانه لا يكون معه لا خط المسافة فقد حلفه
ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان فقد سلف انما يكون معه من كل واحد طرف له غير منقسم انقسامه فيكون
معه دائما من الزمان الآن ومن القطع الشئ الذى بينا انه بالحقيقة هو الحركة ما دام الشئ يتحرك ومن المسافة الحد
اما نقطة واما غير ذلك فكل واحد من هذه نهاية والمنتقل ايضا نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شئ ممتد من المبدأ فى
المسافة الى حيث وصل فانه من حيث هو متصل شئ ممتد من المبدأ الى المنتهى وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية
لذاته من حيث قد انتقل الى هذا الحد فحرى بنا ان ننظر هل كان المنتقل ذاته واحد وسيلانه يفعل ما هو حد ونهايته
ويفعل المسافة ايضا كذلك فى الزمان شئ هو الآن يسيل فيكون هو ذاتا غير منقسمة من حيث هو وهو بعينه باق من حيث
ذلك وليس باقيا من حيث هو آن لانه انما يكون انا اذا اخذ محددا للزمان كما ان ذلك منتقلا اذا كان محددا
لما يحدده ويكون فى نفسه نقطة او شيئا آخر وكما ان المنتقل يعرض له من حيث هو منتقل انه لا يمكن ان يوجد
مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو آن لا يوجد مرتين لكن الشئ الذى لامره ما صار آنا عسى ان
يوجد مرارا كما ان المنتقل من حيث هو امر عارض الانتقال عسى ان يوجد مرارا فان كان شئ مثل هذا موجودا فيكون
حقا ما يقال ان الآن يفعل بسيلانه الزمان ولا يكون هذا هو الآن الذى يفرض بين زمانين يصل بينهما كالنقطة
النقطة المتوهمة فاعلة بحركتها مسافة هى غير نقطة المسافة المتوهمة فيه فان كان لهذا الشئ وجود فهو وجود الشئ
مقرونا بالمعنى الذى حققنا فيما سلف انه حركة من غير احد متقدم ولا متاخر ولا يطيق وكان كونه ذا اين اذا
استمر سائلا فى المسافة احدث الحركة كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذى سميناه الآن اذا استمر فى متقدم الحركة ومتاخرها
احدث الزمان فيشبه هذا الشئ الى المتقدم والمتاخر هى كونه آنا وهو فى نفسه شئ يفعل الزمان وبعد الزمان
بما يحدث اذا احدثنا آنا من حدود فيها فيحدث تقدمات وتاخرات معدودة كالنقطة بعد الخط بان يكون
كل نقطة مشتركة بين خطين باضافتين والعاد الحقيقى هو اول فقط وحده ومعطله الكثرة والعدد بالتكرير

يماس خ

ففيه خ

بل المتوهم بعد حدوث الخط

بطابقه خ

عرض له خ

طناه خ

الاول خ

فالآن الذي هو بهذه الصفة بعد الزمان فانه ان لم يكن انا لم يتعدد الزمان والمتقدم والمتاخر بعد الزمان على الوجه
الثاني اى بانه جزئه ويحصل جزئيه موجود الآن ولان المتقدم والمتاخر جزءا الزمان وكل جزء فيه من شانه الانقسام
كاجزاء الخط فالآن اولى بالوحدة والوحدة اولى بالتعديد فالآن بعد على الجهة التى بعد النقطة ولا ينقسم والحركة
بعد الزمان بان يوجد المتقدم والمتاخر بسبب المسافة فبمقدار الحركة يكون عدد المتقدم والمتاخر فالحركة بعد الزمان
على انها يوجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتاخر والزمان بعد الحركة بانه عدد له نفسه مثال هذا ان الناس
لوجودهم وجدت عشريتهم والعشرية جعلت الناس لا موجودين واشياء بل معدودين اى ذو عدد والنفس اذا عدت
الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الانسان بل العشرية التى حصلها افتراق طبيعة الانسان مثلا فالنفس بالانسان
بعد العشرية فكذلك بالحركة بعد الزمان على المعنى المذكور ولولا الحركة بما يفعل فى المسافة من حدود التقدم و
التاخر لما وجد للزمان عدد لكن الزمان بقدر الحركة والحركة بقدر الزمان والزمان بقدر الحركة على وجهين
احدهما انه يجعلها ذا قدر والثانى انه يدل على كميته قدرها والحركة بقدر الزمان على انه يدل على قدره مما
يوجد فيه من المتقدم والمتاخر وبين الامرين فرق اما الدلالة على القدر فتارة يكون مثل ما يدل المكيال على
الكيل وتارة يكون مثل ما يدل الكيل على المكيال فكذلك تارة يدل على المسافة على قدر الحركة وتارة الحركة على
قدر المسافة فيقال تارة مسيرة فرسخين وتارة مسافة زمنه لكن الذى يعطى المقدار الآخر هو احدهما وهو الذى
هو بذاته قدر ولان الزمان متصل فى جوهره صلح ان يقال طويل وقصير ولانه عدد بالقياس الى المتقدم والمتاخر
على ما اوضحناه صلح ان يقال قليل وكثير وكذلك الحركة فانها يعرض لها اتصال وانفصال فيقال عليها خواص
المتصل وخواص المنفصل لكن يعرض ذلك لها من غيرها والذى هو اخص بها السريع والبطئ فقد دللنا على نحو وجود
الآن بالفعل ان كان له وجود بالفعل وعلى نحو وجوده بالقوة

الفصل الثالث عشر

فى حل الشكوك المقولة فى الزمان واتمام القول فى مباحث زمانية مثل الكون فى الزمان والكون لا فى الزمان
وفى الدهر والسرمدية ونحوه وهو اذ وقبل وبعيد والقديم واما الزمان فان جميع ما قيل فى امر اعدامه وانه
لا وجود له فهو مبنى على انه لا وجود له فى الآن وفرق بين ان يقال لا وجود له مطلقا وبين ان يقال لا وجود له فى
الآن حاصلا ونحن نسلم ونصحح ان الوجود المحصل على هذا النوع لا يكون للزمان الا فى النفس والتوهم واما الوجود
المطلق المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له فانه لم يكن ذلك صحيحا لصدق عليه سلبه فصدق ان يقول انه ليس
بين طرفى المسافة ومقدار امكان الحركة على حد من السرعة نقطها واذا كان هذا السبب كاذبا بل كان للحركة على ذلك
الحد من السرعة مقدار فيه يمكن قطع هذه المسافة ويمكن قطع غيرها بابطأ واسرع على ما قد بينا قبل فالاثبات
الذى يقابله صادق وهو ان هناك مقدار هذا الامكان والاثبات دلالة على وجود الامر مطلقا وان لم يكن
دلالة على وجوده محصلا فى آن او على جهة ما وليس هذا الوجه له بسبب التوهم فانه وان لم يتوهم كان هذا النحو من
الوجود وهذا النحو من الصدق حاصلا ومع هذا فيجب ان يعلم ان الموجودات منها ما هى متحققة الوجود محصلة

ومنها ما هى اضعف فى الوجود والزمان يشبه ان يكون اضعف وجودا من الحركة ومجانسا الوجود امور بالقياس
الى امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه الاضافة ولما كانت المسافة موجودة وحدود
المسافة موجودة صار الامر الذى من شانه ان يكون عليها ومطابقا لها او قطعا لها ومقدار قطعها نحو من الوجود
حتى ان قيل انه ليس له البتة وجود كذب وان اريد ان يجعل للزمان وجود لا على هذه السبيل بل على سبيل التحصيل
لم يكن الا فى التوهم فاذن المقدمة المستعملة فى ان الزمان لا وجود له ثابتا معناه لا وجود له فى آن واحد مسلم
ونحن لا نمنع ان يكون له وجود وليس فى آن بل وجوده على سبيل التكون بان يكون اى آنين فرضهما كان بينهما
الشئ الذى هو الزمان وليس فى آن واحد البتة وبالجملة طلبهم ان الزمان ان كان موجودا فهو موجود فى آن او فى
زمان او طلبهم متى هو موجود مما ليس يجب ان يستعمل فان الزمان موجود لا فى آن ولا فى زمان ولا له متى بل هو
موجود مطلقا وهو نفس الزمان فكيف يكون له وجود فى زمان فليس اذن قولهم ان الزمان اما ان لا يكون
موجودا او يكون وجوده فى آن او يكون وجوده باقيا فى زمان قولا صحيحا بل ليس مقابل قولنا انه ليس بموجود وهو انه
موجود فى آن او موجود باقيا فى زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فانه لا فى آن ولا باقيا فى زمان
وما هذا الا كمن يقول اما ان يكون المكان غير موجود او يكون موجودا فى مكان او فى حد مكان وذلك لانه ليس يجب
اما ان يكون موجودا فى مكان او حد مكان واما غير موجود بل من الاشياء ما ليس موجودا البتة فى مكان ومن
الاشياء ما ليس البتة موجودة فى الزمان والمكان من جملة القسم الاول والزمان من جملة القسم الثانى وسيعلم بعد
هذا والذى قيل انه ان كان للزمان وجود وجب ان يتبع كل حركة ان يبتدع زمانا فالجواب عن ذلك انه فرق بين ان
يقال ان الزمان مقدار لكل حركة وبين ان يقال ان ابتدائه متعلقة بكل حركة وايضا فرق بين ان يقال ان ذات
الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض لها وبين ان يقول ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل ان الزمان
يعرض لها الآن الا ومعناه ان شيئا يعرض لشئ والثانى ان شيئا يبتدع شيئا اما الاول فلانه من شرط ما يقدر الشئ
ان يكون عارضا له وعامة بل يجامعه قدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له واما الثانى فلانه ليس اذا
تعقل ذات الشئ الطبيعة شئ يجب ان لا يخرج طبيعة الشئ عنه ونحن انما برهن لنا من امر الزمان انه متعلق بالحركة
وهيئة لها ومن امر الحركة ان كل حركة مقدرة بزمان فليس يلزم من هذين ان يكون كل حركة يتعلق بها زمان يخصها
ولا ان كل ما قدر شيئا هو عارض له حتى يكون لكل حركة يكون زمان عارض لها بعينه بل الحركات التى لها
ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان وكيف يتعلق بها الزمان ولو كان لها الزمان لكان مفصولا بانين وقد
تبعنا ذلك نعم اذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح ان يتعلق بها وجود الزمان يقدر به ساير الحركات وهذه
الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يحدها بالفعل اطراف فان قال قائل ارايت ان لم يوجد تلك الحركة
لكان يعدم الزمان حتى يكون حركات اخرى غيرها بلا تقدم ولا تاخر او قيل ما ذكرناه فى الشكوك ان الجسم فى
ان يوجد متحركا غير محتاج الى حركة غير محتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يتحرك ولا يجوز ان لا يكون له زمان

جزء يحصل جزئيه خ
النحو خ
فانه ليس من شرط خ
تعلق خ

فالجواب عن ذلك انه سيتبين لك انه ان لم يكن حركة مستديرة محددة مستديرلم يعرض للمستقيم جهات فلم يكن حركات
مستقيمة طبيعية فلم يكن قسرية فيجوز ان يكون حركة جسم من الاجسام وحده ولاجسام اخرى مستحيل وانه
يكن بين الاستحالة فليس كل محال لعرض يكون بين عروض الاستحالة بل كثير من المحالات لا يظهر ولا يتبين
استحالتها الا ببيان وبرهان واما ان اعتمد بالتوهم فاذا رفعنا المستديرة بالتوهم وابسنا المستقيمة الشبهة
في الوهم امكن وثبت في التوهم زمان محدود ولا تستنكره التوهم وليس نظريا في هذا بل فيما يصح في الوجود فالزمان
اذن وجوده متعلق بحركة واحدة تقدرها ويقدر ايضا سائر الحركات التي يستحيل ان يوجد دون حركة الجسم الفاعل
بحركته للزمان الا في التوهم وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه وليس توجب
تقديره وهو واحد بعينه للجسمين ان يكون متعلقا بالجسمين بل يجوز ان يتعلق باحدهما ويقدره ويقدر ايضا
الاخر الذي لم يتعلق به والحركة ايضا لها ليس الا لان المسافة متصلة ولان اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم
وتاخر في الحركة يكون الحركة بهما علة لوجود عددها هو الزمان فيكون الحركة متصلة من جهتين من جهة المسافة
ومن جهة الزمان واما هي في ذاتها فليست الا كمالا ما بالقوة وليس يدخل في مهية هذا المعنى اتصال ومقدار
فانه لا يفهم من كمال ما بالقوة او انتقال من شيء الى شيء ومن خروج من قوة الى فعل ان هناك بعدا ما بين المبدأ
والمنتهى متصل قابل للقسمة التي يقبلها المتصل بل هنا يعلم بنوع من النظر يعلم به ان هذا المعنى يكون على المقدار
المتصل لا غير فلو انا توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى وكان للمتحرك حين يتحرك في الاوسط منها الكائن فيه عند حركته من
الاول الى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن على متصل فنفس كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب ان يكون منقسمة
وكل ما لم يعرف اشياء اخرى لا يعرف وجوب ذلك وانها لا يكون الا على متصل قابل للقسمة كذا فتبين ان
الاتصال امر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة او من جهة الزمان لا يدخل في مهيتها فالجملة فانا لو لم يلتفت الى
مسافة والى زمان لم يجد الحركة ايضا ولذلك متى احتجنا الى تقدير الحركة احتجنا الى ذكر مسافة او زمان
واما اتصال الزمان فعلته العرضية اتصال الحركة بالمسافة لا اتصال المسافة وحدها فان اتصال المسافة
وحدها ما لم يكن حركة موجودة لا يوجب اتصال الزمان كما يكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويعقب ثم يسكن
من هناك ويتحرك حتى يعبرها فيكون هناك اتصال المسافة موجودا ولا يكون الزمان متصلا بل يجب ان يكون
علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة ولان اتصال الزمان باتصال المسافة يشترط ان لا يكون فيها
سكون فعلة اتصال الزمان احد اتصالي الحركة من جهة ما هو اتصال الحركة وليس هذا الا اتصال المسافة
الى الحركة وهذا لا يكون وهناك سكون فليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا بل لايجاد
الزمان فانه ليس الزمان شيئا يعرض له الاتصال الخاص بل هو نفس ذلك الاتصال فلو كان شيء يجعل
للزمان اتصالا لا على معنى ايجاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لا جوهر الزمان وكما
ان يقول ان لونا كان سبب لون او حرارة كانت سبب حرارة ويعني بذلك انها كانت سببا لوجود اللون

تقدمه

او الحرارة لا لكون الكيفية حرارة كذلك يقول ان اتصالا هو سبب لوجود اتصال لا انه سبب لصيرورة ذلك الشيء
اتصالا فانه اتصال بذاته كما ان ذات الحرارة لذاتها وليس لقايل ان يقول انا لا نفهم الحركة اتصالا الا بسبب المسافة
او الزمان وانتم ابيتم ان يكون الاتصال المسافي سببا للزمان ولا يجوز ان يقولوا ان الاتصال الزماني
هو سبب الزمان ثم يقولون ان اتصال الحركة سبب للزمان وليس هنالك اتصال غير هذين فانا نحسبه
نقول انا نجعل الاتصال المسافي سببا للزمان ولكن لا مطلقا بل من حيث صار للحركة فصارت الحركة بها
متصلة واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء فافهم لا لان اتصال المسافة من
حيث هو للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بذاته متصل او اتصال لا انه علة لكون ذات الزمان متصلا
فذلك امر لا علة له فهذا يصح ان الزمان امر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل لها ولا بسبب من اسبابها
بل امر لازم لها يقد جميعها ومن المباحث في امر الزمان ان يعرف كون الشيء في الزمان فنقول انما يكون
الشيء في الزمان على الاصول التي سلفت بان يكون له معنى المتقدم والمتاخر وكل ما له في ذاته معنى المتقدم
والمتاخر فهو اما حركة واما ذو حركة اما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها واما المتحرك فذلك له من
تلقاء الحركة ولانه قد يقال لانواع الشيء ولاجزائه ولها بانه انها شيء في الشيء فالمتقدم والمتاخر والان ايضا
والساعات والسنون يقال انها في الزمان فالان في الزمان كالوحدة في العدد والمتقدم والمتاخر كالزوج
والفرد في العدد والساعات والايام كالاثنين والثلثة والاربعة والعشرة في العدد والحركة في الزمان
كالعشرة الاعراض في العشرية والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للاعراض العشرة في العشرية ولان السكون اما
ان يتوهم مستمرا ثابتا ابدا واما ان يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتاخر بالعرض وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتنفانه
اذ السكون عدم حركة فيما من شانه ان لا يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فلا يبعد ان يكون بين حركتين فمثل هذا
السكون له بوجه ما تقدم وتاخر فهو اذا دخل في وجهي السكون في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي نسبتها الحركات
المكانية في انها يبتدئ من طرف الى طرف كما ياخذ التسخن من طرف الى طرف فهي داخلة في الزمان لاجل ان لها تقدما
وتاخرا فاذا كان تغير ما ياخذ المتغير كله جملة فيذهب الى الاشتداد والتنقص فان له من الاتصال لا اتصال الزماني
فقط فان له تقدما وتاخرا في الزمان فقط ولذلك ليس له فاعل الزمان الذي هو اتصال الحركة في مسافة
او شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتاخر فهو متعلق بالزمان فوجوده بعد وجود علة الزمان وهو الحركة
التي منها انتقالات فهذه التغيرات يشارك الحركات المسافية في انها يتقدر بالزمان ولا يشاركها في ان
الزمان متعلق الوجود بها تبع لها فان هذا للمسافيات وحدها وقد علمت عرضنا في قولنا الحركات المسافية
واما الامور التي لا تقدم فيها ولا تاخر بوجه فانها ليست في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الخردلة
وليس في الخردلة وان كان شيء له من جهة تقدم وتاخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا يقبل التقدم
والتاخر مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا يقبل تقدما وتاخرا ليس في زمان وهو من الجهة الاخرى

والها بانه شيء في

لى الزمان والشئ الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود
واحد فهو في الدهر واعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر هو
قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة الامور الثابتة
بعضها الى بعض والمعية التي من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر ونسبة انه احق ما سمي به السرمد وكل
استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس الى وقت فهو السرمد والعجب من قول من يقول ان الدهر مدة
السكون او زمان غير معدود بحركة ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد واذا كان فيه قبل و بعد
وجب تجدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة والسكون يوجد فيه التقدم والتاخر على نحو ما قلنا سالفا
والزمان ليس بعلة لشئ من الاشياء لكنه اذا كان مع استمرار الزمان يوجد او يعدم ولم ير له علة ظاهرة
نسب الناس ذلك الى الزمان اذا لم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان او لم يشعروا به فان كان الامر محمودا
مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية في اكثر الامر ظاهرة العلل والعدم والفساد
خفي العلة فان سبب البناء معقول وسبب الانتقاص والاندراس مجهول في الاكثر وكذلك ان سبب اسعرت
جزئيات كثيرة فيعرض لذلك ان يكون اكثر ما ينسب الى الزمان هو من الامور العدمية الفسادية كالنسيان
والهرم والانتقاص وفناء المادة وهو غير ذلك ولذلك صار الناس يولعون بذم الزمان وبحوه والزمان
له عوارض وامور يدل عليها الفاظ يجري بنا ان نذكرها وبعدها فمن ذلك الان وقد يفهم الحد المشترك
بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحديث لا غيره وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في اقسام الماضي و
المستقبل وقد يفهم منه طرف الزمان وان لم يدل على اشتراك بل كان صالحا لان يجعل طرفا فاصلا في
الوهم غير واصل وان كان تعلم من خارج المفهوم انه لا بد من ان يكون مشتركا ولا يمكن ان يكون فصلا وذلك
بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه وقد يقولون ان الزمان قريب جدا من الان الحاضر فيصير وتحقيق سبب هذا القول
هو ان كل زمان تحدث عنه فلاحدان لا محالة هما آنان يفترضان في الذهن له وان لم يشعر به وهذان الانان
يكونان في الذهن حاضرين معا لا محالة لكنه قد يشعر الذهن في بعض الاوقات بتقدم آن في الوجود وتاخر آن وذلك
لبعد المسافة بينهما كما يشعر بالان المتقدم من آني الساعة واليوم وفي بعضها يكون الانان من القرب بحيث لا
يشعر الذهن بما بينهما في اول وهلة ما لم يستند الى استبصار فيكون الذهن يشعر بهما كانهما وقعا معا وكانهما آن
واحد وان كان التعقب والاستقصاء يمنع الذهن عن ذلك في اذى تامل ولكن الى ان يراجع الذهن نفسه
يكون الانان كانهما وقعا معا ومن الالفاظ الزمانية قولهم بغتة وبغتة هو نسبة الامر الواقع في زمان غير مشعور
بمقداره فيصير الى زمانه بعد ان لا يكون الامر منتظرا متوقعا ومن هذه الالفاظ قولهم دفعة وهو يدل على حصول
شئ في آن وقد يدل على مقابل قولنا قليلا قليلا وقد شرحنا ذلك ومن هذه الالفاظ قولهم هو ذا
وهو يدل على آن قريب في المستقبل من الان الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما لقصره شعورا يعتد به ومن ذلك

قولهم قبل وهو يدل على نسبة الى آن في الماضي قريبا من الان الحاضر الا ان المدة بينهما مشعور بها
ويعيد في المستقبل بطرفيه في الماضي والمتقدم اما في الماضي فيدل على ما هو ابعد من الان الحاضر والمتاخر على
مقابله واما في المستقبل فيدل على ما هو اقرب من الحاضر والمتاخر على مقابله واذا اخذ مطلقا فالمتقدم هو
الماضي والمتاخر هو المستقبل والقديم زمان يستطيل ما بينه وبين الان بالقياس الى الحدود المتعالمة
للزمان وايضا القديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء

المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها كم

اربعة عشر فصلا آ في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة
ب في التالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى ج في
حال الاجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من الحجج د في اثبات الرأي الحق منها
وابطال الباطل ه في حل شكوك وابطال المبطلين في الجزء و في مناسبات المسافات والحركات والازمنة
في هذا الشأن وبيان انه ليست لشئ منها او الجزء ز في ابتداء الكلام في تناهي الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون
الناس في ذلك ح في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم
متحرك بكليته او جزء او جزئيته غير متناه ط في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه
وبعض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل ي في ان الاجسام متناهية من حيث التاثير والتأثر يا
في انه ليس للحركة والزمان هي يتقدم عليهما الا ذات الباري وانه لا اول لهما من ذاتهما يب في تعقب ما يقال
ان الاجسام الطبيعية يخلع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا يحفظ صورته في اقل منه وكذلك
نعقب ما قيل ان من الحركات ما لا اقصر منه يج في جهات الاجسام يد في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية
وهي المستقيمة

الفصل الاول في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة

انا الطبيعيات هي
اجسام واحوال الاجسام وللكمية مخالطة ما للصنفين فالكمية التي للاجسام هي الاقطار واما التي
لاحوال الاجسام فمثل الزمان ومثل اشياء اخرى يلحقها بالذات او بالعرض واحوال الاجسام يلحقها
الكم اما من جهة كمية الاجسام التي لها او معها واما من جهة الزمان كما يلحق الحركة واما من جهة القياس الى
عدد الى ما يصدر عنها او مقداره وهذا ابعد الحاقي الكم وهذا كما يقال قوة متناهية وقوة غير متناهية
والاحوال التي تعرض للاجسام من كميتها اما احوال يصح ان يكون بانفراد جسم جسم مثل حال التناهي واللاتناهي
في العظم وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر واما احوال يكون بقياس بعضها الى بعض مثل
التالي والتماس والتتالي والاتصال وما يجري مجراها واما احوال الاجسام فالحركة والزمان منها يعرض من
احوال كميتهما انهما هل لهما ابتداء زماني وهل ينقطعان ام ليس كذلك بل لا نهاية لهما واما القوى منها فيعرض
الكميات فيها انها كيف يحاذي امورا ذوات نهاية او غير ذوات نهاية وكيف يمكن ذلك منها

الفصل الثاني

في التالي والتماس والتشافع والتداخل والتلاصق والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى وقبل ان نتكلم

امرها هي الاجسام واحوالها في الاعظام فحقيق ان نتكلم في تناهيها ولا تناهيها في الصغر والانقسام وقبل ذلك
تحقيق بنا ان نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال وان نعرف الوسط والطرف
وان نعرف معاني المكان وفرادى فنقول ان المتتاليين هما اللتان ليس بين اولهما وثانيهما شئ من جنسهما مثل الكتب
المتتالية فان التالي منهما للاول هو الذي ليس بينه وبين الاول شئ من جنسهما وقد يكون متفقة النوع مثل
وبعت ويكون مختلفة النوع مثل صف من الانسان وفرس وخيل وشجرة فانه لا يوجد متتالية من حيث هي مختلفة
النوع بل من حيث يجمعهما امر عامي ذاتي كالجسمية او عرضي كالبياض او العام صفا او الشخص حجما فاذا لم يكن منها
من المقولة عليه الامر المعتبر عاما شئ قيل الماخوذ منها ثانيا ان هذا سلو صاحبه مثلا اذا احدث هذه الاشياء
من حيث هي اشخاص منصبة كان الفرس سلو الانسان والخيل والشجرة وان احدث من حيث هي حيوانات كان
الفرس سلو الانسان ولم يكن الخيل والشجرة سلوان وان احدث من حيث هي ماس لم يكن هناك شئ يتلو شخص
الانسان الا الانسان واما المماس فهو الشئ الذي ليس بين طرفه وبين طرفه ما قيل انه مماس له شئ ذو وضع
فالمتماسان هو اللذان طرفاهما معا لا في مكان بل في الوضع الواقع عليه الاشارة فان الاطراف ليست في مكان
البتة ولها وضع ما والنقطة ايضا لها وضع ما والوضع هو ان يكون الشئ بحيث يمكن ان يشار اليه انه في جهة
مخصوصة والمتماسان يقع هذه الاشارة على طرفيهما معا واذا كان سمان سعدي الى الغاية كل واحد منهما
طرف الاخر حتى يلقى ذات الاخر باسره لم يكن ذلك مماسة بل كان مداخلة كلية ذات في الاخر وليس ذلك الا
الا ان يلقى احدهما كل ما قيل انه مداخل فيه فان ساواه كان لا شئ من هذا الا وهو ملاق للاخر وان فضل
لم يكن داخله كله بل داخله ما يساويه منه تحقيقة المداخلة ان يكون لا شئ من ذات هذا الا ويلقى ذات الاخر
فلا يبقى شئ لا يلقى الاخر واما كون المتداخلين في مكان واحد فهو امر يلزم المداخلة وليس هو مفهومها بل مفهومها
الملاقاة بالاسر واذا كان شئ يلقى الاخر بالاسر والاخر لا يفضل عليه فما يلقى الاول مستوجد فيه بالملاقاة
شئ خاليا عن الاول وقيل ان الاول لاقاه كله ولم يفضل من الثاني عليه هذا خلف فالمتلاقيان بالاسر اي
لا في احدهما الا في الاخر ولا يحجب واحد منهما عن مماسة الاخر ولا يزداد الحجم باجتماع الف منها وهذا على سبيل
لو اجتمعت واذا كان شئ يلاقي شيئا ويلقى الملاقي شئ لا يلقى الاول فهناك فضل في ذاته عما لاقى الاول
ذلك الفضل بما له الملاقي الثاني فارغا عن الملاقاة الاول وهذه الاشياء كلها بينة في العقل وكل اذا
كان الشئ مشغولا بالملاقات حتى يكون الملاقاة يمنع عن ملاقاة شئ اخر فاما ان يكون مشغولا كله او بعضه
فان كان كله لم يماسه ثالث وان كان بعضه فلا يكون لا الشغل ولا المماسة شغلا بالاسر او مماسة بالاسر
وهذه مقدمات بينة بنفسها وما يورد من النقض لها فهو نقض مقدمات اعم منها وهو ما يقال من ان الشئ
قد يكون كله معلوما بالقياس الى شئ وعند شئ مجهولا بالقياس الى اخر وعند اخر من غير انقسام ويكون الشئ
بين شئ وليس بين شئ من غير انقسام فكذلك يكون مشغولا باسره بالقياس الى شئ فارغا بالقياس الى شئ اخر

من غير انقسام فاول ما يغلطون في هذا ان هذا نقض قول قابل جهة اخرى من غير انقسام انه لا يجوز ان يكون الشئ باسره
ذا امرين متقابلين بالقياس الى شئ وهذا مسلم انما المنكر ما يستند الى هذه المقدمة نسبة النوع مثلا وهو انه
اذا اشتغل باسره عن ان يماس لم يمس في جهة دون جهة مماسة يخصه وان فرغ من جهة واشتغل في جهة ففي ذاته
فصل على الاشتغال وهذه المقدمة لم تناقض ولم يبطل بل دل على ان جنسها ليس بواجب ولها اشباه ليست بواجبة
وهذه المقدمة لم يجب ولم يثبت في العقل الاول من حيث المعنى الجنسي لها بل من حيث هي مختصة بالملاقاة فان
الملاقاة هذا موجبها ولو كانت بدل الملاقاة معنى اخر لكان لا يجوز ان يكون كل الشئ بالقياس الى جهة بحال وبالقياس
الى جهة اخرى بحال مخالفة لتلك الحال اذا كانت تلك الحال لا يوجب شغلا ومنعا اصلا او كانت لا يوجب شغلا
يتعالى بحال الكل وبحال البعض او كان الشغل للكل امرا بالقياس ليس امرا في نفسه فان المشغول الممنوع عن مماسة
شئ اخر لا يكون مشغولا عن شئ دون شئ فانه من حيث هو مشغول لا يماسه شئ البتة ومن حيث هو فارغ يماسه كل
شئ واما المجهول فكونه مجهولا ليس امرا يستقر فيه البتة بل هو مضاف الى شئ ولذلك لا يمنع ان يعلمه اي عالم كان باي عدد
كان من العلم لا كالجزء الذي لهم فانهم قصروا امكان مماسة على اشياء معدودة وبالجملة لا يوجب ذلك في العلم منعا
البتة ولو اوجب منعا منا ولا لامر غير متحرر بوجه من الوجوه لما علمه شئ وعلى انه لا حاجة بنا الى اتمام هذا الفرق فان الذي
يقوله في امر الملاقاة بالاسر من انه اذا اشغل شغل الجميع وان لم يشغل شئ هو بين بنفسه وبين خلافه في امر العلم وما
اوردوه من الامثلة المناقضة تناقض غير الحق ويوجب تجويزا في امر اعظم من الحق فيجعل تجويزا في الحق وبالجملة
ان يكون الملاقاة بالاسر لا يشغل البتة عن المماسة فان الوارد المماس اذا شغله المتقدم السابق الى المماسة
امتنع عن مماسة المشغول ولم يمتنع عن مماسة الشاغل فاصاب ذات الشاغل بالمماسة دون ذات المشغول
وكان ذات الشاغل فيما كانت بينهما ملاقاة بالاسر اما اذا كانت الملاقات ملاقاة بالاسر كانت مداخلة
بالحقيقة والمتداخلان لا يشغل احدهما الاخر عن مس ما شانه مماس فالملاقات بالاسر كانت حكمها فاذا كانت
المماسة غير المداخلة وكان كل واحد من المتماسين منفردا بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الاخر فيكون
المماسة ملاقاة اطراف الذاتين وهو ان لا يكون بين طرفيهما بعد اصلا ويكون المداخلة ملاقاة بالاسر فيلزم
ذلك ان يصير وضعهما ومكانهما واحدا وانت اذا تاملت ادنى تامل علمت ان الشئ اذا كان مماسا فلو توهمنا
صار منه خلا احتاج ان يتحرك الى ملاقات امر من ذات المداخل ينفذ فيه لم يكن لاقاه حتى اذا استوفى الملاقاة
صار منه خلا وليس كلامنا الان في المداخلة على انها موجودة او معدومة بل على تصور معنى لفظها وان المتصور
منها كيف يخالف المتصور من المماسة وانها لو كانت موجودة كيف كانت يفارق المماسة واما التشافع فهو حال
مماس بالمس من حيث هو ماس وظن بعضهم ان من شرط ذلك ان يشارك في النوع وظن ان مفهوم اللفظة يقتضي
ذلك اللهم الا ان يصطلح على ذلك من راس وبعد ذلك فيحتاج ان يكون لهذا المعنى الذي هو اعم منه لفظ
بحسبه واما الملتصق فهو المماس اللازم للشئ في الاشتغال حتى يصعب التفصيل بينهما اما لانطباق السطحين

التماس ٢
النقطة ٢
ساواه ٢
هو على سبيل النقطة
الاجزاء ٢
الان ٢
التشافع

حتى لا يمكن ان يفارق احدهما الاخر الا مع وقوع الخلاء المبين استحالته وجوده وذلك يكون اذا كان ليس طرف
احد سطحى الجسمين اولى بالسبق الى الانفتاح او يكون انما ينفسخ بزوال لصورة السطح عن كيفية باستحداث
او تقعير او غير ذلك وهو غير محب الا بعنف واما الاعمر ان احرا ومن هنا اجزاء من هنا فى اجزاء من ذلك وقد يحدث
الالتصاق بين جسمين متوسط جسم من شانه ان ينطبق جدا على كل واحد من السطحين لسيلانه وان سعر ايضا
فى كل واحد منهما لذلك ثم من شانه ان يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك التزام الجسمين
بوساطته وهذا كالغرا وما يشبهه واما المتصل فانه لفظ مشترك يقال على معان ثلثة ذكرناها فى مواضع
اثنان منها يقال للشئ بالقياس الى غيره وواحد يقال للشئ فى نفسه لا بالقياس الى غيره فاما احد الاثنين
فانه يقال للمقدار انه متصل بغيره اذا كان طرفه وطرف غيره واحدا فيجب ان يكون كل واحد من المتصل والمتصل
محصلا بالفعل اما مطلقا واما بالعرض وان كان مطلقا وفى الوجود نفسه كان له طرف مطلق فى الوجود وفى
الوجود نفسه كاحد خطى الزاوية فانه متصل بالاخر لانه خط موجود بالفعل غير الاخر وله طرف بالفعل لكنه بعينه طرف
الخط الاخر واما الذى بالعرض فمنه ما يكون فيه بالعرض كما يعرض اذا توهمنا او فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا
جزئين وميزنا احدهما عن الاخر بالفرض فيميز بذلك له طرف هو بعينه طرف القسم الاخر فيقال لكل واحد منهما انه متصل
بالاخر وانما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه ما دام الفرض فاذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد
الكل ولا قسمة فيه بالفعل ولو كان ما يقع بالعرض موجودا فى نفس الامر ولو لم يفرض لوجب وجود اجزاء بالفعل لا
نهاية لها فى الجسم على ما سنبين وهذا مح وبالجملة ايضا انما يكون فى اجزاء المتصل شئ هو هذا باتجاه الاشارة
بعد العرض اليه على نحو وكان ذاك انما يكون ذاك الاتجاه اشارة على نحو اخر من الغرض اليه وهنا هذا وذاك
من جهة الاشارتان مختصان اليه فان بطلتا فمح ان يقال ان هذا وذاك باقيان من حيث هما هذا وذاك
اللهم الا ان يعرض بسبب اخر تميز واما ما كان يعرض بالعرض فيبطل بزوال العرض والمتصل لا جزء له بالفعل
يظهر من بعد فيكون حدوث جزء له هو مبدا وجزء له هو ذو الطرف غير ان كان قبل موجودا بالفعل هو امر يتبع
الاشارة واذا زالت الاشارة لم يبق مع الاشارة فمح ان يقال بعد ذلك انه قائم فيطلب الاشارة فلا بد
من ان يكون اشارة وليس الحال فى اجزاء المتصل كالحال فى اجزاء الاشياء الاخرى المنفصل بعضها عن بعض موجودا بالفعل
فان الاشارة هناك بدل ولا يفعل وهنهنا بدل ولا يفعل وههنا يفعل بل الجزء الذى يكون بالعرض اختصاص
العرض الحال ببعض دون بعض حتى اذا زال ذاك العرض زال ذاك التخصيص مثل جسم بعضه لا كله او يسخن لا كله
فيعرض له بالبياض جزء اذا زال البياض زال الافتراض واما الوجه الثانى فيقال متصل للذى اذا فعل ما قيل
انه متصل به فى جهة سعد عن الاخر تبعه الاخر فيكون هذا اعم من المتصل الذى قلناه قبل هنا ومن الملتصق
ويجوز ان يكون النهايتان اثنتان بالفعل وان يكون هناك تماس بالفعل بعد ان يكون يلازم فى الحركة ويجوز
ان يكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة ولكن لا يكون ايقاع اسم المتصل ههنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته

ونهاية الاخر واحدة بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور ويقال متصل للشئ فى نفسه اذا كان بحيث يمكن ان
يعرض له اجزاء بينها الاتصال الذى بالمعنى الاول اى مساحة مشترك هو طرف لهذا وذاك وههنا هو حد هذا المتصل
واما الذى يقال انه المنقسم الى اشياء يقبل القسمة دايما فهو رسمه وذلك لان هذا غير مقوم لماهية لان المتصل
نفهم بالمعنى الاول فهما حقيقيا ولا يدرى ان هذا المعنى يلحقه او لا يلحقه الا ببرهان فهو من الاعراض اللازمة للمتصل
المحتاج فى اثباته وجودها للمتصل الى حد اوسط واما قولنا فرادى فانما يقال لاشياء لكل واحد منها مكان خاص
ليس جزئه جزءا من مكان عام له وللاخر ويقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان بان يكون مكان كل واحد منهما هو
بعينه مكان الاخر كما ان زمانه زمان الاخر فان هذا مستحيل فى المكان وغير مستحيل فى الزمان بل انما يقال معا
فى المكان لاشياء مجتمعة كشئ واحد يكون لجملتها مكان ويكون لكل واحد منها مكان خاص جزء من ذلك
المكان الخاص جزء من المكان العام والوسط والبين هو الذى يقع التغير اليه قبل التغير الى غيره فى الزمان اى
بغير كان فهذه الاشياء نافعة فى معرفة غرضنا ومع ذلك فانها من الاحوال التى يلزم الطبيعيات من حيث هى

ذوات كم **الفصل الثالث** فى حال الاجسام فى انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من
الحجج فنقول قد اختلف الناس فى امر هذه الاجسام المحسوسة فمنهم من جعل لها تاليفا من الاجزاء لا تتجزى البتة وجعل
كل جسم متضمنا لعدة منها متناهية ومنهم من جعل الجسم من اجزاء لا نهاية لها ومنهم من جعل كل جسم اما متناهى
الاجزاء الموجودة فيه بالفعل واما غير ذى اجزاء اصلا بالفعل واذا كان ذا اجزاء بالفعل كان كل واحد من اجزائه
المنفردة جسما ايضا لا جزء له بالفعل فالجسم عنده اما ان يكون جسما لا جزء له بالفعل واما ان يكون مولفا من اجسام
لا جزء له ونحن نقول لا جزء له لانه ليس فى الحال له جزء مفترض متميز بل هو واحد بالاتصال وليس يعنى انه ليس من
شانه قبول الانقسام بل عنده انه يقبل القسمة دايما وكلما قسم فالخارج بالقسمة جسم له فى نفسه ان ينقسم لكنه
ربما لم يكن قسمته بسبب عدم ما يقسم به او فواته تقدير القاسم او لصلابته او استحالته انكساره وهو فى
نفسه يحتمل ان يفترض فيه وسط وكل جسم فانه قبل القسمة لا جزء له البتة بل الفاعل للجزء وجود القسمة و
اما بتفريق الاتصال واما بعرض تميز بحلوله جزء اعن جزء اما عرض غير مضاف كالبياض او عرض مضاف
كالمحاذات والموازات واما بالتوهم والفرض واما الذين يقولون ان الاجسام ينتهى الى اجزاء لا تتجزى
فمنهم من يجعل تلك الاجزاء اجساما فى انفسها ومنهم من يجعلها خطوطا غير منقسمة ومنهم من يجعلها لا
اجسام ولا خطوط ولا اشياء لها فى انفسها اقطار وابعاد ويفارق اصحاب المذهب الاول من هذين المذهبين
وهم شيعة ذى مقراطيس وابيقورس وانكساغورس المذهب الحق ان هؤلاء يقولون ان التركيب من هذه الاجسام
هو بالتماس فقط وانها لا يحدث منها متصل البتة وان الاجسام المحسوسة ليست بحقيقة الاتصال فان تلك
الاجسام الاولى موجودة بالفعل فى الاجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض فانها لا يقبل القسمة المفرقة
بل القسمة المتوهمة وهى مع ذلك بعضها اصغر وبعضها اكبر واما اصحاب الحق فانهم يجوزون ان يكون جسم كبير

من المحسوسات لا جزء له بالفعل ويجوزون ان يكون الاجزاء اذا حصلت بالفعل منفصلة بلسعى مرة اخرى في جمل منها
شئ واحد فبطل خاصة كل واحد منها فلا يكون ثابتا بعينه ويعود الى ما كنا فيه معول لكن اصحاب
ديمقراطيس يفارقون الاخرين من اصحاب الحركات الاخرين لانهم يجعلون حربهم غير جسم ولكل واحد من هولاء
حجج يخصه اما القائلون بجزء لا يتجزى او لا هو جسم فمن حججهم ان كل جسم فانه قابل للتفريق واذا تفرق فاجزاؤه قابلة
للتاليف كما كانت فاذا كانت كذا فكل جسم ففيه قبل التفريق تاليف ولولا ان فيه تاليفا لكان لا يختلف
الاجسام في صعوبة التفكيك وسهولته قالوا وليس ذلك لان جنسها مخالف ويعنون بالجنس الطبيعية
النوعية قالوا ولا الاختلاف لفاعل ولا العدم شئ ولا الاقسام يذكرونها فاذن هو للتاليف واذا كان فيه
تاليف فتوهمناه زايلا لم يكن محالا واذا زال بكليته بقي ما لا تاليف فيه وما لا تاليف فيه فليس بجسم لان كل
جسم ينقسم وما لا تاليف فيه لا ينقسم وهذا الاحتجاج مبداه لذيمقراطيس الا انه حذف عنه لشئ يسير يفهم ذلك
اذا اوردنا حجته وقال ايضا انه لو لم يكن اجزاء الجسم متناهية لكان غير متناهية فكان للجسم اقسام وانصاف
في اقسام وانصاف من غير نهاية فكان المتحرك اذا اراد ان يقطع مسافة احتاج ان يقطع نصفها وقبل ذلك نصف
نصفها واحتاج في زمان متناه ان يقطع ايضا فازا بلا نهاية فكان يجب الا يقطع المسافة ابدا وكان يجب ان
لا يلحق احلوس الشريع العدو والسلحفاة النطفة العدو كانت الذي لا تفرغ من قطع نعل يسير عليها فالمثل الاول للقدماء
والثاني للمحدثين لكن الحركة موجودة فاقسام الجسم متناهية وقالوا انه لو جاز ان ينقسم الجسم الى غير نهاية لوجب
من ذلك ان يكون الخردلة بعينها اقساما سلع الى ان يغشوا اديم الارض كله قالوا لو كان الجسم ينقسم الى غير نهاية لكانت الخردلة
في اقسامها مساوية لاقسام الجبل العظيم وهذا محال ايضا وقالوا ايضا ان النقطة لا تخلو اما ان يكون جوهرا قائما
بنفسه او لا يكون فان كانت قائمة بنفسها فقد حصل الجزء الذي لا يتجزى ويكون الذي يلاقيه ايضا نقطة اخرى
فتمر الى النقطة فاعله الجسم او الخط فاعل السطح فاعل لذلك الجسم وان كانت عرضا فهي بحل محتد وكل حال في محل
فهو يحل فيما يساويه ويكون مثله فيكون النقطة يحل جوهرا لا يتجزى وقالوا ايضا ان جاز ان ينقسم الجسم الى اجزاء غير
متناهية جاز ان يتركب من اجزاء لا تتناهى وان تركب مع غيره تركيبا بلا نهاية وظلم ان يقولوا ايضا اما اذا فرضنا خطا
منطبقا على خط حتى يكون النقطة خطا محاذية للنقطة او ملاقية او مداخلة او اي اسم سميتم ان يدلوا به على
المعنى المفهوم ثم يحرك الخط فقد صارت النقطة للماسة غير المماسة وزوال المماسة دفعة فيكون في ان واحد صار
غير مماسة وهي في تلك الان ملاقية لنقطة ثالثة للنقطة الاولى فيكون النقطة متتالية في الخط والخط لنا
عنها اذا الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية كما هو في زوال مماسة النقطة الاولى وكل سلم جزء او من حججهم
زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها اقليدس اصغر الحادات وقالوا ايضا ما يقولون في حركة الكرة على سطح املس
يكون بمماسة واقعة بنقطة بعد نقطة فيولف الخط الذي يمسحه الكرة من نقطة واما الذي جعلوا هذا الجزء
المنتهى اليه جسما وهو سعد ذيمقراطيس فقالوا ان الجسم لا يخلو اما ان ينقسم كله حتى لا يكون منه ما لا ينقسم او لا ينقسم

فان كان في طباعه ان ينقسم فغير ممتنع ان يقع وغير الممتنع اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال بل ربما عرض منه كذب
فقد خرجت كذب منه غير محال والكذب بالغير المحال لا يلزم منه المحال فليفرض ان كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل
فح لا يخلو اما ان يحصل لا شئ او يحصل نقط او يحصل اجسام لا ينقسم ليسه لكن من المحال ان ينتهي الى لا شئ والى النقطة
فانه ان كان انتقاصه الى لا شئ فتاليفه من لا شئ وهذا محال وان كان انتقاصه الى النقطة فتاليفه من النقطة وهذا
ايضا محال فقد اجمع العلماء على ان النقطة كم اجتمعت لا يزيد على حجم نقطة واحدة وانها انما تتلاقى بالاسر ولا
يحجب بعضها بعضا من الملاقات ولا يتحرك الى التاليف فيصير شاغلة مكانا ولا يحدث منها متصل فبقي ان يكون
انتقاصه الى اجسام ليس في طبيعتها ان ينفصل وينقسم اللهم الا بالوهم والعرض واما الذين قالوا بوجود اجزاء غير
متناهية للجسم فقد دفعهم الى ذلك امتناع تركيب الاجسام من الاجزاء الغير المتجزية ومن الاجسام الغير المتجزية
قالوا فان الاجسام ايضا في نفسها ذوات اقسام وان لم ينفصل بالفعل فهي اذا حرب بالتعيين والفرض كان كل
جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وان لم ينفصل البتة قالوا فمتى ان يكون اجزاء الجسم بلا نهاية وبسبب ذلك ينقسم
الجسم انقساما لا يتناهى اذ الانقسام العرضي والتفريق انما يرد على اجزاء موجودة في الجسم متجاورة فيكون اجزاء
الجسم بحسب احتمال الانقسام فان احتمل انقساما غير متناه كان ذا اجزاء غير متناهية ولما صوا اصحاب الجزء هولاء
والجاهم الى مسئلة الفعل والذرة والسلحفاه واجلوس وبالجملة الى ان يكون الحركة ياتي الى انصاف لا يتناهى
ولا يبلغ البتة ابنقورس فقالوا بالطفرة وهو ان الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود غاية
عن حد متروك ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واورد اول من نسبة ما ابنقورس بين الخارجين لذلك
مثالا من دوران الدائرة القريبة من طرف الرحى والتوامة والاخرى القريبة من المركز وذكروا انه لو كان الجزء
الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواد لقطعا معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن
الذي في الوسط لانه متصل ملتزم بعضه لبعض فتبين ان الذي في الوسط يتحرك ونقل طفرانه مع ان الذي
عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع الاولون من
الخارجين المذكورين للطفرة ولزمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان يكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا تخلل سكون
سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي يلي الوسط يسكن سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا
الى تمكين التوسط من السكون والى ان حكموا بان الرحى ينفك عند الحركة اجزاؤها بعضها من بعض تفككا لا يلزم
احدهما ان يتحرك مع الاخر بل يسكن احدهما ويتحرك الاخر فلم يزل احدهما في ساعة الطفرة والاخر في شناعة
التفكك

الفصل الرابع في اثبات الراي الحق منها وابطال الباطل واذ قد دللنا على اختلاف
المذاهب في مسئلتنا هذه فلنبدا بالدلالة على صحة المذهب الحق ثم لنحل الشكوك التي اوردوها فنحلها
حلا فنقول اما المذهب القايل ان الجسم فيه اجزاء بالفعل غير متناه فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع اشياء
بلا نهاية في زمان متناه ولان اثبات الطفرة بين البطلان في نفسه وبان كل كثير فانما هو من احاد واذا لم يكن

واحد موجودا بالفعل لم يكن كثير فاذا لم يكن جزء واحد لم يكن اجزاء بلا نهاية والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو
واذا اضيف اليه احاد امثاله لم يخل اما ان يكون الاضافة على سبيل المماسة او على سبيل المداخلة او على سبيل
الاتصال فان كان على سبيل الاتصال حدث المتصل من مقادير منها محدودة فبطل الراى وان كان على
المداخلة لم يحدث منها قدر وان بلغت اضعافا لا نهاية لها فى الوجود وان كان على سبيل الملاقاة فكل واحد من
الجزئين يقتضى وضعا مخصوصا ويجب ان يكون له فى نفسه قدر حسمانى على ما يوضح من بعد فيكون جسما او
اذا اقترن باجسام امثاله متناهية العدد كان من تركيب ذلك الجسم لا محالة وله نسبة الى الجسم الغير المتناهى
الاجزاء نسبة محدود الى محدود فى عظمه فاذا زيد فى الاجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الاجزاء المتناهية
مبلغه فكان حجما مساويا له من اجزاء متناهية العدد فكان الجسم الاول هو من اجزاء متناهية بالعدد واما مذهب
القايلين بان القسمة ينتهى الى اجسام لا ينقسم بالتفريق للاتصال فانا نوخر الكلام فى النظر فى امر هذه الاجسام
وانهم ليسوا يمنعون كون الاجزاء التى اليها ينتهى القسمة ذات احتمال لان يعرض لها اجزاء انما يمنعون وقوع
ذلك بالفعل وعسى ما يجوز ذلك او لا يجوزه فيتعلق بنوع اخر من النظر انما الموضع الاخص به النظر فى الاسطقسات
واما مذهب المؤلفين للاجسام من غير الاجسام فيجب ان يوضع بطلانه فنقول ان هذه الاجزاء اذا اجتمعت
فكان منها جسم فاما ان يجتمع على سبيل تتال فقط او على سبيل تماس او على سبيل تداخل او على سبيل اتصال
اذ الاشياء المجتمعة اما ان يكون بينها بعد فاما ان يكون ملاقيها بالاسر او لا بالاسر فان كانت بالاسر كانت
مداخلة على ما اوضحناه وان كان لا بالاسر فاما ان يختص كل شئ به يلى الاجزاء او يكون ذلك الشئ مشتركا فان
اختص فهو مماسة وان كان مشتركا فهو اتصال وكل هذه الاجزاء اذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من احد هذه الوجوه
فان اجتمعت على التتالى فقط لم يحدث منها الاجسام المتصلة فى الحس وكلامنا فيها فان اجتمعت على اتصال او
تماس فكل واحد منها ينقسم الى مشغول وفارغ وممسوس وحال على نحو ما شرحناه فى الفصول السالفة ويجب ان
لم يتداخل ان يكون اذا التقى واحد منها واحد فجاء ثالث ملاق لاحدهما ان يكون محجوبا عن ملاقاة ملاقيه الاخر
بتوسط هذا الملاقى فيكون كل قد بال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الاخر وهذا بين بنفسه فيكون المتوسط منقسما
وان كانت الملاقات بالاسر فكانت مداخلة فلا يزداد باجتماعها قدر فيكون كلما اجتمعت كالواحد الذى لا طول
ولا عرض ولا عمق فاذا كان هذه الاجزاء التى لا يتجزى لا يجمع اجتماعا يتالف به منها جسم فالجسم اذن غير
متنقص اليها فاذن ليس ينتهى قسمة الاجسام الى اجزاء لا يمكن ان ينقسم نوعا من القسمة وكذلك ساير المقادير اعنى
السطوح والخطوط اى غافل يرخص فى ان يقول ان صفحة من اجزاء لا يتجزى اضاء عليها الشمس او عرض لها حال
من جهة فيجب ان يكون الجهة الاخرى بتلك الحالة او يقولون ان الصفحة ليس لها فى نفسها وجهان بل الضوء على كلاهما
وجه الصفحة والوجه الذى لا يلى الشمس هو ذلك الوجه بعينه وانه اذا ابصر هذا الوجه فقد ابصر ذلك اذ هذا او
واحد وليس هاهنا هذا وذاك فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى الصحيفة مضيئة من الجهة الاخرى وقد يجب

من وجود الاجزاء التى لا يتجزى ان لا يكون دايرة ولا مثلث قايم الزاوية ولا كثرة من الاشكال اذ الدايرة
يوجب ان يكون الطوق الخارج اكبر من الطوق الداخل يماسه والمماس مساو للماس والمساوى لا يكون اكبر
والمثلث القايم الزاوية اذا كان ضلعاه كل واحد عشرة عشرة كان وتر القايمة بحد ثمانين وهو اما محال
لا يوجد واما صحاح وكسر وجزوهم لا ينكسر لكنهم يقولون ان البصر قد يخطى فى امر الدايرة والمثلث واغاليط اشكال مضرسة
ومع ذلك فانهم لا يدفعون وجود المربع القايم الزوايا مثلا على هذه الصفة تركب من اربعة اجزاء لا يتجزى خط
على الاستقامة وتركب مثله خطوط ثلثة غيره وليوجد منها خط مثل خط ا ب وليطبق به على خط ج د حتى لا يكون
بينها سعة شئ وكذلك ه ز بعد ج د و ح ط بعد ه ز حتى يحدث سطح ا ط على مذهبهم فمعلوم انه ليس يسع بين هذه الاجزاء فى
السطح جزء اخر البتة فالاجزاء الاربعة التى هى الاول من خط ا ب والثانى من خط ج د والثالث من خط ه ز والرابع من
خط ح ط وهو القطر لا يخ اما ان يكون هذه الاجزاء مماس بعضها بعضا على سمت بين جزء ا وجزء ط فيكون خطا مستقيما
مولفا منها وهو القطر ويكون مساويا للضلعين المتساويين وهذا بعيد عن الجواز
فمعلوم بالمشاهدات ان القطر فى مثل هذا اطول من الضلع واما ان يكون هذه الاجزاء
متباينة فح اما ان يكون بينها فرج او لا يكون فان كان بينها فرجة فلم يطبق الخطوط
تطبيقا لا فرج فيه وقد فعل ذلك هذا خلف وان لم يكن بينها فرجة فيكون فيما بينها
شئ لا محالة اما جزء او فوقه او بعض جزء فان كان بعض جزء فقد قسم الجزء وان كان جزء بتمامه او جزءان لزم دايما ان يكون
طول كل القطر اما ان يكون طول القطر اما ان لا ينقص عن الضلعين معا او ينقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس
فى نقصان القطر عن ضعف الضلعين دايما فهو امر محسوس وقدره كثير واما ما يقولون ان هذا الخط لا يكون مستقيما
بل مضرسا على صورة هكذا

أ ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ ب
ج ٠ ٠ ٠ ٠ د
ه ٠ ٠ ٠ ٠ ز
ح ٠ ٠ ٠ ٠ ط

بمعنى ان يكون جزء ا وجزء اخر منحرف عنه الى جهة ثم جزء اخر فى سمت الاول ثم جزء منحرف
عنه كان كل منحرف موضوع فى الفصل المشترك بين المرتبتين فى سمت واحد فانه يظهر فساده وبطلانه
عن قريب وذلك لانه اما ان يكون المرتبتان فى سمت واحد منها متماسين او غير متماسين فان كانا متماسان وكل اجزاء
مرتبة فى سمت واحد متلاقية بحيث يتصل منها خط مستقيم فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان موضوع
احدهما تحت الاخر ولا تضريس وان كانا غير متماسين فلا محالة انه يكون بينهما جزء فلا يكون مضرسا بل يتصل على
الاستقامة انما كان مضرسا لو كان بعض الجزء واقعا فيما بينهما وبعضه خارجا والجزء لا يتبعض بل اما ان يكون
كله بينهما او لا شئ منه بينهما واذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة بل يكون هناك وضع على الاستقامة
كما هو مقبول عندهم ان من شان الاجزاء ان ينتظم منها خط مستقيم فان جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد
جزئين لا فى نظام السمت بل عرضا حتى يضرس فقد جعلوا من كل جزء شيا فيما بين الجزئين وشيا زايلا حتى يكون
تضريس فجعلوا كل جزء منقسما وما يقولون فى خط مستقيم يعمل ثم يركب جزؤه الاول على نقطة ا ويطبق على السطح حتى
يلقى الخط نقطة ط ومعلوم ان هذا ممكن فبين اذن انه ممكن ان ينتظم من الجزئين خط مستقيم

فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التى لهم واذ صح انه يمكن ان يفرض بين الجزئين خط مستقيم على اى وضع كان
الجزان فيمكننا ان نضع على جزى آ و ط جزئين ولا يكون بينهما شئ وينتظم بينهما خطا ويطبقه على خط القطر فكيف
يكون حال النقطة التى تلو النقطة الاولى الموضوعة على نقطة آ او يقع على النقطة الثانية من خط ح ء او يقع فى
الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا بالفصل المشترك بينهما لا يتلاقيان عليه او يكون تلك الفرجة اصغر من ان
يسعه فيكون شئ اصغر من حجم ما لا يتجزى او يكون تسعة فيكون ما قدمنا من الخلف وان وقع عليه نفسه فقد انطبق
الخط المنقسم على القطر وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساوله ومن العجب ما يضطرون اليه فى هذا الموضع من
امكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين وهو بعينه يمكنه ان يتحرك قليلا حتى يلقى احدهما وحده فان
كان الذى تلقاه وهو مماس الاول والثانى هو الذى كان تلقاه بعينه وهو مماس للثانى وحده عند فيكون
المنحى مماسا ايضا هذا خلف وان كان تلقى منه غير الذى لقى والا فيكون قد انقسم بمواضع اللقا ويلزمهم ما
يهربون منه من امر زيادات الجهات على الست الذى يظنون انها واجبة ان يكون شيئا وليس ذلك بواجب
البتة انما ذلك امر قد يعرف فى تسمية جهات الحيوان فظن ان ذلك المتعارف بحسب القسمة حكم واجب فى كل شئ
بل الحق ان بين كل جهتين متجاورتين جهة اخرى وذلك الى غير النهاية بالقوة وهذا ايضا مثل ما يظن بعضهم ان
للجسم طولا معينا وعرضا معينا وعمقا معينا فان كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان فيكون الجهات
ستا ليس غيرها ونحن مشغولون فى هذا عن قريب بل يجب ان يعلم ان القول بكون الجهات ستا امر مشهور متعارف
ليس بحق ولا عليه برهان ولكنهم يناقضون ما قلناه بمربعات يكون على هيئة هذه الاجزاء الاربع يؤلف منها
مربع كثير فيكون المربعات التى على القطر لا متلاقية باطرافها التى هى الخطوط ولا بشئ وقد ضلوا فى ذلك ضلالا
بعيدا وذلك لانها متلاقية بالنقطة فطرف الطرف طرف يصلح به اللقاء وغير متلاقية بالخطوط وبين تلك
الخطوط انضاف مربعات اخرى يملوها اذا المربعات ينقسم فيسد الفرج ولا كذلك الاجزاء ولما يعلم معينا
لا يشك فيه ولا اختلاف ان بين كل شئ ذوى وضع سمت حتى انا اذا نحن علمنا خطا مستقيما بينهما فانه يملا
ذلك السمت او يقع فى ذلك السمت فاذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة وقد جعل جسم بازائه كالارض
ايضا وينصب سالك شئ ينصا قايما وجميع ذلك صحيح حوانا الوجود فى العقول ثم كان الشمس مضيا للارض وكان
المنصوب يسير على قدر سمت الشمس فاذا زالت الشمس جزءا فلا يخ اما ان الاول السمت الذى بين الشمس وبين
طرف المنتصب عن طرف الظل فان بقى بقى لا محالة سمتا والسمت على حكم خط مستقيم فيكون ذلك الآخر المخرج على
الاستقامة من الشمس الى طرف المنتصب الى الارض ايضا خطا مستقيما كالخط الذى عليه آ ب من خطى آ ب
فيكون خطان مستقيمان متباينان يجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك حد
الخط مستقيما مع كل واحد منهما فيكون الجزء المشترك وهو الذى بين طرف المنصب ونقطة على الارض هو مع كل واحد
من السمتين المتصلين بين الشمس وبين طرف المقياس خط واحد مستقيم وهذا معلوم الاستحالة ومع ذلك فقد

جعل جزءا واحدا وهو طرف المقياس يوازيها الشمس من جهتين احديهما خارجة عن السمت التى لهم فان لم يثبت السمت
بل زال فاما ان يزول جزءا او اكثر من جزء او اقل من جزء فان زال جزءا او اكثر فيكون حركة الشمس فى السما مساوية
لحركة طرف السمت ومساويا لها متساويتان او يكون طرف السمت يقطع اكثر
وجميع هذا ظاهر الاحالة وان كان اقل من جزء فقد انقسم الجزء وكذلك اذا وقعا



خطا مستقيما كالوتر على زاوية قايمة احد ضلعيها اكبر نجوزنا طرف ذلك الخط وليكن
جذعا احد طرفيه على حايط والآخر على الارض وارتفاع الحايط اقصر من البعدين الارض والزاوية فاذا جرنا هذا
الخط من الطرف الذى على الارض جرا فكان يجر الطرف الآخر جرا وجب من ذلك ان يكون ما يقع من الجانبين سواء
وليس كذلك بل يكون القطع من الجانب الاقصر اقل وليس كذلك مما يمنع تفككها او يعرف انفصال البتة ولا لاختلاف المعمول
من الحديد ولا الماس والمعمول من خشب بل يستوى التقدير فى الجميع والا لو استانفنا وضع خط مستقيم على
الطرف الذى يزول اليه المحرور بقدر طول المحرور وكان يقع لا حيث وقع عليه المحرور وكذلك الاجزاء التى فى طرف
الطاحونة ويلزمهم ما حكينا عن قوم اخرجوا هولاء الى القول بالتفكيك والمنفك اما ان يكون تفككه
بان يتزايل اجزائه تصريح يقع لها فيحال ان يزداد مساحة الرحى عند الحركة او بان يتزايل الاجزاء على نحو ما دل الآلة مكنة
حتى يبقى الجملة على حجمها فيكون العلامات يزول ولا يبقى الاجزاء التى فى الرحى على الاوضاع التى كانت لبعضها
عند بعض هذا جواب من يقول بالتفكيك ويحلل السكونات الحركات البطيئة وماذا يقول فى فرس
شديد العدو هل يشك فى ان حركاته اكثر من سكناته ولو كانت السكنات اكثر لكان البطؤ اظهر والعدو
اوضح وان انكروا هذا فى الفرس لم يمكنهم ان ينكروه فى السهم المرمى ومع ذلك فان نسبة حركة عدو الفرس
او ارتماء السهم الى سير الشمس ليست نسبة نقيضها زيادة حركات العدو والارتما على السكنات وذلك
لانه لو كانت الحركات فى الركض والارتما مساوية للسكنات وكانت الشمس ليست لها الا الحركات فقط لكان ركض
الفرس وارتماء السهم نصف سير الشمس وليس الامر كذلك بل لا قياس لهذا الى ذلك اما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة
واما ارتماء السهم فقد جرب فى قوم يعدون على ابعاد من مرامى السهم وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه
بالقرب منه فعرف التفاوت فى ذلك ولو استقصى المستقصى هذه النسبة لوجدها اقل من نسبة جزء من الف
اجزاء منه فيجب من ذلك ان يكون الفرس والسهم يسكن الوف سكنات ويتحرك واحدة وكان يجب ان لا يرى حركته
ولا يظهر لغلبة السكون عليها وان ظهر منها شئ كان قليلا يسيرا والوجود بخلاف هذا فان الحركة هى الظاهرة و
السكون لا ظهور له البتة ومما يوضح هذا ما يعلمه من ان الثقيل كلما ازداد ثقلا كانت حركته الى اسفل اسرع فان
كان يقبل ما يتحرك الى اسفل يخالطه وقفات فاذا اردنا مقدار الجسم دائما يطلب زيادة الثقل بلغنا ذلك
وقفا ما الى حركة لا يخالطها سكون فاذا ضممنا اليها ضعف ذلك الاسم لزم ان يتحرك اسرع من غير تخلل سكون
يكون سببا للابطاء وكذلك لو فرضنا حرا واحدا يتحرك الحركة التى لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل ومن العجايب انه اذا

تحرك المتحرك في هواء راكد او في خلاء مقرون به وهو مما لا يقاوم فيه فيكون مبدأ حركته ميل فيه او اعتماد الى
ان يبقى ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا يبقى الحركة بل يحدث سكون يقع فيه ثم كبطوء كانه يعرض
كسل يبعث فيميل بالاختيار الى السكون ثم سورة اليه النشاط وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد و
وكيف يمكن ان يقال ان المبدأ والاعتماد يبطلان فيه ويتجددان ومن الشناعات التي يلزم الجزء اما نعلم يقينا لا
يشك فيه انه اذا تحرك متحرك من اليمين الى اليسار ومتحرك اخر من اليسار الى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين
انهما لا بد ان يتقاربان حتى يلتقيا محاذيين ثم يتفارقان فاذا فرضنا اربعة اجزاء لا يتجزى واربعة اخرى وركبنا
كل اربعة خطا وكان احد الخطين موضوعا بحيث الاخر كما فعلنا في المربع الذي نشاء من اجزاء لا يتجزى وفرضنا على طرف
احدهما الطرف الذي على اليمين جزءا وعلى طرف الطرف الاخر الذي يلي اليسار جزءا وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذي على
الخطين وعلى طرفه الايمن نافذا الى طرفه الاخر والجزء الذي على طرف الخط الاخرى وعلى طرفه الايسر نافذا الى طرفه الاخر
وتوهمنا ان حركتهما متساوية وتباين فيتحاذيا ويفارقا ولا يخ اما ان يكون تحاذيهما على النصف او بعد النصف
فان كان التحاذي انما يقع اذا كان مسدا على الثاني من الطرف الذي يتحرك عنه وذلك على الثاني من الطرف الذي
يتحرك عنه فبعد لم يتحاذيا لان محاذي الثاني من كل واحد منهما هو الثالث من الاخر وما وضع عليه فان يتحاذيا
بان يكون كل واحد منهما على الثالث فهما في حال التحاذي متفارقان وان تحاذيا واحدهما على الثاني من خط والاخر
على الثالث من خط فليست حركتاهما على السواء ومما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذي عقل ما يعلم انه اذا تقابل سببا
لكل واحد منهما ان يتحرك الى الاخر حتى تلقاه ولا مانع له البتة عن لقاء الثاني خارجا فلهما ان يتحركا معا حتى
فانا التقيا امكن ان يتماسا وصل ذلك الكلام بمانع بينهما وهنا شيء بين بنفسه فاذا توهمنا ثلثة اجزاء على صفة على
الطرفين جزآن لكل واحد منهما ان يتحرك حتى يلقى الاخر ولا مانع فان لهما جميعا ان يتحركا الى ان يلتقيا بعد ما ليسا
بملتقيين فلا يخ التقاؤهما اما ان يكون وكل واحد منهما مستعمر على كمال الوسط وقد انتقل اليه لكماله فيكونان
متداخلين اذ كل واحد قطع سيا الى ان التقيا فان كان كذلك فقد انقسم الجزء الوسط والجزآن الطرفان والجزآن
المتحركان والعجب من قولهم على هذا ان هذا يستحيل فيه ان يتحركا معا لاستحالة الانقسام كان احدهما اذا تحرك
فالاخر ساكن بعدت حركته فان كان الاخر يريد ان يتحرك يشعر بذلك فيقف او يقفه سبب وارد من الاخر
نفسه او يقفه بملاقات الاخر له وليس سبق الاخر الى الملاقاة اولى من سبق هذا وليس يخفى على العاقل انه اذا
اريد تحريكهما معا لم يكن قصد احدهما ليتحرك في نفسه حابسا لصاحبه عن ان يتحرك الى ان تلقاه من الجانب الاخر
ان هذا تجنيس بسبب ان الاخر هم ان يتحرك وكيف يكون ذلك سببا معوقا القوة الدافع من الجنس حتى يقفا ولا
يطيعاه وليسا متماسين ولا ملتصقين لما تحتهما ولا في احدهما ناس حابس من الاخر ولا من خارج حابس وبالجملة
يجب ان يحدث عند احساسهما بعد احساسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتماسا وتلك الحالة ليست غير التصادم
ومن منع بان يقول ان امتناع القسمة يحبسهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لاحدهما دافع ولم يكن

للاخر دافع لا بد فع والجاذب بسبب لكنه لما اتفق حضور مجرى دافع للاخر صار لا مدافعه ولا ذاك فيقع واما العاقل
فانه يجعل ظهور استحالة هذا الاحساس سببا لبطلان منع الانقسام ولا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس
وانت اذا انبسطت مادة او جرة بالقول فيه وتاملته انقضت بطلان هذا المذهب اصلا واذا ابطل هذا المذهب ومضادة
معا وجب ان يكون الحق مقابلا بالنقيض وهو انه ليس للجسم لو احد جزء بالفعل وانه ينقسم الى غير النهاية بالقوة

الفصل الخامس في حل شكوك المبطلين في الجزء فلنشرع الان في حل شكوكهم وفي تتميم ما يليق بهذا

الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والازمنة في هذا الانقسام الغير المتناهي بالقوة وما يتبع ذلك اما
قولهم ان كل قابل للتفريق ففيه تاليف فهو الذي لما ظنوه حقا سوا عليه وليس هذا بمسلم فان عنى بالتاليف ان
يكون فيه جزآن متميزان بالفعل وبينهما مماسة وان التفريق يبعد احدهما عن الاخر وابطال المماسة فهذا غير مسلم ولو
سلم لكان لا يحتاج الى ان يلجئوا الى التفريق حتى يتم حجتهم بل كانت يكون صحته مع ثبات التاليف تاليفا اذ كان
يجب ان يكون اجزاء حاصلة لا تاليف فيها لاستحالة وجود ما لا يتناهى من الاجزاء بالفعل حيث يكون كثيرا
وان عنوا بالتاليفات تحمل الاستعداد لان كثيرة فيما هو واحد لا كثرة فيه فهذا مسلم وهذا لا يجوز ازالته عن الجسم
يبطل الجسم اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد بالفعل الا باعدامه اصلا او بكثرة فاذا لم يعدم بل كثير بقي واحد
حالهما حاله وجملة الوحدة لا يرفع عنه البتة الا بابطاله وقد حسب بعضهم ان وجود الاجسام مختلفة في سرعة
قبول التفرق وعسر قبوله يوجب اثبات التاليف قال وذلك ليس لاختلاف جنس الاجسام اي نوعيتها ولا لاختلاف
الفاعل ولا العدم شيء كان عندهم ليست الاقسام الا هذه وعندهم ان الاجسام لا يختلف نوعيتها فليسلم ذلك
كله لهم فلم يجب ان يكون للتاليف لا غير بل لم لا يكون هذان المعنيان وهو عسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان
للاجسام يختلف بهما بعد الاتفاق المذكور كالسواد والبياض وغير ذلك من الاعراض فيرى ان الاجسام اذا اختلف
بالسواد والبياض احتاج ذلك الى ان يكون اختلافهما يعرض غير السواد والبياض احتاج ذلك الى ان يكون اختلافهما
يعرض غير السواد والبياض هو التاليف اذ ليس للجنس والفاعل والحدوث وعدم الشيء واما الحجة المثبتة على الاتصاف
فانما كان يكون من ذلك شيء لو قلنا ان للجسم جزءا فاما لم يجري نصفا او ثلثا وربعا او غير ذلك فكان يكون له
اجزاء بلا نهاية ونحن لا يوجب للجسم جزءا البتة الا ان يجري ولا يمكن ان يكون جسم قد جرى باتصاف لا نهاية
لها فيلزم ما قالوا واكثر ما يقولون ههنا نرى انك اذا لم يشير ولم يعين الى جزء جزء لا يكون ذلك مفردا وهذا مفردا
ولا يدرون ان ذلك انما صار ذلك وهذا بالاشارة فاذا لم يكن لم يمكن لا ذاك ولا هذا واذا لم يكن لا ذاك ولا هذا
كيف يكون ذلك مفردا وهذا مفردا او على ان المسافة المقطوعة يقطع بزمان مثلها متناهي الاطراف منقسم بلا
نهاية في الانصاف توهما وفرضا ولا قسم له وجودا وفعلا واما حديث الخردلة والجبل فانه لا اقسام لاحدهما
ما لم ينقسم واذا قسما معا حصلت عدة اقسامهما متساوية في العدد وكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر
ويذهب ذلك الى غير النهاية وانما كان يكون الشناعة لو كان الذهاب الى غير النهاية فيهما بمقادير متساوية ومتناسل

ذلك ان يضعف الخيل في التوهم وفي قدرة الله الى غير النهاية والجردلة ايضا فلا يكون من ذلك اضعاف الخيل
مساوية في المقدار لاضعاف الجردلة لاجل ان التضعيف متساو بل يكونان مختلفين في العدد وان تساويا
من وجه في العدد واما الذي يمنع ان يكون اشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار افرادا ولا جملة
بل يجوز ان يكون في الاحتمال اشياء يذهب الى غير النهاية اكثر من اشياء كتضعيف العشرات مع تضعيف المائتين
واما تعسه اديم الارض من اقسام الجردلة فليسلم لهم وجود الجزء ومع ذلك فليسلم ان الجردلة ينقسم اجزاؤها
التي لا تتجزى في صغرها بحيث يكون عدد الموجود منها في الجردلة يغشى الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
فواحدة مما كان تدريسا ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الجردلة من الاجزاء التي لا تتجزى ما يبلغ كثرته
ان يغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب
منها يشتمل على القدر المحتاج اليه في تعسه الارض بل لا يكون في ايديهم اذا سلم ان اجزاء الجردلة يغشى الارض
يتنبى غير التعجب واما جزم القول بان هذا ممتنع فامر غير موثوق به فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تناهي
الانقسام فكيف يتبين باستحالة استحالة لا يتناهى الانقسام على انا السنا نقول ان المتمكن من ذلك قد
يخرج الى الفعل واما الحجة الماخوذة من الجوهر والعرض فليعلموا انه لا يسلم لهم ان العرض من حقيقته ان
يكون له ذات مساوية لذات المحل فاسه فيه ومطابقة له بل العرض ليس اكثر من وصف يكون للشيء
ليس يقوم ذاته بانه جزء منه وعلى ما قلنا في مواضع اخرى فربما لم يكن بحسب انه ذاته فاش في ذات الشيء
الذي هو له عرض كالاضافات كلها وكالحركة وكالكون الذي يقولون فان ذلك ليس كالبياض المنفشي في محله
فان عني بالعرض ما يقولون من انه ذات مساو لذات ما هو فيه فاشية فيه فليست النقطة بعرض ولا جوهر اذ ليس
يجب ان يكون كل موجود اما مطابقا لذات سارٍ بانها واما موجودا لا في موضوع لانه ليس احدهما نقيض الآخر
ولا بين اللزوم للنقيض فان عني ما يعرض معنى للشيء يصير به الشيء ذا صفة وليس جزءا في قوامه فالنقطة عرض لانه
نهاية ما موجودة لما هو بها متناه وليس جزءا من وجوده وكونه عرضا لجوهره وهو انه صفة بهذه الصفة لا نهاية له
وليس غير هذا واما حديث نسبة الانقسام بالتركيب سواء كان تركيب الجسم في نفسه او تركيبه مع غيره فليس بصحيح
لان الانقسام يحدث الاجزاء والتركيب يحتاج الى اجزاء حادثة حاصلة ويستحيل ان يوجد اجزاء حاصلة بلا نهاية
حتى يركب منها فاما حديث المماسة وزوالها فقد مضى اصل في باب البرهان اذا يذكره كان الجواب مقتضيا منه
وبالجملة ان المماسة لا يحصل دفعة في ان واما حديث الزاوية المذكورة فانها ليست غير منقسمة بل هي منقسمة
وهناك زوايا اصغر منها بالقوة بلا نهاية انما قام البرهان على انه لا يكون زاوية من خطين مستقيمين حادة
اصغر من تلك وليس اذا قيل انه ليس شيء بصفة كذا اصغر من كذا دل على انه ليس شيء البتة اصغر منه وكل من حصل علما
باصول الهندسة علم ان تلك الزاوية تنقسم بالمتشي قسمة الى لا نهاية واما حديث ما اورد من السطح والكرة
فانه لا يدري هل يمكن ان يوجد كرة على سطح بهذه الصفة في الوجود او هو في التوهم فقط على نحو ما يكون عليه
التعليميات ولا يدري انه ان كان في الوجود فهل يصح بدحرجته عليه او لا يصح فربما استحال بدحرجته عليه وبعد
هذا كله فليس يلزم ان يكون الكرة مماسة للسطح والخط في اي حال كان بالنقطة لا غير بل يكون في حال السكون والكون
كذلك فاذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة ولم يكن البتة وقت بالفعل يماس فيه بالنقطة الا في الوهم اذ ذلك
لا يتوهم الا مع توهم الآن والآن لا وجود له بالفعل وبالجملة فان هذه المسئلة لا يتحقق مسلمة لان المسلم هو ان الكرة
لا يلقى السطح في آن واحد الا بنقطة وليس يلزم من هذا ان يكون الحركة ينتقل من نقطة الى نقطة مجاورة لها ومن آن
الى آن مجاور له فانه ان سلم هذا لم يحتج الى ذكر الكرة والسطح بل صح ان هناك نقطة ملاقية ولا منها تاليف الخط
واياه مجاورة منها تاليف الزمان فيه اذ كان المسلم هو آن الكرة تلاقي السطح في آن وكان الخلاف في الحركات
والازمنة غير مركبة من اآنات غير متجزية ومن ايات كالخلاف في المسافة فكان انما يلزم تجاور النقطة لو صح تجاور
الآنات كان استعمال ذلك في اثبات تتالي النقطة انه كالمصادرة على المطلوب الاول فانه لا يتم هذا البيان الا
بان يقال انه في هذه الحالة ملاق بنقطة وفي الحالة الثانية ملاق بنقطة والحالات متجاورة فالنقطة
متجاورة فان لم يقبل هذا لم يتم الاحتجاج وانت ستحقق هذا اذا علمت انه ليس في اجزاء الحركة والسكون والمسافة
ما هو اول جزء حركة او جزء سكون او جزء مسافة واما احتجاج ذي مقراطيس فقد ضل فيه في تسليم مقدمة
واحدة لنفسه وهو ان الجسم ينقسم كله لان هذا يدل على معنيين احدهما انه ينقسم بكليته معا والآخر انه
لا ينقسم قسمة الا ادت الى اجزاء هي ايضا يقبل القسمة ولا يقف فاما الاول فليس ذلك بمسلم ولا يقتضيه
الصادق هو ان الجسم ينتهي في القسمة الى ما لا ينقسم بل يقتضيه واما ان لا ينقسم كله بالفعل معا و
لا يمنع ان يكون ينقسم انقساما بعد انقسام بلا نهاية وليس ايضا اذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا
ممكنا فالكل ممكن الوقوع كما انه كل تضعيف عددي جائز على العدد وليس كل تضعيف عددي جائزا ان يقع بل
الحق ان كل قسمة احدتها وكل واحدة واحدة من اصناف قسمة هي بلا نهاية بالقوة يجوز ان يقع في الجسم ولا نسلم
ان الكل يقع البتة لانه يحتاج اول شيء الى ان يكون الذي يرفعون القسمة لانها يتم بالفعل وهذا مستحيل
بالجملة فان هذا من جملة الخطا الواقع بتشابه لفظي الكل وكل واحد وسنسلغ في ابطال وجود هذه الاجسام
الغير المتجزية اذا شرعنا في الكلام الذي هو اشد تخصيصا من هذا الكلام واما حجة مبتني اجزاء بلا نهاية
فانت تقدر مما همت على حلها

الفصل السادس في مناسبات المسافات والحركات والازمنة في هذا الشان

الشان ويتبين انه ليس لشيء منها اول جزء فنقول الآن انه ليس اذا كانت المسافة ينقسم الى غير النهاية بالقوة
يجب ان ينقسم الحركة معها الى غير النهاية بالقوة ولو كانت حركة لا يتجزى التي بمعنى القطع لكانت مسافتها اما غير
متجزية وهذا محال او متجزية ولو كانت متجزية لكانت الحركة من مبداها الى موقع القسمة اقل من الحركة من مبداها الى
منتهاها ولا اقل من غير المتجزى ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي ستوصف بها المسافة واذا
انقسمت الحركة انقسم بانقسامها الزمان بل انما ينقسم الحركة بسبب انقسام المسافة والزمان ومن الموجود حركة

سريعة وبطيئة ومنها يستبين ان كل واحد من هذه ينقسم فان المسافة التى يقطعها سريعة فى زمان يلزم
ان يكون البطيئة يقطع اقل منها فينقسم المسافة والسريعة يقطع ذلك الاقل فى زمان اقل فينقسم الزمان والحركة
مع للمسافة وللزمان فى الانقسام كما علمت لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابق فيه الزمان وذلك هو
انقسامها بانقسام المتحرك ونسبة ان يكون هذا بغير الحركة المكانية اولى فان اجزاء المتحرك بالحركة المكانية لا تخ
اما ان يكون اجزاء حاصلة بالفعل واجزاء بالقوة فان كانت اجزاء حاصلة بالفعل فلا تخ اما ان يكون اجتماعها على
سبيل تماس او اتصال وكيف كانت فان كل واحد منها لا يفارق مكانه لانه ان كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل
وان كانت متماسة فلها مكان لكنها يفارق من مكانها سطحا هو جزء مكان الكل ولا يفارق كالمحيط بها فلا
يفارق مكانها فلا يتحرك وان كانت الاجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها اظهر فكيف ينسب اليها اجزاء حركة بالفعل واما
فى ساير الحركات فان كان لها اجزاء بالفعل صح ان يقال ان حر التغير بغير الجزء فان كان لها اجزاء بالقوة فللحركة
ايضا اجزاء بالقوة لو فصلت لكان بازاء كل جزء من التغير تغير يخصه هو جزء تغير الكل فان من هذا التغير الذى فى هذا
الجزء ومن ذلك التغير الذى فى ذلك الجزء ما يحصل مجموع تغير الكل اذ تلك الجملة المجتمعة جملة تغير وجملة التغير فهو لشئ
ولا شئ يحمل هذه التغيرات الا الكل والاجزاء وليس بجزء جزء فهو للكل ولما كان كل حركة وكل تغير فهو فى زمان ينقسم الى
غير النهاية تح ان يكون للحركة شئ هو اول لما الحركة المتحرك وذلك لانه ان كان حركة هى اول حركة فانها لا محة فى مسافة
وتلك المسافة منقسم بالقوة واذا انقسمت كان احد جزئها متقدما والاخر متاخرا فكان الحركة فى الجزء الاول هى
اول حركة وقد جعل هذا اول حركة هذا خلف بل الاول فى الحركة وفى التغير انما يفهم على احد وجوه ثلثة احدها
الاول بمعنى الطرف وهو الذى يوافق اول المسافة وطرفها واول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه فهذا اول والاول
بمعنى اخر وهو انه اذا عرض للحركة ينقسم بالفعل او بالعرض كان الجزء المتقدم اول اجزاء الحركة التى بالفعل وقد يظن
ان الحركة اول على وجه اخر وهو انه قد يقال بعضهم ان هذه الاجسام وان كانت ينقسم الى ما لا نهاية له فى القوة
فليست ينقسم حافظة لصورها وهيأتها غير هيئة الكم فان الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده ان يكون ماء
او هواء او نارا لو او متحركا او مسافة فاذا كان للمسافة من حيث هى مسافة حد عندهم لا تعداه فى الصغر كان للحركة
حد هو فى الوجود اصغر الحركات فلا يوجد حركة مفردة اصغر منه وان كان قد يجوز ان يتوهم ما هو اصغر من ذلك
وهو نصفها او جزء منها اذا كان ذلك يجرى فى نفسه بالقوة لكن ذلك التجزى لا يخرج الى الفعل ثنية خروجا على معنى
الافراد والفصل وسنتكلم فى هذا بعد هذا فان كان كذا فالمتحرك يكون له فى حركته اول حركة ذلك فى القوة وهو ما
يساوى الحركة التى هى اصغر الحركات فاول حركة بمعنى الطرف ليس بحركة فلا يكون للشئ بمعنى ذلك الاول اول ما بحركته وا
بالوجه الثانى فيكون له اول بالحركة ولكن اوليته وصفية عرضية لا حقيقية اما الوجه الثالث فهو واضح ان
للحركة شئ هو اصغر حركة يمكن ان يوجد فانما يصح على انها حركة بنفسها مفردة با سدا بالفعل الا ان يكون هى اول
جملة حركة تلك الاول بعضها وقد استمرت الجملة بعده فان هذا التبعيض الذى كلامنا فيه هو بالعرض وتلك الاول حدة

الغير المنقسمة للحركة ليست بحسب الفرض اللهم الا ان يقول قائل ان قدر تلك الحركة مستحق فى جملة حركة ان يعرض
او لا اذ كان لا حركة اصغر منها فى الوجود اللهم الا بالفرض فيقف الكلام الى يوضح عن امر هذا المذهب فاما الاول فى الحركة
الذى يكون بتقسيمنا اياها موازيا لقسمة المسافة التى لا يقف عند حد فى القسمة فلا قامة لا يكون مقدارا ذا ابتداء
وانتهاء غير منقسم الى ما يصح ان يعرض اولا وكل ما يحاذى المقدار فى ذلك فهو ايضا لا يقف عند حد يكون له ابتداء
او انتهاء ولا ينقسم هذا النحو من الانقسام فاذا كان كل كانت الحركة المتصلة لا يجوز ان يوجد فيها ما هو اصغر حركة
على النحو الذى يوجد جزء فى المتصل وذلك لان الجزء فى المتصل انما يعرض بالفعل بتعيين الحدود على احد الوجوه
المذكورة وليس لتعيين الحدود وقوف البتة فى الاحتمال انما الوقوف عسى ان يكون للتفريق والتقطيع بالفعل وتح لا
يكون متصل البتة ونسبة ان يكون هذا التفريق والتقطيع يتناهى الحدود ولا يمكن تفريقها وتقطيعها وان امكن
فرض قسمة فيها بتعيين الحدود فتجزية المتصل الذى لا يقع الا على وجه التفريق والتقطيع غير متناه البتة واصناف هذه
التجزية متساوية ليس بعضها اولى من بعض فاصغر الحركات لا يعدم هذا النحو من التجزية على انه يعدم التجزية بنحو آخر
اى لا يكون حركة خارجة الى الفعل عن مبدا والى منتهى يتم عنده بالفعل فيكوا اصغر منها واذا كانت الصورة هذه فلا
يكون للحركة اول جزء بهذا المعنى الا الطرف الا ان يكون حركات متتالية غير متصلة ويتقدمها هذه الصفة واما في الحركة
المتصل فلا يوجد جزء اول بهذه الصفة لانه لا يوجد فيه حركة منفردة منقطعة بنفسها بل يكون اجزاء تلك
متصلا بعضها ببعض فلو كان فى جملة تلك الحركة حركة هى اول ما يحركها الشئ وكانت بمعنى انه جزء من المتصل لا جزء
فى المنفصل اصغر منه لم يكن يعرض لذلك الجزء من الحركة الانقسام التى لا يبطل الاتصال الذى كلامنا فيه اذ
فرضنا ان انقسام الحركة كلها الى هذا الاول انقسام لم يبطل الاتصال ولو كان هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا
النوع من الانقسام لكان اول الحركة ليس فيه امتداد به فلم يكن على مسافة البتة فلم يكن حركة واذا كانت الحركة
ينقسم الانقسام الحافظ للاتصال الى غير النهاية فكل ما جعلته اولا بمعنى الطرف فله اول الا حر بالقوة وكذلك
السكون وكذلك الشئ الذى يسمى توهما وهو بدل الحركة فى السرعة ان كانت طبيعية او فى البطؤ ان كانت غير
طبيعية بل قسرية متجها بالوجهين الى السكون وكذلك الامور العارضة مع الحركة كالمفارقة والمقاربة والمحاذاة
والانكسار الذى هو اقتران بالحركة فاما الموافاة والمماسة وما اشبه ذلك فلا زمان له وبقى الاولية عنها
هو على السلب المطلق ولنوضح القول فى ذلك بعد فاما هل يجوز ان يكون ما لا جزء له يتحرك ان كان له وجود فالموجود
فى كتب المشائين ان ذلك تح فان ما لا يتجزى لا يصح ان يتحرك والمعول لهم فى ايضاح ذلك هو ان كل متحرك فانه
يتحرك اولا مثل نفسه وبعد ذلك ايضا مثل نفسه وكذلك هلم جرا حتى يفنى المسافة فلو كان ما لا يتجزى يتحرك لكان
تركيب المسافة من اجزاء لا يتجزى ولكانت النقطة مسافة لانها اول ما يفارق وهذا الكلام ليس يقتضى بحجة وذلك ان
هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض بل هو عام لكل ما يكون موضوعا اى وضع كان عند شئ
ثم يفارقه مستمرا على نسبة مسافة فان كان المستبدل للملاقاة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل المكان وانه

عرض المستبدل المكان عرض المستبدل الملاقاة فان كانت النقطة الموجودة بالفعل في طرف جسم من الاجسام
المتحركة يرسم تحركها التي بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقاته له ولا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقطة
ولا يقال ان تلك النقطة اول ما لاقت لاقت مثل ذاتها واول ما فارقت فارقت مثل ذاتها واتلته بملاقاة
اخرى مثل ذلك وكذلك حتى استوى الخط فكذلك لا يقال مثلا انها لو كانت منفردة تتحرك بذاتها ولها امكان بذاتها
انها يجب ان يكون يرسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شيء على التالى بل ليس هذا بواجب ولا للحركة اولحركة حتى يكون
ذلك لا محالة قطعا ما لا يتجزى مثل ذاته بل يكون ملاقاتها في ان يعرض سمتا مثل ذاته والايات لا يتشافع وبينها
زمان دائما وعلى ما اوضحناه في جواب حركة الكرة على السطح فكل ما فرضت ملاقيه مثل ذاتها يكون قطعت ما
يطابق ذاتها وهو الخط فهذه الحجة ليست واجبة يقنع فيشبه ان يكون الحجة التي تقنعها هي ان كل متحرك بذاته
وكل متغير التغيرات الجسمانية بذاته لا لاجل انه في متغير فله وضع بذاته يخصه فح لا يخ اما ان يكون بحيث ينفصل
نهايات ما يحيط به ويكون لو لقيته نقطة غير متجزية مثله لم يستغرق ذاته لقابل اصابت منه خاسا او لا يكون
كك فان كانت على هذه الصفة كان بحيث لو لاقيه نقطة طابقت ذاته باسرها وذاته له وضع متميز وما طابق
ذا وضع متميز صار له وضع متميز فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتهيا دون تلك
النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام وبالجملة ليصير كل نقطة ذات وضع متميز ولكل نقطة انفصال عن الخط
ينتهى دونها بنقطة اخرى فهذا فح واضح بين من هذا ان ما لا يتجزى لا ينفصل وضعه منفردا وكل ما لم يكن كك لم
يتحرك الحركات التي بذاتها في المكان وكك حال الحركات الجسمانية الاخرى ويلزم ان يكون كل متغير تغيرات الاستحالة
الجسمانية والنمو منقسما اما النمو فذلك ظاهر فيه لانه ازدياد على اصول موجود واما الاستحالة فلان
تاثير المحيل في الجهة التي يلقاها المستحيل اقدم من تاثيره في الجهة التي لا يلقاه فان كان مستحيلا فتاثيره فيما يلى
ظاهره اقدم من تاثيره فيما يلى عورة اذ كان كل متغير منقسما وانما الكون والفساد هو الذي يكون غير منقسم واما الذي
يظن في بعض الاستحالات انها يكون دفعة فذلك لفوات الامر الحسى لقصر زمانه واما الاصابة دفعة وليس ذلك
استحالة اولية في الاجسام بل امرا يلحق السطوح بان يظهر واما الاسفاف من الهوا فيتبين ان الهواء ليس يعرض
له في الاسفاف شيء البتة بل العارض انما هو في المرئي فاذا صار المرئي بحيث يجوز رؤيته باشراق الضوء عليه امكن
الهواء وارائه الى الجسم فسمى مشفا ولهذا اذا كان الانسان في كهف بعيد مظلم وكان سرو بين المرئي هواء
مظلم جدا وكان المرئي سرا شرق عليه الضوء لم يمنع ظلمة الهواء ادراكه

الفصل السابع في

ابتداء الكلام في تناهي الاجسام ولا تناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك فلننظر الان ان معنى غير المتناهي كيف
وجوده في الاجسام الطبيعية واحوالها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل يكون غير متناهية في
العدد او في القوة او غير ذلك فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ولا شيء من هذه البراهين بينا ولذلك
يجب ان يكون كلامنا في الكميات ذوات الوضع وفي الاعداد التي هي ذوات الترتيب في الطبع وننظر من امرها

حركتها

انها هل يكون فيها ما لا نهاية له او هذا فح فاول ما يجب ان يبحث عنه هو المفهوم من قولنا لا نهاية له ويعد ذلك فيجب
ان يدل على الاسباب الداعية الى اثبات ما لا نهاية له على وجه ما ويذكر اختلاف القدماء في امره ثم يذكر الحق
فيما يجب ان يعتقد فيه ثم يبطل الشكوك في امره فنقول ان ما لا نهاية له يقال على الحقيقة وقد يقال على المجاز
والذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق والذي على جهة السلب فهو ان يكون الشيء مسلوبا عنه
المعنى الذي يلحقه النهاية بان يكون لا كم له مثل ما يقال ان النقطة لا نهاية له وهذا كما يقال ان الصوت لا
يرى لانه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه ان يرى وهو اللون اذ ليس الصوت تلون ولا ذا لون واما الذي يقال
لا على جهة السلب فقد يقال بمقابلة التناهي بالحقيقة وهو ان يكون الشيء في شان طبيعته وماهيته ان
يكون له نهاية ثم ليست وهذا يقال على وجهين احدهما على انه من شان نوعه وطبيعته ان يكون له نهاية لكنه
ليس من شانه بعينه ان يكون له ذلك مثل الخط الغير المتناهي لو كان فانه ليس يجوز ان يكون خط واحد بالعدد
موضوعا للتناهي ولغير التناهي لكن طبيعة الخط قابلة لان يكون متناهية عند من يضع خطا غير متناه انما
الشك في غير المتناهي فان كان هذا الخط الغير المتناهي ليس من شانه ان يكون هو بعينه وقتا اخر متناهيا
وهذا المعنى من معنى غير المتناهي هو الذي يريد ان يبحث عنه وهو الذي اى شيء احدث منه واى اخذ ما لك
لذلك الشيء منه وجدت شيئا خارجا عنه والثاني ان يكون من شانه ان يعرض له نهاية لكنها غير موجودة
بالفعل مثل الدائرة فانها لا نهاية لها لسنا نعني ان سطح الدائرة غير محدود بحد هو المحيط بل انما اعني المحيط
فانه ليس فيه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط بل هو متصل لا فصل فيه لكنه من شانه ان يعرض فيه نقطة
يكون تلك النقطة حدا لها فان للدائرة نمطا بالقوة على هذه الصفة كم سبب يخرج بالفعل بقطع او فرض
او لا نقطة الا وهو بهذه الصفة اعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل الا المحيط فهذه هي الوجوه التي
يقال عليها لا نهاية بالحقيقة واما الذي يقال بالمجاز فانه يقال لما لا يقدر على ان ينتهى ويجد بالحركة
كالطريق بين الارض والسماء انه لا نهاية له وان كان له نهاية ويقال ايضا لما يعسر ذلك فيه فان كان ممكنا
نسبها للعسير بالمعدوم فهذه وجوه مفهوم لا نهاية وغرضنا ان نبحث عن ما لا نهاية له من جهة انه يكون
من الاجسام اجسام هي بمقدارها او بعددها بحسب اى شيء احدث منها دائما وجد شيئا خارجا عنه فان
تدا وجب قوم وجود ذلك والسبب في ذلك امور من ذلك صدق قولنا القائل ان الاعداد يذهب في الازدياد
والتضعيف الى ما لا نهاية له او انها لا يتناهى في ذلك واذا كان كك فقد وجد لها معنى انها لا يتناهى
وكك للمقادير في الانقسام ومن ذلك ما يظن من امر الزمان انه يلزم ان لا يتناهى فيما مضى ولا فيما يستقبل
استناد الا التضعيف فقط مبدا من شاة ولا قسمة فقط قالوا لانه كلما انتهى الزمان الى الحد الماض او اخر
مستقبل وجب ان يكون لماضيه قبل ولمستقبله بعد وعلى ما اشرنا اليه قبل قالوا وذلك كله زمان ومن
ذلك امر الكون والفساد الذي يظن به انه امر غير منقطع ومن هناك يظن انه يجب ان يكون له مادة غير متناهية

الى ٤

نعرض

فبعض يجعلها جسما من الاجسام البسيطة نارا او هواء او ماء وبعض يجعلها جسما متوسطا بين جسمين منها
كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء وبالجملة يجعلها الجسم الذى يعتقد انه سكون منه كل شىء ومنهم من
يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسمه خليطا ومنهم من يجعلها اجساما كثيرة بلا نهاية
فى العدد لكنها ليست متلاقية بل منفصلة مسوبة فى خلاء غير متناه فمن هولاء من يجعل صورها التى هى عندهم اشكالها
بلا نهاية فى النوع ومنهم من يجعل الانواع صورها عددا متناهيا وانما الجاهم الى هذا ظنهم انه لا بد من ذلك فانه
يجب ان يكون للكون الغير المتناهى مادة وقوة لا ينقطع امدادها ومن هولاء من يجعل الغير المتناهى مبدا لانه طبيعة
غير المتناهى لا لانه شىء عرض له ان لا يتناهى فمن الوجوه التى دعوا قوما الى توهم اثبات ما لا نهاية له ما يخيل من
ان كل شىء متناه فيلحقه ان يكون تناهيه الى شىء على نحو المشاهدات فيلزم من ذلك ان يكون كل متناه الى
جسم ولن يذهب ادبكام الاجسام واسنادها الى غير النهاية ومن هذه الوجوه يقتضى التوهم وحكمه فان التوهم
لا يضع لشىء من الاشيا حدا يتعين عليه بل دايما للوهم ان يتوهم انه منه هذه الوجوه هى الوجوه الداعية
الى اثبات ما لا يتناهى

الفصل الثامن

فى انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد وترتيب غير متناه
وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك بكليته او جزئيته غير متناه فنقول اولا انه من المستحيل ان يكون مقدار او عدد
فى معدودات اما ترتيب فى الطبع او فى الوضع حاصلا موجودا بالفعل غير ذى نهاية وذلك لان كل مقدار
غير متناه وكل معدودات ذوات الترتيب لا نهاية لها اما ان يكون ذهابها الى ما لا نهاية له بالفعل فى جهاتها او فى
جهة واحدة فان كانت فى جهاتها كلها قلنا ان نعرض حدا منها كنقطة فى خط وخط فى سطح او سطح فى جسم او واحد
فى جملة عدد ونجعله حدا وسكا من حيث هى بحد ونأخذ منه جزءا محدودا مثلا كا ح من اب الغير المتناهى من جهة ب
فلا يخ اما ان يكون اب لو انطبق عليه ا ——— ح مساو لح ا وجوى به او اقصر
مناسبة ان يكون بينهما ذاهبا فى ما لا نهاية منه اب او ينقص عن اب بمساو لا ح فان كان اب مطابقا لح ب الى غير
النهاية وح ب جزء او نقص من اب فالكل والبعض متطابقان هذا خلف وان كان بعض ح ب من اب فى جهة ب
وينقص عنه فح ب متناه و اب يفضل عليه با ح المتناهى فاب متناه وقد كان غير متناه فتبين من هذا بيانا واضحا
ان وجود ما لا يتناهى بالفعل فى المقادير والاعداد المرتبة مستحيل ولنبتدى فى نمط آخر ونقول انه لا يجوز ان
يكون جرم لا نهاية له متحركا وذلك ان الحركة لا يعقل الا على احد وجهين حركة يكون فيها استبدال المكان فذلك
ما يستحيل على الجرم الغير المتناهى اما ان يكون غير متناه من جميع الجهات فلانه لا يخ عنه مكان حتى يستبدله واما
ان يكون غير متناه من جهة دون جهة فربما امكن ان يتصور عنه فراغ لكنه اذا انتقل اليه لم يحل اما ان يخلى
جهة المقابلة لها او لا يخلى فان لم يخل فما اسهل لكنه ربما دون وان انتقل واخلى فالجهة الغير المتناهية متناهية
وايضا هذه الحركة لا يجوز ان يكون طبيعية ولا قسرية اما انها لا يكون طبيعية فلان الطبيعى هو الذى يطلب
اينا طبيعيا وكل اين كما قد فرغنا منه فله حد وكل حد فهو محدود والمحدود لا ينتقل اليه ما لا حد له ولا

ولا يتحاذ اليه واما القسرى فانا سنبين عن قريب ان ما لا يتناهى لا يقسر وايضا فان القسرى يكون الى خلاف
الاين الطبيعى فاذا لم يكن طبيعى لم يكن قسرى وايضا فانه كيف يكون الجسم البسيط وما يجرى مجراه متناهيا من جهة وغير
متناه من جهة وطبيعته متشابهة فلا يخ اما ان يكون الحد القاطع له امرا يقتضيه طبيعته او انما يكون انما عرض
له قسرا وامرا خارجا عن الطبع قد ادركه فان كان مقتضى طبيعته وطبيعته متشابهة بسيطة فمن الواجب ان لا يختلف
تاثيره عن طبيعته حتى يتحدد منه جانب ولا يتحدد منه جانب وان كان بالقسر فيكون طبيعة هذا الجسم يوجب ان يكون
غير متناه فاما ان يكون قد عرض ان حاذ ايجاب وقاطعا قطعه فجعله متناهيا فيكون الغير المتناهية منه موجودا لكنه
محدودية وقطع عنه فلا يكون تناهيه الى فضاء او خلاء ولكن تناهيه الى مقطوع من جنسه وطبيعته فلا يكون
له ايضا مكان يتحرك اليه هذا النوع من الحركة واما ان يكون حدوده من غير ان ابان منه اشيا بل من جهة انه جعل
كمية كا ذا حد فى جهة دون جهة كالعارض ان يجعل كم الجسم المتناهى اقل عند التكاثف واكثر عند التخلخل فيكون من شان
هذا الجسم ان يقبل تناهيا وغير تناه وذلك بتاثير موثر وذلك مما سيوضح بطلانه بعد حيث يتبين ان الجسم لا
ينفعل هذا النحو من موثر متناه او غير متناه واما المركب فلا يجوز ان يكون غير متناه من جهة ومتناهيا من جهة فانا
لو توهمنا كل واحد من اجزائه قد يحرك الى جهة التناهى لم يخل اما ان يحصل للكل انتقال من الجانب الغير المتناهى وذلك
مح واما ان لا يكون له انتقال من هناك فيكون بعض الاجزاء محركا دون بعض وهذا خلاف ما فرض جعلت هنا اذا
الحركة ما يستبدل المكان واما الحركة الاخرى التى لا يستبدل بها المكان فهى المستديرة فلا يخ اما ان يتم
الدورة واما ان لا يتم البتة فان تم الدورة عرض ما قلناه فى باب الخلاء من استحالة الاستدارة فى امر غير متناه
وان لم يتم الدورة فلا يخ اما ان يكون تتميم الدورة مستحيلا او لا يكون فان لم يكن كان فرضه غير مح فلا يلزم منه
مح لكنه يلزم منه كما قلنا مح وان كان تتميم الدورة مستحيلا فيكون لجزء منه مفروض ان يتحرك قوسا اخرى والمتحرك
والمسافة فيه ان كان والقوس والاحوال كلها متشابهة وهذا مستحيل ان يكون امران متفقا الصورة والامر واحد
احدهما جايز والاخر مستحيل فتبين من هذا ان الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم الغير المتناهى وانما لا
يعرض لجسم متناه فى جسم غير متناه على نحو ما اوضحنا فى باب الخلاء واما الذى يقال انه لو كان يتحرك على الاستدارة
لكان له شكل مستدير او كان نصف قطره كلاهما لا نهاية له فيتضاعف ما لا نهاية له وان كان البعد بين الخط
المتحرك المفروض خارجا عن المركز والخط الساكن المنتقل اليه او عنه غير متناه ثم يلزم ان يقطع فى زمان متناه محال
فجميع ذلك ما لم افهم حق الفهم حتى اوس بصحبه وذلك انه لم يبرهن فى تعليمهم ان كل متحرك على الاستدارة يجب ان يكون له
شكل مستدير ولم يبرهن لى من تعليمهم ان ما لا نهاية له فى جهة لا يضعف له فان سواهنا ما بان ما لا يتناهى لا يقبل
الزيادة وبينوا انه لم لا يقبل الزيادة ثم اشتغلوا بحديث الدايرة فقد تكلفوا اشططا لا يلزمهم تكلفه فان انا سلمنا لهم
ان ذلك لا يقبل الزيادة يكفيهم وغير محوج اياهم الى ان توسطوا امر المنصف والضعف فيه من جهة سطح لقطر و
عسى ايضا ان لا يكون المنصف الا المحدود وكذا الضعف واما حديث البعد فانه ليس يحضر عندى ان ذلك البعد بين

كما يقال عنهم انها البخار

متناه او غير متناه ح

الخطين يصير البتة بلا نهاية وكيف ويحيط به الخطان الخارجان ولو صح ذلك لا سبعث عن ذكر قطع في زمان متناه
بل كسب اقسم حلفا عن قريب وهو انه غير متناه ويحدث خطان هذا خلف واما انهم ليس يجد ذلك خلا انه ليس اذ اكان
المعدد انما يريد بحان يحصل هنالك بعد غير متناه بل يكون الزايد ذاهبا الى غير النهاية وكل زيادة فهي متناهي
على متناه فكل بعد يكون متناهيا وهذا كما يعرفه في امر العدد انه يقبل الزيادة الى غير النهاية ويكون كل عدد يحصل متناهيا
ولا يحصل عدد لا نهاية له لانه لا بد يعدد في النظام الغير المتناهي على عدد قبله انه متناه فهذا ما عندي وعسى ان
يكون عند غيري وجه محقق لبيان ذلك حاسة تعليق فان اشتهى احد ان يبين انه لا بد من بعد غير متناه يقع فليس
طريق البيان ما يقولون ما لم يحصل فيه على وجه ولا يقدر ان غيرنا يحصله بل يحب ان يقولوا هكذا المتعرض بعينا بين
نقطتين من الخطين الذاهبين الى غير النهاية متقابلين وليصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية النقاطع فلان ذهاب
الخطين في زيادة البعد هو الى غير النهاية فاذا الزيادة على ذلك البعد موجودة بغير النهاية ويمكن ان يوجد متساوية
لان الزيادات التي يوجد على ما يجب يجتمع بالفعل فيما هو فوق مثلا ان زيادة الثاني على الاول موجودة للثالث مع
زيادة اخرى فيجب ان يكون الزيادات الغير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الابعاد وذلك لان الزيادات بالفعل
موجودة وكل زيادة بالفعل موجودة فهي يوجد لواحد فيلزم ان يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل
متساوية فيكون ذلك البعد زايدا على المتناهي الاول بما لا نهاية له فيكون بعدا غير متناه لكنه اذا حصل على هذا
الوجه كان الخلف ظاهرا ليس يحتاج فيه الى الحركة وذلك لان هذا الغير المتناهي لا يمكن ان يوجد الا بين الخطين
فيكون متناهيا وغير متناه هذا خلف ونقول ايضا ان ما يقال من ان اجزاء الغير المتناهي يجب ان يسكن في كل موضع و
يتحرك الى كل موضع لان كل موضع له طبيعي فهذا ايضا مما لم تحققه ولم افهمه فانه ليس يجب اذا كان الشيء واحد مواضع كل
واحد منها له بالطبع ان يلزمه ان لا يسكن في كل واحد منها وان يتحرك عن كل واحد منها فان امثال هذه المواضع
انما اتفق للجسم الحصول فيه من جملة المواضع الكلي له وقف بطبعه ولم يهرب كحال الجزء من اجزاء الهواء في جملة حيز
الهواء وجزء من اجزاء الارض في جملة حيز الارض ولولا هذا لما كان سكون ولا حركة بالطبع فان الجزء انما يحصل على مستعل
الاجزاء فعسى ان يكون لهذا وجه بيان لم افهمه واما انه لا يكون لاجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية فذلك صحيح لانه لا يخ
اما ان يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات فلا يكون موضع مطلوبا لاجزائه بالحركة مخالفا لمبدا الحركة وان
كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك اذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة فلا محالة ان الجزء يتحرك الى
مكان يطلبه بالطبع ولكن الذي يطلبه الجزء يجب ان يكون هو بعينه الذي يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا
بالطبع اذ لا مكان له لا مجانسا ولا غير مجانس اعني بالمجانس ان يكون سطح سببه بسيطه وبغير المجانس ان يكون سطح
غير شبيه بسيطه في طبيعته كما هو عندنا من سطح النار فاذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا ولا يختص بها ولا يتعين
فطبيعة الجزء ايضا لا يطلب مكانا لان حيز الكل الذي له متشابه يسكن في اي موضع اتفق ولا حيز خارجا عن حيز الكل
الا ان يجعل الكل متناهيا في جهة فيجب ان يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء وهو الذي يسكن فيه الكل فيرى ان

التزايد

مثله

فصل

هذا

هذا الخير بعد او محيط والقول بالبعد باطل ولا محيط الغير المتناهي فعسى ان يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية
حتى يتصل به واولاه على اقرب السموت وليس الحال في الاجسام الطبيعية هذا وقد يتضح لك ما يعلمه اياك فاذا
الحركة لا يطلب مكانا بالطبع وما لا يطلب مكانا بالطبع لا يتحرك بالطبع فان الذي يظن ان الحركة بالطبع هو الى غير
المكان الطبيعي بل الى الكلية او غير ذلك امر يتبين لك بطلانه فيعلم من هذا ان الاجسام التي لاجزائها حركات طبيعية
الى الجهات المحدودة العدد المشار اليها كلها متناهية والجسم الذي ذلك لكليته اظهر ونقول ايضا انه لا يجوز
ان يكون الاجسام محدودة المقادير غير محدودة العدد فانه لا يخ اما ان يكون متماسة او يكون لها متباينة
مسوية المكان فان كانت متباينة فلو نوهمنا ها متماسة متلاقية صار حجم جملتها من جميع الجهات اصغر واقرب الى
الوسط من حجم ما يحوزها فيكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الاول بمقدار ما قطعت من مقامها الى التماس
فيكون الحجم الاول ايضا متناهيا فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه سيما متناهيا لان الاجزاء الموجودة
بالفعل في كل محدود محدودة بالعدد ومن هنا يعلم انه لا يجوز ان يكون حركة ذاهبة الى غير النهاية في الاستقامة
اذ قد علمت تناهي الابعاد وسلف لك تناهي الجهات وانه يستحيل ان يكون حركة الى السفل مثلا والسفل
غير متحدد وكذلك حال العلو واذا كان السفل متحددا فمقابله لا محالة متحدد وكذلك ان كان العلو متحددا فمقابله
لا محالة متحدد والا لم يكن موجودا فلم يكن مقابلا للسفل مقابل فلم يكن السفل سفلا لان السفل سفل بالقياس
الى العلو ومن الكلام المستحيل قول من جعل الغير المتناهي من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدا لكون ذلك من
حيث هو طبيعة اخرى كمائية او هوائية تلك الطبيعة يعرض لها ان لا يتناهى والدليل على استحالة هذا القول
ان هذا الذي هو غير متناه اما ان يكون منقسما او يكون غير منقسم فان كان غير منقسم فليس هو غير متناه من
الجهة الذي يذهب اليها بل على سبيل السلب كما يقال للنقطة انها غير متناهية وليس اليه هنا يذهبون بل يريدون انه
غير متناه ليكون لنا ان ناخذ منه ما شئنا وان كان منقسما وليس ينقسم الى طبيعة اخرى اذ ليست هناك طبيعة
غير طبيعية ما لا نهاية من حيث هو لا نهاية يجب ان يكون كل جزء في طبع الكل وان يكون الجزء الخاط المحدود بالقسمة
منه ايضا غير متناه وهذا محال فقد وضح ما قلناه انه لا وجود لجسم غير متناه ولجسم متحرك بالطبع غير متناه
ولجسم اسطقس مؤثر متناه غير متناه وكذلك لا اعداد لها ترتيب بالطبع غير متناهية بالفعل فبقي ان يتامل نحوا
اخر من وجود لا يتناهى في الاجسام انه هل هو مما يصح او لا وذلك حال نحوها فنقول قد ظن بعض المتقدمين
انه كان للجسم ان يمعن ذاهبا في الانقسام من غير ان يقتضي حدا في الصغر لا اصغر منه كذلك له ذلك في جانب
العظم فانه كما ان سد الانقسام ليس يحصل بالفعل معا ولكن يحصل شيئا بعد شيء فلا ينتهي الى حد لا
اصغر منه كذلك الحال في العظم قال فانه وان استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل فليس يستحيل السلوك
اليه كما الحال في تزايد الاعداد فلينظر في هذا المذهب وليتامل كيف يصح وكيف لا يصح فنقول انه يصح من وجه
ولا يصح من وجه واما الوجه الذي يصح به هذا المذهب فذلك لان لك في التوهم ان تقسم جسما متناهيا قسمة

لا يقف ذلك في التوهم ان لا يزال باحد جزء من المقسوم ويضيفه الى اجزاء آخر وجسم اخر فيصير اكثر مما كان ثم نأخذ
جزأ اخر من الباقي اصغر من الثاني ويضيفه الى زيادة اولى فلا يزال يزداد ذلك زيادة كل يأن منها يكون اصغر
من الاولى ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات ان يساوي جملة الزيادات التي لا يحصل فيه جميع الجسم المقسوم
وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق بل يحد لا ينتهي البتة اليه فضلا ان يزيد عليه واما القدر
من الزيادة التي من شانها ان ينمى الجسم حتى يوافي كل حد في العظم او يزيد عليه فذلك متعذر وليس على قياس
الصغر فان القسمة لا يحتاج الى شيء خارج عن الجسم والنمو والزيد يكون اما بمادة ينضم الى الاصل وهذا يوجب ان
يكون مولد الاجسام بلا نهاية واما بتخلخل وانبساط لا يقف وهذا يستحيل لانه يحتاج كل متخلخل ان يتخلل
حيز خلاء او ملاء وكل ذلك متناه كما قد علم والخلاء خاصة لا وجود له ولانه لا يجوز ان يكون حركة يقتضي جهة
الا وهاحد

الفصل التاسع في تبيين كيفية دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل

واذ قد تبين هذا كله فبالحري ان نعلم انه كيف يمكن ان يكون
ما لا يتناهى في انقسام الجزء وفي تزيد العدد وفيما يجري مجرا ذلك فنقول ان قولنا ما لا نهاية له تارة يعني
الامور التي يوصف بذلك وتارة يعنى بها نفس حقيقة غير المتناهي كما اذا قلنا هو عشرون ذراعا فتارة يعني
الخشبة التي هي عشرون ذراعا وتارة يعنى طبيعة هذه الكمية وايضا نقول لنفس هذه الطبيعة انها لا يتناهى
ويعنى بذلك انها بحيث اي شيء منها اخذت وحدث منه موجودا من خارج من غير تكرار ونقول ذلك ونعني
انها لم يصل عند حد تقف عليه فيتناهى عنده فاذا هي غير متناهية بمعنى اني واصل الى نهاية الموقف فاما الامور التي
يقال لها انها غير متناهية في الطباع التي ذكرناها فصحيح ان نقول انها موجودة في القوة لا الجملة بل كل واحد
فيكون الامور التي لا نهاية لعددها كل واحد منها موجود في القوة والكل بما هو كل غير موجود لا بالقوة ولا بالفعل
الا بالعرض من جهة اجزائه ان كان قد يقال لمثل ذلك واما طبيعة لا نهاية له نفسها فالمعنى الاول منه غير موجود
لهذه الاشياء لا بالقوة ولا بالفعل وذلك لانه ان كان موجودا فاما ان يكون عارضا لشيء اخر وقد تبينا انه
لا يجوز ان يكون شيء عرض له ان يكون بلا نهاية واما ان يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لا نهاية هو الموجود
بالفعل او المتبدأ ايضا على ما يراه قوم وقد ابطلناه والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما فان الانقسام دائما
بحد بالفعل لم يتناه الى حد لا حد بعده في حدوث الوجود بالقوة فقد علمت ان ما لا نهاية له كيف هو بالقوة وكيف
هو بالفعل وكيف هو لا بالقوة ولا بالفعل فالذي منه بالفعل فغير حال عن طبيعة ما بالقوة فان معنى ذلك انه
لم يتناه الى زوال طبيعة القوة فيه دائما فيكون ما لا نهاية له ثباته وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة
متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي بالفعل والكل صورة او ذو صورة فما لا نهاية له ليس بكل
ويعلم من هذه الاشياء التي يتناهى ان ما لا نهاية له طبيعة عدمية وليس هو محيطا بكل شيء كما ظن بعضهم بل
هو محاط بالصورة لانه قوة الهيولى فان قال قائل ان الانقسام الغير المتناهي خاصة يلحق الكمية وهي صورة

فالجواب ان الانقسام يقال على وجهين احدهما الافتراق والانقطاع وهذا يلحق الكم لاجل استعداد المادة
والاخر الانقسام بمعنى ان في طبيعة الشيء ان يفرض فيه شيء غير شيء ولا يزال كذلك وهذا يلحق المقدار لذاته ولا
لا بد فيه من حركة والثاني لا يحتاج الى الحركة والاول هو الانقسام الحقيقي وهو الذي يعتبر من حال الشيء واما
هذا الثاني فهو امر موهوم والاول لا يقبله المقدار لذاته البتة لان القابل يجب ان يبقى مع المقبول وذلك اذا عرض
ابطل وجود المقدار الاول فان المقدار الاول لم يكن الا ذلك الاتصال المعين ليس شيئا فيه ذلك الاتصال
المعين فان المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال ليس الشيء المتصل باتصال فيه فانه اذا عرض الانفصال المفكك
ابطل المقدار الاول واحدث مقدارين اخرين وانما حدث متصلان محدودان اخران بالفعل بعد ان كانا
بالقوة ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلا نهاية ولا ينكر ان يكون الانقسام الذي
يقبله المادة انما يقبله بسبب وجود الكم لها فيشبه ان يكون الناس يرون ان الهيولى صورة تهيئها للانقسام
الدائم المفرق وهو الجسمية وصورة اخرى يمنع من ذلك او لا يثبت عليه اذا وقع كما يقولون ان الجسم اذا انقسم دائما
فانه لا يبقى لحامل يبطل اللحمية ويبقى الجسمية وهذا يجب ان ينظر فيه ثم ليس اذا قلنا ان الصورة الكمية
تهيأ المادة للانقسام الذي يخص المادة وجب ان يكون ذلك الاستعداد للصورة فليس ما يفعل فعلا يجب
ان يكون في نفسه بفعل ذلك ايضا يجب ان يكون تلك الصورة باقية مع خروج ما تهيأ له الى الفعل فان الحركة
هي التي يقرب الجسم من السكون الطبيعي وتهيئه له ولا يبقى مع ذلك لان فعلها هو التهيئة فيجب ان يوجد
مع التهيئة فكذلك فعل الكمية التهيئة واما القسمة فهي عن شيء اخر والثاني يقبله المقدار لذاته فقد علم نحو وجود ما
لا يتناهى فالعدد يعرض له ذلك في التضعيف ويتناهى من تلقاء الوحدة والمقدار يعرض له ذلك في التنصيف
النقصان ويتناهى من تلقاء التضعيف اذ كان تنصيفه من حيث هو مقدار وتضعيفه له من حيث هو عدد
اوله هو الواحد مبدأ عدد فانه سدّ من واحد ويصير اسرّ والحركة يعرض لها الانقسام الغير المتناهية بسبب
المقدار الذي هي عليه واما الزمان فان استعداد الموهوم من القسمة فيه فانما يعرض له من حيث هو مقدار
لذاته واما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد فان
المقادير موضوعة بذاتها لان يعرض لها القسمة الوهمية والى غير النهاية ومستعدة لها واما خروج ذلك الى
الفعل فيكون بسبب شيء اخر وحيث يقال ان الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فمعنى العارض الذي يوقع
بالفعل شيئا بعد شيء بلا نهاية واما طبيعة الاستعداد فهو للزمان من حيث هو مقدار والحركة لا يفيده
ذلك بل يوجد الزمان وهو على نحو من الوجود يلزمه ذلك الاستعداد كما ان العادة مثلا اذا اوجد بالتعديد
او بعمل اخر عشرة فليست هو الذي يجعله زوجا بل يوجده ويلزم وجوده ان يكون هو زوجا واما الحركة
من حيث هي قطع فانها كما يعرض لها ان لا يتناهى في التضعيف والزيادة واذ خاصية التناهي وعدم التناهية
ليس انما يلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فيلحقها بسبب كمية اخرى وليس يلحقها بسبب كمية المسافة اذ المسافة متناهية

فيلحقها اذن بسبب الكمية الاخرى التي هي الزمان فالحركة علة لوجود الزمان والزمان علة لكون الحركة
متناهية المقدار او غير متناهية فالمحرك علة لوجود الحركة والحركة علة لوجود الزمان فهو علة اولى لوجود
الزمان وعلة لثبات الحركة التي هي كالاول فيتبع ثباتها ازديادا امتداد كمية التي هي الزمان وليس علة بوجود
لكون الزمان مستعدا لان يمتد الى لا نهاية وعلة لكون الزمان ممتدا بلا نهاية يحكى يصير بلا نهاية فان ذلك للزمان
لذاته كما كان في الانقسام ايضا لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان فهو بسبب المحرك وبواسطة الحركة كما كان
وجود الانقسام له بالفعل بسبب شئ منه خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان والزمان
سبب لوجود هذا العارض للحركة لكن هذا بوجه وذلك بوجه اما الحركة فهي علة بعد العلة المحركة لوجود هذا
العارض للزمان بالحقيقة اذا كان المحرك لا يقطع الحركة بل يصلها واما الزمان فهو علة لكون الحركة ذا مقدار
غير متناه فالزمان علة لتقدير الحركة فاذا عرض له ان لا يتناهى عروضا اوليا بايجاب الحركة ذلك وايجاده
الزمان على ذلك عرض بوساطته ان قيل على الحركة ليس عروضا اوليا بل لاجل ان عارضه الذي هو الزمان كان
فالحركة جعلت نفسها بالعرض كان اي جعلت عارضها كان ولاجل العارض يقال لها ذلك وذلك مما يكون
كثيرا فان كثيرا من الاشياء يوجد امر لذلك الامر صفة اولية ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثابتة
وبالقصد الثاني ليست اولية فهذا ما نقوله في تحقيق كيفية وجود الغير المتناهي فاما الحجج المقولة في اثباته فاقيل
فيها من امر التضعيف وامر القسمة وامر الكون والفساد والزمان وغير ذلك فمعلوم انه لا يوجب لغير المتناهي وجودا
على غير النحو الذي نقوله واما ما قالوه من امر ان كل متناه فانه يتناهى الى شئ اخر فانه ليس بمسلم لانه اذا اتفق
ان كان شئ واحد متناهية ونهايته عند شئ اخر فهو متناه وملاق ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط و
انه متناه هو ذلك واما من حيث هو ملاق فنهايته عند شئ اخر امر يقتضيه الملاقاة وليس هو مقتضى تناهيه فان
مقتضى تناهيه هو انه ذو نهاية فقط واما ان نهايته عند شئ اخر فقط فهو معنى اخر ليس من معناه فلو كان كل متناه
يلزم ان يكون ملاقيا لشئ من جنسه او غير جنسه كان يتماسح قولهم وكان كل جسم يتناهى الى جسم ولكن ليس
ان يكون كل متناه ملاقيا لجنسه حتى يلاقي الجسم لا محالة جسما فانت تعلم ان الحركة تتناهى الى السكون وهو عدم
اوضد واما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما لكن لا يلزم من ذلك ان الموجودات لا تتناهى في التوهم

الفصل العاشر في ان الاجسام متناهية من حيث التاثير والتاثر ونقول انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم او
منفعل عن جسم فعلا وانفعالا لا زمانيا وهو غير متناه اما انه لا يجوز ان يكون جسم فاعل في جسم كذلك
فلان ذلك الجسم المنفعل لا يخ اما ان يكون متناهيا او يكون غير متناه فان كان متناهيا فلا شك ان الفعل
والانفعال يجري بينهما الطبيعة كل واحد منهما الا انه متناه او غير متناه فان كان انفعال المنفعل عن الفاعل
لطبيعتهما فمن شان جزء من احدهما الذي هو المنفعل ان ينفعل عن جزء من الاخر فاذا فعل جزء من غير المتناهي
في المتناهي او في جزء منه في زمان فيكون نسبة ذلك الزمان الى الزمان الذي يفعل فيه بعينه غير المتناهي

كنسبة قوة الغير المتناهي الى قوة المتناهي فان الاجسام كلما كانت اعظم صارت قوتها اشد وكانت افعل وزمانها
اقصر فيجب من ذلك ان يكون فعل غير المتناهي لا في زمان وقد فرض في زمان وان كان ذلك المنفعل غير متناه
فان نسبة انفعال الجزء منه الى انفعال الكل كنسبة الزمانين فيجب ان يقع انفعال كل جزء منه لا في زمان
ويكون انفعال الجزء الاصغر من ذلك اسرع من انفعال الجزء الاكبر اذ كان الصغر مقتضيا للسرعة فيكون
هي اسرع من الكاين لا في زمان وايضا اذا فرضنا للمنفعل جزءا فانفعل لا في زمان فلا يخ اما ان يقع
انفعالها ثلثه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع وانفعالا لا في زمان واما ان يقع بعده فليعرض جزء اخر
بعده فلا يخ اما ان يكون ذلك الجزء انفعل معه فيعرض ما قلنا او انفعل بعده ايضا لا في زمان فيكون الا بالتوالي
سالي والحق يمنع هذا فاذا قد عرفت هذا من جهة الفعل فلك ان يعرف مقابل ذلك من جهة الانفعال
فمعلوم من هذا ان الاسطقسات التي يفعل بعضها في بعض فعلا زمانيا ويكون كلما عظمت ازدادت
قوة كلها متناهية وليس لقائل ان يقول ان قوة الاجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف وذلك
لانها وان كانت لا تشتد في جوهرها فتشتد تاثيرها في الزيادة اعني انه وان كان لا يجوز ان يكون
الصورة التي في هذه النار يشتد ويضعف لا في هذه النار ولا في مثلها فانها في ضعف النار يكون
اقوى وفي ضعف المدة يكون اثقل وليس هذا معنى زيادة الشدة في الجوهر بل في زيادة الاثر على ان الصورة يفعل
باعراض تشتد وتضعف مع تكثر الصورة وتضعيفها تبعا للمقدار وهذا نوع من التزايد في الصور غير الزايد الكائن
بالاشتداد وانت تعلم هذا بعد ومن هذه الاشيا يعلم انه لا يكون في جسم من الاجسام قوة على التحريك القسري و
الطبيعي غير متناه الشدة كالمثل الثقيل او الخفيف فان ذلك يوجب وقوع فعله لا في الزمان ويستحيل ان يكون
حركة لا في زمان وانما يجب ان يقع لا في زمان لانه كلما اشتدت القوة قصرت المدة فاذا لم يتناه في الاشتداد
بلغت من الصغر ما لا نهاية له فيجب ان ينظر في حال القوى وتناهيها ولا تناهيها وقبل ذلك يقول ان القوة يقع بينها
وبين قوة اخرى تفاوت في امور منها سرعة ما يفعل وبطوه ومنها طول مدة استبقاء ما يفعله وقصرها ومنها كثرة
عدة ما يفعله وقليله مثال الاول ان اشد الرامين قوة هو اسرعهما بالرمي لمسافة معينة قطعا ومثال الثاني ان اشد
الرامين قوة هو اطولهما زمانا يعود بالرمية في الجو مع يساوي المعاني الاخر ومثال الثالث ان اشد الرامين قوة
هو اكثرهما قوة على رمي بعد رمي فاذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه فالزايد يقع على هذه الوجوه والازيد يقع
على هذه الوجوه والذاهب في الزيادة الى غير غاية يقع على هذه الوجوه ولا القوة في نفسها لا كمية لها وانما كميتها
بالعرض اما بالقياس الى الشئ الذي فيه القوة واما بالقياس الى الشئ الذي عليه القوة والشئ الذي فيه القوة
يكون ابدا متناهيا اذا الاجسام متناهية ولو كانت غير متناهية لكانت القوة يكون نسبتها غير متناه فبقي ان يكون
القوة انما هي متناهية وغير متناهية بالقياس الى كمية ما عليه القوة فاذا كان ذلك الشئ جايزا فيه ان يكون غير
متناه على نحو الجواز الذي لغير المتناهي كانت القوة بالقياس الى غيره غير متناه فلينظر انه هل يجب انه لو كان جسم يقوى

على امرين الثلثة وكان غير متناه ان يكون قوته ايضا غير متناه بالقياس الى ذلك الامر من الامور الثلثة فيقول انه ان كان

يكون الجسم الاعظم او فرضوه واكثر في الامر المقيس اليه من الامور الثلثة فيجب اذا كان غير متناه ان يكون قوته غير

متناهية وانت تعلم ان قوة حملي محركتين فاعلتين اثنين اى فعل كان اكثر من قوة احدهما فان الجملة يقوى على ما يقوى

عليه الواحد وعلى امر خارج غير ذلك لا محالة ادلها قوة خارجة عن قوة الواحد فلذلك قوة الاعظم اكثر واشد فيجب ان

يكون كلما صار اعظم صارت القوة اكثر وازيد فالذى يذهب الى غير نهاية فى العظم فكل قوته يزداد الى غير النهاية

فى الامر المقيس اليه القوة ولو كان مقيس اليه القوة متناهيا لكان لقوة جرم ما من الجسم نسبة الى جزء ما من الذى

عليه القوة فاذا اضوعف من المنفعل جزء من الفاعل جزا الى ان يفنى المنفعل المتناهى ويحصل بازائه من الجسم الغير المتناهى

جملة اجزاء متناهية فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذوى القوة الى قوى جميع تلك الاجزاء المتناهية كنسبة الجزء من

المنفعل الى جميع المنفعل وذلك كقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه الى قوة جميع الجرم غير المتناهى فيكون قوة جزء

متناه من هذا الجسم الغير المتناهى مساوية لقوة الجسم كله الذى الذى يفضل عليه بقوته الموجودة فى الاجزاء

الغير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم هذا خلف فالواجب ان يكون ازيد منه بحسب النسبة بل ربما اوجب

الاجتماع اشتداد قوة فوق الذى يوجبه النسبة فبين انه لو كان جسم غير متناه القوة بالقياس الى المقوى عليه

ولما لم يجز ان يكون جسم غير متناه لم يجز ان يكون قوة غير متناهية من هذا القبيل فلينظر هل يجوز ان يوجد قوة

غير متناهية لا فى جسم غير متناه ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس الى سرعة الفعل فنقول ان هذا لا يوجد

والا لكان فعلها فى السرعة واقعا لا فى زمان وكل سرعة فى زمان لان كل سرعة هى فى قطع المسافة او لنظير مسافة

فكل ذلك فى زمان فلو كانت حركة لا نهاية لها فى السرعة لكان زمان لا نهاية لها فى القصر وهذا محال كما يعلم وبالجملة انما

انما يعتبر السرعة فى الامور التى لها وجود فى زمان واما الامور الواقعة فى الان فلا يقال فيها سرعة ولا بطوء فان

قايل له ان القوة الغير المتناهية يفعل فى ان وساير القوى يفعل فى زمان فليضع القوة الغير المتناهية على ان يكون

فعلها لا سرعة فيه فالجواب من ذلك انا نعتبر فى هذا الباب امثال الحركات الكاينة التى يوجب قطع مسافة ما او

فيها بالسرعة والبطوء ولا يمكن الا فى زمان اذ لا يمكن قطع مسافة فى ان والا لانقسم الان بازاء انقسام المسافة

فكل ما يجرى مجرى الحركات المكاسه مما يقع فيه سرعة وبطوء لضرورة حاجة وقوع ذلك الى زمان فان كان شئ

يحتمل ان يقع فى ان وان يقع فى زمان فليس كلامنا الان فيه بل كلامنا الان فيه بل كلامنا فى الامور التى يختلف

بالسرعة والبطوء لا بد فى وقوعها من زمان فانها كما تشتد قوتها يقصر زمانها فان كان منها شئ واقعا عن قوة غير

متناهية ما ان فعل واقع عن قوة متناهية فيعود الى ان يصير نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيصير للقوة التى لا

يتناهى ما يقوى عليه نسبة الى المتناهية التى لا يتناهى ما يقوى عليه نسبة احد الامرين الاخرين اعنى المدة

والكثرة اعنى المدة والكثرة فلينظر هل يمكن ان يكون لهذه القوة التى لا يتناهى ما يقوى عليه كثرة او مدة وجود

فى جسم حتى يعرض له انقسام بانقسام الجسم لكن الكثرة اما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود ويحاد

المدة واما كثرة مختلطة من اشياء مختلفة وفى تراتيب مختلفة فيجب ان نترك الان النظر فى القوة على كثرة

مختلطة غير متناهية فلا كلام لنا فيها ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاد للمدة فلينظر

هل يجوز ان يكون فى الاجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فيقول ان ذلك لا يمكن لان هذا

الجسم لا محالة يجرى ويجرى معه القوة وجزء هذه القوة لا يخ اما ان يقوى على ما يقوى عليه الكل فى الكثرة والمدة

من ان معين فيكون المقوى عليه فيهما جميعا فى القوة شئ واحد فيكون لا فضل للكل على الجزء فى المقوى عليه وهذا

مح واما ان يكون لا يقوى عليه فح اما ان يقوى على شئ من جنسه او لا يقوى على شئ من جنسه البتة وح ان لا

يقوى على شئ من جنسه فان القوة يكون سارية فى الجسم ذى القوة فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ومقوى عليه

من ذلك الجنس الذى للكل فلا يخلو اما ان يكون مثلا للمقوى عليه بحركة شيئا واحدا ويكون واحدا او يكون ما

يقوى عليه الجزء اصغر من ذلك فان كان شيئا واحدا وكان جميع ما فى القوة مما لا نهاية له كره ومدة من آن معين

فيهما سواء وذلك مح اذ يكون الجزء اقل وانقص واذا كان ما يقوى عليه الجزء انقص لم يكن نقصانه فى اتصاله من

الان الذى فرضنا الاعتبار منه بل من الطرف الاخر واذا نقص عن غير المتناهى فى جهة كونه غير متناه زاد غير المتناهى

عليه فى تلك الجهة وما زاد عليه شئ فى جهة فهو متناه فى تلك الجهة اذن الجزء المفروض متناهى القوة بالقياس الى

مدة الفعل لكن جملة الجسم المتناهى يناسب الجسم المفروض مناسبة محدودة فالقوة التى فى الجملة يناسبها مناسبة

محدودة وهذه المناسبة بالقياس الى المقوى عليه والمقوى عليه التى للجملة يناسب المقوى عليه التى للجزء مناسبة

محدودة فزمان الجملة ايضا محدود وكذلك عدده والكلام فى هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات التى فرضناها

فى قوام الملاء والخلاء وذلك لا بالسماء يحتاج الى اعتبار وجود هذه المناسبات بالفعل بل يقول لما كانت مناسبة

يوجب هذا الحكم فهو متناه على التقديرات يفعلها المهندسون وبالجملة ليس لنا ان نفى ذلك من طبيعة القوة ولكن

من طبيعة الامور التى ليست يوجد فنحن نقول ان هذه القوة بحيث لو كانت الامور يوجد على نحو ما لكان عنها

يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة غير متناهية فى جسم لكانت يكون بحيث لو كانت الامور يوجب كذا وكذا وذلك

واجب لها ان يكون فبين من هذا انه لا يجوز ان يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية بالقياس الى المدة

والعدة المنتظمة المذكورة واما بالقياس الى العدة المختلطة فعسى الامور ان يشكل فيه فلا يمكن استعمال

هذا الشان بعينه فيها وذلك لانه لا يلزم ان يكون العدة المعدومة التى فى المستقبل اذا كانت انقص من

مدة اخرى ان يكون متناهية فيجوز ان يكون فى المستقبل اذا كانت انقص من عدة اخرى ان يكون متناهية

فيجوز ان يكون فى المستقبل امور بلا نهاية ولكن بعضها انقص من بعض كحركات بلا نهاية هى اسرع وحركات

بلا نهاية هى ابطا فان دوران الاسرع لا محالة اكثر من دوران الابطا وكذلك العشرات الغير المتناهية اكثر من الوحدات

الغير المتناهية اكثر من الماس والا لعرف الغير المتناهية واما فى الزمان المتصل من الان فلا يجوز ان يكون زمان

معتبر من آن اقل من غير المتناهى المبتدا من الان الا متناهيا ولكن اذا كانت ما يقوى عليه على حركات مختلطة غير متناهية

كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها مبدا من وحدة معينة او آن معين فاذا كان الجسم لا يقوى على
ترتيب واحد غير متناه فكذلك لا يقوى على خلط من تراتيب مختلفة واما انها لا يقوى على ترتيب غير متناه فذلك
بين بما قلناه واما اذا كان كل كثرة متناه غير منتظمة في ترتيب واحد ويكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه
فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه فقد بان انه يستحيل ان يكون لجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة
فان قال قايل ان القوة التي في الفلك الاقرب الينا يقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهي جسمانية
فنقول اولا ان تلك الحركة كا ستعلمه في موضعه حركة بالعرض يتحرك بالمتحرك لها فيه ومع ذلك فهو عن السبب المحرك
للفلك دايما بتوسط حركة الفلك ونحن لا يمنع ان يكون قوة غير متناه يحرك جسما ويحرك بتوسطه سيا اخر حركات
غير المتناهية ولا يكون القوة الغير المتناهية مستقرة في احد الجسمين انما يمنع ان يكون قوة غير متناهية في جسم
يحرك ذلك الجسم او جسما اخر فاما ان كانت لا في جسم ويحرك جسما ويحرك ذلك الجسم بسبب تحريكه عنها جسما آخر
حركة غير متناه فذلك ما هو موجود وليس عليه كلام فانه لا مانع ان يكون قوة غير متناهية على الكون الذي يحدث
لها الذي هو بوثه عن مخالطة الاجسام يحرك جسما فيتحرك له اجساما كثيرة يلتحم به وهو يتولد عنها نظام في عدد
مكونة لا ينقطع انما كلامنا في القوة الغير المتناهية التي هي اصل ومبدأ النظام الترتيب الغير المتناهي من كان
او عدد في التكون او حركة متصلة وكان بواسطة او بغير واسطة فانا نحكم ان ذلك المبدأ لا يكون في جسم فان قال
قايل انه ليس من المستحيل ان يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ثم يكون ذلك الجسم مما من شانه ان يبقى
دايما فيصدر عنه ذلك التحريك او ذلك التبعيد دايما فالجواب عن هذا ان ذلك من المستحيل لما بيناه بل
يلزم مما بيناه ان لا يكون لجسم من الاجسام قوة يفعل بها فيما يماسه دايما بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما
يماسه تحريكا منقطعا من تبعيد وتقريب ولا جسم من الاجسام يمكن ان يكون فيه قوة يبقى دايما مع بقاء
الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها بل يجب ان يكون قوة الجسم قوة انما يصدر عنها فعل يقتضي نفسه
التناهي وان بقي الجسم دايما فيكون مثلا دافعا او جاذبا او محيلا او شيا مما يجري هذا المجرى فان قال قايل انا
نسا هذا الارض او بقيت دايما ولم يعرض لها عارض لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانها الطبيعي فنقول
اما السكون فعدم فعل لا فعل ومع ذلك فبقاء الارض والاجرام القابلة للكون والفساد دايما وبقاؤها كذلك
مما سنبين استحالته ثم لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون هذه القوة الغير المتناهية انما توجد للجملة
الجسم فاذا انقسم الجسم بطل فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل لان كل
هذه القوة للكل كما يوجد من القوى في الاجسام المركبة بعد المزاج ولا يكون موجودة لشيء من الاركان التي
لم ترجع عنه وكما ان المحركين للسفينة فان الواحد منهم لا يحركها البتة فيقول ان الامر ليس على ما قدرت فان
القوة وان كانت للجسم بحال اجتماع اجزائه وبحال مزاجه فانها مع ذلك يكون سارية في جملته والا لكانت قوة
لبعض الجملة دون الكل واذا كانت سارية في جملته كان لبعضها بعض القوة فيكون البسيط اذا في حال المزاج حاملا للقوة

الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل وانما لا يحملها في حال الارض لا نفراده وليس يجب ان يكون فرضنا للجسم بعضا
يلجئنا الى ان ناخذ ذلك البعض بشرط قطعه وابانته حتى يكون للقايل ان يقول ان البعض المبان لا يحمل من القوة
شيا بل يكفينا ان يتعين بعضا منه وهو بحاله فنعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها
للتعريف المفروغ منه على سبيل التقدير والمحركون للسفينة فان الواحد منهم وان لم يمكنه ان يحرك كل السفينة
فيمكنه ان يحرك اصغر منه لا محالة ويلزم ما قلنا ولقايل ان يقول فالمحرك الغير المتناهي القوة الغير الجسماني الذي يحرك
جسما لا يخ اما ان يفيد حركة واما ان يفيد قوة بها يتحرك فان افادة القوة فقد افادة قوة غير متناهية للجسم فيلزم
ان ينقسم وكذب ما ذكرتم وان افاد حركة فقط ولم يفد شوقا عرضيا وميلا لها فهو قسر وعندكم ان القسري لا يدوم
فالجواب انه ان افاده مثلا فان المثل وان كان مبدا قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي تلك الحركة فالمثل
وحده ليس بحيث يصدر عنه الافعال الغير المتناهية بل عن تاثير من مستبقه على الدوم ويدوم به وهو في ذاته
متناهي المقوى عليه ان كان له مقوى عليه وان لم يعد مثلا فليس الحركة بقسرية اتقن كما حسنوا اذ القسرية هي التي تخالف
الميل الطبيعي في الشيء ما كان فاذا لم يكن ميل لما امد من الحركة لم يكن بالقسر فقد اتضح انه من المستحيل ان يكون قوة
في الجسم هي التي يقتضي لذاتها امورا بلا نهاية ولقايل ان يقول ان البرهان الذي ادعيتم انما قام على قوة غير متناهية
يحرك جسما غريبا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية يحرك الجسم الذي هي فيه فانه ليس لكم ان يقولوا ان جميع القوة
يحرك الشيء الاصغر الذي فرضنا ان بعض القوة يحركه لان بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه
وليس جميع القوة محركا في وقت من الاوقات لما يحركه الجزء لانه ليس فيها واذا كان كذلك لم يستو الكلام الى الخلف فيكون
الجواب عنه ان نتذكر ما اشترطناه من حديث اعتبارهنا على حسب قضية شرطية متصلة تقديرية لا بحسب الوجود
واذ قد فرغنا عن هذا البحث حق التفتيش وبيناه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تحرف في العلوم وياخذ
القوة غير المتناهية كانها في نفسها شيء غير متناه ويحرج حلفا مالها يلزم ان يتضعف وينتصف او يكون لها
نسبة اخرى ولا يعلم ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناه ان مقابلها من المقوى عليه غير
متناه بالقوة لا بالفعل وان غير المتناهي في القوة قد يعرض له ما يصير اكثر واقل وان يكون اشياء كثيرة كل واحد
منها في طبعه هي غير متناهية فيكون غير المتناهي مرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك ويكون ذلك من جنس واحد ومن
اجناس مختلفة فلا يستحيل تضعيف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل
بل يجب ان يحام حول ما بيناه فاذ بينا ذلك فلينظر هل من الممكن ان يكون حركات واكوان متصلة بلا نهاية وهل

الفصل الحادي عشر

في انه ليس للحركة
ان كانت بلا نهاية فلها بداية زمانية هي طرف لم يكن قبله قبل
والزمان شيء يتقدم عليها الا الباري وانهما لا اول لهما من ذاتهما فلينظر انه هل يمكن ان يبتدي الحركة من
وقت ما من الزمان لم يكن له قبل اذ الحركة ابداعية وكل طرف من الزمان فله قبل وان ذات الباري هو قبل كل شيء
فيقول ان كل معدوم فانه قبل وجوده هو جايز الوجود فجواز وجوده موجود قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جاين

الوجود كان معدوما انه جائز الوجود وكان ليس بجائز الوجود وكان ممتنع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود
وجواز الوجود للموجود وجود امر محصل لا محالة ليس هو نفس العدم فكم من معدوم غير جائز الوجود فهو اما جوهر
قائم بنفسه واما امر هو موجود في شيء فلو كان امرا قائما بنفسه لا في محل ولا في موضوع لكان من حيث هو كذلك
هو غير مضاف لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف الى شيء ومعقول بالقياس فليس هو جوهرا قائما بذاته
بل تحقيق ان يكون اضافة ما وعرضا ما للجوهر ولا يجوز ان يكون جواز الوجود جوهرا له اضافة لان تلك الاضافة
يكون نسبته الى الشيء المفروض معدوما ولا يمكن ان يكون تلك الاضافة نسبة مطلقة كيف اتفق بل نسبة معينة
ولا يتعين تلك النسبة الا بانها جواز فقط فيكون اذ الجواز نفس الاضافة ولا جوهر يلزمه اضافة هي غير الجواز
ومجموعهما هو الجواز وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده وهو معدوم بعد فان الصفة الموجودة لا يعرض
لمعدوم ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى يكون هي القدرة فان القدرة على الايجاد او جواز الايجاد ليس هو جواز
الوجود ولذلك يصح ان يقول القائل ان القدرة على الممتنع مح وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود مح وليس يكون
من ذلك هو قولنا ان القدرة على ما ليس جائز الايجاد مح او جواز ايجاد ما ليس بجائز الايجاد مح فان الاول من
القولين يودي مفهوما غير مفهوم القول الثاني فان قال قائل القول الاول يقصد معنى غير هذا وقائل القول
الثاني يفيد هذا اي اذا قال ان ما لا يجوز ايجاده لا يجوز ايجاده فان قوله قول هذا كقول من يقول ان
ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز اتحاده عن غيره فان هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول وكل كافة
الناظرين ينظرون في الامور هل هي جائزة الوجود حتى يحكموا انها جائزة اتحادها او هل هي غير جائزة الوجود حتى
يحكموا انها غير جائزة اتحادها ويستحيل ان ينظروا اليها هل هي جائزة اتحادها او غير جائزة اتحادها ليعرفوا من ذلك على
سبيل الانتاج انها جائزة اتحادها او غير جائزة اتحادها فبقي ان يكون جواز الوجود هو القوة على الوجود فاما في
جوهر غير المتحرك وغير قديمة والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شانه ان يتحرك فظاهر من هذا ان
الذي لم يتحرك ومن شانه ان يتحرك تسبق ابتداء حركته فاذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك وجب ان لا يكون
العلة المحركة او الاحوال والشرائط التي لاجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت فيكون قد
تغير حال قبل تلك الحركة فان الحركة وكل ما لم يكن ثم كان فله علة يوجب وجوده بعد عدمه ولولاها لم يكن عدمه
ليس باولى من وجوده ولا يتعين له احد الامرين لذاته فيجب ان يتميز لامر وذلك الامر ان كان يميز ذلك الوجود عنه عن
العدم ولا يميز سواء كان الامر بحاله بل يجب ان يكون الامر يترجح فيه بمرجح الان يوجب وعلى كل حال فيجب ان يكون
سبب مرجح او موجب قد حدث والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه فاما ان يكون لحدوثه اسباب في ذات
ترتيب بالطبع لانهاية لها موجودة معا او موجودة على التالي فان كانت موجوده معا فقد وجد المح وان كانت
موجودة على التالي فاما ان يكون كل واحد منهما سبق زمانا او تالي الآنات فان بقيت زمانا كانت حركة بعد
حركة على التتابع لا ينقطع وكان قبل الحركة الاولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلناها مبدأ هذا خلف وان

تعينت آنات فتالت الآنات بلا توسط زمان وذلك ايضا مح فتبين انه اذا حدث في جسم امر لم يكن فقد
حصل لعلة ذلك الامر الى الجسم نسبة لم يكن وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات او لحال اما حركة
يوجب قربا او بعدا او موازاة او خلافها واما حدوث قوة محركة لم يكن واما ارادة حادثة وكل ذلك فلحدوثه
سبب على الاتصال شيئا بعد شيء وذلك لا يمكن الا بحركة ينتظم الزمان شيئا بعد شيء ويحفظ الاتصال
لامتناع تتالي الآنات ولانه ان لم يكن حركة ينتقل امرا الى امر وجب ان يقع العلل والمعلولات معا فان السبب
الحادث الموجب او المرجح ان كان قار الوجود فانه اما ان يكون لطبيعة يوجب ويرجح او يكون لامر يعرض له
فان كان ذلك لطبيعته يميز عنه وجود ما هو علته وان كان لعارض فليس هو لذاته علة بل مع ذلك العارض
فيجب ان كانت قارة الوجود ان يحصل معها المعلول بلا تاخر واذا كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الاول فاذا
كانت العلل والاحوال التي بها العلل علل قارة الوجود حادثة او غير حادثة لم يتم للحادثات وجود فان القار ان
كان دايما كان موجبة لا يتاخر حادثا كان لكونه علة علة اخرى فيجب اذن ان يكون في العلل او احوال العلل علة غير قارة
الوجود بل وجودها على التبدل وعلى النقل من امور الى امور وليس هذا غير الحركة او الزمان والزمان في
نفسه لا ينفعل فعلها والحركة تقرب وتبعد فيكون سببا وعلة بوجه ما اذ تقرب العلة فقد بان انه ان كان كلما
فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ الا الابداع ولا قبلها شيء الا
ذات المبدع قبلية بالذات لا بالزمان وكيف يكون قبلها شيء الا ذات المبدع وقد منعنا ان يكون للزمان
في نفسه آن اول متقدم عليه او شيء اول الا ذات الباري المبدع فكذلك لا يكون للحركة ابتداء زماني الا
على جهة الابداع والا ذات المبدع وليس لقائل ان يقول انكم قد جعلتم الحركة واجبة وواجب الوجود لا يحتاج
الى موجد فالجواب ان واجب الوجود على نحوين احدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته والاخر واجب الوجود بشرط
او بغيره مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين وذلك ليس واجبا مطلقا بل واجب اذا كان الشكل مثلثا وكذلك
وجوب النهار مع طلوع الشمس هو واجب بعلته وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا بذاته ونحن
اوجبنا وجود قدم الحركة ان فرض للحركة اسد الا على نحو الابداع وذلك مح وهذا بشرط ولم يوجبها وجوب الوجود
لذاته وليس اذا جعل للشيء وجوب وجود او عند غيره شرط فقد جعل له ذلك لذاته فقولنا انه يجب ان يكون حركة
لا يمنع ان يكون ذلك الوجوب عن مبدأ ولا قولنا وانه يجب ان يكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك لو قلناه
بوجوب ان نجعل الحركة واجبة الوجود لذاتها بل اذا قلنا لا يمكن ان لا يكون محرك حركة فانا اذا قلنا لا يمكن ان
يكون حركة يحدث في الزمان الا وقد كان في الفعل لذلك الزمان حركة يكون كانا قلنا لا يمكن ان يكون
محرك اخر في الزمان الا ويكون قد حرك قبله محرك هو او غيره فان قال قائل انجوزكم في قدرة الله ان
يكون كان يخلق قبل كل خلق خلقا وقبل كل حركة حركة كم شاء يجوز منكم بان يكون الله جابرا عليه ان كان يخلق
خلقا قبل خلق على وجه جعلكم الحركة لا بداية له وهذا يوجب ان يقولوا بوجود حركات بلا نهاية في الماضي فيكون

الحركات التي الى الطوفان اقل والتي الى زماننا اكثر ولا شك في كون الاقل مما لا نهاية له متناهيا فيكون ما ليس له نهاية متناهيا وايضا فان الحركة الاخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلا نهاية وما يوقف وجودها على ما لا يتناهى لا يوجد ايضا وايضا فانكم يكونون قد وجدتم بالفعل ما لا نهاية له في الحركات اذ كل حركة منها فقد وجدتم بالفعل لا محالة وايضا فانه اذا كانت كل حركة حادثة فكل الحركات وجملتها حادث فالجواب عن التشكك الاول ان تلك الحركات اذا فرضناها قد خلقها الله فانها اذا اعتبرت الان كان لا وجود لها البتة بل هي معدومة فاذا قيل لها انها غير متناهية فليس على ان لها كم حاصل غير متناه بل على انما اي عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله غيره كانت واذ هي معدومة فلا يخ اما ان يجوز ان يقال في المعدومات انها اكثر او اقل ومتناهية وغير متناهية او لا يجوز فان لم يجوز فقد اندفع الاعتراض وان جوز فيجوز بضرورة ان المعدومات بلا نهاية معا وان بعضها اقل من بعض كالمعدومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر فانها اقل من دوران القمر وعودات عدة افلاك منها اقل من عودات ذلك واحد والتي من زمان الطوفان اكثر من التي في زماننا ومع ذلك فهي غير متناهية وهيهنا قوم يرون للمعدومات ذوات حاصلة متميز بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناه العدد وان لم يقل في هذه المعدومات التي في المستقبل ان كل واحد منها كذا بسبب انها معدومة فلا يقال في المعدومات التي في الماضي ان كل واحد منها كذا وان قيل في المستقبل كل واحد ولم يوجب كلا وجملة فكذلك لنقل في الماضي ولا يوجب جملة وبالجرى انه لا يقال جملة مستقبلة ولا جملة ماضية فان الجملة لا وجود لها البتة لا فيما مضى ولا في مستقبل ولا هي اكبر ولا هي اقل ولا هي متناهية ولا غير متناهية ليس كل التي بمعنى السلب بل بمعنى كم ليس له نهاية نعم الجملة الماضية والمستقبل غير متناهية بمعنى السلب المطلق كما لا يسلب عما لا وجود له البتة وكما يسلب الوجود ولا عذر بعمل المعاند ان يقول ان الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل ان لا يتناهى والمستقبل لم يدخل فانه لا يسلم له ان للماضي دخل في الوجود بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي كما انه قد يسلم فيه ان كل واحد من المستقبل يجوز ان يدخل في الوجود وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية يكون المستقبل حتى يكون المستقبل يدخل في الوجود ويكون له كلية البتة بل والمتناهيات التي دخل في الوجود كل واحد منها اذ يدخل على ان الثاني يعقب عدم الاول لا يوجد لها جملة لان الجملة يفهم منها الاجتماع وهذه لم يجتمع في الوجود البتة وان كان كل واحد موجودا بانفراده وقتا لا وجود للاخر فيه نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها بانها كانت موجودة والاجتماع في الحمل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود مثل اجتماع كل انسان في انه حيوان ولا جملة لهم البتة واما الاعتراض الثاني فلا يخ اما ان يعني بالتوقف المذكور فيه ان يكون امران معدومان في وقت و شرط وجود احدهما في المستقبل ان يوجد المعدوم الثاني قبله حتى يكون موقوف الوجود وعليه فان كان الامر على هذا او كان امر في الماضي معدوما ومن شرط وجوده ان يوجد امور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة فيبتدئ في الوجود من وقت ما يشترط استحال ان يوجد امر موقوف الوجود على امور غير متناهية لا موجود فيها واما ان يعني انه ليس

الا وقد يوجد قبله امور واحدا فاول اخر لا نهاية لها من غير ان يكون وقت كلها فيه معدوما فان ارادوا هذا فهذا نفس المط فلا يجوز ان مقدمة قياس على ابطاله واما بعد هذا الاعتراض فانما اجملوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل فانه ليس اذا كان كل واحد من الاشيا يصفه يجب ان يكون الكل بتلك الصفة بل لا يجب ان يكون له كل حاصل ولو كان كذلك لكان الكل جزءا اذ كل واحد جزء او لا يرون الامور التي في المستقبل كل واحد منها جائز الوجود والكل غير جائز الوجود فليس حقا ما قالوه انه اذا اخرج كل واحد الى الوجود بالفعل حاصلا فان كل قد خرج ليس في غير المتناهي بل الامر على ما قلناه انه لو كانت عشرة متناهية سوالى في الوجود واحد بعد بطلان الاخر فلا شك ان هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا والكل غير موجود بالفعل البتة فانه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون ان يكون لذات الخالق هنا الاقتدار الغير المتناهي ما اقوله وهو انهم يجوزون لا محالة ان يكون قبل الحركة الاولى عدة حركة متناهية يوجدها الموجد لكل واحد منهما حال من البقا وغير البقا يحصل متوالى عليه من غير انقطاع وعددها عشرة مثلا فلا يخ اما ان يكون عندهم جائز مع جواز ايجاد اولها الى ايجاد الحركة الموجودة الا ان يوجد عشرون حركة على التوالى المذكور على ان بقاء كل واحد منها على نحو ما فرضناه لهذه العشرة او لا يكون ذلك عندهم جائز فان جوزوا ولم يمنع ان يوجد تلك العشرة في اجسام العشرون وهذه في عشرين اخرين فيكون في مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرون حركة يجتمع مع عشر حركات وحالهما في السرعة والبطو وطبعهما واحدة وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الاخر وهنا مح وان لم يجوزوا لزم ان يكون في حالة العدم عدد لجواز وقوع الحركات وايجادها مرتب ويلزم لا محة ان يكون ذلك ما لا يتناهى اذ لا حال هو حال اول لجواز فيكون موجودات بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا ويلزم امور اخرى مما الزمناه في باب الزمان ان يكون هناك عبرات متناهية والا لما كان وجود بعد وجود وان يكون الموضوع لهما موجودا اذ لا تغير الا لموضوع وان يكون الموضوع ذات الاحد الحق عندهم اذ لا شيء غيره وهنا الحاد سبحانه وتعالى عما يقول الملحدون

الفصل الثاني عشر

في تعقيب ما يقال ان الاجسام الطبيعي يخلع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا يحفظ صورته في اقل منه وكذلك نعت لما امل من الحركات ما لا اقصر منه ومما يليق الحاقه بهذه الفصول النظر في حفظ الاجسام للصور هلا الاتصال ولها هل يبقى لها مع انقسامها الى غير النهاية اي هل كان الاجسام لا يتناهى في الصغر انقساما ويحفظ صور الجسمية لكن يحفظ صور الجسمية كذلك يحفظ ساير الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك ما الصغر التي لها بحسب المزاج فيشبه ان يكون ضرب من التحليل يردها الى بسايطها العادة للصور المستفادة بالمزاج وان كان قد يتوهم ضرب اخر لا يحتمل معه الرجوع الى البسايط وذلك بان يكون القسمة يتناول البسايط ايضا لا ان يحل اليها لكن الاولى ان نجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة فنقول ان الظاهر من المذاهب المنسوبة الى الصدور المشائين ان هذه الاجسام ينتهي الى اجزاء اذا جزئت بعد ذلك لم يكن الصورة فيها بموجوده حق

يكون عندهم ان للماء شيئا هو اصغر صغير للماء وكذلك للهوا وكذلك لسائر العناصر واذا كان قولهم في البسائط
كذلك فقولهم في المركبات التي يرى متشابهة الاجزاء كاللحم والعظم بذلك احكم وقد لست جماعة منهم انه ان لم يكن
الامر كذلك فجائز ان يكون من كل صغير منها ما هو اصغر دايما واذا كان يجوز ذلك في الماء والهوا والنار والارض
في اللحم والعظم وغير ذلك فيجوز ان يأخذ اجزاء البسيط باي حد كان فيكون منها ما هو بالمزاج كالاشياء التي
يتكون عن الماء والهواء والنار والارض وما يكون بالتركيب كالحيوانات التي يتكون عن تركيب اللحم والعظم
فجائز ان يكون المكونات الحيوانية والنباتية على اي قدر شئنا فيكون من الممكن ان يحصل فيل في قدر البعوضة
ولهم ان يقولوا ولا يلزم من مقال هذا ان يكون بعوضة في قدر الفيل اذ الامتزاج مقتضى صغر الاجزاء الاكثر
فان الاجزاء اذا كبرت وتلاقت وهي كثيرة لم يفعل من الامتزاج ما يفعله الصغير ولهذا ما كانت المعاجين التي
يمتزج قد يعتين على تكوينها حد من الذوق وكان كثرة الاجزاء فيها يمنع ان ينفذ قوى بعضها في بعض ولهم ان
يقولوا او عسى قايل منهم قال ان هذا الامكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسطقساتها لم يكن امكانا
مطلقا بل كان يجب ان يكون بالقياس الى الموجود امكانا اكثريا وذلك لان امتزاج الاقل قبل امتزاج الاكثر فان
الاكثر يحصل عن الاقل وكذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل اولى من وجود ما هو بعد فيكون الامتزاجات
عن اصغر الاجزاء اولى بالوجود وكان يجب ان يكون وجود فيلة على قدر الناس فضلا عن قدر البعوض امرا لا
يدور ابلحق بالممتنع وعلى انا كيف نسمي ما يكون على قدر البعوض فيلا الا باشتراك الاسم فان الافعال الفيلية
يصدر عن هذا القدر فهذا ما يقولونه ووجه ما يقولون واما الحكم على هذا القول فيجب ان يكون هاهنا على هذه الصفة
اما في مناقضة انكساغورس وفي قوله بالخليط وانه مؤلف من الاجرام المتشابهة الاجزاء وان يميزها عن نحو ما
يقتضي ضربا من الاختلاط دون ضرب يكون بشيء دون شيء فهذا القول لازم فانه ينسب التكون كله الى الاختلاط
والتميز واما على الاصول التي للمشائين فان هذا غير لازم وذلك لانه لا يجوز على اصولهم ان امتزاج الاقل قبل امتزاج
الاكثر وذلك لان الاقل ان عنى به الاقل في العدد صح ولم ينفعهم لان كلامهم في الاقل في المقدار وليس يجب اذا
كان الاقل في العدد مزاجه قبل مزاج الاكثر في العدد ان يكون اقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاكثر في
المقدار فان وجود الاقل مقدارا في الاكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة ووجود الاقل عددا في الاكثر عددا او
بالفعل واذا كان الاقل في المقدار ان يكون الاكبر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الاقل اذ الاكثر محصور في المقدار
محصل واما الاقل فغير محصور ولا محصل فان كان اقل من المقدار الاقل بالقوة وايضا ليس واجبا على اصول المشائين ان
يكون المزاج الحاصل عن اجزاء صغار ان حصل كافيا في حصول الصورة النوعية فعسى ان يكون العظم شرطا مع المزاج
وذلك لان النفس الفاعلة بحصولها مقارنة لجسم ما نوعا انما يستعدلها الجسم تمام الاستعداد بعد ان يكون بحيث
يصلح استعمالها اياه آلة الا فاعيلها وحركاتها مثلا فان الانسان كان لن يحصل انسانا الا ان يكون بدنه بحيث يفي
بالافعال الانسانية ولا اقل الانسانية ولا اقل من ان يكون له قوة واله يتمكن بها ان لم يكن عايق من اتخاذ الكن

واحداثه ويتمكن بها من اعداد الملبوس وسائر ما لا بد للانسان من وجوده له وان لا يكون بحيث كسعة
السوافي وتخيله ادنى الكيفيات التي يغلب عليه فنسبته ان يكون النفس الانسانية لا يحصل صورة الا البدن من
شان مثله ان لم يعقه عايق اذ ينتهض بالحركات الانسانية واذا كان كافيا المزاج بنفسه غير كاف في حصوله
ان يحصل النوع الانسان وعلى ان الحصول للمزاج المستفيد لنوع ما امكان ومقدره في مثله يحصل ويتولد مادة
عن مثلها يتولد وقوة نفسانية يفعل بالات قوية على التحريك والتسكين ولو كانت هذه المادة مع استعدادها
المزاجي نزرة يسيرة لا ينفعل عن الكيفية الحاضرة دفعة ولم يحفظ صورتها المزاجية ريثما يبلغها الحركات
الطبيعية الى صورتها الكمالية بل مثل هذه المادة لا يتعلق بها قوة نفسانية ما زجة فبين ان هذا القياس
انما ينتفع في الرد على انكسغورس لا غير واما نحن فنقول نعني في الانقسام على وجهين احدهما على سبيل الانفصال
والانفكاك والثاني لا على سبيل الانفصال وقد علمت كلا الوجهين فالذي يكون انقسامه لا على سبيل
الانفصال والانفكاك وتباين الاجزاء بل العرض يختص بعضه او اضافة ما يختص به مثل مماسة او موازاة
او غير ذلك فليس يجب من ذلك ان يكون الجسم البسيط يبلغ به الانقسام الى حد يكون ذلك الحد فاقدا للصورة
لان تلك الصورة فاشية في جميعه مطابقة له ولو كان من اجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصغره لكان
بعد امثالا له في نفس الجسم او يبقى اصغر منه او ابعد من احتمال تلك الصورة وكان هذا الجسم منتظما من
اجزاء ليس ولا واحد منها على هذه الصورة وانما يحصل هذه الصورة باجتماعها والاجتماع بما هو اجتماع لا
الا العدد وخواصه وبما هو اجتماع اجسام لا يفيد زيادة على ما يفيده الاجتماع مطلقا الا المقدار ولوا حقه
من الشكل والوضع وليس شيء من ذلك نارية ولا ارضية حتى يكون غير موجودة في الافراد وموجودة في الجملة
للاجتماع ولا هو ايضا كالمزاج فان ذلك عن مختلفات الطبايع ومع ذلك فالمزاج ايضا قاس عند ما يشعر فيما
فيه تسمر وحكمه حكم الصورة البسيطة وهذا مما لا يحتاج في الصناعة الى كرسي واذا كان الامر على هذه
الصفة فواضح بين ان كل جزء من الماء ففيه مائية وان الانقسام على هذا الوجه لا يجعل الجزء الصغير مخالفا
للكل واما الانقسام على النحو الاخر وهو على سبيل الانفصال والتباين فنسبته ان يكون الافراط في الصغر
يصير سببا لئلا يحفظ الجسم صورته فان الاجسام كلما صغرت ازدادت استعدادا لان ينفعل فيها غيرها بسرعة
وهذا شيء سيصح لك فنسبته ان الجسم اذا افرط صغره وتباين كليته استحال ان يبقى على صورته زمانا
بل يستحيل من الاجسام المحيطة اليها ويتصل بها ولا يكون بحسب على صورتها الا ان يمتزج فان كان الامر
على هذا فيجب ان لا يلحق ما يقال من ان اصغر جسم هو حافظ للصورة الارضية هو اكبر من اصغر جسم هو حافظ للصورة
النارية وذلك لان اصغرها يمكن ان يوجد نارا لا محالة وهو قابل من الكون والفساد ما يقبله طبيعة النار وعسى ان
يكون هو اولى بذلك واذا كان كذلك فمن شانه ان يستحيل ارضا واذ كان من شانه ان يستحيل ارضا كانت الارض
التي استحال اليها اصغر حجما من حجم النار المستحيلة اذ النار اذا استحالت ارضا صارت اصغر وهذا هو اصل المساس

وهو الحق اللهم الا ان يقال ان تلك النار الصغيرة ليس من شانها ان يستحيل ارضا مفردة بل على نحو الاتصال بان
يصير جزء ارض لا منفصلا بالعدد عنها موجودا بالفعل دونها بل كما يتصل قطرة من الماء بالماء والغمر من حيث
يذهب وجوده بالفعل قطرة منفردة وانما يكون منها زيادة في جملة الغمر ويكون يجب لنا ان نفرضها منفردة
ولا يكون كذلك بالانفصال والانفراد فان قال هذا قايل فقد اجحف في التحكم وليس يجب لا محالة ان يقع استحالته
حيث يصادف كلية الارض فان كثيرا من اجزاء العناصر يستحيل الى غيره لا في نفس ذلك الحيز الذي يخص كله
وهو جزء كثير محسوس القدر فكيف الصغير السريع الاستحالة ومع ذلك فلا يجب ان يتصل لا محالة بل قد يجوز ان
يستحيل الى تلك الطبيعة ويبقى مماسا فلينظر الان فيما يقال من ان في الحركات حركة لا يمكن اتحاد الاقل منها فيكون
فيها مسافة ايضا لا اقل منها وزمان كذلك وايضا متحرك لا اصغر منه فنقول اما امتناع وجود حركة لا اقل منها
على انها جزء من حركة متصلة فامر ظاهر مما سلف وكذلك في المسافة والزمان واما على سبيل الانفصال والانفراد
فغير بعيد ان يظن بهذه الاشياء انها يستحق التناهي في الصغر واما الاولى والحق فهو ان يكون حكم الحركة حكم المقدار
في ان الصغر لا يخرجه عن طبيعة المقدارية كما يخرجه عندهم مثلا عن طبيعة النار فانا اذا فرضنا اصغر مسافة
فنحن نعلم انه في نفسه بحيث يمكن ان يعرض له قسمة بغير جهة التفكك فانه يعرض فيه حد مشترك بجزئه وان كان
متحركا اذا ابتدأ به يتحرك من ابتداء فانه لا محالة يوافي ذلك الحد المشترك وانه لا يمتنع ان يعرض له مانع ومسكن عند
موافاته ذلك الحد من شانه السكون فيكون تلك اصغر من اصغر الحركات وهذا اشد امكانا من تفكيك المقادير
فان المقادير لا يبعد ان يبلغ حدا يعجز المفكك تفكيكه لصغره وقوته لان يصير الفاصل بتقسيمه الفاصلة وان
كان في نفسه منقسما لكنه لا يمنع اذا كان مسافة ان يلحقه القسمة المذكورة وان يلحق عند حد القسمة علة مسكنة
فليس ان يمتنع فيه ذلك دون ان وقد بقي علينا من هذا الجنس بحث وهو انه هل كان في الحركات الطبيعية حركة لا اسرع
منها فكذلك فيها حركة لا ابطأ منها في الوجود فان كان يمكن ان يكون في التوهم ابطأ منها فنقول انه ان كان في الحركات
الطبيعية مثل هذا هو حركة اصغر ما يمكن ان يحفظ صورته من ابطاء الاجرام المستقيمة الحركة حركة

الفصل الثالث عشر

في جهات الاجسام واذ قد عرفنا حال ما يعرض للاجسام الطبيعية وقواها من التناهي
وغير التناهي في الزيادة وفي النقصان فحري بنا ان نتكلم في جهات الاجسام وجهات حركاتها اذ كانت الجهات
من جملة اللواحق بسبب الكمية فنقول اذا فرضنا بعدا ما ان يعرض على استقامة او على جهة اخرى فان فرضناه على الاستقامة
واستحال ذهابه الى غير النهاية افترضت له نهايتان وافترض لما بينهما جهتان الى كل نهاية جهة وان كان مستديرا
او منحنيا فرض له قطع كان للحد المشترك الى كل واحد من القسمين جهة على هيئة واعني بالبعد كل امتداد سواء كان
يمكن ان يفرض فيه امتداد اخر او لا يمكن اما الذي لا يمكن فهو الخط واما الذي يمكن فالسطح والجسم فان السطح
له في انبساطه امتداد واحد والجسم له في سمكه امتداد واحد فالخط هو امتداد واحد بالفعل والقوة واما السطح
فانه يجوز ان يوجد هو بعينه ويعرض له امتدادات مثلا ان كان مربعا كان له امتداد من ضلع الى المقابل وامتداد اخر من

الضلع الثالث الى مقابله والموضوع واحد بعينه لكن بحسب الاضافة الى مبدأ عنه يمتد الى منتهى هو غير ذلك المبدأ
ياخذ عنه الى منتهى غير ذلك المنتهى وبالجملة كلما فرض امتدادا عرض منه ان يصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير
والمشهور عند الجمهور او عند اهل الظاهر من اهل النظر ان للخط جهتين لا غير وللسطح اربع جهات وللجسم ست جهات
اما رايهم في الخط فصحيح مطابق للموجود وفي ساير ذلك نظر واما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات فانه
ان كان السطح مربعا واعتبرت نهاياته الاولى التي هي الخطوط دون النقطة فالامر على ما ظن فان لم يكن مربعا او كان
مربعا ولم يعتبر ذلك فانه جهاته اكثر من ذلك فانه ان كان مثلا مسدسا فلا احد اولى من غيره بان يكون جهته فيعرض
للسطح المحاط به من حيث هو كذلك انه يكون له ست جهات وان كان اكثر من ذلك عرض اكثر من ذلك وان كان انضم مربعا
ولم يعتبر تناهيه الى الخط المستقيم فقط بل اعتبر له جميع انواع التناهي حتى الى الزاوية كانت له جهات ثمان اربع الى
الخطوط واربع الى الزوايا والدايرة فلا جهة لها بالفعل الا واحدة واما بالقوة فيعرض لها جهات لا نهاية لها بالقوة
فلا جزء من المحيط ولا نقطة ومن حيث هو دايرة فقط هو اولى بان يلي الجهة دون غيرها واذ قد عرفت هذا في السطح
فقد عرفت في الجسم وعلمت ان الجهات الست كيف يكون في المكعب والمستطيل السببية بالمكعب وما يجري
مجريهما وعرفت كيف لا يكون وانه كيف ينقص جهات المخروط الذي يحيط اربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب و
كيف الحال في الكرة واما السبب في اشتهار هذه المقدمة وهو ان لكل جسم ست جهات فامران احدهما راي
عامي والاخر اعتبار خاصي فالذي سببه راي عامي فهو انه لما سبق الى اوهام العامة ان الحيوان وخصوصا
الانسان يحيط به حدان عليهما المدار وظهر وبطن وراس وقدم فكان له يمين ويسار اما اليمين فالجهة
القوية منه في ابتداء الحركة واليسار ما يقابله وكان له فوق واسفل اما الفوق للانسان فالجهة التي
يلي راسه والاسفل منه فالجهة التي يلي قدمه واما في ساير الحيوان ذوات الاربع فالفوق منه الجهة التي
يلي ظهره والاسفل منه الذي يلي بطنه وقدمه وكان له قدام وخلف فالقدام هو الجهة التي اليها يتحرك بالطبع
وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله ولم يكن عندهم له جهة غير هذه جعلوا طوله من راسه الى قدمه وعرضه
من يمينه الى يساره وعمقه من قدامه الى خلفه فكانه لما افترضت هاهنا هذه النهايات اولا افترض بعدها
بحسبها هذه الابعاد اذ الابعاد بالحقيقة لا يعرض الا بافتراض النهايات التي عنها واليها يمتد
فلما كان هذا وقع في الاوهام ان الجهات ست ولم يشعر بغيرها اذ لم يكن الاسماء الا هذه ووقع الاوهام على
منتهى هذا العدد واعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي وهو ان الاجسام يوجد فيه امكان وقوع
مقاطعات ثلث على قوايم ولا يجوز غيرها وينتهي كل مقاطعة الى طرفي الخط التي عليها المقاطعة فيكون ستة
اطراف فيكون ست جهات لكن انما يكون هذه المقاطعات ثلثا لا غير اذا فرض امتداد واحد اصلا ووضع
وضعا من غير ان يكون الطبع يوجبه مرتب عليه المقاطعات بقوايم ولو فرض مكان ذلك الامتداد الاول الواحد
غيرها ليس موازيا له لوقعت ثلث مقاطعات اخرى على قوايم غير ذلك بالعدد ووقعت جهات غير تلك بالعدد مع

ونقول ان الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان فان للنبات جهة اغصان وجهة اصول
احدهما بالطبع فوق والاخر بالطبع اسفل لكن يعرض ان يصير الفوق سفلا والاسفل فوقا ويكون الفوق مع ذلك
حافظا المعنى انه بالطبع فوق وكذلك يكون اسفل حافظا المعنى انه بالطبع سفل كما ان الماء وان سخن فهو حافظ
لمعنى انه بالطبع بارد واما القدام والخلف فليس الا للحيوان انه كان ساكنا او متحركا والاجسام المتحركة غير
الحيوان حين يكون متحركة فان الجهة التي اليها يتحرك هي قدامها والجهة المتروكة هي خلفها لكنها انى تعرض تحرك
بغير قدامها وخلفها وليس كذلك الحيوان لان القدام الذي للحيوان ليس بحسب كل حركة بل بحسب الحركة الارادية التي
الى جهة اعضاء مخصوصة له ما دام على النهج الطبيعي لا كالقهقرى فان ذلك غير طبيعي بل متكلف فالاجسام الغير
الحية تارة يوافق فوقها قدامها او خلفها وذلك اذا تحركت الى فوق او الى اسفل وتارة تخالف فوقها وسفلها
قدامها وخلفها وذلك اذا لم يكن حركاتها الى فوق اي نحو جهة الفلك او اسفل اعني نحو جهة الارض فان تحركت
لم يدخل جهة في جهة فحري بنا الان ان نبحث عن احوال هذه الجهات في الكليات المتحركة على انفسها بل في الفلك
وهل ما قيل ان للفلك فوقا وسفلا ويمينا ويسارا وقداما وخلفا هو بالمعنى المقول للحيوانات الاخرى او
او باشتراك الاسم وان هذه الجهات كيف يكون هناك وقبل ذلك ينظر في الجهات الطبيعية للمتحركات الطبيعية
على الاستقامة وانها كيف يكون

الفصل الرابع عشر في النظر في امر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة

ومما يجب علينا ان نحقق القول فيه امر جهات الحركات الطبيعية وانها كيف تتحدد ونبدا الجهات
الحركات المستقيمة فنقول قد سلف من قولنا ان الجهة لا محالة متحددة في البعد وتحددها لا يخ اما ان يكون
عند جسم او عند لا جسم وقد بينا ان يكون في الخلاء تحدد لجهة فيجب ان يكون التحدد عند جسم ولان
المتحرك على الاستقامة يخالف جهة ويقصد جهة فلا يخ اما ان يكون كل واحد من الجهتين يتحدد بجسم على حدة
او يكون الجهتان يتحددان بجسم واحد والتحدد انما يكون تحددا متقابلا بالجسم وحدا اذا كان احد
الحدين في غاية القرب منه والاخر في غاية البعد منه ولا يتحدد غاية البعد من الجسم كما يتحدد غاية القرب منه
الا بان يكون على جهة احاطة ومركز حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا ويجب ان يكون الجسم المحدد محيطا
لا جسما موضوعا كالمركز يتحدد القرب منه ولم يتحدد البعد بل المحيط هو الذي يحدد القرب منه والبعد عنه واما
اذا كان التحدد لجسمين فلا يخ اما ان يكون احدهما كالمحيط والاخر كالمركز واما ان لا يكون كذلك فان كان احدهما
كالمحيط والاخر كالمركز كان المحيط كافيا في ان يجعل للبعدين حدا وان لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد
بالذي في المركز بالعرض فاما اذا كان التحدد بجسمين فنقول اولا انه لا يصح ان يكون بعض سطح الجسم الواحد
البسيط يستحق بطبعه ان يكون المتوجه اليه والى القرب منه وبعضه الاخر ليس كذلك وهو في نفسه سطح واحد
متشابهة من جسم واحد متشابه بسببه الى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة بل يجب ان يكون
حاله الى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء فيجب ان يكون له بالطبع خارج من كل جهات في ذلك السطح ليس في

ذلك فلا يجب ان يختلف نوعية الجهات في كل جسم حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة بعينها يمين
وجهة هي بعينها يسار وانما يجب ذلك في الحيوان اعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزا بالقوة
والطبع والنوع نعم نسبته ان يكون لكل جسم من الست التي يليها علو وسفل اما عارض لا بالطبع اما العارض فعلى
ما يتفق من وضعه فيكون ما يلي الارض منه هو الجهة السافلة وما يلي الفلك او ما يقابل ما يلي الارض فوق
ذلك الجسم فلك هو الفوق ولكن هذا على انه لا يوجد في الارض وهي في موضعها الطبيعي فنسبة ان لا يكون لها
جهة الا الفوق ان عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء ونهاية الارض سطح وسطحها يلي السماء فعلى ان يكون الاعتبار الجهات
لا يقتضي النسبة الى السطح بل الى كل طرف لبعد يعرض في الجسم واذا كان كذلك كان للبعد المفروض في الارض
جهة عند مركزه الذي هو مركز الكل وعليه الدور وجهة عند سطحه وهما هناك البعد الذي نفذ فيه فيكون للارض
ايضا جهة علو وجهة سفل ويكون جهة السفل للارض ليس وجوده لما يقاس اليه كوجود جهة العلو وذلك لان جهة
العلو سطح موجود بالفعل وجهة السفل نقطة موهومة او لا يكون ايضا كذلك بل يكون جهة الفوق ايضا طرف البعد
المتصل بالمركز في السطح وهو نقطة ما فان كان كذلك فكيف يكون له جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة لكنا قد
جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المسامتات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ يتعين المماس والمسامت
والمحاذي بالمماسة والمسامتة والمحاذاة كما بالاشارة فيكون اذن المركز والطرف الاخر ما يصير معين الوجود
لمسامتة البعد المفروض لكن الشان في هذا البعد المفروض انه كيف نفرض فنقول انه لا يعدم الارض وجودا
لوجود قائم عليها وجميع ذلك من اسباب فرض الابعاد الذاهبة فيه فكان الارض لو انفردت ايضا ولم يكن لها
نسبة الى اجسام خارجة لم يكن لها بالفعل فوق واسفل بهذا الوجه بل فوق فقط من جهة انتهائه الى سطح بل هذا
حق فانه لولا السماء لم يكن لها علو البتة بوجه من الوجوه فبقي الان ان كل ما يتشكل به على هذا فيقال لو توهمنا
ان الارض ليس لها الا السماء او كان يكون لها علو والعلو لا يكون علوا الا بالقياس الى السفل الا اذا كان يكون
لها سفل وقد فرضتم ان السفل ليس يتعين الا بتعين بعد وان البعد لا يتعين لوجود السماء وحده بل باعتبار
قائم يجعل للارض قفا او سبب اخر يجري مجراه فيلزم من هذا انه يتعين العلو بوجود السماء ولا يتعين وهذا
فالجواب ان العلو يعني به شيان احدهما المقابل للسفل والثاني الجهة التي تلي السماء كما ان الخفيف يعني به امران
احدهما الذي بالقياس الى الثقيل والاخر الذي يريد في حركته ملاقاة سطح الفلك فاحد العلوين معقول
بالقياس الى السفل وكذلك احد الخفيفين معقول بالقياس الى الثقيل والثاني معقول بنفسه لا يحوج تعقله الى
اعتبار وجود مقابله فانه ليس يلزم ان فرض جهة بالفعل يلي السماء ان يكون تعقل ذلك لاجل جهة لا يلي السماء
وكذلك لا يلزم من فرضنا سماء يتحرك الى ملاقاة سطح الفلك ان يحكم ان سماء اخر يتحرك الى المركز فللارض بالقياس
الى السماء وحده من غير اعتبار اخر جهة يلي السماء فان سميت هذا المعنى علوا فلها علو وان لم يسمه علوا فليس
بالعلو ما يقال بالقياس الى اسفل فليس للارض من حيث هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار اخر علو ويبتدي من

جهة بعينها دون جهة حتى يكون بجهة مند بلى امكنة واجسا ما يتحرك فيها اليه وجهة نهاية ليس لها خارج لاخلاولا ملا
بل يجب اما ان يكون لاخارج له البتة او يكون الخارج المملو والخالى ان كان محيطا به اى يكون بحيث يجوز ان يتوهم في
كل مكان من الخارج الذى له جسم يتحرك اليه بالطبع الحركة المقربة منه وهنا يوجب الخاطة متشابهة
فاذا كانت الحركة الى كل واحد من هذين الجسمين بطلب الجهة التى هى قربه وجب ان يكون لو توهمنا التحرك واقعا
من احد الجسمين الى الجهة التى لا يلى الجسم الاخر فيحرك الى قرب الجسم الاول ان يكون انما يتحرك الى تلك الجهة
بعينها لا من مقابلها لانها يؤدى الى الجسم الاخر وهو محدد الجهة المقابلة للجسم الاول ويستحيل ان يكون الحركة
الى جهة الا من مقابلها فقد بان ان ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال وليس يجوز ان يقال انه
من جانب يحدد جهة ومن جانب يحدد اخرى وان الجهتين متضادتان بالطبع فان كلامنا في الشئ من حيث هو مبدأ
جهة واحدة بالنوع ويحددها فان كان الحدد يحدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قربا منه فيجب ان يكون كل قرب
منه هو جهة واحدة بالنوع فمحال ان يكون ضدها محيطا لان البعد المعدلة من سطح الجسم الاول اما ان يقتضى
تحددا بطبيعة ذلك الجسم الاخر او لا يقتضى فان اقتضى تحددا بطبيعة ذلك الجسم فليس ان يقتضيه قطعة
من سطحه اولى من ان يقتضيه قطعة اخرى منه بل يجب ان يقتضيه من كل جهة فيكون البعد متحددا من كل جانب
بجسم من ذلك الطبع وان لم يكن كذلك وكان التحدد يقع باجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون التحدد بكل واحد
منها يقتضى جهة اخرى ويكون القرب يحدد جهة واحدة والبعد يحدد جهات ويكون مقابل الواحد بالعدد
كثيرا بالنوع وهذا كله محال فان كانت الاجسام التى يعترض حواليه بذلك البعد يعرض جهات شتى انها كان بدل
صاحبه حدد الجهة التى يحددها الاخر لو كان مكانه يحدد به طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الاول ويكون
متشابهة فى انها بالطبع تحدد البعد لان لها وضعا ما هو فى غاية البعد ولم يكن بينها فى هذه الجهة خلاف
وكانت هذه الجهة تحدد البعد وكانت الجهات التى يرتسم باوضاعها فى الجسم الاول جهات لا تختلف بالنوع بل بالعدد
كانت يكون تلك الاجسام كجسم واحد محيط بالجسم الاول فيكون تحدد الجهتين على سبيل مركز ومحيط كفى المحيط في
تحديد الجهتين جميعا وكان الجسم الموضوع فى المركز داخلا فى الامر بالعرض ونقول انه ليس يصلح ان يكون كل جسم
محددا للجهة وذلك لان الجسم الذى من شانه ان يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح ان يحدد الجهة لانه لا يخ
اما ان يقتضى طباعه الكون فى تلك الجهة او لا يقتضى فان لم يقتض فكيف يتحدد به الجهة وجائز ان لا يكون هو
عندنا وان اقتضى طباعه الكون فى تلك الجهة وكان مع ذلك جائزا ان يعرض له ان لا يكون فى تلك الجهة وهو
بالطبع يطلبها كان فى طبيعة ذلك الجسم امكان ان يعرض له طلب تلك الجهة الا و تلك الجهة حاصلة فكان لا اخر كذلك
الجسم الاول فى طبيعته امكان طلب تلك الجهة ولكنه من المستحيل ان يوصف بان فيه امكان طلب تلك الجهة الا و
تلك الجهة حاصلة فيكون لاخر لذلك الجسم الا ويمكن فى طباعه ان يعرض له ان لا يكون فى تلك الجهة ويكون تلك
الجهة حاصلة فى نفسها بطلبها كل جزء جزء منه فان لم يوجد هذا الممكن فانما يوجد لا لامر فى طباع جزء جزء

من الجسم الى اخر اجزائه المعدودة بحسب تلك التجزئة بل بسبب من خارج وهو فقدان با قل عن موضعه الطبيعى
واذا كان كذلك فالجهة غير متحددة بالذات بهذا الجسم لذات هذا الجسم بل متحددة بشئ اخر وقد فرض هذا
الجسم هذا خلف فقد بان انه ليس يجوز ان يكون اى جسم اتفق محددا للجهة المعينة ويتبين من ذلك
ايضا ان الجهة الواحدة بالنوع يتحدد بجسم واحد بالطبع ليس من شانه الزوال على الاستقامة البتة وان
المحدد بالاحاطة لا يصلح ان يكون منتظما من اجسام شتى فانه ليس يجب ان يكون بعض تلك الابعاد يستحق
ان يوجد فيها جسم بعينه يكرمه وبعض اخر يستحق جسما اخر مخالفة بالطبع يلزمه ولا يجوز ان يكون
قد اتفق انقسام ذلك الجهة المحيطة الى اجسام مختلفة الانواع اتفاقا من غير وجوب وبقى كذلك وليس لك ان تقول
مثل هذا اذا كان المحدد بالاحاطة جسما واحدا فان الجسم الواحد لا اجزاء له بالفعل وان عرض له تحركه ما فيما
من خارج غير ثابتة واما ترتيب الاجسام المختلفة النوع فى احاطة ابعد البعد عن الجسم المحاط به فليس مما نظر
او يزول والا كانت تلك الاجسام يحصل فى تلك الاحاطة ويخرج عنها ويكون تحدد تلك الجهة حاصلا قبلها
فيعلم من هذا ان المحدد بالاحاطة يجب ان يكون جسما واحدا لا يزول اللهم الا باستدارة واذا كان كذا لم يكن
فى ضمنه جهات بالطبع الا التى ياخذ نحوه من المركز والذى ياخذ عنه نحو المركز واللواتى يعارضها فانها
لا يختلف بالطباع فانها ينتهى الى اجسام واحدة باعيانها ولا يتحدد اطرافها بحدود مختلفة يكون بعضها غاية
قرب وبعضها غاية بعد على نحو ما وجب ان يقوله هنا ويقول انه غاية القرب من الجسم المحدد المطيف به بالحركة
ليس يجب ان يكون غاية قرب من كل جزء منه فانه يستحيل ان يكون المتحرك واحد على بعد واحد لخط واحد من
الى كل جزء من المقترن اليه واما غاية البعد فيجوز ان يكون غاية بعد من جميع الاجزاء اذا حصل عند المركز
واذا اخذ خط من المحيط الى المركز ثم عداه فان الطرف الذى ابتدأ منه فى غاية القرب والطرف الاخر ليس فى غاية
البعد فانه يلى المحيط وان كان يلى كله فقد قلنا انه ليس شرط القرب من المحيط ان يكون قريبا من كله بل من شئ منه وان
غاية البعد من شئ اخر منه وذلك لانه لا تقرب من شئ منه غاية القرب الا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع ليس
بالطبع فان اجزاء المستديرة لا مقابلة لها الا بالعرض الوضعى الاضافى الثانى فانها وان كانت من حيث المسافة غاية
البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذى فى الطبع يعادله البعد بل لا يبعد هناك من هذه الجهة
بل هناك اتفاق من حيث انها بل طبيعة واحدة وجسما واحدا فهذا العلم صورة الجهات التى يتحرك اليها الاجسام الطبيعية
فلنتكلم الان فى جهات الاجسام المتحركة على الاستدارة واما ان المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين احدهما
المتحرك لا على مركز نفسه بل على مركز خارج فهذا يمكن ان يعرض له جهة اليها يتحرك وجهة عنها يتحرك ويشبه ان
يكون احدهما قداما والاخر خلفا واما جهة اليمين واليسار فنسبة ان يكون الجهة التى لو كانت هنا حيوانا
كان ذلك عساله اولى ان يسمى يسارا من مقابلها على السببية وان كان لا شئ فى طبيعة ذلك الجسم يوجب ان
يختلف به الجهتان كما يوجب حاسا الحيوان ذلك فى الحيوان واما فوق هذا المتحرك المفروض وسفله فنسبة ان يكون

ما يلي ناحية الارض جهة السافلة وما يقابله جهته العالية يتعين ذلك له لا من ذاته بعينه كالحيوان ولا من
جهة حركته بعينه كالمتحركات الثقيلة او الخفيفة بل بالقياس الى اجسام اخرى واما المتحرك بالاستدارة على مركز
داخله ويشتمل هو عليه فنسبة ان لا يكون ما قيل فيه من انه قد يتحدد له جهات ست كالحيوان امرا اعني الجهة
التي قبل بل اول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة ولا يحتاج في تحدد القطبين والمنطقة الى شيء غير
جسميته وحركته التي هي على الصفة المذكورة فان كان محويا على جسم اخر يحدث له جهة يلي ما يشتمل عليه وجهة
اخرى يخالفها تحددا ليس يحتاج في ذلك الى ان يكون متحركا بالحركة التي له بل وان كان ساكنا كان له ذلك
لكن اذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها وتوسط بين اجزائه ونقطة تعرض فيه وبين امثالها من المشتمل عليه
المتحرك حوله فقد يتحدد له جهات اخرى وذلك لانه اذا فرضت في طوله حركته لا في عرضها الذي هي بين قطبيه
ثلث نقط وكانت الوسطى نحو احدهما ويتباعد عن الاخرى ويكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس الى
الافق الذي هذه النقطة طالعة عليه هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع ومقابلها مقابل هذه الجهة
فيتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب ولذلك يتحدد هناك جهة يلي خط الزوال وجهة يلي ما تحت الارض فيكون
الجهة التي يلي خط الزوال هي التي اليها الحركة الاخذ في الارتفاع وتلك غايتها لانها يكون هناك اقرب ما يكون
من المطلوع عليه ثم ياخذ في مفارقته قليلا قليلا والبعد عنه الى ان تغرب عنه والغاية التي اليها يتوجه المتحرك
هو القدام وما يقابله الخلف فخط الزوال بالقياس الى الحركة الشارقة الطالعة قدام وما يقابله خلف ولما كانت
جهة المشرق الجهة التي عنها مبدا الحركة فاولى ما نسبه بها من جهات الحيوان اليمين فيكون المغرب هو اليسار و
القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد والخلف الذي هو اولى بان يكون عمقا وغير البعد المحدد باليمين
واليسار الذي هو اولى ان يكون عرضا فليس له الا ان يكون بعد الطول واولى القطبين بان يكون على جهة
المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الاولى والشمالي في الحركة الثانية فانا لو توهمنا انسانا يتحرك
على نفسه مستديرا وينبعث حركته من يمينه بان يكون قدامه ما يلي وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك
عند خط الزوال وخلفه ما يلي ظهره واذا اطبقنا بين يمينه وجهة المشرق وبين يساره وجهة المغرب وبين
وجهه وجهة خط الزوال انطبق راسه مع القطب الجنوبي لا محالة ولو زاد على نفسه مثل دور السما لكان
الراس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السما وجهة اليمين يلزم المشرق الا ان يكون احد القطبين علوا والاخر
سفلا ليس لاختلاف البتة في امر القطبين بل بالمقايسة الصرفة الى الحيوان بعد ان يتحدد جهات لامور اخرى
فيختلف حال القطبين حينئذ بالقياس الى تلك الجهات واما كون المشرق يمينا فهو لامر في الحركة مقيسة الى الافق
وان لم يكن حيوان يقايس به فان جهة المشرق لذاتها منها ينبعث الحركة وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها
اليها الحركة فاذا كانت حركة تميز المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس الى الافق ثم اذا تميز هذه الحدود لزم
في القطبين ان تعرض لهما تميز ما لا لامر يتعلق بالقطبين تعلقا اوليا بل كنسبة يلحقه بسبب ما عرض لغيرها من التميز

هذا

هذا واما ان احدث جزءا من الفلك متحركا واعتبر بنفسه وحدث ما بين المشرق والمغرب بطول المسافة وحصل لك
ما بين القطبين عرضا لذلك الطول فانظر الى حال هذه الجهات كيف يختلف اما القطبان فيتحددان
جهتين لذات الجسم وحركته ولا يتحددان بذاتيهما فوقا واسفل ولا يكون فيهما تضاد اذ لا تضاد في طباع ما هو
فيه بل انما يتحددان فوقا واسفل بمقايسة ونسبة الى حيوان واما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليستا
يتحددان جهتين لذات الجسم وحده ولا لذاته ماخوذة مع حركته بل بمقايسته الى الافق ثم بعد المقايسة فان
نفس الحركة يوجب تميز بعضها من بعض بالقياس الى الافق اذ يوجب ان يكون متخالفة فيكون بعضها عنه و
اليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها منتهى الحركة ولكل واحد مقابل ولا يحتاج في ذلك الى ان يراعى مقايسة
ومحاذاة مع حيوان البتة ومع ذلك فقد يقع بينهما بنوع ما مضادة او مقابلة ومع هذا كله فان اليمين واليسار
يقع على جهة الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم او باشتباه والفوق والسفل اولى بذلك واما
القدام والخلف فنسبة ان يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى نعمة وغيره وذلك لانا ان
عنينا بالقدام نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام فانه ليس لحركته نهاية اليها يقصد فان
عنينا نهاية ما يتحرك اليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء فتلك النهاية هي مسامتة الشيء الذي حدد الافق محدد
الطلوع بتحديد الافق فانه اذا طلع لا يزال يتجه نحوه الى ان يسامته في خط الزوال ثم يعرض عليه الى ان يغرب عنه
ذلك الافق بعينه فان لم يكن محدد للافق لم يكن افق فلم يكن طلوع عليه ولا كان خط زوال فلما كان محدد يحدد
هذه الجهات بالقياس اليه فهكذا يجب ان يتصور امر هذه الجهات ويعلم ان هذه الجهات الست التي يتحدد للفلك
من حيث هو متحرك على الاستدارة واما جهة السطح التي يلي الارض والتي يقابلها فذلك له من حيث هو جسم على شكله
ووضعه لا من حيث هو متحرك

المقالة الرابعة خمسة عشر فصلا

في عوارض هذه الامور الطبيعية المذكورة ومناسبات بعضها من بعض والامور التي يلحق مناسباتها

الفصل الاول في الاغراض التي يشتمل عليها هذه المقالة ب في وحدة الحركة وكثرتها ج في الحركة الواحدة بالجنس والنوع د في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة ه في مصادمة الحركات ولا مصادمتها و في تضاد الحركات وتقابلها ز في تقابل الحركة والسكون ح في بيان حال الحركات موازاة يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا او امتناع ذلك فيهما حتى يكون بينهما سكون لا محالة ط في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على الجميع ي في كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم ولذلك كون اشياء اخرى طبيعية له يا في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز الكلية جسم ولاجزائه وللبسيط وللمركب يب في اثبات ان لكل جسم طبيعي مبدا حركة وضعية او مكانية يج في الحركة التي بالعرض يد في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك يه في احوال الفلك المحرك والمناسبات بين الفلك المحركة والمتحركة

الفصل الاول

في الاغراض التي يشتمل عليها هذه المقالة يجب ان يحقق في
هذه المقالة ان الحركة كيف يكون واحدة وكيف يكون كثيرة وان الحركة كيف يكون مضادة غير مطابقة لحركة اخرى

مقايستها فى السرعة والبطؤ وكيف لا يكون وكيف يكون الحركة مضادة لحركة اخرى وكيف لا يكون وان الحركة هل يعرض
لكل جسم او لبعض الاجسام وان الحركة كيف يكون طبيعته وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكون طبيعيا وهل
لكل جسم مكان طبيعى وان الحركات كيف يكون غير طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان يجمع جميع فصول الحركة
وان يعرف مناسبات ما بين القوى المحركة والحركات

الفصل الثانى فى وحدة الحركة وكثرتها

الحركة يكون واحدة على وجوه فانها اما ان يكون واحدة واحدة بالعدد واما ان يكون واحدة بالنوع واما ان يكون
واحدة بالجنس اما بالجنس الاقرب واما بالجنس الابعد فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره فنقول ان قوما من آل برمانيدس
ومن شايعهم من اصحاب افلاطن منعوا كل المنع ان يكون الحركة يوصف بالوحدة بل بالهوية وقالوا كيف يوصف الحركة
بالهوية ولا يحصل منها شئ موجود اصلا وقالوا اشياء مما قد فرغنا عنه من الشكوك فى باب الحركة والزمان فيما
سلف مثل قولهم كيف يوصف الحركة بالوحدة ولا حركة الا منقسمة الى ماض ومستقبل ولا حركة الا ولها زمان
ومثبتوا وحدة الحركة يشترطون ان يكون زمانها واحدا وكيف يكون الحركة واحدة وكل واحدة فانه تام فيما هو
فيه واحد وكل تام هو من حاصل الوجود حاصل الاجزاء ان كانت له والحركة لا وجود قار لها مع ان لها اجزاء ونحن فيما
سلف قد بينا الحال فى وجود الحركة بيانا لا يلتفت معه الى هذه الشكوك والآن فيحق علينا ان نبين الحال فى
وحدة الحركة ونبين ان الشبهة التى اوردوها مضمحلة فنقول قد بينا نحن ان الحركة يقال للكمال الاول الذى
وصفناه ويقال لقطع المسافة فالكمال الاول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه التى هى
اتصال وكسائر الصفات التى لا يكفى فى كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط فان الموضوع الواحد
اذا عرض فيه بياض ثم عدم ثم عرض فيه بياض لم يكن هذا البياض هو بعينه الاول بالشخص فيكون الحركة بالمعنى الذى
اشرنا اليه واحدة واذا كان الموضوع واحدا بعينه فى زمان واحد بعينه ووحدة الزمان هو اتصاله وكل
حركة بهذه الصفة فهو واحدة بالشخص فيكون لا محالة فى متحرك فيه واحد مثل مسافة واحدة بالاتصال ومثل
بياض يتوجه اليه المتحرك بالاستحالة له اتجاها لا يقف فيه عند حد زمانا ومثل كم واحد او غير ذلك فليس
المعنى باولى فى ان يدخل شرط لوحدة الحركة من معنى الزمان وان كان فان كان لا بد من ذكره مع ذكر معنى الزمان
لا بد من ذكر معنى الزمان وان كان معنى الزمان يكفى ذكره فذلك ليس لا بانه يتضمن الشرط الذى بها يكون الحركة واحدة
بل لانه يقتضى الشرط الباقى وينتقل الذهن منه ويلتزمه وانت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى الملتزم واما
الحركة التى هى بمعنى القطع فهذا المعنى اولى بان يكون شرطها فيها فالامور التى يجب ان يكون واحدة حتى يكون
الحركة واحدة هى المتحرك والمسافة وما يجرى مجراها والزمان فيجب ان يكون المتحرك واحدا والمسافة او ما فيه الحركة
واحدا والزمان واحدا اى واحدا بالعدد فى جميعها فان كثرة الحركة يتبع كثرة الاشياء التى يفيد الحركة كاما
وبسيطا من الانقسام وهذه الاشياء هى هذه الثلثة المتحركة والزمان وما فيه فان تكثر المتحرك وكان
الزمان واحدا بعينه او تكثر المتحرك او كانت المسافة واحدة بعينها تكثرت الحركات وانما تكثر المتحرك والزمان

واحد بعينه لزم تكثر المسافات وما فيه الحركة بالعدد واذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة لزم تكثر الزمان
فانه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة الا ويكون المتحركات يتعاقب على تلك المسافة اذ لا يقطع جسمان معا
مسافة واحدة بعينها كما لا يكونان فى مكان واحد معا ولا يجوز ان يتكثر المتحرك فى ازمنة كثيرة وما فيه واحد
بالعدد البتة الا فى مسافات فانها يجوز ان يبقى شئ بعد القطع واحدة بعينها واما الكم والكيف وغير ذلك
فلا يكون كيف واحد بعينه او كم واحد بعينه بالعدد يتحرك فيه متحركون عدة فى زمان بعد زمان لان
الكيفية التى لهذا المتحرك من حيث هى واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الاخر بوجه لا كالمسافة و
انه يلزم هذا كله ان يكون المحرك واحدا بالعدد فان العدة اذا اجتمعت على تحريك شئ فانما هى كشئ واحد
اذ يصير الجملة محركا واحدا اذ ولا واحد منها يحرك وحده لكنه ان امكن ان يكون شئ يحرك فقل ان انقطع
تحريكه او مع انقطاع تحريكه يقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك اخر كما يتخلص حديد مثلا من تاثير مقناطيس
او نوهنا واستحال الى غير طبيعة دفعة وحصل الحديد بحيث يتحدب الى مقناطيس اخر فلم يكن بين تعطل الاول و
ابتداء تاثير الثانى زمان واتصل الزمان والمسافة فما الحرى ان يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة
وكذلك لو سخن ماء بنار يلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور حتى يبلغ حدا من السخونة فما الحرى ان لا يكون هذه الحركة
متكثرة بل يكون واحدة الا على جهة المقايسة فان الشئ المتحد بالاتصال قد يعرض له التكثر على ما قلنا مرارا
تارة من جهة التفكيك والقطع بالفعل وتارة من جهة المقايسات فان الزمان ايضا ينقسم بالفعل على هذه
الجهة وذلك اذا قيس بمبادى امور كائنة فيه اوغاياتها فارتسم فيه بحذ ذلك ايات فيكون فى مسئلتنا ايضا
يعرض عند كل ورود محرك ان اول من زمانه يعرض فى الزمان بالمقايسة فيعرض من ذلك ان يتكثر الحركة
ولا يكون فى الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة ومن حيث الزمان واحد فى ذاته يكون الحركة واحدة
فى ذاتها وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس الى الشروق والغروب فينقسم الزمان وينقسم الحركة بحسب
ذلك انقساما لا يقطع الاتصال ويشبه ان يكون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة الباقى
الذى يسمى نغمة هو من هذا القبيل فان هذه النغمة ستعلم فى جزئيات الطبيعيات ومشاهدة احوالها
ليست يحدث عن وقع المضراب على الوتر بل انها يحدث من وقوع الوتر المدفوع بالمضراب عن وضعه
المنصرف عند مفارقة المضراب الى وضعه انصرافا بقوة وحمية يقرع ما زحم من الهوا فصوت ثم لا يزال
يهتز كذلك فيحدث قرع بعد قرع الى ان يهدى او يكون تلك القروع مستحفظة الصوت مسموع على الاتصال
اذ كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم يكن القطوع من الصغر بحيث لا يحس واعلم ان نفس الاشتراك فى الآلة
الواحدة لا يوجب ان يكون الحركات متحدة فان الة واحدة قد يكون منتهى بعلة ومبدأ استحالة كلاهما
لجسم واحد ولا يكون الحركتان واحدة وايضا فان اشتراطها منه او ما اليه وحده غير كاف فى وحدة
الحركات فان باقيه قد يفارق لا الى الذى اليه بل الى العدم ومن غير سلوك واسط وما اليه يواصل دفعة

من غير سلوك واسطة فلا يكون حركات واحدة بالنوع فضلا عن العدد وايضا فان اشتراطهما معا غير كاف في
ذلك لان ما منه قد يفارق الى ما اليه من متوسطات شتى اما في المسافة فقد يقصد ما اليه مما منه على
الاستقامة وقد يقصد عن تقويس وتحدب ولا يكون الحركتان حركة واحدة بالنوع فضلا عن العدد وكذلك
قد يوجد من السواد الى البياض من طريق الدكنة وقد يوجد من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم العتمة وقد يوجد من
طريق الفستقية ثم الخضرة وان اشترط مع الشرائط المذكورة كان اشتراطها فضلا فان الطريق اذا جعل واحدا
لم يكن الا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد ويتضمن ذلك هذا المعنى فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها
ومسافتها واحدة وموضوعها واحد واولى ذلك المستوية التي لا اختلاف فيه وقلما يوجد في المكانية فان
الطبيعية تشتد اخيرا والعرضية القسرية تفتر اخيرا واولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة او الاستدارة
ان توهم للمتصل على الزاوية وجود واولى ذلك تام ولم ينقص فان من صفات الواحد ان يكون تاما والناقص
بعد الواحد واولى ما يكون تاما ليس من شأنه ان يزاد عليه بل تكرر وهو الحركة المستديرة اذا تمت الدورة
فلا يزاد عليها بلا تكرير وكذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة فان المستقيمة اذا تمت فليس تمامها لانها
مستقيمة بل لاجل ان المسافة لم تبق كقطر العالم وسقط من تحقق هذا قول من قال ان الخط المستقيم اولى بالتمام
لان له ابتداء ووسطا وانتهاء ولا شيء من ذلك للدائرة فانه ان كانت الدائرة تامة فليس يجب ان يكون الحركة عليها تامة
لان الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم على المستديرة لا تتناهى ولا تتم فاما اولا فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء
ووسط بل الواحد في الجملة اتم من الكثيرة التي لا يوجد هذا التثليث الا فيها بل هاهنا نوع من التمام ولا يعتبر هذا التمام
الا في ذي عدد والدائرة واحدانيتها للصورة وانما لا يقبل الزيادة لا لشيء غير انها خط دائرة والمستقيم ان لم يقبل
فليس لانه مستقيم بل لسبب اخر واما الحركة المستديرة فانها اذا تمت دورة ابتدأت من رأس فيكون كل دورة
واحدة وكلامنا في دورة واحدة فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد فلنتكلم الان في الحركة الواحدة بالجنس
والنوع

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

ولما كانت الحركة مشاركة لسائر الاعراض
في الاحكام التي تتبع العرضية كان تكثرها وتوحدها بينا كما تكثر الاعراض الاخرى وتوحدها فكما ان البياض مثلا
انما يكون متكثرا بالعدد اذا تكثر موضوعه او زمانه وكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالعدد اذا لم
يتكثر موضوعه او زمانه فكذلك الحركة وكما ان البياض لا يكون متكثرا بالنوع او متكثرا بالجنس لنفس تكثر الموضوع
بالنوع او بالجنس بل يكون بياض الثلج او بياض القفنس اذ لم يختلفا مخالطة لون اخر واحدا بالنوع بل بياض الثلج
والحجارة فكذلك ليس نفس تكثر الموضوع بالنوع او بالجنس يوجب تكثر الحركة بالنوع او بالجنس وذلك لان تكثر الشيء
بالنوع يتبع تكثر الفصول واضافات الاعراض الى موضوعاتها من جملة الاحكام العرضية للاعراض وقد علمت ان
العرضية لماهيات الاعراض انما هي من المعاني العارضة للازمة دون المقومة واضافات الذوات
الى موضوعاتها المختلفة امور عارضة لها لا مقومة اياها فتقويم الفصول واما تكثر الاشخاص فليس متعلقا بالفصول

الذاتية بل بالعوارض واما الازمنة فلا تختلف من حيث هي ازمنة بالنوع البتة بل بالتشخص ان كان لا بد لانها اقسام
متصلة واحد ومقارنة ما يختلف بالتشخص دون النوع لا يوجب البتة مخالفة فصلية منوعة فمعنى الحركة تختلف
نوعيتها باختلاف الامور التي تقوم ماهية الحركة وهي ما فيه وايضا ما منه وما اليه فاذا اختلف نوع واحد
من هذه اختلف الحركة في النوع فانه اذا اختلف ما فيه واتفق ما منه وما اليه اختلف نوع الحركة مثل ان يكون
احد الحركتين من مبدأ الى منتهى على الاستقامة والاخرى منه اليه على الاستدارة وكذلك اذا اتفق ما فيه و
اختلف ما منه وما اليه مثل الصاعد والهابط فيجب انه اذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه او في شرائط واحوال
داخلة في تعلق الحركة بها كانت الحركة غير واحدة في النوع فان كانت كلها مكانية او كلها كيفية او كمية كانت واحدة
في الجنس الاعلى وان اتفقت في جنس اسفل كما في اللونية كانت واحدة في الجنس الاسفل لكنه قد يشكل الحال في انه
هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع او تخالفه بعرض فانه يشبه ان يظن ان الاستقامة
والانحناء من الامور التي تعرض للخط لا من الامور التي تعرض للخط لا من الامور التي هي فصول او يسبق الى الظن ان
الخط الواحد يصلح ان يوضع للاستقامة والانحناء واذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفة
النوع الخطوط المنحنية اللهم الا ان يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا ومع الانحناء نوعا اخر فيكون كل عرض
من شأنه ان يقوم نوعا وليس الامر كذلك فاذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع فكيف يكون الحركة
على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لاجل اختلافهما وهذا الاعتقاد في المستقيمة والمستديرة التي
يكون مكانية لا المستديرة التي يكون وضعته على ما علمت ويقول وكذلك يشكل الحال في امر الصاعد والهابط وبنسبة
ان يظن ان الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان لتعديل من حيث هما جهتان احدهما
بل علو والاخر سفل والحركة لا يتعلق بالمبدأ والمنتهى الا من حيث هو طرف مسافة واما من حيث هو عرض ان كان احد
طرفي المسافة في جهة والاخر في اخرى فذلك ليس مما يتعلق به الحركة فان الحركة يتم حركة اذا ابتدأت في هذا البعد من مبدأ
الى منتهاه ولو لم يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو ان يلي السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو ان يلي الارض فاذا كان
الامر كذلك كان هذا من الاعراض اللازمة للحركة لا من الامور الداخلة في مهيته فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوع وكذلك
الاختلاف الذي بين الحركات في ان يكون طبيعية او قسرية فانها ايضا اختلاف في امور خارجة عن ماهية الحركة وان كانت
لازمة فهذه هي الشكوك التي يظن انها تسوق الى المذهب اما نحن فنقول ان هذه الشكوك لا يعرض في امر النقلة فانه لا
يعرض في مثل الحركة التي في الكيف والحركات التي في الكم وغير ذلك فان التسود معلوم من حاله عند كل احد انه مخالف
للتبيض بالنوع لاجل مخالفة ما اليه وما عنه وان كان الطريق كانه واحد ومسلوك فيه كل بالعكس من الاخر فكذلك
التصفر الى التحمر الى التسود مخالف للتخضر الى التسلق الى التسود في النوع وان كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا انما يسلك
هذا في امر النقلة ويقتضي انه لا يكون النقلة جنسا بل يكون نوعا فقط ويكون النزول مخالفا للصعود باعراض يجب
نوع واحد كما يخالف الكاتب الامي وانه كما ان الانسان ماخوذ في حد الكاتب والامي ومحمول عليهما وليس جنسا لهما بل

موضوع كان النقل محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود فكان اصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ
الى منتهى ويتم بذلك كونه حركة لكن عرض لهذا المبدا ان كان فوق فعرض للحركة ان صارت نزولا وكذلك الحال في التشكل
الاول مثلا انه عرض ان كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة في مستدير فان الحركة ليست تتحقق حركة بما يعرض
لها من طول ما يتحرك فيه كالمسافة المستديرة وقصره كالمستقيم حتى يختلف بذلك ماهيتا حركتين اختلافا
نوعيا فهذه هي الظنون التي يمكن ان يظن في هذا الباب فيجب ان نحلها ويلزمنا اولا ان نتبين ان الحال في جنس
الامور ليس على هذه الصورة فنقول ان الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير لا يصح ان يستحيل احدهما الى الاخر في الوجود
وذلك لان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية السطح ان يكون طرف الجسم فالم يعرض للجسم زوال عن هيئة
لم يعرض للسطح فلم يعرض للخط البتة والجسم اذا كان نافسا لم يقبل المحسه واذا كان رطبا قبل التحسه بان يكون انفصال
الحده بمد والتقعير بالعكس فان يفرق اتصال الحدبة فقد انقسم الخط خطوطا وان امتد فقد بطل ايضا ذلك الخط
بعينه وحدث خط اخر فان الخط الواحد لا يصير اطول مما هو بالمد فاذا كان هذان الخطان يستحيل انتقال احدهما
الى طبيعة الاخر ولا في الوهم ايضا فان الوهم ان فعل ذلك مفردا للخط عن السطح جعل الخط ذا جهتين وجانبين لا في ابعاد
فلم ياخذه طرف سطح فان ذا الجهتين سطح لا طرف الذي هو خط فيه فيكون الوهم قد اخذ غير الخط بل احد جسما
رقيعا فتخيله خطا فالذي ظن ان الخط هو واحد بعينه موضوع للامرين فقد ظن باطلا واشخاص النوع الواحد من
الاعراض يختلف بموضوعاتها او باعراض يقارنها وهذا على قسمين وذلك لانه اما ان لا يكون تلك الاعراض يلحقها لحوقا
اوليا كالبياض يجتمع مع السطح ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لاجل كثرة الموضوع فقط فان هذه المفارقة
موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين وليس لعرضين اخرين كيف اتفق فان الاستقامة والاستدارة
سال طبيعة الخط سالا اوليا فلذلك انما يمكن ان يكونا اما فصولا واما اعراضا اولية فان كانت فصولا فقد نوعت وان
كانت اعراضا اولية والاعراض الاولية ان كانت لازمة لطبيعة المعروض له استوى واشخاص النوع وان كانت غير
في حال من غير لزوم فيعرض لانفعال يلحق المادة لا بعد توهم زواله عن المعروض له اولا ووجوده له فلا يبعد توهم
زوال العارض التابع له فيجوز ان يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الاخر بهذا العارض الاول التابع للانفعال
وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير فانه ان لم يكن المادة في كل واحدة منهما على هذه الصفة
بها صار خطه مستقيما او مستديرا لم يكن نفس ذلك الخط موجودا فليس اذن الخلاف بينهما بعارض غير اولي
او بعارض اولي غير لازم او لازم فاذن الاستقامة والاستدارة معاندان تعاند الفصول او لواحق الفصول
اللازمة التي يدل تعاندها على اختلاف الاشياء في النوع ولان الحركة في نوع السواد غير في نوع البياض كذلك
باقية الحركة فكذلك المستقيمة والمستديرة ويسقط من تصور هذا الفاحص قول من ظن ان في طباع الامور
السماوية ويتضاد لان فيها تحدبا وتقعرا فانه ان كان الموضوع الاول للتحدب والتقعير هو الجسم نفسه
واجتمعا في كرة واحدة فليسا بمتضادين وان كان موضوعهما سطحين متفرقين مع ان يعمل المقعر منهما

التحديب والمحدب المتقعر على ما اوضحناه فليسا بمتضادين اذ ليس موضوعاهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولا موضوع اخر
البتة على ما بيناه واما التشكك المورد من حال الصاعد والهابط فستحققه من بعد واما السرعة والبطوء فلا
يختلف بهما الحركات الستة اختلافا بالنوع وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات وهما مما يقبل الاشد
والاضعف والفصل لا يقبلهما بل يكون الحركة الواحدة بالاتصال يتدرج من سرعة الى بطوء فهما من الامور التي
يكون للحركة بالاضافة الى حركة لا من الامور التي يكون لها في ذاتها وقد ظن ان السرعة اذا قيل على المستقيم والمستدير
كانت باشتراك الاسم وليس كذلك وان كان النظر ربما اوجب انه لا يصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما كما لا يصح
بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ اما انه ليس يقال باشتراك الاسم فلان حد السرعة والبطوء فيهما
واحد وهي السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدارا اطول في زمان الواحد وكما ان المستقيم مقدار فكذلك
المستدير وكما ان الاطول في المستقيم ما فيه المثل بالقوة والزيادة فكذلك الاطول في المستدير والزمان غير مختلف
فليس اذا هذا باشتراك الاسم بل الحد يعمهما معا واذ قد تكلمنا في وحدة الحركات فحري بنا ان نحل الشكوك المقولة
فيها

الفصل الرابع

في حل الشكوك المورودة على كون الحركة واحدة اما قول اولئك ان لا حركة الا وهي
منقسمة الى ماض ومستقبل فهو قول غير صحيح فانك تعلم ان الحركة على النحو الذي يحققها نحن ليست مما ينقسم الى ماض
ومستقبل بل هي دائما بين ماض ومستقبل واما الحركة التي هي بمعنى القطع فانها لا يحصل حركة وقطعا الا
في زمان ماض ومع ذلك ان كانت الحركة ينقسم الى ماض ومستقبل فانها ينقسم بالقوة فانه اذا فرض في
الزمان الذي يطابقها ان عرض لها ان ينقسم لا ان الان يكون حاصلا بالفعل وبالجملة فانها اذا انقسمت
فانها ينقسم بالعرض ولاجل انقسام الزمان وانقسام المسافة وانما الشرط في وحدة الحركة هو ان لا يكون
زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل الا ان يكونا بحيث لا ينقسمان لا بالفعل ولا بالقوة بل ولا هذا شرط في وحدة
الكميات وكثير من الاشياء واما قولهم انها كيف يكون واحدة ولا يكون تامة فاول ما نحاول به عن ذلك
ان الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال فلا يجب ان يكون الشيء واحدا بمعنى اخر وايضا فان الحركة التي
شرحناها لا ينقسم وهي محفوظة في المتحرك تامة باسرها بعينها الى ان ينتهي واما الحركة بمعنى القطع ان استوفت
البعد المستقيم فهي تامة وان اتمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها اذا كان التام ما ليس منه شيء خارجا عنه
وكان وجود الحركة بمعنى القطع هو على ان القطع حصل فاذا كان ليس شيء منه الا وقد حصل ولم يبق خارجا منتظرا
فهو تام وهو ح واحد من جهتين وقد اجاب بعضهم عن هذا بان قال ان مثل الحركة هي في انها قد يقدم منها
اشيا ويكون الصورة مع عدم تلك الاشيا محفوظة هو مثل صورة البيت التي يستحفظ واحدة بعينها بمواد
مع بعض لبنه وسد الخلل الواقع عند البعض بما يقوم مقامها فيكون الصورة واحدة بالعدد وان استحفظ
متعاقبة وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان وكذلك يبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها
مع الخلل والاستبدال وتغير المزاج وانما يبطل الانفعالات ويتجدد وكذلك كل صورة الظل يبقى واحدا بعينه

في النهر الجاري المتغير المادة فان لان مبدأ الفيض وهو الباري تعالى واحد والصورة وهي الفيض الصادر
واحد بالقياس الى الصادر عنه فما دامت المادة في حد القبول ولو بالتعاقب كانت تلك الصورة هي بعينها
مستحفظة وليس يعجبني امثال هذه الاجوبة ولا يصح عندي ان يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة
لا يستحيل اللهم الا ان يقتضي ثبات اجزاء وحدث في الكائنات من اول الكون محفوظة الى وقت الفساد
لا يفارق ولا يبطل ويكون مقارنة لصورة واحدة او قوة واحدة تلك الصورة او القوة يستحفظ التحلل
الواقع في ساير تلك الاجزاء او يسد مسد بما يورده من البدل ويقول انه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا
كون مبدأ الفيض فان المبدأ المفيض الواحد اذا فاض على اشياء كثيرة كان الفيض متكثرا بتكثرها سواء كانت
متكثرة حاصلة في زمان واحد او كانت متعاقبة التكثر فانه يعلم يقينا ان الصورة القائمة في اللبنة الثانية
من التركيب الصورة الاضافية التي لها بعينها الى اللبن الموجود ليست هي بعينها كان تقوم باللبنة الاولى المنتزع عن تركيبها
لها بعينها من الاضافة اذا كانت هذه الاحوال لا تنسلخ من موادها بل تفسد اشخاصها بفساد اشخاص محالها
فاذا كان كذلك صورة اللبنة الان هي بعينها التي كانت قبل بل يكون شبيهه بتلك تسد مسدها فكما انه لو لم تنسد
النوع بالا التمام حتى يعوض لكانت الصورة تبطل ثم ان احدث في اعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه يكون
الصورة قد حدثت ويكون صورة قد حدثت ويكون صورة اخرى بالنوع حتى لو لم يشاهد هذا الانتقاص المستمر
زمانا ما الى ان يرد الى العمارة لكان مشاهد الصورة الحادثة يظن انها هي الصورة الاولى وان كانت اخرى و
كذلك ان يمهل العمارة الى الانتقاص بالهرم بل المسموم يرم ظن ان الثانية هي الاولى من غير جدوى امر فهذا القول
منهم غير صحيح البتة اللهم الا ان يكون في جملة الاعراض عرض من شانه ان ينتقل من موضوع الى موضوع او ينتقل اليه
موضوع بعد موضوع كما عسى ان يظن من امر الضوء والظلمة فان المضيء والمظلم اذا انتقلا انتقالا في ظاهر الامر معه
واذا انتقل القابل وسكن المضيء والمظلم انتقلا في القابل لكن نسبة ان لا يكون الضوء والظلمة او الظل في الماء
والساحل واحدا بعينه بالشخص اذا كان الضوء الواقع هو صفة او حال للقابل غير فاعل فاذا استحال القابل لم يبق
صفته فان استحال القابل مطلقا لم يبق الصفة والحال مطلقة واذا استحال هذا القابل لم يبق هذه الصفة
وهي هذه الحال واذا لم يبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي باقيا بالشخص بل يكون كل ان شخصا اخر
من جملة نوع مستحفظ على الاتصال وهذا كما يعرض للسائل مع السائل مع الساكن من امر الموازاة والمحاذاة فانه
ليس اذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء له محاذ فيلزم من ذلك ان الموازاة التي في السائل يكون
محفوظة بالشخص كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من اضاءة او اظلام الا ان الحس اذا شاهد في كل وقت كالذي
كان يحس فيه ذلك شيئا واحدا بعينه وانها كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء فانا نعلم ان الهواء الذي فيه اذا
تحرك تحرك فيه ظلمته فيكون الظلمة متحركة ومنتقلة بالعرض لكن اذا كان انما يعقبها مثلها لم يحس به وكذلك لو
كان بدل الظلمة حمرة وكان لا يحس بالحركة من جهة اللمس وغيره فان البصر لا يدل لك على حركة البتة ويحسب ان كل

ما يلقاه من الحمرة كل وقت هي الاولى ويكون غيرها الا انها في جزء غير بل لو اتفق ان كان نهر غير مختلف السطوح
بارتفاع وانحدار واسفله مستو متشابه مسطح او مقبب وفيه ماء يسيل من غير ان يكون هناك علو موج من
ريح او اختلاف اخر اقرارا وغير ذلك فانك تحسب ذلك الماء ماء واحدا بعينه راكدا ساكنا اذ لا يمكنك ان تحس
بفصول بين جزء عداك وجزء وصل الى سمتك وكذلك اذ لم يحس بفصول الاستحالة في الظلمة والضوء لاتصال
الامر حسبت ان الظلمة او الضوء هو ذلك بعينه واما التشكك الذي يقال في هذا وهو انه ان لم يكن واحدا
فهو اذن كثير ولا يجوز ان يكون كثيرا غير متناه فيكون كثيرا متناهيا ولا يخلو اما ان يكون كل واحد من ذلك
الكثير لا يبقى الا انا وقد كان يرى موجودا على الاتصال فيكون الانات المتناهية يتالف منها زمان
متصل واحد وهذا محال او يكون كل واحد منهما يبقى زمانا تاما مع سيلان الموضوع وهذا ما ينكرونه فيجب ان نعرف
حله من الاصول التي نحققها وبعد هذا فقد يسلك في امر الحركة السماوية بتشكك يناسب الشكوك التي ذكرناها
وان كان معبرا عنها بغير الفاظها فيقال انها لا تخلو اما ان يكون واحدة او يكون كثيرة فان كانت واحدة فكيف يكون
واحدة وليست بتامة فانه لم يحصل منها سماء تامة لم يحصل بعد وكل واحد تام وان كانت كثيرة فكيف يقول
عددها ومما احادها فيقول اما الحركة بالمعنى الذي يقوله فهي واحدة باقية منه ابدا ما يتحرك واما الذي بمعنى
القطع فنسبة ان يكون كل دورة حركة واحدة الا ان الدورات لا يتحدد الا بالوضع واذ قد فرغنا من الكلام في
وحدة الحركة فبالحري ان نتكلم في التقابل الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطوئها وهو المعنى الذي يسمى

الفصل الخامس في مضادة الحركات وتضادها

مضادة الحركات في مضادة الحركات ولا مضادتها من عادة الناس ان يقولوا
مرة في كل حركة تتم في زمان اقصر انها اسرع فيقولون ان هذه الاستحالة كانت اسرع من هذا التعلم فيكون معنى الاسرع
في هذا الموضع هو الذي ينتقل الى الغاية في زمان اقصر وان يمنعوا مرة اخرى عن ان يقولوا ان حركة السلحفاة
من مبدأ سيرها الى منتهاه في ربع ساعة هي اسرع من حركة الفرس في شاني ساعة بل يعدون حركة السلحفاة بطيئة
وان كانت يبلغ المقصد او ينتهي الى السكون في زمان اقصر ويعدون حركة الفرس سريعة وان كانت طويلة
الزمان الى المنتهى فيجب ان يكون لهذه السرعة وهذا البطوء معنى اخر غير الاول وهو ان السريع هو الذي يقطع من
المسافة او مما يجري مجرى المسافة ما هو اطول في زمان مثل او الذي يقطع المثل في زمان اقصر فيجب اذا ابدنا
ان يقايس بين حركتين في السرعة والبطوء ان يكون ما في الحركة فيراعى فان امكن بين الشيئين اللذين فيهما
الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف امكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة
والبطوء والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان والمساواة الكمي هو على وجهين احدهما بالفعل
والاخر بالقوة اما الذي بالفعل فان يكون انطباق احدهما ممكنا بالاخر حتى ينطبق كله على كله وينطبق الطرفان
ان كان لهما طرفان على الطرفين بالفعل او يفصل احدهما على مطابق الاخر فيكون في الاول مساواة وفي الثاني
تفاوت بزيادة ونقصان والوجه الثاني الذي بالقوة وهو ان لا يكون المقدار بحيث يمكن ان يكون بينهما

مطابقة وفصل مثل مستديرو مستقيم ومثل مثلث ومربع فظاهر انه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق
ولا المستقيم على المستدير لكن قد يظن ان هذا الانطباق فيهما بالقوة اما المثلث فهو بحيث يمكن ان يقطع
قطوعا تودى الى نظام يكون منه مربع يمكن ان يركب ذلك المثلث على ذلك المربع فينطبق عليه فيساويه بالفعل
او يفصل عليه فيزيد عليه بالفعل وقبل ذلك لم يكن ذلك مساويا ولا زايدا بالحقيقة بالفعل الصريح فمن
هذا القبيل يقال ان المثلث مساو للمربع وكذلك المستدير لو امكن ان يعمل بما يعرض الى الاستقامة لكن يكون
بحيث يزيد على المستقيم او ينقص عنه او يساويه بالانطباق عليه فما دام مستديرا فليس يمكن ان يعمل به
هذا الانطباق بالفعل اللهم الا بالقوة ان امكن ذلك والشىء اذا لم يكن ذلك منطبقا على غيره وفهانا انه على
نهايته لم يكن مساويا له بالفعل واذا لم يكن فيه ما يساويه على الوجه الذى هل وزيادة على ما يساويه لم يكن زايدا
عليه بالفعل ولا الاخر ناقص عنه بالفعل وما سلف سابه لك يحكم بان المستقيم ليس فى قوته ان يصير الى ان ينطبق
عليه المستدير وهو موجود بعينه فليس حكمه فى هذا اذا رجعت الى التحقيق حكم المثلث والمربع فان قال قايل
انما نعلم يقينا ان القوس اعظم من الوتر والوتر اصغر منه فاذا وجد تفاوت فى الصغر والكبر فبالحرى ان يكون هناك
مساواة وقد اجاب عن هذا بعض المحصلين فقال فقد يكون بين شيئين يناسب الزيادة والنقصان مع
استحالة ان يقع بينهما مناسبة المساواة فانا نعلم يقينا ان زاوية مستقيمة الخطين حادة هى اعظم من
زاوية حادة عن قوس ومستقيم واصغر من اخرى ويستحيل ان يكون من قبيل مستقيم الخطين زواية مساوية
لشىء من قبيل الاخرى وانما قلنا ان الحادة المستقيمة الخطين اعظم من زواية منهما لان الزاوية القوسية يوجد
بالفعل فى تلك وزيادة اخرى وانما كان الاخرى اعظم من مستقيمة الخطين لان مستقيمة الخطين يوجد بالفعل
فيها وزيادة فهذا جواب ومع ذلك فكيف يسلم ان القوس اعظم بالفعل من الوتر وليس يمكن ان يوجد فى القوس ما
ما ينطبق على المستقيم انطباقا مع انطباق النهايتين وكيف يكون بينهما مقايسة البتة بالفعل عسى ان
يكون ذلك بالقوة او عسى ان يكون ذلك بالتوهم بحيث ان المستدير لو امكن استقامته لكان يوجد فيه
مثل وزيادة فيكون ادنى اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالفعل ومرة بالقوة المستندة الى الوجود كالحال بين
المثلث والمربع ومرة باعتبار بعيد وهو ان يكون الشىء بحيث لو كان يصل التعرض الى صفة الزيادة لا غير
او النقصان لا غير او المساواة لا غير وهذا اعتبار بعيد فالحركات المتقايسة الكائنة هى التى يكون ما يتحرك
فيه متقايسا فان كان الميل يقطع فى زمان مثل فالسرعة متساوية وان كان الاطول يقطع فى زمان مثل او
المثل يقطع فى زمان اطول فالحركات غير متساوية بل متفاوتة بالزيادة والنقصان فان لم يكن ما يتحرك فيه
متقايسة بالفعل ولا بالقوة ويكون المستقيم والمستديرة لا يقايس بينهما بالتحقيق الا بمقايسة المذكورة
البعيدة جدا واما المقايسة المعتبرة فى الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ومنها وجه بعيد فالوجه القريب هو
ان يكون ما يتحرك فيه قابلا لقياس المشابهة الحقيقية مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة واذا كان متحرك ما قد

ابتدا من كيفية شبيهة لكيفية اخرى ابتدأ منها متحرك اخر ثم انتهى الى شبيه ما انتهى اليه الاخر فى زمان
واحد وكان كل موقف متوهم يتوافيان فيه متشابهين لو وقفا عليه فهو مساو له فى السرعة وان كان لم ينته اليه
بعد ولو وقفا جميعا فى وسط الزمان كانت كيفيته اضعف وبقى زمان فهو ابطأ منه فيكون الاخر اسرع منه
فيجب ان يكون المتحرك فيه واحدا والمنتهى والمبدأ واحدا اى فى النوع واما الوجه البعيد فان يكون الانتساب
بالضد حتى اذا كان احد المنتهى اليهما او المبتدأ منهما طرفا فى التضاد فكذلك وعلى مثل ذلك القرب من الوسط
فيكون الاعتبار مثلا ان هذا وهو يبيض اسرع من هذا وهو يسود ويساويه حتى يكون نسبة ما
منه ابتداء وما اليه انتهى وما كان فيه الى البياض كنسبة نظيرها من ذلك الجانب الى السواد وهذا فيه
غير محقق بحسب الاصول وقد يعرض ان يكون شيئان متقايسين على الاطلاق ولا يكونان متقايسين
بالنسبة الى شىء فان الكبير والصغير فى الماء من حيث هو ماء غير الكبير والصغير فى الهواء من حيث هو
هواء لان غاية الكبر فى الماء ليس مثل غاية الكبير فى الهواء وكذلك فى الصغير واذا تخلخل الماء الى كثير الهواء
كان للحركة حد دون حد تخلخل الهواء الى كبر النار فاذا احدثت هذه الحركات فى الكثير مطلقا وفى الصغير
مطلقا كان ذلك متقايسات واما مقايسة الكبر النارى الى الكبر الهوائى فليس بجائز فالتخلخل الهوائى وهو
الحركة لا يقايس التخلخل المائى ولا تكاثفه بتكاثفه فان كبر هذا ليس من نوع كبر ذلك ولا صغره من نوع صغره
بل المقايسة يجرى بين تخلخل هوائين او تخلخل مائين وكذلك حال الطيران والمشى اما من حيث الحركة فى مسافة
مستقيمة فقد يصح التقايس واما من حيث هذا طيران النسر وهو طيران العصفور فضلا عن المشى فلا يتقايس
طيران نسرى طيران عصفور بل الطيران النسرى يقايس بالطيران النسرى والعصفورى بالعصفورى وكذلك التخلى
العسلى بالتخلى العسلى والتخلى العنبى بالتخلى العنبى فيجب ان يراعى فى هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى احد
مطلقا ويشترط ثم ينظر الى الزمان فان لم يختلف ذلك فى النوع صح التقايس فيهما المقايسة لا لطبيعة النوع بل الطبيعة
النوع مع عرض فاما المتحرك فلا ياخذ شرطا فى هذا الباب اذ لا يعتبر اختلافه اختلاف الحركة اللهم الا ان يكون
ماخوذا شرطا فى هيئة الحركة وفيما فيه الحركة كالعصفور للطيران العصفورى فان مسافة حركات العصفور فى طيرانه
غير مسافة حركات ما ليس بعصفور وقد يغلط فى هذا الباب اشتراك الاسم او اشتباهه مثل انه يظن ان هذا السكين
يجد اسرع وابطأ مما يجد هذا الصوت ولكن الحدة فيهما معنى مختلف وكذلك يظن ان هذا العين الرمد قد صحت
اسرع مما صحت هذه اليد المفلوجة فانه كان مزاج العين وفعله غير فعل اليد فى النوع كذلك سلامة فعله او فساد
فعله غير الذى ما فيهما لليد فى النوع فلا يكون الحركة فيهما من نوع واحد اللهم الا ان يعتبر الصحة مطلقا فلا
يكون الحركتان واحدتين فى النوع بل فى الجنس وقد علمنا ان ذلك التقايس الجنسى ليس بالحقيقى وههنا
مسئلة ربما سال عنها سائل وهى ان متحرك قطع مسافة وكانت تلك المسافة يبتدى ويستحيل مع ابتداء حركته
حتى انتهت الاستحالة الى الحد الذى يقف عنده ويتم لديه فوقعت النقلة معها فهل من الممكن ان يقال

هذا الاستحالة مساوية لهذه الحركة فالجواب ان ذلك خطا ولا يجوز ان يقال وذلك لان المسافة مساوية للمستحيل
واما الحركة فليست بمساوية للاستحالة الا في الزمان فقط ولا النقلة قطعت شيا ما قطعته الاستحالة
وذلك لان الحركة قطعت مسافة اذ كانت تعبر من مبدا‌ها الى منتهاها والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين
اذ كانت تعبر الا من حد مسافة الى اخرى بل من كيفية الى اخرى اذ المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة
الى حد اخر بل خرج من كيف الى كيف الا انه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف لا على استقرار يتجدد الشئ في محله

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها واذ قلنا في تساوي الحركات وتفاوتها فاولى ما يتكلم فيه هو حال

تضاد الحركات فنقول اما اولا فان الحركات المختلفة الاجناس مثل النقلة والاستحالة والنمو فقد يجتمع معا
فان امتنع بعضها عن الاجتماع مع بعض في وقت ما فليس ذلك لان طباعها من حيث هو نقلة واستحالة
ونمو يوجب ذلك بل لامر زايد وسبب من خارج واما الحركات الداخلة تحت جنس واحد مثل التسود والتبيض
الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فانها قد يكون متضادة فان التسود موافق للتبيض في
الجنس ويشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي كما ان التبيض معنى وجودي
وليس معقولا بالقياس الى الاخر وبينهما من الخلاف اكثر مما بين احدهما وبين التصغر وغيره وهو غاية الخلاف وهذه
هي الامور التي بها يصير الشئ ضد الشئ فالتسود ضد التسود كما ان البياض ضد السواد وكذلك بعض في مقولة الكم
فان النمو ضد الذبول فانه وان كان لقايل ان يقول ان الصغر ليس بمضاد للكثير بل هو مضايف له وكان يجوز
ان يبطل هذا بان الصغر والكبر الذي بحسب النوع يقالان على الاطلاق ليس بالقياس فان النمو والذبول
اعتبار اخر يعوق ان يقال ذلك لان الحركة الى الزيادة ليست انما هي حركة الى الزيادة بالقياس الى الحركة الى
النقصان كما ان الزيادة انما هي زيادة بالقياس الى النقصان وعلى ان الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان
اليه محدودان في الطبع ليسا بالقياس ويجد الحال في النمو والذبول كما في التبيض والتسود وكذلك الحال
في التخلخل والتكاثف واما الحركات التي في الوضع فنسبة ان لا يكون فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في الحركات
المستديرة وسنعلم هذا عن قريب واما الحركات المكانية فان الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه
من الوجوه وذلك لان فصول الحركات المتضادة مع الاتفاق في الجنس يجب ان يكون متقابلة متعاندة لا محالة ويكون
منسوبة لا محالة الى امر من الامور التي تتعلق بها الحركة والحركات ليس لكونها متضادة هي ان محركها متضادة فان
الاضداد قد يعرض لها ان يحرك حركة متفقة في النوع فان الحار اذا عرض له حركة بالقسر الى اسفل وساكل الحجر في ذلك
كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتهما انما يختلفان بالقسر والطبع والقسر والطبع لا يجعل الشئ مختلفا فان الحرارة
التي تحدث في جسم بالقسر والذي يثور بالطبع حرارة متفقة الفعل والسواد الذي يحدث بالقسر والذي يحدث
بالطبع سواد يؤثر تاثيرا واحدا انما يختلف بان هذا عرضي وهذا طبيعي وكذلك الاشكال الطبيعية والقسرية وغير ذلك
ولو كان تضاد الحركات انما هي للقسر والطبع لما كانت حركتان قسريتان متضادتين فبين انه ليس يصير الحركة متضادة

كونها محركها

للحركة لنفس ان الحاملين للحركة متضادان ويسهل ذلك بعلم ايضا ان الحركة ليست يصير مضادة لاجل ان المحركين
متضادان ولا ايضا لاجل ان الزمان لان الزمان لا يتضاد طباعه ولو كان يتضاد لكان يكون التضاد في
امر يعرض للحركة لا لطبيعة الحركة فان الزمان عارض للحركة ولا ايضا يكون الحركات متضادة لاجل ان الذي
فيه الحركة متضاد للذي فيه حركة اخرى فان الذي فيه الحركة يكون متفقا والحركات يتضاد فان الطريق
من البياض الى السواد ومن الزيادة الى النقصان هو بعينه الطريق من السواد الى البياض ومن النقصان
الى الزيادة وبالجملة هي المتوسطات باعيانها كما ان المسافة في النزول هي المسافة في الصعود وبالجملة فان هذه
المتوسطات لا اضداد لها لانها متوسطات فكيف يكون هي التي لتضادها تصير الحركات متضادة فلم يبق الا
الامور التي اليها وعنها فانها اذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ولا كيف اتفق
فان الحركة من السواد ليس بضد للحركة الى السواد لاجل انه حركة من السواد فقط بل لاجل ما يلزمه من ان يكون مع ذلك
حركة الى البياض كما يلزم كونها حركة الى السواد من كونها حركة من البياض فان الانتقال من السواد لا يكون الا
الى البياض والانتقال الى السواد لا يكون الا من البياض فاما من الاشفاق والى الاشفاق فذلك ليس بحركة
بل امر يقع دفعة ولو كانت الحركة من السواد قد يتوجه لا الى البياض لم يكن هاتان الحركتان متضادتين كما انه يجوز
ان يتحرك الشئ من اليمين لا الى اليسار بل الى فوق فالحركات المتضادة هي التي يتقابل اطرافها وهذا يتصور على النحوين
يرجعان الى وجوه ثلثة احدها ان يكون اطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها مثل السواد والبياض
ومثل اكبر حجم في طبيعة الشئ واصغر حجم في طبيعة ذلك الشئ والثاني ان يكون اطرافها لا يتقابل في ذواتهما
وفي معنيهما بل يتقابل من جهتين احديهما بالقياس الى الحركة والثاني بالقياس الى امور خارجة عن الحركة مثل
ان طرفي المسافة المتصلة بين السماء والارض هما مثلا نقطتان او مكانان وطباع النقطتين والمكانين
لا يتضاد ولا يتقابل تقابل السواد والبياض بل يتقابل لامر اخر خارج وذلك الامر اما غير متعلق بالنسبة الى الحركة
واما متعلق بها اما الخارج من النسبة الى الحركة فبان يكون احد الطرفين في غاية القرب من الفلك والطرف
الثاني في غاية البعد منه فيكون طرف منه لزمه ان كان علوا والاخر لزمه ان يكون سفلا واما المتعلق بالنسبة
الى الحركة فمثل ان يكون احد الطرفين عرض له ان يكون مبدأ الحركة الواحدة والاخر عرض له انه منتهى لتلك
الحركة فقياس كل منهما الى الحركة مخالف ومقابل لقياس كل واحد منهما الى الاخر فانه وان كان قياس كل واحد
منهما الى الحركة قياس المقابل له بالاضافة اذا المبدأ مبدأ الذي المبدأ او المنتهى منتهى للذي المنتهى و
كذلك بالعكس في الامرين فليس مقابله ما بين المبدا والمنتهى هذه المقابلة فان المبدا لا يقابل المنتهى بانه
معقول بالقياس اليه فانه ليس يلزم انه اذا كان للحركة مبدأ ما وجب ان يفهم من هذا بعينه انه له منتهى
ان كان ولا بد فسيعلم بدليل ووسط من خارج والامر في المنتهى كذلك والمضافان انهما علم لزم العلم بالاخر
فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس الى منتهاها ولا منتهاها بالقياس الى مبتداها فليس بينهما تقابل المضاف

الفاعلين

وبينهما لا محالة يقابل اعني اذا كان في المستقيمة اذ يستحيل ان يكون المبدا والمنتهى مجتمعين في شيء واحد هما بالقياس
اليه مبدأ ومنتهى اجتماعهما في زمان واحد وليس لاحدهما معنى عدميا للاخر حتى يكون المنتهى عدم المبدأ ولا وجه من
وجوه التقابل بالتضاد واما في غير المستقيم فلا يبعد ان يكون شيء واحد مبدا ومنتهى للحركة التي ليست على الاستقامة
فلا يكون في المبدا والمنتهى هناك بضاد ويقابل وليس يقع الشك في ان القسم الاول يجعل الحركات متضادة
واما القسمان الاخيران فلسبة ان يقع هذا الشك فيهما وذلك لان ذوات تلك الاطراف لا يتقابل لذاتها
بل يتقابل بعارض عرض له فاذا لم يكن متضادة حقيقية لم يجعل الحركات متضادة حقيقية فيقول ان هذه
باطلة فانه ليس اذا كان الشيء متعلقا بشيء ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره بل العرض يعرض له
يجب ان يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض وذلك لانه يجوز ان يكون هذا الذي هو عارض للتعلق
امرا داخلا في جوهر المتعلق فان التحدد بالطرف امر غير ذاتي للسمع وذاتي للشكل الذي في السمع وهو ما يتعلق
بالسمع ويتقوم به وكذلك الجسم الحار والجسم البارد يتضادان بعرضهما وفعلاهما وهو الاسخان والتبريد الصادران
عنهما لا يتضادان بالعرض بل بالحقيقة لاجل ان الحار والبارد وان كان عارضا بالقياس الى الجسم فانه ذاتي او واجب
الوجود حتى يكون الاسخان والتبريد متحققا وعلى هذه الصورة فان الحركة ليس يتعلق بطرف المسافة من حيث هو
طرفها فقط كيف كان حتى اذا عرض للظرفية عارض كان غير داخل في تقويم الحركة او لا يجب دخوله كلا بل انما يتعلق
الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى فان كل حركة فجوهريتها يتضمن التقدم والتاخر لان الحركة جوهرها مفارقة
وقصد فجوهرية الحركة يتضمن المبدا والمنتهى اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل التي اشرنا اليها
فالاطراف التي للمسافة فانما يتعلق بها الحركة من حيث مبدأ ومنتهى متقابلة وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة
فهي من حيث هي متقابلة مقومة للحركة وان كانت ليست متقومة بذلك فظاهر بين ان الحركة التي يتعلق بها مبدأ
ومنتهى متغايرة بالفعل لا يجوز ان يؤدي احدهما الى الاخر بل يكون على النحو الذي وصفنا فهي لذاتها من ضده
المضد والضدان ذاتيان له وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف ولقايل ان يقول كيف يكون المبدأ
مضادا للمنتهى ومبدا الحركة ومنتهاه قد يكون في جسم واحد والاضداد لا يجتمع في جسم واحد فيقال له
الاضداد وقد يجتمع في جسم واحد اذا كان الجسم ليس موضوعهما الاول القريب وموضوع المبدا والمنتهى
ليس هو الجسم بل الطرف فلا يجتمع في طرف بالفعل ان يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنتهاها
وهذا كما قد يجتمع في جسم واحد اشياء متقابلة فان كان بغير التضاد كجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر
واما اشبه ذلك والذي ظن ان الحركات المستقيمة ليست اولى بان يتضاد من ان يضادها المستديرة
اذا الطريق والمسافة في المتضادات المستقيمة واحدة فقد سهى سهوا عظيما وكان يلزم ايضا ان يقول السواد
والبياض ليسا بمتضادين لان موضوعهما واحد ولو كان شرطا للتضاد ان لا يكون للضدين امر مشترك لما اجتمع
الضدان في جنس واحد ولما كان موضوعهما واحدا وبالحقيقة فان التضاد هو اختلاف في طريق واحد

غاية ما يمكن ولا يشك ان التسود ضد التبيض والطريق بينهما هو الوسايط وهو واحد لكن السلوكين المتقابلين
فيه هما على غاية الخلاف واذ قد بينا هذه الاصول فليرجع الى عرضنا من تبيين ان الحركة المستديرة لا يضاد
المستقيمة فيقول اذا كان بينهما تضاد فاما ان يكون ذلك التضاد لاجل الاستدارة والاستقامة كانت
الاستدارة والاستقامة متضادتين لان الشيء الذي به الاختلاف بين الاضداد المنفعة في الجنس متضادة
لكن الاستدارة والاستقامة كما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا ولا شيء من الموضوعات يجوز ان يستحيل
من الاستدارة الى الاستقامة الا بفساده على ما قلنا فليسا بضدين فليسا بسبب تضاد الحركات بل ليس ما فيه
الحركة هو السبب لتضاد الحركات فان لم يكن بضادها المستديرة لما فيه بقي ان يكون للاطراف ولو كان مضادة
بغيرها بسبب الاطراف لكانت الحركة الواحدة بعينها يضادها حركات لا نهاية لها مختلفة لانه يمكن ان يكون
الخط المستقيم المعين المشار اليه الذي عليه هذه الحركة المستقيمة وترا لقسي متشابهة
لا نهاية لها بالقوة ولكن ضد هذا الواحد واحد فقط وهو الذي في غاية البعد عنه ويمكن ان يبين بهذا ايضا
ان صورة الاستقامة والاستدارة لا يتضاد بضاد جنس لانه ان كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق
الاستدارة كان ايضا هذا المستقيم بضاده هذا المستدير بعينه اذ لا يجوز ان يكون هذا الواحد مقابلا
الا واحدا بعينه لان ما هو ابعد عن هذا الواحد في طبيعة الخلاف فهو واحد فان كان لا ابعد فلا ضد وهذا
الشخص لما لم يكن متكثرا بالعدد لم يجز ان يكون ضده معنى عاما متكثرا فيسقط بهذا قول من قال ان هذه الحركات
القوسية الكثيرة يجوز ان يكون مضادة للمستقيمة الواحدة قال لانه وان كان ضد الواحد واحدا فهذه
الكثيرة هي من حيث هي مستديرة كشيء واحد فهذا القول خطاء وذلك لان ضد الواحد بالعموم واحد
بالعموم متكثر بالتشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحد بالتشخص فليس ضد جميع تلك المستديرات المنفقات
في معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص بل الاولى ان يكون تلك المستديرات ليس كلها متخالفة
من نوع واحد بل كل واحد منها قوس من دايرة اخرى انعطافها واحدابها انعطاف واحداب اخرى
لا يبعد ان يكون الدواير المتفقة في النوع هي التي يتكثر بالعدد ولا يختلف في الاحديداب فيكون لا جواز مطابقة
فيما بينهما بوجه من الوجوه وبمثل هذا ما اختلف المستقيمة والمستديرة وان اتفقتا من حيث انهما خطان
ممتدان فلا يبعد ان يختلف نوعا القوسين اللذين لا ينطبق احدهما على الاخر وان اتفقا في انهما مستديران
محدودتان فكيف يكون تلك القسي المختلفة كلها مضادة لشخص واحد ويسقط ايضا سؤال من قال لم يكن
بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية وبين المستقيمين مضادة نوعية بان يقال انا لا يمنع
ان يكون للشيء الواحد اضداد من جهات كانت جنسية او نوعية وذلك لان الشيء بضاد الشيء في
ذاته وقد يضاده في اعراض واحوال ونحن لا يمنع ان يعرض للحركات المستديرة ان يكون لها اضداد من
المستديرات ومن المستقيمات في معان يعرض لها واما يمنع ان يكون لها ضد في ذاتها وماهيتها وهذا

كما ان التوسط في الاخلاق يضاد النقص والافراط وقد يتضاد ان ايضا في انفسهما ولكن تضاد الافراط
والنقص تضاد حقيقي في الذات وهما المتباعدان غاية التباعد واما التضاد للمتوسط والطرفين فليس
لطبيعة التوسط والطرفين بل لان التوسط فضيلة وذلك يجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم
او عارض لتلك الطبيعة المتوسطة وايضا كون ذينك رذيلة معنى لازم لها او عارض وليس للفضيلة والرذيلة
دخول في مهية هذه فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين تضادا في عارض والطرف يضاد الطرف بذاته
وجوهره ويضاد التوسط بعارض واما انه هل يكون للشئ ضد من جهة جنسه وضد من جهة نوعه فقد علمت
في موضع اخر ما في هذا وتحققت ان الضد بالحقيقة ما هو ضد ذات الشئ ونوعيته فلا يجوز ان يكون
المستديرة يضاد المستقيمة تضادا جنسا ويضاد المستقيمة المستقيمة تضادا نوعيا ولا يجب ان يستعمان
في هذا يتضاد الحركة تضادا اجناسا ثم يتضاد الحركتين تضادا نوعيا فان السكون معنو عدمي لا يضاد فقد اتضح
ان الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة ولذلك ان نعلم ان المستديرات التي عند على القسي لا تتضاد لانه
يجوز ان يتفق في اطراف مشتركة قسي بلا نهاية فاما الحركة من طرف قوس الى طرف اخر التي بالعكس والقوس
واحدة بعينها فلا يكون مضادة لها ايضا نعلم ذلك اذا علمت ان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدوران
لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها بالفعل واذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين الى الفعل فذلك الطرف
اجتمع فيه ان كان مبدأ ومنتهى اذ لم يكن المبدأ والمنتهى ضدين لاجل المبداية والمنتهائية بل لاجل انهما
كما لك مبدأ ومنتهى حركة ولا كيف اتفق بل لاجل انهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبداها هي بعينها
منتهاها في استمرارها حتى يصح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة القياس الى الحركة وذلك انما يتفق حيث
يكون المبدأ والمنتهى بحركة مستقيمة يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبداية منتهى ولا المنتهى مبدأ فذلك
هو الذي لا يجتمع واذا كان كذلك فقد عرفت ان اللتين على القوس الواحد لا يتضادان لان الحركة على تلك
القوس لا يعرض لها من حيث هي حركة قوسية ان يكون مبداها غير منتهاها مغايرة ذاتية بل يعرض ذلك
لقطع بعرض ووقوف يتفق لولا ذلك لصح لها التوجه المستمر الى المبدأ بعينه وهي حركة متصلة واحدة لا
رجوع فيها والحركات المستديرة الوضعية وخصوصا ما يكون لجسم متشابه الاجزاء موضوع على جسم متشابه
الاجزاء او موضوع في جسم متشابه الاجزاء غير المتشابه في الطبيعة وفي وضع الاجزاء فانها حركات ان تكثرت
وتخالفت فانها يتكثر ويتخالف بالعدد لان كل حركة منها معنى فانها يبتدى من وضع اذا فرض بالفعل و
الى وضع اذا فرض بالفعل لا اختلاف بينها الا بالعدد ويكون له في الوسط اوضاع اذا فرضت بالفعل
لم يكن متخالفا لما قبلها الا بالعدد وكل حركة منها فان مبداها المفروض ومنتهاها المفروض ووسطها
المفروض لا يخالف حركة اخرى الا بالعدد فهي لا يخالفها الا بالعدد كلا شئ مما لا يخالف بالعدد باضداد وان
كانت يستحيل ان يجتمع واما الذي قيل من انه كان المستديرة يخالف المستقيمة في انها لا اطراف لها

مخالفة

بالفعل

بالفعل وكذلك يخالفها في ان نوع تضادها لا يتعلق بالاطراف فيسقط بما عرفناه انه لا وجه لتضاد الحركات
الا ان يكون بسبب النهايات والاطراف فاذا اسقطت النهايات والاطراف سقط وجه التضاد فلم يكن ضد
فقد علمت مما قلنا حال الحركة المستديرة واما المستقيمات فقد عرفت انها يتضاد وكيف يتضاد وان
التالف والتباعد يتضاد التضاد المذكور الذي للحركة بما هو حركة مستقيمة ويتضاد تضادا خارجا من
ذلك وهو ان الطرفين قد يتضادان من طريق انهما علو وسفل ايضا فالحركة ذات الضد هي التي باحد اقرب فيما
من طرف بالفعل الى طرف بالفعل وضدها هو الذي يبتدى من منتهاها ذاهبا الى مبداها لا الى شئ اخر

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون

اما مقابلة ما بين الحركة والسكون فامر قد تحققته
مما سلف وعلمت ان لكل جنس حركة سكونا ما يقابله لكنه قد يجب علينا ان نعرف تقابل السكون للسكون من
حيث هو سكون وسكون لا من حيث هو طبيعي وقسري وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرها فنقول ان
السكون ايضا مما يقع فيه مقابلة ومتضادة ما بسبب الامور التي تتعلق بها السكون واذا تاملت ما اقتصصناه
عليك في باب تضاد الحركة وعن قريب يعلم ان المسكن والمتسكن لا يدخل له في ذلك ولا الزمان وقد علمت
ان السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكاني ولكن يتعلق بما فيه فنسبة ان يكون تضادهما ويجعل السكون
متضادا وما فيه يتضاد على وجهين تضاد يتعلق بكونه حيزا وجهة ومكانا واسما اخر فانه يجري مجراه وبالجملة
تضادا يتعلق بماهيته وتضاد يتعلق بامور اخرى مثل ان يكون مكان حارا او مكان باردا فاما هذا الجنس
من التضاد فهو امر غريب عن السكون لا نعرض من امر السكون شيئا حتى انه لو كان جسم يسكن فيه الجسم متصلا
وكان يعرض ان يسخن او يبرد او يبيض ويسود لم يجب ان يصل السكون فيه وقتا ما ضد السكون فيه وقتا
اخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه لان هذا التضاد ليس في ذات ما فيه الساكن اولا بل في شئ اخر
واما اذا كان التضاد في ذات ما فيه بان كان مرة يسكن فوق فيكون الذي يسكن فيه فوق ومرة يسكن
اسفل فيكون الذي يسكن فيه اسفل فبالحري ان يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون ويكون السكون
في المكان الاعلى ضد السكون في المكان الاسفل وقد بقي ان نعلم مثل السكون الذي يقابل الحركة من فوق
هذا السكون فوق او السكون اسفل وقد قيل ان السكون فوق ضد للحركة من فوق لا للحركة الى فوق
ذلك لان السكون فوق قد يكون كمالا للحركة الى فوق ومحال ان يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشئ وان يكون
الشئ يؤدي الى مقابل وضده هذا ما يقال واما انا فلم يتضح لي ان الشئ لا يؤدي الى مقابله بمعنى انه
لا يعقبه مقابله ولو كان كذلك لما جاز ان يؤدي وجود الحركة الى فقدانها ومن ينكر ان الحركة بالطبع انما
هي حركة بالطبع الى فوق ليحصل منه سكون بالطبع فلا شك ان هذه الحركة مؤدية الى فقدان نفسها
ولم يتضح ان السكون فوق كمال للحركة بمعنى ان الحركة يستكمل بذلك بل انما هو كمال للمتحرك واما الحركة
فانها تفسد وتبطل به ولذلك ليس كمال الحركة بل فساد الحركة هو كمال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة وعندي ان

وذلك لا

سكون يعرض للمتحرك فهو مقابل لكل حركة يصح فيه ولو كانت بدل السكون لانه عدم لكل حركة يكون فيه الى ذلك
الموضع او عن ذلك الموضع فان السكون ليس هو عدم الحركة من حيث هو الى جهة ما والا لكان المتحرك الى خلاف
تلك الجهة ساكنا بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا وكان الساكن في نوع اين او كيف او كم اذا
مثلا اسا واحدا فهو ساكن في ذلك الاين واذا حفظ لنا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف واذا حفظ مقدارا واحدا
فهو ساكن في ذلك المقدار ومستحيل ان يكون الشيء يحفظ اسا واحدا ثم يكون عادما لمثله دون نقلة وكان في
الاستحالة وغيرها وان كان يجوز ان يكون عادما لنقلة وغير عادم لحركة في الوضع مثلا مثل الفلك الذي يكون
فلك اخر فانه من حيث الاين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا وكان الحال في الكيف فان الساكن بقياس التغير
في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم لكنه ان نشط واحد
ان يجعل لكل حركة من حيث هو نصعه سكونا مقابلا يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة لزم ان يجعل
المتحرك الى فوق ساكنا عن الحركة الى اسفل فان بسط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طاريا على الحركة
متعدمة فمع انه يرخص له في هذا البساط من غير وجوب اذ ليس كل عدم يتاخر بل قد يتقدم يلزم ان يكون السكون
في ناحية بحيث هو الذي يطرء على الحركة الى اسفل وان بسط ان يجعل السكون المقابل هو الذي يطرء عليه الحركة
حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة كان السكون فوق مقابل الحركة من فوق واما اعتبار
التقابل بالطبيعة والقسرية فنسبة ان يكون السكون فوق لا يقابل الحركة الى فوق لانهما طبعا بل التي الى اسفل
وعلى هذا القياس يورد سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات

الفصل الثامن في بيان حال

الحركات في جواز ان يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا وامتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا محالة قد
عرفنا ان الحركة كيف يكون واحدة وكيف يكون تصادم الحركات وعرفنا انها كيف تتقابل فحري بنا ان نعلم ان اي
الحركات يتصل باي الحركات وانها لا يتصل بل يتشافع وتتالى فنقول اما المختلفة الاجناس فلا شك انها اذا تعاقبت
على موضوع واحد لم يكن على انها حركة واحدة بالاتصال واما المتفقة الاجناس كاستحالة واستحالة ونقلة
ونقلة مختلف بنا ان نحقق الامر في ذلك فانه مما يعظم فيه الشك انه هل يتصل حركة الحجر الصاعد بحركته النازلة
والحركة على قوس الحركة على وترها وبالجملة هل يتصل الحركتان التي يعرض لكل واحدة منهما شيء عنه واليه الحركة
فيكون لاحدهما غاية وللاخر مبدأ كنقطة هي طرف مسافة او كيفية وهو نهاية حركة اليها او مقدار او غير ذلك فان
قوما جوزوا هذا الاتصال وقوما لا يجوزوا واحوا ان يكون بين امثال هذه الحركة سكون وللمجوزين حجج
وللمعاندين حجج فليعدها وليكشف عنها لنورد ما عندنا فمن حجج المجوزين قولهم ارايتم رحى يرمى الذي الى فوق
او ينزل الى السفل ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى يماسه اسكن تلك الحصاة او لا ام ياخذ في ضد حركتها
او يتصل الحركتان معا فان سكن وجب من ذلك ان يكون الرحى يحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي
وهناك ولان اتصلت الحركتان فقد يبطل مذهب من يمنع ذلك وقولوا ايضا ان ذلك السكون من المحال ان يحصل

من غير ان يكون له سبب بوجه من الوجوه ثم لو كان له سبب فاما ان يكون شيئا عدميا او يكون سببا
وجوديا فان كان سببه عدميا وهو عدم سبب التحريك فيجب ان لا يكون في ذلك الجسم المرمي الى فوق مثلا مبدأ
حركة الى اسفل فينبغي ان لا يتحرك الا ان يتغير جوهره وليس الامر كذلك وان كان السبب وجوديا فهي شيء مانع عن الحركة
اما قسري من خارج واما طبيعي او ارادي نفساني من داخل وجميع ذلك ليس وقالوا ايضا انه لا يمنع ان يكون شيء
مماس ماسا معا في ان ويفارقه ولا يبقى فيما ساله زمانا حتى يكون ساكنا فيه فلا يصح ما هو عمدة احتجاج
مثبتي السكون فانهم يتعلقون بانه لا يجوز ان يقع في ان واحد مماسة ثم مفارقة قالوا وهذا مثل كرة مركبة
على دولاب دائر فانها اذا افرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانها يماس ذلك السطح
بنقطة ولا يبقى مماسة له بعد ذلك زمانا واما المانعون عن ذلك فمن حججهم ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون
مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا الا في انين وبين كل انين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون
وقالوا ايضا لو جاز اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا لكانت الحركتان يحدث منهما حركة واحدة بالاتصال
لان وحدة الحركة هي الاتصال وكان يجب ان يكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذا محال وقالوا ايضا
انه لو جاز اتصال الحركتين لكان يجب ان يكون غاية الصاعد العائد هابطا هي ان ينتهي في حركته مستمرا الى ما عنه
ابتداء فيكون هذا الحركة المستقيمة الهاربة عن حد هو بعينه المقصد بذلك الهرب وقالوا ايضا انه اذا كان الشيء
ابيض فاسود وهو يتسود فمن حيث يتسود ففيه سواد ومن حيث هو كان ففيه قوة على البياض وهذا محال فهذه
الاشياء وما يشبهها عمدة ما يحتج به الفريقان وليس ولا واحد منهم جنس الاحتجاج وان كانت المذهب الثاني
هو الحق لكنهم لم يتركوا لنا برهانا اقاموه عليه بحيث يقنع به ونحن نعينهما معرضون لان يقع على وجه يزيل
الشكوك فهؤلاء القائلين بالسكون ان ينقضوا ما احتج به اولئك اما حديث الحصاة فانها لا تخ اما ان يكون
الهواء المندفع امام الرحى يصرف الحصاة قبل ان يقع بينهما مماسة فح يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل
المماسة واما ان لا يكون بحيث تصرف حتى يلقى حجر الرحى فح لا يستحيل وان كان شنعا ان يتوقف الرحى
لاستحالة اتصال الحركتين كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء فان الامر الواجب وجوده لا يبعد ان يبطل
من شانه ان يبطل او يمنع ما من شانه ان يمنع ويكون القدر من الزمان الذي فيه الابطال والمنع بحسب
مناسبة الفعل والانفعال واما الحجة الاخرى فيجوز ان يقولوا عليها ان السبب فيه سبب عدمي وهو عدم حدوث
الميل عن القوة المحركة فان هذه القوة المحركة انما يحرك باحداث ميل وقد علم انها اذا كانت في مكانها
الطبيعي لم يكن لها هناك ميل الى جهة البتة وتلك القوة موجودة فكان يجوز في الجهة الاخرى التي ترامت اليها
بميل قاسر ان تكون تارة ممنوعة عن الميل الذي يحدثها بالطبع بمعارضة الميل القسري ويلزم ذلك ان لا
يتحرك وذلك كسخونة الماء القسرية اذا كانت قوية بعد فناها ما يمنع عن ان ينبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي
فانا نعلم ان الميل الغريب يستولي على الميل الطبيعي ويعدمه ويمنع عنها الحركة الطبيعية فيجوز ان يكون عند

انتهاء الحركة نفسه من الميل الغريب يقدر ربما يمنع القوة الطبيعية عن احداث الميل الطبيعي ويكون اضعف من
ان يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة بل يضعف عن التحريك في تلك الجهة فلا يحرك ولا يضعف عن
ممانعة الطبيعة من احداث الميل فلا الميل القريب يقوى على التحريك غالبا للقوة الطبيعية ولا القوة الطبيعية
يقوى على احداث الميل الطبيعي الى ان يبطل تلك البقية من الميل القريب او يبطل بنفسها او يبطل بسبب آخر
ومثل هذا قد يشاهد بين المتقاومين ايضا اذا تنازعا في مكان آخرى فيكون الامتناع عن الحركة تارة لهذا
وتارة يكون الامتناع بسبب وجوب السكون زمانا بعده ينبعث الميل الطبيعي اذا وجد المتحرك فليس كل ميل كما حصل
مثلا حصلت معه حركة بل ربما كان اضعف من ذلك او مشوبا بالعلل سوى المتوسطات الى ان يصفوا وهذا مثل
الذي يحصل في حمل يتناوله محركون تسعة فاذا انضم اليهم العاشر استقل فان التسعة قد اوجدوا فيه ميلا ما اما
مثلا الا ان الحاجز لا يتم بذلك الميل في الاسفل بل يحتاج الى زيادة ويجوز ان يقال ان السبب فيه معنى وجودي وهو
امر عارض ايضا وهو ان يكون المحرك بعد قوة قريبة تحرك بها الجسم وتوسطها يفيد قوة مسكنة وهو امر كالمضادة
للميل وصورة مضادة انه امر غريب به يحفظ الجسم مكان ما هو فيه كان الميل يترك مكانه فيكون منه قسري وطبيعي كما يكون
من الميل قسري وطبيعي كما يكون واما الحجة الدولابية فقد قيل عليها ان الكرة الطبيعية لا نقطة حقيقية لها وانها
تماس السطح وهذا لا يعجبني بل الجواب الاصوب انه حيث يكون كرة حقيقية فلا يكون الا محاطا بكرة او لا محيط له
كما في السموات ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يماس
دفعة ويزول ويجب ان يقف وبعد ما لا استحالة ذلك ومع ذلك فلا يخ اما ان يكون هناك بين الكرة والصفحة خلا
فيجب ان يكون بينهما ملا كان سطح ذلك الملا الملاقي بدلا في الصفحة وهو بسيط وسطح آخر بدلا في بسيط الكرة
ولم يجز ان يكون في جهة نقطة غير سطح من جسم آخر فان النقطة لا يتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون من ذلك
البسيط واذا كان كذلك لم يقع مماسة بين الكرة وبين الصفحة بالنقطة وفرضت مماسة وذلك يتبين على ان هذا
تعليق لاحكام طبيعية باوهام رياضية وهو غير صواب فان ذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد
على ما بيناه الا ان يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم وانما يمنع ذلك في الامور الطبيعية الخارجة
عن الاوهام ثم لاولئك ان يعودوا ويعضدوا حجج هولاء اما الاولى فانها سوفسطائية وذلك لانه اما ان يعنى
بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف الزمان الذي يكون فيه مباينا فيكون طرف الزمان المباينة التي هي الحركة
فيكون ذلك بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة سيما الذي ليس فيه حركة بل فيه
امر مخالف للحركة وان يكون طرف زمان المباينة هو ليس آن المماسة وليس فيه مباينة وان عنى به آن يصدق
فيه القول ان الشيء مباين فحق ان بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يحرك فيه من المماسة الى ذلك البعد وليس
الزمان زمان السكون وخصوصا من مذهبهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس لها اول ما يكون حركة
ومباينة وكان ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها لا مماسة فانه يجوز ان يكون في طرف الزمان الذي في كله لا مماسة

مماسة وقد سلف مبايناته يتعلق به تحقق هذا المكان فليستعن به وعلى ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك
فيه اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود وبعضه ابيض او كان اجزاء منضودة
على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس يعتقد ان يقال انه اذا عرض ذلك وجب ان يقع عند الفصول
بالفعل وقفات ويكون الحركة ابطأ منها لو لم يكن واظن ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك واما ما يكون
التفاوت فيه بالعرض كما بين السواد والبياض فان الشيء لا يكون بالقياس الى المتحرك واحد وذيل بالقياس
الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس يعجبني فانه لم يكن
المانع الذي اوردوه امرا بالقياس الى شيء بل كان لوجود امر بالفعل موصل اليه ويتوصل عنه وههنا
ذلك الحكم موجود لا شك فيه فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض ومسلم انه اذا لم يكن ذلك لم يكن
حد بالفعل البتة الا طرف المسافة اما على الاطلاق وهو آخره وغير آخره ايضا اعني حيث يقف عليه المتحرك وان
لم ينتبه الى طرف المسافة من حيث هو بعد واما الحجة الثانية فلاولئك ان يقولوا ان الحركة الواحدة ليست
واحدة على اي نمط من الاتصال اتفق كما ان الخط الواحد ليس يكون واحدا على اي نمط من الاتصال اتفق بل
الاتصال الموحد للمقادير وما يشبهها هو الاتصال المعدوم فيه الفصل المشترك بالفعل واما الاتصال
الذي يكون بمعنى الاشتراك في طرف فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئا واحدا الوحدة التي
لا كثرة فيها بالفعل بل عسى بالقوة والا فالمثلث يحيط به خط واحد بالحقيقة وقد فرغنا نحن سالفا عن تحقيق
وجوه ما يقال الاتصال وعرفت ان الاتصال منه موحد ومنه مفرق فلا يكون اذا هاتان الحركتان حركة
واحدة بالاتصال الموحد بل حركات اثنان بينهما الاتصال المفرق فان هذا الاتصال هو اتصال شيء بشيء بطرف
موجود بالفعل مشترك بينهما وما لم يكن اثنينه بالفعل لم يكن هذا الاتصال بالفعل بل هذا الاتصال يكون
مثل خطين ملتصقين على زاوية ذات نقطة بالفعل فهذا الاتصال اذن ليس هو الاتصال الموجود بل الاتصال
المفرق وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد بالبياض وبهذا نعلم ايضا الغلط في الحجة التي تلوها فانه انما كان
يكون الغاية هي بعينها المبدأ لو كان اتصال موحد لا مفرق والاشياء المتفرقة المتتالية قد يجوز ان يكون منها غايات
بعد غايات واما الحجة الاخيرة فهي سخيفة وذلك لانه عندما صار ابيض لا يقال انه يتسود بل ذلك بعده في زمان
طرفه هو ذلك الآن الذي هو فيه ابيض ومع ذلك فلا يستمر احتجاجهم اذ قد قال ان هذا الابيض بالفعل هو
بالقوة ابيض آخر ايضا لانه في قوته ان يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض الموجود لا قوة له عليه وبالقياس الى
بياض ينتظر له قوة عليه فاذ قد اوضحنا حجج هولاء فبالحري ان نعرف نحن الحجة التي لاجلها يمسكها احد المذهبين
فنقول ان كل حركة بالحقيقة فهي يصدر عن ميل تحققه اندفاع الشيء القائم امام المتحرك او احتياجه الى قوة
مانعة به وهذا الميل في نفسه معنى من الامور به يوصل الحدود والحركات وذلك بابعاد من شيء يلزمه مدا
لما في وجه الحركة وبقرب من شيء ومحال ان يكون هذه العلة غير التي ازالت من المستقر الاول وهذه العلة

يكون لها قياس الى ما يزيل ويدافع وبذلك القياس يسمى ميلا فان هذا الشئ من حيث هو موصل لا يسمى
مثلا وان كان الموضوع واحدا وهذا الشئ الذى يسمى ميلا قد يكون موجودا فى ان واحد وانما الحركة
هى التى عسى ان يحتاج فى وجودها الى اتصال زمان والميل ما لم يقسر ولم يقمع او لم يفسد فان الحركة التى
تحدث عنه يكون موجودة واذا افسد الميل لم يكن فساده هو نفس وجود مثل اخر بل ذلك معنى اخر ربما قارنه فاذا
حدث حركتان فعن ميلين واذا وجد مثل اخر الى جهة اخرى فليس يكون هو هذا الموصل بنفسه فيكون هو
بعينه علة ليحصل وللمقارنة يحدث لا محالة تمثل اخر له او لحدوث وهو فى ذلك الاول موجود اذ ليس وجوده
متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون الذى ليس لهما او لحدوث اذ لا يوجدان على وجه ما الا فى زمان ولا بعد
زمان اذ هى مقتضية لان لم يكن الجسم قبله فيه ولا يكون بعده فيه فيقتضى تقدما وتاخرا زمانيا بل هو كلا
حركة التى يكون فى كل ان فلذلك الان الذى قد يحد طرف الحركة يجوز ان يكون هو بعينه حد للاحركة حتى يكون
لا حركة موجودا فى ان هو طرف حركة ومستمرة الوجود بعده فلا يحتاج بين الحركة وبين اللاحركة الى ان وان
بل يكفى ان واحد ولا يعرض مح لان ذلك الان لا يكون فيه الحركة والسكون مقابل واحد منهما واما الان
الذى فيه اول وجود الميل الثانى فليس هو الان الذى فيه اخر وجود المثل الاول انه اخر وجود الميل
الاول الذى بينا انه يكون وموجود اعندما يكون موصلا فان كان يوجد موصلا زمانا فقد صح السكون
وان كان لا يوجد موصلا الا انا فليس ذلك الان اخر الا يكون ما هو له اخر موجود فيه اذ ما هو له اخر
هو موصل والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل وانما لم يكن الا انان واحد لان الشئ لا يكون فى طبيعته ما
يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا فيكون بطباعه يقتضى ان يكون فيه اقتضاء بالفعل وان لا يكون
اقتضاء بالفعل وان لا يكون اقتضاء بالفعل فاذن اخر ان الميل الاول غير اول ان الميل الثانى ولا تضع الى
من يقول ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه بالفعل يدافع جهة او لزومها وفيه بالفعل التنحى عنها
فلا تظن ان الحجر المرمى الى فوق وميل الى اسفل البتة بل مبدا من شانه ان يحدث ذلك الميل اذا زال عايق وقد
نقلت كما ان فى الماء قوة ومبدا يحدث البرد فى جوهر الماء اذا زال عايق وقد علمت كما تعلم فقد بان ان الانين
متباينان وبين كل انين زمان ولا اشبه ان يكون الموصل يبقى موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا انا ليكون
اقرب من الموجب لعدم السكون فقد انحلت الشبهة وتولانت نفسك بنا حجج المعلم الاول على هذا الاصل

الفصل التاسع فى الحركة المتقدمة بالطبع وفى ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع واذ قد

بلغ الكلام بنا هذا المبلغ فبالحرى ان نختم القول فى الحركات بان نعرف اى الحركات اولى بالتقدم فنقول اما
اولا فان الحركة المكانية او الوضعية اقدم الحركات وذلك لان النمو لا ينفك عن حركة مكانية مع الحركة
الكمية ولا ينفك من وارد على انه لا فى متحرك البتة وفيه والمكانية والوضعية تنفك عنه والتخلخل والتكاثف
لا ينفك عن استحالة والاستحالة لا يوجد الا بعد وجود حركة مكانية او وضعية اذ كانت الاستحالة الواحدة

لا توجد دايمة اذ هى بين الاضداد ويكون لها لا محالة علة لم يكن من قبل علة بالفعل ثم صارت علة
فلا تخلو اما ان يكون تلك العلة واصلة الى المع او لا يكون فان لم يكن واصله فوصلت حتى احالت فقد حصل حركة
نقلية او وضعية وان كانت واصلة ولكن ليست تفعل فهو ذا يحتاج الى استحالة فى ارادته او غير ذلك
حتى يفعل والكلام فى تلك الاستحالة ثابت وان كان لا يحتاج الى وصول ولا الى استحالة وهو موجود
والموضوع غير موجود وليس تفعل فليس يحيل اصلا فالكلام فى الاستحالة ثابت على ان كلامنا فى الاستحالات
الجسمانية عن علل جسمانية وهى انما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد والكلام فى الحركات النقلية
المتناهية المستقيمة هذا الكلام فانها لا يكون متصلة بغير نهاية فيحتاج ان يتقدمها حركات حتى توجد
واما الوضعية والنقلية المستديرة ان كان موجودة فليس الامر فيها على هذه الصور بل يكفى لها محرك
واحد ثابت ويصلح ان يكون اصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الاجسام
الاخرى اسبابا لانبعاث حركات واستحالات اخرى فبين من هذا ان اقدم الحركات ما كان على الاستدارة
فانها اقدم الحركات المكانية والوضعية وهذا الصنف من الحركات اقدم من ساير الحركات الاخرى
وبالشرف وانه لانه لا يوجد الا بعد استكمال الجوهر جوهرا بالفعل ولا يخرجه عن جوهريته بوجه من الوجوه
ولا ينحل امرا له فى ذاته بل يزيل نسبة له الى امر خارج ويخص المستديرة انها تامة لا يقبل الزيادة ولا
فيها الاشتداد والضعف كما يجب فى الطبيعة من ان يشتد اخيرا فى السرعة والقريبة ان تستد كما يقال
وسطا ولا شك انها يضعف اخيرا والجرم الذى له الحركة المستديرة بالطبع هو اقدم الاجرام وبه يتحدد
جهات الحركات الطبيعية للاجرام الاخرى واذ قد استوفينا تحقيق هذه المعانى فبالحرى ان نجمع الفصول
التى للحركات ونقول اولا كل ما يثبت اليه صفة فاما ان يقال تلك الصفة له بذاته بان يكون الصفة
موجودة فيه كله مثل ما يقال ان الثلج ابيض واما ان لا يكون بالحقيقة موجودة فى كله ولكنها بالحقيقة
فى جزئه مثل ما يقال ان الانسان يرى وان العين سوداء واما ان يقال بالعرض على الاطلاق بان لا يكون
فيه بل فى شئ يقارنه كما يقال ان البناء مكتسب وكما يقال للبياض انه ينتقل عندما ينتقل الابيض فالمتحرك
والمحرك اما ان يقال له ذلك لذاته مطلقا كما يقال فلان يكتب وانما يكتب بيده او فلان يتحرك وانما يتحرك
بيده واما ان يقال بالعرض مطلقا كما يقال للساكن فى السفينة انه يتحرك فمنه ما ليس من شانه البتة
ان يوصف بذلك كالبياض اذا قيل انه يتحرك ومنه ما من شانه ذلك كالمسمار المستمر فى السفينة وكذلك
المحرك قد يكون بالعرض مطلقا او غير مطلق على ما قيل فى ابواب سلفت والحركة اذا كانت فى ذات
الشئ فقد ينبعث عن طبيعته لا من خارج ولا بارادة ولا قصد كحركة الحجر وقد ينبعث عنه بالارادة
وقد يكون بسبب قسرى من خارج كصعود الحجر والطبيعى والارادى يشتركان دايما فى ان يطلق عليهما
لفظة الحركة الكاينة من تلقاء المتحرك فى ذلك لانها ليست من خارج وربما قيل ذلك خاصة للذى يكون

بارادة والحركة الطبيعية والقسرية قد يكون فى غير المكانية والوضعية فان ههنا استحالة طبيعية كصحة
من يصح بالبحران الطبيعى ويبرد الماء الحار اذا استحال بطبعه الى البرد واستحالة قسرية كاستحالة
الماء الى الحر وههنا كون طبيعى مثل تكون الجنين والنبات من المنى والبزور وكون قسرى مثل احداث
النار بالقدح وفساد طبيعى مثل الموت الهرمى وفساد قسرى كالموت عن القتل والموت عن السهم وههنا
زيادة فى مقدار الجسم طبيعى كنمو الصبى واخرى قسرية كنمو الذى تستجلب بالادوية المسمنة وههنا ذبول
طبيعى كما فى الهرم وذبول قسرى كما بالامراض ويجب ان يعلم ان قولنا حركة طبيعية ليس يعنى به ان الحركة تصدر البتة
عن الطبيعة والطبيعة بحالها التى لها فان الطبيعة ذات باتية قارة وما يصدر عنها لذاتها فهو ايضا ثابت قار
قائم موجود مع وجود الطبيعية والحركة التى هى الحركة القطعية تعدم دائما وتتجدد بلا استقرار والحركة التى
حققناها لا محالة فانها يقتضى ترك شئ والطبيعة اذا اقتضت لذاتها ترك شئ فيقتضى لا محالة ترك شئ خارج
عن الطبيعة لم يعرض قصد تركها بالطبع فاذن الحركة الطبيعية لا يصدر عن الطبيعة الا وقد عرضت حال غير
طبيعية الا وبازائها حال طبيعية اذ كانت هذه غير تلك فتلك الطبيعية فيكون الغير الطبيعية يترك تركا
متوجها به الى الطبيعة فكل حركة طبيعية اذا لم تعق فهى تنتهى الى غاية طبيعية ويستحيل اذا حصلت تلك الغاية
ان تتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية لان الحركة ترك ما وهرب والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها
بالطبع فكل حركة طبيعية اذن فهى لاجل طلب سكون اما فى اين او فى كيف او فى كم او فى وضع وكل حركة لا يسكن
فليست بطبيعية فالحركة المستديرة المتصلة اذن لا يكون طبيعية وكيف يكون طبيعية وليس شئ من الاوضاع
والاكوان التى يفترض مهروبا عنه بالطبع بتلك الحركة الا وهو بعينه مقصودا اليه بالطبع بتلك الحركة ومحال ان
يهرب الطبيعة بالطبع عن امر تؤمه بالطبع فالحركة المستديرة يكون اما من اسباب من خارج واما عن قوة
غير الطبع بل عن قوة ارادية وقد يجوز ان لا يختلف ما يكون عن القوة الارادية اذا لم يختلف الدواعى والموانع والغايات
والاغراض فلم يتجدد الارادات وكانت الواحدة منها مبلوغا به المراد فى الحركة ولا يمنع كون الحركة المستديرة لجسم
بسيط ان يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما يسئل به بعضهم قائلا ان المشائين يوجبون ان لا يكون النفس الا لجسم
المركب ثم يقولون لحركة مستديرة بسيطة هى صادرة عن نفس وانها لجرم بسيط وذلك لان المشائين لم يمنعوا ان
يكون فى البسائط متنفس بل انما منعوا ان يكون ذلك الجسم من البسائط الاسطقسية الموضوعة للتركيب فان
هذه البسائط ما لم يتركب ولم يعتدل ولم يسقط غايات التضاد لم يقبل الحيوة فان كان جسم بسيط لا ضد
له فى طبيعته فهو اقبل للحيوة ويجب ان نعرف ههنا ان الطبيعى على كم وجه يقال بحسب ما ينتفع به فى المواضع الذى
نحن فيه ثم تتميم الكلام فى الحركة الطبيعية فيقول ان الطبيعى قد يقال بالقياس الى الشئ الذى له الامر الطبيعى
وحده وقد يقال لا بالقياس اليه وحده بل بالقياس الى طباع الكل بالشركة مثالا لهذا القسم هو ان كون الارض
غير حقيقية التدوير وانكسافها عن الماء ليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة الارض نفسها فان طبيعة كل بسيط لا يقتضى

اختلافا فيه بل يقتضى التشابه فيجب ان يكون الشكل الطبيعى للبسيط كريا ولكن الامر الذى يقتضيه طبيعة
الارض من استعدادها وفعلها معا اذا قرن طبيعة الكل كان وجود هذا الشكل له طبيعيا اى لم يبحث عن
طباعه وطباع الكل وما عليه مجرى الامر الجرى فى الكل على ما سنوضح هذا فى موضعه وكذلك تصرف الغذاء بحسب تدبير
القوة الغاذية هو لنفس الغذاء غير طبيعى ولكن اذا قيس الى الطبيعة المشتركة للكل كان طبيعيا واما الطبيعى الخاص
بالشئ فهو ان يكون صادرا عن قوة طبيعية فيه وحده ونعنى بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات
الشئ يحرك لا بالارادة كانت طبيعية صرفا اذ كانت كنفس النبات فيكون احد قسمى هذا الباب على نحو تحرك
الحجر الى اسفل وهو الذى يكون لا عن ارادة ولا ايضا مختلف الجهة والثانى على نحو تحرك النباتى الى نموه فان ذلك
ليس بارادة ولكنه مختلف الجهة وقد يكون حركة بارادة وغير مختلفة الجهة ولا يسمى طبيعية الا باشتراك
الاسم كالحركة الاولى فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هى التى يكون عن قوة فى الجسم نفسه يتوجه الى الغاية
التى لطبيعة ذلك الجسم وعلى الوجه الذى يقتضيه طبيعة ذلك الجسم اذا لم يكن عايق مثل يكون بدن الانسان
ذا خمس اصابع فى مدة فى مثلها يتكون وعلى نحو من التوجه غير زائغ عن الحدود الواجبة فانه قد يكون حركة عن الطبيعة
ولكن لا الى غاية طبيعية مثل يكون الاصبع الزايدة والسن الشاغية وقد يكون حركة لا عن الطبيعة
ولكن الى الغاية الطبيعية لمن يرمى حجرا الى اسفل على خط مستقيم زمنا لا يصدر مثل الحركة التى فيه
عن الطبيعة التى فى الحجر وحدها وقد يتفق ان يكون من المبدأ الى الغاية ولكن معوقا مثل ان يكون حركة ابطأ
من الواجب او ذات كيفية غير مواقفة للاستمرار الى الغاية فهذه قد يقال لها طبيعية ولكن الحقيقى هو ما
قلنا او قد يكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة بالشئ بل بالقياس الى امور من خارج فان
الاحتراق طبيعى للكبريت عند ملاقات النار والانجذاب طبيعى للحديد عند مقاربة المقناطيس
الفصل العاشر فى كيفية كون الحيز طبيعيا للجسم وكذلك كون اشياء اخرى طبيعية له فنقول
ان كل جسم فسيبين انه يقتضى حيزا يخصه والمقتضى لذلك صورته التى بها يجوهر او صورة الغالب فيه
وقد يقتضى كما او كيفا او وضعا او غير ذلك فان كان الحيز الذى يقتضيه موقوفا عليه لا يفارقه لم يكن له حيز
طبيعية ناقلة الى الحيز وكذلك ان كانت كيفية بهذه الصورة او كميته فان كان حيزه حيزا يمكن ان يفارقه
بان يزال عنه قسرا فانه يكون له عود بالطبع ان لم يمنع قسرا او بان كان لم يزل عن حيزه بل كان اول حدوثه
فى غير حيزه فانه بالطبع ينتقل اليه ان لم يمنع قسرا فان كان كيفيته مما يجوز ان يسلب بالقسر لكيفية الماء اعنى
برودته فانه اذا ازال القاسر توجه اليها الشئ بالطبع واستحال الماء المسخن مثلا باردا او ان كانت
كميته مما يجوز ان يسلب بقسر مثلا كما تتخلخل الهواء بالقسر حتى يصير اعظم او يضغط بالقسر حتى يصير اصغر على ما
اخبرنا عنه فى باب الخلاء فانه اذا ازال القاسر انتقل الجوهر الى حجمه او كانت كميته مما لا يحصل له فى اول وجوده
بل يكون اول وجوده وجودا غير مستكمل فانما يستكمل بالاستمداد فانه يتحرك الى كماله فى حجمه بالغذاء

طبعا او كان وضع اجزائه وضعا مقسورا كما يحنى الخشب المستقيم بالقسر فانه اذا اخلى سبيله من غير كسر او رض رجع

بحركته الى الوضع الاول لكنه قد يشكل في امر الحيز ما لا يشكل في امر غيره فان الجسم المتحرك في جهة ما يعرض له

امور من ذلك انه متحرك الى تلك الجهة ومن ذلك انه متحرك الى حيث كليته فيشتبه الامر ويشكل فلا يدرى

انه الى اى واحد من هذه الاشياء يتحرك ولو كان الماء يطلب الجهة والنهاية في نزوله الى اسفل لما وقف

دون حد وقوف الارض ولما طفا على الارض ولما رسب فيه الارض وكذلك حال الهواء لو توهم جزء منه ما نخو

مقسورا الى حيز النار فوجد سفل من حيز النار الحيز نفسه وسيعلم انه لا يكون لجرم واحد جسمان بالطبع

حتى يكون لك ان يقول ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الارض اغلب واسبق

وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن النار اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب ما

يطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها اليها لكنها اذا وضعنا ايدينا على سطح من الهواء احسسنا باندفاعه الى

فوق كما اذا احسسنا في انا بحر الماء ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه بالطبع

هو سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه بالطبع وكان الماء يقف في الهواء حيث كان لانه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه

ولكانت النار المتصعدة يطلب ان يشتمل عليها مكان هو سطح فلك وهذا الطلب لانه انما يماس طائفة من

سطح الفلك من جهة ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من راس البئر ليتصل بالارض لم يتسع بها ولا يذهب عن ان

الاتصال بالكل هنالك اقرب مسافة ولكان الحجر يصعد لو توهمنا ان كليته زال عن موضعه فكان نحو الاخر اما

يكون بالطبع بمن جهة دون جهة وهنا نحو او يكون قد انفعل عن الكلية انفعالا اخر من جهة اخرى فيكون حركته الى

الكلية ليس عن طباعه ولكن يحدث الكلية اياه وقد فرضنا حركته طبيعية وعلى انه يستحيل ان يفعل الشيء

في شبيهه فعلا واما بالطبع من حيث هو شبيهه الا بالعرض ولكانت الارض الصغيرة كالمدرة اسرع انجذابا

من الكبيرة فالذي يجب ان يعتقد في هذا هو ان الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي لا مطلقا

ولكن مع ترتيب من اجزاء الكل مخصوص ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات وان الجهة عنها غير مقصودة

الا لاجل كون هذا المعنى فيها وان الكلية التي للكل بسيط ليست مقصودة في الحركة الطبيعية التي لا اخرى

بذاتها ولكنه موضوع حيث المقصود بل المقصود ما ذكرناه فالطلب يتوجه الى هذه الغاية المتحققة فقط و

يصح الى غيرها واما القرب فيصح من مقابلاتها انها اتفق فانه اذا كان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا

هرب عنه مثل الهواء المنتشف المحصور في جرم مرفوع في الهواء فان الاجرام تنسف الماء من اسفل لشدة

الهواء عن محيط غريب واستحالة وقوع الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيجعله الماء في مسام الاجرام

متصعدا فيها لهرب الهواء عنها فان كان الترتيب في البعد والقرب قريبا من الواجب ولهرب الماء من

الهوا وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا وبالحرى ان يعرف مثل الهرب هو الذي يحركه الى

الطلب لكنه لو كان ليس الا الهرب ولا طلب لم يتعين جهة اليها الهرب دون الطلب وحال الماء مثلا

لكان ح

الجزة ح

في ان طبيعته يحدث مثلا في جوهره وذلك الميل يحدث مثلا واندفاعا فيما يلاقيه لولا انه احدث في

نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره كحال الماء في انه انما يفعل صورته الطبيعية السرد في غيره بما يفيض

عنها من برد في جسمها التي هي فيه لو لم يعض ذلك فلا فيها لم يبرد غيره وان بقيت الصورة واذا استعاد صورة

حارة غريبة فعل ضد فعله فاحرق ولذلك اذا اشتدت سخونته عرض فيه الغرض الذي يوجبه

النارية فيفعل فعل النار من الاحراق والصعود فاحرق وصعد فلا يوجب ذلك ان يكون في هذا الجسم

قوتان يتضاد مقتضاهما احدهما تلك الصورة والاخرى هذا العارض وذلك لان تلك الصورة لا

الحركة والاحراق اقتضاء اوليا بل بوساطة عارض وهو الذي بطل وحصل ضده الذي هذا

الفعل يصدر عنه صدورا اوليا فان الصورة انما هي مبدأ للحركة الى فوق بوساطة عارض نسبته ان

يكون بالقياس اليها ملكة وعدمه وهو الميل ولا يجب ان يظن ذلك ليس لاجل العارض بل لما تخالط الماء

مثلا من ناريات تلك الناريات تصعد ويفارق ويصعد فيبقى الماء باردا ولو كان كذلك لكان يخالط

طبخنا الماء والذهن ان يتصعد الذهن اولا لانه اقبل لطبيعة النار ولمخالطتها وللاستحالة اليها

وعلى انه من الجائز ان يكون بعض الاجسام المقسورة يتحرك الى خلاف الطبيعة لمخالطة غالب وبعضها النفس

تالد هذه الاستحالة كما في البخار المائي فانه لو كان للنارية للزم ما قلناه وانت تعلم انه لا علة ولا سبب

لامتناع النارية من التخلص عن الماء حتى يحتاج الى ان يستصحب الماء اللهم الا ان يكون الماء صار

بحيث يتحرك بحركتها موافقة لها لكنه بالحرى ان يبرهن على ان لكل جسم حيزا يخصه

الفصل الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز لكل جسم ولاجزائه وللبسيطة وللمركب

نقول ان لكل معنى وكل صفة للجسم لا بد لذلك الجسم من ان يكون له فان له منه

شيئا طبيعيا وهذا مثل الحيز فانه لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع ترتيب ومثل

الشكل فان كل جسم متناه وكل متناه فله شكل ضرورة وان كل جسم فله كيفية ما او صورة غير الجسمية

لا محالة لانه لا يخلو اما ان يسهل قبوله للتأثر والتشكل او يعسر او لا يقبل وكل هذا شيء غير الجسمية وقد

يمكن ان يتبين ملازمة الجسم لكيفيات اخرى فنقول ان هذه الاشياء وما يجري مجراها لا بد من ان يكون

للجسم منها شيء طبيعي ضروري وذلك لان الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج ووجود

الشيء قد يمكن ان يعقل ولا يعرض له الاسباب التي لوجوده منها بد لا اما كان منها لازما لطباعه

وليس واجبا ضرورة ان يكون الجسم لا يفعل الا ويلحقه فعل قاسر فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم قد يمكن

ان يعرض موجودا وهو على ما هو عليه في نفسه وليس بقسره قاسر واذا فرض كذلك بقي وطباعه واذا

بقي كذلك لم يكن بد من ان يكون له اين وشكل وكل ذلك لا يخلو اما ان يكون له من طباعه او من سبب من خارج

لكنه قد فرضنا انه لا سبب من خارج فبقي ان يكون له من طباعه والذي من طباعه يوجد له ما دامت طبيعية

والتشكيل ح

موجودة ولم يقسر فان كانت طبيعية بحيث يقبل القسر امكن ان يزول ذلك عنه بالقسر وان كان طبيعية بحيث لا
يقبل القسر لم يزل ذلك عنه بالقسر فان قال قايل انه يجوز ان يكون كل قاسر يرد فانه يعطي شكلا ومكانا ثم
يبقى ذلك فلا يزول الا بقاسر اخر يرد فلا يخلو دايما عن قاسر على التعاقب كما لا يخلو عن الاعراض بالتعاقب وليس يلزم
من ذلك ان يكون واحد منها ذاتيا لا يفارق فنقول ان الجسم يعرض له الاعراض التي ليس يلازمه على وجهين
اعراض يلحقه في ذاته واعراض يلزمه من محاورته مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا والاعراض التي يلزم من المحاورة
لا يكون ضرورية له باعتبار ذاته والاعراض الاخرى فانه لا يجب ان لا يخلو منها بل يجوز ان يكون فيه عدمها فقط
ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه بحيث لا يقوم الا بوجود شيء منها فيه لكانت صور الاعراضا بل الاعراض
هي التي يعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز ان يوجد الشيء وكل واحد منها معدوم فيمكن فرض جوهر الجسم بدون شيء
البتة فيها واما المحاورات والمماسات وما يجري مجرى ذلك فليس يلزم الجسم لطبيعته بل لوجوده مع جسم اخر فليس
اذن يجب لا محالة ان يكون الجسم لذاته حاملا بالفعل بحال مما لا يقوم ماهيته فقد انحل التشكك وحال القوا سر
لا يقوم ماهيته ولا يلزم ما يقوم ماهيته فان القاسر هو الذي يرد من خارج فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك
الجسم تلك الحال وليس شيء من هذه واجبا ان يكون من المهية او لازما للمهية فتوهم الجسم ولا قاسر تغيره
ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم وتوهم الجسم غير ذي اين يخصه او حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم
فالجسم يلزمه في طبيعته التي له ان يكون لمحيز ذلك الذي لولا القاسر الذي يجوز ان لا يكون لكان له وكذلك
الشكل والكيف وغير ذلك وكذلك وضع الاجزاء ان كان له اجزاء بالفعل فكل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان
كان حيزه مكانا ولقايل ان يقول ان الارض جرم بسيط ويقتضي طبيعته اليبس الذي فيه فلا يخلو اما ان يقتضي له
شكلا او لا يقتضي فان اقتضى له شكلا فيجب ان يقتضي شكلا مستديرا للبساطة فح اما ان يكون اليبس مساعد
مقتضى طبيعته فيجب ان يكون الارض اذا سلب جزء منها الشكل المستدير بان يشكل شكلا اخر ان يعود بطبيعته
فيستدير وليس الموجود كذلك وان كان اليبس يمنع ذلك ويحول بين طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر
عن طبيعته فيجب ان يكون طبيعة واحدة يقتضي معنيين متقاومين متقابلين وليس هذا بجايز فنقول ان
اليبس انما يفيض عنه ليحفظ ما يقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعي حفظا قويا حدا فاذا حفظ شكله لزم من
ذلك ان يحفظ في كل جزء ما يوجبه طبيعته ايجابا اوليا من انبساط الذاهب الى شكله فاذا ثلم شيء من شكله
بقسر القاسر لم يكن للباقي منه حس شعور بما حدث بل كان عليه ان يستحفظ ما اوجبه الطبيعة فان عادة
فاوجب انبساطا اخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الاول وكان ح مقتضى الطبيعة بهذه الحال ضد
مقتضاها الاول ومخالفا المقتضى اليبس الذي يقتضيه الطبيعة ولا يبعد ان يكون الطبيعة يقتضي في حال
غائض امرا مناقضا ومقابلا لما يقتضيه في حال كونه ساكنا فليس اذن مقتضيان متضادين متمانعين
صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا بل احدهما يصدر عن القوة وهي على حالها الطبيعة والاخر

يصدر عنها وهي بحال غير طبيعية وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة اذا كانت على حال طبيعية ثم يعرض
عنها الحركة اذا كانت بحال غير الطبيعية واما الجزء من عنصر غير الارض اذا استحال الى الارض فاستحال او
استحالته الى شكل غير كري فذلك لموانع من خارج ولاختلاف الاجزاء في التكون ايضا اختلافا في التقدم
والتاخر والمحاورات واذ قد اوضحنا غرضنا هذا فبالحري ان يتبين ان المكان الطبيعي كيف يكون للجسم وكيف
يكون للبسيط منه وللمركب ويقول انه لا يخلق بنا ان نعرف انه هل يجوز ان يكون جسم من الاجسام له
مكانان طبيعيا او مكان واحد ولجسمان يسكنانه بالطبع وان يعرف حال الاجسام البسيطة التي
لها اجزاء مغايرة ولكل واحد منها مكان اخر بالعدد يخصه لا محالة فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير
الذي للاخر انه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك ويختص به دون الاخر وكيف نسبة تلك الامكنة
الى المكان الذي للكل وان يعرف حال الجسم المركب في اسمه الطبيعي فانه له مكانا طبيعيا لا محالة فان ذلك
المكان فانه ان كان مكان جزء واحد كانت الاجزاء الاخرى في غير مكانها فنقول انه لا يجوز ان يكون لجسم واحد
مكانان طبيعيان الا على جهة وان في جملة مكان الكل اختار بالقوة الذي وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا
له كالمدرة فان اقرب حيز من حيز الارض يليها هو طبيعي لها والابعد لو حصل فيه لكان يصير ايضا اقرب وكان طبيعيا
لها واما مكانان متباينان فليس يمكن ذلك فان مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالتشخص امر واحد
بالشخص ومقتضى الكل المتشابه الاجزاء جملة مقتضى جميع الاجزاء والاجسام المتشابهة الطبايع لا يستحيل عليها
الاتصال لطبيعتها بل ان استحال فانما يستحيل لغرض يعرض وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها انها لو
كانت متصلة واذ لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تماسها ولو اتصلت او تماست لم يعرض شيء مستحيل
واذا اتصلت وتماست كانت الجملة وهي يطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة واحدة هي جملة هذه الطبايع
فيجب ان يطلب جملة من الحيز هو حيز هذه الجملة بل هذا الحيز لهذه الجملة كانه جملة يجتمع من احياز واحد واحد
فاذن الاجسام المتشابهة الطبايع فان احيازها كانها اجزاء حيز واحد ويكون لجسم معين من تلك الجملة
حيز يتعين له من تلك الجملة لعلة تلك العلة اما وجوده فيه او لا عند ما حدث وهو موافق له في الطبع
فوجب له لزومه واما اختصاصه بالقرب فان النار انما يتحرك الى فوق الى جزء من حيز كلية النار بعينه
لانه هو اقرب اليه ولسائل ان يسئل لو توهمنا النار في مركز الفلك لا ميل لجزء منها الى جهة فاذا كان
يعرض لها في طبعها السكون بالطبع وذلك محال او حركة الى جهة ولا يخصص بجهة فنقول كان يعرض لها
السكون ولكن بالقسر لانها كانت يقتضي ان يفرج عن فرجة في واسطتها ينبسط عنها الى الجهات بالسواء
الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من المكان الطبيعي لكن الهواء المحيط وغير ذلك كان ح لا
يمكنها من ان يداخله نافذة هذا النفوذ لا يتاتى بالخرق لان الخرق يكون في جهة دون جهة وهذا انبساط
في كل جهة فيكون ساكنة بالقسر وايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث في الوسط عند انخرام وهنا

القسر قسر عارض عن الطبع وهو عجيب جدا فان الطبع يقتضى امرا صار غير ممكن لعارض عرض فاذى ذلك الى حكم غير
ونحن لا يدرى استحالة هذا العارض ولا يمنعها لانا لا ندرى بعد استحالة المفروض فى الموضوع مقدما اولا
ولكن اذا حار المقدم حار الثانى وان امتنع الثانى امتنع المقدم فقد ظهر انه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد
بالطبع او حيز واحد بالطبع وانه كيف يكون نسبة حيز الكل الى حيز الاجزا بعضها الى بعض وهذا للفساد واما المركبات
فان تركيبها لا يخ اما ان يكون عن بسيطين او عن اكثر من بسيطين فان كان عن بسيطين فاما ان يكون متساويين
فى القوة او احدهما اغلب فان كانا متساويين فى القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما بحد لجهة الاخر تفرقا ولم
يجتمعا الا بقسر جامع وان تواجهت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الاخر معلوما وقسر كل واحد الاخر فوقفا الا ان نظرا
على احدهما معين او يكونا فى الحد المشترك بين الحيزين فيجوز ان يقعا فيه بالطبع وان غلب قوة احدهما والقسر على الم
حاصل كان المكان الطبيعى مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان تساوت
علما البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذى فيه التركيب وحصل المركب فى اقرب الحيزين
من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه اذا انجذب عنه الى الجانبين سواء والا مساكه عن البسيط الذى يطلب
ذلك الحيز لا يبطله يخالف الجذبين وعسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام البسيطة سيالا انه بها الا وهناك غالب
يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها الخاصة او يكون الاجزا قد يصغر تصغرا لا يمكنها ان
يعقل فى الاجسام التى بينها وبين كليانها حرفا او يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط فلنبين
الان ان لكل جسم طبيعى مبدأ حركة طبيعية حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وانه على نوع واحد فقط

الفصل الثانى عشر

فى اثبات ان لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية او مكانية يقول ان كل جسم لا يخ
اما ان يكون قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه بالقسر او غير قابل فان كان قابلا للنقل عن موضعه الذى هو فيه
فاما ان يكون له فى جوهره ميل الى حيز او لا يكون له ميل اليه البتة لكن كل جسم فله مكان طبيعى او حيز طبيعى يقتضى
طبيعته الكون فيه وانما خالف ساير الاجسام فى ذلك لا الجسمية بل لان فيه مبدا او قوة معدة نحو ذلك المكان
فان كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان وحرسه غير ممتنع بما هى حرمية عن الانتقال والحركة ولا مضادة
فيه لقوته فلا المقتضى قوته يقتضى حرا لاخر لانه لا يجوز ان يكون فى جسم واحد غير مختلف الاجزا قوتان تتضادان
او يقتضيان فعلين متمانعين اذ القوى كونها قوى بحسب فعلها واذا تمانعت افعالها تمانعت طبايعها فاستحالت
ان يكون معا للجسم فان الجسم الذى فيه قوة ما هو فيه مبدأ فعل ما يصدر لا محة ان لم يكن عايق وانه لم يكن
لجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ان لم يمنع مانع من خارج فليس فيه تلك القوة فاذا كانت فيه قوتان
متضادتان صح صدور فعلين متضادين وهذا مح فاذن من المح ان يكون فى جسم بسيط مفرد او فى غالب
جسم مركب قوتان واحدة يقتضى مكانا والاخر يمنع عنه ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة فيلزم ان الجسم
اذا قسر على مفارقة مكانه الطبيعى ان يتحرك الى مكانه الطبيعى عند ما يفارقه القاسر من خارج ومما بين هذا انها

ان يبين ان كل جسم ليس فيه مبدأ ميل ما فان نقله عما هو عليه من اين او وضع يقع لا فى زمان وذلك مح بل يجب ان يكون
كل جسم بميل تحريكا واما له طارية ففيه مبدأ طبيعى فى نفس ما يقبله كان اينا او وضعيا وليعين الكلام فى
التحريك المكانى اولا على سبيل ايضاح المقصود فيما هو اظهر وان كان المكانى والوضعى فى مذهب البيان
واحدا ان الاجسام الموجودة ذوات الميل كالثقلية والحقيقية اما الثقلية فالميل الى اسفل واما الحقيقة
فالميل الى فوق فانها كلما ازدادت مثلا كان قبولها للتحريك السفلى ابطأ فان نقل الحجر العظيم الشديد الثقل
او جزيه ليس كنقل الحجر الصغير القليل الثقل او جزيه وزج الهوا القليل فى الماء ليس كزج الهواء الكثير
واما ما يقسر على الاجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التبنة ونحاته الحسب من انها لا ينفذ عند الرمى فى الهوا
لعود الثقيل فليس السبب فيه ان الاثقل اقبل للرمى والجر بل لان بعض هذه اصغرها لا يقبل من المدافعة
قوة محركة لها ولما يليها يبلغ من شدتها انها يقدرها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة الى البطلان
من السبب الذى يعرف فى موضعه وهو السبب الذى يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة كان الترك
لطفا من السبب الذى يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة وبعضها يكون متخلخلا لا ينفذ على
خرق الهوا بل يداخله الهواء الذى ينفذ فيه ويكون سببا لابطال قوته المستفادة فانك ستعلم ان مقاومة
المنفود فيه هو المبطل لقوة الحركة وهذا كالنار المتخلخلة والماء المتخلخل فانه اقبل للاستحالة ولو كان السبب فى
قبول الرمى الابعد هو الكبر وزيادة الثقل لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا كان اقبل للرمى والامر بخلاف ذلك
بل اذا اعتبر الثقل والخفة ولم يعتبر اسباب اخرى كان الاقل مقدارا اقبل للتحريك القسرى واسرع حركته فيكون نسبة
مسافات المتحركات بالقسر ولها ميل طبيعى ونسبة ازمنتها على نسبة الميل الى الميل لكن النسبة فى المسافات بعكس
النسبة فى الازمنة اما فى المسافات فيكون الاشد مثلا اطول مسافة واما فى الزمان فيكون ذلك اقصر زمانا واذا
لم يكن ميل اصلا و تحرك المقسور فى زمان ولذلك الزمان نسبة الى زمان حركة ذى الميل بالقسر ويكون على
نسبة ميل لو وجد الى ميل ذى الميل المتحرك بالقسر فيكون قبول ما لا ميل فيه اصلا للقسر كقبول ذى ميل ما لو وجد
فيكون الذى لا مانع له على نسبة ذى مانع لو وجد ويعرض مثل ما قلنا فى باب الخلاء من الخلف وعلى ذلك الوجه بعينه
ومما يبين ذلك ان المقسور على الحركة المستقيمة او المستديرة يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف واذا اختلف
ذلك فظاهر ان القوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المقاومة للجسم بما هو جسم بل بمعنى فيه يطلب البقاء
على حاله من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذى نحن فى بيانه فكل جسم منتقل بالقسر ففيه مبدأ ميل ما اما
الانتقال المكانى فقد بيناه واما الانتقال القسرى الوضعى فلان ذلك الجسم ان كان قابلا للنقل عن مكانه فقد
ظهر وان كان غير قابل له فله لا محة قوة بها ثبت فى مكانه ويلزمه ويختص به وهى غير جسمية فنقول ان هذا
الجسم ومبدأ حركة ايضا وسنبين اذا اعتبر قربها مما اعتبر به امر الجسم القابل للنقل عن موضعه وذلك لان له وضعا ما
بالعدد فيما يحويه او حول ما هو مشتمل عليه او فى ذلك وحول هذا فلا يخ اما ان يكون ذلك له عن علة له فى ذاته او عن

صورته الطبيعية او عن علة خارجة عن الطبيعة وتحاول ان تقتضي في ذلك ذاته فان الاجزاء التي يعرض فيه والجهات المختلفة التي
يكون له والاجزاء التي تعرض فيما مماسة ليس شيء منها اولى بشيء منها اعني انه ليس جزء يكون منه في جهة اولى بما سه جزء
بعينه اذا الجميع غير مختلف فيه وطبيعة الجسم ليس يقتضي ذلك الوضع بعينه اذ للمتشابهات لا يستحق بعضها
بطبعه شيئا من المتشابهات بعينه دون بعض بل يكون جميع ذلك جايزا لكل واحد منها وليس هنا كما يكون كاجزاء
الاجسام القابلة للتفرق فان كل جزء يفرض فيه تجده متخصصا بما يختص به لان اول وجوده وقع هناك او لانه
اقرب المواضع من موضع وجد فيه خارجا عن حيزه الطبيعي اما الوجود فيكون الاول فيه او وقوع الانتقال القسري اليه
فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المجرد ولا بالقسر بل بالطبع المقترن بمعنى مخصص واما الذي لا يقبل
مفارقة مكانه فليس حكمه هذا الحكم ولا يجري عليه ذلك التاويل فاذا كان كذلك لا يكون جزء من اجزاء ذلك الجسم متخصصا
بما يختص به بالطبع مفردا بل ولا بالطبع مقارنا لحالة قسرية او جهاسبب ولو كان هناك ايضا شوب من سبب قاسر
ومقتض من طبعه لم اقتضا اسباب يخصص اجزاء الاسطقسات باختيارها لكان في طبعه ان لا يكون متخصصا
به لو لم يكن ذلك السبب او زال فيكون في طبعه على كل حال وكيف تصرفت الاقسام جواز ان يكون على تلك المحاذات
والمماسة وان لا يكون ففي طبعه ان يقبل تنقلا في الوضع وقد بينا ان كل قابل تنقل عن امر ما اين او وضع ففيه مبدأ
حركة وميل طبيعي فيجب ايضا ان يكون في هذا الجسم مبدا ميل في الوضع واعلم ان المقصود فيما وضح بما شرحناه من
البيان والمكشوف به عنه هو ان كل جسم تطرأ عليه امالة لم يكن مبداها فيه بالطبع بل يصدر عن سبب خارج
او نفس مواصلة تحرك بحسب القصد ويحدث مثلا لم يكن في الجسم فليس يصح ان يتحرك الجسم عن ذلك الا وفيه مثل
متقدم فان الكلام في التحريك المبتدأ الواقع بقصد النفس كالكلام في مسئلة الواقع بسبب من خارج فانك ترى نفس
الحيوان يختلف تحريكه لبدنه والقوى واحدة بحسب ما في بدنه من الميل المتصل الزايد والناقص ويجد للزايد
مقاومة ما فيجد الكلام فاما ما في هذا مباحث يحتاج ان يرجع فيها الى اللواحق فنجد ما ينفعك فيها ان كتب في الاسباب
او غيره فقد بان ان لكل جسم طبيعي ففيه مبدا حركة وان الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدا حركة وان
الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدا حركة وضعية مستديرة ونقول انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد
مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة حتى يكون اذا كان في موضعه الطبيعي يحرك في الوضع واذا كان في
غير موضعه الطبيعي يحرك اليه على الاستقامة لانه لما عندما يتحرك الى مكان بعينه بالاستقامة لا يخ اما ان يكون
فيه مبدا ميل الحركة مستديرة او لا يكون فان لم يكن فاذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل وجب
من ذلك ان لا يكون فيه مبدا حركة مستديرة لا في مكانه ولا خارجا عن مكانه وان حدث فيه هذا الميل كان
هذا الميل ليس عن ما له بايجاب جوهره بل امر يحدث له في مكانه الطبيعي ولا يكون العلة فيه الا مماسة لمكانه
الطبيعي على وضع او حصوله في حيز طبيعي على وضع ما وتلك المماسة وذلك الحصول لا يوجب مثلا عن حالة الى سلبها
بل لا يوجبه هو باعن ذاته الى ميل ذاته فليس اذن يوجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان احدث الايجاب ايجابا آخر

موجب

بلا توسط

بلا توسط طبيعة او احدا ثر الحالا بتوسط طبيعة اذ لحصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها هذا الميل فان البحث
في ذلك كله واحد والكلام واحد ولا ايضا لك ان يقول ان النفس المحركة يا خذ هناك في التحريك والامالة احداثا
ثابتا بعدما لم يكن بحدوث القصد والارادة بعد ما لم يكن فقد منع هذا ايضا وبين انه غير ممكن ان يقع مثله الا وهناك
مبدا ميل في الطبع فيجب ان يكون ذلك الميل لازما فان كان عن نفس لزوم عن ارادة طبيعية دايمة ما دام ذلك الجسم
موجودا ولا يلزم على هذا حال المستقيم من انه تارة يتحرك وتارة يسكن يتحرك في غير مكانه ويسكن في مكانه
وكلاهما طبيعي له فكذلك ربما جاز ان يكون هذا الجسم يسمى حركته في غير مكانه ويكونان كلاهما طبيعيين في
اختلاف الحالين وانما لا يلزم هذا لان الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الاطلاق على ما شرحنا بل الطبيعي هو
الاين الذي يقتضيه طبيعة الشيء اذا لم يكن عايق فاذا فارق واقتضت هذه الطبيعة الرد اليه والى موضع
معين فيه ويكون المبدأ واحدا واما الحركة المستديرة فان المبدأ الذي اسنا انه موجبها بالطبع يوجبها
كيف كان ودايما ان كانت طبيعية على الاطلاق وان كانت ليست بطبيعية مطلقة بل هي كالمستقيمة التي تقتضيها
الطبيعة عند عارض كان ذلك عند فقدان الوضع الطبيعي فيجب ان يقف عند وجدانه وكان يجب ان يكون
الطبيعي هو وضع ما بعينه الا انه ليس كذلك فانه ليس كما ان اينا اولى بالجسم من اين وكذلك من الوضع الذي له
في اجزاء المتشابه وضع اولى من وضع فتبين ان هذا الميل لا يكون جاذبا عند الوصول الى المكان الطبيعي بل ان كان
فيكون على القسم الاخر وهو انه يكون معه دايما فاذا كان في الجسم مبدا حركة مستقيمة وجب ان يجوز مفارقة هذا
الجسم حتى يتحرك عن غير الطبيعي اليه بالاستقامة وان يكون في جسم واحد بسيط اذا كان في غير مكانه الطبيعي مثلا
ميل الى الاستقامة وميل عنه الى الاستدارة فيكون في جوهر واحد امور متقابلة موجودة معا وليست مما
يجري مجرى متقابلات يمتزج حتى يكون بينها وسط فان الوسايط امور كلها ممتزج من الطرفين وانما يمتزج القوى
التي اجابودي الى الوسط اذا كان من شان كل واحد منها ان يقبل الاقل والاكثر فتولا يصرف الى الجهة الاخرى
فيكون الحاصل ليست قوتان بل قوة واحدة هي اضعف وانقص من الطرفين ولكن الاستقامة والاستدارة
لا يقبلان الاشتداد والنقص بان يلحقنا الاستقامة قليلا قليلا الى الاستدارة او الاستدارة الى الاستقامة
وهو في زمان ذلك الاخذ والوجود في المتوسط لا في مستقيم ولا في منحن بل المستقيم ان امكنه ان يفارق
الاستقامة ويصير تعقبه مستديرا كان مفارقته الاستقامة دفعة ومواصلته الاستدارة دفعة من غير
ان يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا او هو معن فيه او فارق الاستدارة الى الاستقامة
كذلك واما الانحناء الموجود في القطوع فليس سبيلا بين الاستقامة والاستدارة ولا استدارة تودي الى الاحكام
فاذا كانت الاستقامة والاستدارة لا يقبلان الاشد والاضعف فكذلك لا يقبلهما القوتان عليهما فلا يحدث
قوة متوسطة بين المستقيم وبين المستدير فلا يكون ايضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فظهر انه لا يكون
في جسم واحد مبدا حركة مستقيمة ومبدا حركة مستديرة معا ويجتمع من هذا ومما قبله ان الجسم المحدد للجهات فيه مبدا

حركة مستديرة وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة لان هذين مبداين لا يجتمعان ولان ذلك الجسم قد بان من امره انه لا
على كليته ولا على اجزائه مفارقة موضعه واما الاجسام الموضوعة فيه ففيها مبادى حركات مستقيمة عنه
واليه فيكون حيث يكون جهة فى الطبع ثلثة اصناف من الحركات واحدة حول وسط واخرى عن الوسط وثالثة
الى الوسط واذ قد بالغنا فى تعريف حال الحركة الطبيعية فحقيق بنا ان نعرف حال الحركة الغير الطبيعية واما اذا
اعتبرت الجهات بالغرض والوضع فربما الحركات على هذه العدة ولكن لا يكون طبيعية **الفصل الثالث**
عشر فى الحركة التى بالعرض يقول ان الحركة الغير الطبيعية ما يقال بالذات ومنها ما يقال بالعرض اما الذى
بالعرض فهو ان يكون الشئ لم يلحقه فى نفسه مفارقة اين اول او وضع اول او كيف او كم بل هو مقارن بشئ اخر
مقارنة لازمة فاذا تبدل لذلك الشئ حال ينسب اليه كانت له بالعرض اما فى الاين والوضع فهو على وجهين على ما
علمت فانه اما ان يكون ما قيل انه متحرك بالعرض هو فى نفسه فى مكان وذو وضع وقابل للحركة الا انه لم يفارق
وضعه بل الشئ الذى هو محمول فيه قد فارق مكانه وهذا ملازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه
حصول فى جهة يقع اليها اشارة غير الجهة التى كان يقع عليها الاشارة منها او يقع على وضع اخر بالقياس الى الجهات
واما ان لا يكون من شانه ان يكون له اين ووضع ومن شانه ان يتحرك مثال الذى يعرض له ما يعرض للمنتقل من
مفارقة اين ووضع وهو من شانه ان يتحرك اما فى الاين كالمنقول فى الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه
والقاعد فى السفينة والسفينة سعله واما فى الوضع فانا اذا توهمنا كرة فى كرة وقد الصقت بها بمسامير او بغراء
او بالطبع او بغير ذلك فحركة الكرة الخارجة حتى تغير نسبة اجزائها الى اجزاء المحيط بها تغيرا هو حقيقة الحركة فى
الوضع فان الكرة الداخلة الملصقة به يعرض لها ما يعرض له فى ان كل جزء منها يلزم جزءا ينتقل فينتقل ولكن بالعرض
اذ لا ينتقل نسبة ما بين اجزاء الكرة المحيطة مع اجزاء مكانها فان كان اعتبار الوضع انما هو بحسب القياس الى
اجزاء المحيط الموضوع فيه او المحاط به الموضوع عليه وبالجملة الى اجزاء ما يماس ذا الوضع مماسة محيطة كالكرة
فى كرة او مماسة محاطة كما للفلك الاعلى بالقياس الى ما يماسه فى داخله فلا يكون الكرة الداخلة قد تبدل
وان كان الوضع ليس باعتبار المماسات بل باعتبار الموازيات والمحاذيات فى الجهات فيكون الداخلة قد تبدل
ايضا وضعها بالذات فان الاجزاء منها قد استبدلت المحاذيات مع استبدال المحيط ذلك بل الاولى ان يكون
قد تبدل الوضع الذى له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذى له بالقياس الى ما يحويه والوضع وضعان
وضع بحسب الكل ووضع بحسب شئ ومن هذا القبيل ما يعتقده من حركة الهواء العالى مع حركة فلك القمر فان تلك
الحركة ليس كما يظن عن قسر وذلك لان هذا القسر ان كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقيه ويدفعه واذا كانت كرة
على كرة فانها اذا تحركت ولم يتشبث بشئ مما تحتها بل زحفت على بسيطة غيرها ولم فى وجه حركته حتى يلزم فيدفع
القايم فى وجهه فالسبب اذن فى تلك الحركة ان كل جزء يفرض من النار قد تعين له جزء من الفلك كالمكان وهو
بالطبع يتحرك الى المكان الطبيعى له ويسكن عنده لانه ما داما ملتصقا به التصاقا طبيعيا يوجب من لزومه اياه

وان زال ما يوجبه الا الصاق بالغراء والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقيه
منه فيكون حركة الجو العالى بالقياس الى الفلك حركة بالعرض فى الوضع ولو كان الماء وهو فى الهواء مصادفا للترتيب
الطبيعى الذى بيناه مثلا مع اصابته الموضع الطبيعى اعنى السطح المحيط الطبيعى حتى لم يبق فيها انحناء ومثلا لا
اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكانت تتبع حركة الهواء فى اى الجهات يحرك لكن الماء ليس مصادفا فى اكثر الامر
المكان الطبيعى على الوجه الذى هو طبيعى بل فى اكثر الامر به انضغاط بعد الى السفل واختلاف فى بعض اجزائه من
بحر فاذا سمع الحركة الهوائية تبعها الاجزاء العالية فى كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة فيعرض من ذلك
كالتميز والجو العالى مصادف المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى فهو على لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له
ايضا بسبب الجبال والرياح امر به اوجب تميزا ما فى اجزائه فهذا بيان حال الحركة بالعرض فيسقط من هذا سمع اورده
بعضهم فقال ان كانت الحركة التى للنار قسرية وهى حركة دايمة فقد وجد قسرى دايم وهذا خلاف لرايكم فان كانت
هذه الحركة طبيعية ولجسمها حركة اخرى بالطبع كالسمو فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان وقد منع من ذلك
فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض الذى ليس من شانه ان يتحرك فهو ان يكون هذا المقارنة مقارنته مقارنة جسم
لجسم بل مقارنة شئ من الاشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه او عرضا فى الجسم فيصير له بسبب الجسم جهة يختص
بها الاشارة الواقعة الى ذاته ويصير له اجزاء كاجزاء الجسم يختص بان يلى ما يليه الجسم من الاجسام المقارنة
له فيصير له كالاين لاين الجسم وكالوضع لوضع الجسم فاذا حصل للجسم مكان اخر تبدلت الجهة المصابة بالاشارة
واذا حصل له وضع اخر تبدلت حال جزء ما اذا صار لذلك الامر كالاجزاء فقيل انه قد انتقل فى الاين او فى
الوضع وان كانت النفس صورة قايمة فى مادة البدن فاذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض
وكذلك ساير التغيرات التى يعرض لذلك الجزء الذى يقوم فيه النفس وحده وان كان من النفس ما ليس مقارنته
بان يكون منطبعا فى البدن الذى فيه فانه لا يتحرك ولا بالعرض وقد سئل انه لم كانت النفس يقال لها انها
يتحرك بالعرض فى الاين ولا يقال لها تسود بالعرض فى اسوداد البدن ونحن نجيب فنقول انه ان كان التحقيق
يوجب انه اذا صح اطلاق ذلك على النفس بالعرض صح اطلاق هذا فذلك اذا كان السواد فى العضو الاول
الذى فيه النفس بعينه وان كان احد الامرين اوقع فى العادة ولكن ظهور نقله ما فيه النفس ان كانت منطبعة
به اكثر من ظهور ساير استحالاته وذلك لان الناس يحكمون بان الجسم اذا زال عن اصابته اصابة اشارة
زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى بخصته ولو كانت الشئ غير محسوس واما السواد فانه اذا حصل فى الجسم
واسعر فيه لم يلتفتوا الى حصوله فى شئ اخر ومعارسه له اذا كان ذلك الشئ غير محسوس كانهم يوجبون الحصول
فى الحيز لكل موجود كان محسوسا او غير محسوس ولا يوجبون التسود الا لمقابله ولعله اصحاب الحير عندهم لكل
شئ ما لا يؤمنون بموجود لا اشارة اليه فهذا هو السبب الذى اختلف به الامران عند الجمهور ولانه سبب
غير واجب مقتضاه غير واجب واذا علمت الحال فى الاين والوضع فاحكم بمثله فى ساير الالوان فانه يقال

الشئ مثلا اسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو بل جسم اخر يقاربه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو بعينه في الموضوع وليس هو هو بعينه في الاعتبار كقول القايل ان البناء اسود فان السواد ليس موضوعه الاول الجوهر مع السامه بل الجوهر مع السامه عرض له ان كان هذا الجوهر القابل للسواد وقد يقال للجوهر اذا كان ليس موضوعا اولا للاسود بل موضوعه الاول شئ فيه لا كجزء وهو السطح فان السواد يعتقد ان محله الاول هو السطح ولاجل السطح يوجد للجسم واذ قلنا في الحركة التي بالعرض فليقل على الحركة الغير الطبيعة التي بالذات وهي الحركة التي بالقسر ثم يقول في الحركة التي من تلقائها

الفصل الرابع عشر في الحركة القسرية

وفي التي من تلقاء المتحرك قلنا الحركة الغير الطبيعية ولكنها مع ذلك موجوده في ذات الموصوف بها فمنه بالقسر ومنه ما يكون من تلقائه ولنتكلم الان في التي بالقسر فنقول ان الحركة التي بالقسر هي التي محركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه وهذا اما ان يكون خارجا عن الطبع فقط مثل تحريك الحجر جرا على وجه الارض واما ان يكون مضادا للذي بالطبع كتحريك الحجر الى فوق وتسخين الماء وقد يكون حركات خارجة عن الطبع في الكم كما علمت مثل زيادة العظم الكاين بالاورام او بالسمن المجتلب والذبول الذي يكون بسبب الامراض واما الذبول الذي للسن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي فهو طبيعي بالقياس الى طبيعة الكل فانه امر يجري عليه طبيعة الكل ويجب وليس طبيعيا بالقياس الى طبيعة ذلك البدن بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء العاصب ويشبه ان يكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية والتي يكون لا على تلك الجهة باستحالة غير طبيعية وكذلك الموت الاخلى طبيعي من وجه والمرضي والقبلي عني طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية فقد يكون بالجذب وقد يكون بالدفع واما الحمل فهو بالحركة العرضي اشبه والتدوير القسري مركب من جذب ودفع والدحرجة ربما كان عن سببين خارجين وربما كان عن ميل طبيعي مع دفع او جذب قسري واما الذي يكون مع مفارقة المتحرك مثل المرمى والمرجوح فان لاهل العلم فيه اختلافا على مذاهب فمنهم من يرى ان السبب فيه رجوع الهواء المدفوع فيه الى الخلف المرمى والتيامه هناك التياما بقوه يضغط ما امامه ومنهم من يقول ان الدافع يدفع الهوا والمرمى جميعا لكن الهوا اقبل للدفع فيندفع اسرع فيجذب معه الموضوع فيه ومنهم من يرى ان السبب في ذلك قوة يستفيدها المتحرك من المحرك يثبت فيه مدة الى ان يبطل مصاكات سصل عليه مما يماسه ويخرقه وكلما ضعف بذلك قوي عليه الميل الطبيعي والمصاكه فابطل القوة ومضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي وللاصحاب القول بتحرك الهوا اولى ليس يعظم ان يكون حركة الهوا يبلغ من القوى ما يحمل الحجارة والاجسام العظيمة فان الصوت العظيم يتمادك انفا من الجبل وههنا حال اذا صح فيها انحطمت اركانها والرعد يهد الابنية المشيدة ويقلع قلل الجبال وتفلق الصخور الصم ومن الناس من يفتح القلاع المبنية في القلل بسكر النوقات والالحاح عليها وكيف يمكننا ان نقول ان الهواء الراجع الى خلف المرمى لالتيامه التياما ضغط باقدامه الى

قدام وما سبب حركته الى قدام عند الالتيام حتى يندفع ما وراه وكيف يمكنا ان يقول ان المحرك اعاد المتحرك قوة وذلك لانه لا يخلو من ان يكون احدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية لان القوة المحركة الى فوق زعمهم انها في جوهر النار بمعنى الصورة واذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف يكون طبيعة واحدة عرضا وصورة ولو كان المتحرك افاد قوة لكان اقوى فعلها في ابتداء وجودها كان يحدث ان ياحذ في الاسلاح والوجود هو ان اقوى فعله في الوسط من الحركة واما ان كان علة هذه الحركة حمل الهواء للرمي فقد يوجد لذلك علة وهو ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانحرافا لما سقر منه من الهواء الناقل للرمي ولا يوجد هذه العلة هناك وقد قال قوم بالتولد وقال لان من طبع الحركة ان يتولد بعدها حركة ومن طبع الاعتماد ان يتولد بعده اعتماد ولم يمنعوا ان يكون الحركة بعدم ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة وهذا اسمع ما يقال فان المتولد لا محالة شئ حادث بعد ما لم يكن ولكل حادث بعد ما لم يكن محدث هو علة للحدوث وتلك العلة ان كانت علة بان يوجد الحركة الاولى مع الثانية وان كانت بان يعدم وجب ان يكون دايما علة للحركة وان كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم يجوزون سكونا يلحق ومبدا الحركة موجود على ما ينبغي بالفعل وليس هناك مانع عن الحركة من المتحرك ولا في المسافة وان كان الاعتماد ايضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة لكنا اذا احلنا الامر وجدنا اصح المذاهب مذهب من يرى ان المتحرك يستفيد ميلا من المحرك والميل هو ما يحس بالحس اذا حوول ان يسكن الطبيعي بالقسر او القسري بالقسر الاخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي يقبل شدة ونقصا فمن يكون اشد ومرة يكون انقص ما لا يشك في وجوده للجسم وان كان الجسم ساكنا لما قسر ساكنا لما قسر ومذهب من يرى ان الهوا يندفع فيدفع مذهبا غير سديد وكيف يكون سديدا والكلام في الهوا كالكلام في المرمى وذلك لان هذا الهواء المدفوع اما ان يبقى متحركا مع سكون المحرك او لا يبقى فان لم يبق فكيف سعدنا فلا وان بقي فالكلام فيه باق وان كان اسرع حركة فيجب ان يكون نفوذه في الحايط اشد من نفوذ السهم فان السهم انما نفذ عندهم بقوة منفذه هو من حركة الهواء الذي هو اسرع والهوا يحس برد عن الامور القائمة في وجهه فلم لا يحس السهم ويرد وان كان السبب فيه ان الذي يلي نصل السهم يحس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته فقد وجب ان يكون السهم اسبق من الهواء وجعلوا الهواء اسبق فان كان السهم اسبق فيجب ان لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم الممنوع بالحايط لولا دفعه من خارج فان نفوذ السهم في الحايط لا يجوز ان يقال انه كنفوذه في الهواء فان الهوا يحمله ويدفعه عندهم بانه دافعه وان كان ذلك من جذب السهم ما خلفه حدا يعوده دفعا لحادثه فيكون الجذوب اشد انجذابا من الجاذب الملايم له وهذه الشدة ان كانت قوة وميلا فقد حصل القول بذلك وان كانت مسافة نفط فنزول مع زوال سببهما فان بقيت فيكون السبب القوة والميل وما بال الاشيا التي يتفق حصولها في هذا الهواء لصيق السهم يرسب ولا يجاها الهوا فان الهوا انما يمانع البقال المحولة فيه عن الرسوب بحركة شديدة

يصيرها مقاوما لحرها النعل والرياح اذا هب على اغصان الشجر مشتمة مع انها لا يحمل سهما لو وضع فيها فهنا
الهواء الذي سهل الحجر الكبير بالحري ان يكون احيانا بقوب الاجسام الصغار ربما يوجب كسرها وهؤلاء
يظنون انهم اذا قالوا ان الهواء يتحرك اسرع فيحدث حركات متشافعة في اجزاء الهوا قدما والسهم موضوع فيها
انهم قالوا شيئا وليس كذلك وذلك لانه لا يخ اما ان يحدث هذه الحركة في اجزاء الهوا قدما قدما شيئا بعد شيء فيكون
المتحرك منها يتحرك بعد هدوء المحرك الاول يتحرك معها او هو واقف فان كان مع حركة المحرك الاول فيجب ان
يقف السهم بعده وان كان بعد حركته فقد بقي الشك وهو ان هناك حركة وسببا به يستمر الحركة قائم هو
غير المحرك الاول واما حديث اندفاع المحرك العشري قوة عند الواسطة فليس يضر في ذلك فرض القوه ولا
ينفع فيه حركة الهواء وذلك لان الاشكال فيه قائم وذلك لان للمتشكك الاول ان يقول ان هذا الهوا انما له
انما يكون في اوسط زمان الحركة اسرع فانه ان كان ذلك لاستفادته بالحركة تخلخلا اكثر فهو اولى بان لا
ينفعل عنه المفعول فيه لانه يصير اكثر حجما واضعف قواما والاكثر حجما الاضعف قواما فانه يكون عن تحريك
واحد بعينه ابطأ حركة مما ليس كذلك وان كان التخلخل المعتبر للهواء المنفوذ فيه لا للنافذ فلم كانت هذه الحالة
في الوسط اقوى في التخلخل والتلطف من الحالة التي في الابتداء نعم لو دامت الحالة على شيء واحد يلوا اما
الحاك واما المحكوك لكان لذلك معنى اما للحاك فكالمنصف فانه كان على طول المزاولة يصير اسخن فيكون على التلطف
اقوى واما المحكوك فلان دوام الحك عليه يكون مما يزيده تاثيرا بعد تاثير وههنا لا الحاك ولا المحكوك واحد
بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب ان يتحرك كسلسلة مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه محكوكا بعينه وعسى
ان يكون وجه اعطاء هذه العلة لهذا الترديد في الباب المنسوب الى القوة اوضح فعسى ان الحك اذا تكرر على المرمى
اكثر يسخن اكثر فلا يزال يسخن بالحك اكثر والقوة المستفادة تضعف الا ان التلطف المستفاد بالتسخن يكون
متداركا او موفيا على المعنى الذي يفوت بالضعف ما دام في القوة ثبات ما فاذا ترادف الصك على واسترخى
ضعف ايضا الحك وبلغ مبلغا لا يفي يتدارك تاثير الصك على انا لا نعول في ذلك على هذه العلة كل التعويل وان
كان قد يجوز ان يكون ذلك من احدى معينات العلل المزيدة في الوسط فقد اتضح ان الحركة القسرية كيف هي وعلم
كم قسم هي وان كل حركة فعن قوة يكون في المتحرك بها يندفع اما قسرية واما عرضية واما طبيعية فلنتكلم على الحركة التي
يقال انها من تلقاء المتحرك فقد وقع في امرها بين اهل النظر تخالف وتشاجر ما كان من حق هذا المعنى ان يقع
من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات اهل النظر فان معول ذلك على الاسم فقد جعل بعضهم
بمعنى وبعضهم بمعنى اخر ولكل منهم ان يجعل ما جعله وليس لاحد منهم ان يشاح فيه غيره فمنهم من جعل المتحرك
من تلقائه فالموضوع ان يتحرك لطبعه حركة غير تلك الحركة وتلك الحركة مع ذلك ليس عن سبب من خارج
فعلى وضع هؤلاء يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه ويخرج الفلك من ان يكون متحركا من تلقائه وهم مع ذلك
يمنعون ان يخرج الفلك من ذلك ومنهم من شرط ان يكون له مع ذلك ان لا يتحرك فان احدهما مطلقا لم يكن

الفلك ايضا داخلا في المتحرك من تلقائه وان زيد عليه وله ان لا يتحرك اذا شاء من غير زيادة شرط ان
من شانه ان شاء دخل فيه الفلك وليس اذا كان لا شيء امر اليه اذ لا يجوز ان يشاء يلزم من ذلك
ان مقتضاه لا يكون لو شاء ومنهم من لم يشترط الا ان يكون الحركة صادرة عن الارادة وانت غير مجبرة
على اختيار اي الاسماء لانت شئت فانه ليست المشاجرة في التسمية فقط

الفصل الخامس عشر

في احوال العلل المحركة والمناسبات بين العلل المحرك والمتحرك واذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا
في الحركات والمتحركات فحري بنا ان نتكلم على احوال المحركين فنقول ان المحرك منه ما هو محرك بالذات ومنه ما هو
محرك بالعرض والمحرك بالعرض قد فصلنا امره في الاقاويل الماضية وبينا انه على كم وجه يكون وانه قد يكون الشيء
محركا لذاته وقد يكون محركا لغيره بالعرض وقد يكون محركا بالطبع وقد يكون بالقسر واما المحرك بالذات فمنه ما
يكون بواسطة مثل النجار بواسطة القدوم ومنه ما يكون بغير واسطة والذي يكون بالواسطة فربما
كانت الواسطة واحدة وربما كانت كثيرة وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه بل انما يحرك لاجل
ان ما قبله يحركه فان كان متصلا بالمحرك كاليد بالانسان سمي اداة وان كان مباينا سمي وربما لم يميز
بين اللفظين في الاستعمال وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه الى الحركة ومع ذلك فله مبدأ تحريك
اخر لانه واسطة فالاولى ان يكون يحركه مع انه محرك غاية مثل المحبوب او ضدا لغاية مثل المخوف المهروب عنه
والمحركات منها ما يحرك بان يتحرك ومنها ما يحرك لا بان يتحرك والمحرك بان يتحرك يحرك بالمماسة ويتم فعله بالسكون
منه ويكون ايضا من حيث يتحرك هو بالقوة ولاستحالة وجود اجسام بلا نهاية فيستحيل ان يكون كل محرك
متحركا فينتهي الامر الى محرك لا يتحرك والى اول محرك متحرك اذ لا دور في التحريك والتحرك والعلية والمعلولية اذ الدور
يوجب ان يكون الشيء مبدأ الامر ذلك الامر مبدأ له فيكون اسبق من الاسبق بذاته واول محرك متحرك اما ان يكون
مبدأ حركته فيه فيكون متحركا بذاته او يكون مباينا له وليس فيه لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا فان كان
المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم لم يخل اما ان يكون يصدر عنهما جميعا بالشركة ومع
ذلك فان المبدأ الذي في الجسم له ان يحرك وحده واما ان لا يكون للمبدأ الذي في الجسم ان يحرك وحده فان لم
يكن لذلك المبدأ ان يحرك وحده فليس مبدأ حركة في الجسم وقد قيل ذلك هذا خلف وانت تعلم ان كل جسم
فيه مبدأ حركة قد برهنا ذلك فان كان لمبدأ الحركة ان يحرك وحده لم يكن المباين محركا على انه اول للحركة بل
يحرك على احد الوجوه واما بانه يعطي الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك فيحرك الجسم بذلك المبدأ او يعطيه قوة
اخرى تعاضده على ذلك التحريك وتزيد فيه او يكون محركا لانه غاية ومثال او موهم واما للامرين جميعا
ان كان تحريك المباين من نوع تحريك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له وان كان المباين يحرك خلاف التحريك
الموافق فهو قاسر له جسما او غير جسم وقد قال قوم ان محرك النار الى فوق هو جاعل المادة نارا فاذا
جعلها نارا جعلها تام الاستعداد لتلك الحركة بعد ان كان بقوة يفيده فيتحرك الى فوق لكن الاصرار على هذا

غير جيل وذلك لان المبدأ الذى يعطى الماء تمام الاستعداد لتلك الحركة فقد تعطيه المبدأ الذى به يتحرك وهو كما
على القوة التى بها يتحرك وهذا ان كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج الى الفعل فيكون بنفسه مبدأ
للحركة ومحركا فانا لسنا نفهم من المحرك الامر الذى هو مبدأ الحركة على هذا النحو فيجب ان يكون واهب الصورة التى
بها يتحرك جسم ما محركا بالصورة والصورة محركة بذاتها بلا واسطة ولا عجب من ذلك ان يكون الصورة محركة
لذاتها لانها يحرك كلا وهو مادة وذات صورة محبة وذلك لان الكل ليس هو احد الاجزاء هو يحرك الجسم الذى هو
الكل بالذات ويحرك ذاته لاجل تلك الحركة بالعرض لانه ليس مما يتحرك بالذات ولو كان مما يتحرك بالذات ولوكان
مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضع الطبيعى وهو غير مفارق لما
جاوزه من الكل بل كان كما علمت متحركا بالعرض وقد يكون الشئ محركا لنفسه بالعرض ولان هيهنا حركة دائمة
ما دامت السماء قد ظهر امرها فهيهنا محرك اول غير متناهى القوة فليس بجسم ولا فى جسم فينبغى الان ان نذكر
المناسبات التى بين المحركات والمتحركات لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنبحث المتحرك على انه مبدأ الحركة
طبيعية وعلى انه مبدأ جذب وعلى انه مبدأ دفع وعلى انه حامل ولنتامل ما يلزم من اصناف المناسبات ولنضع
محركا حرك متحركا فى المسافة زمانا بنصف ذلك او اقل او اكثر فنقول انه لا يلزم ان يحرك شيئا فانه يجوز ان يكون
المستقبل بتحريك ذلك المحرك عن حاله انما هو مجموع قوة المتحرك فاذا انتصفت كانها انما تحدث اعدادا اولم
يجب ان يتحرك مثل السفينة التى يمدها ما به نفس فى يوم واحد فرسخين فلا يلزم ان يقدر الخمسون لا محالة
على نقلها شيئا وهذا ليس اذا احدث صوت عن ضربة جاورس يلزم ان يحدث كل جاورسة صوت يسمع او اذا
حدث عن مائة قطرة نقرة فى الصخر يلزمه ان يكون كل قطرة تفعل شيئا يحس بل عسى ان يكون لكل قطرة
اعداد ما بابطال صلابة فاذا تم الاعداد فعل الاخر من النقر وان نستمر على ذلك المنهاج حتى يحدث بغير
محسوس على ان هيهنا من الحركات ما اذا انتصف لم يبق له قوة كالحيوان وهذا الاعداد فى الحركات المثلثة هو
ابطال الميل المستعر فيها زمانا قليلا حتى يدخل عليها ميل عرس بعجز عن تحريكه القوة المستقلة التى فيه
فان فرضنا التضعيف فى المتحرك فالمشهور هو ان المحرك يحرك نصف المتحرك فى ضعف المسافة فى ذلك
الزمان واما المحقق فعرف اعتراض ذلك فيما يورده اما فى المحرك الطبيعى فانه لا يصح ان يبقى المحرك بحاله والمحرك
قد تنصف وذلك لان القوة الطبيعية يعرض لها ان ينقسم بانقسام ما هو فيه فيما اذا انتصف المتحرك
لم يكن كليته المحرك ان تحريكه بل النصف الموجود منه فيه الا على سبيل التخمين والتقدير واما الحامل فيجوز ان
يكون قوة الحامل لا تفى بان يقطع ضعف المسافة التى يحمل فيها ما حمل ولو كان فارغا فكيف يلزم ومع نصف الثقل
فان كان الحامل يحمل لحركة طبيعية فانه عند وجود نهاية الطبيعية لا يعداه بالمحمول ولا تتضعف له مسافة مثل
الطبيعية التى بين الجهتين الطبيعيتين اللهم الا ان يقع الابتداء من الوسط فى ان كان المحمول عليه له
غير نهاية احدث فيه بطأ الا ان ذلك لا يحفظ هذه النسبة لان حركة الطبيعيات لا يتفق من الابتداء الى

المنتهى بل كلما امعن ازداد سرعة فلا يتفق حاله فى النصفين كان فارغا او حاملا واما الدافع اللازم فحكمه
حكم الحامل واما الدافع الرامى فربما عرض له انه يفعل فى الاثقل اشد مما يفعله فى الاخف فيفعل فى الضعف
اشد مما يفعله فى النصف فلا يبقى تلك النسبة على ان المرمى لا يتشابه السرعة والبطؤ فى حدوده بل المتاخر
منه ابطأ ويقال ان الوسط منه اقوى فلا يكون هذه النسبة محفوظة ولذلك الجاذب فان الجاذب قد يكون
على صورة الحامل الحادر وقد يكون جاذبا بالقوة والقوة الفائضة عن الجاذب حد ينتهى اليه تاثيره فى المجذوب البعد منه
فما خرج عن ذلك لا يلزم ان يوثر فيه فلا يلزم ان يكون كما جعلنا المتحرك اصغر جدا من مكانه ابعد المتحرك فى نصف الزمان
المشهور انه يحرك ذلك المتحرك بعينه فى نصف المسافة وليس يجب فانه ليس يلزم ان يتساوى المقطوع فى نصفى زمان
الرمى للرمى ولا فى القسرى ولا فى الطبيعى لما علمت من اختلاف الحركة فى السرعة والبطؤ واما المحرك فى نصف المسافة
فالمشهور على قياس ما قيل فالحق ما حرر عنه واما اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك فالمشهور حفظ النسبة
لكن يجوز ان لا ينتصف بنصف المحرك حافظا القوة ويجوز ان يكون ابطأ من تحريك الكل للكل فان اجتماع القوة
ويزيدها قد يستتبع من الحجة ما هو ازيد نسبة الى جهة الجزء من نسبة العظم الى العظم واما نصف المحرك فى
نصف الزمان فالمشهور حفظ النسبة والاولى ان لا يحفظ لما علمت واما نصف المحرك فى نصف المسافة فذلك
ايضا على قياس ما علمت وانت تعلم ان التضعيفات من التلضيعات على ان هيهنا مذهبا حكيناه للمراث
وهو ان التنصيف يودى بالمحرك الى ان لا يحرك وبالمتحرك الى ان لا يتحرك وقد يقع اعتبار هذه المناسبات
بين الحركة والمحرك والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هى متناهية وغير متناهية اذا تناهى هذه اذا تناهى
تناهى الاخر لان جزءا من المتناهى منه يكون بازاء متناه من الاخر وامثال ذلك الجزء يجب ان يفنى ما احد غير متناه
بازاء فناء المتناهى فانه ان بقى لم يكن بينهما مطابقة فلم يكن الحركة الغير المتناهية فى زمان متناه او فى مسافة
متناهية او لم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية بل كان متناه مع متناه وحل وفصل ما ليس بمتناه عن
المطابقة واذا لم ينفصل بل هو الغير المتناهى مع المتناهى على ما اوجبه العروض كان غير المتناهى متناهيا ٥ آخر

كتاب السماع الطبيعى

الفن الثانى من صناعة الطبيعيات وهو مقالة واحدة وهو فى السماء والعالم عشرة فصول

الاول فى قوة الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها ٢ فى اصناف القوى والحركات البسيطة الاولى وابانة ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبايع العنصرية ٣ فى الاشارة الى اعتبار الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوضاعها واشكالها التى بالطبع ومخالفة الفلك لها ٤ فى احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف التغير وما لا يجوز ٥ فى احوال الكواكب ومحو القمر ٦ فى حركات الكواكب ٧ فى حشو الجسم السماوى وما قاله الناس فى احوال الارض وساير العناصر ٨ فى مناقضة الاراء الباطلة المذكورة فى تعليل سكون الارض ٩ فى ذكر اختلاف الناس فى الخفيف والثقيل والمنتبا

الراى الحق من بين ارائهم ١٠ فى ان جملة الاجسام الملاقى بعضها لبعض الى آخر ما يتناهى جملة واحدة

الفصل الاول فى قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الاجسام من جهة

قواها لا يعقل الا على احد اقسام ثلثة اما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه من جسمين وله قوة واحدة

فقط واما ان يكون الجسم واحدا لا تركيب فيه وله قوتان واما ان يكون الجسم لا تركيب من الاجسام

بما رحب ويختص كل واحد منها بقوة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة من احه مشتركة اولم تتفاعل

وغرضنا ان نتكلم فى القسم الثانى انه كيف يمكن ان يوجد فنقول ان هذا ايضا يعقل على اقسام منها ان يكون

القوتان امرين غير صورة الجسم بل ما يعين وعارضين من خارج ومنها ان يكون احدهما صورة والاخر لازما

او عارضا ومنها ان لا يكون عرضين بل امرين يحصل من مجموعهما صورة للجسم بها الجسم نوع واحد فليجوز ان لا

وجود القسمين الاولين ولنقابل حال القسم الثالث وهذا القسم الثالث ايضا يعقل على وجوه اما ان يكون

كل واحد منهما ملما ما وامر مادية بالفعل جوهرا قايما او يكون احدهما كك او لا يكون الا مجموعهما كك فان كان كل

واحد منهما مليا ما وامر المادة لو انفرد لزم من ذلك ان يكون المادة قد تقومت باى واحد منهما سبب فنبه

يكون الاخر خارجا عن تقويم المادة فيكون عرضا فيكون كل واحد منهما صورة وعرضا هذا خلف وان كان المقوم

احدهما وحده كان الثانى عارضا فلحق الامر باحد القسمين الاولين واما ان كان تقويمهما للمادة امرا يحصل

عنهما بالشركة فمجموعهما بالحقيقة هو الصورة فكل واحد منهما احد الصورة وكل واحد منهما لا يخلوا اما ان يكون

حرا متميزا بنفسه لا كما فى الجنس والفصل فى الامور البسيطة الذى لا يتميز كل منها امرا منفصلا بنفسه

بل يكون كاجزاء المركبات او لا يكون كك فان لم يكن كك لم يكن واحد منهما يصدر عنه وحده فعل خاص نوعى

بل عسى ان يصدر عن المعنى الجنسى فعل جنسى يتم نوعيته بالمعنى الفصلى مثلا ان يكون الصادر عنه حركة مطلقة

ويتخصص نوعهما بشركة الفصل وهذا ما لا ينكره واما الوجه الاول فهو صحيح وذلك لان كل واحد منهما ليس وحده

يقوما للمادة ولا ايضا يتقوم بقرينه ولا قرينه اقدم منه ذاتا وهو تابع لقرينه وهذا مما لا ينكره اعنى ان

يكون شئ من الهيات يتقوم بهيئة اخرى هو بعد فى الجسم البسيط بل هذا داخل فى احد القسمين المذكورين

وانما ينكر ان يكون كل واحد منهما يتقوم بالاخر فيكون اقدم منه واشد تاخرا عنه فبقى لا محالة ان الواحد

منهما لا يتقوم الا بالمادة اذ فرضنا انه لا يوجد الا فيها وهو على ما فرضناه ايضا غير مقوم لها فالمادة اقدم منه

لكنه اقدم من المركب منهما اعنى من مجموع الهيئتين وهذا المجموع هو المقوم للمادة بالفعل كما فرض فيكون بالحقيقة

اقدم من شئ هو مقدم للمادة فيكون اقدم من المادة وكانت المادة اقدم منه هذا خلف فقد ظهر استحالة

هذا القسم ولا يجوز ان يكون صورتان ليست احديهما اقدم من الاخرى بقسميها ان المادة بالشركة وان كان

قد يجوز ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها بما هى صورة قوة فعلية كما عن طبيعة الماء البرد المحسوس

ويكون عنها من جهة ما دها المادها قوة اخرى انفعالية كما للماء من الرطوبة ويجوز ان يكون قد تفيض

الاخرة

الهناة مفهوم

عنها بحسب ابن الجسم موم محله وبحسب كيف الجسم قوة مسخنة ويكون احدهما اقدم من الاخر فان

المسخنة مثل المميلة حتى ان المكيف بسخونة بالعرض يميل الى فوق او يكونان معا ولكن احدهما شبيه تلك

الصورة لذاتها كالسخونة للنار والبرودة للماء والاخرى شبيه الصورة مع عارض عرض لها مثل الميل اذا

كان الجسم عرض لها مفارقة مكانه الطبيعى واما ان يكونا معا فلا سبب الا الصورة الواحدة فلا يمكن وانت

قد علمت الفرق بين الصورة وبين هذه الاحوال قبل هذا الموضع وانت تعلم من هذا ان الجسم فى مكانه

الطبيعى لا يكون سبب حركته موجودا من حيث هو سبب حركته اذا لم يكن السبب صورته فقط بل صورته وشئ

فلا يكون بالحقيقة شئ واحد هو سبب الحركة الى المكان الطبيعى وسبب السكون ويزول عنه الشك

الذى يورده بعضهم ويجب ان لا يشك فى استحالة تروقوع الافعال المختلفة الغايات اذا كانت المادة

واحدة والقوة واحدة والسبب الفاعل واحدا فيعلم ان القوة الواحدة يصدر عنها فعل وان الفعل

الطبيعى الواحد لا يصدر الا عن قوة واحدة فان كان ذلك الفعل الطبيعى واحدا بالجنس كحركة الماء

والارض الى اسفل فان هاتين الحركتين واحدة بالجنس لا بالنوع لانهما يشتركان ويفترقان فى امر

ذاتى لهما اما الاشتراك فبانهما يتوجهان من حيز الهوا الى البعد عن الفلك واما التباين فلان نهاية

كل واحدة منهما ليست نهاية الاخرى بالنوع كانت القوة واحدة بالجنس لا بالنوع فان القوة الواحدة

بالنوع انما يحصل غاية واحدة بالنوع واذا كان الفعل الطبيعى واحدا بالنوع فانما يحصل غاية واحدة

بالنوع وايضا اذا كان الفعل الطبيعى واحدا بالنوع فمبداه واحد بالنوع ولو كان واحدا بالجنس لكان

البسيط الذى يشاركه فى نوع تلك الحركة لا يشاركه فى العلة النوعية بل فى العلة الجنسية والقوة

الجنسية ويخالفه فى زيادة فصل القوة فذلك الفصل اما ان يخصص فعل القوة او لا يخصص

فان خصص فليست الشركة فى نوعية الفعل وان لم يخصص فليس ذلك فصلا للقوة من حيث هى قوة

يوجب حكما فى القوة من حيث هى قوة فيكون امرا عرضيا لا فصلا

الفصل الثانى فى اصناف

القوى والحركات البسيطة التى ورايته ان الطبيعة الفلكية خارجة عن الطبايع العنصرية وقد عرف

مما سلف انه اذا كانت حركة طبيعية مستقيمة افترض الحركات الطبيعية اجناس ثلثة جنس المتحرك

من الوسط وجنس المتحرك الى الوسط وجنس المتحرك على الوسط فليعلم انه ليس يجب ان يكون المحرك من

الوسط لا محالة انما يتحرك من غير الوسط فانه اذا كان من موضع اخر لكنه يبعد بحركته عن الوسط

فهو متحرك عن الوسط ولا المتحرك الى الوسط هو الذى ينتهى لا محالة بحركته الى عين الوسط فانه وان

كان يقرب بحركته الى الوسط فهو متحرك الى الوسط وليس كل ما يتحرك الى شئ يصل اليه والمتحرك على الوسط

ليس يجب لا محالة ان يكون الوسط مركزا له فانه وان لم يكن مركزا له وكان فى ضمنه هو متحرك على الوسط

اذ يتحرك حوله بوجه ما الا واحد بعينه هو من جملة المتحركات على الوسط وهذا هو المحدد للكل فان الوسط يجب

يشبهة

يشبهة

عنك

المحرك

ان يكون مركزا له واما غير ذلك الواحد فربما كان المستدير المتحرك على الوسط ليس مركزه وسط حركة المتحرك
الى الوسط وعن الوسط فلا يكون هو الذى بالقياس اليه يتحدد الوسط الفاعل للجهات الطبيعية للحركات
المستقيمة واذا كان المتحرك متحركا حول هذا الوسط وليس هو مركزه فيعرض له تارة ان يكون اقرب منه
وتارة ان يكون ابعد منه وليس ذلك لانه يتحرك الى الوسط اوعن الوسط لانه ليس يتوجه بحركته الى ذلك
القرب والبعد توجها داسا بل انما يتحرك وهو على مدار لكن عرض ان كان جزء من مدار اقرب من الوسط المذكور
وجزء ابعد كما ان الاجزاء مداره قربا وبعدا من اشياء يكاد ان لا ينتهى بالقوة وليس حركته اليها بالقصد الاول
بل القصد الاولى فى حركته حفظ مدار ثم يعرض منه ذلك ولوكان بالقصد الاول لكان يقف عند
حصول المقصود ولا يفارقه ولكان يتحرك اليه من اقرب المسافات وهو المستقيم لا على انحراف وعلى ان
هذا القرب والبعد ليس يعرض لجملة المتحرك على الوسط انما يعرض لجزء من المتحرك على الوسط ليس هو جزءا منفصلا
متحركا بنفسه بل جزء موهوم متحرك بالعرض لوكان ايضا غير موهوم واما الكلية فانما يتحرك فى الوضع فاذا كان
ولم يكن هناك متحرك متميز ولا حركة بالذات الى جهة اليه ومنه يتحرك اليها بالقصد الاول فكيف يكون حركة
حقيقية الى الوسط اوعن الوسط تسمع بذلك بعض المتقربين الى العامة من النصارى وهو ليشعر فالمتحرك
بالطباع الى الوسط هو الذى يسمى ثقيلا والمرسل منه هو الذى من شانه اذا فارق مكانه الطبيعى ولم يعرض له
مفسد ولا مانع ان يبلغ الوسط فيكون راسبا تحت الاجسام كلها والمتحرك بالطباع عن الوسط هو الذى
يسمى خفيفا والمرسل منه هو الذى من شانه اذا فارق مكانه الطبيعى وحصل فى ناحية الوسط ولم
يعرض له مفسد يعود فيتحرك حتى يبلغ ابعد حدود حركات الاجسام الطبيعية من فوق فيكون طافيا
فوق الاجسام المستقيمة الحركة كلها واما الثقيل والخفيف على الاضافة فكل على قسمين ولنذكر قسمى الثقيل
بالاضافة فاحدهما الذى هو بطباعه متحرك فى اكثر المسافة الممتدة بين حدى الحركة المستقيمة حركة
الى الوسط لكنه لا يبلغه وقد يعرض له ان يتحرك عن الوسط ولا يكون تلك الحركتان متضادتين كما
ظنه بعضهم لانهما ينتهيان الى طرف واحد ونهاية واحدة وهذا مثل الماء فانه اذا حصل فى حيز
النار والهواء يتحرك منها الى الوسط ولم يبلغه واذا حصل فى حيز الارض بالحقيقة وهو الوسط مثلا يتحرك
عنه بالطبع ليطفو عليه فهو من هذه الجهة يقبل مضاف ومن جهة انه اذا قيس الى الارض نفسه فكانت
الارض سابقة له الى الوسط واشد ميلا الى الوسط فيصير عنده الارض حقيقة فهى ايضا بعقله بالاضافة
من هذا الوجه وهذا الوجه يقرب من الاول وليس برهانا هنا باعتباره وهو يشارك الارض فى حركته الى
الوسط ولكن يبطى ويتخلف عنه واما ذلك فاعتبار من حيث لا يريد من الوسط الحد الذى يريد
الارض بعينه وهذا الاعتبار غير ذلك وكيفما وربما شارك البطئ السريع فى الغاية اذا كان اختلاف ما
بينهما للصغر والكبر وهكذا يجب ان يتحقق فى حال الخفيف المضاف ايضا ولفظة الخفة والثقل قد يعنى بكل واحد

منهما امران احدهما ان يكون الشئ من شانه انه اذا كان فى غير الحيز الطبيعى يحرك بميل فيه طبيعى الى احدى
الجهتين واذا عنى بالثقل والخفة ذلك كانت الاجسام المستقيمة الحركة دايما ثقيلة اوخفيفة والثانى ان يكون
ذلك الميل لها بالفعل فاذا كان كذلك لم يكن الاجسام فى مواضعها الطبيعية ثقيلة ولا خفيفة واما الجسم
المتحرك بالطبع على الاستدارة فانه لا ثقيل ولا خفيف لا بالوجه المقول بالقوة وهذا جسم قد سلف منا
اثباته بالوجه البرهانى وبينا انه اقدم وجودا من هذه الاجسام الاخرى فان هذه الاجسام طبايعها لا يوجد
مطبوعة على ان يريدها الا بعد ان يوجد اماكنها الطبيعية وقد يكون ذلك لا على انها علل لاحداث اماكنها
الطبيعية فانها لا يصير طبيعية او يكون لها اختيار طبيعية وانما يتحدد اماكنها بهذا الجسم فهذا الجسم اقدم بالذات
من معنى هو مع هذه الاجسام لا يتاخر عنها وما هو اقدم من مع فهو اقدم والاولى ان يكون ثم البسيطين اقدم
وان الحركتين البسيطتين هو المستدير والاولى ان يكون اقدم البسيطين لاقدم الجسمين البسيطين وذلك
لان الحركات الطبيعية البسيطة يجب ان يكون للاجسام البسيطة فان المركبة ان كان لها مبدأ حركة بسيطة
طبيعية لم يخل اما ان يكون انما يصدر ذلك عن قوة يحدث عن امتزاج قوى فيكون مقتضاها ممتزجا عن
مقتضيات القوى البسيطة فاما ان يتمانع واما ان يغلب واحد واما ان يتناوب فان تمانعت فلا حركة وان غلب
واحد فذلك الواحد هو قوة الجسم البسيط المتقدم لا قوة المركب لكن حركته مستوية بابطاء لا محالة لمقاومة
القوى الاخرى والمستوية بالابطاء غير صرفة ولا بسيطة مطلقا وان ساوت فالحركة مركبة من حركات وكل
بسيط منها فهو عن بسيطة هى علتها وقياما واما ان لا يكون من قوة ممتزجة من قواها بل يكون المزاج يلزم مرا استعدادا
يقبل قوة يصدر عنها نوع من التحريك اخر فلا يكون هذه الحركة بالحقيقة طبيعية وذلك لانها قاهرة لمقتضى القوى
الطبيعية الاولية فى الجسم فان تلك القوى يقتضى جهة او يقتضى تمانعا وسكونا كما بيناه الان وهذا انما يصدر
عن ذلك ويصرف عنه قسرا فيكون هذه القوة دخلة على القوى الطبيعية كما يدخل الحرارة على الارض والماء
فيصعدهما وهناك قوة يرجحها لكنها يغلب وكما ان الارادة ايضا يوجب خلاف مقتضى الجسم من الحركة وان
كان كذلك فيكون هذه القوة الطارية لا يفعل حركة طبيعية بل يفعل حركة مضادة للطبيعية وليس علينا الا
ان نتكلم فى ان هذا يجوز وجوده او لا يجوز فانه من حيث يجوز حدوث قوى بعد المزاج الاول هى صورية لا عرضية
غريبة فيتخيل ان هذا يجوز وجوده ومن حيث يظن انه لا يجوز ان يكون الشئ بعد الضد والمخالفة بالطبع
فيظن ان هذا لا يجوز وجوده وخصوصا على سبيل ما يستكمل الجسم الطبيعى به نوعا بل ان كان ولا بد فليست من
خارج ولمبدا غريب وغير مكمل للنوع بل طار بعد استكمال النوع وعلى ان تحريك هذه القوة يتوجه الى مكان ما
ويكون ذلك المكان لجسم طبيعى وبسيط وهذه القوى يحرك اليه جسما بالطبع فان كان الجسم الطبيعى الذى
لذلك المكان موجودا فى هذا المركب فالحركة بحسب البسيط وان لم يكن موجودا كان مكان واحد يقتضيه بالطبع
اجسام كثيرة وهذا محال اللهم الا ان يكون ذلك التحريك هو فى حيز مختلف بالطبع مثل حركتنا فى الهوا ومثل هذه

الحركة لا يكون طبيعية لان الطبيعية لا يخرج عن ميل بالطبع الى ميل بالطبع واما الارادة فلها غايات غير طبيعية
واذا كانت الحركات البسيطة الطبيعية يكون للاجسام البسيطة وكانت الحركات البسيطة اما مستقيمة و اما
مستديرة او المسافات البسيطة اما مستقيمة واما مستديرة واما المنحنية فان كانت محصلة النهايات
فليس يحصل النهايات بها تحصلا واجبا اذ يجوز ان يكون تلك النهايات لمنحنيات اخرى لا نهاية لها و
اما المستقيمة فليست كذلك واذا كان كذلك فلا يتعين لطبيعة البسايط سكون بين بها سمن المنحنيات على
نوع منها دون نوع واما المستقيم فيتعين منها ذلك وان كانت غير متعينة النهايات من حيث هي مستقيمة
وعلى ان الماخذ المنحني غير بسيطة متشاكلة لان المنحني لا يكون في نفسه ايضا متشابه الاجزا كان محيطا او
مقطوعا والبسيطة متشابهة فتبين ان الحركات المستقيمة والمستديرة البسيطة هي للاجسام البسيطة كانت
الاجسام البسيطة حركاتها الطبيعية اما مستقيمة واما مستديرة ولما كان لا يمكن ان يكون مستقيمة
الا كانت جهة ولا يكون جهة الا كان محيط بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الا ان يوجد المستدير المتحرك على الاستدارة
على ما سلف لك من جميع ذلك والمستقيمة الطبيعية موجودة فالمستديرة موجودة والاجسام التي لها في طباعها
مثل مستدير كانت كثيرة او واحدة فانها جنس يخالف الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع خلافا طبيعيا كما قد
وقعت عليه من الاقاويل السالفة ولكنها اذا اقتضت بعد ذلك مواضع في الطبع مختلفة وجهات في الحركات
مختلفة فبالحري ان تختلف بالنوع والاجسام التي اذا حصلت مع اجسام اخرى بالتوهم في حيز واحد فتحركت
هذه الى الوسط مثلا وتلك لم تتحرك بل سكنت او تحركت عن الوسط او سكن بعضها وتحرك الاخر عن الوسط وذلك
لها بالطبع فانها مخالفة الطباع بالذات فيكون المتحركات الى الوسط جنسا يخالف ذلك الجنس الاخر لكنها
ان وجدت بعد ذلك مختلفة بالطبع حتى يكون الواحد يقتضي موضعا طبيعيا فوق او تحت الاخر وواحد يتحرك ابعد
وواحد يتحرك اقرب وواحد يبقى مثله واخر يزول مثله وذلك لها بالطبع فهي مختلفة الانواع بالطبع فيسقط
بهذا مناقضة من قال لم اوجب اختلاف طبايع الاجسام باختلاف حركاتها ثم جعلتم الافلاك طبيعة واحدة
خامسة فانا لم نجعلها واحدة بالنوع وكذلك اذا كان الحركة عن الوسط او الى الوسط معنى كالجنس فلا يبعد ان
يكونا متفقة الا في معنى جنسي واما التخصيص بموضع بعينه طبيعي فهو المعنى النوعي وعلى هذا ما يخالف الماء الارض
في الطبع لان حركتيهما ليسا الى حقيقة المركز الا للقهر او لوقوع الخلا لو لم يحدث الماء اذا زال عنه الارض
ولتلازم الصفايح على النحو المذكور والا فحركة الماء الى حيز غير حيز حركة الارض فهما واحد بالجنس لا بالنوع
واذا عرض لجسم واحد باعتبار مكانين حركتان احديهما عن الوسط والاخرى الى الوسط مثلا كالهواء على
مذهب المشائين لو ادخل في حيز النار لهبط واذا دخل في حيز الماء صعد فليس يجب ان يكون مخالفا الطبيعية
لان ذلك له عند حيزين مختلفين وغايته حيز واحد هو الطبيعي له واما انه هل اذا كانت له حركة يوجد غير
طبيعية لجسم فيجب ان يكون طبيعية لجسم اخر فهو شيء لم يبرهن عندي بعد الى هذه الغاية ولا اراه واجبا وعسى ان

يقول فيه غيري ما ليس عندي ويسقط لمعرفة هذه الاصول سؤال من ظن انه يقول سائلا فقال ان كان اختلاف
الحركات يوجب اختلاف الاجسام في الطباع فاتفاقها يوجب الاتفاق فالارض على طبيعة الماء اما او لا فلان
اتفاق الحركات انما يوجب اتفاق الطبايع في الجنس فقط ان اوجب اتفاقا وهاتان الحركتان متفقتان في
الجنس فيجب ان توجبا اتفاق الطبايع في الجنس لا في النوع واما ثانيا فان اختلاف الاشياء في معانيها
الذاتية واللازمة الذاتية يوجب الاختلاف في النوع والاتفاق في ذلك لا يوجب الاتفاق والا لكانت
المتجانسات متفقة النوع ومع ذلك فقد قاس هذا الانسان قياسا زدنا فقال ان امكن في الاجرام البسيطة
التي ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا ان يتحرك بحركة بسيطة نوعها بالطبع نوع واحد فيكمل لعكس النقيض فامكن
ان يكون للاشياء التي لا يتحرك بحركة طبيعية نوع واحد طبيعي فجعل مناظنه عكس النقيض بالمقدمة هي عكس
نقيضها وانما غلط في هذا العكس لانه احد المقدمة ممكنة وظنها وجودية او ضرورية فاوجب عكسها فهذا النوع من
عكس النقيض لا يصح في المقدمات الممكنة اذا جعلت الممكنة جهة ولم يجعل جزءا من المحمول كما لو قال قايل ان امكن
الجواهر المختلفة التي ليست طبيعة نوعها طبيعة واحدة ان يشترك في مهية مشتركة واحدة او صفة واحدة امكن
الاشياء التي لا يشترك في مهية واحدة وصفة واحدة ان يكون طبيعتها ونوعها واحدا فاذا كان هذا العكس
لا يصح فاعلم ان ما قاله لا يجب واما ان جعل الممكن جزءا من المحمول صح العكس ولكن لم يكن ما يريده وكان عكس نقيض
تلك المقدمة ان ما ان ما ليس يمكن ان يتحرك بحركة بسيطة واحدة نوعها واحد فليس من الاجرام البسيطة التي
ليس نوع طبيعتها نوعا واحدا وهذا حق فقد علم من هذا ان الطبيعة السماوية مخالفة لهذه الطبايع في مبادي
الحركات فيجب ان يكون مخالفة لها في الامور النوعية التي يتعلق بما يتعلق به الاختلاف لكن الحرارة والبرودة
لا زمان منعكسان على الخفة والثقل فالمادة اذا امعن فيها التسخين خفت واذا خفت سخنت فلا خفيف الا
وهو حار ويعرض لها اذا بردت بشدة ان يثقل واذا ثقلت بشدة ان يبرد فلا ثقيل الا وهو بارد فيكون الحر
والبرد منعكسا على الثقل والخفة لا كالشغاف وغير ذلك مما يوجد في الثقيل والخفيف فالجسم الذي فيه مبدا
حركة مستديرة لا حار ولا بارد فيسقط بذلك سؤال من يرى مشاركة بين الطبيعة الخامسة وغيرها مما ينعكس
على الثقل والخفة والذي ظن وقال ان الهواء يصعد من حيز الماء ويهبط من حيز النار فيكون جسم واحد متضاد
الحركة ومع ذلك لا يتضاد ذاته فيتضاد الحركات لا يوجب تضاد الطبايع فاول ما فيه انا قد بينا ان هاتين
الحركتين غير متضادتين بالحقيقة واما بعد ذلك فقد يعرض عن شيء واحد افعال متقابلة لاحوال متقابلة
فتارة يسكن وتارة يتحرك انما يوجب التضاد اذا كان بحال واحدة فيصدر عنها حركات متضادة فيعلم
ان فيها مبادي متضادة واما اذا كانت الاحوال متقابلة فيجوز ان يكون سببا مثل هاتين الحركتين جميعا
صورة واحدة وقوة واحدة هي الطالبة لمكان بعينه فيوجب حركتين متخالفتين او متضادتين بحو مكان
واحد لحالتين متضادتين فيها وليست هذه الاجسام يكون متضادة الصورتان يعرض لها في احوال متضادة

المعنى ح

واحدة بالنوع ببسيطة نوع واحد طبيعي فجعل ناظنه ح

والاجزاء ح

امور متضادة بل ان يكون يتضاد فى حركاتها التى بالطبع عن حيز فيكون بين حركاتها غاية الخلاف

الفصل الثالث فى الاشارة الى اعيان الاجسام البسيطة المذكورة وترتيبها واوضاعها واشكالها

التى لها بالطبع ومخالفة الفلك لها والان فليس يخفى عليك فيما يشاهد ان الحركة الصاعدة بالطبع

نحو السماء وان الهابطة بالطبع نحو الارض ويعلم ان الارض ليس ينزل من السماء منزلة المحيط والسماء

لا ينزل عنه الارض منزلة المركب ولو كان كذلك لكان لك ان يقع منظرك او منارا على قنتى من الارض بعدو السما

ولا يبالى له كما لك ان يفعله بالسماء واذا لم يكن للارض بمنزلة المحيط فلا بد على القوانين التى علمتها من ان يكون

احدهما بمنزلة المحيط فالسماء هو الجرم الذى بمنزلة المحيط وهو ايضا يتحرك على الاستدارة سارقا الكواكب وغاربا

فيكون السماء هو الجرم البسيط المتقدم المتحرك بالاستدارة المذكورة حاله وليس فى طباعه ان يتحرك على الاستقامة

وحركته هذه المستديرة هى التى له بطباعه واما التى للنار منها فليست كما علمت حركة قسرية ولا طبيعية ولا

حركة فى ذات النار بل حركة المحمول وحركة ما بالعرض لكون الشئ ملازما للمتحرك والسماوات قد يلحقها مثل

هذه الحركة وانت تعلم هذا اذا تحققت علم الهيئة والذى يظن من امر السماء انها مركبة من ارض ونار

يتبع لضاد مقتضيهما فى الحركة ان يستدير او يقتضى احد عنصرية التصعيد ويقتضى الاخر الهبوط فيحصل منه

جذب ودفع فيحصل حركة مستديرة كما للسبيكة المذابة فان الحرارة الغريبة فى السبيكة يتكلف التصعيد

والتثقيل يقاوم فيحدث هناك حركة مستديرة فهو ظن باطل وذلك لان الجسم الواحد اذا جذب فيه ميلان

الى جهتين فاما ان يتمانعا واما ان يغلب احدهما واما ان يختلف الاجزاء فى ذلك كما فى السبيكة فان الجزء المستقر

منه يغلبه الجزء فيصعد بالاغلاء فاذا غلى حدث فيه ميل الى حيزه الطبيعى انما يشتد عند مفارقة المستقر

ولاجل حدث هذا الميل بقوة قاوم مقتضى التسخين فمال الى اسفل ونحا مستقرة وقد عرض لما كان اسفل مثل

ما عرض له من التصعيد واعان مزاحمة النازل الحامى المتوقف وقد عرف التوقف فحدث حركة مستديرة

يكون استدارتها لا على المستقر بل فيما بين المستقر وبين العلو واما السماوية فلو حدث فيها استدارة

للسبب المذكور لكان ذلك يقع فيها فيما بين جهتى العلو والسفل لا على الوسط اذ نسبة الوسط الى المتحرك عنه

واليه واحد وايضا فترى ان النار التى فى جوهر الفلك يطلب يصعد الى اى حد واى غاية وكيف يحدد ذلك الحد قبل

الجسم المستديرة الحركة ويلزم جميع ما قيل للجاهل بالجهات فيما سلف والذين قالوا ايضا انها قد حدث فيها قوة

مزاجية فحركت هذه الحركة البسيطة فقد اخطأ واذ ذلك لان القوة المزاجية توجب من جنس موجب ما

عنه امتزجت بحسب الغالب او يمنع الطرفين وليست المستديرة البسيطة من جنس المستقيمة ولا هى امتزاج من

مستقيمين متقابلين فيعرف من هنا خطأ قول من ظن انه يقول سائقا لان السماء يلزمها ان يتحرك على الاستدارة

وان كانت مركبة من نار وارض اذ لا يمكنها ان يتحرك على الاستقامة لا تصال كريها ولا ان يسكن لتجاذب

قواها والذين قالوا انها ليست مزاجية بل قوة اخرى استعد لها الجسم بالمزاج فهى تحرك على الاستدارة وقد

عرفت استحالة ما قالوه حين علمت ان مثل هذه القوى لا يكون بسيطة التحريك والذين قالوا ان لها نفسا

تحركها حركة خلاف مقتضى طباعها فقد جعلوا الجرم السماوى فى تعب دايم او كان جرم يقتضى غير الحركة الصادرة

عن تحريك نفسه حركة او سكونا وهولاء كلهم جعلوا السماء فى غير المواضع الطبيعى وذلك لانه ليس فى الحيز

المشترك بين بسايطه الذى هو حيز المركب على ما علمت ولا فى حيز غالب فقد جعلوا حصوله هناك لقاسر ضرورة

هذا ولما كان الحق هو ان السماء بسيطة وانها متناهية فالواجب ان يكون شكلها الطبيعى كريا وبالواجب

ان يكون الطبيعى موجودا لها والا لو وجد لها غير الطبيعى لكان يقبل جرمها الازالة عن الشكل الطبيعى وكان

يقبل التمديد والتحريك على الاستقامة الى الجهات الاستقامة وبالقسر وكلما قسر عن موضعه الطبيعى

بالاستقامة فله ان يتحرك اليه بالاستقامة كما علمت فى الاصول التى لحدتها فيكون فى طبيعة الفلك حركة

مستقيمة وقد قيل انه ليس كذلك فيجب ان يكون بالشكل الموجود للفلك مستديرا فيحيط به سطوح مستديرة

والجسم الذى يتحرك الى الفلك بالطبع يجب ان يتحرك اليه بميل متشابه ومع ذلك هو بسيط ويقتضى شكلا بسيطا

مستديرا او يجد مكانا مستديرا فيجب ان يجد هذا الجسم ايضا الشكل البسيط الذى له وكل ما فى ضمنه على الترتيب

الا ان يكون بحسب من شانه ان يقبل الكون والفساد وان يتصل به ما استحال اليه وينفصل منه ما استحال

عنه ثم يكون بحيث يعتبر فى طبيعته المصير الى الشكل الذى يقتضيه طبعه او غيره بسهولة كالارض لانها ليس

طبيعتها عسر القبول للشكل بطئ الترك له ومع ذلك فهو قابل للكون والفساد فاذا انثلم منه شئ بقى الباقى

على غير شكله الطبيعى لو كان عليه او شكله القسرى اذا كان عارضا له وكذلك الذى يتضاف اليه مما هو كان

ارضا ولم يكن ارضا وقد اوجبوا الاسباب انه لا يكون شكله طبيعيا ويجب ان يتذكر الشبهة المذكورة

فى باب كون كل جسم بسيط ذى شكل طبيعى وحلها فان ذلك يحتاج اليه فى هذا الموضع واذا كان كل آحاد

ان تلم شكله الطبيعى بهذا السبب لكن الحق ليس بهذه الصفة ونسبته ان يكون ما يلى الفلك من العناصر لا يستحيل

الى طبيعة اخرى لان الفلك لا يحله او يحيل كله واما جرم آخر غريب فلا يبلغ ان يعد من مكانه الطبيعى هذا

البعد كله حتى يحصل هناك جزء منه فيغير الجسم الموجود هناك وان بلغ ذلك الحد جزء منه كان بان ينفعل اولى

منه بان يفعل فيه بل الواجب انه لا يمهل الى ان يبلغ الحق الاقصى بل ينفعل دون ذلك فلا يثلم بمخالطة

الجنبة التى يلى الفلك فيكون سطحه ذلك سطح جسم كرى واما ان ذلك ليس يجوز ان يكون ازليا باقيا دايما

بل يدخل فى الكون والفساد فليس على سبيل انه يقبلها هناك بل على وجه آخر يذكر فى موضعه واما السطح الذى

يلى الارض او يلى جسما يلى الارض فيشبه ان يعرض له هذا الانثلام بالمخالطة المضرسة وما كان رطبا سيالا

فان سطحه الذى يلى رطبا مثله يجب ان يحفظ شكله الطبيعى المستدير ولو لم يكن سطح الماء مستديرا لكانت

السفن اذا ظهرت من بعيد يظهر بجملتها لكن يرى اصغر ولا يظهر منها اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما

نظهر اولا طرف السكان ثم صدر السفينة ولو كان الماء مستقيم السطح لكان الحق الوسط منه اقرب الى المركز المتحرك

اليه من الجزئين الطرفين فكان يجب ان يميل الجزآن الطرفان الى الوسط وان لم يكن ذلك ليصلا اليه كما قلنا
بل ليكون لهما اليه النسبة المتشابهة المذكورة وتلك النسبة لا مانع لها في طباع الماء عن ان ينال
يتدافع اجزاؤه الى المركز تدافعا مستويا فيكون بعد سطحه عن المركز بعدا فيكون مستديرا واما الجسم اليابس
فيتشكل ولا يستوى عن انثلامه بالسيلان والذى ينطبق عليه من الرطب يتشكل بشكله فيكون الجسم اليابس
يلزمه ان يشكل استدارة سطحه واما الرطب فيلزمه ذلك من حيث يلي اليابس وينطبق عليه ولا يلزمه من
حيث يلي الرطب لكن اليابس وان كان كذلك فليس يبلغ ان يخرج جملته عن كرية يلحقها خارجا عنها هذه التضاريس
وهذا سيتضح في العلم الرصدى من التعاليم فهذه الاجسام كرات بعضها في بعض او في احكام كرات و
جملتها كرة واحدة وكيف لا والميل الى المحيط متشابهة والهرب عنه الى الوسط متشابه والتوسط المتشابه
يوجب شكلا مستديرا كما اللقاء المتشابه للمستدير يوجب شكلا مستديرا ولو كان بيضيا وعدسيا فلتحرك
البيضى لا على قطره الاطول والعدسى لا على قطره الاقصر حركة وضعية وجب من ذلك ان يكون متحركا في خلاء
موجود ضرورة ولو تحرك على القطرين المذكورين لم يكن حركتها في الخلاء ولكن كان فرض حركتهما غير تلك الحركة
وفرض ازالة قطريهما عن وضعه يقتضى خلاء ضرورة واما الحركة المستديرة في جسم مستدير فلا يوجب ذلك
بايجاب ولا بوجه فرض ونحن في هذا الجزء الذى نحن فيه نجد الاجسام بالقسمة الاولى على قسمين جسم يميل
اسفل من حيزنا وتثقيل علينا وجسم لا يميل الى اسفل بل ان كان يميل الى فوق ونجد المايل الى اسفل اما متما
مفرط الثقل او الغالب عليه ذلك المتماسك العسر القابل للتشكيك بسهولة فيكون هذا ارضا او الغالب فيه الارض
فيه اما رطبا سيالا او الغالب فيه الارض واما رطبا سيالا او الغالب فيه ذلك فيكون هذا ماء او الغالب
فيه الماء ولا نجد غير هذين فلا نجد البسيط الثقيل غير ارض وماء وما سواهما فهو مركب او احدهما غالب في
جوهره واما الجسم الآخر فنجده قسمين منه ما يحرق ويحمى او الغالب فيه ذلك ومنه ما هو غير محرق او الغالب فيه
ذلك فنجد البسيط المشتمل عليها من جهة جوا محرقا وجوا غير محرق او الغالب فيه ذلك واما سائر ذلك فمركبات
فالجو المحرق نسميه نارا والغير المحرق نسميه هواء ولا يمكن ان يكون في القسمة شيء غير هذه الاجسام الاربعة الخارج
عن قسمين احدهما مائل الى اسفل بذاته اما متكاثف واما سيال والثانى مائل الى فوق اما محرق واما غير
محرق فنجد الاجسام البسيطة بهذه القسمة اربعة ولا يمنع ان يكون قسمة اخرى يوجب عددا آخر ولا انهم يدعى ان
قسمتنا هذه هي بفصول حقيقية بل اردنا بهذا نوعا من التعريف وتركنا الاستقصاء الى ما بعد فان لقائل ان
يقول بل الاجسام الصاعدة منها ما هي متكاثفة ومنها ما هي متكاثفة ومنها ما هي سيالة والاجسام النازلة
منها ما هي محرقة ومنها ما هي غير محرقة فان قال قائل هذا فنحن الى الآن نتكلف الاستقصاء في هذا المعنى بحسبه فيقول
ان المحرق النازل كحجارة محماة لا نجد الحماة فيها الا غرضا وذلك الحمى يحاول تصعيده لكنه لا يطاوق بعله الا
ترى انه لو ترى اجزاء صغار الصعد وان تكلف الزيادة في احمائه فانه يصعد ابته وان كان كثيرا فانه اذا اترك

وفارقته العلة المسخنة لم يبق حاميا بل برد ونزل مع انه يبقى جوهره والمتكاثف الصاعد لا يلبث صاعدا
اذا ازيل القسر عنه او فارقه الحمى بل ينزل فيكون حمى النازل وصعود المتماسك امرين عن سببين غريبين عنهما ونحن
نتكلم في المعانى الذى يصدر عن طباع الاشياء انفسها وكذلك اذا تأملت سائر الاقسام التى يوردها لجدها
بامور عارضة غريبة لا فصلية ولا عارض لازم فليصح بما ذكرناه في ان نارا وارضا وماء وهواء فنجد الارض
يرسب تحت الماء والماء يطفو عليه طبعا ونجد الهواء يميل ميلا شديدا ما دام تحت الماء واذا علاه وقف فلم
يمل الى جهة ونجد النار سواء كانت صرفة لا بجسم او مخالطة للارضية فينسف يكون صاعدة والصرفة
لا تتنف ولهذا ما يكون الذى يلي الدبال من الشعلة كانه خلاء او هواء وهو اشد احراقا وقوة اذ هو اقرب
الى الصرافة والقوة فيفعل اشفافا اكثر فاذا لم يقدر ان يفعل اشفافا فعل نورا واضاءه وكثير من الاشياء المشفة
اذا ازيل عنها الاشفاف بالسحق والدق واحداث سطوح كثيرة يبطل لها الاتصال المعين على الاشفاف
ابيضت او اشرقت مثل الزجاج المدقوق والماء المزبد والجمد المجرود وان كان هذا البس يحتج على بعوله عن
امر النار فيرجع فيقول فالنار الصرفة والدخانية متحركة في الهواء الى فوق ونجدها كلما كانت اكبر كانت
حركتها اشد واسرع ولو كان ذلك لضغط ما يحوها قسرا ايجابا الى اسفل كان الاكبر ابطأ فلولا لذلك
واضعف حركة وكذلك ان كانت العلة جذبا ويحض الدفع ان المدفوع لا يشتد اخيرا والطبيعة يشتد اخيرا
ولو كانت الحركة بالضغط لما كان ارتقاء النار اشد من ارتقاء الهواء في حيزه فان المضغوط لا يكون قوة حركته
اقوى من قوة حركة الضاغط مع علمك انه لا يصلح ان يكون للجسمين المختلفين بالطبع مكان واحد بالطبع و
يجمع من هذه الجملة ان الحار اميل الى فوق والنار ذا اميل الى اسفل وما هو ابس اشد في جهته امعانا فقد
علمت ان ما هو ابس من الحارين فهو اسخن وسنعلم هل الامر في حبة البرد كذلك ام ليس كذلك علما عن قريب وما
اعجب قول من ظن النار البسيطة في مكانها الطبيعية هادية لا تحرق وانما هي كالنار التى يكون في المركبات
واما اللهب فهو افراط وليس يعلم ان الاشتداد المحرق في حرارة اللهب لا بد ان يكون له علة فان كانت تلك
العلة هي الحركة فيجب ان يكون الماء النازل بالسرعة قد يسخن واما ان قال لو ان هناك سببا مسخنا من خارج
فليدل عليه فانه لا شيء يبلغ من اسخانه تسخينه ان يسخن جوهر النار بل ان كان لا بد فسخ بكره ومع ذلك
فان اللهب ليس نارا صرفة بل مركبة مع استقص بارد ويكتنفه مبردات ثم مع ذلك فقد نسي ان تلك النار
العالية لو كانت غير محرقة لما اشتعلت الادخنة مستحيلة الى الرجوم والى الشهب والعلامات الهايلة
وهذه الاجسام الاربعة سيتضح من امرها انها قابلة للكون والفساد وانما الواجب ان يبحث عن حال الجسم
الخامس انه هل هو كذا او ليس

الفصل الرابع في احوال الجسم المتحرك بالاستدارة وما يجوز عليه من اصناف
التغير وما لا يجوز نقول اولا ان الجسم الذى ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة بالطبع فليس من شأنه ان يتخرق
وذلك لان الانخراق لا يمكن ان يوجد الا بحركة من الاجزاء على استقامة او مركبة من استقامات من جهات

الحرق وكل جسم قابل للحركة المستقيمة قسرا ففيه مبدأ حركة مستقيمة طبعا اذ قد عرفت انه لا ميل له
فلا يقبل قسرا البتة واذا كانت الاجزاء التي يقسر عن ميلها مانع للقسر مايلة الى جهة الالتيام عن الحرق
لو امكن لها ذلك فيكون فيها مبدأ ميل الى الالتيام وذلك على الاستقامة ضرورة وكل جسم ممتنع الحرق ففيه
مبدأ ميل مستقيم فليس قابلا للحرق فالجسم المحدد للجهات الذي للجهات الذي فيه مبدأ ميل مستدير
فقط ليس قابلا للحرف ومن هذا يعلم انه ليس برطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يتشكل ويخرق بسرعة واليابس
هو الذي يقبل ذلك ببطوء ثم يقول ان كل جسم قابل للكون والفساد ففيه مبدأ حركة مستقيمة وذلك لانه
اذا حصل متكونا لم يخل اما ان يكون في الحيز الذي يخصه بالطبع او في حيز اخر فان كان يكون في حيز اخر فاما ان
يقف فيه بالطبع فيكون غير حيزه الطبيعي طبيعيا له وهذا خلف واما ان يتحرك عنه بالطبع الى حيزه وذلك
كما علمت بميل مستقيم اذ لا يجتمع الميل الى الشيء مع الميل عنه وفي كل انتقال الى حيز ما سوى الانتقال المستقيم
مال عن ذلك الحيز وان كان يكون في حيزه الطبيعي فلا يخ اما ان يصادف الحيز وفيه جسم غيره بالعدد او يصادفه
ولا جسم اخر فيه غيره فان ورد على حيزه فشغله هو لكليته او هو ومعه جسم اخر من طبيعته فكان حيزه قبل ذلك
خاليا وذلك مح وان صادفه مشغولا بجسم اخر ودفعه هو واخرجه عنه ثم استحال الى مكانه يكون حيزه ذلك ما
يصار اليه ويشغل بالحركة فيكون من الاخيار التي اليها حركة شاغلة فيكون من الاخيار التي اليها حركات
مستقيمة فاما ان يكون في غاية الجهة او دون الغاية وفي الحالين يكون محتاجا في ان يتحدد على ما علمت بجسم
غير الجسم الذي يشغله وفي حيز غيره فيكون من شان حيز هذا الجسم ان يكون حيزا يشغله بالطبع جسم من شانه
ان يصرف عنه فيكون من شانه ان يتحرك اليه بالاستقامة كما علمت وهذا الجسم المتكون هو الجسم الذي هنا
مكانه الذي يشغله بالطبع فهذا الجسم فيه مبدأ حركة مستقيمة وبقي وجه داخل في بعض هذه الاقسام
وهو ان يكون هذا الجسم بعد تكونه حارفا لحصوله للجسم الشاغل لهذا الحيز الذي هو كالكل له الى المتكون
فيكون الجسم الذي حرفه قابلا للحركة على الاستقامة وهذا مشارك له في طبيعته بعد التكون فهذا ايضا
قابل للحركة على الاستقامة واذا كانت الاقسام هي هذه وكان بعضها محالا وبعضها يوجب مبدأ حركة
مستقيمة فكل جسم متكون ففيه مبدأ حركة مستقيمة فكل جسم ليس فيه مبدأ حركة مستقيمة فليس بمتكون
فالجسم الذي فيه مبدأ حركة مستديرة بالطبع ليس بمتكون من جسم اخر وفي حيز جسم اخر بل هو مبدع
ولذلك يحفظ الزمان فلا يجل ولذلك لا يحتاج الى جسم يحدد جهته بل هو يحدد الجهات فلا يزول عن
حيزه ولو زال لم يكن هو المحدد بالذات للجهة ويقول ان طبيعته لا ضد لها والا لكان لنوعيه الامر اللازم
عن طبيعته ضد فان اللازم النوعي عن الضد ضد اللازم النوعي للضد ولو لم يكن ضدا له لكان اما موافقا
لا مقابلة بينهما فيكون معنى عاما ليس لزومه عن احد الضدين من حيث هو ضد فانه لو كان لزومه متعلقا
بخصوصية الضد التي هو بها ضد لكان لا بعرض ولا يلزم للضد الاخر فاذن لا يكون تعلقه بخصوصية

فبقي ان يكون انما يتعلق بمعنى او يلزم معنى ذلك المعنى غير المعنى الذي يخصه فهو لاحق للمعنى العام عام
يتخصص بتخصيص العام فالنوعي المتخصص لا يجوز ان يكون لازما للضدين والحركة المستديرة المشار
اليها هي نوعية بل يتخصص فلا يكون لازما لطبيعة ولضدها فبقي ان يكون اللازمان متقابلين
وح ان يتقابلا كالمضافين اذ فعل الضد وعارضه لا يشترط في وجوده له ان يكون معقولا بالقياس
الى ماهية ما بعرض عن ضده ولا مشترطا في وجوده ان يكون معه لا محالة ان يكون يتقابل كالعدم والملكة
حتى يكون احدهما له لازما وهو الحركة المستديرة والاخر انما يلزمه عدم هذه الحركة ولا يلزم عنه حركة
اصلا التي لو لزمت لكانت مقابلة فيكون الاخر اذا وجد القوة المضادة للقوة الفاعلة المستديرة حاصلة
في المادة فكانت المادة المجسمة بها لا مبدأ حركة فيه البتة وهذا مح او يكون مبدأ حركته حركة ما هنا
الجسم الذي هو ضد الجسم المستدير قوة وصورة غير تلك القوة المضافة للصور التي هي مبدأ المستديرة ويكون
في جسم واحد مبدأ مسكن ومبدأ محرك وهذا مح بل يكون الجسم البسيط انما يتقوم بصورتين وهذا كما بينا
مح فاذا لم يكن ضدها يفعل فعلا عرضيا ولا مضافا والايجاب والسلب لا يليق بهذا الموضع بقي ان يفعل
فعلا مضادا او متوسطا واذا كان متوسطا موجودا كان مضاد الا محة موجودا او كان له مبدأ بعد وكان
في الطبيعة غير القوة المحركة على الاستدارة فكان ذلك اولى ان يكون ضدا على انه لا واسطة بين حركة
مستديرة وبين كل ما بعرض ضدا لها وقد بين هذا من قبل فبين ان الصورة الفلكية البسيطة لا مضاد
لها فبالحرى ان لا يكون الفلك متكونا عن بسيط بل هو مبدع وذلك لانه ان كان مكونا عن جسم اخر ولا محالة ان
لذلك الجسم مادة لم يخل اما ان يكون تلك المادة قبل حدوث صورة جوهر الفلك خالية او يكون لابسة
لصورة اخرى فان كانت خالية كانت مادة بلا صورة البتة وهذا مح وان كانت لابسه لصورة اخرى فلا
يخ اما ان يكون مضادة لهذه لا يجامعها ويرتفع بحدوثها فيكون للصورة الفلكية ضد وليس لها ضد
ويكون تلك الصورة لا ينافي الصورة الفلكية بل يجامعها فيكون تلك هي الصورة الفلكية المقدمة لمادة
الفلك وهذا امر طارئ ولاحق مما يتقوم مادة الفلك دونه بتلك الصورة فلا يكون هذا صورة الفلك والقوة
الاولى فيه ولا يكون حدوثها كونا للفلك بل استكمالا للجوهر الفلكي ثم ينظر هل يكون المادة الفلكية مع تلك
الصورة قابلة للحركة المستقيمة وغير ذلك او لا يكون فان لم يكن بل كانت مع تلك الصورة لازمة لغير التحدد غير
منحرفة ولا قابلة للعوارض التي يتعلق بالحركة المستقيمة فقد كان الفلك موجودا قبل تكونه وان لم يكن كذلك بل
كان في ذلك الوقت غير لازم لحيز التحديد وقابلا للمستقيمات لم يكن مع وجود الحركات المستقيمة وامكانها
يحدد حيز وهذا خلف وبالجملة فان الذي يتحدد به الجهات للحركات المستقيمة لا يجوز ان لا يكون موجودا
ويكون المستقيمات موجودة بل الحق ان مادة الصورة الفلكية موقوفة على صورته فلهذا قيل ليس لها عنصر
شيء قابل للضدين لانه لا مادة هناك قابلا للصورة وبهذا حكم الاكثرون واتفقوا على انه ليس عنصر الفلك عنصر

عدمياً

الاجسام الكاينة الفاسدة وليس اذا اتفقا فى ان السماوية ذات جسمية والارضية كذلك يلزم ان يكونا قد اتفقا
فى العنصر كما ظن بعضهم فانه ليس اذا اشترك شيآن فى معنى جامع يجب ان يكون استعدادا ذلك المعنى فى كليهما
واحدا والا لكانت الحيوانية يستعد فى الناس بمثل ما يستعد فى الحمير ولكانت طبيعة اللونية يستعد
فى البياض لمثل ما يستعد له فى السواد وهب طبيعة المقدار فيهما نوع واحد مستعد لاشياء متفقة فليس المقدار
نفسه هو الموضوع والمادة بل هناك طبيعة ومقدار فان صح ان المقدار لا يختلف طبيعته فيهما فلم يصح ان المادتين
الحاملين للمقدار طبيعتهما واحدة فى النوع وليس اذا اشتركا فى قبول المقدار يجب ان يشتركا فى كل الاستعداد فليس
اذا اتفق شيئان فى امر وجب ان يتفقا فى كل امر بل لا استعداد فى هذه المادة لغير هذه الصورة ولو كان
لها استعداد صورة اخرى لكان فى طبيعة هذا الجسم ان يقبل الكون والفساد الى المستقيمات وعرض ما
ذكرناه من المحالات والذى ظن انه تناقض هنا بان ارى شيئا يكون لا عن اضداد وصور اجوهرية يكون عن الاعدام
كالانسانية والفرسية واشياء اخرى فانه لم يعلم لولا انه ليس المراد بقولنا ان الجوهر يكون عن ضده جملة الجواهر
بل معناه ان الصور الجوهرية تبطل عن هيولاه بضدها ويحدث بعد ضدها ولم يعلم انا لسنا نقول هذا فى كل جوهر
بل انما نقول فى الجواهر المركبة من مادة وصورة ولا كل الجواهر المركبة بهذه الصفة بل جوهر الاجسام البسيطة التى
لا شئ هناك الا مادة وصورة بسيطتين فان المادة قد يكون الجسم البسيط عن مادته لا يخلو اما ان يكون لا
صورة فيها وهذا محال او يكون لها صورة لم تبطل فيكون اما ان الثانى يلتبس ببسيط بل مركب الصورتين واما ان كان
بسيطا كانت بساطته ما قدم بالصورة الاولى وهذا الثانى لازم عارض لا حاجة اليه فى تقومه فليس هناك
يكون بل استحالة او استكمال فاما ان كانت هناك صورة فيطلب بوجودها فتلك الصورة هى الضد لها
وليس الضد كل ما ليس الشئ فقد يجتمع مع الشئ فى المادة ما ليس هو مثل الطعم مع اللون فلا كل ما ليست لا يجتمع
بمضادة بل ان يكون فى المادة قبولهما ولا كل ما ليس ولا يجتمع وفى المادة قبولهما فان الصورة الانسانية
والفرسية بهذه الصفة وليستا بمضادتين وذلك لان المادة وان كانت قابلة لهما فليس قبولا اوليا بقوة
للقبول مشتركة او قوتين متواقتين تقابل كل واحد منهما مما يحتاج المادة فى ان يتم استعدادها له الى امور يوجد له
فاذا حصل استعداد احدهما بطل استعداد الاخر بل يجب ان يكون الاستعداد لهما معا استعدادا اوليا حتى
يكون ضدا ويكون كقوة واحدة مشتركة فضادا لواحد واحد على ما يصح فى الفلسفة الاولى وبعد هذا كله فلا يجب ان
يكون خلاف ابعد من خلافه والذى يدعيه هذا المتكلف من ان فى الفلك طبيعة يضاد مثل التقبب والتقعير فقد
اجيب عنه ومع ذلك فلا كثير منع منا لان يكون لعوارض الفلك ولواحقه اضداد كلا يستحيل ما دامت طبيعية
موجودة كالحلاوة للعسل فان الحلاوة وان كان لها ضد فان العسل غير قابل له فى ظاهر الامر وانما كلامنا فى
صورته وانه لا ضد لها وانها لا يتغير ولا ينعزل للامور اللاحقة لها وان كان لها اضداد مثل كما انه لو كان
طبيعة السفل بحيث لا يفسد صورته لبعض الحلاوة فيه دايمة لا يستحيل والذى قال انكم انما يستدلون على ان

طبيعة السماء لا ضد لها لاجل حركتها ثم يقولون ان طبيعتها نفس وان حركتها صادرة عن الاختيار وتارة
يقولون ان محركها امر مباين للمادة اصلا غير متناه فى القوة فان كان محركها نفسا او امرا مباينا فليس محركها
طبيعيا فما ينكرون ان يكون لطبيعتها ضد فانه لا سبيل الى اثبات ذلك من حركة يصدر عن نفس او مباين
اخر لا عن طبيعة فالجواب عن ذلك ان جوهر السماء صورته وطبيعته هى هذه النفس اللازمة لها هذا الاختيار
بالطبع فانك ستعلم فى العلوم الكلية ان كل اختيار فيما لم يلزم لم يكن اختيارا صادقا لكن ربما لزم عن اسباب
خارجة يبطل ويكون وربما كان مبدأ فعل ذاتى طبيعى وقد علم ان النفس لا ضد لها فانها اذا كانت صورة
مادة ولم يكن لها ضد يبطل بالنفس ولم يصح بالنفس ان يتعرى المادة عن صورة اصلا استحال ان يكون
هذه الصورة من شان المادة ان يفارقها هذا التشنيع وهو ان مبدأ هذه الحركة لا ضد له فان المحرك
الغير المتناهى القوة فليس هو المحرك الذى فيه كلامنا ههنا بل هو المحرك المصرف للنفس بحسب مثاله الكلى تصريف
المتشوق الى التقبيل به والاستكمال بالتشبه به كما سيعلم فقد بان ان هذا الجرم لا يقبل الكون والفساد
فلا يقبل النمو فان قابل النمو قابل فى طبعه الكون فهو غير قابل للاستحالات المودية الى تغير الطبيعة فان من الاستحالات
ما هو على سبيل الى تغير الجوهر مثل تسخين الماء فانه لا يزال يستد حتى يعقد الماء صورته واذ قد عرفنا ان هذا الجسم
غير متكون فقد ظهر انه غير فاسد اذ قد ظهر ان صورته موقوفة على مادته على انا نقول ان كل فاسد متكون وكل متكون
جسمانى فاسد فلا يجوز ان يكون شئ جسمانى متكون ولا يفسد البتة وشئ جسمانى يفسد صورته عن مادته
ثم لا يتكون البتة وذلك لان المادة الموضوعة للصورة لا يخلو اما ان يجب مقارنتها لتلك الصورة او لا يجب فان
لم يجب كانت المادة باعتبار طباعها جايزا عليها ان يوجد لها الصورة وان لا يوجد فان وجدت لها الصورة
وليس يجب لطباعها ان يكون له لا محة ولا ايضا يمتنع فهى ممكن فى طباعها ان يوجد لها فلينظر الان بانه هل
فى قوتها ان يكون لها هذه الصورة دايما ام لا فيقول ان كان يمكن ذلك فلا يخلو اما ان يمكن لا كون هذه الصورة
لها دايما او لا يمكن فان كان فى قوتها ان يكون لها الصورة دايما وليس فى قوتها ان لا يكون لها الصورة دايما
بل يكون قوتها على عدم الصورة محدودا وجب ان يكون بما يتعدى ذلك الحد يجب فيه وجود الصورة ويمنع لا وجوده
والمادة والاحوال التى تلك بعينها وهناك وهذا خلاف الوضع فبقى انها ان كانت يقوى على وجود الصورة
لها دايما فيقوى ايضا على عدم الصورة لها دايما وما يقوى عليه الشئ فاذا فرض موجودا امكن ان يعرض منه
كذب واما المحال فلا يعرض لكن فرض هذا المعنى الممكن الموجود يعرض منه المحال على ما نسبه فليفرض ان ما يقوى
عليه يكون وهو وجود الصورة دايما وهو مع ذلك يقوى على عدم الصورة دايما فلا يستحيل ان يكون مما
يقوى عليه وقتا ما فان استحال ان يكون مما يقوى عليه مقويا عليه فان المقوى عليه انما يكون مقويا عليه
عند فرض مقابله موجودا فان كان كون مقابله موجودا يمنع القوة فلا قوة عليه البتة لكنه يستحيل بعد فرض
القوة الاولى ان يعرض القوة الثانية بالفعل والا لكانت الصورة فى زمان غير متناه موجودة ولا موجودة

معا فاذا كان هذا محالا فالوضع ليس بكذب غير مح بل هو مح فمح ان يكون المادة يقوى على ان يكون لها صورة زمانا
بلا نهاية وهى مع ذلك يقوى على ان لا يكون لها تلك الصورة فبين انه ولا مادة من المواد على يقوى على حفظ صورة
لها ان كان عدم زمانا بلا نهاية وبهذا يبين انه لا يقوى على ان يتقدم لها صورة زمانا بلا نهاية فليس شئ مما
يفسد لا يتكون البتة ولا شئ مما يتكون لا يفسد البته وليس لقائل ان يقول انه انما عرض المح لانك فرضت للمقابل
وجودا مع المقابل قيل له انما عرض المحال لانه حيث فرض المقابل موجودا مع المقابل حين فرضنا الشكوك فيه موجودا
ليتبين لنا الخلف

الفصل الخامس

في احوال الكوكب ومحو القمر ان هذا الجسم السماوى يدل الحس على انه
يتضمن اجراما مخالفة له في النسبة الى الروية فان عامته مشف ينفذ فيه البصر وفيه اجسام مرئية لذاتها مضيئة
كالشمس والقمر والكواكب وبعضها في الترتيب فوق بعض اذ يشاهد بعضها منها يكشف بعضها ويشاهد بعضها
يفعل اختلاف المنظر على ما يشهد به صناعة الرصد وبعضها لا يفعل ذلك ونجد طائفة من هذه الكواكب
مع الحركة التى تخصها وضعا محفوظا البعض عند بعض وطائفة مخالفة في ذلك ونجدها تتحرك من المشرق الى
المغرب ثم تتحرك ايضا من المغرب الى المشرق وذلك مما لا يتحقق الا على وجوه سنعد في صناعة بعد هذه الصناعة
فيتحقق من هذا ان هناك حركات مختلفة فيتبين بهذا الاعتبار ان الكواكب اجرام غير الافلاك التى تحملها
ثم نعلم انها لا محالة من جنس الجوهر الذى لا يتكون بل من جنس الجوهر المبدع اذ قد قلنا ان المتكونات باحالها و
اتضح من ذلك ان المتكونات لا تحلل الا الاجسام الغير المتكونة تحللا كالشئ الغريب فيكون لا محالة بسيطة اذ
المركبات متكونة فيكون اشكالها كرية على ما نرى بالحقيقة والقمر من جملة هذه الاجرام له لون غير الضوء يتبين
اذا انقطع عنه النور الذى يوجد الحدس في اول الامر ان مبدأ وقوعه عليه من الشمس حتى انه يتقدر وللشمس بحسب
ما يوجبه وضعه من الشمس قربا وبعدا ثم تحقق لنا تامل ذلك الحدس واذا توسطت الارض بينهما كسف واما ساير الكواكب
فكثير اما يظن انها تقتبس النور من الشمس وانا احسب انها مضيئة بانفسها والا لتبدل شكل الضوء المقتبس فيها
بحسب الاوضاع وخصوصا في الزهرة وعطارد اللهم الا ان يجعل ذلك الضوء نافذا فيها فان كانت ذات لون
لم ينفذ فيما ارى في كليتهما على السواء بل اقام على الوجه الذى يلى الشمس وان لم يكن لها لون كانت مسفرة لا يضئ كليتهما
بل من حيث ينعكس عنه وهذا الراى شئ يكاد يقارب اليقين واما القمر فلا شك ان ضوءه ونوره مقتبسان من
الشمس وانه في جوهره ذو لون الى القتمة المشبعة سواد اما هو فان كانت القتمة عن ذات نوره ايضا فليس نورها
بذلك النور الذى يحس به من بعد ونشبه ان يكون جوهره يحدث اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاءة
سائر سطحه استضاءة ما وان كان ليس بذلك البليغ فلذلك ليس يشبه لونه عند الكسوف لونه وهو بعد هلال
فان ما وراء المستهل منه اعنى ما يصل اليه ضوء الشمس يكون اكثر اضاءة منه اذا كان كاسفا وقد يوصل بعض
الناس من سوت اللون لبعض الاجرام السماوية وتسليمنا انها مبصرة ان اوجب من ذلك ان يكون ملونا
واورد قياسا يشبه القياسات التعليمية وما ابعد منها فقال ان المشائين يسلمون انه لا يبصر الا هو

لامس ولا ينعكس فقوة اللمس اقدم من قوة البصر لكن يشبه قوة البصر الى المبصرات كنسبة قوة اللمس الى الملموسات
فاذا ابدلنا يكون نسبة الملموس الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر لكن اللمس اقدم وجودا من كل شئ من البصر فالـ
ملموس اقدم من المبصر وكما انه لا يكون الشئ ذا بصر الا اذا كان ذا لمس فكذلك لا يكون مبصرا الا وهو ملموس فالذي
يقول له في جواب هذه المغالطة المفتعلة التى لا شك ان صاحبها كان يقف على انه يتكلفها متعسفا انه لو كان
بينا انه اذا كانت اشياء متناسبة فاذا ابدلت يكون متناسبة لم يحتج الى ان يقام عليه برهان وقد احتيج او ان كان
اذا اقيم عليه البرهان على جنس منه قام على نظائره من الامور الداخلة في جنس اخر لكان لما اقيم عليه من البرهان
في الهندسة اغنى عن ان يقام عليه البرهان في العدد وليس كذلك بل احتيج الى استيناف برهان عليه في صناعة العدد
وكذلك اذا اقيم عليه البرهان في الهندسة والعدد ولم يقم عليها في الاشياء الطبيعية لم يلزم قبولها وبعد ذلك
فان ابدال النسبة انما يكون في الاشياء التى يكون من جنس واحد يكون فيها النسبة محفوظة في حالتى الاصل
والابدال ويكون نسبة في معنى واحد بعينه محصل فللنسبة حقيقة معقولة متحيرة كثير فيها مثال ذلك
انه لما علم ان لكل مقدار الى كل مقدار نسبة النسبة التى هى محدودة في خامسة كتاب الاسطقسات لاوقليدس
ولكل عدد الى كل عدد نسبة التى هى محدودة في سابعة كتاب الاسطقسات لاوقليدس وعلم انه كما ان للاول
عند الثانى نسبة وللثالث عند الرابع نسبة فكذلك لا شك ان للاول عند الثالث نسبة من ذلك الجنس
ثم بعد ذلك وقع الاشتغال بتكلف ان يبين ان هذه النسبة مقايسة لتلك النسبة لا يخالفها لكن
الامور الطبيعية ليس يجب ان يكون فيما بينها النسبة المعتبرة في المقادير والاعداد من حيث هى طبيعية
لا من حيث هى مقدرة او معدودة فان كان لبعضها الى بعض نسبة ما فليس يجب ان يكون تلك النسبة محفوظة
في جميع الطبيعيات في الجنس فضلا عن النوع فنسبة البصر الى المبصر هى انه قوة يدرك اللون الذى فيه
وليست هذه النسبة اللمس الى الملموس في النوع بل في الجنس من حيث انهما مدركتان ادراكا حسيا ثم
ليست هذه النسبة موجودة بين المبصر واللمس لا جنسيا ولا نوعيا بل هناك نسبة اخرى لا بين
هاتين وهى نسبة وجودهما في الحيوان واحدهما قبل وليست هذه النسبة مما يوجد بين المبصر والملموس
على النحو الذى ينفع هذا المتشكك لانه وان تكلفنا ان نجعل النسبة من جنس واحد وهو النسبة
الى الحيوان بانه للحيوان كان الابدال فيه ان وجود الملموس للحيوان متقدم على وجود المبصر اذ يجوز ان لا
يبصر الحيوان شيئا مع جواز ان يلمس ولا ينعكس وهذا مسلم لا ينفع فان ما من طباعه ان يلمس مطلقا قبل ما
من طباعه ان يبصر وان احتال فلم ينسب واحدا واحدا نسبة مطلقة بل زاد فقال ان وجود البصر قبل
وجود اللمس لانه في الحيوان كذا ولا وجود لها الا في الحيوان فيكون ذلك اقدم من هذا مطلقا ويكون انما ذكر
الحيوان لا لان يكون معتبرا في المحمول بل ماخوذا وسطا حتى يكون النسبة بين البصر والمبصر مشاكلة
للنسبة بين المبصر والملموس سلمنا مثل ذلك لكن لم يكن من جنس النسبة المبدلة التى لو كان من جنسها

ايضا لم يكن الابدال عندنا ما لم يبرهن على انه من الناس من لا يسلم ذلك اذ يرى ان في بعض الاجسام انصاف
لا لمس وهو الفلك وانه انما يتقدم اللمس الابصار في الحيوان المركب وصاحب هذا الاعتراض يميل الى هذا
الراي ميلا ظاهرا ويعود الى ما كنا فيه فيقول واما المحو الذي في وجه القمر فهو مما بالحرى ان يقع فيه اشكال
وعسى الظنون التي يمكن ان يرى فيه هي انه لا يخلو اما ان يكون ذلك في جوهره او خارجا عن جوهره فان كان في جوهره
فلا يخلو اما ان يكون امتناعه عن قبول الضوء واما عليه هو بسبب انه مشف او بسبب هو لا انه مشف ولكنه
اغلا لا يقبله لانه غير مستعد لذلك بسبب خشونة مقابلة للثقالة او سلم او كيفية اخرى مانعة لقبول النور اما في
جوهره واما لامر عرض خارجا وان لم يكن في جوهره لم يخل اما ان يكون بسبب جرم ساتر اياه عن البصر او بسبب تشكل
يعرض له كما يعرض المرئي اشباح اشياء فيه اذا رويت تلك الاشياء فيه لم يرمعها ترامر وان كان بسبب ستر
ساتر اياه عن البصر لم يخل اما ان يكون الساتر شيئا من الاجسام الموجودة تحت الاجرام السماوية في حيز
العنصر او من الاجسام السماوية فيكاد ان يكون هذه الاقسام هي التي يصلح ان يكون ظنونا في هذا
الامر وان كان كل جسم رايناه فريق فالاقسام المتسبعة من كون ذلك سا في جوهره يفسد كلها بما قد منا
القول فيه من ان الاجسام السماوية لا يتركب فيها وان كل جرم منها بسيط متفق الطباع على تم احواله التي
يمكن ان يكون له في جوهره والقسم المنسوب الى الطباع الاشياء فيه وما قيل ان البحار والجبال فيه تتصور
فيبطل بان الاشباح لا يحفظ في المرائي هياتها مع حركة المرآئي طولا وعرضا ومع اختلاف مقامات
الناظرين والجبال اللتي في القمر محفوظ على ان المرائي التي يصلح لان يرى مضيئة ينعكس عنها الضوء لا يصلح
للتخيل ولا يجتمعان فيه فان ما ينعكس عنه الضوء الى البصر لا يؤدي الجبال لا ينعكس عنه الضوء الى البصر والقسم
المنسوب الى ستر ساتر واقف تحت فلك القمر يفسد بما تحت من ذلك من حصول اختلاف المنظر ولزوم ان يكون
الساتر تارة يرى ساترا او تارة غير ساتر وان يكون الموضع الذي ستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف مقامات
الناظر وان كان من جوهر الدخان والبخار كما يظن لم يحفظ على الدوم صورة واحدة لا محة فبقي القسم الاخير
وهو ان السبب في ذلك قيام اجسام من جوهر الاجسام السماوية قريبة المكان حدا من القمر في طبيعتها
ان يحفظ بحركتها وضعا واحدا من القمر فيما بينه وبين المركز وانها من الصغر بحيث لا يرى كل واحد منها
بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وانها اما ان يكون عديمة الضوء او يكون اضعف اثرا
من القمر فيرى بالقياس اليه في حال اضائته مظلمة غير مضيئة والعجب ممن ظن ان ذلك استحصاف وانفعال
عرض للقمر من مماسة النار ولم يعلم ان جرم القمر لا يماس النار البتة وانه في فلك تدويره في فلك حامل وبين
حامله وبين حيز العناصر بعد بعيد وان قطعا من قطوع كرة الذي يتحرك بخلاف حركة حامل هو الذي يلي النار
وهو الذي حركته شبيهة بحركة الكل وانه لو كان حامل تدويره الخارج المركز مماسا للنار لكانت النار
او الهواء الاعلى يتبعه في الحركة لكن ليس كذلك بل انما يتبع حركة موافقة لحركة الكل والدليل على ذلك حركات الشهب

الناقبة ذوات الذوائب التي علمنا من احوالها انها في الهواء الاعلى وانها يتحرك بحركة ذلك الهوا الى المغرب وليست
تلك الحركة للهوا بذاتها ولا للنار اذ لهما مبدأ حركة مستقيمة فذلك لهما بالعرض على ما علمت فيكون الجسم السماوي الذي
يماس الهواء الاعلى حركته تلك الحركة فلا يكون حامل تدوير القمر وجرمه هو ذلك المماس بل يكون ذلك الجرم الاخير حجابا بينا
بين النار وبين القمر وعلى ان ذلك الجرم مصونا عن ان يسحقه ساحق وان يمحق صفاله ماحق ولو كانت النار هي
السبب فيه لكان مرور الدهر الطويل مما يزيد فيه ويؤدي اخر الامر الى محاق القمر على التمام وهذا مما تكذبه الارصاد
المتوالية والثاني ان ذلك الانمحاق لا يكون شيئا عرض ابتداء في زمان بل ما دام القمر فيجب ان يكون من حكمه ما
يعلم وقد حسب بعض من ادرك زماننا ممن شاخ في الفلسفة العامية الموجودة في نصارى بغداد ان هذا
السواد هو تادمن السواد الذي يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس ولا يستضيء بها ولم يشعر هذا القائل
انه لو كان كذلك لكان ذلك الجبال مما لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون لسانه عند المركز ثم لا يزال يتدرج
الى البياض ولم يعلم ان ذلك مما يكون في اوايل الاستهلال وحيث ذلك الجانب مضى كونه عند سد القوم و
نحن نرى القمر اذا اخذ يرد ضوئه فان تلك الظلم من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون ظهور شكل المحو وشكل
الضوء على نسبة محفوظة الى التبدد ولم يعلم ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود الى الجانب له اخر
بل ظن انه حرج وجها وابدع قولا هذا واقول على سبيل الظن بانه يشبه ان يكون لكل كوكب مع الضوء المشرق منه
لونا بحسب ذلك يختلف ابيض الضوء المحسوس لها فوجد اشراق بعضها الى الحمرة وبعضها الى الرصاصية وبعضها
الى الخضرة وكان الشعاع والنور لا يكون الا في جرم له خاصة لون فان النار انما تشرق وخاصة وهو في جوهره
ذو لون ما ويختلف المرئي من اللهب باختلاف اللون الذي يخالطه النور الناري وليس هذا سنا اجزم به
جزما واذ قد تكلمنا في جواهر الكواكب ومخالفتها للافلاك في لونها فجرى بنا ان نتكلم في حركاتها التي يخصها

الفصل السادس في حركات الكواكب الظنون المظنونة في هذا المعنى بعد القول بان في الاجرام

السماوية حركة ثلثة ظن من يرى ان الجرم الفلكي ساكن والحركة للكواكب خارقة متدحرجة او غير متدحرجة وظن من
يرى ان الجرم الفلكي متحرك والكواكب متحركة خلاف حركة الجرم خارقة له وظن من يرى ان الكواكب مغروزة في جرم الفلكي
لا يخرق البتة بل انما يتحرك بحركتها على انه لا حركة في الاجرام السماوية الا بحركة التي جعلناها الوضعية ولا انتقال
هناك البتة واصحاب هذا الراي ايضا قد تشعبوا شعبا فمنهم من زعم ان الكواكب مع ذلك هو المبدأ الاول
لتحصان قوة التحريك عنه كالقلب مثلا او الدماغ في الحيوان مع سكونه ومنهم من راى مبدأ الحركة في جرم
السماء اذ هو المتحرك بنفسه بالذات ومنهم من راى ان بعض الاجسام السماوية ينبعث قوى حركاتها عن كواكبها
وهي التي يكون الحركة الملتئمة لها انما يتم من عدة اكر وكوكب واحد مثل اكثر الكواكب التي يسمونها المتحيرة
وان بعض الاجسام السماوية بخلاف ذلك وهي التي يكون الحركة الملتئمة لها انما يلتئم من كرة واحدة وكواكب عدة
مثل كرة الكواكب التي يسمونها الثانية على اني لم يتبين لي بيانا واضحا ان الكواكب الثابتة في كرة واحدة او في

كراة منطبق بعضها على بعض الا باقياغات وعسى ان يكون ذلك واضحا الغبرى وهولاء الذين جعلوا الكواكب
غير مفارقة لمواضعها ظنوا مع ذلك فيما ظنوا فمنهم من قال انها لاحظ لها فى الحركة اصلا ومنهم من قال ان لها حظا
فى الحركة لان الجسم الذى يتحرك هى فيه الحركة التى لها يتحرك هو ايضا مثل حركتها فيعرض ان لا يفارق مكانها مثل
السابح فى الماء اذا سبح مواجها سمت سيل الماء فان له ان يسكن سكونا يعرض منه ان يسبقه السبيل ويقف
هو فى موضعه وله ان يفعل خلاف هذا فان كان هذا التوقف منه سكونا لا محة فمخالفته وهو محاذاته
للسيلان حركة مع انه لا يخرق الماء ولا يفارق ما يلقاه منه وكذلك حال الكواكب واما نحن فقد فرغنا عن
ابانة امتناع انخراق الجسم السماوى ولكنهما ان يتكلف امرا ليس بذلك المعاد المسلم وهو انه ان يحرك فحركته
اما ان يكون يتدحرج او على استمرار وان نقول ان القول بالدحرجة يكذبه ثبات محو القمر الى جهتنا بعد القول بانه
ليس فى وجه القمر ذلك المحو بل انما هو لاجل شئ وان القول بالاستمرار ردى يودى الى انه لو كان استمرارا لا اعطت
الطبيعة الالات كانه قد صح ان هذه الحركة لا يكون الا بالذات او لا سهل الا بالذات او وضح ان كل حركة يحتاج الى
ان يعطى لها آلة فيجب اذ يكون الطبيعة اعطت لهذه الحركة ايضا الالات او يقول انه لو كانت الثوابت يتحرك لكان
يجب ان يكون سرعتها وبطوءها بتقدر كبر مداراتها وصغرها فيصير ذلك علة كانه لا يمكن ان يكون كل كوكب انما دور
فى دائرة يليق بسرعته وبطوءه ليتوافى معا من غير ان كان ذلك علة السرعة والبطوء كانه لا يمكن ان يكون السرعة والبطوء
اخرى ثم يجعل مركز كل كوكب فى مدار يليق بسرعته او يتفق ذلك من غير ان يكون علة فنحن لا نحتاج ان نقول شيئا من هذه
الجنس فانه كله ضعيف او هو غاية فى القوة الا انا لم نفهم وجه كونه قويا ولا معلوما لسبب والا بانه ذلك انما يعتمد
بل يكفينا ان نقول ان جرم السماء لا ينخرق ولا ينبغى ان يعتقد ايضا ان الكوكب نفسه يجب ان يدور على نفسه لما عرف
من احوال الاجرام السماوية واما ان الكواكب والافلاك حركة مخالفة للحركة الكلية وان ذلك كيف يلتئم وكيف
يمكن فيجب ان يوخر الامر فيه الى ان يقتبس من الصناعة المنسوبة الى المجسطى صورة هذه الحركات ثم نكرو نوضح
ذلك كيف يمكن مع منع الخرق وان الميول التى يظن انها يتحرك عليها الكرات ثم ينعطف راجعة من غير تمام الدور كيف
يمكن وان الذى يرى من حركة الكوكب حتى يكون تارة بطيئة الحركة لا لانه بسبب الرجوع والاستقامة والا فانما
وبسبب الاوج والحضيض من الخارج المركز الذى ينسب الى مركز فلك التدوير ذاته فانه ليس يقطع من الدايرة
الحاملة فى ازمنة سواء قسما سواء بل انما يقطع ذلك بالقياس الى دايرة اخرى ومركز اخر اما للقمر فالدائرة
المايلة واما للاخر فالفلك المسمى المعدل للمسير ومركزه الذى هو غير مركز الحامل والارض وكيف هو ويبين ان جميع ذلك
بالعرض لا بالذات اذ لا يجوز ان يختلف تحريك قوة بسيطة جسما بسيطا فى حد واحد بغاية واحدة مختلفا الا
الذى اذا اوجبت الطبيعة اختلافا فيه استمر على اختلافه ومشدا فيه بالجهة كما يختلف الاجسام البسيطة
المستقيمة الحركة حتى يكون فى ابتدائها ابطأ وفى آخرها اسرع فذلك اولى شئ ليس فى حد واحد بل فى حدوده مختلفة
وتلك الجهة لا يعود وههنا ابتدء على ان لتلك الجهة اسبابا باعرفها ولا يمكن ان يكون موجودة فى الاجرام السماوية

وما جرت به العادة ان يتكلم فيه فى مثل هذا الموضع انه لم صار البرانى اقل افلاكا وسائر الكواكب اكثر افلاكا
ولم كانت كرة الكواكب الثابتة كثيرة الكواكب وكرة غيرها واحدة الكواكب فيقولون فى الاول ان الاشرف
الافضل لا يحتاج فى تتميم فعله الى الالات وان احتاج احتاج الى الاقل وفى الثانى ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث
الحركة واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة جسما واحدا لئلا يجتمع مؤنة حركات كثيرة مع مؤنة نقل اجسام
كثيرة وهذان الجوابان كالمقنعين وثانيهما اضعف كثيرا بل هو ردى جدا فان هذا انما يكون حيث يكون الحمل والحركة
متعبا وهنالك الحركة كما يتضح لك بعد لذيذة مريحة جدا والمحمول لا ثقل له ولا خفة ولا مثل بوجه من الوجوه ولا مما
للتحريك فلو اجتمعت حركات كثيرة واجسام كثيرة منقولة ما كان يعرض هناك مؤونة وتعب لا يعرض مع التخفيف
بتوحيد احدهما هذا هو الذى يلوح لى ونسبة ان يكون عند غيرى فيه بيان لا يلزمه ما قلته وعلى ان الفحص عما
من امره فى البحث المستقصى الذى حاوله بطليموس انه اكثر افلاكا من كثير من الحسبة ويجب ان يعلم ان وجود كل واحد
من الافلاك والكواكب على ما هى عليه من الكثرة والقلة والوضع والمجاورة والصغر والكبر هو على ما ينبغى
فى نظام الكل ولا يجوز غيره الا ان القوة البشرية قاصرة عن ادراك جميع ذلك وانما يدرك عن غايات ذلك
ومنافع امور اليسيرة مثل الحكمة فى الميل الاوج والحضيض واحوال القمر عند الشمس فى الميل وغير ذلك مما يذكره فى
مواضع اخرى وقد حق علينا الان ان نتكلم فى اوضاع العناصر تحت السماء **الفصل السابع فى حشو الجسم
السماوى وما قاله الناس فى احوال الارض وسائر الارض** نقول ان الجرم المتحرك بالاستدارة حركة وضعية
يلزم ضرورة ان يكون فيه اختلاف حال عند الحركة وان ثبات الاحوال كلها يدافع للحركة مقابل لها واذ هذه الحركة
لا يتعلق بالكم والكيف وغير ذلك بل لا يتوهم له تعلق الا بمكان او جهات والمكان والجهات لا يكون لجسم منفرد وحده
اما المكان فلا بد فى وجوده من الجسم الذى المكان نهايته واما الجهات فلا بد من ان يكون مقيسة الى حدود كما
بينا قائمة اما فى خلاء او فى ملاء والخلاء مستحيل فالملاء واجب ثم هذا الجسم هو المحدد لجهات الحركات المستقيمة
وسيتبين فصل بيان بعد ان مثل هذا الجسم لا يوجد خارجا عنه جسم متحرك بالاستقامة ولا جسم اخر
الا محيطا به ومن حكمه فيكون لا محيز فيه مبدأ حركة مستديرة ويكون من جنس هذا الجسم ويكون من الطبيعة
التى الكلام فيها فاذا كان كذلك لم يكن هذا الجسم فى نسبته المتبدلة فى الحركة يتصور بالقياس الى جسم خارج
عنه فبقى ان يكون الى جسم داخل فيه وينبغى ان يكون ذلك الجسم ساكنا يتحرك هذا عليه حتى يصح اختلاف
نسبته اليه فانه ان كان متحركا جاز ان يختلف النسبة اليه مع سكون من الجسم الاخر واما الساكن فلا
يختلف النسبة اليه الا للمتحرك فالنسبة المحتاج اليها حق ليصح ان يكون بسببها للمتحرك اختلاف نسبة
خاصية هى النسبة الى الساكن فلهذا ينبغى ان يكون دور هذه الاجسام على جسم فى الحشو ساكن بطبعه
لكنا قلنا انه من المستحيل ان يكون جسم لا مبدأ حركة فيه وهذا الجسم الذى كلامنا فيه يجب ان يكون
ساكنا فكيف يتم ذلك فنقول ان كون الجسم ساكنا لا يمانع كونه وفيه مبدأ حركة بمعنى انه لو كان فارق مكانه

الطبيعي اما بكليته او باجزائه يتحرك بالطبع لكن الكلية فرض بل وجد ساكنا بالطبع اذ لو كان امرا قسريا لم يكن علية في
الامر الذي اوما انا اليه اعتماد فيجب لا محالة ان يكون في موضعه الطبيعي ويكون من شان اجزائه ان يتحرك اليه لو فارقت
وهذا هو الارض لا محالة وليس يجوز ان يكون حاشي الجرم المتحرك بالاستدارة حشوا ماليا بحيث يتشابه منه ما يماس
الحركة السريعة وما يبعد عنها فانه لو كان مثلا جوهرا واحدا لتحلل منه ما يماس الحركة ويحلل ويسخن ولطف على طول
الايام واستحال جوهره عن المشابهة كما يعرض من افعالنا لو اكببنا على جزء من الاجسام التي هي لنا التسخين والتحريك
او تمخيض وخضخضة ولم تفعل ذلك حتى تسخن ثم لم يزل يدوام عليه لم يلبث ان يستحيل نارا فكيف ما يعرض له
اشد من الذي في مقدارنا فان كان الجسم الطبيعي الموجود هناك في طبيعته الاول من جنسه الذي في الوسط
فيلزم ان لا يكون باقيا على جنسه وجوهره ولا يجوز ان يكون وقت من الاوقات هو الوقت الاول الذي استحال
فيه الى جنس وجوهر اخر بادي لان كل وقت يفرضه بحث وقد تقدم عليه في قدرة الله زمان طويل فيلزم من ذلك
ان يكون دائما لا على جنس المتوسط وجوهره فيكون كانه ان كان من جنسه وجوهره لم يكن البتة من جنسه وجوهره هنا
فلا يصح ان يقال انه كان من جنسه واستحال عليه بل يلزم ضرورة ان يكون ذلك الجرم المماس ليس من جنس الارض
ولا من جوهره بل يجب ان يكون ذلك الجوهر نارا بحسب كان ولا يجوز ان يكون في المواضع الداخلة في الفلك اسطقس
فيعرض ان يكون الاسطقس الناري اكثر من القدر الذي نفي العناصر بمعادلته اذا اسطقس النار انما يكون اسطقس
النار اذا كان هو نفس وحده معادلا لعنصر عنصر في القوة فان زاد عليه نارا اخرى كان فوق المعادلة والذي
هو فوق المعادلة هو غير معادل وغير المعادل اما بالضعف والنقصان فيستحيل واما بالزيادة والفضل فيحيل وما حال
من المعادلة التي يلزم من تقريرنا ان يكون للنار وهو بالزيادة فيكون سائر العناصر مبتلاة منه بالاحالة وليس
يختلف فاذا الحشو مختلف والجرم الدائم السكون بالحري ان يكون عادما في طباعه للحر وان يكون مستحفظا الكماله
ذلك بدوام سكونه والمستلي برافعه جرم اخر دائم الحركة ثم الحركة بالحري ان يكون واحد الطباع للحر الحر وان يكون
مستحفظا لكماله ذلك بدوام حركته وبالحري ان يكون ما الى كل واحد منهما جرم هما دبه في الطبيعة وليس هو فيكون
النار يتلوا الى الوسط بالهواء والارض يتلوا الى فوق بالماء وان يكون صورة الهواء بحيث يفيض عنها بعض الكيفيات
متشابهة للنار وبعضها غير متشابهة حتى لا يكون الصورة الهوائية هي هي النارية ولهذا ما كان الهواء حارا رطبا
وان يكون حال الماء عند الارض كذلك ولهذا ما كان الماء باردا رطبا وان يكون المتجاور ان متناسبين في كيفية
وان يكون الاضداد متباعدة في المكان فهذا هو الوصف المحكم وعليه الوجود لكن الناس قد اختلفوا فيه ايضا
وخالفوا الحق في امر هذا الحشو وخصوصا في امر الارض من جملتها فان الارض اختلف في عددها وفي شكلها
وفي حركاتها وفي سكونها وفي موضعها قطيعات من القدماء المايلين الى القول بالاضداد وبان الضدين
مبدان للكل والواقعين من ذلك الى جنبة القول بالخير والشر والنور والظلمة افرطوا في تمجيد النار وتعظيم شانها
واهلوها للتقديس والتسبيح وكل ذلك لنورها واضائها ورأوا ان الارض مظلمة لا يستضيء باطنها بالفعل ولا

بالقوة

بالقوة فاهلوها للتحقير والذم ثم رأوا ان الوحدة والسابق والتوسط من المعاني الواقعة في حيز الخير
والفضيلة واضدادها من المعاني الواقعة في حيز الشر والرذيلة فجعلوا النار موصوفة بالوحدة وبا
لسكون وبالتوسط في المكان وجعلوا الارض موصوفة بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف وقالوا ان
في العالم ارضين كثيرة وانما هي التي يتوسط بين ابصارنا وبين السرين مكتنفهما بالسراج بالمحق وهولاء
قد تكلفوا ما لا يستقيم لهم فكيف السبيل الى ان يوجد في النار كل معنى واقع في حيز الخير وفي الارض
كل معنى واقع في حيز الشر ومتى يمكن هذا فان النار مفرطة الكيفية مفسدة والارض معتدلة
لا يفسد والنار اسرع حركة في المكان الغريب من الارض واميل للعدم والتفرق فلا يظهر للحس
والارض ابطأ حركة واثبت وجودا في حيز القريب ثم حر الحر حر الحموة وحر النشو للنبات والحيوان
وحيز النار مضاد لذلك ولا يبعد ان يجد للارض من الاوصاف المحمودة عدد ما يجد للنار وهب ان
الحس البصري يثني على النار فليسمع ما يقوله الحس اللمس وليس الاستحسان اشرف من الاستماع
كما انه ليس الحس الغير النافع افضل من النافع الغير الحسن اعني بالحس النظري على انه لا القوى الذي
قالوه ولا الجواب الذي احسامه من جنس الكلام البرهاني لكن الاصول يوجب علينا ان يعتقد ان
الارض واحدة الى ان نوضح ذلك فنقول ان الارضين كلها صورتها الطبيعية واحدة وقد علم من
قبل ان الاشياء التي صورتها واحدة فان الحيز الطبيعي لها واحد بحيث يجوز ان يجتمع كلها فيه علما على
وجه بالغ في التحقيق والتبيين فيعلم من ذلك ان الارضين الاخرى لا يثبت في مواضع اخرى بالطبع
ولا عايق لها عن الحيز الطبيعي ويقول ايضا ان الارض الحاصلة في مكانها الطبيعي لا يتحرك بالاستقامة
لما علم قبل ولا يتحرك بالطبع على الاستدارة اذ الارض لها في طبيعتها مبدأ حركة مستقيمة وقد بينا
انه لا جسم واحد يجتمع فيه مبدأ حركتي الاستقامة والاستدارة والاعجب قول من قال ان الارض
دايمة الهبوط فما بال المدرة يلحقها والجوهر الارضي كلما كان اكثر كان اسبق واسرع حركة ان يتحرك
نا ظنك بكلية الارض على انا قد فرغنا من ايضاح تناهي الجهات التي اليها الحركة بالطبع فاما القايلون
انها يتحرك بالاستدارة والفلك ساكن وان الشمس والكواكب يشرق عليها ويغرب بسبب اختلاف
محاذيات الارض المتحرك اياها وهي ساكنة واما هي في انفسها فلا يشرق ولا يغرب فيفسد قولهم بما
بيناه من سكون الارض وبان المدرة يقع على الارض على عمود هو مسقطه محاذيه لمحاذاة ولو كان ما قالوه
حقا لوجب في المدرة ان لا ينزل على عمود وقول البتة بل ان كان ولا بد فينزل منحرفا ولو كانت الارض يتحرك
هذه الحركة السريعة لكانت المدرة يتاخر عن المحاذاة ولما كان بعد مسقط السهم المرمي الى المغرب
من الرامي كبعد مسقط السهم المرمي الى المشرق من الرامي واما ما قاله الفرقة المذكورة في امر توسط النار
دون الارض فنعم ما اجاب به عنه المعلم الاول اذ قال هب ان الشرف يقتضي التوسط وهب انه قد لزم

من ذلك ان النار في الوسط اليس انما لزم الوسط الترتيبي واما الوسط المقداري فلا مزية له انما
المزية للوسط في الترتيب والنار قابلة للتوسط في الترتيب فان مرتبتها في اوسط مراتب الاجسام
ومرتبة الارض في اخر الترتيب فهذا يعطيكم مرادكم مع التقابل بما عليه الوجود حتى يطيب انفسكم بتوسط
النار فلا تخرجون لذلك الى مخالفة الكل واما القايلون بسكون الارض وقد اختلفوا في سببه فقال
انها في خلاف جهة مستقرها غير متناهية فلا مهبط لها وقايل انها مخوفة محمولة على ما عرفها وقايل
انها طبلية الشكل مسطحة القعر منبسطة وذلك سبب سكونها وان الثقيل اذا انبسط اندعم مثل الرصاص
اذا بسطتها طفت على الماء وان جمعها رسب وكذلك حال الارض على الماء والهواء وقايل انها وان كانت
طبلية فحدسها الى السفل وبسطتها الى فوق ولذلك ما يكون القطع المشترك بين الافق وبين الشمس
مستقيما في الرؤية لا قوسا وقايل انها كرية وانها ساكنة لا تتحرك لان الفلك يجذبها الى الجهات جذبا
متشابها فلا يكون جهة اولى بان ينجذب اليها من جهة كما يحكى عن صنم كان في بيت مغناطيس الحيطان
والقرار والسقف وكان قد قام في وسط البيت منجذبا الى السطوح الست بالسوية وقايل ان
السبب في قيامها يساوي استحقاف الجهات ان يكون اليها ميل وان لم يكن جذب وقايل ان السبب في
قيامها النفاف الحركات السماوية لها كما يعرض لمدرة او حصية ان يجعل في قنينة ثم يدار على قطبين
ادارة سريعة فيعرض ان يثبت الجسم الثقيل في الوسط لالتفاف الوقع المتشابهة عليه من كل جانب
وهذه المذاهب كلها ردية وكلها يجتمع في ان يجعل الارض مقسورة على القيام في الوسط وكيف
يكون الشيء مقسورة الا في غير موضعه الطبيعي وكيف يكون الجسم محبوسا في موضع غير الطبيعي الا وله
موضع طبيعي السه نحن وما كان يكون حال الارض لو حصل في ذلك الموضع الطبيعي ومثل كان يقف ايضا
او يهبط الهبوط المتوهم فان كان ذلك يقف ولا يهبط ولا يستنكر ذلك ولا يطلب له علة من العلل
المذكورة فلم صار الموضع الذي فيه مدكان واليه يتحرك اجزائه بطلب لوقوفه فيه له علة غير انه مكانه
الطبيعي الذي تستامه اجزائه واذا فارقته وان كان لا يقف ايضا هناك اعني في الموضع الاخر له بل
يهرب عنه فالموضع الطبيعي ليس بموضع طبيعي بل موضع طبيعي بل موضع مهروب عنه هذا خلف ثم يلزم
قول خاص محال خاص

الفصل الثامن في مناقضة الاراء الباطلة المذكورة في تعليل سكون

الارض فاما الجاعل سبب قيام الارض وسكونها كونها غير متناه وانه يدعم نفسه فقد عرف فساد مذهبه
لما عرف من استحالة وجود جسم غير متناه واما الجاعل سبب ذلك اقلال الماء اياها وبناها عليه
لتخوفها فيوضح بطلان قوله اخراجه ايانا الى نكر راجعين في تعرف سبب قيام ما ليس قيامه ووقوفه
ابعد من الشبهة من قيام الارض ووقوفها وذلك هو الماء فان الاشكال قايم في سبب قيام الماء
واستقراره حتى يتبع ذلك استقلاله بحمل الارض اللهم الا ان يلتجأ في امر الماء الى مثل المحال الذي

التجئ اليه في امر الارض من كونه غير متناه من الجهة التي يلينا فيكون الجواب ما قدمته ومع ذلك فما السبب
الممكن للهواء في الارض وما السبب المخوف للارض وهل هذه الاشيا ولوازم طبيعية لجوهر الارض
ان يكون فيه الهواء او الجوهر الهوا ان يكون في الارض او لجوهر الارض ان يكون مخوف الشكل اما الهواء
فطلبه لمكانه الطبيعي هو حيث يحوجه الى الانفصال عن الارض ولوما الزلزال والخسف واما الارض فهي
تهبط دايما عن معدن الهواء وشكلها شكل البساطة وقد علمت انه مستدير فان لم يكن ذلك لازما
طبيعيا فهو عارض بعد الامر الطبيعي فما كان يرى انه يكون ان لم يعرض هذا العارض او موجبا الارض
فيه او حركة فان كان فيه وقوف قبل هذا السبب وان كان حركة فكيف جاءت القوة الهوائية فنفذت
فيه قامته فكيف كان يكون تلك الحركة والى اي غاية كانت يكون وكذلك الكلام على جاعل الارض مسطحة
البسيط المقابل للبسيط الحامل ايانا فاما القايل بجذب الفلك للارض من الجهات بالاستواء فيفسد
مذهبه وقوله من وجوه احدها ما يتوهم ان هذا الجذب فعند الفلاتخ اما ان يقف الارض في الوسط
او يتحرك فان يتحرك فلا محالة انه يتحرك الى الفلك فان هؤلاء يرون ايضا ان الفلك محيط وان الارض
المركز فان تحرك الى الفلك فقد انقلبت حركتها صاعدة بالطبع وهذا محال وان وقف صارت العلة
اعطوها لوقوف الارض وهي بحيث لو لم يكن لكان وقوفا ايضا والشيء الذي لا يحتاج الشيء في ان يكون
نفسه الى ان يكون ذلك الشيء فليس ذلك الشيء بعلة للشيء المستغني عنه البتة فهذا الجذب اذن ليس
بعلة لسكون الارض وايضا فان الشيء الاصغر اسرع انجذابا من الشيء الاكبر فما بال المدرة لا ينجذب
الى الفلك بل يهرب عنه الى المركز وايضا فان الشيء الاقرب اولى بالانجذاب من الشيء الابعد اذا كان
طبعه والمدرة المعدومة الى فوق اقرب الى الفلك فهي اولى بان ينجذب الى الجهة فرهاه من كلية الارض
وايضا فان الحركة الطبيعية المستقيمة كما قد علم انما يكون الى الجهة الفرار بالطبع والمدرة انما يتحرك
ليستقر ومستقرها اما الى الفلك واما الى حيث يتوهم المركز لكن ليس الى الفلك والا لكانت الجهة
المخالفة لحركتها اولى بها فانها اقرب فهي اذا انما يتحرك الى المركز ليسكن بالطبع ويقرب من هذا مناقضة
من جعل السبب يساوي الجهات في الاستحقاق كانها لو كانت مختلفة لكان واحد منها اولى مما كان
يكون ذلك الاولى الذي هو جهة مكان طبيعي او غير ذلك فان كان جهة هي مكان طبيعي فيكون الارض
لو كان لكان مكانا طبيعيا فيكون الارض موجودة وليس لها مكان طبيعي موجود فالى اين يتحرك اجزاء الارض و
اجزاء الارض كيف لا يصير جهة من السماء اولى لها من جهة لانها اقرب من جهة ولم لا يقف النار في الوسط
لهذه العلة بعينها فعسى ان يقول القايل لانها لا يوجد في الوسط الحقيقي فكذلك المدرة يجب ان لا يميل
الى الوسط ثم ما ينبغي ان يعطوه لنا هو سبب حصول الارض في هذا الوسط الى ان صار يحث قد تكافت
الجهات عليه فابطل مثله واوجب سكونه الطبيعية يوجب ذلك او قربا او اختيارا او بحرا فان كانت

المحصله اياها فيه هو مقتضى طبيعته فالسكون فيه مقتضى طبيعته وان قالوا بسبب قاسر لم يمكنهم ان
يشيروا الى هذا السبب فان الاجسام المكتنفة للارض ليس لها ان يقسر مثل الارض دفعا ولو كان المصير الى
ما هنالك لكلية الارض قسرا لكان لجزئيها ايضا قسرا ولو كان هبوط المدرة قسرا ودفعا من الهواء المكتنف
الكثيف لما كانت يرجحن على الموانع من الحركة فالهواء الذى يكتنفه لا يرجحن البتة حتى يجعل الهواء دافعا
فيدفعها ولكان الاصغر اشد اندفاعا ولكان كلما بعد من مبدا الحركة صار ابطا فان القسرى كذلك فاذ ليس شئ
من هذه التوالى فليست كلية الارض محصلة هناك قسرا وايضا لا اختيارا اذ لا اختيار لها واما البحث
فليس امرا يعتد به ومن بين الامور المحسه لها اسباب متقدمة اما طبيعية واما قسرية واما اختيارية على
ما علمت وهذا المعنى لا يتقدمه سبب من هذه وليس يصح من هذه الاقسام الا حصوله هناك بالطبع فان
كانت الطبيعة حصلته بها ثم لا يهرب عنه فكفى بذلك بيانا بالصدور الامر عن الطبيعة وكونه سكونا طبيعيا
واما جواب من ظن ان سكونها فى الوسط على نحو سكون التراب وسط قنينة مدارة فقريب من هذا فان
مصير الارض الى الوسط لو كان بقسر لكان حكم المدرة فى ان يكون اصغرها اسرع اندفاعا وابعدها عن المحيط
ابطأ حركة هو الحكم المذكور وايضا فان القنينة ما بالها توسط التراب دون الهواء والماء اللذين فيها
فان جعل السبب فى ذلك الثقل بقى السؤال فى الثقل وبقى ان يطلب السبب فى ان كان الثقيل يتوسط دون
الخفيف الا ان يقال ان الثقيل فى القنينة ينحدر من الجهة الفوقانية بالطبع وبالدفع فاذا توسط
دفع ايضا من الهواء المدار ولم يكن ان يخرق ذلك الهواء فان الهواء وبالجملة كل رقيق متخلخل يعرض له عند
شدة الحركة من المقاومة ان لا ينخرق بل يتماحق فاذا اكتنف التراب من فوق ومن تحت هذا ان السببان
تحير ووقف فان كان السبب فى الارض هذا وهو ان بعض الجهات لكان يفارقه بالطبع وبعضها ليس يمكنه
ان يخرقه فيكون الجهات المتشابهة يختلف عليه فى ان جهة يهرب عنها وجهة مثلها يسابقها بالطبع لكن يمنع
لمقاوم وهذا خلاف ما ادعوه وان كان السبب ليس بتعاون هرب ودفع من جهة دون جهة بل ليس الا الدفع
فماذا كان يكون لولا الدفع لكان يميل الى ناحية من نواحى الفلك بعينها ميلا مطلقا حتى كان يختلف استحقاق
جهات متشابهة للميل اليها وهذا مح او غير مطلق بل متخصصة بالقرب على ما قلناه فى جزئيات العناصر
فيكون بالجملة طبيعة الارض حقيقة فلا يكون التثقيل سبب اندفاعها بالقسر الى الوسط ويكون حكم النار
حكمها فيلزم ان يكون النار اذا وسطت التف عليها الدفع فلم يقدر على الصعود وما بال هذا الدفع لا
يحس به وبقوته هذه القوة وما بال هذا الدفع لا يحصل حركة السحب والرياح الى جهة بعينها ولا
يجعل انتقالنا الى المغرب اسهل علينا من انتقالنا الى المشرق والذى ظن ان ظاهر الارض مسطح المرآه
من استقامة الفصل المشترك بين جرم الشمس وبين الافق فلم يشعر بان القسى الصغار من الدوائر الكبار
يرى فى الحس خطوطا مستقيمة بل لم يشعر ان الدايرة المرتسمة على كرة اذا قطعت كرة ونظر اليها لا من

قطب تلك الدايرة بل من نقطة على تلك الدايرة رؤى السطح مستقيما ومع ذلك فان علم الرصد يكذبه
وموجب الطبيعة البسيطة يخالفه وكما قد اختلف الآراء فى سبب قيام الارض وغير ذلك فكذا اختلفت
فى حركات النار والهواء الى فوق وما يرسب فى الماء وما لا يرسب والمدخل التى بعرفها معاودة حل من احكام
الثقيل والخفيف

الفصل التاسع فى ذكر اختلاف الناس فى الخفيف والثقيل و

استنباط الراى الحق من بين ارائهم الخفيف المطلق هو الذى فى طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن
المركز ويقتضى طبعه ان يقف طافيا بحركته فوق الاجرام كلها واعنى بالطافى ليس كل وضع فوق جسم بل
وضعا يصلح ان يكون منتهى بحركته والثقيل المطلق ما يقابله حق المقابلة فيكون حركته اسرع بطبيعته الى
غاية البعد عن المحيط حارزا كل جسم غيره فيقتضى ان يقف راسبا تحت الاجسام كلها لكن الخفيف و
للثقيل احوال ثلثة حال حصوله فى المكان الذى هو من هو غير مايل عنه بالفعل ولا بالقوة ولو كان
مايلا عنه بالفعل لما كان فى ذلك المكان مستقره الطبيعى ولو كان مايلا عنه بالقوة لكان يجوز ان يخرج
الى الفعل فيميل بالفعل عن موضعه الطبيعى اللهم الا ان يجعل القوة بالقياس الى القاسر والى ميل
قسرى لا الى ميل طبيعى فالجسم الثقيل والخفيف لا يوجد فيه حال حصوله فى الحيز الطبيعى ميل البتة واما
فى الحالين الاخرين ففيه ميل لا محالة لكنه فى حال صدور الحركة من ميله هو ذو ميل مرسل عامل وفى الحال
الاخرى هو ذو ميل ممنوع عن ان يكون عاملا فان عنى بالخفيف ميل ماله ميل عامل الى فوق بالفعل فلا الممنوع
خفيف بالفعل ولا الحاصل فى مكانه خفيف بالفعل وان عنى بالخفيف ماله ميل بالفعل الى فوق كيف
كان فالمتحرك والممنوع كلاهما خفيفان بالفعل والحاصل فى مكانه الطبيعى غير خفيف بالفعل والحاصل
مكانه الطبيعى غير خفيف بالفعل وان عنى بالخفيف ماله فى ذاته الصورة الطبعية التى هى مبدأ
الحركة والميل الى فوق حال ما يحسن الحركة الى فوق والسكون هناك حال ما يحصل هناك فهذا الجسم فى جميع
الاحوال خفيف بالقوة ولان اسم الخفيف يطلق على هذه المعانى الثلثة اطلاق الاسم المتشابه
فحرى ان يقع منه غلط لا يقع اذا فصل هذا التفصيل ولذلك الحال فى حسبه التثقيل ويجب ان يكون
استعمالنا للفظ الثقيل والخفيف اذا اردنا ان يميز بصور الاجرام الطبيعية استعمالا يدل به
على المعنى الثالث الجامع وان يكون استعمالنا ذلك اذا دللنا على افعالها انما هو على المعنى الثانى
فيقول انه قد عرض للناس اختلاف فى حركة الهواء فى الماء الى فوق وحركة النار فى الهواء الى فوق و
حركة الخشبة وما اشبهها فى الهواء الى اسفل على حكم ماله وزن وثقل وطفوها فى الماء بحيث لو
ارسب فيه قسرا لطفت على حكم ماله خفة وعدم وزن فقابل ان الاجسام كلها اثقال ومتفاوتة
فى ذلك وتتحرك هابطة لكن الاثقل يسبق ويضغط الاخف الى فوق حتى يتمهد له الاستقرار فى
السفل او الاستمرار اليه وقابل ان المثقل هو المتخلخل والمتخلخل علل الخلا وقايل ان المثقل هو اللين

كان المهبط هو الصلابة وقايل ان كثرة الملاء واندماج الاجزاء وهو المرسب وان قلة ذلك كان الخلاء او غير خلاء وهو علة ضد ذلك وقايل الاشكال المحددة الصوبرية هي مبدا الحركة الى فوق بسهولة الحرف والتمكين من النفوذ وان التكعيب وبالجملة انفراج الزوايا واستعراض السطوح هو السبب في الثقل ومنهم من جعل النفوذ الى فوق للكثرة كان كل نقطة من الكرة زاوية حادة وقايل ان الخلا يجذب اليه الاجسام حد با لسبق بالاسهل فيترتب فيه الاجسام على الترتيب الذي يتوسط فيه الاسهل ثم يحيط به الاخف فالاخف واما ما يرسب في الماء فمنهم من جعل السبب في طفو الشيء في الماء وفي الماء وفي الهواء ايضا انلال الناريات المتصعدة اياه من تحته كان الرطوبة الغالية تقل من الاجسام ما لا يقله الهادية قالوا على ان كل نقطة فان فيها غليا تاما غير محسوس ومما يتصعد من الغليان هو ميل الثقيل ان من المنبسط من الرصاصة يتناوله مقلاب اكثر عددا مما يتناوله المجتمعة منها فيقله قالوا ولهذا ما يستعلى السحب في علو الهواء وهي مائية ثقيلة فيقول ان هذه المذاهب كلها يجعل حركة هذه الاجسام حركة عرضية قسرية فان كان ذلك لدفع او جذب كان الاكبر لا محالة ابطا حركة وليس كذلك وكان المندفع كلما بعد عن المبدأ وهنت سرعته وليس كذلك وكان اذا اتخذ باجسام مجوفا من ذهب وزن مصمت من ابنوس كان رسوبها في الماء سواء ولم يكن المجوف الذهبي يطفوا ان كان الطفو قسرا بالضغط لما هو اخف منه واجتماعه تحته فيزعجه واما الخلاء فلا شيء منه اولى بالتخلية عن الثقيل منه بالجنس له فلا حيز فيه هو احرى بوقوف الارض عنده من جزء واحد ولو كان كثرة الخلاء وحدها علة للحركة الى فوق لكانت الارض الكثيرة اخف من الصغيرة او لو كان كثرة الماء وحده علة للحركة الى اسفل لكانت النار الكثيرة ابطا حركة الى فوق ولو كان السبب في ذلك اما في الخفة فيكون الخلاء اكثر من الملاء واما في الثقل فيكون الملاء اكثر من الخلاء لكانت القلة في انهما كان انما هو سبب له لنقصان موجب الكثرة لا سبب لمضاد موجب الكثرة فان عدم السبب سبب لعدم المسبب لا سبب لمضاده فاذا زاد الخلاء ملا على الملاء لم يخل اما ان يكون الزيادة ما تغير عن امور لو كثر الملاء لفعلية او موجبا بنفسه امرا فان كان زيادته يوجب المنع فيكون اقصى ما يوجبه ان يمنع الحركة الى اسفل او سطوها وان كان زيادة الخلاء موجبا للحركة فوق كالعلة للحركة والملاء موجبا للحركة الى اسفل كالعلة للحركة ويكون الحكم للغالب منهما عرض ما لا يحتاج ان يكرره من استحالة كون الخلاء علة محركة فقد ابطلنا ذلك في بعض الفصول المشتمل عليها الفن الاول فليقرأ من هناك ومع هذا فكان يجب ان يكون النار الصغيرة والكثيرة متساوي الخفة وكذا الارض الصغيرة والكثيرة اذ النسبة بين الخلاء والملاء في كلها محفوظة ولو كان اللين سبب الخفة لكان الحديد اخف من الاسرب بل من الزيبق واما الاشكال المحددة فانها يصلح ان يكون مراسة للحركة واما سببا للحركة فكيف يكون وما هذا الا ان يقول قايل ان السيف انما قطع لانه كان حادا وليس يكفي حدة السيف في ان يقطع بل يحتاج الى محرك غير الحد يقطع بالحد ثم لما صارت الاشكال المحددة لانها متحددة يختص حرقها بجهة دون جهة ولم يكن عدم الحدة علة لعدم هذا النفاد بل صار علة للثقل والنفاد الى جهة اخرى كما قالوا في المدورة على ان نفاد المدور ليس بدون هذا النفاد فان اعتبروا سكون كلية الارض فليعتبروا من جهة النار سكون كليتهما ولم يلتفتوا الى حركة النيران الجزئية او يلتفتوا ايضا الى الارضين الجزئية ولو لم يرسب الخشبة في الهواء والنارية المقلة فيها اكثر ولم اذا جعلت الخشبة في قعر الماء حيث يماس الارض فلا يتوهم هناك الغالبان المذكور يندفع طاقيه فواضح من جميع ما اومانا اليه ان هذه الوجوه كلها فاسدة واما نحن فنقول ان كل حركة من هذه فانما هي بميل للمكان الطبيعي وان كل جسم اذا حصل في حيزه الطبيعي لم يبق له ميل فاذا كان الخشب في الهواء لم يكن الهوائية التي فيه ميل البتة فلم يكن فيه مقاومة للارضية والمائية التي فيه البتة فغلبت تلك بمثلها الموجود بالفعل فاذا حصل في الماء انبعث الميل الطبيعي للهواء الى فوق فان قوى وقاوم دفع الخشب الى فوق وان عجز اذعن للهبوط قسرا والذهب المجوف الذي حكينا امره انما يقله الهواء الذي فيه اباه ان يستقر في الحيز الغريب وهو في الابنوس اقل والغمام والرصاصة المنبسطة انما لا يرسب لانه يحتاج ان ينحى من تحته هواء او ماء كثيرا وذلك لا يطيعه فان اجتمع كان ما تحته مما يدفعه اقل ونقله المنحى على ذلك القدر من الماء اكبر من ثقل ما يختص مثل ذلك الماء من المنبسط الرقيق فعلى هذا ينبغي ان يتصور حكم الثقيل والخفيف واذ قد تكلمنا في الاركان التي يتفق منها كلية العالم فحري بنا ان نعلم ان العالم الجسماني هو واحد وهيهنا عوالم كثيرة

الفصل العاشر

في ان جملة الاجسام الملاء في بعضها لبعض الى آخر ما بيناه هي اليه جملة واحدة فقد قال كثير من الناس ان العوالم كثيرة فمنهم من انساق اليه من اصول فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعي ومنهم من انساق اليه من اصول فاسدة لكنها مناسبة للعلم الطبيعي ومنهم من انساق اليه من اصول فاسدة وغير مناسبة للعلم الطبيعي بل هي فلسفية او منطقية فاما الطبقة الاولى فقد كان عندهم ان هيهنا خلاء بغير نهاية واجزاء ما لا يتجزى بغير نهاية وانها يتحرك في الخلاء حركات غير مضبوطة وانها يعرض لها اجتماعات في انحاء غير محصاة وان اجتماعاتها تؤدي الى ايتلاف هيئات عوالم غير معدودة وهذا المذهب ينفسخ عن قريب اذا تذكرت ما عرفته من الاصول المقررة في تناهي الجهات وتحددها وتحدد اصناف الحركات فيمتنع بذلك انسياق هذه الاصول بهم الى اثبات عوالم غير متناهية واما المذهب الاخر فقد قال متقلدوه ان قولنا عوالم غير قولنا هذا العالم في المعنى كما ان قولنا انسان غير قولنا هذا الانسان في المعنى ولا حقيقة لهذه الغيرية الا ان يكون قولنا هذا الانسان يفارق قولنا الانسان فان قولنا هذا الانسان يدل على شخص واحد بالعدد بعينه واذا كانت المخالفة هذا كان قولنا الانسان يدل على معنى جايز في طباعه ان يحمل على كثيرين وكذلك قولنا العالم يدل على معنى جايز في طباعه ان يحمل على كثيرين لكن العالم ليس من المعاني التي اذا فرضت الكثرة موجودة فيه فرض

امر جايز كان ذلك على سبيل التكون واحدا بعد اخر لان العالم عندهم غير مكون من شئ بل هو عندهم ابدى فيكون اذا
فرض كثرة فرضا ابديات واذا كانت ابديات استحال ان لا يكون موجودة فى وقت من الاوقات واجب فان
الممكن لا يعرض من فرضه محال واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون ازليا
والازلى ممتنع العدم واذا فرض موجودا فرض ما هو غير موجود لكنه ممكن وجب ان يكون موجودا دائما
فاذا فرض ذلك الفرض وجب ان يكون مع ذلك الفرض ليس ذلك الفرض وهذا خلف فلزم الخلف من فرض
وجوده ممكنا غير موجود فاذا الممكن فى الازليات واجب فاذا كان كذلك لم يجز ان يقول ان العالم واحد اذ كان
يصح فرض الكثرة فيه صحة وجوب فهذا طريقة المذهب الثانى وهى فاسدة الماخذ وانما الى هولاء من قبل
ظنهم ان كل ما خالف الجزئى الشخصى فهو كلى بمعنى واحد وهو الذى يصح وجود الكثرة فيه ونحن قد بينا فى
صناعة اخرى ان الجزئى هو الشئ الذى يمتنع بعقل ماهيته محمولة على كثيرين والذى ما ابنه هو الذى لا
يمتنع ذلك فيه وليس اذا لم يمتنع ذلك من جهة صورته او من جهة ما يعقل صورته لم يمتنع من جهة اخرى فان
الصورة الصالحة من حيث هى صورة لان يكون متقاعد فى مواد او المعقول او المفهوم الصالح من حيث هو
معقول ومفهوم ان يطابق به عدة يتوقف الامور فى حصول ما هو مجوز ومستصلح حصولا بالفعل الى ان يكون
من المواد ما ينفصل عن حمل صورة واحدة ولو انه امتنع وجود الحديد الا القدر المطبوع منه سيف واحد لم
يمنع كون صورة السيف صالحة لان يتشكل بها مواد حديد به كثير فى ان يوجد سيوف فوق ذلك
السيف الواحد او هب ان المعقول من الانسان يمكن ان يطابق به عدة باس فان اتفق ان يكون لا انسان
الا الواحد لم يغن ذلك فى ان يجعل هذه المطابقة للكثرة موجودة بالفعل وكذلك الحكم فى امر العالم فمن المسلم ان
صورته صورة لا يمتنع كونها هى هى او كونها معقولة من ان يكون محمولة على كثرة لكنه يمتنع وجود مادة مستعد
لذلك اليس يعرض مع ذلك ان يمتنع وجود عوالم كثيرة نعم لو كان كل ما هو ممكن باعتبار نفسه لا يعرض له ان يصير
ممتنعا بسبب وواجبا بسبب لكان الامر كذلك لكن الامور التى هى بطبايعها ممكنة فانها ممنوه باسباب منها
ما يعرض عليها الامتناع ومنها ما يعرض عليها الوجوب فهذا ما يقول به فى بيان ان هذه الحجج غير موجبة
لما يذهبون اليه وبقى ان يوضح ان الدعوى بنفسها كاذبة بل باطلة وليقدم لذلك حال التعرف للاحياز
الطبيعية للاجسام البسيطة او المركبات سلوها فى الاحكام وليتبين انها كيف يجب ان يكون فيقول
ان الاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة هى الاحياز التى تقتضيها هذه الاجسام حال ما هى غير
ممنوعة فى اوضاعها واشكالها عن الامر الطبيعى فان اختلاف الوضع والشكل قد يحوج الجرم الى ان لا يبطل
مكانه الطبيعى فاذا كان كذلك فالاحياز الطبيعية للاجسام البسيطة مرتبة بعضها على بعض بحسب المجاورات
الطبيعية ترتيب مستدير على مستدير مثلا لو كان يصح فيه توهم ابعاد مفطورة فاذا كانت الاحياز
الطبيعية على هذه الجملة وكانت الاحياز الغير الطبيعية للاجسام هى احياز اجسام اخرى بالطبع اذ لا

الا وله جسم طبيعى كالاجسم طبيعى والا و له حيز طبيعى وهذا كله مفروغ عنه فيما سلف فلا يوجد
حيز غير الواقع فى هذا النمط من الترتيب فان كانت العوالم كثيرة وجب ان يكون الاحياز الطبيعية
لكل طبيعة اجسام عوالم بحيث يجتمع منه لو فرضت ابعاد مفطورة ما يحلى الكرة فيكون جماعة احياز
كرية يحمل جماعة اجسام عوالم فاما ان يكون بينهما خلاء او ملاء حشو ما بينهما جسم والخلاء ممتنع
ضرورة والجسم الحاشى يكون لا محالة اما فى حيز طبيعى له او غير طبيعى له وطبيعى لغيره فيكون على كل حال
حيزه مستديرة لكن ذلك محال اذا فرضنا المجموع غير منحصر فى كرة واحدة فلا احياز كرية كثيرة لطبقات
اجسام مختلفة فالحيز الجامع واحد فالمتحيز الجامع واحد هذا هو البيان المطلق واما ان جعل كل
عالم فى الصورة كالعالم الاخر حتى يكون فى كل عالم ارض ونار وماء وهواء وهما كما فى الاخر عرض ان يكون
الاجسام المتفقة فى النوع ماوى اماكن طبيعية متباينة فى الوضع او يابا الطبع وهذا فقد دللنا على بطلانه
بل يجب كما اوضحناه فى الاصول الكلية ان يكون مكان الارض مكانا يصح ان يجتمع فيه جملتها كشئ واحد و
بلاه وكذلك مكان كل واحد من العناصر واذا كان كذلك كان الارض مثلا اما مقسورة الحصول فى الجميع فلا
موضع طبيعى له وهذا محال او ان يكون انها طبيعيا فى الجميع وقد بينا احاله ذلك او يكون موضعها الطبيعى واحدا
بعينه وقد قسرت الى مواضع اخرى فكيف حصلت عن الاجسام المحددة للجهات التى لا يتحرك وما الذى
وبعرض ان يكون طبيعة واحدة يتحرك بالطبع الى جهات متضادة وليس يعذر فى هذا الباب كون
الارض كثيرة بالعدد حتى يكون لها امكنة كثيرة بالعدد وكلها يشترك فى انها وسط كما ان الارضين
كلها يشترك فى انها وسط كما ان الارضين كلها يشترك فى انه ارض وذلك انه وان كان لا يشك فى
ان الاجسام الكثيرة بالعدد لها امكنة كثيرة بالعدد ولكن يجب ان يكون كرة على نحو يجعل الكل لو اجتمع
كل المتمكن شيئا واحدا ومكانا واحدا بالعدد على ما بيناه وهذا الاجتماع مما لا مانع له عنه فى طبيعته
فان الطبيعة الواحدة المتشابهة لا يقتضى الافتراق والتباين ثم كيف صارت السموات مختلفة الاماكن
وانس الذى فوق بين احيازها حتى صارت الاوساط كثيرة بالعدد وقد تقرر من الاصول المتقدمة
ان السموات علة تحدد حيزها فينبغى ان يكون لاختلاف احيازها بحيث لا يتجاوز ولا يحصل فى حيز
مشترك علة غير طبيعتها وغير الاجسام الاخرى التى انما يتحدد امكنتها بها ولا محالة ان ذلك قسر ان لم يكن
امر اطبيعيا لا طبيعيا من جهة الجرم ولا طبيعيا من جهة الاجسام الاخرى وقد منعنا ان يقسر هذا الجرم فى الانتقال
المكانى فاذا استحال ان يكون للمحددات المتشابهة الطباع احياز متباينة بالطبع الا بالقسر الذى هو
مستحيل استحال اوساط كثيرة فهذه الاشياء يوضح ان لا عوالم كثيرة متجانسة طبايع البسايط واذ
قد بينا ان الجسم السماوى هو الجسم المحدد للحركات المستقيم مشتملا عليها ولا جسم خارجا عنه
مباينا له فى عالم آخر فبقى انه ان كان جسم آخر فيكون محيطا به فلا يخ اما ان يكون ساكنا لا مبدأ حركة فيه

الارضين

كثيرة ع

وقد قلنا ان كل جسم ففيه مبدأ حركة واما ان يكون فيه مبدأ حركة مستقيمة وقد قلنا ان الاجسام التي
فيها مبادى حركة مستقيمة انما وجودها في ضمن الجسم المحدد للجهات لا خارجا عنه واما ان يكون فيه
مبدأ حركة مستديرة فيكون مشاركة لها في الجنس ونحن لا نمنع كثرة الاجسام المستديرة الحركة فيجب ان
يكون اخر هذا العالم بالقياس منا اجسام مستديرة الحركة والعالم متناه لابد له من جسم هو اخر الاجسام
ويكون جملة ما بين الوسط وذلك الجسم هو كلية العالم ولا جسم خارجا عنه ولا هيولى غير متجسمة
اذ لا وجود للهيولى ولا صورة فلا يكون اذن مادة خارجة بتصور بتصورة العالمية فيكون صورة العالمية
مخصوصة بمادة واحدة يلتئم منها جملة امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان وجود عوالم كثيرة
فيكون العالم واحدا تاما محصلا فيه اصناف الطبايع البسيطة الممكن وجودها والحركات المستديرة
والمستقيمة مستمرة الى الاكوان والتركيب منها ويكون صانعه مليا بان يبلغ بالواحد كمالا لواجب في الحكمة
على مقتضى الامكان في طبايع الوجود من غير حاجة الى تكثير له ۞ آخر كتاب السماء والعالم

الفن الثامن من الطبيعيات في الكون والفساد وهو مقالة واحدة خمسة عشر فصلا

الفصل الاول في اختلاف آراء الاقدمين في الكون والاستحالة وعناصرها قد فرغنا
من تحديد الامور العامة للطبيعيات وتعريفها وفرغنا من تحديد الاجسام التي هي اجزاء اولية للعالم و
منها ينتظم هذا الكل الذي هو واحد والاجزاء الاولية للعالم بسايط لا محالة وبينا ان بعض هذه
البسايط لا يقبل الكون والفساد وهي البسايط التي في جواهرها مبادى حركات مستديرة ولم يتضح
لنا من حال الاجسام المستقيمة الحركة انها قابلة للكون والفساد او غير قابلة نعم قد اوضحنا ان الاجسام
التي في طباعها ان يقبل الكون والفساد في طبايعها ان يقبل الكون والفساد في طبايعها ان يتحرك
على الاستقامة فيجب من ذلك لمن احسن النظر ان بعض الاجسام المتحركة على الاستقامة يقبل
الكون والفساد فيكون بعض الاجسام البسيطة قابلة للكون والفساد واما ان ذلك كيف يجب فلان

الاجسام المستقيمة الحركة لا مبدأ للحركة المستديرة فيها وهي في امكنتها الطبيعية ساكنة في الاين
والوضع جميعا واختصاص الجزء المفروض بجهة مفروضة يكون اما لامر عارض قاسر واما للطبع والامر
العارض القاسر اما ان يكون قد اتفق ابتداء الحدوث هناك او بالقرب منه فاختص به او اتفق ان
ينقل باقل اليه ولا يجوز ان يكون ذلك الامر بالطبع فقد عرفته ولا يجوز ان يكون ذلك كله لنقل باقل
حتى لو لم يكن ناقل لما كان لجزء منه اختصاص اليه وبالجملة فان القسري يعرض على طبيعي فلو كانت الارض
او غيرها من الاسطقسات ازلية لم يجب ان مصرفة الاجزاء كلها دايما بحسب نقل قاسر ووجب ان يكون
لها وضع يقتضيه امر غير القياس الناقل بل يجوز ان يكون ذلك في بعض الاجزاء فبقي ان يكون العلة فيه
ان الحركات في ابتداء تكونه حاصلا في حيز تخصص حدوثه فيه عن بعض العلل لوجود ما يكون عنه
فلما كان اول حدوثه في ذلك الحيز بوديرا التحريك الطبيعي منه الى ذلك الموضع من موضع كليته صار الموضع
مختصا به على ما علمته سالفا واما المركبة فلا شك انها من حيث انها هي مركبة فقد تكونت بعد ما لم يكن
فيجب ان يكون في طباعها لا محالة ان يفسد اذ قد بينا لك ان كل كائن جسماني فاسد فقد اتضح من هذا
ان الكون والفساد موجود وقد كان اتضح لك قبل ذلك الفرق بين الكون وبين الاستحالة وهو النمو
والذبول في ماهياتها وانما بقي لك الان ان نعرف وجود كل واحد منها فمن الناس من منع وجود جميع ذلك
بل منع وجود الحركة اما من ابطل الحركة المكانية والوضعية فلا كثير فايدة لنا في الاشتغال بمناقضته
وان كانت العادة قد جرت بها فان لنا بمناقضته اراء طلت في امور ليس الحكم فيها سببين شغلا شاغلا عن
تكلف باتيان وجوده يغني عن اثباته واما هذه الباقية فان الشغل في اثبات وجودها مما ينبغي ان يعتد به فقد
منع قوم الكون وزعموا ان البسايط مثل الارض والنار والهواء والماء فان جواهرها لا يفسد بل لا شيء منها يوجد صرفا
في طبيعته بل هو مركب من الطبيعة التي ينسب اليها ومن طبايع اخرى لكنه انما تسمى بالغالب ولا ارض صرفا
ولا نار صرفا ولا ماء صرفا بل كل واحد منها مختلط من الجميع ويعرض له في وقت ملاقات غيره اياه مما الغالب فيه غير
الغالب فيه ان يبرز ويظهر منه ما هو مغلوب للملاقات الذي من جنس المغلوب فيه غالب وظهوره بان
يتحرك الى مقاومة ما عليه فيستعلي عليه واذا تحرك الى ذلك عرض للنظام الذي كان يحصل باجتماع
الغوالب والمغلوبات ان يحل ويستحيل والحس انما يشاهد من جملة ذلك غالب الاجزاء التي يبرز ويظهر
فيجب ان جميعه استحالت الى الغالب بان صار مثلا الخشبة او غيرها نارا فلا نشاهد الاجزاء التي تتفرق
من الجوهر الاخر كالدخان نعم انما نشاهد بعضه بعينه من الاول بحاله او نشاهد ما يبقى الاول وقد تفرق
وتشتت وبطلت تلك الصور التي كانت له بقاء الرماد واما جوهر الماء فلن يصير نارا البتة ولا جوهر
النار يصير ماء البتة بل يتفرق ويغيب عن الحس وراء ما به يظهر ويبرز الحس فيظن انه بجملته استحال هو لاء
الطبقة يرون ان النار لا يكون من شيء بل الكامن منها ويشتغل به الحس ليس على انه حدث بل انه ظهور

عن ج

ويرون انه لا استحالة البتة وان الماء ليس يسخن بالحقيقة من النار بل يخالطه اجزاء نارية فاذا لقيها
البدن في اول ما يلطها يستحيل لقيت اجزاء محرقة واجزاء مبردة لقا لا يميز الحس بين افرادها فيحل هنالك
امر بين الحر الشديد والبرد الشديد وهو الفتور وان كثرت الاجزاء النارية بلغ الامر الى ان يحرق قالوا
وليست الشعرة الواحدة تسود بعينها وتبيض بل مرة يجري فيها وفي غذائها اجزاء تعلو عليها في ظاهرها
سواد فيخالطها وتعلوها فتسودها ومرة يجري فيها اجزاء تعلوها بياض فيخالطها وتعلوها فليفصلها وان
الدكنة ليست لونا متوسطا بين السواد والبياض بل مختلطا منهما بان يكون اجزاء سود واجزاء بيض
تختلط وتتركب فلا يميز الحس بينها واذا لم يميز الحس يحل المجتمع لونا واحدا ومن هولاء من يرى ان الجزء
الحار مثلا ليس فيه حامل ولا محمول حتى يكون هناك جوهر وحرارة محمولة فيه بل يجعل الحرارة حرا بنفسها وجوهرا
بنفسها ومنهم من يرى ان هناك حاملا ومحمولا لكنه ليس من شان الحامل ان يفارقه المحمول البتة ويشبه ان
يكون بازاء هولاء قوم يرون وجود ما يسمى كونا ولا يرون للاستحالة وجودا حتى يمنعوا ان يكون الماء
يسخن وهو ماء اليه بل اذا سخن فقد استحال وانه ما دام ماء ويرى انه سخن فهو مختلط وقد الجاء
بعض المطالبات واحدا من المتفلسفة على مذهب نصارى بغداد الى ان قال بذلك وههنا قوم يرون
الاستحالة ولا يرون كونا البتة واكثر هولاء هم الذين يقولون بعنصر واحد اما نار واما هواء
واما ماء واما شيئا متوسطا بين هواء ونار او هواء وماء فان راوا ان العنصر نار مثلا كونوا عنه
الاشياء بالتكاثف فقط حتى انه اذا تكاثف حدا من التكاثف صار هواء فان تعداه الى حد اخر صار
ماء وان تعداه الى اخر حدود التكاثف صار ارضا ولا يجوزون مع ذلك ان يكون جوهرية النارية الذاتية
يبطل بل عندهم ان الارض نار محفوظة في جوهرها مسلوب عنها عارض التخلخل المفرط وان راوا ان العنصر
اقاموا التخلخل بدل التكاثف وعملوا بالعكس وان راوا سببا اخر عملوا فيه الضدين من التكاثف و
التخلخل فجعلوا بحيث اذا تكاثف صار عنصرا الطف منه واخف من غير بطلان جوهريته وههنا ايضا
قوم ينكرون وجود الكون ويثبتون الاستحالة مع فرضهم عناصر فوق واحد فمنهم من يفرض العنصر الارضي
والنار ومنهم من يفرض الارض والماء ومنهم من يفرض الارض والهواء والنار ويلغي الماء فان الماء
عنده ليس الا هواء قد تكاثف ومنهم من يقول بالاربع ومع ذلك فيقول بالاستحالة ولا يرى العناصر
يفعل كونا البتة لكن القايلين بهذا القول قد ينقضون قول انفسهم اذ سبق لهم ان يجعلوا القوة
المسماة عندهم محبة والغلبة قوة من شانها ان تتسلط مرة على العناصر الاربعة فتوحدها جسما متشابه الجوهر
ليمونه الكرة فاذا عاد سلطان القوة المضادة لها وهي التي تسميها تارة عداوة وتارة غلبة وتارة بغضة
فرقها طبايع اربعا فيكون العناصر الاربعة اذا حصلت في سلطان المحبة قد فسدت صورها التي لها
هذه الاربع وقد منع من ذلك وبالجملة فان طبيعة قوة قبول هذه الا تنسلخ وهذا اللبس موجود في

العناصر وهو قوتها في الخروج الى الفعل على غلبة من محبة موحدة او غلبة مفرقة وهذا شان القايل في الكون و
الفساد واكثر من قال بالعناصر الكثيرة يلزمه ان ينكر الاستحالة في الكيفيات الفاعلة والمنفعلة لان
منهم من لا يرى لها وجودا ومنهم من يراها نفس العناصر او لازمة للعناصر لا تفارقها فكيف يستحيل منها
وهو لا يرى ان شيئا من العناصر يستحيل وههنا قوم يريدون ان يميزوا بين الكون والاستحالة تمييزا بوجه
لا يتميز وذلك لانهم يضعون مبادي الاجسام كلها اجراما غير متجزية او سطوحا واما جاعلوها اجراما
غير متجزية فيقولون انها غير متخالفة الا بالاشكال وان جوهرها جوهر واحد بالطبع وانها لا تنقسم لا لانها
لا تقبل القسمة الاضافية بل لا تقبل قسمة الانفصال لصلابتها التي هي عدم تخلل الخلاء عندهم اذ الانفصال
بين الملاء والملاء انما هو عندهم بالخلاء قالوا وان هذه انما يصدر عنها افعال مختلفة لاجل اشكال مختلفة
لكن ليس من شان شيء منها ان ينسلخ عن شكله ولا يتحاشون ان يجعلوها مختلفة بالصغر والكبر ومنهم من
يرى الاشكال متناهية ومنهم من يراها غير متناهية ويتفقون في ان الاجزاء غير متناهية وانها تتحرك
حركات كيف اتفق فمنهم من يرى حركاتها طارية عن حركات قبلها بلا نهاية كل حركة عن صدمة عن حركة عن صدمة
وانها ربما ارتكمت واجتمعت فتحابست عن الحركة ومنهم من يرى لبعض اشكالها خفة ولبعضها ثقلا وكلهم
لا يرون لطبايع هذه الاجرام كونا ولا فسادا ولكنهم يرون ان للمركبات منها كونا وفسادا وان كونها
عنها وفسادها اليها وان الكون هو باجتماعها وان فسادها بافتراقها وان استحالتها باختلاف
الوضع والترتيب لتلك الاجزاء في المجتمع منها اما الترتيب فمثاله ان هذه الاجزاء لو كانت حروفا مثلا فوقع
منها ترتيب في الجهات على مثال مليك ثم حال التركيب فصار على هجاء كلمة لم يمكن عندهم قد فسد اذ لم يتفرق
ولكن يكون عندهم قد استحال واما الوضع فان يكون مثلا كلاهما مليكا لكن احدهما قد كتب فيه الحروف على هذا
الترتيب المكتوب وجهات رؤس الحروف تلك الجهات والاخر وقف اوضاع الحروف عن ذلك فكتب مثلا سلك لقيا
الملك حتى صارت اللام جهتها الى غير جهة الكاف وهولاء قد بعدوا هنا الى ان جعلوا الاستحالة امرا بالقياس
الى الادراك والاحساس لا على انها موجودة في طبايع الامور اولا وذلك كاللون المحسوس في طوق الحمامة
فانه اذا كان على وضع ما من الناظر رئي اسود واذا صار له منه وضع اخر رئي ارجوانيا وانه ليس له في
نفسه سواد ولا ارجوانية بل ذلك له بالقياس الى الناظر فهولاء اصحاب الاجرام غير المتجزية واما اصحاب
السطوح فانهم يرون الكون باجتماعها والاستحالة بشيء قريب مما بعثوا له هولاء ويجعلون مبادي
السطوح سطوحا مثلثة فهولاء بالجملة يرون انهم اثبتوا كونا ولم يثبتوه وذلك لان الطبايع اذا كانت
محفوظة في البسايط متشاكلة في الجواهر فلا يفعل الاجتماع والافتراق امرا غير زيادة حجم وعظم ومخالفة
هيئة شكل وذلك اما بتغير في الكم او في الكيف واما في النمو فلم يبلغنا فيه مذهب يذكره خارجا عن مذهب الفرقة
المنكرة للحركة اصلا وان كان النمو من حقه ان يبحث فيه شكوك ويكفينا في غرضنا هنا من تعديد هذه المذاهب

ما عددناه فبالحرى ان تشتغل الآن بتعديد القياسات الفاسدة التى دعت هؤلاء الى اعتقاد هذه
المذاهب ثم نعدل على فسخها وفسخ نتايجها عن انفسها

الفصل الثانى

فى اقتصاص حجة
كل فريق اما اصحاب الكون فقد دعاهم الى ذلك انه من المستحيل ان يتكون شئ لا عن شئ اذ اللاشئ لا يكون
موضوعا للشئ فاذا كان كذلك فالمتكون ان كان موجودا فكونه عن شئ فقد كان الشئ قبل تكونه والمتكون
غير متكون هذا خلف واذ قد صح بالعيان انه قد تكون شئ عن شئ فليس التكون ما يذهب اليه بل هو البروز
عن الكمون وحسب بعضهم ان الاستعداد لاكوان بلا نهاية يحوج الى ان يكون العنصر المستعد له بغير
نهاية فجعل الاجزاء المتشابهة عنده لما يكون عنه اجزاء بلا نهاية لكيلا يضطر تناهى المادة الى انقطاع
الكون واما اصحاب الاسطقس الواحد فان جميعهم اشتركوا اول شئ فى حجة واحدة فقالوا لما راينا
الاشياء الطبيعية يتغير بعضها الى بعض وكل متغير فان له شيئا ثابتا فى التغير هو الذى يتغير من حال
الى حال فيجب من ذلك ان يكون لجميع الاجسام الطبيعية شئ مشترك محفوظ وهو عنصرها ثم مال كل واحد
منهم الى اختيار عنصر واحد فيشبه ان يكون اقدمهم من راى ان العنصر الواحد هو الماء ودعاه الى ذلك
ظنه ان العنصر ينبغى ان يكون مطاوعا للتشكيل والتخليق حتى يكون منه ما هو عنصر له فكل ما هو اشد
مطاوعة لذلك فهو اولى بالعنصرية ثم وجد هذه المطاوعة كانها فضل حاصل بالرطوبة والناس كلهم يعتقدون
ان الرطوبة ماء او شئ الغالب عليه الماء فجعل الماء البسيط هو العنصر قال ولهذا ما يرى ان الحيوانات
لا تتحلل الا من الرطب وهو المنى والذين راوا ان الاسطقس هو الارض وهم قليل وغريب فقد دعاهم الى
ذلك وجودهم جل الكاينات الطبيعية مستقرة على الارض متحركة الى مكان الارض بالطبع فحكموا من ذلك
ان الارضية هى جوهر الكاينات كلها وعنصرها واما الذين راوا ان الاسطقس نار فقد دعاهم الى ذلك ما ظنوه
من كبر جوهره كانهم استحقروا حجم الارض والماء والهواء فى جنبه اذا السموات المشفة والكواكب المضيئة
كلها عندهم نارية وحكموا بان الجرم الاكبر مقدارا هو الاولى ان يكون عنصرا وخصوصا والاجسام صرف فى طبعه
من النار وان الحرارة هى المدبرة فى الكاينات كلها وما الهواء الا نار مفترة ببرد البخار وما البخار الا ماء
متخلخل وما الماء الا نار مكثفة وهواء مكثف ماء ولو كان للبرد عنصر متصور ولم يكن البرد امرا عرضيا
يعرض لذلك العنصر الواحد لكان فى العناصر بارد ببرده فى وزان شدة حر النار واما القايلون بالهواء فقد
دعاهم الى ذلك مثل ما دعا القايلين بالماء الى القول به وقالوا ان معنى الرطوبة اثبت فى الهواء منه
فى الماء وذلك لان مطاوعته لمعنى المذكور اشد وما الماء الا هواء متكاثف وما المتكاثف بقريب الى
السيلان منه الى التخلخل واما الارض فهى ما عرض له التكاثف لشديد كما يراه من انعقاد كثير من المياه السائلة
حجارة واما النار فليس هى الا هواء اشتدت به الحرارة فرام سموا واما القايلون بالبخار فقد دعاهم الى
ذلك انهم ناولوا توسطه نسبته الى العناصر نسبة الوسط وانه يقتضى به درجة من التخلخل الى الهواء ودرجة

اخرى الى النارية ثم يقتضى به درجة التكاثف الى المائية ودرجة اخرى الى الارضية وانه ليست هذه
الخاصية لغيره وان العنصر الذى يتساوى نسبته الى غيره لا غيره وهؤلاء كلهم فقد استدلوا فى حجة
واحدة هى التى ذكرناها واما القايلون بالارض والنار فدعاهم الى ذلك ان ساير الاسطقسات
يستحيل اخر الامر الى هذين الطرفين والطرفان لا يستحيلان الى اسطقسات اخرى خارجة عنهما
فهما اللذان يتحلل سايرها اليهما ولا يتحللان الى شئ اخر فهما الاسطقسات ولذلك هما بالغان فى طبيعة
الخفة والثقل والاخران يقصران عنهما واذ لا حركة اسطقسية الا اثنتان فالاغلب فى الاثنين هو
الاسطقس والنار والارض بالقياس الى غيرهما اغلبان ولا شئ اغلب منهما ثم الهواء نار خامدة
مثقلة بالماء المتبخر والماء ارض متخلخلة سال لمخالطها نارية فهى اخف من الارض واما القايلون بالارض
والماء فقد دعاهم الى ذلك تساوى حاجة المركبات الى الرطب واليابس فكما انها يحتاج الى الرطب للتشكيل
والتخليق كذلك يحتاج الى اليابس ليحفظ التخليق فان الرطب كما انه سهل القبول كذلك فهو ايضا سهل الخلع له
واليابس كما انه صعب القبول لذلك هو ايضا صعب الخلع له واذا امتزج اليابس بالرطب استفاد المركب من
الرطب جنس مطاوعة للتخليق ومن اليابس شدة استحفاظ له واليابس والرطب فى المشاهدة هما
الارض والماء لا غير واما الهواء فبخار مائى واما النار فهواء سخنته الحركة واما القايل بالاربعة مع
الغلبة والمحبة فقد دعاه الى القول بالاربعة انه لا شئ منها اولى بان يجعل عنصر الصاحبه من صاحبه
ان يجعل عنصرا له وان القوى الاولى هى الاربع والمزاوجات الصحيحة منها هى اربع على ما سيحقق
القول فيه بعد ثم هذه الاربعة لا يتكون منها الكاينات ولا يفسد اليها الا باجتماع من اجزائها الى
المركب وافتراق من المركب اليها ولن يجتمع منها المركب الا بافتراق يقع فيها وانه لا سبيل الى النطق بان
شيئا ينفعل بنفسه الى الاجتماع او افتراق اذ كل منفعل فانما يخرجه من القوة الى الفعل فاعل فيه وانه من
المستحيل ان يكون طبيعة واحدة بسيطة يصدر عنها فى موضوعات باعيانها جمع وتفريق معا وان كانت
الطبيعة المركبة لا يبعد ان يصدر ذلك عنها ولكن انما يصدر كل واحد منها عن جزء من المركب خاص
فيكون الجمع يصدر عنه عن جزء والتفريق عن آخر ويكون المصدران الاوليان لذينك الفعلين هما
الحران اللذان يجب ان يكونا مختلفين فى الطباع لان فعليهما مختلفان فى الطباع وتكون كل واحدة
اما قوة مجردة واما قوة فى جسم واحرى ما يسمى به القوة الجامعة هى الالفة والمحبة واولى ما يسمى به القوة
المفرقة المتسببة بفاعلين المتشاكلات هو الغلبة والبغضة والعداوة قالوا فيجب ضرورة ان يكون
ههنا اسطقسات اربع يتصرف فيها الغلبة والمحبة واذ التصرف انما هو بالجمع والتفريق وذلك لا يوجب
تغيرا فى الجوهر فلا سبب لايقاع تغير فى جوهر العناصر فلذلك ما لا يرى هذا القايل ان العناصر يستحيل
بعضها الى بعض البتة ولا يراها يقبل كونا وفسادا وليس بعنصر من حصولها على الكيفيات الاربع فقط بل

لها في ذواتها الفصول من جميع الكيفيات الاخرى مع الاربع لكنه يراها اربعا لا غير فهي عنده متناهية العدد
والمقدار واما اصحاب السطوح فيشبه ان يكون داعيهم الى ذلك هو ما اعتقدوه من ان يكون الاشياء عن
العناصر انما هو بنوع من التركيب وذلك التركيب نتيجة الفعل والانفعال وان ذلك الفعل والانفعال الا للقا
التماس وان التماس الاول للاجسام انما هو بالسطوح فيكون اول فعل وانفعال عند التركيب انما هو السطوح وما
كان اول ذلك فيه فهو العناصر ولان العناصر ينبغي ان يكون بحسب تركيب منها الكاينات تركيبا لا يودى
الى المحال فالسطوح التي يحفظ عنها الخطوط المستقيمة يؤدى تاليفها لا محالة المزج يبقى منها فينبغي ان يكون السطوح
الاولى مستقيمة الضلوع وليس في المستقيم الاضلاع اقدم من المثلث ويمكن ان يؤلف من المثلثات سائر الاشكال
المستقيمة الخطوط كما يمكن ان يحل اليها فيكون السطوح العنصرية هي السطوح المثلثة ثم يؤلف منها تاليف يكون
عنها شكل مائي وشكل هوائي وشكل ناري وشكل ارضي واما الناري فهو الذي يحيط به اربع قواعد مثلثات فيكون
صورته نعادة قطاعة مستعدة للحركة واما الهوائي فالذي يحيط به عشرون قاعدة مثلثات فيكون شديد
الانبساط للاحاطة واما المائي فالذي يحيط به ثماني قواعد مثلثات واما الارضي فهو مكعب والمكعب اضلاعه
مربعات ما يلف بالقوة من مثلثات وهو لتكعيبه عسير نافذ ولا ثاقب ولذلك هو عسير مستحيل فان جعلوا تاليفه
بالفعل ايضا من مثلثات وجب ان يوجد النار جزءا من الارض وكيف جعلوا هذه السطوح مستقيمة وجب
ان يمكنوا من ايجاد كل عنصر في العنصر الاخر قالوا واما السماوي فيحيط به اثنتا عشرة قاعدة مخمسات كل مخمس
مؤلف من ثلث مثلثات ويشبه ان يكون داعيهم الى ذلك شدة حرصهم على العلوم الرياضية وايضاح
المذاهب فيها لهم وانغلاق الطبيعة عليهم اذ كان نظيرهم في الطبيعيات والزمان ذلك الزمان والفلسفة في
الابتداء انظر المبتدى والبادى والذي لم يتمرن ولم يتدرب فهو بعد في الاماني فراموا ان يناولوا من المشكل
الواضح وهذه المجسمات الخمسة سنقف عليها في احدى الحكم الرياضية في هذا الكتاب ويشبه ان يكون
في تكثر العناصر ووحدها مذاهب كثيرة غير ما ذكرنا لم يحضرنا في الحال واما اصحاب الاجرام الغير المتجزية فان
الفيلسوف الذي سدب مبادى هذه الصنايع لقد انتهت مع نفي تظنهم على تخطيه اياهم ويقدمهم على سائر
الطوايف وخصوصا على اصحاب السطوح قائلا انهم اخذوا مبادى محسوسة مقربها وسبقوا عليها القول
نوعا من النسق ثم حافظوا على اصولهم ولم يزيغوا عنها في اكثر الامر وذلك لانهم اعترفوا بوجود الحركة ثم صاروا
الى اثبات الخلاء لا كالذين اخذوا احدا مسلما ان لا خلاء وحموا منه انه لا حركة وذلك ان هؤلاء ساعدوا
اوليك على ما وضعوه مسلما من ان الحركة والقسمة متعلقة بالخلاء ثم كان وجود الحركة اظهر واعرف من عدم الخلاء
لان هذا لاولئك غير صحيح الراى وفي ذلك موضع شك كثير فبسبب هؤلاء انما هو بجنبة اوضح من جنسه بسبب
هؤلاء فقد ناقضوا اوليك في هذا الاحتياط ومن هناك قالوا ان ما لا خلاء فيه فلا يتكثر ولا ينقسم فكل جزء لا ينقسم
وقد وافقوا اصحاب السطوح بان اصحاب السطوح قد تذبذبوا وا بتوا في الوسط وذلك لان نسبة الاجرام الى

السطوح هي كنسبة السطوح الى الخطوط وكنسبة الخطوط الى النقطة وانه ان صح تركب الاجسام من السطوح فلا
مانع من تركيب السطوح من الخطوط والخطوط من النقطة فاما ان يبطل تركب المتصل من غير المتجزيات واما ان
يقال بالتركيب من النقطة فقد بطل التركيب من سائر ما لا يتجزى من النحو الذي تركب عليه وبقى ان الجسم ينتهي
في القسمة الى اجسام لا تتجزى وان صح ذلك النحو من التركيب فالنقطة هي الاوايل لا السطوح وكان تؤلف الاجسام
من اجسام لا تتجزى صلابة لا لفقدان اتصال وما اختاروه اقرب الى الصواب من ان تؤلفها لا اتصال له في جهة
التاليف وهؤلاء ايضا فقد ندعا عنده سائر الاخرين في انه كان لهم سبيل الى التفرقة بين الكون والاستحالة ولم يكن
لاولئك المذكورين فاما حجج هؤلاء فقد ذكرناها فيما سلف واومانا الى سبب الغلط فيها **الفصل الثالث
في نقض حجج المخطئين منهم** قد بقى الان ان نشير ايضا الى سبب الغلط في حجة حجة من هذه الحجج المقتضية فاما القائلون
بالكمون فالتداخل وان الكون ظهور الكاين فالسبب في غلطهم هو ظنهم انه اذا كان مسلما ان لا شيء لا يكون
موضوعا للشيء استحال ان يكون بالشيء عن لا شيء اما الاول فليضع مسلما فيجوز ان يكون الشيء لم يكن عن لا
شيء ولكن يكون عن الشيء لكن عن شيء ليس مثله في النوع ولا مشابه في الطبع ويكون مع ذلك لم يكن عن لا شيء
وما قوله في اليد والرجل وفي اللحم وفي الكرسي هل هذه الاشياء متكونة عن لا شيء فان كانت عن لا شيء فقد بطلت
المقدمة وان كانت عن شيء فهل ذلك الشيء مثل او ليس بمثل فليس يمكن ان يقال ان الوجه متكون عن الوجه والكرسي عن
الكرسي يكونا بالحقيقة لا بالعرض وعلى ان الشيء عن الشيء يقال كما يقال ان الكرسي عن الخشب وهو غير شبيه وكيف
يكون الموضوع شبيها بالمركب عنه ومن الصورة وقد يكون عن شيء قبله لطلب صورة لقبول صورة هذا كما يتخذ من
الباب كرسي فيكون ليس ايضا عن الشبيه واما المقدمة الاخرى وهي ان لا شيء لا يكون موضوعا للشيء هذا اذا قيل
انه كان عنه وهو موجود فيه واما اذا كان الوضع ان الشيء كان عن لا شيء اي بعد لا شيء لم يصر لا شيء موضوعا للشيء و
الاول ان يقال ح لا عن شيء حتى لا يقع هذه الشبهة على انه ليس نقيض قولنا ان الشيء كان الشيء هو ان الشيء كان
عن لا شيء او كان لا عن شيء بل ان الشيء لم يكن عن شيء وهذا اذا كان الشيء مرادا منه امرا بعينه واما ان كان مهملا
فلا نقيض حقيقيا له وان كان بمعنى العموم حتى يكون كانه قال كل شيء يكون عن شيء فليس نقيضه ان الشيء لا يكون
عن شيء وذلك لان معنى هذا ان كل شيء لا يكون عن شيء وهذه المقدمة ضد الاولى لا نقيضها واما الحجة التي تشترك
فيها مثبتوا اسطقس واحد وهي ان المسماة بالاسطقسات يتغير بعضها الى بعض فلا بد من شيء ما فانما اثبتت لهم
ان شيئا مشتركا ولم يثبت انه جسم طبيعي ذو صورة مقيمة اياه بالفعل حتى يطلب بعد ذلك انه من اى الاجسام و
نرجم فيه الظنون بل يجوز ان يكون ذلك الشيء جوهرا قابلا لصورة واحد واحد من العناصر يصير جسما لا حافظا
للشكل طبيعيا بتلك الصورة واذا اسلخها اكتسب اخرى ثم من جعل الماء منهم لما فيه من قبول الشكل يفسد اختيار
الماء لما فيه من التخلية عن الشكل فان جعل مكانه حافظا للشكل فقد جعل مكانه مرها لا غنى عن الصغر التي
ملحت للاسطقسية ومن جعل الهواء فحاله مثل ذلك ومن جعل الارض يفسد مغدته لما في الارض من امتناع الاجتماع

العنصر فالسطوح هي العناصر

بعد الافتراق والامتناع عن قبول الشكل وانه ليس كل متكون فانما الارضية غالبة عليه فههنا متكونات هوائية
ومتكونات مائية وكثير من المتكونات لا ترسب في الماء ولو كانت الارضية غالبة لرسب جميعها ومع ذلك فليكن
اذا رسب كل متكون دل على اكثر من ان الارضية غالبة فيه ولم يدل على ان لا خلط للارض فيه فان الغالب غير المنفرد
فربما كان امتزاج من عدة وواحد منها غالب بالقوة او بالكمية واما القائلون بترجيح النار فقد اعتمدوا فيه
الكثرة وظنوا انهم صححوا الكثرة بكثرة السموات وعظمها فما يدرينا ان السموات كلها نارية حتى عسى ان يصح ما يقولونه
واما الذي يوجب اختصاص النار بالعنصرية لحاجة الكائنات ان الحرارة كانها لا يحتاج الى الرطوبة وكانها لا
يحتاج الى اعتدال من الحرارة بمزاج البرودة فبناء في ان النار قد يمحض نارا من انها هي العنصر فانه ان كان الماء نارا
مستحيلة وكانت الارض نارا غير محضة فيكون من النار ما ليس بمحض واما اذا احدث النار التي هي مجاورة
للفلك فالذي دل على محوضتها يدل ايضا على محوضة الارض المجاورة للمركب ومع هذا كله فما المانع ان يكون كل واحد
من هذه اسطقسات لكن الواقع في جوار الفلك لا يرتفع اليه من البوالغ ما تشوبه واما التي عند المركز فان الشعاعات
الفلكية والتاثيرات السماوية يمزج بعضها ببعض بما يفيض من المياه وما يصعد من الدخنة والابخرة
الدائمة الحدوث فلا يبقى صرفا وهذا لا يستبين من امره انه ممتنع محال واما القائلون بالبخار لانه متوسط بين
العناصر ونسبته الى الاطراف البعيدة وان كانت مختلفة نسبة واحدة بالتخلخل والتكاثف فمن سلم لهم ان الشيء اذا كانت
الى اشياء اخرى هذه النسبة كان اولى ان يكون عنصرا ولو كان هذا حقا لكان كل واحد من العناصر بهذه الصفة
وذلك لان الهواء ايضا اذا سخن كان نارا واذا اشتد كان ارضا واذا برد كان بخارا واذا برد اشتد كان ماء
ولا فرق الا ان الانتقال هناك بمتقابلين وهما التكاثف والتخلخل والانتقال ههنا بغير متقابلين الا انه ليس بينا
بنفسه انه يجب ان يكون المتوسط فليس هو عنصرا خامسا او كعنصر خامس بل هو قياس بعض العناصر وبناسب معا
نوع وامر لو انسلخ نوع في ذلك الطريق لا نسلم الى الهوائية لا غير ولم ينسلخ الى البخارية ولم يلتفت الى ما يقوله من
يظن ان الاسطقس لا ينحل الى اجزاء لا يتوسط فلا بد من بخار فان المسئلة مع البخار قائمة ويلزم من ذلك ان
يكون بين كل اسطقس وسط اخر وليس كذلك بل الكون امر يكون دفعة بلا توسط بل البخار مثل الغبار الا ان
البخار والدخان انما يفترقا عن سبب حار والغبار يفترق عن سبب ساكن فاذا جعل البخار متوسطا فبالحري ان
يجعل الدخان متوسطا ان لم يجعل الغبار متوسطا لانه ظاهر من حاله انه متفرق فقط ويصح الاجسام المعزة
فيها هذه المناسبات ستة فلا يكون البخار وسطا بين العناصر بل ليس البخار من حيث هو بخار وسطا بين الماء
والهواء والا لكان مكانه الطبيعي فوق مكان الماء دون مكان الهواء فلا يكون حارا بحركته للهواء والهواء نفسه لا
يتحرك في الهواء بل يقف بالطبع ولو في اقرب حيز من الملء فان قيل فان لا يحرق الهوا وهو ماء اولى فيقول ان الماء
يعرض ان الماء يعرض له ان يقسره الحر بالتحريك الى فوق ويتبع فراحما انعل من الماء كقطع الخشب راسه اذا اشتعلت
اصعد بها النار القوي في الجو وليس هذا حكم البخار فانه ليس يكون البخار على قولهم شيئا عرض له عارض حرارة

مصعدة بل جوهر البخار هذا الجوهر ومعنى اسمه هذا المعنى حتى اذا بطل عنه هذا المعنى لم يكن الا ما كان قبل على
التصعد فان لم يكن ذلك اياه بالقسر بل كان بالطبع فكان يجب ان لا يكون مكانه الطبيعي الا فوق الماء
دون الهواء فما كانت حركته الطبيعية تجاوز ذلك الحد وتخرق الهواء فان كان هذا التصعد والسخونة عارضين
للبخار بحيث لولاه لما هي البخار فالقول ما قلناه من ان البخار ماء مثبوث واما القائل بالمحبة والغلبة فانه
لا يرى كونا ولا فسادا للعناصر ثم ينسى ذلك فيجعل العناصر قد يستحيل عند غلبة المحبة وتاحيدها اياها
وجمعها كرة هي مخالفة في الطباع للعناصر وكذلك يستحيل الكرة فيتفرق الى العناصر فيكون الاجتماع عنده
ردها الى المادة المشتركة لا محالة وينفسخ عنها صورة العناصر ويكسوها صورة الكرة والافتراق يخلع صورة
الكرة عنها الى صورة العناصر ويلزم من وجه ان يجعل المحبة محركة حركة خارجة عن الطبع وهي طبيعية
التحريك عنده اما انه كيف يصير علة لذلك فلان الطبيعي حركات العناصر عند الجميع وعند قائل هذا القول
توجب تباعد بعضها عن بعض ومفارقتها بان ينزل الارض ويصعد النار واذا حركت الى الاتحاد فقد اخرجت
عن طبيعتها والمحبة ايضا يصير عنده مفرقة ويتحاشى من ذلك اما كيف يلزم ان يكون مفرقة فلانها تفرق بين الماء
وصورة العناصر فيكون قد فرقت بين ما هو اشد محاورة من مجاورة الاجسام المتلاقية او المتصلة بعضها ببعض
وايضا فانها لا يجتمع الا فرقت اي جمع نسبت اليها واما القائلون بالارض والنار فقد اظلهم ظنهم انه لا استحالة
الا على طريق الاستقامة وهم مع ذلك يسلمون ان الماء له استحالة الى جهة الارض واخرى الى جهة الهواء والنار
فلو كان اعتبار الاستحالة مقصودا على الاستقامة من جهة الى جهة من غير انعكاس لكانت المائية انما يحدث في
استحالتها مثلا الى الهوائية والى النارية ولا ينعكس حتى يكون الهوائية تتحرك الى المائية والمائية الى الارضية
فاذا كان كذلك فلا واجب ان يكون النار ياخذ في استحالتها لو كانت مستحيلة الى عنصر اخر احدا مستمرا في استقامة من
استحالة الهوائية اليها بل يجوز ان يكون بعكس ذلك وهو الذي يتصل باستمرار استقامة استحالة الهوائية الى
المائية حتى يكون النار منعكسة باستحالتها الى الهوائية واما المقتصرون على الارض والماء فقد جعلوا العنصر هو
البرد ومعلوم انه لا يكون عن مجرد ماء وارض الا الطين وان اصناف الطين لن يستغنى في تميز بعضها عن بعض
عن مخالطة الحار المطابخ وليس له اذا كان للمركب شيء به يقبل الصورة وشيء به يحفظ فقد كفى ذلك فان اقل ما
يحتاج اليه المركب هو الشكل والتخطيط بل يحتاج الى قوى واحوال اخرى خصوصا في النبات والحيوان وكلا شيء
كالحار الغريزي في اعانة القوى على حفظ النوع والشخص فاما اصحاب المسطوح فقد غلطوا اذ ظنوا ان الانفعال
هو فيما يلي الشيء اولا بل الانفعال فيما من شانه ان ينفعل ولو كان كذلك لكان السطح يتحرك من محرك الجسم بالملاقات
قبل الجسم وكان البياض انما يبيض قبل الجسم ولكان يجوز ان يكون نفس المائية منفعلة بالسخونة اذ هي
مودية الى ذلك وبها ينفعل

الفصل الرابع في ابطال قول اصحاب الكمون ومن يقرب منهم ويشاركهم في نفي الاستحالة

واذ ليس يحصل القياس المنتج لمطلوب ما كان في بعض المط نفسه وكيف وربما انتج صادق عن مواد

كواذب وربما انتج صادق لا عن قياس صحيح في صورته فبالحري ان يشتغل ببعض مذهب مذهب نفسه ليتوصل
من ذلك الى تحقيق التفرقة بين الكون والفساد وبين سائر الحركات وليستعد لتحقيق القول في عدد العناصر وطبائعها
وفي الفعل والانفعال والامتزاج ولنبدا بمذهب اصحاب الكمون اما الطبقة القائلة منهم ان في كل جسم من جسم ما
اجزاء كامنة لا يتناهى فيكذبهم ما علم قبل من امتناع وجود جرم متناه مؤلفا من اجزاء فيه بلا نهاية كانت اجراما
او غير اجرام كانت متساوية الكبر ان كانت اجراما او مختلفة واما القائل منهم بتناهي ذلك فيجوز ان يكون عن كل ماء نارا
وارض او غير ذلك على سبيل الانتقاص فيفسد مذهبه احاطتنا بان المادة اذا انتقصت عنها الاجزاء النارية
المتناهية بقي هناك ماء ان استحال نارا لم يكن كون كل نار عن ماء انما هو بسبيل الانتقاص والتميز بل على سبيل
الصورة وان امتنع عن الاستحالة لم يكن كل ما من شانه ان يكون عنه نار او هواء واضطر الى ان يقول ان هناك
بحيث لا ساوى كمال التميز فيه فلم يخل اما ان يكون جميع الاجزاء النارية التي في الماء والهوا سواسية في شدة الملازمة
للاجزاء المائية او بعضها الزم وبعضها اسلس طاعة للتميز فان كان الجميع سواسية في ذلك وجاريا المفاصلة
على جزء جاريا ايضا على كل جزء وان كان بعض الاجزاء ليس من شانه ان يفاصل فان كان ذلك لطبيعته النارية فالاخر
مثله وان كان لطبيعة مضافة اليها فهو خلط آخر والكلام عليه في مخالطته ومفاصلته باق ومع ذلك فيبقى
الذي لا يفاصل في طائفة من الماء يصير به تلك الطائفة مما لا يكون عنه نار واما ان قيل ان الماء يكون عنه
نار او هواء الى ان يتميز الاجزاء المائية ويبقى ماء صرفا لا يكون عنه نار بعد ذلك وهو قول غير قول المخالطين
في هذا المذهب فلا يلزم هؤلاء شيء مما قلنا البتة وكانت مخاطبتهم من وجه آخر وبالكلام المشترك المخاطبة
جميع من رأى ان الاشياء التي نسميها نحن الاستحالة انما هي بروز من الكوامن او مداخلة مبتداة وذلك لان الماء
اذا سخن بالمجاورة النار فعند طائفة من يرى ان ما من سائر النار قد برزت وظن من يرى ان اجزاء نار قد نفذت اليه
وداخلته من النار المجاورة والمشترك بين المذهبين انما هو في شيء واحد وهو ان الماء لم يستحل حارا ولكن الحار
خالطه والفرق بينهما ان احدهما يرى ان النار قد كانت في الماء لانها قد كانت كامنة والثاني يرى ان النار لم تكن
فيه ولكن الان قد خالطته فيجب ان يوضح فساد كل واحد من المذهبين فاما المذهب الاول فمما يتبين فساده تأمل حال
هذا الكون وما معناه فان جوزوا فيه تداخل الاجسام فقد ارتكبوا المحال الذي بان فساده من كل وجه وان لم
يجوزوا ذلك ولكن اوماوا الى مجاورة ومخالطة يكون معه يكون الكامن هو المستبطن من الاجزاء فهذا الاستبطان
لا يعقل منه الا انحصارها في باطن الجسم وبعدها من بسيطه وظاهره فيجب ان يكون باطن الماء مكانا للكامن من
النيران ويكون كيفية ذلك المكان مثل كيفية الماء المسخن الذي لا ينفعل تسخينه امرا غير ان الكامن فيه الظاهر بل
يجب ان يكون اسخن من ذلك بكثير وذلك لان الانحصار في الباطن اجمع من الانتشار في الظاهر والمقول على تصديق
هذه القضية وتكذيبها هو الحس فان ظاهر الماء وباطنه واي حد وجزء احببت منه هو في طبيعة واحدة متشابهة
وكذا حال الاجسام السود والبيض والحلوة والمرة وغير ذلك فلا يوجد منها ما يقبل الاستحالة الى الضد مع كلالة الحس

على تشابه اجزائه وانه اذا استحال ابيضا الى الضد لا يكون ذلك بان يبرز شيء الى الظاهر ويكمن ضده في الباطن
بل يكون اذا سخن ايضا ظاهر البارد فان باطنه ايضا سخين فان كان الكامن كامنا ما لمداخلة التي هي مجال النزاع
فيجب انها اذا انفكت حتى البارد من الحار والحار من البارد ان يأخذ في كل حال مكانا اعظم وليس كذلك فان الانفكاك
الذي يخلص الحار ظاهرا من البارد فقد يتبعه ويلزمه العظم واما الانفكاك الذي تميز البرد فانه ينقص الحجم نقصانا
بينا للحس فان كان ظهور البرد يوجب فرط تداخل والمداخلة توجب زيادة خفاء فيكون الاستعلان استخفاء على
ان المداخلة يقضي على المتداخلين بحكم واحد فان حكم كل واحد منهما من الاخر حكم الاخر منه واذا كان الكامن كامنا با
لمجاورة فلا محالة ان للكامن حيزا يختص به فان الكامن باطنه ضد ظاهره اعني باطنه الحجري وليس هذا الموجود في الحس
هذا الوجود الا وجودا حسيا فليس هذا الموجود اصلا ثم ما بال الماء مثلا اذا اراد ان يبرز الكامن منه من الهواء احتاج
ذلك الهواء الى مكان اعظم من المكان الذي احتاج اليه وهو في الماء ومعلوم انه اذا كان على حجمه وقدره المتقدم لم يحتج
الا الى مثل مكانه فلا يخلو اما ان يزداد تلك الاجزاء حجما او يحدث هواء جديدا ويقع خلاء لكنها ان ازدادت حجما يعرض
الاجزاء المذكورة ان ينفعل بغير التميز وهذا خلاف اصل المذهب ولا محالة ان زيادة حجمها تابع لانفعال يعرض لها
او مقارن يقارنها وظاهر العلة ذلك هو التسخين وهذا اثبات للاستحالة ونفس الاستحالة عندهم وجه اثبات وان
صار الهواء اكثر هواء مضاف اليه حدث فقد حدث هواء جديد ولزم القول بالكون مع القول بالاستحالة وكذلك
الاعتبار العكسي اذ احدث من الحار بارد وطلب حجما اصغر واما الخلاء ووقوعه فلا هو حق ولا هم يقولون به ونحن نشاهد هذه
مشاهدة لا يمكن دفعها من استحالة الماء اللطيف حجرا صلدا او هواء ارضا او ارضي فان كانت هذه الاجزاء الصلبة
موجودة في الماء كامنة فكان يجب ان يفعل في الماء من الجمود ما يفعله تخصيصا هذا الحجم وهيئتنا اياه ومرجنا
اياه بقدر من الماء المقطر المصعد الصافي قدره اضعاف ذلك وكل ما امعن هذا المزج وزادت الاجزاء بصغر ازداد
الماء جموده فكان يجب ان يكون في شيء من الماء ظاهره او باطنه جمودة ما لا اقل من الجمودة التي نجدها عند مرجنا
اياها به وكذلك قد يمكن ان يتخذ مياه حارة يحل الحجارة مياها سيالة في الحال وتلاو المادة مشتركة قابلة لكلا الامرين
فاين هذه الاجزاء الحجرية السيالة من الحجر في باطنه او ظاهره وهل اكثرها بظن بالكامن انه مغلوب فكيف صار غالبا
ولم يحدث له زيادة باستحالة او كون فان كانت الاجزاء الرطبة معلومة المقدار في الحجم فكيف صار مقدارها غالبا
عند الانحلال ولم يحدث شيء وان كانت مساوية معادلة وكانت مغلوبة في الظاهر فلم ليست غالبة في الباطن
وان كانت النار الباطنة هي الجسم الذي لا يحرق ولا يسخن ثم اذا جاوره محرق فابرزه صار محرقا مسخنا والماء
الباطن على صفة اخرى فقد ثبت الاستحالة اذ صار ما لا يحرق بكيفيته محرقا بكيفيته اللهم الا ان يلتجوا الى ان
الحركة محرق بالشكل النافذ فيركبوا اوهامهم والنقض قال لكل واحد من الاجزاء البسيطة في الخط لا يخلو اما ان يكون
مما لا يتجزى اصلا كالنقطة فيلزم ان لا يلتظم منه ومن غيره متصل وقد فرغ من هنا وان كان جسما فيلزم ان لا يحيط به
شكل فان لكل جسم طبيعي شكلا طبيعيا ويلزمه ان يكون بشكله مستديرا لانه بسيط ضرورة ولانه لا ينفعل فلا

شكله البتة واذا كانت اشكالها مستديرة لزم ان يقع هناك فرج خالية وهذا مخالف للنحو ولمذهبهم جميعا
ومما يوجب ان يواحد وانه حال الكامن وانه ما الذي يوجب بروزه اقوى طبيعة له فيجب ان لا يتاخر الى وقت
له وسبب من خارج وذلك السبب من خارج ان كان حركة فلا يخ اما ان يكون يؤثر فيه اثرا او يحدث فيه
قوة حركة وانبعاث تبع ذلك الاثر وتلك القوة حركة منها فيكون قد انفعل عندها الشئ انفعالا في الاثر
واستحال وصحب الاستحالة او يكون تحريك بلا اثر ينفذ من المحرك في المتحرك بل انما يحرك بجذب او دفع
او غير ذلك فان كان الجذب او الدفع بما ستر وجب ان يكون المحرك الى خارج فقد نفذ او لا الى غور الجسم فلاقى
كل جزء من الكامن الذي يبرز فيجب ان يكون كل مستحيل عندما يستحيل يعظم حجمه لنفوذ الجاذب والدافع فيه وان
كان لا يحتاج الى المماسة بل الى حد ما من المجاورة ونحن نشاهد ان مجاورة الشبيه كيف كانت فلم لا يحرك الاجزا
الكامنة المتجانسة المتجاورة بعضها بعضا الى البروز ان كان سبب البروز والظهور مجاورة الشبيه وان كان
المتجانس ليس سببا للبروز لانه مجانس فقط بل لانه مجانس بارز فهو محرك الى جهته ويميل نحو مقاومته فلان يجذب
الكامن الى المجاورة الاقرب اليه الكامن اولى من ان ينجذب الى المجاور ويحول بينه وبينه بالبعد الاخر اللهم الا ان
يقال ان السبب في ذلك امران احدهما هرب الضد الظاهر الى خلاف جهة الضد والثاني انتقال الضد الاخر
الباطن الى شبيهه الذي هو ضد الهارب فيجب ايضا ان يكون الظاهر البارز يهرب من الكامن اللهم الا ان يحيل
الاغلب احدب ومعلوم ان الذي بل جسما من جهة واحدة ينجر اليها هو ما يساويه ثم ان فضل شئ فهو مباين لذلك
خارج عنه لا يقع او يقال باشتداد القوى عند انذياد المجاورات وهو استحالة ثم ان لم يكن الضد عندالا
يكمن ولكنه يكون مخالطا الضد مخالطة عالية واذا اراد ان يستحيل المستحيل الا يحلل هو وفاته ظاهر
المستحيل وظاهره وباطنه فبقى الضد الاخر صرفا بل لم يحل اما ان يكون مع تحلله يسد ضده مسد وكالية
مسد وجب ان يكون كل مستحيل ينقص حجمه او يكون كل مستحيل يتخلل ويسعس وان كان لم يحل قد يسد ضده
مسده على سبيل الورود من خارج لا على سبيل البروز فلم صار الشئ الذي يبرز بعد الحرارة ينقص حجمه اللهم
الا ان يكون الذي يتخلل حاره ويظهر بارده ثم لا يسد ضده مسده ويكون الذي يتخلل بارده بالضد وهذا
الحكم ومع هذا كله فان ذلك البارد يسخن مرة اخرى والحار يبرد مرة اخرى كل ذلك ليس دون الاولى ويجب ان
يكون دونه لان التحلل صرفه ومحضه او ترك فيه الضد شيئا يسيرا واما المذهب الذي يخالف الكمون ومع ذلك
فيشابهه في احكام وهو ان الحار مثلا لن يبرد بالانكشاف عن بارد مكين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو بارد
فيغلب عليه النار ولن يسخن بالانكشاف عن حار مكين ولكن يرد عليه من خارج ما يخالطه وهو حار فانه ربما كان
لبعض الاجسام قوى القوة في كيفيته فيكون القليل منه في المقدار يظهر قوة كثيرة كمن يورد زعفرانا قليلا على
لبن كثير فيصبغه فربما لم يكن للوارد كثير اثر في زيادة الحجم وكان له كثير اثر في زيادة الاثر وقد يجوز ان يكون الضد
الوارد طاريا على الضد وربما احتاج الى ان يطرحها يساويه في المقدار وربما احتاج ان يطرح ما هو اكثر منه وربما كفى

ان يطرح ما هو اقل منه حتى يظهر اثره وربما لم يحتج ان يطرح شيئا البتة بل جاء بزيادة وهذا المذهب ليس بمذهب
ضعيف فما يدل على فساد هذا المذهب ان حلا من كبريت يمس نارا صغيرة قدر ما يشعله مصباح ثم يحمى منه بجمله
سعدة فيشتعل كله نارا وان كان لا استحالة وانما هو ورود المخالطة من المجاور فيجب ان يكون الوارد عليه الا
اكثر من جميع تلك الشعلة بل يعلم ان المماسة لن يقع الا في زمان غير ذي قدر والمنفصلة عن الشعلة المداخلة
الكبريت ان يكون ان كان الاجزاء الا قدرا فهذا الاخر كله اما ان يكون حادثا عن الاستحالة او يكون على
سبيل الكمون المذكور وقد بطل الكمون فبقيت الاستحالة وان كانت النار اليسيرة القدر تفعل لتسخينها
واحراقها سديدا فربما يعود الشئ الى البرد لا يخ اما ان يكون بعفارقة تلك النار اليسيرة فيجب ان لا يكون نقصان
الجسم الكائن عند البرد امرا محسوسا بل بقدر ما انفصل وان كان بورود البارد ويحتاج ضرورة الى بارد كثير
حتى يغلب تلك النار اليسيرة او يخرجها فيجب ان يكون المقدار محفوظا ان لم يكن زائدا اللهم الا ان يجعل النار
اذا انفصلت سحقت شيئا اكثر من الجسم محالا لها اذا سخنت مرة اخرى وحادث بسرعة صرفة ليس معها الا
المستصعب اعادت ذلك الجسم بحاله وان كان الحديد اذا قطع عليه شئ فيرد ذلك الشئ يتحلل احراقه وتخالطه
اياه وكان للداخل يطرد مثل نفسه وجب ان يحفظ الجسم او يطرد اكثر من نفسه وجب ان يكون المعيد الى
الحالة الاولى بالمخالطة حارا اكثر من البارد الداخل فكان الحار اضعف في القوة من البارد وهذا الا يستمر على
هذا الاصل فانهم يحوجون الى ان يجعلوا قليل النار كثيرة القوة ومع ذلك فما السبب في انفصال اجزاء
الحار في جهة ما يجاوره وانفصال اجزاء البارد عن البارد في مثلها فان كان السبب فيه حركة طبيعية فيجب ان
يكون في جهة واحدة لا غير وان كان السبب فيه امرا من خارج يسلب تلك الاجزاء عن مقرها فلان يسلبها عن غيرها
الجبل اولى فلم لا ينسلب عن المجاور بل يتمكن فيه وينسلب عن الاصل وكيف يسخن الهوا بالحركة الصرفة والماء
بالمخضخضة وبرادة حتى ان المحض ينشق وليس هناك وارد البتة وكيف يرد هناك وارد والجسم يشاهد انه
متحرك عن مركزه منبسطا بحيث يرى متدافعا من كل جهة لا من جهة واحدة ويجب يقوى على ان يدفع شيئا ان
اراد ان ينفذ فيه وكيف ينفذ جسم في جسم مملو دافع عن نفسه الا بقوة شديدة اقوى من قوته في
مستقره فيقدر على تفريق اتصاله ونفوذه فيه وليس يحيط بالجسم المحرك والمحوض والمخضخض شئ حاله هذه الحالة
وحملة النار المسخن بها ما يسخن ضعيفة لمقاومة من يدفع بادنى قوة فكيف يكون لها لو كان التسخين بها الا بالمحض
ان يقدر اجزاءها على خرق الجسم المجتمع في الاناء الصلب وتحريكه والنفوذ فيه حتى يختلط به ثم يبلغ ان يوجب
بالمداخلة تموجا انبساطيا يقاوم كل صلب ثم كيف يدخل منه في الاناء والصلب الا قدر ما يسع امله في خلاء او في
مكان اخلاه عن غيره لنفسه فاذا امتلا لم يكن مدخل فلم يجب انشقاق لان الانشقاق هو بسبب ان المحشو في
الاناء ليس يسع الاناء فما لم يدخل في حشوه بعد ذلك شئ فمن المحال ان يكون باطنه لا يسع غيره بحيث يشق عنه
بل انما يكون لا يسعه بحيث لا يدخل فيه فان داخل فانما يدافع المدخل فيجب اما ان يفل الاناء واما ان يستقر حيث المدخل

اوقوة في — اوسبب من خارج — تحرك في — يتخلخل — لشدة قوتها — وحادث بسرعة صرفة — المخضخض

وربما كان الاثقال ليس مؤلفة من شقاقية من حديد ونحاس فلم لا يقبل بل يسوى في موضع غير متخلخل وانه اذ انا
تولد نفاخات الغليان المحسوسة حجم ما مد فغال الى فوق ينشوعنه الغالى وبصير هوا في الجو يولد ابعد يولد
بحيث لو جمع حجمه الجميع لبلغ امرا عظيما صدقت بان ذلك ليس لنا دبداخله وصدقت بصحة القول بالاستحالة في
الكيف والاستحالة في الكم ورايت الشئ يصير اضعافا مضاعفة لنفسه من غير زيادة حجم عليه **الفصل**
الخامس في مناقضة اصحاب المحبة والغلبة القايلين ان الكون والفساد بافتراق الاجزاء الغير المتجزية
او السطوح واجتماعها واما مذهب صاحب القول بالمحبة والغلبة فالحق بعضه بما يشاهد من استحالة العناصر
بعضها الى بعض وهو نفسه ينقض قوله اذ يرى ان للمحبة سلطانا عليها يجمعها الى طبيعة واحدة فلا يكون
نارا ولا هواء ولا ماء ولا ارضا ثم اذا عادت الغلبة متسلطة فرقت فاحدث العناصر فيكون صورها هذه
العناصر من شانها ان ينسلخ باستيلاء المحبة ثم يجب ان يكون على مذهبه الالوان لا اكثر من اربعة لانها يكون
تعدد العناصر وكذلك الطعوم وكذلك ساير القوى النباتية والحيوانية واما مذهب من يرى ان عنصرا واحدا فو
الاستحالة بالفعل والانفعالات ولا يوجب كذا فقد يبطل بما يتحققه من ان اليابس وحده لا يتكون منه
الكاينات ان لم يخالط رطب ولا الرطب وحده ان لم يخالطه يابس ولا الرطب واليابس ولا حر هناك ولا برد وانه
لا كون للمتولدات الا عن بارد صرف ولا عن حار صرف وان الكاينات لو كانت احدى هذه لم يكن الا نارا او ارضا
او هواء او ماء في طبيعته وليس الامر كذلك فاذا كانت هذه العناصر والاصول نسبتها الى الكاينات هذه النسبة
نسبة بعضها الى بعض كما يعترفون بركامهم او بلزمهم وان لم يعترفوا به ان كل واحد منها اذا فرض الاسطقس الاول
كان رجعا الى الاخر بالاستحالة اليه ومرجوعا اليه فلا يكون كونه اصلا باولى من كونه فرعا فاذا كانت نسبة بعضها
الى بعض في كون بعضها عن بعض وبطلان كيفية الكاين عند عند وجود كيفية الكاين الاخر نسبة واحدة
ونسبتها الى الكاينات نسبة واحدة فليس بعضها اقدم فيما بينها من بعض ولا بالقياس الى الكاين وكفى بهذا
المذهب خبطا ان يجعل النارية عارضة للماء وهو ماء والمائية عارضة للنار وهي نار فليفض الان مذهب القايلين
بالاجرام الغير المتجزية واما مذهب السطوح فهو اركّ واضعف وقد سلف من اقاويلنا ما هو كفيل في ابطاله واما ما قيل
في مناقضاتهم ان السطح لو كان له ثقل لكان يجب ان يكون للخط ثم للنقطة ثقل ثم اشتغل بان النقطة لا ثقل لها
فانها لا ينقسم وبغير ذلك مما لا يوضح عدمها للثقل فليس ذلك سانا نرها سابل نوعا من التمثيل والاخرى والاولى فلا حاجة
بنا الى سلوك ذلك المسلك واما مذهب القايلين بالاجرام الغير المتجزية واشكالها فمن مذهبهم من وجوه من ذلك انهم
اذا جعلوا هذه الاجرام متشابهة الطبع وفي غاية الصلابة حتى لا ينقسم ولا يحتج بعد وضعهم ذلك الى ان يقولوا ان
اشكال هذه الاجرام ومقاديرها امور يقتضيها طبيعتها او يقال انها امور لا تقتضيها طبيعتها بل يعرض لها من خارج فان
كانت تقتضيها طبيعتها وطبيعتها واحدة فيجب ان يكون اشكالها ومقاديرها واحدة غير مختلفة وان كان ذلك عرض لها
من خارج فطباعها مستعدة لان يقبل التقطيع والتشكيل من خارج فطباعها بحيث يقبل القسمة والانفصال فيجب ان يكون

كل جزء منها بحيث يجوز عليه الفصل في نفسه والوصل بغيره وايضا اذا كانت هذه الاجزاء مختلفة بالصغر والكبر فغير
مستحيل ان ينقسم سطوحها المحيطة بها بما سيتر سطوح اخرى فيكون ثم سطوح من جسم واحد غير سطوح
احدها الامحة ويكون المحاط بسطوح احدها الامحة غير المحاط بسطوح التي هي غيرها ويكون متصلة مع الغيرية بان لها
حدا مشتركا وطبيعة كل قسم طبيعة جرم منها خارج عنها فيكون الجايزات عليها واحدة فيكون من طبيعة ذلك الخارج
جواز الانفصال بما اتصل به مما من طبيعته فان لم يتصل به فلعارض غريب وقد قالوا ايضا ان هذه الاجزاء
سالف منها اولا الهواء والماء والارض والنار ثم بعد ذلك سالف منها ساير المركبات سالف بان وان الهواء والماء
والارض والنار يتكون بعضها من بعض على سبيل الافتراق والاجتماع وان كان قوم منهم قالوا ان النار لا يتكون منها
شئ آخر وقالوا وان هذه الاربعة العناصر قد يتقوم من اجرام متشاكلة الشكل مختلفة في العظم والصغر فالمثلثات
بالمقومة للهواء يخالف في العظم المثلثات المقومة للماء وانه ليس الارض كلها من مكعبات بل قد يكون فيها مثلثات
لكنها كثيرة ولا الهواء كله من مثلثات بل قد يكون فيها مكعبات ولكن صغيرة وبعضهم جعل النار اجزاء كرية وبعضهم
جعلها من مثلثات صنوبرية يحفظ شكلها وبعضها لم يجعل لها شكلا محفوظا منها بل جعل سدلة الاشكال بما فيها
لطافة يبسط بها ويلتحم ومن جعل النار كرية جعلها كرية ليتمكن من سرعة الحركة ولم يعلم ان الكرى يعين في التدحرج
وان الزاوية الحادة اعون منها في النفوذ سويا وان النار لا يسموا متدحرجة ومن جعلها صنوبرية جعل طرفه الذى
يلي فوق حادا ليقطع وجعلوا الارض مكعبة ليكون بارزة غير نافذة ولم يعلموا ان الارض ايضا سريعة الحركة اذا فارق
مكانها اسوة النار وان النار يسكن ايضا ولم يعلموا ايضا ان الاحتراق ان كان يتفرق الزاوية للاتصال والتكعيب يعدم ذلك
فيجب في الارض ان لا يحرق فقط الا ان يوجب ضده وهو ان يبرد ولم يعلموا ان كان الاحراق بالزاوية فالتربيع يجب
يكون لضد شكل او منافيه ولا شكل يضاد شكلا ولم يعلموا ان الصنوبرى يلاقى في مسطحه اكثر مما يلاقى بزاويته وكان يجب
ان يكون اكثر احوال النار انه لا يحرق وذلك بان يلاقى بالبسيط واذ قد حكينا صورة مذاهبهم فلنرجع الى الموضع الذى
فارقناه من الزامهم بتغير هذه الاجرام فنقول انهم اذ كونوا من الهواء ما الزمهم ضرورة ان يصغروا المثلثات وينقصوها
والنقصان عندهم ان لا يكون الا باحداث شئ وهضمه من المنقوص فيجب ان ينقسم بالانفصال وكيف جوزوا ان يكون من
الارض ماء والارض من مكعبات والماء من مثلثات وكانهم جوزوا ان ينثلث المكعب فقد وجب ما قلنا بدءا وايضا
فان ذا العشرين قاعدة وهو الهواء اذا استحال ماء تركب مما سه من اجزائه وفضل ان يعتبر لا يستحيل ماء وليس شئ من اجزاء
الهواء ينبعث المتركب الهوائية منه من الا حتى يحصل ان يعتبر باعيانها بل يلزم ان يتركب منها الامحة نارا وجسم آخر ان امكن
او يتعطل تركيبه ولا يكون شيئا البتة وعندهم ان لا تركيب الا وهو واحد هذه العناصر او المركبات منها والماء اذا صار هواء
وصار اعظم حجما صارت المثلثات اكثر وكيف يكون ذلك الا ان يكون قد تخللها جسم غريب فلا يكون ذلك هواء بسيطا او يكون
قد تخللها خلاء تباعدت به تباعدا يحصل به الحجم الهوائي فيلزم من ذلك ان يكون نوع من الجمع والتفريق يوجب ان يكون بين الاجرام
بعد لا يتحدد ونوع آخر يوجب خلاء حتى يكون الجمع والفصل والتاليف نفس مما يوجب في طباع تلك الاجرام ان يقرب بعضها

من بعضهم الى حد محدود فيحدث لها حركات عن طباعها لا عن قاسر هي حركات متضادة تتخالف بها بسائط الى حد محدود وهذا كله تح فان كان الماء انما كان ماء من قبل ان صار هواء باشياء تحلقت الآن عند استحالته هواء ولم يستحيل هواء وتلك الاشياء المتحلقة كانت هي الجامعة المفرقة ما بين الاجزاء التي تباعدت عند استحالتها هواء فلم يستحيل الهواء مرة اخرى ماء من غير ان يكون فيه تلك المحلقات ومن غير ان يماسها شيء من خارج ثم ان كانت التراكيب من هذه الاجرام من غير احوال وشروط اخرى وحده يوجب الطبيعة تقديرها على حدود محدودة من القرب والبعد بحسب مغايرة في الطبايع فواجب ضرورة ان يكون التغاير في الطباع غير متناه ضرورة لانه وان كان لنا ان نجعل لكل طبيعة حدا في اللطافة والتخلخل وفي وقوع الخلاء في خلالها لذلك الحد عرض انما بعد له صار في تخوم غيره فيكون كل واحد من ذلك متناهيا لا استحالة ان كانت العناصر هي الاربعة على ما سلموها وكان لكل في ذلك منها حد لا يتعداه وكانت الحدود لا محالة محدودة بين اطراف فاذا اخذنا ما بين الاجرام بعدا اكبر من البعد الذي بين اجزاء النار مثلا وجب ان يحدث نوع آخر من التاليف خارجا عن تاليف الاربعة فليس لا نداد حدود الابعاد حد ونهاية اللهم الا ان يجعلوا لبعض الابعاد حدا في التخلخل غير متناه حتى اذا كانت اجزاء اربعة يكون منها الصنوبرية النارية واحد منها بالحجاز والآخر بالعراق والباقيان على مثل ذلك من بعد كان من الجملة نار واحدة والعجب العجب تجويزهم ان يكون جسم واحد من اجزاء متباعدة متفرقة في الخلاء ولو بعد قرب وان الافتراق اذا حصل لم يحصل منه نار واحدة ولا ارض واحدة الا في غلط الحس واذا لم يكن نار واحدة موجودة لم يكن سر ان كثرة بالفعل فما معنى تاليف النار والهواء من تلك الاجزاء والصورة هذه الصورة ثم لو اضطر مضطر اجزاء المؤلف من اربع قواعد مثلثات حتى اجتمعت وتلاقت كم يحل اما ان يبقى النارية فيكون النارية ليس التخلخل بالخلاء شرطا في وجودها او يبطل فيكون تاليف موجود وليس مضاد ولي من عنصر وقد منعوه وبئس ما عملوا اذ كانت هذه الاجرام بافرادها لا كيفية لها عندهم وتحدث كيفيتها بالاجتماع وكان يجب ان يكون تاكيد الاجتماع اعمل في تطابقها على حدوث الكيفية منها ثم من العجائب ان يكون الاجرام لا كيفية لواحد واحد منها وفي مجموعها حرارة او برودة وليس ذلك البتة في فرد من ذلك المجموع حتى لو مست الجملة ولم يشك ان كل واحد من اجزائها انما يلاقي ح لما ساويه فان كان ذلك الواحد لا يؤثر فيما يلاقيه وكذلك كل واحد آخر فيكون ليس عن آحاد المتماسات فعل وانفعال بل يصلا بين الجملة بغيرها المنزولة مسلمة وان كان الاجتماع يوجب ان يحدث الحرارة سارية في الجميع حتى يكون في كل فرد منها المجاورة قالوا يفرد عنه لم يكن فيكون من شانها ان يستحيل في الكيف وقد امتنعوا من ذلك وهو فساد متفرخاصم في مذهبهم ثم لا يشك في ان للاجرام حركات طبيعية فان كانت الحركات الطبيعية يصدر عن جواهرها وجب ان يكون حركاتها متفقة وان لا يكون في العالم حركتان طبيعيتان متضادتان وان كان يصدر عنها لا اشكالها واشكالها غير متناهية عند بعضهم فالحركات الطبيعية غير متناهية وقد اوضحنا انه لا يكون الا متناهية وهي متناهية عند آخرين منهم ولكن كثيرة جدا فيوجب ان يكون اصناف الحركات الطبيعية كثيرة جدا وليس كذلك على ما علمت وايضا فان الحركات الطبيعية المتضادة موجودة وقد عرفت من حالها انها انما يصدر عن قوى متضادة فيجب ان يكون في الاشكال اشكال متضادة وقد منع ذلك واما ما ظنوه من ان عدم

الزاوية ضد لذي الزاوية فيجب ان يكون للمستدير ضد فليس كذلك فانه ان كان للمستدير ضد فقد فرضنا المستدير نوعا واحدا وجب ان يكون اضداد المستدير انواعا من الاشكال بغير نهاية او امر جنسيا اعم من شكل مضلع نوع وضد الواحد في النوع واحد في النوع واما كون هذه الاجزاء غير متناهية وخصوصا على قول من يقول ان صورها متناهية فان ذلك من البطلان ما قيل في امر غير المتناهي فاما الذين يعترضون على هؤلاء ويقولون ان الاجتماع والافتراق لا يغير الطبايع كما ان الذهب اذا استحيل ثم جمع فان هذا ليس باعتراض صحيح فانهم يقولون ان السحل لا يرد الذهن الى اول التاليف الذي يكون به ذهبا هذا الذهب المحسوس عندهم ذهب كثير وهذا الماء عندهم مياه كثيرة متجاورة وان اول اجتماع ذهبي او مائي غير محسوس فكيف يحس بالتفريق اذا وقع فيه وتركب الترياق من ادوية مختلفة تجد منها صورة الترياقية بالاجتماع ثم لا يفقد بعد امتزاجها واجتماعها الى ان تقسيمها الحس اليه قسمة بحيث يخرج الاجسام عن الترياقية فليس في ذلك ان الترياقية لم يحدث عن اجتماع وامتزاج وكذلك الذي يقال لهؤلاء ان الهواء لا شكل له والماء لا شكل له وانه يقبل كل شكل اما اولا فهو كاذب فان الماء اذا لم يعرض له عارض يا للقاء تشكل كريا وكذلك الهواء وجميع البسائط واما ثانيا فان هؤلاء انما يوجبون الشكل المذكور للماء الواحد بالتاليف الاول لا بما بعد ذلك فلا يمكن البتة انما يتالف الجملة الكثيرة منه على اشكال تعوقها ولا يوجبون لمجموع المياه شكلا يوجبونه لاول تاليف الماء وكذلك ما قيل من ان الجسم السائل ينعقد حجرا والملح يسيل ماء من غير اجتماع ولا افتراق ولا انقلاب من هيئة ووضع فانه ان زيد في هذه المقدمة شرط الادراك بالحس حتى يصدق ويسلم لم يلزم شيء لانه ليس يجب اذا لم يكن افتراق واجتماع محسوس ان لا يكون البتة ان لم يشترط بل ادعى انه لم يحدث فيها اجتماع وافتراق واختلاف وترتيب ووضع وما يدركه الحس لم يسلم فهذه الاعتراضات عليهم اشبه بالتكلف والتعنت فلنرجع الآن الى التفرقة بين الكون والاستحالة

الفصل السادس في الفرق بين الكون والاستحالة

قد علم ان غرضنا في مناقضة هؤلاء انما كان بسبب تفصيل امر الكون والاستحالة ثم اخرجنا ذلك الى ان تكلمنا في امر العناصر وناقضنا مذاهب في العناصر بعين مناقضتنا اياها على غرض لنا آخر وهو معرفة العناصر والاولى ان يقدم اولا شيء من الكون والاستحالة فنقول ان المشاهد يودي بنا الى الحكم بان ما سالا يحرم وقد دلت التجربة على ان قوما يسيلون الحجارة ماء ويعقدون المياه حجارة وان الهواء الصافي من غير انحيازات اليه يتعقد سحابا فيسيل ماء وثلجا وبرد اسى يشاهد في قمم الجبال الباردة وقد شاهدنا الهواء الصافي اصفى ما يكون وبالجملة على ما يكون في السماء من الصفا ينعقد دفعة من غير بخار يتصعد اليه او سحاب يساق نحوه فيصير سحابا اسحم ويلقى الارض ويتركم عليه ثلجا بكليته ومقدار ذلك مقدار زمنه في زمنه فعود الهواء صافيا الخطر ثم ينعقد ويلزم هذا الدور حتى انه يتصعد من هذا الوجه على تلك البقعة ثلج عظيم لو سال لعمر واديا كثيرا وليس الا هواء قد استحال ثلجا وماء وقد يوضع القدح في الجمد منه ما فيه ويترك فلا يزال يجتمع على صفحة الباطن من القطرات اجتماعا بعد اجتماع حتى يعلو ماء وليس ذلك على سبيل الرشح فان الرشح من الماء الحار اولى وايضا فان هذه القدح دالة اخرى يجري مجراه اذا لم يهتدم كله في الجمد بل سقى منه ظرف مجاو ولا على الجمد اجتمع ايضا على طرفه انقطار لان البرد ينتهي اليه

وينتهي اليه فيكون ذلك على سبيل الرشح او المرشح يكون حيث يلاقي الاناء الراسخ فقط وربما كان ذلك بعد الجمد من التحلل كان هذا المعنى اعذب ويعكس هذا يستحيل الماء هواء بالتسخين واما استحالة الاجرام الى الماء فالقبيل الكبير ينحى عليه اذا الح عليه بالنفخ وحتى الهواء فلم يترك ان يخرج ويدخل فانه عن قريب يستحيل ما فيه نارا او يحرقه وقد علمت كيف يستحيل دهن اللسان في دفعة واحدة نارا وليس ذلك الا باستحالة ما فيه من العناصر والحطب اذا كان رطبا غصنا النار فاجتمع منه دخان كثيرة هو الاجزاء العاصية منه واذا كان يابسا لم يجتمع منه شيء او كان قليل الاجتماع بالنسبة الى ما يجتمع من الرطب وليس يمكن ان ينسب هذا الى ان الاجزاء الارضية في الرطبة اكثر فالثقيل الذي يصعد بالقسر فيه اعرض فانه ربما كان اليابس اثقل فيكون ما يدخن عنه وما سرى جميعا اقل بل المائية عسيرة الاستحالة الى النار لشدة المضادة وما نعة لما يفارنها من الاستحالة والارضية اليابسة اشد استحالة الى النارية ولو كان الا يستحيل الى مقابل مصعدان فقط لكان الدخان عنهما واحدا اذا اجمع فاذا الدخان في احدهما اقل مع انه ليس في الرهيد اكثر فقد استحال ما فيه من الارضية الى غير الارضية ولا غالب هناك الا النار فقد استحال الى النار وهذا ظاهر تبين من هذا وما اشبهه ان هذا اذا لم يكن على سبيل الكون ولا على سبيل الاجتماع والافتراق لم يكن الا على سبيل الاستحالة في الجوهر فالعناصر يستحيل بعضها الى بعض والمركبات قد يستحيل ما كان من هذا النوع الى نوع اخر كالخبز يستحيل دما والدم يستحيل عظما ودماغا وغير ذلك مما كان من هذه الجملة يبقى نوع الجوهر حيث هذا المشار اليه ثابتا كالماء يسخن وهو ثابت بشخصه فهو استحالة وما كان لا يبقى نوعه عند تغيره كما ضربنا من المثل فهو فساده فالكون المطلق هو الكون الجوهري والكون للعبد كقولهم كان ابيض وكان اسود فهو الاستحالة او شيء آخر من التغيرات التي ليست في الجوهر وهذا يسمى بحسب المواضعة وقد كان بعضهم يرى كون الشرف الاسطقس واكرمها وجوده عن اخسهما كونا مطلقا وعكسه كونا مقيدا وقد راوا ايضا اراء اخرى فجعل الاسد محسوسة اولى بالوجود وبان يكون كونه وفساده مطلقين مما لا حاجة بنا الى اقتصاصها ونقضها فان اضاعة الزمن في امثالها من التبذير ثم لا يجوز ان يكون كون الجرم واقعا عن لا جرم فانك تعلم ان ما يكون عنه الجسم لا يكون الا الجوهر المادي والجوهر المادي لا ينفرد بحرد او كل جرم تقبل كلا او بعضه تقبل الكون والفساد فليس بازلي اما ان قيل بكليته فلا شك فيه وان قيل بجزء منه وهو مشارك له في نوعه فطبيعة نوعه قابل للكون والفساد وقد بينا من قبل ان ما كان كذلك فليس بغير كائن وما ليس غير كائن مما هو موجود فليس بازلي فعناصر الكون والفساد غير ازلية بل وجودها عن كون بعضها من بعض فحري بنا الان ان نعرف ان الفعل والانفعال كيف يجري بين هذه والفعل في هذا الموضع معنى به تحريكا في الكيف ونعني بالانفعال تحركا فيه على نحو ما علمت من صورة ذلك في مواضع اخرى فنقول ان ذلك يكون بمماسة فانه لو لم يكن بسبب مماسة لم يخل اما ان يكون بنسبة اخرى وضعية او يكون الهو ولا يجوز ان يقال ان ذلك كيف اتفق والا لكان الجرم يسخن قبلنا بالمضادة كيف كان وضعه فكان الجسم يسخن لان نارا سيالة موجودة بعد عشرين فرسخا عنه فاما ان يكون على نسبة وضع آخر غير المماسة تقتضي نوعا من المحاذاة والقرب فان المتوسط اذا كان لا يسخن ولا يبرد ولم يسخن المنفعل الا بعدا ايضا ولم يبرد وان سخن المتوسط فهو المؤثر القريب ويؤثر بمماسة لا محالة ذلك فالفعل والانفعال انما يجري بين الاجسام التي عندنا الفاعل بعضها في بعض اذا كانت بينهما مماسة ولا جل ذلك جرت العادة بان يخص هذا المعنى في هذا الموضع بالمماسة حتى اذا التقى جسمان ولم يؤثر احدهما في الاخر لم يسم في هذا الموضع مماسة وان كان احدهما يؤثر ولا يتأثر قيل انه يماس المتأثر عنه ولا يماسه المتأثر فكان المماسة في هذا الموضع ملاقاة مؤثرة ولا بد من ان يكون له وضع ويلزمه ان يكون ذا ثقل وخفة اذ قد تبين ان الاجسام القابلة للتركيب والمزج بهذه الصفة وقد يطولون في هذا المعنى بما لا فائدة فيه وما ليس من المنفعل فلم ينفعل فيه ولم يبرد وان غاية ما يفيده هذه التفت هي التمكين من زيادة اللقاء فان حصل اللقاء من غير بعث حصل الفعل في المنفعل وكان المغير بالذات هو اللقاء والمماسة لكن الفاعل كلما كان اكبر مخالطة كان الانفعال افشى ولا جسام العنصرية اذا تلاقت فعل بعضها في بعض وكان كل واحد منها يفعل بصورته وينفعل بمادته كالسيف يقطع بحديده ويكل ويثلم بحديده ويفعل كل واحد منها بضده في ضده في النوع السببية له في الجنس المشارك في قوة مادته وهذا الانفعال لا يزال يستمر الى احد امرين اما ان يغلب بعضها بعضا فيحيله الى جوهره فيكون كونا في نوع الغالب وفسادا المغلوب واما ان لا يبلغ الامر باحدهما ان يغلب على الاخر حتى يحيل جوهره بل يحيل كيفيته الى حد يستقر الفعل والانفعال عليه ويحدث كيفية متشابهة فيهما يسمى المزاج وهذا الاجتماع يسمى الامتزاج فان وقع اجتماع كاين دقيق الحنطة والشعير ولم يجر بينهما فعل وانفعال لم يسم ذلك امتزاجا بل تركيبا واختلاطا ومن الناس من يستعمل في هذا الموضع لفظ الاختلاط فكان لفظ الامتزاج ثم قد اجتمع المشاؤون عن آخرهم ان الامتزاج لا يقع اذا كان البسيطان محفوظين ولو كانت البسايط يحفظ على حالها لما كان يوجب اجتماعها لحمية او عظمية بل لكان المركب انما يخفى بسايطه حسا وهي موجودة فيه حتى لو كان الحس البصري في غاية القوة على الادراك لكان ذلك الانسان يرى في اللحم ماء وارضا ونارا وهواء متميزات فلا يكون ح اللحم بالحقيقة لحما بل بحسب رؤية انسان ولا اذا فسد احدهما ولا اذا فسد كلاهما فان الفاسدين لا يقال لهما ممتزجان ولا الفاسد والباقي ثم قال المعلم الاول بعد ذلك فالممتزجات مائية بالقوة وقال لكن الممتزجات ولها باسره وعني بالقوة الفعلية التي هي الصورة ولم يعن انها يكون موجودة بالقوة التي نعرفه في الانفعالات التي يكون للمادة في ذاتها فان الرجل انما اراد ان يدل على ان الامتزاج لما مع انها لا يفسد وانما يكون لها ذلك اذا بقيت لها قوتها التي هي صورتها الذاتية واما القوة التي بمعنى الاستعداد في المادة فانما يكون مع الفساد والرجوع الى المادة او قد يكون مع الفساد فانها لو فسدت ايضا لكانت ثابتة بتلك القوة فان الفاسد هو بالقوة للشيء الذي كان اولا ويرجع اليه ولكن المفسرين يتبلبلون في ذلك بسبب اضطرابهم في التفرقة بين الصورة والاعراض الدال على التفرقة بين الصور الطبيعية لهذه الاجرام وبين كيفياتها وظنهم ان هذه الكيفيات كلها او بعضها صورة لهذه الاجرام مع انها يقبل الاشتداد والضعف فنقول لهم طريقة ان كيفياتها يكون محفوظة ومكسورة السورة فيكون الاجسام بالقوة حوالص ولينظر في توهم هذا فنقول لا يخ ما ان يعنوا انها

مائية

وهي مثلها ماء وارض مايتر بالقوة ثم ماء وارضا او باسرها بالقوة على حكم كمالات الماء والارض فان جعلوها بالقوة
ماء وارضا فقد فسدت لكنهم يقولون انها لا تفسد بل سورتها تنكسر وحدتها تضعف ومع ذلك فان بعضهم
يرى ان النار العنصرية غير ذات سورة ولا محالة ان سورتها تنكسر وتتغير وذلك التغير اما ان يكون لسائح الماء الصورة
المائية حتى يصير لا ماء ومع بقاء الصورة المائية حتى يكون الماء ماء والارض ايضا فان صارت بهذا التغير غير ماء
وعرض فهذا فساد وان كانت الماء ماء والارض ارضا لم يبطل عن كل واحد منهما صورته التي اذا بطلت لم يكن ذلك
وهذا ارضا لم يكن الاستحالة في طبيعة النوع وخصوصا وقد سلموا ان الصور الجوهرية لا تقبل الاشد والاضعف فان كانت
الارض قد انتقصت ارضيتها حتى صارت ارضا ناقصة وكانت الارضية تقبل الاشد والاضعف فانما يعرض ذلك
لا محالة بدخول طبيعة اخرى لولا دخولها كانت تلك الطبيعة خالصة والآن انما دخل شطر منها فيكون مع انها ارض ناقصة
شيئا آخر كنار او ماء مثلا ناقصا فيكون شيء واحد نارا وارضا معا ناقصين ويكون بالقياس الى النار الصرفة ارضا
وبالقياس الى الارض الصرفة نارا وهذا محال فان النار في عرض ناريتها نار ليس ارضا البتة والارض في عرض نارية بها نار
ليس ايضا البتة والارض في عرض ارضيتها ارض ليست بنار البتة على انهم يعترفون على ان هذا الانكسار ليس الا في
والبرد والرطوبة واليبوسة وانت تعلم ان الماء لا يزول بان يسخن شديدا ويغلي فضلا على ان يفتر فيكون ا
يعرض انما هو في الكمال الثاني للماء لا في الكمال الاول الذي هويته ماء واذا كانت هذه الاستحالة لا تبطل طبيعة النوع
فليست هذه هي الاستحالة التي في الجوهر فهي لا محالة في كيف جوهر محفوظ في انه جوهر غير محفوظ في انه مكيف والمعلم الاول
قال ان قواها لا تبطل وعنى بها صورها وطبايعها التي هي مبادي لهذه الكمالات الثانية التي اذا زال العائق صدرت عنها
الافعال التي لها بحسب هؤلاء انه يعني القوى الاستعدادية ولو ان الهيولى الاولى كان يجوز ان يبقى مجردة لكانت قوى الا
سطقسات الاستعدادية التي بها يقال للشيء انه بالقوة نار او ارض او غير ذلك لا يبطل فضلا عن المزاج الذي يصرح انه
ليس فيه فساد فما يكون الفائدة في هذا الكلام فينبغي لنا ان نصرح عن الذي نحو موضوعه ولا بد لكونه ان كل واحد من
الاسطقسات له صورة جوهرية بها هو ما هو ويتبع هذه الصورة الجوهرية كمالات من باب الكيف ومن باب الاين فيتخصص
كل جسم منها ببرد او حر من جهة تلك الصورة ويبس ورطوبة من جهة المادة المقترنة بالصورة ويقدر من الكم طبيعي وحركة
طبيعية وسكون طبيعي فيكون تلك الصورة يقتضي عنها في ذات ذلك الجسم قوى بعضها ما لها بالقياس الى المنفعل
كالحرارة والبرودة الطبيعيين وبعضها بالقياس الى الفاعل المشكل كاليبوسة والرطوبة الطبيعيين وبعضها بالقياس
الى الاجسام المكتنفة له كالحركة والسكون الطبيعيين وان الماء انما يفيض في جوهره عند البرد اذا كان على طبعه ولم
يعق وانه قد يقوم هذه الكيفية بقاسر فيسخن كما يقومه تلك الحركة ومثالها بقاسر ازعاج الى فوق محدب باقية مثلا
غريبا وكان الماء اذا سخن فيصعد بالسخونة او سخنت الاجزاء الارضية ايضا صعدت بالسخونة وكانت السخونة
محدثة للميل الى فوق كذلك اذا انبعثت السخونة عن الطباع احدثت ذلك الميل من الطباع هذا انه لم ان صعود الماء وصعود
اجزاء الارض انما هو لتسخنها لا لاجل الطبيعة النارية المصعدة اياها وسنوضح ذلك في فن آخر وانما اوردنا ما اوردنا

من ذلك تمثيلا لا وضعا ولو كانت البرودة المحسوسة صورة المائية لكانت المائية تفقد صورتها وهي معها
وليس كذلك بل هي عند الغليان ماء بعد ولو كانت الرطوبة المحسوسة ايضا صورة الماء لكان الجامد قد خرج عن طبيعة الماء
وصورته وصار اما اسطقسا آخر واما مركبا وليس احدهما ولو كان الميل الذي بالفعل صورة الماء لكان الماء
الممزوج الى فوق وقد صح انه يصعد بعد مفارقة المزاج بميل يحدث فيه اما فاقدا لصورة المائية واما مجتمع فيه بالفعل
مبدآن ميل مصعد وميل مهبط كل منهما بالفعل وقد قيل في هذا ما قيل وقد بان فيما سلف ان الطبيعة غير هذا
الميل بل هي مبدأ هذا الميل وكذلك فاعلم ان الطبيعة غير الكيف المذكور بل هي مبداه وقد علمت ان الطبيعة ليست مبدأ
للحركة المكانية والسكون فيها فقط بل مبدأ لجميع الحركات التي بالطبع والسكونات التي بالطبع وكذلك فاعلم ان طبيعة الماء
هي التي تغير الماء الى هذا الكيف وتحفظ عليه وان تلك الطبيعة اذ لا اسم لها فنستعار لها عن الفعل الصادر عنها اسم
فتارة تسمى ثقلا وتارة تسمى برودة ورطوبة فانها اذا اعتبر عنها من الميل المهبط سميت ثقلا وانما هي مبدأ
للثقل واذا اعتبر ما يصدر عنها من الكيفية سميت بردا وانما هي مبدأ للبرد وهذا كما يسمى قوة في الانسان نطقا او ضحكا
وانما هي مبدأ النطق والضحك واذ قدمنا هذه المقدمات فنقول لان الطبيعة المائية محفوظة في الممتزج واما
الكيفيات فهي منتقصة لا باطلة بطلانا تاما فهذا القدر هو القدر من الاستحالة التي يوجبه المزاج فيكون الكمالات
التي تكون لكل نوع من العناصر معدومة بالفعل موجودة بالقوة القريبة كقوة النار على الصعود ولا قوة الماء على
الصعود فلا يكون العناصر موجودة بحالها مطلقا محفوظة على ما هي عليه ولا فاسدة كلها وفاسدة بعضها
فيكون كل اسطقس من جهة نوعه انه ماء مثل الجسم طبيعيا بصفته ومن جهة كماله الثاني انه مثلا بارد بالفعل كما
من اركان العالم كاملا ومن جهة انه يكون بالمزاج اسطقسا في المركب وكلما كانت الاجزاء اشد تصغرا كان اقرب الى المزاج
لان كل واحد يكون ادعى للانفعال عما يكفيه ويكون كل واحد اوصل في التاثير الى كل واحد فلذلك ما كانت الرطوبة
اسهل امتزاجا اذا لم يكن لزجة فان اللزجة اعسر انفصالا وانقساما واما الكثير مع الكثير فقلما يعسر وقوع الانفعال بينهما
لضد ما قلناه في الصغير والكبير مع الصغير يفسد الصغير ولا يختلط به وربما كان الصغير يؤثر في الكثير من غير ان
يكون له قدر محسوس حتى يقال انه قد اختلط به كما يفعله اصحاب دعوى الاكسير فانهم يتبعون نحاسا كثيرا برصاص مكلس
او زرنيخ مصعد يسير فيكون كانه يفعل فيه ولا ينمان ويختلط به

الفصل السابع في ابطال مذهب محدث في المزاج

لكن قوما اخترعوا في قرب زماننا مذهبا غريبا عجيبا وقالوا ان البسائط اذا امتزجت وانفعل بعضها
من بعض تادى ذلك بها الى ان تخلع صورها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة وتلبس حينئذ صورة واحدة فيصير لها
هيولى واحدة وصورة واحدة فمنهم من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين صورها ذات الحمية ويرى ان الممتزج
يستعد بذلك لقبول الصور النوعية التي للمركبات ومنهم من جعل تلك الصورة صورة اخرى هي صورة النوعيات
وجعل المزاج امرا عارضا لا صورة له ولو كان هذا الرأي حقا لكان المركب اذا تسلط عليه النار فعل فيه فعلا متشابها
فلم يكن ليفرع ولا يتميز الى شيء قاطر متبخر لا يثبت على النار البتة والى شيء ارضي لا يقطر البتة فانه ان كان كل جزء

منه كالاجزاء يتساوى الاستعداد في جميعه او ان اختلف فعسى ان يكون اختلافه بالاشد والاضعف حتى كان
بعض الاجزاء اسرع استعدادا وبعضها ابطأ استعدادا ومع ذلك مما كان يكون ذلك فيها وذلك فيها وهي
ملتبسة صورة لا تمايز بينها بل لا بد من تمايز وذلك التمايز لا يخلو اما ان يكون بامور عرضية او صور جوهرية فان كان
امورا عرضية فاما ان يكون من الاعراض التي يلزم طبيعة الشيء او من الاعراض الواردة من خارج فان كان من الاعراض
التي يلزم طبيعة الشيء فالطبايع التي يلزمها اعراض مختلفة هي مختلفة وان كانت من اعراض وردت عليها من خارج فاما
ان يكون الاجزاء الارضية مثلا يقتضي في كل مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت يعرض لها من خارج دايما مثل ذلك
العارض او لا يقتضي فان كان يقتضي وجب من ذلك ان يكون لها عند الامتزاج خاصة استعد لقبول ذلك او خاص
استعداد لحفظ ذلك ليس ذلك لغيرها وذلك الاستعداد اما ان يكون امرا جوهريا فيما مر الجواهر فيسكون البسايط
مميزة في المركب بجواهرها ولا عرضا فيعود الكلام من راس واما ان لا يكون الاجزاء الارضية مثلا يقتضي في كل مركب
مثل ذلك التركيب ان يكون اذا امتزجت يلزمها من خارج بل ذلك قد يتفق في بعضها اتفاقا ولو كان كذلك لكان ذلك
الاول ولم يكن كل مثل ذلك التركيبات موجبة لاختلاف ذلك التميز وكان يمكن ان يوجد من اللحوم لحم من نوع يتقطر كله
او يرسب كله او لا يتقطر وكان كان يجب ان لا يكون التحليل معينا للحيوانات والنبات بافناء مادة وابقاء مادة اعني افناء
المتحلل الرطب وابقاء اليابس ثم لينظر ان هذه العناصر اذا اجتمعت ما الذي يبطل صورها الجوهرية فلا يخلو اما ان يظن
ان النار مثلا يبطل صورة الارض منها شيء خارج عنها يكون ذلك الشيء من شانه ان يبطل صورتها اذا اجتمعت فان
كانت النار يبطل صورة الارض فاما ان يكون مبطلة لصورة الارض ونارتيها موجودة او مبطلة ونارتيها معدومة
فان ابطلت والنارية معدومة فيكون ابطالها لصورة الارضية بعد عدم النارية او مع عدم النارية وعدم نارتيها
في هذا الموضع انما هو ايضا بسبب الارض والكلام في ذلك هو الكلام بعينه فيكون حاصل ما ذكرناه انه لما عدمت النارية
والارضية ابطل احديهما صورة الاخرى وهذا محال واما ان يكون شيء آخر خارج هو الذي يبطل صورة كل واحد منهما
اذا اجتمعت فان كانت يحتاج في ابطال الصورة مثلا واعطاء الصورة الاخرى الى الارض والارض موجودة او
معدومة فقد دخلت الارض في هذه المعونة وعاد الكلام من راس وان كان لا يحتاج فلا حاجة الى المزاج في سلب الصورة
النارية واعطاء الصورة الاخرى بل البسيطة يجوز ان يكون عنه الكاينات بلا امزاج واما الاستحالة فلا يلزم
فيها مثل هذا القول فان النار مثلا اذا كانت علة لتسخين مادة الارض كانت علة وهي نار بالفعل وتسخينه
موجودة فيها وان انتقضت لانها ايضا تقبل البرد بما دبها من الارض بالفعل فيكون فاعلة بهيئة ومنفعلة بمادة
ويكون الهيئة عندما يفعل في المادة موجودة والمادة عندما ينفعل موجوده فلا يعرض فيها هذا الشكل لكن
من الامور المشكلة التي باحرى ان يورد شكا يؤيد القول الذي نختاره ويؤيده اصحاب هذا المذهب وهو انه
ان كان الممتزج لا يتغير جوهر بسايطه وانما يتغير كالاته فيكون النار فيه موجودة ولكنها معرة قليلا والماء موجود ولكنه
مسخن قليلا ثم يستفيد بالمزاج صورة زايدة على صور البسايط ويكون تلك الصور ليست من الصور التي لا يستري في

الكل من الصور الاجتماعية مثل صورة التاليف كالاشكال والاعداد فان المغناطيسية واللحمية مثلا ليست من
الصور التي يكون من هيئات اجتماع احاد عدد او احاد مقادير حتى يكون للجملة والواحد من احاد الجملة فاذا كان كذلك
كانت هذه الصور سارية في كل جزء وكان الجزء الموجود من الاسطقسات في المركب وهو نار مستحيلة ولم يفسد قد
اكتسب صورة اللحمية فيكون من شان النار في نفسها اذا عرض لها نوع من الاستحالة ان يصير لحما وكذلك كل واحد من البسايط
يكون نوع من الكيف المحسوس وحد من حدود التوسط فيه بين الرطب واليابس والحار والبارد بعد الاجسام
العنصرية لقبول اللحمية ولا يمنعها عن ذلك صورها كما لا يمنع صورة الارض في الحجر المتسخن ان يقبل حرارة مصعدة فيكون
من شان البسايط ان يقبل صورة هذه الانواع وان لم تركب بل اذا استحال فقط فلا يكون الى التركيب والمزاج حاجة
البتة فيقول اولا وليس اعراض هذه الشبهة على احد المذهبين اولى من اعراضها على الآخر فان صاحب هذا المذهب
المخترع ايضا يرى ان اجتماع العناصر شرط في حصول الصورة للتركيب بسبب ما يقع بينها من الفعل والانفعال واما
اولا يعرض لها الفعل والانفعال في كيفياتها ثم يعرض لها ان يخلع صورة ويلبس صورة ولولا ذلك لما كان لتركيبها فايدة
واذا تركبت فانما يقع بينها تغير في كيفياتها بالزيادة والنقصان حتى يستقر على الامر الذي هو المزاج ثم يحدث صورة
اخرى بعدها المزاج اذ لا يكون ما يظن انه وارد بعد المزاج الا وكيف ما كان فذلك لاستحالتها في كيفيتها فيجب من ذلك ايضا
ان تلك الاستحالة اذا عرضت للفرد منها قبل المفرد وحدة تلك الصورة او ان كانت لا يقبله لان تلك الاستحالة لا يستحيل
فيها الا ان يتصغر اجزاؤها والا ان يتجاور فاعلة ومنفعلة على اوضاع مخصوصة وان يكون تلك الصورة مستحيلة ان
يستحفظ الا بتلك المجاورة وان الصورة لا يحل مادة لا يستحفظها او غير هذا من العلل والمقادير فهو جواب مشترك
للطايفتين معا على انه يشبه ان يكون الحدود المحتاج اليها من المزاج في هذه المادة لقبول الصورة التركيبية لا يحصل
ولا يبقى الا بالمزاج فهذا هو الذي يجب ان يعقل من امر وجود البسايط في المركبات والذي يقع من الاضطراب في
اعراب القدماء عنه هو ما لا يتميز لبعضهم الصورة التي لها النار والماء من هذه الكمالات التابعة على ان
هولاء ايضا اذا سيلوا وقيل لهم ما تقولون في قولكم ان الماء بارد رطب فاحدتم الماء هل هو برد بالفعل او برد بالقوة
فيقولون انا نعني بذلك برد بالقوة ولسنا نعني به البرد بالفعل فيكون احدهم البرد في حد الماء مصروفا الى معنى
في المائية يقوى الماء على ان يبرد ومحال ان يبرد ولا يتبرد فيكون الماخوذ في حد الماء هو القوة التي يصدر عنها التبريد
بالفعل للماء ولما يجاوره وليس هذه القوة على البرد بالفعل كقوة النار على البرد بالفعل وذلك لان النار يحتاج الى ان
ينسلخ صورتها عن مادة ويلبس صورة اخرى حتى يكون لها هذه القوة واما الماء فهذه القوة فيه قريبة جدا من الفعل
لا يحتاج في صدور الفعل عنها الا الى زوال المانع فهذه ليست قوة الهيولى بل هي صورة زايدة على الهيولى فاعلة للبرد
في المادة فيما ينفعل عنه بتوسط وهم اذا قالوا ان العناصر بالامتزاج صارت بالامتزاج يتكسر حميتها ويصير بالقوة وهي
ما اني انما يعنون هذه القوة القريبة فهذه القوة القريبة هي فصل حد كل واحد منهما واذا بقي للشيء فصل حده فلم
يفسد صورته لا محالة فهم من وجه قد يسيرون الى هذا وان لم يتفوهوا بالتصريح به ثم هذا المزاج على وجوه اما ان يكون الحار

الاعراض

من البسائط يسخن البارد مقدارا ما يبرد البارد الحار حتى يحصل امر متوسط بين حسى البرد والحر وكذلك من حسى
الرطوبة واليبوسة فيسمى هذا الامتزاج معتدلا لا مطلقا فان كان اعتدل بين الحرارة والبرد لم يكن الرطوبة واليبوسة
بل غلب الرطوبة قيل مزاج رطب او غلبت اليبوسة قيل مزاج يابس وان كان الامر بالعكس وكان اعتدال بين الرطوبة واليبوسة
ولم يكن بين الحرارة والبرودة بل غلب الحر والبرد قيل مزاج حار او مزاج بارد فيكون هذه امزجة خارجة عن الاعتدال خروجا
بسيطا وكذا اذا استقر الفعل والانفعال على غلبة من احد طرفي مضادة وعلى اعتدال بين الطرفين الاخرين وبانا لها
اربعة اخرى مركبة وذلك عندما لا يقع بين طرفي مضادة من المضادتين اعتدال بل يكون الاستقرار على علتين فيكون
حار يابس وبارد يابس وحار رطب وبارد رطب فيكون جميع الامزجة تسعة معتدل واربعة بسائط واربعة مركبات
فاذ قد قلنا في الكون والاستحالة وما يتصل بهما وفرغنا عن جميع ذلك فبالحري ان نتكلم في النمو

الفصل الثامن في الكلام في النمو فاما النمو فانه لا يكون الا بزيادة ما ولا كل زيادة فان المتكاثف كالماء
اذا استحال هواء فزاد حجمه فقد فسد وحدث شيء اخر مع حجمه ولم يكن موصوفا بحركة الازدياد التي عرضت ماسا
ولا ايضا اذا كان الموصوف باقيا ولم ينضف اليه زيادة من خارج مثل الماء اذا تخلخل عند استحالته الى السخونة وهو
ماء بعد ولا كل زيادة منضمة فانه اذا التصق بالجسم جسم او زيد على ماء ماء وكل واحد من المزيد عليهما ساكن
لم يستحل شيئا وانما انضاف اليه زيادة فلا يكون ذلك حركة النمو بل يجب ان يكون الشيء الباقي بالنوع يتحرك
بكليته الى الازدياد بما يدخل عليه ولا كل ما كان ايضا كذلك فان الشيخ بعد وقوف النمو قد يسمن كما ان النامي في سن النمو
قد يهزل وليس زيادة السمن من النمو كما ليس نقصان الهزال من الذبول بل يجب ان يكون ذلك الازدياد مستمرا على تناسب
موديا الى كمال النشو ويكون الوارد قد فسد واستحال الى مشاكلة المورود عليه والمورود عليه قد نما مندفعا في الاقطار
متجها الى كمال النشو فيجب ان يكون هذا الوارد قد داخل المورود عليه نافذا في خلل يجدها في جسمه ينفذ له المورود عليه
اقطاره على نسبة واحدة وحدة في نوعه والنوع باق في شخصه ولو كان نفوذه في الخلاء لما كان يحتاج
الجسم في ان يزداد الى امتلاء ما فيه من الابعاد الخالية بل كان حجمه واحدا كانت الابعاد خالية او لم يكن وهذه
الحركة ما ينسب الى المتحرك بها من النبات والحيوان من جهة الجرم فان الحيوان والنبات ايضا قوامه من نفس وبدن وهنا
انما يعرض العروض الاولي للبدن ويعرض للبدن من جهة مقداره فهيهنا هيولى النامي الحامل لصورة جسمية وهيهنا المقدار
الذي لتلك الهيولى وهيهنا الصورة الشكلية الخلقية المحيطة بذلك المقدار والهيولى دائم التبدل فيشكل من امره
ولا يبعد ان ينطق بذا نه عساه ان ياتي التحلل على كل قديم منه ويحصل للشخص في وقت من الاوقات جملة مادة
غير الجملة الاولى فلا يكون مادته هي الباقية الثابتة حتى يكون النمو والزيادة منسوبا اليها نسبة اولية فمن هيهنا
لا يبعد ان لا ينسب النمو الى مادة واحدة بعينه وايضا فان المادة لا تنمو لان مادة واحدة بعينها وان بقيت بقاء
الدهر فانها لا يصير بسبب النمو اعظم بل الاعظم هو المجتمع منها ومن الزيادة وهو مع الزيادة على القدر الذي كانت عليه
قبل الزيادة وانما الان يزيد هو من اخرى وهذا المجموع وهذا المجموع من حيث هو مجموع انما حدث الان بانضمام الزيادة

فلا المادة تح

الى الاصل فان المادة ما نمت ولا الزيادة وايضا فان المقدار المحول في المادة حكمه في الامرين جميعا هذا
الحكم والصورة ايضا فيجب ما يظن فيها من انها يحفظ بتبديل المادة حتى يكون البناء المركب من الاجزاء
اذا انتزع منه اجزها اجزها حتى يبدل الاجزا كلها يكون هو بعينه البناء الاول ويكون الشكل والصورة ينتقل
واحدة بعينها بالعدد من مادة الى اخرى وهذا من المحال بل انما يتم ذلك بان يبطل الصورة الاولى من البناء
مع انتقاص حاملها ويحدث صورة اخرى شبيهة بالاولى وهذا شيء قد سلف ما سلف وايضا ان يبدل بعض
المادة فحار ان يعلم ان الصورة ليست واحدة بعينها ولا يلتفت الى ما يقولون وذلك لان الباقي من الصورة
في بعض الباقي من المادة هي اجزاء الصورة ولعمري انه لم يحدث الا من جهة ليس كلامنا في مثله فاما العين
الاخر من الصورة وهي التي في المادة المتجددة فليس هو الاول بعينه كما علمت في مثل تبدل المادة باسرها وانما هو
مثل الاول واذا كان صورة الكل في هذا الموضع هو جملة الباقية والحادثة وليست هي الجملة الباقية والصورة
الباقية وجملتها هي جملة باقية فليست الصورة باقية عند النمو فينبغي لها ان يطلب التخلص من هذه الشبهة
فنقول نحن ان نعلم ان انواع النبات والحيوان لا يستبدل البتة منها جميع المادة ولا يتحلل منها جميع المادة بل
يتحلل في اول الامر اللطيف المتحلل منه ويستمد بدله وان يتحلل الكثيف منه فانما يتحلل اخر الامر ويتحلل القليل منه
ويبقى في الجملة على الاستمرار شيء ما يستحفظ القوى والصورة الواجبة والنفس ان كانت محتاجة في فعلها
الى المادة او كانت محتاجة في قوامها الى المادة او كانت محتاجة في قوامها الى المادة او كانت محتاجة في
افعالها الاولى الى المادة فان انضم اليها شيء استحال اليها وزادها وفي كمالات القوة المستحفظة بالاولى
قائمة بالمادة فيكون كان في كمالات تلك القوة شيء قديم وشيء منضاف اليه او يكون الصورة والقوة هي
تلك القديمة وانما انضاف اليها كمالاتها ويكون الجملة ليست هي القديمة بل حادثة من القوى ويكون الاول لم يبطل
بل انضاف اليها كمالاتها ويكون الجملة ليست هي القديمة بل حادثة من القوى ويكون الاول لم يبطل بل انضاف
اليه ما صار به اكمل ولو كانت المادة ينتقل لكانت الابدان والنباتات قد يتبدل فالباقي بالشخص من مادته
هو ما يستحفظ به الصورة الاولى الاصلية ومن الصورة القائمة في المادة التي لا يتبدل بتمامها صورة النوع
واما القوى التي هي كالكمالات التابعة لصورة النوع فقد يضاف اليها الزيادة والمقادير فهذه يكون الاول
منها المحفوظ بالمادة المحفوظة باقية وينضاف اليها زيادة يتميز عن الاول في القوام والاستحكام لتاخره فيكون
هو ايضا يعرض التحلل قبل المادة الاولى واما الشكل والخلقة فمن جملة امور عارضة لازمة للصورة النوعية
او عارضة غير لازمة للصورة النوعية او عارضة غير لازمة فالباقي في هذه الحركة التي هي النمو هو الصورة
النوعية والزائد هو المقدار في اول الامر ثم الصورة الشكلية والخلقية لاجل المقدار فانها يصير ان يعلم لان
الصورة الواحدة الشكلية بعينها يصير اصغر واكبر فاما ما يكون في المقدار الذي هو انقص ظهر في الازيد اكبر
والمقدار ايضا كذلك قد يكون اولا ناقصا ثم اذا اضيف اليه الغذاء الذي صار اعظم لانه مجموع مقدار من الاول

جزء ٤

لا ان المضاف اليه نفسه صار اعظم بل هو كما كان انما الاعظم هو المجموع واما الشىء الذى هذه المادة حتى له هذا الشكل هو نوع الشىء وهو باق واحد بعينه بلا اختلاف وهو الذى يصير مادة ومادة مضافا اليها زيادة ولا ينمو افان فان النمو والازدياد فى الحجم ليس مما يعرض لشىء من الصور الطبيعية التى ليست مقدارا ولا عرضا من الاعراض الذاتية للمقدار ولا المقدار نفسه ينمو فانه كما كان فى نفسه والزيادة لم تجعله اعظم بل احدثت مجموعا منه ومنها عظيما واما الصورة الشكلية فهى التى ينمو اى ان كل جزء من الصورة يصير اعظم مما كان ولا كذلك المادة ولا المقدار فالمتحرك او لا هو النوع وحركته هى فى صورة الشكل والخلقة وبوساطة المادة ثم المقدار الباقى فالنوع هو الباقى لى هو الزايد فى مقدار خلقته بسبب مادته ومقدارها هكذا ينبغى ان يعقل امر النمو والمنمى هو الغذاء وهو غذاء ومنم وهو غذاء من جهة ما هو شبيه للشىء بالقوة يقوم بدل ما يتحلل منه وهو منم من جهة ماله مقدار يزيد فى مقدار النامى والغذاء هو الذى يقوم بدل ما يتحلل بالاستحالة الى نوعه فقد يقال له غذاء وهو بعد بالقوة مثل الخبز وقد يقال له غذاء اذ المحتاج الى غيره الا للصاق والانعقاد فقط وقد حصل له التشبيه وفى الكيف وقد يقال له غذاء وقد غذى وصار لحاق الغذاء ثم منفعته فى كونه غذاء بان يتشبه ويلتصق نائبا بدل ما يتحلل فان لم يتشبه كمادة البرص كان غذاء لا فى كل احواله وان تشبه ولم يلتصق كمادة الاستسقاء الرقى اللحمى لم يكن غذاء بالفعل تاما فى كل احواله بل يجب ان يتشبه ويلتصق معا حتى يغذو والغذاء طبيعيا والغذاء بالمعنى الاول اعنى المتشبه بالقوة هو جوهر لا محالة فانه يستحيل ان يكون غير الجوهر جوهرا بالقوة ويجب ان يكون جوهرا غير ممتنع عن ان يكون له مقدار طبيعى والا لم يكن عنه جسم طبيعى فلا يخلو اما ان يكون ذلك له بالفعل عند ما هو شبيه بالقوة او يكون بالقوة فان كان بالقوة فهى هيولى مجردة ويستحيل قوامها الا مقارنة بالصورة جسمانية فهى اذن مقارنة لصورة جسمانية وتلك الصورة الجسمية يزول عند قبولها هذه الصورة ولا يطول الكلام فى بيان ان تلك الصورة يكون صورة جسمية له لا لغيره والا لكان مع هذه الهيولى هيولى اخرى فى صورة واحدة وصارتا جسمين فى جسم وغير ذلك فليس فى ذلك للمحصلين حاجة بل يكفينا ان نعلم ان تلك الهيولى لما قارنها صورة جسمية قبل هذه فقد كانت فى الجسمية موجودة لها قبل وكان التشبيه بالقوة بعد جسما بالفعل ولا يجوز ان يكون الجسم الكلى العام فان ذلك لا وجود له الا فى الوهم بل هو جسم ما تخصص فغذاء كل جسم تخصص ومبدا الحالة الغذا موجودة المغتذى لان القوة المشبهة موجودة فيه ومبدا النمو وهو الذى يلصق بالنامى ما هو يزيد فى كميته ايضا هو ايضا فى النامى لكن كمية الغذاء شىء يصير ايضا لكمية المغتذى اكثر فهو ايضا مبدا للنمو وهو فى الغذاء وقد يتفق ان يكون الذى به يقع النمو يحصل لعوق لذلك اذا لم يقدر القوة المشبهة ان يكمل تشبهه فى جوهره او كيفيته او يكون اول ما يرد يوثر فى البدن ثم يكون عليه البدن فيوثر فيه ويحيله اذا كان قد استرخت قوته فى مواقفه من المغتذى مثل النوم فانه يغذو النامى ويسخن معا والمربى بالفعل منه بالفعل والمربى الذى بعد الغذاء او لم يستحيل سببه بالقوة وربما كان ضدا او متوسطا وربما لم يكن ضدا فان الحنطة ليس ضدا للدم وانما هو غذاء من طريق ما هو حنطة لا من طريق ما هو حار او بارد فقط فليكن هذا كافيا فيما يجب ان يقول فى امر المربى والمنمى وهو الغذاء من حيث له مقدار يزيد فيما يغذوه فحرى بنا الان ان ينتقل الى ايضاح القول فى الاسطقسات وعددها

الفصل التاسع فى اثبات عدد الاسطقسات

وقد سبق منا الكلام انه لا يصح ان يكون الاسطقس واحدا وكيف يكون ذلك وقد علمنا انه لا يصح ان يكون ما هو فى جوهره نار ماء او ماء نارا او ارض هواء او هواء ارضا وكيف يكون ذلك وههنا فعل وانفعال بقوى متضادة لا ينبعث عن صورة متفقة بل انما ينبعث عن صورة مختلفة والصور المختلفة يستحق هويات مختلفة ولا فضل لصورة على اخرى حتى يجعل تركيبها مع العنصر اسطقسا بالتخصيص دون غيره واذ هذا من المتضح الذى لا شك فيه فمتضح لا شك فيه ان الاسطقس ليس بواحد فهو اذن كثير ومعلوم انه ليس بكثير غير متناه فبقى ان يكون الاسطقسات كثيرة متناهية وينبغى ان يكون ذات صور يصدر عنها فيما بينها فعل وانفعال حتى يكون اسطقسات يتكون منها المركبات بالامتزاج وان يكون الكيفيات الصادرة عن صورها اقدم من الكيفيات المتفاعلة ولانها اسطقسات لهذه الاجسام المحسوسة ليست اسطقسات للاجسام الموهومة فيجب ان يكون الكيفيات التى تخصها كيفيات محسوسة ومن شان الحاس ان يشعر بفعلها فيه والكيفيات المحسوسة متصفة بحسب تصنف الحواس لكن الكيفيات التى تخص حس البصر كالالوان او حس السمع كالاصوات او حس الشم كالروائح او حس الذوق كالطعوم وليست من الكيفيات الاولى فى هذه الاجسام العنصرية ولا من المشترك فيها فان المركبات انفسها قد يوجد حالها عن اطرافها وبسائطها وانما يحدث فى المركبات بعد ما على نفع منها فى كيفيات قبلها وهذا يدل عليه الاستقراء الصناعى واما الكيفيات الملموسة فلا يخلو عنها وعن وسائطها جسم من الاجسام المستقيمة الحركة ولا جسم منها الا وطرف من اطراف مضادها موجود فيه او ضده او ما هو قابل له او لضده فينبغى ان يكون الفصول الاولى للاجسام الاولى منها محصلة بهذه الكيفيات دون الطعوم والروائح والالوان واما الكيفيات الاخرى المنتقلة لساير الكيفيات مما لا يحس احساسا اوليا باللمس مثل الشكل ومثل الخفة والثقل واشياء اسعدها فانها لا تفيد الفصول التى نحن فى طلبها اما الشكل الطبيعى منه متشابه للبسائط فلا ينفصل ولو كان مختلفا ايضا لما صلح ان يقع به فعل وانفعال والقريب من بعد ذلك واما الخفة والثقل فبالحرى ان يعد الفصول للاجسام الاسطقسية لكنه لا يفيد ولا واحد منهما الفصل الذى هو به اسطقس فان الفصل الذى به الاسطقس اسطقس هو الذى به يفعل وينفعل الفعل والانفعال الذى به يتم المزاج وذلك فى الكيف لان الاسطقس انما هو اسطقس للمزج ولا فعل ولا انفعال فى باب الكيف يصدر عن الخفة والثقل وانما يوجب الخفة والثقل بالذات انفعالا فى الحركة المكانية ويجب ههنا ان يتذكر ما سلف من قولنا ان الماء مثلا ليس كونه ماء هو كونه اسطقسا وليس كونه اسطقسا هو كونه جزءا من العالم وذلك لانه فى نفسه ماء وله المقويه العالى وله قياس الى تقويم المركب ومن حيث هو ماء يجب ان يكون فى طباعه ان يرجع وان يكون باردا رطبا اذا لم يعق ومن حيث هو جزء العالم فانه لا نفع له الفعل المحصل له فى حيزه الطبيعى وهو لا عون له على استكمال معنى كونه

استرخت اى افرجت

العالم

جزءا من العالم ومن حيث هو جزء من المركب واستقصى فلا يعين فيه الثقل الذي له ولا الخفة التي له اللذان لهما بهما يطلب
موضعهما الطبيعي بل كانهما يناقضان مناقضة ما للنفعة المطلوبة في الاسطقس من حيث هو اسطقس عند كونه اسطقسا
انما يكون الاولى به مفارقة لمكانه الطبيعي ومصيره الى مشاكلة اضداده بل انما يكون الانفع له والاعون ان كان ماء او
ان يكون باردا رطبا يفعل بهما وينفعل حتى يستفيد المزاج وان كان نارا فضد ذلك وهو ان يكون حارا يابسا
واما ثقل ذلك وخفته هنا فقليل النفع او مضاد النفع فيما يحتاج اليه من المزاج لانهما يدعوان الى التباين والتباعد
لا الى الاجتماع والتلاحم ولا الهما في الاجتماع بامر في المجتمع سار فيه وكذا ان كانت من الكيفيات كيفيات مثل الثقل و
الخفة لا ينفع في الفعل والانفعال فلا يكون داخلة في الفصول التي بها يصير الاجسام البسيطة اسطقسات من
حيث يصير اسطقسات ثم ان الكيفيات المنسوبة الى اللمس مختلفة المراتب فليس كلها في درجة واحدة فان بعضها اقدم
من بعض ويشتمل على جملتها هذا التعديل وذلك ان الكيفيات الملموسة هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والصلابة واللين والخشونة والملاسة واللطف
يقع على معنيين احدهما رقة القوام والاخر قبول القسمة الى اجزاء صغيرة جدا والغلظ مقابلهما ونسبة ان يكون المتخلخل
مشابها للطيف بالمعنى الاول الا ان التخلخل يستدعي معنى زائدا على الرقة وان كان تابعا له حتى يكون الرقة يدل عليه
كالمتضمن وذلك لان التخلخل هو اسم واقع على معنيين احدهما ان يكون المادة انبسطت في الكم من رقة فيتضمن هذا
المعنى مع الرقة وانبساط حجم يكون فيه اضافة الى شيء آخر او غيره يكون اصغر حجما اما الاخر فكالماء الواحد لنفسه اذا
كان اشد تكاثفا وصار اشد تخلخلا ولو لم يكن بهذه الاضافة لكان الاولى بالمعنى اسم اللطافة والرقة ويقال التخلخل
لتباعد اجزاء الجسم بعضها من بعض على فرج يشغلها ما هو الطف من الجسم ويكون بجملة الاتصال بينها لم يفقد
بل يجيء اجزاؤها تعلق تماسها فلا يسري بعضها من بعض سريانا تاما وهذا غير مشتغل به في هذا الغرض لكن اللطيف
والمتخلخل على اول الوجهين وفيه الكلام غير نافع في الفعل والانفعال الا بالعرض وهما جاريان مجرى الخفة والثقل
ويكاد ان يلازمانه حتى ان كل ما هو اثقل فهو اغلظ واشد تكاثفا واما اللزوجة فانها كيفية مزاجية لا بسيطة
وذلك ان اللزج هو ما يسهل تشكله باي شكل اريد ويعسر تفرقه بل يمتد متصلا فهو مؤلف من رطب ويابس شديدي
التحام والامتزاج فاذعانه من الرطب واستمساكه من اليابس وانك ان احرزت ترابا وماء وجهدت في جمعهما
بالدوق والتخمير حتى اشتد امتزاجهما حدث لك جسم لزج والهش الذي يخالفه هو الذي يصعب تشكله ويسهل تفرقه
وذلك لغلبة اليابس فيه وقلة الرطب مع ضعف المزاج واما البلة فمعلوم ان سببها رطوبة جسم رطب يمازج غيره فان
ههنا رطب الجوهر ومبل ومنتقع فرطب الجوهر هو الجسم الذي كيفيته الرطوبة تقارن مادته ويكون كونها له كونا اوليا مثل
الماء واما المبل فهو الذي انما يرطب برطوبة جسم غيره وتلك الرطوبة لذلك الجسم اولية ولكن ذلك الجسم قد فارق
فقيل انه مبل فيصلح ان يخص باسم المبتل ما كان هذا الجسم جاريا على ظاهره ويصلح ان يقال على التعميم حتى يكون المبتل
هو كل جسم ترطب برطوبة غريبة لكن المنتقع لا يكون منتقعا الا ان يكون الرطب الغريب جرى فيه ونفذ الى باطنه فان

من الوجه الاول كالنوع من المبتل ومن الوجه الثاني هو مباين له غير داخل فيه وقد يكون الجسم اليابس رطبا
ومنتقعا ولا سواء رطوبة العضو النضر ورطوبة الذاوي اليابس النقيع فان جوهر هذا يابس وقد نفذ فيه
رطب غريب وذلك جوهره رطب من نفسه والجاف بازاء المبتل كما ان اليابس بازاء الرطب والصلابة واللين
ايضا من الكيفيات المزاجية وذلك لان اللين هو الذي يسلك الغمز الى باطنه ويكون له قوام غير سيال
ينتقل عن موضعه ولا يقبل امتدادا اللزج ولا يكون له سرعة تفرقه وتشكله فيكون قبوله الغمز من الرطوبة وتماسكه
من اليبوسة واما الملاسة فمنها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب والطبيعي لازم لكل جسم بسيط لوجوب ان يكون سطحه
واحدا غير مختلف الاجزاء في النتوء والانخفاض وبالجملة غير مختلفة الوضع فلا يختلف به الاجسام البسيطة لكن
الملاسة قد يعتبر في طبيعة الاجسام من جهة اخرى وذلك ان من الاجسام ما يسهل تعريفه على الملاسة حتى يكون
تمليسه سهلا على اي تفريق كان فيكون الفصول التي يقع فيه اما ملسا واما سهلة الحركة الى الملاسة وهذا يتبع
رطوبة جوهر الشيء والخشونة في الجملة تقابل ذلك فالملاسة والخشونة بالجملة لا يدخلان في الفعل والانفعال
وبعد ذلك فالطبيعي لا يختلف به الاجسام والواتي والعاصي يتبع الرطوبة واليبوسة التي فيه فرجع اكثر هذه
الاشياء الى الرطوبة واليبوسة لكن الرطوبة قد يقال للبلة وقد يقال للكيفية وكلامنا في رطوبة الكيفية ويتبع
بعض الاجسام الرطبة امر وهو الملاصقة والملازمة لما يمسه من جنسه كالماء حتى ان الجمهور يظنون ان
الرطوبة حقيقتها هذا لكنهم يشاهدون ان الجسم كلما كان ارق وكان اقل التصاقا واستمساكا بما يمسه كان اولا
وكلما كان اغلظ كان اشد واكثر ملازمة واما اللطيف الجيد اذا غمر فيه الاصبع كان ما يلزم الاصبع منه اقل مما
يلزم من الماء الغليظ او الدهن او العسل فاذن هذه الخاصة لا يلزم الجسم من جهة ما هو رطب مطلقا والا
لكان ما هو ارطب وادق من الرطوبات اشد لزوما والتصاقا بل هذا لازم للكثافة والغلظ اذا اقترن بالرطوبة
بل يبقى للرطوبة سهولة التحدد بغيره والتشكل بغيره مع سهولة الترك وضعف الامساك كما ان اليابس يلزمه [illegible]
على ما نوباه من التشكل مع معاوقة في قبوله فيجب ان يحقق ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم قابلا
الثاني من القبول فلا يستبعد ان يكون الهواء رطبا وان كان لا يلتصق اذ الالتصاق ليس لنفس كون الشيء رطبا
بل للغلظ والهواء اذا اغلظ ما صار ايضا على صفة الملازمة والالتصاق فالكيفيات الملموسة الاولى هي هذه
الاربعة اثنتان منها فاعلتان وهما الحرارة والبرودة ولكونهما فاعلتين ما يحدان بالفعل بان يقال ان
الحرارة هي التي تفرق بين المختلفات وتجمع بين المتشاكلات كما يفعله النار والبرودة هي التي تجمع بين المتشاكلات
وغير المتشاكلات كما يفعل الماء واثنتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة ولكونهما منفعلتين ما يحدان بالانفعال
فقط فيقال ان الرطوبة هي الكيفية التي بها يكون الجسم سهل الانحصار والتشكل بشكل الحاوي الغريب وسهل
الترك له واليبوسة هي الكيفية التي بها يعسر انحصار الجسم وتشكله من غيره وبها يعسر تركه ذلك وكذلك فان اتصال
الجسمين الرطبين يسهل ايضا لهما مع التماس ويصعب او لا يمكن تفريقهما عن التماس المحفوظ الى ان يتفرقا [illegible]

بسهولة حدا واليابس بالخلاف من ذلك فلهذا ما يسمى بانك فاعلين وهاتين منفعلتين وان كان الحار
والبارد كل واحد منهما يفعل في الآخر كما ينفعل منه وكان كل واحد من الرطب واليابس يفعل في الآخر وينفعل منه
لكنه اذا قيس الحار والبارد الى الرطب واليابس وجد الرطب واليابس لا يؤثران فيهما ووجدا يؤثران في الرطب
واليابس ما يحيله بعد من حال الحل والعقد وغير ذلك فهذه الاربعة هي الاوايل ويتركب منها اربع مزاوجات
فيكون من الاجرام البسيطة جرم يتبع طبيعته كيفية الحر واليبوسة واخر يتبع طبيعته كيفية الحر والرطوبة وآخر
يتبع طبيعته كيفية البرد واليبوسة فيكون هذه هي الاسطقسات والارض هو الجسم الظاهر من امره انه بسيط
يابس وبمخالطته يكون كل جسم يابس والماء ظاهر من امره انه بارد رطب وبمخالطته يكون غيره باردا رطبا والهواء
ظاهر من امره انه بسيط ارطب والنار ظاهر من امرها انها بسيطة حارة لكن الارض في طبيعتها البرد ايضا وذلك انها اذا
تركت وطباعها وازيل عنها تسخين الشمس او سبب آخر وجدت باردة اللمس وانما يسخن بسبب غريب وكيف لا
والثقل لا يوافق الحرارة وجميع الاجسام الغالب فيها الارضية يبرد الابدان والهواء اذا ترك وطباعه ولم يبرد بسبب
مخالطة اخرة يزول عنها الحرارة المصعدة فيعود الى طبيعة الماء كان حارا وكيف لا يكون كذلك والماء اذا كان
يحل هواء ينحن فضل تسخين فاذا استحكم فيه التسخين كان هواء واما النار فانها ليست بسهلة القبول للاشكال
بل هي محصورة بذاتها فهي يابسة لكن اثبات الحر الهواء ويبس النار وخصوصا يبس النار وايضاح القول فيه
يصعب وسياتي فيه بالممكن وقد قيل ان اللهيب والغليان لما كان كل واحد منها افراط حرارة وكان الجمود
افراط برد وكان الجمود خاصة البارد الرطب فكذلك اللهب والغليان خاصة الحار اليابس وهذا قول لست افهمه
حتى افهم وعسى ان يكون غيري تحققه وتفهمه وذلك لان الغليان فليس افراط حر بل ان كان ولا بد فهو حركة
يعرض للرطب عن الحر المفرط ولا اللهب افراط الحر بل اضاءة يعرض عن افراط الحر في الدخان فان سمى اشتداد
الحر لهيبا فلا مضايقة فيه والجمود ليس افراط برد بل اثر يعرض من افراط البرد لا في كل جسم بل في الرطب ولا الجمود
ضد الغليان لان الغليان حركة الى فوق وضدها الحركة الى سفل اذا كانت تصعد فاما الجمود فليس حركة
فلعل الواجب ان يجعل الجمود اجتماع المادة الى حجم صغير مع غصبان على الحاصر المتشكل والغليان انبساطها
الى حجم كبير مع توقي وطاعة تحصر المتشكل فان كان كذلك كان الخلاف بينهما ما بين التكاثف والتخلخل ولم يستمر
ما يقولونه ثم ليس مما يجب ضرورة ان يكون الضد يعرض للضد فان الاضداد قد يشترك في امور منها الموضوع وقد
علمت في كتب المنطق ان مثل هذا الكلام كلام مقنع لا محقق وجدلي لا برهاني وتشبه ان يكون لما يشكك به على هذا
القول جواب آخر لكني لم احصل بعد علم افهمه فالاولى ان نشتغل بتليين يبس النار ونحصل الطريق اليه ابانة انها
لا تقبل الحصر والتحديد ويكون سا نفا انها لا تقبل الحصر والتحديد الا من جهة المحسوس وذلك لان النار المحسوسة
غير صرفة ومع ذلك فانه يعرض للاجسام في غير مواضعها الطبيعية ان يحفظ اشكالها المواتية للحركات كالماء
المصوب في انصبابه بل يجعل ما بازاء ذلك بضرب من القياس وهو ان النار لا شك في انها حارة فلا يخلو اما ان يكون

حارة رطبة او حارة يابسة يسهل طاعة طباعها الحصر من غيرها فان كانت حارة رطبة فهي من جوهر الهواء واذا
كانت من جوهر الهواء لزم ان يكون مكانها مكان الهواء فيلزم ان لا يكون النار هاربة عن حيز الهواء الى حيز آخر
فهي اذن حارة يابسة وقد يقول على هذا قائل ان الهواء نفسه اذا سخن ارتفع عن حيز هذا الهواء المعتدل
الحر والبخار ايضا يرتفع ويطلب مكانا فوق مكان الهواء وهو بعد انسه بالماء من الهواء بالماء وانما يصعد الحر
المفرط فان الحر المفرط هو سبب ان يكون النار هاربا عن حيز هذا الهواء الذي ليس حره بمفرط ولذا كان من طبيعته
كالماء الذي هو دونه في المكان اذا سخن فانه يهرب عن موضع الماء والهواء جميعا هاربا الى فوق وكالهواء نفسه اذا سخن فما
كان من الهواء اسخن من سائر الهواء فهو هارب عن حيز المعتدل لسخونته فنقول مجيبين ان الحر الطاري ان كان في طبيعته
الحر المهروب عنه لا يخالفه فطلب ذلك والهرب عن هناك ولذا كان ليس من طبيعته فهو لا محالة حيز لغير الهواء وليس يمكن
ان يكون بحيز الا المفرط الحرارة اذ كان هذا المتصعد انما يصعد لانه مفرط الحرارة فيكون حيزها هواء مفرط الحرارة جزءا
من حيز الهواء ولا شك ان ذلك هو حيز النار فيكون النار غير الهواء في الطبع والهواء المسخن يطلب حيز الماء ولكن ذلك
الحيز حيز لجرم آخر لا محالة بالغرفية الكيفية المتغيرة للهواء والماء عن حيزهما وليس يطلب شيء منهما حيز نفسه وفي طلبهما
حيز آخر اثبات حيز آخر لجسم آخر وهو النار وليس يجوز ان يكون الحيز واحدا الا ان الاسخن منه يطلب منه ما هو ارفع وذلك
لان هذا الارفع انما يتحدد بحد جسم شامل او بحد جسم مشمول اذ لا وجه لاثبات الخلاء ولا لاثبات الابعاد
فان كان الارفع والادون يتحدد بحد جسم شامل متعين او مشمول متعين ليس هو حد لجسم شامل للادنى او
مشمول في الادنى فالارفع والادنى مكانان مختلفان فلهما جسمان بالطبع مختلفان ولذا كان يتحدد لشامل واحد
في الطباع فلا مكان ارفع وادون بل المكان ذلك الواحد واجزاؤه ان احدث على وجه التوسع واجزاؤه منفعة في القرب
والبعد والعلو والسفل فتبين من هذا ان النار حارة يابسة لكن سلطان النار الحرارة وسلطان الماء البرودة
وسلطان الهواء الرطوبة وسلطان الارض اليبوسة وبالحري ان يكون الماء والارض بالقياس الى الهواء يابسين
فان البرد يقتضي الجمود والتكاثف ولولا الحرارة الخارجة لكان الماء جامدا لكنه بالقياس الى الارض رطب
فانه اما سيال بذاته واما شديد الاستعداد للسيلان مؤاتي بسبب خارج والبرد الذي يحمد به الماء ان اراد
الحق وتركب العادات فليس لا بردا مستفادا في الهواء من الارض والماء فاذا اصار بحيث لا يسيل الماء اسولت
طبيعة الماء والارض على الماء وعاونهما الهواء اما بالتبريد واما بازالة التسخين فجمد من الماء الطاهرة او لا
لا احتقان الحار في باطنه ثم لا يزال يجمد حتى يستولي الجمود على جميعه لطبيعة البرد الذي اول العناصر بالماء واولى
الاثابة الاجماد وطبيعة الماء والارض هما اللتان تجمدان برد في الهواء يعود ذلك البرد معينا لطبيعة الماء على
احداث كيفية البرد في نفس الماء على قدر يتادى الى الاجماد والنار والهواء بالقياس الى الجامدات متخلخلان
رطبان لكن النار بالقياس الى الهواء يابس لانه انقد من قبول التشكيل والاتصال مع المماسة من الهواء فهذا هو الحق
الذي يجب ان يصعد وقد يبعض لسماع هذا الفصل قوم لا تشتعل قلوبهم وبريدهم اسعاضا ما بريد ان نذكره من

تحقيق ذلك فيما يستقبلنا من الكلام ثم هيهنا شكوك **الفصل العاشر في ذكر شكوك** يلزم ما قيل يجري
ان يتبع هذا الفصل بذكر شكوك لم نتعرض لها ثم بعضها بالكلام الفصل من ذلك لم حدود الكيفيات الاربع و
رسومها فان الحرارة ليست انما تفرق المختلفات بل قد تفرق المتشاكلة كما يفعل بالماء فانه يفرقه تصعيدا وايضا فان
النار قد يجتمع المختلفة فانها تريد بياض البياض وصعر بها ملازما ثم بالحقيقة ولا لاحد الفعلين لها فضل اولوية ذلك
لكن فعلها الاول تسيل الجامد من الرطوبات بالبرد وتحليله ثم تصعده وتبخره فان كانت المجتمعات مختلفة في قبول
التحليل والتبخر بان كان بعضها اسرع فيه وبعضها ابطأ او كان بعضها قابلا وبعضها غير قابل عرض من ذلك ان بادر
الاسرع دون الابطأ والقابل دون غير القابل الى التصعد والتبخر فعرض منه الافتراق ولو كانت هذه الاشياء متشاكلة في
الاستعداد لهذا المعنى لم يكن النار ان يفرق بينها وايضا فان الحار يفعل في البارد والبارد في الحار ولا يفعل الحار في
الحار ولا البارد في البارد وكذا الرطب يفعل في اليابس في الرطب ولا يفعل الرطب في الرطب ولا اليابس في اليابس
واذا كان الحار والبارد يفعل كل واحد منهما في الاخر وكل واحد منهما ايضا ينفعل عن الاخر وكذا الرطب واليابس فليس احد
الطبيعتين اولى بان تختص بالفعل من الاخرى واولى من ان تختص بالانفعال من الاخرى ومن ذلك الشك في ام
النار ويبسها والهواء وحره والارض وبردها فان لقايل ان يقول انه ليس يجب ان يكون جميع ما يوجد القسمة ولا ينكره
العقل في اول النظر حاضرا موجودا فعسى انه لا يمكن ان يكون شي هو حار رطب او شي هو بارد يابس لان العقل وحده يمنع
عن اجتماع الحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة منعه عن اجتماع الحار والبارد والرطب واليابس ولكن الامر الذي يعقل
بديهة فان هيهنا امورا لا يمنع الاذهان عن وجودها ولا بديهة العقل ويمنع الحق وجودها فانه ليس يمتنع في اول
العقل ان يكون حار بالطبع في غاية الثقل وليس هذا بموجود البتة ولو كانت القسمة تعتبر ويلتفت اليها لكان يجوز
ان يقول ان من العناصر ما هو حار يابس خفيف ومنها ما هو حار يابس ثقيل ومنها ما هو حار رطب خفيف ومنها ما هو
حار رطب ثقيل وكنا نحكم ان كل ما يمنع القسمة الجمع بينه كما بين الحرارة والثقل في اول العقل فان المستحصل منه بالقسمة
موجود في الاعيان فكما ان الثقل لا يخالط الحرارة مع كونه غير مضاد للحرارة ولا مقابل ولا محكوم عليه ببديهة العقل
انه مناف فكذا يجوز ان يكون الرطوبة او اليبوسة لا تخالط الحرارة او لا تخالط البرودة فيكون حينئذ الموجود انقص من المقسوم
ومع ذلك فلم يستوف اصحاب هذه القسمة قسمتهم بل بخسوا القسمة حقها وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون الحرارة او
البرودة او الرطوبة او اليبوسة الاسطقسية لا يكون الا خالطة صرفة وجب ان لا يكون حرارة استقص اقل من حرارة
استقص اخر فان الذي هو اقل حرارة ليست حرارته خالصة بالقياس الى حرارة ما هو اشد حرارة بل الاقل حرارة يكون
بالقياس الى الخالص حرارة حار او باردا وان كان قد يكون في الكيفيات الاول كيفية غير خالصة ويكون منها ما هو
النهاية فقد حصل هيهنا قسم قد ضيع وذلك ان اصول المزاوجات حينئذ لا يكون اربعة بل يكون اكثر من ذلك فيكون
حار وبارد ومتوسط او متكسر ورطب ويابس ومتوسط او متكسر فينبغي ان يعد المزاوجات من هناك فيكون حينئذ الانتظام
اكثر من العدد المذكور ثم يكون الهواء مثلا رطبا معتدلا في الحر والبرد والنار حارا معتدلا في الرطوبة واليبوسة والارض

يابسا معتدلا في الحر والبرد عسى ان يكون هيهنا عناصر اخرى ما هو بارد ومعتدل في الرطوبة واليبوسة ويكون
حار رطب غير الهواء وكانه البخار او شي آخر وبارد يابس غير الارض وكانه الجمد او شي اخر وحار شديد اليبوسة وكانه
الدخان او شي اخر ثم من الواجب ان ينظر في امر النار التي يدعى انها تحت الفلك وانها في هيئة الحق ولكنها شديدة
الحر حتى انها يحرق ما يصل اليها اهل تلك الحرارة لها من جوهرها او يعرض لها بسبب تحريك الفلك فان كان
بسبب تحريك الفلك فما جوهر ذلك الجسم في نفسه الذي عرض له ما عرض فان كان جوهره هواء لكنه سخن فنسبته ان
يكون نسبة النار الى الهواء بعينها نسبة الجمد الى الماء فلا يكون مفارقا له بالفعل بل يكون مفارقته له بعرض من الاعراض
وان كان الحق ما يدعي قوم من انها فاترة لا يحرق فيما ذا يفارق الجو واما النار التي عندنا فهو بالاتفاق غير تلك النار
فان كان هذه التي عندنا تلك وقد عرض لها اشتداد في الحركة للحركة واضاءة للاشتعال في الدخان فما ذا يخالف الهواء
في سل عنه ويطفوا عليه حارا في الحركة المسخنة فيسخن لذلك وان كان معنى النار في هذه غير معنى النار هناك
فهذا اما استقص واما مركب وان كان استقصا فقد زاد عدد على الاستقصات وان كان مركبا فلم صار المركب في
كيفية اقوى من البسيط ولم صار الحر يصعد مما مكانه الطبيعي هو السفل كما يصعد الماء والدخان وفيهما طبيعة مهبط
لكنها يغلب لهذه الكيفية ثم البرد لا يفعل ضد ذلك في اهباط النار وهل يجوز من هذا ان يقال ليست النار الا هواء
سخن جدا فهو يرتفع عما ابرد منه كالبخار فانه ماء سخن جدا فهو يرتفع عما هو ابرد منه وليس العنصر الا الهواء والماء و
الارض فالمسخن من الهواء نار والمسخن من الماء بخار والمسخن من الارض دخان وكل مسخن فانه يصعد الى فوق لكن
مسخن الماء شي هو شي في طبيعته قوي البرد سريع اليه البرد فيقصر عن مسخن الارض الذي هو اقل بردا في الطبع و
وكلاهما يقصر عن سخن الهواء الذي طبعه اما معتدل واما الى الحر فسخن الهواء يسبق ذينك الى الحر الذي ليس فيه
الا الهواء المسخن جدا بالحركة حتى هو نار هذا وايضا لم لا نقول ان الاجسام التي تحت الفلك كلها جسم واحد
مادة وصورة يوجب الكون تحت الفلك ثم يعرض لها بعد ذلك هذه الكيفيات مما يلي الفلك ويكون بحسب الحركة
ويسخن بسبب من خارج لا من جوهره وما بعد ويكون حيث السكون يبرد وينفعل بضد ذلك السبب فعرض من ذلك
ان يختلف ذلك الواحد اختلافا بكيفيات يعرض لها من خارج لا من طبايعها وصورها فان طبيعتها وصورتها هي
صارت جسما طبيعيا منحازا في ضمن الفلك لا يقتضي طبعا غير ذلك الوضع ومما يجب ان يورد شكا على ما قيل في اثبات هذه
الاربع ان الخلوص الى اثبات الكيفيات الاربع المذكور حتى ظن بسببها ان المزاجات اربع وان العناصر لذلك
اربعة انما كان بسبب المرجع الى الحس وتقديم اللمس على غيره ورجوع الكيفيات الملموسة الى هذه الاربع فيجب ان يكون
المعنى الذي يسميه رطوبة هو المعنى الملموس لا معنى آخر يشارك في هذا الاسم ثم المعنى الذي يشترك فيه الماء والماء
الذي يسمى رطوبة ليس هو الرطوبة الملموسة وذلك لان هذا المعنى الذي يسمونه الرطوبة الملموسة ليس وجوده في
الهواء وجود الحر والبرودة في ان هاتين قد يجوز ان يستحيل الهواء من كل واحد منهما الى الاخر ويكون الهواء هواء فان
الهواء اذا سخن او برد لم يجب بذلك ان يكون قد استحال في جوهره واما الهواء اذا بلغ من تخلخله الى ان يلمس او من

حتى يصير ان احدكم لم يكن ثم هواء فالهواء الخالص هو الذي يسميه هواء لا ما سماه المغنى الذي يسميه رطوبة الذي يشارك
فيه الماء عندكم فاذا كانت الحال كذلك وجب ان يكون الهواء دائما يحس بلمس رطوبته وان كان لا يحس دائما ان يلمس حرارته
او برودته او ما يك من الملائم وهذا يلذ زمن ولو كانت هذه الرطوبة ملموسة لكان يحب اذا كان هواء معتدلا لا حارا ولا باردا
وكان ساكنا لا حركة فيه ان يكون اللامس يلمس رطوبته اذ الرطوبة لا تفارقه كما يلمس ما يسميه العامة رطوبة من الماء ولكان
الهواء دائما يحس بلمس رطوبته لكان الهواء دائما محسوسا ولو كان الهواء دائما محسوسا لكان الجمهور لا يشكون في
وجوده ولا يظنون هذا الفضاء الذي بين الارض والسماء خاليا اذا لم يوجد فيه ريح او غيم وما ينسب اليه او حر
وبرد كما اذا برد او سخن احسوا به على انه مؤثر في البدن بردا او حرا او ان هناك بردا او حرا فتبين ان سبيل هذه الرطوبة
في انها ملموسة خلاف سبيل الحرارة والبرودة في انها ملموسة فاذا كان كذلك لم يكن البناء على امر صحيح ثم ما معنى قول
القائل ان الرطوبة سريعة كذا او عسرة كذا او كذا وان اليبوسة بالضد في الامرين فان السريع والعسير وما يقابلهما انما هو
بالقياس المعزم وليس له حد محدود فيجب ايضا ان لا يكون الشيء مطلقا رطبا او يابسا بل بالقياس المعزم على ان صناعة
المنطق منعت ان يوجد في حدود الامور الغير المضافة معان مضافة على انها اجزاء لحدها فهذه وما اشبهها شبه من
حقها ان تحل او يشعر بها حتى يكون القضاء على الامر بحسب مراعاة جانبها فلنشتغل الان بما يحتاج ان يعتمد

الفصل الحادي عشر في حل شطر من هذه الشكوك نقول ان تحديدنا الامور التي هي محسوسة بالحقيقة تحديد
محدود ناقصة واعني بالمحسوس بالحقيقة ما ليس احساسه بواسطة محسوس او بالعرض فان تكلفنا لها حدودا
او شروح اسماء فربما حددناها او رسمناها باضافات او اعتبارات لا يعد شيء منها بالحقيقة على ماهيتها بل على امور
تلزمها ولذلك من البعيد ان نقدر على تحديد الصفرة والحمرة والخضرة بل السواد والبياض لكنه لما كان السواد
والبياض طرفين رسما بسهولة لتاثيرهما في الابصار على الاطلاق الذي يحتاج ان يقدر مثله في الاوساط فعرف ذلك
التاثير بالحقيقة امر ليس هو مقوما لماهية السواد والبياض ولا من فهم ذلك فهم ان الشيء سواد و بياض اللهم الا ان
يكون قد احس السواد بحاله ثم احس هذا الفعل منه فجعله علامة له ولذلك يجب ان نعرف حال الحرارة والبرودة
بالحقيقة وان الحدود التي قيل حدود غير محصلة ولا محكمة بل انما يقال بقياسها الى افعالها في امور من المركبات
عندنا او في البسائط والا فلا اقدر على تحديدها تحديدا حقيقيا وبالحري ان يكون الحرارة كما يجمع بعض المتجانسات
فقد يفرق بعض المتجانسات كما يريد الحطب ويفرقه لكن يجب ان نفهم ما قالوه على ما نقول ان الحرارة يفعل في الاجسام
البسيطة ويفعل في الاجسام المركبة والجسم الواحد البسيط يجتمع فيستحيل ان يقال ان النار يجمعه لان قولنا
كذا يجمع كذا معناه انه يجمع ما ليس بمجتمع والبسيط المذكور مجتمع الاجزاء متشاكلها واما امر التفريق فلا مدخل له في
اعتبار البسيط وذلك لان التفريق انما قيل بالقياس الى الاشياء المختلفة فهذا الفعل المنسوب الى الحار من
جمع وتفريق انما يقال بالقياس الى جسم فيه متشاكلات متفرقة ومختلفات مجتمعة والجسم الذي جعل فعل الحار بالقياس
اليه هو المركب القابل لفعل النار وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة الانفعال التحريكي عن الحار فان الجسم

المتشابه الانفعال عن تحريك بقوة واحدة محركة كالحار هو بسيط من حيث الاستعداد لذلك الانفعال وكيف لا
يكون بسيطا ولو كانت مركبا من اجزاء كانت اجزاؤه مختلفة في استحقاق الاماكن الطبيعية الخاصة بها
والحار اذا فرق وانما نعرف بتحريك يحدث في الاجزاء المختلفة ولا سواء قبول الخفيف والثقيل للتحريك
الى الجهات فاذن يجب ان يكون هذا المركب مختلف الاستعداد فيكون اوله ما يستحيل اجزاؤه يستحيل بالسخونة
وكل جزء اسرع فيه التسخن كان اسرع الى التصعد فيعرض ان ينفصل بعض الاجزاء الى الحيز العلو اسرع وبعضها
ابطأ او لا يقبل بعضها ما يتصعد فليس كل الاجسام يقبل التصعيد والتبخر بالذات نعم قد يتفق ان يكون
ما لا يقبل التصعيد مخالطا لما يتصعد مخالطة شديدة فيستبق بتصعيد الحار لما يخالطه تفريقه بينهما او يكون
للتصعد اغلب فيصعد ذلك الاخر بتعاله واذ فعلت الحرارة هذا الفعل عرض ان تفاصلت المختلفات صيرورة
وصار كل الى حيز واحد يليق به فيجتمع فيه فان كانت رطبة الجواهر قابلة الاتصال بسهولة كان اجتماعها اتصالا
وان كان يابسة لا يتصل بسرعة كان اجتماعها حصولها في حيز واحد وان لم يكن اتصالا على ان النار في قوتها ان
يسيل اكثر الاجسام حتى الرماد والطلق والنورة والملح والحديد يسيل الدائم وخصوصا اذا اعين بما يزيدها
اشتعالا كالكبريت والزرنيخ والاملاح الحادة واما ما ظن من ان النار يحرق الماء فليس كذلك فان النار لا يحرق
الماء ماء بل اذا احال جزءا منه هذا فرق بينه وبين الماء الذي ليس من طبعه ثم يلزم من ذلك ان يختلط بذلك
الهواء اجزاء مائية فيصعد مع الهواء او يكون مجموع ذلك بخارا على ان من الناس من ظن ان البخار هو طبيعة
اخرى غير الماء والهواء وغير المختلط منهما واما ما يتعلق به من عقد البيض فليس عقده جمعا بل هو احالة له في
قوامه ثم ان النار سنعرف ذلك عن قريب يعرف ذلك اصحاب حل النفط واما الذهب فانه ليس لا يفرقه النار اذا
اذابته لانه متشابه الجوهر ولا لانه متشابه الانفعال ولا لان النار من شانها ان لا يفرق المركبات لكن
لان الامتزاج في جوهر الذهب والتلازم هو بنسبة بطيئة شديدة جدا فكلما مال شيء منه الى التصعيد جذبه
المائل الى التحدر فيحدث من ذلك حركة دوران وغليان فيكون النار قد اوجب تاثير الاستحالة بالفعل في
الانفعالات ولا وجه كونا فقد بطل بما حققه من ان اليابس وحده لا يتكون منه الكائنات ان لم يخالطه
رطب ولا الرطب وحده ان لم يخالطه يابس ولا الرطب واليابس ولا حر هناك ولا برد وانه لا كون للمتولدات
لا عن بارد صرف ولا عن حار صرف فان الكائنات لو كانت احدى هذه لم يكن الا نارا او ارضا او هواء او ماء في
طبيعته وليس الامر كذلك فاذا كانت هذه العناصر والاصول نسبتها الى الكائنات هذه النسبة ولما نسبة
بعضها الى بعض كما يعرفون به كافيهم او يلزمهم وان لم يعرفوا به ان كل واحد منها اذا فرض الاسطقس الاول كان
راجعا الى الاخر بالاستحالة اليه ومرجوعا اليه فلا يكون اصلا باولى من كونه فرعا فاذا كانت نسبة بعضها
الى البعض في كون بعضها عن بعض وبطلان كيفية الكائن عنه عند وجود كيفية الكائن الاخر نسبة واحدة
ونسبتها الى الكائنات نسبة واحدة فليس بعضها اقدم فيما بينها من بعض ولا بالقياس الى الكائن وكون هذا

المذهب خطا ان يجعل النارية عارضة للماء وهوماء او المائية عارضة للنار وهي نار فلينتقض الان مذهب القائلين بالاجرام الغير المتجزية اما مذهب السطوح فهوارك واضعف وقد سلف من اقاويلنا ما هو كفاية في ابطاله واما ما قيل في مناقضاتهم ان السطح لو كان له ثقل لكان يجب ان يكون للخط ثم للنقطة ثقل ثم اشتغلوا بان النقطة لا ثقل لها فانها لا تنقسم وبغير ذلك مما لا يوضح عدمها للثقل فليس ذلك ساما بهاسا من نوع من التمثيل والاخرى والاولى فلا حاجة بنا الى سلوك ذلك المسلك واما مذهب القائلين بالاجرام الغير المتجزية واشكالها فنفحص مذهبهم من وجوه من ذلك انهم اذا جعلوا تاثيرا مختلفا لكن هناك عائق اخر والامور التي ينسب الى القوى والكيفيات الطبيعية وخصوصا العنصرية ينسب اليها بشرط ان لا يكون عائق فان الخفة انما يقال لها انها تصعد بشرط ان لا يكون عائق والثقل كذلك انما يقال لها تنزل بشرط ان لا يكون عائق فان الخفة انما يقال لها انها تصعد بشرط ان لا يكون عائق والثقل كذلك انما يقال لها تنزل بشرط ان لا يكون عائق ومانع فكذلك الماخوذ في حد النار من تفريق كذا وجمع كذا واما ما قيل في حديث الفعل والانفعال فلعمري ان الاعتبار اذا توجه نحو الاضداد كانت متفاعلة وكانت نسبة الحر الى البرد في الفعل والانفعال قريبا من نسبة الرطب الى اليابس في الفعل والانفعال وان كان لقائل ان يقول ليس يجب ان يكون الاضداد كلها متفاعلة بل من الاضداد ما يتبع اضدادا اخرى مثل الابيض والاسود فان اللون الابيض لا يحيل الاسود الى البياض ولا بالعكس بل بالمخالطة فيكون استحالتهما تابعة لاستحالة الحال في اضداد قبلها ولا يبعد ان يكون له ان يقول نسبة ان يكون الرطب واليابس من ذلك القبيل فانا لم نشاهد رطبا رطب اليابس او يابسا يبس الرطب بالاحالة دون المخالطة واما الرطب فبلا واما اليابس فنشفا واما الحار والبارد فيفعل احدهما في الاخر بالاحالة من غير ان يتغير الجوهر في نوعه اصلا كما قد صححنا من احالة الحار للبارد انه ليس كله على سبيل نعود ومخالطة فنسبة على قول هذا القائل ان يكون استحالة الاجسام البسيطة في الرطوبة واليبوسة تابعة لاستحالة اخرى او الكون والفساد ولا يكون للرطب ان يحيل الى اليبوسة من غير فساد الجوهر او من غير استحالة تتقدمها ولا لليابس ان يحيل الى الرطوبة من غير فساد او استحالة كما للحار ان يجعل البارد وللبارد ان يجعل الحار وغير ذلك فان الماء اذا صار ارضا لم يكن ذلك لاستحالة اولية في رطوبة او يبوسة بل لاستحالة الصورة الجوهرية التي يتبعها الكيفيات على ما بينا فيكون لما استحالت الصورة الجوهرية استحال ما يتبعها بان فاض عن الصورة الجوهرية الحادثة ضد ما كان فاض عن الصورة الجوهرية الفاسدة كما ان الهواء اذا استحال ماء فنزل لم يكن الحركة المسفلة حادثة عن ضد الحركة المصعدة الاول بل عن الصورة المعاقبة للصورة الموجبة المصعدة ولما الماء اذا جمد ويبس فليس ذلك عن يبوسة فعلت في رطوبته بل عن البرد فيكون البرد هو الذي وجب اليبس ويكون الحر ما انه هو الذي يوجب الترطيب والتسييل فيكون ههنا ان الكيفيتان منفعلتين عن الحر والبرد ولا ينفعل احدهما عن الاخر انفعالا اوليا فههنا قول ان كان الجمهور يريد ان يدفع الشك به عسرت مقاومته لكنا نسلم ان الرطب من شانه ان يرطب اليابس واليابس من شانه ان ييبس الرطب ونقول بعد ذلك اولا الى ان يورد جوابا اخر ان هذا النحو من الفعل والانفعال لا

ان يلتفت اليه في التحديدات وانما تحد القوى بافعال وانفعالات على غير هذا النمط وذلك لانا اذا اردنا ان نحد الرطب استحال ان ياخذ في حد نفسه واستحال ايضا ان ياخذ ضده في حده وذلك لان ضده ليس ما عرف منه فكيف نفسه وانما يجب ان يوجد في الحدود والرسوم ما هو اعرف من الشيء وايضا اذا اخذنا ضده في حده وكان ضده ايضا اذا اخذ على نحو حده واحد هو في حده يكون قد ادرنا التعريف وعاد الامر الى تعريف الشيء بنفسه مثاله اذا اردنا ان نحد الحرارة فقلنا هو الذي يسخن البارد يكون قد اخذنا التسخين وهو التسخن الذي هو افادة الحرارة في حد الحرارة فيكون قد اخذنا الحرارة في حد الحرارة واخذنا ايضا البارد في حد الحرارة وكذلك الحال في جانب البارد والبرد وليس باعرف من الحر ولا الحر من البرد واذا كان قانون الحد ما ذكرناه وكنا نحد الحرارة من حيث فعلها او نعرفها من حيث فعلها ذلك الفعل الذي في ضدها فعلينا ان الحار ما يسخن البارد احتجنا ان نقول والبارد ما يبرد الحار فيكون قد اخذنا الحار في حد البارد والماخوذ في حد الحار وهذا امر مردود فبين ان نحو هذه الافعال لا يوجد في حد هذه القوى ولا في تعريفاتها التي يناسب الحدود بل انما ينسب القوى في حدودها الى افعال وانفعال يصدر عنها فيكون تفهمها ليس دائرا على تفهم الحدود فان الحار والبارد يصدر عنهما افعال ليس نفس التسخين والتبريد ولا دائرا عليهما وتلك الافعال المشهورة والرطب واليابس ليس كذلك البتة ولا يتصور الرطب الا من جهة سهولة قبول الشكل وسهولة الاتصال وسهولة تركهما واليابس من جهة عسر قبول الامرين وعسر الترك لهما وهذه الاحوال منسوبة الى الانفعال فان اردت ان تعرف الفعل الذي لكل واحد منهما على حسب التضاد والانفعال الذي على حسب ذلك ان سلم ذلك لم يكن تعريفا حقيقيا واما الحار والبارد فان عرفا بالانفعال المذكور الذي يجري بينهما لم يكن تعريفا حقيقيا بل يجب ان يكون بتعريفهما على النحو الذي قيل والحار والبارد يقال لها كيفيتان فاعلتان ليس بالقياس الى كل شيء ولكن بالقياس الى هذه الاجسام المركبة المشاهدة فانها يفعل فيها افعالا ظاهرة مما قيل ولا ينفعل انفعالا الا عن الضد واذا قيل للرطب واليابس انفعاليتان فليس بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى هذه الاجسام المشاهدة فانها لا يفعل فيها الا ما ينسب الى الفعل والانفعال التضاد ولا يفعل فيها شيئا اخر بل ينفعل منها بسهولة او عسر وبعد هذا فالذي يجب ان يعتمد في هذا شيء اخر وهو ان قولنا كيفية انفعالية يعني بذلك الكيفية التي بها يكون الجوهر مستعدا لانفعال ما اما على سهولة او صعوبة ونعني بقولنا كيفية غير انفعالية ما ليس بها يكون هذا الاستعداد ونعني بالفعلية الكيفية التي بها يفعل المستعد فعلا ما واما بالجملة فان الكيفية نفسها لا ينفعل البتة ووحدها لا تفعل او لا يوجد وحدها وانما يفعل بان تماس او تحاذي او يكون لها النسبة التي بها يصح الفعل ثم ان الحرارة والبرودة ليستا من الكيفيات التي بها يستعد الجوهر لانفعال ما خصوصا او رد في الشك وذلك لان الحار ليس استعداده للبرد لانه حار كيف والبرد يبطل الحر وما دام هو هو حار فيمتنع ان يصير باردا فالحر يمنع وجود البرد لا ان يعد له المادة بل المادة مستعدة بنفسها لقبول البرد المعدوم فيها لكنه يتفق ان يقارن تلك الحالة وجود الحر الذي يضاد البرد و

هذا الانفعالي

بالفعل

المتضاد

ويستحيل وجوده معه وكذلك حال الرطوبة عند اليبس وليست الرطوبة انفعالية لان الرطب انفعالية لان الرطب ينفعل الى اليبس وهو رطب بل بان يزول رطوبته وهذا النمط لا يجعل الكيفية انفعالية بل نحو النمط الذى للرطوبة فى قبول جسمها التشكيل والتوصيل بسهولة فان الجوهر ينفعل بالرطوبة وهذا التاثير وهو رطب ويبقى له ذلك ما نسب له الرطوبة ومع ذلك فان اليابس والرطب موضوعان للحر والبرد يفعل كل واحد منهما فيه فعلا تابعا للتسخين والتبريد والرطب واليابس لا يفعلان فى الحار والبارد شيئا الا بالعرض مثل الحو المنسوب الى الرطوبة والحبو هو اما على وجه يضطر الحار الى هيئة من الاجتماع والتشكل مضادة لمقتضى طبيعية اذا كانت يابسة فلا يحجب الا اذا بطل طبيعته واما على سبيل ان لا ينفعل الرطب لكثرته اذا قوبلت بالقوة المحيلة فلا يستحيل الى المادة حفظ الحار فلا يتولد حار بعد حار واذا انفصل الحاصل من الحار حصل عدم الممكن وقد يحفظ اتصالهما كما يعرض عند كثرة دهن السراج و فى المركبات واذا سبرت تحقق حال فعلى الحار والبارد ولا فعلية الرطب واليابس فانظر الى ما تعرفك من هذه النسبة الطبقتين

الفصل الثانى عشر فى حل قطعة اخرى من هذه الشكوك

واما الشك الذى اورد بعد هذا فالجواب عنه ان احالنا وجود عناصر اربعة ليس المعول فيه على القسمة بل على قسمة يتبعها وجود فان الشئ اذا اورده العقل فى القسمة ثم دل عليه الوجود لم يكن اظهر منه وقد وجدنا الحر والبرد يلازمان الكيفيتين المنفعلتين ليس انما يلازم الواحد منها الرطوبة دون اليبوسة او اليبوسة دون الرطوبة فقد رأينا اليابس يسخن ورأيناه يبرد وكذلك رأينا الجسم الرطب يسخن ورأيناه يبرد فلم يكن اجتماع البرد مع الرطوبة واليبوسة او اجتماع الحر مع الرطوبة واليبوسة مستنكرا فى العقل المفطور ولا فى الوجود المحسوس ان كانت المادة يحتمل ذلك وكانت ازدواجات ممكنة فى الوجود واما حديث التكسير فى الازدواجات بقع من مفرط ومعتدل فيقول فى جوابه ان المادة البسيطة اذا كانت فيها قوة مسخنة وكان من شانها ان تقبل السخونة فمن الحق ان لا يسخن السخونة التى فى طباعها ان تقبلها الا لعائق وذلك لان من شان المسخن اذا القى ما ليس فيه سخونة وهو يقبلها ان يحدث فيه سخونة والسخونة مسخنة او من شان السخونة اذا لاقت مادة ان يحدث فيها سخونة اخرى فكيف اذا كانت فى نفس المادة واحتملت المادة لسخونة اخرى فهذه القوة المسخنة اذا احدثت حدا من السخونة فبعد ذلك اذا لم تعد سخونة والسخونة الموجودة ايضا فى المادة اذا لم يكن تفيد سخونة بعد التى افادت فاما لاجل ان طباعها ليس تفيد السخونة فى القابل الا وقتا ما وبحال ما وقد فرضنا القوة مسخنة بطباعها وكذلك السخونة الحاصلة منها التى يحدث عنها سخونة فيما يلاقيها واما لان المادة لا تقبل وقد فرضنا انها تقبل اكثر من الحد الموجود فى الحار والمعتدل بل بحسب ما كان واذا كانت حارة كان امعانها فى التسخين عند وجودها بوجوده يكون السخونة اولى منها اذا كانت باردة ولما العائق ونحن لا يمنع ذلك انما نتكلم على مقتضى الطباع فان القوة المبردة فى الماء يجوز ان تعاق عن التبريد اصلا فضلا عن ان تبالغ فى التبريد بما كان العائق داخلا وبما كان خارجا فاذا لا عائق ولا امتناع فى قبول المادة عن ان يسخن زيادة سخونة من تلك القوة بعينها وعن السخونة الحادثة فيها الى الغاية التى من شانها ان يبلغها حادثا فيها السخونة عن السخونة التى لا حائل بينها وبينها

اولى ان يحدث فيها سخونة من سخونة خارجة قائمة فاعلة فى جسم ملاق واحداث الميل الطبيعى للميل بعد الميل على الجهة الممكنة وكما قد عرفته فواجب ان يكون الامر فيها بالغا الى الغاية وليس هذا كما يعلم من حال القوة المصعدة للتاد الصغيرة فانها لا يبلغ الغاية الممكنة فى الاسراع فان ذلك العائق من خارج وهو ما فيه الحركة فانه يمنع عن الانحراف له ويقاومه فلا يقدر بتلك القوة ان يخرق فوق ذلك فيعرض فى فعله من العائق فضول لا يعرض لما هو اكثر واقل قبولا للقاق ولو لم يكن مقاومة من جهة المتوسط لكانت الحركات كلها متشابهة كما قررناك فى مواضع اخرى وكذلك لو لم يكن فى الماء مقاق للتسخن لكانت يسخن آخر الامور وغاية السخونة عند لقاء المسخن فيجب من هذا انه اذا لم يكن مانع كانت المواد المتسخنة عن القوة المسخنة الموجودة فيها تسخن على السوية فاذا كان بعض الاسطقسات لا يبلغ الغاية فى التسخن الطبيعى عن طبيعته وليس عائق من خارج فهناك عائق من امر فيه عن طبيعته وليس يجوز ان يكون الطبيعة وحدها عائقة وموجبة فيجب ان يكون بوساطة امر آخر تفيض عنها فيكون القوة اذا كان من شانها ان تسخن وترطب معا عاق ترطيب المادة عن ان تقبل السخونة عن تلك القوة الى الغاية الحد بل فقدته كانت المادى لا تبقى رطبة اذا افرط فيها الحر فيكون الرطوبة التى تفيض عن القوة تجعل للمادة حدا محدودا فى استعداد قبول الحرارة ولقائل ان يقول ان المادة وان كانت مستعدة فانها لا تخرج الى الفعل الا عن قوى على اخراجها الى الفعل فان المتوسط مستعد ايضا للانحراف الاشد والماء مستعد للتسخن الاشد ولا يكفيه ذلك ما لم يكن قوة يقوى عليه لانه مستعد لامر عن علة فاعلة ذات قوة محدودة فاذا كانت القوة ليس لها ان تسخن اكثر من حد وتحرق اكثر من حد لم يكن استعداد المادة فيقول ان تصور ما قلناه على الحقيقة يغنى عن ايراد هذا الشك وذلك لان القوة اذا كان من شانها ان تسخن وان لا تقوى على ان تسخن فهذه القوة بعد ان وجد منها السخونة لم يبطل عنها انها توجد السخونة فى القابل للتسخين عنها كل وقت ووجود ما يوجد من السخونة المقدرة عنها لا يمنع القابل ان يكون قابلا للسخونة وكذلك السخونة الموجودة فيها من شانها ان توجد السخونة فى اى مادة لاقت فيها قابلة للسخونة ولا مانع لها فاذا كانت المادة الخارجة تسخن عن تلك السخونة فالمادة الملاقية اولى لا محالة فيجب ان يحدث عن القوة فى المادة بعد ما حدث عن السخونة سخونة زائدة فى طباعها ان تقبلها وفى طباع القوة والسخونة ان يحدثها لا من حيث هى زيادة اولية بل من حيث هى سخونة فان تلك الزيادة سخونة لا شئ آخر كالوان مسخنا اخر اتصاف البرد لكان تفيد سخونة والقوة والسخونة من شانها ان يوجد السخونة كل وقت لذاتها لا لسبب ان كان عنها سخونة او لم يكن والسخونة التى وجدت عنها لا يمنع ان يفيض عنها ايضا السخونة فى طبعها ذلك ولما تاخر الى وقت بان على سبيل الوقوف كما يعلى فان فى الزمان الذى بينهما لم يكن عائق زال فيجب ان يحدث ذلك بلا تاخر لفعله ووقوف وليس حال الحرق كذلك فان الحرق وجوده ان يكون شيئا بعد شئ اذ لا قرار للحركة ولا يجرى مجرى الحركة ثم المخروق وان كان قابلا بمادته فهو مقاوم بصورته ومقاومة شديدة او غير شديدة ولهذا لا يخرق الماء والهواء عن البسوط اذا دام اسراع الحرق وترك طريق الرفق لانه يقبل ثقيلا قليلا قليلا لما فيه من المقاومة ويسخن الماء انما يكون شيئا بعد شئ لان فى اول الملاقاة يكون الماء باردا والبرد يمنع استعداد المادة للضد ما دام ثابتا فحدث اولا فى زمان تعرضه او لا حرارة ما يبقى الا

المعوق ثم يكون الفاعل بعد ذلك حرارة من خارج وحرارة فى الماء يتعاونان على الاحالة ويكون البرد معاوقا
اولا فيكون فى الزمان الثانى يستحيل اسرع واشد وذلك لان حال الفاعل والقابل مختلف فى الزمانين مختلفان
وليس كذلك الحال فى مسئلتنا نحن على انا لا نناقش فى ان يستمر ازدياد التسخين فى مادة الهواء عن القوة
وعن السخونة الحاصلة فى زمان على الاتصال ولكن ذلك ايضا غير موجود وقول القايل ان السخونة تسخن الى حد ما
لا يقوى على اكثر من ذلك وان كان ممكنا فى الوجود وفى طباع المادة قول لا يلتفت اليه فان ذلك انما يكون
اذا قيس الى مقاوم واما اذا لم يكن مقاوم فهذا القول محال لانه اذا احدث منه سخونة لم يكن عائق عن ان
يحدث عنه اخرى الى ان يستوعب الحد الذى فى قوة المادة قبوله اذا لم يكن مانع وهو الحد الذى للنار مثلا
فلا يكون هناك تحدد دون النهاية البالغة واذ قد بينا هذا فبالحرى ان نعود الى مسئلتنا فنقول قد بان
ان بعض الاجسام البسيطة اذا كانت فيه قوة تسخن وترطب بالطبع وكان فى جسم آخر ايضا مثلها لم يجز ان
يكون احد الجسمين حارا رطبا على حد وللاخر اقل فى احدهما او كليهما او اكثر بل يجب ان يساويها فى ذلك الا لعائق
فان لم يساويها ولا عائق من خارج فانما يجوز ان لا يتشابها فى كيفية واحدة حين لا يكون هناك عائق من خارج لا
لعوق من الكيفية الثانية التى تفيض عن تلك القوة بعينها فانها تمنع المادة سعاما وتعاوقها عن الاستكمال
فتنقص لاستعداد النقص المنسوب الى المعاوقة فيصيرها المادة غير قابلة الا لشدة وغيره وان كانت الطبيعة فاعلة
لكن لقايل ان يقول ان المعوق ايضا يجب ان يبلغ الغاية او لا يكون اصلا فان نسبة المعوق الى القوة والمادة
نسبة التسخين اليهما وكما ان التسخين يبلغ الغاية اذا لم يكن عوق كذلك العوق يجب ان يبلغ الغاية فنقول نعم اذا
لم يكن للعوق بل واما القوة المسخنة فمعاوقة للعوق فلا يبلغ الحد الاقصى واذا كان كذلك انحل الشك المذكور ولقائل
ان يقول انه كيف يمكن ان ينبعث عن مبدا واحد قوتان تعاوق احديهما الاخرى فيقال بلان وبينا نعان
والمادة واحدة غير مختلفة فنقول ان ذلك ليس على سبيل المقابلة بل على سبيل تقدير استعداد المادة ومعنى
العوق هو هذا المعنى وهو ان وجوده يجعل المادة محدودة الاستعداد وذلك لان الحرارة اذا احدثت مع
صرفة ومرة متوسطة فلان احديهما يكون مع يبوسة والاخرى مع الرطوبة وكذا البرودة فى تعود الاقسام الى الاكثر

الفصل الثالث عشر فى حل ما فى الشكوك

واما الشك المذكور فى التماس البيان لاثبات كون النار
مفارق للهواء لا بانه اشد منه سخونة وهو من طبيعتها بل بالفصل الذاتى فقد خرج من ذلك ومن ان هناك
مكان لجسم طبيعى غير الهواء وانه حار واما ما احدث فى التشكك كالمتسلم من قبول النار البسيط فانه لا نقول به
الا المقصر فى الصناعة فلذلك لا يلزم الامر من قال ان المركب اقوى من البسيط فى الكيفية انما كان هناك
اسباب آخر على ان لقايل ان يقول مثلا ان المركب قد يعرض له ان يكون اقوى من البسيط فى الكيفية اذا كان
هناك اسباب اخرى يوجب الازدياد فى الكيفية غير الذى فى الطبع فيتظاهر الطبع والزوائد المزيدة اياه على
تقوية الكيفية وان كان هذا القول ربما لم يلتفت اليه واما ما سبيل عن امر النار التى هناك اعنى عند الفلك

وهل السخونة امر يعرض لها من حركة الفلك وهى فى نفسها غير حادة او هى فى نفسها حارة فى طبيعتها فنقول انه
لا يمنع ان يكون التحريك يسخن ما ليس تسخين فى طبيعته ويكون مع ذلك طبيعته الذاتية محفوظة ويكون
ما يفيد التسخين الا فى السخونة ولا يمنع ان يكون التحريك يحيل طبيعة المحرك الى الصورة النارية ابتداء لو وجد
خاليا عنها او يكون التحريك سبب دوامها مدة وجودها مثل الحك المشعل فانه لشدة التسخين بعد المادة
لقبول صورة النارية ويعاوق الاستعداد المقابل له فيكون الحك سببا يوجد ما الصورة النارية لا التسخن
شئ له طبيعة فانه غير موجبة للسخونة وانما يسخن من خارج فقط بل لافادة الطبيعة التى هى مبدأ السخونة بنفسها
حتى لو توهم الحك زايلا والتحريك باطلا بقى الجسم على الصورة النارية الا ان يرد شئ مفسد للصورة النارية
مقاوم لها ولو كانت هذه النسبة من المحاكة او التحريك دايمة لكان وجوب لبس الصورة النارية دايما فالمادة
التى هناك ملبسة صورة النارية يعاضده من حركة الفلك ولا مضادة فى طباعها لذلك ولو كان فى طبيعة ذلك
الجسم شئ مضاد لذلك لكان التحريك الذى هناك يبطل تلك الطبيعة المضادة بفرط التسخين الذى هناك
ان كان التحريك مسخنا وان لم يكن مسخنا فالشبهة زايلة من كل وجه اذا كانت الشبهة فى ان ذلك الجوهر الذى
هناك اذ قد عرض له التسخين من خارج فليس ذلك له طبيعيا وذلك لانه عرض له الحك فسخنه والحك عرض
فالسخونة عرضية فان المحس عن ذلك يقول ان السبب الخارج لعارض قد يكون سببا لصورة طبيعية يتنوع بها
المادة ويتضح هذا فضل ايضاح فى الصناعة الحكمة الالهية ونعم ما اوجب العناية الالهية اسكان النار فى حيز
الحركة والا لكان كل ما يتوهم انه يحصل هناك مما ليس نارا من الاجسام العنصرية يستحيل نارا فيحرك الى حيز النار الاخر
ان لم يكن حيزه تلك المجاورة ويعصمه غيره فلا يزال النارية متضاعفا حتى يفسد ما ليس بنار واما التشكيك المبنى
على ان الحار ما باله يصعد قبل استحالته صورته الطبيعية كما يصعد البخار والدخان والبارد لا يفعل ذلك فقد
يمكن ان يجاب عنه بوجوه من الاجوبة من ذلك ان الحار فى الجملة اقوى من البارد ولذلك ما الالطاف النار
والماء والجمد لا يبلغ واحد منهما من برده الطبيعى ان الالطاف وقد يبلغ ذلك من حره العرضى فكيف يكون الشئ الذى
فى طبيعته حار فنسبته ان يكون الحار لقوته يغلب مقتضى جوهر الشئ وطبيعته ولا يقدر عليه البارد او نسبة
ان يكون البرد يهبط ايضا ما يعرض له وان لم يخرج المعروض له عن جوهره ولم يغيره كما اذا استحال الهواء صابا عن
فانحدر وهو بعد صاب فلا يبعد ان يقال ان الصاب هواء قد برد ومال الى اسفل ولم يبطل صورته الذاتية
كما لم يبطل صورة الماء فى الجمد او يكون الشئ البارد الذى يصعد بالتسخين هو ارض وماء قد نفذ الا ان حر اشد
من حر الهواء ولا يكونان بعد قد فسدا فسادا تاما فيظهر صعودهما فى الهواء ومجاورتهما اياه ولعل الهواء والنار
ليسا يقبلان من البرد ما يصيران به ابرد من الماء حتى يرسبا فيه فى الماء هبوطا ولعل ما برد من الماء يعرض له ان
يحدر من حيزه الى حيز الهواء لكنه اذا انحدر لم يكن ذلك محسوسا لان النار البسيطة غير محسوسة ولعل الضباب هواء
متبرد متكاثف لكنه ليس مستحيلا بعد الى المائية وايضا فلقائل ان يقول ان البخار والدخان يصعدان على سبيل

تعسرة التسخين الحركة للتسخن المحرك

ما يتوجه اليه ويحصل التشكك

مرافقة النارية وبالقسر على ما قلنا قيل وبالجملة ان صعد بالمرافقة لم يلزم السؤال فانه صعد الا بالمرافقة بل للاستحالة في الكيفية فقط فالفرق ما قيل واما الشك المبنى على استحالة ان يكون ما تحت الفلك طبيعة واحدة وانما تختلف بالاعراض فيبطله وجود الحركات الطبيعية متضادة لوجود المركز والمحيط والجسم المتشاكل الطبيعة النوعية لا تختلف حركاته الطبيعية اذ لا تختلف قواه الاصلية واما ما يظن ان السكون يبرد اذ الحركة تسخن فذلك باطل فانا قد بينا ان السكون عدم الحركة وعدم العلة علة لعدم المعلول لا لضد مقابله فان الحركة اذا كانت توجب حرارة فان لا يكون حركة هو ان لا توجب حرارة واما ان توجد برودة فيحتاج الى علة فنسبة ان يكون الجسم الساكن البعد عن الحركة قوى الاستعداد لقبول القوة المبردة من الاسباب الكاسبة المواد صورها ويكون ضعيف الاستعداد لقبول الطبيعة المسخنة بل يحتاج الى معاون من حرارة مماسة او حركة حتى يستعد فينال من واهب الصورة ما يستعد له وسط في هذا حين ما يتكلم في الفلسفة الاولى واما الشبهة المعتبرة على حال اللمس فيجب ان يقدم لحلها مقدمة ونقول ان قولنا ان الرطوبة سهلة القبول والترك هو على سبيل التجوز فان السهل والصعب يكاد ان يكون من المضاف وليست الرطوبة من المضاف ولكن يجب ان يعلم ان الرطب هو الذي لا مانع له في طباعه البتة عن قبول التشكل والانحصار والاتصال وعن نفضه مع زوال القاسر راجعا الى الجهة التي له ان يتحرك اليها والشكل الذي له ان يتشكل بالطبع واليابس هو الذي في طباعه ممانع الا ان في طباعه امكان قبول ذلك عند تكلف بحسب القاسر اياه فيكون نسبة الرطوبة من هذا الوجه من حيث هو هكذا الى اليبوسة قريبا من نسبة الامر العدمى الى الامر الوجودى فيكون الاحساس بالرطوبة ليس الا ان لا يرى ممانع ومقاوم فالرطوبة وحدها لا تحس عند الحس من جهة اللمس وحده جسما واليبوسة بحث ذلك واذا نسبنا احد الطرفين الى الحس بالذات كفانا امر مقابلة العدمى في امر المزاج بل لو وجدنا بالحس كيفيتين ليست المزاج الرباعية بين متضادتين وبين قسمه وعدم فليكن هذا مبلغ ما يقوله في حل الشكوك المذكورة على الاختصار في انفعالات العناصر بعضها من بعض واستحالاتها في حال البساطة او في حال التركيب وكيفية تصرفها تحت تأثير الاجسام العالية فقد تبين مما سلف ان العناصر الكائنات الفاسدة اربعة لا غير واذا اعتبرنا المعتبرنا النبات والحيوانات المتكونة في حيز الارض مستمدة من الارض ومن الماء ومن الهواء او وجدناهم بالحار المنضج وللارض تعمل الكائن تماسكا وحفظا لما يفاده من التشكيك والتخليق والماء يفيد الكائن سهولة قبول التخليق والتشكيل ويستمسك جوهر الماء بعد سيلانه بمخالطة الارض ويستمسك جوهر الارض عن تشتته بمخالطة الماء والهواء والنار يكسر ان عضرية هذين ويعدان بهما اعتدال الامتزاج والهواء يخلخل ويفيد وجود المنافذ والمسام والنار ينضج ويطبخ ويجمع وهذه الاربعة قد ظهر انها يتكون بعضها من بعض وان لها عنصرا مشتركا وان ذلك بالحقيقة هو العنصر الاول ومع ذلك فان يكون بعضها من بعض اسهل ويكون بعض منها من بعض اعسر ويكون بعض منها من بعض وسطا فاما التسهل فاستحالة عنصر الى مشاركة في احدى الكيفيتين وهو فيها ضعيف مثل استحالة الهواء الى الماء فان الهواء يشارك الماء في كيفية الرطوبة ويخالفه في كيفية الحرارة وكيفية الحرارة فيه ضعيفة والبرد في الماء قوى

فاذا اقوى عليه الماء وحاول ان يحيله باردا في طبعه انفعل سهلا وبقيت رطوبته وكان ما ليس لان استحالته في هذه الكيفية هو كونه ماء بل يستحيل مع ذلك في صورته التي شرحنا امرها وصورته اشد اذعانا للزوال عن مادته الى الصورة المائية من صورة النار ولما العسر فان يحتاج المتكون الى استحالة الكيفيتين جميعا في طبيعته ولما الوسط فان يحتاج الى استحالة كيفية واحدة فقط لكنها قوية مثل ما يحتاج اليه الارض في استحالتها الى النارية والماء في استحالتها الى الهوائية ولكل واحد من هذه العناصر عرض في قبوله الزيادة والنقصان في كيفيته فانه قد يزيد كيفيته الطبيعية او العرضية وينقص وهو حافظ بعد لصورته ونوعه لكن للزيادة والنقصان في ذلك طرفان محدودان اذا جاوزهما بطل عن المادة الهيؤ التام لصورته واستعد استعدادا تاما الصورة ان تفاض تلك الصورة عليها من عند واهب الصور ويجب ان يعلم ان القوة شئ وان الاستعداد التام شئ آخر فالمادة فيها جميع الاضداد بالقوة لكنها يختص بواحد من الاضداد من جملة الامور المختلفة بما يحدث فيه من استعداد تام يخصصه به امر فان المحكوك والمحرك معد لقبول الحرارة اعدادا خاصا وان كان هوائيا في طبعه قابلا للبرودة وليس هذا للعناصر وحدها بل للمتكونات ايضا لكل واحد منها مزاج ومزاج يقبل الزيادة والنقصان الى حد ما محصور للعرض بين طرفين واذا جاوز ذلك بطل استعداده للالتباس لصورته وهذه المركبات تختلف امزجتها لاختلافها في مقادير العناصر فيها فمن الكائنات ما الارضية فيه غالبة وهي جميع ما يرسب في الهواء والماء من المعدنيات والنبات والحيوان وقد يجوز ان لا يرسب بعض ما الارضية فيه غالبة لمفرد اسطقس وليس غالبا المجموع اسطقسين حقيقين ومنها ما المائية فيه غالبة ومنها ما الهوائية ويعرا امتحان ذلك من جهة الطفو والرسوب وذلك لان الجسم وان كانت المائية فيه غالبة وفيه هواء ونار قليل فهو لا محالة لا يكون بسبب كثرة ما فيه اثقل من الماء حتى يرسب فيه الا ان يكون ارضية كثيرة يزيد ثقلا على ما فيه من هيئة ما النارية فيه غالبة وهذا جميع ما يعلو في الجو وقد يجوز ان يكون منه ما لا يعلو المنظر ما قلناه في الغالب فيه الارضية وهذه الغلبة قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة والذي بالقوة فهو الذي ناقل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان استحالة الغلبة بعض الاستقصات وهذه الاستقصات عليه في المركبة من وجهين احدهما بالكم والاخر بالكيف والقوة وربما كان اسطقس مغلوبا في الكمية لكنه قوى الكيفية وربما كان بالعكس ويشبه ان يكون الغالب في الكم يغلب في الميل لا محالة وان كان قد لا يغلب في الكيف الفعلي والانفعالي فان الميل عندما يلزم من الصورة يكون شديدا للزوم للصورة اشد من لزوم الكيف الفعلي او الانفعالي وان لم يكن دائم اللزوم فانه قد يبطل اذا عرض عائق قوى والممتزج فكثيرا ما يعرض له من الاسباب الخارجة ان يغلب من اسطقساته ما ليس بغالب فاتها اذا عاونت كيفية غير الغالب حتى قوى غلب واحال الاخر الى مشابهته وظهرت سلطانه فنقول الان ان الكون والفساد والاستحالات امور متبدلة ولكل متبدل سبب ولا بد على ما اوضحنا في الفنون الماضية من حركة مكانية فالحركة المكانية هي مقربة الاسباب ومبعدها ومقوية الكيفيات ومضعفها ومبادي الحركات كلها كما وضح من المستديرة فالحركات المستديرة السماوية المقربة لقوى الاجرام العالية والمبعدة لها هي اسباب اولى

للكون والفساد وعودا انها لا محالة اسباب لعود ادوار الكون والفساد والحركة الحافظة لنظام الادوار والعودات
والواصلة بينها والسرعة بما لو ترك لابطا، ولم لا يعتدل تاثيره بين الحركة الاولى ونشرح هذا المعنى فنقول انه لو لم
يكن للكواكب حركة في الميل لكان التاثير يخص سمتا واحدة على جهة واحدة فخلوا اما يبعد عنها ويتشابه فيها ما يقرب منها
فيكون السلطان هناك لكيفية واحدة بوصمها ذلك الكوكب فان كانت حارة افنت مواد الرطوبات واحالت الاجسام التي
يحاذيها الكواكب الى النارية فقط ولم يكن مزاج يتكون الكائنات الحيوانية ولم ينبت شيء من النباتية نباتا يعتد به بل
صار حظ ما يحاذيه الكوكب في الغالب كيفية وحظ لا يحاذيه الغالب كيفية مضادة له وحظ المتوسط في الغالب كيفية
متوسطة فيكون في موضع مثل صيف شديد بدايم وفي اخر مثل شتاء شديد دائم وفي اخر ربيع دايم او خريف دايم ومثل
الربيع والخريف لا يتم النضج وفي الشتاء يكون النهوه وفي دوام الصيف الاحراق وعلى هذا فيجب ان يعرض حال الكيفيات
الاخرى والقوى الاخرى ولو لم يكن عودات متباينة وكان الكوكب يتحرك حركته البطيئة بميل او بغير ميل لكان المثل
قليل الغناء والتاثير شديد الافراط لا يتدارك بالضد المخالط وكان التاثير مقيما في بقعة صغيرة مدة طويلة لا يتدارك
في البقاع كلها الا في مدد متراخية فكان يعرض ايضا قريبا مما يعرض لو لم يكن مثل ما ذكرناه فكذلك لو كانت الكواكب
تتحرك بنفسها الحركة السريعة من غير ميل عرض ما قيل وان كانت السرعة مع مثل عرض ذلك ايضا وكان مدار المثل وما
يقرب منه وما يبعد بالصفات المذكورة فوجب ان يكون مثل يحفظ حركة غريبة مدة ما ثم يزيله الى جهة اخرى بمقدار الحاجة
في كل جهة فوجب ان يبطئ المائل في جهة مثله حتى يبقى في كل جهة برهة ليستتم بذلك تاثيره وان يتكرر على المدار مع ذلك
سريعا ليتشابه فعله في جميع الجهة التي هي مائل النهار ولا يفرط تاثيره في بقعة يقيم عليها وبالجملة ليكون جميع الجهات
ينال منه التاثير مثلا بعيد لا غير مفسد ولا يزال كذلك الى تمام الحاجة وذلك انما يتم بحركة اخرى سريعة صغيرة ضرورة
فجعل الذي الميل حركة بطيئة وجعلت له حركة اخرى تابعة لحركة سريعة حتى يوجد الغرضان واعتبر هذا من الشمس فان
الشمس يميل بحركتها الى الشمال فيبقى مدة في تلك الجهة لا دائما على سمت واحد بل متكررة اتباعا للحركة الاولى فانها
ان بقيت دائما افسدت كما لو دام او هجر او اقطار بعض فعلها وتاثيرها عن جميع الاقاليم الاخرى فلما جعل لها ذلك التكرر
صار للشمس ان يحرك المواد الى الغد والنبات والحيوانات حتى اذا فعل فعلها في الشمال وحدث المواد الكامنة في الارض ثانيا
الى الجنوب قبل ان يفسد بالاحتراق والتخفيف ففعلت هناك فعلها ههنا وبرد وجه الارض ههنا فاحتبست الرطوبات
واجتمعت في باطن الارض كانها تحرق وبعد لعود الشمس مرة اخرى لينفق على النبات والحيوانات فيقع بالقسط بين
الامرين بتدريج ربيع وخريف لئلا ينتقل من افراط الى افراط دفعة وليكون الفعل مددا جا فيه فسبحان الخالق المدبر
بالحكمة البالغة والقوة الغير المتناهية وبالحرى ان يلحق هذا القول في الادوار والاجال **الفصل الرابع عشر**
في ادوار الكون والفساد من الكائنات ما يكفي في تكونه جزء دورة واحدة وربما كانت مدة بقية تلك الدورة فيما دونها
كضرب من الحيوانات القرقسية والنبات الرغبي فيكون في يوم واحد ويفسد فيه ومن الكائنات ما يحتاج في تكونه
الى ادوار من الفلك ومنها ما يحتاج الى عودات جملة جملة من ادوار حتى يتم تكونها وكل كائن كما يظهر فاسد وله مدة ينشو فيها

ومدة يقف فيها ومدة يضمحل وينتهي الى اجله ولا يمكنا ان يقول قولا كليا في نسب هذه المدد بعضها الى بعض فهي
مختلفة لا ينضبط ومن رام حصر ذلك صعب عليه والذي سمعناه فيه لم نسمعه ولعلنا لم نفهمه حق الفهم وعسى ان يكون
غيرنا فهمه على وجهه ولكل كائن اجل يستحفظ بقوة المدبرة لبدنه فانها قوة متناهية يتناهى فعلها ضرورة ولو كانت
غير متناهية لكانت المادة لا يحفظ الرطوبة الا الى اجل لاسباب محللة للرطوبة خارجة وباطنة ولاسباب عائقة عن الاعتياض
ما يتحلل ولكل قوة من قوى البدن ولكل مادة حد يقتضيه كل واحد منهما ولا يحتمل مجاوزته وذلك ان جرت اسبابها
على ما ينبغي هو الاجل الطبيعي وقد يعرض اسباب اخرى من حصول المفسد او فقدان النافع المعين فيعرض في تلك القوة
ان تعجز في فعلها عن الامد فمن الاجال طبيعية ومنها اخترامية وكل هذه وجميع الاحوال الارضية منوطة بالحركات
السماوية وحتى الاختيارات والارادات فانها لا محالة امور تحدث بعد ما لم تكن ولكل حادث بعد ما لم يكن علة وسبب حادث
وينتهي ذلك الى الحركة ومن الحركات الى المستديرة فقد فرغ من ايضاح هذا القدر الذي اوجبه القضاء والقضاء هو
الفعل الاول الالهي الواحد المستعلي على الكل الذي منه يتشعب المقدورات واذا كان كذلك فبالحري ان يشكل على الناظر من
امر العود وانه هل يجب اذا عاد للفلك شكل بعينه كما كان ان يعود الامور الارضية الى شكل مثل ما كان اما عود ما بطل
بعينه بالشخص فذلك مما لا يكون ولا الشكل بعينه يعود بالعدد ولا الامور الارضية يعود باعيانها بالعدد فان الفاسد
لا يعود بعينه والذي يجالوه في هذا فسبيله ان يستحي من نفسه الى ان ينكشف فضيحته في الفلسفة الاولى فمن الناس
من اوجب هذا العود المماثل ومن الناس من لم يجوز هذا العود واحتج بان الامور العالمية مختلطة من طبيعية واختيارية
مثل كثير من النسل والحرث وعود التشكل السماوي ان اوجب اعادة فانما يوجب اعادة الامر الطبيعي لا الاختياري
ولا المركب من الطبيعي والاختياري واذا لم يجب عود واحد من الاسباب المبني عليها فحرى ان لا يجب العود كله فلم
يجب ان يكون كما كان وذهب عليه ان الاختيار ايضا مما يجب عوده ان كانت العودة يصح فان الاختيار مستند ايضا
الى الاسباب الاولى والذي عندي في هذا انه ان كان قد يتفق ان يعود بتشكل واحد بعينه مما هو مستعود الامور
الى مثل حالها لكن السبيل الى اثبات عود التشكل الواحد مما لا يمكن بوجه من الوجوه وذلك انه انما يمكن ان يقع للادوار
المختلفة عودات جامعة اذا كانت نسبة العودات الخاصة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد فكانت مشتركة فوا حد
بعدها فوجب لجميعها عدد يعدها مثلا ان يكون احدى العودات عددها خمسة والاخر سبعة والثالث عشرة
ليشترك في الوحدة فيكون عدد السبعين عددا مشتركا بعدها هذه الاعداد فيكون اذا اعاد صاحب الخمسة اربعة عشر عودة
وصاحب السبعة عشرة وصاحب العشرة سبعة اجتمع الجميع معا ثم جعل يعود في المدد المتساوية اشكال لما سلف وان
لم يكن بسبب مدد العودات نسبة عدد الى عدد وذلك جائز لان المدد متصلة لا منفصلة ولا يستحيل ان يكون
المتصل مباينا للمتصل كان مستقيما او مستديرا فلا يكون نسبة اليه نسبة عدد الى عدد فقد صح وجود هذا
في المقادير فيصح في الحركات والازمنة لا محالة استحال وجود شيء جامع يشترك فيه اذ قد ثبت في صناعة الهندسة
ان المقادير التي يتباين المقدار فهي مشترك والمتباينات غير مشتركة فلا يتباين الا مقدار الواحد فلا يوجد لها مقدار

مشترك بعد جميعها واذا لم يوجد استحال عود التشكل بعينه فان كانت الحركة الاولى ثم حركة الثوابت ثم حركات الاوجات والجوزهرات ثم حركة السيارات يتشارك مدد عوداتها الخاصة في واحد تعدها فسيكون الاعادة المدعاة واجبة وان كان كلها او واحد منها غير مشارك لم يكن ذلك لكن طريق احاطتنا بهذه الامور هو الرصد وهو على التقريب باجزاء الآلات المقسومة ومثل هذا التقريب لا يحصل التقدير الحقيقي وحساب الاوتار والقسي وما يبنى عليها ايضا مستعمل فيها الجذور الصم وقد سومح في اجرائها مجرى المنطقيات والتفاوت بين المنطق والاصم مما لا يضبطه الحس فكيف يحقق الرصد فاذن لا سبيل الى ادراك ذلك من جهة الرصد والحساب المبني عليه وليس عندنا فيه سبيل غيره واما تقسيم العلماء الزمان بالشهور والايام والساعات واجزائها وبعضهم الحركة بارائها وايقاعهم بينهما نسبة عددية فذلك على جهة التقريب مع علمهم بانه غير ودى الا انه مما لا يظهر تفاوته في المدد المتقاربة لكنه وان لم يظهر في المدد المتقاربة فنسبته ان يظهر في المدد المتباعدة واكثر مما يمكن ان يحدس في هذا هو انه يجوز ان يكون عددات متقاربة الاحوال وان لم يكن متشابهة بالحقيقة ويكون حال الكلي منها قريبا من حال العودات الجزئية كصنف يشبه صنفا وربيع يشبه ربيعا او يكون اشد مشابهة من ذلك ولعل الامر يكون بخلاف هذا الحدس واذ قد فرغنا من هذا البيان ايضا فبالحري ان نختم هذا الفن باشارة مختصرة الى علل الكون والفساد ونقول ان لكل كائن مادة وصورة وعلة فاعلة وصورة تخصه يوجد ذلك بالاستقراء فلا سبيل الوضع فاما علة الكون والفساد والاتصال وعلة الفاعلية المشتركة التي هي اقرب هي الحركات السماوية التي هي اسبق فالمحرك لها والعلة المادية المشتركة هي العنصر الاول والعلة الصورية المشتركة هي الصورة التي للمادة قوة على غيرها مما لا يجتمع معها والعلة الغائية استبقاء الامور التي لا تبقى باعدادها واستحفاظها بانواعها فان المادة العنصرية لما كانت لا يلبس شيئا ما لم تخلع غيره وكان الشيء لا يكون هو وقد فسد غيره ولا سبيل الى بقاء الكائنات باشخاصها دبر في استبقاء انواعها بالتناسل والتجارب والتعاقب المتعلق بالكون والفساد والاسبق من ذلك هو الجود الالهي المعطي كل موجود ما في وسع قبوله وابقاؤه اياه كما يحتمله اما بتخصه كما للاجرام السماوية واما بنوعه كما للعنصريات والحمد لله الفن الرابع في الافعال والانفعالات الكلية التي تحصل عن الكيفيات العنصرية مقالتان

قد فرغنا من تعريف الامور العامة للطبيعيات ثم من تعريف الاجسام والصور والحركات الاولية في العالم واختلافها في طبائعها ثم من تعريف احوال الكون والفساد وعناصرها فحقيق بنا ان نتكلم على الافعال والانفعالات الكلية التي تحصل عن الكيفيات العنصرية بمعاضدة من تاثيرات الاجرام السماوية فاذا فرغنا من ذلك شرعنا في تفسير احوال طبقات الكائنات مبتدئين بالآثار العلوية والمعدنيات ثم ننظر في حال النفس فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوانات ثم ننظر في النبات ثم في الحيوانات ونتم هذه الجملة الطبيعية المقالة الاولى من هذا الفن تسعة فصول

الفصل الاول في طبقات العناصر هذه العناصر الاربعة يشبه ان يكون غير موجودة على محوضتها وصرافتها في اكثر الامر وذلك لان القوى الاجرام السماوية سعدها فتحدث في السفليات الباردة حرا يخالطها فيصير بذلك بخارية ودخانية فيختلط بها نارية وهوائية ويرتفع الى العلويات ايضا ابخرة مائية وادخنة ارضية فيخلطها فيها فيكاد ان يكون جميع المياه وجميع الاهوية مخلوطة ممزوجة ثم ان توهمت صرافة فيشبه ان يكون الاجزاء العلوية من النارية فان الابخرة والادخنة اثقل من ان يبلغ ذلك الموضع بحركها واذا بلغت تماما قوي تلك النار على احالتها سريعا ويشبه ان يكون باطن الارض البعيدة من اديمها الى غورها قريبا من هذه الصفة وان لم يكن بد من ان يكون كل جزء من النار والارض كاينا فاسدا باطنة وظاهرة الى ان ما يخلص الى مجاورة الفلك من النار محض ولا تكثر محوضة تشايب وكلما يخلص الى المركز من الارض يشبه المحض فلا بعد فيه تاثير من السماويات نفوذ ابعد ولا بعد اليه شائب ولا ينقل يشوبا الى ذلك الحد فيشبه لذلك ان يكون للارض ثلث طبقات طبقة يميل الى المحوضة الارضية ويغشيها طبقة مختلطة من الارضية والمائية هو طين وطبقة منكشفة عن الماء جففه وجه الشمس وهو البر والجبل وما ليس بمنكشف فقد ساخ عليه البحر وهو استقصاء الماء ويستحيل ان يكون للماء اسطقس وكلية غير البحر وذلك لانه لا يخ اما ان يكون باطنا غائرا او ظاهرا فان كان ظاهرا فهو لا محالة بحر ليس غير البحر وان كان باطنا لم يخل اما ان يكون مستقرا في الوسط او منحازا الى بعض الجنبات فان كان مستقرا في الوسط فاما ان يكون بالطبع فيكون الارض اخف من الماء وهذا محال واما بالقسر فيكون هيهنا قاسر للماء الى حفر غور الارض ولا بحار فيه وهذا ايضا محال وان كان منحازا في جهة واحدة فيكون كلية الماء محصورة في بقعة صغيرة من الارض وكلية الماء لا محالة لا تحيز عن الارض ان لم يرد عليه ثم يكون مقدار ماء البحر غير قاصر عن مبلغه فلم لا يكون البحر كلية الماء دونه ولم لا ينقص الانهار في طرطاوس بل في البحر لا غير ولم لا يوجد الى طرطاوس منفذ على ان لا يشك ان في الارض اغوارا مملوة الا انها لا يبلغ في الكثرة مقادير البحار ولا للارض يكثر فيها التجويفات كثرة يكون لها تاثير بالقياس الى كليته الا كما ليس للخيال الكرسة والهواء ايضا هو طبقات طبقة بخارية وطبقة هواء صرف وطبقة دخانية وذلك لان البخار وان صعد في الهواء صعودا فانما يصعد الى حد ما ولما الدخان فيجاوزه ويعلوه لانه اخف حركة واقوى نفوذا لشدة الحرارة فيه واعني بالبخار ما يتصعد من الرطب من حيث هو رطب واعني بالدخان ما يتصعد عن اليابس من حيث

فيختلط

فيماء

الماء اثقل من الارض

عرفناه

هو يابس ولان البخار بالحقيقة على بناه ما متخلخل متصغر الاجزا وطبيعة الماء ان يبرد بذاته ومن صورته اذا زال عنه المسخن وبعد عهده فيجب ان يكون الجزو البخارى من الهوا باردا بالقياس الى ساير الهوا لكن ما يلى الارض منه يسخن بمجاورة الارض المسخنة بشعاع الشمس المستقر عليها استقرار الكيفيات للاجسام وما بعد عنه يبرد فيكون طبقة الهواء السافلة بخار يسخن بمجاورة الشعاع ثم يليه طبقة بخارية باردة ثم يليه هواء اقرب الى المحوضة ثم يليه هواء دخانى وكانه خلط من هواء ونار وارض ثم يليه نار فيكون هذه الطبقات بسير اضلالى الخلوص ماهى وطين وترسع الجبال والبحر كطبقة واحدة مركبة وهو متسخن بالشعاع وهواء بارد وهواء اقرب الى المحوضة وهواء دخانى نارى ونار فهذه طبقات العناصر فى ترتيبها ووضعها **الفصل الثانى فى كلية من احوال البحر** ماء البحر ليس حكمه حكم ساير العناصر فى انه له طبقات مختلفة ظاهرة الاختلاف فى ترتيب العلو والسفل وذلك لان الماء سريع الاختلاط بما يخالطه لانه ليس عمقه وثخنه مثل عمق الهواء وثخنه فلذلك يشتد اختلاط الاجزاء بكلسه وبعد غمه وجذب الشمس لما فى باطن الارض وتحريكها اياها نحو تسليمه وجذب الارض البحر واخراجه عنه ولولا ذلك لكان ظاهر البحر وما يلى وجه اقرب الى طبيعة الهواء وكان لا كثير تاثير فيه للارضية وليس كذلك بل ماء البحر كله مالح او ذعاق والماء لا يتغير التغيرات التى بعد الكيفيات الاول بنفسه انما يتغير بمخالطة شى آخر والهواء اذا خالطه جعله ارق واعذب ولم يجعله ملحا انما يصير ملحا بسبب الارضية المحترقة والمرة اذا خالطته فلم يخلط من زعم ان ملوحة ماء البحر الارضية خالطته اذا اعتقد مع ذلك شرط الاحتراق والمرارة وانت فيمكنك ان تتخذ الملح من رماد كل محترق ومن كل حجر بعد التكليس حتى ومراره اذا طبخ فى الماء وصفيه ولم يزل يطبخ ذلك الماء ويدعه فى الشمس فانه ينعقد ملحا ولهذا ما يتخذه قوم من القلى ومن النورة ومن الرماد ملحا من سائر او بسبب ملوحة العرق والبول مخالطة المرة المحترقة والمائية فيملح ولما عوز الملح فى بعض البلاد كانوا يتخذونه من رماد وقصب ويحم يكون لهم هنا البلد من وليس ما ظن قوم من ان ملوحة ماء البحر انما هو بسبب ان الكثيف منه يبقى محتبسا فيه بعد تبخر البخارات اللطيفة فيكون مرا ومعلوم ان كثافته باختلاط الارضية به فان لم يرد شرطا وعلى مجرد الكثافة فهذا كان الطين مرا وما لحا والماء اذا عاد اليه ما تبخر عنه فى الاودية العذبة والامطار الجزية لا يعود البتة مرة اخرى عذبا فمن المعلوم ان البحر ان انعقد صفا فانه يسترجع سنا والماء بنفسه ليس فيه كثيف ولطيف بل هو متشابه الاجزاء انما الكثيف منه ما خالطه ارضية لانه لا شى اكيف من الماء الا الارض والارض اذا خالطته ارضية لا كيفية لها لم يتكيف وانما يتكيف من كيفية الارض فان كان الارضية شديدة المرارة لم يملح بل يزعق وان كان قليلة المرارة بحيث اذا تحلل فى الماء قيل نوعا من الاستحالة عن مرارته ملح واى ماء لح طبخته انعقد منه اخر الطبخ لا محالة ملح وحتى من البول ومن العرق ومياه الانهار المحتفة والدليل على ان ماء البحر متملح بمخالطة الارضية وليس ذلك طبيعيا له انه يقطر ويرسح فيكون عذبا وقد يتخذ كرة من شمع فيرسل فيرشح العذب الى باطنه رشحا والبحر ايضا قد يكون فى مواضع منه مياه عذبة وقد يمد مياه عذبة الا انها الطف من ماء البحر المجتمع فيه قديما فيسبق اليها التحلل فان اللطيف يسبق اليها التحلل وخصوصا فى حال الانتشار فان الانتشار يعين على ذلك كما لو بسط الماء على البردا اذا كان كذلك صار العذب يتحلل بخارا او يصير سحابا ويعرض لذلك ان المالح الكثيف يبقى وقد يتفق ان يصعد منه بخار لا انه لكثافته لا يحالو وجد البحر بل ينزل عن قريب مطرا مالحا وهذا لانه لو كان النور او رطب بمخالطة الهواء فمن المعلوم ان الملح اذا طبخ فى الماء فيصعد بخار الماء وكان الملح لطيفا الصعد معه ايضا فالبحر بالحقيقة هو كما قيل من انه يعطى الصفو لغيره ويحلس الكدر لنفسه مع انه ياخذ الصفو ايضا والبحر للملوحة ما فيه وكثرة ارضية اثقل من المياه الاخرى وزنا ولذلك يغرق ما يرسب فيه السمك ولما يحره فلسطين فلا يرسب فيها شى حتى الحيوان المكتوف ولا يتولد فيها حيوان ولا يعيش وهيهنا نهر عذب ايضا لا يتولد فيه حيوان لبرده من منبعه الى مصبه وعلى انه فى البحر موضع بعد ما ما ينبع اليها من عيون يحتها وقد قال انسان ليس ان ملوحة البحر بسبب ان البحر عرق الارض وهذا كلام شعرى لدين بفيلسوفى لكنه مع ذلك يحتمل التاويل فان العرق رطوبة فى البدن تملحت بمخالطة ما من المادة المحترقة من البدن وماء البحر قد تملح بقريب من ذلك فاذا كانت ملوحة البحر لهذه العلة الغائرة هى حفظ ما به عن الاجون ولولاه لاجن كلا وانتشر فساد وجوده فى الارض ولحدث الوباء العام على ان ماء البحر يا جن اذا اخرج من البحر ايضا وانما يحفظ بعضه بمجاورة بعض وبمدد التمليح الذى يصل اليه فلهذه الاسباب كان الغالب فى البحر الحا انما العذب منه قليل وطبيعية حارة يلهب النار فوق ان لطبيعها يصلح لزاعر المعسل الحال واذا تميز منه العذب فليس بسبب الارض بل بسبب عيون ذكرنا والا لا صلحها الارض الطيبة اذ جعل فيها له مصانع فيتبين من هذا ان جميع اجزاء الماء قابل للاختلاط بما يتصعد من الارض وينفذ لما يسعد من القوى السماوية فليس للبحر طبقات واما اختصاص البحر فى طباعه بموضع دون موضع فامر غير واجب بل الحق ان البحر ينتقل فى مدد لا يضبطها الاعمار ولا يتوارث فيها التواريخ والاثار المنقولة عن قرن الى قرن الا فى اطراف يسيرة وجزائر صغيرة لان البحر لا يحتمل مستمدا من انهار وعيون تفيض اليه وبها قوام امره وبعيد ان يكون تحت البحر عيون او منابع هى التى تحفظ دون الانهار الا ما شاء الله ونظيره فى قرب اكثرها ماء عذب وذلك لانها لو كانت لوجب ان يكثر عددها جدا وان لا يخفى بكاب البحر بل انما يستحفظ البحار بالانهار التى مصبها من نواح مشرفة عالية بالقياس الى البحر ومن شان الانهار ان يستقى من عيون ومن مياه السماء ومعولها القريب انما هو على العيون فالها مياه السما اكثر حدوثها فى فصل بعينه دون فصل ثم لا العيون ولا مياه السما يجب ان يتشابه احوالها فى بقاع واحدة باعيانها تشابها مستمرا فان كثيرا من العيون يغور ويبطل منها وكثيرا ما ينحط السما فلا بد من ان يخف اودية وانهار ويتقاطر الانهار بما يسيل من اجزاء الارض حوالب من البخار وانت ترى آثار ذلك فى كثير من المسالك فى اودية الجبال او المغاور يتيقن انها كانت وقتا من الزمان غامرة المياه وقد انقطع الان موادها واذا كان كذلك فيحسم مواد اودية وانهار ويعرض للجهة التى يلبسها من البحار ان ينصب ويحدث عيون وانهار من جهات اخرى فيقوم بدل ما نضب ويفيض الماء فى تلك الجهة على البر فاذا مضت الاحقاب بل الادوار يكون البحر قد انتقل عن حيز الى حيز وليس يبعد ان يحدث الاتفاق او الصناعة عملا ان اذا طرف فى سد بين البحرين عود او هدم او بين انهار كبار وبين مثلة الحصف وقد يعلم من امر النحف التى بالكوفة انه تحرنا

لاكثير ع

اذا اعتدل

المحوية

ومطبيخ الطرح

يعجن هجن ع

يبقى ع

وقد قيل ان ارض مصر هذه سبيلها ويجد فيها رميم حيوان البحر وقد حدث عن بحيرة خوارزم انها حالت عن المركب
الذى عهدها مشايخ الناحية المسنون حوكما ما الا ان اعمارنا لا تفى بضبط امثال ذلك فى البحار الكبار ولا التواريخ
التى يمكن ضبطها تفى بالدلالة على الانتقالات العظيم فيها وربما هلكت امم من سكان ناحية دفعة لطوفان او وباء
وانتقلوا دفعة فنوهم ما يحدث بها بعده وهكذا حال الجبال فان بعضها سهال وتنقت وبعضها يحدث وسبح
بحر مياه يسيل عليها انفسها وما يصحبها من الطين ولا محالة انها سعر عن احوالها مما من الدهر ولكن التاريخ
ولا يضبط فان الامم يعرض لهم آفات من الطوفانات والاوباء وبتغير لغاتهم وكتاباتهم فلا ندرى ما كتبوا وما الذى
قالوا وهو ذا يوجد فى كثير من الجبال وبالهرمين اللذين بمصر عليها نقوش كتابات منها احراجر ومنها ما لا نعرف لغته
واعلم ان البحر ساكن فى طباعه وانما يعرض له ما يعرض مما لا يمكن بحركته بسبب رياح ما ينبعث من قعره او رياح يضعف
فى وجهه او لمضيق يكون فيه ينضغط الماء من الجواب لثقله فيسيل مع ادنى محرك ثم يلزم ذلك لصدم الساحل والنتوء
الى الناحية التى هى اعمق لاندفاع او دبير فيه فوجه له بقوة وخصوصا اذا ضاق مداخلها وارتفع وقل عمقها فيعرض ان يحرك
الى المعارف اذا كان فى البحر موضع مشرف ويدفع ادنى سبب محرك للماء فينال عنه الى الغور فلا يزال يحدث مقدمة موخرة
على الاستيتام فيدوم سيلا او البحر الموضوع فى الوهاد الغائرة اسلم من تموج الرياح اياه حتى يحل من الحريان
ما يحيله بطره فى موضع عال لو ان البحر الموضوع فى داخل منا دهر قل لعلة عمقه وضيق مواضعه وكثرة ما يسيل
من الانهار يحل جريانا والبحر الذى من الجانب الاخر بالخلاف لكثرة وقلة ما ينصب فيه وشدة عمقه فهذا ما كان
من احوال البحر **الفصل الثالث فى تعريف سبب تعاقب الحر والبرد** قد يعرض فى هذه العناصر بل وفى المركبات
منها شئ يسمى التعاقب وهو انه اذا استولى حر على ظاهر بارد اشتد برد باطنه وبالعكس ولهذا ما يوجد مياه الآبار
والقنى فى الشتاء حارة وفى الصيف باردة وقد اختلف الاوائل فى هذا فقائل ان الحرارة والبرودة يهرب احدهما
من الاخر كانه يهرب من عدوه فاذا استولى عليه فى الظاهر انهزم غائرا وان استولى عليه من الباطن انهزم ظاهرا او
يظن منه هرب الماء عن النار وهذا المذهب يوجب ان يكون العرض من شانه ان ينتقل من جزء موضع الى موضع
بل من موضوع الى موضوع فانه كثيرا ما يكون الباطن من الجسمين جسما منفصلا بنفسه فيعرض هنا للعرض انه فى ذاته
اذا المشتمل عليه منهما يستحيل استحالة مفرطة عن حر مثلا فيستحيل هو استحالة مفرطة عن برد كانه انتقل عن المحيط به
وهو موضوع مفرد اليه وهو موضوع غيره وقد علمنا ان انتقال الاعراض مما يقول به المخلصون وقوم آخرون انوا
ان يكون لهذا المعنى حقيقة الا فيما يكون الجسم الواقع فيه هذا الشان انما يسخنه جسم لطيف حار هو سار فيه او
يبرده جسم لطيف بارد هو سار فيه فان كان ذلك الجسم بخارا فاستولى البرد على ظاهره احتقن البخار فى داخل
الجسم المستولى على ظاهره ولم يتحلل فازداد سخونة او كان المستولى اجزاء محففة فكثفه فان ذلك الجسم اللطيف
لا يتحلل بل يبقى داخلا محتقنا ويزداد لانحصار قوته اذ لا الاجسام لكان يتحلل واكثر هو لاء لم يصدقوا امر القنى و
الآبار بل ذكروا ان ذلك غلط من الحس كما يعرض لداخل الحمام فانه اول ما يدخل عن هواء بارد شتوى يستسخن ما يفيض

على راس من ماء فاتر ثم اذا استحم بالحمام الداخل استبرد ذلك الماء بعينه وذلك لانه اول ما دخل كان بارد
البشرة وكان الماء بالقياس اليه حارا ثم لما اقام فى الحمام الداخل سخن بشرته بالتدريج حتى صار ما يسخن
من ذلك الماء فلما اعاد ذلك الماء على بشرته كان باردا بالقياس اليها واما الانفعال المتدرج فيه فلا يحس عن
الغافص وغيره الذى يسميه الاطباء سوء المزاج المختلف قالوا وكذا حال الابدان فى الشتاء فانها تكون ابرد من
مياه القناة وفى الصيف اسخن من تلك المياه والمياه فى الفصلين على حال متقاربة لكن الحس يغلط فيها الغلط
المشار اليه وهذا الذى قالوه ليس مما لا يمكن لكن ليست الصورة فى الآبار والقنى على نحو ما ذكروا بوجه من الوجوه فانا
تداسخنا تلك المياه فوجدناها فى الشتاء يذيب الجمد فى الحال ولا يذيبها فى الصيف وليس يصعب علينا فى الشتاء
ان نسخن ابداننا سخونة يعادل سخونة الصيف فاذا فعلنا ذلك وجربنا تلك المياه صادفناها حارة فى الشتاء وفى
فى الصيف وكثيرا منها يقارب المياه المبردة بالثلج والجمد وههنا امور جزئية من الاحوال الطبيعية تكذب هذا
الراى ويبطله يحصيها حلال ما نحن بسبيله وامره من جزئيات الطبيعيات لكن الحق فى هذا شئ آخر يقول ان
الجسم الذى له طبيعة مبردة او مسخنة فانه يبرد ذاته او يسخنه ويبرد ايضا ما يجاوره ويتصل به او يسخنه وايضا
يقول ان القوة الواحدة اذا فعلت فى موضع عظيم وفعلت فى موضع صغير فان تاثيرها فى الموضوع الصغير اكبر واقوى
من تاثيرها فى الموضع العظيم وهذا امر قد تحققه من امور سلف ويوجدك التجربة مصداقه فلا سواء احراق خشبة
صغيرة واحراق خشبة كبيرة ولا سواء اضاءة مشكاة صغيرة من سراج واحد بعينه واضاءة صحراء رحيبة منه
فاذا كان فى جسم ما من نفسه او من شئ فيه مبدأ التسخين وكان ذلك المبدأ يسخنه كان تسخينه لكله اضعف
من تسخينه لما هو اصغر من كليته فاذا استولى البرد على الاجزاء الظاهرة منه فامتنع فعلها فيه وبقى المنفعل عنه
الاجزاء الظاهرة منه فامتنع فعلها فيه وبقى المنفعل عنه الاجزاء الباطنة وهو اقل من كليته كان تسخينها وانفعالها
من المؤثر اشد بكثير من تسخين الكلية وانفعالها من تلك القوة بعينها كمن كان عليه ان يعمل بجملة فغصب بعضه
وتسلطت قوته على سطر منه فيكون تاثيره فيه اسرع واقوى وكذلك الحال فى التبريد فيجب ان يعتقد حال التعاقب على
هذه الجملة لا على سبيل اختلاف مقايسة ولا على سبيل انتقال عرض او انهزام ضد من ضد فاما المادة ليس انما ينهزم
من النار على ما يظنون بل يتبخر دفعة بخارات شانها ان يرتفع الى فوق دفعة مخالطة الماء الذى لم يستحل فيحدث
من ذلك حركة مضطربة وصوت ينبعث عن شدة حركة هوائية يعرض هناك لا على سبيل ان الماء ان الماء
من النار بوجه من الوجوه وهذه الحركة انما يقصد الماء فيها كالمساعدة للنار والمصير نحو جهتها لما قبله
السخونة فربما لم يمكنه لثقله وسطلان الكيفية المكتسبة له عند مفارقة مستوقد النار بالغليان وربما
فرة الهواء الذى يحدث فيه منه على التفرق وقذفه الى بعد بطريها النفسه كما يعلمه ويحسه وكما يحدث
عن اعلام من التموج **الفصل الرابع فى تعريف ما يناله من الاجسام** كلما ازدادت عظما ازدادت شدة قوة
فلهذه العناصر بل وللمركبات شئ آخر نظير ما ذكرناه وهو ان الكية اذا ازدادت ازدادت الكيفية فان النار اذا

وادخل فيها حديدة فانما يماس الحديدة منها سطحها مثل السطح الذى يماس من النار الصغيرة لكن السطح النار
الكثيرة حس فى زمان غير محسوس وسطح النار القليلة يحمى بعد حين وكذا الشئ الذى يلقى فى ملح فلملح فانه
لا يتملح كما يتملح اذا القى فى الملاحة فى مدة قليلة فتبين ان كيفية الاعظم اشد من كيفية الاصغر فمن الناس من
يظن ان السبب فى ذلك ليس هو لان الاعظم اشد كيفية ولكن الاعظم يتدارك اجزاؤه البعيدة ما يعرض للاجزاء
القريبة من المنفعل فان هذا المنفعل لا محالة كما يرى بمادته فقد يوبر بصورته فان الفاعل فى الطبيعيات منفعل فاذا
انفعلت الاجزاء القريبة من الفاعل الكثير عن المنفعل المكثوف الضعيف اعادت الاجزاء التى يليها اياها الى قوتها
فحفظت قوتها وهذا مثل المنغمس فى الماء الغمر فانه يصيبه من البرد ما لا يصيبه لو انغمس فى ماء يسير وذلك لان الماء
اليسير اذا برد البدن سخن ايضا من البدن فاذا سخن لم يجد ما يطفيه ما يتدارك برديه واما الماء الغمر فانه اذا سخن
ما يلى البدن منه يتدارك ما يلى ما يليه فيرده فعاد يبرد البدن فلا يزال يتضاعف تبريده فهو لا يكاد ان يكون احتجاجا
تناقض مذهبهم اما اولا فلانهم يجعلون الاجزاء يبرد من الاجزاء وليس يجب ان يسخن الشئ حتى يبرد فان البارد
اذا لم يكن الجامد فى الغاية بل كان من شانه ان يقبل زيادة برد كان من شانه ان يبرد مما هو مبرد زيادة تبريد وهنا
يوجب ان يكون الاجزاء كلما تجاورت اكثر زاد كل واحد منهما فى برد صاحبه لان صاحبه يبرد من طبيعته ويبرده ايضا
من مجاورته لانه مبرد فيجب من هذا ان يكون كلما ازداد عظما ازداد بردا وان لم يكن هناك مسخن وليس لقايل ان يقول
ان الماء كله متشابه فيستحيل ان ينفعل جزء منه فى جزء قابلا ان الشئ كما قد علم لا ينفعل فى شبهه واذا كان كذلك فما دام
مجاورة باردا مثله لم يصح ان يوثر فيه بل يجب ان يتسخن هو اولا حتى يصير ضده فيفعل ذلك فيه البرد وانما ليس له ان
يقول ذلك لان المجاور البارد ليس ينفعل من مجاورته من حيث هو بارد بل من حيث ذلك مبرد وهو ناقص البرد مستعد
لزيادة التبريد فهو من جهة ما هو مستعد مقابل للبارد بالفعل ومعنى قولهم ان الشئ لا ينفعل فى شبهه هو ان الشئ
الحاصل بالفعل من المستحيل ان يقال انه مستفاد عن طارئ من شانه ان يحدث عنه مثل ذلك الحاصل بخلاف ما
يعرض اذا كان الطارئ بهذه الصفة والمطرء عليه عادم لذلك الشئ الذى فرضناه فيما كلامنا فيه حاصلا
بل فيه ضده واما الزيادة على الحاصل فقد يقع من الطارئ اذا كان بطبيعته فاعلا لها وكان فى المجاور فيه استعداد
لقبولها كيف كان الطارئ فى كيفيته كان قويا او ضعيفا الا ان يكون ضعفه فى تلك الكيفية يجعله الى ضدها اقرب
فيكون السلطان فى التاثير لضدها فهنا هو الذى يجب ان يسلم من قول الناس ان الشئ لا ينفعل فى شبهه فانه اذا لم
يفهم على هذه الصورة فليس بواجب ان يسلم فالبارد اذا جاوره البارد عرض من ذلك ان يكون يبرده من فوق المبرد
التى فى طبعه اقوى كثيرا من برده عنها لو كان يجاوره سخانا لكون ذلك الحار كاسرا من البرد الفائض من طبيعته واذا
كان مجاور الماء ماء فانه ومع انه لا يكسر تبريد قوته فهو يبرد ايضا لان القوة التى فى الماء على ما علمت تبرد الماء الذى
هى فيه وما يجاوره معا من كل قابل للتبريد وهذه القوة بالحقيقة ليست شبيهة لجرم البارد فيقال انها لا تفعل فى
شبيهها فان هذه القوة تبرده وليس بباردة وهى الطبيعة المائية وهى ايضا محركة وليست متحركة فهى اذا اوجدت

مادة مبردة محتملة لان يبرد صار ما فيها لا يعوق عن التبريد الذى يفيض منه لانها مجانسة ومشاكلة والشئ لا
يبطل شكله وجب ان يحصل هناك زيادة زايدة فى تبريد المادة فان كانت تلك المادة الباردة التى هى فيه زاد به
بردا او يعدى ذلك ايضا الى تبريد ما يجاورها فيكون بالمجاورة كل واحد من الجزءين يزداد كيفية لان طبيعته لا
يحدعانها عن تكميل الفعل ولانه ينفعل ايضا فى مجاورة وكلما كبرت هذه الزيادة التى فى الكم ازداد هنا
التاثير الى ان يبلغ الحد الذى لا وراءه ولو كان جايزا ان يذهب الزيادة الى غير نهاية لكان يجب ان يذهب هذا الاشتداد
الى غير نهاية للعلة المذكورة ولهذا ليس نحو ما يشكل به بعض المتشككين على ما ذكر فى علوم المشائين انه لو كان
الفلك مع عظمه نارا لكان يجب ان يفسد ما تحته فقال لا ارى ذلك يجب فان المفسد بالحقيقة هو السطح المماس هنا و
السطح يكون على طبيعة واحدة وان كان للجسم الذى وراءه اى عظم شئت فانه لم يعلم ان هذا السطح لا يثبت كيفيته
على مبلغ واحد حال التى عظم حجمه وصغره وقد سال ايضا وقال ولو كان الازدياد فى العظم يوجب الاشتداد فى
الكيف لكان يجب ان يكون نسبة برد ماء البحر الى برد ماء آخر كنسبة عظمه الى عظمه قال وليس كذلك فان ماء البحر
وان كان اشد تبريدا وكان الشارع اياه لا يحتمل من تطويل مكث فيه ما يحتمله الشارع فى ماء قليل فليس يبلغ
ان يكون نسبة بردى المائين نسبة المائين فى مقداريهما فيقول ان هذه ايضا مغالطة وذلك لانه ليس قولنا
كلما زاد الجسم البارد مثل قدره ازدادت كيفيته شدة يوجب ان يكون نسبة القدرين نسبة الكيفية فى
المزيد عليه على الكيفية الاولى وذلك انا انما قلنا انه اذا زيد على هذا الماء ماء مثله صار برد المزيد عليه اشد
ولم يقدر قابلين انه صار برد المزيد عليه ضعف برده الاول فانا لم ينتقل اليه برد المضاعف عليه بكليته حتى يتضاعف
وليس اذا كان انضمام ذلك اليه يوجب زيادة برد فيه يجب ان يكون تلك الزيادة مثل الاصل الاول ومثل الذى فى
المضام نعم لو كان برد الماء المزيد كله ينتقل اليه لكان بالحرى ان يظن هذا الظن وان يقال ان المراد اذا كان مثله
يضاعف برده وليس كذلك بل برد الماء المزيد عليه المضاف اليه يلزمه ولا يفارق جوهره انما يعدى عنه الى هذا اثره زيادة
قليلة واذا اضيف آخر الى المضاف زادت زيادة اخرى قليلة اقل من تلك لان المضاف الثانى ابعد فليس يجب فى الزيادات
ان يتضاعف الكيفية فيها بتضاعف الاقدار اذ ليس يجب ان يكون الزيادة مثل الاصل بل يجوز ان يكون اقل منه بكثير و
بحيث لا يحس فى الاضعاف اليسيرة ولا يجب ان يكون ما اعترض به حقا نعم لو كان جملة البردين اللذين فى الماءين يمكن
ان يفعل فى موضع كان ينفعل فيه برد الجزء الاول لكان يكون تبريده ضعف تبريد ذلك ولكن هذا محال وغرضنا هنا المتشعث
تم فذلك لان الاول انما كان يبرد بالمماسة وانما يماس مثل ذلك الذى كان يماسه لا يمكن ان يماس مجموع الجزءين بل انما
يماس مجموع الجزءين ضعف ذلك وعند ذلك يكون فعله فعلا مشابها الفعله لان المنفعل ضد المنفعل الا ما يزيده زيادة فى
اشتداد الكيفية للاجتماع وهذا الباب اصل فاصل ينبغى ان يحصل ويحقق واما ان غرضنا فى المتشعث فلان المسئلة
تنبر سطح واحد وبعد هذا فيجب ان نعلم ان للنسبة فى الزيادة تصعد وتصعدا بما على ترتيب واحد

الفصل الخامس

فى تعديد الافعال والانفعالات المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع

ان لهذه الكيفيات الاربع افعالا وانفعالا

منسوبة اليهما مشتركة في جميع الاجسام فمنها ما هي للفاعلتين ومنها ما هي للمنفعلتين فاما التي للفاعلتين فمنها
ما ينسب الى الحر ومنها ما ينسب الى البرد ومنها ما ينسب اليهما جميعا فالمنسوب الى الحر مثل النضج والطبخ والشي والتبخير
والتدخين والاستعال والاذابة والعقد والمنسوبة الى البرد مثل التفجج ومنع الطبخ ومنع الشي ومنع التبخير والتدخين
ومنع الاستعال ومنع الدوبان الذي هو الاجماد ومنع الانعقاد وهو الحل والتكرج واما الامر المشترك بينهما فمثل التعفين
ومثل تجميد كثير من الاجسام كالحديد والقرن فان كل واحد منهما يجمد بالحر والبرد ومثل العقد والحبس واما الامور المنسوبة
الى الكيفيتين المنفعلتين فهي انفعالات لا غير فمنها ما هي بازاء هذه الافعال الصادرة عن الكيفيتين الفاعلتين مثل
قبول النضج وقبول الطبخ ومثل الانقلاء والانشواء والتبخر والتدخين والاشتعال والدوبان والانعقاد ومنها ما هي
بازاء هذه الانفعالات فمن ذلك ما نقيس احدى الكيفيتين الى الاخرى اما اللباس فمثل الاسلال والتنشر والانتفاخ
والميعان وللرطب مثل الجفوف والاجابة الى التنشف وما ليس يقاس احدهما الى الاخر فمن ذلك ما هو للرطب وحده
ومنه ما هو لليابس وحده ومنه ما هو للمركب منهما فاما الذي للرطب وحده فمثل الانحصار وسرعة الانفصال والانحلال
والذي لليابس فمثل الانكسار والارتصاص والتفتت والانشقاق واشباع الانفصال بمثله او الالتصاق بغيره واما
الذي للمختلط فمثل الانشداخ والانطراق والانعجان والانعصار والتلبد والرج والامتداد والرفق فهذه هي الافعال
والانفعالات الذي يصدر عن تسلط هذه الكيفيات وتركيبها صدورا اوليا فما كان من هذه الاحوال بفعله
انفعالات مشترك جميعا القول فيه في باب واحد وما كان من هذه الاحوال مشتركا بين الفاعلة والمنفعلة فسبيلنا
ان لا نكرره في باب المنفعلة **الفصل السادس في النضج والنهوة والعفونة والاحتراق** فنقول ان النضج احالة من
الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وعلى هذا اصناف منه نضج نوع الشي ومنه نضج الغذاء ومنه
نضج الفضل وقد يقال لما كان بالصناعة ايضا نضجا فاما نضج نوع الشي فمثل نضج الثمرة والفاعل لهذا النضج موجود في
جوهر النضج ويحيل رطوبته الى قوام موافق للغاية المقصودة في كونه وتمامه فيما يولد المثل اذ يصير بحيث يولد المثل واما نضج
الغذاء فليس هو على سبيل النضج الذي لنوع الشي وذلك لان نضج الغذاء يفسد جوهر الغذاء ويحيله الى مشاكلة طبيعة
المغتذي وفاعل هذا النضج ليس موجودا في جوهر ما ينضج بل في جوهر ما يستحيل اليه لكنه مع ذلك احالة من الرطوبة للحرارة
الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة التي هي افادة بدل ما يتحلل والاسم الخاص بهذا النضج هو الهضم واما نضج الفضل
من حيث هو فضل اعني من حيث لا ينتفع البدن به فان بعده نحو مقارب للنوعين الاولين فان هذا النضج احالة للرطوبة الى
قوام ومزاج يسهل به دفعها اما بتغليظ قوامه ان كان المانع عن دفعه سرعة تلطفه واما بتقطيعه وتنشيفه ان كان المانع
عن الدفع شدة لزوجته لكن هذا النضج مع ذلك احالة من الحرارة للرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة وكذلك النضج الصناعي هو
الطبخ اما التطجين او الغلي او غير ذلك مما نذكره ويعارض هذا النضج امران احدهما كالعدم وهو النهوة والفجاجة والثاني كالضد
وهو العفونة فاما النهوة فان يبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية المقصودة مع انها لا تكون قد استحالت الى كيفية منافية
للغاية المقصودة مثل ان يبقى الثمرة نيا او يبقى الغذاء بحاله لا يستحيل الى مشاكلة المغتذي ولا ايضا يتغير او يبقى الخلط بحاله لا

والتبخير والتدخين ٦
الانفعالات ٦
والارتصاص ٦
والرفق ٦

يستحيل الى موافقة الاندفاع ولا ايضا يفسد فسادا آخر فان استحالت الرطوبة الى هيئة رديئة بل صلوحها
للانتفاع بها في الغاية المقصودة فذلك هو العفونة والنهوة يفعلها ما بالعرض مانع فعل الحر وهو البرودة واما العفونة
فيفعلها اما فيما سبيله ان ينضج على القسم الاول فضعف الحرارة الغريزية وقوة الحرارة الغريبة فان الحرارة الغريزية
لو كانت قوية لكانت تحسن احالة الرطوبة او حفظها ولو لم يكن حرارة غريبة لما كان هنا يستحيل الى كيفية حارة رديئة
بل يبقى نيا ولهذا ما يكون المستاسرع الى التعفن بالحرارة الغريبة من الحي بكثير والساكن من المتحرك واللحم الذي من المطبوخ
وابراد الجنسين من اسخنهما فان التسخين الحار لا يقبل العفونة ما يقبله مضادة مثل ماء البحر ومياه الحمامات فانها
اقل عفونة من مياه الآجام وجميع ذلك لانه انما يسرع تعفنه لان حرارته الغريزية تبطل وقد تبطل التعفن اذا لم يكن حرارة
غريبة وان تبطل الحرارة الغريزية لان عدم الحرارة الغريزية لا يكفي في ذلك واذا اردنا ان نحفظ العصير من ان يعفن
فانا نجعل فيه الخردل او قثاء الحمار فان ذلك يورثه تسخينا غريبا او يقوي حرارته الغريزية فتقاوم به الحار الفاعل
فكان الرطوبة الغريزية يتداول تدبيرها حرارة غريزية وحرارة غريبة ويكون التدبير للغالب منهما فان استولت عليه
الحرارة الغريزية وجهت التدبير الى الجهة الموافقة للغاية المقصودة وان استولت عليه الحرارة الغريبة انصرف التدبير عن
الجهة الموافقة بل صارت الرطوبة ذات كيفية غريبة عن ملائمة للنوع ولانها ليست موجودة في شيء آخر حتى يصير ملائما له
ويكون تلك الحرارة حرارة منافية للوجود كما وجود الغذاء اذا انهضم عن حرارة غريبة لشيء آخر فانها سعي معطلة عن
الوجود وننتهي العفونة اليبس فالعفونة في الكائنات عن الرطوبة طريق مضادة لطريق الكون فان الكون يصلح الرطوبة
على المصلحة الى الكمال والعفونة يصلحها على المفسدة الى البوار والرمد يعين على العفونة لما يصف من الحرارة الغريزية
او لانه ربما يعين من الغريبة باسا وهذا هو العفونة وربما استعد الشيء بالعفونة لقبول صورة اخرى فيتولد منه شيء آخر
نبات او حيوان وهذه الحرارة الغريبة ان كانت قوية بحيث تسرع في تحليل الرطوبة المذكورة لم يكن عفونة بل احراق او
تجفيف انما يكون العفونة اذا انفسدت الرطوبة حتى تستحيل عن الموافقة وهي رطوبة فقد عرف من هذا القول حال النضج المذكور
فاذا فعلت هذه الحرارة فعلها وبلغت به الغاية المقصودة فقد نضج وان قصرت وعاوقها مورد كاسر فخاجة وان
استولت عليها حرارة غريبة اخرى افسدت على الغريزية فعلها وهربت الحرارة التي في الغذاء فزال الغذاء عن طبيعته ولم
يستحيل الى طبيعة البدن وصار معطلا لا ينتفع بها وذلك الخلط اذا لم يبق نيا له ولم يستحيل الى النضج بقي عفنا
لكن الخلط العفن قد يلحقه النضج فيجعله بحيث يندفع لان غاية هذا النضج هو هذا فالنضج مادته جسم رطب ليس بيابس
صلب ولا ايضا سخيف لا يحفظ الرطوبة التي له كالحسيس والفاعل فيه حرارة غريزية وصورته تكيف الرطوبة بكيفية موافقة لغرض
الطبيعة وغايته تمم لشيء الاشخاص الجزئية والنهوة مادتها جسم رطب وفاعلها برد او عدم حر وصورتها بقاء الرطوبة
غير مسلوك بها الى الغاية الطبيعية فصورتها عدم وغايتها الغاية العرضية التي تسمى الباطل وقد بينا حكم والتكرج تحلل
سببه من حرارة عفنية في الشيء تفعل بحرارته لا تبلغ الى ان تنفصل عنه بالتمام بل يحبسه البرد على وجه الشيء وظاهره فتلك
حرمرا وما يعني حرمه ويحدث منه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد ويبقى على وجهه فان لم يكن

قثاء ... ٦
حرارة كا وجود الغذاء ٦
للسريد ٦

هناك حرارة البتة لم يكن نكرج وان كانت الحرارة اقوى كانت عفونة وان كانت اشد من ذلك كان تجفيف واحراق

الفصل السابع في الطبخ والقلى والسحر والتدخين والتصعيد والذوب والتليين والاشتعال والتبخير والتفحم وما يقبل ذلك وما لا يقبله

واما الطبخ فالفاعل القريب له حرارة رطبة تسخف وتحلل المطبوخ بما هو حار وكأن تحلل من جوهره ومن رطوبته سما ولكنه يرطبه بما هو رطب اكثر مما يحلل منه ومع ذلك فان رطوبة الطبيعية يحلل من ظاهره اكثر من تحللها من باطنه ويقبل الرطوبة الغريبة ايضا من ظاهره اكثر من قبوله اياها من باطنه ومادته جوهر فيه رطوبة فان اليابس المحض لا ينطبخ الا باشتراك الاسم فانه قد يقال للذهب وما اشبهه قد انطبخ وذلك اذا نفت الحرارة النارية ما فيه من الجوهر الغريب وخاصته نقشا واما الشى فالفاعل القريب له فيه حرارة خارجة يابسة ولذلك ياخذ من رطوبة ظاهر المستوى بالتحلل اكثر مما ياخذ من رطوبة ظاهر المستوى بالتحليل اكثر مما ياخذ من رطوبة باطنه فيكون باطنه ارطب من ظاهره وبخلاف المنطبخ ويكون الرطوبة الموجودة في المستوى رطوبة جوهرية وقد لطفت واذيبت وفي المطبوخ فقد يكون رطوبة ممتزجة من الشئ الطبيعي ومن الغريب والشى اصناف فمنه ما يكون الحرارة الملاقية حرارة ارضية فان كان مسعرها نفس الجمر سمى تكبيسا وان كان مستقرة جسما اخر رضا من نار خارجة منه ثم يسخن ذلك الجسم سمى قليلا وقد يكون منه ما نسبه الشئ من جهة والطبخ من جهة وهو الذى التاثير فيه بحرارة لزجة دهنية وهذا يسمى بطحنا فلان هذه الحرارة رطبة بهذه التاثير نسبة الطبخ ولانها لا ينفذ في جوهر الشئ نفوذا محللة ولسه بل يحصره ويحصر رطوبة في باطنه يسد بدا اللزوجة فهذا التاثير نسبة الشى وقد يقال للهضم والنضج طبخ ايضا باشتراك الاسم واما التبخير فهو تحريك الاجزاء الرطبة متحللة من شئ رطب الى فوق بما يفارق من مبدأ ذلك بالتسخين والتدخين هو كذلك للاجزاء الغالب فيها اليابس فمادة التبخير مائية ومادة التدخين ارضية والبخار ما يتحلل والدخان ارض متحللة وكل ذلك عن حرارة مصعدة فالجسم الرطب المحض كالماء لا يدخن والجسم اليابس المحض كالارض لا يبخر وقد يكون جسم مركب من رطب ويابس يبخر ولا يدخن وذلك اذا كانت الرطوبة فيه غير شديدة الامتزاج باليابس وكان اليابس عاصيا لا يتصعد كمن يحل الطلق والحديد ويحمر بالماء ثم يقطر فانه لا يقطر منه الا الماء اللهم الا ان سولى في ذلك الماء حل ولا يجوز ان يكون جسم ممتزج هذا الامتزاج ويدخل ولا يبخر وذلك لان الرطوبة اطوع لتصعيد بالحرارة من اليبوسة وكل ما يتصعد ويبخر ويدخن فاول ما يتصعد منه بخار ساذج لا يخالطه او شئ الغالب فيه المائية ثم يصعد غير ذلك فان كانت فيه دهنية صعدت الدهنية بعد المائية وان كان جوهر اليبوسة فيه فما يقبل التصعيد صعد في الزمان وذلك لان الرطوبة اطوع من المختلط من رطوبة ويبوسة كالدهنية اللزجة ثم شئ اخر فانه وان كانت مادة التبخير والتدخين ما قلنا فليس يجب من ذلك ان يكون كل مركب من رطب ويابس مبخرا او متدخنا وذلك لان الرطب واليابس وذلك لان الرطب واليابس اذا امتزجا شديدا حتى يعسر مفارقة احدهما الاخر وانفصاله عنه وربما كان الامتزاج اسلس من ذلك فان كان المزاج سلسا امكن ان ينفصل بعض الاجزاء عن بعض فيبخر ويدخن فان كان محكما لم يمكن لبعض الاجزاء ان يفارق بعضا فان كان الرطب جامدا فربما ارقه الحر حتى يذوب وربما لم يوبر ادا ما ولا بلا بلسا كالطلق والياقوت ويجوز ان يكون جوهر الغالب فيه المائية وقد جمد جمودا لا يؤثر فيه كالياقوت وكل ما كان كذلك هو رزين يقبل سده يلاحم اجزائه واذا كان من هذا الاجناس ما قد يتحلل منه شئ يسير بالتسخين من النار الا ان جوهره لا يفسد فقد يعرض ان يسده النار وذابه واجتماع اجزاء يصغره كالنحاس والفضة وغير ذلك فان هذه اذا اعمل فيها النار كثيرا انفصل عنها شئ من جوهر الكباريت والزرانيخ والسك وازداد ثقلا وذلك لان الذى ينفصل منه هو شئ هوائى والهوائى يخفف واذا زالت وبقيت الارضية وحدها كان الشئ اثقل منه اذا كان مخلوطا هوائية واصغر فالجسم المبخر وحده وهو الرطب الصرف او الذى لا يسد بلازمه رطوبة ليبوسة هو غير محكم بلازم الاجزاء والجسم المدخن هو اليابس المحض القابل اجزاءه للتلطف والمركب الذى التزم رطوبة ويبوسة الا ان حلية تركيبية متخلخل غير محكم يقبل اجزائه الانفصال ويعين رطوبته على تصعد يبوسته فان كثيرا من الاجسام التى لا تصعد بالحرارة او التى تعسر تصعيدها اذا خلطت بالاجسام التى تتصعد خلطا شديدا تصعدت فان قوما يرومون ان تصعد الحديد والزجاج والطلق وغير ذلك فلا يزالون يصغرون اجزاءه ويخلطونها بالتربية في النوشادر المحلول ثم يوقدون عليه بقوة فيتصعد الجميع وكثيرا ما لا يحتاج الى ان يخلطه ما يصعد في نفسه بل يلطف ويصغر اجزائه تصغيرا مفرطا فانه قد يقبل التصعيد مثل النحاس فانه ما يذوب ولا يتصعد فاذا تجزى بجزء محكم جدا صعد عن ادنى حرارة وكان كثير من الاجسام التى يصعد بسهولة يحل بحيث لا يتصعد اما بان يغلب عليه ما لا يصعد بمزاج مثل النوشادر يحل ويحل الملح الحجرى ويخلطان خلطا يغلب فيه الملح ثم يترك المخلوط مدة حتى يشتد امتزاجهم بعد فلا يدع الملح النوشادر ان يصعد لانه سوبر ويثقله وشدة الامتزاج لا يمكن من الاحراق لكن ذلك المجموع يذوب فان جعل النوشادر اغلب صعد واستصحب النوشادر واما بان يجمع اجزائه جميعا

الفصل الثامن في التجمد

ويسد الاجتماع ويلازم الاجزاء فلا يتفرق ولا يتصعد وقد يحاول قوم ان يجعلوا النوشادر وما يجرى مجراه بهذه الصفة واما الاذابة فيحتاج الجوهر القابل لها الى رطوبة يلازم اليبوسة واذا تحللت عن جمودها وسالت بعد التحلل والسيلان متلازمة فان لم يبق فهو متبخر وان ذهبت قليلا ثم انفصلت فهو مما يذوب ويبخر معا كالشمع واما التلين بالنار كالحديد والزجاج فسببه ان يكون الرطوبة التى فيه يجب تسيل بعد التحلل وهنا فلما يبخر والرطوبة في الذائب اكثر منه في الملين وجميع ما يلين ولا يذوب فانه اذا افتقد كيفية حارة من شئ نارى يستوى او يلقى عليه سهل قبوله لفعل النار فاستولت عليه النار وطلب اليابس العاصى ~~فاستولت عليه النار~~ وتحللت جوهره حتى يسيل للتحلل مثل الحديد والطلق والمارقشيثا والملح فان جميع ذلك اذا اسوى بالكبريت او الزرنيخ او النوشادر وربما البحر او الملح المحد بالعلى واسباب اخر من هذا الجنس ذاب واما الجسم المستعمل فهو الذى ينفصل عنه بخار ليس من الرطوبة والبرودة بحيث لا يستحيل نارا بل هو رطب حار دهنى او يابس لطيف فان كان يابسا كثيفا او رطبا لا دهنية ولم يشتعل وجميع البخار المنفصل عن الدهنيات وعن الاشربة الحارة المزاج والمياه البحرية وكل مشتعل فهو الذى من شانه ان يتصعد عنه دخان قابل للاشتعال النارية اضاءة واشراقا وحرارة واما التبخر الغير

المستعمل هو الذي يستحيل اجزائه الى النارية اشراقا واضائة وحميا لكنه لا ينفصل عنه شئ اما اليبوسة مثل
الصخر والحجر واما الشدة رطوبة حتى يكون ما يتحلل منه بخارا مائيا لطيفا لا يشتعل والمائي منه يبقى في جوهره
فيحرق واما المشتعل الغير المحرق فهو الذي ليس من شان اجزائه ما لم يحترق ان يستحيل الى النارية مثل الدهن فانه
لا يحترق البتة بل يشتعل والمشتعل المحرق هو الذي يجتمع فيه الامران جميعا والفحم من جوهر ارضي قابل للاشتعال
بطل بجمره وقل فناء ما في جوهره من المادة المستعدة للاشتعال والرماد هو بقية جواهر ارضية قد تفرقت اجزائه
ليصعد جميع ما في اجزائه من الدخان المتصعد فان كان جوهر الشئ مشتعلا كان رمادا وان كان غير مشتعل
بل محترقا فقط اودائما سماه قوم سكلسا وقد يتفق ان يكون شئ واحد قابلا للذوب والتدخين والاشتعال
كالشمع ومثل هذا الشئ لا يكون عسر الاداء لما مدى

الفصل التاسع في الحل والعقد

ينبغي ان نستقصي القول في امر الحل والعقد فليس كل شئ يتحلل عن اداء امر الحر فقد يتحلل اشياء من البرد والرطوبة بل قد ينعقد اشياء من الحر
فان الملح يعسر انحلاله بالنار ويتحلل بالماء والنداوة بالسهولة حتى يصير ماء من غير ان يكون داخله من جوهر الماء زيادة
يعتد بها ويكون بحيث لو خلط فيها مثلها الجسم سيلا والبيض ينعقد بالنار حتى تطلب بعد سيلانه وانحلاله
وكثير من الاشياء يعرض له ان لا ينعقد بالحر بل يحترق وكثير منها ما يعرض له ذلك من البرد كالدبس وكثير من الاشياء
يحترقها جميعا كالعسل واما المني فانه يرق لا يخثر بالبرد فنقول اولا ان من شان المائية ان يجمد بالخالطة وان
بالبرد وان ينعقد ايضا باليبوسة فلذلك يصير الماء ارضا لا بزيادة برد بالحجر واذا اجد البرد فربما كان ذلك بمشاركة
من ضغط الخار او لا ومعونة منه حتى يحدث بخارا حارا او يتحلل ويسر الجمود وايضا فان من شان المائية ان يتحلل
بالحر وذلك معلوم ومن شانه ان يحترق بالمخالطة اما بالحصر فيخالطه للارضية كما يحدث عنه الزبد وذلك بكثرة
ما يحدث من السطوح التي ينعكس عنها البصر فلا يسل نفوذه في الشف ومع ذلك فيكون الهواء لشدة اجتماعه في
المحتقن اياه المختفي عليه بثقله يعرض له من المقاومة ما يعرض له من الزق المنفوخ فيه اذا دفع بالبدو اذا الزق من
شان الارضية ان يشتد حقوقها بالحر فيجب ان يكون بحيث يشتد وسيل بالبرد فيكون البرد من شانه ان
يجد السيال ويلين ضده والحر من شانه ان يبيح ويجمع اليابس وان يرق ضده ومن شان الهوائية والنارية
ان لا يجمد الماء في طباعهما من اللطف وان صار ابحث يجد ان فقد استحالا من جوهرهما او بهما رطوبة حصل
فيها ارضية وهوائية لم يجمد بسبب الهوائية ولكنها يحترق من الحر ومن البرد جميعا اما من الحر فبسبب استحالة ما فيها
من الهوائية الى المائية وهذا كالدبس والتين من طباعه ان يحلل الضد الى مشاكلته فالتين من شانه
ان يجمد وكذا الرطوبة من شانها ان يدب ويحل وهذا هو الحق والحرارة يعني كلا من اليبوسة والرطوبة على فعله
فالرطب الحار اشد تحللا لما يحلله والبيوسة الحارة اشد عقدا لما يعقده واما العسل اولا فيحلله الحر او لا انه
في قوامه وذلك لما لا يتحلل من لطيفة فيكون هو ابق بالقياس الى ما كان مثل ان يسر الحر لكنه ان اضاف البرد
لم يكن اولا ارق بالقياس الى ما كان من قبل وذلك لانه في هذه الحال يجمد اشد مما كان نعمل فالبرد يجمده لان فيه رطوبة

والحر يجمده لان فيه يبوسة فيغلب بالحر على ما علمت وبعينها يحلل ما يتحلل من الرطوبة واما الذهب فعسر اما الحمد وذلك
للزوجة لما فيه من الهوائية وان كان قد يحترق لاستحالة هوائيته الى الصناعة والطبخ لا يحترق كثير محترقا لانه لا يقدر
على التفصيل بين رطوبته ويبوسته لانه شديد الاختلاط جدا ولذلك هو لزج وانما ينقص قدره لما يتحلل منه ما
يحترقه لكن المحترق يكون في صفرة ما يبقى فيه من حيث انه يتصعد ممتزجا من الجوهرين لا الطف كثيرا منه وذلك كما يتحرك
الصاعد عن الماء ويترك الباقي بحاله والذهب يعسر تصعيده لانه لزج مشتعل واما البيض فان الحر يعقده عن
سيلانه ثم يحلله بالتفريق لا بالتسييل وانما يعقد البيض بالحر لان المذيب في جوهره يبوسة رقيقها النضج في الرطوبة
فاذا ما سخن استعانت اليبوسة بالحرارة على ما قد وقفت عليه فغلبت الرطوبة وعقدت ومادة الملح ماء عقده يبس لطيف
خالطه بمعاونة حرارة فلذلك يتحلل بالبرد وخصوصا ان كان مع الرطوبة وقد يتحلل ايضا برطوبة حارة ان لم يكن الرطوبة
لزجة فان اللزجة رطوبة حلا ويزيد حرارته عقدا واغلب ما يحلل الملح هو الرطوبة لان انعقاده مادة رطوبة هو
بسبب اليابس الارضي الذي فيه ولو لم يكن هناك رطوبة انعقدت بل يبوسة ارضية لكان يعسر انحلالها بالرطوبة
واما البرد فيحلله لانهاية قوة اليبوسة التي فيه المستفادة من الحر الذي نسبته ما قدر اليابس على عقد تلك الرطوبة
المقتضية للسيلان في مثل حالها ومن الاشياء ما يجمد بالبرد ويتحلل بالرطوبة كالدم فهو مائي ارضي فلما سه
يجمده البرد ولا يصير يحلل الرطوبة والشظايا التي في الدم تعين على اجماد والدم ليبسها وان كانت الشظايا قليلة ابطا
انعقاده واما المني فانما يخثره المخالطة وهو الهوائية فاذا كسرها البرد واحالها ماء انفصل رقيقا والدم قد ينعقد لكنه
ان كان رقيقا جمد ولم يخثر كالماء وان كان غليظا خثر اولا لاختلاف جمود اجزائه والجبنية هي علة انعقاد اللبن لان
وتجفيفها من كل لبن قليل الجبنية فهو لا ينعقد وكذا اذا انتزع جبنيته لم ينعقد والدم ايضا فان نقله والكيفية التي
فيه سبب من اسباب انعقاده فان حل ثقله وكيفيته كدم بعض الحيوان او الدم الغير النضج من المائي كل حيوان
اذا انتزع عنه ليفه لم يجمد وكل ما يتحلل بالحر فهو الذي جمد بالبرد فالغالب عليه الرطوبة وكل ما يتحلل بالبرد فهو الذي جمد بالحر
والغالب عليه اليبوسة وقد يجتمع الحر والبرد على اجماد الشئ فيصعب حله واذابته وذلك الشئ هو الذي اعان الحر
على جموده بما حلل من الرطوبة وما غلب من سلطان اليبوسة واعان البرد على جموده بكثرة على ما بقي رطبا منه فيشارك في
اجماده وهذا مثل الحديد ومثل الخزف فان كان قد بقيت فيه رطوبة صالحة امكن ان يذاب بالاحتيال والا فالقسر فان
الخزف ايضا يلين ويسيل في شدة الحر واعلم ان الحرارة اذا اشتد سلطانه فحلل المادة وسيل الرطوبة فابطل معه
اجماد اليابس الذي يستعين به وربما يحدث منه في تلك اليبوسة ايضا من تحلل والملح والخزف قد يذوب آخر الامر
لكن الملح اذا اراد ان يذوب لم يكن لان اليابس فيه قليل في الكم كثير في القوة وكذا حاله اذا انحل في الماء وفي ما
اشياء اخرى فاولا يلين ويحترم يذوب والرطوبات القابلة للجمود منها ارضية كالعسل ومنها هوائية ارضية
مثل الذهب وكلما يخثر بالبرد وفيه هوائية فانه يبيض اولا لجموده هوائية وقوته من المائية وكثير من الرطوبات اذا
طبخت في النار انتصب ايضا كالذهب وذلك لتحلل الوسخ منه وتحلل شئ من المائية والهوائية التي خالطته وكثرتها

يسود لما يخالطها ويحصر فيها من الدخان بسبب الاحتراق والمذهوب في الرطوبة منه ما يتحلل ومنه ما يختلط والذي يتحلل
فهو الذي لا يرسب وهو الذي يرجع الى اجزاء صغار ليس في قوتها ان يخرق حجم الرطوبة وينفذ فيه كالملح والنوشادر
ومنه ما يرسب كالطين اذا احلّ في الماء فانه لا يفعل الرطوبة في تحليله ما يفعل في تحليل الملح لان مسام الملح كثيرة مستقيمة و
اجزائه لطيفة وليس كذلك حال الخزف ولا ينفذ فيها الرطوبة نفوذا مفرقا ومن اراد ان يمزج اشياء مختلفة مراجا تشتد بالازمة
فهو يحتال في حل تلك الاشياء ثم جمعها ثم عقدها لكن اكثر ما يفعل ذلك يبطل خاصيته وكثير منها يبقى خاصيته كالملح
والسكر والرطوبة اذا كانت مغلوبة حدث مادى برد وانحلت بحرارة شديدة فان كانت غالبة فبالضد فلذلك ما كان

الرصاص تسهل ذوبه وسطوجوده والحديد بالعكس **الفصل العاشر في اصناف انفعالات الرطب واليابس**
واما الابتلال والانتقاع والنشف والمنعان فلنتكلم فيها فنقول ان من الاجسام ما يبتل ومنه ما لا يبتل
اما الذى يبتل فهو الذى اذا ماسه جسم مائى لزمته منه رطوبة غريبة والذى لا يبتل فهو الذى اذا ماسه ذلك لم يعرض
له هذا العرض وذلك اما لشدة دهنيته على ان الدهنية تفعل ذلك بما يحدث هناك من الصقال لزوال الصيقل
لاستواء سطحه بل تزلق عنه الرطوبة الى جهة ميلها بالتمام واما غير الصقيل فيلزم الرطوبة ما فيه من المسام ثم يحصل ذلك
اللزوم فيحصل منه شئ كثير على جهته واما الانتقاع فيعرض للرطب في جوهره فيحدث فيه لينا مع تماسك فانه ان لم يحدث
فيه لينا لم يقل منتقع وان انحل لم يكن ايضا منتقعا وكل منتقع مبتل وليس كل مبتل منتقعا والاجسام الرطبة اما ان
برطوبة هي لها في انفسها مثل الغصن الناضر واما رطبة برطوبة غريبة وذلك اما لانها تبطح الجسم كالخبز المبلول واما
غايصة في عمقه كالجسم المنقوع في الماء واذا تعدت الرطوبة في العمق ولم يحدث العارض المذكور كان في حال
النشف الذى لا يبلغ الترطيب البالغ فلا يسمى منقعا والنشف يحدث لدخول الرطوبة المائية او ما ينفس
من مسام الجسم اليابس من الاجزاء المحصورة فيه المحتبسة في مجاريه بالقسر لضرورة الخلاء فاذا وجدت ما ينفذ و
يقوم مقامه امكنها ان يتحلل بالطبع الذى يقتضى مفارقتها له فان انحصار الهوائية في الارضية وفي المائية
انحصار قسرى فاذا انحلّ وانفصل وجرى الماء في مجاريها فربما عرض لما جرى في المسام وخالط الجسم ان ينعقد
من اليبوسة المخالطة له مثل السبب الذى ينعقد له الملح وما يجرى مجراه فيعرض له ما يعرض في الجص اذا اختلط به الماء
وكذلك في النورة وغيره وربما لم يعرض وكثير مما ينشف يعرض له ان يجف في الحال وذلك لان الرطوبة اذا كانت قليلة
وانجذبت بالقوة الى باطن لم يحتج ان يحتبس على الظاهر اذ يجد الهواء الآخر المماس للرطوبة يتبعها منجذبا عن انجذابها
من الهواء المنفصل وان يكون جذب الهواء الآخر المقسور اشد من ممانعة الهواء الذى في موضعه الطبيعي لان
المحبوس المقسور ذو ميل بالفعل والذى في موضعه الطبيعي لا ميل له بالفعل الا اذا تحرك وزال عن موضعه وانما
ينفعل عن الهواء الحادث فيما نحن فيه من الهواء ما هو ساكن في موضعه لا ميل له واذ تحرك تغلب ميله الطبيعي ايضا فلم يكن
مثل الساكن الذى لم يرجع من ذاته ميلا طبيعيا واذا كانت الرطوبة المنسوبة مائية دقيقة اسرع نفوذها وكثيرا ما يكون
سرعة الحركة سببا للتسخين الرطوبة حتى تسخن وتتحلل وان لم يكن الرطوبة مائية بل كانت دهنية ابطأ نفوذها ولا ينشف

الاجسام اليابسة الى ذو مسام موجودة بالفعل لطيفة واما المصمت فلا ينشف وكذلك ما مسامه مملوة
من غير الهواء وقد بقى مما نحن نتكلم فيه الانحصار والاتصال والانخراق فالانحصار هو قبول الرطب وضعا
يلزمه شكل مساو لشكل باطن ما يحويه فان كان ما يحويه مشتملا على جميعه بشكله وان كان اعظم منه فان
كان الجسم الرطب ما سا وينقص عن الحاوى سطحه الاعلى بشكل علوه بتقبيب والسبب في ذلك التقبيب ان
ذلك السطح لا يلزمه شكل غريب واذا لم يلزمه كان له الشكل الذى عن طبعه والشكل الذى عن طبعه هو الكرى فى
الجسم الرطب ان كان مخلى عنه اسمه في وضعه نافذا وان كان محصورا او ممنوعا بشكل في الحاصر والمانع عن
شكله واما الاتصال فهو امر يخص الرطب وهو ان الرطب اذا لاقى ما يجانسه بطل السطح بينهما
بسهولة وصار مجموعهما واحدا متصلا بالاتصال واليابس لا يسهل ذلك فيه والرطوبات المختلفة اذا اجتمعت
فيما كان منها مثل الماء والدهن ظهر تميز السطوح فيهما وما لم يكن كذلك بل كان مثل دهنين او مثل شراب وخل
وشراب وما لم يظهر فيشبه ان يحدث في بعضها السطوح اتحادا وان يخفى في بعضها عن الحس وتحقيق الامر في
ذلك وتفصيله في كل شئ مما يصعب واما الانخراق فهو خاصة الرطب وهو سهولة انفصاله بمقدار حجم النافذ فيه
مع التيامه عند زواله وانواع تفرق الاتصال هو الانخراق والانشقاق والانكسار والارتضاض والتفتت
والانخراق يقال لما قلنا وقد يقال لما يكون من تفرق الاتصال للاجسام اللينة لا لحجم ينفذ فيها بل الحدث بعض
اجزائها عن جهة بعض فينفصل واما الانقطاع فهو الانفصال بسبب فاصل نفوذه بسمت مساويا لحجم النافذ
في جهة حركة نفوذه لا ينفصل عليه وانما قلنا من جهة الحركة لانه يجوز ان ينفصل على الحجم من الجهة التى عنها الحركة وانما
الانشقاق فهو تفرق اتصال عن سبب تفريقه في جهة حركته اكثر من الموضع الذى ماسه قوة السبب اولا وهذا
على وجهين فيكون تارة بمداخلة جسم ذى حجم فريد يفرق الاتصال في الجهة التى اليها الحركة على حجمها والثانى
ان لا يكون لاجل حجم نافذ بل الحدث يعرض للاجزاء بعضها عن بعض والسبب في ذلك ان الجزئى المفصول ليس يكون
بينهما تسم مستطيل ويكون الجزآن يابسين والى الصلابة ما مما فاذا احمل عليها بالتفريق لم يحتمل الاجزاء الطول
المحمول بالقوة عليها وحدها للتباعد مع بقاء الاتصال كانها لا يمكنها بل هو ذا يحسه ان يكون تباعدها مستتبعا
للاجزاء كثيرة واكثرها ينشق طولا وينقطع ارضا ومن انواع القطع الجز والحز والخط والفقر والنشر والنقب والحفر وغير ذلك
مما لا يبطل الفصل بتحديده واما الانكسار فهو انفصال الجسم الصلب بدفع دافع قوى من غير نفوذ حجمه فيه الى اجزاء
كبار والارتضاض كذلك الى اجزاء صغار واما التفتت فكالارتضاض الا انه مما سهل رضه لقوة ضعيفة والمنكسر و
المرض والمنفسخ هو الذى له منافذ خالية من غير الهواء فالمتكسر منافذه اقل واعظم والمرض منافذه اكثر واصغر
وكلاهما منافذهما عند حدوده محكمة هى شكل لها والمنفسخ منافذه صغيرة كبيرة ضعيفة الالتيام الحدود ونقول ايضا
ان من الاجسام المركبة ما هى لينة ومنها ما هى صلبة واللين هو الذى يتطامن سطحه الدفع بسهولة ويمكن ان يبقى
بعد مفارقة مدة طويلة او قصيرة وبهذا يفارق السيال فان السيال لا يحفظ الحجم الا زمانا بحسب الضرورة بين كل

حركتين مختلفتين وفي ذلك الزمان يكون ملاقيا الفاعل الحجم ولا يمكن ان يحفظ الحجم والشكل مع مفارقة الفاعل
لسه والصلب هو الذي لا انبطا من سطحه الا بعسر ثم ان انواع اللين سهل انحاء من التشكل والوضع لا يقبلها
انواع الصلب فمنه ما ينشدخ ومنه ما ينحني ومنه ما يمتد والمنشدخ اعم من المنطرق وفي ذلك لان المنشدخ هو الذي
يتحرك اجزائه الى باطنه فمنه ما يسعى على ما يعلوه من ذلك وهو المنطرق ومنه ما لا يسعى بل يعود مثل الاسفنج الذي
يعصر فيعود وبين المنعصر والمنطرق فرق لان المنطرق ينتقل الاجزاء غير منسوب بجسم غريب وانما سطا من جزء منه
محا للدافع لا لخروج شي منه والمنعصر سطا من بخروج شي منه ويخرج منه دايما اما مائية واما هوائية ثم يجوز ان
يسعى على حاله ويجوز ان لا يسعى فالمنطرق هو المندفع الى عمقه بانبساط يعرض له في القطرين الاخرين قليلا قليلا وهو
يحفظ ذلك في نفسه ويكون من غير انفصال شي منه والمنعصر يخالفه في كلا الشرطين او احدهما والمنعصر الذي يبقى على
الهيئة التي يعدها العنصر ان كان يابسا يسمى متلبدا وان كان رطبا يسمى منتجا ويقال انتجان ايضا لاندفاع
الاجزاء اليابسة فيما يخالطها من الرطوبة المائية لتستد بذلك تداخلها ويعرض لكل منطرق ان يترقق فيكون من
حيث يندفع في عمقه منطرقا ومن حيث ينقص في عمقه او يزيد في قطريه الاخرين مترققا واما المنحني فهو الذي من شانه
ان يصير احد جانبيه الطوليين ازيد والاخر انقص بزوال عن الاستقامة الى غيرها وذلك يكون للين فيه مطاوع ويكون
ذلك للرطوبة فيه والممتد هو حركة الجسم مزدادا في طوله منتقصا في قطريه الاخرين وذلك الجسم مالزج واما اللين
والاولى ان يسمى هذا الدنا وهو الذي يقبل التمدد والعطف ولا يقبل الفصل بسرعة وانما يكون الحال كذلك في جميع
لانه يكون قد استد مزاج رطوبته ويبوسته حتى ان رطوبته لا يسيل بل تتماسك لشدة ما خالطها من اليبوسة ويبوسته
لا يتسرل ولا يتقصف بل يتماسك لشدة ما جمعها من اليبوسة او الرطوبة يتماسك شفوها باليابس واليابس يتماسك
مجتمعا بالرطب فمن التمدد ما يلزم المادة له بالالتصاق وهو اللزج ومما يلزمه يتعلقه كالسير وهذا الصنف لا يسمى
بل لدنا فان اللزج ما يسهل تشكيله وحصره ويلزم حرمه ما يماسه وذلك بسبب ان الغالب فيه الرطوبة لكن اللزج الزم
الرطب لان الرطب سيال جدا واما اللزج فان اجزائه التي يلزم الشي اكثر من اجزاء الرطب لان اللزج لا ينفصل بسهولة
اجزاء صغارا انفصال الرطب فيكون حركته ابطا وزواله اسرع وليس كل لزج يمتد فان الدهن لا يمتد ولكن كل
لزج له قوام صالح وانما يقبل التمدد من اللزج ما لا يجف ولكن هو اللزج الحقيقي فان اللزج التام اللزوجة لا يجف وانما
يجف لزج لم يبلغ مزاج رطبه ويابسه مبلغا الا بعد ان يعد لكثرة مع ذلك امتزاج شديد احل حدا لا ينفصل الا بقوة محللة
لطيفة والاجسام التي في طباعها رطوبة يعقدها فاما ان يكون يكليتها جامدة فلا يسطرق ولا يمتد ولا ينحني كما يعرض
للياقوت والبلور وكثير من الحجارة التي يتكون عن مياه بجمد بل كنفس الجمد واما ان يكون فيها فصل من رطوبة ليس بجمد
لدهاسه فذلك البعض يسطرق وخصوصا اذا حمي فسال انبساطه بما هو حار مذاب فان سيل الجميع عاد ذائبا والنار وان كانت يعقد
بمعونة اليابس فذلك الاجتماع دام لم يشتد فعلها في اليابس ولم يخرج عن كونه ماسكا فاذا افرط فعلها في اليابس تحلل
اليابس ايضا فاذا انحل اليابس تحلل الجميع

المقالة الثانية فصلان

هذه المقالة يوصف فيها جملة القول فيما يتبع المزاج من الاحوال المختلفة **الفصل الاول في ذكر اختلاف الناس في حدوث الكيفيات المحسوسة التي بعد الاربع ونسبتها الى المزاج ومناقضة المبطلين منهم**
اما المزاج وما هو وكيف هو فقد قلنا فيه فحق ان نتذكر جميع ما قيل من ذلك والذي يجب علينا ان نسبق الكلام
في حال الامور التي توجد في هذه المركبات عند المزاج فنقول ان هذه العناصر الاربعة لا يوجد فيه من الكيفيات
الا الاربع والا الخفة والثقل ما خلا الارض فقد نسب ان يكون لها لون لكن لمانع ان يمنع ذلك فنقول ان اللون
الموجود للارض انما يوجد بعدما يعرض لها من امتزاج بالمائية وغير ذلك يصلح لذلك المزاج ان يكون ملونة ونقول
انه لو كان لنا سبيل الى مصادفة الارض الخالصة لكنا نجدها خالية عن الالوان وكنا نجدها شافة فان الاحلق بالاجسام
ان لا يكون لها لون والاخرى عندي بعد الشك الذي يوجبه الانصاف وبعد وجوب ترك القضا السفيهما لا
سبيل فيه الى قياس يستعمل وانما المعول فيه على التجربة معتقدا هو ان الارض لها في ذاتها لون وان الامتزاج الذي
وقع لا يقعدنا عن وجود ما فيه ارضية عالية وكان يحق ان يرى في سائر اجزاء الرسوب الارضية فاليس متكونا لكونا معدنيا
شفافة شفاف ما فكان لا يكون هذه الكيفية فاشية في جميع اجزاء الارض ولكان حكم الارض حكم الماء ايضا والهواء
فانهما وان امتزجت فلا يعدم فيهما منتشف فالاخرى ان يكون الارض ملونة لا ينفذ فيها البصر فان نعني بالملون ما
اذا حصل وراءه مرئي لم يؤد الى البصر والبساطة لا يمنع ان يكون الجرم ملونا غير شفاف فان الفيصل على مذهب الجمهور من
الفلاسفة هذا شانه ثم انكر ذلك منكر كان حاصل الامر انه لا كيفية للعناصر خلا ما ذكروان اعترف لم يكن الا اللون
لبعضها واما الطعم والرائحة فلا يوجد لشي منها فعسى ان يظن انه للارض وبالحقيقة لا رائحة للارض لم يستحل بالمزاج
والارض الصحيحة كالارض التي يتولد فيها الذهب لا يوجد لها رائحة البتة وكان غالب حال الارض ومما يعلم ان ذلك
يحدث بالمزاج ما نراه يشتد بالامتزاج ثم ان كان للارض طعم او رائحة وكان للاشياء الاخرى بسبب الارض فانما
يجب ان يحصل للمركب من الارض وغيرها ذلك الطعم وقد انكرنا والرائحة وقد انكرت واما طعم ورائحة غريبة فلا فكيف
الطعوم والروائح المتضادة الا ان يكون الرائحة قد تتولد بالامتزاج وليست انما يستفاد من الارضية على ما ظنه بعضهم وكذلك
في الالوان ونحن نشاهد في المركبات طعوما وروائح والوانا ليست في البسايط ونشاهد ايضا افعالا يصدر عنها
ليست في البسايط لا صرفة ولا مكسورة وذلك مثل جذب المقناطيس للحديد والكهربا للتبن والسقمونيا للصفراء
افعالا واحوالا اخرى للجمادات والنبات والحيوانات والحيوة ايضا من هذه الجملة فمعلوم ان هذه الاشياء انما
يحصل لهذه الاجسام بعد المزاج فمن الناس من ظن ان هذه الافعال ليست بفعل بين الممتزجات بل بين المجتمعات
عند الذين لا يقولون بالمزاج وبين امور اخرى فنقول انه لا لون بالحقيقة وان اللون الذي يرى هو وضع وترتيب
مخصوص يكون للاجرام الغير المتجزية بعضها عند بعض وعند الاجسام الشعاعية التي يقع عليها وان الطعوم ايضا

انفعالات بعرض من تقطيع حدة تلك الاجسام وزواياها على نظم مخصوص فيكون الذى يقطع تقطيعا الى عدد كثير صغار مقادير الاحاد شديد النفود ويرى مجرا حريفا والذى يتلاءم فى تقطيعا مثل الذى يستحلوا وكذا فى الروايح وانه لا طعم فى الحقيقة ولا لون ولا رايحة ولو كان لون حقيقى لكان طوق الحمامة لا يختلف حكمه عند البصر مع اختلاف مقامات الناظر فاذا انتقل الناظر وجعل يستبدل بالقياس اليه والى الشمس وضعا وبعد وضع ولو كان طعم حقيقى لكان المحرور لا يستمر العسل فهذا مذهب وقوم يرون الامر بالضد وان العناصر موجود فيها اللون والرايحة والطعم الا انها كامنة مغموره بما لا لون له ولا رايحة له وان المزاج لا فايدة له فى حصول ما ليس من ذلك بل فى ظهوره وهولاء اصحاب الكمون وقوم يرون ان المزاج الذى كيفيته متوسطة جدا من التوسط اذا كان حدث بحالها كان لونا وطعما آخر وان كان بحال اخرى كان لونا وطعما آخر وانه ليس الطعم واللون وساير الامور التى تجرى مجراها سيا والمزاج سيا آخر بل كل واحد منها مزاج خاص يفعل فى اللمس سيا وفى البصر سيا وقال قوم آخرون انه ليس الامر على احد هذه الوجوه بل المزاج على التقدير الذى يتفق له امر هى المادة لقبول صورة وكيفية مخصوصة فما كان قبوله ذلك انما هو عن علل فاعلة لا يحتاج الى ان يكون لها وضع محدود قبله مع استكمال الاستعداد مثل النفس والحيوة وغير ذلك وما كان قبوله ذلك انما هو عن علل محتاجة الى وضع محدود قبله اذا صادفه مع عليه ذلك الوضع كنضج السن مثلا من الشمس اذا اشرقت عليه فهذه من المذاهب التى نعدها فى هذا الباب فاما المذهب المبنى على الاجرام التى لا تتجزى وعلى ان سبب حدوث الكيفيات احوالها بحسب اختلاف الترتيب والوضع الذى يعرض لها فما قدمناه يغنى من اعادتنا قولا كسر انى رده بل نحن نعلم ان هذه الاجسام متصلة وان الاسود منها اسود كيف كان شكله او وضعه والابيض ابيض كيف كان وضعه وكذلك قولنا فى الطعوم والروايح وان ذلك يختلف بحسب وضع وترتيب وانه لولا خاصية لكل واحد من الاجسام المختلفة لا يستحال ان يحل منها الحواس بحيلات مختلفة او ينفعل انفعالا مختلفة واما طوق الحمامة فليس لمرئى منها سيا واحدا بل هناك اطراف للريش ذات جهتين او جهات كل جهة لها لون وكل جهة يستر الجهة الاخرى بالقياس الى القايم وذلك بالجملة مثل سدى ولحمة المتلونين من الثياب والفرش ومذهب الكمون فقد بالغنا فى نقضه فى موضعه واما مذهب القايلين ان كل واحد منها مزاج ليس انه يتبع المزاج فهو مذهب خطاء فان كل واحد من الامزجة على التفاوت الذى بينها لا يخرج عن حد ما بين الغايات ويكون ملموسا لا محالة ان كان اخرج من اللامس الى الطرف او يكون مساويا للامس لا ينفعل عنه واما ان يكون المزاج لا يدرك باللمس بل بالبصر او بالشم فهذا باطل لان المزاج كيفية ملموسة واللون ليس بملموس وكذا الطعم وغيره وليس لقايل ان يقول ان الابصار لمس بالمزاج مخصوص لا يضبطه ساير الات اللمس وذلك لان كل احد ملموس فيحس وله اضافة الى برد او الى حر او الى رطوبة او الى يبوسة فاللون لا يدرك اللمس منه سيا من ذلك ولا الطعم ولا الرايحة وهذه الكيفيات يوجد منها غايات فى القضاد والامزجة متوسطة ليس مقامات البتة فهذه اذن اسماء غير المزاج لكن الامزجة المختلفة يختلف فى الاستعداد لقبول شى منها دون شى فيستعد بعضها للاحمرار وبعضها للابيضاض وبعضها الطعم ما وبعضها الرايحة ما بل بعضها للنمو وبعضها للحس وبعضها للتطول

المرودة

وقد يحصل بالامزجة فى المركبات استعدادات لقوى فعالة افعالا لا يصدر عنها بالطبع ليس من جنس افعال البسايط مثل جذب الحديد للمقناطيس وغير ذلك فيكون هذه القوى التى تحدث بالحقيقة منها ما هى طباع لانها مبادى حركات لما هى فيه بالذات ومنها ما هى مبادى تحريكات لاشياء خارجة عنها تفعل فيها بالاختيار والناس قد يقعون فى شغل شاغل اذا اخذوا يفحصون عن علل هذه الاحوال والقوى يرمون ان يسندوا ذلك الى كيفيات او اشكال او غير ذلك مما للبسايط ويسوء عليهم الامر فيدفعون الى تكلف يخرجهم عن الجادة المستقيمة فلا سبيل الى ادراك المناسبات التى بين الامزجة الجزئية وبين هذه القوى والاحوال التى تتبعها و يوجد بعد وجودها ومن شان الناس ان لا يبحثوا عن علل الامور المتفارقة الظاهرة لان كثرة مشاهدتهم اياها يزيل عنهم التعجب وزوال التعجب يسقط الاشتغال بطلب العلة ولا يغنى اكثرهم بان يعلموا انه لم كانت النار يحرق فى ساعة واحدة بلدة كبيرة وان البرد يمسك الماء وبعضهم لم يعلموا لم المقناطيس يجذب الحديد ولو كانت النار شيا عزيز الوجود وسمع عن قطر بعيد من اقطار العالم بم تشتعل من شعلة منها شعل كثيرة لدهش الانسان من العجب الموجود فيها ولكان طلبه لسبب فعلها اكبر من طلبه لسبب فعل المقناطيس وكذلك لو كان البرد مما يحل من بلاد فيسلط على الماء فيفسده لكان الناس يتعجبون لكن كثرة مشاهدتهم ما شاهدون من ذلك يسقط عنهم الاشتغال به حتى ان سال سايل لم يفعل البرد ذلك استنكروا وقالوا ان طبيعته ذلك ولانه برد وكذلك فى جانب النار يقولون انما يفعل النار ذلك لانها نار وعلى النصر منهم الذى يترفع عن درجة العامة يقول لان المادة التى للنار اكتسبت صورة يفعل هذا الفاعل لذاتها ولان البرد طبيعة ان يكيف الجسم ويجمده ثم لا يقصر مثل هذا فى حجر المقناطيس ان يقال لان المزاج سببا لان حصل فى هذا المركب قوة هى لذاتها وطباعها يجذب الحديد ولا لشى آخر وليس امر مقناطيس باعجب من امر نبات ما ينبت واحساس ما يحس وحركة ما يتحرك بالارادة لكن جميع ذلك سقط عنه التعجب لكثرته وغلبة وجوده والقول فى جميع ذلك قول واحد وهو ان الجسم المركب استعد بمزاجه لقبول نفسه او صورة او قوة مخصوصة او صورة او قوة مخصوص ففاض عليه ذلك من واهب الصور والقوى دون غيره اما فيضانه عنه فالجوده ولانه لا يقصر عنه مستحق مستعد واما اختصاص ذلك الفيض دون غيره فللاستعداد التام الذى حصل بمزاجه فجميع هذه الاشيا يفعل افاعيلها لان لها تلك القوة الفعالة وانما لها تلك القوة هبة من الله محال ان يحقق ان المزاج هو المعد لذلك على ان كثيرا من الاعراض يعرض ايضا بسبب مخالطة غير واجبة فان كل جسم شاف اذا خالطه الهواء فصار اجزاء صغارا ابيض كالماء اذا صار زبدا وكالزجاج اذا دق وغير ذلك يكون ذلك لان النور الذى ينفذ فيه يقع على سطوح صغار لا يرى بافرادها ويرى مجتمعة فيتصل دون شى مضر باطن لبعد الضوء فى المشف الى السطوح الباطنة وانعكاسها عنه مستقرة عليها ولا سعد البصر فيها لكثرة ما ينعكس عنها من الضوء فان المشف الذى يشف وينعكس عن الضوء جميعا لا سيما حين ينعكس الضوء عنه فاذا صار لا يشف راى ذا لون ويكون هذا البياض وكذلك الشى اليابس اذا عملت فيه النار عملا كثيرا واخرجت عن منافذه الرطوبة واودعته الهوائية بيضته واما انه هل يكون بياض غير هذا وفى جسم متصل فالم اعلم بعد امتناعه ووجوده وسياتى كلام فى هذا المعنى

الكساء

اشد استقصاء له واما في الطعوم والروايح فليس الامر فيها على هذه الجهة وذلك لانه ليس فيها شيء محسوس
بذاته ينفذ في الاجسام فيجعلها بحال من الطعم والرايحة كما ان الضوء شيء مرئي بذاته فاذا خالط الاجسام جاز ان
يجعلها على حال من الروية فهنا يفترق حال اللون وحال الطعم والرايحة او اللون يصير مرئيا بمرئي بذاته هو غيره وهو
الضوء على ما يحقق الامر فيه من بعد وليس الطعم والرايحة كذلك وكما ان المرئي بذاته وهو الضوء هو كيفية حقيقية
كذلك الطعم والرايحة واما القوى فانها ليست بحسب ادراك الحس او نسبته الى شيء غير شيء ينفعل عنها فان لم يكن الجسم
الذي يصدر عنه فعل مخصوص مخصوصا مميزا عما ليس يصدر عنه الفعل الذي كان مخصوصا به لم يصدر عنه فعل
مخصوص واذ ليس الاختصاص بالجسمية فهو بغير الجسمية واذ ليس الفعل صادرا عن المزاج صدورا اوليا لان الفعل الصادر
عن المزاج هو ما يصدر عن حار وبارد ورطب ويابس مكسور وليس هذا الفعل كذلك فهو اذن عن قوة غير المزاج لكن
لقايل ان يقول انكم تقولون ان المزاج وليس كونه الا كيفيات مكسورة قد يوجب اعدادا لم يكن للبسايط ولا هو كر
اعدادا البسايط فكذلك يستوجب صدورا افعال لم يكن للبسايط ولا هو كر افعال لها فنقول ان هذا غلط فان الافعال
انما ينسب اوليا الى الكيفيات ولا يكون للمواد فيها شركة ويكون كل قوة انما هي لاجل فعلها ويكون معنى قولنا هذه
القوة قوية صرفة ان فعلها يصدر عنها قويا صرفا ومعنى قولنا هذه القوة ضعيفة مكسورة ان الفعل الذي
يصدر عنها يصدر ضعيفا ثم لا شك ان يكون الافعال عن الحرارة المختلفة في الضعف والقوة يختلف اختلافا
كثيرا حتى يكون بعضه احراقا وبعضه انضاجا لكنها يشترك في المعنى الذي يكون للحرارة فالذي يقع ذلك المعنى
منه شديدا وقويا يقع منه احراق والذي يقع منه ذلك الى حد يكون انضاجا ولا شك ايضا ان يحدث امور
مشتركة من بين الحرارة واليبوسة وبين الحرارة والرطوبة ويكون عنها اختلافات الا انها يرجع اخر الامر الى ما يقتضيه
الحرارة واليبوسة او الحرارة والرطوبة واما شيء خارج جملة عن طبيعة الحرارة او عن الطبيعة المشتركة التي تأتلف عن
الحرارة وشيء اخر فلا يكون ذلك فعل الحرارة بالذات وذلك جذب مثل جذب المقناطيس او مثل شيء اخر مما هو شيء اخر
عن ان يكون ملموسا بوجه فلا هو ذات حرارة ممزوجة او صرفة فليس هو من قبل المزاج وذلك كاللون وكيفية
المزاج يلمس ويحس به ولا يشعر بلون اصلا واللون يدرك ويبصر ولا يشعر بمزاج اصلا فيكون لا محالة ما ادرك
غير ما لم يدرك وليس يلزم من هذه ان لا يكون يلحق هذه الكيفيات باختلاف احوالها ما ليست من افاعيل هذه
الكيفيات بل امور اخرى تتبعها واما ما كنا فيه من امر الاستعداد فهو ان نعلم ان الاستعداد بالحقيقة امر
للمادة ويكاد يكون المادة مستعدة لكل شيء وفيها قوة قبول كل شيء لكن الامور التي يوجد فيها منها ما من شأنه
ان لا يجتمع مع بعض ما هو في قوة قبول المادة فاذا وجد ذلك لم يوجب هو فيها الح انه لا استعداد في المادة
لذلك الامر ومنها ما من شأنه ان يجتمع معه اجتماعا وكذلك الا ان الكيفية تغلب في ذلك فعلا ما ولكن لا ان
المادة في نفسها هذا شأنها ولا يمتنع ان يكون بعض مقادير الكيفيات بحيث لا يصلح لبعض الامور ويصلح لبعضها
فانا ندري انه لا يستوي الغالب والمعتدل وان كنا ندري ان فعل الغالب والمنكسر من جنس واحد لكنه تارة قوي وتارة

نسبتهم

منكسر وليس صلوحه لشيء من الاشياء هو فعله وليس اذا كان فعله متجانسا فانت تعلم ان الحرارة القوية جدا
لا يصلح لانضاج الخبز وانما يصلح له الحرارة بعد ردون الغالب فالمزاج اذا لا يوجب عدما لم يكن بل الاستعداد
دائم في المادة فربما حيل بين المادة وبين ما هي مستعدة له بكيفية وربما وقعت تلك الكيفية بفقدها مخلص
الاستعداد عن العوق لا انه حدث في امر المادة استعداد لم يكن فالمزاج عليه عرضية للاستعداد محفوظ المادة
وليس يلزم من ذلك ان يكون فعل الحرارتين مختلفين الا بالاشد والاضعف فتبين ان قياس ما قيل ليس قياس
الاستعداد **الفصل الثاني في تحقيق القول في توابع المزاج** يجب ان نعلم ان الاجسام اذا اجتمعت وامتزجت
فربما لم يعرض لبعضها من المزاج الا المزاج نفسه فليس يلزم ان يكون كل مزاج بحيث يصلح لصورة النوع وخاصته
وان يكون كل امتزاج انما يودي الى مزاج يصلح لصورة النوع وخاصته حتى لا يتفق امتزاجات من الامتزاجات
المودية الى الخروج غير ذلك فان هذا كما اقد بحكم خاف ثم من الممتزجات التي يستعد بالمزاج زيادة امر منها ما
يستعد بذلك زيادة كيفية ساذجة لا يتم به فعل وانفعال الطبيعي كلون ما وشكل وغير ذلك ومنها ما يستفيد
زيادة قوة انفعالية او فعلية او صورة نوعية ومن ذلك ما يكون المستفاد فيه قوة يفعل فعلها على غير
سبيل الفعل النفساني وقد علمناك ولكن في الفنون الماضية وما كان من هذه القوى الفعلية والانفعالية
ليست بنفسانية تسمى خواص على ان من الناس من يطلق لفظة الخاصة في مثل هذا الموضع على جميع ذلك و
الخواص تابعة لنوعيات المركبات الكاينة او في نفس فصول نوعياتها فاذا قيل مثلا ان دواء كذا يفعل بجوهره فمعنى
انه يفعل بهذه الصورة التي نوع بها واذا قيل انه يفعل بكيفيته فمعنى انه يفعل بما استفاده من العناصر او بمزاج
فالسقمونيا يسخن بما فيه من الجوهر الناري لكنه ليس يسهل الصفراء بذلك بل بالقوة المستفادة التي له في نوعه
التي استعد لقبولها بالمزاج وكثيرا ما يكون هذه القوة فصلا للنوع وكثيرا ما يكون خاصيته ونعم علينا اعطاء
علامة يميز بها بين ذلك ولكن لفظة الخاصة في هذا الموضع في استعمال الطبيعيين ينطلق على الشيء الذي يدعى
في المنطق فصلا وعلى الشيء الذي يدعى خاصة وكثير من القوى التي يكون في المركبات لا يفعل فعلها ما لم يرد بدن
حيوان او نبات فينفعل عن البدن وينهض فيه القوة الغالبة فيه فكثيرا ما يكون الشيء هناك فيسخن تسخينا
والغالب في جوهره الشيء البارد وذلك اذا كان الجوهر البارد فيه لا ينفعل من الحار الغريزي انفعال الجوهر الحار
لان ذلك غليظ او كثيف فلا يستحيل او لا ينفذ في المسام ويفعل الجوهر الحار فعله فيكون ذلك الشيء حارا بالقياس
الى فعله في البدن ويكون باردا في اغلب جوهره وربما كان الامر بالعكس فكثيرا ما يكون الحار غالبا عليه لكنه يكون شديد
الامتزاج باليابس الغليظ الذي فيه ويكون البارد اسلس مزاجا ويسرع الى الانفصال وربما كان احد هذين من
طبيعته ان لا ينفعل عن الحار الغريزي وكان الاخر بحيث ينفعل منه وربما كان الشيء حارا في الغالب ولم يسخن
تسخين شيء آخر في حكمه اذ كان سريع الانفشاش والانحلال كدهن البلسان اذا استعمل في المروحات وتسبب ان
يكون الشراب الطري اسخن في نفسه من العتيق المحلل عنه بارد به البالغ فيه مائية وارضية لكن ذلك الذي في البدن و

بزيادة

تحللا فيسخن اكثر وهذا اشد تحليلا ومثال ذلك الجمر فاذا مس احرق اشد مما يحرقه النار الصرف واذا مست لان ذلك
الجمر كثيف متشبث والنار لطيفة مسخنة وكثير من الاشيا يبرد في وقت ويسخن في وقت لاختلاف زمان
انفعال ما فيه من الجوهر البارد والحار فينفعل احدهما من البدن بعد الاخر وربما كان المبرد يستحيل غذاء فيسخن
من حيث هو غذاء ودم وربما كان المسخن مركبا من جوهر لطيف وجوهر غليظ فيسبق اللطيف الى فعله ثم يعقبه
الغليظ فيفعل فعله من بعد مثل البصل فانه فيه جوهر حريف يسخن لكن جرمه الذي يبقى بعد ذلك يبرد ويرطب بحيث
بلغ خاما والاستقصاء في جزئيات هذه الاشياء يحسن ان يوكل الى صناعة اخرى كلبيك قد علمت ان المزاج لا يخرج
عن احد اقسام اما ان يكون الكيفيات كلها متساوية فيه وهذا هو الذي يسمى بالمعتدل واما ان يكون متضادة
متكافية فيه ومضادة ليست كك فيكون مثلا الرطب واليابس معادلين فيه لكن الحار اكثر من البارد والبارد
اكثر من الحار او يكون الحار والبارد معادلين فيه لكن اليابس اكثر من الرطب والرطب اكثر من اليابس او يكون الحر
والرطوبة غالبين معا او الحر واليبوسة او البرد والرطوبة او البرد واليبوسة فيكون الاقسام تسعة واما انه انها
يمكن ان توجد وانها لا يمكن ان يوجد فينبغي ان يكون ما تقدم من الاصول التي اعطيناكها معينا اياك عن بسط
الكلام فيه ومعطيا لك قدرة على تحصيل الامر فيه لكن هناك شيء آخر وهو ان الامزجة ايضا تختلف بحسب اجناس الحيوانات
والنباتات واجزائها وساير الكاينات فيكون منها ما هو كما ينبغي لسلامة الفاصل من ذلك النوع وان كان
مثلا من الماء ضعيف الارضي فان كان كك فهو معتدل بالقياس اليه وعدله فان خرج عن هذا الحد المحدود فاما
ان يخرج خروجا مجاوزا الحد الذي هو طرف مزاج ذلك النوع فان لمزاج كل نوع عرضا يحتمله اذا جاوزنا اقصى كل واحد
من حديه بطل نوعه فح لا يجوز ان يكون مزاجا لذلك الشيء واما يخرج خروجا محتملا فيكون العلة اما مفردة على ما
قلنا واما مركبة وبهذه الامزجة يدل عليها الكيفيات التي يتبعها دلالة قوية وذلك لان الروايح الحادة يدل
على حرارة عالية والهادية الرايحة يدل على مزاج بارد والطعوم ايضا يدل على القوى وذلك لان رؤس الطعوم تسعة
يتركب من الامزجة الحارة واليابسة والمعتدلة مع الاجسام اللطيفة والكثيفة والمعتدلة على ما تمكنك
ان تعرفه من كتب الاطبا فيدل الحريف والمر والمالح على الحار ويدل الحامض والعفص على البارد والالوان ايضا
دلالة فان الاجساد التي يكتسب لونا الى السواد والحمرة وما يجري مجراهما بعد ان لا يكون لها ذلك في جوهرها فان ذلك
يدل على سبيل طباعها الى الجزئيل يقول ان ما فيه رطوبة فالحمرة والسواد يدل لان فيه على الحرارة والبياض على البرودة
فاليابسان فالامر فيهما بالضد لان الحرارة تبيض اليابس وتسود الرطب المائي لكنه قد يعرض امر يبطل احكام كل
هذه الالوان وربما ابطل احكام غيرها وذلك لانه كثيرا ما يتفق ان يكون ذو اقوى القوة مع قلة المقدار كما يعرف
فاذا خلط يسيره بكثير من الادوية التي ليست بشديدة القوة حدا كان الغالب يحسب الروية غير الغالب بحسب القوة ثم
يكون الفعل للمغلوب في الروية دون الغالب في الروية ويكون طبع الغالب في الروية في ذاته باقيا على ما كان قديما
وان كان هذا مما يجوز ان يقع بالصناعة كك قد يجوز ان يكون بعض الاجسام في الطبع مركبا من اجسام مركبة

ايضا ويكون المغلوب فيها قوي القوة قليل المقدار ومضادا بالطبع للغالب المقدار الضعيف القوى فيكون
الظاهر عند الحس هو كيفية الغالب في الروية ويكون الظاهر في القوة كيفية المغلوب في الروية مثلا ان
يكون للجسم مركبا في الطبيعة على نحو تركيبك بالصناعة لو ركب وزن نصف درهم فربيون مع رطل من الماء
فلا يحس هناك للفربيون لون ولا طعم ويكون لون الماء ست وطعم طاهرين للبلك اذا استعملت هذا المركب
ظهر للفربيون فيه فعل ظاهر من التسخين فلا يكون ح الابيض الرطب هو المسخن ولكن الذي خالطه ولا يكون
ما قيل من ان الابيض الرطب بارد قولا كاذبا لان هيهنا ايضا الابيض الرطب بارد لكن الذي يسخن هو شيء اخر
واذا وقع في الخلقة الطبيعية مثل هذه الحال لم يصح دلالات هذه الكيفيات على الكيفيات الاولى في جملة المركبات
وان كانت الكيفية منها يلزم قوة كيفية منها في المزاج اوذلك التركيب لا يفصله الحس فان من الاجسام المركبة
ما تركيبه من العناصر اول والحس يراه متشابه الاجزا فقد جعله المزاج شيئا واحدا على الوجه الذي قلنا ان المزاج
ان يفعله ومن الاجسام ما تركيبه بعد تركيب اقل كالذهب على راي قوم يرون انه انما يحلق من زيبق وكبريت تولد كلا
بمزاج متقدم وكبريت حاله هذه الحالة ثم عرض لهما مزاج وكالانسان من الاخلاط وهذا على قسمين قسم منه ما يكون
الامتزاج الثاني حاله في تاحد الممتزج حال الامتزاج الاول ومثاله ذلك الترياق والمعجونات المحرره ومنها ما ليس كك
فانه مركب من اجزاء احسها ان لا يتحد في الطبع كشيء واحد بل ان يكون مختلفة متباينة فاكثر الجمادات والمعدنيات
بالصفة الاولى واكثر النبات والحيوان من جهة تركيبهما من اعضائه يحملها على الصفة الثانية ومن العلوم ان
المركبات عن اجزاء متميزة بالفعل ينتهي الى اجزاء بسيطة لا ينقسمها بالفعل اجزاء متخالفة فلذلك كان اعضاء
الحيوان واجزاء النبات لا محالة ينتهي الى اجزاء اول بسيطة وهي التي يسمى المتشابهة الاجزاء مثل اللحم والعظم
اللذين كل جزء منهما محسوس لا يحتاج الى افساده في تحريه اليه وهو محسوس مثله لحما وعظما ثم يتالف منها الاجزاء الآلية
مثل الورق واللحا والثمرة للشجرة ومثل اليد والرجل للحيوان ثم يتالف من الآلية جملة البدن فهذه مسائل تناسبه
من العلم الطبيعي وهي بعينها اصول ومبادي لصنايع جزئية تحت العلم الطبيعي

الفن الخامس في الآثار العلوية مقالتان

هذا الفن يشتمل على علل اكوان الكاينات التي لا نفس لها من المعادن والآثار العلوية وما
يشبهها فيما يحدث من ذلك بناحية الارض

المقالة الاولى

الفصل الاول في الجبال لنبتدي اولا ولنحقق حال تكون الجبال والمباحث التي يجب ان يعلم في ذلك
اولها حال تكون الحجارة والثاني حال تكون الحجارة الكثيرة او الكثير والثالث حال تكون بما يكون له ارتفاع وسمو
فنقول اما في الاكثر فان الارض الخالصة لا تتحجر لان استيلاء اليبس على الارض لا يفيدها استمساكا بل تفتتا وانما
يتكون الحجارة في الاكثر على وجهين من التكون احدهما على سبيل التفخر والثاني على سبيل الجمود فان كثيرا من
الاحجار يتكون من الجوهر الغالب فيه المائية وكثير من الطين يجف ويستحيل اولا شيئا بين الحجر والطين وهو حجر رخو
ثم يستحيل حجرا واولى الطينات بذلك ما كان لزجا فان لم يكن لزجا فانه يتفتت في اكثر الامر قبل ان يتحجر وقد شاهدنا

في طفوليتنا مواضع كان فيه الطين الذي يغسل به الراس وذلك في شط جيحون ثم شاهدناه قد تحجر
والمدة قريب من ثلث وعشرين سنة وقد تكون الحجارة من الماء السيال على وجهين احدهما ان يجمد الماء
كما يقطر او كما يسيل بجملته مرة والثاني ان يرسب منه في سيلانه شيء يلزم مسيله وقد يتحجر وقد شوهدت مياه
تسيل فما يقطر منها على موضع معلوم ينعقد حجرا او حصى مختلف الالوان وقد شوهد ماء قاطر اذا احد لم يجمد ولا
انصب على حجرية يقرب من مسيله انعقدت في الحال حجرا فعلمنا ان لتلك الارض قوة معدنية تحيل السيال
الى الجمود فمبادي تكون الحجارة اما جوهر طيني لزج واما جوهر يغلب فيه المائية وهذا القسم يجوز ان يكون جموده من قوة
معدنية مجمدة ويجوز ان يكون قد غلب عليه الارضية على الوجه الذي ينعقد به الملح بان غلبت الارضية فيه بالقوة
دون المقدار وان لم يكن على نحو كيفية الارض التي في الملح بل على كيفية اخرى ولكن يكون مشاركة لها في انها تنقلب بمعاونة
الحرارة فلما نصبها الحر بعقده او قوة اخرى مجهولة عندنا ويجوز ان يكون بالضد فيكون ارضية تنقلب بقوة باردة
يابسة بعينه وبالجملة فان الماء في طباعه على ما علمت ان يستحيل الى الارضية من غلبة قوة الارضية والارض ايضا
كما علمت في طباعها ان يستحيل الى المائية من غلبة قوة المائية وههنا شيء يحدث قوم حيلوا في حيلهم يقسمونه لبن
العذراء اذا شددوا وهو مركب من مائين ينعقد جوهرا جاسيا وذلك يدل على صحة هذا ولهم اشياء كثيرة مما يحدثونه
حلا وعقدا يصدق هذه الاحكام فيكون الاحجار اذن اما لتحجر الطين اللزج في الشمس واما لانعقاد المائية من
طبيعة ميبسة او بسبب مجفف حار ولئن كان ما يحكى من تحجر حيوان ونبات صحيحا فالسبب فيه شدة قوة معدنية
محجرة تحدث في بعض البقاع الحجرية او تنفصل دفعة من الارض في الزلازل والخسوف فتحجر ما تلقاه فانه ليس استحالة
الاجسام الحيوانية والنباتية الى الحجرية ابعد من استحالة المياه ولا من الممتنع في المركبات ان تغلب عليه قوة عنصر
واحد تستحيل اليه لان كل واحد من العناصر التي مما ليس من جنس ذلك العنصر فشانه ان يستحيل الى ذلك العنصر
لذلك ما يستحيل الاجسام الواقعة في الملاحات الى الملح والاجسام الواقعة في الحريق الى النار واما السرعة
والابطاء في الاستحالة التامة فيجوز ان يختلف ايضا بحسب القوى المختلفة فان كان شديدة جدا احالت في زمان
يسير وفي بلاد العرب حرة كل من يسكنها واي جسم يقع فيها يتلون بلونها وقد رايت رغيفا على صورة الارغفة
المحرقة المرفقة الوسط المرقومة بالسباغ قد تحجر ولونه باق واحد واحد جهة غلبة اثر التخطيط الذي يكون في التنور
ووجدته ملقى في جبل قليل من بلدة من بلاد خراسان تسمى جاجرم وحملته معي مدة وهذه الاشياء انما تستغرب
لعلة وقوعها واما اسبابها في الطبيعة فظاهرة موجودة وقد تتكون انواع من الحجارة من النار اذا طفئت وكثيرا
ما يحدث في الصواعق اجسام حديدية وحجرية بسبب ما يعرض للنارية ان يطفأ فيصير باردة يابسة وقد يقع في بلاد
الترك في الصواعق والبروق اجسام نحاسية على هيئة نصول السهام لها زائدة منعطفة الى فوق ويقع مثلها في
بلاد الجيل والديلم واذا وقعت غاصت في الارض ويكون جوهر جميع ذلك جواهر نحاسية يابسة وقد تكلف اذابة
نصل من ذلك بخوارزم فلم يذب ولم يزل يتحلل منه دخان ملون يضرب الى الخضرة حتى بقي منه جوهر رمادي وقد صح

بالتواتر مما كان ببلاد جوزجانان في زماننا الذي ادركناه من امر حديد لعله من امر حديد لعله يوزن مائة
وخمسين منا نزل من الهواء في الارض فنبا نبوة او نبوتين نبوة الكرة التي يلقى بها الحائط ثم عاد فنشب في الارض
وسمع الناس لذلك صوتا عظيما هائلا فلما تعهدوا امره ظفروا به وحمل الى والي جوزجانان ثم كاتبه سلطان خراسان
في عصرنا وهو الامير يمين الدولة وامين الملة ابو القسم محمود بن سبكتكين المظفر المغلب يرسم له انفاذه او
قطعة منه فصعب نقله لثقله فحاولوا كسر قطعة منه فما كانت الالات تعمل فيه الا بجهد وكان كل مثقب وكل
مقطع يعمل فيه ينكسر لكنهم فصلوا منه اخر الامر شيئا فانفذوه اليه ورام ان يطبع منه سيفا فتعذر عليه وحكى
ان جملة ذلك الجوهر كان ملتئما من اجزاء جاورسية صغار مستديرة التصق بعضها ببعض وهذا الفقيه ابو عبيد
عبد الواحد بن محمد الجوزجاني صاحبي شاهد هذا كله وحدث ان كثيرا من السيوف اليمانية الجلية انما
اتخذ من مثل هذا الحديد وشعراء العرب قد وصفوا ذلك في شعرهم فهذا جنس من الحجارة يكون وحدثني ثقة
من مشايخ دولة اصفهان وهو ابو منصور هرمزديار بن مشكزاد قريب الامير ابي جعفر محمد بن دشمنزيار انه
وقع في جبال الطبرستان ما صفة وقعه صفة وقع هذا الحديد الا انه كان حجارة كثيرة فهذا جملة القول في تكون الحجر و
اما تكون حجر كثير فيكون اما دفعة وذلك بسبب حر عظيم يعاوض طينا كثير الزجا واما ان يكون قليلا قليلا
على تواتر الايام واما الارتفاع فقد يقع لذلك سبب بالذات وقد يقع له سبب بالعرض اما السبب بالذات
فكما يتفق عند كثير من الزلازل القوية ان ترفع الريح الفاعلة للزلزلة طائفة من الارض وتحدث رابية من الروا
دفعة واما الذي بالعرض فان يعرض لبعض الاجزاء من الارض انحفار دون بعض بان يكون رياح نسافة او مياه
حفارة تتفق لها حركة على جزء من الارض دون جزء فينحفر ما يسيل عليه ويبقى ما لا يسيل عليه رابيا ثم لا تزال السيول
تغوص في الحفر الاول الى ان تغور غورا شديدا ويبقى ما انحرف عنه شاهقا وهذا كالمتحقق من امور الجبال وما بينها
من الحفور والمسالك وربما كان الماء والريح متفق القضاء الا ان اجزاء الارض يكون مختلفة فيكون بعضها
لينة وبعضها حجرية فينحفر اللين ويبقى الحجري مرتفعا لا يزال ذلك المسيل يحفر ويحفر على الايام ويتسع ويبقى
النتو وكلما انحفر عنه الارض كان سموه اكثر فهذه من الاسباب الاكثرية لهذه الاحوال الثلثة فالجبال تكونها
من احد اسباب الحجارة والغالب ان تكونها من طين لزج جف على طول الزمان وتحجر في مدد لا يضبط فيشبه ان
يكون هذه المعمورة قد كانت في سالف الايام غير معمورة بل مغمورة في البحار فتحجرت اما بعد الانكشاف قليلا قليلا في
مدد لا تفي التاريخات بحفظ اطرافها واما تحت المياه لشدة الحرارة المحتقنة تحت البحر والاولى ان يكون بعد الانكشاف
وان يكون طينتها تعينها على التحجر اذ يكون طينتها لزجة ولهذا ما يوجد في كثير من الاحجار اذا كسرت اجزاء الحيوانات
المائية كالاصداف وغيرها ولا يبعد ان يكون القوة المعدنية قد تولدت هناك فاعانت ايضا وان يكون
مياه قد استحالت ايضا حجارة لكن الاولى ان يكون الجبال على هذه الجملة وكثرة ما فيها من الحجرية لكثرة ما يشتمل عليه البحر
من الطين ثم ينكشف عنه وارتفاعها لما حفرته السيول والرياح فيما بينها فانك اذا تاملت اكثر الجبال رايت الانحفار

الحاصل فيما بينها متولد من السيول ولكن ذلك امر انما تم وكان في مدد كثيرة فلم يبق لكل شيء اثره بل انما
يرى اثر الاقرب منها عهدا واكثر الجبال الان انما هي في الانرضاض والتفتت وذلك لان عهد نشوها وتكونها
انما كان مع انكشاف المياه عنها يسيرا يسيرا والان فانها في سلطان التفتت الا ما شاء الله من جبال ان كانت تتزايد
بسبب ماء يتحجر فيها او سيول تؤدي اليها طينا كثيرا فيتحجر فيها فقد بلغني كما احسب انه قد شوهد ذلك في بعض الجبال
واما ما شاهدته انا فهو في شط جيحون وليس ذلك الموضع مما يستحق ان يسمى جبلا فما كان من هذه المنكشفات
اصلب طينة واقوى تحجرا واعظم حجما فانه اذا انهدم ما دونه بقي ارفع واعلى واما عروق الطين الموجودة في الجبال
فيجوز ان يكون تلك العروق ليست من صميم مادة التحجر لكنها من جملة ما بقيت من الجبال وتشربت وامتلات في
الاودية والفجاج وسالت عليه المياه ورطبته وغشيه ارهاص الجبال وحللته طينها الجيد ويجوز ايضا ان يكون
القديم من طين البحر غير متفق الجوهر فيكون من بينه ما يتحجر تحجرا قويا ومنه ما لا يتحجر ومنه ما يسترخي تحجره لكيفيته
ما غالبة فيه او لسبب من الاسباب التي لا تعد ويجوز ان لا يعرض للبحر ايضا الا ان يقتضي قليلا قليلا على من مخلط
سهل وجبل ثم ينضب عنه فيعرض للسهل منه ان يستحيل طينا ولا يعرض ذلك للجبل واذا استحال طينا كان مستعدا
لان يتحجر عند الانكشاف ويكون تحجره تحجرا شافيا قويا واذا وقع الانكشاف على ما يتحجر فربما يكون التحجر القديم في
حد ما استعد للتفتت ويجوز ان يكون ذلك بعرض لعكس ما عرض للتربة من ان هذا يترطب ويلين ويعود ترابا
وذلك يستعد للتحجر كما اذا نبعت اجزاء ترابا وطينا في الماء ثم عرضت الاجزاء والطين الطيب والتراب على النار
عرض للاجزاء ان زادها الانتقاع استعداد التفتت بالنار وللتراب والطين ان استعدت لاستحجار قوي
ويجوز ان ينكشف البر عن البحر وكل بعد طبقة وقد يرى بعض الجبال كانه منضود سافا فسافا فيشبه ان يكون ذلك
قد كانت طينتها في وقت ما كذلك سافا فسافا بان كان ساف ارتكم اولا ثم حدث بعده في مدة اخرى ساف اخر ارتكم وكان
قد سال عن كل ساف جسم عن خلاف جوهره فصار حائلا بينه وبين الساف الاخر فلما تحجرت المادة عرض للحائل
ان يتفتت وان ينسرع عما بين السافين وارض البحر قد يكون طينته رسوبية وقد يكون طينته قديمة ليست رسوبية
ويشبه ان يكون ما يعرض له انفصال الارهاص من الجبال رسوبيا فهكذا يكون الجبال

الفصل الثاني في منافع الجبال

ويكون السحب والانداء منافع الجبال كثيرة وذلك انه لا يشك في وفور المنافع المتصلة
بالسحب وبالاودية المنبعثة من العيون وبالجواهر المعدنية فاما السحب فانها انما تتولد كما تبين من بعد من الابخرة
الرطبة اذا انصعدت بتصعيد الحرارة ووافت الطبقة الباردة من الهواء الذي فرغنا من تقديم خبرها والعيون ايضا
فانها انما تتولد باندفاع المياه الى وجه الارض بالعنف ولم يندفع بالعنف الا بسبب محرك لها مصعد والاسباب
المصعدة للرطوبات انما هي الحرارة المبخرة للرطوبات المحتبسة اياها الى الصعود والعيون ايضا فان مباديها من
البخارات المندفعة صعدا عن تصعيد الحرارة المختفية في الارض من الشمس والكواكب والجواهر المعدنية فانها ايضا
انما تتولد كما نشرح بعد عن الابخرة المختفية في الارض فيكاد ان يكون المبدأ العنصري لهذه الامور النافعة هو

البخار

البخار وما يجري مجراه والبخار قد يتصعد من ارض رخوة وقد يتصعد من البخار والمياه في الارض الرخوة يتفشى
منه الابخرة في اكثر الامر قليلا قليلا فلا يكون لاجتماعها سلطان واما البخار فيشبه ان يكون حكمها
هذا الحكم فانها قلما يتفق فيها خنق للبخار يعتد به والارضون الصلبة المتوسط الصلابة يعرض لها ان يحتقن
البخار حقنا متوسطا والارضون الصلبة جدا تحصر البخار حصرا شديدا والجبال اقوى الارضين على حصر الحرارة
في ضمنها وجنس البخار المتصعد منها حتى يقوى اجتماعها ويعد بقومه منفذا يندفع الى تكاثف واستحالتها ماء
وصارت عيونا فكان ان يكون ما استقر عليه الجبال مملوا ماء ويكون مثل الجبل في حقنه الابخرة والحابس اياها
المفجر العيون مثل الانبيق الصلب من حديد او زجاج او غيره مما يعد للتقطير فانه ان كان سحما متخذا
من خشب متخلخل لم يحصر بخارا كثيرا ولم يقطر منه شيء يعتد به واذا كان من جوهر صلب لم يدع شيئا من البخار
يتفشى ويتحلل بل جمع كله ماء ويقطره فالجبال كالانبيق وقعر الارض التي تحته كالقرع والعيون كالمثاعب
الاذنابات التي في الانابيق والاودية والبحار كالقوابل فلذلك ما يرى في ان اكثر العيون انما ينفجر من الجبال
ونواحيها واقلها في البراري وذلك الاقل لا يكون ايضا الا حيث يكون الارض صلبة او في جوار ارض صلبة
واذا انبعث الاودية المتفرقة في العالم وجدتها منبعثة عن عيون جبلية وقد كتب ذلك وشرح في كتب عملت
في هذا الشان ونحن محيل بذلك عليها فليقرأ من هناك فانها جزئية وكان اكثر العيون والاودية من الجبال
فلذلك اكثر السحب يكون من الجبال ويجمع في الجبال اما الاسباب ما لا يجتمع في مواضع اخرى من ذلك الغرض
للبخارات بها من الاحتقان والتصوير ما يفجر العيون فكيف حالها اذا انصعدت وهي بعد ابخرة فانها القوة لها في
اندفاعها ولكثافة جرمها لا يتحلل بسرعة بل يكون لها ان يندفع الى الحر المجرد العاقد للبخار من اخا رطسات الهواء
ويعرض لهذا السبب عونان آخران احدهما في باطن الجبال من النداوات ما لا يكون في باطن الارضين الرخوة
والثاني ان الجبال يبقى على ظاهرها من الثلوج والانداء ما لا يبقى على ظاهر سائر الارضين وذلك ان الجبال
بسبب ارتفاعها يكون ابرد من اديم القرار فقد علم ان البعد من اديم الارض هو من احد اسباب البرد وان
كان شعاع الشمس قد يقع ايضا على الجبل فلا يكون تسخينه كتسخين ما يقع على الارض لعلل نذكرها في موضع مؤخر
عن هذا الموضع لئلا ينقطع الكلام على ان جوهر الحجارة اشد قبولا للبرد من الارض الرخوة واذا كانت الاحوال على ما ذكرنا
فبالحري ان يكون الاسباب التي يحتاج اليها السحب يكثرها في الجبال اوفر وكذلك لان المادة فيها ظاهرا
انما يتولد في الجبال ومنها يتوجه الى سائر البلاد واما الاجسام المعدنية المحتاجة الى الابخرة يكون احتقانها بالارض
اكثر واقامتها في مواضع لا يتفرق عنها الحول فلا شيء لها كالجبال فلذلك يتولد اكثرها بها واما الارضون السهلة
فكيف يكون فيها انعقاد الاحتباس والاحتقان الذي يستتم لها الامتزاج المؤدي الى استعدادها الصورتها
فهذه منافع الجبال ولها منافع اخرى جزئية تفصيلها في العلوم الطبيعية الجزئية مثل الطب وغيره وما يليق بهذا
الموضع ان نعرف اصول المياه المتعينة من الارض

الفصل الثالث في منافع المياه وفي الزلازل

فنقول ان المياه

المسعة من الارض منها مياه العيون السيالة ومنها مياه العيون الراكده ومنها مياه الابار ومنها مياه
القنى ومنها مياه النزفاما مياه العيون السيالة فانها ينبعث من ابخرة كثيرة قوية الاندفاع كثيرة المادة
فتحر الارض بقوة انفجارها ثم لا يزال يعض مستنبعه مواد ها على ما يعلم واما مياه العيون الراكدة فانها
مياه حدث من ابخرة بلغ من قوتها ان اندفعت الى وجه الارض لكن لم يبلغ من قوتها وكثرة مادتها ان يطرد
ما لها سابقا طردا ويدفعه ويسحه واما مياه الابار والقنى فانها في ظهورها وبروزها للصناعة ود
لانها لما كانت ناقصة القوى عن انشق الارض وسرنحصرلها المسام وازيل عن وجهها ثقل التراب المتراكم
حتى تخلص الحفر الى مستقر البخارات فحيث صادف منفذا يندفع اليه بادنى حركة ما لم يجعل له منها مسيل ولم يصف اليه
من جنسه ما يمده هو سرد ما جعل ذلك له فهو قناه ونسبة القنى الى الابار نسبة العين السيالة الى العين الراكدة
والسيالة افضل لان هذه الحركة بلطفها ومع ذلك فان مدتها في الاختلاط في حركتها الى البروز بالارضية المتولدة
من اختلاطها بها العفونات بعصر واما النز فهو ارذ المياه وانما يتولد لها من بخارات لها مادة كثيرة وليس لها من
قوة الاندفاع ما يحرق الارض بقوة بل اندفاعها منتشرة وارضها رخوة يتحلل عنه اكثرها ويحرق الذي يسعى ويحبس
يطول مدة مخالطة الارض الى ان يبرز ولان حركته الى البروز بطيئة مقصى ويعرض في طريقه عند مخالطة الارضية و
العيون الراكده والابار الراكدة اذا نزحت تحلت منها وذلك لانه انما كان للبخار الذي هو مادة تلك العين ان يندفع
الى ان يبلغ المبلغ الذي كان استوقف ما عليه فقط فاذا بلغ ذلك المبلغ صار في النقل بحسب لا يمكن ما تحته ان يقله
ويرجحه بل يكون ما وقف من ذلك سدا كما كانت الارض قبل ان يحفر فاذا انقص من ذلك الفعل قدر البخار الى
ان يصعد فيحرك ما يعمه من فوق الى الحد المحدود اليه بدل ما نزح في الزلازل واما الزلزلة فانها حركة يعرض
لجزء من اجزاء الارض بسبب تحته ولا محالة ان ذلك السبب يعرض له ان يتحرك ثم يحرك ما فوقه والجسم الذي يمكن
ان يتحرك تحت الارض ويحرك الارض اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع كالريح كانسوا الحوانى اذا تولدت العنصر
واما جسم مائي سيال واما جسم هوائي واما جسم ارضي واما جسم ناري واما الجسم الناري لا يحدث تحت
الارض وهو نار صرفة بل يكون لا محالة في حكم الدخان القوي وفي حكم الريح المستعلية والجسم الارضي لا يعرض له الحركة
ايضا الا بسبب مثل السبب الذي عرض لهذا الجسم الارضي فيكون السبب الاول الفاعل للزلزلة ذلك فاما الجسم الريحي
ناريا كان او غير ناري فانه يجب ان يكون هو المستقر تحت الارض الموجب لتموج الارض في اكثر الامر واما الجسم الهوائي
فانه ايضا ان عرض له حركة من تلقاء نفسه لم يعرض له الا ان يكون في حكم الريحي والبخاري او الدخاني وان يحرك
بحركة شيء آخر مثل ما يسيل الى بعض الاغوار دفعة فيحرك الهواء بقوة مثل انهدام يقع من بعض اركان هوة ومغارة
فينسقط الى اسفل سقوطا يقلقل الهواء والارض المتصلة به كما يعرض للسطوح اذا سقطت على القرار التي تحتها
كان الهواء المبدأ حركة ما او ارض فهذه هي الوجوه التي يمكن ان يعرض معها الزلزلة اما بخار ريحي او ناري قوي
يتحرك فيحرك الارض وهذا هو الوجه الاكثري فانه لا شيء اقوى على تحريك الارض الحركة السريعة القوية التي للزلزلة

من الريح واما مياه يسيل دفعة وهذا راي ديمقراطيس واما انهدام بعض اركان القرار وربما كانت للزلازل اسباب
فوق الارض كجبال يعرض لها ان يسقط قللها واجزاء كثيرة منها سقوطا قويا فيتزلزل الارض على ما كان يراه رجل
يقال له اركتماس وحده سبب الزلزلة وان لم يكن قوة من خروج حركة الارض عن سبب قوة مما يستحق ان يسمى زلزلة
وكان هذا الرجل يقول ان الزلازل يعرض من ذلك في وقت كثرة الامطار وقلتها اما كثرة الامطار فانها يوجب انقلاع
القلل والرعون ويرطبها وذلك يؤدي الى انفصالها وسقوطها واما قلة الامطار فلانها يوجب التشقق والتفتت
ما يسهل معه الانفصال وليس هذا المذهب بذلك الشديد كله فكثيرا ما يعرض زلازل في بلاد لم يبدك في قربها قلل جبال
ولا رعونها ولو كان كل زلزلة فانها يصير في اخرها اضعف ولما كانت زلزلة في بلد ليس لها جبل اقوى كثيرا منها في
بعض الاوقات منها في البلاد الجبلية التي تضاهيه وربما لم يشاهد في البلاد الجبلية اللطيفة التي بتلك البقعة وشوهد
بتلك البقعة واما انكساغورس فانه ينسب العلة الى الهواء وذلك لان عنده ان الارض محمولة على الهواء يدعمها انبساط عليها
واما الجنبة السافلة متخلخلة والتي يحتو عليها متكاثفة للامطار التي يعرو وجهها فاذا انفذ الهواء في التخلخل الذي بتلك
الجنبة ثم لم يجد طريقا الى الانفصال والصعود الطبيعي الذي له وذلك من هذه الجهة التي يحر عليها تزلزل الارض ويبطلان
هذا المذهب يجعفو اولا بالخطا الواقع في هيئة الارض وسبب وقوفها وثانيا ان الزلازل انما يكون في اوقات بعينها
من الفصول وهذه العلة موجودة في سائر الاوقات واقتصاره في تعليل كثافة وجه الارض على الامطار يعجز وقد يعرض
من الزلازل احوال فربما كانت نافعة وربما كانت ضارة اما النافعة فان اتفق ان يشتمل تلك الرياح على مواد بخارات
يوجبها ويبوقها الى جهة من الارض ويجدبها اليه سيتبعه فعسها على التفجر بعيون فينفجر عيونا واما الضارة
ما يعرض ان لا يكون المادة الريحية بهذه الصفة بل يكون يابسة مائلة الى طبيعة النارية فيشتعل نارا عند الحركة
القوية فان من شان الحركة القوية ان يحيل الدخان والبخار والهواء نارا فكثيرا ما يشتعل المنافخ والكيران
اذا اجيف عليها بالنفخ نارا فاذا كان سبب الزلزلة قويا جدا خسف الارض باندفاعه وخروجه وربما خلص نارا محرقة
وربما حدثت اصوات هايلة ودوي يدل على هذه الريح فان وجدت هذه الريح المصوتة منفذا او اتسع المنفذ
الذي تصوب فيه حدث من اندفاعها صوت ولم تزلزل ومن الدليل على اكثر اسباب الزلزلة من الرياح المختفية ان
البلاد التي يكثر فيها الزلازل اذا احفرت فيها ابار وعمق كثيرة حتى كثرت مخالص الرياح والابخرة قلت الزلازل بها
واكثر ما يكون الزلازل انما يكون عند فقدان الرياح لان مواد الرياح يعرض لها الاحتباس وفي مثل هذه الحال
كثيرا ما يرى في الجو سحب مستطيلة استطالة يوجبها الرياح المختلفة واذا هاجت وغلب منها واحد فاشتد وحبس المغلوب
في قعر الارض وفي اكثر الاوقات فقد يتبع سكون الزلزلة ريح تهب لان السبب يجد منفصلا ويخرج الى الخارج وكثيرا
ما يكون في وقت الزلازل غمامات راكدة في الجو ويكون الجو ضبابيا وذلك لاحتقان الرياح في ذلك الوقت وربما
حدثت الزلزلة بعد اختلاف رياح متمانعة يمنع بعضها بعضا عن الهبوب ويمنع موادها عن التخلص والبروز من
الارض فيحبسها في قعر الارض ولذلك يكون في الاكثر لئلا ينحصف البرد وجه الارض وبالعدوات ايضا وقد يكون في

انتصاف النهار بسبب شدة حدب الحر للبخار مع تجفيف وجه الارض واعادة البرد الى داخلها على سبيل التعاقب
واكثر ما يكون الزلزلة في بلاد متخلخلة غور الارض متكاثفة وجهها او مغمورة الوجه بماء يجري او ماء غمر كثير او لا
يقدر الريح على حرقه وخصوصا اذا كان متحركا فان المتحرك اشد ممانعة لانه يسبق بحركته حرق الخارق اياه بل اسباب
كثرة الزلازل ثلثة احدها هذا والثاني عظم الريح والثالث كثرة تولدها وقلما يكون الزلزلة في الشتاء الشديد
الجاد برده للبخار الدخاني فان عرض دل على ان رطوبة ذلك الشتاء اشد من برودته فتولد ببلته وقلة برده بخارا كثيرا
وقلما يعرض الزلزلة ايضا في الصيف لشدة تحليله فان حدثت في الصيف دلت على ان السنة يابسة فيكيف وجه الارض
باليبس ويحصف مسامها فيحتبس فيه الرياح ولا تخرج حتى يجتمع لها مادة كثيرة يقوى على الزلازل واكثر ما يكون
ربيعا وخريفا والكسوفات ربما كانت سببا للزلازل لفقدان الحرارة الكائنة عن الشعاع دفعة وبعقب البرد الحاقن
للرياح في تجاويف الارض بالتحصيف بغتة والبرد الذي يعرض بغتة يفعل ذلك ما لا يفعله العارض بالتدريج كما ان
ذلك في الابدان وفي جزئيات تجارب صناعة الطب وغيرها والزلازل يختلف في قوة اوائلها واواخرها فليس يمكن
ان يجري على منهاج واحد واذا كانت حركات الرياح المحتبسة منها ما يكون على الاستقامة الى فوق ومنها ما يكون مع ميل
الى جهة لم يكن جهات الزلازل متفقة بل كان من الزلازل رجفية ما يحس منها ان الارض يقذف الى فوق ومنها
ما يكون مايلة الى العظم من كلمها ويسمى القطقط وما كان منه مع ذهابه في العرض منه ذهب في الارتفاع يسمى
سلميا ولولا الموانع لكانت حركاتها كلها رجفية لان حركة الريح الى فوق والموانع شي فقدان التجاذب والتمانع
لا في جهة ولان المنافذ التي ينفذ فيها الرياح الفاعلة للصوت عند الزلزلة مختلفة وكذلك الاصوات الحادثة منها
يسمع مختلفة وكان البصر يسبق السمع فانه اذا اتفق ان قرع انسان من بعد جسما على جسم رايت القرع قبل ان
يسمع الصوت لان الابصار ليس في زمان والاستماع يحتاج فيه الى ان يتادى تموج الهواء الكائن الى السمع و
ذلك في زمان فكذلك الصوت في الزلازل يسمع قبل الزلزلة وذلك لان تموج الهواء اسرع واسبق من تموج الارض
الكثيفة ومن منافع الزلازل تفتيح مسام الارض للعيون واشعار قلوب فسقة العامة رعب الله

الفصل الرابع في تكون المعدنيات

وقد حان لنا ان نتكلم في احوال الجواهر المعدنية فنقول ان الاجسام المعدنية
يكاد يكون اقسامها اربعة الاحجار والذائبات والكباريت والاملاح وذلك من الاجسام المعدنية ما هو
سخيف الجوهر ضعيف التركيب والمزاج ومنه ما هو قوي الجوهر وما هو قوي الجوهر فمنه ما ينطرق ومنه ما لا ينطرق
وما هو ضعيف الجوهر فمنه ما هو ملحي ينحل بالرطوبة بسهولة مثل الشب والزاج والنوشادر والقلقند ومنه ما هو
دهني لا ينحل بالرطوبة وحدها بسهولة مثل الكبريت والزرنيخ واما الزيبق فهو من جملة القسم الثاني على انه عنصر
المنطرقات او شبيه بعنصر المنطرقات وجميع المنطرقات ذائبة ولو بالحيلة واكثرها ما لا ينطرق ولا يذوب بالادبار
الزيبقية وانما يلين بعسر ومادة المنطرقات جوهر مائي مخالط جوهرا ارضيا مخالطة شديدة لا يبرا منه ويجمد الجوهر
المائي بالبرد وبعد فعل الحر فيه وانضاجه ويكون في جملته ما هو حي بعد لم يجمد لدهنيته ولذلك ما ينطرق

واما الحجريات من الجواهر المعدنية الجلية فمادتها ايضا مائية ولكن ليس جمودها بالبرد وحده بل جمودها
لليبس المحيل للمائية الى الارضية وليس فيها رطوبة حية دهنية فلذلك لا ينطرق ولاجل ان اكثر انعقادها
باليبس فلذلك لا يذوب اكثرها الا ان يحتال عليه بالحيل الطبيعية المذيبة واما الشب والنوشادر فمن
جنس الاملاح الا ان نارية النوشادر اكثر من ارضيته فلذلك يتصعد بكليته فهو ماء خالطه دخان حار لطيف
جدا كثير النارية وانعقد باليبس واما الكباريت فانها قد عرضت لمائيتها ان تخمرت بالارضية والهوائية
تخمرا شديدا بخمر الحرارة حتى صار دهنية ثم انعقدت بالبرد واما الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية
وحجارة وفيها قوة بعض الاجساد الذائبة وما كان منها سهل القلقند كالقلقطار فكونها من حل الزاجات
وانما يحل منها الملحية ما فيها من الكبريتية ثم ينعقد وقد استفادت قوة معدن احد الاجسام مما استفاد من
قوة الحديد احمر واصفر كالقلقطار واما استفاد من قوة النحاس اخضر وكذلك ما امكن ان يعمل بهذه الصناعة
واما الزيبق فكانه ماء خالطه ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة شديدة حتى انه لا ينفرد منه سطح لا يغشاه
من تلك اليبوسة شي فلذلك لا يتعلق باليد ولا ينحصر ايضا انحصارا شديدا الشكل ما يحويه بل له ان يحسن على
شكل ما اللهم الا ان يغلب وبياضه من صفاء تلك المائية وبياض الارضية اللطيفة التي فيه وبممازجة
الهوائية اياه ومن شان الزيبق ان ينعقد بروايح الكباريت ولذلك يمكن ان يعقد بالرصاص او بحجر الكبريت
بسرعة فنسبه ان يكون الزيبق او ما يشبهه هو عنصر جميع الذائبات فانها كلها عند الذوب يصير اليه لكن اكثرها
يكون دونه بعد الحمى فيرى زيبقه محمرا واما الرصاص فلا يشك مشاهده اذا ذاب انه زيبق لانه يذوب قبل الحمى
واذا حمي في الذوب كان لونه كلون سائر الذائبات اعني في الحمرة النارية ولذلك ما يعلق الزيبق بهذه الاجساد كلها
لانه من جوهرها لكن هذه الاجساد يختلف تكونها عنه بسبب اختلاف الزيبق او ما يجري مجراه في نفسه وبسبب
اختلاف ما يخالطه حتى يعقده فان كان الزيبق نقيا وكان ما يخالطه فيعقده قوة كبريت ابيض غير محرق ولا
درن بل هو افضل ما يجده اهل الحيلة معه كان منه الفضة فان كان الكبريت مع نقائه افضل من ذلك وابيض
وكان فيه قوة صباغة نارية لطيفة غير محرقة افضل من الذي يتخذه اهل الحيلة منه عقده ذهبا ثم ان كان
الزيبق جيد الجوهر ولكن الكبريت الذي يعقده غير نقي بل فيه قوة احراقية كان منه مثل النحاس وان كان
الزيبق رديا دنسا متخلخلا ارضيا وكان كبريته نحسا ايضا كان منه الحديد واما الرصاص القلعي فيشبه ان
يكون زيبقه جيدا الا ان كبريته ردي غير شديد المخالطة فكانه يداخله اياه شافا فلذلك يصر واما
الانك فيشبه ان يكون ردي الزيبق ثقيله طينية ويكون كبريته رديا منتنا ضعيفا فلذلك لم يستحكم انعقاده
وليس ان يحاول اصحاب الحيل حلا لنصرها احوال انعقادات الزيبق والكباريت انعقادات محسوسة بالصناعة
وان لم يكن الاحوال الصناعية على حكم الطبيعية وعلى صحته بل يكون مشابهة او مقاربة لذلك فيقع التصديق
بان جهة كونها في الطبيعة هذه الجهة او مقاربة لها الا ان الصناعة تقصر في ذلك عن الطبيعة ولا تلحقها وان اجتهدت

يتعلق

تصرح

بالكباريت

واما ما يدعيه اصحاب الكيميا فيجب ان يعلم انه ليس في ايديهم ان تقلبوا الانواع قلبا حقيقيا لكن في ايديهم تشبيهات
حسية حتى يصبغوا الاحمر صبغا ابيض شديد الشبه بالفضة ويصبغوه صبغا اصفر شديد الشبه بالذهب
وان يصبغ الابيض ايضا اي صبغ حتى يشتد شبهه بالذهب او النحاس وان يسلبوا الرصاص اكثر ما فيها من النقص
والعيوب الا ان جواهرها يكون محفوظة وانما يغلب عليها كيفيات مستفادة بحيث يغلط في امرها كما ان للناس
ان يجدوا الملح والقلقند والنوشادر وغيره ولا امنع ان يبلغ في التدقيق مبلغا يخفى الامر فيه على الفرهة واما
ان يكون الفصل المنوع يسلب او يكسى فلم يتبين لي امكانه بل بعد عندي جوازه اذ لا سبيل الى حل المزاج الى المزاج
الآخر فان هذه الاحوال المحسوسة يشبه ان لا يكون هي الفصول التي بها يعبر هذه الاجساد انواعا بل هي عوارض و
لوازم وفصولها مجهولة واذا كان الشيء مجهولا كيف يمكن ان يقصد قصد ايجاده او افقاده واما سلخ هذه الاصباغ
والاعراض من الروايح والاوزان او كسوها فهذا مما لا يجب ان يصر على جحده لفقدان العلم به فليس يقوم البتة برهان
على امتناعه ونسبة ان يكون النسبة التي بين العناصر في تركيب كل جوهر من هذه المعدودة غيره في تركيب كل
جوهر من هذه المعدودة غيره في تركيب الآخر واذا كان كذلك لم يصل اليه الا ان يفك التركيب اعادة اياه الى التركيب
الذي اريد احالته اليه وليس ذلك مما يمكن باذابة يحفظ للاتصال وانما يختلط به شيء غريب او قوة غريبة ولنا في
هذا كلام طويل بل لو سببا نقلناه لكن الفائدة في ذلك قليلة والحاجة عنه منقطعة في هذا الباب

الفصل الخامس في احوال المسكونة وامزجة البلاد

واذ قد تكلمنا في حال تكون الجبال وما
يتفجر في الارض من العيون وما يحدث فيها من الزلازل وما يتكون فيها من المعادن فبالحري ان نتكلم في حال
المسكونة كيف هي من الارض فنقول اولا انا كنا قد اشرنا فيما تقدم الى ان الواجب بحكم طبيعة الماء والارض
ان يكون الارض في ضمن الماء ويكون الماء محيطا بها من جميع الجوانب ولكن الوجود ليس على ذلك وليس على ما هو
طبيعي للارض والماء بل ما هو طبيعي لنظام الكل وذلك انه لما كان من شان العناصر ان يستحيل بعضها الى بعض
نارا او هواء او ماء اخرابها كانت الارض لو وجدت على ما هو طبيعي لها لم يثبت لان في طبيعة الارض ان يستحيل اجزاء منها ماء او
غيرهما من الجواهر الاخرى غير تلك الجواهر وتلك الجواهر ايضا قد يستحيل اجزاء منها ارضا فما يستحيل من الارض الى غيره
ينقص من جملة حجم الارض فيلزم ضرورة ان يقع هناك ثلم في تدوير الارض وغور واذا كانت الارض يابسة
لا يجتمع الى شكلها الطبيعي بل يبقى عليها الشكل المستفاد وما يستحيل الى الارض يكون لا محالة زيادة ونتوا فحفا
لا ينبسط عليه انبساط الماء المهراق علينا وغيره حتى يصير منها حجم واحد مستدير فيلزم ضرورة ان يتولد على
كرة الارض تضريس من غور ونجد وخصوصا وللكواكب لا محالة تاثير في ايجاب هذه الاحالة بحسب المسامتات التي
تتبدل بحسب حركتها وخصوصا الثوابت الصائرة تارة الى الجنوب وتارة الى الشمال والاوجات والحضيضات المتغيرة
في امكنتها فيشبه ان يكون هذه اسبابا عظاما في احداث المائية في جهة او نقلها اليه وابطال المائية
من جهة او نقلها عنه اذ نقل المائية من جهة الى جهة انما يكون بتوسط احداث المائية في جهة وافنائها من جهة واحدة

الفا انما يكون تبخر الرطوبة وتصعيدها بالتبخر الى جهة خاصة من الارض وان كل واحد منها يعظم ويكثر
على الدهر حتى يؤثر في هيئة شكل الماء لسيلان الماء الى الغور وكشفه للنجد وقد اعان على هذا اسباب اخرى
انه لا بد من حدوث طين بين الماء والارض ولا بد من نفوذ قوة الشمس والكواكب الى الطين وتحجرها اياه اذا انكشف
حتى يتخلق الجبال على ما قلنا فاذا كان كذلك لم يكن بد من ان يكون بر وبحر وفي ذلك حكم الهيئة لولاها لم يكن للحيوانات
الارضية التي تعيش بالنسيم امكان طبيعي فلمثل هذا السبب ما انكشف شيء براو الاولى ان يكون المستولي على
الارض هو الماء الذي من حقه ان يفيض على كليهما ثم ان اصحاب الرصد وجدوا ربع الارض برا واذا وجد هذا
من الذي يطمع ان يكون غيره من بعده الاحرار قليلة فان انكشاف الربع كثير ووجد هذا الربع احد طرفي طوله
نصف دور الارض على ما سنوضح هذا في الفن الذي نتكلم فيه على الهيئة ووجد عرضه احد ربعي دور الارض الى
ناحية الشمال حتى يكون الربع الشمالي بالتقريب منكشفا ثم لم يقم برهان واضح على ان الارباع الاخرى مغمورة بالماء
الا ان يوجبه اغلب الظن بسبب وجود غمر الماء للارض اذ الماء بحسب غالب الظن اكثر لا محالة من الارض اضعافا فلا
يشبه ان يكون كل عنصر آخر كان مثله والماء يصغر حجمه عند الاستحالة ارضا واما المركون الشمس في ناحية الجنوب اقرب
الى الارض ووجوب تسخين قوي بسبب فليس ذلك مما يقع به تفاوت يعتد به فان خروج الشمس عن المركز ليس
بالكثير وليس مما يوجب جزم القول بان العمارة لا يحتمل ان يكون عنده ولعرضنا ان ما تحت مدار نقطة الجدي
قد يشتد حره فليس يبعد ان يكون الامعان الى ناحية قطب الجنوبي يتدارك ذلك فيكون امكان العمارة هناك
او على من امكان العمارة في القطب الشمالي فهذا الربع يشبه ان يكون حده الجنوبي وهو خط الاستواء محاذيا
في اكثر المواضع على البحر ونسبة ان يكون العمارة التي تتعدى ذلك الى الجنوب عمارة لا يعتد بها ولا يكون
اولئك الناس ناسا يعتد بهم وهم مع ذلك حريون ليسوا معتمين على بر متصل بالبر الاعظم ثم يشبه ان يكون
حده الشمالي حيث ارتفاع القطب مثل تمام الميل ولم يبين لنا بعد ان مثل ذلك الموضع موضع يصلح لتوالد الناس
فيه ولمقامهم الدائم فيه او لا يصلح لذلك بل يمكن ان يتاذوا اليه في الصيف لا يمكن هناك اقامتهم وعسى ان يكون
ذلك الموضع او ما وراءه ان لم يكن صالحا لان يتولد فيه الناس كان صالحا لان يتولد فيه حيوانات مخصوصة
وجميع هذه الاحكام هي ظنية ولا احرم في شيء منها فليضع اولا انه مانع بسبب البحر ولتعذر المانع انما هو بسبب
قرب الشمس وبعدها الذي هو سبب الحر والبرد ولينظر في الاحكام التي يوجبها ذلك في الافاليم فنقول ان
قوما جعلوا كرة الارض مقسومة بخمسة اقسام يفصلها دوائر موازية لمعدل النهار فمن ذلك دائرتان يفصلان
الغامر الخراب من العالم بسبب القرب من القطب وشدة البرد احديهما شمالية والاخرى جنوبية وهذان يفصلان
من الارض قطعتين طلسين يحيط بكل واحدة منها طائفة من محيط الكرة وسطح مستقيم والحد المشترك بينهما
دائرة واما الحد بين العامر والغامر من جهة الحر عندهم فهو ما بين البلاد التي يكون خارجة عن مجاز الشمس الى الارض
المحترقة التي يحاذيها الشمس بمدارها فيسخنها تسخينا لا يحتمل عندهم الحيوان المقام فيه وهو منكشف بين العامرين فيكون

الارض المحرقة محدودة بدايرتين شمالية وجنوبية يليهما من جهة القطبين عمارتان فيكون بين قطوع وفيه
يحيط لكل واحدة منها من الجانبين سطحا دايرتين ويصل بينهما سطح دفى وكذلك يكون هيئة العمارتين لكن
السطحين المحيطين بكل واحدة منها لا يكون متسا وبين بل الذى يلى القطب يكون اصغر واما سطحا دفى الارض
المحرقة عندهم فمتساويان فهذا هو قول قدوة المشائين وليس للتحقيق والوجود على ما حكوه فان ههنا
بلادا عروضها اقل من الميل والشمس تسامت الرؤس فيها مرارا وهى عامرة وقد وجدت بلاد تقرب من خط
الاستواء بل قد دون النقاب احوال بلاد موضوعة فى خط الاستواء ومنها سرنديب والقياس يجوز بل يوجب
ان تكون بقعة خط الاستواء اصلح المواضع للسكنى واولاها بالاعتدال ولكن ذلك لا يفهم الا بعد تقديم مقدمات
فانه يجب ان تتحقق اسباب شدة تسخن الجو وان يعرف ايضا كيفية ملايمة وذلك للسكان وغير ملايمته فنقول
بالحرى ان يكون السبب الاول فى سخونة الجو الذى يلينا هو الشمس وليس ذلك لان الشمس حارة ولا لان الشمس
سنا من النار وبمنزلته ولا لان الشعاع شئ نارى ينفصل منه فقد علمت ان للفلك طبيعة خامسة غير هذا الا
وعلمت من خلال ما مضى لك انه لا يجوز ان يكون الشعاع الشمس بقسر النار الى الهبوط وستعلم ايضا ان الشعاع
ليس جسما او قوة يأتى متنقلة من الشمس الى الارض مادة فى الوسط بل هو شئ يحدث فى المقابل القابل للضوء دفعة
اذا توسط بينهما جسم لا يمنع فعل ذلك فى هذا بالموازاة وذلك الجسم هو الشاف لكن الجسم القابل للحر اذا ما
سخن وكلما اشتدت الاضاءة اشتد الحر وليست الحرارة انما تشتد فى الصيف بسبب ان الشمس يصير اقرب مسافة
ما بل هى انفدح مسافة لانها اوجية لكنه فى الصيف اقربها فنوهى فى الشتاء اقرب مسافة وابعد مسامتة والشعاع
الذى يقع من الشمس يكون كانه شئ يفيض منه على صورة مخروط او اسطوانة مثلا ويكون ذا اسطقس وهو الذى توهمنا
شئا متصلا بين الشمس وبين المستضئ كان خارجا من مركز الارض نافذا فى وسط تلك الصورة كالمحور او كالسهم
اشد المواضع تسخنا لانه اشد المواضع انارة لان الاطراف اضعف فى التاثيرات من الواسطة المكتنفة من كل جهة
بالسبب القوى فيما يسقط عليه هذا السهم المتوهم يكون اشد انارة فلذلك يكون اشد اضاءة وما بعد عن
هذا السهم يكون اقل اضاءة فيكون اقل سخونة اعنى السخونة التى يلزم من نفس المسامتة المضيئة فقط والذى يقال
ام النفاذ الاشعة ورجوعها على زوايا حادة تارة ومنفرجة اخرى فهو تسمية لا حقيقة لها فان الضوء لا ذات له فى
الجو البتة وكلما الضوء فانه يرى والجو لا يرى البتة بل هو شاف لكنه ليس كل تسخين الجو من الشمس انما هو بهذه
المسامتة والا لكان الحر والشمس فى السرطان اشد منه وهى فى نقطة الاسد وليس كذلك والا لكان الحر والشمس فى
نقطة الجوزاء مساويا للحر وهى فى نقطة الاسد والحر وهى فى نقطة الثور مساويا للحر وهى فى نقطة السنبلة وليس
الامر كذلك ولكانت البلدان التى هى اقرب الى مدار الشمس لا يكون البتة ابرد من البلاد النائية عنها وقد يكون
كثيرا وبالجملة فان الشمس لو كان يجوز لها ان ينتقل دفعة الى نقطة السرطان لكانت لا يسخن البلاد التى يحتها
تسخينا شديدا مفرطا بل يكون الى حد ما وهذا مثل النار التى يدخل بلسانها دفعة فلا يؤثر اثرا كثيرا وانما يؤثر

بالمداومة فان المداومة تزيد كل وقت جزا الى جزء وتجعل الهواء ايضا شديد الاستعداد للتسخين ولهذا ما
يكون الحرارة بعد زوال الشمس فى الصيف اشد منها قبلها والنسبة واحدة فهذه البلاد التى يلتمس عرضها
ان الشمس تقرب منها بتدريج تتقدمه وتسخين بعد تسخين ثم اذا وازاها وحاذاها عرض ان تقيم عندها مدة لا يلتحى
عن رؤسها لان الميول عند قرب من المنقلبين تقل وتصغر جدا ثم ان كانت تسامت الراس وتجاور عادت المسامتة
عن قريب ويكون النهار ايضا طويلا والليل قصيرا فيدوم الحاح الشمس عليها بالتسخين لكون مددها متقاربة
ومع ذلك طويلة ومع ذلك الخافطة لقرب واحد من الشمس فيكون الحر متجاوزا للحد واما فى خط الاستواء فان
الشمس المسامتة دفعة لان الميول هناك يكثر وتتفاوت تفاوتا لا يؤثر الا اثر المسامتة المعاوضة ثم يبعد عن سمت
الرؤس بسرعة ولا يلح عليها ويأخذ كل ساعة بردا ويبعد الى ان يبعد الميل كله غير ملحة ولا الحوح ويكون النهار مساويا لليل
فى الطول والقصر ثم لا يعود الى سمت الراس عن قريب بل الى نصف السنة ثم المسامتة حقيقة على الجملة المذكورة ثم
يأخذ فى البعد فلا يشتد الحر حد ما قلناه ولا يشتد ايضا البرد وذلك لان بلادنا وخصوصا حيث نحن فقد يكون
بعد الشمس فيها عن سمت رؤسنا ضعف الميل وزيادة بعد سمت رؤسنا عن مدار البروج فيعرض برد شديد ثم يتعقبه
حر شديد ويبتلى الابدان بالانتقال من ضد الى ضد واما هناك فلا ينتقل من ضد الى ضد بل انما ينتقل من واسطة
اعتدال الى حد غير بعيد ولو كان هناك حر دايم وكانت الابدان هنالك قد نشأت على مزاجه لا ينفعل عنه كثيرا ولا
يعرض لها خروج بعيد عما نشأت عليه لكانت لا يحس بامر مغير فكيف وليس هناك افراط البتة وللابدان ملايمة
لما نشأت عليه حتى لا ينفعل عنه كثيرا تأمل ذلك فى حال ابدان الترك فانهم لا ينفعلون من برد بلادهم انفعالا شديدا
ولا الحبشة ينفعلون من حر بلادهم انفعالا شديدا وربما كان البدوى بخراسان تسكو البرد فى وقت ما يكون الخراسانى
تسكو الحر فى وقت واحد وقد شاهدت هذا مرارا من حال بدوى حضرها فى ماه اردیبهشت او خرداد وقد تسلط
بها اكثر الحر وهو بعد وبريل وتستغيث من البرد واهل البلد يشادون من الحر لان مزاج العربى الف مزاجا حارا ومزاج
الاخرون الف مزاجا باردا فيكون ذلك المزاج باردا بالقياس الى الاعرابى حارا بالقياس الى البخارى بحسب مزاجه الذى
له فى ظاهر بشرته واما خط الاستواء فيكون الاحوال فيه متقاربة فمن يكون منشاؤه فى ذلك المزاج لا يحس البتة
بتغير بلاده محسوس ويتشابه عنده حال الهواء لديه ويكون كانه فى ربيع دايما اللهم الا ان يتفق هناك من اسباب الحر
ما هو منسوب الى قرب الشمس وبعده من الاسباب التى يذكرها فهنا هو المذهب الصحيح الحق فهكذا يجب ان نتصور
المعمورة من جهة تأثير الشمس فيها لكن البلاد ايضا قد يختلف حرها وبردها بسبب آخر وهو ان البلاد المشرقة ابرد
من الغائرة والتى بينها وبين الجنوب جبال وناحية الشمال واضحة بريئة من الجبال ابرد من التى الجبال فيها شمالية
يتبين احدهما لان الشمس لا يستوى تسخين ما ينعكس عنه حرها بمقابلها او ما ينعكس فى جهة مخالفة لها والثانى
من جهة الريح فان الشمالية تبرد والجنوبية تسخن وانهما جنس تسد جنس مقتضاه واذا تشابهت البلاد فى هذه
الاحوال فالشمالية ابرد من الجنوبية وان اختلفت فى هذه الاحوال جاز ان يكون الشمالية اسخن من الجنوبية

واما اختلافها في انها شرقية وغربية فلا يوجب اختلافا في الحر والبرد اذا كان عرضها واحدا والذي قيل ان الرقة انما هي اسخن من الغربية بسبب ان الغربية يكون الشمس اخذ عنها في حركتها ومودعا اياها والشرقية يكون احدٌ اليها في حركتها فهو كلام من لا يحصل له البتة فان كل نقطة من الارض يا حد اليها الشمس وياخذ عنها بالسواء و الشرق شرقا والغرب غربا الا بالاضافة فان كان الشرق اسخن من الغرب فيجب ان يكون السبب فيه البحر الذي خلفه والذي عن الجنوب منه فان الشمس قبل ان توافي سمت الراس منهم يسامت البحر ويجري عليه فيثير بخارا حارا كثيرا وكذا اذا حاذى الناحية لم يعدم بخارها والبلاد البحرية يسخن بمجاورة البحر اذا كان بحرها بحرا كثيرا تم بسبب عنها انعكاس الشعاع الى البحار بحيث يؤثر في البحار ويحميه وان لم يكن هذه العلة موجودة كانت مجاورة للبحر مما يبرد بسبب برد الماء واما المغرب فالشمس لا يسامتها ولا مرور بحر معتد به بل البحر منهم الى المغرب في قربهم وخليج بالحد من شماله الى جنوبه ولا يبلغ قرب مسامته منطقة البروج ومدار الشمس جنوبي عنهم فلا يحاذي الخليج الشمالي ولا مسامته فاذا حادث البحر الذي وراءهم كانت احدث في البعد منهم ومما يحسن ان يعلم ان لمرات الكوكب تاثيرات في الحر والبرد وفي سائر الاحوال وان كانت مما لا يدرك

المقالة الثانية

هذه المقالة تشتمل على الاحداث والكائنات التي لا نفس لها مما يكون فوق الارض **الفصل الاول** في السحب وما ينزل منها وما يشبه ذلك منقول اولا في كيفية تولد السحاب جوهر بخاري متكاثف طاف في الهواء ومن شاء ان يتامل ذلك امكنه اذا حضر الجبال الشامخة وتامل يكون السحاب فيها وهذا هو الجوهر البخاري كانه متوسط بوجه ما بين الماء والهواء فلا يخلو اما ان يكون ماء قد تحلل وتصعد او يكون هواء قد تقبض واجتمع وقد يعرض تكون السحاب من كلا الوجهين جميعا وذلك ما كثيرا ما شاهدنا الهواء يبرد في اعالي الجبال الباردة فيعرض بعد الضحو سحابا دفعة ثم يثلج وقد شاهدنا هذا بجبل طبرستان عبدويه بالحرة وبجبال طوس وانا نصعد البخار وانعقاده سحابا قاطرا فذلك امر قد شاهدناه كثيرا في كل البلاد الجبلية وهذا البخار ليس يحتاج كل مرة ان يبلغ الموضع البارد الشديد البرد في الجو فقد شاهدنا البخار وقد صعد في بعض الجبال صعودا يسيرا حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة تحتها وبه احاطة تلك الوهدة عدة لا يبلغ نصف فرسخ وكنا نحن فوق تلك الغمامة في الضحو وكان الهواء خريفا ليس بذلك البارد جدا فكان اهل القرية يمطرون من تلك الغمامة فعلمنا ان البخار كثيرا ما يؤدي به تكاثفه وتواتر مدده وبطوء حركته المصعدة اياه الى فوق فيحوج الى ان يتكاثف ويقطر مثل المقصور وربما اوجبته الرياح الى ذلك اما المانعة اياه عن الصعود لحركتها فوق واما ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال حائلة قدام الريح وبسبب اختلاف رياح متقابلة واما الالحاق المتاخر بالمتقدم الواقف فالضاغطة به من غير ان يكون حاجز من قدام واما لشدة بردها فيكثف به السحاب وانما يكثر المطر بارض الحبشة مع حرارتها لاندفاع الابخرة اليها وانضغاطها في جبالها ومن بين يدي رياحها واما في اكثر الامر فان الابخرة تتصعد وتعلو الى الحد البارد من الهواء ويبرد ويعين ذلك انفصال ما ينفصل عنه الدخان الحار اليابس الذي يذكره وقد شاهدنا ذلك الانفصال على بعض قلل الجبال فاذا بردت بالسكون انعقدت هناك غمائم يستحيل ماء فيثقل فينزل والديمة والوابل انما يكون من امثال هذه الغيوم واما ما كان من جنس الغيوم الاول فانها تصب صبا وتنقشع وانما مثلها مثل الطل فان الطل ليس يكون من سحاب بل من البخار اليومي المتباطئ الصعود القليل المادة اذا ضربه برد الليل وكثفه وعقده ماء فينزل ندوة لا يحس بها في اجزاء صغار نجدها الا تحس بنزولها الا عند اجتماع شيء يعتد به فان جمد كان صقيعا وهذا السحاب يعرض له كثيرا انه كما ياخذ في التكاثف وقبل ان يجتمع فيه حب القطر يجمد ولم يتعلق احتجاب بحيث يحس فينزل ذلك جامدا فيكون ذلك هو الثلج ونظيره من البخار الفاعل للطل هو الصقيع واما اذا جمد بعدما صار ماء وصار حبا كبارا فهو البرد واكثر البرد انما يكون في الربيع والخريف ولا يكون في الشتاء وذلك لان البرد الشتوي ان كان شديدا فعل الثلج واجمد السحاب ولا يمهله ريث ما ينعقد حبا وان كان ضعيفا لم يفعل شيئا واما في الربيع والخريف فان السحاب ما دام لم يتكاثف بعد تكاثفا يعتد به يكون الحر يكشفا اياه فلا يجد تلجا حتى اذا استحكم استحصافه ولحاطه الهواء الحار والرياح القوية الحارة هربت البرودة دفعا الى باطن السحاب واستحصف السحاب دفعة على ما علمت من التعاقب المشروح فيما سلف صورته ويكون الاستحصاف قد جمع البخار قطرا فعرض له استعدادا شديدا للجمود لتخلخله بالحر اياه كما ان الماء الحار اسرع جمودا من البارد فيجمد وقد صار قطرا كبارا ولذلك ما يكون البرد في الخريف اكثر لان الصيف يكون قد افاد الاجسام زيادة تخلخل والمتخلخل اقبل لتاثير البرد والحر جميعا وحكي ان صائدي السمك بالشص في البرد الشديد اذا شق عليهم امساك القصبة الصقوها وكادوا صبوا عليها هناك ماء حارا فيجمد بسرعة ويمسكها ولا يظن ظان ان البرد يكون اجزاء صغارا جامدة ثم يتصل في الجو فان اليابس الجامد يعسر اتصاله ولكن السبب ما اشرنا اليه من الغمام يقع دفعة لاجزاء السحاب يستحيل به ماء بعينه او بعدما انتظم فيجمد حبا كبارا او لانه ينزل رش مطر فكما يجتمع حتى يصير بردا لا سيما اذا وافى حر الحرارة فان الفعل العرضي من الحرارة حتى يكون اشد على انه قد يتفق ان يكون من اسباب يكون البرد معا فقد ريح باردة بسبب حار قريب من الارض فتجمعه بحركته جميعا ويجمد اجزاؤه ببرده وقد شاهدنا ايضا ومنا ما كان من البرد نازلا من سحب بعيده يكون قد صغر وذاب واستدار لذوبان زواياه بالاحتكاك في الجو واما الكبار وخصوصا التي لا استدارة فيها فهي التي ينزل من سحب دوان ولو كانت المادة غير جامدة لكان منها المطر المسمى بالقطقط فان المطر يعرض له ان يكون اجزاؤه في ابتداء تكونه صغارا ثم يجتمع ويكثر ولم يعرض له مرة اخرى في الانحدار اذا طالت مسافته ان ينفصل ماء ويحترك الماء فانك اذا صببته من موضع عال ووافى القرار وقد تشذب وتفرق وانما يصير بردا بعد الاجتماع الاول وقد حدثت ان بلاد الجبل حدثت قطعة برده وقعت من السماء فنقلت الى بدر بن حسنويه بزن كذا منا وتقل البرد

الصف لان البخار الرطب الثقيل يعلو فيه وفي السماء لانه يحدث سحابا ويكثر في الخريف اذا استعدت الارض
بله بالشتو ويقوى فيها لقلة التحلل والعونة الليل فاذا انحلت مع قوة من الحرارة بعقده له كانت مادته بخاريته
بحد الحر المولودة للبرد ولا تحد الحر المحلل لا يحل المادة هكذا يتولد المطر والثلج والبرد والطل والصقيع وا
الصباب فهو من جوهر الغمام الا انه ليس له قوام السحاب مما كان منه منحدرا من العلو وخصوصا عقيب
الامطار فانه يتبدد بالصحو وما كان منه مبتديا من الاسفل متصعدا الى فوق ولا ينحل فهو ينذر بالمطر ومما
يجب ان يعلم ان نسبة المطر الى الثلج نسبة الطل الى الصقيع وللرياح تاثير في تكون الثلج والصعق كان
لها تاثير في تكون المطر والثلج وان اختلف وجه التاثير فان الرياح الشمالية يفعل في الاكثر صحو القرب مهابها
منافذها فانها يجتمع في احر مهابها وانما يولد عندنا الغيوم اذا هب منا ينفذ وبالجملة هي رطبة وان اقشعت والرياح
الجنوبية جامعة للغيوم عندنا وان كانت لحرارة لها في مبادى مهابها لكن الشمالي مع ذلك ملحي والجنوبي مطري و
الشمالي صحيى والجنوبي طلى الا في بلاد سواحل فيطوس فان الشمالي الهالم يرد بعد لانها مبتدئة والجنوب قد يرد
لما اخار عليه واذ قد بينا هذه المعاني فيجب ان يعلم ان جميع الاثار العلوية تابعة لتكون البخار والدخان وذلك لان
الحرارة السمائية اذا اثرت في البلة الارضية اصعدت منها ابخرة وخصوصا اذا اعانتها حرارة مختفية في الارض
فما يصعد من جوهر الرطب فهو بخار وصعوده بطيء يقبل وما يصعد من جوهر اليابس فهو دخان وصعوده خفيف
سريع والبخار حار رطب والدخان حار يابس وقلما يتصعد بخار ساذج او دخان ساذج بل انما يسمى الواحد
منهما باسم الغالب وفي اكثر الامر يتصعدان من الارض مختلطين لكن البخار ربما يصعد الى حد قريب والدخان
اذا كان قويا انفصل عنه مرتقيا مجاوزا اياه الى حد البخار وقد شاهدنا انفصال الدخان عن السحاب ونحن في
قلل جبال شاهقة ورايناه المنفصل الدخاني يخلف السحاب المتراكم من تحت ويسرع الى فوق وهو اسود يشم منه
رائحة الحريق فالبخار مادة السحاب والمطر والثلج والطل والجليد وعليه يتراءى الهالة وقوس قزح والشهب
والنيازك والدخان مادة الريح والصواعق والشهب والرجوم وذوات الاذناب من الكواكب والعلامات الهائلة
وسنورد عليك تفصيل جميع ذلك الفصل الثاني في المقدمات التي توطأ لتعليم السبب الفاعل للهالة وقوس
قزح وساير ما يشبههما فلنتقدم اولا شيء ولنعرف حال الخيالات التي تكون في الجو مثل الهالة وقوس قزح
والنيازك والشميسات فان هذه كلها يشترك في انها خيالات ومعنى الخيال هو ان يجد الحس شبح شيء مع صورة
شيء آخر كما يجد صورة الانسان مع صورة المرآة ثم لا يكون لتلك الصورة انطباع حقيقي في مادة ذلك الشيء الثاني
الذي يوديها ويرى معها كما ان صورة الانسان لا يكون منطبقة بالحقيقة ولا قائمة في المرآة والا لكان لها مقر معين
ولما كانت تنتقل بانتقال الناظر فيه والمرئي ساكن والمذهب المعتبر في ادراك البصر ولهذه الاشباح ثلثة
مذاهب مذهب اصحاب الشعاعات وهم يرون انه يخرج من البصر شعاع ممتد هو بنفسه الى الصقيل الذي هو المرآة
او يحيل ما يتوسط من الشعاع الذي في العالم الى طبيعته فيجعله كالآلة له فيلقى الاملس ثم ينعكس عنه مارا على الاستقامة

حتى يلقى مبصرا يقابل ما انعكس عنه فيدركه من الاملس الذي هو المرآة وذلك الشيء فيخيل عنده انه يدرك صورة ذلك
الشيء في المرآة فالواو ليس كذلك والا لما كان المرئي ينتقل عن المرآة بانتقال الرائي ولكان الرائي لا يرى بعد ما بين
المرآة وما بين المرئي والرائي يرى ذلك البعد وان نظر في المرآة ومذهب الطبيعيين المحصلين وهو انه لا يخرج
من البصر شعاعات البتة بل من شان المرئي اذا قابل البصر وبينهما مشف والمرئي مضيء بالفعل ان صورته تنسخ في
العين من غير ان يكون ذلك الشيء يخرج ويلاقي المشف المتوسط وينفذ فيه الى البصر البتة بل انما يحدث الشبح في
العين نفسه ويكون المشف المتوسط مؤديا بالمعنى انه يمكن من تاثير ذي الشبح بشبحه والعلة التي بها يمكن القابل
هو وقوع الضوء ذي الشبح دون القابل وهذه من افعال الطبيعية التي لا يحتاج فيها الى مماسة بين الفاعل
والمفعول بل يكفي فيها المحاذاة وكذلك ايقاع الشعاع فان اتفق ان كان الجسم ذو الشبح صقيلا ادى الى العين
ايضا صورة جسم آخر بنسبة من الصقيل نسبة الصقيل من العين لا بان يقبل الصقيل في نفسه شيئا ينطبع فيه
البتة بل يكون ادى صورته سببا لتادية صورة ما يكون فيه ومن العين على نسبة مخصوصة واكثر ما يتعجب في
هذا انه كيف يرى ما لا يحاذي وما لا ينطبع صورته فيما يحاذي وهذا ليس فيه الا التعجب فقط والبدنة ولعل كان
العادة في التاثيرات الطبيعية جرت على ان عامتها يكون بالمحاذاة ولا يكون بالمماسة كما لا يبصر البصر الا
شيئا بالمماسة لكان اذا اتفق ان يقال في شيء انه يؤثر بالمماسة استنكر ذلك وتعجب منه فكذلك الحال في التعجب الذي
يعرض من وجود جسم على نصيبه ووضع غير متعارف مثله في تاثير الاجسام واما ان هذا ممتنع فلا برهان عليه بل
هو موجود واجب اذ كان من شان الصقيل ان يرى مع صورته صورة شيء آخر وهو يؤديه من غير ان يقبله بل يكون
ممكنا الذي الصورة من ايقاع شبحه في العين كما ان المشف ممكن الا ان المشف يمكن مفارقا محاذيا حتى يكون
هذا يمكن مفارقا محاذي المحاذي ثم البرهان يمنع من صحة غير هذا كما سنعلمه والصوت قد يسمع من محاذات انقلب
له بما قد لا ينقله الى السمع ولسنا نتعجب من ذلك ولا نقال لم ينقله ولم كان القرع صوتا لان ذلك كذلك نفسه وطبيعته
فهنا هذا المذهب في تادي الاشباح الى البصر عكس المذهب الاول ونحن سنتكلم فيه في غير هذا الموضع والمذهب الثالث
مذهب من يقول ان شبح المرئي يتصور كما هو في المرآة واذا قابلت المرآة بالمحاذاة ادى الشبح المنطبع فيها وهذا
المذهب مضطرب لا حقيقة له وهذا الانطباع قول لا معنى له لان انطباع صورة شيء في شيء يوجب نوعا من المحاذاة
لا يتغير عن موضع الى موضع بل الشيء ثالث لا تاثير له فيه وكما ان الضوء اذا نقل على الوجه المحاذي لون الشيء مع انتقاله
عكسا مثل ما يعرض للحائط ان يخضر بسبب انعكاس الضوء عن الخضرة اليه فان ذلك اللون يلزم موضعا واحدا بعينه
ولا يختلف على المتنقلين وانت ترى صورة الشجر في الماء ينتقل مكانها من الماء مع انتقالك وفرق بين اللون المستقر
في الشيء بعينه وان كان في غيره وبين اللون الشاطع اليه من غيره ما دام محاذيا له بتوسط الضوء ساطعا عليه الا
الى ان يزول المحاذاة مثل البروق ومثل صبغ الياقوت للسعوين الجبال الذي لا حقيقة له استقرار له فهذا المذهب
حقيقة له بل الصورتان انما يجدان في الابصار واحديهما علة بوجه ما لتادي الاخرى الى البصر فاذا رئيا معا طن ان

احديهما في الاخرى وكيف كان فان ههنا فراى لا يشك في وجودها وسواء اخرج من البصر سا فانعكس عن المرآة
المرئي او كان تاثير من المرئي في الرائي بواسطة المرآة فان الاحكام التي نحن في اعتبارها متفقة لان الاشكال و
الخطوط التي يرتسم فيما بين ذلك يكون واحدة فلهذا ما لم ينافق المعلم الاول في هذا الموضع من كتابه ان استعمل
انعكاس البصر اذا كان ذلك اشهر واعرف ولم يكن بين القول في الحس والمحسوس بعد فجرى على المشهور واما تحقيق
هذه الجملة ففي الفن الذي يلي هذا الفن وقد حاول قوم من الطبيعيين تعليم اسباب هذه الخيالات السحابية
متكلفة بعيدة من العقول لحوجهم اليها ما هو متشدد فيه من التعصب على اصحاب الاشعة من الرياضيين و
في مذهب المشائين مع القصور عن الواجب من البصيرة فصاروا الى جانب من المحال اشد من القول بالشعاع حتى قال
بعضهم ان الهالة شكل يموج يقع في السحاب لصدمة نور القمر او لتحليله وسطا وتركه اطرافا متساوية البعد
الوسط وغير ذلك من اقاويل لا يقولها الا من يتوهم ان الهالة مستقرة في سحاب معين فنقول الان الفرق بين الصور
الحقيقية المنطبعة في موادها وبين خيالات الاشباح التي يظن انها في المرايا ان هذه ينتقل مع المنتقل والحقيقية
يلزم مواضعها وهذه يتخيل انها يقرب منها من المرئيات مواجهها في المرايا لها ويبعد ما بعد عنها وتلك يلزم
مواضعها وهذه يوجد متخيلة في ظاهر اجسام صقيلة وتلك لا يكون كذلك واذا كان الجسم الصقيل مشفا وبرى
مشفا بالفعل لم يكن ان يرى عليه هذا الخيال لم يؤدي ما وراءه ولم يكن مشفا بالفعل حينئذ بالقياس الى ما
وراه وان كان وراء الجسم الشفاف جسم ذو لون يحدده لذي هذا الخيال وان لم يكن وراءه ما يحدده ما نفذ
البصر ولم ير هذا الخيال وهذه كلها مقدمات تجربية ويقول ايضا ان المرايا اذا كان بحيث لا يحدها الحس لا يمكن
ان يؤدي اللون والشكل معا فان كانت صغارا ادت اللون ولم يقب باداء الشكل لان الجسم لا يمكن ان يرى مشكلا
الا وهو بحيث يقسمه الحس فكيف يرى ما لا ينقسم في الحس مشكلا فان كانت منفردة فربما عجز البصر عن ادراك
ما يؤدي من اللون ايضا فان كثرت وتلاقت اذى كل واحد منها اللون ولم يؤد واحد منهما الشكل فانفصل من
من تاديه اللون ما لو كان متصلة متحدة لادت مع ذلك اللون بن الشكل واذا كان المرئي في مشف بان او وراه
وبينهما سطح بالفعل فانه يؤدي مقدار الشيء اعظم مما ينبغي ان يؤديه وخصوصا اذا كانت سا لا مثل ما يرى
في الماء الا انه تقصر في تادية لونه فيراه اقل سوادا وصغا من سواده فان كان ذلك الشيء خارجا عن ذلك السطح
وكان ذلك السطح يؤديه على انه مرآة اذى ذلك الشيء اصغر حجما واشد سوادا من سواده واقل بياضا من بياضه
والبصر يعرض له الغلط في الشيء من وجوه منها في مقدار الشيء كما ذكرناه من انه تارة يريه اعظم وتارة يريه
اصغر ومنها في شكله فان البعيد لا يحس بزواياه ولا بتعيينه بل يرى مستديرا مسطحا ومنها في موضع اجزائه
فان البعيد لا يحس بخشونته ومنها في لونه فانه تارة يرى الشيء اشد صبغا وتارة يريه اقل صبغا ومنها في وضعه
من شيء آخر فان البعد كما حدا لا يحس البعد الذي بين الرائي وبينه ولا الذي بينه وبين بعد آخر مثله كما لا
البعد بين القمر والثوابت في جهة ارتفاعها والاجسام المصمتة اذا انعكس ضوءها عن المرئي للقريبة منها لم يعدان

لون نيرفان بعدت وكانت مظلمة لم يبعدان يتركب من الضوء ومن الظلمة الوان اخرى كما ان الضوء اذا وقع على السحاب
السوداء راينه حمرا فلذلك يجوز ان يكون حال الضوء الخيالي في شيء بعيد وفي اسود معا واذا قام قايم وحاذى بصره اشياء
كثيرة اذ سما واحدا عظيما ماسا انه ان يؤدي الشبح فليس يجب ان يكون كل ذلك الاشيا والسبب يؤدي شبح شيء
او اشياء كثيرة بل ربما كانت النسبة مع بعض تلك الاجزاء نسبة توجب اداء شبح ما وقع اجزاء اخرى نسبة توجب
اداء شبح آخر وربما كان الاجزاء الاخرى لا يؤدي ما يوجب مادية شبحه فيعطل تلك الاجزاء ويبقى الفعل لما يؤدي
ذا الشبح الواحد المقدم ذكره وتلك الاجزاء التي يتعطل على وجهين فانها يتعطل اما لفقدان شيء من شانه ان يؤدي
شبحه فاذا كانت لا يؤدي لها وللاجزاء المقدم ذكرها مؤدى اختلفا واما لان ما نسبته اليه نسبة الاداء ليس يبلغ من
قوة ارساله الشبح ويسله اياه مبلا في المرآة قوة الشيء الاخر اما للبعد واما لضعف اللون واقوى ما يرسل شبحه هو الافق
ضوء او كلما اشتد الضوء اشتد التاثير حتى يمنع ايضا من تاثير اشياء اخرى من شانها ان يؤثر فاذا كان يميل الشبح
زينا في مراى من شانها بادية الشبح فبالحرى ان لا يتعطل شبح ما سواه في اجزاء اخرى من الاجزاء التي يخصها في
النسبة واذا كانت المرآة متشابهة الوضع وجب ان يكون النسبة بين الرائي وبين اجزاء المرآة وبين المرئي واحدة
نحو ان يكون الزوايا التي يحدث من خطوط سوهم خارجة من البصر الى المرآة ومن المرآة الى الشيء ذي الشبح فيتصل
عند المرآة هي زوايا متساوية من جميع الجهات فيكون بمثل الشكل المرتسم بين زوايا الشبح مستديرا كما ان الشكل
المرتسم بين زوايا الشبح مستديرا كان الشكل المرتسم بين زوايا الناظر والمرآة والمرئي قد ادى على نفسه بان
يحفظ الخط الذي بين الشيء ذي الشبح والرائي ما سا في الوضع ويدار عليه الشكل لان التحرير انما يقع فيما نحن
على المرآة واما الرائي والمرئي فكشيء لا ينقسم فيكون المرئي مكان طرف محور والشبح المتخيل مكان منطقة المحور واعني بذلك
اوسع دايرة يرتسم على ما يحيط به الشكل المرتسم من الحركة المذكورة وهذه الاشباح يتبدل اماكنها بحسب حركاتك
فان توجهت اليها تقدمت اليك وان نكصت عنها تاخرت عنك وان علوت علت وان نزلت نزلت وان تركتها
بمسه وحاذيتها بالانتقال حاذتك بالمرافقة وان تركتها بيسرة وحاذيتها بالانتقال حاذتك بالمرافقة وبها نعلم
انها حالية فهذه الاشيا المقدمات وتوطيات بعضها يعول فيه على صناعة الهندسة وبعضها على علم البصر
ونحن نتكلم فيه في موضعه وبعضها على الامتحان بالحس

الفصل الثالث في الهالة وقوس قزح

واما الهالة
فانها دايرة بيضاء تامة او ناقصة يرى حول القمر وغيره اذا قام دونه سحاب لطيف لا يغطيه لانه يكون رقيقا فمن الناس من
يرى بانه شديدا التعصب على اصحاب الشعاع قال ان سطح الغمام كري وكذلك سطوح الاجسام البسيطة ومما يدل على
كرية السحاب انه متشاكل البعد عن الارض وعن المركز قال فاذا وقع عليه شعاع القمر حدث من الشعاع ومنه
قطع مستديرة وقال من هو اقدم من هؤلاء ان الشعاع اذا سقط على السحاب كان شبيها بالحجر يلقى على الماء فيحدث
هناك موج مستدير مركزه المسقط فالوا ووسطه يكون كالمظلم لانه يتخلل لقوة الشعاع وهذان القولان من
جنس الخرافة وذلك لان الهالة لو كانت كما قالا لكان لها موضع معلوم من السحاب وليس كذلك بل نراها الذي يختلف

يختلف مقاماتهم في مواضع مختلفة من السحاب وعلى ان ضوء القمر ليس مما يختص قطعة بموضع معلوم من السحاب دون
موضع بل هذا كله من جنس الكلام الذي يجب ان يرفع عنه اهل البصيرة وانما الهالة خيال ولذلك يختلف بنظره
وانما يحصل عن ضوء القمر او عن ضوء نير غيره لا لاشراق السحاب به على سبيل المادية لا على سبيل التكيف وذلك اذا كان
السحاب مائيا لطيف الاجزاء لا يعم القمر او الكواكب واذى نفس الكوكب مع اداء شبح الكوكب لا على استقامة بين
الناظر والمنظور اليه فان الشئ انما يرى على الاستقامة من نفسه لا شبحه وانما يودى شبحه زائلا عن محاذاة الا
التي بينه وبين الرائي ضرورة فاذا كان جميع اجزاء السحاب او اكثر مستعدا لهذه التادية وكانت نسبة كل مراة في
وضعه من الرائي والكوكب يجب ان يكون نسبة واحدة من جميع جوانب الكوكب وجب ان يكون ما يرى من الهالة مستديرا
على انك يجب ان تعلم ان الهالة اذا لم يكن من نير على سمت الراس وجب ان يكون للسحاب ثخن حتى يكون الخطوط البصرية
التي من وراء النير والذي يقع من السحاب على مراى اقرب الى السطح الباطن والخطوط البصرية التي يقابلها اذ
عن السحاب حتى يستوي والا فاتفاق ان وقعت على سطح واحد كرى كانت التي في الجانب الابعد اطول ولان ما يخرج
المراة وما يدخل فيها مما لا يحيل لا يكون له اشراق ما يودى الضوء ويعكسه الى البصر فيخيل ان خارجه وداخله اسود فان كل ما
نقص من اشراقه عن الابيض ووضع في حس الابيض يرى اسود وداخل الهالة ربما يعرض له سبب آخر وهو ان قوة الشعاع
الذي للكوكب يخفي حجم السحاب الذي لا يستره فكانه ليس هناك سحاب ولا شئ آخر او كان ما فيه من السحاب ليس
يستر القمر اذ كان هو سحابا رفيعا وبعرض للصغر والرقيق ان لا يرى في الضوء القوى وخصوصا اذا كان يحيط لا ينير
الشئ فيكون كانه ليس موجودا مثل ما لا يرى الهبات الجوية في الضياء وان رئي لم ير مضيئا بل اسود ومثل الشعلة
في النهار واذا لم يرى ورئي اسود تخيل كان هناك منفذا وخلاء وشئ اسود ومتى اردت ان تتامل هذا فتامل
السحابة الرفيعة التي تحاذي القمر فيرى كانها ليست او يرى ضعيفة سواد فاذا فارقت محاذاته رايت لها حجما وا
عسا فان تمزقت الهالة من جميع الجهات متحللة دلت على الصحو وان انطمست حتى تخن السحاب ولطلت الهالة دلت
على المطر لان هذه الاجزاء الرطبة المائية القليلة يكون قد صارت كثيرة فان تخرقت من جهة دلت على ريح يأتي من
تلك الجهة وانها هي التي مزقته لا سيما ومبادي الرياح من فوق وقلما يكون حول الشمس هالة لان الشمس في الاكثر تحلل
السحب الرقيقة التي يبلغ من رقتها ان لا تستر الشمس وربما اخرج عنها البخار الدخاني فيلتحم ويتكاثف ومع ذلك فقد
يكون حول الشمس هالة وهو الطفاوة وذلك في الندرة والتي يكون من الهالات تحت الشمس ادل على المطر من الخيالات
الفرجية التي يكون قبالها واذا وقف سحابة بهذه الصفة تحت سحابة امكن ان يتولد هالة تحت هالة والتحتانية
يكون اعظم من الفوقانية لانها اقرب فيكون يادسها المرئي باجزاء ابعد من الوسط ومنهم من ذكر انه راى سبع
هالات معا وهو بعيد وقد حكى بعضهم انه راى هالة فلما قدرت بالكواكب التي حادت اقطاره كانت قريبة من خمس وار بعين
استطادنا واكثر ما يكون الهالة يكون مع عدم الريح فلذلك يكثر مع السحب الدوالي وقد رايت حول الشمس فيما بين
سنة تسعين وثلثمائة واحدى وتسعين هالة تامة في الوان قوس قزح واخرى ناقصة مولية الحدبة اليها فعلى هذه الصورة

عشرين سنة

يكون الهالة وقد رايت بعد ذلك بزمان له قدر هالة يطيف بالشمس فيها قليل قوسية خفية وانما ينفرج هالة
الشمس احيانا اذا اكثف السحاب واظلم وهالة الشمس تخالف قوس قزح في ان محور هذه الدايرة ينتهي الى البصر والى
المرئي في الجانبين جميعا ويكون الهالة منطقة لذلك المحور ويكون مركز دايرتها على هذا الخط بين الرائي والمرئي
واما القوس فان الرائي والشمس جميعا يكونان على خط المحور لكن مركز دايرة المنطقة لا يكون وانما بينهما والقوس لا
يرى على نصف دايرة لكن الهالة قد تتم دايرة وقلما يرى الهالة مكسورة بالافق لقرب النير من الافق لان خط البصر في
مثل هذه الحال يصيب من السحاب في الاكثر عمقا كثيرا والهالة الشمسية في الاكثر انما يرى اذا كانت الشمس بقرب
عن وسط السماء والقوس لا يرى الا اذا كانت الشمس بقرب من الافق وقد رايت بهمدان هالة حول القمر قوسية
اللون وكان ذلك لان السحاب كان اغلظ فنوسب في اداء الضوء وعرض ما يعرض للقوس مما نذكره واعلم ان الكلام
في الهالة فهو كالمحصل المحقق عندي واما القوس فقد حصلت عندي من امره احوال ويئست احوال لم اتحققها بعد
ولا يقتضي ما يقال فيها وقد شاهدت مرارا ان ارتسام هذا القوس ليس على السحاب الكثيف وليس يقتضي ما يقوله
اصحابنا من المشائين فيها وانا واصف لك اولا حال القوس في ارتسامها حيث لا سحاب كثيف عليها شاهدت ثم
واصف لك السبب في كونها نصف دايرة او اقل من نصف دايرة لا غير ومعطيك السبب في ان القوس لا يحدث في
جميع اوقات النهار الصيفي ويحدث في الشتاء واما الالوان فلم يحصل لي امرها بالحقيقة ولا عرفت سببها ولا
قنعت بما يقولون فان كله كذب وسخف واقول اما ان هذا العارض لا بد من ان يكون وراءه في اكثر الامر
سحاب ما هو مستوي الاجزاء غمام يوجبه المشاهدة لان هذا لا يكون في نفس السحاب البتة ولا نفس السحاب هو
الذي يوديه لكن البصر يغلط فلا يميز عن مكان مرآته وبين السحاب الذي يكون وراءه فاول ما عرفت هذا هو في البلاد
الجبلية فقد شاهدت فيها مرارا كثيرة سحابا يتولد مع مثله هذا الاثر وكان ذلك السحاب مشرقا شاهقا وجهته

وظهر

حيث جهة الجبل وظهور الاثر في وقع البصر اول ما وقع على دوائره ومنتصف قوسه وتخيلت انه في ذلك السحاب فلما
تاملت اسافله كان قائما فيما بينها وبين الجبل قياما في الجو وانه لولا الجبل لكان يتوهم انه في السحاب الكدر
القوس مرة وهي قوس مرتسمة في الجو المضحى قدام جبل الا ان ذلك الجوهر رطب ما هي من غير سحاب ولا شئ وكان
موضعه ما بينها وبين الجبل لا يزيد عليه او نقاعه ورايت مرة اخرى قوسين عظيمتين بلى دوسهما واسطرحد
وبلى طرفيهما جبال فيرى كل واحد منهما كانه مرتسم على الجبل والسحاب وذلك لان البصر لا يفرق بين سمعه وبين
حلقه فيرى كانه ملتصق به وقد تواترت مني هذه التجربة بعد ذلك مرارا فظهر لي ان السحاب الكدر ليس يصلح ان يكون
مرآة البتة لحدوث هذه الخيالات وانما ينعكس البصر فيه عن هواء رطب منتشر فيه اجزاء صغار من الماء مستقرة صافية
كالرش وليس تحت بكر ويزيل الاشفاف لكثفها اذ لم يكن وراءها لون لم يكن مراة وذلك كالبلور فانها ان
استترت قدمها من الجانب الاخر صارت مرآة في الجهة التي يليك وان لم يستر وتركت وراءها فضاء مسفر محصور لم يكن
فراه يحب في اكثر الامر ان يكون وراء هذا الهواء الرطب شئ لا يشف اما جبل او سحاب مظلم حتى يرتسم هذا الاثر منعكسا

عن الاجزاء المائية المتصافة المنتشرة الواقعة في الجو دون البخارية الكدرة فانها اذا كانت بخارية كدرة لم يصلح
لذلك ومن امثال هذا الخيال ما يتولد في ارجاء الماء اذا انتضح عن اجنحة الآلة المنصوبة في وجه الماء رشاش صغار
الاجزاء على موازاة الشمس فيحدث دائرة بالوان القوس وكذا اذا اخذ الانسان الماء في فمه ونفخه في الجو حذاء
الشمس او السراج او دائما الشمعة في الحمام يتولد حواليها من رطوبة جو الحمام هذا الخيال بعد ما شاهدنا في العدة
حول الشمعة خيالا هلاليا الشكل قوسي اللون والسبب فيه رطوبة المنبعثة عن نومه فكان اذا مسح العين لم يظهر
منه شيء وقد راينا في بعض الحمامات هذا الخيال منطبعا تمام الانطباع في حائط الحمام ليس على سبيل الخيال بل
كان الشعاع يقع على جام الكوة فينفذ في الرش المملو منه هواء الحمام ثم يقع على حائط الحمام وهو شعاع مضيء ثم ينعكس
عنه في الهواء الرش الى الحائط الآخر الوان قوس مستقرة ليس مما يبرح موضعه بانتقال الناظر وقد يحكى ان هذه الالوان
يظهر من ماء منتشر من مجاذف السفن في البحر ومن ضعف بصره حتى صار كانه لا ينفذ في الجو فقد يتخيل له ذلك ويتخيل
له اشباح اشياء اخرى وربما يتخيل له شبح نفسه امامه فان الهواء يصير بالقياس الى بصره محدودا منقطعا
واكثر ما يعرض هذا الخيال حول السراج ومما لا يكون له شقيقه ولون قوي فانه يرى ارجوانيا ذا لون واحد فالذي
صح عندي ان مرآة هذا الاثر هو ليس هو بسحاب مظلم لا يشف بل هو جو رطب فيه اجزاء مائية رشية كثيرة مشفة
ولكنه يحتاج ان يكون خلفه مثل هذا السحاب او جبل او سترة اخرى من نفسه او غيره وقد رايت بجبل بين ديورد
وبين طوس وهو مشرف جدا كان قد اطبق تحته غيم عظيم عام وهو دون قلته بمسافة يعتد بها لكن الهواء الذي
فوقه كان هذه الصفة وقد كانت ظهرت هذه القوس على الغمام ونحن سائرون عنه الى الغمام فيرى هذا الخيال انما يتشابه
الغمام المتراكم منتشبا على السحاب مثلما في الاستداره لضوء الجبل لا ينقص عن الدائرة الا قدر ما يكره الجبل وكنا
كلما امعنا في النزول صغر قدره ونقص قطره حتى صارت دائرة صغيرة جدا لان كان قربها منا وبعد الشمس عنها كان
يزيد ويصير المخروط البصري اصغر قطعا فلما قربنا من السحاب وكدنا نخوض فيه اضمحل ولم يتخيل فهذا هو صورة المرآة
التي يتخيل هذا الخيال واما الوتر فلعله انما لا يكون نيرا ابيض لان ماهيته بعيد عن الشراليس كما يرى في الهالة ولذلك
يختلط الضوء والخيال بشيء من جنس الظلمة فيتولد الحمرة والارجوانية وغير ذلك واما شكله فاعلم انه يجب ان يكون مستديرا لو اذا
علم عليه وهو ما قد للشيء عليه وكذلك فان الشمس اذا كانت على الافق وجب ضرورة ان يرى من القوس نصف دائرة
وذلك لان القوس ليس وضعها وضع الهالة موازيا للارض حتى يكون جميع ما يحيله مرئيا فيرى الخيال وانما وضع القوس
وضع مقاطع للافق لا موازٍ له فاذا كانت الشمس على الافق قطعت الافق من الدائرة الموهومة له نصفها الاخر فان
ارتفعت الشمس ارتفع طرف محور المنطقة فانحطت المنطقة لا محالة حتى اذا ارتفعت الشمس ارتفاعا كثيرا لم يكن
قوس واما اذا كان ارتفاعها الى حد كان قوس فلذلك يجوز ان يحدث القوس في بعض البلاد في الشتاء في انتصاف
النهار ولا يحدث في الصيف لعلة ارتفاع الشمس في انتصاف نهار الشتاء وكثرته في انتصاف نهار الصيف وكلما كان
القوس اتم واقرب من نصف دائرة كان اصغر اي من دائرة اصغر وكلما كانت اصغر نسبته كانت اكبر وفي الحالة الاولى يكون

اتم على الافق وفي الحالة الثانية يكون زاويتها على الافق مما يلي الشمس اشد انفراجا لان مركز دائرتها كلما ارتفعت
الشمس انخفض ومال الى الجهة التي يفارقها الشمس واما وجوب كون الالوان ثلثة ومن اتفق لون اصفر بما هار تما
الى معها في الاحيان باعيانها وترتيبها فليس يمكنني ان اقف على السبب فيه والذي يقال ان السبب فيه اختلاف
وضع سحابتين وامتزاج لون ثالث منهما فشيء لا اصل له ولا هناك سحابتان بوجه من الوجوه بل يجوز ان يرتسم في جو
متشابهة الاحوال قوس مع ثلثة احوال ولا ما قيل من ان الناحية العليا يكون اقرب الى الشمس وانعكاس البصر يكون اقوى
فيرى حمرة ناصعة وان الناحية السفلى ابعد منها واقل لذلك اشراقا فيرى في الطوق الثاني حمرة الى السواد وهو الكراثي
وانه يتولد فيما لون كراثي كانه مركب من اشراق حمرة الفوقاني وكدرة ظلمة السفلاني فكله ليس بشيء لان الاول هو ان يكون
الاقرب ناصع الحمرة ثم لا يزال كذلك على التدريج يضرب الى الارجوانية والعتمة فيكون طرفه الاخر اقتم ارجوانيا واما انفصال
هذه الالوان بعضها عن بعض حتى يكون عرض واحد متشابه الحمرة واخر متساوية الارجوانية وبينهما قطع فلا معنى له
وليس في ذلك الرش اختلاف استعداد ولولا ذلك لكان لا يتبدل بالقرب والبعد مواقع تلك الالوان فانك كلما
قربت من الموضع الاول انتقل ونزل كل لون على تدريج وبعدت انتقل الى خلاف ذلك لان الانتقال الاول متباعد عن
مقامك الاول والثاني متقارب اليه وكلما علون على موضعك فيجد كل بقعة صالحة لكل لون ولو امكنك ان تقرب الشمس اليك
لقربت القوس منك ولكبرت ولو امكنك ان تبعدها بعدا محسوسا تباعدت القوس عنك وصغرت وبعض من لا تحقيق
له ظن انك اذا قربت من القوس قربت منك واذا بعدت بعدت عنك وهو خطأ ويولد هذا الكراثي ايضا بين الارجواني
والاحمر الناصع بديع فان اللون الممتزج منهما شيء هو اشد نصوعا من الارجواني واشد ارجوانية من الناصع لا لون
كراثي لا مناسبة له مع واحد منهما ولان يتولد الكراثي بين الاصفر وبين الاسود والنيلي اولى من ان يتولد بين احمر ناصع
وبين ارجواني فان اصحابنا من المشائين لم ياتوا في لمية هذه الالوان وهذه الفصول بشيء فهمته وعسى ان يكون عند
غيره منه ما يفهمه ولعلك يخيل لك لا يبطل علة هذه الالوان كلها في المرآة ولا في ذي الشبح بل في بصرك بان يعلم ان
لا حقيقة جسمية للشبح ولا اختلاف لون في المرآة فلعل الاولى ان يطلب في بصرك ثم يطلب انه في الراكد القائم الذي
لا يثبت لك كيف تختلف الالوان ايضا واجهد في هذا جهدك ستصل اليه وتفهمه وهذا القوس في اكثر الامر يلي الارض منه
لون ويلي الجو منه لون ليشتدان معا عند الوسط وربما كان في الوسط لون آخر يحاد لك والذي احدسه من امر هذه
القوس ليست وانقامه بعد حتى اودعه كتابي هذا لكني اعلم بالجملة انه خيال وانه لا يمكن ان يكون منه اكثر من قوسين
لان الثاني منهما يكاد ان لا يظهر فالثالث كيف يطمع فيه ومعنى قولي لا يمكن ههنا عنها وفيما يجري مجراه هو انه بعيد
ليس انه مستحيل فهذا مقدار معرفتي من امر القوس وسائر ما بقي يجب ان يطلب من عند غيري واما الشميسات
فانها خيالات كالشموس عن مراي شديد الاتصال والصقالة يكون في جنبة الشمس فيؤدي شكلها ولونها او يقبل
ضوءا شديدا في نفسها وتشرق على غيرها بضوئها وبعكسها ايضا واما النيازك فانها ايضا خيالات في لون
قوس قزح الا انها ترى مستقيمة لانها تكون في جنبة الشمس يمينة عنها او يسرة لا تحتها ولا امامها وسببها استقفا

انها اما ان يكون قطعا صغارا من دوائر كبار غير مستقيمة لا سيما اذا انوالت من سحب واما لان مقام
الناظر واوضاع السحب بحيث يرى المحدب مستقيما وليس مما يقال عنها انها عن سحابتين او اكثر ايضا لشئ
كما ليس مما قيل من ذلك في القوس لشئ ولو كان بحسب اختلاف سحب لا يقف مداخلة الالوان مركبة عن تركيب الاصباغ
مختلفة الاشكال والوضع من الشمس واحد وقلما يكون هذه عند كون الشمس في نصف النهار بل عند الطلوع والغروب
لا سيما عند الغروب ففي ذلك الوقت يكثر تمدد السحاب وكثيرا ما يتفق لهذه ان لسائر الشمس طالعة وغاربة وذلك
لان الشمس في هذا الوقت تحلل السحاب المرتفع في الاكثر وهذه الشمسيات يدل على المطر لانها يدل على وفور الحرارة
رطبة قال بعضهم انها ان كانت شمالية عن السمت قلت دلالتها هذه وان كانت جنوبية اشتدت وقد غفل هذا
عن ان السحب التي عنها سادى هذه الخيالات لا يبلغ بعدها عنا ان يميز ما بين شمالها عن جنوبها وانه لا بعد ان
يكون ما هو شمالي عندنا يصير جنوبيا لمن عن فراسخ قريبة والجنوبي شماليا وقد حاول بعض المطعمين في تعليل ما يرى
من القوس تارة ونصف دائرة وتارة اقل فقال ان ذلك بسبب ان الشمس اذا كانت في الافق كان الذي يليها نصف
طوق الشمس واذا ارتفعت جعل في ذلك بعض سما وهذا شئ لم افهمه ولا اشبهت ان افهمه والقمر قد يحدث قوسا خاليا
لا يكون له الوان وذلك لانه لا يكون في العالم من الضوء ليلا ما يكون نهارا حتى يرى ضوء ينعكس رؤية ضعيفة مغلوبة
بالضوء الشاطع في النواحي فيرى بعضه مثلا احمر وبعضه بالخلاف بل الاشياء البراقة والمضيئة والعاكسة للنور
يرى في الليل برؤية واضحة جدا غير مغلوبة بضوء غالب ولذلك ما كانت النار يرى في النهار حمراء ارجوانية منكرة النور
ويرى في الليل بيضاء منيرة وذلك بسبب غلبة ضوء الشمس في النهار فيكون خيال ضوء القمر في السحاب اضوأ من لون
السحاب في الليل فيرى ابيض وحال ضوء الشمس عن شئ بعدمه يكون اقل ضوءا من ضوء النهار فيرى ملونا شديدا لا
واما قوس الليل فانه انما يقع في الاحيان وعلى سبيل الندرة فانها يحتاج في تكونها الى ان يكون البدر شديدا لا
حتى ينعكس منه حال الانعكاس ما يظهر وان يكون ايضا الجو شديد فان الاشياء الضعيفة اللون لا ينفك عنها
ضوءها الا استعدادا فانه ان كان قاصرا لم يؤدي حال ما ليس بذلك البالغ في كيفيته وانما يكون القمر شديد الاضاءة
عندما يشتد في الشهر مرة فقل ان يجتمع سدده والاستعداد التام من الجو فلهذا لا يتولد قوس الا في الندرة

الفصل الرابع في الرياح فقد حان لنا ان نتكلم في امر الرياح فنقول كما ان المطر وما يجري مجراها انما يتولد
عن البخار اليابس الذي هو الدخان ويتولد عنه على وجهين احدهما اكثري والاخر اقلي اما الاكثري فاذا اصعدت
ادخنة كثيرة الى فوق ثم عرض لها ان ثقلت فهبطت لبرد اصابها او لانها قد حبسها حركة الهواء العالي عن
النفوذ فرجعت تارة مطيعة لحركة ذلك الهواء في جهة وتارة في جهة اخرى وذلك انه ليس يلزم في المندفع الى فوق
فاطنه بعض المشككين انه اذا اضغط من فوق الى اسفل لحركة معارضة يكون لا الى اسفل بل الى جهة ان يلزم تلك الجهة
فربما اوجبت هيئة صعوده وهيئة لحوق المادة ان يتكسر الى خلاف جهة المحرك المانع كالسهم يصيب جسما متحركا
الى جهة فيعطفه تارة الى جهة ان كان الحابس كالهدد على صرف المتحرك عن متوجهه بعده ايضا على صرفه الى جهة حركته نفسه

وتارة الى خلاف تلك الجهة اذا كان المعاوق يقدر على الجنس ولا يقدر على الصرف فلهذا السبب مما يوجد الريح بعد
صعودها مائلة في حركتها النازلة الى جانب وجانب وربما اضطرها ايضا الى ذلك هيئة ما يتصعد من سحب
تخصص لها ذلك الجانب وتمنعها من ان تنزل سافلا على الاستقامة وهذا الجنس من الرياح في اكثر الامر تتحرك قبلها
سحب ثم تهيج وكثيرا ما الا بخرة والادخنة المتصعدة من الاتونات وما يجري مجراها تعرض لها ان تنزل من اقصى
الجو بعد ارتفاعها والجو صحو فيد بهبوب رياح عاصفة وهذه الرياح التي بصرفها الادخنة من غير قسر هو في اكثر
الامر عاصفة يكون قوية في ابتداء وصولها وكان اصحابنا يتاملون ذلك ويهددون بحدوث الرياح قوية في
مصون وسعي الحاضرون فهذا هو الامر الاكثري في تولد الرياح ومن الرياح ايضا ما يتولد بعد ميلها الادخنة
الى معاوقة الحركة العالية وميل اسها الى جنس الريح وذلك حين ما يكون هذه الادخنة المتصعدة سطر في
الى جهة ما انصرافا قويا بالعلة عن الوصول الى العلو المحض وذلك اما لان لها سقفا منفرجا في الصعد او لرياح باردة
هابة فوقها يمنعها عن الارتفاع ويصرفها من حيث يلاقيها او الى الجهات بوضعها واما الرياح يلحقها ويتعوق ان يتلاحق
ايضا ادخنة اخرى يمدها اما من مصعدها واما من منابع اخرى فيتصل بركا لعيون للاودية في تسلسل رياحا قوية في
تلك الجهة لاستمرار الاتصال وقوة انجذاب البعض اثر البعض وخصوصا اذا اصابها برد يحبسها عن الصعود وسفلها
ويميل الى الهبوط مجرة بعضها اثر بعض وربما هبت الريح بحركة الهواء وحدها اذا تحلل جهة من الهواء للسخونة
فانبسط فسال له الهواء لكن الريح بالحقيقة ما يتولد عن الدخان اليابس ولو كان الهواء مادة الريح لكان هبوبه زمانا
طويلا بل مقدار ما يحركه شئ او تخلخله وكثيرا ما يهب الرياح ونحن نعلم ان الشمس قد تحلل في مدة ما من شانه ان
يتحلل وكثيرا ما هب رياح من جهات مقابلة للجهات التي منها يتوقع ما يكون من تحلل الشمس ومما يدل على ان مادة
الريح غير مادة المطر الذي هو البخار الرطب هو انها في اكثر الامر يتنافيان والسنة التي يكثر فيها المطر لكثرة البخار
الرطب يقل الرياح والسنة التي يكثر فيها الرياح يكون سنة جدب وقلة مطر لكنه كثيرا ما يتفق ان يعين المطر
على حدوث الريح بان يبل الارض فيعده لان يتصعد منه دخان فان الرطوبة يعين على تحلل اليابس وتصعده وتارة
بما يبرد البخار الدخاني فيعطفه كما انه قد يسكنه بمنع حدوث البخار الدخاني وقهره والريح ايضا كثيرا ما يعين
على تولد المطر بان يجمع السحاب او بان يفيض برودة السحاب الى الباطن للتعاقب المذكور او يعين على تحلل ما فيه من البخار
الدخاني فيبرد بانفصالها وان كانت باردة اعانت ايضا بالتبريد واما اكثر الامر فان المطر يزيل البخار الدخاني ويعدله
ويجمده ويمنعه ان يصعد او يتصل بعضه ببعض فاذا نزل بعلة الاستفادة من الترطيب ضعف حركته وكذا الريح
في اكثر الامر يحلل السحاب ويلطف مادته بحرارتها او بسدده بحركتها وبالجملة فان مبادي هبوب الرياح كيف كانت يوجب
الفحص لما تبدد وليس يمكن عندي ان يعطي الرياح المختلفة احكاما في المعونة على المطر او الصحو كلية بحسب البلدان كلها
بل يجب ان يخص بالبقاع المختلفة لها احكام خاصة والرياح المولدة للسحاب يسمى رياحا سحابية واسم الرياح
السحابية يقع في الاكثر بحسب عاداتنا على هذه الرياح وقد يقال رياح سحابية وخصوصا في القديم لما كان من الرياح

اضاءة

مركبة الاصباغ

سدده

قاطنة

سكنة

ينفصل من السحاب الى ناحية الارض ولانها منضغطة مقسورة فهى قوية الصدمة معرفة والزوبعة اكثرها من الرياح
السحابية الثقيلة الرطبة التى تندفع الى سفل فيصدم سحابة فلوتها وتصرفها فيستدير باردة وهذه ادوارها
وبمدارها تفرج المنافذ التفافا وتلونا كما يعرض للشعر ان تجعد بسبب الهواء منبعثة من المسام وربما كانت الزوبعة
من مادة ريحية هبطت الى سفل وقرعت الارض ثم انبعث فلقتها ريح اخرى من جنسها فلوتها وعلامة الزوبعة
النازلة ان يكون لها تيفها يصعد وينزل معا كالراقص وعلامة الصاعدة ان لا يرى للفا تيفها الا الصعود وربما
يعرض لها كل فى ذلك الشكل ثم يلزمها الثقل طبعها ويخون جوهرها لرطوبتها ولو كانت لطيفة لم يلزمها ذلك الشكل
وقد يحدث الزوبعة ايضا من تلاقى ريحين شديدتين او غير شديدتين وربما كانت شديدة قوة نابية تقلع
الاسحاب وتختطف المراكب من البحر وربما اشتملت على طائفة من السحاب او غيره فترى كانه تنين تطير فى الجو وقد
الرياح التى تبتدى من السحاب متصلة المادة منها ساذجة ومنها ساطعة صاعقية ويؤثر الصاعقة الزوبعة
يقال رياح سحابية على الكذب لرياح كانت تهب فعارضتها رياح سحابية فصرفها معها كالجزء منها او التى منعتها
الرياح عن الهبوب فلما انقضت هبطت خطت سحابية والكتاب المحدودة للرياح اثنا عشر لان الافق يتحدد
باثنى عشر حدا ثلاث مشارق وثلث مغارب وثلث نقطة شمالية وثلث نقطة جنوبية فالمشارق الثلثة مشرق
الاعتدال ومشرق الصيف وهو مطلع نقطة السرطان ومشرق الشتا وهو مطلع نقطة الجدى ويقابلها مغارب
ثلثة والنقطة الشمالية والجنوبية الثلث يقاطع خط نصف النهار والافق ونقطتا دائرتين موازيتين
لدائرة نصف النهار مماستين للدائرتين الدائمتين الظهور والخفاء من غير قطع ولهذه الرياح اسام باليونانية وبالفارسية
ليست بحضرتنا الآن والمشهورات عند العرب ريح الشمال وريح الجنوب والصبا وهى المشرقية والدبور وهى المغربية
والقوافى يسمى نكبا ونسبة ان يكون هذه الاربع هى الغالبة ومن الاربعة الشمال والجنوب فان مهبهما مستعدان
لان يقول لا ان يتولد منهما الرياح عند تاثير الشمس استعدادا شديدا ومن الناس من يجعل الريح المغربى لبردها فى
عداد الشمال والمشرقية فى عداد الجنوب فيكون امهات الرياح عنده ريحين فالرياح التى تاتى من ناحية
الشمال هى ابرد الرياح وذلك لان معنى قولنا شمالية هى انها يكون شمالية بالقياس الى بلادنا وناحية الشمال
منا باردة وفيها جبال وثلوج كثيرة فتبرد الرياح المارة بها الساقات جانان يميد الى ناحية الجنوب لم يبعد ان يسخن
ببرودها بالبلاد الحارة والجنوبية هى اسخن الرياح لانها انما يصل الينا وقد جاوزت بلادا محترقة حارة او ابتدات منها
ان كانت تلك فلما يصل الينا فالجنوب وان فرضناها ابتدات من موضع بارد فلا محالة انها اذا وصلت الينا يكون قد
سخنت كيف ما كان منها مهبها ومبداه من المواضع الحارة ولذلك هى كدرة وان كانت ابتدات من صفاء وهى ايضا
كدرة رطبة لما يخالطها من بخارات عفنة من ابحرة من البحار الذى فى جهة الجنوب منا وهذا فى اكثر الامر وقد يمكن ان
هب رياح من نواح جنوبية قريبة منا باردة فيبرد وان يهب رياح شمالية ويلقى البحار والبوادى الرمضة فيحمل
ابخرتها ولكن الحكم الذى حكمنا به انما هو حكم بحسب الاغلب من البلدان وبحسب رياح بلادنا بالحقيقة من بعد واما

الرياح المشرقية والمغربية فيجب ان يكون اقرب الى الاعتدال وان يقع لها اختلاف كثير بسبب اختلاف البلدان
والكائن بسبب البحار والجبال والرياح المشرقية ناساويجى لا على طرف البحر مارة على اليبس مسخنة بالشمس واما
المغربية فيا تسامرة على البحار والمشرق اسخن من المغرب لانها اكثر يبسا وبرها واما البحر فى جانبين منه فقط وقد
تتباعد العمارة عنها فيها وكان القدما ينسبون الريح الشرقية الصيفية اعنى التى من مشرق الصيف الى انها فعالة
للسحب جذابة لها والريح الشرقية الشتوية الى انها تخفف ابتداء ثم ترطب اسهاما لانها تحلل الموجود من الجامدات فاذا
حللت الجامد اثارت رياحا جديدة ويجعلون المغربية الجنوبية مقابلة للشرقية الصيفية وينسبون الشمالية الشرقية
والغربية الصيفية الى انها تثير الثلوج ووجدوا المشرقية ربيعية صيفية والمغربية خريفية شتوية وهذه احكام
يتغير بحسب المعمورة ولكن تشترك فى ان كل ريح انما يشتد هبوبها ويتصل بان يكون الشمس فى جنبتها وان الشمس لا
يقتدر على احداث ريح قوية من جنبة جامدة الابعد ... وفى الاول انما يحلل وان احكامها من الشمال بالقياس الى البا
اعجل منها فى الجنوب والصيف تقل فيه الريح لفوز المادة والشتاء تقل فيه لعود الفاعل وربما اتفق ان يكثر
اذا اتفق من الاسباب ما يضاد المانعين وقد يتفق ايضا ان تقل فى الربيع المجود وفى الخريف للسبب الذى يستفيد
بالسبق او المطر بله فان الجامد واليابس الصرف لا يبخران ولا يبخران والرياح الباردة قد يختلف فيكون ابرد
واقل بردا وهى من نوع واحد والسبب فى ذلك الاختلاف يعرض لما يمر به من البلاد والمادة التى يكون عنه ومن الفصل
فصول السنة وما كان من هذه الرياح متضادة فقلما يتفق لها الهبوب معا لاسيما ما كانت كذلك بالحقيقة وكانت
من ابعد الطرفين واما من موضعين متقاربين شمالا وجنوبا فقد يهب لان السبب الفاعل للرياح وهو الشمس لا يكون
مايلا فى وقت واحد الى الجهتين المتضادتين فان اتفق لا بسبب فى الفاعل بل السبب المنفعل حدث ربوبية وهبت
احدهما اخرى واكثر ما يحدث ربيعا وخريفا لان الشمس لا يكون قد مالت عن احدى الجنبتين الى الاخرى ميلا بعيدا اوفى
الوقتين بل الخريف لان السطام فيه اقل وقد يتفق فى بعض البلاد ان يوجد ريح دون ضدها والرياح المتضادة
قد يعرض لها ان يتعاونون على فعل واحد يتعاون الريحين المتضادين اللتين احديهما من مغرب الشتا والثانى
من مشرق الصيف فانهما اسعا وبان على ترطب الهواء لان كل واحد منهما مرطب هذا الشمالية وذلك المغربية البحرية واما الغير
المتضادة فلا يتمانعان فى هبوبها ولكن يتفق لها تارة ان يتعاون ويتفق ان لا يتعاون ويتفق للريح الواحد ان
يضاد مبداها سببها مثل الريح الهابة من المشرق الشتوى فانها يجف اولا بمساواة لو لا ان الشمس كما تشرق يخفف الرطوبة
المجتمعة ليلا ويحلل ثم اذا اطلعت وبقيت حللت البخارات فزادت رطوبة يحملها تلك الرياح ثم للرياح خواص يختص بكل
واحد منها يحتاج ان تعرف بعد ان تعرف ذلك من الكتب الجزئية ومن شان الرياح الاثنى عشر ان يهب كل واحد
كل واحد منها عند ميل الشمس الى جهته ولكن ليس فى اول ما يصل اليه وخصوصا الشمالية والجنوبية لان الشمالية
والجنوبية لا يهب كما يوافى الشمس ناحيتها اولا وذلك لان الشمس يحلل الحاصل من البخار والدخان لبعدها ولا بعدها
ولا يقدر على ان يحلل الجامد من الرطوبات الى البخار بسرعة فى اول وصولها وما لم يحللها لسيلها وبالها الحرارة

لم يعدل الارض لان يدخن عن الارض دخانا كثيرا وان الارضية يعين على تصعيدها مخالطة المائية ولهذه العلة فديتاخر عشرين يوما وخصوصا الجنوبية التي لا تهب من عند القطب بل تهب من دون الصحو ومن الارض اليابسة لان اليابس ابطأ انحلالا فلذلك هذه الرياح ساحر قريبا من شهرين ويسمى البيض لاحد انها الصحو وبعضهم من خاصيتها ان تحمل الدجاج بيضا من غير سفاد وكان بحما اذ نقل هذه الرياح الجنوبية صيفا ولكن السبب في انها لم تقل ان الرياح الشمالية تنقل الى تلك الجهة رطوبات فترطب تلك الارض وتعدها للتسخين ولان تلك الارض واسعة كثيرة لما كانت رياحها عظيمة واما في الشتاء فلا يتفق ان يبلغها ما يحدث من الرياح الجنوبية لبعد المسافة فاذا جاوزت الشمس ذلك المكان احدث تهب ولما عند بعد الشمس عنها جدا فالاولى ان لا تهب واما سائر الرياح فليس الامر فيها بهذا التاكيد وهذه الرياح التي تهب مع حركة الشمس تسمى الحولية واكثر ما تهب نهارا بسبب الشمس وكل ريح فان قوتها في البلاد التي يبتدي منها وضعفها فيما يقابلها واكثر الرياح هي الشمالية والجنوبية لوفور المواد عند كل واحد من القطبين المواد المعدة بترطيبها الارض لتصعد الادخنة عنها واستحالتها رياحا واما سائر الرياح فانها تهب في الاقل وكما قد اتفق ان ظن قوم ان للمياه معدنا هو كليتها وهو في غور الارض كذلك قد ظن قوم ان للرياح ايضا معدنا يحصرها في غور الارض وانها تهب من هناك بقدر ولو كان الامر كذلك لكانت الرياح التي تنبعث من الارض يبتدي هبوبها ثم يضعف كالماء المنبثق وانه في ابتدائه يقوى ثم يضعف وليس يوجد حال الارض التي منها ما يبتدي من الرياح في هبوبها هكذا بل على عكسه وانما اشتد الرياح في اعلى الجو ايضا لو كانت المهب الاصل واحدا لما هبت رياح متضادة معا ومع ذلك فان الريح القليلة التي ليست كلية الريح فقد يحدث من احتقانها في الارض الزلزلة وتحفر فلو كانت للرياح كلية محصورة في الارض لكانت قد خسفت المقعر المنحصر فيها وتخلصت دفعة ومما يليق ان يلحق بهذا الفصل حال الرعد والبرق والصواعق ثم كلام على السهب وذوات الاذناب والعلامات الهايلة في الجو

الفصل الخامس في الرعد والبرق والصواعق وكواكب الرجم والشهب الطايرة وذوات الاذناب

فنقول ان من شان البخار المتولد من الغمام ان يصحبه وخصوصا في الفصول الحارة بخار دخاني فيه ما يسهل صعوده فانه او هنة ما تصعب فلا يخاصه بل يبقى فيه ويبرد لبرده وذلك لان كثافة الغمام بجنسه فلا بد عنه ان ينفذ في الهواء البارد نفوذه السريع لو انفرد النفوذ الذي يجعل به عن ما اثر البرد فيه بسرعة فانه اذا كان خالصا اسرع ولم ينتظر حتى في مثلها يتم لها التغير والانفعال وهو بسرعة حركته يحفظ الحرارة ايضا فاذا احتبس بردما في البخار المائي وبرد هذا البخار فانه اسرع تبردا من الدخان لان طبيعة البرد في الماء اقوى منها في الارض ولذلك رجوعها الى طبيعتها اسرع من رجوع الارض الى طبيعتها وحركته الى فوق ابطأ من حركتها واذا كان كذلك تعاون برده وحسره على جميع الدخان وتبريده وقسره اياه الى الانحصار في ذاته لتكاثف البخار حوله فصار يشبه العصر ويحدا على السحاب لعصى في الانخراق له لمزايدة كما تقدر فيتعاون الاسباب على عقده رياحا تاخذ نحو الجهة التي يتفق لها النزول عنها او النفوذ فيها ويستحيل بحا غاصفة في السحاب وعند الى الجهة المتخلخلة في السحاب في اكثر الامر وهي الجهة التي تلي الارض لانها اسخن من الجهة الفوقانية

المتلبدة بالبرد واسخف واذا كان دافعها لاتصال المادة يلحقها الى الانفصال فربما انفصلت لا عن جهة سلمها في خروج الدخان المتدافع الى فوق من منفذ ليس الى فوق بل الى اسفل وربما كان احتباسها في السحاب مانعا في تبريدها فاعان ثقلها الى اسفل بردها ولو كان هذا البخار بعد لحقته على التقصي من كثافة اعلى السحاب فلم ينفذ كثافته وبقيت فيه حرارة لما احتبس ريحا والريح اذا عصف في الهواء الرقيق اللطيف سمع له صوت شديد فكيف في سحاب كثيف فيجب ان يسمع له صوت الرعد ولان هذا الدخان لطيف متهيئ للاشتعال فانه يشتعل بادنى سبب مشتعل فكيف بالحركة الشديدة والمخالطة العوية مع جسم كثيف والحك نفسه اولى بالاسخان من نفس الحركة او مثلها وقد علم هذا في موضع آخر فلا عجب ان يجعله التحاكك والاضطراب والانضغاط الى حرارة مفرطة فيشتعل لهذه العلل نارا او يستحيل برقا واذا اسببابه يعلم ان من الاشياء اللطيفة يسهل اشتعالها بادنى حركة فاما ما يحدث من امراك اليد على اشياء التسود في الليل فانك ترى اضوء والتهابات لطيفة يحدث من تلك الحركة اللطيفة فكيف اذا حرك الشيء اللطيف المختلط من مائية وارضية عمل فيهما الحرارة والحركة والخلخلة الممازجة عملا قريبا بحرارة من الدهنية حركة شديدة وهي مستعدة لطيفة دخانية وربما كان اشتعالها من احساء الجوهر بما من البرد وقد يعرض ان تمطر بعض البقاع التي في جوهرها سبخة او لزوجة دهنية ثم يتصعد من تلك البقعة ابخرة دسمة لطيفة فيشتعل من ادنى سبب شمسي او برقي ويرى على وجه الارض شعل مضيئة غير محرقة احراقا يعتد به للطفها ويكون حالها كحال شعلة القطن المنقوش بل كحال النار التي تشتعل في بخار شراب مجعول فيه الملح والنوشادر واذا وضعت قبسة في خمر فجر ضرب من بخاره سراج فاشتعل وبقي مشتعلا مدة قيام البخار على ان المطر يكون الطف وارق كثيرا ولا يكون برق الا ومعه رعد لانه لا يكون الا من الريح يضطرب في الغمام ثم يتخلص مشتعلة لكن البرق يرى والرعد يسمع ولا يرى فاذا كان حدوثهما معا رؤي البرق في الان وتاخر سماع الرعد لان مدى البصر ابعد من مدى السمع فان البرق يحس في الان بلا زمان والرعد الذي يحدث مع البرق يحس بعد زمان لان الابصار لا يحتاج فيه الا الى الموازاة واسعاف وهذا لا يتعلق وجوده بزمان واما السمع فيحتاج فيه الى تموج الهواء وما يقوم مقامه ينتقل به الصوت الى السمع وكل حركة في زمان ولهذا ما يرى وقع الناس وهو اذا كان يستعمل في موضع بعيد قبل ان يحس بالصوت بزمان محسوس المقدرة اما اذا قرب فلا يمكنك ان يفرق بين ذلك الزمان القصير وبين الان بسبب الرعد والبرق في اكثر الامر هو الحركة التي يحدثها الريح جنوبا ويشتعل اشتعالا وربما كان البرق ايضا بسبب الرعد فان الريح المشتعلة ينطفئ في السحاب فيسمع لطفوه صوت بعده بزمان للمعنى المذكور والسبب في حدوث ذلك الصوت وان السبب الاول انه يحدث من مفاعلة ما بين الرطوبة والنار حركة عنيفة سريعة يكون هي سبب الصوت كما انا اذا اطفانا النار فيما بين ايدينا حدث صوت دفعة لحدوث حركة هوائية عسفة دفعة يفرغ ذلك المحرك سائر الهواء وبحركته السريعة الصاعدة او المايلة قرعا شديدا ان يحدث منه الصوت والغالب ان مع كل برق رعدا وان لم يسمع فانه لن ينفذ في الغيم نار متحركة الا وهناك تشتت او خفق للريحية ولا يبعد ان لا يكون مع الرعد برق فليس كلما عصفت ريح لقوة اشتعلت والذي يقال ان حدوث

الرعود لسبب نضاك الغيوم ان لا يكون لها من الحركات ما يصير في احكام الرياح والرعود يختلف اصواتها بحسب الرياح
الحارقة والسحب المحرقة وبحسب اوضاع بعضها عن بعض وبحسب ان سبدلها من صفق وخفق او من طفو وجود والنار
لرده وحصر الحجر عذب في السحاب رعدا وبرقا كثيرا وقد قيل في الرعد والبرق اقاويل ليست بصحيحة كمن قال ان البرق شعاع
الشمس يحتبس في السحاب او انه قطعة من نار الاثير يحتوشه وكمن قال انه عكس شعاع وانت فلا تسمعك بعد ما حصل من
الاصول انه لا يحقق ولا يتحقق بطلان هذه الاقوال ولو كان البرق شعاعا اساسا في غمام لكانت السحب الماسية بلا لا
برق واما الحرمن الاثير فلا اذاخ له الى اسفل دحا نعسه وطباعه طاف محرك مدبر واما الصاعقة فانها ريح سحابية مشتعلة
ليست بلطيفة لطف البرق الذي لاجله لا يبقى شعاع البرق زمانا بعده بل تتحلل وتطفو بل هي ريح سحابية مشتعلة
تنتهي الى الارض لا ضوها وحده بل جرمها المشتعل لاستحصافه واجتماع ثقله الارضي او لاضطراره الى ذلك الماحد على
ما نانابه وقوامها مع ذلك مختلف فربما كانت ريحا سحابية ساذجة فيكون منها صاعقة لطيفة وربما كانت لا تحرق
فقط وربما كانت ساهمة اللون وربما كانت يؤثره فيما يقوم في وجهها لكنها تنفذ في الاجسام المتخللة ولا تحرقها
ولا يبقى فيها اثر وربما كان اغلظ من ذلك فيعمل في المتخلخل نفوذا يبقى فيه اثر سواد وتذيب ما تصادمه من
الاجسام المتكاثفة ولذلك ما يذيب الصباب المضببة على الرهم ونحوها المتخذة من الفضة والنحاس ولا يحرق الرهم
بل يعما سويتها وكذلك فقد تذيب الذهب في الصرة ولا تحرق الصرة الا ما يحرق عن الذوب وربما كانت هرا من ذلك وربما
كانت سحابية دون غيرها مشتعلة ويكون من مادة كثيفة فيكون بيئر الصواعق وبالجملة فالصواعق رياح سحابية مشتعلة
وربما طفئت هذه الصواعق فيستحيل اجساما ارضية بحسب المزاج الذي يكون فيها وعلى ما اقتصصنا لك من حمرها
واذا ارادت صاعقة ان يصعق بعد سهلها اكر الامر يحء واما الاثار المحسوسة في اعلى الجو فانها منكوبة من الدخان
اذ البخار لا يتصعد الا ما هناك لعلة حركته ولانه يبرد فيما دون ذلك واما الدليل على انها يكون من دخان فلان الهواء
والبخار رطب لا يشتعل البتة والاجسام اليابسة الثقيلة لا يحصل هناك حتى تشتعل الا ما كان منها لطيفا
دخانيا ومن ذلك شهب الرجم ومادتها ايضا البخار الدخاني اللطيف السريع التحلل وذلك ان هذا الدخان اذا وصل
الى الجو المحرق اشتعل وسرى فيه الاشتعال كانه تعدو فيكون كما يشتعل يتحلل فيرى كان كوكبا ينقذف وقد يسوغ ان
يبقى اشتعاله طويلا قطعة يسيرة من الزمان وقد يكون له سرد هذا اذا كانت المادة اكثف وقد يتفق وجود هذا
العرض بسبب البرد اذا احضر البخار الدخاني وعرض ان ينحرف لشدة اشتمال البرد عليه لما تندى فاشتعل او كان سبب
اشتعاله انضغاطه من البرد فحركته من ذلك الى اسفل لثقله الكاين عن البرد فيشتعل من الحركة وكثيرا ما يسقط الرجم
له رماد ويجب ان يتكلم ههنا في علة طفو النار حتى يتوصل به الى معرفة شيء مما يريد ان يقوله من بعد فنقول ان المفهوم
عند الجمهور من قولنا طفئت النار انه زال الضوء والاشراق الموجود في الجرم المسمى عندهم نارا لحق سوء ملاذ خانيا
او هواء او شيئا آخر ان امكن ومعنى انها لم يطفأ ليس هو ان نسبت نارا واحدة بعينها شي متعلقة في موضع واحد على
حسب ظن من يظن ان النار بعدي فيه هي واحدة تحفظها مادة الدخان المستعد للاشتعال بل معنى انها لا تطفأ
ههنا انها لا تزال تحل متصرفها متجددا فان كل نار بعينها ما يعرف عند الجمهور نارا فانها تبطل ويتجدد آخر على
الاتصال فيكون في الحقيقة طفو وتجدد ما لكنهم ما داموا يرون التجدد ما يقولون ان النار لم يطفأ والسبب في
ان النار ليست بالتجدد ان كل ما حصل منها امعن الى فوق بطبعه فلحقه من البرد ما يطفيه لضعفه اذا ابعد عن مبدئه
وامعن في حر الغير ولما كان الضوء كما علمت ليس شيئا يلزم ذات النار الصرفة بل يعرض للنار اذا كانت متعلقة بمادة
دخانية ويكون حامل الضوء تلك المادة الدخانية وقد ثبت هذا فيما سلف كان طفو النار اما بسبب في نفس القوة الفاعلة
للاشتعال والاشراق واما بسبب في القوة القابلة اعني جوهر الدخان فمن المعلوم ان القوة الطبيعية الفاعلة
ما دامت ملاقية للمادة القابلة فمن المستحيل ان يبطل فعلها الا ببطلانها فاذا ابطل هذا الاشراق فالسبب فيه لا محالة اما
من جهة الفاعل بان يكون ذلك النار قد استحالت برد عنها او رطوبة هواء او شيء آخر وهذا هو الطفو الذي يكون
في حيز الهواء والماء بسبب البرد والرطوبة واما بسبب المادة فانها اذا استحالت استحالة تامة الى النارية حتى لم يبق فيها
من طبيعة الارضية شيء فبطل الدخانية فلم يكن للنار شيء يتعلق به ويشرق فيه بل صار الشيء كله نارا شافا
ليس يضيء بضوء نفسه واذا كان كذلك غاب النار عن الحس وصار اطفئت فهذه الشهب والكواكب ذوات الاذناب
وغير ذلك يستحيل ان يطفأ وهي في العلو بالسبب الاول لان البرد والرطوبة لا سلطان لها هناك بل انما يطفأ بالسبب
الثاني وهو ان مادتها تستحيل بالكمال نارا فيشف فلا يرى ضوءا ويجوز ان يقال للشعلة المرتقية الى ما هناك
ما دامت لم يطفأ منها انها واحدة بالعدد ما سرى في الشعلة بعينها الى ان يستحيل لا كالموجودة ههنا لا يحتاج ان
يتحرك الى موضع آخر ويخلفه غيره فان موضعه الطبيعي هو ذاك ولا البرد يفسدها اذ لا برد هناك ويجوز ان يكون ايضا
ما لا يطفأ هناك على سبيل التجدد واذا كانت المادة ذات مدد وكان غيرها حاصلة مع الاشتعال في حقيقة الموضع
الطبيعي بل في اقرب نحو منه فيكون على الاتصال حر يشتعل ويشف بالاستحالة التامة ويلحق مقامه حر آخر يشتعل و
فيكون الصورة محفوظة فان كانت المادة لطيفة وحصرت حتى حصل لها باللطافة وان كانت سريعة الاستحالة
النارية وبالحقيقة ان تمكنت من الحصول في الحر الذي فيه النار قوية جدا اضمحل اشتعالها دفعة وحصلت نارا وسفت
فان كانت المادة كثيفة وذات مدد وثقيلة فانها سطى استحالتها نارا خالصة ولا يكون لها برد مطفئ ولا ايضا يصعد
صعودا سريعا ممعنا في حيز النار الى ان يبلغ المكان الشديد قوة النارية فيعرض لذلك ان يبقى التهابها واشتعالها
مدة طويلة اما على صورة ذوابة او ذنب واكثره شمالي وقد يكون جنوبيا واما على صورة كوكب من الكواكب كالذي ظهر في
سنة سبع وتسعين وثلثمائة للهجرة فبقي قريبا من ثلثة اشهر يلطف ويلطف حتى اضمحل وكان في ابتدائه الى السواد و
الخضرة ثم حصل كل وقت يرمي بالشرر ويزداد بياضا ويلطف حتى اضمحل وقد يكون على صورة لحية او صورة حيوان له
قرون وعلى سائر الصور وانما يكون ذلك اذا كانت هناك مادة كثيفة واقفة يلطف اجزاؤها يسيرا يسيرا او تحلل عنه
متصعدة كزوائد شعرية او فرقية ومنها المسماه اعراف تشبه بها الشعر وكل ما يثبت منه مدة لا يطفأ فربما ان يتبع
حركة الهواء الدائر بحركة الفلك فلزم ان كان له شروق وغروب ولعل يكون امثال هذه الاثار لانه نقل ان يكون مادة

دخانية سادى لها ان يبلغ ذلك الموضع ولا يتبدد لها في الطريق وان يكون كثافتها الكثافة التي سبق لها مستعلة
فلن يصعدها الا قوة شديدة وقد يعرض ان يكون ادخنة يصعد الى الجو اكثف واغلظ وارطب من ذلك فلا
يشتعل بل يجمد فيرى منها علامات حمرة في الجو هائلة وربما كانت عكوسا عن اشراق الشمس كما يرى في الصبح وعلى الغيوم
المشرقية صبحة والمغربية اصلا وربما تحممت وتراكمت وبقيت وحلت لها هوابة في الجو واخاديد ودوما فذ مظلمة
في السماء يختلف بحسب اختلاف ثخنها وعرضها فما استعرض وقل حجمه لم يرد عرضه سمي وان غورا وهوه والاضوا اشد
تخيلا لذلك لان من شان الاسود ان يحكى البعد والمنفذ المظلم واذا اجتمع لونان اسود وابيض في اسود وابيض
في سطح واحد حل الابيض انه اقرب والاسود انه ابعد لان الابيض اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقريب والاسود
بالضد والطبيعة الف النور والبياض وهذه الاثار كلها يدل بكثرتها على الرياح وقلة الامطار وعلى فساد الجو
واستحراره وعلى الامراض الحارة اليابسة القابلة

الفصل السادس في الحوادث الكبار التي يحدث في العالم وتما يتعلق

بنا ان نتكلم فيه في هذا الموضع امر الطوفانات فنقول ان الطوفان هو غلبة من احد العناصر الاربعة
على الربع المعمور كله او بعضه او احد العناصر غالبة بهذه الصفة على حسب ما يرى اسل اللغة استعماله عليه والاعرف عند
الجمهور من امر الطوفانات هو ما كان من الماء وكان هذا الاسم انما وضع لهذا المعنى فنقول ان السبب في وقوع الطوفانات
اجتماعات من الكواكب على هيئة من الهيات يوجب غلبة احد العناصر في المعمورة فدعاويها اسباب ارضية واسباب
عنصرية فالمائية منها قد يقع من انتقالات البحار على صقع كثير دفعة لاسباب عظيمة ريحية يوجب ذلك او اسباب يوجب
شدة من المدد من امطار دائمة ولاستحالة مفرطة يقع الهوائي المائية والنارية يعرض من اشتعالات الريح العاصفة
وهذه اشد انتشارا والارضية يعرض لسيلان مفرط يقع من الرمال على بوادي غامرة او لكثيفة تشتد ارضية بارده
مجمدة مما حد شاعه والهوائية يعرض من حركات ريحية شديدة جدا مفسدة ومما يقع في وجود هذه وحدوثها امره
الاخبار المتواترة في طوفان الماء ومما يقع في اسات ذلك ان الاشياء القابلة للزيادة والنقصان والقلة والكثرة
وان كان اكثر الوجود فيها الوجود المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط وما يقرب منه فان طرفيها لا يخرج عن حد الامكان
وكما قد يتفق كثيرا ان يأتي السنون على بقاع عظيمة من المعمورة فلا يكون فيها مطر البتة وذلك في جانب النقصان
فكذلك قد يمكن ان يفرط المطر دفعة واحدة ويستحيل الهواء الى طبيعة مائية دفعة اذ كان ما بين هذه الاوساط مختلفا
بالزيادة والنقصان وكذلك في سائر الطوفانات وان كان ما يحدث من انباع البحار لجهة من الفلك صحيحا فيجب ان
ينتقل بانتقاله حتى يغمر وقتا ما هذه النواحي التي لا يجوز ان يعداه العمارة وهو ان يحصل الموضع المائل للبحار
بانتقال من الفلك كاوج او حضيض او شيء آخر غيره في قرب معدل النهار فيفسخ الماء على المكان الذي يجب ان يكون
فيه المعمورة وينكشف قطب او قطبان وينتقل اليها البرد المقابل للبحر وهناك مانع من العمارة فيكون الارض مقسومة
الى بر وبحر ليس احدهما يحتمل للعمارة بالحيوانات المتنفسة من الهواء وكما ان كان حال الميل وما يحدث من تغيره
شيئا يثبت له حقيقة وحتى يصح ان يكون لذلك البروج انطباق او شبه انطباق مع دائرة معدل النهار فان جميع

ذلك مما يوجب فساد العمارة وان لم يكن ذلك ايضا بممكن فان ما قلناه من الافراطات ومما يصحح من امكان انتقال البحار
من ناحية قطب الى ناحية قطب غير خارج عن الامكان ونحن نعلم بادنى تامل ان ناحية الشمال كانت معمورة بالماء حتى
تولدت الجبال والان فالبحار جنوبية فالبحار منتقلة وليس يجب ان يكون انتقالها محدودا بل يجوز ان يكون
فيه وجوه كثيرة بعضها يؤذن بانقطاع العمارة فيشبه ان تكون في العالم فيامات تتوالى في سنين ولا يضبط
تواريخها وليس يستنكر ان يفسد الحيوانات والنبات او اجناس منها ثم يحدث بالتولد دون التوالد وذلك
لانه لا برهان البتة على امتناع وجود الاشيا وحدوثها بعد انقراضها على سبيل التولد دون التوالد فكثير من
الحيوانات يحدث بتولد ويتوالد وكذا النبات وقد يتخذ حيات من الشعر وعقارب من التين والباذروج والفار
يتولد من المدر والضفادع يتولد من المطر وجميع هذه الاشيا فلها ايضا توالد وليس اذا انقطع هذا التولد فلم
يشاهد في سنين كثيرة يوجب ان لا يكون لها وجود في الندرة عند تشكل نادر يقع في الفلك لا يتكرر الى حين و
استعداد من العناصر لا يتفق الا في كل طرف زمان طويل بل يقول ان كل ما يتولد من العناصر بمزاج ما يودي الى وجود
نوع لو وقع ذلك المزاج بسبب اجتماع العناصر على مقادير معلومة فما دامت العناصر موجودة وانقسامها الى تلك
المقادير واجتماعها ممكنا فالمزاج الحادث منها ممكن فان كان الامتزاج الاول غير كاف بل انما يتكون بامتزاج
ثان وثالث فانه كان الحيوان يتولد عن امتزاج الاخلاط بعد امتزاج العناصر فليس يستنكر ان يحدث الاجتماع
الثاني والامتزاج الثاني بعد حدوث الامتزاج الاول من غير بزر او مني فان ظن ان ذلك يمتنع الا في مكان
محدود وقوة محدودة كالرحم والنطفة فان الكلام بعد المساعدة فانه في المزاج الذي يقع للرحم حتى يتكون فيه
ما يتكون فان الكلام في ذلك كالكلام في الاصل فان جميع هذه انما يتكون عن امتزاج ينتهي الى
العناصر فان ابتداء ذلك من العناصر لم يستحيل والرحم مثلا ليس يفعل سوى الاضبط وجمعا وما دبره واما
الاصل فهو الامتزاج والامتزاج عن الاجتماع وهذه الاجتماع كما يمكن ان يقع عن قوى جامعة في الرحم وغيره فلا
ان يقع باسباب اخرى وبالاتفاق فانه ليس جزء من الارض يستحيل ان يتواخى حرا من الماء ويلتقي به على وزن
معلوم وليس يمتنع ان يقع ذلك الوزن ولا معاوق فلا يحتاج الى حيوان واما القوى الفعالة فيهيئها واهب القوى
اذا حصل المستعد فيفعل بعد المزاج الاول ما يجب في تكميل النوع من الامزجة الثانية والثالثة ويرفدها
التدبير العالي نفوذا كافيا نعم ان كانت مثلا الرحم كان ذلك اسلس واوفق وان لم يكن فليس مستحيلا في الفعل
ان يقع ذلك من حركات واسباب اخرى فان كان الرحم يفيد شيئا من المزاج الذي يستعد به للصورة فيكون
الرحم علة مفيدة للصور وليس هذا هو مذهبا مثل الحوين المشائين بل الصور والقوى الجوهرية انما يستفاد كلها
من المبادي هي موجودة دائما لا يتغير اذا وقع الاستعداد والاستعداد هو المزاج فاذا كان جائزا ان يجتمع الاركان
على نسبة من اجزائها يوجب اي مزاج كان ويتركب تركيبا ثانيا على اي نسبة كانت وكانت الاستعدادات يحصل
من ذلك وكان لا يجب ان يعارض ذلك دائما هو مفسد مضاد وكان الفيض الواهب للصور من عند المبادي الدائم

فبالحرى ان يجوز تكون اى مركب شئت من العناصر لا على سبيل التوالد ولو لا هذا لكان يجوز ان يقع للانواع انقطاع
وذلك لانه ليس بواجب ان يكون عن كل انسان انسان ضرورة ولا عن واحد من الناس وكان عن كل شجرة بل ذلك جاز
اكثرى ولا يستحيل ان يعرض وقت ما يتفق فيه ان ينصرم كل نبات من غير ان يكون عن كل واحد منها خالف اذ لا يوجد
ولا واحد منها خالف اذ لا يوجد ولا واحد منها واجبا بالضرورة ان يكون منه الآخر لان الجماع الذي هو مبدأ
التوالد ارادى لا ضرورى ووقوع البزر في الساد طبيعى من جملة الاكثرى لا من جملة الضرورى او ارادى لا
شئ من هذين بمحض ضرورة وما لا يجب ضرورة فيجوز ان يقع في الساد ربخلافه فلو لم يكن حركات ولسبب عائدة
من الافلاك يوجب كون اشخاص من هذه الانواع مبتدأة حتى لا يكون لشئ من الانواع انقطاع بحيث لا يعود
لكان يجوز ان يقع انقطاع لا عود او لكان هذا الجائز قد وجع فيما لا نهاية له من قدرة الله وانت اذا تاملت
الصناعات وجدتها مخترعة عن روية النفس او من الهام الله وانها لا يكون مبدؤها الا روية شخص او الهام
شخص فان الكل متوهم لا وجود له وما مبداه جزئى حادث فهو حادث بعد ما لم يكن اصلا فكل صناعة حادثة
ويدل على حدوثها تزيدها كل وقت ويدل حدوثها على ان الناس منسوبون بعد انقراض لان كثيرا منها بحيث
لا يصلح قوام شخص الانسان الذى لا يختص بخاصيته الالهام ومعونة المهتدى الى الموجود دونها فيجب ان
يكون الانسان الذى انشاها مستغنيا عنها بخاصية يكون للناس لتسووا اشالها فليس يجوز ان يقال ان
تلك الخاصية لم يزل موجودة للناس الاولين ثم انقرضت بل انما يوجد تلك الخاصية للناس باعيانهم فيكون
اول انسان واول ناس في هذا الاتصال المبادى التى قد خص بها وان كان كذلك وجب ان يكونوا قد حدثوا لا انا
لولادة وهذه الخاصية اما استغنا بسبب في الجبلة كالبهائم يشعر ابتغاءت ارادة لا انشاء الصناعة بسبب غير
ذلك المستغنى او لشدة الاستظهار للمستغنى او الهام سماوى يوصل عن قريب الى مفزع عند يكون دحين
الى وقت طلب الامر بالروية والفكر آخر المقالة والآثار العلوية ويتلوه الفن السادس وهو كتاب النفس

بسم الله الرحمن الرحيم

قد استوفينا في الفن الاول الكلام على الامور العامة في الطبيعيات ثم تلوناه بالفن الثانى في معرفة السماء
والعالم والاجرام والصور والحركات الاولى في عالم الطبيعة وحققنا احوال الاجسام التى لا تفسد والتى تفسد
ثم تلوناه بالكلام على الكون والفساد واستقصاء ثم تلوناه بالكلام على افعال الكيفيات الاولى وانفعالاتها
والامزجة المتولدة منها وبقى لنا ان نتكلم على الامور الكائنة فكانت الجمادات وما لا حس له ولا حركة ارادية
اقدمها واقواها تكونا من العناصر فتكلمنا فيها في الفن الخامس وبقى لنا من العلم الطبيعى النظر في امور النبات
والحيوانات ولما كانت النباتات والحيوانات متجوهرة الذوات عن صورة هى النفس ومادة هى الجسم والاعضاء
وكان اولى ما يكون علما بالشئ هو ما يكون من جهة صورته راينا ان نتكلم اولا في النفس ولم نر ان نبتر علم النفس
فنتكلم اولا في النفس النباتية والنبات ثم في النفس الحيوانية والحيوان ثم في النفس الانسانية والانسان
وانما لم نفعل ذلك لسببين احدهما لان هذا التبتير فما يعوق ضبط علم النفس المناسب بعضه لبعض والثانى
ان النبات يشارك الحيوان في النفس التى لها فعل النمو والتغذية والتوليد ويجب لا محالة ان ينفصل عنه بقوى
نفسانية تخص جنسه ثم تخص انواعه والذى امكننا ان نتكلم عليه من امر نفس النبات هو ما يشارك فيه الحيوان
ولسنا نشعر كثيرا بالفصول المنوعة لهذا المعنى الجنسى في النبات واذا كان الامر كذلك لم يكن نسبة هذا القسم من
النظر الى انه كلام في النبات اولى منه الى انه كلام في الحيوان اذ كانت نسبة الحيوانات الى هذه النفس نسبة النبات
وكذلك ايضا حال النفس الحيوانية بالقياس الى الانسان والحيوانات الاخر واذ كنا انما نريد ان نتكلم في النفس النباتية
والحيوانية من حيث هى مشتركة وكان لا علم بالمخصص الا بعد العلم بالمشترك وكنا قليلى الاشتغال بالفصول الذاتية
لنفس نفس من النبات نبات ولحيوان حيوان لتعسر ذلك علينا وكان الاولى ان نتكلم في النفس في كتاب واحد ثم ان
امكننا ان نتكلم في النبات والحيوان كلاما مخصصا فعلنا واكثر ما يمكننا من ذلك يكون متعلقا بابدانها وبخواص من
افعالها البدنية فلان يقدم معرفة امر النفس ويؤخر معرفة امر البدن اهدى سبيلا في التعليم من ان يقدم معرفة امر البدن
اهدى سبيلا في التعليم من ان يقدم معرفة امر البدن ويؤخر معرفة امر النفس في معرفة الاحوال البدنية اكثر من معونة معرفة
البدن في معرفة الاحوال النفسانية على ان كل واحد منهما معين على الآخر وليس على احد الطرفين بضرورى التقديم الا انا
آثرنا ان نقدم الكلام في النفس لما املناه من العذر فمن شاء ان يغير هذا الترتيب فعل بلا مناقشة لنا معه وهذا
هو القول السادس ثم يتلوه في الفن السابع بالنظر في احوال النبات وفي الفن الثامن بالنظر في احوال الحيوانات
وهناك يختم العلم الطبيعى ويتلوه بالعلم الرياضى في فنون اربعة ثم يتلوه لذلك كله بالعلم الالهى ونردفه شيئا من علم الاخلاق

ما نختم كتابنا هذا به والحمد لله

المقالة الاولى من علم النفس خمسة فصول

الفصل الاول في اثبات النفس وتحديدها من حيث هى نفس نقول ان اول ما يجب ان نتكلم فيه اثبات وجود الشئ
الذى يسمى نفسا ثم نتكلم فيما يتبع ذلك فنقول انا قد نشاهد اجساما تحس وتتحرك بالارادة بل نشاهد اجساما تغتذى وتنمو وتولد المثل وليس ذلك لها
بجسميتها فبقى ان يكون في ذواتها مبادى لذلك غير جسميتها والشئ الذى تصدر عنه هذه الافعال وبالجملة كل
ما يكون مبدأ لصدور افاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة للارادة فانا نسميه نفسا وهذه اللفظة اسم لهذا الشئ لا
من حيث هو جوهر ولكن من جهة اضافة ما اى من جهة ما هو مبدأ لهذه الافاعيل ونحن بعد نطلب جوهره والمقولة التى يقع فيها

ولكنا الان انما اثبتنا وجود شئ هو مبدأ لما ذكرناه واثبتنا وجود شئ من جهة ماله عرض ونحتاج ان نتوصل من هذا
العارض الذى له الى تحقق ذاته لنعرف ماهيته كانا قد عرفنا ان للشئ المتحرك محركا ما ولسنا نعلم من ذلك ان ذات هذا
المحرك ما هو فنقول اذا كانت الاشياء التى نرى ان النفس موجودة لها اجساما وانما تتم وجودها من حيث هى نبات
وحيوان موجود هذا الشئ لها فهذا الشئ جزء من قوامها واجزاء القوام كما علمت فى مواضع هى قسمان جزء يكون به الشئ
هو ما هو بالفعل وجزء يكون به الشئ هو ما هو بالقوة او هو بمنزلة الموضوع فان كانت النفس من القسم الثانى ولا شك
ان البدن من ذلك القسم فالحيوان والنبات لا يتم حيوانا ولا نباتا بالبدن ولا بالنفس فيحتاج الى كمال آخر
هو المبدأ بالفعل لما قلنا فذلك هو النفس وهو الذى كلامنا فيه بل ينبغى ان يكون النفس هو ما به يكون النبات
والحيوان بالفعل نباتا وحيوانا فان كان جسما ايضا صورته ما قلنا وان كان جسما لصورة ما فلا يكون هو من حيث هو
جسم ذلك المبدأ بل يكون كونه مبدأ من جهة تلك الصورة ويكون صدور تلك الاحوال عن تلك الصورة بذاتها وان كانت
متوسط هذا الجسم فيكون المبدأ الاول تلك الصورة ويكون اول فعل بوساطة هذا الجسم ويكون هذا الجسم
جزءا من جسم الحيوان لكنه اول جزء يتعلق به المبدأ وليس هو بما هو جسم الا من جملة الموضوع فتبين ان ذات النفس
ليس بجسم بل هو جزء للحيوان والنبات هو صورة او كالصورة او كالكمال فنقول الآن ان النفس يصح ان يقال لها
بالقياس الى ما يصدر عنها من الافعال قوة وكذلك يجوز ان يقال بالقياس الى ما يقبله من الصور المحسوسة والمعقولة
على معنى آخر قوة ويصح ان يقال لها وايضا بالقياس الى المستكمل الجنس لها نوعا محصلا فى الانواع العالية والسافلة
كمال لان طبيعة الجنس يكون ناقصة غير محدودة ما لم يحصلها طبيعة الفصل البسيط او الغير البسيط مضافا اليها
فاذا انضاف كمل النوع فالفصل كمال النوع بما هو نوع وليس لكل نوع فصل بسيط قد علمت هذا بل انما هو للانواع
المركبة الذوات من مادة وصورة والصورة منها هو الفصل البسيط لما هو كماله ثم كل صورة كمال وليس كل كمال صورة
فان الملك كمال المدينة والربان كمال السفينة وليسا بصورتين للمدينة والسفينة فما كان من الكمال مفارق الذات
لم يكن بالحقيقة صورة للمادة وفى المادة فان الصورة التى فى المادة هى الصورة المنطبعة فيها القائمة بها اللهم الا
ان يصطلح فيقال لكمال النوع صورة النوع وبالحقيقة فانه قد استقر الاصطلاح على ان يكون الشئ بالقياس الى
المادة صورة وبالقياس الى الجملة غاية وكمالا وبالقياس الى التحريك مبدأ فاعليا وقوة محركة واذا كان الامر كذلك
فالصورة تقتضى نسبة الى شئ بعيد من ذات الجوهر الحاصل منها والى شئ يكون الجوهر الحاصل هو ما هو بالقوة
والى شئ لا ينسب الافاعيل اليه وذلك الشئ هو المادة لانها صورة باعتبار وجودها للمادة والكمال يقتضى نسبة
الى الشئ التام الذى عنه يصدر الافاعيل لانه كمال بحسب اعتباره للنوع فتبين من هذا انا اذا قلنا فى تعريف النفس انه
كمال كان اول على معناها وكان ايضا يتضمن جميع انواع النفس من جميع وجوهها ولا يشذ النفس المفارق للمادة عنه
وايضا اذا قلنا ان النفس كمال فهو اولى من ان يقول قوة وذلك لان الامور الصادرة عن النفس منها ما هى من
باب الحركة ومنها ما هى من باب الاحساس والادراك والادراك بالحرى ان يكون لها لا بما لها قوة هى مبدأ قبول

فعل وليس ان ينسب اليها احد الامرين انها قوة فعلية اولى من الآخر فان قيل لها قوة وعنى به الامران جميعا
كان ذلك باشتراك الاسم وان قيل قوة واقتصر على احد الوجهين عرض من ذلك ما قلنا وشئ آخر وهو انه لا يتضمن
الدلالة على ذات النفس من حيث هو نفس مطلقا بل من جهة دون جهة وقد بينا فى الكتب المنطقية ان ذلك غير
جيد ولا صواب ثم اذا قلنا كمال اشتمل على معنيين فان النفس من جهة القوة التى يستكمل بها ادراك الحيوان
ومن جهة القوة التى يصدر عنها افاعيل الحيوان ايضا كمال والنفس المفارقة كمال والنفس التى لا يفارق كمال
لكنا اذا قلنا كمال لم يعلم من ذلك بعد انها جوهر او ليست بجوهر فان معنى الكمال هذا الشئ الذى بوجوده يصير
الحيوان بالفعل حيوانا والنبات بالفعل نباتا وهذا لا يفهم عنه بعد ان ذلك جوهر او ليس لكنا نقول انه
لا شك لنا فى ان هذا الشئ ليس بجوهر بالمعنى الذى يكون به الموضوع جوهرا ولا ايضا بالمعنى الذى يكون به
المركب جوهرا فاما جوهر بمعنى الصورة فلينظر فيه فان قال قائل اى اقول للنفس جوهر واعنى به الصورة وليست اعنى
معنى اعم من الصورة بل معنى انه جوهر معنى انه صورة وهذا مما قاله خلق فلا يكون معه موضع بحث اختلاف البتة فيكون معنى
قوله ان النفس جوهر انه صورة بل يكون قوله الصورة جوهر كقوله الصورة صورة او هيئة والانسان انسان او بشر ويكون
هذيانا من الكلام فان عنى بالصورة ما ليس فى موضوع البتة اى لا يوجد بوجه من الوجوه قائما فى الشئ الذى سميناه
لك موضوعا البتة فلا يكون كل كمال جوهرا فان كثيرا من الكمالات هى فى موضوع لا محالة وان كان ذلك الكثير بالقياس
الى المركب ومن حيث كونه فيه ليس فى موضوع فان كونه جزءا منه لا يمنع ان يكون فى موضوع وكونه فيه لا كالشئ فى
الموضوع لا يجعله جوهرا كما ظن بعضهم لانه لم يكن الجوهر ما لا يكون بالقياس الى شئ على انه فى موضوع جوهرا بل انما يكون
جوهرا اذا لم يكن ولا فى شئ من الاشياء على انه فى موضوع جوهرا بل انما يكون جوهرا اذا لم يكن ولا فى شئ من الاشياء
على انه فى موضوع وهذا المعنى لا يدفع كونه فى شئ ما موجودا لا فى موضوع صار جوهرا وان بالقياس الى شئ آخر بحيث
يكون عرضا بل هو اعتبار له فى ذاته فان الشئ اذا تأملت ذاته ونظرت اليها فلم يوجد لها موضوع البتة كانت فى
نفسها جوهرا وان وجدت فى الف شئ لا فى موضوع بعد ان يوجد فى شئ واحد على وجود الشئ فى موضوع فهى فى نفسها
عرض وليس اذا لم يكن عرضا فى شئ فهو جوهر فيه فيجوز ان يكون الشئ لا عرضا فى الشئ ولا جوهرا فى الشئ كما ان الشئ يجوز
ان لا يكون واحدا فى شئ ولا كثيرا لكنه فى نفسه واحدا وكثيرا وليس الجوهرى والجوهر واحدا ولا العرض بمعنى العرضى الذى
فى ايساغوجى هو العرض الذى فى قاطيغورياس وقد بينا هذه الاشياء لك فى صناعة المنطق فتبين ان النفس لا يزيل
عرضيتها كونها فى المركب كجزء بل يجب ان يكون فى نفسها لا فى موضوع البتة وقد علمت ما الموضوع فان كان كل نفس موجودة
لا فى موضوع فكل نفس جوهر وان كانت نفس ما قائمة بذاتها والبواقى فى كل واحد منها فى هيولى وليست فى موضوع
فكل نفس جوهر فان كانت نفس قائمة فى موضوع وهى مع ذلك جزء من المركب فهى عرض وجميع هذا كمال فلم يتبين لنا بعد ان
النفس جوهر او ليس بجوهر من ظننا انها كمال وغلط من ظن ان هذا يكفيه فى ان يجعله جوهرا كالصورة فنقول انا اذا
عرفنا ان النفس كمال باى بيان وتفصيل فصلنا الكمال لم يكن بعد عرفنا النفس وماهيته بل عرفناه من حيث هى نفس

واسم النفس ليس يقع عليها من حيث جوهرها بل من حيث هي مدبرة للابدان ومقيس اليها فلذلك يوجد البدن في
حدها كما يوجد البناء في حد الثاني وان كان لا يوجد في حده من حيث هو انسان ولذلك صار النظر في النفس
من العلم الطبيعي لان النظر في النفس من حيث هي نفس نظر فيها من حيث له علاقة بالمادة والحركة بل يجب ان نفرد
لتعرفها ذاتها النفس بحثا آخر ولو كنا عرفنا بهذا ذات النفس لما اشكل علينا وقوعها في اي مقولة يقع فيه فان من عرف
وفهم ذات الشئ يعرض على نفسه طبيعة امر ذاتي له لم يشكل عليه وجوده له كما اوضحناه في المنطق لكن الكمال على وجهين كمال
اول وكمال ثاني فالكمال الاول هو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل كالشكل للسيف والكمال الثاني هو امر من
الامور التي يتبع نوع الشئ من افعاله وانفعالاته كالقطع للسيف وكالتمييز والروية والاحساس والحركة
للانسان فان هذه كمالات لا محالة للنوع لكن ليست اولية فانه ليس يحتاج النوع في ان يصير هو ما هو بالفعل
الى حصول هذه الاشياء له بالفعل بل اذا حصل له هنا هذه الاشياء بالفعل حتى صار له هذه الاشياء بالقوة
بعد ما لم يكن بالقوة الا القوة بعيدة يحتاج الى ان يحصل قبلها شئ حتى يصير بالحقيقة صار الحيوان حيوانا بالفعل
فالنفس كمال اول ولان الكمال كمال لشئ فالنفس كمال لشئ وهذا الشئ هو الجسم ويجب ان يوجد الجسم بالمعنى الجنسي لا
بالمعنى المادي كما علمت في صناعة البرهان وليس هذا الجسم الذي النفس كمال له كل جسم فانها ليست كمال الجسم الصناعي كالسرير
والكرسي وغيره بل كمال الجسم الطبيعي ولا كل جسم طبيعي فليس النفس كمال للنار ولا ارض بل هي في العالم كمال طبيعيا يصدر عنه كمالاته
الثانية بآلات يستعين بها في افعال الحيوة التي اولها التغذي والنمو فالنفس التي نجدها كمال اول لجسم طبيعي آلي له ان
يفعل افعال الحيوة لكنه قد يتشكك في هذا الموضع ناس من ذلك ان لقايل ان يقول هذا الحد لا يتناول النفس
الفلكية فانها تفعل بلا آلات وان تركتم وكذا الآلات واقتصرتم على ذكر الحياة لم يغنيكم ذلكم شيئا فان الحيوة التي
لها ليس هو التغذي والنمو ولا ايضا الحس وانتم تعنون بالحيوة التي في الحد هذا وان عنيتم بالحيوة ما للنفس الفلكية
من الادراك مثلا والتصور العقلي والتحريك لغاية ارادية اخرجتم النبات من جملة ما يكون له نفس وايضا ان كان
التغذي حيوة فلم لا يسمون النبات حيوانا وايضا القايل ان يقول ما الذي احوجكم الى ان تسموا نفسا ولم لم يكفكم
ان تقولوا ان الحياة نفسها هي هذا الكمال فيكون الحيوة هي المعنى الذي يصدر عنه ما تسمون صدوره من النفس الى النفس
ذلك فلنشرع في جواب واحد واحد من ذلك وحله فنقول اما الاجسام السماوية فان فيها مذهبين مذهب من يرى
ان كل كوكب يجتمع منه ومن عدة كرات قد دبرت بحركته جملة جسم لحيوان واحد فيكون حينئذ كل واحد من الكرات يتم
فعله بعدة اجزاء ذوات حركات فيكون هي كالآلات وهذا القول لا يستمر في كل الكرات ومذهب من يرى ان
كل كرة فلها في نفسها حيوة مفردة وخصوصا ويرى جسما تاسعا ذلك الجسم واحد بالفعل لا كثرة فيه فهؤلاء يجب
ان يروا ان اسم النفس اذا وقع على النفس الفلكية وعلى النفس النباتية فانهما يقع بالاشتراك وان هذا الحد انما هو
للنفس الموجودة للمركبات وانه اذا احتيل حتى يشترك الحيوانات والفلك في معنى اسم النفس خرج معنى النبات من تلك
الجملة على ان هذه الحيلة صعبة وذلك لان الحيوانات والفلك لا يشتركان في معنى اسم الحيوة ولا في معنى اسم النطق ايضا

لان المنطق الذي هيهنا يقع على وجود نفس لها العقلان الهيولانيان وليس هذا مما يصح هناك على ما يرى فان العقل
هناك عقل بالفعل والعقل بالفعل غير مقوم للنفس الكائنة حد للناطق وكذلك الحس هيهنا يقع على القوة التي
بها يدرك المحسوسات على سبيل قبول مثلها والانفعال منها وليس هذا ايضا مما يصح هناك على ما يرى ثم ان
اجتهد فجعل النفس كمالا اولا لما هو متحرك بالارادة ومدرك من الاجسام حتى يدخل فيه الحيوانات والنفس الفلكية
خرج النبات من تلك الجملة وهذا هو القول المحصل واما امر الحيوة والنفس محل الشك في ذلك على ما يقول انه قد صح
ان الاجسام يجب ان يكون فيها مبدأ للاحوال المعلومة المنسوبة الى الحيوة بالفعل فان سمي مسمي هذا المبدأ حيوة لم يكن
معه مناقشة واما المفهوم عند الجمهور من لفظة الحيوة المقولة على الحيوان فهو امران احدهما كون النوع موجودا فيه
مبدأ يصدر تلك الاحوال عنه او كون الجسم بحيث يصح صدور تلك الاحوال عنه واما الاول فمعلوم انه ليس معنى النفس بوجه
من الوجوه واما الثاني فدل على معنى ايضا غير معنى النفس وذلك لان كون الشئ بحيث يصح ان يصدر عنه شئ او يوصف
بصفة يكون على وجهين احدهما ان يكون في الوجود شيئا غير ذلك الكون نفسه يصدر عنه ما يصدر مثل كون السفينة
بحيث يصدر عنه المنافع السفنية وذلك مما يحتاج الى الزمان حتى يكون هذا الكون والربان ليس هذا الكون شيئا
واحدا بالموضوع والثاني ان لا يكون شئ غير هذا الكون في الموضوع مثلا كون الجسم بحيث يصدر عنه الاحراق عند من
يجعل نفس هذا الكون الحرارة حتى يكون وجد الحرارة في الجسم هو وجود هذا الكون وكان وجود هذا النفس وجود هذا
الكون على ظاهر الامر الا ان يكون ذلك في النفس لا يستقيم فليس المفهوم من هذا الكون ومن النفس شيئا واحدا
وكيف لا يكون كذلك والمفهوم من الكون الموصوف لا يمنع ان بالذات كمال ومبدأ تم للجسم هذا الكون والمفهوم من الكمال الاول
الذي سميناه يمنع ان نسميه بالذات كمالا آخر لان الكمال الاول ليس له مبدأ وكمال اول فليس اذن المفهوم من الحيوة و
النفس واحدا اذا اعتينا بالحيوة ما يفهمه الجمهور وان عنينا بالحيوة ان يكون لفظ مرادفة للنفس في الدلالة على الكمال الاول
لم نناقش ويكون الحيوة اسما مالكيا ولا بانه من هذا الكمال الاول فقد عرفنا الآن معنى الاسم الذي يقع على الشئ الذي
سمي نفسا باضافة له فبالحري ان نستقبل بادراك ماهية هذا الشئ الذي صار بالاعتبار المقول نفسا ويجب ان يشير
في هذا الموضع الى اثبات وجود النفس التي لنا اثباتا على سبيل التنبيه والتذكير اشارة شديدة الوقع عند من له
قوة على ملاحظة الحق نفسه من غير احتياج الى تثقيفه وقرع عصاه وصرفه من المغلطات فنقول يجب ان يتوهم الواحد
منا كانه خلق دفعة وخلق كاملا لكنه حجب بصره عن مشاهدة الخارجات وخلق يهوي في هواء او خلاء هويا لا يصدمه فيه
قوام الهواء صدما ما يحوج الى ان يحس وفرقت بين اعضائه فلم تتلاق ولم تتماس ثم يتأمل انه هل يثبت وجود ذاته
فلا يشك في اثباته لذاته موجودا ولا يثبت مع ذلك طرفا من اعضائه ولا باطنا من احشائه ولا قلبا ولا دماغا ولا
شيئا من الاشياء من خارج بل كان يثبت ذاته ولا يثبت طولا ولا عرضا ولا عمقا ولو امكنه في تلك الحال ان يتخيل يدا
او عضوا آخر لم يتخيله جزءا من ذاته ولا شرطا في ذاته وانت تعلم ان المثبت غير الذي لم يثبت والمقربه غير الذي لم يقر به
فاذن الذات التي اثبت وجودها خاصة لها على انها هو بعينه غير جسمه واعضائه التي لم يثبت فاذن المتنبه له سبيل

الى المثبتة على وجود النفس شيئا غير جسم بل هو غير الجسم وانه عارف به مستشعر له فان كان ذاهلا عنه يحتاج
الى ان يفرغ عصاه. **الفصل الثاني في ذكر ما قاله القدماء في النفس وجوهرها ونقضه** فنقول قد اختلف
الاوايل في ذلك لانهم اختلفوا في المسالك اليه فمنهم من سلك اليه من جهة الادراك ومنهم من جمع المسلكين ومنهم
من سلك طريق الحيوة غير مفصلة فمن سلك منهم جهة الحركة فقد كان يخيل عنده ان التحريك لا يصدر الا عن متحرك
وان المحرك الاول يكون لا محالة متحركا بذاته وكانت النفس محركة اولية اليه ينزل في التحريك من الاعضاء والعضل
والاعضاء فجعل النفس محركة لذاتها وجعلوها لذلك جوهرا عرماس معتقدا انما يتحرك لذاته لا يجوز ان يكون
قال ولذلك ما كانت الاجسام السماوية يفسد والسبب فيه دوام حركتها ومنهم من منع ان يكون النفس جسما
فجعله جوهرا غير جسم محركا لذاته ومنهم من جعله جسما وطلب الجسم المتحرك بذاته فمنهم من جعل ما كان من الاجرام التي
لا تتجزى كريا لتسهيل دوام حركته ويزعم ان الحيوان يستنشق ذلك بالتنفس وان النفس غذاء للنفس وان النفس
تستبقي النفس بادخال بدل لما يخرج من ذلك الجنس من الهباء التي هي الاجرام التي لا تتجزى التي هي المبادي وانها
متحركة بذاتها كما يرى من حركة الهباء دائما في الجو فلذلك صلحت لان تحرك غيرها ومنهم من قال انها ليست هي النفس بل
محركها هو النفس وهي فيها ويدخل البدن بدخولها ومنهم من جعل النفس نارا ورأى ان النار دائم الحركة واما
من سلك طريق الادراك فمنهم من رأى ان الشيء انما يدرك ما سواه لانه متقدم عليه ومبدا له فوجب ان يكون النفس مبدا
فجعله من الجنس الذي كان يراه المبدأ اما نارا او هواء او ارضا او ماء وقال بعضهم الى القول بالماء لشدة رطوبة
النطفة التي هي مبدأ التكون وبعضهم جعلها جسما بخاريا اذ كان يرى ان البخار مبدأ الاشياء وعلى حسب المذاهب
التي عرفتها فكل هؤلاء كان يقول ان النفس انما يعرف الاشياء كلها لانها في جوهر المبدأ لجميعها وكذلك من رأى ان المبادي
هي الاعداد فانه جعل النفس عددا ومنهم من رأى ان الشيء انما يدرك ما هو شبيهه فان المدرك بالفعل شبيه المدرك
بالفعل فجعل النفس مركبا من الاشياء التي يراها عناصر وهو انبادقليس فانه قد جعل النفس مركبة من العناصر
الاربعة ومن الغلبة والمحبة وقال انما يدرك النفس كل شيء بشبهه فيها واما الذين جمعوا الامرين فكالذين قالوا
ان النفس عدد متحرك لذاته فهو عدد لانها مدركة وهي محركة لذاتها لانها محركة اولا واما الذين اعتدوا امر الحيوة
غير ملخص فمنهم من قال ان النفس حرارة غريزية لان الحيوة لها ومنهم من قال بل برودة وان النفس مشتق من النفس
والنفس هو الشيء المبرد ولهذا ما يبرد بالاستنشاق ولتحفظ جوهر النفس ومنهم من قال بل النفس هو الدم لانه
اذا سفح الدم بطلت الحيوة ومنهم قال بل النفس مزاج لان المزاج ما دام ثابتا لم يتغير صحت الحيوة ومنهم من قال بل
النفس تاليف ونسبة بين العناصر وذلك لانا نعلم ان تاليفا ما يحتاج اليه حتى يكون من العناصر حيوان ولان
النفس تاليف فلذلك يميل الى المؤلفات من النغم والارايح والطعوم ويلتذ بها ومن الناس من ظن ان النفس
هو الاله تعالى عما يقول الملحدون وانه يكون في كل شيء بحسبه فيكون في شيء طبعا وفي شيء نفسا وفي شيء عقلا
سبحانه وتعالى عما يشركون فهذه هي المذاهب المنسوبة الى القدماء الاقدمين في امر النفس وكلها باطل فاما الذين

تعلقوا بالحركة فاول ما يلزمهم من المحال انهم نسوا السكون فان كانت النفس تحرك بان تتحرك فكانت لا محالة تحركها
علة للتحريك فلم يحل تسكينها اما ان يصدر عنها وهي متحركة بحالها فيكون نسبة تحركها بذاتها الى التسكين
والتحريك واحدة فلم يمكن ان يقال انها تحرك بان تتحرك وقد فرضوا ذلك او يصدر عنها وقد سكنت فلا يكون
متحركة بذاتها وايضا فقد عرفت مما سلف انه لا متحرك الا من محرك وانه ليس شيء متحركا من ذاته فلا يكون النفس
النفس شيئا متحركا من ذاته وايضا فان هذه الحركة لا تخلو اما ان يكون مكانية او كمية او كيفية او غير ذلك فان كانت
مكانية فلا تخلو اما ان يكون طبيعية او قسرية او نفسانية فان كانت طبيعية فيكون الى جهة واحدة لا محالة فيكون
تحريك النفس الى جهة واحدة فقط وان كانت قسرية فلا يكون متحركة بذاتها ولا يكون ايضا تحريكها بذاتها بل القابل الاول
ان يكون القاسر هو المبدأ الاول وان يكون هو النفس وان كانت نفسانية فالنفس مثل النفس ويكون لا محالة بارادة
فيكون اما واحدة لا يختلف فيكون تحريكها على تلك الجهة الواحدة او يكون مختلفة فيكون بينهما كما علمت سكونات
لا محالة فلا يكون متحركة لذاتها واما الحركة من جهة الكم فابعد شيء من النفس ثم لا يكون شيئا متحركا موجب موجبه الكم
بذاته بل لدخول داخل عليه او استحالة في ذاته واما الحركة على سبيل الاستحالة فاما ان يكون حركة في كونها نفسا
فيكون النفس اذا تحرك لا يكون نفسا واما حركة في عرض من اعراض كونها نفسا فاولا فلذلك لا يكون تحركها من نحو
تحريكها بل يكون ساكنة في المكان حين يحرك في المكان والثاني ان الاستحالة في الاعراض غايتها حصول
ذلك العرض واذا احصل فقد وقفت الاستحالة وايضا فقد تبين لك ان النفس لا ينبغي ان يكون جسما والمحرك
الذي يحرك في المكان بان يتحرك نحو ما يحرك فهو جسم لا محالة فلو كان للنفس الحركة والانتقال لكان يجوز ان تفارق
بدنا ثم يعود اليه وهؤلاء يجعلون مثل النفس مثل زيبق يجعل في بعض الاجسام فاذا ترجح تحرك ذلك الجسم ويدعون
ان يكون الحركة حركة اختيارية وايضا فقد علمت ان القول بالهيات مدبا باطل وعلمت ان القول بوجوده وجود نفسا
المبدأ الاستقصي خرافة ثم من المحال ما قالوه من ان الشيء يجب ان يكون مبدأ حتى يعلم ما دونه فانا نعلم وندرك بالنفس
اشياء لسنا بمبادئها اما اثبات ذلك من طريق منطقي ان المبدأ احد الاستقصات فهو انا نعلم اشياء ليست ولا
الاستقصات بوجه من الوجوه مبدأ لها ولا هي مبدأ للاستقصات وهو ان كل شيء اما ان يكون حاصلا في الوجود
ولما ان لا يكون وان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذه الاشياء لا يجوز ان يقال ان النار والماء
وغير ذلك مبادي لها فيعلمها بها ولا بالعكس وايضا اما ان يكون معرفة النفس بما هي مبدأ له انما يتناول غير ذلك
المبدأ او يتناول الاشياء التي يحدث عن المبدأ وليست هي المبدأ او يكون لكليهما فان كانت انما يتناول المبدأ
او يتناول كليهما وكان العالم بالشيء يجب ان يكون مبدأ له فيكون النفس ايضا مبدأ للمبدأ وايضا مبدأ لذاتها لانها
يعلم ذاتها وان كان ليس يعلم المبدأ ولكن يعلم الاحوال المتغيرات التي تلحقه فمن الذي حكم فان الماء او النار او واحدا من هذه
مبدأ واما الذين جعلوها للادراك بالعددية فقالوا لان المبدأ لكل شيء عدد بل قالوا ان ماهية كل شيء عدد وهؤلاء قد
كنا قد دللنا على بطلان رأيهم في المبدأ في مواضع اخرى وسندل في صناعة الفلسفة الاولى ايضا على استحالة رأيهم هذا

وما اشبههم فان مذهبهم ههنا ينفر من حيث النظر الخاصة بالنفس وذلك بان ينظر ويتامل اهل النفس انما يكون
نفسا لانها عدد معين كاربعة وخمسة او بانها مثلا زوج او فرد او شئ اعم من عدد معين فان كانت النفس انما هي
عدد معين مما يقولون المحزز الذى اذا قطع تحرك كل جزء منه واحس واذا احس فلا محالة هناك محل ما ولذلك
كل جزء منه ياخذ في الهرب الى جهة وتلك الحركة من محل ما لا محالة ومعلوم ان الجزئين تحركا عن قوتين فيهما واذ كل
واحد منهما اقل من العدد الذى كان في الجملة وانما كان النفس عندهم منهما العدد الذى في الجملة لا غير فيكون هنا
الجزان تحركان لا عن نفس وهذا محال بل في كل واحد منهما نفس من نوع نفس الآخر فنفس مثل هذا الحيوان واحد
بالفعل متكثرة بالقوة تكثرا الى نفوس وانما يفسد في الحيوان المحزز نفساه ولا يفسد في النبات لان النبات
قد شاعت فيه الآلة الاولية لاستبقاء في فعل النفس ولا كذلك في الحيوان المحزز بل بعض بدن الحيوان المحزز لا
مبدا فيه لاستيفاء المزاج وفي بعضه الآخر ذلك المبدأ ولكنه يحتاج في استيفاء ذلك الى معنة من القسم الآخر
فيكون بدنه متعلق الاجزاء بعضها ببعض في التعاون على حفظ المزاج فان لم يكن النفس عددا بعينه بل كان عددا
له كيفية ما او صورة فيشبه ان يكون في بدن واحد نفوس كثيرة فانك تعلم ان في كثير من الازواج انواع وفي
كثير من الافراد وفي كثير من المربعات مربعات وكذلك ساير الاعتبارات وايضا الوحدات المجتمعة في العدد اما
ان يكون لها وضع او لا يكون لها فان كان لها وضع فهي نقطة وان كانت نقطا فاما ان يكون نفسا لانها عدة تلك
النقطة او لا يكون كذلك بل لانها قوة او كيفية او غير ذلك لكنهم جعلوا الطبيعة النفسية مجرد عددية فيكون كل
جسم اذا فرض فيه ذلك العدد من النقط ذا نفس فكل جسم لك ان يعرض فيه كم نقطة شئت فيكون كل جسم من
شانه ان يصير ذا نفس لعرض النقطة فيه وان كان عددا لا وضع له وانما هي احاد متفرقة فيما ذا تفرقت وليس لها
مواد مختلفة ولا قرنت بها صفات وفصول اخرى وانما يتكثر الاشياء المتشابهة في المواد المختلفة فان كان لها
مواد مختلفة فهي ذوات وضع ولها ابدان سى ثم في الحالتين جميعا كيف ارتبطت هذه الوحدات او النقط
معا لانه ان كان ارتباطها بعضها ببعض والتيامها للطبيعة الوحدية والنقطية فيجب ان يكون الوحدات والنقطات
مهرولة الى الاجتماع من اى موضع كانت وان كان يجامع فيها جمع واحدا منها الى الآخر وصار ضم بعضها الى بعض حتى
ارتبطت وهو يحفظها مرتبة فذلك الشئ اولى بان يكون نفسا واما الذين قالوا ان النفس مركبة من المبادى حتى
يصح ان يعرف المبادى وغير المبادى بما فيها منها وانه انما يعرف كل شئ يشبهه فيه فقد يلزمهم ان يكون النفس
لا تعرف الا الاشياء التى يحدث عن المبادى مخالفة لطبيعتها فان الاجتماع قد يحدث هيات في المبادى وصور
لا يوجد فيها مثل العظمية واللحمية والانسانية والفرسية وغير ذلك فيجب ان يكون هذه الاشياء مجهولة للنفس اذ
ليس فيها هذه الاشياء بل انما فيها اجزاء المبادى فقط فان جعل في تاليف النفس انسانا وفرسا وعلما وفرشا
كما فيه نارا وارضا وعلما وعجما وان قال ان فيها هذه الاشياء فقد ارتكب العظيم ثم ان كان في النفس انسان ففي
النفس نفس ففيه مرة اخرى انسان وهلم وذهب ذلك الى غير النهاية وقد يشنع عليه من جهة اخرى هي انه يحكى على

الوضع ان يكون الله تعالى اما غير عالم بالاشياء واما مركبا من الاشياء وكلاهما كفر ومع ذلك فيجب ان يكون غير
عالم بالغلبة لانه لا غلبة فيه فان الغلبة يوجب التفريق والفساد فيما يكون فيه فيكون الله غير تام العلم بالمبادى
وهذا شنيع وكفر ثم يلزم من هذا ان يكون الارض ايضا عالمة بالارض والماء بالماء وان يكون الارض لا يعلم الماء
والماء لا يعلم الارض ويكون الحار عالما بالحار غير عالم بالبارد ويجب ان يكون الاعضاء التى فيها ارضية كثيرة
شديدة الاحساس بالارض وليست هي كذلك بل هي غير حساسة لا بالارض ولا بغيرها وذلك كالظفر والعظم وكان
ينفعل الشئ وبما تاثر عن ضده اولى من ان يتاثر عن شكله وانت تعلم ان الاحساس تاثر ما او انفعال ما ويجب ان
لا يكون ههنا قوة واحدة يدرك الاضداد فيكون السواد والبياض ليس يدركان بحاسة واحدة بل يدرك
البياض بجزء من البصر هو ابيض والسواد بجزء منه هو اسود ولان الالوان لها تركيبات بلا نهاية فيجب ان يكون قد اعد
للبصر اجزاء بلا نهاية مختلفة الالوان وان كان لا حقيقة للوسايط وهو ما هو امزج الضدين بزيادة ونقصان من غير
اختلاف آخر فيجب ان يكون مدرك البياض يدرك البياض صرفا ومدرك السواد يدرك السواد صرفا اذ لا يمكن ان
يدرك غيره فيجب ان لا يشكل علينا بسايط الممتزج ولا يحصل الينا الوسايط التى لا يظهر فيها بياض او سواد بالفعل
وكذلك يجب ان يدرك المثلث بالمثلث والمربع بالمربع والاشكال الاخرى التى لا نهاية لها والاعداد ايضا بامثالها
ويكون في الحاسة اشكال بلا نهاية وهذا كله محال وانت تعلم ان الشئ الواحد يكفي في ان يكون عيارا للاضداد يعرف
كالمسطرة المستقيمة يعرف بها المستقيم والمنحنى جميعا وانه لا يجب ان يعلم كل شئ بشئ خاص واما الذين جعلوا
النفس جسما يتحرك لتحركها المستديرة التى يتحركها على الاشياء لتدرك بها الاشياء فستوضح بعد فساد
قولهم حين يتبين ان الادراك العقلى لا يجوز ان يكون لجسم واما الذين جعلوا النفس مزاجا فقد علم فيما سلف
بطلان هذا القول وانه ليس كلما يفسد بفساده الحيوة يكون نفسا فان كثيرا من الاشياء والاعضاء والاخلاط
وغير ذلك بهذه الصفة وليس بمنكر ان يكون شئ لا بد منه حتى يكون للنفس علاقة بالبدن ولا يوجب ذلك ان
يكون ذلك الشئ نفسا وبهذا يعلم خطاء من ظن ان النفس دم وكيف يكون الدم محركا وحساسا والذى قال ان
النفس تاليف فقد جعل النفس نسبة معقولة بين الاشياء وكيف يكون النسبة بين الاضداد محركا ومدركا
والتاليف يحتاج الى مؤلف لا محالة فذلك اولى ان يكون هو النفس وهو الذى اذا فارق وحل نقاض التاليف
وستتضح في خلال ما نعرفه من امر النفس بطلان جميع هذه الاقاويل بوجوه اخرى فيجب ان يكون من وراء طلب طبيعة
النفس وقد قيل في مناقضة هذه الآراء اقاويل ليست بالواضحة ولا اللازمة وانما تركناها لذلك **الفصل**

الثالث في ان النفس داخلة في مقولة الجوهر فنقول نحن انك تعرف مما تقدم لك ان النفس ليس بجسم فان
ثبت لك ان نفسا ما يصح لها الانفراد لقوام ذاتها لم يقع لك شك في انها جوهر وهذا انما ثبت لك في بعض ما
يقال له نفس واما غيره مثل النفس النباتية والنفس الحيوانية فان ذلك لا يثبت لك فيه لكن المادة القريبة
لوجود هذه الانفس فيها انما هي ما هي بمزاج خاص وهيئة خاصة وانما يبقى بذلك المزاج الخاص بالفعل موجودا

صح ٤

بالداهيه

٥٤٨

مادام فيها النفس والنفس هي التي يجعلها بذلك المزاج فان النفس هي لا محالة علة لتكون النبات والحيوان على المزاج
الذى لها اذ كانت النفس هي مبدا التوليد والتربية كما قلنا فيكون الموضوع القريب للنفس مستحيلا ان يكون هو ما هو
بالفعل الا بالنفس ويكون النفس علة لكونه كذلك ولا يجوز ان يقال ان الموضوع القريب حصل على طباعه موجودا
بسبب عن النفس ثم لحقته النفس لحوق ما لا قسط له بعد ذلك في حفظه وتقويمه وترتيبه كالحال في الاعراض
وجودها وجود الموضوع لها اساعا ضروريا ولا يكون مقومة لموضوعها بالفعل واما النفس فانها مقومة لموضوعها
القريب موجدة اياه بالفعل كما يعلم الحال في هذا اذا تكلمنا في الحيوان واما الموضوع البعيد فبينها وبين النفس
صور اخرى يقومها واذا فارقت النفس وجب ضرورة ان يكون فراقها يحدث لغلبة الموضوع بحالة اخرى
واحدث فيها صورة جمادية كالمقابلة للصورة المزاجية الموافقة للنفس ولتلك الصورة والمادة التي للنفس
لا يبقى بعد النفس على نوعها البتة بل لها ان يبطل نوعها وجوهرها الذى به كان موضوعا للنفس ويخلف النفس
فيها صورة يستبقي المادة بالفعل على طبيعتها فلا يكون ذلك الجسم الطبيعي كما كان بل يكون صورة واعراض اخرى
ويكون قد تبدل ايضا بعض اجزائها وفارق مع تغير الكل في الجوهر فلا يكون هناك مادة محفوظة الذات بعد مفارقة
النفس هي كانت موضوعة للنفس والآن هي موضوعة لغيره فاذن ليس وجود النفس في الجسم كوجود العرض في الموضوع
فالنفس اذن جوهر لانها صورة لا في موضوع لكن لقايل ان يقول لنسلم ان النفس النباتية هذه صورتها فاما
علة لقوام مادتها القريبة واما النفس الحيوانية فيشبه ان يكون النباتية تقوم مادتها ثم يلزمها اتباع ذلك
النفس الحيوانية اياها فيكون الحيوانية متحصلة في مادة تقومت بذاتها وهي علة لقوام هذه التي حلته اعني الحيوانية
فلا يكون الحيوانية الا قايمة في موضوع فنقول في جواب ذلك ان النفس النباتية بما هي نفس نباتية لا يحتمل عنها
الا جسم متعد مطلقا ولا النفس النباتية مطلقة لها وجود الا وجود معنى جنسي وذلك في الوهم فقط واما الموجود
في الاعيان فهو انواعها والذى يجب ان يقال ان النفس النباتية سبب وله شي ايضا عام كلي غير محصل وهو
الجسم المتعدى النامي المطلق الجنسي الغير المنوع واما الجسم ذوات والتعبير والحركة الارادية فليس يصدر عن
النفس النباتية بما هي نفس نباتية بل بما ينضم اليها فصل آخر يصير به طبيعة اخرى ولا يكون ذلك الا ان يصير نفسا
حيوانية بل يجب ان يبتدى فيه هذا شرحا فنقول ان النفس النباتية اما ان يعني بها النفس النوعية التي يختص النبات
دون الحيوان او نعني به المعنى العام الذى يعم النفس النباتية والحيوانية من جهة ما تعدى وتولد وتنمو فان هذا قد يسمى
نفسا نباتية وهذا مجاز من القول فان النفس النباتية لا يكون الا في النبات ولكن المعنى الذى يعم النبات و
يكون في الحيوانات كما يكون في النبات ووجوده كما يوجد المعنى العام في الاشياء واما ان يعني به القوة من قوى النفس
الحيوانية التي يصدر عنها افعال التغذية والتربية والتوليد فان عني به النفس النباتية التي هي بالقياس الى النفس
للغذاء نوعية فذلك يكون في النبات لا غير ليس في الحيوان وان عني به المعنى العام فيجب ان ينسب اليه معنى عام لا معنى
خاص فان الصانع العام هو الذى ينسب اليه المصنوع العام والصانع النوعي كالنجار هو الذى ينسب اليه المصنوع

النوعي او الصانع المعين هو الذى ينسب اليه المصنوع المعين فهذا شي قد مر لك تحقيقه فالذى ينسب الى النفس
النباتية العامة من امر الجسم انه نام عام ولما انه نام بحيث يصلح لقبول الحس او لا يصلح فليس ينسب ذلك الى
النفس النباتية من حيث هي عامة ولا هذا المعنى يتبعه واما القسم الثالث فيستحيل ان يكون على ما نطق من ان
القوة النباتية بان وجدها فيفعل بدنا حيوانيا ولو كان النفوذ بالتدبير تلك القوة يتم حيوانيا وليس كذلك بل
يتم جسما حيوانيا ما لا بالحس والحركة فيكون هو قوة لنفس لتلك النفس قوى اخرى وهذه القوة من قواها تتصرف
على المثال الذى يودى الى الاستعداد الالة لكمالات النباتية التي لتلك النفس التي هي هذه قوتها وتلك النفس
هي الحيوانية ويتضح من بعد ان النفس واحدة وان هذه القوى ينشعب عنها في الاعضاء ويتاخر فعل بعضها
ويتقدم بحسب استعداد الالة فالنفس التي لكل حيوان هي جامعة اسطقسات بدنه ومولفها ومركبها على نحو يصلح
معه ان يكون بدنا لها وهي حافظة لهذا البدن على النظام الذى ينبغي فلا يستولى عليها المغيرات الخارجة
ما دامت النفس موجودة فيها ولولا ذلك لما بقيت على صحتها ولاستيلاء النفس عليها ما يعرض من قوة القوة
النامية وضعفها عند استشعار النفس فصالما كرهها او يحبها كراهية ومحبة ليست بدنية وذلك عند
ما يكون الوارد على النفس تصديقا ما وليس ذلك مما يوثر في البدن بما هو اعتقاد بل يتبع ذلك انفعال من
سرورا وغم وذلك ايضا من المدركات النفسانية وليس مما يعرض للبدن بما هو بدن فيوثر ذلك بالقوة النامية
الغاذية حتى يحدث فيها من العارض الذى يعرض للنفس اولا ولكن الفرح النطقي شدة ونفاذا في فعلها
ومن العارض المضاد لذلك وليكن الغم النطقي الذى لا الم بدنيا فيه ضعفا وعجزا حتى يفسد فعلها وربما اسقط المزاج
انتقاما وكل ذلك مما يقيعك في ان النفس جامعة لقوى الادراك واستعمال الغذا وهي واحدة لها ليست هذه
منفردة عن تلك فيتبين ان النفس هي مكملة البدن الذى هي فيه وحافظته على نظامه الذى الاولى به ان يتميز ويتفرق
اذ كل جزء من اجزاء البدن يستحق مكانا آخر ويستوجب مفارقة لقرينه وانما يحفظ على ما هو عليه شي خارج عن طبيعته
وذلك الشي هو النفس في الحيوان فان النفس اذن كمال الموضوع ولكن الموضوع متقدم به وهو ايضا مكمل النوع و
صانعه فان الاشياء المختلفة الانفس يصيرها مختلفة الانواع ويكون تغايرها بالنوع لا بالشخص فالنفس اذن
ليس من الاعراض التي لا يختلف بها الانواع ولا يكون لها مدخل في تقويم الموضوع فالنفس اذن كمال كالجوهر لا كالعرض و
ليس يلزم هذا ان يكون مفارقا او غير مفارق فانه ليس كل جوهر مفارقا فلا الهيولى بمفارقة ولا الصورة وقد علمت
ان الامر كذلك فليدل الان دلالة ما مختصرة على قوى النفس وافعالها ثم نتبعها بالاستقصاء

الفصل الرابع في بيان ان اختلاف افاعيل النفس لاختلاف قواها

نقول ان للنفس افعالا مختلفة على وجوه فيختلف
بعضها بالشدة والضعف وبعضها بالسرعة والبطو فان الظن اعتقاد ما يخالف اليقين بالتاكيد والشدة
والحدس يخالف المتعين كرعة الفهم وقد يختلف ايضا بالعدم والملكة مثل ان الشك يخالف الراى فان الشك
عدم اعتقاد من طرفي النقيض والراى اعتقاد احد طرفي النقيض ومثل التحريك والتسكين وقد يختلف بالنسبة

الى امور متضادة مثل الاحساس بالابيض والاحساس بالاسود وادراك الحلو وادراك المر وقد يختلف بالجنس مثل
ادراك اللون والطعم بل مثل الادراك والتحريك وغرضنا الان ان نعرف القوى التي يصدر عنها هذه الافعال
وانه هل يجب ان يكون لكل نوع من الفعل قوة تخصه او لا يجب ذلك فنقول اما الافعال المختلفة بالشدة والضعف
فان مبداها قوة واحدة لكنها تارة يكون اتم فعلا وتارة يكون انقص فعلا ولو كان النقصان يقتضي ان يكون
هنالك للانقص قوة غير القوة التي للاتم لوجب ان يكون عدد القوى بحسب مراتب النقصان والزيادة التي يكون
لا يتناهى بل القوة الواحدة يعرض لها ان يفعل الفعل اشد واضعف بحسب الاختيار وتارة بحسب حال الآلة
وتارة بحسب عوائق من خارج ان يكون او لا يكون وان يقل او يكثر فاما الفعل وعدمه فقد سلف لك في
الاقاويل الكلية ان مبدأ ذلك قوة واحدة واما اختلاف افعالها التي من باب المتكثر بالجنس كالادراك
والتحريك او كادراك وادراك فذلك مما بالحري ان يفحص عنه فاخص فينظر مثلا هل القوة المدركة كلها قوة
واحدة الا ان لها ادراكات بذاتها هي العقليات وادراكات ما بالآلات مختلفة بسبب اختلاف الآلات فان
العقليات والحسيات مثلا القوتين فهل الحساب كلها التي يحس من باطن والتي يدرك في الظاهر لقوة
واحدة فان كانت التي في الباطن لقوة او قوى فهل التي في الظاهر لقوة واحدة يفعل في آلات مختلفة افعالا
مختلفة فانه ليس يمتنع ان يكون قوة واحدة مدركة اشياء مختلفة الاجناس والانواع كما هو مشهور من حال العقل
عند العلماء ومشهور من حال الخيال عندهم بل كان المحسوسات المشتركة التي زعموا انها العظم والعدد والحركة
والسكون والشكل قد يحس بكل واحد من الحواس او بعدة منها وان كان بوساطة محسوس آخر ثم هل قوة التحريك
هي قوة الادراك ولم لا يمكن ذلك ومثل قوة الشهوة بعينها هي قوة الغضب فاذا صادفت اللذة انفعلت على
نحو وان صادفت الاذى انفعلت على نحو آخر بل مثل الغاذية والنامية والمولدة شيء من هذه القوى فان لم
يكن فهل هي قوة واحدة اذا كان الشيء لم يتم بصورة حركت الغذاء الى اقطاره على هيئة وشكل فاذا استكمل حرك
ذلك التحريك بعينه الا ان الشكل قديم فلا يحدث شكل آخر والعظم قد بلغ مبلغا لا تفي القوة بان يورد من الغذاء
اكثر مما يتحلل منه فيقف وهناك يفصل من الغذاء فصل يصلح للتوليد فيقذف الى اعضاء التوليد كما يقذف العدا
اليها للعدو وهاهنا لكنه يفصل عما يحتاج اليه اعضاء التوليد من الغذاء فصل تصلح لتاب آخر فيصير فيه تلك
القوة بعينها اليه كما يفعل بفضول كثيرة من الاعضاء ثم يعجز هذه القوة في آخر الحيوة عن ايراد بدل ما يتحلل مساو
لما يتحلل فيكون ذبول فلم يعرض قوة نامية ولا يعرض قوة مذبلة واختلاف الافعال ليس يدل على اختلاف القوى
فان القوة الواحدة بعينها تفعل الاضداد بل القوة الواحدة يحرك بارادات مختلفة حركات مختلفة بل القوة
الواحدة قد يفعل في مواد مختلفة افاعيل مختلفة فهذه شكوك يجب ان يكون حلها مهيا عندنا حتى يمكننا ان
ننتقل ونثبت قوى النفس وان نثبت ان عددها كذا وان بعضها مخالف للبعض فان الحق عندنا هاهنا فنقول
اما اولا فهي قوة على امرها فيستحيل ان يكون مبدأ الشئ آخر غيره فانه من حيث هو قوة عليه مبدأ له فان كان مبدأ

لشئ آخر غيره فانه من حيث هو قوة عليه مبدأ له فان كان مبدأ لشئ آخر فليس هو من حيث هو مبدأ لذلك الاول
في ذاته فالقوى من حيث هو قوى انما يكون مبادي لافعال معينة بالقصد الاول لكنه قد يجوز ان يكون
القوة مبدأ الافعال كثيرة بالقصد الثاني بان يكون تلك كالفروع فلا يكون مبدأ لها اولا مثل ان الابصار
انما هو قوة اولا على ادراك الكيفية التي بها يكون الجسم يحس اذا توسط بين جسم قابل للضوء وبين المعتم
المضيء فيه الاضاءة وهذا هو اللون واللون يكون بياضا وسوادا وايضا القوة المتخيلة هي التي تستثبت
صورة الامور المادية من حيث هي مادية مجردة عن المادة نوعا من التجريد غير بالغ كما يذكر بعد ثم يعرض ان يكون
ذلك لونا او طعما او عظما او صوتا او غير ذلك والقوة العاقلة هي التي يستثبت صور الامور من بعد هي برية عن
المادة وعلائقها ثم يتفق ان يكون ذلك شكلا ويتفق ان يكون عددا وقد يجوز ان يكون القوة معدة نحو
فعل بعينه لكنها يحتاج الى امر آخر ينضم اليها حتى يصير لها ما بالقوة حاصلا بالفعل فان لم يكن ذلك الامر
لم يفعل فيكون مثل هذه القوة تارة مبدأ للفعل بالفعل وتارة مبدأ للفعل بالفعل وتارة غير مبدأ له
بالفعل بل بالقوة المحركة فانها اذ نتج الاجماع من القوة الشوقية بسبب داع من التخيل او المعقول لها
التحريك حركت لا محالة فان لم يصح لم يحرك وليس يصدر عن قوة محركة واحدة بآلة واحدة الا حركة واحدة
اذا الحركات الكثيرة لكثرة الآلات الحركات التي هي العضل فسا وفي كل عضلة قوة محركة جزئية لا يحرك الا حركة
بعينها وقد يكون القوة الواحدة ايضا يختلف تاثيرها بحسب القابل المختلفة والآلات المختلفة وهذا ظاهر
فنقول الآن ان اول اقسام افعال النفس فله افعال يشترك فيها الحيوان والنبات كالتغذية والتربية والتوليد
وافعال يشترك فيها الحيوانات او جلها ولا حظ فيها للنبات مثل الاحساس والتخيل والحركة الارادية وافعال
يختص بالناس مثل تعقل المعقولات واستنباط الصنائع والروية في الكائنات والتفرقة بين الجميل والقبيح
فلو كانت القوى النفسانية واحدة وكانت الافعال النباتية تصدر عن القوة التي يصدر عنها الحيوانية
صدورا اوليا لكان عدم الاجسام النباتية واعضاء الحيوان التي تغتذي ولا تحس مما هو صالح اولي
للاحساس اما ان يكون بسبب عدم القوة او ليست ان المادة ليست تنفعل عنها وقد يتح ان يقال ان المادة
ليست تنفعل عن الحر والبرد ولا يتأثر عنها وعن الطعوم القوية والروائح القوية فانها تنفعل عنها فبقي ان
يكون ذلك بسبب عدم القوة الفعالة لذلك وقد وجدت القوة الغاذية فاذن القوتان مختلفتان وايضا فان
تحريك النفس لا يخلو اما ان يكون على سبيل نقل مطلق وكل جسم قابل للنقل مطلقا واما ان يكون للنقل على سبيل
مخصوص بسيط وفي اجسامنا اعضاء هي اهل لذلك من العضل وفيها جوهر للتغذي وليس يمكن تحريكها فان
ذلك ليس من جهتها بل من جهة فقدانها القوة وكذلك بعض الاعصاب ينفذ فيها قوة الحس فقط دون الحركة و
بعضها ينفذ فيه قوة الحركة ولا يتفاضل بشئ يعتد به بل قد يوجد ما يشاكل ما ينفذ فيه الحس ويرد عليه في الكيف
ونقص قد ينفذ فيه قوة الحركة وقد يوجد ما هو ليس كذلك وليس ينفذ فيه قوة الحس وكذلك يمكنك ان يعلم ان العين ليست

دون اللسان في ان ينفعل عن الطعوم المجاورة ولا يحس العين بالطعم من حيث هو مذوق لست اول من حيث هي
كيفية ولا بالصوت واما القوة الانسانية فسنبين من امرها انها متنزهة الذات عن الانطباع في المادة
ونبين ان جميع الافعال المنسوبة الى الحيوان يحتاج الى آلة فاذن الحواس والتخيلات لقوة اخرى مادية غير القوة
المحركة وان كان يفيض عنها وقوى الحركة ايضا متعلقة من وجه كما سنبين بقوى الحس والتخيل فاذا فهمت هذا
وما اعطيناك من الاصول سهل عليك ان يعرف فرقان ما بين القوى التي نحن في تعديدها وتعديدها وتعلم ان
كل قوة لها فعل اولي فلا يشاركها قوة اخرى لها فعل اولي مخالف لفعلها الاولي

الفصل الخامس في تعديد قوى النفس على سبيل التصنيف

لنعد الآن قوى النفس عدا على سبيل الوضع ثم لنشتغل ببيان حال كل قوة فنقول
القوى النفسانية تنقسم بالقسمة الاولى اقساما ثلثة احدها النفس النباتية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يتولد وينمو ويغتذي والغذاء جسم من شأنه ان يتشبه بطبيعة الجسم الذي قيل انه غذاؤه فيزيد فيه
مقدار ما يتحلل او اكثر او اقل والثاني النفس الحيوانية وهي الكمال الاول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة والثالث النفس الانسانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما ينسب اليه انه يفعل الافاعيل الكائنة
بالاختيار الفكري والاستنباط بالرأي من جهة ما يدرك الامور الكلية ولولا العادة لكان الاحسن ان يجعل
اول شرطا مذكورا في رسم الثاني ان اردنا ان نرسم النفس لا القوة النفسانية التي للنفس بحسب ذلك الفعل فان
الكمال ماخوذة في حد النفس لا في حد قوة النفس ولانت ستعلم الفرق بين النفس الحيوانية وبين قوة الادراك والتحريك
وبين النفس الناطقة وبين القوى على الامور المذكورة من التمييز وغيرها فان اردت الاستقصاء فالصواب ان يجعل
النباتية جنسا للحيوانية والحيوانية جنسا للانسانية وياخذ الاعم في حد الاخص ولكنك اذا التفت الى النفس من حيث
القوى الخاصة لها في حيوانيتها وانسانيتها فربما قنعت بما ذكرناه وللنفس النباتية قوى ثلث الغاذية وهي قوة
يحيل جسما غير الجسم الذي هي فيه الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فيلصقه به بدل ما يتحلل عنه والقوة المنمية
وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المتشبه به زيادة متناسبة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا ليبلغ به كمال
النشو والقوة المولدة وهي قوة ياخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا هو شبيهه بالقوة فيفعل فيه باستمداد اجسام اخرى
يتشبه به من التخليق والتمزيج ما يصيره شبيها بالفعل وللنفس الحيوانية بالقسمة الاولى قوتان محركة ومدركة والقوة
المحركة على قسمين اما محركة بانها باعثة على الحركة واما محركة بانها فاعلة والمحركة على انها باعثة هي القوة النزوعية
الشوقية وهي القوة التي اذا ارتسمت في التخيل الذي سنذكره بعد صورة مطلوبة او مهروب عنها بعثت القوة
المحركة الاخرى التي نذكرها على التحريك ولها شعبتان شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تنبعث على تحريك يقرب به
من الاشياء المتخيلة ضرورية او نافعة طلبا للذة وشعبة تسمى غضبية وهي قوة تنبعث على تحريك يدفع به الشيء
المتخيل ضارا او مفسدا طلبا للغلبة واما القوى المحركة على انها فاعلة فهي قوة تنبعث في الاعصاب والعضلات
من شأنها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار والرباطات المتصلة بالاعضاء الى نحو جهة المبدأ او ترخيها او
تمدها طولا فتصير الاوتار والرباطات الى خلاف جهة المبدأ واما القوة المدركة فتنقسم قسمين منها قوة تدرك
من خارج ومنها قوة تدرك من داخل والمدركة من خارج هي الحواس الخمس او الثمانية فمنها البصر وهي قوة مرتبة
في العصبة المجوفة تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباح الاجسام ذوات اللون المتأدية
في الاجسام الشفافة بالفعل الى سطوح الاجسام الصقيلة ومنها السمع وهو قوة مرتبة في العصب المتفرق
في سطح الصماخ تدرك صورة ما يتأدى اليه من تموج الهواء المنضغط بين قارع ومقروع مقاوم له انضغاطا بعنف
يحدث منه صوت فيتأدى تموجه الى الهواء المحصور الراكد في تجويف الصماخ ويحركه بشكل حركته ويماس امواج تلك
الحركة العصبية ومنها الشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي تدرك ما يؤدي
اليه الهواء المستنشق من الرائحة الموجودة في البخار المخالط او الرائحة المنطبعة فيه بالاستحالة من
الجرم ذي الرائحة ومنها الذوق وهو قوة مرتبة في العصب المفروش على جرم اللسان تدرك الطعوم
المتحللة من الاجرام المماسة له المخالطة للرطوبة العذبة التي فيها مخالطة محيلة ومنها اللمس وهو قوة
مرتبة في اعصاب جلد البدن كله ولحمه تدرك ما يماسه ويؤثر فيه بالمضادة المحيلة للمزاج او المحيلة لهيئة
التركيب ويشبه ان تكون هذه القوة عند قوم لا نوعا اخيرا بل جنسا لقوى اربع او فوقها منبثة معا في الجلد
كله واحد فيها حاكمة في التضاد الذي بين الحار والبارد والثانية حاكمة في التضاد الذي بين الرطب واليابس
والثالثة حاكمة في التضاد الذي بين الصلب واللين والرابعة حاكمة في التضاد الذي بين الخشن والاملس
الا ان يكون اجتماعها في آلة واحدة توهم باحدها في الذات واما القوى المدركة من باطن فبعضها قوى تدرك
صور المحسوسات وبعضها يدرك معاني المحسوسات ومن المدركات ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك
ادراكا اوليا ومنها ما يدرك ادراكا ثانيا والفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى ان الصورة هو الشيء الذي
يدركه الحس الباطن والحس الظاهر معا لكن الحس الظاهر يدركه اولا ويؤديه الى الحس الباطن مثل ادراك الشاة
لصورة الذئب اعني لشكله وهيئته ولونه فان الحس الباطن من الشاة يدركها لكن انما يدركها اولا حسها الظاهر
واما المعنى فهو الشيء الذي تدركه النفس من المحسوس من غير ان يدركه الحس الظاهر اولا مثل ادراك الشاة للمعنى
المضاد في الذئب او للمعنى الموجب لخوفها اياه وهربها عنه من غير ان يدرك الحس ذلك البتة فالذي يدرك من الذئب
اولا الحس الظاهر ثم الحس الباطن فانه يختص في هذا الموضع باسم الصورة والذي تدركه القوى الباطنة دون
الحس فيختص في هذا الموضع باسم المعنى والفرق بين الادراك مع الفعل والادراك لا مع الفعل ان من افعال بعض
القوى الباطنة ان تركب بعض الصور والمعاني المدركة مع بعض وتفصلها عن بعض فيكون ادراك وفعل ايضا
فيما ادركت واما الادراك لا مع الفعل فهو ان يكون الصورة والمعنى ترتسم في الشيء فقط من غير ان يكون له ان يفعل
فيها تصرفا البتة والفرق بين الادراك الاول والادراك الثاني ان الادراك الاول هو ان يكون حصول الصورة على نحو
ما من الحصول قد وقع للشيء من نفسه والادراك الثاني هو ان يكون حصولها من جهة شيء آخر ادى اليها فمن القوى المدركة

الباطنة الحيوانية قوة بنطاسيا والحس المشترك وهي قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ تقبل بذاتها
جميع الصورة المنطبعة في الحواس الخمس المتادية اليه م الخيال والمصورة وهي قوة مرتبة ايضا في اخر التجويف المقدم
من الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الخمس ويبقى فيه بعد غيبة تلك المحسوسات واعلم ان
القبول لقوة غير القوة التي بها الحفظ فاعتبر ذلك من الماء فان له قوة قبول النقش والرقوم وبالجملة الشكل وليس له
قوة حفظ على انا نريد لهذا تحقيقا من بعد واذا اردت ان تعرف الفرق بين فعل الحس العام وفعل الحس المشترك
وفعل المصورة فتامل حال القطرة التي تنزل من المطر فيرى خطا مستقيما وحال الشئ المستقيم الذي يدور فيرى
طرفه دائرة ولا يمكن ان يدرك الشئ خطا او دائرة الا ويرى فيه مرارا والحس الظاهر لا يمكن ان يراه مرتين بل يراه
حيث هو لكنه اذا ارتسم في الحس المشترك وزال قبل ان تنمحي الصورة من الحس المشترك ادركه الحس الظاهر حيث هو
وادركه الحس المشترك كانه كان حيث كان فيه وكائن حيث صار اليه فراى امتدادا مستديرا او مستقيما وذلك
لا يمكن ان ينسب الى الحس الظاهر البتة واما الصورة فتدرك الامرين وتصورهما وان بطل الشئ وغاب ثم القوة التي
يسمى متخيلة بالقياس الى النفس الحيوانية ومفكرة بالقياس الى النفس الانسانية وهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط
من الدماغ عند الدودة من شانها ان تركب بعض ما في الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض بحسب الارادة ثم
القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في نهاية التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات
الجزئية كالقوى الموجودة في الشاة الحاكمة بان هذا الذئب مهروب عنه وان هذا الولد هو المعطوف عليه ويشبه
ان يكون هي ايضا المتصرفة في المتخيلات تركيبا وتفصيلا ثم القوة الحافظة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف المؤخر
من الدماغ يحفظ ما يدركه القوى الوهمية من المعاني الغير المحسوسة في المحسوسات الجزئية ونسبة القوى الحافظة
الى القوة الوهمية كنسبة القوى التي تسمى خيالا الى الحس ونسبة تلك القوة الى المعاني كنسبة هذه القوى الى
الصور المحسوسة فهذه هي قوى النفس الحيوانية واما النفس الناطقة الانسانية فينقسم قواها الى قوة عاملة
وقوة عالمة وكل واحدة من القوتين تسمى عقلا باشتراك الاسم او بتشابه فالعاملة قوة هي مبدأ محرك لبدن
الانسان الى الافاعيل الجزئية الخاصة بالروية الخاصة على مقتضى اراء تخصها اصطلاحية ولها اعتبار بالقياس
الى القوة الحيوانية النزوعية واعتبار بالقياس الى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة واعتبار بالقياس الى نفسها
فاعتبارها بحسب القياس الى القوة الحيوانية النزوعية هو القبيل الذي يحدث منه فيها هيئات تخص الانسان يتهيأ بها
لسرعة فعل وانفعال مثل الخجل والحيا والضحك والبكا وما اشبه ذلك واعتبارها الذي بحسب القياس الى القوة
الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو القبيل الذي تستعمله اذا استعملت باستنباط التدابير في الامور الكائنة الفاسدة
واستنباط الصناعات الانسانية واعتبارها الذي بحسب القياس الى نفسه هو القبيل الذي يتولد فيه
بين العقل العملي والعقل النظري الاراء التي تتعلق بالاعمال وتستفيض ذايعة مشهورة مثل ان الكذب قبيح والظلم
قبيح لا على سبيل البرهان وما اشبه ذلك من المقدمات المحدودة الانفصال عن الاوليات العقلية المحضة في

كتب المنطق وان كانت اذا برهن عليها صارت من العقلية ايضا على ما عرفت في كتب المنطق وهذه القوة
يجب ان يتسلط على ساير قوى البدن على حسب ما يوجبه احكام القوى الاخرى التي نذكرها حتى لا تنفعل عنها
البتة بل تنفعل تلك عنها ويكون مقموعة دونها لئلا يحدث فيها عن البدن هيات انقيادية مستفادة من
الامور الطبيعية وهي التي تسمى اخلاقا رذيلة بل يجب ان يكون غير منفعلة البتة وغير منقادة بل متسلطة فيكون
اخلاق فضيلة وقد يجوز ان ينسب الاخلاق الى القوى البدنية ايضا ولكن ان كانت هي الغالبة يكون لها هيئة
فعلية ولهذا الفعل هيئة انفعالية وليسم كل هيئة خلقا فيكون شئ واحد يحدث فيه خلق في هذا وخلق في ذلك
وان كانت هي المغلوبة يكون لها هيئة انفعالية ولذلك هيئة غير غريبة فيكون ذلك ايضا هيئتين وخلقين
او يكون الخلق واحدا له نسبتان وانما كانت الاخلاق التي هنا منسوبة الى هذه القوة لان النفس الانسانية
كما يظهر من بعد جوهر واحد وله نسبة وقياس الى جنبتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وله بحسب كل جنبة
قوة بها ينتظم العلاقة بينه وبين تلك الجنبة فهذه القوة العملية هي القوة التي له لاجل العلاقة الى الجنبة التي
دونها السفل ويستفيد منها ويقبل عنهما فكان النفس منا وجهين وجه الى البدن ويجب ان يكون هذا الوجه غير
قابل البتة اثرا من جنس مقتضى طبيعة البدن ووجه الى المبادي العالية ويجب ان يكون هذا الوجه دائم القبول عما
هناك والتاثر منه فمن الجهة السفلية يتولد الاخلاق ومن الجهة الفوقانية يتولد العلوم فهذه هي القوة العملية واما
القوة النظرية فهي قوة من شانها ان تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فان كانت مجردة بذاتها فاخذها الصور
في نفسها اسهل وان لم يكن فانها يصير مجردة بتجريدها اياها حتى لا يبقى فيها من علائق المادة شئ وسنوضح كيفية
هذا من بعد وهذه القوة النظرية لها الى هذه الصورة نسب مختلفة وذلك لان الشئ الذي من شانه ان يقبل شيئا
قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل قابلا له والقوة يقال على ثلثة معان بالتقديم والتاخير فيقال قوة للاستعداد
المطلق الذي لا يكون خرج منه بالفعل شئ ولا ايضا حصل ما به يخرج كقوة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد
اذا كان لم يحصل للشئ الا ما يمكنه به ان يتوصل الى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف الدوات
والقلم وبسائط الحروف على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد اذا تم بالالة وحدث مع الالة ايضا كمال الاستعداد
بان يكون لها ان يفعل متى شاء بلا حاجة الى الاكتساب بل يكفيه ان يقصد فقط كقوة الكاتب المستكمل للصناعة اذا كان
لا يكتب والقوة الاولى تسمى مطلقة وهيولانية والقوة الثانية تسمى قوة ممكنة والقوة الثالثة تسمى كمال القوة
فالقوة النظرية اذن تارة يكون نسبتها الى الصورة المجردة التي ذكرناها نسبة ما بالقوة المطلقة وذلك حين
ما يكون هذه القوة التي للنفس لم تقبل بعد شيئا من الكمالات التي بحسبها وحينئذ تسمى عقلا هيولانيا موجودة
موجودة لكل شخص من النوع وانما سميت هيولانية تشبيها اياها باستعداد الهيولى الاولى ليست هي بذاتها ذات
صورة من الصور وهي موضوعة لكل صورة وتارة نسبة ما بالقوة الممكنة وهي ان يكون القوة الهيولانية قد حصل
فيها من المعقولات الاولى التي يتوصل منها وبها الى المعقولات الثانية اعني بالمعقولات الاولى المقدمات التي

يقع بها التصديق لا باكتساب ولا بان يشعر المصدق بها انه كان يجوز ان يخلو عن التصديق بها وقتا ما
مثل اعتقادنا بان الكل اعظم من الجزو ان الاشياء المساوية لشئ واحد بعينه متساوية فما دام انما حصل فيه من
الفعل ما بالفعل هذا القدر بعد فانه يسمى عقلا بالملكة ويجوز ان يسمى هذا عقلا بالفعل بالقياس الى الاولى
لان القوة الاولى ليس لها ان يعقل شيئا بالفعل واما هذه فان لها ان يعقل اذا اخذت يبحث بالفعل وتارة
يكون نسبة ما بالقوة الكمالية وهو ان يكون حصل فيها ايضا الصورة المعقولة المكتسبة بعد المعقولة
الاولية الا انها ليس يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها عنده مخزونة فمتى شاء طالع تلك الصور بالفعل
تعقلها وعقل انه قد عقلها ويسمى عقلا بالفعل لانه عقل يعقل متى شاء بلا تكلف اكتساب وان كان يجوز
ان يسمى عقلا بالقوة بالقياس الى ما بعده وتارة يكون النسبة نسبة ما بالفعل المطلق وهو ان يكون الصورة
المعقولة حاضرة فيه وهو يطالعها بالفعل فيعقلها بالفعل فيكون ما حصل له حينئذ عقلا مستفادا لانه
سيتضح لنا ان العقل بالقوة انما يخرج الى الفعل بسبب عقل هو دايما بالفعل وانه اذا اتصل العقل بالقوة
بذلك العقل الذى بالفعل نوعا من الاتصال انطبع فيه نوع من الصور يكون مستفادة من خارج فهذه ايضا
مراتب القوى التى يسمى عقولا نظرية وعند العقل المستفاد يتم الجنس الحيوانى والنوع الانسانى منه وهناك
يكون القوة الانسانية قد تشبهت بالمبادى الاولية للوجود كله فاعتبر الان وانظر الى حال هذه القوى
كيف يرؤس بعضها بعضا وكيف يخدم بعضها بعضا فانك تجد العقل المستفاد رئيسا ويخدمه الكل
وهو الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملكة والعقل الهيولانى بما فيه من الاستعداد يخدم
العقل بالملكة ثم العقل العملى يخدم جميع هذا لان العلاقة البدنية كما سيتضح بعد لاجل تكميل العقل النظرى
وتزكيته وتطهيره والعقل العملى هو مدبر تلك العلاقة ثم العقل العملى يخدمه الوهم والوهم يخدمه قوتان قوة
بعده وقوة قبله فالقوة التى بعده هى القوة التى يحفظ ما اداه الوهم اى الذاكرة والقوة التى قبله هى جميع
القوى الحيوانية ثم المتخيلة يخدمها قوتان مختلفتا الماخذين فالقوة النزوعية يخدمها بالايتمار لانها
يبعثها على التحريك نوعا من البعث والقوة الخيالية يخدمها بعرضها الصورة المخزونة فيها المهيات لقبول
التركيب والتفصيل ثم هذان رئيسان لطائفتين اما القوى الخيالية فيخدمها بنطاسيا وبنطاسيا
يخدمها الحواس الخمس واما القوى النزوعية فيخدمها الشهوة والغضب والشهوة والغضب يخدمهما القوة
[illegible] ... ثم المولدة ثم النامية يخدم المولدة ثم الغاذية يخدمهما جميعا ثم القوى الطبيعية الاربع يخدم هذه
والهاضمة منها يخدمها الماسكة من جهة والجاذبة من جهة والدافعة يخدم جميعها ثم الكيفيات الاربع يخدم
جميع ذلك لكن الحرارة يخدمها البرودة فانه اما ان يعد للحرارة مادة ويحفظ ما تهيئه لها الحرارة ولا
مرتبة للبرودة فى القوى الداخلة فى الاعراض الطبيعية الا ان يكون تابعا ومعينا ثم يخدمهما جميعا اليبوسة والرطوبة
وهناك اخر درجات القوى

المقالة الثانية

الفصل الاول فى تحقيق القوى المنسوبة الى النفس النباتية

فلنبدأ بتعريف القوى المذكورة قوة قوة
ولنعرفها من جهة افعالها واولى ذلك افعال القوى النباتية واولها حال التغذية فنقول قد علمت فيما سلف
نسبة الغذاء الى المغتذى وحد كل واحد منهما وخاصيته فنقول الان ان الغذاء ليس انما يستحيل دائما الى طبيعة
المغتذى دفعة بل اولا يستحيل استحالة ما عن كيفيته ويستعد للاستحالة الى جوهر المغتذى فيفعل فيه قوة
من خدم القوة الغاذية وهى الهاضمة وهى التى يذيب الغذاء فى الحيوان ويعده للنفوذ المستوى ثم القوة
الغاذية يحيله فى الحيوان الدموى اولا الاحالة الى الدم والاخلاط التى منها قوام البدن على ما بيناه فى مواضع
اخرى فكل عضو فانه يختص بقوة غاذية يكون فيه ويحيل الغذاء الى مشابهته الخاصة فيلصقه به فالقوة الغاذية
تورد البدل اى بدل ما يتحلل ويشبهه ويلصقه فانه وان كان الغذاء اكثر مما يقوم بدل ما يتحلل فانه
ليست الحاجة الى الغذاء لذلك فقط بل قد يحتاج اليه الطبيعة فى اول الامر للتنمية وان كان بعد ذلك انما يحتاج
الى الغذاء لموضع المتحلل فقط فالقوة الغاذية من قوى النفس النباتية يفعل فى جميع مدة بقاء الشخص وما دام
موجودة بفعل افاعيلها وحد النبات والحيوان باقيين وليس كذلك حال ساير القوى النباتية والنامية يفعل فى
اول كون الحيوان فعلا ليس هو التغذية فقط وذلك لان غاية التغذية ما حددناه واما هذه القوة فانها
توزع الغذاء على خلاف مقتضى القوة الغاذية وذلك لان الذى للقوة الغاذية لذاتها ان يوتى كل عضو من الغذاء
بقدر عظمه وصغره ويلصق به مثل الغذاء بمقداره الذى له على التساوى واما القوة النامية فانها تسلب جانبا من
البدن من الغذاء ما يحتاج اليه للزيادة فى جهة اخرى فيلصقه بتلك الجهة ليزيد تلك الجهة فوق زيادة جهة اخرى
مستخدمة الغاذية فى جميع ذلك ولو كان الامر الى الغاذية لسوت بينها او لفضلت الجهة التى تنقصها النامية
مثال ذلك ان الغاذية اذا انفردت وقوى فعلها وكان ما يورده اكثر مما يتحلل فانها يزيد فى عرض الاعضاء
وعمقها زيادة ظاهرة بالتسمين ولا يزيد فى الطول زيادة يعتد بها واما المربية فانها يزيد فى الطول فانها
يزيد فى الطول اكثر كثيرا مما يزيد فى العرض والزيادة فى الطول اصعب من الزيادة فى العرض وذلك لان الزيادة
فى الطول يحتاج فيها الى تنفيذ الغذاء فى الاعضاء الصلبة من العظام والعصب وتنفيذها فى اجزائها طولا لتنميها
ويباعد بين اطرافها والزيادة فى العرض قد يغنى فيه تيسير اللحم وتعديل العظم ايضا عرضا من غير حاجة الى تنفيذ شىء
كثير فيه وتحريكه وربما كانت اعضاء هى فى اول النشو صغيرة واعضاء هى فى اول النشو كبيرة ثم يحتاج فى آخر النشو
ان يصير ما هو اصغر اكبر وما هو اكبر اصغر فلو كان التدبير الى الغاذية لكان يستمر ذلك على نسبة واحدة فالقوة

الغاذية من حيث هي غاذية باتى بالغذاء ويقتضى الصاقه بالبدن على النحو المستوى او القريب من المستوى
وعلى الوجه الذى فى الطبع ان يفعله عند الاسمان واما النامية فتوغذ الى الغاذية بان يقسم ذلك الغذاء
اوسعده الى حيث يقتضى الرسم خلافا لمقتضى الغاذية والغاذية يحدمها فى ذلك لان الغاذية لامحة هى
الملصقة لكنها يكون متصرفة تحت تصريف القوى المرتبة والقوى المرتبة انما بنحو نحو تمام النشو واما المولدة
فلها فعلان احدهما تخليق البزر وتشكيله وتطبيعه والثانى افادة اجزائه فى الاستحالة الثانية صورها
من القوى والمقادير والاعداد والاشكال والخشونة والملاسة وما يتصل بذلك فيسخر تحت تدبير
المنفرد بالجبروت فيكون الغاذية تمدها بالغذاء والنامية تحدمها بالمبدئيات المشاكلة هذا الفعل
يتم منها فى اول يكون الشئ ثم يبقى التدبير مفوضا الى النامية والغاذية فان كان فعل النامية يستتم فح
ينبعث القوة المولدة فى توليد البزر والمنى لتسكنها القوة التى هى من جنسها مع الخادمين بالجملة فان
القوة الغاذية مقصودة ليحفظ بها جوهر الشخص والقوة النامية مقصودة ليتم بها جوهر الشخص والقوة
المولدة مقصودة ليستبقى بها النوع اذ كان الدوام امرا فايضا من الاله تعالى على كل شئ فما لم يصلح ان
يبقى بشخصه ويصلح ان يبقى بنوعه فانه ينبعث فيه قوة الى استجلاب بدل يعقبه ليحفظ به نوعه فالغاذية
يورد بدل ما يتحلل من الشخص والمولدة يورد بدل لما يتحلل من النوع وقد ظن بعضهم ان الغاذية نار لان
النار يغتذى وينمو وقد اخطأ من وجهين احدهما من جهة ان الغاذية ليس يغتذى بنفسها بل يغذو
البدن وينميه والنار ان كان يغتذى فهى انما يغتذى وينمى بنفسها ومن وجه آخر ان النار ليس يغتذى
بل يتولد شيئا بعد شئ ويطفا ما تقدم ثم لو كانت تغتذى فكان حكمها حكم غذاء الابدان لما كان يحتاج ان
يكون للابدان وقوف فى النمو فان النار ما دامت تجد مادة لم يقف بل يذهب الى غير نهاية واعجب من هذا
ما قال صاحب هذا القول ان الاشجار يعرق من اسفل لان الارضية يتحرك الى اسفل وتفرع الى فوق لان
النار يتحرك الى فوق فاول غلطه هو ان كثيرا من النبات اعصانه انفل من عروقه وثانيا انه لم لا ينفصل بهذه
الحركة فيفارق الثقيل الخفيف فان كان ذلك لتدبير النفس فليجعل التعريق والتفريع ايضا للنفس وعلى
انه يشبه ان يكون الفوق فى النبات حيث راسه وراس النبات عروقه ومنه منشاه ثم ان آلة هذه القوى
الاولية هى الحار الغريزى فان الحار هو المستعد لتحريك المواد ويتبعها البرد لتسكينها عند الكمالات من
الخلق محوية عليها واما من الكيفيات المنفعلة فالها الاولية الرطوبة فانها هى التى يتخلق ويتشكل ويتبعها
اليبوسة فانها يحفظ الشكل ويفيد التماسك والقوة النباتية التى فى الحيوان فانها تولد جسما حيوانيا
وذلك لانها نباتية يتعلق بها قوة الحيوان وهو الفصل الذى لها مما يشاركها فى كونها ذات قوة التغذية
والنمو فيمزج الاركان والعناصر مزاجا يصلح للحيوان اذ ليس يوفى مزاجها القوة المشتركة بين النبات
والحيوان من حيث هى مشتركة لا يوجب مزاجا حاصلا بل انما يوجب مزاجا خاصة منها لانها مع انها غاذية هى ايضا
حيوانية فى طبعها ان يحس ويتحرك اذا حصلت الآلة وهى بعينها حافظة لذلك التاليف والمزاج حفظا اذا اضيف الى
ذوات التاليف كان قسريا لانه ليس من طباع العناصر والاجسام المتضادة ان يأتلف لذاتها بل من طباعها الميل
الى جهات مختلفة وانما يولفها النفس الخاصة مثلا فى النخلة نفس نخلية وفى العنب نفس عنبية وبالجملة النفس
التى يكون صورة لتلك المادة والنفس اذا صارت نخلية كان لها مع زيادة انها نفس للنمو زيادة نفس نخلية
وفى العنب انها نفس عنبية وليست النخلية يحتاج الى نفس نباتية ونفس اخرى يكون بتلك النفس نخلية
وان كان ليس لها افعال خارجة عن افعال النبات بل يكون نفسها النباتية فى سائرها انها نخلية واما النفس
النباتية التى فى الحيوان فانها بعد خلقة الحيوان نحو افعال غير افعالها وحدها من حيث هى نباتية فهى مدبرة
نفس حيوانية بل هى بالحقيقة غير نفس نباتية فهى مدبرة نفس حيوانية بل هى بالحقيقة غير نفس نباتية فهى مدبرة
نفس حيوانية بل هى بالحقيقة غير نفس نباتية اللهم الا ان يقال انها نفس نباتية بالمعنى الذى ذكرنا اعنى العام
فالفصل المقوم لنوعية نفس من النفوس النباتية اعنى الفصول التى لتحت ما دون تحت ما لا يكون الا مبدأ
فعل نباتى مخصص فقط واما النفس النباتية الحيوانية ففصلها ان اسم اياها المقوم لنوع نوع تحتها هو قوة النفس
الحيوانية المقارنة لها التى تعدل البدن وهو فصل على نحو الفصول التى يكون للبسائط لا التى يكون للمركبات واما النفس
الانسانية فلا يتعلق بالبدن تعلقا صوريا كما يتبين فلا يحتاج ان تعد بها عضو بعد تقديم الحيوانية التى لها عن سائر
الحيوانات وكذا الاعضاء المعدة لحيوانيتها ايضا

الفصل الثانى فى تحقيق اصناف الادراكات التى لنا

فلنتكلم الآن فى القوى الحاسة والدراكة ولنتكلم فيها كلاما كليا فنقول يشبه ان يكون كل ادراك انما
هو اخذ صورة المدرك بنحو من الانحاء فان كان الادراك ادراكا لشئ مادى فهو اخذ صورة مجردة عن المادة تجريدا
ما لان اصناف التجريد مختلفة ومراتبها متفاوتة فان الصورة المادية يعرض لها بسبب المادة احوال وامور ليست هى
لها بذاتها من جهة ما هى تلك الصورة فتارة يكون النزع نزعا مع تلك العلائق كلها او بعضها وتارة يكون النزع
نوعا كاملا وذلك بان تجرد المعنى عن المادة وعن اللواحق التى لها من جهة المادة مثاله ان الصورة الانسانية والماهية
الانسانية طبيعة لا محالة يشترك فيها اشخاص النوع كلها بالسوية وهى بحدها شئ واحد وقد عرض لها ان وجدت
فى هذا الشخص وذلك الشخص فتكثرت وليس لها ذلك من جهة طبيعتها الانسانية ولو كانت للطبيعة الانسانية
ما يجب فيها التكثر لما كان يوجد انسان محمولا على واحد بالعدد ولو كانت الانسانية موجودة لزيد لاجل انها
انسانية لما كانت لعمرو فاذن احدى العوارض التى يعرض للانسانية من جهة المادة هى هذا النوع من التكثر والانقسام
ويعرض لها ايضا غير هذه من العوارض وهو انها اذا كانت فى مادة ما حصلت بقدر من الكم والكيف والاين
والوضع وجميع هذه امور غريبة عن طباعها وذلك لانه لو كانت الانسانية هى على هذا الحد او حد آخر من الكم
والكيف والاين والوضع لاجل انها انسانية لكان يجب ان يكون كل انسان مشاركا للآخر فى تلك المعانى ولو كان
لاجل الانسانية على حد آخر وجهة اخرى من الكم والكيف والاين والوضع لكان كل انسان يجب ان يشترك فيه

فيهما

فاذن الصورة الانسانية بذاتها غير مستوجبة ان يلحقها شئ من هذه اللواحق العارضة لها بل من جهة
المادة لان المادة التي تقارنها قد لحقها هذه اللواحق فالحس ياخذ الصورة عن المادة مع هذه اللواحق
ومع وقوع نسبة بينها وبين المادة اذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الاخذ وذلك لانه لا ينزع الصورة
عن المادة نزعا محكما بل يحتاج الى وجود المادة ايضا في ان يكون تلك الصورة موجودة له واما الخيال والتخيل
فانه يبرئ الصورة المنزوعة عن المادة تبرئة اشد وذلك لانه ياخذها عن المادة بحيث لا يحتاج في وجودها فيه
الى وجود مادتها لان المادة وان غابت او بطلت فان الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال فيكون اخذه اياها
قاصما العلاقة بينها وبين المادة قصما تاما الا ان الخيال لا يكون قد جردها عن اللواحق المادية فالحس لم يجردها
عن المادة تجريدا تاما ولا جردها عن لواحق المادة واما الخيال فانه قد جردها عن المادة تجريدا تاما ولكن لم يجردها
البتة عن لواحق المادة لان الصورة التي في الخيال هي على حسب الصور المحسوسة وعلى تقدير ما وتكيف ما ووضع
ما وليس يمكن في الخيال البتة ان يتخيل صورة هي بحال يمكن ان يشترك فيه جميع اشخاص ذلك النوع
فان الانسان المتخيل يكون كواحد من الناس ويجوز ان يكون ناس موجودين ومتخيلين ليس على نحو ما يتخيل الخيال
ذلك الانسان واما الوهم فانه قد يتعدى قليلا هذه المرتبة في التجريد لانه ينال المعاني التي ليست هي في ذاتها بمادية
وان عرض لها ان يكون في مادة وذلك لان الشكل واللون والوضع وما اشبه ذلك امور لا يمكن ان تكون الا
لمواد جسمانية واما الخير والشر والموافق والمخالف وما اشبه ذلك فهي امور في انفسها غير مادية وقد يعرض لها
ان يكون مادية والدليل على ان هذه الامور غير مادية ان هذه الامور لو كانت بالذات مادية لما كان يعقل خير او شر
وموافق ومخالف الا عارضا لجسم وقد يعقل ذلك بل يوجد فتبين ان هذه الامور في انفسها غير مادية وقد عرض
لها ان كانت مادية والوهم انما ينال ويدرك امثال هذه الامور فاذن الوهم قد يدرك امورا غير مادية وياخذها
عن المادة كما يدرك ايضا معاني غير محسوسة وان كانت مادية فهذا النوع اذن اشد استقصاء واقرب الى
البساطة من النوعين الاولين الا انه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن لواحق المادة لانه ياخذها جزئية وبحسب
مادة مادة وبالقياس اليها ومتعلقة بصورة محسوسة مكنوفة بلواحق المادة وبمشاركة الخيال فيها واما القوة التي
يكون الصورة المستثبتة فيها اما صور موجودات غير مادية ولكن بريئة عن علائق المادة ومن كل وجه فبين انها
تدرك الصور بان تاخذها اخذا مجردا عن المادة من كل وجه اما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالامر فيه ظاهر واما
ما هو موجود للمادة اما لان وجوده مادي واما عارض له ذلك فتنزعه عن المادة وعن لواحق المادة معا فتاخذ
اخذا مجردا حتى يكون مثل الانسان الذي يقال على كثيرين وحتى يكون قد اخذ الكثير طبيعة واحدة وتفرده عن كل
كم وكيف واين ووضع مادي ولو لم تجرده عن ذلك لما صلح ان يقال على الجميع فبهذا يفترق ادراك الحاكم الحسي وادراك
الحاكم الخيالي وادراك الحاكم الوهمي وادراك الحاكم العقلي والى هذا المعنى كنا نسوق الكلام في هذا الفصل فنقول
ان الحاس في قوته ان يصير مثل المحسوس بالفعل اذا كان الاحساس هو قبول صورة الشيء مجردة عن مادته فيتصور بها

الحاس فالمبصر هو مثل المبصر بالقوة وكذلك الملموس والمطعوم وغير ذلك والمحسوس الاول بالحقيقة هو الذي يرتسم
في آلة الحس واياه يدرك ويشبه ان يكون اذا قيل احسست الشيء الخارجي كان معناه غير معنى احسست في
النفس فان معنى قوله احسست الشيء الخارج ان صورته تمثلت في حسي ومعنى احسست في النفس ان الصورة
نفسها تمثلت في حسي فلهذا يصعب اثبات وجود الكيفيات المحسوسة في الاجسام لكنا نعلم يقينا ان جسمين
احدهما يتاثر عنه الحس شيئا والاخر لا يتاثر عنه ذلك الشيء انه مخصوص في ذاته بكيفية هي مبدا احالة الحس دون الاخر
واما ذيمقراطيس وطائفة من الطبيعيين فلم يجعلوا لهذه الكيفيات وجودا البتة بل جعلوا الاشكال التي
يجعلونها للاجزاء التي لا تتجزى اسبابا لاختلاف ما يتاثر في الحواس باختلاف ترتيبها ووضعها قالوا ولهذا ما يكون
الانسان الواحد قد يحس لونا واحدا على لونين مختلفين بحسب وقوفين منه يختلف بذلك نسبتهما من اوضاع المرئي
الواحد كطوق الحمامة فانها يرى مرة شقراء ومرة ارجوانية ومرة على لون الذهب وبحسب اختلاف المقامات فلهذا ما
يكون شئ واحد عند انسان صحيح حلوا وعند انسان مريض مرا فهؤلاء هم الذين جعلوا الكيفيات المحسوسة لا حقائق
لها في نفسها انما هي اشكال وههنا قوم آخرون ايضا ممن لا يرون هذا المذهب لا يجعلون لهذه الكيفيات
حقيقة في الاجسام بل يرون ان هذه الكيفيات انما هي انفعالات للحواس فقط من غير ان يكون في المحسوسات
شئ منها وقد بينا فساد هذا الراي وبينا ان في بعض الاجسام خاصية يؤثر في اللسان مثلا الشيء الذي يسميه
اذا ذقناه حلاوة ولبعضها خاصية اخرى من جنسها وهذه الخاصية يسميها الطعم لا غير واما مذهب اصحاب
الاشكال فقد نقضنا اصله فيما سلف ثم قد يظهر لنا سريعا بطلانه فانه لو كان المحسوس هو الشكل لكان يجب اذا
لمسنا الشكل وادركناه خصوصا بالحدقة ان يكون قد راينا ايضا لونه فان الشيء الواحد من جهة واحدة يدرك
شيئا واحدا فان ادرك من جهة ولم يدرك من جهة فالذي لم يدرك منه غير المدرك فيكون اللون اذن غير الشكل اللهم
الا ان يقال ان الشيء الواحد يؤثر في حسين اثرين مختلفين فيكون اثره في شئ ما ملموسا واثره في شئ آخر مرئيا
فاذا كان كذلك لم يكن الشكل بعينه محسوسا بل اثر مختلف يحدث عنه في الحواس المختلفة غير نفسه والحاس ايضا جسم
وعنده انه لا يتاثر الا بالشكل فيكون ايضا الحاس انما يتاثر بالشكل فيكون الشيء الواحد يؤثر في آلة شكلا ما
وفي آلة اخرى شكلا آخر لكن لا شئ من الاشكال عنده الا ويجوز ان يلمس فيكون هذا المرئي ايضا يجوز ان يلمس ثم من
الظاهر البين ان اللون فيه مضادة فكذلك الطعم وكذلك اشياء اخرى ولا شئ من الاشكال بمضاد لشئ وهؤلاء بالحقيقة
يجعلون كل محسوس ملموسا فانهم يجعلون ايضا البصر يحدث عن شئ ويلمس ولو كان كذلك لكان يجب ان يكون المحسوس
بالوجهين جميعا هو الشكل فقط ومن العجائب غفلتهم عن ان الاشكال لا يدرك الا ان يكون هناك الوان او طعوم او
روائح او كيفيات اخرى ولا يحس البتة بشكل مجرد فان كان لان الشكل المجرد اذا صار محسوسا احدث في الحس اثرا
من هذه الاثار غير الشكلية فقد صح وجود هذه الاثار غير الشكلية فقد صح وجود هذه الاثار وان لم يكن هذه الاثار
الا نفس الشكل وجب ان يحس شكل مجرد من غير ان يحس معه شئ آخر وقال قوم من الاوائل ان المحسوسات قد يجوز ان يحس بها

وههنا اشكال آخر

النفس بلا وسايط البتة ولا الات اما الوسايط فمثل الهواء مثلا للابصار واما الالات فمثل العين للابصار
وقد بعدوا عن الحق فانه لو كان الاحساس يقع للنفس بذاتها من غير هذه الالات لكانت هذه الالات معطلة
في الخلقة لا ينتفع بها وايضا فان النفس اذا كانت غير جسم عندهم ولا ذات وضع فيستحيل ان يكون بعض الاجسام
قريبا منها ومحاذيا اليها وبعضها بعيدا عنها محجوبا منها فلا يحس وبالجملة يجب ان لا يكون اختلاف في اوضاع
الاجسام وحجب واظهار فان هذه الاحوال يكون للاجسام عند الاجسام فيجب ان يكون النفس اما مدركة
لجميع المحسوسات واما غير مدركة وان لا يكون غيبة المحسوس لذنبه عن الادراك لان هذه الغيبة عند
لا محيز هي خلاف الحضرة منه فيكون عند ذلك الشيء لهذا الشيء غيبة مرة وحضور مرة وذلك مكاني وضعي فيجب ان
يكون النفس جسما وليس ذلك بمذهب هؤلاء وسنبين لك بعد ان الصور المدركة التي لا يتم نزعها عن المادة
وعلايق المادة يستحيل ان تحس بغير آلة جسدانية ولو لم يحتج النفس في ادراك الاشياء الى المتوسطات
لوجب ان لا يحتاج البصر الى الضوء والى توسط الشاف ولكان تقريب المبصر من العين لا يمنع الابصار ولكان
سد الاذن لا يمنع الصوت ولكانت الافات العارضة لهذه الالات لا يمنع الاحساس ومن الناس من جعل المتوسط
عائقا وقال انه لما كان المتوسط كلما كان ارق كان ادل فلو لم يكن بل كان خلاء صرفا ليست الدلالة ولا يبصر الشيء اكثر
ما يبصر حتى كان يمكن ان يبصر نملة في السماء وهذا كلام باطل فليس اذ اوجب رقته زيادة ان يكون عدمه يزيد ايضا
في ذلك فان الرقة ليس هو طريقا الى عدم الجسم واما الخلاء فهو عدم الجسم عندهم بل لو كان الخلاء موجودا لما كان بين
المحسوس والحاس المتباينين موصل البتة ولم يكن فعل ولا انفعال ومن الناس من ظن ان سبيل الحاس الاخر وهو ان الحاس
المشترك او النفس يتعلق بالروح وهو جسم لطيف سنشرح حاله بعد وانه آلة الادراك وانه وحده يجوز ان يمتد
الى المحسوسات فيلاقيها او يوازيها او يصير منها بوضع ذلك الوضع لوجب الادراك وهذا المذهب ايضا فاسد فان
الروح لا يضبط جوهره الا في هذه الوقايات التي يكتنفه وانه اذا خالطه شيء من خارج افسد جوهره مزاجا وقوامًا كما
ثم ليس له حركة انتقال خارجا وداخلا ولو كان له هذا الجاز ان يفارق الانسان ويعود اليه فيكون للانسان ان
يموت وان يحيى باختياره في ساعة ولو كانت الروح بهذه الصفة لما احتيج الى الالات البدنية فالحق ان الحواس محتاجة
الى الالات الجسدانية وبعضها الى وسايط فان الاحساس انفعال ما لانه قبول منها الصورة المحسوس واستحالة الى
مشاكلة المحسوس بالفعل فيكون الحاس بالفعل مثل المحسوس بالفعل والحاس بالقوة مثل المحسوس بالقوة والمحسوس
بالحقيقة القريب هو ما يتصور به الحاس من صورة المحسوس فيكون الحاس من وجه ما يحس ذاته لا الجسم المحسوس
لانه المتصور بالصورة التي هي المحسوسة القريبة منها واما الخارج فهو المتصور بالصورة التي هي المحسوسة البعيدة
فهي يحس ذاتها لا الثلج ويحس ذاتها لا الابيض اذا عنينا اقرب الاحساس الذي لا واسطة فيه وانفعال الحاس
من المحسوس ليس على سبيل الحركة اذ ليس هناك تعري من ضد الضد بل هو استكمال اعني ان يكون الكمال الذي كان بالقوة
قد صار بالفعل من غير ان يبطل فعل الى القوة واذ قد تكلمنا على الادراك الذي هو اعم من الحس ثم تكلمنا في كيفية احساس

الحس مطلقا فنقول ان كل حاسة فانها يدرك محسوسها ويدرك عدم محسوسها اما محسوسها فالذات واما عدم
محسوسها كالظلمة للعين والسكوت للسمع وغير ذلك فلانها تكون بالقوة لا بالفعل ولما ادركت انها ادركت فليس
للحاسة فان الادراك ليس هو لونا فيبصر او صوتا فيسمع ولكن انما يدرك ذلك بالفعل العقلي او الوهم على ما يتضح من
حالها بعد

الفصل الثالث في الحاسة اللمسية

واول الحواس الذي يصير به الحيوان حيوانا هو اللمس فانه كما ان
كل ذي نفس ارضية فان له قوة غاذية ويجوز ان يفقد قوة قوة من الاخرى ولا ينعكس كذلك حال كل ذي نفس حيوانية
فله حس اللمس ويجوز ان يفقد قوة قوة من الاخرى ولا ينعكس وحال الغاذية عند ساير قوى النفس الارضية حال
اللمس عند ساير قوى الحيوان وذلك ان الحيوان تركيبه الاول هو من الكيفيات الملموسة فان مزاجه منها وفساده
باختلالها والحس طليعة للنفس فيجب ان يكون الطليعة الاولى هو ما يدل على ما يقع به الفساد ويحفظ به الصلاح وان
يكون قبل الطلايع التي لا يدل على امور يتعلق بعضها منفعة خارجة عن القوام او مضرة خارجة عن الفساد والذوق
وان كان دالا على الشيء الذي به يستبقى الحيوة من المطعومات فقد يجوز ان يعدم الذوق ويبقى الحيوان حيوانا
فان الاحساس الاخر ربما اعان على ارتياد الغذاء الموافق واجتناب الضار واما الحواس الاخرى فلا يعين على معرفة
ان الهواء المحيط بالبدن مثلا محرق او مجمد وبالجملة فان الجوع شهوة اليابس الحار والعطش شهوة البارد الرطب
والغذاء بالحقيقة ما يكسف لهذه الكيفيات التي يدركها اللمس واما الطعوم فتطيبات فلذلك كثيرا ما يبطل
حس الذوق لامر يعرض ويكون الحيوان باقيا اما اللمس هو اول الحواس ولا بد منه لكل حيوان ارضي واما الحركة فلقايل ان
يقول انها اخت اللمس للحيوان وكان من الحس نوعا متقدما كذلك قد يشبه ان يكون من قوى الحركة نوع متقدم وما
المشهور فيعد ان من الحيوان ما له حس اللمس وليس له قوة الحركة مثل ضروب من الاصداف لكنا نقول ان الحركة الارادية
حركة انتقال من مكان الى مكان وحركة انقباض وانبساط للاعضاء من الحيوان وان لم يكن به انتقال الجملة عن موضعه
فبعيد ان يكون حيوان له حس اللمس ولا قوة حركة فيه البتة فانه كيف تعلم ان له حس اللمس الا بان يشاهد منه نوع هرب
طوس وطلب طوس واما ما يتمثلونه به من الاصداف والاسفنجات وغيرها فانا نجد للاصداف في علقها
حركات انقباض وانبساط والنوادر امتداد في اجوافها وان كانت لا يفارق امكنتها وكذلك يعرض لها حبس بالملموس
فنسبة ان يكون كل ما له لمس فله في ذاته حركة ما ارادية اما الكلية واما الاجزائية والامور التي يلمس فان المشهور من
امرها انها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة والثقل والخفة واما الصلابة واللين و
اللزوجة والهشاشة وغير ذلك فانها تحس تبعا لهذه المذكورة فالحرارة والبرودة كل منهما يحس بذاته لا بما يعرض
في الالة من الانفعال بها واما الصلابة واللين واليبوسة والرطوبة فيظن انها لا يحس لذاتها بل يعرض من
الرطوبة ان يطيع لنفوذ ما ينفذ في جسمه ويعرض لليبوسة ان يعصى فيجتمع العضو الحاس ويعصره والخشونة ايضا
يعرض للحاس ذلك بان يحدث الاجزاء الناتية منه غمزا ولا يحدث الغايرة فيها شيئا والاملس يحدث ملاسة
واستواء واما الثقل فيحدث تمددا الى اسفل والخفة خلاف ذلك فنقول لمن يقول هذا القول انه ليس من شرط

المحسوس بالذات ان يكون الاحساس به من غير انفعال يكون منه فان الحار ايضا ما لم يسخن لم يحس وبالحقيقة ليس انما
يحس ما في المحسوس بل ما يحدث منه في الحاس حتى انه لم يحدث ذلك لم يحس به لكن المحسوس بالذات هو الذى
يحدث منه كيفية في الالة الحاسة مشابهة لما فيه فيحس وكذلك لا نعصا رعن اليابس والخشن والتملس من الاملس
والتمدد الى جهة معلومة من ذلك الثقيل والخفيف فان الثقيل والخفة سيلان والتمدد ايضا سيل الى نحو جهة ما
فهذه الاحوال اذا احدث في الالة احس بها لا بتوسط حر او برد او لون او طعم او غير ذلك من المحسوسات حتى كان
يصير لاجل ذلك المتوسط غير محسوس اولى او غير محسوس بالذات بل محسوسا ثانيا وبالعرض ولكن ههنا ضرب اخر
ما يحس تفرق الاتصال الكائن بالضرب وغير ذلك وذلك ليس بحرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا صلابة
ولا لين ولا من المعدودات وكذلك ايضا الاحساس باللذات اللمسية مثل اللذة التي للجماع وغير ذلك فيجب ان ينظر
كيف هي وكيف ينسب الى القوة اللمسية وخصوصا فقد ظن بعض الناس ان سائر الكيفيات انما يحس بتوسط
ما يحدث من تفرق الاتصال وليس كذلك فان الحار والبارد من حيث يغير المزاج يحس على استوائه ويعرض ان
لا يكون مستويا متشابها في جميع الجسم لكنا نقول انه كما ان الحيوان متكون بالامتزاج الذى للعناصر كذلك هو
متكون ايضا بالتركيب وكذلك الصحة والمرض فان منها ما ينسب الى المزاج ومنها ما ينسب الى الهيئة والتركيب وكما
ان من فساد المزاج منه ما هو مفسد كذلك من فساد التركيب منه ما هو مهلك وكما ان اللمس حس ينفى به ما يفسد المزاج
كذلك هو حس يبقى به ما يفسد التركيب فاللمس ايضا يدرك به تفرق الاتصال ومضادة وعوده الى الالتيام ويقول ان كل
حال مضادة لحال البدن فانها يحس بها عند الاستحالة وعند الانتقال اليها ولا يحس بها عند حصولها واستقرارها
وذلك لان الاحساس انفعال ما ومقارن لانفعال ما والانفعال انما يكون عند زوال شئ وحصول شئ واما
المستقر فلا انفعال به وذلك في الامزجة الموافقة والردية معا فان الامزجة الردية اذا استقرت وابطلت الامزجة
الاصلية صارت هذه الردية كانها اصلية لم يحس بها وكذلك لا يحس بحرارة الدق وان كان اقوى من حرارة العفونة
اما ان كانت الاصلية موجودة بعد وهذه الطارية مضادة لها احس بها وهذا يسمى سوء المزاج المختلف وهذا
المستقر يسمى سوء المزاج المتفق والالم والراحة من الالم ايضا من المحسوسات اللمسية ويفارق اللمس في هذا المعنى
سائر الحواس وذلك لان الحواس الاخرى منها ما لذة لها في محسوسها ولا الم ومنها ما يلتذ وما لم يتوسط احد
المحسوسات ولا الم ومنها ما يلتذ وما لم يتوسط احد المحسوسات فاما التي لا لذة لها مثل البصر لا يلتذ بالالوان
ولا يالم بل النفس يالم من ذلك ويلتذ من داخل وكذلك الحال في الاذن فان تالم الاذن من صوت شديد والعين
من لون مفرط كالضوء فليس يالم من حيث يسمع او يبصر بل من حيث يلمس لانه يحدث فيه الم لمسي وكذلك يحدث فيه
بزوال ذلك لذة لمسية واما الشم والذوق فيالمان ويلتذان اذا تكيفا بكيفية منافرة او ملائمة واما اللمس
فانه قد يالم بالكيفية الملموسة ويلتذ بها وقد يالم ويلتذ بغير توسط كيفية هي المحسوس الاول بل بتفرق الاتصال
والتيامه ومن الخواص التي للمس ان الالة الطبيعية يحس بها وهي لحم عصبي او لحم وعصب يحس بالمماسة وان لم يكن

لمسى ٤

يتوسط البتة فانه لا محالة يستقبل عن المماسات ذوات الكيفيات واذا استحال الحس ولا كذلك حال كل حاسة
مع محسوسها وليس يجوز ان الحاس هو العصب فقط فان العصب بالحقيقة مودى للحس اللمسي الى عضو غيره وهو اللحم
ولو كان الحاس نفس العصب فقط لكان الحاس في جلد الانسان ولحمه شيئا منتشرا كالليف وكان جنسه ليس
لجميع اجزائه بل اجزاء كيفية فيه بل العصب الذى يحس اللمس مود وحامل معا والعصبية المجوفة مودية للبصر لكنها غير
قابلة انما القابل ما اليه يودى وهو الرطوبة واما هو مستول عليه وهو الروح فيتبين اذن من طباع اللحم ان يصل
الحس فان كان يحتاج ان يصل من مكان آخر ومن قوة عضو آخر يتوسط بينهما العصب واما ان كان المبدأ موجودا
فيه فهو حساس بنفسه وان كان يحتاج لذلك كالقلب وان انتشر في جوهر القلب ليف عصبي فلا يبعد ان يلتقط عنه الحس
ويوديه الى اصل واحد يتادى عنه الى الدماغ وعن الدماغ الى اعضاء اخرى كما سيوضح بعد كالحال في الكبد من
جهة انبثاث عروق ليتصرف فيه ليتصل عنه ويودى الى غيره ويجوز ان يكون انبثاث الليف فيه ليقوى قوامه ويشتد
لحمه وسنشرح هذه الاحوال في موضع آخر نستقبله ومن خواص اللمس ان جميع الجسد الذى يطيف بالبدن حساس
باللمس ولم يفرد له جزء منه وذلك لان هذا الجنس لما كان هذا الجنس لما كان طليعة تراعي الواردات على البدن التي
يعطم مفسدها ان تمكنت من اى عضو وردت عليه وجب ان يجعل جميع البدن حساسا باللمس ولان الحواس الاخرى
قد يتادى اليها الاشياء من غير مماسة ومن بعد فيكفى ان يكون اليها عضوا واحدا وورد عليه المحسوس الذى يتصل به
ضرر عرفت النفس ذلك فاتقته ويجب بالبدن عن جهة فلو كانت الالة اللامسة بعض الاعضاء لما شعرت النفس الا بما
ماسها ووجدها من المفسدات ويشبه ان يكون قوى اللمس قوى كثيرة كل واحد منها يختص بمضادة فيكون ما يدرك به
المضادة التي بين الحار والبارد فان هذه افعال اولية للحس يجب ان يكون لكل جنس منها قوة خاصة الا ان هذه القوى لما
انتشرت في جميع الالات بالسوية ظنت قوة واحدة كما لو كان الحس والذوق منتشرين كلها انتشارهما في اللسان
لظن مبدأهما قوة واحدة فلما تميز في غير اللسان عرف اختلافهما وليس يجب ضرورة ان يكون لكل واحد من هذه
القوى آلة تخصها بل يجوز ان يكون اله واحدة مشتركة لها ويجوز ان يكون هناك انقسام في الالات غير محسوس
وقد اتفق في اللمس ان كانت الالة الطبيعية بعينها هي الواسطة ولما كان كل واسطة يجب ان يكون عادما في ذاته
لكيفية ما يوديه حتى اذا امليها واداها ادى شيئا جديدا فيقع الانفعال عنه ليقع الاحساس به والانفعال لا يقع الا
عن جديد كان كذلك آلة اللمس يكون المتوسطة الذى ليس هو مثلا بحار ولا بارد يكون على وجهين احدهما على انه لا حظ
له من هاتين الكيفيتين اصلا والثانى ماله حظ منهما ولكن صادفه الى الاعتدال فليس بحار ولا بارد بل معتدل
متوسط ثم لم يمكن آلة اللمس خالية اصلا عن هذه الكيفيات لانها مركبة منها فوجب ان يكون خلوها عن هذه الاطراف
بسبب المزاج والاعتدال ليحس ما يخرج عن القدر الذى لها اما ما كان اتما من امزجة اللامسات اقرب الى الاعتدال
كان الطف احساسا ولما كان الانسان اقرب الحيوانات كلها من الاعتدال كان الطفها لمسا ولما كان اللمس اول الحواس
وكان الحيوان الارضى لا يجوز ان يفارقه وكان لا يكون الا بتركيب معتدل للجمع بين الاضداد فتبين من هذا انه ليس للبسائط

وما يقرب منها نفس النبات ولا حيوة الا النمو لبعض ما يقرب من البسايط فليكن هذا مبلغ ما نقوله في اللمس

الفصل الرابع في الذوق والشم واما الذوق فانه تال للمس ومنفعته ايضا في الفعل الذي به يتقوم به البدن وهو يشبههما لغذا واختياره ويجانس اللمس في شيء وهو في ان المذوق يدرك في اكثر الامر بالملامسة ويفارقه في ان الملامسة لا تودي الطعم كان النفس ملامسة الحار مثلا تودي الحرارة بل كانه يحتاج الى متوسط يقبل الطعم ويكون في نفسه لا طعم له وهو الرطوبة اللعابية المنبعثة من الالة المسماة الملعبة فان كانت هذه الرطوبة عديمة الطعوم ادت الطعوم بصحة وان خالطها طعم كما يكون للمرورين من المرارة ولمن في معدته خلط حامض من الحموضة شاب ما تؤديه بالطعم الذي فيه فتخيله مرا او حامضا وما فيه موضع نظر هل هذه الرطوبة انما تتوسط بان تخالطها اجزاء ذي الطعم مخالطة منتشرة فيها ثم تنفذ فتغوص في اللسان حتى تخالط اللسان فيحسه او يكون نفس الرطوبة يستحيل الى قبول الطعم من غير مخالطة فان هذا موضع نظر فان كان المحسوس هذا المخالط فليست الرطوبة بواسطة مطلقة بل واسطة تسهل وصول الجوهر المحسوس الحامل للكيفية بعينها الى الحاس واما الحاس فيتغير فانما هو بملامسة الحاس للمحسوس بلا واسطة وان كانت الرطوبة تقبل الطعم و يتكيف به فيكون المحسوس بالحقيقة ايضا هو الرطوبة ويكون ايضا بلا واسطة ويكون الطعم اذا لا في الة الذوق احسنه فيكون لو كان للمحسوس الوارد من خارج سبيل الى المماسة الفايضة من غير هذه الواسطة لكان ذوق لا كالمبصر الذي لا يمكن ان يلاقي آلة الابصار بلا واسطة واذا ماسّت الالة المبصرة لم يدرك لكنه بالحري ان يكون هذه الرطوبة للتسهيل وانها تتكيف وتخلط معا ولو كان سبيل الى الملامسة المستفضات من غير هذه الرطوبة لكان يكون ذوق فان قيل ما بال العفوصة تذاق وهو تورث السدد وتمنع النفوذ فنقول انها اولا تخالط بوساطة هذه الرطوبة ثم تؤثر اثرها من التكثيف وقد تخالطت والطعوم التي يدركها الذوق هي الحلاوة والمرارة والحموضة والقبض والعفوصة والحرافة والدسومة والدشاعة والتفه والتفه يشبه ان يكون كانه عدم الطعم وهو كما للماء ومن بياض البيض واما هذه الاخرى فقد تكثرت بسبب انها متوسطات وانها ايضا معا يحدث ذوقا يحدث بعضها لمسا فمركب من الكيفية الطعمية ومن التاثير اللمسي شيء واحد لا يتميز في الحس فيصير ذلك الواحد كطعم متميز فانه يشبه ان يكون طعم من الطعوم المتوسطة بين الاطراف يصحبه تفريق واسخان ويسمى جملة ذلك حرافة واخر يصحبه طعم وتفريق من غير اسخان وهو الحموضة واخرى يصحبه مع الطعم تجفيف وتكثيف وهو العفوصة وعلى هذا القياس ما قد شرح في الكتب الطبية واما الشم فانه وان كان الانسان ابلغ حيلة في الشم من ساير الحيوانات فانه يثير الروايح الكامنة بالدلك وهذا ليس لغيره ويقتضي في تحسسها بالاستنشاق وهذا يشاركه فيه غيره فانه لا يعقل الروايح قوى قويا حتى يحدث في حاله منها مثل ما يحصل للملموسات والمطعومات بل يكاد ان يكون بسوم الروايح في نفسه رسوما ضعيفة ولذلك لا يكون للروايح عنده اسما الا من جهتين احدهما من جهة الموافقة والمخالفة بان يقال طيبة ومنتنة كما لو قيل للطعم انه طيب وغير طيب بغير تصور فصل او تسمى

والجهة الاخرى ان تسميها من مشاكلتها للطعم اسم فيقال رايحة حلوة ورايحة حامضة كان الروايح التي اعتدت مقارنتها للطعوم ما ينسب اليها ويعرف بها ونسبته ان يكون حال ادراك الروايح من الناس كحال ادراك اشباح الاشيا والوانها من الحيوانات الصلبة العين فانها يكاد ان يكون انما يدركها كالتخيل غير المحقق وكما يدرك ضعيف البصر شبحا من بعد واما كثير من الحيوانات الصلبة العين فانها قوية جدا في ادراك الروايح مثل النمل ويشبه ان لا يحتاج امثالها الى التشمم والتنشق بل يتادى اليها الروايح في الهوا وواسطة الشم ايضا جسم لا رايحة له كالهواء والماء يحمل رايحة المشمومات وقد اختلف الناس في الرايحة فمنهم من زعم انها يتادى بمخالطة شيء من جرم ذي الرايحة يتحلل منه فيخالط المتوسط ومنهم من زعم انها يتادى باستحالة من المتوسط من غير ان يخالط شيء من جرم ذي الرايحة متحلل عنه ومنهم من قال انها يتادى من غير مخالطة شيء اخر من جرمه ومن غير استحالة من المتوسط ومعنى هذا ان الجسم والرايحة يفعل في الجسم عديم الرايحة ومنهم من صوات عديم لا رايحة له من غير ان يفعل في المتوسط بل يكون المتوسط ممكنا من فعل ذلك في هذا على ما يقال في تادي الالوان فحري بنا ان نحقق هذا ونتامله ولكن لكل واحد من المدعين بشيء من هذه المذاهب حجة فالقايل بالبخار والدخان يحتج ويقول انه لو لم يكن الرايحة تسطع بسبب تحلل شيء ما كانت الحرارة وما يهيج الحرارة من الدلك والتبخير وما يجري مجرى ذلك مما يذكي الروايح ولا كان البرد يخمدها فبين ان الرايحة انما تصل الى المشم ببخار يتحلل من ذي الرايحة يخالط الهواء وينفذ فيه ولهذا اذا استقصت تشمم التفاحة ذبلت لكثرة ما يتحلل منها والقايلون بالاستحالة احتجوا وقالوا انه لو كانت الروايح التي تملأ المحافل انما يكون بتحلل شيء لوجب ان يكون الشيء ذو الرايحة ينقص وزن جرمه مع تحلل ما يتحلل منه وقال اصحاب التادية خصوصا انه لا يمكننا ان نقول ان البخار يتحلل من ذي الرايحة فيسافر ما به فرسخ مما فوقه ولا ايضا يمكننا ان نحكم ان ذي الرايحة اشد احالة للاجسام من النار في تسخينها والنار القوية انما تسخن ما حولها الى حد واذا بلغ ذلك غلوه فهو امر عظيم وقد نجد من وصول الروايح الى بلاد بعيدة ما يزيل الشك في ان وصولها لم يكن بسبب بخار انتشر ولا استحالة فشت فقد علم ان بلاد اليونانيين والمغاربة لا يرى فيها رخم البتة ولا تاوي اليها وبينها وبين البلاد المرخمة مسافة كثيرة يقارب ما ذكرناه وقد اتفق في بعض السنين ان وقعت ملحمة بتلك البلاد فسافرت الرخم الى الجيف ولا دليل لها الا الرايحة فيكون الرايحة قد دلت من مسافة بعدها بعد لا يجوز معه ان يقال ان الابخرة او الاستحالات من الهواء وصلت اليه فنقول الحق انه يجوز ان يكون المشموم هو البخار ويجوز ان يكون الهواء نفسه ليستحيل عن ذي الرايحة فيصير ذا رايحة فيكون حكمه ايضا حكم البخار فيكون كل شيء لطيف الاجزاء من شانه ان ينفعل اذا بلغ آلة الشم ولاقاها كان بخارا او هواء مستحيلا الى الرايحة احس به وقد علمت ان كل متوصل يوصل اليه بالاستحالة فان المحسوس ايضا لو يمكن من ملاقاة الحاس لا حس به بلا واسطة ومما يدل على ان الاستحالة لها مدخل في هذا الباب اما مثلا بخر الكافور سحرا ياتي على جوهره كله فيكون منه رايحة منتشرة انتشارا الى حد وقد يمكن ان ينتشر منه تلك الرايحة في اضعاف ذلك

الموضع بالنقل والوضع جزا جزا من ذلك المكان كله حتى يتشمم منه في بقعة بقعة صغيرة من تلك الاضعاف
مثل تلك الرائحة فاذا كان في كل واحد من تلك البقاع الصغيرة يتبخر منه شئ فيكون مجموع الابخرة التي يتحلل
منه في جميع تلك البقاع التي يزيد على البقعة المذكورة اضعافا فاضعافه للبخار كله الذي يكون بالتبخر او مناسبا له
فيجب ان يكون النقصان الوارد عليه في ذلك قريبا من ذلك او مناسبا له ولا يكون من ان ههنا للاستحالة
مدخلا واما حديث البادية المذكورة فامر بعيد وذلك لان البادية لا يكون الا بنسبة ما وبضبه للمودى عنه الى الذى
اليه واما الجسم ذو الرائحة فليس يحتاج الى شئ من ذلك فانك لو توهمت الكافور فقد نقل الى حيث لا يتادى
اليك رائحته بل عدم دفعة لم يمنع ان يكون رائحته بعد ما فيه في الهواء فذلك لا محة لاستحالته او مخالطته واما
حديث الرخم فانه قد يجوز ان يكون رياح قوية تسهل الروايح والابخرة المتحللة عن الجيف الى المسافة المذكورة في
في اعلى الجو فيحس بها ما هو اقوى حسا من الناس ولعل مكانا مثل الرخم وغيره وانت تعلم ان الروايح وان كانت
قد يصل الى الكثير من الحيوانات فوق ما يصل الى الناس بكثير فقد يتادى اليها المبصرات من مسافات بعيدة و
يحلق في الجو حتى يبلغ ابصارها في البعيد مبلغا بعيدا جدا وحتى يكون ارتفاعها اضعاف ارتفاع تلك الجبال
الشاهقة فقد رئينا قلل جبال شاهقة جدا وقد جاوزتها الغيوم محلقة حتى يكاد ان يكون ارتفاعها ضعف ارتفاع
تلك الجبال وقلل تلك الجبال قد يرى من ست سبع مراحل وليس نسبة الارتفاع الى الارتفاع كنسبة بعد المرئي
الى بعد المرئي فلذلك ستعلم في الهندسة ان السبب في الابعاد التي منها يرى اعظم واكبر فلا يبعد ان يكون الرخم
قد غلب في الجو بحيث يكتنف لها بعد هذه المسافة قرات الجيف قارة فان كان يستنكر بادي اشباح هذه الجيف
فادى روايحها التي هي اضعف اولى بالاستنكار وكما انه ليس يحتاج كل حيوان في تحريك الى ليس يحتاج كل حيوان في
تحريك الجفن والعلة الى ان يصر كذلك ليس يحتاج كل حيوان الى استنشاق حتى يتشمم فان كثيرا منها باسها الشم من غير
تنشم **الفصل الخامس في حاسة السمع** واذ قد تكلمنا في امر اللمس والذوق والشم فبالحرى ان نتكلم
في امر السمع فنقول ان الكلام في امر السمع يقتضي الكلام في امر الصوت وماهيته وقد يليق بذلك الكلام في الصدى
فنقول ان الصوت ليس امرا قائم الذات موجودا ثابت الوجود يجوز فيه ما يجوز في البياض والسواد والشكل من احكام
الثبات على انه يصح فرضه ممتد الوجود وانه مثلا لم يكن له مبدأ وجود زماني كما يصح هذا الفرض في غيره بل الصوت
واضح من امره انه امر يحدث وانه ليس يحدث الا عن قلع او قرع اما القرع فمثل ما يعرض صخرة او خشبة فيحدث صوت
واما القلع فمثل ما يقلع احد شقي مشقوق عن الاخر كخشبة ينحى عليها بان يبين احد شقيها عن الاخر طولا ولا يجد
ايضا مع كل قرع صوتا فان قرعت جسما كالصوف بقرع لين جدا لم تحس صوتا بل يجب ان يكون للجسم الذي يقرعه
مقاومة ما وان يكون للحركة التي للمقروع به الى المقروع عنف صادم هناك يحس وكذا اذا سعفت سابيرا يسيرا
او كان الشئ لا صلابة له لم يكن للقلع صوت البتة والقرع بما هو قرع لا يختلف والقلع ايضا بما هو قلع لا يختلف
لان احدهما مماس والاخر تفرق لكن المماس يخالف المماس بالقوة والسرعة والتفريق ايضا يخالف التفريق

بمثل ذلك ولان كل صابر الى مماسة شئ فيجب ان يفرغ لنفسه مكان جسم آخر كان مماسا له لينتقل اليه
وكل مقلوع من شئ فقد نوع كانه حتى صار اليه وهذا الشئ الذي فيه هذه الحركات شئ رطب سيال
لا محالة اما ماء واما هواء فيكون مع كل قرع وقلع حركة للهواء وما يجري مجراه اما قليلا قليلا وبرفق واما دفعة
على سبيل تموج او انجذاب بقوة فقد وجب ههنا شئ لا بد ان يكون موجودا عند حدوث الصوت وهو حركة
قوية من الهواء وما يجري مجراه فيجب ان يتعرف مثل الصوت هو نفس القرع او القلع او هو حركة موجبة يعرض للهواء من
ذلك او شئ بان يتولد من ذلك او يقارنه اما القلع والقرع فانهما يحسان بالبصر بتوسط اللون ولا شئ من
الاصوات يحس بتوسط اللون فليس القلع والقرع بصوت بل ان كان ولا بد فسببا الصوت واما الحركة فقد
يشكل من امرها فيظن ان الصوت نفس تموج الهواء وليس كذلك ايضا فان جنس الحركة يحس ايضا بسائر الحواس وان
كان بتوسط محسوسات آخر والتموج الفاعل للصوت قد يحس حتى يولم فان صوت الرعد يعرض منه ان يدك
الجبال وربما ضرب حيوانا فافسده وكثيرا ما يستظهر على هدم الحصون العالية باصوات البوقات بل حس اللمس
اشرنا اليه قبل ايضا قد ينفصل من تلك الحركة من حيث هي حركة ولا يحس الصوت ولا ايضا من فهم ان شاحركة
فهم انه صوت ولو كانت حقيقة الصوت الحركة لا انه امر يتبعها ويلزم عنها لكان من عرف انه صوتا عرف انه حركة
وهذا ليس بموجود فان الشئ الواحد النوعي لا يعرف ويجهل معا الا من جهتين وحالين فجهة كونه صوتا في مهيته
ونوعيته ليس جهة كونه حركة في مهيته ونوعيته فالصوت اذن عارض يعرض من هذه الحركة الموصوفة يتبعها
ويكون معها فاذا انتهى التموج من الهواء او الماء الى الصماخ وهناك تجويف فيه هواء راكد يتموج بتموج ما ينتهي
اليه ووراءه كالجدار مفروش عليه العصب الحاس للصوت احس بالصوت ومما يشكل من ان الصوت هل هو شئ موجود
من خارج تابع لوجود الحركة او مقارن او انما يحدث من جهة هو صوت اذا تأثر السمع به فانه لعل معتقدا ان يعتقد
الصوت لا وجود له من خارج وانه يحدث في الحس من ملامسة الهواء المتموج بل كالاشياء التي يلامس ذلك
الموضع باللمس ايضا يحدث صوتا فيه فهل ذلك الصوت حادث بتموج الهواء الذي في الصماخ او بنفس المماسة
وهذا امر يصعب الحكم فيه وذلك لان ما في وجود الصوت من خارج لا يلزمه ما يلزمنا في الكيفيات الاخرى
المحسوسة لان هذا له ان يثبت للمحسوس الصوتي خاصية معلومة هي بفعل الصوت وتلك الخاصية هي التموج
فيكون نسبة التموج من الصوت نسبة الكيفية التي في العسل الى ما اشابه منه في الحس لكنه يختلف الامر ههنا
لان الاثر الذي يحصل من العسل في الحاسة ومن النار في الحاسة هي من جنس ما فيهما وكذلك فان الذي يحس
الحرارة قد يحس ايضا غيره اذا ثبت فيه الاثر وليس الصوت والتموج حالهما كذا فان التموج شئ والصوت شئ
التموج يحس بآلة اخرى وتلك الكيفية لا يحس بآلة اخرى وليس يجب ايضا ان يكون كل ما يؤثر اثرا في نفسه مثل
ذلك الاثر فيجب ان يتعرف حقيقة الحال في هذا فنقول مما يعين على معرفة ان العارض المسموع له وجود من خارج
ايضا انه لو كان انما يحدث في الصماخ نفسه لم يخل اما ان يكون التموج الهوائي يحس بالسمع من حيث هو تموج او لا

يحس فان كان التموج الهوائى يحس بالسمع لست اقول يحس باللمس الذى السمع حسا من حيث هى تموج فاما ان
يحس به اولا او بتوسط الصوت فلو كان يحس به اولا والمحسوس الاول بالسمع هو الصوت وهذا مما لا شك
فيه كان التموج من حيث هو تموج صوتا وقد ابطلنا هذا ولو كان يحس به بتوسط الصوت لكان كل من
سمع الصوت علم ان تموجا كما ان كل من احس لون المربع والمربع بتوسطه علم ان هناك مربعا وليس كل من كان
كان انما يحس باللمس ايضا عرض ايضا منه ما قلنا فانه ليس بواجب ان يحس التموج عند سماع الصوت فلينظر
ما يلزم بعد هذا فنقول ان الصوت كما يسمع يسمع له جهة فلا يخلو اما ان يكون الجهة يسمع لان الصوت مبدا
تولدها ووجودها فى تلك الجهة ومن هنالك ينتهى واما لان المنتقل المبادى الى الاذن الذى لا صوت فيه
بعد ان يفعل الصوت اذا اتصل بالاذن ينتقل من تلك الجهة ويصدم من تلك الجهة فيخيل ان الصوت
ورد من تلك الجهة واما للامرين جميعا فان كان لاجل المنتقل وحده فمعنى هذا هو ان المنتقل نفسه
محسوس فانه اذا لم يشعر به كيف يشعر بجهة مبداه فيلزم ان يحس بالسمع عند ادراك جهة الصوت تموج الهواء
وقد قلنا ان ذلك ليس بواجب وان كان لاجلهما جميعا عرض من ذلك هذا المحال ايضا ووضح ان الصوت
كان يصحب التموج فيبقى ان يكون ذلك لان الصوت نفسه يولد هناك ومن هناك انتهى ولو كان
الصوت انما يحدث فى الاذن فقط لكان سواء الى سببه من اليمين او اليسار وخصوصا وسببه
لا يحس به وههنا مؤثر مثل نفسه قد لا يدرك جهة لانه انما يدرك عند وصوله فكيف ما لا يحدث له
الا عند وصول سببه فقد بان ان للصوت وجودا ما من خارج لا من حيث هو مسموع بالقوة وانه
كهيئة ما من الهيئات للتموج غير نفس التموج ويجب ان يحقق الكلام فى القارع والمقروع فيقول انه لا بد
فى القرع من حركة قبل القرع وحركة يتبع القرع فاما الحركة قبل القرع فقد يكون من احد الجسمين وهو
الضارب الى الثانى وقد يكون من كليهما ولا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما فى الوجه الآخر فاما المحسوس
فانه اذا اندفع احدهما كما يحس بل فى زمان لا يحس لم يكن صوت والقارع والمقروع كليهما فاعلان للصوت
لكن اولهما به ما كان اصلبهما واشدهما مقاومة فان خطه فى ذلك اشد واما الحركة الثانية فهو انقلاب الهواء
وانضغاطه بينهما بعنف والصلابة يعين على شدة ضغطة الهوا والملاسة ايضا لئلا ينتشر الهواء فى
فرج الخشونة والتكاثف اولى بذلك لئلا ينفذ الهواء فى فرج التخلخل وبما كان الجسم المقروع فى غاية الرطوبة
واللين لكنه اذا احل عليه بالقوة وكلف الهواء المتوسط ان ينفذ فيه او ينضغط فيما بينهما لم يكن ذلك الجسم
ايضا بحيث يكن الهواء المتوسط ان ينفذ فيه ويتفرق فى زمان قصير بل قاوم ذلك فلم يندفع فى وجه ذلك
الهواء المتوسط بل قاوم ذلك ايضا القارع لان القارع كان يتوهم الخرافا كثيرا فى زمان قصير جدا وليس
ذلك فى قوة القابل ولا فى قوة الفاعل القارع فامتنع من الانخراق فقام فى وجه القارع وضغط المعترض المتوسط
فكانت المقاومة فيه مكان الصلابة وانت تعلم هذا اذا اعتبرت امر ادراك الصوت فى الماء يرتق فانك يمكنك ان

الصوت

مقاومة

تشقه شقا من حيث لا يلزمك فيه مدة فان استعجلت استعصى عليك وقاوم فالهواء ايضا كذلك بل قد يجوز
ان يكون الهواء نفسه يصير جزء منه مقاوما وجزء بينه وبين المزاحم القارع منضغطا بل يجوز ان يصير الهوا
اجمع الملاصق جزء منه قارع كالريح وجزء مقاوم وجزء منضغط فيما بينهما على هيئة من التموج وليست الصلابة
والتكاثف عليه اولية لاحداث هذا التموج بل ذلك لهما من حيث يعينان على المقاومة والعلة الاولية
هى المقاومة فالصوت يحدث من تموج الجسم الرطب السيال منضغطا بين جسمين متضادين متقاومين من حيث
هو كذلك وكما ان الماء والهواء والفلك يشترك فى طبيعة اداء الالوان وتلك الطبيعة لها اسم وهو الشفيف
فكذلك الماء والهوا لهما معنى يشتركان فيه من حيث يحدث فيهما الصوت وليكن اسمه فنقول ان التموج وليس ذلك
من حيث المتوسط ماء او هواء كما ان الاشفاف لم يكن من حيث المتوسط فلكا او هواء ويشبه ان يكون للماء
والهواء لهما ايضا من حيث يؤديان الرايحة او الطعم معنى كذلك لا اسم له فليكن الرطوبة المؤدية للطعم العذوبة
واما ما يشترك فيه نقل الرايحة فلا اسم له واما الصدا فانه يحدث من تموج يوجبه هذا التموج فان هذا
التموج اذا قاومه شىء من الاشيا الجبل او جدار حتى وقف لزم ان ينضغط ايضا بين هذا التموج المتوجه
الى القرع الحايط او الجبل وبين ما يقرعه هو امر اخر يرده ذلك ويصرفه الى الخلف بانضغاطه ويكون شكله شكل الاول
وعلى هيئته كما يلزم الكرة المرمى بها الى الحايط ان يضطر الهواء الى التموج فيما بينهما وان يرجع القهقرى وقد
قد بينا فيما سلف ما العلة فى رجوع تلك الكرة قهقرى فليكن هى العلة فى رجوع الهواء وقد بقى علينا ان
ننظر هل الصدا هو صوت يحدث بتموج الهواء الذى هو التموج الثانى وهو لازم لتموج الهواء الاول المنعطف
الثانى هواء فيشبه ان يكون هو بتموج الهواء المنعطف الثانى ولذلك يكون على صفته وهيئته وان لا يكون القرع
الكاين من هذا الهواء يولد صوتا من تموج هواء ثان يعتد به فان قرع مثل هذا الهواء قرع لين بالشديد ولو كان
شديدا بحيث يحدث صوتا لاضر بالسمع ويشبه ان يكون لكل صوت صدا ولكن لا يسمع كما ان لكل ضوء عكسا ويشبه
ان يكون السبب فى ان لا يسمع الصدا فى البيوت والمنازل فى اكثر الامر ان المسافة اذا كانت قريبة بين الصوت
بين عاكس الصوت لم يسمعا فى زمانين متباينين بل يسمعان معا كما يسمع صوت القرع الذى معه وان كان بعد بالحقيقة
ولما ان كان العاكس بعيدا وفرق الزمان بين الصوتين تفرقا محسوسا وان كان صلبا املس هو لتواتر الانعكاس
من لسبب قوة التموج في زمانا كثيرا كما فى الحمامات ويشبه ان يكون هذا هو السبب فى ان يكون صوت المغنى فى
الصحراء اضعف ويجب ان يعلم ان التموج ليس هو حركة انتقال من هواء واحد بعينه بل كالحال فى تموج الماء
يحدث بالتداول بصدم بعد صدم مع سكون قبل سكون وهذا التموج الفاعل للصوت سريع لكنه ليس بقوى
الصك ولمتشكك ان يتشكك فيقول انه كما قد تشككم فى اللمس فجعلتموه قوى كثيرة لانه يدرك متضادات كثيرة
فكذلك السمع ايضا يدرك المضادة التى بين الصوت الثقيل والحاد ويدرك المضادة التى بين الصوت الخافت
والجهير والصلب والاملس والمتخلخل وغير ذلك فلم لا يجعلونه قوى فالجواب عن ذلك لان محسوسه الاولى هو الصوت

التوى

وهذه اعراض يعرض لمحسوس الاول بعد ان يكون صوتا واما هناك ففي كل واحد من المتضادات يحتمل لذاتها لا بسبب الآخر فليكن هذا المبلغ في تعريف الصوت والاحساس به كافيا

المقالة الثالثة

الفصل الاول في الضوء والشفيف واللون وكيفية الاتصال من الحاس والمحسوس البصري في الابصار

وحرى بنا ان نتكلم في الابصار والكلام فيه يقتضي الكلام في الضوء والتشفيف وفي اللون وفي كيفية الاتصال الواقع بين الحاس والمحسوس البصري فلنتكلم اولا على الضوء فنقول انه يقال ضوء ويقال نور ويقال شعاع ويشبه ان لا يكون بينها في وضع اللغة كثير تفاوت لكنا نحتاج في استعمالنا اياها ان نفرق بينها لان هيهنا معان ثلثة متفاوتة احدها الكيفية التي يدركها البصر في الشمس والنار من غير ان يقال انه سواد او بياض او حمرة او شيء من هذه الالوان والثاني الامر الذي يسطع من هذه الشيء فيتخيل انه يقع على الاجسام فيظهر بياض وسواد وخضرة والآخر الذي يتخيل على الاجسام كانه يترقرق وكانه يستر لونها وكانه شيء يفيض منها فان كان في جسم قد استفاد ذلك في جسم آخر سمي بريقا كما يحس في المرآة وغيرها وان كان في الجسم الذي له بذاته سمي شعاعا ولسنا نحتاج الان الى الشعاع والبريق بل نحتاج الى القسمين الاولين فليكن احدهما وهو الذي للشيء من ذاته ضوءا والثاني المستفاد نورا وهذا الذي نسميه ضوءا مثل الذي للشمس والنار هو المعنى الذي يرى لذاته فان الجرم الحامل لهذه الكيفية اذا وجد بين البصر وبينه شيء كالهواء والماء رؤي ضرورة من غير حاجة الى وجود ما يحتاج اليه الجدار الذي لا يكفي في ان يرى على ما هو عليه وجود الهواء والماء وما يشبههما بينه وبين البصر بل يحتاج الى ان يكون الشيء الذي سميناه نورا قد غشيه حتى يرى ويكون ذلك النور تأثيرا من جسم ذي ضوء فيه اذا قابله وكان بينهما جسم ليس من شانه ان يحجب تأثير المضيء في قابل النور كالهواء والماء فانه يعين ولا يمنع فالاجسام بالقسمة الاولى على قسمين جسم ليس من شانه هذا الحجب المذكور ونسميه الشاف وجسم من شانه هذا الحجب كالجدار والجبل والذي من شانه هذا الحجب لهيئة ما من شانه ان يرى من غير حاجة الى حضور شيء آخر بعد وجود المتوسط الشاف وهذا هو المعنى كالشمس والنار ومثله غير شفاف بل هو حاجب عن ادراك ما وراءه فمثال اظلال المصباح عن المصباح فان احدهما يمنع ان يفعل الثاني فيما هو بينهما وكذلك يحجب البصر عن رؤية ما وراءه ومنه ما يحتاج الى حضور شيء آخر يجعله بصفة وهذا هو الملون فالضوء كيفية القسم الاول من حيث هو كذلك واللون كيفية القسم الثاني من حيث هو كذلك فان الجدار لا يمكن المضيء ان يؤثر شيئا خلفه ولا هو بنفسه مما هو

الجسم الملون بالقوة واللون بالفعل انما يحدث بسبب النور فان النور اذا وقع على جرم ما حدث فيه بياض بالفعل او سواد او خضرة او غير ذلك فان لم يكن كان اسود فقط مظلما لكنه بالقوة ملون ان عنينا باللون بالفعل هذا الشيء الذي هو بياض وسواد وحمرة وصفرة وما اشبه ذلك ولا يكون البياض بياضا والحمرة حمرة الا ان يكون على الجهة التي لا الا ان يكون منيرة ولا تظنن ان البياض على الجهة التي نراها والحمرة وغير ذلك يكون موجودا بالفعل في الاجسام لكن الهواء المظلم يعوق عن ابصاره فان الهواء نفسه لا يكون مظلما انما المظلم هو الذي هو المستنير والهواء نفسه وان كان ليس فيه شيء مضيء فانه لا يمنع ادراك المستنير ولا يستر اللون اذا كان موجودا في الشيء بامل كونك في غار وفيه هواء كله على الصفة التي تظنه انت مظلما فاذا وقع النور في جسم خارج موضوع في الهواء الذي تحسبه ساترا فانك تراه ولا يضرك الهواء المظلم الواقف بينك وبينه بل الهواء عندك في الحالين كانه ليس بشيء واما الظلمة فهو حال ان لا يرى شيئا وهو ان لا يكون الكيفيات التي اذا كانت موجودة في الاجرام التي لا تشف صارت مستنيرة فهي مظلمة وبالقوة فلا تراها ولا ترى الهواء فيتخيل لك ما يتخيل لك اذا اغمضت عينيك وسترتهما فتتخيل لك ظلمة مشوشة تراها كما يكون من حالك وانت محدق في هواء مظلم وليس كذلك ولا انت ترى وانت مغمض هواء مظلما افترى ما ترى من الظلمة شيئا في حدقتك انما ذلك انك لا ترى وبالجملة فان الظلمة عدم الضوء فيما من شانه ان يستنير وهو الشيء الذي قد يرى لان النور يرى وما يكون فيه النور مرئي والشاف لا يرى البتة فالظلمة هي في محل الاستنارة وكلاهما اعني المحلين جسم لا يشف فالجسم الذي من شانه ان يرى لونه اذا كان غير مستنير كان مظلما ولم يكن فيه بالحقيقة لون بالفعل ولم يكن ما يظن ان هناك الوانا لكنها مستورة بشيء فان الهواء لا يستر وان كان على الصفة التي يرى مظلما اذ كانت الالوان بالفعل لكنه ان سمي انسان الاستعدادات المختلفة التي يكون في الاجسام التي اذا استنارت صار واحد منها الشيء الذي يراه بياضا والآخر حمرة الوانا فله ذلك الا انه يكون باشتراك الاسم فان البياض بالحقيقة هو هذا الذي يكون على الصفة التي يرى وهذا لا يكون موجودا وبينك وبينه شفاف ولا تراه ولان الشفاف قد يكون شفافا بالفعل وقد يكون شفافا بالقوة وليس يحتاج في ان يكون بالفعل الى استحالة في نفسه بل الى استحالة في غيره او الى حركة في غيره وهذا مثل المسلك في المنفذ فانه لا يحتاج في ان يكون بالفعل الى امر في نفسه بل الى وجود السالك والنافذ بالفعل واما الاستحالة التي يحتاج اليها الشفاف بالقوة الى ان يصير شفافا بالفعل فهي استحالة الجسم الملون الى الاستنارة وحصول لونه بالفعل واما الحركة فان يتحرك الجسم المضيء اليه من غير استحالة منه فقد عرفت كنه هذا فيما سلف فاذا حصل احد هذين الامرين بادي المرئي صار هذا شفافا بالفعل لوجود غيره فحري بنا ان نحقق امرهنا البادي الا ان الواجب علينا ان نؤخر الامر فيه الى ان نذكر شكوكا تعرض فيما قلناه ونسهل منها تصحيح ما قلناه

الفصل الثاني في مذاهب وشكوك في امور النور والشعاع وفي ان النور ليس بجسم ولا شيء بل هو كيفية تحدث فيه

من الناس من ظن ان النور الذي يرى من المضيء على الاجسام ليس كيفية تحدث فيها بل هو

اجسام صغار يكون منفصلة من المضي في الجهات ملاقية للجاد معروض عنه ينتقل بانتقاله فيقع على
الاجسام فيستضي بها ومن الناس من ظن ان هذا النور لا معنى له البتة وانما هو ظهور من اللون بل من
الناس من ظن ان الضوء في الشمس ليس الا شدة ظهور لونه لكنه يغلب البصر فيخفى علينا اولا ان شامل الحال
في هذه المذاهب فنقول انه لا يجوز ان يكون هذا النور والشعاع الواقع على الاجسام من الشمس والنار
اجساما حاملة لهذه الكيفيات المحسوسة لانها اما ان يكون شفافة فلا تخ اما ان يزول شفيفها بتركيبها
كما يكون الاجزاء الصغار من البلور شفافة ويكون الركام منها غير شفاف واما ان لا يزول شفيفها
فان كان شفافة لا يزول شفيفها لم يكن مضيئة اذ قد فرغنا من الفرق بين الشفاف وبين المضي وان كانت
تعود بالاركام غير شفافة كان اركامها يستر ما تحتها وكلما ازدادت اركاما ازدادت سترا والضوء
كلما ازداد اركاما لو كان له اركام ازداد اظهارا للون وكذلك اذا كانت هذه المضيئات في الاصل
مضيئات غير شفافة كالنار وما اشبهها فتبين ان الشعاع المظهر للالوان ليس بجسم ثم لا يجوز ان يكون
جسما ويتحرك بالطبع الى جهات مختلفة ثم ان كانت هي اجساما ينفصل من المضي ويلقى المستنير فاذا غمت
الكوة لم يخل اما ان يتفق لها ان يعدم او يستحيل او يبقى العام والقول بسقوط العام اعتساف فان ذلك
يكون دفعة والعدم ايضا بالسبق من ذلك الجنس فانه كيف يحكم ان جسما اذا تخلل بين جسمين عدم احدهما
واما الاستحالة فيوجب ما قلناه وهي انها يستنير بمقابلة المنير فاذا عم استحالت مما الحاجة ان كان الامر
على هذا الى مسافة اجسام من جهة الروهم لا يكون هذه الاجسام يستحيل بنفسها بالمقابلة تلك
الاستحالة واما الحجة التي يتعلق بها اصحاب الشعاع من ذلك قولهم ان الشعاع لا محالة ينحدر من عند الشمس
ويخرج من عند النار وهذه حركة ولا حركة الا للجسم وايضا فان الشعاع ينتقل بانتقال المضي ولا انتقال الا للجسم
ايضا فان الشعاع يلقى شيئا فينعكس عنه الى غيره والانعكاس حركة جسمانية لا محالة وهذه القياسات كلها
فاسدة ومقدماتها غير صحيحة فان قولنا الشعاع ينحدر او يخرج او يدخل الفاظ مجازية ليس من ذلك شيء
بل الشعاع يحدث في المقابلة دفعة ولما كان يحدث عن شيء عال توهم كانه ينزل وان يكون على سبيل الحدوث
في ظاهر الحال اولى من النزول اذ لا يرى البتة في الطريق ولا يحتاج الى زمان محسوس فلا تخ اما ان
يكون البرهان دل على انحداره والى جسم بذلك واما ان يكون الحس هو الدال عليه وعليه معولهم وكيف يدل
الحس على حركة متحرك لا يحس به اصلا ولا يحس في وسط المسافة واما حديث انتقال الشعاع فليس هو
باكثر من انتقال الظل فيجب ان يكون الظل ايضا جسما ينتقل وليس ولا واحد منهما بانتقال بل يبطل
ويتجدد فاذا تجدد بسبب الموازاة تجدد ذلك فان ارتكب مرتكب ان الظل ايضا ينتقل فليس تخ اما ان
ينتقل على النور او اما ان يكون النور ينتقل امامه وخلفه فان كان ينتقل على النور ويغطي النور فليعرض النور المغشى
بجميع الارض لا انتقال له وانما يغطيه الظل فيكون دعوى انتقال النور قد فسد وان كان النور ينتقل امام الظلمة

حتى ينتقل الظلمة فليفرض المضي واقفا ومعلوم انه اذا كان واقفا وقف معه النور وهذا يدعو الى ان
يكون حركة ذي الظل سببا لطرد النور ويكون عدة منهم ان يطرد والنور ايضا بين الجهات المختلفة والمضي
واقف فيظلم الموضع او يكون النور اذا هرب من الظل طفر من خلفه فعاد الى حيث فارقه الظل وهذه
كلها خرافات بل لا الظل يفسخ النور ولا هو ولا النور بجسم وان كان لهما انتقال فذلك بالتجدد لا ان شيئا
واحدا بعينه ينتقل وانعكاس الشعاع ايضا لفظ مجازي فان من شان الجسم اذا استنار وكان صقيلا
ان يستنير عنه ايضا جسم يحاذيه من غير انتقال اليه واما المذهب الاخر وهو المذهب الذي لا يرى لهذا النور معنى
بل يجعله اللون اذا اظهر ظهورا ما فان لاصحابه ان يقولوا ان الذي يعتبر في هذا الباب ما يحصل مع الملون
من بريق يلزم الملونات وليس ذلك البريق شيئا في المرئي نفسه بل امر يعرض للبصر بالمقايسة بين ما هو اقل
صفرا او ما هو اشد ضوءا او شدة ظهور اللون لشدة تاثير الشيء المضي فان الانارة التي من السراج اقل قليلا
من الانارة التي من القمر الذي هو البحت اقل قليلا من الانارة التي في البيوت المسقوفة نهارا عن الشمس بل
عن المواضع ذوات الظل التي ليس فيها شعاع الشمس وذلك لان القحب يبطل في ظل البيوت اذا طلعت الشمس
ملا شيء ويكون ما يبصر فيها اقوى مما يبصر في الفحت والناس لا يرون ما كان في الظل وان كان نيرا بريقا
وشعاعا البتة ويرون ان نور السراج يفعل في الاجسام بريقا ونور القمر في الليل يفعل ذلك وذلك بسبب
القياس الى الظلمة الليلية يحيل ذلك القدر انه شعاع براق وليس ذلك الا ظهورا ما من اللون والذي للشمس
اقوى واشد تاثيرا فلم يامر هي من شيء سوى اللون ان على الحائط الابيض شيئا غير البياض وغير ظهوره
يسمى ذلك في الشيء شعاعا فان قايس مقايس ذلك في الظل على الحائط فذلك الظل بسبب ظلمة ما يخفي لها من
البياض ما كان يجب ان يظهر وكانه خلط من الظلمة التي لا معنى لها الا الاخفاء او زيادة خفاء كما ان النور لا معنى له
الا ظهور وزيادة ظهور ومن هؤلاء قوم يرون ان الشمس ليس ضوؤها الا شدة ظهور لونها ويرون ان اللون
اذا بهر البصر لشدة ظهوره بريق وشعاع يخفى اللون لعجز البصر لا لخفائه في نفسه وكانه يعجز البصر من ادراك
الجلي فاذا انكسر ذلك راى لونه قالوا والحيوانات التي يلمع في الليل اذا لمعت لم يحس لونها البتة واذا كان لها
كان لها لون ظاهر ولم يكن فيها لمعان فذلك اللمعان هو بسبب شدة ظهور الوانها لا غير حتى يرى في الظلمة وكانه
في غاية القوة حين يظهر في الظلمة فيبهر البصر اذا كانت الظلمة اضعفته فاذا اشرقت الشمس عليها غلب ظهورها ظهور ذلك
فعاد لونها والبصر لم يتحيرلا لان البصر قد اعتاد لقاء الظاهرات واشتد بطلوع الشمس ومنهم من قال ليس لا
على هذه الصفة بل الضوء شيء واللون شيء لكنه من شان الضوء اذا غلب على البصر ان يستر لون ما فيه وللشمس
ايضا لها لون ومعه اللون ضوء فيستر الضوء اللون باللمعان كاللعقرو كالسخنة السوداء والصقيلة اذا
لمعت رؤيت مضيئة ولم ير سوادها قالوا وهذا غير النور فان النور هو ظهور اللون بل شيء اخر وقد يخفي اللون
فان هذه اللوامع في الليل يظهر نورها في الظلمة فيخفى لونها واذا ظهرت الشمس غلب نورها وخفي فظهر لونها فبالحري ان

يتأمل هذا المذهب مع فروعه المذكورة **الفصل الثالث في مناقضة المذاهب المبطلة لأن يكون النور شيئا غير اللون الظاهر وكلام في الشفاف واللامع** فنقول ان ظهور اللون يفهم منه في هذا الموضع معنيان احدهما صيرورة اللون بالفعل والآخر ظهور لون موجود بنفسه بالفعل للعين و المعنى الاول يدل على حدوث اللون او وجوده لونا والمعنى الثاني يدل على حدوث نسبة اللون او وجود ذلك النسبة وهذا الوجه الثاني ظاهر الفساد فانه ظن ان النور نفس نسبة اللون الى البصر فيجب ان يكون النور نسبة او حدوث نسبة ولا قوام وجود له في نفسه وان عنى به انه بصر اللون يحس لو كان بصر لرآه او كونه كذلك فاما ان يكون هذا نفس اللون او معنى يحدث اذ ازال معنى من خارج كزوال ستر او غيره فان كان نفس اللون كان هذا هو الوجه الاول وان كان حالا يعرض له به يظهر فيكون الضوء غير اللون واما المعنى الاول فلا ينفع ايضا اما ان نعني بالظهور خروج من القوة الى الفعل فلا يكون الشيء مستنيرا بعد ذلك الآن الواحد واما ان يعني به نفس اللون فيكون قوله الظهور لا معنى له لا معنى له ايضا بل يجب ان يقال ان الا هو اللون او يعني به حال يقارن اللون اما دائما واما وقتا ما حتى يكون الضوء شيئا يعرض له النور تارة ويعرض له الظلمة اخرى واللون في الحالتين موجود بالفعل فان كان نفس نسبته الى ما يظهر عاد الى المذهب الآخر وان كان شيئا آخر عاد الى ذلك ايضا فان قررنا الامر على ان الضوء وان كان نفس اللون فيكون كان الضوء هو اللون نفسه اذا كان بالفعل فلا يخلو اما ان يكون الضوء مقولا على كل لون بالفعل او يكون البياض وحده لونا فيكون السواد ظلمة فيستحيل ان يكون الجسم الاسود مشرقا بالضوء لكن هذا ليس بمستحيل فان الاسود يشرق ويلون غيره فليس الضوء هو البياض وحده وان لم يكن الضوء هو البياض وحده بل كل لون كان بعض ما هو ضوء يضاد بعض ما هو ضوء ولكن الضوء لا يقابله الا الظلمة هذا خلف وايضا فان المعنى الذي به الاسود مضيء وغير سواد لا محالة وكذلك هو غير البياض واللون اعني طبيعة جنسه الذي في السواد هو نفس السواد واللون الذي في البياض هو نفس البياض لا عارضا له فليس اللون المطلق الجنسي هو الضوء وايضا فان الضوء قد يستنير والشفاف كالماء والبلور اذا كان في ظلمة فوقع عليه الضوء وحده دل عليه ما شف هذا ضوء وليس بلون وايضا فان الشيء يكون مضيئا وملونا فتارة يشرق منه على شيء آخر الضوء وحده كما يشرق على ماء او حائط وتارة يشرق منه اذا كان قويا الضوء ومعا اللون جميعا حتى يحمر الماء او الحائط الذي يشرق عليه او يصفرها فلو كان الضوء ظهور اللون وكانت الظلمة خفاء اللون لكان تأثير اللون الاحمر فيما يقابله حمرة لا بريقا ساذجا فان كان هذا ظهور لون آخر فلم اذا اشتد فعل فيما يقابله اخفاء لونه بان ينقل لون هذا القوي اللون اليه وعلى ان مذهب هذا الانسان يوجب ان الخضرة او الحمرة وغير ذلك مختلطة من ظهورات وخفات سوداوية فيلزم من ذلك انه اذا كان جسم ظاهر اللون بشعاع وقع عليه ثم انعكس على المعنى الذي يفهمه ضوء جسم آخر ذي لون ان لا يقع لونه عليه لانه لا يخلو اما ان يكون هذا المستنير المنير لغيره الآخر الظاهر اللون وحدها او مع غيرها فان

كان

كانت وحدها فهي مما يوجب ظهور اللون في ذلك بان يبيض لا اخفاء اللون بان يحمر او يخضر وان كانت مع غيرها حتى كانت الظاهرة اللون والخفية اللون جميعا هذا اخفاء وذلك اظهار فيكون لخفاء اللون تأثير في المقابل لكن خفاء اللون ليس له هذا التأثير الا ترى انه اذا كان خفاء لون مجرد لم يؤثر فيما يقابله كما يؤثر ظهور اللون الذي يقولون به لو كان مفردا فان قالوا ان اللون ظهور الحمرة ايضا والخضرة وغير ذلك من حيث هو حمرة وخضرة وان الخضرة اذا اشتد ظهورها فعلت مثل نفسها ففعلت خضرة وحمرة فيقال لهم باله اذا كان قليل الظهور اظهر اللون في الذي يقابله على ما هو عليه على المعنى الذي هو ضوء مجرد وفعل مثل ما يفعله مضيء لو لم يكن له لون فاذا اشتد ظهوره ابطله او اخفاه بلون نفسه وكان يجب احد الامرين يكون انما يفعل فيه لونا من لونه قليلا ثم اذا اشتد فعل فيه كثيرا فكان كل فعل يفعله انما هو اخفاء لون ذلك الجرم بلونه وليس كذلك بل يظهر اول شيء لونه اظهارا شديدا وانما يظهر فيه اللون الذي في استعداده اذ لا خضرة معنى لا خضرة ولا حمرة في فعله ثم يعود بعد ذلك اذا صار اقوى ظهورا احدا في ابطال لونه واخفائه هو والنار لونا آخر ليس في جبلته ولا طبيعته فيكون اذن احد الفعلين عن شيء عن الآخر فيكون مصدر احد الفعلين عن الضوء الذي لو كان الجسم لا لون له وله ضوء لكان يفعل ذلك بعينه مضيء والفعل الآخر يكون من لونه اذا اشتد ظهوره وبسبب هذا الضوء حتى صار معدما فان او ان كما نقول ان الضوء ليس ظهور اللون فلا يمنع ان يكون الضوء سببا لظهور اللون وسببا لنقله ونقول ان الضوء جزء من جملة هذا المرئي الذي نسميه لونا وهو شيء اذا خالطه اللون بالقوة حدث منهما الشيء الذي هو اللون بالفعل بالامتزاج فان لم يكن ذلك الاستعداد كانت انارة وبريقا مجردا فالضوء كجزء من الشيء الذي هو اللون ومزاج منه كما ان البياض والسواد لهما اختلاط ما يحدث عنه تلك الالوان المتوسطة واما قول القائل ان الضوء واللمعان ليس الا ظهور اللون ثم قوله في الاشياء اللامعة في الليل ما قاله فيبطل بان السراج والقمر كثيرا ما يبطلان لمعان تلك في نظر ان الوانها فيجب ان يكون نور السراج اشد ظهورا فيجب ان يكون ايضا ما يبصر بالسراج ظاهر اللون لا يرى كما في الظلمة ضوئه وليس الامر كذلك فان اللامعات يرى ايضا بالليل كما يرى بريقا فليس لما قالوه نحن واما القائل ان للشمس والكواكب الوانا وان الضوء يخفي لونها فيشبه ان يكون الحق ان بعض الاشياء يكون له في ذاته لون ما اذا اضاء اشتدت اضاءته حتى يبهر البصر فلم يبصر اللون ومنه ما يكون له مكان اللون الضوء وهو الشيء الذي يكون الضوء له طبيعيا لانه غير مستفاد وبعض الاشياء مختلط الجوهر من ذلك الامر اما اختلاط تركيب اجزاء مضيئة واجزاء ذات الوان كالنار واما اختلاط امتزاج الكيفيات كالمريخ وزحل وليس يمكننا ان نحكم في امر الشمس الآن بشيء فقد عرفنا حال الضوء وحال النور وحال اللون وحال الاشفاف والضوء هو كيفية هي كمال بذاتها للشفاف من حيث هو شفاف وهو ايضا كيفية ما للمبصر بذاته لا لعلة غيره ولا شك ان المبصر بذاته ايضا يحجب عن ابصاره ما وراءه والنور كيفية يستفيدها الجسم الغير المشف من المضيء فيكمل بها الشفاف شفافا بالفعل

الحقيقة

واللون كيفية يكمل بالضوء من شأنها ان يصير الجسم بها لفعل المغني فيما يتوسط ذلك الجسم بينه وبين المضيء فالاجسام مضيئة وملونة وشفافة ومن الناس من قال ان من الاجسام ما يرى بكيفية في ذاتها ومنها ما يرى في كيفية في غيرها وجعل القسم الآخر هو الشفاف واما القسم الاول فقد جعله اولا قسمين احدهما ما يرى في الشفاف لذاته ولحضوره وهو المضيء وثانيهما ما ليس كذلك ثم قسم هذا بقسمين احدهما ما يشترط في رؤيته الضوء مع شرط المشف وهو اللون والثاني ما يشترط في رؤيته الظلمة مع شرط المشف كالحيوانات التي تلمع في الليل من حيث تلمع كاليراعة وبعض الخشب المتعفن وبعض الدود وقد رايت انا سمرة وحاجزة بهذه الصفة وجرادة ميتة بهذه الصفة وجرادة ميتة بهذه الصفة وليست هذه القسمة برهنة ولا صحيحة فان المضيء يرى لذاته في الظلمة وفي الضوء جميعا فان اتفق ان كان الرائي في الضوء الذي يفعله راى وان اتفق ان لم يكن فيه راى ايضا كالنار يراها الانسان في الضوء سواء كان ضوءه او ضوء غيره ويراها في الظلمة واما الشمس فانما ليس يمكننا ان نراها في الظلمة بسبب انها حيث يكون مقابلة لبصر الرائي يكون قد ملأت العالم ضوءا ولم يترك مكانا مظلما واما الكواكب فانها انما ترى في الظلمة لان ضوءها يقصر عن ضوء الشمس فلا يضيء الاشياء ولا ينورها بل لا يمنع ان يوجد فقد يمكن ان يكون ومعها ظلمة فيرى في الظلمة لا لان الظلمة سبب ان ترى بالذات بل يجب ان يعلم ان بعض الانوار يغلب بعضا حتى لا يرى كما ان الشمس يغلب ضوء النار الضعيفة وضوء الكواكب فلا يرى مضيئة عند ضوء الشمس فلا يرى لا لاجل الحاجة في رؤيتها الى الظلمة بل للحاجز ان يكون في انفسها مضيئة غير مظلمة بالقياس الى ابصارنا فاذا كانت الشمس غائبة ظهرت وبدت لانها صارت مضيئة بالقياس الى ابصارنا وبحال في ابصارنا وربما كان حكم النار والقمر عند ضوء ما هو اضعف منهما هذا الحكم بعينه ويجب في ذلك الضوء ان لا يكون موجودة بالقياس الينا عند ظهورنا او قمر فيلزم ان يكون مظلمة حتى يظهر او يلزم ان لا يكون حتى يرى ويتمكن البصر من ادراكه فانت تعلم ان الهباء الذي في الجو ليس من جنس ما لا يرى المستنير منه الا في الظلمة لكن ان كان الانسان في الظلمة وقد وقع على هذه الهيئات شعاع الشمس امكن ان يرى تلك الهيئات فان كان الانسان في شعاع لم يمكن وكذلك الامر في بصر الانسان لا امر في ضوء الهيئات فان بصر الانسان اذا كان مغلوبا بضوء كثير لم يرها وان لم يكن مغلوبا يراها وكذا هذه اللوامع في الليل ليست جنسا آخر بل هي المضيئات ونحا لهن الا في حمله الطبيع فالكواكب كذلك ولا يحصل لهذه القسمة محصول صادق الا ان يقال ان بعض المضيئات باهرة لبعض وبعض مبهورة لبعض ومعنى ذلك البهر ليس تاثيرا منها فيها بل في ابصارنا كما ان بعض الملابات لصلب بعضها اضعف فلا يجب ان يقال ان اللواتي يلمع في الليل نوع او جنس مفرد خارج من الملونات والمضيئات بل هي من جملة المضيئات التي تبهرها وما فوقها في الاضاءة فلا يرى معها لعجز ابصارنا عنده فقدان سلطان الباهر لابصارنا من المضيئات فان ذهبوا الى هذا فالقسمة حق الا انهم ليس يذهبون الى هذا بل توهمون ان المضيئات طبقة والملونات طبقة وهذه طبقة

الفصل الرابع في تامل مذاهب قيلت في الالوان وحدوثها ومما يجب ان يفرغ عنه تامل مذهب آخر في امر الالوان والضوء ما لم نفرغ عنه لم يكن سبيل الى ان يدل على صحة ما ذهبنا اليه لطلبنا القسمة فنقول ان من المذاهب في امر الالوان مذهب من يرى ان اللون الابيض انما يكونه من الهواء والضوء وان الاسود يكونه ضد ذلك وان حدوث اللون الابيض هو من الشفاف اذا انقسم الى اجزاء صغار ثم اربكم فانه يعرض هناك ان تقبل سطوحها النور فتضيء ولانها شفافة تودي بعضها اضاءة بعض ولانها صغار لطيفة يكون ذلك فيها كالمتصل وكانه يرى متصلة ويرى الجميع ابيض قالوا ولهذا ما كان زبد الماء ابيض لمخالطة الهوى والثلج ابيض لانه اجزاء صغار جامدة شفافة خالطها الهوى ونفذ فيها الضوء والبلور المسحوق والزجاج المسحوق ولا يتشف واي هذه انصلت سطوحها اتصالا لا يبطل به انفراد كل شخص منها بنفسه عادت شفافة والشفاف الكثير الحجم اذا عرض فيه شق روى ذلك الموضع منه الى البياض قالوا فاما السواد فيحصل لعدم غور الجسم وعمقه الضوء والاشفاف معا ومنهم من جعل الماء سببا للسواد قال ولذلك اذا امليت هذه الاشياء مالت الى السواد قالوا وذلك لان الماء يخرج الهواء ولا يشف اشفافه ولا يضيء فيه الضوء الى السطوح فيبقى مظلمة ومنهم من جعل السواد لونا بالحقيقة ومن اصل الالوان قال ولذلك لا يتسلخ فاما البياض فعارض للمشف بتراكمه ولذلك يمكن ان يضع ولا يبعدان يلون المذهب الاول في السواد يودي الى هذا المذهب ايضا اذا جعل السواد حقيقة ما لا يشف من جهة ما لا يشف وهو حقيقة اللون المنعكس عنه وقال قوم ان الاستقصات كلها مشفة وانها اذا تركب حدث منها البياض على الصفة المذكورة وبان يكون ما يلي البصر سطوحا مسطحة من المشف فيعد فيها البصر وانما السواد يعرض اذا كان ما يلي البصر من الجسم نوابا يمنع الاشفاف للاطراف التي يقع فيها وان اضاءت فيما لا يبعد فيها الضوء نفوذا صدا نظلم والذي يعصب من هذه الجملة فيصل القول فيه يولد البياض من الضوء وكون السواد لونا حقيقيا فانا نعرف ان الشفاف يبيض عند السحق والخلط بالهواء وكذلك اللخانج والناطق يبيض لاجتماع احتقان الهواء فيه مع الاشفاف الذي هو في طبعه ونعلم ان السواد لا يقبل لونا البتة كما ان البياض يقبل مكان البياض لاشفافه موضوع ومعري مستعد والمعري عن الكيفيات قابل لها من غير حاجة الى ازالة شيء والمشغول بواحد لا يقبل غيرها الا بزوالها وهؤلاء قوم يجعلون مخرج الالوان من الاشفاف وغير الاشفاف وبازاء هؤلاء قوم آخرون لا يقولون بالاشفاف البتة ويرون ان الاجسام كلها ملونة وانه لا يجوز لان يوجد جسم الا وله لون ولكن الثقب والمنافذ الخالية ان اكثرت في الاجسام نفذ فيها الشعاع الخارج من المضيء الى الجهة الاخرى ونفذ ايضا شعاع البصر فرى ما وراءه واما المذهب الاول فانا نقول للعربي انه قد يظهر من دق المشف وخلطه بالهواء لون ابيض ولكن انما يكون ذلك لا في الاجسام متصل ومجتمع بل انما يظهر ذلك اللون في اكثر منه وانه اذا اجمع زال زال عنه البياض عند الاجتماع واللعوف وليس الحص على ما اظنه ويحرم غالب ظني انما ابيض بياضه لذلك فقط بل لان الطبخ يجعله اذا بل ثم جف ابيض بياضا شديدا المزاج يحدث فيه والدليل على

ذلك انه لو كان فعل النار في الجص ليس الا تسهيل التفريق فان تسهيل التفريق قد يوصل الى الهيئة التي ذكر
انها سبب لكون البياض لكان السحق الكبير المودي الى غاية تصغير الاجزاء يفعل ذلك الفعل في الجص وفي النورة
وفي غيره ولكان المهي بالسحق والتصويل اذا اجتمع بالماء فعل فعل الجص من البياض وليس كذلك بل لا يعرض ان
الجص يكون منه ذلك على الصورة المذكورة فليس كل بياض يحدث على هذه الصفة فان اذا سلوق يصير بياضه
الشفاف ابيض وليس يمكن ان يقال ان النار زادته تخلخلا وتفرقا فانه قد زاد تكاثفا على حاله لانه قد حدث فيه
هواء لله وخالطته فاول ذلك ان بياض البيض يصير عند الطبخ اثقل وذلك لما يفارقه من الهواء وثانيا انه لو
كانت هواء لله داخلت رطوبته فيضة لكانت حشوه لا انعقادا وقد علمت هذا قبل وايضا فان الدواة الذي
يجده اهل الحيلة ويسمونه لبن العذراء يكون من خل طبخ المرداسنج حتى انحل فيه ثم صفي حتى بقي الخل في غاية الاشفاف
والبياض وخلط بما طبخ فيه القلي وصفي غاية التصفية حتى صار كانه دمع فانه ان خضر في هذا لم يلتئم منهما
المزاج الذي يطلبونه فكما يخالط هذا ان الماء ينعقد فيه المخل الشفاف من المرتك ابيض في غاية البياض
كاللبن الذائب ثم يجف فليس ذلك لان هناك شفافا فاعرض له التفرق فان ذلك كان متفرقا متحللا في الخل
ولا اجزاء متفرقة صغار لجدا تذابت وتقاربت بل ان كان ولا بد فقد ادت في ماء القلي تفرقا ولا
خالطها هواء من خارج بوجه من الوجوه بل ذلك على سبيل الاستحالة فليس كل بياض فيما اجيب على الصفة
المذكورة ولو لم يكن البياض الا ضوئيا والسواد الا ظلمة قيل لم يكن تركيب البياض والسواد الا احد مسلكا واحدا
بيان هذا ان البياض يتحرك الى السواد قليلا قليلا من طريق ثلثة احدها طريق الغبرة وهو الطريق الساذج فانه اذا كان
السلوك ساذجا توجه منها الى الغبرة ثم منها الى العودية ثم كذلك حتى يسود فيكون سالكا طريقا لا يزال يشتد فيه
السواد وحده لسرا اسرا حتى يمحض والثاني الطريق الاخذ الى الحمرة ثم الى القيمة ثم الى السواد والثالث
الطريق الاخذ الى الخضرة ثم الى النيلية ثم الى السواد وهذه الطرق انما يجوز اختلافها بحسب اختلاف ما يتركب
عنه الالوان المتوسطة فان لم يكن الا بياض وسواد ولم يكن اصل البياض الا الضوء وقد استحال بعض هذه
الوجوه لم يمكن في تركيب البياض والسواد الا الاخذ في طريق واحد لا يقع الاختلاف الا فيه وقوعا بحسب النقص
والاستدادية فقط ولم يكن طرق مختلفة فان كانت طرق مختلفة فيجب ان يكون مشوبا من غير البياض والسواد
ان يكون شوبا من مرئي وليس في الاشياء شئ يظن انه مرئي وليس سوادا ولا بياضا ولا مركبا منهما الا
الضوء عند من يجعل الضوء شيئا غيرهما فان بطل مذهب امتنع استحالة الالوان في طرق شتى ولكن
هذه الاستحالة وجب ان يكون مرئي ثالث خارج عن احكام البياض والسواد ولا وجب ان يكون هذا
الثالث موجودا الا ان يجعل الضوء غير اللون فمن ههنا يمكن ان تتركب الالوان فيكون البياض والسواد
اذا اختلطا وحدهما كانت الطريقة هي طريقة الاغبرار فان خالط السواد ضوء كان مثل الغمامة التي تشرق
الشمس ومثل الدخان الاسود يخالطه النار كان حمرة ان كان السواد غالبا او صفرة ان كان السواد مغلوبا

وكان هناك عليه بياض مشرق ثم ان كان هناك عليه بياض مشرق ثم ان كان هناك صفرة خلطت بسواد ليس له
في اجزائه اشراق حدثت الخضرة وبالجملة اذا كان الاسود باطن والمضي ظاهر والحمرة بالعكس ثم ان كان السواد
غالبا في الاول كانت قيمة وان كان السواد غالبا في الثاني كانت كراثية تلك الشديدة التي لا اسم لها وان
خلط ذلك ببياض كانت كهوبزنجارية وان خلط بالكراث سواد وقليل حمرة كانت سلقية وان خلط بالحمرة سلقية
كانت ارجوانية فهذا يمكن تاليف الالوان سواء كان بامتزاج الاجرام او بامتزاج الكيفيات ولو كانت هذه لا
يكون الا باختلاط الاجسام وقد علم ان الاسود لا يصبغ منه الضوء بالعكس جسما البتة اسود لكان يجب ان
يكون الالوان الخضر والحمر انما ينعكس منها البياض ولا ينعكس من الاجزاء السود شئ وخصوصا وهي ضعيفة
منكسرة فان قيل فقد نراها ينعكس عن المخلوط فالجواب ان ذلك لان الخلط يوجب الفعل والانفعال ويجب بسبب ذلك
لان الخلط يوجب الفعل والانفعال ويجب بسبب ذلك امتزاج الكيفية وسواء فعلته الصناعة او الطبيعة على ان
الطبيعة يقدر على المزاج الذي على سبيل الاستحالة والصناعة لا يقدر عليه بل يقدر على الجمع فمن تما او وجب الطبيعة
بعد ذلك الاستحالة والطبيعة يقدر على تلطيف المزج الذي على سبيل الخلط وتصغير الاجزاء والصناعة يعجز عن
ذلك لا لاستقصاء والطبيعة لا يتناهى مذاهبها في القسمة والنسبة قوة وفعلا والصناعة لا يمكن ان
يخرج جميع ما في الضمير منها الى الفعل فقد بان من هذا ان البياض بالحقيقة في الاشياء ليس بضوء ثم لسنا
يمنع ان يكون للهواء تاثير في امر التبييض ولكن ليس على الوجه الذي يقولون بل باحداث المزاج المبيض ولكن
ليس لنا ان نقول ان بياض الناطق كله من الجهة التي يقولون بل من المزاج فان الهواء يوجب لونا ابيض لا بحسب المخالطة
فقط بل بحسب الاحالة ايضا ولو كان مذهبهم صحيحا لكان يمكن ان يبلغ بالشئ الابيض واللون بشدة الترفق
حتى يذهب من الكدر الى ان يشف او الى قريب منه وهذا مما لا يكون واما قولهم ان الاسود غير قابل للون اخر فان
عنوه على سبيل الاستحالة فقد كذبوا لما يكذبهم الشاب والشيب وان عنوا على سبيل الصبغ فبذلك الحال لحال
لا حال كيفية فلا يبعد ان يكون الشئ المسود لا يكون مسودا الا وفيه قوة نافذة متعلقة قاصرة فيخالطه وينفذ
ويلزم وان يكون ما هو موجود في الاشياء ابيض بخلاف ذلك في طبعه ولا يمكن ان يحتوي الاسود ويداخله
ويلزمه على ان ذلك ليس ايضا مما لا يمكن فانه اذا احل بمثل الاسفيداج وغيره حله ماء حي يعوض ويحلل السواد
صبغة ابيض واما المذهب الثاني فان ذلك المذهب لا يستقيم القول به الا اذا فرض الخلاء موجودا وذلك
لان المسام التي يذكرونها لا يخ اما ان يكون مملوة من جسم او يكون خالية فان كانت مملوة من جسم فاما ان
يكون ذلك الجسم يشف من غير مسام او يكون له ايضا مسام وينتهي لا محالة اما الى مشف لا مسام له وهذا خلاف
قولهم واما الى الخلاء فيكون مذهبهم يقتضي وجود الخلاء غير موجود ثم بعد ذلك فانهم يقولون انه ليس كل مسام
يصلح لتخيل الاشفاف بل يجب ان يكون المسام مستقيم الاوضاع من غير تعريج حتى ينفذ فيها الشعاعات على الاستقامة

فليخرط كرة من حجر بل من بلور بل من ياقوت ابيض شفاف فهذه المسام التي يكون فيها شفافة مستقيمة منها
يكون كذلك طولا فهل يكون كذلك ايضا عرضا وهل يكون كذلك قطرا او من اي جهة اتفق فكيف يكون مستقيمات فيكون من
اي جهة ما ملتقا لا منفرج فمن الضرورة ان يعرض من بعض الجهات خلاف الاستقامة ووقوف الاجزاء التي
لا مسام لها في سمت الخطوط التي يتوهم خارجة على الاستقامة من العين او يكون الجسم خلا كله وهناك يجب ان يكون
الكرة اذا اختلف منك المقامات في استشفافها اختلف عليك شفيفها ضرورة ثم كيف يكون حال جسم وهن المسام
والمنافذ ما يخفى لونه حتى تراه كانه لا لون له ولم في نفسه لون ولا يستر لونه شيئا ملصقا مما وراه بل يودي ما ورا
بالحقيقة فان احدث سترا فانما يحدث شيئا كانه لبس فيكون لا محالة النقب التي فيه اكثر كثيرا من الماء الذي فيه
فكيف يجوز ان يكون لها استمساك الياقوت وهو كلد فرج ولوان انسانا احدث في الياقوت منافذ ثلثة او اولا بعد
ثم حل عليه باضعف قوة لا تفرض ولا يكبر هذا المذهب ايضا حتى فالالوان ايضا موجودات وليس وجودها الفا
اضوا ولا الاضواء ظهورات لها ومع ذلك فليس هي ما بالفعل بغير الاضواء والمشف ايضا موجود وهذا ما ارد نا
بيانه الى هذه الغاية وقد بقي علينا ان نحرر حال الابصار انه كيف يكون ويتعلق بذلك تحقيق كيفية تادي الاضوا
في المشف **الفصل الخامس في اختلاف المذاهب في الروية وابطال المذاهب الفاسدة بحسب الامور انفسها**
فنقول ان المذاهب المشهورة في هذا الباب مذاهب ثلثة وان كان كل مذهب منها يتفرع احدها مذهب من يرى ان
شعاعات خطية تخرج من البصر على هيئة مخروط يلي راسه العين وقاعدته المبصر وان اصحها ادراكا هو السهم منها
وان مبصر الشيء هو فعل السهم فيه ومنها مذهب من يرى ان الشعاع قد يخرج من البصر على هيئة الا انه لا يبلغ كثرته
ان يلاقي نصف كرة السماء الا بانتشار يوجب انتشار الروية لكنه اذا خرج واتصل بالهواء المضي صار ذلك آلة له
وادرك بها ومنها مذهب من يرى انه كان سائر المحسوسات ليس يكون ادراكها بان يرد عليها شيء من الحواس بل يرد ا
اليها متصلا بها او مرسلا رسولا اليها كذلك الابصار ليس يكون بان يخرج شعاع البتة فيلقى المبصر بل بان ينتهي صورة
المبصر الى البصر سادها الشفاف اداه وقد استدل الفريقان الاولان وقالا انما جاز في سائر الحواس اذا بينها
المحسوسات لانها يصح ادراكها بالملامسة كاللمس وكالذوق وكالشم الذي يستقرب الروايح بالتنشق للملاقية و
يتعقل به وكالصوت الذي ينتهي به التموج الى السمع ثم ان البصر ليس يمكن فيه ذلك لان المرئي منفصل ولذلك لا يدرك
المقرب منه ولا ايضا من الجائز ان ينتقل العرض موجود في جسم مرئي اعني لونه وشكله فان الاعراض
لا تنتقل فاذا كانت الصورة على هذا فالحري ان يكون القوة الحاسة يرحل الى موضع المحسوس ليلاقيه
ومحال ان ينتقل القوة الا بتوسط جسم يحملها ولا يكون هذا الجسم الا لطيفا من جنس الشعاع و
الروح فلذلك سميناه شعاعا ولوجود جسم مثل هذا في العين ما يرى الانسان في حال الظلمة
ان نورا فد انفصل من عينيه واشرق على انفه او على شيء قريب يقابله وايضا فان الانسان اذا اصبح
ودعاه دهش الانتباه الى حك عينيه فانه يرى له شعاعات قدام عينيه وايضا فان التقية العينية

يتخيل من احدى العينين اذا غمضت الاخرى وفي التحديق المفرط ايضا فلا محالة ان جسما بهذه الصفة يحجب
اليها ثم ان الفرقة الثانية استنكرت ان يكون جسم مثل العين يسع من الشعاع ما يتصل خطا
واحدا من البصر والكواكب الثابتة فضلا عن خطوط ينتهي الى ما يرى من العالم وخصوصا ولا
يرى ما يرى منها الا متصلا مستوي الاتصال فيجب ان يكون ما يرى به متصلا واستنكرت ايضا
ان يتحرك هذا الشعاع الخارج في زمان غير محسوس حركة من العين الى الثوابت وقالوا يجب ان يكون
نسبة زمان حركتك نحو شيء بينك وبينه ذراعات الى زمان الحركة الى الكواكب الثابتة نسبة المسافتين
فيجب ان يظهر من الزمانين اختلاف وربما احتج بهذا اصحاب المذهب الثالث ايضا على اصحاب الشعاع
الخطي ولم يعلموا ان هذا فاسد وذلك لانه يمكن ان يعرض زمان غير محسوس قصرا او اكثر زمان غير محسوس طولا
بعدا فيجعل فيه الحركة التي للشعاع الى الثوابت ثم يمكن ان ينقسم هذا الزمان الى غير النهاية فيمكن ان يوجد
فيه حد او بعض نسبته اليه نسبة المسافة المستقصرة الى المسافة المستبعدة فيكون الزمانان اللذان
فيهما البعد كلاهما غير محسوس قصرا لكن لاصحاب الشعاعات حجة في حلها ادنى صعوبة وهو قولهم ان المرآئي
يشهد بوجود هذه الشعاعات وانعكاسها وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون البصر يتادى اليه صورة المرآة
وقد يتادى اليه ما صورة المرائي متمثلة منتسخة فيها واما ان يكون ما يقوله من ان الشعاع يخرج فيلقى
المرآة ويصير منها الى ان يلقى ما ينعكس عليه على زاوية مخصوصة واذا بطل القول الاول بقي القول الثاني ومما
يتضح به بطلان القول الاول ان لو كانت هذه الصورة منتسخة في المرآة لكانت لا محالة ينتسخ في شيء بعينه من
سطحها فاذا انعكس الضوء واللون معا ما داما في المسف الى غير الحاصل لهما الا ولا انما يتميل البادي من ذلك
في بقعة واحدة بعينها يرى منها على اختلاف مقامات الناظرين وليس الشيء الذي في المرآة بهذه الصفة بل ينتقل
منها بانتقال الناظر ولو كان انما ينتقل بانتقال المرئي فقط لم يكن في ذلك اشكال واما انتقاله بانتقال الناظر
فدليل على انه ليس هناك بالحقيقة موضع ينتسخ فيه الصورة ولكن الناظر اذا انتقل انتقل مسقط الخط الذي
اذا انعكس الى المرئي فعل الزاوية المخصوصة فراى بذلك الخط بعينه المرئي ورئي من المرآة الاخر فيحل انه في ذلك
الجزء الاخر من المرآة وكذلك لا يزال ينتقل قالوا ومما يدل على صحة هذا ان الناظر الذي للانسان قد ينطبع فيه
شبح مرئي ينعكس عنه الى بصر ناحية يراه هذا الناظر الثاني ولا يراه صاحب الحدقة التي يميل فيها الشبح بحسب
التخيل ولو كان كذلك حقيقة انطباع في ناظره لوجب على مذاهب اصحاب الاشباح ان يتساوى كل منهما في
ادراكه فان عندهم ان حقيقة الادراك تمثل شبح في الناظر فيكون كل من تمثل في ناظره شبح قالوا فمن هاهنا
ما يحكم ما يقول ان الناظر في المرآة يحصل له في المرآة انه يرى صورته وليس كذلك بل الشعاع اذا لاقى المرآة فادرك
منعكسا بعدها في صورة الناظر فادركه فاذا راى المرآة ونفسه في سمت واحد من مخرج الخط الشعاعي يخيل انه احدهما
في الاخر قالوا والدليل على ان ذلك ليس منطبعا في المرآة انه يرى المرائي في المرآة بحيث لا يشك انه ليس في سطح المرآة وانما هو

كالقابض والبعيد عنه وهذا البعد لا يخلو اما ان يكون بعدا في غور المرآة وليس للمرآة ذلك الغور ولا ايضا ان كان له ذلك الغور كانت المرآة مما يرى ما يسح في باطنها فبقي ان يكون ذلك البعد بعدا بخلاف جهة غوره فيكون بالحقيقة انما ادركنا الشيء بذلك البعد من المرآة فلا يكون قد انطبع شبحه في المرآة فيلزمنا اول شيء ان يبطل المذهبين الاولين فيثبت صحة مذهبنا وهو الثالث ثم نكر على هذه الشبه فنحلها فنقول ان الشيء الخارج من البصر لا يخلو اما ان يكون شيئا ما قائم الذات ذا وضع ويكون جوهرا جسمانيا واما ان يكون شيئا لا قوام له بذاته وانما يقوم بالشيء المشف بين البصر والمبصر ومثل هذا الشيء فلا يجوز ان يقال بالحقيقة انه خارج من البصر ولكن يحل ان يقال انه انفعال للهواء من البصر ويكون الهواء بذلك الانفعال مضيئا في الابصار وذلك على وجهين اما على سبيل اعانة الواسطة واما على سبيل اعانة الآلة وقبل الشروع في التفصيل فاني احكم حكما كليا ان الابصار ليس يكون بالاستحالة من الهواء الى حالة بعينها البصر اليه وذلك لان تلك الحالة لا محالة يكون هيئة في الهواء ليست معنى اضافيا بحسب ناظر دون ناظر فانا لا نمنع وجود هذا القسم بل نقول لا بد منه ولا بد من اضافة تحدث للهواء مع الناظر عند نظره بتلك الاضافة يكون الابصار وانما نمنع وجود حالة وهيئة قارة في نفس الهواء وذاته يصير بها الهواء ذا كيفية او صفة في نفسه وان كان لا يدوم له ولا يوجد عند مفارقة الفاعل او يوجد لان مثل هذه الهيئة لا يكون له بالقياس الى بصر دون بصر بل يكون موجودا له عند كل شيء كما ان الابيض ليس ابيض بالقياس الى شيء دون شيء بل هو ابيض بذاته وابيض عند كل شيء وان كان لا يبقى ابيض مع زوال السبب المبيض ثم لا يخلو اما ان يكون تلك الهيئة يقبل الشدة والضعف فيكون اضعف واقوى او يكون على حد واحد فلا يخلو اما ان يكون العلة الموجبة يقبل الاشد والانقص او لا يقبل فان كانت طبيعة العلة يقبل الاشد والانقص وتلك الطبيعة لذاتها يكون علة فيجب ان يتبعها المعلول في قبول الاشد والانقص فانه من المحال ان يفعل الضعيف الفعل الذي يفعل القوي نفسه اذا كانت قوته وضعفه امرا في طبيعة الشيء بما هي علة فيجب من ذلك ان القوى المبصرة الفاعلة في الهواء اذا كثرت وازدحمت كان حدوث هذه الآلة والهيئة في الهواء اقوى وان يكون قوي البصر اشد في احالة الهواء الى هذه الهيئة من ضعيف البصر وخصوصا وليس في هذا من باب ما لا يقبل الاشد والاضعف لانه من باب القوى والحالات في القوى كي لا يكون قوتها كما ذكرنا بقياس بصر دون بصر بل بنفسها كما قلنا فيجب ان يكون ضعفاء الابصار اذا اجتمعوا راوا اقوى واذا تفرقوا راوا اضعف وان ضعيف البصر اذا قعد بجنب قوي البصر راى اشد وذلك لان الهواء يستحيل الى تلك الهيئة كيف كان باجتماع العلل الكثيرة والقوية استحالة اشد فيكون اداؤه للصورة ومعونته للابصار اقوى ولذلك كان ضعف نفس البصر يزيد خللا في ذلك فاجتماع الضعيفين معا ليس لحصول ضعف واحد كما ان ضعيف البصر لا يسوي حال ابصاره في الهواء الكدر والهواء الصافي لان الضعيف اذا وجد معونة من خارج كان لا محالة اقوى فعلا ثم نحن نشاهد ضعيف البصر لا يرى بين اقتران اقوياء البصر به او اجتماع كثرة ضعفاء البصر معه شيئا في ابصاره فتبين ان المقدم باطل و

الى التفصيل الذي فارقناه فنقول لا يخلو الهواء حينئذ اما ان يكون آلة واما ان يكون واسطة فان كانت آلة فاما ان يكون حساسة واما ان يكون مودية وقبيح ان يقول قايل ان الهواء قد استحال حساسا حتى انه يحس الكواكب ويودي ما احسه الى البصر ثم ليس كل ما يبصره ملامسه الهواء فاما قد نرى الكواكب الثابتة والهواء لا يلامسها وما اقبح بنا ان نقول ان الافلاك التي في الوسط ايضا تنفعل عن بصرنا ويصير الكل مع الهواء آلة فان هذا ايضا مما لا يقبله عاقل محصل او نقول ان الضوء جسم مبثوث في الهواء والفلك يتخذ بابصارنا ويصير الهواء فان ساعدنا على هذا القبيح فيجب ان لا نرى كلية جسم الكواكب بعد تسليمنا بطلان الخلا آخر وهوان في الفلك مساما وذلك لانه لا يبلغ مسامها ان يكون اكبر من نصف جرمها فيجب ان يكون الكوكب المنظور اليها انما نرى منها اجزاء ولا نرى اجزاء ثم ما اشد قوة ابصارنا حتى يحيل الهواء كله والضياء المبثوث في اجسام الافلاك بزعمهم الى قوة حساسة وانه قوة شئت ثم الهواء والضوء ليسا متصلين ببصر دون بصر فلم يوذنان ما يحسانه الى بصير دون بصير فان كان من شرط البصير الذي يرى ان يقع في مسامته المرئي حتى يودي الهواء اليه ما احس فليس احساس الهواء بعلة لوصول المحسوسات الى النفس ولكن وقوع البصر من المبصر على نسبة وتوسط الهواء بينهما فان كان الهواء يحس بنفسه ويودي ايضا ما علينا من احساسه في نفسه بل انما المنتفع به في ان يحس عن مادته المرئي البتة ثم الهواء ولا يبالى ان يحس في نفسه اللهم الا ان يجعل احساسه لاحساسنا فيكون الفلك والهواء كله يحس لاجلنا واما اذا لم يجعل ذلك آلة بل واسطة ينفعل وكان من البصر قوة يستتم كونها فبالحري ان يتامل انه اي انفعال ينفعل حتى يودي اما ان يصل من البصر قوة جوهرية وهو اسطقس بسيط هذا لا يمكن او يصير بالبصر شفافا بالفعل فالشمس اقوى من البصر في تصييره شفافا واني فليت شعري ماذا يفعل البصر بهذا الهواء وان كان البصر يسخنه فيجب اذا برد الهواء ان يمنع الابصار او يبرده فيجب اذا اسخن ان يمنع البصر وكذلك الحال في باقي الاضداد وجميع الاضداد التي يستحيل بها الهواء اسباب غير البصر ان اتفقت كفت الحاجة الى الحالة البصرية وان اتفق اضدادها لم يعين احالة البصر او عساه لا يحدث اشفافا ولا كيفية ذات ضد من المعلومات بل يحدث خاصية غير مطوق بها فكيف عرفها اصحاب هذا المذهب ومن اين وصلوا اليها اما نحن فقد قدمنا مقدمة كلية يمنع هذه الاستحالات كلها سواء كانت منسوبة الى حاسية او طبيعية منطوق بها او غير منطوق بها وبعد ذلك فانا نظن ان الهواء اذا كان شفافا بالفعل وكانت الالوان الوانا بالفعل وكان البصر سليما لم يحتج الى وجود شيء آخر في حصول الابصار وليتضح الآن ان الخارج جوهر جسماني شعاعي كما يميل اليه الاكثر منهم فنقول حينئذ ان احواله لا يخلو عن اربعة اقسام اما ان يكون متصلا بتلك المبصرات غير منفصل عن المبصر واما ان يكون منفصلا بكل المبصر ومنفصلا عن المبصر دون بعض كيف كان حال الربع المبصر واما ان يكون خارجا عن المبصر وغير متصل بالمبصر واما القسم الاول فانه قبيح جدا اعني ان يخرج من البصر جسم متصل يملأ نصف العالم ويلاقي الاجسام السماوية ثم كما يطبق الجفن يعود اليه ثم يفتح فيخرج آخر مثله كما يطبق يعود الجملة

اليه كما يفتح مرة اخرى يخرج عنها حتى كانه واقعا على نفس المعص ثم كيف لا يرى الشئ البعيد بشكله وعظمه وان كان
الرد بوصله اليه وملامسته اياه اياه اذا كان فان العظم اولى بان يدرك بالملامسة بتمامه من اللون لان الشعاع
ربما يفرق ويهلهل وفيه راى كما يرى الخلط من اللون واما القدر فراجح كما يرى الخلط من المقدار والخلط من المقدار
الجسمانى فان كان مركب من مقدار جسمانى ومن لا شئ او لا جسم لا ينقص من عظم كليته ولا ينفهم الزاوية التى عند
البصر انما ينفع ذلك اصحاب الاشباح اذ يقولون ان الشبح يقع على القطع الواقع فى المخروط الموهوم عند سطح الجليدية
الذى راسه فى داخل فان كانت الزاوية اكبر لان الشئ اقرب كان القطع اعظم والشبح الذى فيه اعظم وان كان الزاوية
اصغر لان الشئ ابعد كان القطع اصغر والشبح الذى فيه اصغر واما على مذهب من يجعل المبصر ملموسا بالة البصر فما
يغنى هذه الروايه واما القسم الثانى فهو اظهر بعدا واستحالة وهو ان يكون ذلك الخارج يفارق للبصر ويمضى الى
الفرقدين ويلمسهما ولا وصله بينه وبين المبصر فيحس المبصر بما احس هو ويكون لمن يقول ان لامسا بقدر ان يلمس
بيد مقطوعة وان الحس سادى الى بدنهما ما يلمسه دنبها المقطوع المفصول عنها وقد بقى فيها الحس الا ان يقال
انه احال المتوسط وجعله رسالة الى المبصر فيكون الهواء مودنا مستحيلا معا وقد قلنا على هذا بما فيه كفاية وان كان
متصلا ببعض المبصر وجب ان لا يراه كله بل ما يلاقيه منه فقط فان جعل مستحيلا الى طبيعته وصار معه كشئ واحد
فما الذى يقال فى الفلك اذا ابصرناه ايرى للفلك يستحيل ايضا الى طبيعته ذلك الشعاع الخارج ويصير حساسا معه
كشئ واحد حتى بلا فى كوكب دخل بكليته فيراه والكوكب المشترى وساير الكواكب العظام وهذا ظاهر الفساد بعد
ثم قلنا فى فساد هذه الاستحالة ما قلنا وان قالوا ان الهواء المشف ليس يتحد به كشئ واحد ولكن يستحيل
الى طبيعته مودية فما يلاقيه الشعاع يدركه الشعاع وما لا يلاقيه يودى اليه الهواء صورته باستحالة عرضت له فاول
جواب ذلك ان الهواء لم لا يستحيل عن الحدقة وحدها ويودى اليها ان كان من شانه الاداء فلا يحتاج الى جسم
خارج واما ثانيا فقد فرغنا عن بيان استحالة هذه الاستحالات واما ثالثا فان الهواء المتوسط بين خطين
خارجين يجب ان يودى الى كل خط منها ما يودى الى الاخر فيكون اخر الامر قد يادى الى جملة الشعاع من جملة
الهواء المتخلل الخطوط صورة المحسوس مرتين او مرارا فيجب ان يرى المحسوس مرتين او مرارا وخصوصا ان كان على ما
فى بعض مذاهب القوم من ان الخطوط لا يدرك بنفسها بل بما يودى اليها الهواء ثم ان كان الاداء الى الحدقة من الجميع
الخطوط والهواء معا فالهواء مود للاشباح على مثل ما قال المعلم الاول ومن عرف ان لا خلاء وان اجرام الافلاك مصمتة
لا فرج فيها ولا فطور عرف ان ذلك مستحيل لا يمكن وانه لا يمكن ان ينفذ فيها هذا الخارج بل كيف ينفذ هذا الشعاع فى
الماء ان لم يكن فيه خلاء حتى بلا فى جميع الارض تحته وبراه وهو متصل والماء مواجه لما خالطه منه وان كان هناك
خلاء فكم يكون مقدار تلك الفرج الخلائية يكون فى الماء مع ثقل الماء ونزوله فى الفرج وملئه اياها فيرى ان الماء من
فرج كله او اكثره او مناصفة حتى يمكن الخارج ان ينفذ الى جميع ما فى قعر الماء ويلاقيه ويماسه وهو غير منقطع
البصر وان انقطع فذلك اعجب وان قال قايل اما يرى الشئ القليل ينفذ فى الماء الكثير حتى يستولى على كليته مثل الزعفران

بصبغ قليله كثيرا من الماء فنقول ان انصباغ الماء الكبير بالزعفران القليل لا يخلو من وجهين اما ان يكون الصبغ الحادث
فى الماء غير موجود الا فى الاجزاء الزعفرانية واجزاء الماء يخالطها واما ان يكون اجزاء الماء استحالت ايضا فى
نفسها الى الصبغ كما يستحيل الى الحر والبرد والرايحة لان جوهر اذا احلها اما استحالة الى صبغ حقيقى واما استحالة
الى صبغ خيالى اعنى بالخيال كما يرى على سطح الماء سبح ملون فيه غير محاد للبصر وكما يتخيل من الماء انه على لون اناء ذلك
ما اذا اكثر وعم ارى جميع وجه الماء بذلك الصبغ وهو فيه قليل فان كان هذا الانصباغ على مقتضى القسم الاخير فلا
منفعة لهذا الاعراض فى العرض لان الماء قد استحال او يتشبح لان الصبغ القليل بعد فى كله وقد يستحيل كثير
المقدار من كثير القوة قليل المقدار وبالجملة ان كان حال الهواء فى استحالته عن الاشعة هذه الحال عرض ما سلف
منا سنعه وجب ان يكون الاشعة اذا كثرت جدا انداد الهواء استحالة نافعة فى الابصار وان كان على سبيل التاديه دون
الاستحالة وطبيعة الهواء مودية للاشباح الى القوابل فليود ايضا الى الابصار وان لم يكن على مقتضى القسم الثانى بل
على سبيل القسم الاول فانا لا يمكننا ان نشك فى ان الماء متخرز بين اجزاء الزعفران والزعفران متخرز بين اجزاء الماء
وان اجزاء الماء لا محالة اعظم حجما من اجزاء الزعفران وان بين كل جزءين من اجزاء الزعفران متواليين مياه صرفة وان هذه
المياه الصرفة فى اكثر المواضع التى بين جزئى الزعفران اعظم كثيرا من اجزاء الزعفران حتى يكون نسبة الاجزاء الى الاجزاء اذا
حدث واحدا الى الاخر كنسبة الكل الى الكل فاذا كان كذلك كانت مقادير اجزاء الزعفران صغارا ولم يجز ان يستولى على الماء
كله فما كان ينبغى ان ينصبغ الماء بالكلية بل هذا الوجه باطل وانما يرى الماء مصبوغا كله لاحد الامرين اما لان كل
واحد من اجزاء الماء واجزاء الزعفران من الصغر بحيث لا يدركه الحس متميزا او ذلك لا يمنع ان يكون احدهما اكثر كثيرا
جدا من الاخر لان الجسم ينقسم الى غير النهاية فيمكن ان يكون جزء من الماء هو الف ضعف جزء من الزعفران
وهو مع ذلك فى الصغر بحيث لا يحس مفردا فاذا كان كذلك لم يكد البصر يفرق بين اجزاء الزعفران وبين اجزاء الماء فيرى
منها صبغا واحدا شايعا بين الاحمر والساف فهذا وجه واما ان يكون الاجزاء المحسوسة من الزعفران ليس على اوضاع
متسامتة متوازية بل اذا حصل بين جزئين من ترتيب تحت جزء من الماء محسوس القدر فان اجزاء اخرى من تحت يقع موازيا
لو رفعت لقطعت سطحا مع الاول فيكون بعضها يرى لانه فى السطح الاعلى وبعضها يرسل سنحها الى السطح الاعلى فيتوافى
الاشباح بصبغ احدا ذا الماء يودى لون كل واحد منها لاسفافه فيرى الجميع متصلا فى سطح واحد ويتخيل مستوليا
على الماء ولا يكون ويصحح هذا القول قله ما يرى من الصبغ فى الرقيق الذى لا ثخن له وكثرة ما يرى فى الكثيف العميق وان
كانت النسبة متشابهة فكان نسبة الزعفران الذى فى الرقيق الى الرقيق كنسبة الزعفران الذى فى العميق الى العميق فعل
هذين الوجهين يمكن ان يستولى القليل على الكبير واما فى الحقيقة فان القليل لا يستولى على الكثير بالكمية بل عسى
بالكيفية المحيلة هذا واما ان جعلوا الخارج ينفذ قليل نفوذ فى الهواء ولا يتصل بالمبصر ثم الهواء البعيد يودى اليه
ويودى هو الى المبصر فاما ان يودى الهواء لاسفافه فقط من غير استحالة فلم لا يودى الى الحدقة فيكفى ذلك موونة خروج الروح
الى الهواء وتعرضه للافات وان كان بالاستحالة فقد قيل فى ذلك ما قيل ثم لا يستحيل من الحدقة من غير حاجة الى الروح

الفصل السادس في ابطال مذاهبهم من الاشياء المقولة في مذاهبهم

ولننقل على بعض المحالات التي يلزمهم بحسب اوضاعهم فمن ذلك وضعهم ان اجزاء الخارج عن البصر ينعكس عن الاجسام الى اجسام اخرى فاذا رات جسما انعكست عنه الى جسم اخر فراته ورات ذلك الجسم الاخر المنعكس اليه مثلا لما وصلت الى المراة رات المراة ولما انعكس عن المراة الى جسم اخر راته ايضا فيكون شئ واحد يرى بسببين معا فيتخيل ان احد الشيئين يراه في الاخر ويلزم وضعهم هذا مباحث عليهم من ذلك ان انعكاس هذا الشعاع هو عن الصلب اوعن الاملس اوعن مجموعهما لكن هذا العكس مما قد يرونه يقع عن الاملس غير صلب مثل الماء فليس الصلابة هو الشرط فينبغي ان يكون السبب فيه الملاسة فاذا كان الشرط هو القسم الثاني لم يجز ان ينعكس عن الماء لانه لا اتصال لسطحه عندهم لكثرة المسام التي يضعونها فيه التي بسببها يمكن ان يرى ما وراءه بالتمام وان كان ليس من شرطه الاتصال فيجب ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجرام وان كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية او ما يشبه الزاوية مما يتقعر عن الحدبة ولا بد في كل ذي زاوية من سطح ليست فيه زاوية فيكون املس والا لذهب الزوايا الى غير النهاية اوانتهت قسمة من السطح الى اجزاء ليست بسطوح ولا هاهنا فاذن كل جرم فمؤلف السطح من سطوح ملس فيجب ان يكون عن كل سطح منها عكس او يقال لهم ان احدهما ان السطح الصغار لا ينعكس عنها الشعاع والثاني ان السطوح المختلفة الوضع الشعاع الى جهات شتى فيتشذب المنعكس ولا ينال شيئا لعدم الاجتماع فاما القسم الاول فباطل فان من المعلوم انه ان كان يخرج من البصر جسم حتى ينتشر في نصف كرة العالم دفعة انه يكون عند الخروج في غاية تصغر الاجزاء وتشتتها وانه اذا انعكس فانما يلاقي كل جزء صغير منه وكل طرف خط يعوص منه لا محالة حرا متساويا له وينعكس عنه ولا ينفع ولا يضر في ذلك ما وراءه على انه اتفق ان كانت السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس منه لكنا اذا تاملنا لم نجد هذا المعنى هو السبب والشرط في منع الانعكاس في الاشياء الموجودة عندنا لانه قد يتفق ان يكون شئ خشن نعلم يقينا ان الاجزاء التي لها سطوح ملس مقدارها لا يشك انه اعظم من مقدار اطراف الشعاعات الخارجة ومع ذلك لا ينعكس عنها وهذا مثل الزجاج المدقوق والملح الجريش والبلور الجريش الذي يعلم ان سطوح اجزائه ملس ليس بغاية الصغر حتى يكون اصغر من اجزاء الشعاع الخارج واذا اجتمعت لم ينعكس عنها الشعاع بل ولا من اشياء اكبر من ذلك ايضا ثم من البعيد ان يقبل الاجرام الكثيفة الارضية تجربا الى اجزاء اصغر من الاجزاء التي يقبل اليها الجسم الشعاعي النيري حتى يوجد جزء الكثيف اصغر مما ينقسم اللطيف الى مثله ثم ان كان علة العكس عن الاملس عدم المنفذ وهناك حجر من ورائه فذلك موجود للخشن وان كان لا حاجز من وراء ولا عدم منفذ فليس يجب ان ينعكس عن شئ فان الجسم لا يكون له بالطبع حركات مختلفة بل بالقسر وانت تعلم انه ان كان المضي قدما له بالطبع فلا ينعطف الا بالقسر ثم الملاسة ليست من الهيئات الفاعلة في الاجسام فيغير طبيعة ما يلاقيها ولا هي من القوى الدافعة عن احسائها شيئا حتى تقسر الاجسام الى البعد عنها ولو كانت الملاسة لبعد الجسم عن الجسم لكانت تبعد ما بينهما وان شاءت على اي وضع كان ولكان يجب ان ينعكس البصر عن المراة التي يلامسها الشعاع الخارج مخطوطا عليها الا اذا لاقاها بالاستقامة

فقط وان كان السبب في الانعكاس هو الحفر من خلف او النبوة كما يعرض للكرة وجب ان ينعكس عن كل صلب لا منفذ فيه وان لم يكن املس واما على مذهب اصحاب الاشباح فلذلك وجه وهو انهم يجعلون الملاسة علة لتادية الشبح فكل ما لاسة عظمت او صغرت فهي علة لتادية شبح ما لكن الاشباح التي تؤديها السطوح الصغار يكون اصغر من ان يميزها البصر فلا يحس فان الجرم الخشن مختلط في الظلمة بالنور فيظلم كل عود ويكون كل سواء صغر من ان يؤدي شبحا يميزه الحس ولو كان متصلا لم يعرض ذلك واما اصحاب العكس فهذا الصغر ليس بعذر لهم في عدم العكس عنه واما ان لم يجعلوا العلة الصغر بل التشذب فان هذا التشذب موجود ايضا عن المرايا المشكلة اشكالا ينعكس عنها الشعاع الى نصف كرة العالم بالتمام ما يعلم في علم المرايا وعسى ان لا يكون العكس عن الخشن يبلغ في تبديده للشعاع ما تلك المرايا بل ربما تزاحمت خطوط منه على نقطة واحدة فهذا احد المباحث والبحث الثاني انه كيف ينعكس عن الماء وقتا وينفذ تحته وقتا وكذلك عن البلور فيجب اذن ان يدخل احد الامرين نقصان عن الاخر اما ان يكون المبصر تحت الماء لا يرى صحيحا بل يرى منه نقطة عند الحس متفرقة لا صورة كاملة او المنعكس اليه لا بالتمام بل يرى منه نقط عند الحس متفرقة لا صورة كاملة وان راى احدهما اتم راى الاخر بحسبه انقص وليس الامر كذلك والبحث الثالث هو ان المنعكس عن الشئ الذي فارقه ووصل غيره ثم يرى به صورتهما معا لا يخلو اما ان يكون مفارقة الشعاع المنعكس لا يوجب انسلاخ صورة المحسوس عن الشعاع او يوجب فان كان لا يوجب فكيف لا يرى ما اعرضنا عنه وفارقه الشعاع فانا لا يوقف هناك علة الا ان الشعاع استبدل به موقعا غيره وان كانت المفارقة يوجب انسلاخ تلك الصورة عنه ففي الوقت الواحد كيف يرى المراة والصورة معا فان كان القائم على المراة من الشعاع يرى صورة المراة والزايل عنه الى شئ اخر يرى صورة ذلك الشئ فقد اختص بكل واحد من المبصرين جزء من الشعاع فيجب ان لا يريا معا كما ان الشعاع الواقع على زيد والشعاع الواقع على عمرو في فتح واحد من العين معا لا يوجب ان يتخيل المرئي من زيد مخالطا للمرئي من عمرو فان قيل ان السبب فيه ان ذلك الشعاع تؤدي الصورة من طريق ذلك الخط الى النفس فيكون خطا واحدا تؤديهما معا وما يادي من خط واحد يرى كانه في الموضع قيل اما اولا فقد ابطلت مذهبك وسلمت ان يكون الخط الخارج سفيرا من خارج بل مؤديا واما ثانيا فانه ليس يمتنع ان يخرج خط بان يلاقي الخط المنعكس ويتصل به فان كان انما يؤدي بما يتصل به من الخطوط ثم يحس القوة التي في العين لا الخارجة فكان يجب ان يرى الشئ من الخطين معا فيرى الصورة مع صورة المراة ومع غير تلك الصورة وكان يجب ان يتفق مرارا ان يرى الشئ متضاعفا لا بسبب في البصر ولكن لاتصال الخطوط التي يبصر به مخطوط اخر وهذا مما لا يكون ولا يتفق فانا انما يمكننا ان نرى الشئ في المراة ونراه وحده اذا كان مقابلا للبصر واما اذا لم يكن مقابلا له في المراة فقط فليكن على اصولهم ا نقطة البصر وب موضع المراة ولكن خط اب خرج من البصر ثم انعكس الجسم عنده الى ج ولنخرج خطا اخر وهو اء ويقطع خط ب ج على ه ويتصل به هناك فانه يجب على اصولهم ان يكون شبح ج يرى مع شبح ب ويرى شبح ج من طرفي ه ب وخطي ه ا ا ب وذلك لان احد هذه الخطوط الخارجة من الابصار اما ان يكون متصلة واما ان يكون متماسة فان كانت متصلة وكان

من شان بعضها كما فرضناه ان يقبل الاثر من بعض اذا انقلب حتى يوديها الى الحدقة وكان الاثر في كله الجرم نفسه لا في سطح منه
مختص بجهة وليس ذلك البادية اختيارا ولا اصاعيا بل طبيعيا فاذا حصل المنفعل ملاقيا للفاعل الذى يفعل بالملاقاة
وجب ان ينفعل عنه فان الحكم في خروج الهيولات الطبيعية التي في جواهرها الاشيا الى الفعل هو ان يكون طبيعة الهيولى
موجودة في ذات المنفعل وان لم يكن بسبب شئ من طبيعة الفاعل والامر الذى يغير الى الفعل موجودا في ذات الفاعل وان
لم يوجد مثلا في المنفعل واذا حصل من ذلك لم يتوقف الخروج الى الفعل الا على وصول احدهما الى الاخر فاذا وصل الفاعل
الى المنفعل وارتفعت الوسايط وهنا فيه قوة الفعل وذلك غير قوة الانفعال وجب الفعل والانفعال الكاين بينهما بالطبع
على اى نحو كان الاتصال ولم يكن للزاوية الكاينة مجال بعض ولا الفقدان المسعد وغنا المستعمل عند المراة اثر فانه
سواء في المنفذ واتصل به خطوط اذ كان غير فان واتصل به خطوط فان الفاعل يجب ان يفعل والمنفعل يجب ان ينفعل
فان كان الشبح والاثر مثلا ليس في الجرم الشعاعي الممتد نفسه ولكن في سطح منه او نقطة من فنائه ونهايته و
ليست في جهة ذلك الخط بحيث يتصل به ذلك الخط من تلك الجهة فينفعل عنه بل على غير امتداد ذلك الخط فيجب ان لا
ينفعل ما بين اول الخط واخره بل يقع الشبح من السطح الملامس الى السطح الثاني دفعة من غير انفعال الاخر في الوسط
وذلك لان المتصل لا يقطع له بالفعل او وجب ان يكون الاداء على الخط المستقيم ولا يؤدى على زاوية اليه لا
لتعطف الزاوية اعراضا عن الاستقامة وهذا مما لا يقال فيبين من هذا ان انفعال خط ه آ من خط ه ح كانفعال خط
ب آ من خط ه ب بل هو اولى واقرب فيجب ان يبادى شبح ح من كل خطى آ ب آ فيجب ان يرى ح حينئذ لا شيئا واحدا بل شيئين
وايضا يجب ان يبادى شبح د مع شبح ح ويضعون ان شبح ب مما دمع شبح ح فيجب ان يرى الاشباح الثلثة معا في جميع
هذا غير كاين وعلى هذا القياس ان كانت متماسة فانها ان كان كل جزء منها يقبل الاثر بجميع جرمه وجب بما سنر الفعل
والتاثير في الذي يليه وان كان لا الا في السطوح التي يقابل المبصر لم يحز في شئ من الزوايا التي يقع حاديه عن ذلك
السطح ان يبادى المبصر الى البصر فان سبلنا نحن انكم ما نالكم يوجبون ان يقع بادية هذا الشبح على الاستقامة منها الى
هيئة ما وقوعا الى بعض الابصار المماسة له دون بعض فنقول لما نحن بالحقيقة فلا نقول ان الهواء مودى على
قابل شئ البتة من الرسوم والاشباح من شئ لتجلله الى شئ بل يقول ان من شان النيران يبادى شبحه الى المقابل له
ان لم يكن بينهما غايق هو الملون بل ان كانت الواسطة بينهما مستشف ولو كانت الواسطة قابلة اولا ثم مودية لا ادت الى
الابصار كلها كيف كان وضعها كما يودى الحرارة ان الملامس كلها كيف كان وضعها ثم من الامور التي يجب ان يبحث
عنها في هذا الموضع هو انا كثيرا ما نرى الشبح وترا الشبح دفعة واحدة ونراهما متميزين اعنى انا نرى في المراة شبح شئ
ونراه ايضا بنفسه من جانب وذلك معا وعسى ان ذلك انما يقع بسبب خطى شعاع احدهما يصير اليه بالاستقامة
والاخر على زاوية عكس ولان الواقعين على الشئ اثنان فمن جهة ذلك يراه اثنين فيحصل الان هذا هل هو ممكن
او ليس بممكن فنقول ان وقوع جزئين على المبصر لا يوجب ان يرى الشئ الواحد اثنين فان الشعاع عندهم كلما
اجتمعت اجزاؤه على المبصر وتراكمت كان ادراكها اياه اشد تحصيلا وابعد عن الغلط في العدد والخصوم معترفون

بهذا لا يجوزون ان شعاعا واحدا اذا ادرك الشئ وحده كان واحدا فان وقع عليه شعاع آخر واتصل به ما
في الرؤية بسببه غلط على انه لا يمكن ان يلمس شيئا واحدا شعاعان لا شعاعا اصل ولا شعاعا اصل وعكس و
الشعاع جسم كما يرونه لان الجسم لا يبعد في الجسم بل يجوزان يقع شعاع على شعاع فان سلكنا هذه السبيل لم يكن
الابصار بكليهما على سبيل اللمس بل يكون احدهما يلمس والاخر يقبل منه وسواء كان الشعاعان طرفي الخطين خرجا على الاستقامة
او احدهما والاخر من جانب العكس فاذن ان كان ههنا سبب فليس وقوع شعاعين على واحد مطلقا بل بالشرط وذلك
ان احد الشعاعين وقع عليه وحده والشعاع الثاني وقع ايضا معه على غيره وهذا القسم يبطل بمراتين يوضعان متقابلين
فان الاشعة لا يفترقان فيهما من هذه الجهة بل كل شعوب شعاع هو واقع على اثنين جميعا ومع ذلك فان البصر يرى
كل مراة وشبحها دفعة والشعاعان منها لا يفترقان فلا يجوزان يودى شعاع شبحا والاخر غير ذلك الشبح فان كل
واحد منهما ادرك ما ادرك الاخر فيجب ان لا يكون الادراك والاداء اثنين بل يجب ان ياتي البصر صورة كل مراة مرة غير مكررة
وان تكررت بسبب العكس وكان لذلك وجه وعذر يتكلف للشعاع في تسليمه فلا يجب ان يقع تكرار بعد تكرار في غاية الكثرة حد
من المراتين سادى عنها اشباح كثيرة حتى يرى المراة الواحدة مرارا كثيرة مرة واحدة يرى نفسها كما هي ومرارا كثيرة
حدا شبحها فان قلنا ان الشعاع لما انعكس من هذا المراة الى الاخرى ادى الاخرى في هذه المراة ثم لما انعكس مرة
اخرى الى الاولى ادى الاولى في هذه الاخرى فاذا انعكس مرة اخرى فلم لا يرى كل مراة مرة اولى الا ان نقول ان الاول
راه بجزء والاخرى راه بجزء آخر فان كانت الاجزاء مودية كل رايته فليس يودى اشياء اخرى بل ذلك الشبح بعينه والخلاف في
وقوعها عليه بعد كونه واحدا بعينه لا يوجب اختلافا في الرؤية فقد بينا ذلك ايضا فان عندهم ان اجزاء المنعكس يجب ان
على المبصر المنعكس عنه اختيارا فيجب ان يتبدل لصورته في تلك الاجزاء ومع ذلك فليس يجب من بدلها عليه ان يريد في
عددها بذلك اولا وثانيا اذ كان ما يودى من الصورة واحدة وان كانت الاجزاء نفسها رايته وجب ما قلنا في
امتناع رؤية الشبح المنعكس اليه في شبح المنعكس عنه ثم لم يجب ان يرى الاشباح عن قليل وقد صغرت فصلى ان
يقولوا ان الشعاع اذا ارتدت طالت مسافته فراى كل مرة اصغر بقيا وقالا الاول الثاني بالصغر فيجب ان يكون اول الخطوط
الشعاعية اذا تراكمت لا يكون كخط واحد اغلظ واقوى من الاول بل يبقى خطوطا معطوفة موضوعة بعضها بجنب بعض
محفوظة المقوام لا يتحد وهذا الحكم عجيب وبعد ذلك فانهم لا يجدون بالبعد المنفرج عن عدد الزاوية ما يوجد للبعد
المستقيم ثم ما يقولون في ذلك الراى بعينه فانه اذا اوعد به اضعاف ما يقتضيه المساحة بين الانعكاسات لم
يبين ذلك الصغر مثلا انه اذا انعكس البصر من مرات ب من مراة آ في اى صورة آ في البصر من مراة آ الى مراة ب فراى صورة آ
في ب ثم كل صورة ب في مراة آ والبعد بينهما شبران فيجب ان يكون ما قطعه الشعاع من مسافة المنفرجة ما بين العين
واحدى المراتين ثمانية اشبار ولو انا نعدنا مراة ب عن مركزها عشرة اشبار فما فوقها لم يكن تراه بذلك الصغر على
ان العجب فيما ذكرناه هو من افتراق الصورة الماخوذة عن الشئ بذاته والماخوذة عنه بالعكس او الماخوذ عنه
بعكسين فان جميع ذلك مفترق عند البصر والصورتان الماخوذتان هما عن مادة واحدة في مقابل واحد فيما اذا افتر قال

من عدد الزاوية ما ع ر

متفرق ع ر

لان افتراق الصورة اما بالحدود والمعانى واما فى القوابل والصورتان معناهما واحد وحاملهما الاول واحد وقابلهما
الثانى واحد فيجب ان لا يكونا اثنتين اما على مذهبنا فان هذه الشناعة غير لازمة لان الصورتين عندنا ماخوذتان
عن قابلين احدهما حاملها الاول والثانى الجسم الصيقل القابل لشبحهما نوعا من القبول والفاعل بصورتهما
فى العين نوعا من الفعل ثم العجب من امر الشعاع بعد الشعاع فانه ان كان الامر على ما قلنا من ان الشعاع الثانى
لا يجب ان ينفذ فى الاول بل يماسه من خارج فكيف يلامس الشعاع المنعكس المرآة فيراه وانما يلامس ما عطاه
من الامسة السابق فان كان يرى ما رآه ذلك بحسب الانفعال منه وقبول ما قبله بسبب الاتصال به بطلب شريطة
الانفعال على الزاوية المعينة وكان ايضا انما ادرك ما ادركه الاول لا سائر غيره بالعدد بوجه من الوجوه وان
كان كل ملامس شيئا من اجزاء الشئ غير ما يلامسه الاخر فليلامس الاخر ولا واحد منهما يستقصى الادراك

الفصل السابع فى حل الشبهة التى اوردوها وفى اتمام القول فى المبصرات التى لها اوضاع مختلفة من مشف ومن صقيل

فلنحل الان الشبهة المذكورة فاما ما تعلقوا به من ان القرب يمنع الابصار وان انتقال الالوان والاشكال
من موادها مستحيل فهذا انما كان يصح لهم لو قيل ان الابصار والاشياء من الاحساسات انما هو بنزع الصورة عن المادة
على انه احد نفس الصورة من المادة ونقلها الى القوة الحساسة وهذا شئ لم يقل به احد بل قالوا ان ذلك على سبيل الانفعال
والانفعال ليس ان يسلخ المنفعل قوة الفاعل او كيفيته بل ان يقبل منه مثلها او جنسا غيرها ونحن نقول ان البصر يقبل فى
نفسه صورة من المبصر مشاكلة للصورة التى فيه لا عين صورته وهذا الذى يحس ايضا بالتقريب كالمشموم والملموس فليس
يسلب الحاس بذلك صورته بل انما يوجد فيه مثل صورته لكن من الاشياء ما الى الانفعال عنه سبيل بالملاقاة ومنها ما
اذا لقى انقطع عنه شئ يحتاج اليه حتى يؤثر اثره وهو فى هذا الموضع هو الشعاع المحتاج الى اتصاله بالصورة المرئية
بل ان يلقى ذو الصورة شبحا عن صورته فى غيره مناسبة لما يراه من الفائدة شبحه المؤكد اذا اشتد عليه الضوء حتى انه يصح ما يقابله
بصعه فاذاه متحققا اذا كان ما يقابله لذلك ولو بتوسط مرآة ايضا ومع الاحتياج الى استضاءة المرئى فانه يحتاج ايضا الى
متوسط كالاله بعسه عليه وهو الاسعاف وان يكون للمقدار منه حد محدود لا يقع الاصغر منه فيه ومن الدليل على ان المدرك
باحد شبحا من المدرك ما يبقى فى الخيال من صورة المرئى حتى يحصله متى شاء افترى ان ذلك المتحصل هو صورة الشئ فى
نفسه وقد انتقل الى الخيال وتجرد تجرد الشئ عن صورته كلا بل هو شئ عرض مناسب له وايضا فان بقاء صورة الشمس فى
العين مدة طويلة اذا نظرت اليها ثم اعرضت عنها بدل ذلك على قبول العين للشبح وكذلك يتخيل القطرة النازلة خطا والنقطة
المتحركة على الاستدارة بالمحيط دائرة ولا يمكنك ان تتخيل ذلك وتراه الا ان ترى امتدادا ما ولا يمكن ان ترى امتدادا من
نقطة متحركة فى غير زمان ولا من غير ان يتخيل الشئ فى مكانين فيجب ان يكون لكون القطرة فوق ثم تحت وامتدادها فيما بين ذلك
وكون النقطة على طرفى المسافة التى يستدير فيها وعلى طرف اخر وامتدادها فيما بين ذلك متصور الشبح عندك وليس ذلك
بحسب آن واحد فيجب اذن ان يكون شبح ما تقدم مستحفظا بعد باقيا عقيبه ثم يلحق الاحساس لما تاخر ويجتمعان امتدادا
كانه محسوس وذلك لان صورته راسخة وان كانت القطرة او النقطة قد زالت عن اى احد فرضت ولم يبق فيه زمانا واما ما ذكروه

واستداد ما بين كون النقطة

من امر النور الذى يتخيل بين يدى العين فالسبب فى غلطهم به ان ذلك عندهم ليس يكون الا على وجه واحد حتى ظنوا انه لا
يجوز ان يكون العين سيالة فى جوهرها ضوء كالاشياء اللوامع التى ذكرناها فيما سلف فاذا كانت طلة لمع واضاها قدامه
بكيفية يؤثرها لا شئ ينفصل عنه وكانه لا يجوز ان يكون الحك والمس قد يحدث شعاعات نارية لطيفة فى الظلمة
كما يتفق من ظهور السنور وامرار اليد على الخز واللحية فى الظلمة وقد يظهر لك انه لا يبعد ان يكون الحدقة نفسها
ما يلمع ليلا ويضئ ويلقى شعاعا على ما يقابلها فان عيون كثير من الحيوان بهذه الصفة كعين الاسد والحية فاذا كان
كذلك جاز ان يرى المظلم ولهذا ما كان كثير من الحيوانات يرى فى الظلمة لا يا يرقا الشئ بنور يفيض من عينها ولقوة
واما حديث امتلاء الحدقة عند تغميض الاخرى فمن الذى ينكر ان يكون فى العصبة المجوفة جسم لطيف وهو مركب القوة
الباصرة وهى التى تسمى الروح الباصرة وانه يتحرك تارة مستبطنا هاربا وتارة مستظهرا محدقا فاذا اغمضت احدى
العينين هرب من التعطل ومن الظلمة طبعا فمالت الى العين الاخرى لان المنفذ فيهما مشترك على ما يعرفه اصحاب التشريح
وليس اذا امتلا شئ من شئ يجب من ذلك ان يكون فى طبع المالئ بروز وخروج وذهاب فى الارض ومسافرة الى اقطار العالم
واما حديث المرآة فيلزم سؤالهم جميع من عنده ان المرآة ينطبع فيها صورة المحسوس لكن الاجوبة التى يمكن ان يجاب بها
عن ذلك ثلثة جواب كانه مشى على مذهب مشهور وهو ان الصورة لا ينطبع فى المرآة على الهيئة التى ينطبع الصورة
المادية فى موادها وبحيث لا يجتمع الاضداد بل هذه الصورة ينطبع كلها فى كلية المرآة ولا باس ان يجتمع فيها شبح بياض
وسواد معا لا انهما فيها الا على سبيل التكيف بهما بل كما يكون فى المعقول والعقول يعقل السواد والبياض من غير معاندة ولا
انقسام ثم انما يتادى الى البصر انما يكون على نسبة ما بين الثلث اعنى البصر والمرآة والمبصر ولا يتفق نسبة الجميع من كل
جزء من المرآة بل يكون جزء منه يؤدى البياض بعينه وجزء آخر يؤدى السواد بعينه ويتحدد بينهما حد فى الرؤية فيكون جملة
الاداء والتحدد محصلا الصورة مثل المبصر فى البصر وهذا الجواب مما لا اقول به ولا اعرفه ولا افهم كيف يكون الصورة
ينطبع فى جسم مادى من غير ان يكون موجودة فيه وقد يخلو الجسم عنها وهى منطبعة فيه وكيف يكون غير حال عنها وهو
يرى فيه بل يرى صورته التى له مع ان من شان ذلك ايضا ان يرى وكيف يكون خاليا بالقياس الى واقف دون واقف
وهذا اسقاط وتكلف بعد ومما فيه من التكلف انهم لا يجعلون للشكل انطباعا فيه وان جعلوا الشكل غير محدود
مما فيه من التكلف ان يجعلوا صورة السواد فى جسم من غير ان يكون ذلك سواد الجسم وان يجوزوا ايضا اجتماع البياض
فيه فى وقت واحد ويجعلوا صورة السواد غير السواد وصورة البياض غير البياض واما حديث العقل والمعقول فقد
المعرفة واما الجوابان الاخران اللذان يمكن ان يجيب بهما احدهما متشدد فيه والاخر مقارب فيه واما
المتشدد فيه فان يقال اما اولا فليس يجب اذا كان شئ يحتاج اليه ان يفعل شئ فى شئ ان يكون المحتاج اليه مثل
المرآة او المشف هيهنا ينفعل من المبدأ مثل الانفعال الذى ينفعل به الثالث فيرى ان السيف اذا اولم به الماء والحد
اذا امرهما سرت واما ثانيا فليس بينا بنفسه ولا ظاهرا لا شك فيه ان كل جسم فاعل يجب ان يكون ملاقيا للملموس فان
هذا وان كان موجودا بالاستقراء فى اكثر الاجسام فليس واجبا ضرورة ان يكون كل فعل وانفعال باللقاء والتماس

بل يجوز ان يكون افعال اشياء في اشياء من غير ملاقاة فكما يجوز ان يفعل ما ليس بجسم في الجسم من غير ملاقاة
فيكون اجسام يفعل لا بالملاقاة واجسام يفعل لا بالملاقاة وليس يمكن احد ان يقيم برهانا على استحالة هذا
وعلى انه لا يمكن ان يكون بين الجسمين نسبة ووضع يجوز ان يؤثر احدهما في الاخر من غير ملاقاة انما يبقى ههنا ضرب من
التعجب كما لو كان اتفق ان كانت الاجسام كلها انما يفعل بعضها في بعض بمثل تلك النسبة المباينة فكان اذا
اتفق ان شوهد فاعل يفعل بالملاقاة يتعجب منه كما يتعجب الان من مؤثر بغير ملاقاة فاذا كان هذا غير مستحيل
اول العقل وكان صحة مذهبنا المبرهن عليه يوجبه وكان لا برهان البتة بنقيضه فنقول ان من شان الجسم المضي
بذاته والمستنير الملون ان يفعل في الجسم الذي يقابله اذا كان قابلا للشبح قبول البصر وبينهما جسم لا لون له تاثيرا
هو صورة مثل صورته من غير ان يفعل في المتوسط شيئا اذ هو غير قابل لانه شفاف فاذا كان غير بين بنفسه ولا قام
عليه برهان الا ان يكون جسم يفعل في مقابله بتوسط شفاف البتة وكان هذا محورا في اول العقل ومتضحا بما
برهنا عليه من كيفية الادراك وكان ذلك غير ممتنع فكل غير ممتنع ايضا ان يكون بدل المتوسط الواحد متوسط المتوسط
ومتوسطا اخر وبدل النسبة والوضع نسبتان ووضعان النسبة والوضع المذكوران مع وضع ونسبة اخرى
فيكون بدل هذا المتوسط الشفاف وحده متوسط ملون صقيل مع الشفاف وبدل نسبة المقابلة مع هذا المضي
والمستنير البصر نسبة والمقابلة مع ذلك الصقيل الذي له النسبة والوضع المذكوران مع المضي المستنير المرئي فيكون
من شان هذا الجسم ان يفعل في كل ما قابل مقابلا له صقيلا يكون مقابلة في شفيف ولون صقيل بعد صقيل الى
غير النهاية بعد ان يكون على وضع محدود فعلا هو مثل صورته من غير ان يفعل في الصقيل البتة فيكون المسف والصقيل
سببين يحتاج اليهما في فعل شئ في شئ اخر ولا يكون ذلك الفعل بعينه فيهما فاذا كان كذلك واتفق ان وافى خيال
الصقيل الى البصر وخيال الشئ الاخر معا وروئيا معا في جزء من الناظر واحد ظن ان الخيال يرى في الصقيل بعكس ما فالوا
في الشعاعات واما الطريق المتساهل فيه فهو انه ليس يجب ان يؤثر كل شئ في كل شئ مثل نفسه كما يجوز ان يؤثر في
الهواء اثرا ما ذلك الاثر ليس ان ينشبح بشبح مثل صورة المضي والمستنير بل يؤثر فيه اثر الا يدرك بالحس البصري او
او غيره من الحواس وكذلك يجوز ان يؤثر في الصقيل اثرا ما بواسطة المشف او بغير واسطة ثم المشف والصقيل يفعل في

الا في سطح الذي سامي البصر ويقال الحجر الذي فيها ذو الشبح

الة البصر او لا وبتوسط فعلهما في السطح الهواء الذي يليه اثرا ذلك الاثر هو مثل صورة ما اثر في كل واحد منهما او
فيكون كل واحد من المؤثرين يؤثر اثرا خلاف ما فيه اعني بالمؤثر المرئي الذي يؤثر في المشف او الصقيل والمشف او
الصقيل الذي يؤثر في البصر ومثل هذا كثير اعني ان يكون شئ يؤثر اثرا خلاف طبيعته ثم يؤثر هو في شئ اخر مثل طبيعته
مثل الحركة فانها تحدث في جرم شئ سخونة فيسخن الشئ ثم تلك السخونة تحدث حركة غير الحركة الاولى بالعدد ومثلها في
النوع وقد يمكن ان يشاهد هذا بمراة ينعكس عنها ضوء ولون الى الحائط بحيث يستقر في الحائط ولا ينتقل بحسب مقامات
الناظر ولا يكون مستقرا البتة في المراة وهذا المستقر يعلم انه وارد من طريق المراة الى الحائط وهو ان كان يرى في
المراة فلا يرى مستقرا فيها فيكون المراة اثرت اثرا مثل كيفيته ما اثرت فيها اثرا ليس مثل كيفيته في الاستقرار مع على ذلك

حال البصر ولما حديث الانعطاف عن الماء فقد قال اصحاب الشعاع ان الشعاع اذا وقع عليه انبسط وانكسر ولا فاخذ
مكانا اكثر ثم نفذ فراه مع اكثر مما يحاذيه واما اصحاب الاشباح فقد قال بعضهم ان السبب فيه ان بعضها يحاذي
يرى على انه منفذ في المحاذات وبعضه على انه مراة ولا يبعد ان يظن ان الجميع يرى على انه مراة والمراة من داخل خلاف
المراة من خارج وقال فاضل قدماء المفسرين ان البصر يعرض له لما يفوته من استقصاء تامل الشئ ان يراه ابعد ويتفرق
البصر لتامله فيعظم شبحه ويمكن ان يوكد هذا القول بان الشئ الذي اعتدنا ان يرى من بعد ما على قدر ما فاذا تخيل
ابعد من حيث هو ولم ير قدره القدر الذي يحيله ذلك البعد بل اعظم منه لانه بالحقيقة قريب راى له مقدار
اعظم من المعهود ثم في هذا فصل نظر يحتاج ان يفطن له المتحقق للاصول ويكون بحيث لا يخفى عليه كيف ينبغي ان
الاخرى فان الانكسار الذي يقوله اصحاب الانكسار ان كان للصك فلم يبق على حاله ولم لا يرجع كرة اخرى فيستوي
اذا طبيعة الشعاع ان ينفذ على الاستقامة فان كان هذا مستحيلا في الشعاع النافذ اليه اذ الافاء ثم ازداد
الشئ عورا فلم يعرض ان يزداد لغوره انكسارا ولم يزدد بامتداده انتظاما فان القياس يوجب ان يحدث له بالاشباه
انقباض لا بسط وبالجملة نعم ما قال المعلم الاول حين قال لان يمتد المبصر من سعة الى ضيق فيجمع فيه يكون ذلك اعون
على تحقيق صورته من ان يخرج الراي من العين منتشرا في السعة ومما يتصل بهذا حال ما نقوله في اوضاع المرئي والراي
والضوء والمراة مقول قد يعرض ان يكون المرئي والمضي والراي في شفاف واحد وقد يعرض ان يكون المضي والمرئي في
شفافات بينها سطوح فان كان وضع السطح في المحاذات التي بين الراي والمضي الفاعل للاستنارة لم ير ذلك السطح
كسطح الفلك والهواء وان كان السطح خارجا عن ذلك كسطح الماء ونحن في الهواء والمضي ليست في هذه المحاذاة
فان ذلك السطح ينعكس عنه الضوء الاتي من المضي الى البصر فيرى متميزا وقد علمت ما نعني بالعكس وان كان في داخل السطح
المنعكس عنه مراي اراه ما هو فيه على انه مشف واراه على انه مراة وكانت المراة التي هناك مطابقة للمحاذي المرئي الذي كان
مكسوفا للراي وان كان مستورا كانت المراة طبق الخط الخارج من البصر والعمود الخارج من المرئي الذي في الماء فان
شبحه يتادى عنه على استقامة فانك ان القيت خاتما في الطست بحيث لا يراه ثم ملاته ماء راه وان كان المرئي خاد
عن شفاف متوسطا غير الشفاف الذي فيه الراي والمضي فان المشف المتوسط يريه وان كان ليس كذلك بل هو من جهة الراي

ومتوسطه

فان سطح ذلك المشف لا يريه الا ان يجعل له لون غريب بشئ يوضع من ذلك الجانب حتى يرى ككرة البلور الملون احدجا

الفصل الثامن في سبب روية الشئ الواحد شيئين

لنقل في سبب روية الشئ الواحد كشيئين فانه موضع
نظر وذلك لانه احد ما يتعلق به اصحاب الشعاعات ايضا ويقولون انه اذا كان الابصار بشئ خارج من البصر يلقى
المبصر ثم يتفق ان ينكسر وضع احد البصرين وجب ان يرى الشئ الواحد لا محالة كشيئين متباينين فيرى اثنين وليسوا
يعلمون ان هذا يلزمهم الشناعة بالحقيقة وذلك لان الابصار ان كان بماسة اطراف الشعاعات وقد اجتمعت عليه فيجب
ان يرى على كل حال واحدا ولا يؤثر في ذلك انكسار طرف الشعاعات المتكثرة بل الحق هو ان شبح المبصر يتادى بتوسط الشفاف
الى العضو القابل المهيا له الاملس الذي من غير ان يقبله جوهر الشفاف اصلا من حيث هو تلك الصورة بل يقع بحسب المقابلة

الا في زمان وان شبح المبصر اولما ينطبع في الرطوبة الجليدية وان الابصار بالحقيقة لا يكون عندها والا لكان
الشئ الواحد يرى شيئين لان له في الجليديتين شبحين كما اذا لمس باليدين كان لمسين ولكن هذا الشبح يتادى في
العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما على هيئة الصليب وهما عصبتان سيبين لك حالهما حين نتكلم في التشريح وكان
الصورة الخارجة يمتد منها في الوهم مخروط قد قطع رأسه وراء سطح الجليدية كذلك الشبح الذي
في الجليدية كان الشبح الذي في الجليدية يتادى بوساطة الروح المودية التي في العصبتين الى ملتقاهما على هيئة
مخروط فيلتقي المخروطان ويتقاطعان هناك فيتحد منهما شبح واحد عند الجزء من الروح الحامل للقوة الباصرة
ثم ان ما وراء ذلك روح ما مودية للبصر لا يتكرر مرة اخرى لافتراق العصبتين وهذه المودية هي من جوهر المبصر وينفذ
الى الروح المصبوب في الفضاء المقدم من الدماغ فينطبع الصورة المبصرة مرة اخرى في تلك الروح الحاملة لقوة
الحس المشترك فيقبل الحس المشترك تلك الصورة وهو كمال الابصار فالقوة المبصرة غير الحس المشترك وان كانت فايضة
منه مدبرة لها لان القوة الباصرة تبصر ولا تسمع ولا تشم ولا تلمس ولا تذوق والقوة التي هي الحاسة المشتركة تبصر
وتسمع وتشم وتلمس وتذوق على ما سيعلم ثم ان القوة التي هي الحاس المشترك تودي الصورة الى جزء من الروح متصل
بجزء من الروح الحامل لها فينطبع فيها تلك الصورة وتخزنها هناك عند القوة المصورة وهي الخيالية كما سيعلم
فتقبل تلك الصورة فتحفظها فان الحس المشترك قابل للصورة لا حافظة والقوة الخيالية حافظة لما قبلت تلك
الصورة والسبب في ذلك ان الروح التي في الحس المشترك انما يثبت فيها الصورة الماخوذة من خارج منطبعة
ما دامت النسبة المذكورة بينها وبين المبصر محفوظة او قريبة العهد فاذا غاب المبصر انمحت الصورة عنها ولم يثبت
زمانا يعتد به واما الروح التي فيها الخيال فان الصورة تثبت فيها ولو بعد حين كثير وعلى ما سيتضح لك عن قريب
والصورة اذا كانت في الحس المشترك كانت محسوسة بالحقيقة فيها حتى اذا انطبع فيها صورة كاذبة في الوجود
احسست كما يعرض للمرورين واذا كانت في الخيال كانت متخيلة لا محسوسة ثم ان تلك الصورة التي في الخيال تنفذ الى
التجويف المؤخر اذا شاءت القوة الوهمية فتفتح الدودة سعة ما بين العضوين المسمى بالدودة ما يصلب بالروح الحاملة
للقوة الوهمية بتوسط الروح الحاملة للقوة المتخيلة التي تسمى في الناس مفكرة فانطبعت الصورة التي في الخيال
في روح القوة الوهمية والقوة المتخيلة خادمة للوهمية مودية ما في الخيال اليها الا ان ذلك لا يثبت بالفعل في القوة
المتوهمة بل ما دام الطريق مفتوحا والروحان متلاقيين والقوتان متقابلتين فاذا اعرضت القوة المتوهمة عنها بطلت
عنها تلك الصورة والدليل على صحة القول بان حصول هذه الصورة في الوهم غير حصولها في الخيال ان الخيال كالخازن ولبست
الصورة التي فيه متخيلة للنفس بالفعل دائما والا لكان يجب ان يتخيل معا صورا كثيرة اي صورة كانت في الخيال وكان هذه
الصور ايضا في الخيال على سبيل ما بالقوة والا لكان يحتاج ان يسترجع بالحس الخارج مرة اخرى بل هي مخزونة فيه والوهم
يتوسط المفكرة والمتخيلة يعرضها على النفس وعنده يقف بازاء الصورة المحسوسة واما الذكر فهو لشئ اخر كما يذكر
بعد فهذه اصول يجب ان يكون عتيدة عندك ولنرجع الى غرضنا فنقول ان السبب في روية الشئ الواحد اثنين اربعة اسباب

احدها انفتال الآلة المودية للشبح الذي في الجليدية الى ملتقى العصبتين فلا يتادى الشبحان الى موضع واحد
على الاستقامة بل ينتهي كل واحد عند كل جزء من الروح الباصرة المرتب هناك على حدة لان خطي شبحين لم ينفذا نفوذا
من شانه ان يتقاطعا عند مجاورة ملتقى العصبتين فيجب لذلك ان ينطبع من كل شبح ينفذ عن الجليدية خيال على حدة
في جزء من الروح الباصرة على حدة فيكون كانهما خيالان على سمتين معترضين من خارج اذا لم يتحد الخطان
الخارجان منهما الى مركز الجليديتين نافذين في العصبتين فلهذا السبب يرى الاشياء كثيرة متفرقة والسبب الثاني
حركة الروح الباصرة وتموجه يمنة ويسرة حتى يتقدم الجزء المدرك مركزه المرسوم له في الطبع لاحد الجليديتين الى جهة
احدا متموجا مضطربا فيرتسم فيه الشبح والخيال قبل تقاطع المخروطين فيرى شبحين فهذا مثال الشبح المرتسم من
الشمس في الماء الراكد الساكن مرة واحدة والمرتسم منها في المتموج وارتساما متكررة وذلك لان الزاوية الحاصلة
من خط البصر الى الماء وخط الشمس الى الماء الذي عندها يكون ابصار الشئ على طريق البادي من المراة حتى انها في
الحاصلة لا يبقى واحدة بل يتلقاها الموج في مواضع فيكثر هذه الزاوية فينطبع اشباح فوق واحدة و
السبب الثالث من اضطراب حركة الروح الباطن الذي وراء التقاطع الى قدام وخلف حتى يكون لها حركتان الى
جهتين متضادتين حركة الى الحس المشترك وحركة الى ملتقى العصبتين فيتادى اليها صورة المحسوس مرة اخرى
قبل ان ينمحي ما ادته الى الحس المشترك كانها كما ادت الصورة الى الحس المشترك رجع منها جزء يقبل ما يودي القوة
الباصرة وذلك بسرعة الحركة فيكون مثلا قد ارتسم في الروح المودية فنقلها الى الحس المشترك ولكن ارتسم زمان
ثبات الى ان ينمحي فلما زال القابل الاول من الروح عن مركزه لاضطراب حركة خلفه جزء آخر فقبل قبوله قبل ان انمحى
عن الاول فجازت الروح للاضطراب الى جزء متقدم كان في سمت المرئي فادركه ثم زال ولم يزل عنه الصورة
دفعة بل هي فيه والجزء آخر قابل للصورة ايضا لحصوله في السمت الذي في مثله يبدل الصورة عاقبا للجزء الاول
والسبب الاضطراب واذا كان كذا حصل في كل واحد منهما صورة مرتين لان الاول لم ينمح بعد عن الجزء القابل الاول
المودي الى الحس المشترك او عن المودى اليه حتى انطبع في الثاني والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله ان هذه
الحركة المضطربة الى قدام وخلف وكانت تلك الى يمنة ويسرة ولمثل هذا السبب ما يرى الشئ السريع الحركة لما في
الجانبين كشيئين لانه قبل ان يمحى عن الحس المشترك صورته وهو في جانب يراه البصر فيوافي ادراكه في الجانبين
معا وكذلك اذا دارت نقطة ذات لون على شئ مستدير رايت خطا مستديرا واذا امتدت بسرعة على الاستقامة
رويت خطا مستقيما ونظير هذه الحركة الدوار فانه اذا عرض سبب من الاسباب المكونة في كتب الطب محرك
الروح التي في التجويف المقدم من الدماغ على الدور وكانت القوة الباصرة تودي الى ما هناك صورة محسوسة
فالجزء من الروح القابل لها لا يسكن مكانه بل ينتقل ويخلفه جزء آخر يقبل تلك الصورة بعد قبوله وقبل انمحائه عنه
وكل على الدور فيتخيل ان المرئيات يدور ويتبدل على الرائي وانما الرائي هو الذي يدور ويتبدل على المرئي واذا
كان القابل ثابتا وتحرك الشئ المبصر بسرعة انتقل لا محالة شبحه الباطن من جزء من المقابل الى جزء آخر فانه

لوكان الشبح يثبت فى ذلك الجزء بعينه لكان نسبة القابل مع المقبول باسره واحدة فاذا اذا عرض لحامل
ان سعل عن مكانه اسعل الشبح لامحالة فتغيرت نسبته الى الجسم الذى من خارج فيرضا بعرض لوكان
الذى من خارج ينتقل وايضا فان الناظر فى ماء شديد الجرى يتخيل له انه هو ذا يميل عن جهته ويسقط
والسبب فى ذلك انه يتخيل الاشياء كلها تميل الى خلاف جهة سيل الماء فان هذه حركة الموجبة لسرعة المفار
توهم ان المفارقة من الجانبين معا والسبب انتقال الشبح فى القابل مع ثباته فى كل جزء يفرضه زمانا ويجب ان
ان مع هذه الاسباب سببا آخر معينا لها ما دى وذلك ان جوهر الروح جوهر فى غاية اللطافة وفى غاية
سرعة الاجابة الى قبول الحركة حتى انه اذا احدث فيه سبب موجب لانتقال الشبح من جزء الى جزء يلزم
ان يتحرك جوهر الروح حركة ما وان قلت الى سمت ذلك الجزء والسبب فى ذلك ان لكل قوة من القوى المدركة
بالطبع الى مدركها خاصة انها تكاد تلتذ به اذا انبعث نحوه شاء ل حاملة اليها او سال بحاملها اليها ولهذا ما كان
الروح الباصرة يندفع جملة الى الضوء وينقبض عن الظلمة بالطبع فاذا مال الشبح الى جزء من الروح دون جزء
كانت القوة كالمندفعة الى جهة مثل الشبح ثالثا فان الالة محسة لها الى نحو الجهة التى يطلبها القوة فيحدث
فى الروح تموج الى تلك الجهة للطافتها وسرعتها الى قبول الاثر كانها يتبع حركة الشبح ولهذا السبب اذا طال الا
النظر الى شئ يدور يتخيل له ان سائر الاشياء يدور لانه يحدث فى الروح حركة مستديرة لاتباعها الانتقال
وكذا اذا طال النظر الى شئ سريع الحركة فى الاستقامة يحدث فى الروح حركة مستقيمة الى الضد تلك الجهة لان
جهة حركة الشئ مضادة لجهة حركة الشبح فيرى الاشياء كلها ينتقل الى الضد الجهة لان اشباح الاشياء
والسبب الرابع اضطراب حركة يعرض للعصبة الحبيبة سهلة الحركة الى هيئة يتبع لها الثقبة ويضيق تارة الى الخارج
الى داخل على الاستقامة او الى جهة فيتبع اندفاعها الى الخارج انضغاطا يعرض لها واتساع من الثقبة ويتبع اندفاعها
داخل اجتماع يعرض لها ويضيق من الثقبة واذا اتفق ان ضاقت المبصر يرى الشئ اكثر او انشعب وهى اصغر او
ان مالت الى جهة رئى فى مكان آخر فيكون كان المرئى او لاعز المرئى ماسا وخصوصا اذا كان قد يميل قبل انمحاء
الصورة الاولى صورة اخرى ولقائل ان يقول لم لا يثبت الصورة واحدة مع انتقال القابل كما يرى صورة ا
واحدة مع انتقال القابل فيكون القابل اذا زال عن المحاذات بطلت الصورة عنه وحدثت فيما يقوم مقامه فلم
صورتان فلم يكن زاوبتان ولا اتصال خط عن نقطة ولا رويت الاشياء ليستديره فيقول لا يبعد ان يكون من
الروح التى للحس المشترك ان لا يكون انما يضبط الصورة بالمحاذات فقط وان كان لا يضبطها بعد المحاذاة مدة
طويلة فيكون يضبط لا كضبط المستنير بالضوء للضوء الذى يبطل دفعة ولا كضبط الحجر للنقش الذى يبقى مدة
طويلة بل بين بين ويكون تخليته عن الصورة بسبب يقوى ويضعف بعد المحاذات بزمان ما لاسباب يحدها
مذكورة فيما يقترن حركته وفيما يعود الى الطبيعة حيث يتكلم فى مثله ومن هذا يعلم ان قبول الروح الباطن
المبصر ليس كقبول الشبح الساذج الذى يزول مع زوال المحاذاة وبالحرى ان يكون الحواس هى هذه المشهورات

يكون الطبيعة لا ينتقل من درجة الحيوانية الى درجة فوقها او يوفى جميع ما يكون فى تلك الدرجة فيجب من ذلك ان يكون
جميع الحواس محصلة عندنا ومن رام ان يبين هذا بقياس واجب فقد تكلف شططا وجميع ما قيل فى هذا فهو غير
مبرهن او لست افهمه فهم المبرهن عليه ويفهمه غيرى فليعرف ذلك من غير كلامنا فالحواس المفردة والمحسوسات
المفردة ما ذكرنا وههنا حواس مشتركة ومحسوسات مشتركة فلنتكلم اولا فى المحسوسات المشتركة فنقول ان الحواس
لا يحس مع ما يحس اشياء اخرى لو انفردت وحدها لم يحس وهذه الاشياء هى المقادير والاوضاع والاعداد والحركات
والسكونات والاشكال والقرب والبعد والماسة وما هو غير ذلك مما يدخل فيه وليس انما يحس هذه بعرض وذلك
لان المحسوس بالعرض هو الذى ليس محسوسا بالحقيقة لكنه مقارن لما يحس بالحقيقة مثل ابصارنا ابا عمرو وابا خالد
المحسوس هو الشكل واللون ولكن عرض ان ذلك مقارن بشئ مضاف فنقول انا احسسنا بالمضاف ولم يحسه البتة
ولا فى انفسنا خيال ولا رسم لابى خالد من حيث هو ابو خالد يكون ذلك الرسم او الخيال مستفادا من الحس بوجه من
الوجوه واما الشكل والعدد وغير ذلك فانه وان كان لا يحس بانفراده فان رسمه وخياله يلزم خيال ما يحس وما يدرك
بانه لون او حرارة او برودة مثلا يمتنع ان تسلم امثال هذه فى الخيال دونها ايضا وليس اذا كانت الشئ متمثلا ومدركا
لشئ فى شئ بتوسط شئ فهو غير متمثل فيه بالحقيقة فان كثيرا من الامور التى هى بالحقيقة وليست بالعرض فانها يكون
متوسطا وهذه المحسوسات المشتركة لما كان ادراكها بهذه الحواس ممكنا لم يحتج الى حاسة اخرى بل لما كان ادراكها
بلا توسط غير ممكن استحال ان يفرد لها حاسة فالبصر يدرك العظم والشكل والعدد والوضع والحركة والسكون بتوسط
اللون ويشبه ان يكون ادراك الحركة والسكون مشوبا بقوة غير الحس واللمس يدرك جميع هذا بتوسط اوان فى اكثر
الامر وقد يكون بتوسط الحر والبرد والذوق العظم بان يذوق طعما كثيرا منتشرا او يدرك العدد بان يجد طعوما كثيرة
فى الاجسام واما الحركة والسكون والشكل فيكاد ان يدركها ايضا ولكن ضعيفا يستعين فى ذلك باللمس واما الشم
فيكاد لا يدرك به العظم والشكل والحركة والسكون ادراكا متمثلا فى المشام ولكن النفس يدرك ذلك بضرب من
القياس او الوهم بان يعلم ان الذى انقطعت رائحته هو مات واما السمع فان العظم لا يدركه ولكن السمع
يدل لعلية النفس دلالة غير مستمرة على الدوام وذلك من جهة ان الاصوات العظيمة قد ينسبها الى اجسام عظيمة و
ما يكون من اشياء صغيرة وبالعكس ولكن قد يدل لنا العدد ويدرك الحركة والسكون مما يعرض للصوت الممتد
من ثبات او اضمحلال ليكون مبصرة الى ذلك الاختلاف فى عدد مثل ذلك البعد ولكن هذا الادراك من جملة ما يدرك
النفس للعادة التى عرفها وقد يمكن ان يسمع الصوت عن الساكن على هيئة الصوت الذى يسمع عن المتحرك وعن المتحرك
على هيئة التى يسمع عن الساكن فلا يكون هذه الدلالة مركوبا اليها ولا محجوبا بل يكون فى اكثر الامر واما الشكل
فلا يدركه السمع الا شكل الصوت لا شكل الجسم واما الذى يسمع عن المجوف فهو على نحو يعرف هو شئ يعرض للنفس
يعرفها النفس على سبيل الاستدلال وتامل مذهب العادة فيه ونسبة ان يكون حال البصر فى كثير ما يدركه هذه
الحال ايضا الا ان ادراك البصر لا يدرك من ذلك اكثر اظهر فهذه هى المحسوسات التى تسمى مشتركة اذ قد يشترك

وبها ويدرك وليس لذلك فانت تعلم ان من ذلك ما يدرك باللمس لولا الملموس لما ادرك فلو كان يمكن ان يدرك شئ من ذلك بغير التوسط من كيفية تجى يدرك اول الشى من هذه الحواس لكان ذلك ممكنا ولما ان يستحيل فيما ادراكه الابتوسط مدرك لحاسة معلوم واستدلال من غير توسط الحاسة فليس لها حاسة مشتركة بوجه من الوجوه **المقالة الرابعة**

الفصل الاول فيه قول كلى على الحواس الباطنة التى للحيوان واما الحس المشترك فهو بالحقيقة غير ما ذهب اليه من ظن ان للملموسات المشتركة حسا مشتركا بل الحس المشترك هو القوة التى يتادى اليها المحسوسات كلها فانه لو لم يكن قوة واحدة يدرك الملون والملموس لما كان لنا ان نميز بينهما قايلين انه ليس هذا ادراك وهب ان هذا التميز هو للعقل فيجب لا محالة ان يكون العقل يجدهما معا حتى يميز بينهما وذلك لانهما من حيث هى محسوسة وعلى النحو المبادى من المحسوس لا يدركها العقل كما سنوضح بعد وقد نميز نحن بينهما فيجب ان يكون لها اجتماع عند مميز اما فى ذاته واما فى غيره ومحال ذلك فى العقل على ما سنعلمه فيجب ان يكون فى قوة اخرى ولو لم يكن قد اجتمع عند الخيال من البهايم التى لا عقل لها المايلة بشهوتها الى الحلاوة مثلا ان شيئا صورته كذا هو حلو لما كانت اذا رأته همت باكله كما انه لولا ان عندنا نحن ان هذا الابيض هو هذا المغنى لما كنا اذا سمعنا غناءه اسا عيننا الشخصية وبالعكس ولو لم يكن فى الحيوان ما يجمع صور المحسوسات لتعذرت عليها الحيوة ولم يكن الشم دالا لها على الطعم ولم يكن الصوت دالا اياه على الطعم ولم يكن صورة الخشبة يذكرها صورة الالم حتى يهرب منها فيجب لا محالة ان يكون لهذه الصور مجمع واحد من باطن وقد يدلنا على وجود هذه القوه اعتبارات امور يدل على ان لها الدغر الحواس الظاهرة ما يراه من يخيل المدورة ان كل شئ يدور فذلك اما عارض عرض فى المرئيات او عارض عرض فى الالة التى بها تتم الروية واذا لم يكن فى المرئيات كان لا محالة فى شئ آخر وليس الدوار الا بسبب حركة البخار فى الدماغ وفى الروح الذى فيه فيعرض لذلك الروح ان يدور فيكون اذن القوة المرتبة هناك هى التى يعرض لها امر قد فرغنا منه ولذلك يعرض للانسان دوار من تامل ما يدور كثيرا على ما ابنا نابر وليس يكون ذلك بسبب امر فى جزء من العين ولا فى روح مصبوب فيه وكذا يخيل استعجال المتحرك النقطى مستقيما ومستديرا على ما سلف من قبل ولان يتخيل الاشباح الكاذبة وسماع الاصوات الكاذبة قد يعرض لمن يفسد عليهم الات الحس او كان مثلا مغمضا لعينه ولا يكون السبب فى ذلك الا تمثلها فى هذا المبدأ والتخيلات التى يقع فى النوم اما ان يكون لارتسام الصور فى خزانة حافظة للصورة فلو كان لذلك لوجب ان يكون كل ما اختزن فيها متمثلات فى النفس ليس بعضها دون بعض حتى يكون ذلك البعض كانه مرئى ومسموع وحده او ان يكون يعرض لها التمثل فى قوة اخرى وذلك اما حس ظاهر واما حس باطن لكن الحس الظاهر معطل فى النوم وربما كان الذى يتخيل الوانا ما مشمول العين فبقى ان يكون حس باطن وليس يمكن الا ان يكون الا المبدأ للحواس الظاهرة والذى كان اذا استولت القوة الوهمية وجعلت يستعرض ما فى الخزانة تتمثل منها

ولو فى النقطة فاذا استحكم ثباتها فيها كانت المشاهدة فهذه القوة هى التى تسمى الحس المشترك وهى مركز الحواس ومنها يتشعب الشعب واليها يودى الحواس وهى بالحقيقة هى التى يحس لكن امساك ما يدركه هذه هو القوة التى تسمى خيالا وتسمى مصورة وتسمى مخيلة وربما فرق بين الخيال والمخيلة بحسب الاصطلاح ونحن ممن يفصل ذلك والصورة التى فى الحس المشترك والحس المشترك والخيال كانهما قوة واحدة وكانهما لا يختلفان فى الموضوع بل فى الصورة وذلك لانه ليس ان يقبل هو ان يحفظ بصورة المحسوس لحفظها القوة التى تسمى المصورة والخيال وليس اليها حكم البتة بل حفظ واما الحس المشترك والحواس الظاهرة فانها يحكم بجهة ما او بحكم ما فيقال ان هذا المتحرك اسود وان هذا الاحمر حامض وهذا الحافظ لا يحكم به على شئ من الموجود الا على ما فى ذاته بان فيه صورة كذا ثم قد نعلم يقينا انه فى طبيعتنا ان نركب المحسوسات بعضها الى بعض وان نفصل بعضها من بعض لا على الصورة التى وجدناها عليها من خارج ولا مع تصديق بوجود شئ منها او لا وجوده فيجب ان يكون فينا قوة نفعل ذلك بها وهذه هى التى تسمى اذا استعملها العقل مفكرة واذا استعملها قوة حيوانية متخيلة ثم انا قد نحكم فى المحسوسات بمعان لا نحسها اما ان لا يكون فى طباعها محسوسة البتة واما ان يكون محسوسة لكننا لا نحسها وقت الحكم اما التى لا يكون محسوسة فى طباعها فمثل العداوة والرداءة والمنافرة التى يدركها الشاة فى الذئب وبالجملة المعنى الذى ينفرها عنه والموافقة التى يدركها من صاحبها وبالجملة المعنى الذى يونسها به وهذه امور يدركها النفس الحيوانية والحس لا يدلها على شئ منها فاذن القوة التى بها يدرك قوة اخرى ولنسم الوهم واما التى يكون محسوسة فانا نرى مثلا شيئا اصفر فنحكم انه عسل وحلو فان هذا ليس يوديه الحاس اليه فى هذا الوقت وهو من جنس المحسوس على ان الحكم بنفسه ليس بمحسوس البتة وان كانت اجزاؤه من جنس المحسوس وليس يدركه فى الحال انما هو حكم يحكم فيه وهو ايضا لتلك القوة وفى الانسان للوهم احكام خاصة من جملتها الذى يمنع ان يمنع وجود اشياء لا يتخيل ولا يرتسم بها وبان التصديق بها هذه القوة لا محالة موجودة فينا وهى الحاكمة فى الحيوان حكما ليس فصلا كالحكم العقلى ولكن حكما كليا مقرونا بالجزئية وبالصورة الحسية وعنه يصدر اكثر الافعال الحيوانية وقد جرت العادة بان تسمى يدرك الحس صورة ومدرك الوهم معنى ولكل واحد منهما خزانة فخزانة يدرك الحس هو القوة الخيالية وموضعها مقدم الدماغ فلذلك اذا حدث هناك آفة فسد هذا الباب من التصور اما بان يتخيل صورا ليست او يصعب استحضار الموجود فيها وخزانة مدرك المعنى هو القوة التى تسمى الحافظة ومعدنها مؤخر الدماغ ولذلك اذا وقع هناك آفة وقع الفساد فيما يختص بحفظ هذه المعانى وهذه القوة تسمى ايضا متذكرة فيكون حافظة لصيانتها ما فيها ومتذكرة لسرعة استعدادها لاستثباتها والتصور بها مستثبتة اياها اذا فقدت وذلك اذا اقبل الوهم بقوته المتخيلة فجعل يعرض واحدا واحدا من الصور الموجودة فى الخيال ليكون كانه شاهد للامور التى هذه صورها فاذا عرض له الصورة التى ادركت معها المعنى الذى بطل لاح له المعنى كما لاح من خارج واثبته القوة الحافظة فى نفسها كما كانت وتستثبت

المغنى

يضطوا

فالعة

ذكر وربما كان المبصر من معنى الى الصورة فيكون المتذكر المط ليس له نسبة الى ما في خزانة الحفظ بل نسبة الى ما في
خزانة الخيال فكان اعادته املا في وجه العود الى هذه المعاني التي في الحفظ حتى يصير المعنى الى لوح الصورة
فيعود النسبة الى ما في الخيال ثانيا واما بالرجوع الى الحس مثال الاول انك اذا نسبت نسبته الى الصورة وكنت
تلك النسبة تاملت الفعل الذي يقصد منها فلما عرفت الفعل ووجهه وعرفت انه اي طعم وشكل ولون يصلح
فاستثبت فالقيت ذلك وحصلته نسبة الى صورة في الخيال واعدت النسبة في الذكر فان خزانة العقل
هو الحفظ لانه من المعنى فان اشكل ذلك عليك من هذه الجهة ايضا ولم يتضح فاورد عليك الحس صورة شيء
عادت مستقرة في الخيال وعادت النسبة اليه مستقرة في التي تحفظ وهذه القوة المركبة بين الصورة
والصورة وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كانها القوة الوهمية بالموضوع لا من حيث يحكم بل من
حيث يعمل ليصل الى الحكم وقد جعل مكانها وسط الدماغ ليكون لها اتصال بالجزئي المعنى والصورة ويشبه
يكون القوة الوهمية هي بعينها المفكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها الحاكمة فيكون بذاتها حاكمة وبحركاتها
وافعالها متخيلة ومتذكرة فيكون متخيلة بما يعمل في الصور والمعاني ومتذكرة بما ينتهي اليه عملها واما الحافظة
فهي قوة خزانتها ويشبه ان يكون التذكر الواقع بالقصد معنى للانسان وحده وان خزانة الصورة هي المصورة
والخيال وان خزانة المعاني هي الحافظة ولا يمتنع ان يكون الوهمية لذاتها حاكمة ولحركاتها متخيلة ومذكرة

الفصل الثاني في افعال المصورة والمفكرة من هذه الحواس الباطنة وفيه القول على النوم واليقظة والرؤيا الصادقة والكاذبة وضرب من خواص النبوة

فلنحصل القول في القوة المصورة اولا فنقول ان القوة
المصورة التي هي الخيال هي آخر ما يستقر فيه صور المحسوسات وان وجهها الى المحسوسات هو الحس المشترك وان الحس
المشترك يودي الى القوة المصورة على سبيل اختزان ما يودي اليه الحواس فيحصل وقد يخزن القوة المصورة ايضا
اشياء ليست من الماخوذات عن الحس فان القوة المفكرة قد تتصرف على الصور التي في القوة المصورة با
التركيب والتحليل لانها موضوعات له فاذا ركب صورة منها او فصلها امكن ان تحفظها فيها لانها
ليست خزانة لهذه الصورة من جهة ما هذه الصورة منسوبة الى شيء وارد من داخل او خارج بل انما هي خزانة
لها لانها هذه الصورة بهذا النحو من التجريد ولو كانت هذه الصورة على نحو ما فيها من التركيب والتفصيل يرد
خارج لكانت هذه القوة تستثبتها فكذا اذا لاحت لهذه القوة من سبب آخر واذا عرض لسبب من الاسباب
ان امتنع التخيل والفكر ولما الشيء من التشكلات السماوية ان تمثلت صورة في المصورة وكان الذهن غاسا او ساكنا
عن اعتبارها امكن ان يرتسم ذلك في الحس المشترك نفسه على هيئاته فيسمع ويرى الوانا واصواتا ليس لها وجود
خارج ولا اسبابها من خارج واكثر ما يعرض هذا عند سكون القوى العقلية او عقول الوهم وعند اشتغال
النفس النطقية عن مراعاة الخيال والوهم فهناك تقوى المصورة والمتخيلة على افعالها الخاصة حتى يتمثل ما تورده
من الصور محسوسة ولنرد هذا بيانا فنقول ان سبيلنا نعد ان هذه القوى كلها للنفس واحدة وانها

شغيف

فيكفيها

الك التخيل

النفس فلنسلم ذلك وضعا ولنعلم ان اشتغال النفس ببعض هذه يصرفها عن اعانة القوى الاخرى على عملها
او عن ضبطها عن دفعها او عن حملها على الصواب فان من شان النفس اذا اشتغلت بالامور الباطنة
ان يغفل عن استثبات الامور الخارجية فلا يستثبت المحسوسات حقها من الاستثبات واذا اشتغلت
بالامور الخارجة ان يغفل عن استعمال القوى الباطنة فانها اذا كانت تامة الاصغاء الى المحسوسات الخارجة
وفي وقت ما يكون منصرفة الى ذلك يضعف تخيلها وتذكرها واذا انصبت على افعال القوى الشهوانية انكسرت منها
افعال القوة الغضبية واذا انصبت الى استعمال الافعال الحركية ضعفت الافعال الادراكية وبالعكس
فاذا لم يكن النفس مشتغلة بافعال القوى عن افعال قوة ما بل كانت وادعة كانها معتزلة عرض لا قوى القوى فاعملها
ان يغلبه واذا اشتغلت بقوة ما وعارضها من تشفيف قوة انما يضبطها عن حركاتها المفرطة مراعاة النفس او
الوهم اياها استولت تلك القوة وتعدت في افعالها التي بالطبع فدخلها الخرق وهذا الذي يعرض للنفس من
ان لا يكون مشتغلا بفعل قوة اخرى او قوى فقد يكون لآفة او لضعف شاغل عن استعمال لها كما في الامراض والخوف
واما ان يكون لاستراحة ما كما في النوم واما ان يكون لكثرة انصراف لها الى استعمال القوة المنصرف اليها
غيرها ثم ان القوة المتخيلة قوة قد يصرفها النفس عن خاص فعلها بوجهين مثلما يكون عند اشتغال النفس
بالحواس الظاهرة وصرف القوة المنصرفة الى الحواس الظاهرة وتحريكها بما يورد عليها منها حتى لا يسلم
المفكرة فيكون المتخيلة مشغولة عن فعلها الخاص ويكون المصورة ايضا مشغولة عن الانفراد بالمتخيلة ويكون
ما يحتاجان اليه من الحس المشترك ثانيا واما في شغل الحواس الظاهرة وهذا الوجه هو وجه تارة عند استعمال
النفس اياها في افعالها التي يتصل بها من التمييز والفكر وهذا على وجهين ايضا احد الوجهين ان يستولي على
المتخيلة فيستخدمها والحس المشترك معا في تركيب صور باعيانها وتحليلها على جهة يقع للنفس فيها غرض صحيح ولا يتمكن
المتخيلة لذلك من التصرف على ما لها ان يتصرف عليه بطبعها بل يكون منجرة مع تصريف النفس النطقية اياها المحل
والثاني ان يصرفها عن التخيلات التي لا تطابق الموجودات من خارج فيكفها عن ذلك الاستبطال لها فلا يتمكن
من شدة تشبحها وتمثلها فان سقطنا المتخيلة من الجهتين جميعا ضعف فعلها وان زال عنها الشغل من الجهتين
كليهما كما يكون في حال النوم او من جهة واحدة كما يكون عند الامراض التي يضعف البدن ويشغل النفس عن الفعل
والتمييز وكما عند الخوف حين يضعف النفس ويكاد يحوزها لا يكون ويكون منصرفة عن الفعل جملة لضعفها او
ولع امر جسداني فكانها يترك العقل وتدبيره امكن التخيل ان يقوى ويقبل على المصورة ويستعملها ويقوى
اجتماعهما فيصير الصورة اظهر فعلا فيصير الصورة التي في المصورة في الحاس المشترك فيرى كانها موجودة خارجا لان الاثر
المدرك من الوارد من خارج ومن الوارد من داخل هو ما يتمثل فيها وانما يختلف بالنسبة واذا كان المحسوس بالحقيقة
هو ما يتمثل فاذا تمثل كان حاله كحال ما يرد من خارج ولهذا ما يرى الانسان المجنون والخائف والضعيف والنائم
اشباحا قائمة كما يراها في حال السلامة بالحقيقة ويسمع اصواتا كذلك فاذا تدارك التمييز والعقل شيئا من ذلك وجذب القوة

المتخيلة الى نفسه بالتنبيه اضمحلت تلك الصور والخيالات وقد يتفق في بعض الناس ان تخلق فيه القوة المتخيلة
شديدة جدا غالبة حتى انها لا يستولى عليها الحواس ولا يعصيها المصورة ويكون النفس ايضا قوية لا يبطل
التفاتها الى العقل وما قبل العقل انصبابها الى الحواس فهؤلاء يكون لهم في اليقظة ما يكون لغيرهم في المنام
الحالة التي سنخبر عنها بعد وهي حالة ادراك النائم معينات تتحققها بحالها او بامثلة يكون لها فان هؤلاء
قد يعرض لهم مثلها في اليقظة وكثيرا ما يكون لهم في توسط ذلك ان يغيبوا آخرا لامر عن المحسوسات ويصيبهم
كالاغماء وكثيرا ما يكون وكثيرا ما لا يرون الشيء بحاله وكثيرا ما يتخيل لهم مثاله للسبب الذي يتخيل للنائم مثال ما يراه
مما يوضح بعد وكثيرا ما يتمثل لهم شبح ويتخيلون ان ما يدركونه خطاب من ذلك الشبح بالفاظ مسموعة يحفظ ويتلى
وهذه هي النبوة الخاصة بالقوة المتخيلة وههنا سواة اخرى ستتضح امرها وليس احد من الناس لا يصيبه
من امر الرؤيا ومن حال الادراكات التي يكون في اليقظة فان الخواطر التي يقع دفعة في النفس انما يكون سببها
اتصالات ما لا يشعر بها ولا بما يتصل بها لا قبلها ولا بعدها فينتقل النفس منها الى شيء آخر غير ما كان عليها مجراها
وقد يكون ذلك من كل جنس فيكون من المعقولات ويكون من الانذارات ويكون غير ذلك بحسب الاستعداد
والعادة والخلق وهذه الخواطر يكون لاسباب يعرض للنفس مشارفة في اكثر الامر ويكون كالتلويحات المستلبة
لا يتقرر فيتذكر الا ان يتبادر اليها النفس بالضبط القاصد ويكون اكثرها يفعل ان يشتغل التخيل بجنس غير
مناسب لما كان فيه ومن شان هذه القوة المتخيلة ان يكون دايمة الاكباب على خزانتي المصورة والذاكرة ودايمة
العرض للصور مبتداه من صور محسوسة او مذكورة منتقلة منها الى الضد والند او شيء هو منه بسبب وهذه طبيعتها
واما اختصاص انتقالها من الشيء الى ضده فيكون لذلك اسباب جزئية لا تحصى وبالجملة يجب ان يكون اصل السبب في
ذلك ان النفس اذا اجتمعت بين مراعات المعنى والصورة انتقلت من المعنى الى الصورة التي هي اقرب اليها اما مطلقا
واما لاتفاق قرب عهد مشاهدته لنا لفعلهما او في حس او في وهم وانتقلت كل من الصورة الى المعنى ويكون السبب الاول الذي
يخصص صورة دون صورة ومعنى دون معنى امر قد ورد عليه من الحس خصصه به او من العقل او الوهم خصصه به او كلام سماوي
فلما يخصص بذلك صار استمراره مخصصا لتخصص المبادي ولاجل احوال تقارن من العادة ولقرب العهد ببعض الصور
والمعاني وقد يكون ذلك لاحوال ايضا سماوية وقد يكون لطوالع من العقل والحس بعد التخصيص الاول لمضافة البدن اعلم
ان الفكر النطقي منوط بهذه القوة وهو من غريزة هذه القوة في شغل شاغل فانه اذا استعملها في صورة ما استعمالا
موجها نحو غرض ما انتقلت به عنه الى شيء آخر لا يناسبه ومنه الى ثالث وانسيا النفس اول ما ابتدات عنه حتى يحوج النفس
الى التذكر بان تعود الى التحليل بالعكس حتى يعود الى المبدا فاذا اتفق في حال اليقظة ان ادرك النفس شيئا وفي حال النوم
ان اتصلت بالملكوت اتصالا على ما يصفه بعد وضعا فان هذه القوى ان امكنته بسكونها او بقائها من حركاتها سنحات
ولم يعلها معصرة عليها زمان الاستثبات لما يلوح لها من تخيل لانها تمكنت تلك الصورة من الذكر يمكنا جيدا على
وصورته فلم يحتج ان كان يقظة الى التذكر وان كان نوما الى التعبير وان كان وحيا الى التاويل فان التعبير والتاويل ههنا

يذهب مذهب التذكر فان لم يستثبت النفس ما رآه من ذلك في قوة الذكر على ما ينبغي بل كانت القوة المتخيلة تولى
كل مفرد من المرئي في النوم بحال مفرد او مركب او يوازي مركبا من المرئي في النوم بحيال مفرد او مركب فلا يزال يحاكي
ما يرى هناك بمحاكاة مؤلفة من صور ومعان كان استثبات النفس في ذاتها لما يراه اضعف من استثبات المصورة
والمتذكرة لما يورده التخيل فلم يثبت في الذكر ما راى من الملكوت ويثبت ما حوكي به ويتفق كثيرا ان يكون ما يرى
من الملكوت شيئا كالراس وكالابتداء فيستولى التخيل على النفس استيلاء يصرفها عن استتمام ما يراه وينتقل بعده
انتقالا بعد انتقال لا يحاكي بتلك الانتقالات شيئا مما يرى من الملكوت اذ ذلك قد انقطع فيكون هذا ضربا من
الرؤيا انما موضع العبارة عنه شيء طفيف وباقيه اضغاث احلام فما كان من الرؤيا من الجنس الذي السلطان فيه
للتخيل فانه يحتاج الى عبارة ضرورة وربما راى الانسان تعبير رؤياه في رؤياه فيكون ذلك بالحقيقة تذكرا فان
القوة المفكرة كانها قد انتقلت اولا من الاصل الى الحكاية لمناسبة بينهما كذلك لا يبعد ان ينتقل عن الحكاية
الى الاصل فكثيرا ما يعرض لها ان يتخيل فعلها ذلك مرة اخرى فيرى كان مخاطبا يخاطبها بذلك وكثيرا ما لم يكن كذلك
بل كان كانها يعاين الشيء معاينة صحيحة من غير ان يكون النفس اتصلت بالملكوت بل يكون محاكات من المتخيلة
للمحاكات فيرجع الى الاصل وهذا الضرب من الرؤيا الصحيح قد يقع عن التخيل من غير معونة قوة اخرى وان كان الاصل فيه
فيرجع وربما حاكت هذه المحاكات محاكات اخرى فيحتاج الى تعبير المعبر مرة اخرى وهذه اشياء واحوال لا ينضبط ومن الناس
من يكون اصح احلاما وذلك اذا كانت نفسه قد اعتادت الصدق وقهرت التخيل الكاذب واكثر من يتفق له ان يعبر رؤيا
في رؤياه هو من كانت همته مشغولة بما راى فاذا نام بقي الشغل به بحاله فاحدث القوة المتخيلة محاكية بعكس ما حاكت
اولا وقد حكى ان هرقل الملك راى رؤيا شغلت قلبه ولم يجد عند المعبرين ما يشفيه فلما نام بعد ذلك عبر له في منامه
تلك الرؤيا فكانت مشتملة على اخبار عن امور يكون في العالم وفي خاص مدينته ومملكته فلما دوّن تلك الانذارات خرجت
على نحو ما عبر له في منامه وقد جرت هذه تجربة والذين يرون هذه الامور في اليقظة منهم من يرى ذلك لشرف نفسه وقوتها
وقوة متخيلة ومتذكرة فلا يشغلها المحسوسات عن افعالها الخاصة ومنهم من يرى ذلك لزوال تمييزه ولان النفس التي
له منصرفة عن التمييز ولذلك فان تخيله قوي هو قادر على تلقي تلك الامور الغيبية في حال اليقظة فان النفس محتاجة
في تلقي فيض الغيب الى القوى الباطنة من وجهين احدهما لتصور فيها المعنى الجزئي تصورا محفوظا والثاني ليكون معينة لها
منصرفة في جهة ارادتها لا مشاغلة اياها جاذبة لها الى جهتها فيحتاج الى نسبة بين الغيب وبين النفس والقوة الباطنة
ونسبة بين النفس وبين القوة الباطنة المتخيلة فان كان الحس يستعملها او العقل يستعملها على النحو الذي ذكرنا لم
لامور اخرى مثل المرآة اذا اشتغلت عن جهة وحركت نحو جهة فان كثيرا من الامور التي من شانها ان ترتسم في تلك المرآة
معافضة ومتاعبة لنسبة ما بينهما لا يرتسم وسواء كان هذا الشغل من الحس او من ضبط العقل فاذا فات احداهما
اوشك ان يتفق النسبة المحتاج اليها ما بين الغيب وبين النفس والقوة المخيلة وبين النفس وهي القوة المتخيلة
فيلوح فيها اللايح على نحو ما يلوح ولانا قد انتقلنا الكلام في التخيل الى امر الرؤيا فلا باس ان يدل يسيرا على المبدا

الذى نقع عنه الانذارات فى المنام باموريعضها وضعا وانما يتبين لنا فى الصناعة التى هى الفلسفة الاولى فنقول
معانى جميع هذه الامور الكائنة فى العالم مما سلف ومما حضر ومما يريد ان يكون موجودة فى علم البارى تعالى والملائكة
العقلية من جهة وموجودة فى انفس الملائكة السماوية من جهة وسيتضح لك الجهات فى موضع آخر وان الانفس
اشد مناسبة لتلك الجواهر الملكية منها للاجسام المحسوسة وليس هناك احتجاب ولا بخل انما الحجاب للقوابل
اما لانغمارها فى الاجسام واما لتدنسها بالامور الجاذبة الى الجهة السافلة واذا وقع لها ادنى فراغ من هذه الافعال
حصل لها مطالعة لما ثم فيكون اولى ما يستثبته ما يتصل بذلك الانسان او ببدنه او ببلده او باقليمه فلذلك
اكثر الاحلام الذى يذكر يختص بالانسان الذى حلم بها وبمن يليه ومن كان همته المعقولات لاحت له ومن كانت همته
مصالح الناس راها واهتدى اليها وكذلك على هذا القياس وليست الاحلام كلها صادقة اوبحسب ان يشتغل
بها فان القوة المتخيلة ليس كل محاكاتها انما يكون لما يفيض على النفس من الملكوت بل اكثرها يكون منها ذلك مما
يكون اذا كانت هذه القوة قد سكنت عن محاكاة امور هى اقرب اليها والامور التى هى اقرب اليها منها طبيعية
ومنها ارادية فالطبيعية هى التى يكون مما تحرك قوى الاخلاط للمزاج التى تعطيها القوة المصورة والمتخيلة فانها
اولا انما تحكيها وتشتغل بها وقد تحكى ايضا الالام يكون فى البدن واعراضا فيه مثل ما يكون عند ما تتحرك القوة
الدافعة للمنى الى الدفع فان المتخيلة تحاكى صورا من شان النفس ان تميل الى مجامعتها ومن كان به جوع حكى له مأكولات
ومن كان به حاجة الى دفع فضل حكى له موضع ذلك ومن عرض لعضو منه ان يسخن او يبرد بسبب حر او برد حكى له انه ذلك
العضو منه موضوع فى نار او فى ماء بارد ومن العجائب انه كما يعرض من حركة الطبيعة لدفع المنى تخيل ما كذلك ربما عرض تخيل
بالصورة مشبهات من الاسباب فتنبعث الطبيعة الى جمع المنى وارسال الريح الناشرة لآلة الجماع وربما قذفت
وقد يكون هذا فى النوم واليقظة جميعا وان لم يكن هناك ايضا هيجان وشبق واما الارادية فان يكون فى همة النفس فى
اليقظة شىء يتصرف النفس الى تأمله وتدبره فاذا نام اخذت المتخيلة تحكى ذلك الشىء وما هو من جنس ذلك الشىء وهذا
هو من بقايا الفكر التى يكون فى اليقظة وهذه كلها اضغاث احلام وقد يكون ايضا من تأثيرات الاجسام السماوية
فانها قد يوقع بحسب مناسباتها ومناسبات نفوسها صورا فى التخيل بحسب الاستعداد وليست عن عالم الغيب
والانذار واما الذى يحتاج ان يعبر وان يتأول فهو ما لم ينسب الى شىء من هذه الجملة فيعلم انه قد وقع
من سبب خارج وان له كلا لزما فلذلك لا يصح فى الاكثر رؤيا الشاعر والكذاب والشرير والسكران والمريض والمغموم
ومن غلب عليه سوء مزاج او فكر وكذلك ايضا انما يصح من الرؤيا فى اكثر الامر ما كان فى وقت السحر لان الخواطر كلها يكون
هذا الوقت ساكنة وحركات الاشباح يكون قد هدأت واذا كانت القوة المتخيلة فى حال النوم فى مثل هذا
الوقت غير مشغولة بالبدن ولا معطوفة عن الحافظة والمصورة بل متمكنة منهما فبالحرى ان تحسن خدمتها للنفس
وذلك لانها يحتاج لا محالة فيما يرد عليها من ذلك ان يرتسم صورته فى هذه القوة ارتساما صالحا اما هى فى نفسها او محاكاتها
ويجب ان يعلم ان اصح الناس احلاما اعدلهم امزجة فان اليابس المزاج وان كان يحفظ جيدا فانه لا يقبل جيدا والرطب

المزاج وان كان يقبل سريعا فيكون كانه لم يقبل ولا يحفظ جيدا والحار المزاج مشوش الحركات والبارد
المزاج بليد واصحهم منامات المعتاد الصدق فان عادة الكذب والافكار الفاسدة تجعل الخيال ردى الحركات غير
مطاوع لتسديد النطق بل يكون حاله حال خيال من فسد مزاجه الى تشويش واذا كان هذا مما يتعلق بالنوم
واليقظة فنقول ان اليقظة حالة يكون النفس فيها مستعملة للحواس او للقوى المحركة من ظاهر بالارادة التى لا
ضرورة اليها فيكون النوم عدم هذه الحالة فيكون النفس فيه قد اعرضت عن الجهة الخارجة الى الجهة الداخلة
واعراضها لا يخ من احد وجوه اما ان يكون لكلال عرض لها من هذه الجهة واما ان يكون لمهم عرض لها فى تلك الجهة
واما ان يكون لعصيان الآلات اياها والذى يكون من الكلال هو ان يكون الشىء الذى يسمى روحا وتعرفه
فى موضع قد تحلل وضعف فلا يقدر على الانبساط فيغور ويتبعها القوى النفسانية وهذا الكلال قد يعرض
من الحركات البدنية وقد يعرض من الافكار وقد يعرض من الخوف فان الخوف قد يعرض منه النوم بل الموت وربما كانت
الافكار تنوم لا من هذه الجهة بل بان تسخن الدماغ فتجذب الرطوبات اليه وتملى الدماغ فتنوم بالترطيب والذى
لهم فى الباطن هو ان يكون الغذاء والرطوبات قد اجتمعت من داخل فيحتاج الى ان يقصدها الروح بجميع الحار
الغريزى ليهضمها التام فيتعطل الخارج والذى يكون من جهة الآلات فان يكون الاعصاب قد امتلأت
وانسدت من بخرة ولعده تنفذ فيها الى ان ينهضم او الروح يثقل عن الحركة لشدة الرطب ويكون التيقظ
لاسباب مقابلة لهذه من ذلك اسباب تجفف مثل الحرارة واليبوسة ومن ذلك جمام وراحة حصلت من
ذلك الفراغ عن الهضم فيعود الروح منتشرة وكثرة ومن ذلك حالة ردية تشغل النفس عن الغور بل تسند عنها
الى خارج لغضب او خوف لامر قريب او مقاساة لمادة مولمة وهذا قد دخل فيما نحن فيه بسبيل الغرض وان كان
من حق النوم واليقظة ان نتكلم فيه فى عوارض ذى الحس الفصل الثالث فى افعال القوة المتذكرة و

الوهمية وفى ان افعال هذه القوى كلها بآلات جسمانية

كانا قد استقصينا القول فى حال المتخيلة
والمتصورة فيجب ان نتكلم فى حال المتذكرة وما بينها وبين المفكرة وفى حال الوهم فنقول ان الوهم هو الحاكم الاكبر
فى الحيوان ويحكم على سبيل انبعاث تخيلى من غير ان يكون ذلك محققا وهذا مثل ما يعرض للانسان من استقذار العسل
لمشابهته المرارة فان الوهم يحكم بانه فى حكم ذلك ويتبع النفس ذلك الوهم وان كان العقل يكذبه والحيوانات
واشباهها من الناس انما يتبعون فى افعالهم هذا الحكم من الوهم الذى لا تفصيل منطقيا له بل هو على سبيل انبعاث
فقط وان كان للانسان قد يعرض لحواسه وقواه بسبب مجاورة النطق ما يكاد ان يصير قواه الباطنة نطقية مخالفة
للبهائم فلذلك يصيب من فوائد الاصوات المؤلفة والالوان المؤلفة والروائح والطعوم المؤلفة ومن الرجاء والتمنى
امورا لا يصيبها الحيوانات الاخرى لان نور النطق كانه فايض سانح على هذه القوى وهذا التخيل ايضا الذى للانسان
قد صار موضوعا للنطق بعدما انه موضوع للوهم فى الحيوانات حتى انه ينتفع به فى العلوم وصار ذكره ايضا نافعا
فى العلوم كالتجارب الذى يحصل بالذكر والارصاد الجزئية وغير ذلك فيرجع الى حديث الوهم فنقول ان من الواجب ان نبحث

الباحث ويتأمل ان الوهم الذي لم يصحبه العقل حال توهمه كيف ينال المعاني التي هي في المحسوسات عندما ينال الحس
من غير ان يكون شيء من تلك المعاني يحس ومن غير ان يكون كثير منها مما ينفع ويضر في تلك الحال فنقول ان ذلك للوهم
من وجوه من ذلك الالهامات الفائضة على الكل من الرحمة الالهية مثل حال الطفل ساعة يولد في تعلقه بالثدي
ومثل حال الطفل اذا اقل واقيم يكاد يسقط من مبادرته الى ان يتعلق بمستمسك بغريزة في النفس جعلها فيها الالهام
الالهي واذا تعرض لحدقته بالقذى بادر فاطبق جفنه قبل فهم ما يعرض له وما ينبغي ان يفعل بحسبه كانه غريزة
لنفسه لا اختيار معه وكذلك للحيوانات الهامات غريزية لنفسه لا اختيار معه وكذلك الحيوانات الهامات غريزية
ذلك مناسبات موجودة بين هذه الانفس ومباديها هي دائمة لا تنقطع غير المناسبات التي لا يتفق ان يكون
وان لا يكون كاستعمال العقل وخاطر الصواب فان الامور كلها من هناك وهذه الالهامات يقف بها الوهم على المعاني
المخالطة للمحسوسات فيما يضر وينفع فيكون الذئب يحذره كل شاة وان لم تره قط ولا اصابتها منه نكبة ويحذر الاسد
حيوانات كثيرة وجوارح الطير يحذرها سائر الطير وتتشنع عليها الطير الضعاف من غير تجربة فهذا قسم وقسم اخر يكون
لشيء كالتجربة وذلك ان الحيوان اذا اصابه الم او لذة او وصل اليه نافع حسي او ضار حسي مقارنا لصورة حسية فارتسم
في المصورة صورة الشيء وصورة ما يقارنه وارتسم في الذكر معنى النسبة بينهما والحكم فيهما فان الذكر لذاته وبجبلته
ينال ذلك فاذا لاح للمتخيلة تلك الصورة من خارج تحركت في المصورة وتحرك معها ما قارنها من المعاني النافعة
او الضارة وبالجملة المعنى الذي في الذكر على سبيل الانتقال والاستعراض الذي في طبع القوة المتخيلة فاحس الوهم
بجميع ذلك معا فرأى المعنى مع تلك الصورة وهذا هو على سبيل يقارب التجربة ولهذا يخاف الكلاب المدر و
الخشب وغيرها وقد يقع للوهم احكام اخرى بسبيل التشبيه بان يكون للشيء صورة تقارن معنى وهميا في بعض
المحسوسات وليس يقارن ذلك دائما وفي جميعها فيلتفت مع وجود تلك الصورة الى معناها وقد يخلفه فالوهم
حاكم في الحيوان يحتاج في افعاله الى طاعة هذه القوى له واكثر ما يحتاج في افعاله الى طاعة هذه القوى
الذكر والحس واما المصورة فيحتاج اليها بسبب الذكر والتذكر والذكر قد يوجد في سائر الحيوانات والتذكر
الاحتيال للذكر لاستعادة ما اندرس فلا يوجد فيما اظن في الا الانسان وذلك لان الاستدلال على ان شيئا
فات انما يكون للقوة النطقية او ان كان لغير النطقية فعسى ان يكون للوهم المزين بالنطق فسائر الحيوانات
ان ذكرت ذكرت وان لم تذكر لم يشتق الى التذكر ولم يخطر لها ذلك بالبال بل ان هذا الشوق والطلب هو للانسان
والتذكر هو يتضاف الى الحركات موجودا في النفس في الزمان الماضي ويشاكل التعليم من جهة ويخالفه من جهة
مشاكلته للتعلم فلان التذكر انتقال من امور يدركها ظاهرا او باطنا الى امور غيرها وكذلك التعلم فانه ايضا انتقال
معلوم الى مجهول لتعلم لكن التذكر هو طلب ان يحصل في المستقبل مثل ما كان حاصلا في الماضي والتعلم ليس الا
يحصل في المستقبل شيء آخر وايضا فان التذكر ليس يصار الى الغرض فيه من اشياء يوجب ضرورة حصول الغرض بل
على سبيل علامات اذا حصل اقربها من الغرض انتقل النفس الى الغرض في مثل ذلك الحال ولو كانت الحال غير ذلك لم يحدث

اخطر صورة الاقرب او معناه ان ينتقل لمن يخطر بباله كتاب بعينه فيذكر منه معلمه الذي قرأ عليه ذلك الكتاب
وليس يجب من اخطار ذلك الكتاب بالبال واخطار معناه ان يخطر ذلك المعلم بالبال لكل انسان واما العلم
فان السبيل الموصل اليه ضرورية النقل اليه وهو القياس والحد ومن الناس من يكون التعلم اسهل عليه من
التذكر لانه يكون مطبوعا على ضروريات النقل ومن الناس من يكون بالعكس ومن الناس من يكون بالعكس
الذكر ضعيف التذكر وذلك لانه يكون يابس المزاج فيحفظ ما ياخذه ولا يكون حركة النفس مطاوعة المادة لافعال
التخيل واستعراضاته ومن الناس من يكون بالعكس واسرع الناس تذكرا افطنهم للاشارات فان الاشارات
تنقل نقلا عن المحسوسات الى معان غيرها فمن كان فطنا في الاشارات كان سريع التذكر ومن الناس من يكون
ذوي الفهم ولكن يكون ضعيف الذكر ويكاد ان يكون الامر في الفهم والذكر بالتضاد فان الفهم يحتاج الى
للصورة الباطنة شديد الانطباع وانما يعين عليه الرطوبة واما الذكر فيحتاج الى مادة تعسر انفساخ ما ينصور
فيها ويتمثل وذلك يحتاج الى مادة يابسة فلذلك يصعب اجتماع الامرين فاكثر من يكون حافظا هو الذي لا يكثر حركاته
ولا تتفنن همه ومن كان كثير الهمم كثير الحركات لم يذكر جيدا فيحتاج الذكر مع المادة المناسبة الى ان يكون
مقبلة على الصورة وعلى المعنى المتمثلين اما لا بالحرص غير ماخوذة عنها باشتغال اخر ولذلك كان الصبيان
رطوبتهم يحفظون جيدا لان نفوسهم غير مشغولة بما تشتغل به نفوس البالغين فلا يذهل عما هي مقبلة عليه
واما الشبان فلحرارتهم واضطراب حركاتهم مع يبس مزاجهم لا يكون ذكرهم كالصبيان والمترعرعين والمشايخ
يعرض لهم من الرطوبة الغالبة الا يذكروا ما يشاهدون وقد يعرض مع الذكر من الغم والغضب والحزن وغير ذلك لما
هذه الصورة في باطن الحواس فاذا عادت فعلت ذلك او قريبا منه والاماني والرجا ايضا يفعل ذلك والرجا غير
الامنية فان الرجاء تخيل امر ما مع حكم او ظن بانه في الاكثر كاين واما الامنية فهو تخيل امر وشهوته والحكم بالتذاذ
يكون ان كان والخوف مقابل للرجا على سبيل التضاد واليأس عدمه وهذه كلها تكون احكاما للوهم فلنقتصر الان
على ما قلناه من امر القوى المدركة الحيوانية ولنبين انها كلها تفعل كلها بالالات فنقول اما المدركة من القوى للصور
الجزوية الظاهرة على هيئة غير تامة التجريد والتفريد عن المادة ولا مجردة اصلا عن علايق المادة كما يدرك الحواس الظاهرة
فالامر في احتياج ادراكه الى الات جسمانية واضح سهل وذلك لان هذه الصورة انما يدرك ما دامت المواد
موجودة والجسم الحاضر الموجود انما يكون حاضرا موجودا عند جسم وليس يكون حاضرا مرة وغائبا اخرى عند
ليس بجسم فانه لا ينتسب له الى قوة مفردة من جهة الحضور والغيبة فان الشيء الذي ليس في مكان لا يكون
المكاني اليه نسبة في الحضور عنده والغيبة عنه بل الحضور لا يقع الا على وضع او بعد للحاضر عند الحضور و
لا يمكن اذا كان الحاضر جسما الا ان يكون المحضور جسما او في جسم واما المدرك للصورة الجزئية على تجريد
تام من المادة وعدم تجريد البتة من العلائق المادية كالخيال فيحتاج ايضا الى آلة جسمانية فان الخيال لا
يمكنه ان يتخيل الا ان يرتسم الصورة الخيالية فيه ارتساما مشتركا بينه وبين الجسم فان الصورة المرتسمة في الخيال

من صورة شخص زيد على شكله وتخطيطه ووضع اعضائه بعضها عند بعض الذي يتمثل في الخيال كالمنظور اليها
لا يمكن ان يتخيل على ما هي عليه الا ان تلك الاجزاء والجهات من اعضائه يجب ان ترتسم في جسم ويختلف جهات
تلك الصورة في جهات ذلك الجسم واجزائه في اجزائه ولنعمل صورة زيد الى صورة مربع ا ب ج د المحدود المقدار
والجهة والكيفية واختلاف الزوايا بالعدد وليكون متصلا بزاويتي ا ب منه مربعان كل واحد منهما مثل
الآخر ولكل واحد جهة معينة ولكنهما متشابها الصورة ويرتسم من الجملة صورة شكل مجسم جزوي واحد
بالعدد مفرد في الخيال فنقول ان مربع ا ه ز د وقع غيرانيا بالعدد لمربع ح ط ی ووقع في الخيال منه بجانب اليمين متميزا
عنه بالوضع المتخيل المشار اليه في الخيال فلا يخلو اما ان يكون للصورة المربعية لذاته او لعارض خاص له في المربعية
غير صورة المربعية او يكون للمادة التي هي منطبع فيها فلا يجوز ان يكون مغايرته له من جهة
صورة المربعية وذلك انا فرضناهما متشاكلين متشابهين متساويين ولا يجوز ان يكون ذلك
لعارض يخصه اما اولا فانه لا يحتاج في تخيله ايانا الى ايقاع عارض فيه ليس في ذلك غير جهات
المادة واما ثانيا فان ذلك العارض اما ان يكون شيئا في نفسه لذاته او يكون شيئا له بالقياس الى ما هو شكله في الموجود
حتى يكون كانه شكل منزوع عن موجود هو لهذا الخيال او يكون شيئا له بالقياس الى المادة الحاملة ولا يجوز ان يكون شيئا
في نفسه من العوارض التي تخصه لانه اما ان يكون لازما او زايلا ولا يجوز ان يكون لازما له بالذات الا وهو لازم لمشاركه
في النوع فان المربعين وضعا متساويين في النوع فلا يكون لهذا عارض لازم ليس لذلك وايضا فانه لا يجوز ان كان هو في
قوة غير متجزية يجري والقوى الجسمانية ان يعرض له شيء دون الآخر الذي هو مثله ومحلهما واحد غير متجز وهو القوة
القابلة ولا يجوز ان يكون زايلا لانه يجب اذا زال ذلك الامر ان تتغير صورته في الخيال فيكون الخيال انما يتخيله كما هو لانه
يقترن به ذلك الامر فاذا ازاله تغير والحال انما يتخيله هكذا لا بسبب شيء يقترن به بل يتخيله كذلك كيف كان ولا الى الخيال ان
يلحق بالآخر هذا العارض فيجعله كالاول بل ما دام موجودا فيه يكون كذلك ويغيره الخيال كذلك من غير التفات الى
امر آخر يقترن به ولهذا لا يجوز ان يقال ان فرض العارض جعله بهذه الحال كما يجوز ان يقال في مثله في المعقولات وذلك
لان الكلام سيقع بحاله فيقال ما الذي فعله العارض حتى خصصه بهذه الحال متميزا عن الثاني واما في الكلي فهناك
امر يقترن به بالفعل وهو حد التيامن او التياسر فاذا قرن بمربع حد التيامن صار بعد ذلك متيامنا والحد انما يكون
لامر كلي معقول كلي وفي مثله يصح لانه امر فرضي يتبع الفرض في التصور واما هذا الجزئي الذي ليس يكون بالفرض بل انما
يتصور في الخيال صورة غير محسوسة من غير اختلاف فيثبت منظورا اليها متخيلة بعينها فليس يمكن ان يوجد له هذه
الحد دون صاحبها لا لامر يلحق زيادة هذا الحد دون صاحبها ولا الحال بفرضها كذلك يشترط يقرنه بها بل يتخيلها
دفعة على الهيئة في نفسها كذلك لا يعرضها فيتخيل هذا المربع متيامنا وذلك متياسرا لا بسبب شرط يقرنه بذلك وهذا
وبعد محفوظ يعرض ذلك متيامنا وهذا متياسرا واما في صقع العقل فان حد التيامن وحد التياسر يلحق المربع وهو مربع
لم يعرض له شيء آخر لحوق الكلي بالكلي فانه يجوز ان يثبت في العقل كلي من غير الحاق شيء به ويكون بعد الان يلحق به ما يلحق

واما الخيال فما لم يتشخص المعنى فيه بما يتشخص به ولم يتمثل في الخيال فلذلك يجوز ان يكون في سلطان العقل ان يقرن
معنى بمعنى على سبيل العرض واما في الخيال فما لم يقع للتمثل فيه او لا وضع محدود جزئي لم يرتسم في الخيال كل
كان سيما يجري عليه فرض فقد بطل ان يكون هذا التيامن بسبب عارض في ذاته لازم او غير لازم او مفروض فنقول لا
يجوز ان يكون بالقياس الى الشيء الموجود الذي هو خياله وذلك لانه كثيرا ما يتخيل ما ليس بموجود وايضا فانه
ربما وقع لاحد المربعين نسبة الى الجسم وللمربع الآخر نسبة اخرى فليس يجوز ان يقع ومحلهما غير منقسم فانه ليس احد المربعين
الخياليين اولى بان ينسب الى احد المربعين الخارجيين من الآخر الا ان يكون قد وقع هذا في نسبة من الجسم الموضوع
له الحامل اياه الى احد الخارجين لا يقع الآخر فيها فيكون اذن محل هذا غير محل هذا ويكون القوة منقسمة ولا
تنقسم بذاتها بل بانقسام ما فيها فيكون جسمانية ويكون الصورة مرتسمة في جسم فليس يصح ان يقترن المربعان في
الخيال الا لافتراق المربعين الموجودين وبالقياس اليهما فبقي ان يكون ذلك اما بسبب افتراق الجزئين في القوة القابلة
او الجزئين من الآلة التي بها يفعل القوة وكيف كان فان الحاصل من هذا القبيل ان الادراك الخيالي هو ايضا انما بجسم ومما
يبين ذلك انا انما نتخيل الصور الخيالية لصور الناس مثلا اصغر واكبر كانا ننظر اليهما ولا محالة انهما يرتسم وهي اكبر ويرتسم
وهي اصغر في شيء لا في مثل ذلك الشيء بعينه لانها ان ارتسمت في مثل ذلك الشيء فالتفاوت في الصغر والكبر اما ان
يكون بالقياس الى الماخوذ عنه الصورة واما بالقياس الى الآخذ واما لنفس الصورتين ولا يجوز ان يكون بالقياس
الى الماخوذ عنه الصورة فكثير من الصور الخيالية غير ماخوذة عن شيء البتة وربما كان الصغير والكبير صورة شخص واحد
ولا يجوز ان يكون بسبب الصورتين في انفسهما فانهما لما اتفقتا في الحد والماهية واختلفتا في الصغر والكبر فليس ذلك
لنفسيهما فان ذلك بالقياس الى الشيء القابل ولان الصورة تارة ترتسم في جزء منه اكثر وتارة في جزء منه اصغر
وايضا فانه ليس يمكننا ان نتخيل البياض والسواد في شبح خيالي واحد متشاربين فيه معا ويمكننا ذلك في جزئين منه
نلحظهما الخيال مفترقين ولو كان الجزءان لا يتميزان في الوضع بل كان كلا الخياليين يرتسمان في شيء غير منقسم لكان
لا يفترق الامران المتعذر منهما والممكن فاذن الجزءان متميزان في الوضع او الخيال او يتخيلهما متميزين في جزئين فان
قال قايل وكذلك العقل فحسبه ونقول ان العقل يعقل السواد والبياض معا في زمان واحد من حيث التصور واما من
حيث التصديق فيمتنع ان يكون موضوعهما واحدا واما الخيال فلا يتخيلهما معا لا على قياس التصور ولا على قياس التصديق
على ان فعل الخيال انما هو على قياس التصور لا غير ولا فعل له في غيره وليعلمن هذا في الخيال فقد علمت في الوهم الذي انما
يدرك ما يدركه متعلقا بصورة جزئية خيالية على ما اوضحنا

الفصل الرابع في احوال القوى المحركة وضرب من النبوة المتعلقة بها

واذ قد تكلمنا في القوى المدركة من قوى النفس الحيوانية فخليق بنا ان نتكلم في القوى المحركة منها
فنقول ان الحيوان ما لم يشتق اشتياقا الى شيء شعر باشتياقه او يخيله او لم يشعر به لم ينبعث الى طلبه بالحركة وليس ذلك
الشوق هو لشيء من القوى المدركة فليس لتلك القوى الا الحكم والادراك وليس بها اذا حكم او ادرك يحس او وهم ان
نشتاق ذلك الشيء فان الناس يتفقون في ادراك ما يحسون ويتخيلون من حيث يحسون ويتخيلون ولكن يختلفون

فيما يشتاقون اليه مما يحسون ويتخيلون والانسان الواحد قد يختلف في ذلك بحالة فانه يتخيل الطعام والشراب
فيشتاق اليه في وقت الجوع ولا يشتاق في وقت الشبع وايضا لان الحسن الاخلاق اذا تخيل اللذات المستكرهة
لم يشتقها والاخر يشتاقها وليس هذان الحالان للانسان وحده بل وللحيوان كلها والشوق قد يختلف نفسه
ما يكون ضعيفا بعد ومنه ما يشتد حتى يوجب الاجماع والاجماع ليس هو الشوق فقد يشتد الشوق الى الشيء
فلا يجمع على الحركة البتة كان التخيل يقوى فلا يشتاق الى ما يتخيل فاذا صح الاجماع اطاعت القوى المحركة التي ليس لها
الا تشنج العضل وارسالها وليس هذا نفس الشوق ولا الاجماع فان الممنوع من الحركة لا يكون ممنوعا من شدة
الشوق ومن الاجماع لكنه لا يجد طاعة من القوى الاخرى التي لها ان يحرك فقط وهي التي في العضل وهذه القوى
الشوقية من شعبها القوة الغضبية والقوة الشهوانية فالتي ينبعث مشتاقة الى اللذيذ والتخيل نافعا
لتخيله هي الشهوانية والتي ينبعث مشتاقة الى الغلبة والى المتخيل منافيا لتدفعه هي الغضبية وقد يجد في الحيوانات
انبعاثات لا الى شهواتها بل مثل نزاع النحل والتي ولدت الى ولدها والذي الف الى الفه وكاشتياقها الى الانفلات
من الانقفاص والقيود فهذا وان لم يكن شهوة للقوة الشهوانية فانه اشتياق ما الى شهوة للقوة الخيالية فان القوة
المدركة تخصها فيما يدرك وفيما تفعل خير من الامور التي يتحد بها المشاهدة او من الصور مثلا الذي يخصها فاذا
تاملت فقدتها اشتاقت اليها طبعا فان جميع القوى الاجماعية على ان يحرك اليها الالات كما يجمع لاجل الشهوة
والغضب ولاجل الحمل من المعمولات ايضا فيكون للشهوة اشتداد الشوق الى اللذيذ وللقوة التي تخصه
الاجماع وللغضب اشتداد الشوق الى الغلبة وللقوة النزوعية الاجماع وكذلك للتخيل ايضا ما يخصه والخوف والغم
والحزن من عوارض القوة الغضبية بمشاركة من القوى الدراكة فانها اذا تحركت اتباعا للتصور عقلا وخيالا
كان خوف واذا لم يخف هوس وعرض لها الغم من الذي يوجب الغضب اذا كان غير مقدور على دفعه او كان مخوفا
ووقع والفرح الذي من باب الغلبة فانه غاية لهذه القوة ايضا والعرض والبهم والشبق وما اشبه ذلك فهي احوال
للقوة البهيمية الشهوانية والاستيناس والسرور من عوارض القوى الدراكة واما القوى الانسانية فيعرض لها
ما يخصها ستتكلم فيها بعد والقوة الاجماعية تقع للقوة المذكورة فانها اذا اشتد نزاعها اجتمعت وهي كلها
ايضا تتبع القوة الوهمية وذلك انه لا يكون شوق البتة الا بعد توهم المشتاق اليه وقد يكون وهم ولا يكون شوق
البتة الا بعد توهم المشتاق اليه وقد يكون وهم ولا يكون شوق البتة ولكنه قد يتفق احيانا ان الالام بدنية
يتحرك الطبيعة الى دفعها ان يوجب تلك الحركات انبعاث التوهم فيكون تلك القوى سابقة للتوهم الى مقتضاها
كما ان اكثر التوهم في اكثر الامر يشوق القوى الى المتوهم فالوهم له السلطان في حيز القوى المدركة في الحيوانات و
الشهوة والغضب لهما السلطان في حيز القوى المحركة ويتبعهما القوى الاجماعية ثم القوى المحركة التي في العضل
فنقول الان ان هذه الافعال والاعراض هي العوارض التي للنفس وهي في البدن ولا يعرض بغير مشاركة البدن
وكذلك فانها يستحيل معها امزجة الابدان ويحدث هي ايضا مع حدوث امزجة الابدان فان بعض الامزجة يتبعه

الاستعداد للغضب وبعض الامزجة يتبعها الاستعداد للشهوة وبعض الامزجة يتبعه الجبن والخوف ومن الناس
من يكون سحنته سحنة مغتضب فيكون سريع الغضب ومن الناس من يكون كانه مذعور مرعوب فيكون جبانا
سريعا اليه الرعب فهذه الاحوال لا يكون الا بمشاركة البدن والاحوال التي للنفس بمشاركة البدن على اقسام منها
ما يكون للبدن اولا ولكن يكون لاجل انه ذو نفس ومنها ما يكون للنفس اولا ولكن لاجل انه في بدن ومنها ما
يكون بينهما بالسوية فالنوم واليقظة والصحة والمرض احوال هي للبدن ومباديها منه فهي له اولا ولكن انما هي للبدن
بسبب ان له نفسا واما التخيل والشهوة والغضب وما يجري هذا المجرى فانه للنفس من جهة ما هي ذات بدن
وللبدن من جهة انها النفس للبدن اولا وان كان من جهة ما النفس ذو بدن لست اقول من قبل البدن وكذلك الغم
والهم والحزن والذكر وما اشبه ذلك فان هذه ليس فيها ما هو عارض للبدن من حيث هو بدن ولكن
هذه احوال شيء مقارن للبدن لا يكون الا عند مقارنة البدن فهي للبدن من قبل النفس اذ هي للنفس اولا وان كان
للنفس من قبل ما هو ذو بدن لست اقول من قبل البدن واما الالم من الضرب ومن تغير المزاج فان العارض فيه
موجود للبدن لان تفرق الاتصال والمزاج من احوال البدن من جهة ما هو بدن وايضا موجود في الحس الذي
يحسه من جهة ما يحسه ولكنه بسبب البدن ويشبه ان يكون الجوع والشهوة من هذا القبيل واما التخيل والخوف
والغم والغضب فان الانفعال الذي يعرض به يعرض اولا للنفس وليس الغضب والغم من حيث هو غضب وغم
انفعالا من الانفعالات المولمة للبدن وان كان يتبعه انفعال بدني مولم للبدن مثل اشتعال الحرارة او خمودها
وغير ذلك فان ذلك ليس نفس الغضب والغم بل امر يتبع الغضب والغم ونحن لا نمنع ان يكون امر الاحلوه ان يكون للنفس من
حيث هو في بدن ثم يتبعه في البدن انفعالات خاصة للبدن فان التخيل ايضا من حيث كونه ادراكا ليس هو من الانفعالات
التي يكون للبدن بالقصد الاول ثم قد يعرض من التخيل ان ينتشر بعض الاعضاء وليس ذلك بسبب طبيعي اوجبت
مزاجا ولا استحالة وحرارة هوس ونجار يكون وينفسد في العضو حتى ينتشر بل الحاصل حصول صورة في وهم اوجبت
الاستحالة في مزاج وحرارة ورطوبة وريحا ولولا تلك الصورة لم يكن في الطبيعة ما يحركها ونحن نقول بالجملة ان
من شان النفس ان يحدث فيه في العنصر البدني استحالة مزاج يحدث من غير فعل وانفعال جسماني فيحدث حرارة
لا عن حار وبرودة لا عن بارد بل اذا تخيلت النفس خيالا وقوي في النفس لم يلبث ان يقبل العنصر البدني صورة
مناسبة لذلك او كيفية وذلك لان النفس من جوهر بعض المبادي التي هي تلبس المواد ما فيها من الصور المقومة
لها اذ هي اقرب مناسبة لذلك الجوهر من غيره وذلك اذا استتم استعدادها واكثر استعداداتها انما يكون بسبب
استحالات في الكيف كما قلنا فيما سلف ولما يستحيل في الاكثر عن اضداد تحيلها فاذا كانت هذه المبادي قد
تكسو العنصر صورة مقومة لنوع طبيعي لنسبة ما يتقدر بينهما فلا يبعد ان تكسوها ايضا الكيفيات من غير حاجة
الى ان يكون هناك مماسة وفعل وانفعال جسماني يصدر عن مضادة بل الصورة التي في النفس هي مبدأ لما يحدث
في العنصر كما ان للصورة الصحة التي في النفس الطبيب مبدأ لما يحدث من البرء وكذلك صورة السرير في نفس النجار لكنه

المبادي التي لا تنساق الى اضداد ما هو موجب له الا بالآلات ووسائط وانما يحتاج الى هذه الآلات لعجزه وضعفه
تامل حال المريض الذي توهم انه قد صح والصحيح الذي توهم انه مرض فانه كثيرا ما يعرض من ذلك ان يكون اذا تمكنت الصورة
في نفسه وفي وهمه انفعل منها عنصره فكانت الصحة او المرض ويكون ذلك ابلغ مما يفعله الطبيب بالآلات والوسائط ولهذا
السبب مما يمكن للانسان مثلا ان يعدو على جذع ملقى في الفارعة من الطريق وان كان موضوعا كالجسر وتحته هاوية لم
ان يمشي عليه دبيبا الا ما لهوينا لانه يتخيل في نفسه صورة السقوط تخيلا قويا جدا فيجيب الى ذلك طبيعته وقوة
اعضائه ولا يجيب الى الضد من الثبات والاستمرار فالصور اذا استحكم وجودها في النفس واعتقادها انه يجب ان
يوجد فقد يعرض كثيرا ان ينفعل عنها المادة التي من شانها ان تنفعل عنها ويكون فان كان ذلك في النفس الكلية
التي للسماء والعالم جاز ان يكون مؤثرا في طبيعة الكل وان كان في نفس جزئية جاز ان يؤثر في الطبيعة الجزئية وكثيرا
ما يؤثر النفس في بدن آخر كما يؤثر في بدن نفسه تاثير العين العائنة والوهم العامل بل النفس اذا كانت قوية شريفة
شبيهة بالمبادي اطاعها العنصر الذي في العالم وانفعل عنها ووجد في العنصر ما يتصور فيها وذلك لان النفس
الانسانية سنبين انها غير منطبعة في المادة التي لها لكنها مصروفة الهمة اليها فان كان هذا الضرب من التعلق يجعل لها
ان يحيل العنصر البدني عن مقتضى طبيعته فلا بدع ان يكون النفس الشريفة القوية جدا تجاوز بتاثيرها ما يختص
بها من الابدان اذا لم يكن انغماسها في الميل الى ذلك البدن شديدا قويا وكان مع ذلك غالبا في طبقته قويا في ملكته
جدا فيكون هذه النفس تبري المرضى وتمرض الاشرار ويتبعها ان تهدم طبائع وتؤكد طبائع وان تستحيل لها العناصر
فيصير غير النار نارا وغير الارض ارضا ويحدث بارادتها ايضا امطار وخصب كما يحدث خسف ووباء وكل بحسب الواجب
العقلي وبالجملة فانه يجوز ان يتبع ارادتها وجود ما يتعلق باستحالة العنصر في الاضداد فان العنصر بطبعه
يكون فيه ما يتمثل في ارادتها اذ العنصر بالجملة طوع للنفس وطاعته لها اكثر من طاعته للاضداد المؤثرة فيه فاذن
هذه من خواص القوى النبوية وقد كنا ذكرنا خاصة قبل هذه يتعلق بقواها المتخيلة وتلك خاصية تتعلق بالقوى
الحيوانية المدركة وهذه خاصية تتعلق بالقوى الحيوانية المحركة الاجماعية من نفس النبي العظيم القوة فنقول انه لما تبين
ان جميع القوى الحيوانية لا فعل لها الا بالبدن ووجود القوى ان تكون بحيث تفعل فالقوى الحيوانية اذن انما تكون بحيث
تفعل وهذه مدنية فوجودها ان تكون مدنية فلا بقاء لها بعد البدن وقد تكلمنا في كتبنا الطبيعية في سبب استعدادات
الاشخاص المختلفة بحسب جبلتها وبحسب اختلاف احوالها للفرح والغم والغضب والحلم والحقد والسلامة وغير ذلك كلاما
لا يوجد للمتقدمين ما يجري مجراه في تفصيله وتحصيله فليقرأ من هناك

المقالة الخامسة

الفصل الاول في خواص الافعال والانفعالات التي للانسان وبيان قوى النظر والعمل للنفس الانسانية

قد فرغنا عن القول في القوى الحيوانية ايضا فحري بنا ان نتكلم الآن في القوى الانسانية فنقول ان الانسان
له افعال يصدر عن نفسه ليست موجودة لسائر الحيوان واول ذلك انه لما كان الانسان في وجوده المقصود فيه يجب ان
يكون غير مستغن في بقائه عن المشاركة ولم يكن كسائر الحيوان الذي يقتصر كل واحد منها في نظام معيشته على نفسه
وعلى الموجودات في الطبيعة له واما الانسان الواحد فلو لم يكن في الوجود الا هو وحده والا الامور الموجودة
في الطبيعة لهلك او لساءت معيشته اشد سوء وذلك لفضيلته ونقيصة سائر الحيوان على ما ستعلمه في مواضع اخرى
بل الانسان محتاج الى امور ازيد مما في الطبيعة من الغذاء المعمول واللباس المعمول والموجود في الطبيعة من الاغذية ما لم
يدبر بالصناعات فانها لا تلائمه ولا تحسن معها معيشته والموجود في الطبيعة من الاشياء التي يمكن ان يلبس ايضا
فقد يحتاج ان تجعل بهيئة وصفة حتى يمكنه ان يلبسها واما الحيوانات الاخرى فان لباس كل واحد معه في الطباع
فلذلك يحتاج الانسان اول شيء الى الفلاحة وكذلك الى صناعات اخرى ولا يتمكن الانسان الواحد من تحصيل كل ما يحتاج
اليه من ذلك بنفسه بل بالمشاركة حتى يكون هذا يخبز لذاك وذاك ينسج لهذا وهذا ينقل شيئا من بلاد غريبة الى ذلك
وهذا يعطيه بازاء ذلك شيئا من قربه فلهذه الاسباب ولاسباب اخرى اخفى واكد من هذه ما احتاج
الانسان ان يكون له في طبعه قدرة على ان يعلم الآخر الذي هو شريكه ما في نفسه بعلامة وضعية وكان
اخلق ما يصلح لذلك هو الصوت لانه ينشعب الى الحروف تتركب منها تراكيب كثيرة من غير مؤنة تلحق البدن ويكون
شيئا لا يثبت ولا يبقى وجوده فيؤمن وقوف من لا يحتاج الى شعوره عليه وبعد الصوت الاشارة فانها كذلك الا ان
الصوت ادل من الاشارة لان الاشارة انما تهدي من حيث يقع عليها البصر وذلك يكون من جهة مخصوصة ويحتاج
ان يتكلف المواد علامته ان يتحرك حدقته الى جهة مخصوصة حركات كثيرة يراعي بها الاشارة واما الصوت فقد يغني به له
الاستعلام عن ان يكون من جهة مخصوصة ويغني ايضا عن ان يراعي تحركات ومع ذلك فليس يحتاج في ان يدرك
الى متوسط كما لا يحتاج اللون لا الحاجز الا الاشارة فجعلت الطبيعة للنفس ان يؤلف من الاصوات ما يتوصل به الى
اعلام الغير وفي الحيوانات الاخرى ايضا اصوات يقف بها غيرها على حال في نفسها لكن تلك الاصوات انما يدل
بالطبع وعلى جملة من الموافقة والمنافرة غير محصلة ولا مفصلة والذي للانسان هو بالوضع وذلك لان الاغراض
الانسانية يكاد ان لا يتناهى فما كان يمكن ان يطبع على اصوات بلا نهاية فهذا يخص الانسان هذه الضرورة
الداعية الى الاعلام والاستعلام لضرورة داعية الى الاخذ والاعطاء بقدر عدل ولضرورات اخرى ثم اتخاذ
المجامع واستنباط الصنائع وللحيوانات الاخرى وخصوصا الطير صناعات ايضا فانها تصنع بيوتا ومساكن
لا سيما النحل لكن ذلك ليس مما يصدر عن استنباط وقياس بل عن الهام وتسخير ولذلك ليس مما يختلف ويتنوع و
اكثرها لصلاح احوالها وللضرورة النوعية ليست للضرورة الشخصية والذي للانسان فكثير منه للضرورة الشخصية
وكثير لصلاح حال الشخص بعينه ومن خواص الانسان انه يتبع ادراكاته للاشياء النادرة انفعال يسمى التعجب ويتبعه

الضحك ويتبع ادراكه للاشياء المؤذية انفعال يسمى الضجر ويتبعه البكاء ويخصه في المشاركة ان المصلحة عولت
الى ان يكون في جملة الافعال التي من شانه ان يفعلها فيعلم ذلك صغيرا وينشا عليه ويكون قد تعود منذ صباه سماع
ان تلك الافعال ينبغي ان لا يفعلها حتى صار هذا الاعتقاد له كالغريزي وافعال اخرى بخلاف ذلك ويسمى الاول
قبيحا والاخرى جميلة وليس يكون للحيوانات الاخرى ذلك فان كانت الحيوانات الاخرى يترك افعالا لها ان يفعلها مثل
ان الاسد المعلم لا ياكل صاحبه ولا ياكل ولده فليس سبب ذلك اعتقاد في النفس ورأي ولكن هيئة اخرى نفسانية
وهي ان كل حيوان يؤثر بالطبع وجود ما يلذه وبقاءه وان الشخص الذي يمونه ويطعمه قد صار لذيذا له لان كل نافع
لذيذ بالطبع عند المنفوع فيكون المانع عن فرسه ليس اعتقادا البتة وعارضا نفسانيا آخر وربما وقع هذا العارض
في الحيلة ومن الهام الهي كحب كل حيوان ولده من غير اعتقاد البتة بل على نوع تخييل بعض الانسان لشيء نافع ولذيذ او
يقربه عنه اذا كان في صورة ما سعر عنه وللانسان قد يتبع شعوره شعور غيره انه فعل شيئا من الاشياء التي قد اجمع
على انه لا ينبغي ان يفعلها انفعال نفساني يسمى الخجل وهذا ايضا من خواص الناس وقد يعرض للانسان انفعال نفساني
بسبب ظنه ان امرا في المستقبل يكون مما يضره ويسمى ذلك الخوف والحيوانات الاخرى انما يكون لها ذلك بحسب الآن في اغلب
الامر او متصلة بالآن وللانسان بازاء الخوف والرجاء ولا يكون للحيوانات الاخرى الا متصلة بالآن ولا يكون فيما يبعد من
الآن من الزمان ذلك والذي يفعله من الاستظهار فليس ذلك لانها تشعر بالزمان وما يكون فيه بل ذلك ايضا ضرب
من الالهام والذي يفعله النمل في نقل البرة بالسرعة الى حجرها منذرة بمطر يكون فلانها تتخيل ان ذلك هو ذا يكون في
هذا الوقت كما ان الحيوان يهرب عن الضد لما يتخيل انه هو ذا يريد ان يضربه في الوقت ويتصل بهذا الجنس ما للانسان انه يروي
فيه في الامور مستقبلة انه هل ينبغي له ان يفعلها او لا ينبغي فيفعل ما يصح ان يوجب رويته ان لا يفعله وقتا آخر او
في هذا الوقت بدل ما روى ولا يفعل ما يصح الى يوجب رويته ان يفعل وقتا آخر ولا في هذا الوقت بدل ما روى وسائر
الحيوانات انما يكون لها من الاعدادات للمستقبل ضرب واحد مطبوع فيها وافقت عاقبتها او لم يوافق واخص الخواص
بالانسان تصور المعاني الكلية العقلية المجردة عن المادة كل التجريد على ما حكيناه وبيناه والتوصل الى معرفة المجهولات
تصديقا وتصورا من المعلومات الحقيقية فهذه الافعال والاحوال المذكورة هي مما يوجد للانسان وجلها يختص
الانسان وان كان بعضها بدنيا ولكنه موجود لبدن الانسان بسبب النفس التي للانسان التي ليست لسائر الحيوان
بل نقول ان للانسان تصرفا في امور جزئية وتصرفا في امور كلية والامور الكلية انما يكون فيها اعتقاد فقط ولو كان
ايضا في عمل فان من اعتقد اعتقادا كليا ان البيت كيف ينبغي ان يبنى فانه لا يصدر عن هذا الاعتقاد وحده فعل بيت مخصوص
صدورا اوليا فان الافعال تتناول امورا جزئية وتصدر عن آراء جزئية وذلك لان الكلي من حيث هو كلي ليس مختص
بهذا دون ذلك ولنؤخر شرح هذا معولين على ما ياتيك في الصناعة الحكمية في آخر الفنون فيكون للانسان اذن قوة
تختص بالآراء الكلية وقوة اخرى تختص بالروية في الامور الجزئية فيما ينبغي ان يفعل ويترك مما ينفع ويضر ومما هو جميل
وقبيح وخير وشر ويكون ذلك بضرب من القياس والتأمل صحيح او سقيم غايته انه يوقع رأيا في امر جزئي مستقبل من الامور

الممكنة لان الواجبات والممتنعات لا يروى فيها لا يوجد او يعدم وما مضى ايضا لا يروى في ايجاده على انه
ماض واذا حكمت هذه القوة مع حكمها حركة القوة الاجماعية الى تحريك البدن كما كانت تتبع احكام قوى اخرى
في الحيوانات ويكون هذه القوة استمدادها من القوة التي على الكليات فمن هناك تاخذ المقدمات
الكبرى فيما يروى وينتج في الجزئيات فالقوة الاولى للنفس الانسانية قوة ينسب الى العمل فيقال عقل عملي وذلك
للصدق والكذب وهذا للخير والشر في الجزئيات وذلك للواجب والممكن والممتنع وهذا للقبيح والجميل
والمباح ومبادي تلك من المقدمات الاولية ومبادي هذه من المشهورات والمقبولات والمظنونات
والتجربيات الواهية التي يكون من المظنونات غير التجربيات الوثيقة ولكل واحدة من هاتين القوتين
رأي وظن فالرأي هو الاعتقاد المجزوم به والظن هو الاعتقاد المميل اليه مع تجويز الطرف الثاني وليس كل
من ظن فقد اعتقد كما ليس كل من احس فقد عقل او من تخيل فقد ظن او اعتقد او رأى فيكون في الانسان حاكم
حسي وحاكم من باب التخيل وهمي وحاكم عملي ويكون المبادي الباعثة لقوته الاجماعية على تحريك الاعضاء وهم
خيالي وعقلي عملي وشهوة وغضب ويكون للحيوانات الاخرى ثلثة من هذه والعقل العملي محتاج في افعاله
كلها الى البدن والى القوى البدنية واما العقل النظري فان له حاجة ما الى البدن والى قواه لكن لا دائما
ومن كل وجه بل قد يستغني بذاته وليس ولا واحد منهما هو النفس الانسانية بل النفس هو الشيء الذي له هذه
القوى وهو كما يتبين جوهر منفرد وله استعداد نحو افعال بعضها لا يتم الا بالآلات وبالاقبال عليها بالكلية
وبعضها لا يحتاج فيه الى الآلات حاجة ما وبعضها لا يحتاج اليه البتة وهذا كله سنشرح بعد فجوهر النفس الانسانية
مستعد لان يستكمل نوعا من الاستكمال بذاته وما هو فوقه لا يحتاج الى ما هو دونه وهذا الاستعداد له
بالشيء الذي يسمى العقل النظري ومستعد لان يتحرز عن آفات يعرض له من المشاركة كما سنشرح في موضعه
وان يتصرف في المشاركة تصرفا على الوجه الذي يليق به وهذا الاستعداد له بقوة يسمى العقل العملي وهي
رئيسة القوى التي لها الى جهة البدن واما ما دون ذلك فهي قوى ينبعث عنه لاستعداد البدن لقبولها ولمنفعته
والاخلاق يكون للنفس من جهة هذه القوة كما قد اشرنا اليه فيما سلف ولكل واحدة من القوتين استعداد
وكمال فالاستعداد الصرف من كل واحد منهما يسمى عقلا هيولانيا سواء احد نظريا او عمليا ثم بعد ذلك انما
يعرض لكل واحد منهما ان يحصل له المبادي التي بها يكمل افعالها اما للعقل الهيولاني فالمقدمات الاولية وما يجري
مجراها واما للعملي فالمقدمات المشهورة وهيئات اخرى فيكون كل واحد منهما عقلا بالملكة ثم يحصل لكل واحد منهما
الكمال المكتسب وقد كنا شرحنا هذا من قبل ان تبين ان هذه النفس المستعدة لقبول المعقولات بالعقل الهيولاني
ليس بجسم ولا قائم صورة في جسم

الفصل الثاني في اثبات ان قوام النفس الناطقة غير منطبع في مادة جسمانية

ان مما لا شك فيه ان الانسان فيه شيء وجوهر ما يتلقى المعقولات بالقبول فنقول ان
الجوهر الذي هو محل المعقولات ليس بجسم ولا هو قائم في جسم على انه قوة فيه او صورة له بوجه فانه ان كان محل المعقولات

جسما او مقدارا من المقادير فاما ان يكون الصورة المعقولة تحل منه شيا وحدانيا غير منقسم او يكون انما تحل
شيا منقسما والشيء الذي لا ينقسم من الجسم هو طرف نقطي لا محالة ولنمتحن اولا انه هل يمكن ان يكون محله
طرفا غير منقسم فنقول ان هذا مح وذلك لان النقطة هي نهاية ما لا يتميز لها عن الخط في الوضع او عن المقدار الذي
هو منته اليها تميزا يكون لها النقطة شيا يستقر فيه شيء من غير ان يكون في شيء من ذلك المقدار بل كما ان النقطة
لا ينفرد بذاتها وانما هي طرف ذاتي لما هو بالذات مقدار كذلك انما يجوز ان يقال بوجه ما انه يحل فيه طرف شيء حال في
المقدار الذي هو طرفه فهو متقدر بذلك المقدار بالعرض وكما انه يتقدر به بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة
فيكون نهاية بالعرض مع امتداد بالذات ولو كانت النقطة منفردة يقبل شيا من الاشيا لكان يتميز لها ذات
فكانت النقطة اذن ذات جهتين جهة منها الى الخط الذي تميزت عنه وجهة منها مخالفة له متقابلة فيكون ح منفصلة
عن الخط بقوامها وللخط المنفصل عنها نهاية لا محالة غيرها يلاقيها فيكون تلك النقطة نهاية الخط لا هذه و
الكلام فيها وفي هذه النقطة واحد ويودي هذا الى ان يكون النقط متشافعة في الخط اما متناهية واما
غير متناهية وهذا امر قد بان لنا في مواضع اخرى استحالته فقد بان ان النقطة لا يتركب بتشافعها جسم وبان ايضا
ان النقطة لا يتميز لها وضع خاص ولا باس بان يشير الى طرف منها فنقول ان النقطتين اللتين يليان نقطة واحدة
من جنبيها ح اما ان يكون النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا يتماسان فيلزم ح ان ينقسم الواصلة على الاصول
قد علمت وهذا مح واما ان يكون الوسطى لا يحجز المكتنفين عن التماس فح يكون الصور المعقولة حالة في جميع النقط
وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعنا هذه النقطة الواحدة منفصلة عن الخط فللخط من جهة ما ينفصل عنها
طرف غيرها لها منفصل عنها فيكون تلك النقطة مباينة لهذه في الوضع وقد وضعت النقط كلها مشتركة في الوضع
وهذا مح فقد بطل اذن ان يكون محل المعقولات من الجسم شيا غير منقسم فبقي ان يكون محلها من الجسم ان كان
محلها من الجسم شيا منقسما فلنفرض صورة معقولة في شيء منقسم فاذا فرضنا في الشيء المنقسم اقساما عرض للصورة
ان ينقسم فح لا يخ اما ان يكون الجزآن المتشابهين او غير متشابهين فان كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ما ليس هما
اذ الكل من حيث هو كل ليس هو الجزء الا ان يكون ذلك الكل شيء يحصل منهما من جهة الزيادة في المقدار والزيادة في العدد
لا من جهة الصورة فح يكون الصورة المعقولة شكلا ما او عددا وليس كل صورة معقولة بشكل او عدد وتصير ح الصورة
خيالية لا معقولة وانت تعلم انه ليس يمكن ان يقال ان كل واحد من الجزئين هو بعينه الكل وكيف والثاني داخل
في معنى الكل وخارج عن معنى الجزء الاخر فمن البين الواضح ان الواحد منهما وحده ليس يدل على نفس معنى التمام
وان كانا غير متشابهين فلننظر كيف يمكن ان يكون ذلك وكيف يمكن ان يكون للصورة المعقولة اجزاء غير متشابهة
فانه ليس يمكن ان يكون الاجزاء الغير المتشابهة الا اجزاء الحد التي هي الاجناس والفصول ويلزم من هذا محالات
منها ان كل جزء من الجسم يقبل القسمة ايضا في القوة قبولا غير متناه فيجب ان يكون الاجناس والفصول في القوة
غير متناهية وهذا مح فقد صح ان الاجناس والفصول الذاتية للشيء الواحد ليست في القوة غير متناهية ولانه ليس يمكن

ان يكون توهم القسمة يفرد الجنس والفصل بل مما لا نشك فيه انه اذا كان هناك جنس وفصل يستحقان تميزا في
المحل ان ذلك التميز لا يتوقف الى توهم القسمة فيجب ان يكون الاجناس والفصول بالفعل ايضا غير متناهية وقد صح
ان الاجناس والفصول واجزاء الحد للشيء الواحد متناهية من كل وجه ولو كانت الاجناس والفصول يجوز
لها ان يكون غير متناهية بالفعل لما كان يجوز ان يجتمع في الجسم اجتماعا على هذه الصفة فان ذلك يوجب ان يكون
الجسم الواحد انفصل باجزاء غير متناهية بالفعل وايضا ليكن القسمة مما قد وقع من جهة فافرزت من جانب جنسا ومن
جانب فصلا فلو غيرنا القسمة لم يخل اما ان يقع منها في جانب نصف جنس ونصف فصل او يوجب انتقال الجنس والفصل
الى احد القسمين فيميل الجنس والفصل كل الى قسم من القسمة فيكون فرضنا الوهمي او قسمنا الفرضية يدور بمكان الجنس والفصل
وكان يجر كل واحد منهما الى جهة ما بحسب ارادة مريد من خارج فيه على ان ذلك لا يغني فانه يمكننا ان نوقع قسما في قسم وايضا
ليس كل معقول يمكن ان ينقسم الى معقولات ابسط منه فان ههنا معقولات هي ابسط المعقولات وهي مبادي للتركيب في
سائر المعقولات وليس لها اجناس ولا فصول ولا هي منقسمة في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فاذن ليس يمكن ان يكون
الاجزاء المفروضة متشابهة كل واحد منها هو في معنى الكل وانما يحصل الكل بالاجتماع فقط ولا ايضا يمكن ان
يكون غير متشابهة فليس يمكن ان ينقسم الصورة المعقولة واذ لم يمكن ان ينقسم الصورة المعقولة ولا ان تحل طرفا
من المقادير غير منقسم ولا بد لها من قابل فينا فلا بد من ان يحكم ان محل المعقولات جوهر ليس بجسم ولا ايضا منها قوة
سارية في جسم فانها يلحقها ما يلحق الجسم من الانقسام ثم يتبعه سائر المحالات بل ملتقى الصور المعقولة ما جوهر
غير جسماني ولنا ان نبرهن على هذا ببرهان آخر فنقول ان القوة العقلية هو تجرد المعقولات عن الكم المحدود
والاين والوضع وسائر ما قيل من قبل فيجب ان ننظر في ذات هذه الصورة المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه
بالقياس الى الشيء الماخوذ منه او بالقياس الى الشيء الاخذ اعني ان وجود هذه الحقيقة المعقولة المجردة عن
الوضع هل هو في الوجود الخارجي او في الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومح ان نقول انها كذلك في الوجود الخارجي
فبقي ان نقول انها هي مفارقة للوضع والاين عند وجودها في العقل فاذا وجدت في العقل لم يكن ذات وضع بحيث
يقع اليها اشارة او تجزو وانقسام او شيء مما اشبه هذا المعنى فلا يمكن ان يكون في جسم وايضا اذا انطبعت الصورة
الاحدية والغير المنقسمة التي هي لاشياء غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخ اما ان لا يكون
ولا شيء من اجزائها التي يعرض فيها بحسب جهاتها نسبة الى الشيء المعقول الواحد الذات الغير المنقسم المجردة عن المادة
او يكون لكل واحد من اجزائها التي يعرض او يكون لبعض دون بعض فان لم يكن ولا شيء منها فلا الكل لها فان ما يجتمع
عن متباينات متباين وان كان لبعضها دون بعض فالبعض الذي لا نسبة له ليس هو من معناه في شيء وان كان
لكل جزء يعرض فيه نسبة ما فاما ان يكون لكل جزء يعرض فيه نسبة الى الذات كما هو او الى جزء من الذات فان كان لكل
جزء يفرض نسبة الى الذات كما هو فليست الاجزاء اذن اجزاء المعنى المعقول بل كل واحد منها معقول في نفسه منفردا
وان كان كل جزء له نسبة غير نسبة الجزء الاخر الى الذات فمعلوم ان الذات منقسمة في المعقول وقد وضعناها غير

منقسمة هنا خلف وان كان نسبة كل واحد الى شئ من الذات غيرها اليه نسبة الاخرى فانقسام الذات اظهر ومن هذا
يبين ان الصور المنطبعة في المادة الجسمانية لا يكون الا اشباحا لامور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة بالفعل
او بالقوة الى جزء منه وايضا فان الشئ المتكثر في اجزاء الحد له من جهة التمام وحدة ما لا ينقسم فلينظر ان ذلك الوجه
الواحد الى من حيث هو واحد كيف يرتسم في المنقسم ويكون الكلام فيها وفيما لا ينقسم بالحد واحدا وايضا فانه قد صح
لنا ان الشئ الذي يقوى على امور غير متناهية بالقوة لا يجوز ان يكون جسما ولا قوة في جسم وقد برهن على هذا في الفنون
الماضية فلا يجوز اذن ان يكون الذات المتصورة للمعقولات قائمة في جسم البتة ولا فعلها كائنا في جسم ولا بجسم وليس
لقائل ان يقول كذلك المتخيلات فذلك خطاء فانه ليس للقوة الحيوانية ان تتخيل اي شئ اتفق مما لا نهاية له في اي وقت كان
ما لم يقرن بها تصريف القوة الناطقة ولا لقائل ان يقول هذه القوة الى العقلية قابلة لا فاعلة فانتم انما تثبتم تناهي
القوة الفاعلة والناس لا يشكون في جواز وجود قوة قابلة غير متناهية كما للهيولي فنقول انك تعلم ان قبول النفس لنا
في كثير من اشياء لانها لها قبول بعد تصرف فعلي فلنستشهد ايضا على ما بيناه في الكلام في جوهر النفس الناطقة
وفي اخص فعل له بدلائل من احوال افعال اخرى مناسبة لما ذكرناه فنقول ان القوة العقلية لو كانت تعقل بالآلة
الجسدانية حتى يكون فعلها الخاص انما يستتم باستعمال تلك الآلة الجسدانية لكان يجب ان لا تعقل ذاتها
وان لا تعقل الآلة وان لا تعقل انها عقلت فانه ليس لها بينها وبين ذاتها آلة وليس لها بينها وبين آلتها آلة ولا
بينها وبين انها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآلتها التي يدعي لها وانها عقلت فاذن تعقل بذاتها لا بالآلة بل نقول
لا يخ اما ان يكون تعقلها آلتها لوجود ذات صورة آلتها او لوجود صورة اخرى مخالفة لها بالعدد وهي ايضا
في آلتها او لوجود صورة اخرى غير صورة آلتها تلك بالنوع وهي فيها وفي آلتها فان كانت لوجود صورة آلتها
التي في آلتها وفيها بالشركة فاذا يجب ان تعقل آلتها دائما اذ كانت انما تعقلها لوصول الصورة اليها وان كان
لوجود صورة لآلتها غير تلك الصورة بالعدد فذلك باطل اما اولا فلان المغايرة بين اشياء يدخل في حد واحد
اما لاختلاف المواد والاحوال والاعراض واما للاختلاف ما بين الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود في المادة
وليس ههنا اختلاف مواد واعراض فان المادة واحدة وليس ههنا اختلاف التجريد والوجود في المادة فان كليهما في
المادة وليس ههنا اختلاف الخصوص والعموم لان لاحدهما انما استفاد جزئية عما يستفيد المادة الجزئية
واللواحق التي تلحقها من جهة المادة التي فيها وهذا المعنى لا يختص باحدهما دون الآخر ولا يلزم هذا على ادراك النفس
ذاتها فانها يدرك دائما ذاتها وان كانت قد يدركها في الاغلب مقارنة للاجسام التي هي معها على ما بيناه وانت تعلم
انه لا يجوز ان يكون لوجود صورة اخرى غير صورة آلتها فان هذا اشد استحالة لان الصورة المعقولة اذا حلت الجوهر
العاقل جعلته عاقلا لما تلك الصورة صورته او لما تلك الصورة مضافة اليه فيكون صورة المضاف داخلة في هذه الصورة
وهذه الصورة المعقولة ليست صورة هذه الآلة ولا صورة شئ مضاف اليها بالذات لان ذات هذه الآلة جوهر
ونحن انما نجرد ونعقل صورة ذاته والجوهر في ذاته غير مضاف البتة فهذا برهان واضح على انه لا يجوز ان يدرك المدرك بآلة

الذي لا ادراك ولهذا فان الحس انما يحس شيئا خارجا ولا يحس ذاته ولا آلته ولا احساسه وكذلك الخيال لا يتخيل
ذاته ولا فعله البتة بل ان يتخيل البتة تخيلها لا على نحو يخصه وانه لا محالة دون غيره الا ان يكون الحس يورد
عليه صورة آلته لو امكن فيكون انما يحكي خيالا ماخوذا من الحس غير مضاف عنده الى شئ حتى لو لم يكن هو آلته
لم يتخيله وايضا مما يشهد لنا بهذا ويقنع فيه ان القوى الدراكة بالآلات يعرض لها من ادامة العمل ان يكل
لاجل ان الآلات يكلها ادامة الحركة ويفسد مزاجها الذي هو جوهرها وطبيعتها والامور القوية الشاقة الادراك
توهنها وربما افسدتها ولا يدرك عقيبها الاضعف منها لانغماسها في الانفعال عنها كالحال في الحس فان المحسوسات
الشاقة المتكررة تضعفه وربما افسدته كالضوء للبصر والرعد الشديد للسمع ولا يقوى الحس عند ادراك القوي
على ادراك الضعيف فان المبصر ضوءا عظيما لا يبصر معه وعقيبه نورا ضعيفا ومن ذاق الحلاوة الشديدة لا يحس
بعدها بالضعيفة والامر في القوة العقلية بالعكس فان ادامتها للفعل وتصورها للامور التي هي اقوى يكسبها
قوة وسهولة قبول لما بعدها مما هو اضعف منها فان عرض لها في بعض الاوقات ملال وكلال فذلك لاستعانة
العقل بالخيال المستعمل للآلة التي يكل فلا يخدم العقل ولو كان يعرض هذا لكان يقع دائما وفي اكثر الامر
الامر بالضد وايضا فان اجزاء البدن كلها ياخذ في الضعف من قواها بعد منتهى النشو والوقوف وذلك دون
الاربعين او عند الاربعين وهذه القوة المدركة للمعقولات انما تقوى بعد ذلك في اكثر الامر ولو كانت من القوى
البدنية لكان يجب دائما في كل حال ان يضعف حينئذ لكن ليس يجب ذلك الا في احوال وموافاة عوائق دون جميع الاحوال
فليس هي اذن من القوى البدنية ومن هذه الاشياء يتبين ان كل قوة يدرك بالآلة ولا يدرك ذاتها ولا آلتها ولا ادراكها
ويضعفها تضاعف الفعل ولا يدرك الضعيف اثر القوي والقوي يوهنها ويضعف فعلها عند ضعف آلاتها فعلها
والقوة العقلية بخلاف ذلك كله واما الذي يتوهم من ان النفس اذا كانت ينسى معقولاتها ولا يفعل فعلها مع
مرض البدن وعند الشيخوخة فذلك لها بسبب ان فعلها لا يتم الا بالبدن فظن غير ضروري ولا حق وذلك انه
قد يمكن ان يجتمع الامران جميعا فيكون النفس لها فعل بذاتها اذا لم يعق عائق ولم يصرف عنه صارف فانها ايضا
قد يتركب فعلها الخاص مع حال يعرض للبدن فلا يفعل حينئذ فعلها ويتصرف عنه ويسلم القولان من غير تناقض
اذا كان كذلك لم يكن الى هذا الاعتراض التفات ولكن نقول ان جوهر النفس له فعلان فعل له بالقياس الى البدن
وهو السياسة وفعل بالقياس الى ذاته والى مباديه وهو الادراك بالعقل وهما متعاندان متمانعان فانه اذا
اشتغل باحدهما انصرف عن الآخر ويصعب عليه الجمع بين الامرين وشواغله من جهة البدن هي الاحساس والتخيل و
الشهوات والغضب والخوف والغم والوجع وانت تعلم هذا بانك اذا اخذت تفكر في معقول تعطل
عليك شئ من هذه الا ان يغلب على النفس ويقهرها راده اياها الى جهتها وانت تعلم ان الحس يمنع النفس عن العقل
فان النفس اذا اكبت على المحسوس شغلت عن المعقول من غير ان يكون اصاب آلة العقل او ذاتها آفة بوجه ونعلم
ان السبب في ذلك هو اشتغال النفس بفعل دون فعل فكذلك الحال والسبب اذا عرض ان تعطلت افعال العقل عند المرض

ولو كانت الملكة العقلية المكتسبة قد بطلت وفسدت لاجل الالة لكان رجوع الالة الى حالها يحوج الى اكتساب من
الراس وليس الامر كذلك فانه قد يجود النفس الى ملكتها وهيئتها غافلة بجميع ما عقلته بحالها اذا اعاد البدن الى سلامته
فقد كان اذا اما نسبة موجودا معها بنوع ما الا انها كانت مشغولة عنه وليس اختلاف جهتي فعل النفس فقط يوجب في
افعاله التمانع بل تكثر افعال جهة واحدة وقد يوجب ذلك بعينه فان الخوف يغفل عن الجوع والشهوة يصد عن الغضب
والغضب يصرف عن الخوف والسبب في جميع ذلك واحد وهو انصراف النفس بالكلية الى امر واحد فبين من هذا انه
ليس يجب اذا لم يفعل شئ فعله عند اشتغاله بشئ ان لا يكون فاعلا فعله الا عند وجود تلك الشئ المشتغل به ولنا
ان نتوسع في بيان هذا الباب الا ان الامعان بعد وجود الكفاية منسوب الى التكلف لما لا يحتاج اليه فقد ظهر
من اصولنا التي قررنا ان النفس ليست منطبعة في البدن ولا قائمة به فيجب ان يكون اختصاصها به على سبيل مقتضى
هيئة فيها جزئية جاذبة الى الاشتغال لسياسة البدن الجزئي لعناية ذاتية مختص به صارت النفس عليها كما
وجدت مع وجود بدنها الخاص بهيئة ومزاجه **الفصل الثالث يشتمل على مسئلتين احديهما كيفية انتفاع**
النفس الانسانية بالحواس والثانية اثبات حدوثها ان القوى الحيوانية يعين النفس الناطقة في اشياء منها
ان يورد الحس من جملتها عليها الجزئيات فيحصل لها من الجزئيات امور اربعة احدها انتزاع الذهن الكليات المفردة
عن الجزئيات على سبيل تجريد لمعانيها عن المادة وعلائق المادة ولواحقها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به والذاتي
وجوده والعرضي وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادي التصور وذلك بمعاونة استعمال الخيال والوهم والثاني
بايقاع النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب او ايجاب فما كان التاليف فيها بسلب او ايجاب
اوليا بينا بنفسه اخذه وما كان ليس كذلك تركه الى مصادفة الواسطة والثالث تحصيل المقدمات التجربية وهو ان
يجد بالحس محمولا لازم الحكم لموضوع ما كان حكمه ايجابا او سلبا او تاليا موجب الاتصال او مسلوبه او موجب العناد
او مسلوبه وليس ذلك في بعض الاحايين دون بعض ولا على سبيل المساواة بل دائما وجودا يسكن النفس الى ان من طبيعة
هذا الموضوع وهذا المحمول هذه النسبة وان طبيعة هذا التالي يلزم هذا المقدم او ينافيه لذاته لا بالاتفاق فيكون
ذلك اعتقادا حاصلا من حس وقياس كما هو مبين في الفنون المنطقية والرابع الاخبار التي يقع بها التصديق
لشدة التواتر فالنفس الانسانية مستعين بالبدن لتحصيل هذه المبادي للتصور والتصديق ثم اذا احصلتها رجعت
الى ذاتها فان يعرض لها شئ من القوى التي دونها شاغلة اياها بما يليها من الاحوال شغلتها عن فعلها او اضرت بفعلها
وان لم يشغلها فلا يحتاج اليها بعد ذلك في خاص افعالها الا في امور يحتاج فيها خاصة الى ان يعاود القوى الخيالية
مرة اخرى وذلك لاقتناص مبدا غير الذي حصل او معاونة بتمثيل الغرض في الخيال فيستحكم بمثليه بمعونته في العقل وهذا
ما يقع في الابتداء او لا يقع بعد الا قليلا واما اذا استكملت النفس وقويت فانها تنفرد بافاعيلها على الاطلاق
ويكون القوى الحسية والخيالية وساير القوى البدنية صارفة اياها عن فعلها مثل ان الانسان قد يحتاج الى دابة
والات ليتوصل بها الى مقصد ما فاذا وصل اليه ثم عرض من الاسباب ما يعوق عن مفارقته صار السبب الموصل بنفسه

بعينه عائقا ونقول ان الانفس الانسانية متفقة في النوع والمعنى فاذا فرض ان لها وجودا ليس حادثا مع حدوث
الابدان بل هو وجود مفرد ولم يجز ان يكون النفس في ذلك الوجود متكثرة وذلك لان تكثر الاشياء اما ان يكون
من جهة الماهية والصورة واما ان يكون من جهة النسبة الى العنصر والمادة المتكثرة بما يتكثر به من الامكنة التي يشتمل
على كل مادة في جهة والازمنة التي يختص بكل واحد منهما في حدوثه والعلل القاسمة اياها وليست متغايرة بالماهية
والصورة لان صورتها واحدة فاذن انما يتغاير من جهة قابل الماهية او المنسوب اليه الماهية بالاختصاص وهذا هو البدن
واما اذا امكن ان يكون النفس موجودة ولا بدن فليس يمكن ان يغاير نفس نفسا بالعدد وهذا مطلق في كل شئ فان
الاشياء التي ذواتها معان فقط وقد تكثرت نوعياتها باشخاصها فانما يكثر بالحوامل والقوابل والمنفعلات
عنها او بنسبة ما اليها والى ازمنتها فقط واذا كانت مجردة اصلا لم يتفرق بما قلنا فمحال ان يكون بينها مغايرة
وتكثر فقد بطل ان يكون الانفس قبل دخولها الابدان متكثرة الذات بالعدد واقول ولا يجوز ان يكون واحدة
الذات بالعدد لانه اذا حصل بدنان حصل في البدنين نفسان فاما ان يكونا قسمي تلك النفس الواحدة فيكون
الشئ الواحد الذي ليس له عظم وحجم منقسما بالقوة وهذا ظاهر البطلان بالاصول المتقررة في الطبيعيات وغيرها
واما ان يكون النفس الواحدة بالعدد في بدنين وهذا لا يحتاج ايضا الى كثير تكلف في ابطاله ونقول بعبارة اخرى
ان هذه النفس انما يتشخص نفسا واحدة من جملة نوعها باحوال يلحقها ليست لازمة لها بما هي نفس والا لاشترك
فيها جميعها والاعراض اللاحقة يلحق عن ابتداء لا محالة زماني ولانها يتبع سببا عرض لبعضها دون بعض فيكون
تشخص النفس ايضا امرا حادثا فلا يكون قديمة لم تزل ويكون حدوثها مع بدن فقد صح اذن ان الانفس تحدث كما
تحدث مادة بدنية صالحة لاستعمالها اياها فيكون البدن الحادث مملكتها والتها ويكون في جوهر النفس الحادثة
مع بدن ما ذلك البدن استحق حدوثها من المبادي الاول هيئة نزاع طبيعي الى الاشتغال به واستعماله و
الاهتمام باحواله والانجذاب اليه يخصه ويصرفه عن كل الاجسام غيره فلا بد انها اذا وجدت متشخصة فان مبدا
تشخصها يلحق بها من الهيئات ما يتعين به شخصا وتلك الهيئات يكون مقتضية لاختصاصها بذلك البدن ومناسبة
لصلوح احدهما للآخر وان خفى علينا تلك الحالة وتلك المناسبة ويكون مبادي الاستكمال متوقعا لها بوساطته ويكون
هو بدنها ولكن لقائل ان يقول ان هذه الشبهة تلزمكم في النفوس اذا فارقت الابدان فانها اما ان يفسد ولا
يقولون به واما ان يتحد وهو عين ما شنعتم به واما ان يبقى متكثرة وهي عندكم مفارقة للمواد فكيف يكون متكثرة
فنقول اما بعد مفارقة الانفس للابدان فان الانفس قد وجد كل واحد منها ذاتا منفردة باختلاف موادها التي
كانت وباختلاف ازمنة حدوثها واختلاف هيئاتها التي لها بحسب ابدانها المختلفة لا محالة فانا نعلم يقينا ان موجد
المعنى الكلي شخصا مشارا اليه لا يمكنه ان يوجده شخصا او يزيد له معنى على نوعيته به يصير شخصا من المعاني التي
يلحقه عند حدوثه ويلزمه علمناها او لم نعلم ونحن نعلم ان النفس ليست واحدة في الابدان كلها ولو كانت واحدة
وكثيرة بالاضافة لكانت عالمة فيها كلها او جاهلة ولما خفي على زيد ما في نفس عمرو ولان الواحد المضاف الى كثيرين

لاشتغالها

يجوز ان يختلف بحسب الاضافة واما الامور الموجودة له في ذاته فلا يختلف فيها حتى اذا كان اب لاولاد كثيرين وهو
شاب لم يكن شابا الا بحسب الكل اذ الشباب له في نفسه فيدخل في كل اضافة وكذا العلم والجهل والظن وما
اشبه ذلك انما يكون في ذات النفس ويدخل مع النفس في كل اضافة فاذن ليست النفس واحدة فهي كثيرة
العدد ونوعها واحد وهي حادثة كما بيناه فلا شك انها بامر ما تتشخص وان ذلك الامر في النفس الانسانية
ليس هو الانطباع في المادة فقد علم بطلان القول بذلك بل ذلك الامر له هيئة من الهيئات وقوة من القوى
وعرض من الاعراض الروحانية او جملة منها تشخصها باجتماعها وان جهلناها وبعد ان تتشخص مفردة
فلا يجوز ان تكون هي والنفس الاخرى بالعدد ذاتا واحدة فقد اكثرنا القول في امتناع هذا في عدة مواضع لكنا
نتيقن انه يجوز ان يكون النفس اذا حدثت مع حدوث مزاج ما ان يحدث لها هيئة بعد في الافعال النطقية
والانفعالات النطقية يكون على جملة متميزة عن الهيئة المناظرة لها في الاخرى بتميز المزاجين في البدنين وان تكون
الهيئة المكتسبة التي تسمى عقلا بالفعل ايضا على حد ما يتميز به عن نفس اخرى وانها يقع لها شعور بذاتها
الجزئية وذلك الشعور هيئة ما فيها ايضا خاصة ليس لغيرها ويجوز ان يحدث فيها من جهة القوى البدنية
هيئة خاصة ايضا وتلك الهيئة يتعلق بالهيئات الخلقية او يكون هي هي او يكون ايضا خصوصيات اخرى تخفى
علينا يلزم النفوس مع حدوثها وبعده كما يلزم من امثالها اشخاص الانواع الجسمانية فتمايز بها ما دامت وتكون
الانفس كذلك متميزة بمخصصاتها فيها كانت الابدان او لم يكن ابدان عرفنا تلك الاحوال او لم نعرف او عرفنا بعضها

الفصل الرابع في ان النفس الانسانية لا يفسد ولا يتناسخ

اما ان النفس لا يموت بموت البدن
فلان كل شيء يفسد بفساد شيء آخر فهو متعلق به نوعا من التعلق فاما ان يكون تعلقه به تعلق المتاخر عنه في الوجود
او تعلق المتقدم له في الوجود الذي هو قبله بالذات لا في الزمان او تعلق المكافئ في الوجود فان كان تعلق النفس بالبدن
تعلق المكافئ في الوجود وذلك امر ذاتي له لا عارض فكل واحد منهما مضاف الذات الى صاحبه وليس لا النفس ولا
البدن بجوهر لكنهما جوهران وان كان ذلك امرا عرضيا لا ذاتيا فان فسد احدهما بطل العارض الاخر من الاضافة
ولم يفسد الذات بفساده من حيث هذا التعلق وان كان التعلق به تعلق المتاخر عنه في الوجود فالبدن علة
للنفس في الوجود والعلل اربع فاما ان يكون البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود واما ان يكون علة
قابلية لها على سبيل التركيب كالعناصر للابدان او على سبيل البساطة كالنحاس للصنم واما ان يكون علة صورية
واما ان يكون علة كمالية ومحال ان يكون علة فاعلية فان الجسم بما هو جسم لا يفعل شيئا وانما يفعل بقوة
لو كان يفعل بذاته لا بقوة لكان كل جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى الجسمانية كلها اما اعراض واما صور مادية
ومحال ان تفيد الاعراض والصور القائمة بالمواد وجود ذات قائمة بنفسها لا في مادة ووجود جوهر مطلق ومحال
ايضا ان يكون علة قابلية فقد برهنا وبينا ان النفس ليست منطبعة في البدن بوجه من الوجوه فلا يكون
البدن اذن متصورا بصورة النفس لا بحسب البساطة ولا بحسب التركيب بان يكون اجزاء من اجزاء البدن

ويمتزج تركيبا ومزاجا فتنطبع فيها النفس ومحال ان يكون الجسم علة صورية للنفس او كمالية فان الاولى ان يكون بالعكس
فاذن ليس تعلق النفس بالبدن تعلق معلول بعلة ذاتية وان كان المزاج والبدن علة بالعرض للنفس فانه اذا حدث
مادة بدن يصلح ان يكون آلة للنفس ومملكة لها احدث العلل المفارقة النفس الجزئية اذ احدثت عنها ذلك فان
احداثها بلا سبب مخصص احداث واحد دون واحد محال ومع ذلك فانه يمنع عن وقوع الكثرة فيها بالعدد لما
قد بيناه ولانه لا بد لكل كائن بعد ما لم يكن من ان يتقدمه مادة يكون فيها تهيؤ قبوله او تهيؤ نسبته اليه
كما بين في العلوم الاخرى فانه لو كان يجوز ايضا ان يكون نفس جزئية يحدث ولم يحدث لها آلة بها يستكمل و
يفعل لكانت معطلة الوجود ولا شيء معطل في الطبيعة فاذا كان ذلك ممتنعا فلا قدرة عليه ولكن اذا حدثت
التهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة يلزم حينئذ ان يحدث من العلل المفارقة شيء هو النفس وليس ذلك في
النفس فقط بل كل ما يحدث بعد ما لم يكن من الصور فانما يرجح وجوده عن لا وجوده استعداد المادة له
وصيرورتها خليقة به وليس اذا وجب حدوث شيء عند حدوث شيء وجب ان يبطل مع بطلانه انما يكون ذلك
اذا كان ذات الشيء قائما بذلك الشيء وفيه وقد يحدث امور عن امور ويبطل تلك الامور ويبقى تلك الامور
اذا كانت ذاتها غير قائمة فيها وخصوصا اذا كان مفيد الوجود لها شيئا آخر غير الذي انما تهيأ افادة وجوده
مع وجوده ومفيد وجود النفس شيء هو غير جسم ولا هو قوة في جسم بل هو لا محالة ذات قائمة بريئة عن المواد وعن
المقادير فاذا كان وجوده من ذلك الشيء ومن البدن يحصل وقت استحقاقه للوجود فقط فليس له تعلق في
نفس الوجود بالبدن ولا البدن علة له الا بالعرض ولا يجوز اذن ان يقال ان التعلق بينهما على نحو يوجب ان
يكون الجسم متقدما تقدم العلية على النفس واما القسم الثالث مما ذكرنا في الابتداء وهو ان يكون تعلق النفس
بالجسم تعلق المتقدم بالوجود فاما ان يكون التقدم مع ذلك زمانيا فيستحيل ان يتعلق وجودها به وقد
تقدمه في الزمان واما ان يكون التقدم بالذات لا بالزمان وهذا النحو من التقدم هو ان يكون الذات
المتقدمة كما يوجد يلزم ان يستفاد عنها ذات المتاخر في الوجود وح لا يوجد ايضا هذا المتقدم في الوجود
اذا فرض المتاخر قد عدم لا ان فرض عدم المتاخر اوجب عدم المتقدم ولكن لان المتاخر لا يجوز ان يكون عدم
الا وقد عرض اولا للمتقدم في طبعه ما اعدمه فح عدم المتاخر فليس فرض عدم المتاخر يوجب عدم المتقدم
ولكن فرض عدم المتقدم نفسه لانه انما فرض المتاخر معدوما بعد ان عرض للمتقدم ان عدم في نفسه واذا
كان كذلك فيجب ان يكون السبب المعدم يعرض في جوهر النفس فيفسد معه البدن وان لا يكون البدن البتة
يفسد بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج او التركيب فمحال ان يكون النفس
يتعلق بالبدن تعلق المتقدم بالذات ثم يفسد البدن البتة بسبب في نفسه فليس اذن بينهما هذا التعلق
واذا كان الامر على هذا فقد بطل انحاء التعلق كلها وبقي ان لا تعلق للنفس في الوجود بالبدن بل تعلقه
في الوجود بالمبادئ الاخر التي لا تستحيل ولا تبطل واقول ايضا ان شيئا آخر لا يعدم النفس البتة وذلك

كل شيء من شأنه ان يفسد بسبب ما ففيه قوة ان يفسد وقبل الفساد فيه فعل ان يبقى وليس هو للفساد لعله
يبقى فان معنى القوة مغايرة لمعنى الفعل واضافة هذه القوة مغايرة لاضافة هذا الفعل لان اضافة ذلك الى
الفساد واضافة هذا الى البقاء فاذن لامرين مختلفين ما يوجد في الشيء هذان المعنيان فنقول ان الاشياء
المركبة او الاشياء البسيطة التي هي قائمة في المركبة يجوز ان يجتمع فيها فعل ان يبقى وقوة ان يفسد وفي
الاشياء البسيطة المفارقة الذات لا يجوز ان يجتمع هذان الامران ونقول بوجه مطلق انه لا يجوز ان يجتمع
في شيء احدي الذات هذان المعنيان وذلك لان كل شيء يبقى وله قوة ان يفسد فله قوة ايضا ان يبقى لان
بقاءه ليس بواجب ضروري واذا لم يكن واجبا كان ممكنا والامكان الذي يتناول الطرفين هو طبيعة القوة
فاذن يكون له في جوهره قوة ان يبقى وفعل ان يبقى وقد بان ان فعل ان يبقى منه لا محالة ليس هو قوة ان يبقى
وهذا بين فيكون فعل ان يبقى منه امرا يعرض للشيء الذي له قوة ان يبقى فتلك القوة لا يكون لذات ما
بالفعل بل للشيء الذي يعرض لذاته ان يبقى بالفعل لا انه حقيقة ذاته فيلزم من هذا ان يكون ذاته مركبة من
شيء اذا كان به ذاته موجودا بالفعل وهو الصورة في كل شيء وعن شيء حصل له هذا الفعل وفي طباعه قوته وهو
مادته فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم ينقسم الى مادة وصورة وان كانت مركبة فلنترك المركب ولننظر في
الجوهر الذي هو مادته ولنصرف القول الى نفسه مادته ولنتكلم فيها ونقول ان المادة اما ان ينقسم هكذا دائما
ويثبت الكلام دائما وهذا محال واما ان لا يبطل الشيء الذي هو الجوهر والسنخ وكلامنا في هذا الشيء هو السنخ
والاصل وهو الذي نسميه النفس وليس كلامنا في شيء مجتمع منه ومن شيء اخر فبين ان كل شيء هو بسيط غير مركب او هو اصل
وسنخه فهو غير مجتمع فيه فعل ان يبقى وقوة ان يعدم بالقياس الى ذاته فان كانت فيه قوة ان يعدم فمحال ان يكون فيه
فعل ان يبقى واذا كان فيه فعل ان يبقى وان يوجد فليس فيه قوة ان يعدم فبين اذن ان جوهر النفس ليس فيها
قوة ان يفسد واما الكائنات التي يفسد فان الفاسد منها هو المركب المجتمع وقوة ان يفسد او يبقى ليس في
المعنى الذي به المركب واحد بل في المادة التي هي بالقوة قابلة كلا الضدين فليس اذن في الفاسد المركب لا قوة ان
يبقى ولا قوة ان يفسد فلم يجتمعا فيه واما المادة فاما ان يكون باقية لا بقوة يستعد بها للبقاء كما يظن قوم
واما ان يكون باقية بقوة بها يبقى وليس لها قوة ان يفسد بل قوة ان يفسد شيء اخر يحدث فيها والبسائط التي
في المادة فان قوة فسادها في جوهر المادة لا في جوهرها والبرهان الذي يوجب ان كل كائن فاسد من جهة تناهي
قوتي البقاء والبطلان انما يوجب فيما هو كائن من مادة وصورة ويكون في مادته قوة ان يبقى فيه تلك الصورة وقوة ان
يفسد هي منه معا كما قد علمت فقد بان اذن ان النفس الانسانية لا يفسد البتة والى هذا سعينا بكلامنا والله
الموفق فقد اوضحنا ان الانفس انما حدثت وتكثرت مع تهيؤ من الابدان على ان تهيؤ الابدان يوجب ان يفيض
وجود النفس لها من العلل المفارقة وظهر من ذلك ان هذا لا يكون على سبيل الاتفاق والبخت حتى يكون وجود النفس الحادث
ليس لاستحقاق هذا المزاج نفسا حادثة مدبرة ولكن قد كان وجدت النفس واتفق ان وجد معها بدن فتعلقت

فان مثل هذا لا يكون علة ذاتية البتة للتكثر بل عسى ان يكون عرضية وقد عرفنا ان العلل الذاتية هي التي يجب ان يكون
اولا ثم ربما تلتها العرضية فاذا كان كذلك فكل بدن يستحق مع حدوث مزاج مادته حدوث نفس له وليس بدن يستحقه
وبدن لا يستحقه اذ اشخاص الانواع لا يختلف في الامور التي بها يتقوم وليس يجوز ان يكون بدن انساني يستحق نفسا
بكلها وبدن آخر هو في حكم مزاجه بالنوع ولا يستحق ذلك بل ان اتفق كان وان لم يتفق لم يكن فان هذا لا يكون من
نوع فاذا فرضنا ان نفسا ما تناسختها ابدان وكل بدن فانه بذاته يستحق نفسا يحدث له ويتعلق به فيكون البدن
الواحد فيه نفسان معا ثم العلاقة بين النفس والبدن ليس هو على سبيل الانطباع فيه كما بيناه مرارا بل العلاقة
الاشتغال من النفس بالبدن حتى يشعر النفس بذلك البدن وينفعل البدن عن تلك النفس وكل حيوان فانه يستشعر
نفسه نفسا واحدة هي المصرفة والمدبرة للبدن الذي له فان كان هناك نفس اخرى لا يشعر الحيوان بها ولا هي
بنفسها ولا يشتغل بالبدن فليس لها علاقة بالبدن لان العلاقة لم يكن الا بهذا النحو فلا يكون تناسخ بوجه من
الوجوه وبهذا المقدار لمن اراد الاختصار كفاية بعد ان فيه كلاما طويلا

الفصل الخامس في العقل الفعال في انفسنا والعقل المنفعل عن انفسنا

نقول ان النفس الانسانية قد يكون عاقلة بالقوة ثم يصير عاقلة بالفعل
وكل ما خرج من القوة الى الفعل فانما يخرج بسبب بالفعل يخرجه فههنا سبب هو الذي يخرج نفوسنا في المعقولات
من القوة الى الفعل واذ هو السبب في اعطاء الصور العقلية فليس الا عقلا بالفعل عنده مبادي الصور العقلية
مجردة ونسبته الى نفوسنا نسبة الشمس الى ابصارنا فكما ان الشمس تبصر بذاتها بالفعل ويبصر بنورها بالفعل
ما ليس مبصرا بالفعل كذلك حال هذا العقل عند نفوسنا فان القوة العقلية اذا اطلعت على الجزئيات التي في
الخيال واشرق عليها نور العقل الفعال فينا الذي ذكرناه استحالت مجردة عن المادة وعلائقها وانطبعت في النفس
الناطقة لا على انها انفسها تنتقل من التخيل الى العقل منا ولا على ان المعنى المغمور في العلائق وهو في نفسه واعتباره
في ذاته مجردة يفعل مثل نفسه بل على معنى ان مطالعتها تعد النفس لان يفيض عليها المجرد من العقل الفعال فان
الافكار والتاملات حركات معدة للنفس نحو قبول الفيض كما ان الحدود الوسطى معدة بنحو اشد تاكيدا لقبول
النتيجة وان كان الاول على سبيل آخر كما ستقف عليه فيكون النفس الناطقة اذا وقعت لها نسبة ما الى هذه
الصورة بتوسط اشراق العقل الفعال حدث منها فيه شيء من جنسها من وجه وليس من جنسها من وجه
كما انه اذا وقع الضوء على الملونات فعل في البصر منها اثرا ليس على جملتها من كل وجه فالخيالات التي هي معقولات
بالقوة تصير معقولات بالفعل لا انفسها بل ما يلتقط عنها كما ان الاثر المتادي بواسطة الضوء من الصور
المحسوسة ليس هو نفس تلك الصور بل شيء آخر مناسب لها يتولد بتوسط الضوء في القابل المقابل كذلك النفس الناطقة
اذا طالعت تلك الصور الخيالية واتصل بها نور العقل الفعال ضربا من الاتصال استعدت لان يحدث فيها من
العقل الفعال مجردات تلك الصور عن الشوائب فاول ما يتميز عند العقل الانساني امر الذاتي منها والعرضي وما به
يتشابه تلك الخيالات وما به يختلف فيصير المعاني التي لا تختلف تلك بها معنى واحدا في ذات العقل بالقياس اليه

التشابه لكنه فيه بالقياس الى ما يختلف به يصير معانى كثيرة فيكون للعقل قدرة على تكثير الواحد من المعانى وعلى توحيد الكثير اما توحيد الكثير فمن وجهين احدهما بان يصير المعانى الكثيرة المختلفة فى المتخيلات بالعدد اذا كانت لا يختلف فى الحد معنى واحدا والوجه الثانى بان يركب من معانى الاجناس والفصول معنى واحدا بالحد ويكون وجه التكثير بالعكس من هذين الوجهين فهذه من خواص العقل الانسانى وليس ذلك لغيره من القوى فانها تدرك الكثير كثيرا كما هو والواحد واحدا كما هو ولا يمكنها ان تدرك الواحد البسيط بل الواحد من حيث هو جملة مركبة من امور واعراضها ولا يمكنها ان يفصل العرضيات وينزعها من الذاتيات فاذا عرض الحس على الخيال والخيال على العقل صورة فاخذ العقل منها معنى فان عرض عليه صورة اخرى من ذلك النوع وانما هى اخرى هو اخرى بالعدد لم ياخذ العقل منها البتة صورة ما غير ما اخذ الا من جهة العرض الذى يخص هذا من حيث هو ذلك العرض بان ياخذه مرة مجردا او مرة مع ذلك العرض ولذلك يقال ان زيدا وعمرا لهما معنى واحد فى الانسانية ليس على ان الانسانية المقارنة بخواص عمرو هى بعينها الانسانية التى تقارن بخواص زيد وكان ذاتا واحدة هى لزيد وعمرو كما يكون بالصداقة او بالملك او بغير ذلك بل الانسانية فى الوجود متكثرة فلا وجود لانسانية واحدة مشتركة فيها فى الوجود الخارجى حتى يكون هى بعينها انسانية زيد وعمرو وهذا سنبينه فى الصناعة الحكمية ولكن معنى ذلك ان السابق من هذا اذا افادت النفس صورة الانسانية فان الثانى لا يفيد البتة شيئا بل يكون المعنى المنطبع منهما فى النفس واحدا هو عن الخيال الاول ولا تاثير للخيال الثانى فان كل واحد منهما كان يجوز ان يسبق فيفعل هذا الاثر بعينه فى النفس ليس كشخص انسان وفرس هذا ومن شان العقل اذا ادرك اشياء فيها تقدم وتاخر ان يعقل معها الزمان ضرورة وذلك لا فى زمان بل فى آن والعقل يعقل الزمان فى آن واما تركيبه القياس والحد فهو يكون لا محالة فى زمان الا ان تصوره النتيجة والمحدود يكون دفعة والعقل ليس عجزه عن تصور الاشياء التى هى فى غاية المعقولية والتجريد عن المادة لامر فى ذات تلك الاشياء ولا لامر فى غريزة العقل بل لاجل ان النفس مشغولة فى البدن بالبدن فيحتاج فى كثير من الامور الى البدن فيبعدها البدن عن افضل كمالاتها وليست العين انما لا يطيق ان ينظر الى الشمس لاجل امر فى الشمس وانها غير جلية بل لامر فى جبلة بدنها فاذا زال عن النفس منا هذا الغمور وهذا العوق كان يعقل النفس لهذه افضل التعقلات للنفس واوضحها والذها وكلامنا فى هذا الموضع انما هو فى امر النفس من حيث هو نفس وذلك من حيث هو مقارن لهذه المادة فليس ينبغى لنا ان نتكلم فى امر معاد النفس ونحن متكلمون فى الطبيعة الى ان ينتقل الى الصناعة الحكمية وينظر فيها فى الامور المفارقة واما النظر فى الصناعة الطبيعية فيختص بما يكون لائقا بالامور الطبيعية وهى الامور التى لها نسبة الى المادة والحركة بل نقول ان تصور العقل يختلف بحسب وجود الاشياء فالاشياء القوية الوجود جدا قد يقصر العقل عن ادراكها لغلبتها والاشياء الضعيفة الوجود جدا كالحركة والزمان والهيولى قد يصعب تصورها لانها ضعيفة الوجود والاعدام لا يتصورها العقل وهو بالفعل مطلقا لان العدم يدرك من حيث لا يدرك الملكة فيكون مدرك العدم من حيث هو عدم والشر من حيث هو شر شئ هو بالقوة وعدم كمال فان ادركه عقل فانما يدركه لانه بالاضافة اليه بالقوة فالعقول التى لا يخالطها

ما بالقوة لا يعقل العدم والشر من حيث هو عدم وشر ولا يتصورهما وليس فى الوجود شئ هو شر مطلقا

الفصل السادس فى مراتب افعال العقل وفى اعلى مراتبها وهو العقل القدسى

فنقول ان النفس تعقل بان تاخذ فى ذاتها صور المعقولات مجردة عن المادة فكون الصورة مجردة اما ان يكون بتجريد العقل اياها واما ان يكون لان تلك الصورة مجردة عن المادة فيكون النفس قد كفتنا المؤونة فى تجريدها والنفس تتصور ذاتها وتصورها ذاتها يجعلها عقلا وعاقلا ومعقولا واما تصورها لهذه الصور فلا يجعلها كذلك فانها فى جوهرها فى البدن دائما بالقوة عقل وان خرج فى امور ما الى العقل وما يقال من ان ذات النفس يصير هى المعقولات فهو من جملة ما يستحيل عندى فانى لست افهم قولهم ان شيئا يصير شيئا آخر ولا اعقل ان ذلك كيف يكون فان كان بان يخلع صورة ثم يلبس صورة اخرى ويكون هو مع الصورة الاولى شيئا ومع الصورة الاخرى شيئا فلم يصر بالحقيقة الشئ الاول الشئ الثانى بل الشئ الاول قد بطل وانما بقى موضوعه او جزء منه وان كان ليس كذلك فلننظر كيف يكون فنقول اذا صار الشئ شيئا آخر فاما ان يكون اذ هو قد صار ذلك الشئ موجودا او معدوما فان كان موجودا فالثانى الآخر اما ان يكون موجودا او معدوما فان كان موجودا فهما موجودان لا موجود واحد وان كان معدوما فقد صار هذا الموجود شيئا معدوما لا شيئا آخر موجودا وهذا غير معقول وان كان الاول قد عدم فما صار شيئا آخر بل عدم هو وحصل شئ آخر فالنفس كيف يصير صور الاشياء واكثر ما هوش الناس فى هذا هو الذى صنف لهم ايساغوجى وكان حريصا على ان يتكلم باقوال مخيلة شعرية صوفية يقتصر منها لنفسه ولغيره على التخييل ويدل اهل التمييز على ذلك كتبه فى العقل والمعقولات وكتبه فى النفس نعم ان صور الاشياء تحل النفس وتحليها وتزينها ويكون النفس كالمكان لها بتوسط العقل الهيولانى ولو كانت النفس صورة شئ من الموجودات بالفعل والصورة هى الفعل وهى بذاتها فعل وليس فى نفس الصورة قوة قبول شئ انما قوة القبول فى القابل للشئ وجب ان يكون النفس ح لا قوة لها على قبول صورة اخرى وامر آخر وقد نراها تقبل صورة اخرى غير تلك الصورة فان كان ذلك الغير ايضا لا يخالف هذه الصورة فهو من العجائب ان يكون القبول واللاقبول واحدا وان كان يخالفها فيكون النفس لا محالة ان كانت هى الصورة المعقولة قد صارت غير ذاتها وليس من هذا شئ بل النفس هى العاقلة والعقل اما ان يعنى به قوتها التى بها يعقل او يعنى به الصور المعقولات فى نفسها ولانها فى النفس يكون معقولة فلا يكون العقل والعاقل والمعقول شيئا واحدا فى انفسنا نعم هذا فى شئ آخر يمكن ان يكون على ما ستلمحه فى موضعه وكذلك العقل الهيولانى ان عنى به مطلق الاستعداد للنفس فهو باق فينا ابدا ما دمنا فى البدن وان عنى بحسب شئ شئ فان الاستعداد يبطل مع وجود الفعل واذ تقرر هذا فنقول ان تصور المعقولات على وجوه ثلثة احدها التصور الذى يكون فى النفس بالفعل مفصلا منظما وربما يكون ذلك النظام والتفصيل غير واجب بل يصح ان يتغير مثاله انك اذا فصلت فى نفسك معانى الالفاظ التى يدل عليها قولك كل انسان حيوان وجدت كل معنى منها كليا لا يتصور الا فى جوهر غير بدنى ووجدت لتصورها فيه تقديما وتاخيرا فان غيرت ذلك حتى كان ترتيب المعانى المتصورة الترتيب المحاذى لقولك الحيوان محمول على كل انسان لم يشك ان هذا الترتيب من حيث هو ترتيب معان كلية لم يترتب الا فى جوهر غير بدنى وان كان يترتب ايضا من وجه ما فى الخيال فمن حيث المسموع لا من حيث

فان اخذه احد من مجرد او مرة

شيئا

بجملته

المعقول وكان الترتيبان مختلفين والمعقول الصرف منه واحد والثاني ان يكون قد حصل التصور واكتسب لكن النفس
معرضة عنه فليست يلتفت الى ذلك المعقول بل قد انتقلت عنه مثلا الى معقول آخر فانه ليس في وسع انفسنا ان تعقل
الاشياء معا دفعة واحدة ونوع آخر من التصور وهو مثل ما يكون عندك في مسئلة يسئل عنها مما علمته او مما هو قريب
من ان يعلمه فيحضرك جوابها في الوقت وانت متيقن بانك تجيب عنها مما علمته من غير ان يكون هناك تفصيل البتة
بل انما تأخذ في التفصيل والترتيب في نفسك مع اخذك في الجواب الصادر عن يقين منك بالعلم به قبل التفصيل والترتيب
فيكون الفرق بين التصور الاول والثاني ظاهر فان الاول كان شيئ تلك مخزون متى شئت استعملته والثالث يخالف الاول
بانه ليس شيئا مرتبا في الفكر البتة بل هو كمبدأ لذلك مع مقارنته لليقين ويخالف الثاني بانه لا يكون معرضا عنه بل منظورا
اليه نظرا اما بالفعل يقينا او يختص معه النسبة الى بعض ما هو كالمخزون فان قال قائل ان ذلك علم ايضا مما بالقوة
ولكن قوة قريبة من الفعل فذلك باطل لان لصاحبه يقينا بالفعل حاصلا لا يحتاج ان يحصله بقوة بعيدة او قريبة
فذلك اليقين اما لانه متيقن ان هذا حاصل عنده اذا شاء علمه فيكون تيقنه بالفعل بان هذا حاصل تيقنا به بالفعل
فان الحصول حصول لشيئ فيكون هذا الشيئ الذي يشير اليه حاصلا بالفعل معلوم عنده مخزون فكيف يتيقن حال الشيئ اول
امر هو من جهة ما هو يتيقنه معلوم واذا كانت الاشارة يتناول المعلوم بالفعل من المتيقن بالفعل ان هذا عنده مخزون
هو بهذا النوع البسيط معلوم عنده ثم يريد ان يجعله معلوما بنوع آخر ومن العجائب ان هذا المجيب حين ياخذ في تعليم غيره
تفصيل ما يحس في نفسه دفعة يكون معا تعلمه يتعلم العلم بالوجه الثاني فيرتب تلك الصورة فيه مع ترتيب الفاظه
فاحد هذين هو العلم الفكري الذي انما يستكمل به تمام الاستكمال اذا ترتب وتركب والثاني هو العلم البسيط الذي
ليس من شانه ان يكون له في نفسه صورة بعد صورة لكن هو واحد يفيض عنه الصور في قابل الصور فذلك علم فاعل للشيئ
الذي نسميه علما فكريا ومبدأ له وذلك هو القوة العقلية المطلقة من النفس المشاكلة للعقول الفعالة واما التفصيل فهو
للنفس من حيث هو نفس فما لم يكن له ذلك لم يكن له علم نفساني واما انه كيف يكون للنفس الناطقة مبدا غير النفس له علم غير
علم النفس فهو موضع نظر يجب عليك ان تعرفه من نفسك واعلم انه ليس في العقل المحض منهما تكثر البتة ولا ترتيب صورة
فصورة بل هو مبدأ لكل صورة يفيض عنها على النفس وعلى هذا ينبغي ان يعتقد الحال في المفارقات المحضة في عقلها الاشياء
فان عقلها هو العقل الفعال للصور الخلاقة لها لا التي يكون للتصور او في صورها النفس التي للعالم من حيث هو نفس فان
تصورها هو التصور المرتب المفصل فلذلك ليست بسيطة من كل وجه وكل ادراك عقلي فانه نسبة ما الى صورة مفارقة للمادة
ولاعراضها المادية على النحو المذكور فللنفس ذلك لانها جوهر قابل منطبع به وللعقل بانه جوهر مبدأ فاعل خلاق فالجوهر ذا
من مبدئه لها هو عقليته بالفعل وما يحل النفس من تصورها بها وقبولها لها هو عقليتها بالفعل والذي ينبغي ان نعلم من
حال الصور التي في النفس هو ما اقوله اما المتخيلات وما يتصل بها فانها اذا اعرض عنها النفس كانت مخزونة في
قوى هي المخزن وليست بالحقيقة مدركة والا لكانت مدركة وحافظة معا بل هي خزانة اذا رجعت القوة الدراكة الحاكمة
اليها وهي الوهم او النفس او العقل وجدها حاصلة فان لم يجدها احتاجت الى استرجاع بتجسس او بتذكر ولولا هذا

العذر لكان من الواجب ان يشك في ان كل نفس اذا كانت ذاهلة عن صورة تلك الصورة موجودة او ليست
موجودة الا بالقوة ويتشكل في انها كيف يرجع واذا لم يكن عند النفس فعند اي شيئ يكون والنفس باي شيئ
يتصل حتى يعاود هذه الصورة لكن النفس الحيوانية قد فرقت قواها وجعلت لكل قوة آلة مفردة
فجعلت للصورة خزانة قد يعقل عنها الوهم وللمعاني خزانة قد يغفل عنها الوهم او ليس الوهم موضع ثبات هذه
الامور ولكن للحاكم قلنا ان نقول ان الوهم قد يطالع الصور والمعاني المخزونة في خزانتي القوتين وقد يعرض عنها
فماذا نقول له الآن في الانفس الانسانية والمعقولات التي تكسبها ويذهل عنها الى غيرها او يكون موجودة فيها
بالفعل التام فيكون لا محالة عاقلة لها بالفعل التام او يكون لها خزانة يخزنها فيها وتلك الخزانة اما ذاتها واما بدنها
او شيئ بدني لها وقد قلنا ان بدنها وما يتعلق ببدنها مما لا يصلح لذلك انه لم يصلح ان يكون محلا للمعقولات ولا
يصلح ان يكون صورة ذات وضع وكان اتصالها بالبدن يجعلها ذا وضع واذا صارت في البدن ذات وضع
بطلت ان يكون معقولة او نقول ان هذه الصور العقلية امور قائمة في نفسها كل صورة منها نوع آخر
قايم بنفسه والعقل ينظر اليها مرة ويعقل عنها اخرى فاذا نظر اليها تمثلت فيه واذا اعرض عنها لم تتمثل فيكون
النفس كمرآة وهي كاشيا خارجة فتارة يلوح فيه وتارة لا يلوح وذلك بحسب نسب يكون بين النفس وبينها
او يكون المبدأ الفعال يفيض على النفس صورة بعد صورة بحسب طلب النفس وان يكون اذا اعرضت عنه انقطع
الفيض وان كان هذا هكذا فلم لا يحتاج كل كرة الى ان يتعلم من راس فنقول ان الحق هو القسم الاخير وذلك انه
من المحال ان نقول ان هذه الصور موجودة في النفس بالفعل التام ولا يعقلها بالفعل التام اذ ليس معنى انه يعقلها
الا ان الصورة موجودة فيها ومحال ان يكون ذاتها خزانتها او ليس كونها خزانة لها الا ان تلك الصورة معقولة لها
موجودة فيها وههنا نعقلها وليس كالذكر والمصورة فان ادراك هذه الصور ليس لها بل حفظها فقط وانما ادراكها
لقوة اخرى وليس وجود الصور المذكورة والمصورة في شيئ هو ادراكها كما ليس وجود الصور المحسوسة في الشيئ هو
حس ولذلك ليست الاجسام وفيها صور المحسوسات بمدركة بل الادراك يحتاج ان يكون لما من شانه ان ينطبع تلك
الصورة منطبعا ما بما هو قوة مدركة واما الذكر والمصورة فانما ينطبع فيها الصور بما هي آلة ولها جسم يحفظ
تلك الصور قريبا من حامل القوة الدراكة وهي الوهم حتى ينظر اليها متى شاء كما يحفظ الصور المحسوسة قريبا من الحس
لتنالها الحس متى شاء فهذا التاويل يحتمله الذكر والمصورة ولا يحتمله النفس فان وجود الصور المعقولة في
النفس هو نفس ادراكها لها وايضا سيتبين بعد في الحكمة الاولى ان هذه الصور لا يقوم منفردة فبقي ان يكون القسم
الصحيح هو القسم الاخير ويكون التعلم طلب الاستعداد التام للاتصال حتى يكون منه العقل الذي هو البسيط فيفيض
منه الصور مفصلة في النفس بتوسط الفكر فيكون الاستعداد قبل التعلم ناقصا والاستعداد بعد التعلم تاما
واذا تعلم يكون من شانه انه اذا اخطر بباله ما يتصل بالمعقول المطلوب واقبلت النفس على جهة النظر وجهة النظر
هو الرجوع الى المبدأ الواهب للعقل اتصل به ففاضت منه قوة العقل المجردة الذي يتبعه فيضان التفصيل واذا اعرض

هنه غادت فصارت تلك الصورة بالقوة ولكن قوة قريبة جدا من الفعل فيكون التعلم الاول كعلاج العين فاذا
صارت العين صحيحة فمتى شاءت نظرت الى الشئ الذى منه ياخذ صورة ما واذا اعرضت عن ذلك الشئ صار ذلك
بالقوة القريبة من الفعل وما دامت النفس لسرها العامة في البدن فانه ممتنع عليها ان يقبل بالعقل الفعال
دفعة بل يكون حالها ما قلنا واذا قيل ان فلانا عالم بالمعقولات فمعناه انه بحيث كلما شاء احضر صورته في ذهن نفسه
ومعنى هذا انه كلما شاء كان له ان يتصل بالعقل الفعال اتصالا يتصور فيه منه ذلك المعقول ليس ان ذلك المعقول
حاضر في ذهنه ومتصور في عقله بالفعل دائما ولا كما كان قبل التعلم وتحصيل هذا الضرب من العقل بالفعل وهو القوة
التى يحصل للنفس ان يعقل بها النفس ما شاءت فاذا شاءت اتصلت وفاض فيها الصور المعقولة وتلك الصور
هى العقل المستفاد وهو العقل بالفعل من حيث هو كمال واما التصور للامور المتخيلة فهو رجوع من النفس الى الحس
للمحسوسات والاول نظر الى فوق وهذا نظر الى اسفل وان خلص عن البدن وعوارض البدن فيجوز ان يتصل بالعقل
الفعال تمام الاتصال ويلقى هناك الجمال العقلى واللذة السرمدية كما يتكلم عليه بعد واعلم ان التعلم سواء حصل
من غير المتعلم او حصل من نفس المتعلم فانه متفاوت فيه فان من المتعلمين من يكون اقرب الى التصور لان استعداده
الذى قبل الاستعداد الذى ذكرناه اقوى فان كان ذلك للانسان فيما بينه وبين نفسه سمى هذا الاستعداد
القوى حدسا وهذا الاستعداد قد يشتد فى بعض الناس حتى لا يحتاج فى ان يتصل بالعقل الفعال الى كثير
والى تخريج وتعليم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كان الاستعداد الثانى كان حاصل له بل كانه يعرف كل
شئ من نفسه وهذه الدرجة اعلى درجات هذا الاستعداد ويجب ان يسمى هذه الحالة من العقل الهيولانى
عقلا قدسيا وهى من جنس العقل بالملكة الا انه رفيع جدا ليس مما يشترك الناس فيه كلهم ولا يبعد ان يفيض
بعض هذه الافعال المنسوبة الى الروح القدسية لقوتها واستعلائها فيضانا على المتخيلة فيحاكيها المتخيلة
ايضا بامثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذى سلفت الاشارة اليه ومما يحقق هذا ان المعلوم الظاهر
ان الامور المعقولة التى يتوصل الى اكتسابها انما يكتسب بحصول الحد الاوسط فى القياس وهذا الحد الاوسط قد
يحصل ضربين من الحصول فتارة يحصل بالحدس والحدس هو فعل الذهن يستنبط به بذاته الحد الاوسط والذكاء قوة
الحدس وتارة يحصل بالتعليم ومبادى التعليم الحدس فان الاشياء ينتهى لا محالة الى حدوس استنبطها ارباب تلك الحدوس
ثم ادها الى المتعلمين فجائز اذن ان يقع للانسان بنفسه الحدس وان ينعقد فى ذهنه القياس بلا معلم وهذا مما
يتفاوت فيه بالكم والكيف اما فى الكم فلان بعض الناس يكون اكثر عدد حدس للحدود الوسطى واما فى الكيف فلان
بعض الناس اسرع زمان حدس ولان هذا التفاوت ليس منحصرا فى حد بل يقبل الزيادة والنقصان دائما وينتهى فى
طرف النقصان الى من لا حدس له فيجب ان ينتهى ايضا فى طرف الزيادة الى من له حدس فى كل المطلوبات او اكثرها او الى
من له حدس فى اسرع وقت واقصره فيمكن اذن ان يكون شخص من الناس مؤيد النفس بشدة الصفاء وشدة
الاتصال بالمبادى العقلية الى ان يشتغل حدسا اعنى قبولها من العقل الفعال فى كل شئ ويرتسم فيه الصور التى فى

ويحصل

العقل الفعال اما دفعة واما قريبا من دفعة ارتساما لا تقليديا بل بترتيب يشتمل على الحدود الوسطى
فان التقليديات فى الامور التى انما يعرف باسبابها ليست يقينية عقلية وهذا ضرب من النبوة ولا و
ان يسمى هذه القوة قوة قدسية وهى اعلى مراتب القوى الانسانية **الفصل السادس فى عد
المذاهب الموروثة عن القدماء فى امر النفس وافعالها وانها واحدة او كثيرة وتصحيح القول
الحق فيها** ان المذاهب فى ذات النفس وافعالها مختلفة فمنها قول من زعم ان النفس ذات واحدة و
انها يفعل جميع الافعال بنفسها باختلاف الالات ومن هؤلاء من زعم ان النفس عالمة بذاتها بعلم كل شئ
وانها يستعمل الحواس والالات المشبهة للمدركات منه بسبب ان يتنبه لما فى ذاتها ومنهم من قال ان
ذلك على سبيل التذكر لها وكانها عرض لها عند ان نسيت ومن الفرقة الاولى من قال ان النفس ليست واحدة
بل عدة وان النفس التى فى بدن واحد هو مجموع نفوس نفس حساسة دراكة ونفس غضبية ونفس شهوانية
فمن هؤلاء من جعل النفس الشهوانية النفس الغذائية وجعل موضعها القلب وجعل له شهوة الغذاء
والتوليد جميعا ومنهم من جعل التوليد للقوة من هذا الجزء من اجزاء النفس فانضة الى الاثنين فى الذكر
والانثى ومنهم من جعل النفس ذاتا واحدة وتفيض عنها هذه القوى ويختص كل قوة يفعل وانها انما
يفعل ما يفعله من الامور المذكورة بتوسط هذه القوى فمن قال ان النفس واحدة عالمة بذاتها احتج
بما سيجىء به اصحاب المذهب الاخير مما يذكر ثم قال فاذا كانت واحدة غير جسم استحال ان ينقسم فى الالات
وينكسر فانها ليست بصورة مادية وقد ثبت عندهم انها جوهر مفارق بقياسات لا حاجة لنا الى تعدادها
هنا قالوا فهى بنفسها يفعل ما يفعل بالالات المختلفة والذين والذين قالوا من هؤلاء ان النفس عالمة بذاتها
احتجوا وقالوا لانها لو كانت جاهلة عادية للعلوم فاما ان يكون ذلك لها بجوهرها او يكون عارضا لها فالعارض
يعرض على الامر الموجود للشئ فيكون موجودا للنفس ان يعلم الاشياء لكن عرض لها ان جهلت بسبب فيكون
السبب انما يتسبب للجهل لا للعلم فاذا رفعنا الاسباب العارضة بقى لها الامر الذى فى ذاتها ثم اذا كان
الامر الذى لها فى ذاتها هو ان يعلم فكيف يجوز ان يعرض لها بسبب من الاسباب انه صار لا يعلم وهى بسيطة
روحانية لا ينفعل بل يجوز ان يكون عندها العلم ويكون معرضا عنه مشغولة اذا انتبهت علمت وكان معنى التنبيه
ردها الى ذاتها والى حالها الطبيعية فيصادف نفسها عالمة بكل شئ واما اصحاب التذكر فانهم احتجوا وقالوا انه
لو لم يكن النفس عالمة وقتاما بما يجهله الان ويطلبه لكان اذا ظفر به لم يعلم انه المطلوب كطالب العبد الابق و
قد فرغنا عن ذكر هذا فى مواضع اخر وعن بعضه والذين كثروا النفس فقد احتجوا وقالوا كيف يمكننا ان نقول
ان الانفس كلها نفس واحدة ونحن نجد النبات وله نفس شهوانية اعنى التى ذكرناها فى هذا الفصل وليس له
النفس المدركة الحساسة المميزة فيكون لا محالة هذه النفس منفردة بذاتها دون تلك النفس ثم نجد الحيوان وله
هذه النفس الغضبية ولا يكون هناك النفس المنطقية اصلا فيكون هذه الانفس البهيمية نفسا على حدة فاذا

تقليدية

نباتية وحساسة

يجتمع هذه الامور في الانسان على انه قد اجتمع فيه انفس متباينة مختلفة الذوات قد يفارق بعضها بعضا
فلذلك يختص كل واحد منها بموضع فيكون للمدبرة الدماغ ويكون للغضبية الحيوانية القلب ويكون للشهوانية
الكبد فهذه هي المذاهب المشهورة في امر النفس وليس يصح منها الا المذهب الاخير مما عداه او لا فلنبين صحته
ثم نميل على حل الشبهة التي اوردوها فنقول قد بان مما ذكرناه ان الافعال المتخالفة هي لقوى متخالفة وان كل قوة
من حيث هي هي انما هي كذلك من حيث يصدر عنها الفعل الاول الذي لها فيكون القوة الغضبية لا ينفعل من اللذات
ولا الشهوانية من الموذيات ولا يكون القوة المدركة متاثرة مما يتاثر هاتان عنه ولا شي من هاتين من حيث
هما قابل للصورة المدركة متصورة لها فاذا كان هذا متقررا فنقول انه يجب ان يكون لهذه القوى رباط يجمع كلها
فيجتمع اليه ويكون نسبته هذه القوى نسبة الحس المشترك الى الحواس التي هي المراوضع وانا نعلم يقينا ان هذه
القوى يستعمل بعضها بعضا ويستعمل بعضها بعضا وقد عرفت هذا فيما سلف ولو لم يكن رباط يستعمل هذه
فيشتغل ببعضها عن بعض فلا يستعمل ذلك البعض ولا يدبره لكان لما كان بعضها يمنع بعضا من العلة
بوجه من الوجوه ولا ينصرف عنه لان فعل قوة من القوى اذا لم يكن لها اتصال بقوة اخرى لا يمنع القوة الاخرى
عن فعلها اذا لم يكن الالة مشتركة ولا المحل مشتركا ولا امر يجمعها غير ذلك مشتركا كيف ونحن نرى ان الاحساس
يثير الشهوة والقوة الشهوانية لا ينفعل من المحسوس من حيث هو محسوس فان انفعل لا من حيث هو محسوس لم
يكن الانفعال الذي يكون لشهوة ذلك المحسوس فيجب لا محالة ان يكون هو الذي يحس وليس يجوز ان يكون القوتان
واحدة فبين ان القوتين لشي واحد فلهذا نصدق ان نقال انا لما احسسنا اشتهينا او لما راينا كذا
عصينا وهذا الشي الواحد الذي يجتمع فيه هذه القوى هو الشي الذي يراه كل منا انه ذاته حتى نصدق ان
يقول لما احسسنا اشتهينا وهذا الشي لا يجوز ان يكون جسما اما اولا فلان الجسم بما هو جسم ليس يلزم ان
يكون مجمع هذه القوى والا لكان كل جسم له ذلك بل الامر بغير ذلك ويكون ذلك الامر هو الجامع الاول وهو
كمال الجسم من حيث هو مجمع وهو غير الجسم فيكون اذن المجمع هو شي غير جسم وهو النفس واما ثانيا فقد تبين من
هذا القوى ما ليس يجوز ان يكون جسمانيا مستقرا في جسم فان يشكل فقيل انه ان جاز ان يكون هذه القوى
لشي واحد مع انها لا يجتمع معا فيه او بعضها لا يحل الاجسام وبعضها يحلها فيكون مع افتراقها من غير ان
يكون نصف واحدة منسوبة الى الشي واحدة فلم لا يكون كذلك الان ويكون كليا منسوبة الى الجسم او جسماني فنقول
لان هذا الذي ليس بجسم يجوز ان يكون منبع القوى فيفيض عنها بعضها في الالة وبعضها يختص بذاتها
وكلها يودي اليه نوعا من الاداء واللواتي يكون في الالة يجتمع في هذا المجمع في الالة ذلك المبدا او هو
فايض عن الغني عن الالة كما سنحالة بعد في حل الشبهة واما الجسم فلا يمكن ان يكون هذه القوى كلها
فايضة منه فان نسبة القوى الى الجسم ليس على سبيل النقصان بل على سبيل القبول والفيضان فيجوز ان يكون
على سبيل مفارقة للفيض عن المفيض والقبول لا يجوز ان يكون على تلك السبيل واما ثالثا فان هذا الجسم

اما ان يكون جملة البدن فيكون اذا انتقص منه شي لا يكون ما يشعر به انا موجودا وليس كذلك فاني اكون انا
وان لم اعرف ان لي يدا او رجلا او عضوا من هذه الاعضاء على ما سلف ذكره في مواضع اخرى بل اظن ان هذه
توابعي واعتقد انها الات لي استعملها في حاجات لولا تلك الحاجات لما احتجت اليها ولي واكون انا ايضا انا و
ليست هي وبعد ما سلف ذكره منا فنقول لو خلق انسان دفعة واحدة وخلق متباين الاطراف ولم يبصر اطرافه
واتفق ان لم يمسها ولا تماست ولم يسمع صوتا جهل وجود جميع اعضائه وعلم وجود انيته شيئا واحدا مع جهل جميع
ذلك وليس المجهول بعينه هو المعلوم وليست هذه الاعضاء لنا في الحقيقة الا كالثياب التي صارت لدوام لزومها
ايانا كاجزاء منا عندنا واذا تخيلنا انفسنا لم نتخيلها عراة بل تخيلناها ذوات اجسام كاسية والسبب فيه دوام
الملازمة الا انا قد اعتدنا في الثياب من التجريد والطرح ما لم نعتد في الاعضاء وكان ظننا الاعضاء اجزاء منا اكد
من ظننا الثياب اجزاء منا واما ان لم يكن ذلك جملة البدن بل كان عضوا مخصوصا فيكون ذلك العضو هو الشي الذي
اعتقده انه لذاته انا او يكون معنى ما اعتقده انه انا ليس هو ذلك العضو وان كان لا بد له من العضو فان
كان ذات ذلك العضو وهو كونه قلبا او دماغا او شيئا اخر او عدة اعضاء بهذه الصفة هو بعينها او هوية
مجموعها هو الشي الذي اشعر به انه انا فيجب ان يكون شعوري بانا هو شعوري بذلك الشي فان الشي الذي يجوز
من جهة واحدة ان يكون مشعورا به وغير مشعور به وليس الامر كذلك فاني انما اعرف ان لي قلبا ودماغا بالاحساس
والسماع والتجارب لا لاني اعرف اني انا فيكون اذن ليس ذلك العضو لنفسه الشي الذي اشعر به انه انا بالذات
بل يكون بالعرض انا ويكون المقصود بما اعرف مني اني انا الذي اعنيه في قولي انا احسست وعقلت وفعلت وجعلت
هذه الاوصاف شيئا اخر هو الذي اسميه انا فان قال هنا القائل انك ايضا لا تعرف انه نفسك فاقول اني دائما
اعرفه على المعنى الذي اسميه انا نفسي وربما لا اعرف تسميته باسم النفس فاذا فهمت ما اعني بالنفس فهمت انه ذلك
الشي وانه المستعمل للالات من المحركة والمدركة وربما لا اعرف ما دمت لا افهم معنى النفس وليس كذلك حال قلب و
دماغ فاني افهم معنى القلب والدماغ ولا اعلم ذلك فاني اذا اعني بالنفس انه الشي الذي هو مبدا هذه الحركات
والادراكات التي لي وغايتها في هذه الجملة عرفت انه اما ان يكون بالحقيقة انا او يكون هو انا مستعملا لهذا
البدن فكاني الان لا اقدر ان اميز الشعور بانا مفردا عن مخالطة الشعور بانه مستعمل لهذا البدن ومقارن
للبدن واما انه جسم او ليس بجسم فليس يجب عندي ان يكون جسما ولا يتخيل لي هو جسما من الاجسام البتة بل يتخيل
لي وجوده فقط من غير جسمية فيكون قد فهمت من جهة انه ليس بجسم اذ لم افهم الجسمية مع اني فهمته ثم اذا اجتمعت
فاني كلما فرضت جسمية لهذا الشي الذي هو مبدا هذه الافعال لم يجز ان يكون ذلك الشي جسما فبالحري ان يكون تمثله
الاول في نفسي انه شي مخالف لهذه الظواهر وان تعلقت بمفارقة الالات ومشاهدتها وصدور الافعال عنها فانظر
انها كالاجزاء مني وليس اذا اغلط في شي وجب له حكم بل الحكم لما يلزم ان يفعل وليس اذا اكتسب طالبا لكونه موجودا
غير جسم فقد كسبت جاهلا بهذا جهلا مطلقا بل كنت غافلا عنه وكثيرا ما يكون العلم بالشي قريبا فيغفل عنه ويصير في حد

مفارق

المجهول ويطلب من موضع ابعد ونحو ما كان العلم القريب جاريا مجرى التنبيه وكان مع خفته المؤثر فيه
كالمذهوب عنه فلا يرجع عنه فلا يرجع الفطنة الى طريقه لضعف الفهم فيحتاج ان يوجد فيه ماخذ بعيد
فبين من هذا ان لهذه القوى مجمعا هو الذى يؤدى كلها اليه فانه غير جسم وان كان مشاركا للجسم او غير
مشارك له واذ قد بينا صحة هذا الراى فيجب ان نحل الشبهة المذكورة اما الشبهة الاولى فنقول انه ليس يجب اذا
كانت النفس واحدة الذات الا يفيض عنها فى اعضاء مختلفة قوى مختلفة بل من الجائز ان يكون اول ما يفيض
عنها فى البدن على المنى والمنى قوة الانشاء فينشئ اعضاء على حسب موافقة افعال تلك القوة ويستعد كل عضو
لقبول قوة خاصة لتفيض عنه ولولا ذلك لكان خلق البدن معطلا لها واما من تشكك فجعل النفس على المتربد لذاتها
هو فاسدة فانه ليس يجب ان كان جوهر النفس خاليا بذاته عن العلم ان يستحيل له وجود العلم فانه فرق بين ان يقال ان
جوهر الشئ باعتباره ذاته لا يقتضى العلم وبين ان يقال ان جوهره بذلك الاعتبار يقتضى ان لا يعلم فان لزوم الجهل مع كل
واحد من القولين مختلف فانا ان سلمنا ان النفس بجوهرها جاهل فانا نعنى ان جوهرها اذا انفرد ولم يتصل به سبب من
خارج لزمه الجهل بشرط الانفراد مع شرط الجوهر لا بشرط الجوهر وحده ولسنا نعنى بهذا ان جوهرها جوهر لا يعرى عن
الجهل وان لم نسلم بل قلنا ان ذلك عارض لها فليس يجب ان يكون مثل هذا العارض واردا على الامور الطبيعى فانه
ليس اذا قلنا ان الخشبة خالية عن صور السرير وان ذلك الخلو ليس جوهرها بل امر عارض له جاز ان الزوال كان
هذا القول كانك تقول يجب ان يكون قد كانت فيه صورة السرير ثم انفسخت ومن المحال ايضا ما قاله
المتشكك من ارتداد الشئ الى ذاته فان الشئ لا يغيب البتة عن ذاته بل ربما قيل انه قد يغيب عن افعال يختص
بذاته ويتم بذاته وجدها وانما يتوسع فيقال هنا لان هذه الافعال لا يكون موجودة له بل لا يكون موجودة اصلا
واما ذاته فكيف يكون غير موجودة لنفسها وبالحقيقة فان افعاله لا يجوز ان يقال فيها انه يغيب عنها لان
الغائب هو موجودة فى نفسه غير موجود للشئ وهذه الافعال ليست موجودة اصلا الا وقت ما يوجدها
فلا يكون غائبا عنها واما ذات الشئ فلا يغيب الشئ عنه ولا يرجع اليه واما اصحاب التذكير فقد نقص احتجاجهم
فى الصناعة الالهية واما حجة هؤلاء الذين يجربون النفس فقد اجد فيها مقدمات باطلة من ذلك قولهم
انه يوجد للنفس النباتية مفارقة للحساسة فيجب ان يكون فى الانسان شئ آخر غيره فان هذه المقدمة سوفسطائية
وذلك لان المفارقة يتوهم على وجوه والتى يحتاج اليها ههنا وجهان احدهما انه قد يتوهم له مفارقة كاللون عن
البياض والحيوان عن الانسان اذ يوجد هذه الطبيعة فى غير البياض وتلك فى غير الانسان بان يفارق كل
فصلا اخر وقد يتوهم مفارقة كالحلاوة والمفارقة للبياض فى جسم فانها قد يوجد مفارقة له فيكون الحلاوة
والبياض قوتين مختلفتين لا يجمعهما شئ والى المفارقات النفس النباتية للنفس الحساسة هو القسم الاول
وذلك لان النفس النباتية الموجودة فى النحلة لا يشارك القوة النباتية الموجودة فى الانسان البتة فى النوع
لان تلك القوة ليست بحيث يصلح لان يفارق النفس الحيوانية البتة ولا القوة النباتية التى فى الحيوان يصلح لان يفارقها

النفس النخلية ولكن يجمعهما معنى واحد وهو ان كل واحد منهما يغتذى وينمى ويولد وان كان ينفصل عنه بعد ذلك
بفصل مقوم منوع لا بعرض فقط والمعنى الموجود فيهما جميعا هو جنس القوة النباتية التى للانسان ويفارق على جهة
ما يفارق المعنى الجنسى ونحن لا نمنع ان يوجد جنس هذه القوى لاشياء اخرى وليس فى ذلك انه يجب ان لا يجتمع هذه
القوى فى الانسان لنفس واحدة بل ليس يجب من ذلك ان لا يكون الطبيعة النامية الموجودة فى الحيوان مقولة
على النفس الحيوانية التى له حتى يكون نفسه الحيوانية هى تلك القوة كما ان الانسان ليس شيئا غير حصته فى جنس الحيوان
وهذا شئ قد تحقق لك فى المنطق فهذا ليس يوجب ان يكون النامية التى فى الانسان غير النفس الحيوانية فضلا
عن ان يكونا قوى نفس واحدة فليس اذن النباتية التى فى الانسان يوجد البتة مفارقة بنوعها للانسان و
احتجاجهم منتفع به اذا كانت القوة لا يفارق بنوعيتها بل بجنسيتها وهما مختلفان ومع ذلك فلنضع القوة
النباتية فى الحيوان مخالفة للقوة الحيوانية فيه كان كل واحد منهما نوع محصل منفرد بنفسه وليس احدهما الاخر
ولا مقولا عليه مما فى ذلك مما يمنع ان يكون القوتين جميعا فى الحيوان لنفس الحيوان كما انه ليس اذا وجدت الرطوبة
فى غير الهواء وليست مفارقة للحرارة يجب من ذلك ان لا يكون الحرارة والرطوبة فى الهواء لصورة واحدة اولمادة
واحدة وليس اذا كانت حرارة يوجد غير صادرة عن الحركة بل عن حرارة اخرى يجب من ذلك ان الحرارة فى موضع آخر
ليست تابعة للحركة ونقول ليس يمتنع ان يكون هذه القوى متغايرة النوع ايضا وينسب الى ذات واحدة هى فيه
فاما كيفية تصور هذا هو ان الاجسام العنصرية يمنعها صرفية التضاد عن قبول الحيوة فكلما امعنت فى هدم
طرف من التضاد وردده الى التوسط الذى لا ضد له جعلت يضرب الى شبه بالاجسام السماوية فتستحق لذلك
قبول قوة محيية من الجوهر المفارق المدبر ثم اذا ازدادت قربا من التوسط ازدادت قبول حيوة حتى يبلغ الغاية
التى لا يمكن ان يكون اقرب منها الى التوسط ولا اهدم منها للطرفين المتضادين فتقبل جوهرا مقاربا من الشبه
وجرما من الجوهر المفارق كالجواهر السماوية فيكون ح ما كان يحدث فى غيره من المفارق يحدث فيه من نفس الجوهر
المقبول المتصل به الجوهر ومثال هذا فى الطبيعيات ليتوهم مكان الجوهر المفارق نارا او شمسا ومكان البدن جسما ما
سابغ النار ولكن كقوة ما ولكن مكان النفس النباتية تسخينها اياها ومكان النفس الحيوانية انارتها فيها
ومكان النفس الانسانية اشتعالها فيها نارا فنقول ان ذلك الجرم المتاثر كالكوة ان كان ليس وضعه من ذلك
المؤثر وضعا يقبل الاشتعال منه نارا ولا اضاءة وانارة ولكن وضعا يقبل تسخينه لم يقبل ذلك فان كان
وضعه وضعا يقبل تسخينه ومع ذلك هو مكشوف له او مستشف او على نسبة اليه يستبين بها عداوته فانه يسخن عنه
ويستضئ معا ويكون الضوء الواقع فيه منه هو مبدا ايضا مع ذلك المفارق لتسخينه فان الشمس انما يسخن بالشعاع
ثم ان كان الاستعداد اشد وهناك ما من شانه ان يشتعل عن المؤثر الذى من شانه ان يحرق بقوته او شعاعه
اشتعل فحدث الشعلة جرما شبيها بالمفارق من وجه ويكون الشعلة ايضا مع المفارق علة للتنوير والتسخين معا حتى
لو بقيت وحدها لاستتم امر التنوير والتسخين ومع هذا فقد كان يمكن ان يوجد التسخين وحده او التسخين والتنوير

الوسطة

كوة

وحدها ولم يكن المتاخر منهما مبدا بفيض عنه المتقدم وكان اذا اجتمعت الجملة يصرح كلما فرض متاخرا مبدا ايضا
للمتقدم وغايضا عنه المتقدم فهكذا فليتصور الحال في القوى النفسانية وسيأتي في بعض الفنون المتاخرة ما
صورة الامر فيه هناك حيث يتكلم في تولد الحيوان

الفصل الثامن في بيان الالات التي للنفس

ان نتكلم الان في الالات التي للنفس فنقول انه قد افرط الناس في امر الاعضاء التي يتعلق بها القوى الرئيسة من
النفس افراطا في حسبى اللجاج وركنوا الى تعسف كثير وتعصب شديد مالى اليه كل واحد من الفريقين حتى خرج
الحق واكثرهم غلط مع جعل النفس ذاتا واحدة وقضى مع ذلك ان الاعضاء الرئيسة كثيرة فانه لما خلق قبل القلب
القايلة بتكسير اجزاء النفس ووافق من قال بوحدانيتها لم يعلم انه يلزمه ان يجعل العضو الرئيس واحدا وهو الذي
يكون به اول تعلق النفس واما المكثرون لاجزاء النفس ما عليهم ان يجعلوا لكل جزء الكل معدنا مخصوصا و
مركزا مفردا فنقول اولا ان القوى النفسانية مطيتها الاولى جسم لطيف نافذ في المنافذ ودخاني وان ذلك
الجسم هو الروح وانه لولا ان قوى النفس المتعلقة بالجسم تنفذ محموله في جسم لما كان سدا لسنا لك يحاس المفود
القوى المحركة والحساسة والمتخيلة ايضا وهو حاس ظاهر الحس عند من جرب المجارب الطبية وهذا الجسم نسبته الى
لطافة الاخلاط وبخارها نسبة الاعضاء الى كثافة الاخلاط وله مزاج مخصوص ومزاجه يتغير ايضا بحسب الحاجة
الى الخلاف يقع فيه وليصير بها حاملا لقوى مختلفة فانه ليس يصلح المزاج الذي معه تعصب للمزاج الذي معه يشتهى
او يحس فيه ولا المزاج الذي يصلح للروح الباصر هو بعينه الذي يصلح للروح المحركة ولو كان المزاج واحدا لكانت
القوى المستقرة في الروح واحدة وافعالها واحدة فاذا كانت النفس واحدة فيجب ان يكون لها اول تعلق
بالبدن ومن هناك تدبره وتنميه وان يكون ذلك بتوسط هذا الروح ويكون اول ما يتعلق النفس الذي يفعل العضو
بوساطته يبعث قواه في ساير الاعضاء بتوسط هذه الروح وان يكون ذلك العضو اول ما يتكون من الاعضاء
واول معدن لتوليد الروح وهذا هو القلب يدل على ذلك ما حققه التشريح المستقصى وشريحها المعنى شرحا في
الفن الذي في الحيوان فيجب ان يكون اول تعلق النفس بالقلب وليس يجوز ان يتعلق بالقلب ثم بالدماغ فانها اذا
تعلقت باول عضو صار البدن نفسانيا واما الثاني فانما يفعل فيه لا محالة بتوسط هذا الاول فالنفس يحيى الحيوان
بالقلب لكن يجوز ان القوى الافعال الاخرى يفيض من القلب الى الاعضاء الاخرى لان الفيض يجب ان يكون
صادرا من اول متعلق به فيكون الدماغ هو الذي يتم فيه مزاج الروح الذي يصلح لان يكون حاملا لقوى الحس
والحركة الى الاعضاء حملا يصلح معه ان يصدر عنها افعالها وكل حال الكبد بالقياس الى قوى التغذية ولكن يكون القلب
هو المبدا الاول الذي اول تعلقه به ومنه يتعدى الى غيره ويكون الفعل في اعضاء اخرى كان سبيل الجسم عندنا في هذا
القول انما هو في الدماغ لكن افعال الحس لا يكون به وفيه بل في اعضاء اخرى كالحدقة وكالعين وكالاذن وليس يجب من
ذلك ان لا يكون الدماغ مبدا كذلك ايضا يجوز ان يكون القلب مبدا لقوى التغذية ولكن افعالها في الكبد والقوى
التخيل والتذكر والتصور لكن افعالها في الدماغ بل ينبغي ان يكون المبدا للقوى المختلفة غير صالح لان يصدر عن

جميع افعالها بل يجب ان يتفرع في الات مختلفة يخلق بعد ذلك العضو تخلقا ويفيض من ذلك العضو اليها
قوة ملايمة لمزاج ذلك الفرع واستعداده على ما سيقف عليه في ذكر الحيوان حتى لا يكون على العضو الذي هو المبدأ
ثقل ولذلك خلقت العصب للدماغ والاوردة للكبد كان الدماغ والكبد مبدأين اولين للحس والحركة او كانا مبدأين
ثانيين واذا فاض من القلب قوة التكوين والتخليق الى الدماغ فيكون الدماغ فلا ينكر ناس بان يكون الدماغ يرسل
من نفسه الذي يستمد بها الحس والحركة من القلب او يكون القلب ينفذ اليه الالة التي بتوسطها ينفذ اليه الحس والحركة
فلا يجب ان يقع من المضايقة في امر خلقة العصب ان مبدأها من القلب او من الدماغ ما هو ذا يقع بل يسلم انه من الدماغ
ويستمد من القلب كما ان الكبد يرسل الى المعدة ما يستمد منها فيه ولها ايضا عروق يمدغرها بها فليس يجب ان يكون
العضو الذي هو مبدا قوة فيه ايضا اولا فعال تلك القوة وان يكون الة الا فعال تلك القوة بل يجوز ان يكون الالة
خلقت للاستمداد من شيء اخر وان يكون انما يستمد بعد تخلقها حتى يكون الدماغ اول ما يخلق لم يكن مبدا للحركة والحس
بالفعل بل مستعدا لان يصير مبدأ اما للاعضاء التي بعده اذا استمد من غيره بعد ان يتخلق الة الاستمداد من غيره ولم
فلما يخلق منه عصب ذاهب الى القلب استمد الحس والحركة منه وح ويمكن ان يكون مع تخلق مبدا النفوذ بلا تاخر فلا يكون في
نفوذه عنه الى القلب حجة ايضا ولا شبه حجة بل كما يخلق الدماغ يخلق معه من مادته شيء نافذ الى القلب غير صعود الى القلب
ليستمد منه الحس والحركة على ان تبيّن هذا العصب من الدماغ ومصيره منه الى القلب ليس مما يظهر الظهور الذي يظنه
مدعى ثبات العصب الذي بين الدماغ والقلب من الدماغ الى القلب لا من القلب الى الدماغ على ما سيوضحه في
موضع من كلامنا في طبايع الحيوان ويطول الكلام فيه طولا لا يشفي ويقنع ومع ذلك فلنعد الى معاملة اخرى فنقول
انه ليس بمستحيل ان يكون مبدا وجود قوة هو في عضو فينفذ من ذلك العضو الى عضو اخر وهناك يتم القوة ويستكمل
ثم ينعطف الى هذا العضو الاول فيرفده فان الغذاء انما يصير الى الكبد من المعدة ثم اذا صار هناك على نحو ما عاد
بعد الى المعدة في عروق ينبعث من الطحال والاجوف ويثبت في المعدة فلا اضطر ان يكون مبدا القوة تنبعث من
القلب مثلا ولا يكون القوة في القلب كاملة تامة ثم انها تفسد القلب اذا استكملت في عضو اخر وهكذا حال
الحس المشترك فان مبدا القوة الحساسة الحركة منها ثم انها يعود اليه بالفايدة على ان حس القلب نفسه وخصوصا
اللمس اعظم من حس الدماغ نفسه ولذلك اوجاعه لا يحتمل وعلى انه ليس بممتنع في القوى ان يصير اقوى واشد
في غير ما بدأ بها بمصادفة مواد يجعلها بتلك الحال ويشبه ان يكون قوة اطراف الاوتار على الحدب اشد من قوة اوائلها
التي تلي العصب فالقلب مبدا اول يفيض منه الى الدماغ قوى فبعضها تتم افعالها في الدماغ واجزائه كالتخيل والتصور
وغير ذلك وبعضها يفيض من الدماغ الى اعضاء خارجة عنه كما يفيض الى الحدقة والى العضل المحركة ويفيض من
من القلب الى الكبد قوة التغذية ثم يفيض من القلب الى الكبد قوة التغذية ثم يفيض من الكبد بتوسط العروق
في جميع البدن ويعود الى القلب ايضا فيكون القوة مبدأها من القلب والمادة مبدأها من الكبد واما القوى الدماغية
فان البصر يتم بالرطوبة الجليدية التي هي كالماء الصافي تنفصل صور المبصرات وتؤديها الى الروح الباصرة ويكون تمام

لا خالف — بالجسم — يفعل — نعد

الابصار عند ملتقى العصبة المجوفة على ما علم من تشريحه وتعريفنا له واما الشم فبزائدتين في مقدم الدماغ كحلمتي الثدي واما الذوق فباعصاب دماغية يأتي اللسان والحنك وبا ساقوة الحس والحركة واما السمع فباعصاب دماغية ماتى الصماخ فتغشي السطح المحيط به واما اللمس فباعصاب دماغية ونخاعية تنتشر في البدن كله واكثر عصب الحس من مقدم الدماغ لان مقدم الدماغ الين واللين اوفق في الحس ومقدم الدماغ كالسادي المخلف والى النخاع نصير اصلب ليتدرج الى النخاع الذي يجب ان يعرض فيه الصلابة واكثر عصب الحركة التي من الدماغ انما نبتت من مؤخر الدماغ الى الصلب والصلابة اوفق في الحركة واعون عليها والعصب التي للحركة في اكثر الامر يتولد منها العضل فاذا جاوزت العضل حدث منها ومن الرباطات الاوتار واكثر اتصالا طرافها بالعظام وقد يتصل في مواضع بغير العظام وقد يتصل العضلة نفسها بالعضو المحرك من غير توسط وتر والنخاع كجزء من الدماغ سفد في ثقب العقارب لئلا ينفذ ما يتولد من العصب من الاعضاء بل يتولد منها العصب مرسلة بالقرب الى الموضع المحتاج كونها به واما القوى المصورة والحس المشترك فيهما من مقدم الدماغ في روح يملأ ذلك التجويف وانما كانا هناك ليطلا على الحواس التي اكثرها انما نبتت من الدماغ فبقي الفكر والذكر في التجويفين الاخرين لكن الذكر قد تاخر موضعه ليكون مكان الروح المفكرة متوسطا بين خزانة الصور وبين خزانة المعنى ويكون مسافة بينهما واحدة والوهم مستول على الدماغ كله وسلطانه في الوسط واحلق بان يتشكك متشكك فيقول كيف يرتسم صورة مثل صورة العالم في الالة النيرة التي تحمل القوة المصورة فنقول له ان الاحاطة بانقسام الاجسام الى غير النهاية يكفي مؤونة هذا التشكك فانه كما يرتسم العالم في مرآة صغيرة وفي الحدقة بان ينقسم ما يرتسم فيها بحذاء اقسامه اذ الجسم الصغير ينقسم بحسب قسمة الكبير عددا او شكلا وان كان يخالف القسم القسم في المقدار فكذلك حال ارتسام الصور الخيالية في موادها ثم يكون نسبة ما يرتسم فيه وصغرها يرتسم فيه نسبة الشيئين من خارج في عظمتهما وصغرهما مع مراعاة التشابه في البعد واما قوة الغضب وما تعلق بها فلم يحتج الى عضو غير المبدأ لان فعلها فعل واحد ويلائم المزاج الشديد الحرارة ويحتاج اليه وليس نايتر المنفور منه احيانا ما يتر المتصل من الفكرة والحركة حتى يخاف ان يشتعل اشتعالا مفرطا وذلك لانه ما يعرض احيانا وغمك كاللازم مثل الفهم الفكرة وما يشبههما مما يحتاج الى ثبات والى قبول وبحران يكون العضو المعتدلها ارطب وابرد وهو الدماغ لئلا يشتغل بالحار الغريزي اشتغالا شديدا ولتقاوم الالتهاب الكاين بالحركة ولما كانت البعيدة مما يجب ان يكون بعضو عديم الحس خفي ليملي من الغذاء ويفرغ منه فلا يوجعه ذلك ولا يتالم كثيرا مما ينفذ فيه ومنه واليه وان يكون ارطب جدا كيما يحفظ القوى بالمعادلة وبالمقاومة فجعل ذلك العضو الكبد وجعل قوة التوليد في عضو اخر شديد الحس ليعين على الدعاء الى الجماع بالتشويق والا لم يكن متكلف ذلك لو لم يكن فيه لذة والى تشوق اذ لا حاجة اليه في بقاء الشخص واللذة متعلق بعضو حساس فجعل الانثيان وا عينا بالات اخرى بعضها الحدب المادة وبعضها الدفعها كما يأتيك ذكره حيث يتكلم في الحيوان اخر كتاب النفس

وللّه الحمد والمنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع وهو كتاب النبات مقالة واحدة

الفصل الاول في تولد النبات واغتذائه وذكوره واناثه واصل مزاجه اما النبات فقد يشارك الحيوان في الافعال والانفعالات المتعلقة بالغذاء ايرادا على البدن وتوزيعا وانماء للفصل وتوليدا بالبزر المتولد عنه ويكون جذبه للغذاء على سبيل جذب الاعضاء منا التي يجذب بقوة طبيعية ليست عن شهوة حسية تخص عضوا عضوا كما يخص الجذب عضوا عضوا وهذه الشهوة هي التي مع تخيل ما وانما يجب ان يكون مثل هذه الشهوة لما له ان يتحرك الى طلب غذائه وتحصيله كالانسان والفرس وبسيط السرو سعص عنه كالصدوق في عشائه واما ما لا سبيل له الى تحصيل الغذاء بالكسب التابع للانفعال اليه اذا الانبساط اليه على حال بل ليس له من الغذاء الا ما يتصل به كالنبات وما يحدث اليه لا عن ارادة كالاعضاء فليس هناك شهوة ولا يحتاج هذا الى قول يفصل به وبالحري ان لم يعط النبات حسا ولو اعطى لكان معطلا اذ كان لا سبيل له الى الهرب عن ضار والطلب للنافع وابعد الناس من الحق من جعل للنبات مع الحس عقلا وفهما مثل انكساغورس وابنادقليس وذيمقراطيس فان كان التصرف في الغذاء يسمى حياة حتى يكون الجسم اذا كان له ان يبقى بالاغتذاء كان حيا فاذا عجز عن استيفاء شخصه بالغذاء او تسلط عليه المفسد من خارج حتى غير مزاجه وحلل قوته كان ميتا فبالحري ان يقال ان للنبات حياة وان كان من شرط الحياة ان يكون مع ذلك ادراك وحركة ارادية فلا يجوز ان يجعل للنبات حياة بوجه من الوجوه واكثر الخصام في هذا الخطب واما في لفظة الحيوان فيشبه ان يكون موضوعا لما له حس وحركة ارادية فيشبه ان لا يسمى النبات حيوانا البتة وقد فرق من الحي والحيوان وقام هنا القبيل وهل التفريق بين مفهوم لفظة ذي الحياة ولفظة الحيوان اختلاف لا يعرفه اصحاب اللغات ولما كان النبات لا حس له لم يكن له نوم ولا يقظة اذ كان النوم تعطلا ما للحس واليقظة نهوض للحس واما الذكورة والانوثة فلقايل ان يقول في النبات ذكر وانثى وللقايل ان يمنع ذلك فان عني بالذكر جسما من شانه ان يكون مبدأ بوجه من الوجوه لتحريك مادة من المواد الموجودة في مشاركة النوع او مقاربة في الصورة مثل صورته في النوع او مقاربة له وبالانثى جسما يكون فيه المبدأ المنفعل القابل للصورة على النحو المذكور لم يبعد ان يكون في النبات ذكر وانثى ولم يبعد ان يكون النبات الواحد ذكرا وانثى فيكون من حيث يتولد فيه المادة انثى ومن حيث فيه قوة تصورها ذكرا وان عني بالذكر لا هذا بل الذي من شانه ان ينفصل عنه بانفصال يؤديها جسم من طريق الات معدة له الى قابل له يؤثر هذا الجسم في مادة في ذلك القابل الاثر المذكور ويكون الانثى الذي بازائه وهو الذي يقبل مبدأ او يستودع فلا يوجد في النبات ذكر وانثى فضلا عن ان يجتمع في شخص واحد

وللتسامح الان ونضع ان القوة التي تنفصل من النبات فصلا يدخل في قوام ما يتولد عنه المثل هي قوة الانثى
واما القوة التي تتصرف في هذا الفصل بالتصوير فهي قوة الذكورة وقد يتلاقى القوتان في الحيوان عن افتراق
في شخصين ملاقيا في احد الشخصين كما يقع عند الحبل وربما يلاقيا وفارقاه بعد الشخصين مثل ما يعرض
في الطيور اذا باضت فان البيض يشتمل على قوة مولدة وعلى قوة قابلة للتصوير والتوليد ولذلك ما يتولد
فيها الفروج ويتصور ويشبه ان يكون حال البزر في النبات هذه الحال الا ان القوتين لا يتلاقيان فيها
عن افتراق في شخصين بل يحصلان لها من شخص واحد فالبزور يتولد منها النبات عن مبدا محرك فيه وربما يتولد
عنه تولدا من غير مدد من خارج كما ينبت الباقلى وربما احتاج الى استمداد مدد يستحيل الى مشاكلة الجزء المنفعل
من اجزائه وهو الذي يقوم مقام مني الانثى فيمده القوة النفسانية وهو الغذاء وليس لعرض حكم من البزر حكم
نطفة الانثى بل حكمه حكم الغذاء ولا يختلف حكمه عند ابتداء توليد النبات من البزر وعنده تولد وبعيده ولكن
حكم من حكم الغذاء وفي النبات شيء يقوم مقام الرحم والذكر وشيء يقوم مقام البيضة فاما الشيء الذي هو كالرحم
فالنبات التي يوجد في عقد الاغصان والدرع وقد يوجد ايضا في البزور وهي اشياء متميزة من تلقائها يتولد
الاغصان في النبات بعينه وفي بزر النبات اوما يقوم مقام الاغصان وليس يجب ان يظن ان تلك الاشياء
هي كالمني الذكوري بل تلك الاشياء الجامع للقوتين جميعا فهناك يفعل المولدة في المتولدة فعلها وهناك يستحفظ
القوتان جميعا ومادتا القوتين وهي في النبات كالارحام المستملة وفي البزر فكما في البيض منها يفيض
قوة التوليد والتولد معا وذلك في البيض مبادى منها يكون مبدا انبعاث القوتين المجتمعتين وقد يتميز
في الحس عن ساير اجزاء البيض ويكون كانها في البيض رحم وكان البيض غذاء لذلك الرحم وبالجملة
فان هذه الاشياء في البزور والنبات ما دامت صحيحة موجودة ولدت البزر والنبات وان اصابها افة لم تولد
وفيها يستحفظ قوة التوليد والتولد وليس يجب ان يقول التوليد وحده دون التولد بل كلا الفعلين يتمان
هناك وينبعثان من هناك وما كان من الحيوان متميز الاعضاء الالية لفعل فعل متميز الذكورة والانوثة وكان
انما يتولد عن فضلة ينفصل عن الذكر والانثى الى عضو خاص من الانثى قابل له لم يكن ان يكون ما يتولد من فرعه
مثله متصلا به لان الشخص الواحد لا يحمل لذلك لان فيه مبدا واحدا واما ان كان من الحيوان شيء مهمل الاعضاء
اي ليس له بحسبه عضو مفرد ولعذا انه عضو مفرد بل سد البعض في البعض ولا يتميز فيه الذكورة عن الانوثة فليس تولده من
الغير بل من اجزائه وليس بعض اجزائه اولى ان يحدث فيه مبدا كون مثله من بعض فليس ما يتولد عنه يجب ان يكون
منفصلا عنه لا محالة فيجوز في مثل هذا الحيوان ان يبقى بعد البزر والنبات حكمه حكم هذا الحيوان وهو في ذلك اشد
كثيرا لذلك ما يتولد عن النبات نفسه اغصان بعد اغصان كانها اعضاء بعد اعضاء الا انها متشابهة جدا
في ظاهر الامر ويتولد فيها مبادى مختلفة للتوليد في مواضع مختلفة فيتولد منها اغصان كثيرة واصول كثيرة
ويعود بعد القطع وان كان ذلك ليس على ما ظنه بعض الناس انه غير محدود بل ان ذلك محدد في القدر والعدد

الى الزمان لا محالة ياخذ بعد في الذبول فربما ظهر جدا وربما لم يظهر الذبول في الحجم لصلابة البدن والامتناع
الاجتماع نحو التصغر والذبول على اجزائه بل يكون ذبوله في تخلخله لا في تصغره ولو لم يكن النبات مستعدا
لتخص للفناء الذي بعد الوقوف لما كان الى احداث البزر حاجة حتى يتولد عنه مثله من تسقط على
من النبات ما فيه تميز اعضاء بوجه من الوجوه فاذا قطع منه مبدا عضو مخصوص بطل كالنخل ونسبة ان يكون من
النبات ما يقوم مقام الذكر بان يكون ملاقاته بوجه من الوجوه معينة على توليد البزر او الثمرة وهذا كالنخل
ايضا ويشبه ان يكون النبات لاجل الحيوانات والحيوانات الاخرى لاجل الانسان ولذلك خلق للنبات احوال
بعضها ينفعها في انفسها مثل كونها ذوات عروق يغتذى وذوات لحائها يبقى وبعضها لينتفع بها غيرها من
الحيوان كالتزين بعضها بالنراس التي انما ينتفع بها الحاس لا غير وينتفع بها لا المزين بل غيره مثل النقوش الحسنة
والاراييح الطيبة ولما كان التكون بالتصور والتشكل والتصور والتشكل لا ينقاد له الا الرطوبة فلا بد في التصور
الاول من رطوبة ولان قوام المغتذى بالغذاء على انه شبيه بالقوة والغذاء بعد وبالاتصال والاتصال لا يسهل
الا بالرطوبة وايضا فلا بد في الماء المتصور من رطوبة وذلك لان المتصل والمتصل به يتشابهان بالفعل اذا
صار الغذاء غذاء بالفعل فيكون الاصل ايضا رطبا في نفسه اذ لو كان الوارد شبيها به ولم يجر في المجارى الا
ولما كان الغذاء يحتاج الى سهولة الانفراق وسهولة بالسيلان لم يكن ايضا بد من رطوبة ولما كان الطبخ والتبديل
والتفرق بالتحليل لا يصدر الا عن الحار لم يكن بد للبدن المغتذى من حرارة فاذن الحيوة النباتية
الغذائية يتعلق بالرطوبة والحرارة فمزاج كل نبات رطب حار في نفسه وهو الغالب عليه وان كان منه ما هو بالقياس
الى ابداننا يابس بارد وسنتكلم في هذا الباب بعض الكلام اذا اعرض وقته واذا كانت هذه الحيوة بالرطوبة
والحرارة فالموت المقابل انما يعرض لفناء مادة الرطوبة وطفو الحرارة وذلك لان هذا الجرم رطب وحار والحار
الحار يتحلل والمتحلل ينتهي تحلله او ثابت بدل فالبدل رطب فاذا انقطعت مادة الرطوبة وطفيت الحرارة
المتعلقة بها على سبيل التغذى وعلى نحو ما قيل في مواضع اخرى وعلى ما بسطناه كل البسط في كتابنا الكبير في
صناعة الطب لزم ان يفسد جوهره الذي له هذه الحيوة فاذن استحال المزاج مثله الى برد ويبس فناء

الفصل الثاني في اعضاء النبات في اول النشو وبعد ذلك انه كان للحيوان اعضاء اصلية متشابهة
الاجزاء واعضاء مركبة وللحيوان اشياء ليست باعضاء اصلية بل توابع للاعضاء وكالاعضاء قد يحدث وقد
سن مثل الشعر والظفر وللحيوان فضول ينتقص بعضها الى منفعة البعض منفعة اخرى كالمني وبعضها يقتصر على
المنفعة التي تعقب النفض لا غير كالرجيع كذلك للنبات اعضاء اصلية متشابهة الاجزاء مثل اللحاء والخشب واللباب الذي
في الوسط واعضاء مركبة مثل الساق والغصن والاصل وللنبات اشياء شبيهة بالاعضاء الاصلية وليست بها
كالورق والزهر وكالثمر فانها ليست اعضاء اصلية لكنها اجزاء كمالية كالشعر والظفر للناس وايضا للنبات انفصال
فصل تطرى للقسم الاول كالثمار والبزور وانفصال فصل يطرى للقسم الثاني كالصموغ والالبان والسبالات وليس الثمرة

كالبزر فان الثمرة ليس يحتاج اليها في جميع اجزائها ليكون للنبات اعضاء اصلية او يكون لها توليد واما البزر
فانه يحتاج اليه في جميع اجزائه لا في ان يكون للنبات عضوا اصليا ولكن ليكون له توليد والثمرة والبزر ليس
في انهما اشباه الاعضاء ويفارقان المني فان المني ليس من اشباه الاعضاء ولكن من اشباه الاعضاء ولكن من اشباه
الاعضاء ولكن من اشباه الاخلاط والنبات وان كان متميز الاجزاء فان اجزاءه يذهب في جهات معا وليس كذلك
اجزاء الثمرة ولا اجزاء الحيوان واعلم ان البزر اذا فعل فيه القوة المولدة والقوة المتولدة من اصعاد وحذر اجزاء
لم يجز ان يقال ان الثقيل رسب والخفيف يطفو افقد علمت بهذا علما بل بسبب كل شيء منه الى الجهة يحرك النفس
وان كان الثقيل للانحدار اقبل والخفيف للاصعاد اطوع ولم يحس من ظن ان الشجرة الحار المزاج انما ثقل
اصوله وثقل غوصها بسبب فله الثقيل فيه كان الثقيل لو كر لنفذ في الارض نعود داقب لا يزال يحلل جزءا من الاكثر
وقال ان الاشجار الحارة المزاج لا يعرف عروقا كثيرة وان عظمت كالصنوبر وهذا فساد ظن وان ثقل اجزاء الشيء الار
لا ينفذ به في خلل الارض ولو كانت كذلك لكانت اشياء من العروق المذكورة اذا لاقت سطح الارض امتنعت عن
النفوذ فيه وليس كذلك بل العروق يحدث عن توليد من القوى وينفذ عن طاعة من قواها المنفعلة للقوى الفاعلة
وما كان ايضا من الاشجار يستجمع فيه عدة من الموجبات بكثرة التعريق من ذلك انه اضعف قوى حدث فيحتاج
الى تكثير الالات ومن ذلك انه احوج الى المتصاص من خالص الارض والماء فيحتاج الى العميق ومن ذلك
انه اثقل من الهواء اي المزاج والنادية اذا قارنه في الحجم فيحتاج الى فضل استظهار من برمن الترعرع عند
وخصوصا في طبعه ما يحيط الى السقوط واما الاشجار الحارة فهي مع فقدان هذه العلل شديدة الحا
الى الجذاب الهوائية والنارية في جملة ما يمتصه ليتولد منها ومن امتصاصه الارضية غذا اشبه بجوهرها
فيجب لذلك ان يقرب فوهات العروق من المنتم ولما كان الحيوان مقصودا بالحركة الاختيارية وكانت
اعضاؤه متميزة الاوضاع لم يحتج الى كثرة الالات للاغتذاء واما النبات فلما كان مركوزا في موضع واحد فلم
اقتصر فيه على عرق واحد فاته الغذاء من وجه لكان معرضا للخلل فانه كان انما يصل اليه من الغذاء ما يؤد
ذلك العرق وحده فكان لا يبعد ان يكون ما يؤديه ذلك العرق بالامتصاص الطبيعي لا بالمضغ والبلع الارادي
قاصرا عن الكفاية وخصوصا ويحتاج قبل الامتصاص او معه الى الحالة ما اذاقلها الغذا اصلح للتوزيع وقبل
انما هو ارض وماء وما معهما او شيء قريب منهما او ربما كانت الجهة التي تنبعث اليها العرق ضعيفة الطعم او قد عرض
لها افة من الافات وليس للعرق ان ينحرف عنه اختيارا انحراف الحيوان عن مثلها ليستبدل الخصب على الجد
ويختار السالم من الممتص على الموذي فكثر لذلك عروقه وليس كذلك النبات فكثرت لذلك عروقه وليس لان النبات
كثير الاوايل فيحتاج كل اول الى عرق او يعرض بعده منها عرق فانه قد كان يجوز ان يكون عرق واحد يفوت الاول
الكثيرة او عروق كثيرة يعولها اولا واحد ابل السبب فيه ما ذكرنا وهذا في الحيوان نطق معلوم فان المعدة
لما كان ما يسهاعن اختيار وعن الات معدة للاختيار صار المنفذ الواحد يكفيها واما الكبد فلما كان

طبيعيا شبيها بامتصاص النبات كثرت عروقه وشعبت شعوبا اخذت في جهات شتى يجتمع الى ساق واحد و
شان العرق المنبعث عن الهيئة الرحمية التي في البزر ان ياخذ في جهة ومن شان شعبة النابتة السا
والفرع منه ان ياخذ الى جهة ويتسلخ البزر متعلقا منهما في طرف وفي ذلك لانه ليس كل البزر هو المبدا المذكور
بل جزء منه وسايره كالمادة التي يرسل فيما ينبت قليلا قليلا لا على سبيل التغذية كلا الى ان يستحكم قوته
ويبلغ ان يمص من الارض كما يتدرج ولد الحيوان من الغذو بدم الطمث من السرة الى ان يكون له ان يغتذى
باللبن من الثدى بالارادة ثم باللبن الى ان يكون له ان يغتذى بما ينقله اليه مدة من الاغذية التي يلقط
ويجنى ويحصل بالارادة فيكون اول ما يغتذى به طبيعيا مطلقا والثاني طبيعي التولد ارادي التناول
باستعمال العضو واحد والثالث صناعي التولد ارادي التحصيل والتناول معا فكذلك المبدا المولد في
النبات يحيي من نفسه اولا عرقا صغيرا يمص منه مصاصة قليلة من خارج فتستعين به على انشاء الفرع
والعروق القوى النافذة في الارض فانها يكفي بمعونة مادة يسيرة رطبة من خارج في تغذية ما بها من فرع وما
واكثر ما ينفق عليه انما هو من الموجود في محله وهو البزر وبعد ذلك فانه لا يزال النبات يزداد امتصاصا
من خارج وارسالا من داخل حتى يتوافى فناء المادة التي من داخل وانتعاش القوة الممتصة من خارج في تكوين حشو
البزر وقد يودع في التوليد واشتغل الناشي بالاغتذاء ويعطل القشا الذى كان لغرض وفاته لا لكونه مادة
يعطل المشيمة وما معها وتهيات الشعبة العرقية الصغيرة للسقوط لتعطلها كالسرة عند الاستغناء عنها

الفصل الثالث في مبادي التغذية والتوليد والتولد في النبات هذه المبادي الرحمية التي منها ينبت
النبات عن بزره وعن غصنه يختلف حالها في الغصن والبزر وذلك لانه اما في البزر فيكون في اكثر
النبات مبدأ توليده وتغذيته هو بعينه مبدا التولد عنه واما في الغصن فانه يغتذى لجزئه مما يندفع
اليه من عروق جملة الشجر لا من هذه المبادي وذلك لان الغصن يحتاج في كونه غصنا الى ان يكون متصلا
باحد اطرافه من الساق اتصالا لتشبيه بالشبيه مشاركا له فيما يغتذى منه ولا يمكنه ان يكون ملاقيا
بالمبادي التي ينفرع عنه اصله لانها انما ينفرع الى فوق الغصن ايضا ويزيد في حجم النبات على سبيل الازد
في النمو ويستمد من تحت على التجزء واما البزر فانه لشيء يتميز ويخالف الجوهر بجوهر ما ينبت منه وليس مما يتم جوهره
ما ينبت فيزيد فيه على سبيل النمو فان النبات لا يصير اعظم ببزره بل يعظم ساقه واغصانه فيجوز ان يكون الجزء الذي
يغتذى به اولا هو الجزء الذي يتولد عنه باسا في زمان ولا يحتاج ان مبادي توليدات للازديا وليست في
جهة اغتذائه واما الغصن والنبات فيتفرع الى فوق ويغتذى من السفل وذلك له في زمان واحد فيجب ان يفتر
اولاه ولما كانت المبادي في البزور بهذه الصفة افترق اوضاعها بحسب افتراق المصالح فكان في بعضها وهو
الاكثر يلي الطرف الاعلى لان اكثر الغرض في البزر التولد وتوليد التفريع والتفريع الى فوق لكنه لم يجعل في الطرف
نفسه لئلا يعسر امتصاص الغذاء به اذ كان الغذاء انما ياتيه من تحت وفي بعضها جعل الى الوسط من طول لد اذا

واحدا ٢
ينسب ٢
نحن ٢
خطره ٢
جهته ٢

جزء المزاج من البزر اضعف وينازعه فيما يانيه من الغذاء اقوى مثل الحنطة والشعير وفي بعضها جعل المبادى
المتحد اذ كانت الدواعي الى ذلك اشد مثل ما عرض لحبوب الفواكه الكثيرة الحبوب عدد الصغيرة بها حجما ولما كان
البزر ليس الغرض فيه هو نفسه بل نشو غيره عنه لم يحتج الى ان يكون فيه مبادي كثيرة حاجة النبات الى كثرة الفروع
وكفى في كل بزر مبدا واحد يتولد عنه نبت واحد ويتولد في ذلك النبت مبادي كثيرة ولما كان كذلك وكانت الطبيعة
سديت بتسخير القوة الالهية الى تضعيف كل حب وليته ليكون الافة اذا عرضت لم يعش في الكل كعادتها في
اكثر ما يتولد عنها من اعضاء الحيوان الاما لا سبيل الى تضعيفه لفساد يعرض عن تضعيفه خلقت هذه المبادي
في الحد المشترك وملتئمة من كل واحد منهما فان كان التيام الجزئين ضعيفا كان المبدا ايضا ملتئما من قطعتين
التياما ضعيفا كما في الباقلي وان لم يكن ضعيفا كان المبدا كذلك كما في الحنطة والتكون عن المبدا اشد كان اولا هو
لهذه المبدا وليس هو بالحقيقة كذلك فان هذا المبدا هو مكان للمتكون والمغتذي لا نفس المتكون والمغتذي
للمتحرك لكن ما يشتمل عليه من المادة هو اول متصور وما يشتمل عليه سائر جواهر البزر والحب هو اول غذاء
القوتان اللتان فيه يرادان بالانتعاش والانتشار من حيث يصدر منها الغذاء ويبطلان من حيث هو التوليد
ويتعطلان الى ان يتعلق سوى هذا هو المشهور الظاهر الا ان الحق هو ان النفس واحدة ولها قوى تنبعث
عنها بحسب وجود القابل وان هذه الموجود كالجزء من النفس التي كانت في الاصل الذي تولد عنه البزر واذا
كانت الانفس النباتية والحيوانية قد يتحرى تجزي الموضوع على ما ستعلم فاذا حصلت في البزر كان البزر محلا
للقوة الغاذية لصلوحها لاستعماله والى ان يخلق التوليد يكون المولدة غير موجودة بالفعل مولدة فاذا حدث
الة انبعث المولدة عن تلك النفس الاولى التي هي بالحقيقة غاذية ومولدة وقد شرحنا هذا في كلامنا في النفس
يكون نشوها بنسبة التحريك القوة المولدة لا غير ولا يكون لحركات الثقل والخفة فيه تاثير لان الثقل يكون اطوع
للتحريك الى سفل منه للتحريك الى فوق على انه قد يتحرك الى فوق والخفيف يكون اطوع الى فوق منه للتحريك الى
اسفل على انه يتحرك الى اسفل وربما احرك في بعضها الثقيل الى فوق اكثر منه الى اسفل بل ذلك في الاكثر وربما
حرك في بعضها الخفيف الى اسفل اكثر منه الى فوق على حسب الاوفق لذلك الكائن **الفصل الرابع** في
حال تولد اجزاء النبات وحال اختلافها واختلاف النبات بحسب البلاد ويتولد اول ما يتولد عن النبات
الشجري اوليه بالطبع ليس يجب ان يكون بالزمان او باكمال الطبقات يليه يقوم جزء منه اللب وما يتصل به والعود
من الخشب وما يشبهه وما يتصل به واللحا وما يتمه وما يتصل به وقد يصحب يكون ذلك يكون الورق فان
الورق خلق للوقاية وهو في مثل ذلك الوقت اوفى اذا الحاجة في مثل ذلك الوقت الى الوقاية اشد ولذلك ما
يكون حجم الورق في اكثر الاحوال عند ابتدا النشو اعظم من حجم الساق والسبب في ذلك اثنان احدهما
من جهة العناية والاخرى من جهة الضرورة اما من جهة العناية فلانه كلما كان اعظم كان اوفى واما من جهة الضرورة
فلان الشئ العظيم القوي يتكون من مواد ايبس واقل طاعة للتكون والشئ الضعيف الرخو حاجته الى المادة

الغذو
حرف

اليابسة اقل وطاعة للتكون اكثر وايضا فان المستعمل في ابتداء النشو من حاضر المواد ما هو ارطب والقوة
بعجز عن امتصاص غير الرطب فيعرض ان يكون المادة الساقية اقل والمدة في جملة يكون الساق اطول ويكون
المادة الورقية اكثر ومدته في التكون اقصر فلذلك ما يكون في الورق من حجم اعظم حجما من الساق فيما من شانه
ان يكون ساقه اعظم من ورقه فكيف فيما يكون حجم ورقه اعظم من ساقه كما هو موجود في كثير من النبات ولست اعني
ههنا بالساق الساق المنتصب لا غير وهو الذي يختص بالشجر بل اعني به كل ما هو حامل للورق والزهر وان كان نجما
مضطجعا كما للكثير من النبات واما النبات البقلي فكثير منه لا ساق له منتصب ولا منبسط انما هو ورق لا غير
واصل كالخس والحماض والسلق وذلك بحسب اغراض للطبيعة يجتمع مع اقتضاب المواد وطاعتها ومع مصالح
تنضم الى الاغراض يحتاج اليها في الاغراض فان كان من النبات ما الغرض الطبيعي في عوده وساقه ومنه ما هو في
اصله ومنه ما هو في اصله ومنه ما هو في غصنه ومنه ما هو في قشره ومنه ما هو في ثمره وورقه ومنه ما للطبيعة
من كل جزء منه غرض او في بعضه واذا وقف الغرض على شيء واحد من هذه الجملة وكانت المادة المحتاجة في تكوينه
لا يضطر حدها الى استصحاب فضل عليها وكان تكوينها ذلك الشباب لا يحوج الى حدوث اعضاء لغير الغرض
فعل الطبيعة بتكوين المقصود والا لم يكن بد من يكون غيره معه اما لضرورة واما لمصلحة ولما كان الشئ الصلب
لا يجد غذاء شبيها به دفعة بلا تدريج لان الغذاء كما علمت يجب ان يكون رطبا احسن القبول للتشكيل فبينه
وبين الصلب مدة ودرجات فلم يكن بد من ان يكون بين الغذاء وبين الخشبة من الاشجار جرم اسخف جوهرا
يسهل فيه نفوذ الغذاء الى الجزء المغتذي ووجب ان يمتد في جميعه امتداد المخ في العظام ووجب ان يقع
في الوسط ليكون القسمة الصادرة عنه عادلة وهذا هو اللباب الموجود في الاشجار الخشبية واما الاشجار
الحدعية الضعيفة القوام المتخلخلة الحجم فانها لا يحوج الى ذلك وما كان عرض الطبيعة فيه منه ان يعظم حجمه
ويطول قده في مدة قصيرة امتنع ان يكون صلبا فان الصلب يحتاج الى مادة غاصبة ومدة طالت في
التصرف في مثلها يحوج الى طول زمان فكان غير صليب بل متخلخلا رطبا جفيفا وكل ما كان منها اطول قامة
وجب ان يكون اكثر تخلخلا فكونه كثير التخلخل يعرضه للافة فلم يترك تخلخله في جميع اجزائه بل جعله محيطه قويا
وجعل في كثير منها بدل التخلخل المتفرق خلاء انبوبي ثم دعم ذلك بعقد في الوسط ليجمع بين الجوانب ولا بد
عنها يتبدل الى التفرق وكثير منها علت بتقوية محيطه وتصلبه ويبرز المبلغ الاقصى ليجمع الى الخفة الوثاقة
فيكون الخفة للانبوبية والوثاقة للصلابة وهذه كالرماح وكثير منها لما ضعف محيطه حشى انبوبه محشوه قطن
كالبراع ولا يجب ان يقال ان الانبوب انما يحدث لتقضب من نفوذ الحار الى فوق في جوف النبات والعقد انما
يكون لعصيان من الرطوبة وارتحال بعض من مائدا فعه الى فوق فيحبسه فانه ليس في ذلك كذلك لهذا السبب بل للغاية
المقصودة وان كان لا بد من حار سفد ورطوبة سفل ضعف في المجرى ويعقد ومن شان الانابيب القريبة من الاصل
والانابيب القريبة من الاصل والانابيب القريبة من الطرف الاقصى ان يكون ما بين عقدها اقصر ويشبه ان يكون الغرض في

عن العرض
مقومة
حتى

ذلك اما في الانابيب السفلى فان يكون الحامل اقوى من المحمول وان يكون الطرف المنوبالدقة وبالخراعة مقصودا
بالوثاقة والوسط مستغن عن كل الامرين لتوسطه ويشبه ان يكون معتبر العرض في ذلك ضرورة من الطبيعة هناك
فان الغذاء الثقيل لا يطيع للصعود حدا فيبقى اكثره في الاسفل واذا كان كذلك تقاربت المعاوقات للعقدة
والقوة لا يكون باقية على كمالها في اقصى الطرف فيكون له في اصعاده ما يصعده دفعات متقاربة وهذا بعد تخصص
العرض في الامرين واعلم ان الصلابة يكون لشدة اجتماع اليابس او جود الرطب والرزانة يكون لكثرة الارضية
وكثرة الارضية وحدها لا يفعل الصلابة اذا لم يكن فيما بينها اتصال لا يتخلله هوائية ولا يفعل ذلك الا الفضل
زيادة فهل كما في الرمل والصلابة وحدها لا يفعل الرزانة كما في الحديد بل ربما اجتمع الشيئان معا ويوجد ذلك
اذا كانت الصلابة لشدة اكتناز الارضية لا يتماسك على الاكثار وخصوصا في المصاعد وفي سوق الاشجار
وغيرها الا برطوبة وذلك من سببين احدهما بان يدغم اليابس في الرطب فيجتمع بعضه الى البعض ولولاه لما
اجتمع والثاني ان يلصق اليابس باليابس فيقيم معه واحد الشيئين للحركة المؤدية الى الاجتماع في المتعديات
والثاني لسكون الحافظ للاجتماع وذلك كالاجتماع وذلك بان يحلل من الرطب الفضل ويبقى الماسك الكافي
قليلا فيكون الصلابة لشدة الاجتماع من اليابس والرزانة لكثرة الارضية وقد غلط من ظن ان الرطوبة سبب للرزانة
بالذات انما هو سبب بالعرض وانما سببه بالذات هو اليبس والبرد وبالجملة الارضية والمثال الذي غلط فيه
هو حال وزانة ثقل البيضة المصعد عنها اذا اصم الاناء وخفته اذا لم يصم وظن ان ذلك لاحتباس الرطوبة الكثيرة
وليس السبب في ذلك احتباس الرطوبة الكثيرة بل جمع الرطوبة التي يكون بقدر اليبوسة واما الذي يكشف راس الاناء
فان الرطوبة لا يحتبس فيها وبجد مخرجا فينقضي كله ويصحبه من اليابس ما يلزمه فيبقى اليابس غير مجتمع بل مبدد اوفا
ايضا بمفارقة ما صحب البخار الرطب من الدخان اليابس والرطوبة الجامعة وربما كانت ذهنية وربما كانت مائية
ولكن لزجة اما الذهنية فمثل رطوبة العرعر والسرو واما المائية اللزجة فمثل رطوبة الساج والدلب وكل رطوبة
ذهنية لزجة ولا ينعكس وقد علمت ان الذهانة كيف يحدث وعلمت ان السبب فيها الحاح الحار على اليابس
وتقرير السخونة منه في اجزاء يابسة يخالطه دهانة ولزوجة يحدث لعليان اليابس في الحار يسمد بها
الاشجار وينفذ فيها الهوائية وكذا اكثر الاشجار التي يحدث الصمغ مع نباتها السرقة والارضية لتشاعها واما
الرطوبة اللزجة التي لا ذهنية فيها فتلك التي لا يكون الحار فقد فعل فيها هذا الفعل وربما عاقب السرقة والا
اشجارا مثل هذه يعقدان الدسومة اصلا فانه الى الدسم اسل اذا لم يكن شديدة المرارة ومع ذلك فان
الذهنى اقبل للتعفن من الماسك المائي واللزج واما الماسك المائي الغير اللزج فانه معرض لسرعة النفس
ذلك معرض لسرعة التعفن وكذا فان الخلاف وما يجري مجراه بسريع الفساد وقصب الرماح فان الماسك
فيها من الرطوبة اكثره مائي مع دهنية يسيرة والبلاد الحارة الرطبة يصلب ما ينبت فيها ويرزنه واما كونها يابسة
يعين في جذب القوة الغذاء واما كونها رطبة فيعين في سرعة انحداب الغذاء الرطب السيال مستصحبا من الا

اكبر مما يستصحبه الذي لا ينفذ لنفسه فان الغذاء اليابس كثير اليبس والارضية في جوهره فانه لا ينفذ منه
في المغتذى الى شيء بسرعة البلاد الحارة الرطبة يحدث في جملة الرطوبة التي في ارضها الارضية كثيرة بل يمكن من
حدث الارضية ماسا لرعونة اياها ثم يتحلل الرطوبة بسعر الحرارة وباستغناء القوة النباتية عن كثرتها فيما
يحتاج الى تصلبه ويحتبس هناك يبوسة كثيرة وقد يجمعها الحرارة جمعا شديدا بما سلك الرطوبة كما يفعل في تحجر
القراميد ولهذا ما يكون الاشجار العظيمة الصلبة في البلاد الحارة الرطبة وقد يكون في البلاد الباردة جدا
الشمالية بسبب الحرارة ايضا والرطوبة اما الحرارة فالمحتقنة في الارض واما الرطوبة فلكثرة الا بداء هناك
وان لا يا شفها ومع ذلك فان البقاع يختلف في تربية اجزاء الاشجار وقرب بقعة يصغر فيها ساق شجرة و يكثر
ثمرها ويعظم ويعظم اوراقها ورب بلاد يكون الامر فيها بالعكس وذلك بحسب ما يوجد من المادة اقربها كانت المادة
الموافقة للساق فيها كثيرة والموافقة للثمرة قليلة وبالعكس **الفصل الخامس في تعريف احوال السوق
والغصون والورق خاصة** ما كان من النبات قوى قوتي التوليد والتغذية وكان الغرض فيه الثمرة وكان
ما في جوهر الثمرة امكن القوة المولدة فيه ان تولد الثمرة بسرعة لقوتها ولكثرة المادة وطاعتها ولم يحتج الى ساق عظيم
منتصب يكثر فيه مدة لبث المنشوق من الرطوبة بل احتاج الى ساق يعبر المنشوق بسرعة ويكون ممر منابت
الثمار فان امثال هذه الثمار لا يحسن تعلق كثيرة منها اعظم الافراد من البزر نفسه او فرع قصير ينبت من النور
نفسه فمثل هذا النبات يكون كثير الفرع ليكثر منه منابت الثمر ضعيفها لقلة الحاجة الى جنسها للمادة فيه
متخلخلها ليسرع نفوذ الغذاء فيه منبسطا على الارض يجره على الاملال وهذا مثل شجر الخيار والقرع والبطيخ
فقد اعطيت هذه الشجرة بدل الاغصان بالساق ما في الاغصان للتعلق بما يقرب منها ويشبه ان يكون
من النبات ما الحاجة الى تعجيل النضاحة اقل والى برد الغذا بين مسافة وبين منبت ثمرة اكثر اعظم اسوافا
وبين المنتصبة والمنبسطة كالكرمة وان يكون ما الحاجة الى الاول منه اقل شديدا والى الثاني اكثر لاجل
ان ثمرته وان كانت رطبة فهي اشد ارضية من العنب فضلا عن البطيخ فهو اقوى ساقا بحيث لا يحط الى الارض بل
سعف لكنه يكون له احوال ما سلف من شدة التخلخل وانتصاب الساق واذا كان شديدا لقوة متخلخل الجوهر
اذعن ساقه للانتصاب والاستقامة اكثر من غيره مما هو صلب يقبل وانما كانت خشبة متخلخلا ليسرع نفوذ الغذاء
الرطب فيه ولا شك ان الجاذب في مثله الحار فبالحري ان يكون لحامثله شديد التخلخل فيكون لسما والاسخن منه
احوجها والابرد ارطب منه ابسط كالحال في شعور امزجة اليابس ونسبة ان يكون النخلة اذ هي على هذه الصفة
فانها رطبة الثمرة ولكن ايبس من الكرمة واسخن متخلخلة القوايم حارة ولان امثال النخل والكرم مغارسها الطبيعية
غير البلاد الباردة جدا فانها اذا غرست في البلاد الباردة وصبت بالكن فقد امدت مغرسها صناعتها فان مغرسها
يكون قد غير طبعه بالصناعة والاعتبار مصروف الى الحكم الطبيعي لا يحوج مثل هذا الشجرة الى كن شديد غليظ الجلد
فان الحر مجانس لها والبرد يضعف في مغارسها الطبيعية فلهذا يكفيها من اللحا ما كان لسما سخيفا وفي ذلك يمكن

لفصولها التى يكثر فى خلل تخلّلها لسعيها وشدّة القوة الجاذبة فيها من التخلخل وجملة العرض فى الحا الوثا فتزو
اول واق هو الورق واما الجلد فانما يستحكم عندنا ليف الساق بسير او بعض الاعضاء وكل شجرة كثير الغصن
كثيفة قوية فان الرطوبة اللزجة يصون نفسه عن الانكسار مما يعرض له من الشئ و الناظر وكل شجرة انبوبية فان
منبت اوراقها وغصونها عند العقد وكك منبت اللحا العسانى الذى نفتشها وذلك لان العقد ولى بان يحبس
عندها الغذاء النافذ واول موضع ينصرف فيه الشئ من وجه الى وجه هو الموضع الذى يعرض له فيه احتباس واما
اجزاء الجمة نفسها فكانها ينبسط الشئ الى مقصد واحد نشديدا متفقا فلهذه العلة ما ينبت الغصن الزايد و
والورق من هذه المواضع والورق خلق لغرضين احدهما الزينة وذلك لاجل الشئ الذى خلق له النبات على
والاخر المنفعة وهى لاجل النبات نفسه وذلك لانه يقى الاجزاء الضعيفة من النبات افة الحر والبرد مثل الاغصان
الرطبة لان يستحكم بحاوها ومثل الثمار القريبة العهد بالتفتح عن اكمامها وليس يكفيها ضرر الحر والبرد فقط بل
طرد الرياح النائرة لثمارها سعضها لغصونها وفى كل ورق خياطات يتشعب كالاضلاع عن خط واحد كالصلب يكون
عمدة للورق ولنا فى اجزاء الاوراق غذاءها من قبلها كانها رواضع العروق فى الحيوان ومن الورق ما خياطته
غصنا فيكون لذلك مجرى الخشب متشاكل بغصنين وهذا كالسرو فيكون وقاية ومنافعا والسبب فى ذلك ان المادة
التى يكون منها الورق فى مثله قوية القوام دسمة دهنية اذ ليس لمثله من الشجر ثمر بعده به تصرف اليه خالص غذاء
وكان عرضه فى غصنه وورقه فتصرف الخالصة من غذائه الى ذلك فيكون ورقه ما سامن خالص غذائه الصالح الجوهر
وما يشبه بالطبع جوهر من غصونه ولهذا انما يقصد فى مثله استحفاظ ورقه صحا وسا واما الورق الذى هو كالوقاية
فيستغنى عنه عند نضج الثمرة واستتكاع الغصن الرطب فيكون بعضه اولى من حفظه وخصوصا اذا كان من
من الطبيعة عليه معاونة مثل كونه غير مقصودة فى نفسه فيكون تولده من فضلة الغذاء دون صحيحه فلا تعنى الطبيعة
باحكام امره او كونه مستعرضا ومع الاستعراض لزج الرطوبة الماسكة جارها مثل سلر زها مجتمعها بل ماسها
وضعيفها فى الجزم رقيقها فينفش فى تغذية الورق ونفسه التحليل وربما كان سبب سقوط الورق مع هذه
الاسباب كثرة امتصاص الثمار لرطوبة الشجرة ولا يفصل للورق فاصل فيعرض لها ما يعرض للمكثر من الجماع من الفلج
السريع والورق يستعرض اما بسبب الطبيعة واما بسبب العناية اما الذى بسبب الطبيعة فاذا كانت مادته رطبة
معونة على الافشاء وخصوصا اذا لم يكن كثيرا نعلا بل كان ايضا فى قوام الشجرة ما يحمله واما بسبب العناية فاذا كان
الثمرة كثير الغذاء فى موضع واحد فيحتاج الى لحاف واسع كالعنقود من الكرم او كانت كثيرة فى فرد اثنينها عظيمة
الحجم كالتين والاترج او كان حلو الغصن فى ابتدائه سريع النشو الحجم كثير مستعرض قبل ان يتسرع كالدلب
اكثرها يستعرض من الورق فانه يحرد ليستخف ولئلا يحمل عليه عصوف الريح بل يستقر من خلله وليكون مع وقاية
الحر والبرد يمكن النسيم من التخلل ومن شان الورق ان يقل على الساق ويكثر على الغصن لان الساق قوى فى
نفسه قوى فى لحائه فلا يحتاج الى وقاية يحتاج مثلها الغصن وكثير من الاشجار ينقطع ورقه بعد ظهور ثمرته

اجزاء صغارا وذلك للتخفيف اذا كانت الثمرة ليست داهنة فى نضجها الى الترطيب بل الى الاستحكام
والتخفيف كالحمص والحنطة ويتدارك تخفيف حجمه بكثرته فان الكثير اذا تفرق كان اخف محملا من واحد
عظيم له على واحد عليها الحمل وحدها ان من الشجر ما يكون لتوريقه وتعريقه نسبة محفوظة فيورق مثلا ثلثا
ثلثا او اربعا اربعا مثل النبات المسمى بنطافيلن فانه ينبت له دائما من كل عقدة خمسة اغصان وعلى
كل غصن خمسة اوراق ومن النبات ما لا يحفظ ذلك ومن النبات ما يورق من غصونه ومنه ما يورق من
خشبه ومنه ما يورق من اصله ومنه ما يورق من كل مكان **الفصل السادس فيما يتولد عن النبات**
من الثمرة والشوك والصموغ وما يشبهها ان من ثمار الشجرة ما هو مكشوف مثل العنب والتين و
الاول منفصل عنه وكليه بارز ومنه ما هو فى غلاف قشرى كالباقلى ومنه ما هو فى غلاف عسانى كالحنطة و
ما هو فى قشر صدفى كالبلوط ومنه ما هو ذو عدة قشور كالجوز واللوز ومنه ما هو سريع النضج جدا ومنه
ما هو ابطا نضجا ومنه ما يتكرر حدوث ثمرة فى السنة مرارا ومنه ما لنضجه وقت معلوم ومنه ما ليس لنضجه وقت
بل ينضج فى اوقات شتى كالابرج ومنها ما يحمل سنة ولا يحمل سنة ويشبه ان يكون ذلك فى الاشياء التى
المادة فلا يسع مادتها الحمل كل سنة ومنه ما يحمل سنة سنا وسنة اخرى شئ آخر اس منه او اضعف منه
وقد تكلف المتكلفون من اعطاء العلل فى جميع ذلك ما لو سا لردنا عليهم فى تمنيفها وتلفيقها لكن كلها متمحلة
غير مقنعة للمحصلين حتى جعلوا علة ما لا يثمر من كبار الشجر او ثقل ثمرة كونه كثيرا ويفرق غذائه فيه كانه ما كان
يمكن ان يكون نسبة ما بعده الكبر الى حجمه على نسبة ما يعتذبه الصغير الحجم فيكون التوزيع بالسوية بل يشبه ان
يكون الاشجار التى قصد منها حجمها قد يسقط لها فى الحجم والذى قصد منها ثمرها لم يحتج ان يعظم جدا بل عظمت
عظما موافقا وصرف فضل غذائها الى الثمار واما ان كانت شجرتان من نوع واحد وعرض لاحدهما ان كبر جدا فهو فى
الاكثر اقل ثمرا لان السبب الذى عظم حجمه صرف المادة الى الخشبية لانه انما عظم حجمه لانه لم ياته من الغذاء ما يوافق ليكون الثمر
بل انما سمح له المغرس بغذاء يوافق الخشب ولولا ذلك للتحجم لكان لا يعظم او لان القوة يحتاج فى صرف الغذاء الى الثمرة
الى افعال كثيرة وتغيرات مسالية ولا يحتاج الى ذلك كله فى صرف الغذاء الى الخشب امعنت فى السن وقد لحدث قواها
فى النقصان فيعجز عن التغيرات الثمرية ولا يعجز عن تغيرات الغذاء قدر ما يصلح للخشبية فينمو من اجله الخشب والذى
ضربوا به المثل من ان السمين اقل تولدا من القضيف فليس لعظم الحجم بل لرداءة المزاج ولثمار الشجر طعوم مختلفة منها طبيعية
ومنها غير طبيعية او مقصودة فى الطبع كمرارة اللون وذلك اما لافراط كالسبب فى مرارة اللون واما لتقصير كالسبب فى
حموضة العنب وقد يصلح هذه الطعوم بان يعدل هذا المزاج وقد يفسد بان نورد على الشجرة ما يحيل مزاجه فانه اذا دهن
غصن اللوز يكون ما ينبت عليه من اللوز مرا كان الدهنية تهيئ للاحراق وتسخف الحار فيحدث مزاج مطرد فى جميع ما
ينبت من الموضع المدهون وما كان من الثمرة عظيما عظمت معا ليقره وما كان صغيرا ضعيفا خفت معا ليقه وما كان
يابس الجوهر يابس الغذاء كثرت الخطوط النافذة فيه لان غذائه يكون يابسا من جنسه فلا يطيع حدب الواحد جملة ويطيع التفرق

بالامتصاص وما كان من الثمرة صلبا او لينا جدا ففي الاكثر جعل غشاؤه صلبا اما الصلب فليتناسب وكان الوقاية بحسب ان يكون اصلب من الموقى وهذا كالجوز واللوز واما اللين جدا المتخلخل فلانه سريع القبول للآفة فيحتاج الى غشاء وثيق مثل القطن فلذلك وضع القطن على علف شئ اكثر ماله ثمر كثير وله بزر واحد فان بزره صلب وما هو متفرق البزر فانه اقل صلابة اكثر ماله بزر وهو رطب ضعيف وبين البزر وقاية حاجزة فان كان اللحم صلبا فرق بينه وبين النوى وبين الحاجز ولم يتصل اللحم بالقشر الحاجز لئلا يمتص رطوبته وهذا كالسفرجل وما لم يكن كذلك الزق الغلاف باللحم واللحم بالغلاف ليحسن الاتصال اكثر الثمار الرطبة عليها اقماع وذلك لانها يحتاج ضرورة الى مصالح وبخور ورطوبات وتحللها وذلك الى الجهة العالية لها فيحتاج ان يكون اما مسام واسعة كما في التفاح والكمثرى واما فضل تخلخل غشاء كما في الرمان ويحتاج ان يحاط ايضا على السفل اما لشئ كالطلية لئلا يحتمل التحليل الهوائي عليها او لشئ كالصمام الحشوي او الجري لكثرة ما يتحلل من الاسباب الخارجة بعنف ومثال الاول ما للتفاح والعرض فيه ان يقتصر التحليل على دفع الطبيعة بالقدر الكافي واما الباذنجان فلصلابة جلده وكثافته ولبوسة لحمه لم يحتج الى ذلك وبزر الاشجار بعضها مصمتة وبعضها ذوات لب وليس السبب في الاحتمال الا ذهاب الغذاء في الجسوم فان مثل هذا الكلام كلام من يتحكم على الطبيعة بل السبب فيه عرض طبيعي وليس يجب ان يكون لا محالة معلوما ويشبه ان يكون فيه عرض متعلق بما يتولد منه وكل بزر ذي دهن فانه محاط فيه بتغليفه غلافا صلبا الى الصدفية والحجرية ما هو ليشتد احتقان الحرارة فيتمكن من تولد الدهن وما كان من هذا الجنس غير محرز في حرز ثخين بل انما عليه علاقة فقط وشئ متصل به كانه جزء منه فان صدفه يكون اصلب مثل الجوز واللوز وما له الى غلاف محيط آخر عظيم مقصود بنفسه ليس على انه كالغلاف فلم يحتج الى تصلب غلافه حبا مثل السفرجل والتفاح وربما اعين بلزوجات تغطي القشر ويكون قوامها قواما كافيا وما كان غلافه اعظم من ذلك وحجمه صغير فهو الى ذلك اقل حاجة مثل حب البطيخ والقرع ولذلك ما هو ارق قشرا واشد النبات ما بقشره كالحنطة وما قشره غليظة فهو كالمقرى لئلا ينقص بزر اللبوب الدسمة بينها وبين القشر الصلب قشر لطيف عرقي لتدريج الاتصال وكثير من النوى والحب وخصوصا الصلب عليه نقر لاغراض ثلاثة احدها ليكون مستقى له يستنفع فيه مادة وخصوصا فيما حرمه اصلب فيكون تنفشه والثاني ليكون له متنفس فيه والثالث ليكون هذا الرحم الذي فيه كانه كهف يؤذيه فان ذلك يحتاج الى ان يكون الطف والين يسيرا واذا كان متصلا بالصلب جدا كان شديد التعرض للانفصال عنه لما دي سببه صادم يجعل في حرز وكثير اما يجعل حرزه لا طولا بل عرضا فيكون عليه من الجانبين شبه جناح مثل ما على جنب الباقلي وهذه المبادي ربما كانت في اعالي البزور والحبوب اذا كانت قوية القوة على الجذب للغذاء ولا يحوجها الضعف الى ان يحط عن جهة النماء النشو وهي الجهة العالية فان لم يكن القوة قوية جدا كانت هذه الهيئات في الاوساط وهذا في الاوساط وهذا في الاشياء التي لا يحوجها جهة الاعتدال الى الانحراف عن الموضع الافضل واما ان احوج ذلك ما في حب السفرجل والتفاح اذا كان ما يحللها مقصودا بنفسه وجاذبا للغذاء الى ذاته فيكون الاصلح ان يتغذى

بما يلقاه قوة سبيل الغذاء ويكون اسبق الى المعين من غيره فلذلك خلقت هيآتها الى محيط واما كثرت الحبوب في وعاء واحد ووقف الغصن او الساق فلم يف باتصال ما من جميع الحبوب به وكان في جرم ما يحيط به فضل غذاء ورطوبة جعلت المماس الى جرم ما يحيط به كحب البطيخ الرقي او الشئ من الاصل شئ شبيه بالعروق والمشيمة بائن الحبوب ويتصل بها فيكون ساقيه يوجهها الطبيعة اليها كلها كحب البطيخ الآخر والقثاء وغيره وكثير من البزور يشتمل على طبيعتين كالمقصودين ويكونان متضادين في الطبيعة فجعل بينهما حاجز صلب مثل بزر قطونا فان عليه لغاية برودة جدا وفيه لب دقيق حار جدا وجعل بينهما غشاء صلب جدا لمجاور الحدة لانشاط المنفعتان ولهذا فانه اذا دق كان فعله غير فعله اذا اخذ غير مدقوق ويبلغ من شدة صلابة الحراب التي غشي دقيقة انه اذا شرب صحيحا بحاله لم يحله الحرارة الغريزية ولا يرد من باطنه شئ وانما بالت الطبيعة معاينته فقط ليس كل شجرة بزرية وحبة سنة واحدة بل كثير ما اصله قوي عظم فيتفرق فيه الغذاء فيطول ازمانه وساخر الى شبه فائلة مثل البصل الزهر يكون على البزر او على النبات للوقاية فمنه ما هو وقاية عن ضرر الريح ومنه ما هو وقاية عن ضرر الماء في النبات المائي كما على النوذري والشوك منه شوك اصلي ومنه شوك زور والشوك الزور اما ان يكون غصنا فرغ فلم يتم بكونه لعوز المادة او لضعف القوة واما ان يكون فضلة ردية غير لائقة دفعت والغصون تندفع تارة على نحو ما يكون منها شئ قريب الشبه من الشئ كالثؤلول وكالثآليل وكالغدة وذلك اذا كان الفضل قريبا جدا من الغذاء والقوة جيدة التصرف فيما يفعل وتارة على نحو قريب غيرها سبب اندفاع المخاط ويطرد ذلك في النبات الصموغ والسيالات او يشبه ان يكون الفضول منها ما هي فضول الهضم الاخير يكاد ان يكون حرا من المغتذي فيندفع حاكا ذلك الجزء وهذا الفضل ربما كان عن كناية وربما كان عن قصور وفساد المعرس فلا يكون غذاءه الا فضلا ومن هذه الفضول مولد الشوك والعقد الخارجة عن الطبيعة ومنها ما هي فضول الهضم الاول الرطب الذي لم يستركع مثل الصموغ واما الشوك الاصلي فكالسلاح للشجرة عن الآفات وربما كان للرتبة وربما كان لمنفعة لم يتعلق بالشجرة كما يكون منها على النخل ليكون كالدرج الى راسه الباسق وكثير من الاشجار يشوك في حداثتها ثم يسقط الشوك اذا استغنت عنه باللحاء الصلب وربما اشتاك ما لا شوك له سبب مادة يغيرها القطع فضل للبنية او لما يتقوم بالكرطوبة والخاد منه هو الذي افرط منه الحرارة فخرج الذي لو كان الحر معتدلا والمدة اطول كان يكون دهنا او دهنا وقد يكون من اللبن ما هو مائي او ناري ومنه ما هو دهني ايضا مثل لبن البلسان الذي يعد في الادهان ومن الصموغ ايضا ما فيه دهانة مثل السندروس والسيالة التي تسقي الدودم في بعض الشجر والدمعة في الكمثرى فضلة المائية

الفصل السادس فيه كلام كلي في اصناف النبات يتبعه الكلام في امزجة الاشياء التي لها فضل غذاء

قد ذكرنا منافع اعضاء النبات وبقي علينا ان نتكلم في النبات كلاما كليا فان من النبات ما هو شجر مطلق وهو القائم على ساقه ومنه ما هو حشيش مطلق وهو الذي ينبسط على الارض ومن النبات ما هو بقل مطلق وهو الذي لا ساق له اصلا مثل الخس ومن النبات ما هو شجر حشيش وهو الذي له ساق منتصب وساق منبسط مستند على

الارض او الذى يعصن ويتفرع من اصله مع انتصاب كالقصب ويسمى خشبية واما الحشائش النقلية وربما سميت
عسده فهو الذى يتفرق من اسفله وله مع ذلك ساق كالملوك ومن النبات ما هو بستانى ومنه ما هو برى وقد يحصل
البرى بستانيا بالتربية فيصير ارطب مزاجا وبحوله ايضا ومن النبات ما هو سنبى ومنه ما هو سنخى ومنه ما هو رملى
ومنه ما هو مائى ومنه ما هو جبلى ومن النبات ما يقبل الوصل بغيره ومنه ما لا يقبل الوصل والوصل قد يكون بالحام الموصول
بالموصول فيحتاج الى تلاقى لقشرين على تماس كالاتصال المحدث الماشة من القشر فى القشر وقد يكون بالحام الموصول
فى الموصول بان يهدم رسه فى غلاف هيئة ورقية والنبات المغروس قد يكون منه ما يحتاج الى ان يغرس من اصله
لا محة وقد يكون منه ما يقبل الغرس غصنه الوصول لا يتصل بما يبعد عنه جدا وربما يوصل الشئ بالبعيد منه كالفلوق
يوصل باشجار شتى والبطم والزيتون ومن النبات ما يستحيل الحس اخر وذلك مثل التام بصريها عا والبادروج
اذا اصابه رش هسعرم وقد اشتغل جماعة من الناس بابانة علل فى النبات متكلفة وبعضهم احد يلتمس علة كل حالة
حتى حاول ان يبين العلة فى اصباغ النقوش واختلاف الاراييح وذلك من محاولة محال فانه ليس شئ من تلك يتبع
الطباع وصورة الهيولى بل يتبع تدبير النفس النباتية وتوزيعها فان كان لا يحصل الا بتوسط هذه الطبايع
فانه لن يسود شئ الا بالاحراق وفرط الجمود وان يبيض شئ الا لشئ اخر مما قيل علله فى موضع اخر واذا وقع منا الاهمال
لعلل ذلك واسبابه علمنا انه لم يحصل فى النبات والحيوان الا من تلك العلل لكن تلك العلل لم يحصل فى مواضعها
من النبات بسبب طبيعى بل بسبب نفسانى حصل علة فى جبلته فالاشتغال الذى بما اشتغلوا به فضل على انه
لا يمنع ان يكون كثير من هذه الاحوال الحادث عن ضرورة المادة وحركة الطبيعة لا لغاية فان من الغايات قد
يتبعها ايضا ضرورات وهذه اشياء قد بيناها فى مواضع اخرى والذى يلزمنا ان نوضح القول فيه الكلام
فى امر امزجة النبات بحسب القياس الى ابداننا ليكون سدادا للطب وما يجرى مجراه فنقول قد بان لك مما سلف
ان كان جميع المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية هى العناصر الاربعة وانما تمتزج فيفعل بعضها فى بعض
يستقر على معادل وعلى غالب فيما بينها واذا استقرت على شئ فهو المزاج الحقيقى وان المزاج اذا
حصل فى المركب هيأت لقبول القوى والكيفيات التى من شانها ان يكون لها وبينا ان المزاج بالجملة على كم
قسم هو وان المزاج المعتدل فى الناس ماذا يراد به واما المزاج المعتدل فى الادوية ماذا يراد به وبينا
انه يراد به ان البدن الانسانى اذا تناوله وفعل فيه بحرارته الغريزية لم يحدث فيه اثر فى بدن الانسان تبريدا او
تسخينا او ترطيبا او تيبيسا فوق الذى فى الانسان لسنا نعنى ان مزاجه مثل مزاج الانسان فان مزاج الانسان
لا يكون الا للانسان واذا تذكرت ذلك فاعلم ان المزاج على نوعين مزاج اول ومزاج ثان فالمزاج الاول
هو اول امتزاج يحدث عن العناصر والمزاج الثانى هو المزاج الذى يحدث عن اشياء لها فى انفسها مزاج كمثل
مزاج الادوية المركبة ومزاج الترياق فان لكل دواء مفرد من ادوية الترياق مزاجا يخصه ثم اذا اختلطت وكسر
حتى تخمر وبعدها مزاج ثان وهذا المزاج الثانى ليس انما يكون كله عن الصناعة بل قد يكون عن الطبيعة

ايضا فان اللبن بالحقيقة ممتزج عن مائية وجبنية وسمنية وكل واحد من هذه البلية غير بسيط فى الطبع بل هو ايضا
ممتزج وله مزاج يخصه لكن هذا المزاج الثانى فى اللبن هو من فعل الطبيعة لا من فعل الصناعة فهو بخلاف الترياق و
المزاج الثانى قد يكون على وجهين اما مزاج قوى واما مزاج سلس فالمزاج القوى مثل ان يكون كل واحد من البسيطين
اتحد بالاخر اتحادا يعسر تفريقه ولو على حرارة النار مثل جرم الذهب فان المزاج بين رطبه ويابسه قد بلغ مبلغا
يعجز النار عن التفريق بينهما بل اذا اسلب المائية لتصعيدها الحرارة تشبث بجميع اجزائها اجزاء الارضية فلم يقدر على
تصعيدها وتحليلها الاسباب الارضية اياها كما يقدر على مثله فى الحسب بل به فى الرصاص والانك فاذا كان من المزاج ما
استحكامه هذا الاستحكام فلا يبعد ان يكون من المزاج الثانى ما يعجز الحرارة الغريزية التى على تفريق بسائطه وما كان
هكذا فهو المزاج الموثق فان كان معتدلا بقى فى جميع البدن الا ان يحل الحصورية ويفسد وما كان مائلا الى غلبة يقوى فى
البدن على غلبته الى ان يفسد صورته وبالجملة انما يصدر عنه فعل واحد واما اذا لم يكن المزاج موثقا بل رخوا سلسا
مجيبا الى الانفصال فقد يجوز ان يفرق عنه فعل طبيعيا فيه ويتزايل بسائطه التى لها المزاج الاول بعضها عن بعض ويكون
مختلفة القوى فيفعل بعضها فعلا ويفعل الاخر ضده فاذا قال الاطباء ان دواء كذا قوته مركبة من قوى متضادة
فلا يجب ان يفهم انقسم ولا انت عنهم ان حارا واحدا يحمل حرارة وبرودة يفعل كل واحد منهما بانفراده كالممتزجين فان
هذا لا يمكن بل هما فى جزئين مختلفين وهو مركب منهما وايضا لا يجب ان يظن ايضا ان غير ذلك الجنس من الادوية
ليس مركبة من قوى متضادة فان جميع الادوية مركبة من قوى متضادة بل يجب ان يفهم من ذلك انهم يعنون انه
بالفعل ذو قوى متضادة او بالقوة قريبة من الفعل لان منه اجزاء مختلفة لم يفعل بعضها فى بعض فعلا تاما يجعل الكل
متشابهة القوة ولا تلازمت واتحدت حتى اذا حصل بعضها فى جزء وعضو لزم ان يحصل الاخر معه لانه اذا كانت
متشابهة القوى لم يختلف فعلها فى البدن البتة وان كانت متلازمة الاجزاء ومختلفة القوى جاز ان يختلف ايضا
تاثيرها فى البدن لكان اذا حصل جزء من بسيطها فى عضو افتقر ما يلازمه من البسيط الاخر فحصل منهما الفعل و
الاثر الذى يؤدى اليه فعلاهما فى جميع اجزاء العضو على السواء اذ كل واحد من اجزائه معه عايق عن تمام فعله ممكن
منه اللهم الا ان يكون جزء وعضو قابلا عن احد البسيطين دون الاخر او الطبيعة يستعمل احدهما ويرفض الاخر
قد يكون هذا كثيرا ولكن لا بد من دلالة على ان امتزاجها بحيث يقبل التمييز بتاثير الحرارة فيها وان لم يتزايل بالادوية
المفردة ان لها قوى متضادة هى هذه التى ليس فيها ذلك الامتزاج الكلى فمن هذه ما هو اقوى امتزاجا فلا يفقد
الطبخ والغسل على التفريق بين قواها مثل الباذورنج الذى فيه قوة محللة وقوة قابضة اذا طبخ فى الضمادات
لم يفارقه القوتان ومنه ما يقدر الطبخ على التفريق بينهما مثل الكبريت فان جوهره ممتزج من مادة ارضية قابضة
ومن مادة لطيفة جلاءة يبورقيه فاذا طبخ فى الماء يحلل الجوهر البورقى فى الحال منه فى المادة وبقى الجوهر الارضى
القابض فصار رمادة مسهلا وجرمه قابضا وكذا العدس وكذا الزجاج وكذا الثوم فان فيه قوة جلاءة محرقة و
رطوبة يقبله والطبخ يفرق بينهما وكذا البصل والفجل وغيرهما ولذلك قيل ان الفجل يهضم ولا ينهضم لانه يهضم لا

بجميع اجزائه بل بالجوهر اللطيف الذي فيه فاذا تحلل ذلك عنه بقي الجوهر الكثيف الذي فيه عاصا على القوة
الهاضمة لزجا وذلك الجوهر الاخر يقطع اللزوجة ومن هذا الباب ما يقدر العسل على تفريق بين جوهريه مثل الهندبا
وكثير من البقول فان جوهرها مركب من مادة ارضية مائية باردة كثيرة ومن مادة لطيفة قليلة فيكون تبريدها
بالمادة الاولى وتفتيحها السدد وتفتيحها اكثر بالمادة الاخرى ويكون حال هذه المادة لها للطيفة منبسطة
على سطحها فتصعدت اليه وانفرشت عليه فاذا اغليت تحللت في الماء ولم يبق منها شئ يعتد به فلهذا نهي
عن غسلها شيئا وظنا ولهذا السبب كثير من الادوية اذا تناولها الانسان وجدت تبريدا شديدا واذا اضمد بها حللت
مثلا كالكزبرة فانها اذا سوولت اشتد تبريدها واذا اضمد بها فربما حللت مثل الخنازير وخصوصا مخلوطة
بالسويق وذلك لانها مركبة من جوهر ارضي مائي شديد التبريد ومن جوهر لطيف محلل فاذا سوولت قبل
الحرارة الغريزية فحللت عنها الجوهر اللطيف ولم يكن كثير المقدار فيؤثر في المزاج اثرا بل نفشت ونفذت و
الجوهر المبرد منه غاية في التبريد واما اذا اضمد بها فيشبه ان يكون الجوهر الارضي لا ينفذ في المسام فلا يفعل فيها اثرا
البتة والجوهر اللطيف الناري ينفذ فيها وينضج فاذا استصحب شيئا من الجوهر البارد يقع في الوجع فهو الحرارة
الغريبة وهذا قريب مما قيل من احراق البصل ضمادا والسلامة منه مطعوما اذا جعل احدى العلل فيه فيجب من هذا
فيجب ان يكون هذا المعنى معلوما ومن الاشياء النباتية ما يشبه ان يكون فيه جوهران متجاوزان من غير امتزاج
البتة فمن ذلك ما هو ظاهر الحس كاجزاء الاترج ومنه ما هو اخفى فان بزرقطونا يشبه ان يكون قشره وما على قشره
قوي التبريد والدقيق الذي فيه قوي التسخين حتى يكاد ان يكون دواء محمرا او منفطا وقشره كالحجاب الحاجز بينهما
وان شرب غير مدقوق لم يكن صلابة جرمه من ان يعمل قوة دقيقة في باطنه بل فعل بظاهره وبلعابه وان دق ظهر فعله
فعسى ان يكون الذي يقال من انه سم انما هو بسبب ظهور دقيقه وحشوه ونسبته ان يكون سحق المدقوق منه للجراحات
ويصلح الصحيح منها اياها وردعها وهذا السبب وهذا المقدار كاف في اعطاء هذا الاصل ولنختم كلامنا

تجميع

في النبات فانا ان استغلنا بخواص جزئياتها وافعالها يكون كانا
قد نزلنا الى صناعة جزئية آخر كتاب النبات
من الشفا وتم بتمامه وتم بتمام الفن
السابع منه والحمد لواهب العقل
وصلواته على افضل رسله
وجميع اوليائه
محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن من جملة الطبيعيات في طبايع الحيوان

المقالة الاولى في الحيوان

الفصل الاول في اختلاف الحيوان جملة من جهة المأوى والمطعم والاخلاق والافعال والاعضاء

ولنتكلم الان في الحيوان محتذين في جميع هذا الكتاب حذو التعليم الاول الا في تشريح اعضاء الانسان فانا نؤثر ان
نجمع التشريح والمنفعة في موضع واحد وفي اشياء قليلة ونقص من الاخبار ما اقتص فيه ونورد من الكلام
ما يليق بركننا وجميعنا لهذا الفنون ولنبدا بالكلام في اختلاف الحيوان واول ذلك في الاختلاف الكلي الكاين بسبب
الاعضاء وقد علمت ان الاعضاء منها بسيط وهو الذي الجزء المحسوس يشبه احد الكل كالعصب والعظام ومنها مركبة
اليه ليس الجزء منها ذلك مثل اليد والرجل وهي مركبة من الاولى فنقول ان الحيوان قد يشترك في اعضاء وقد يتباين
باعضاء اما المشتركة فمثل اشتراك الانسان والفرس في ان لهما لحما وعصبا وعظما وان كان المشترك فيه واحدا بالجنس
لا بالنوع واما التباين فعلى وجهين لانه اما ان يكون التباين في نفس العضو واما ان يكون في حال العضو والتباين في
نفس العضو اما ان يكون من حيث هو مركب آلي واما ان يكون من حيث هو بسيط ايضا مثال الاول افتراق الانسان والفرس
في ان للفرس ذنبا وليس للانسان وان كان اجزاء الذنب البسيطة الذي للفرس وهو العظم والعصب والجلد واللحم
والشعر له موجودة بالجنس ومثال الثاني افتراق والسلحفات في ان للسلحفات صدفا محيطا بها وليس للانسان وكذلك
للسمك فلوس وللقنفذ شوك وليسا للاشياء كثيرة واما التباين في حال العضو فاما ان يكون من باب الكم واما ان
يكون من باب الوضع واما ان يكون من باب الفعل واما ان يكون من باب الانفعال اما الذي من باب الكم فاما ان يتعلق
بالعظم مثل كون عين البوم كبيرة وعين العقاب صغيرة او يتعلق بالعدد من ان ارجل ضرب من العناكب ستة وارجل
ضرب آخر ثمانية او عشرة والذي من باب الكيف فكاختلافها في اللون او في الشكل والصلابة واللين واما الاختلاف
في الوضع مثل اختلاف ثدي الفيل والفرس في الوضع فان ثدي الفيل عند قريب الصدر وثدي الفرس عند السرة
واما الاختلاف في الفعل فمثل كون اذن الفيل صالحا للذب مع كونه آلة للسمع وليس لذلك للانسان وكون انفه
آلة للقبض دون انف غيره واما الاختلاف في الانفعال فمثل كون الخشاف سريع التحير في الضوء وكون عين الخطاف
في ضده واجزاء ابدان الحيوان اما رطبة واما يابسة ومن الرطبة الدم والشحم والثرب والمخ والمني وباقي الاخلاط
والفصول ومن اليابسة العصب والجلد والعروق والشعر والعظم والغضروف والظلف والقرن وما يجري مجراه فيضرب

من الاختلاف الحيوان في الاعضاء ويختلف الحيوان من جهة الماوى فبعضها مائية وبعضها ... بربرو
المائية على اضرب منها ما مكانه وعداوه ونفسه مائى وله بدل النفس النسيمى بسق مائى فهو يقبل الماء الى
بطنه ثم يرده ولا يعيش اذا فارقه ومنه ما مكانه وعداوة مائى وليس يتنفس ولا يستنشق مثل اصناف من الصدف
والحلازين التى لا تظهر للهول ولا يستدخل الماء الى باطنها الا على سبيل استيفاء الغذاء لا على سبيل
التنفس وسبيل النفس ان يستنشف ثم يرده ليروح الحار الباطن وليدفع الفضول الحارة التى اذا احتبست
فى الحار الغريزى فيفقدها الحار الغريزى وانما يكون الحيوان مائيا لان مكانه الطبيعى ماء وليس يكون مائيا
لانه لا يعتدى الا من الماء فقط ولا يتنفس الا من الماء فقط كما ان الحيوان الذى لا يعتدى الا فى الماء وان
الحيوان الذى لا يعتدى الا فى الماء وان الحيوان الذى لا يعتدى الا فى الماء فان مكانه الطبيعى الماء ولا ينعكس
والحيوانات المائية ايضا مختلف بعضها ماواه الذى ينسب اليه مياه الانهار الجارية وبعضها ماواها مياه
البطائح مثل الضفادع وبعضها ماواها البحر والحيوان البرى منه ما يتنفس من طريق واحد كالفم والخيشوم ومنه
ما لا يتنفس كالذى بل على نحو اخر من مسام مثل الحزازات كالزنبور والنحل ومن الحيوانات ما يكون مائية ثم يستحيل
برية مثل حيوان يسمى باليونانية ما دام مائيا اوابيا داس وهو يعيش فى الانهار ثم انه يستحيل صورته ويصير
اسطوس ويرتل الى البر والحيوانات المائية منها لجية ومنها سطية ومنها طينية ومنها صخرية والحيوانات المائية
منها ذات ملاصق يلزمها كالاصناف من الاصداف ومنها منبثة الاجساد مثل السمك والضفادع واللاصقة منها
ما لا يزال يلتصق ولا يبرح ملصقها مثل اصناف من الصدف ولا سفنج ومنه ما يلصق ثم يتراوح بين الملصق لطلب
الغذاء اذ لا يكون غذائه الكائن ما يوديه اليه الماء ويفصله ومن الذى ... ويرعى مثل حيوان يسمى بها
اليونانية والبقى والحيوان المتنقل فى الماء منه ما يعتمد فى غوصه على راسه وفى السباحة على اجنحة كالسمك
ومنه ما يعتمد فى السباحة على ارجل كالضفدع ومنه ما يمشى فى قعر الماء كالسرطان ومنه ما يرجف مثل ضرب من
السمك لا جناح له وكالدود واما الحيوان البرى وكل طائر منه ذو جناح فانه يمشى برجليه ومن جملة ذلك ما مشيه
صعب عليه كالخطاف والطير الاسود والحساف واقول قد رايت طائرا اشبه الباشق اضعف واصغر منه اذا وقع
على الارض وقع منبسط الجناحين غير مستقل كانه لا رجل له ويمشى بتكلف وذكر فى التعليم الاول صنفا من الخطاف
ويسمى دريايس لا يظهر الا بعد المطر فى اخر الصيف وهو قليل جدا واما الذى جناحه جلد او غشاء فقد يكون
منه ما لا رجل له كضرب من الحيات بالحبشة والطير مختلف فبعضها يتعايش معا كالكركى وبعضها
يوثر التفرد كالعقاب وجميع الجوارح التى بينا نزع على الطعم لا حاجتها الى الاحتيال لتصيد منافستها فيه و
منها ما يتعايش زوجا يكون معا كالقطا ومنه ما ينفرد تارة ويجتمع اخرى والحيوانات المتفردة قد يكون منه
وقد يكون برصرفة وقد يكون بستانية وقرية والانسان من بين الحيوان هو الذى لا يمكنه ان يعيش وحده
فان اسباب حيوته ومعيشته ملتئم بالمشاركة المدنية والنحل والنمل وبعض الغراس يشارك الانسان فى ذلك

لكن النحل والكركى تطيع رئيسا واحدا والنمل له اجتماع ولا رئيس له وقد يختلف الحيوان من جهة الطعم و يقول
منه اكل اللحم ومنه لاقط حب ومنه اكل عشب وقد يكون لبعض الطير طعم معين كما للنحل فان
غذاه زهرى والعنكبوت فان غذاه ذباب ويكون بعضه متعين الطعم والحيوان قد يختلف بان
منه اوابد ومنه قواطع ومن الحيوان ما له ماوى معلوم ومنه ما ماواه كيف اتفق الا ان يلد فيقيم
للحضانة واللواتى لها ماوى فبعضها ماواه شق وبعضها ما واه حفر وبعضها ماواه قلة رابية
وبعضها ماواه وجه الارض وايضا من الحيوان ما يتحلل قوته ليلا كالضبع والبوم ومنه ما يتحلل
نهارا كالنارى وبعضه فى القوتين كالهرة ومن الحيوان ما هو انس بالطبع كالانسان ومنه ما هو
انس بالولد كالهرة والفرس ومنه ما هو انس بالقهر كالفهد ومنه ما لا يانس كالنمر والمانس ما القسر منه
ما يبرع استينا سه ويبقى مستانسا كالفيل ومنه ما يبطى كالاسد ويشبه ان يكون من كل نوع
صنف انس وصنف وحشى حتى من الناس فان الحيوان منه ما هو مصوت ومنه ما لا صوت له وكل مصوت
عند الاعتلام وحركة شهوة الجماع اشد تصويتا الا الانسان وان بعض الحيوان شبق يفسد كل
وقت كالديك ومنه عفيف له وقت معين يهيج فيه ومن ذلك ما يكون عند الهيج قليل الجماع ايضا مثل الحيوان
المسمى موابوسدوز وايضا فان من الحيوان ما يكون مستعدا للهراش دايما مع جنسه واما مع كل جنس
منه وقوردميت والحيوان قد يختلف بالاخلاق كما يختلف ساير الاشيا فبعض الحيوانات هادى بالطبع
قليل الغضب والحرق مثل البقرة وبعضها شديد الجهل حاد الغضب كالخنزير البرى وبعضها حليم و
جزوع مثل البعير وبعضها ردى الحركات محتال كالحية وبعضها حرى قوى سهم ومع ذلك كريم النفس
كريم كالاسد ومنها قوى محتال وحشى كالذئب وبعضها محتال مكرة ردى الحركات كالثعلب وبعضها
غضوب شديد الغضب الا انه ملق متودد كالكلب وبعضها شديد الكيس مستانس كالفيل والقرد
بعضها يرجع الحيا وحفاظ كالاوز وبعضها حسود متنافس مباه بجماله كالطاوس ومن الحيوان ما هو شديد
الحفظ مثل الجمل والحمار ولما يذكر المنسى فللانسان وحده لما كان كل حيوان رطب الجوهر وكان فى جوهره حار
محلل رطوبته ويحيط به ايضا هواء محلل احتاج ضرورة الى الغذاء وهو بدل ما يتحلل واحتاج لذلك الى اعضاء
للتغذى ولما كان الغذاء لا يستحيل كله بل يفصل لا محالة عنه فضل انقسم اعضاء الغذاء الى مورد والى قابل والى
دافع والحيوانات كلها يشترك فى هذه الاعضاء فان تباينت باحد الوجوه المذكورة والمقبول منه يابس و
هو الغذاء بالحقيقة لانه يستحيل الى ان يكون بدل ما يتحلل ومنه رطب وليس كل رطب غذاء بل ما فيه مزاج
ما مع اليبس واما الماء وحده فلا يستحيل الى هيئة مزاجية بل الحاجة اليه لترقيق الغذاء وتنفيذه و ليكون
ايضا جزء من الشئ المستحيل غذاء والرطب واليابس يجتمعان فى فم واحد ولا لم يختلطا وانا ما افعهما
فربما كانت واحدة كما فى الطير وربما كان اثنين كما فى الناس وذوات الاربع فان لها فما ولها مثانة وكل ما له

شام لدفع فضلة الرطب فلم معاء لدفع الفضل اليابس ولا ينعكس ولما كان بعض الحيوان انما يبقى نوعه
بالتناسل احتاج ضرورة الى آلة يدفع بها الزرع الى آلة من آخر يقبل الزرع فيكون في اعضاء نوعه رازق
للزرع فيه يتكون الولد اما رحم واما كالترجسم مثلها للطير ولكل حيوان عضو خلق لحفظ رطوبته
الاصلية وتولدها كانت الرطوبة دما فيما له دم او سنا مكان الدم فيما ليس له دم وجميع الحيوان فان قواه
الطبيعية وقوة اللمس من بين الاجسام تم بعضو بسيط كما في الانسان لحم او عصب للمس وفي غيره شئ آخر
واما سائر افعال الحس والحركة فتتم بالاعضاء الآلية دون عضو بسيط والحيوان منه ما تناسله بان يلد اناثا
حيوانا او بعضه ما تناسله بان يلد اناثه دودا كالنحل والعنكبوت فانها تلد دودا ثم ان اعضاءه تستكمل بعد
ما تناسله بان يبيض اناثه بيضا كاعظم من الحيوان البحري كالدلفين والسلاحي وكل ما شعر او شوك فانه
كالشعر وان كان وبائه وسلاحا ايضا كالشهم فانه يلد حيوانا مثله ومنه ما يبيض في بطنه ثم يصير بعد ذلك
دودا مثل البحري المعروف بسلاحي وربما كان مصادم نصر قبل ان يباض حيوانا كاكثر الافاعي وما كان من البيض
يحيط به قشر صلب ففي باطنه لونان بياض ربح مثل بياض الطير وما كان لين الجلد ففي باطنه لون واحد مثل بيض
سلاحي ما دام بيضا وايضا من الحيوان ما له رجل ومن الحيوان ذي الرجل ما له رجلان فقط ومنه ما له اربع
ارجل ومنه ما له ارجل كثيرة مثل العنكبوت والحيوان المعروف باربعة واربعين الذي يسمى دخال الاذن وعدد
ارجل جميع الحيوانات زوج ليعادل الحمل والنقل وكل من السمك ما له اجنحة مثل نوع من السمك المعروف بسلاحي
الذي يكون عريض الذنب ويسمى بسطابوس ويعتمد في سباحته على اقطار رجليه المستعرض ولبعض الضفادع
ايضا اجنحة وهو الضفدع البحري الذي لا يسدف مؤخره وهو الجنس الذي ربما اولى الى الاشجار واما السمك
ذو الجناح فمنه ما له اربعة اجنحة موضوعة على جنبيه ومنه ما له جناحان الى بطنه وجناحان الى ظهره ومن
السمك ما له مع الاجنحة رجل فتستعين بها مع الاجنحة كالمعروف بمالاقيا فان لم يكن له رجل استعان بالذنب
وهو جلد السمك الخاسي الجلد واما التمساح فسبح بيديه وارجله كل حيوان محرز فلا جلد له كالطائر بجناحيه ذو قدر يش
هو ذو ريش واما ما جناحه جلد او صفاق فقد يكون له دم كالخفاش وقد لا يكون له كالنحل الحيوان الذي له
جناح صفاقي ولا دم له فمنه ما له جناحان ومنه ما له اربعة اجنحة ومنه ما له ابرة يلسع بها وما كان له منها جناحان
فصغير ومنه ما يلسع بخرطومه كالبعوض وكالذباب وربما كان الجناح الصفاقي في غلاف كالجعلان وليس لشئ
منها حمه والحيوانات العديمة الدم اصغر من ما خلا اصناف الحيوان البحري فقليلة ومنها السمك الذي يسمى مالاقيا
فانه يكون عظيم الجثة جدا اذا كانت في الماء والحار وفي اللجة دون الشط ودون المكان البارد وجميع
الحيوان الذي له دم وهو متنقل فتستعين لا باقل من اربعة اعضاء رجلين ويدين او رجلين وجناحين واربعة
اجنحة كالسمك والحس من الحرجين الذي يقال ان نشوءه وموته في يوم واحد يتحرك بجناحين واربعة ارجل والسرطان
ثمانية ارجل **الفصل الثاني في الاعضاء الكلية** الاعضاء اجسام متولدة من مزاج الاخلاط

كما ان الاخلاط اجسام متولدة من مزاج الاركان والاعضاء منها ما هو مفردة ومنها ما هي مركبة والمفردة هي التي
اي جزء محسوس اخذت منها كان مشاركا للكل في الاسم والحد مثل اللحم في اجزائه والعظم في اجزائه والعصب في
اجزائه وما اشبه ذلك وتسمى متشابهة الاجزاء والمركبة هي التي اذا اخذت منها جزء اي جزء كان لم يكن
مشاركا للكل لا في الاسم ولا في الحد مثل اليد والوجه فان جزء الوجه ليس بوجه وجزء اليد ليس بيد وتسمى اعضاء
الآلية لانها هي آلات النفس في اتمام الحركات والافعال واول الاعضاء المتشابهة العظم وقد خلق صلبا لانه اساس
البدن ودعامة الحركات ثم الغضروف وهو الين من العظم فينعطف واصلب من سائر الاعضاء والمنفعة في خلقه ان
يحسن به اتصال العظام بالاعضاء اللينة فلا يكون الصلب واللين قد تركبا بلا متوسط فادى اللين بالصلب و
خصوصا عند الضربة والسقطة بل يكون التركيب مدرجا مثل ما في عضو الكيف والشراسيف في اضلاع الخلف
والغضروف الخنجري تحت القص وايضا ليحسن به مجاورة المفاصل المتحاكة فلا يترضض لصلابتها وايضا اذا كان بعض
العضل يمتد الى عضو غير ذي عظم مثل عضلات الاجفان كان هناك دعامة وعماد الاوتارها وايضا في مواضع اخرى
بين الحاجة فيها الى اعتماد يتأتى على شئ قوي ليس بغاية الصلابة كما في الحنجرة ثم العصب وهي اجسام دماغية
المنبت او نخاعية المنبت بيض لدنة لينة في الانعطاف وصلبة في الانفصال خلقت ليتم بها للاعضاء الاحساس
والحركة ثم الاوتار وهي اجسام تنبت من اطراف العضل شبيهة بالعصب فتلاقي الاعضاء المتحركة فتارة تجذبها بانجذابها
لتشنج العضلة واجتماعها ورجوعها الى ورائها وتارة ترخيها باسترخائها لانبساط العضلة عائدة الى وضعها
او زائدة فيه على مقدارها في طولها حال كونها على وضعها المطبوع لها على ما انه يحس في بعض العضل وهي مؤلفة
في الاكثر من الاعضاء الى جهته العضل فيتشظى هي والاوتار ليفا فما ولى العضلة منها احشي لحما وما فارقها الى
المفصل او العضو المحرك اجتمع الى ذاته واستمل وبين ثم الرباطات وهي ايضا اجسام شبيهة بالعصب بعضها يسمى
رباطا مطلقا وبعضها يخص ايضا باسم العقب فما امتد الى العضلة لم يسم الا رباطا وما لم يمتد اليها ولكن وصل بين
طرفي عظم المفصل او بين اعضاء اخرى واحكم شد شئ الى شئ فانه مع ما يسمى رباطا قد يخص ايضا باسم العقب
وليس لشئ من الروابط حس لئلا تتأذى بكثرة ما يلزمه من الحركة والحك ومنفعة الرباط معلومة فيما سلف ثم الشريانات
وهي اجسام نابتة من القلب ممتدة مجوفة طولا عصبانية رباطية الجوهر لها حركات منبسطة ومنقبضة تنفصل
بسكونات خلقت لترويح القلب ونفض البخار الدخاني عنه وتوزيع الروح على اعضاء البدن ثم الاورده وهي
شبيهة بالشريانات ولكنها من الكبد وساكنة ولتوزيع الدم على اعضاء البدن ثم الاغشية وهي اجسام منتسجة
من ليف عصباني غير محسوس رقيقة الثخن مستعرضة تغشي سطوح اجسام اخرى ويجري عليها المنافع منها
ليحفظ جملتها على شكلها وهيئتها ومنها لتعلقها من اعضاء اخرى فيربطها بها بوساطة العصب والرباط الذي
تشظى اليها فانجسف منه كالكلية من الصلب ومنها حتى يكون للاعضاء العديمة الحس في جوهرها سطح حساس
بالذات لما يلاقيه وحساس لما يحدث في الجسم الملفات فيه بالعرض وهذه الاعضاء مثل الرئة والكبد والطحال

والكليتين فانها لا تحس بجواهرها البتة لكن انما تحس بالامور المصادمة لها مما عليها من الاغشية واذا حدث
فيه ريح او ورم احس اما الريح فبحسه الغشاء بالعرض للتمدد الذي يحدث فيه واما الورم فبحسه مبدأ
الغشاء ومعلقه بالعرض لانجذاب العضو لثقل الورم ثم اللحم وهو حشو خلل وضع هذه الاعضاء في البدن و
قوته التي يدعمها وكل عضو فله في نفسه قوة غريزية بها يتم له امر التغذي وذلك هو جذب الغذاء وامساكه
وتشبيهه والصاقه ودفع الفضل ثم بعد ذلك فتختلف الاعضاء فبعضها له الى هذه القوة قوة تصير اليه
من غيره وبعضها ليس له ذلك ومن وجه آخر فاذا تركبت حدث عضو قابل معط وعضو معط غير قابل و
عضو قابل غير معط وعضو لا قابل ولا معط اما العضو القابل المعطي فلم يشك في وجوده فان الدماغ والكبد
اجمعوا ان كل واحد منهما يقبل قوة الحيوة والحرارة الغريزية والروح من القلب وكل واحد منهما ايضا مبدأ قوة
يعطيها غيره اما الدماغ فمبدأ الحس عند قوم مطلقا وعند قوم لا مطلقا واما الكبد فمبدأ التغذية عند قوم
مطلقا وعند قوم لا مطلقا واما العضو القابل الغير المعطي فالشك في وجوده ابعد مثل اللحم القابل قوة الحس
والحيوة وليس هو مبدأ القوة يعطيها غيره بوجه واما القسمان الآخران فاختلف في احدهما الاطباء والجليل
من الفلاسفة فقال الاطباء ليس هنا عضو يعطي ولا يقبل لا دماغ ولا قلب ولا كبد وقال الجليل من الفلاسفة
ان هذا العضو هو القلب وهو الاصل الاول لكل قوة وهو يعطي ساير الاعضاء كلها القوى التي بها تغذو والتي
يحيى والتي يدرك ويحرك واما الاطباء وقوم من الفلاسفة فرقوا هذه القوى في الاعضاء وقوله عند المحقق
والتدقيق اصح وقول الاطباء في بادي النظر اظهر واختلف في القسم الآخر الاطباء فيما بينهم والفلاسفة
فيما بينهم فذهب طايفة ان العظام واللحم العين الخاشي وما اشبههما انما تحيى بقوى فيها تخصها
لم ياتها من مبادي آخر لكنها بتلك القوى اذا وصل اليها غذاؤها اكتفت بانفسها فلا هي تفيد شيئا آخر قوة فيها
ولا ايضا يفيدها قوة عضو اخرى وذهبت طايفة الى ان تلك القوى ليس يخصها لكنها فايضة اليها من
الكبد او القلب في اول التكون ثم استقرت فيها والطبيب ليس عليه ان يتبع الحق من هذين
الاختلافين بالبرهان فليس له اليه سبيل من جهة ما هو طبيب ولكن يجب ان يعلم ويعتقد في الاختلاف
الاول انه لا عليه كان القلب مبدأ الحس والحركة للدماغ والقوة المغذية للكبد او لم يكن فان الدماغ اما بنفسه
واما في القلب مبدأ للافاعيل النفسانية بالقياس الى ساير الاعضاء والكبد كذلك مبدأ للقوة الطبيعية المغذية
بالقياس الى ساير الاعضاء ويجب ان يعلم ويعتقد في الاختلاف الثاني انه لا عليه كان حصول القوة الغريزية في مثل
العظم عنه اول الحصول عن الكبد او استحقه بمزاجه نفسه او لم يكن ولا واحد منهما ولكن الآن يجب ان يعتقد ان
تلك القوة ليست فايضة اليه من الكبد بحيث لو انسد المتصل بينهما او كان عند العظم غذاء معد بطل فعله كما
للحس والحركة اذا انسد العصب الجائي من الدماغ بل تلك القوة صارت غريزية للعظم ما بقي على مزاجه فح يتشرح له
حال القسمة ويعرض له اعضاء رئيسة واعضاء خادمة للرئيسة واعضاء مرؤسة بلا خدمة فالاعضاء التي

هي الاعضاء التي هي مبادي القوى الاولى في البدن المضطر اليها في بقاء الشخص والنوع اما بحسب بقاء الشخص فالرئيسة
ثلث القلب وهو مبدأ قوة الحيوة والدماغ وهو مبدأ قوة الحس والحركة والكبد وهو مبدأ قوة التغذية واما بحسب بقاء
النوع فالرئيسة هذه الثلثة ايضا ورابع يخص النوع وهو الانثيان اللذان يضطر اليهما الامر وينتفع بهما لامر
ايضا اما الاضطرار فلاجل توليد المني الحافظ للنسل واما الانتفاع فلاجل تمام الهيئة والمزاج الذكوري والا
الاناثي اللذين هما من العوارض اللازمة لانواع الحيوان الداخلة في نفس الحيوانية واما الاعضاء الخادمة فبعضها
يخدم خدمة مهيئة وبعضها يخدم خدمة مؤدية والخدمة المهيئة تسمى منفعة والخدمة المؤدية تسمى خدمة
على الاطلاق والخدمة المهيئة تتقدم فعل الرئيس والخدمة المؤدية تتأخر عن فعل الرئيس اما القلب فخادمه
المهيء هو مثل الرئة المؤدي مثل الشرايين واما الدماغ فخادمه المهيء مثل المعدة والمؤدي مثل الاوردة واما
الانثيان فخادمهما المهيء مثل الاعضاء المولدة للمني قبلهما واما المؤدي ففي الرجال الاحليل وعروق بينهما وبينه
وفي النساء عروق شديدة منها المني الى المحل وللنساء زيادة الرحم الذي هو فيه منفعة المني وقال جالينوس
ان من الاعضاء ما له فعل فقط ومنها ما له منفعة فقط ومنها ما له فعل ومنفعة معا الاول كالقلب والثاني
كالرئة والثالث الكبد واقول انه نعني بالفعل ما يتم بالشيء وحده من الافعال الداخلة في حيوة الشخص او بقاء
النوع مثل ما للقلب في توليد الروح ونعني بالمنفعة ما يهيء لقبول عضو آخر فيصير الفعل تاما في افادة حيوة
الشخص وبقاء النوع كاعداد الرئة للهواء واما الكبد فانها يهضم اولا الهضم الثاني وبعد للهضم الثالث
والرابع فيما يهضم الهضم الاول تاما حتى يصلح ذلك الدم لتغذية نفسه يكون قد فعل فعلا وبما قد يفعل فعلا
معينا لفعل مسطر يكون قد ينفع ويقول ايضا من راس ان من الاعضاء ما يكون عن المني وهي المتشابهة الاجزاء
خلا اللحم والشحم ومنها ما يكون عن الدم كالشحم واللحم فان ما خلاهما يتكون عن المنيين مني الذكر ومني الانثى
الا انها تتكون من مني الذكر كما يتكون الجبن عن الانفحة ويتكون عن مني الانثى كما يتكون الجبن عن اللبن وكما
ان مبدأ العقد في الانفحة كذلك مبدأ عقد الصورة في مني الذكر وكما ان مبدأ الانعقاد في اللبن فكذلك مبدأ
انعقاد الصورة اعني القوة المنفعلة هو في مني المرأة وكما ان كل واحد من الانفحة واللبن جزء من جوهر
الجبن الحادث منهما كذلك كل واحد من المنيين جزء من جوهر الجنين وهذا القول يخالف قليلا بل كثيرا
قول جالينوس فانه يرى في كل واحد من المنيين قوة عاقدة وقابلة للعقد ومع ذلك فلا يمتنع ان يقول ان
العاقدة في الذكوري اقوى والمنعقدة في الانوثي اقوى واما تحقيق القول في هذا ففي كتبنا في العلوم الاصلية
ثم الدم الذي كان ينفصل عن المرأة في الاقراء يصير غذاء فمنه ما يستحيل الى مشابهة جوهر المني والاعضاء
الكائنة منه فيكون غذاء منميا له ومنه ما لا يصير غذاء لذلك ولكن يصلح لان ينعقد في حشو وملأ
الامكنة بين الاعضاء الاولى فيكون لحما وشحما ومنه فضل لا يصلح لاحد الامرين فيبقى الى وقت النفاس فتدفعه
الطبيعة فضلا واذا ولد الجنين فان الدم الذي يولده كبده يسد مسد ذلك الدم ويتولد عنه ما كان يتولد

عن ذلك الدم واللحم عن مبنيه ويعقده الحر واليبس واما الشحم فمن ما بينه ودسمه ويعقده البرد ولذلك
بحله الحس وما كان من الاعضا متخلقا عن المنيين فانه اذا انفصل لم يتحد بالاتصال الحقيقي الا بعضه في قليل
من الاحوال في سن الصبي مثل العظام ويبعث صغيره من الاوردة دون الكبير ودون الشراين واذا
انتقص منه جزء لم ينبت عوضه شئ كالعظم والعصب وما كان متخلقا من الدم فانه ينبت بعد ابتلائه وينفصل
في مثله كاللحم وما كان متولدا عن دم ففيه قوة المني بعد فما دام العهد بالمني قريبا فذلك العضو اذا فات امكن
ان ينبت مرة اخرى مثل السن في سن الصبي واما اذا استولى على الدم مزاج اخر فانه لا ينبت مرة اخرى
ونقول ايضا ان الاعضاء الحساسة المتحركة فقد يكون تارة مبدا الحس والحركة لهما جميعا عصبية واحدة
وقد يفترق تارة ذلك فيكون مبدا كل قوة عصبية ونقول ان جميع الاعضاء الملفوفة في الغشا منبت غشائها
من احدى غشائي الصدر والبطن المستبطين اما في الصدر كالحجاب والاوردة والشريانات والريه فمنبت
اغشيتها من الغشاء المستبطن للاضلاع واما في الجوف من الاضلاع والمعروف فمنبت اغشيتها من الصفاق
المستبطن لعضل البطن وايضا فان جميع الاعضاء اللحمية اما ليفية كاللحم في الفصل واما فيها ليف كالكبد ولا
شئ من الحركات الا باللليف اما الارادية فبسبب ليف العضل واما الطبيعية كحركة الرحم والعروق فمنبت اغشيتها
من الصفاق المستبطن لعضل البطن وايضا فان جميع الاعضاء اللحمية اما بليفية كاللحم في العضل واما
فيها ليف كالكبد ولا شئ من الحركات الا بالليف اما الارادية فبسبب ليف العضل واما الطبيعية كحركة الرحم
والعروق والمركبة كحركة الازدراد فبليف مخصوص بهيئة من وضع الطول والعرض والتوريب فللجذب الليف
المطاول وللدفع الليف الذاهب عرضا الغاصر وللامساك الليف المورب وما كان من الاعضاء ذا طبقة واحدة
مثل الاوردة والمثانة فان اصناف ليفها الثلثة منتسج بعضها في بعض ومن كان ذا طبقتين فالليف الذاهب
عرضا يكون في طبقته الخارجة والاخران في طبقته الداخلة الا ان الذاهب طولا اميل الى سطحه الباطن وانما
خلق كذلك لئلا يكون ليف الجذب والدفع معا بل ليف الجذب والامساك هما اولى بان يكونا معا الا في الامعا
فان حاجتها الى الامساك لم يكن شديدة بل الى الجذب والدفع ونقول ايضا ان الاعضاء العصبانية المحيطة
باجسام غريبة عن جوهرها منها ما هي ذات طبقة واحدة ومنها ما هي ذات طبقتين وانما خلق ما خلق
منها ذات طبقتين لمنافع احدها مس الحاجة الى شدة الاحتياط في وثاقة جسميتها لئلا ينشق بسبب قوة
الحركة ما فيها كالشراين والثاني مس الحاجة الى شدة الاحتياط في امر الجسم المحزون فيها لئلا
يتحلل ويخرج اما استشعار التحلل فبسبب سخافتها ان كانت ذات طبقة واحدة واما استشعار الخروج
فبسبب اجابتها الى الانشقاق ولذلك ايضا مثل الروح والدم المخزونين في الشراين اللذين يحب ان
يختلط في صونهما وتخاف ضياعهما اما الروح فبالتحلل واما الدم فبالشق وفي ذلك الخطر عظيم والثالث
انه اذا كان عضو محتاج ان يكون كل واحد من الدفع والجذب فيه بحركة قوية افرد لها آلة بلا اختلاط وذلك

كالمعدة والامعا والرابع اذا اريد ان يكون كل طبقة بفعل يخصه وكان الفعلان يحتاج احدهما عن مزاج
مخالف للاخر كان التفريق بينهما اصوب مثل المعدة فانه اذا اريد ان يكون لها الحس وذلك انما يكون بعضو
عصباني وان يكون لها الهضم وذلك انما يكون بعضو لحماني فافرد لكل واحد من الامرين طبقة طبقة عصبية
للحس وطبقة لحمية وجعلت الطبقة الباطنة عصبية وجعلت الخارجة لحمانية لان الهاضم يجوز ان
يصل الى المهضوم بالقوة دون الملاقات والحاس لا يجوز ان لا يلاقي المحسوس اعني في حس اللمس واقول
ايضا ان الاعضاء منها ما هي قريبة المزاج من الدم فلا يحتاج الدم في بعديتها الى ان ينصرف في استحالات
كثيرة مثل اللحم فلذلك لم يجعل فيه تجاويف وبطون يقيم فيها الغذاء الواصل اليه ثم يعتدي به اللحم او
لكن الغذا كما يلاقيه تستحيل اليه ومنها ما هي بعيدة المزاج عنه فيحتاج الدم في ان يستحيل اليه
الى ان يستحيل اولا استحالات كثيرة متدرجة الى مشاكلة جوهره كالعظم فلذلك جعل له في الخلقة اما
تجويف واحد يحوي غذاءه مدة يستحيل في مثلها الى مجانسة مثل عظم الساق والساعد او تجاويف
متفرقة مثل عظم الفك الاسفل وما كان من الاعضاء هكذا فانه يحتاج الى ان يمتاز من الغذاء فوق
الحاجة في الوقت ليحيله الى مجانسة شيئا بعد شئ والاعضاء القوية يدفع فضولها الى جاراتها الضعيفة
كدفع القلب الى الابطين والدماغ الى ما خلف الاذنين والكبد الى الاربين

الفصل الثالث في تعديد الاعضاء الالية ومواضعها

فلنشرع في ذكر اعضاء الحيوان ولنبدا بالالية ولنبدا بالظاهرة
منها ومنها بالراس فنقول ان الراس من الانسان وما يجري مجراه يشتمل على اجزاء باطنها القحف وما تحته وما
فيه من الدماغ وحجبه والقحف بعينه جلده ولحم وقشره ينبت عليها الشعر وهو مؤلف من عظام كثيرة على ما سنرجع
عند كلامنا في الاسباب وقد ذكر في التعليم الاول من مصادفة انسان لم يكن لراسه سوون موجود وانما قحفه واحد
ويحد الراس من قدام الانسان وجهه واعلى وجهه جبهته وهو ما بين راسه وعينيه ويدل عظم جبهته على البله
وعرضه على قلة الفعل وصغره على لطف الحركة واستدارته على الغضب والحاجبان خلقا مظلة العين يجسان
ما ينحدر اليهما ويزينان الوجه واذا انصلا على استقامة خطية دلا على الخنث واسترخاء واذا انزجا متحدرين
الى طرف الانف دلا على لطف وذكاء واذا انزجا نحو الصدغين دلا على طبيعة طنز او استهزاء واما الدماغ فسنوخر
الكلام فيه والعينان ادل الاعضاء على الشمايل كما انهما ادل الاعضاء على انفعالات النفس عند الفرح والغضب
والغم وغير ذلك واجزاؤها الجفنتان والمقلة والمقلة مركبة من حدقة وبياض يسمى ملتحمة ويحدها من الجانبين
الموقان واذا كانت من ناحية الموق صغيرة الزوية دلت على سوء خلقه وخبث شمايله واذا كان ذلك الموضع كثير
اللحم كما بعض الاعين الحدداه دلت على خبث ومكر واذا وقع الحاجب على العين دل على حسد والعين المتوسطة في حجمها
دليل على فطنته وحسن خلق ومروة والناتية يدل في كل شئ على اختلاط عقل والغائرة على ضدة في جميع الحيوان والتي
بطول تحديقها مفتوحة ولا يطرف يدل على مخبر مصدر في حمق والتي يكون كثيرة الطرف على خفة وقلة ثبات والجبن واذا

كانت على الاعتدال في الحالين دلت على حسن حال واما تشريح العين فسنؤخر الكلام فيه الى حين ما نتكلم في
الاسباب وقد دل الاستقراء على ان كل حيوان يجري فله عينان في الطبع الا بعض الحيوان البحري الجرفي الجلد
وكل حيوان يلد حيوانا فله عينان الا الخلد ويشبه ان يكون له عينان نفسيتان مجلد رقيق لضعفهما وذلك
يظهر عند التشريح وانما يدرك الاضلال دون اللون والاشكال ومن الاجزاء الظاهرة في الراس الاذنان
وهي للسمع فقط واجزاء الغضروف المنسج في الانسان والشحم والعصبة الملولبة وقد عرض المجاري بينها بالتعقيد
لها ليظهر طنين الصوت واجتماع الهواء الحامل للصوت في غضونه ولولب بقية ليكون المسافة القصيرة
المدى طويلة فلا يكون داخل الاذن وحيث مجاور الدماغ معرضا لوصول البرد والحر اليه من النفث بسهولة
والروح الحساس من العصب باسه وسنذكره صلب لانه معرض لصاكة الهواء بالقرع على السطح الباطن من الصماخ
لانه يحتاج ان يلقى الهواء المتموج بنا مماسته ومصادمته وذلك العصب ينزل اليه من ثقب سنذكره في موضعه و
للاذن منفذ خفي ايضا الى الحنك وكل حيوان ذي اذن فهو يحرك اذنه خلا الانسان الا الافراد منهم ربما حركوها
حركة ضعيفة وجميع الحيوان له اذن الا الطير فله ثقب فقط والا المفلس الجلد واصناف من حيوان الماء وكل ما
يلد حيوانا فله اذن الا الدلفين والافعى وتوسط الشعر على الاذن يدل على جودة السمع والاذان الكبار المنتصبة تدل
على حمق وهذيان كثير واما الانف فانه آلة الاستنشاق والتنفس والعطاس الذي يكون من استعانة الدماغ
في دفع الفضول او ريح فيه بهواء يستنشقه الرئة ويصل منه للدماغ فيدفعه دفعه ويدفع معه ما يوذيه والفم وان اعان
المتنفس فهو كدخيل في العمل وانما التنفس بالانف فان جميع الحيوان تتنفس مضمومة الافواه اقول قد راينا فرسا فتح السطح
فاه مالم سدت منخراه فلم تسعر به الا وقد مات في الوقت واما تشريح الانف فسنذكره حين نذكر الاسباب والانف
للفيل يقوم مقام اليد يلتقم ويرسل الماء الى فمه ولا يحرم نمحا اياما في حلقه ويلاصق الانف الوجنتان وهما
عظمان متخلخلان وكان يتحرك من كل حيوان اسفلهما الا التمساح واما تشريح الوجه والاسنان والفكين فسنذكره
حيث نذكر الاسباب وكذا العنق والكتف والاضلاع والعقار وكذا ايضا تشريح اللسان والحنجرة وعضلهما وكذا
تشريح الثديين والصدر ويحد الصدر البطن ويحد البطن والعانة والوركان ونؤخر الكلام فيها الى موضعه وللنساء
فرج وللذكر قضيب وكذا نؤخر الكلام في تشريحها ومن الاعضاء الكبرى من الاعضاء الظاهرة المسامة يشبه المتباينة
تشابه مشاركة في النوع ومن الاعضاء التي في طرفي فوق واسفل فاليدان والرجلان بينهما بعض الشبه من غير مشاركة
في النوع واما الاعضاء الموضوعة خلف وقدام فالشبه فيها قليل جدا وكذا الباطنة وسنذكر تشريح ذلك كالعظام مع
اليدين والرجلين حيث نذكر الاسباب ولننتقل الان الى ذكر الاعضاء الباطنة ونبتدأ من فوق ومن الدماغ
قال ان كل حيوان ذي دم فله دماغ ومن البحريات فان لما لا فقار له دماغ والانسان اعظم الحيوان بحسب بدنه دماغا
ونقول ان ذلك لحاجته الى آلة الروح النفساني المفكر التي ليس لسائر الحيوانات واما تشريح الدماغ فسنؤخر الكلام
فيه الى حين نذكر الاسباب ويحد الدماغ من الاعضاء الباطنة المري وقصبة الرئة اما المري فهو مودي الغذاء الى

المعدة واما قصبة الرئة فمودي النسيم الى الرئة والقلب وراسها الحنجرة وهو باناء المجرى وسنؤخر الكلام في
تشريحها الى وقته واما الرئة فانها مؤلفة من اجزاء احدها شعب القصبة والثاني شعب الشريان الوريدي و
الثالث شعب الوريد الشرياني وهما عرقان ناميان من القلب وسنصف حال الرئة بعد وهذه الشعب يجمعها
لا محالة لحم رخو متخلخل كثير المنافذ الى البياض ما هو فيما تم خلقه من الحيوان وهي ذو قسمين احدهما الى اليمين و
الاخر الى اليسار والقسم الايسر ذو شعبتين والايمن ذو ثلاث شعب وسنشرح الحال في تشريح الرئة والكبد
ومنفعتهما في ذكر الاسباب وكذا الكبد والمرارة والمثانة والرحم والامعاء فسنؤخر الكلام في تشريحها الى حيث
نذكر الاسباب

المقالة الثانية

الفصل الاول في استيفاء ذكر اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الظاهرة

جميع الحيوان الذي له اربع فله راس وعنق وعنق الاسد لعظم واحد لا بسببين فيه الحرز وباطن جوفه
كباطن جوف الكلب ومن الحيوان ما هو مستعمل اليدين والرجلين فيستعملها كالاصابع مثل الانسان والطير وكف
الفيل ينقسم الى خمسة اقسام انقسام خف البعير الى قسمين لكنها ليست ذات اصابع وخرطومه كاليد له فيما
يشرب ويأكل وفيما يتناول ويناول سائسه وبه يتنفس وهو يسير في عمق الماء مشيلا خرطومه الى فوق
حيث يمكنه ان يتنفس وخرطومه غضروفي وليس في الحيوان اعرض صدرا الى الانسان ولا انسي من الحيوان صدره
عريض الا الانسان ولا ثديان على الصدر الا له وللفيل ثديان يقربان من الصدر وليسا عليه وكل حيوان فانه حلمه
اما انسي من خلفه واما الى ما بين يديه خلا الانسان فانه يثني رجله الى ما بين يديه ويديه الى ما يلي جانبيه و
الفيل يثني رجليه قريبا من الانسان ويثني يديه كسائر ذوات الاربع وان ذوات الاربع يثني يديها ورجليها
بالخلاف الا ان يكون مما يبيض كالضب والعظاية فيثني الى ما بين يديها موربا الى الخارج وليس في الحيوان ما يثني
اليدين والرجلين الى الخلف واما فوقي من الحيوان المائي فان اطرافه مضرورة وايديه كالمعلقة من الكتفين وهو
ذو خمس اصابع كل واحدة منها ذو ثلث مفاصل وظفر ليس بكثير واشبه يديه كرجليه وكانما رجله ذنب سمكة ومن الحيوان
ما يقدم عند المشي اي شق اتفق ومنه ما يقدم اليمين وانما كالاسد والبحري والجانب وكل ذي اربعة ارجل فهو ذو
ذنب فوقي كذنب الابل وهي كثيرة الشعر ومقدمها اشعر من مؤخرها والانسان له شعر على مواضع ليس عليها الكثير من
ذوات الاربع شعر كالمغابن والعانة والشعر وربما كان على الشعر الاسفل لغيره شعر واما الكلب والخنزير والدب
ثار البدن كله وقد يعلق الذنب لبعضها في العنق كالفرس لناصيته وكتفه وربما كان على اطراف كتفه مثل
الحيوان الذي يسمى فرس ابل ويظن انه البقر ذوات النواصي التي يكون ببلاد الترك ويسمى عشعا ويسحب من شعوره على حلقه
ببلادنا مناخل وليس لانا نعرفون وعظمه كعظم الابل قال ويكون في كل بلاد يسمى ارجو طاس حب بين بقرها الو

ولا انسى ما بين حس الوحشى ولا انسى وهو جو رعوبه البصر متقلبة القرون الى خلف واما فرس ابل فقر على قدر
قرن الضباد والجمال لها عضو خاص وهو السنام فى وسط ظهره وربما كان للجمل سنامين وللناقة اربعة اطبا
وكعبه ككعب الثور وهو صغير بالقياس اليه وكذلك كعب الفيل وحمر سيعان بينهما جلد كما للاوز وقدمه لحيم
كما للدب ولذلك ينفعل كالا يخفى وفكه الاعلى ذو ناب ولا ثنايا ولا رباعيات عليه ولا حيوان الجمسايين
وقدميه من الانسان وهو سيفو فى الرجلين ما هو ذو ظفر وخف كالانسان والجمال ومنه ما هو ذو ظلف
كالغنم والبقر وكذلك الخنازير الا خنازير فى بلدان خاصة منها اللون تاما سا ولها حوافر ولا يختلف اليد والرجل
فى كونه ذا حافر وذا خف واكثرها له قرنان هو ذو ظلف لم يظهر غيره وا ما ماله قرن واحد كالحمار الهندى واظنه
الكركدن فله حافر وقرن فى وسط راسه واما الحيوان المسمى ارقص فذو قرن واحد وظلف وكل ذى قرن فى
جوهره فهو ذو اربع الاما كان القرن ظاهرا عليه على سبيل الاستعار مثل الحيات التى زعم اهل مصر انها سلدة
سعاس وكل قرن مجوف الا قرن الايل والاقول والا قرن حيوان يكون ببلاد الترك انه فيما سمعت يشبه البقر فى
شئ والجمال فى شئ وقرنه كبير جدا ذو عرض وطول وزوايا ينبت عنها غصون منقلبة كل واحد فى نفسه مثل
قرن ومساحة وسطه قد يكون اكبر من ذراع فى ذراع بل اظنه قد يكون مثل ونصف ذلك واكثره الا ان اكثر
شكله مثلث او معين وهو موجود فى بلادنا سعل البهامن بلاد العرو وطوح كالكرسى وقد رايته اول ما رايته
بكوره من كوره بخارا يقال لها القرية الحديثة بل بلاد العرو وكل ذى قرن فيلزمه قرنه الا الايل فانه يلقيه عند السنة ولا
اعرف حال الحيوان الذى ذكرته فى ذلك ولا يبعد ان يجرى مجرى الايل فى ذلك لعظم قرنه ويمكن ان يعرف ذلك
من القرية ومكان الاثداء قد يكون اما على الصدر او قريبا منه كما للفيل واما على الرجلين واما على البطن كما
للجوارح من السباع وللفيل الذكر ثدى كما للانسان وذكوره ذوات الحوافر لا ثدى لها الا ما يشبه امهاتها فانها
وتنزع اليها كالفرس فرانه فى الحمل ومن الحيوان ما غلاف ذكره بارز ومنه ما هو باطن كالدلفين ووضع ذكر
الفيل كوضع ذكر الفرس لكن ذكر الفيل صغير بالنسبة الى جثته وهو ادق واذا انتشر من خرطومه وليس له طول
انثياه مستبطنان عند كليته ولذلك ما هو سريع السفاد جميع اناث الحيوان تبول الى خلف وكذلك ذكوره الاسد
والجمال وذكر الانسان وكثير من ذوات الاربع لحمى غضروفى مع عصبه وذكر الجمال عصبى غضروفى وكذلك ذكر
الايل وذكر الذئب والثعلب له العظيمة ماهى وذكر ابن عرس وكانه عظم صرف اعالى الانسان فى ابتداء النشو
اعظم من اسفله ثم يعظم ما تحت وركيه ويستقل ثم يحى اعاليه اذا اخذ نحو الذبول واما جميع ما له ماضية فانه
كلما كبر دنت اسافله وعظمت اعاليه من الحيوان ماله اسنان فى الفكين ومنه ما اسنانه فى الفك الاسفل
وكذلك كل ما له قرن ويشبه مادة سنه يذهب فى قرنه ولبعض الحيوان انياب كالخنازير وجوارح السباع
مختلفة الاسنان منفرجها لينشب فى اللحم واما البقر وما يجرى مجراه فاسنانه متلاصقة كانه عظم واحد
وذلك ليقطع الكلا ولا يجتمع ناب وقرون وجميع اسنان فو فى حادة متراكبة وليس لشئ مما سلف ذكره

صفا اسنان وقد ذكر ارسطاطاليس فى بعض كتبه ان فى ارض الهند سبعا وسمى بارطس لا سنانه صفوف ثلثة
فى كل فك وهو ارفع البدن واطرافه وعظمه كما للاسد ووجهه قريب من وجه الانسان وهو شديد الحمرة كانه زنجفرى
وذنبه كذنب العقرب البرى ذو ابره وصوته كمزمار وهو شديد الجرى ياكل الناس اقول ان هذا الحيوان ان كان
موجودا فليس بالسرو ولا المعروف بالزرافة وان شاكل الزرافة فى بعض الصفات فان الببر فى صورة اشد كثير ادمدف
ملمع بصفرة وسواد خطوط والزرافة فانه كما اظن اصفر الشعر وليس فى الحيوان شئ يلقى الاضراس واما الكلاب
فقد يلقى النابين والكلب المسن افلج الانسان اسود اسنانها القادح من الجبل ابيض الاسنان وهو بالعكس من
الكلب والظبى لا يسقط السن وكثرة السن وقوته يدل على طول العمر وللناس سن الحلم وهى النواجذ تنبت
بعد العشرين ويظهر لولد الفيل كما يوضع اسنانه الصغار ويتاخر اسنانه الكبيرة الى ان ينمو ولسان
الفيل صغير جدا بالقياس اليه ومستبطن قليلا مما يلى لفه فلا يظهر الا قليلا وما كان من الحيوان حاد الاسنان
تركب بعضها بعضا فهو مشقوق الشفة كالجوارح والفرس النهرى الذى يكون بمصر فله ناصية كناصية الفرس و
ظلفه وكعبه وذنبه كذنب الخنزير وله صهيل الفرس وعظم بقدر حمار وهو غليظ الجلد بحيث يقطع منه سياط
وجوفه كجوف الفرس والحمار واما القرد فانه مشترك الهيئة يميل الى صورة الناس وصورة السباع الكلبة منها
والتى لها اذناب فهى بعرم الاخلاق واسنانها كاسنان الكلاب والعشر ووجدت المقاديم الا الوجوه واضر
كاضراس الناس ولا شفار لها هدب وثدى العسة فى صدرها ورجلاها ويداها كيدى الانسان ورجليه
ويستعمل ايديها فى القبض والبسط والدفع وليس لها سرة ما سرة بل غايرة وما فوق سرتها اكبر من تحتها وكذلك
ذوات الاربع يشبه فوق سرتها الى ما تحتها قريب من نسبة الخمسة الى الثلثة وربما مشت القرود برجليها
ادلها فى رجليها كعب فيعتمد اعتماد الناس وليس لها وركا ذوات الاربع ولا ذنبها الا ذنب كانه علاوة وفرج
اناثها كفرج النساء وذكر ذكورها كما للكلاب واحشاؤها كاحشاء الناس وكل ما له اربعة ارجل وبيض وله دم
فله راس وعنق وظهر وصدر وذنب وهو مسقوط الاطراف له اصابع وله لسان الا التمساح فلسانه سمكى
اذ ليس للسمك لسان بل عضو يشبهه صغير مقبوض غير منبسط وبعض السمك ايضا لا يظهر لها ذلك الفذلق ليس
للحيوانات نحن فى ذكرها اذنان بل سان هو حلة ولا لها ايضا بدان ولا فرج بارز وهو جادة وعين التمساح كعين
الخنزير وله انياب واظافر قوية وجلد صلب ملتصق بلحمه لا يبين الا بصعوبة ويضعف بصره فى الماء ويحتل جدا
فى البراري واكثر نهاره الى البر واكثر ليله الى الماء لانه ادفى له فى الليل من الهواء ل واما الحيوان المعروف
بحاملاون وااظن ابن الحرباء الكبير فانه يشبه ابرص واضلاعه الى الطول كما للسمك وكان وجهه وجه الحيوان الذى
يقال له خنزير خنزير طويل جدا دقيق الطرف جدا ملتوى كالسير وكل رجل منه مشقوقة الى مثل ابهام الانسان
وساير الاصابع وعليها مخالب عقف ويشبه الجرادين وعينه عظيمة دايرة كيف شاء ويعرض للونه ان يتغير تارة
الى السواد وذلك اذا فعل كالاستقراء يعنى اذا انبا رواسعس وتارة يقع عليه سقنع ويتمزق ويغير ايضا لون عينيه وعلى

دم وكذلك حول قلبه ودماغه كانه بين عينيه فاذا سلخ ذلك الموضع ظهر لحمه نخاس دقوله نصص واذا قطع عاش بعده طويلا ويحرك اصلاعه الى الانضمام والى الانسفاح ولا طحال له ظاهر وما واه سفوق الصخور

اعظم الطير فخذا وصدرا ماله مخلب معقف واصابع الطير منها ما هو متصل بعضا ليجود به السباحة والاصبع التاخرة للطير هي مكان العقب للانسان والبومة فلها اصبعان متقدمان واصبعان متاخران واكثر الطير

وما جلده مفلس كسام ابرص يغمض من جفنه الاعلى وبعضه وهو الكثير منه يغمض عينيه بجلد متصل بالجفن الاسفل كصفاق ومنه ما يغمض من الجفن الاعلى ومن الطير ما يبسط رجليه الى خلف اذا طار ومنه ما يقبضها

الى بطنه والسنة بعضها مستطيلة مستدقة والسنة بعضها مستعرضة كالليغا وجميع ما يحاكي كلام الناس

ومن بعض الحيوان ما لا مخلب له معقف بل اصبع زايد على ساقه ولبعض الطير فرع اما من ريش واما من جلد لحمي كعرف الديك جميع السمك ذو راس واذناب متصلة لا عنق له ولا ذكر له ولا انثيين لا داخلين ولا

بارزين ولا ثدي ولا منكح وللدلفين ثديان لانه يلد حيوانا ولكنها قريبة الشبه من المفاصل ولا جلتان اشد

بل نهران كامنين وللسمك اذنان منافخ الماء ولبعض السمك اربعة اجنحة في الطول مثل الانكليس والمارماهي

وما اشبهه ولبعضها جناحان عند الاذنين ومن السمك المستطيل ما لا اجناح له ولا اذان ولبعض اذان السمك

غطاء في اوصدفي او عظمي فيميل اذانها الى الراس وما لا غطاء له كسلاحي العريض الجسد فاذنه تميل الى

ظهره والمستطيل الجسد فانه يميل الى اسفل والضفدع خشن الاذن شوكي وعلى اذنه صفاقي يبرز عند

التنفيق ومن السمك ما له في كل شق اذن واحدة ومنه ما له اذان كثيرة متراكبة في كل شق وربما كانت في كل

جانب اذن مفردة ومعها اذان اخرى وربما كانت اربعة غير مفردة غير مضاعفة بالتركيب وللسمكة المسماة

افسقياس ثمانية اذان مضاعفة وليس لشيء من السمك شعر كما هو لما يلد من ذوات الاربع ولا سلس فشري كما

للبياض من ذوات الاربع ولا ريش كما هو للطاير واما فلوس السمك لقشرية فزوايد على جلدها ومن السمك ما هو خشن

الجلد ومن السمك ما على لسانه اسنان فهو شاك اللسان وان كانت مقبوضة الالسنة الى الباطن مربوطة

بالحنك ولا انف لبعض السمك بل منخران ولا اشفار وجميعها دم ومن السمك ما يلد حيوانا وهي التي لا فلوس لها

مفلسة كسلاحي بل جميع ما لا قشور عليه من نبات الماء الا الضفدع واما الحيات فمنها برية ومنها مائية

والبحرية يشبه البرية الا في رؤسها فان رؤسها خشنة صلبة جدا او ما واها الشواطي وما يقرب قعره دون اللجج

وفي البحر ايضا الحيوان المسمى باربعة واربعين وفي صورته لكنه اصغر من البري ولا ماوى له في اللجج بل المواضع القريبة

من القعر الصخرية وفي البحر سمكة تسمى مانعة للسفن لها خاصية مانعة للسفن وصد عن السير ولا توكل بل يتعمل منها

بعض الناس في التنفض والتخبث واجنحتها تشبه الارجل فلذلك يغلط في امرها فيظن ان لها ارجلا فهذا حال

اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الظاهرة الفصل الثاني في اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الباطنة

واما اختلاف الحيوان من جهة الاعضاء الباطنة فنقول كل حيوان شحيم ذو ترب فدماغه دسم وما لا شحم له فلا دسومة

في دماغه وكل متنفس فله رية وبالعكس وجميع الحيوان الذي له دم فله حجاب وقلب ولكنه في الصغر خفي

ويتسق بعد وقد يكون في قلب الجمل والبقر عظم ولا رية للسمك فانه لا يتنفس في الهواء وانما يتنفس بالماء

من طريق الاذنين ولكل حيوان ذي دم كبد وليس لبعضها طحال والتي لجوارح منها صغير والطاير الذي يشبه

راسه راس العنز لا طحال له ولبعض الحيوان مرارة وليس لبعضها مرارة مثل الابل فان معاه مرحبا كاسعر عبر المرار

ولذلك لا ياكلها الكلاب ما لم يضطر جوعا وكذلك الفرس والبغل وقال بعض الخنازير وبعض الايايل فلها في اذانها

مرارة على ما نعم بعضهم وهناك رطوبة تشبه رطوبة الطحال في لون تحت لسان كل حيوان وفي عنقه الى اول حرزات

راسه دودة حية ويحتاج ان ينظر ان هنا كيف وقع في البغل والدلفين من حيوان البحر فله رية مع انه يتنفس في

الماء واما سابر السمك وذوات الاربع والبياض فله مرارة قليلة او كثيرة ولبعض السمك مجرى مرار من الكبد

الى المعا كالسمك المسمى اسامين والحمام مرارته في معاه وكذا الدراج والخطاف والعصافير وكل ذي اربع يلد

فله كليتان واما البياض منه فما لا كلية له ولا مثانة وكذلك الطير والسمك لا كلية لها وللسلحفاة البحرية كليتان كما

للبقر كانها مركبة من كل كبيرة والطرف الحاد من قلب السمك هو الى الراس لان ذلك الموضع اضيق مما يلي البطن وهو

مربوط الى ملتقى الاذنين يمنة ويسرة وهناك مجار من الاذن الى القلب للتنفس في الماء ويكثر في الكبار حتى ان

تلك المجاري في بعضها تشبه قصبة الرية وليس لعامة السمك معدة بل معدة مربوطة بالراس حتى كانها ينقلب

فيخرج من افواه كثيرة من عظام اصناف السمك ولبعضها كالانكليس وعترس بعد صغار واكباد السمك

على اليمين وربما ظنها كبدين كما يظن من الطاير انه رئتان لشدة الافتراق واما الطحال فهو دايما في اليسار

الا ما اخرجه التشريح في نادر من الحيوان ينسب حاله الى العجب كل حيوان له قرن ولا سن له في فكه الاعلى فانه

مجتر وله كرش واحد عظيم خشن صليب وثلثة بطون اخرى صغار ومن فوق الى تحت مضاعفة الحجب والصفاقات

واخرها يتطاول وما قبله مستعرض وطرفه متصل بالمعا من اعظم الثلثة والاخران متساويان وداخله متشبك

املس والسبب في كثرة بطونه تدرج هضمه فانه انما يغتذي باليابس ومع ذلك فلا يمضغه جدا فيحتاج الى ان

يمضغه مرة ثم يطحنه ثم يعاود حادة مضغه وهو الاجترار ولذلك يعاد هذا الصنف اعظم من معا ما لا يجتر ومعا

الفيل كثير التشكيك والالتفاف حتى يظن ان بطنه كبطن المجتر وهذا المعالة كالمعدة وليس بعد الامعاء

الدقيقة وكبده اربعة اضعاف كبد الثور وطحاله صغير بالنسبة الى بدنه ويشبه ان يكون ذلك لان بدنه مفتقر الى

الخلط السوداوي يغتذي به فانه مجانس لجوهره واما ما لا ارجل وعنقه واحدة ولذلك الحيات في معدها

استطالة ما وامعاؤها مستطيلة ضيقة مشقوقة نابين طويلة الى مسافة بعيدة وذلك من خواص الحيات ولسانها

فوقي مشقوق شقين ومعدة الحية كالمعا واسع وقلبه قريب من حلقه مستطيل صغير كانه كلية يحمل اليك انه جرة

الحاد ليس قبالة الصدر ثم يكون بعده الرية ثم يكون الكبد وهي مستطيلة ايضا وطحالها صغير مستطيل مثل

طحال سام ابرص ومرارتها كمرارة السمك وهي في كبارها على الكبد وفي صغارها على المعا ولها ثلثون ضلعا وقد

زعم بعضهم انه يعرض لها ما يعرض للخطاف ان عينه اذا عورت بابرة عادت الى الصحة واما اذنابها واذناب

سوام ابرص فتنبت بعد القطع وما فى بطن الحية كما فى بطن السمك ولكثير من السمك والطير شعب من

من معاها والتى للطير فالى اسفل وقليلة العدد والتى للسمك فبالضد ومن السمك ما لا شعب لامعائه ولكثير

من الطير حوصلة لهضم الشئ الصلب تستدق من طرفها الذى عند الفم والذى الى الفم وتتسع من وسطها ومعدة

الطير الى اللحمية ما هى ويحيط بها غشاء صلب قوى ومن الطير ما له بدل الحوصلة فم المعدة واسعا عظيما مثل النغر

والغربان والقذقان والدراج فله حوصلة وفم معدة لكن عرض فم معدته هو الى ما يلى معدته وكل البوم واوكار

البرى والمائى ومن الطير ما لا حوصلة له ولا فم معدة له بل معدته مستطيلة كما للصفار الطير مثل الخطاطيف

والعصافير وما طال ايضا عنقه وذيل هذا الطير ارطب من ذيل غيره وعلى كليه كل حيوان ذى كلية شحم واذا كثر

الشحم حتى حوى ما بين كليتى الحروف قتله وكل حيوان كثير الشحم هو قليل الذرع لبرده وكل حيوان ليس على اعلى فكيه

اسنان فان شحمه يجد بعد دوبه ولا يجد شحم غيره ونقول انه ليس لشئ من السمك خصى ولا لشئ مما له اذان يتنفس

من الماء بها ولا للحيات ولا لشئ مما لا رجل له بل لجميعها وعاء كالمجرين ما حدا من عند الحجاب ممتدين الى اجتماع

واتحاد يحصل منهما مجرى واحد يفضى الى ثقب فوق مسيل الثفل وذلك للحياة عند الشوكة ويكون جميع ذلك

فى حين السفاد مملوا من المنى حتى ينعصر بالعصر واما البياض ذو الرجلين فله عند القفار وراء الحجاب بيضتان

تقضبان ايضا الى مجرى واحد فوق مخرج الثفل وذلك فى بعضها بين وفى بعضها خفى ملتبس عشا بجرى فيه

شعب عروق وبياطات وباقى كل بيضة منها مجرى يلتصق بالقفار فى جوار العرق العظيم الذى يركب القفار

وهذه المجارى فيما ذكرنا من البيضة ايضا فى البياض انما يظهر جدا فى اوان السفاد وحج يعظم وفى غير ذلك

الوقت ستخفى وخصوصا فى التمام والحجل حتى يظن انها لا بيض لها وقد عرض لثور خصى من الفى الوقت فاعلى

ويجب ان يذكر هذه الحكاية ويتامل فى الوقت الآخر ويركن الى ما يوجبه وقد يكون من الخصيان الذين لم يحب

عن اميالهم من يجامع وينزل لسا اصغر ارق من المنى ورحم الطير ذو شعبتين على ما ذكرنا قبل وسعناه بعضا

الى العنق ابنوبى بجوف من لحم وعصب واعالى ارحام الطير رقيقة جدا وارحام السمك ارق من ذلك ووضعها من

اسفل البطن دقاق مستطيلة ذو جزئين يمل كل جزء منها فى السمك بيضا واما ما يبيض فى باطنه ثم يلد حيوانا

لا بيضا مثل الافاعى والسلاحى وهو ما له اذبان من حيوان البحر وليس له رجلان ويلد حيوانا فان اعالى ارحامها

كارحام الطير لكنها يجمع الى وعاء واحد متسع اذا انحدر اليه البيض استحال حيوانا والحية تخالف الطير فى ان الطير

يضع بيضها الا فى ساعة واحدة والحيات يضعها فى ساعة واحدة ورحم ما يلد حيوانا يكون ملصقا بالقفار

واما رحم البياض فاعلاه كذلك ويكون اسفله الذى هو مخرج البيض فوق المعا وارحام ذوى القرون التى لا اسنان

لها فى الفك الاعلى محشوة بالعروق وذوات الشعب الى ان يتعلق بها الجنين وكذلك رحم الفار والخنافس واما

سائر الحيوان فارحامها ملس لا شعب لها وانما يتولد فيها العروق عند العلوق

الفصل الاول فى تشريح الاعضاء الباطنة والخلاف من الاطباء والفلاسفة فيها

قال ان امر التشريح يصعب فى الميت لاستخفاء كثير من العروق التى ادلتها خمود الحرارة الغريزية ولا شك

انه فى الحى اصعب واولى ما نشتغل بشرحه مست بالحنوق لم يسخ وبه قال وقد ظن سانسوس القبرى ان مبدأ

نبات العروق من ناحية العينين والحاجبين ثم ينحدر عرقان يمنة ويسرة وديا جانس ذكر ان اصل العروق

عرقان يبتديان من البطن ثم يصعدان وينحدران من غير شرح تحقيقه مكان المبدأ قال وهما يرتفعان الى

فوق الاسعبة من دقيقتين يرسلان الى الكبد والطحال وعرقان اخران سدان من خرز الظهر ويميل

من احدهما الى الكبد ويتياسر الثانى الى الطحال وكل واحد منهما يصعد الى اليد منشعبا الى الكتفين والابطين

وينشعب الى الرجلين من القفار الذى بينهما ثم طول فى قسمة ذلك واما بلونيوس فانه يجعل مبدأ العروق من ازواج

اربعة زوج يخرج من خلف الراس الى العنق من خلف الى اسفل وزوج آخر من الراس على الاذنين ثم الى القفار والظهر

وجعل مبدأ العروق جملة الراس والدماغ واما المعلم الاول فانه يرى مبدأ العروق من القلب ومن قبله ومن بعده

من الاطباء المعتد بهم يرون ان مبدأ العروق الساكنة الكبد وكذا خالفهم فى امر العصب فانه يرى ان مبدأه القلب

وهم يرون ان مبدأها الدماغ وقد اشتد بهم التعصب فى هذا الباب والذى يعرض سعة المعلم الاول على ذلك

جعلهم القلب مبدأ جميع القوى النفسانية كلها القلب فلسنا نستبعد الحدس فى ان نجعل مبدأ هذه الآلات

من القلب لا محالة وان كنا الى ذلك اميل ولا ايضا نحن ملتفتون الى ما يحسب فاضل الاطباء من انه بالغ فى البرهان

على مبادى العروق ليست من القلب بقوله ان الوريد الواصل بين القلب وبين الكبد اصله الغليظ عند الكبد

ويتفرع عند الكبد الى فروع واحدها يجرى الى القلب فانه ينفذ فى القلب كشئ غريب من جوهره ويسقه من خارج سفا

يدل على كثرة جرمه الى داخل وان الكبد لما كان ينفذ اليه الدم فيه لا محالة ينبعث اليه المجارى وكذلك فى قوله فى العصب انه

عند الدماغ اغلظ وجرم الدماغ اشد اختلاطا وبه اشبه وعنده الين وعند القلب اصلب وعنه اعرف واتصاله

به كالالتصاق وهو شعبة من عدة شعب فان هذه الاشياء كلها وما يجرى مجراها سمعناها ووجدناها امارات

وليست بدلائل فضلا عن ان يكون لها الى اقناع النفس البرهانى واقول اولا ليس ببعيد ان يكون الدماغ

والكبد يوصلان من عندهما الى القلب آلة يستفيدان بتوسطها من القلب شيئا مثل الكبد عند الاطباء

بالمعدة والامعاء فانها يرسل اليهما الماساريقا نابتة عند النبات فلا كثير باس ان يكون الشرايين ينبعث من القلب

الى الكبد والدماغ فيفيدهما من اجابة بلا للجوع ثم ينبعث منهما اليه اعضاء لا استفادة قوى انما يتم حصولها

ولا انهم يمكن ان يكون الشريان وما يجرى مجراه فى الخلاف كما يأتى العضو الآخر معا وليس الغلط بدل ان جهة الغلط هو المبدأ

على صح

فان العصبة التي بها البصر وما يركبها من الحجب اذا بعدت عن المبدا ازدادت غلظا عند اتصالها بالجليدية
وليس الغلظ والدقة مما يعين للسيلان بل التصوير المصورة فان المصورة اذا استوجبت ان تغلظ جرم المتفعة
وعرض حدث اليه من الغذاء الاول ما يغلظ به ويركب اصله بحاله وهكذا حال العروق التي تسعى في الارحام ومن فوهات
العروق التي للارحام آخذة نحو الجنين فانه يغلظ كلما امعنت وكذا حال كثير من ليف العصب الذي في الاحشاء فانه اذا بعد
عن مبداه صار اغلظ ولا مانع عن هذا بوجه من الوجوه وكذلك الاشجار فانها قد تعود عند منبت الاغصان اغلظ او لا
اتصف لين العصب عند الدماغ يدل على انه مبتدأ منه بل يجوز ان يقول قائل ان ذلك لانه مسه الدماغ الى ان ينبت منه
الدماغ فهو كلما بعد عن المبدا صار ارطب مستعدا دالان يكون عنه جسم رطب وفاعل هذا التغليظ والتدقيق
والتصليب والتلين القوة المصورة لا المادة وكذلك حال الحال في الشجر فانها كلما بعدت عن المبدا صارت اغلظ
عندما ينزع وليس كونه عند الدماغ الين ادل على تولده منه من كونه عند القلب اصلب في ان يدل على تولده منه
اذ القلب صلب والدماغ لين والذي يظن ان الشيء عند مبدئه يكون ارطب وكلما امعن يجف فذلك اذا كان مبدؤه
رطبا واما اذا كان مبداه يابسا فالامر بالضد على ان هذه الاشياء يتبع الموافقة ويتبع القوة المصورة لا الحال
وليس محال اذا كان العصب اصلب من القلب ان لا يكون منبته فانه قد ينبت من الارض اللينة الرطبة شيء صلب مثل
المرجان في قعر البحر فانه لا يمتنع ان يكون الشيء الذي ينحدر من المبدا الى ما ينبت عنه هو اصلب مما فيه او الين مما فيه
فيكون النابت مخالفا للمنبوت عنه ولا ايضا امر الفرع يدل على الجهة فالشيء ربما فرع في خلاف جهة المبدا او قد يكون
عند المبدا بحسب ما يوافق الغرض ويفعله القوة المتصورة وهكذا الكثير في الاشجار وكثير من الشجر يكون متكثرة
الحجبة المبدا حتى كان المبدا ليس من عروقه بل من فروعه وليس هذا واشباهه بمستنكر اذا جعل التصوير لا لقوة طبيعية ايضا لنفسها
صرفة بل الحقوة نفسانية مسعة الافعال والعصب الراجع الذي يذكره بعد يدل على مثل ذلك وان كان
ماخذا الى فوق عند رجعه فلا ينبغي ان نشتغل بالليف والجهة فانه يجوز ان يكون العصب يجيء من القلب الى الدماغ
ثم ينحط عليه من الدماغ ليف عصبي يلزمه الى مسافة ثم يرجع منه شعبة اخرى على تلك الصفة فيوهم ان الاصل كله من
الدماغ اذا احدى الشعبتين من الدماغ كذا حديث التشقيق الى باطن ليس مما يحتج به فانه ليس يجوز ان يقال
ان هذا العرق قد يبلغ من صلابته ان يسد في القلب بعود عاصر يدفع او لا حتى يحدث كسرا ثم ينفذ ويبقى معه ذلك
هذا لا يكون في قوة العروق ان يفعله وخصوصا وهذا انما يتصور ويتمثل في الذهن انا قد نسفذ في القلب وثم له حجمة وليس
غشاء وصلب قطعا والقلب قد كان يغتذي الى ذلك الوقت فيكون القلب يغتذي الى حين لا من الكبد فسوف لا يحتاج
اليه من بعد ايضا وان جاء منه عرق فليس يبلغ من صلابته ان ينفذ فيها هذا النفوذ ويبقيه هذا النوع من التعب ومايذبك
ان هذا العرق نشاء منه وهو بعد لين جدا لكن مناطه منه اصلب جوهرا يكون احسن تعلقا بالجرم العصبي ولا يكون منفذ
المنفذ محتاطا فيه بصلبه فلما اخذ ينمي ويغتذي احتاج الى الين منه للانبساط ما لم يطلع الاصلب فبقي هناك لكثير ولم يكن من مادة
كما حال الكبد وكذا حال اتصال العصبة بالقلب فانها هناك كالملصقة فانه يجوز ان يكون منبتها عند القلب كالا انها تنبت

في القلب ليست مشاكلة للحمية فخلقت متربة عنه مع انها ينبت منه مثل الثالبل في الجلد فانها اذا انشعبت منه تربة
بالحقيقة ملاصقة وكالغذاء ايضا التي تتولد في اللحم وانما يكون منبتها اللحم ويكون السبب في جميع ذلك ان
النابت لم ينبت من نفس جوهر الشيء بل من بعض المواد المعدة فيه فلا يتصل بجوهره بل ينبت عنه وينبت منه
ابتنانا كالربح ثم يتجوهر منه النابت فاذا بلغ موضعا من المواضع لان ويبس وصار شيئا اخر هو من جوهره الا
انه الين منه او اصلب فيكون مجاورته اياه على نحو الاتصال لا لانه من جوهره لا لان ذلك الشيء مبداه بل لان
هذا النابت منه مبد الذلك الشيء مشاكل لطبيعته حسن الامتزاج به ويجوز ان يكون حال النابت والمنبوت
منه حال بالكبد والعروق في مخالفة الجوهر واذ جميع هذا ممكن فليس شيء مما يقوله فاضل الاطباء بضروري
فان كان براهين ويضع الدنانير عند كاهن الهيكل يجعلها لمن يثبت عنده ان العصب من القلب وقد يكن
ان ما اثبته من بعث ذلك عنده من طريق جدلي يجوز عنه منبته فكان يسلم ان مبدا الالم حيث مبدا القوة
فاذا سلمت منه هذه المقدمة امكن ان يبرهن عليه ان النفس في الانسان ذات واحدة منها تفيض سائر القوى
وان اول تعلق تلك الذات الواحدة حيث اول عضو للحيوة فكان يقرب المسافة الى ان يلزم ان يكون العروق
والعصب من القلب وكان تغرم دنانيره لا محالة لكن هذا ايضا الذي سلمه غير واجب في ذات الامور والعاقل
لا يستحسن ان يثبت في هذا الباب حكما بوجه من الوجوه فانه يمكن ان ما ولي في ذلك وجوه مختلفة الى ان
يصار الى الحق الذي يوجبه فانه لا يبعد في بادي النظر الى وقت ما يشتغل بما يوجبه فانه لا يبعد في بادي النظر
الى وقت ما يشتغل بما يوجبه التشريح ان تكون القوة المصورة الاولى التي في المني ولها يميز بعد مواد في جهات
لقبول صور الاعضاء الاولى ومواد لقبول صور العلايق بينهما ثم يكون المادة القلبية مما يقبل الصورة عن المصورة
قبولا اوليا من غير حاجة الى قوة غير المولدة او يشهد اصحاب التشريح المخلصون ان القلب اول متكون ولما سائر
الاعضاء فان المصورة من المولدة يحتاج في تكميل تصويرها الى توسط القوة التي في القلب فينفذ منها الى تلك
الاعضاء فيلبسها صورها ويتصور بعدها او معها العلايق بينهما ايضا دفعة الا انها ينبت من شيء الى شيء بل
يكون المصورة الاولى كما ميزت مادة للدماغ ومادة للقلب فقد ميزت مادة للعصب بين الدماغ والقلب وقد مله
بما بين مبادي القلب والدماغ ليس على انها ميزت اولا المادة للدماغ ثم احيلت منه مادة حدثتها الى جهة منشا القلب
فانها لا يحتاج الى ذلك اذ يمكنها والله اعلم ان يقسط المادة تقسيطا يجعل بعضه للدماغ وبعضه للقلب خارج
الدماغ وبعضه للنخاع لا ان يجعل اولا مادة الدماغ ثم يعود فيحيط منهم طايفة يجعلها مادة معدة للنخاع
فاذا تصور القلب نفذ الى كل شيء قوة فيصور الدماغ ويصور معه او بعده النخاع والعصب لا على سبيل نبات منه
وفصول عنه ولا على سبيل نبات من القلب وفصول عن القلب اذ ليس القلب كل مادة للمتولد في اول الامر حتى
يكون كل شيء انما يتحلل منه ويخرج عنه بل هو جزء من مادة المتولد وينفصل خارجا عنه ما يتفق في تكوينه فهذا احد
الممكنات ويجوز ايضا ان يكون المادة التي للدماغ والعصب يتميز جملة ثم يرسل مادة الدماغ فضلا ينشعب عنه الى

جهات ويجوز ان يكون القلب اذا يكون بمنزلته فصول انت حدود امن الحدود فاحالت ماهنا ك الى مشاكلة
ذلك الفصل حتى يكون الفصل البارد الطبع المنفصل عن القلب ما حد الى جهة ما كلما بعد عن القلب ماخذ
الى جهة ماكلما بعد عن القلب انسلخ عن الحار الغريب الذى افاده القلب فاذا بلغ الى حد يعتدل عنده
مزاجه بحسب الاعتدال الذى للدماغ دقيقة هناك القوة المصورة واسمدت اليه من القلب وجمعت
من ذلك مادة يصلح بالكم والكيف لصورة الدماغ فيخلف الدماغ ما ساء عن القلب كلك واما الكبد فجوهره
مخالف لجوهر العروق ولا يبعد ان يقال ان مادته التى ينفذ منها فى دم الشريان نحو منشا هذا النفوذ
ان كان الحق هذا الراى ثم يكون الكبد فى الغذا متوسطا بين القلب وبين جميع البدن والدماغ فى
الحس والحركة متوسطا بين القلب وبين ساير البدن فمن منها الات الافعال اما من الكبد فالات
التغذير واما من الدماغ فالات الحس والحركة ويجوز ان يكون على نحو آخر مما سنذكره بعد وبذلك يترجح
مذهب المعلم الاول واما الكلام فى تشريح العروق والعصب فسنوخره الى ذكر الاسباب قال المعلم الاول
الاسد لا مخ له الا فى الفخذين والعضدين وعظامه اصلب العظام والخنزير ايضا نقل مخه والدلفين له
عظام ولا شوك له ما كان من حيوان البحر يلد حيوانا فهو غليظ الشوك مثل سلاسى وما يبيض فشوكه
شبيه بالاضلاع والسمك خاصة شوك يست فى لحمه والحيات ايضا وفى عضاديف فقار الحيوان البحرى المسمى
سلاسى مخ الفصل الثانى فيه كلام فى القرون والعظام والشعر والريش وما يشبهها قال والقرون
عظمى ويتبع فى الاكثر لون البدن واظفار السودان دون اسنانهم سود ويعلو القرون بالجلد اشد
من تعلقه بالعظم ويذكران فى بلد افروحية بقرا يحرك قرونها كتحريك الاذان قال والجلد لا حس له الا ان يكون
لحما وخاصة جلد الراس لا حس له البتة والحيوان الجلد اذا خالط اللحم والعصب كان حساسا ويشبه ان لا يكون
سطحه الظاهر حساسا لانه عرى عن العصب ويلحمه الموضع من الجلد الذى اذا قطع فقد من غير بدن فذلك الخال عن
العصب لا حس له وقال ان الجلد الغير الملتصق باللحم دونه لا يلتحم قطعه التحام الاتحاد مثل العلقة والجفن و
الجلد الرقيق على الوجه وكل الاعسمه كالمثانة قال البس يحف جميع الحيوان على هيئة واحدة فان قحف الكلب من
عظم واحد واما الناس فلقحفهم شوون قال وتلك الشوون للنساء الى الاستدارة وقد وجد راس رجل
لا اسنان له البتة واما تشريح القحف واعضاء الوجه والاسنان فسنذكره بعد وكذلك تشريح الرقبة والزهو بين
وفقار الظهر والصدر واما الشعر فيكون من البخار الدخانى المحتبس فى المسام اذا ثخن البخار واعتدل المسام
بين المتخلخل الذى لا يحبس والمتكاثف الذى لا ينفذ وقد يخلق للجمال وللزينة مثل اللحية وللمنفعة مثل الهدب
الذى على الاشفار ومثل الحاجبين وقد يخلق لضرورة دفع الفضل مثل الشعر على العانة ولا شعر على المثانة
الذى لا يلد وكلا يبيض هو مفلس الجلد ويتعين الشعر والوبر على الحيوان بتغير المراعى فانه اذا اخصب وفر شعره
ووبره وشعر الحار المزاج الى الجعودة فان افرط تفلفل كالزنوج وشوك القنافذ من جنس الشعر الا انه مفرط الغلظ

سعر حج

والصلابة والسبب ليس ليبس الشعر الا السبب الطبيعى بل ذلك لون البلغم وهو لون النكوح اذا احد الحار الغريزى
فلم يكن البخار الدخانى حار اجدا بل كان رطبا بلغميا وقد يبيض الشعر لمرض يعرض ثم يسقط وينبت مكانه اسود
ويشبه ان يكون ذلك البياض لموت الحرارة الغريزية التى تخالط الشعر ولفقدانه الدهنية واستبداله
المائية وربما كان هذا التخلخل الرطوبة وبقاء اليبوسة متخلخلة مبيضة كما يعرض للنبات الخضر ولا عصافها
فاذا كان اصل المزاج محفوظا بالسن والقوة مقتدرة على اعادة الصلاح عاد بسبب السواد فاسود واول
ما يبيض شعر الصدغين ومقدم الراس لمجاورة رطوبة العضل ودفنه هناك ويتاخر بياض شعر العانة
وشعر الحاجب لحرارة مزاج الموضع كما فى العانة او يبس الموضع كما فى الحاجب ومن خواص شعر الانسان منه ما يولد
معه ومنه ما ينبت بعد حين مثل شعر العانة وشعر الابط واول الصلع فى مقدم الراس اولا لان ذلك الموضع
من الدماغ سر امن العظم او لا لان ذلك الجزء من الدماغ الطف والالطف اقبل للانفعال والتحلل و النساء
لا يصلعن لكثرة رطوبتهن ولا الخصيان لان مزاجهم فى البرد يميل الى مزاج النساء فلا يتحلل منهم الرطوبة
ويشبه ان يكون مادة اللحية يميل الى منيهم واما النساء فربما ينبت لبعضهن لحية عند الكبر لتكاثف الجلد
وربما كثر شعر الحاجبين عند الكبر لان درز الحاجب مفترق عند الكبر للسن فيجد البخار الدخانى سبيلا الى فضل
الاندفاع نحو الحاجب والحيوانات التى يختلف شعورها فانها ايضا يختلف الوان جلدها فيكون كل لون شعر
قريبا من لون منبته والجماع يصلع بالتخفيف ومن الناس من يكون اصلع فاذا جامع نبت شعره واقول
هذا قريب ويشبه عندى ان يكون سبب صلعه سكونا من حرارته الغريزية مع معاجاة من الرطوبة يمنعها اياها
فاذا اعانتها الحركة الجماعية اقتدرت على تحليل المادة بخارا دخانيا فولدا الشعر وشعر المسن وان قل فى عدده
فانه يزيد فى حجمه وغلظه بسبب كثافة المادة وكل قشور المسن من السمك والشدب من خوا ص الناس لكن
الفراسق ايضا يتغير شعرها عند الكبر عن رماديتها الى سوادها ويشبه ان يكون السواد فيها شبيه افراط غلظ
المادة التى يكون عنها وهذا لا يكون فى الناس فان لحومهم وجلودهم لينة وحصته وقد يتغير لون الشعر من
العربان والخطاطيف مع شدة البرد الى بياضها لموت الحرارة الغريزية فيها ومنها ما يفرط فيها ذلك التغير مع تغير
الفصول حتى ينكرها الانسان ولا سيما اقول والحيوان بالسن بالغار الذى يضاده الطير عنا ذكارها يبيض
كل سنة بياضا شديدا ثم يعود الى زيادته قال والمياه ايضا بما غيرت الوبر والشعر وربما شرب الغنم ماء
مثل ماء النهر المسمى المارد فاذا سفدت احلت تسود وفى بلد اطيد ما هو يفعل ذلك ونهر آخر يفعل البياض
واما نهر اسقندروس فيولد الشعر فى مثل ذلك ومن الحيوانات ما هو ازعر وما هو ادب وعلى باطن شدق الارنب
وجلد اخمصه شعر والحيوان المسمى سطنديس له فى فمه مكان الاسنان شبه شعر الخنازير والحيوانات الزعر فان
مواخر اطرافها اكثر شعرا من مقاديمها ونبات الشعر المجزوز او المقطوع فليس من المقطوع بل من الاصل فلهذا ليس هو
كالنبات بل كالبصل واما الريش فاذا قطع لم ينبت من تحت ولا من المقطوع بل ينبت تحته آخر ويسقط هو واذا سقط

جناح النحل لم ينبت كما ان ابرتها اذا سعت مانت ولم ينبت اخرى **الفصل الثالث فى الدم واللبن وفيه شئ من امر المنى** واما تحصيل الكلام فى الاخلاط فسنوخره الى ذكر الاسباب ولكنا نذكر ما قال المعلم الاول

قال ان دم كل حيوان يجمد ما خلا دم الابل والارنب وكل دم خرج منه الليف لم يجمد وذلك الليف شئ من جوهر العصب والعروق ودم الثور يجمد بسرعة والدم فى الابدان المعتدلة معتدل المقدار لا كثير كدم الممتلى شرا ولا قليل كدم اصحاب الشحم ودم الانسان معتدل القوام وفيرى اللون واما دما وغيره من الحيوانات الكثيرة غليظة سود والدم فى الاعضاء السافلة اغلظ واشد سوادا واول عضو يتولد فيه الدم على حكم التشريح هو القلب وهذا ما نوهنا كون القلب مبدا الدم جميع البدن يتوسط الكبد فيكون الكبد متوسطا ما بينا قال وربما عرق بعض الناس لشدة امتلائه اولقرب دمه وعلينا انه عرق دموي ايقول فى النوم حتى انه ان عرق بدن النائم مارة لم يخرج من دمه ما يخرج عند اليقظة والنسا اكثر دما من سائر اناث الحيوان على حسب مشاكلة الابدان ولذلك يحتض ودمهن اميل الى الباطن ودم الرجال الى الظاهر وقلما تصبهن امراض الدم والرعاف ودم المشايخ اسود غليظ قليل وبعض الرطوبات يكون فى اعضاء الحيوان مبدا اول الخلقة وبعضها يتولد اخيرا مثل اللبن والمنى ومجموع اللبن الذى يا ن ويستحيل اليه الدم الفضلى غير محتاج الى ان ينضج غاية النضج وان يبلغ الهضم الاخير واما المنى فيتولد من انضج الدم ولا يصلح له الا الدم الذى يبلغ الغاية من النضج اصل وغاية النضج هى الهضم الرابع فان الغذاء له فى المعدة هضم ما وفى الكبد هضم آخر فولد دما مشتركا ثم فى العروق هضم ثالث ثم كل عضو فانه يحتاج الى ان يهضم الدم حتى يصير مشاكلا اياه وهناك النضج التام ومن مثله يتولد المنى ولذلك ما يحدث كثرة استفراغ المنى اذا اتكرر الجماع واعب من ذبول الجلد ويفشفه وتغير لونه ما لا يحدثه استفراغ دم يكون خمسين ضعفا له لان الجماع انما يستفرغ من الدم ما بلغ غاية النضج وكاد يشبه بالاعضاء فكانه من جوهر الاعضاء ولذلك ما قال الاطبا الاقدمون ان المنى هو من رطوبة الغريزية العهد بالجمود وهذه الرطوبة ايضا فضل فيه ما هو فضل فى كيفيته وينده على نحو فيكون منه الشعر وما اشبهه ومنه ما هو فضل فى كميته وذلك هو الذى يصلح ان يتولد منه المنى واما اللبن فهو الدم الذى فى العروق وله مائية وجبنية ودسومة وكل لبن اغلظ فهو اكثر جبنا ولبن الحيوان الذى له قرن ولا سن فى فكه الاعلى يجمد كثيحه دون لبن غيره والبرد لا يجمد اللبن بل يعزل اجزاءه والحر يجمد اكثر والطف الالبان وارقها لبن اللقاح ثم الرماك ثم الاتن واغلظها لبن البقر والجواميس وكذلك فى لبن اول الحمل واخره وربما ملاء الاحصاب لى الا الاناث لبنا وان كن حولا وربما اجتمع فى الثدى العجائز لبن يرضعن به الصبى وذلك عند احساس الحيض وقد يوجد العرهن فى اولاد الماعز قبل حملها فبذلك ثديها ويحلب لبنا ثم فحا ثم يدر لبن عذب ليس بدون لبن الحوامل ويكون عليه وقد كان فى بلدة تسمى طوانيس يحلب من تيسه التى عند ذكره مقدار ما يكون حسه ثم ابرى على غيره فاحيل بذكر يحلب ايضا كلك وربما احلب بعض الرجال لبنا لو بهم هذا لكان يدر منه شئ يعتد به ولبن الابل والخيل عديم الجبنية او قليلها جدا والجبن من لبن البقر

الكره منه فى غيره والانفخة ولبن له لبين يجمد اللبن ولا الجمد الا الماء بحر ما خلا الارنب ويقول قد يوخذ لذلك ايضا وعسى ان يكون لغيره وفى بلد فاسيس نعم صغار كثيرا الدر يبلغ من صغرها الا يحلب الا بالنطاطو من الجلب واما بلدة ابقورس فبقرها عظم جدا كثيرة الدر وكذلك كلاها وذوات الاربع منها ما خلا الحمار ومن المراعى ما يولد لبنا كثيرا ومنها ما يقلل اللبن ولبعض الحيوان فى ذينك بعض المراعى دون بعض والشاة يحلب ثمانية اشهر وليس ذلك لغيرها الا بيلدة فروى فيها بقر يحلب جميع السنة واصح لبن القسا لبن السمر واما المنى فيستوفى الكلام فيه ويعد وكل حيوان ذى دم فله منى ويدع ذى الشعر لزج ويدع غيره غير لزج والمنى يرق من خارج اذا بقى لتحلل الروح الهوائى عنه الذى انما يبيضه ويحرمه بحصحصه فيه وبالجملة فان انعقاده وخثوره بالحرارة ولما كان المنى انما خثره الحرارة وجب ان يرق بالبرودة والمنى المولد يرسب فى الماء والذى لا يولد يتحلل فيه وكذب ارادوطوس حين زعم ان منى الاسود اسود

المقالة الرابعة

الفصل الاول فى تشريح حيوان من حيوان الما وفى حال الاعضا بعض المحززات

فاما الحيوان الذى لا دم فيه فمنه جنس يسمى ما لاقيا وخاصيته ان باطنه صلب وظاهره لحم لين ومنه جنس باطنه يشبه باللحم وخارجه صلب يشبه الخزف الا انه لا يتكسر بل ينفسخ بالضراب كالسراطين واما جنس باطنه يشبه اللحم واما خارجه فخزفى وصلب ينكسر مثل الصدف ومنه جنس المحززات اما فى البطن واما فى الظهر واما فى كليتهما وكلها لا لحم لها ولا عظم ولكن لها اعضاء يشبه كل واحد منها وبينا سببه فمنه ما يحززه يتكرر فى طول اعضائه كالذى يعرف بار بعة واربعين ومن المحززات ما يطير حينا ويمشى حينا ومنه ما يطير فى وقت ما كالنمل اما جنس ما لاقيا فله من الاعضاء راس بين رجليه وبطنه وله ثمانية ارجل كل رجلين مفصول ومنه ما هو كثير الارجل كالسفاح ومنه احساس يشبه السفاح ولها خرطومات صلبة الاطراف وبها ينال الغذاء وينقله الى الفم كانها مخالب ويلصق بالصخر عند هيجان البحر والامواج وغير ذلك مما يفزع مستعينا بخرطومه ويستعمل الرجلين المقدمتين فى ان ياخذ بهما الطعم الى ما بين العينين وفى رجلاها المؤخرتان يستعين بهما على السفاد وفوق رجليها عضو انبوبى يدفع منه الفضل الرطب الخارج وفيه سلى الاناث هى الذكران وسباحها على ارجلها واعينها فوق روسها وافواهها الى خلف روسها وفى افواهها مثل الحم ولا اسنان لها وكانها روسها متورقة وياخذها ياخذه برجلها والكثير الارجل من بينها صغير الجثة طويل الرجلين وسائر الاصناف عظام الجثث فصار الارجل ضعيفة المشى وربما كان منها مثل ما يسمى سبيا الى ذراعين فى طوله ومثل طونيداس الى خمسة اذرع وربما كان رجل الكثير الارجل الى ذراعين واكثر ولطولوجناح يحيط بجثته واما جناح طونيداس فصغير ولما لاقيا جلود تسمن احاديها ولها مرى بعد افواهها طويل دقيق متصل بمثل الحوصلة لكنه ملتو منعرج ثم معاء دقيق اغلظ من المرى وليس فى جوفها

عضو محسوس غير ذلك الا عضو المزبع يسمى باليونانية مبطلس وموضع مع ردعه وكدر الماء واكثر ذلك
فعل السبا وهذا العضو له تحت الفم ومعدف ردعه وفضل غذائه واحد وعلى بدنه كالشعر وفي باطن جسد
بعض ما ذكر من هذا الجنس شئ صلب من الشوك والعظم وهو في طومبدلس وفي كالحلقه واما البسفايج
فليس في باطنه شئ صلب وانما يطيف براسه كالغضروف يصلب اذا اسن ولذكر انها مجرى تحت المعدة الى
الدماغ والى اسفل وللاناث الى الدماغ مجريان من تحت اوعية حرمى البيض ويمتلى ما يبلغ حجم اعظم من حجم بانه
لكن يتساوى ان للبيض يملان بيضا كالبرد وذكوره في جميع ذلك احسن شكلا وعليها خطوط متشابهة كالنقو
ومقاديم الذكوره اشد سوادا واعظم اصناف النسفاح ما يطفو ثم الذى يفارق القعر الى قرب منه ثم القعر
فيعجز عن العود فيهلك وهو صغير جدا ومنه جنس محوط بجرف لا مخرج منه لا راسه وبعض رجليه وذلك لطلب الطعم
واما اللين الخزف فاجناس كثيرة فمنه السراطين وهى اجناس منه المعظم جدا جسدا ومنه ما يسمى الهرقلى واجناس
اخرى اقول ويعلم ان بحر طبرستان سرطانا على جلده من الوشى والاضلاع الدقيقه العجيبة ما يحار فيه الانسان
قال ومن السرطان الصغير جنس يسمونه فرسانا لشدة جريها ولا يوجد في بطونها لحم ولا فضل رطوبة غليظة فانها
لا يرعى شيئا له قوام يعتد به وللسرطانات عشرة ارجل مع الرياسين واما العقارب فله اثنا عشر رجلا والرجل
التى يلى الراس حادة جدا وسايرها عريضة ولسحو من كل جانب اربعة ارجل غلاظ متقدمة وثلاث دقاق متاخرة و
ارجل جميع ذلك مستى الحد اخل وللعقارب ذنب وحمه ما دام مستطيلة وحمه السراطين مستديرة والرجل المقدمة
من ما دام الانثى مشقوقة ومن الذكر غير مشقوقة واجنحة الانثى عند الظهر اكثر وغير ذلك اصغر خصوصا ما
عند العنق واطراف الارجل المؤخرتين الذكران عظيمة حادة وللذكر منها عند عينيها ما يشبه قرون صغار تحت
تلك النقطة وعيناها حاسان متحركتان الى الجوانب وكك عينا كثير من السرطان وهى الباصرة وفيها نقطة سود
ولها اسنان حادة صغيرة ينطبق بعضها على بعض وخصوصا في اليمين واما اليسار فطرفه يخالف وسطه
كالاضراس وعددما تحت اربعة وعددما فوق ثلثة ويحرك الفوقانية الى السفلانية للضبط وفوق هذا
الصف سنان اخران حادان وتحت الاسنان اعضاء الاذان يحركها دائما وهى شوكية الاطراف وعلى بطون
السراطين ابواب سفتح وتغلق وتبيض اناثها في امعائها واما فوامه فله في العمق من فمه سنان عظيمان بطنان
وبينهما لحم كاللسان وثلثة اسنان آخر ثنتان في صنف واحد من تحت ثم مرى قصير ومعدة وصفاقيه ثم معا الى
الدبر ومجرى من البطن الى الدبر خاص للمنى يحسعا النعل والرياسر اليمنى من السرطان يكون اعظم والعضو الذى
عليه عيناها وربما كان بعيدا من نظره وربما كان قريبا كما في السرطان الهرقلى وجميعها يتنفس ايضا بالماء فيقبله
بفمه ويمجه منه واما الحيوانات البحرية التى عليها حرف صلب مثل الاصداف والقنفذ البحرى فمنه ما ليس داخل حرفه
لحم ومنه ما في حرفه لحم مثل السلحفاه ورؤس الحرمات في الاكثر مستنبطة غير ظاهرة وبعضها يحيط به حرف واحد
وبعضها حرفان ركب احدهما على الاخر وبعضها ينفتح حرفه وينطبق وبعضها البس ككك وربما كان ذلك من جانبين وربما

كان من جانب وبعضها املس الخزف وبعضها خشن الخزف وبعضها منقوش الخزف وبعضها متشابه قوام
الخزف وبعضها مختلفه حتى يكون ما يلى شفته ازرق وبعض الصدف يتحرك في مكانه وبعضه غير متحرك
ومن المتحرك جنس سريع الانزعاج حتى انه لترمى من الاناء الذى يجعل فيه الى مكان بعيد كانه يطير ومنه ما هو
ملتصق بالخزف ومنه ما هو لين الجسم من الخزف وجميع ما يخرج من الصدف ويدخل فيه لحم صلب وفي وسط
راس وقرنان ولبعضها اسنان ولبعضها خراطيم يرعى بها كالالسنة وربما كان خرطومها صلبا نعاما سف
يدفع غيرها ويكون لكافتها فم ومعدة مجرى تودى الى البطنه كالحوصلة وتحته عصوان لحمتين صلبتين و يتصل
معدته بمعا مستو الى الدبر ويوجد في خلاف انواعها اختلاف اعضاء ايضا بعد المعا كرواند سود وحش
ومجارى صفاقية لى لذى النابين ايضا راس وقرون وفم ولسان لا يستبين ذلك الا في الكبار والعضو
الحل المذكور والذى لا يتحرك منها نعت في حرفه هو مدفع فعله ومن السراطين جنس يشبه العناكب وذكر في
التعليم الاول صفات وتشريح لاصناف من هذه الحيوان احسنا اخضاره والقنفذ البحرى له في باطنه
مكان اللحم اجزاء سود ومنها جنس يوجد في باطنه شئ كبيض كثير يوكل ويوخذ ذلك في كثيرة وصغيرة ومنها
جنسان لحيان وجنس عظيم الجثة وجنس صغير كثير الشوك صلبه لحمى ومنه جنس سلد طروى ابيض الخزف والشوك
ويكون اطول جثة من غيره وشوكه صغير الى اللين ويكثر فيه الاجزاء السود الذى تعد فه وجميع القنافذ البحرية سود
بيض ولجميعها رؤس وافواه الى اسفل وادبار الى فوق وله خمسة اسنان في العمق وفيما بينها كاللحم وكاللسان
ثم مرى ثم معده مجراه بخمسة اجزاء مملوة رطبة ويتصل كل جزء بصفاق يودى الى المخرج وهو يستعمل شوكه مكان الرجل
فيتحرك متكيا عليه ومن الحيوان الصدفى ما يلتصق بموضع من الصخر برجلين له ويسمى ثاليقى ويخطف ما يمر به
من السمك الصغار وغيره ومن هذه الانواع جنس ياكل القنافذ البحرية واما الحيوان المسمى مسطو لحمه صلب
لا يوجد في جلده رطوبة وكانه من جنس الشجر ومنه صنف صغير الجثه ياكل بعض الناس وصنف كثير يصلب لحمه
شيا فيؤكل ويضعف في الحر فينفسخ من كل ماس واما الحيوان الحرز الذى جناحه في غلاف كالجعلان و
الذى ليس جناحه في غلاف كالنحل فله راس وما يليه بطن ويحرد وجميعه يعيش بعد القطع حينا ان لم يكن بارد
المزاج جدا ولم يضربه في الوقت برد منهك وربما قطعت النحل محله منها بنصفين وعاشت بعد ذلك حينا
وذلك اذا قطع الراس مع الصدر واما اذا قطع الراس عن الصدر فمات في الحين والمستطيل الجثه مثل
اربعة واربعين فاذا قطع بنصفين يحرك كل نصف منه ومشى ولا يظهر لهذا الصنف من الاعضاء الحساسة
الا العينان فهو لجميعها ولبعضها عضو كاللسان ولبعضها عضو به يذوق ويحلب الطعم لين او صلب وفي ذلك
نبات لا ابرة له ولا حمة والذباب يدمى الجلود بهذا العضو وبه يلسع البعوض ويمص الدم وبعض الحرز ابرة
غائرة كالنحل وبعضه ابرة ظاهرة كالعقرب وللطاير من الحرزات جناحان كالذباب او اربعة كالنحل
وبعضها يمشى ويدب وبعضها قد يرو كالجراد فيكون رجلاه المؤخرتين اطول من ساير ارجله المتقدمة

ولا يكون حرفيا ولا مشا كا ولا ذا اعظم يحيط بها جلد صلب وان كان جلد بعضه رقيقا وما يكشف صدره الى
الغلظ والصلابة كان فيه حرفية ماوله بعد الفم مغاه منبسط انما يلتوى قليلا ويودى الى الدبر و لبعضها
معدة واما الصار با لليل فليس له فم بل عضو طويل كاللسان مات من راسه لا سوق له ولا فضله في
احشايه وفي وسط جسدها صفاق طاهر وفي البحر حيوانات يشكل نسبتها الى الجنس من الاجناس فقد يظن
حيوان كانه ذكر انسان وبدل حصيته له جناحان وحيوانات كانها افاع حمر **الفصل الثاني**
في جنس الحيوان وحركته وتصويته ونومه ويقظته وذكورته وانوثته فلنتكلم الان في حس الحيوان و
حركته وتصويته ونومه ويقظته وذكورته وانوثته كل حيوان دموى ويلد حيوانا فله الحواس الخمس الا
الضرور منها كالجلد فان عينه في غطاء من جلد ولها حدقة وسواد وبياض والسمك ايضا ذوات ذوق
ولذلك يميل الى بعض المذاقات دون بعض وليس يظهر للسمك آلة السمع والشم ومنخر السمك ليس يؤدى
الى دماغه بل الى اذنه ولولم يكن يسمع ما كانت تهرب من الاصوات الهايلة ولولم تكن تشم ما كانت تجتمع الى المصيد
براىحة اللبن وغيره اقول حتى انى شاهدتها تعوض في الحياة وفي فيها اللبنيات فيصاد بسهولة وقد
عاينت السمك يجيء نحو الغنا وضرب العود والصنج فاذا قاربت المجلس فرت قرار المستمع لا يبرح فاذا قطع
السماع نفرت واذا اعيد عادت وقال المعلم الاول ان الدلفين وانواع السمك تسدر من جرس الاسه
واصوات الرعد ويهرب الى القعر فيصاد صيد السكران وان الدلفين لا آلة سمع لها وان الملاحين اذا
اجمعوا على صيد السمك كفوا المجاذيف وحفظوا الاصوات لئلا تشعر وارخوا الشراع لئلا يسمع له حفيف واذا
اخذوا السمك حلوا وصوتوا وفقعقعوا ليجتمع السمك الى الوسط في مكان واحد واداعن وطبع من السمك
برعى بطمانينة بلقوه بالهوسا ليعرفوه وان لم يرفقوا نفروا من السمك النهرى الذى ماوى الصخر ما يسده
ويخبره صك الصخر الذى ياويه فيخرج كالمغشى عليه فالسمك يسمع بل قد شهد اهل التجربة ان سمعه حاد ذكى و
خصوصا قسطرس وسرى وخرد ميس وكذلك فان السمك يشم فيصاد بعضه براىحة منتنة وبعضه براىحة
حامضة وبعضه براىحة مالحة وبعضه براىحة الحرافة الدخانية ومنهم من يشوى السفايح في اناه ويغمسه في
المصدر فيدخله السمك سيلا الى الراىحة المشوية وبعض السمك يهرب من غسالة السمك ومن دم الدابة وبعضها
ينفر عن ويح ما يصاد فيه فان كان ما يصاد فيه نصا طيبا بادر اليه وبعض السمك والكلافين سادى الدوى الى
دماغها من غير اله ويسمع محضها وللنحل وحواس ذكية وشم وذوق وسمع من بعيد ويوافقها روايح دون
روايح فان منها ما يهلكه روايح الكبريت والزرنيخ والسعر مثل النمل فانه اذا نضح باب قريته بما فيه شئ
من ذلك يبخره ويهرب من دخان المبعة وجميعها يهرب من دخان قرن الايل والسفايح يلزم الوعاء المدخن
بالمبعة اليابسة لزوما لا يبرحه وان قطع سيلا ويهرب عن دخان دواء يقال له قوريتوا والنحل لا يقع على
منتن ولا ينزل الا على القطر الحلو والحيوانات الحرفية فمنه ما يميل الى المنتن مثل الصنف المسمى فرفود واما السمع

والبصر فلا علم لنا به واما الكلام في تصويت الحيوانات فيجب ان يعلم ان ههنا صياحا وصوتا كيف اتفق وكلاما
فاما الكلام فهو للانسان خاصة وله تقطيع الحروف الضامنة باللسان وارسال المصوتة على البريه واما الصياح
فهو لجميع ما له حنجرة ورية واما الاصوات الاخرى فقد يحدث عن غير الحيوان وقد يحدث عن الحيوان لا بالصياح
بل بنوع من الصوت آخر مثل صفق اليدين ومثل اصوات المحززات عن صفاقها واما طنين الذباب وما
اشبهها عند طيرانه فانما هو بحركة جناحه وانما يصيح ما يتنفس وربما صوت بتحكيك الاعضا ما لا
يتنفس ولا يكون صياحا مثل صراد الليل وانما صفير امثاله مثل الصفاق الذى عند نحره تحت حجابه و
اما الدبان فيطف بطيرانه وليس لشئ من الحيوان البحرى اللين الحرف صياح ولا صوت آخر وقد زعموا
ان بعض السمك مصوت غير الصياح مثل الوزا وحروميس وكذلك الخنزير الذى ببلدة بليموس فبعض
من هذه الاصناف يصوت الصوت الذى ليس بصياح من عند شوك اذنه وبعضه من سالك الروح الذى
في باطن جسده ويسمع لسلاسي صريرما كالمشط عند تحركه متكيا على الماء ولخطاف البحر عند ان
حاجبه باجنحته في الهواء يسمع وللدلفين صفير كالصياح فله رية لكنه لا يفعل ذلك في البحر والحيات
والسلحفات ضعيفة الصوت وللضفدع لسان لاصق كلسان السمك ويصيح في الماء فقط وفكه
الاسفل منغمس فيه وله من خارج صياح آخر مديد من نفس وادا بق انتصب عيناه من فوه الجحوط
وللحيوانات الصياحة نغم يبدا عنها وما كان من الطير عريض اللسان فهو يحاكي الكلام ومن الطير ما
يختلف صوت ذكره واناثه وما كان من الطير الصغر جثة هو اكثر صياحا وخصوصا في زمان السفاد وفيه
يكثر صياح الطير ومن الطير ما ذكره وانثاه معا مثل المسمى ايدون ومن ذكوره الطير ما يحن الى الانثى و
يدعوها عند الهراش اكثر ومنه ما يفعل ذلك قبل الهراش ومنه ما يفعله بعد الفراغ منه كالديك ومنه ما لا
يحن له ولا غنا ولا صياح معتد به الا الذكورة مثل الديك والدراج والذى يولد من الناس اصم فله صياح
وليس له كلام واما الليعة واصناف الحلساف فشئ آخر ومن فراخ الطير ما يخالف صوته صوت
ابويه الى ان يترعرع مثل الحمام وقد حكى ان واحدا من الطير المسمى ايدون كان يلقن فرخ غيره نغمته فيتلقن
فدل على ان فيها ما يلحن بالتعليم والمحاكات واما الفيل فيصيح من انفه ويصيح صياحا جهورا من فمه
واما حال نوم الحيوان فان كل حيوان دموى مشاء فانه ينام ويستيقظ وكل ذى جفن فانه يطبقه عند
النوم وقد يحلم غير الانسان ايضا من ذوات الاربعة يظهر ذلك من تمائلها وحركاتها واصواتها في النوم
والحيوان البياض نومه خفيف غير غرق وكذلك اللين الحرف لكنها لا يظهر نومها من عينيها اذ لا اشعار لعيونها
وانما يحسن بنومها من هدوها ومن انها ربما صيدت باليد وهي غافلة واصيبت بالمشفص المعقف ذى
ثلث شعب ونوع السمك قد ينام كلها بالليل اكثر منه نهارا ومن الحيوانات البحرية ما ينام على الارض ومنها ما
ينام على الرمل ومنها ما ينام على الصخر ومنها ما ينام في مجارى الصخور النشطة والذى ينام في الرمل يحدث الرمل

شكلا يدل على ايداسه فيه فيضرب بالمشقص واما السلاحى فانه ربما استغرق نوما حتى صيد باليد واما
الدلفين فانه ينام وانبوبه ماد ريتنفس به وقد سمع بجيرة فى النوم والحرزات ايضا ينام ويدل على ذلك سكونها
وسكوتها والصبى لا يحلم حلما بعده الى اربع سنين ومن الناس من لم يحلم الى ان اسن ومنهم من لم يحلم البتة واما
ذكورة الحيوان وانوثه فليس كل حيوان ينقسم الى ذكورة انثى مثل الحيوان البحرى الحرفى الصلب واما اللين الحرف ففى
بعضه ذكر وانثى ومن جنس الحرزو من جنس السمك ايضا ما لا ذكر فيه ولا انثى مثل الانكليس فلا ذكر فيه ولا انثى واذا
تولد فى الحماة سسه تسعر ودود طنوه من ولد انكليس وليس كذلك فان الانكليس لا يبيض له البتة والبيض مكانه الرحم
لا المعدة ولا لعفنت فيه المعدة مثلها والانكليس فانما يوجد البيض فى معدته بيضا والذى ظن ان ذكره اطول
راسا واعظم فهو ايضا خلط وانما ذلك اختلاف الجنس وعد فى التعليم الاول اصناف سمك لا ذكر فيها ولا انثى فمن
ذلك ما لا يلد ومنه ما يلد من تلقاء نفسه كان القوة الذكورية والانوثية قد اتحدتا فيه كما فى الشجرة ومما يلد من
الحيوان ذوات للدم فذكره اعظم واعيش واما البياض ومما يلد دودا فاناثه اعظم مثل الحيات والضباب والضفادع
والعناكب واناث السمك اطول عمرا يستدل على ذلك بان الاناث تصاد وقد جاءت الاسنان وطعم الكبر ولا
يوجد مثلها فى الذكران وتقاديم الذكران اقوى ومآخير الاناث اقوى والمفاصل فى الاناث من الحيوان اضعف
وشعورهن ادق وصوتهن احد وربما فقدت الاناث الفيال فى الاناث مثل القرون والانياب فان الايل لا قرن
لها وليس للدجاجة مخلب نابية واقول ربما اتفق فى الندرة فى قايم واحد واناث الخنازير البرية لا انياب لها وربما
كانت الالة فى الاناث اقوى كما فى اناث البقر عوضا عن ضعف الصدور المقالة الخامسة

الفصل الاول فى ذكر بعض احوال سفاد الحيوان ووضعه وههنا يبتدى فى
اقتصاص سفاد الحيوانات وولادها فنقول ليس شئ مما له رجلان يلد حيوانا الا الانسان وحده وكما ان
من الشجر ما يولد مثله كذلك من الحيوان وكما ان من الشجر ما يتولد فى شجر آخر مخالف له كذلك من الحيوان ما يتولد من
غيره كالديدان وكما ان من الشجر ما يتولد من تلقاء نفسه كذلك من الحيوان كل حيوان يتولد من شبهه فيتولد بولاده
واكثر بسفاد وقد يوجد اجناس من السمك يلد ولا ذكورة لها البتة ومنها ما يبيض من ذاتها لكن استحالة
البيض فيها الى الحيوان انما يكون بفصل من الذكورة كما سيصف بعد ومن الحيوان ما يلد انقص منه كالقمل
يلد الصئبان والذبان والفراش يلد دودا لا يستحيل ذبابا وفراشا اقول يحتاج ان يتامل هنا بالتجربة ويحفظ
بذلك الدود هل يستحيل فى آخره ذبابا وفراشا فان لكل جنس نمط سفاد فان ما سول ذكرانه الى الخلف فان سفاده
على نمط كالاسد والارانب ومن خاصة الارانب ان اناثها يركب ذكرانها عند الجماع احيانا ومن الاناث التى
يسفد من فوق ما ينطاطا الى الارض كالدجاج ومنها ما سفى مستقلا كاناث العراقى واما القنافذ البحرية

فانها يتسافد مثل الصقة الظهور ومنتصبة من الاناث ما يتعرض للذكورة كاناث الماعز فانه يستدع
الذكران ويطاسوها ومنها ما يجذ صولة الذكران كالابل والبقرة والسبب فيه ايلام ضرب يصيب الذكر
فانه حاد صلب عصبى اذا انتشر والناقة تبرك للجمل والفيلة تجد الحالو هدة لتركبها الذكر وقد يؤثر
البروز فى الماء فانه اعون على الاستقلال واقول ان الفيل قد نزى على الفيلة بجرجان خوارزم وكان ذلك
من الغرايب اذ لا عادة لها فى السفاد اذا اخرجت عن بلادها الى بلاد خراسان وما يليها فاستعان الفيل
بنابه فالصقها على كفل الفيلة واعتمد عليها فى الاستقلال ثم لم يزل تقدمها ويعاود الاستقلال
حتى استوى بعض الاستواء فضربها فاستفدنا من ذلك ان انياب الفيل ينفعه فى السفاد هذا على
ما اخبرت فى قريب من سنة سبع وتسعين وثلثمائة او بعده بسنة ومن غريب ما رايناه هناك ان
الاسد الوحشية المجلوبة اليها كان يتسافد ويلد وكان لها فهود وجميع هذا مما لم ير فى بلد آخر البتة والجمل
كثير السفاد وطويله شديد الاعتلام فى وقته فلا يقرب واقول انه فى تلك المدة لا ينال من العلف الا شيئا
يسيرا وينهض يقرب من اضعاف ما يوقر فى وقت آخر قال والحيوان البحرى المسمى موفى يروده عند السفاد
مثل نزو بعير او ينهض يقرب من اضعاف ما يوقر فى وقت آخر قال والحيوان البحرى المسمى موفى يروده عند
السفاد مثل نزو وجميع ما سول الى خلف متفاصل ولها ذكر عظيم وسفاد الذئب كسفاد الكلب ومما يبيض من
ذوات الاربع فيسفد سفاد سائر ذوات الاربع التى تلد وذلك مثل السلحفات البحرية والبرية واما انواع
الحيات وانواع الارجل فانه عند السفاد يتشابك ويتلاوى حتى تظن الاثنين شيئا واحدا وان اسين واما
سلاحى فانها يتسافد مثل صفة الطهور وانواع من ذوات البحر العريضة الحنث يلصق الذكر منها طرفه
ببطن الانثى والتى اذنابها غليظة فانها يتسافد مثل الصق الطهور والتساحى الشديد وربما عاضل
انواع منها تعاضل الكلب فقد حدث بذلك فى الحيات ولنعلم ان الطير مما يبيض هو اسرع الحيوان زمان
السفاد واما الدلافين والسباع البحرية فيسفد سفاد ذوات الاربع فى تطويل المدة والذكر من سلا
فان عضو سفاده بائن عن الدبر واما سفاد السمك البياض فامر خفى جدا ولم يظهر ظهورا بعيد به ويحكم
بسببه والناس يقولون ان الاناث تاخذ ربع الذكورة فى افواهها الى بطونها وقد شوهدت الاناث
تتبع الذكورة مستعلة للزرع ثم عند الولادة فان الذكور تتبع الاناث متبلعة بيضها وانما يولد ما يفلت
والتى يحبلها ريح يهب من جانب الحجل الذكر وسماع صوته والقبح والحجل يفغران فمهما ذالقين لسانيهما
للشوق فى وقت السفاد واما الاقيا فيتلاصق بافواهها ثم يتشابك فيسفد قايمة والسيفاح يختلج
يلصق انثاه بالارض ويتلاصق بافواهها ويولج الانثى الذكر فى فرجها ومن الناس من زعم ان ذكر السفا
عصبى وانه عند رجليه وانه يدخله فم الانثى وبعض ما هو لين الحرف يتسافد تسافد ذوات الاربع التى تبول
الى خلف فيلد ويكون تسافدها فى اول الربيع وعند القرب من الفجر وربما كان سفادها ببعض البلدان فى اول

زمان السن واما تسافد السراطين فان السرطان الاصغر وهو الذكر يعلو الانثى ويقاربه الانثى من تحت مقاربة
بلا لصوقها ابواب ما بين الطبقتين ويتحادى ثم يتشبك تلك الطبقات حتى يتسافد وبعدها بين الطبقتين
في الاناث اكثر منه في الذكران وبيض السراطين من ادبارها واما الحيوان المحرز فان الاصغر وهو الذكر يعلو
الانثى ثم يتبل الانثى عضو السفاد الى المحاذاة آلة الذكر فيلسعه من غير ان يتحرك الى جهة من الذكر الى الانثى شي
بل انما ياتي من الانثى الى الذكر عضو قابل يبرز من مؤخرها واذا تشبكت من مؤخرها لم يفترق الا بعسر لشدة التفاصل
واذا اشتهت العنكبوت الانثى السفاد حدثت طاقة من النسج وحدث الذكر ولم تزل الاسعا كذلك بين ذلك حتى
يتقاربان ويلتصقا ويصير بطن الذكر فيالة بطن الانثى واعلم ان اكثر هيجان الحيوان عند انسلاخ الشتاء وطلوع
الربيع واما الانسان وما يستانس من الحيوان كالكلب والخنزير الاهلي فانه يسفد كل وقت وعلة الرجال شتوية
وعلة النساء صيفية لنوديهن بالبرد واما الطير البحري الذي يسمى العروق فانه يسفد في عنفوان الشتاء فليقال انه
يعشش اياما سبعة قبل الانقلاب الشتوي ويسفد ويبيض خمس بيضات ويفرخ في ايام سبعة اخرى
وظهور هذا الطير انما يكون في الحين مرة وذلك عند مغيب الثريا وهو يرى اى المراكب ويطرحها ثم يعود على ما
حدث عنها بعض الحكما الموثوق بهم اهل الخبرة والحيوان المحرز فانه يوثر السفاد في الشتاء اذا كانت الرياح
جنوبية لا ينتظر الربيع وخاصة ما لا يعشش كالدوتان والنمل ومن الحيوان البحري البياض ما يبيض مرة ومنها
ما يبيض مرتين ومنها ما يبيض ثلث مرات والعقرب البحري يبيض تارة في الربيع واخرى في الخريف وليس من
اصناف السلاحف ما يبيض مرتين الا المعروف بوسى فانه يبيض عند الربيع وعند مغيب الثريا سبعا او ثمانيا
لكنها لا تبيض بيضها مقابل في زمان يحللها فيظن بعض الناس لذلك انها تبيض في الشهر مرتين ومن الحيوان
البحري ما يبيض في كل وقت ويسوء بيضه ويكثر بزرعه ومن السمك ما لا يبيض الا في الحر وخليج بعينه مثل الاسود
وهو فانها لا يبيضان الا في بحر قنطوس وسمك آخر لا يبيض الا عند مصب الانهار في البحر ومنها ما لا يبيض
الا في اللجج ومن السمك جنس يقال له برسداس يبيض عند الانقلاب الصيفي مثل كيس فيه بيض ومن السمك ما يتكون
من الحماة مثل المسمى قسطروس ومن السمك ما يبيض في ناحية من البحر ليست بتلك المحصنة في السنة مرة و
ناحية اخرى محصنة في السنة مرارا والذي يسمى سمسا من جملة ما لا فيا فانه يبيض في كل زمان ويكون بما
وضعه في مدة خمسة عشر يوما ويتبعها الذكر فيخار رعه على بيضها وبيضها صلب جدا وانما ينتج منها دائما
دوج والبسفايج يسفد في الشتاء ويبيض في الربيع وفيما بين ذلك يعشش لبيضه وكانما بيضه مرموزة
صغيرة ويكون بيضه كثير العدد وراس ذكره اطول من راس اناثه ويحضن الانثى بيضها فتمسح لحمها العقود ها
عن الطعم واكثر الحيوان البحري الحرفي فانه يبيض ربيعا وشتاء الا ما كان في ناحية بر وهو فانه لا يبيض الا شتاء
ويكون صغار المحار مملوة بيضا واكثر الطير الوحشية تلد مرة والخطاف مرتين واما طاير يسمى بطوسوس
فيبيض مرة ولم يتعرض الشتاء فيفسد بيضه ثم يبيض اخرى فيفرخ والطير الذي يستانس ويربت في الدور

فانها للعامرات الكثيرة الا في وقت صميم الشتاء وذلك كالحمام والدجاج واقول ايضا ان الحمام اذا وجدت
دفا وعلفا باضت في صميم الشتاء ومن الحمام اصناف لا يستانس البتة والطير الذي يشبه الحمام من جهة
جنسها اصناف ثلثة فان اعظمها الديم وهو ذكر القطا يم الساخنة واصغرها الطرغلة واجود فراخ الحمام
ربيعها وخريفها واما الاخران فرديان

الفصل الثاني في مثل ذلك ويشير الى حال الزرع والمني واعلم ان
الزرع ما يراسق من الحيوان يختلف فان اغلق لم يقابل اضعف واصغر وخصوصا في الناس في اول ما يحتلم
وحتى يبتدى بتغير اصواتهم وبتغير سخنا تهم ويتشيون وذلك في القريب من تمام اسبوعين واعلى المني فيما
ما يتولد في تمام الاسبوع الثالث ولا يظهر لغير الانسان احتلام وربما تغير الصوت فيها وصوت الطاعن في السن
وصوت الذكر اجهر الا في البقر والابل فان الاناث اجهر صوتا وصوت الرماك والحجور اصفى وان كانت بها
والمنقرم السن والثور المسن والمهر المسن يسفد والعير والكبش الحول يسفد والخنزير الذي له اربعة اشهر يسفد
ويضع الخنزيرة عند ستة اشهر وفي بعض البلدان لا يسفد الا بعد عشرة اشهر ويكون احراها حادا الى
ثلث سنين والكلب يسفد من ثمانية اشهر الى سنة واطول حمل الكلبة احدى وستين يوما ولا يضع قبل
ستين والمهر المسن اضعف ومن الخيل ما يسر ابعد ثلث سنين وكل ما كان بعد ذلك الى عشرين سنة فهو اجود
واقوى على انه يسر والى ثلث وثلثين سنة لان الفحل ربما عاش في الاكثر الى خمسة وثلثين سنة وربما
عاشت الرمكة اكثر من اربعين سنة وقد شوهد فرس ذكر عاش خمسا وسبعين سنة والحمار يعلو من ثلث
سنين الى الثنين ولا يعلو ما دون ثلث سنين او سنتين ونصف والرجل الى تسعين والمراة تحبل الى
خمسين واما العام الغالب فللرجال ما بين خمسين الى ستين وللنساء الى خمس واربعين سنة والشاة
الى ثمان سنين فان احسن بعدها فالى احدى عشرة سنة وما يولد من المسان وخصوصا مسان
الخنازير فهو ردى والخنزير انما يولد الخنانيص الجياد اذا نزا بعد السبع واكثر برده بعد السبع والخنزير البكر
يضع خانيص صغارا والمسنة لا تلد الا في الفرط وذلك بعد خمسة عشرة سنة واجود ولدها الشتوي و
اردئها الصيفي فانه عجاف وضعاف وينشط الخنزير للسفاد عند الصباح والكلاب يلد الى ثمانية عشر سنة
واما الفيل الذكر فيرو ابعد خمس وست والى ان يسن واذا وضعت الفيلة لم تحمل الى ثلث سنين ولا يقربها
الذكر وهي حبلى ومدة حملها سنتين وتلد واحدا في كل بطن والابل والخيل والحمر اثنى عشر شهرا ثم ذكر اصنافا
من الحيوان المائي طائفة منها يتولد من الحماة واخرى يتولد من الرمال وقد يتولد ايضا من الطحلب الرملي الحماي وهو
الشي الذي يشبه الصوف الاخضر بعض تلك الحيوانات ويسمى محنا وفيما بينها حيوان صغير بطن انه نسلها
والمحار عليها ولشبه العقرب من اصغار السراطين وبالجملة فان اكثر الحيوان الحرفي يتولد من الحماة ويختلف
اختلاف الحماة ومن الرمل فللمحار اسم وللرملي اسم وذلك باليوناني ويتولد ايضا في مشقوق الصخور جنس ويتولد من
كل واحد منها ومن رطوبات جنس وبعض هذه لا يبرح مواضعها وبعضها يموت ان برحت بالقشر ومن حلقتها جوز

حار المزاج جدا تسخن لحا واذا ابتلع سما يجري من ساعته في بطنه كانه مطبوخ مرتين ومن اصناف السرطين اصغار
ما يتولد ايضا من الارض ويسمد لخرخر عند الاسنان وقد يتولد حيوانات يدخل احرام الاصداف وياكلها
ويفسدها ويسكن في اصدافها مشوبة ويتولد حيوانات آخر غير الحرضات من غير تولد الدشل الاسفنج في شقاق
الصخور وكان الاسدا وما كان منه في العضوي فيلزم الصخرة وما كان منه في الملوسات فينتقل الى عمق وقد يكون عند
ملصق الاسفنج حيوان كالعنكبوت يقال له حافظ السالابذال فاغراحتى يبلغ حيوانا واصناف الاسفنجات ثلثة
واحد سخيف متخلخل والآخر صفيق والثالث دقيق صفيق قوي جدا وكل ما يوجد مملوة حماه وله حس لاحمة
ولذلك ينقبض في ندى من نقطة غير ملصقه وبفعل مثل ذلك عند هبوب الرياح المموجة وربما حدث في جوف
دود اذا قطع رعى فضلات حمه صغار السمك واذا ابتز امنه حي تبت واللحي منه اللين والذي ينال الزهو والريح اصفق
والجلب والحر المفرط يصفه ويفسده واحسنه حالا في نفسه ما على الصخر النابت في مقرة قريب وما دام حيا غير مغسول
هو اسود اللون ويلصق بالصخر من تفاريق من اجزاء بدنه ويميل على جانبه الاسفل عشا صفاقي وما يلقى الا رض
جسده الشافل اكثر مما لا يلقى ويكون مجاريه الفوقانية مغلقة الاحسنة او سنة يظن بعض الناس انها ادخل
طعم ومن جنس يستبق غير مغسول صفيق جدا ومع ذلك مجاريه واسعة ويشبه خلقه رئة وبينه وبين غيره خلاف في اللون
لانه اسود بجوهره ومنابوها اسود للحماه والحيوان المسمى مادانوايحا على السفاد ثلثة اشهر ثم يبيض بيضا كالعنقود
ويقرب الذنب بل في الوسط بينه وبين الصدر في كل الناحيتين ويتكلف وضع البيض با سالة الذنب الى عضو له
غضروفي ويحاول بذلك عصر البيض وضغطه ليندفع الى ذلك العضو فينه يخرج البيض ويعظم ذلك العضو عند الولاد
واما السمسا نفيضع بيضه في حماه وعشا ويحضنه عشرين ليلة فيصير مثل شي مجتمع متراكم ملتصق بعضه ببعض ثم
يكون من البيض ما راقوي في خمسة عشر ليلة وقد يتولد ما ربوا من بعض حيوانات اخرى اول يشبه ان يكون
ما ربواسا كالدود ويتكون من الحيوانات او منه الحيوانات **المقالة السادسة**

الفصل الاول في بيض الطير وتفريخها وتشريح البيض والفرخ واول ما يتخلق الدجاج الكبير الجثة يبيض
اكثر من الصغير الجثة والى ستين بيضة ونوع من الدجاج ينسب الى ادريا نوس الملك وهو دجاج متطاول الجثة
يبيض كل يوم هو وهو عسر الخلقة قوي لاولادها وربما كان من الدجاج ما يبيض في اليوم مرتين ومن الدجاج
ما يسلم كثرة البيض والحمام الوحشي والفواخت والاطرعلات وما يشبهها فانها تبيض في السنة مرتين والحمام
الاهلي ربما باض عشر مرات وذوات المخالب يبيض في السنة مرة واكثرها يبيض اربع بيضات وربما زاد ولما القبج
والدراج والطيهوج والتدرج فانها تبيض بين الحشايش والكلاو وكذلك الجهس والعصفور الملحق اظنه القنبرة وبعض
الطير يبيض في الحجارة والطير المعروف عند اليونانيين بالكحلي فانه يعشش من الطين فوق الشجر كما يعشش الخطاف

على تركيب السلسلة والهدهد ياوي الشقوق في الحيطان والصخر ويبيض فيها من غير تعشيش ومعوي ايضا شبيه
بذلك وصنف من الطير لا يبيض الا فيما قصر من الشجر ولجميع البيض الذي للطير قشر وغرقي وبياض ومح
ومح بيض الطيور المائيه وليسطه اكثر من البياض ومن البيض ما هو ابيض مثل بيض طير الماء وطير الشطوح
ومنه ارقط منقط وهو الاعم مثل بيض ما الا غرابدا ومنا سماني ومنه احمر معرى مثل بيض لبحرس اظنه الحجل
ومن البيض محدد الطرف ومنه مستعرض الطرف واسبق طرفي البيض الى الخروج وهو الاشد المستعرض
والبيض المؤنث هو المتطاول المحدود الطرفين والمذكر هو المجتمع المستدير الكالي الطرفين وقد يحضن
البيض من تلقاء نفسه اذا وجد مدفا فيها عن مرحه واهل مصر يحضنون في الزبل وكان رجل حير كابح
مجلس الشرب حتى يفرخ بيضا كان يجمعها تحت بساط المستدفي ومني الطير ابيض كمني غيرها والانثى
تعمل المني بقرب حجابه فيكون ابيض ثم يستفاد الى الدموية والسه ويتولد بحين ثم يتميز اليعني محاطا
في البياض الى آخره وبيض الريح ليس مما ينسب الى بعد سفاد فان الفراريج التي لم تسفد قط وفرا خ
الاوز التي لم تسفد السه كثيرا ما تبيض وبيض الريح اصغر وارطب واقل لذة طعم ولا يستحيل عن بياضه
وصفرته وعن بعضه وعند الحضانة وان طالب والطير الذي يبيض بيض الريح هو الدجاج والقباح
واصناف الحمام والطاوس والاوز طين يستى ستسالو يفس اي هو طاين كانه مركب من الاوز والنعام ومدة
تمام الحضانس في الصيف اقصر منه في الشتا فان في الصيف الى ثمانية عشر ليلة وفي الشتا الى خمس وعشرين
ليلة الذكر اشد لزوما في الحضانه وللاناث الزم واعصى لمن يزعجها عنها واكثر بيض الريح يسعى جنوبي
واذا طرأ عليه سفاد نقله الى الايلاد ولذلك فان يوضع السمه سعر على البيض التسفادي لطرو سفاد
اخر عليه وبيض الشباب اكثر حجما والبكر بيضه صغير ثم يزداد حجما واذا احل بين الباضة والحضانة سلمت
والدجاج وكثير من الطير بعشاها عند السفا دانقنعوا ن وانتفاض والحمامة تنقص من ريشها وتميلها
الى داخل ومن الطير ما احدث مصر جبسة في فيها وخصوصا الدجاج والوز يمعن في المسافحة بعد
السفاد وبيض الدجاج يدرك في عشرة ايام وما قرب منها وزمان بيض الحمام دون ذلك لكن الحمام
يقدر على دافعة الطلق اياما وذلك عند اختلاف عشها وانكسار ريشها انكسار الحول بينها وبين
الامتنان او عند اضنا بتمرضها والحمام تقبل بعضها بعضا واول ما انوهم ان ذلك ليس تقبيلا بل ربما
كان بعضها يتقرب الى بعض بالزق على اني لا احس هنا ايضا وقال هذه المقالة يسبق السفاد
في اكثر الاوقات واذا عدمت الذكران الاناث تعالت بذلك وعلا بعضها على بعض وبيض الشباب اسرع ايلادا
وتفريخا فانه متى يستحيل الى التخليق ويتبين فيه بعض التشكل في ثلثة ايام دون بيض السمان او لما ياخذ
البيض في التفريخ فان الصفرة تميل الى الطرف الحاد ويسقط القلب بنقطة حمراء وهو ذات نبض واختلاج وحركة
كالتنفس وينشعب منها مجريان عرقيان فيهما دم حامل احدهما الى الصفاق الذي يشتمل على الفرخ فيلتحم صفاق

من لبف احمر يحلل البياض والاخرة الى الصفرة ثم يتميز البدن والراس والعينان منفصلين ثم يستويان
ويظهران وانما يتم من اعضاء الفرخ الشطر الاعلى اولا فيكون ابتداء الحيلة من البياض وغذاؤه من
الصفرة فاذا انمت عشرة ايام تميزت الخلقة كلها واكثر ما فيه راسه وعيناه مثل حبتي باقلي سود اوان نسفا
عن رطوبة باردة بيضاء لامعة في الشمس ويصل بين القلب والعين احد العرقين وانما هي بالحقيقة واصل بين
القلب والدماغ ومن قرب العين يرجع عروق الى الصفاقين الذين احدهما على البياض والاخر على الجرم
وقد رطبت الصفرة جدا فيكون هذه ثالثة عروق عرق ذو شعبتين وعرق آخر ما في الصفاق المحلل
للفرخ فاذا ابدا الفرخ يساحقا الصفرة فدا نقسمت بالرفق الى الطرفين وتوسط البياض او الرطوبة وما لن
الصفرة السائلة الى لون البياض فاذا انمت عشرة ايام لم يبق الا البياض وبعد ذلك يلزج ويغلظ
ويصير الى التبنيه وهذا الصفاق غير الصفاق الذي هو العرقي وان كان العرقي مشتملا على الفرخ
والرطوبة لكن الفرخ متميز بصفاق خاص من الرطوبة ويحت الفرخ الصفرة التي اياها عرف من العروق
المذكورة واما بعد العشرين فيتم شعره ويتماضاء بعضه ان مس بعنف واذا كسرت عن البيضة
وجد راسه تحت يمين الصفاق وعلى جانب المراق تحت الجناح كانه نائم محتلج ويصفح وبعد العاشر يظهر
الصفاق المحيط بالرطوبة داخل الصفاق الاكبر ظهورا بينا ويلي الصفرة التي عند احد العينين والصفاق
الثاني المحيط بالصفرة التي يليها الفرخ الاخرى ومبدا الصفاقين من القلب ومن العرق الاعظم ويكون
السرة الممتدة الى المشيمة متبرئة عن الفرخ والصفاق الاخر الذي على الصفرة متعلقا بالفرخ لاصقا
بالمناء الداخل وفي هذا الوقت ما يجتمع في بطن الفرخ فضلة صفراء من عند المخ يعتدبه وربما انفذ
بعضه الى الصفاق الخارج ويكون ابيضا ثم لا يزال يتغير ما في البطن ايضا الى ان يبقى فيه محه وقد يبيض
الدجاجة ايضا بيضا ردا لا يفرخ بالحضن ومن العجائب التي رايت بخوارزم امر البيضة اللاعزالي
ذكرت في بعض الكتب التالف صنفها ولا يبعد ان يكون ذلك بعفونة حدثت بها وربما باض الطائر بيضة
ذات صفرتين بينهما صفاق او مثل صفقتين وذكر في التعليم دجاجة باضت ثمانية عشرة بيضة كل بيضة ذات
صفرتين وينقص عن فرخين الا ما كان فاسدا في الاصل وان من الدجاج ما يكون دائما ويكون احد الفرخ
اعظم والحمام وما يشبههما فيبيض بيضتين واكثر ذلك ثلث بيضات ولا يفرخ فوق فرخين واذا عرض للبيض الاول
فساد باضت جديدة بدل ما فرض وكذا اقول ان كثيرا من الطير اذا انقضت فراخها قبل الطيران نشطت
للسفاد الجديد والحمامة تبيض بيض الفرخ للذكر اولا ثم في اليوم الثاني تبيض للانثى والذكر من زوجي الحمام ما
اشبههما يحضن شطرا من النهار والانثى تحضن ما في النهار والليل اجمع ويولى كسر البيض وبعضه بعد عشرين
ثم ساويان في اجداد الفرخ اياما الى ان يستغنى والانثى احرص في تعهدها للبيض والفرخ وربما باضت الحمامة في
السنة اثنى عشرة والفواخت يتسافد ويبيض على ما زعم بعضهم عند تمام ثلثة اشهر بحل البيض بعشرين يوما

اربعة عشر يوما ويطير الفرخ عن الوكر طيرانا يعتدبه ان بعد عشرين يوما وزعم بعضهم ان الباخنة يعيش اربعين
عاما والحجل يعيش ستة عشر سنة واكثر من ذلك قليلا والرخمة يبيض في وعور الجبال وقللها بمعزل
عن الطريق فلا يعثر على عشها الا بالفرط اقول ان عشها قد يرى كثيرا لكنها يكون بحيث لا ينسلق اليها
ملسق ويخفى معاشه واوكاره ببونان ما ظن سوفسطائي من الاولين انه لا يأوي بلاد يونان بل ينتقل
اليها فانها ربما اسع العسا كر جمع كثير منها اتا ورولغنه والقوام يسام بروا العقاب يبيض ثلثا ويحضن اثنين
ويضع الثالثة على ما زعم بعضهم لكنه قد شوهد في عشه ثلثة فراخ واذا اتفق ذلك صفق الثالث بحناحه
ونحاه من الوكر اسسا لا لا لقول ملك من فراخه فانه في ذلك الوقت يكون اضعف ما يكون لانه يذهب
اوقاته في الحضانة وتربية الاولاد معوبه كفا سه من الصيد ومع ذلك فيشا دكه غيره فلذلك يكون
منطا على اولاده وحضوصا صنف يقال له بدعوعوس والسود من العقاب احسن اخلاقا واذاف ما لاولادها
واما فرخ العقاب الذي يطرده فيكفل به طاير يقال له سى وحضانة القلق وسائر عظام المطير
ثلثون يوما وحضانة الوسط الجثة كالحداة والبواة عشرون يوما وبيضه اثنان وفي النادر ثلثة
وكذلك الغراب ونوع من هذه يسمى اعوليدس ويرتما باض اربع بيضات ونعوان الخالي اذا النسب القوه
من فراخها طردتها بالكرة وقد بلغني من الثقات ان الفراخ حتى يلزم الوالدين يبرعهما ويبيتان كهما فيهما
يصيد فلا يزالان بر او يغان حتى يطرهما من الاولاد ويطلبهما الاولاد ويكون ذلك سببا لوقوعهما في
الخريف الحدود وفا بضة واما القدقان فانها يتعهد فراخها بعد الاطارة حسا وربما دفنها في الهوى
طيرانا ويذكر طير انه يسمى كوحكس يشبه البازي الا في مخلبه وراسه فانه كالحمام وانما يشبه بلونه وطرانه
وله بدل التخاطيط السود التي على البازي نقط سود وقد يظن بعض الناس انه يتغير منه او انه البازي فانه
يظهر عند ما لا يظهر البزاة ولم يكن له فرخ البتة وهذا مما يبعد وقد عاين بعض الناس بازيا ياكل كوحكس وهو
يبيض في عش غيره بعد ما كل بيض صاحب العش بيضة او بيضتين وانما يبيض في عش او كلا ليس فذلك
رب فراخه ويتعهدها اقول ان في بلاد ما وراء النهر وبلاد خراسان ايضا طايرا يقال له كنوك ويقال له
بنجانك بايكون وصوته يحكي قول القايل كنوك المؤلف من نغمتين الاولى منهما حادة والثانية ثقيلة واتباع كالاولى
كن حادة والثانية نوك ثقيلة وكذا انقطاع الاولى بان وانقطاع الثانية كون والبعد بينهما قريب من الطنيني اذا
زيد منه قليلا وربما فعل كالقهقهة وهذا الطاير اصغر من البازي كثيرا وهو في قدر الشوق كثيرا يشبه
الباشق في لونه الفاخق الى الحلحه في قدره وطرانه ما خلا راسه ومنقاره ومخلبه فانه يحاكي بل راسه اكبر من
راس الحمام وهذا الطاير صنيعه هذا الصنع فاني قد رايت فرخه في عش العصفور الذي ياوي الاجام فعجبنا
من ذلك ثم رايت ببلدة جرجانية خوارزم في بستان كنت انزله فرخ هذا الطاير في عش العصفور الصغير جدا
الذي لا اصغر منه الذي يعيش اكثر الامر في شجر الورد والسرو والعرعر ويصيح صياحا ملحنا مؤلفا من نغم كثيرة لكنه

كان عشش هنالك على شجرة الفرصاد فذكر لي بعض اصحابي ان في عش هذا العصفور الصغير فرخا كبيرا
مثل فرخ الحمام وان هذا العصفور الصغير يطعمه ويربيه فاستبعدت ذلك وحمل الي انها هناك عشتين
متجاورتين فحضر صاحبي ونقل ذلك الفرخ الى ما بين يدي وهو معروف عندي بانه فرخ اي طاير هو بعينه
ولونه الخليجي ومنقاره وغير ذلك فلم يوضع الفرخ بين يدي حتى طار اليه العصفور يشنع بتشنيع العصافير
المقصودة في فرخها ولا يزال يرفرف حوله فلما خلنا عنه وقع العصفور الصغير امامه فتقدمت برده الى
العش فان بعث العصفور اليه هادية عنه فلا يبعد ان يكون الطاير المذكورة هنا هو ذاك الا
انه ليس في قدر البازي فلعل الذي في بلادنا اصغر او لعله طاير آخر ويرجف في بلادنا ان هذا الطاير
عاهر يطاه كل طاير وليس كذلك بل انما عليه الطير فيما اظن منفارشه لانه ياكل بعض الطير ويدحرجها في العشبة
فينزل فراخها كالا عليها فهي تستشعر منها مكرا استشعارا طبيعيا غريزيا فان لفراخ البراه يسمن ويكون
لذيذة الطعم جيدا وجنس منها يعشش كالرخمة والطيور معا ويعذر ذكرانها واناثها في الحضانة ما خلا
الدجاجة والود الانثى فانها تلزم الحضانة سابر ما تبيض على شطوط البقايع في سترة من العشب
الحواضن على الحضانة وعلى اصابة الطعم والقاح تتقاسم البيض فيما بين الذكران والاناث فكل يحضن
ما يحضنه واذا اصاب البيض حضون كلما ضالكن الذكر يسفد متداول ما يطير فراخه والطاوس يعيش
خمسا وعشرين سنة ويبيض بعد الثالث من سنته عند ما ينقش لونه ويتم ريشه ويبيض في السنة
مرة واحدة اثنى عشرة بيضة في ايام ثم يحضنها ثلثين يوما وربما اخل بيومين واكثر والطاوس يلقي ريشه
مع سقوط ورق الشجر وينبته مع ابتداء نبات الورق والدجاج قد يحضن بيض الطاوس وبيض البطة
وانما يختار الدجاج لحضانة بيض الطاوس في اكثر الامر لان وجدت الطاوسة لان الطاوس الذكر
يعبث بالانثى ويشغلها عن الحضانة وربما ابيض من تحتها ومثل هذا العلة يعبث كثير اخاضنها عن
ذكرانها ولا تقوى الدجاجة على اكثر من بيضتي الطاوس ويتعهد الدجاج حينئذ بتقريب العلف منها

الفصل الثاني في سفاد السمك وبيضها وتوليدها وكلام في سفاد الحيوانات الماشية وتوليدها

بيض السمك لا يختلف الوانها في البطن الواحد وتكونها على نحو تكون فراخ الطير في الصفافات المشبهة ما خلا
احد الفرقين المذكورين لا يكون فيه وهو الذي يمتد الى الصفاق الذي تحت القشر بل الذي الى الصغرة في
يكون هناك في الوسط وذكران الكلاب البحرية يبيض اولا في الباطن ثم ينتقل بيضها من فوق الى سفل ويلد حيوانا
وفي رخام على الاموي عندنا تمثل بيضا سيان كبيض ابيضتين وكان الرحم المستى بجاليتوس في الشوك
فانها تنقل البيض منها الى ناحية هذين العضوين ويصير فرخا ويشبه ان يكون هذان الذنبان لكجانبي رحم
ثم يكون الذكورة في اليمنى والانوثة في اليسرى وربما اجتمعا في جنبة واحدة واما ما يعرف وهي السمكة الرعادة
التي تخدر يد من يمسها وتخدر يد حامل البيض اذا وقعت فيه فانها ربما كان في جوفها قريب من ثلاثين فرخا

والسلاحي يفرخ ستة اشهر ما عند الشط في الدفء والذي يسمى الحي يبيض في الشهر مرتين والذي
يسمى كلسا بحريا فانه يلد مرة والرعاده يلد في الخريف والثعلب البحري والكلب البحري والمسمى باصبه
نكل فذلك ما يبيض ثم يفرخ في باطن ويشبه ان لا يكون هذا الكلب البحري ما نعرفه نحن من الكلاب المائية
بل عسى ان يكون جنسا من السمك والدلفين يحمل عشرة اشهر ويتم عظم ولدها بعد عشر سنين ويلد صنفا
فقط وربما غاب في اللج ثلثين يوما لا يظهر ومعه اخوان فهو يحن عليها وربما عاش ثلثين سنة عرف
ذلك من مراعات منها منثورا واما فوق فيضع على الاكثر واحدا الى ثلثة ولاساه يربان يرضع منهما ولد
كل وقت واذا اتى على اولادها اثنى عشر يوما استدعتها الى الماء في النوم مرارا يعودها السباحة وعظمها
غضروفية فلذلك لا يهلكها الا ضربة تقع على الصدغ وصوته كصوت النفرة وجميع السمك القشري بياض
وكذلك جميع الاملسي خلا الانكليس واذا باضت في اماكن اعتادتها واعدتها سلمت على النوابع فلو
لحق البيض السمكي ينبع الذكر كله وثم الملحوق منه ذلك لبلغ عدد السمك مبلغا عظيما وكذا حال اللتين
الحرف مما يبيض ومن السمك ما تنشق بطنه فينقذف منه البيض ثم يلتئم واكثر السمك يبيض مرة و
كذا السمك النهري والساقعي ولكنها لا يفرغ من البيض دفعة بل في ايام متوالية ولا الذكر يحذر ذرعه
صنفان من سمك البحر احدهما يقال له مسى يبيض خمس مرات او ست مرات والاخر يقال له حلقيس يبيض
ثلث مرات والصغار الخسب يبيض عند اصول القصب وبعضها عند اصول الخلاف وبعضها في
الطحلب والعريض والعرفي يتوالد في الطحلب او يتولد بما الزمت الكبيرة من السمك سمكة صغيرة لزوم
سافد وربما كان الذكر مقيما عند البيض يحفظها وذلك في صنف واحد يسمى حوبربس وصنف آخر
يحفظ كل بيض مجتمع ويسمى انكلاس والانثى منه منصرفة لا شغل لها وبعض البيض بطي السود بما هي اربعين
خمسين يوما وبعضها وخصوصا بيض الصغار سريع السود يفرخ على ثلثة ايام والانكليس لا يوجد في
بطن ذكرانه نبع ولا في بطن اناثه بيض ولا يتولد عن سفاد بل يتولد في الامطار في البقايع وقد
يوهم الدود الموجود في بطنها انها الشيء الذي يتكون هذا الصنف منه وليس كذلك بل تكونه من ذاته وربما
كان من العلق المستى معاه الارض فقد امتحن ذلك وذلك اذا امطرت تلك الارض التي فيها هذا الدود
ووقف عليها ماء فربما نضب الماء وبقي طحلب ويتولد فيها سمك لم يسبق بذر ولا انكليس ايضا وقد يتولد
في الحماة الباقية بعد النضوب سمك كثير كرحكة الرمل من الرفد الذي على الماء اذا امطر وقد يتولد عنه
ولا يكون البتة اذا قلت الامطار وقد يتولد صنف من السمك صنفا آخر فيغزله والسمك يختلف في زمان
السفاد وفي مدة الحمل وفي زمان الوضع واخر ما يضع هو المستى سفالة والضفدع من اصناف السلاحف يبيض
كثيرا فيهلك ويضع بيضه على الشطوط بايره بلد ويختلف ايضا في مدة البلوغ والسنين سريع النشو فهذا
ما قاله في السمك واما الحيوانات الاخرى فان ذوات الاربع التي تسفد في السنة فقد تسوء اخلاق ذكرانها

مثل الخنازير البرية فلذلك يبقى بل ويبعد لذلك بالبلطح بالبطين والمعاودة يسل بالماء ويمرغ بالتراب
والثيران والكباش والجمال والفيلة من اخلاقها ويتقابل لذلك الذباب والاسود وان لم يتقابل فلانها
لا ينجاوزوا الكلاب اقل من ذلك سوء خلق لانها يسفد في السنة مرارا على انها ربما لهارشت فاذا اجتمع على
انها ربما لهارشت فاذا اجتمع على كلبة كلاب كثيرة صبر بعضها على بعض مرة وتقابلت مرة فاذا تعاطى لم يقصد الذكر
المعاطل بسوء اقول وربما يثبت الكلاب المذكورة التي يتبع الكلبة المستحرمة على من وجدته من الناس وفيه
خطر قال واما الاناث فتسوء اخلاقها عند رضاع الجراء وخصوصا الدببة والكلبة واهل الهند يحولون بين
الفيل وبين البرد فانه ان من اعصى عصيانا عظيما واقبل على ابنيتهم بالهدم واهل الهند يودون الفيلة المستوحشة
بالفيلة المستوحشة بالفيلة المستانسة اذا تعوهدت بما يحصل عليه وبنات الفرس والرمكة والبقرة تشتد
بها الشهوة والرمكة اذا وقفت تعرض بطنها للريح بلد سفود الريح منها وربما تولد في ارحامها من
النفخ وذلك مما يركضها ركضا اقول وقد سمعت شيخا من المحتشمين ذكر ان حجرا عرسه بالكوفة ووقفت قبر
عن المصلى يوم الاضحى او الفطر وقد بسست الريح بطنها فلم تزل تعرف في العدو حتى حصلت بنواحي الحيرة
في اليوم الثاني وادلها قد قطعت بما بين فرسخا وذكر في التعليم الاول ان ركضها يكون الى الجنوب او الى
الشمال لا غير لا بشرق ولا بغرب وان الخنازير هذه سبيلها ويسيل من ارحامها اعني الحجورة والخنازير رطوبة
كما يكون بعد الاولاد باحدها المدعو للبحرة عاهم وهي كالمني وارق منه ويسمى من جوان الخيل يسيل قليلا
قليلا ويدل على حال السفاد منها طاطاتها الروس بعضها الى بعض بلاعنه واشالتها الاذناب وتحركها اياها
تحريكا متتابعا وربما يحدث بولها متواليا وكذلك البقر في تحريك الاذناب وتدفق البول والشاة منها اسرع
استدفافا وخصوصا الخصر والرمكة تسكن وداهها من ناصيتها كان حركات الناصية بطشها للخلاء واللعب
وذلك ما يحرك شهوتها وذكورة الخيل لا تسالم الرماك في المراعي ما لم تشتق بل يقبل عن طردها عن وقت الشبق
وكذلك الثيران فاذا اعتلمن اختلطت والحمل يطرد الفرس عن المرعى والحيوانات البحرية ايضا لا يجمع ذكورتها
مع اناثها في المرعى الى وقت الهياج والبقر والخنازير والكلاب اذا استبقت ودمت اقبالها وقد يطمث
الرماك طمثا يسيرا في مدة متفاوتة ما بين شهرين واربعة اشهر وربما تمادى ماخره الى ستة اشهر والمعز قبل
استنها البرد والسفاد ويكثر ذلك في الرماك والاتن والقرة في اوان الشبق حتى يخرج شيء معتدبه وكما تسد
سياحها عند الاستقاء من ملك الفضلة وطلوق الرماك اسهل من طلوق غيرها ولا يستفرغ بعد وضعه دم كثير
والبغلة لا يطمث البتة ولكن يحتر بولها في وقت دون وقت وبول ذوات الاربع اغلظ من بول الناس
وبول الماعز والشاة اغلظ من التيس والكبش وبول الاتان ارق وبول الراضع احش واقل لبن البكر
ينجي يفوق فارضعت لحدثت في الاعتدال ومعضب الماعز والشاة على الحل وينزيد في الاكل وكذلك ذوات الاربع الى
ان يضع والكلبة والخنزيرة تحمل من بردة واحدة الكلبة يمتلي جوانب رحمها من بردة واحدة واذا انجل من الفحل

على اناث الخنازير الاهلية عاودت الهياج بل يحتاج ان سطر به ريثما تصدق شبقها ويرخي اذنابها وقد يحمل
حلا على حمل في ثلث او اربع نزوات قال واذا امطرت اسقطت حملها وعمر يعيش هناك الى احدى عشرة سنة وفي
ساير البلاد الى ثماني سنين وربما وضع الماعز والشاة اثنين عند جودة ماء الفحل وخصب المرعى ويحب ان
يكون الغنم عند السفاد متوجهة الى الشمال فيعلق ويحث والكبش الذي عرقه الذي تحت اللسان ابيض
يحمل بابيض والذي عرقه ذلك اسود يحبل بالاسود والذي عرقه اسمر يحمل بالاسمر والمختلف بالابلق و
الذي يشرب الماء الملح يحمل الروم لعزه والسنة التي ينشط فيها النار يحمل الشبان فهي ولية على الخصب
والكلبة يطمث في كل اسبوع يعرض ذلك في تودم قبلها ولا يقبل السفاد حتى يبلغ في الطمث ويهزلها الوضع فالاد
ولبن الكلاب اغلظ الالبان وما يجري مجراها بعد الارانب والخنازير والكلب يشقر بعد ستة اشهر او
ثمانية اشهر وربما اتفق قبل ستة اشهر والسلوقية اثنتي عشرة سنة والذكورة من الكلاب اقصى عمر
والشره النعب ولا يسقط الكلب من اسنانه غير النابين والمسن منها انه فلج الاسنان سودها والمسن
من الخيل ابيض الاسنان واذا اجتمعت الفحولة والبقر وتقابلت وكان اسفدو حملها من تسعة اشهر
الى عشرة اشهر وما يوضع قبله يكون ضعيفا ويضع في القرط توءما واجود فحولها ابن خمس سنين وعمر البعير
الثيران خمسة عشر سنة وربما عاشت الى عشرين وقد تزيد على ذلك ايضا بحسب المراعي والدعة ويبلغ
عند ستين وربما كان ضرع البقر خاليا فيضع ويرضع في الوقت لتفاصيحا والرمكة ربما لم يمثل
رحمها بني ولواحد وربما اتامت الى مكد بعض سنين او يعلين لكن اتان تسرع اسلا رحمها ثم المقالة السادسة

المقالة السابعة

الفصل الاول في اختلاف الحيوان بحسب المآوي والمطاعم وفي الاعمار والاخلاق

كان من الناس من هو يعد مشاكل للبهايم والسباع من الحيوان العيني الناطق كالصبيان الى ان يعقلوا
كذلك من الحيوان ما هو مشاكل للنبات لا في ان لحد النبات فان هذا لا يمكن ولا من جهة ان له حد النبات
فان جميع الاشياء التي من مقولة واحدة يتشابه بانها يتشارك في جنس الحد ولكن في ان له من بين ساير
الحيوانات خاصية يوجد لتلك الخاصية للنبات فقط ذوات الانفس مثل لزوم المكان كالغمام والحيوان
البحري المعني وجماعة من الاصداف وهذه لا يتجه عن حركة ارادية ولكن لا يبلغ ان يفارق بها جملة المكان
بل ينبسط وينقبض في صدفها ويختلف ايضا في القوة والضعف ولا بد لها من حس لمس ثم بعد ذلك يتفاوت
درجات الحيوانات يختلف حتى يبلغ درجة اكملها الذي هو الحيوان الناطق وفيما بين ذلك طبقات الحيوان
الذي يتولد بالتسافد ويعني بتربية الاولاد ويضطرب في ارتياد القرب ويختلف ايضا باختلاف الطعم
وهي مختلفة في ذلك اختلافها ايضا في ارتياد المساكن والمآوي على حسب ما سلف ذكره وهو مشهور وتختلف

اجلها

بالذكورة والانوثة وربما كانت ذكوره لبنه والى الانوثة ما هى وانثة كره الى الذكورة ما هى وربما اكتسبت
مشاكلة للاناث باعضاء فاقول ان البدن قد يستفيد من عضو واحد فيه مادة او كيفية مطردة يتبع في
جميعه فاذا فات ذلك العضو وكان غير ضرورى في الحيوة بل في صلاح الحيوة مثل ان افاد فايدة بقي البدن
عدم ذلك الكمال وكيف لا يوثر فقدان الاعضاء ومخالفتها بالكيفية والوضع وانت ترى الخلاف بين الذكر
والانثى انما هو بسبب مخالفة الرحم والقضيب في الوضع والكيف والكلام في الذكورة والانوثة وفي هذا
ما سنفسره ونقرره بعد ومن عجايب احوال الحيوان غلبة بعضها بعضا وصيد بعضها لبعض وربما كان
الصايد يصيد صيده مثل البسفايج فانه يصيد الحيوان البحرى المسمى فارابوا وياكله وحتى بهما اذا صيدا
معا في شبكة واحدة مات فارابوا خوفا من مجاورة البسفايج لكن فارابوا يصيد عبقرى وعبقرى للا...
يزلق عن اطراف البسفايج فيعجز عن صيده بجوارحه وعن التشبث به وهو يخلص بسلاحه الى جسد البسفايج
فيسحجه ويأكله والبسفايج يجود بمكنه من جسد فارابوا فيقهره وجميع ما لاقيا ياكل اللحم وفارابوا يصيد السمك
الصغار وحتى يهجم عليها في ماواها وسلاحه ربما ساه بهما يصيد ويتناول وهو جبيث التقدم وخبيث
النكوص عند الذعر وجنسه ما يتقابل بقرونها كالكباش وربما يقابل منها سرب فسرب والبسفايج اكثر
صيده من فيخلفا بحجبه ويحثه ويتبلعه ومن طلب عد الى ماوى فيخلفا وكثير من السمك عداوه عيشته من بيض
السمك فاذا انقرض زمان البيض جاع والحيوان البحرى المسمى طوعلى وهو يغتذى من الحلزون والطحلب
ومن اللحم وحده وكثير منها يعيش من الطحلب والحماه والارمال وكثير من السمك ياكل بعض جنسه بعضه
ما خلا قسطريوس فلا ياكل لحما اصلا وكذلك المفيفال واما عبقرى فياكل السمك واللحم لكن من غير جنسه
ونوع من الفيفال يغتذى كثيرا من مخاط نفسه فلذلك يقال انه صايم ابدا وجنس من الفيفال البحرى
ويضطره انفال المخاط اياه ان يسل ويضطرب في اللجة كالمغتسل ولمخاطتها لا ياكل غيرها من السمك
عدها الا ان يموت فتحلل فيأكلها غيرها ومن اجناس ما لاقيا ما تهلك معدته الى الخارج والدلفين لا
ياكل الا اللحم ونوع من السمك يسمى قوبس لا ياكل غير لحم عصريس وربما اكل لحم جنسه ومنها ما ياكل مع اللحم
غير اللحم كالطحلب وصنف يقال له ساقوريتين يحر اجزاء البهايم والدلفين وانواع من السمك افواههما
في ناحية بطنها يستلقى عند الصيد ولولا ذلك لما سلم منها صغار السمك البتة لشدة قوة الدلفين هو
والانكليس يغتذى من الحماه من فوار الماء العذب فانه يعز الماء ويثبت فيه عسب نوى كالدلفين حصر
الكبد يحصره والتكدير يصاغ صناعيا كان او طبيعيا ولا يطفو اذا مات ويعيش في البرخسة ايام او
سنة لا يحتمل برد الماء المفرط ولا قلة الماء ومدة عمره سبع او ثمان سنين وجميع الطير المعلقة ياكل
الماء ويحل في يلعه من كبار الجوارح الصغار بها وقد علم في التعليم الاول اسماء باليونانية ومن الطير ما ياكل
الدود كاصناف العصافير والموضع عندها وذكر فيها عصفورة ذات فرعه اعظم من الجرادة يسير احسنة الصوت

والتلحين والطير الذى ياكل الحب منه ما ياكل الدود ايضا ومنه ما لا ياكله ومن الطير ما لا يقرب
حيوانا بل يرعى ومن الطير ما ياكل ما هو مثل البق والذباب والطايران النقاران للخشب المتشابهان
الا في الجسم سقران لاستخراج الدود وههنا طاير غيرهما يفعل فعلهما وهو في عظم الاطراقله
اخضر الجسد كله وله صوت عظيم ويكون في بلدة واحدة سماها والاخر مادى صغير الصوت
ومن جنس الحمام اللاقط للحب ما لا يظهر شيئا وهو الاطرغله وطاير من جنسها يقال له اناس يقطع الى
بلاد اليونانيين شتاء على خلاف عادة ساير الطير وهو اكبر من الحمام ويضاد عند شربه ويسعر فراخه
وذكر في التعليم الاول في هذا المكان من طير البحر والبر مجهوله وفيها غراب الماء وهو الملكا وليس شئ من طير
الماء يعشش او يفرخ فوق الشجر وجوارح الطير ياكل جميع ما يقهره الا ما كان من جنسها فهل يقصد اكله
قصدا ومعنى قوله قصدا انه قد يتفق للعقاب ان ياكل خارجا مما يهم بها محلا انه يمسك صيدا فيقصدها
لنزع ذلك من يده فان وجد صيدا سلبه وان احنق بادى احاقه الى اكلهما والجوارح فلما تشرب والحيوانات
ذوات الاربع التى على جلودها فلس كسام ابرص فهو ياكل اللحم والعشب وكذلك الحية وهى بهيمة ويفل شربها
ويشتاق الى الشراب فاذا شمته لم يملك نفسها وياكل لحم بعض الحيوان ويمص رطوبة بعض وكذلك ساير المفلس الجلد
والعنكبوت يمص الذباب ايضا والحية تبلع البيضة والفراخ حية واذا اسلعت عظاما ردته الى موخرها فان نقضت
فلم يلبث ان ينهشم والحية وساير الهوام يعيش مدة طويلة بلا غذا يعرف من شهادة الحواس والذباب و
الكلاب وما يجرى مجراها تعاف غير اللحم الا عند التعالج مثل اكل الذئب عندما يبر والكلب لبعض الاعشاب
عند بغض والضبع في عظم الذئب لكنه كثير الشعر ذو ناصية باش ياكل الجيف والدب ما كل اللحم من كل حيوان
وياكل الثمار وياكل الحيوانات الصغار كالسراطين والنمل لانه فان كان سبعا فقد يشبه بشعرته البهايم
الاخرى ويصيد الايله عن كمين لا عن اتباع لان شدة حضومه قريب المدى ويستلقى في مرصد الثور فاذا لم
يطحه شبث في راعيه بعرسه فلا يزال ينهش ما بين لبقيه حتى يحثه وربما مشى اشبرا على رجليه واقول انه يرمى
بالحجارة وياخذ العصا من الانسان فيضربه حتى يتوهم انه مات فيتركه وربما عاد يتشممه ويحسس نفسه ويحب
العسل جدا ويصعد الشجر اخف صعود ويهشم الجوزتين كسرا بعضها بالواحدة وصدمه بالاخرى ثم ينفخ فيه
مدا امره ويستف لبه واما الاسد فانه قد ابلع سلع الضبع عرضا به الى ان يمضغ فيعض به فيقذفه
ويعود فيه ويحمل امتلا سعله فيلزم مفرسه يومين وليلتين صايما ولا يحضر الا في يومين او ثلثة ايام من
واحدة ويفارقه سوصلب جدا يابس لا رطوبة فيه منتن وفساه شديد النتن وكذلك بوله ويسفر كالكلب
واذا شق بطنه فاحت منه رايحة شديدة نفله ومن حيوان البحر ما يرعى في الشطليلا كقوف وحيوان آخر
عريض الجسد قوى الاسنان اذا اعض الانسان نوه حتى يسمع خشخشة العظام وهو غليظ الشعر وشي
للحيوان الحاد السن الملقلحها خلاف شرب الحيوان المرضض الاسنان واللبن شرب خاص وللطير شرب خاص

فيمال عنقه فانه اذا فرغ اسال راسه ثم عاوده والسبب فيه ضيق اعناقها وصعوبة اذا دى الماء من تحت الى
فوق فيما طال عنقه على ان شرب الطين يختلف ايضا الخنزير مولع بالاصول وحطه موافق لكثرت الارض ينبشا عن
الاصول ويسمن في ستة ايام وخصوصا اذا اجيع ثلثة ايام وبعضهم يسقيه يوما ثم يعطشه اياما وربما
بلغ بها سبع وجميع الحيوان يسمنه الحمام والخنزير يسمنه التمرغ في الطين ويشبه ان يكون السبب فيه
سد ذلك المسام والخنزير يقابل الذئب عداوة واما البقر فيسمنه ما ينفخ مثل الكرسنة والباقلا والشعير
والثمار الحلوه وربما شق طرف منه ونفخ فيه فعاون ذلك على سمنه والشمع المسخن يلين قرون العجل حتى يمتد تحت
اليد كيف شئت ويذهبن قروحها بموم اودست اوزفت يحمي ارجلها عن الوجع فان المشي يوجعها والبقر يتاذى
بالبرد واذا اجرم على فحولتها واناثها السفاد نمت نموا مفرطا واما الخيل والبغال والحمير فيسمنها الشرب والبقر
يشرب من الصافي والجمل والجمال الى الكدر ابل والخيل يكدر الماء الصافي بالحوافر ثم يشرب اقول يحران الحر
هنا والجمال يقوى على الربع ويعيش على العسر والفيل لا يعلف على رضاه بل يقسر على منعه امداد بالمعدوى وقال
وقد يشرب الفيل اثنا عشر كيلا بالمعدوى وقد شرب عشية ذلك اليوم ثمانية كيال اخرى وقد عاش بعض الجمال
مائة سنة واما الفيل فقد ذكر بعضهم انه عاش مائتي عام وزعم بعضهم ان منهم من عاش اربعمائة سنة والغنم تربط
على المخصب لا ينتقل ويحب الرعي من الورق واطراف الشجر والغنم يسمنها السقي والملح يحضنها ويسمنها ويعين
على شرب كثرة الماء بالتعطش واذا اطعمت الراضعة منها ملحا ادر لبنها اللبن وافرد علفها بعد الاجاعة يسمنها اشد
واذا سقيت في الخريف ماء مشموسا كان اوفق من المحبوب يدعى الغشي احدى عليها واذا ركبها السلح والصفيع بقي على
القوي اكرا لان الصفت يبيض ويضطرب جوعا وداعية الحمال الذي طعامها من راعيد القباض وعريضة الالية يحتمل
الشتا اكثر من طويلة الالية ويشبه ان يكون ذلك لانه يدلها المغضب وشمالى الاصل وجعل الوبر جوع
على الفرو المنسوخ من جزة ما اكل الذئب منه يولد على لابسه قملا وكلما له من الحمر اسنان فهو هياش وما ليس له
اسنان فهو مصاص من رطوبات الحيوان والظل على النبات وغير ذلك ومنه ما ينطع ليطعم **الفصل**
الثاني في معنى الفصل الذي يقدم وفيه اشارة الى امراض الحيوانات ان من الحيوان قواطع زوايد
ومن الاوابد ما يلزم ماواه الصيفي كالحمام ومنه ما يفارقه الى ماوى شتوي مدفي في المعتد بعينها
كالفواخت والعربان والقواطع منها ما يقطع في الشتاء الى قرب والى نفعه وهذه يرد فيه ومنها ما يختار
الصيف المراوح والرواني ويسفل في الشتا الى الاعوار والسهولة ومن القواطع ما يبعد بعدى التسفر مثل
طير يطير من شرقي الجنوب الى غربي الشمال كالكراكي فانها ياخذ من بلاد المشرق الى البلاد التي يكون بها
خلق من الناس قصار القامات صغار الخشب فانه كل واحد منهم ذراع وذلك حق وليس من المختلقات
والخرافات والى منبع النيل ايضا ومنها ما يصيف بالجنوب ويشتو بالشمال فيكون سفرها عرضا الى
انه قد جرب وعرف ان طير الماء يقطع من الهند ربيعا الى البحيرة ويسافر دفعة واحدة والدفعة

الاخرى من ناسان الى مرو ثم يتعرف من هناك فمن اخذ الى ما وراء النهر والى بحر خوارزم ومن اخذ الى
طبرستان ومن بحر الى جهة اخرى قال والكراكي تسافر كخيط فاحد يقودها يحرس والبطائيا في جملة منتشرة
ومن السمك ما يقطع من بحر الى بحر او بحر الى شط ومنه ما ياند ويختص بكل طايفة عند الانتقال من حر الى
برد او برد الى حر فاذا هم قطيع من الطير الى قطع تفصل حث منذره بما يصنع لئلا يتغير منها غاير ومن الطير ما
يقوى على ريح دون ريح كالدراج فان الجنوب ترجمه والشمال يقويه فلذلك يختار لصيدها هبوب الجنوب
ومن الطير ما له شبه الاذنين من الراس كالبومة وغيرها ومنها نوع يقال له علوفس محاكي يرقص امام الراقص
والضارب والطاير الهندي الذي يسمى اسطاحر لسان كلسان الانسان ويهيجه شرب الشراب
الى السفاد وهو محاك للكلام اقول لا اعداد يكون السعا والسمك الشطي اطيب لحما من اللجي واصلح لطيب المرعى
ثم غداضيا فامن السمك سنها الحية فقط ومنها شطيه ومنها بردوه وقاطعه من بحر الى بحر وقد ذكرنا ما يعرض
لها والهامتي تضاد ومتى لا يضاد والهامتي يهجرها واها ويخاضنها ومواليدها في لد ومن الحيوان ما يلزم
ماواه شتاء كاصناف الحرنات واما المفلس الجلد كالحيات والتماسيح فانها يلزم مجاسها اربعة اشهر من الشتا
لا يطعم شيا والحيات يعشش خلا الافعى فانه ياوي الى بطن الحجارة ومن السمك ما يعشش ومنه ما يلزم
عشه وقتا دون وقت والامطار يؤثر في اظهار بعض السمك دون بعض كالحالها مع الطير ايضا وربما
اظهر المطر سمكا لم يعهد والحداء من الطير التي يغيب في الشتاء اياما يسيرة واقول هنا يختلف في البلاد
وليس من الحيوان ذوات الاربع ما يغيب فلا يظهر الا القنافذ والا الدب فانها يسجر مدة ولا يظهر ولا
يطعم ويكون في غاية السمن في ذلك الوقت وفي غاية الكسل وفي ذلك الاوان يضع اياتها اولم
تضعدت حامل الا في الندرة فانها يضع حملها ويمشي في التوازي واقل انجحارها اربعين يوما وقد يمتد
شهرا فاذا ابرز الدب بدا ماكل اللوف يفتح به معاه وشهوته اقول ان السبب في الجوع التحلل وسبب التحلل
قلة في المادة ونعقد ويعنا فيه من الجلد وقوة من الحار الغريزي المحلل والحركة والحار الهوائي فاذا نقص
شيء من هذا وكثرت الفضول في البدن لشدة البهم وغلظت وكثفت الجلد والحركة سكونا وبرد الهواء
وبقي محلل واحد امكن ان لا يبلغ تحليله الاجاعة بل لا يجاوز الهضم الجيد فيسمن ولا يذبل ويستمر به
ذلك الى حين ويكون هذا للدب عندما افرط امتلاوه في وقت الفواكه والصيف ويخص به لعله يعوا
شعبه وكثرة نهم وهذا مما يفعل انهامه فان بهايم ذوات الاربع ليس لها نهم مفرط ولا يمتلي دفعة ولا ينال
من اللحاف وهي التي يكثر عدلها والسباع عشها من الصيد لا عشى ومن اللحم وذلك مما لا يكثر جدا واما
هنا فيفعل الفعلين جميعا فيمتلي من الحاف ويمتلي من اللحم وغيرها مما يولد فضولا كثيرا وله قوة
على صعود الاشجار ثم ربما يفعل وليست حرارته شديدة مثل حرارة كثير من السباع حتى يحلل تحليلها
ولا يبعد ان يمتلي وقتا من الاوقات فضولا كثيرة يعاف معها الطعام اصلا ويثقلها خصوصا اذا اقام

بر شدة شدة البرد وقبضه عن الحركة فيعرض للدب الخاصة التى يعرض لغيره هكذا ايضا حال ما يشبه الدب من
بعض اجناس الفار والقنافذ وبالجملة يكثر فيه الرطوبة التى هى البلغم الطبيعى الذى هو نصف دم اى دم
غير نضيج والذى من فوائده فى ابدان الحيوان كما سنعلم انه يكون عدة لوقت فاقة البدن الى الغذا اذا
اعوز الغذاء فلو كثر هذا جدا لم يحتج البدن الى الغذاء وربما كان مثل ذلك للناس فى حالة الصحة
واما الحيات فلشدة صلابة اجسامها وكثرة حارها الغريزى سيفى حارها الى حين لا يتحلل وجميع الحيوانات
المفلسة الجلد فهى حرفية الجلد فانها تسلخ اخرما على جلدها كالنسر والعرب اشد سلخا له وانما يسلخ
فى ابتداء الربيع عندما يصحو وكذلك فى الخريف ولم يصدق من قال ان من الحيات ما لا ينسلخ جلده قالوا واول
السلخ انما يبدى من الحملان فاذا ابدا عطى السلخ عين الحية حتى يستعمى ويستمر والتسلخ فى العين الى الراس
ويتم فى يوم وليلة وكذلك حال المحززات وجميع ما يطير من الجناح علاف مثل الحفلان فانها اول ما يتولد
تنسو تسلخ جلدها والجراد والصراصر اول ما يكون دبا ثم يسلخ ويخلص من سلاخته وهو رطب فيجع الشمس حسنه
ويبسه ملسه والى ذلك الوقت يلزم قضبان الشجر ثم ياخذ يطير وهذه ايضا فانها يسلخ بعد السلخ الاول
وبعد الطيران ومن الحيوان البحرى فان فارابوا واسطافرا يسلخ جلده ربيعا وخريفا وبعد ما يبيض
يعلم ذلك بان يضاد وعليه جلد لين جلد والسراطين كذلك وفى ذلك الوقت يعجز عن المشى السريع قالوا وان
يبس الهواء وانقطاع المطر يوافق اصناف الحمام فيخصب ويسمن ويحسن حال بيضها وتفريخها وخصوصا
الديم والحمام البرى والسمك بالضد فانه كالبقول فانها تخصب على المطر فوق خصبها على السقى وعامل
مطر الصيف والشتا ملايم جدا وماء البحر عند الامطار ايضا تعذب الآن اصنافا باردة منها القيقان
وما يجانسها فانه يعمى اذا دامت الديم والصمال يبيض عنه سما ويهزل ويكون سببا للقطب والطراف الجو
شرب ماء وذوات المخلب لا يشربه ويلين سقام الطير من انتقاص ريشها وسقوط ما بر واكثر السمك يحسن الى
الماء العذب فتوجد تلقاء مصاب الاودية فى البحار ويسمن ومن البحر الى الانهار والسمك الشطى يخصب
بالعذب واللحى بالملح وفى الملح والسمك المستطيل الجثة يخصب صيفا وخصوصا اذا كان شمال والعريض
الجثة بالخلاف ومن السمك صنف يهيج عند طلوع كلب الجبار ويلزم اصحبه دودتان كعريتين فى حجم عنكبوت
ودما بر شديدا حتى يتململ ويلتوى ويضطرب ويعرض للصيد وكثيرا ما يهلك صغار السمك لشدة الحر
والسمك البحرى والنهرى يعشى فلذلك يصاد قبل ان يطلع الشمس بسهولة وليس يوخذ وما يشتمل اصناف
الحيوانات الماء شمول الوباء الهوائى لاصناف حيوانات البر وكذلك حال السمك النهرى لكن من النهرى ما
يمرض فى الصيف عند طلوع الشعرى والشعرى نفسه يضره والسين البحرى يهلك السمك بضربه ومن
امراض السمك دود يقع فى جنبها او قمل وذلك خاص بنوع واحد يسمى جليس وهو سعى وشدة البرد
توهن السمك بل يهلكها ولذلك يهرب من المياه العذبة ويدس لا يوافق سما من السمك النهرى والحيوانات

امراض يخص نوعا نوعا مثل الخنازير فانها يصيبها فى حلقها الدبحة والخنازير والاورام الجاسية و
عند مودة الحلق وربما اصابها فى اعضاء اخرى وذلك مما يحوجها الى كثرة حركة الرجلين ويصيبها
الصداع المعمل ويصيبها ايضا ثقل فى الاحشاء لا يداوى بل يقتلها الى ثلثة ايام والخنازير يحب البلوط
ويخصب عليه واما الكلاب فيصيبها الدبحة والنقرس والكلب وعضة الكلب الكلب يقتل كل حيوان
الا الانسان ان تلوحق بالعلاج والفيلة لا يسقم فيما يقال الا بالنفخ والرياح فيعسر بولها وبرازها
بفترها الآن يعتاد اكل الطين والحجارة ويصيبها اختلاف ينقطع بشرب الماء الحار والحشيش
المبلول والنقر يصيبها النقرس ومرض كالقدام ولا يبلغ من نقرسها ان يلقى اظلافها ويذهبين فروها
بنفع من نقرسها واما المرض الشبيه بالصدام فتتواتر نفسها ويظهرها كالحمى ويرخى ادسر ويمنع من
العلف ويهلك عن قريب ويبرح عن رياب فاسدة والخيل السائمة لا تعمل الا النخلع الحافر عن
رسغيه ويسقدمه اختلاج الخصية اليمنى واما الخيول المرتبطة فيكثر امراضها مثل الحصر والكزاز وقروح الرية
والحمى والجنون ووجع القلب المميت ووجع المثانة وقد ذكرت علامات ذلك لكنها اولى بعلم السطرة
وتسعة مرغا الى غير موافق للخيل سائر البهائم وخصوصا الحوامل منها والمرض الذى يعرض منها السقط
الفاسر واذا سقط قبل وكذلك تسعة العطابة والمرهكة تسقط عند شم دخان السراج المطفى وربما عرض
ذلك للحوامل والشاة يهلكها الماء الذى صفى عن زنيخ احمر ومن خواص الخيل ان كل واحد منها يعرف صوت
الفرس الذى قابله وقتا ويميل الخيل الى الاستحمام بالماء الذى يشرب منه والحمير يعرض له زكام فيموت عند
ما يصير نزله ويهرب عن البرد فلذلك لا حمير على خليج بنطوس ولا فى شمال خرسان والفيلة ربما شربت الدهن
وتبالم بشرب واذا كان فى بطنها حديدا اخرجه شرب الدهن والحيوانات المحززة تخصب فى زمان ولدت
فيه خصوصا ان وافق ذلك ربيعا وكوان النحل معادها حيوانات عنكبوت يتولد عند الموهم ينسج فيها
ويفسد الشمع وفراشه ينفش عن مثل غبار الطاحونة وكانه دخان وربما يولد فى الخلية دود والنحل
يمرض اذا كانت الفاسح والزهر التى يرع منها مطلولة وطل ردى وكل حيوان محزز فان يدهنه وخصوصا
يدهن راسه يهلكه ولا سيما اذا اشمست مع ذلك وقد يعاف بعض الحيوان بعض البقاع فانه لا يكون فى
بلادنا فالاصل دا الليل وفى بعض البلاد يكون صرار الليل فى احدى متجاورتين دون الاخرى وان احمل
الجلد الى بلده يسمى طلسا دما المصاقبة لسوطنه الكثيرة الجلد لم يقم ولم يحفر الارض بها للماوى واذا اهل
الارنب الى بلد اماقى سلك ولا يوخذ بحريره سقلية شئ من النمل الكبار التى يسمى فرسانا ولا يوخذ باد
ومرس ضفدع نعاق ولا فى لوبيه خنزير برى ولا ايل ولا عنز برى قال وزعم افسطاس وليس بذلك
الصادق اللهجة ان الاخزير فى الهند وفى بعض البلاد من العنوز ما طول اذنيه شبر ونصف وفى بعضها
ما يماس اذنه الارض وفى بعضها بقر ذات اعراف وفى بعضها معزى يحركا لغنم والشاة فى ارض لوبية تضع خروفا

ذات قرف وزعم اوميرس ان ذلك كذلك سواء كان المولود ذكرا او انثى والماشية بمصر كبار وساير
ذوات الاربع والطير صغار فالوا والسبب فيه ان الرعى فيه مباح والصيد قليل واما الارنب فصغير
فيها لقلة اطراف الشجر هناك وسرعة انقراض الفاكهة ومع ذلك فان لمزاج الهواء اثرا ويكون في
ارض لوبيه ارانيا من سوام ابرص اعظم من ذراع وبها فان عظام وفي ارض لوسه حيات شديدة الا مستطالة
قليلة الثخن والعرض والاسود ببلاد اروى حرسان عظيمة جدا ولاسيما بن الموضع المسمى اسلوس و البحر
المستى اسلوس اظنه حيحون وهذا الذى نقوله وجوه مجرب والفهود يعظم ببلاد اسسا ولا يكون في
اوروى وجميع الحيوان البرى التى ببلاد اسسا اسوا احلاقا والذى في بلاد اوروى فاجر او اجلد وقد يوجد
في بلاد لوبيه حيوانات كثيرة الاختلاف مختلفين الجواهر لانها بلاد قليلة الانداء فتجمع الحيوانات الاهل
في المشارب فيتسافد وذلك في آخر الشتاء اكرمها في الصيف والحيوانات التى بها قد اعتادت بها قلة
الشرب حتى ان الفار التى بها يهلكها الشرب وقد يتولد من التركيب حيوانات فان الكلاب السلوقية من سفاد
الكلاب والثعالب والكلاب الهندية من سفاد الكلاب وطا عريش اظن ان الرو انما يستأنس منها البطن
الثالث وما قبله لعز الخلق وقد يعمدون الى الكلاب المستحرمة فيربطونها ثم السباع فربما اكلت وقبلت وربما
احبلت بالسفاد والحمل والسهل يحدثان اختلافا في قوة الحيوان فان السباع المذكورة السهلية بمحر في
بلدانوس عن الانات الجبلية وكذلك اختلاف البقاع يوجب اختلافا في مضرة الهوام فان العقارب في
اكثر البلاد اسلم منها اسصسين فانها نقتل اى شئ لسعته وهي مع ذلك كبار واذا السعت الخنازير فبادرت الى
الماء مات في الوقت والافاعى لوسه قتالة لا يعالج والصعلسون عندهم حية صغيرة قتالة علاجها فيما زعم بحاله
حجر يوخذ في مقابر الملوك يسقى بالشراب وفي بلاد ابطالبا جرادين قتاله واذا اكل بعض الهوام بعضا
زاد ذلك في خبث لسعته كالافاعى اذا اكلت العقارب وريق الانسان الصايم من قتال الهوام وحكى في جبل حال
وجل نباتات دهشتان يحدد نفسه وفخر الحباة والافاعى التى بها وهي قتالة جدا والحياة لا يتكافيه
باللسع ولا يلسعه اختيارا لما لم يقسرها عليه فان لسعته حية ماتت وحكى ان بتساعطما لسعته فات وعرض
له حمى يوم ثم اتى لما حصلت سابان دهسيان طلبته فلم يعش وحلف ولذا اعظم خاصية في الباب منه
فرايت منه عجايب نسبت اكثرها وكان من جملتها ان الافاعى تصد عن عضه ويحيد عن تنفسه ويحيد في
بدء ولنعد الى موضعنا في الكتاب قال ان من صغار الحيات جنسا ينفر عنه الكبار وهو ادب يصغر موضع
لسعته في الحال وبالهند حية صغيرة قتالة لا ترياق لها قال ان من السمك ما يحضن في ابتداء الحمل
ومنه بعد الوضع واكثرا الذكور يحضن بعد بعض الذرع وعفورى يتبدل فيه لونه بيض صغار ويسود بعدها
ويتخذ عشا كما كان وذوات العش من السمك هي لعن الحمل والنهرى ولىفنعى يحضن بعد البيض

المقالة الثامنة

الفصل الاول في اختلاف الحيوانات ايضا واكثره في اخلاق

قد يختلف النوع الواحد
من الحيوان في احوال تسبب اختلاف جنسه في الذكورة والانوثة وبسبب اختلاف ومنا سبه واكثر الاناث
اطول واقبل للرياضة وانس واجزع واضعف ما خلا الذئاب والفهود فيظن ان الاناث احزا واظهر
اليمين بين الذكور والاناث خلقا وخلعا وهو في الانسان فالنساء ارق وابكى واحسد والح واسب وافحش
واجزع وادفع واكذب واقبل للمكر واذكر لمحقرات الامور وارخى واكسل واقوم بالتعهد واقل حامية
للبيضة وذلك ظاهر في الحيوان البحرى المسمى مالاقيا فان الذكر لا يخذل الانثى اذا اصيبت الا لرها
ثلث شعب بل يقاتل عنها ويذب عنها واما الانثى فتهرب ويخذل الذكر اذا اثرخ بحا واكثر الحيوانات
بنازع ما ينازعها في الطعم وجميع الحيوان يقاتل الجوارح والحصى يوفق بعض الحيوان ببعض لزوال
الحاجة الى المنازعة ولذلك ما يكثر الحيوانات المختلفة بناحية مصر ويساكن بعضها بعضا والحيوانات
يتقاتل اما لان بعضها يشارك لبعض في الطعم وقد يتقاتل بالعرض بسبب الماوى كالعصفور والخطاف
اذا اجتمعا في بيت واحد والعقاب يقاتل السمي لانا كله والحمور يقاتل الجلد فانها طفرانا الاخرا كله
والعداف يقاتل البوم لان البوم يصيده ليلا ويا كل بيضه والعداف يا كل بيض البوم نهارا والطير
كله يقصد البوم ويضربه وينتف ريشه لما يستشعره من كيده اياها ليلا على ما بنى رايت البومه
يجمع اليها الطير متاملة اياها كالمتعجب وقد رايت عقعقا معلما مخلى يعلب بباشق اربط حتى عند
فكان العقعق ياخذ البضعة من اللحم ويقع قدام الباشق ويعيشه منه مطعما اياه فاذا كان يخطفه
طار عنه الى قريب مستدلها الى ما شاهده من اسلوبه باظفار الباشق ويعد الى بين كان او تعد الصبى عليه
ثم يعود اليه العقعق فيفعل مثل ذلك كالمستهزئ مثل الطايرته المعتب اياه فاذا عرض عنه الباشق
اباه من الوجه الاخر واذا اطعم الباشق طعمه نازعه في طعمه واشغله عنه بحبه وريش ذنبه ودبها وقع بين
يدى الباشق ويطاطا له مع حذر وصرصر في وجهه وقد رايت من ذلك الشاهد ما يقضى له كل العجب وبالجمله
فقد كان هذا الباشق من معاملته في كل ما يليه وهذا بقرية قرى طوس في جبل من جبالها يقال له البلقان
وعلمت من ذلك الى العقعق من عربو بقى العبث معه قال والحدا والغداف يتقابل لاجل البيض والفرخ
وبين الاحطر عاو السنعقران قال فان الجرجون بقتل العنكبوت ومن الطير ما يقابله التدرج لانه
يولع باكل بيضه وفراخه وعصفور الشوك يقابل الحمار لان الحمار يمر على واله والحمار الذى يحيك
بالشوك فيفض عشه وبعض فراخه واذا نهق وعرع الشوك فسقط بيضه وانزعج فراخه فهو يقعد عن العش
فلذلك اذا راه قابله وصفق في وجهه وفرخ فراخه ودام بتغيره عن قرب عشه وبين الثعلب والوروق قتال

لا يشترکها فی الطعم وبین العداف والثور عداوة وبین الفرس وطایر یسمی بالیونانیه ابلیس ویاکل
العشب قال لانه یزاحمه فی المرعی وهذا طایر یاوی المستنقعات والشطوط وصوته کالسهیل فاذا
رای فرسا انقض علیه وشنع وحاول طرده وهو من جملة الطیر الصیاح وهذا من الحیوان یعادی فرطوس
لانه یاوی الی معلفه وذکر طیور امقاتلة منها ما یصعب سفاده ووضعه واذا اسفد الذکر منه سال من عینیه
الدم والحیاة مقابل الخنافیر دسات عرس لانهما یاکلانها وبین العداف والثعلب صداقة واقول ان المشهور
عندنا ضد ذلك وقد رایت شمس الدولة جمع بین عداف کبیر وبین ثعلب فی حبالة فی بعض مصایده فکانا
یتقاتلان قتالا شدیدا وکان الثعلب ربما قبض باسنانه علی راس العداف بکل قوة فلا یزیده علی ان لا
والعداف یقبض بکفه علی فکی الثعلب فلا یدعه یفتح فاه ثم مقره بمنقاره قال والهافی والعقاب یتقابلان
وکثیرا ما یغلب الهافی یاکل بعضه بعضا ویقهر کل طیر ویذکر اصنافا من الطیر متضادة وقد ایت الرخمة
یصادق اللقالق ویتبعها ویصادق السودة ویتبعها قال والثعلب یصادق الحیة ویساکنان فی خلل
الحجارة وبین الاسد والنمر کل العداوة والذی یذکره بعض المتکلمین من الاسلامیین من مصادقة الاسد
والنمر فامر اخترعه ولا اصل له والفیلة تقاتل الوحشیة وتقهرها وتستعبدها فاذا تم ذلك ظفر السایس
بالعاضوق الذی هو عنایة ودراضه مع شانه ان یروضه امثل وقد بلغنی عن بعض الثقات ان الفیلة تصاد
تصیب بلطیف من الحیل وهو انه یحفر لها فی مدارجها التی یوثق باختیارها علیها وهادیا قدم عن ضنب الی
ویسقف الحفیرة بما یخفیها ویسویها بالارض الجدد ویکون عرضها عرضا لا یجوز فیه الفیل وقد اصماحاط
صلب لا ینفذ الی القدام والمدخل الیها مدرج تدریجا یصعب فیه النکوص فاذا حصل فیها الفیل لم یمکنه
ان ینکص او یلتفت فیترك ایاما لیسحقه الجوع ثم یاتیه رجل من حیث لا یبرح خرطومه وتیتا ولم یهراق
صلبه ضربا بعنف ضربا وکلما اعیا استراح ثم عاد فاذا انهکه عقوبة طلع رجل آخر ونهیا وقال لهذا الرجل
مسیر الضرب واوهم انه یقابله فیغلبه ویطرده ویتبعه مبالغا فی شقیره وابعاده ثم یعسان ویعود
الاول ویاخذ مثل صنیعه الاول سواء هو کذلك اذا طلع الثانی لحامل علیه ویاخذ الاول رایسمه کالهارب عنه
فلا یزال هذا دابه کل واحد منهما الی ان یصلح الفیل عند قدوم الضارب منهما مستعشا بالآخر فیستبد
الآخر علی الضارب بهزیمة ثم ان الفیل یهوی هذا الحامی عنه حتی اذا غاب عنه فزع الی الصیاح ودعا غاب
هذا الحامی لحمله عدادیا ودا الاول دسمه ویتغافل عنه الثانی حتی ینهکه ضربا ثم یعود ذا باعنه وهنالك
ما یالف الفیل وهذا الحامی عنه حتی لا یصبر علی مفارقته ویکون الجوع قد بلغ منه المبلغ الاعظم فیعمد صدیق
الفیل الی اصناف الکلا والحشیش یعرف مثل الفیل الیها فیعلفها الفیل فیکون دابه عنه وانقالیه فیشتمل
بینهما الانبساط وحتی الرجل عقابة الفیل مذکورة ولا آخر بکلاءه من بعد حتی ان مات عنه الفیل معه
لاح للفیل من یقیده فادعی الفیل لصدیقه فاذا استحبه التقدم وقطن الفیل لما یلقیه بعد تلك الوهلة

بالحفر المدرج من قدام تنفیذا لا یصعب علی الفیل سلوکه فرکب الفیل وسافر ای مساق شیئا قال وفیما بین السمك
ایضا مواقعه ومقاتلة **الفصل الثانی فی قریب من المعنی الذی یشتمل علیه الفصل الذی قبله** ویختلف الحیوانات بالکیس والخرق فان الغنم شدیدة الخرق یهیم فی اوجهها لا المقصود
ویعرض لا یهتدی الی الاسعد فانی الشتایل ربما انقلب من الکن الی البرد واذا امطر الغنم لم یبرح موضعها
حتی یهلك ویتبع السوس طبعا وکذ یتبع الکباش والمعز ایضا یقف ویوقف حران حتی یحرك الراعی واحد
منها بناصیته فیتبعه الوالی لکن المعزی اقل کسلا من الشاة اشد اشباها بالناس واضعف بردا
والجمیع منها فقد یخاف الرعد خوفا شدیدا حتی اذا غافص الغنم الحوامل وهن هواد سقطن فلذلك یزعجهن
الراعی ویزعجن ایضا بطباعهن الی الاجتماع والبقورة ایضا مما یقل اذا اهملت ویکون عرضه للسباع
والماعز یضطجع بعضها قبالة بعض وهذا قبل الزوال واذا زالت الشمس اضطجعت سدابره علی رغم ما
الرعاة والبقر یضطجع بعضها بحسب بعض والرماك یرضع العلو البنیم وفی طباع الخیل محبة الافلاء واذا
ماتت ماقر الرماك فلو بها المعرفة وکان سبا الهلاکه اذ لا لبن لها والابل یاکل کما یضع لو فاته یروف
باولادها ویحن القمر ویسوق اولادها الی المشارب سوقا بینهما فی طریقها علی الجانی والخارب ویرتاد لها
کهوفا وغیرانا عن منفده فاذا ادخلنا هی اولادها وقعت علی بابها محامیة عنها یقابله دونها والابل الذکر یسمن جدا
ویستخفی عند ذلك فی المکامن خوفا وهی یلقی وبرها فی محرو لا یوصل الیه ضبابه ویستر اللحم علی نفسه فلذلك لا
یظهر قرنه الملقی ولذلك یمشی ویقال اوبت حیث یلقی الابل قرنه ویقال ایضا لم یعثر علی القرن الایسر
للابل یلقی یقول کانها یبخل لما انقد فیه من منفعة فی بعض الادواء العیا واول ما یقرن یقرن فی السنة
الثانیة ویقرن کوتدین وفی السنة الثالثة یصیر قرنا شعبتان وفی الرابعة دابت شعب وبعد ذلك
فانما ینبت علی شکل واحد فلذلك یختفی سنة ویلقی قرونها فی السنة مرة واحدة واول ما ینبت قرنه
یحاکی جلده ثم ینمی ویمسها لیستحکم ویحکها علی الشجر فاذا احکه ولم یالم یبعد عن قواربه وانها یبسلا
قال فقد صید ابل نبت علی قرنه النبات المسمی فیسوس وفرع وکان نبات علیه قبل استکاعه والابل
یتداوی من لسع الحیة ومن کثرة اکله ایاها بالسراطین یاکلها واذا اوضعت بادرت الی اکل المشیمة
قبل ان یقع علی الارض ویعتقد فی مشیمتها انها نافعة لبعض الادواء العیا لکنها تعرها ذکرناه والابل یخدع
بالرمز وبالغناء فانها یتبع المطرب ویشتغل به حتی ید رکه الراشق من خلف وینتظر ارخاها الاذنین
فانهما ان کانتا منتصبتین لم یخف علیها الهمس والدب اذا انهزم ارسل حروة قد امه فان لم یعن حمله
وان ادرك صعد به فی الشجر والماعزی البری اذا رمی بطی یعالج الجراحة الحاقه بالحدید بالحس المسماه اقنو
ویاکلها فیندفع النصل الی خارج والکلاب یعالج بالعشبة المعروفة بها والفهد اذا اسقی او شرب من
الدواء المعروف بخانق الفهد عدا الی بول الانسان وذلك من شجر یحوس الیه السباع المتعالجة فیقبلها والفهد عرض

للسباع يميل كلها الى رايحته ويرغب في اكله واقول فقد بلغني ان الذيب مولع به ولا يطاوقه الواحد منه فيجمع عليه
ويطارده فانه شرهس بعا فان عدوه وان كان حسا فهو قصير المدى فيجتمع عليه وياكله ولذلك لا يزال
الفهد متواريا مستخفيا من السباع ويمص حيوان يقال له اجربوف ويقابل الحية ولكن يستتر اولا من جنسه
بحت الصاح له فاذا اجتمعت يلطخ بالطين متمرغا في التراب ثم منغمسه في الماء بحد الطين جنة
عن اللسعة ثم يقابل والتماسح يشحو افواهها الطاير يرتفع عليه كالعقعق ويتخلل اسنانها ثم يسقط ذلك
الطاير وقد حدث على بعض اعضاء ذلك الطير كالشوك وقد برز عن جناحه فيحدش فم التمساح ان هم
بالتقامه وربما لم ينال بذلك فاسلعه ولكن ذلك الطاير يسلت في اكرالام والسلحفاة يتناول بعد اكل الحية
صغير لحلبا ثم يعود قد عوين ذلك اقول وقد حكى لي شيخ ممن كان يحب الصيد وكان من الثقات انه عاين الحبارى
يقاتل الحية الافعى ويتهزم عنه الى بقله يتناول منها يعود ولا يزال ذلك دابه وان هذا الشيخ كان قاعدا عند
مصيده في كن عاين فعل القبضه وكانت البقله قريبه من مسكنه فلما استعمل الحبارى بالافعى قلع البقلة فعادت
الحبارى الى منبتها ففقدتها واخذت تدور حول منبتها دورانا متتابعا حتى خرت ميتة فعلم الشيخ انه كان
يعالج باكلها من اللسعة ولما شرح لي لون البقله وشكلها حسبت انها الحسن البري قال واما ابن عرس
فيستظهر في قتال الحية باكل السذاب فان النكهة السذابية مما تستمر عنها الافاعي والتيس يتعالج في زمان
الفاكهة باكل الحشيشة المرة والكلاب اذا دودت بطونها اكلت سنبل القمح واذا اللقالق بعضها
بعضا ذوات الجراحات بالصعتر الجبلي فعل ذلك مما شوهد مرارا والقنافذ يحس بالشمال والجنوب قبل
الهبوب فيغير المدخل الى جحرها البقعة بدبر من الريح وكان بالقسطنطينية رجل ذا رسن وابرى بسبب انه
كان يتدرج بالرياح قبل هبوبها وينتفع للناس الناس بالارة وكان السبب فيه قنفذ في داره يفعل
الصنيع المذكور فيستدل منه واما بطليس فهو حيوان على قدر كلب صغير ازب الوجه والبدن تحت عنقه
بياض يجري مجرى ابن عرس والنمس في صيد الطيور ويستانس جدا او يحب العسل فلذلك يفسد الخلايا
وقضيبه ايضا عظمي وينفع حرارته من عسر البول والخطاف صناع جدا في اتخاذ العش من طين في قطع
خشب وان اعوزه الطين ابتل وتمرغ في التراب ليحمل جناحاه قدرا من الطين واذا افرخ تعاهد
الزوجان منه الفراخ في الالقام تعاهدا لا يغفل منها واحد ولا ينبني على واحد وياخذ درق الفرخ
بعبسها وترميها عن العش والحمام يلزم ذكره انثاه وانثاه ذكره واذا باضت الانثى فكما سلت عن الحضان
صفقها الذكر بالجناح مضطرا اياها الى الحضانة اقول وقد رايت الحمام الذكر يتقابل على انثى ثم
ان الانثى يطيع الغالب منهما فان عاد المغلوب غالبا صارت اليه والذكر ينفخ في حلوق الفراخ اولا
ليخرج ترابا ما لحا بقي بحلقها واذا ادرك الفرخ فلزم المحضة حاول الذكر سفادها ليخرجها والحمام
يتسافد اناثها ويتسافد ايضا ذكورها ويحب القتال بالطبع ويتسور على عبرة عسه وذلك في القرط

واذ انقاربت العشة دامت المهارشة ولا يخرجها سعة الخلق منها وقصرها الى ان يلقي اعناقها
عند الشرب بعد مدها واشالها فعل الدجاج الان يشرب ماء كثيرا دفعة وقال ويذكر ان العصفور
الذكر لا يعيش سنتين ولذلك لا يرى على العصفور الاهلي الذكر طوق اسود لانه يكون ابن سنته
وانما تتطوق بعد السنة ثم يموت فلا يرى طابوق في السنة الاخرى واما الاناث فيعيش ويعود
في السنة الاخرى يعرف ذلك من حساوه في مناقرها ولا يوجد في الشباب ومن الطير ما
ليس ببعيد الطيران ومعوله على المشي ولا يصلح له التعشش فوق الشجر واما يبيض على تراب
لين او بين حشايش يجمعها للكن وهذا مثل القبج والدراج ولما كانت عاجزة عن التردد في كسب القوت و
الامتيان خلقت فراخها مستقلة بلقط الحب والبر كما سقطت عنها البيض واذا دنا الصايد من مكان
فراخ القبجة وقربت منه مطعمة له فيتبعها على بعد عن فراخها والقبج الذكر يفقص بيض الانثى ويدحرجها
لئلا يشتغل بالحضانة عند عنه في السفاد فلذلك ما يضع الانثى يخفي عن الذكر والغالب عن القبجين
المتقاربين يتبع المغلوب ليسفده وهو يسفد مغلوبة وكذلك الدراج والديكة اذا استقرت
ديكا احتشدت عليه تسفده والصايد يحمل القبج الذكر في قفص ويضعه فاذا اصقع برز اليه اقوى القباج
فيقابله فيقع في الفخ ثم يخرج آخر حتى يستوفي الذكورة صيدا وان كان بدله قبجة اجتمع عليها الذكورة لكن اقوى
القباج يحامي عليها فاذا طرد سائر الذكورة عنها قرب منها كالمتشفع اليها برخامة صوت كصوت الشاكي
كانه يلتمس منها ان لا يصوت فيحلب عليه الشغب من الذكورة والقبج مقتدر على تغير النغمة المؤلفة الوانا
شتى وان كان للذكر المذكور انثى خاصة قامت عن بيضها وتعرضت له ليسفدها وينصرف عن الاخرى
الغريبة على ان القبج لسخفه لا يملك نفسه ان يقع على راس الصياد ويقرب منه وليس انما لا يقع على
الشجر ولا يعشش عليه ما كان من الطير قصير الطيران بل من الطير الجيد الطيران ما لا يقع على شجر
البتة وذلك مثل جلسين من الطير سماهما وهما موريدوس واسعودو جبس اقول ولعلها نحن قطن ان
السنونة لا يقع على الاشجار وذنا فرالحشب فلما يقع على الارض بل على الشجر يلحس الدود المستخرج بالمنقر
بلسان له عريض ومن خواصه ان يستلقي على الغصن ويعدو عليه استلقاء وقد يفعل القطا والجراد
مثل ذلك ومخالب هذا الطاير اقوى من مخالب الشقراق وهو ثلثة اصناف اكبرها اصغر من دجاجة
ويبلغ من نقرها ان يوهن العضن بالنقر فينقصف وقد يعد انسان بعض الشجرة نقره بسمع لوزة واحدة
فاودعت النقرة اللوزة ليمتحن عمل النقار فيها ثم يعرف حال اللوزة فاذا لها ما كول والعرابيق يصعد
في الجو صعدا عند الطيران فان وارى بعضها عن بعض ضباب او سحاب احدثت عن اجنحتها حفيفا
مسموعا يلزم بعضها بعضا وينام عن حرسه مشاوس ويوبها على فرد رجل فقد اصطنعت الروس الا
القايد فانه نام مكشوف الراس فيسرع انتباهه واذا سمع حرسا صاح ومن طير الماء صنف يسمى هانا

يبلغ الحلزون الاملس حتى اذا ظن ان حوصلته انصدعت فاه ونقر صدفه واكل لحمه والبازى مولع باكل القلب وفي
في هذا الموضع اصناف طير تختلف بالماوى والتدبير قال واما الطاير الابيض الذى يسمى مافن الذى يقابل
العقاب ويغلبه وهو حسن التدبير لاحواله فانه يغنى كالنايحة وفى غاية اللذة واسجى بناحيته ما يكون عند من
وقد يرى وهو ينوح ما شجى بناحيته وهو يطير فاما فرخ خرسا وهو طاير يسمى جلدى الاصابع ولا يصيد العقاب
بل العقاب يصاده ما لقتال ومن الطير القليل الظهور طاير جبلى اسود فى حجم البازى حاد البصر يصيد ليلا
ونهارا ويسمى فرهدس وربما قاتل العقاب وربما شابكا وصدا معا ويعيش فى الصحرى ويبيض بيضتين والعراسى
يتقابل فيتضاد كثيرا فى قتالها واما الطير المسمى بصسا فانه كثير التلحين ويحدث كل يوم لونا من
اللحون ويخرج من البلوط فى اواخر اوانه دخل كهفه لسنته ويعشش على الشجر من شعر وصوف قال وقد يذكر
عن العراتيق ان فراخها تفوت الوالدين اذا انشا وهذا مما لم يعلم بالحقيقة وزعم بعضهم ان فرخ ماروس
يطعم ابويه كما يطعم ولا يحوجهما الى مفارقة الوكر وهو طاير يسمى الرخن واعلاه الى السواد وطرف جناحه احمر و
يبيض ستا او سبع بيضات ويأوى لموضع اللبن من تراب الاودية ويعشش فى داخل ثقب الى قدر اربع ذراع
ومن الطير ما يتخذ عشا كرأس الكتان ضيق المدخل ويقال انه يفرش عشه بالدارجينى ويجلبه من معدنه
وهو بعيد ويعشش فى ذرى الاشجار الساهقة والناس يرمون عشها بالسهام منصولة بالرصاص فيسقط
الدارجينى واما الطاير الذى يسمى باليونانية صوارو وهو برى وقدره فوق قدر العصفور وهو لازوردى
اللون مع خضرة وارجوانية يفرقه فى جميع جسده من غير تميز ومنقاره دقيق طويل الى الخضرة وعشه
صنوبرى يتخذه من شوك بنات البحر ابنوبى البجويف صلب لا يقطع الا بعسر لكنه يرضض بحديد الانسان
سيما ويأمن بحجره من الصغر بحيث لا يدخل فيه ماء البحر عند الموج ويعين على تشكله مادة عشه ويظن
بعضهم انه من شوك حيوان يسمى ابرة ومعاش هذا الطاير من السمك ويتماشى الى الانهار وهو يسفد
الدهر كله ويبيض حسنا عددا واول زمان سفاده هو اذا اتى عليه اربعة اشهر واما الهدهد فيأوى المشقوق
ويفرش لما واله نيل الناس وينبدل لونه شتا وصيفا ولونه عصفورى يبيض تسعة عشر ويتمابض اكثر
من عشرين ولكن فردا ويعشش فى الشجر واكل الدود واما الدوذن فهو محال الذين التلحين ويخصه
فقدان الطرف الحاد فى لسانه وفى هذا الموضع ذكر طير اكثرها ياكل الدود وصموغ الشجر ومنها صنف
اسود وابيض يكون بمصر واسمه قوس قوس ويكون الابيض فى جميع بلاد مصر ما خلا الغرب ومنها
طاير يسمى حلوديس يبيض فى عشة الطير المسمى بوقكس وهذا مشكوك فيه واما المشاهدة التى
حكيتها فقد كان عش الطاير المسمى طارحا لياغ فرخ الطاير المسمى كبوك ومنهم من قال ان فرخ قوقكس
يهب الميها فانه يستعريها ويستضعفها ومن الناس من ذكر ان السبب فى امر قوقكس انه يعلم من حاله انه
مطلوب من جميع الطير وانه يستعين على بيضه اذا وضعه فى مستقره وذكر صنفا من المنسوب الى العدم

الرجلين

الرجلين تشبه الخطاف ويجرى مجراه وانه يعشش عشا مستطيلا ومنها طاير يسمى الموسلاس اى
واضع المعزى وهو طاير جبلى اكبر من قوبكس يبيض اساه بيضتين او ثلاثا يطير حول المعزى ويرضع لبنه
وقد زعم بعضهم ان ذلك يكون سببا لانقطاع اللبن ويعمى المعزى وهو بالنهار ضعيف وقد يظهر عند
هلاك المدن جنس غريب من الغربان يتشاءم به **الفصل الثالث فى مثل ذلك ونذكر فيه احوال**
النحل والزنابير واختلاف اخلاق الحيوان العقبان فمنها جنس رستا فى يقرب من الناس
وصياحه شديد وجنس آخر اصغر منه عقى جبلى ياوى الى ما يبعد عن المادة وجنس ايضا اسود صغير حدث
اجلد من غيره ياوى ايضا الغياض والجبال وهو قيد الارانب ويخصه يتعهد فراخه وهو سريع الطيران حاد
الصوت وجنس آخر ابيض اللون والريش قصير الجناحين طويل الذنب ذنبه كذنب رخمة عظيم الجثة جبلى يقيعى
حسيس الجوهر يفهمه الغربان طعمه من الجيف وهو ابدا يضج من الجوع وجنس بحرى جبلى ياوى جبال البحر
الشواطئ كثير العين ضعيف الريش عريض الذنب واذا اختطف صيدا قصد به جهة العمق من البحر كانه يعسا عن
المنازعين وجنس يقال له الخالص كان سواه مدخول النسب هجين او مغرف وهذا الخالص اعظم
الاجناس قدا واقوى وابعد مسافة صوت وجنس الشقر يتعطل طرف النقار ويصيد بابن العداة
الى العشى والمنقار الاعلى من العقاب فانه ينشق ويتورم ويعقف فيعطله ذلك عن الطعم ويهلك
والعقاب يدخر لفرخه ما يفضل عن الحاجة لانه لا يلجئ للصيد كل وقت وفراخه يقابل من يأتى عشها
بمخاليبها واجنحتها واذا ابلغ فرخ العقاب اوان الطيران نقاه العقاب عن عشه والزوج من العقاب
يحفظ لنفسه حريما واسعا لا يحض لغيره من الجوارح ان يستعمر بقربه ولا يصيد فى حماه بل يصيد معدا
فاذا اصاد صيدا اعتبر ثقله وزناده ثم حمله الى عشه وفيما بين ذلك يضعه على الارض مرارا ابغا لطمن عسى
ان يكون لمن له وسدا يصيد صغار الارنب ثم يتدرج الى الصيد الكبار وينهض صيده من الروابى والبقاع
من الارض لان استقلاله من الحضيض وهذا يلحق الصيد خالو والجوارح لا يقع على الحجارة بسبب مخاليبها
اللحم الا فى الندرة والعقاب طويل العمر ولذلك يحل عشه فى مكان واحد وفى بعض البلاد فرخ
جنس اصغر من العقاب يبيض بيضتين ويودعها جلد ارنب او ثعلب ولا يحضنها الى ان يدرك الفرخ
فيخرج ولماقى وهو كاسر العظام واظنه الطاير الذى يسمى بالعربية بلح وبالفارسية هماى فانه
طاير وديع مدبر لنفسه ولبيضه ولفراخه وعينه يقصر بسبب اسبال الجفنة عليه فان خفنة مسترخ و
يتكفل بفرخ العقاب الذى يطرده لبخله او لحسده وسوء خلقه واذا انثات فراخ العقاب بعالت
بمخاليبها شيئا من بعضها ببعضها وتحاسدا على الطعم ولا يبعد ان يكون هذا احدى علل طرد العقاب
بعضها ليتكفل به وجنس من العقاب احد بصرا من غيره يضطر فراخه الى مواجهته عين الشمس فان هما
دمعت عينيه عند النظر الى قرصها اواحوجها الادنى الى التغميض والطرف والاعراض قتله وهذا العقاب

هو العقاب البحري واذا هم ببعض طير الماء دعره فانحط وهو يلحظ مسلكه في الغمر بحده بصره حتى اذا
طفا اختطفه وهذا العقاب لا يسعد زحمة الطير لئلا يستقبله لاطمة اياها باجنحتها وناقرة بمناقيرها
ومن الطير جنس يقال له بافوق ويصادف ان يرجف الماء حتى يريد فينقص الى الزبد فيغمس فيه فانه يحاول
ياوى فيه وذكر في هذا الموضع اصنافا مجهولة من الجوارح وذكر ان البزاة لا تقل عن عشرة اصناف فان
منها ما ينشط للحمام الحائم على الارض فان طاير اعرض عنه ومنها ما ينشط للحمام الواقع على شجرة دون
الارض والشرفات ومنها ما ينشط للمستقل طيرانا وقد زعم بعضهم ان الحمام يشعر بسحنه كل صنف فيأمن
ما يكفه عنه وفي بعض البلاد دناب يعودون اطعام السمك المصيد فان حرمت فرقت الشباك المنشورة
للتجفيف والصفدع البحري اما عينه زايدتان شعريتان دستان ملصقان بالسمك الصغار فلذلك
سقط في الرمال ويحركهما بادنيين يصيد بهما ما يرم ولما السمك المسماة رعادة فانها يصيد ما يجاوزها
بالاسحار حدرا وفي البحر حيوانات كثيرة يكمن ويستخفى في الرمل والحماة راصدة للصيد وحيث يكون في
البحر اساس لا يكون خارج بحر بر ويمكن ان يكون ذلك بسبب ذلك الحيوان ويشبه ان يكون قد عرض
بالاتفاق ان ما يوافق هذا لا يوافق السباع والحية البحرية في لون عنقر وس فاذا انشا البيض في المرور
بالاربعة والاربعين فاه فالينا معدبه وهذا الحيوان يميل الى البر ويلسع بمس جميع جسده مثل الحيوان
المستى فا واما السمك المسمى بعلب فانه يصابر على الشص ويأخذ في بلع الخيط حتى يتمكن من القطع
ولذلك كثيرا ما يوجد في بطون المصيد منه صنانير عدة ومصيدته الاعماق وجنس من السمك يسمى اصبا
يجتمع بعضها عند معاينة السباع ويحدف بها اكابرها فتحامى عليها ويقاتل عنها والانثى تحرس فلا يتبعد البيض
ويخلفه على الذكر فهو يذب عنه الى خمسين يوما ومن السمك ما يتغير لونه الى كون مكانه حتى يلتبس صوته قطن
صخرة او دملة فلا يتوقاه صغار السمك وجميع انواع ما لا فيا يلزم الماء الاصوطويل العنق ضعيفه
بحث اذا فيض على عنقه مات ومن الحيوان البحري ما ينسج حول جسمه مثل ثوب غليظ بقدر حجمه ويسمى هذا الجلو ن
نوعه وهو يدخل فيه ويخرج منه ومن حيوان كثير الارجل يقال له كيلوس يعلم حرمه عند الطفر ليسهل طفوه
ويبقى زمانا على وجه الماء طافيا فاذا رام العود ملب وضعير وبين رجليه جلد كنسج العنكبوت لرقته وضعفه
وهو له كالشراع يستقبل به الريح ويجعل الرجلين كالسكان ويظن انه تولدى لا توالدي وحال النمل في
ابتنائه الحجرة على خط مستقيم يحفظ بعضها لبعض امر عجيب ولا يتعطل عن عمله في الليالي المقمرة وحال الليث
الذي يصيد الذباب عجيب وهو اصناف صغار وكبار ومنها ما يلسع ومنها ما لا يلسع وليس فيها ناسج الاشيا
على وجه الارض ويستخفى فيه ويرصد ما يحركه فيطفر اليه ويأسره فالجنس الصناع من العنكبوت هو الذي
يسدي سدى منوط نسجه اوتارا اوطنابا يلحمها فاذا وقع على نسجه ذبابة او غيرها يسحب عليه في الوقت
فان كانت جائعة بصيده والا نقله الى خزانة له ويعود الى رم ما انخرق من نسجها والصناع هي الانثى واما

الذكر فيقاض اخرق واما العنكبوت العظيم الارجل فانه لما يئس عن الاستخفاء احتال بان
يتعلق من تحت النسج واما الصغير فيتخذ لنفسه محما ويظن ان مادة غزله من ظاهر جسده ويبلغ من
جلده ان يهم بالعظاية الصغيرة فينسج اول شيء على فيها وهو متوق متحرز فاذا فرغ من فيها دنا منها بطانته
ينسج على نابيها ومن الحيوانات الكيسة النحل وما يشبهه من ذوات الابر وهي سبعة اصناف منها
ستة اصناف يختلط بعضها ببعض النحل وذكورتها والصنف من الدبر الذي ياوي الى وجه الارض
والدبر الاصغر والدبر الطويل الاسود واما الاصناف الباقية منها فهي مما ينفرد بعضها عن بعض اصغرها
اغبر واوسطها اسود والثالث الكبير والنحل يغتذي من العسل ومع ذلك فلا يكثر منه ما اصاب
غير شفقة عليه وادخار الاذى اصاب النحل دخان فحي لا يقرب من الماكولات غير العسل وما يولد النحل
على ساقيه غير الموم وهو لعل العسل وهو في حلاوة التين وهو غذا ايضا للنحل ومتى صادف النحل الخلية
بطنه بلت فيها سوتا من الشمع وهو لقاطة من الزهر واطراف الشجر وخصوصا من الخلاف فيبني فيه
حدرات مسدسة واذا استوسعت مدخل الخلية صغته ونحو الموم وهو اسود ذفر الريح ويدبر الساس
الملك وهو يسميه اليعسوب ثم ساسوت الذكران ويبني بيوتا اكبر من بيوت النحل الصغار والذكران لا
يعملون ثم يبني بيوتا آخر ايضا حول بيوت العسل والفرخ فارخة للاستظهار وزعم بعضهم ان الذكورة ينفرد
ساسوتها وليس اليها بعد ذلك الا اكل العسل دون العمل وانما يلزم الخلايا في اكثر الاوقات فان
نشطت خرجت جملة واحدة في الحركات مدونة ثم عادت وشبعت من العسل واما الملك فلا يخرج وحده
بل مع الجملة واذا ضل الملك تبعته بالجنة واذا اعيا الملك حملته حملا واذا احملت الموم فانما تحمله
في الرجلين المتقدمين فاذا وضعته بين الطرفين بالذراعين والذراعين بالرجلين المؤخرتين واذا
حملت الموم طارت متثقلا ولا ينتقل من زهر الى زهر الا بعد ان ينقل ما حملته الى خليتها وكثيرا ما يسرق
الشمع من الزنبور وبعد ذلك يفرخ اذا فرغت من ساسها وربما جمعت الفرخ والعسل في بيت واحد وليس للذكر
حمة ويحاول اللسع ولا يقوى عليه وملوك النحل جنسان اكرمهما احمر اللون والاخر اسود مختلف اللون في
والملك في ضعف قد النحل العسال واكرم ما كان صغير الجثة مستدير الشكل عليه الوان وقد يكون منها
مستطيل شبيه بالذكر وجنس آخر احمر البطن والذكر كثير كسلان والنحل الذي يرعى الغياض والجبال
اصغر واعمل والكريم يعمل عملا مستويا الاجزا في بيت املس وما هو املس جملا بعضها عسلا وبعضها فراخا
وبعضها مساكن للذكورة وما ليس بكريم لا يعمل شيئا مستويا على ما قلنا والنحلة يلزم ثقب الشهد ويدلك
يصلح الشهد والا فسد ويولد فيه عنكبوت واقول انه لا يبعد ان يكون امر النحل مع الهاسلاح انما فغر
في احالته جوهر الرطوبات الى العسلية بان يانيها ويرسل فيها قوة ما وهداية بحين وكاني سمعته من بعض
المتهدين لهذه الاحوال وجنس من النحل مختلف يقال له لصوص لا يعمل شيئا يعتديه ويعاقوله في الخلية دود

صغيرة تحت اجنحته ولا بد لهذا النحل الى ان يقع على بيوت الموم والنحل العسالة تقتل الذكران المؤذية والملوك
المفسدة وخصوصا عند قلة العسل والنحل الصغير المجتمع يحاول مقاتلة الطوال ونفيها عن الخلايا فان فعل
ذلك جاد العسل ويجتهد ان يقتل ما يقتله خارج الخلية صابر للخلية ويعيش من اللحم تسمى لسون عيال
النحل العسالة ويفتح عليها بيوتها ويهلكها ما يقتل ويبدد لشدة نهمها وكثرة يحفظها وكثيرا اما يسقط
اذا دخل ان يتشوش من اللطخ بالعسل فلا يقوى على الطيران ولا يلبث ان يهلك ولا يكاد يهلك والملك قلما
يخرج الا في عنقود من الفراخ يكنفه واذا اهم الملك بالخروج طن قبله بيوم او يومين ليعلم الفراخ ما هم به ليستعدوا له
واذا تولدت ملوك تبع كل ملك من الفراخ طائفة ولا تقبل ملكا آخر فاذا خرجت الفراخ وكان بها قلة استظهرت
المدد من خارج والنحل تتوزع اعمالها فمنها ما يقبل المادة من الزهر ومنها ما اليه يتلقى من ذلك وما صلح من موما
ومنها ما يستعمل ذلك الموم ومنها ما هو ساق يستقي الماء للفراخ ولا يقع النحل على حيوان البتة ولا على طعام
وليس لابتداء عمله زمان معلوم بل كلما اخصب وفي اي وقت اتفق ذلك واذا استوت الفراخ وطارت فانها
تشرع في العمل بعد ثلاثة ايام عندما يستوي نصب الصمامات التي على افواه البيوت ويخرج وما كان من النحل
كسلانا صار اغير حسن القيام على ما هو منوط له فان النحل الكريم يطرده واللئيم يتغافل عنه وللنحل اعداء كثيرة
كالزنابير والخطاطيف واصناف من صغار الطير والضفادع النهرية والاجامية تلتقي النحل الواردة والجراد
خاصة فانها ترصدها في باب الخلية والصمامات على انها لا تهرب من شيء من الحيوان ولا يقابل غير جنسها والنحل
يطعم الخلاوات ايضا واذا لذعت النحل حيوانا وخلفت الابرة فيه مات وتتقاتل النحل من تخلف فيه الابرة
وقد قتلت فيه فرسا اقول لعلها ضربت تعويه من قوى من اسنسقان يقال لها اسفاكوج ومنها حلا الا النحل ام
غير لامرة وكاد الاكراد يسعون ثم تسلطوا عليهم النحل بان عمدوا الى الخلايا فنبشوها وتواردوا عنها فهزمت النحل
حليم جدا ولا يلدغ شيئا واذا هلك شيء في الخلية رمته الى خارج وهو انقى الحيوانات ولذلك لا يلقي زبلها بيتا
وهو يكره النتن ويكره الدسم ويكره ايضا الروايح الدهنية والادهان وان كانت عطرة ويلسع المدهن اذا
دنا منها ومما يهلك النحل تفرقها لكثرة ملوكها واما ابكار النحل وفراخها وهي اصنع من غيرها واجود عسلا واقل
لذعا واقل منه لسعا وهي اقل رعبا وقد تقاتل النحل بخلاف غيرها راحتها في الخلية وكان رجل يغبن النحل الاهلي
فلم يلسعه البتة ومن افات دود يتولد ويغير عنكبوتا ويستولي على العسل ويفسد الشهد والموم وربما تعفنت
الخلية وايبس فافسدت النحل والنحل يحب الشجرة اجوده الابيض واذا التقط من زهر قبل مرض والنحل يسرع
الريح بالحجر ويشرب الماء ايضا في القرب المعهود ولا يشرب الابعد القاء العسل واكرها يعسل ربيعا
وخريفا واجوده الربيعي والعسل الابيض هو الذي يعسل في موم طري واذا اعسل في موم عتيق احمر واجود
العسل هو الدهني واردا العسل هو اعلاه في الخلية ولذلك ينبغي ان يخرج عنها والنحل يحبه التصفيق
بها يجتمع ويرد والخلية المخصبة هي التي يكثر فيها دوي النحل واذا ترك للنحل في الخلية شهد فوق كفايته عاد بطالا

وكان ان كان اقل من كفايته وقلة الذكورة اصلح في الخلية فان النحل العسال يكون انشط والنحل يحس
بالبرد والمطر وعلامة ذلك لزومه الخلية وهنالك ما يعدله الغيم قريبا واذا تعلق بعضها ببعض في الخلية دل
على اجماعها مفارقته فهنالك يرش الغيم حليتها لشراب طيب حلو وينبغي ان يكون بقرب الخلايا مكثري جبلي و
باقلي وقثاء رطب وحلبا ريواس وخشخاش وسيسنبر ولوز والشاه الخرنوبي يفسد النحل والزنابير اصناف
صغر صغار سود مطاولة صغير الارجل وناسه وحمر كبار جدا واوساط وقد رايت جنسا اسود الراس كثيرا
له رائحة عطرة وله ابرة في مؤخره ثلث اوخس وهو ردي فهذه احوال النحل **الفصل الرابع في شيء من**

ذلك من اخلاق السباع المختلفة وحيوان الماء والطير

ولسائر الحيوانات ايضا اخلاق
وانفعالات نفسانية كالاسد فانه حليم كريم عند الشبع صعب ردي جدا عند الجوع وعلى الاكل ومن عادته ملا غيبة
من القفر لكن لعبه موذ ولا ينهزم الاعن نقام الامر ويكون مشيه رفيعا والتفاته قليلا فاذا اواه عن نهضه
العين هناك في الهرب فاذا ظهر منها مرة اخرى اخذ برفق في مشيه فان اضطر الى الهرب اضطرارا شديدا
استعجل في المشي من غير ان يجعل عدوا وهو بالحقيقة يخاف النار واذا قابل قوم يتبين من رشقة منهم فيقصده
خاصة فان كان رماه لم يؤذ يرم طرحه اخذه وتركه واكثر ما يعمل به انه يخدشه ويفزعه وانما يقصد اكل الناس
ويصاف مساكنهم الضعف المسن منها اقول ان الاسد الذي ببلاد خراسان وخصوصا الجيجونية اقوى واشهم
من سائر الاسد الجنوبية والعراقية اضعف وكان عند ملوك بلادنا اسد جيجونية واسد من راس حد
خراسان ومن فراوه مكان يفرق بينهما في المكان على ان الجيجونية اقل عددا الان صيدها اصعب على الناس
واعسر وكانت الاسد الفراوية على انها بلغني وكان في مأمنه يخاف فطبع منها واحدا من الجيجونية ومع ذلك فان
الجيجونية لا يؤذي الناس ولا الانعام على وفور عدد لشطي جيحون والاسد طويل العمر وقد صيد من الاسوق
اسد بلغ من كبره ان نعمت اسنانه ومن الاسد جنس ضعيف يهرب الخنزير اذا اشتد عليه فلا يقاومه وجرحته
بمخلبه او نابه ردية تسيل قيحا رديا منتنا ويقرب علاجه من علاج الكلب ومن السباع سبع يسمى
ندس محب للناس لا يضرهم وهو يقابل الاسود والكلاب وصغيره اجرا واجلد وله جنسان او
اجناس وهو متبدل اللون كل فصل وسبع تسمى بونا سوس يكون في جبال بلادنا وهو في عظم الثور
لكنه اجسم منه وجنس منه يشبه البقرة على اكنافه شعر وعرفه الين من عرف البقرة وانج
واقصر وكانه صوف وهو اشقر وفي ناحية الراس الى العرف ويسيل من الراس الى العينين مثل الناصية
وسائر بدنه بين الرمادي والاحمر وله قرون متعقفة الى داخل يقلد بشيء واكثر ولا اسنان له في
فكه الاسفل وهو ذو ظلف كثير شعر الفخذ قصير الذنب يحفر الارض بحطمه وجلده صلب جدا وهو صيد
طيب اللحم واذا عجز رمح برجليه ويرمي بروثه الى بعد انواع وهو يعوت وخصوصا عند الوضع
ويحمي منه على مولوده مثل السنقال والحمل لا ينزعا عن امه وقد احتال بعضهم على الكثير فلما علم ذلك حقد على

الحتال عليه به واهلكه واما العرس الكريم فقد غولط بام ملك يقال له اسعونافس فنزا على انه فلما سفدها وعاين ذلك فيما يقال القى نفسه فى وهدة وعطب وقد سمعت من بعض الثقات يجوّاد زم قريبا من هناو الدلافين يحب الناس ويستانس بهم وبالصبيان خاصة اقول وقد رايت السفا شديد الحب للصبيان المرد وشديد الانس بهم والكلام عند حضرتهم واقول حدثنى ثقة بحكايات السفا وحبه لصاحبه وعشقه اياه وجزعه على مفارقته وحسده على اتخاذ سفا آخر ما قصت له آخر العجب وحكى فى التعليم الاول ان دلفينا جرحه صاده انسان فوجهت الدلافين الى الشط كالمتشفعة الى من صادها فلما خلى عنها انصرفت والدلفين لصغرهتم بصغارها الدلافين يتبعها للحراسة وروى ان دلفينا يتبع دلفينا ميتا على نفسه ويغوص به ويطفوا كانه يحفظه لئلا يوكل ويحكى عن سرعة الدلافين بالانكاد تصدقه وربما يرى من صفحة الماء الى ما بجا ونطرف الدقل ووقع فى الجانب الاخر من السفينة ويكون السبب فيه طول غوصه لتتبع بيض السمك فاذا اشتهى التنفس ابتح دفعة الى فوق وربما وقع الى البر انفادا ومن عجايب احوال الحيوان ان الدجاجة اذا غلبت الديك صارت تشبه بالديك فى صفعها وفى سفادها واسبلت اذنابها كالديكة وربما ينبت لها محلب اقول لنعلم ان الطبيعة مطيعة للهيئة النفسانية والديك يتشبه بالدجاج اولها ماتت الدجاجة عن فراريخ فيعولها ويكف السفاد ويتركه والطير يحصى بكى اصول الركبة وكيتين وتلتا فلا يصفع الديك المخصى ولا يسفد اذا اخصيت ذوات القرون قبل نبات قرونها بقيت جما خلا الايل والخنزير يخصى اناثه وذكوره فان للاناث تخصى لاصقة بالصل الرحم قال والخصى اطول عمرا من الحيوان الطويل الشاق سلاحها وذكر اصنافا من الطير تغير الوانها فى الفصول واصواتها على انه منها ما يصوت بصفع الديك صنفا ويصوت بصوت الدجاجة سنا والعصفور الحسن الصوت واظن العندليب مغرى بالتلحين خمسة عشر يوما من بدو الربيع وبعد ذلك يلحن وقتا بعد وقت ثم يتغير لونه ويستخفى من الطير ما يتمرغ فى التراب واكثر ذلك ما ليس له طيران حسنا يعتد به كالقبج والدجاجة ومنه ما يغتسل بالماء كالحمامة والعصافير وذوات المخالب فلا يعمل شيئا من ذلك المقالة التاسعة

الفصل الاول فى خلال الادراك والمنى والطمث وذكر الاختلاف فى ذلك ولنتكلم ولادة الناس وتكون الجنين فنقول ان الانبات كالانبات وبعد الاحتلام كالثمار واول ايات البلوغ تغير الصوت وانسحاله الى خشونة لا تنسب فى حدة ولا الى ثقل بل يكون كنغمة الوتر الغير المستوى الاجزاء اذا استوخيت خاصة لبدايته فانه اذا كانت النغمة حسنة مختلطة من حدة وثقل وكذلك فان قصبة الرية والفضلات التى للحنجرة ويعرض لها قبل ان يتضح بالادراك التام اختلاف اجزاء فى اللين والصلابة والرطوبة ثم اذا جامع المراهق بسرعة حفت الاكثر صوته فاتصوته الى مشاكلة اصوات الرجال بسرعة ومنهم من يتعاهد صوته فيحفظ على السلامة كما يفعل المغنون و

فى ذلك الوقت ايضا امتلاء الثدبين عند تحلل وانشقاق الارنبة والسبب فى ذلك الانشقاق جفاف الغضروف فينفصل اجزاؤه والمنى يتكون بعد اسبوعين من السنين ويقوى بعد الاسبوع الثالث والنساء يدركن بالطمث وحتى يظهر الثدى اوهن ويعرض لمن يفرط فى الاستمنا من المراهقين ليس فقد اللذة فقط بل ضدها وهو الاذى والفهم والفتور والطمث فى اول الامر دم كدم الذبيح ويكون قبل الادراك الى البياض ويتغير ايضا صوت الجوارى فى سنى الرهاف وان كان صوتهن على كل حال احد حتى ان نغمهن اخذ من رخيم الرجال و يشتقن الى الجماع مع درور الطمث وكلما جامع اكثر او جومعت النساء اكثر كانوا اشوق اليه من التارك لاتساع السبل ولتوزيع الطبيعة المنى على العادة ويبلغ من شدة ذلك ان يستلذوا بذكر الجماع ومن الرجال من لا يحلم البتة ومنهم من لا شئ له لافة اصابة المزاج ومنهن من لا يطمث ولا يحتاج عرض من النعم عند الادراك وربما انتقلت من سلامة الى مرض ومن مرض الى سلامة اقول لكثير ممن به علة كالصرع وغيره يزيله الاحتلام قال وربما احصب المهزول وربما هزل فانه ان كانت الفضول كثيرة اذى الطمث والاحتلام الى الهزال ان كانت قليلة اذى الى الضعف ومن كانت منهن فى جسدها فضل كثير وكان يمنع عن تصرف القوة النامية حتى انصرف عظم بدنها بعد الطمث والمنى النضيج المذكر هو الذى يكون بعد الاسبوع الثالث فى اكثر الامر وكذلك الجارية التى لم يات عليها ثلثة اسابيع فانها يكون ضعيفة على الحبل ومضرة مرضية ونفاسى اوجاعا وخصوصا عند الطلق والمفرط فى الجماع يشيخ قبل غيره وكذلك الجارية التى ولدت كثيرا ويعرض لها سقوط شهوة الجماع وافضل المنى اخثره واما الرقيق الخنطى فلا يولد الا الاناث واكثرهن ايضا ان الطمث عند الاجتماع والاستهلال كان لاختلاف حالات القمر تاثير فى الرطوبات وغير ذلك من المد والجزر وفى ساير ما قيل فى موضعه والتى يتاخر طمثها فى النساء يتادى باوجاع ويعرض لجميعهن عند قرب الطمث ثقل فى البدن وربما عرض من احتباسه اختناق والحمل الطبيعى ما يوافق الطهر وان كان الطامث قد يحمل وان كان من النساء ايضا من اذا ظهرت انغلق باب رحمها والحامل لا يطمث الا فى الندرة لان الطمث ينصرف الى غذاء الجنين فان طمثت اضعفت الولد وربما ادى درور الطمث الى الاسقاط واذا اشتدت الرطوبة بالرحم كانت مزلقة للمنى والحيوانات الاخر بعضها لا يطمث وبعضها يطمث اقل من طمث النساء كانت الفضلات فيها يتحلل فى السعر وفى الفلوس والقشور وفى البول الكدر وهى ايضا اكثر رياضة وما يجتمع للانسان من المنى اكثر مما يجتمع فى ساير الحيوانات التى يناسبه فى القد وذكر ان الابيض المعتدل السمن اكثر منيا من الاسود والاسمن والسبب فيه كثرة الرطوبة ولا يبعد عندى ان يكون السمر والسود يكثر فيهم المنى بسبب القوة والحرارة فان القوة يحصل فى المادة ما لا يحصله الضعف مع حضور العنصر وحكى ان من البيض انسب المنى واحد من السمر واذا اجلت المراة يبس عنق فرجها اقول وذلك لان الفرج انما يرطب من رطوبة الرجال او رطوبة النسا فاذا احدب الرحم المنحدر تاعينفا وافرا فوها لم يبق فى خارج الفرج الى باب الرحم

منى او رطوبة واذا علق انضم باب الرحم فلم يسل الى خارج على ان الرطوبة التى للنساء هى مطلوبة لغرض على ما سنشرحه
بعد فاما ان كان باب الفرج بعد العلوق املس رطبا فقد زلق المنى او سيزلق قال ولذلك يومران يدهن فم
الرحم بقطران او يعالج باسفيداج او كندر معجونين فى زيت اقول اما القطران فان من طبيعته انه اذا
اصاب فم الرحم ووصلت رايحته الى المنى فسد المنى وزلق فيشبه ان يكون الرحم تسمر طبيعاعنه واذا
اشمازت عن شئ بعدت عنه طبعا الى خلاف جهته كما اذا لامسها الشئ مالت اليه ويشبه ان يكون الغرض
فيما يعمل به ان يرتفع الرحم الى فوق ويشتد العلوق واما الكندر والاسفيداج فلتشد بدفم
الرحم وقبضه وتخفيفه لئلا يزلق وهذا بعد الجامعة والعلوق واما اذا فعل شئ من هذا مع الجامعة
لم يعلق لافساد مزاج الرحم والمنى واذا لم يزلق سبعة ايام فقد علق علوقا جيدا وربما طمثت المراة
بعد ثلثين ويحتلم الذكر بعد اربعين واما النفاس فمدته اربعون يوما ونزول الطمث فى الحبالى
غير طبيعى وانما الطبيعى صعوده الى الثدى يحسن بما فى طبعها وبذلك يعلم من جانب الانثيين
وذلك فى المفاصل بل اوضح والذكر اكثر ما يكون فى الناحية اليمنى والانثى اكثر ما يكون فى الناحية
اليسرى لانها ابرد وكثيرا ما يكون الذكر فى اليسار وذلك لانه اذا كان المنى قويا حارا لم يلتفت
الى برودة المكان اقول ويليق بنا ان نذكر حال اختلاف المنى والجنين فى هذا الموضع لا على النسق الذى
فى التعليم الاول بل على ما نراه فى فننا اولى فنقول اولا انه قد يظهر من راى المعلم الاول فى بادى الراى انه
ليس من جهة المراة الا دم الطمث فقط وان المنى للرجل فقط وان المراة لا ينزل وحقيقة رايه فى ذلك شئ آخر
نعبر عنه اوضح اذا بلغنا موضعه واما هاهنا فنقول قولا ان جميع ما هو منى سواء كان للرجال او للنساء
فهو دم وانه دم متغير بعض انا والتقى اسم المنى لا يقع على منى الرجال ومنى النساء الا اشتراك فاذا سمى احدهما
منيا فليس يصلح ان يسمى الاخر منيا بذلك المعنى وانه ليس فى المشهور لهما معنى جامع جنسى او عرضى
يكون اسم المنى موضوعا له فيكون لما تحته بالتواطؤ بل الشئ الذى يسميه الناس منيا من الجهة التى
سموه منيا لا يوجد للنساء وان المعنى المفهوم من الانزال ايضا لا يوجد للنساء وليس يمنع ذلك
ان يكون لهن شئ غير دم الطمث صرفا بل دم متغير فى الالات التى لهن تغيرا هو اقرب الى جوهر منى
الرجال من سائر دم الطمث وانه لا مانع يمنع ان يسمى كل رطوبة يتولد عن الدم فى الرحم طمثا فان الناس
يسمون البياض والصفرة طمثا ايضا وبالجملة لا خصوصية فى ان يسمى شئ باسم او يمنع ان يسمى
اللهم الا ان يكون المعنى يوجب موافقة فيقتضى المشاركة فى الاسم واما اذا كان المعنى مختلفا
لم يمنع ذلك لا الاختلاف فى الاسم ولا الوفاق فيه فنقول ايضا ولا مانع يمنع ان يكون للنساء تحريك
للمنى من موضع الى موضع يلتذذن به ولا يكون ذلك انزالا بل الانزال فى اللغة هو الدفع الى خارج اما
النساء فانما هن اصعاد للمنى ان كان حالهن على ما نعلمه من التشريح ومن هيئة الالات التى لهن بدل ا[...] عنه

المنى للرجال فيحق ان يعلم هاهنا هذه الاشيا على سبيل الجملة ثم سنوضح القول فيها بعد وايضا فانه يظن
بالمعلم الاول انه يرى ان المنى لا يخالط المتكون ولا يكون جزا منه وانه يتحلل وليس رايه كذلك بل عنده ان
المنى وان خالط فيخالط على انه فاعل لا على انه المادة ولكنه يجرى فى الاعضا مع المادة التى للاناث من غير
ان يكون هيولى يتكون منه العضو بل يكون حراسا بافيه كالمبدا المحرك وانه انما يتكون عنه الروح فى
المولود فانه يلطف جدا ويكون اصلا للروح الذى فى المولود الذى يحمل القوة النفسانية وفاضل الاطبا
ومن يجرى مجراه يستنعون على افضل الحكما فى ذلك وبنا فضولة فليتة الاعتذار الذى فهمناه والتاويل
الذى ساه وان كان هو الحق والمطابق لرايه ولنضع وضعا ان المنى للرجال فقط وانه يؤثر من غير مخالطة
وانه ليس للنساء الا دم طمث ثم لننظر فيما نورده هذا الطبيب من المناقضات ثم لنبين انه لم يعمل شيئا ولم
يحسن ان نقول شيئا وظن كثيرا انه برهن ثم لم يقنع وانه ضعيف جدا فى المبادى وان كان كثير البسط
فى فروع الطب

الفصل الثانى فى احتجاج جالينوس على الفيلسوف ونقيض ذلك الاحتجاج وتسخيفه

قال الطبيب الفاضل لم يحسن من قال ان المنى يتحلل ولا يبقى فان الرحم
لم يخلق خزانة للمنى لتشتاقه بالطبع لتقبضه بل ليمسكه واستشهد ابقراط ان امره لم يجز ان يحمل واجمعت على
انه لا ق المنى فاحتاجت الى طعو شديد الى ان خلق حتى زلقت المنى فلولا شده اشتمال الرحم على المنى لزلق
بنفسه لثقله وذلك ان المنى نزل وقد عشى نعشا كالرغ وانما حلله ذلك الغشا لا نطباخه فى الرحم ومن شان
الطباخ بحرارة عاملة ان يحدث فى الجهة التى تماسه كالعشر كما يعرض للقطايف الذى يخرج من الاهال فان ما
يلى القدر منه يصير او كالصفاق وسايره بعد رطب قال ولذلك خشنت للارحام فى داخلها لئلا يكون
املس فعاق اللزوم قال وكيف يخلو العصب والعظام والعروق من الدم وهى بيض وصلبة وانما يخلق
لا محالة عن مادة بيضاء لزجة غير سايلة رقيقة جدا كالدم فان قلتم ان الدم يستحيل الى القوام الموافق فما
حاجة الطبيعة الى ذلك وهناك مادة بعده بالكيفية المطلوبة من اللون والقوام لانها بيضا لزجة وهذه
المادة هى المنى فانه عديم الكيفية الدموية لزج قابل للتمديد صالح لا يتخرف ويمد بمديد الشرايين والعروق
ليكون منافذ للدم وكيف يجوزان يجعلوا المنى وهو ما يحدبه الرحم بالطبع يتحلل وينعش ودم الطمث
هو ما يدفعه الرحم بالطبع يبقى ويحفظ ولم خلقت فى الاناث بيضتان واوعية المنى ان لم ينتفع فى تكون
الجنين قال ونحن قد وجدنا وعاء المنى فى الاناث مملوا رطوبة منوية الا انها ارطب من منى الرجال قال وقد
كان ببعض النساء شبيه اختناق الرحم لطول ايمها ثم استفرغت منيا كثيرا ووجدت لذلك لذة
كلذة الجماع وعجب لكان طول الاحتباس قد غلظه وان النساء يحملوه فيرون منيا قال ولو كانت الاعضا
يتولد من الدم لكان حال الاعصاب والعروق والعظام كحال اللحم ولكان المقطوع منها سلبت ويعود كما
ان الرحم اذا انقص يثبت وانما لم يثبت لان تولده من المنى وقد عدم المنى انما يكون ذلك فى بعض الاعضا

مثل بعض شعب العروق في جراحات عظيمة يقع على الراس وغيره دون العصب والعظام وكلام المعلم
الاول يقول ان الشريانات والعروق التي هي اوعية المني اذا طال زمان محاكيها للدم في الاستدارة و
اللفافات حدث منه ولو كان في ساير الاعضاء تلك الاستدارات واللفافات لكان سيتولد فيها
المني واذا كان الشريان هو مولد المني دون البيضتين والفاعل هو المشبه بجوهره فيجب ان يكون الشريانات
والعروق متكونة من المني اذ الشئ انما يتكون من المادة التي يشبههم والتي يصح ان يغذوه قال ومما
يدل على ان في الانثى منيا كما في الذكر المتشابهة فانه ان كان السبب في التشبيه المني ولم يكن للنسا
مني وجب ان لا ينزع شبه الى الامهات ولو كان السبب في التشبيه الدم والهيولى لكان لا ينزع شبه
شبه الى الاباء فاذا كان الشبه ينزع الى كل واحد منهما فعلة الشبه موجودة لكل واحد منهما لكن
دم الطمث ليس للذكر فليس المشترك فيه هو الدم فبقى ان يكون الذي يشترك كان فيه هو المني فيكون
للاناث مني وفيه قوة مولدة مصورة كما في الرجال ثم جعل هذا الكلام على ترتيب قياسي مرة وضعي ومرة
حملي فقال ان كان الولد يشبه والديه فانهما يشبههما بسبب عام لهما كليهما فاما ان يكون منيا واما
ان يكون دما لكن ليس دما والا لكان لا يشبه الاب فهو مني واما الحملي فقال ان الاولاد يشبهون و
الديهم جميعا والذين يشبهون والديهم جميعا فلهم اصل ومبدأ هو المشبه لهم بوالديهم فاولادهم
اصل ومبدأ الشبه هم بوالديهم ثم قال لكن ليس بسبب دم الطمث وهو بسبب المني فلما ذكر هذين القياسين
فرح فرحا شديدا مجاوزا للقدر وحسب انه برهن برهانا عظيما ثم سال على نفسه سوالا وقال لم كان يجب ان
يكون الشبه ينزع الى الاب دايما لان مني الذكر اقوى فاجاب لكن مني المراة يستمد من دم الطمث فيمو
قوته ولا مدد لمني الرجل وهو يقول في موضع اخر ان مني النسا يصير غذاء لمني الرجال فهذه عيون ما يظن الرجل انه
يحتج به ونحن نتعجب منه انه بعد تشمة يتسلط لكل شئ ودعواه جودة التصرف في المنطق والفلسفة كيف قنعت نفسه
بهذه الحجج السخيفة في ان يعتقد شيئا من الاشياء او يميل اليه بغالب الظن واما قوله الاول فيجب ان يتذكر
ويعلم ان الاعضاء قد يحدث اشياء كثيرة بشوق طبيعي ثم يصنعها ويدفعها اذا زالت الحاجة عنها
كجذب الكبد والعروق للماء الكثير عندما يحتاج اليه ثم بعد ذلك فانها والعروق يدفعه ويستغني عنه
وكجذب الاعضاء للادوية الموافقة لتعديل مزاجها وتحليل مادة رديئة فيها ثم انها تعيدها بدفعها وشئ كان
في بدن انسان حادث لشئ لا يغذوه ثم كان دايم العشق لجذبه ولم يقل الرجل في نفسه عسى ان يكون المني
انما يشتمل عليه الرحم ما احتاج الى تاثيره في دم الطمث واحالته اياه الى المزاج الواجب وافادته اياه القوى
الواجبة ثم ان الرحم يستغني عنه فيفسد هو بنفسه فيه ويتحلل او يدفعه الرحم بعد ذلك فان المني
ايضا عسى ان يكون بعد ان يفعل فعله يتغير مزاجه ويصير لا على المزاج الذي كان عليه اولا وكان الرحم يستفيد
بسببه وكيف وتوفى الرطوبات البدنية وفي القوى العصوبة ان يبقى منها سنبات ما بينها دايمة فعسى

ان يكون حرص الرحم على ضبطه هو الى مدة الحاجة مع بقاء الكيفية واما ذكر الغشاء الذي يغشى المني
وحسابه ان الرحم يفعل ذلك بطبخه فهو ايضا من البلادة المجاوزة للحد فانه ان كان في المني قوة
مصورة ومكونة فتلك القوة ملية بتكوين ذلك الغشاء ملائها بتكوين العصب والعظام والعروق
التي ليست ينبعث من جهة الرحم الى باطن بل من باطن ويفعل هذه القوة ومن القبيح ظن الظان
ان الرحم يفعل في الرطوبة ما يفعله صفحة القرن بالقطايف فان الرحم وان بلغ الغاية في التسخين
فانه رطب السطح رطب الجوهر لا يبلغ منه ان يستوي سطح رطوبة شيئا يجعله صفاقيا جلديا ولو كانت
هذه المعاملة يجري بين الاعضاء الحارة وما يشتمل عليه من الرطوبات لكانت المعدة والكبد
ان يكون الرطوبة اذا ما سنها انتسج عليها صفاق عشاي فان كان في المني قوة مصورة لصورة العظم
فعسى ان يفي هي ايضا بتصوير الغشا فيستغني عن تشبيه بتصوير غشا رقيق الى غيره واما الذي يحتج
في الامور الطبيعية التي فيها مبادي حركات بقي بافعال واعمال ان جعل لها مبادي حركة من خارج و
يجعل حكم المني حكم القطايف وان كانت قد يتفق لها معاونات ومعاوقات من خارج لا ينكر واما الذي
قاله بعد هذا فكان ينبغي ان يعلم ان القابل بالتوليد من دم الطمث والتوليد من مني الرجل يوجب ان
يكون المني عاديا للمزاج القابل ليكون الحيوان منه وان كان من حيث اللزوجة والبياض صالحا للتخطيط
والتكوين المذكور ولنعلم ان الصورة الصناعية هي التي يقتصر فيها من موادها على ان يكون قابلة
للتشكيل فقط لما منها بالصلابة واللين واللزوجة والغلظ وغير ذلك حتى ان كان المراد هو الاصطناع
خاركل مادة لزجة كان شمعا او دهنا او غيره وان كان المراد التحديد الفصلي جاز ان يكون حديدا او نحاسا
او الماسا وان كان الغرض التجويف جاز ان يكون ذهبا او فضة او نحاسا او خشبة ولذلك ما يصلح
اتخاذ الشكل الصناعي في مواد مختلفة واما الصور الطبيعية فليس الغرض فيها اتخاذ الشكل والتحديد
بل وان يكون للجسم مع ذلك مزاج خاص يصلح ان يقبل به القوة الغريزية التي تخصه ولذلك
يختص الصورة الطبيعية بمادة على حدة ويتعدى بها ويربو او يحدب ويدفع فليضع ان البياض
واللزوجة يجعلان المني موافقا للتمديد والتشكيل فكيف علم ان ذلك كاف في المزاج الذي يحتاج
اليه حتى يكون عظما او عرقا او عصبا او انسانا او فرسا وعسى ان يكون مزاجه الذي له مزاجا ليس يصلح
ان يقبل صورة العظمية والعرقية وله قبول التخطيط والتمديد للزوجته وكونه ابيض ولو كان القدر
كافيا للمني في ان يكون عنه حيوان لكان المخاط والبلغم الابيض اللزج يصلح ايضا لان يكون منه
الجنين ولكان كل شئ يصلح ليكون كل حيوان وهذا هو الجواب ايضا عما ذكره من امر الرطوبة في الوعاء
الذي يسميه وعاء المني انك لم نعلم من حاله الا انه ابيض لزج وبهذا وحده لا يصير منيا على ان هذا احسن ما
يحتج به لكن تعلقه ليس على الترتيب الحسن والذي ذكره من حديث الشريانات ولفها ان كانت

مولدة للمنى فيجب ان يغتذى به فانه لقايل ان يقول انها يولد المنى على نحو من كيفية فعلها كافراط فعلها فيها او لوجه آخر كما يولد الكبد السوداء والصفراء ثم لا يكون احدهما صالحا لان يغتذى به ثم يعمل عليه المغضبة ونقول لولا ان الدم هو عنصر الاعضاء في اول التكون واما القياس الذى فرح به فالاول منه ثلثة مقاييس في الظاهر وخمسة في الحقيقة فاما الثلثة الظاهرة فاحدها اقترانى من شرطيتين و الثانى استثنائى متصل لكنه اختصره اختصارا وانت تعلم لا محالة تحليلها من اصولنا وصغرى الاقترانى الذى من شرطيتين كاذبة وان احدث على وجه استعماله وغيرنا فغيران احدث على الوجه الذى تناوله وذلك لانه ليس اذا وضع ان المولود قد يشبه كل واحد من الابوين يجب ان يكون هناك سبب واحد بعينه موجود فيهما جميعا فانه ليس اذا كان المعنى واحدا يجب ان يكون شبيه لا محالة واحدا الا على وجه ان يجعل سببه لا محالة واحدا الا على وجه ان يجعل سببه لا افراد الاسباب بل اجتماعها وهذا شئ يجب ان يتحقق ويعرف من كتابنا في البرهان فانه يجوز ان يكون شئ واحد كالحرارة مثلا لها اسباب عدة مختلفة لا يجتمع في معنى عام لها الا كونها سببا فقط ثم ان الصورة التى يتخلق عليها المتخلق ليس سببها سببا واحدا وهو المحرك الاول ولو كان السبب هو المحرك لكان الحيوان يشبه في صورته والدته او كان يشبه كل واحد منهما بنحو من التركيب على مذهب هذا الطبيب الفاضل وقد يوجد الصورة كثيرا ولا تنزع بشبه البتة لا الى ابيه ولا الى امه ولا يكون الحاصل منه شيئا مركبا من الصورتين فيعلم انا اذا اخذنا العلل افرادا كان السبب في حدوث هيئة الصورة تارة استيلاء من القوة المصورة تنزع التشبيه الى من منه ذلك المبدأ المحرك وتارة استعداد المادة حتى يكون المادة غير قابلة للهيئة التى باتيها القوة المصورة من الصور فالمادة اطوع لقبوله وان لم يخرج من الصورة التى للنوع كما انها لو لم يقبل الصورة لم يعرض حصول القوة المصورة كك اذا كانت يقبل الصورة ولكن لا على نحو يتصرف القوة المصورة فيه فكانت مثلا اما ان يقصر عن تحريك التخطيط والتمديد الذى ينحوه القوة المصورة واما ان يجاوز تحريكها لسيلان فيها واستعداد يقبل عن مثل ذلك القوة في مثل ذلك الزمان مثل تلك الهيئة كما ان قبول الحجارة الكثيرة لرمى الرامى الى حد وقبول اخرى الى حد آخر فاذا كان المادة لها حكم في حصول هيئة الصورة فليس بعيدا ان يكون بعض المواد في بعض الارحام وهو فضل الدم الذى يوزع على البدن قد اعدته القوة المدبرة لذلك البدن اعدادا انما يقبل التخطيط والتمديد على نحو خاص ويكون ذلك النحو هو النحو الذى كانت الطبيعة يصرفها عليه في بدو الامر ولا يقبل التخطيط والتمديد على الهيئة التى يروم المصورة ان يحصلها فيها لا كثيرا مطلقا ولا قليلا يؤدى الى التركيب ليس على ان القوة التى هى مدبرة بدن الانثى موجودة في دم الطمث حتى يكون هى المحركة ذلك النحو من التحريك ولكن اعدادها السالف موجود وهذه الخاصة من الخواص غير مشعور بها تلك الخاصة يمنع المادة ان يتحرك عن المحرك الغريب الا ذلك النحو

من التحريك ولكن لاعدادها السالف موجود وهناك خاصة من الخواص غير مشهور بها تلك الخاصة يمنع المادة ان يتحرك عن المحرك الغريب الا ذلك النحو من التحريك فيكون اذن سبب المشابهة اما من جهة القوة فان يشبه بالاب واما من جهة المادة بان لا يقبل تصوير الا على نحو محدود وهو المشابهة بالام وهذا هو على ان يوجد الاسباب افرادا واما اذا اخذ على نحو الجمع فسبب التشبيه محرك من المادة على نحو ما فيها من استعداد الصورة شخصية يشابه صورة شخصية وهذا الاستعداد لحاصل فتارة فاعله هو قوة الانثى وتارة فاعله هو قوة الذكر وانما استولى على المادة فاعدها النحو من قبول التخطيط والتمديد وسلخ عنها استعداد آخر ان كان ثم اذا اخذت الاستعداد فعل الصورة فتارة يقوى على ان تقديم وتارة تصور ولا يقوى على احالة الاستعداد مثل ما يعرض للقوة الغاذية اذا الصقت ولم يقو على التشبيه وذلك مثل مرض البرص فاذا اخذنا الاسباب على الافراد لم يجب ان يكون بسبب واحد عام واذ جمعنا السبب كان هو الاستعداد مقارنا للمصور فيكون الصورة لا يلزم عن الاستعداد فان الاستعداد لا يكون فاعلا ولا عن الفاعل وحده ولا يكون احدهما سببا تاما بالفعل بل اجتماعهما وح يكذب قوله ذلك العام هو منى او دم فان اما ان يكذب صفراه اذا احدث الاسباب على النحو الذى يؤخذ به الاسباب مفردة او يكذب كبراه على النحو الذى يؤخذ به السبب جميع الاسباب مما عمل الرجل شيئا وانما فرح فرح المتخيلين لا فرح المحققين فاذا انت المصنف يبتدى ونقول ان هذا قياس شرطى وان هذا قياس حملى ويبتدى تصرف المادة الواحد من صورة قياسية فاعلم انه ضعيف الصناعة في المنطق ولضعفه لا سعى له القياسات مخلوطة ومركبة ولا يعرف القياسات المركبة فيحتاج ان يتشوق بالتحليل وخصوصا اذا اخذ ينقل من صورة الصورة وما اطول ما على المنطقى ان يشتغل في كل قياس مقيسه وما ينتبه بان ينتج المطلوب الواحد بعينه من مادة واحدة بعينها من ضروب شتى من اشكال شتى فانك علمت ان الضروب الحملية كيف يرجع بعضها الى بعض والى الشرطية والشرطية الى الحملية والى الشرطية والعالم اذا اورد قياسا واحدا من حدوده فقد عمل على انه قد كفى عرضه ولا حاجة به الى ان ياخذ تلك الحدود بعينها ويشكلها شكلا آخر فانه لا يغنى عن المعنى الاول على هذا الرجل فقد اورد كلامه هذا على صورة قياسية تركيبية فيها حذف واضمار وعلى النحو المعتاد ثم رام ان يستعمل القياس على وجه التحليل ولم يفعل السنه فان قياسه الذى يسميه صعبا وناقص المقدمات محذوفها هو من ناقص الى ناقص ومن مخلوط الى المخلوط وذلك ان قياسه مؤلف من ثلث مقاييس احدها انه ان كان الولد يشبه والديه كليهما فانه يشبههما بسبب المنى او بسبب الطمث فهذا قياس والقياس الثانى ان يجعل هذه النتيجة مقدمة فقال ان كان الولد يشبه والديه كليهما فهو بسبب الطمث او بسبب المنى لكن الولد يشبه والديه فهو اما بسبب الطمث او بسبب المنى ثم يجعل مقدمة فنقول الولد يشبه والديه كليهما فهو اما بسبب الطمث او بسبب المنى اذن وههنا في السر قياسان اخران

احدها يصح به الاستثناء الاول وهو انه لو كان الولد يشبه والديه بسبب الدم لكان لا يشبه الا امه او كان يوجد للذكر دم الطمث ثم يستثنى بنقيض التالى وقياس آخر وهو المعرب الى المطلوب وهو ان نقرن النتيجة الثالثة فيقال واذا كان الشبه بالوالدين بسبب المنى فلكل واحد منهما منى ويستثنى عين المقدم فى عدة ويرتقبان ينتقل بالكلام المعتاد الى نظم القياس قد كان يجب ان يكون مقرنا بهذا الترتيب فى التحليل والتركيب او بتحليل آخر يجرى مجراه واما القياس الحملى الذى اورده فليس يستعمل فيه نتيجة القياس الاول مقدمة البتة فى قياس بعدها على انها بالفعل بل يستعمل شيئا هو لازم ثم يدعى ان القياس حملى وليس كذلك بل هناك قياسات واحد منها حملى وهو الاول وشرطى استثنائى وهو الثانى لكنه قدم الاستثنا مخفى عليه انه استثناء وهناك وضع وذلك قوله ان مشابهة الاولاد للوالدين انما يكون بسبب اصل وهذا عام للذكر والانثى واذا كان كذلك فاما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ومعنى قوله اذا كان كذلك انه اذا كانت المشابهة لاصل عام فيكون متصلة قد وضع مقدمها بعينه لا على انه بعد ذكر المتصل بل قبله وليس فى ذلك كثير باس فانتج التالى وهو ان مشابهة الاولاد بالوالدين اما الدم الطمث واما المنى ثم يحتاج الى ان يولف من هذه المتصلة والاستثنا قياس ما استثنائيا متصلا ونقول لكن ليس من دم الطمث فهو اذن من المنى وهذا قياس ثالث استثنائى من شرطى منفصل ففيه من النقصان ما فى الاول وفيه من الكذب بانه جعل القياس حمليا والغالب فيه الاستثنائى طبقيه فى معرفة المقاييس هذه الطبقة فيجب ان يحض قليلا من تسواره ولا يتقنع للمشائين بالسنان يتمنطق عليهم والشان فى فرحه واشهرت الفكلاته فى ذلك كانه عمل شيئا وافاد بدعا وقد احتج المشاؤن عليه بالمشاهدات اذ وجد البيض الذى يكون من الريح اذا عرض عليه سفاد الديك عاد مفرخا بعد ما هو غير مفرخ **الفصل الثالث نرجع فيه الى ماخذ التعليم الاول ونبين فيه ان ليس للمراة بالحقيقة منى وان مادة المراة التى تسمى منيا ليس فيها قوة مولدة بل متولدة وفصل القول فى المنى وشىء من التشبيه** لنعد الان الى ماخذ التعليم الاول فانا احببنا ان يكون هذا الفصل مقدما لينتفع به فى خلل ما يأتى من ذى قبل فنقول ان السبب فى الذكر هو استيلاء المزاج الذكورى الحار واسباب ذلك الاستيلاء اما فى المادة الرجلية واما فى المادة الانوثية واما فى مكان الجنين والذى فى المادة الرجلية وهو الذى فى المنى فان يكون حارا لنهار افانه اذا كان حار المزاج كان الولد ذكر لما يفيده المنى من الحرارة ولذا كان المنى الخالق هو الذى اتى من جهة البيضة اليمنى فهو اولى بذلك لان اليمنى بالجملة اسخن والدم الذى ياتيها انضج وهو الى المبدأ اقرب لانه ياتى من عرق تحت الكلية من حيث ينصفى عن المائية كما يعلم ذلك من التشريح ولما كان المنى مما يندفع اندفاقا بعد انفاق فليس يستنكر ان يكون بعضه يمينيا وبعضه شماليا وبعضه عالقا نافذا وبعضه ضالا لا ينفذ الى المعد

ولذلك ما قد يكون المنى الانى من اليسرى موشا البرد ذلك الموضع واما من جهة منى المراة ودم الطمث فان كانت المراة حارة المزاج لم يقصر استغذاء منيها وطمثها للتذكير واما من الرحم فان يكون حار المزاج ليس بارد يبرد مزاج المادة التى ينبعث اليه منه ويبرد مزاج ما يندفق من خارج اليه فانه وان كان المنى عند بعضهم يفعل فيه بكيفيته ولا يخالط بجوهره فمعلوم يقينا انه اذا برد مزاجه كان فعله اضعف واعجز عن الاذكار ولذلك ما كان البطن الايمن اولى ان يكون ما فيه ذكرا لانه وهذه الاسباب قد يتوافق فيجب لا محة مقتضاها وقد يتناقض ويتخالف فيكون العبرة للغالب ولذلك ما يكون من اليمين انثى ومن اليسار ذكر ويدل على مكان الجنين الحركة فاذا وجدت الحركة يلقاها الارنبة اليمنى رجى ان يكون الولد ذكرا وقد يحقق والجزو البرد ثم فى هذا من الاسباب المعينة والمعدة لا من الاسباب المصورة على ما ظن بعضهم ثم قال المعلم الاول انه اذا بلغت المدة اربعين يوما انشق المنى وبدا بالتفصيل وقبل ذلك فهو مثل عضو من لحم فهذا دليل على انه ليس يعنى عنه قوله فى المنى بعد وانه ليس يمكن ان يكون المنى خالطا للمتكون وان يكون للنساء شىء كالمنى لكنا نبتدى فنقول ان للنساء مادة هى دم الطمث فيستحيل تلك المادة فى الاوعية التى يذكرها ويكون الى البياض واللزوجة ويسيل الى الرحم سيلانا يلذ النساء وان كان ليس انزالا ولا وفقا فان الدفق بالقوة انما يحتاج اليه للمنى حتى فى الانزال الى قعر الرحم ويكون معينا فى ذلك ريح قوية هى الزراقة وربما انزرقت وربما انزرقت طائفة من الريح من جملة ريح المنى قبل المنى لانه الطف ثم ينزرق باقى الريح مع المنى وانزراق المنى فيمن يناول عدية اشد وكذلك فيمن لم يكثر الجماع وذلك الريح كانه ايضا فصل من جوهر الريح ولو كانت الغاية مقصورة على اللذة لكان خلاف الدفق وهو السيلان الثقيل اودم للذة لان اللذة هو لسيلان تلك الحارة اللزجة على عضو يفعل فيه كاللذع اللطيف ويتبعه بعد ويدسم كالتلافى فيكون اللذة من عود الحال الى المجرى الطبيعى عند حال خارجة عن المجرى الطبيعى بجملة غير مفرطة وهذا كلذة الحك ولذة الدغدغة واللذة التى يعرض من سيلان دهن فاتر على سطح قرحة الا ان المنى للجماع هو اشد واقوى لشدة الاسباب الفاعلة والمنفعلة والمعينة عليها فاذا لم يكن للمراة دفق الى اسفل لم يكن انزال واذا لم يكن تلك الرطوبة مولدة لم يكن منيا فان اسم المنى لم يوضع لكل رطوبة بل لرطوبة الذكرية التى يخرج من الاحليل ولا كل ما يخرج من الاحليل فانه قد يخرج رطوبات بخرج المنى ولا تسمى منيا بل يجب ان يكون خروجه مع لذة ولا كل ما يخرج مع لذة فان الودى والمذى قد يخرج مع لذة ما ولكن الذى يكون خروجه بدفق فيكون سببا لوجود حيوان منه فى غير جسمه واذا جعل شرح اسم المنى جملة هذه الخواص او الفصول لم يوجد الرطوبة التى للنساء مستحقة لان تسمى منيا فليس يجوز ان يقال انه روح او عضو بل هو رطوبة واجناس اربع صفراء وما ينسب اليها ودم وما ينسب اليه وبلغم وما ينسب اليه وسوداء وما ينسب اليها ثم هذه الرطوبة

التي في النساء ليست بصفراء ولا صفراوية ولا بلغم ولا بلغمية ولا سوداء ولا سوداوية بل هي من فضل
الدم اتفاقا وفضل الدم اما دم مطلق واما دم متغير ومن عادة الدم الذي يتغير الى اي كيفية كانت
يسمى دم طمث والطبيب الفاضل يعرف بجميع الاحوال وان يكون ما يسميه مني المراة هو من دم الطمث
على هذه الصورة فهذه الرطوبة التي للنساء يجب ان يسمى دما واذا سمي منيا هو يضرب من التوسع
وليدل بمفارقته لدم الطمث الذي لم ينضج هذا النضج ولم يستحيل هذه الاستحالة ثم من المعلوم ان هذه
الرطوبة اولى من دم الطمث لان يعين في تكون الجنين ولولا ذلك لما كانت المراة ينزلها وتحتلم بها وتلتذ
بسيلانها فيها دون سيلان دم الطمث الصرف واذا كانت نافعة في تكون الجنين لم يخل اما ان ينتفع
منفعة المادة واما ان ينتفع منفعة المحركة او لا يرجى لها منفعة اخرى واما ان ينفع منفعة الامرين جميعا
فيكون فيه قوة مصورة ومادة ايضا كما في البزور لكنه اذا كان في شي من الاشيا قوة فعالة تلاقي القوة
الانفعالية يحدث عنها الفعل فان كانت ضعيفة فيحدث عنها فعل ضعيف واما ان لا يحدث عنها الفعل البتة
فهو لانها ليست قوة البتة فاذن يجب ان يكون هذا الشي الذي يسميه الان منيا باشتراك الاسم اذا سال
الى رحم المراة عند جماع قضت المراة فيه شهوتها ولم يفض الرجل وحصل المني في معدن التولد وهو الرحم
ان يكون القوة المصورة يفعل في المادة ما في طبعها ان يفعل ان كانت قوية ففعلا قويا وان كانت
ضعيفة ففعلا ضعيفا رديا ولا يجد ذلك مما يكون البتة ولا يفعل فعلا ما البتة والذي لا يفعل فعلا
البتة ولا يؤثر تاثيرا البتة فليس هو بقوة فلا يكون اذن في نطفة الانثى قوة مولدة فان كانت قوة فلا
فعل لها البتة وانما يحتاج الى شي آخر اذا جاء ذلك الشي افادها قوة كاملة تسري فيه فليضع اولا ان في
مني المراة قوة ما لكن انما يصدر الفعل عن ازديادها فيكون القوة الفاعلة بالحقيقة هو الجملة الحاصلة
عند الزيادة ويكون الشي الموجود لهذه الجملة هو مبدا هذه القوة ويكون في مني المراة مثلا شي هو جزء
قوة وهذا بعيد ان يكون فانه اذا لم يصدر فعل لم يكن قوة البتة فانا لا يعقل القوة الا مبدا التحريك من
آخر في آخر بانه واذا لم يكن للشي في نفسه مبدا التحريك فليس بنفسه قوة بل عسى ان يكون في نطفة المراة
قوة التوليد بالقوة وانما يخرج مكامن يكسوه فقد اتضح من هذا ان نطفة المراة ليست حاملة للقوتين فهي اذن
حاملة لقوة التصور ولسنا نمنع ان يكون فيه وفي مني الرجال قوة التمديد والتخطيط فانه يحتاج الى ان يكون
فيه تلك القوة ليحسن موافقتها للمادة في انحاء امتدادها ليكون الفاعل مع المنفعل لكنا نقول ان مني
الرجل يتحلل ويتفرق في اجزاء المتكون فان تلك الاجزاء انما ينمي ويكثر ويعظم بمادة المراة وان كان في
الباقي المتكون اجزاء متحللة متداخلة في مني الرجل فلا يبلغ ان يصير عضوا مستقلا بل انما يكون منتشرا في
خلل العضو واذا كان اول انعقاد الجنين من هذين المنيين فبالحري ان يكون المادة الواردة بعد تشبه
بالمنعقد منهما حتى يصير غذاء فيجب اذن ان يكون دم الطمث اذا انجذب الى النطفة العالقة استحال اولا

الى طبيعة مادة مشتركة ثم يتنوع ويكتسب الاختلاف بعد ذلك اختلافا اكتساب المني نفسه
ويكون اندفاع دم الطمث الى الرحم في اقرائه كما كان قبل بل على الاتصال بحدب الرحم واقتضائه وتدبير
القوة الانوثية فانها اذا اضافت في الرحم علوقا لم يزل يتغذا ليل الدم ويصرف اجزاء الى الثدي كان
القوة التي في المني والقوة التي في اعضاء الام يتغايران اذ كانت القوة الدافعة اذا لم يتغا بها جاذب
منقاص لم ينهض الى ان يجتمع حمله لا يحتمل فيدفعه دفعة فان جاء جاذب لسبب اليه قليلا قليلا
وكما ان الغذاء يصير اولا دما ومادة مشتركة ثم يكتسب الاختلاف بعد ذلك الدم الذي يتكون فيها
من الغذاء فانه بالحقيقة يستحيل آخر الامر الى مشاكلة مني الاناث من حيث فقدوا ولذلك ما يكون المني
من فضل هذا الهضم الرابع ومن الرطوبة القريبة العهد ما لا يعتاد ولذلك ينقل الشبه لان الذكور
منه يكون قد استصحب القوة المصورة فيه قوة غاذية مما يتصل به من مادة الاناث على النحو الذي
كان يعدوانه المبدن والانوثي بازائه وبدل الاعداد فيها الاستعداد ولذلك فان مني المتحلل
اذا علق وكان قويا فاولى بالتشبه لانه يكون اقرب انفصالا من الاعضاء ولا يكون من الفضل
الذي دفعته الطبيعة بقوتها واعدته للدفق وانحى هذا الفصل مبا ذكوريا مصورا فيكون القوة
المصورة انما يتم فيه من الانثيين والقوة الغاذية في مني الذكر انما جاءت من قبل الاطراف في
صحبة الروح العادي الجاري في المني الذي كان هو السبب في احالة الدم الى مقاربة التشبه بالعضو
المنفوض عنه ولان ذلك الدم قد استحال الى مزاج العضو استحالة ما وقبل قواه الغريزية وان لم
يتم لقصوره في قوامه ولا ينبغي ان يستنكر اندفاع هذه الفضول الى البيضة فلا يمنع ان يكون
البيضة بخاصيتها يحدث من الاعضاء كلها هذا النوع من الفضل اما بقهر واما بمساعدة الدافع
من الاعضاء كما لا يستنكر من حدث اعضاء اخرى لفضول اخرى او من جذب الدواء المشروب وهو غريب
عن البدن لفضول كثيرة واما في الانثى فان المادة اضعف ان يستصحب قوة بل انما يستصحب اكثر ما
يفعل الاستعداد او خاص مزاج وقوام افادته القوة ولو استصحب القوى لكان الامر على ما سلف من
القول هذا واما اذا اندفعت في الاعضاء المادة الى الانثيين بعد ان نضجت هناك استفادت
القوة المصورة من هناك ويكون الغاذية لا محالة يصحب المصورة فيكون معها حيث يكون مني فيكون هناك
يشبه حد كان القوة المصورة التي للمني هي اثر من القوة المصورة التي في ذلك الشخص بعينه
فهو يروم مثل ذلك التصوير الذي كان تصوره المبدا الذي هو فاض منه وكانه قد استصحب التاثير
من القوة الغاذية من الاطراف ايضا فهو بذلك اولى وعيد ان معا ويتكون منهما الجنين لكن لاحدهما
غناوه وليس في حجم الاعضاء بان يخالط في تصويرها والثاني غناوه في تصويرها وان كان مقدارهما انقص من مقدار
الكفاية في تكون ما يتكون فيما بينهما من دم الطمث ما يستحيل الى طباع المادي منهما فيكون له غذاء ولا

بعد ان يكون الاقوى منهما يصير مادة للزوج والاضعف الانوثي مادة للاعضاء **الفصل الرابع في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المنيين** فاذا اجتمع المني من الرجل والمراة في الرحم استدار على نفسه متحصن المخانة بفعل القوى التي فيه وتحرك الرحم الى الاشتمال عليه وبعضهم يقول انه يشتمل عليه قليلا قليلا وتسبح من مادة مني المراة ما يصله باطراف الرحم السافلة وهذا يحكم بل يشبه ان يكون حركة الرحم الى الاشتمال عليه امر اسريعا لكن الاشتمال التام انما يتم اذا تم بحركة المادة الى جهة الرحم بازدياد نمو يقع فيه فتح تستمر به الاشتمال ومن شان المني ان يتخنه الحر فيتخن لذلك وبالحر ان يتعلق المني من مادة يتخن بالحر او كان الغرض فيه يكون الحيوان واستصحاف اجزائه ويعرض عند الاشتمال احساس الطمث ليغذو الجنين وانضمام الرحم للاشتمال وحفوف الفرج لشدة النشف وعشان وشهوة ردية لاحتباس الطمث وهو اولا فاضل على حاجة عند الجنين ويغير لون العين ولون عروق اللسان الى الخضرة لذلك دايم عندنا لقائه لشدة اجتماع فم الفرج ولكنه المخفي وهذه العوارض ربما عرضت في اول الاشتمال وربما تاخر عنه عشرة ايام وفوق ذلك ويشتد العيان عن رسات الشعر على رؤس الاجنة فاول ما يتكون هو الصفاق المطيف به كما يطيف بالبيضة ليكون قابرا وما سكا لاجزاء المني وحافظا اياه على التشتت وحاضن الحار الغريزي فيه ثم ان المادة ياخذ في النمو والزيادة اما اولا فيما يتولد فيها من جوهر الروح الذي هو مركب القوى النفسانية فانه يجب ان يكون اول متكون هو الشي الذي يجتمع فيه امران السهولة والحاجة ويكون الروح اسهل من يكون العضو والحاجة الى نمو الروح لانبعاث القوة واشتدادها امس من الحاجة الى تكون الاعضاء اعني النامية ولان اصل هذا الروح هو مما انقذف في المني الى الرحم مخالطا له فلا يخ اما ان يكون المني كله كالمكان الاول له او يكون هناك مجمع خاص عنه معروف ويستحيل ان يكون الطبيعة تهمل امر هذا الروح حتى يجعله ينمو حيث اتفق وكيف اتفق ويتحرك من حيث اتفق بل يجب اول شي ان يتميز الجوهر الروحي وينفرد ويجتمع وان يتميز الجوهر الاخر الذي يريد الروح ان ينفذ فيه ويمد فيه بنفسه وان يكون الروح مبدأ مبدا عنه يتحرك الى جهات شتى فيكون ذلك المبدا هو الجزء من المني الذي اذا استحكم مضغة كان قلبا فيجب اذن ان يكون اول وعاء يتكون هو وعاء الروح ويكون في اول الخلقة غير محسوس واذا كان الروح بعد ذلك سعت النفس على ما يعترف به الاطبا من قولهم ان الريح ينفذ ويخلق نفيا امام فوهات العروق فيكون تلك المنافذ يضاهي الذي اذا تخلقت محسوسة كانت عروقا ويكون فاعلها حركة هذا الروح من مبدا فيكون لا محالة المبدا اليها هو القلب وبالجملة فانه لا بد ان يخص القوة المصورة حيث يخص فيه الروح الذي انما يحسن بعرقه بعد اجتماعه عن تفرقه حتى يكون على حساب وليس هذا او لان الروح شبيه بالريح بعض ان يكون اول ما يظهر في النطفة انتفاخ ما نبدي ينمو به ثم ان ذلك

الجوهر الروحي الذي قد قوي فيه وكثر واعتدى من جوهره يحدث فيه النفخ المحتاج اليها لا على ما يظن الاطبا ومن يجري مجريهم ان النطفة لما كانت رطوبة وكل رطوبة ينفعل منها الحار فلعلها لا بخار عن ريح يحدث فيه فان الريح يطلب المخلص وانه يرتقي الى فوق وانه ينفذ وانه يسعف من فوق وانه يدي نفيا فوقانية في ظاهر النطفة يصلح لان يصل منها بعينها الى باطن النطفة تسيم صالح فانه ليس الا كلك في ذلك المتولد ريحا فضليا بل هو امر مقصود من الطبيعة ومقصود حصره لا تصعيده ومحرك على الجهة المطلوبة للنفس لا على الجهة التي توجبها الطبيعة الريحية ولولا ان موضع اتصال السرة بالرحم من فوق او فوق لكان حركته يكون الى جهة اخرى بحيث يحركه النفس لا يقتضيه حركته التي له بالطبع وهذه اشياء قد حققناها في فنون لنا اخرى فاذن يكون هذه الريح الروحي بسط النطفة في اقطاره واحدث في الغشا نفسه موازية لفم العروق التي في الرحم التي ينفتح عند الحيض ويجعل الجميع مجاري في الغشا المذكور يودي الى مجرى واحد وافد الى عمق النطفة يكون ذلك المجرى موديا الى باطنه للدم والنفس اما الدم ففي عرقين او عرق واحد واما النفس ففي عرقين واذا تخلفت هذه المجاري امتص النطفة حسد الغذاء من فوهات تلك العروق فصعد في الصفاق دم يستحيل عن قريب الى مشاكلة جوهر المني وحدثت لها خطوط لها مباد دموية لان الدم يمر فيها وهو دم واوساطه صديدية لانها تستحيل هناك الى طبيعة المني ونقطة اول هو القلب ولا يرى اواخرها اذ المادة يكون قد استحالت هناك وليس لذلك مرة واحدة في جميع الاجنة ثم ان الدموية يزداد في النطفة وينشا فيها حتى يصير علقة ويكون مبدا ذلك من داخل ويزداد التجوية والانعقاد وعلقت كان الاعتدا كله من السرة وبعد ذلك فان الغليظ من الدم نحا الى مبدا والطيف منه نحا الى مبدا من مسلك تحالة تلك الحال فيكون المبدا الذي يصير اليه اللطيف حارا جدا والطيف يغذو الشي المهين لان يكون قلبا وهو الذي كان نخراته الاجتماع الروح كله الى المبدا والغليظ يستعمله القوة المصورة التي لخصت لا محة الى حيث لخص اليه الروح او كان الروح هو مركب القوى النفسانية والنفس واحدة فيكون منها الكبد كانه فضلة غذاء القلب فيكون مبدا تكون الكبد اما الفاعل فالقلب بقوته واما المادي فالجزء الاتهل من المني مع الدم الاغلظ واما الدماغ فانه لا محة يحد اليه روح ويخص فيه ايضا ويتخلق ابيض جوهره وليس يخلقه الى الان مادة دم بالحقيقة دموي بل دم رطب كانه يلقي فيحتاج بالتمام ولما لم يكن جائزا ان يكون الدماغ اين اتفق وكيف اتفق والقلب كذلك فخلق جميع ذلك على ما ينبغي بحركة الروح فيه وبتحيز الوعاء المطلوب له ولم يكن الروح النفساني والطبيعي والحيواني متفرقا في المني بل المني متخصص متشابه الاجزا وليس حركته نفارا وبعد الا ان مواج في جسم متشابه الى نقطة واحدة بعينها اولى منها الى نقطة اخرى حتى يمكن ان يقال ان الارواح بانفسها يتحرك اما الروحانية فالى حيث واما الطبيعية فالى حيز واما النفسانية الى حيز ولا القوة المصورة يحركها الى احياز يميز بعضها عن بعض

ولا يحركها الى اختار ولبس لها تميز الا يفعل هذه او القوى التي في الروح فان القوة انما يفعل فعلا اولا في
الروح بعد اجتماعها بان يحركها الى الجهات ويفعل فعلا ثانيا في الاعضا بتوسط الروح بان يحرك الروح
اليها فان هذا اول ما يتميز به الجهات في الجرم الجسماني فالتميز الذي يحصل من القوة لا يحصل الا
بفعل فيكون هذا التميز ليس قبل حركة الروح عن المبدا الاول بل بعد حركة الروح عنه وكلامنا في التميز
الذي قبل حركة الروح حتى يتحرك اليه الروح فينبغي اذن ان يكون الروح كله يتحرك اول حركته الى ما
يميز لا بتميز الروح اياه من الجهات والجهة الحاصلة في الكرة لا من قبل فعل شيء فيها بعد كونها في القعر
الظاهر اعني الوسط والمحيط وقد علمت ان المحيط مصغر ومعرقة القوة وبغيره لها في النفوذ في استعمال المادة
فيجب ان يكون اول حركة الروح الى الاجتماع المستعد للتميز الثاني الواقع بحسابه هو الى القعر والى الوسط
بالحقيقة من الكرة فيكون اول شيء هناك مجمع ومعدن ثم يتميز له فوق ويمين ويسار وغير ذلك فيتفرق البه
فيتحرك قوة الحس فيه الى جهة فوق لما سنذكره من المنفعة لكن يكون مماسا للمبدا حركة واحدة ويتحرك قوة
الغذاء الى جهة اخرى ومماسة له واقوى جانبي عرض الحيوان اليمين فيجب ان يكون فيه العضو الذي لا صواب
في اصفاده الى فوق ولا الى اسفل لما نعرفه بعد فيعرض من ذلك ان يصير للاجزاء اختلاف وذلك بعد ان يحصل
للمادة غور وظاهر يفترق به استحقاق جهات الحركات كما في العالم الاكبر فيتميز الارواح ويخلق لها اوعية
يجتمع فيها مثل النفاخات ويستعمل كل وعاء بما يعتدي وقد وجد القلب والكبد والدماغ في اول الخلقة
مماسة بعضها لبعض ووجد الكبد في اول الامر اكبرها اذا كان مكان تميز الدم الذي الحاجة الى كثرته شديدة
واما الروح فالحاجة الى قوته شديدة واصغرها في اول الامر الدماغ لانه للحس والحركة ولا وقت له بعد لعظم
الراس جدا لكثرة ما يحتاج الى ان يثبت منه بعد تقومه وغلظه فلا يلتفت الى ما يقال ان الشيء خرج من ذلك الى
ذاك ومن ذاك الى هذا فانها انما خلقت هذه الاعضا في اول الامر متباينة اعني التجاويف ليكون فيها الروح
اولا اذ هي بقت وانما يكون تلك النفخ من حركة الروح ومجمع الروح واحد ويتوجه من ذلك المبدأ الى كل واحد
من المبدأين الاخيرين روحان او يتوجه الى مبدأ روح والى آخر روحان ويتفرق فيتوجه الى هذا روح والى
ذلك اخرى فهذان الروحان موجودان في المني ليس انما فيه روح حيواني فقط او طبيعي فقط فانه ينصب منه
روح من الدماغ ومن الكبد ومن القلب فلا يحتاج الى ان ياتي من العضو القلبي روح حيواني ثم يستحيل مثلا في
الوعاء الذي هو الكبد طبيعيا ثم ياتي القلب طبيعيا بل انما يحتاج الى الكبد الروح وهو طبيعي ويتصور وغاد قد بقي
منه في القلب كفاية للقلب فانه لولا نفخ المصور نفخه الى الكبد نحو المبدا المذكور لما تصور الكبد واذا كان كذلك
جاز ان يميز القوة المصورة روحا عن روح في المبدا الاول ويرسل كل واحد في نفسه خاصة فيعمل كل واحد منهما نفسها
خاصة ومجاري خاصة اذا استحكمت تميزت عروقا وشرايين وكذلك الحال في الروحين اللذين للدماغ فاذا تمت
هذه الاوعية متماسة يجب ان يكون المنافذ بينها فقط ليست في اوعية كالانابيب ثم اذا اخذت سائر المتعضية ان

يكون الاسوق او الوعاء الذي يمتد ان احدى المنفذين باحدهما دنيه من القلب واما الاخر فياخذ مادته
من العضو الاخر كان منفذا للروح الحيواني من القلب الى الدماغ اذا اخذ يبعد احدهما عن الاخر انما يكون
من الدماغ بعد ان وجد القلب والدماغ متميزي الجوهر قبل حصول هذين العضوين الواصلين فيجوز
ان يحدث كل واحد منهما من كل واحد منها وليس من احد الاقسام مانع واما المنفذ الاول فالنفث الذي
نفذ فيه الروح فهو من المبدأ الاخير وليس يبعد كما قلنا فيما سلف ان يكون القوة ينبعث من عضو الالة
الحاملة ياتي من العضو الاخر القابل له وليس ايضا ذلك بواجب ولا ما اخذوه من التشريح بوجه وقد
سلف الكلام فيه فاذا تكونت هذه الاعضا يتبعها الاعضاء الاخرى ونزل من الدماغ النخاع في الفقار
وانسحت العروق والاعصاب وتميزت مواد العظام على ما ينبغي وتميزت الاطراف وتمت الخلقة في مدة

الفصل الخامس في تفصيل استحالات مادة الجنين الى ان يتم

قال الاحوال زبدية المني وهو من
فعل القوة المصورة والحال الاخرى طهو النقطة الدموية في الصفاق استدادا اما وما لك الاحوال استحالة
المني الى العلقة وبعدها استحالته الى المضغة وبعدها استحالته الى تكون القلب والاعضاء الاولى و
اعتها وبعدها يكون الاطراف ولكل استحالة او استحالتين مغامدة موقوف عليها وليس ذلك مما لا
يختلف ومع ذلك فانها يختلف في الذكران والاناث وهي في الاناث ابطا ولاهل التجربة والامتحان في
في ذلك اراء ليس بينها بالحقيقة خلاف فان كل واحد منهم انما حكم بما صادف الامر عليه بحسب امتحانه و
الذي يمتنع ان يكون الذي امتحنه الاخر واقعا على ما يخالفه ومع ذلك فان جميع ذلك ما هو اكثري لا محيز
والاكثري فيمن يولد في الاكثر اما مدة الرغوة فستة ايام وابتداء الخطوط الحمر والنقطة بعد ثلثة ايام
اخرى يكون ذلك لتسعة ايام من الابتداء وقد يتقدم يوما او يتاخر يوما بعد ستة ايام اخرى وهو الخامس
عشر من العلوق ينفذ الدموية في الجميع فيصير علقة وربما تقدم يوما او يومين او تاخر يومين وبعد ذلك باثني
عشر يوما يصير لحما وقد تميزت فطبع لحم وتميزت الاعضاء الثلث وامتدت رطوبة النخاع وربما تاخر او
تقدم يومين وثلثا ثم بعد تسعة ايام ينفصل الراس عن المنكبين والاطراف عن الضلوع والبطن تميزا
الحس في بعضهم ويخفى في بعضهم حتى يحس بعد ذلك باربعة ايام تكملة الاربعين وسادر في النادر
الى خمسة واربعين يوما واقل في ذلك ثلثين يوما وذكر في التعليم الاول ان السقطة بعد الاربعين
اذا شق عنها السلا ووضع في الماء البارد ظهر شيئا صغيرا متميز الاطراف والذكر اسرع في ذلك كله من الانثى
ويشبه ان يكون اقل مدة تصور الذكران ثلثون يوما واما تحديد حال الذكر والانثى في تفاصيل المدد
فامر يحكم به طائفة من الاطبا بالنفوس المجازفة واول ما يحد المني متنفسا يتنفس واول ما يعمل المصورة
انما يعمل مجمع الحار الغريزي ثم المخارج والمنافذ ثم بعد ذلك ياخذ الغاذية في العمل وعند بعضهم ان الجنين
فيتنفس من الفم بل يتنفس بحركة التنفس اذا ادرك في الرحم وليس عليه دليل وعند بعضهم ان الجنين اذا في

على تضوده ضعف ما تضود فيه يحرك واذا اتى على تحركه ضعف ما يحرك فيه واللبن يحدث مع تحرك الجنين
وقد قيل ان الزمان العدل الوسط خمسة وثلثين يوما ويتحرك في سبعين يوما ويولد في مائتي وسبعين
يوما وذلك تسعة اشهر وهذا شيء لا يتسبب فيه المحصل حكما واعلم ان دم الطمث ينقسم ثلثة اقسام
ينصرف في الغذاء وقسم يصعد الى الثدي وقسم هو فضل يتوقف الى وقت النفاس فينفض والجنين
يحيط به اغشية ثلث المشيمة وهو الغشا المحيط وفيه تنسج العروق المبادية صورالها الى عرقين وسواكبها
الى عرق يسمى بلاس وهو اللفائفي وينصب اليه بول الجنين والثالث يقال له اللس وهو مقبض العرق
فاقرب الاغشيه منه الغشاء الثالث وهو ايضا ليكون مجمع الرطوبة الراشحة من الجنين وفي جميع تلك الرطوبة
فايدة في اقلاله لكي لا يثقل على نفسه وعلى الرحم وفي تنفيذ ما بين تسريه والرحم فان الغشاء الصلب يولمه بمماسته
كما يولم المماسات ما كان من الجلد قريب العهد من النبات على القروح ولم يستوكع بعد واما الغشاء الذي
يلي هذا الخارج فهو اللفائفي لانه يشبه اللفايف ويصعد اليه من السره مصب البول ليس من الاحليل لان مجرى الاحليل
ضيق ويحيط به عضلة موكلة يطلق بالارادة والى آخره مدارج واما هنا فهو واسع مستقيم المأخذ وجعل
للبول مغيض خاص لانه لا في البدن المحتملة لحرافته وحدته وذلك ظاهر فيه والفرق بينه وبين رطوبة المرفق
في الرائحة وحمرة اللون ولولا في ايضا المشيمة لكان ربما افسد ما يحتوي عليه العروق والمشيمة هي ذات الاوردة
فاذا دخلا استقصر المسافة الى الكبد فيا حنا عرقا واحدا ليكون اسلم وينفذ الى تحدب الكبد لئلا يزاحمها
مقرعه المرارين تقعرها وبالحقيقة فان هذا العرق انما ينبت من الكبد ويجي الى السره الى المشيمة ويتفرق
هناك فيصير عرقين ويخرج ويتحرك في المشيمة الى فوهات العروق التي في الرحم على ما كثيرا ما يتوسع في هذه
الابواب ويبنى الكلام على مذهب الاطبا بعد ان يكون المعتمد الاصل الذي اعطينا المتعلمين وهذه العروق
يعرض لها شان آخر ان احدهما انها عند فوهات الثلاثي ادق فكانها اطراف الفروع ايضا فانها اولا
يجري من هناك فيظن انها تنبت من هناك لكنها انما يجري هنا لانها باحذا الدم من هناك فان اعتبرت البعث
اوهم ان الاصل من الكبد وان اعتبرت الاستحالة الى الدموية اوهم ان الاصل من المشيمة لكن الاعتبار الاولى
هو اعتبار النفوذ والمنافذ واما الاستحالات فهي كالات للسطوح المحيطة بالبعث ولذلك فان الشرايين
يجتمع الى شرايين ان اخذت الابتدا من المشيمة وحدها سعدان من السره الى الشريان الكبير الذي على الصلب
متوكيين على المثانة فانها اقرب الاعضاء التي يمكن ان تستند اليه هناك مستندين بها ما عشه للسلامة
ثم ينفذان في الشريان الدايم الذي لا ينفسخ في الحيوان الى آخر حيوته فهذا هو ظاهر قول الاطبا واما في الحقيقة
فهما شعبتان منبتهما الحقيقي في الشريان وعلى القياس المذكور ويقول الاطبا انهما لم يصلح لهما ان يتخذا
يمتد الى القلب لطول المسافة واستقبال الحواجز ولما قرب مسافتها من المتصل به لم يحتاجا الى الاتخاذ ويذكر
ان الشريان والوريد النافذين من القلب الى الرئة لما كان لا ينتفع بهما في ذلك الوقت في التنفس ينفعد عظمه

صرف نفعهما الى الغذاء فجعل لاحدهما الى الآخر منفذ ينسد عند المولود وان الرئة انما يكون حمراء في الاجنة
لانه لا يتنفس هناك بل يغتذي بدم احمر لطيف وانما يبيضها مخالطة الهوائية ويقول الاطبا
ان الغشاء اللفائفي خلق من مني الانثى وهو قليل واقل من مني الرجل فلم يمكن ان يكون واسعا فجعل
طويلا ليصل الجنين باسافل الرحم وضاق عن الرطوبات كلها ولم يمكن ان يكون واسعا فلم يكن بد من ان
يفرد للعرق مصبا واسع وهذا من متكلفاتهم والجنين اذا سبق الى قلبه مزاج ذكوري فاض في جميع الاعضاء
وهو با الذكورة ينزع الى ابيه وربما كان سبب ذكورته غير مزاج ابيه بل حال الرحم ومزاج عرض للمني خاصة
فلذلك لا يجب اذا اشبه الاب في انه ذكر انه يشبهه في سائر الاعضاء بل ربما يشبه الام والشبه الشخصي يتبع
الشكل والذكورة لا يتبع الشكل بل المزاج وربما يعرض للقلب وحده مزاج كمزاج الاب يفيض في الاعضاء
واما من جهة الاستعداد الشكلي فيكون القبول من المادة في الاطراف مائلا الى شكل الام وربما قدرت المصورة
على ان تغلب بشكل المني ويشكله من جهة التخطيط بشكل الاب لكن يعجز من جهة المزاج ان يجعله مثله في المزاج
والسبب في التوام كثرة المني حتى يفيض الى بطن الرحم مضا يمتلا كلا على حدة وربما اتفق لاختلاف الرزقين ان
واتى ذلك اختلاف حركة من الرحم في الجذب فان الرحم عند الجذب يعرض لها حركات متتابعة لكن يلتقم لقمة
بعد لقمة وكما يتنفس السمك نفسا بعد نفس لانه ايضا يدفع منه الى باطن الرحم دفعات كل دفعة يكون مع حدبه
للمني من خارج طلبا من الرحم الجمع بين المنيين وذلك شيء يحسه المقعد من المجامعين ويعرفن هو ان بعض
انفسهن وتلك الدفعات والجذبات الافراد لا يكن صرفة بل اختلاجية كان كل واحد منهما مركبة من حركات لكنها
لا يتم الا عند عدة اختلاجات بل يحسن بعد كل جملة اختلاجات سكونا ما ثم تعود في مثل السكون الذي
بين زرقات الغضب للمني ويكون كل مرة ما ثنه اضعف قوة واقل عددا اختلافات وربما كانت المرات فوق
فوق ثلث او اربع فبذلك يتضاعف لذتهن لانهن يلتذذن من حركة المني الذي لهن ويلتذذن من حركة مني
الرجل في ثم زحمهن الى باطن ما يحدث بل يلتذذن بنفس الحركة التي تعرض للرحم وربما اتفق ان زرقه ذكرته صبه
اساوه فاختلط وتلاها زرقات مثل ذلك مرة بعد مرة فحملت المراة ببطون عدة اذا كان كل اختلاط نفسه بحار
وربما اختلط المنيان معا ثم يقطعا او يقطعا عن وحدة سابقة بسبب ريحي او اختلاجي او غير ذلك من
الاسباب المعروفة فيحاز كل على حدة وربما كان بعد انسلاخ الغشا فيكون كثيرة في شيء واحد وهذا مما لا يتم
كونه ولا يبلغ الحيوة وربما كان قبل ذلك وما جرى هذا المجرى فيشبه ان يكون قليل الافلاح وانما الفلج
هو الذي وقع في الاصل متميزا واما الولادة فانما يكون اذا لم يكن الجنين بما يوبه اليه المشيمة من الدم وما
يادي اليه من النسيم ويكون قد صارت اعضائه تامة فيخرج عند السابع الى الخروج كما يتم فيه القوة فان
عجز اصابه ضعف ما لا يسوف اليه معها القوة الى التاسع فان خرج في الثامن خرج وهو ضعيف وخروج الجنين انما
يكون بانشقاق المشيمة والاغشية الرطبة وانصباب الرطوبات وازلاقها وقد انقلب على راسه في الولادة

الطبيعية ليكون اسهل للانفصال اما الولادة على الرجلين فهو لضعف المولود ولا بقدر على الانقلاب
وهو خطر ولا يفلح في الاكثر والجنين قبل حركته الى الخروج فقد يكون معتمدا بوجهه على رجليه وبراحته
على ركبتيه وانفه بين الركبتين والعينان عليهما وقدميهما الى قدامه وهو راكب عقبيه ووجهه الى الظهر
حماية للقلب وهذه الهيئة اوفق للانقلاب ومعين على الانقلاب ثقل الاعالي في الجنين وعظم الراس
منه خاصة واذا انفصل انفتح الرحم الانفتاح الذي لا يقدر في مثله مثله ولا بد من الانفصال
بعض المفاصل العظيمة ومدد وعناية من الله تعالى معدة لذلك يرد عن قريب الى الاتصال الطبيعي و
يكون ذلك فعلا من افعال القوة الطبيعية والمصورة بخاص اثر متصل من الخالق لا استعداد كلا
يحصل مع نمو الجنين لا يشعر به وهذا من سر الله تعالى

الفصل السادس في احوال من احوال الولد والوالدة

الاناث يتكون في النشأة الاولى في مدة اطول لضعف القوة المصورة
ولو قويت لذكرت واما اذا تصورت فانهن يراهقن ويشبن ويعجزن اسرع لرطوبتهن مثل
الاشجار الرطبة كالخروع والخلاف فانها تنمو بسرعة وذلك لان الطبيعة لا تقصد في تدبيرهن الاحكام
فذلك مما لا يمكن فيها واذا لم تقصد وكانت المنة والمادة غزيرة رفعت بعجلة فان التاخر انما تبع من
الفاعل الذي ليس يقصد للاحكام واما القوة والمادة والنساء وان قصرت قواهن عن الرجال فليس يبلغ
ان يكون ما وفات الافعال الطبيعية في صحتهن وان قصرت طبايعهن عن طبايع الرجال فان نسبة
طاعة مادتهن وكثرتها وسيلانها الى مثابة مادة الرجال هي نسبة الحاجة في احكام خلقة الرجال
بل مثلها من النساء بل تلك النسبة اعظم من نسبة قوة الرجال الى قواهن والحبل بالذكر احسن حالا
من جميع الوجوه حتى سهولة الولادة من الحبل بالانثى يعجز قوة الانثى عن تدبير ما ينصب الى الرحم
وربما فرحت سوفهن وربما كان الحبل من بعضهن سببا لسمنة وصلاح حال لركان الاحساس بتصيير سببا
لاستيفاء اعضائها الغذاء وخصوصا اذا كان عادتها في حيضها الافراط او كانت في الجبلة لا
يحتمل الاستفراغ وهذه هي التي يكون فضولها قليلة المقدار صالحة الكيفية والقوة الدافعة
قوية والمسام في الخلقة واسعة وربما كانت لا اخلاطها حدث يسير فبذلك يلبسع لها المسام وسعة
المسام سبب لسهولة الاندفاع سبب لانجذاب الرطوبات الى جهة الاستفراغ فاذا احتبس طمثها امكن
نقل الطبيعة على تعديل الخلط وانفاق الذي كان يستفرغ فاضلا عن المحتاج الى ان يستفرغ انفاقا
في اصلاح الاعضاء فقد يكتسب تلك المادة من التدبير فيها الاحتباسها وقد كانت حركتها الاندفاعية يعجل
بمن ذلك فال وحال الحيوانات محدودة ازمنة الولادة خلا الانسان فربما وضعت الحبلى لسبعة وربما
في الثامن وقلما يعيش المولود في الثامن الا في بلاد محدودة مثل مصر والغالب هو الولادة في التاسع وربما
عاش المولود في الثامن وربما لم يكن ذلك مولودا بالحقيقة في الثامن بل يكون الغلط واقعا في الحساب

بحيضة تخللت وكذا الولادة في العاشر وربما سلم في الاقل ويكون قد وقع في حسابه غلط لا يفارق الاعراض للحبلى فيل
الحبل يشهر لاسباب غير الحبل وخصوصا اذا احتبس دم الطمث وقد بلغني من حيث وثقت به كل الثقة ان
امرأة وضعت بعد الرابع من سني الحمل ولدا كما قد نبتت وعاش وحدثت عن ثقة انه شاهد مولودا بعد ستة
اشهر وقد عاش قال المعلم الاول وقد يعيش للتساخمسة اولاد في بطن واحد وحكى عن امرأة قد عبرت الزمان
انها وضعت عن اربعة بطون عشرين ولدا وان امرأة اسقطت خمسة عشر صورة وقد سمعت من الثقات بحر جانبه
ان امرأة اسقطت كيسا فيه سبعون صورة كل صورة صغيرة جدا واذا اتامت المرأة بذكر وانثى فقلما
يسلم الوالدة والمولودات واما بذكرين وانثيين فيسلم كثيرا والمرأة والفرس يحتمل الجماع على الحبل لكن
المرأة قد يحمل على الحبل ولا كذا الفرس في الاكثر يهلك الاول وقد اسقطت امرأة واحدة اثني عشر جنينا
حملا على حمل واما اذا كان الحمل الثاني واحدا وقرب العهد من الاول فقد يعيشان كامرأة ولدت يوما
يشبه احدهما الزوج والاخر العشيق واخرى حملت توأما ثم حملت عليهما فوضعت ثالثا وسلم منهم التوأم وربما
كان مع الوضع سقط وربما وضعت الحبلى لتسعة اشهر وما يليه فوضعت بلطخ الراس برطوبات المني وكثيرا ما
يكون على راسه لطخ من طين او من جنس طعام يكثر منه المرأة وان اكثرت المرأة الملح لم ينبت اظفار ولدها
لحدة الملح واول اللبن الطبيعي مالح للبقائه في الضرع مدة وفعل الحرارة فيه كما علمت السبب فيما سلف و
النساء على اكثر الامر ينقطع طمثهن على ثمان واربعين سنة وربما تمادى الى خمسين سنة ويحبلن بما لم
من يحضن ولم تر امرأة حبلت بعد الخمسين والزرع المولد للرجال فقد يتولد فيهم في الاكثر الى ثمانين و
سبعين وربما جاوز في القليل من الناس وربما استدل لمن يظن به من الرجال العقم ومن النساء العقر
زوجا فاولد وربما كان الانسان موسا في حداثته فاذا استحكم مزاجه اذكر وربما كان الرجل لا يولد له
الا اذا استحكم مزاجه اذكر وربما كان الرجل لا يولد له الا اذا استحكم مزاجه ومن النساء عقيم وعسر الولاد
وقد يكون منهن من يحبل كل مساس وكذا من الرجال من يحبل بكل مساس ومن عسرات الحبل من يحسن احتماله
الحبل ومن سريعات الحبل من يسوء احتماله الحبل ومن الرجال والنساء مونث ومنهم مذكر وحكي ان فلانا اتى
وسبعين ولدا الا واحدا منهم كان انثى والتي يعسر حبلها اذا عولجت لتلد فانما تلد في الاكثر انثى ومن الناس
من يولد في حداثته ثم لا يولد الا بعد سنين وكان السبب فيه عندي يبس المزاج وحرارته فيكون بحداثته
بعد اليبس وشيخوخته بعدل الحر وقد ينزع شبه الولد الى الوالد في الامراض والاعداب والحيلان والسبب مفهوم
مما قدمناه وربما ينزع الشبه بعد قرن وقرنين كما كان في الوسط حايل يزول عند الطرف واكثر الذكران
اشبه بالاباء واكثر الاناث اشبه بالامهات وان جاز ان يقع خلاف ذلك لما فهمناه من العلل ومن الرجال
من لا يولد الا شبيها بنفسه ومن النساء من لا يلد الا شبيها بنفسها ومن سر الاجنة في الحيوانات
ما يلصق بالمشيمة ومنه ما يلصق بنفس الرحم وربما ولد المولود وخصوصا في ذوات الاربع وقد اجتمع

في اخر معاه ثقل وفي مثانته بول وربما كان في بعضها عرقان واذا ابتدات اوجاع الطلق من ناحية البطن
كان اسهل للولادة وان ابتدات من فوق ذلك كان اعسر وكلما كان الوجع انزل فهو ادل على السهولة
والرطوبة التي تنصب قبل خروج الجنين اما في الذكران من الاجنة فيكون مائيا صافيا واما في الاناث فيكون
دمويا وطلق النسا اشد من طلق ساير الحيوان وحبس النفس يعين على الولادة والنفس فيما بين ذلك
نفسر وينبغي ان يبادر الى ربط السرة لئلا تسيل الدم والروح ويهلك الصبي فان ان احل ذلك الرباط
بعد جمود الدم على المشيمة علقة لم يضر والمشيمة تقلب عند الولادة وربما خرجت قبل وخرج بطن ا ان
المولود مس وربما خرج الدراف على الاضلاع وربما خرجتا ممدودتين مع الراس وكما ينفصل يستهل
ويمديده الى فمه وربما اعفي في الحال وربما اعفي بعد ولون عفنته الى الدموية وربما كان اسود
جدا واذا كان قد تقدم الولادة نزف واستفراغ عسرها لان تلك الرطوبة هي التي يعين على الازلاق على
الدفع واذا تاخر النزف كان ايضا اهون على الولادة ويضحك الصبي بعد اربعين يوما وذلك اول ما
يفعل النفس الناطقة في بدنه لا اول ما ينفعل عنها من فرح ويرى المنامات بعد شهرين فيما فطن به وينساها
اقول لانه في مثل ذلك الوقت بالنفس يختلف عند المحسوسات ويميز بينها ويرتسم في خياله وما هو
المولود من الناس الين بل هو لانه بعد رطوبة وليس ذلك لساير الحيوان فان كان البالغ منها لبنا فلا يبلغ
مبلغ ما للانسان وساير الحيوان يولد وله اسنان الا الصبي الملهم الا اذا تاخر وضعه واول زمان نبات
الاسنان هو السابع من الشهور والثنايا العالية اولها نباتا وقد ينبت السفلى قبل العليا في النادر و
يكثر اللبن بعد النفاس واحتباس النزف ومن النسا من يدر لبنها لا من الحلمة فقط بل من مسام اخرى في
الثديين وذكر ان بعض النسا در لبنها من مسام بقارب ابطها وربما نفذت شعره مع اللبن الى الثدي فيوجع
وربما حرج واظنها يتولد هناك ويطول مدة البان المراة الى سنتين فما فوقها الا ان تحمل فينقطع لبنها
او يفسد او يقل ويضر بالمرضع الاول وما دام اللبن غزيرا لم تحض وربما حاضت مع ذلك والصبي المادف المواد
لا يجاوز السابع وربما مات قبله وان كان بالصبيان امراض مادية زادت مع زيادة القمر بسبب ازدياد
الرطوبة مع القمر تمت المقالة التاسعة

المقالة العاشرة وهي فصل واحد في احوال النساء من جهة العلوق والاسقاط وما يعرض لهن من الاشتمال والاختلاف

المراة التي لا يعلق او يسقط ان علقت فذلك اما لبس واما لافة في مزاج بدنها او عضو يبس فيها وربما كان في الرحم نفسه اما في
مزاجها بان يسخن فيجفف المني او يبرد فيجمد او يكون يابسا فينشف المني ويفسد او رطبا فيمنع الانعقاد و
مع ذلك زلق او يكون المراة فاسدة مزاج او عنه المني او يكون منسد فوهات عروق الرحم او عابرة الرحم او
معوجه او موضوعه في غير مكانها فلا ينزرق اليه المني او فاسد مزاج دم الطمث ومختلفة الاقراء فيدل على
فساد مزاج رحمها وان كان طمثها على المجرى الطبيعي في قوته وقوامه والاقراء على المدد الواجبة ولا يكون في فم
رحمها صلابة او سدة انغلاق عند اول الطهر ولا ايضا استرخاء فانها سريعة القبول للحبل ومن الاعلام
ما يعرض لها النفخ كثيرا فيكون ذلك احد الاسباب المفسدة ويجب ان يكون الرحم مترطبة عند الجماع بالاعتدال
وذلك الرطب يكون من الوذي وتلك الرطوبة هي التي سبيلها سبيل العرق وسبيل دمعة العين عند محاولة
النظر الى الشمس او في برد او في حر بل الريق المتحلب عند شهوة طعام تؤكل بين يدينا ويجب ان يكون
هذه الرطوبة فيما بين الجماع لا في اخره فان العلوق يدل عليه الجفاف وشدة الرطوبة تزلق والتي تسرح
على الجماع ويضعف معه وعقيبه غير مفلحة واذا جومعت المراة فانفصل منها زرعها الى الرحم ولم يصل اليه
زرع الرجل فربما عرض ان يستحيل ذلك الزرع رياحا وينفخ في بطنها وكذا يعرض لها لو قلبت زرع الرجل فولا
على غير صفة العلوق فيفسد الزرع في الرحم الى رياح ردية وقد يعرض في رحم المراة قروح واندمال قروح فيملس الرحم
فيمنع الحبل ومن امراض الرحم وجع الماء كانها يستسقى وهو مرض صعب العلاج واعلم ان الولادة انما يكون
اذا توافي الزرعان من الذكر والانثى معا فان اختلف الوقتان لم يعلق ولذلك من الرجال من يحبل بعض
النساء دون بعض لان مدة صب بعضهم المني يكون موافقه بلذة صبه والنساء ابطا من الرجال والرجل
البطي الانزال اشد اعلاقا والمراة والرجل يحتلمان جميعا ويصيب المني كل على خصوصه وينتفعان بانتقاص
الفضل منه وذلك اذا اجتمع الزرع الكثير واذا احتلمت يعرض لفم رحمها اوفا يا من علامات الاشتمال
والجفاف ما يكون بعد جماع الرجل لان الرحم يشتمل على مني نفسها وان كانت لا يولد وربما اشتمل رحم المراة
على مني نفسها ولم يصحبه مني الرجال فكان منه رحا لا صورة له وربما ظن به الحبل بسبب ذلك وانما هو قطعة
لحم واقول ان السبب في ذلك اما احتلام واما مجامعة لا يفضي فيها مني الرجل الى داخل واما غلبة من شهوتها
فينصب زرعها بفكره او نظره او غلبة مني فيندفق واذا كان المزاج الرحم حارا يابسا باعتدال ولا ين لق
انعقد فيها المني وربما تغذى من دم الطمث يغذي الغدد المتولدة منها في الاعضاء وربما كان بسببه
البرد المجمد فاذا انحصر المني فيها في الرحم تحلق لها فوهات تغذى منها ولذلك ينعقد طمثها وربما
احتبس الطمث لسيلان الفضول الى الاعضاء الذي بين الرحم رحا ولا يكون ويفرق بينهما خفة الرحم
فيما ليس بحا اقول انه لا عذر لمن يسمع هذه الفضول وغيرها ثم نظن ان المعلم الاول نقول بان المراة
لا يصب فضله نطفته وليس كما قذف زرع خاليا للضعف بل الذي يحل الزرع واما من اجتمع فيه
فضل زرع فينتفع بالراقيه والذي يدبره ايضا امتلا يحسب الكيف والكم وربما زاد الزرعان على الكفاية
فانه يفصل الفضل مع العلوق ويطرق المراة انها لم يحبل واناث الطير يشتهي الذكورة فان اعوزها
باضت بيض الريح لكنه اذا لا قوة مولدة في زرعها فلا يفرخ بيضها وربما كان في بطنها بيض ريح
فيسفدها ذكر فيستحيل مفرخا

المقالة الحادية عشر وهي فصل واحد تذكر في اصول منفردة

فلنتكلم الان في ترتيب التعليم وطلب الاسباب وانت تعلم ان الاشيا الطبيعية وان كانت يكون لها

ومنها ما اليبس ويعلم كيف ينبغي ان يجري القسمة للحيوان واحواله وكيف يوجد فضول القسمة الاولى والثانية وكيف ينسب ذلك الى افعالها وانفعالاتها وكيف ينسب افعالها وانفعالاتها اليها وجميع هذا ما هو معلوم من كتب سلفت ومن التي تستقبل

المقالة الثانية عشر

الفصل الاول في اصناف التركيب والمركبات التي منها البدن اقول ان انواع التركيب في الحيوان هو المزاج العنصري والمزاج الاول الحقيقي هو ما علمت انما هو من جهة الكيفيات الاول الاربع دون الاخر من الملموسات واما الثاني من التركيب فهو الخليطي حتى يكون منه الاعضاء التي هي متشابهة الاجزاء والثالث التركيب العضوي حتى يكون منه الاعضاء الالية وقد علمت مما سلف لك من الاصول ان كل متقدم من التركيب ومن استقصات التركيب هو لاجل ما هو متاخر في الطبع وعلمت ان الاشياء الطبيعية كيف يكون الصورة منها مبدا محركا وصورة وغاية وعلمت ان الهيولى قد يكون اقدم بالزمان ويتاخر من وجوه اخرى فالهيولى وصورة المزاج والاخلاط والاعضاء المتشابهة كلها لاجل الاعضاء الالية وعنها يصدر الافعال التي للحيوان بما هو حيوان كالحس وما يتعلق به والحركة وما ينسب اليها ولو كانت المتشابهة الاجزاء هي المقصودة بالطبع من الحيوان لما كان يحتاج الى اتخاذه امرا مختلفة في اعضاء مختلفة بالنوع ليس على سبيل الاستظهار وفي تكثير العدد لما هو عرض واحد عمل الاخر عملا ولكون كل يعمل فيما يلي جهة والمتشابهة الاجزاء قد يغلب عليها طبيعة عنصر واحد فيقال مثلا ان العظم ارضي وان اللحم هوائي واما الالية فلا ينسب شيء منها الى غالب في المزاج ولقايل ان يقول ان الحس قد يتم بعضو بسيط فان اللمس يتم عند قوم باللحم وعند قوم يكون بالعصب ولا يعدى الى اللحم والشم بالجلدة الدماغية والسمع بالعصب المنبسط في الصماخ والذوق بالعصب المنبسط على اللسان فنقول ان كل واحدة من هذه وان كانت يفعل بعضو بسيط فليس يتم كال الفعل الا اللمس وحده ومع ذلك فقد خلق ليحسن اللمس اعضاء الية بها يحس المحسوس كالانامل واما الابصار فليس يتم بالروح وبعدها بل بالطبقات الاخرى وعلى الهيئة التي للعين وسنذكرها والاستنشاق يتم بالانف بمعاونة الحجاب والمرة على ما يعلم ويودي الروائح الى الحلم والسمع انما يتم بالاذن والثقب الذي في الاذن والذوق ايضا باللسان وكل واحد من ذلك عضو الي فاما سائر الافعال الحيوانية فهي المتشابهة الاجزاء الاغير والعضو الذي هو مبدا الحس والحركة فبما هو مبدا للحس اللمسي حساس لامس فذلك له بجوهره المتشابه الاجزاء الاغير والعضو الذي هو مبدا الحس والحركة فبما هو مبدا المحس اللمسي

وحساس لامس فذلك له بجوهره المتشابه الاجزاء وبما هو مبدا للحركة والشهوة والغضب فهو الى هذا العضو في الحيوان الدموي وفي غيره شيء نسبة القلب وكل عضو ايضا فان قوة الطبيعة متعلقة ببسائطه والحيوانية والنفسانية متعلقة بالالية منها والاجسام التي هي اجزاء بدن الانسان لا مضايقة في تسميتها اعضاء والمتشابهة منها منقسمة الى ما هي بالحقيقة اعضاء الى ما هي رطوبات والاعضاء ادوات والرطوبات اغذية او فضول اغذية وكان الاصل الاخلاط وعمدتها الدم والغليظ منه اغذى لكن صاحبه من الحيوان احمق وابلد والرقيق اقل غذاء وصاحبه من الحيوان انكى وافهم واعقل

الفصل الثاني في المزاج فلنتكلم اولا كلاما كليا في المزاج ثم لنتكلم في الاخلاط وقواها فنقول ان المزاج كيفية تحدث عن تفاعيل كيفيات متضادة موجودة في عناصر مصغرة الاجزاء المماس اكثر كل واحد منها اكثر الاجزاء وانما غلب بقواها بعضها في بعض حدث عن جملتها كيفية متشابهة في جميعها هي المزاج وعلمت اصناف المزاج المعتدل والخارج عن الاعتدال وعلمت المعتدل مطلقا والمعتدل بحسب حيوان حيوان ويجب ان يعلم ان المعتدل الذي يستعمله الاطباء في مباحثهم فانه ليس مشتقا من التعادل الذي هو التوازن بالسوية بل كانه مشتق من العدل في القسمة وهو ان يكون قد توفر على الممتزج مما كان بتمامه او عضوا حصص من العناصر بكمياتها وكيفياتها على القسط الذي ينبغي ان يكون له في مزاج نوعه مثلا في انسانيته حتى يكون وان كان ليس بالحقيقة اشتقاقه من ذلك على اعدل قسمة ونسبة محصلة لكنه قد يعرض ان يكون هذه القسمة التي يتوفر على جملة الانسان المعتدل لقربها جدا من المعتدل الحقيقي الاول وكانه ليس ذلك بعزيز فلنتكلم في هذا الاعتدال معتبرا بحسب ابدان الناس ايضا فنقول يعرض له ثمانية اوجه من الاعتبارات فانه اما ان يكون بحسب النوع مقيسا الى ما يختلف مما هو خارج عنه واما ان يكون بحسب العضو مقيسا الى ما يختلف مما هو خارج عنه وفي صنفه ونوعه واما ان يكون بحسب العضو مقيسا الى ما يختلف مما هو خارج عنه وفي بدنه واما ان يكون بحسب العضو مقيسا الى احواله في نفسه والقسم الاول هو الاعتدال الذي للانسان بالقياس الى سائر الكائنات وهو شيء له عرض وليس منحصرا في حد وليس ذلك ايضا كيف اتفق بل له في الافراط والتفريط حدان اذا خرج عنهما بطل المزاج عن ان يكون مزاج انسان واما الثاني فهو الواسطة بين طرفي هذا المزاج العريض ويوجد في شخص في غاية الاعتدال في السن الذي يبلغ فيه النشو غاية النمو وهذا ايضا وان لم يكن الاعتدال الحقيقي الذي بحسب التوازن الذي لا امكان وجود له كما علمت فانه ايضا مما يعز وجوده وهذا الانسان ايضا انما يقرب من الاعتدال الحقيقي المذكور لا كيف اتفق ولكن يتكافؤ اعضائه الحارة كالقلب والباردة كالدماغ والرطبة كالكبد واليابسة كالعظام فاذا توازنت وتعادلت قربت من الاعتدال الحقيقي واما باعتبار كل عضو في نفسه فكلا الاعضاء واحدا وهو الجلد على ما يصفه بعد واما

بالقياس الى الاعضاء الرئيسة فليس يمكن ان يكون مقارنا لذلك الاعتدال الحقيقي بل خارجا عنه الى الحرارة
والرطوبة فان مبدأ الحيوة هو القلب والروح وهما حاران جدا مايلان الى الافراط وكذلك ينبغي فان الحيوة بالحرارة
والنشو بالرطوبة والحرارة يقوم بالرطوبة ويغتذى منها والاعضاء الرئيسة ثلث وان كان القلب رؤسها
كلها كاسيين والبارد منها واحد وهو الدماغ وبرده لا يبلغ ان يعدل حر القلب والكبد واليابس
منها او القريب من اليبوسة واحد وهو القلب ويبوسته لا يعدل يبلغ ان يعدل رطوبة الدماغ و
الكبد وليس الدماغ ايضا بذلك البارد ولا القلب ايضا بذلك اليابس ولكن القلب بالقياس الى
الآخرين يابس والدماغ بالقياس الى الآخرين بارد واما القسم الثالث فهو اضيق عرضا من القسم الاول اعني
من الاعتدال النوعي الا ان له عرضا صالحا وهو المزاج الصالح لامة من الامم بحسب القياس الى اقليم من الاقاليم
وهواء من الاهوية فان للهند مزاجا يشملهم يصحون به وللصقالبة مزاجا آخر يصحون به وكل واحد
منهما معتدل بالقياس الى صنفه وغير معتدل بالقياس الى آخر فان البدن الهندي اذا يكيف بمزاج
الصقلابي مرض او هلك وكذلك حال البدن الصقلابي اذا يكيف بمزاج الهندي فيكون اذن لكل واحد
من اصناف سكان المعمورة مزاج خاص يوافق هواء اقليمه وله عرض وله عرضه طرفا افراط وتفريط واما القسم
الرابع فهو الواسطة بين طرفي عرض مزاج الاقليم وهو اعدل امزجة ذلك الصنف واما القسم الخامس وهو
اضيق من القسم الاول والثالث وهو المزاج الذي يجب ان يكون لشخص معين حتى يكون موجودا حيا
صحيحا وله ايضا عرض ويحده طرفا افراط وتفريط ويجب ان يعلم ان كل شخص يستحق مزاجا يخصه يندر او
لا يمكن ان يشاركه فيه آخر واما القسم السادس فهو الواسطة بين هذين الحدين ايضا وهو المزاج
الذي اذا حصل لذلك الشخص كان على افضل ما ينبغي له ان يكون عليه واما القسم السابع فهو المزاج الذي
يجب لنوع كل عضو من الاعضاء ويخالف به غيره فان الاعتدال الذي للعظم هو ان يكون اليابس فيه اكثر و
الذي للدماغ ان يكون الرطب فيه اكثر والذي للقلب ان يكون الحار فيه اكثر والذي للعصب ان يكون
البارد فيه اكثر فاذا اعتبرت الانواع كان اقربها من الاعتدال الحقيقي هو الانسان واذا اعتبرت الاصناف
فقد صح عندنا انه ان كان في المواضع الموازية لمعدل النهار عمارة ولم يعرض من الاسباب الارضية
امر مضاد اعني من الجبال والبحار فيجب ان يكون سكانها اقرب الاصناف من الاعتدال الحقيقي وقد سلف
في هذا ما يقول عليه ثم بعد هولاء فاعدل الاصناف سكان الاقليم الرابع وما يليه من الجانبين فانهم لا
يحرقون بدوام مسامتة الشمس رؤسهم حينا بعد تباعدها عنهم كسكان اكثر الثاني ولا هم محرومون
لدوام بعد الشمس عن رؤسهم كسكان آخر الخامس ثم هلم جرا الى آخر الشمال وهذا القول بحسب ما يوجبه عرض
الاقليم وقد يطرأ على الاقليم حال من مجاورة جبال او بحار ومن اغواره ونجوده ما يغير مقتضى ذلك واما
الاعضاء فقد ظهر ان الاعضاء الرئيسة ليست بشديدة القرب من الاعتدال الحقيقي واقرب منه الجلد فانه يكاد

لا ينفعل عن ماء ممزوج بالتساوي بصفة جمد وبصفة ماء مغلي ويكاد يتعادل فيه تسخين العروق الدم
وتبريد العصب وكذلك لا ينفعل عن جسم حسن الخلط من اليبس الاجسام والسلها اذا كانت فيه بالسوية
وانما يعرف انه لا ينفعل لانه لا يحس وانما كان مثله لما كان لا ينفعل عنه لانه لو كان مخالفا لا ينفعل عنه
فان الاشياء المتفقة العنصر المتضادة الطبايع المتفاعلها ينفعل بعضها عن بعض وانما لا ينفعل
الشئ الذي طبيعته ما ذكرنا عن شبهته في ذلك واعدل الجلد جلد اليد واعدل جلد اليد جلد الكف
واعدله جلد الراحة واعدله ما كان على الانملة منها فلذلك هي وانامل الاصابع الاخرى يكاد يكون الحاكم
بالطبع في مقادير الملموسات فان الحاكم يجب ان يكون متساوي الميل الى الطرفين جميعا حتى يحس بخروج
عن التوسط والعدل ويجب ان يعلم مع ما قد علمت انا اذا قلنا للدواء انه معتدل فلسنا نعني بذلك انه
معتدل على الحقيقة فلذلك كما علمت غير ممكن ولا ايضا انه معتدل بالاعتدال الانساني في مزاجه والا لكان
من جوهر الانسان بعينه ولكنا نعني اذا اثر في البدن الانساني لم يؤثر اثر يخرج بمزاج الانسان الى
زيادة حرارة وبرودة او رطوبة ويبوسة فكانه معتدل بالقياس الى فعله في بدن الانسان وكذلك اذا قلنا
انه حار او بارد فلسنا نعني انه في جوهره بغاية الحرارة او البرودة ولا انه في جوهره آخر من بدن الانسان او ابرد
منه والا لكان المعتدل ما مزاجه مزاج الانسان ولكنا نعني انه يحدث منه في بدن الانسان حرارة او برودة
فوق التي له ولهذا قد يكون الدواء بارد بالقياس الى بدن الانسان حارا بالقياس الى بدن العقرب
او حارا بالقياس الى بدن الانسان باردا بالقياس الى بدن الحية بل قد يكون دواء واحد حارا بالقياس
الى زيد فوق كونه حارا بالقياس الى بدن عمرو بل ربما كان باردا بالقياس الى بدن عمرو ولهذا يؤمر المعالجون
بان لا يقيموا على دواء واحد بل بتبديل المزاج اذا لم ينجع واذ قد استوفينا القول في المزاج المعتدل
فلننتقل الى غير المعتدل وقد علمت انها ثمانية وكل واحد من هذه الامزجة لا يخلو اما ان يكون بلا مادة وهو
ان يغلب ذلك المزاج في البدن كيفية وحدها من غير ان يكون انما يكيف البدن بها لنفوذ خلط فيه
متكيف به تغير البدن اليه مثل حرارة المدقوق وبرودة المفلوج واما ان يكون مع مادة وهو ان يكون
البدن انما يكيف بكيفية ذلك المزاج لمجاورة خلط نافذ فيه غالب عليه بتلك الكيفية مثل تبرد الجسم
الانساني بسبب بلغم زجاجي وتسخنه بسبب صفراء كراثي واعلم ان المزاج مع المادة قد يكون على وجهين
وذلك لان العضو قد يكون تارة منتقعا في المادة مبتلا بها وتارة قد يكون محتبسا للمادة في مجاريه
ومطوية فهذا هو القول في المزاج

الفصل الثالث في مزاج الأعضا

اخرى ما في البدن الروح القلب الذي هو منشأها ثم الدم فانه وان سلم للاطبا انه متولد في الكبد فلاتصاله
بالقلب يستفيد من الحرارة ما ليس للكبد ثم اللحم لانه كدم كدم جامد ومقصر عن الدم بما يخالطه
من ليف العصب البارد ثم طبقات العروق الضوارب لا بجوهرها العصبية بل بما يقبل من تسخين الدم

والروح الذي فيها ثم طبقات العروق السواكن لا لحل الدم وحده ثم جلدة الكف المعتدلة وابرد ما في البدن
البلغم ثم الشحم ثم السمين ثم الشعر ثم العظم ثم الغضروف ثم الرباط ثم الوتر ثم الغشاء ثم العصب ثم النخاع
ثم الدماغ ثم الجلد واما ارطب ما في البدن فالبلغم ثم الدم ثم السمين والشحم ثم الدماغ ثم النخاع ثم الرئة ثم
الكبد ثم الطحال ثم الكليتان ثم العضل ثم الجلد هذا هو الترتيب الذي رتبه الطبيب الفاضل لكن يجب ان
يعلم ان الرئة في جوهرها وغريزتها ليست برطبة شديدة لان كل عضو شبيه في مزاجه الغريزي بما يغتذي به و
شبيه في مزاجه الغريزي بما يتغذى به وشبيه في مزاجه العارض بالمجاور وبما يفضل فيه ثم الرئة يغتذي من اسخن
الدم واكثره مخالطة للصفراء ولكنها يجتمع فيها فضل كثير من الرطوبة لما يتصعد من بخارات البدن وما ينحدر
من النزلات واذا كان الامر على هذا فالكبد ارطب من الرئة كثيرا في الرطوبة الغريزية والرئة اشد ابتلالا وهكذا
يجب ان يفهم من حال ترطيب البلغم والدم من جهة وهو ان ترتيب البلغم هو على سبيل البل وترطيب الدم على
سبيل التقرير في الجوهر وان كان البلغم قد يكون في نفسه اشد رطوبة فان الدم انما يستوفي حظه من النضج
بان يحلل شيء كثير من الرطوبة التي كانت في البلغم الذي استحال اليه فسيعلم بعد ان الدم الطبيعي بلغم استحال
بعض الاستحالة واما ايبس ما في البدن فالشعر لانه من بخار دخاني يحلل ما كان فيه من خلط البخار وانعقدت
الدخانية الصرفة ثم العظم لانه اصلب الاعضاء فانه ارطب من الشعر لان كون العظم من الدم ولذلك ما كان العظم
يغذو كثيرا من الحيوانات والشعر لا يغذو شيئا منها وان عسى ان يغذو نادرا من جملتها كما يظن ان الخفافيس
تهضمه وتسيغه لكنا اذا اخذنا قدرين متساويين من العظم والشعر في الوزن فقطرناهما في القرع والانبيق
سال من العظم ماء ودهن اكثر وبقي له ثفل اقل فالعظم اذن ارطب من الشعر وبعد العظم في اليبوسة الغضروف ثم
الرباط ثم الوتر ثم الغشاء ثم الاوردة ثم الشرايين ثم عصب الحركة ثم القلب ثم عصب الحس فان عصب الحركة ابرد وايبس معا من
المعتدل وعصب الحس ابرد وليس ايبس كثيرا من المعتدل بل عساه ان يكون قريبا منه وليس ايضا كثير البعد منه في البرد
ثم الجلد

الفصل الرابع في امزجة الاسنان

نتكلم في امزجة الاسنان الاسنان اربعة في الجملة
سن النمو ويسمى سن الفتا وهي الى قريب من ثلثين سنة ثم سن الوقوف وهو سن الشباب وهو الى نحو
من خمس وثلثين سنة او اربعين وسن الانحطاط مع بقاء من القوة وهو سن المكتهلين وهو الى نحو من ستين
سنة وسن الانحطاط مع ظهور ضعف من القوة وهو سن الشيوخ وهو الى آخر العمر لكن سن الفتيان ينقسم
الى سن الطفولة وهو ان يكون المولود بعد غير مستعد الاعضاء للحركات والنهوض والى سن الصبى وهو ان يكون بعد
النهوض قبل الشدة وهو ان لا يكون الاسنان استوفت النبات والسقوط ثم سن الترعرع وهو بعد الشدة ونبات
الاسنان وقبل المراهقة ثم سن الغلامية والرهاق الى ان يبقل وجهه ثم سن الحداثة والفتاء الى ان يقف النمو
والصبيان اعني من الطفولة الى الحداثة مزاجهم في الحرارة كالمعتدل وفي الرطوبة كالزائد ثم بين الطبيبين والاطباء
الاقدمين خلاف في حرارتي الصبي والشاب فبعضهم يرى ان حرارة الصبي اشد ولذلك ينمو اكثر ويكون افعاله الطبيعية
من الشهوة والهضم اكثر وادوم لان الحرارة الغريزية المستفادة فيهم من المني اشد اجتماعا واحدث وبعضهم
يرى ان الحرارة في الشباب اقوى بكثير لان دمهم اكثر وامتن ولذلك يصيبهم الرعاف اكثر واشد لان مزاجهم الى
الصفراء اميل ومزاج الصبيان الى البلغم اميل ولانهم اقوى حركات والحركة بالحرارة وهم اقوى استمراء
وهضما وذلك بالحرارة واما الشهوة التي تكثر للصبيان فليست تكون بالحرارة بل بالبرودة ولهذا ما تحدث
الشهوة الكلبية في اكثر الامر من البرودة والدليل على ان هؤلاء اشد استمراء انه لا يصيبهم من التهوع
والقيء والتخمة ما يعرض للصبيان لسوء الهضم قالوا والدليل على ان مزاجهم اميل الى الصفراء ان امراضهم
حارة كلها او جلها كالحمى الغب وقيئهم صفراوي وامراض الصبيان رطبة باردة وحمياتهم بلغمية واكثر
ما يقيئونه بالقيء بلغم قالوا واما النمو في الصبيان فليس من قوة حرارتهم ولكن لكثرة رطوبتهم وايضا
كثرة شهوتهم لنقصان حرارتهم هذا مذهب الفريقين واحتجاجهما واما المحصلون من الاطباء فيخالفون الطائفتين
جميعا ويرى ان الحرارة فيهما متساوية في الاصل لكن حرارة الصبيان اكثر كمية واقل كيفية اي حدة وحرارة
الشبان اقل كمية واكثر كيفية اي حدة وبيان هذا ان نتوهم ان حرارة واحدة بعينها في المقدار او جسما
لطيفا حارا واحدا في الكم والكيف فشا في جوهر رطب كالماء تارة وفشا اخرى في جوهر يابس قليل كالحجر فنجد
الحار المائي اكثر كمية والين كيفية والحار الحجري اقل كمية واحد كيفية وعلى هذا فقس وجود الحار
في الصبيان والشبان فان الصبيان انما تولدوا من المني الكثير الحرارة وتلك الحرارة لم يعرض لها
من الاسباب ما يطفئها فان الصبي يمعن في التزيد ويتدرج في النمو ولم يقف بعد فكيف يتراجع واما
الشاب فلم يقع له سبب يزيد في حرارته الغريزية ولا ايضا وقع له سبب يطفئها في تلك الحرارة مستحفظة
برطوبة اصلية اقل كمية وكيفية معا الى ان يأخذ الانحطاط وليست قلة هذه الرطوبة تعتبر قلة بالقياس
الى استحفاظ الحرارة ولكن بالقياس الى النمو وكانت الرطوبة تكون اولا بقدر ما يحفظ الحرارة و
تفضل ايضا للنمو واخيرا تقدر لا تفي بكلا الامرين ثم تصير بقدر لا تفي باحد الامرين فيجب ان يكون في
الوسط بحيث تفي باحد الامرين دون الآخر وصح ان يقال انها تفي بالتنمية ولا تفي بحفظ الحرارة الغريزية
فانه كيف يزيد على الشيء ما ليس يمكنه ان يحفظ الاصل فبقي ان يكون انما يحفظ الحرارة ولا تفي بالنمو ومعلوم
ان هذا السن هو سن الشباب واما قول الفريق الثاني ان النمو في الصبيان انما هو بسبب الرطوبة
دون الحرارة فقول باطل وذلك لان الرطوبة مادة النمو والمادة لا تنفعل ولا تتخلق بنفسها بل عند فعل
القوة الفاعلة فيها والقوة الفاعلة ههنا هي نفس وطبيعة باذن الله تعالى ولا تفعل الا بالة هي الحرارة
الغريزية وقولهم ايضا ان كثرة الشهوة في الصبيان يدل على برد المزاج فقول باطل لان تلك الشهوة هي
الشهوة الفاسدة التي تكون لبرد المزاج ولا يكون معها استمراء واغتذاء والاستمراء في الصبيان في
اكثر الاوقات على احسن ما يكون ولولا ذلك لما كانوا يوردون من البدل الذي هو الغذاء اكثر مما يتحلل حتى

ينموا ولكنهم قد يعرض لهم سوء استمراء لشرههم وسوء ترتيبهم في تناول الاغذية وتناولهم الاشياء
الرطبة الردية والكثيرة وحركاتهم الفاسدة عليها هذا القول في مزاج الصبي والشباب ثم يجب ان تعلم ان
الحرارة بعد مدة سن الوقوف يأخذ في الانتقاص لانتشاف الهواء المحيط مادتها التي هي الرطوبة ومعاونة
الحرارة الغريزية ايضا من داخل ومعاضدة الحركات البدنية والنفسانية الضرورية في المعيشة لها وعجز الطبيعة
عن مقاومة ذلك دائما فان جميع القوى الجسمانية متناهية فقد علم ذلك فلا يكون فعلها في المواد دائما فلو كانت
هذه القوة ايضا غير متناهية وكانت دائمة الايراد لبدل ما يتحلل على السواء بمقدار واحد لكن كان للتحلل اليبس بمقدار
واحد بل يزداد دائما كل يوم والرطوبة بعد النمو يحتاج الى ان ينقص لتسد الحيلة لما كان البدل يقاوم
التحلل ولكان التحلل يفني الرطوبة فكيف والامران كلاهما معا وبان على نهضة النقصان والتراجع واذا كان
كذلك فواجب ضرورة ان تفنى الرطوبة فيطفئ الحرارة وخصوصا اذا تعين ظهورها بسبب عوز المادة سبب اخر وهو
الرطوبة الغريبة التي تحدث دائما لعدم الهضم فيعين على اطفائها من وجهين احدهما بالخنق والغمر والاخر
بمضادة الكيفية لان تلك الرطوبة يكون بلغمية باردة وهذا هو الموت الطبيعي الموكل لكل شخص بحسب مزاجه
الاول الذي تصميم قوته في حفظ الرطوبة ولكل منهم اجل مسمى وهو مختلف في الاشخاص لاختلاف الامزجة
فهذه هي الاجال الطبيعية وههنا اجال اخر امنه غيرها وهي اخرى وكل بقدر فالحاصل اذن من هذا
ان ابدان الصبيان والشبان حارة بالاعتدال وابدان الكهول والمشايخ باردة لكن ابدان الصبيان
ارطب من المعتدل لاجل النمو ويدل عليه التجربة وهي من لين عظامهم واعطائهم ويدل عليه القياس ايضا وهو
من قرب عهدهم بالمني والروح البخاري واما الكهول والمشايخ خصوصا فانهم مع انهم ابرد فيهم ايبس يدل على ذلك
عليه من طريق التجربة صلابة عظامهم وعصبهم وتقشف جلودهم ومن طريق القياس بعد عهدهم بالمني والدم و
الروح البخاري ثم النارية متساوية في الصبيان والشبان والهوائية والمائية في الصبيان اكثر والارضية
في الكهول والمشايخ اكثر ومنهما في المشايخ اكثر والشاب المعتدل المزاج فوق اعتدال الصبي لكنه بالقياس الى
الصبي يابس المزاج وبالقياس الى الكهل والشيخ حار المزاج والشيخ ايبس من الشاب ومن الكهل في مزاج اعضائه
الاصلية وارطب منهما بالرطوبة الغريبة البالية

الفصل الخامس في استحالة الغذاء الى الاخلاط

ان الغذاء له انهضام ما بالمضغ وذلك بسبب ان سطح الفم متصل بسطح المعدة بل كانه سطح واحد وفيه منه
قوة هاضمة فاذا لاقى الممضوغ احالته احالة ما ويعينه على ذلك الريق المستعد بالنضج الواقع فيه حرارة
غريزية فلذلك ما كان الحنطة الممضوغة تفعل من انضاج الدماميل والجراحات ما لا يفعله المدقوق
بالماء والمطبوخ فيه والدليل على ان الممضوغ قد بدا فيه شيء من النضج انه لا يوجد فيه الطعم الاول ولا رائحته
الاولى ثم اذا ورد على المعدة انهضم الانهضام التام لا بحرارة المعدة وحدها بل بحرارة ما يحيط بها
ايضا اما من ذات اليمين فالكبد واما من ذات اليسار فالطحال فان الطحال قد يسخن لا بجوهره بل بالشرايين

والاوردة الكثيرة التي فيه واما من قدام فالترب الشحمي القابل للحرارة سريعا بسبب الشحم المودية الى المعدة
واما من فوق فالقلب متوسط بتسخينه الحجاب فاذا انهضم الغذاء اولا صار بذاته وبما يخالطه من المشروب
كيلوسا وهو جوهر سيال شبيه بماء الكشك الثخين ثم انه بعد ذلك ينجذب لطيفه من المعدة ومن الامعاء
ايضا ويندفع من طريق العروق المسماة ماساريقا وهي عروق دقاق صلاب متصلة بالامعاء كلها فاذا اندفع
فيها صار الى العرق المسمى باب الكبد وينفذ في الكبد في اجزاء الباب التي تشبه الاخلة مصغرة متضايقة
كالشعر ملاقية لفوهات اجزاء اصول العرق الطالع من حدبة الكبد الذي سنذكره ولن ينفذ في
تلك المضايق الا بعد الانفصال مزاج من الماء المشروب فوق المحتاج اليه للبدن فاذا تفرق في تلك هذه العروق صار
كان الكبد بكليته ملاقيا لكلية هذا الكيلوس فكان لذلك فعله فيه اشد واسرع وحينئذ ينطبخ وفي كل انطباخ
رطوبة لميلة شيء من الرطوبة كالرغوة وشيء كالرسوب وربما كان معهما اما شيء الى الاحتراق ان افرط الطبخ
او شيء كالفج ان قصر الطبخ فالرغوة هي الصفراء والرسوب هو السوداء وهما طبيعيان والمحترق لطيفه صفراء
ردية غير طبيعيتين والفج هو البلغم واما الشيء المصفى من هذه الجملة نضجا فهو الدم الا انه بعد ما دام في الكبد
يكون ارق مما ينبغي ليصل المائية المحتاج اليها للعلة المذكورة ولكن هذا الدم اذا انفصل عن الكبد فكما
ينفصل عنه يتصفى ايضا عن المائية الفضلية فينجذب المائية عنه في عرق نازل الى الكليتين ويحمل مع نفسه
من الدم ما يكون بكميته وكيفيته صالحا بغذاء الكليتين فيغذو الكليتين الدسومة الدموية من تلك المائية
ويندفع ما فيه الى المثانة والى الاحليل واما الدم الحسن القوام فيندفع في العرق العظيم الطالع من حدبة الكبد
فيسلك في الاوردة المنشعبة منه ثم في جداول الاوردة ثم في سواقي الجداول ثم في رواضع السواقي ثم
في العروق الليفية والشعرية ثم يترشح في فوهاتها في الاعضاء بتقدير العزيز الحكيم فسبب الدم الفاعل هو حرارة
معتدلة وسبب المادي هو المعتدل من الاغذية والاشربة الفاضلة وسببه الصوري النضج الفاضل و سببه
التمامي هو تغذية البدن والصفراء سببها الفاعل الحرارة النارية المفرطة النضج وخصوصا في الكبد وسببها
المادي الغليظ الرطب اللزج البارد من الاغذية وسببه الصوري قصور النضج وسببه التمامي ضرورة و منفعة
سنذكران والسوداء سببها الفاعلي اما الرسوبي الطبيعي منه فحرارة معتدلة واما الرمادي منه الذي
سنذكره فحرارة مجاوزة الاعتدال وسببها المادي الشديد الغلظ القليل الرطوبة من الاغذية و سببها
الصوري الثقل المرسب على احد الوجهين فلا تسيل ولا تتحلل وسببها التمامي ضرورتها ومنفعتها المذكورتان
ثم يجب ان يعلم ان الحرارة والبرودة سببان لتولد الاخلاط مع سائر الاسباب لكن الحرارة المعتدلة
تولد الدم والمفرطة تولد الصفراء والمفرطة جدا تولد السوداء بفرط الاحراق والبرودة تولد البلغم والمفرطة
جدا تولد السوداء بفرط الاجماد ويجب ان يراعى القوة المنفعلة بازاء القوة الفاعلة وليس يجب ان يثبت
الاعتقاد على ان كل مزاج تولد الشبيه به كلا بل كثيرا ما يولد الضد كالامر مقترن به فان المزاج البارد اليابس تولد

الرطوبة الغريبة لا المشاكلة ولكن لضعف الهضم ومثل هذا الانسان يكون محمار حوا المفاصل ازعر حاما
بادد الملمس باعم صبغ العروق ونسبه بهذا ما يولد الشيخوخة بالحقيقة برد ويبس ويجب ان يعلم ان للدم
وما يجري مجراه في العروق هضما ثالثا واذا توزع على الاعضاء فلتصيب كل عضو عنده هضم رابع فضل
الهضم الاول وهو في المعدة يندفع من طريق الامعاء وفضل الهضم الثاني وهو في الكبد يندفع اكثره في
البول وباقيه من جهة الطحال والمرارة على ما سنذكر وفضل الهضمين الباقيين يندفع بالتحلل الذي لا
يحس وبالعروق وبالوسخ الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والصماخ او غير محسوسة كالمسام
او خارجة عن الطبع كالاورام المتفجرة او بما ينبت من زوايد البدن والظفر والدم الغليظ اغذى لكن
الحيوان الذي دمه كذلك اضعف حسا واللطيف الرقيق بالضد في الامرين والحيوان اللطيف الدم افهم واعقل
والدم الذكوري انضج وكذا الذي في الاعضاء العالية والذي في الاعضاء اليمنى

الفصل السادس في تفاصيل اصناف الاخلاط

الخلط جسم رطب سيال يستحيل اليه الغذاء اولا
فمنه خلط محمود وهو الذي من شانه ان يصير جزءا من جوهر المغتذي او مشابها له وبالجملة سادا بدل شي
ما يتحلل منه ومنه فضل وخلط ردي وهو الذي ليس من شانه ذلك اللهم الا ان يستحيل في النادر
الى الخلط المحمود ويكون حقه قبل ذلك ان يدفع عن البدن وينفض ونقول ان رطوبات البدن منها
اولى ومنها ثانية والاولى هي الاخلاط التي نذكرها والثانية قسمان اما فضول واما غير فضول والفضول
سنذكرها والتي ليست بفضول هي التي استحالت عن حالة الابتداء ونفذت في الاعضاء الا انها لم تصر
جزء عضو من الاعضاء المفردة بالفعل التام وهي اصناف ثلثة احدها الرطوبة التي هي منبثة في الاعضاء
الاصلية بمنزلة الطل وهي مستعدة لان تستحيل غذاء اذا فقد البدن الغذاء ولان تبل الاعضاء
اذا جففها سبب من حركة عنيفة او غيرها والثاني الرطوبة القريبة العهد بالانعقاد وهو غذاء استحال
الى جوهر الاعضاء من طريق المزاج والتشبيه ولم يستحل بعد من طريق القوام والثالث الرطوبة المداخلة
للاعضاء الاصلية منذ ابتداء النشو التي بها اتصال اجزائها ومبدؤها من النطفة ومبدا النطفة من
الاخلاط ونقول ايضا ان الرطوبات الخلطية المحمودة والفضلية ينحصر في اربعة اجناس جنس الدم وهو افضلها
وجنس البلغم وجنس الصفراء وجنس السوداء والدم حار الطبع رطبه وهو صنفان طبيعي وغير طبيعي والطبيعي
احمر اللون لا نتن له حلو جدا والغير الطبيعي قسمان فمنه ما قد تغير عن المزاج الصالح لا لشي خالطه ولكن
بان ساء مزاجه في نفسه فبرد مثلا او سخن ومنه ما انما تغير بان حصل خلط ردي فيه وذلك ايضا قسمان
لانه اما ان يكون الخلط ورد عليه من خارج فنفذ فيه فافسده واما ان يكون الخلط تولد فيه في نفسه مثلا بان
يكون عفن فاستحال لطيفه صفراء وكثيفه سوداء وبقيا او احدهما فيه وهذه القسمة تنقسم بحسب اختلاف
ما يخالطه واصنافه من اصناف البلغم واصناف السوداء واصناف الصفراء والمائية فيصير تارة عكرا وتارة

رقيقا وتارة اسود شديد السواد وتارة ابيض وكذلك يتغير في رائحته وفي طعمه فيصير مرا او مالحا والى الحموضة
واما البلغم فمنه طبيعي ايضا ومنه غير طبيعي والطبيعي هو الذي يصلح لان يصير في وقت ما دما لانه دم غير تام النضج
وهو ضرب من الحلو من البلغم وليس هو بشديد البرد بل هو بالقياس الى البدن قليل البرد وبالقياس الى
الدم والصفراء بارد وقد يكون من البلغم الحلو ما ليس بطبيعي وهو البلغم الذي لا طعم له الذي سنذكره
اذا اتفق ان خالطه دم طبيعي وكثيرا ما يحس به في النوازل وفي النفث واما الحلو الطبيعي فان محصل الاطبا
زعموا ان الطبيعة انما لم يعد له عضوا كالمفرغة مخصوصا مثل ما للمرتين لان هذا البلغم قريب الشبه من الدم و
يحتاج اليه الاعضاء كلها فلذلك اجري مجرى الدم ونحن نقول ان ذلك لامرين احدهما ضرورة والاخر
منفعة اما الضرورة فامران احدهما ليكون قريبا من الاعضاء فمتى فقدت الاعضاء الغذاء الوارد المهيا ما
لها لاحتباس مدده من المعدة والكبد ولاسباب عارضة اقبلت قواها الغريزية فانضجته وهضمته
وتغذت به وهذا القسم من الضرورة ليس للمرتين والثاني ليخالط الدم فيهيئه لتغذية الاعضاء
البلغمية المزاج الذي يجب ان يكون في دمها الغاذي لها بلغم بالفعل على قسط معلوم مثل الدماغ ومثل هذا
موجود للمرتين واما المنفعة فهو ان يبل المفاصل والاعضاء الكثيرة الحركة فلا يعرض لها جفاف بسبب حرارة
الحركة وبسبب الاحتكاك واما البلغم الغير الطبيعي فمنه فضل مختلف القوام حتى عند الحس وهو المخاطي
ومنه مستوي القوام في الحس مختلف في الحقيقة وهو الخام ومنه الرقيق جدا وهو المائي ومنه الغليظ
جدا الابيض المسمى بالجصي وهو الذي قد تحلل لطيفه لكثرة احتباسه في المفاصل والمنافذ وهو اغلظ
الجميع ومن البلغم صنف مالح وهو اسخن ما يكون من البلغم وايبسه واجفه وسبب كل ملوحة يحدث كما علمت ان
يخالط رطوبة مائية قليلة الطعم او عديمة اجزاء ارضية محترقة يابسة المزاج مرة الطعم مخالطة باعتدال
فانها ان كثرت مررت ومن هذا يتولد الاملاح ويملح المياه ويتولد املاح صناعية وكذلك البلغم الرقيق الذي لا
طعم له او طعمه قليل غير غالب اذا خالطته مرة يابسة بالطبع محترقة مخالطة باعتدال الحمية وسخنه هذا البلغم
صفراوي واما محصلو الاطبا فقد قالوا ان البلغم يملح لعفونته او لمائية تخالطه ونحن نقول ان العفونة تملحه
بما يحدث فيه من الاحتراق والرمادية فيخالط رطوبته واما المائية التي تخالطه فلا تحدث الملوحة وحدها
اذا لم يقع السبب الثاني ويشبه ان يكون بدلا او المقاسمة في كلامهم او الواصلة وحدها فيكون الكلام
تاما ومن البلغم حامض وكما ان الحلو كان على قسمين حلو لامر في ذاته وحلو لامر غريب مخالط كذلك الحامض
ايضا يكون حموضته على قسمين احدهما بسبب مخالطة شي غريب وهو السوداء الحامض الذي سنذكره والثاني
بسبب امر في نفسه وهو ان يعرض للبلغم الحلو المذكور ما يعرض لساير العصارات الحلوة من الغليان
اولا ثم التحمض ثانيا ومن البلغم ايضا عفص وحاله هذه الحال فانه ربما كانت عفوصته بسبب تبرد في نفسه
شديد فيستحيل طعمه الى العفوصة لجمود مائيته واستحالته لليبس الى الارضية قليلا قليلا فلا يكون الحرارة

الضعيفة اعلمه بحموضته وكلا القوي المنضجه ومن البلغم نوع زجاجي غليظ يشبه الزجاج الذائب في لزوجته
وثقله وربما كان حامضا وربما كان مسيخا ويشبه ان يكون المسيخ منه اصل الخام او يستحيل الى الخام
وهذا النوع من البلغم هو الذي كان مائيا في اول الامر باردا ولم يعفن ولم يخالطه شي بل بقي محقونا حتى غلظ
وازداد بردا فقد تبين اذن ان اقسام البلغم الفاسد من جهة طعم اربعة مالح وحامض وعفص ومسيخ ومن
جهة قوامه اربعة مائي وزجاجي ومخاطي وجصي واما الصفراء فمنه ايضا طبيعي ومنه فضل غير طبيعي والطبيعي
هو رغوة الدم وهو احمر اللون ناصع خفيف حاد وكلما كان اسخن فهو اشد حمرة واذا تولد في البدن
انقسم قسمين فذهب قسم منه مع الدم ونفذ معه لضرورة ومنفعة اما الضرورة فليخالط الدم في
تغذية الاعضاء التي يستحق ان يكون في مزاجها جزء صالح من الصفراء وبحسب ما يستحقه من القسمة
مثل الرية واما المنفعة فان يلطف الدم وينفذه في المسالك الضيقة والمصفى منه الى المرارة يتوجه ايضا
نحو ضرورة ومنفعة اما الضرورة فليغذو المرارة واما المنفعة فمنفعتان احداهما غسل المعاء الثفل
والبلغم اللزج والثاني لذعه ولذع عضل المقعدة ليحس بالحاجة ويحوج الى النهوض للتبرز ولذلك ربما
عرض قولنج بسبب سدة تقع في المجرى المنحدر من المرارة الى الامعاء واما الصفراء الغير الطبيعية فمنه ما خرج
عن الطبيعة بسبب غريب يخالطه ومنه ما خرج عن الطبيعة بسبب في نفسه ما بجوهره غير طبيعي والقسم الاول
منه ما هو معروف مشهور وهو الذي يكون الغريب المخالط له سوداء والمشهور المعروف هو المرة الصفراء
والمرة المحية وذلك لان البلغم الذي يخالطه ربما كان رقيقا فحدث منه الاول وربما كان غليظا فحدث
منه الصفراء والشبيه بمح البيض وهو الذي يسمى صفرا محترقا وحدوثه على وجهين احدهما ان يحترق الصفرا
في نفسه فيحدث فيه رمادية فلا يتميز لطيفه من رماديته بل يحتبس الرمادية فيه وهذا شر والثاني ان يكون
السوداء وردت عليه من خارج فخالطته وهذا اسلم وكون هذا الصنف من الصفرا احمر لكنه غير ناصع ولا مشرق
بل اشبه بالدم الا انه رقيق وقد يتغير عن لونه لاسباب واما الخارج عن الطبيعة فمنه ما يولد اكثر ما يتولد
منه في الكبد هو صنف وهو اللطيف من الدم اذا احترق والذي كيفيته سوداء والذي يولد اكثر ما يتولد منه
انما هو في المعدة وهو على قسمين كراثي وزنجاري ويشبه ان يكون الكراثي متولدا من احتراق المحي فانه اذا
احترق واحدث فيه الاحتراق سوادا وخالط صفرته تولد فيما بين ذلك الخضرة واما الزنجاري فيشبه ان يكون متولدا
من الكراثي اذا اشتد احتراقه حتى فنيت رطوباته واخذ يضرب الى البياض لجفافه فان الحرارة اولا يحدث
في الجسم الرطب سوادا ثم يسلخ عنه السواد اذا جعل يفني رطوبته واذا افرط ذلك بيضته تامل هذا في الحطب
يفحم اولا ثم يترمد وذلك لان الحرارة تفعل في الرطب سوادا وفي ضده بياضا والبرودة تفعل في الرطب بياضا
وفي ضده سوادا وهذان الحكمان منه في الكراثي والزنجاري يخمن وهذا النوع الزنجاري يحتسن انواع الصفرا
وارداها اقبلها ويقال انه من جوهر السموم واما السوداء فمنه طبيعي ومنه غير طبيعي والطبيعي درديّ الدم المحمود ونقله

وعكره وطعمه بين حلاوة وعفوصة واذا تولد في الكبد يوزع على قسمين فقسم منه ينفذ مع الدم وقسم يتوجه
نحو الطحال والقسم النافذ منه مع الدم ينفذ لضرورة ومنفعة اما الضرورة فليخالط الدم بالمقدار الواجب
في تغذية عضو عضو من الاعضاء التي يقتضي ان يقع في مزاجها جزء صالح مثل السوداء مثل العظام واما المنفعة
فانه يشد الدم ويقويه ويكثفه والقسم النافذ منه الى الطحال وهو ما استغنى عنه الدم ينفذ ايضا لضرورة
ولمنفعة اما الضرورة فاما بحسب البدن كله وهو التنقية عن الفضل واما بحسب عضو وهو تغذية الطحال واما المنفعة فانما
تقع عند تحليلها الى فم المعدة وتلك المنفعة على وجهين احدهما انه يشد فم المعدة ويكثفه ويقويها والثاني
انه يدغدغ فم المعدة بالحموضة فينبه على الجوع ويحرك الشهوة واعلم ان الصفرا المتحلبة الى المرارة هو ما يستغني
عنه الدم والمتحلبة على الطحال هي ما يستغنى عنه الطحال وكما ان تلك الصفراء الاخيرة ينبه القوة
الدافعة من اسفل فلذلك هذه السوداء الاخيرة القوة الدافعة من اسفل فكذلك هذه السوداء
الاخيرة ينبه القوة الجاذبة من فوق فتبارك الله احسن الخالقين واما السوداء الغير الطبيعية فهي
ما ليس على طريق الرسوب والسفلية بل على سبيل الرمادية والاحتراق فان الاشياء الرطبة المخالطة للارضية
تميز الارضية عنها على وجهين اما على جهة الرسوب ومثل هذا الدم هو السوداء الطبيعي واما على جهة الاحتراق بان يتحلل اللطيف
ويبقى الكثيف وهذا مثل الدم والاخلاط هو السوداء الفضلي ويسمى المرة السوداء وانما لم يكن الرسوب في
الا للدم لان البلغم للزوجته لا يرسب عنه شي كالدهن والصفراء للطافته وقلة الارضية فيه ولدوام حركته
ولقلة مقدار ما يتميز فيه عن الدم في البدن لا يرسب منه شي يعتد به واذا تميز لم يلبث ان يعفن او ينفذ
واذا عفن تحلل لطيفه وبقي كثيفه سوداء احراقيا لا رسوبيا والسوداء الفضلي منها ما هو رماد الصفرا
وحراقته وهو مر والفرق بين الصفراء التي سميناها محترقا ان ذلك صفراء يخالطها هذا الرماد واما هذا فهو
رماد يتميز بنفسه بتحلل لطيفه ومنها ما هو رماد البلغم وحراقته فان كان البلغم لطيفا جدا مائيا فان
رماديته يكون الى الملوحة والا كان حموضة او عفوصة ومنه ما هو رماد الدم وحراقته وهذا
مالح الى حلاوة يسيرة ومنه ما هو رماد السوداء الطبيعية فان كانت الطبيعة رقيقة كان رمادها
وحراقتها اشد بالحموضة كالخل يغلي على وجه الارض حامض الريح ينفر عنه الذباب ونحوه وان كانت
غليظة كان اقل حموضة ومع شي مع العفوصة والمرارة فاصناف السوداء الردية ثلث الصفراء اذا احترقت
وتحلل لطيفه وهذان القسمان المذكوران واما السوداء البلغمية فابطا ضررا ورداءة واشدها غائلة
واسرعها افسادا هو الصفراوي لكنه اقبلها للعلاج واما القسمان الاخران فان الذي هو اشد حموضة
اردى ولكنه اذا ابتدر في ابتدائه كان اقبل للعلاج واما الثالث فهو اقل غليانا على الارض ونشبا
بالاعضاء وابطا مدة في انتهائه الى الاهلاك ولكنه اعصى في التحلل والنضج وقبول الدواء وهذه
هي اصناف الاخلاط الطبيعية والفضلية وان المحصل من الاطبا انه لم يصب من زعم ان الخلط الطبيعي الدم

لاغير وسائر الاخلاط فصول وذلك لان الدم لو كان وحده هو الخلط الذى تغتذى به الاعضاء لكانت
الاعضاء متشابهة فى المزاج والقوام وما كان العظم اصلب من اللحم والاوردة دم مارحة جوهر صلب سوداوى
وما كان الدماغ الين الاوردة دم مارحه جوهران بلغمى والدم نفسه يحدث مخالطا لسائر الاخلاط فينفصل عنها
عند اخراجه وتقريره فى الاناء بين يدى الحس الى جزء كالرغوة وهو الصفرا وجزء كالسفل والعكر وهو السودا او
جزء كبياض البيض وهو البلغم وجزء مائى هو المائية التى يندفع فضلها فى البول والمائية ليست من
الاخلاط لان المائية من المشروب الذى لا يغذو وانما الحاجة اليه لترقيق الغذاء وتنفيذه واما الخليط
فهو من الماكول والمشروب الغاذى ومعنى قولنا غاذى اى هو بالقوة شبيه بالبدن والذى هو بالقوة
شبيه بدن الانسان هو جسم ممتزج لا بسيط والماهو بسيط واما نحن فنقول ان اصل الغذا الدم
وهذه الاخرى امارض واخراج يحتاج اليها ولا يعجز قوة كل عضو ان يحيل الدم الواحد المتشابه لو كان موجودا
وحده فيه الى مزاج يليق به على ان الطبيعة قد اعانت ذلك بهذه الابازير والامزاج **الفصل**
السابع فيما يتصل بما قلناه من كلام المعلم الاول فى الرطوبات والامخاخ والادمغة و نصرة
مذاهبه فيها قال المعلم الاول ولما كان كل حيوان معدنيا فله اما دم واما رطوبة تقوم مقام الدم والدم
من الحيوان اسخن وخاصة الذكور وقد قال برمنيدس ان النساء اسخن ولذلك يكثر دمهن فى طمثهن واما انبا
قليس فخالفه ومن القدما من ظن ان الدم والصفرا باردان قال ومن بلغ مبلغهم فى القصور حتى ضل عن الصواب
فى الحار والبارد فهو عن غيره اضل قال والحار يقال على وجوه فيه ما هو حار لانه يسخن بما يماسه كالنار ويقال
حار لانه اذا حصل فى بدن الانسان استحال الى حرارة يحس فيه ويقال حار للذى يبلغ فى ذلك ان يوجع
ويولم وربما كان ينفصل ذلك بالعرض فيكذب ويقال حار للاكال المذيب كالزاج ويقال حار للذى هو
الكثير منه فيكون مسخنا لكثرته وان كان قليله لا يؤثر مثل الكرفس فان الكثير منه يقوى على ان يسخن و
القليل لا يفعل ذلك ويقال حار للذى لا يبرد سريعا ويسخن سريعا كالرصاص المذاب فانه يقبل البرودة
فى زمان ابطا من زمان الحديد وهذا الوجه يقال به للنار انه حار لانه لا يسخن بل هو بنفسه سخن والماء
يقال له بارد وان غلا لانه يبرد سريعا من طبعه ويقبل الجمود من غيره فوق الرسب فهو ابرد من الرسب وهذه
اشياء قد قررناها فى مواضع آخر ومن الحار ما هو بذاته ومنه ما هو بنوع العرض والذى بذاته اشد
ودايما ومن الاشياء التى هى حارة بذاتها ما يصير ايضا حارا بغيره كالدم ومن البارد ما هو بذاته ومنه ما هو
بنوع العرض والذى بذاته اشد ودايما ومن البارد ما يصير ابرد بغيره مثل الماء والنار ايضا وبحسب ما يذكر
ما عرفت من اقاويلنا فى ذلك وان النار قد يصير من جهة الكيفية النارية المحسوسة اشد واضعف وكل الاشياء
يسخن عندنا بعلة فانها يبرد بمفارقة تلك العلة فلذلك يظن قوم ان البرهليس معنى بل عندنا ما ليس كذلك
فان فاعله على ما علمت طبيعية فانه انما يسخن من خارج لانه بارد بطبيعته والاجسام الرمادية يصير حارة لما

يكتسب

يكتسب من النار افول فاذ غسلت وبطل منه الجزء اللطيف صارت باردة بل يقال بحسب الصورة انه حار لا
لا يستحيل الى النارية بسرعة وافول ولانه يسخن ابدان الحيوان وهذه الاشياء قد سلف ذكرها فى
مواضع اخرى بحسب ان يقيس على هذا حال اليابس والرطب فان من اليابس ما بالذات كالحجر ومنه ما بالعرض
كالجمد على ما فيه مما يعلمه ومنه ما بالقوة ومنه ما بالفعل لا ان الدم الحار اذا اعتبر من حيث طبيعته كان الحر
يدخل فى حده كما يدخل الصورة فى حد الشئ وان اعتبر من جهة ما هو دم حار بالحرارة العرضية كان دخول
الحرارة فى حده كدخول البياض فى حد الرجل الابيض وقد عرف الفرق بين الحدين وستعرف فى موضع مستقبل
وكذلك الحال فى اليابس والرطب واذا استحال الدم بسبب فبطل حرارته لبطلان صورته الاصلية فقد
فسد نوعه وان عرض له برد غريب وقوته المسخنة الطبيعية ما ثبتة لم يبطل نوعها وكذلك الصفرا واذا قيل
ان الصفرا يابسة فمعنى ها ان العضو الذى يغلب هى فى مزاجه يصير ايبس والهايبس العضو ايضا بالمجاورة
ثم سنتكلم بعد هذا فى الغذاء وكيفية نفوذه من الفم الى اقصى الاعضا وما يعرض له من الاستحالات وفى
اصناف ما يتولد عنه من الفصول وقد علمت ذلك فيما سلف فى احوال ينفصل بها الحيوانات من جهة اختلاف
رطوباتها وهى مشهورة او مذكورة منها ان الحيوان المائى الدم احوف واجزع والغليظ الدم احر واغضب
احقد فان الحرارة يجتبس فى الجراشد من احتباسها فى الماء وانفعال ما هو اقرب بين العصب وبين التكيف
بالحرارة وسواء كانت كذلك لنوعها كالخنازير البرية والجمال والثيران والاسود او لشخصها مثل الرجل الغليظ
الدم ومن ذلك ان الحيوان الذى لا دم له لا شحم له ولا ثرب والثرب والشحم بارد ارضى ولذلك يجمد وهو فى
الحيوان الارضى وانما يجمد الشحم المذاب لكرى ذلك اذا كان شحم حيوان لا اسنان له فى فكه الاعلى وهذه الحيوانات ارضية
جدا ولذلك ما يكثر فيها قرون واظلاف ولا يجمد شحم غيره اذا اذيب واذا فشا الشحم على البدن اهلك بنفسه
وبسببه اما بنفسه فلانه يحوق الحار الغريزى واما بسببه فلانه يبرد فلا يحس لعظم ولا شحم لانه ايضا
دم جمد وليس فى نضجه كدم اللحم واذا استولى البرد بقى البدن بغير حس وهذا هو الموت واذا كثر الشحم فى
البدن قل الايلاد لبرد الدم فى صاحبه ولان الدم يذهب فى غذا السمين الكثير التحلل والمخ انقص دم ما فاته النضج
لان النضج التام الى طريق اللحمية واما طريق المخية والشحمية فقصور وبرد والمخ يشبه المنى من وجه ومخ
الصبى دم صرف ومخ الشاب اشد دموية من مخ الشيخ والمخ دعامة للعظم وفضل من غذائه يبعض الى داخله
وافول وغذاء له ايضا وليس بين القولين خلاف فان فضل الغذاء اذا كان فضلا من جهة اللم جاز ان يعود
عند الحاجة غذاء فلا ينبغى ان يشنع الطبيب كل الشناعة لذلك وهو بالجملة دم استحال الى مشاكلة
بالطباع العظم الحيوان الذى يحتاج عظامه الى دعام كثيرة لغلظه وضيق تجويفه يقل فيه المخ مثل الاسد و
على ذلك حرارة مزاج الحيوان الذى لا عظم له لا مخ له الا النخاعة المحيطة به شوكه والنخاع وان كانت منبت
الاعصاب فمن منافعه دعامة الفقار الذى من منافعه دعامة البدن وكانه ليس كل منفعة الفقار وقاية النخاع

بل كونه منبتا للعظام التى يدعم البدن كك لا ينبغى ان يتعجب الطبيب فيظن ان كون النخاع منبتا للاعصاب
يمنع ان يكون من منافعه وكونه دعامة للفقار وقد يظن باتصال النخاع بالدماغ ان طبيعتهما واحدة وان
مزاج النخاع يستفاد من مزاج الدماغ وانما يغلط فى ذلك اتصاله به وسائر منه وليس كك فان الدماغ
بارد المزاج جدا حتى فى اللمس واما النخاع فان مزاجه حار ولذلك هو دسم دسع وانما استفاد مزاجه
من القلب واستفادته استفادة قوية الا انه تعدل بحيث لا يجف بسبب اتصاله بالدماغ وما استفاد
من البرد والرطوبة قال المعلم الاول ويظنون ان جوهر الدماغ حساس وله حس لمس وليس كك بل هو كالمخ الذى
فى العظام اقول يشبه ان يكون الدماغ انما صار لا يولم ما يحدث فيه من الورم الذى يكون فى جوهره بل
انما يولم الورم الذى فى حجبه لذلك وليس يمنع كون الدماغ حرا له ما للقوة الحساسة وللروح بعد القلب
ان لا يكون له فى نفسه حس وذلك لانه مبدأ ايضا للبصر وبنفسه لا ابصار له وهو مبدأ للقوة المتحركة
بالارادة وهو فى نفسه لا حركة له ارادية بل بالحقيقة مبدأ هذا القوى هو الروح الذى فيه وهو حامل
الحاس الذى به حسه عند عضو ما معين يصل اليه كما ان القحف ايضا عند من يجعل الدماغ حساسا
له وليس اذا كان الشى حرا له ومنفذا الروح ذى قوة يجب ان يكون له نفسه تلك القوة كما ان العصبتين
المجوفتين وعاءان للقوة الباصرة ولا قوة باصرة لجوهرهما لكن الدماغ له شى ليس للاوعية التى ذكرناها
وهو انه يعدل مزاج الروح الحار فيكون اوفق لافعال الحس والحركة او مخصصا بها كما ان الروح الذى
القلب مشتركا للقوى فاذا صار فى الدماغ صار بعض القوى فيه اظهر فعلا وصار يفعل بالجملة واذا صار
الكبد صار اجرا بعض هذه القوى اظهر فعلا او يفعل بالجملة فيكون الدماغ انما يكون لنفى الروح
خاصة وبعدها لان يحس نحو جوهره وخصوصا وقد قال الطبيب ان اللمس بالاعتدال وكل حيوان اعدل
اعضاء فهو المس اعضاء ثم شهد بنفسه ان الدماغ خارج عن الاعتدال وليس خروجه الى جنبة المزاج
الذى به يقوى الافعال وهو الحار بل الى المزاج الذى يسقط عليه الافعال وهو البرد فلا ينبغى ان يتخذ الطبيب
هذا الكلام حجة له فى التعجب من الفلاسفة الكبار واما القلب فهو معتدل بوجه ما فى جوهره لانه لحمى فانه ما
مال الى المزاج الحار الذى لا يسقط القوى بل يقويها واكثرها يضره انه لا يكون عنده فى احساس الحار
المعتدل الا باردا او مايلا الى البرد واما انه يجب ان لا يلمس اصلا لانه حار المزاج فليس حر المزاج يمنع
منع برد المزاج واما الراى الذى يلوح لى خاصة هو ان الحساس الاول هو الروح وليس يجب ان يكون حرا به لولد
اوحرانه تعديلا اوحرانه حفظ حساسا الا ان يكون له مزاج يصل من الروح الحامل للقوة الحساسة
والجوهر اللحمى اولى بذلك من الجوهر البارد الرطب المائى وليس عندى فى هذا حكم جزم ولا شى كالصدق
عندى ان الروح انما يستعد لقبول هذه القوى على شرط ان يكون حارا ليس ان يكون معتدلا وان النفس
ليس انما يعدله بان يبرد بل بان يمنع الافراط الذى يكون له بحسبه ما يودى الى التحلل وان ينقص عنه البخار الدخا

الذى هو فيه كالفصل للبدن واما العضو الذى به يكون الحس فنسبته ان يكون المعتدل منه ادنى لمساوان
الدماغ وضع باردا بازاء القلب ليحفظ من افراطه ويعدل من غليانه ويفيد الروح الذى ياتيه اعتدالا ما به
الاعتدال يكون اوفق لعمل الحس والحركة واما القوم فيانى الدماغ من القلب ومع الروح لكن الروح الذى
ياتيه فانه يصلح فى جوهره الاول ايضا لاعمال اخرى مثل التغذية والتنمية وغير ذلك فاذا اعدل بطل استعداده
لتلك القوى فصار غير غاد وانفرد بفعل واحد ولم يتراد فعليه الافعال فيشغل بعضها عن بعض ولذلك اذا
صار الى الكبد ابطل مزاج الكبد عنه الاستعداد لفعل الحس والحركة وترك خاصا لفعل التغذية فهذه
الاعضاء التى بعد القلب انما تغير المزاج ليصير الروح غادم قوة وهذا بالذات وليصير الروح اقوى فعلا من جهة
وهذا بالعرض لانه انما يصير اقوى فعلا من جهة لانه يفرغه وانما يفرغه لانه يسقط عنه شاغلا وعلى هذه الجهة
يصح ان يطرد القول فى النفس واحدة وان اول تعلقها باول عضو وستجد كتب اللواحق ان عمر الله بالعمر
فى شرح هذا الباب اقصى المبالغ ولا يبعد ان يكون الازدياد فى البحث يفضى الى الحكم جزم فى هذه الابواب ولقد
علمت ان الالة الاولية للنفس هو الحار الغريزى وبها يتم جميع افعالها وقد صيبت الانسان فى وسط
وكثرته وانما كان حرارة مزاجه على انتصاب قامته وان لم يكن الحرارة هى العلة الذاتية لذلك ولكن القوة واما
الحرارة فيكون ما معينة اعانة آلة القوة المصورة ولم يخلق ما فوجه عند الطفولية كما فوجه مايشبه فى
حاله بل هو فى اول ما يولد لنا لئلا يكون الطفل الضعيف الاعضاء وخصوصا ضعيف الدماغ الذى خلق
للطف الانسان كثير الرطوبة ولينتقل الان الى ذكر الاعضاء الباطنة وهذا من فوق من الدماغ **الفصل**
الثامن فى الدماغ وتشريحه ونبات النخاع منه قال ان كل حيوان ذى دم فله دماغ فاما البحريات فان
لا قبا منها دماغا وللانسان اعظم الحيوان بحسب مشاكلة بدنه دماغا ونقول ان ذلك لحاجة الكثيرة
الى آلة الروح النفسانى المفكر الذى ليس لسائر الحيوانات واما تشريح دماغ الانسان فان الدماغ له جوهر
مخاخى والمجوهر محى وله تجاويف فيه مملوة روحا واما الاعصاب فهى كالفروع النابعة عنه لا على التقاطع
جوهره الخاص به وجميع الدماغ منصف فى طوله تنصيفا ما فذا فى مجه ومخره وفى بطونه لما فى التزويج من المنفعة
وان كانت الزوجية فى البطن المقدم وحده اظهر للحس وقد خلق جوهر الدماغ باردا رطبا اما برده فليلا يشغله
لما يتادى اليه من قوى حركات الاعصاب وانفعالات الحواس وحركات الروح فى الاستحالات التخيلية والفكرية
والذكرية وليعدل به الروح الحار جدا النافذ اليه من القلب فى العرقين الصاعدين منه اليه وخلق رطبا لئلا يجففه
الحركات وليحسن تشكله ولينا ودسما اما الدسومة فليكون ما ينبت منه العصب علكا واما اللين فقد قال
السبب فيه ليحسن تشكله واستحالته بالمتخيلات فان اللين اسهل قبولا للاستحالات وليس يعجبنى ذلك فان اللين
قد يعد لسرعة الاستحالة ولكن لا كل استحالة بل الاستحالة التى يكون بالتقطيع والتشكيل واما التصور بالاشباح
وقبول الخيالات فليس مما يتعلق بتحريك الجرم وتقطيع البسيط بل كونه لينا ليكون دسما وليحسن عدمه للاعضاء

الصلبة بالتدريج فان الجوهر الصلب لا يمتد الصلب بما يمتد اللين وليكون ما ينبت عنه لدنا
اذ كان بعض النابت منه محتاجا الى ان يصلب عند اطرافه لما سنذكره من منافع العصب ولما كان
هذا النبات محتاجا الى ان يصلب على التدريج ويكون صلابته لدن وجب ان يكون منشابه جوهر
الدماغ دسما والدسم اللزج لين لا محتة وايضا ليكون الروح الذى يحويه الذى يفتقر الى سرعة الحركة ممدا
برطوبة وايضا ليحق تخلخله فان الصلب فى الاعضا اسل من اللين الرطب المتخلخل لكن جوهر الدماغ ايضا متفاوت
فى اللين والصلابة وذلك لان الجزء المتقدم منه الين وفرق بين الجزئين اندراج الحجاب المصلب الذى نذكره
فيه الى حتما وانما الين مقدم الدماغ لان اكثر عصب الحس وخصوصا الذى للبصر والسمع ينبت منه لان الحس
طليعة ومثل الطليعة الى جهة المقدم اولى وعصب الحركة اكثره ينبت من مؤخره وينبت منه النخاع الذى هو رسول
وخليفته فى مجرى الصلب وحيث يحتاج ان ينبت منه اعصاب قوية وعصب الحركة يحتاج الى فضل صلابة لا يحتاج
اليها عصب الحس بل اللين اوفق لها فجعل منشائه اصلب وانما ادرج الحجاب فيه ليكون فضلا وفصل
ليكون اللين مراعى مما سيتد الصلب ولين ما يعرض فيه جدا وقد تشكك على هذا القول امر ما سيره هذا
الجزء اللين من الدماغ لهذا المندرج الصلب فعسى ان يكون ذلك الجزء من الحجاب المندرج يعرض له هناك من
اللين ما هو زايد على الجزء الذى فى الحجاب الذى يغشى مؤخره وكان الرقة التى يكون فيها ايضا فان الرقيق كان اللين
وفى تليين الحجاب هناك المنفعة المذكورة وسقوط الحاجة الى الصلابة بحيث يلقى به العظم ولهذا الطى
منافع اخرى فان الاوردة النازلة الى الدماغ المتفرقة فيه يحتاج الى مستند والى شى يشدها فجعل هذا
الطى دعامة لها ويحاذى اخر هذا العطف ولى حلقة المعصرة وهى مصب الدما الى فضاء ما كالبركة ومنها ينشعب جداول
مفرقة فيها الدم وينشب بجوهر الدماغ ثم ينشعب العروق من فوقها ويجمعها الى عرقين كما سنذكر فى تشريح
ذلك وهذا الطى ينتفع به ايضا فى ان يكون منبتا لرطوبات الحجاب الثخين بالدماغ فى موازاة الدرز من القحف
الذى يليه وفى مقدم الدماغ منبت الزايدتين الحلمتين اللتين يكون بهما الشم وقد فارقنا لين الدماغ قليلا ولم
يلحقها صلابة العصب وقد جلل الدماغ كله بغشائين احدهما رقيق يليه والاخر صفيق يلى العظم وخلقا ليكونا حاجزين
بين الدماغ وبين العظم ولئلا يماس الدماغ جوهر العظم ولا يتادى اليه الافات من العظم وانما ينفع هذه المماسة
فى احوال تمدد الدماغ وبين العظم ولئلا يماس الدماغ جوهر العظم ولا يتادى اليه الافات من العظم وانما ينفع هذه
المماسة فى احوال تمدد الدماغ فى جوهره او فى حال الانبساط الذى يعرض له عقيب الانقباض وقد ينفع
الدماغ الى القحف عند احوال مثل الصياح الشديد فلمثل هذا من المنفعة ما جعل بين الدماغ وعظم القحف
حاجز لين متوسط بينهما فى اللين والصلابة وجعلا اثنين لئلا يكون الشى الذى يمس العظام بلا واسطة
هو بعينه الشى الذى يمس بلا افة للدماغ بلا واسطة بل فرق بينهما فكان القريب من الدماغ رقيقا والقريب من
العظم صفيقا وهما معا كوقاية واحدة وهذا الغشاء مع انه وقاية للدماغ فهو وقاية للعروق التى فى الدماغ كنها

وضابط بها وهو كالمشيمة يحفظ اوضاع العروق ما يساجها فيه ولذلك ما يدخل ايضا جوهر الدماغ
فى مواضع كثيرة من دزوقة ويتادى الى بطونه وينتهى عند المؤخر منقطعا لاستغنائه بصلابته عنه
والغشا الثخين غير ملتصق بالدماغ ولا بالرقيق ايضا التصاقا يعتمد عليه فى كل موضع بل هو منتقل عنه
انما يصل بينهما العروق النافذة فى الثخين الى الرقيق والثخين مستمر الى القحف بروابط غشائية ينبت من
الثخين لتنفذ الى الدرور لئلا يثقل على الدماغ جدا وهذه الرباطات ايضا يطلع من الشؤون الى ظاهر
القحف فينبت هناك حتى ينسج منها الغشاء المجلل للقحف وبذلك ما يستحكم ارتباط الغشا الثخين
بالقحف ايضا وللدماغ فى طوله ثلث بطون وان كان كل بطن منه فى عرضه ذا جزئين فالجزء المقدم محسوس
الانفصال الى جزئين عظيمين يمنة ويسرة وهذا الجزء يعين على الاستنشاق وعلى بعض الفصل
بالعطاس وعلى توزيع اكثر الروح الحساس وعلى افعال القوة المصورة من قوى الادراك الباطن واما
البطن المؤخر فهو ايضا عظيم لانه يملا تجويف عضو عظيم اعنى النخاع ومنه يتوزع اكثر الروح المحرك وهناك
افعال القوة الحافظة لكنه اصغر من المقدم بل من كل واحد من بطنى الجزء المقدم ومع ذلك فانه يتصغر
متدرجا الى النخاع ويتكاثف تكاثفا الى الصلابة فاما البطن الاوسط فانه كمنفذ من الجزء المقدم الى الجزء المؤخر
وكدهليز مضروب بينهما وقد عظم لذلك وطول لانه مؤد من عظيم الى عظيم وبه يتصل الروح المقدم بالروح المؤخر
ويتادى ايضا الاشباح المتذكرة ويتسقف مبدأ هذا البطن بسقف كرى الباطن كالازج ويسمى
به ليكون منفذا ومع ذلك مسعدا بتدويره من الافات وقويا على ما يعتمد عليه من الحجاب المدرج وهناك
يجتمع بطنا الدماغ المقدمان اجتماعا يتراى ان للمؤخر فى هذا المنفذ فذلك الموضع يسمى مجمع البطنين و
هذا المنفذ نفسه بطن ولما كان منفذا يؤدى المصور الى الحفظ كان احسن موضع للتفكر والتخيل على
ما علمت ويستدل على ان هذه البطون مواضع هذه الافعال من جهة ما يعرض لها من الافات فيبطل مع
افته كل جزء فعله او يدخله افة والغشاء الرقيق يستبطن بعضه فيغشى بطون الدماغ الى الفجوة التى عند
الطاق واما ما وراء ذلك فصلابته يكفيه تغشية الحجاب اياه واما الزرد الذى فى بطون الدماغ
فليكون للروح النفسانى نفوذ فى جوهر الدماغ كما فى بطونه اذ كل وقت ليس يكون البطون متسعة منفتحة
او الروح قليلا بحيث يسع البطون فقط ولان الروح انما يكمل استحالته عن المزاج الذى للقلب الى
المزاج الذى للدماغ بان ينطبخ فيه انطباخا ما باخذه من مزاجه وهو اول ما يتادى الى الدماغ يتادى الى
حوفه الاول لينطبخ فيه ثم ينفذ الى البطن الاوسط فيزداد فيه انطباخه فى البطن المؤخر والانطباخ الفاصل
انما يكون لمخالطة وممازجة ويفود فى اجزاء الطابخ كحال الغذاء فى الكبد وعلى ما نصف لك فيما يستقبل لكن
زرد المقدم اكثر افرادا من زرد المؤخر لان نسبة الزرد الى الزرد كنسبة العضو الى العضو بالتقريب والسبب المصغر
للمؤخر عن المقدم موجود فى الزرد وبين هذا البطن والبطن المؤخر ومن تحتهما مكان هو متوزع العرقين العظيمين

الصاعدين الى الدماغ اللذين سنذكرهما الى شعبهما التي ستنسج منها المشيمة من تحت الدماغ وقد عملت
تلك الشعب بجرم من جنس الغدد يملأ ما بينها ويدعمها كالحال في سائر المتوزعات العرقية فان من شأن
الخلاء الذي يقع بينهما ان يملأ ايضا بلحم غددي وهذه الغدة تتشكل بشكل الشعب المذكورة وعلى
هيئة التوزيع الموصوف فكان الشعب والتوزيع المذكور يبتدي من مضيق ويتفرع الى السعة توجيها الا انبساط
كلما صادفت هذه الغدة صنوبرية راسها على مبدأ التوزيع من فوق ويذهب متجهة نحو غايتها الى ان يتم
بدل الشعب ويكون هناك منتسج على مثال المنتسج في المشيمة فيستقر فيه والجزء من الدماغ المشتمل على
هذا البطن الاوسط عامته واجزائه التي من فوق دودي الشكل مزرد من زرد موضوع في طوله مربوط بعضها الى
بعض فيكون له ان يتمدد وان يتقلص كالدود وباطن فوقه مغشا بالغشاء الذي يستبطن الدماغ الى حد المؤخر
وهو مركب على زائدتين من الدماغ مستديرتين اخالة الطول كالفخذين يتقاربان الى التماس ويتباعدان الى
الانفراج تركيبا ما ربطه نسبي ورباط لئلا يزول عنهما ليكون الدودة اذا تمددت وضاق عرضها ضغطت هاتين
الزائدتين الى الاجتماع فسد المجرى واذا انفصلت الى القصر وازدادت عرضها تباعدت الى الافتراق وانفتح
المجرى ومما يليه منه مؤخر الدماغ ادق والى التحدب ما هو وهو مقدم في مؤخر الدماغ كالوالج في مولج ومقدمه اوسع
من مؤخره على الهيئة التي يحتملها الدماغ والزائدتان المذكورتان تسميان الفخذين ولا تزيد فيهما
البتة بل هما املسان ليكون سدهما وانطباقهما اشد وليكون اجابتهما الى التحريك بسبب حركة شيء آخر اشبه باجابة
الشيء الواحد ولدفع فضول الدماغ مجريان احدهما في البطن المقدم وعند الحد المشترك بينه وبين الذي بعده
والاخر في البطن الاوسط وليس للبطن المؤخر مجرى مفرد وذلك لانه موضوع في الطرف وصغير ايضا بالقياس الى
المقدم ولا يحتمل ثقبا ويكفيه الاوسط مجرى مشتركا لهما وخصوصا وقد جعل مخرجا للنخاع يحل بعض فضوله
يندفع من جهة وهذان المجريان اذا اسدا من البطن وبعد انفذ الدماغ نفسه نوزيا نحو الالتقاء عند سقف حد
عمق مبداه الحجاب الرقيق واخره وهو اسفله عند الحجاب الصلب وهو مضيق فانه كالقمع يبتدئ من سعة مستديرة
الى مضيق فلذلك تسمى قمعا وتسمى ايضا مسيعا فاذا انفذ في الغشاء الصلب لاقى هناك مجرى في غدة كأنها
كرة مقعورة من الجانبين متقابلين فوق واسفل وهي بين الغشاء الصلب وبين مجرى الحنك ثم تجد هناك المنافذ التي في
مسالك المصفى في اعلى الحنك وقد ذكر في التعليم الاول انه ليس في جوهر الدماغ دم البتة على هيئة الدم بل يستحيل رطوبة
اخرى وفيه انه لا عروق في جوهره ومعناه ان العروق تنفذ الى بين الحجاب وتنبسط وترسل الفوهات في حجرته
يمص منها من غير ان يكون جوهره جوهرا تنسج فيه العروق كما في كثير من اللحم وكما في الكبد والقلب والدماغ ابرد كالاعضاء
الرئيسة حرارة وربما يتبين باللمس كونه باردا بالقياس الى غيرها وعظم اليافوخ ثخين ليبعد عن الافة يتخلل ليكون خفيفا
واقول انه لما كان الدماغ نائي الموضع عن الاطراف البعيدة وكان مبدأ التوجيه الاعصاب المؤدية للحس والحركة
الى الاعضاء وكانت الاعصاب الحركة اذا بعدت عن اوائلها الى المواضع الذي يرسل اليها عرض لها ان تسترخي ولا تجود فعلها

في تحريك الاطراف ارسل الصانع الى قرب الاطراف سعدة كانها مخرجة من الدماغ لتنوب منابها بنيها اعضاء
بحر الى جانب سمها والى اسفل يكون قريبة ما بين المصدر والمورد ومع ذلك فقد وثق بها مفاصل الفقرات
توثيق الحشو للحشو فكان كعماد لدعامة البدن التي هي الصلب ولو كان الراس منبتا لجميع الاعصاب لاحتيج الى
ان يكون اكبر من هذا بكثير ولكان ثقيلا على البدن جدا

الفصل التاسع في منفعة العصب وتشريح الدماغي منه

منفعة العصب منها ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما التي بالذات فهو افادة الدماغ
بتوسطها لسائر الاعضاء حسا وحركة والتي بالعرض فمن ذلك تشديد اللحم وتقويته للبدن ومن ذلك الاشعار
بما يعرض من الافات للاعضاء العديمة الحس مثل الكبد والطحال والرئة فان هذه الاعضاء وان فقدت
الحس فقد اجرى عليها لفائف عصبية وتستتب بغشاء عصبي فاذا ورمت وتمددت بريح ما ادى ثقل الورم
او تفرق الريح الى اللفافة والى اصلها فعرض لها من الثقل انجذاب ومن الريح تمدد فاحس به والاعصاب مبداها
على الوجه المعلوم هو الدماغ ومنتهى تفرقها هو الجلد نحا لطيف دقيق منبث فيه من اعضاء الاعضاء المجاورة
له والدماغ مبدأ للعصب على وجهين فانه مبدا لبعض العصب بذاته ومبدا لبعضه بوساطة النخاع السائل
منه والاعصاب المنبعثة من الدماغ لا تستفيد منها الحس والحركة الا اعضاء الراس والوجه والاحشاء
الباطنة واما سائر الاعضاء فانها تستفيدها من اعصاب النخاع وقد تستدل على عناية عظيمة تختص بما
نزل من الدماغ الى الاحشاء من العصب فان الصانع احتاط في دقائقها احتياطا لم يوجد في سائر العصب وذلك
لانها لما بعدت من المبدأ وجب ان يرفد فصل توثيق فعسب بجرم متوسط بين العصب والغضروف في
قوامه مثل كلما يحدث في جرم العصب عند الانتواء وذلك في مواضع ثلث احدها عند الحنجرة والثاني اذا
صادفت الى اصول الاضلاع والثالث اذا جاوز موضع الصدر والاعصاب الدماغية الاخرى فما كان المنفعة
فيه منها هي افادة الحس انفذ من منبعه على الاستقامة الى العضو المقصود اذا كان الاستقامة مودية الى
المقصود من اقرب الطرق فهنالك يكون التاثير الفايض عن المبدأ اقوى واذا كانت الاعصاب الحسية
لا بد لها من التصليب المحوج الى التبعيد عن جوهر الدماغ بالتدريج لبعد من مشابهته في اللين بالتدريج ما بدا
في اعصاب الحركة بل كلما كانت الين كانت لقوة الحس اشد تاديا واما الحركة فقد وجب لها المقصد بعد تفاريج
يسلكها البعد عن المبدأ ويتدرج في التصلب وقد اعان كل واحد من الصنفين على الواجب فيه من التصلب
والتليين جوهر منبته اذا كان جل ما يفيد الحس منبعثا من مؤخره والجزء الذي هو مقدم للدماغ الين
قواما والجزء الذي هو مؤخر الدماغ اثخن قواما وقد ينبت من الدماغ ازواج من العصب سبعة فالزوج الاول
مبداه من غور البطنين المقدمين من الدماغ عند جواز الزائدتين الشبيهتين بحلمتي الثدي اللتين بهما
الشم وهو صغير مجوف ينبت من النابت منها يسارا ويتيامن النابت منهما يمينا ثم يلتقيان على تقاطع صليبي
ثم ينفذ النابت يمينا الى الحدقة اليمنى والنابت يسارا الى الحدقة اليسرى ويتسع فوهاهما حتى تشتمل على الرطوبة

التي تسمى زجاجية وهما ينفذان على التقاطع الصليبي من غير انعطاف وقد ذكر لوقوع هذا التقاطع منافع ثلث
احدها ليكون الروح السائل الى احدى الحدقتين غير محجوب عن السيلان الى الاخرى اذا عرضت لها افة
ولذلك يصير كل واحدة من الحدقتين اقوى ابصارا اذا غمضت الاخرى وذلك لقوة اندفاع الروح اليها
والثانية ان يكون للعينين مؤديا واحدا يؤديان اليه شبح المبصر فيحدهما لكي يكون الابصار بالعينين
ابصارا واحدا لمثل الشبح في الحد المشترك ولذلك يعرض للاحول ان يرى الشئ شيئين عند ما نزول احدى الحدقتين
الى فوق او الى اسفل فيبطل به استقامة نفوذ المجرى الى التقاطع ويعرض قبل الحد المشترك حد لانكسار العصبة
والثالثة لكي تستدعم كل عصبة الاخرى وتستند اليها وبصر كانها ينبت من قرب الحدقة والزوج الثاني
من ازواج عصب الدماغ منشأه بخلف منشأ الزوج الاول ومايلاعنه الى الوحشي ويخرج من النقبة التي في النقرة
المشتملة على المقلة فينقسم في عضل المقلة وهذا الزوج غليظ جدا لتقاوم غلظه لبنة الواجب لتقربه من
المبدأ فيقوى على التحريك وخصوصا اذ لامعين له اذ الثالث مصروف الى تحريك عضو كثير هو الفك الاسفل
فلا ينفصل عنه فصله بل يحتاج الى معين غيره كما نذكره واما الزوج الثالث فمنشاؤه الحد المشترك بين مقدم
الدماغ ومؤخره من لدن قاعدة الدماغ وهو يحاور الزوج الرابع قليلا ثم يفارقه وينشعب اربع شعب
شعبة يخرج من مدخل العرق السباتي الذي نذكره بعد ويأخذ نحدرا في الرقبة حتى يجاوز الحجاب فيتوزع في
الاحشاء دون الحجاب وشعبة مخرجها من نقب في عظم الصدغ واذا انفصل اتصل بالعصب المنفصل من
الزوج الخامس الذي سنذكر حاله وشعبة يطلع في النقب الذي يخرج منه الزوج الثاني اذا كان فيصل
الاعضاء الموضوعة قدام الوجه ولم يحسن ان ينفذ في منفذ الزوج الاول المجوف فيزاحم اشرف العصب ويضغطه
فينطوي التجويف وهذا الجزء اذا انفصل انقسم ثلثة اقسام فقسم يميل الى ناحية الماق ويتخلص الى عضل الصدغين
والماضغين والحاجب والجبهة والجفن والقسم الثاني ينفذ في الثقب المخلوق عند اللحاظ حتى يتخلص الى
باطن الانف فيتفرق في الطبقة المستبطنة للانف والقسم الثالث هو قسم غير صغير ينحدر في التجويف الذي في
المسماة في عظم الوجه فيتفرع الى فرعين فرع منه ياخذ الى داخل تجويف الفم فيتوزع في الاسنان اما حصة
الاضراس منها فظاهرة واما حصة سايرها فكالخفي عن البصر ويتوزع ايضا في اللثة العليا والفرع الا خر
ينبت في ظاهر الاعضاء هناك مثل جلدة الوجه وطرف الانف والشفة العليا فهذه اقسام الجزء الثالث
من الزوج الثالث واما الشعبة الرابعة من الزوج الثالث فيخلص نافذا في بقية في الفك الاعلى الى اللسان
فيتفرق في طبقته الظاهرة ويعطى الحس الخاص به وهو الذوق وما ينفصل من ذلك يتفرق في عمود الاسنان
السفلى ولثاتها وفي الشفة السفلى والجزء الذي ياتي اللسان ادق من عصب العنق لان صلابة هذا
وليس ذاك تعادل غلظ ذاك ودقة هذا واما الزوج الرابع فمنشاؤه خلف الثالث واميل الى قاعدة الدماغ
ويخالط الثالث كما قلنا ثم يفارقه ويتخلص الى الحنك فيوسده الحس وهو زوج صغير الا انه اصلب من الثالث لان

الحنك وصفاق الحنك اصلب من صفاق اللسان واما الزوج الخامس فكل فرد منه ينشق بنصفين على
هيئة المضاعف بل عند اكثرهم كل فرد منه زوج منشؤه من جانبي الدماغ والقسم الاول من كل زوج منه
يمتد الى الغشاء المستبطن للصماخ فيتفرق فيه كله وهذا القسم مدته بالحقيقة من الجزء المقدم من
الدماغ وبه حس السمع واما القسم الثاني وهو اصغر من الاول فانه يخرج من الثقب المثقوب في الحجري وهو
الثقب الذي يسمى الاعور والاعمى لشدة التوائه وتفريج مسلكه ارادة لتطويل وتبعيد اخرها عن المبدأ
التسفيد العصب قبل خروجه منه بعد من المبدأ بتبعه صلابة فاذا برز اختلط بعصب الزوج الثالث
فصار اكثرها الى ناحية الحذو العضلة العريضة وصار الباقي منها الى عضل الصدغين وانما حلق
الذوق في العصبة الرابعة والسمع في الخامسة لان الة السمع احتاجت الى ان يكون مكشوفة غير مسدود
اليها سبيل الهواء والة الذوق وجب ان يكون محرزة فوجب من ذلك ان يكون عصب السمع اصلب فكان
منبته من مؤخر الدماغ اقرب وانما اقتصر في عضل العين على عضل واحد وكثر اعصاب عضل الصدغين
لان ثقبة العين احتاجت الى عضل بسعة الاحتياج العصبة المودية لقوة البصر الى فضل غلظ لاحتياجها
الى التجويف فلم يحتمل العظم المستقر لضبط المقلة ثقوبا كثيرة واما عصب الصدغين واحتاجت الى فضل صلابة
فلم يحتج الى فضل غلظ بل كان الغلظ مما يثقل عليها الحركة وايضا المخرج الذي في عظم حجري صلب يحتمل ثقوبا
عديدة واما الزوج السادس فانه ينبت من مؤخر الدماغ متصلا بالخامس مشدودا معه باغشية وربطة كانهما
عصبة واحدة ثم يفارقها ويخرج من الثقب الذي في منتهى الدرز اللامي وقد انقسم قبل الخروج ثلثة اجزاء
مثلها يخرج من ذلك الثقب معا فقسم منه ياخذ طريقه الى عضل الحلق واصل اللسان ليعاضد الزوج السابع على
تحريكها والقسم الثاني فينحدر الى عضل الكتف وما يقاربها ويتفرق اكثره في العضلة العريضة التي على الكتف
وهذا القسم صالح المقدار ويمتد معلقا الى ان يصل الى معضده واما القسم الثالث وهو اعظم الاقسام الثلثة
فانه ينحدر الى الاحشاء في مصعد العرق السباتي ويكون مسدودا اليه مربوطا اليه فاذا حاذى الحنجرة صعد منها شعب
ياتي العضل المنكسة التي رؤوسها الى اسفل وهي التي لابد منها في اطباق الطرجهالى وفتحه اذ لابد من جذب الى
اسفل ولهذا سمي العصب الراجع وانما انزلها من الدماغ لان النخاعية لو اصعدت لصعدت موربة غير
مستقيمة من مبداها فلم ينبقا الجذب منها الى اسفل على الاحكام وانما جعلت من السادس لان ما فيه من الاعصاب
اللينة والمائلة الى اللين ما كان منها قبل السادس فقد يوزع في عضل الوجه والراس وما فيهما والسابع لا
ينزل على الاستقامة نزول السادس بل يلزمه توريب لامحالة ولا كان قد يحتاج الصاعد الراجع الى مستند
محكم شبيه بالبكرة ليدور عليه الصاعد ما بدءه وان يكون مستقيما وضعه صلبا قويا المس موضوعا
بالقرب فلم يكن كالشريان العظيم والصاعد من هذه الشعب ذات اليسار دفهذه الشريان وهو
مستقيم غليظ فينعطف عليه من غير حاجة الى توثيق كثير واما الصاعد ذات اليمين فليس يحاوره هذا الشريان

على صفة الاول بل يجاوره وقد عرضت لدقة لتشعب ما تشعب منه وفاته الاستقامة في الوضع اذ اتوريت
الى الابط فلم يكن بد من توثيقه بما يستند عليه بارباطه بسد السعب لسند اليه بذلك ما فات من الغلط
والاستقامة في الوضع والحكمة في سعد هذه الشعب الراجعة هي ان تقارب مثل هذا المتعلق وان
يستفيد بالتباعد عن المبدا قوة وصلابة واقوى العصب الراجع هو الذي يتفرق في المنطقتين من
عضل الحنجرة مع شعب عصب معينة ثم سائر هذا العصب ينحدر من هناك فيتشعب منه شعب يتفرق في
اغشية الحجاب والصدر وعضلاتها وفي القلب والرئة والاوردة والشرايين التي هناك وباقيه ينفذ
الحجاب فيشارك المنحدر من الجزء الثالث ويتفرقان في اغشية الاحشا وينتهي الى العظم العريض واما
الروح السابع فمنشاه من الحد المشترك بين الدماغ والنخاع ويذهب اكثره متفرقا في العضل المحركة
والعضل المشترك بين الذقن والعظم اللامي وسائره قد يتفق ان يتفرق في عضل اخرى مجاورة لهذا
العضل ولكن ليس ذلك بدائم ولما كانت الاعصاب الاخرى متفرقة واحدا اخرى ولم يكن يحسن ان يكثر
الثقب فيما يتقدم ولا من بحث كان الاول ان يأتي حركة اللسان عصب من هذا الموضع اذ قد اتى حسه من موضع

الفصل العاشر في تشريح سائر العصب وهو العصب الفقاري

واما العصب النابت من
النخاع السالك في فقار الرقبة فهي ثمانية ازواج نعج مخرجه من ثقبتي الفقرة الاولى ويتفرق في عضل الراس
وحدها وهو صغير دقيق اذ كان الاحوط في مخرجه ان يكون ضيقا على ما نعلمه في باب العظام والزوج الثاني
مخرجه ما بين الفقرة الاولى والثانية اعني الثقبة المذكورة في باب العظام ويوصل اكثره الى الراس حول السن
يصعد مورباً الى اعلى الفقار وينعطف الى قدام ويثبت على الطبقة الخارجة من الاذنين فيتدارك تقصير الزوج
الاول بقصره وصغره على الانبثاث والانبساط في النواحي التي يليه بالتمام وباقي هذا الزوج يأتي عضل الذي
خلف العنق والعضلة العريضة هو سبها الحركة والزوج الثالث منشأه ومخرجه من الثقبة التي بين الثانية والثالثة
ويتفرع كل واحد فرعين فرع يتفرق في عمق العضل التي هناك منه شعب وخصوصا المعلقة للراس مع العنق
ثم يصعد الى سوك الفقار فاذا جاوزها تشبث باصولها ثم ارتفع الى وسطها ويخالط رباطه عشائية
ينبت من تلك السناسن ثم ينفذ منعطفا الى جهة الاذنين وفي غير الانسان ينتهي الى الاذنين فيحرك
الاذنين والفرع الثاني ياخذ الى قدام حتى يأتي العضلة العريضة واول ما يصعد يلتف بعروق وعضل يكسفه
ليكون اقوى في نفسه وقد يخالط ايضا عضل الصدغين وعضل اذنين في البهائم واكثر تفرقه انما هو في
عضل الخدين واما الزوج الرابع فمخرجه من الثقبة التي بين الثالثة والرابعة وينقسم كالذي قبله الى جزء مقدم
وجزء مؤخر والجزء المقدم منه صغير ولذلك يخالط الخامس وقد قيل انه قد ينفذ منه شعبة كنسج العنكبوت ممتدة على
السائي الى ان يأتي الحجاب الحاجز مار على سمت الحجاب المنصف للصدر والجزء الاكبر منه ينعطف الى الخلف فيغوص في عمق
العضل حتى يخلص الى السناسن فيرسل شعبا الى العضل المشترك بين الراس والرقبة ثم ياخذ طريقه منعطفا الى قدام

بعضل الخد والاذنين في البهائم وقيل ان ينحدر منه الى الصلب واما الزوج الخامس فمخرجه من الثقبة التي
بين الرابع والخامس ويتفرع ايضا فرعين واحد الفرعين وهو المقدم هو اصغرهما يأتي عضل الخدين وعضل تنكيس
الراس وسائر العضل المشتركة للراس والرقبة والفرع الثاني ينقسم الى شعبتين شعبة هي المتوسطة بين
الاولى وبين الشعبة الثانية يأتي اعالي الكتف ويخالطه شيء من السادس والسابع والشعبة الثانية يخالط
شعبا من الخامس والسادس والسابع وينفذ الى وسط الحجاب واما الزوج السادس والسابع والثامن
فانها تخرج من سائر الثقب على الولاء والثامن مخرجه في الثقبة المشتركة بين آخر فقار الرقبة واول فقار الصلب
ويختلط شعبها اختلاطا شديدا لكن اكثر السادس يأتي المسطح من الكتف وبعض منه اكثر من البعض الذي من
الرابع واقل من البعض الذي للخامس يأتي الحجاب واما الثامن فبعد الاختلاط والمصاحبة يأتي جلد الساعد
والذراع وليس منه ما يأتي الحجاب لكن الصائر من السادس الى ناحية الكبد لا يجاوز الكتف ومن السابع لا يجاوز
العضلة واما الذي يحرك الساعد من الكتف فهو من الثامن مخلوطا باول النوائب من فقار الصدر وانما قسم
للحجاب من هذه الاعصاب دون اعصاب النخاع ليكون الوارد عليها منحدرا من مشرف فيحسن انقسامها فيه
وخصوصا اذ كان مقصدها هو الغشاء المنصف للصدر ولم يمكن ان يأتيها عصب النخاع على استقامة من
من غير انكسار بزاوية ولو كان جميع العصب المنحدر الى الحجاب نازلا من الدماغ لكان يطول مسلكه وانما جعل متصل
هذه الاعصاب من الحجاب وسطه لانه لم يكن يحسن انبثاثها وانتشارها فيه على عدل وسوية لو اتصل بطرف
دون الوسط وان كان يتصل بجميع المحيط وكان ذلك ناكسا يجري الواجب اذ كانت العضل انما تفعل التحريك
باطرافها ثم المحيط هو المتحرك من الحجاب الوسط وحر يعلمه ضرورة فوجب ان يحمي ويعصى وقاية فعست
حامية بعجبه من الغشاء المنصف للصدر ونزل منكبا عليه ولما كان فعل هذا العضو فعلا كريما جعل العظمة
كثيرة لئلا يبطل بآفة يلحق المبدأ الواحد واما العصب النخاعي الذي من فقار الصدر وينقسم الى جزئين عظيمين
يتفرق في عضل الاعضاء وعضل الصلب وثانيهما يأتي ممتدا على الاضلاع الاول فيوافق ما يأتي تلك الجهة
من عصب العنق ويمتدان معا الى اليدين حتى توافيا الساعد والكف والزوج الثاني فيخرج من الثقبة التي
بل الثقبة المذكورة فيتوجه منه الى ظاهر العضد ويفيده الحس وباقيه مع سائر الارواح يجتمع فيمضي نحو عضل
الكتف الموضوعة عليه المحركة لمفصله وعضل الصلب فما كان من هذا العصب نابتا من فقار الصدر فالشعب
التي لا يأتي منها الكتف يأتي عضل الصلب والعضل التي فيما بين الاضلاع الخلص الموضوعة خارج الصدر
وما كان منبته من فقار الاضلاع الزور فانما يأتي العضل التي فيما بين الاضلاع وعضل البطن ويجري مع شعب
هذه الاعصاب عروق ضاربة وساكنة ويدخل في مخارجها الى النخاع وعصب البطن يشترك في انها جزء منها
يأتي عضل الصلب وجزء يأتي عضل البطن والعضل المستنبطة للصلب لكن السلسلة العلى يخالط العصب النازل من
الدماغ دون ما فيها والزوجان السافلان يرسلان شعبا كبارا الى ناحية الساقين ويخالطها شعب من الزوج

وشعبه من اول اعصاب العجز الا ان هاتين الشعبتين لا تجاوزان مفصل الورك بل يتفرقان في عضله وتلك يجاوزها الى الساقين ويفارق عصب الفخذين والرجلين عصب اليدين في انها لا تجتمع كلها فيميل غابرة الى الباطن اذ ليس هيئة اتصال العضد بالكف كهيئة اتصال الفخذ بالورك ولا اتصالها ست اعضائها كاتصال ذلك بمست اعضائها كاتصال ذلك فهذه العصب يتوجه الى ناحية الساق ويتوجها مختلفا منه ما يستبطن ومنه ما يستظهر ومنه ما يغوص مستترا تحت العضل ولما لم يكن المنى ينبت من ناحية عظم العانة طريق الى الرجلين من خلف البدن ومن باطن الفخذين لكثرة ما هناك من العضل والعروق اخرى جزء من العصب الخاص بالعضل الذي في الرجلين فابعد في المجرى المنحدر الى الخصيتين حتى يتوجه الى عضل العانة ثم ينحدر الى عضل الركبة واما العصب النخاعي العجزي فالزوج الاول من العجزي يخالطه القطنية على ما قيل وباقي الازواج والفرد الثالث من طريق العصعص يتفرق في عضل المقعدة والقضيب نفسه وعضل المثانة والرحم وفي غشاء البطن وفي الاجزاء الانسية الداخلة في عظم العانة والعضل المسعر من عظم العجز

الفصل الحادي عشر في العظام

ثم انه نتكلم في العظام فنقول ان العظام وما يشبهها من الغضاريف جنه ودعامة ومن الحيوان الذي لا مفاصل محركة لعظامه ولحرفه وبالجملة للجزء الصلب منه ما يكون ذلك الجزء الصلب محيطا به من خارج كالسلحفاة ومنه ما يكون من داخل ويكون لا محتز عليه العضو اللين كالافيا فخلق لحم امثاله بين اللحم والعصب ولا ينشق طولا بل عرضا مستدير اليكون غضبانية ادغم له وللحيوان المحرز ظاهر بين العصب والعظم ويكون من اجزاء مربوطة بعضها ببعض ممتد ويتصل ولا يوجد في هذا الحيوان مبادى كثيرة العروق والشرايين بل مبداه واحد ليكون احوط له والاسد صلب العظام مصمتا واذا احل عظم منه بعظم اورى وكثير من الحيوان له بدل العظم غضروف وهذا هو الحيوان الذي لا يحتاج الى المنفاف كثيرا ويكون رطب الجوهر مائيا قليل الارضية وقد صنت ارضيته في قشره ولم يكن يحتاج الى المصا احسام صلاب وربما اعين غضروفه بشوك ينبت عليه والغضروف المحى المفرق المح يستحيل في اطرافه محاطا واذا اجتمع المح في داخله كما في كثير من السمك كان اقوى وابعد من المخاطبة والشوك والاظفار والحوافر والاظلاف والقرون كلها ايضا عظيمية ومنسوبة اليه وهي اما خاملة صلبة كالاظلاف والحوافر واما اسلحة قوية كالقرون وربما اجتمع ان كان خاملا وحده مثل الحوافر فهو يحمل الحيوان وهو مع ذلك فهو سلاح بالرمح ونقول ان من العظام ما قياسه من البدن قياس الاساس وعليه مبناه مثل فقار الصلب فانه اساس البدن عليه سى كما يبنى السفينة على الخشبة التي نصب فيها اولا ومنها ما قياسه من البدن ما س المحن ولو ابه كعظم اليافوخ ومنها ما قياسه قياس السلاح الذي يدفع به المصادم والمؤذي مثل العظام التي يدعى السناسن وهي على فقار الظهر كالشوك ومنها ما هو حشو بين فرج الاصابع مثل العظام السمسمانية التي بين السلاميات ومنها ما هو معلاق للاجسام المحتاجة الى العلاقة كالعظم الشبيه باللام لعضل الحنجرة واللسان وغيرها وجملة العظام دعامة وقوام للبدن وما كان من هذه العظام انما يحتاج اليه للدعامة فقط والوقاية ولا يحتاج اليه للتحريك

الاعضاء فانه خلق مصمتا وان كانت فيه المسام والخلل والفرج التي لا بد منها وما كان يحتاج اليه منها لاجل الحركة ايضا فقد زيد في مقدار تجويفه وجعل تجويفه في الوسط واحدا ليكون جرمه غير محتاج الى مواقف الغذاء المتفرقة فيصير رخوا بل صلب جرمه وجمع غذاؤه وهو المخ في حشوه فغايته زيادة التجويف ان يكون اخف وفايدة توحيد التجويف ان يصح جرمه اصلب وفايدة صلابة جرمه ان لا ينكسر عند الحركات العنيفة وفايدة المخ ليغذوه على ما شرحناه قبل وليرطبه فلا ينفت بتخفيف الحركة وليكون وهو مجوف كالمصمت والتجويف نقل اذا كانت الحاجة الى الحلقة اكثر والعظام المشاشية خلقت كذلك لاجل الغذاء المذكور مع زيادة حاجة بسبب شيء ان ينفذ فيها كالرائحة المستنشقة مع الهواء في عظم المصفاة والفضول الدماغ المدفوعة فيها والعظام كلها متجاورة متلاقية وليس بين شيء من العظام وبين العظم الذي يليه مسافة كثيرة بل في بعضها مسافة يسيرة يملؤها لواحق غضروفية او شبيه بالغضروف وفيه خلقت للمنفعة التي للغضاريف وما لم يجب فيه مراعاة تلك المنفعة خلق المفصل بينها بلا لاحقة كالفك الاسفل والمجاورات التي بين العظام على اصناف فمنها ما يتجاور بمفصل موثق مركوزا وغير مركوز وملزق والمفصل السلس هو الذي لاحد عظميه ان يتحرك حركة سهلة من غير ان يتحرك معه العظم الاخر كمفصل الرسغ مع الساعد والمفصل العسر الغير الموثق هو ان يكون حركة احد العظمين وحده صعبا وقليل المقدار مثل المفصل الذي بين الرسغ والمشط او منفصل ما بين القصبين من عظام المشط واما المفصل الموثق فهو الذي ليس لاحد عظميه ان يتحرك وحده البتة مثل عظام القص فاما المركوز فهو ما يوجد لاحد العظمين زيادة وللثاني نقرة يركز فيها تلك الزيادة اركازا لا يتحرك فيها مثل الاسنان في منابتها واما المدروز فهو الذي يكون لكل واحد من العظمين يحازير واسنان كما للمنشار ويكون اسنان هذه العظم مهندمة في محاز ذلك العظم كما تركب الصفارون صفائح النحاس وهذا الوصل يسمى شانا ودرزا كما المفاصل عظام القحف والملزق منه ما هو ملزق طولا مثل مفصل ما بين عظمي الساعد ومنه ما هو ملزق عرضا مثل مفصل الفقرات السفلى من فقار الصلب فان العلى بينها مفاصل غير وثيقة

الفصل الثاني عشر في الاوصال الكلية للعظام والكلام في الاعلى منها وهو الراس وتشريح عظامه

والشجر لا حاجة له الى مدفع فضله كما للحيوان لان الحيوان ليس يمص نفس الغذاء الصرف من خارج بل احد جملة بعضها يستحيل الى غذائه ويفصل فصل والذي يقبله الحيوان الى داخل فيهضمه ويعمل به اعمالا مختلفة ويتولد منه اخلاط مختلفة لشدة اختلاف اعضائه المتشابهة الاجزاء التي ليس للشجر مثلها في الاختلاف الشديد فاما الشجر فانها يمص نفس الغذاء الذي لا فضل فيه من خارج فان فضل شيء فانما يكون مثل الفضول التي في اعضائنا بعد الهضم الثاني والثالث فالعضو القابل الذي هو بالقوة غذاء بعد والذي فيه الغذاء الصرف يحتاج ان يكون المر فيه موضوع فوق لانه لو كان تحت لصعب جذب الثقيل الى

قرار الغذاء والعضو الدافع جعل تحت لهذه العلة وجعل العضو الذي يفيض منه الحار الغريزي في الوسط
اذ القرار ينبغي ان يكون بقرب الوسط والفاعل ينبغي ان يكون بقرب القرار واما الطليعة وهو الراس فقد
جعل فوق وجعل فيه المنفذ القابل وقلل لحمه لئلا يحوي الدماغ كثرة اللحم ولا يجتمع البخارات فيه ولا
يحصل مزاجا يسخن من الصواب فان الصواب ان يكون ابرد وحصوصا وقد خلق هناك قحف صلب فلا احتاج
الى زيادة واما منفعة جملة عظيم القحف فهي انه جنة للدماغ سائر واقية عن الآفات واما المنفعة في جملته قبائل
كثيرة وعظام فوق واحد فينقسم الى جملتين معتبرة بالامور التي بالقياس الى العظم نفسه وجملة معتبرة بالقياس
الى ما يحويه العظم اما الجملة الاولى فينقسم الى منفعتين احديهما انه انفق ان يعرض للعظام في جزء من
كسر او عفونة لم يجب ان يكون ذلك عاما للقحف كله كما يكون ذلك عاما للقحف كله كما يكون لو كان عظما واحدا
والثانية ان لا يكون في عظم واحد اختلاف اجزاء في الصلابة واللين والتخلخل والتكاثف والرقة و
الغلظ الاختلاف الذي يقتضيه المعنى المذكور عن قريب واما الجملة الثانية فهي المنفعة التي تتم بالشؤون
فبعضها بالقياس الى الدماغ نفسه بان يكون لما غلظ من الابخرة الممتنعة عن النفوذ في العظم الغلظ طرق
وسلك لتقاربق فينقى الدماغ بالتخلل ومنفعة القياس الى ما يخرج من الدماغ من كثف العصب الذي
في اعضاء الراس ليكون لها طرق ومنفعتان يشتركان بين القطاع وبين سمتين اخريين احدهما
بالقياس الى العروق والشرايين الداخلة الى داخل الراس لكي يكون لها طرق ومنفعة بالقياس الى الحجاب
الغليظ الثقيل فيتشبث اجزاء منه بالشؤون فيستقل عن الدماغ ولا يثقل عليه والشكل الطبيعي لهذا العظم
هو الاستدارة لامرين ومنفعتين احدهما بالقياس الى داخل وهو ان الشكل المستدير اعظم مسافة مما
يحيط به غيره من الاشكال المستقيمة الخطوط اذا تساوت الاحاطة والآخر بالقياس الى الخارج وهو ان الشكل
المستدير لا ينفعل عن المصادمات ما ينفعل عنه ذوات الزوايا وخلق الى الطول مع استدارته لان منابت
الاعصاب الدماغية موضوعة في الطول وكان يجب لئلا ينضغط وله سوان الى قدام والى خلف ليصانا
الاعصاب المنحدرة من الحسين ولمثل هذا الشكل درور ثلث حقيقية ودرزان كاذبان ومن الاول
درزان مشترك مع الجبهة قوسي هكذا ويسمى الاكليلي ودرز منصف لطول الراس مستقيم يقال
له وحده سهمي واذا اعتبر من جهة اتصاله بالاكليلي قيل له سفودي وشكله شكل قوس يقوم في وسطه خط
مستقيم كالعمود وهو هكذا والدرز الثالث وهو مشترك بين الراس من خلف وبين قاعدته
وهو على شكل زاوية متصلة بنقطتها طرف السهمي ويسمى الدرز اللامي لانه يشبه اللام في
كتابة اليونانيين واذا انضم الى الدرزين المقدمين صار شكله هكذا
واما الدرزان الكاذبان فهما احدان في طول الراس على موازاة السهمي من الجانبين
وليسا نافذين في العظم تمام العضو ولهذا يسميان القشريين واما اشكال الراس الغير الطبيعية فهي ثلثة

احدها ان ينقص النتوء المقدم فيفقد له من الدروز الاكليلي والثاني ان ينقص النتوء المؤخر فيفقد له
من الدروز الدرز اللامي والثالث ان يفقد له النتوان جميعا ويصير الراس كالكرة متساوي الطول والعرض
قال فاضل الاطباء جالينوس ان هذا الشكل لما تساوي فيه الابعاد وجب في العدل ان يتساوى فيه قسمة الدروز
وقد كان قسمة الدروز للاول للطول درزين وللعرض درزان فيكون هيهنا للطول درز وللعرض لذلك
درز واحد وان يكون الدرز العرضي في وسط العرض من الاذن الى الاذن كما ان الدرز الطولي في وسط الهواء
قال هذا الفاضل منهم ولا يمكن ان يكون للراس شكل رابع غير طبيعي حتى يكون الطول انقص من العرض لان نقص
من بطون الدماغ او حرمه شي وذلك مضاد للحيوة مانع عن صحة التركيب وصوب قول مقدم الاطباء ابقراط اذ
جعل اشكال الراس ثلثة فقط وللراس بعد هذه خمسة عظام اربعة كالجدران وواحد كالقاعدة وجعلت
الجدران اصلب من اليافوخ لان السقطات والصدمات عليها اكثر ولان الحاجة الى تخلخل القحف واليافوخ
امس لامرين احدهما السعد فيه البخار المتخلخل والثاني سهل على الدماغ وجعل اصلب الجدران مؤخرها لانها
اغيب عن حراسة الحواس فالجدار الاول هو عظم الجبهة ويحده من فوق الدرز الاكليلي ومن اسفل درز يمتد
من طرف الاكليلي مارا على الغير عند الحاجب متصلا آخره بالطرف الثاني من الاكليلي ومن اسفل درز يمتد من طرف
الاكليلي مارا على العين عند الحاجب متصلا آخره بالطرف الثاني من الاكليلي والجداران اللذان يمنة ويسرة
هما العظمان اللذان فيهما الاذنان ويسميان الحجريين لصلابتهما ويحد كل واحد منهما من فوق الدرز القشري
من اسفل درز يأتي من طرفي الدرز اللامي ويمر سهما الى الاكليلي ومن قدام جزء من الاكليلي ومن خلف جزء من
اللامي واما الجدار الرابع فيحده من فوق الدرز اللامي ومن اسفل الدروز المشترك بين الراس والوتد ويصل
بين طرفي اللامي واما قاعدة الدماغ فهي العظم الذي يحمل سائر العظام ويقال له الوتدي وخلق صلبا لمنفعتين
احديهما ان الصلابة تعين على الحمل والثانية ان الصلب اقل قبولا للعفونة من الفضول وهذا العظم موضوع
تحت فضول تنصب دائما فاحتيط في تصلبه وفي كل واحد من جانبي الصدغين عظمان صلبان يستران العصب
المارة في الصدغ ووضعهما في طول الصدغ على الوارب ويسميان الزوج قال الفيلسوف اللمس ليس مبداه من
الراس بل من القلب وكذلك الحس الذوقي فانه لمس ما وقد قيل في هذا ما قيل ويجب ان سامله واما الحس البصري و
السمعي والشمي فانه وان كان مبداه القلب فالقلب نفسه لا يرى ولا يسمع ولا يشم بل الآت هذه
الافعال في الدماغ قال واما آلة اللمس فهو اللحم والعصب وكلاهما موجودان في القلب كانه يقول ان بعض هذه
القوى يتم للمبدأ نفسه وبعضها لا يتم كما يقول الاطباء ان الدماغ يلمس بنفسه ولا يبصر بنفسه

الفصل الثالث عشر في تشريح الآت البصر وعضلها

فنقول اما الابصار فيحتاج فيه الى رطوبة
مائية صافية يقبل الاشباح فبالحري ان يكون آلته جوهرا دماغيا مثل الروية واما السمع والشم
فيحتاجان الى التين يدخل اليهما الهواء وينفعل فيهما غير الفعل الذي من الحرارة والبرد واليبوسة والرطوبة

وقوة الابصار ومادة الروح الباصرة ينفذ فيهما غير الفعل الذي من الحر والبرد واليبوسة والرطوبة وقوة الابصار
ومادة الروح الباصرة ينفذ الى العينين من طريق العصبتين المجوفتين اللتين عرفتهما ويغشي هاتين العصبتين
ثلثة اغشية اثنان ثخينان معلهما الى الغشائين الذين للدماغ وهما رقيق من تحت وصفيق من فوق والثالث
غشاء يحدر الى العين من جملة الغشاء الحلل للقحف وانما جوفت العصبتان لينفذ فيهما الجسم اللطيف اعني
الروح النفساني الباصر وهو المسمى روحا باصرة التي يحول السدة الغايرة عن نفوذه الى الحدقة وانما
يتصلان بالعنق ليحسن اعتماد كل واحد منهما على الاخرى واستناده اليه فلا يسترخي وليكون للابصار
مجمع واحد ولذلك ما يوجب انكسارها دون الرؤية رؤية الواحد اثنين وعلى نحو ما قلنا حيث
شرحنا امر الحس وليكون الروح المنصبة الى احد العينين ممكنة من الرجوع بقوتها الى العين الاخرى من طريق
قريب اذا اصابت تلك العين آفة او منع وهذا شيء قد عرفت واذا انحدرت العصبة والاغشية التي
تصحبها الى الحجاج اتسع طرف كل واحد منها وامتلأ واسطا اتساعا يحيط بالرطوبة التي في الحدقة التي وسطها
الجليدية وهي رطوبة صافية كالبرد والجليد مستديرة ينقص من سطحها من قدامها استدارتها وفرطحت
ليكون المسيح منها اوفر مقدارا ويكون للصغار من المرئيات قسم بالغ مسيح فيه ولذلك فان
تسوقر البحس انطباعها في الاجسام الملتفة لها المستعرضة المستوسعة عن دقة ليحس النقا
اياها وجعلت هذه الرطوبة في الوسط لانها اولى الاماكن بالحرز وجعل ورائها رطوبة اخرى ما سها من الدماغ
ليعدوها فان بينها وبين الدم الصرف تدريج وهذه الرطوبة تشبه الزجاج الذائب صفاء يضرب الى قليل
حمرة اما الصفاء فلانها تعدو الصافي واما قليل الحمرة فلانها من جوهر الدم ولم يستحيل الى مشابهة ما يغتذى
تمام الاستحالة وانما اخرت هذه الرطوبة عنها لانها من بعث الدماغ اليها سوسطا السكون يجي اليها من
جهته وهذه الرطوبة تعلو النصف الاخير من الجليدية الى اعظم دائرة فيها وقدامها رطوبة اخرى تشبه بياض
البيض وتسمى بيضية وهي كالبصل عن جوهر الجليدية وفضل الصافي طاف ووضعت من قدام بسبب مقدم وسبب
كالتمام والسبب المتقدم هو ان جهة الفصل مقابل جهة الغذاء والسبب التمامي ان تدرج حال العضو على الجليدية
ويكون كالجنة لها ثم ان طرف العصبية يحتوي على الزجاجية والجليدية الى الحد الذي بين الجليدية والبيضية
والحد الذي ينتهي عند الزجاجية عند الاكليلي احرا السمكة على الصدفة فلذلك تسمى شبكية وينبت عن طرفها
نسيج عنكبوتي يتولد منه صفاق لطيف سعده خياطات من الحد المسمى الذي سنذكره وذلك الصفاق
حاجز بين الجليدية وبين البيضية ليكون بين اللطيف والكثيف حاجز اما ولبانه غشاء من اما مر نافذ اليه من الشبكي
والمشيمي وانما كان رقيقا كنسج العنكبوت لانه لو كان كثيفا فاغا في وجه الجليدية لم يبعد ان يعرض عنه لاستحالة
ان يحجب الضوء عن الجليدية من طريق البيضية واما طرف الغشاء الرقيق فانه يمتد وينتسج عروقا كالمشيمة لانه منفذ
بالحقيقة وليس يحتاج الى ان يكون جميع اجزائه هياه للمنفعة الغذائية بل الجزء الموخر ويسمى مشيميا واما ما جاوز ذلك

قدام فيتخن صفاقا الى الغليظ ما هو ذا لون اسمانجوني بين البياض والسواد ليجمع البصر وليعدل الضوء
بفعل اطباق البصر عند الكلال الالتجاء الى الظلمة او الى التركيب من الظلمة والضوء وليحول بين الرطوبات وبين
القرنية الشديد الصلابة ويقف كالمتوسط المعدل والمغذي للقرنية بما يتأدى اليه من المشيمية ولا يتم احاطته
من قدامه لئلا يمنع تأدي الاشباح الى الجليدية بل يخلي قدامه فرجة وثقبة كما يبقى من العنب عند نزع ثفروقه
عنه وفي تلك الثقبة العنبية يقع الناظر واذا انسد سقط الابصار وفي باطن هذه الطبقة العنبية حيث
يلاقي الجليدية ليكون اشبه بالمتخلخل اللين وليقل اذى مماسته واصلب اجزائه مقدمه حيث يلاقي
الطبقة القرنية الصلبة وحيث يسعف ليكون ما يحيط بالثقبة اصلب والثقبة مملوة رطوبة بيضية للمنفعة
المذكورة وروحا عليه ضوء بما يوازي الثقبة عند قرب الموت واما الحجاب الثاني فانه صفيق جدا ليحسن الضبط
وتسمى مؤخره طبقة صلبة وصفيقة ومقدمه يحيط بجميع الحدقة ويثبت لئلا يمنع الابصار فيكون لذلك
في لون القرن المرقق بالنحت والجرد وتسمى لذلك قرنية واصفى اجزائه ما يلي قدامه وهي بالحقيقة كالمؤلفة من
اربعة كالقشور المتراكمة ان انقشرت منها واحدة لم يعم الآفة ومنها ما يحاذي الثقبة لان ذلك الموضع الى
السترة والوقاية احوج واما الثالث فيختلط بفضل حركة الحدقة ويمتلئ كله لحما ابيض دسما لتلين العين و
يمنعها ان يجف وتسمى حلته الملتحمة فاما العضل المحركة للمقلة فهي عضلة ست اربع منها في جوانبها الاربع فوق
واسفل والماقين كل واحد منها يحرك الى جهته وعضلتان الى التوريب ما هما يحركان الى الاستدارة ووراء
المقلة عضل يدخل العصبة المجوفة فيقلها ويمنعها الاسترخاء الجحوظ ويضبطها عند التحديق وهذه العضلة
قد عرض لاعشيها الرباطية من التشعب ما شكل في امرها فهي عند بعض المشرحين عضلة واحدة و عند
بعضهم عضلتان وعند بعضهم ثلث وعلى كل حال فراسها راس واحد واما الجفن فلما كان الاسفل منه غير محتاج الى
الحركة اذ الغرض يتأتى ويتم بحركة الاعلى وحده فيكمل به التغميض والتحديق وعناية الله تعالى مصروفة الى تقليل الآلات
ما امكن اذا لم يخل ذلك بالتكثير من الآفات ما يعرف ولانه وان كان قد يمكن ان يكون الجفن الاعلى ساكنا والاسفل متحركا
فان عناية الصانع مصروفة الى تقريب الافعال من مبادئها والى توجيه الاسباب الى غاياتها على اعدل طريق واقوم
منهاج والجفن الاعلى اقرب الى منبت الاعصاب فتعليق العضل به اصوب واتم فان العصب اذا اسلك اليه لم يحتج
الى انعطاف وانقلاب ولما كان الجفن الاعلى يحتاج الى حركتين الارتفاع عند فتح الطرف والانحدار عند التغميض
وكان التغميض يحتاج الى قوة عضلة حادثة الى اسفل لم يكن بد من ان ياتيها العصب منحرفا الى اسفل فارتفعا الى
ح لانه ان كانت واحدة من ان يتصل اما بطرف الجفن واما بوسط الجفن ولو اتصلت بوسط الجفن لقطت الحدقة ضاغطة
اليه ولو اتصلت بطرف لم يتصل الا بطرف واحد فلم يحسن اطباق الجفن على الاعتدال بل كان يتورب فيشتد التغميض
في الجهة التي يلاقي الوتر اولا ويضعف في الجهة الاخرى فلم يكن يستوي الانطباق بل كان يشاكل انطباق جفن الملقو
فلم يجعلوا عضلة واحدة بل عضلتان ما ساوان من جهة الموقين يحدب ان الجفن الى اسفل جذبا متشابها واما فتح الجفن

كان يكفيه عضلة يأتي وسط الجفن فينبسط طرفه ويزها على حرف الجفن فاذا انسحب صحت فجعلت لذلك وا[حدة]
ينزل على الاستقامة من بين العشائين فيتصل مستعرضة بجرم شبيه بالغضروف فيفرش تحت الهدب وا[ما]
الهدب فقد خلق لدفع ما يطير الى العين وينحدر اليها من الراس ولتعديل الضوء بسواده وجعل مغرسه غشا[ئية]
الغضروف ليحسن انبضاتها عليها فلا يضطجع لضعفه وليكون للعضلة الفاتحة للعين مستند كالعظم
ليحسن تحريكه والحيوان الذي جلده صلب لا يطيع جلده للطرف السريع ولم يخلق له جفن حلو عنه صلبا واما ما له
جلد لين فخلق عينه لينا فقطعه جفن وما كان يبيض فانه يطرف من جفنه الاسفل وما كان من ذوات الاربع
فانه يغمض بالجفن الاسفل ويطرف بحاف يجري عليه لان جلده غليظ بسبب الشعر وخصوصا جلد راسه وسبب الطرف
ان يدفع جلده حدقة العين رطوبة ان سالت عليها او هواء اذا ضربه وليس يطرف البياض من ذوات الاربع طرف
الطير وان كان يغمض العين لانه ليس يحتاج الى ان يكون في عينه رطوبة لطيفة لاجلها يرى من بعيد حاجة الطير
لان مدى طلبه قريب ويقرب منه حال الطائر الارضي الذي لا يحلق كالدراج والدجاج واما السمك الخاسي
الجلد فلا جفن له بل عينه الى الصلابة ولبعض اجفان وليس يحتاج السمك الى التحديق الشديد ولا هدب يعتد
في الجفن الا للانسان فان كان لغيره هدب ففي الجفن الاسفل وتحت السفر وهذا الغرط العام ولا شعر في ابط
غير الانسان ولا حيوان كثير شعر الراس غير الانسان والسبب فيه وفور دماغية وانتصاب قامته وليكون له
اللطيف حسنه وكذلك الحاجبان انهما للانسان خاصة والشاربان للانسان وليس شبيه باللحية

الفصل الرابع عشر في آلة السمع والشم والذوق

وآلة السمع اعني الاذن وهي من الاعضاء الظاهرة
في الراس مخلوقة في جانبي الراس اذ كان البصر والشم قد شغل القدام وكان يجب ان يكون البصر الى قدام ضرورة
لما علمت وخلق في المنتصب القامة في الوسط فان ذلك احرى واوفق واما في ذوات الاربع فخلق فوق
الروس في اكثرها لانها وخصوصا في دعتها وسائر اعضائها وسط جانبي راسها ولذلك جعل الاذان ذوات الاربع
حركات شتى ليحاذي بالثقب جهات شتى واجزاء الاذان الغضروف المنشنج والشحمة والثقبة الملتوية وقد
عرض الغضروف بالهيئة التي له وذلك لكي يكون للصوت طنين فيه للهواء الحامل للصوت واجتماعه في عصوبة
ولولب ثقبه ليكون المسافة القصيرة المدة طويلة فلا يكون داخل الاذن وجوار الدماغ معرضا لوصول البرد
والحر اليه من الثقب بسهولة والروح الحاس الذي ما تيه صلب لانه معرض لمصاكة الهواء بالقرش على السطح الباطن
من السماخ لانه يحتاج ان يلقى الهواء الداخل المتموج لتموج الهواء الخارج وعلى شكله لقاء مماسته بين ما اليه
قد ذكر في موضعه وللاذن منفذ خفي ايضا الى الحنك وكل حيوان ذي اذن فهو يحرك اذنه خلا الانسان
واما الطائر فلما اكتفى بعين سمعه ريش فعل فعل الاذن واما آلة الشم في الحيوان الذي يلد حيوانا فنعم ما
وضع في الوسط بين الزائدتين الشاميتين ليعدل ما يدبر اليهما ومنافع الانف ثلث وهي ظاهرة احدها
ان يعين بالتجويف الذي يشتمل في الاستنشاق حتى يحصر فيه هواء كثير ويعدل ايضا قبل النفوذ الى الدماغ

فان الهواء المستنشق وان كان ينفذ جله الى الرئة فان شطرا صالح المقدار منه ينفذ ايضا الى الدماغ
حتى يجتمع ايضا للاستنشاق الذي يطلب فيه التشمم هواء صالح في موضع واحد امام آلة الشم ليكون
الادراك اكثر واوفر فهذه ثلث منافع في منفعة واما الثانية فان يعين في تقطيع الحروف وتسهيل
اخراجها في التقطيع لئلا يزدحم الهواء كله عند الموضع الذي يحاول فيه تقطيع الحروف بمقدار فهاتان منفعتان
في منفعة واحدة ويطرها يفعله الانف في تقدير هواء الحروف هو ما يفعله النقب المثقوبة الى خلف المزمار
فلا يتعرض له بالدحو واما الثالثة ليكون للفضول المندفعة من الراس ستره وقاية عن الابصار وايضا ليكون
التي تعينه على بعضها بالنفخ وهاتان منفعتان في منفعة وتركيب عظام الانف من عظمين كالمثلثين يلتقي
منهما زاويتاهما من فوق والقاعدتان يتماسان عند زاوية ومتفارقان زاويتان منهما والعظمان كل واحد
منهما تركب احد الدرزين الطرفين المذكورين في درز عظام الوجه وعلى طرف عظم الانف السافل من غضروفان
لينان وفيما بينهما على طول الدرز الوسطاني غضروف وحروزه الاعلى اصلب من الاسفل وهو بالجملة اصلب من
الغضروفين الاخرين فمنفعة الغضروف الوسطاني يفصل الانف الى منخرين حتى اذا انزل من الدماغ فضلة
نازلة مالت في الاكثر الى احدهما ولم تسد جميع طريق الاستنشاق المودي الى الدماغ هواء مروحا لما فيه
من الروح ومنفعة الغضروفين الطرفين امور ثلثة احدها المنفعة المشتركة للغضاريف الواقعة على اطراف
العظام كلها والثانية لكي ينفرج ويتوسع الى [...] احتيج الى فضل استنشاق او نفخ والثالثة ليعين في بعض
البخار باهتزازها عند النفخ وانقباضها وابعادها وخلق عظما الانف دقيقين خفيفين لان الحاجة
هنا الى الخفة اكثر منها الى الوثاقة وخصوصا لكونهما بعيدين عن مواصلة اعضاء قابلة للآفات ولكونهما
موضوعين بمرصد من الحس قال المعلم الاول والفيل لما لم يكن طويل العنق فيفعل بالراس ولا هو ذو عظم حسنه
صالحا وكان حيوانا كاملا دارية يتنفس وكان استقلاله على ثلثة من القوائم ثم يستعمل رابعها استعمال
اليد وعرم بما يصعب ثقله وكان حيوانا يحتاج الى رطوبة كثيرة ويحتاج ان يعيش في الماء جعل له خرطوم
يشم به واذا عارض يتنفس به ويتناول به ما يشاء ويقلع به ما يشاء وخلق صلبا لينا ليكون له اختلاف
الحركة مع امن الآلة عن الآفة ويحكى ان لبعض البقر قرونا هذه الصفة يرعى بها من خلف فاما الطير فجعل
له مساحة ضيقة على منافرها لانه استغنى بذلك عن آلة اخرى لان منافرها يشبه الاماق وبقوتها فلا
يطبق والمنقار بصلابته ايضا يقوم لها مقام الاسنان اقول واما اللسان فقد خلق للذوق وللترديد
الممضوغ وتقليبه في الفم وفي بعض الحيوان لنسف العلف من الارض وحسه وخصوصا ما فقد الاسنان
العليا وللحس والشعبة وخلق في الناس للكلام وهو يتحرك حركاته بالعضل التي فيه واما العضل المحركة
للسان فهي عضل تسع اثنتان معرضتان بالثابت من الزوائد السهمية ويتصلان بجانبيه واثنتان
مطلوبان منشاهما من اعالي العظم اللامي ويتصلان بوسط اللسان واثنتان يحركان على الوراب منشاهما

من اعالى العظم اللامى ويتصلان بوسط اللسان واثنتان يحركان على الوراب منشاهما من الضلع
المنخفض من اضلاع العظم اللامى وينفذان فى اللسان ما بين المطولة والمعرضة واثنتان ناطحتان
للسان فالسان له موضعهما تحت موضع هذه المذكورة قد انبسط ليفها تحته عرضا ويتصلان بجميع عظم
الفك وقد يذكر فى جملة عضل اللسان عضلة مفردة تصل ما بين اللسان والعظم اللامى ويجذب احدهما
الى الاخر واما لا امنع ان يكون فى قوة العضل ان يمتد كما فى قوتها ان تتشنج ولما كان من الطير عريض
اللسان امكن ان يشكل لسانه اشكالا كثيرة موافقة لاخراج الحروف على ما بيناه نحن فى مقالة فى لسان
الحروف وكان هذا الطاير اشد محاكاة لغيره لان لسانه خفيف ومع خفته قابل لاختلاف التشكل واخرى
اليابس لسانا من كان لسانه مطلقا غير مقيد بالرابط وكان عريضا ومن ثمه تجلاف ذلك بلغ والسنة ذوات
الاربع مما يبيض مسعوقة فلا يحسن تشكل الحروف واما السمك والتمساح وغيره فله عضو كاللسان الذى
لكنه غير مطلق بل مربوط وعلة بقصرة فى بعضها شوكته افواهها فلا لها الاحتياج الى تصريف اللسان اكثر من
ارتياد الطعم والرطوبة ولانه وفيه ولا يمضغه بل انما قصمه يلعق ولسان التمساح مربوط بالفك الاعلى لان
ذلك هو المتحرك منه فيجب ان يكون اللذة الطعم مربوطة فان اللذة الطلب يجب ان يكون مع الطالب وكل حيوان
فلا بد له من شهوة لمراديها الغذا والتذاذ بما يخصها ليتميز عن غيره ما ليس بغذاء بل الا التذاذ لا انه عند
حس الملايم وكذا ما كان لكل حيوان شيء منه وقد يبحثه للحريف فى باطن فمه فقد يكون ذلك صلبا او لينا وربما
كان خرطوم مجوف وقد ذكرنا فيما سلف **الفصل الخامس عشر فى حركات اعضاء الراس بعد
العينين وتشريح عضلها** ان للراس حركات خاصة وحركات مشتركة مع خمس خرازة العنق يكون بينهما
حركة منتظمة من ميل الراس وميل الرقبة معا وكل واحدة من الحركتين اعنى الخاصة والمشتركة اما ان يكون منكسة
واما ان يكون منعطفة الى خلف واما ان يكون مايلة الى اليمين واما ان يكون مايلة الى اليسار وقد يتولد
ما بينهما حركة الانقلاب على هيئة الاستدارة اما العضل المنكسة للراس خاصة فهى عضلتان ترد
من ناحيتين لانهما ينشئان ملتصقان من خلف الاذنين فوق ومن عظام القص نحو ويرتفعان كالمتصلتين
وربما ظن بهما انهما ثلث عضل لان طرف احدهما ينشعب فيصير راسين فاذا تحرك احدهما ينكس الراس نكسا الى
قدام معتدلا واما العضل المنكسة للراس والرقبة معا الى قدام فهى زوج موضوع تحت المرى يخلص الى ناحية الملحم
الفقرة الاولى والثانية فيلتحم بها فان تشنج نحو الذى يلى المرى نكس الراس وحده وان استعمل الخرج
على الفقرتين نكس الرقبة واما العضل المنقلبة للراس وحده الى خلف فاربعة ازواج مدسوسة تحت الازواج
التى ذكرناها ومنبت هذه الازواج هو فوق المفصل فمنها ما يانى السناسن ومنها ابعد من الوسط الى
خلف ومنها ما ياتى الاجنحة ومنشاها الى الوسط فمن ذلك زوج ياتى حاجى الفقرة الاولى فوق زوج ياتى
سنسنة الثانية زوج ينبعث ليفه من جناح الاولى الى سنسنة الثانية وخاصيته انه يفهم ميل الراس عند الانقلاب

الى الحالة الطبيعية لسارسه ومن ذلك زوج رابع ليبتدا من فوق وينفذ تحت الثالث بالوراب الى الوحشى فيلزم
من جناح القوة الفقرة الاولى والزوجان الاولان يقلبان الراس الى خلف بلا ميل ومع ميل يسير جدا والثالث
يقوم اود الميل والرابع يقلب الى خلف مع ما ربط ظاهره والثالث والرابع انهما ما لوحده مثل الراس الى جهته
فاذا انسحا جميعا يحرك الراس الى خلف مستقلا من غير ميل واما العضلة المنقلبة للراس مع العنق فثلثة
ازواج غايرة وزوج محللة كل فرد منه مثلث قاعدته اعظم من موخر الدماغ وينزل باقيه الى الرقبة واما
الثلثة الازواج المنبسطة تحته فزوج يتحدر الى جانبى القفا وزوج يميل جدا الى الاجنحة واما العضل
الممتلية الى الجانبين فهى نوعان يلزمان مفصل الراس الزوج الواحد منهما موضعه القدام وهو الذى
يصل بين الراس والفقرة الثانية فرد منه يمينا وفرد منه يسارا والزوج الثانى موضعه الخلف ويجمع بين
الفقرة الاولى والراس فرد منه يمنة وفرد منه يسرة فاى هذه الاربع تشنج مال الراس الى جهته مع تاود
واى اثنين من جهة واحدة تشنجا مال الراس اليهما ميلا غير مورب وان تحركت القدامتان اعاننا فى
التنكيس والخلفتان فلسا الراس الى خلف واذا تحركت الاربع معا ابيضت الراس مستويا وهذه العضل
الاربع هى اصغر العضل لكنها نيالى بجودة موضعها وباخرادها تحت العضل الاخرى ما نالته الاخرى بالكبر
وقد كان مفصل الراس محتاجا الى امرين يحتاجان الى معنيين متضادين احدهما الوثاقة وذلك متعلق با
بثاقه المفصل وقلة مطاوعته للحركات والثانى عدد الحركات وذلك متعلق باسلاس المفصل والارخا
بحو ارخاء المفصل اسامر الى الوثاقة التى يحصل بكثرة العفاف العضل المحيط به فحصل الغرضان ولما الجبهة
فيحرك بعضله يفقد مستعرضة عشائية منبسطة تحت جلد الجبهة وتخلط به جدا حتى يكاد ان يكون جزاء
من قوام الجلد فيمتنع كشطه عنها ويلى فى العضو المتحرك عنها بلا وتر واذا كان المتحرك عنها جلدا عريضا
خفيفا فلا يحسن بحرابه ملحوه مثله بالوتر وبحركه هذه العضلة ويرتفع الحاجبان وقد يعين العين فى
التغميض باسترخائها واسدالها واما الخد فله حركتان احدهما تابعة لحركة الفك الاسفل والثانية
بشركة الشبه والحركة التى تابعة لحركة عضو آخر حسبها عضل ذلك العضو والحركة التى له بشركة عضو آخر بسببها عضلة
هى له ولذلك العضو بالشركة وهذه العضلة واحدة فى كل وجه عريضة وبهذا الاسم يعرف وكل واحد من فردى
مركب من اربعة اجزاء اذ كان الليف ياتيها من اربعة مواضع فاحد اجزائها هو الذى منشاوه بين الترقوة ويتصل
بها ما فيها فطى فى الشفتين الى اسفل ويحدب الفم الى اسفل حدبا موربا والثانى منشاوه من القص والترقوة
من الجانبين ويستم ليفها على الوراب فالناشى من اليمين تقاطع الناشى من الشمال ويصعد فيتصل الناشى من
اليمين باسفل طرف الشفة الايسر والناشى من الشمال بالضد واذا تشنجت هذه الليف صعقت الفم فاورد به الى
قدام فعل سلك الخريطة بالخريطة والثالث منشاوه من عند الاخرم فى الكتف ويتصل فوق مفصل تلك العضل
ويميل الشفة الى الجانبين امالة متشابهة والرابع من سناسن الرقبة ويجتاز بحذاء الاذنين ويتصل بالحد حركة طاهرة

يتبعها الشفة وربما فرت جدا من معرفة الاذنين في بعض الناس واتصلت به فحركت اذنه واما الشفة فمن
عضلها ما ذكرنا انه مشترك لها وللخد ومن عضلها ما يخصها وهى عضل اربع زوج منها تاتيها من فوق
الوجنتين ويتصل بقرب طرفها واثنان من اسفل وفي هذه الاربع كفاية في تحريك الشفة وحدها
لان كل واحدة منها اذا تحركت وحدها حركت الشفة الى ذلك الشق واذا تحركت اثنان من جهتين انبسطت
الشفة الى جانبيها فيتم لها حركاتها الى الجهات الاربع ولا حركة لها غير تلك فهذه الاربع كفاية وهذه الاربع
واطراف العضل المشتركة قد خالطت جرم الشفة مخالطة لا يقدر الحس على تميزها من الجوهر الخالص بالشفة
اذ كانت الشفة عضوا لينا لحميا لا عظم فيه واما طرفا الارنبة فقد يتصل بها عضلتان صغيرتان قويتان اما
الصغر فلكي لا يضيق على سائر العضل التي الحاجة اليها اكثر لان حركات اعضاء الخد والشفة اكثر عددا واكثر
تكررا ودواما والحاجة اليها امس من الحاجة الى حركة طرف الارنبة وحلقوه ليتدارك بقوتها ما يفوتها
بفوات العظم وموردهما من ناحية الوجنة ويخالط ليف الوجنة اولا وانما وردت من ناحية الوجنة لان تحركها
اليها **الفصل السادس عشر في الات جذب الحيوان النافع ودفع الضار من الاسنان والفم والقرون**
وما يشبهها واما الاسنان فهي اثنان وثلثون سنا وربما عدمت النواجد منها في بعض الناس وهي الاربع
الطرفانية فكانت ثمانية وعشرين سنا فمن الاسنان ثنيتا ورباعيتان من فوق ومثلها من اسفل للقطع و
نابان من فوق ونابان من تحت للكسر واضراس للطحن في كل جانب فوقاني وسفلاني اربعة او خمسة فجملة
ذلك اثنان وثلثون او ثمانية وعشرون اربع ثنايا واربع رباعيات واربع انياب وثمانية ارحاء وهى الاضراس واربع نواجد وربما لم يكن
النواجد سنين في الاكثر في وسط زمان النمو وهذا بعد البلوغ الى الوقوف وذلك الى الوقوف قريبا من الثلثين سنة
وذلك تسمى اسنان الحلم وللاسنان اصول ورؤوس محددة ومركوزة في نقب العظام الحاملة لها من الفكين و
سن على حافة كل نقبة زائدة مستديرة عليها عظيمة تشتمل على السن وتشده وهناك روابط قوية وما سوى
الاضراس فان لكل واحد منها راسا واحدا واما الاضراس المركوزة في الفك الاعلى فاقل ما يكون لكل واحد من
الرؤوس ثلثة ارؤس وربما كان وخصوصا للناجذين اربعة اروس وقد كثرت رؤوس الاضراس لكثرة عملها و
لزيادة عملها وزيدت للعلى لانها معلقة والثقل يجعل ميلها الى خلاف جهة رؤوسها واما السفلى فعلها لا يضاد
ذكرها وليس لشيء من العظام حس البتة الا للاسنان فان الطبيب الفاضل بل التجربة تشهد ان لها حسا
اعينت بقوة ما تاتيها من الدماغ ليميز ايضا بين الحار والبارد وقد خلقت الاسنان لمضغ الغذا وللسلاح ايضا
وخلقت المقدمات من الاسنان حادات للقطع وخلقت الاضراس عريضات للطحن والناب بين بين
حيوان الحند سيرسنه صنعه من الوادي تقرب هنوره واسنانه المقدمة طويلة كالمعقفة محددة ليست معترضة
وذلك لانها يحتاج الى الصيد اكثر من حاجتها الى التقطيع فان الصيدان فاتها الطعم وان فاتها الاستعراض
القاطع فانها حسن حال يمكنها ان تبلغ النقص فيه بوجه اخر من التصرف في الطعم وتقطيعه فاسنانها كالنصول

في داخل الفم وليس في قدام عن اخراجها الى المصيد واسنان الانسان قد يعين ايضا على تقطيع الحروف
اقول على ما بيناه في مقالة لنا ومن الحيوان ما لبس له اسنان لاصلاح اللقم الملتقمة بل للسلاح كما في الخنزير
وفي الفيل وفي نابي الفيل منفعة للفيل ذكرناها ومن الحيوان ما لا ينتفع باسنانه الا في الطعم كانه لا يحسن
استعمالها في القتال اقول يكاد ان يكون كل حيوان ذي سن فقد يفطن لاستعمالها في القتال ومن
الحيوان ما اسنانه حادة متخارة بعضها عن بعض وهو الحيوان الذي يحتاج ان ينهش باسنانه وليس يحتاج
الى الكدم والمضغ فقط وهذا كالاسد واما الذي لا ينهش اللحم بل يحتاج الى قطع حشيش او لحمة فقد خلقت
اسنانه مصطفة منتظمة كان على اطرافها سطح واحد ولا يكون لمثل هذا الحيوان نابان نابان طولا ولا
لكان صانعا فلما كانت الذكورة اقوى عصا وكانها هي معدة للمهارش وكان حماية الاناث عليها لان الاناث
اضعف قوة واوهن مزاجا خلق الناب في بعض من الحيوان وان كان لا ياكل لحما فلا يحتاج الى ماب في طعمه لا
لاجل الطعم بل لاجل السلاح وذلك في الذكران خاصة منها دون الاناث كالخنازير او قوي ما للذكران ضعف و
ما للاناث لسبب الغاية المذكورة وبسبب العلة المتحركة وانها كانت في الاناث اضعف وهذا مثل ما في الجمال
وكذا القول في سائر الاسلحة ولهذا القرن للايل دون الايلة ولذلك خلق قرن الكبش والتيس اعظم من قرن
النعجة والماعز وما كان من السمك لا ياكل اللحم فلا يحتاج الى الاسنان وما كان منها ياكل اللحم فيحتاج الى الاسنان
الحادة لا محو ولانها عادمة للاعتماد فحدتها ما ينهشه وعادمة لحركة العنق فقد عمت اسنانها وربما
جعلت صفا بعد صف وجعلت العالية تنهدم على السافلة ومما يوجب ذلك سرعة بلعها لانها لا تقدر ان
تمضغ زمانا والارسال للماء الى الحشا انها فوق الحاجة وهذه الصفوف جعلت لها ايضا لتقطع ما تنهشه اجزاء
صغارا يقوم ذلك بدل المضغ وفي فم الحيوان منافع كثيرة كما نعلم وما كان من الحيوان انما ينفعه فمه في الغذاء و
الكلام فلم يحتج الى تكبير وكل من احتيج فيه الى بطش اما للقتال واما للغذاء الذي لا يحصل الا بالنهش والجرح و
العبيد فقد احتيج الى تكبيره وتوسيعه وكذا الحال في السمك ومناقير جوارح الطير معقفة لمخالبه لتحسن تمكنه
من النهش اذ ليس بها الطعم مشي واسفال ومناقير لاقط الحب مستوية فان ذلك اسهل له في الالتقاط ومناقيرها
يحتاج في اغتذائه الى مسح الطين عريضة كالمسحاة وربما اجتمع في بعض المناقير تعقيف كثير مع استواء اذا كان
ما يلقط الحب ويأكل اللحم اقول ان من بنات الماء طائر ابيض اسود الرجلين والمنقار كان طول منقاره ملعقة و
القرون خلقت على الراس لان سائر الاعضاء اما متاخرة لا يبصرها بلبها فتسطح بها واما مشغولة بحركات اخرى
كاليدين واما ممنوعة النطح بما ينقدمها كالكتفين وكان القرون في اكثر الحيوان انما خلق على سبيل تدارك تقصير
الحافر طلفا ولذلك القرن انما هو لذي الظلف فقط الا الحمار الهندي والذي هو الكركدن فانه ذو حافر اقول
عندي ان يكون حافره غير موافق للدفع لعظم جسده فيكون ايضا في قرنه تدارك الحافر فان كل حيوان ذي قرن
فهو ذو قرنين الا الحمار الهندي وهو الكركدن والا حيوان يسمى ارفس وهو ذو ظلف ولما كان قرن هذين فردا جعل

فی الوسط و الطبیعة مسحرخالفها تولید الحیوان بسلاح اوحه اوهرب اوعظم بدن و ای هذه فقدت مادة
دبرت بمادة الاخر وربما وجدت الطبیعة مادة بسلاح ما فاذا عرت حرکتها الی جهة نقلها الی غیرها مثل ما
فی استعمال مادة الحافر فی القرن وربما انفقت الطبیعة مادة فی جهة انفع وصنعت جهة اقل نفعا و خصوصا
ان کانت بکفیه فیصرما نصعه انفع وذلک مثل انفاق المادة فی القرون وترک الفک الاعلی بلا اسنان واذا
انفقت المادة فی الحوافر عدم القرن لان الحافر سلاح والة للحضر معا ثم جعل لها الاحراز فان الاحراز تکون مع
مدة المضغ ویشبه ان لا یکون قرن الابل سلاحا قویا فی کل وقت بل عدیما اصلا ولذلک یشتهی ان
یلقیها فی ذلک الوقت لیتخلص منها علی ان النقل یعین علیه اصغر الحیوانات ذوات القرن الغزلان ولما یکون
القرن فی حیوان صغیر اقول وفی بعض الحیات وحیوانات یشبه الحنا فس شیء کالقرون

الفصل السابع عشر في الاحشاء وابتداء تشریح اعضاء النفس وتشریح قصبة الریة والحنجرة والریة ثم نتکلم فی اعضاء الجوف

اما الدماغ فقد ذکرنا حاله وتحت الدماغ من الاعضاء الباطنة المری وقصبة الریة اما المری فمودی الغذاء
الی المعدة واما قصبة الریة فمودی النسیم الی الریة والی القلب وراسها الحنجرة وهی بازاء المنخر فینبغی ان نذکر
تشریح المری والمعدة وخصوصا للانسان ولنبدا ولنتکلم کلاما کلیا فی تشریح الاعضاء التی یحویها
التنور من الصدر والجوف فنقول ان الحیوان المتنفس لما کان محتاجا الی مادتین ماستا من خارج احدیهما سقاء
بها روحه وهو النسیم والاخری سقاء بها بدنه وهو الغذاء وما معه جعل لکل واحدة منهما مجری یؤدی معدن
یقبله فاما احد المجریین وهو للروح فقصبة الریة وما یقوم مقامها فی سایر الحیوان ومواده الی اعضاء الصدر
واما المجری الثانی الذی هو للغذاء وما یجری مجراه فالمری ومواده الی اعضاء الجوف الاسفل ولما کان المجلوب
الی الصدر نسیما لطیفا لا یفتقد القدر الکافی علی مدافعة المنفذ الضیق لینفذ فیه الکثیر منه ولا علی مزاحمة المنفذ
المنطبق فیه جعل مجراه مفتوحا ومع ذلک واسعا فاما مجری الغذاء فقد کفی ان یکون لحمیا عشائیا منطبقا
مجتمعا لا یشغل مکانا کثیرا فان الغذاء لثقله واکتنازه یفتحه ویتوسعه عند النفوذ ولما کان الجوف الذی
یقبل الغذاء یجری فیه افعال الطبخ للرطوبات وفیها فضول ولا تخ بعضها عن تغیر رائحة وعن قذارة ونار
عن ابخرة غیر صافیة بل کدرة موحشة جعل بین الجوفین درج ضیق عصبی وهو المسمی بالحجاب الحاجز علی ما نذکر
من تشریحه فی جملة العضل فحال یوسطه بین البخار الغنق وبین النسیم الطیب وخصوصا اذا اقتضی ثقل الا
وغلطها ان یکون مدفعها الی جهة سلها ای الی اسفل وذلک یوجب وقوع معدن الغذا تحته لان الغذاء ثقل
من النسیم فیجب ان یکون معدنه اسفل ولان اولی منافذ فضله ان یکون الی اسفل ولا بد ان یکون مع ذلک متصلا
والمتصل بالاسفل اسفل وجب من جمیع ذلک ان یکون معدن النسیم فوق کان معرضا لیصعد البخار القذر الیه
فالحری ان یضرب بینه وبین معدن الغذا سور ومعدن النسیم یشتمل علی ریة وقلب ومعدن الغذا وهو
المطبخ یشتمل علی عضو کالقدر وهو المعدة وعن یمینه الکبد مستحلا من تلک الجهة علیه مربوطا ما حوالیه وفیه یستحیل الغذا

الی الدمویة الکاملة واما عن یساره والی تحت یسرا فقابل الفضلة الثقیلة وهو الطحال وتحت الکبد من تقعیره
متصلا به قابل الفضلة الرغویة وهو المرارة وتحته من تحدبه متصلا به قابل الفضلة المائیة وهو الکلیتان ومفرغه
المثانة واما مفرغة المعدة وهو الامعاء ونبتدی الان بتشریح اعضاء النفس وهی ملفی السوروا ولها قصبة الریة
والحنجرة فاما قصبة الریة فهو عضو مؤلف من غضاریف کثیرة دوایر واجزاء دوایر وقصد بعضها علی بعض فما
لاقی منها منفذ الطعام الذی خلفه وهو المری جعل ناقصا وقریبا من نصف دایرة وجعل قطعها الی المری
ومماس المری منه جسم غشائی لا غضروفی بل الجوهر الحجی لغضروفی منه الی قدام والفت هذه الغضاریف بربطات
تجللها غشاء ویجری علی جمیع ذلک من الباطن غشاء املس الی الیبس والصلابة ما هو وکذلک ایضا من ظاهره وعلی
راسه الفوقانی الذی یلی الفم والحنجرة وطرفه الاول ینقسم اولا قسمین ثم اقساما یجری فی الریة مجاورة
لشعب العروق الضاربة والساکنة وینتهی توزیعها الی فوهات اضیق جدا من فوهات ما یشاکلها ویجری معها
فاما تخلیقه من غضروف فلیوجد فیه الانفتاح المذکور ولا یلجیه اللین الی الانطباق ولیکون صلابته وافقه له
اذ کان وضعه الی قدام لیکون صلابته سببا لحدوث الصوت اومعینا علیه وتالیفه من غضاریف کثیرة مربوطة باغشیة
لیمکنها الامتداد والاجتماع عند الاستنشاق والتنفس ولا یالم عند المصادمات التی یعرض لها من تحت وفوق
الانجذابات التی یعرض لها الی طرفها لیکون الافة اذا عرضت لم یسع ولم یشمل وجعلت مستدیرة لیکون احری واما
وانما نقص ما یماس المری منه لئلا یزحم اللقمة النافذة بل یندفع عن وجهها اذا امددت المری الی السعة فیکون یحوی تجویفها
ح کانه مستعار للمری اذ المری یاخذ فی الانبساط الیه وینفذ فیه وخصوصا والازدراد لا یجامع التنفس لان الازدراد
یحوج الی انطباق ویجری قصبة الریة من فوق لئلا یدخلها الطعام من المار فوقها ویکون انطباقها بر کوب
الغضروف المکبة الذی سنذکره علی الحجر وکذا الذی یسمی الذی لا اسم له وسنشرح امره اذا کان الازدراد محوجا
الی انطباق فم هذا المجری لم یمکن ان یکون عند ما ینفس انصلب لغشاء الذی تستبطنها و لیقاوم حدة النوازل
والنفوث الریة والبخار الدخانی المردود من القلب ولکی لا یمنس تخ مقرع الصوت واما انقسامها الی
القسمین واما تشعبها مع العروق السواکن فلیا خذ منها الغذا واما ضیق فوهاتها فلیکون بقدر ما ینفذ فیه
النسیم الی الشرایین المودیة الی القلب ولا ینفذ فیها الیها دم لو نفذ لحدث نفث الدم فهذه صورة قصبة الریة
واما الحنجرة فانها الة لتمام الصوت ولیجبس النفس فی داخلها حرم یشبه لسان المزمار وهو لیعدل
الصوت واللهاة یقوم مقام اصبع الزمار من المزمار وما یقابل من الحنک هو مثل النایة التی یشد بها
راس المزمار ویتم به الصوت والحنجرة مشدودة مع فم المری شدا اذا امر المری بالازدراد ومال الی اسفل
لحذب اللقمة انطبقت الحنجرة وارتفعت الی فوق واشد انطباق بعض غضاریفها الی بعض ثم تمددت الاغشیة
الاغشیة والعضل واذا حاذی الطعام مجری المری یکون فم العصبة والحنجرة ملتصقة بالحنک من فوق
فلا یمکن ان یدخلها من الحاصل عند المری شیء فیحوزها الطعام والشراب من غیر ان یسقط الی القصبة شیء

الا في اجناس يستعجل فيها بالازدراد قبل استتمام هذه الحركة او بعرض الطعام حركة الى المرئ منشوشة
فلا يزال الطبيعة يعمل في دفعه بالسعال والحنجرة عضو غضروفي خلق آلة للصوت وهو مؤلف من غضاريف ثلثة
احدها الغضروف الذي ينال الحس والجس قدام الحلق تحت الذقن ويسمى الدرقي والترسي اذ كان مقعرا
لباطن محدب الظاهر يشبه الدرقة وبعض التراس والثاني غضروف موضوع خلفه يلي العنق مربوط به يعرف
بانه الذي لا اسم له والثالث مكبوب عليهما متصل بالذي لا اسم له ويلاقي الدرقي من غير اتصال وبينه
وبين الذي لا اسم له مفصل مضاعف بنقرتين فيهما زائدتان من الذي لا اسم له مربوطتان
بهما بروابط ويسمى المكبي والطرجهالي على الدرقي ولزومه اياه وتجافيه عنه يكون انغلاق الحنجرة وانفتاحها
وعند الحنجرة وقدامها عظم مثلث يسمى العظم اللامي تشبيها بكتابة اللام في حروف اليونانيين اذ شكله
والمنفعة في خلقة هذا العظم ان يكون منشأ وسندا ينشأ منه ليف عضل الحنجرة والحنجرة محتاجة الى عضل تضم الدرقي
الى الذي لا اسم له وعضل يضم الطرجهالي عن الآخرين فيفتح الحنجرة والعضل المفتحة للحنجرة منها زوج ينشأ
من العظم اللامي فيأتي مقدم الدرقي ويلتحم منبسطا عليه فاذا تشنج ابرز الطرجهالي الى قدام وفوق فانشعب
الحنجرة وزوج بعده في عضل الحلق الخادمة الى اسفل ونحن نرى ان نعده في المشتركات بينهما ومنشأهما من الفصل الى الدرقي
وفي كثير من الحيوانات يصحبها زوج اخر وزوجان احدهما عضلتاه ماستان الطرجهالي من خلف ويلحمان به اذا تشنجا
فتحا الطرجهالي وجذباه الى الخلف فتراب من ضامة الدرقي وتوسعت الحنجرة وزوج ماتي عضلتاه جانبي الحنجرة
الطرجهالي فاذا تشنجا فصلتاه عن الدرقي وباعده عرضا فاعان في انبساط الحنجرة واما العضل المضيقة للحنجرة
فمنها زوج يأتي من ناحية العظم اللامي ويتصل بالدرقي ثم يستعرض ويلتف على الذي لا اسم له حتى يتحد طرفاه
فردية وراء الذي لا اسم له فاذا تشنجت ضيقت له اسفل اسفل الحنجرة وقد يظن ان زوجا منها مستبطن
وزوجا ظاهر واما العضل المطبقة فقد كان احسن اوضاعها ان يخلق داخل الحنجرة حتى اذا انفصلت جذبت
الطرجهالي الى اسفل فاطبقته لذلك زوجا ينشأ من اصل الدرقي فيصعد من داخل الى حافتي الطرجهالي واصل
الذي لا اسم له يمنة ويسرة فاذا انفصلت شدت المفصل واطبقت الحنجرة اطباقا تقاوم عضل الصدر و
الحجاب في حصر النفس وخلقتا صغيرتين لئلا يضيقا داخل الحنجرة قويتين ليتداركا بقوتهما في تكلفهما الطباق
الحنجرة وحصر النفس شدة ما اورثه الصغر من التقصير ومسلكهما هو على الاستقامة صاعدتين مع قليل انحراج
يناقي بهما الوصل بين الدرقي والذي لا اسم له وقد يوجد عضلتان موضوعتان تحت الطرجهالي يعسان الزوج
المذكورة وانما الرئة فانها مؤلفة من اجزاء احدها شعب القصبة والثاني شعب الشريان الوريدي والثالث
شعب الوريد الشرياني وهما عرقان ماسان من القلب وسنصف حالهما بعد وهذه الشعب تجمعها الا تخلخل
لحم رخو متخلخل كثير المنافذ الى البياض خصوصا فيما تم خلقه من الحيوان وهو ذو قسمين احدهما الى اليمين والآخر
الى اليسار والقسم الايسر ذو شعبتين والقسم الايمن ذو ثلث شعب ومنفعة الرئة بالجملة الاستنشاق

اعداد هواء للقلب فضلا عن المحتاج اليه في بيضة واحدة ومنفعة هذا الاعداد ان يكون للحيوان عند
ما يغوص في الماء وعندما يصوت صوتا طويلا متصلا لا يشتغل عن اخذ الهواء او يعاف استنشاقه لاحوال و
اسباب داعية اليه مرتين وغيره هواء معد باخذه القلب ومنفعة هذا الهواء المعدان يعدل به روح حرارة
القلب وان يمد الروح بالجوهر الذي هو اغلب في مزاجه من غير ان يكون الهواء وحده كما ظن بعضهم يستحيل روحا
كما لا يكون الماء وحده يغذو عضوا ولكن كل واحد منهما اما جزء غاذ واما منفذ اما الماء فلغذاء البدن واما الهواء
فلغذاء الروح وكل واحد من غذاء الروح والبدن جسم مركب لا بسيط واما منفعة اخراج العضل المحترق من
الروح وهو دخانية فاخلاء الرئة لدخول الهواء البارد فان هذا المستنشق يكون لا محالة قد استحال الى السخونة
فلا ينفع في تعديل الروح واما شعب العروق والقصبة في الرئة فان القصبة والشريان الوريدي يشتركان في
غذاء الرئة من الدم النضج اللطيف الجائي من القلب واما منفعة هذا اللحم فليشد الخلل ويجمع الشعب واما
تخلخله فليصلح للاستنشاق فانه ليس انما ينفذ الهواء في القصبة فقط بل قد يتخلص الى جرم الرئة منه وفي ذلك
استظهار وفي الاستكثار وليعين ايضا بالانقباض على الدفع فيكون مستعدا للحركتين ولذلك ما يسفخ
الرئة بالنفخ واما بياضها فلغلبة الهواء على ما يغتذي به ولتردده الكثير فيه واما انقسامها ما يبين قليلا ليتعطل
النفس كافة بتصيب احد الشقين وكل شعبة ينشعب كذلك الى شعبتين واما الخامسة التي في الجانب الايمن فهي فراش
وطى للعرق المسمى الاجوف وليس نفعه في التنفس بكثير ولما كان القلب اميل يسيرا الى الشمال لما عرفت وجدت في جهة
الشمال شاغل لفضاء الصدر وليس في اليمين فحسن ان يكون للرئة في جانب اليمين زيادة يكون وطاء للعروق
فقد وقعت حاجة وامكان مكان والرئة نغشيها غشاء عصبي ليكون لها على ما علمت حس ما يوجبه واذا لم يكن بهذا خلا
كان محللا على ان الرئة بنفسها وطاء للقلب يلمسها ووقاية له

الفصل الثامن عشر في تشريح القلب وما ينشأ عنه من الشرايين

واما القلب فانه مخلوق من لحم قوي ليكون ابعد من الآفات منسج فيه اصناف
الليف قوية شديدة الاختلاف الطويل الجذاب والعريض الدفاع والمورب الماسك ليكون له اصناف من الحركة
وقد خلقه بمقدار الكفاية ليكون بكونه فضل ثقل وعرض وعظم منه منابت الشرايين ومتعلق الرباط ليكون
في المنبت وفاء بالنابت وجعل هذا الجزء منه اعلى جزئه ليكون بعيدا من ان يكا على عظام الصدر فلا يؤذي
ماسها ودقق منه الطرف الآخر كالمجموع الى نقطة ليكون المستبلي بما سه العظام اقل اجزائه وصلب في ذلك الجزء منه
فضل صلابة ليكون المستبلي بتلك الملاقاة احكم ودرج الشكل الى الصنوبرية ليجتمع هندام السفل والفوق ولا يكون
فيه فضل واودع في غلاف حصيف جدا وهو وان كان من جنس الاغشية فلا يوجد مشابها له في البخن ليكون له
جنة ووقاية ويرى جرمه عن ذلك الغلاف بقدر لا يعد اصله وحيث ينبت الشريان ان يكون له ان ينبسط فيه من غير
احتكاك وعند اصله عضو كالاساس يشبه الغضروف قليلا ليكون قاعدة وسنده لجملته وفيه ثلث بطون بطنان
كبيران وبطن كالوسط بعده جالينوس دهليزا ومنفذا ليس بيطن ليكون له مستودع غذاء يغتذي به كثيف قوي

يشاكل جوهره ومعدن روح يتولد فيه عن دم لطيف ويجري بينهما وذلك المجرى يتسع عند تعرض القلب
عند تطوله وفاعدة البطن الايسر ارفع وفاعدة البطن الايمن انزل بكثير وجعل بطن الغذاء عن يمينه
لانه ياتي الغذاء اليه من الكبد وهو عن يمينه فبقي الايسر للروح عن يساره والعروق الضوارب والشرايين
خلقت الا واحد منها ذات صفاقين واصلبهما المستبطن اذ هو الملاقي للضربان ولحركة جوهر الروح العوية
المقصود صيانته واحرازه وتقويته ومنبت الشرايين هو من التجويف الايسر من تجويفي القلب لان الايمن
اقرب من الكبد فوجب ان تكونه مشغولا بجذب الغذا واستعماله واول ما ينبت من التجويف الايسر شريانان
احدهما ياتي الرية وينقسم فيها للاستنشاق للنسيم وايصال الدم الذي تغدوا الرية الى الرية من القلب فان ممر
غذاء الى الرية هو القلب ومن القلب يصل اليها ومنبت هذا القسم هو من ارق اجزاء القلب وحيث ينفذ فيه
الاوردة اليه وهو ذو طبقة واحدة بخلاف ساير الشرايين ولهذا يسمى الشريان الوريدي وانما خلق من طبقة واحدة
ليكون اسلس والين واطوع للانبساط والانقباض وليكون اطوع لترشح ما يترشح منه الى الرية من الدم اللطيف
البخاري الملايم لجوهر الرية الذي قارب كمال النضج من القلب وليس يحتاج الى فضل نضج كحاجة الدم الجاري
في الوريد الاجوف الذي نذكره وخصوصا اذ مكانه من القلب قريب فما ادى اليه قوة الحارة المنضجة لسهولة
وايضا فان العضو الذي ينبض فيه عضو سخيف لا يحس مصادمته لذلك السخيف عند النبض ان يؤثر فيه صلابته
فيستغنى لذلك عن تخين لجرمه مما لا يستغنى عنه في مجاورة الشرايين ساير الاعضاء الصلبة واما الوريد الشرياني
الذي نذكره فانه وان كان مجاور اللرية فانما مجاورتها من مؤخرها مما يلي الصلب وهذا الشريان الوريدي فانما
يتفرق في مقدم الرية ويغوص فيها وقد صار اجزا وشعبا بل اذا قيس حاجة هذا الشريان الى الوثاقة والمسلاسة
المسهلة عليه الانبساط والانقباض ورشح ما يرشح منه وجذب الحاجة الى السلس امس منها الى الوثوق والتخين و
الشريان الاخر وهو الاكبر ويسميه المعلم الاول اورطى فاول ما ينبت من القلب يرسل شعبتين اكبرهما يستدير حول
القلب ويتفرق في اجزائه والاصغر يستدير ويتفرق في التجويف الايمن وما سوى بعد الشعبتين فانه اذا انفصل
قسمين قسم اعظم مرشح للانحدار وقسم اصغر مرشح للاصعاد وانما خلق المرشح للانحدار زايدا في مقداره على الاخر لا
تام اعضاها اكبر عددا واعظم مقادير وهي الاعضاء الموضوعة دون القلب وعلى مخرج اورطى اعشية ثلثة صلبة
هي من داخل الى خارج فلو كانت واحدة او اثنتين لما كان يبلغ المنفعة المقصودة فيها الا بتعظيم مقداره او
وكانت الحركة يثقل بهما ولو كانت اربعة لصغرت جدا وبطلت منفعتها وان عظمت في مقاديرها اضعفت المسلك واما
الشريان الوريدي فله غشاآن موليان الى داخل وانما اقتصر على اثنين اذ ليس مس الحاجة هناك الى احكام
ما هيهنا بل الحاجة هناك الى الهانة اكثر ليسهل اندفاع البخار الدخاني والدم الصاير الى الرية واما الجزء الصا
من جزئي اورطى فانه ينقسم الى قسمين اكبرهما ياخذ مصعدا نحو اللبة ثم يتورب الى الجانب الايمن حتى اذا بلغ اللحم الرخو
التوثي الذي هناك انقسم ثلثة اقسام اثنان منها الشريانان المسميان بالساتين ويصعدان يمنة ويسرة

الواجبين الغايرين الذين نذكرهما بعد وبين افقانه في الانقسام على ما نذكر بعد واما القسم الثالث فيفرق في
القص وفي الاضلاع الاول الخلص والفقارات الست العلى من الرقبة وفي نواحي الترقوة حتى يبلغ راس الكتف
ثم يجاوزه الى اعضاء اليدين واما القسم الاصغر من قسمي اورطى الصاعد فانه ياخذ الى ناحية الابط وينقسم انقسام
القسم الثالث والقسم الاكبر وكل واحد من الشريانين السباتين ينقسم عند انتهائه الى الرقبة الى قسمين قسم مقدم وقسم مؤخر
والمقدم ينقسم قسمين قسم يستبطن فياخذ الى اللسان والعضلة الباطنة من عضل الفك الاسفل وقسم آخر
يستظهر ويرتقي الى ما يلي قدام الاذنين الى عضل الصدغين ويجاوزها بعدان يخالف فيها شعبا كثيرة الى قلة الراس
ويلاقي الطرف اليمني مع اطراف اليسرى منهما واما الجزء المؤخر فيتجزأ من الاصغر منهما يرتقي اكثره الى الخلف ويتفرق
في العضل المحيطة بمفصل الراس وبعضه يتوجه الى قاعدة مؤخر الراس واخلاؤه في ثقب عظيم عند الدرز اللامي
واما الاكثر فيدخل قدام هذا الثقب في الثقب الذي في العظم الحجري الى الشبكة بل ويسحج عنها الشبكة عروق
فعروق وطبقات على طبقات من غصون على غصون من غير ان يمكن احد واحد منها بانفراده الا ملتصقا بها
مربوطا بها كالشبكة ويتفرق قدام وخلف يمنة ويسرة وعنه في الشبكة ثم يجتمع منها زوج كما كان اولا و
سعت له العشا ويرتقي الى الدماغ ويتفرق فيه في العشاء الرقيق ثم في جرم الدماغ الى بطونه وصفاق بطونه
ويلاقي فوهات شعبها التي قد صغرت بين فوهات شعب العروق الوريدية النازلة وانما اصعدت هذه وانت
تلك لان تلك ساقية صابة للدم الذي احسن اوضاعها وعنه الساقية ان يكون منكسة الاطراف اما هذه فانها
الروح والروح لطيف متحرك صاعد لا يحتاج الى التنكس وعامة جميع سبب ان فعل ذلك اذى الى افراط استفراغ
الدم الذي يصحبه وللى عسر حركة الروح فيه لان حركته الى فوق اسهل وبما في الروح من الحركة واللطافة كفاية في ان
ينبث منه في الدماغ ما يحتاج اليه في نسخة ولهذا ما وضعت الشبكة تحت الدماغ ليتردد الدم الشرياني والروح فيها
بالمزاج الدماغي بعد النضج ثم يتخلص الى الدماغ على تدريج والشبكة موضوعة بين العظم وبين العشا الصلب واما
القسم النازل فانه يمضي اولا على الاستقامة الى ان يتوكأ على الفقرة الخامسة اذ وضعه اولا الاعلا لانه
للاصلب وبطانة المعدة متوسط والسهاعند فم المعدة ثم هي في المعا اللين وانما اليس باطنه عشاء ممتدا الى
المعدة من العشا الحلل للفم ليكون الجذب متصلا وليعين على امثال الحنجرة الى فوق عند الازدراد بامتداد
المري الى اسفل والمري اذا حففت كان خرائز المعدة واما الاول الامعا فليس بجزء من المعدة بل شي متصل بها
فريب وينخرط جرم المعدة من لدن يتصل بها المري ويتصل ويتسع من اسفل لان المستقر للطعام في اسفل
ان يكون اوسع وجعل مستديرا لما يعلم من المنفعة مسطحا من وراثه ليحسن بقاؤه الصلب وهو من طبقتين داخلتهما
طولية الليف لما يعلم من حاجة الجذب وفي الخارجة ليف مستعرض للدفع وجعل ذلك الليف من المعدة خارجا لان
الجذب اولى بها اخفاها واقربها الدفع يريد بعد ذلك ويتم بالعصر بجملة الوعا اليد فيما فيه ويخالط الطبقة الخارجة
ليف مورب ليعين على الامساك وقعره اكبر جمة فيكون آخر فيكون اهضم وفمه اكبر عصبية ليكون اشد حسا وبا بها من

الدماغ شعبة يصدها الحس ليشعر بالجوع والنقصان ولا يحتاج الى ذلك سائر ما بعد فم المعدة الى الحس لانها
يحتاج الى تنبيه النفس على حاجتها اذا خلا البدن عن الغذا فانه اذا كان الطرف الاول حساسا كاسبا للغذاء لنفسه
ولغيره لم يحتج ما بعده الى ذلك لانه يكون يتحمل غيره والمعدة يهضم بحرارة في جرمها غريزية وبحرارة مكتسبة فان الكبد
يركب يمينها من فوق وفي الشمال هناك الجراد لا يحس بكثرة منه والطحال يفرش تحتها من اليسار بعد يسراغ الحجاب لصدار
ولانه لو ركب هو والكبد جميعا لثقل ذلك على المعدة واحران مركبه لكبد ركوب مشتمل عليه بزوايد ممتدة كالاصابع ونفرش
الطحال من تحت ومع ذلك فان الكبد كبير جدا بالقياس الى الطحال الحاجة الى كثرة وكيف لا وانما الطحال وعاء لبعض
فضلاته فلزم ان يميل راس المعدة الى اليسار وتفسحا لكبد فضيق اليسار ويميل اسفله الى فضا محله الكبد من تحت
فينفسح ايضا امكان الطحال من اليسار ومن تحت فجعل اشرف الجهتين وهو من فوق واليمين للكبد واحسنها
المقابل لها الطحال هنا وقد يدل فيها من قدام الثرب الممتد عليها وعلى جميع الامعا من الناس خاصة لكونهم احوج
الى مودة الهضم لضعف قواهم الهاضمة بالقياس الى غيرهم وجعل كثيفا ليحفظ الحرارة دقيقا لخف شحميا ليكون
مستحفظا للحرارة من قدام فان الشحمية يقبل الحرارة جدا ويحفظها للزوجة الدسمة وفوق الثرب العشا المراق
وعضلات البطن الشحمة كلها ومن خلفها الصلب ممتدا عليه ضوارب كثيرة حارة بسبب حرارة روحها ودمها ودن
كثير جار بسبب حرارة دمه ولما العشاء الذي يحوى الاحشا الغذائية كلها فانها يمسها ويميل الى الباطن
ويجتمع عند الصلب من جانبيه ويتصل بالحجاب من فوقه ويتصل باسفل المثانة والخاصرتين من اسفله ومنافعه
وقاية تلك الاحشا والحجز بين المعا وعضل المراق لا يتخللها فيتشوش فعلها وبعصر المعدة بتمدده عليها
ما يعين على دفع الثفل وكذا يعصر المثانة ويعين على زرق البول ودفع الرياح النافخة فلا يحرج الامعا او يعين
الولادة ويربط جملة الاحشا بعضها ببعض وبالصلب فيكون اجتماعها وبقيها ويكون هي والصلب كشيء واحد
واذا اتصل بالحجاب والتوى طرفاه عند الصلب فقد ارتبط هناك ومن هناك مبداه فان مبداه فضل يتخذ من الحجاب
الى فم المعدة ويلقاه فضلة من المتصعد الى الصلب يلتقيان ويتكون من هناك صفاق يحتوى على المعدة
وراء الصفاقين ويكون ومادة الصفاق اللحمي الذي لها ويصل المعدة ويربطها بالاجرام التي يلي الصلب وينفصل
من حسه فضل من الجانبين فيتنسج منه ومن شعب عرقين ضارب وغير ضارب ممتدين على المعدة جوهر الثرب
انتساجا من طبقات متراكبة شحمية يغشى المعدة والمعا والطحال الماساريقا منقطعا الى الجانب المسطح من المعدة
وهذا الثرب مع سرهه منوط بنا وطرف المعدة وسر الطحال ومواضع شريانات والعدد التي بين العروق المصاصة
المسماة ماساريقا وبين المعاء الاثنى عشري لكن مناوطها قليلة وضعيفة وربما اتصل بالكبد وباضلاع
الزور اتصالا خفيا وهذه المناوط هي المنابت للثرب واولها المعدة وهذا الثرب كانه جراب لو وعى شيئا شيئا
لامسكه واذا احقفت فان الجلد والعشا الذي بعده وهو لحمي والفضل الموضوع في الطبقة الفوقانية من طبقات
عضل البطن المعلومة معدود كله في جملة المراق والطبقة السفلانية من طبقات عضل البطن مع العشاء الرقيق الذي

هو بالحقيقة الصفاق من جملة الصفاقات والثرب كبطانة للصفاق ظاهرة للمعانة وهذه الاجسام كلها
سماوية وهذه الاجسام كلها متعاونة في تحصين المعدة بما وبها في وقايتها وفي اسفل المعدة ثقب يتصل بها
المعا الاثنى عشري وهذا الثقب يسمى البواب وهذا اضيق من الثقب الاعلى لانه منفذ للمهضوم الرقيق وذلك
منفذ الخلافة وهذا المنفذ ينضم الى ان يقضى الهضم الى ان يقضى الدفع واعلم ان المعدة تتغذى من وجوه ثلثة
احدها بما يتصل به والطعام بعد فيها والثاني بما ياتيها من الغذاء في العروق المذكورة في تشريح العروق
والثالث بما لعله ينصب اليها عند الجوع الشديد من الكبد دم احمر يغتذى بها واعلم ان القدماء اذا قالوا
فم المعدة عنوا تارة المدخل وتارة اعلى المدخل الذي هو الحد المشترك بين المرى والمعدة ومن الناس من يسميه
الفؤاد والقلب لاشتراكها في الاسم او ضعفا للتيزر واما بقراط فكثيرا ما نقول فؤاد ويعنى به فم المعدة بحسب التناول
ان الافعال الضرورية في قوام الحيوان ثلثة فعل تغذية البدن ويصدر بالقوة النفسانية وقد اعد الخالق تعالى
لكل واحد من تلك الاعضاء التي يخص فعلا فعلا منها تجويفا وحراه تجويفا فاعضاء التغذية للبدن هي المعدة
والكبد ويدخل معها الطحال والمرارة والكليتان والمعا والتجويف الذي يحويها هو الفضاء الذي يحيط به
المراق من قدام والصلب الاسفل من خلف والحجاب الحاجبة المسمى ديافرغما من فوق وعظم العانة والورك
من تحت واعضاء تربية الروح وتغذيته القلب والرئة وقصبتها والتجويف الذي يحويها هو الفضا الذي يحده
اما من قدام فالقص واضلاع الصدر ومن خلفها الظهر الاعلى ومن فوق الترقوة العنق ومن تحت الحجاب الحاجب
واعضاء الحس والحركة ومبدا قواها الدماغ والنخاع ثم العصب والتجويف الذي يحويها هو الفضاء الذي يحده
اما من فوق فالقحف واما من قدام فالعظم الذي يحيط به الدرز الاكليلي واما من خلف فالعظم الوتدي والعظم
الذي يحيط به الدرز اللامي واما من الجانبين فالعظمان اللذان فيهما السماخان ويتصل بهذا التجويف العظم
التجويف الذي هو ثقب نافذ في خرازات العنق والصلب وهذه الاعضاء التي تحيط بها هذه التجاويف هي الاعضاء
الضرورية في قوام الحيوة وسائر الاعضاء اطراف لها وحين غرض وزينة وقد خلق الخالق موضع تغذية الروح في
زينته وتعديله بالنسيم في الوسط لانه اصون المواضع لما يحويه وابعدها عن منال الافات التي يحتملها سائر
الاعضاء دون عضو الحياة اعنى القلب وخصصه بتحصين قوية من العظام وجعل اعضاء الغذاء تحته لانها
كثيرة بقبلة قذرة ولو كانت فوقه لاذته بثقلها ويحوى البدن فضولها وجعل بينها برزخا صفيقا يحجبنا هو الحجاب
الحاجز المعروف مدنا فرغا لئلا يختلط بالنسيم اللطيف شيء من الابخرة المصعدة من الاغذية وعن اثقالها
المتعفنة وجعل اعضاء الحس والحركة فوقها لانها صغيرة الجسم لان فعلها بجوهر لطيف هو الروح فلذلك لا يثقل على
تحتها ولان العضو الحاس وخصوصا العين طليعة للبدن واوفق المواضع للطليعة ان يكون مرتفعا مشرفا
على غيره هذه هي التجاويف التي يسكنها الاعضاء الضرورية في قوام الحياة وغرضنا في هذا الفصل معقود على
اعضاء التجويف الاسفل ومن يعينها على اعضاء دفع الفضول اليابسة وهي الامعا فلناخذ في تشريحها وتعديد

منافعها فنقول ان الخالق تعالى لما خلق الانسان مركبا من عناصر متضادة وجعل قوام جوهره من الرطوبة فكان
الحار الذي فيه والحار المحيط به يحلل جوهره وجب ان يزيد بحكمته لبدنه ما يحصل له به بدل ما يتحلل عنه
فهيا له مما يحضره اجساما من شانها ان يستحيل الى مشاكلة جوهره فيسد مسد المتحلل منه وهذا هو الغذا
واعد له اعضاء فيها ينضج هذا الشي الذي هو الغذا ويستحيل الى قبول مشاكلته وهذه الاعضا هي المعدة والكبد
وما يجري مجراها ولما علم تبارك وتعالى ان الجسم الذي هو الغذاء ليس يمكن طبيعة الانسان ان يحيله الى مشاكلته
بل البعض اللطيف منه ويبقى منه فضل موذيا احتباسه خلق له الالات دفع الفضل وهي الامعا كما خلق له الات
جذب الغذا وهي المري وخلق الامعا من جوهر عصبي ليكون صلبة لينة اعني صلبة بالقياس الى الباتة العادية
بالقياس الى الباسط المادة ولو خلقها عظيمة لما اطاعت للانبساط عند الامتلا والانتفاخ من الرياح ولكانت
ايضا ثقيلة مودية عند الحركة ولو خلقها لحمية لكانت تتعرض للانخراق عند تمديد الانفعال والرياح النافذة على
المجرى الطبيعي فخلقها الصانع تعالى عصبية تنبسط وتمتد ولا يسرع اليها الانصداع والانخراق والتاكل
وخلقها من طبقتين ليكون امتن واثخن واصبر على ما يرجها من الانفعال المنعقدة اليابسة ويلذعها من
الاخلاط الحادة حتى تفي احدى الطبقتين بالعرض في خلقة الامعا ان عرض للاخرى آفة وخلق الليف في
نسج كلتي الطبقتين مستعرضا بخلاف ما خلق في طبقتي المعدة اذ كان الليف في الباطنة من طبقتي المعدة هي
مستطيلا وكان المعدة في ذلك ان حاجة المعدة الى استعمال القوة الجاذبة اشد واكثر والة القوة الجاذبة
الليف المستطيل الذي يمكنه ان يجذب الى المبدا فينفتح المواد دون نواحيه ويشتمل عليه كما ان آلة القوة الدافعة
هي الليف المستعرض الذي يمكنه ان يعصر شديدا فيضغط ما حصره ان يندفع وينفذ والة القوة الممسكة هي الليف
المورب الذي يمكنه ان يحتوي على الشي من جوانب شتى متخالفة فيجود تمكنه من ضبطه

الفصل التاسع عشر خاص في الامعا

ان الخالق تعالى لتمام عنايته بالانسان ولما يوجبه علمه بمصالحه خلق امعاءه التي هي الات دفع الفضل
اليابس كثيرة العدد والتلافيف والاستدارات ليكون للطعام المنحدر من المعدة مكث صالح في تلك التلافيف
والاستدارات ولو خلقت الامعا معا واحدا او قصيرة المقادير لانفصل الغذاء سريعا عن الجوف واحتاج
الانسان كل وقت الى تناول الغذا على الاتصال ومع ذلك الى البراز والقيام للحاجة وكان من احدهما في شغل شاغل
عن تصرفه في واجبات معيشته ومن الثاني في اذى ووصب وكان ممنوا بالشره والمشابهة بالبهائم فكثر الخالق
عدد الامعا وطول مقادير كثير منها لهذا من المنفعة وكثر استداراتها لذلك ولمنفعة اخرى وهي ان العروق المتصلة
بين الكبد وبين الات هضم الغذا انما تجذب اللطيف من الغذا بفوهاتها النافذة في صفاقات المعدة والمعا
وانما تجذب من اللطيف ما يماسها واما ما بعد عنها ويتوصل في عمق الغذا البعيد من ملاسة فوهات العروق
فان جذب ما فيه اما غير ممكن او عسر فلطف الخالق تعالى بكثرة الالتفاف ليكون ما يحصل متعمقا في جزء من المعا يعود ملاسقا
في جزء آخر فيتمكن طائفة اخرى من العروق من امتصاص صفوته التي كانت الطائفة الاولى وعدد المعا ستا واولها المعروف
بالاثني عشري ثم المعروف بالصائم ثم معا طويل ملتف يعرف بالدقاق واللفائف ثم معا يعرف بالمستقيم وهو الرم
وهذه الامعا كلها مربوطة برباطات يشدها على واجب اوضاعها وخلقت العليا منها دقيقة الجوهر لان حاجة
ما فيها الى الانضاج ونفوذ قوة الكبد اليه اكثر من الحاجة في المعاء السفلى ولان ما يصحبه لطيف لا يخشى
فسخه لجوهر المعا بنفوذه فيه ومروره به ولا حدته له والسفلى يشد بها من الاغور اذا اخذ يتعفن فيه والعلى
لا شحم لها ولكن لم يخل في الخلقة من تغرية سطحها الداخل برطوبة لزجة مخاطية يقوم مقام التشحيم فالمعاء الاثني
عشري متصل بقعر المعدة ولفم يلي المعدة يسمى البواب وهذا بالجملة مقابل للمري فكما ان المري انما هو للجذب
الى المعدة من فوق فكذلك هذا انما هو للدفع عن المعدة من تحت وهو اضيق من المري واستغنى في الخلقة عن
توسيعه توسيع المري لامرين احدهما ان الشي الذي ينفذ في هذا المعا اسلس والين وارق حجما لانهضامه في
المعدة واختلاط الرطوبة المائية والثاني ان النافذ في المري لا ينعطاه من القوى الطبيعية الا قوة واحدة
وان كانت الارادية تعينها فانما تعينها من جهة واحدة وهي الجاذبة فاعينت بتفسيح السبيل وتوسيعه واما
النافذ في المعاء الاول فانه ينفعل عن قوتين احديهما الدافعة التي في المعدة والاخرى الجاذبة التي في المعا ويراد فيها
الثقل الذي يحصل بجملة الطعام فيسهل لذلك اندفاعه في السبيل المعتدل السعة وهذه القصبة تخالف المري
في ان المري كجزء من المعدة مشاكل لها في هيئة تاليفها من الطبقات واما هذه القصبة فكشيء غريب يلصق بها مخالف
لها في جوهر طبقاتها لا لطبقتي المعدة اذ كانت المعدة تحتاج الى جذب قوي لا تحتاج الى مثله المعا فلذلك الغالب
على المعا الليف الذاهب في العرض لكن المعا المستقيم قد يظهر فيه كثير بالطول لانه من بين الامعاء اعظم محتاج الى
جذب لما فوقه ليستعين به على جودة العصر والدفع والاخراج فان القليل عاص على العصر ولذلك خلق واسعا عظيم
التجويف وخلق للمعا طبقتان للاحتياط في ان لا يفشو الفساد والعفن لها معا عند ادنى افة يلحق باحدها
لاختلاف الفعلين في الطبقتين وخلقت هذه القصبة مستقيمة الخلقة ممتدة من المعدة الى السفل
ليكون الاندفاع متيسرا فان نفوذ الثقيل في الممتد المستقيم الى اسفل اسرع منه في المتعرج والمنصب وكانت هذه
الخلقة فيها ايضا نافعة في معنى آخر وهو انها اذا نفذت مستقيمة حلت بينها وبين سائر الاعضا المكتنفة
للمعدة من الجانبين كالكبد يمنة والطحال يسرة ولقبت بالاثني عشري لان طولها هذا القدر من اصابع صاحبها
وسعتها سعة فمها المسمى بوابا والجزء من المعا الدقيقة التي يلي الاثني عشري يسمى صائما وهذا الجزء فيه ابتداء
التلفيف والانطواء والتلوي وكان فيها مخازن كثيرة وقد سمي هذا المعا صائما لانه في الاكثر يوجد خاليا فارغا
والسبب في ذلك تعاضد امرين احدهما ان الذي يحدر اليه من الكيلوس يسرع اليه الانفصال عنه وطائفة تجذب
نحو الكبد لان العروق الماساريقية اكثرها متصل بهذا المعا لان هذا المعا اقرب المعا من الكبد وليس في شي من الامعا
من شعب الماساريقا ما فيه وبعد الاثني عشري وهذا المعا مضيق ويضمر ويصغر في المرضى جدا وطائفة اخرى تسفل
عنه الى ما تحته من الامعا لان المرة الصفراء تنحلب من المرارة الى هذا المعا وهي خالصة غير مشوبة فيكون قوة الغسل شديدة

تهييج القوى الدافعة باللذع فيها بعسل يعين على الدفع الى اسفل وربما يهيج الدافعة يعين على الدفع الى
الجهتين جميعا اعنى الى الكبد والى اسفل فيعرض بسبب هذه الاحوال ان يبقى هذا الجزء من المعا خاليا
لذلك صائما ويتصل بالصائم جزء من المعا طويل متلفف مستدير استدارات بعد اخرى والمنفعة في
كثرة تلافيفه ووقوع الاستدارات فيه ما قد شرحناه في الفصول المتقدمة وهو ان يكون للغذاء
مكث فيه ومع المكث اتصال بفوهات العروق الماصية بعد اتصال وهذا المعا آخر المعا يسمى دقاقا والهضم فيها
اكثر منه في الامعاء السفلى التي يسمى غلاظا فان الامعا السفلى جل فعلها في تهيئة الثفل للادبار وان كانت
لا تخلو عن عروق كبدية يتاتى منها المص وجذب ويتصل باسفل الدقاق معا يسمى بالاعور ويستحق ذلك لانه معا كانه
فم واحد يقبل ما ياتيه من فوق ومنه ايضا يخرج ويدفع ما يدفعه ووضعه الى الخلف قليلا ومثله الى اليمين وقد
خلق لمنافع منها ان يكون للثفل مكان يحصر فيه فلا يحوج الى القيام كل ساعة وفي كل وقت يصل الى الامعاء السفلى
قليل منه بل يكون محرزا يجتمع فيه بكليته ثم يندفع عنه بسهولة اذا تم ثفلا ومنها ان هذا المعا هو مبدا تمم
استحالة الغذا الى الثفل والهيئة لامتصاص مستانف نظرا عليه من الماساريقا وان كان ليس فيه ذلك
الامتصاص بامتصاص الكبد عنه الجوهر الغذائي الذي لا يتم مثله وهو متحرك ومتنقل ومتفرق بل انما يتم اذا استكمل
الكبد وقرب منه لمناسبته بالمجاورة هضم بعد هضم المعدة الذي كان بالسكون والمجاورة وهو محصور مجتمع
في شيء واحد يبقى فيه زمانا طويلا وهو ساكن مجتمع فيكون نسبته الى المعا الغلاظ نسبة المعدة الى الدقاق
ولما احتيج ان يقرب من الكبد ليستوفي من الكبد تمام الهضم ولحال التراب الباقي تماما لم ينهضم ولم يصلح للمص الى الجو
ما يمكن ان يستحيل اليه اذ كان قد عصى في المعدة ولم يصل اليه تمام الهضم بسبب كثرة المادة وسوق الانفعال الى
ما هو اطوع لغموره ما هو اطوع لما هو اعصى واذا اتته قوة فاعلة ضاد دفعه وهيا مجرد الاعراض الفضل الذي
من حقه ان يستحيل فعلا او كان موجودا في الحالين جميعا لكنه كان في المعدة مع غامر اخر وفي القولون هو الغامر
وحده وكان الذي يخالطه اولى بان ينفعل مخصوصا ولم يحل في المعدة عن انفعال ما وانهضام واستعدا
لتمام الانفعال ولا انهضام الى خلاء لتاثير الفاعل فما في قولون معا ما فيه هضم ما عصى في المعدة وفضل عن المنهضم
الطعام وقل ما يعمره ويحول بينه وبين ما يميص من الكيموس الرطب وصار يحب القليل من القوة يصلحه اذا في
مستقر اطال فيه قدر ما يتم انهضامه ثم سيصل عنه الى معا يتصل بالمعدة ولما قوم فقالوا ان هذا المعا هو الاعور
ليلبث فيه الكيلوس ويستنظف الكبد ما بقي فيه من جوهر الغذاء بالتمام وحسبوا ان الماساريقا اما ما في الاعور
وقد اخطا في ذلك هذا المحدث فان المنفعة فيما بيناه وهذا المعا كانه فم واحد اذ لم يكن وضعه وضع المعدة على
طول البدن ومن منافع عوره انه يجمع الفضول التي لو سلكت كلها في ساير الامعا حصل حدوث القولنج فانا اجتمع فيه
يحصى عن المسالك ولكن لاجتماعها ان يندفع عن الطبيعة جملة واحدة فان الجمع ابر اندفاعها عن المتشبث من
منافعه انه ما وعلى الابد منه من تولد في المعا اعني الديدان والحيات فانه ولما يخرج عنها بدن وفي تولدها منافع ابعاد

كانت

كانت قليلة العدد صغيرة الحجم وهذا المعا اولى الامعا بان يحدر في فوق الارسة لانه محلي غير مربوط ولا مشدود
بانيه من الماساريقا فانه ليس ياتيه من الماساريقا شيء فيما فعال ويتصل بالاعور من سفله المعاء المسمى بقولون
وهو معاء غليظ صفيق كما يبعد عن الاعور يميل عنه ذات اليمين متلاحدا المتقرب من الكبد ثم ياخذ ذات اليسار
منحدرا فاذا احاذى الجانب الايسر مال الى اليمين والى خلف منحدرا ايضا فهناك يتصل بالمعاء المستقيم وهو عند
مجاورة بالطحال يضيق ولذلك ما كان ورم الطحال يمنع خروج الريح ما لم يعر عليه والمنفعة في هذا المعا جمع الثفل
وحصره وتدريجه الى الاندفاع بعد استقصاء فضلة من الغذاء ان كانت فيه وهذه المعا يعرض فيها القولنج
الاكثر ومنه اشتق اسمه والمعاء المستقيم وهو آخر الامعا ويتصل باسفل قولون ثم ينحدر منه على الاستقامة
فيتصل بالدبر متوكيا على ظهر البطن مستوسعا يكاد يحكي المعدة وخصوصا اسفله ومنفعة هذا المعا في
الثفل الى الخارج وقد خلق له اربع عضلات ليدفعه ويمسكه واحدة منها مشتملة على فم المعاء المستقيم الذي
عند المقعدة ويخالط لحمها مخالطة عضل الشفة والمنفعة فيها قبض الشرج وسده ومعين على تنقية
ما يجتمع هناك بالعصر واخرى فوق هذا داخل منها وكالمساوية لها في الاشتمال وهي معينة لتلك في القبض
والعصر وطرفا هاتين العضلتين متصلان باسفل القضيب وفوق هاتين العضلتين زوج مورب يشتمل
على المعا المستقيم ومنفعتها اشالة المقعدة الى فوق وعند استرخاء هاتين يعرض للدبر ان يبرز وانما خلق هذا
المعا مستقيما ليكون اندفاع الثفل عنه اسهل والعضل المعينة على الدفع ليست فيه بل التي على المراق وهي ثمان عضل
فليكن هذا المقدار كافيا في تشريح المعا وذكر منفعته وليس يتحرك شيء من هذه الاعضاء التي هي مجرى الغذا لفضل
الا الطرفان اعني الراس وهو الحنجرة والاسفل وهو المقعدة وقد ذكرنا تشريح عضل الحنجرة فلنذكر عضل
المقعدة فنقول ان عضل المقعدة اربع منها عضلة يلزم فمها ويخالط لحمها مخالطة شديدة شبيه مخالطة
عضل الشفة وهي تقبض الشرج وتقبض العصر بقايا البراز فيه وعضلة موضوعة ادخل من هذه وفوقها بالقياس
الى راس الانسان ويطن القاذات طرفين ويتصل طرفها باصل القضيب بالحقيقة وفوق مورب فوق الجميع
ومنفعتها اشالة المقعدة فوق وانما يعرض خروج المقعدة لاسترخائها وقد ياتي الامعا كلها اوردة وشرايين و عصب
اكثر من عصب الكبد لحاجتها الى حس كثير

الفصل العشرون في تشريح الكبد والباب والاوردة

واما الكبد
فانه العضو الذي يتم تكوين الدم وان كان الماساريقا قد تحيل الكيلوس الى الدم احالة ما بما فيه من قوة الكبد
والدم بالحقيقة غذاء استحال الى مشاكلة الكبد الذي هو لحم احمر كانه دم لكنه جامد وهو خال عن ليف العصب فيه
العروق كالليف وعلى ما علمته من تشريح العروق الساكنة وهو يمتص من المعدة والامعا بتوسط العروق الاجوف
النابت من حدبته ويوجه المائية الى الكليتين من طريق الحدبة ويوجه الرغوة والصفراوية الى المرارة من طريق التقعير ايضا
فوق الباب ويوجه الرسوب السوداوي الى الطحال من طريق التقعير ايضا وهو يلي المعدة منه ليحس مداسه على تحدب
المعدة وحدبه يلي الحجاب لئلا يضيق على الحجاب محل الحركة بل يكون كانه مماسة يقرب من نقطة وهي متصل بقرب التقعر

الكبر النابت منه ومماستها فوقه وليحسن اشتمال الضلوع المنحنية عليه ويجللها غشاء عصبي يتولد من عصبة
صغيرة يابيتها ليفيدها حسا ما ذكرناه للرئة واكره هذه الحس في الجانب المقعر وليربطها بغيرها من الاحشاء وقد
بانبها عروق ضوارب صغير يتفرق فيها فيفعل لها الروح ويحفظ حرارتها الغريزية ويعدلها بالنبض وانفذ
هذا العرق الى المقعر لان الحدبة نفسها تتروح بحركة الحجاب ولم يخلق الدم في الكبد فضاء واسع بل شعب متفرقة
ليكون اشتمال جميعها على الكيلوس اشد وانفعال تقاريق الكيلوس منها اتم واسرع وما يلي الكبد من العروق
ارق صفاقا ليكون اسرع مادية لتاثير اللحمية التي يحولها والغشاء الذي يحوي الكبد ويربطها بالغشاء المحلل
للامعاء المعدة التي ذكرناها ويربطها ايضا بالحجاب برباط عظيم قوي ويربطها باضلاع الخلف برباطات اخرى
دقاق صغيرة ويصل بينها وبين القلب العرق الواصل بينهما الذي سنصفه طلع من القلب او طلع منه الى القلب بحسب
المذهبين وقد احكم ربطه هذا العرق ايضا بالكبد بغشاء صلب يحسن وهو ينفذ عليه والرخ جانبيه الذي يلي الداخل
فانه اوجد للامن لانه يماس الاعضاء الرقيقة وكبد الانسان اكبر من كبد كل حيوان يقاربه في القدر وقد قيل ان
كل حيوان اكبر اكلا واضعف قلبا فهو اعظم ويصل بينها وبين المعدة عصب لكنه دقيق فلا يتبينا نكان الالام اعظم
من اورام الكبد واول ما ينبت من الكبد عرقان احدهما من الجانب المقعر واكثر منفعته في جذب الغذاء الى الكبد ويسمى
بالباب والاخرى في الجانب المحدب ومنفعته ايصال الغذاء من الكبد الى الاعضاء ويسمى الاجوف ولنبدأ بشرح العرق
المسمى بالباب فنقول ان الباب ينقسم اول طرفه الغائر في تجويف الكبد خمسة اقسام يتشعب حتى ياتي اطراف الكبد
المحدبة ويذهب منها ونبدأ الى المرارة وهذه الشعب هي مثل اصول الشجرة الثابتة ماخذا الى غور منبتها واما الطرف الذي
يلي مقعرها فانه كما ينفصل من الكبد ينقسم اقساما ثمانية قسمان منها صغيران وستة اعظم فاحد القسمين الصغيرين
يتصل بنفس المعاء الاثنى عشري ليجذب منه الغذاء وقد يتشعب منه شعب فيفرق في الجرم المسمى بانقراس والقسم الثاني
يتفرق في اسفل المعدة وعند البواب الذي هو فم المعدة السافل لياخذ الغذاء واما الستة الباقية فواحد منها يصير
الى الجانب المسطح من المعدة ولتغذو ظاهرها اذ باطن المعدة يلاقي الغذاء الاول الذي فيه فيغتذي منه بالملاقاة
والقسم الثاني ياتي ناحية الطحال ليغذو الطحال وينشعب منه قبل وصوله الى الطحال شعب تغذو الجرم المسمى
بانقراس من اصفى ما ينفذ فيه الى الطحال ثم يتصل بالطحال ومع اتصاله به يرجع منه شعبة صالحة ينقسم في الجانب
الايسر من المعدة لتغذو واذا انفذ المنافذ منه في الطحال ويتوسطه صعد منه جزء ونزل جزء فالصاعد يتفرق منه شعبة
في النصف الفوقاني من الطحال ليغذوه والجزء الآخر يرجحه يوافي حدبة المعدة ثم يحرج جزئين منه جزء في ظاهر يسار المعدة
ليغذوه وجزء يصعد الى فم المعدة ليدفع اليه العصل العفص الحامض من السوداء ليخرج في الفضول ولتدغدغ فم المعدة
الدغدغة المنبهة للشهوة وقد ذكرناها قبل واما الجزء النازل منه فانه يحرك ايضا جزئين جزء يتفرق وشعبة في النصف الاسفل
من الطحال ليغذوه ويبرز الجزء الباقي الى الثرب فيتفرق فيه ليغذوه والجزء الثالث من الستة الاولى ياخذ الى الجانب الايسر بتوزع
يتفرق في جداول العروق التي حول المعاء المستقيم ليمتص ما في الثقل من خاصل الغذاء والجزء الرابع من الستة يتفرق كالشعر فبعضه

في ظاهر يمين حدبة المعدة مقابلا للجزء الوارد عليه من جهة اليسار من شعب العرق الطحالي واما الخامس من
الستة فيتفرق في الجداول التي حول معا قولون لياخذ الغذاء والسادس كذلك اكثره يتفرق حول الصايم وباقيه حول
اللفايف الرقيقة المتصلة بالاعور فيجذب الغذاء واما الاجوف فان اصله اول ما يتفرق في الكبد نفسه الى الاجزاء
ليجذب الغذاء من شعب الباب المنشعبة ايضا كالشعر اما شعب الاجوف فواردة من حدبة الكبد المجوفة واما شعب الباب
فواردة من مقعر الكبد المجوفة ثم يطلع ساقه عند الحدبة فينقسم قسمين قسم صاعد وقسم هابط فاما الصاعد منه
فيخرق الحجاب وينفذ فيه ويخلف في الحجاب عرقين يتفرقان فيه ويوصلان الغذاء ثم يحاذي غلاف القلب فيرسل اليه
شعبا كثيرة يتفرع كالشعر ويغذوه ثم ينقسم قسمين قسم منه عظيم يأتي القلب فينفذ فيه عند اذن القلب الايمن وهذا
العرق اعظم عروق القلب وانما كان هذا العرق اعظم من ساير العروق لان ساير العروق هي لاستنشاق النسيم وهذا
هو للغذاء والغذاء اغلظ من النسيم فيحتاج ان يكون منفذه اوسع ووعاءه اعظم وهذا كما يدخل القلب مخلوق له اغشية
ثلث سقفها من داخل الى خارج ليجذب القلب عند تمدده منه الغذاء ثم لا يعود عند الانبساط واغشية اصلب
الاغشية وهذا الوريد يخلف عند محاذاة القلب عروقا ثلثة عرق يصير منه الى الرئة نابتا عنه عند منبت الشرايين يقرب
الايسر منعطفا في التجويف الايمن الى الرئة وقد خلق ذا غشائين كالشريانات فلهذا يسمى الوريد الشرياني والمنفعة الاولى
في ذلك ان يكون ما يرشح منه دما في غاية الرقة مشاكلا للجوهر الرئة اذ هذا الدم قريب العهد بالقلب لم ينضج فيه نضجه المنصب
في الشريان الوريدي والمنفعة الثانية ان ينضج فيه الدم فضل نضج واما القسم الثاني من هذه الاقسام فيستدير حول
القلب ثم ينبث في داخله ليغذوه ولذلك عندما يكاد الوريد الاجوف ان يغوص في الاذن الايمن داخلا في القلب
واما القسم الثالث فانه يميل من الناس خاصة الى الجانب الايسر ثم ينحو نحو الفقرة الخامسة من فقار الصدر ويتوكأ عليها
ويتفرق في الاضلاع الثمانية السفلى وما يليها من العضل وساير الاجسام واما النافذ من الاجوف بعد الاجزاء الثلث
اذا جاوز ناحية القلب صعودا مفترقا منه في اعالي الاغشية المنصفة للصدر واعالي الغلاف وفي اللحم الرخو المسمى
توثة شعب شعرية ثم عند قوة من الترقوة ينشعب منه شعبتان يتوجهان الى ناحية الترقوة متورسين كلما امعنا تباعدنا
ويصير كل شعبة منها شعبتين واحدة منهما من كل جانب يحدر على طرف القص يمنة ويسرة حتى ينتهي الى الخنجري ويخلف
في ممرها شعبا يتفرق في العضل التي بين الاضلاع ويلاقي افواهها العروق المنبسطة فيها ويبرز منها طايفة الى العضل
الخارجة من الصدر فاذا وافيا الخنجري برزت طايفة منها الى العضل المراكبة المحركة للكتف ويتفرق فيها وطايفة
تنزل تحت العضل المستقيم ويتفرق فيها منها شعب واواخرها يتصل بالاجزاء الصاعدة من الوريد العجز الذي
سنذكره واما الباقي من كل واحد منهما وهو زوج فان كل واحد من فرديه يخلف خمس شعب شعبة يتفرق في الصدر
ويغذو الاضلاع الاربعة العليا وشعبة يغذو موضع الكتفين وشعبة ياخذ نحو العضل الغائرة في العنق ليغذوها
وشعبة عظيمة هي اعظمها يصير الى الابط من كل جانب ويتفرع فروعا اربعا اولها يتفرق في العضل التي على القص
وهي من التي يحرك مفصل الكتف وياتيها ويتفرق في اللحم الرخو والصفاقات التي في الابط وثانيها يهبط مارابط

جانب الصدر الى المراق وابعدها اعظمها وينقسم ثلثة اجزاء جزء يتفرق في العضل التي في تقعير الكبد وجزء في
العضل الكثيرة الابط والثالث اعظمها يمر على العضد الى اليد وهو المسمى الابطي والذي يبقى من الاشعاب
الاول الذي انشعب احد فرعيه هذه الاقسام الكبيرة فانه يصعد نحو العنق وقبل ان يمعن في ذلك ينقسم قسمين
احدهما الوداج الظاهر والثاني الغاير والوداج الظاهر ينقسم كما يصعد من الترقوة قسمين احدهما كما ينفصل
ياخذ الى قدام والى جانب والثاني ياخذ اولا الى قدام ويسافل ثم يصعد ثانيا من الترقوة ويستدير على الترقوة
ثم يصعد ويعلو مستظهر الرقبة حتى يلحق بالقسم الاول فيختلط به فيكون منهما الوداج الظاهر المعروف وقبل
ان يختلط به ينفصل عنه جزءان احدهما ياخذ عرضا ثم يلتقيان عند ملتقى الترقوتين في الموضع الغاير والثاني
يتورب مستظهر العنق ولا يتلاقى فرداه بعد ذلك ويتفرع من هذين الزوجين شعب عنكبوتية تفوت الحس
لكنه قد يتفرع من هذا الزوج الثاني خاصة في جملة فروعه اوردة ثلث محسوسة لها قدر وسايرها عن محسوسة
واخذ هذه الاوردة يمتد على الكتف ويسمى الكتفي ومنها القيفال واثنان عن جنبي هذا الكتفي يلزمانه الى راس
الكتف معا لكن احدهما يحتبس هناك ولا يجاوزه بل يتفرق فيه واما الثاني المتقدم منهما فيجاوزه الى راس العضد
يتفرق هناك واما الكتفي فيجاوزهما جميعا الى اجزاء اليد هذا واما الوداج الظاهر بعد اختلاط فردته فقد ينقسم ما يلي
فيستبطن جزء منه ويفرغ شعبا صغارا تتفرق في الفك الاعلى وشعبا اعظم منها تكثر تفرقها في الفك الاسفل في اجزاء
من كل صنفي التشعب تتفرق حول اللسان وفي الظاهر من اجزاء العضل الموضوعة هناك والجزء الاخر يستظهر فيتفرق
في المواضع التي تلي الراس والاذنين واما الوداج الغاير فانه يلزم المري ويصعد منه مستقيما ويخلف في
مسلكه شعبا تخالط الشعب الاتية من الوداج الظاهر وينقسم جميعها في المري والحنجرة وجميع اجزاء العضل
الغايرة ويتفذ اخذه الى منتهى الدرز اللامي ويتفرع هناك منه فروع ويتفرق في الاعضاء التي بين الفقار
الاولى والثانية وياخذ منه عرق شعري الى عند مفصل الراس والرقبة ويتفرع منه فروع ياتي الغشاء المجلل للقحف
ويأتي باقي حجم القحف وينوض هناك في القحف والباقي بعد ارسال هذه الفروع ينفذ الى جوف القحف في
منتهى الدرز اللامي ويتفرق منه شعب في غشاء الدماغ ليغذوها وليربط الغشاء الصلب بما حوله ويفوقه ثم
يرنفد الحجاب المجلل للقحف ثم ينزل من الغشاء الرقيق الى الدماغ ويتفرق في الصفايح ويشدها كلها ما طي
الصفاق الثخين ويوديها الى الموضع الواسع وهو الفضاء الذي ينصب اليه الدم ويجتمع فيه ثم يتفرق منه فيما
بين الطاقين ويسمى معصره واذا قاربت هذه الشعب البطن الاوسط من الدماغ احتاجت الى ان يصير عروقا
كما انمص من المعصرة ومعاريها التي ينشعب منها ثم يمتد من البطن الاوسط الى البطنين المتقدمين وتلاقي في
الضوارب الصاعدة هناك وينسج الغشاء المعروف بالشبكة المشيمية واما الكتفي وهو القيفال فاول ما
يتفرع منه اذا حاذى العضد شعب تتفرق في الجلد وفي الاجزاء الظاهرة من العضد ثم بالقرب من مفصل المرفق ينقسم
ثلثة اقسام احدها هو حبل الذراع وهو يمتد على ظاهر الزند الاعلى ثم يمتد الى الوحشي مائلا الى حدبة الزند الاسفل ويتفرق

في اسافل الاجزاء الوحشية من الرسغ والثاني يتوجه الى معطف المرفق في ظاهر الساعد ويخالط شعبة من الابطي على
واما الابطي فانه اول ما يفرغ يفرغ شعبا يتعمق في العضد ويتفرق في العضل التي هناك ويفنى فيه الاشعب منها
يبلغ الساعد واذا بلغ الابطي قرب مفصل المرفق انقسم قسمين احدهما يتعمق ويتصل بالشعبة المتعمقة من القيفال
ويحاذيه يسيرا ثم ينفصلان فيحفظ احدهما الى الانسي حتى يبلغ الخنصر والبنصر ونصف الوسطى وينفع جزء في
ينقسم في اجزاء اليد الخارجة التي تماس العظم والقسم الثاني من قسمي الابطي فانه يتفرع عند الساعد فروعا اربعة
واحد منها ينقسم في اسافل الساعد الى الرسغ والثاني ينقسم فوق انقسام الاول مثل انقسامه والثالث ينقسم كل اخر في
وسط الساعد والرابع اعظمها وهو الذي يظهر ويعلو فيرسل فرعا يصادم شعبة من القيفال فيصير منهما الاكحل وباقيه
الباسليق وهو ايضا يغوص ويعمق مرة اخرى والاكحل يبتدئ من الانسي ويعلو الزند الاعلى ثم يقبل على الوحشي و
يتفرع فرعين على صورة حرف اللام اليونانية وهو ᐱ فيصير اعلى جزئيه الى طرف الزند الاعلى وياخذ نحو الرسغ ويتفرق
خلف الابهام وفيما بينه وهو السبابة وفي السبابة وفي الجزء الاول منه يصير الى طرف الزند الاسفل وينقسم الى فروع ثلثة
ففرع منها يتوجه الى الموضع الذي بين الوسطى والسبابة ويتصل بشعبة ياتي من العروق التي ياتي السبابة من الجزء
الاعلى ويحدث عرقا واحدا ويذهب فرع بان منه وهو الاسليم فيتفرق فيما بين الوسطى والبنصر ويمتد الثالث الى البنصر
والخنصر وجميع هذه ينقسم في الاصابع فقد ختمنا الكلام في الجزء الصاعد من الاجوف وهو اصغر جزئيه واما الجزء
النازل فاول ما يتفرع منه كما يطلع من الكبد قبل ان يتوكا على الصلب هو شعب شعرية يصير الى اللفايف الكلية اليمنى
ويتفرق فيها وفيما يقاربها ليغذوها ثم بعد ذلك ينفصل منه عرق عظيم ياتي الكلية اليسرى ويتفرع ايضا الى عروق كالشعر
يتفرق في لفافة الكلية اليسرى وفي الاجسام القريبة منها ليغذوها ثم يتفرع منها عرقان عظيمان يسميان الطالعان
يتوجهان الى الكليتين ليصفيه مائية الدم اذ الكلية انما يحدب منها غذاها وهو مائية الدم وقد ينشعب من الايسر
الطالعين عرق ياتي البيضة اليسرى من الذكران والاناث وعلى النحو الذي بيناه في الشرايين لا يعادر في هذا وفي الايمن يتفرع
بعد هذين عرقان يتوجهان الى الانثيين فالتي ياتي احدهما شعبة من الايسر هذين الطالعين وربما كان في بعضهم كل
متشابه منه والذي ياتي اليمنى فقد يتفق له ان ياخذ في الندرة شعبة من ايمن هذين الطالعين ولكن اكثر احواله
انه لا يخالطه ما ياتي الانثيين من الكلية وفيه المجرى الذي ينضج فيه المني فيبيض بعد احمراره بكثرة معاطف عروقه واستدارته
وما باسها ايضا من الصلب واكثر هذا العرق يعتب في القضيب وعنق الرحم وعلى ما بيناه من امر الضوارب وتغذيا الطالعين
وشعبها يتوكا الاجوف عن قريب على الصلب وياخذ في الانحدار ويتفرع منه كل فقرة شعب ويدخلها ويتفرق في العضل
الموضوعة عندها ويتفرع عنه عروق ياتي الخاصرتين وينتهي الى عضل البطن ثم عروق يدخل ثقب الفقار الى النخاع فاذا انتهى
الى اجزاء الفقار انقسم قسمين يتنحى احدهما عن الاخر يمنة ويسرة ياخذ كل واحد منهما تلقاء الفخذ وينشعب من كل واحد منهما
قبل موافاة الفخذ طبقات عشرة واحد منها يقصد المتنين والثانية من الشعبة دقيقة شعرية يقصد بعض اسافل الصفاق في
والثالث يتفرق في العضل التي على عظم العجز والرابعة يتفرق في عضل المقعدة وظاهر العجز والخامسة يتوجه الى عنق الرحم من النسا

تفرق منه وفيها ما يتصل به والى المثانة ثم ينقسم القاصد الى المثانة قسمين قسم يتفرق في المثانة وقسم يقصد عنقها علی
وهذا القسم في الرجال كثير جدا لمكان القضيب وللنساء قليل والعروق التي ياتي الرحم من الجوانب يتفرع منها عروق صاعدة
الى الثدي ليشارك به الرحم الثديان فهذا قسمان والسادسة يتوجه الى العضل الموضوع على عظم العانة والسابعة
يصعد الى العضل الذاهب على استقامة البدن في البطن وهذه العروق يتصل باطراف العروق التي قلنا انها تنحدر في
الصدر الى مراق البطن ويخرج من اصل هذه العروق وفي الاناث عروق ياتي الرحم والثامنة ياتي القبل من الرجال و النساء
جميعا والتاسعة ياتي عضل باطن الفخذ فيفرق فيها والعاشرة ياخذ من ناحية الحالب مستطرقة الى الخاصرتين و يتصل
باطراف عروق منحدرة لاسيما المنحدرة عن الثديين ويصير من جملتها جزء عظيم الى عضل الاليتين وما بقي من هذه
ياتي الفخذ فيتفرع فيه فرع وشعب واحد منها ينقسم في العضل التي على مقدم الفخذ وآخر في عضل اسفل الفخذ و
انسيه متعمقا وشعب اخرى كثيرة يتفرق في عمق الفخذ وما بقي بعد ذلك كله ينقسم كما ينحل مفصل الركبة قليلا الى
شعب ثلث فالوحشي منها يمتد الى القصبة الصغرى الى مفصل الكعب والاوسط يمتد في مثنى الركبة منحدرا و ينزل
شعبا في عضل باطن الساق وينشعب شعبتين يفنى احدهما فيما دخل من اجزاء الساق والثانية الى ما بين القصبتين
يمتد الى مقدم الرجل ويختلط بشعبة من الوحشي المذكور والثالث هو الانسي فيميل الى الموضع المعروف من الصاعد ثم يمتد الى
الكعب والى الطرف المحدب من القصبة العظمى وينزل الى انسي المقدم وهو الصافن وقد صارت هذه الثلثة اربعة اثنان
وحشيان ياخذان الى القدام من ناحية القصبة الصغرى واثنان انسيان فالوحشيان احدهما يعلو المقدم و
يتفرق في اعالي ناحية الخنصر والثاني هو الذي يخالط الشعبة الوحشية من القسم الانسي المذكور ويتفرقان في
الاجزاء السفلية فهذه هي عدة الاوردة

الفصل الحادي والعشرون في المرارة والمثانة

ولما المرارة والمثانة
فيشتركان في ان عدامهما الا ابانتهما في العضل الذي يسيل اليهما لان جرم كل واحد منهما عصبي فالمرارة منها ياتيها جوهر لطيف
صفراوي بعيد عن مشاكلتها والمثانة قد سبقت الكلية الى استخلاص ما فيه من الجوهر الغاذي فكل واحد منهما ياسه فصل
غير مشاكل ومع ذلك يخالط الاشوب لكن لان مسالكها ضيقة فلا يتسع للفضل من الشوب الذي يناسب جوهرهما الغليظ
فلذلك ياتي كل واحد منهما عرق آخر للغذا فالمرارة ياتيها الى عنقها عرق غير ضارب من تلقا الباب وعصبة هي شعبة
عصب الكبد وهما خفيان وعرق ضارب محسوس ظاهر من شعب شريان الكبد وذلك كله يخالط المرارة من جهة الضيق
الحادب ثم يتفرق فيه الى آخره واما المثانة فياتيها عصبة من اقرب المواضع منها عند العصعص وشريان ووريدان
ماتيان من الصلب مع العصبة وعنقه مشدود كله نعشا لحمه ولما كان العضل المالي اكثر من المرارة الصفراوية كانت
المثانة اكثر من المرارة فاحتاجت الى عصب اكثر وعروق اكثر وكل واحد من المثانة والمرارة فله طبقة واحدة منسوجة من
اصناف الكيف الثلثة الا ما بين العنقين العنق القابل والعنق الدافع فان جرمهما هناك مفصول الى الطبقتين لئلا يسيل
فيما بينهما العضل السائل اليهما فيعوض في قرب المثاني الى الفضاء الذي يحوي جرمه حتى اذا امتلاء واكثر انسد المجرى فلم
يرجع الى فوق بل كان مسيله انما هو الى العنق الثاني اما في المرارة فالدافع الى المعا واما في المثانة فالقابل وعلى فم المثانة عضلة

واحدة

واحدة يحيط به مستعرضة الليف على فمها ومنفعتها حبس البول الى وقت الارادة واستوثقت عن نقضها الضغط عضل
البطن معونة من الدافعة فان زرق البول واما الطحال فليس عضوا ضروريا لكل حيوان دموية وكل حيوان له رئة فله زيادة
سبب في العطش لاشتياق الرئة بالطبع الى البرد والرطوبة اذا سخنت وجفت من شدة الحركة ومن الحرة حادة و
لذلك يكون له لا محالة مثانة وما لا رئة له فليس يحتاج الى مثانة اقول ليس ينبغي ان يظن ان الرئة يكفيهما ما يرشح اليها
من الشرب بل قد يعين ذلك ما يتصعد اليها من لطيف بخار الماء وما يجري اليها في العروق واما الطير والحرذون
الحلب والمفلس فكل كانت رئتها ليست دموية وليست في طباعها ايضا شدة العطش لم يكن لها مثانة والطير لا
يشرب الماء كثيرا لانها هوائية المزاج ليست شديدة المائية قال والطير ايضا يذهب فصل ما بينها في الريش فلا يحتاج
الى مثانة وكذا المفلس والصدف الا السلحفاة فان رئتها لحمية دموية اقول ولان جلدها لا يعدي بفضل رطب بل
يابس فيجتمع فيها فضل رطب اكثر قال وجلدها يجفف الرطوبة فلا يتحلل ومثانة البحريات اكثر لانها ارطب والى الشرب
احوج والى بلع الماء اشد اضطرارا والحيوان المسمى امريس له مثانة وليس له كلية اذ كان لين جلده ولحمه يغني عن كرة
استظهار في اعضاء حدث المائية لان المائية لا يبقى فيه بل يتحلل واما غيره مما له رئة دموية فان له كليتان قال ومن اسباب
ارتفاع الكلية اليمنى فوقها ولهذا ما يطالمى الانسان عند التحدب حاجة الايسر ويشتمل حاجة الايمن ثم تكلم في الحجاب
وان كل حيوان ذي اعضا تنفس واعضاء غذاء فله حجاب والحجاب يشارك الاعضاء الحس والفكرة وان كان لا حصة له فيها
واذا حمي مراقه اثر ضررا في العقل والتميز فاذا دغدغ عرض منه ضحك وتماضر وقيل انه وقعت ضربة على الحجاب فاحدث ضحكا
كرارا وقال يجب ان يقع بهذا من التصديق الى ما يقع بقول او من ان رجلا كان كاهنا في شكل المشتري قطع راسه
فتكلم الراس وهو بائن وهذا محال اذ لا كلام الا بنفس ولا نفس مع قطع الراس على الروامه ثم تكلم في اعضاء هضم الغذا
ونقول ما كان غذاؤه من اجسام صلبة شوكية وخشبية خلقت له بطون لهضم بعد هضم والجمل من هذه الجملة وليس له
اسنان في الفك الاعلى ولذلك اللسان وان كان لحميا فانه يحيط به صفاق مردي وحنكه كذلك فيهما له كالاسنان
ويشبه ان يكون مادة اسنانه قد ذهبت في نابه وكل هذه الحيوانات بحر والحوصلة للطائر اتتم كالبطن الاول
ويقوم هضمه للغذا مقام المضغ وكانه فم آخر وربما كان شيء كالحوصلة وليس بحوصلة ثم لم يعد ذلك معدة او معدة
عند اجزاء الامعا وصنف من السمك ليس له اسنان وهو غليظ البدن فيكون غذاؤه غليظا وكذلك بحر ابقة
والسمك نهم ضعيف الهضم فلذلك يكون اكثره يلتقم غير نضج ويعين على ذلك قصر امعائه واستقامتها وكل حال كل
حيوان قصر الامعا مستقيمها والحيوانات يختلف في معاها فبعضها يكون اجزاء معاه متشابهة وبعضها يكون
اجزاء معاه مختلفة وفي بعضها يكون السعة الى المعدة ولهذا يكون بعض الثقل على الكلب وعلى ابن اوى عسيرا او
كل حال ما يكون من الحيوان مستقيم المعا واما ذوات القرون وذوات تلافيف المعا فيها لضد ويكون له اصناف
المعاء المستقيم ما كان من الحيوان شديد النهم فيقصر معاه وخلق مستقيما ليسرع خروج ثفله وجعل ما يلي معاه اوسع لئلا
يحتاج ما لم ينضج واما ما كان بالخلاف فليس بشديد النهم وكان ما للكبار من اللقم ويبقى طعامه في جوفه من وبعض

الحيوان يوجد في بطنه الفحم وخصوصا اذا كان كثير البطون ولا يوجد الا في بلبلها واخرها وليس للحيوان الذي
له بطن واحد البحري والبحرية فقد خالف ذلك فان الدب والارنب وكل حيوان ذي بطن واحد فيكون لنفحة ربما
فلا يجد نفحه ولذلك لا ينحن ولا يجر لبن ما ليس له قرن وليس الحيوان المسمى ادب الرجلين مع كثرة بطونه لا يكون
له انفحة لاعداه رطب جدا المقالة الرابعة عشر

الفصل الاول نورد فيه كلام المعلم الاول في المرارة ثم نذكر فيه تشريح الكلية ثم نعود الى ما في التعليم الاول
من احوال اعشاء المحرزات وساير اعضائها والسبب في ذلك ما لا مثاله فان ما يثبت منفصل في ربه ما

لحاسة الا ليس لبعض الحيوان مرارة لانه ليس له ان يكون مرتشف مع الدم في نحو بدنه فلا يبقى منه ما يقتضي اعلا
وعاء والذي له مرارة فربما كانت معلقة من الكبد وربما كانت على المعا وربما كان بدلها عرق منسج في المعا وجميع
السمك له مرارة وليس للفرس والبغل والحمار والفيل مرارة ومن الناس من لا يرى عليه مرارة والحل له بدل المرارة عروق صغار
وليس لقوقي ولا للدلفين مرارة وربما كان لبعض الناس مرارة مجاورة الحدبة في العظم حتى يتعجب منه كما روي في بلاد ذكرها
وقد غلط من زعم ان منفعة المرارة لدنع الكبد ليشتد الحس بل المرارة منتص المرة من الكبد ويدفعها عنها الى المعا وغلط
اصحاب انكساغورس حين قالوا ان المرارة سبب للامراض الحارة وليس كذلك بل هي سبب لدفع الامراض الحارة لا جلبها المرة
ويعرض من جذب المرارة للمرة ان يكون الجزء من الكبد الذي تحت المرارة احلى لان المرارة عن الجوانا جذب ولا استفرى
بعض الناس فوجد مثل الدب والابل عديمة المرارة وبطول عمرها ومثل قوقي والدلفين من دواب البحر ذلك سبيله حب
حكموا ان عادم المرارة طويل العمر ولم يعتبر لحال الانسان قال ولم يعلموا انه اذا كان عدم المرارة سببا لطول العمر فضا
الكبد التي يكون لها مرارة ينفعها اولى بطول العمر من صاحب الكبد التي لا يصفي فضلها فما كان من الحيوان قليل المرارة
ويستعمله ما في تغذية البدن لحرارة المزاج الاصلي لم يحتج الى مرارة فان المرارة ليصفية الدم اقول لكنه قد يمكن ان
يعطي السبب في طول عمر ما ليس له مرارة فانه ليس بان يكون ذلك المزاج حارا يقتضي ان يكون دمه مرا فلا ينفصل من
المرة ما يحوج الى اعداد وعاء بل يستفرغ مع ساير الفضل واذا كان المزاج حار احد الا كان ذلك من اسباب طول العمر
في بعض الحيوان واما الفضلة المائية فانها تحللها الكلية من العرق النافذ من الاجوف اليها مستصحبا فضلا
الدم وخلقت كليتان اثنتان احتياطا في التزويج ولتعدل جانب الحيوان ولم يجعل وضعهما واحدا فكان يجذب
المائية تتشابه في الميل الى جهتين وذلك مما يوجب احساسا وسطوا فيها فان كان مجذوب الجانبين ربما الى الجهة
الى الحجرة وجعلت اليمنى مرتفعة لانها اقرب الى الكبد وكان يجب ان يكون الاقرب الى مبدا ما يجذب منه ما هو اقرب اليه في
خصوصا اعلا وضعا والطحال انزل وضعا فوضع الذي تحت الكبد اعلى والذي تحت الطحال اسفل واما المعلم الاول فيقول
انما وضعت اليمنى في العلو لانها اقوى لان اقوى الجانبين اليمين وليكون نسبة الكليتين في الوضع نسبة الكبد و
الطحال والكلية اليمنى هي اعظم واقل شحما لانها اتخن واقرب من الكبد وكلية الانسان تشبه كلية الثور وخلو لحمها كثيفا

يصد ما خلق عليه لحم الطحال اذ كان لحم الطحال سخيفا وذلك لان العضلة التي يابنها رقيقة وهي يتغذى منها على سبيل
تحلل من المائية الصرفة ولحاس من الدموية واحساس من الرسب فلو كانت تسخف لسهل تحلل جميع ما يابنها وعدمت
الغذاء كما يعرض لبعض الكلى اذا سخف لحمها فيهزل ويضعف واما الطحال فمائيته غليظ يحتاج الى سخافة مسلك فان الطحال
والكلية مشتركان في العضل الذي يندفع اليها مائيتها بالغذا اسيلا نها اليها الحيوان المحروم الحرفي الجلد الذي لا دم له عادتها
لكثرة اختلاف الاحشا وان ذلك لانه غير محتاج الى توليد الدم وتصفيته عطاف بل انما له عضو واحد بدل القلب واحر قابل غذائه
ودافعه فقط ويعطى العلة في ان بعض الحيوان المائي يمكن في العضلة السودا وذلك ليكون ما يثبته ويضرب على نفسه سودا
ويذكر ان النقلس الذي على عضوا الكثير الارجل في الماء ربما يمكنه من الصيد ويمسكه به دون ما يغير لونه اذا خاف
وكذلك سعدوف عنه منه كما يعرض لغيره ان سطلق بطنه ويبدو بوله اذا خاف وذكر جنسا من الحيوان البحري بما كان له نابان وربما
كان له ناب واحد والذي له ناب واحد فقد خلق اقوى خرقا الفقد انه السلاح التام واذا كان له نابان خلق اضعف حرفا
وذكر القنفذ البحري والمسط وان عدد بيضها فرد لانها مستديرة واوضاع بيضها النسبة على التقابل فلو كانت بيضة لبعد بعضها
من بعض ولو كانت اكثر من خمسة اخرجت الى الايصال وهذا كلام مختل واسنان القنفذ البحري بعد وبيضها قال والقلب وما
يشبه القلب ويقوم مقامه فان مكانه دايما بين مدخل الغذا ومخرجه ومخرج المني فهو في الحيوان المشافي وسط الناحية التي
بين يمينه وشماله وفي المحرزات في وسطه ما بين الراس والعضو المتصل به وربما وجد هذا العضو في بعض الحيوانات كثير
العدد فلذلك يعيش المقطع منه واما اظن انه لا يكون كثير العدد فان النفس واحدة بالعدد لكن يكون مستطيلا نافذا
في الجسم نحو ولب الشجرة في الشجرة فاذا قطع جزء بقي جزء في الباقي من جملته يكفيه كل حيوان لا دم له فانه يقتصر على الغذاء
القليل فصغره يعين عليه ومما كان من المحرزات دا رجل وكان ابو مراجا فهو اكثر رجلا ليخف حركته وخصوصا اذا طال جثته
وعظمت ولكثير من ذوات الاجنحة منها اربعة اجنحة وللصغير جناحان وربما كان بعض الاجنحة منها في غلف ليقاف
جميعها صفافية واجسادها مخلوقة من اجزا لها عند الفزع ان يجتمع فيزداد صلابة كما يشاهد من حال الجعل اذا فزع
وبعض المحرز له حمة ليكون سلاحا فربما كان عضو الحمة وعضو الطعم واحدا كما للبعوض وربما كان الحمة عضو مفرد كما
للزنبور وللعقرب واذا لم يكن حمة في مقدمه كانت له اعضاء مثل الاسنان وكانت حمة في مؤخره فربما كان غائرا
لانه صغير معرض للافات كما للزنبور وربما كان ظاهرا كما للعقرب وذلك اذا كان قويا وانما دقت ابره الحس الطيار منها
وضعفت ليكون اخف عليها واما العقرب فهو يحتمل ذلك لانه دب وليس لما له جناحان فقط مما يطير منها حمة مخلوق
في مؤخره لئلا يضعف عن حمله بل جعل حمه واحدة في عضو اكله ليكون اخف الرجلان المتقدمتان من الحيوان الصلب العين
اقوى لانه يبطش ويأخذ بهما والمؤخرتان اعظم ليطفر بهما ويستقل الى الطيران وكلها يبرز وامنها فقط فله ستة ارجل
اربعة يستعين بها على المشي وهي تعينا بهذه في العظم والوضع واثنان للطفر

الفصل الثاني في تشريح الترقوة والكتف واليدين

ولما فرغنا من تشريح الاعضا الالية التي هي اصول وداخلة في الاصول تجري بنا ان نتكلم في الاعضاء
الالية التي هي كالاطراف البارزة وليست اصولا ونذكر تشريحها ونبدا بالترقوة والكتف ثم نشرح اليدين فنقول ان الترقوة عظم

موضوع على كل واحد من جانبي اعلى القص يحلى عند النحر سفعتين فرجة ينفذ فيها العروق الصاعدة الى الدماغ و
النازل منه ويميل الى الجانب الوحشي ويتصل براس الكتف فيربطه وبهما جميعا العضد والكتف فعل المنفعتين
لان تعلق فيه العضد واليد فلا يكون العضد ملتصقا بالصدر فيتعذر سلاسة حركة كل واحدة من اليدين الى
الاخرى ويضيق بل حلق برأس الاضلاع ووسع له جهات الحجاب والثانية ليكون وقاية حريزة للاعضاء المحصورة
في الصدر ويقول بدل اساس الفقرات واحتجاجت لا فقرات يقاوم المصادمات ولا حواس يشعرها
والكتف يسدق من الجانب الوحشي ويغلظ فيتحدب على طرفه الوحشي نقرة غير غائرة فيدخل فيها طرف العضد المدور
وعند النقرة زائدتان احديهما فوق والثانية الى خلف ويسمى الاخرم ومنقار الغراب وبه يتم رباط الكتف مع الترقوة
وهي التي يمنع عن انخلاع العضد الى فوق والاخرى من داخل والى اسفل يمنع ايضا راس العضد عن الانخلاع ثم لا تزال
كلما امعنت في الجهة الانسية ليكون اشتمالها الوافي اكثر وعلى ظهره زائدة كالمثلث قاعدته الى الجانب الوحشي وزاويته
الى الانسي حتى لا يفوت بسطح الظهر اذ لو كانت لقاعدة الى الانسي نالت الجلد والمه عند المصادمات وهذه الزائدة
بمنزلة السنسنة للفقرات مخلوقة للوقاية ويسمى العير ونهاية استعراض الكتف عند غضروف متصل به مستدير الطرف
واتصالها بها للعلة المذكورة في ساير الغضاريف واما عظم العضد فقد خلق مستديرا ليكون ابعد عن قبول الآفات
وطرفه الاعلى محدب يدخل فيه نقرة الكتف بعضل رخو غير وثيق جدا وبسبب رخاوة هذا المفصل يعرض له الخلع كثيرا
المنفعة في هذه الرخاوة امران حاجة وامان اما الحاجة فسلاسة الحركة في الجهات كلها واما الامان فلان العضد وان كان
محتاجا الى التمكن من حركات شتى الى جهات شتى فليست هذه الحركات يكثر عليه دوم حتى يخاف ههنا لك ارتطبه ويخلعها بل
العضد في اكثر الاحوال ساكن وساير البدن متحرك فاوثق ساير المفاصل من اعضاء اليد اشد من ايثاق العضد وبمفصل
بقصار بربطه اربعة رباطات احدها مستعرض عشائي يحيط بالمفصل كما في ساير المفاصل ورباطان نازلان من الاخرم احدهما
مستعرض الطرف يشتمل على طرف العضد والثاني اعظم واصلب ينزل مع اربع نيرانيم مع الزيادة المتقاربة في حجمها وله معد
وشكلها الى العرض ما هو خصوصا عند مماسة العضد ومن شانهما ان يبسطها العضد فيتصلا بالعضل المنضود
على باطنه والعضد مقعر الى الانسي محدب الى الوحشي ليمكن بذلك ما ينضد عليه من العضل والعصب والعروق والجيد
تابط ما سطا به الانسان خاصة وليجود امال احدى اليدين على الاخرى واما طرف العضد السافل فانه قد ركب عليه
زائدتان متلاصقتان والتي تلي الباطن منهما اطول وادق ولا مفصل له مع شي بل هو وقاية لعصب وعروق واما التي
تلي الظاهر فقسم بها مفصل المرفق يلقمه فيها على الصفة التي نذكرها ومنها لا محة وفي طرفي ذلك الحز نقرتان من فوق الى
ومن تحت الى خلف والنقرة الانسية الفوقانية منهما مستواة مملسة لا حاجز عليها والنقرة الوحشية هي الكبرى منهما
وما يلي منها النقرة الانسية غير مملس ولا مستدير الحفر بل كالجدار المستقيم حتى اذا انحرف فيه زائدة الساعد الى الخلف
الوحشي ويتصل اليه وقف وسور دسان الحاجة اليهما عن قريب والقراط يسمى هاتين النقرتين عسين واما الساعد فانه
مؤلف من عظمين متلاصقين طولا ويسميان الزندين والفوقاني الذي يلي الابهام منهما ادق والتحتاني الذي يلي الخنصر

منهما اغلظ لانه حامل ويسمى الزند الاسفل ومنفعة الزند الاعلى ان يكون به حركة الساعد على الالتواء والانبطاح
ومنفعة الزند الاسفل ان يكون به حركة الساعد الى الانقباض والانبساط ودقق الوسط من كل واحد منهما لاستغنائه
بما يحفه من العضل الغليظة عن الغلظ المنفذ وغلظ طرفاهما لحاجتهما الى ذلك لكثرة نبات الروابط عنهما وللكثرة
ما يلحقهما من المصاكات والمصادمات العنيفة عند حركات المفاصل وتعريهما عن اللحم والعضل والزند الاعلى
معوج كانه ياخذ من الجهة الانسية او يتحرك يسيرا ملتويا والمنفعة في ذلك حسن استعداده لحركة الالتواء والزند
الاسفل مستقيم اذ كان ذلك اصلح للانبساط والانقباض واما مفصل المرفق فانه يلتئم من مفصل الزند الاعلى و
بمفصل الزند الاسفل مع العضد فاما الزند الاعلى ففي طرفه نقرة يستدم فيها بلقمة من الطرف الوحشي من العضد ويربط
فيهما ويدور لهما في تلك النقرة يحدث الحركة المسطحة والملتوية واما الزند الاسفل فله زائدتان بينهما حز شبيه
بكتابة السين في اليونانية وهو هكذا وهذا الجزء محدب السطح الذي في تقعيره ولتهندم في الجزء الذي في
العضد الذي هو مقعر الآن بشكل مقعر شبيه بحدبة دائرة ممن يتهندم الجزء الذي بين زائدتي الزند الاسفل في ذلك الجزء
يلتئم مفصل المرفق فاذا انحرك الجزء الى الجزء الى خلف وتحت انبسطت اليد فاعرض الجزء الحدباوي من النقرة الحا
للقمة حبسها ومنعها عن زيادة انبساط وهو العضد والساعد على الاستقامة واذا انحرك احد الجزئين على
الاخر الى قدام وفوق انقبضت اليد حتى تماس الساعد العضد من الجانب الانسي والقدام طرفا الزائدتين من اسفل
يجتمعان معا كشي واحد ويحدب منهما نقرة واسعة مشتركة اكثرها في الزند الاسفل وما نفصل عن الاشقار يسمى محدبها
ملسا ليبعد عن مثال الآفات وينبت خلف النقرة من الزند الاسفل زائدة الى الطول ما هي سنذكر منفعتها كلها واما
الرسغ فهو مؤلف من عظام كثيرة لئلا تعمه آفة ان وقعت وعظام الرسغ سبعة واحد زائد اما السبعة الاصلية فهي في
صفين صف يلي الساعد وعظامه ثلثة لانه يلي الساعد فكان يجب ان يكون ادق وعظام الصف الثاني اربعة لانه
يلي المشط والاصابع وكان يجب ان يكون اعرض وقد درج العظام الثلثة الى انطارفها فرؤسها التي يلي الساعد
واشد تهندما واتصالا ورؤسها التي يلي الصف الاخر اعرض واقل تهندما واتصالا واما العظم الثامن فليس مما
يقوم صفي الرسغ بل خلق لوقاية عصبة باطن الكف والصف الثلاثي يحصل له طرف من اجتماع رؤس عظامه يدخل
النقرة التي ذكرناها في طرفي الزندين فيحدث من ذلك مفصل الانبساط والانقباض والزائدة المذكورة في الزند
الاسفل يدخل في نقرة عظام الرسغ فيكون به مفصل الالتواء والانبطاح ومشط الكف ايضا مؤلف من عظام كثيرة لئلا
يعمه آفة ان وقعت وليمكن فيها تقعير الكف اذا احتيج الى القبض على اجسام المستديرات والى ضبط السيالات وهذه العظام
موثقة مشدودة بعضها ببعض لئلا يتشتت فيضعف عند ضبط الكف لما يحويه ويجسه حتى لو كشط جلد الكف
لوجدت هذه العظام كانها متصلة يبعد فصولها على الحس ومع ذلك فان الربط يشد بعضها الى بعض شدا وثيقا
الا ان فيها مطاوعة ليسير انقباض يودي الى تقعير باطن الكف وعظام المشط اربعة متصل باصابع اربعة وهي متقاربة من
الجانب الذي يلي الرسغ ليحسن اتصاله بعظام هي منفرجة متباينة وقد قعرت في باطنها عرفنه ومفصل الرسغ مع المشط

ملتئم سقفه في اطراف عظام الرسغ ويدخلها الفم من عظام المشط فالست غضاريف واما الاصابع فانها آلات
يعين في القبض على الاشياء ولم يخلق لحمية خالية عن العظام وان كان قد يمكن مع ذلك اختلاف الحركات كالكثير من
الدود والسمك امكانا واهيا وذلك لئلا يكون افعالها واهية واضعف مما يكون للرقتين ولم يخلق من عظم واحد
لئلا يكون افعالها متعذرة كما يعرض للكزوزين واقتصر على عظام ثلاثة لانه ان زيد في عددها وافاد ذلك زيادة عدد
حركات لها اورث لا محالة وهنا وضعفا في ضبط ما يحتاج في ضبطه الى زيادة وثاقة وكان لو خلقت من اقل من عظمين
كانت الوثاقة تزداد والحركات تنقص عن الكفاية وكانت الحاجة فيها الى التصرف المعين بالحركات المختلفة امس
من الوثاقة والمجاورة للحد وخلقت من عظام قواعدها اعرض ورؤسها ادق والسفلانية منها اعظم على التدريج
حتى ان ادق ما فيها اطراف الانامل وذلك ليحسن نسبة ما بين الحامل الى المحمول وخلق عظامها مستديرة ليكون في
الآفات وصلبت واعدمت التجويف والمخ ليكون اقوى على الثبات في الحركات وفي القبض والجر وخلقت مقعرة
الباطن محدبة الظاهر ليجود ضبطها على ما يقبض عليه ودلكها وغمزها على ما يدلكه ويغمزه ولم يجعل لبعضها عند بعض
تقعير او تحديب ليحسن اتصالها كالشيء الواحد اذا احتيج ان يحصل منها منفعة عظم واحد لكن الاطراف الخارجة منها
كالابهام والخنصر تحديب في الجهة التي لا تلقاها منها اصبع ليكون لحمها عند الانضمام شبيه هيئة الاستدارة التي
تقي الآفات وجعل باطنها لحميا ليدعمها وبطائن تحت الملاقيات بالقبض ولم يجعل كذلك من خارج لئلا يثقل ولتكون
الجميع سلاحا موجعا وقربت لحوم الانامل لتتهندم جيدا عند الالتقاء كالملاصق وجعلت الوسطى اطول مفاصل
ثم البنصر ثم السبابة ثم الخنصر حتى تستوي اطرافها عند القبض ولا يبقى فرجة ومع ذلك لتستقر الراحة والاصابع
على المقبوض عليه المستدير والابهام عدل لجميع الاصابع الاربع ولو وضع في غير موضعه لبطلت منفعته وذلك لانه
لو وضع في باطن الراحة عدمنا اكثر الافعال التي لنا بالراحة ولو وضع الى جانب الخنصر لما كانت اليدان كل واحدة منهما
مقبلة على الاخرى فيما يجتمعان على القبض وابعد من هذا ان لو وضعت من خلف ولم يربط الابهام بالمشط لئلا يضيق
البعد بينها وبين سائر الاصابع فاذا اشتملت الاربع من جهة على شيء وقاومها الابهام من جانب آخر امكن ان يشتمل
الكف على شيء عظيم والابهام من وجه آخر كالصمام على ما يقبض عليه الكف ويخفيه والخنصر والبنصر كالعطائين تحت وصلت
سلاميات الاصابع كلها بحروف وتقعيرات متداخلة بينها رطوبة لزجة ليدوم بها الابتلال ولا يجففها الحركة وشدت
على مفاصلها اربطة قوية وبلاقي باغشية غضروفية وحشيت الفرج في مفاصلها لزيادة الاستيثاق عظام صغار
تسمى السمسمانية والظفر خلق لمنافع اربع ليكون سندا للانملة فلا تهن عند الشد على الشيء وليتمكن بها الاصبع
من لقط الاشياء الصغيرة وليتمكن بها من الحك والتنقية وليكون سلاحا في بعض الاوقات والثلاث الاول
اولى بنوع الانسان والرابع اولى بنوع الحيوانات الاخرى وخلق الظفر مستدير الطرف لما يعرف وخلق من عظام
لينة ليطامن تحت ما يصاكها فلا ينصدع وخلقت دائمة النشو اذ كانت بعرض الانحكاك والانجراد

الفصل الثالث في ذكر كلام كلي في امر الصلب والعنق واجزائهما واما الصلب فمخلوق لمنافع اربع احدها ليكون مسلكا

للنخاع المحتاج اليه في بقاء الحيوان على ما سلف لك بيانه من ان الاعصاب لو نبتت كلها من الدماغ لاحتيج ان يكون
الرأس اعظم من هذا بكثير ولثقل على البدن حمله وايضا لاحتاجت العصب الى قطع مسافة بعيدة حتى يبلغ اقاصي
الاطراف فكانت متعرضة للآفات والانقطاع وكان طولها يوهن قوتها في تحريك الاعضاء البعيدة الى مبادئها
فانعم الخالق تعالى بان اصدر الجزء من الدماغ وهو النخاع الى اسفل البدن كالجدول من العين ليتوزع عنها اقسام العصب في
جنباتها بحسب موازاتها ومصاقبتها للاعضاء ثم جعل الصلب كالجنة للنخاع … والثاني ان الصلب وقاية وجنة
للاعضاء الشريفة الموضوعة قدامه ولذلك خلق للصلب شوكا وسناسن والثالثة ليكون مبنى لخلقة
عظام البدن مثل الخشبة التي تهيأ في حد السفينة اولا ثم يركب فيها ويربط بها سائر الخشب ثانيا ولذلك خلق
الصلب صلبا والرابعة ليكون لقوام الانسان استقلال وقوة ويمكن من الحركات الى الجهات فلذلك خلق الصلب من
فقرات منقطعة لا عظما واحدا ولا عظاما كثيرة المقدار وجعلت المفاصل بين الفقرات لا سلسة فيوهن القدم
ولا موثقة فيمتنع الانعطاف وفي الفقرة عظم في وسطه ثقب ينفذ فيه النخاع والفقرة قد يكون لها اربع زوائد يمنة
ويسرة ومن جانبي فوق واسفل ويسمى ما كان منها الى فوق شاخصة الى فوق وما كان منها الى اسفل شاخصة
الى اسفل ومنكسة وربما كانت الزوائد ستا اربعة من جانب واثنتان من جانب وربما كانت ثمانية والمنفعة
في هذه الزوائد هي ان ينتظم منها الاتصال بينها اتصالا لا مفصليا يدخل بعضها في رؤوس ثقبة في بعض
وللفقرات زوائد اتصالية لاجل هذه المنفعة ولكن للوقاية والجنة والمقاومة لما يصادم ولان ينتسج عليها
رباطات وهذه الزوائد هي عظام عريضة صلبة موضوعة على طول الفقرات فما كان من هذه موضوعا الى خلف
يسمى شوكا وسناسن وما كان منها موضوعا يمنة ويسرة تسمى اجنحة ولها وقاية لما وضع ادخل منها
في طول البدن من العصب والعروق والعضل وللبعض الاجنحة وهي التي تلي الاضلاع خاصة منفعة وهي انها تخلق
بقربين تنبسط فيها رؤوس الاضلاع … ويكون لكل جناح منها نقرتان ولكل ضلع زائدتان …
ومن الاجنحة ما هو ذو راسين فيشبه الجناح المضاعف وهذا في حوالي العنق … وللفقرات غير
الثقبة المتوسطة ثقب اخرى بسبب ما يخرج منها من العصب وما يدخل فيها من العروق فبعض تلك الثقب يحصل تمامها
في جرم الفقرة الواحدة وبعضها يحصل تمامها في فقرتين بالشركة ويكون موضعها الحد المشترك بينهما وربما كان
ذلك من جانبي فوق واسفل معا وربما كان في كل واحدة من الفقرتين نصف دائرة تامة وربما كان في احديهما
اكثر منه وفي الاخرى اصغر وانما جعلت هذه الثقبة عن جنبتي الفقرة ولم يجعل الى خلف لان الوقاية هنالك الى
يخرج ويدخل وتعرضه للمصادمات ولم يجعل الى قدام ولا لو وقعت في المواضع التي عليها مثقل البدن … الطبيعي
الارادية ايضا فكانت تضعفها ولم يمكن ان يكون منفذ الربط والتعقيب وكان الميل ايضا على مخرج تلك الاعصاب
يضغطها ويوهنها وهذه الزوائد التي للوقاية وقد يجري عليها رباطات وعصب … البدن دون
اللحم بالمماسة والزوائد المفصلية ايضا شأنها هذا فانها لو … اساسا شديدا بالتعقيب والربط

كل الجهات الا ان بعضها من قدام اونحو من خلف اسلس لان الحاجة الى الانحنا والانعطاف الى القدام امس من الحاجة
الى الانعطاف والانتكاس الى الخلف ولما سلسلت الرباطات الى خلف شغل الفضاء الواقع لا محالة هناك و
قل برطوبات لزجة وفقرات الصلب مما استوثق من تعقيبها من جهة اسنسنتها مالافراط فهي كعظم واحد مخلوق للثبات
والسكون وبما اسلست من جهة هي كعظام كثيرة مخلوقة والعنق ابعد كطرف من الصلب الجزء منه فهي مخلوقة لاجل
قصبة الرية وقصبة الرية مخلوقة لما عرفت من منافع خلقها في موضعه ولما كانت الفقرات العنقية وبالجملة العالية محمولة
على ما تحتها من الصلب وجب ان يكون اصغر فان المحمول يجب ان يكون اخف من الحامل اذا اريد ان يكون الحركات على
النظام الحكمي ولما كان اول النخاع يجب ان يكون اغلظ واعظم من اول النخر لان ما يختص الجزء الاعلى من تمام
العصب اكثر مما يختص الاسفل وجب ان يكون الثقب في فقار العنق اوسع ولما كان الصغر وسعة التجويف مما يوهن
جرمها وجب ان يكون هناك معنى من الوثاقة يتدارك به ما يوهنه الامران المذكوران فوجب ان تخلق اصلب الفقرات ولما
كان حجم كل فقرة منها فيما خلقت منها صغيرة فانها لو خلقت كبيرة تهيأت الفقرة للانكسار والافات عند مصادمة
الاشيا القوية لسلستها ولما صغرت سنسنتها جعلت اجنحتها كبارا وذات راسين مضاعفة ولما كانت حاجتها الى
الحركة اكثر من حاجتها الى الثبات اذ ليس اقلالها للعظام الكثيرة اقلال ما تحتها فلذلك ايضا سلست مفاصل
حرزها بالقياس الى مفاصل ما تحتها ولان ما فوقها من الوثاقة بالسلاسة فقد جمع اليها مثل ما اكثر من جهة
ما يحيط بها ويجري عليها من العصب والعضل والعروق فتعين ذلك عن تاكيد الوثاقة في المفاصل ولما قلت الحاجة الى
شدة توثيق المفاصل وكفى المقدار المحتاج اليه بما فعل لم يخلق زوائدها المفصلية الشاخصة الى فوق والى اسفل
عظيمة كثيرة العرض كالتي تحت العنق بل جعلت قواعدها اطول وبواطنها اسلس وجعل مخارج العصب منها مشتركة
على ما ذكرنا اذ لم يحتمل كل فقرة منها لوثقها وصغرها وسعة مجرى النخاع فيها نفذا خاصا الا التي نستثنيها ونبين حالها

الفصل الرابع في تشريح فقرات العنق والصلب وفي تشريح الصدر والعجز

فنقول ان فقار العنق في
السابع سبع بالعدد وقد كان هذا المقدار معتدلا في العدد والطول ولكل واحدة منها الا الاولى جميع الزوائد
الاحدى عشرة المذكورة سنسنة وجناحان واربع زوائد مفصلية شاخصة الى فوق واربع شاخصة الى اسفل وكل
جناح ذو شعبتين وذا ثقبة مخرج العصب ينقسم بين كل فقرتين بالنصف لكن الخرزة الاولى والثانية خواص ليست لغيرهما
ويجب ان يعلم اولا ان حركة الراس عنه ويسرة انما يلتئم بالمفصل الذي بينه وبين الفقرة الثانية فيجب ان نتكلم اولا في المفصل
الاول فنقول انه قد خلق على شاخصتي الفقرة من جانبيها الى فوق نقرتان يدخل فيهما زائدتان من عظم الراس فاذا
ارتفعت احديهما وغادرت الاخرى مال الراس الى الغايرة ولم يمكن ان يكون المفصل الثاني على هذه الفقرة فجعلت له
فقرة اخرى على حدة وهي الثانية وانبتت من جانبها المتقدم الذي الى الباطن زائدة طويلة صلبة نجون وتنفذ في نقبة
الاولى قدام النخاع والنقبة مشتركة بينهما وهي اعني النقبة من خلف الى القدام اطول عرضها ما بين اليمين والشمال لا ذلك
لان عرضها ما بين القدام والخلف ما فذان ياخذان من المكان فوق مكان النافذ الواحد واما تقدير العرض فهو بحسب

نافذ واحد منها وهذه الزائدة تسمى السن وقد حجب النخاع عنها برباطات قوية اندت لتفرز ناحية السن من
ناحية النخاع لئلا يشدخ السن النخاع بحركها ولا يضغطه ثم ان هذه الزائدة تطلع من الفقرة الاولى وتغوص في
نقرة في عظم الراس وتستدير عليها النقرة التي في عظم الراس الى قدام من خلف وانما انت هذا السن الى
قدام لمنفعتين احديهما ليكون احرز لها والثانية ليكون الجانب الارق من الخرزة واحلا لا خارجا وخاصة الفقرة
الاولى انها لا سنسنة لها لئلا يثقلها ولئلا يتعرض بسببها للافات فان الزائدة الدافعة عما هو اقوى هي بعينها الجالبة
للكسر والافات الى ما هو اضعف ايضا لئلا يشدخ العضل والعصب الكثير الموضوع حولها مع ان الحاجة ههنا الى
شوك داق قليلة وكذلك لان هذه الفقرة كالغائصة المدفونة في وقايات الثانية عن مثال الافات ولهذه العلة في
عريت عن الاجنحة وخصوصا اذا كان العصب والعضل اكثرها موضوعا لجنسها وصفاصفا لقربها من المبدأ فلم
يكن للاجنحة مكان ومن خواص هذه الفقرة ان العصبة يخرج عنها لا عن جانبيها ولا عن ثقبة مشتركة ولكن عن ثقبتين
فيها ملسان جانبي اعلاها الى خلف لانه لو كان مخرج العصب حيث يلتقي زائدتي الراس وحيث يكون تحركا نهما القوي
لضربه الى تضر راسه بدا وكذلك لو كان الى المتقدم الثانية لزائدتيها اللتين يدخلان منها في نقرتي الثانية بمفصل
سلس يتحرك الى قدام وخلف ولم يصلح ايضا ان يكون من خلف وقدام للعلل المذكورة في بيان امر سائر الخرز وكان في
الجانبين لرقة العظم منها بسبب السن فلم يكن بد من ان يكون دون مفصل الراس بتيسر الى خلف من الجانبين اعني حيث
يكون وسطا بين الخلف والجانب ووجب ضرورة ان يكون الثقبتان صغيرتين فوجب ضرورة ان يكون العصب دقيقا
واما الخرزة الثانية فلم يمكن ان يكون مخرج العصب فيها من فوق حيث امكن لهذه اذ كان يخاف عليها لو كان مخرج عصبها كما
في الاولى ان يشدخ ويرضض بحركة الفقرة الاولى عليها لتنكس الراس الى قدام او قلبه الى خلف ولا امكن من قدام وخلف
لذلك ولا امكن من الجانبين والا لكان ذلك مشتركا مع الاولى فلكان الثابت وصفا ضرورة لا تيالا في ثقب الاولى
ويكون الحاصل ازواجا ضعيفة مجتمعة معا ولكان ايضا يكون مشتركا مع الاولى وافضح عذر الاولى في فسادها لها
لو سقطت من الجانبين فوجب ان يكون الثقب في الثانية في جانبي السنسنة حيث يحاذي ثقب الاولى ويحتمل جرم الاولى
المشاركة فيهما والسن الثابت من الثانية مشدود مع الاولى برباطات قوية ومفصل الراس مع الاولى ومفصل الراس
والاولى معا مع الثانية اسلس من سائر مفاصل الفقار لشدة الحاجة الى الحركات التي يكون بهما والحركة بهما بالغة ظاهرة
واذا تحرك الراس مع مفصل احدى الفقرتين صارت الثانية ملازمة لفصلها الاخر كالمتوحد حتى ان تحرك الراس
الى قدام والى خلف صار مع الفقرة الاولى كعظم واحد وان تحرك الى الجانبين من غيرها صارت الاولى والثانية
كعظم واحد واما فقار الصدر فهي التي يتصل بها الاضلاع فيحوي اعضاء النفس وهي احدى عشرة فقرة ذوات سناسن
واجنحة وفقرة لا جناحان لها فذلك اثنى عشرة فقرة وسناسنها غير متساوية لان ما يلي منها الاعضاء التي هي
اشرف هي اعظم واقوى واجنحة خرز الصدر اصلب من غيرها لاتصال الاضلاع بها والفقرات السبع العالية منها سناسنها
كبار واجنحتها غلاظ وهي التي القلب في غاية الوثاقة فلما ذهبت حسوبها في ذلك جعلت زوائدها المفصلية صغارا واقصارا عراضا

ومادون العاشرة فان زوائدها المفصلية الشاخصة الى اسفل يتشخص منها الحدبات التي تهندم في النقر وبين
بسناسنها تنجذب الى اسفل واما العاشرة فان سناسنها منتصبة معتدلة ولزوائدها المفصلية عن كلا الجانبين
نقر بلا لقم فانها تلتقم من فوق ومن تحت معا ما يلي العاشرة فان لقمها الى فوق وسنذكر منافع جميع هذا بعد
وليس للفقرة الثانية عشر اجنحة اذ قلت الحاجة بسبب الاضلاع ناقصة واما الحاجة الى الوقاية فعدد لها الخلف لوقوع
وجها آخر يجمع مع الوقاية منفعة اخرى وتفصيل ذلك ان خرزات القطن احتيج فيها الى فضل عظم وفضل وثاقة مفاصل
لاقلالها ما فوقها فاحتيج الى ان يجعل النقر واللقم في المفاصل اكثر عددا فضوعف زوائد مفاصلها واحتيج الى ان يجعل
الجهة التي يليها من الثالثة عشر متشبهة بها فضوعف زوائدها المفصلية فذهب مادة الشيء الذي كان يصلح لان يصرف
الى الجناح في تلك الزوائد ثم عرضت فضل بعرض يكاد يشبه ما استعرض منها الجناح فاجتمعت المنفعتان معا في هذه
الخلقة وهذه الثالثة عشر هي التي يتصل بها طرف الحجاب واما ما فوق هذه الخرزة فقد كان صغرها يغني عن هذا الاستيثاق
في تكثير الزوائد المفصلية على عظم ما ينبت منها من السناسن والاجنحة فسعل حرزها عن ذلك ولما كان خرز الصدر اعظم
من خرز العنق لم يجعل الثقب المشترك منقسمة بين الخرزتين على الاستواء بل درج تدريجا بان نهي في العالية وبعض من السافلة
حتى نصف الثقبة بتمامها في واحدة ونهاية ذلك في الخرزة العاشرة واما باقي خرز الصدر وخرز القطن فاحتمل خرزها كلها يتضمن
الثقبة بتمامها فكان في خرز القطن ثقبة يمنة ويسرة لخروج العصب وعلى فقار القطن سناسن كالقاعدة للصلب كله
وهو دعامة وحامل لعظم العانة ومنبت الاعصاب الرجل واما العظام العجز فثلثة وهي اشد الفقرات تهندما واوثق
مفصل وعريضها اجنحة والعصب انما يخرج عن ثقب فيها ليست على حقيقة الجانبين لئلا يزاحمها مفصل الورك بل
انزل منه كثيرا وادخل الى قدام وخلف وعظام العجز شبيه بعظام القطن والعصعص مؤلف من فقرات ثلث غضروفية
لا زوائد لها ينبت العصب منها عن ثقب مشتركة كالتي للرقبة لصغرها واما الثالثة فيخرج عن طرفها عصب فرد فقد قلنا في عظام
الصلب كلاما معتدلا فلنقل في جملة الصلب ان جملة الصلب كشيء واحد مخصوص بافضل الاشكال وهو المستدير اذ هذا الشكل
ابعد الاشكال عن قبول الآفات من المصادمات وقد عطفت رؤوس العالية الى اسفل والسافلة الى اعلى واجتمعت عند
الواسطة عند العاشرة فلم ينعطف ذلك الواحدة الى احدى الجهتين ليتهندم عليه العطفان معا والعاشرة واسطة السناسن واسطة
لا في العدد بل في الطول ولما كان الصلب قد يحتاج الى حركة الانثناء والانحناء نحو الجانبين وذلك بان يزول العالي
الى ضد الجهة ويميل ما فوقها وما تحتها نحو تلك الجهة وكان طرفا الصلب يميلان الى الانثناء المخلوق لهم بل بعدهم جعلت اللقم
السفلانية والفوقانية متجهة اليها اما الفوقانية فنازلة واما السفلانية فصاعدة ليسهل زوالها الى ضد جهة
الميل ويكون للفوقانية ان ينجذب الى اسفل وللسفلانية ان ينجذب الى فوق

الفصل الخامس في الاضلاع وفي العضل المحركة لهذه الاعضاء التي قد شرحت

نقول ان الاضلاع وقاية لما يحيطها من آلات النفس واعالي
آلات الغذاء ولم يجعل عظما واحدا لئلا يثقل ولئلا يعم آفة ان عرضت وليسهل الانبساط اذا زادت الحاجة على ما
في الطبع وامتلأت الاحشاء من الغذاء او النفخ فاحتيج الى مكان اوسع للغذاء الحدب وليحللها عضل الصدر المعينة

في افعال النفس وما يتصل به ولما كان الصدر محيطا بالرئة والقلب وما معهما وجب ان يحتاط في وقايتهما اشد
احتياطا فان تاثير الآفات العارضة لها اعظم ومع ذلك فان تحصيها من جميع الآفات لا يضيق عليها ولا يضرها
فخلقت الاضلاع السبعة العليا مشتملة على ما فيها ملتقية عند القص محيطة بالعضو الرئيس من جميع الجوانب و
اما ما يلي آلات الغذاء فخلقت كالمحرزة من خلف حيث لا يدركه حراسة البصر ولم يتصل من قدام بل درجت يسيرا
يسيرا في الانقطاع فكان اعلاها اقرب مسافة ما بين اطرافها البارزة واسفلها ابعد مسافة وذلك ليجمع الى
وقاية اعضاء الغذاء من الكبد والطحال وغير ذلك توسعا لمكان المعدة فلا ينضغط عند امتلائها من الاغذية ومن
النفخ فالاضلاع السبعة العليا تسمى ضلاع الصدر وهي من كل جانب سبعة والوسطان منها اكبر واطول والطرفان
اقصر فان هذا الشكل احوط في الاشتمال من الجهات على المشتمل عليه وهذه الاضلاع يميل اولا على احد الطرفين الى
اسفل ثم يكون كالمراجعة الى فوق فيتصل بالقص على ما يصفه بعد حتى يكون اشتمالها اوسع مكانا ويدخل من كل
واحد منها زائدتان في فقرتين غائرتين في كل جناح على الفقرات فيحدث مفصل مضاعف ولذلك السبعة العليا
مع عظام القص واما الخمسة المتقاصرة الباقية فانها عظام الخلف واضلاع الزور وحلق رؤوسها متصلة بغضاريف
لبا من الانكسار عند المصادمات ولئلا تلاقي الاعضاء اللينة في الصلابة واللين والقص مؤلف من عظام سبعة ولم
يخلق عظما واحدا لمثل ما عرف في سائر المواضع من المنفعة وليكون اسلس مع مساعدة ما يطيف به من اعضاء النفس
في الانبساط ولذلك خلقت هشة موصولة بغضاريف يعين في الحركة الخفية التي لها وان كانت مفاصلها موثقة وقد خلقت
سبعة بعدد الاضلاع المتصفة بها ويتصل باسفل القص عظم غضروفي عريض طرفه الاسفل الى الاستدارة ويسمى
الخنجري لمشابهة الخنجر وهو وقاية لفم المعدة وواسطة بين القص والاعضاء اللينة فيحسن اتصال الصلب باللين
على ما قلنا مرارا واما تشريح العجز فنقول ان عند العجز عظمان واحد يمنة وآخر يسرة يتصلان في الوسط بمفصل موثق
وهما كالاساس لجميع العظام الفوقانية والحامل الناقل للسفلانية وكل واحد منهما ينقسم الى اربعة اجزاء فالذي يلي
الجانب الوحشي عظم الورك والذي يلي الاسفل الانسي يسمى حق الفخذ لان فيه النقرة التي يدخلها راس الفخذ المحدب وقد
وضع على هذا العظم اعضاء شريفة مثل المثانة والرحم واوعية المني من الذكر والمقعدة والسرم واما عضل الصلب فمنها
ما يثنيه الى الخلف ومنها ما يحنيه الى قدام وسفرع سائر الحركات عن هاتين الحركتين فالثانية الى الخلف هي المخصوصة بان
يسمى عضل الصلب وهما عضلتان يحدس ان كل واحدة منهما مؤلفة من ثلث وعشرين عضلة كل واحدة منهما
يأتيها من كل فقرة عضلة اذ يأتيها من كل فقرة ليف موروب الا الفقرة الاولى وهذه العضل اذا تمددت بالاعتدال
نصبت الصلب فان افرطت في التمدد ثنته الى خلف واذا تحركت التي في جانب واحد مالت بالصلب اليه واما العضل
الخاسرة فهي زوج موضوع فوق وهي من العضل المحركة للراس والعنق النافذ عن جنبي المري وطرفها الاسفل متصل بخمس من
الفقار الصدرية العليا في بعض الناس وبأربع في اكثر الناس وطرفها الاعلى يأتي الراس والرقبة وزوج موضوع تحت
مناو يسمى المتن وهما ينشآن من العاشرة والحادية عشر من الصدر ويمتدان الى اسفل فيحيطان بجانبي الفقار

اما الوسط فيكفيه في حركاته وجود هذه العضل لانه يتبع في الانحناء والاستواء والانعطاف حركة الطرفين
واما العضل المحركة للصدر فمنها ما يبسط فقط ولا يقبض فمن ذلك الحجاب الحاجز بين اعضاء التنفس و اعضاء
الغذاء الذي نصفه بعد وزوج موضوع تحت الترقوة منشاه من جزء ممتد الى راس الكتف نصفه بعد وهو متصل
بالضلع الاول منه ويسيره تحته وزوج كل فرد منه مضاعف له جزءان اعلاهما يتصل بالرقبة ويحركها واسفلهما
يحرك الصدر وبحذاء الطاعضلة سنذكرها وهي المتصلة بالضلع الخامس والسادس وزوج مدسوس في الموضع
المقعر من الكتف متصل به زوج ينزل من القفا والسابع من فقرات العنق ومن الفقرة الاولى والثانية من فقرات الصدر
ويتصل باضلاع الخلف فهذه هي العضلات الباسطة واما العضل القابضة للصدر فمن ذلك ما يقبض بالعرض وهو
الحجاب اذا سكن ومن ذلك ما يقبض بالذات فمنه زوج ممدود تحت اصول الاضلاع العلى وفعله الشد والجمع ومنه زوج عند
اطرافها يلاصق الخلف ما بين الحجزين والترقوة ويلاصق العضل المستقيم من عضل البطن وزوجان اخران نعنا
واما العضل التي تقبض وتبسط معا فهي العضل التي بين الاضلاع ولكن الاستقصاء في التامل يوجب ان يكون القابضة فيها
غير الباسطة وذلك ان بين كل ضلعين بالحقيقة اربع عضلات وان ظنت عضلة واحدة منتسجة من ليف مورب منه
ما يستبطن ومنه ما يحلل والمحلل منه ما يلي الطرف الغضروفي من طرفي الضلع ومنه ما يلي الطرف الاخر العظمي و المستبطن كله
مخالف في الوضع للمحلل والذي على طرف الضلع الغضروفي مخالف كله في الوضع للذي على الطرف الاخر واذا كانت هيئات الليف
اربعا بالعدد فالحري ان يكون العضل اربعا بالعدد فما كان منها موضوعا فوق فهو باسط وما كان موضوعا تحت فهو قابض
ويبلغ لذلك جملة عظم الصدر ثمانية وثمانين وقد يعين عضل الصدر عضلتان ناشئتان من الترقوة الى راس الكتف فيتصل
بالضلع الاول منه ويسيله الى فوق فيعان على انبساط الصدر واما عضل العضد وهي المحركة لمفصل الكتف فمنها ثلث
عضلات ناشئة من الصدر وتحدبها الى اسفل فمن ذلك عضلة منشاها من تحت الثدي ويتصل بمقدم العضد عند
مقدم رمانة البقرة وهي التي تقدم العضد الى الصدر مع استنزال يستتبع الكتف وعضلة منشاها من اعلى القص
ويطيف لسنى راس العضد وهي مقربة الى الصدر مع ارتفاع يسير وعضلة مضاعفة عظيمة منشاها من جميع القص
ويتصل باسفل مقدم العضد اذا فعلت بالليف الذي لجزءها الفوقاني مال بالعضد الى الصدر مائلة به والى اسفل
الاجزاء مال به خافضا واذا فعلت بهما جميعا فيقبل على الاستقامة وعضلتان ياتيان من ناحية الخاصرة يتصلان داخل
من اتصال العضلة العظيمة الصاعدة من القص واحدهما عظيمة ياتي من عند الخاصرة ومن ضلوع الخلف ويحدد في
العضد الى ضلوع الحدب بالاستقامة والثانية دقيقة ياتي من جلد الخاصرة لان حظها اميل الى الوسط من تلك و متصل
موتر الصاعد من ناحية الثدي غائرة وهذه يفعل فعل الاولى على سبيل المعاونة الا انها تميل قليلا الى الخلف و خمس
عضل مناسبها من عظم الكتف عضلة منشاوها من عظم الكتف وتشغل ما بين الحاجز والضلع الاعلى الكتف و تنفذ الى
الى الجزء الاعلى من راس العضد الوحشي مائلة يسيرا الى الانسي وهي تنفذ مع ميل الى الانسي وعضلتان من هذه الخمسة منشاهما
الضلع الاعلى من الكتف احدهما عظيمة يرسل ليفها الى الاجزاء السفلية من الحاجز وتشغل ما بين الحاجز والضلع الاسفل ويتصل

براس العضد من الجانب الوحشي جدا فيعدم مع ميل الى الوحشي والاخرى متصلة بهذه الاولى حتى كانها جزء منها
وينفذ معها ويفعل فعلها لكن هذه العضلة لا يتعلق باعلى الكتف تعلقا كثيرا واتصالها على التوريب بظاهر العضد
ويميلها الى الوحشي والرابعة عضلة تستعمل الموضع المقعر من عظم الكتف ويتصل وترها بالاجزاء الداخلة من
الجانب الانسي من راس عظم العضد وفعلها ادارة العضد الى خلف وعضلة اخرى منشاها من الطرف الاسفل من
الضلع الاسفل للكتف ووترها متصل فوق اتصال العظمة الصاعدة من الخاصرة وفعلها حدب الى على راس العضد
فوق وللعضد عضلة اخرى ذات راسين تفعل فعلين وفعلا مشتركا وهي ياتي من اسفل الترقوة من العنق ويلتقم راس
العضد وتقارب موضع اتصال وتر راس العضلة العظيمة الصاعدة من الصدر وقد قيل ان احد راسيها من داخل
ويميل الى داخل مع توريب يسير والراس الاخر من خارج على ظهر الكتف عند اسفله ويميل الى الخارج بتوريب يسير واذا فعل
بالجزئين اشال على الاستقامة ومن الناس من زاد عضلتين عضلة صغيرة ياتي من الثدي والاخرى مدفونة في
مفصل الكتف وربما جعل عضل المرفق معها شركة واما العضل المحركة للساعد فمنها ما يقبضه ومنها ما
يبسط وهذه موضوعة على العضد ومنها ما تحته ومنها ما سطحي ولبست على العضد والباسط زوج احد فرديه
يبسط مع ميل الى داخل لان منشاه من تحت مقدم العضد ومن الضلع الاسفل من الكتف ويتصل بالمرفق حيث اجزائه
الداخلة والفرد الثاني يبسط مع ميل الى الخارج لانها ياتي من خلف العضد ويتصل بالاجزاء الخارجة من المرفق واذا
جميعا بسطا على الاستقامة لا محة والقابضة زوج احد فرديه وهو الاعظم يقبض مع ميل الى الداخل وذلك لان
منشاها من الرمح الاسفل من الكتف ومن المنقار ويحض كل منها راس ويميل الى باطن العضد ويتصل وتره عصباني
بمقدم الزند الاعلى والفرد الثاني يقبض مع ميل الى الخارج لان منشاها من ظاهر العضد من خلف ولها عضلة ولها
راسان لحميان احدهما من وراء العضد والاخر قدامه ويستبطن في ممرها قليلا الى ان يخلص الى مقدم الزند الاسفل
وقد وصل ما يميل قابضا الى الخارج بالاسفل وما يميل الى الداخل بالاعلى ليكون الجذب احكم واذا اجتمعتا تا ن
العضلتان على فعلهما معا على الاستقامة لا محة وقد يستبطن العضلتين الباسطتين عضلة يحيط بعظم
العضد والاشبه ان يكون جزءا من العضلة القابضة الاخيرة واما الباطحة للساعد فزوج احد فرديه موضوع
من خارج بين الزندين ويلاقي الزند الاعلى بلا وتر والاخر منشاؤه رقيق مطاول من الجزء الاعلى من راس العضد
ما يلي ظاهره وحلها يمر في الساعد وينفذ حتى يجاور مفصل الرسغ فياتي الجزء الباطن من طرف الزند الاعلى و يتصل
بوتر عشائي واما المكبة فزوج موضوع من خارج احد فرديه يبتدئ من اعلى الانسي من راس العضد ويتصل بالزند
الاعلى دون مفصل الرسغ والاخر اقصر منه وليفه الى الاستعراض وطرفاه عصابية ويبتدئ من نفس الزند الاسفل
ويتصل بطرفه الاعلى عند مفصل الرسغ والاخر اقصر منه وليفه الى الاستعراض وطرفاه عصابية ويبتدئ من نفس الزند
الاسفل ويتصل بطرفه الاعلى عند مفصل الرسغ واما عضل تحريك مفصل الرسغ فمنها قابضة ومنها باسطة ومنها مكبة
ومنها باطحة على القفا والعضل الباسطة فمنها عضلة متصلة باخرى كانهما عضلة واحدة الا ان هذه منشاها من فوق وسط

الزند الاسفل ويتصل وترها بالابهام ويتباعد عن السبابة والاخرى منشاؤها من الزند الاعلى ويتصل وترها
بالعظم الاول من عظام الرسغ اعنى الموضوع بحذاء الابهام فاذا تحركتا هاتان معا بسطتا الرسغ ببطاح قليل
وان تحركت الثانية وحدها باعدت بين الابهام والسبابة وعضلة تلقاه على الزند الاعلى من الجانب الوحشى منشاها
اسافل راس العضد يرسل وترا ذا راسين متصل بوسط المشط قدام الوسطى والسبابة وراس وترها متكى على الزند
الاعلى عند الرسغ ويبسط الرسغ ببطاح كب واما العضل القابضة فروج على الجانب الوحشى من الساعد والاسفل
يبتدى من الراس الداخل من راسى العضد وينتهى الى المشط قدام الخنصر والاعلى منهما يبتدى من اعلى من ذلك وينتهى
وعضلة معها يبتدى من الاجزاء السفلية من العضد بتوسط الموضع المذكورين ولها طرفان يتقاطعان صلمنا ثم
الموضع الذى بين السبابة والوسطى واذا تحركتا معا فلصا فهذه هى القوابض والبواسط هى بعينها تفعل الكب
البطح اذا تحرك منها متقابلتان على التوارب بل العضل المتصلة بالمشط قدام الخنصر اذا تحرك وحدها قلب الكف
فان اعانها عضلة الابهام التى تذكر تمت قلب الكف بالطحة والمتصل بالرسغ قدام الابهام اذا تحرك وحدها كثيرا
اوسع المخصرية التى تذكر كبا تاما واما العضل المحركة للاصابع منها ما هى فى الكف ومنها ما هى فى الساعد
ولو جعلت كلها على الكف لثقل بكثرة اللحم ولما بعدت الرسغيات منها على الاصابع طالت اوبارها ضرورة
باعتبة ياتيها من جميع النواحى وحلفت اوبارها مستديرة قوية لا يستعرض الا ان يوافى العضو فهناك
لتحوا استعمالها على العضو المحرك وجميع العضل الباسط للاصابع موضوعة على الساعد وكك المحرك اياها الى
من الباسطة عضلة موضوعة فى وسط ظاهر الساعد ينبت من الجزء المشرف من راس العضد الاسفل ويرسل
الاصابع الاربع اوتارا يبسطها واما المميلة الى اسفل فثلث منها متصلة بعضها ببعض فى جانب هذه فواحدة
من الجزء الاوسط من راس العضد الوحشى ما بين زايدتيه ويرسل وترين الى الخنصر والبنصر وواحدة من
عضلتين مضاعفتين هما اثنتان من هذه الثلثة منشاهما من اسفل ادنى العضد الى داخل ومن حافة الزند
الاسفل ويرسلان وترين الى الوسطى والسبابة ويلاسها وهى الثالثة منشاهما من اعلى الزند الاعلى ويرسل
الى الابهام وعند هذه العضل عضلة هى احدى العضلتين المذكورتين فى عضل تحريك الرسغ منشاؤها من الموضع
الوسط من الزند الاسفل وترها يبعد الابهام عن السبابة واما القابضة فمنها ما على الساعد ومنها ما فى بطن الكف
والتى على الساعد فثلث عضلات بعضها منضودة فوق بعض موضوعة فى الوسط واشرفها هو الاسفل مدفون من تحت
منفذ العظم الزند الاسفل لان فعلها اشرف فيجب ان يكون موضعها احرز وابتداؤها من وسط الراس الوحشى من العضد
الى داخل ثم يصعد يستعرض وترها وينقسم الى اوتار خمسة ياتى كل وتر باطن اصبع فاما اللواتى ياتى الاربع فان كل واحد
منها يفيض المفصل الاول والثالث منه اما الاول فلانه مربوط هناك برباطه ملتفية عليها واما الثالث فلانه راسه
اليه ويتصل به واما النافذ الى الابهام فلانها يفيض بمفصله الباقى والثالث فلانه انما يتصل بها والعضلة التى
التى فوق هذه هى اصغرها ويبتدئ من الراس الداخل من راسى العضد ويلتوى بالزند الاسفل قليلا وينتشر على

المشترك من الجانب الوحشى والانسى وهو السطح الفوقانى من الزند الاعلى فاذا وافت ناحية الابهام مالت الى اخلاف
ارسلت اوتارا الى المفاصل الوسطى من الاربع لتقبضها ولا ماتى الابهام الاشعبة ليست من هذه وترها ولكن من موضع
آخر ومنشا الاول بعد الابتداء المذكور هو من راس الزند الاسفل وقد جعل الابهام مقتصرا فى الانقباض على
عضلة واحدة والاول بعض بعضلتين لان اشرف فعل الاربع هو الانقباض واشرف فعل الابهام هو الانبساط
والتباعد من السبابة واما العضلة الثالثة فليست للقبض ولكنها ينفذ بوترها الى باطن الكف وينفرش عليه
مستعرضة لتفيده الحس ولتمنع نبات الشعر عليه وليدعم الباطن من الكف ويقويه على معالجة ما يعالج به فهذه
هى التى على الرسغ واما العضل التى فى الكف نفسه فهى ثمانى عشرة عضلة منضودة بعضها فوق بعض فى صفين
صفا اسفل داخل وصفا اعلى خارج الى الجلدة فالتى فى الصف الاسفل عددها سبع خمس منها يميل الاصابع الى
فوق والابهامية منها ينبت من اول عظام الرسغ والسادسة قصيرة عريضة ليفها مورب وراسها متعلق
الكف حتى يحاذى الوسطى ووترها متصل بالابهام يميله الى اسفل والسابعة عند الخنصر يبتدى من العظم الذى
يليها من المشط فيميلها الى اسفل وليس شئ من هذه السبعة للقبض بل خمسة للامالة واثنتان للحفظ واما
التى فى الصف الاعلى تحت العضلة المنفرشة على الراحة وهى التى عرفها الطبيب الفاضل وحده دون من سبقه
فهى احدى عشرة عضلة ثمان منها كل اثنتين منها يتصل بالمفصل الاول من مفاصل الاصابع الاربع واحدا فوق
آخر ليقبض هذا المفصل اما الاسفل منهما فقبضا مع خط وخفض واما الاعلى فقبضا مع يسير رفع واسالة واذا
اجتمعا فبالاستقامة وثلث منها خالص بالابهام واحدة ليقبض المفصل الاول واثنتان للثانى كما عرفت
فالباسطة خمس والخافضات لما سوى الابهام والخنصر لكل واحد واحد وللابهام والخنصر اثنان والقوابض
لكل اصبع اربع والمميلات الى فوق لكل اصبع واحدة

الفصل السادس فى الرجل وتشريحها الى آخره وعضلها واختلاف الحيوان فى ذلك

جملة الكلام فى منفعة الرجل ان منفعتها فى شيئين احدهما الثبات
والقوام وذلك بالقدم والثانى الانتقال مستويا وصاعدا ونازلا وذلك بالفخذ والساق واذا اصاب القدم آفة
عسر القوام والساق دون الانتقال لا يمتد لانا نحتاج الى الانتقال من فضل ثبات يكون لاحدى الرجلين واذا
اصاب عضل الفخذ والساق آفة سهل الثبات وعسر الانتقال واول عظام الرجل الفخذ وهو اعظم عظم فى البدن لانه
حامل لما فوقه وناقل لما تحته وطرفه العالى لتهندم فى حق الورك وهو محدب الى الوحشى مقعر الى الانسى وخلف
فانه لو وضع على الاستقامة وموازاة الحق لحدث به نوع من الفحج كما يعرض لمن خلقته تلك ولم يحسن وقاية العضل
الكبار والعروق ولم يحدث من الجملة شئ مستقيم ولم يحسن هيئة الجلوس ثم لو لم يرد ثانيا الى الجهة الانسية لعرض
فحج من نوع آخر ولم يكن للقوام وبسطته والبها الميل فلم يعتدل وفى طرفه الاسفل زائدتان لاجل مفصل الركبة
ولنتكلم اولا على الساق ثم على المفصل الساق كالساعد مولف من عظمين احدهما اكبر واطول وهو الانسى ويسمى القصبة
الكبرى والثانى اقصر واصغر لا يلاقى الفخذ بل يقصر دونه الا انه من جهة الاسفل وقد ينتهى الى حيث ينتهى اليه الاكبر ويسمى

القصبة الصغرى وللساق ايضا تحدب الى الوحشى ثم عند الطرف الاسفل تحدب آخر الى الانسى ليحسن به القوام
ويعتدل والقصبة الكبرى وهى الساق بالحقيقة وقد خلقت اصغر من الفخذ وذلك انه لما اجتمع لها موجبا الزيادة
فى الكبر وهو الثبات وحمل ما فوقه والزيادة فى الصغر وهى الخفة فى الحركة وكان الموجب الثانى اولى بالغرض المقصود
فى الساق فخلق اصغر والموجب الاول اولى بالغرض المقصود فى الفخذ فخلق عظم اعظم الساق فلو اعتدلا حتى
لو زيد عظما عرض من عسر الحركة ما يعرض لصاحب داء الفيل والدوالى ولو انتقص عرض من الضعف وعسر الحركة
والعجز عن حمل ما فوقه ما يعرض للدقاق السوق فى الخلقة ومع هذا كله فقد دعم وقوى بالقصبة الصغرى وللقصبة
الصغرى منافع اخرى مثل ستر العصب والعروق بينها ومشاركة القصبة الكبرى فى المفصل القدم ليتأكد بقوى
مفصل الانبساط والانثناء ويحصل مفصل الركبة بدخول الزائدتين اللتين على طرف الفخذ فى نقرتين فى راس عظم
الساق وقد وثقا برباط ملتف ورباط شاد فى الغور ورباطين من الجانبين قويين وهندم مقدمهما بالرضفة وهى
عين الركبة وهو عظم الى الاستدارة ما هو ومنفعته مقاومة ما يتوقى عند الجثو وجلسة التعلق من الانهتاك والانخلاع
ودعم المفصل الممنو بثقل البدن بحركته وجعل موضعه الى قدام لان اكثر ما يلحقه من عنف الانعطاف يكون الى قدام
اذ ليس له الى الخلف انعطاف عنف واما الى الجانبين فانعطافه شئ يسير بل جل انعطافه الى قدام وهناك يلحقه العنف عند
النهوض والجثو وما اشبه ذلك ولما القدم فقد خلق آلة للثبات وجعل شكله مطاولا الى قدام ليعين على الانتصاب
بالاعتماد عليه وخلق له اخمص فى الجانب الانسى ليكون ميل القدم عند الانتصاب وخصوصا الذى المسمى هو الى الجهة
المضادة لجهة الرجل المسلة لتقاوم ما يجب ان يستبد من الاعتماد على جهة لاستقلال الرجل المشيلة فيعتدل القوام
وايضا ليكون الوطى على الاشيا الناتية مناسبا من غير ايلام شديد وليحسن اشتمال القدم على ما يشبه الدرج وحروف
المصاعد وقد خلقت القدم مؤلفة من عظام كثيرة لمنافع منها حسن الامتساك والاشتمال على الموطوء عليه من الارض
اذا احتيج اليه فان القدم قد يمسك المقبوض عليه واذا كان المستمسك به يحتاج ان يتحرك باجزائه الى هيئة يجودها الامساك
كان احسن من ان يكون قطعة واحدة لا يتشكل بشكل بعد شكل ومنها المنفعة المشتركة بكل ما كثر عظامه وعظام القدم
ستة وعشرون كعب به يتم المفصل مع الساق وعقب به عمدة الثبات وزورقى به الاخمص واربعة عظام الرسغ بها
يتصل بالمشط وواحد منها عظم بردى كالمسدس موضوع الى الجانب الوحشى وبه يحسن ثبات ذلك الجانب على الارض وخمسة
عظام المشط واما الكعب فان الذى للانسان من اشد تكعيبا من كعوب سائر الحيوان وكانه اشرف عظام القدم النافعة
فى الحركة كما ان الكعب اشرف عظام الرجل النافعة فى الثبات والكعب موضوع بين الطرفين الناتئين من القصبتين يحتويان
عليه من جوانبه اعنى من اعلاه وقفاه وجانبيه الوحشى والانسى ويدخل طرفاه فى العقب فى نقرتين دخول ركز والكعب واسطة
بين الساق والعقب به يحسن اتصالهما بتوثيق المفصل بينهما يؤمن عليه الاضطراب وهو موضوع فى الوسط بالحقيقة وان
كان يظن بسبب الاخمص انه منحرف الى الوحشى والكعب يرتبط بالعظم الزورقى من قدام ارتباطا مفصليا وهذا الزورقى
فى مفصل العقب من خلف ومن قدام بثلثة من عظام الرسغ ومن الجانب الوحشى بالعظم الرابع البردى الذى ان شئت

اعتددت به عظما مفردا او رابع عظام الرسغ ان شئت واما العقب فهو موضوع تحت الكعب صلب مستدير الى الخلف ليقاوم
المصاكات والآفات املس الاسفل ليحسن استواء الوطى وانطباقه على المستقر عند القيام وخلق مقداره الى العظم
ليستقل بحمل البدن وخلق مثلثا الى الاستطالة يدق يسيرا يسيرا حتى ينتهى فيضمحل عند الاخمص والى الوحشى
ليكون تقعير الاخمص متدركا من خلف الى متوسطه واما الرسغ فيخالف رسغ الكف بانه صف واحد وذلك صفان
ولان عظامه اقل عددا لكثرة المنفعة فى ذلك ان الحاجة فى الكف الى الحركة والاشتمال اكثر منها فى القدم اذ اكثر
المنفعة فى القدم هى الثبات ولان كثرة الاجزاء والمفاصل يصير بالاستمساك والاشتمال على المقوم عليه بما يحصل
له من الاسترخاء والانفراج المفرط كما ان عدم الخلخلة اصلا يضر فى ذلك بما يفوت به من الانبساط المعتدل فقد علمت
الاحتواء والاشتمال بما هو اكثر عددا او اصغر مقدارا اوفق ولا استقلال بما هو اقل عددا واعظم مقدارا اوفق واما
مشط القدم فقد خلق من عظام خمسة ليتصل بكل واحد من الاصابع اذ كانت خمسة ومصفوفة فى صف واحد اذ كانت
الحاجة فيها الى الوثاقة اشد منها الى القبض والاشتمال المقصودين فى اصابع الكف وكل اصبع سوى الابهام فهو من
ثلث سلاميات اعظم عضل الفخذ هى التى تبسطه ثم التى تقبضه لان اشرف افعالها هاتان الحركتان والبسط افضل
من القبض اذ القيام انما يتاتى بالبسط ثم العضل المبعدة ثم المقربة ثم المديرة والعضل الباسطة لمفصل الفخذ منها
عضلة هى اعظم جميع عضل البدن وهى عضلة تجلل عظم العانة والورك وتليف على الفخذ كله من داخل ومن خلف حتى
تنتهى الى الركبة ولليفها مباد مختلفة ولذلك تتنوع افعالها صنوفا مختلفة ولان بعض ليفها متشابه من اسفل عظم العانة
فتبسط مائلا الى الانسى ولان بعض ليفها منشاؤه ارفع من هذا يسيرا فهو يشيل الفخذ الى فوق فقط ولان منشا بعضها
ارفع من ذلك كثيرا فهو يشيل الفخذ الى فوق مائلا الى الانسى ولان بعض ليفها منشاؤه من عظم الورك فهو يبسط الفخذ
بسطا على الاستقامة صالحا ومنها عضلة تجلل مفصل الورك كله من خلف ولها ثلث رءوس وطرفان وهذه
الرءوس منشاؤها من الخاصرة والورك والعصعص اثنان منها لحميان وواحد غشائى واما الطرفان فيتصلان
بالجزء المؤخر من راس الفخذ فان حدثت بطرف واحد بسطت مع ميل اليه وان حدثت بالطرفين بسطت على الاستقامة
ومنها عضلة منشاها من جميع ظاهر عظم الخاصرة ويتصل بما على الزائدة الكبرى التى تسمى طروخانطير الاعظم وتمد
الى قدام قليلا وتبسط مع ميل الى الانسى واخرى مثلها ويتصل اولا باسفل الزائدة الصغرى ثم يتحدد وتفعل فعلها
الا ان بسطها يسير واما الثالثة فكثيرة ومنشاها من اسفل ظاهر عظم الخاصرة ومنها عضلة تنبت من اسفل عظم الورك
مائلة الى الخلف وتبسط مع ميل يسير الى الخلف ومع امالة صالحة الى الانسى واما العضل القابضة لمفصل الفخذ
فمنها عضلة تقبض مع ميل يسير الى الانسى وهى عضلة مستقيمة تتحد من منشاين احدهما يتصل باخر المتن
والاخرى من عظم الخاصرة وهى تتصل بالزائدة الصغرى الانسية وعضلة من عظم العانة وتتصل باسفل الزائدتين
الصغرى وعضلة ممتدة الى الجانبين على الوراب وكانها جزء من الكبرى ورابعة تنبت من الشىء القائم المنتصب من عظم
الخاصرة وهى تحدب الساق ايضا مع قبض الفخذ واما العضلة المميلة الى داخل فقد ذكر بعضها فى باب البسط والقبض

ولهذا النوع من التحريك عضلة تنبت من عظم العانة وتطول جدا حتى تبلغ الركبة واما المميلة الى الخارج فعضلتان
احديهما ياتي من العظم العريض والمدبرتان فعضلتان احدهما مخرجها من وحشي عظم العانة والاخرى مخرجها
من انسيه وتتوربان ملتفتين وتلتحمان عند الموضع الغائر بقرب من مؤخر الزائدة الكبرى فانها تحدث وحركة
لوى الفخذ الى جهته مع تقليل بسيطة واما العضل المحركة لمفصل الركبة فمنها ثلث موضوعة قدام الفخذ وهو اكبر
العضل الموضوعة في الفخذ نفسها وفعلها البسيطة وواحدة من هذه الثلث كالمضاعفة ولها راسان تبتدى
احدهما من الزائدة الكبرى والاخرى من مقدم الفخذ ولها طرفان احدهما لحمى يتصل بالرضفة قبل ان يصير وترا واخر
عشائى يتصل بالطرف الانسي من طرفي الفخذ واما الاثنان الاخران فاحدهما هو الذي ذكرناه في قوابض الفخذ
اعني النابت من الحاجز الذي في عظم الخاصرة والاخرى مبداها من الزائدة الوحشية التي في الفخذ وهما تتصلان
ويتحدان ويحدث منهما وتر واحد مستعرض يحيط بالرضفة ويوثقها بما تحتها ايثاقا محكما ثم يتصل باول
الساق ويبسط الركبة بمبدا الساق وللبسط عضلة منشاها ملتقى عظم العانة ويحدر مارة في الجانب الانسي من الفخذ
على الوراب ثم يلتحمان بالجزء المعرق من اعلى الساق ويبسط الساق مميلة الى الانسي وعضلة اخرى في بعض كتب
التشريح نيفا بلها في الجانب الوحشي مبداها من عظم الورك وتتورب في الجانب الوحشي حتى ياتي الموضع المعرق الا للساق
عضلة اشد تورما منها ويبسط مع اماله الى الوحشي فاذا انبسطا كلاهما كان بسيط مستقيم واما القوابض
فمنها عضلة ضيقة طويلة تنشا من عظم الخاصرة والعانة بقرب من منشا الباسط الداخلة ومن الحاجز الذي في
وسط الخاصرة ثم ينفذ بالتوريب الى داخل طرفي الركبة ثم يرتفع وينتهي الى الشو الذي في الموضع المعرق من الركبة
ويلتصق به ويرى انجذاب الساق الى فوق مايلا بالقدام الى الناحية الانسية وثلث عضل انسية ووحشية ووسطى
والوسطى تقبض مع ميل الى الوحشي والانسية تقبض مع ميل الى الانسي فالانسية منشاها من قاعدة عظم الورك
ثم يمر متوربة خلف الفخذ الى ان يوافي الموضع المعرق من الساق في الجانب الانسي فيلتصق به واولها الى الخصرة ومنشا
الاخريين ايضا من قاعدة عظم الورك الا انهما يميلان الى الاتصال بالجزء المعوق الى الجانب الوحشي وفي مفصل الركبة
عضلة كالمدفونة في معطف الركبة تفعل فعل هذه الوسطى وقد يظن ان الجزء الناشي من العضلة الباسطة المضاعفة المحركة
من الحاجز يعاون الركبة بالعرض وانه قد ينبعث من مفصلها ثم ينضبط حق الورك ويصله بما يليه واما العضل
لمفصل القدم فمنها ما يشيل القدم ومنها ما يحفظه اما المشيلة فمنها عضلة عظيمة موضوعة قدام القصبة
الانسية ومبداها الخط الوحشي من راس القصبة الانسية فاذا ابرزت مالت الى الساق ومارة الى الجهة الابهام فيقبضها
بقارب اصل الابهام ويشيل القدم الى فوق واخرى تنبت من راس الوحشية وينبت منها وتر يتصل بما تقارب اصل
الخنصر ويشيل القدم الى فوق وخصوصا اذا طابقها العضلة الاولى وكان ذلك على الاستواء والاستقامة واما
الحافظة فزوج منشاها من راس الفخذ ثم يتحدان فيميلان باطن مؤخر الساق لحما ويتبت منهما وتر من اعظم الاوتار
وهو وتر العقب المتصل بعظم العقب ويجذبه الى الخلف موربا الى الوحشي فيكون ذلك سببا لثبات القدم على الارض وبعينها

عضلة تنشا من راس الوحشية مادة بجانب اللون وتحدد حتى يتصل بنفسها من غير وتر يرسله بل يبقى لحمية
فيتصل بمؤخر العقب فوق الصاق التي قبلها واذا اصاب هاتين العضلتين ووترهما افة ارمنت القدم وعضلة
يتشعب منها وتران واحد منهما يقبض القدم والثاني يبسط الابهام وذلك ان هذه العضلة منشاها من راس القصبة
الانسية حيث يلاقي الوحشية وتتحد منهما فيتشعب له وتران احدهما يتصل من اسفل بالرسغ الى قدام الابهام
وبهذا الوتر يكون انخفاض القدم والوتر الاخر يحدث من جزء من هذه العضلة محاذ لمنشاء الوتر الاول ويرسل
وترا الى الكعب الاول من الابهام فيبسط بتوريب الى الانسي وقد ينشا من الراس الوحشي من الفخذ عضلة ويتصل باحدى
العضلتين العقبيتين ثم ينفصل عنهما اذا حاذت باطن الساق ويبت وترا يستبطن اسفل القدم وينفرش تحته
كله على قياس العضلة المنفرشة على باطن الراحة ولمثل منفعتها واما العضل المحرك للاصابع فالقوابض منها عضل كثيرة
فمنها عضلة منشاؤها من راس القصبة الوحشية ويتحدر ممتدة عليها ويرسل وترا ينقسم الى وترين يقبض الوسطى
والبنصر واخرى اصغر من هذه ومنشاها هو من خلف الساق فاذا ارسلت الوتر انقسم وترها الى وترين يقبضان الخنصر
والسبابة ثم يتشعب من كل واحد من القسمين وتر يتصل بالمتشعب من الاخر فيصير وترا واحدا يمتد الى الابهام فيقبضه
وعضلة ثالثة قد ذكرناها تنشا من وحشي طرف القصبة الانسية وتتحدر بين القصبتين وترسل جزءا منها لبعض
القدم وجزءا الى الكعب الاول من الابهام فهذه هي العضلة المحركة للاصابع التي وضعها على الساق ومن خلفه واما اللواتي
وضعها في كف الرجل فمنها عضل عشر تحت غاشية المشرحتين واول من عرفها جالينوس وهي تتصل بالاصابع الخمس لكل
اصبع عضلتان يمنة ويسرة وتحركها الى القبض اما على الاستقامة ان تحركتا معا والميل ان تحركت واحدة منهما
اربع على الرسغ لكل اصبع واحدة وعضلتان تخاصان بالابهام والخنصر للقبض وهذه العضل تتمانع حتى اذا اصاب
بعضها افة حدث من ذلك ان ضعفت فعل البواقي مما تخصها وفي ان ينوب عن هذه بعض النيابة فيما تخص هذه
ولهذا السبب ما يعسر قبض بعض اصابع القدم خاصة دون بعض ومن عضل الاصابع خمس عضل موضوعة فوق القدم
من شانها ان تميل الى الوحشي وخمس موضوعة تحتها يصل كل واحدة منها اصبعا بالذي تلته من الشق الانسي
فتميله بالحركة الى الجانب الانسي وهذه الخمس مع اللتين تخصان الابهام والخنصر هي على قياس السبع التي للراحة
ولذلك العسر الاول فيكون جميع عضل البدن خمسمائة وتسعة وعشرون عضلة

الفصل السابع من كلام المعلم الاول في اسباب اختلاف اطراف الحيوان وفي آخره تشريح الفك

قال ان اكثر الحيوان الحي في الجملة قليل الاعضاء
لانه مستغن عن تردد كثير واضطراب والسراطين والحيوان المسمى لقار ابو اهتشابهات ومع ذلك ففيهما اختلاف
فان لقار ابو اذنبا وليس للسرطان ذنب وفي ذلك لان السرطان يأوي قرب الشط ويعتمد المشي وذلك الحيوان سباح
والذنب ينفعه في السباحة ولذلك صار ارجل السراطين الشطية وكثرت وضعفت ارجل السراطين اللجية وفي عددها
لانها اقل حاجة الى الاسراع والرياسة النهرية في فعلها الرياسة المائية اقوى لان العين اهوى ثم نتكلم في اختلاف احوال
السمك في اعضاء الانتقال والاخذ وبالكل نوع من الحرفي واللين والجلد والمحزن وغيره ويذكر في جملته ان الكثير

الارجل كثرت ارجله وخصوصا الاربع الاوساط منها وصغرت ارجل سينا وطاسداس وقصرت لان حتى
صغرة وحته ذلك كثره فعدل صغر الجثة وضعفها بكثرة القوايم ثم اسعل الى ذكر الراس انه في بعض الحيوان
تميز العنق وفى بعضه غير متميز ومنها لا راس له كالسرطان قال فكل ذى ريه فهوذو عنق فان العنق لاجل قصبة
الريه وكل ما لا دماغ له لا راس له لان الراس لاجل الدماغ فان الدماغ حقه ان لا ينقل عليه بشى آخر لانه عضو التميز
والالة البدنية لافعال المحل التى يقوم فى ساير الحيوان مقام التميز قال وجميع الحيوان فان مقادم اعضايها اقوى
لانها ناقلة وفى الانسان ما دام صغير الحس حركة فان التاخير اخف والراس وبا فوقه اثقل لئلا يجمع ثقل
الطرفين ولئلا يعسر على الصبى الدبيب واذا قوى احدث الاسافل يعظم لانها حاملة وثاقلة والخيل وكثير من الحيوان
يكون ارتفاع مقدمه اكثر فى ذلك ايضا يختلف لموخره ويكون طوله فى الابتداء اقل وذلك لهذه العلة ولهذا السبب
للين المفاصل فى الصغر ما يحك المهر راسه بحافر رجله الموخر فاذا بلغ طال منه الجسد وصلب مفصل العنق فلم يمكنه ذلك
ويقل الاعالى فى الناس يدل على ضعف العقل لكثرة جسد اينته فى ناحيته اعضاء العقل فلكان العقل يطلب المرأة
عن الجسد ناسه ثم نذكر العلة فى اخلاء الانسان عن الة معينة فان ذلك ليكون له آلة مشتركة وهذا شى فصلنا فيما سلف
ونذكر ان الحيوان المشقوق الاصابع غير الانسان يستعمل رجليه فيما يستعمل الانسان يديه وذلك كالقرود والدب
وبعضه يحتاج الى ان يكون اصابع موخر رجليه خمسا ليحسن اعتماده على ما يقبض عليه اذ كان من شانه الانتصاب
واستعمال العضاء وهو مستلق او مضطجع او قاعد ومنه ما يقبض اصابع رجليه من اصابع يديه باصبع فيكون
اصابع رجليه تبعا اذ كان غير مستعمل اصابعه للقبض بل للتمزيق والخدش وكان ذلك انما يتيسر اليه بيديه لانه
يحتاج الى التمزيق والخدش لاجل الصيد والقتال وصدق وقتاله يكون عن قيام وذلك ما يحوجه الى الاعتماد على
الرجلين الموخرتين واستعمال المقدمتين اذهما وافقان حيث يقع عليه بصره دون الرجلين وهذا كالاسدى النمر
ومع ذلك فان تلك الاصبع يعوقه عن العدو عوقا ما عوق الكثير فى كل شى قال وقد فان الانسان من بين ساير الحيوان
باستعراض صدره وساير الحيوان اما ذوات الاربع فقد ضيقوا العضدان مكان صدره واحوج الى يصون جوجوه والطاير قد
حدد جوجوه ليسهل خرقه للهواء فى طيرانه اقول ان الطير احسن حالا فى ذلك من ذوات الاربع لان الحد ليست فى
نفس العظم المحيطة بالريه والقلب بل فى عظم ينشاعنه قال والصدر اوفق موضع يخلق فيه الثدى لمن ارضع قاعدا وما
الحيوان السادو الظلف والخف او الحوافر فهو ماله ثديان فقط فلما كان حال الثدير او كان على صدره كحال الثدير وهو على بطن
الاسفل ثم كان وضعه فى بطنه الاسفل يقربه من العضو الذى يشاركه اى الرحم خلق هناك وكان مع ذلك ما يعوق
حركته ولو خلق فى اعالى الصدر واما الحيوان المشقوق الاصابع وما يلد كثيرا فان ثديه منتشر فى طول بدنه من اولنا حتى في
العليا الى السفلى من الجانبين صغير ليكون الرواضع من الاجرا يتمكن من الارتضاع ويكون الاثدا فى اكثر الامر بعدد ما
طبيعة ذلك الحيوان ان يضعه الا الاسد فانه لقلة ما يلده ثديان وانما يلد فى الاكثر اثنين وقد قلل ولده لان الحيوان
سقوم اجب الحار اكثر غذائه يسرى فى البدن وتحليله اغلى يعوزه السنة بل انما ياكل الصيد حين يصيد وانما يصيد فى اليوم

والبومين مرة وليس كالحيوان الذى ياكل فى كل وقت لوجود غذائه وثديا اللتوه فى وسط البدن ولبس عند الفخذين
لانها مشقوقة الاصابع واما الفيل فلما كان مشقوق الاصابع وواسع رحم البطن وقليل الولد لا يلد الا واحدا
وليس غليظا ارضى لان مزاجه كان حارا لذلك ان يكون ثديه اقرب الى صدره ليكون بصحته اكثر لمجاورة القلب ولا
يوجد لذكوره ما سوى الانسان ثديان خلا الخيل فربما كان لك لما يشبه الام من الخيل دون ما يشبه الاب فى ذكر
ههنا فصلا فقال وكل حيوان ذى دم فله منى وللنساء منى ودم طمث يشبعها واحداى الرحم وكل واحد منهما
فضلة دم وسنشرح هذا بعد قال اناث ذوات الاربع يبول الى الخلف لوضع فرجها فان ذلك الوضع اوفق للفساد
وذكورة بعض الحيوان يبول الى خلف ايضا كالفيل والاسد والجمل والحيوان الذى يسمى الارنب والليس شى من ذوات
الحافر يبول الى الخلف وكل حيوان كامل غير الانسان فله ذنب كان مما يلد او يبيض وربما كان صغيرا فلا يعتد به وفايدته
الذنب السلاح والدب وفى كلها ستر الفرج والانسان من بين الحيوان المشاكلة مخصوص بالوركين لتعادل الساقين فيه
وقد هيا للسريب الكثيرة اللحم بقدر حشه واما ذوات الاربع فليس لها ورك لان اطرافها خفيف وبدت باعضائها ولا
يحتاج فى قيامها الى الانتصاب وقد ذهبت مادة الورك فى الذنب واما الطير فلما كان قيامها بين المنتصف من
المراكع فكان فخذها الجيها دون ساقها شابهت الانسان من جهة والحيوانات الاخرى من جهة فجعل لها وركان
ولكن صغيران الحافر يكون للحيوان الكثير الجثة من الارضية التى فيه فلا يكون له قرن الا لما كان عظيم الجثة
كثير الارضية جدا وكان سلمه يمنع ان يسلخ بحافره فخلق له قرن واحد كالكركدن ان الحافر كان جملة اظفار ماله
حافر فليس له كعب ليكون قليل اسنا الارجل لقلة الزوايا فيسرع رجع الرجلين فان الموثوق اشد انخدا بامن الفلوق
وان كان الفلوق اسهل انعطافا ولهذا المخلوق لذلك الكعب كعب فى يديه اذا احتاج ان يكون اقوى دفعا لا بهما
ما قلنا وانما الكعب الذى الطف ليكى عليه يستوى الطلف واما الحيوان المشقوق الرجل الى اصابع فان صغر
اجزاء القسمة وانتشارها افنا اجزاء الكعب واما الطلف فقسمناه كثيرا لانهما يهدمان على الساق الابجاح
ومفصلين يكون فى ذلك يبدع من الساق الى الطلفين واما الكثير الاصابع فلو كان له كعب لاختلف نسبة
الكعب له كل اصبع ولم ينقسم الى الاصابع قسمة متشابهة لان حال الاطراف كانت مخالفة لحال الوسطى اما
اذا كان يدل الجزاء كثيرة جران لسايرانفصالها بالكعب وقد كثرت اصابع رجل الانسان ليحسن بهذه منها عند
الاعتماد على الارض وخلقت قصيرة لئلا يكون يعرض الافة عند الاعتماد عليها وجميع الحيوان الدموى البرى
ذو لسان مطلوق والتمساح له لسان يشبه لسان السمك من حيث هو ملصوق لانه مائى ولسان البريات
من ذوات الدم من حيث هو ذو دم لانه ايضا برى دموى وقد ذكرنا علة قصر لسان السمك والانبساطه بما يليه ومن
الحيوانات البحرية ما لسانه متفرق ايضا كقوقى فان حركة الفكين الى الاستقامة موافقة للقطع وحركتها الى
الجانبين موافقة للمضغ وكل حيوان لا يحتاج الى مضغ كالطير فانما الفك حركة واحدة وجميع الحيوان يحرك الفك
الاسفل كان الاعلى يعنى لكثرة ما فيه وما يتصل به الى الاعضاء اما الاسفل فلا فعل له الا ما ينتفع به فى الاكل فلذلك

خصّ المضغ واما التمساح فلما لم يكن له عضو يقوم عليه ويعتمد في قطع ما ينهشه فان رجليه قصيرتان ولم
يكن كالاسد وغيره ما اذا اعض اعتمد على يديه وحركة عنقه وكان حيوانا يحتاج الى الغذاء قوي لحمي انما يصيبه
بالنهش جعل عضلة اقوى والعضو الاقوى هو ان يكون العضو المنطبق مع انه منطبق بالارادة منطبقا بالطبع
وطبع اعضاء حركات الحيوانات هو السفل وذلك قد ينفع في ان يكون له وقع وقد علم ان الضربة النازلة اقوى
ان التمساح له خاصة حركة الفك الاعلى كما للحية خاصية حركة الراس وحده وبانفراده الى الخلف وذلك ليمكنها
النظر الى جميع اجزائها طولا فانها لا ترى من قدام سيما من اعضائها لان عينيها اخرج اعضائها ولا يقع على ما هو
منها فجعل لها هذه الحركة لتكون لها ان ترى اعضاءها ومن الحيوانات البرية التي يبيض حيوان يسمى اسد الارض و
يشبه العظاية والحرباء وهو كثير الحركة بيضه مبيضة ذنبه قطا بوعنقه بهيئة الاسد وفي الهوى قل حيا لانه قليل الدم
لشدة حرقه من كل شي فيصدر ذلك عن دقة وتغير لونه عند كل جزع لشدة تاثير الجوف في مزاجه واما عظام الفك
والصدغين فيتبين مع سائر الدروز للفك فنقول ان الفك الاعلى يحده من فوق درز مشترك بينه وبين الجبهة
تحت الحاجب من الصدغ الى الصدغ ويحده من تحت منابت الاسنان ومن الجانبين درز ياتي من ناحية الاذن
مشتركا بينه وبين العظم الوتدي الذي هو وراء الاضراس ثم الطرف الاخر هو منتهاه اعني يميل نا ما الى الانسي
درز يفرق بين هذا وبين الدرز الذي نذكره وهو الذي يقطع اعلى الحنك طولا فهذه حدوده واما الدروز الداخلة
في حدوده فمن ذلك درز يقطع اعلى الحنك طولا ودرز يبتدي ما بين الحاجبين الى المحاذاة ما بين السنين ودرز
من عند مبدا هذا الدرز ويميل عنه منحدرا الى محاذاة ما بين الرباعية والناب من اليمين ودرز آخر مثله في الشمال
درز بين هذه الدروز الثلثة الوسطى والطرفين وبين محاذات منابت الاسنان المذكورة عظمان سليان
عند منبت الاسنان بل بعرض قبل ذلك درز قاطع قريب من قاعدة المنخرين لان الدروز الثلثة يجاوزهما
الى المواضع المذكورة فيحصل دون المثلثين عظمان يحيط بهما جميعا قاعدتا المثلثين ومنابت الاسنان فيما
من الدروز بين الطرفين وينفصل احد العظمين عن الآخر ما يهزل من الدرز الاوسط فيكون لكل عظم ناويتان كا
عند هذا الدرز القاطع وحاده عند النابين ومنفرجة عند المنخر ومن دروز الفك الاعلى درز يبتدي من الدرز
المشترك الاعلى اخذا الى ناحية العين وكلما بلغ النقرة ينقسم الى شعب ثلث شعبة تمر تحت الدرز المشترك
الجبهة وفوق نقرة العين حتى يتصل بالحاجب ودرز تدويره ويتصل كذلك من غير ان يدخل النقرة ودرز يتصل
بعد دخول النقرة وكل ما هو اسفل بالقياس الى الدرز الذي تحت الحاجب فهو ابعد من الموضع الذي يماسه
ولكن العظم الذي يفرزه الدرز الاول من المثلثة اعظم ثم الذي يفرزه الثاني

الفصل الثامن في تشريح الخد والشفة وكلام في اطراف الحيوان ايضا

الخد له حركتان احدهما تابعة لحركة الفك الاسفل والثانية يشترك
الشفة والحركة التي له تابعة لحركة عضو آخر فسببها عضل ذلك العضو والحركة التي له بشركة عضو آخر فسببها عضلة
له ولذلك العضو بالشركة وهذه العضلة واحدة في كل وجنة عريضة وبهذا الاسم يعرف كل واحدة منهما مركبة من

اربعة اجزاء اذ كان الليف ياتيها من اربع مواضع احدها منشاؤه من الترقوة ويتصل بها باينا طرفي الشفتين الى
اسفل ويحدبها الفم الى اسفل حدبا موربا والثاني منشاؤه من القص والترقوة من الجانبين ويستمر ليفها على الوراب
فالناشي من اليمين تقاطع الناشي من الشمال وينفذ فيتصل الناشي من اليمين باسفل طرف الشفة الايسر والناشي
من الشمال بالضد واذ يشبح هنا الليف ضيق الفم وابرازه الى قدام فعل سلك الخريطة بالخريطة والثالث منشاؤه
من عند الاخرم في الكتف ويتصل من فوق متصل ذلك العضو ويميل الشفة الى الجانبين اما له منشا بهذا والرابع من ناس
الرقبة ويحاذي بحد الاذنين ويتصل باجزاء الخد ويحرك الخد حركة ظاهرة يتبعها الشفة وربما قوي جدا حتى يحرك
الاذن في بعض الناس وانفصلت به فحركت اذنه واما الشفة فمن عضلها ما ذكرنا انه مشترك له وللخد ومن عضلها ما يخصها
وهي عضل اربع زوج منها ياتيها من فوق سمت الوجنتين ويتصل بقرب طرفها واثنان من اسفل وفي هذه الاربع
كفاية في تحريك الشفة وحدها لان كل واحدة منها اذا تحركت وحدها حركته الى ذلك الشق واذا تحرك اثنان
من جهتين انبسطت الى جانبيها فتسمها حركاتها الى الجهات الاربع ولا حركة لها غير تلك فهذه الاربع كفاية
وهذه الاربع واطراف العضل المشتركة قد خالط جرم الشفة مخالطة لا يقدر الحس على تميزها من الجوهر الخاص
بالشفة اذ كانت الشفة عضو البتة لحميا الاعظم فيه واما طرفا الارنبة فقد يتصل بهما عضلتان صغيرتان قويتان
اما الصغر فلكي لا يضيق على سائر العضل التي الحاجة اليها اكثر لان حركات اعضاء الخد والشفة اكثر عددا او
تكررا وروداما والحاجة اليها امس من الحاجة الى حركات طرف الارنبة وخلقت قوية لتبتدارك بقوتها ما يفوتها
بفوات العظم وموردها من ناحية ليف الوجنة ويخالط الوجنة اولا وانما وردت من ناحية الوجنة لان تحريكها اليها
خص الفك الاسفل بالحركة دون الفك الاعلى لمنافع منها ان تحريك الاخف احسن ومنها ان تحريك الاخلى من
الاشتمال على اعضاء شريفة تسكن فيها الحركة اولى واسلم ومنها ان الفك الاعلى لو كان يتحرك لم يكن تحريكه لم يفصله
الراس مخاطا فيه بالاثبات ثم حركات الفك الاسفل لم يحتج منها الى ان تكون فوق ثلثة حركة فتح الفم والعقد وحركة الاطباق
والمضغ والسحق والفاتحة تسفل الفك وتزيله والمطبقة تسفله والساحقة تديره وتميله الى الجانبين فيتبين ان حركة
الاطباق يحتاج ان يكون بعضلة نازلة من علو تشنج الى فوق والفاتحة بالضد والساحقة بالتوريب فخلق للاطباق
عضلتان تعرفان بعضلتي الصدغ وقد صغر مقدارهما في الانسان اذا العضو المتحرك بهما في الانسان صغير القدر
خفيف الوزن واذ الحركة العارضة لهذا العضو الصادرة عن هاتين العضلتين اخف واما في سائر الحيوان فالفك
الاسفل اعظم وانقل بما للانسان والتحريك بهما في اصناف النهش والقطع والكدم والقلع اعنف وهاتان
العضلتان لينتان لقربهما من المبدأ الذي هو الدماغ الذي هو جرم في غاية اللين وليس بينهما وبين الدماغ الا عظم
واحد ولذلك ولما يخاف من مشاركة الدماغ اياهما في الآفات ان عسى عرضت والاوجاع ان اتفقت ما يفيض بالمعرض له الى البرسام وما يشبهه من الاسقام دفنها الخالق تعالى عند منشاها ومنبعها من الدماغ في عظم الزوج
وبعدها في كن مثبتة بالاوج يلتئم من عظمي الزوج من تفاريح تحت المنفذ المار منها الملتبس فانها عليها مشتملة

صلابة المجاورة الزوج لتصلب جوهرها يسيرا يسيرا او يبعد عن سنتها الاول قليلا قليلا وكل واحدة من هاتين
العضلتين يحدث لها وترعظيم يشتمل على حافة الفك الاسفل فاذا انشنج اشالهوها ان العضلتان قد اعينتا
بعضلتين ساكنتين داخل الفم تحدرتين الى الفك الاسفل في مغارة اذ كان اصعادالفعل مما يوجب التدبير و
الاستظهار فيه بفضل قوة والوتر الثابت من هاتين العضلتين ينشا من وسطهما لا من طرفيهما للوثاقة واما عضل
الفغر وانزال الفك فقد ينشا لسهها من الزوائد الابرية الذي خلف الاذن يتحد فيتحد عضلة واحدة ثم تتخلص
وترا مدورا او وثاقة ثم ينتقش كرة اخرى فيحتشي لحما ويصير عضلة لئلا يعرض بالامتداد لسال الافات ثم تلاقى وتعطف الفك
الى الذقن فاذا انفصلت حست اللحى الى خلف فيشتغل لاحتة ولما كان النقل الطبيعي معينا على التسفل كفى اثنان ولم
يحتج الى معين واما عضل المضغ فهما عضلتان من جانب عضلة مثلثة اذ اجعل راسها الزاوية التى من زوايا
في الوجنة امتد لها ساقان احدهما يحدر الى الفك الاسفل والاخر يرتقي الى ناحية الزوج واتصلت قاعدة مستقيمة
فيما بينهما وبسبب كل زاوية بما يليها ليكون لهذه العضلة جهات مختلفة في التشنج فلا يستوي حركتها بل يكون
لها ان يميل يمنة ويسرة يلتئم فيما بينها السحق والمضغ والطير يختلف في اعضائها لاختلاف منها فمنها مثل اختلاف
في اعناقها فبعضها اطول الاعناق وبعضها قصار الاعناق فان كان منها انما يلتقم غذاءه في جوف الماء وفي عمق
المياه فانه طويل العنق ليبلغ الى الملقط ويقدر وما كان منها لا يحتاج الى ذلك ويحتاج الى قوة في اصل عنقه فهو قصير العنق
مثل الشاهين وما كان منها رجله طويلا لا يمكنه السباحة والغوص ويقعد في البقايع طول ساقه لتحاذي به عنقه
ليقوم في المياه ولا يغرق ويرسل عنقه في الفغر واما الذي يمكنه السباحة وبين اصابعه جلود يصل بعضها ببعض
ليسبح به ويحسن جدفها بسببها لم يحتج الى طول الساقين لامن الغرق ويحاجة الى قصرها ليكون سباحته اسهل واقوى
رجله اشد وما كان منها يلتقط الديدان من الحماة وغذاءه من صغار السمك احتاج الى منقار حاد ليحتج بين الطعم والاخذ
ويكون انحراطه راجع له من استغراضه وما كان منها يحتاج الى ان يلتقط من عمق الحماة طول منقاره لئلا يحتاج الى
ادخال راسه وعينه في الحماة والطاير وان كان له رجلان فزاوية الركبة الى الخلف والانسان نحو قدام بخلاف ذلك لانسان
اقول لان الانسان شديد استواء القامة والانسان الى الجانبين من جهة القامة متفق الحال بالقياس الى ما منه
ليكون نوار دفاف ولهذا او عظيمة سلها الى الخلف المنافع المقصود فيها فلو كان رجلان يتشان الى الخلف لكان
يصعب اقامته عن قعوده ولما ابتناؤها الى قدام فنوا وفق لا قامتها واما الطاير فانه خفيف الخلف يصل المقدم
وبالجملة فان المفصل انما ينبسط فيقوم بامتداد العضل الى خلاف جهة اسامه فيجب ان يجعل اسنا الى خلاف جهة
الثقل حتى يقل الثقل بالمتالي الاستقامة فان كان يقل برادان يقوم بميل شئ متصل به لا بشئ يدفع به فانما على
من جهة هي خلاف جهة انكسا نه قال جميع الجوارح سريعة الطيران على قدر اجسادها في العظم ليسهل لها اللحوق
وقد خلق سائر الطير سريعة لجودهرها الا العظام الابدان الاحسية فانها لمزاجها لا يحتمل ذلك فكل طاير له مخلب
كف فلا يحتاج الى مخلب في ساقه لان ماله مخلب فانما يبطش بالعرض من قدام فان بطش من خلف يطل العرض والقبض

اوفق للصال واولى ان يبطش به طيرانا واما المخلب على الساق فانما يمكن الخرج عند القيام على الارض ولذلك
يوجد في الطير النعال الارضية التي لو خلق لها مخالب لبعد عليها المشي ولتشبث بها كل شئ وكل طاير طويل العنق
قوية فهو يبسطه عند الطيران فذلك اوفق له في خرق الهواء وهذا مثل الكركى واما اذا كان عنقه طويلا ضعيفا
فانه يقبضه الى الصدر عند الطيران مثل مالك الحزين واما حال خلقه ادراك الطيور فقد قيل فيه قال ضرب من
السمك يسبح بالاجنحة ينتفع بها في السباحة بل على يديه كالحية واظن ان المادة ما هي بهذه الصفة واوضاع الاجنحة
السمك مختلفة وكذلك عددها وما كان من السمك له نعانع كثير فهو اعيش في البر لان انسداد مسامه سطح ولا يتنفس
الدلفين لكثرة به ولانه متنفس خلق لنفسه ابنونة كثيرة لو كان للخفاش ذنب لتشويش عليه الطيران العام يشبه الطير
في اشياء ويشبه غير الطير في اشياء فلانه ليس يدي اربعة ارجل فله جناحان ولانه ليس بطاير فليس الريش على
جناحه كما يكون على جناح الطير بل هو شعري ولانه يشبه الطير فاسفل اعضائه كثير الريش ولانه يشبه ذوات
الاربعة فله ظلف ولانه يشبه الطير فظلفه مخلوف تمت المقالة الرابعة عشر بحمد الله ومنه

المقالة الخامسة عشر

الفصل الاول في احوال تولد الحيوان وتوالده وفيه تشريح الذكر والرحم

الحيوان الذي تولد في غيره هو الذكر والحيوان الذي يلد من غيره في ذاته الى كمال الكون او الى بعض استحالة الكون
هو الانثى ولو كان نحيوان يلد من ذاته لم يكن فيه ذكر ولا انثى وقد اشرنا في الفن الثاني الى ما نعلم حاله من هذا
الباب الحيوانات الحيوانات الدموية مما يمشي ومما يطير ومما يزحف كلها يكون عن ذكر وانثى واما المحزنات فقد
يتولد عن العفونة وقد يكون منها ذكر وانثى وبينهما سفاد لكنها لا يلد حيوانا مثلها بل دودا ولو كان يلد مثلها
لكان تولدها لا تولديا فاذا اولد غير جنسه وقف عند المولود الاول ولم يذهب الى غير النهاية جنسا عن جنس فان
الطباع محدودة التفاضل فيكون الحيوانات منها ما يلد ولادة تامة ومنها ما يلد ولادة غير تامة من ذلك
ما يلد بيضا ومنها ما يلد دودا والذي يبيض فمنه ما يلد بيضا تاما كالطير ومنه ما يلد بيضا غير تام كالسمك لان
بيضها ينشا وينمو بعد الوضع عندي ان الحيوان الحزين المتولد عن العفونة لا يلد دودا البتة بل بيضا بدءا
ثم يصير دودا ولا يبعد ان ينقلب الدود الى طبع ما كان عليه ويتولد اعني ليس توليد دود ادليلا على ان توليده
يقف على الدودية ولا يتغذى الى اخراج مثال ذلك النوع ويحتاج ان يتامل هذا من التجربة فقد ظهر ببلدة من
بلاد خراسان يقال لها اسفيان عقيب مطر مطرت دود فيز لا يحصى كثرة فراسخ وكل واحد منها يسيح على نفسه
القز وخرج فراشا والقى بزرا لكن القز الذي نسيجه لم يكن متصل الاجزاء فكان لا يتصل الحلال في الالة
يوجد منها فلم يعرف الناس بزره وعندي ان الناس لو عنوا بزره وعلفوه ورق الفرصاد لما كان يبعد ان يكون القز

المتولد عنه كسائر القمل وهذا توهم توهمه جرم العضة ان الحيوانات المتولدة من تلقاء نفسها لا تلد وما هو مما لا يحصى

فانه ليس يشهد احد ولادتها واما الدود فقد يكون عن بيض الفراش وبيض دود القز وبيض الجراد ثم يصير دودا

ثم ينسلخ ويصير الحيوان الذى ولده فلا يستغرب ان يكون ما يلده سائر الحيوانات هكذا اعنى انما شاهدوا من الاحوال

الثلثة الوسط منها وهو كونه دودا ولقد ولقد صدق لنا فيما اظن عقارب تولدت بعد ان تولدت فليس يجب اذا كان

الحيوان يكون بالتوالد لا يكون بالتولد فانه يجوز ان يكون التوالد لحفظ النوع والتولد يحدث في الاحيان التى

يعرض منها الابادة كان الناس ربما قطع التوالد والتولد عنه واحد ينتهى منه اليه ويجوز ان يكون العوارض

يعرض في الهوا يقطع النسل ثم يعود النوع بالتولد فيكون التولد والتوالد معاونين في استحفاظ النوع وقد حكى

في الوادي الذى يسيل عند هسون حيوان الجند بيدستر ومعلوم ان ذلك الوادي حادث وان هذا الحيوان

في غالب الظن الشديد الغلبة قد تولد فيه فانه لا يجوز ان ينقال انه صار اليه من البحار التى يكثر فيها للبعد العظيم

ذلك الموضع من البحار وكثيرا ما يحفر ويسيل منها مياه الى ترك ومضايع لا عهد للبقعة بالسمك

فيتولد فيها سمك يتوالد وهذا شئ كان او ما ما اليه غير هذا الموضع قال الذكر يخالف الانثى بالبيضة المعلقة

بالرحم اذا قطع الذكر يغير مزاج البدن وليس ببعيد ان يكون المزاج الذكوري يفيض في الاعضاء بعد القلب من

عضو واحد عند ما يتم فعله وهو عند الادراك واذا قطع ذلك العضو انحسم عن الاعضاء المزاج الذكوري

فليس ينبت الشعر في المنابت الخاصة بالرجال ولم يستحيل الصوت الى صوت الرجال فاما ان كان القطع بعد هذا

وحصل المزاج الذكوري منه في الاعضاء ويقرر لما صار القطع مانعا من نبات اللحية بعد تخلقها وعن النغمة

الذكورية بعض الذكران لا حصة له فلذلك هو سريع الانزال حتى كانواع السمك وانما يكون لها مسيل

للمنى مستقيما ان قال والانثيان في ذوات الانثيين ليستا حرا من مجاري المنى بل هما كالمفصلان عنه واما

الذكر فنشاه من رباطات ينشأ من عظم العانة ومن لحم وهو متخلخل الخلقة ليكون له ان يمتد بما يسعد فيه من الروح

عند الحاجة ويسترخى عند الاستغنا فلا يوذى بدوام انتصابه وفي تمدده فايدتان احديهما حسن تهيؤ

للدخول وفي عنق الرحم ويمكنه من الامصاص والثانية استواء المجرى ليتمكن من رزق شئ سوى يقصد معه

حاق فم الرحم ومن عرض له في طرفه حلقة مكربة اعوجاج الى اسفل لقصور الوترة فلا يولد او يقطع الوترة التى انما

للزينة ولا يكون للكمرة اعتماد واوفق المواضع للقطع هو الوسط من تحت ومن طال ذكره جدا قل اعلاقه لان

المنى يسافر مسافة طويلة الى ان يبلغ الرحم وهو سريع الاستحالة مع مفارقته معدنه الذى يتولد فيه واما الرحم

موضع خلف المثانة وقل ما لا يكون له من الجانبين مفرش ويكون في جوبه وذلك بسبب الجنين والعضل

للذكر زوجان زوج يمتد عضلتاه عن جانبى الذكر واذا امتدتا وسعا المجرى وبسطاه فاستقام المنفذ وجرى

فيه المنى بسهولة وزوج ينبت من عظم العانة ويتصل باصل الذكر على الوراب فاذا اعتدل تمدده انتصب الآلة

مستقيمة وان اشتدا مالها الى الخلف وان عرض الامتداد لاحدهما مال الى جهته وقد خلقت الانثيان معلقتين

ليحسن به بصيبه او عيه المنى وانهما الماحلف معوجة ملتفة ليتشف مادة المنى مرة النضج احتيج ان يكون منتهاها

وحيث يتم فيها يكون المنى شبيها في طباعه ان يجد بها يسيرا الى الاستقامة مثل ما يعرض للدوالي التى يندفق ان

يعلق منها سفلة يسيرة لرمها عن اطراف الرزق لى استقامة ما ولكن المسيح وهذه ليست المنفعة المطلقة

والاولية للانثيين بل هذا احدى المنافع واما منفعتها الحقيقية فقد ذكرت في هذا الكتاب وبين انه شئ

يتم به تولد المنى وفيه وليس اذا حصل للعضو منفعة ما فقد حرم سائر المنافع وليس قوله ان الانثيين مخرج من مجارى

المنى هو قوله انه لا منفعة له في تولد المنى بل معناه ما قلنا في التشريح من ان الانثيين لجوهر غريب مما يتصل به وكيف

وليس نفسه مجرى بل مخالف للمجرى كانه عدة في مجرى قال هذا مذهب المعلم الاول لا الى ما يشنع عليه الطبيب واذا

خصى الحيوان انجذبت العلاقات الى فوق وانقطعت عن القضيب حتى لا يخرج مادة المنى وحكى ان ثورا خصى ونزا

في الوقت فاحبل كان المنى قد اندفع الى اوعية المنى بعد الحصية فانقذف قال ان الرحم مما يسفد وقتا ما انما يجمع

فيه ويصح في ذلك الوقت ولا تكون في غيره وكل ما لا انسان له فلا ذكر ولا انثيين له ولذلك يقعد الذكر التماسح

ثم يصير خارجا كالشجرة يتم بروزه خارجا عنه نقول ان آلة التوليد التى للاناث وهى الرحم في اصل الخلقة مشاكلة

لالة التوليد التى للذكران وهو الذكر وما معه لكن احدهما تام شرح الى الخارج والاخر ناقص محتبس في الباطن

كانه مقلوب آلة الذكران فكان الصفن صفاق الرحم وكان القضيب عنق الرحم والبيضتان للنساء كما للرجال

لكنهما في الرجال كبيرتان بارزتان وفي النساء صغيرتان باطنتان وكما ان للرجال اوعية للمنى بين البيضة وبين

المقذف من اصل القضيب كذلك للنساء اوعية المنى من الخصيتين ومن المقذف الى داخل الرحم لكن الى الكل

يسدى من البيضة ويرتفع الى فوق ويدس في النقرة التى يحيط منها علاقة البيضة مخرزة موثقة ثم ينشاها

متوربة منفرجة ذات التفافات ثم فيها نضج المنى حتى يعود ويفضى الى المجرى الذى في الذكر من اصله من الجانبين

وبالقرب منه ما يفضى ايضا طرف عنق المثانة وهو طويل في الرجال قصير في النسا واما في النساء فيميل من البيضتين

الى الخاصرتين كالقرنين عند الجماع فيستويان عنق الرحم للقبول وهما اقصر مسلكا منه في الرجال ويختلفان

في ان اوعية المنى في النسا قريب اللين من البيضتين ولم يحتج الى فصلهما ويصلب غشاؤهما لانهما في كن ولا يحتاج الى

ندو بعد واما في الرجال فلم يحسن فصلهما بالبيضتين فكانت تودها اذا نوبت بصلابتها بل جعلت بينهما واسطة

تسمى ادبدوموس باتى المقذف عند الاطبا والى باطنه وعند المعلم الاول ان المراة تقذف زرعها الى الخارج

عند نفس البول وقد تحقق صحة هذا من الرجوع الى النسا وبالحرى ان يكون هذا لا يكون في الرحم سريع لحد

عند احساس بمنى نفسها او بسيلانه فينجذب مع ذلك منى الرجل اذا اتوا فوق الصبيان معا ولو كان الرحم يحدث منى

الرجل نفسه من غير مرتج الى ذلك عنه وانما يجذبه طباعا لكان يجب ان يجذبه كل وقت ينزل الرجل ومن المعلوم بالتجربة بعد

انها انما يحدث عند ما ينزل هى فبالحرى ان يكون حيث مسها الى الخارج فم الرحم ليجذب المنيين معا على انا لا نستبعد ان يكون

عند ما ينزل يطلب من خارج هو الرجل فيفعل في وقت واحد صب منها وطلب الشئ الذى يحتاج ان يقترن به حدا الكن

الاول اولى ويصدقه شهادة النساء الفطنات وعند معلم الاول ان مجرى نذ عهن المخارج ضيق جدا او يكتنفه محرم عدد
فى كلاهما البقية يحيط به وبعو المثانة ويرسل رطوبات حارة ارق من المنى يدغدغ ويهيج للجماع والمنى فى الرجال انضج
ويأتى الخصيتين من العروق المعوجة الملتفة الشبيهة بعراجين الكرم التى يأتيه دما وينضج ويستحيل فيها
بعض الاستحالة الى المنوية متشبها بطبيعة البيضة والرطوبة البيضا التى فيها وخصوصا لما يختص من الروح
الهوائى وخلق الرحم ذات عروق كثيرة يتشعب من العروق التى ذكرنا ليكون هناك عدة للجنين وليكون للفصل الطمثى
مدارا وربطت الرحم بالصلب برباطات قوية وجعلت من جوهر عصبى له ان يتمدد كثيرا عند الاشتمال وان يجتمع الى
حجم يسير عند الوضع وليس يسهم تجويفها الا مع استتمام النمو كالثديين لا يتم حجمها الا مع استتمام النمو لانه قبل ذلك
معطل لا يحتاج اليه وله فى الناس تجويفان وفى غيره تجاويف بعدد حمل الاولاد

الفصل الثانى فى اسباب احوال مادة الاولاد

الحيوان الباض بعضه يبيض داخلا ويولد داخلا وبعضه يبيض داخلا ويتم بيضه داخلا
ويلد خارجا وبعضه يتم بيضه خارجا كالسمك والذى يلد بعضه يلد تاما وبعضه يلد غير تام بل يلد دودا وذلك
الدود يتم خارجا ومما يبيض غير تام يبيض فى اسافل بطنه لئلا يثقل على الحجاب بتقريب ثقل الجنين منه ولا يعسر الولادة
التى يعسرها اول ما يحدث الجنين الى فوق مثل الغطاس ما كان من الحيوان لين الجلد خلقت بيضاه خارجين واما صلب الجلد
فلم يجعل بيضه من خارج والا كان يحيط به حرف فوله وجلد الطرايق الى الخشونة وكذلك جلد الفيل والقنفذ فليس موافقا
لمماسة البيضة الحيوان البياض يسل بعلة اليابس والرطب واحد والسلحفاة يسبيل بعلتها واحد ايضا ولها سبيل
آخر للولادة لا للبول بعض الحيوان هو يسفد بالبر وبعضه بتماس الطرفين وبعضه بالمشابكة ومن الحرزات ما
يتسافد والذكر منها اصغر جثة من الانثى وكل ذلك فى بعض الطير لان ذلك اوفق ويكون الانثى يرسل الى الذكر ما يلتقم عضو
توليد ويعد هذا فان اكثر كلام المعلم الاول انه يرى ان لا نطفة للنساء والدليل على قولهم انه يقول فى فصل ان الولد
قد يكون اذا انزل الرجل دون المرأة وقد لا يكون اذا انزلا معا وهذا يدل على ان لهما جميعا انزالا بوجه ما ثم يقول فى
موضع ان الزرع منه الولادة وهو دم الطمث غذا ولا يحتمل على مذهبه ان يكون هذا الزرع زرع الرجل قال وينبغى ان يتعرف
هل المنى يخرج من البدن كله ام لا فقد ظن انه يخرج من جميع البدن على انه يخرج من اللحم جزء لحم ومن العظم جزء عظم
والداعى الى هذا الظن عموم اللذة ومشاكلة عضو المولود لعضو ناقص من الوالد او العضو زايد او سامر وايضا
من جهة كلية المشابهة ونزع العرق فيجب ان يكون سبب المشابهة عامة التشبيه الى البدن كله فان كان البدن كله
يرسل المنى فكل عضو يرسل قسطه والا فالتشبيه يكون بحسب عضو واحد لكن هذه الاحتجاجات غير مقنعة
فان المشاكلة قد يقع فى الظفر والشعر وليس يخرج منهما شئ ولان المولود قد يشبه جدا بعدا وليس يبقى له نزع فقد
حكى ان والدة ولدت من حبشى ابنة بيضا ثم ان تلك ولدت اسود والزرع ليس يرسل الاعضاء المركبة الا لكنه
من حيث هى اليه ويقع فيها شبهة قال وايضا فانه لو كان المنى بالصفة الموصوفة لكان المنى حيوانا صغيرا الا انه فيه
من كل عضو جزء ثم كيف يقيس ذلك الحيوان ان كانت اعضاؤه غير موضوعة وضعها الواجب وان كانت الاعضا

موضوعة وضعها الواجب فيكون منى الانسان انسانا صغيرا قال بل كان ذلك ايضا للانثى منى واطلق الاسم فيه ما
فى منى الرجل يكون عندان لهما جميعا فى الرحم يبانان هما انسانان او حيوانان آخران وايضا فانه ما المانع ان تولد من المراة
وحدها اذا انزلت وتم فيها الاعضا والقوى محصلة والفاعل كان المنى وما يقولون فى اعضاء التوليد والتنا
كيف يكون فانا نعلم يقينا ان من الناس من تولد اناثا فيستحيل الى ان تولد ذكرانا وان ذلك بسبب استحالة المزاج
حتى يكون احد المنيين بمزاج آخر غير ذلك المزاج تتولد معه العضو وليس ان العضو تارة يخرج من الذكر وفيه اجزاء عضو
الذكران وتارة يخرج وفيه اجزاء عضو الاناث فكذلك سيجوز ان يقع فى سائر الاعضا بسبب الاستحالة لا بسبب نقل
الجزء قال وايضا فكثير من الحيوانات يلد من غير جنسه بل يلد دودا يتصور بصورة اخرى كنوع من الذباب والفراش
ولا يمكن ان ينسب ذلك الى الاعضاء المتشابهة الاجزا وقد يسفد الحيوان سفادا واحدا فيولد منه حيوانات اكثر
من واحد وربما كانت ذكورا واناثا وليس يمكن ان يقال ان المنى منها يختلف وايضا فان الغصن من الشجر الذى
لم يثمر بعد يغرس فيثمر فان كان الغصن من الغصن فقط دون الثمرة لمشابهته له وليس هناك ثمرة حين نزع الشبيه
الشبيهة فما كان ينبغى ان يثمر اللهم الا ان يقولوا ان الغصن يكون فيه اجزاء من الثمر ويجعل الثمر فى اصلها محلول
كل جزء بكل جزء فان كان هكذا فلا يبعد ان يكون من الحيوان كذلك فليس يحتاج ان يحيى البزر والمنى من كل جزء بل من
جزء واحد فان فى الجزء الواحد جميع الاجزاء بالجملة فان الولادة ليس سببها المادة وان يكون مستفرغة من كل عضو
شامل بسببها القوة المصورة لكون الكرسى من النجار واما ما ذكروا من لذة الجماع فان لذة الجماع انما
يكون فى اجزاء الجماع عند سيلان المنى مرا وعنه المنى واحدا الدغدغة وما يقترن بها من لذع حرارة المنى اللحم
الشبيه باللحم الفروجى يتبعه بقرب السيلان كالتبرز ثم يعرض ومثل ما يعرض عند الحكة ولا انصباب هذه الحال
فى جميع الاعضاء بالسوية بل فى اعضاء المنى لا غير قال فنقول ان المنى جوهر متشابه الاجزاء لا شك فيه ينفصل من البدن
ليس على انه ذوب من البدن فان ذلك غير طبيعى وهذا طبيعى وهذا مما ينتفع به والذوب فضل لا ينتفع به وقد
يكون الذوب فى اللذين لا منى لهم فالمنى فضلة للغذاء ليست عن ذوب وفساد وليس هو فضل الهضم الاول
بلغم ومرة على ما علمت ولذلك يوجد البلغم والمرة وما يشبههما مخالطا لما يقذف بعد الهضم الاول ويكون
امثال هذه الفضلات فى البدن كثيرة بل المنى فضلة للهضم الاخير الذى فضل مقداره عن غذاء كثير ثم لا
يعرض من انتقاص الفصول الاولى وخلوص الغذاء فى الهضم الاخير عن التشوب فالمنى فضلة عن الهضم الاخير
يصلح ان يكون منه كل عضو ليس انه يخرج جزء من جزء من كل عضو فليس هو فضلة ذوب ولو كان كذلك لكان الحيوان
الكبير الجثة كثير الفضول اروى فكان كثير المنى لكنه ليس كثير المنى ولذلك هو قليل الولد وانما الذى يكثر المنى الا
غذاؤه الخالص المنضج من الفضلات الاولى يتفرق فى عظم جثته وكذلك الكبير الجثة من الناس ومن الشجر وخصوصا
فيمن تشحم فان فضلاته تستحيل شحما ولا يفصل هنا الكثير فضل ما بقى فان الذوب لا يحتاج الى عضو بعد
ليحمله والمنى له اوعية وله مكان فاعل ولذلك اللبن الذى فى النساء يطرحه ناع المنى بعمل فى زمان الذبول وكثير

الذوب والسبب فيه ان المني انما يكون المنضج لا للذوب ولذلك يقل في المرضى ولا يوجد في الصبيان لان
هضم الثالث اقوى والحاجة الى الغذاء شديدة فلا يفضل وكل ذوب مرض ولا شي من اخراج الطبيعي بمرض
بل يكون نافعا اللهم ان يحل المني فيكون ذلك ذوبانا وهذه الحجج بحسب هذا البحث مقنعة وان كان في
بعضها ما فيه **الفصل الثالث في المنيين ودم الطمث** قد صح ان المني فضلة الهضم الاخير
وانها فضلة نضيجة جدا يعد في الخلقة نحو مصلحة ولشدة النضج ما يبيض واذا كانت متحللة نزلت دموية ولذلك
دم الطمث فضلة الهضم الاخير لكنها ليست تبلغ نضج المني وان كان منها ما هو مني فليس يبلغ نضج مني الرجل فان المراة بالجملة
اضعف من الرجل ولذلك عروق النساء ادق ولحمهن ارطب واجسامهن اصغر فيعرض لذلك ان يكثر فضلهن وان
لا ينضج وان كان زمان حركتنا العضل فيهن مقارنا الزمان حركة العضل في الرجال واسوق يسير انحجز فيها عن
انفاق الغذاء الاخير كله في النمو في مدة لا يبحر قوة الذكران فيها ولكثرة اجتماع الفضل لا يمرضها احساس الطمث
ومما يفضل طمثها ان يعرض لها استفراغ دم من عضو آخر ولو كان المني الذي يجتمع للنساء منيا مولدا
وكان منيا مثل مني الرجال في ان فيه قوة مولدة وفيه نضج لكان يشبه ان لا يكون منها الطمث لان الطمث يكون
من قصور النضج في الطباع والمني المولد من كمال النضج فيكون حيث يكون دم الطمث لا يكون مني مولد ولا
يكون دم طمث ولهذا من يكون مني الرجال في انه مولد وتامل فانه ليس يقول انها لا ينقضي منيا اصلا كما يظنه
من يسوء فهمه ويكثر غلطه واذا كان كذلك لم يكن الجنين متولدا من اجتماع المنيين على ان احدهما واحد
ولذلك ما يتفق ان يحبل المراة ولم تنزل وربما انزلا جميعا ولم يحبل والقصة الاولى مما اعرفها فان النساء
يذكرن ذلك ويشبه ان يكون السبب في ان مني المراة يكون قد حصل في الرحم في وقت الجامعة او انبعاث
طبيعي ثم ان الرحم حفظ طبيعته ولم يفسدها ولم يغيرها الى ان اندفع الى الرحم مني الرجل بضرب من النزو والنار
من غير معونة جذب فان الجذب من الرحم يكون مع انزال المراة قد تحققنا هذه الاشيا اعتبارا وامتحانا وسالت
فاذ الحز ذلك على مني من النساء عقده وكان حكم ذلك حكم بيض الريح اذا وثب الديك عليه منيه وهو في
البطن صفرة لم يفسدها البياض وكان بيضا مولدا قال المراة لا ينزل المني الى خارج فان الذي يخرج عند حركة
الشهوة مع لذة ما وهو غير فليس منيا انما هو مذي وذلك حق فان المني يندفع الى داخل عنده والودي رطوبة
تسيل من غدد هناك ويكثر في البيضان ويقل في السمر وليس ينبغي ان يظن ان لذة الجماع كلها بسبب المني وانزاله
الى الخارج بل بتحريك التموج والتموج يندفع ايضا في الانزال في الرجال والنساء وحال مني المراة كحال مني الرجال او
خرج من المراهقين قبل ان يحلو او يبلغ كمال الادراك فانه غير نضيج لا يصلح لان يكون مولدا وان كان الذي في
النساء يصلح ان يتولد منه الجنين بان يكون مادة فانه اقرب الى ذلك من دم الطمث فان الطمث يحتاج ان ينفعل الى
انفعالا آخر حتى يصلح ان يصير غذاء للجنين ويشبه مني النساء التي هي مادة الجنين مثل ما يحتاج الشجرة المزروعة
تدبير حتى يتولد منها اصر وحده ثم قال شيئا يجب ان يتحقق ويعلم مذهبه قال فلهذا العلة اذا خالط الزرع الذي هو غذاء

بقي لهذا الدم الذي ليس يبقى يكون ولادة الزرع ويكون الغذاء من الطمث يجب ان يعلم انه يعني ههنا بالزرع زرع
الاناث وذلك لان الدم جعله غذاء للجنين والغذاء يكون لا اصل مغتذ فيجب ان يكون المغتذي هو الزرع ويكون
ذلك زرع المراة فان مني الرجل ليس عنده اصلا للانفعال ومبدأ للنمو بل مخالطا للفعل ومن ههنا يفزع اليه
الخطا من يظن به انه لا يرى للنساء منيا فيجب اذن ان يكون هذا المني هو مني النساء فيكون مني النساء يسمى الى
الجنين يسمى غذاء يتكون عنه ما يتكون من غير حاجة الى التغير بالجوهر في المزاج انما يحتاج ان يستعمل فقط ويشكل هذا الذي
يسمى بعضا واما دم الطمث فيكون غذاء ليس يبقى بل يحتاج الى الانحلال الى مشاكلة الغذاء النقي ثم يكون موضوعا
قريبا للجنين فيكون هو مادة للغذاء النقي كما ان الخبز مادة للغذاء النقي الذي هو الدم مثلا فيكون الدم هو غذاء
قريبا والخبز غذاء بعيد فيكون عنده ان يكون الولد من زرع النساء بلا واسطة وتكونه من دم الطمث على انه غذاء
والغذاء في المشهور هو الشيء الذي يحتاج الى ان تغيره لما ثم قال والدليل على ان المراة لا تنزل منيا اي لا تبعثه
الى خارج ان الرطوبة التي يظن انها مني المراة قد يسيل منها ليس عن جماع ولا انزال وذلك عندما يوذي وكما يوذي
الذكر والنساء نقل منيهن لكثرة زرعهن والدليل على ان زرع النساء من جنس طمثهن انهما يكونان معا وعندما
يكون في الرجال المني ثم يصير في آخره فقال هو بين ان زرع النساء يصلح لان يكون هيولى لا ان يكون مبدا الحركة
وزرع الرجال هو مبدا الحركة اذ كان لا شك في ان مني النساء من جنس دم الطمث ودم الطمث صالح لان يكون هيولى
لا مبدا حركة وكذلك بيض الريح اذا انميته مني الذكر تم ونشا ونفخ **المقالة السادسة عشر**

الفصل الاول في كيفية تولد الحيوان من المني والبيض واختلاف الحيوان وكيفية قبول النطفة
وما يجري مجريها القوى النفسانية الحيوان التام هو التام في الحرارة والرطوبة وهو الذي تولد جنسه تاما
في الكيفية وان لم يكن تاما في الكمية لانه لا يبعد مثله ومثل هذا الحيوان هو حيوان دموي كامل الدم فانه في احدى
اخلاقه ما نحل في انه لا ينفعل ولد الاخارجا كالطيار كان مادته ليست تقبل الصورة في مدة يحتملها الاشتمال
بل تقبل على البطن قبل ان تستوي فلذلك قد تهيأ لدغشا كشف معها الآفات الى ان يتولد خارجا وهذا
من الحيوان الدموي واما ما لا دم له فانه يولد بيضا غير تام بل بيضا يتم خارجا ويولد دودا او بيضا لا يفرخ
الا مستبطنا لان بيضه يكون لينا كان هذا لو خرج تعرض للآفات وكان الارضية يضاد المزاج الدموي
واذا كان الحيوان ارطب واقل ارضية لكنه مع ذلك اقل حرارة باض وفرخ داخلا ولذلك اذا كان اكثر ارضية
واقل رطوبة واكثر حرارة كالافاعي فان منيه لليبوسة لا ينفصل في الابتدا والحرارة لا يتاخر تاخر سائر البيض و
اما الافاعي البارد جدا اليابس فيعجز عن تميم البيض اول هذا الحيوان لما عدم اعضاء الحضانة وكان بيضه على خطر
من الاسباب الخارجة كثر بيضه جدا احتياطا فانقلب بالكثرة فلينظر في حال المني وهل فيه جزء نفس اعني قوة

ام لبس فيه ولما كان المنى يتحرك الى ان يكون الجنين ليس بسبب غريب من خارج بل بطبيعته المسخرة باذن الله تعالى
ففيه مبدأ النفس الغاذية وليس يكون الاعضاء منه معا فان التجربة يدل على تقدم القلب فى التكون ولا
ان ما لا قلب له فقد يكون له عضو آخر بدل القلب والقلب ايضا اخر ما يموت واذا تخلفت الرية بنفس وليس ما يقال
من جفائها فى الجنين وظهور القلب لانها كانت موجودة ولكن خافية لصغرها فان الرية فى الجنين اعظم من القلب
ولا يظهر فيه مع القلب بل يتكون من بعد ولو كان الخفاء للصغر لكان ما هو اصغر اخفى ولكانت القلب اولى بالخفاء
من الرية لكن فعل الزرع الوالدى فى زرع الام انما يكون على سبيل الافعال والتكونات الطبيعية التى جبلها على سبيل
ملاقات المحرك والمتحرك فاما فاعل الدم الذى يتولد منه المنى الذى يولد منه الولد فهو كبد او قلب واما تكونه منيا
فهو اوعية المنى ثم المنى يحرك شيئا آخر اى نطفة المراة فيحركها اولا الى تكوين المبدا ثم يبعث على العضو الاول قوة
هى مبدا ينحو الى تكوين ساير الاعضا منه بالترتيب ويكون النطفة المنعقدة صارت ذات نفس بنفوذ قوة الذكر
فيها فان الروح يشبه ان يتولد من نطفة الذكر والبدن من نطفة الانثى فاذا صار ذلك ذا نفس تحركت النفس
فيه الى تكميل الاعضاء ويكون هذه النفس ح نفسا غاذية اولا فعلها آخر وان كانت فيه القوة لغير ذلك
وانما اشتد البياض فيه لكثرة الروح المولد فيه ولذلك يربو ويزول عنه البياض خارجا لان حوديه كان
بسبب الهوائية فاذا انفصلت زال بياضه وصار له مراى الماورد على انا نعلم هذا فى موضع ويكذب من ظن ان
زرع الفيلة اسود وهذا قياس الانثى والكذب منه من ظن ان منى الحبشة اسود وبالجملة فان المنى زبدى الجوهر
ولذلك سميت الزهرة زبدية لانها جعلت مبدأ الشهوة ومبدأ توليد المنى ولذلك المنى لا يجمد البرد وهو
والنطفة اذا استعدت فيها القوة الغاذية لقبول افعال اعدت للنفس الحسية فيكون فيها قوة قبول
النفس من حيث هى حسية وان كانت الحسية فى ذوات النطوق والطبيعة واحدة وذلك لان الاعضاء
الحسية والنطقية يتم فيها معا ولا كمالها الغاذية ولاعضائها وايضا فان اعضاء الحيوان بعينها الحس وبعينها
قبول الغذاء ولا يبعد ان يكون النطفة بهذه الحال فيكون فيها الغاذية مستفادة من الاب والاخرى خارجة
من بعد ويجوز ان يكون النفس الغاذية التى من جانب الاب يبقى الى ان يستحيل المزاج استحالة تامة يتصل
النفس الغاذية الخاصة كان المستفاد من الاب لا يبلغ من قوته ان يكمل التدبير الى اخره بل يبقى يتدبر ما يحتاج
الى اصل قوى كان ذلك الذى احدث من الاب قد يعجز عما عليه الواجب فليس من نوع الغاذية المطلقة التى كانت فى
الاب والتى يكون فى الولد ولكن لم يخرجها التغير عن ان يعمل عملا مناسبا لذلك العمل وكيف ما كان فاذا صار
القلب والدماغ موجودين فى الباطن تعلقها النفس النطقية ويفيض منها الحسية اما النطقية فيكون خارج
مباينة ويكون غريزة ذية ولكنها يكون عاملة بعد بل يكون كما فى السكران والمصروع وانما يستكمل فى امره
وبعد العقل واما ساير القوى فيكمل بالبدن والامور البدنية ولو كان الصبى حساسا ثم يصير انسانا بالنطق
لكان ينتقل بالاستكمال من نوع الى نوع والشئ المهيء فى المنى لان يقبل علاقة النفس ليس من جنس الحار

الاستقصى البارى بل الحار الذى يفيض من الاجرام السماوية ويقوم بالمزاج وفى الممتزجات من الرطب و
اليابس فانه مناسب بجوهره لجوهر السماء لانه ينبعث عنه ونعم ما قال المعلم الاول هذا وان شئت فاعتبر حر
البارد حر الشمس فى اعين العشى ويشبه ان يكون تلك الحرارة يتبعها قوة لا يتبع الحرارة النارية وان تلك
القوة محيية ومناسبة بوجه ما لقوة الاجرام السماوية وان تلك القوة يجعل الاجسام شبيهة بوجه ما
بالاجسام السماوية حتى يكون له ان يقبل الحيوة وهى ناشية فى كل جوهر من البدن رطبة ويابسة وبه يحيى البدن
من الحيوان والنبات وفى المنى جوهر هو اول جوهر يقبلها وهو الروح الذى هو اول حامل لهذا الحار وهو سبب جميع
اجزاء المنى لانه فاعل المنى ومنضجه وهو مفارق بذاته وان لم يفارق قواما فانه اذا انفصل عن المنى فسد ويحلل هذا و
الروح جسم ما الى نسبته المنى ومن الاعضاء نسبة العقل من القوى النفسانية فالعقل افضل جوهر غير جسمانى
والروح افضل جوهر جسمانى وهذا الجوهر لا يفارق المنى ما دام صحيحا مضبوطا فى الرحم بل يحيل المنى الى جوهره
فيتحلل ويلطف ويصير معها فيمتلى النطفة المتكونة ريحا روحيا لا ريحا فضليا نفخيا كما ظن الطبيب ويكون هذه
الريح روحانا فاذا يكون الاعضا بالقوى التى فيها وينميها وهو ميل الا نفخه يخالط اللين ويفعل فى اجزاء المنى
ينفذ فيها من غير ان يكون هو جزء الجنين بل الجنين منفعل عنه كذلك هذا المنى ليس هو جزء الاعضا بل مبدا روحى فاذا
فيه يفعل الاعضاء ولا يظن انه نقول ان المنى يتحلل ويفرق ويذهب بخارا بل عرضه ما ينبئه لك قال فاذا وقع المنى فى
الرحم نطفة الانثى وحركها ويحرك هو ايضا معها فانه يحرك بان يتحرك ويخالط ويماس وهذا دليل على ما نسبناه اليه
من المذهب فالجسد من الانثى والروح النفسانى من الذكر والمولود من ذكر وانثى مختلفين اذا تمادى الزمان
وبقى الشامل ما لك مشاكلة الانثى لغلبة المادة على الصورة كما ان البر واذا نقل عن ارض ما فانها اذا تكررت الحراثة
بها مالت الى طبيعة تلك الارض فانبتت ما يشبهها كلها ولم ينبت الغريب كالقبيط يزرع فى بلاد خراسان فحى سنة وسطا
ثم يصير كريما لا مستطف فيه ثم يصير كساير الكرنب وكذلك اجناس السلخ فانها اذا نقلت الى ارض غرسه عادت الى مشاكلة
السطح الذى يكون بها ونوع الذكوره ربما لم يستعمل كلها ولم يحدث الحاف موضع الولادة بل الحدب منها وقليل
يفعل بقوته وكيفيته وربما انهبت القلة قوته اذا افرطت فى ل وما لا رحم له بل يتعلق حمله تحت الحجاب فليس يكون قوله
النحدب بل بالتزوق من الذكر والرحم وان كانت له قوة جاذبة فان الحرارة يعين على ذلك واعلم ان المنى وان
كان فيه قوة محركة فانها لا ينهض الى فعلها الا بمعين من خارج مثل الزرع ايضا وهذا المعين شيئان مادة موافقة
ومحيط موافق كان الزرع يحتاج ان يجد مادة موافقة من الارض وهواء موافقا واعلم ان لكل متكون غذاء اول
وغذاء ثان فاما الغذاء الاول فيوجد فى بزور النبات والبزور نفسها لاجتماع قوة الذكورة والانوثة فيها
فاذا تحركت القوة والمولفة فيه غذية من نفسه ويعرف ذلك من الباقل والبصل واما فى الحيوان فيوجد فى النطفة
من جهة نطفة الانثى فانها تحال الى طبيعة الدم الاول وما يقوم مقام الدم الاول يفعل قوة فى منى الذكر والدم الاول
هو الدم الذى يتكون منه القلب او يتكون فى القلب ثم بعد ذلك يحتاج الى مدد من خارج والجنين ايضا اول غذائه

من غرب هواء لين. وبعد ذلك فيتعدى من خارج ولا يبعد ان يكون في بعض الحيوان ما يكون القوتان جميعا
في شخص واحد منه مجتمعين ولذلك يقال ان نوعا من السمك يسمى ارموميا لا يوجد فيها ذكرا البتة وفي
بعض الاناث حصة من قوة الذكورية فان في نطفتهن مبدأ تحريك النطفة الى صورة ما ليست الصورة المشاكلة
بل هو صورة استكمال للنطفة لان يكون مبدأ لان يتكون عنه الفرخ مميزا الى غذاء اول وهو البياض ويتكون
الجنين وهو اول هيولى الجنين والى غذاء ثان وهو الصفرة يغتذي بها الفرخ بعدما تصور شيئا هو اول
هيولى للفرخ والى وقاية وهو القشر لكنه انما يكون مبدأ التوليد في البيض من حيث هو بيض وتوليد مادة
يتغذى التوليد فيها الى تصوير ما هو كمال المادة من حيث هي مادة ولا يقتصر على اعداد المادة فقط بل الى تكميلها
بالصورة التي يتم بها استعدادها مادة كل التمام وذلك من القوة الغاذية الامية والمصورة الامية فان اتفق
ان كان المبدأ المحرك مختصرا في البيضة احد يفعل فعله بعدما فرغت القوة المنطقية المدة وان لم يكن تعطلت
المادة ونحن لا نمنع ان يكون في الاناث من الناس والبهائم قوة مولد ويكمله للمني من حيث هو مادة لكنها
يكمل على التمام وذلك من القوة الغاذية الانوثية او المصورة الانوثية اعداد المادة مع الفاعل
المني ولا يحتاج ان يكمل كمالا تاما في الرحم بل يكون ما يكفيه من المني مع اول وجوده بحيث يفعل فيه الفاعل
لولا فاه واما نطفة الطاير فيستكمل الكمال الهيولاني في الرحم في زمان ويتم فيه الامور التي ذكرناها وبعد
ذلك يتحرك القوة الفاعلة الذكورية الى تصوير الصورة النوعية والى احالة المادة البيضية ان كانت القوة
الفاعلة موجودة في ذلك البيض وهو القوة الذكورية ويكون عند حركة ذلك قد نقل المني على بطن البيضة
ويحتاج مع ذلك الى معونة من خارج واول ما يتولد القلب ثم اعضاء الجوف ويكون الاعلى اثقل واعظم من
الاطراف ثم سفل الاسافل والحيوانات التي لها اربعة ارجل مشقوقة الاصابع فانها تولد غير متفقحة ثم تتفقح

الفصل الثاني في فرق الاعضاء المتشابهة من جهة جواهرها وفي احوال العقم والعقر والاذكار والاناث والحيوانات المركبة

اول ما يكون في الاعضاء في الجنين اللحم وانما يعقده البرد فيحله الحر واما
الاظفار والقرون فمن مادة ارضية فيها رطوبة دسمة ولا يذوب ولكنها يلين ثم يتحجر لان الرطوبات فيها
يتحلل وليس يكثر ما يذوب واما الجرم الاول لغشا ثم صنعه تقدير رطوبة ما يذوب والجلد كانه لحم انيس من
شانه وكثير من الاعضاء يتحلل او لا يعظم ثم يصغر كالعينين فانه عظيم جدا في الجنين والسبب في ذلك ان
هذا العضو يحتاج الى ان يكون رطبا مائيا ويحتاج ان يعمل فيه حركتين حتى يقوم على مزاجه ويحتاج ان يكون عند
اجزاء مرة وعند تمام جبلته محفوظا فيه والرطوبة مع حرارة كثيرة فيتبع ذلك ان يقع الحاجة الى عظمه حتى يبقى اخر
شيئا يعتد به ويعرض للانسان حاجة الى ان يكون يافوخه لينا جدا في صباه وذلك لانه يحتاج الى دماغ كثير
الفضلة وان يكون وضعه فوق وحيث يصعد اليه البخارات فيجب ان يلين ما يقع عليه ليجف وليطرف النافذ
فيه من البخار الكثير واما الاسنان فقد قلنا فيها قبل وخلقت الاسنان من بين العظام بامتداد نمو اختها

ليكون لها يدل مما يستحق والسرة يكون مشتملة في بعض الحيوان على عرقين وفي بعضه على عروق كثيرة
وفي بعضه على عرق واحد بمقدار عظم جثته وكثيرا من الحيوانات تجامع بعضها بعضا اذا كان للذكر والانثى
منها من نوع واحد او نوعين متقاربين بعد ان يكون مدة الحمل فيهما واحدة او متقاربة كالكلاب والذئاب
ومثل الخيل والحمير والعقر والعقم من قبل المنيين وقد يكون من قبل الرحم في النساء ان يكون المراة مذكرة
ورحمها غير ملايم للقبول او يكون الآلة في الرجال غير منداة على الاستقامة او قصيرة لا يصل او كثيرة من سمك في
العشا فلا تسد فق منها المني جدا ومن الرجال مونث رقيق المادية لو طرح منه الماء لطفا وافترق و
لم يرسب رسوب المصحح ومن النساء مذكرة لا يميل الى المجامعة وبالجملة فان سبب العقر والعقم اما
مزاج المنيين واما في الآلات والذي يكون من جهة المني فاما مطلقا اذا كان رديا احدا واما
بحسب الموافقة بين المنيين فربما كان مني المراة اذا قارب مني الرجل لم يكن من شان ذلك المني ان
ينفعل من مثل ذلك المني بل يفسده ويخرج عن اعتداله او مني الرجل كذلك من جانب ما يفعل وذلك
اما لانه يفرط به الى كيفية او لانه ينقص عن كيفيته فان بدل احدهما من الاخر والرحم ربما كان ردي المزاج
وربما كان مسدود الفوهات وربما كان سبب تعطل الآلات المني لمرض مزاجي او آلي فقد يستدل على ان المني
نفسه او يدحامسه او شيء مما يحمله ياتي من الدماغ ويمر بناحية العينين بما يلحق العينين عند الانزال
كانهما ينجذبان الى الداخل كان الدماغ يستفرغ نفسه عند الانزال المتحلل واذا استفرغ عضوا بادره معه
وضره الى ما يستبقى منه وينفع ايضا من القلب والدليل على ذلك ما يعرض عند الانزال من انقباض
النفس كان القلب يتحرك نحو الدافع زعم ذيمقراطيس ان علة عقم البغال فساد في تركيب ارحامها وقع بسبب انها
يلد من غير متجانسين ولو كان كذلك لما تناسل ما يتولد من الكلب والذيب والثعلب والكلب وغير ذلك و
زعم انبادقليس ان السبب فيه شدة لين المنيين وانما لا يلتئمان التياما يلتئم به الاعضاء الصلبة
والاعضاء التي لها عمق ما التياما قويا ويعرض من تركيبهما شبه ما يعرض من تركيب النحاس والاسرب
فيكون ما يتكون منها قلعا مراضا لان الاتصال الجيد مفقود وهو ايضا منتقض بمني الحمارين ومن الفرسين
بل السبب فيه شيء آخر نذكره الان على انه ليس سببا كليا بل اكثريا فان من البغال الاناث ما يحمل ولكن لا
سيء ومن الذكران ما يولد بغلا ضعيفا مصورا ويجري مجرى الناس الفضا الصغا جدا ومجرى الخصيان
المضرورة ولكن السبب الاكثري في ذلك هو ان الفرس قليل المني جدا وقليل فضلة الدم والقدر الذي
يتولد فيه من المني حار ولذلك ليس رحم الفرس بحريص على الحدب وكثيرا ما يرمي الزرع ويبول ولذلك يتكلف
السايس شغلها عنه ذلك ويحدب في معاونتها على قبول الزرع بعرقها واما الاتان فانها اكثر زرعا وفضلة
من الحجرة لكن ذلك بارد جدا ولذلك لا تغتلم الا عند ظهور الحر ولا يلد في البلاد الباردة وحملها يحتاج الى
حدسين اما تشاكلة النوع واما تعديل مزاج المني فحمل الحمير من الحمير بمشاكلة النوع والحمير من الخيل بسبب قوة

المنى ومحل الخيل من الخيل بمشاكلة ومحل الحمل من الحمير لان منى كل واحد منهما يعتدل فمحد منى الفرس اكر غريزة
من منى الحمار ومحد منى الحمار اكرا عتدالا من منى الفرس ويصلح ذلك للتكون فاذا تكونت منه عظمت جثته لمضا
مادة اوفر من جهة الحمار وقوة اصل للفعل والانفعال من جهة الفرس ولذلك لا تشم الذكران بول
الاناث من البغال ثم البغال ليست انواعا طبيعية فيحفظ الطبيعة فيها النسل ولا ايضا النسبة بين
النطفتين نسبة احدهما في الاخر بل يكون في نطفتهما تشويش غير طبيعي لان المزاج بعد اجتماع المنيين
وفي التربية يميل الى الاعتدال ثم بعد ذلك يميل على ما ذكرناه مرارا الى طبيعة الام فلا يكون النطفتان
على الوزن الذي كانا عليه مدة حتى اعتدلا اعتدالا صالحا لان تتكون منه بغل بل يكون احد النطفتين
وهو الذي يتبع مزاج الام اغلب لان الهيولى متشبهة بالام على ما قلنا مرارا فيكون النسبة اصغر عن ان
يكون منها فعل صحيح سليم اذ كان ذلك المزاج على الوجه الذي ذكرنا والان فقد تغير عنه فلا هو مشاكل
الحمار منفصل عن الحمار بالمشاكلة ولا هو على المزاج المستعد لان يفعل وينفعل بالقياس الى الفرس
اما سائر الحيوانات فانها يتسافد وامزجتها متقاربة ليس بين منييهما تباين منى الحمار والبغل فلا
يخرج منها على الوزن الاول خروجا لان ذلك انما يقع بين اشياء متضادة مختلفة الاوزان في تركيبها
واما المتقاربة فان الوسط والتركيبات منها يقارب الطرفين ولذلك صارت الفرس اذا علقت من فرس
وان علاها حمار افسد منيه برده بعد العلوق وان انزا فرس لم يفسد لانه يزيد حرارة وقوة الحرارة ام
لحروا على المزاج من البرودة فان الميل الى البرد اردى من الميل الى الحر فهذا جملة ما في التخبية ولا سبيل في ذلك
الا الى العلة التخبية نسبة ان يكون هناك علة اخرى حقيقية

المقالة السابعة عشر وهي فصل واحد وهو في علل حال ما يبيض من جهة كثرة ما يبيض وقلته وسائر ما يختلف فيه وحال ما يتولد مما يتولد من الحيوان

الحيوان منه ما يكثر بيضه
ومنه ما يقل بيضه وكثير البيض له سببان مادي وغائي اما المادي فان يكون الحيوان كثير الفضول
فيفصل منه البيض مادة كثيرة واما الغائي فان يكون الحيوان وافيا يعول اولادا كثيرة والجوارح من الطير
ذوات المخالب وما تستد طيرانه ويحس بحال ان يكون يابس المزاج حارة لئلا يثقل حركته ولو كان باردا
رطبا بل يجب ان يكون شديد الحركة فينقص فضوله ايضا ويذهب في ريشه وفي التحلل وفي غذاء سائر القوى
فيعرض من ذلك ان يكون اصل خلقته يابسا والفضل الذي يجتمع فيه يتحلل ويتفرق في اعضاء المتحركة
بعد فضله فيقل بذعر فيقل بيضه وايضا فانه يهم وغذاؤه صيد والصيد مخادعة ومخالبة وليس الصيد بمعدود
كثير وهو يحتاج الى ان يعول اولاده بما يصيده فالاولى ان يقل عددها عليه فلذلك صارت الجوارح
من الطير قليلة البيض جدا وصارت الطير القليل الطيران كثيرة البيض كالدجاج والقبج فانهما من الحيوانات
الرخصة في الخلقة الاولى ومع ذلك فانها لا يتكلف حركات مفرطة انما يمشي في الاكثر ويطير سافرة

ومع ذلك فانها لا يحوج المعولة راجها حاجة الجوارح وما يمعن في الطيران لا حاجة فراخها تلك الى رطوبة
زائدة توجب ذلك رخاوة في الخلقة في اول الامر بل فراخ مثل القبج والدجاج يلتقط الحب كما يخرج فلذلك
كانت اكثر الطير بيضا وقد علمت الحكمة في خلق فراخ امثال هذه لا وطنة لا مسرة لانها فراخ ما لا يطير طيرانا
يكتسب به القوت بل انما يكتسب بالمشي كالدجاج فيكون طيرانه ليس الا الهرب والانتقال من موضع الى موضع
على نحو لا يصلح ان يكون مدبرا كليا سعيه نحو غذائه ولو لم يخلق كذلك تعسر تدبيرها لو تقها والعسر عنها والعود
اليها للرزق بلا قوة معونة للطيران وقع الولدان في تعب واما الذي له ان يكتسب بالطيران فكان له ان
يرى قوته من جوانب بعيدة فيستقي احد ما يكفيه ويكفي عياله ولا يزال يتردد اليها الطيران ولمثل هذا
السبب يحدا لسباع يطفل صغارا ويحد النعام بطفل ما يتحرك وههنا احوال متوسطة للحيوان بين الامر من
والحمام كثيرة بيضها بالتواتر لا بالبواقي والصغير الجسم من اصناف ما لا يمعن اكثر بيضا مثل ضرب من الدجاج
منسوبة الى ادرياس وكل ما هو اشد عصا فهو اقل بيضا لانه اسمن جاما من الجوارح صنف يقال له بحريين كثير
البيض لانه ايضا ارطب واكسل وهو كثير الشرب ومما ليس بذات مخلب الطائر المسمى فوفلس فانه قليل البيض
وربما باض واحدا ويبيض في عش غيره على ما حدث عنه وذلك ايضا لبرد مزاجه ويبسه واعلم ان كل ما يبيض
كثير النوع او سحصه فعمره قليل وكذلك ما كان من الشجر كثير الثمر وكثير الزرع والدجاج كثير البيض والذي يبيض في
اليوم مرتين يهلك بسرعة واللبوة اذا وضعت بكرا وضعها خمسة اجزاء او شبه اجزاء ينقص في كل سنة شيئا لا
بسبب مزاجها على السن وبيض الريح انما يكون في الكثير البيض بكثرة الفضل والمادة ويكون لكثرة مادتها ينقص
مادتها وكما يسمع صوت الذكر او ما يشار المجرة الذكر فيهيج بكثرة الشبق وغزارة المادة كما يعرض لبعض الناس
المتغلمين ان ينزلوا بالمس والطير التي من شأنها ان يبيض بيض الريح هي غالبة المادة فلذلك لا يحتاج الى سفاد
من الذكر متواتر بعد الحبل والا تعر البيض في بطنها الى طبيعة المادة وصار بيض الريح وان كان ليس بيضها
بيض الريح في الاصل والسمك لما كثر بيضها للحاجة المذكورة الى ذلك لم يحتمل ان يكون تلك الكثرة بعشو
وتم داخلا بل يستعد من الطبيعة قوة يكملها خارجا والبيض فان طرفه الحاد هو الذي يتعلق بالرحم وهو
مكان الراس من الحيوان فان العلة الاول الذي فيه مبدأ الحركة هو من ذلك الجانب ولذلك هو احسا ليكون
او نار يخرج احر لانه اعلق بالرحم والبيض يخالف الجنين فان البيض خروجه الطبيعي على رجليه وانما
جعل الاول عند اتخاذ لان المبدأ الى الاعصاب الرئيسة من الام فيجب ان لا يكون متعلقة مضيقا فالحاد
اولى ان يتعلق بالرحم وهنا لك عضو ابنولي كالسرة يودي الغذا الى البيض وينفصل عنه عند ادراكه ويعلم ذلك
من سقط البيض وهو من جملة البياض فان البياض هو مائي هوائي قد عمل فيه الحر وصعد ومنه من جوهر
الصفرة والصفرة ارضية يابسة وانما حرارتها كحرارة الاجسام الارضية وحرارة البياض كحرارة الاجسام
الهوائية المائية فهو اولى لان يتكون من لطافتها الروح وينشو منها الاصول والمبادي وان يكون

مغتذى من الصفرة التى هى كالدم استحال الى جوهر المنى استحالة غير تامة والدليل على ذلك ان الصفرة
يكون اولا ثم يتكون البياض كانه يصعد منه ويقف الصفرة فى الوسط وفوق الارض فى الهواء والماء حتى
لو ضربت صفرة كثيرة معا وبياض كثير معا وجعل فى مثانة وسلق لتوسطت الصفرة هذا ما يقوله والتجربة
يدل على ان الصفرة اخف ويطفو على البياض وهو اسخن مزاجا فيشبه ان يكون الصفرة هو الغذاء مفرزا
معد المحدب ويكون المبدأ فى البياض ليعدل المبدأ المحرك من الصفرة فاذا انجذبت الصفرة الى البياض
يكون الجنين من الصفرة فى البياض ولذلك ما يوجد التكون فى الحد المشترك قال بيض ذى الاربع لا يحتاج
الى الحضانة لانه يكفيه حرارة الهواء المخصص واما الطير فيحتاج الى ان يعان بيضه بحرارة زائدة وجميع السمك
بيض اصفر وهناك سفاد وكل ما يشبه السمك الا نوعان لا يعرف حال سفادهما وانما يبيض السمك
لانه بيض غير تام وانما يتم خارجا ويرش عليه الذكر شيئا لزجا يتم به الايلاد وكلما كثر البيض الاجنس يسمى ضفدعا
فان يبيض بيضة واحدة مثل نفسها وما يلد عن بيضه فى بطنه فلا يكون على بيضه الغليظة لان ذلك كالرحم
فان كان رحم وامه لم يحتج اليه واذ ليس للسمك مثل القشر فليس يوجد لها السرة التى اشد جدا الى ذا الك السرة
التى يستنبط وهذا يخالف بيض الطير والدود البيض ايضا ينشأ من تلقاء نفسه يحوذ لك التشوحتى يصلب
ويستوكع ويمتلى ومن الدود ما يغتذى من البقول فاذا استلا امسك وهناك ينسلخ جلده عن فراش او حيوان
آخر جناحى وبيض ما يفرخ داخلا فان مبداه من جانب الاغلظ بسبب ان يكون انتقاله الى التفريخ سهلا
ولا يحتاج ان ينقلب على راسه وكالولد البيض المبيض فكان الاولى فيه ان يكون اوله اقرب الى المبادى على
ما قلنا ولم يكن فى ذلك مضرة ومن ظن ان السمك والغربان يتسافد من افواهها وان اناث السمك متبلع البيض
فقد جهل ان المتبلع يفسد فى المعدة وعن تقبيل الغربان بعضها بعضا وحسب سفادها اقول انى رايت
غرابين مقبلين يطلبان السفاد مرة وقال هذا الاعزاز قريب من ظن ان الضبع يجمع فيه الذكورة والانوثة
لما رأى بحث ذنب الضبعان خطا وكثر احسبه فرجا اقول وذلك لكسوة تزايد على السنين حتى ان بعضهم ظن
انحراعرها ثمان وبيض الريح قد يستكمل على ما ذكرنا بسفاد الذكر حتى انه يستحيل الفرخ فيه الى مشابهة
السافد عليه مرارا وهو ينشأ نشو الشجر ولا يكون فيه نشو حيوانى فهو نام نماء نباتيا وليس بنام نماء حيوانيا قال
والنحل فلم يبين عندى انها يلد من ذاتها لاجتماع الذكورة والانوثة فيها او يلد من الملول والجنس المسمى فيقا
هو كما يظهر حين غرب فيها وهذا مما يحتاج ان يعرف من غيرى وقد يستشهد بتعطيل هذا الجنس وبكر النحل
ترتيبها الاولاد واعدادها الغذا ان المبدأ الذكرى فيها والتناثر بتسافد ولعلم ان يكون الحيوانات
والنبات من مادة ارضية ومادة مائية ويخالطها حرارة وبعضها يتكون بلا توسط وبعضها بتوسط
استحالات طبيعية او عفنية وللقمر تاثير عظيم فى ذلك فان تاثيره فى العنصر الثقيل اكثر والنفس متوقع
فى الكل مبذول له وانما القصور عن القابل فان استعد استعدادا ما قبل وما يكون من مزاج اسطقسى بلا سفاد

فقد يكون ذلك لاختلاط فى البر وقد يكون فى البحر ويحتاج ان يودى الى ان يكون جوهر ريحى روحى يحتبس فيه
قابلا للنفس ولانه لا يكون فى اول الخلقة شئ من الاشيا كاملا بل يستكمل فاذا لم يكن يولد عنا بل يتولد عن
دود فان يكون يستكمل من الامتزاج اول ما يمتزج وفيه حوه ثم ياخذ من خارج غذا يصلح فى باطنه ويتشوابه
فيكون مبدأ نشوه عند راسه وتمام نشوه وزيادته فى وسطه واسفله لان الراس محار الغذا وعلى ذلك
ينشو كل دود واما ان يكون على حكم ما يولد ما يتولد عن بيض وهو ان يكون الامتزاج لا يعطى الحيوة بل يعطى
مبادى ويعدها هناك غذاء فيكون الاغتذاء قبل الحيوة ويتم الاعضا عضوا عضوا من الاعضاء التى الى ان
يتم قبوله للنفس قال وانه وان كان الاب الاول للناس والبهائم ذوات الاربع متكونة فى الارض فيتكون هكذا
واما وجوب هذا الكون فقد وضحته فى مكان آخر

المقالة الثامنة عشر فى علل الاذكار والايناث والمشابهة واسباب اختلاف البشر واختلاف الاجال

انه وان كان الجنبة اليمنى معينة على الذكورة ولذلك حرارة الرحم ايضا فليس ذلك امرا
كليا والا لكان لا يتولد فى رحم واحد متشابه المزاج توام ذكر وانثى وليس اذا كان قولنا ان المنى البارد يولد
الانثى حقا يجب ان يكون المنى اذا اسخن لم يولد انثى وقول من يقول ان الذكر من نطفة يجرى من اليمين او يجرى الى
اليمين قول غريب فان اليمين اسخن لكنهم مع ذلك يطلبون العلة من مكان بعيد بل السبب القريب فيه حال المنفعل
المخلق فانه اذا كان ما يكون منه نضيجا حارا والمولد بالغا قويا امكن ان يكون فيه الانسان التام وهو الذكر
يولد منه الذكر فان لم يقبل المادة او عجزت القوة التى يكون من قبل منى الذكر لم يعطل المادة بل يحرفها نحو
النافع فيجعله مستحفظا به النوع من جهة قبول الايلاد ان لم يكن من جهة الايلاد وهيئه له الالات كلها فان ذا
تشوشت المادة ولم ينح نحو احد الامرين اختلف اصابتهما وحدث الجنين فاول ما يظهر ذلك العضو الرئيس الذى
هو القلب ثم يتبعه سائر الاعضا فان مبدأ الحدائق منه فى الاعضاء الاخرى تاثير اعظيما بحسب اختلاف احواله
تامل ذلك من حال تاثير الخصى والخصيتان دون القلب فى الرياسة فالقلب يتكون عن مزاج ما فان كان ذلك
ضعيفا انثويا او طرء عليه فى اول الحواله قبل استحكامه ما يضعفه الواصل اليه صار له مزاج انوثى او قوى
صار له مزاج ذكورى فربما كانت المادة من حيث المزاج النضج وغير النضج لا يقبل المزاج الذكورى فى القلب الذى
يتشبه المولود بمبدأ حركته وكان من حيث المزاج اللين والرطب يقبل التخطيط والتحديد الذى يشبه
الاب وربما كان بالعكس وربما عصى فى الامرين جميعا فالمشابهة الام حين يغلب قوة المنفعل على الفاعل
وعلى نحو ما سلف وعلى نحو ما سلف منا متشابهها فان الذكر فى الاكثر يكون بسبب قوة منى الرجل وان لم يشبه
الاب فى الشكل فلما ذكرناه والانثى فى الاكثر يكون بسبب قوة منى المراة فان لم يشبه الام فلما ذكرناه وكل
سبب المشابهة فى عضو دون عضو واما الخروج عن المشابهة فلسبب عصيان المادة عن التشكل المطابق
وخلوصها عن رسم الانقياد الاول الذى فى بدن الام وهو ما قد ذكرناه فيما سلف ومواتاة التحريك نحو المركب الذى

يخالف البسيطين او بحو هيئة اخرى والدليل على ان الذكورة يتبع سخونة مزاج المنى ان الحدث الذى لم يستكمل
حرارة والشيخ الذى نقصت حرارته يورث فى الاكثر والشاب المنصف مذكر فى الاكثر ويكون نزوع
المؤنث ربما ماسا ونزوع المذكر بحسا قويا ولذلك المترهل اللحم والمجامع عند هبوب الجنوب الرخى
وعند وقوع سبب يودى برده الى الرحم ويذكر شهادة الرعاة على ذلك حين يقولون ان النظر الى العطر
عند الجماع يغير الحال فى الاذكار والايناث وليس غرضنا فى هذا متوجها الى ان يكون المنى المفرط جدا
فى الحسن نافعا فى الاذكار بل ينبغى ان يكون معتدلا حتى يولد فضلا عن ان يذكر ولذلك ما يتفق ان لا
يولد الذكر عن انثى واذا استبدل غيرها او لان منه يكون الى جانب من الافراط ثم يعدل المنى هنا الثانى
وللاهوية والمياه والاغذية فى ذلك تاثير فى الصورة والاشكال عجيب خارج عن التعلق بالحر والبرد فاما
فى امر المشابهة غير هذا فقالوا ان غلب منى الذكر فالتشبيه ينزع الى الاب او منى الام فالى الام او تساويا
تولد ما لا يشبه احدهما وهذا يفسد كون الانثى شبيها بالذكر والذكر شبيها بالانثى ويفسد
مشابهة الولد ببعض الاجداد من احد الطرفين ولا منى هناك واعلم ان المشابهة مقتضاه التوليد فان
التوليد ايجاد شئ هو شبيه بالمولود لكن المشابهة عامة وخاصة فالعامة ان يكون مشابهة فى الانسانية
او التركية او الحبشية والخاصة ذات مراتب فان المولدين لها خاصية من ابويهما فان اطاع التشبه
من كل وجه فعل مثل نفسه والا فان تقهر الفاعل واطاع المادة فاشبه الام فان لم يكن ذلك بل نحو ما هو
قريب من ذلك فاشبه جدا من احد الجهتين ونزع اليه فان لم يمكن ذلك ففى العام جدا وكانت المشابهة
من حيث هو جنس او هو انسان مطلقا ولم يقع مشابهة فى الخواص الشخصية فان لم يقبل الانسانية
قبل الحيوانية فيكون انسان حيوانى كالنوادر التى يولد كمولود من الناس له راس كبش فقد ولد عجل له
راس ضبى وحروف له راس ثور وكان القرن يحوا به نحو صورة ما يحركها نحو هيئة من الهيئات العلوية التى
يتفق قاهرة وذلك ان كانت هذه الحكاية صحيحة والمعلم الاول مايل الى الاستكبار والاولى ان يكون شاهد
ما لا حقيقية المشاكلة واما زيادة الاطراف ونقصانها وتشكلها باشكال نادرة فذلك موجود معلوم
ذيمقراطيس يظن ان السبب فى ذلك لحوق نطفة بنطفة وليس ذلك دايما بل قد يكون عن جماع واحد وتشبه
ان يكون السبب فيه رديئة يعرض للنطفة او كثرة من المادة بعدد منه الكافى بعدد ثم لا تعطل الفصول
القوة المحركة ايضا فيه والاولى فى هذه الاشيا ان يكون عليها من جهة الهيولى ويجوز ان يكون السبب الذى
ذكره ذيمقراطيس حقا فى بعض ما يقبل سفادا على سفاد اذا الحق سفاد بسفاد قريب وذلك فى البياض
اكثر منه فى الولاد لان انقسام المنى الى الاجزاء فى مثله اكثر ولان قبول السفاد على السفاد فيه اظهر وقد
يفرخ بيضة ذات محين لا حايل بينهما ولدا متصل الاعضاء ذا راسين واربعة ارجل واربعة اجنحة وولد يولدين خصوصا
اذا كان البياض يحول بينهما وقد ظهرت حية لها راسان لمثل هذا السبب وهذه الاحوال ايضا يكثر فى

الماعز لانها تلد كثيرا وفى الخنازير وقد يقع العجايب ايضا فى النبات وربما كان العجب فى وقوع عضو فى
غير موضعه مثل ما شوهد من غزاله على ساقه فرنطحاله فى اليمين وكبده فى اليسار وربما كان العجب فى فقدانه
عضوا رئيسا اما القلب فلم يشاهد واما الكبد فقد شوهد من الحيوان ما لا كبد له وما يخرج عن الطباع فى
هذه الاشياء خروجا كثيرا لم يبق ولم يعش واعلم ان كون الحيوان ذا حافر وان كان مقارنا لعلة عدم ما الولد
وكونه ذا رجل مشقوقة موازيا لكثرة عدد ما يتولد منه وكونه ذا اظلف مقارنا لامر وسط والسبب فى قلة
انتاج ذى الحافر هو شئ آخر وهو عظم البدن فيحتاج الى غذاء كثير يهضمه ويستعمله ويفضل الفضل ولا
فالفيل مشقوق الرجلين ايضا وهو قليل الولد والذى يدل على هذا هو حال الاشخاص من نوع واحد فان
العظم من الشجر اقل اثمارا والعظم من السمك اقل ايلادا وللسايل ان يسال لما بال الكلب وما اشبهه ما يلد عددا
كثيرا لا يتفق فيه ان يكون من جميع منى الذكر وجميع منى الانثى ولد واحد كثير كما يفعل الانفحة باللبن فانه يعقد
جملته للانثى وليس يجب ان يفرق فيه عقدة الى اجزائهم من اجاب بان السبب فيه افتراق الموضع فى الرحم ولو
كان كلما يولد فى موضع واحد من الرحم ولدا وقد شوهد هذا ذلك الا ان هذا ليس يمنع فى نقض قوله بل له
ان يقول السبب فى تولد الولدين فى موضع واحد من الرحم امر نادر فينقسم المنى كما ينقسم كثيرا فى رحم الناس
الى الاولاد صغارا كثيرين يبلغ قدر كل واحد منهم ان لا يعيش والنادر لا يعتبر بل اقول ان عسى ان هنا من الاسباب
المعينة على كثرة الولد لكن السبب الذى ذكر فى التعليم الاول هو ان هذا الحيوان يقذف منيا اكثر من المحتاج اليه
فى تكون شخص واحد وهذا سبب حسن وهو الاصل فانه اذا كان كذلك فان القوة المحركة تحرك المادة وتقسمها
على ما يصلح للشخص الواحد لا الهام لا تشبه الالهام الذى به تميز الاعضاء وتفرقها ولكن ذلك على حد ومحدود
لا يجاوزه واما الانفحة فان تاثيرها فى القوام ولا تاثير لها فى التقطيع ولو كان لها ذلك لكان يقطع من
اللبن قطوعا ويشكلها اشكالا عليها ينبغى ان يكون الامثال بل القوة العاقدة فى المنى مع انها عاقدة
مقددة مصورة مشكلة وليس كذلك التى فى الانفحة وقد يعرض ايضا فى الرحم اما رديئة للاعضاء خاصة
دون غيرها لاسباب لا تحصى ومن الحيوان ما يحمل حملا على حمل وهو كثير المادة وكثير الاولاد ومنها ما لا يحمل
الا واحدا ولا يقبل معه حملا كذوات الحافر والقرنين والانسان قد يحمل حملا على حمل فقد يقوم وينشأ فى
الشدة وخصوصا والثانى يسقط وذلك لسعة الرحم وقوة مزاج الانسان ومزاج الفرس فى ذوات الحافر
واما الغالب فهو ان فم الرحم ينضم انضماما شديدا فلا يقبل شيئا الا وقت الوضع وسبق انات الطير اولى من
الذكورة لان ارحامها تحت الحجاب والانات السابقات من كل شئ يسقط شبقهن اذا وضعن كثيرا فاته
فضلا تهن نقل وكثرة الشعر فى الاسافل بحسب النوع او بحسب الشخص دليل الشبق فان ذلك لكثرة
لفضلة ولان القوة المصورة والغاذية قوية وربما عاد عضوا ما دوف فى بعض اولاد الحيوانات الكثيرة
الولد ولذلك يعود عين اولاد الخطاطيف بعد ان يخرج ويكبر ما يكره ولد ويضعه غير تام مثل ما يلد غير منفتح او

غير مشقوق والجنين من النسا ينشؤا سريعا في الابتدا للرطوبة ولان الحرارة فيها يقدر ويدل سريعا في الانتهاء
للبرودة فان البرودة يسرع اليهن لانهن اقل حرارة ومع ذلك فان رطوبتهن ولينهن يحلى عن حران من فينعقس
بسرعة ولذلك فان المتحلل من الاجسام اسرع جفافا من المستحصف والمادة الى اخذ صورة الانوثة وتاخرها ايضا في المادة فليس بسبب المادة وايضا الى التصور بصور الذكورة اسرع للقوة لا الطاغرة المادة
فان المادة فيها السبب عاصه من حيث القوام والكمية بل من حيث الكيفية والقوة وبالجملة ما هو اضعف
فهو اسرع نشوا لان هيولاه منفعل والقوة حاضرة قد احدث في الفعل وتمكنت من المادة والمراة البصل يحسن
حالها عند الحبل لانها تستعمل ذلك الفضل في الجنين ولا ينفصل ما يحتبس فيودى وسبب صلابة الرجا
هو فسا دا النضج وتحلل الرطب عن الحر وخصوصا اذا لم يكن له حابس وما سلك طبيعي يتصرف فيه بخاصية النضو
واما اللبن وتكونه فقد علم مما سلف ويظهر خطاء ابنا دقليس اذ ظن ان اللبن يتولد في الثامن والتاسع
ويكون فجا ثم يصلح لنا فان الفتيح غير طبيعي واللبن طبيعي واعلم ان ابعد الحيوان احلى ما كان دادم واطول الكد
عم ابعد الفيل الانسان لا عندا لغزاجد ويجب ان يكون الاجال محدودة في الانواع لا بسبب المادة وحدها
بل بسبب قبولها تاثير النجوم حتى يكون عمرها موافق دور الكوكب واحدا وعدة كواكب وعمر آخر اقل واكثر
واكثر منه فاول الحدود اليوم بليلته ثم الاسبوع فهو حد حدث القمر في ربع الفلك ثم الشهر وهو دور
القمر والشمس ثم السنة ثم سنو الكواكب ثم سنو احوالها في المقارنات والتشكلات يجوز في مثلها وهذه
الادوار فلحم مقتضاها اسباب غير طبيعية ويعجز عنها اسباب غير طبيعية

المقالة التاسعة عشر في نبذ من احوال الانسان

نختم هذا الكتاب بنتف مسائل منها حال الصبي هل هو اول ما ينفخ فيه روح الحس والحركة يقظان او نائم
او كالنائم فنقول انه ليس بيقظان لانه متعطل الحواس والالات الحركة الارادية والنقصان مستعمل الحواس
حتى ان من النائم ايضا من يعرض له ان يبصر شيئا ويقوم ويمشى الا ان ذلك لا يكون مع استكمال الطفو من افعال
النفس حتى يكون الحواس الاخرى متعطلة او يكون الحركات الارادية والاخرى متعذرة وانما هو احساس
حركة مشوشة ومع ذلك فلا يكون صاحبها يقظان بل يحب ان ينبه حتى يعود في الحال الى الحس من
ذلك فكيف حال من يتعطل عليه الحواس اصلا وليس ايضا كالشجر فان الشجر ليس فيها مبدا احساس اصلا فبقى
ان ننظر هل هو نائم فانه عسى لا يكون النوم ممكنا الا لمن شانه ان يستيقظ فيشبه ان يكون من جنس نوم المسبوت
ويكون طبيعة الصبي يستدعي النوم حتى انه ربما يولد يبكي ويكون البخيل فاعلا فيه فعله حتى ان الصبي انما انفعال
او انضحكه في الاكثر وهو نايم ومنها سبب الزرقة والكحلة فنقول ان الزرقة يعرض اما بسبب في الطبقات واما
بسبب في الرطوبات والسبب في الرطوبات انها ان كانت صافية وقريبة الوضع الى الخارج كانت الجليدية كثيرة
المقدار والبيضة معتدلة المقدار او قليلة كانت العين زرقا بسببها ان لم يكن من الطبقة منازعة وان كانت

كدرة والجليدية قليلة والبيضة كثيرة يظلم كظلام ماء العمر اذا كانت الجليدية غايرة كانت العين بسببها
كحلا واما الذى بسبب الطبقة فان الطبقة العينية ان كانت سودا صيرت العين كحلا وان كانت زرقا
صيرت العين زرقا والعينية يصير زرقا اما لعدم النضج مثل النبات فانه اول ما ينبت لا يكون ظاهر
الصبغ بل يكون الى البياض ثم انه مع النضج يخضر واما لتحلل الرطوبة التى يتبعها الصبغ ان كانت نضيجة جدا
مثل النبات فانه عندما يتحلل رطوبته ما حد بيض والمرضى يشهل اعينهم وكذلك المشايخ لهذا السبب لان المشايخ
يكثر فيهم الرطوبة الغريبة ويتحلل الغريزية فالزرقة منها طبيعية ومنها عارضة والشهلة يحدث من اجتماع
اسباب الكحلة واسباب الزرقة فيتركب منهما شئ بين الكحلة والزرقة وهو الشهلة اذ لو كانت الشهلة
للنار على ما ظنه ابنا دقليس لكانت العين الزرقا مصرورة لفقدانها المائية التى هى الة البصر والكحل
يقصر عن الزرقة في الابصار اذا لم يكن الزرقة لافة فالسبب فيه ان الكحل الذى يكون بسبب الافة يمنع
النفوذ للالوان بمضادته للاشفاف وكذلك الذى يكون لكدورة الرطوبة وكذلك ان كان السبب لكثرة الرطوبة
فانها اذا كانت كثيرة ايضا لم يحمل الحركة التحديق والخروج الى قدام اجابة بعيدا بها واذا كانت العين زرقا
بسبب قلة الرطوبة البيضية كانت ابصر بالليل وفي الظلمة منها بالنهار لما يعرض من عنف تحريك الضوء
للمادة القليلة فيشغلها عن التبين فان مثل هذا الحركة يعجز عن تبين الاشيا كما يعجز عن تبين ما في
الظلمة بعد الضوء واما الكحلا بسبب كثرة الرطوبة فيكون بصرها بالليل اقل بسبب ان ذلك يحتاج الى
تحديق وتحريك للمادة الى الخارج والمادة الكثيرة يكون اعصى من القليلة والانسان اشد الحيوان اختلافا
في الوان العين وقد يكون في الخيل ايضا اندق واحيف واعلم ان حدة البصر على وجهين احدهما القوة على
ادراك البعيد والثاني القوة على شدة تفصيل المحسوس وربما اختلفا والحدة الاولى سببها غور الرطوبة
حتى يكون اليها سبيل ضيق ولا يحجرها فريب اسراق الضو على جهاتها كلها بل انما ياتي اليها المبصر محاذات مضبوطة
مقدرة محصورة فيكون سائر الاجزاء من العين غير منفعلة ولا مشوشة واذا تحركت الى جهة المحسوس كانها
تندفع من مكانها الى التحديق لم يضرها الحركة الى دهشة الضوء بل يبقى بعد ذلك لها غور ما داعم ان العين
عند التحديق يتحرك حركة نحو خارج شوقا الى الالتقاء من المدرك والاستكمال بالفعل الخاص فاذا برزت
الى قرب الهواء لقصر المسافة وقعت في دهشة والعين الجاحظة قليلة التبيين لما بعد عنها لذلك واما
سبب التفصيل وهو صفاء الرطوبة ورقتها حتى ينتقش نقشا جيدا وهكذا حال السمع والشم فان ادراك
البعيد غير جودة الادراك بالتفصيل والسبب فيه واحد ولذلك ما كان من نوع واحد وخيشومه اطول
كان اشد ادراكا للروائح البعيدة كالكلاب السلوقية ومنها مسئلة الجعودة والسبوطة ولين الشعر و
خشونته ودقته وغلظه وسواده وبياضه واعلم ان الشيب الذى يعرض والشعر كما علمت يتولد من بخار دخاني
ويحتبط في المسام منعقدا فيكون مادة الطبيعة فيه الفضلة الدخانية والالة المسام وهي كالمسماة وهذه الفضلة

الدخانية ان كانت كثيفة كثف الشعر وان كانت لطيفة لطف الشعر واذا كان الجلد كثيفا كانت هذه الفضلة

كثيفة وكان مقارنا لسبب الكثافة فكان المنافذ ايضا غير ملتحمة بل متوسعة اتساع الثقب فيما يبس من الجلود

وكان ذلك ايضا سبب الكثافة واما الجعودة فقد يكون لالتواء المادة حتى يعرض للشعر من طبقة ما يعرض له

من حرارة ولو عملت فيه فجعدته وقد يكون لاختلاف حركة البخار الذى ينعقد منه الشعر وقد يكون لالتواء الثقب

فينهدم شكله بهندامه ويجعد والسبوطة يقع لضد ذلك والسواد لافراطها من الحرارة والصهوبة لحرها

والشقرة للاعتدال وربما كان السواد والتجعد بسبب شدة حر الهواء الخارج فيحرق الشعر ويتفلفل

وقد يتغير جميع ذلك في البلدان والسبب فيه قد يكون بسبب رطوبة غير حارة ولا لزجة ذهنية فيعدى

بها الشعر فيتكرج فيه وهو الطبيعي وقد يكون بسبب جفاف ملحق الشعر ياخذ منه دسومته ورطوبته التى

بها يسود فيكلس وهذا كما يعرض في الامراض فاذا ادبر السائر عاد الى لونه لاستمداد المادة الجيدة واما

الشيب فمن ابين بحول المادة الملائمة وقد الحرمها الحرارة الغريزية واما الصلع فيعرض اذا احتف الدماغ و

يبدى من مقدمه لان دعاه اوسع ومادته رطب والارطب اقبل للتجفيف لتخلخله فهو لشدة الحرارة الطبيعية

التى فيه ينقبض ويجمع ويبرء عن العظم فلا يسعى منه العظم مادة دخانية يمد بها وايضا فان المسام متخلخل

فيتخلل منها المقدار الذى يسحر واما النساء فطبايعهن رطب وجلودهن رطب ومسامهن اضيق والخصيان

اشبه بهن فلا يصلعون واكثر الشعور لشقرا والانم يبيض والاشقر يبيض اسرع في الاكثر لانه اقرب من

البياض ولحم الشخص الاسود اطيب من لحم مشاركه في النوع اذا كان ابيض لانه انضج واللحم الذى يلى السود من

الابلق اطيب من اللحم الذى يلى البياض منه والشعر في غير الانسان يتبع الجلد فيسود على الجلد الاسود ويبيض

على الجلد الابيض واما سبب ثقل الصوت وحدته وجهارته وخفائه فاعلم ان الثقل قد يعرض للقوة

وقد يعرض للضعف فانه اذا عجز آلة الصوت من الحيوان عن تقطيع الهواء وتحريكه بسرعة تحريكا نشيطا فانه كان

الصوت ثقيلا للضعف مثل ما يكون اصوات العجاجيل اثقل واصوات البقر اثقل من اصوات الثيران

وكذلك الذى امتلا قصبة رئته بنوازل رطبة فان قطعت الهوا واخذت منه قليلا وتصرفت فيه تصرفا جيدا

من القوة كانت الصوت حادا بسبب الضعف ولهذا ما يحد اصوات المشايخ والناقهين واما اذا كانت آلة

تقوى لشدة القوة على تحريك الهواء الكثير كان الصوت ثقيلا للقوة واما حديث الاسنان ومنافعها فقد

علمت في موضع آخر هذا آخر المقالة وهو آخر الكتاب والحمد لله رب العالمين

والصلوة على رسوله محمد وآله الطيبين ومن تبعهم الى

يوم الدين

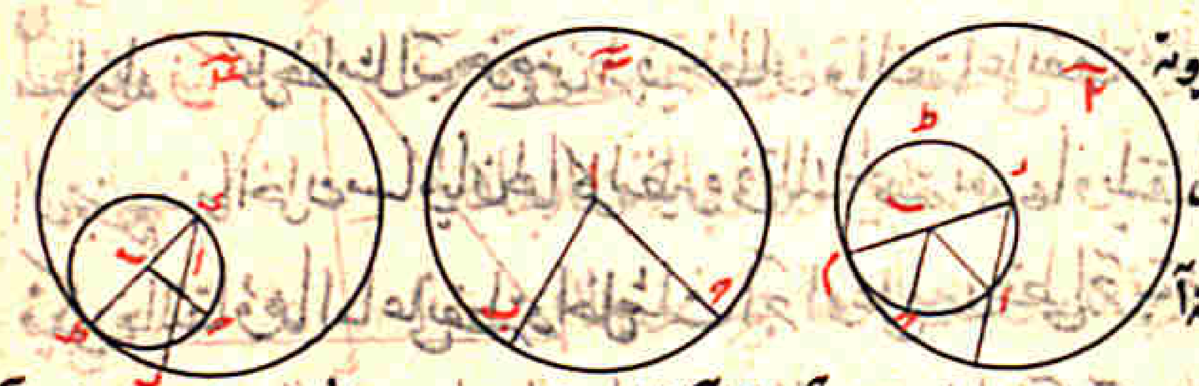
بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

وهو عدتي وبه استعين مختصر كتاب الاصول الهندسية لاوقليدس مما اختصره الحسين بن عبد الله ابن
سينا النقطة هي شيء ما لا جزء له والخط طول بلا عرض وطرفا الخط نقطتان والخط المستقيم هو الخط
على استقبال النقطة التي يعرض فيه والبسيط ماله طول وعرض فقطعا ولطرافه خطوط والبسيط هو
المبسوط على استقبال الخطوط التي يعرض فيه لخطي طرفين متقابلين منه وهو السطح والزاوية المسطحة هي
التي يحيط بها خطين متصلان لا على الاستقامة متحدبان على سطح واذا قام خط على خط يصير الزاويتين
اللتين عن جنبتيه متساويتين والقايم عمود على الاخر والزاويتان كل واحد منهما قايمة والمنفرجة زاوية
اعظم من القايمة والحادة اصغر من القايمة وحد الشيء طرفه والشكل ما احاط به حد وحدود والدايرة
شكل مسطح يحيط به خط واحد وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية
وهي المركز وقطر الدايرة خط مستقيم من المحيط اليه مار على المركز ونصف الدايرة شكل يحيط به القطر و
نصف المحيط وقطعة الدايرة شكل يحيط به خط مستقيم وطايفة من الخط المحيط اكبر واصغر من نصفه و
الاشكال المستقيمة الخطوط هي التي يحيط بها خطوط مستقيمة اولها المثلث وهو شكل يحيط به ثلثة
خطوط مستقيمة فمنه المتساوي الاضلاع ومنه المتساوي الساقين وهو الذي يتساوى حدان منه
ومنه المختلف الاضلاع وايضا منه القايم الزاوية وهو الذي زاوية منه قايمة والمنفرج الزاوية وهو الذي
زاوية منه منفرجة ومنه الحاد الزوايا وهو الذي زواياه كلها حادة ثم الذي يحيط به اربعة اضلاع فمنه المتساوي
الاضلاع القايم الزوايا ويسمى المربع ومنه المستطيل وهو القايم الزوايا الغير المتساوي الاضلاع ومنه
المعين وهو الذي كل ضلعين وزاويتين من زواياه متقابلان متساويان وليس بمتساوي الاضلاع
ولا قايم الزوايا ومنه المنحرف وهو كل ما خالف المذكورة ثم الاشكال الكثيرة الاضلاع كالمخمس والمسدس وغيرهما
والخطوط المتوازية هي التي يكون على بسط واحد وان اخرجت في كلتي الجهتين الى غير النهاية لم يلتق
من ذلك ان نوصل بخط مستقيم من اي نقطة شئنا الى اي نقطة ولنا ان نلصق

بكل خط خطا مستقيما وان نحيط دايرة على كل نقطة وبقدر كل بعد وان القوايم كلها متساوية واذا وقع
خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان من جهة واحدة انقص من قايمتين فان الخطين يلتقيان
لا محالة من تلك الجهة وخطان مستقيمان لا يحيطان بسطح وخط واحد مستقيم لا يتصل على استقامة
خطين مستقيمين علم جامع الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية وان زيد على متساوية متساوية
حصلت متساوية وان نقص من المتساوية بقيت متساوية وان نقص من المتساوية غير متساوية بقيت غير متساوية
وما انطبق بعضها على بعض فلم يفضل احدها على صاحبه فهي متساوية آ نريد ان نعمل على آب المستقيم المفروض
مثلثا متساوي الاضلاع فنجعل نقطة آ مركزا وببعد ب ح د وب مركزا وببعد با دايرة اح ه ونصل
ح المقطع بنقطتي آ و ب فمثلث اب ح ضلعا اب اح منه خرجا من المركز الى المحيط



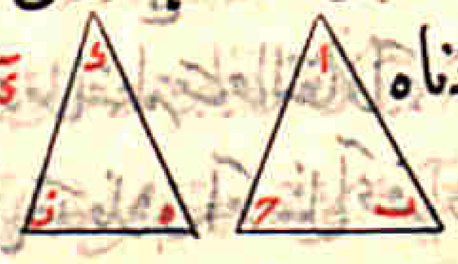
وهما متساويان وكذا ضلعا با بح ايضا متساويان والاشياء المتساوية لشيء واحد
متساوية فضلعا اح بح ايضا منه متساويان فمثلث اب ح متساوي الاضلاع معمول على خط اب وذلك ما اردنا
ان نعمل ب نريد ان نصل بنقطة آ خطا متساويا لخط ب ح فنصل اب ونعمل عليه اب د متساوي الاضلاع وعلى ب
وببعد ب ح دايرة ح ط ونخرج د ب الى ي في المحيط وعلى د وببعد د ي دايرة ي ك ونخرج د آ الى ك فخطا د ي د ك متساويان
ينقص منهما د آ د ب المتساويين يبقى آ ك ب ي متساويين و ب ح ب ي متساويان لانهما من المركز الى المحيط والاشياء
المتساوية لشيء واحد وهي متساوية



وذلك ما اردنا ان نعمل ونجعل
النقطة هي طرف الخط مثل نقطة آ
من خط اب فلنجعل آ مركزا وببعد ب دايرة ثم نخرج من آ خط اح الى الدايرة ونجعل النقطة في الخط مثل نقطة آ
في خط ب ح ونعمل على ب آ مثلث ب آ د متساوي الاضلاع وعلى ب



وببعد ب ح دايرة ح ه ونخرج د ب على استقامة الى ه وعلى د
وببعد د ه دايرة ه ز ونخرج د آ الى ز فد ز د ه المتساويين قد نقص
منهما د ب د آ المتساويين يبقى ب ه و آ ز مثل ب ح وذلك ما اردنا ان نبين ح نريد ان نفصل من اطول خطين
مثل اب خطا مساويا لاقصرهما مثل اح فنصل آ د مساويا لـ ح وعلى آ د دايرة تقطع اب على ن وآ ن و ح متساويان
فقد فصلنا آ ن مساويا لـ ح وذلك ما اردناه



د اذا تساوى من مثلثين كمثلثي اب ح د ه ز
زاويتان كزاويتي ب آ ح ه د ز وساوى ساقاهما كل لنظيره مثل اب لـ د ه و اح لـ د ز
فاقول ان زاويتي ب و ه وزاويتي ح و ز وقاعدتا ب ح ه ز متساوية كل لنظيره فالمثلثان متساويان برهان ذلك
انا نضع نقطة ه على نقطة ب ونطبق خط د ه على خط اب ولانه مساو له يقع نقطة د على آ ولان زاويتي آ و د متساويتان
يقع خط د ز على خط اح وينطبق ز على ح لان د ز آ ح متساويان فينطبق ه ز على ب ح والا يقع مختلفا فيحيطان

بسطح وهما مستقيمان هذا خلف فينطبق اذن القاعدة على القاعدة وزاويتا ه د على زاويتي ب ج و المثلث على

المثلث مثل د ه ز على مثلث ا ب ج فهو مساوٍ له وذلك ما اردنا ﻫ ان نبين مثلث ا ب ج متساوي ساقي ا ب ا ج

فزاويتا ا ب ج ا ج ب اللتان على القاعدة متساويتان وان اخرج هذان الساقان على الاستقامة مثلا الى

د و ه فاقول ان زاويتي د ب ج ب ج ه اللتان تحت القاعدة متساويتان ايضا فلنفرض على



ب د نقطة كيف اتفقت وليكن ز ونفصل ا ح من ا ه مثل ا ز ونصل ب ح ج ز فلان ساقي

ا ز ا ح مساويان لساقي ا ح ا ز كل لنظيره وزاوية ا مشتركة فزاويتا ا ح ب ا ز ج

متساويتان وايضا زاويتا ا ج ز ا ب ح متساويتان وقاعدتا ج ز ب ح

متساويتان وايضا ب ز ج ح الباقيان من ا ز ا ح و ج ز ب ح متساويتان وزاويتا ز ح متساويتان فزاويتا

ز ب ج ح ج ب تحت القاعدة متساويتان و ز ج ب ح ب ج المتناظرتان متساويتان فباقية ا ب ج من زاوية

ا ج ب مساوية لباقية ا ج ب من زاوية ا ج ز وذلك ما اردناه و فان كانت الزاويتان على القاعدة متساويتين



فالساقان مثل ا ب ا ج متساويان والا فليكن ا ب اطولهما ونفصل منه ب د مساويا لـ ا ج ونصل

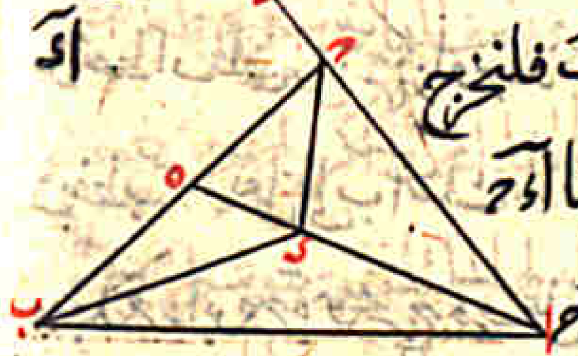
د ج فـ د ب ب ج من مثلث د ب ج كل لنظيره وزاوية د ب ج مثل زاوية ا ج ب فمثلث د ج ب مثل

مثلث ا ب ج هف فليس ا ب باطول من ا ج وبمثل ذلك يتبين انه ليس باقصر منه فهو اذن

مساوٍ له ز كل خط مثل ا ب خرج من طرفيه خطان والتقيا على نقطة مثل ا ج ب ج الملتقيان على ج فليس يمكن

ان يخرج منهما اخران مساويان لهما كل لنظيره في تلك الجهة بعينها ويلتقيان على غير تلك النقطة والا فليخرجا

فيكون التقاؤهما اما على نقطة داخل مثلث ا ج ب او على احد خطي ا ج ب ج او خارجا منهما غير مقاطع او



خارجا مقاطعا ولا يجوز ان يلتقيا داخل المثلث مثل خط ا د ب د فلنخرج ا د

الى ه و ا ج الى ط ونصل د ج فيكون ساقا ا د ا ج متساويين وزاويتا ا د ج

ا ج د متساويتين وزاويتا ه د ج ط ج د متساويتان لكن زاويتي ب د ج

ب ج د متساويتان لتساوي الساقين فزاوية ه د ج اصغر من زاوية ط ج د هف وبمثل ذلك يتبين اذا وقعا

خارجين غير مقاطعين وان التقيا على نقطة من احد الخطين مثل ب ه ا كان ب ه مساويا لـ ب ج هف ح



فان التقيا ووقع الخارج منهما من نقطة الخارج من النقطة الاخرى مثل

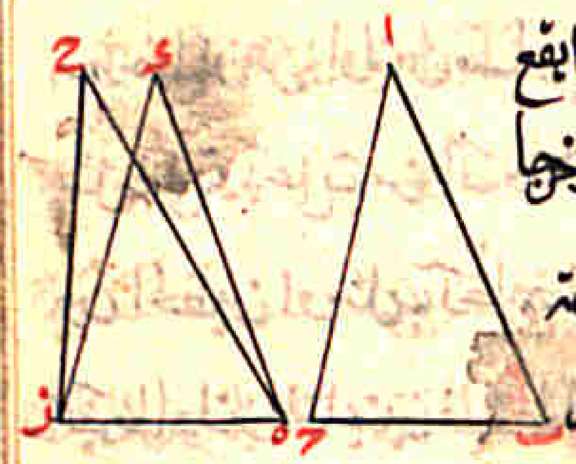
خطي ا ج ا د من نقطة ا وخطي ب ج ب د من نقطة ب والتقيا ا ج ب ج على ج

و ا د ب د على د فقطع ب د ا ج فلنصل ج د فلان ا ج مثل ا د فزاويتا ا ج د

ا د ج متساويتان فيكون زاوية ج د ب اصغر من زاوية ا د ج واصغر كثيرا من زاوية ب ج د لكن ساقي ب ج ب د

متساويان فزاويتا ب ج د ب د ج متساويتان هذا خلف ط مثلث ا ب ج ساوت الاضلاع الثلثة

الساقان والقاعدة لنظايرها من مثلث د ه ز فالزاويتان اللتان يوترهما القاعدة متساويتان برهانه



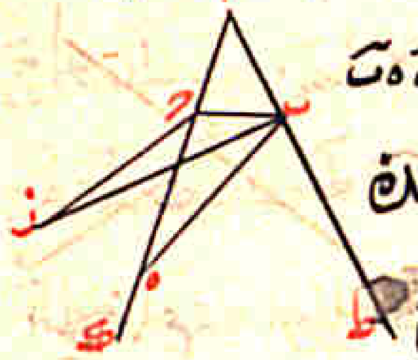
انه اذا اوقعنا نقطة ب على ه وقع ج على ز لتساوي القاعدتين فان ب ا يقع

منطبقا على ه د والا فليقع منفصلا عنه مثل ه ح فيكون خطا ه د ز ح خرجا

من طرفي خط ه ز والتقيا على د وخرج اخران مساويان لهما في تلك الجهة

فلم يلتقيا عليه هذا خلف ى مثلث ا ب ج متساوي ساقي ا ب ا ج وقد

اخرجا الى غير النهاية الى ط و ك وعمل على ب ج مثلث متساوي الاضلاع فاقول ان ضلعيه الاخرين يقعان بين الخطين



ولا يكون احد ضلعيه من احد الساقين المخرجين مثل مثلث ب ج ه لان ساقي ج ه ه ب

متساويان وزاويتي ه ج ب ه ب ج متساويتان وزاويتي ه ج ب ج ب ط تحت القاعدة

متساويتان فزاوية ج ب ه مثل زاوية ج ب ط الكل مثل الجزء هف ولا يجوز ايضا ان يقع

الخطان من خارج جميعا مثل خطي ب د ج د لان زاوية ب ج د يصير مثل زاويتي د ب ج لكن زاوية د ج ب اكبر من زاوية

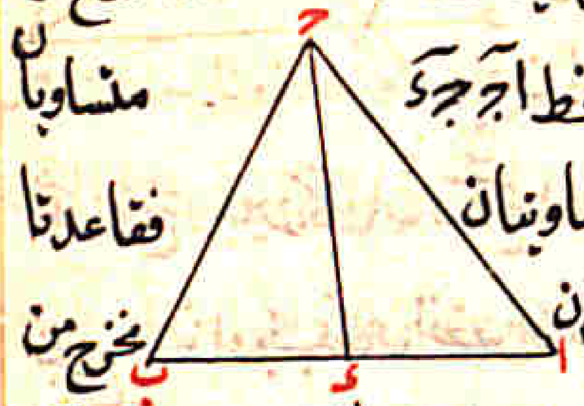
د ب ج هف يا نريد ان نقسم زاوية مثل ب ا ج بنصفين فناخذ ا د ا ه من ضلعيها متساويين ونصل د ه ونعمل



عليه مثلث د ه ز متساوي الاضلاع ونصل ا ز فقد نصفناها لان ا د ا ه متساويان و ا ز مشترك وقاعدتا

د ز ه ز متساويتان فاذن المثلثان متساويان وكذلك الزوايا المتناظرة فد ا ز مثل ه ا ز

فقد نصفناها يب نريد ان ننصف خط ا ب فنعمل عليه مثلث ا ج ب متساوي الاضلاع و

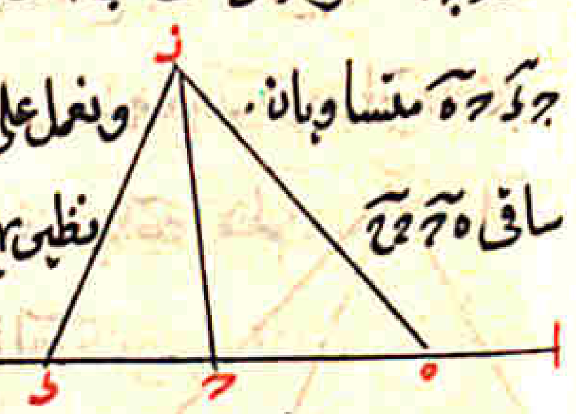


ننصف زاوية ج بخط ج د الى د من خط ا ب فخطا ا ج ج د متساويان

لخطي ب ج ج د كل لنظيره وزاويتا ج متساويتان فقاعدتا

ا د ب د متساويتان فانتصف بذلك وذلك ما اردنا يج نريد ان نخرج من

نقطة ج المعلومة من خط ا ب المعلوم عمودا عليه فلنخرج الخط من الجهتين على الاستقامة بغير نهاية ولناخذ



ج د ج ه متساويان ونعمل على د ه مثلثا وهو د ه ز ونصل ز ج فـ ز ج عمود لان ساقي د ج ج ز مثل

ساقي ه ج ج ز لنظيريهما وقاعدتا د ز ه ز متساويتان فزاوية د ج ز مثل ه ج ز فـ ز ج عمود

يد فان اردنا ان نخرج الى ا ب عمودا من ج وهي نقطة ليست عليه فلنتوهم

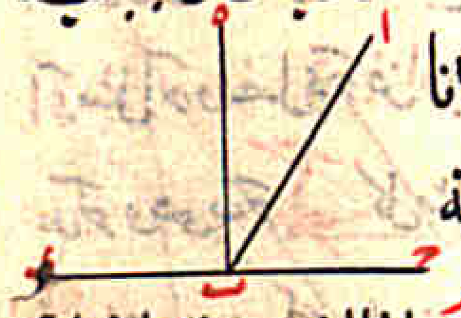


الخط بغير نهاية ونخرج في غير جهة نقطة ج نقطة كيف اتفقت وهي نقطة د ونجعل ج ببعد

ج د دائرة تقطع ا ب على ه و ز ونصل ج ه ج ز وننصف زاوية ج بخط ج ح فهو العمود

لان زاويتي ح متساويتان وساقا ه ج ج ح كل مثل نظيره من ساقي ز ج ج ح

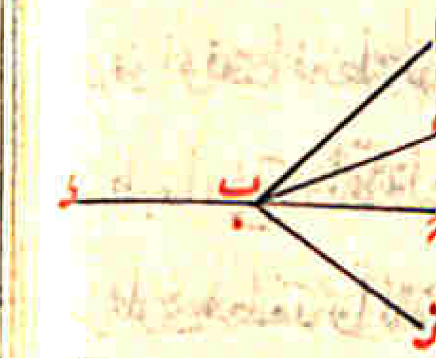
فزاوية ج ح ه مثل نظيرتها ج ح ز فـ ج ح عمود يه كل خط يقوم على خط كـ ا ب على ج د فالزاويتان عن جنبتيه



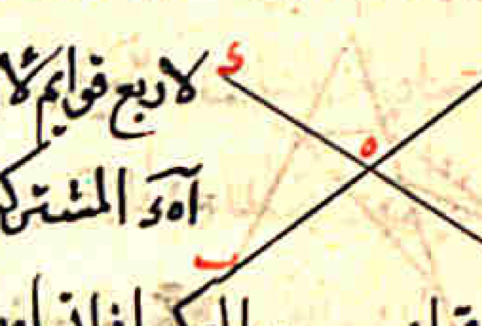
اما قائمتان ان كان ا ب عمودا واما مساويتان لقائمتين اذا لم يكن عمودا لانا

اذا اقمنا على ب عمود ب ه وكان زاويتا ه ب د ا ب ه مثل قائمة وزاوية ه ب د قائمة

فثلث زوايا مثل قائمتين وا ب د اثنان منها وهي مع ا ب ج مساوية لقائمتين يو اذا اخرج من نقطة في طرف



خط خطان عن زاويتين مساويتين لقايمتين فالخطان اتصلا على استقامة مثل خطي بد دج على ب من آب والا فليتصل بخط بد خط آخر على الاستقامة مثل به بين الخطين او مثل بز خارج الخطين فان كان مثل به يكون زاويتا ابد ابه معادلتين لقايمتين فسقط ابد المشترك يبقى زاويتا ابه آبج متساويتين الكل مثل الجزء هف وكذا ان كان مثل بز فذلك البرهان بعينه **يه** كل خطين يتقاطعان كخطي آب جد على ه فكل زاوية مثل مقابلتها والاربع معادلة لاربع قوايم لان زاويتي آهد دهب معادلتان لقايمتين وكذلك زاويتا دها آهج فسقط آهد المشترك يبقى دهب آهج متساويتين وكذا البرهان في سايرها والاربع كل مثل اربع قوايم

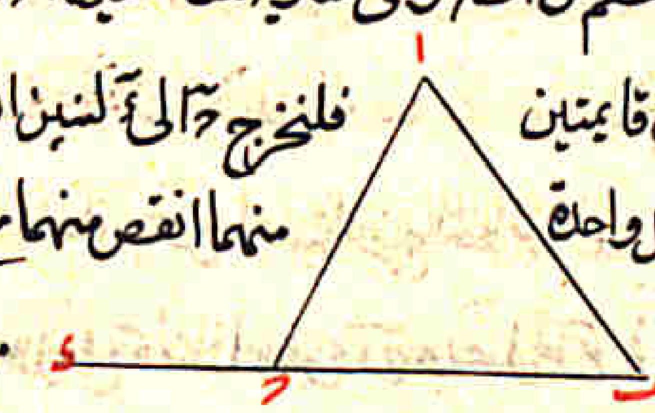




وبالعكس اذا تساوت المتقاطعان فالخطان متصلان على الاستقامة والا فلتتصل الخط آه خط هز على الاستقامة فيكون زاوية زهج مثل زاوية ماه ج هف **يو** كل مثلث يخرج ضلع من اضلاعه على الاستقامة مثل بج الى د من مثلث آبج فالزاوية الخارجة وهي آجد اعظم من كل واحد من الداخلتين اللتين يقابلانها وهما زاويتان آ ب فلننصف آج على ه ونصل به ونخرجه الى ز على ان يكون هز مثل به ونصل زج فاه هب مثل جه هز وزاويتا اهب زهج المتقاطعتان



متساويتان فزاوية هجز مثل نظيرتها باه فجميع آجد اعظم من باج وايضا نخرج آج الى ح ونبين كذا ان بجح اعظم من آبج وهي مساوية لمقاطعها آجد فآجد اعظم من آبج **يز** كل مثلث فمجموع اي زاويتيه كان انقص من قايمتين فلنخرج جب الى د لنبين ان زاويتي آ مع ج وب مع ج انقص من قايمتين لان زاوية آجد مع كل واحدة منهما انقص منهما مع آجد وهي مع آجد معادلة لقايمتين



يح ضلع آج اطول في المثلث من ضلع آب فزاوية آبج التي يوترها

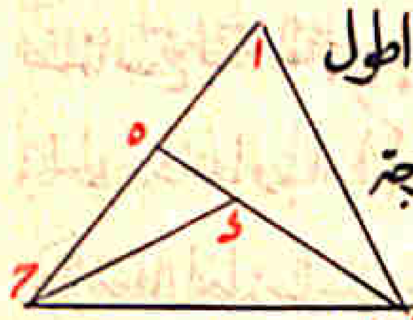


آج الاطول اعظم من زاوية آجب التي يوترها آب الاقصر فنفصل آد مثل آب فزاوية آدب اعظم واب د مثل ادب الخارجة التي هي اعظم من بجد فابج كثيرا اعظم من اجب **كا** زاوية ب العظمى اطول وترا من وتر زاوية ج الصغرى لان آب ان كان متساويا لآج فزاويتا ب وج متساويتان وان كان اطول فزاوية ج التي يوترها آب اعظم هذا خلف فآب اقصر **كب** كل ضلعين من مثلث اذا جمعا وهما اطول من الثالث

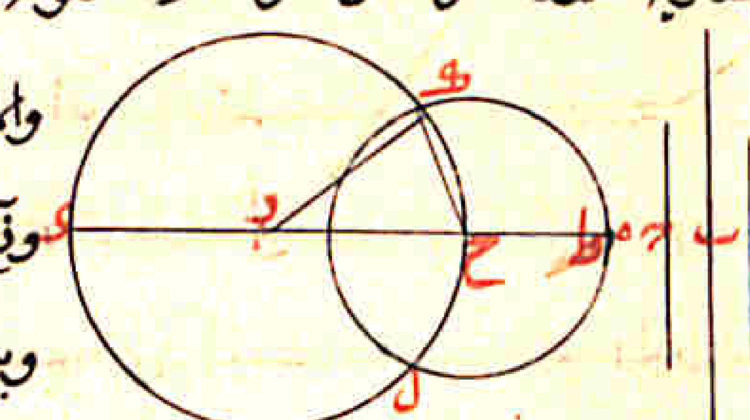




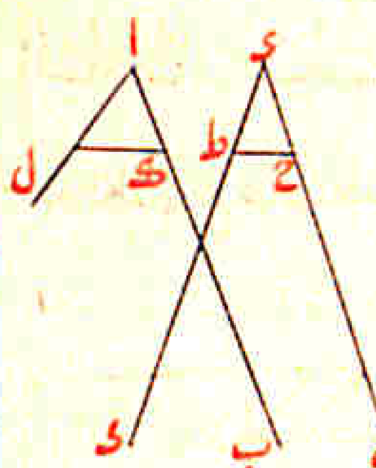
اما ان كان متساوي الاضلاع فذلك ظاهر وان كان آج اطول فنخرج بآ الى غير النهاية وناخذ آد مثل آج ونصل دج فزاوية بجد اعظم من آدج اعني آجد فوتر بجد وهو بد اعني بآ آج اعظم من وتر بدج وهو بج **كج** كل مثلث يخرج من طرفي ضلع منه خطان يلتقيان على نقطة في داخله مثل ب د ج على د وهما اقصر من ساقيه اعني من ب آ آج لكن زاويتهما اعني بدج اعظم من زاوية الساقين مثلا آ فلنخرج بد الى ه



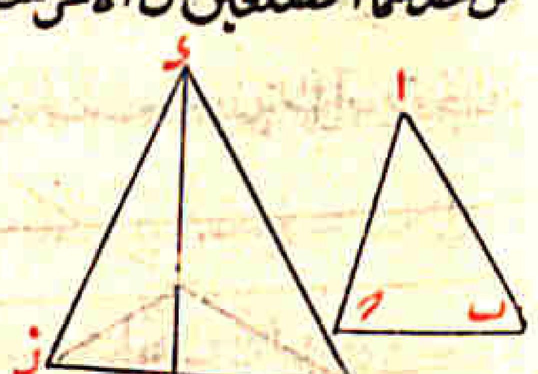
فلنه هج اطول من دج فبد ده هج اطول من بد دج وكذلك جه مع ه آ آب اطول من جه هب واطول كثيرا من جد دب لكن زاوية د الخارجة اعظم من ه وه الخارجة اعظم من آ فد اعظم كثيرا من آ **كد** نريد ان نعمل مثلثا من ثلثة خطوط مستقيمة مساوية لثلثة خطوط مثل خطوط آ ب ج المعلومة كل لنظيره وهذه الخطوط كل اثنين منها اطول من الثالث



والا لم يمكن فيحيط ده بلا نهاية من جهة ه ونفصل منه دز مثل آ وزح مثل ب وحط مثل ج وعلى ز وببعد زد دايرة طلد وعلى ح وببعد ح ط دايرة طلك يتقاطعان على ك ونصل كز كح فزح مثل ب وكح وزك اعني حط مثل ج وزك اعني زد مثل آ وذلك ما اردناه **كه** نريد ان نعمل على نقطة آ من خط آب زاوية مثل زاوية دهز فنقطع ساقيها بخط حط وليكن آب بغير نهاية وناخذ اك من



آب مثل دح ونعمل على اك مثلثا من خطوط ثلثة مساوية لنظايرها من دح حط دط ونعمل اك مثل دح وآل مثل دط وكل مثل حط فيكون زاوية آ كنظيرها ح دط لان الاضلاع المتناظرة متساوية **كو** كل مثلثين كمثلثي آبج دهز تساوى ضلعين من احدهما الضلعين من الاخر مثل آب لده وآج لدز وزاوية ضلعي احدهما وهي د اعظم من نظيرها وهي آ فاقول



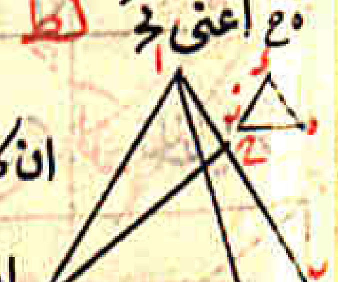
ان قاعدة هز اطول من قاعدة بج فلنعمل على د زاوية هدط مثل باج ونجعل دط مثل آج فان بلغ قاعدة هز فقطعها ولم يخرج كان خط هط المساوي لبج للمساوي الضلعين والزاوية اصغر من هز فهز اطول من بج **كز**



وان وقع داخل المثلث ولم يقطع مثل دح فنصل حه زح ونخرج دح الى ط في القاعدة فلان خط دز مثل خط دح فزاوية دح ز مثل زاوية دزح وخارجة دح ط اعظم من دزح وهي اعظم من دح ز الحادة التي هي اعظم من حزط فزاوية زح ط بل جميع زحه اعظم من حزه فقاعدة هز اعظم من هح



اعني بج **كح** وان قطع دح القاعدة وخرج منها فنصل هح زح فيكون دح مثل دز فتساوى زاويتا دزح دحز فيكون زاوية هحز اعظم كثيرا من زاوية هزح فقاعدتها وهي هز اطول من هح اعني بج **كط** فان كانت قاعدة احدهما اطول فالزاوية التي يوترها اعظم لانها ان كانت مثلها فالزاوية مثلها وان كانت اعظم فقاعدتها اعظم **ل**



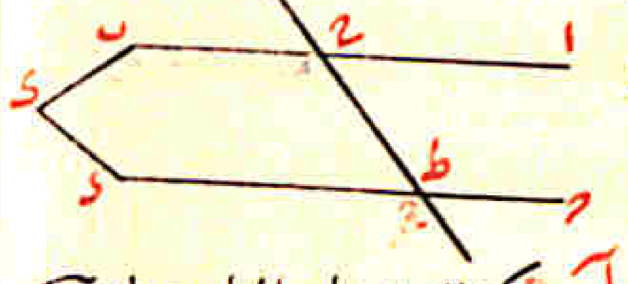
اذا ساوت زاويتان من مثلث لنظيرتيهما من مثلث آخر كزاويتي ب وج من مثلث آبج لزاويتي ه وز من مثلث دهز كل لنظيرتها ويساوي ضلعان متناظران فالمثلثان والزوايا والاضلاع متساوية ولنضع اولا ان بج مساو لهز فاقول ان هد وب آ متساويان والا فليكن بآ اطول ولناخذ منه بح مساويا لهد ان امكن فيكون



ساقا ب ح ب ح لنظيرهما ا ه ه د وزاوية ه لك فزاوية ح د ه فنقول ان ه د ب ح متساويان والا فليكن ح ط اطول

وناخذ ب ط مساويا له فيكون ا ب ب ط وزاوية ب مساوية لنظايرها ه د وزاوية ه فيكون زاوية ب ط ا مثل ه د ه

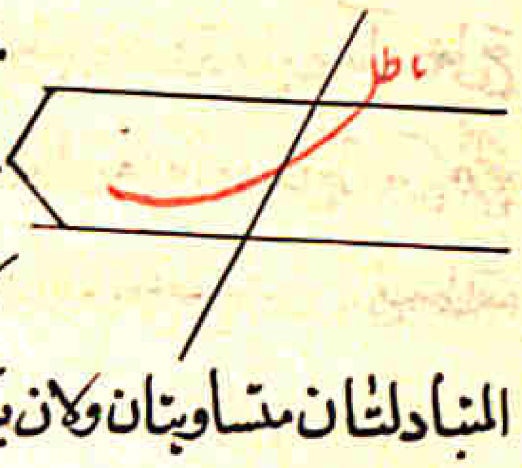
اعني ح الداخلة مثل الخارجة التي يقابلها هذا خلف **كز** اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين المبادلتين



متساويتين مثل خط ه د على ا ب و ح د وزاويتا ا ح ط د ط ح متساويتين

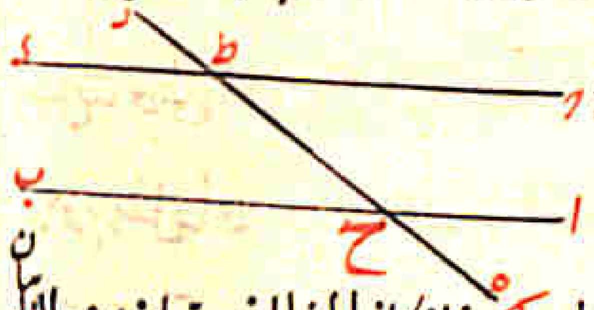
فالخطان متوازيان والا فليلتقيا على ك فيصير خارج ا ح ط

مثل الداخلة المقابلة وهي ح ط د هف **كح** وكذلك ان صارت الخارجة مثل ه ح ب



مساوية للداخلة التي يقابلها وهي ح ط د والداخلتان من جهة معادلتين لقائمتين

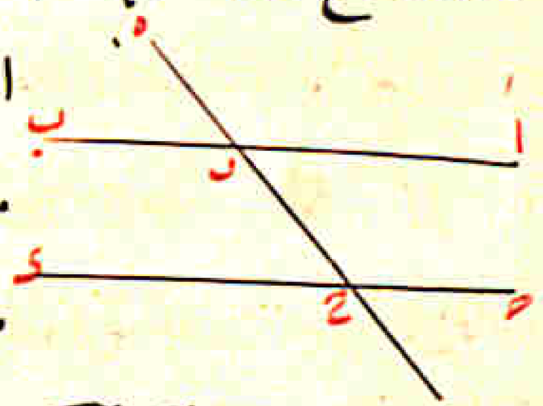
لان ه ح ب مساوية ا ح ط فا ح ط د ط ح



المتبادلتان متساويتان ولان ب ح ط مع ا ح ط ايضا مساوية لقائمتين

فاذا كانت مع د ط ح مساوية لقائمتين كانت ا ح ط مساوية ح ط د المتبادلة **كط** فان كان الخطان متوازيين والزاويتان

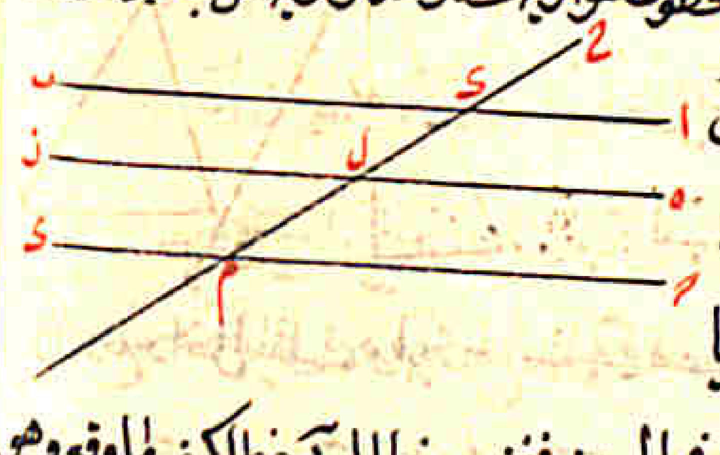
المتبادلتان والداخلة والخارجة التي يقابلها متساويات والداخلتان في جهة واحدة



مثل قائمتين فنقول ان ا ح ط د ط ح متساويتان والا فليكن ا ح ط اعظم فا ح ط د ط ح انقص

من قائمتين فتلتقي الخطان من جهتيهما وهما متوازيان هف فاذن د ط ح مساوية لا ح ط

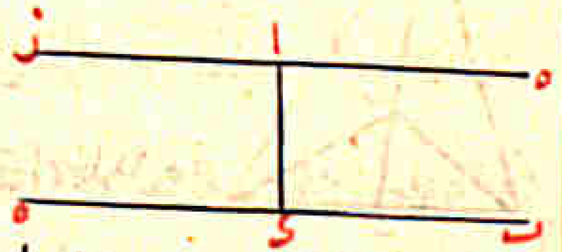
اعني ه ح ه الخارجة وح ط د ب ح ط متساويتان معا لقائمتين **ل** الخطوط الموازية لخط واحد متوازية مثل ا ب ح د لخط ه ز



لان ط ح اذا وقع على الثلث فيقطع على نقطة ك ل م كانت زاوية ا ك ل

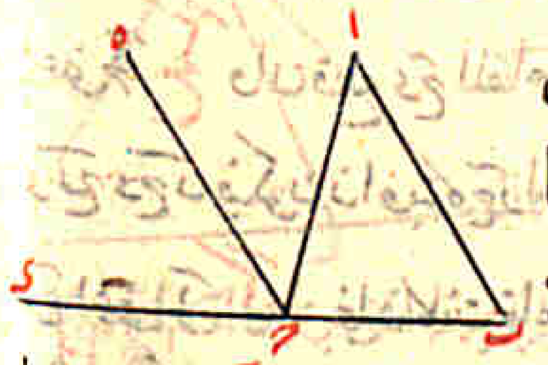
مثل مبادلتها ك ل د وهي مثل مقابلتها ل م د فا ك م مثل مبادلتها د م ك

فا ب ح د متوازيان **لا** نريد ان نخرج على نقطة معلومة خطا موازيا



لخط مثل ز مخرجا الى غير نهاية في الجهتين فنخرج منها الى ح د خطا كيف ما وقع وهو

د ا وعلى ا د زاوية مثل ا د ح على التبادل وهي ه ا د فقد عملنا **لب** كل مثلث كا ب ح

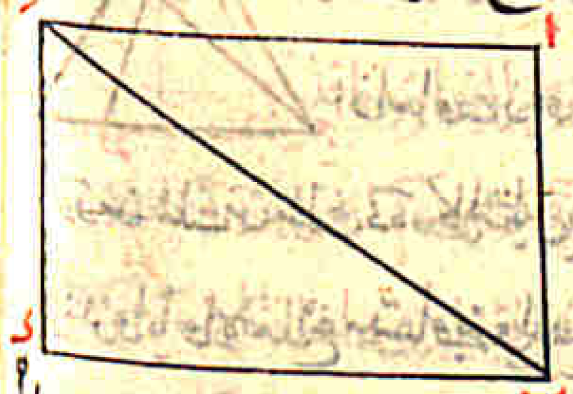


فان الزاوية الخارجة منه مثل الداخلتين اللتين يقابلانها وزوايا الثلث

مساوية لقائمتين وليكن الخارجة ا ح د ولنخرج من ح في جهة ا خط ح ه موازيا

لا ب فيكون زاوية ا ح ه مثل مبادلتها با ح وزاوية ه ح د كمقابلتها الداخلة

ا ب ح فيكون جميع ا ح د مثل زاويتي ا و ب وزاوية ا ح ب مع ا ح د مثل قائمتين فكذلك مع زاويتي ا و ب **لج** الخطوط الواصلة



بين اطراف الخطوط المتوازية المتساوية متساوية متوازية مثل خطي ا ح ب د

فلنصل ا د فيكون ضلعا ب ا ا د من مثلث با د مثل ضلعي ح د د ا وزاويتاها

المتبادلتان بين متوازيين متساويين وايضا متوازيان لان زاويتي ح ا د

د ا المتناظرتين متساويتان وهما متبادلتان **لد** السطح المتوازي الاضلاع مثل ا ب ح د اضلاعه مثل ا ب ه د وزوايا



المتقابلة متساوية والقطر مثل ا د ينصفه لان زاويتا ا د ب مثل مبادلتها ا ح ك وكذلك

ا د ح مثل ط ا د وقاعدة ا د مشتركة فسائر الزوايا والاضلاع المتناظرة وهي المتقابلة

متساوية والمثلثان متساويان فالقطر ينصفه **له** كل سطح متوازي الاضلاع مثل



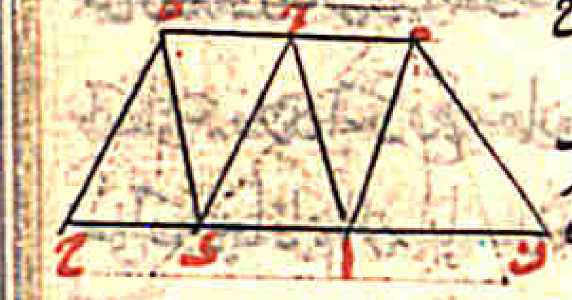
سطحي ا د و ح ز اذا كانت قاعدتهما واحدة مثل ح د وكانا في خطين ~~وكانا في خطين~~

متوازيين متساويين وكذلك ا ح د اعني ه د و ب ه مشترك فضلعا ا ه ا ح مساويان

لنظيريهما ز ب ب د وزاوية ه الخارجة مثل ا ح الداخلة فهما متساويان فالمثلثان

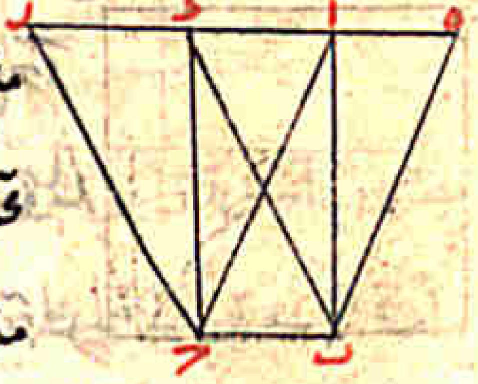
متساويان فيسقط منهما مثلث ب ه ح فيبقى المنحرفان متساويين ويضيف اليهما مثلث ح د ح ليتما فيصيرا متساويين

متوازيين ا ب ح د مثل متوازي ه ز ح د وذلك ما اردنا **لو** وكذا ان كانت على قواعد متساوية بين خطين متوازيين



مثل سطحي ا د و ز ح ونصل ح ه د ح فسطحا ا د ح ب يساوي كل واحد منهما سطح ح ح

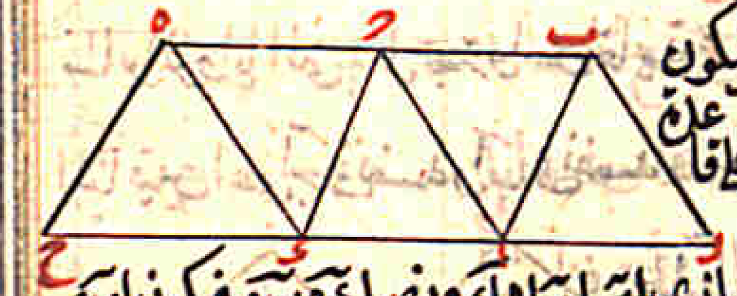
وهما متساويان **لز** وكذا المثلثان على قاعدة واحدة وفي متوازيين مثل



مثلثي ا د ح ب ح على ب ح وبين ب ح ه ز فلنخرج آه

ب ز كل واحد منهما مثل ب ح ونصل ه ب ح ز فيكون سطح ه ح وسطح ب ز متوازي الاضلاع

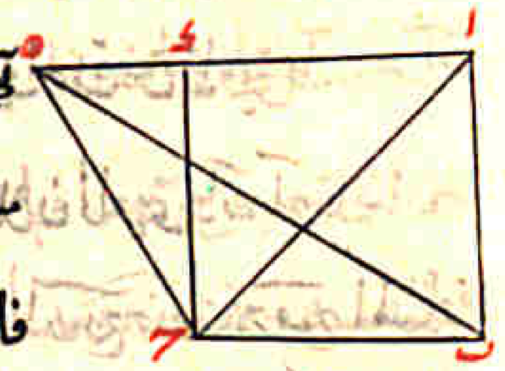
متساويين وكل واحد من المتوازيين الاضلاع المتساويين فهما متساويان **لح** وكذا



ان كانت على قواعد متساوية بان يتم كل سطحها المتوازي الاضلاع فيكون

المثلثان نصفي متساويين **لط** فان كان المعلوم من مثلثين انهما على قاعدة

واحدة ومتساويين فهما في متوازيين والا فليكن ايضا حتى يكون الموازي لخط ا ه ا د ونصل د ه ب ه فيكون ا ب ح



ه ب ح متساويين يكون ه ب ح مثل ح ب د الكل مثل الجزء هذا خلف **م** فان كان سطح



متوازي الاضلاع ومثلث على قاعدة واحدة كذلك

فالمثلث نصف السطح لان قطر السطح وهو ا ح

نفصل على تلك القاعدة بعينها مثلثا مساويا لذلك المثلث فهو نصف السطح

مه نريد ان نعمل سطحا متوازي الاضلاع مساويا لمثلث معلوم وله زاوية مساوية لزاوية معلومة وليكن ا ب ح



والزاوية د فنخرج على ا خط ا ح موازيا لب ح بلا نهاية وننصف ب ح على ه ونعمل على

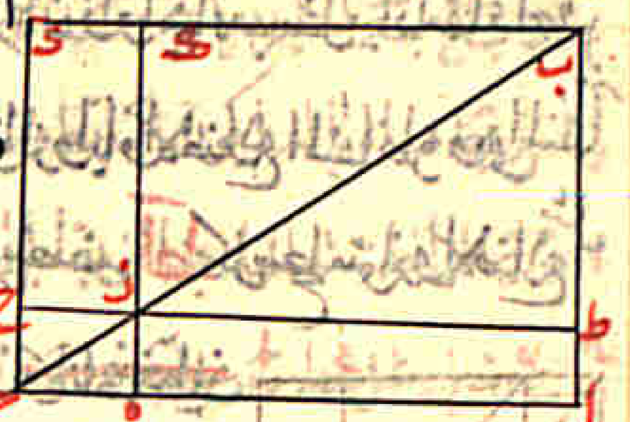
زاوية ح ه ز مثل د و ه ز يقطع ا ح على ز ويتم سطح ز ح متوازي الاضلاع وهو المطلوب

ونصل ا ه فمثلث ا ه ح نصف سطح ه ح ونصف مثل ا ب ح لان مثلثي

ا ب ه ا ه ح على قاعدتين متساويتين وهما بين متوازيين فهما متساويان فسطح ه ح مساو لا ب ح وزاوية ه منه مثل زاوية د

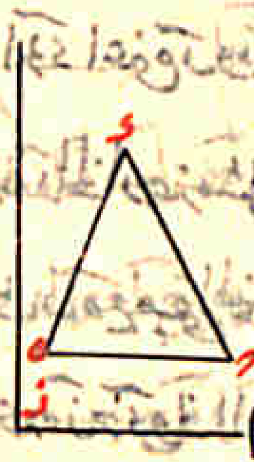
مو كل سطح متوازي الاضلاع كا ب ح د يكون بجنبتي قطره سطحان متوازيا الاضلاع من خطين مستقيمين

متقاطعان على القطر موازيين للاضلاع فهما متساويان وليكن القطر ح ب وليتقاطع عليه ط ح ط على ز فتمما



آز زی متساویان لانك تعلم ان مثلثی كل متوازی الاضلاع فیه متساویان
فاذا اطرحت من مثلث ب ا ح مثلثی ح ه ز ر ط ب بان اح ح ز و ك ب من
مثلث ح د ب بقی المتممان لا محالة متساویین مد من یرید ان نعمل علی خط
معلوم وهو اب سطحا متوازی الاضلاع مساویا لمثلث ح د ه المعلوم

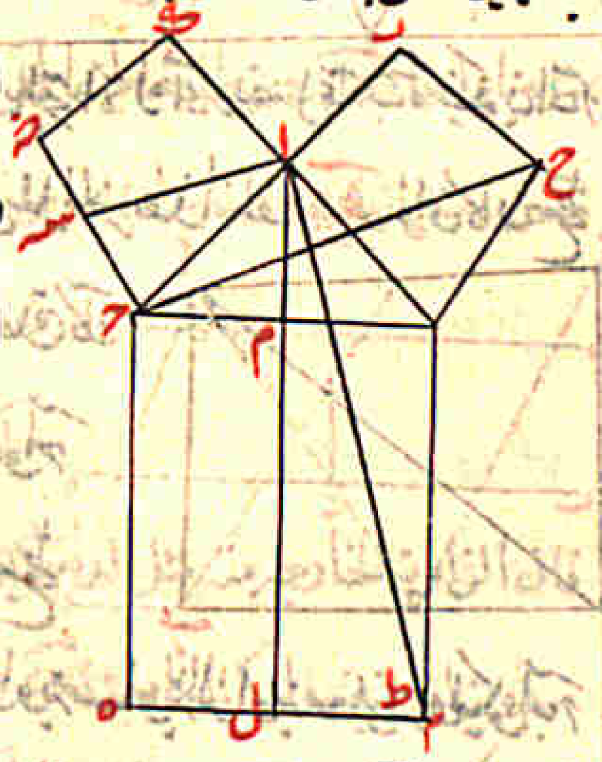




واحد زوایاه مثل زاویة ز فنأخذ ب ح علی الاستقامة مثل
نصف ده ونعمل علیه متوازی الاضلاع مساویا لمثلث ط ه وزاویة
ب منه مثل ز وهو سطح ب ك ه ح ونخرج ك ط ل موازیا ومساویا لاح
ولان زاویتی ك ب ط ب مثل قائمتین فزاویة ك ط ب الخارجة اعظم
من زاویة ك ل ب فزاویتا ك ل ب اصغر من قائمتین فخطا ك ل ب یلتقیان فلیكن علی م ولنتمم سطح ك م ل ونخرج
ط ب الی س فلان اس ط ح متممان فهما متساویان فاس مثل ح ه وزاویة ا ب س مثل ط ب ح اعنی ز مح نرید ان نعمل



علی اب مربعا قائم الزوایا متساوی الاضلاع فنقیم علیه ح ا عمودا مساویا له ونخرج ح د
مساویا وموازیا لاب ونصل د ب فقد علمنا لان اب ح د متساویان متوازیان ووصل
بینهما اح ب د فهما متساویان و ا ح مثل ا ب ف د مثل ا ب وزاویة ا قائمة فزاویة ح و
سائر الزوایا التی فی كل جهة واحدة قائمة مط مربع وتر الزاویة القائمة من المثلث مثل مربع ح مثل مجموع مربعی
الباقیین اعنی اح فی نفسه واب فی نفسه فلنعمل علی الثلثة مربعات ب ط ح ه ب ح د ا ح ك د ونخرج ا م ل موازیا



لب ط فیقع فاصلا الخط ح لانه ان وقع خارجا مثل خط ا ص یكون خط ب ا
وقع علی خطی ا ص ب ط الموازیین وكل واحدة من زاویتی ط ب ا ص ا ب
اكبر من قائمة هف ولنصل ح ح ط ا فلان زاویتی د ا ب ا ح قائمتان نخط
ب ح مستقیم وموازی لخط ا ح فیكون ا ب ح ضعف ح ب ح المساوی
لا ب ط فی زاویة ح ب ح اعنی ح ب ت القائمة وا ب ح المشتركة مثل زاویة
ا ب ط اعنی ط ب ح القائمة وا ب ح المشتركة وسطح ب ط ل م ایضا ضعف ح ح اعنی
ط ا فسطحا نعلم ان ح ه متساویان وكذلك اح د ك م ل ه متساویان فجمیع المربعین مثل ب ط ح ه الثالث ن
وبالعكس ان كان ضرب الضلعین فی نفسهما مجموعین كضرب الوتر فی نفسه فزاویتهما قائمة
فلنخرج ا ء علی ا ح عمودا ومساویا لا ب ونصل ح ء فیكون ح ا فی نفسه وا ء فی نفسه



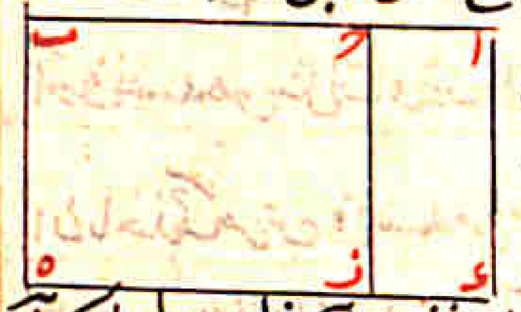
اعنی ح ا فی نفسه و ا ب فی نفسه مثل ح ء فی نفسه فح ء مثل ح ب فالمثلثان متساویان وزاویتا
المتناظرتان متساویتان فزاویة ح ا ب قائمة لان زاویة ء ا ح نظیرتها قائمة تمت المقالة الاولی

المقالة الثانیة

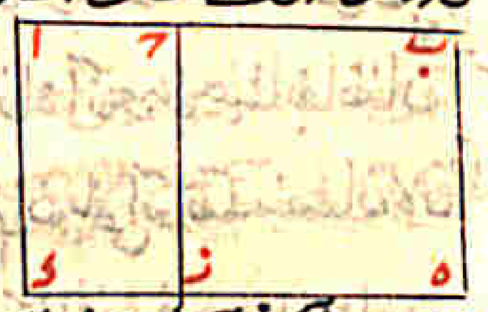
المربع وكل سطح قائم الزوایا یحیط به الخطان المحیطان بالزاویة القائمة وضرب احد الخطین المحیطین
بالقائمة فی الاخر هو تكسیره وجملة السطحین المتممین عن جنبتی القطر مع احد السطحین المنصفین بالقطر
مجموعه یسمی العلم ا خط ب ح قسم كیف اتفق بنقطتی ده فضرب ا فی كل ح كضربه فی واحد واحد من اقسامه



برهانه انا نخرج ب ز عمودا مساویا لا ونتمم سطح ب ح ز متوازی الاضلاع
قائم الزوایا ونخرج د ط ه ك موازی ب ز فب ز اعنی ا فی ب د هو ب ط و ط
اعنی ب ك بل ا فی د ه هو د ك وكذلك اعنی ا فی ه ح هو ه ح وجمیع ذلك مثل ب ح اعنی ب ز بل ا فی ح كله ب



اب قسم كیف اتفق علی نقطة ح فاب فی كل قسم منه مجموعا مثل اب فی نفسه
فلنعمل علیه مربع ا ب ه د ونخرج ح ز موازیا لا د فانا من ضرب ا د اعنی ا ب فی ا ح
و ح ه من ح ز اعنی ا ب فی ح ب وهو مثل ا ب فی نفسه ح ا ب بقسمین علی ح فضرب ا ب فی احدهما ولیكن ح ب



الذی هو ا ب فی ب ح المساوی لح ب مساو لمضروب ا ح فی ح ب وح ب الذی
ضرب فی ا ب فی نفسه لان ز ب هو مضروب ح ز اعنی ب ه اعنی ح ب فی نفسه وفی ا ن
مضروب ا ح فی ح ز اعنی فی ح ب د ا ب قسم علی ح كیف اتفق فا ب فی نفسه كا ح فی نفسه و ح ب فی نفسه

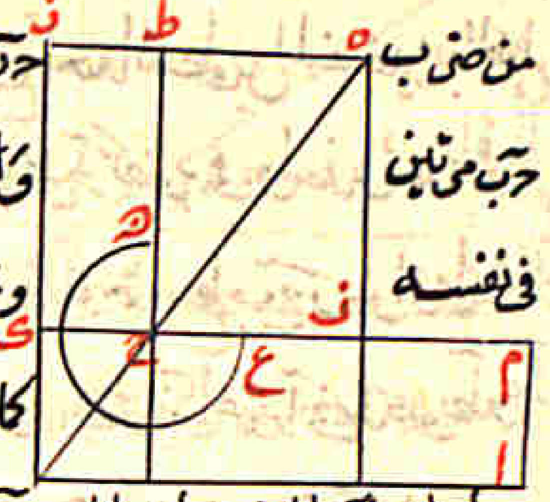


وا ح فی ح ب مرتین ولنعمل علیه مربع ا ب ء ه ونخرج قطر ب ء وخط ح ح موازیا لا ء
یقاطع القطر علی ز وط ز ك موازیا لاب ولان زاویة ا قائمة یبقی جمیع الزوایا
التی فی السطوح ذوات الاضلاع الاربع قائمة لان بعضها خارجة مقابلة
وبعضها داخلة باقیة من القائمتین ولان ساقی ا ب ا ء متساویان فزاویتا
ا ب ء ا ء ب متساویتان وزاویة ا قائمة فهما نصفا قائمة وزاویة ح قائمة یبقی ح ز ب نصف قائمة وكذلك فی سائر
المثلثات ویبقی ح ز متساویا ب ح وط ك لط ز ویكون مربع ك ح من ح ب فی نفسه ومربع ط ح من ط ز اعنی
ا ح فی نفسه ومتمما ا ز ز ه متساویان ه ا ب بنصفین علی ح ومختلفین علی ء فضرب احد المختلفین فی الاخر



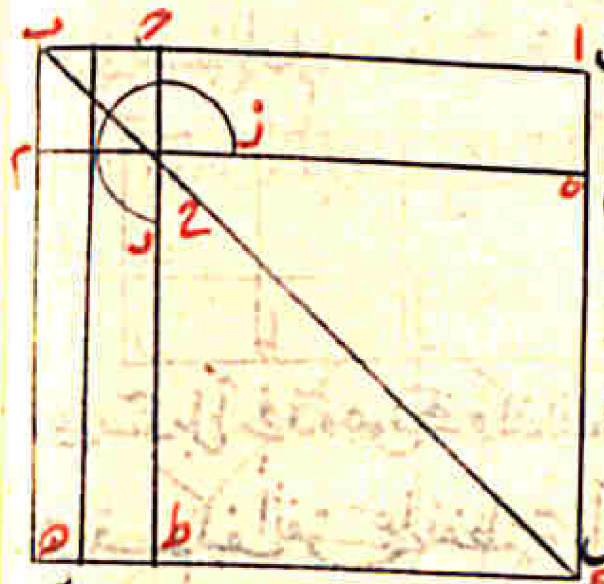
اعنی ا ء فی ء ب والفضل اعنی ح د فی نفسه مثل ح ب النصف فی نفسه مثل ح ب
النصف فی نفسه فلنعمل علی ح ب مربع ح ب ه و لنخرج ء ط موازیا لح ه ونخرج القطر
یقاطعه علی ح و ح ك ل موازیا لاب بلا نهایة وعلی ا عمود ا م فیقطع لا محالة خط
ك ل المخرج بلا نهایة فلیكن علی م فا ل ح ك سطحان متوازیا الاضلاع
علی قاعدتین متساویتین وفی متوازیین فهما متساویان وح ح ز متساویان فجمیع نسع العلم مثل ا ح وهو من
ا ء فی ء ب مضافا الیه ل ط من ضرب ح د فی نفسه فیكون ب ه الذی من ح ب فی نفسه و ا ب نصفین علی ح
وزید فی طوله ب ء كیف اتفق فجمیع ا ء فی الزیادة والنصف فی نفسه كالنصف مع الزیادة
فی نفسه ولنعمل علی ح ب مربعا كما علمنا بجمیع خطوطه فمعلوم ان نسع العلم مساو للذی

هو مرادفي ــــــــــــ د ك اعنى ب ى ولـ ط من ضرب حـ ب في نفسه وجميع ذلك حـ د الذى



من ضرب حـ د في نفسه **د** ا ب قسم على حـ كيف اتفق فهو في احد القسمين وليكن

حـ ب مرتين في الاخر مثل ا حـ في نفسه مساويا لا ب



في نفسه و حـ ب في نفسه ولنتمم السطح المربع

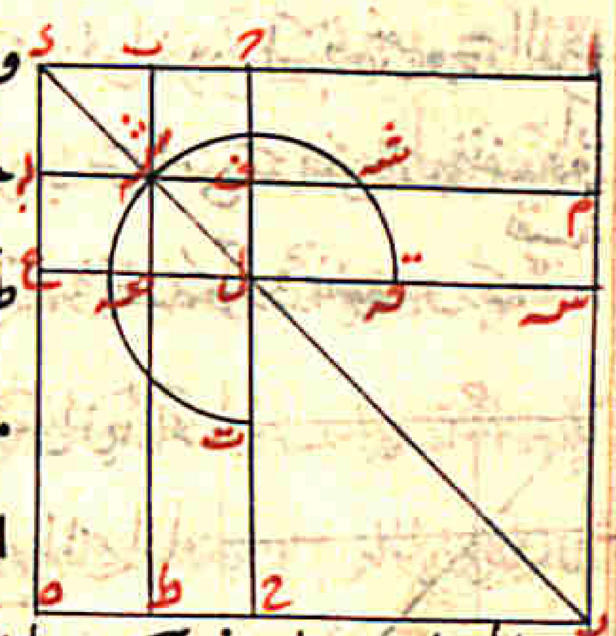
كما نعلم فا ل ع من ا ب في حـ مرة و حـ د

مساوله فلمن العلم مضاف اليه حـ ك وهو من ا ب في حـ مرتين و ط من

ا حـ في نفسه هو مثل ا ب و حـ ب كلا في نفسه بعسك في تفهم هذا الشكل

ان ما خذ حـ ك مرتين في نفسه مرة من ا ك ومرة من حـ ب **ح** ا ب قسم على حـ كيف اتفق ونيد ب د مثل حـ ب فا د

في نفسه مثل الخط الاول وهو ا ب في الزيادة اربع مرات وللاخر من قسمته وهو ا حـ في نفسه فلنعمل على ا د مربعا



ونخرج قطر د ر وخطى حـ ح ط على موازاة ا ز ومن حيث يتقاطعان القطر

خطى م ك ر ش على موازاة ا د فمعلوم ان متمى ا ص ص د متصفان لان خط

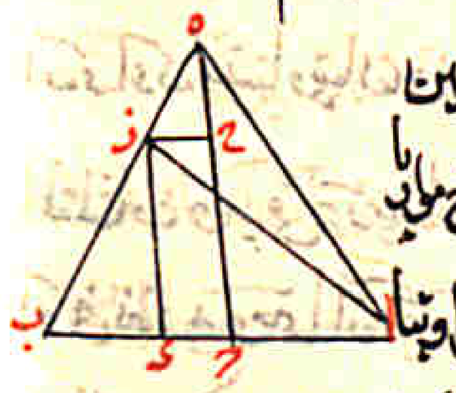
ط ه متساويان لما علم ولذلك ا م م ش وكل اثنين في جهة على القاعدتين

متساويين وفي متوازيين وايضا الاربع التى في حـ ه بيضا فكل واحد منها

الى واحد من متساوية من الاربع المتممة يكون كل العلم وهو شرحت اربعة

اضعاف ا ه وهو ا ب في ب د وبيضا فالباقى الذى من ا حـ في نفسه فيكون ا د في نفسه **ط** ا ب بنصفين

على حـ وبمختلفين على د فمجموع ضرب المختلفين كل في نفسه مع ضعف الفضل في نفسه فليقم على حـ عمود ا فصل منه



حـ ه مساويا لا حـ و د ر موازى حـ ه يلقى ب ه لان د ب عليهما على اقل من قائمتين

ويلقاه دون نقطة ه لانه ان لقيه خارجا قطع خط حـ ه الذى يوازيه و ر ح موازيا

لا ب ونصل ر ا فلان ا ه ب متساويان لتساوى ضلعى كل مثلث وزاويتى حـ فزاويتا

ا ب متساويتان وكذلك زاويتا ا و ه متساويتان فكل واحدة نصف قائمة وكذلك هو فزاوية قائمة

وزاوية ح قائمة لانها خارجة من زاوية حـ بقى زاوية ر ح نصف قائمة فضلعا ه ح ح ر متساويان وايضا ر د د ب

متساويان لذلك فا ر في نفسه و ه ر في نفسه اعنى ضعف ا حـ في نفسه مثل ا ه في نفسه و ه ح في نفسه و ح ر في نفسه

نفسه وهو حـ د الفضل في نفسه مثل ر ب في نفسه و ا ه ر كل في نفسه اعنى ضعف ا حـ في نفسه وضعف حـ د في نفسه

ا ر في نفسه بل ا د في نفسه مع ر د اعنى د ب في نفسه فا د د ب المختلفين كل في نفسه ضعف ا حـ النصف في نفسه و حـ د الفضل كل

في نفسه **ى** ان نصف على حـ وزيد في طوله ب د فا د و ب د كل في نفسه مثل حـ د في نفسه



مرتين و ا حـ في نفسه مرتين فليقم على حـ عمود حـ ه مساويا لا حـ ونصل ه ب ه ا ونخرج من

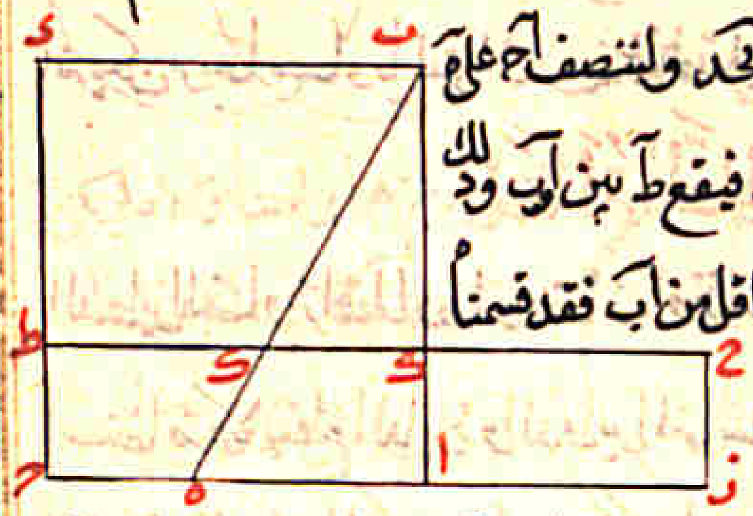
ه في جهتى د موازيا لا حـ وعلى د عمود اموازيا لا ه فيلتقيان لا محة وليكن على ر

قائمة لانها مبادلة لر ه ا فر ه ب انقص من قائمة فه ب ر د يلتقيان وليكن على ح ونصل ح ا و ه ب ه على مثل ما

تقدم نصف قائمة اعنى د ب ه و ب د ح مقابلة ب قائمة بقى ح ه ب نصف قائمة فح د ب متساويان و ر ه مثل

ه ح اعنى حـ ب فر ح مثل حـ د اعنى ه ر فا ه في نفسه وهو ضعف ا حـ في نفسه و ه ح في نفسه وهو ضعف حـ د

في نفسه كا ح في نفسه لان ا ح قائمة وهو كا ح في نفسه و ه ح اعنى ب د في نفسه **يا** نريد ان نقسم ا ب قسمة



يكون ضربه في احد القسمين كالاخر في نفسه فلنربع عليه ا حـ د ولنتصف ا حـ على ه

ونصل ه ب ونخرج ه ر مساويا له ب وبربع على ا ز مربع ا ح ط فيقع ط بين ا ب و د لك

لان ه ر اعنى ه ب اقل من ه ا ا ب بذهب ه ا بقى ا ر اعنى ا ط اقل من ا ب فقد قسمنا

كك على ط ولنخرج ح ط الى ك موازيا لا حـ فا ا نصف ونيد عليه

ا ر فر ب في ر ا و ه ا في نفسه الذى مجموع ذلك ه ر في نفسه بل ه ب في نفسه اعنى ه ا في نفسه و ا ب في نفسه نلت

ه ا في نفسه المشترك بقى ر ك مثل ا د يذهب ا ك المشترك بقى ب ط وهو ا ط في نفسه مثل ط ب وهو ط ك اعنى ا حـ

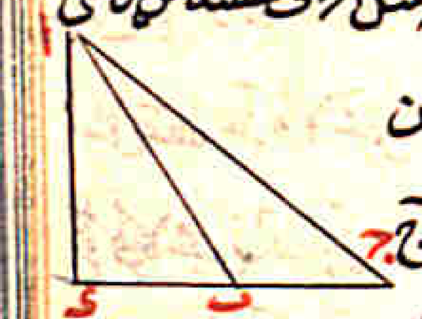
اى ا ب في ب ط **يب** كل مثلث منفرج الزاوية فان سقط العمود من طرف احد الضلعين المحيطين بها على



استقامة الخط الاخر يقع خارجا من المثلث والا فليقع من نقطة ا على د ما بين ب و حـ

من مثلث ا ب د المنفرج الزاوية ب فيكون زاوية ا د حـ الخارجة وهى قائمة اعظم من زاوية ا ب د

الداخلة وهى منفرجة هف **يج** كل مثلث منفرج الزاوية مثل ا ب حـ فان ضرب وتر منفرجة مثل ا حـ في نفسه نزيد على ضرب

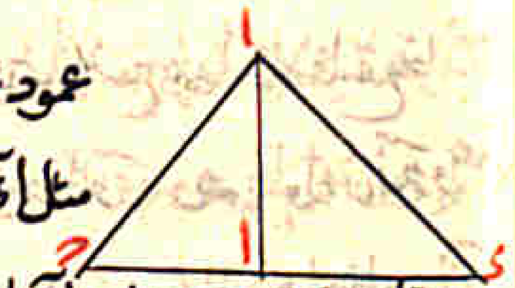


كل ضلعيها كل في نفسه بضعف ما يكون من ضرب ايهما كان وليكن حـ ب فيما بينه وبين

مسقط العمود وليكن ب د حين يكون ا د عمودا فلان ا حـ في نفسه كا د في نفسه و د حـ

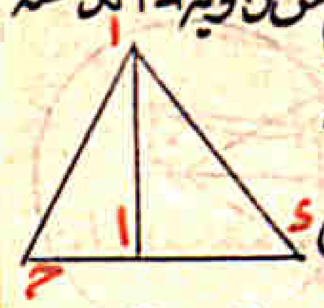
في نفسه مثل د ب في نفسه و ب حـ في نفسه وضعف د ب في ب حـ يذهب ا د و د ب كل في نفسه بضرب ا ب في

نفسه بقى الفضل ضعف حـ ب في ب د بعد ا ب في نفسه و ب حـ في نفسه **يد** كل مثلث حاد الزوايا فان كل



عمود يخرج من طرف خط منه على وتر زاوية يقع داخل المثلث والا فليقع خارجا

مثل ا د فيكون ا د الخارجة من مثلث ا ب د وهى حادة اعظم من زاوية ك ا الداخلة



وهى قائمة هف **يه** مثلث ا ب حـ الحاد الزوايا فان ضرب كل ضلع منه وليكن ا حـ في نفسه

ينقص عن ضرب الاخرين كل في نفسه بما يكون من ضرب احد الضلعين وليكن حـ ب فيما بين

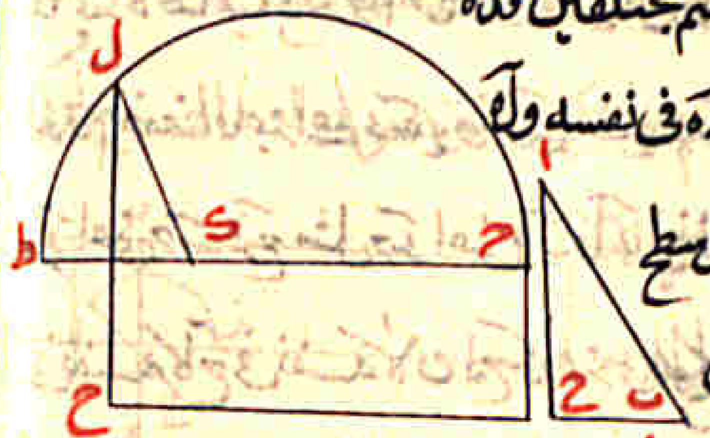
الزاوية ومسقط العمود عليه وهو ب د مرتين لان ب حـ و ب د كلما في نفسه كضعف حـ ب في ب د و حـ د في

نفسه واذا اضيف ا د في نفسه الى حـ ب في نفسه و ب د في نفسه كان ذلك كله مثل حـ ب في نفسه و ا ب في

نفسه يذهب ا د في نفسه و د حـ في نفسه با ا حـ في نفسه بقى حـ ب في ب د مرتين من ضرب ب حـ في نفسه

و ا ب في نفسه زيادة على ا حـ في نفسه **يو** نريد ان نعمل مربعا مساويا لمثلث ا ب حـ فنعمل متوازيا قايم الزاوية مساو

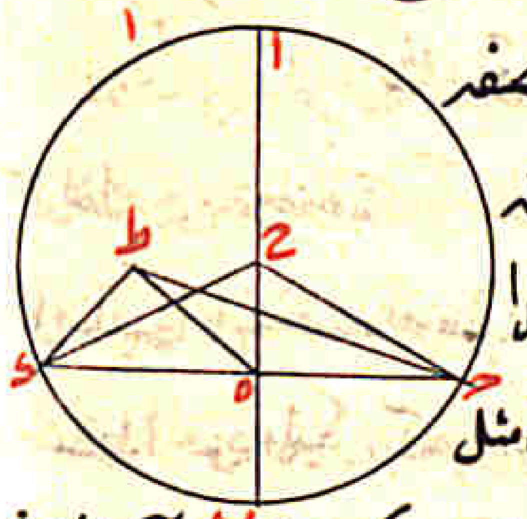
للمثلث وليكن د ه ونخرج احد الضلعين وليكن د ه الى ط ونجعل ه ط مثل ه ح وننصف د ط على ك وعلى ك د



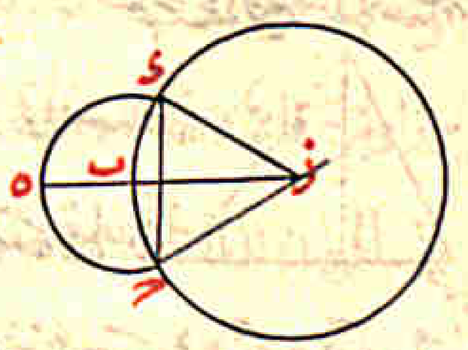
وبعد ى ه نصف دائرة د ل ط ونخرج ح ل ه فد ط نصف وقسم بمختلفين فده
فى ه ط اعنى سطح د ح و ه ه فى نفسه كطه فى نفسه الى ه ه فى نفسه وله
فى نفسه ينقص ه ه فى نفسه المشترك بقى له فى نفسه مثل سطح
د ح اعنى مثلث ا ب ح فليربع على ل وانت تعلم من هذا الشكل
انه يمكن مربعا مساويا لمتوازى الاضلاع غير مربع بان نجعله مكان د ح

المقالة الثالثة

الدواير المتساوية اقطارها وانصاف اقطارها متساوية ويقال خط مماس لمستقيم ملاقى الدايرة وبعد على
استقامة ولا يقطع الدايرة والدواير المتماسة هى التى تتلاقى بلا قطع والاوتار المتساوية البعد من المركز هى التى
الاعمدة عليها من المركز متساوية واكثرها بعدا اطولها عمودا وبالضد وزاوية قطعة الدايرة يحيط بها خط مستقيم
وقوس والزاوية المركبة على القوس هى الزاوية التى يحيط بها خطان مستقيمان ثابتان عن طرفى وتر القوس و
يلتقيان على نقطة فى القوس والشكل القطاع يحيط به خطان مستقيمان من المركز الى المحيط والقطع المتشابهة
هى التى الزوايا المركبة فيها متساوية **ا** دايرة ا ب نريد ان نطلب مركزها فليوقع فيها وتر ح د كيف اتفق



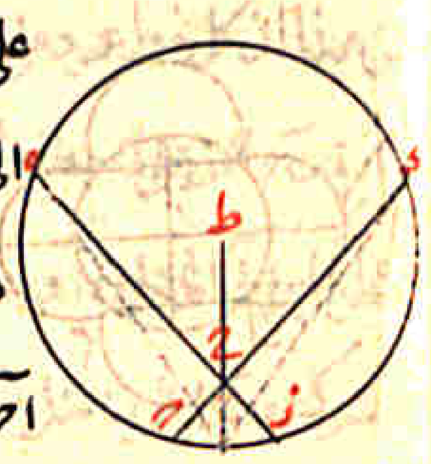
وننصفه على ه ونخرج على ه عمود ا من كلتى الجهتين الى المحيط وهو ب ه ا وننصفه
على ح فح مركزها والا فليكن على نقطة اخرى اما على خط ا ب واما خارجا عنه
مثل نقطة ط ولا يجوز على خط ا ب والا فلنقسم ا ب على المركز بمختلفين وهذا
محال ولا يجوز ان يكون على نقطة ط والا فلنصل ط ح ط ه ط د فلمثلثى ح ط ه مثل
نظايرها ط ه د فيكون زاويتا ه من المثلثين متساويتين فيكون ح ط ه قائمة وهى اكبر من قائمة و ط ه د قائمة
وهى اصغر من قائمة وهذا خلف وقد بان من هذا الشكل ان كل عمود على النصف من وتر دائرة قائمة يمر بالمركز
ب كل نقطتين على دايرة مثل د و ح على ا ح د فان المستقيم الواصل بينهما يقع فيها والا فليقع خارجا



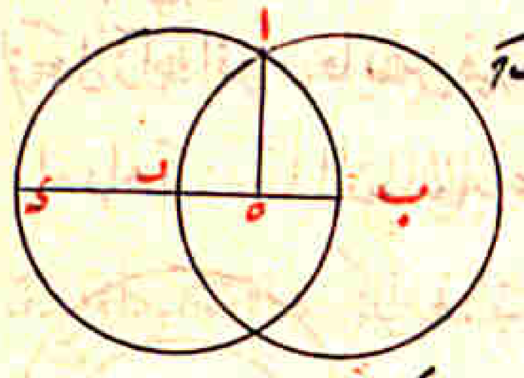
كله ح ولنخرج ح ز ز د من ز المركز و ز ه الى الخط ح ه د وهو اطول من ز ح وهو
بوتر زاوية ز ح ه اعظم من ح ه د الخارجة من مثلث د ه ز التى هى اعظم من ز د ه
المساوية لز ح ه لتساوى ز ح د ز هذا خلف **ج** كل خط من المركز على ان
ينصف الوتر مثل ز ه على ح د فهو عمود على الوتر وبالعكس



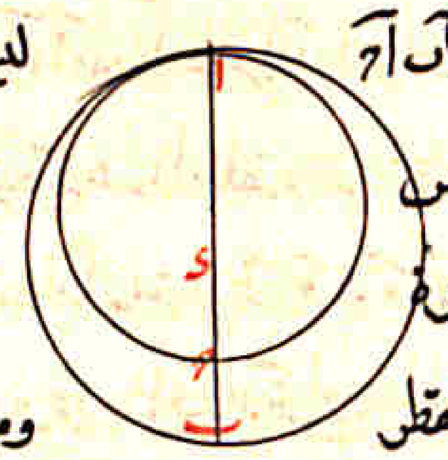
فلنخرج ز ه فى الجهتين الى ا و ب من المحيط ولان الاضلاع الثلث من مثلثى د ه ز ح ه ز
ز ه د متساويان بالتناظر فزاويا هما المتناظرة متساوية وزاويتا ه متساويتان
فز ه عمود وبالعكس لان زاويتى ح و د متساويتان لان ز د مثل ز ح والقائمتان
متساويتان وضلع ز ه مشترك فح ه مساو له د **د** كل وترين متقاطعين لا يجوزان على المركز فلا ينصفان



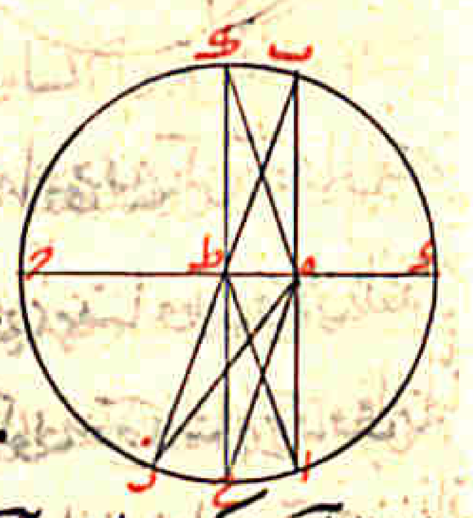
على التقاطع كوترى ح د ه ز على ح والا فد ح ه ز ينصفان على ح ونخرج من ط المركز
الى ح خط ط ح فهو عمود فزاوية ط ح د قائمة وايضا زاوية ه ح ط قائمة وهى اصغر من قائمة



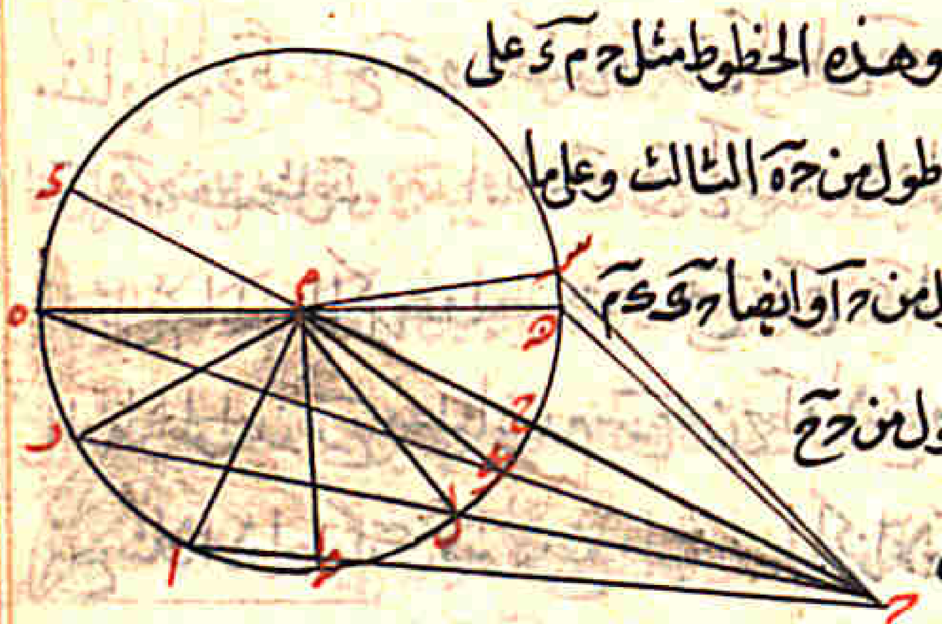
هذا خلف **ه** الدايرتان المتقاطعتان كا ح
ا ح د فليس مركزهما واحدا والا فليكن ه ونخرج ا ه
ه د ه هو مثل ه ا وايضا ه ه مثل ه ا فه ه الجزء مثل ه د الكل هذا خلف
لا يمكن **و** والمتماسان من داخل كدايرتى ا ب ا ح ليس مركزهما واحدا والا فليكن د



ولنخرج خطى ا د د ح ب فيكون على ذلك القياس د ح الجزء كد ب الكل هذا خلف
ز الخطوط الخارجة من نقطة فى الدايرة الى المحيط مثل ه ه ه ا ه ح ه د ه ح
فاطولها الذى يجوز على المركز واقصرها تمام القطر وما قرب من الاطول فهو اطول وخطان
فقط عن جنبتى القطر متساويان ولكن المركز ط ونصل ط ز ط ح ط ا فقط ط ز اعنى ه ح لان ط ح ط ز متساويان اطول



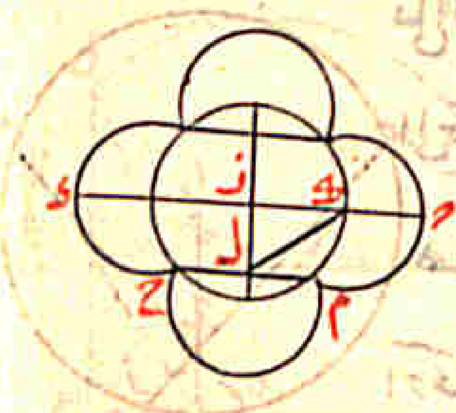
من الثالث وهو ه ز وخط ط ز مثل ط ح ولكن زاوية ه ط ز اعظم من زاوية
ه ط ح فقاعدة ه ز اعظم من ه ح ولذلك ه ح من ه ا و ه ط ه ا اطول من ط ا اعنى
من ط ك فط ه مشترك فه ك اقصر من ه ا ولنعمل على ط زاوية ك ط ب مثل ك ط ا و ط ه
مشترك فب ه مثل ه ا ولا يمكن ان نخرج من جهته ب مثل ه ا غير ه ب والا فليكن ه ك
ولنصل ط ك فيكون زاوية ه ط ك مثل ه ط ا بل ه ط ب و ه ط ب جزؤها هذا خلف **ح** نقطة ح خارجة من دايرة
ا ب ونخرج منها خطوط وقطعت الدايرة فاطولها ما مر على المركز ما يليه وما بقى خارجا فالمتصل بالقطر اقصرها ثم
ما يليه وخطان من الجهتين فقط متساويان وهذه الخطوط مثل ح م د على



المركز ثم ح ك ه ثم ح ط ا ولان ح م م ه اعنى ح د اطول من ح ه الثالث وعلى ما
قيل فى الشكل الاول ح ه اطول من ح ز و ح ز اطول من ح ا وايضا ح ك ح م
اطول من ح م بل ه ح م ك م سواء بقى ك ح اطول من ح ح
وكذلك البواقى على الترتيب ولنقم زاوية ح م ه مثل
ح م ك فح ه مثل ح ك ولا يقوم غيره والا فليقم ح س ونعمل ما تقدم ح م س الاعظم كح م الجزء هذا خلف
ط نقطة ح خرج منها الى المحيط ثلثة خطوط متساوية ح د ح ب ح ه فهى المركز ولنصل د ب ب ه



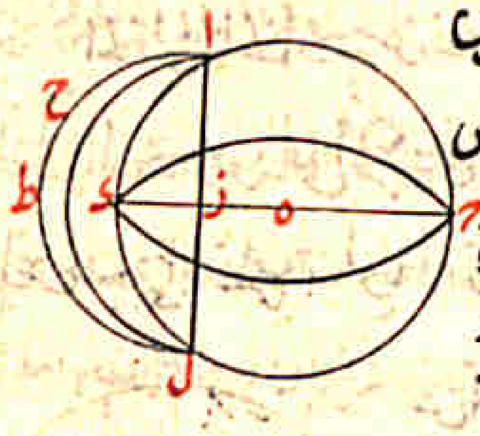
وننصفهما على ز و ح ونصل ح ز الى ا و ط من المحيط و ح ح الى ك و م فلان مثلثى
د ح ز ز ح ب متساويى النظاير فا ط عمود على النصف من وتر ب ه والمركز
على ا ط وكذلك هو على م ك فالمركز ملتقاهما وهو ح **ى** لا يقطع دايرة دايرة اخرى
فى اكثر من موضعين والا فليقطع دايرة ا ب دايرة ح د فى اكثر من موضعين على نقطة ط



ح م ونصل ه م ح ط ط ح ح م وننصف ه م و م ح على ك و ل ونخرج ح ك ا ك
عمودين على م ح م ه ونصل ك ل فعليهما المركز لانهما يتقاطعان لان زاويتي
ن ك ل ن ل ك اقل من قائمتين فليلتقيان فيكون ملتقاهما وهو ز مركز الدايرتين
واحدا هف يا الخط الجائز على مركز دايرتين متماسين يقع حيث يتماسان



كدايرتي اب على ه وا ح على ز ويتماسان على ا فان الخط الجائز على ز ه ما ر ا و الا فليقع مثل ه ح
ونخرج ز ا ه ا فه ز ا مساو لـ ز د اعني ه ز لكن ه ز نا اطول من ه ا اعني ه ح فه ك
اطول من ه ح هذا خلف يب لا يتماس دايرتين الا في موضع واحد والا فليتماس



دايرة ح ك الداخلة ودايرة اب الخارجة على ح و ك فخ ه ز ك المار بالمركزين
ما ر ح و ك فيكون ح ه مثل ح ك و ح ز مثل ك ز هف و خط الخارجة يماس
دايرة اب على نقطتي اب فصل بينهما اب المستقيم فهو يقع داخل كل دايرة
منهما وخارجها هذا خلف يج الاوتار المتساوية في دايرة واحدة كـ ح ك
ه ز في دايرة اب ابعادها من المركز سواء وبالعكس ولنخرج من ح المركز عليهما عمودي ح ط ح ك والى من



المحيط ونصل ح ح ح ه ح ح ك ولنجعل اولا الوترين متساويين ولان ثلثة اضلاع
ك ح ح ه ح من المثلثين متساويات بالتناظر فيكون ح ح ك مثل ح ح ه وفي الزوايا
ولذلك يكون مثلثا ح ط ح ك ط ح ومثلثا ه ح ك ك ه ح لذلك فزاوية ح ك نصف زاوية
ه ح متساويتين ح ط نصف زاوية ح ح ك وزاوية ط مثل زاوية ك فه ك ح ه النظيرتين
متساويتان فح ط مثل ح ك وبالعكس ان كان ح ط مثل ح ك و ح ح مثل ح ه فزاويتا ح متساويتان و ط ح مثل
ك ه فح ك ضعف مثل ه ز يد اوتار ح ك سع ط ح وقعت في دايرة اب فاطولها ح ك



القطر ثم ما يليه والمركز ح ولنصل ح س ح ع ح ح ح ط فس ح ح ع اعني ح ك
القطر اطول من س ع وعلى ما تقدم س ع من ح ط ولا يقع وتر موازن ومساق
لسع مثلا الا واحد كـ ه ر لانه لا يقع عليه من المركز الا ح عمود واحد يساوي
لعمود ح ر على س ع وهو كل يه كل عمود على طرف القطر مثل ح على ح ك فانه يقع خارج الدايرة ولا يقع بينه



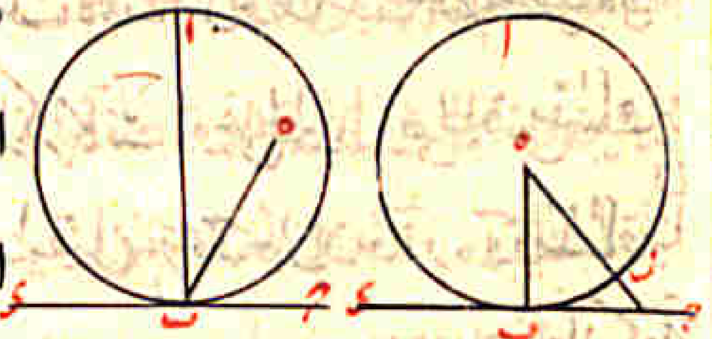
وبين المحيط خط آخر والا فليقع داخلها مثل ح ا ونصل ه ا وهو مثل ه ح فزاوية ه ا ح
قائمة ه ك ا و هف والا فليقع بينهما خط مستقيم كـ ح ح ونخرج من ه اليه عمود ه ط وقع
من جهة ح والا فليقع من جهة ك فلان زاوية ط ح ه وهي



بعض من القائمة حادة فزاوية ه ح ك منفرجة وزاوية ك قائمة هذا خلف فيقع في جهة
ح م فزاوية ط القائمة اعظم من ه ح ط الحادة فوترها ه ح اطول من ه ط هف وقد بين



من هنا ان كل خط عمود على طرف القطر فهو مماس يو نريد ان نخرج من نقطة آ الى
دايرة ب ح التي على ك خطا مماسا فنصل ك ا وعلى ك وببعد ا دايرة ا ح ومن ب عمود ب ح على
قطر دايرة ب ح الى دايرة ا و نصل ك ح ه ا فه ا مماس لان ب ك ك ح مثل ه ك ك ا و زاوية ك
مشتركة فه ا قائمة مثل ك ب ح فه مماس يز كل خط مماس مثل ح ك لدايرة آ على ب



فان الخط الخارج الى نقطة المماسة من المركز مثل ه ب عمود على ح ك
المماس والا فليكن العمود من المركز على ح ك ه ر فه ر ب قائمة فوترها ه ب
اطول من ه ر هذا خلف وبالعكس فان كان المركز على العمود على
المماس والا فليكن ه ر نصل ب ه فزاوية ه ب ح قائمة وهي اقل منها هف



يح الزاوية التي على المركز كـ ب ك ح مثلا التي على المحيط كـ ب ا ح اذا كانتا على قوس واحدة اما
ان كانتا واحد الاضلاع التي على المركز بمنصفا للتي على المحيط مثل ب ا ح فظاهر ان خارجة
ب ك ح مثل داخلتي ح و ا المساويين لتساوي الساقين فهي ضعف زاوية ا وان وقعت
تقاطع ضلع من زاوية لضلع من اخرى مثل ما في هذا الشكل فلنصل ا ك ولنخرجه الى ه فزاوية



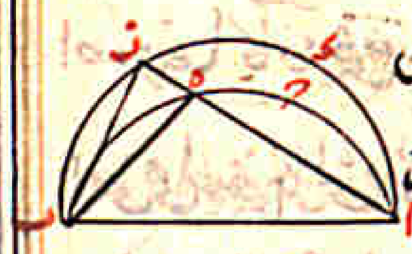
ه ك ح ضعف زاوية ه ا ح فيذهب منهما زاوية ه ك ب ضعف زاوية ه ا ب فيبقى زاوية ح ك ب ضعف
زاوية ح ا ب واما ان كانت الزاويتان يقسمها خط واحد نخرج من ك الى ا و الى ه مثل ما
في هذا الشكل فيبين ان ب ك ه ضعف ب ا ك وكذا ه ك ح ضعف ه ا ح فجميع ب ك ح ضعف ب ا ح



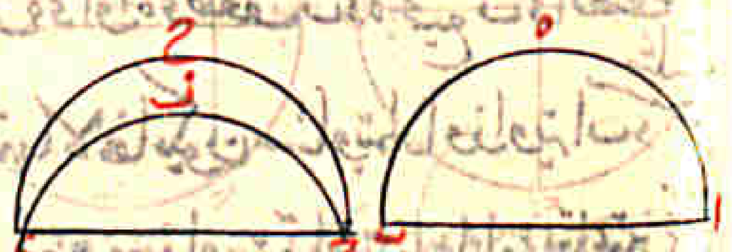
يط اذا كانت في قطعة واحدة زاويتان على المحيط كـ ا ح ه ك فهما متساويتان لانهما نصف
ح ك ح المركزية يط كل دايرة يقع فيها سطح ذو اربعة اضلاع كـ ا ب ح ك فكل زاويتين



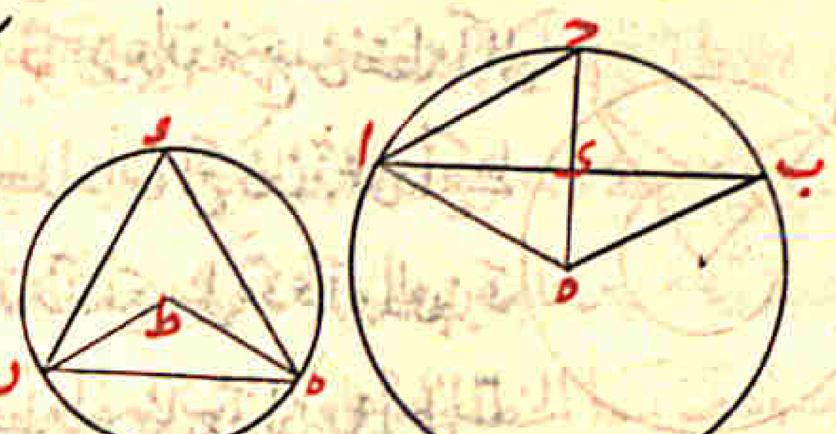
متقابلتين معادلتين لقائمتين ونصل ا ح ك ب فـ ا ح مثل ب ك ح و ا ك ب مثل ا ح ب فزاويتا
ب ك ح ا ك ب مثل زاويتي ب ا ح ب ح ا وهما مع ا ب ح مثل قائمتين و ا ك ح و ا ب ح كقائمتين
ك لا يقوم على خط واحد قطعتان متشابهتان من دايرتين



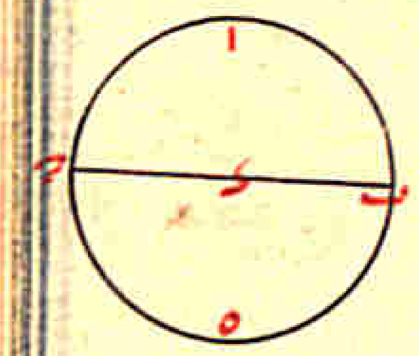
مختلفتي الصغر والكبر كـ ا ه ب ا ح ب والا فلنصل خط ا ه ولنخرجه الى ح ونصل ه ب و ح ب
فـ ه ب الخارجة كـ ح ب الداخلة هذا خلف كا وكذلك لا يقع على خطوط متساوية
مثل اب ح ك على ا ح ا ك والا فلينطبق ا ح على ا ك فينطبق القطعة



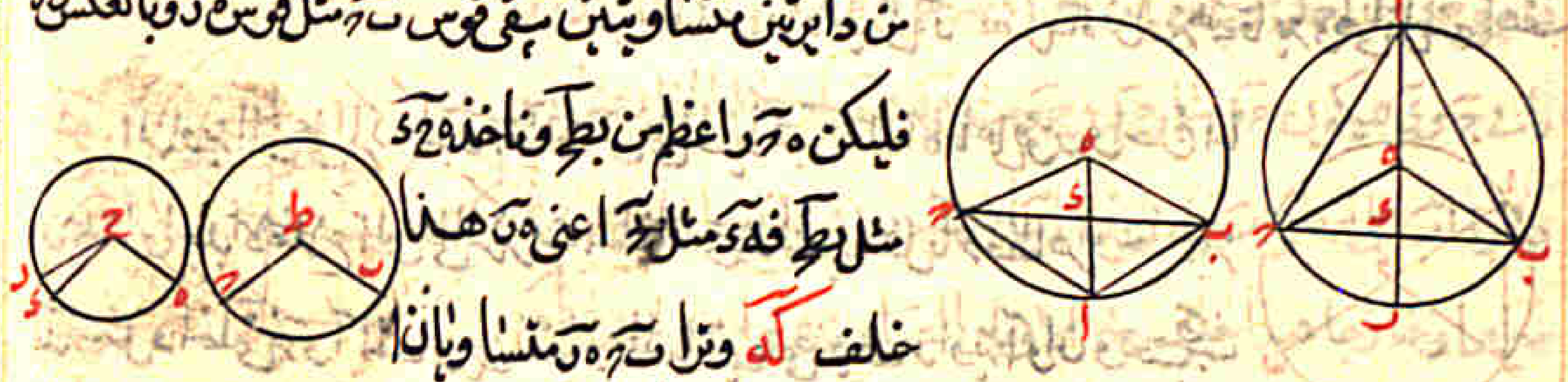
على القطعة ويقومان على خط واحد هذا خلف كب
نريد ان نتم قطعة دايرة فان كانت نصف دايرة فهو المركز
وان لم يكن نصف دايرة فانا ننصف وتر ب ح على ك ونقيم على ك عمود ا الى القوس ونصل ب ا فلان زاوية ك
قائمة وزاوية ا حادة فيقيم على ب من خط ا ب زاوية ا ب ه مساوية لزاوية ا فان كانت القطعة اكبر من نصف دايرة



كانت زاوية اده داخل المثلث لان زاوية ابد اعظم
من آ فوقع خط ده مثل ما في احد الدائرتين وان
كانت اصغر وقعت خارجه مثل ما في الثانية ولان
دا عمود فعليه المركز ولان زاويتي آ و ب ه اقل من قائمتين
فيلتقيان على ه فهو المركز ونصل هج فانه مثل هب وه من مثلث ه د ب مثل هج من مثلث ه د ج فخطوط هب ه ا
هي متساوية كح الزوايا المتساوية في الدوائر المتساوية على المركز كانت او على المحيط وهي على قسي متساوية
اما التي على المركز فمثل ب ح ج ه ط د والتي على المحيط مثل با ج ه د ز لنصل ب ج ه د فلان ب ا ج ه ز د متساويان



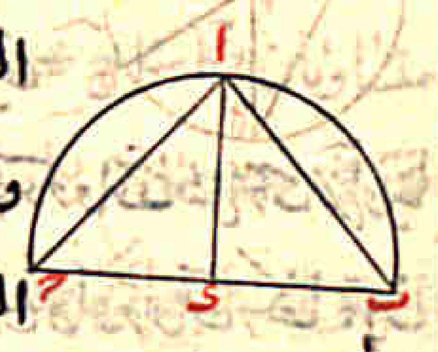
من دائرتين متساويتين بقي قوس ب ح مثل قوس ه د وبالعكس وان كد



فليكن ه ح د اعظم من ب ط ح ونأخذ ه ح ي
مثل ب ط ح فه ي مثل ب ح اعني ه د هذا
خلف كه وترا ب ح ه د متساويان لانا



لانا نصل من ط ح المركز ط ب ط ح ومن ح المركز ح ه ح د فيصير زاويتا المركز من المثلثين متساويتين لتساوي النظاير
والقوسان متساويتين وبالعكس يعمل كذلك
فيكون زاويتا ط و ح متساويتين فقاعدتاهما وترا
ب ح ه د متساويان كو نريد ان ننصف قوس
ب ا ح فننصف وترها على د ونقيم د ا عمودا الى



القوس فقد ننصف القوس فلنصل ب ا ا ح فضلعا ا د د ب مثل ضلعي ا د د ح كل النظير
وزاويتا د متساويتان فب ا مثل ا ح فقوساهما متساويتان كز اذا كان في نصف

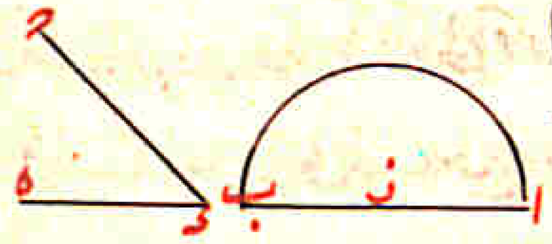


الدائرة زاوية على القوس مثل ب د ا فهي قائمة وفي
اصغر منها كا ا د فهي منفرجة وفي اكثر منها كا ب د وهي حادة لكن زاوية القطعة
التي هي اصغر كالتي من ا د الوتر و د ز القوس حادة والتي هي اعظم كالتي من ا د
الوتر و د ح القوس حادة والتي هي اعظم كالتي من ا د الوتر و ا ب د القوس منفرجة
فلنصل ه د ونخرج ب د الى ح فزاوية ه ا د مثل ه د ا فب ه د ضعف ه ا د و ا ه د ضعف ه ب د فجميع ب د ا نصف زاويتي مثلث
المعادلتين لقائمتين فهي قائمة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها لانها تكون مساويتها وزاوية ا ب د من
ا د ب اقل من قائمة فهي حادة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها وهي مع زاوية ز المقابلة لها مثل قائمتين فزاوية
ز منفرجة وكذا كل زاوية تقع في قطعتها ولان ه د عمود فزاوية ح د ا قائمة فزاوية القطعة الصغرى وهي ا د ز
حادة لانها جزؤها فظاهر ان الزاوية العظمى اكبر من قائمة وهي زاوية ا د ب كح اذا ماس خط مستقيم

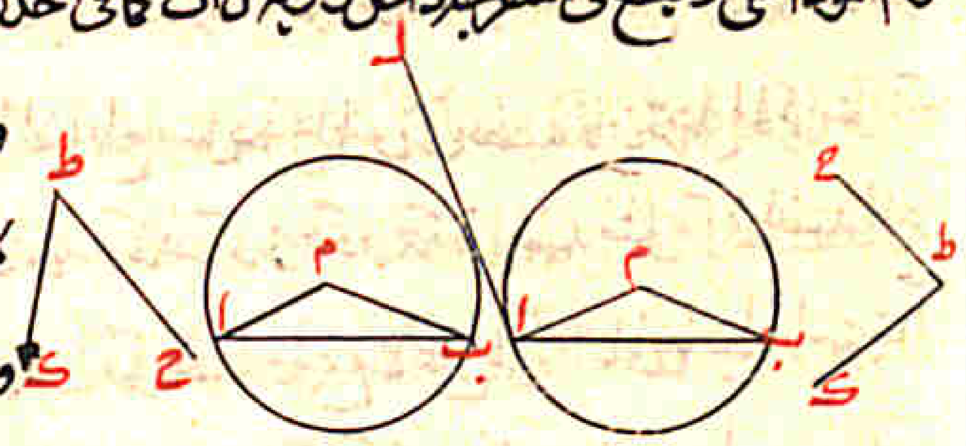
دائرة وخرج من نقطة المماسة خط مستقيم وقطع الدائرة كخط ب ز من د ه فان كل واحد من زاويتيه مثل
اللتين يقعان في القطعة على التبادل ز ب د كالتي تقع في قطعة ز ا ب و ز ب ه كالتي
تقع في قطعة ب ط ز فان كان الخارج من المماسة عمودا فانه يمر بالمركز ويقسم الدائرة



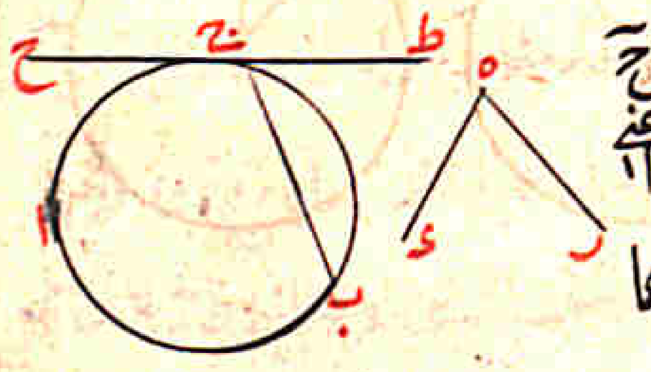
بنصفين فيكون كل قطعة يقبل قائمة مثل التي على المماسة وان لم يمر على المركز فلنخرج
عمود ب ا ونعلم ط في قوس ز ط ب ونصل ط ب ا ز ط ز فزاويا مثلث ب ا ز مثل
قائمتين ومثل اللواتي على نقطة ب وا ز ما التي على النصف قائمة مثل ا ب ه و ا ب د مشترك فز ا ب مثل ز ب د و ز ا ب و ز ط ب
المتقابلتان من ذي اربعة اضلاع مثل قائمتين مثل ز ب د ز ب ه و د ا ب مثل ز ب د فز ب ه مثل ز ط ب وكل زاوية
ما يقع على تلك القطعة بعينها وهي مساوية لزاوية ز وهي قائمة وكذلك كل زاوية يقع في قوس ا ز ط منفرجة وكل
كل زاوية يقع في قوس ا ز ط حادة كط نريد ان نعمل على ا ب قطعة دائرة يقبل زاوية كزاوية معلومة ولكن
اولا قائمة كـ ح د ه فلنجعل ز النصف مركزا وببعد ز ا نصف دائرة فهو قابلها



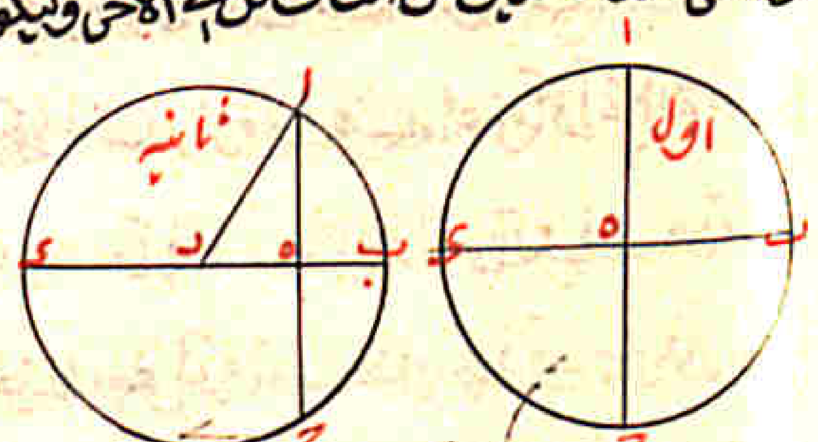
لا محالة وان لم يكن قائمة بل منفرجة او حادة اعملنا على آ زاوية ل ا ب مثل ك ط ح
وام عمودا على ل ا فيقع في المنفرجة داخل زاوية ل ا ب كما في احد الشكلين وفي الحادة خارجها كما في الشكل الثاني



وعلى ب زاوية ا ب م مثل ب ا م فليلتقيان على م
لانهما انقص من قائمتين و م ا م ب متساويان
وعلى م وببعد م ا دائرة فيقبل قوس ا ب الصغرى
الزاوية المنفرجة والكبرى الحادة مثل ل ا ب المبادلة
اعني ك ط ح وعلى هذا المثال بيان الحادة ويحتاج الى تصور شكلين ويكفي لهما برهان واحد ل نريد ان نفصل من

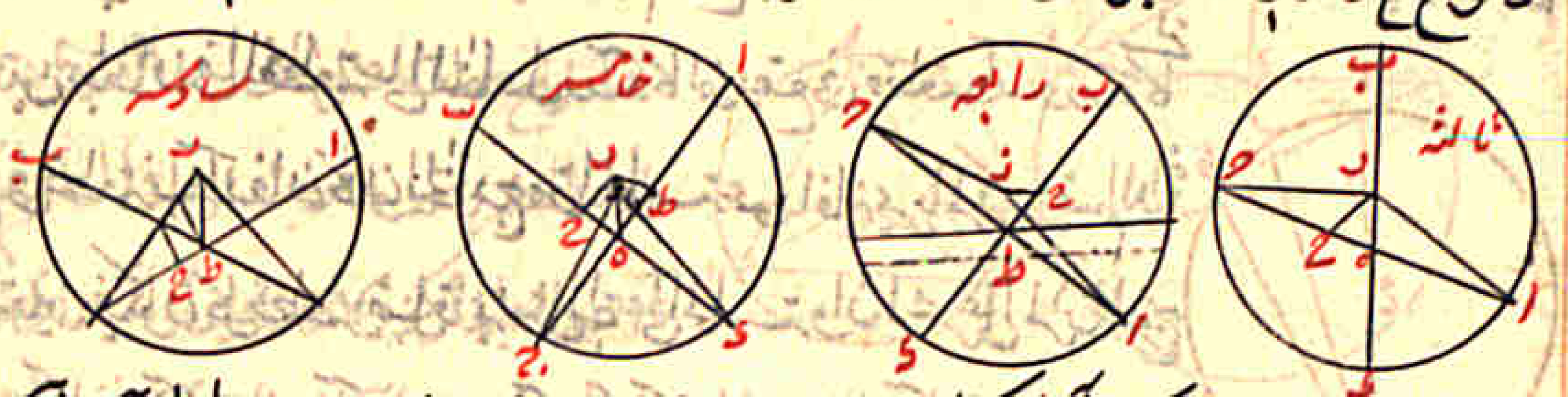


دائرة ا ب قطعة يقبل زاوية مثل ه د ز فنخرج خط مماسا للدائرة على ح
وعلى ح ح ب مثل ه د ز فيقبل قطعة ب ا ح مبادلة مساوية لـ ب ح ط اعني
ه د ز لا كل وترين يتقاطعان في دائرة فان ضرب كل قسم من احدهما
في الآخر منه كالقسمين من الثاني كل في الآخر وليكونا اولا قطرين مثل ب ه ا ح على ه في الدائرة الاولى فظاهر

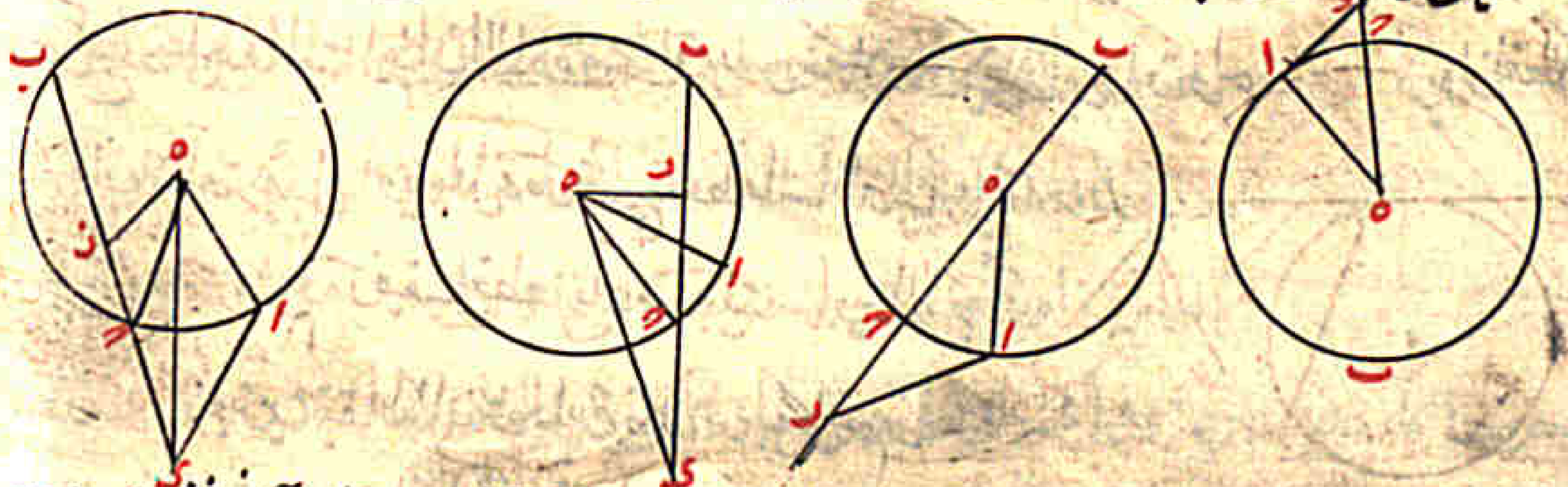


ان الاقسام متساوية وان ب ه في ه د كا ه في ه ح وليكن
احدهما قطرا عمودا يقاطع ا ح الوتر كما في الدائرة الثانية
على ه ونعم ركزنا ونصل د ا ب د منتصف على ز ومختلفين على ه
فب ه في ه د و ز ه في نفسه كربع ز د اعني د ا في نفسه و ا ه في نفسه بل ا ه في نفسه مثل ا ه في ه ح
لان ا ه و ه ح نصفا ا ح متساويان يذهب ز ه في نفسه المشترك يبقى ب ه في ه د كا ه في ه ح وليكن قطرا
غير عمود كما في الثالثة ومن ز عمود ز ح على ا ح فا ح بنصفين ومختلفين فه ح في ا ه و ه ح في نفسه كا ح في نفسه

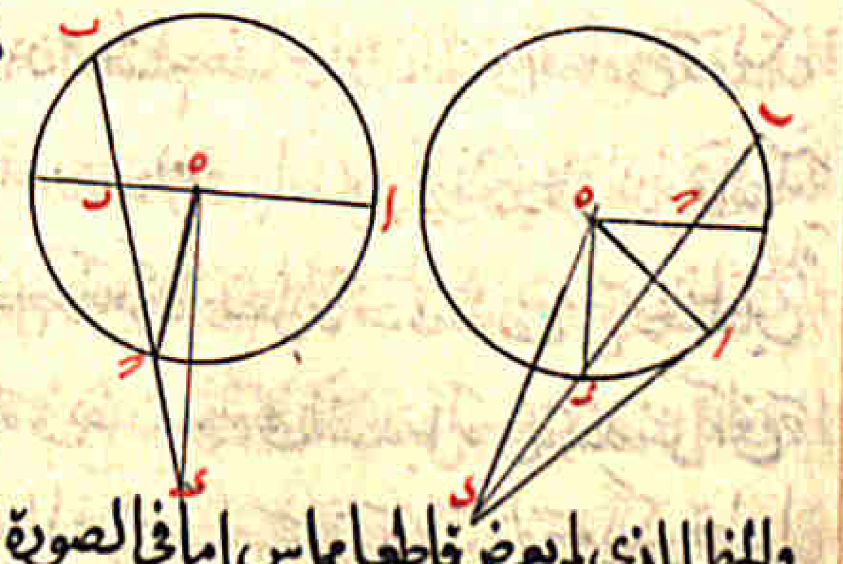
وهومع ح ىكانى فى نفسه بل ىى فى نفسه الذى هو به فى ه ى و ه فى نفسه يذهب ه ى فى نفسه بل ن ح و



فى نفسهما سيبقى ب ه ه ى كره ى فى آ وليكونا وترين ولننصف اح دون ب ى ونخرج ن ح عمودا على ب ى ونه على اح
على المنصف فيه فى ه ى وه ح فى نفسه كلح فى نفسه وهو مع ى ح كل فى نفسه كز ى بل ن آ فى نفسه اعنى ن ه
ه آ كل فى نفسه يذهب ن ه فى نفسه بن ح ح ه كل فى نفسه سيبقى ب ه فى ه ى مثل آه فى نفسه اعنى آه فى ه ح المساوى
له وليتقاطعا بمختلفين كما فى الخامسة والسادسة اما ولا واحد منهما يقطع عموده احد الوترين كما فى
الخامسة او عمود الابعد منهما يقطع الوتر الاقرب الى المركز كما فى السادسة ولنصل ن ه ن ى ن ح ولنخرج
عليهما عمودى ن ح بط فاه فى ه ح وه ط فى نفسه كط آ فى نفسه وهو مع ط ن فى نفسه كز ى فى نفسه اعنى ن ى
فى نفسه اعنى ى ح فى نفسه وح ه فى نفسه وب ه فى ه ى يذهب ط ن ط ه كل فى نفسه بز ه فى نفسه اعنى ح ه
ح ه كل فى نفسه سيبقى ب ه فى ه ى كاه فى ه ح لب نقطة ى خارجة من دائرة آب وخرج منها ى ب الى الدائرة
قاطعا و ى آ مماسا فضرب ى ح الخارج فى كل القاطع مثل ى آ المماس فى نفسه فان مر على المركز مثل ى ح ب
وه مركز نصل آه فقد نصف ح ب ونزيد فى طوله ح ى فب ى فى ح ى وه ح فى نفسه مثل ه ى فى نفسه اعنى آ
ا ى كل فى نفسه لان زاوية المماسة قائمة يذهب آه فى نفسه وليقع لا على المركز اما فى جانب المماسة مثل احد
الشكلين واما لا فى جانب المماسة مثل الشكل الاخر ولنصل ه ى آه ح ه ونخرج ه ز عمودا ينصف ب ح



فب ى فى ح ى وح ه فى نفسه مثل ه ى فى نفسه وهو مع
ن ح فى نفسه مثل ه ى فى نفسه اعنى آو آ ى كل فى نفسه
يذهب ه آ فى نفسه مثل ه ح اعنى ه ى فى نفسه وح ز فى
نفسه سيبقى آ ى فى نفسه مثل ب ى فى ح ى وهبنا البيان
فى الشكل الاخر ونقول اذا كان الحال فى الضرب على ما وصفنا

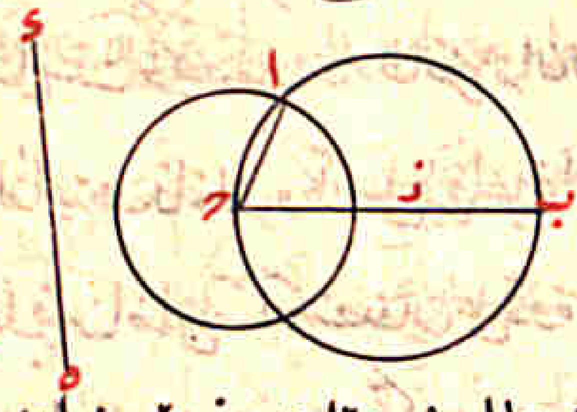


والخط الذى لم يعرض قاطعا مماس اما فى الصورة الاولى لان ضرب ى ب فى ى ح مساو لضرب ى آ فى نفسه
وضرب ه ح فى نفسه مساو لضرب ه آ فى نفسه فجميع ضربى ذانك كضربى هذين لكن ضرب ى ه فى نفسه ح ه

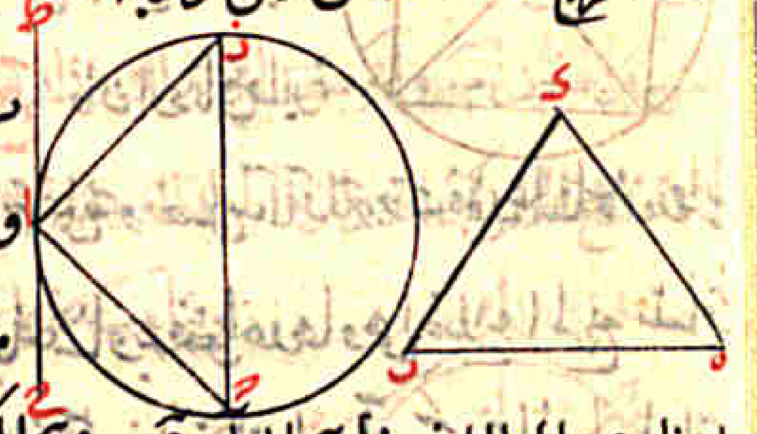
وه ح فى نفسه مساو لده فى نفسه ب ه ى فى نفسه مساو لدا فى نفسه وه آ فى نفسه فزاوية آ قائمة فخط ى آ
مماس ومثل هذا يعلم فى الصورة الاخرى

المقالة الرابعة

الشكل المماس باضلاعه جميع زوايا شكل فيه يقال له المحيط آ نريد ان يوقع فى دائرة آ ح وترا مثل
ى ه الاصغر من قطرها ب ح فنخرج قطرها ب ح ونفصل منه ح ز كى ه



وعلى ح ببعد ح ز دائرة آ ح ونصل آ ح فآ ح هو الوتر المساوى لى ه
وهو ظاهر ب نريد ان فيها مثلثا مساوى الزوايا لزوايا مثلث
ى ه ز فنخرج ح ا ط مماسا على آ وعلى آ زاوية ط آ ب مثل ى ه وح آ ح مثل ه ى وهما اصغر من قائمتين فيبقى بينهما زاوية
ب آ ح مثل زاوية ى ونصل ب ح فيكون ا ح ب مثل ط آ ب المبادلة
وا ب ح مثل ح آ ح والثانية مثل الثالثة لان مجموع زوايا كل مثلث



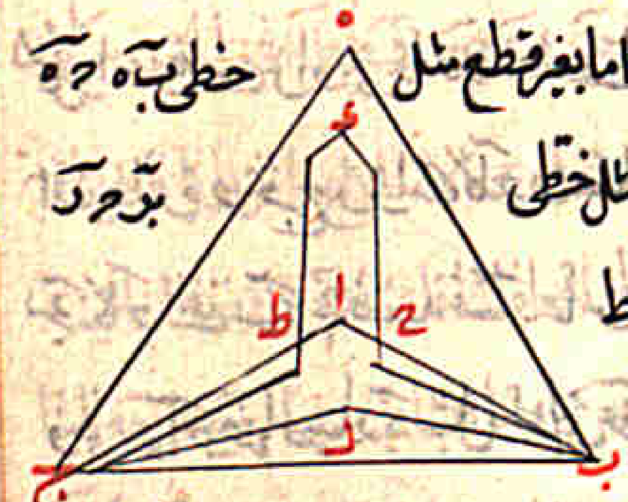
مساو لمجموع زوايا كل مثلث لانها مساوية لقائمتين ج فان
اردنا محيطا بها اخرجنا ه ى الى ط وح ى من ح المركز آ ح كيف ما وقع وعلى آ ح زاوية ب ح ا مثل ى ه ك وح ح ب
مثل ى ه ط وعلى نقطة ا ب ح مماسات يلتقى لا محالة على ما قلناه على
م ل ه فقد علمنا لان كل زاويتى ح ب قائمة فح وم معادلتان ان



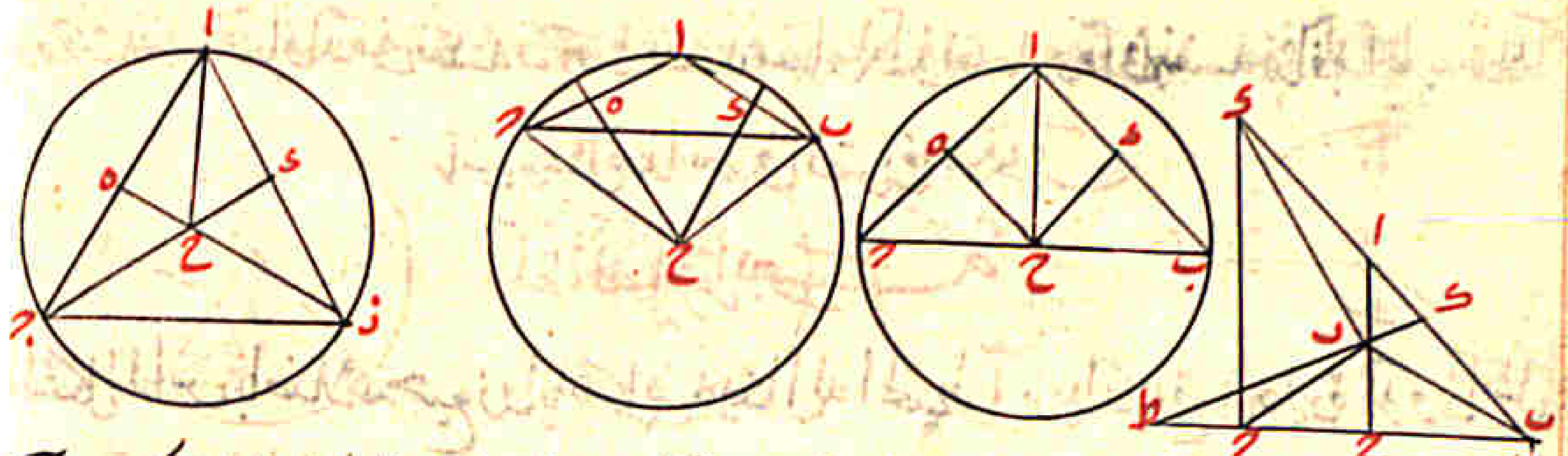
لقائمتين وح ب مثل ى ه ط فم كه ه ز ولذلك ه كه ه بيقى
آ مثل ى د فان اردنا فى مثلث آ ح دائرة نصفنا سرزاوية
ب ح بخطى زاوية ح يلتقيان على د ونخرج اعمدة ب ح ه ز ى على الاضلاع وعلى د وببعد ز ح دائرة ولان زاويتى ب



متساويان وقائمتاه ه ح وضلع ب د مشترك فه د مثل ز ح وكذلك ى د مثل ز ح وح د
ه د ى د متساوية فالاضلاع الثلاثة تماس الدائرة لان زواياه ه ح وى قوائم ه
كل مثلث مقسم زاويتان منه بخطين يلتقيا لا محالة فانهما يلتقيان داخل
المثلث مثل خطى ب ى ح د من مثلث ا ب ح والا فليلتقيا خارج المثلث اما بغير قطع مثل خطى ب ه ح ه



فيكون زاوية ه ح ب البعض اكبر من زاوية ا ب ح الكل واما بقطع مثل خطى ب ز ح د
يقطعان ضلعى ا ب ا ح على ح وط فيكون سطحا ا ح ح ا احاط
بها خطان مستقيمان وهذا محال و كل مثلث يقسم زاوية
منه بنصفين فان كل نصف منها حادة فانها ان كانت قائمة او اكبر وكل مثلث فان زواياه الثلث كقائمتين
وكل مثلث يقسم زاويتان منه بنصفين ويلتقيان فان العمود الخارج من نقطة الالتقاء على الاضلاع يقع
فى داخل المثلث اما على قاعدة زاوية القسمة مثل ح ز من مثلث ب ح ا الذى ب ى وح د منصفا زاويتى ب وح



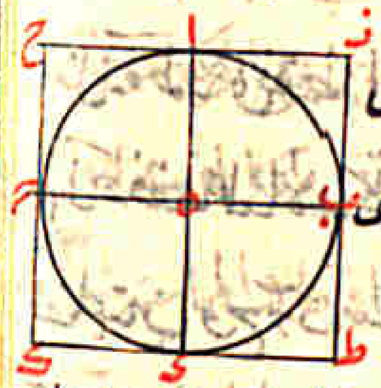
مثل مثلث اح بنصفين فانه ظاهر لانه ان وقع خارجا مثل خط زط كانت زاوية زحط الداخلة الحادة اكبر من زطح
القايمة هذا خلف وكذلك على غير قاعدة القسمة مثل زك على اب ولنصل زا فيعرض ما ذكرناه بعينه ز فان اردنا



عليه قسمنا ضلعى اب اح بنصفين على د و ه ونخرج منهما عمودان فيلتقيان لا محالة فنصل
ملتقاهما وهو ح ب و ح ه وا كيف وقع فلان ضلع اى اح مثل ضلعى ب ه ه ح وزاويتا ه
قايمة فوتر ب ح مثل وتر اح وكذلك وتر اح مثل ح ح وهى من المركز ح فان اردنا فى دايرة
اب ح د مربعا يحيط به الدايرة فقاطعنا قطريها اعمدة ب د اح على ه ونصل ب ا ا د د ح ح ب فقد علمنا لان زوايا

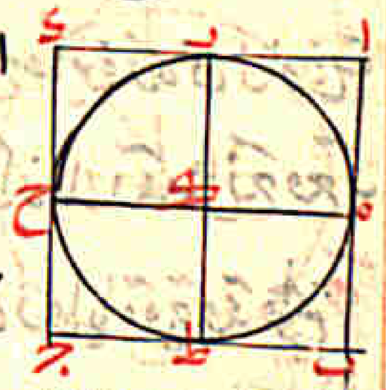


المثلثات الاربع واضلاعها المحيطة بها متساوية فقواعدها وهى اضلاع المربع متساوية
ط فان اردنا عليها اخرجنا القطرين كذلك وعلى نقطتها وهى ا ح د ب فى المحيط مماسات



فيلتقى لا محالة كما قد علمت على نقطة ح ل ط ك فزك هو المربع لان كل
مربع من الاربع زاوية المركز المماسة منه قوايم فالرابعة قايمة واضلاعها متساوية لنصف
القطر وكل ضلع ك ط ضعف اضلاعها فاضلاع ح ك متساوية ى فان اردنا
الدايرة فى مربع اب ح د نصفنا كل ضلع ووصلنا كل منتصف بمقابله فيقاطع لا محالة على مثل ك ومعلوم
ان ك ه ك ح ك ط ك ح اللواتى هى موازيات لانصاف متساوية متساوية يا فان اردنا





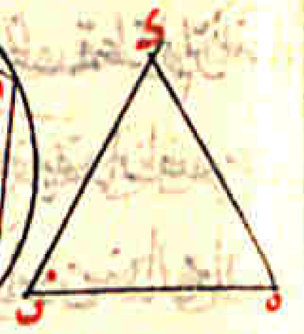
عليه اخرجنا القطرين المتساويين فنصفناه على ه فهو المركز
لان الخطوط الاربعة الخارجة عنه متساوية وذلك ظاهر
لتساوى الزوايا التى هى انصاف قوايم يب نريد ان نعمل مثلثا متساوى الساقين يكون
كل واحدة من زاويتى قاعدته ضعف الثالثة فيحيط اب ونقسمه على ح ما يكون اب فى ب ح كاح فى نفسه وعلى



اب دايرة ونخرج وتر اب كاح ونصل اد ح د وعلى مثلث اح د دايرة فضرب اب فى
ب ح كاح اعنى ب د فى نفسه ف ب د مماس وزاوية ب د ح مثل مبادلتها فى القطعة
وهى د اح فزاويتا ب د ا مثل زاويتى ح ا د ا ح اعنى خارجه ب ح د وزاويتا ب د
د ح لان اب اد متساويان فاذن ح د مثل ب د اعنى اح فخارجه ب ح د اعنى زاوية د ضعف زاوية ا
وزاوية ب مثلى زاوية ا فقد علمنا يح نريد فى دايرة اح مخمسا متساوى الاضلاع والزوايا فنعمل مثلث
د ه ز على ما ذكرنا وفى دايرة اح مثلثا مساوى الزوايا له ا ب ح وننصف زاويتى ب و ح التى كل واحدة منها

بضعف الثالثة بخطى ب د ح ه ونصل ا ه ه ب ح د د ا فقد علمنا





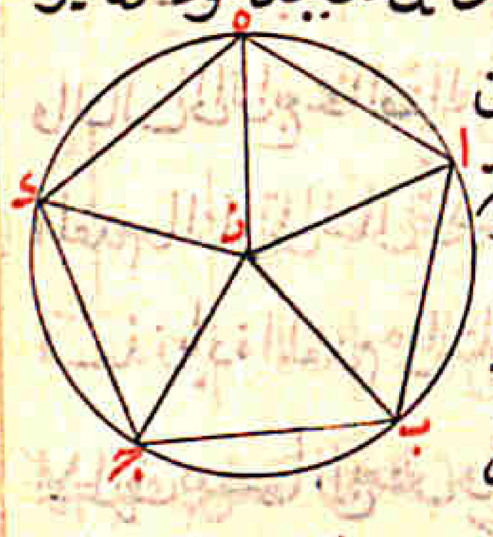
المخمس لان زاويتى ب وزاويتى ح وزاويتى ا من المثلث خمس متساوية
فقسيها الخمس متساوية فاوتارها الخمس متساوية وثلثة اضعاف كل
قوس متساوية والزوايا الخمس التى يقع كل واحدة منها على مجموع ثلثة
منها متساوية يد فان اردنا عليها عملنا اولا فيها وحفظنا النقط وعليها مماسات يلتقى لا محالة على نقطة



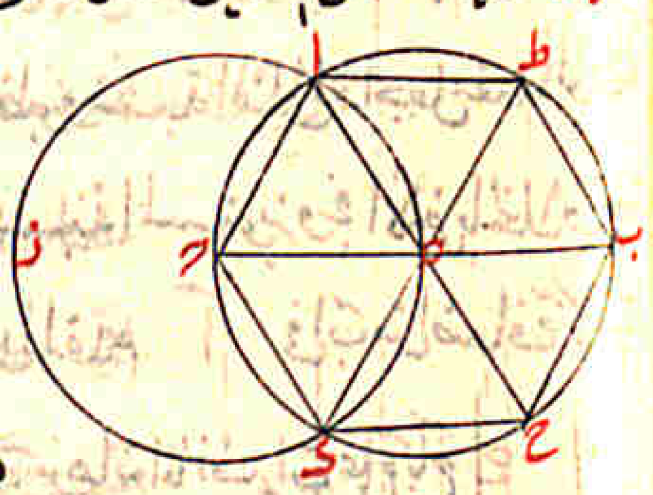
خمس ك ط ك ل ح فهو المخمس وليكن المركز م ولنصله بالنقطة العشر فقد خرج من نقطة ز
خطان مماسان ز ا ز ب فهما متساويان لان ضرب كل واحد منهما فى نفسه مساو لضرب
القاطع فيما خرج من الدايرة وام مثل م ب و ز م مشترك فان زاوية ا م ب اعنى ام ز لتساوى
القوسين ضعف ام ز و ا م ح ضعف ا م ح لذلك وزاويتا ا متساويتان و ا م مشترك فاح كا ز بل ح ز ولذلك ح ك ط ضعف ح ز ك ط
والاضلاع الخمس كذلك والزوايا كذلك متساوية فقد بان ما علمنا يه وان اردناها فى مخمس اب ح د ه نصفنا



زاويتى ا و ب بخطى ا ز ب ز ويلتقيان لا محالة داخل المخمس على قياس ما مر ثم نصل الزوايا
ونخرج منه اعمدة على كل ضلع ولان ضلعى ح ب ح ز مساويان لضلعى ا ب ب ز وزاويتا
ب متساويتان فح ز مثل ا ز وزاوية ز ح ب مثل زاوية ز ا ب فيبقى د ح د مثل زاوية
د ح ب وكذلك ساير الزوايا والاضلاع ولان زاويتى ز ك ط ز ط ك متساويتان
لنظيرتيهما زاويتا ز ح ط ز ط ح وضلع ط ز مشترك فقاعدة ك ط مثل قاعدة ط ح فح ط نصف ح ى وكذا ح ك نصف ح د
فح ك ح ط متساويان و ح ز مشترك فط ز مثل ك ز وكذا ساير الاعمدة فالدايرة التى نعمل على ز ببعد عمود منها يكون

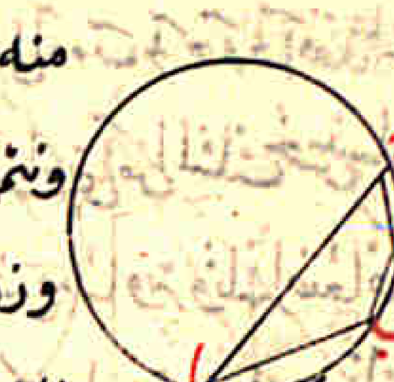


مماسة من داخل المخمس يو فان اردناها على المخمس نصفنا زاويتين حتى يلتقيان
على ز فهو المركز وبعده والزوايا دايرة ونصل ز بالزوايا فتبين ان الخطوط الخارجة
من ز الى الزوايا يكون متساوية فالدايرة محيطة به وذلك ما اردنا ان نعمل
يز نريد ان نعمل فى دايرة مسدسا فنخرج قطر ز ح وعلى ه مركزها ح ونصل



ا ه ه د الى ط و ح ونصل اح ح د د ح ح ب ب ط ط ا فهو المسدس لان
مثلث ا ه ح ومثلث ه ح د متساوى الاضلاع والزوايا فكل زاوية
منه ثلثا قايمة ف ه ح مقاطعاتها ثلثا قايمة فله ح ايضا الباقية من
قايم ه ح على ب ح ثلثا قايمة فله ح ايضا الباقية من قايم ه ح على ب ح ثلثا
قايمة فقاطعها ط ه ا ثلثا قايمة سيبقى ب ط ه ثلثا قايمة فالست متساوية القسى والاوتار والزوايا وكل
كل زاوية من المسدس مثل وثلث قايمة فجميعها متساوية يح فان اردنا فى الدايرة شكلا ذا خمس عشرة
قاعدة متساوية وزواياه اخرجنا اولا اح ضلع المثلث و اب ضلع المخمس فيكون فى قوس اح خمسة اوتار

منه وفى قوس اب ثلثة اوتار يسقى لقوس حب الفصل وتران فيضعها على اى ونصلها



ونتمم بان يلقى فيها اوتار امساوية لخط بد فنخرج على تلك القسمة خمسة عشر وترا متساو

وزوايا ها على قياس ما تقدم نعمله على الدايرة والدايرة عليه وفيه الجزء مقدار اصغر من

مقدار اكبر يقدره وذو الاضعاف مقدار اعظم من مقدار اصغر يقدره النسبة انه مقدار من مقدار بمجانسه

المناسبة مشابهة النسب المقادير وذوات النسبة هى التى تزيد بعضها على بعض بالتضعيف

المقالة الخامسة

المقادير التى نسبتها واحدة هى التى اذا اخذ للاول والثالث والثانى والرابع اضعاف متساوية كم كانت

اى اضعاف كانت وجدت اضعاف الاول والثالث اما ناقصين معا واما زايدين معا واما متساويين معا

لاضعاف الثانى والرابع المقادير التى نسبتها واحدة فهى المتناسبة واذا كانت اضعاف الاول زايدة

على اضعاف الثانى واضعاف الثالث غير زايدة على اضعاف الرابع فالاول اكبر نسبة الى الثانى من الثالث

الى الرابع اقل المناسبة فى ثلث مقادير واذا كانت ثلثة مقادير متناسبة على نسبة واحدة فان نسبة

الاول الى الثالث هى نسبته الى الثانى مثناة بالتكرير وكذا الى الرابع مثلثة والى الخامس مربعة واذا كانت ثلثة

مقادير للاول الى الثانى نسبة ما وللثانى الى الثالث كيف اتفقت فنسبة الاول الى الثالث مولفة من نسبة

الاول الى الثانى والثانى الى الثالث وكذا لو كانت اربعة • كل اثنين على نسبة ويجوز ان يكون مكان الثانى

والثالث واسطة واحدة يقع بين طرفى نسبة الاول منهما اليها كنسبة الاول كان الى الثالث ونسبتها

الى الثانى كنسبة الثالث كان الى الرابع فانه يكون نسبة الاول الى الرابع مؤلفة من نسبة الاول الى الثانى

والثالث الى الرابع مخالفة النسبة وعكسها هى نسبة التاليين الى المقدمين • ابدال النسبة نسبة المقدم الى

المقدم والتالى الى التالى تركيب النسبة نسبة المقدم والتالى مجموعين فى كل واحد منهما الى الثانى تفصيل النسبة

نسبة زيادة المقدم على التالى الى التالى قلب النسبة نسبة المقدم الى الذى زيادته على التالى نسبة المساواة نسبة

الاطراف بعضها الى البعض ورفع الوسايط المناسبة المنتظمة هى فى مقادير وبعددها مقادير يكون نسبة

المقدم الى التالى فى تلك العدة كنسبة المقدم النظير الى التالى النظير ونسبة التالى اذا جعل مقدما الى تال اخر

كنسبة تال اخر الى تال اخر والمضطربة هى ان يكون فى احديهما النسبة المستوية وفى الاخرى بالخلاف نسبة

المقدم من الاول الى تاليه كنسبة التالى فى الاخرى الى نظير ذلك المقدم ا فى اب من اضعاف ح كما فى

دى من اضعاف ز ففى جميع اب دى من جميع ح ز كما فى اب من ه برهانه انا نقسم اب على با ح

حب ودى على ز ح ط طى فاح مثل ه وحط مثل ز فجميع اح حط مثل ه ز وكذلك حب طى مثلها

وز فيزيدهما على اح حط يكون جميع ذلك ضعف ه ز بعدد ما ان ضعفه ه ب فى اب الاول

من اضعاف ح الثانى كما فى ده الثالث من اضعاف ز الرابع وفى بح الخامس من اضعاف ح الثانى كما

فى ط الساد س من اضعاف ز الرابع ففى جميع اح الاول والخامس من اضعاف ح الثانى مثل ما فى

حط الثالث والسادس من اضعاف ز الرابع لان عدة ما فى اب من ح كعدة ما فى ده من ز فيزيد

على عدة بح من ح وهى مساوية لعدة ه ط من ز فيزيدهن هذه المساوية على عدة ده من ز المساوية

لعدة اب من ح فيكون زيدا على عدتين متساويتين عدتين متساويتين والاشياء المتساوية

اذا زيد عليها متساوية كانت متساوية فعدة جميع اح من ح مساوية لعدة جميع د ط من ز ح فى الاول من اضعاف

ب الثانى ما فى ح الثالث من اضعاف د الرابع وه ز اضعاف ا وح ط اضعاف ح بعدة واحدة

ففى جميع ه ز من ب ما فى ط ح من د فلنقسم ه ز باعداد ا وط ح على ح فيكون فى جميع الاول والخامس

اللذين هما ه ز من اضعاف ب ما فى الرابع والسادس الذى هو ط ح من اضعاف د ى نسبة

ا الى ب كح الى د واحد لقدرى ا ح اضعاف ه متساوية ولقدرى ب د اضعاف ط ح متساوية

وهى على نسبتها فلناخذ له ون اضعاف ك ل متساوية وح ولط

اضعاف س م متساوية وهى بعينها اضعاف متساوية ه ا ح وكما بين قبل هذا

فى ك ل وه ح اما زايدان معا على س ه وم واما ناقصان معا واما مساويان وهى اضعاف

ه ح ط فنسبة ه الى ح كذا الى ط ه ا ب اضعاف ح د وه ا المنقوص من اب

اضعاف ح د المنقوص منه ح د بتلك العدة ففى ه ب الباقى

من اضعاف ب د الباقى بتلك العدة ففى ه ب الباقى من اضعاف ب د الباقى بتلك العدة

برهانه انا نجعل فى ه ب من ح ح ما فى اه من ح د فزح مثل ح د المشترك فيبقى ح د مثل

ح ح ففى ه ب من ز ك ما فى ا ب من ح د و فان ا ب من ه ما فى ح د من ز و فى اح من ه

ما فى ح د من ز و فى اح من ه ما فى ط ح من د ففى ب ح من ه ما فى ط ى

من ز كذلك فيكون لما تقدم فى اب من ه ما فى ك ط الرابع والخامس

من ز فكط مثل ح د فط ى مثل ك ح فنقص ط ى س د اى ما فى ب ح من ه ز ا مثل ب فنسبتهما

الى ح واحدة ونسبة ح اليهما واحدة فلناخذ ى ه اضعافا

متساوية لها فقد مثلاه ضعفاهما وزيادتهما ومساواتهما

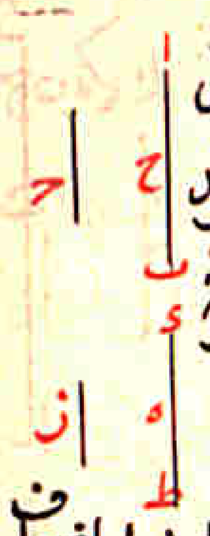
لن واحدة وهى اضعاف متساوية للثانى والثالثة

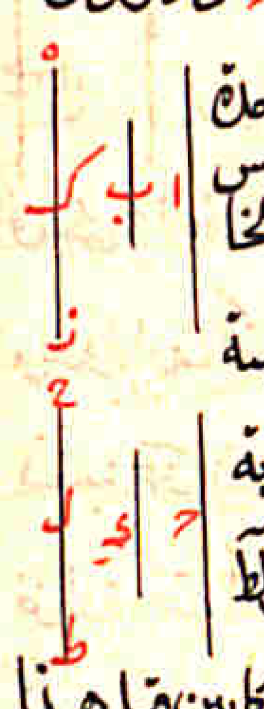
فنسبة ا و ب واحدة وكذلك نسبة ح اليهما

واحدة وبالعكس اذا كانت النسبة واحدة وهى

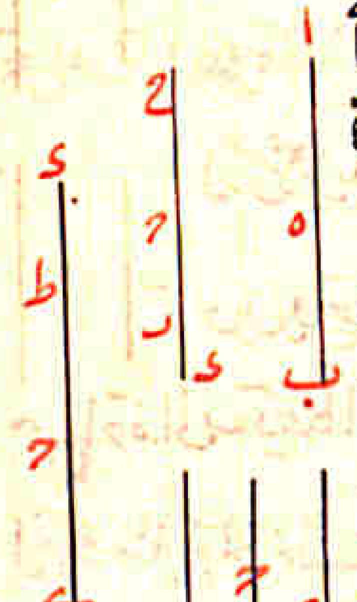
متساوية ح ا اعظم من ح فنسبته الى ح اكبر

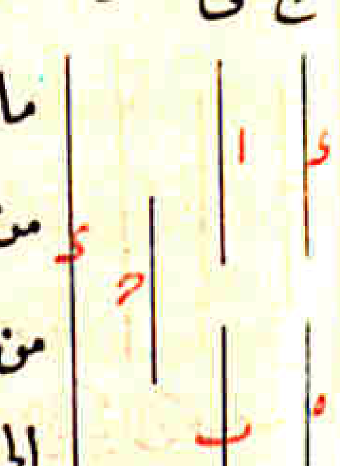
ونسبة ى الى ح اكبر فلناخذ ه به مثل ح فان كان اه اعظم من ى فليضعف















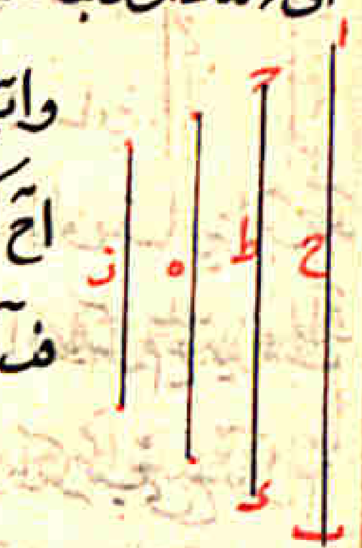
اح الى زح وان كان ليس اعظم من ح حتى يصير اعظم من د فلناخذ حط له ب وكل لط على
على تلك العدة وناخذ لد اضعافا حتى يصير اعظم من كل فليكن م ضعفه و ثلثه
اضعافه فاول ضعف زايد على كل هو مثل د و ك كاعنى حط ليس با صغر من ه و نح
اعظم من د فزط اعظم من ده اعنى م فكل اصغر منه فنسبة اب الى ه اعظم من نسبة
ح الى ه لان اضعاف اب اعظم من م اضعاف اضعاف د واضعاف ح ا اصغر منه وبالعكس
وتبين بهذا التدبير **ط** اب نسبتها الى ح واحدة وهما متساويتان والا فاحدهما
فليكن ب اعظم وهو اكبر نسبة وبالعكس **ى** ا اكبر نسبة الى ح من ب فا اعظم من ب والا فهو متساو لها فا للنسبة
واحدة او ب اكبر منه فنسبته اكبر وبالعكس لهذا بعينه **يا** نسبة اب مثل نسبة جد ونسبة ه ر مثل
نسبة حد فنسبة اب كه ر فلناخذ حط ك اضعافا متساوية لا ح ه ول م ه لب د ر
في زيادة ونقصان ومساواة ح على لك ط على م وايضا ك على ه ط على م ح على ل كط على
كط على ه فنسبة اب كه ر **يب** فان كانت نسبة حد اكبر من نسبة زه فنسبة
اب اعظم من ه ر لانه قد يكون لح اضعاف يزيد على د ومثلها لا يزيد على ر فليكن
اضعاف حط واضعاف ه ك لبن يزيد ط على م اضعافا فد ولا يزيد ك
على ه اضعاف ر فلناخذ ب ا اضعافا فح كما في ط من اضعافه و ل لب مثل م ك فيزيد ح على
ل ولا يزيد ك على ه فقد اخذ لا وه اضعافه ح ك متساوية ولب و ر اضعاف ل ه متساوية
ويزيد ح ولا يزيد ك فا اعظم نسبة الى ب من ه الى ر **يج** نسبة اب حد ه ر واحدة فنسبة
جميع اه الى ب د ر كا الى ب ولناخذ الاضعاف فيكون حملة ح ط ك في الزيادة والنقصان والمساواة لجميع
ل م ه مثل ح لن فنسبة جميع اه الى جميع ب د ر كنسبة ا الى ب **يد** نسبة اب كحد و ا
اعظم من ح ف اعظم من ده وكذلك في النقصان والمساواة لان ا كان اعظم من ح فنسبته
الى ب اكبر من نسبة ح الى ب وح الى د كا الى ب فح الى د اكبر من ح الى ب ف ب اعظم من د
وكذلك يتبين في المساواة والنقصان **يه** اب فيه من ح ما في ده من ر فنسبة اب الى ه كح الى ر فلنقسم اب
لح ط وده مثل م على ر فنسبة اح الى د ل وكذلك البواقي واحدة فالمقدمات كلها اعنى اب
الى التوالي كلها اعنى ده كاح الى د ل اعنى ح ر **يو** اب حد متناسبة فاذا بدلت يكون
متناسبة اح كب د فلناخذ اضعافه ر لا ب متساوية وحط لحد
متساوية فنسبة ه ر كح ط لانها على نسبة اب وحد وهي واحدة فنقصان وزيادة
ومساواة ه ر على ح ط واحدة فنسبة اح كب د **يز** نسبة ا الى ب كنسبة ح الى د
فنسبة ب الى ا كنسبة د الى ح ولناخذ لا وح اضعافه ر متساوية ولب و د اضعاف

ح ط متساوية فيكون ه ر اما زايدين واما ناقصين واما مساويين معا وكذلك يكون ح ط
اما زايدين واما ناقصين واما مساويين معا فنسبة ب الى ا كد الى ح **يح** نسبة اب
بالتركيب الى ب مثل حد الى د ر فبالتفصيل اه الى ب كحر الى زد فلنجعل في
ح ط من اه كما في ط ك من ه ب وفي ل م من حر مثل ما في ح ط من اه وفي م ه من رد مثل ما في ل م
من حد ففي جميع ح ك من اب ما في ل ه من حد وناخذ لب كس ولزد ع اضعافا متساوية
ففي ط س الاول والخامس من ه ب ما في م ع الثالث والسادس من زد وح ك لن اضعاف متساوية لاب حد
وط س م ح لب زد فح ك له اما زايدان معا واما ناقصان معا واما متساويان معا لط س م ع يذهب ط ك
م ه المشترك فينقص من كل واحد من لن م ع مساو لما ينقص من الاخر وكذلك من ح ك ط س يبقى ح ط ل م اما
زايدين معا واما ناقصين واما مساويين لك س رع فنسبة ا الى ه ب كحر الى زد **يط** وان كانت مفصلة
متناسبة كاب كحر ه ر فاذا ركبت فهي متناسبة فان لم يكن نسبة اح الى ب ح كده الى ح ر
فنسبة ح الى ح ر كنسبة ده الى ه ر وح اعظم من ده فح ر اعظم من ه ر هذا خلف وكذلك
يتبين ان كان الى اعظم من ه ر فيصير ر اعظم من اعظم منه هذا خلف **ك** اب حد نقص منهما
ه ب زد على نسبتهما فاه حر الباقيين على نسبتهما لان نسبة اب حد كه ب زد فبالابدال
اب ه ب كحد زد فبالتفصيل اه ه ب كحر زد وهو كاب حد **كا** فضل اب على حد
مساو لفضل ه ر على ط ح فاذا بدلنا وكان لاب فضل على ح فيكون له ر
على ط ح ذلك الفضل بعينه فليكن فضل اب هو ك ب وفضل ه ر لز وهما متساويان
فيكون اك مثل حد وه ل مثل ط ح فنسبة اك الى ه ل مثل نسبة حد الى ط ح وليكن فضل
اك على ل م وفضل حد على ط ح هو ح ه فيكون ام حه متساويين ولكن م ك ه ل
متساويان وكذلك د ط ح متساويان فنسبة م ب الى ه ر كنسبة ه د الى ط ح فيزيد على ب م ا وعلى ه د
ح ه فيكون زيادة اب على ه ر كزيادة حد على ط ح اللتين ولما ام ح ه **كب** نسبة اب كده وب ح كه ر
فبالمساواة ان كان ا مساويا او اعظم او اصغر من ح فكذلك د لز لان ا ان كان اكبر من ح
فنسبة ا الى ب اكبر من نسبة ح فنسبة ا الى ب اكبر من نسبة ح الى ب لكن ده كا ب وز ه كب ح فده
اكبر من ده فعلى هذا يتبين في غيره وكذلك ان كانت بالتقديم والتاخير اعنى اب كه ر وب ح كده وا
اعظم من د لان نسبة ه الى د اعظم من نسبة ه الى ح فز اصغر **كج** اح وده ر على نسبة واحدة
فبالمساواة اح كد ر وليكن ح ط اضعافا متساوية لا د وكل لب وم ه لح ر فح ه م ط له
على نسبة واحدة فح ان كان زايدا او ناقصا او مساويا لم وكذلك ط لن فنسبة اح كد ر
وان كانت النسبة على التقديم والتاخير وهي كذلك فليكن اب كه ر وب ح كده فيكون على

ذلك القياس نسبة الاضعاف كد اب الاول الى حـ الثانى مثل ده الثالث الى ز الرابع فنسبة الاول و



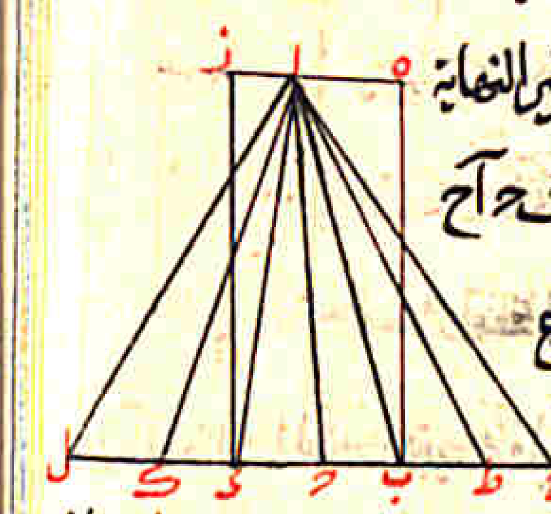
الخامس مجموعين الى الثانى كالثالث والسادس الى الرابع لان نسبة ا ت الى حـ كـ ه ت
الى ز و حـ الى حـ كـ ز الى ه ط فبالمساواة ا ت حـ كـه ه ط وبالتركيب ا ح حـ ت كـد ط ه وبـ حـ
الى حـ كـه ط الى ت فبالمساواة ا ح الى حـ كـ ط ت الى ز كه ا ت حـ د ه ر اربعة اقدار متناسبة



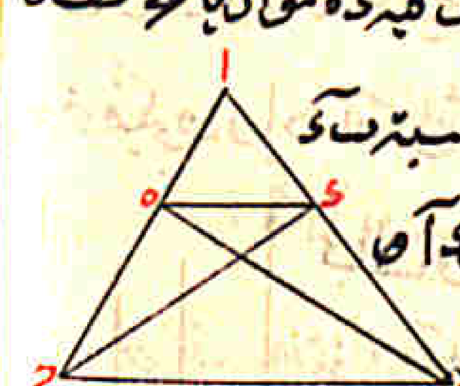
وا ب اعظمها و ز اصغرها فا ب و ز هما الاول والرابع مركبين اعظم من الباقيين مركبين فلنفصل
ا ح كـه و حـ ط كـ ز فنسبة ا ت الى حـ د كا ح حـ ط فيبقى ح ت اعظم من ط د ونجعل ا ح حـ ط مشتركين
ف ا حـ ط اعنى ا ت ز اعظم من د حـ ا ح اعنى حـ د ه تمت المقالة الخامسة ولله الحمد والمنة

المقالة السادسة

السطوح المتشابهة هى التى زواياها متساوية واضلاعها متناسبة والمتكافية هى التى اضلاعها
متناسبة على التقديم والتاخير ويقال ان الخط على نسبة ذات وسط وطرفين اذا كانت نسبة
الخط كله الى اطول قسمته كنسبة القسم الاطول الى القسم الاصغر ا السطوح المتوازية الاضلاع اذا كان
ارتفاعها بقدر واحد وكذا المثلثات فان نسبة بعضها الى بعض نسبة القواعد الى القواعد



كسطحى ب ا ى د ا ا د و ما القاعدتان ب حـ د ى ونخرج ب ى فى الجهتين الى غير النهاية
وناخذ ب ط ح كل واحد كـ ب حـ و ى ك كل واحد كـ د ى ونصل ط ا ح ا كا ل ا فمثلث حـ ا ح
ثلثة امثال ا حـ لانها مثلثات ثلثة متساوية لتساوى القواعد والوقوع
بين متوازيين وقاعدة ح حـ ثلثة امثال حـ د وكذلك ا ح ل لا ا حـ ه فح ل
لـ د فان زادت قاعدة ح حـ على حـ ل فمثلث ا ح حـ يزيد على ا حـ ل وكذلك ان نقصت او ساوت فاى اضعاف
احد الاول والثالث متساوية يزيد او يساوى او ينقص على اى اضعاف احد للثانى والرابع فنسبة الاول
الاول الى الحـ د الثانى كـ حـ الثالث الى الكـ الرابع ب مثلث ا ب حـ خرج من ا ب فيه د ه موازيا لـ ب حـ فقد

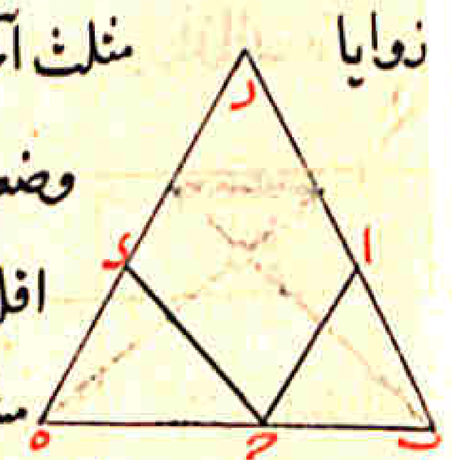


قطع الضلعين على نسبة واحدة فـ ب د د ا مثل حـ ه ه ا ونصل ب ه حـ د فنسبة ب د
د ا القاعدتين كنسبة مثلث ب د ه اعنى حـ د ه المساوية لها الى د ه ا بل حـ ه الى ه ا
وبالعكس لان مثلثى ب د ه د ه حـ يصيران متساويين فهما فى متوازيين
حـ مثلث ا ب حـ نصف زاوية ا منه ا د ف ب د الى د حـ كـ ا ب الى ا حـ ولنخرج حـ ه موازيا لـ د ا ف ب ا

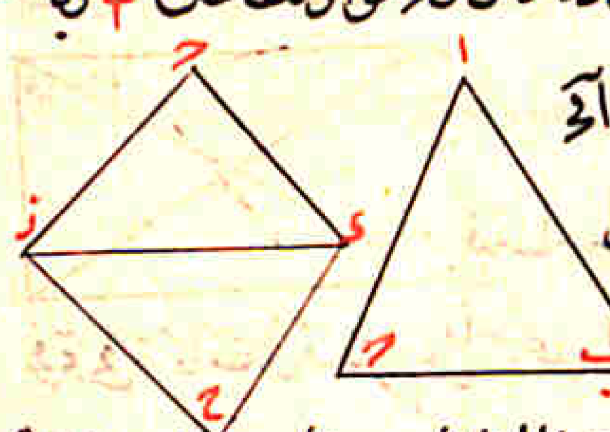


تلقاه لا محالة فليكن على ه ولان حـ ه موازيا لـ ا د فزاوية ه كـ ب ا د المقابلة اعنى
د ا حـ بل ا حـ ه المبادلة فه ا كا حـ و ب د الى د حـ كـه ا ب الى ا حـ وبالعكس لانه
يصير ا كا حـ فزاوية ه كـ ب ا د وزاوية ه كـ ا حـ ه اعنى د ا حـ المبادلة فزاوية ا منصفين
د مثلث ا ب حـ د ه ر متساويا الزوايا فاضلاعهما متناسبة وليكن زاويتا ب و ه حادتان من

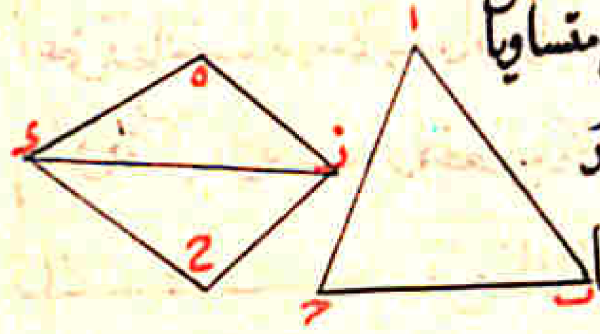
زوايا مثلث ا حـ و د ه حـ نظيره ا حـ ب وليكن خطا ا حـ حـ ه متصلين على الاستقامة فان ذلك ممكن



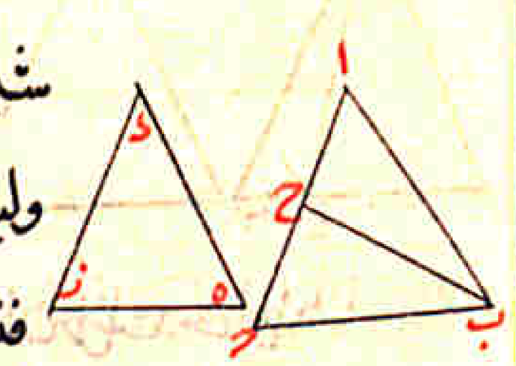
وضعه بل ممكن ان نخرج على الاستقامة ثم نعمل عليه مثلث د حـ ه ولان زاويتى ب و ه
اقل من قائمتين فيلتقى ب ا ه د وليكن على ز وزاوية ا حـ ب كـ ه ت وزاوية ب
مشتركة فزاوية ب كـ ا حـ فزه موازيا لـ ا حـ وكذا حـ د لـ ب ز فا ا د سطح متوازى الاضلاع
فـ ب ا الى ا ز اعنى الى حـ د كـ ب حـ الى حـ ه وانقص ب حـ الى حـ ه كـ ز د اعنى ا حـ الى د ه لان ز حـ موازا للقاعدة هـ وبالعكس



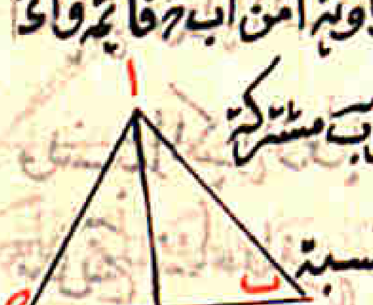
ولنعمل على ه كـ زاوية ا ب حـ وعلى ز كا حـ ب وليلتقيا على ح فلان زوايا ا حـ
متساوية لزوايا ه ح ز فا ب الى ح كـ ه حـ الى ه ز وذلك كا حـ الى ز ح و
ه ح ه ز متساويان ولذلك سائر الاضلاع والزوايا كزوايا ا حـ
و زاويتا ا و د من مثلثى ا د ه ر متساويتان وا ب الى د ه كا حـ الى د ز فالمثلثان متشابهان فلنعمل على ا د ز
د ح كزاوية ا فذ ز ح يشابه ا حـ فنسبة ا ب الى د ه د ح متساويان



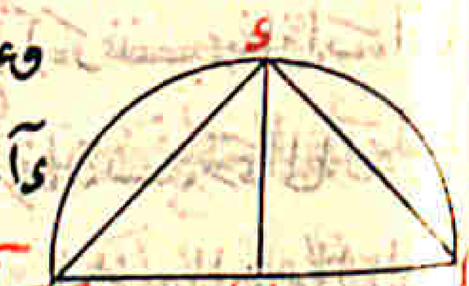
فذ د ح مساو لـ ه د ر و زاويتا د متساوية فزوايا د ح مثل زوايا د ه ر
فمثلث د ه ر نسبة د ح اعنى ا حـ ز زاويتا ا و د متساويتان وضلعا
زاويتى ب و ه متناسبات والزاويتان الباقيتان اما كل واحدة اكبر من قائمة او اصغر من قائمة فالمثلثان



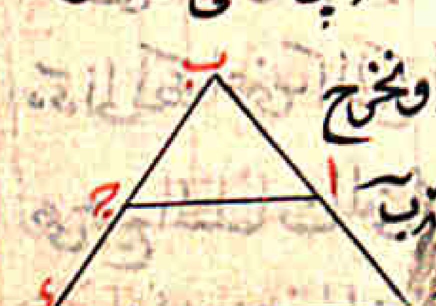
شبيهان وزاويتا ه و ت متساويتان والا فلناخذ زاوية ا ب ح كـه فيبقى ا ح كـ د ه
وليضع زاويتى حـ و ر ليستا باصغر من قائمة فيكون مثلث ا ح مشابها المثلث د ه ر
فنسبة ا ب الى د ه كنسبة ب ح الى ه ر وكان كـ ب حـ الى ه ر فـ ب ح كـ ب حـ فزاوية ح كـ
ح حـ وليسا باصغر من قائمتين هذا خلف وليضع حـ و ر اصغر من قائمة فيكون زاوية ا حـ اعظم من قائمة لا ح حـ كـ الخارجة
فيكون ر اعظم من قائمة وهى اصغر هذا خلف فزاوية ب كزاوية ه وزاوية حـ كزاوية ر ح زاوية ا من ا ب حـ قائمة و ا د عمود



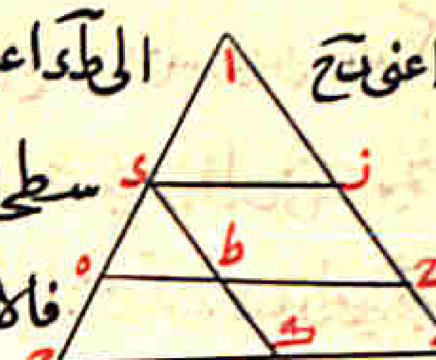
فالمثلثان متشابهان ويشبهان ا حـ الاعظم لان زاويتى ا و د قائمة متساويتان و ب مشتركة
وكذلك حـ من الاخرى فزوايا ا د مثل زوايا ا ب د ا حـ د وقد بان ان ا د واسطة فى النسبة
بين ب د د حـ فسمى القاعدة ط نريد ان نجد واسطة فى النسبة بين ا ت ا حـ فنصلهما على الاستقامة



وعلى ا حـ نصف دائرة ونخرج ب د عمودا الى القوس فهو واسطة برهانه ان نصل
د ا د حـ فزاوية د قائمة وخرج منها ب د عمودا فهو الواسطة بين قسمى القاعدة ه
ى نريد ان نجد لـ ا ب حـ د بالباقى فى النسبة فنصل ا حـ ونخرج



ب ه ب حـ ونجعل ا ه كـ حـ ب و ه د موازيا لـ ا حـ فـ د هو الثالث لان ب ا ابدا النسبة ب
الى ب حـ كـ ا ه اعنى ب حـ الى حـ د يا ا ت نريد ان نقسمه على اقسام ا د وهى على د ه
فنصل ب حـ و ه ح و ى د موازيين لـ ب حـ و ى ك موازيا لـ ا ب فنسبة ب د ا لـ حـ د ى ا وايضا حـ ه ه د كـ ك ط



اعنى ب ح الى ط ى اعنى ز ح لان ح ه ح ى متوازيا الاضلاع فقد قسمنا على ح و نكذلك **يب**

سطحا ا ح ح ر متساويان وزاويتا ح منهما متساويتا



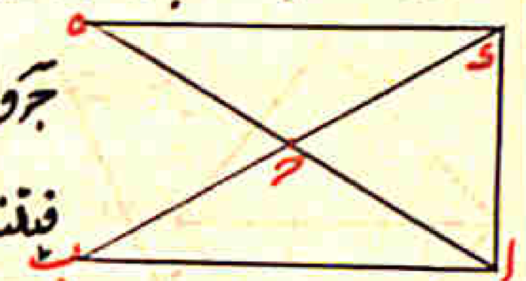
فالاضلاع مكافئة وبالعكس ولنتم سطح ه ح الى ى

كقاعدة د ح الى ح ه ولكن ح ا ح ر متساويان فنسبة ح ر كـ ح ت وبالعكس

هكذا اضا ب نسبة ا ح ح ر واحدة **يج** وكذا ان كانا مثلين مثل ا ب ح

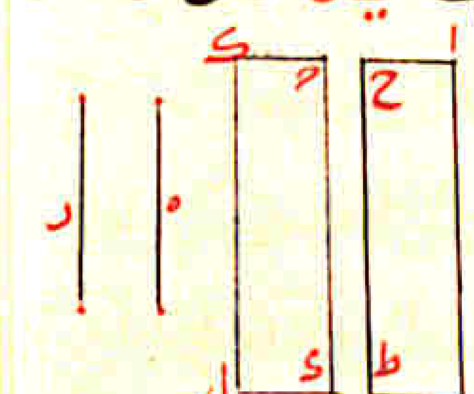
لانه اذا كانت النسبة

ى ح ه بتساوى زاويتا



ح ر واحدة لانا اذا وصلنا ى ا صار مثلث ى ح ا واسطة ونسبة اليها واحدة

فيتناسب القواعد على التكافى وبالعكس كما يعرف **يد** ا ب الى ح ى كـ ه الى

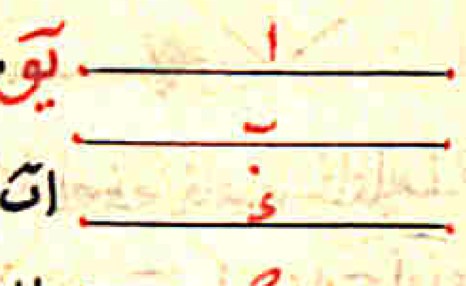


ز ح في ه كا ت في د فليقم على ا ب عمود ا ح كـ ز ونتم سطح ا ط وعلى ح ى عمود ح كـ

مثل ه ونتم ح د فهما متساويان لان نسبة ا ب الى ح ى كـ ح ك اعنى ه الى ح ا

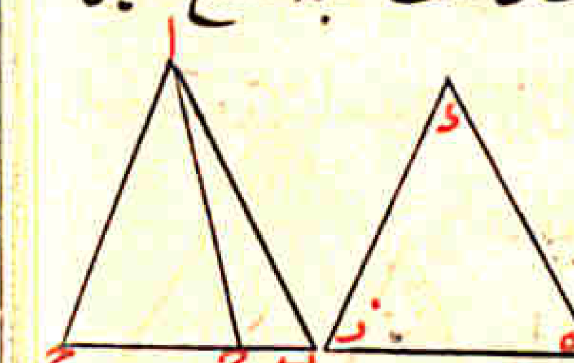
اعنى د ا فالنسبة متكافية والزوايا متساوية فهما متساويان **يه** ا ح متناسبة

فا في ح كـ ب في نفسه ولنجعل ى ه كـ ب فنسبة ا ب كـ ح ح فا في ح كـ ت في ى وهو كـ ت في نفسه



يو مثلثا ا ب ح ى ه ر متشابهان فنسبة المثلث الى المثلث كنسبة الضلع النظير مثل

ا ب الى نظيره مثنّاة برهانه انا ناخذ ب ح



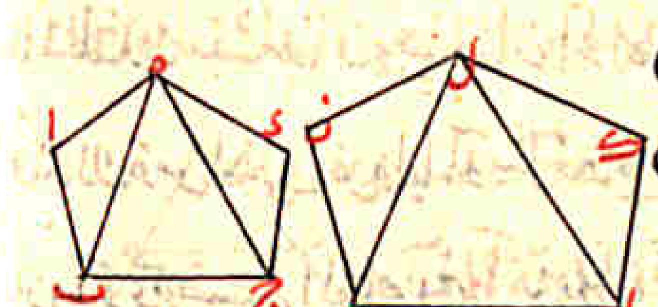
بالباقى نسبة ب ح الى ه ر ونصل ح ا فاضلاعه

ا ب ح مكافئة لاضلاع ى ه ر ا الى ى ه كـ ه ر الى ب ح وزاوية ت كـ ه وهما

متساويان نسبة ا ب ح الى ا ب ح وهو كـ ب ح الى ه ر مثناه وقد بان من هذا ان كل ثلثة خطوط متناسبة فنسبة

الاول الى الثالث كنسبة السطح المعمول على الاول الى السطح المعمول على الثانى اذا كان شبيها به **يز** السطوح

الكثيرة الزوايا المتساوى زواياها المتناظرة لسطحى ا ب ح ى ه ر ح ط ك ل ينقسم بمثلثات متشابهة على نسبتها



ونسبة الكثيرة الزوايا الى الاخرى كضلعه مثل ا ب الى نظيره من الاخرى

مثل ز ح مثناه فلنخرج ب ه ح ه ح ك ط ك ل فزاويتا ا ب متساويتان

وضلعا ا ب ا ه متناسبان ط ز ز ل فالمثلثان متشابهان وكذا

ح ى ه شبيه ط ك ل وجميع زاوية ب ح ى شبيه ى ح ر كل ح ط وكذلك هى كل ط ح ك ح ه ر فنسبة مثلث ا ب ه الى

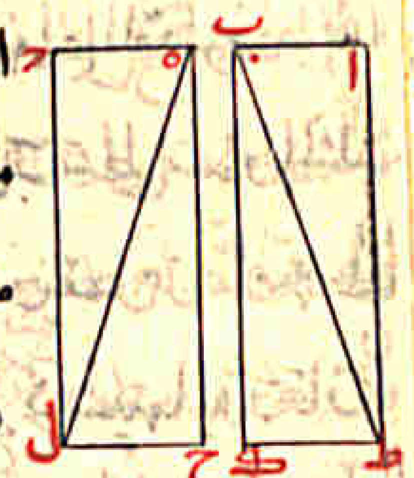
مثلث ز ح ل مثل نسبة ب ا الى ح ر مثناه وكل نسبة مثلث هو الى ح ك ط وكذا نعرف ان نسبة ح ى الى ط ك كنسبة

ه ى الى ل ك اعنى ب ا الى ح ز فنسبة جميع هذه المقدمات وهى جملة المثلثات التى فى مخمس ه الى جميع التوالى التى

هى جميع المثلثات التى فى مخمس ل كنسبة مقدم الى تال مثناه اعنى كنسبة الضلع الى الضلع مثناه

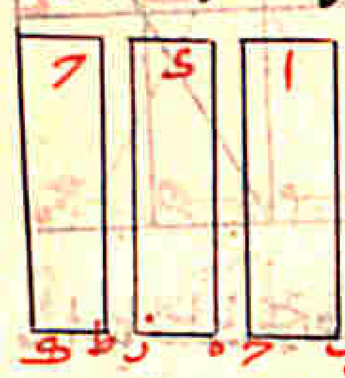
يح خطا ا ب نريد ان نعمل عليه سطحا شبيها بسطح ز ه فنصل ز ه ونقيم على ا ب زاوية ا ب ط كـ ل ه وعلى ب ا ط

كـ ه ى يلتقيان على ط ويبقى زاوية ط كـ ز ونعمل باقيه بط كـ ه كـ ه ر ح وكـ ت ط كـ ز ح ويلتقيا ن على ك فيكون كا



المثلثات الاربع متشابهة فجميع زوايا السطحين متساوية واضلاعهما

متناسبة فهما متشابهان **يط** ولان زواياهما المتساوية لزوايا ى ز يكون



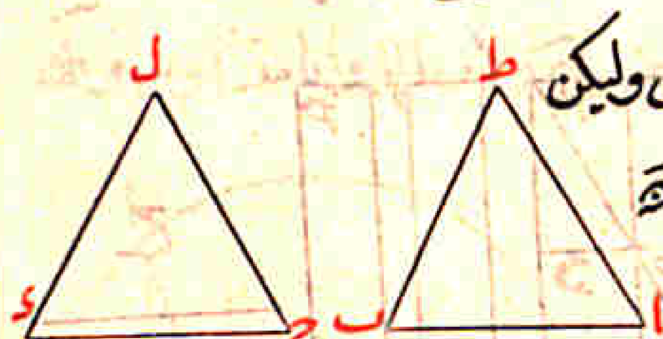
متساوية ولنسبة ا ب ى ه كـ ب ه ز ه وايضا ه ح ط كـ ه ز ط ه

فبالمساواة ا ب ح ط كـ ب ط كـ فهما متشابهان

ك خطوط ا ب ح ى ه ر ح ط متناسبة وعلى ا ب ح ى مثلثان متشابهان

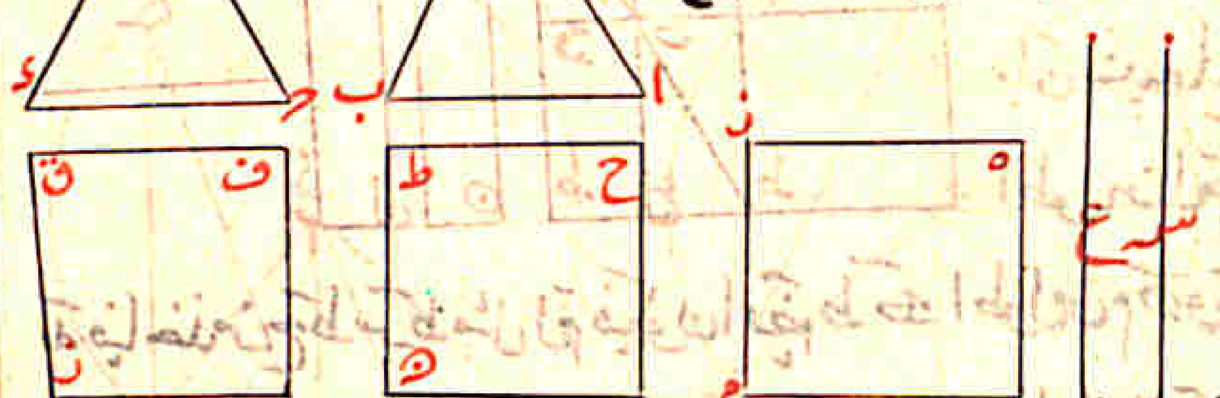
فنسبة مثلثى ك و ل كـ ط ح ح ه ه م فليكن س ثالث ا ب ح ى وع ثالث ه ر ح ط فى النسبة فا ب الى

س كـ ه ر الى ع وهو نسبة المثلثين والسطحين وبالعكس وليكن



ق ق سطح ف ر نسبة ح ه فيكون نسبة مثلثى ك و ل كـ ه م ح ه

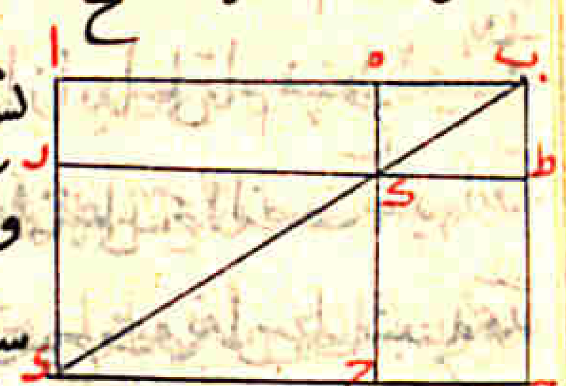
ففى مثل ح ه وليشابهه



ف ف ق ه كـ ح ط ك **كا** سطح

ب ى المتوازى الاضلاع

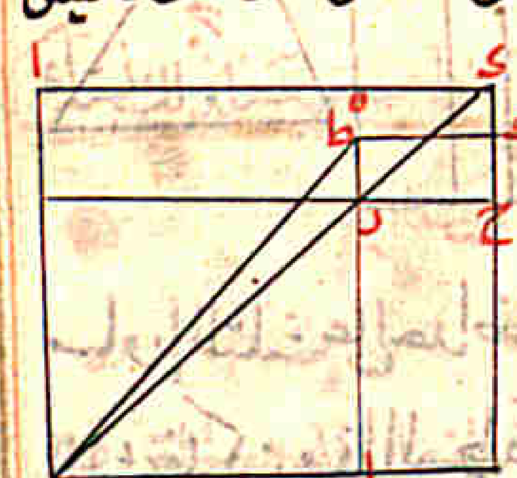
قطره ب ى وعليه سطح ه ط المتوازى الاضلاع و ح ر المتوازى الاضلاع فهو يشبههما لان



نسبة ا ه ه ب كـ ى ك كـ ت اعنى ح ط ط ب فبالتركيب ا ب ه ب كـ ح ب ط ب

وكذلك سطح ز ح و ز ح لذلك نسبة ط ه لانهما يشبهان ا ح **كب**

سطح ب ى فيه سطح ى ر يشبهه فهو على قطره وقطره ى ز ب وإلا فليكن



ى ط ب ونخرج ط كـ موازيا فه كـ يشبه ا ح فنسبة ا ى الى ى ه

كـ ح ى الى ى كـ وهو كـ ى الى ى ح هذا خلف **كج** سطحا ا ح ح ر متوازى

الاضلاع وزاوية ح واحدة فا ح ح ر مؤلفة من نسبة الاضلاع ولنتم



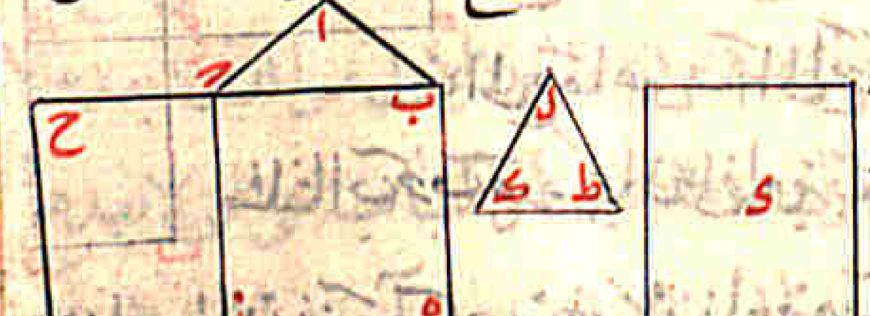
ح ط وليكن ك ل على نسبة ب ح ح ع

سطح ى ح ولم على نسبة ى ح ح ه اعنى سطح ح ط ح ر فك الى م كا ح

الى ح ر وذلك مؤلف من ح ب ح ح ى ح ح ه **كد** نريد ان مثلثا مساويا

لسطح ى شبيها بمثلث ا ب ح فنعمل على ب ح سطح ه ح مساويا للمثلث وعلى ح ر

ز ح مساويا للسطح ى ونقيم ط كـ واسطة بين ب ح



ح ح ونعمل عليه ل ط كـ نسبة ا ب ح هو مساو لـ ى

لان نسبة ب ح الى ح ح نسبة ا ب ح الى ل ط كـ

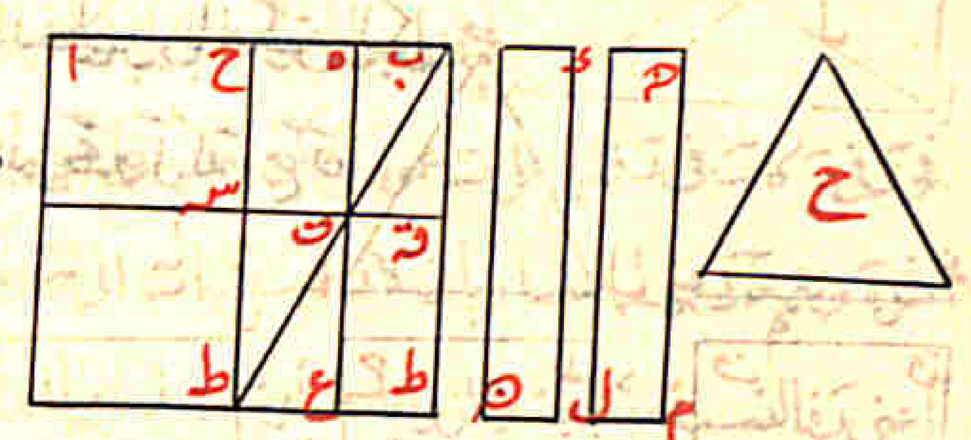
نسبة ا ب ح الى ى ولـ ط كـ واحدة فهما متساويان **كه** ا ب اضيف الى نصفه سطح ح ى

المتوازى الاضلاع و ا كـ هو ينقص عن تمام الخط سطح ب كـ يشبه ح ى فا كـ اصغر من ا م الباقى



لان ه ط اعنی ط ی اعظم من ه ک اعنی ک ح لانهما علی القطر فد ط ط ا اعظم من ک ح ط ا

کو نرید ان نضیف الی اب سطحا مساویا للمثلث ح وهو لیس باعظم من المضاف الی نصف اب وینقص عن تمامه سطحا شبیها ب د بنصفه علی ح وعلی ب ح سطح ک ح شبیها ب د فان کان مساویا للمثلث ح فقد عملنا ونعلم ذلک بانه قد امکننا ان نضیف الی نصف الخط سطحا متوازیا ومساویا للمثلث وله زاویة معلومة کیف کانت فان کان هذا علی تلک الزاویة منطبقا علیه والا وهو اکبر منه ویمکن نفصل منه مثلثه ونجعل مثل الباقی



سطحا واحدا ونجعله شبیها ح ک فلیکن ل ن شبیها ح ک وفضل ح ک علی ح وح ط اطول من ل م لان ب ط اعظم من ل ن و شبیه به فناخذ من ح ط س ط مثل ل م فیکون ایضا ط ک اطول من م ه ونا خذ ط ع مثل م ه ونتمم س ع ونصل ب ط ونتمم الشکل فجمیع ح ک مثل ل ن مع ح فیبقی العلم مثل ح واسر هس کالعلم فهو ک ح وینقص بف شبیها ح ک لان علی قطره بل شبیها ب د کز فان اردنا نزید علی تمام بسطح شبیه ب د علمنا علی ب ح النصف شبیها ب د وهو ح ک ونعمل سطحا شبیه ب د ومساویا ل ک ح وح معا فانه قد امکننا ان نعمل سطحا مساویا السطح وسطحا

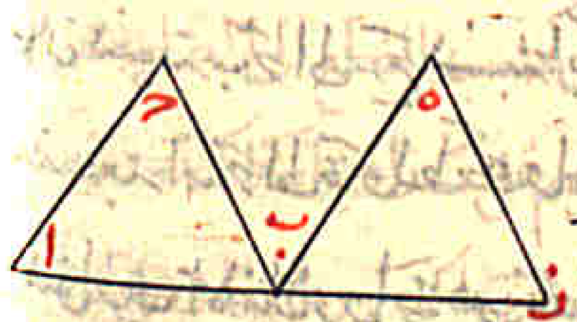


مساویا للمثلث علی احد اضلاعه فاذا حصل سطح واحد امکننا ان نعمل آخر مساویا له وشبیها بسطح ثالث فلیکن هذا السطح ق س فیکون ق ن اطول من ح ب فنجعل ح س کق ن وط م کذلک ل س ونتمم السطح فط ر مثل ق س بل ی د وح وح ک کد د فالعلم ک ح فان ک و نزید علی اب سطح بن مشابها ل ح ک بل ل د ن

کح نرید ان نقسم ا ب علی نسبة ذات وسط وطرفین فنعمل علی ب ا مربع ا ی ونضف الی ح ا سطح ح ه مثل ا ی نزید علی تمام ح ا سطح ن ح شبیها ی فیکون شبیه ط ح



کط الح ه اعنی ب ا الی ا ح کا ح الی ح ب بالتکافو لان ن ح ح ی مساویان مثلثا ا ح ب ه ر مرکبان علی زاویة ب الواحدة والساقان المتناظران متوازیان متناسبان فر ب ب ا مستقیم لان زاویة ه ب ح مثل زاویة ه ب المتبادلتین وکذلک زاویة ا ح ب فزاویة ح مثل زاویة ه فالمثلثان متشابهان فزاویة ه ر ب مثل زاویة ح ب ا وزاویة

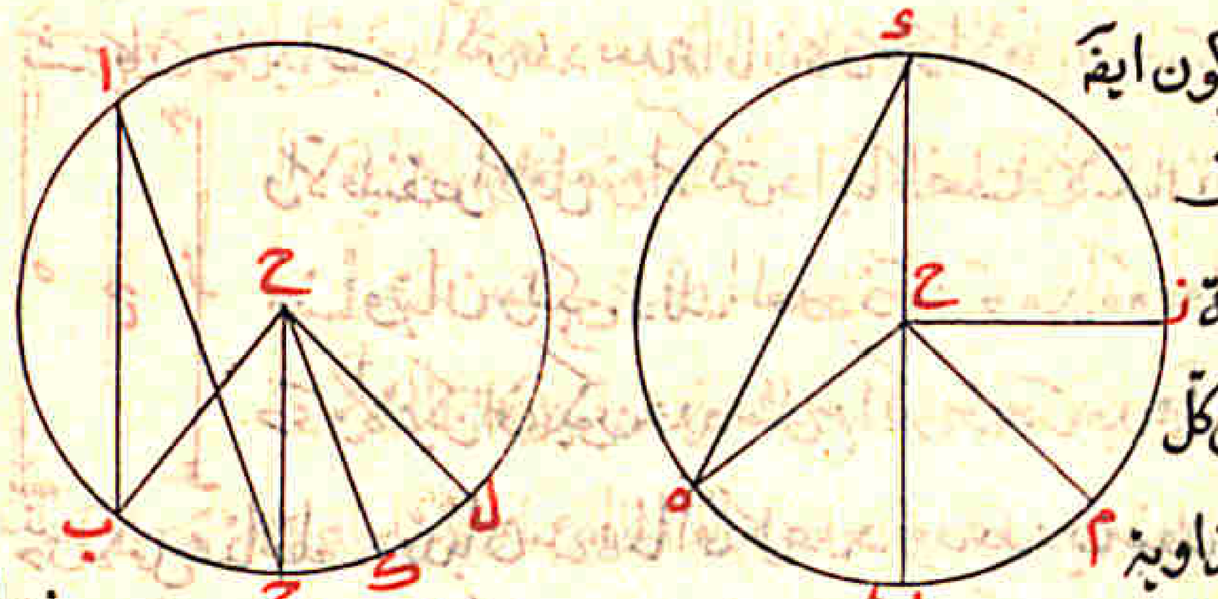


مثل زاویة ه ح ج المتبادلتان فثلث زوایا ب مساویة لثلث زوایا مثلث ه ب د وهی مساویة لقائمتین فالخطان متصلان علی الاستقامة

ل مثلث ب ا ح زاویة ا منه قائمة فمربع ب ح کمربعی ا ب ا ح ونخرج ا ی عمودا فیقسم علی التشابه فا ب فی نفسه کب ی فی ب ح لانه واسطة وکذلک ا ح فی نفسه کح ی فی ب ح وهما مثل ب ح فی نفسه



لا دائرتا ا ب ا ی متساویان وعلی مرکزیهما زاویتا ب ح ح ه ط د وعلی المحیطین زاویتا ا و ی فنسبة الزاویة الی الزاویة کنسبة القوس الی القوس فناخذ لقوس ح ب اضعافا متساویة کم شئنا وهی ح ک ک ل ونصل ک ح ل ح فیکون زوایا الحح ابقی تلک الاضعاف بعینها الزاویة ب ح ح لان الزوایا متساویة وکذلک



 ناخذ ن م م د لقوس ه د ویکون ایضا زوایا ه ط د تلک الاضعاف بعینها الزاویة ب ط ه فنسبة اضعاف القسی والزوایا فی کل دائرة واحدة فان کانت زاویة ل ح زائدة وقوس ل ح زائد فیکون قوس ل ب وزوایا ل ح زایدة علی قوس ه د وزوایا ط ولذلک ان نقصت نقصا وان ساوت ساوتها لنظیرتها وانما یریدان اذا زاد وینقصان اذا نقص ویساویان اذا تساویا ویکون الحال فیهما جمیعا واحدة فان زادت اضعاف ل ب فاضعاف الزاویة مزید وان نقص او ساو فکذلک فنسبة ح ت ز ه کنسبة ب ح الزاویة الی ه ط د وح ضعف ا وط ضعف ی فلذلک نسبة ا ی

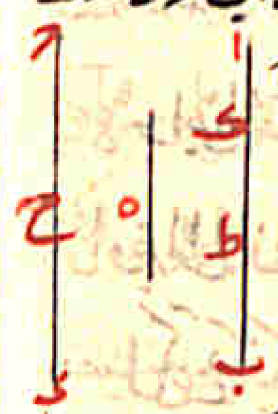
تمت المقالة السادسة

المقالة السابعة

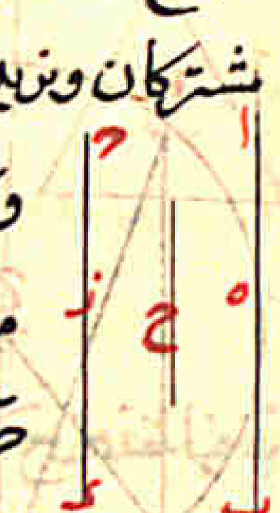
الوحدة بانها یقال لکل شیء انه واحد وهو معنی کون الشیء غیر ذی قسمة بالفعل والعدد جماعة مرکبة

من احاد والعدد الاکثر من عدد هو الذی یعده بعدد والضعف مقابلة والعدد الزوج هو المنقسم بمتساویین وزوج الزوج هو الذی کل عدد یعده زوج ویعده بعدد زوج وزوج الفرد هو الذی یعده فرد بعدد زوج فان کان نصفه فردا سمی زوج الفرد فقط وان کان زوجا سمی زوج الزوج والفرد والعدد الذی یسمی فرد الفرد هو الذی کل فرد یعده فرد والعدد الاول هو الذی لا یعده الا الواحد والاعداد المشترکة هی التی لها عدد مشترک یعدها جمیعها والمتباینة هی التی لا یعدها الا الواحد والمرکب هو الذی یعده عدد غیر الواحد والعدد الاول عند عدد آخر هو الذی لا یشارکه فی عدد یعدهما جمیعا ویقال لهما ایضا عددان متباینان ضرب العدد هو تضعیفه بعدد ما فی الآخر من الاحاد والمربع هو المجتمع من ضرب عدد فی مثله ویحیط به عددان متساویان والکعب هو

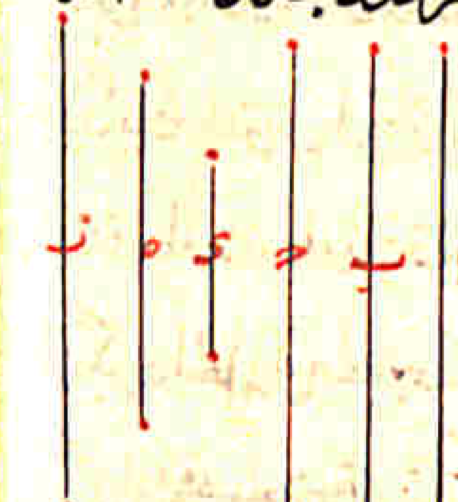
المجتمع من ضرب عدد في مثله ثم ما اجتمع في ذلك العدد بعينه ويحيط به ثلثة اعداد متساوية والعدد
المسطح هو الذي يحيط به عددان والمجسم هو الذي يحيط به ثلثة اعداد والتام هو المساوي لجميع
اجزائه والاعداد المتناسبة هي التي في الاول من اضعاف الثاني او جزئه او اجزائه ما في الثالث من
الرابع والمسطحات والمجسمات المتشابهة هي التي اضلاعها متناسبة آ عددا اب جد مختلفان



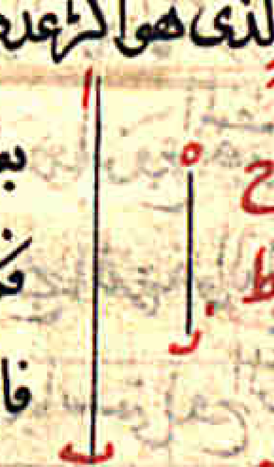
اكثرهما اب وننقص منه ما فيه من امثال جد حتى بقي طا اقل من جد فبقي جح اقل من طا
حتى بقي كا الواحد فهما متباينان والا فليعدهما عدد ه فه يعد آ و جد اعني بط
وجميع اب فيعد طا فيعد كا الواحد فيعد العدد الواحد هذا خلف ب آ جد
مشتركان ونريد ان نجد اكثر عدد يعدهما فان كان جد الاقل يعد اب ونفسه وهو اكثر عدد مشترك لهما



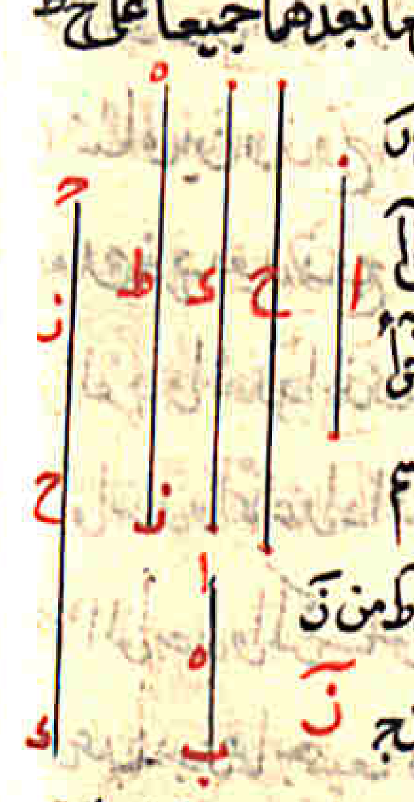
والا فلينقص الاقل من الاكثر دائما كما فعلنا ولا بد ان يبقى عدد يعد ما يليه والا لكانا
متساويين وليكن ذلك العدد زح فزح يعد اه ويعد اب فيعده ت فيعد جميع اب
جد ولا يمكن ان يكون عدد مثل ح اكثر من جد يعدهما فان عدهما فهو يعد على ما قيل
جد الاقل هذا خلف وقد بان من هذا ان كل عدد يعد عددين فيعد اكثر عدد يعدهما ج اعداد



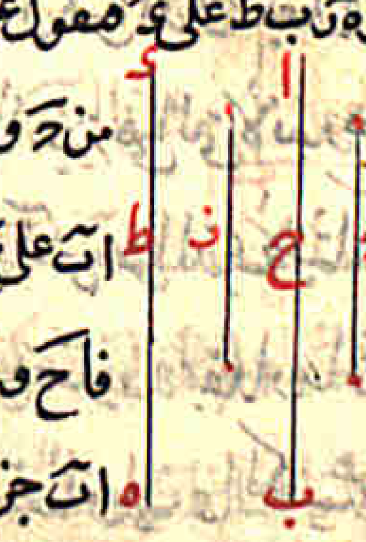
اب جد مشتركة ونريد ان نجد اكثر عدد يعدها مطلقا آ و ت اكثر عدد مشترك
وليكن د فان يعد جد فهو الاكثر والا فليكن ه اكثر منه ويعدها فه يعد ادن
اكثر عدد يعد او ب وهو د هذا خلف وان كان د لا يعد جد فيعلم ان جد
و د كل مشتركان وذلك لان د اكثر عدد يعد آ و ب ويعد جد و ت مع آ عدد
آخر عدة لانها مشتركة فيعد ذلك العدد اكثر عدد يعد آ و ت فيعد ذلك العدد د فد و جد مشتركان فنطلب اكثر
عدد يعد جد و د وهو ه فهو اكثر عدد يعدها والا فليكن ز اكثر عدد يعدها فهو كما قلنا يعد جد و د فيعد ه
الذي هو اكثر عدد يعدها هذا خلف د جد اقل من اب وهو اما جزء منه واما اجزاء لانه ان كان



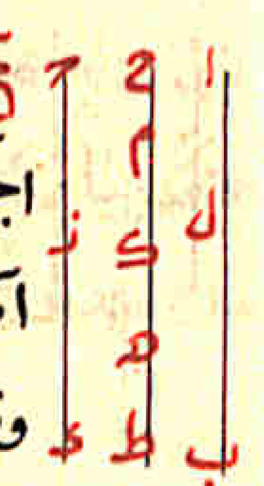
يعده فهو جزء وان كان لا يعده وهو مشارك له فلنقسم على ما يعدهما جميعا على جط
فكل واحد من جح حط طد جزء اب ه آ جزء من ب كما د جزء من ر

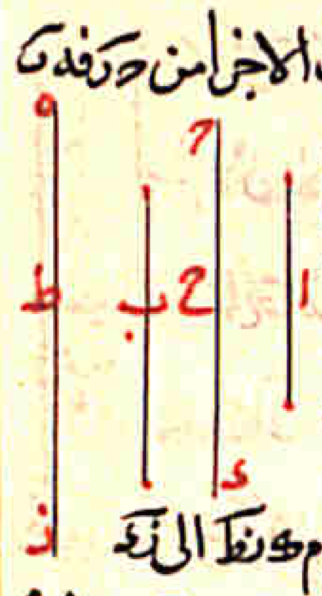


فالجميع من الجميع ذلك الجزء برهانه انا نفصل ب ح ب ح على آ
وه ب ط على د فنقول على قياس ما قلنا في المقادير و وكذلك ان كان اب اجزاء
من جد و ده تلك الاجزاء من ن فالجميع من الجميع تلك الاجزاء فلنقسم

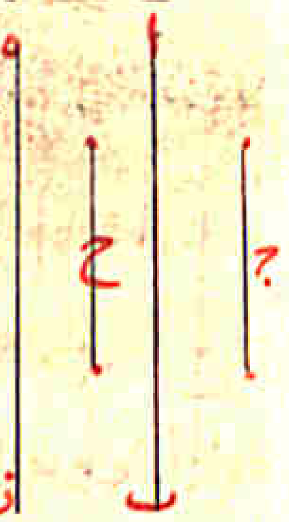


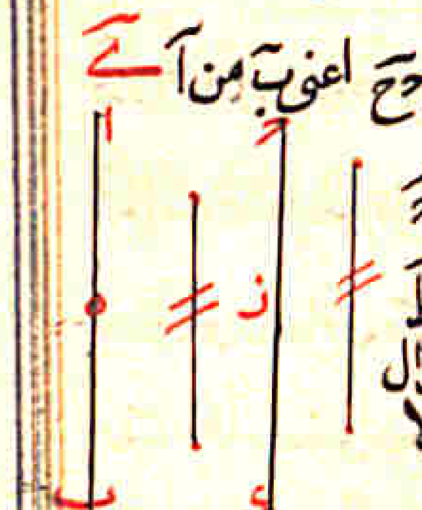
اب على ح الى اجزاء جد وه د على ط الى اجزاء ن فحا من جد كه ط من ن
ز فاح وه ط من جد وذلك ب من جد فجميع اب ه د من جز كا من ح ز
اب جزء من جد فاه المنقوص من اب ذلك الجزء بعينه على ما قيل في المقادير



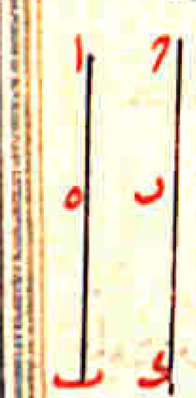


ح عددا اب اجزاء من جد واه جز اجزاء منقوصان منهما واه تلك الاجزاء من جز فده
اجزاء جد تلك بعينها فناخذ حط كاب ونقسمه على اجزاء جد بك ونقسم
اه على اجزاء جز بل فح كه لد كال لز وجد اكبر من جز فكح اكبر من ال
ونأخذ حم كال فيكون حم من جد مثل حم من جز ويبقى م ك من زد مثل
ح ك من جد وايضا ناخذ كه مثل له على ما قلنا فيبقى يط الى زد مثل كط الى جد فجميع م ط الى زد
كجميع حط الى جد وليكن م ك ه ط مثل ت لان حم ك ه مثل اه وح ط مثل ات الى جد كه ت الى زد ط آ جزء من
جد كت من ه ر واذا كان ب جزء او لجزء من آ فكذلك ه ر من جت بالابدال ولنقسم جد ت ح على آ وه ر ب ط
على ب فرط من جح كط ر من وح كان جزء او الجزء فجميع ه ر من جد كه ط من جح اعني ب من آ ى

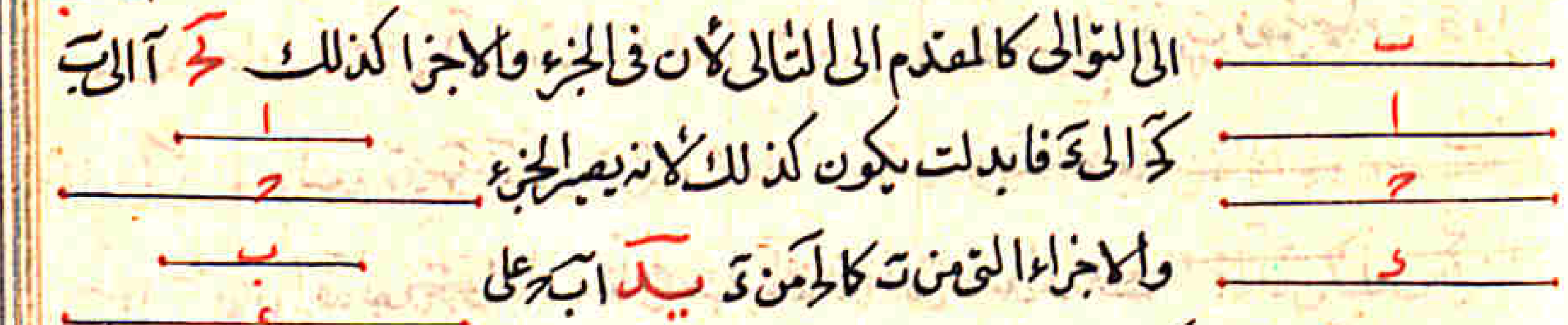




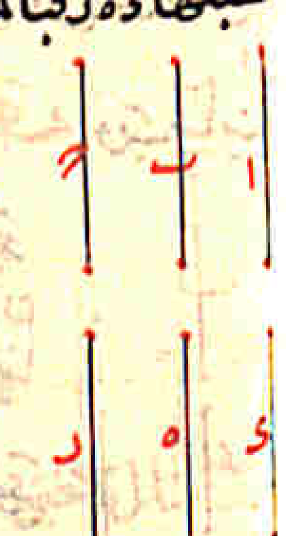
وكذلك اذا كان اجزاء اب من جد كه ر من د وليقسم اب على ط باجزاء جد
وه ر على ح باجزاء د فاط من وح مثل طب من جد فجميع اب من ه ر وهو اط
من وح لكن اط جزء ح ذلك بعينه الذي وح من د على الابدال فاذا
الجزء الاجزاء الذي اط من وح مثل الذي هو ح من د وكان ذلك مثل الجزء او الاجزاء الذي هو اب من ه ر فاب



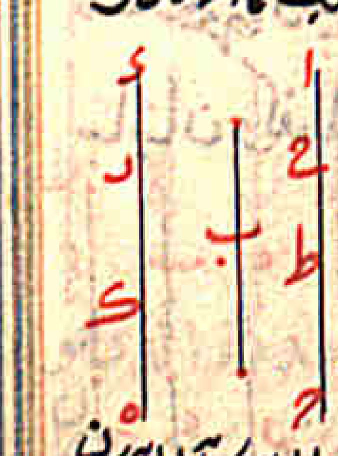
من ه ر مثل ح من د يا اب جزء جد واه المنقوص من آ و جز المنقوص من جد ذلك الجزء بعينه
لان الجزء او الاجزاء الذي لاب من جد هو الجزء والاجزاء الذي لاه من جز فا النسبة الواحدة
فيبقى الجزء والاجزاء التي لهب من زد كذلك فيصير النسبة واحدة يب آ الى ج كب الى د فالمقدمات



الى التوالي كالمقدم الى التالي لان في الجزء والاجزاء كذلك يج آ الى ب
كج الى د فابدلت يكون كذلك لانه يصير الجزء
والاجزاء التي من ت كالح من د يد اب جد على
نسبتها ه ر فبالمساواة كذلك لان بالابدال نسبة آ الى ه كب الى ر وبالابدال ايضا ج الى ز كب الى ح فيكون



عدة الجزء او الاجزاء الذي آ من ه هو عدة الجزء او الاجزاء الذي ج من ز لانها على عدة
الجزء او الاجزاء الذي في ب من ر والعناية المساوية لعدة واحدة متساوية فعدة آ
الاجزاء متساوية والجزء في جميعها ذلك بعينه ففي آ من ه ما في ج من ز فنسبة آ ه كج ز
فبالابدال آ الى ج كه الى ز يه الواحد يعد اح كت ه د فالواحد يعد ب كاح ه د ولنفصل



اح كح فط على آحاده وه د مثله ول على ب فاقسام اح متساوية وكذلك اقسام ه د فنسبة
كل قسم من اح الى نظيره من ه د واحد فجميع اح الى ه د كاح اعني واحد الى مثله اعني ب يو
آ ضرب في ت فهو كب في آ فليكن آ في ب جد وب في ا د وآ ضوعف على ما في ب من الآحاد
فنسبة الواحد الى ب كا الى جد وايضا نسبة الواحد الى كب الى د فبالابدال نسبة الواحد الى ب كا الى جد وكان

كا الى ح فد مساو لح يز آ ضرب فيه ب وح فكان د وه فنسبة ح مثل ده
لان نسبة الواحد الى آ كب الى د وايضا كح الى ه فنسبة ب الى د كح
الى ه فبالابدال ب الى ح كد الى ه يح آ ضرب في عددي ب وح
فكان مسطحي د وه فهما على نسبة ب وح لان ضرب كل واحد من ب وح
في آ كضرب آ في كل واحد منهما اب ح د متناسبة فالاول في د الرابع وهو ح كب في ح وهو د فليكن
آ في ح ه فاضرب في ح و د فكان ه وح فنسبة ا ك كه د فز مثل ح وبالعكس
لانه اذا كان نسبة ه د كان ه وح كد وه الى ز وح واحد فا كد يط
ح د ه ز اقل الاعداد على نسبة آ و ب فد بعد آ بقدر ما بعده ز ب لان ح د جزء آ ليس
اجزائه والا فليقسم على اجزائه ح وكذلك ه ز على د ب ط فيكون ح ح ه ط على تلك النسبة
بعينها وهما اقل من ه ب ح د هذا خلف ك اقل الاعداد على نسبة واحدة كا
وب متباينة والا فليعدهما ح اما آ فبا حاد د واما ب فباحاد ه فنسبة د وه
كا و ب المسطحين وهما اقل منهما هذا خلف كا وبالعكس المتباينات اقل الاعداد
على نسبتها والا فليكن د وه اقل الاعداد على نسبتهما فعداهما ح
فهما مشتركان كب اب متباينان وح بعد آ فهو يباين ب والا
فليشاركه بد فد بعد ح فبعد آ وهو بعد ب
هذا خلف كج آ و ب متباينا ن وآ و ب مشتركان
فليشاركه بد وليعده د بز فه في ه وهو د و آ لح فمسطح آ في ب وهو ح يباين ج والا
ب الى ز كه الى آ فه بعد ح واساس فا وه متباينان فهما اقل الاعداد على في بد فنسبة
نسبتهما فه بعد ب وهو بعد ح فب وح مشتركان هذا خلف كد آ و ب متباينان فا في مثله وهو ح
يباين ب وليكن د مثل آ فا و د يباينان ب فا في د اعني في نفسه كه آ و ب يباينا
ح د فسطح آ في ب وهو ه يباين ح في د وهو ز لان آ و ب يباينان ح
فسطحيهما يباين ح وكذلك يباينان د فح و د يباينان د فح و د يباينان
ه فسطحهما ز يباين ه كو آ و ب متباينان فمربعاهما ح و د متباينان فمربعاهما ح و د
متباينان وكذلك مكعباهما ه و ز وكذلك كل مجتمع اذا ضرب في المتقدم الى غير نهاية لان آ و ب متباينان
فيباين كل واحد مربع الآخر فيباين آ د و ب ح ولان ب و ح متباينان و د مربع ب
فهو يباين ح وكذلك د يباين آ وكل من آ و ح يباين كل واحد من ب و د فسطح آ في ح
وهو ه يباين مسطح ب في د وهو ز وكذلك الى غير النهاية كز اب ب ح متباينان فاح

يباين كل واحد منهما والا فليعد اح ا ب عدد د فبعد ب ح الباقي هذا خلف وبالعكس اذا كان
جميعهما يباين كل واحد منهما فهما متباينان بهذا التدبير بعينه كح عدد مركب كا فانه
بعده عدد اول فليعده ب فان كان اولا فذلك والا فهو مركب فبعده ح فان كان اولا فهو بعد ايضا
وان كان مركبا فلا بد من اول نصل اليه لكون كل عدد متناهي الاحاد كط آ عدد فهو اول او
عدد اول ان كان مركبا ل آ اول فهو يباين لكل ما لا بعده
كب والا فليعدهما مشترك كح فيكون آ مركبا
هذا خلف لا آ ضرب في ب فكان ح و د اول بعد ح فه بعد آ او ب فان لم يعد آ فهو مباين له فنسبة
آ الى د كنسبة ه الى ب وآ د اقل عددين على نسبتهما فبعد ب لب اثر نريد ان نجد اول
اقل الاعداد على نسبتها فان كانت متباينة وهي وان كانت مشتركة اخذنا د اكثر عدد بعدها
وليعد آ ب ه و ب ح و ح ز و ز ح على تلك النسبة والا فليكن
ط ك ل هي وبعدا ن عدا واحدا فليكن م فط في م آ وايضا د في ه آ فنسبة ه
الى ط كم الى د و ه اكثر من ط فم اكثر من د لكن م بعد د لان م بعدا ب ح فبعد
اكثر عدد بعدها وهو د هذا خلف لج نريد ان نجد اقل عدد بعده عددا آ و ب فان كان احدهما
بعد الآخر فالآخر بعد نفسه فالآخر ذلك وان كانا متباينين فا في ب وهو ح دال
والا فليكن د و بعده آ به و ب بز فا في ه ط ب في ز فنسبة اب كنسبة ز و ا ب
اقل الاعداد ولا على نسبتهما فا بعده ز و ب ضرب في آ و ز فكان ح و د فنسبة
از كنسبة ح د تح الاكثر بعد د الاقل هذا خلف لد وان كان آ و ب
مشتركين فليكن ز الى ه اقل اعداد على نسبتهما فسطح آ في ه وهو ح اعني ب في ز
هو اقل عدد بعدانه والا فليعدا اقل منه وهو د وليعد د آ ح و ب ب ط و بد بز كا شئت
ان نسبة آ ب كنسبة ط ح فنسبة ط ح وزه واحدة فز بعد ط لان ب في ز و ط هو ح
و د فنسبة ز ط كنسبة ح د فح بعد د الاقل هذا خلف له اذا كان عددا آ و ب
بعدان ح د و ه اقل عدد بعدانه فهو بعد ح د والا فليفصل من ح د
ح ز امثاله حتى يبقى ز د اقل من ه ولا بعده فا و ب بعدان جميع ح د و ح ز فبعدان
ز د وهو اقل من ه الذي هو اقل عدد بعدانه هذا خلف لو نريد ان نطلب اقل
عدد بعده آ ح فلنا خذ د اقل عدد بعده آ ب فان
عده ح فهو د الا فليكن ه فه بعده آ و ب فبعده د الذي هو
اقل عدد بعدانه هذا خلف لز وان كان ح لا بعد د فهما مشتركان



كما عرف اخذناه اقل عدد بعده ح و د فهو ذاك والّا فليكن ز فق بعده اقل عدد يعدانه

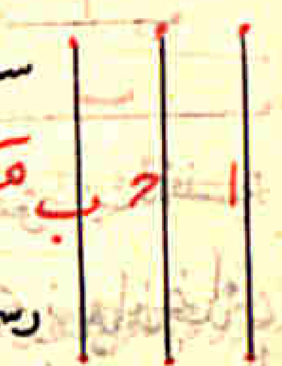
وهو ه هذا خلف **لح** ا يعده ب ففيه جزء سمّى له فليكن

ه الواحد يعد ح كما يعد ب ا وبالتبديل الواحد يعد ب كما يعد ح ا

و الواحد الذى يعد ب جزء سمّى ب فح حل وسمّى ب **لط** آ له

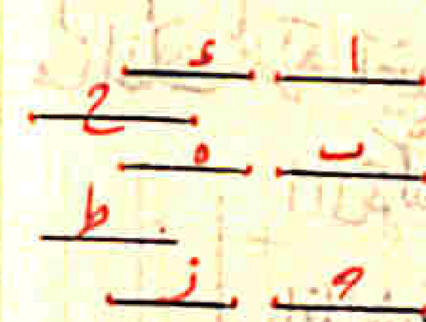


جزء هو ب فيعده عدد سمّى لذلك الجزء وليكن الواحد من ح كب من آ فيكون ح



سمّى جزء ب من آ وبالابدال ح من آ كالواحد من ب فح يعد آ باحاد ب فهو جزء سمّى لب

م نريد ان نجد اقل عدد فيه اجزاء ا ب ح فلناخذ اعداد د ه



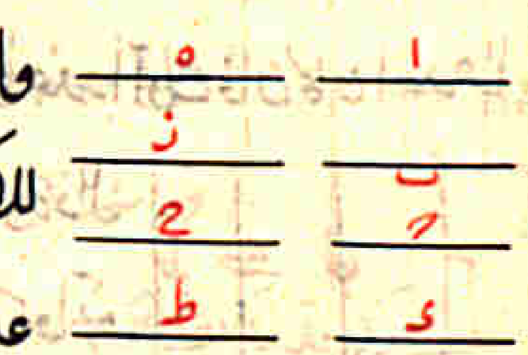
ز سمّيه لها ولناخذ اقل عدد يعده هذه الاعداد وليكن ح ففو

انه دال والّا فليكن ط اقل منه فيعده هذه الاعداد لانها سميات اجزائها وهو

اقل من ط هذا خلف تمّت المقالة السابعة

المقالة الثامنة

ا اعداد ا ب ح د متوالية و ا د متباينان وهى اقل اعداد على نسبتها والّا فليكن ه ز ح ط على نسبتها



واقل منها وليكن ا د المتباينان اقل اعداد على نسبتهما فا يعد الاقل

للاكثر هذا خلف **ب** نريد ان نجد اقل اعداد متوالية على نسبة

عددى ا ب وا ب اقل عددين على نسبتهما



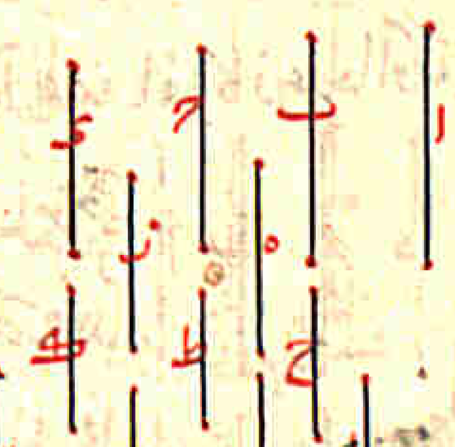
فنضرب آ فى نفسه فيكون ح وا فى ب فيكون د و ب فى نفسه فيكون ه وهى

اقل ثلثة على نسبتها ثم آ فى ح فيكون ز وفى د يكون ح و ب فى د و ه يكون

ط ك وهى اقل اربعة على نسبتها اما ان نسبة ح د ه و ز ح ط واحدة فلانها

على نسبة ا ب الذى كل واحد ضرب فى نفسه وفى الاخر وقد علمنا ان مربعى ا ب وهما ح ه متباينان وكذا

مكعبا ز ك فح د ه اقل ثلثة و ز ح ط ك اقل اربعة **ح** وكذا ان كان ا ب ح د اقل اعداد على نسبة



ه ز ح ط فاهما متباينان فلناخذ اقل عددين على هذه النسبة وهما

م ن و لنولد ثلثة واربعة على ما قلنا الثلثة ح ط ك والاربعة ل م س ن

اقل اربعة على هذه النسبة فهى مساوية لنظا برهان ا ب ح د فا د متباينا

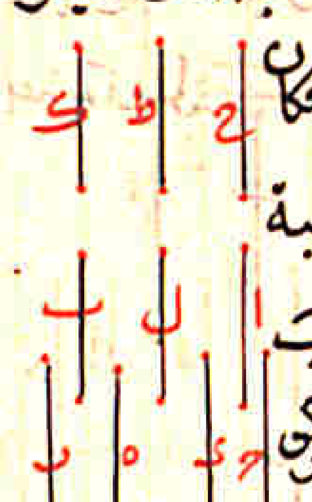
د نريد ان نجد اقل اعداد متوالية



على نسب مختلفة مثل نسب ا ب و ح د و ه ز وكل واحد منهما اقل

عددين على نسبتهما فلناخذ ط اقل عدد يعده ب و ح وناخذ

ح ل ا كـ ط لب و ك لد كـ ط لح فان كان ه يعد ك فلناخذ ل لـ م مثل



ك له فبين ان ح ط ك ل على نسب ا ب و ح د و ه ز ما قد علم واما انها اقل الاعداد على تلك النسبة فلانها

ان لم يكن فليكن م ه س ع و ب و ح يعدان ه ا ما ب فظاهر واما ح فلان ح و ع على نسبة ه س و ط اقل

عدد يعدانه فط يعد ه و ه اقل منه هف وان كان ه لا يعد ك فليكن س اقل عدد يعده ه و ك و م لح

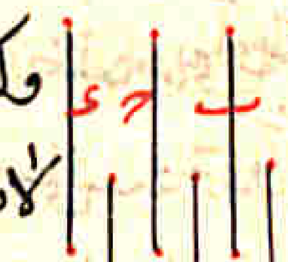
و ه لط كـ س لك و ع لـ ز كـ س له فقد وجدنا اما ان النسبة كك فظاهر واما انها اقل اعداد على تلك

النسبة انه ان لم يكن فليكن ف ق ر ش اقل منها فيثبت على ما قلنا ان ط يعد ق و نسبة ك ن كنسبة ط ق

ف ك يعد ر و ه ز فه و ك يعدان ر فيعده اقل عدد يعدانه وهو س الاكثر للاقل هذا خلف **ه** آ م ركب من

ح د و ب من ه ز فنسبة ا ب مؤلفة من نسب الاضلاع فلناخذ ح ط ك اقل اعداد على نسبة ح ه و د ز فيكون

نسبة ح ك مؤلفة من نسبة ح ه بنسبة د ز ولنضرب د فى ه فيكون ل فقد ضرب فى ح د ه فكان



آ و ل فنسبة ح ه لغنى ح ط كا ل وعلى ذلك ط ك كل ب فبالمساواة ح ك كا ب و ح ك من نسبة

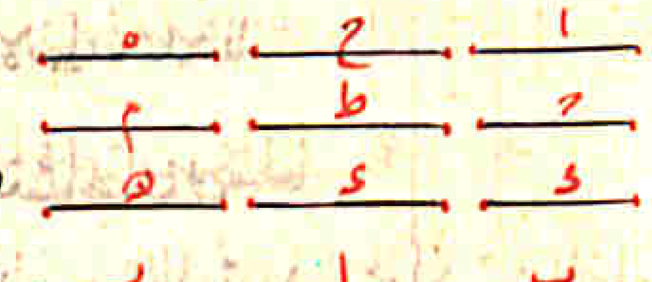
ح ه مثناه بنسبة د ز فلذلك ا ب **و** ا ب ح د ه متوالية على نسبة واحدة و آ لا يعد ب



وكذلك لا يعد شئ منها اجزاء ما على توالى ا ب فبين لسائر النسبة ولكن

لا يعد ح لانا ناخذ اقل اعداد على نسبة ح د ه وهى ز ح ط و ز متباين لط لا يعده فكذلك

ح لا يعده ف لا يعد د وعلى هذا ب لا يعد ه **ز** وان كان الاول



يعد د الاخير فهو يعد ب الثانى لانه ان لم يعد ب لم يعد غيره **ح** عددا ا ب وقع

بينهما اعداد ح د على نسبة متتالية فكذلك بين ه ز الذين على نسبة ا ب لانا ناخذ



اقل اعداد على نسبة ا ح د ب وذلك ح ط ك ل فيكون ح يعد ه و ل يعد ز

فليعد كذلك ط م و ك ه فاقول ان م ه على نسبة ا ح د ب وذلك

ظاهر بطريق الابدال **ط** ا ب متباينان فبعدة ما يقع بينهما



من الاعداد فنوالى متناسبة يقع بين كل واحد منهما وبين الواحد فليقع بينهما

ح د فناخذ اقل عددين على نسبتهما وليكن ه ز ولنولد اعداد ح ط ك اقل ثلثة

وايضا ل م ه س اقل اربعة على ما قلنا فيكون ل م ه س مساوية لا ح د ب التى هى

اقل الاعداد على نسبتها فه ضرب فى نفسه فكان ح فنسبة الواحد الى ه ك

الى ح و ح ضرب فى ه فكان ل فح يعد ل اعنى آ بما فى ه من الاحاد فنسبة الواحد

الى ه كـ ح الى ل وكان ايضا ك ه الى ح فبين آ والواحد ح ه عددان متواليان كما بين آ و ب وكذلك

بين س اعنى ب والواحد ز و ك **ى** آ و ب بين كل واحد منهما وبين الواحد اعداد متوالية على

نسبة واحدة متساوية العدة بين آ والواحد ح د وبين الواحد وبين ب ه ز فعلى ذلك بعينه

بينهما وليكن الواحد ل ولان نسبة ل الى ح كـ ح الى د و ل يعد ح باحاد ح فح يعد د باحاد ح فد مربع ح


ونسبة د الى ا كنسبة ل الى ح فقد بعد ا بآحاد ح فا مكعب ح وكذلك في جانب ب
وبضرب ح في ه يكون ح وح في ح يكون ط وه في ح يكون ك فتوالى ا ط ك ب على

نسبة واحدة على ما بين مرارا ويقع بين اعداد ان يا عددا ا ب مربعاه ز فنسبة
ا ب نسبة ه ز مثناه وح د مكعباه ز فنسبة ح د نسبة ه ز

مثلثة فلان بين ا وبين الواحد عدد لانه مربع فيقع بين ا ب عددان
وليكن ح وكان ح مكعب فيقع بينه وبين الواحد عددان فيقع بين ح و ب عددان
وليكونا ط ك فيكون نسبة ا ب كنسبة اح مثناه اعني ه ز وح د كنسبة ح ط
اعني ه ز مثلثه يب ا ب ح مربعاتها ه ز ومكعباتها ط ك فه ز وح ط ك على نسبة

متوالية فلنضرب ا في ب يكون ل و ب في ح يكون م وا وب في ل يكون ق
وب وح في م يكون ع ف فظاهر مما بين مرارا ان نسبة د ل ه م ز متوالية فبا المساواة
د ه كنسبة ه ز وايضا ظاهر بما مر ان ح ط ك ح وع ضلعاها بحو ا و ب

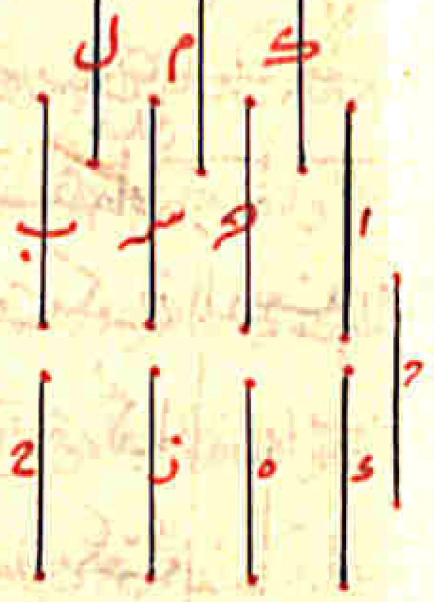
وا بعد ب فضلعه بعد ك وليكن ... في د فيكون ه ت على نسبة ح د وا بعد
فبعد الذي قبله وهو ح بعد ك وان عد الضلع الضلع عد المربع المربع لان

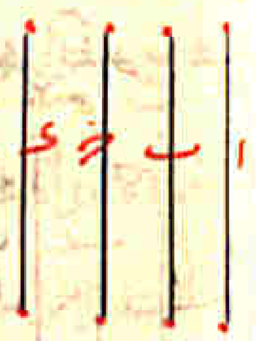
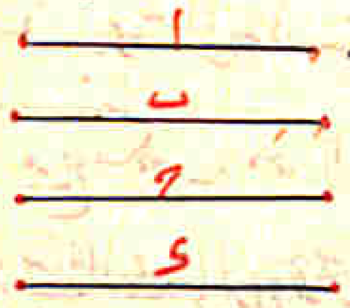
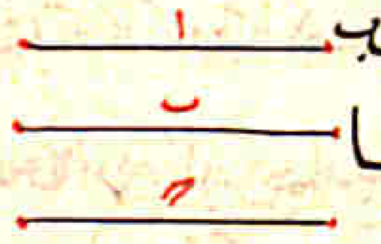
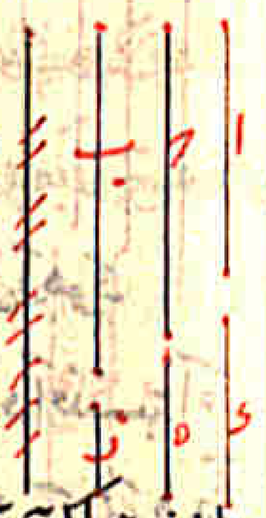
بعد ك فا بعد ه فبعد ب يج ا مكعب ح بعد ب مكعب ع فهو بعد ك ولنوقع المتواليات
وا بعد ب فهو بعد ط فح بعد ك وبالعكس بهذا بعينه يد كل مربع لا بعد مربعا

فان ضلعه لا بعد ضلعه وكذلك في العكس لانه ان عد لك
عد هذا وبالعكس يه ا ب مسطحان متشابهان وضلعا
ا ح د وضلعا ب ه ز فيقع بينهما عدد على نسبة متوالية ونسبتهما نسبة الضلع

الى النظير مثناه فلنضرب د في ه وهو ح فقد ضرب في ح و ه
فكان اح فنسبة ح ه كاح وبمثل ذلك د ز كح ب ولان نسبة ح ه ود ز واحدة
لان المسطحين متشابهان فا ح ب على نسبة واحدة فقد وقع بينهما عدد ونسبة
ا ب كاح مثناه اعني ح ه يو وقع ح بين ا ب فتوالت فا ب مسطحان متشابهان
فلناخذ د ه اقل عددين على نسبة ا ح فقد ه بعدان ا ح على نسبة واحدة فليكن

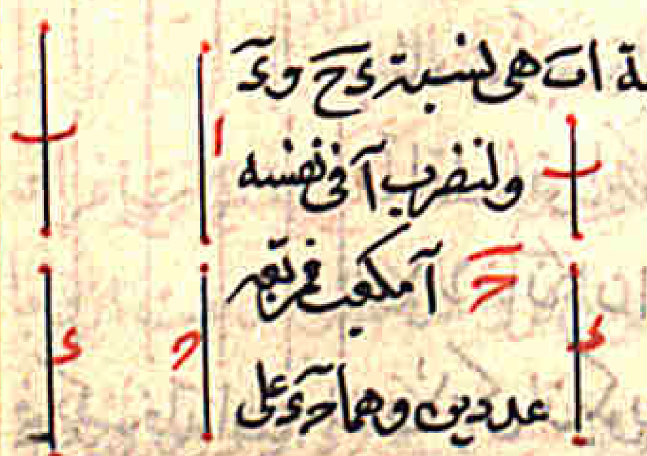
العدد ب ح يه ضرب في د وح فكان ح ر فنسبة د الى ح كح ب اعني كد ه فهي مثناه
ود ه ضلعا ا وح ضلعا ب فا وب مسطحان متشابهان يز ا وب مجسمان
متشابهان فيقع بينهما عددان ويتوالى ويكون المجسم الى المجسم كالضلع الى الضلع
الضلع مثلثة وليكن اضلاع ا ح د ه واضلاع ب ح ط ونسبة الاضلاع


ح ه ط وليكن ح في د ك وز في ح ل فح ك ول مسطحان متشابهان لان
اضلاعهما متناسبة فيقع بينهما ثالث وليكن م ل على نسبة الاضلاع وه ضرب
في ك وم فكان ا وه فنسبتهما نسبة ك وم بل ح د وه ط ضرب في م فكان
فنسبتهما نسبة ه ط وهي نسبة ح د اعني ك م اعني ا ه وط ضرب في م ولك و
نسبة ح د فنسبة س ب هي نسبة ح د ونسبة ا ب كنسبة ا الى ه مثلثة وهي
نسبة ح د مثلثة يج وبالعكس اذا وقع بينهما عددان فهما مجسمان متشابهان

كا ب وقع بينهما ح د لانا ناخذه ب ح اقل ثلثة على نسبتها فه ح متباينان ومسطحان
متشابهان وليكن ضلعاه ك ل وضلعا ح م ه فه وح بعدان ا ك
وليكن ب ط وح س وليكن س ف ظ في ه مجسم ا وه في س مجسم ح
فنسبة ط س كاح وهو كه اعني ك م له فيكون نسبة ك ل ط اضلاع
ا مثل نسبة م ح س اضلاع ب فهما متشابهان يط ا ب ح متوالية على نسبة وا


مربع فح مربع لانه مسطح يشبهه ك وايضا ا مكعب من ا ب د
فد مكعب لانه يشابهه كا ا مربع ونسبتها الى ب كح الى د
المربعين فب مربع لانه يقع بين ح د ثالث وكذلك بين ا ب

فيكون ب مربعا كب ا مكعب ونسبته الى ب كح الى د المكعبين فب مكعب لانه
يقع بين ا ب كذلك عددان فيكون ب مكعبا كج ا ب مسطحان متشابهان

فنسبتهما نسبة مربع الى مربع ولنقع بينهما ح وليكن د ه ا اقل
ثلثة اعداد على نسبتها فد ه مربعان لانهما متباينان ويقع بين كل واحد منهما والواحد

عدد واحد كد ا ب مجسمان متشابهان فنسبة ا ب كنسبة
مكعب الى مكعب لانه يقع بينهما عددان فنوخذ اقل اربعة اعداد متناسبة
على نسبتها كه ح ط فيكون ه ط مكعبين لانهما متباينان فيقع بينهما وبين الواحد
عددان يكون الثالث من الواحد مربعا وبعد الرابع بالآحاد الثاني تمت المقالة الثامنة

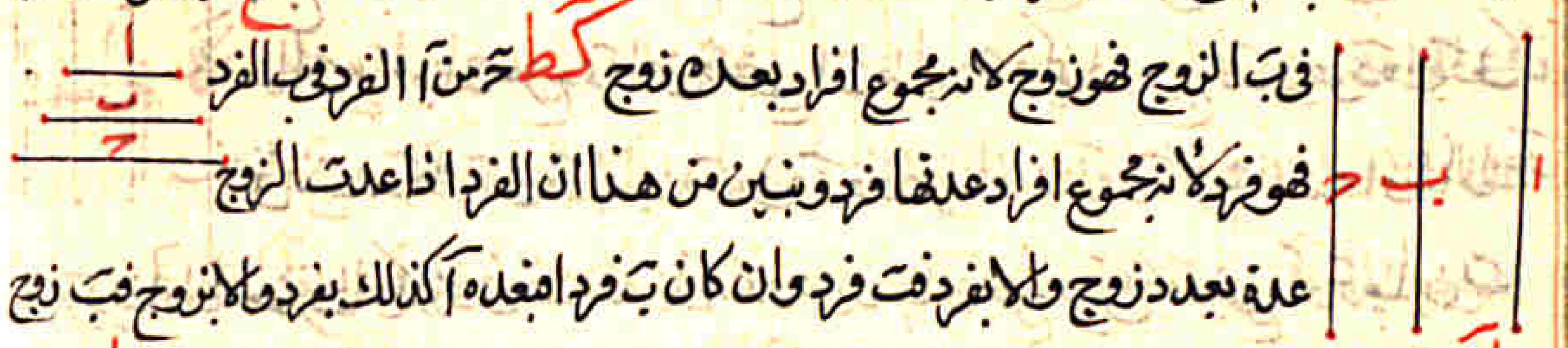
المقالة التاسعة


ا ب مسطحان متشابهان ولنضرب ا في نفسه يكون د فنسبة ا ب هي نسبة د ح ود
مربع فح مربع ب ا في ب ح المربع فهما مسطحان متشابهان ولنضرب ا في نفسه
يكون د فنسبة ا ب كد ح فا ب مسطحان متشابهان ج ا مكعب فح مربع
ب مكعب وليكن ضلعه ح ومربع د لان بين ا والواحد عددين وهما ح د على

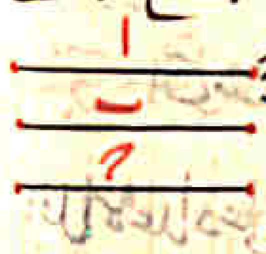
نسبة واحدة ونسبة الواحد الى آ كنسبة آ الى ب لان الواحد يعد آ باحاد آ فليقع اذن بين آ و ب عددان متواليان فهما مجسمان متشابهان فب مكعب
د آ مكعب ضرب فى ب المكعب فكان ج فج مكعب ولنضرب آ فى نفسه فيكون د المكعب فنسبتهما واحدة فب مكعب
ه آ مكعب ضرب فى ب فكان ج المكعب فب مكعب لذلك بعينه
و آ ضرب فى نفسه فصار ب المكعب فا مكعب فلنضرب ا فى ب فليكون ج مكعبا والنسبة متوالية فنسبة آ الى ب كب الى ج المكعبين وب مكعب فا مكعب
ز آ عدد مركب وضرب فى ب فكان ج فهو مجسم وليكن د يعد آ ه فد ه او آ فى ب ج فله اضلاع ج فهو مجسم
ح ا ب ج د ه ز اعداد من الواحد متوالية فالثالث من الواحد مربع والخامس مربع وكل اثنان لا وواحد نعم والرابع مكعب وكل واحد لا وواحد نعم والسابع مكعب مربع ثم ما بعده كل خمسة مكعب مربع لان نسبة الواحد الى آ كا الى ب فب مربع وب و د مسطحان متشابهان لان بينهما عدد فد مربع فا كذلك د مربع و نسبة ب الى ج كنسبة آ الى ب فب يعد ج باحاد آ فج مكعب وبينا بهن ز وهو مكعب وهو ايضا مربع فهو مربع مكعب
ط ا ب ج د متوالية من الواحد وآ مربع فكلها مربع وآ مكعب فكلها مكعب لان ب ثالث فهو مربع و ج ثالث من آ فهو مربع لانه يشابهه وكذا د ثالث من ب وايضا آ مكعب وب فى مثله فكان ب فب مكعب ونسبة ب ج كا ب و ب مكعب فج مكعب و د رابع من آ المكعب فهو مكعب
ى فان كان ا ب ج د ه ز وآ غير مكعب ولا مربع فليس فيها مربع ولا مكعب الا ما قيل فى الثالث والرابع وما على ترتيبها لانه ان كان ج مربعا فا مربع آ و د مكعب فا مكعب
يا ا ب ج د متوالية من الواحد و ه اول يعد د فيعد آ و الا فليباينه لان كل اول اما يعد واما يباين فهما اقل الاعداد على نسبتها وليعد د ز فه فى ز هو د وايضا فى ج د لان نسبة الواحد الى آ كنسبة ج الى د فج يعد د باحاد آ فنسبة آ ه كز ج فه الاول يعد ج وليكن ح فه فى ح كا فى ب فه ايضا يعد ب وليكن ب ط فه فى ط كا فى نفسه فنسبة ه آ كا ط فه الاول يعد آ وليس مثله هذا خلف
يب ا ب ج د ه متوالية من الواحد و ب الاول بعده آ الا اكثر فبعده يعدد ما بينهما لان نسبة الواحد الى ب كه و الواحد بعده باحاد ب فه بعده باحاد ب ف ب يعده ب ج
يج ا ب ج د متوالية من الواحد وآ اول فاقول انه لا يعد د الا كل عدد خارج عنها والا فليكن ه وليس اولا لانه ان كان اولا و يعد د فيعد آ وآ اول وليس بمثله هذا خلف فهو مركب فله اول يعده ولا يمكن ان يكون غير آ والا فليكن ح فيعد ايضا و ح اول يعد د فيعد

وآ اول هذا خلف فاذن لا يعده اول الا آ وليعده د ب د فا فى ج كز فى ه فا الى ه كز الى ج وآ يعد ه فز بعد ج وكذلك د ليس باول ولا يعده اول الا آ وليعد ز ح ح ونبين ايضا ان ح بعد ب وهو مركب لا يعده الا آ وليعد ح ب ط وكذلك يتبين ان ط فى ج كا فى نفسه فنسبة ج الى آ كا الى ط فط يعد آ وليس مثله هذا خلف
يد آ اقل عدد يعده اعداد اوايل هى ب ج د فلا يعده اول غيرها والا فليعده ه ز و ب يعد آ وهو اول فيعد ما ه وايما ز لان كل مسطح يعده اول فيعد احد ضلعيه وليس يعد ب ه لانه اول فيعد ز وكذلك ج د يعد ز فب ج د يعد ز وهو اقل من آ هذا خلف
يه ا ب ج اقل الاعداد على نسبة متوالية فكل اثنين منها مباين للثالث وليكن د ه ز اقل عددين على تلك النسبة فهما متباينان فجميع ز د يباين د ه و ه ز يباين ه د فسطح د ز فى ز ه اعنى مجموع مسطحى د ه فى ز وه مربع ه ز يا للذين هما ا ب يباينان مربع د ه اعنى ج فجموع ا ب مباين ج وكذلك مربع د ز وهو د ه و ه ز فى كل فى نفسه د ه فى ه ز يباين ه ز فى ه د فاذا افرقنا فان ز ه و د كل فى نفسه او مثل د ه ز فى ه د يباين ضعف مثل ز د فى نفسه فه ز فى ه د وهو ب يباين مجموع مربعى ه ز فجموع آ و ج يباين ب
يو ا ب متباينان فلا ثالث لهما فى النسبة والا فليكن نسبة آ الى ب كب الى ج و ا ب اقل الاعداد على نسبتهما متباينان فبعد آ ب من النسبة الثانية وهو مباينه هذا خلف
يز ا ب ج و ا ج متباينان ولا رابع لهما فى النسبة والا فنسبة ا ج كب د وآ يعد ب المقدم فى النسبة الثانية فا يعد ج وهو مباين له هذا خلف
يح ا ب ننظر هل لهما ثالث فان كانا متباينين فليس وان اشتركا فلنضرب ب فى نفسه فيكون ج فان كان آ يعد ج فليكن د فا فى د كب فى نفسه فا ب د متوالية وان لم يعد آ ج فلا يمكن والا فليكن الثالث د فيكون آ فى د هو ج فا يعد ج وقيل لا يعده هذا خلف
يط ا ب ج متوالية فلننظر هل يكون لها رابع فان كانا آ ج متباينين فلا وان كانا مشتركين فنضرب ب فى ج فيكون د فان عد آ د فليكن ب ه فه الرابع كا بيدى والا فلا يمكن او فليكن ه فيكون آ فى ه الرابع كب فى ج اعنى د فيعد آ د وكان لا يعده هذا خلف
ك كل اعداد اوايل كا ب ج فقد يوجد اكثر منها من الاوايل فلنا خذ د ه اقل عدد يعده ا ب ج ونزيد عليه واحدا وهو ه ز فان كان اولا فقد حق الحكم والا كان مركبا وليعده اولية وهو ح فاقول انه غير ا ب ج والا فهو خلف لانه ان كان منها ويعد د فيعده ه الواحد هذا خلف
كا اذا جمعت اعداد زوج كا ب ج د فان جميعها زوج لان لكل واحد منها نصفا فللجميع نصف
كب ا ب ج د افراد وعدتها زوج فجميعها زوج لانه اذا فصل من كل واحد منها واحد بقيت ازواجا ومجموع زوج وعدة الاحاد زوج فمجموعها زوج فمجموع ذلك كله زوج
كج ا ب ج د افراد وعدتها فرد

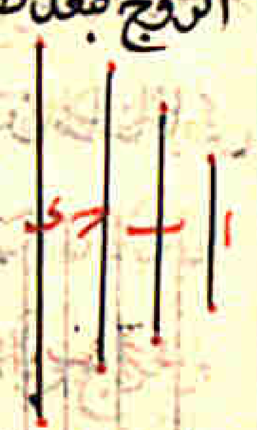
ا ب ج د ن فمجموعها فرد لان آ زوج ونفصل د ه واحدا يبقى ج زوجا فاه زوج وا د نزيد
عليه بواحد فهو فرد كد اذا زوج وفصل منه اه زوجا فالباقي زوج ا ب ج ه د
والا فهو فرد فناخذ د ب الواحد يبقى زوجا فمجموع اد زوج و د ب واحد فا ب فرد هذا خلف ولان لاب
نصف ولاه نصف يبقى لدب نصف فهو زوج ا ج د ب كه اب فرد وفصل منه اد الفرد
فاد زوج فلناخذ ب د الواحد يبقى اد زوجا وفصل د ج زوجا يبقى اج زوجا ا ج د ب
كو اب فرد وفصل منه اد الزوج فالباقي فرد فلنفصل د ب الواحد يبقى اد زوجا فج ب نزوج فج ب فرد
ا ب ج د ب كز اب زوج وفصل منه اد فرد فالباقي فرد فلنفصل ج د الواحد
فيكون اد زوجا فيبقى د ب زوجا فيكون ج ب فردا ---- كح بجه من آ الفرد



في ب الزوج فهو زوج لانه مجموع افراد بعدد زوج كط ج من آ الفرد في ب الفرد
فهو فرد لانه مجموع افراد عدتها فرد وتبين من هذا ان الفرد اذا عدت الزوج
عدة بعدد زوج والا بفرد فت فرد وان كان ب فرد افعده آ كذلك بفرد والا بزوج فب زوج



ل آ فرد ويعد ب الزوج فهو يعد نصفه فلنعد ب ج وهو زوج فله نصف فاني نصف ج
هو نصف ب لا فرد مباين لاي فهو مباين لضعفه ج ه والا فليعده ب فا الفرد يعد ج ه
الزوج فيعد نصفه ج ر وكان مباينا له هذا خلف لب اب ج د متوالية من الواحد وا اثنان فكل واحد

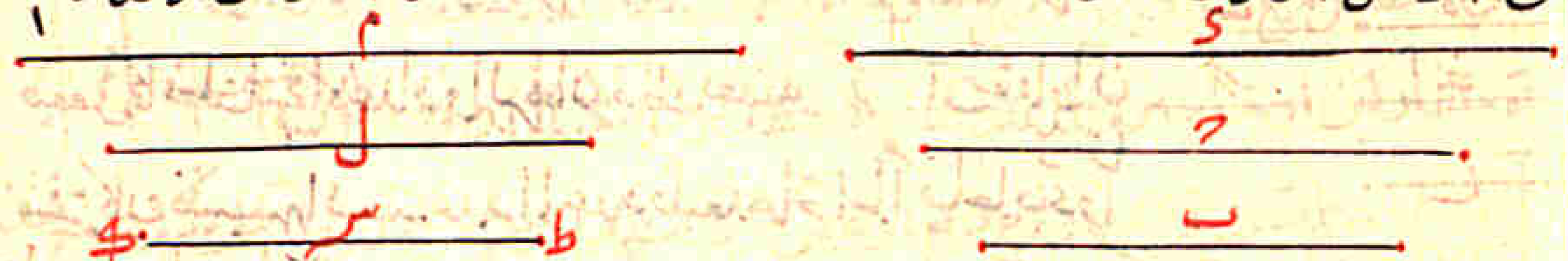


منها زوج الزوج لان آ اول فهو يعد د ولا يمكن الا ان يكون منها وكلها زوج لانها اضعاف
فد لا يعده الا الازواج بعدد زوج فد زوج الزوج لج كل عدد نصفه فرد فهو زوج الفرد
والا فنصفه زوج لد كل عدد ليس مضعفا من اثنين ولا نصفه فرد فهو زوج الزوج والفرد
وليس زوج الفرد لان نصفه زوج ولا زوج الزوج لانه غير مضعف من اثنين ولا ينتهي بالتنصيف الى
اثنين بل الى فرد لَه اذا كانت اعداد متناسبة كم كانت وليكن اب ج د ر ح ط ه وننقص اولها



من الثاني فيبقى ج ه ومن الاخير فيبقى م ط فنسبة ج ه الباقي الى اب الاول كنسبة م ط
الى جميع الاعداد التي قبله ولنفصل لن كـ د و ك ه كـ ر ح فنسبة م ه الى لن كلنه الى كن
و كـ ر الى ط ر فبالتفصيل ط ك ك ه ككل الى لن و كل من فبالجميع جميع ط م فهو الباقي
من طه الى كر لر من اعني اب ج د ر ح كلم اعني ج ه الى م ه اعني اب لو اذا اجتمعت اعداد
متضاعفة من الواحد كاب ج د الى اخرها وهو د واحد معها فاجتمع عدده الاول فضرب في د الاخير
فاجتمع زح فزح عدد تام فلناخذ ه و ط ك ولـ و م على نسبة اب ج د فا في م كه في د و هو زح وا اثنان
فزح ضعف م فه ط ك لم زح على نسبة متوالية ولنفصل ك س من الثاني وع ح من الاخير مثل ه فيبقى
ط س الى ه كزع الى الجميع ه و ط ك ول و م فط س مساوله فزع مساو لجميع ه و ط ك ول و م ويضاف اليه

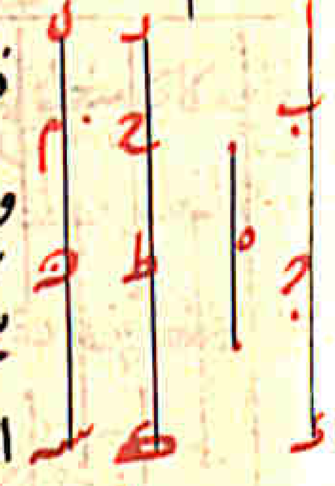
ع ح مساويا له اعني اب ج د والواحد معها فيكون ر ح مساويا للاعداد ه ط ك ل والواحد معها
فاقول انه لا يعد زح غيرها والا فليعده ه ب ف فنسبة ف ه كده وليس ه بواحد من اب ج د وآ اول
فه لا يعده ف ه بعدد ف متباينان و ه اول مباين لف ولا اقل عددين على نسبتهما فف يعد ك فهو
واحد من اب ج د ن ع ح ولبكن ب و ه ط ك ل
على نسبة ب ج د فه في د ---- ض ---- كت اعني في آ ل وكان كف
في ه فل مثل ه وكل واحد من ف ---- ف ---- وه احد هذه الاعداد التي



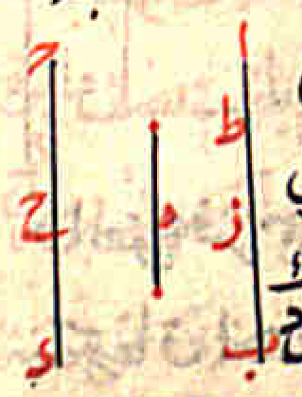
وضعها خارجين ---- ا ---- عنها هذا خلف فلا يعد زح غير ---- ه ---- هذه الاجزاء
وهو مساولها فهو عدد تام تمت المقالة التاسعة

المقالة العاشرة

المقادير التي مقدار واحد يقدرها تسمى مشتركة وما ليس لها ذلك تسمى متباينة والخطوط المشتركة
في القوة هي التي لمربعاتها سطح واحد يقدرها والمتباينة في القوة هي التي ليس لها ذلك وسنبين من هنا
ان لكل خط معلوم خطوطا كثيرة بعضها متباينة له في الطول فقط وبعضها في الطول والقوة وكل
خط مفروض يفرض اولا وينسب اليه ساير الخطوط فانه منطق لانه ينطق بكميته والمشاركة له تسمى منطقة
والمباينة له تسمى صما ولذلك في السطوح والاجسام وضلع الاصم اصم وليس شيء في المقادير بذاته
اصم او منطق لكن بالقياس الى المقدار الاول الذي يفرض فان شاركه فهو منطق وان لم يشاركه فهو اصم
ويمكن ان يصير هذا الاصم منطقا بالقياس الى مقدار آخر فحينئذ يصير هذا الاول اصم آ مقدار
اي اعظم من ه فاذا فصل من اي اعظم من نصفه ومن الباقي اعظم من نصفه فيبقى مقدار اصغر من ه

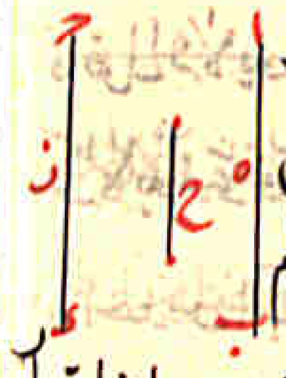


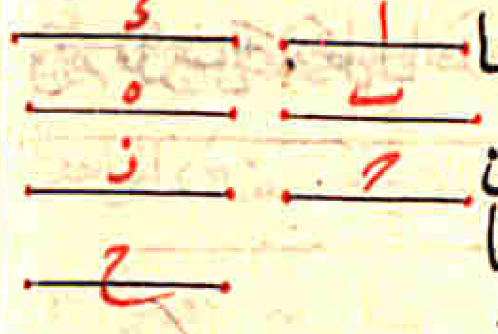
فليضعف ه حتى يصير اعظم من اي وليكن اضعافه ر ك ولنقسم على م بنقطتي ح و ط
ولناخذ من اي اعظم من نصفه وهو ج ي و ج ب اعظم من نصف ج ا وكذلك
يكون على عدة اقسام ه في ر ك فليلق ا ب فاقول انه اصغر من ه برهانه ليكن لم ه
اضعاف ا ب بعدة ر ك له مقسوما على م و ه فح اعظم من ج ب وكلاهما اعظم من ه س
اعني اب ومن م ه مجموعين فاب كلم فاه اعظم من لس فر ك اعظم من لس ونسبة لس الى ر ك كنسبة اب
الى ه فاب اصغر من ه ب اذا اطول و ج ح اقصر وفصل ج د من اب حتى بقي را اصغر من



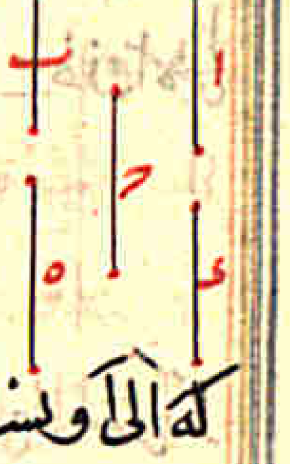
ج د ثم را من ج د حتى يبقى ع ح اصغر من را ثم فصل ع ح من را حتى بقي ط اصغر من ع ح ولم نزل
نفعل ذلك ولا ينتهي الى قسم يقي الباقي من الاخر وهما متباينان والا فليعدهما ه ويفعل ذلك

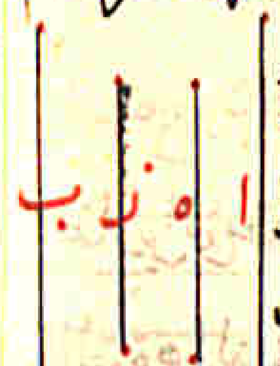
بنقصان اكثر من النصف حتى يبقى مقدار اصغر من ه كما بين وليكن اطوسين كما بين في الاعداد ان آه
الاعظم بعدا طا الاصغر هنا خلف ج اب جد مشتركين فنريد ان نجد اعظم مقدار
يقدرهما جميعا ولانهما ليسا متباينين فبينهما ان في التنقيص المذكور الى مقدار يعني
ما بقي فليكن ذلك المقدار جد فهو اعظم مقدار يقدرهما والا فليكن ح فيقدر جد الا اعظم
جد الاصغر على ما قيل في الاعداد هف وبان من هنا ان كل مقدار يقدر مقدارين فهو يقدر اعظم مقدار
يقدرهما د اب ج مقادير مشتركة فنريد ان نجد اعظم مقدار مشترك لها



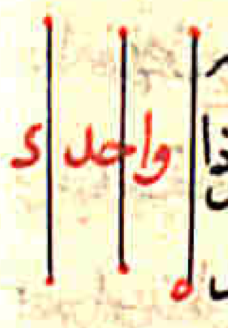


فيفعل كما فعلنا في الاعداد والبرهان ذلك بعينه ه آب مقداران
مشتركان فنسبتهما نسبة عدد الى عدد فليعدهما ج اما آ فباحاد د وما
ب فباحاد ه فالواحد يعد د باحاد د فنسبة الواحد الى د كج الى آ وايضا نسبة الواحد
الى ه كج الى ب فنسبة د ه كب آ و اب نسبتهما كنسبة عدد ج الى عدد د فهما مشتركان ولنقسم
آ على احاد ج وليكن واحده ه ولبعده ز باحاد د فنسبة الواحد الى ج
كه الى آ ونسبة الواحد الى د كه الى ز فنسبة ج د كا ز وكان كا ب فب مثل ز و ز يشارك
آ بالهاء فكذلك ب الاشكال ههنا انه ان كان بين نسبة المساواة الا بين مقادير
او بين اعداد واستعمل ههنا مقادير مع الاعداد وما مر قبل فليس يمكن ان يستعمل ههنا ز



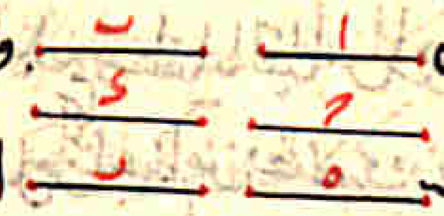


اب خطان مشتركان فنسبة مربعهما كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وليكن آ ب على نسبة
عددي ج د وه ز مربعاهما فه ز كج د مثناه فنسبة مربعي اب على نسبة ه ز ح وبالعكس اذا
كان نسبة مربعي اب كعددين مربعين فاب مشتركان والتدبير واحد

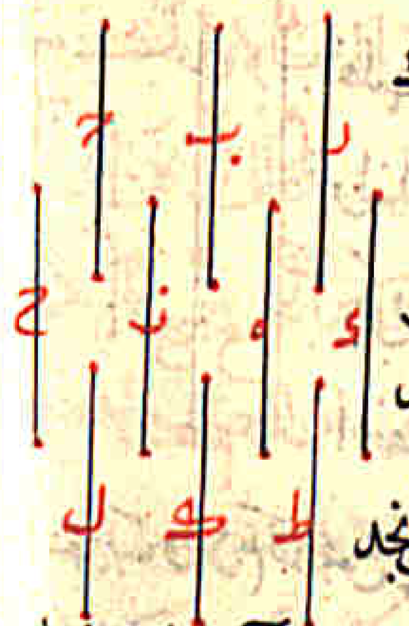




ط اب يشارك ا ب ج فهما متشاركان ولكن آ ج على نسبة عددي
ز ح وط ك لكل اقل ثلثة اعداد على تلك النسبة فنسبة اب



كط ك العددين فهما مشتركان ي اب ج مشتركان فاج مجموعهما يشارك
كل واحد منهما فليعدهما د فيعد اب ج وجميع اج وبالعكس لهذا بعينه
يا اب جد اربعة مقادير متناسبة والاول يشارك الثاني والثالث
يشارك الرابع وكذا في المباينة وبالعكس
لان العدد فيهما واحد يب نريد ان نجد





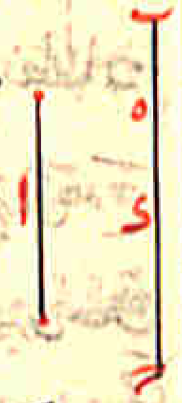
لخط آ خطين احدهما مباين في الطول فقط والاخر في الطول
والقوة فنرسم عددي ب ج ليس نسبة احدهما الى الاخر كنسبة عدد مربع ونعمل مربعين نسبتهما كنسبة
ب ج فان احدهما يكون متساويات لاضعاف مربع كاضعاف ب للواحد والاخر كاضعاف ج للواحد



وقد علمت كيف نعمل مربعا مساويا بالسطح ثم ناخذ ضلعهما وهما آ د فآ د متباينان في الطول
وناخذ بينهما واسطة ه ونسبة اد كمربعي آه ومربعاهما متباينان فآه متباينان في القوة
يج اب جد متناسبة فان كان آ يقوى على ب بزيادة مربع من خط يشارك آ في الطول
فكذلك ج على د او يباينه فكذلك ج على د فليكن آ يقوى على ب بمربع ه و ج



على د بمربع ز ونسبة مربع آ اعني مربعي ب ه الى مربع ب كنسبة مربع ج اعني مربعي د ز الى مربع
د وبالتفصيل مربع ه الى مربع ب كمربع ز الى مربع د فنسبة ب ه كد ز فنسبة آه كج ز فان كانا
آه متشاركين او متباينين فكذلك ج ز يد خطا آ و ب ج مختلفان و ج اطول واضعف

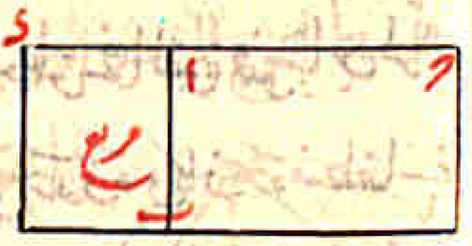


سطح ب د في د ج مساو لربع مربع آ او نقص من ج سطح مربع وهو مربع د ج وقد علمت كيف يصنع هذا
ثم ب د د ج مشتركان فج يقوى على آ بزيادة مربع من خط يشاركه ولا يجوز ان يكون ب د د ج
متساويين فانه يكون حينئذ السطح الذي يحيطان به ربع مربع ج وربع مربع ج اعظم من
ربع مربع آ لان ج اعظم من آ فيكون احدهما اطول فليكن ب د اطول فلنا خذ د ه مثل ج د واربعة امثال ب د
في د و ج اعني آ في نفسه و ب ه في نفسه كج في نفسه فج يقوى على آ بمربع ب ه و ب د يشارك ج د فجميع ب ج
يشارك د ج ويشارك ه د فيشارك جميع ج ه فيبقى مشاركا لب ه يه وبالعكس اذا كان ج يقوى على





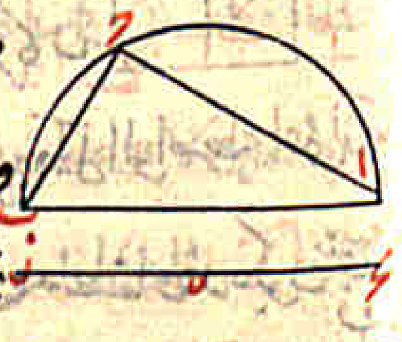
هذه الزيادة فالمضاف اليه ينقسم الى مشتركين لان ب ه ضلع الباقي يشارك ج فلننصف ه ج
ب د فيكون ب د في د ج مثل ربع آ في نفسه و ب ه يشارك ب ج فيشارك ه ج ويشارك نصفه د ه
فجميع ب د يشاركه د اعني د ج يو وان كان ب د د ج متباينين فهو يقوى عليه بزيادة مربع من ضلع يباينه
وان قوي بمشارك كان ب د د ج وبالعكس والا يشارك ب ه د ج يز مسطح ب ج يحيط به آ كه



اب اج المنطقان فهو منطق ونسبة ب د الى ب ج كدا اعني اب الى اج وهما
ضلعان مشتركان فد ب ج منطق يح فان كان السطح منطقا واحد



ضلعه كاب منطق لان نسبة د ب الى ج كنسبة د الى اج فاج مشارك
لذا المنطق يط ان نجد خطين في القوة منطقين مشتركين يقوى الاطول
على الاقصر بزيادة مربع من خط يباينه في الطول وخط اب منطقا وعليه نصف دائرة اج ب ونرسم عددي

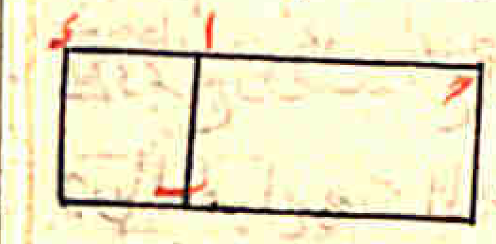


ب ه ه د مربعين وليس ب د مربعا ونجعل نسبة مربع اب الى مربع ج ب كب د الى ه د
ويمكننا ذلك بان يقسم ضلع مربع اب على احاد ب د وينقص منه اقساما باحاد ه د
ثم نعمل مربعا مساويا له وناخذ ضلعه فيكون اقصر من اب ثم يلقى في نصف دائرة
اج وترا مساويا له متصلا بالقطر وليكن ب ج ونصل ج ا فنسبة مربع اب الى مربع اج هو نسبة مربع
اب الى نفسه منقوصا عنه مربع ب ج ونسبة خط ب د الى ز ه هو نسبته الى نفسه منقوصا عنه د ه على نسبة

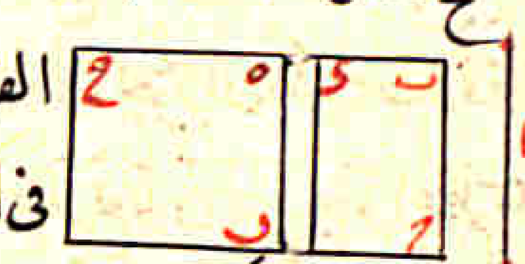
مربع آج فنسبة مربع اب الى اج كنسبة ده الى ره لانسبة عدد مربع الى عدد فاج مباين اب في الطول وهما في القوة فقط منطقان مشتركان لان نسبتهما نسبة عدد الى عدد لا مربعين كه فان اردنا ان يكون ضلع



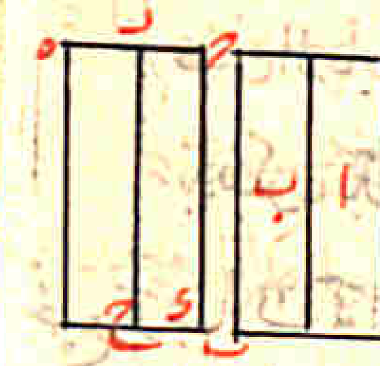
الزيادة مشاركا في الطول جعلنا ده زه مربعين وليس ده الفصل بينهما بمربع فبان كما بينا ان ضلع الزيادة مشارك واب اج متباينان في الطول مشتركان في القوة كا سطح ب ج يحيط به اب اج وهما في القوة



منطقان مشتركان فهو اصم فليدع السطح موسطا وضلعه اصم فليدع الخط موسطا لان ده المنطق مربع اب الى ب ج كما ده اعني اب الى اج فده مباين ب ج فهو اصم وضلعه اصم كب سطح ج ده موسط وضلعه اه ونح منطق فده منطق وليكن السطح الموسط الذي يحيط به خطان منطقان في



القوة مشتركان فيهما الذي يقوى عليه اه هو سطح ن ح من ن ه ه ح فن ه ه ح في القوة فقط منطقان مشتركان ون ح ج ده متساويان والزاوية واحدة فنسبة ده ب ج كنسبة ه ح ون ح منشاركان في القوة وه ح منطق في القوة فبد منطق في القوة ومربع المنطق مباين ن ه في ه ح هذا الموسط وهو بعينه ج ده في ده مباين مربع ه ح فده في ب ج مباين بد في نفسه فبج بد متباينان في الطول كج خط ا موسط ويشاركه ب ف ب موسط ود ه مثل مربع ا مضاف الى ج ده المنطق فج ه منطق في القوة ود ج مربع مثل ب فج منطق في القوة مباين



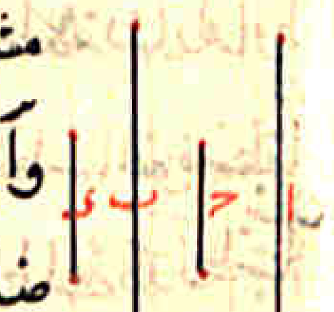
لده في الطول فدج موسط فضلعه ب موسط كد فضل الموسط لمربع من اب موسط وليكن ج ده منطقا ود ه مثل مربع اب ود ج مثل مربع ا مفضولا



منه فج ه وج ر منطقان في القوة واذا كان ه ح منطقا فزه منطق في الطول وبقي ج ر منطقا في القوة فج ر في زه وضعفه اصم اذ يحيط به منطق في الطول ومنطق في القوة فهو مباين لمربعي ه ر وزج المحيطين بجميع الاربع وهو مربع ج ه مباين مربعي ج ر ز ه وكان ج ه منطقا في القوة هذا خلف كه سطح اج يحيط به اب و ب ج وهما متوسطان وفي القوة فقط مشتركان فقد يحيط



تارة بمنطق وتارة بموسط وليكن ا ى مربع اب وج ه مربع ب ج وهما موسطان وليكن ن ح منطقا ويضاف اليه ح ط ك ل م ه مساوية لهذه السطوح المتوالية النسبة فكذلك ن ط ط ل ل ه وا ى ج ه اعني ح ط م ه مشتركان لان اب ب ج في القوة مشتركان فن ط ل ر مشتركان وح ط م ه متوسطان فن ط ل ه منطقان فن ط في ل ه منطق فمربع ط ل الواسطة اعني ل ه ط لنه فان شارك ط ل ط ك فكل منطق والا موسط و ك ل كا ح فا ح قد يكون منطقا وقد يكون متوسطا كو نريد ان نجد خطين موسطين وفي القوة فقط مشتركين ويحيطان بمنطق ويقوى الاطول على الاقصر بزيادة مربع من خط يشاركه في الطول فرسم خطي اب في القوة فقط مشتركين وا يقوى على ب بزيادة مربع



مشارك وليكن ج وسطا بينهما ود را بعا في ب اعني ج في نفسه موسط فج ايضا موسط وا وب متشاركان في القوة فد موسط فج ود موسطان وج يقوى على د بمربع يشاركه ضلعه في الطول كما ا على ب ثم ج في د اعني ب في نفسه منطق كز فان اردنا ان يكون



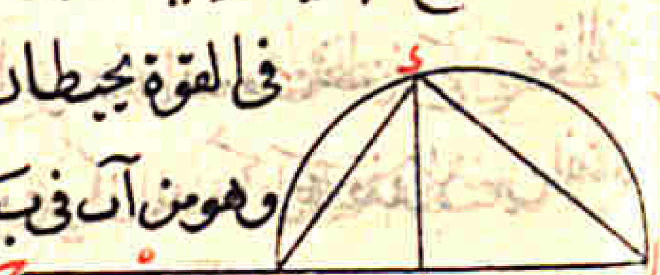
الاطول يقوى على الاقصر بزيادة مربع ضلعه مباينه رسمنا اب ج في القوة منطقة مشتركة وا يقوى على ج بزيادة مربع ضلعه مباينه ود واسطة بين اب ونسبة ده كا ج فد موسط كما قلنا ويشاركه ه في القوة فه موسط ود يزيد على ه في القوة بمربع مباينة ضلعه فهذا ذلك كح نريد ان نجد خطين في القوة متباينين يحيطان بموسط ومربعاهما مجموعان منطق فنرسم اب ب ج منطقين في القوة واب يقوى على ب ج بزيادة مربع مباينة ضلعه وعلى



اب نصف دايرة ونقسم ب ج بنصفين على ه ونضيف الى اب سطحا مساويا للمربع الذي ليس باعظم من مربع نصف اب ينقص عن تمامه مربعا فليكن على خط رب ولان الناقص مربع فار مساو للضلع الثاني من السطح فار في زب مساو لزد الواسطة في نفسه فزد مساو لبه وا ز مباين زب على ما مضى ونسبة ا د ب كنسبة ا ز الى زد مثناه وهي كنسبة ا ز الى زد مثناه وهي كنسبة ا د ب مثناه فمربعا اد د ب متباينان وسطح ا ب في ب ه اعني في زد موسط وهو كاد في د ب فاد د ب متباينان في القوة ويحيطان بموسط ومربعاهما جميعا منطق اعني مربع اب كط فان اردنا هما محيطين بمنطق ومربعاهما جميعا متوسط رسمنا اب ب ج موسطين مشتركين في



القوة فقط يحيطان بمنطق وتبين ذلك كما كان فيكون مجموع مربعي اد د ب اعني اب موسطا واد في ب د منطقا لان اب في ب ه منطق ل فان اردنا هما موسط مجموع المربعين ويحيطان بموسط مباين ضعفه لمجموع مربعيهما جعلنا اب ب ج الموسطين المشتركين في القوة يحيطان بموسط وكان اد د ب موسطا لان اب في زد موسط وضعفه وهو من اب في ب ج مباين لمربعي اد د ب مجموعين لان اب ب ج مشتركان في القوة متباينان



في الطول ونسبة مربع اب الى سطح اب في ب ج كنسبة اب الى ب ج فضعف اب في ب ه اعني ضعف اد في د ب مباين لاب في نفسه اعني مجموع مربعي اد د ب لا اذا اتصل خطان كاب ب ج وهما في القوة فقط منطقان مشتركان فكل اج اصم ويدعى

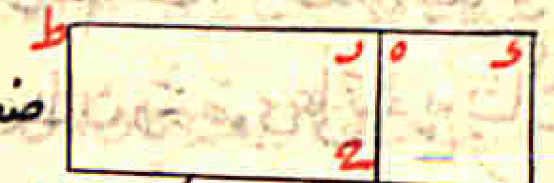


ذا الاسمين لان ضعف اب في ب ج موسط ومربعا اب ب ج منطق فالاربع مباين مربعي اب ب ج فهو اصم فاج اصم لب فان كانا موسطين وفي القوة فقط مشتركين ويحيطان بسطح

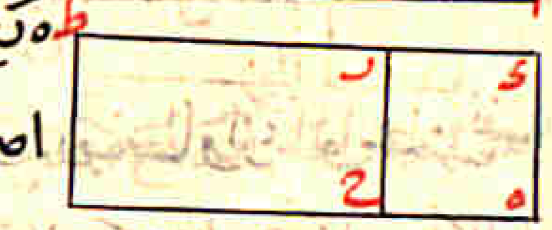


منطق فاج اصم وليدع ذا الموسطين الاول لان مربع اج مباين ضعف اب في ب ج لج فان كانا موسطين وفي القوة فقط مشتركين ويحيطان بموسط فهو اصم وليدع ذا الموسطين الثاني وليكن

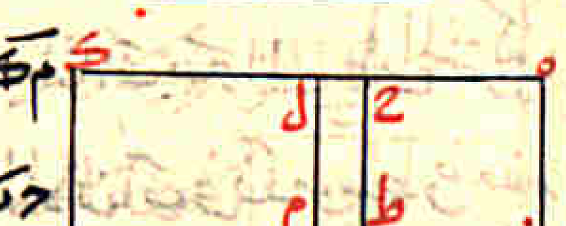
منطقا وه ر مربعا اب حد وهما موسطان فمجموعهما موسط لانه يشاركهما وط ح
ضعف اب فی بحد ومجموعهما كذلك ايضا موسط فدر زط فی القوة منطقان



ومجموع مربعی اب حد يباين ضعف مسطح احدهما فی الاخر لان اب حد متباينين فدح حط اعنی دز زط متباينان
فدط اصم ذو اسمین فه ط اصم لانه یحیط به منطق واصم وهما متباینان فاح اصم لد فان كانا فی القوة
متباینين ويحيطان بموسط ومربعاهما مجموعين منطق فان الخط اصم ولند ع
الاعظم لان مربع اح آخر الامر يباين مربعی اب حد المنطقين فهو اصم فاح اصم له فان كانا يحيطان
بمنطق ومربعاهما مجموعان موسط فهو اصم ولندع القوی علی منطق وموسط
والبرهان ان مربع اح يباين ضعفات فی حد فهو اصم لو فان كانا يحيطان بموسط ومربعاهما مجموعين
موسط ويباين ضعف احدهما فی الاخر فاح اصم ولندع القوی علی الموسطین ولنصف الی ده المنطق مسطحی
ه ر ح ط فيكون كما كان فمل د ر زط فی القوة منطقين مشتركين وه ط اصم فه ط
اصم فاح اصم لز اب ذو الاسمین وانقسم بهما علی ح فلا ينقسم اليهما

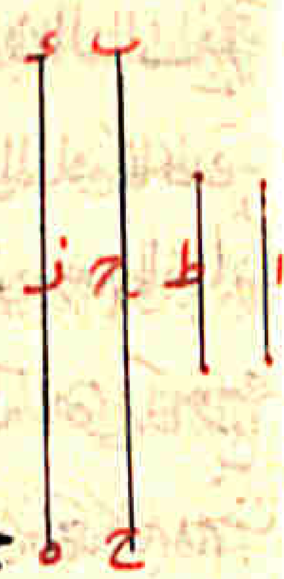


بغيره والا فلينقسم بد فيكون مربع اب مثل مربعی اح حب وضعف اح فی حب
وايضا مثل مربعی اد دب وضعف اد فی دب والخلاف فضل ما بين مربعی اح حب ومربعی اد دب وهو منطق كفضل
ما بين ضعف اح فی حب وضعف اد فی دب لانه من اي هما كان ناقصا من الاخر زايدا وذلك موسط هف
لح فان كان ذا الموسطين الاول فكذلك والا فبفضل الضعفين وهو ق
منطق كفضل المربعين علی المربعين وهو موسط هذا خلف لط وكذلك ذا الموسطين الثانی والاخر
كذلك علی ح ولنفرض ه ر منطقا وزح المضاف اليه مربعا اح حب وطك ضعف اح فی حب ونكر بعی اد دب يبقی
م ك ضعف احدهما فی الاخر فزح طك موسطان متباينان لانهما علی نسبة اح
حب لان مربعيهما مشتركان فجملتهما موسط والضعف منطق فه ح ك فی القوة

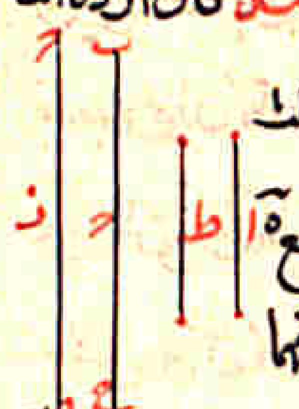


فقط مشتركان وهما فی القوة منطقان مشتركان فه ك ذو الاسمین وكذلك ه ل ك فهو ذو الاسمین انقسم
باسميه علی موضعين هذا خلف م وكذلك الاعظم ببرهان ذو الاسمین ما وكذلك القوی علی منطق و
موسط ببرهان ذی الموسطين الاول مب وكذلك القوی علی موسطين ببرهان ذی الموسطين الثانی

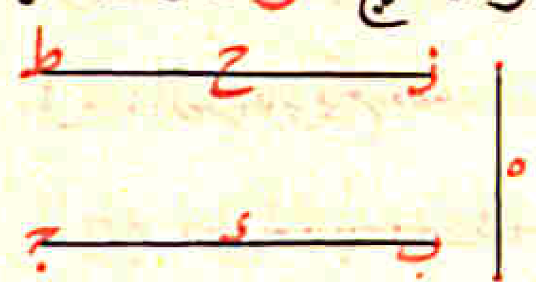
مصادرة ثانية الخط ذو الاسمین ان كل قسمه الاطول يقوی علی الاقصر بزيادة مربع من خط يشاركه
فی الطول ثم كان الاطول مشاركا للمنطق المفروض فهو ذو الاسمین الاول وان كان الاقصر مشاركا فهو ذو
الاسمین الثانی وان كانا متباينين فهو ذو الاسمین الثالث وان كان يقوی الاطول علی الاقصر بزيادة
مربع من خط مباين ثم كان الاطول مشاركا للمنطق فهو ذو الاسمین الرابع وان كان الاقصر فهو الخامس وان
كانا متباينين فهو السادس ا نريد ان نجد ذا الاسمین الاول فنفرض خطی اوحد منطقين وعددی ه د



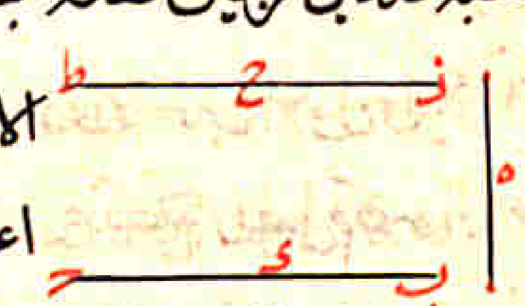
مربعين وه ز ليس بمربع ونجعل مربع حد الی مربع حح كده الی ه ز لا كالمربع فيكون ب ح
حح متباينين وفی القوة فقط منطقين ومشتركين فب ح ذو الاسمین وقسمه الاطول
يشارك المنطق ويقوی علی حح مربع نسبته الی حد فی قلب نسبة ه ز الذی هو زيادة
ده علی ه ز الی ده وده مربع فضلعه وليكن ط يشارك حد فی الطول مد فان اردنا الثانی
جعلنا المنطقين اوحح وساير الاشيا كما كانت مه فان اردنا الثالث



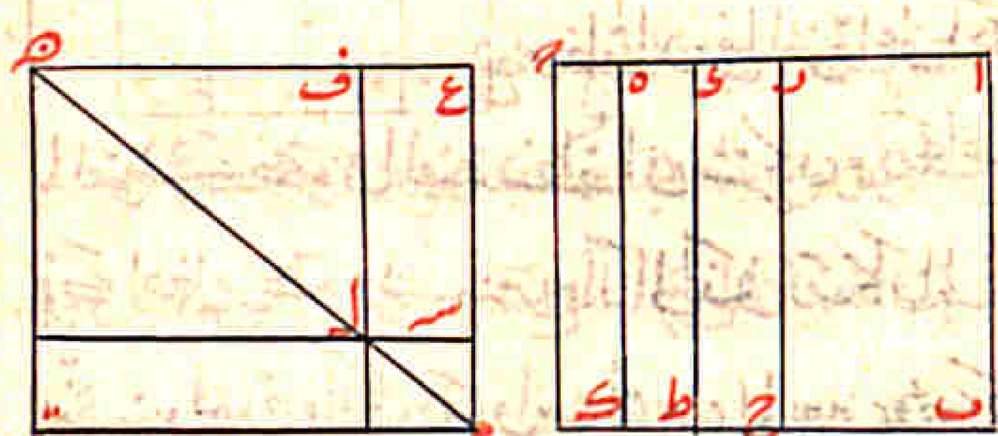
فرضنا ا منطقا وبد حب عددين مربعين وه ح ليس بمربع وه عدد ثالث ليس بمربع فلنضع ا
لمربع ا وحد لمربع زح وحه لمربع حط فزح يباين ا وايضا حط يباين ا ويشاركانه فی القوة فهما
فی القوة منطقان مشتركان ويقوی زح الاطول علی حح بمربع علی ب ه وهو عدد مربع مو فان اردنا الرابع



فرضنا ا وحد منطقين مشتركين وه د ز ه عددين ولا نجعل ه ه مربعا ونجعل
نسبة مربعی حد حح كده ه ر فب ح ذو الاسمین وليس نسبة مربع ط الی مربع
حد كنسبة عددين مربعين فقط وحد متباينان مز فان اردنا الخامس جعلنا المنطقين ا وحح وساير

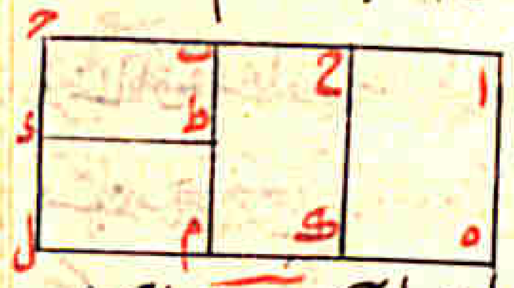


الاشيا بحالها وان اردنا السادس عملنا كما فی الثالث الا انا نجعل نسبة
اعداده وحح ليست كنسبة عدد مربع الی عدد مربع ولا نسبة ب ه الی
ه ح ونجعل ا لمربع ا وب ح لزح وعلی ذلك القياس مح سطح ب ح يحيط به اب المنطق واح ذو الاسمین
الاول فالقوی عليه ذو الاسمین ونفصل اح علی ی باسميه وننصف ی ح علی ه ولنكن ای فی ز ی مثل مربع ده
الذی هو ربع مربع ی ح الاقصر ولنخرج زح
ی ط ه ك علی الموازاة وليكن المربع اه مثل
اح ومربع لم علی قطره مثل ی ح ونتم الشكل معلوم

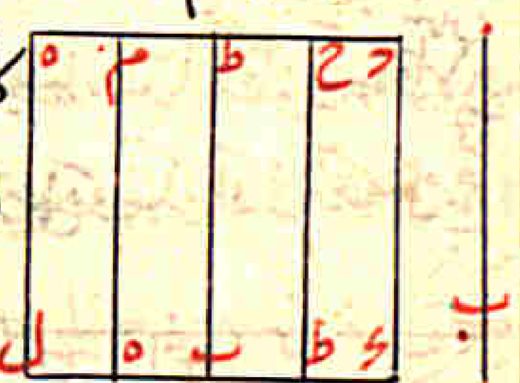


ان سطح ع ل وسط فی النسبة بين سطحی م ل
لان نسبة م س الی ع س كنسبة ع ق الی ف ه لان ع ق ف ه متساويان لم س س ع فنسبة سطح م ل الی سطح
ع ل كنسبة ع ل الی ل ه وايضا ا ز فی ز ی كده فی نفسه فده وسط ونسبة السطوح كذلك فد ك وسط بين
اح ح ی فطه مساو لع ل وقد عرفت ان ا ز ز ی مشتركان ومشاركان لا ب المنطق فهما منطقان فسطحا م ل ل د
منطق لكن ز ی المنطق فی القوة متباينان اعنی ع ل لم فع ق ف ه متباينان ومشتركان فی القوة منطقان
فع ق ف ه فی القوة فقط منطقان ومشتركان فع ه ذو الاسمین وه م مربع لانه متساوی الاضلاع شبيه بزك
وعلی قطره مط فان كان اح ذا الاسمین الثانی فع ه ذو الموسطين الاول لان ع ل لغا غنی ضعف ع ق
فی ف ه يكون منطقا وهو مثل ضعف ط ه فی ده المنطقين وم ل ل ز موسطان لان ا ز ز ی متباينان
للمنطق لانهما مشتركان ويشاركان ا ی المنطق فی القوة وذلك له مشتركان لانهما كاح ح ی فع ق وضلعاهما

موسطان وفي القوة مشتركان يحيطان بمنطق فـ ده ذو الموسطين نه فان كان الثالث فـ ده
ذو الموسطين الثاني لان ضعف ع ف في ف ده اعني ع ل له يكونان موسطين والثاني كما كان
نا فان كان الرابع فـ ده الاعظم لان ع ف ف ده يكونان متباينين في القوة لان مربعيهما متباينان
ويكون سائر القول ان مربعيهما مجموعان وهو ك ب منطق ويحيطا بوسط لان ط ه اعني ع ك موسط
نب وان كان ذا الاسمين الخامس فـ ده هو القوى على منطق وموسط لان ع ف ف ده كما تقدم متباينان
في القوة و ط ه منطق فـ ع ك منطق فيحيطان بمنطق فـ ه د موسط فمربعاها مجموعان وهو م ل له موسط
نج وان كان من السادس فـ ده هو القوى على موسطين لان ب د موسط و ط ه موسط فيحيطان
موسط ند كل خط بقسم بمختلفين كا ح على ب فان مربعي القسمين مثل ا م و ب ى اعظم من ضعف

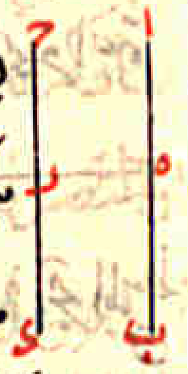


في ح الذي هو ز ح ضعف ب ز لان سطحي ك ب ك ح مشترك و ح فضل
المربعين على المشترك و م ى فضل الضعف على المشترك و ا ك اعظم لانه
يحيط بـ ا ح المساوي لـ ط م هو ا ح الذي هو مساو لـ ا ب واعظم من م ى المساوي لـ ب ح نه ا ب ذو
الاسمين و ا ز اطولهما ولضيف مربع ا ب وهو د ه الى ح د المنطق فـ ح ه ذو الاسمين الاول وليكن ا ز في
نفسه ح ى و ب ز في نفسه ط ك سطحي ى ه ضعف ا ز في ز ب ويصف ط ه على م ح ويفضل م ح موازيا فلم



كا ا ز في ز ب و ا ز في نفسه مباين ا ز في ز ب ويباين ضعفه ويشاركه
ز ب في نفسه فـ ا ز ى كل في نفسه اعني ى ك يباين ضعف ا ز في ز ب لانهما
منطقان في القوة اعني ل ك فـ ح ك يباين ك ه و ل ك موسط فـ ك ح
بالقوة فـ ح ك ك ه في القوة منطقان مشتركان و ى ك اعظم من ل ك لان المربعين اعظم من الضعف
فـ ى ك اعظم من ك ه ونسبة مربع ا ز الى ا ز في ز ب كا الى ز ب و ا ز في ز ب الى مربع ز ب كا ا ز الى ز ب فا
لنسبة واحدة فـ ا ز في ز ب واسطة بين المربعين فـ ك ه واسطة بين ى ح ط ك فنسبة ح ح الى ك م الى
ح ط فـ ح في ح ك كم في نفسه وهو ربع مربع ك ه و ى ح ح ك منطق فـ ح ح ح ك منطق ومشتركان بالطول
يقوى على ك ه بزيادة مربع مشارك الضلع و ح ك منطق وهو الاطول ويشارك ح ى فـ ح ه ذو الاسمين الاول
نو فان كان ا ب ذا الموسطين الاول فـ ح ه ذو الاسمين الثاني لان ك ه يكون منطقا و ح ك
منطق بالقوة فـ ح ح ح ك مشاركان لـ ط ك لان ا ز ز ب مشتركان في القوة فـ ح ح ط ك مشتركان بالطول فـ ح
ك ه في القوة فقط منطقان ومشتركان فـ ك ه الاقصر مشارك لـ ح ى المنطق و ح ك يقوى على ك ه بزيادة
مربع من ضلع يشاركه في الطول لان ح ح ح ك مشتركان نز فان كان ا ب ذا الموسطين الثاني فـ ح ه
ذو الاسمين الثالث لانه يكون ى ك ك ه كلاهما موسطين ولا يشارك ح ك ك ه مع ح ى المنطق
لان كل واحد منهما منطق بالقوة نح فان كان ا ب الاعظم فـ ح ى ذو الاسمين الرابع لان ح ح ح ك

يكونان متباينين لان ى ح ط ك متباينان فيكون ح ك يقوى على ك ه بزيادة مربع ضلع مباينه ويكون
ح ك منطقا مشاركا لـ ح ى ولان ح ك منطق و ك ه منطق بالقوة فان كان ا ب القوي على منطق وموسط
فـ ح ه ذو الاسمين الخامس لان ك ه يكون منطقا و ك ه مشاركا لـ ح ى وهو الاقصر مع سائر ذلك س
فان كان ا ب القوي على موسطين فـ ح ه ذو الاسمين السادس لان ح ك و ك ه يكون كل واحد منهما
منطقا بالقوة لان ى ك و ك ل موسطان ولا يشارك ح ى بينهما شيء مع سائر ذلك سا ا ب ذو الاسمين
و ح د يشاركه فهو على حده ومرتبته فلنجعل نسبة ا ب الى ح د كا ه ح د سبق م ب ى ز على تلك النسبة فا ه



يشارك ح د و ب ه يشارك ى ع فـ ز ى ع في القوة منطقان ثم بالابدال اي حال من الاحوال الست
يكون بها ا ه ب فكذلك من ح ز ى ع لانا بينا ان الاول ان كان يقوى على الثالث بزيادة مربع ضلع
مشاركه او مباين فكذلك الثاني على الرابع و ا ه ح ى ب ى ز ى ع متناسبة فانها تشارك او تباين



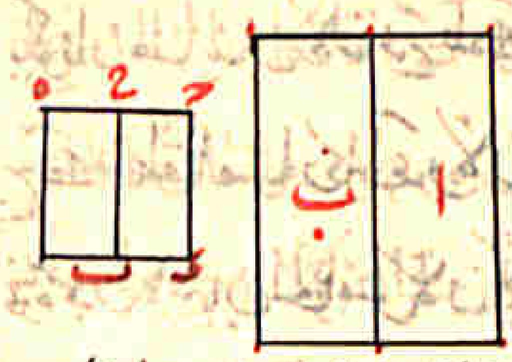
المنطق فكذلك الاخر سب ا ب ذو الموسطين و ح د يشاركه فهو ذو الموسطين في حده
ومرتبته وكذلك يتبين ان ح ز ى ع مشارك الموسطين موسطان وفي القوة مشتركان لان
لان ا ه و ب مشتركان في القوة ونسبة ا ه ه ب كمربع ا ه الى ا ب في ه ب وكذلك الحكم في ح ز ى ع
فالمربعات وما يحيط به الاسمان متشاركة ايضا على التناظر فما يكون في احدهما من مشاركة ضلع الزيادة
او مباينته فكذلك يكون في الاخر سج ا اعظم ويشاركه ب فهو ايضا اعظم فليضف مربع ا الى
ح د المنطق وهو ى ه ومربع ب وهو ز ح وهما مشتركان لان الضلعين مشتركان و ح ه ذو الاسمين



الرابع ويشاركه ح ح فهو ذو الاسمين الرابع فالقوي على ز ح وهو ب اعظم
سد ا قوي على منطق وموسط ويشاركه ب فهو كذلك ويفعل كما فعلنا
فيكون ه ح الخامس فـ ب القوي على ى ح ى ا ك سه قوي على موسطين و ب
يشاركه فهو كذلك ويفعل كما فعلنا فيكون ه ح ذا الاسمين السادس فـ ز ح يقوى عليه القوي على
موسطين وهو ب سو اذا اتصل سطحان احدهما منطق كا والاخر



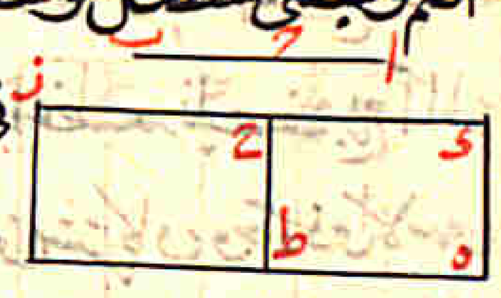
موسط كـ ب فالخط القوي عليهما ذو الاسمين او ذو الموسطين الاول او الاعظم
او القوي على منطق وموسط فليكن ح د منطقا و ح ى مثل ا و ه ز مثل ب
فـ ح ى منطق و ه ح منطق بالقوة فـ ه ح ذو الاسمين و ح ح يشارك ح ى فان كان ح ح اطول ويقوى على
ه ح بزيادة من ضلع مشارك فـ ه ح ذو الاسمين الاول فالقوي على ى ه ذو الاسمين فان كان من
ضلع مباين فهو الرابع والقوي على ى ه هو الاعظم وان كان ه ح اطول ويقوى على ح ح بما يشاركه
ضلعه فهو ذو الاسمين الثاني فالقوي على ى ه ذو الموسطين الاول فان كان يباينه فهو ذو الاسمين
الخامس فالقوي على ى ه القوي على منطق وموسط سز فان كان السطحان موسطين متباينين



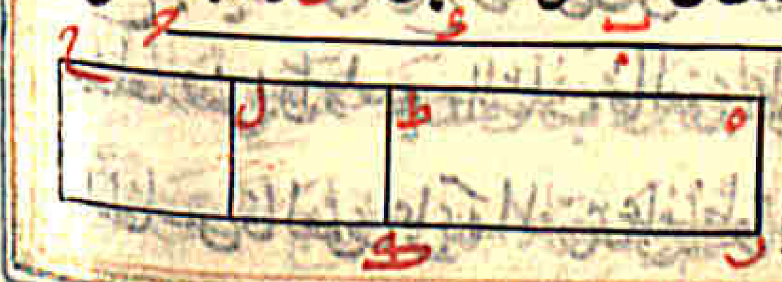
فالخط القوى عليه اما ذو الموسطين الثانى واما القوى على موسطين لان ح وح يكونان منطقين بالقوة ومتباينين لان ز ه ح متباينان فحـ ذو الاسمين ويباين اسماء المنطق فان كان يقوى احدهما على الآخر بمربع من ضلع يشاركه فهو ذو الاسمين الثالث فالقوى عليه ذو الموسطين الثانى وان كان من خط يباينه فهو ذو الاسمين السادس والقوى عليه هو القوى على موسطين **مصادرة ثالثة** الخطوط ذوات الاسمين والصم التى تتلوه فليس شىء منها فى حد الآخر لانها اصفت مربعها الى خط منطق كان الضلع الثانى غير الذى يكون الآخر **سح** ب ح فضل من اب وهما فى القوة منطقان مشتركان فالباقى كاحـ اصم



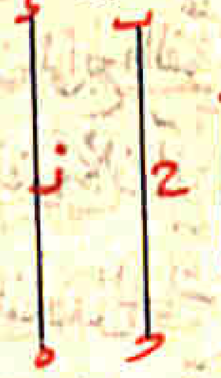
فلندع المنفصل لان مربعى اب ح منطقان وهما مثل ضعف اب فى بح والاصم مع احـ فى نفسه فمربع احـ فى نفسه اصم لانه ان شارك مربع اب تح فالباقى وهو ضعف اب فى بح الموسط يشاركهما **سط** فان كان موسطين وفى القوة فقط مشتركين حتى يكون مجموع المربعين موسطا ويحيطا بمنطق فاحـ اصم ولندع منفصل موسط الاول لان مجموع المربعين اصم وضعف فى الآخر منطق بقى احـ فى ايضا كما قيل اصم والا فالضعف مشارك للمربعين **ع** فان كانا مع ذلك يحيطان بموسط فالباقى اصم ويسمى منفصل موسط الثانى فليكن ى ه منطقا وه ر مربعا اب ح مجموعين وط ر ضعف احدهما



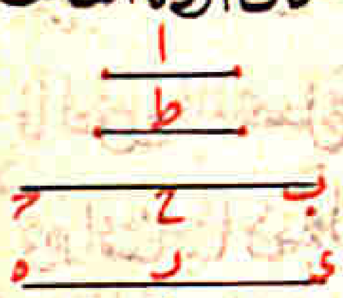
فى الآخر بقى ط ى مربع احـ فلان ح ر منطقان فى القوة واب يباين مربعاهما ضعف احدهما فى الآخر فلذلك يباين ز ح فهما فى القوة منطقان مشتركان فدح اصم لانه المنفصل فهـ ح اصم فضلعه احـ اصم **عا** فان كانا متباينين فى القوة ويحيطان بموسط ومجموع مربعيهما منطق فاحـ اصم ولندع الاصغر وبرهانه كبرهان المنفصل **عب** وان كانا يحيطان بمنطق ومربعاهما مجموعين موسط فاحـ اصم ولندع المتصل بمنطق يصير الكل موسطا وبرهانه كبرهان منفصل موسط الاول **عج** فان احاطا بموسط ومربعاهما موسط يباين ضعف احدهما فى الآخر فاحـ اصم **عد** فلندع المتصل بموسط يصير الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الثانى بعينه وى ه ز ح متباينان لان مربعى اب تح متباينان لضعف احدهما فى الآخر **عه** ليس يتصل بالمنفصل الا خط واحد فقط حتى يصير انه فى حدهما قبل الانفصال كاب تح والا فليتصل به بد فيكون فضل ما بين مربعى احـ ب ت وضعف احدهما فى الآخر وفضل مربعى آد ى ت وضعف احدهما فى الآخر واحدا لانه كاب فى نفسه فبالابدال فضل مربعى احـ تح على آد بد وهو منطق كفضل الضعف على الضعف وهو موسط هذا خلف **عو** ولا بمنفصل موسط الاول الا خط واحد والبرهان بعينه وليكن المنطقان تفاضل الضعفين **عز** ولا بمنفصل موسط الثانى والا فليكن ه ر منطقا و ز ح مربعا احـ ب ح وط ح ضعف احدهما فى الآخر بقى ى ط مربع اب وليكن ن ل يساويا



لمربعى آد بد بقى ك ل ضعف احدهما فى الآخر و ز ح و ك ح موسطان متباينان لما قيل مرارا فه ح ط ح فى القوة فقط مشتركان فه ط منفصل وقد اتصل به خطا ط ل ط ح على حد واحد هذا خلف **عح** ولا بمنفصل الاصغر والبرهان كما على المنفصل **عط** ولا بالمتصل بمنطق يجعل الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الاول **ف** ولا بالمتصل بموسط يصير الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الباقى **مصادرة رابعة** اذا اتصل بالمنفصل متصلة وكان الكل يقوى على المتصل بزيادة مربع من ضلع يشاركه فان كان الكل يشارك منطقا مفروضا فلندع المنفصل الاول والمتصل يشاركه فالثانى وان باينهما معا فالثالث وان كان ضلع الزيادة مباينا والكل يشارك المفروض فالرابع او المتصل فالخامس او باينهما فالسادس **فا** نريد ان نجد المنفصل الاول فنفرض منطقين مشتركين أ و ب ح وعددى ى ه ى ر مربعين و ه ر ليس بمربع وليكن نسبة مربع تح الى مربع حح كنسبة ى ه الى ه ر

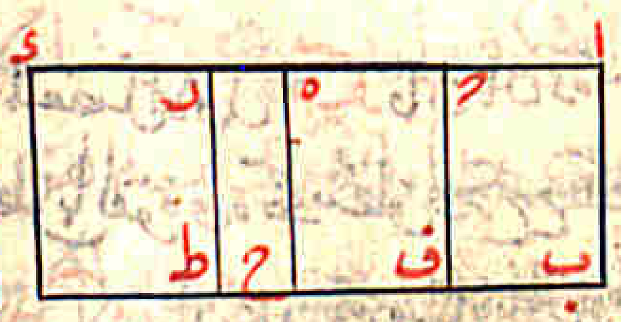


فيكون ب ح حـ ح فى الطول متباينين وفى القوة متشاركين فب ح منفصل وتبين كما فى ذى الاسمين الاول ان تح يشارك آ ويقوى على حح بزيادة مربع على نسبة ى ر فيكون ضلعه مشاركا **فب** فان اردنا الثانى جعلنا حح منطقا وسائر الاشياء بحالها فيكون نسبة مربع حح الى مربع ب ح ليس كنسبة عدد مربع الى عدد مربع فتح يباين حح المنطق ويقوى عليه بمربع نسبته الى مربعه كنسبة عددى ر المربع الى عدد ى ه المربع فهو يشاركه **فج** فان اردنا الثالث جعلنا منطقا فقط عددا غير مربع وسائر الاشياء بحالها وجعلنا نسبة ط الى ى ه

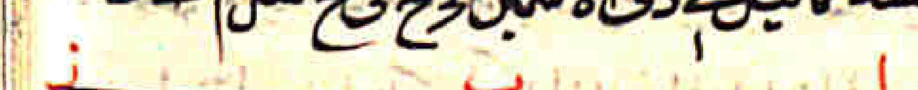


كنسبة مربع آ الى مربع تح و ط الى ه ر كنسبة مربع آ الى مربع حح فيكون حح تح منطقين مشتركين فى القوة وتح يقوى بمشاركه **فد** فان اردنا الرابع جعلنا آ و تح منطقين مشتركين ولم نجعل نسبة ى ه الى كل واحد من ى ر ه ر نسبة مربع الى مربع وجعلنا نسبة ى ه الى ه ر كنسبة مربع تح الى مربع حح **فه** وان اردنا الخامس جعلنا المنطق حح **فو** وان اردنا السادس فعلنا ما فعلنا بالثالث الا انا لا نجعل نسبة ى ه الى ر ى نسبة عدد مربع الى عدد مربع **فز** سطح تح كم بخط منطق وهو آب واحـ المنفصل الاول فالقوى عليه هو المنفصل لانا نصل به متصلة وهو حـ ى ونتمم سطح ب ى وننصف حـ ى على ه ونضيف الى آ ى مربع ه ى على ما جرت به العادة وليكن از فى ز ى و ز ى اقطار القسمين فيكون اقصر من ه ى لان از فى ز ى مثل ه ى فى نفسه فه ى واسطة فهو اطول من ز ى ونخرج ب ط على الموازاة ونعمل كل يساوى ب ر وعلى قطره كم مثل ط ى ولان ه ى واسطة فدح بين ط ى و ت ر ولان نسبة آ ك الى كم كنسبة س ر الى كم ع الضلعين مثناة ونسبة





لرهـ بر كنسبة آلـ ه و هـ فسطح د هـ واسطرين لـ هـم كـ فهو مثل ى ح وآزدى متشاركان ومنطقان و
متباينان له ولان ا ى منطق ولذلك طـ ى متباين للـ ح اعنى هـ م لـ ك د وطـ ى مشارك لـ ب ز اعنى كـ م لـ ك ل
فر ك ع متباينان وسطحا ب ز ط ى منطقان اعنى كـ ل كـ م فضلعاهما ر ك ع منطقان مشتركان
في القوة فـ ر ع منفصل ومربعه لـ م مثل ى ح لان جميع كـ ل كـ م مثل ى د هـ ك عن العلم ضعف هـ ك اعنى ضعف
ى ح وهو فضل ى د الباقي مثل لـ م **قح** فان كان آ ح المنفصل الثاني فالقوى عليه منفصل موسط الاول
لان ا ى غير منطق وكذلك آز ز ى مشاركاه فسطوح ر و طـ د و ب د موسطة وكذلك لـ ك هـ م فر ك ع
موسطان وفي القوة مشتركان لان مربعيهما اعنى بز طـ د مشتركان لان آز ز ى مشتركان وزح اعنى هـ م
منطق فهو سطح ر ك في ك ع **قط** فان كان المنفصل الثالث فالقوى عليه منفصل موسط الثاني لان ز ى
هـ م موسطان مشتركان و ك هـ موسط ا يضا و ح موسط فر ك ك ع مربعاهما مجموعان موسطان
بموسط وهما في القوة فقط منطقان مشتركان لان آز ز ى مشتركان **ص** فان كان الرابع فالقوى عليه
الاصغر لان آز ز ى متباينان فر ط و ر ك ك ع محيطان بموسط وهما متباينان في القوة لان آز ز ى
متباينان ولكن آ ى منطق فـ ر ى اعنى مجموع مربعي ر ك ك ع منطق **صا** فان كان آ ح المنفصل الخامس
القوى عليه هو المتصل بمنطق يصير الكل موسطا لان ى ح منطق و هـ م اعنى ك ع في ر ك منطق وبد موسط
فر بعا ر ك ك ع موسط وهما متباينان في القوة لان آز ز ى متباينان **صب** فان كان آ ح المنفصل السادس
فالقوى عليه المتصل بموسط يصير الكل موسطا لان ك هـ موسط ومجموع مربعيهما وهو ب ى اعنى كـ ل كـ م موسط
وهما متباينان في القوة **صج** خط ح ى منطق واضيف اليه ى ه مساويا لمربع آ ب المنفصل نحره المنفصل
الاول وليضف اليه متصلة ب ى وليكن مربع آز يساوي ى ح ومربع ب ز يساوي طـ ك يبقى لـ ك ضعف
آز في ز ب ونتصفه على م ونصل م د وع ك منطق لانه مجموع مربعي آز ز ب و ك ل موسط فـ ح ك منطق
ه ك منطق في القوة فهما في القوة فقط مشتركان فـ ح ه منفصل ونسبة ح ح الم ك م ك الى ح ح لانه
على نسبة مربع آز الى آز في ز ب الى ب ز في نفسه كما قيل في ذي الاسمين فـ ح فـ ح مثل م ك في نفسه

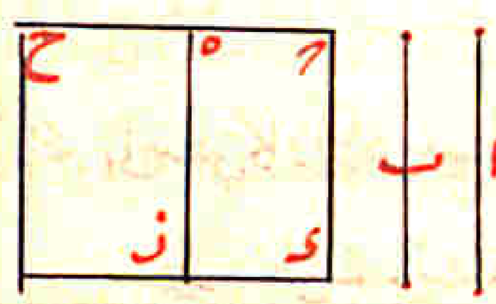


وهو مربع ح ك ه و ى ح يشارك طـ ح فـ ح يشارك
ح ك الضلع فـ ح ك المنطق يقوى عليه ك ز بزيادة مربع

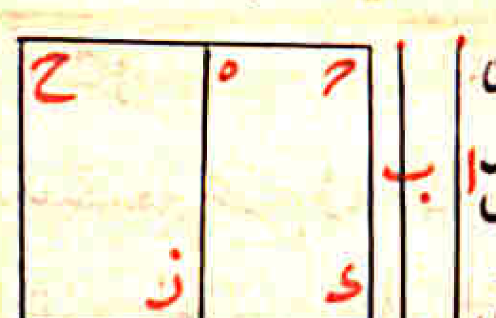


من ضلع يشاركه فـ ه المنفصل الاول **صد** فان كان ى ه مساويا لمربع منفصل موسط الاول فـ ح ه المنفصل
الثاني لان ح ك منطق بالقوة و ه ك منطق و ح ح ك مشتركان لان آ ب ز ب مشتركان في القوة
فـ ح ه المنفصل الثاني **صه** فان كان ى ه مساويا لمربع منفصل موسط الثاني فـ ح ه المنفصل الثالث
لان كل واحد من ح ك ه ك يكون منطقا بالقوة ومباينا لـ ح ى ويكون ح ك ح ه مشتركين **صو**

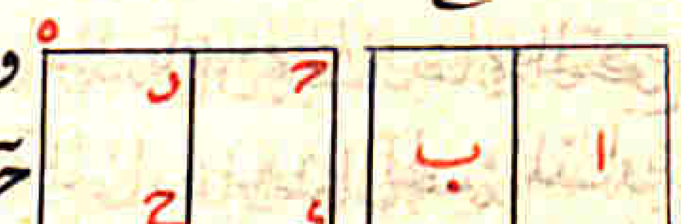
فان كان مساويا لمربع الاصغر فان ح ه المنفصل الرابع لان ح ك يكون منطقا الرابع لان ح ك يكون منطقا
و ه ك منطق بالقوة وليكن ح ح ح ك متباينين لان آز ز ب في القوة متباينان فربعا هما ى ح طـ ك
متباينان **صز** فان كان مساويا للمتصل بمنطق يصير الكل موسطا فـ ح ه هو الخامس لان ه ك يكون
منطقا و ح ك منطقا بالقوة و ح ح ح ك متباينان **صح** فان كان مساويا للمتصل بموسط يصير الكل
موسطا فـ ح ه السادس لان ه ك و ح ك جميعا يكونان منطقين بالقوة ومتباينين لـ ح ى المنطق ويكون
ح ح ح ك كما كان متباينين **صط** ا ب منفصل ويشاركه ح ى فهو منفصل في حده ومرتبته ولنصل منصلة



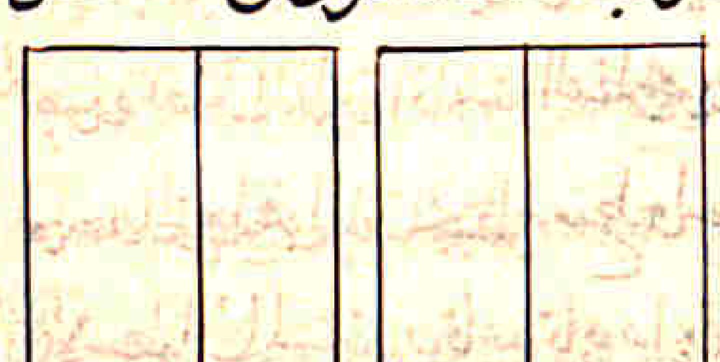
ه ب ونجعل ح ى ى ز على نسبة آ ب ب ه ونبين كما في ذي الاسمين ويكون
ح ز ز ى في القوة ايضا منطقين ومشتركين واي حال لهما فلذلك لذلك
ق المشارك للمنفصل المتوسط هو على مرتبته كما في ذي الاسمين
قا آ اصغر ويشاركه ح فعمل المربعين في ذي الاسمين فـ ح ه يكون المنفصل الرابع ويشاركه
ه ح فالقوى على ز ح الاصغر **قب** وكذلك في المنطق المصير الكل موسطا لان ه ح يكون الخامس
قج آ منصل بموسط فيصير الكل موسطا وكذلك ب لان ه ح يكون



يكون المنفصل السادس فـ ز ح يقوى على ذلك **قد** سطح آ ب منطق
وفضل عنه سطح ب الموسط فالقوى على الباقي اما منفصل واما اصغر

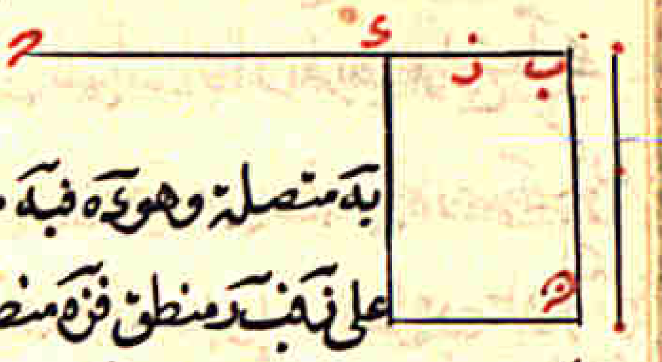


وليكن ح ى منطقا و ى ك كما و ه ح ك ب فـ ز ه منطق في القوة ومباين
ح ه في الطول لان المربعين متباينان فـ ح ه منفصل فان كان
ح ه يقوى على ز ه بمشارك فـ ح ز المنفصل الاول والقوى على ح ز هو المنفصل او بمباين فهو المنفصل
الرابع فالقوى عليه الاصغر **قه** فان كان ا ب موسطا و ب منطقا فالقوى على آ اما منفصل موسط



الاول واما المتصل بمنطق فيصير الكل موسطا لان ز ه
يكون منطقا و ح ه منطقا في القوة ومباينا في الطول كما
قلنا فان قوي على ز ه بمشارك فـ ز آ المنفصل الثاني والقوى
على ى ك منفصل موسط الاول وان كان بمباين فـ ز ه المنفصل الخامس فالقوى على ى د المتصل بمنطق يصير الكل
موسطا **قو** فان كان الاصل والفضل موسطين فالقوى على آ اما منفصل موسط الثاني واما
المتصل بموسط يصير الكل موسطا لانه لا يكون واحد من ح ه ز ه مشاركا للمنطق ويكونان في القوة
فقط منطقين مشتركين فان كان ح ه يقوى بمشارك فـ ح ز الثالث فالقوى هو منفصل موسط موسط
الثاني وان كانا بمباين فـ ح ز السادس فالقوى هو المتصل بموسط يصير الكل موسطا مصادرة خامسة
المنفصل والذي يتلوه ليس شيء منها في حد الآخر لان مربعاتها اذا اضيفت الى خطوط منطقة كان الضلع

الثانى فى كل منها آخر وكلا المنفصل فى حد ذى الاسمين والا فليكن آ منفصلا وذا الاسمين و لانه منفصل



فلنصف مربعه الى حـ المنطق فيكون ب د المنفصل الاول و بفضل به متصلة وهو ده فبه منطق ولانه ابقى ذو الاسمين فـ د ذو الاسمين الاول فلنقسمه با سميه على ز فـ ب ز منطق فـ ز ه منطق و ز د منطق بالقوة فده منفصل وهو منطق بالقوة هذا خلف لا يمكن لان مربع المنفصل اصم وكذلك القول فيما بعد ذى الاسمين الخطوط الموسطة الصم قد يكون منها ما لا نهاية له وليس واحد منها فى مرتبة الاخرى فليكن حـ منطقا و اب اصم و بد يقوى على حـ فى اب و ده



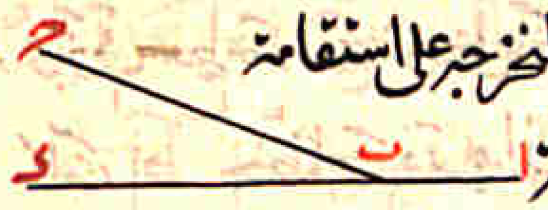
على حـ فى ب د وكذلك فكل مسطح منها اذا نسب بالقوة و اضيف ضلع مربعه الى منطق كان الاخر موسطا فهو اصم وليس غيره فى مرتبته لا قبله ولا بعده وذلك ظاهر فالواحد ضلع مسطح منطق فى موسط والاخر ضلع لمربع ضلعه فى المنطق والاخر ضلع مربع ذلك الضلع فى المنطق

وكذلك الى غير النهاية تمت المقالة العاشرة

المقالة الحادية عشر

الشكل المجسم هو المحيط بما له طول وعرض واطرافه بسائط واذا قام خط مستقيم على سطح فكان كل خط مستقيم يخرج فى ذلك السطح ويماس ذلك الخط يحدث عنهما قائمة فالقائم عمود على السطح واذا قام سطح على سطح فكان كل عمود ان يخرجان فى السطحين قائمين على الخط الذى هو فصل مشترك من نقطة واحدة يحيطان بزاوية قائمة فالسطح عمود على السطح والسطحان يحيطان بقائمة السطوح المتوازية هى التى لا تتماس ولو اخرجت الى غير نهاية فى جميع الجهات الاشكال المجسمة المتساوية المتشابهة هى التى يحيط بكل مجسم منها عدة سطوح كما يحيط بالاخر ويكون السطوح متناظرة متشابهة متساوية المنشور هو الذى يحيط به ثلثة سطوح متوازية الاضلاع ومثلثان الكرة ما يحوزه نصف الدائرة اذا ثبت القطر محورا للادوار وادير عليه القوس ومركزها الكرة ونصف الدائرة واحد المخروط هو الذى يحيط به سطح واحد او سطوح تاخذ من سطح وترتفع الى نقطة تقابله و الاسطوانى المستدير قاعدتاه دائرتان متوازيتان متساويتان وغلظه متساو وهو ما يحوز شكل متوازى الاضلاع اذا اثبت ضلع له محورا وادير عليه وسهم الشكل هو الضلع الثابت والمخروط المستدير هو ما يحوزه مثلث قائم الزاوية اذا جعل احد ضلعيه المحيطين بالقائمة محورا للادوار وادير عليه حتى يعود الى وضعه الاول فان تساوى ضلعا القائمة فهو قائم الزاوية وان كان المحور اقصر فهو منفرج الزاوية او اطول فهو حاد الزاوية وهذا الضلع سهمه الزاوية المجسمة هى المقدار الذى يحيط به زوايا مسطحة اكثر من اثنين وليس على سطح واحد وتجتمع فى نقطة الاسطوانات والمخروطات المستديرة المتشابهة هى التى سهامها واقطار القواعد على نسبة واحدة بالتناظر آ اب حـ

مستقيم فلا يكون قسم منه فى السطح كا ب وقسم فى السمك كـ ب حـ والا فليخرج على استقامة



والسطح كا ب د فخطان يتصلان مماسا لـ د على الاستقامة فى نقطة واحدة هذا خلف ب كل خطين مستقيمين متقاطعين وكل مثلث كـ ه ز حـ ففى سطح واحد والا

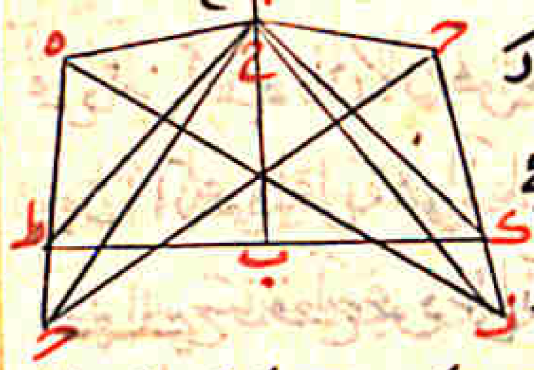


نقسم من الخط المستقيم فى السطح وقسم فى السمك هذا خلف

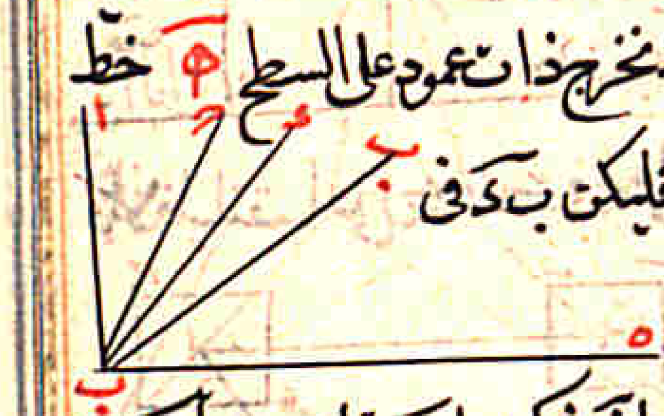
حـ سطحا ا د ه ط متقاطعان ففصلهما المشترك خط واحد مستقيم



والا فليكن خطين كلك فى سطح ا د وكذلك فى سطح ه ط فخطان مستقيمان ملتقى طرفاهما فى جهتين هذا خلف د خطا د حـ ه ز متقاطعان وفصلهما المشترك ب وعليه اب عمود فهو عمود على السطح فليكن خطوط



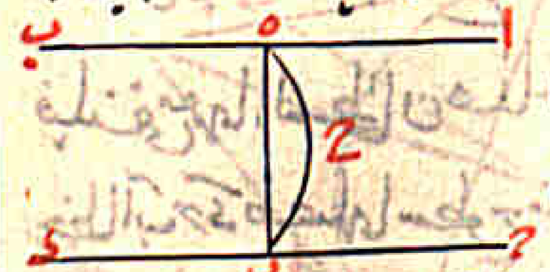
ه ز د ب ز حـ مفصولة على التساوى ولنصل د ز ه حـ ولنخرج من ب خطا الى كـ ط فى سطحى د ز ه حـ كيف اتفق ولنعلم فى ا نقطة حـ ونصلها بنقطة ز ط ك د ه ط حـ فد ز ه حـ متساويان وايضا ك ط د وكـ ط ه متساوية و ب ز ب د كـ ب ه وزاويتا ب قائمة فد حـ مثل ه حـ وكذلك ب ح كـ ح و ع ح مثل ز ح و ه ح مثل ح ح ثم كـ ا ط و ح ك د وزاوية ط ح مثل ب ح ه فـ ط ح ك وكـ ب ط متساوية فزاويتا ح ب ك ح ب ط متساويتان فـ ب عمود على كـ ط وكذلك على كل خط يخرج من ب فـ ا ب عمود على السطح ه خط



اب عمود على الفصل المشترك لـ ب د ب ه فالثلث فى سطح واحد والا فليكن ب د فى السمك فيكون لا ب د سطح وليس بموازن للسطح الذى عليه حـ ا د لا فاه فخط اب فيفصل لا محالة سطح اب سطح ب حـ وليكن فصله المشترك خط ب ز فيكون اب د قائمة وهى اب د من ا ب د هذا خلف و اب حـ د عمودان على سطح واحد فهما متوازيان فلنصل ب د ولنخرج د ه على قائمة



من ب د فى ذلك السطح ونفصل د ب و د ح سواء ولنصل ب ح ز ح ز د فـ ب د مثل ب د حـ والزاويتان قائمتان فـ ح مثل ز د و ع ه كـ ز ح و ز ح مشترك فـ ب ح قائمة لان اب عمود على السطح فـ ز د ه قائمة فـ ه د عمود على ب د ز د حـ د فهى فى سطح واحد والداخلتان من وقوع ب د كقائمتين فـ ا ب حـ د متوازيان ز اب حـ د متوازيان ووصل بينهما ه د المستقيم فهو فى سطحهما والا فليكن

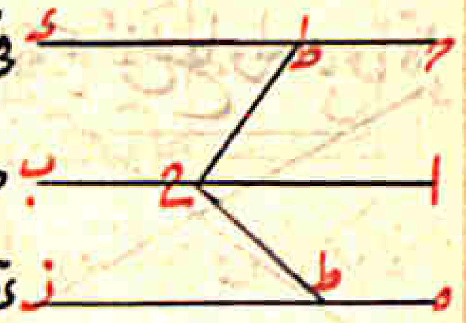


فى السمك كـ ه ح د ونفصل سطح ه ح د بسطح اهو فخطان مستقيمان يلتقيان فى الطرفين هذا خلف ح اب حـ د متوازيان و ا ب عمود فـ حـ د عمود على ذلك السطح ولنصل ب د فى السطح ونفعل كما فى عكس هذا فنبين ان زاويتى ز د حـ و ه د حـ قائمة فـ حـ د عمود على سطح ب د لان عمود على فصل مشترك بين خطين متماسين



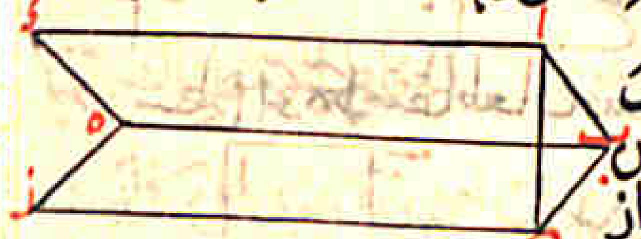
وبيّن في سطح حرى فلح عمود على حرى فلح عمود على بح وعلى ب ى لان حرى ب قايمة كاب ى فرى عمود على سطح ب ع

كا ب **ط** خطا حرى ه ز يوازيان ا ب وليست في سطح واحد فهما متوازيان فلنخرج في السطحين على ح



في اب عمودى ح ط ح ك فح ب على سطح طح ح ك لانه عمود على فصل خطين وط ى

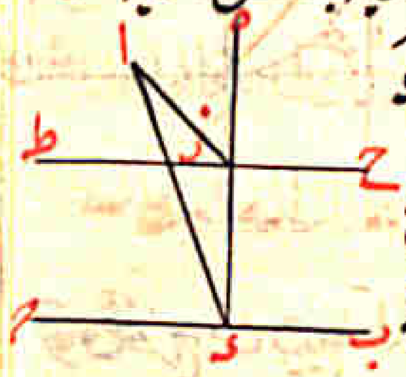
ك ز يوازيانه فهما ايضا عمودان عليه فهما متوازيان **ى** اب بح يوازيان



ى ه ز وليست في سطح واحد فزاويتا ه ب ان

متساويتان ولنفصلهما متساوية ولنصل اى حرى ى ز اح وا ب ى متواز

متساويان فكذلك ب ه اى وكذلك حرح مثل اى متوازيان فاح ز ى متساويان فزاويتا ب مثل زاوية **يا**



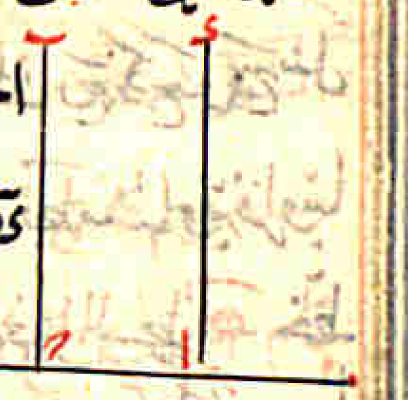
نقطة آ في السمك ونريد ان نخرج منها عمودا على سطح مفروض فيه فيه كيف اتفق واى

عمودا من آ عليه فان كان هو العمود على السطح والا فنخرج ى ه عمودا في السطح على بح

ومن آ ان عمودا على ى ه فهو المط ولنخرج من ز ح ط موازيا لب ح وبد عمود على سطح ز ى

او بموازيه ح ط فط ح عمود على انه عمود على طح وه ى فهو عمود على السطح **يب** فان اردنا من آ من السطح



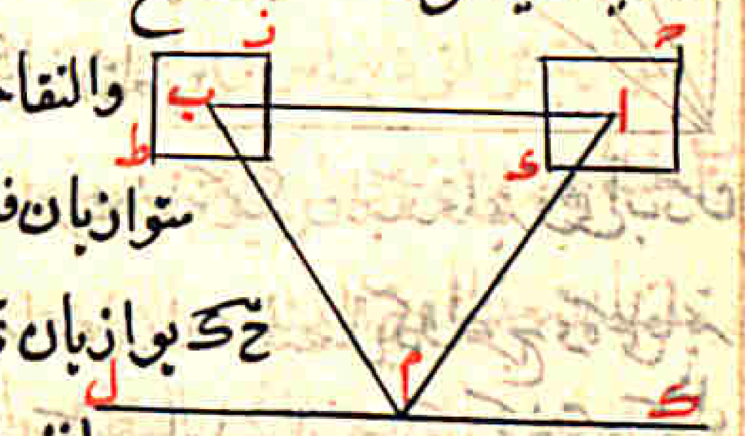


اخرجنا من ب في السمك بح نحو عمودا واى موازيا **يج** اب عمود على

ى ه فليس من آ غيره عمود والا فليكن حا ف اه وحاه قايمة هذا

خلف **يد** اب عمود على سطحي ز ى حرى فالسطحان متوازيان

والا فليلتقيا على اك فلك في سطح حرى ونط ولنعلم عليه م ونصل ام ب م فزاويتا ا ب م ب ا م لها يمينان و



والتقا خطا ب م ام هذا خلف **يه** اب بح يوازيان ه ى ه ى فسطحاهما

متوازيان فلنخرج من ب عمودا على سطح ى ه ز وليكن ب ح ولنخرج ح ط



ح ك يوازيان ى ه ه ز وليكن بح

ولنخرج ح ط ح ك يوازيان

ى ه ز فطح ح ك يوازيان اب بح لانهما يوازيان ى ه ه ز فزاويتا ابح ح ب ز قايمتان

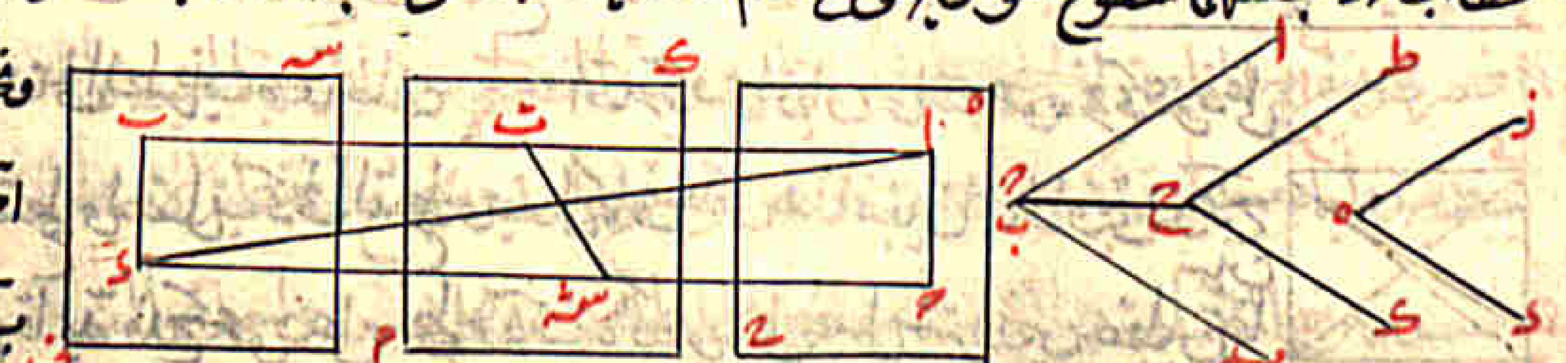
لان طح ب قايمة وكذلك كح ب فبح عمود على سطحي ا بح ى ه ز فهما متوازيان **يو** سطحا اح

ز ط المتوازيان نفصلهما سطح ك ه فصلاهما المشترك ان مثل ك ه ل ك متوازيان والا فليلتقيا على س

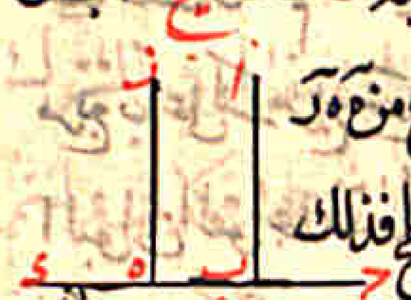
فيلتقي معهما السطحان هذا خلف وكذلك اذا كان سطح عمودا على سطحين فهما متوازيان **يز**

خطا اب حرى تفصلهما سطوح متوازية هي ح ح ك م س ف فيفصلهما على نسبة واحدة بالتناظر فلنصل آ ك

ونخرج خطي اح ز ب ى من



التقاطع وهي متوازية لانها فصول متوازية فنسبة آ ى ى ب كنسبة ش ى لانها كالنسبة آت ب ى **يح** اب عمود



على سطح فكل سطح يخرج منه عمود عليه فلنخرج وليكن حرى فصلهما المشترك ولنخرج من ه ز

عمود افيوازيه فهو ايضا عمود على السطح المفروض وكذلك كل عمود يخرج في ذلك السطح فذلك

السطح عمود **يط** سطحا اح نط يتفاصلان وهما قايمان على سطح مفروض ففصلهما المشترك وهو ك ى عمود عليه والا

فلنخرج ام عمودا على السطح من خط ك ى في سطح اح ولك كذلك في سطح نط من خط ك ط فهو

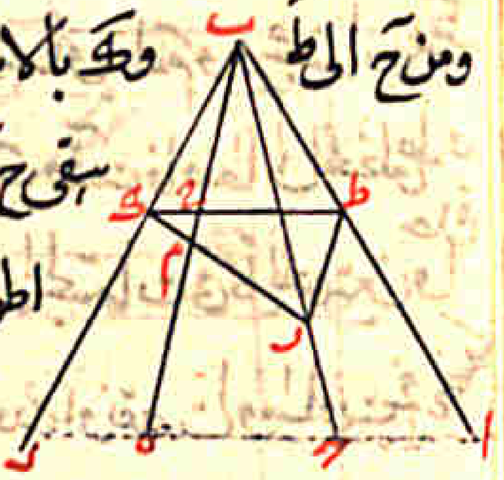


عمود على ذلك السطح فمن نقطة واحدة عمودان على سطح هذا خلف **ك** كل زاوية

من ثلث زوايا مسطحة يحيط بمجسم فاثنتان اعظم من الثالثة فان كانت

متساوية فذلك والا فليكن ا ب ى اعظم ولنفصل ا ب ه مثل اح وبه بح متساويان

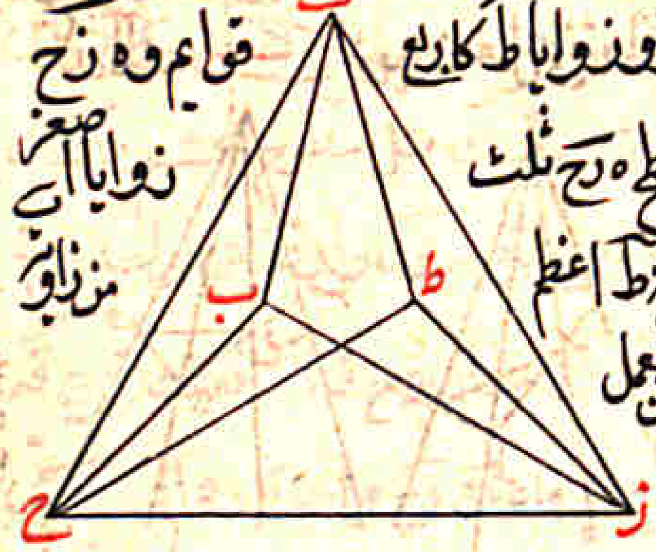
ومن ح الى ط وك بالاستقامة في سطح ا ب ى ونصل ط ح ز ك فيكون طح مثل



ح ك اقصر من ك ه من مثلث ط ك ه وك ب ز مثل ك ب ب ح وز ط القاعدة

اطول من ح ك فزاوية ز ب ك اعظم من ح ب ك فط ب ز ب ك اعظم من ط ب ك

كا زاوية ب مجسمة ويحيط بها ثلث مسطحة وهي اصغر من اربع قوايم



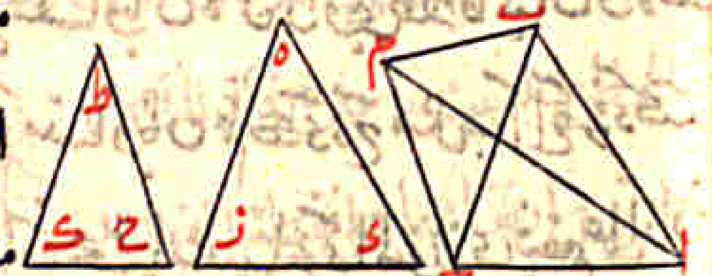
ولنصل ه ز ح ه وفي سطح ه ز ح نقطة ط ولنصل ط ه ط ح ط ز فزوايا ط كاربع قوايم وه ز ح

كقايمتين فهي ست قوايم مساوية للزوايا الباقية التسع في سطح ه ز ح ثلث زوايا اصغر

من الست التي بما سها اذ كل اثنين اكبر من الثالث وزاوية ط اعظم من زاو

كب ا ب حرى ه ز ح ط ك كل اثنين منها اعظم من الثالثة فيمكن ان يعمل

من اوتارها مثلثا ولنفصل متساوية وعلى ح ب زاوية ح س ل



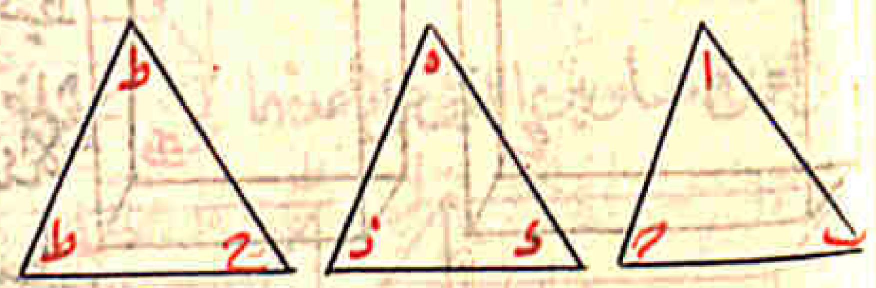
مثل ح ط ك ود م مثل ط ك فح م مثل ح ك وا ب م مجموع اثنين

اعظم من ه فام اطول من ى ز وكذلك في غيرهما فيمكن منها

مثلث **كج** فان اردنا من مثل هذه الثلث زاوية

مجسمة بعد ان يكون اصغر من اربع قوايم فنفصلها خطوط متساوية ونعمل من اوتارها مثلث ل م ح





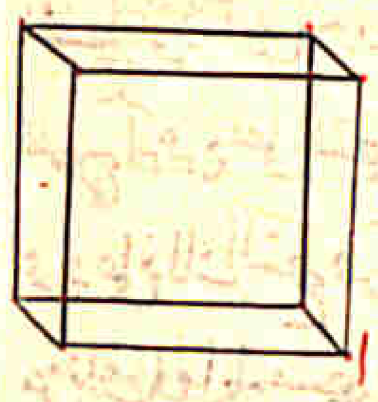
كم ل وكه م وح ك كم ه وعلى المثلث دايرة ومركزها

س ل س م س ه ونقول ان س ل اصغر من ا ب والا

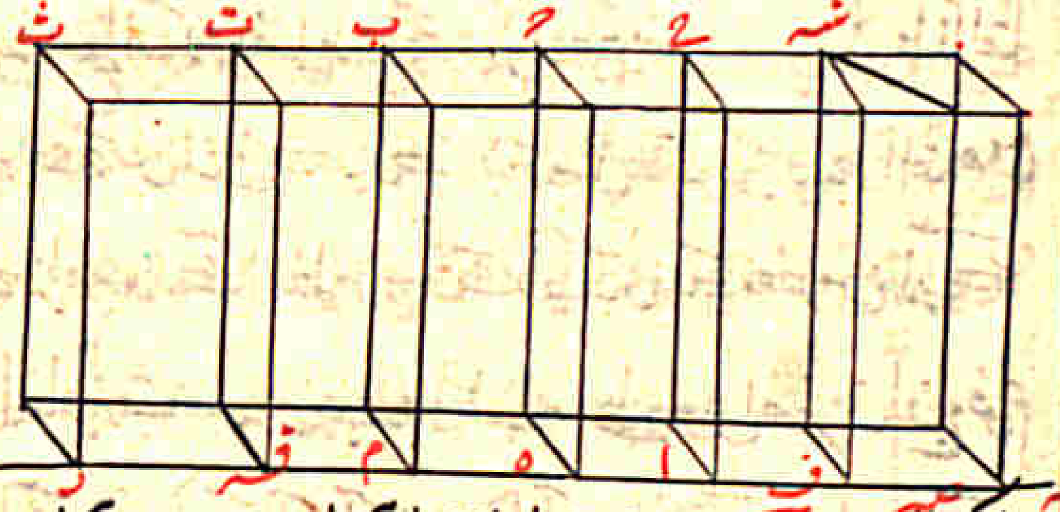
فالمثلث مثل المثلث وكذا سائر المثلثات فزوايا س مثل زوايا آ ه ط وهو مثل اربع قوايم

س ه وس ع عمودا او نصل هو مثله او لا ولم مثل

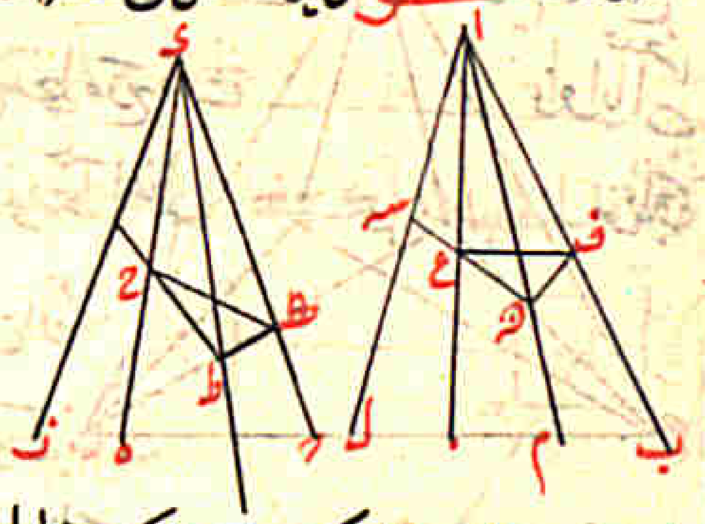
هذا خلف او اعظم منه فيكون لذلك زواياها اعظم من بر وهى اربع قوايم هذا خلف فلسر اصغر ولكن زيادة
مربع با على لسر مربع سرع العمود ونصل ع لع رع مع وكان مربعى لسر سرع مجموعين لمربع لع فلع مثل ات وكذلك
البواقى القواعد متساوية فالمثلثات لم ع م ع د ه ع ل متساوية ومساوية للمثلثات الثلاث وزواياها



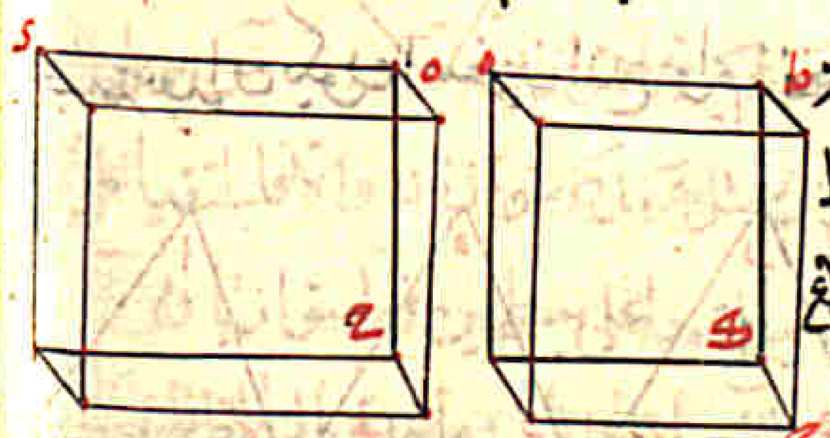
فقد عملنا **كد** مجسمات يحيط بها سطوح متوازية وكل متقابلين متساويان
متوازيا الاضلاع لان اضلاعها فصول مشتركة لسطوح فى سطوح متوازية وهى
متوازية فمتساوية لان الزوايا بين خطوط متساوية متوازية وليست فى سطح واحد
وهى متساوية فالسطوح المحيطة بها متساوية **كه** اب مجسم وفصله سطح ره
على موازاة سطحه فنسبة القسمين كالقاعدتين فلنخرج ام الى ص وع وناخذ اف فصه مساوية لاه
ومه قه قر مساوية لهم فنتم مجسمات صه ثه
فح وم ت وقت فاضعافا فى الخطوط و
القواعد والمجسمات فى كل الجهتين واحدة
فان زادت او نقصت او ساوت فى بعضها



فكذلك **كو** نريد ان نعمل على نقطة ا زاوية مجسمة مثل زاوية د فنعلم ح فى ده ومنها
عمود طح على سطح ح د ر وسعلم ك على ح ى ونصل كط كح ى ط و
بقيم ما ال مثل ح ى ر ونفصل اب ام مثل ح ى ط واه كلط وه سرعمود
على السطح ونفصل ه ع مثل طح وف ا مثل ك ر ونصل فه رف ع
ا ع فقد عملنا وانت تعلم ان مثلثى ك ط ف اه متساويان متساويا



الاضلاع والزوايا فيكون ك ط فه متساويين وايضا ع ف كح متساويان لان زاويتى ط ه قايمتان والاضلاع
متساوية واه ه ع كط طح وزاويتا ط و ه قايمتان فدح ا ع متساويان ثم ك ى ح مثل ب ا ع فى ى ك
ا ع وكذلك ه ى ع ا ك متساويان **كز** نريد ان نعمل على خط اب مجسما شبيها بجى المتوازى فيقيم على ا زاوية
مجسمة مثل زاوية ح من زوايا متناظرة ونجعل نسبة
اب حر كاط ده واك حح ونتم فبين ان السطوح المحيط



بالزوايا المتساوية متشابهة **كح** مجسم اب متوازى الاضلاع
فصله حره ى على قطرى سطحين



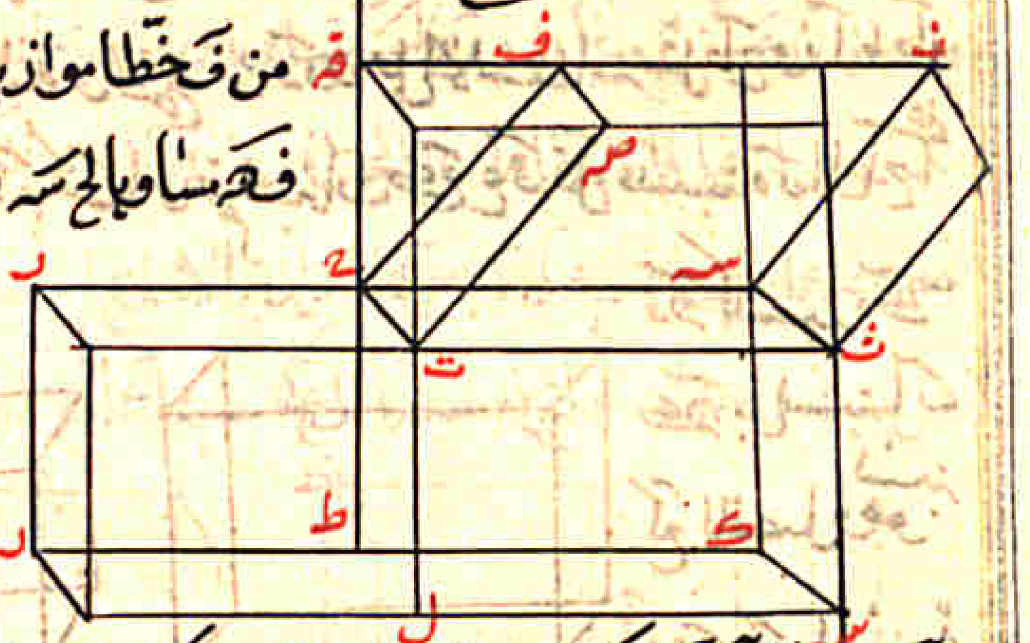
متقابلين فقد نصف لتساوى اضلاع المنشورين **كط** المجسمات المتوازية
السطوح اذا كانت على قاعدة واحدة وارتفاع واحد وفى خط واحد فهى
متساوية لمجسمى ب ه ب ر على قاعدة ا ب ح ى وخطا ط ك ان ه ح ط ر متساويان

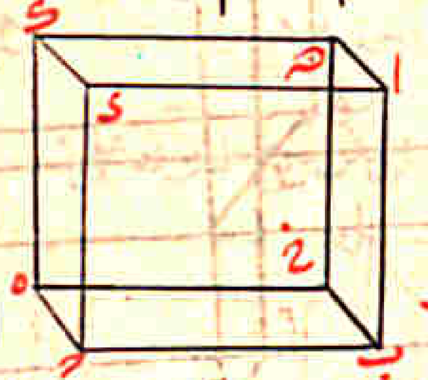


فطح ه ر متساويان فمثلثا ا ط ه ى ر ومقابلاهما والسطوح المحيطة
بالمنشورين من الفصلين والمنشوران متساوية والمشترك
واحد **ل** فان لم يكونا على خط واحد فى جهة فكذلك ولنتم
مجسم ب ح فيكون مساويا
لكل واحد منهما لانهما على خط

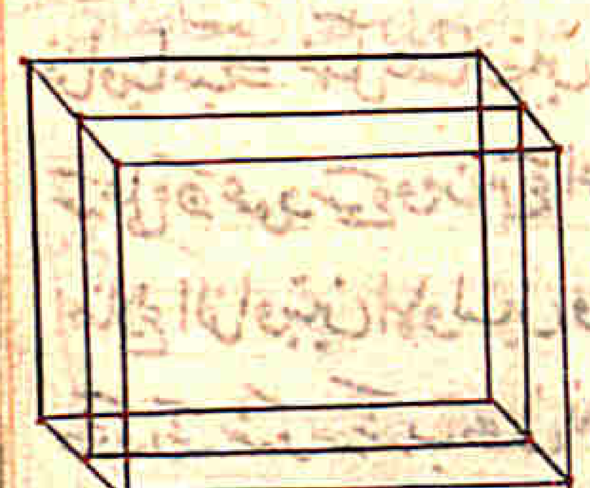


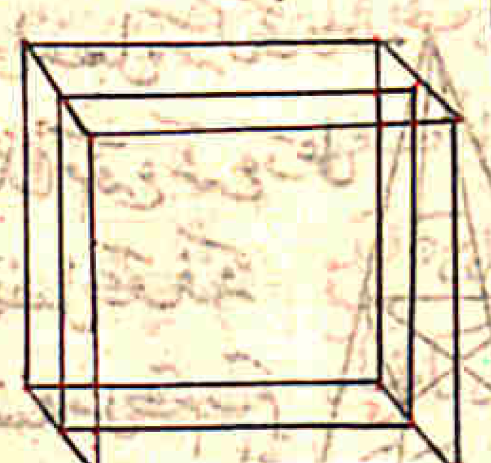
واحد **لا** مجسمات ك ر ل على قواعد وارتفاع متساوية والخطوط
على قواعدها اعمدة وهما متساويان فلنخرج ر ى سر و ح سر مثل خطوط
اله وزاوية سر ح ع فى السطح مثل ا ب ه وه ح ف مثل اب ونخرج
من ف خطا موازيا للخط سرح الى خط ح ه بقطعة على قه ونخرج
فه مساويا لح سر ثم نتم مجسم شح وث ق ه وت ه فبين ان سطح
س ف مثل اح وايضا
ح ت مثل ب ح و





الزاوية فى
الزاوية فبين ان
ح سر ت مثل ى ح وكذلك سطحا ص ح ب ه وكذلك سطوح مجسم ف ث مثل سطوح مجسم ب ك و
متشابهة فهما متساويان ومجسما ق ث ف ث قاعدتاهما واحدة وهى ت ح سر ث وارتفاعهما واحد وفى
خط واحد فهما متساويان فب ك ق ت متساويان فقاعدة ح ف ر سر مساوية ح ق اسر فقاعدة ح قه
اسر واحد بل ه ر ح ط متساويتان فيكون نسبة قاعدة هح و اح الى قاعدة ى ح واحدة وهما نسبة مجسمى
ث فر ك ل الذى على قاعدة واحدة وارتفاع واحد وخط واحد فه ر ى ل متساويان **لب** فان كانت
الخطوط ليست باعمدة فكذلك لانا
نخرج فى ارتفاعهما على نقطة القواعد
خطوطا اعمدة ونتم المجسمات ولا يكون
معها فى نقطة واحدة فيكون اللذان



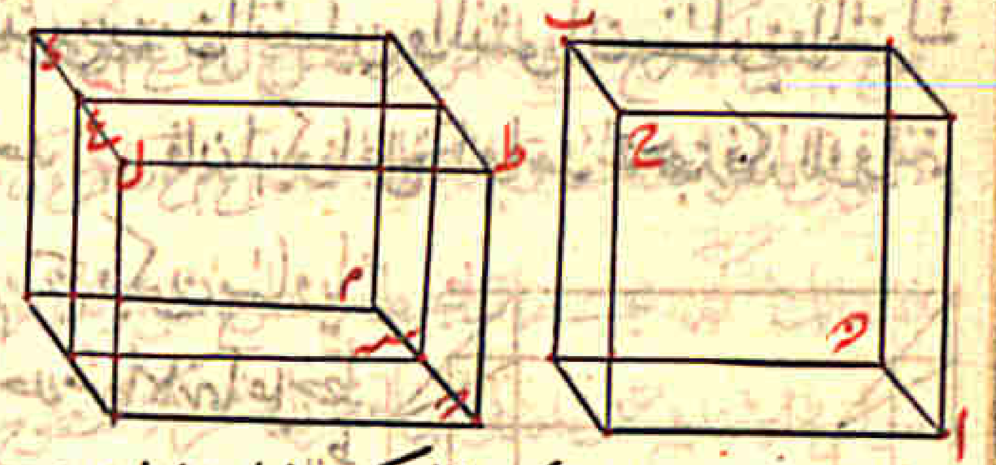


عن اعمدة مساويين اللتين على قاعدتهما **لج** مجسما ر ك ر ك المتوازيا الاضلاع ارتفاعهما واحد فهما فى
نسبة القاعدتين ولنجعل
قاعدة ه ح ب مثل قاعدة ه ح
ونتم مجسم ح ر سر فنسبة ر ك
ح ر كنسبة القاعدتين ح ر سر

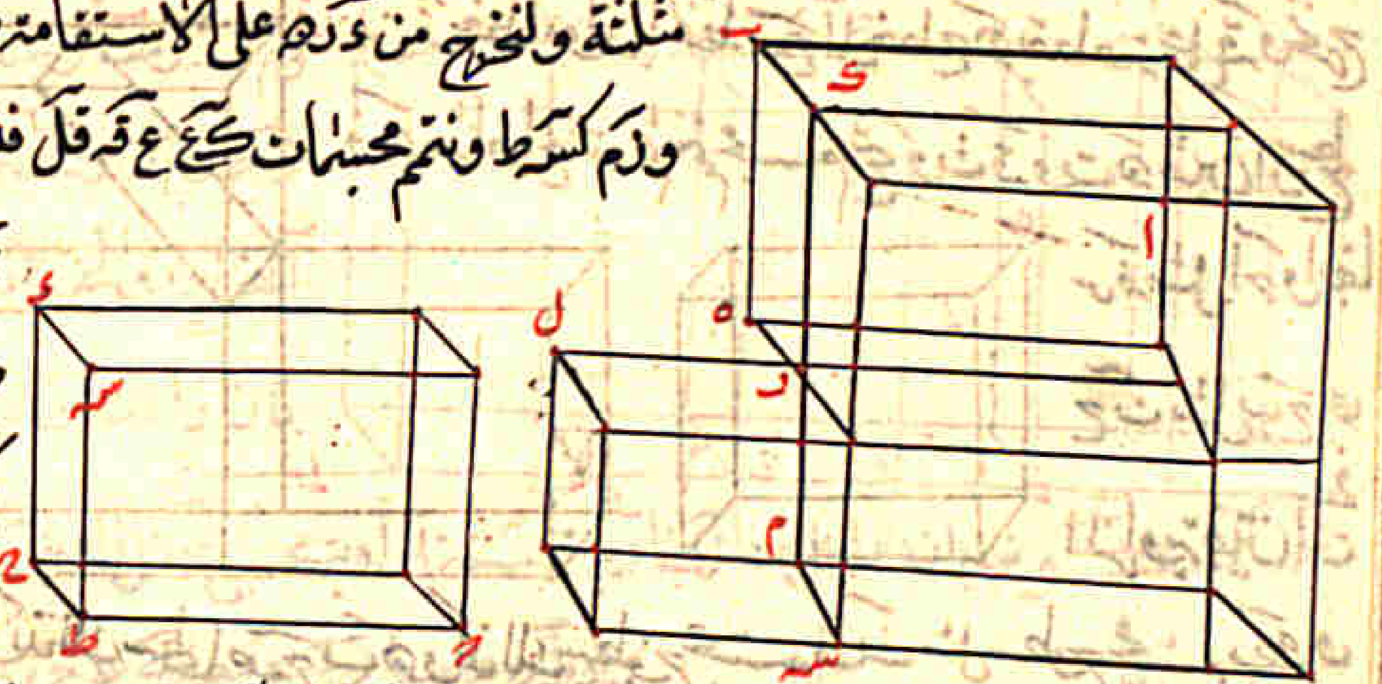




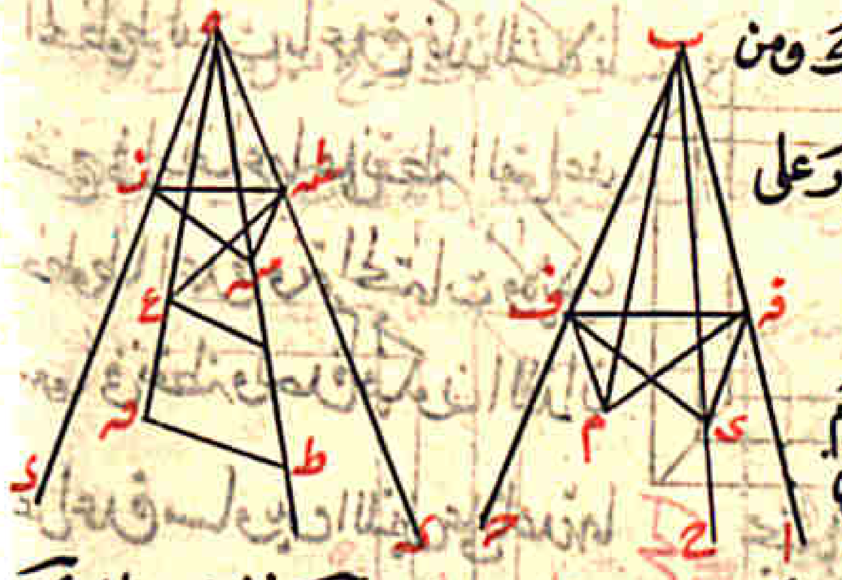
المجسم فاعلته زك وقاعدته لد مجسما اب جد المتوازيا السطوح متساويان وعلى اعمدة ذاتي القاعدتين



متكافيتان للارتفاعين فان يساوى الارتفاعان فذلك والا فليفصل ح س مثل ا ه ونتم مجسم ح ع فاب اعنى ج د الى ح ع على نسبة ا ح ج ك القاعدتين ولكن ج د اعنى اب الى ح ع كط م الى ط س القاعدتين للفصل اعنى ح م ح س ا ه وبالعكس وان كانت لا على اعمدة فكذلك ولنعمل عليها على اعمدة فيكون كل واحد منهما مساو للذى هو على قاعدته لتساوى الارتفاع وانهما ليسا على خط واحد فاليست واحدة وبالعكس له مجسمات اب ج د متوازيا الاضلاع متشابهان فنسبتهما كنسبة اعنى ب ح ط مثلثة ولنخرج من د ه على الاستقامة مثل ط ح وذ ك ل ط و ذ م كس ط ونتم مجسمات ك ع ع ق ق ل فنسبة ه د الى ط ح اعنى

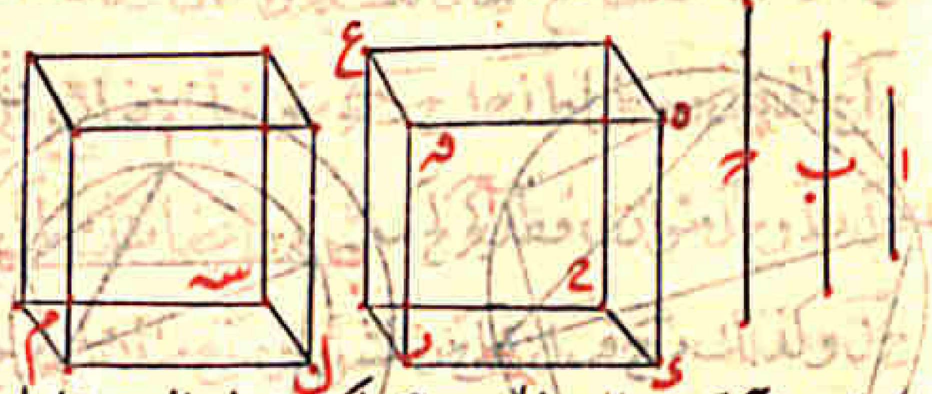


د ه كنسبة ه ك ك ه بل نسبة اب ك ع للفصل وهو نسبة ك ز ذ م بل نسبة ك ع ا ق وايضا هو نسبة ا ن ذ ك بل ا ق ق ل فنسبة اب ق ل كاب ق ع مثلثة وهى نسبة ه د ذ ك وهى نسبة ه د ط ح وقد تبين ان ق ل ج د متساويان لتساوى الاضلاع والزوايا لو زاويتا اب ح د ه ز متساويتان وقام فى السمك ح ه ط عن زاويتين من كل الضلعين مساويتين للزاويتين فى الثانى عن كلى الضلعين وخرج من نقطتى ح و ل فى خطى السمك كيف اتفق عمودان الى سطحى الزاويتين وهما ك ه ك م ولنصل ب م ه

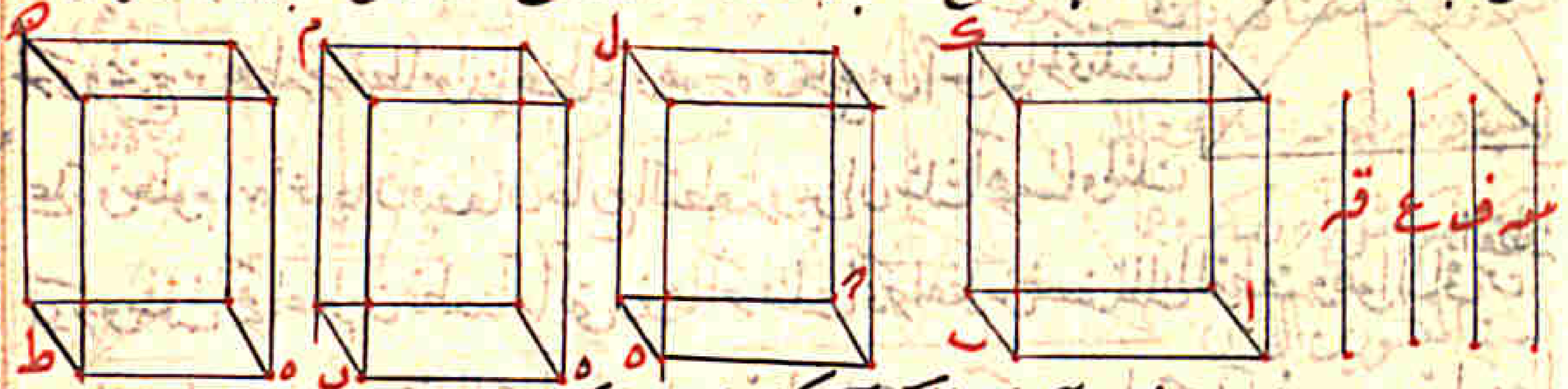


فزاويتا م ب ك ن ه ل متساويتين ولنفصل س ه ك ح ك ومن س على ه عمود س ع ومن م ع اعمدة م ق ع ش ع د على اضلاع الزاويتين الاولتين ونصل ع ف ف ه ك ف ه ش ه ر س ش ر ب ع فى نفسه مثل ع م ب م بل مثل ب ق ف م م ك كل فى نفسه بل ب ف ف ك لان زاوية ع م ب قايمة لان م ع عمود على السطح فزاوية ب ف ك اذن قايمة وايضا ب ك فى نفسه مثل ع م ب م بل ع م ف ق ف ب بل مثل ب ف ف ق ك كل فى نفسه لان ف م ع قايمة فب ف ع قايمة وكذلك فى زاوية ه ر فزاوية ب ف ه ك له ش س ه س ب ك كش س وه س ب ك سواء فالمثلثان والاضلاع متساوية وبميل ذلك بف ك ه ر س متساويان فالاضلاع والزوايا متساويات فتبين لتساوى زاويتى ب س ه واضلاعهما

المتناظرة ان ق ف مثل ر ع ه وزاويتا بق ه ش ع القايمتان متساويتان يبقى زاوية ف ق م مثل ش ع وكذلك ف م مثل ش ع فضلع وزاويتان من مثلثى ف ق م ر ش ع متساوية على التناظر يكون ق م ش ع متساويين وكان ك ح ه س متساويين بقى الثالث من المثلث القايم الزاوية مساويا للثالث وهو ك م ش ع فيصير زاوية م ب ك مساوية لزاوية ع ه س لح خطوط اب ج د متناسبة فالمجسم الذى يحيط به بطرفيها مساو للذى يكون اضلاعه مساوية لب اذا كان الزوايا من المجسمين متساوية وليكن د ه مثل ا م وقام عليه ك ح

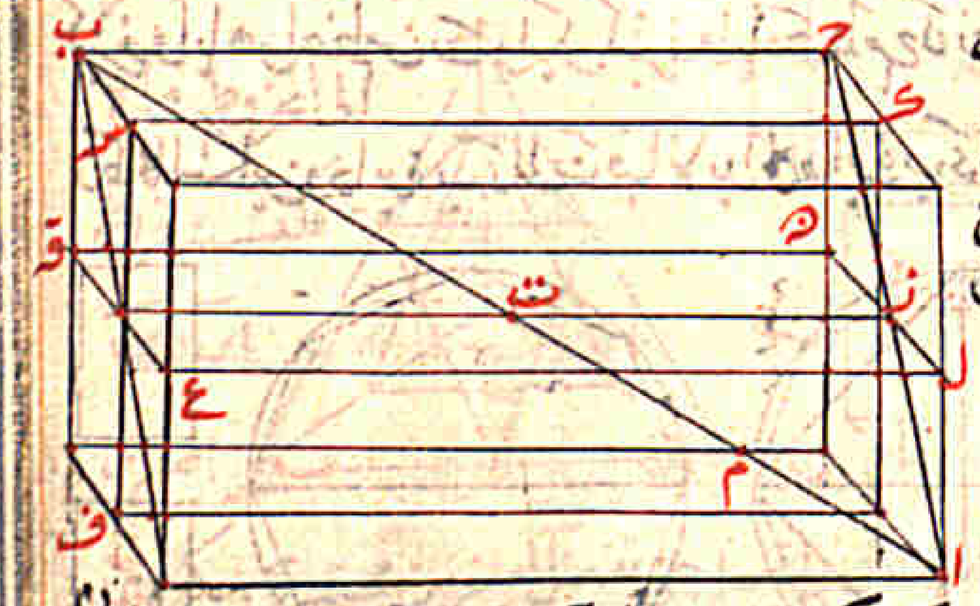


مثل ب وع د مثل ج د ونتم المجسم وليكن ل م لس ل ع مثل ب وتمام زوايا ن مثل د و نتم فنسبة د ه ل م ك ع ل ك د و زاويتا ل ك متساويتان فقاعدتا ه د ع م متساويتان و ع ح ل س متساويان وقاما على زوايا متساوية بالتناظر وتكون العمودان متساويين لما قيل فالارتفاعان والمجسمان متساويان وبالعكس لهذا بعينه لط نسبة اب ج د كه د ح ط وقد عمل عليها ا ك ح ل ه م ح ه المتوازية الاضلاع المتشابهة وهى ايضا متناسبة وليكن اب ج د ع س على نسبة واحدة متصلة فنسبة ا الى ع كنسبة ا ك الى ح ل وليكن ه ح ط ف ق على نسبة واحدة فيكون ب ت



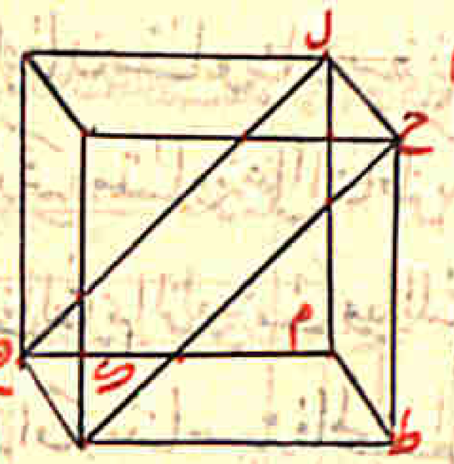
على نسبة ه م ح ه فا ك ح ل كه م ح ه وبالعكس فلنجعل ه د الى د ت كا ك الى ح ل و نعمل مجسم د ت شبيها بح ل فيكون ه م د ت كا ك ح ل وذلك كه م ح ه فح ه د ت سواء فح ط د ت متساويان فاب ج د كه د ح ط مب مكعب اب نصف اضلاع سطحين متقابلين منه وهما ا ح ح ت على ك ل م ه س ع ف ق واخرج من الفصول سطحان يتقاطعان فصلا

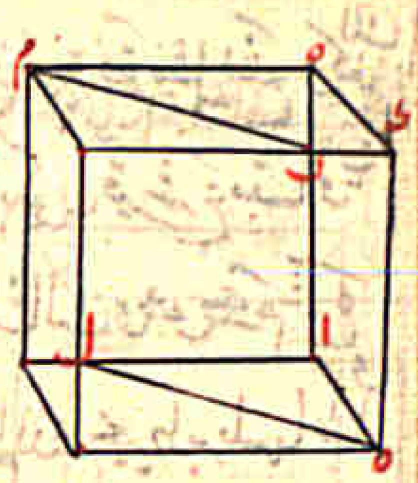




المشترك وهو ر ش يقاطع قطر اب على الانصاف ولنصل ذ ح ذ ا ش ح ش ت فذ ك ل ا مثل ح ه ه ك يحيطان بمتبادلين فزاويتا ج ذ ه ل ذ ا متساويتان وكذلك فالمتقاطعان متساويتان فح ط ا ح مستقيم وكذلك ت ح ونسبتهما كنسبة ك الى ح ا فالقطر منصف على ت وايضا ب ت ب ش مثل ب ا ا ذ وهما فى سطحى ج ا ب ح ومتباد لتا ا ت متساويتان نز ش منصف ما مسنويا اب ج د ه ح ط كل م ه ارتفاعهما واحد وقاعدة ج ه هو اب ج د المتوازى الاضلاع وقاعدة الاخر مثلث ح ك ط وهو نصف اب ج د وهما متساويان فليتم المجسمين

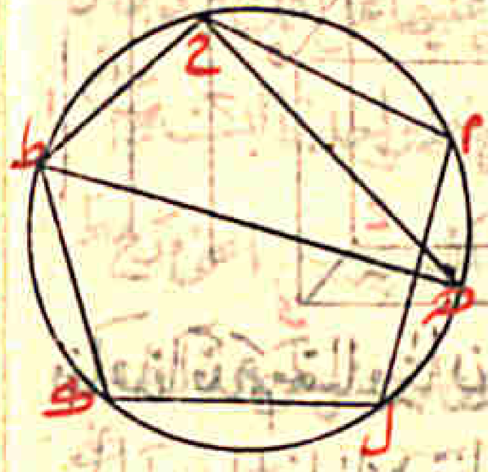
فيتساوى القواعد والارتفاعات والسطوح وانصافها
المنشوران ه تمت المقالة الحادية عشر





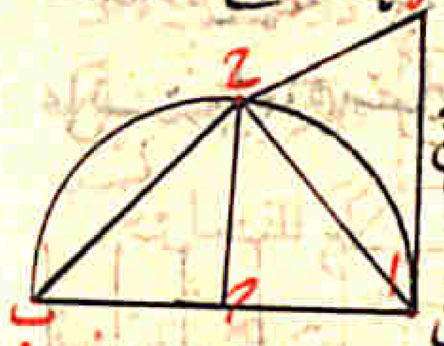
المقالة الثانية عشر

ا الحدة ح ط ك لم كثيرة الزوايا مختلفان وهما متشابهان
في دايرتين فنسبتهما نسبة مربعي قطري ب ر ط ه ولنصل ب ه ز ا و ط م د ح ومثلث ب ا ه شبيه بمثلث



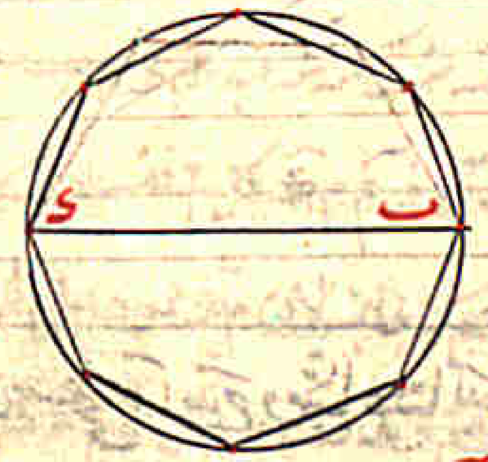


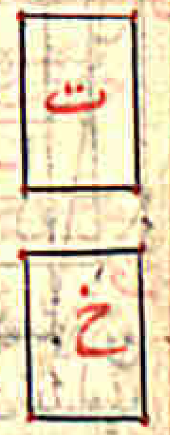
ط ح م لتساوي زاويتين بين ضلعين متناسبين
وزاويتا ا ه كاى وكذلك زاويتا م و د ه على
قوس ط ح متساويتان فزاوية ز كزاوية ه
و ح قائمتان سبقى ا ب ر كح ط د فنسبة ب ر
ط ه كب ا ط ح وذلك مثناه نسبة مربعي القطرين
ونسبة الشكلين فنسبة الشكلين كمربعي القطرين ب قوس ا ب قسم على ح بنصفين واخرج من ح خطا ا ح



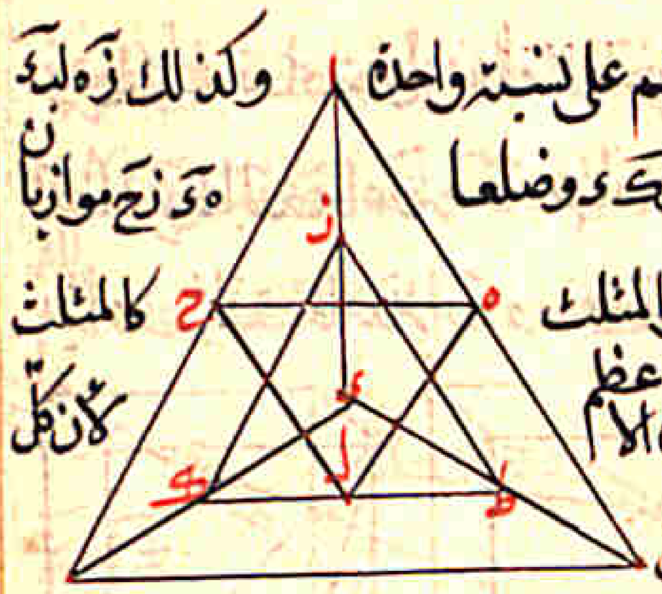
ح ب الى ا ب الوتر فمثلث ا ح ب اعظم من نصف القطعة برهانه انا نخرج من ح عمود
ح د ونخرج من نقطة ح خطا موازيا للخط ا ب وهو ح ه و نخرج من ا موازيا لح د يلتقيا
على ه ومعلوم انهما عمودان فيقعان خارج القطعة وبين ان مثلث ا ه ح مساو لمثلث
ا د ح ومثلث ا ه ح اعظم من قطعة ا ح التي وترها ا ح فمثلث ا د ح اعظم من ضعف تلك القطعة وهو الباقي من القطعة
بعد اسقاط مثلث ا ح ب فمثلث ا ح ب اعظم من نصف قطعة ا ح ب ج دايرتا ب ى ز ط نسبة مربعي قطريهما
كنسبتهما والا فليكن كنسبة دايرة ب ى اولا الى اصغر من ب ط وهو سطح ت وليكن سطحا ت خ معا مثل
الدايرة وليوقع في ز ط مثلث ز ط و ه على نصف القوس فهي اعظم من نصف القطعة فضعفهما مربع ه ز ح ط اعظم
من نصف الدايرة ولتنصف القسي المفصولة ولنتمها مثلثات ط ك م ه وكذلك حتى يبقى اقل من خ فيكون
كثير زوايا هو اعظم من ت وليكن كثير زوايا ه ط م ح ك ز ك وليوقع في ب ى مثله مشابها له فنسبة مربعي ب ى
ز ط كالشكلين ودايرة ب ى الى ت فبالابدال دايرة ب ى الى كثير الزوايا فيها كت الى الاخر لكن ب اصغر
من كثير الزوايا في دايرة ز ط فدايرة ب ى ا صغر
من كثير الزوايا فيها هذا خلف او الى



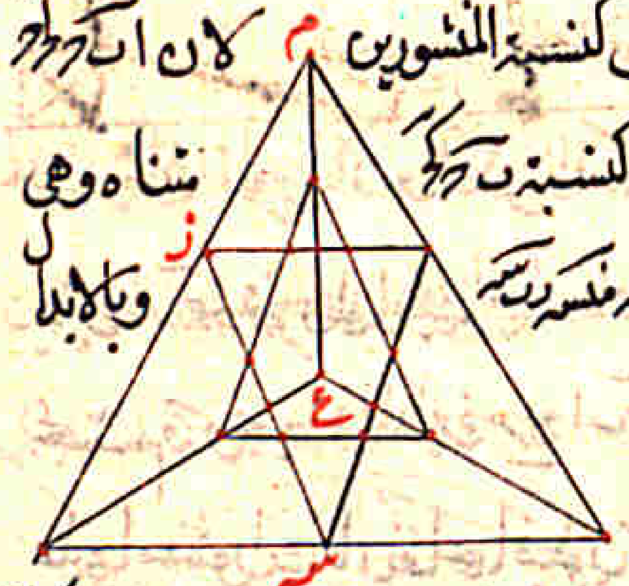


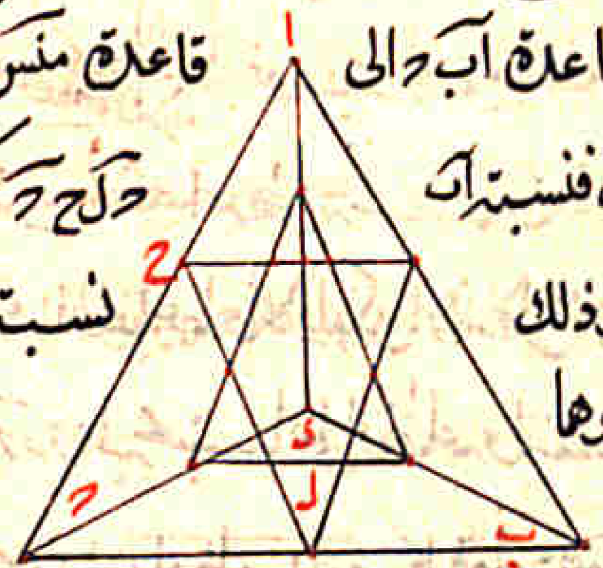


اعظم فيكون نسبة دايرة ز ط الى ب د
اصغر من نسبة المربعين ولزم المحال
بعينه د الحدة مخروط وقاعدته مثلث ا ح و راسه ى فيمكن ان ينقسم الى مخروطين متشابهين متساويين
يشبهان الاعظم ومنشوران متساويان اعظم من نصفه فلينصف جميع الاضلاع بنقطة ط ر ح ك ل



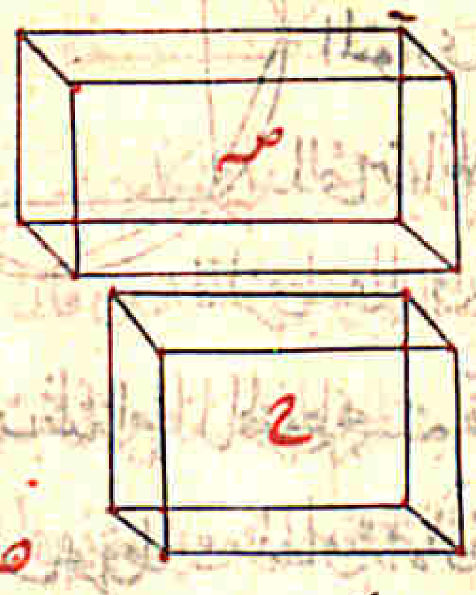
ويتصل ه د ز ح ه ح ز ك ك ط ط ر ح ل ك ط ف ط موازٍ لا ب لانه قسم على نسبة واحدة وكذلك ز ه لـ د
و ا ه مثل و ب اعني د ط فمثلث ا ه د مثل ب ط ى وكذلك ا ز ح كز ك ى وضلعا ه ى ز ح موازيان
ومساويان لضلعي ط ى ى ه فزاوية ز مثل زاوية ى فط ك كه ح والمثلث كالمثلث
ونسبة ا ه د وا يضا ا ه ح كز ط ك والمخروط كالمخروط ويشبهان الاعظم لان كل
واحد منها نصف ضلع منها فالنسبة واحدة و ز ح ط ايضا مثل
د ا ح لذلك وسطحا ط ز ح ل ح د ك ح متوازيا الاضلاع و ز ح يوازي ك ح فيوازي ط ك و ز ط يوازي ه ب فيوازي
ح ك ط و ح ك متوازي فط د ك ح منشور وايضا مثلثا ط ك ز ه ز ح متساويان و ط ر ه ر متوازي وكذلك ط د
ح ك وكذلك ر ح ف ك ه ط ح منشور و ر ح مثلا مثلث ح ك و لان ارتفاعهما واحد وقاعدتهما سواء
فمنشور ر ح مثل منشور ح ى فقد قسم لذلك الى مخروطين متساويين هما اعظم من النصف لان المخروطين
اصغر منهما ه ا ب ح ى منسع مخروطان قاعدتهما مثلثان وارتفاعهما واحد وقسما الى مخروطين شبيهين





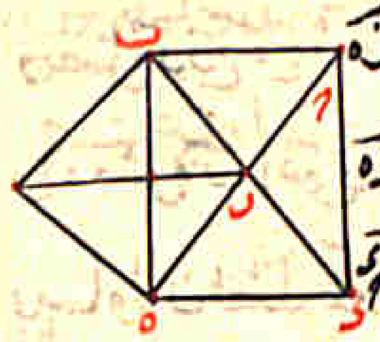
ومنشورين فان نسبة قاعدة ا ب ح الى قاعدة م س كنسبة المنشورين لان ا ب ح ح
منشورات س متشابهات فنسبة ا ب الى د ح ح كنسبة ب ح كح مثناه وهي
نسبة د س ت س مثناه وذلك نسبة م س ر س وبالابدال
ان ح منسع مثل ح ر س وهما
نسبة المنشورين اللذين
هما قاعدتاهما لان كل منشور نصف مجسم متوازي فنسبة المنشورين في ا ب ح الى المنشورين في م س كذلك
وكذلك في المنشورات الواقعة في الاربع المخروطات الباقية بغير نهاية في القوة فنسبة قاعدة ا ح
الى م س كنسبة المنشورات الواقعة في ا ب ح الى الواقعة و ارتفاع مخروطي
ا ب ح منسع سواء وقاعدتاهما مثلثان فالقاعدة الى القاعدة كالمخروط



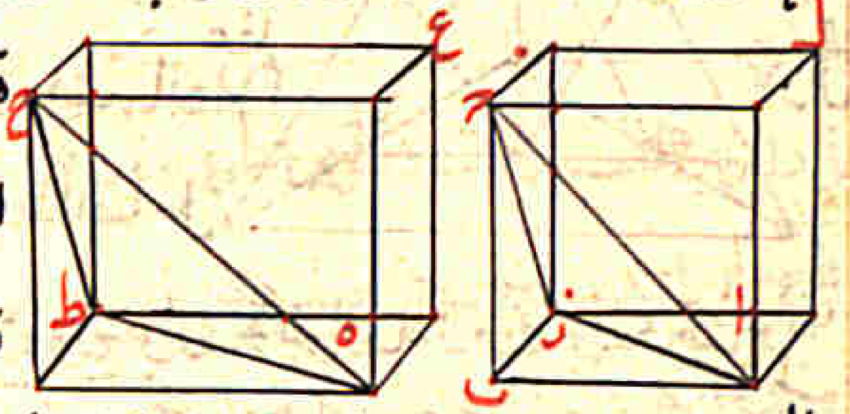




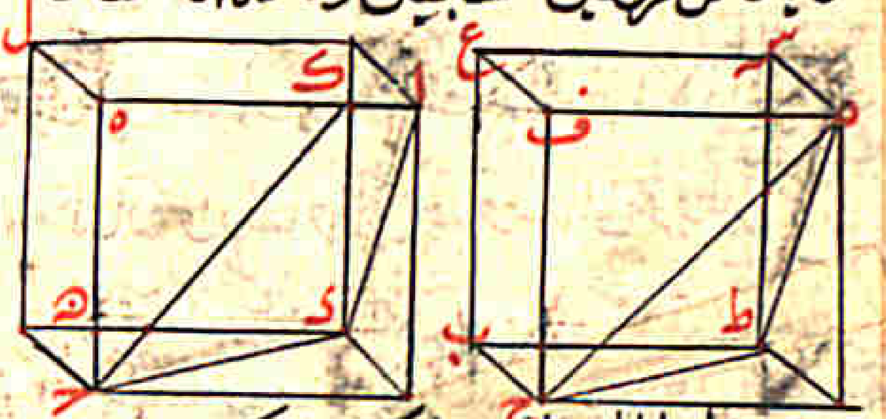
الى المخروط والا
فلكنسبة مخروط
ا ب ح ى الى
اصغر من
منسع مخروطين متشابهين ومنشورين اكبر من النصف ولنفعل حتى نفصل اصغر من مجسم ح ويكون
جملة المناشير اكبر منه ونفعل كذلك بالثاني فنسبة القاعدتين اعني جميع منشورات منسع كنسبة مخروط
ا ب ح ى الى ص وبالتبديل يصير مخروط ا ب ح ى الى منشوراته كص الى مجسمات منسع فص اعظم منها هذا خلف
او الى اعظم و س و بالعكس خلفه كما في الدايرتين ز منشور ا ب ح ى و ر قاعدته مثلثة فيمكن قسمته الى ثلث



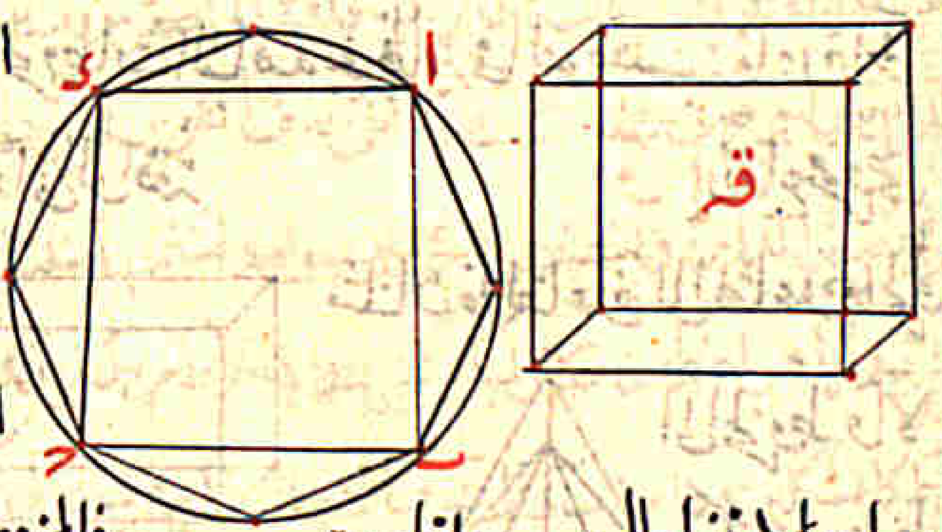
مخروطات متساوية قواعدها مثلثات متساوية لتلك المثلثات ولنصل ب د ز ه
ز ح فالمخروط الذي قاعدته ح ب ز يساوي الذي قاعدته ب د ه والذي قاعدته ب ح ه
يساوي الذي قاعدته ا ز ه و د وسهام فالثلث متساوية ح مخروطا ب ح



هر خط متساويان فنسبة قاعدتيهما كالارتفاعين بالتكافي ولنتمم مجسمي ب ل ع ح فقاعدتا المخروطين انصاف قاعدتي المجسمين والارتفاع واحد ونسبة
المجسمين على التكافؤ في القواعد والارتفاعات وكذلك المخروطان لانهما سدساهما وبالعكس ط
وايضا كل مخروطين متشابهين وقاعدتهما مثلثان فنسبة احدهما الى الآخر نسبة الضلع الى الضلع مثلثة

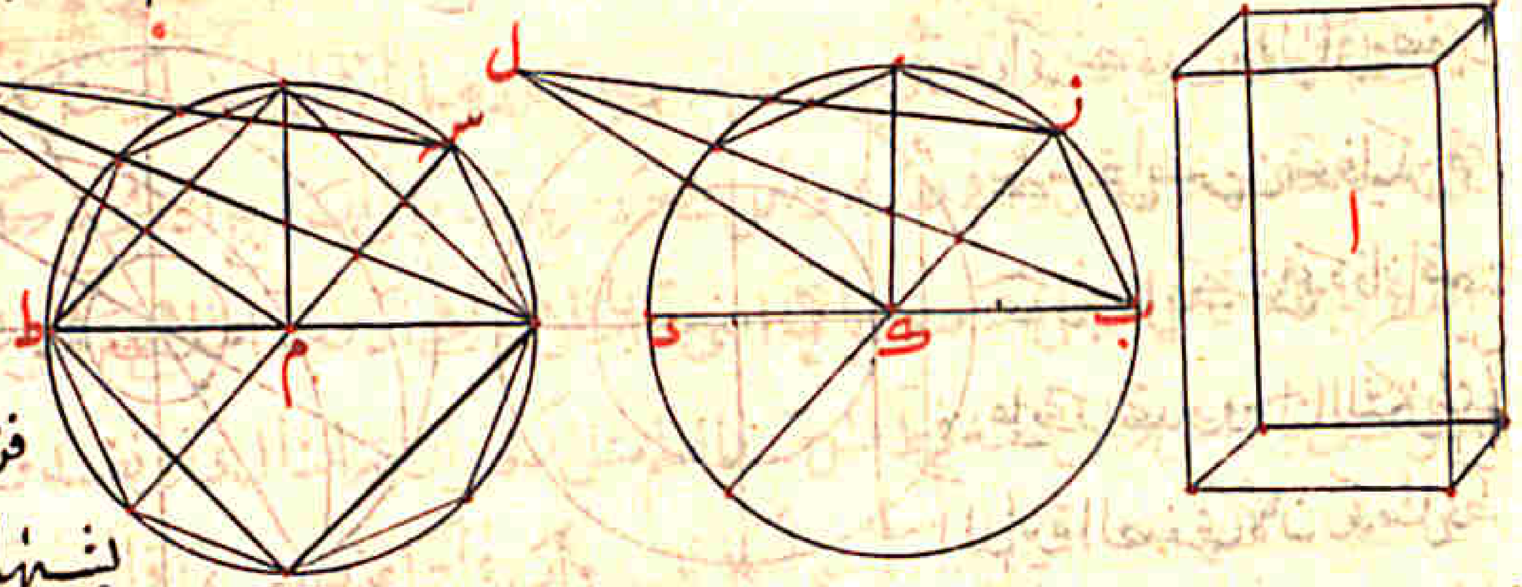


ولنتمم مجسمي ح ع ب ل فنسبة المجسمين نسبة المخروطين واضلاع المجسمين في المخروطين واحدة فنسبة المجسمين كالضلع الى الضلع مثلثة فكذلك
سدساهما المخروطان والعكس بالعكس ى اسطوانة مستديرة متساوية الطرفين والوسط قاعدتها
دايرة ا ب ح د فمخروطها يليها اذا تساوى ارتفاعهما والا فليكن الاسطوانة اكثر من ثلثة امثال المخروط
بمجسم ق ه ويحيط في الدايرة مربع ا ب ح د وعليه مجسما على ارتفاعه ولننصف القسي باوتارها ومثلثات
عليها منشورات بارتفاعها فيكون كل منشور اعظم من نصف كل قطعة هو فيه على قياس ما مضى حتى
يبقى اصغر من ق ه فيكون جملة المنشور الكثير الزوايا اعظم من ثلثة امثال ذلك المخروط لكنه ثلثة



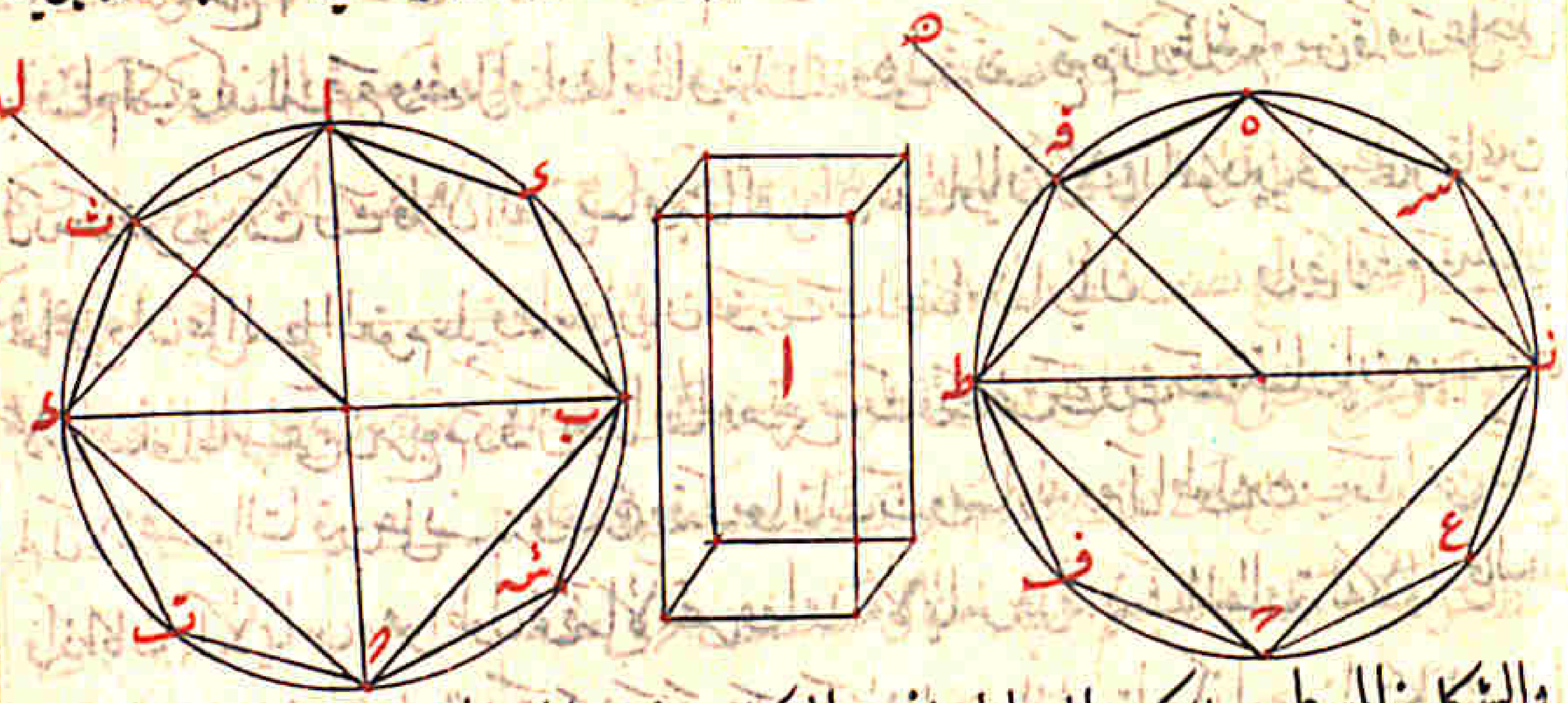
امثال المخروط الذي قاعدته كثير الاضلاع و
ارتفاعه كارتفاعه يظهر ذلك بان تقسيم المجسم
المتوازي الى منشورين ثم نبطل من جملة المخروطات
التي من اثلاث المنشورات وعلى قواعدها مخروطا
مساوي الارتفاع للمجسم وعلى قاعدته فالمخروط ذو الزوايا اعظم من المخروط المستدير المحيط
هذا خلف وليكن الاسطوانة اصغر من ثلثة امثال المخروط بمجسم ق ه فالمخروط اعظم من ثلثها بمجسم ق ه
ويقسم على كل قطع من المربع والمثلثات مخروطات متساوية الارتفاع حتى يبقى من المخروط المستقيم
اصغر من ق ه فيكون جملة تلك المخروطات اعظم من ثلث الاسطوانة المستديرة ولكن جملة تلك المخروطات
ثلث المجسم الذي على ارتفاعها فيكون ثلث المجسم اعظم من ثلث المخروط هذا خلف يا كل مخروط
مستدير واسطوانة يتشابهان مخروطا واسطوانة فنسبتهما نسبة قطري القاعدتين مثلثة والا فليكن
كنسبة الاسطوانة او المخروط اللذين قاعدتهما دايرة ب د الى اصغر وهو مجسم آ ولنوقع في الاخرى كط

مربعا وعليه مخروطا ولنقسم الباقي كما فعلنا مثلثات عليها مخروطات بارتفاعها حتى يبقى اصغر من
فصل مخروط م ه على مجسم آ ونعمل في مخروط ب د شبيها به ولنصل ل ب ز ك ك ل ز س م س ن د ه ولان
نسبة ب ك ك ل الى ن م م ه واحدة وزاويتا ك م قايمتان فمثلثا ك ك ل ن م ه متشابهان وكذلك



ز ك ك ل س م ح متشابهان فز ب س ز لنسبهان ن ل ك ه س

فيكون ز ك ك س ه ح متشابهين فيكون المخروطان اللذان من المثلثات الثلثة متشابهين وكذلك
جميع المخروطات المتصلة التي ينقسم اليها المخروطان الكثيران فنسبة المخروطين المضلعين كنسبة
المخروطين الصغرين بل نسبة ب ك ن م مثلثة وهو نسبة مخروط ب د المستدير الى مجسم آ فبالابدال مجسم آ
اكبر من مخروط م ه المضلع هذا خلف ولا اعظم بعكس هذا يب وايضا نسبة كل مخروط الى كل مخروط
مستدير مساو له في الارتفاع كالقاعدتين لانه قد بين ان نسبة مربعي القطرين كنسبة الدايرتين

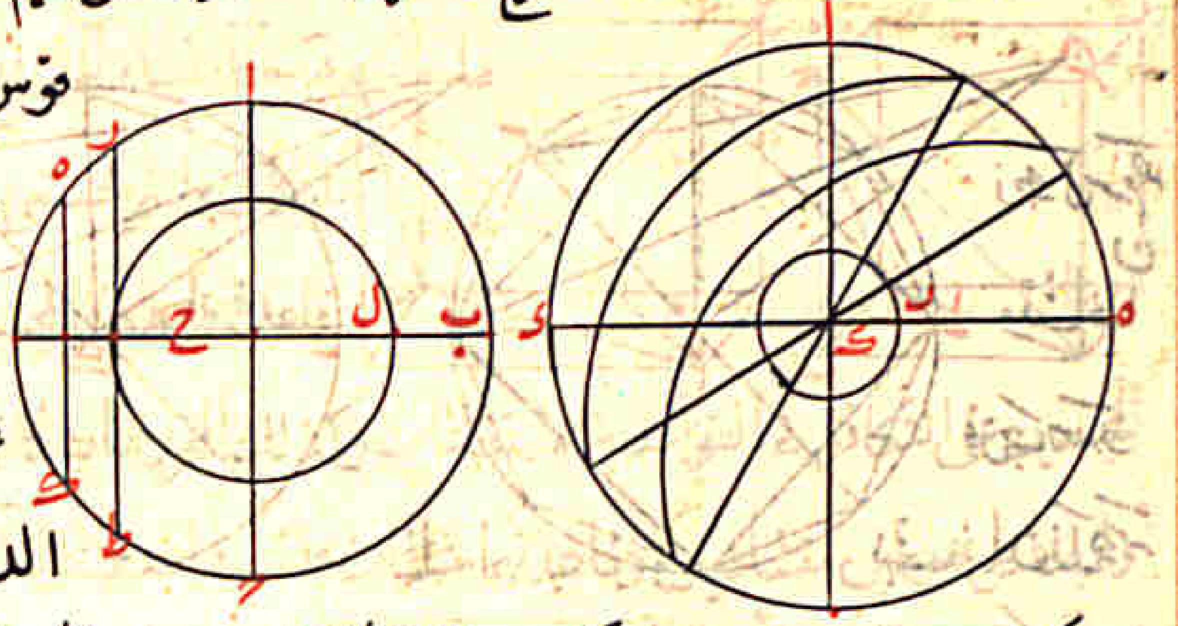


والشكلين المسطحين الكثيري الزوايا ونسبة الشكلين نسبة المخروطين اللذين ارتفاعهما واحد
هما قاعدتاه فنسبة الدايرتين نسبة المخروطين المضلعين فان لم يكن نسبة المخروط المستدير الى المخروط
المستدير تلك النسبة فليكن كنسبة المخروط المستدير الى مجسم آ فالمخروطان المضلعان اذن على
نسبة المخروط المستدير الى مجسم آ الذي هو اصغر من المخروط الثاني ثم تمام القول كما قلنا مرارا يج
ا ب ح د قاعدة اسطوانة ومخروط وبينهما هما ك ل و ه ح خط الاخرين وبينهما م ه والاسطوانتان متساويتان

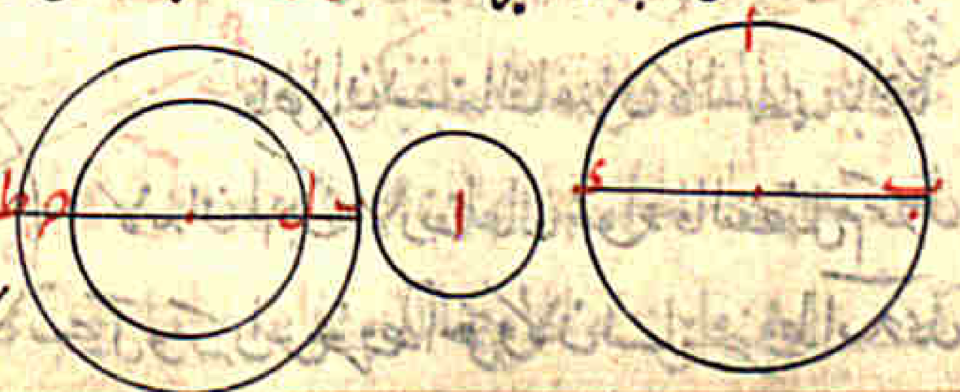


فاقول ان نسبة القاعدتين كالسهمين بالتكافؤ
لانه ان لم يكن الارتفاعان سواء فالنفصل م س مثل
ك ل و س ه راس مخروط آخر ولان نسبة مخروط ا ب ح د ل

اعني ىح طه الى مخروطه ىخط سه كمه الى م سه وكقاعدة اب ح ى الى ه ىخط وم سه مثل ىك ل فنسبة القاعدتين كالسهمين بالتكافؤ وبالعكس للعكس **يد** داىرتا اب ح ل ح على مركز واحد ونريد ان نوقع في الكبرى شكلا كثير الزوايا لا يماس الداخلة فلنخرج القطرين متقاطعين على قوايم وعلى ح عمود على ب ى وهو ط ى ونقسم



قوس اى بنصفين والباقي بنصفين حتى يبقى اصغر من ز ى فليكن قوس ى ه ونجعل ى ك مثل ى ه فاذا قسمنا على ك ه الحد ووصلنا الشكل لم يماس الدايرة الصغرى لان ز ى مثل ى ط وه ى كذلك فه ر كط ك وه ك ز ط متوازيان ولا يتماسان فه ك لا يماس الداىرة الصغرى عند ح ولا ما وراء ز ط لانه لا يقطع ز ط **يه** وان كانتا كرتين واردنا في ضمن الخارجة مجسما لا يماس الكرة الداخلة فليقطع الكرتين بسطح بنصفين والفصل المشترك هو داىرة ا ح د وفيها داىرة ز ط ح والمركز ك ل وع عمود عليه الى سطح الكرة وب ى م ل لا اضلاع كثير الزوايا يقع في الداىرة الخارجة ولا يماس الداخلة ولنخرج م ك الى س ه ول ك الى ك ه ولقيم من ك ع على ل ه نصف داىرة واخرى على م س ه ولنقسم باقسام اب ولكن لك م ع ونصل اوتارها متساوية لتلك وهي ل ق ف ق ع م ر ر ش ش ع ومن ق ه ور على خطي ل ه م س ه عمودي ق ت ر ت فلان القسي متساوية فالعمودان متساويان ولان العمودين في سطحين قايمين فهما عمودان على السطح المقوم عليه وهما متوازيان فق ر ت ت ايضا متساويان وايض ل ت م ت متساويان لانهما ضلعا ما يبقى من مربع م ك ل بعد القاء مربعي ب ت ر ت ف ك ت وت ك متساويان وب ت موازي ل م لانه قسم الساقين على نسبة واحدة وقد موازنك ت ومساوله وم ل اطول من ب ت اعني ت ق ح واذا كان م ل لا يماس وهو اطول فرق ه الاقصر وما وراه لا يماس فل ق ف ت المساوية له لا يماس فالسطوح التي يحيط بها هذه الخطوط كل ق م ر ق ق ر ش ر ق ع ش لا يماس واذا دبرنا هكذا رسمنا شكلا مجسما لا يماس الداخلة واذا فعلنا هكذا في كرتين كانت نسبة المجسمين كنسبة القطرين مثلثة لان المجسمات تنقسم الى مخروطات بالسواء ورؤسها المركز ويكون كل واحد منها شبيها بنظيره من الاخر ونسبتها نسبة انصاف الاقطار مثلثة لانها اضلاعها فنسبة المجسم الى المجسم نسبة انصاف الاقطار مثلثة لانها اضلاعها وهو نسبة القطرين مثلثة **يو** نسبة الكرة الى الكرة نسبة القطرين مثلثة والا فليكن نسبة كرة



على بد الى ز ط اصغر من ذلك بل الى كرة آ ونعمل مركز ز ط كرة له مثل آ ونعمل عليها مجسما لا يماس كرة له ونعمل شبيهه في بد فيصير آخر

الامر نسبة كرة الحد الى مجسمها الكرة آ اعني له الى المجسم الاعظم هذا خلف او الى ما البرهان بما اشرنا اليه مرارا فاختصرناه لكثرة تكرره

المقالة الثالثة عشر

ا خط اب قسم على نسبة ذات وسط وطرفين على ح ووصل بالاطول منه اى مثل نصف اب فح ى في نفسه خمسة امثال ى آ في نفسه ونعمل على ح ى مربع ح ه وعلى اب مربع اى ونخرج ح ك ا ل وط ى القطر يقطع ا ل على م وعلى م ه س موازيا فح ا اعني ب آ مثلا آ م اعني ا ى فك ا مثلا ح م فهو مثل ه م ولان مثل اب في ب ح اعني ح آ في نفسه فم ط مثل ح ر فالعلم مثل ا ر فهو اربعة امثال ى آ في نفسه و ى م الخامس و نصفا اخرى



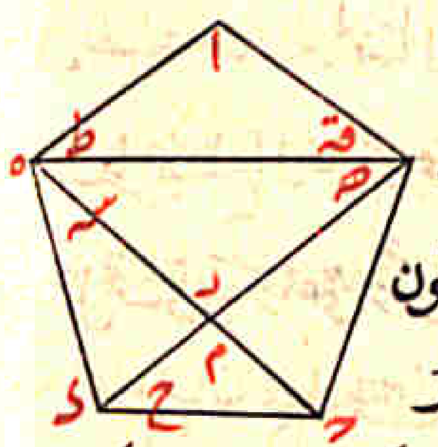
ب **ط** آب في ب ح هما اعني ا ح في نفسه واب في ا د اعني ضعف ى آ في ا د مثل اب في نفسه و هو اربعة امثال ى آ في نفسه فيضيف الى ضعف ى آ في ا د وا د في نفسه يتم ح ى في نفسه خمسة امثال ى آ في نفسه **ج** وبالعكس لان العلم يبقى مثل ا ز ولكن ه م ح مثل ا ط يبقى م ط اعني ا ح في نفسه ك ز ا اعني اب في ب ح وبصفة اخرى لانه يصير ضعف ى آ في ا د وا د في نفسه الذي هو ح ى في نفسه الا آ ى في نفسه الذي هو كا ب ى في ا د وا د في نفسه اربعة امثال ى آ في نفسه وهو اب في نفسه اعني ا ب في ب ى وا د يبقى اب في ب ح كا ح في نفسه **د** ولن وصل بالاقصر مثل ح ى نصف الاطول مثل ح ى فمربع جميع النصف والاقصر اعني مربع ب ى خمسة امثال مربع نصف القسم الاطول **ه** فنعمل على اب مربع اه ونخرج خطي ى ط على الموازاة والقطر ب ه ومن ك ل المقطعين م ه س ع على الموازاة فاب في ب ى اعني سطح ا م مثل ح آ في نفسه اعني م ط وم ك كذلك وهو ك ع فام اعني م ط مثل علم ص ت ت ح فالعلم اربعة امثال ح ى نصف ا ح في نفسه



يبقى ف ق اعني ى ح في نفسه من ى ع فى ع خمسة امثاله **و** وبصفة اخرى اب في ب ح و ى ح في نفسه كد ب في نفسه لكن اب في ب ح كا ح في نفسه اى اربعة امثال ى ح في نفسه وى ح في نفسه معه خمسة امثاله فان زيد على اب مثل ا ح الاطول وهو ا ى فدب على آ ى بنسبة ذات وسط وطرفين لان نسبة ب آ ا ح كا ح ح ب وهو نسبة ب آ ى آ كا ح آ ح ب وبالخلاف ى آ الى اب كح ب ح آ فبالتركيب ى ب ب آ كاب ا ح اعني ب آ آ ى **ح** ا ك في نفسه و ح ا الاقصر في نفسه كا ح في نفسه ثلث مرات لان ذلك كضعف با في ب ح وا ح في نفسه اعني ضعف ا ح في نفسه مع ا ح في نفسه **ط** اب المنطق على ح

فهي كذلك في نفسه ى ح

بدا ك وسط وطرفين فقسماه منفصلان وليكن د ا مثل نصف ب ا ي ا ح ب
ومربع ح د خمسة امثال مربع ا د فهما في القوة فقط مشتركان منطقان اذ ليس نسبة مربعيهما كنسبة
عدد مربع الى عدد مربع فح ا منفصل واضيف سطح الى اب المنطق فصار ضلعه الثاني ح ب منفصل
يح مخمس ا ب ح د ه متساوي وثلث زوايا منه وهي احدى العز المتوالية متساوية فالبواقي متساوية
ولنصل ب د ب ه فيكون مثلثا ح د ب ا ه متساويين وضلعا ب د ب ه
متساويان فزاويتا د ه ب ه د متساويتان فجميع زاوية ه د ي وكذلك
ب ح وليكن زوايا ح د ه المتوالية متساوية فالمخمس متساوية ونصل ح ه فيكون
مثلثا ب ح د ه د ح متساويين وزواياهما فزاويتا م ح متساويتان فد ح ح
متساويان سيبقى ب ح ك ه د فزاويتا ه د س متساويتان وف ه وط سواء فجميع ب كجميع ه وكذلك ا كح



يا مثلثا اح في دائرة فضلعه في نفسه امثال مربع نصف قطرها وليكن المركز د
ونصل ا ا الى ه و ب د ح د و ح ه فلان د ه عمود منصف وقوسا ه ح متساويتان
فه ح وتر المسدس و ه ح ا كل في نفسه كا ه في نفسه اعني اربعة امثال د ه ي ب
هي المساوي له د سبقي ا ح في نفسه ثلثة امثال نصف القطر في نفسه يب

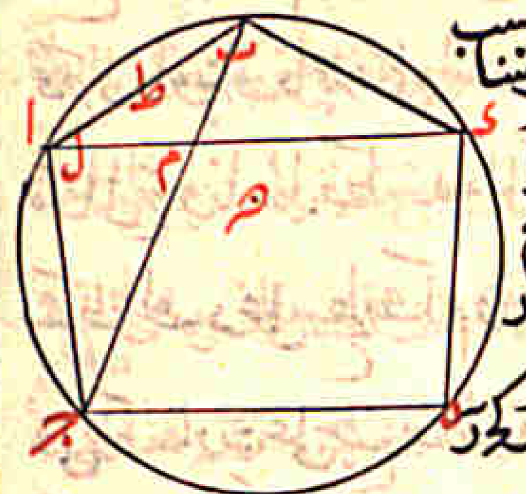


ب ح وتر المعشر في الدائرة و ح د وتر المسدس متصل به خارجا فالقسمة على نسبة ذات وسط وطرفين
والمركز ه ولنصل ح ه ا ب د ه ي وكلان قوس ا ب اربعة امثال ح ح فزاوية ز اربعة
امثال زاوية ح فزاوية ط المساوية لزاوية ب هي ضعف ز و مثلا زاوية ح وزاوية
ط مثلا زاوية ط مثل زاوية ه وزاوية ط ضعف زاوية ي فيبقى ح نصف زاوية ط لكن
زاوية ي فيبقى ح نصف زاوية ط لكن زاوية اه ب ضعف زاوية ط فزاوية اه ب اربعة امثال زاوية ح فقوس
اب اربعة امثال قوس ح فقوس ب ح خمس قوس ا ح اعني عشر الدائرة يج اب ضلع المخمس فهو يقوى على
ضلع المسدس والمعشر من تلك الدائرة وليكن اب القطر و ح المركز و ح ط عمودا على اب الى ك ونصل ب ك
ك ا ومن ح ك ا عمود ح ل الى م ونصل ك م ففوس ك مثل ك ا فهو ضعف قوس ك م و ب ي صعف ك

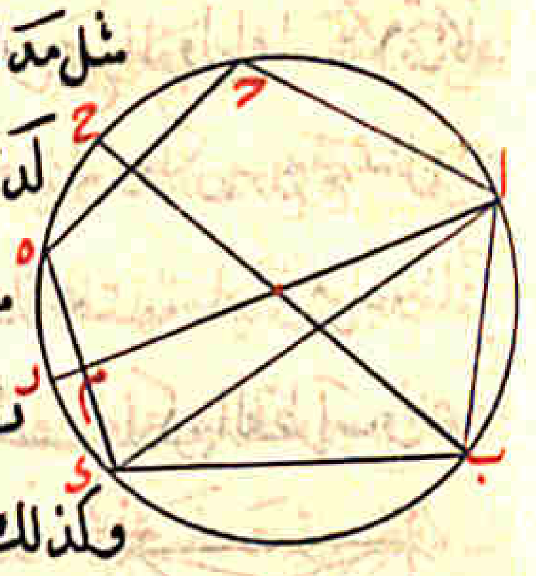


فزاوية ب ح ر ضعف ب ح ه و ب ح ر الخارجة ضعف ب ا ح فب ح ه ك ب ا ح
وزاوية ه مشتركة فنسبة ب ه من مثلث ب ه ح الى ب ح من مثلث
ا ب ح كنسبة ب ح من مثلث ب ح ه الى ب ا ف ا ب في ب ه ك ب ح
في نفسه وهو ضلع المسدس وا ل ك مثل ك ل ا ه وزاويتا ل قائمتان
فا ه مثل ك ه وزاويتا ا و ك متساويتان وكذلك ا و ك من مثلث
ا ك ا ب ك متشابهان فنسبة ا ب ك كا مثل ك ا اه فا ب في اه مثل ك ا وتر المعشر في نفسه فما في ح

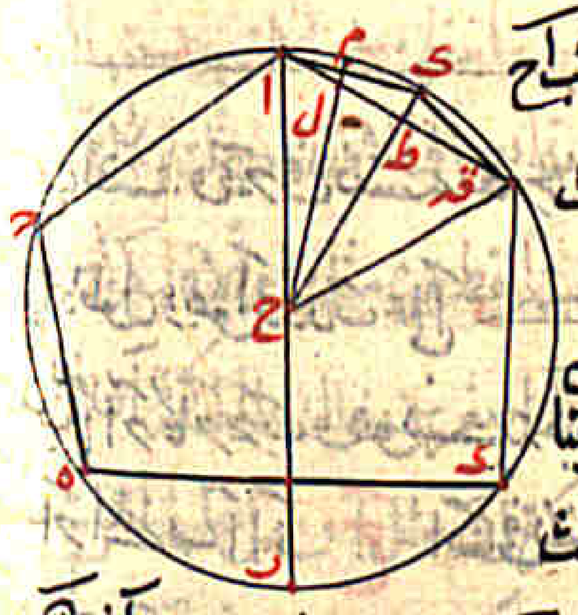
و في اه الذي هو مثل اب في نفسه مساو لب ح وتر المسدس و ك ا وتر المعشر كل في نفسه يه
مخمس اب ح د ه المتساوي الاضلاع في دائرة فوترا الزاويتين المتناظرين متقاطعان على نسبة ذات وسط
وطرفين كب ح د ا على م لان زاوية ح ط ك وزاوية ب مشتركة فمثلثا اح د ابر متساويا

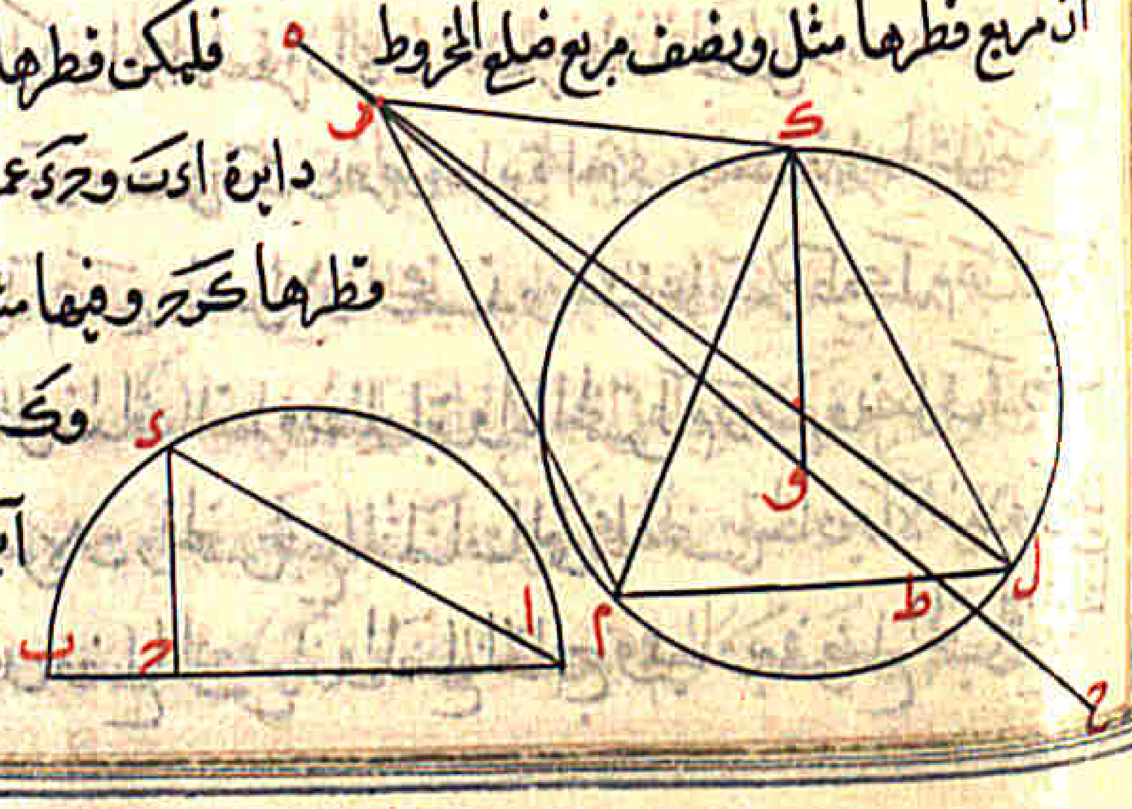


الاضلاع فح في ب ح كاب في نفسه اعني ح اب في نفسه وزاوية ل ضعف ط
ولان ضلعي اب بد متساويان ومساويان لاب ا ح فزوايا ط ي ح متساوية
متساوية وم الخارجة ضعف ط فلام متساويتان فم ح مثل ا ح فح في ب ح كح
في نفسه يو اذا كان قطر الدائرة منطقا فان ضلع المخمس اصم وهو الاصغر وليكن ب ح ا د قطرين والمركز
ط وليكن ط ك مثل ربع اط ونخرج ا ي والط قائمة لان ا ي منصف وهي مثل ام ي وا م مشتركة بقيت ل ط ل مثل
ا م فنسبة م ي الى ربع ي ل كل ط الى ربع اط ونخرج ا ي والط قائمة لان ا ي والط قائمة لان ا ي منصف و ه
مثل ام ي و ا م مشتركة بقيت اط ل مثل ا م فنسبة م ي الى ربع ي ل كل ط الى ربع اط اعني ط ك وهي نسبة
مثل م د الى نصف ا ي وهي ع الى ي ل فبالتركيب نسبة جميع ه ي ل على انه مستقيم الى

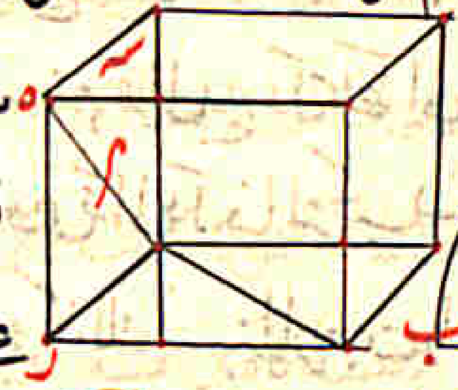


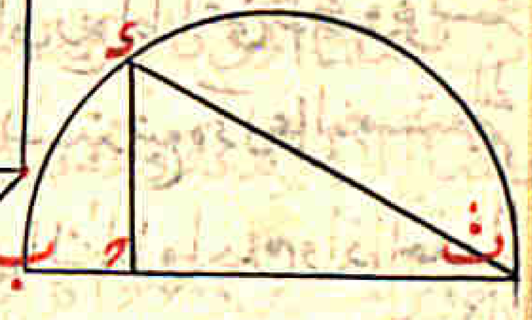
ل د ك ل ك الى ك ط وكذلك نسبة المربعين بالتناظر واحد واذا اخذنا
من اي مثل ي ه انقسم على وسط وطرفين و ي ه اطولها واذا اضيف اليه ي ل
نصف الخط المقسوم على استقامة كان مربع ه ي ل خمسة امثال مربع ل ي
وكذلك ل ك ل ط ك لكن خط ب ك خمسة امثال ط ك فنسبة ط ك ب ك كنسبة
ل ك ط ك مثناه فد ك واسطة فمربع ب ك خمسة امثال مربع ل ك و ب ك منطق ول ك منطق بالقوة
اذ ليس نسبة مربعيهما نسبة عدد مربع الى عدد مربع فل ك منفصل ويقوى الخط كله على ل ك المتصل فضلع
مربع هو اربعة امثال مربع ل ك فذلك الضلع مباين ايضا لب ك القوي على خمسة امثاله و ب ك منطق و يقوى
على المنفصل المنطق بالقوة بزيادة مربع من ضلع يباينه فهو الرابع ثم ضرب ح المنطق في ب ل المنفصل الرابع
يقوى عليه الاصغر لكن ا ب وهو ضلع المخمس في نفسه مثل ح في ب ل لان اب واسطة في النسبة فضلع
المخمس اصغر يز نريد ان نعمل مخروطا متساوي الاضلاع من اربعة مثلثات يحيط به كرة مفروضة ونقول
ان مربع قطرها مثل ونصف مربع ضلع المخروط فليكن قطرها وليكن ا ح مثل ب د وعلى ا ب نصف
دائرة ا ي ب و ح ي عمودا ونصل ا ي ونعمل دائرة نصف قطرها ك ح وفيها مثلث ك ل م ومركزها ن ونصل و ل
و ك و م و ن ه عمودا على السطح ولان نسبة
اب الى ح ب كنسبة ي ب الى ح لكن
نسبة ا ي الى ي ح كنسبة ي ب الى ب ح



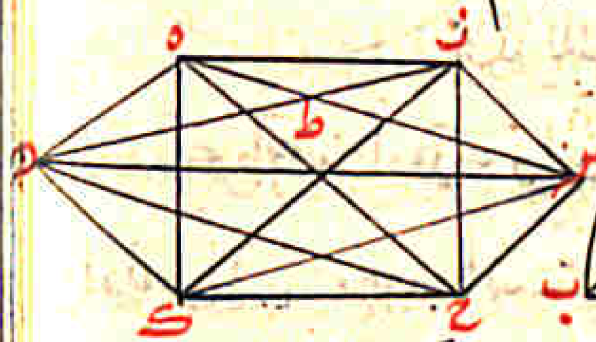


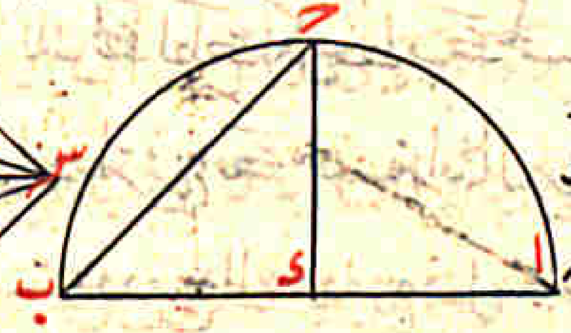
ونسبة اب ب ج كنسبة آى ى ج مثناه واب ثلثة اضعاف ب ج فربع اى ثلثة اضعاف مربع ى ج وكل
ضلع لمثلث كلم يقوى على ثلثة امثال ول اعنى ى ج فكل ضلع مساو لاى وزمثل اج وانصاف الاقطار مثل
ى ج وزاوية ى قائمة فكل واحد من كل زم رمثل آى ومثل اضلاع كلم فليرهن انه يحيط به الكرة فنخرج
ه الى ح وناخذ فط منه مثل ج فنط قطر الكرة فيضع نصف الدائرة عليه بانتفاع وكل لانه عمود على
ط العمود على سطح كلم وواسطة فى النسبة لانه ج ى واسطة بين اج ج ب واذا اديرت نصف الدائرة
على نط حادث على جميع نقط زوايا المخروط مماسات وم ول اعمدة ايضا ومساوية له ونط مثل اب و
نسبة اب الى اج كنسبة مربعات اعنى نط الى مربع اى اعنى كل فربع اب مثل ونصف مربع اى **يح** فان
اردنا مكعبا وان نبين ان القطر يقوى على ثلثة امثال مربع الضلع جعلنا ج نصف اج ووصلنا ى ب
وه ر كذلك وعليه مربع ه ح وزم عمود اكه ر وتممنا فنقول ان الكرة يحيط به ولنصل سح ه ح فاذا كان سح



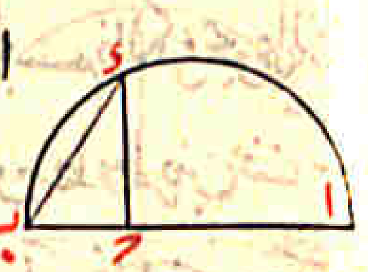


ماسا وزادت الدائرة وحادث على ه وزاوية سه ح
قائمة حادث على جميع الزوايا مماسة لانها كلها
على اعمدة مساوية له ر ولكن مربع سح مثل مربع
سه وه ح بل سه وه ر ونح ثلثة امثال لمربع ه **يط** فان اردنا شكلا مجسما دايما فى قواعد مثلثات
متساويات الاضلاع وان نبين ان مربع قطر الكرة مثلا مربع ضلع المجسم فليكن القطر اب ونصفه على ى
وى ج عمودا ونصل ج ب وه ر مثل ج ب
وعليه مربعه ر ح ك ونصل ه ح ز ك فعلو





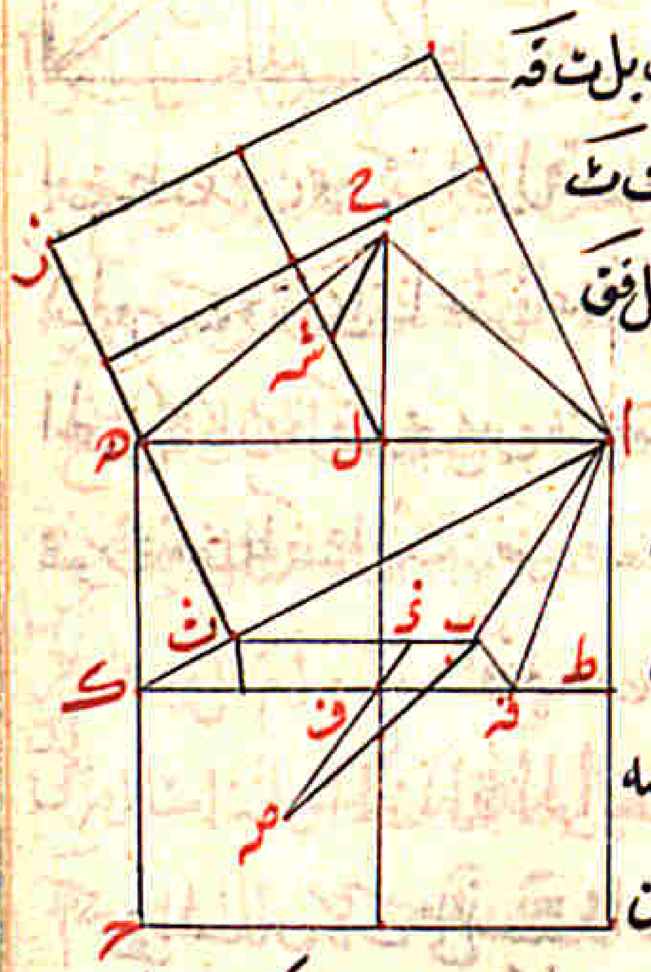
ان انصاف قطر هذا المربع والدائرة عليه
سواء ومن ط عمودا على السطح من الجهتين وهو طه طس متساويين ومساويين لطه ونصل ه س بالزوايا
فبين ان المثلثات الثمانى متساوية لان اضلاعها اوتار زوايا قائمة واضلاعها المحيطة متساوية وذلك
اذا اس قطرا والزوايا يبعد من المركز سواء واعمدة فان نصف الدائرة يماسها كلها اذا استدار
وبين ان مربعه مثلا مربع الضلع **ك** فان اردنا مجسما ذا عشرين قاعدة مثلثات متساوية
وان نبين ان قطر الكرة لا يشاركه وانه الاصغر اذا كان القطر منطقا فلنجعل اج اربعة امثال ج
وعليه نصف الدائرة ونخرج عمود ج ى ونصل ج ب ونفرض دائرة اخرى نصف قطرها مثل ز ب وفيها
مخمس ه ر ح ط ك وننصف القسى على ل م ه س ع ونصل الاوتار مخمسة ومعشرة على ه ر ح ط ك ل م ه س ع و
اعمدة ز ه ف ك ط ش ح ز ب مثل انصاف القطر ونصلها بز وايا المخمس ل م ه س ع ونصل ف ق ر ش ت
وتر المعشر بكل واحد من الموصولات والمخمس فجميع المثلثات التى على المخمس متساوية الاضلاع وكان
العمودين متساويان ومتوازيان فضلع المخمس موازى الضلع الخارج ويساويه فهو ضلع المخمس فى جميع المثلثات



الخارجة متساوية ومتساوية الاضلاع وليكن المركز ت و ت خ عمود النصف كنصف
القطر و خ ى و ث ص ضلعا المعشر موصولان به على الاستقامة من الجانبين و فصل
ف ى ت ى فخ ه ص ر ص ه ت فلان ث خ ه ف متساويين متوازيان فكذلك ث ه
خ ف و ث ه وتر المسدس خ ف وتر المسدس و ح ذ وتر المعشر و مثلث فخ ذ

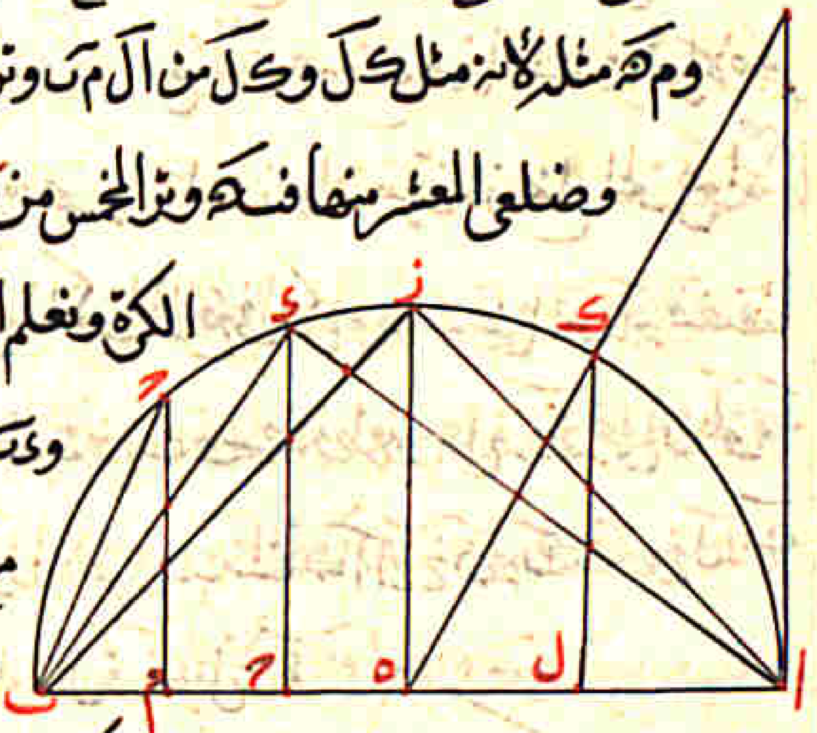


قائم الزاوية فذف وتر المخمس وكذلك ذ ت فف ى ت مثلث مثل تلك و
كذلك جميع ما يوصل ب ى ولذلك ه ص و ر ص فمثلث ه ر ص متساوى الاضلاع
مثلها وكل ما يتصل من الجانب بصه فقد علمنا وكان ث ز فى ى ج اعنى
ص خ فى ى خ يساوى ت خ فى نفسه اعنى خ ف وزاوية ق ص قائمة فاذا ربع
ت ص ه ى قطرا وجاز على ف نصف الدائرة خارجا على جميع النقط ولنصف ت خ فليكن ح ا نصف خ ت فمربع
ى ا خمسة امثال لمربع ح ا فمربع ص ى الضعف خمسة امثال لمربع ث خ ومربع ا ت خمسة امثال مربع ب ى و ت خ
مثل ب ى فا ت مثل ص ه و خ ث مثل ى ت فقد احاطت الكرة ولان ضلع المخمس هو ضلع هذا المثلث فهو الاصغر
كا فان اردنا مخمسا يحيط به اثنتا عشرة قاعدة مجسمات اخذنا وان نبين ان ضلع المخمس هو الاصم
الذى يسمى المنفصل اذا كان وتره منطقا اخذنا ضلع المكعب الواقع فى الكرة وهما سطحا اب اج فنصفنا
الاضلاع ووصلناها على ف ع وقسمنا ط ف وك ع على نسبة ذات وسط وطرفين على ق ر ش ت على ان ط ق ى ك
لقسم الاقصر وق ت ر ش ت ش خ اعمدة على السطحين بطول الاطول ووصلنا ا ا خ خ ه ت ث ت خ ك ا ث
ا ق فلان ط ق اعنى ط ا ط ق كل فى نفسه وهو ثلثة امثال ق ف بل ث ق



فى نفسه اعنى ا ت فى نفسه اربعة امثال فان ضعف ت ق و ت ث
ضعف ت ق فات ك ت ث وكذلك جميع اضلاع المخمس و ف د مثل ف ق
فنسبة ط ق ق بوسط وطرفين فن ط فى نفسه و ن ف فى نفسه
كثلثة امثال ط ق فى نفسه و ط ا فى نفسه و ط د و ن ف فى نفسه
كا ن فى نفسه مع ف ن اعنى ز ت فى نفسه كا ن فى نفسه مع ف ز اعنى
ز ت فى نفسه اعنى ا ت فى نفسه اربعة امثال ط ق اعنى ط ا فى نفسه
وهو مثل ا ه فى نفسه واضلاع المخمس متساوية فزاويتا ت و ح من
المثلثين سواء وكذلك ساير الزوايا واضلاع المكعب اثنا عشر على كل واحد مخمس يكون اثنا عشر
مخمسا ولنخرج ف ص عمودا على السطح المقابل الاخر من المكعب ونخرجه فى سطح ت ك حتى يلقى خط ط ت
ونصل ط ت ونصل ص ت فيكون ى ت مثل ف ق ويقطع ضلع المكعب بنصفين ويكون عمودا على ت ت
لا محالة فيكون ط د ن ف كل فى نفسه مثل ص ى ى ت كل فى نفسه وهو ت ص فى نفسه وذلك ثلثة امثال

طف اعنى ط آ نصف قطر المكعب فيصير نصف قطر الكرة و ه مركز و ث على بسط المجسم فالكرة يحوى الزوايا كلها كما قلنا مرارا و لان اه وتر المخمس اذا اخذ منه ث كان على نسبة ذات وسط وطرفين فث ث اصم وهو منفصل **شكل الامتحان** قطر الكرة ا ب وعليه نصف دائرة ا ى ب و ا ح مثلا ح ب و ح ى عمود و ه ر على المركز عمود و نصل ا ى ى ب ا ز ز ب و ا ب مثل و نصف ا ح فربع ا ب مرة و نصف مثل مربع ا ى وهو ضلع المخروط و ا ب ثلثة امثال ب ح فربع ا ب ثلثة امثال مربع ب ى وهو ضلع المكعب و ا ب مثلا ه ز فربع ا ب مثلا مربع ب ز فهو ضلع ذى ثمانى قواعد مثلثات ولنعم ط ا عمود ا كا ب و نصل ط ه يقطع على ك ك ل عمود او ط ا مثلا ا ه فك ل مثلا ل ه فربع ك ل اربعة امثال مربع ل ه فربع ك ه اعنى ه ب خمسة امثال مربع ل ه ولكن ا ب مثلا ه ب و ا ح مثلا ح ب فح ب مثلا ح ه و ه ب ثلثة امثال ه ح فربع ب ه تسعة امثال مربع ه ح فه ل اطول من ه ح وليكن ه م مثل ه ل و م ه عمودا و نصل ه ب وكان مربع ب ه خمسة امثال مربع ه ل فربع ا ب خمسة امثال مربع ل ط م و ل م نصف قطر دائرة ذى عشرين قاعدة مثلثات و م ه مثله لانه مثل ك ل و ك ل من ا ل م ب وتر المعشر منها لان قطر الكرة منها ايضا و فى قطر ذى العشرين وضلعى المعشر منها فسه وتر المخمس من هذه الدائرة فهو وتر ذى عشرين قاعدة مثلثات من



الكرة و نعلم ان ا ى اطول من ب ر لان ب ر مثل ز ا و ب ر من ى ب و ى ب من ب ر وكذلك الاعمدة لكن مربع ا ح اربعة امثال مربع ح ب و مربع ى ب ثلثة امثاله لانه على نسبة ا ب ب ح فا ح اطول من ى ب و ا م اطول و نقسم ى ب على بوسط وطرفين و س ب اطول قسمته و ا م كذلك و اطولها ا م اعنى م ه فم ه اطول د س ه فب ك ه اطول كثيرا و س ب وتر ذى اثنا عشر قاعدة لان ى ب وتر المكعب اذا قسم به على وسط وطرفين فاطوله ضلع المخمس كما كان فز ق ف مجموعين مثل ضلع المخمس وهو ب ت و ز ف ف ف فى ذلك الشكل كان ضعف ف ق فهو من ضعف ط ف على نسبة ف ق و ضعف ط ف ضلع المكعب تمت المقالة الثالثة عشر و تم كتاب اوقليدس فى الاصول الهندسية

المقالة الرابعة عشر لانسقلاوس

ا وتر المسدس ك ا على نسبة ذات وسط وطرفين فاطوله وتر المعشر و هو ب ح ولنفصل ب ه وتر المعشر فيكون قسمة ا ى على تلك النسبة و نجعل ه و مساويا لا ب و على وسط وطرفين و ز و اطول فا ب الى ب ى كز و الى ه ز فا ب ا اعنى ه و فى ب ه ك ب ى فى ز و اعنى ب ح هو مثل ب ى فى ب ح لكن ه و فى ز ه مثل ز و بل ح ج فى نفسه فب ى مثل ف ح فح وتر المعشر ب ى عمود من المركز الى وتر المخمس وهو ح ب فهو نصف وتر المعشر و المسدس و نخرج الى ذ و نصل ى ح ج ز فنقول

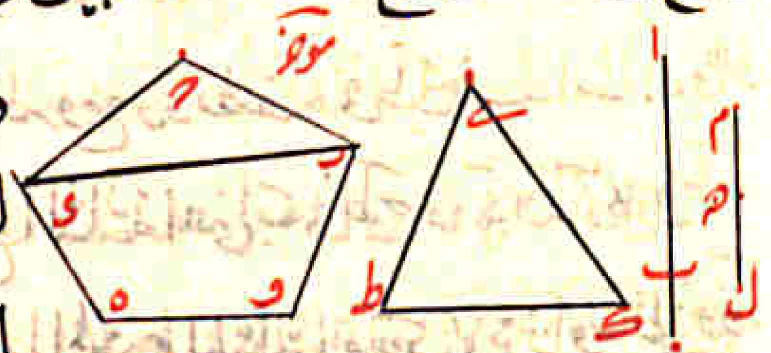
ان ى ه ليس مساويا له ولا اقصر مثل ح ر وتر المعشر ولا اقصر منه ولا فى ا اطول من ح ى هذا خلف فده اطول فلنا خذ منه ه ح مثل ا ر و نصل ح ح و قوس ا ح اربعة امثال ح ر فزاوية ا ى ح اربعة امثال ح ى ر فزاوية ى مثلا زاوية ى ز ح و ى ز ح مثلا زاوية ز ى ح اعنى ح ح ر فح ح مساو ح ر و ه ح ك ح ب فجميع ى ر ز ح ضعف ى ح ح ه فه نصف وتر المعشر والمسدس فده اذن مثل هو د المثلث و نصف المعشر فهو مقسوم على نسبة ذات وسط وطرفين واطوله عمود المثلث



ح ح ب وتر المخمس و ا ح وتر زاوية فربعهما جميعا خمسة امثال مربع نصف القطر ولنفصل ا ب القطر ح ب على ه و نصل ه ح ب و المركز ى فح ب مربعه مثل مربعى ى ر ز ح و ا ح ح م ربعاهما اربعة امثال مربع ى ب فزيد عليهما مربع ى ر و وتر المسدس يكون مثل ا ح ح ب كل فى نفسه وذلك خمسة امثال مربع ى ر و وتر المخمس هو ضلع المكعب كما بين فربع ضلع المكعب مع مربع ضلع المخمس جميعا خمسة امثال مربع نصف القطر



ى مثلث ذى الثمانى قواعد و سطح المكعب يحيط بهما دائرة واحدة فى الكرة مثل ح ط المثلث و ح ه ى ر المربع و قطر ح ى و اذا كان مربع ح ى اربعة فربع ط ح ثلثة و مربع ح ه اثنان كما بين ولنكن ا ب قطر الكرة وبين ان مربع ا ب مثل و نصف مربع قطر الدائرة ما قيل فيكون مربع ا ب ستة و مربع ح ه اثنين لذلك فيكون مربع ا ب ثلثة امثال مربع ح ه فح ه ضلع المكعب ويكون مربع ضلع المثلث ثلثة فربع ا ب ضعف مربع ط ح و ط ح ضلع ذى الثمانى القواعد



ه فلنبين ان مخمس ذى اثنا عشر قاعدة مخمسات و مثلث ذى عشرين قاعدة بمثلثات فى كرة واحدة يحيط بهما دائرة واحدة فليكن ا ب قطر الكرة وليقع فيها ح ه و ز ذى اثنا عشر فيها و ط ك مثلث قاعدة ذى عشرين وليكن مربع ل م خمس مربع ا ب فيكون نصف قطر الدائرة الى ضلع مخمسها ط ك و ى ر وتر المكعب و مربع ا ب ثلثة امثال مربعه فخمسة امثال مربع ل م مثل ثلثة امثال مربع ز ى و لنقسم ل م على وسط وطرفين فلكه الاطول وتر المعشر و لنسبة م ك ل ك كنسبة ى ر ز ح فخمسة امثال مربعى ل ن م مثل ثلثة امثال مربعى ح ر و ط ك بقوى على ل م ل ك المسدس والمعشر جميعا فخمسة امثال مربعى ح ر ز ى و خمسة امثال مربع ط ك خمسة عشر مثلا لمربع نصف قطر دائرته فنصف قطر دائرتيهما سواء

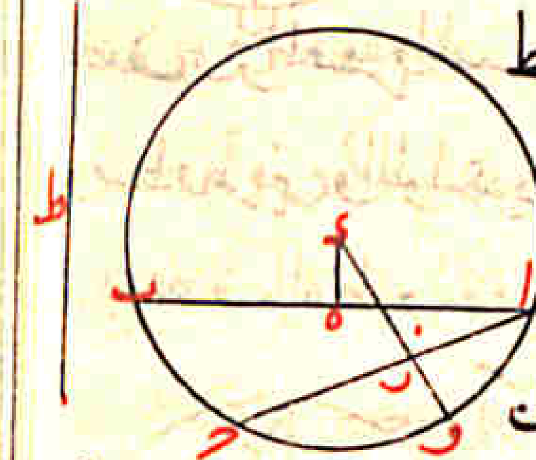


و ز ط عمود على ح ى وتر المخمس فضربه فى ى ح مثلا مثلث ى ز ح الذى على المركز فضربه فيه خمس مرات مثلا مخمسه فضربه فيه ثلثين مرة اثنا عشر ضعفا لمخمسه وهو بسيط ذى الاثنا عشر قاعدة وهو من ضرب العمود فى ضلع المخمس ثلثين مرة و ز ه عمود من المركز على ب ح ضلع مثلث ذى عشرين قاعدة



زاوية م

فه تى فى بح ثلثين مرة مساو لبسيط المجسم لان زه فى بح مرة مثلا بزح ففيه ثلث مرات مثلا بالح
فثلثين مرة مرة عشرين ضعفا فنسبة بسيط ذى اثنا عشر قاعدة الى بسيط ذى عشرين قاعدة كنسبة
ه زط فى حى الى زه فى بح ونسبتهما اذا كانا فى كرة واحدة كنسبة ضلع المكعب الى ضلع مثلث ذى عشرين
قاعدة ى وليحط دائرة اح لقاعدتيهما جميعا والمركز ى وا ب ضلع المسدس وا ح ضلع المخمس و ى ه



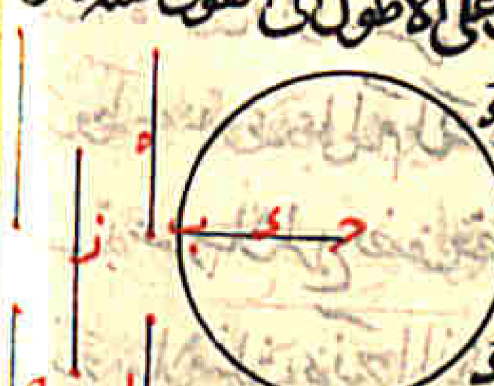
ى ر عمودان عليهما ونخرج ى ر الى و وط وتر المكعب وهو مقسوم على الوسط
والطرفين واطول طرفيه ضلع المخمس كما مضى وكذلك ى د و ى ه قسمه الاطول
فنسبة ط الى اح كى د الى ى ه فط فى ى ه كاح فى ى ر فنسبة ط فى ى ه الى اب
فى ى ه نسبة وتر المخمس اح فى ى ر الى اب فى ى ه مرارا متساوية العدد وليكن
ثلثين مرة وذلك نسبة بسيطى الشكلين ونسبة ط فى ى ه الى اب فى ى ه كنسبة ط الى اب فنسبة ط الى اب
كبسط ذى الاثنا عشر الى بسط ذى العشرين يح وبوجه آخر ولنقدم لسانه مقدمة مضروب ثلثة ارباع القطر
فى خمسة اسداس وتر زاوية المخمس من تلك الدائرة هو تكسير مخمسها ولننصف ب ح وتر وتر الزاوية على ط
وا ه قطره والمركز ى وليكن ى ر نصف ى ه فا ر ثلثة ارباع القطر وليكن



ح ح ثلث ط ح فان الى ى كط ب ط ح كبط فى ا ى وهو مثلا مثلث ا ى ب وان فى
ط ح مع ب ط فى ا ى اربعة امثاله ومع ز ى نصف ا ى فى ط ب خمسة امثاله وهو
المخمس لكن ا ب فى ب ح مساو لجميع الثلثة اعنى ا ب فى ط ح وز ى و ى ا كل فى ط ب
اعنى ا ر فى ط ب فهو تكسير المخمس ط فليكن دائرة فيها المخمس والمثلث وح ب وتر زاوية المخمس ون ط
وتر المثلث وا ه القطر وا ى ثلثة ارباعه ومنصف ن ط وليكن ح س خمسة اسداس ح ب فا ى فى ح س
هو المخمس و فى ى ك المثلث فنسبة اثنى عشر ا ك فى ح س الى عشرين ا ك فى ن ك

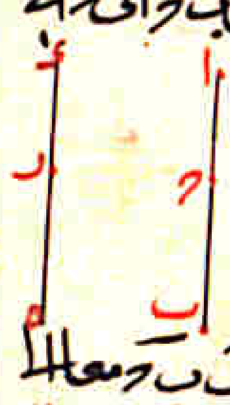


كنسبة مثل عشرة اضعاف المخمس الى عشرين اضعاف المثلث وعشرة ا ك
فى ن ط مثل عشرين ا ك فى ى ك وعشرة ا ك فى ن ح كا ى عشرة ا ك فى ح
فنسبة اثنا عشر اضعاف المخمس الى عشرين اضعاف المثلث كنسبة عشرة
ا ك فى ح ب الى عشرة ا ك فى ن ط وهو نسبة ح ب الى ن ط ضلع المكعب الى ضلع
المثلث يى كل خط على وسط وطرفين فان نسبة الخط القوى عليه وعلى الاطول الى القوى عليه وعلى



الاقصر كنسبة ضلع المكعب الى ضلع ذى عشرين وليكن الخط ح ب وح ى
اطولهما وعلى ح وببعد ب دائرة وه وتر ذى عشرين و ز و تر مخمسها
وح ضلع مكعبها و ط القوى على ح ب ب ى ولان ح ى وتر المسدس و ح ى
وتر المعشر فز يقوى على ح ب ح ى و ه يقوى على ثلثة امثال ح ى فى نفسه و ط يقوى على ثلثة امثال
ح ى فى نفسه لان ح ب فى نفسه و ب ى فى نفسه ثلثة امثال ح ى فى نفسه فنسبة ه الى ط كب ح الى ح ى

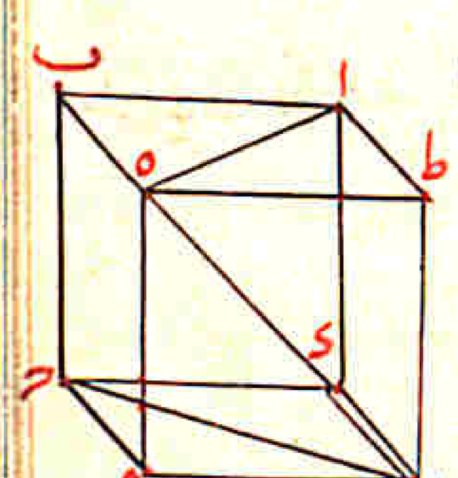
وهو نسبة ح ى لانهما على نسبة وسط وطرفين فنسبة ح ه كن ط فاذا نسبة ضلعى المكعب وذى عشرين
قاعدة كنسبة القوى على الخط والاطول الى القوى على الخط والاقصر يا نسبة مجسم ذى عشرين
قاعدة الى ذى اثنا عشر كضلع المكعب الى ضلع المثلث لان قواعد مخروطاتها وهى المجسمات والمثلثات قد
يحيط بهما دائرة واحدة معا ورؤسها المركز فبعدها عنه سواء وارتفاعها واحد ونسبتها نسبة القواعد
فنسبة جميع قواعد هذا الى جميع قواعد ذاك كالمجسمين وذلك كضلع المكعب الى الضلع ذى العشرين قاعدة
يب ا ب على وسط وطرفين وا ح اطول و ه ى كذلك و ى د اطول فانه يعرض لكل ح بعرض لكل د من جهة النسبة
لان نسبة ا ب فى ب ح الى ا ح فى نفسه كى ه فى ه د الى ى د فى نفسه فنسبة اربعة اضعاف ا ب فى ب ح الى ح ا فى
نفسه كاربعة اضعاف ى ه فى ه د الى ى د فى نفسه فاذا ركبنا ايضا كانت نسبة اربعة اضعاف



ا ب فى ب ح و ح ا فى نفسه الى ح ا فى نفسه كاربعة اضعاف ى ه فى ه د و ى د فى نفسه الى ى د فى نفسه
وذلك مساو لمضروب جميع ا ب ح الى ح ا فى نفسه و ى ه د فى نفسه الى ى د فى نفسه فنسبة ا ب ب ح معا الى
ح ا كى ه ه د معا الى ى د وبالتركيب ا ب ح مع ح ا الى ح ا كى ه ه د مع ى د الى ى د وبالتفصيل ا ح الى ح ب زيادة
المقدم على التالى كى د الى د ه وبالتركيب ا ب ب ح كى ه ه د وبالتبديل ا ب ى ه كا ح ى د وب ح ه د تمت المقالة

المقالة الخامسة عشر لسقلاوس

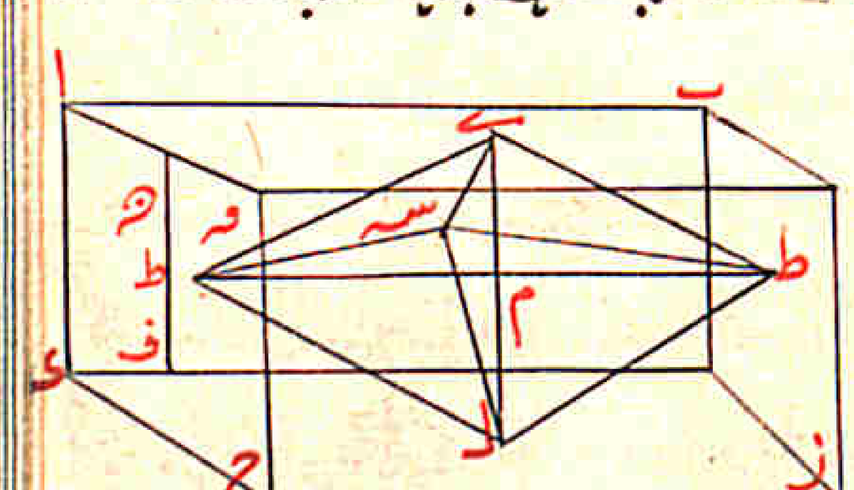
آ اردنا مخروطا من اربع قواعد مثلثات فى مكعب ا ب ح ى وهو ز ط ووصلنا



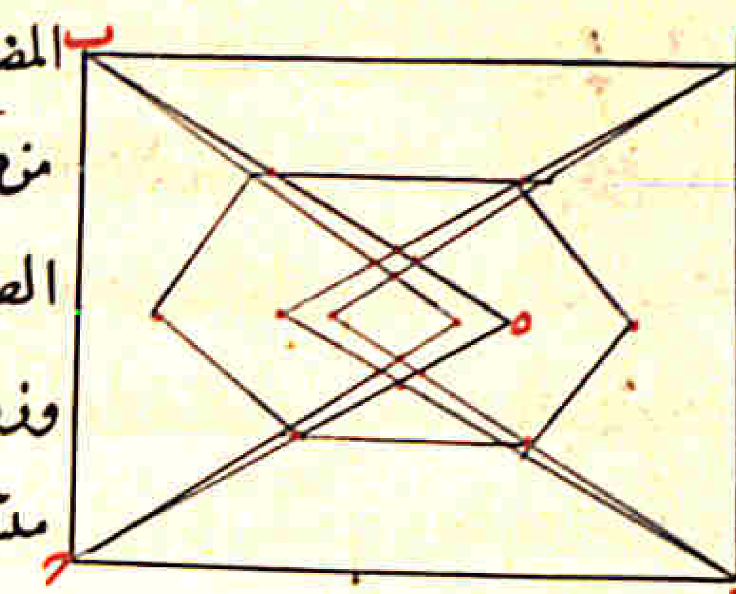
ا ب ن ح ح ا ا ه ه ح ن ه فقد عملنا لان اضلاعه اقطار مربعات متساوية
ب فان اردنا ثمانى قواعد فى مخروط نصفنا الاضلاع ووصلنا فقد عملنا
لان اضلاعه انصاف اضلاع متساوية للتوازى ح فان اردنا



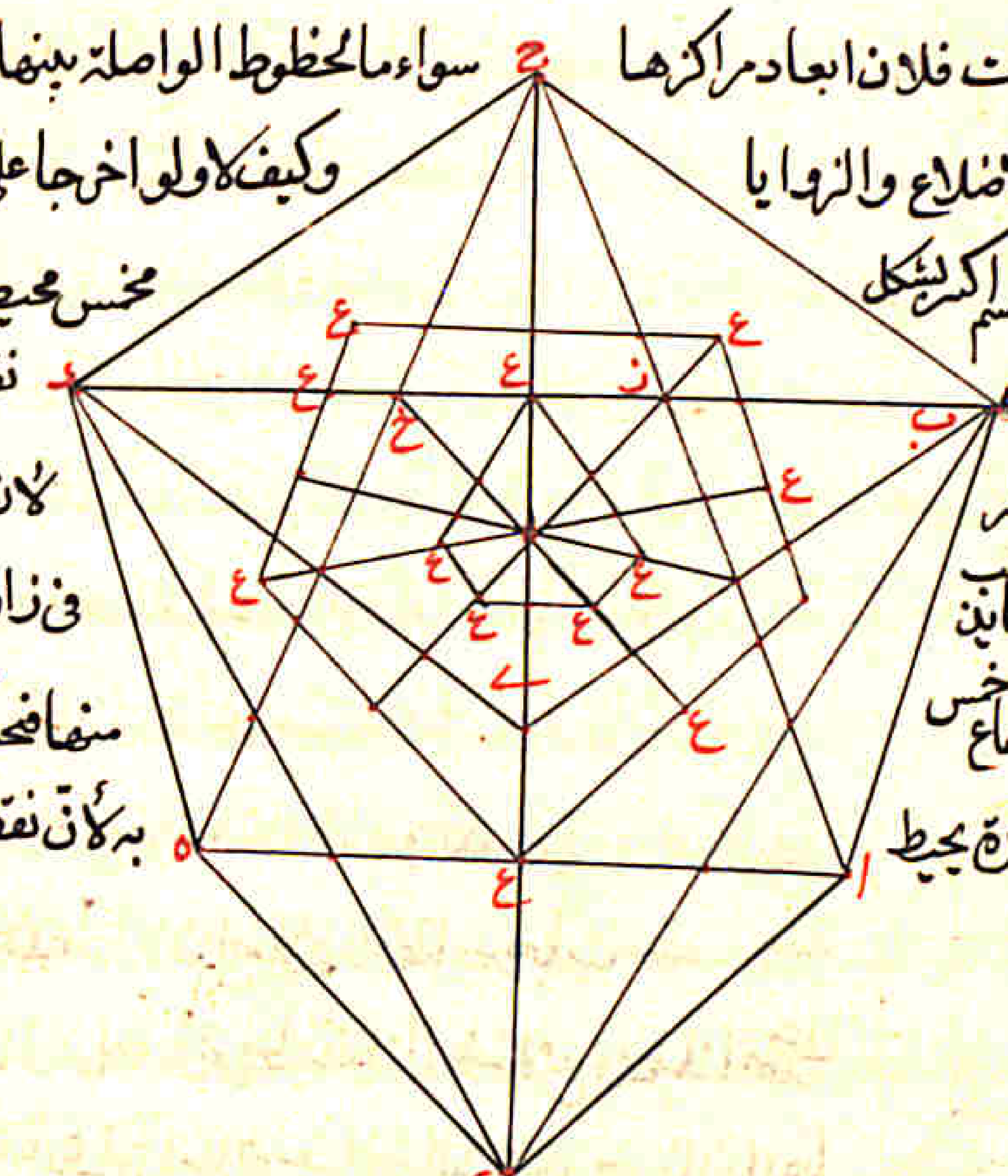
فى مكعب ا ح ب ى ه ونح دائما فى قواعد طلبنا تقاطع القطرين فى كل سطح ك ط ى ك ل م س
ووصلنا ط ى ك ل فهو مربع لانا اذا اخرجنا من النقطة خطوطا موازية لاضلاع
مربع ا ب ح ى مثل ح ط ف كان مربعا محيطا به مماسه بانصاف الاضلاع
هو مربع وقطراه



يتقاطعان على انصاف هى قواعد مخروطات رؤسها
العالية م والسافلة س واضلاعها اوتار الخطوط
التى تتقاطع على النقطة الموسومة لموازاة اضلاع
كل سطح مربع على قوايم فيلاقى وهى متساوية فهى متساوية متساوية الزوايا والاضلاع
المتناظرة د فان اردنا فى ذى ثمانى قواعد ا ب ح ى ه ومكعبا وصلنا مراكز المثلثات فلانا
لو اخرجنا عليها خطوطا موازية يكون اعمدة على المراكز متصل فكان مربعا محيطا بمربعنا المعمول بانصاف



المضلع فهو اذن مربع فالسدس محيط بمكعب وايضا لانا لو اخرجنا
من مراكز المثلثات اعمدة على الاضلاع والنصف كانت متساوية
الضلعين والزاوية وكانت اوتادها متساوية وهي المربعات
وزواياها متساوية البعد عن اي نقطة فرضت راسا فهي
متساوية ه فان اردنا في ذي عشرين قاعدة ا ب ج د ه
و ز ح ط ي ك ل ومثلثاته معلومة وصلنا مراكز المثلثات وهي العسات فقد عملنا فيه مجسم ذي اثنا عشر
قاعدة مخمسات فلان ابعاد مراكزها سواء ما الخطوط الواصلة بينها متساوية فالمخمسات
متساوية الاضلاع والزوايا وكيف لا ولو اخرجنا على النقطة خطوطا
موازية للمجسم اكثر الشكل مخمس محيط بها فهي ايضا مخمسات
وهي اثنا عشر كل نقطة زوايا ذي عشرين
قاعدة اثني عشر لان جميع زواياها ستين
وكل خمس منها تحيط في زاوية مجسمة فيكون ثمت
كل نقطة اجتماع خمس منها فمع كل نقطة مخمس وذي
عشرين قاعدة يحيط به لان نقطة زوايا على البسيطة



تمت المقالة الخامسة عشر من كتاب الاصول الهندسية وهي تمام
الكتاب ولله الحمد وصلى الله على محمد سيد الاولين
والآخرين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه استعين وعليه اتوكل وقد حان لنا ان نورد جوامع كتاب بطلميوس الكبير المعمول في المجسطي وعلم
الهيئة وان نحتذي في ذلك حذو كلامه من غير ان نسلك طريقا غير طريقه من الطرق التي ظهرت
للمحدثين الا في اشياء يسيرة فان الاستقصاء في ذلك مما نورده في اللواحق وان نقرب المعاني
الى الافهام غاية ما نقدر عليه وان نترك الحسابات التي في الاشكال بان نعرف وجه البيان في
الشكل فمن شاء حسب وان لا نستقصي في ذكر تاريخ الارصاد بل نسلم ان بين كل رصد ورصد كذا
واما الجداول فان احتجنا اليها في كتابنا هذا وان احببنا ان نختصر فعلنا ورايناان لا نكرر كثيرا من
الاشكال التي يشترك فيها كواكب عدة هي متشابهة في التعليم والهيئة وانما نكرر لاختلافها في الحساب
ونسال الله التوفيق والعصمة ونسال الاصدقاء من اهل العلم ان تعذرونا في الزلة ويسددوا الخلة والله
المسدد وله الحمد على كل حال وصلواته على رسله الاخيار وخصوصا على محمد وعلى آله الطاهرين
قد يقع التصافق بكثرة هذه الحركة من جهة هيئة طلوع الكواكب الثابتة وغروبها فانها تطلع من
المشرق ثم لا تزال ماخذة في العلو بالقياس الينا حتى توازي سمت الرؤوس ثم ماخذة الى سفل نحو المغرب
حتى تبلغ الافق ثم تغيب ثم تعود مرة اخرى من حيث كانت طلعت هي باعيانها ويكون ازمنة الطلوع
وازمنة الغروب متكافئة في حال الامر ثم اذا اخذنا نحو جهة الشمال او الجنوب حصل بعض ما كان يغيب
عنا لا يغيب البتة وبعض ما كان لا يغيب عنا يغيب دايما اوقفنا وكلما امعنا جعل يظهر مما لا يغيب شيء
اكبر ويكون في الناحية الاخرى الامر بالضد فكلما ابطأ غروب كواكب من هذه وصار قوس نهاره
اكبر اسرع غروب نظيره وصار قوس نهاره اصغر وكلما ظهر ههنا مما لا يغرب خفي هناك نظيره مما كان يطلع
فلا يطلع ولو انا تمادينا في المصير الى القطب الذي اليه نصير ولم يكن عن ذلك مانع لعلنا موضعا
يكون هناك اما طالع دايما واما غارب دايما ونحن نشاهد ما لا يغرب يدور على القطب وكلما كان
اليه اقرب كان مداره اضيق ودوره ابطأ بمقدار ضيق مداره لكنها جميعا تقطع دوايرها معا

وهي اعني دوايرها متوازية وهذا لا يمكن الا ان يكون حركة مستديرة ويكون في قطبها ما يحتي ظهوري
الكواكب الابدية الظهور ولو كانت هذه الحركة لا على هذه الصورة لما كان ابعاد ما بين الكواكب
واعظامها في جميع اقطار الارض متساوية في المنظر والذي نرى من زيادة مقاديرها عند الطلوع
والغروب هو بسبب البخار الرطب المائي المحيط بالارض ووقوعه بين الابصار وبينها ومن شان مثله
ان يكون ما وراءه اعظم في المنظر ولهذا ما نرى مقادير الاشياء في المياه اعظم واكبر وكلما غاصت ازدادت
عظما في المنظر بحسب الرؤية ومن الدليل على صحة هذا الراي بطلان ساير الاراء فيه مثل راي من
يظن ان النجوم تذهب على الاستقامة الى لا نهاية فليت شعري كيف ترجع بالاستقامة من ناحية
الى المشرق مرة اخرى وان كانت ترجع من حيث جاءت فكيف لا نرى ولم لا تتناقص اعظامها
وابعاد ما بينها كلما ازدادت عنا بعدا بل تثبت مقادير اعظامها وتتمازادت عند الغروب في
الرؤية ومثل الراي السخيف القايل انها تشتعل وتطفو فيكون في بعض الارضين لها اشتعال وفي
بعضها طفو وهذا مع سخافته لما فيه من نسبة خلقه الاجرام الكرية الى العبث والتعطيل وجب ان يكون
شيء واحد مشتعلا طافيا بحسب القياس الى موضعين لان الكواكب الطالعة على قوم يكون غاربة عن
اخرين يدل على ذلك ارصاد كسوفات القمر فقد رصد كسوف القمر فكان عند قوم بعد الطلوع وعند
قوم طلع وهو منكسف وعند قوم قبل الطلوع حتى انه ظهر لهم متجليا وكذلك رصد في جانب الغروب
ثم ما بال بعض البلاد يوجب ان تشتعل فيها وبعض البلاد يوجب ان تطفا وما بال الكواكب
الظاهرة ابدا عند قوم مشتعلة دايما عندهم ولكنها عند قوم اخرين تطفا ويشهد على صحة راينا
هذا مطابقة الاثبات للارصاد المصنوبة على واجب احكام الكرية فانها تستمر على قياس الكرية قال
اما ان الفلك كري فمقنع فيه امور منها ان هذا الشكل اوفق الاشكال لسرعة الحركة المستديرة وازيدها
احاطة واليقها بالجسم الذي هو اكرم ولان الفلك جرم بسيط متشابه الاجزاء فلا يجوز ان يكون
طبيعة واحدة تفعل في مادة واحدة زاوية او هيئة انحناء في جزء ولا تفعل في جزء بل يجب ان يكون هيئة
جميع الاجزاء متشابهة في الخلقة ولا يمكن ان يكون هذا الا للكرة فلا يمكن ان يكون بسيط متشابه القطع
الا للكرة ولان الكواكب قد يقنع الناظر في امرها بانها من جوهر ما هي فيها والكواكب كرية ولو كانت مسطحة
او مقصعة او شكلا آخر لاختلف مناظر اشكالها لاختلاف ابعاد الناظرين اليها فالفلك المحيط بها
في مثل طبيعتها والمعول عليه من هذه الحجج هو الاوسط في ان الارض كرية عند الحس قال وقد يدل لنا
على كون الارض كرية في الحس تقدم طلوع ما يطلع وغروب ما يغرب وتاخرها على اهل البلدان الطولية
وظهور ما يظهر ابدا وغيبة ما يغيب ابدا على البلدان العرضية تقدما وتاخرا وظهورا وغيبة موجبة
الكرية ويظهر حال الطول بالكسوفات القمرية وحال العرض بكواكب القطبين ولو كانت الارض مقعرة

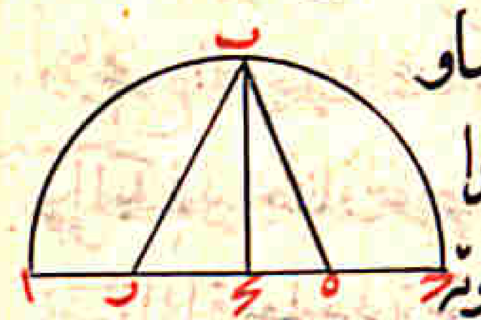
لطلعت على الغربيين اولا وتاخرت عن الشرقيين وليس كذلك فقد رصدت كسوفات القمر الواحد باعيانها
ووجدت عند الشرقيين في ساعات من ليلهم اكثر وعند الغربيين في ساعات من ليلهم اقل ووجد
التفاوت في ذلك على ما يوجبه كرية الارض ولو كانت مسطحة لكان الطلوع والغروب في الآفاق في
وقت واحد وما يعرض بسبب الجبال والاراضي المرتفعة فيجب ان لا يكون له قدر محسوس ولو كانت مضلعة
باضلاع مسطحة يخرجها عن ان يكون بالجملة كرية عند الحس لكان طلوع الكواكب وغروبها انما يكون على سكان
سطح واحد في ساعة واحدة ويخالف في ذلك ساير السطوح بما له قدر الا ان يكون السطوح بحيث لا يؤثر
في كرية الجملة اثرا محسوسا على ما عليه الوجود ولكنا نجد تاخر ساعات الكسوف وتقدمها في المساكن على الطول
من المشرق الى المغرب على ما يوجبه كرية الارض وكذلك حال طلوع الكواكب وغروبها دون ما يوجبه بسطح
واحد او بسطح كثير ولا يجوز ان يكون شكلها اسطوانيا محدب سطحه في الطول من المشرق الى المغرب وله
سطحان مسطحان الى القطبين والا لكان طلوع الثوابت وغروبها على سكان سطح واحد بين القطبين
واحدا ولكان ما يخفى ويظهر واحدا عند الجميع بل لم يكن سكان الاستدارة يرون شيئا من الكواكب
دايم الظهور فلما كان حال ما من المغرب الى المشرق في هذه المعاني كحال ما من الشمال الى الجنوب فالحل
لتحدب في الجهات على السواء وسطح الماء في البحر كري ايضا وكذلك اذا كنا في البحر وكان بالبعد منا
فاول ما يظهر منه راسه ثم يجعل يظهر ما تحته قليلا قليلا ولا كان مستورا لا محالة دون راسه فلا ساتر دونه
غير حدبة الماء   قال ان لم يكن الارض مستقرة في سواء الوسط فلا تخ اما ان يكون في
بعد سواء عن القطبين ولكن خارجا عن المحور او على المحور ولكن مايلا الى احد القطبين او خارجا عن
المحور مايلا الى قطب ولو صح القسم الاول لوجب ان لا يستوي الليل والنهار ابدا عند ساكني خط الاستواء
لان سطح الافق حينئذ لا ينفصل الفلك دايما بنصف واما في ساير الاقاليم فكان اما ان لا يكون ذلك
الاستواء او لا يكون اذا كانت الشمس على منطقة الحركة الاولى اعني معدل النهار لان الدوائر الكبار
الافقية والمنطقية كانت لا تتفاضل بنصف فلا يكون الاستواء على نقطتي تقاطع المايل ومعدل النهار
اللذين يذكرها تعديل على دايرة اخرى موازية لها شمالية او جنوبية ولكانت القطعة العليا من كل دايرة من
الموازية لا يساوي السفلى من نظيرتها المساوية اياها في البعد عن منطقة معدل النهار فلم يكن نهار
احديهما كليل الاخرى والوجود على خلاف ذلك كله ولكانت البلاد التي الميل اليها مشرقها او مغربها لا
يتساوي فيها زمان ما بين الطلوع ومسامتة الراس وزمان ما بين مسامتة الراس والغروب ولم يكن
الاعظام والابعاد يرى في كل موضع متساوية واما القسم الثاني فلو صح لوجب ان يكون الافق انما
ينفصل الفلك بنصفين حيث الكرة منتصبة واما في المساكن المايلة الى احد القطبين فان القطع
كان يكون مختلفة وكان ما يلي ذلك القطب اصغر وما يلي مقابله اكبر وكلما امعنا الى القطب ازداد صغر

الصغير وكبر الكبير فاذا صرنا عند القطب كان ما يفصله الافق فوقنا اصغر من جميع القطوع وما تحته
اكبرها وليس الامر كذلك بل في جميع البلاد وجميع المساكن ينقسم الفلك بنصفين فيرى ستة
بروج دايما او يكون الافق على منطقة البروج وذلك ينصف على وجه آخر للبروج ولو اجتمع القسمان
لاجتمع المحالات في القسمين على انه لو لم يكن للارض تحت دايرة معدل النهار وهي منطقة الكل بحيث
ينتصف على سوانا انها لما كانت الاظلال من المقاييس المشرقية والمغربية عند استواء النهار على
خط واحد مستقيم بعينه في السطوح الموازية للافق في كل موضع ولو كانت الارض بالجملة مايلة
عن الوسط لما كان نظام تزايد النهار وتناقصه هذا النظام الموجود ولكان القمر لا ينكسف ابدا
عند مقابلة الشمس وفي كل وقت لو لم يكن مقدار الارض بحيث لا يؤثر في الحس لترا عند السما فوق ما للمركز
الى المحيط بل كان لها ما هو محسوس لما كانت ابعاد ما بين الكواكب واعظامها منفعة في الحس عند كونها
في وسط السما وعند كونها في الافق ولكان القرب وهو عند توسط السما يوجب زيادة في ذلك والبعد
نقصانا والامر بالخلاف ولكان استعمال الآلات الرصد على بسيط الارض لا على المركز نفسه يوجب تعاونا
محسوسا وكانت الاصول المبنية على تلك الارصاد لا يستمر ولكان الغارب من الفلك اعظم من الطالع بمقدار
محسوس على مقتضى سير نصف قطر الارض لان المنصف في الحقيقة هو السطح الفاصل للارض بنصفين
لا السطح الخارج على الابصار فلصغر قدر الارض عند الفلك صار كالمنطبق احدهما في الآخر وكان الطالع ستة
بروج تقريبا اما حركة الانتقال فيبطل بما ابطلنا به الميل عن الوسط ولو كانت لها حركة مستقيمة صاعدة
او نازلة او الى جهة لكانت اجزاؤها لا يلحقها البتة من تلك الجهة واما التعجب الواقع في ان الثقل كيف يثبت
في موضع ولا يهوي فهو زايل بمعرفتنا ان الفوق دايما جهة الفلك والسفل جهة الوسط واما الكل فلا
فوق له ولا اسفل لان الكرة لا اختلاف فيها وان نهاية الحركة الثقيلية مركز الكل ونهاية الحركة
الحقيقية وهو اقصى الكل وجهة الفلك وجميع اجزاء الارض مندفعة الى الوسط وقايمة على زوايا قايمة
على بسيط الارض اذا اورد فيه بالطبع واما الحركة المستديرة للارض على نفسها فقد ادعاه قوم فزعم
بعضهم ان الفلك ساكن وان الارض تتحرك الى المشرق فظن ان الفلك يتحرك والكواكب يطلع وزعم
بعضهم ان الجرمين كليهما يتحركان لكن على التخالف وبطلميوس بعد الفراغ من التعجب من وصفهم شيئا في
غاية الثقل بمثل هذه الحركة السريعة وان كان ليس تعجبا يعتد به فان التعجب يكون لو جعلوه قسرا وهو في
غير موضعه الطبيعي بحيث يكون له ميل فيه بالطبع الى الحركة اخرى فيقول لو كانت الارض لها مثل هذه
الحركة الى المشرق دون ساير الاجرام الطبيعية لكان يجب ان لا يسقط طاير او مرجوح او مرمي
بل كان كل يتاخر ولا يرى حركة مشرقية لشيء منها فان قيل ان الهواء ايضا يتحرك مع الارض مثل حركتها
فذلك مع الموضح لو جب ان يكون حركة ما في الهواء من الاجرام المايلة الى السفل انقص من حركتها اعني

مرجع ٧

حركة الارض والهواء فكان لا يرى شئ يتحرك في الهواء الى المشرق بل يتاخر دايما الى المغرب وليس شئ مما
في الهواء ملتصقا ملتحما يتحرك معه والا لما تقدمت الاشياء فيه وتاخرت وترددت ولو كان للارض
مثل هذه الحركة لكان الثقال لا يقع على سمتها بل يتاخر وهذا جوامع ما قاله ونحن قد بينا استحالة
الحركة للارض في الطبيعيات ثم انا لما راينا الكواكب خصوصا الثابتة يطلع من المشرق ويغرب في
المغرب ثم يعود كل يوم وليلة وابعادها محفوظة ودوايرها المرسومة بحركاتها متوازية صح ان لها حركة واحدة
بعينها وهي حركة الكل ووجدت منطقتها دايرة معدل النهار وسايرالدواير موازية لها وانما سميت معدل
النهار لان الشمس اذا حصلت على نقطة من تلك الدايرة استوى الليل والنهار في جميع المساكن واما
الكواكب الاخرى كالشمس والقمر والمتحيرة فلا يحفظ نسبتها الى الكواكب الثابتة ويتاخر دايما الى المشرق ولا على
دواير متوازية بل مختلفة قاطعة للمتوازية الى جهتي الشمال والجنوب على نسبة وترتيب منتظمين وان كان
الاستقصاء ايضا في امر الثوابت على ما سيتضح بعد قد يظهر من امرها انها ايضا تتخلف الى المشرق على دواير
متوازية وموازية لمنطقة المايلة للشمس فذلك امر بعيد الزمان تخفي في ظاهر الاحوال فيجب لا محالة ان تفرد هذه
الحركة التي عن المغرب عن الاولى التي من المشرق ويجعل غيرها وكالمضادة لها ونحو لا محالة لما قلنا ان يكون على
دواير مايلة مقاطعة لمنطقة الحركة الاولى فاذن المنطقتان اثنتان منطقة مايلة ومنطقة معدل النهار
والمنطقة المايلة التي للشمس هي دايرة البروج ومنطقة لفلك الثوابت على ما يوضح بعد والتقاطعان اللذان
بين الدايرة الشمسية وبين معدل النهار احدهما يسمى نقطة ربيعية وهي التي اذا وافاها الشمس انقلب
الزمان الى الربيع فكان الاستواء الربيعي والثانية تسمى نقطة خريفية لما عندها من استواء الخريف
واذا قام على قطبي منطقة البروج ومنطقة الحركة الاولى دايرة قاطعة لهما انفصل منها بينهما قوسان قوس
شمالية وقوس جنوبية تحدان ابعد الميل وارتسمت على دايرة البروج نقطة شمالية ونقطة جنوبية فاما
الشمالية فهي نقطة المنقلب الطبيعي لان الشمس اذا حصل عندها انقلب الزمان الى الصيف في المعمورة التي
نعرفها والاخرى منقلب شتوي لنظير ذلك ولما كانت الكواكب المتحيرة والشمس والقمر يرى طالعة وغاربة
مع الثوابت فمن البين ان الحركة الاولى مستولية على الحركة الثابتة ويلزمها ما يتحرك بالحركة الثابتة مع
حركاتها الخاصة ثم في النظر الدقيق يظهر ان الكواكب الثابتة ليست تتحرك الى المغرب بذاتها بل يلزم فيها
ترى من حركاتها الى المغرب ان يكون هناك حركة اخرى محيطة بالكل ومستولية على الكل يستتبع ساير
الاجرام معه وهي لجرم غير مكوكب ولما ان هذه الحركة ليست للثوابت بذاتها بل هي كما للمتحيرة فان لها
حركة الى المشرق بطيئة خاصة حد لها حركة ساير الكواكب الا ان التي لساير الكواكب سريعة فيظهر
الى الثابتة واما التي للثابتة فيظهر بالقياس الى النقط الاربع الموهومة المذكورة على ما نستعلم
هذه يظهر اقل وتحت له ادق ولما ان ذلك الفلك غير مكوكب فلانه لو كان هناك كوكب لرى لان الاجسام

السماوية كلها مشفة لا يحجب ما فيها من النيرات عن الابصار عرضنا العام في هذه الاصول معرفة
نسب الاوتار واستخراجها والقسي والزوايا الواقعة على بسيط الكرة ونبدأ بمعرفة الاوتار فان غرضنا
المقدم في هذه الاصول ان يصير لنا وتر قوس فرضا معلوما وقوس اى وتر فرضنا معلومة على ان يكون
القوس قطعة معلومة من دايرة مقسومة على ثلثمائة وستين جزءا منها والوتر خطا معلوم النسبة الى القطر
المقسوم بمائة وعشرين قسما ولا يعتبر في هذا الموضع نسبة اجزاء القطر الى اجزاء المحيط السدس ثم وتر
المسدس وهو نصف القطر معلوم ووتر الربع ايضا معلوم من كتاب اوقليدس وهو جذر ضعف مربع
المسدس ووتر المثلث ايضا معلوم وهو جذر ثلثة امثال مربع نصف القطر اعني وتر المسدس وذلك معلوم
وكل وتر معلوم فتبين ان الوتر الثاني لنصف الدايرة معلوم لانه ضلع ما بقي من مربع القطر بعد مربع الوتر
الاول فضلع المثمن من ضلع المربع معلوم وعلى هذا القياس فنشتغل بان نعرف وتري المعشر والمخمس فنرسم
نظرا آد نصف دايرة حـ ب ا على مركز د عمود د ب وننصف حـ د على هـ ونصل هـ ب ونأخذ هـ ز مثل هـ ب ونصل
ز ب فنقول ان د ز ضلع المعشر وانه معلوم و ب ز ضلع المخمس وانه معلوم برهان ذلك ان خط حـ د تنصف على هـ
وزيد عليه د ز فيكون حـ ز في ز د و هـ د في نفسه مثل هـ ز في نفسه اعني هـ ب في نفسه اعني د ب د هـ كل في نفسه
ويسقط د هـ المشترك يبقى حـ ز في ز د مثل د ب في نفسه اعني حـ د في نفسه فحـ ز على د مقسوم بذات وسط
وطرفين والاطول ضلع المسدس فالاقصر لا محالة وهو د ز ضلع المعشر كما علمت و ب ز يقوى عليهما فب ز ضلع المخمس
ولان د ب د هـ معلوم فهـ ب معلوم اعني هـ ز فجميع حـ ز معلوم و حـ د معلوم فد ز معلوم و ب د معلوم فب ز
معلوم وخرج ضلع المعشر لز ب هـ وضلع المخمس لب حـ هذا ولنقدم شكلا يحتاج اليه فيما نحن بسبيله



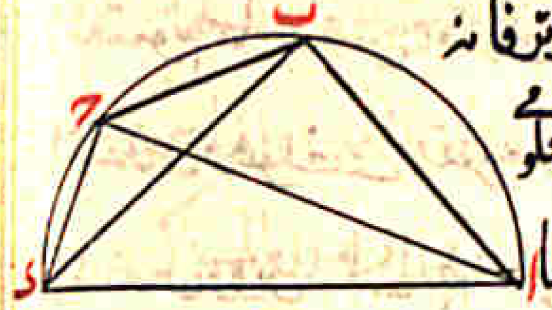
وهو ان كل ذي اربعة اضلاع يقع في دايرة فان مربع احد قطريه في الاخر مساو
لمجموع مربعي كل ضلع في مقابله فان كان متوازي الاضلاع فالبرهان قريب جدا
فليكن مختلف الاضلاع مثل ا ب حـ د في دايرة ولنخرج القطرين ولنفرض زاوية
ا ب د اعظم من زاوية د ب حـ حتى يكون قوسها ووترها اعظم اذ فرضنا مختلف الاضلاع ونأخذ زاوية
مساوية لد ب حـ وزاويتا ب ا هـ ب د حـ على قطعة واحدة وهي حـ ب متساويتان فالمثلثان متشابهان فا ب
في د حـ مثل ب د في ا هـ وايضا لان جميع زاوية ا ب د مثل هـ ب حـ وزاويتا ب حـ هـ ا د ب متساويتان فالمثلثان
متشابهان فضرب ب حـ في ا د مثل ب د في حـ هـ فجميع ب حـ في د ا و ا ب في د حـ مثل جميع د ب في حـ هـ وفي ا هـ
اعني في جميع ا حـ وذلك ما اردنا ان نبين ولنبين ان وتر فصل نصف الدايرة على قوسين



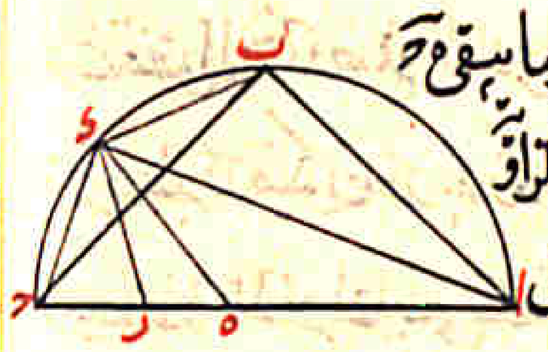
معلومي الوتر ولنوقع القوسين ووترها على طرفي القطر ليسهل استخراج
وتر القوسين الذي بها يفصل نصف الدايرة عليها وهي القوس الواقعة
بينهما فانها ووترها يكون مساويا للفصل ووتره لو كانا واقعين عند طرف

القطر والقوسان المعلومان ووتراهما واقعتين على الولا من الطرف الآخر فليكن المط وتر مثل وتر ح ب
من معرفة وترى د ح ا ب الخارجين عن طرف قطر ا د فنصل د ب ح ا وهما معلومان بسبب انهما وترا تمام نصف
الدايرة بعد قوس معلومة الوتر والقطر معلوم وزاوية القطر لا محة قايمة فضرب احدهما فى الآخر معلوم
يذهب د ح فى ب ا المعلوم بسبب ان ح د ب ح ا معلوم سبقى ح ب فى د ا فليقم ذلك على د ا المعلوم تخرج ح د

ينقسم ح



ومن هنا نعلم ان الباقى بعد قوسين معلومى الوتر من الدايرة معلوم الوتر فانه
يكون مثل هذا الواقع فى الوسط واذا علم هنا فقد علم الفصل بين قوسى معلومى
الوتر كقوس السدس وقوس الخمس والفصل بينهما ويمكننا ان نعلم ايضا
ان وتر نصف قوس معلومة الوتر فلنصل نقطة ا ح وتر ح ب المعلوم ولننصف قوسه على د ونصل وترى
ب د د ح فنقول انهما معلومان فنصل ا ب ا د ونقطع ا ه مثل ا ب ونصل د ه فلان ه ا ا د مساو لا ب ا د
وزاويتا ا على قوسين متساويين فهما متساويتان فقاعدتا ب د د ه متساويتان فه د د ح متساويتا



ونخرج فى مثلث ه د ح عمود د ز فلان ا ب اعنى ا ه معلوم وكان ا ح معلوما سبقى ه ح
معلوما فنصف ه ز معلوم فا ز معلوم و ز ح معلوم ومثلث ا د ح قايم الزاوية
متشابهة لمثلث د ز ح القايم الزاوية فنسبة ا ح الى ح د كنسبة د ح الى
ح ز فد ح واسطة فد ح معلوم واذ عرفنا هنا فقد اتضح لنا السبيل الى معرفة وتر ستة اجزاء ووتر ثلثة
اجزاء ووتر جزء ونصف ووتر نصف وربع جزء من معرفتنا قوس اثنى عشر جزء او نقول ايضا انا اذا اعطينا
قوسين صغيرين معلومى الوتر امكننا ان نعرف وتر مجموعهما مثل وترى ا ب ب ح فانهما معلومان فنقول ان



وتر مجموع القوسين اعنى ا ح معلوم ولنفرض وتر مجموعهما اقل من نصف دايرة
فهو المط فى مباحثنا ولنخرج القطر ا د ونصل ح د فلان ا ب ب د معلوم
فد ح الباقى معلوم فوتر قوس ا ح الباقية الى نصف الدايرة معلوم و
برهان هذا فى الكتاب انا نخرج ايضا قطر ب ه ونصل ح د د ه ح ه ح ب
و ب ح معلوم فح ه ايضا معلوم ولمثل ذلك ب د بسبب ا ب معلوم ويصير د ه معلوما
فيصير ح د الضلع الرابع معلوما بسبب القطرين وهما ح ه ب د ونجعل ا ح معلوما فاذا فصلنا وتر قوس اصغر القسى ضعفنا
المفروضة ولم نزل نركب تلك القوس مع قسى اخر معلومة الاوتار كانت اوتار المجموعات معلومة وكذلك اذا

تنزل



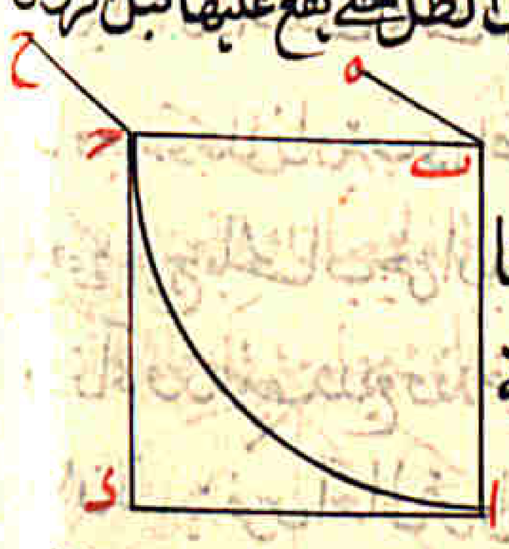
القوس الصغير جدا دايما وبطليوس يروم ان يضع اصغر الاوتار وتر نصف
جزء واذا عرفت وتر جزء ونصف جزء امكنك ان تستخرج وتر ربع ثمن جزء
ولكن الذى اعتمده من طريق التنصيف لا يؤدى به الى نصف جزء صحيح
يسهل علينا معرفة سايرها وذلك لانا انتهينا فى استخراج الاوتار الى وتر

فضل ما بين الثلث والسدس والخمس وذلك وتر تسعة واربعين والتنصيف يؤدى شيئا الى وتر
اربعة وعشرين ثم اثنا عشر ثم ستة ثم ثلثة ثم واحد ونصف ثم نصف وربع ولا يؤدى الى معرفة
وتر واحد او وتر النصف وكذلك تنصيف وتر السدس يؤدى الى وتر ثلثين ووتر خمسة عشر ووتر
سبعة ونصف ولا يؤدى الى الواحد ولا الى النصف وان ابتدات من تنصيف وتر العشر ادى ايضا
الى اربعة ونصف واثنين وربع فلو كان يمكننا ان نعرف وتر ثلث قوس معلومة الوتر بالخطوط لكان
ذلك يخرج لنا من وتر جزء ونصف قال فاذا لم يمكنا ذلك فيجب ان نسلك فيما نرومه سبيلا من التقريب
ونستعين بهذا الشكل قال نسبة الوتر الاطول الى الوتر الاقصر فى دايرة واحدة اصغر من نسبة
القوس الكبرى الى القوس الصغرى فليكن وتر ح ب اطول من وتر ا ب فاقول ان نسبة وتر ح ب الاطول
الى وتر ا ب الاصغر اصغر من نسبة قوس ح ب الى قوس ا ب فلنصل ب ا ولننصف زاوية ب بخط ب د
يقطع ه ا على ه الى د ونصل ح د د ا ومعلوم انهما متساويان لانهما وترا قوسين متساويين لان
زاويتيهما عند ب متساويتان ولنخرج من د عمود د ز ومعلوم انه يقع فى مثلث ح د ه لانه ينصف ح ا
قاعدة متساوية الساقين ثم ح ه اطول من ه ا وهما على نسبة الوترين الاولين من ه لان زاوية ب منصفة
فلان زاوية ز قايمة فهى اكبر من زاوية د ا ح وهى لا محة اصغر من د ه الخارجة واكبر من د ه ز الباقية
فضلع ا د اطول من د ه و د ه اطول من د ز فاذا جعلنا د مركزا وببعد د ه قطعا وقع داخل مثلث د ه ا و
قطع د ا على ح ووقع خارج مثلث د ح ز فلنخرج العمود حتى نلقاه على ط فبين ان قطاع ز ه ط اعنى زاوية
ه د ز الى قطاع ه ح ا اعنى زاوية ه ح د اعظم من نسبة مثلث ه د ز وقطاع د ه ح اصغر من مثلث د ه ا فاذن
نسبة قطاع د ه ط اعنى زاوية د ز الى قطاع د ه ح اعنى زاوية ه د ح اعظم من نسبة مثلث ه د ز اعنى قاعدة
ه ز الى مثلث ا ه ز اعنى قاعدة ا ه من مثلثين ارتفاعهما واحد فاذن بالتركيب نسبة ز الى ا ه اصغر من نسبة
جميع زاوية ز د ا الى ه د واذا اضعفنا المقدمين كانت نسبة جميع ح ا الى ا ه اصغر من نسبة جميع زاوية د ا الى
زاوية ا ه فاذا فصلنا كانت نسبة ح ه الى ه ا اعنى ح ب الى ب ا لان الزاوية منصفة اصغر من نسبة
زاوية ح د ب الى زاوية ب د ا اعنى قوس ح ب الى قوس ب ا فليكن الآن ا ح فى هذه الدايرة وتر واحد ونصف
وهو كما خرج بالحساب جزء اربعة وثلثين دقيقة وخمس عشرة ثانية ووتر ا ب وتر الجزء المجهول الذى هو الواحد
ووتر ا د وتر نصف وربع وقد خرج بالحساب سبعة واربعون دقيقة وثمانى ثوانى



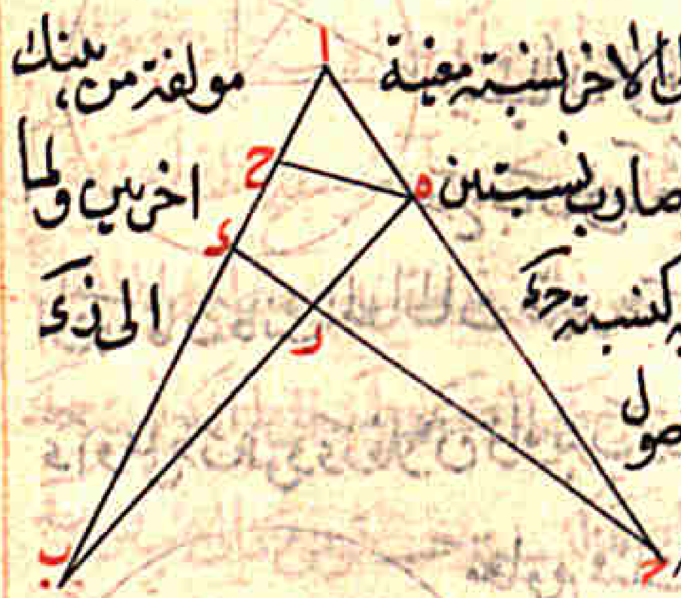
ولان نسبة قوس ا ح الى قوس ا ب نسبة مثل ونصف الى مثل فنسبة وتر
ا ح الى وتر ا ب اصغر من نسبة مثل ونصف الى مثل فا ب اكبر من ثلثى ا ح
فهو اذن اكبر من جزء ودقيقتين وخمسين ثانية الذى هو ثلثا ا ح ويجب لذلك
ا ب اصغر من مثل وثلث ا د ومثل وثلث ا د وهو ايضا جزء ودقيقتان وخمسون ثانية

فهو بعينه اكبر واصغر من شئ واحد بحسابين وليذهب الزيادة بالنقصان تقريبا فيبقى وتر ابجح او د ب دقيقتين
وخمسين ثانية بالتقريب فاذا اخذنا نصف قوس اب بالتقريب وهو الذى كان يراد استخراجه معلوم
فيصير مقادير القسى المتزايدة بنصف درجة نصف نصف درجة معلومة من طريق تركيب قوسين معلومي الوتر
وقد وضع بطلميوس لها جداول مبتدية من نصف درجة ومتزايدة بنصف درجة نصف درجة الى مائة و
ثمانين درجة فوضع اولا جدول القوس ثم بلاصقه جدول ما يخصه من الوتر ثم تلا بجدول ما يخص دقيقة
واحدة قوسية من الوتر حتى اذا طلب وترها هو ازيد وانقص من الموضوع بدقايق زيد او نقص ما يخص
تلك الدقايق بان يضرب ما يخص دقيقة واحدة فى عدد دقايق التفاوت ما اجتمع يزاد او ينقص وهنا
بالتقريب الذى لا يظهر للحس واما فى الحقيقة فليست نسب القسى بحسب الاوتار فهذا هو الغرض الاول فى
هذه الاصول واما الغرض الثانى فان يعرف القوس الذى بين الانقلابين حتى اذا انصفناه كان غاية الميل
وان يعطى اصولا يعرف بها القسى المجهولة من دوائر مرسومة على بسيط كرى منها قسى ميول درج البروج
وهى ما يحار من نقطتى الدرجة من تلك البروج ونقطة القطع من معدل النهار من القسى التى هى اجزاء
دايرة كرى تمر بنقطتى المعدل وبالدرجة ومنها قسى اخرى على ما يوضح فى التفصيل فاما بسبيل رصد
الميل فان نتخذ دايرة بحاسبة يحيط بها سطوح اربعة متوازية وتقسم بد رج ودقايق ما امكن و
اخرى يدور فيها ولا يستر ما قسم من دورها وتجعلان على غاية الهندام ويعمل على قطر الداخلة مثل
لبنتى الاسطرلاب وشظيتيه بغاية الاحتياط ونقيمها موثقة على عمود اقامة مقاطعة لسطح الافق
على زاوية قائمة ويكون سطحاها فى سطح دايرة نصف النهار فاما اقامة سطحها مقاطعين لسطح الافق
على زاوية قائمة فبالشاقول واما اقامتها فى سطح نصف النهار فباستخراج خط نصف النهار واستخراجه
بان يستوى مكان من الارض غاية الاستواء حتى لو صب فيها ماء لم يمل الى جهة وينصب فيه عمود مستقيم
من نحاس او خشب او غيرها ويجعل منصب العمود مركزا ويدار عليه دايرة اعظم ما يمكن مما يعرف ان طرف الظل
قد يقع فى خطها وقوعا مستثبتا بك انشاء وقتا ما من النهار فرصد طرف الظل حتى يقع عليها قبل الزوال



وحتى يقع عليها مرة اخرى عند الفى ويعلم على النقطتين ويقسم القوس بينهما
بنصفين ويعلم عليه فى الوسطى الى المركز هو خط نصف النهار فاذا انصبنا
هكذا لم يزل ما احدار تفاع الشمس بها دايما وقت استوائها وهى جنوبية
حتى يعرف غاية الانحطاط ويعلم على الجزء الذى وقعت عليه الشظية المرتبة
ثم كذلك وهى شمالية حتى يعرف غاية الارتفاع ويعلم على الجزء الذى وقعت عليه الشظية كما فى الاسطرلاب فالذى
بين العلامتين فهو ضعف الميل فنصفه تمام الميل والخط الذى بين المنتصف وبين المركز هو فى سطح معدل
النهار وقد يمكن ان يرصد بما هو اسهل من هذا بان يوخذ لبنة مربعة مستقصاة التربيع وقيام الزوايا

وبسطح السطوح المحيطة بها وليكن سطح احدى صفحتيها مربع ا ح ب د ولنجعل ب مركزا وببعد ا ب ع
دايرة ا ح ونقسمه على تسعين درجة وعلى الدقايق ما امكن ولنصبه على خط نصف النهار بحيث تقاطع
سطحاه سطح الافق على قائمة ونجعل زاوية ب الى الجنوب وقد اقمنا على نقطة ب وتدا قائما محكما قد سوى بالشاقول
بحيث يصل ظله الى القوس ا ح واخر على ح مثله ومساويا له حتى اذا وقع الشاقول عليهما جميعا عند النصب وقعا
واحدا عرف استواءه ويرصد وقوع ظل الوتد الذى على ب كل يوم على الاخر فكلما ازداد الارتفاع وقع اسفل
وكلما ازداد الانحطاط وقع اعلى فاذا انتهينا الى الغايتين ارتفاعا وانحطاطا عرفنا ما بين الغايتين
ويحتاج ان يضع خلف القوس الى الشمال شيئا يمنع الظل عن القسى قال فلما تواترت بنا الارصاد فكان
اخر اعتمادنا على الاستدلال من نقطة سمت الراس والبعد عنها فوجدنا قوس ما بين الانقلابين ه ر
واكثر من ثلثى جزء واقل من نصف وربع جزء قريبا مما قال ارطسانس ووافقه ابرخس اذ جعل نسبة
هذا القوس الى الدايرة احد عشر جزءا من ثلثة وثمانين جزءا بالتقريب ويكون نصفها هو الميل كله
وبهذه الالة يمكن ان يستخرج عرض البلاد بان يعرف جزء معدل النهار واحد بعد سمت الراس عنه
وهو الباقى الى تمام تسعين وهو فى اللبنة ما بين ح وجزء معدل النهار وهو بعينه ارتفاع القطب
وههنا حيل اخرى لهذا الارصاد نذكرها فى اللواحق ثم نضع مقدمات هندسية لتمام غرضه اولها انه
اذا تقاطع بين خطى ا ب ا ح المتصلين على زاوية خطا ب ه ح د الاسان من طرفيهما المفترقين ثم انتهيا اليهما
عند ر كانت نسبة ا ح الى ا ه مؤلفة من نسبة ح د الى د ر وب ر الى ب ه برهان ذلك ان نخرج ه ح موازيا
لـ ح د فنسبة ا ح الى ا ه كـ ح د الى ه ح ولنتوسط بينهما ر د ليكون نسبة ح د الى ه ح مؤلفة من نسبة ح د الى ر د
ور د الى ه ح فيكون ح د على نسبة من ر د ور د على نسبة من ه ح وكل شئ فلك ان تجعله واقعا بين شيئين
نسب شئ بما بعينهما يتوسط بينهما ويكون لاحد الشيئين الى الاخر نسبة معينة مؤلفة من بينك



النسبتين اذا كان المتوسط بذلك المقدار لا غير فان تدل صار بنسبتين اخريين ولما
كان ا ح ك ا ه مثل ح د و ط ه فاذن اذا اخذ شئ ما نسبة ا ح اليه كنسبة ح د الى الذى
كان لا محالة نسبة ذلك المقدار الى ا ه كنسبة ر د الى ح ه للاصول
التى فى اوقليدس فاذن نسبة ا ح الى ذلك المقدار ونسبة
ذلك المقدار الى ا ه هى بعينها نسبة ح د الى د ر و د ر الى ه ح وانما طولنا هنا لنقف على تاليف النسبة
لكن نسبة ر د الى ه ح نسبة ر ب الى ب ه فسواء احدث نسبة ح د الى د ر ثم ر د الى ر ح او ه ر الى ب ه
فاذن نسبة



ح ا الى ا ه مؤلفة من نسبتى ح د ر د و ب ر ه ب وايضا بالتفصيل نسبة
ح ه ه ا مؤلفة من نسبة ح د ذ د ونسبة ب ر ب ا ونخرج ا ح موازيا
لـ ب د ح د اذا اخرج ... لا فى ا ح لا محالة لان زاوية ر ح ا عنى ح ا ح وزاوية ا ح ح اقل من قائمتين

فليكن يلاقيهما على ح ونخرج ه آ مثل حر الى زح اعني مولفة من حر الى زى لزيادة وزى الى زح لكن زى الى زح
مثل ب د الى ب آ لان المثلثين متشابهان لزاويتي ال ب آ د ل وزاويتي التقابل من المتوازيين مع تركيب
الاضلاع فاذن ح ه الى ه آ مؤلفة كما قلنا دائرة اب ح على مركز ه ونقطة ح ب آ على المحيط كيف اتفقت لكن ح ب

التقاطع ح

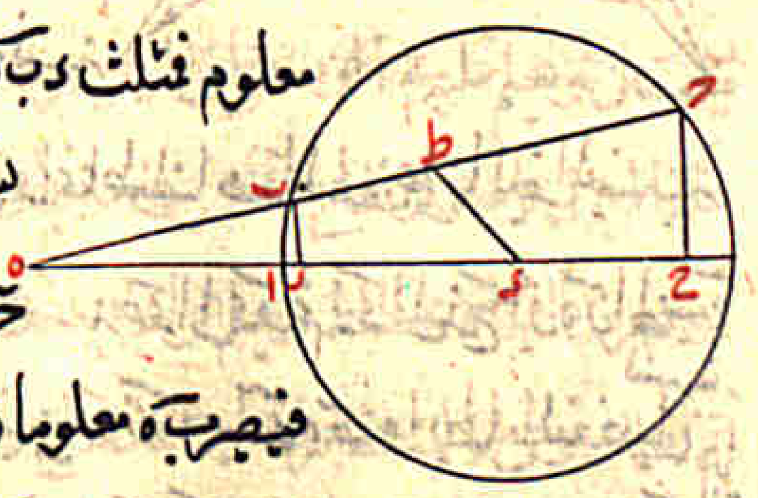


و ب آ كل اصغر من نصف الدائرة فنسبة جيب اب الى جيب ح ب كنسبة آه الى ح ه فتمم
وتر مجموعهما المقسوم بنصف القطر المخرج الى نقطة ب ونعني بالجيب نصف وتر ضعف القوس
ونسبة الجيوب بعضها الى بعض كنسبة اضعافها لا محة ولنخرج جيبي ح ح آ نود لك بان
يخرج عمودين الى القطر لا محة فلان المثلث مثلثان متشابهان فنسبة آز الى ح ح كنسبة آه الى ه ح وهو المراد

مقدمة يحتاج اليها كل مثلث يعلم زواياه يعلم نسبة اضلاعه وذلك لانا اذا ادرنا عليه دائرة عرفنا
قوس كل زاوية ونسبة وتره من محيط تلك الدائرة فاذا كان احدى الزوايا قائمة كان وترها نصف القطر فاذا
علمت زاوية اخرى كفاك اذ علمت ضلعا آخر وعرفت نسبته الى وتر القائمة كفاك لانك تعلم قوس ذلك الضلع
الاخر اذا صيرته وترا فتعرف القوس الباقية الى نصف الدائرة فتعرف وترها وهو الضلع الثالث وتعرف نسبة
الزوايا ومقاديرها المعرفتك بالقسي التي توترها فان كانت قوس ح آ معلومة ونسبة الجيبين معلومة فخرج ب آ
معلوم ولنخرج من مركز ه عمود ى ز فلان آ و نصف القطر معلوم ونصف الوتر المعلوم لقوسه معلوم ونسبة
ه ز معلومة فنسبة جميع الوتر المعلوم الى ح ه معلومة فيكون ح ه و ه آ معلومة وتفاوت ه ز معلوما و ى ز معلوم لان
زاوية ز من مثلث ا ز ى قائمة واى از معلومان فالمثلث معلوم وكذلك مثلث ى ه ز من ضلع ى ز المعلوم وهو التفاوت
بين المعلومين وبعلم زاوية كل واحد من المثلثين بما علمت ليكون جميع زاوية ى معلومة فقوس ا ب معلوم و

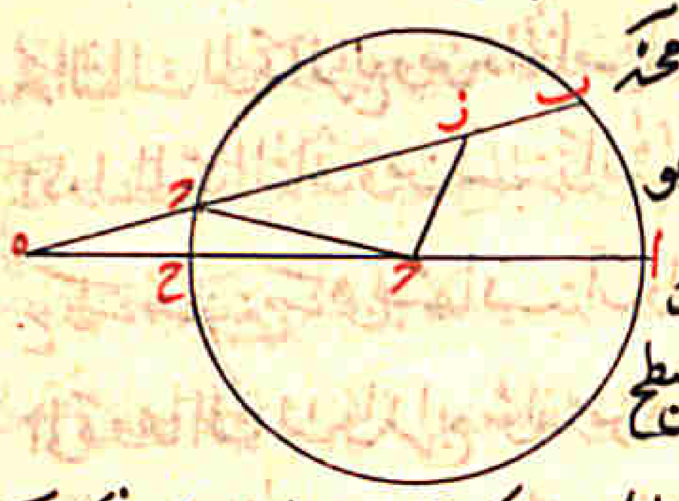


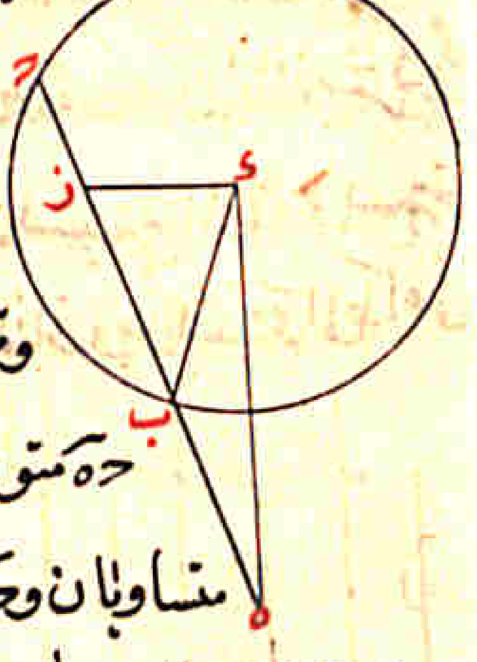
ح ب معلوما وايضا على ه دائرة اب ح بنقطتها فصل ح ب فيضع ا ى ى ا و ح
يلتقيان على ه فنسبة جيب ح آ الى جيب ا ب كنسبة ح ه الى ب ه ولنخرج عمودي
ح ح ب ز على ط فيكونان متوازيين وهما جيبا قوسي آ ح و ا ب ونسبتهما نسبة ح ه
الى ب ه فان كانت المعاطات قوس ح ب وحدها ونسبة الجيبين معلومة و آ ب معلوم فلنخرج ح ب بلا
ى آ و على ح ب عمود ى ز فلان زاوية ب ى ز التي توترها نصف قوس معلوم معلومة والقائمة معلومة وضلع



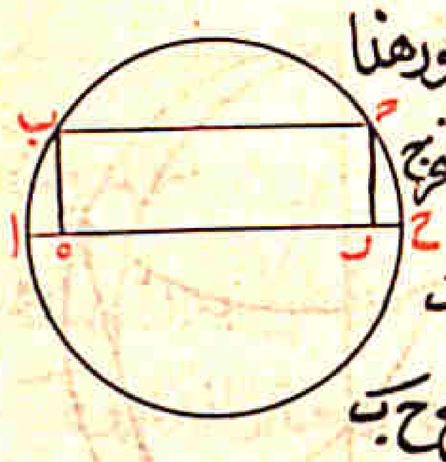
معلوم فمثلث ى ب ز القائم الزاوية المعلومة الاضلاع والزوايا فلان
نسبة الجيبين اعني جيب ح آ الى جيب ب آ معلومة بل نسبة
ح ه الى ب ه و ح ب معلوم يكون نسبة ح ه الى ب ه معلوم
فيصير ب ه معلوما وهو الزيادة معلومة فيصير جميع ح ه و ب ه معلومين ويكون
مثلث ه ى ز وزاوية ى ه ز معلومين يذهب ب ى ا المعلومة سبقى ه ى ب معلومة فتبقى قوس آ ب معلوما
واما ان كان الالتقاء من الجهة الاخرى فانا نعلم قوسي ح ب ب ح بمثل ما علمنا في الشكل الاول قوس اب

فيصير جميع قوس ب ح معلومة لكن جميع نصف دائرة ح ح ا معلومة سبقى ب ا معلوما واما ان كان موازيا
لا يلتقي فليكن ب ه جيب اب وهو لا محة

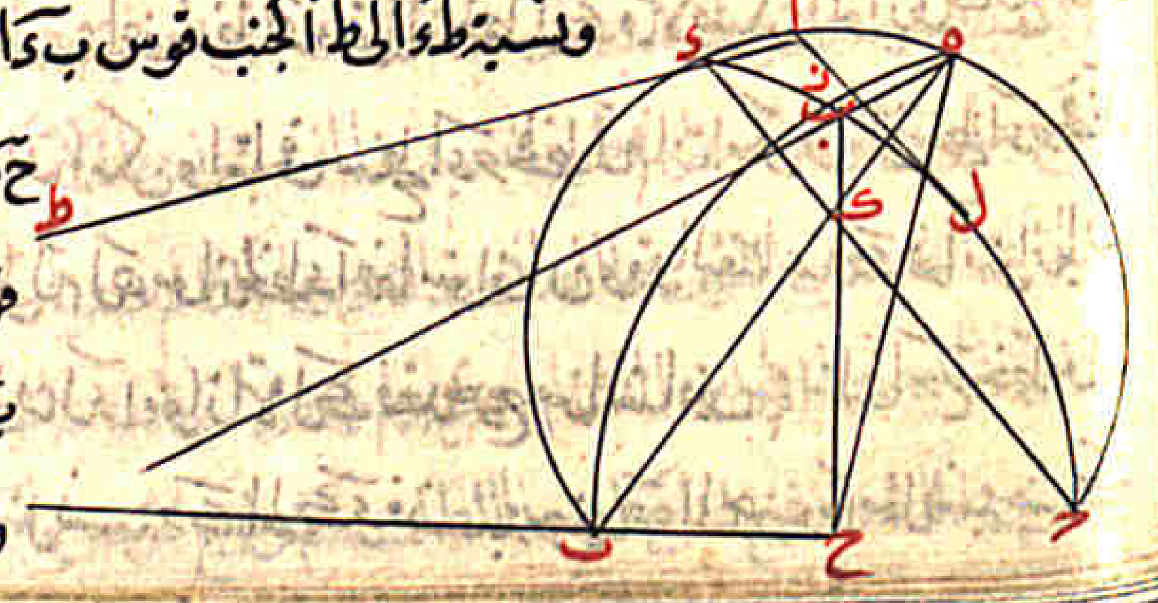




عمود على قطر اح و ح ز جيب آ ح وهو
ايضا عمود على اح سبقى ز ا و نباه ت
و ح بين المتوازيين قائمتين ويكون سطح
ح ه متوازي الاضلاع فيكون ب ه ح ز متساويين لكن ح ى ايضا جيب ح ح فح ح ب آ
متساويان و ح ى معلوم فيصف ما سبقى الى تمام نصف الدائرة معلوم وهو ب آ هذه مقدمات
معينة على تقطيع شكل القطاع وهو هنا اربع قسى دون انصاف الدوائر لكنها من اكر الدوائر التي ترتسم على
بسيط الكرة وقوسا ا ح ا ب آ فيلتقيان على آ ونخرج من ح و ت قوسين منهما يتقاطعان على ز ثم يقطعان
القوسان على ى و ه فنقول ان نسبة جيب قوس ح ه الى جيب قوس ه آ مؤلفة من نسبة جيب قوس ح د ا
الى جيب قوس ز ى ونسبة جيب قوس ى ت الى جيب قوس ى آ وما يسهل تصورهذا

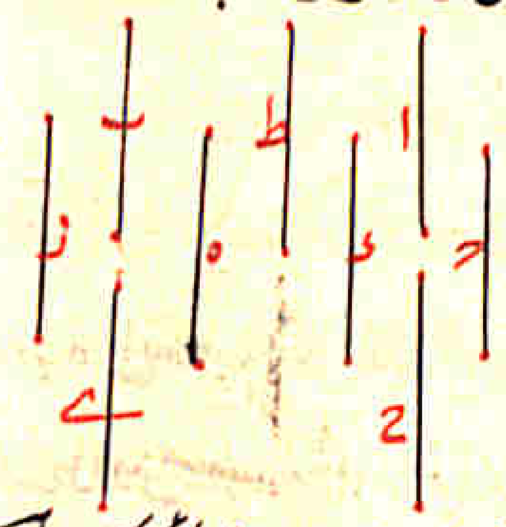


الشكل ان نعلم ان قطر كل دائرة وكل وتر يقع فيها يكونان في سطح واحد فلنخرج
من المركز وهو ح ووجوده سهل لان مركز كل قوس من هذه خطوط ه ح ح ت
ح ك و آ ى الوتر فلا محة ان آ ى الوتر و ب ح في سطح واحد فلا تخ اما ان يقع ح ب
موازيا لا ى واما ان يقع غير موازفان وقع غير مواز فيلقى به من احدى الجهتين فليقع ا ى بجنبه بلا في
ح ت من جهة ى على ط ونخرج وتر آ ح فيقاطع لا محة نصف قطر ه ح لدائرة على ل ولذلك وتر ح ى يقاطع ز ح
على ك ولان خطوط ه ح ر ح ط يلتقي كلها قوس ه ز ت فكلها في سطح واحد وكذلك نقط ل و ك و ط في سطح
واحد ومثلث ا ح ى ايضا في سطح واحد وهو سطح ضلعيه المذكورين واخرج آ ى على الاستقامة في ذلك
السطح فقط ايضا في ذلك السطح فنقط ل ك ط في سطحين احدهما قوس ه ز ت والاخر سطح مثلث ا ح ى فيفصل اذن
بينهما خط مستقيم وهو خط ل ك ط على ما قيل في كتاب اوقليدس فاذن قد وقع بين خطي ا ح ا ط المثلث
خطا ح ى ط ل المتقاطعان على ك فنسبة ح ل الى ل آ مؤلفة من نسبة ح ك الى ك ى و ط ى الى ط آ لكن نسبة ح ك
الى ل آ كنسبة جيب قوس ح ه الى جيب قوس ه آ وكل نسبة ح ك الى ك ى كنسبة جيب قوس ح ز الى جيب قوس ز ى

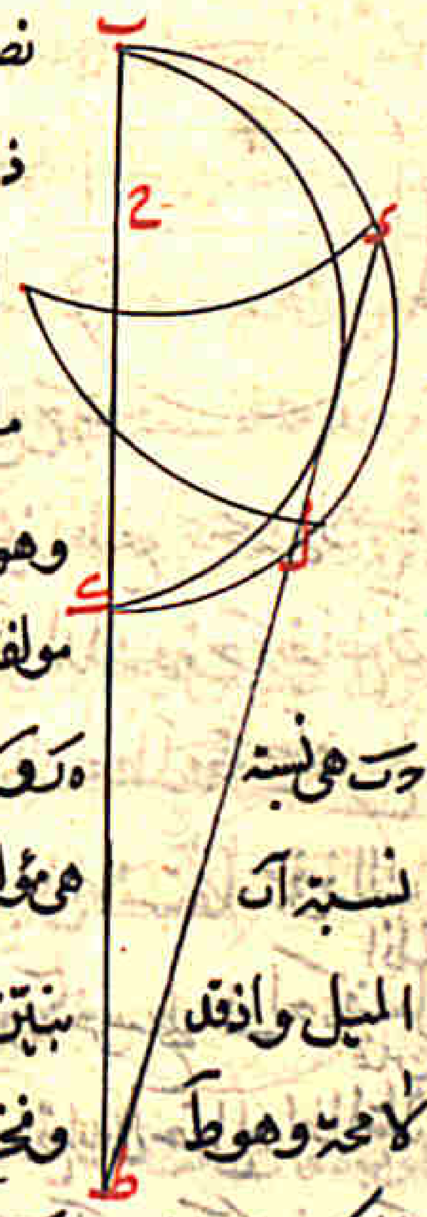


ونسبة ط ى الى ط آ كجيب قوس ب ى الى جيب قوس ب آ فان نسبة جيب قوس
ح ه الى جيب قوس ه آ مولفة من نسبة جيب
قوس ح ز الى جيب قوس ز ى وجيب قوس
ب ى الى جيب قوس ب آ وهذا مثال
واما ان وقع بجنبه بلا في جهة آ

وليس هذا في الكتاب فلنقدم له مقدمة ونقول انه اذا كانت نسبة ا الاول الى ب الثاني مولفة من نسبة
ح الثالث الى د الرابع ومن ه الخامس الى ز السادس فان نسبة ح الثالث الى د الرابع مولفة من نسبة ا
الاول الى ب الثاني ومن نسبة ز السادس الى ه الخامس برهانه انا ناخذ لجزء ه رحد ودا ثلثة مشتركة وهي
ح ط ى فنسبة ح ى هي بعينها نسبة ا ب ولنجعل ى واسطة بين ح و ط فيكون لنسبة ح الى ط وهي نسبة ح
الى د وهما الثالث والرابع مؤلفة من نسبة ح الى ى اعني ا الى ب الاول والثاني ومن نسبة ى الى ط اعني



السادس والخامس وذلك ما اردنا ان نبين فلنجعل ح ا ب ح يلتقيان
من جهة ا عند ط ونتمم نصفي دايرتي ب د ل ك ب ه ى ولا محالة انهما يلتقيان
على القطر دون ط لان ط ا خارج عن قطعة دايرة ب د ا ولكنه قد تبين
بالشكل الذي قبل هذا انه يجب ان يكون نسبة جنب حر الاول الى جنب زى
الثاني مولفة من نسبة جنب حه الثالث الى جنب ه ا الرابع ونسبة جنب ك الخامس اعني جنب ا ب لان كا ك ا ب
من نصف دايرة الى جنب ى ك السادس اعني جنب ى ب لان ى ك ب نصف دايرة فيلزم



ذلك ان يصير نسبة جنب حه الثالث الى جنب ه ا الرابع مولفة من نسبة جنب حر
الاول الى جنب زى الثاني ومن نسبة جنب ب ى السادس الى جنب ب ا الخامس وذلك
ما اردنا ان نبين واما ان وقع بحيث يكون موازيا لخط ب ح فانا نقدم لسايره مقدمة
وهو انه اذا كانت نسبة ا ب كنسبة ح ى وكانت نسبة ه ر نسبة الميل فان نسبة ا ب
مولفة من نسبة ح ى و نسبة ه ر وليكن ح مثل ب فيكون ا ح ح ى واحدة ونسبة
ه ر و لان نسبة ا ب مولفة من نسبة ا ح ح ب فهي مولفة من نسبة ح ى ه ر فبين ان
ح ب هي نسبة هي مولفة من نسبتها ومن نسبة الميل وكل نسبة فهي مولفة من نسبة مثلها مع نسبة
نسبة ا ب الميل واذ قد تبين هذا فنقول لكن و تر ا ى موازيا لب ح ونتمم نصف دايرة ب ا عند طرف القطر
لا محالة وهو ط ونخرج وتري ا ح ى ح ونخرج من ى عمود ى س ونطلب
المركز وهو ح فنصل ه ح تقطع وتر ى ح على ك ونصل ل ك ولان قطري ط

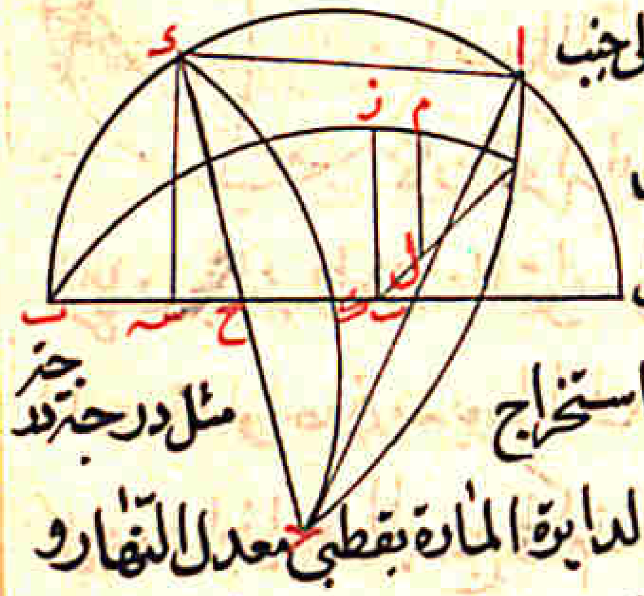


وقوس ه ر ك وخط ح ه ونقطة ل في سطح واحد فيمكن ان نخرج في سطح
ه ر ب ح من نقطة ل موازيا للقطرين اعني لخط ا ى فاقول انه خط ل ك والا فليكن الموازي الخارج من ل
غيره اما في سطح ه ر ب فخط ل م ان امكن واما في سطح ا ى ح فخط
ل ن ان امكن فكل واحد من خطي ل م ل ن موازٍ لخط ا ى فهما متوازيان وقد التقيا عند ك فهما متوازيان
ملتقيان هذا خلف فليس اذن لا ى موازيا الا ل ك فقد خرج من الساقين في مثلث ا ح ح خط موازٍ
للقاعدة فنسبة ح ب الى ه ا مثل نسبة ح ك الى ك ى فنسبة جنب حه الى جنب ه ا مثل نسبة جنب حر

الى جنب زى فلنضف الى هذه النسبة نسبة الميل وهي نسبة جنب ب ى الى جنب ب ا و ى ب لان ا ى
موازٍ لح ب فط ا مثل ب ى و ى ط مثل ا ب فجنب ى ط وهو ى س وهو جنب زى مثل جنب ب ا وهو نسبة الميل
مؤلفها الى نسبة جنب ح ب الى جنب زى التي هي مثل نسبة جنب حه الى جنب ه ا فيكون نسبة جنب حه
الى جنب ه ا مؤلفة من نسبة جنب ح ا الى جنب زى ومن نسبة جنب ب ى الى جنب ب ا وذلك ما اردنا
ان نبين ونقول ايضا انه قد تبين ان نسبة المركب من المفصلة والمفصلة



من المركب مثل ان نسبة جنب ح ا الى جنب ه ا مولفة من نسبة جنب
حى الى جنب زى ونسبة ب ى الى جنب ب ه ولنتمم نصفي دايرتي ا ح
يلتقيان على ط لكنه قد تبين لنا ان نسبة جنب قوس ا الاول الى زى وجنب ب ا الى جنب قوس ا ه
من نسبة جنب ط ى اعني ح ى الثالث الى جنب زى وجنب ب ا الى جنب
زى وجنب ب ا الى جنب ى ه وان نعلم ان جنب ط ا و ا ح واحد و

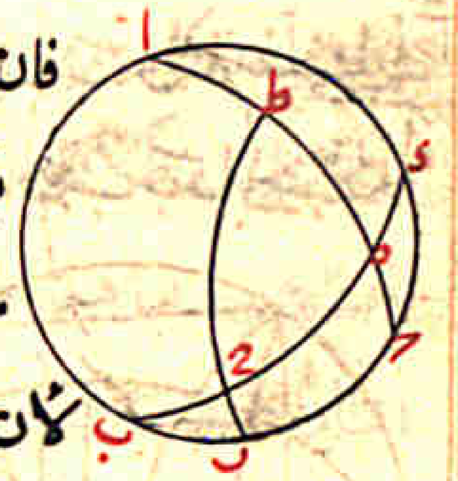


مثل درجة دد

جنب ط ح ى ح واحد بما قلنا مرارا وذلك ما اردنا ان نبين ونجعل
هذا اصلا لما نريد ان نبين من امور القسي ولنعرف الطريقة في استخراج
وهو نسبة القوس التي تقدرها الدرجة ومعدل النهار من الدايرة المارة بقطبي معدل النهار و
الدرجة فليكن الدايرة المارة بالاقطاب الاربعة دايرة ا ب ح ى و ا ه ونصف دايرة معدل النهار و ه ب
نصف دايرة البروج و ه النقطة الربيعية فيكون ب ا الشتوية و ى ا الصيفية وليكن ه ح اجزاء او اجزاء
معلومة مثلا برجا واحدا ثلثين جزءا و ز قطب معدل النهار ونمر قوس ز ح ط فيكون ح ط مثل ح ه فليعرف
قدره فلان قوسي ا ب ر و ا ط ه وقع بينهما قوسا ز ح ط ه ح ب متقاطعين على ح فنسبة جنب ز ب الى جنب ا ب
مؤلفة من نسبة جنب ز ط الى جنب ط ح وجنب ه ح الى جنب ه ر لكن جنب ز ب الاول معلوم وهو جنب تسعين
وجنب ى ا معلوم وهو جنب الميل كله وانما يمكنك ان يعلم الجنب لانك قد علمت الاوتار فاذا اخذت
اي القوسين شئت وما جرى مجراه وضعفيه واخذت وتر ضعفه اما بالاصول التي عرفتها واما من الجدول
ثم نصفته كان جنب القوس من نسبتهما نسبة جنب ه ح الى ه ب المعلومين وهو نسبة جنب ثلثين جزءا الى
جنب ربع الدايرة وذلك معلوم يبقى الباقي نسبة جنب ز ط الى جنب ط ح لكن نسبة الباقي معلومة لان
كل نسبة معلومة ينقص عنها نسب معلومة فان الباقي يبقى نسبة معلومة و جنب ز ط معلوم فجنب ط ح معلوم
و ط ح معلوم والوجه السهل في طرح النسبة من النسبة ان يطلب الاكثر عددي النسبة او اقلهما ما يكون نسبته
كاحدى النسبتين اللتين هما الف فيجد ان يجد ثالثا ثم يطرح ما نسبة ذلك العدد الثالث الى العدد
الثاني من العددين الاولين الذي لم يرد عليه ولم ينقص منه ولا نسبة اليه بل الى الاخر فما كان نسبتهما فنسبة
المجهولين ذلك وقد خرج لنا ح ط بهذا الطلب تاما وخرج لنا جميع ك ل ط وقد حسب بطليوس على هذا الاصل

طا اعني ح ام

لدرجة درجة فى صف طولا كما بين كل واحد منهما مقسوم فى الطول مرة فتم ليستعرف ربع الدايرة واضاف
الى كل صنف فى العرض اربعة صفوف فيه عدد الاجزا وصف فيه ما يخصها من الدرج وصف من التعاديل
وصف من التوالى فكان ذلك اوجان فى المطالع حيث الكرة منتصبة فلما فرغ من امر احد الميل اسفل الى
تعرف المطالع فى الكرة المنتصبة والكرة انما يكون منتصبة حيث يكون قطباها على الافق ومنطقتها على
سمت الرؤس لا يميل وانما يكون كرة الحركة الاولى منتصبة على خط الاستوا من الارض حيث يكون
قطبا معدل النهار على افقه والمطالع هى اجزاء من معدل النهار يطلع مع اجزاء البروج وحيث الكرة منتصبة



فان درج مطالع الطلوع ودرج جوازه دايرة نصف النهار متساوية لا اختلاف
فيها لان الحركة على قطبى المعدل بحيث القطبان على الافق فسمت الراس حيث يقاطع
معدل النهار دايرة نصف النهار واما حيث الكرة مايلة فيختلف ذلك
لان الحركة ليست على قطبى سمت الراس ولما كانت حركة الكل على قطبى معدل النهار
فحركات اجزائه فى الازمنة المستوية سواء فيجب ان يكون التقدير لسائر الحركات بازمانها ولما جعلت
الدورة الواحدة منه يوما بليلة فاذا علمت الدرج التى يطلع ويغرب من المعدل مع الميل عرفت ان
كل جزء كل اجزاء من البروج فى كم زمان يطلع اذ الزمان مقدر باليوم وبالليلة وباجزائهما فليكن الا
الشكل المرسوم للميل على هيئة فمن البين ان الذى يجب ان يوجد فى اجزاء معدل النهار مع اجزاء
الميل لما لو توهمت الاجزاء التى بحورها قطع الافق للبروج وقطع دايرة تخرج فى هذا الاقليم من قطب المعدل
ويمر بالدرجة الطالعة الى معدل النهار فيكون ما بينهما هو الطالع كانك لو توهمت الاجزاء التى بحورها
على قطع الافق الى ان يصير لزم حركته معدل النهار ساكنة ويجرى عليها دايرة الافق الى ان يصير دايرة نصف
النهار ويصير دايرة الافق ناسا اقرب فى اتصال حركتها ما بين موضعها من المشرق وموضعها طالعا ذلك
القدر وهذا الذى توهمنا محركا هو القوس الخارج من قطب معدل النهار الى الدرجة لا محة ثم الى
المعدل فانه هو الذى يكون اذا تحرك خط نصف النهار وسائر الخطوط التى يرتسم بهذه الحركة الموهومة
كلها واحدة بالقوة فى خط الاستواء او مختلفة بالاضافة فيجب اذن ان يكون مطلوبنا فى هذا الشكل

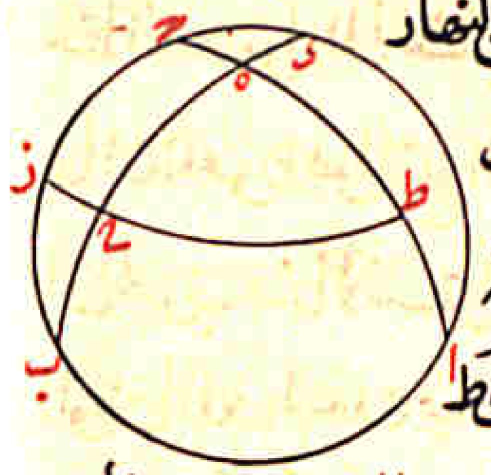


هو خط ه ط فلان نسبة جنب ز ب الى الجنب ب ا مؤلفة من نسبة جنب ز ح الى الجنب
ح ط المعلومين لان ز ح ط كان علم و ز ط ربع فز ح معلوم فجنباها معلومان ومن
نسبة جنب ه ط المجهول الى جنب ه ا وهو معلوم فجنب ه ط معلوم وقد خرج
بالحساب ك ط وللبرجين طه بز مد وبقى ما فى الربع للبرج الثالث وهو لب نز وقد
رسم فى الجدول لعشرة اجزاء عشرة اجزاء على الترتيب من الحمل

آخر المقالة الأولى

قال ان الارض ينقسم بخط الاستواء بموازاة معدل النهار وخط من الخطوط المارة بنقطتى معدل النهار
اربعة ارباع ربعان جنوبيان وربعان شماليان فالمسكون هو ربع شمالى بالتقريب والمسافة الاخذة من
خط الاستواء الى القطب يسمى عرضا والتى ياخذ من المشرق الى المغرب يسمى طولا والعلة التى حكمنا
بها ان المعمورة هو الربع الشمالى اما من جهة العرض فلانا لم نجد شيئا من المساكن يقع اظلال مقاييسه
الى الجنوب عند الاستوائين فى انصاف النهار واقول عسى ان يكون هو او غيره وجد ذلك بعد هذا
الوقت الذى لم يحدث فيه واما من جهة الطول فلانا لم نجد الكسوفات للقمر يتقدم ويتاخر فى جميع
المعمورة باكثر من اثنى عشر ساعة فهذا هو النظر الكلى فاما النظر الجزئى فهو فى مسكن بحسب عرضه ووقوعه
تحت دايرة ما من الموازية لمعدل النهار معلومة بارتفاع القطب واستخراج ارتفاع القطب برصد
غاية ارتفاع كوكب من الظاهرة ابدا وغاية انحطاط وتنصيف الفضل بينهما او باستخراج جزء معدل
النهار فى الالة المذكورة ومعرفة ما بينه وبين تسعين هو مثل ارتفاع القطب الاول واذ علم ذلك
واوضح طلب امور لحسنة احوال مسامتة الشمس الراس مرة او مرتين او لا مسامتة البتة واحوال نسب
الاظلال الى المقاييس فى انصاف نهار المنقلبين والاستواس واحوال نسب الايام المتضادة الى المعتدل
وانواع تفاوتها ثم معرفة المطالع ثم لوازم الزوايا الواقعة بين القسى من الدواير العظام ونسبها
فاسدا ووضع اصلا يعرف به من مقدار اطول ما يكون النهار فى الاقاليم المايلة عن خط الاستوا فان
خط الاستواء لا يختلف فيه الايام والليالى بل يتساوى الليل والنهار ابدا ∴ مقادير القسى الواقعة
فى دايرة الافق بين المعدل وبين متساوى الاجزا ويسمى فى سعة المشرق ورسم شكلا على انه لجزيرة
رودس حيث ارتفاع القطب لو واطول النهار يد ساعة ونصف وجعل ا ب ح د دايرة نصف النهار و ب ه د
الافق نه و ا ه ح نصف معدل النهار وه ح و القطب الجنوبى ر وح المنقلب الشتوى فى ربع ط ح د المخرج من قطب ز
والفرض معرفة ه ح وهو سعة المشرق ولان الدور على قطب ز الذى هو لمعدل النهار و ط و ح يصيران على
دايرة ا ب التى لنصف النهار فى زمان يحده ط ا من معدل النهار لا محة واذا ابتدات من وسط السماء
تحت الارض فوافت الدرجة المشرق فحد زمانها قوس مساوية ل ط ح لا محة ولهذا فزمان النهار ضعف زمان ط ا
او زمان الليل ضعف زمان ط ى لان دايرة نصف النهار يقطع القسى العالية والسافلة كلها بنصفين فقوس
ه ط وهو نصف الاختلاف بينهما معلوم ويكون ههنا ساعة استوائية وربعا فيكون اذن ازمانها
معلومة لان الساعات كد معلومة والاجزاء سسر يكون قسط كل ساعة به فيكون ههنا ثمانية عشر
زمانا ح ا و مه دقيقة ح ا و ط نصف زمان النهار معلوم ونسبة جنب ه ا الى الجنب ط ا مؤلفة من نسبة
جنب ه ى الى الجنب ح ى ومن نسبة جنب ز ح الى جنب ز ط فنعلم ب ح و ح ه ولتبين ايضا اذا كان الميل
وقوس الافق معلوما لنا ان ارتفاع القطب وانحفاطه وهو بالجملة بعده من الافق يكون معلوما
ولنطلب بامن هذه الصورة بعينها لانه يماس القطب والافق فلان نسبة جنب ه ط الى الجنب ط ا

مؤلفة من نسبة ه ح الى جنب ح ب ومن نسبة جنب ز ب الى جنب ز آ ويكون جميع ذلك من الحربين معلوم



يبقى ب معلوما فان كان المعلوم قوس ز ب واردنا معرفة اختلاف ما بين النهار

الاطول والاقصر وهو ضعف التفاوت مع النهار المعتدل وذلك هو ضعف

قوس ه ط فنعرف ذلك لان نسبة جنب قوس ز ب الى جنب قوس ب آ مؤلفة

من نسبة جنب ز ح الى جنب ح ط وجنب ط ه الى جنب ه آ فيصير ضعف جنب ه ط

معلوما على ما علم وايضا قوس ه ح يمكن ان يعلم من قوس بعد القطب اذا كان ساير ذلك معلوما لان

نسبة جنب ز آ الى جنب آ ب مؤلفة من نسبة جنب ز ط وهو تسعون الى جنب ط ح المثل ومن نسبة جنب ح ه

الى جنب ه ب المعلومة وسواء كان المعلوم ميلا جنوبيا او شماليا فكل المثل او ميل درجة فالامور بحالها

قال ومن هذه الاشياء تبين ان الاجزاء المتساوية البعد من الانقلابين سبيلها واحد وقوس افقها

واحد ونهارها واحد ومطالعها واحدة وان الاجزاء التي تاخذ من النقطة الاستوائية شمالا يعادل

احوالها احوال الاجزاء التي تاخذ عن النقطة الاخرى فيكون ما نقص هنا في الايام والليالي يزيد ذلك

وبالعكس فليكن في هذه الصورة بعينها نقطة ك نرسمها بالقطع دايرة موازية لمعدل النهار وليكن

ك م قطعة منها و ح ل قطعة من اخرى في بعدها على المبادلة وبين انهما متساويان وليكن القطب

الشمالي نقطة ز فاذا اخرنا على ه ك قوس ز ك س يقطع معدل النهار على س فان ح س مثل ط آ لان ح س

شبيهة ك م لانهما محوزان بين قوسين خارجين من قطب معدل النهار و ط آ شبيهة ح ل و ك م ح ل

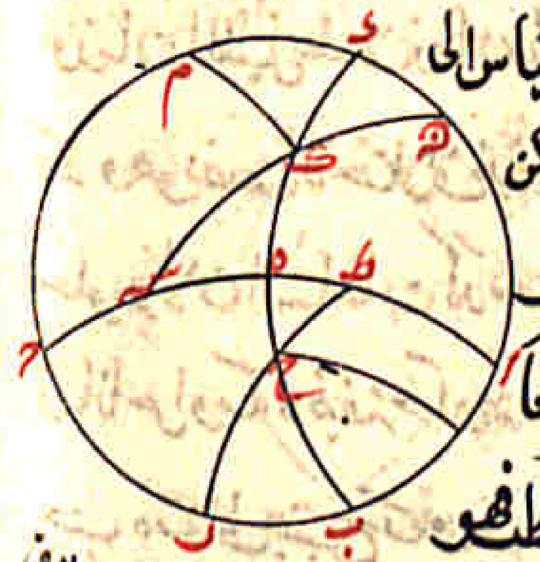
متساويتان فالقوسان اللتان يشبهانهما من دايرة واحدة متشابهتان متساويتان ولذلك يبقى س ه

ه ط متساويتين ويكون لذلك ضلعا س ه ه ك من ذي ثلثة اضلاع س ه ك مثل ضلعي ط ه ه ح من الآخر كل

لنظيره وزاويتا ط و س قائمتان يكون قاعدة ك م كقاعدة ط ح وتوضيح هذا اذا رسمنا لقسي او تارا في

المثلثين هذا يوجب في قسي الاوتار فقد بان ان تساوي المطالع وسعة المشرق والميل في الجانبين

ليدر على دايرة ا ب ح د لنصف النهار وقطرها ا ح و آ سمت الراس ولنخرج من ح خطا موازيا للافق و



ليكن ح د على انه مسقط الظل و ه ح هو المقياس ولصغر الارض بالقياس الى

الفلك لا يبالي كان المقياس على ظاهر الارض او كان على نفس المركز ثم ليكن

نقطة ب النقطة التي يرسمها النقطة الاعتدالية على دايرة نصف

النهار و ه ز شعاعها و ح ز ظلها و ح ع للمنقلب الصيفي حتى يكون ح ه ط شعاع

و ح ك ظله فلان بعد سمت الراس من معدل النهار مساو لارتفاع القطب فهو

معلوم فزاوية آ ه ب معلومة ولان غاية الميل في الشمال والجنوب معلوم فقوسا ح ب ب ل معلومان و في

قوس ا ب ك و زاويتها معلومتين واذا علمت هذه القسي فقد علمت زواياها عند المركز والزوايا المقاطعة

لزواياها وهي زوايا المثلثات عند المركز وزاوية ح قائمة و ح ه سمسه فقد علم كل مثلث لان كل مثلث علم

زاويتان منه وضلع فقد علم سايره فان جعلت مكان نقطة ح نقطة قريبا من ه وجعلتها كانها في المركز

وجعلت انها سيت مركزا للفلك والاخر طرف مقياس لم يؤثر في الفلك وكان البيان واحدا فليكن نقطة

ع اضلاع ه ط فهو فقد اخرجت من ع خطا عمودا عليه حتى كان مسقط الظل وكان موازيا

لخط ح د وكانت النسب تلك النسبة بعينها وكذلك ان جعلت نقطة ه اصل المقياس و ك طرفه

من ذلك الجانب و ه س عمودا و س ه و ص ه و ف ه اطراف الظل اذ لا فرق بين الزوايا التي يكون عنده وعند

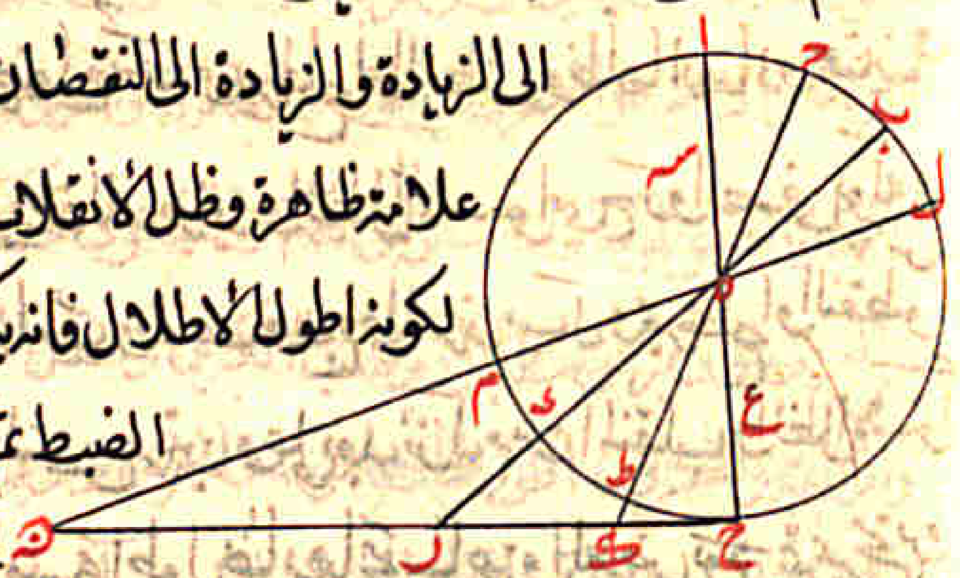
القريبة منه وقد تخرج بالحساب خط ح ك وهو الظل الصيفي ب ب ه وخط ح ز وهو الاستوائي م ح لو

وخط ح د وهو الشتوي لحك هذه سن من هنا انه اذا كان الارتفاع للقطب والميل معلومين سهل

علم لسبب الاظلال والمقاييس وسهل ان يعلم من هنا انه اذا كان بسبب الاظلال والمقاييس معلومة ان

الارتفاع والميل يصيران معلومين بسبب معرفة القسي من معرفة زوايا المثلث لكن المعتمد في معرفة الميل

الاعظم وارتفاع القطب هو الطريق الاول لان ظل الاستواء مجهول لاستمرار الاظلال من النقصان



الى الزيادة والزيادة الى النقصان على اتصال من غير ان يكون لوقت الاستواء

علامة ظاهرة وظل الانقلاب الشتوي وان كان متميزا عن ساير الاظلال

لكونه اطول الاظلال فانه يكون لطوله متسرا يتخيفا لا يضبط طرفه حقيقة

الضبط ثم ان بطلميوس رسم دواير موازية لمعدل النهار

بحسب مرورها على سمت الرؤس للساكن التي تحتها

وجعل المسافة بينها مقدار ربع ساعة فان الليل والنهار في خط الاستواء دايما متساويان وكلما

امعن الى القطب وقع التفاوت وكلما قرب من القطب كان التفاوت اكثر فاختار ان يجعل مقادير ما بينهم

عليه ربع ساعة قال اما خط الاستواء فكانه الحد بين المسكون عندنا وغير المسكون الخالي الجنوبي ولان الكرة

هناك منتصبة فالافق يقطع جميع الدواير الموازية لمعدل النهار دايما بنصفين فيستوي الليل والنهار

هناك دايما واما في ساير المواضع فان دايرة معدل النهار هي وحدها التي تنقسم بدايرة الافق على

نصفين واما ساير الدواير فينقسم بها بمختلفين ويكون كل دايرة وهي اميل الى القطب الذي الى المسكن

فقطوعها العالية اكبر من السافلة فيكون النهار اطول من الليل ومن احوال دايرة الاستواء ان الظل

يقع فيها تارة الى الجنوب اذا صارت الشمس عنها شمالية وتارة الى الشمال اذا صارت الشمس عنها جنوبية

وغاية امتداد الظل فيه وزيادته ان يكون الظل نصف النهار والشمس في المنقلب ستة وعشرون

جزءا ونصف من ستين جزءا من المقياس وهو لا يرون الكواكب كلها طالعة وغاربة فلا يكون شيء منها

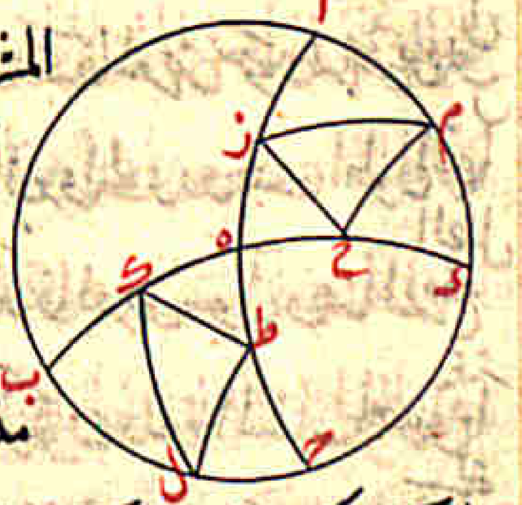
خفي عنهم دايما ويظهر لهم دايما قال واما انه هل هناك مساكن ام ليس بذلك في حكم الامكان فجايز كان

تلك النقطة يجب ان يكون في غاية الاعتدال في المزاج والشمس عندهم لا يطول لبثها على سمت الرؤس لبعد
ميلها فيكون الصيف لذلك عندهم معتدل المزاج ولا يبعد ايضا عن الانقلابين بعدا شديدا فيكون سائر
معتدل المزاج ونحن فقد نكلمنا في هذا كلاما بالغا فليطلب من الكتب الطبيعية لنا واما اى البلدان واى
المساكن هناك فان بطلميوس لم يحط به علما وفي ما صنف المجسطي وقال ان ما يقال في ذلك فهو بالتخمين ثم احاط
بعد ذلك ببعضها علما واثبته في كتاب جاوافراعا فاما سائر الدوائر فانا نحيط معرفة بالمساكن التي لها
بارتفاع القطب في كل واحد منها الذي هو مقدار العرض فيكون الكواكب الدائمة الظهور يرسم دوائر
نصف قطر اكبرها ان اتفق ان يكون في مقداره مماسا للافق هو بمقدار العرض ويكون مثلها من القطب الآخر
دائم الخفاء فاول الدوائر المتوازية بعد خط الاستواء وهي الدائرة الثانية الموازية لخط الاستواء وهي
الدائرة المارة حيث اطول نهاره يب ره ساعة وربع وعرضه ىه فانه يمر بجزيرة طوربانى وكان عرضها دون
الميل فيقع الظل الى الجانبين والشمس تسامت رؤسهم مرتين فلا يكون ظل وذلك اذا كان البعد من
المنقلب فطك ويكون الظل الاستوائي ىكه من سين والظل الطبيعي كه اه والشتوى لب
ويتلوها الدائرة التي اطول نهارها يب ل وعرضها ح كه ويمر بمخلج اوالبطش وظلها ايضا ذو جهتين و
الشمس تسامت على بعد نط من المنقلب ويكون ذلك مرتين والظل الاستوائي ح ر والصيفي بو له و
الشتوى لر يد والموازية الرابعة اطول نهارها يب ونصف وربع والعرض مب ل ويمر بمخلج اوالنقطو س
والظل الاستوائي ذو جهتين ومسامتة الشمس مرتين وعلى بعد نز كم من المنقلب والظل الاستوا
يح كو والصيفي بب والشتوى م دم والخامسة اطول نهارها يح ساعة والعرض نو بر ثم يمر بجزيرة
مادوى والظل ذو جهتين والمسامتة من الشمس مرتين على بعد مه والظل الاستوائي ى مه والصيفي
ز مه والشتوى ىر والسادسة اطول نهارها يح ساعة وربع والعرض كيد ويمر بسادرماطو والظل
ذو جهتين والمسامتة من الشمس مرتين على بعد لا والظل الاستوائي كب ى والصيفي ح مه والشتوى
يح ى والسابعة اطول نهارها يح ل ساعة والعرض كج كا ويمر بجزيرة سوهى والعرض كالميل فالاظلال عليها
شمالية وتسامت الشمس الرأس مرة عند نقطة الاعتدال والظل الاستوائي كو ل والشتوى سه
ولا ظل للصيف وما وراء هذا والظل واحد في الجهة الشمالي والشمس لا يسامت الرؤس البتة والثامنة
اطول نهارها يح ساعة ونصف وربع والعرض كد سا ويمر بسادرميس والظل الاستوائي ل نر والشتوى
نحه والعاشرة اطول نهارها يد نه والعرض لح ويمر بوسط الشام والظل الصيفي ى ولا استوائي الظل
والشتوى نحه والحادية عشر اطول نهارها يد ل والعرض لو ويمر بجزيرة رودس والصيفي ى نه والاستوائي
مح لو والشتوى نح ك والثانية عشر اطول نهارها يد مه والعرض لح له ويمر بجزيرة متمزيا والظل
الصيفي يه مه والاستوائي بر كه والشتوى ند نه والثالثة عشر اطول نهارها يه والعرض م بو

النقوطوس

ويمر ببلاد القسطور والظل الصيفي لح ل والاستوائي سى والشتوى ولر ر والرابعة عشر اطول نهارها
يه ية والعرض مح ية ويمر بجزيرة مساليا والظل الصيفي كر والاستوائي ح نه والشتوى فر بر والخامسة
عشر اطول نهارها يه ل والعرض مه او يمر بوسط بحر بطس والصيفي لح نه والاستوائي نه مسا والمقياس
والشتوى فـه والسادسة عشر اطول نهارها يه له والعرض مو نا ويمر بعنون النهر المسمى السطور
والصيفي كه ل والاستوائي سح نه والشتوى فقا ل والسابعة عشر اطول نهارها يو ر والعرض مح لب
ويمر بمعابض نهر بورسيانس والظل الصيفي كر ك والاستوائي سه ده والشتوى فح ه والثامنة
عشر اطول نهارها يو يه والعرض ده مه ويمر بوسط جزيرة ماوطس والظل الصيفي كط له والاستوائي
عا م والشتوى ر ى ك ل والتاسعة عشر اطول نهارها يو ك والعرض ما ك ويمر بجزيرة محوى ببلاد برطانيا
والظل الصيفي هناك الاله والاستوائي عه كه والشتوى كط م والعشرون اطول نهارها يو مه والعرض
ب ده ويمر بمعابض ريس والظل الطبيعي لح نه والاستوائي عط ه والشتوى د يحى والحادية عشرون
اطول نهارها ير والعرض نز ا ويمر بمعابض طابالس والظل الصيفي لد يه والاستوائي ف له والشتوى
د يح مه والثانية والعشرون اطول نهارها ير يه والعرض نه ويمر بمعابض بطس من بلاد برطانيا الكبرى
والظل الصيفي لو يه والاستوائي نه م والشتوى شه ى ل والثالثة والعشرون اطول نهارها ير م ه
والعرض نو ويمر بوسط بلاد برطانيا الكبرى والظل الطبيعي لر م والاستوائي فح ه والشتوى شا ونه
والرابعة والعشرون اطول نهارها يز مه والعرض نر ويمر بموضع يسمى قاطور قطوس من بلاد برطانيا
والظل الصيفي لط ى والظل الاستوائي ص له والشتوى شه ع م والخامسة والعشرون اطول نهارها
يح والعرض ع ويمر بجنوب برطانيا الصغرى والظل الصيفي م م والاستوائي صو ص والشتوى نيط
والسادسة والعشرون اطول نهارها يح ل والعرض نط ل ويمر بوسط برطانيا الصغرى ق ل وانا
لم نستعمل ههنا التفاضل بربع ساعة لان الدوائر هناك تكاد تكون متصلة وبعد هذا فانا نقول ان
الموضع الذي يكون اطول نهاره يط فالعرض سا ويمر باقصى شمال برطانيا والموضع الذي اطول نهاره
نهاره ونصف والعرض سب ويمر بجزيرة نورى وحيث اطول النهار ك فالعرض سج ويمر بجزيرة نولى
وحيث اطول النهار كا فالعرض سد ك ويمر بامم لا نعرفون من الصقالبة والحد وحيث اطول النهار
كب فالعرض سه ل وحيث اطول النهار كج فالعرض سو وحيث اطول النهار كد فالعرض سو ك وهناك يقع الظل
دائرا لان الشمس لا يغيب في الانقلاب الصيفي فيدور اظلال المقاييس فيكون دائرة المنقلب الصيفي دائمة
الظهور ودائرة المنقلب الشتوى دائمة الخفاء لانهما يماسان الافق على المبادلة اى ان الموازنة التي
تبينها راس السرطان يماس الافق اذا دار قطب البروج حول قطب معدل النهار بعضا الى الجنوب فلا
العرض هو تمام الميل يجب ان يصير على سمت الرأس فيصير قطب الافق فينطبق دائرة البروج على دائرة الافق

فيعرف انه اذا مال السرطان منخفضا الى مماسة الافق الشمالى مال الجنوبى مرتفعا الى مماسته من الجنوب
على التبادل واذا كان الطالع النقطة الربيعية صارت منطقة البروج افقا لهم وذلك لان فى ذلك
الوقت يكون قطب البروج على سمت الراس وقطب المعدل شماليا عنه فيكون السرطان فى الافق على دايرة
نصف النهار والحمل فى المشرق لا محالة فان احب احد ان يريدها على هذا امكنه ذلك من الاصول الموضوعة
ويظهر هناك الى حيث يكون فيه ارتفاع القطب سر بالتقريب لا يغرب الستة نصف برج الجوزاء ونصف
برج السرطان الملتقيان على نقطة الانقلاب فيكون اطول النهار قريبا من شهر وحيث يكون فيه ارتفاع
القطب سط ل لا يغيب تمام البرجين ويكون اطول النهار قريبا من شهرين وحيث ارتفاعه عز ك فانه
لا يغيب فيه برجان ونصف برجى الثور والسنبلة واطول النهار قريب من ثلثة اشهر وحيث ارتفاعه
ع ح ل فانه لا يغرب برجان من الجانبين ويكون النهار قريبا من اربعة اشهر وحيث ارتفاعه ح كو
لا يغرب برجان من الجانبين ويكون النهار قريبا من اربعة اشهر وحيث ارتفاعه صه فلا يغيب فيه ثلثة
ابرج من كل جانب ويكون النهار ستة اشهر فلا النصف الجنوبى يطلع هناك البتة ولا الشمالى يغرب البتة
والسنة هناك يوم وليلة كل واحد ستة اشهر ودواير معدل النهار هى دايرة الافق واعظم دايرة
من الابدية الظهور والابدية الخفاء معا كاحد مشترك **فى المطالع بحسب العروض** قد قلنا فى المطالع
حسب الكرة منتصبة فليقل فى المطالع حسب الكرة مايلة فنقول ان القسى المتساوية البعد عن نقطة
الاستواء فى الجنوب والشمال فان مطالعها فى العروض متساوية فليكن اب ج د دايرة نصف النهار
وب ه د الافق وا ه ج معدل النهار وه نقطة الربيع وزح قوس من المايل ميل شماليا وط تلك النقطة
بعينها وقد انفصل بها قوس طك جنوبيا من المايل مساويا لزح ومطالعها طه فنقول انهما متساويان
ولنتوهم القطب اما فى الوضع الذى وقع فيه النقطة نقطة ح فنقطة ل وفى الوضع الاخر نقطة م
ولنخرج قطعة من الكبار على م ه ونصل ط ل ك ثم م ح ففيهما من الكبار فقوس زح فرضت مساوية
لطك وقوس لك مساوية لقوس مح لانهما تماما مثلثين متساويين وقوس ه ك وح ه وهما سعتا



المشرق متساويتان وقوسا م ه ل متساويتان لانهما من القطب الى المنطقة
فيكون اضلاع مثلث ه ح م كاضلاع مثلث ه ك ل بالتناظر فزاوية ه ل ك مساوية
لزاوية ه م ح لكن زاوية ك ل ط مساوية لزاوية ح م ز لانهما يوتران قوسين
متساويين لضلعين متساويين القطرين الكبار يبقى ط ل ه متساوية
له م ز فيكون قاعدة ه ط مساوية لقاعدة ه ز ونقول ان مطالع كل قوسين متساويتين من المايل
عن جنبتى نقطة انقلابية يكون ما بين كل واحد منها وبين الانقلابية مثل ما بين الاخرى ومن
تلك الانقلابية مثل برجى الحمل والسنبلة فانهما اذا جمعا كانا متساويين لمجموع مطالع تلك القوسين

فى خط الاستواء فليكن دايرة نصف النهار اب ج د وب د نصف الافق وا ه ح نصف دايرة معدل النهار
وليكن ه ح قوسا جنوبية بعدها من الشتوية كبعد قوس ط ح وليكن ه النقطة الخريفية وط النقطة
الربيعية وليكن ح ا الفصل المشترك فى دايرة الافق للقوسين لان هاتين القوسين يفردهما دايرة
واحدة بعينها من الدواير المتوازية ولنخرج على ح من قطب معدل النهار ربع دايرة من الكبار يقوم
مقام الافق فى الكرة المنتصبة هى ك ح ل فلان ط ه مطالع ط ح وه ل مطالع ح ل فجملة ط ل مطالع القوسين
فى هذه البقعة لكن ط ل مطالع ط ح فى الكرة المنتصبة ومثل مطالع ز ح فى الكرة المنتصبة ومجموعهما مساو
لط ا الذى كان مجموع مطالع القوسين فى غير الكرة المنتصبة فلنبين كيف يعرف مطالع ميل ميل



فى غير الكرة المنتصبة وليكن ذلك التقريب بجريرة التى ذكرناها على
انا اذا تحققنا مطالع ربع واحد كفانا فى ذلك عن ما عرفناه فليكن اب ج د
نصف النهار وب ه د نصف دايرة الافق وا ه ح نصف دايرة المعدل
وزح ط نصف دايرة البروج وح ط النقطة الربيعية وليكن د ك ارتفاع
القطب بها وك نقطة القطب ولنمر بها ربع دايرة كثيرة بحتا ز وك نقطة بحتا ن على تقاطع الميل وافق
وهى نقطة ك ل الى م وليكن ح ك برجا واحدا سلا وهو الحمل فليطلب مقدار ه ح ويتبين ان نسبة جيب ك ك
الى جيب د ك مؤلفة من نسبة جيب ك ل الى جيب ل م وجيب ه م الى جيب ه ح لكن ك ه ارتفاع القطب
معلوم وزح وهو ما يبقى من قوس ك ح بعد ط ح ك ك المعلوم معلوم وقوس ك ل معلومة لانها بعد ما
الثور عن قطب المعدل وهو تمام مثله يبقى ل ك ول م معلوم لانه مثله وه ح معلوم يصير م ه معلوما وح م
هو مطالع ح ل فى الكرة المنتصبة هو معلوم يبقى ح ه معلوما وقد خرج الحمل بجزيرة رودس ط ك س فيكون
الحوت اذن يطلع بمثلها والسرطان تتم الحوت مجموع مطالعهما فى الكرة المنتصبة والسنبلة للحمل واذا
اخذ خطح ل للحمل والثور جميعا وعلم ما للحمل وحده علم ما للثور وحده وانما يبقى حينئذ للثور ك ب مو
وكذلك الدلو للحوت وللاسد السنبلة والعقرب للميزان ولما كان اطول ما يكون من النهار واقصره معلوم
بذلك العرض وهو جزيرة رودس يد ساعة ونصف فبين ان الاجزاء التى من السرطان الى القوس يخصها
ك د ل زمانا والباقى للنصف الباقى فيكون الربعان المكتنفان للنقطة الخريفية معلوم فى المطالع
كل واحد منهما يطلع مثل غاية واللذان الاخران مع ح م ه فيظهر من ذلك



كم يبقى للجوزاء والجدى وهى الازمان الباقية فيكون لهما ك ط ويبقى لكل
من السرطان والقوس له به وهذا قانون يمكننا ان نستخرج به لما هو
اقل من برج تام ثم ذكر بطلميوس لبيان ذلك وجها آخر اسهل واحكم
قال وليكن اب ج د دايرة نصف النهار وا ه ح نصف دايرة المعدل وزط ح

الميزان ٦

ميكنك ٦

نصف دايرة البروج و ه على افق ب ه ه النقطة الربيعية ولنفصل ط فوسا معلومة ولنجر عليها ا ط ك
ينقطع بالافق قطعة موازية لمعدل النهار وليكن ل قطب معدل النهار الجنوبي ولنجر ل ط م ل ك ر



ربعين فمعلوم ان ه م مطالع ه ط في خط الاستواء لان الافق فيها بعينه خط
ل ط م بالقوة واما في عرض هذا البلد فمطالعها مساوية لقوس م ه من قبل
ان ط ك موازلم ر و شبيه به لانه فصلها قوسان من القطب متشابهان فاذا
كان شبيها به كان طلوعه معه لكن ط ك هي ما دار من الموازنة من وقت ما كان ط
على الافق الى ان صار ه على الافق فيكون ه ر هو فصل مطالع خط الاستواء على مطالع هذا العرض وقد يغلط
في هذا الشكل الظني ان نقطة ط لما كانت على الافق كانت نقطة ر ايضا على الافق وطلعتا معا اعني ه ط
ه م وليس كذلك بل انما يكون بان تعلم على افق خط الاستواء واما هيهنا فانما كان مع ط على افق هذه
نقطة اخرى بعدها من ه بعد م ه فلنكتب شكلا مختصرا من هذا ولنكن ا ب ح د دايرة نصف النهار
في عرض ما معلوم و ا ه ح من دايرة المعدل و ب ه د نصف الافق و ز قطب جنوبي و ح محاذ نقطة المنقلب
الشتوي ولنخرج ز ح الى ط ربع دايرة و ك محاذ درجة اخرى ولنجر ز ك ل فنسبة جيب قوس ط ح الى جيب
قوس ز ح مولفة من نسبة جيب ط ه الى جيب ه ل وجيب ل ك الى جيب ك ز اما جيب ط ح فمعلوم لانه
جيب الميل كله فيبقى جيب ك د معلوما وجيب ل ك وهو ميل الدرجة معلوم يبقى جيب ك د معلوما و
جيب ط ه معلوم لانه نصف فضل ما بين اقصر النهار واطوله وذلك معلوم لنا من العرض المعلوم لان العرض
مساو لارتفاع القطب وقد بان ان ذلك نعلم اذا علم ارتفاع القطب يبقى جيب ل ه معلوما و ل ه معلوم و ل ه
هو التفاوت بين مطالعه في العرض ومطالعه في الاستواء فاذا انقص ب ه من مطالع الاستواء علم و رسم
بطليموس جداول المطالع فرسم النصف الاول الطولاني للبروج والثاني لعشرات عشرات من اجزائها لان ما دون
ذلك لا يعتد باختلافه والجدول الثالث لدرج الازمان ودقايقها والجدول



الرابع يحصل لجميع الحمل ابتداء الربع فقد بان لك من جميع ما تقدم انك اذا
حسبت ربعا واحدا كفاك ما تعرف من المطالع امر مقدار النهار والليل
اذا عرفت الشمس اما النهار فبان يحسب ازمان قوس النهار بحسب البلدان
من جزء الشمس الى الدرجة المقابلة لها واما الليل فبالعكس فيكون كل خمسة عشر منها ساعة استوائية
فاذا جمعناها وقسمناها على اثني عشر حصلت ازمان الساعات المعوجة بوجه آخر اسهل وهو ان يوحد
سدس تفاضل الحمل الموضوعة في حد اقل المطالع اما النهار فمن درجة الشمس واما الليل فمن المقابل لنا
فنزيد على الازمان الخمسة عشر للدرجة الشمالية وينقصه الجنوبية واعني بتفاضل الحمل الموضوعة
في الدائرة الموازنة لها في الاقليم لمعدل النهار والحمل الموضوعة في الدائرة وذلك لان التفاضل هذا هو بحسب ربع

بحصل ابتداء السريع

دايرة ويخص ست ساعات فان كان المعلوم لنا هو الساعة المعوجة فانا نضربها في ازمان ساعات
ذلك النهار او الليل فما حصل قسمناه على خمسة عشر وهو بعكس رد الاستوائية الى المعوجة وايضا
ان كانت الساعة المعوجة معلومة استخرجنا منه الطالع بان نخرج ازمانها وناخذ من درجة الشمس
نهارا ومن مقابلها ليلا الى آخره وواحدا بحذاء تلك المطالع بحسب العروض على توالي البروج فحيث
انتهينا فهو الطالع فان اردنا درجة وسط السماء ضربنا الساعات المعوجة من نصف نهار يوم الما
الى تلك الساعة في عدد ازمانها ثم يلقى ذلك من الدرجة على توالي البروج بحسب مطالع الاستواء فما
بلغ فهو درجة وسط السما فوق الارض وان كان المعلوم الطالع فاردنا وسط السما فوق الارض اخذنا
جملة العدد المكتوب بازاء الطالع فينقص منه تسعين زمانا باخذنا بازاء الازمان التي بقي من
مطالع خط الاستواء من درج البروج وان كان المعلوم وسط السما فانا نزيد عليه على ذلك الجمع
تسعين زمانا وواحدا بازائه بحسب مطالع البلد ومن البين ان الساكنين تحت دايرة واحدة من
دواير نصف النهار فان الساعات الاستوائية التي لبعد الشمس عن نصف نهارهم او نصف ليلهم
متساوية والذين يسكنون في دواير نصف النهار مختلفة فان ذلك يختلف بالتقديم والتاخير بقدر ما
الاجزاء بين دوايرهم من معدل النهار ثم شرع بعد ذلك في تبيين حال الزوايا الواقعة بين دايرة البروج
وبين دايرة نصف النهار فقال الزاوية القايمة في قسمي الكرة هي التي يمكن ان يوتر ربع دايرة من
الكبار التي نقطة تلك الزوايا قطب لتلك الدايرة فيكون نسبة الزاوية الى ربع زوايا يحدث من
تقاطع قسي كبار نسبة تلك القوس الى دايرة هي اربعة امثالها وهي دايرتها فيكون موترة لتسعين جزء
والزوايا المطلوب قسمتها ومقاديرها هيهنا هي الحادثة من تقاطع المايلة ونصف النهار ومن تقاطع
المايلة والافق ومن تقاطع المايلة ودايرة السمت الخارجة من سمت الراس الى الجزء المفروض وهذا
البيان مع انه نافع جدا فهو ضروري في بيان اختلاف المنظر للقمر ولنجعل كلامنا في الزاوية
الشرقية الشمالية من الزوايا الاربع الحادثة ولنجعل الابتداء مما يحدث من المايلة ودايرة نصف النهار
للسهولة فاقل البيانات ان كل نقطتين متساويتي البعد من نقطة الاستواء فانهما يحدثان الزاو



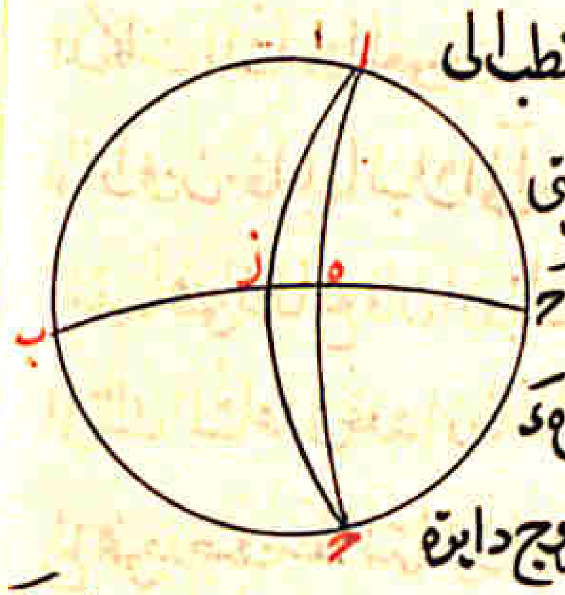
المذكورتين متساويتين فليكن ا ب ح من معدل النهار و ز ب ه
من المايل وقطعت معدل النهار ز و ب ا لنقطة الاستوائية و ب ح
و ب ط متساويتان وقوسا ز ك ح ط ك ل من دايرتين لنصف النهار فلان
مثلثي ك ح ب ط ل متساوي الاضلاع على ما قد علم متشابهان فزاوية
ك مثل نظيرتها ل ط بل زاوية ط المقاطعة لها وانتم لنكن ا ب ح من فلك
البروج و ب منقلب فنقول ان القوسين المتساويين في البعد منه مثل

يجمع

ب ه ب د فالزاويتان الشرقيتان من جهة واحدة الواقعتان عليهما من دايرتين لنصف النهار متساويتان

القايمتين كزاويتي ز د ب ز ه ح لان ز ه ح مع ز ه ب مساوية لقايمتين وزاويتا ز ه ب ز د ب مساويتان لان

ح د ه مساويان لانهما يوتران قوس ز د ه وهما متساويان لانهما من القطب الى



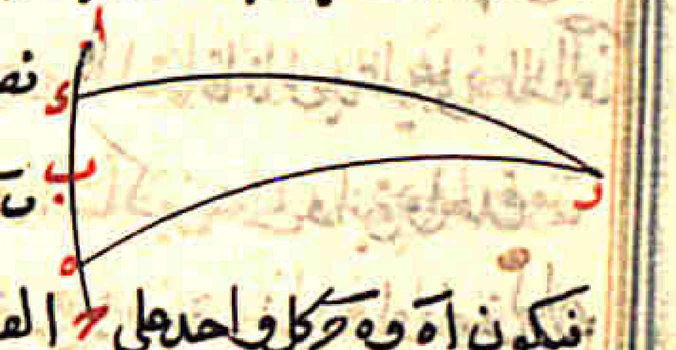
نقطتين متساويتي الميل فهما تماما ميل واحد وايضا فلنبين ان زاويتي

المنقلبين عن نصف النهار قايمتان فليكن ا ب ح د لنصف النهار و ا ه ح

لنصف الملل و ا المنقلب الشتوي ونجعلها قطبا وندير ه ب على ه د

ضلع المربع ويكون قوس ه د ربع دايرة لانه مر على قطبه وعلى قطب البروج دايرة

ا ب ح د فزاوية ا قايمة وبذلك يعرف الزاوية الصيفية وليكن في مثل ذلك ا ه ح نصف دايرة معدل النهار و ا ح



نصف دايرة البروج و ا الاستواء الخريفي وعلى قطب نصف دايرة

ب د ه فلان دايرة ا ب ح د ه مرت على قطبي دايرة ب د ه وقطبي دايرة ا ب ح

القطبين فيكون ا ه و ه د كل واحد منهما ربع دايرة فزه هو المنقلب الشتوي فيكون ا ه و ه ح كل واحد على

وقد معلوم فجميع ز د معلوم ويوتر زاوية ز ا د فهي والباقية معلومة وايضا فليكن في هذا الشكل ب د نصف

دايرة البروج و ب د السنبلة و د الخريفية و ا ه ح نصف دايرة معدل النهار وعلى قطب نصف دايرة من الكتاب

ح ه ط ح فقد مر ا ب ح د على قطبي دايرتين ا ه ح ك ه ط ح فا ح و ح ربع دايرة و ا ه لا محالة ربع دايرة وليكن نسبة جيب

ب ا الى جيب ا ح وهما معلومان مولفة من نسبة جيب ب ز الى جيب ز ط وجيب ه ط الى جيب ه ح و ب السنبلة

معلوم و الطالع وهو ط معلوم فز ط معلوم و ه ح الربع معلوم فه ط وهو المطالع معلوم



و ه ك معلوم فزاوية ك ه ط معلومة وهي المطالع ويكون زاوية العقرب معلومة

وزاويتا الثور والحوت الباقيتان عن قايمتين معلومتين وايضا ان انزلنا ب

اخرا اخرى من النقطة علمت الزاوية وعلم مقابلها في الجهة الاخرى من النقطة

ومقابلة من جهة المنقلب فعلمت الزوايا كلها واما الزوايا الحادثة عن المايل وافق الاستواء فمن انها

يكون كالتي عن المايل ونصف النهار واما التي في العرض فنقول ان الزاوية التي يحدث عن الافق وقوس

من المايل لها بعد محدود من نقطة استوائية والقوس طالعة مساوية لنظيرتها التي تحدث عن الافق وقوس

من المايل لها ذلك البعد عن تلك النقطة بعينها فالقوس تحت الارض فليكن ا ب ح د



لنصف النهار و ا ه ح معدل النهار و ب ه د الافق و م ك قوس من المايل

فوقانية و ز ح ط اخرى تحتانية مساوية له و ز نقطة الاستواء الخريفي و ط لعينه

و ك هي بعينها تحت الارض فنقول ان زاويتي ه ح ز ه ك ك متساويتان لان ه ح م

ز ك متساويتان وذلك لانه قد تبين ان مثلثي م ك ز ه ح متساويا الاضلاع والزوايا وانه لا اختلاف بين ان

يجعل قوس ه ك قوسا غير قوس ز ل مساوية لها وبين ان يجعلها هي بعينها غاربة وايضا كل نقطتين تقابلتين

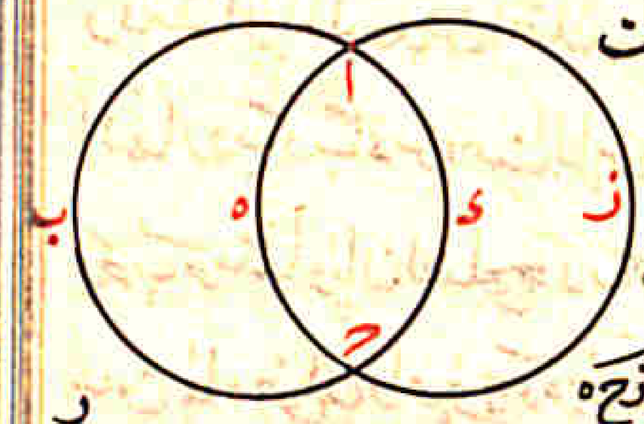
من المايل مع الافق بالزاوية الشرقية والغربية التي يقابلها من تحت مساويتان لقايمتين فليكن دايرة

الافق ا ب ح د ودايرة المايل ا ه ح ز ويتقاطعان على ا و ح فلان زاويتي ز ا د ز ا ه مثل قايمتين و ز ه د مساو

ل ز ا د فزاويتا د ا ه ز ح ز معادلتان لقايمتين وان كانت الزوايا التي يكون عند نقطة مساوية البعد عن

الاستواء وعند افق واحد طالعة وغاربة ومتساوية فالزاوية الشرقية والغربية مجموعتين من كل نقطتين

متساويتي البعد عن انقلاب واحد مساويتان لقايمتين واعني بالزاوية الشرقية الشمالية التي في جهة



المشرق والغربية الشمالية التي في جهة المغرب فاذا علمت الشرقية علمت

الغربية لانها ما بقي بعد قايمتين وقد يمكنك ان يفهمها من اشكال

اول هذا الباب فان نقطة ح بحد بعدا من المنقلب بحده نقطة

ك بعينها وكانت زاوية ز ه ح مثل زاوية ه ك ح فيبقى م ه ك الغربية مع ز ح ه

مثل قايمتين اذا كانت م ه ك مثل قايمتين فلنرسم بحيث يكون القطب ارتفاع ا لو دايرة ا ب ح د لنصف النهار

و ا ه د شرقي الافق و ه د ربع معدل النهار و ه ب ربع المايل على ان ه النقطة الخريفية و ه ح ربع المايل على

ه النقطة الربيعية فيكون ح الشتوية و ب الصيفية وقوس د ه معلوم لانه ما بقي بعد طرح ارتفاع

القطب و ح د و ب د معلومان لانهما غاية الميل فح د معلوم و ب د معلوم و ه قطب نصف النهار فهذه

الزوايا الواقعة عنده كلها معلومة فزوايا مبدأ الميزان والحمل معلومة ولنطلب مثلا



ان نعلم زاوية الثور الشرقية وليكن ا ب ح د دايرة نصف النهار وليكن ب ه د

نصف الافق الشرقي و ا ه ح نصف دايرة البروج وليكن ه اول الثور وقد

بينا في هذا الاقليم وهذا المطلع على ما نعلمه ان الوتد الارضي يكون نزا من

السرطان فقوس ه ح اذن اقل من الربع فلنعمل على قطب ه ببعد ضلع المربع وهو ه د قطعة ط ح ولنتم ه ح ح

ربع دايرة فيكون قوسا ه ح ح ط ح د ربعين اذا قوس ه ط تمر بنقطتي ز ح ط لان ه قطب ز ح ط ثم دايرة

الافق مارة على قطب الافق لا محالة فيكون قطب ز ح على افق ب ه د ومثل ح معلوم فالباقي وهو ح د معلوم

وايضا ارتفاع القطب معلوم فبعد ل عن الافق معلوم ونقطة ح وهي على تسعين من ه معلومة وبعدها عن

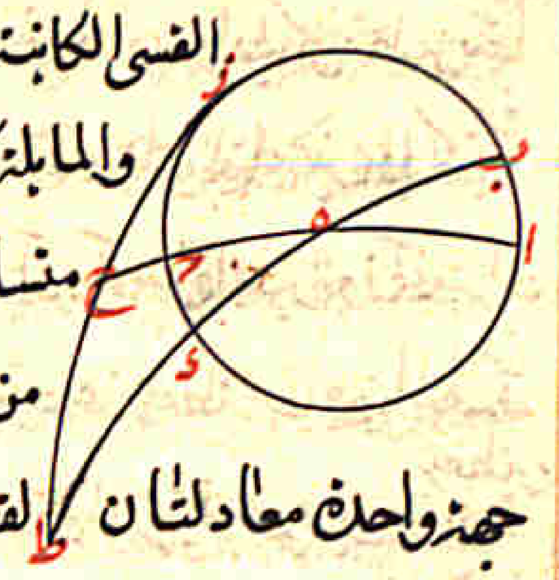
معدل النهار معلوم بعدها من معدل النهار وبعد معدل النهار عن ا معلوم لان ارتفاع القطب معلوم و ز

قطب الافق من تحت وهي سمت الرجل بقي قوس ز ح معلوما ونسبة جيب ه د الى جيب د ط مولفة من نسبة

جيب ه ح الى جيب ح ح ونسبة جيب ز ح الى جيب ز ط لكن قوس ه د هو ما بقي من الربع بعد طرح سعة

المشرق للدرج وهو قوس الافق لاول الثور بالبلد و د ط تمام تسعين منه و ه ح ح ح معلومان فز ط

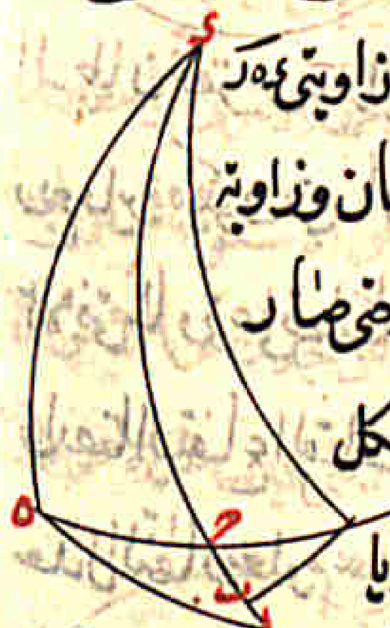
معلوم فيبقى ح ط معلوما وذلك بالجنوب فيصير زاوية ح ه ط معلومة وفي بيان مقادير هذه الزوايا مقاد



القسي الكائنة من الدائرة المارة بقطبي الافق التي بين سمت الراس وبين تقاطع هذه الدائرة
والمايلة كابرى عن قريب فنقول كل قوسين متساويتي البعد عن انقلاب واحد
متساوي الزمان الى متساوى القوسين المواتين المرسومين بحركتهما من
من النقطتين على جنبتي نصف النهار شرقا وغربا فالزاويتان اللتان من
جهة واحدة معادلتان لقائمتين وقوسا السهم اليهما متساويتان فليكن اب ح من نصف النهار
وب نقطة سمت الراس وح قطب معدل النهار وقطعنا اه اذ ح انقلاب واحد وهو من انقلاب اوك
وك متساويا البعد عن انقلاب بل من قطب ح وزمانا نحو اك اد واحد وقوسا ح ك ح د من قطب معدل
النهار وب ك ب د من سمت الراس متساويان فلان ا ك ا د متساويان فزاويتا ح متساويتان وضلعا
ك ح ب ح متساويان لضلعي ح د ب ح فقاعدتا ك ب ب د متساويتان والزوايا المتناظرة متساوية وقد
تبين بما مضى ان زاويتي ح ك ه ح ك ا معادلتان لقائمتين ولكن ب د ح مثل ح ك ب يحصل ب ك ا ب د ه



معادلتان لقائمتين وذلك ما اردنا ان نبين وايضا كل نقطتين من البروج
يكون تارة شرقية من نصف النهار وتارة غربية ببعد سواء والزمان سواء
فالقوسان العظيمتان من سمت الراس اليهما سواء ومجموع زاويتي القوسين الشرقية الموصوفة والغربية
التي بازائها الى جنوب المغرب التي بازائها مساو لضعف الزاوية الحادثة عن النقطة عند نصف النهار ان كانتا
جميعا عن سمت الراس شماليتين او جنوبيتين ولتبين لهما جنوبيتين وليكن اب د ز قطعة نصف النهار وح سمت
الراس ود قطب معدل النهار وليكن اه ز ب ح ط قطعتين من المايل ونقطتا ه وح تلك النقطة شرقية وغربية
ولنخرج اليهما من سمت الراس والقطب قسي ه ز ح ز ه د ح د ونبين بمثل ما مضى ان مثلثي ه ح د ح ده متساويا
الزوايا والاضلاع لتساوي زاويتي د ومساواة ده لدح فيكون قاعدتا قوسي السمت وهما ه ح ح ز متساويتين
فاقول ان زاويتي ح ه ز ح ز ح متساويتان لضعف ه ز الكائنة من نصف النهار لان زاويتي ه ز
ح ز اللتين من تقاطع فلك البروج ونصف النهار على نقطة واحدة متساويتان وزاوية
ه ح مثل زاوية ح ه ح فزاويتا ه ح ح ز مثل زاوية ه ز فاذا اضيفت الى ه ز حتى صار
ه ز ح ز كان ضعف ه ز ولنضع النقطتين شماليتين عن نقطة ح في هذا الشكل

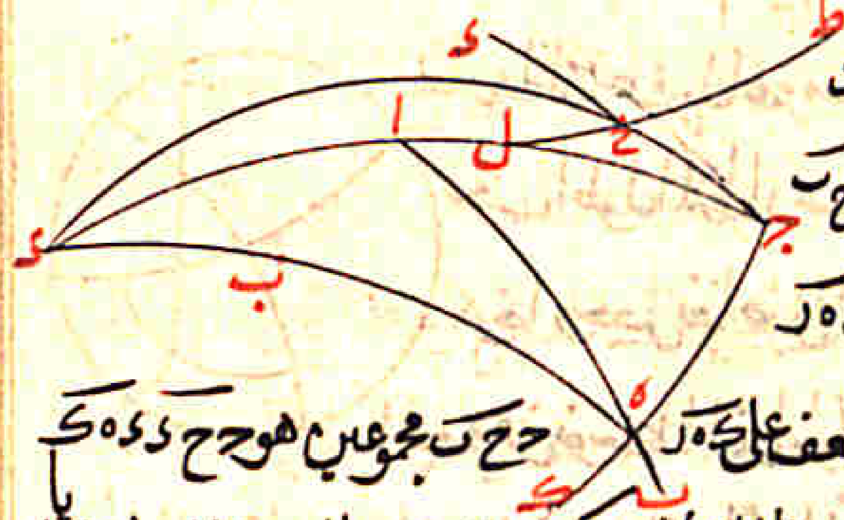


وهما اب فلان زاوية ه ز هي ح ب وه ك هي ح ك لانك تعلم بمثل ما علمت ان زوايا
مثلثي ه ح د ح متساوية على التناظر يبقى ه ز مثل ح ك فجميع ك ح ب مثل جميع ه ز
ه ك فاذا اضيف الى ك ح ب ك ز الباقية من ه ز كان ضعف ه ز ولنضع في
مثل هذه الصورة احدى النقطتين وهي الشرقية عن توسط السماء لتكن نقطة ا
جنوبية من السمت والغربية عنه وليكن نقطة ب شمالية منه فاقول ان زاويتي ح ه ز



السمت

ك ح ب مجموعتين اعظم من ضعف ه ز بقائمتين لان زاوية ه ح مثل ه ح ح لتساوي اضلاع المثلثين على
ما علمت فزاوية ه ح مع ه ح ك مثل قائمتين وه ز هي ه ح ب لانهما الزاويتان الموصوفتان وقد حدثتا من
تقاطع قسي القطب ونقطة باعيانهما من البروج في الحسن فيضعف ه ز الى ه ح ح وه ح ب الى ه ح ك
فيكون ضعف ه ز وه ز هو ب وه ح ب اضيف الى المجموع ه ح ه ح ك فهما معادلتان لقائمتين فكان ح ه ز
لح ب فكان جميعه ضعف ه ك وقائمتين فاذن ح ه ز لح ب يفضل على ضعف ه ز وهو ه ز وه ح ب بمعادلتين
لقائمتين وهما ه ز ح ب واما ان كان بالعكس فكانت



نقطة ا شمالية وب جنوبية كانت زاويتا ك ه ز ح ب
مجموعتين اصغر من ضعف ه ز بقائمتين لان ضعف ه ز
هو ه ز ح ب لانهما متساويتان وفضل هذا الضعف على ك ه ز ح ب مجموعتين هو ح ده ك
وهما معادلتان لقائمتين لما عرفت فقد يسهل من هذا البيانات كيفية وجود السبيل الى معرفة زوايا
الحادثة من المايلة والمارة على سمت الراس ومعرفة القسي المستقرة في هذه الدائرة اذ كانت الزوايا والقسي
التي على دائرة نصف النهار والافق معلومة وليكن المطلوب اولا معرفة الزوايا الواقعة منهما اعني من السمتية
والمايلة على الافق مثال ذلك ليكن دائرة ا ب ح د لنصف النهار وب ه د للافق وا سمت الراس وقطب الافق
وز ه ح قطعة من المايل مفروضة معلومة الحد ودوار ارتفاع القطب لو واذا كانت ز نقطة درجة توسط
السماء فدائرة ا ب ح هي دائرة سمت الراس بعينه المارة على ز فلان نقطة ز مفروضة فزاوية ز معلومة كما
بينا ولان مثل ز معلوم وبعد معدل النهار عن ا معلوم وا ز معلوم ولنمر دائرة ا ه ح لسمت الراس على
المطالع وهو ه وهو معلوم ونقطة ا قطب فقوس ا ه ربع وزاوية ا ه د قائمة وزاوية تقاطع المايل والافق
معلومة وهي ه ح فجميع زاوية ا ه ح معلومة فالقسي الموترة للزوايا معلومة وكذلك ان كان المعلوم نقطة
بينها وبين نصف النهار من الساعات معلومة اعني القوس من الدواير

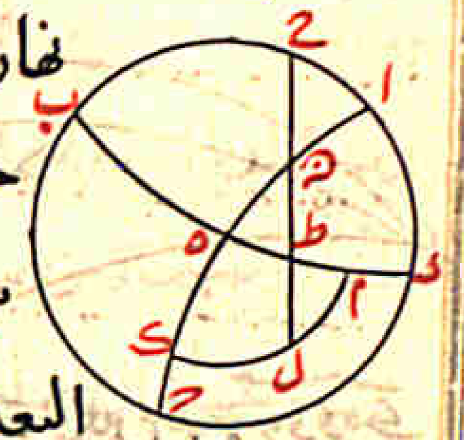


المتوازية وليكن بدل نقطة ز نقطة على نصف النهار هي نقطة ح
وهو راس السرطان وليكن ذلك شرقية عن نصف النهار والقوس بينهما
من المتوازية ليكن ساعة واحدة فيكون زمن الجوزا معلوما لما تقدم
والطالع وهو ط معلوم ولنمر على ا وح دائرة سمتية الى ه ح فلان قوس
ط ح ز معلوم وح ط معلوم وا ز لما تقدم معلوم وقوس ب ز باقي الربع معلوم



ونسبة جيب اب الى الجيب ز ا المعلومين مؤلفة من نسبة جيب ا ه المعلوم
الى جيب ه ح المجهول ومن نسبة جيب ط ح المعلوم الى الجيب ط ز المعلوم
فنعلم ه ح وا ح وهو قوس السمت ونريد ان نعلم زاوية ا ح ط فلتكن د على قطب ح

وبعدو بز المربع فقطعة كم من العظيمة فلان قوس اه حمرت نقطتي ه طم وكل لم فه م كم ربع
دايرة ونسبة جنب ه ح المعلوم الى جنب ه ك المعلوم لان ه ك بل في الربع مؤلفة من نسبة جنب ح ط
المعلوم الى جنب ط ك المعلوم ونسبة جنب لم المجهول الى جنب كم المعلوم فصار م ك معلوما فزاوية
ك ح ل معلوم فيبقى زاوية اح ط معلومة وكذلك يستخرج واحدا واحدا من النقطات ثم رسم للامور
الجزئية بهذا الطريق جداول في اقليم اقليم وابتدأ من الدايرة الموازية التي تمر بحر بما روى التي طول
نهارها ثلثة عشر ساعة مستوية واستمر على تفاضل بنصف ساعة حتى انتهى الى
حيث طول النهار ست عشرة ساعة استوائية ودوّن في كل عرض برجا
برجا وجعل تفاضل العروض بنصف ساعة وجعل الاوضاع متفاضلة
البعد عن توسط السما ساعة ساعة وجعل في نصف الاول الطول الذي عدد



الساعات الاستوائية للبعد عن انتصاف النهار على ان مبدأ البروج على دايرة نصف النهار وفي
الثاني مقادير للعشى بين المايل وسمت الراس وفي الثالث مقادير زوايا التقاطع شرقية وفي الرابع
غربية على ان يذكر ما مضى اما باحد الزوايا شما لية من التقاطع وعلى ان القايمة تسعون جزءا واما البلاد
وعروضها واطوالها فعندنا نصف لها كتابا مفردا او كانه كتاب في جاوفراغنا ه آخر المقالة الثانية

المقالة الثالثة

الحركة الوسطى هي التي يكون او يفرض في ازمنة متساوية متساوية وهي حركة الكواكب التي يفرض في
مداره الذي يخصه ويشتمل على الارض من حيث يتساوى في ازمنة متساوية ويكون اما للكوكب
بنفسه واما بجرم كري حامل للكوكب بامل اماه في البروج بحركته التي يتحرك بها فيفصل في ازمنة متساوية
قسيا متساوية وزوايا عند المركز الذي لذلك المدار متساوية ويسمى هذه الحركة الحركة المستوية
فلو كانت الكوكب يتساوى حركاتها في الازمنة المتساوية وحركات ما يحملها بالقياس الى فلك البروج حتى
كان يقطع منه في ازمنة سواء قسيا سواء لكانت الحركة الوسطى المستوية كافية في التقويم لكنها
ليست كذلك فانها اذا قيست الى فلك البروج لم يوجد ما يوازي الكواكب المتحيرة بحركتها في ازمنة
متساوية منه قسيا متساوية بل مختلفة تارة اقل وتارة اكثر ويكون مسيرها الوسط بين الاقل
والاكثر المرئيين بالاختلاف ولهذا يسمى وسطا والاختلاف يقع من وجوه سنذكرها ولكل كوكب
مدار يرسم فيه بحركات متساوية في ازمنة متساوية اما موجودة واما مفروضة والمسير المقوم هو المحقق
بالقياس الى فلك البروج وربما اجتمع في حركات الكواكب اختلافات فوق واحد الا ان الاختلاف
الذي للشمس هو واحد كما يذكره والسبيل المشهور في استخراج المسير الوسط ان يطلب المدة التي في
مثلها يعود الكوكب الى حالة واحدة دايما اي الى نقطة واحدة او نقطة مختلفة تفضيل على الدواير التي

يبقى متساوية سواء كان في دور واحد بعد اخرى او يكون يختلف عوداته المتتالية اختلافا له نهاية
ثم يعود من راس فيبتدئ باقل ما كان ابتدا اولا من الاختلاف فيعود اختلافاته بحالها على ترتيبها الى
آخرها فيكون مكان العودة الواحدة عودات محفوظة وليست في جملتها عودة الاختلاف فاذا حصل
زمان في مثله يعود الكوكب دايما الى نقطة واحدة او نقطة فيما بينها متساوية او يعود اختلافاته
دايما كان كما ذكرناه جعلت تلك المدة اياما او ساعات وقسمت العودة الواحدة التامة او المتفاوتة بقوس
متساوية العودات لما فيها من عودات الاختلاف المتشابهة عليه فما خرج فهو حصة ذلك اليوم او الساعة
ثم يعرف من ذلك حصة الشهور والسنة والسنين من المسير الاوسط فاذا امكن ان يعرف الوسط من هذا
الطريق لم يعدل عنه الى معونة من طريق غيره واول ما يطلب في ادراك المسير الاوسط العودة الى نقطة ثابتة
واحدة او نقطة ثوابت فيما بينها متساوية فان وجدت العودات على هذه الصورة هو ذا يكون في
مدد متساوية اقتصر على ذلك في استخراج المسير الوسط والا طلب الوجه الثاني ثم الثالث الذي سيظهر
في موقعه والنظر في امر الشمس مقدم على النظر في امر ساير الكواكب اذ الوصول الى احوالها غير ممكن الا بعد معرفة
مسير الشمس ومكانه على ما تبين فاسد ابطلميوس بتحقيق مسير الشمس الوسط ولما تتبع ارصاده وجد الشمس لا
يختلف عوداتها الى نقطة واحدة ثابتة من نقطة فلك البروج الذي المتقوم بالقياس اليه اختلافا قدر اذا
وان اختلف ارصاده وجد السبب فيه اما ذلك الالات الارصاد في قسمة ووضع الالات الرصد وليس كالالات
في استعمالها والاشتغال بصد من وجه آخر غير حقيقي والرصد الحقيقي في مثل هذا ان يحصل
عودته دايما الى النقطة الثانية من فلك البروج واولاها نقطة الاعتدالين والانقلابين
خصوصا اذا كان الحامل للكوكب لا يتحرك حركة اخرى بسبب حركة اوجه وينظر هل هي مدد متساوية
فان وجدت استخراج المسير الوسط على ما قيل اولا لكن بطلميوس وجد في ارصاد الشمس متساوية ووجد
ذلك في مدة سنذكرها بعد ووجه هذا الرصد ان يتخذ حلقة من نحاس او غيره يحيطها اربعة سطوح
مسطحة بالحقيقة كل سطحين متقابلين متوازيان ينصب على قاعدة ويتقن نصبا محكما اما في
سطح معدل النهار وهو منتصف ما بين الانقلابين على ما قيل وعرف رصده وهذا اسهل رصدا
او في سطح الدايرة الموازية لمعدل النهار المارة باحد نقطتي الانقلابين او في دايرة شيئا اي
الراصد من الدواير الموازية التي يفعلها النقطة المرسومة على دايرة البروج ان امكن ومعنى النصب في
سطحه ان يكون كانها دايرة مرسومة في بسط تلك الدايرة حتى لو اخرج قطر هذه الداخلة من الجانبين
امكن ان يصير قطرا او وترا لتلك الاخرى ثم من المعلوم ان الحلقة اذا كانت على هذه الحلقة ونصب هذا
النصب اما في سطح معدل النهار او في سطح دايرة من الموازيات ثم تمر على نقطة الانقلاب او غيرها ان
الشمس اذا حصلت في نقطة الاستواء او نقطة الانقلاب ينطبق ظل الجانب الذي يلي الشمس على

تربيعها
وان كان كما ذكرناه
استقصاء

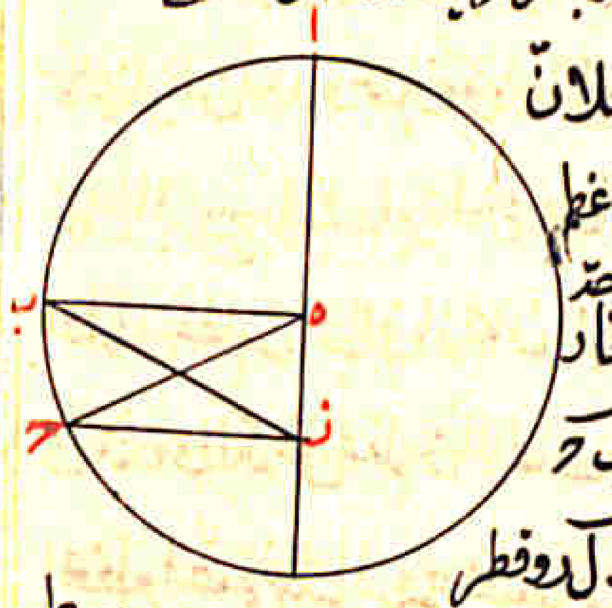
الجانب المقابل له انطباقا تاما ولم يقع على سطحى جهتى الشمال والجنوب البتة بل انما الجانبين جميعا
فعرف حينئذ ان الشمس وافت النقطة وكذلك ان جعل على الحلقة عضادة ولسان ويكون العضادة
مضد ما بحيث يدور مع الشمس وهذا الرصد يصعب اعتباره اذا اتفق ان كان حصوله مركز الكوكب على
النقطة المعتبرة ليلا فلذلك يحتاج ان يستعان ايضا بالرصد الاخر وهو الذى ذكرناه فى باب استخراج الميل
فانك قد علمت ان غاية الارتفاع الذى يكون لبلوغ الشمس غاية الميل الشمالى وغاية الانحطاط التى يكون
يكون لبلوغ الشمس غاية الميل الجنوبى اذا قسم بنصفين حصل منه الموضع الذى اذا كان الشمس فى حقيقة
معدل النهار كان ارتفاعه بقدر ذلك فاذا وقع ليلا نظر الى مقدار التفاوت بين ارتفاعى نصف النهار
المتقدم ونصف النهار المتاخر الى مقدار التفاوت بين ارتفاع نصف النهار المتاخر الى الارتفاع المستحق
لمعدل النهار فيكون نسبة ذلك التفاوت الى التفاوت الاول كنسبة الزمان الذى بين وقت حصول الشمس
فى النقطة المطلوبة الى الزمان الذى بين نصفى النهارين بالتقريب لكن استعمال الرصد الانقلابى
صعب فى الوجهين جميعا لان غاية الارتفاع وغاية الانحطاط تثبت زمانا يسيرا لا يظهر له اختلاف تفاوت
الميل عند المنقلبين عن الجنبتين ثم انهم لما اعتبروا عودات الشمس الى النقطة الاربع وجدوا العودات
فى ازمنة متساوية وكذلك وجدها برخس الا عند عودات خريفية حكى انها خالفت ربع يوم ثم وافقت فيها
وجعل بطليوس السبب فى ذلك احد الامور المذكورة من خطاء فى قسمة الالة او نصبة حتى انه اذا
وقع الخطاء فى ست دقايق وهى عشر درجة واحدة وهى احد اقسام الدرجة كان فى خلقتهم فلذلك
جعلها فى الكتاب دقيقة واحدة امكن ان يخالف الحق بنصف يوم لان الشمس اذا اضاءت عن النقطة
الاستوائية ربع درجة فعلت مثل ست دقايق وذكر انهم ربما نصبوا الالات بالحقيقة فى اول الفصل ثم
تركوها فزالت ولم يتعهدوا التسوية بها عند كل رصد وكذلك ذكر ان الحلقة التى يكون بالاسكندرية
اختلف اضاءتها واظلالها يوم الاعتدال حتى وقع فى ذلك مرتين اى بعضها فى وقت وبعضها فى وقت آخر
فلم يكن ذلك فيها كلها فى وقت واحد لكن بطليوس ذكر ان ارصاده الكثيرة وارصاد ابرخس المستقصاة
والتى هى اكثر عددا اتفقت على ان مدة العودة يكون متساوية وانها فى ثلثمائة وخمسة وستين يوما
وقريبا من ربع يوم نقص منه قليلا مما سنذكره وهو مما لا يوقف عليه فى الارصاد القريبة ولا يوجب الوصول
اليه الا الارصاد المتباعدة التى يجتمع منها اختلاف ذو قدر بل الذى يكون منها فى الارصاد القريبة
شبيهة بما يوجبه اختلاف نصب الالات والزلل العين المتمكن التحرز منه فيها على انه بين بالتقريب ايضا
مبلغ ذلك النقصان من ان احد ارصاد ابرخس وقابلها بارصاد نفسه اذا اعتماده على ابرخس اشد من
اعتماده على غيره واحد الارصاد الاستوائية لانها احوط والانقلابية اعسر امتحانا فوجد فى قريب من
ثلثمائة سنة برصد نقصانا عما يوجبه لو كانت العودة فى ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم بمقدار

يوم واحد فيكون حصة كل سنة جزء من ثلثمائة جزء من يوم فيكون زمان العودة ثلثمائة وخمسة و
ستين يوما وربع يوم الا جزء من ثلثمائة ومن يوم فيكون مائة وخمسة وستين يوما واربع عشرة دقيقة
من يوم وثمانى واربعين ثانية ثم امتحن ذلك بارصاد الاقدمين مثل ما طن واقطمن وبعدهما ارسطرخس
وجد الامر ايضا جاريا على ذلك المجرى ووجد ابرخس يوافقه ايضا على هذا فى عدة من كتبه فهذا طريق
استخراج المسير الوسط للشمس بالقياس الى النقطة الاربع واما عودته بالقياس الى الكواكب الثابتة
فانما يتوصلون اليه من جهتين احدهما برصد الشمس عند الطلوع او الغروب اذا ظهر كوكب درى من
الثوابت فرصد البعد بينهما بالالات التى يذكرها بعد والثانى ان رصد القمر فى وسط زمان الكسوف
وذلك الحين يكون مقاطرة للشمس بالحقيقة ويعرف موضعه من فلك البروج بسبب كوكب فان كان ليس له
اختلاف منظر فيسهل معرفة درجته بان يعرف ارتفاعه وسمته ويعرف عرض البلد فيظهر من ذلك موقعه
بالتحقيق من البروج على الاصول الموصلة واذا كان وسط الكسوف حيث لا عرض معه لمركز القمر فقد حصل
من ذلك معرفة درجة الشمس اذا لم يكن اختلاف منظر وان كان له عرض كان طريق ذلك اطول واقرب من
الخطا اى المقايسة مع الكوكب يوجب العودة بمدة اكثر من هنا فلهذا حدس ابرخس ان للكواكب
الثابتة حركة على قطب فلك البروج ولهذا اسرد بطليوس الرصد الكاين بالقياس اليها فانه لا فرق بين
ان يجعل سير الشمس بالقياس الى عوداتها نحو مقارنة الكوكب الثابت وهو يتحرك عن نقطة مفارقة
الشمس له او بالقياس الى كوكب زحل فيكون لها سنين مختلفة وهذا الاختلاف وان قل فى الادوار
المتقاربة فانه يعظم فى الادوار المتباعدة مع ان ذلك متعذر من وجوه وافحش ذلك الارصاد الكسوفية
التى رام ان يحصل بها مركز القمر بالقياس الى الثوابت ليكون الشمس على النقطة المقابلة له بالحقيقة
ثم ينظر كذلك الكسوفات مختلفة ليستخرج عودات الشمس فيعرف هل هى فى مدد متساوية او يخالفها
ما وجد بالطرف الاخرى وقد ذكر ابرخس انه لما حاسب رصدين للكسوف القمرى فوجد فى احد الرصدين
الكسوفين البعد بين القمر والسماك الاعزل متقدما على النقطة الخريفية بستة اجزاء ونصف و من
بعد احدى عشرة سنة وسبعة اشهر حاسب فى الرصد الثانى الكسوفى فوجد السماك الاعزل متقدما
على النقطة الخريفية بخمسة اجزاء وربع اذا كان القياس يوجب ذلك ثم من المحال ان يقال ان
السماك الاعزل فى هذه المدة سار هذا القدر فحدس وتوهم من غير حكم جزم ان الشمس لعل لها
اختلافا آخر غير الذى سنذكره لعل عوداتها فى ازمنة متساوية ليست متساوية واما بطليوس فقد
زيف هذا الطريق وذلك لان رصده لعودات الشمس فى نفس الوقت المذكور كان جاريا على القياس
المشار اليه وانما اختلف حكم هذا الرصد المفتقر فيه فى تحقيق مكان القمر الى تحقيق مكان الشمس فيجب
ان لا يتشكك فى الاصل بسبب الفرع المبنى عليه بل ان كان ولا بد فالشك فى الفرع ثم قد يقع للقمر من

اختلاف النظر ومن ذلك الاستر رصد الابعاد ما يقع به الخطاء وربما كان السبب وقوع احد الرصدين
على جهة مستقصاة ووقوع الاخر على جهة غير مستقصاة وقد يقع فى ترك استقصاء يعرف حركة
الشمس من النقطة الربيعية الى زمان وسط الكسوف على حكم مسيره الوسط على ان ابرخس نفسه قد علم
هذا ايضا فلم يجعل له اعتبارا ولا جزم على ان للشمس اختلافا آخر ولا غير حكم سنة الشمس عن المدة المذكورة
ولذلك لم تعد شيء من الاختلافات الواقعة بحسب الارصاد الاخرى الواقع فيها الزلل قال وانما كان غرضه
ان لا يترك شيئا من الاشياء التى عرضت له غير مفحوص ولهذا لذلك لما رصد ابرخس كسوفات اخرى
كان يقدم فيعرف موضع الشمس فيها بالحقيقة للكسوف ثم اعتبر اوساط تلك الكسوفات بحسب مقابلتها
لمركز الشمس استخرج منها مواضع الثوابت لما علم بعدها عن القمر فلم يخالف عودها ما يوجبه الارصاد
الاخرى يسيرا يعتد به قال واما انا فلما امتحنت على سبيل الاستظهار ما ظهر من ذلك بالقياسات الكسوفية
صادفتها غير مخالفة للواجب يسيرا يعتد به واقول ايضا يجب ان يراعى حال الشمس هل يقع له اختلاف منظر بان
يرصد فى بلاد متباعدة جدا فى الشمال او الجنوب هل يتفاوت ارتفاعها فى انتصاف النهار اكثر من مقتضى
اختلاف العروض ويرصد ايضا حيث يكون مسامتة للرؤس وحيث لا يكون من البلاد البعيدة عن ذلك
الموضع ويراعى تفاوت الارتفاعات هل هى على موجب العروض فان وجد لها اختلاف منظر عرف قدره
وحسب عليه وعلم ان الارتفاعات والاظلالات فى الخلو يخالف الحقيقى منها المرصود بقدر الحساب و
واعقال امر اختلاف المنظر وان ضر فى تحقيق مكان الشمس وتحقيق الوقت الذى يدخل فيه نقطة مفروضة
فليس يضر فى معرفة سنة الشمس ومدة عودها الى نقطة معلومة وذلك لان العودة اذا كانت فى الرؤية
مثل الاولى والبلد واحد يكون العودة فى درج البروج الى نقطة واحدة وان كانت غير النقطة التى توجبها
الرصد وبالجملة فاذا لم يعد الى نقطة واحدة لم يعد الى اختلاف منظر واحد فى الارتفاع الكائن عند
المنقلبين والاعتدالين ثم لما حصل مسير الشمس الوسط من هذا الوجه اراد ان يضع جداول يستغنى بها
من الحساب لكل واحد واحد من المدد قريب فيها مسير الشمس لساعة الى كذا ساعة الى سنة الى ثمانى
عشرة سنة الى تضعيفات ثمانية عشرة سنة حتى اذا اريد مسيرها الوسط لمدة مفروضة طلبت من الجدول
المخصوص بمثل تلك المدة واما السنين المجموعة او المبسوطة او غير ذلك من اجزاء المدد ما بان وجد المطلوب
مبينا بعينه فى الجدول اخذ ما بحياله من الدرج والدقائق والثوانى الى آخر ما وضع فان فضل شئ بطلب
الفضل كم هو وطلبه فى الجداول واخذ ما بحياله لم يزاده اليه حتى ينتهى الى تمام مدته فاذا حصل المسير الوسط
للشمس لم يكن ذلك كافيا فى تقويم الشمس وذلك ان الشمس لم يوجد قاطعة قسيا متساوية من فلك
البروج فى ازمنة متساوية بل روئيت تارة تقطع اقل وتارة تقطع اكثر كما سنذكر بعد وذلك ان مدة
حركتها الموجودة بالرصد من الاستواء الى المنقلب الصيفى مخالفة لحركتها منه الى الاستواء الخريفى وكذلك

وجد حركتها من الاستواء الخريفى الى الاستواء الربيعى اقل من مدة ما من الربيعى الى الخريفى وكذلك
فى القسى الجزئية ولم يمكن ان نقول انه تارة يبطئ وتارة يسرع فى الحركة اذا كان القانون فى الحركات السماوية
انها متساوية غير مختلفة بالقياس الى انفسها فان توهم او روى ذلك فهو بالقياس الينا فوجد لذلك الاختلاف
لا يخلو من احد وجهين ولا يعقل خارجا عنهما وهو انه اما ان لا يكون حركة الشمس فى دائرة مركزها مركز
فلك البروج بل فى دائرة اخرى مخالفة لها فى المركز فيكون الذى يحصل منها فى نصف البروج مثلا
الشمالى اعظم من الباقى اذا كان البعد الابعد فى الجانب الشمالى فيكون الشمس او اى كوكب كان يتحرك اما
فى مداره وفلكه ففى اعظم من النصف واما فى فلك البروج ففى النصف وفى الجانب الاخر بالضد فيكون
القطع لنصفى فلك البروج مختلفا والوجه الثانى ان لا يكون حركته على دائرة مركزها مركز البروج ولا على
دائرة خارج المركز بل يكون حركتها مركبا على دائرة مركزه لا يشتمل الارض بل هى فى كرة الكواكب الشاملة
للارض يتحرك فيها ويسمى فلك التدوير وتلك الكرة يجوز ان يتحرك مركزها على دائرة موافقة المركز
لفلك البروج ثم ان اتفق ان كانت حركة الكوكب فى اعلى فلك التدوير موافقة لحركة مركز فلك التدوير فى
الجهة رؤى الكوكب اسرع حركة من الوسط عند كونه فى الذروة من فلك تدويره وابطأ حركة من الوسط
عند كونه فى حضيض فلك تدويره لانه يتخلف لا محالة عن موضعه الذى لو سكن كان يكون فيه واذا استوى حركة
مركز تدويره على الحامل الموافق كان ذلك مسيره الوسط ان لو كان هو يتحرك بنفسه لا تابعا لحركة فلك تدويره
لا يتحرك البتة وانما يعرض من الزيادة والنقصان لانه يتحرك ايضا فى فلك تدويره وان اتفق ان كانت
الموافقة فى الجهة السافلة روى بالعكس وقد يمكن ان يكون مركز التدوير على حامل خارج المركز لا يستوى
عليه حركته فيوجب اختلافات عنده لكن حركات الشمس ليس يحس فيها من الاختلافات ما لا يكفيه احد الاصلين
اصل الخروج من المركز وللحركات عليه متساوية واصل وضع فلك التدوير وحركة الشمس عليه بخلاف حركته على فلك
موافق المركز الى المشرق وحركة مستوية لكن بطليوس قد اختار الاصل الاول لانه ابسط ووضعه وضعا
لا لضرورة حادثة البتة بل لاختيار ابسط الحركتين بعد ان بين ان حكم الاصلين فى جميع ما يعرض واحد
بعينه وبعد شرايط ومقدمات وذلك انه لا محالة يفرض فى كل واحد من الاصلين بعدا ابعد وبعدا اقرب اما
فى اصول الخروج عن المركز فان طرفا القطر المار على مركز الارض ومركز الخارج المركز يجد بعدا ابعد من الجهة
التى يقع فيها المركز الخارج وبعدا اقرب من الجهة الاخرى واما فى فلك التدوير فظاهر واضح وفى
اصل التدوير فان الكوكب اذا كان عند الوسط من البعدين المختلفين ولم يكن مال الى احدهما ميلا محسوسا
كانت الحركة المرئية مثل حركة مركز فلك التدوير فكانت الحركة وسطا ومع ذلك فان غاية الاختلاف انما
يكون هناك واعنى بغاية الاختلاف غاية ما يجتمع غاية الاختلاف وغاية ما يجتمع من التفاوت بين ما نوجبه
الوسط وبين ما يرى وقريب من ذلك فى حكم اصل الخارج فنقول انه اذا فصل قوسان متساويان احدهما من

البعد الابعد والاخر من البعد الاقرب فان الزاويتين اللتين يحدثان من القطرين ومن الخط الخارج من مركز فلك البروج الى طرفي القوسين اعظمها عند البعد الاقرب اما في اصل الخروج من المركز فليكن دايرة اب ج خارجة المركز ومركزها ه ومركز فلك البروج ن والقطر المار بالمركزين د ه ز ا والاوج ا والحضيض ز والقوسان المتساويتان قوسا اب ج د ووصلنا ه ب ه ج ن ب ن ج فلان



زاويتي اه ب د ه ج متساويان وزاوية اه ب الخارجة من مثلث ه ن ب اعظم من ه ن ب اعني ا ن ب فلذلك زاوية د ه ج اعظم منها فزاوية د ن ج الخارجة من مثلث ن ه ج اعظم كثيرا منها واما في اصل فلك التدوير فليكن ا ب ج الفلك الموافق المركز والمركز ه والقطر ا ه ج وحول ا فلك تدوير ط ك د وقطر ط ا د وليكن التدوير يتحرك من ا والكوكب من د الى جهة ب واذا كان الكوكب على ك اوه ط لم يكن مسيره الى تقطة ا و مكان الكوكب مختلفا ولكن اذا قطع ن ج زاد على المستوية بقوس ا ح ولك قطع من ط الى ك نقص بعينه من المستوية قوس ا ك اعني ا ح ون ج اعظم من ط ك لانا اذا وقفنا على نقطة ا مع ولي على ا ه ن كان قطر التدوير وقع مماسا للدايرة الموافق وقطع من جانب ز اقل من قطعه دايرة الموافق فالذي يقطع فيه ا ح اعظم من الذي قطع فيه ا ك واذا تحرك بخلاف هذه الحركة كان الامر بالعكس فليس اذن



مسيرها في القسي المتساوية متساوية بل تختلف اما في الوضع الاول فيكون الذي عند الاوج ابطأ والذي عند الحضيض اسرع واما في الوضع الثاني التي جهة الحركة موافقة فيكون بالعكس ففي اصل الخروج يكون الحركة التي يرى بطيه وقليلة عند الاوج والسرعة العظيمة عند الحضيض واما في اصل التدوير فان كلا الامرين ممكن بحسب وضعي جهة الحركة التي للكوكب في الاوج فان اتفقت الحركتان كانت السرعة عند الاوج وان تضادتا كانت عند الحضيض فلنبين ما ضمناه من ان العوارض من وضع الاصل واحدة اذا اشرطنا ثلثة امور احدها ان يكون نسبة الخط الواصل بين المركزين الى نصف قطر الخارج كنسبة نصف قطر فلك التدوير الى نصف قطر الفلك الحامل له الموافق المركز والثاني ان يكون ما يقطعه مركز التدوير من الحامل قوسا شبيهة بما نقطة الكوكب من التدوير في زمان واحد والثالث ان يخالف جهتا الحركتين في التدوير فاول ما يتفقان فيه من العوارض ان غاية الفصل الواقع من الاختلاف فيهما جميعا انما هو عند الربع المرئي من عند الاوج اما في الفلك الخارج المركز مثل اب ج حول مركز ه وقطره ا ه ج ومركز الارض عليه ن وجاز عليه ب ن د عمودا على القطر لتفصل فلك البروج بنصفين ووصل مع القطر المشترك ابا عاولنصل ه ب فاب بوتر زاوية اه ب بالحقيقة وزاوية ان ب بالرؤية ونسبة اب من فلك البروج الى اب في الخارج نسبة الزاويتين فالفصل بين الزاويتين هو الاختلاف ولان زاوية

انه ه خارجة هي تفضل على ن الداخلة بزاوية ب فزاوية ب تحد التفاوت بين الوسط في المعدل وهي زاوية فصل الاختلاف وكذلك يكون دايما زاوية المحيط فصل ما بين الخارجة والداخلة في المركزين المختلفين وزاوية التعديل فنقول لا يقع من الخطوط الواصلة في جانب ب زاوية الا اصغر من زاوية ب والا فليكن اما زاوية ط الى الاوج او ك الى الحضيض ولنصل اليه خطوط ه ط ن ط ه ك ن ك فزاويتا ه ن ب من مثلث ه ن ب المتساوي الساقين متساويتان وكذلك زاويتا ن ه ط من مثلث ه ن ط متساويتان و ن د اعني ن ب اقصر من ن ط كما بين في اقليدس ونظيره زاوية ط ن ك فهي اعظم من ن ط ك يبقى زاوية ه ط د اصغر من زاوية ه ن ب اعني ه ب ن وكان ونز ن د وهو ن ب اطول من ن ك فزاوية



ن ك د اعظم من زاوية ن د ك لكن جميع ك مثل جميع د فيبقى د ا اعني ه ب د اعظم من ه ك د فزاوية ب اعظم من جميع الزوايا على المحيط الا مقابلتها وقد بان من هذا ان قوس ا ب التي عند الزمان من اقل الحركة الاوجية الى الوسطى اعظم من قوس ب ج التي تحد الزمان الذي من الوسط الى اكثر الحركة الحضيضية وان التفاوت بينهما وبين قوس الاختلاف تحدها زاوية ب لان زاوية ب تزيد بها زاوية اه ب على قايمة وينقص بها زاوية ب ه ج عن قايمة واما على اصل التدوير فلنبين مثل ذلك وقبل الخوض في ذلك اقول يجب ان نعلم اولا انه ليس بعد الكوكب عن اوج التدوير ربع دايرة بحسب الرؤية وبحسب الحقيقة واحدا لان الذي بحسب الرؤية يشتمل على اكثر اختلاف ويقع الخط الخارج من البصر اليه مماسا الفلك التدوير ولو قطعه لكان لا يشتمل على اكثر الاختلاف لان كل قاطع فيمكن ان يوجد نقطة خارجة عن مقطعيه يوصل به البصر بخط مستقيم فيكون ما يوجبه من البعد عن مركز فلك التدوير اكثر فيجب ان يكون الربع الابعد نقطة من مركز التدوير مماسا واما المماس على الربع الحقيقي من الجهتين فيقع موازيا لقطر التدوير ولا يمكن ان يتصل بالبصر على الاستقامة فان البصر موضوع على القطر فان وقع خط مماس فيتصل بالبصر وقع دون موقع ذلك الخط وان وصل بين البصر وبين موقع ذلك الخط المماس المربع بالحقيقة وقع قاطعا للفلك التدوير اليه فيمكن ان يكون فصل وراءه ويجب ان يكون هذه المماسة من البصر ايضا دون مقاطعة التدوير والموافق وذلك لانه لو كان عند المقاطعة واخرجنا من مركز التدوير خطا اليها كانت الزاوية التي يحدث منها مساوية للتي يحدث عند المركز من القطر المار بالمركزين وذلك الخط الخارج من مركز التدوير لتساوي ساقي المثلث فلم يكن عمودا والا كان في مثلث واحد قايمتان ولا يقع هذه المماسة ايضا ابعد من نقطة المقاطعة لان المماسة لو كانت هناك لكانت الزاوية الكائنة منها ومن نصف قطر التدوير اعظم من التي عند المركز لانها قايمة فكان الخط الواصل بين المركزين اطول من هذا الخط المماس وهو مساو لبعضه هذا خلف وايضا لكانت الزاوية التي يحدث من الخط المماس وقطر التدوير قايمة

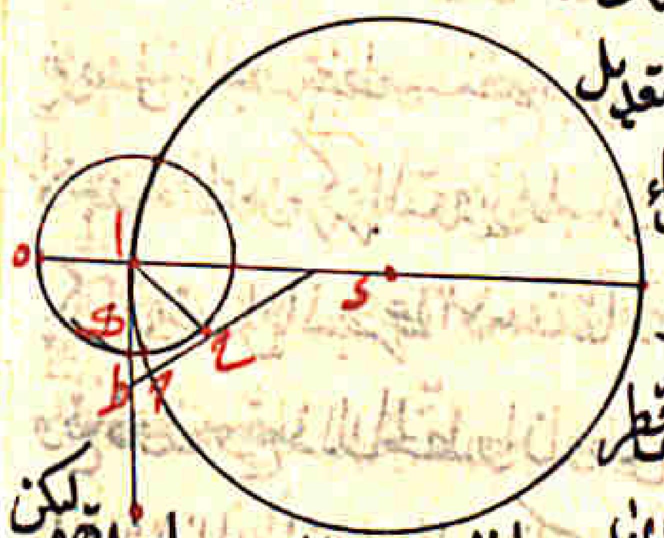
والمعدل ح

ضعف

مربع

الذي يحد البعد

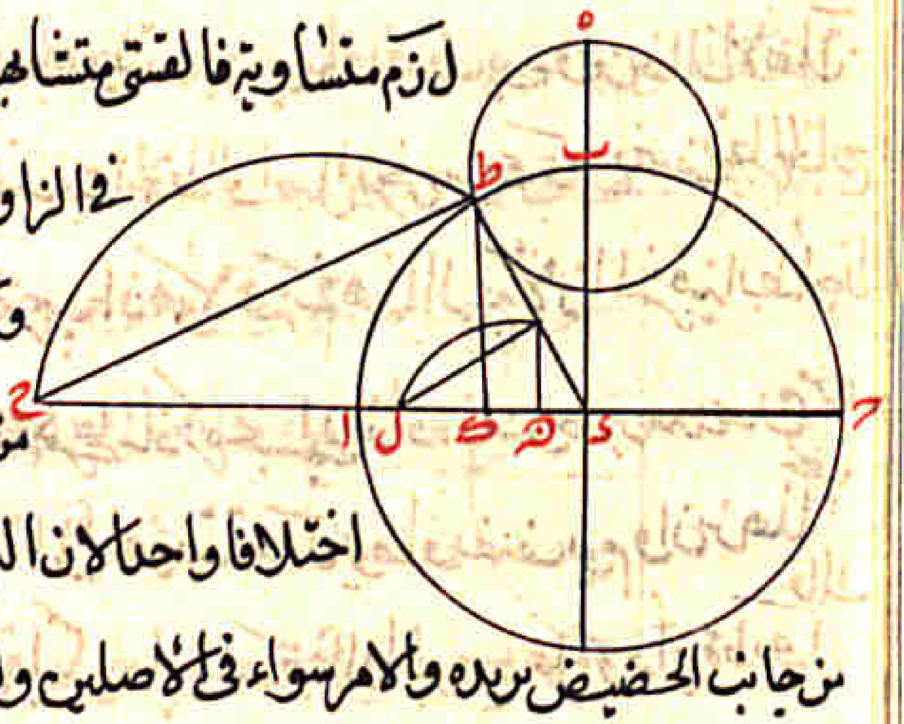
واعظم من نظيرتها الوقعت عند المقاطعة وكانت التى عند المركز من المماسة ايضا اعظم من التى عند المقاطعة لان التى المقاطعة يكون بعضا بعضها منها يبقى الثالثة اصغر من نظيرتها فى الاول فيكون فصل الاختلاف التى يوجب تلك الزاوية التى من المماسة اصغر من فصل اختلاف آخر وتلك زاوية غاية الاختلاف هذا خلف فقد بان ان موقعه دون المقاطعة التى من التدوير والموافق فبين من هذا ان قوس غاية الاختلاف اعظم من القوس المقدر بين مركز التدوير وقطع الموافق فليكن فلك اد ح هو الموافق المركز على د وه زح للتدوير على ا والقطر المار عليهما ع ا ب ى ز ا ه ونقطة الربع المرئى نقطة ح ونضع ان حركة التدوير على الموافق فقسم الحامل باقسام شبيهة باقسام حركة الكوكب على التدوير وكان زاوية ا ى ح التى بفعل الاختلاف بين المسير الوسط الذى عند ح والمرئى الذى عند ك وفرض ح على الربع بالرؤية فزاوية ى غاية فصل الاختلاف والتعديل واذا كان ى ح مماسا فا ح يقع عليه لا محالة عمودا فاذا اخرجنا على ا عمودا على القطر فعل الربع الحقيقى على ك كانت زاوية ك ا ح مساوية لزاوية ى فلنخرج ا ك لئلا فى زح على ط ويلتقيا لان مجموع زاويتى ى و ط ا ك اقل من قائمتين فلان زاويتى ط مشتركة وزاوية ا من مثلث ط ا ك مثل زاوية ح من مثلث ح ط ا يبقى زاوية ط ا ح مثل زاوية ى وهما فصل الاختلاف فبين من جميع هذا ان قوس و ح بحد الزمان من اقل الحركات الى الوسطى وهو اعظم من قوس زح التى يحدث من الوسطى الى اكثر الحركة والى الفصل بينهما ضعف ح ط اعنى قوس ك ا التى يشبهها وانما كان الفصل بالضعف لان احدهما ينقص به عن الربع الحقيقى والآخر يزيد به عليه وقد تبين من هذا ايضا ان فى الاصلين جميعا انما يكون الحركة شبيهة الوسطى وموافقة لها حيث يبلغ غاية فصل الاختلاف وليس اتفاق الاصلين انما هو على غاية الاختلاف فقط بل وعلى غاية الاختلافات الجزئية فى القسى الجزئية فانه يعرض ان احفظت الاصول ان يكون التعديل



واحدا فى الازمنة المتساوية اعنى بالتعديل فصل الاختلاف وسواء كانت النسبة فيهما واحدة ان كان نصف قطر التدوير مساويا للخط الواصل بين المركزين او كانت النسبة متشابهة اى كان نسبة نصف قطر التدوير الى الخط الواصل كنسبة نصف قطر الموافق الى نصف قطر الخارج ولنضع اولا النسبة واحدة ولكن ا ب ح الموافق ومركزه د وفلك التدوير على مركز ب وه زح الخارج ومركزه ط والقطر المشترك بين الموافق والخارج ه د ح ومركز التدوير قد قطع ا ب والكوكب قطع ك ز شبيهة ا ب ولنصل ط ز ى ب لان ب ك فلان ط ى ز ك كما فرضنا متساويان وط ز ى ب ايضا متساويان فالسطح متوازى الاضلاع فزاوية ط ز ى التى هى فصل الاختلاف فى اصل الخارج مساوية لمبادلتها ز ى ك وهو فصل الاختلاف فى اصل التدوير ايضا اى ك الداخلة مثل ا ط ك الخارجة المقابلة وز ك الخارجة ايضا فالقسى الثلث متشابهة ومكانا الكوكب فيهما واحد وفصل الاختلاف فيهما واحد فى زمان واحد وتبين هذا بعينه فى اى قوس فرض واما بيان ذلك



والبست متشابهة فليكن ا ب ح د الحامل وعلى ب فلك التدوير وقطع فلك التدوير ا ب وقطع الكوكب ه ز شبيهة لا ب وليكن مرة فلك الخارج اكبر من الحامل وهو فلك ا ح ط على مركز ك ومرة فلك اصغر منه وهو ل م على مركز ز والشرطان يكون نسبة نصف قطر التدوير الى اى الواصلين نسب اليه من المذكورين كنسبة نصف قطر الحامل الى نصف قطر الخارج ولنخرج ب ز وايضا د ز ع على م من قوس ل م الى من قوس ط ح ونخرج د ب الى ه الاوج فنقول ان هذه القسى كلها متشابهة فلان ز ه شبيهة با ب فزاوية ز ب ه مساوية لا ى ب فى ز د ا متوازيان وزاوية د ز ب من مثلث ز د ب مثل زاوية ز د ا المتبادلتان وزاوية د مشتركة بين مثلثى م د ه و ك ط ل وهما متناسبا الاضلاع المحيطة بالزاوية لاجل مناسبة اضلاعه لاجل تساوى الزوايا المتبادلة وتناسب الاضلاع المحيطة بها فان نسبة ب ز الى ع د و د ك الى د ط لما فرضنا ان نسبة ب ز الى ع د مثل نسبة د ا الى ك ط ونسبة د ه الى د ا فيصير الزوايا المتناظرة من المثلث متساوية فزاويتا ز د ب و د ط ك و د م ه متساوية فخطوط ب ع م ه ط ك متوازية فيصير زوايا ا د ح ط ك ل ز م متساوية فالقسى متشابهة وحينئذ يكون الكوكب مرئيا على خط واحد لا يختلف فى الزاوية وهو د م ز ط وذلك عندما يكون الكوكب على ط و م ود ا لنسبة هذه ونقول ايضا ان القسى المتساوية



من البعد الابعد والاقرب فى جهتين بحسب الرؤية يفعل اختلافا واحدا لان الذى يقع منها فى جانب الاوج ينقص التعديل والذى من جانب الحضيض يزيده والامر سواء فى الاصلين وليتبين ذلك فى اصل الخروج عن المركز لنخرج من مركز الارض وهو نقطة ز مقاطعا للقطر كيف اتفق مثل ع ز ب وهو لا محالة يفصل ى ح ا ب متساويين بالرؤية لان الزاويتين المقاطعتين متساويتان ونصل ه ب وظاهر ان زاويتى ى ز ب متساويتان لتساوى الساقين لكن زاوية ه ز اصغر من خارجة ى ز ح التى المسير المختلف عند الحضيض ومن زاوية ا ز ب عند الاوج التى هى مثل ز د ح التى عند الحضيض بزاوية ى وهو الفصل بين الذى يرى وبين الوسط فزاويتا ى و ب المتساويتان هما التفاوت بين الذى يرى وبين الوسط وبه كان الوسط اكثر من المعدل المرئى تارة واصغر منه تارة وهما سواء فان الزيادة والنقصان فيهما شىء واحد واما على اصل التدوير فليكن



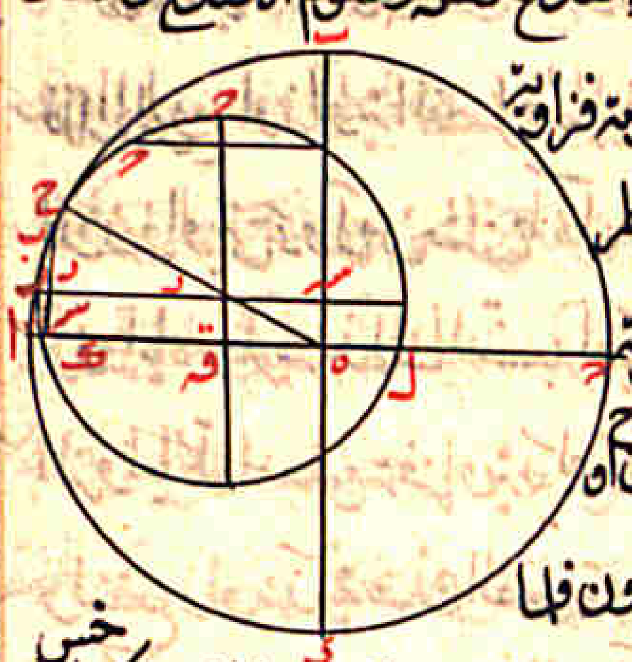
القوسان من فلك التدوير قوسى ه ز ط ح كيف اتفق بعد ان يفصلهما خط واحد خارج من ى الذى هو مركز الموافق فمعلوم انهما فى الزاوية متساويان اى يفعلان اختلافا واحدا لان فصل الاختلاف وهو زاوية ى فيهما جميعا واحد بعينه لكن القوسين فى الحقيقة مختلفان فلنصل ا ح ا ز فزاوية ه ا ز اعظم من ا ز ى اعنى بزاوية ا ى ح و ا ح ز اعظم من ى ا ح الداخل ولكن قد تبين ان زاوية ز

هي زاوية الحركة التي ترى عند الاوج لان الفصل بينهما وبين الخارجة التي هي آ التي للوسط هو زاوية ى وزاوية ز
ناقصة عن زاوية ه آ التي للوسط بزاوية ى واما عند الحضيض فزاوية الحركة التي ترى هي زاوية اح د مساوية
لا ز ح ويزيد على الزاوية الوسط الذي هو زاوية ط اح بزاوية ى ايضا ثم هي في الحقيقة ناقصة عن ه آ د بزاوية ى



وزائدة على ح اط بزاوية ى فاذن الجملة الوسطى في ابعد البعد يزيد على المرئية بمثل ما
ينقص في اقرب القرب عن المرئية اذ كانت النسبة هكذا ثم شرع بطلميوس في
تحقيق الاختلاف الذي للشمس فقال لما كانت عودات الشمس يكون في زمان سواء
وكان قطعها للارباع ليس يرى في زمان سواء وكذلك القسي المتساوية التي هي
اصغر من الارباع ليس سواء وكذلك القسي المتساوية التي هي اصغر من الارباع ليس سواء وكذلك القسي
المتساوية التي هي اصغر من الارباع ليس سواء بل كان سيرها المرئي مختلفا الا ان اختلافه في امكنة مختلفة
واحدة بعينها وكان اصل الخروج اولى وجب ان يطلب قانون تعديله على اصل الخروج وبدا بتقدير
الخط الواصل وموضع البعدين الابعد والاقرب من فلك البروج وذكر ان ابرخس لما عرف بالرصد ان
ما بين الاعتدال الربيعي الى الانقلاب الصيفي اربعة وتسعين يوما ونصف يوم ومن ذلك الانقلاب
الى الخريفية صب يوما ونصف استخرج منه ان نسبة الخط الواصل انه جزء من كد من نصف قطر الخارج
وان البعد الابعد يتقدم المنقلب الصيفي كد كه بالتقريب اذ هو لا محالة في هذا الربع لان المشرقية ابطأ جدا
واستحسن بطلميوس طريقة ابرخس وبين ان الامر على ما ذكره بحسب ارصاده فانه وجد برصد صحيح من
الخريفية الى الربيعية قح يوما ونجا ومن الربيعية الى الصيفية صد يوما ونصف يوم وان من هذا يجب
ان يكون الاوج وبسبب الخطوط على ما قال ابرخس فليكن دايرة ا ب ح فلك البروج على ه ودايرة ط ك ل فلك
الخارج عن المركز على ى وليتقاطع قطري ا ح ب د على قوايم واطرافها النقطة الاربع وليكن آ الربيعية و ب
الصيفية ومن نقطة ه خط ه ز ع موازيا لا ح يقطع ب د على س ه وبر موازيا لب د يقطع ا ح على قه وك
ز ى من المركز وقط من نقطة اخرى على قطر ا ح فخطوط ث اطول فعمود ط س من ط على نه الموازي لم ب يقع د ا
الدايرة فيقطع ز ش مثل ق ط ولنخرجه الى ك فينتصف ط ت لا محالة على س ه ولنخرج كذلك ح ث منصفا على ت
منصفا على ث فيكون ط ك ل م هي النقطة الاربع في الخارج و ط ك با زاء الربيعية و ك با زاء ب الصيفية و ل
البواقي وقد علم برصد بطلميوس انه كل م في كم مدة قطع فقد علم اذن اجزاءه من المسير الوسط فعلم نقصانه
كم من النصف وهو ضعف قوس ق ك وعلم ك ح نصفه وانه كم نقص عن الربع بنقصانه من قوس ك ت فقوس
ك ت معلومة وعلم برصد بطلميوس ك ط و ك ف معلوم فعلم ط ه للزيادة على الربع ولنخرج الخط الواصل
بين المركزين الى فلك البروج وهو ح ح فلان الحركة البطيئة في النصف الشمالي ومن الربيعين في ك ط فيه الاوج
وهو عند نقطة ح فلان قوس ط م معلومة وضعف ط ث معلوم فوتره ط ش ب معلوم ونصفه ط ش معلوم

لك معلوم فاذن قوس د ه المواز يان لهما معلومان وخط اربعة اضلاع فهو معلوم الاضلاع و ه ى و ر
القايمة وهو الخط الواصل معلوم وزاوية المركز بين المثلث معلومة فزاوية



ا ه ح اعني قوس ا ح معلومة فقد علمت نسبة الواصل الى نصف قطر
الحامل وعلم بعد الاوج من الربيعية والارباع من الخارج معلومة
وقد خرج مكان الاوج ونسبة الواصل على ما ذكر ابرخس فلما كان ا ح
الشمس لما كان نحكم ان اوج الشمس ثابت غير متحرك واما المتأخرون فلما
رصدوا في ايام المامون على هذه السبيل بعينها وجدوا اوج الشمس زايلا عن الموضع الذي ذكره ابرخس
على حسب حركة الكواكب الثابتة وكذلك وجدنا في رصدنا بعد تصنيفنا هذا الكتاب ثم شرع بطلميوس
في تبيين غاية الاختلاف وانها عند اسين وتسعين حرا وثلث وعشرين دقيقة من الاوج في الخارج او
في التدوير فبين اولا على اصل الخروج فلنخرج من ه مركز البروج عمودا على القطر الى ب ولنصل ى ب وقد
تبين ان ذلك يقع حيث يكون غاية فصل الاختلاف ومثلث ى ه ب معلوم الاضلاع لان نسبة
الى ى ه معلوم بالشكل الذي قبل هذا الشكل وزاوية ه قايمة فالزوايا البواقي معلومة فزاوية ب معلومة
وقد خرج بالحساب جزئين وثلثة وعشرين دقيقة بالاجزاء التي بها اربع قوايم ثلثمائة وستين جزءا وزاوية ى الخارج
معلومة فقوس ا ب معلوم وخرج بالحساب على ما ذكرنا وهو نهاية فصل الاختلاف



على الربع واما اصل التدوير فليكن ا ب ى الفلك الموافق و ه ب ر التدوير على ا د
ى ب ر المماس من المركز وا ز لا محالة عمود عليه ونسبة ا ر الى ا ى معلومة والمثلث والاضلاع
والزوايا على ما علمت معلومة فزاوية ى معلومة فقوس الفصل معلومة وزاوية ا ب الخارج
معلومة من جهة زوايا المثلث فقوس ه ب ر وهي البعد من الاوج معلوم وقد خرج على ذلك الحساب واما
كيف يمكن لنا ان نعرف تقويم الشمس في اى وقت شئنا فنقول انه متى عرفنا بعد المسير الوسط من الاوج عرفنا
ما يخصه من الاختلاف وعرفنا المكان المقوم من فلك البروج ولنجعل البيان الاول على اصل الخروج
فليكن ا ب د الموافق المركز حول ى و ه ر ح الخارج المركز حول ط وقوس ه ر معلومة ونصل ط ر ى ب فا ب من فلك
البروج هو المط وهو ما يرى منه بازاء ه ر ونخرج ز ط الى ك حيث يقع عليه من المركز عمود



ى ك فزاوية ك و ك ط ى مقاطعة ه ط ر المعلومة معلومتان وقوس ط ك
يكون قطر الدايرة التي يرسم عليها معلوم والمثلث على ما قيل معلوم بسبب
الاضلاع والزوايا و ط ى من اضلاعه معلوم النسبة الى ط ر فيكون ك ط
ط ر معلوم النسبة و ك ر معلوم بتلك الاجزاء و ك د معلوم وزاوية ك قايمة
فـ د معلوم والزاوية معلومة فزاوية ر الفصل معلومة وزاوية ا د ب معلومة يذهب ك ى ط المعلومة سواكك

من ح

فكان ح

حين وجد ابرخس ح

التقدير ح

لصح

معلوما فاب معلوم فاذا كان ه د بل حرا كان اب كح ما نقول ايضا انك ان وضعت المعلوم زاوية قوس
فلك البروج او زاوية الفصل فسائر ذلك معلوم منه فلنضع اولا زاوية د معلومة ولنخرج عمود طك على ا د
فلان زاويتي ه د ك من مثلث ط د ك القائم الزاوية معلومة وطد معلوم النسبة الى ط د فالمثلث اضلاعه
وزواياه معلومة بذلك النسبة ايضا وطد وطك معلوم وزاوية ك قائمة فلك د من مثلث ط ك د معلوم و
الزوايا كلها معلومة فزاوية د لفصل الاختلاف معلوم وزاوية ه ط ب الخارجة بل قوس ه د كله معلوم



ولنضع زاوية ز في هذه الصورة بعينها معلومة وطد وزاوية ن القائمة معلوم ايضا
بما ذكر في الشكل الذي قبله فمثلث ط ذ ل معلوم الاضلاع والزوايا وكان
اولا مثلث ط ك د معلوما من ضلعين وزاوية قائمة فزاوية د معلومة فزاوية
ط الخارجة معلومة فقوس ه د معلوم واما بيان ذلك من اصل التدوير
والمعلوم قوس من الاوج فليكن ا ب ح الفلك الموافق على د وعلى ا فلك التدوير
ه ب ح ط وقد اخرجنا ز الى ه الاوج وجعلناه د معلوما وليكن ثلثين جزا ووصلنا ز ا ز د واخرجنا
عمود د ك على ه ز فزاويتا ا و ك من مثلث ز ك ا معلوم وز ا معلوم فجميع اضلاع المثلث وزواياه كما فعل
معلومة وكان ا د معلوم النسبة الى ز فلذلك الملك ا فجميع ك د معلوم وزاوية ك قائمة وك د معلوم
فمثلث ز ك د معلوم الزوايا فزاوية د معلومة وخرجت كما في اصل الخروج فليكن البيان على اصل
التدوير والمعلوم اولا زاوية ز ا التي للقوس المرتبة من فلك البروج هي المعلومة ونخرج على ز د عمود
ا ك وزاوية ك قائمة وخط ا د وزاوية د معلومان فخط ا ك من المثلث معلوم فمثلث ا ك د لما نعلمه معلوم
الزوايا فزاوية د معطاه فيبقى زاوية ر ا ه معطاه فقوس ه د معطاه وايضا فلنضع زاوية د معلومة

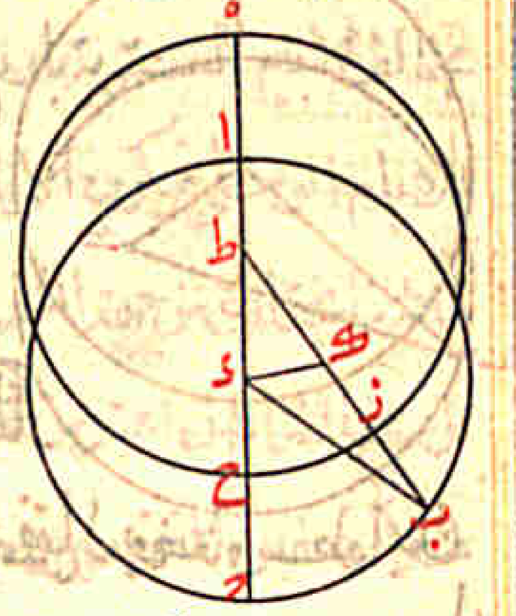


يكون على هذا القياس مثلث د ا ك معلوما وا ك وا ب معلوما وزاوية ا ك د قائمة
فالاضلاع والزوايا معلومة فزاوية ز معلومة ويبقى ايضا زاوية ز ا ه معلوما
بل قوس ه د وقد خرج بالحساب على ما قيل ههنا اول القسي من جانب الاوج
ثم لناخذ القسي من الجانب الحضيض ولنبين بار بعة اشكال اخرى ولنبدأ



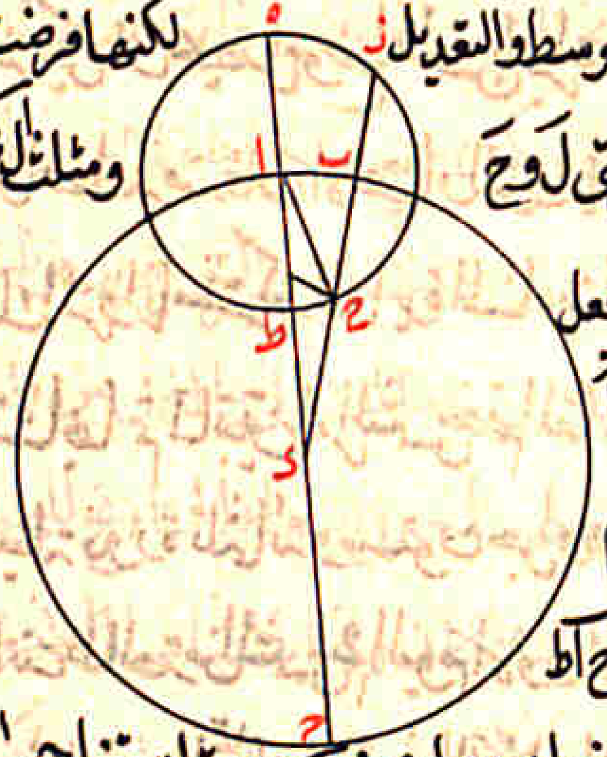
باصل الخروج فليكن ح د معلوما من ح الحضيض وهو
ثلثون جزا ولنصل ط د و د د ونخرج ط الى ب ونخرج من د الى ط د عمود د ك
فيصير كما بينا مثلث ط ز ك معلوم الزوايا والاضلاع و د ك معلوم وزاوية
ك قائمة فمثلث د ك ب ايضا معلوم الزوايا والاضلاع بل مثلث
ط د ب يصير زاوية ب د ح اعني قوس ب ح معلوما واما من جهة الزاوية
فلنضع اولا زاوية د معلومة ونخرج عمود ط ك يلقى ز د على ك فيصير كما تقدم

ط ك د معلوم الاضلاع والزوايا وكذلك ط ك ب ثم ط د ب يبقى زاوية ب ط ح معلومة وان وضعت زاوية ز وهي فصل
الاختلاف معلومة وزاوية ك قائمة وخط ط ك معلوم فيصير المثلث معلوم النسب وايضا ط ك وط د معلومان و
زاوية ك قائمة واضلاع المثلث ط د ك وزواياه معلومة فزاوية ط د ك اعني ب د ح اعني قوس ب ح معلوم وكذلك





جميع زاوية ط معلومة فط د ك فزط ح اعني قوس ز ح
معلومة وليس هذا بعينه على اصل التدوير
وليكن المعلوم اولا قوس ح ط من ط ح الحضيض
ولنخرج ح ك عمودا على ا د فلان ح ا وزاوية
المقوس ح ط معلومان وزاوية ك قائمة
فالزوايا واضلاع ا ح ك معلومة وعلى ما قيل زوايا واضلاع ح ك د معلومة فزاوية د معلومة فقوس ا ب
معلوم فاما من جهة الزاوية فليكن اولا زاوية ما ترى من فلك البروج معلومة ولنخرج ا ل عمودا على د ب



وزاوية ا ح ب زاوية ما ترى من فلك البروج لانها مساوية للوسط والتعديل لكنها فرضت
معلومة فيصير المثلثان اعني مثلث ا ل ح بمعرفة ضلع ا ح وزاويتي ل و ح ومثلث ا ل د
بمعرفة ضلعي ا ل وا د معلومين فيصير زاوية ح معلومة وايضا فلنجعل
زاوية د معلومة فيصير مثلث ا ك د بمعرفة ضلع ا د وزاويتي د و ك القائمة
معلوم الزوايا والاضلاع ويصير ايضا مثلث ا ك ح الذي هو معلوم
ضلعي ا ك ا ح وقائمة ك معلومة الاضلاع والزوايا ويبقى زاوية ح ا ط
معلومة ثم وضع حد اول الاختلافات القسي ليكون مفروغا منها بعد ما عرف كيفية استخراجها
واقتصر على الاختلافات التي يقع في نصف واحد بين البعدين اذ بين ان فصل الاختلاف في النصف
الاخر مساو ولنظر في هذا النصف اذ كانت القسي متساوية ولكنه في احدهما زايد وفي الاخر ناقص ولما
كان الاختلاف في القسي التي يلي البعد الابعد يكون اقل قسم الربع الذي يليه على خمسة عشر فخص كل
قسم ستة فوضع اختلافاتها على تفاضلها وكان الاختلاف في الربع الذي يلي الاقرب اكثر فقسمه على ثلثين



قسمة فخص كل قسم ثلثة فجعل تفاوت الاعداد ثلثة ثلثة فوضع في الجدول الاول عدد الحركة
والمسير من الاوج وفي الثاني منه عرضا عدد الحركة والمسير من الحضيض وفي الثالث
والرابع ما يصيب الاعداد المستوية من اجزاء الاختلاف في الزيادة
والنقصان ودقايقها ليزاد ان كان الوسط داخلا في الجدول
الثاني وينقص ان كان داخلا في الجدول الاول ثم طلب حاصل الشمس
بالحركة نصف نهار اول يوم ملك بخت النصر وهو الذي منه تاريخه وحاصل

الشمس وسطا في ذلك اليوم من التاريخ فيتبين موضع الشمس الوسط في استواء خريهي رصد من
البعد الابعد بهذا الشكل لكن النقطة الخريفية من الخارج نقطة ن وح الحضيض ولنخرج ط ك عمودا
على ا ب ى قوس د ت معلوم من فلك البروج لانه بعد الخريفية عن الحضيض فيكون

لبكن ح



زاوية الفصل معلومة وهي ز ويصير ايضا زاوية ح ط ك معلومة على ما مضى فيخرج
بالحساب قوس ح د ش ك فلما عرف وسط الشمس لهذا الرصد طلب المدة
بين هذا الرصد وابتدأ التاريخ فيطرح ما يكون فيها من الادوار التامة
عن نقطة الرصد فالقاها واخذ القوس الزايدة وعرف مبداها من فلك الخارج
وهو مكان الشمس في اول التاريخ بالرصد فانسه ثم علم كيف يقوم الشمس فقال يوخذ وسطها بمدة
ما بين الوقت والتاريخ ويزاد عليه الحاصل ويلقى الادوار التامة الى درجة الاوج فما بقي يدخل في جدول
الوسط ويوخذ ما بازاه من التعديل ثم يزاد التعديل او ينقص بحسب ما تحت كما بينا فظهر من جميع ذلك
انه يمكن ان يحصل موضع الشمس بالبراهين الهندسية واعلمنا انه سوا وضع فلك البروج مساويا للخارج
او اعظم منه فان الاعتبار للزوايا التي عند مركز البروج والمثلثات التي يرتسم على تلك الزوايا و
تلك الزوايا مشتركة للدايرة المساوية للخارج وللاكبر منها اذا كان على مركز المساوي ويكون القسي
متشابها ثم لما تبين امر الشمس ختم المقالة في تبيين الايام والليالي فقال انه قد يظن بحسب الظاهر ان اليوم
بليلة دورة ثلثماية وستون جزءا وهو اربعة وعشرون ساعة وهو عودة نقطة من فلك معدل النهار
كانت طالعة من الشمس في اليوم الاول او كانت معها عند انتصاف النهار الى خط الافق او خط نصف النهار
وخط نصف النهار اولى بذلك لان العودة اليه متساوية في جميع الاقاليم فهذا هو المظنون في خليل الا
ولكنه لما كان اليوم الحقيقي بليلته هو زمان عودة الشمس بالقياس الى دايرة الافق او خط نصف
النهار ثم الشمس يتحرك في اليوم والليلة المسير المستوي الوسط ه ط دقيقة بالتقريب فاذن عودة
الشمس زايدة على عودة النقطة التي كانت لتاخرها عنها فيكون اليوم بليلته الوسط شس زمانا و نط
دقيقة وهو اربعة وعشرون ساعة وتسعة وخمسين من تسعماية من ساعة لكن الشمس لما كان لها اختلاف
حركة كما تقدم فليست الزيادة اذن من قبل الشمس في فلك البروج واحدة ولا الزيادة المتساوية من فلك
البروج ازمانها ومطالعها ومحاذاتها على خط نصف النهار واحدة فاذن الايام بلياليها يعرض لها
نوعان من الاختلاف وهذا الاختلاف وان لم يكن ذا قدر في ايام قليلة فله قدر محسوس عند تكثر
الايام ولما كان غاية الفصل من قبل من اختلاف الشمس انما يكون حيث الحركة مستوية لا نظير لاختلاف
لكن المدة بين كل واحد من البعدين المختلفين وبين تلك النقطة توجب تفاوت اكثر التعديل وغاية
الفصل في الجهة الاخرى بالخلاف فيكون المدة في الجهة الاوجية زايدة والتعديل ناقصا وفي الجهة

هو مضروب تسعة في ثلثة
خمسة عشر جزء والملة هي
آخر ساعة واحدة في
ستين

الحضيضية ناقصة والتعديل زايدا اذ سلعه درجتان وثلثة وعشرون دقيقة ويضعف يخالف الحركة
المختلفة الحركة المستوية وذلك اربعة ونصف وربع بالتقريب ويخالف نصف البروج احدهما الاخر بضعف
ذلك الضعف وهو تسعة اجزاء ونصف فيكون الايام التي يجتمع في المسير الذي من الوسط الى الوسط
يخالف الايام المستوية باربعة ازمان ونصف وربع وبه يخالف جملة الايام الزايدة وجملة الايام الناقصة
للايام الوسطى فيكون الايام الطوال يخالف القصار بضعف ذلك وهو تسعة ازمان ونصف فهذا
غاية ما يختلف من جهة الشمس واما غاية الفصل من جهة المطالع فلا يخ اما ان يعتبر بحسب الافق او بحسب
توسط السما فان اعتبر من جهة الطلوع والغروب في الافق فان غاية الاختلاف اكثر البلدان يكون
عند النصفين المنقسمين بنقطتي الانقلابين يخالف كل نصف لما يوجبه الوسط مخالفة اطول النهار
والوسط ويخالف احدهما الاخر بضعف ذلك وهو على موجب ما يخالف به النهار الاطول والاقصر
بحسب الاقليم واما من جهة محاذاتها الاستواء فانه لا يختلف الا باختلاف ما يوجبه مطلع غاية الفصل
من التعديل في نصف النهار فان اختلاف فضل المطالع لا يختلف في الاقاليم وغاية النقصان فيها
يكون فيما بين وسط الدلو الى اول العقرب الى وسط الدلو ويكون جميع فضل الاختلاف فيها مع
المعتدل اربعة اجزاء ونصف وفي هذا الموضع بعينه فان نصفت عليه اختلاف مسير الشمس قريب من ثلثة
اجزاء وثلثين فيجتمع منها ثمانية اجزاء وثلث وهو مجموع الخلافين مع المعتدل والذي بين الزايد
والناقص ضعف ذلك وهو امر لا يختلف في الاقاليم كلها ولهذا جعل ابتداء التاريخ للمحصلات
ليس من اول النهار بل من نصفه لان الاختلاف فيه واحد حيث كان واما بالقياس الى الافق
فيختلف بحسب احد البروج ساعات ولا يحصل للتاريخات ولا يتفق في جميع البلدان ولكن
الفصل المجتمع بين الامرين في اوساط السما الذي ينبغي ان يزاد وينقص معا اما من الازمان
فبثمانية ازمان وثلث زمان واما من الساعات فنصف ساعة وجزء من ثمانية عشر وذلك لان
الزايد منه معا هو من العقرب الى وسط الدلو والناقص من الدلو الى الميزان واذا كان اعظم
الاختلاف المركب كان من الشمس ثلثة اجزاء وثلثا جزء من قبل مجاز وسط الشمس اربعة ازمان و
ثلثا زمان بالتقريب ويبين هذا اذا تاملت الطالع وتاملت تعديل الشمس واردت ان يجمعها
اكثرها يجمع منها واذا كان كذلك كان تفاصل الايام ثلثا لها بعضها ببعض بضعف غاية هذا
الفصل فكان من الازمان ستة عشر زمانا وثلثا زمان ومن الساعات ساعة وتسع ساعة
وهذا المقدار لا يلحق بسببه في الشمس وغيره تفاوت واما القمر فيظهر فيه عما يظهر فيه تفاوت
محسوس قريب من ثلثة اخماس جزء ثم علم تحصيل احوال الايام وتقويماتها فقال يبتدى من الايام
على انها انتصاف نهار او انتصاف ليل ويطلب مكان الشمس في اوايل تلك الايام وآخرها مقوما ووسطا

وناخذ مطالع ما بين المقومين من مطالع الكرة المنتصبة ونظرت الى التفاوت فجعلته ساعات فان كانت
المطالع زايدة على ايام الشمس الوسطى بعدت تلك الساعات وان كانت اقل نقصت فما حصل فهي
الايام المقومة وعليه يعمل في جماعات حركات القمر الوسطى ويمكننا بهذا السبيل على العكس رد الايام
الزمانية الى الوسطى المستوية ثم رايت حاصل الشمس لاول نهار يخبر فكانت مخرجها الوسطى مه دقيقة
من الحوت وبالحقيقة حح من الحوت ٥ آخر المقالة الثالثة

المقالة الرابعة

ولما فرغ بطلميوس من امر الشمس كان اول ما ينظر فيه امر القمر والارصاد الشمسية بالجملة اسهل من
القمرية لان جرم الارض لا يوجب عند فلك الشمس قدرا يحس به ولا نا نختلف بالرصد الواقع على وجه الارض
والرصد الحقيقي لو امكن اعني على مركز الارض اختلافا له قدر محسوس وهذا التفاوت هو الذي يسمى
اختلاف النظر اي القوس من فلك البروج الذي يحوزه طرفا الخطين الخارجين من البصر والاخر من مركز
الارض الملتقيين على مركز الكوكب ثم المفترقين بعده الى فلك البروج واما القمر فلقربه من الارض يحصل له
اختلاف المنظر ما له قدر محسوس الا ان يكون على سمت الراس فيتحد الخطان الخارجان من البصر ومركز
الارض فلا اعتماد اذن في تحصيل مكان القمر الحقيقي على الات الرصد في اول الامر وفي استخراج الامور الكلية
بل ينبغي ان يعتمد في ذلك على الكسوفات القمرية وذلك لانها ليست كالشمسية التي انما يكون بحسب
مقام الناظرين ويختلف باختلاف المناظر لان كسوفها من قيام القمر بين الابصار وبين الشمس واما
كسوف القمر فهو انطماس ضوء الشمس عن جرم القمر بستر الارض وهو امر في القمر نفسه لا بحسب القياس
الى الناظر ثم لما كان تقويم الشمس متباينا في اي وقت شئنا ويكون القمر في وسط الكسوف على مقابلتها
امكننا ان نعرف موضع القمر بالحقيقة في وسط زمان الكسوف فهذا هو السبيل في ارصاد القمر على
الوجه الكلي واما في الامور الجزئية فقد يستعان بكل واحد من الارصاد على ما يوضح بعد ولما
القمر لم يجدوه كالشمس بحيث يعود في مدار الواحد في مدد متساوية الى نسبة واحدة من الكواكب الثابتة
ولا الى نقطة واحدة ساكنة ثم وجدوه يفعل اختلافا من السرعة والبطء والتوسط ويفعل عرضه و
اختلاف عرضه في كل واحد من اجزاء فلك البروج فلم يكن لان هذا الاختلاف المدرك منه او لا بسبب فلك
الخارج المركز غير ذي حركة خاصة والا لكان يتعين مواضع كل واحد من مسيراته العظمى والصغرى والوسطى
واذا كان يحفظ بسبب المخالفة على ما يوجبه فلك خارج المركز متحرك يحفظ النسب يتحرك بنفسه متساويا وتقدم
ها ويتاخر فعلم ان نسب فلك التدوير خصوصا وقد وجدوا اعظم اختلافه في ايام مقابلات الشمس واوقات
الكسوفات اصغر من اعظم اختلافه في تربيع الشمس ولا يمكن ذلك الا ان يكون على فلك التدوير ويكون فلك
التدوير على فلك خارج المركز فتارة يكون فلك التدوير اقرب ويكون ما يفرزه نصف قطره من فلك البروج

اعظم وتارة يكون ابعد فيكون ما يحوزه اصغر فعلم من هذا ان مركز فلك تدويره تدور على حامل خارج المركز
يكون نسبة فلك التدوير اليه نسبة الشمس الى فلكها الخارج المركز وعلم ايضا ان حركته في فلك
التدوير غير مشابهة لحركة فلك التدوير في فلكها الحامل والا لتساوت مدد عوداته على ما قيل ولا انفصل اسرع
منه ولا السوي عودته في فلك التدوير وهو عودة اختلافه عودته في الطول اعني عودة المسير الوسط بل احد
متاخرا حتى اذا عاد الى مثل تلك الاختلاف كان يذهب في الاختلاف ذلك المذهب كان قد زاد على العود
في الطول ثم لم يجدوا مثله الذي له عن فلك البروج الى الشمال والجنوب ثابتا في موضع واحد والا لكان عودته
المرئية في الطول والعرض معا التي كان اذا عاد بالرؤية الى نقطة من عاد الى العرض الذي كان له عندها
فعلم ان فلكه المايل متحرك الى المغرب مستقبلا لحركته الى المغرب فعلم ان التقاطع بين فلك البروج وبين فلك
المايل غير ثابت في نقطة واحدة بل متحركة نحو المغرب بحركة المايل مقدار ما يجتمع في دورة واحدة من جملة
تفاوت ما بين الحركتين ما اذا قسم على الايام والساعات خرج منه نصفها وقد تحقق من ذلك انه لو كان
التقاطع ساكنا لكان الكسوف لا يكون في كل موضع من فلك البروج ولكانت العروض لا تختلف في كل موضع
وكان نسبة القمر من الثوابت التي هي منازل له في قربه وبعده عرضا لا يختلف بل يكون واحدا ولما كان الامر على
هذا لم يمكن ان نستخرج مسير القمر بالوسط بالسبيل الاول من السبيلين المذكورين في باب الشمس بل كان السبيل
الاخرى وهو ان يراعى مدة تشتمل على اشهر قمرية تامة تشتمل على عدة ادوار في الطول تامة او مع قوس زايدة
يتكرر بعينها لعله يذكرها لا بد منها يكون في كل مرة مثلها بل تلك الادوار في الطول بعددها والزيادة
ان كانت ويكون العودات في الاختلاف عايدة بعددها ولولا ان عودات الاختلاف عن فيها انقص والا لما
كانت الادوار الطولية متشابهة واجتهدوا ان يكون عودات العرض في امثال تلك المدد متشابهة وذلك
بان يراعى اطرافها وبكسوفات قمرية متشابهة الاحوال فان تعذر لهم العرض جعلوا له رصدا خاصا وعلم ان الادوار
القمرية اذا عادت ادوارا تامة فان الاشهر لا يحتاج ان يتم بها لان الشمس يتحرك في الشهر مقدارا والى ان يلحقه
القمر بالمقابلة او المقارنة لا يتم الشهر فلذلك لا بد من ان يزيد في هذا الاعتبار على العودات في الطول قوسا
الى تمام الشهر بعد ان يكون الزيادة في كل مرة مثل تلك القوس دايما فهذه السبيل امكن الاقدمين ان يراعوا
مدد الشهور ويتم بان يتربص كل عودة الى الاجتماع او الاستقبال والاستقبال اسهل بسبب الكسوف فان الكسوف اذا
عاد جعل حصص الاشهر معلومة واما كيف يمكن ان يراعى حتى يكون العودات في الاختلاف تامة فهو على ما نبينه عن قريب
واما كيف يمكن ان يراعى ذلك لعودات العرض فان يكون الكسوفات التي تحدها اطراف الاشهر عند نقطة واحدة
شمالية او جنوبية بمقدار واحد بالبعد من الارض يعرف ذلك بتشابه الابتداء والمكث والانجلاء في المدة اي في
زمان ما بين الابتداء والاجتماع لنسبتهما ومقدار الكسوف واذا كان غاية في اختلافه كلها جميع الامور والاقدمون
لما رصدوا هذه المدد وذلك بالقياس الى الكواكب الثابتة وجدوا الامور كلها مدة ذلك سنة الف وخمسمائة

وخمسة وثمانين يوما وثلث يوم يستكمل فيه عندهم من عودات الطول ماتان واحدى واربعون دورة والا اجزاء
التي يدورها الشمس بعد الدوابر عشرة اجزاء وثلثا جزو ومن عودات الاختلاف ماتا عودة وتسع وثلثين عودة ومن
عودات العرض ماتا عودة واثنتان واربعون عودة ومن الاشهر ماتا شهر وثلثة وعشرون شهرا ويسمون هنا
الزمان الزمان الدوري لان في مثله يدور الاحوال مرة اخرى على نسبتها لكنهم لاجل كسور الايام ضاعفوا
ذلك ثلث مرات فتضاعفت بعد العودات وسموه الزمان المستخرج والمستنبط واما ابرخس فانه لما استعاد
بارصاده وارصاد القابلين من الاقدمين الكلدانيين النازلين كانوا تكلوا ذوجد ما قدروه من ذلك خطا
ووجدوا المدة المشتملة على جميع ذلك اما من الايام فمائة الف يوم وستة وعشرون الف يوم وسبعة الا
ايام وساعة واحدة من ساعات الاستواء ووجدوا الشهور المستكملة فيه اربعة الف وماتان وسبعة
ايام وستون شهرا واربع الف وخمسمائة وثلثا وسبعين عودة ومن ادوار الطول في فلك البروج ستون شهرا
ومن عودات الاختلاف اربعة الف وستمائة واثنى عشرة دورة الا سبعة اجزاء ونصف بالتقريب ينقصها
الشمس وكان قياسه ايضا الى الثانية فخرج له الشهر الوسط تسعة وعشرون يوما واحدى وثلثون دقيقة
وخمسون ثانية وثماني ثوالث وعشرون رابعة بالتقريب وكان تحقيقه للاشهر بالكسوفات واما اذا حققها
بالاجتماع والاستقبال لخرج له الاعداد اقل وسبيل ذلك من جهة العدد المشترك الذي يعد الشهور وهو
اربعة الف وماتان وسبعة وستون وبين عدة دورات الاختلاف وهي سرٮطعم عودة فقسموا
العددين عليهما فحصل من الشهور ماتان واحد وخمسون شهرا ومن عودات الاختلاف ماتان وتسع
وستون واما العودة في العرض فلم يجد في هذه الكسوفات على الشرط المذكور اذ لم يكن الجهة والمقدار واحدا
فكان اذا اراد ان يراعي عودة العرض احتاج الى اعتبار مدة الطول وهي خمسة الف شهر واربعمائة وثمانية
وخمسون شهرا ومن ادوار العرض خمسة الف دور وتسعمائة وثلث وعشرون دورة واذا قرر الامر على ما وجد
ابرخس ثم قسم المدة على عدة الاشهر فمن البين انه يخرج ايام شهر واذا قسمنا العودات بعد ان يجعل درجا
على جملة الايام خرج المسير في اليوم سواء في الطول او العرض او الاختلاف وقد استخرج اجزاء الوسط في الطول
بوجه اسهل منه وهو ان الشهر الوسط دورة تامة مع قوس تسيرة الشمس في مدة الشهر الوسط المعلومة فالدورة
مع قوس الشمس معلومة فوسط القمر في الشهر معلوم ثم ان بطلميوس اراد ان يعتبر ما وضعه ابرخس وغيره ويتامل
صحته فانشا لذلك حيلة فاستدرك على الاوايل بوجه اسهل من طريق ابرخس واصح واستصعب سلوك هذه
الطريقة لما يعرض من سير القمر في الاختلاف وذلك انه ليس كلما تساوت مدد عودات في الطول تشابهت فيه
الادوار وذلك للاختلاف الواقع للشمس والقمر معا اما الشمس فيجب ان يراعي تساوي القسي الذي يقطعها بعد
الادوار وليس يتفق ذلك دايما للاختلاف بل يجوز ان يتفق مدد الاشهر ويختلف زيادة الشمس والقمر ما وراء
الشمس مثلا اذا كانت المدة سنة ونصف ومكان الشمس بعد الدورة في المدة الاولى في جنبة الحضيض

فسارت في المدة الاولى بعد العودة قوسا يبتدي من المسير الوسط الذي عند الحوت ففي نصف السنة
مسير الفلك الخارج المركز واقل من نصف البروج بما يعلم فاذا ابتدات توالي المدة الثانية كانت في جنبة الاوج
فسارت بعد العودة من المسير الوسط الذي عند السنبلة فيكون مسيرها في نصف السنة نصف الفلك الخارج
المركز واكثر من نصف الفلك الخارج بما يعلم بتسعة اجزاء ونصف فيكون الفلك متساوية وما يسيره من فلك
البروج غير متساوية بل يجب ان يراعي في مسير الشمس ان لا يكون اختلاف البتة او يكون اختلاف واحد وذلك
بمراعاة امور منها ان يتم ادوار الشمس في فلكه ولم الكسور القوسية او يكون زايدة بالنصف المبتدي
من الاوج الى الحضيض في المدة الاولى ومن الحضيض الى الاوج في الثانية في الاصلين جميعا حتى لا يكون اختلاف
او يكون الابتدا في كل واحد من الزمانين ونقطة واحدة والانتهاء الى نقطة واحدة وهنا لا يكون في
ازمنة مثالية او يكون الابتدا من كل واحد من الزمان نقطة واحدة مبدا الزمانين من قطع واحد بعينه
وبعد سواء من جنبتي البعدين المختلفين فيكون مثلا في اول كسوف الزمان الاول وابعد من الاوج والحضيض
في جهة يحصل في اخر الزمان الثاني في مثل ذلك البعد من جهة اخرى فابتدات الشمس مثلا من نقطة لها بعد من
الاوج وتمت الادوار عندها ثم زادت على ذلك قوسا فحصلت على تقدير عند الاوج ثم تمت الادوار عند الاوج وزادت
على ذلك قوسا فحصلت على بعد من الاوج مثل بعد النقطة الاولى التي منها ابتدات او كذلك من جانب الحضيض
كان الاختلاف واحدا بعينه ويكون القسي الفاصلة على الادوار التامة من فلك البروج متساوية وبعد هذا
فيجب ان يراعي مثل هذا في سير القمر من البروج في المدد المتساوية متساوية ثم لا يجب ان يكون عائدا الى اختلافه
الذي منه ابتدا اولا الى الذي عرض له اما الاختلاف فلمثل ما قلنا للشمس فانه اذا تحرك بعد الادوار مثلا مبتدئا
في اول الزمانين من اسرع السير الى ابطائه وفي الثاني بعدها من ابطا السير الى اسرعه فيرى انه قطع في زمانين متساويين
قوسين في الطول من فلك البروج متساويتين من غير ان يكون تم الدور في الاختلاف في كل واحد من الزمانين
او لا عائدا الى اختلافه الاول فهذا مثال لما لا يكون له في احد الزمانين فصل اختلاف البتة ولذلك اذا
تحرك في كل واحد من المدتين مسيرين واحد بعينه بحيث الزيادة والنقصان فيكون فصل الاختلاف
واحدا وانه قطع من البروج قوسين متساويين ولا يكون عائدا من الاختلاف واحد وهنا فلا بد ان يكون لذلك
انا ان كان المبدان في السيرين من قسي بعدهما عن الابعاد والاقرب من جنبتيه سواء فيكون مثلا
في الشمس قد ابتدا من نقطة وتم الدورات اليها ثم حصل بعدها عند الاوج والحضيض ثم تم الدورات
عند الاوج او الحضيض ثم زاد قوسا مثل القوس التي زادها الكرة الاولى فيرى انه سار قوسا من فلك البروج
متساوية ولا يكون عائدا الى اختلافه واما في العرض فقد سبق القول فيه فيجب اذن ان يحتال لكل واحد
من الاختلاف والعرض ما سوف معه هذا الخطا اما الاختلاف فيجب ان يجعل المبادي من امور عظيمة الاختلاف
اما بالفعل والمقدار واما بالقوة وان كان يمكن ان يراعي بما هو دون ذلك لكن الاولى والاصح ذلك اما

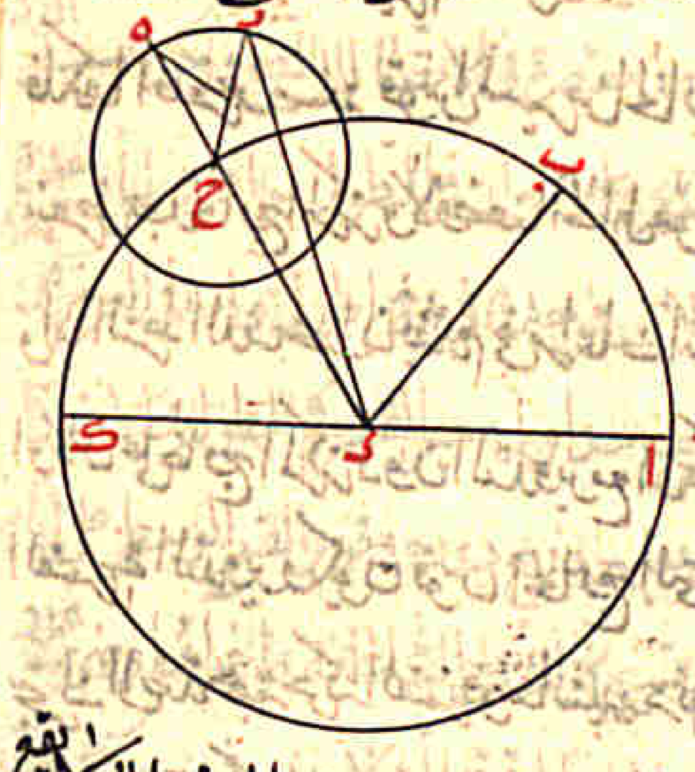
الذي بالفعل فبان يكون الابتداء بين البعدين العظيمي الاختلاف فان يجعل مبتديا في احد المدتين من
ابطأ السير ويحفظ حتى لا يكون انتهاؤه عند اسرع السير وان يبتدي في المدة الثانية من اسرع السير
ثم ان ينتهي الى ابطأ السير فهناك يعظم الاختلاف في الطول وخاصة عند الربع او الثلثة الارباع من الدايرة
فيتضاعف غاية الفصل ومهما لم ينتبه الى المذكورين لم يمكن ان يرى قاطعان في مدد متساوية من فلك
الطول متساوية او يتم العودة واما الذي بالقوة فان يبتدي في احدى المدتين من عند المسير الوسط الذي
ياخذ الى السرعة وفي الاخر عند المسير الذي ياخذ الى الابطاء وههنا اذا صادف السير ربعا وثلثة الارباع ضعف
غاية الفصل وان صادف نصفا يضاعف اربع مرات ولا يكون اختلاف في القوة اعظم منه ولا يمكن ان
يقع غلط فيكون قد قطع قسيا متساوية من البروج ولم يتم العودات في الاختلاف ولهذا اختار
ابرخس بتصحيح اختلاف الشمس بل جعل احدى المدتين يبتدي من اسرع السير غير منتهية الى ابطائه وفي
الاخر بالعكس واما للعرض فيما ذكرناه فيما سلف هو احتياط فيه مع تحصيل العقدة فيتبين ان هذه الطرق
ليست بسهلة فاذا حفظ وان كانت بحسب ما قيل فيها لم يوجد مقصرة في الاتصال الى المطلوب ولكن السبيل الذي
ذكره بطلميوس في الاستدراك على المتقدمين وحديث الاشهر والادوار في الطول موافقة لما وجد
ابرخس وفي الاختلاف والعرض مخالفة لذلك اما الاختلاف فوجد في مدة اطول واما في العرض فوجد
في مدة اقصر وقبل الشروع في تحقيق ذلك الاستدراك وضع جداول مسير القمر في الطول والاختلاف
والعرض مصلحا لما استدركه ووضع مسير القمر في الطول بقسمة درج دوره وقوس القمر الوسطى على ايام
الشهر فخرج لليوم الواحد يج لد نح مح لح لكن بالتقريب ثم قسم ذلك على الساعات واجزائها وضرب عدد
ادوار الاختلاف في ثلثمائة سنين فجعلها درجا ثم قسمها على ايام المدة التي لابرخس فخرج حركة الاختلاف
المستوي في اليوم يج م لح نو كط لح لكنه لما اختبره بطريقة وجده ناقصا ووجد في اليوم يخرج يج نو بد ط
ثم قسمه على الساعات ثم عمل بادوار العرض كذلك فخرج على اصل ابرخس لليوم واحد يج مد الطام نو ط وخرج على
استدراكه اكثر من ذلك وهو يج مد لط مح نو لز وسيتبين ان الحركة الوسطى للبعد هو حركة الخارج
والبعد هو تباعد ما بين الشمس والقمر فهو فضل ما بين حركتيهما الوسطى يكون في اليوم يب ما ما ك بز ط
فقسم ذلك الى الساعات واجزائها وضرب جميع هذا في الشهور التامة وهي ثلثون يوما ثم في ايام السنة
المصرية وهي ثلثمائة وستون يوما واسقط الادوار التامة من الحاصل واخذ ما يفضل ثم ضربها في ثمانية
عشر سنة لعمل الجداول وهي ثلثة الواح مجدولة احدها للسنين المجموعة مترايدة على التوالي الى ثمانية
ثمانية عشر سنة والثاني للسنين المفردة الى ثمانية عشر وتحتها للساعات والثالث للشهور وتحتها
للايام وكل لوح فيه جدول طولاني لحركات الطول والاخر لحركات الاختلاف والاخرى لحركات العرض والاخر
لحركات البعد وكل جدول طولاني فهو مقسوم عرضا الى السواء بوسطه ثم شرع في ابانة الوجه الذي يخصه في

استخراج مسير الاختلاف وقال اولا انه وان كان يظهر للقمر اختلاف بان غير هذا الاختلاف على تلك
ما نسبه وعقل عنه اكثر المتقدمين فان ذلك غير ضاير لنا في غرضنا هذا الا ما يعتبر الحكم من الكسوفات
القمرية وهي عند الاستقبالات لا محالة وليس للاختلافات الثانية والثالثة عند الاستقبال
كثير تاثير بل الثانية يعظم عند التربيعين والثالثة عند التسديسين وانما جعلنا هذا
الاختلاف اختلافا اولا اذ يوجد مع عدم الاختلافات الاخرى وتلك لا توجد الا مخالطة لها فهو
اولى بان يكون الكلام المقدم انما هو فيه قال وهذا الاختلاف وان كان حاله فيما يعرض عنه ولو يلزمه
على اصل التدوير واصل الخروج عن المركز واحدا فان الاولى ان يوضع هذا الاختلاف على اصل التدوير
ويوضع الثاني على اصل الخروج حتى يكون ذلك خارج المركز يحمل فلك التدوير فان هذا هو الذي نتم
علينا اشرنا اليه فيما سلف واما انه كيف يمكن ان يكون اللوازم من الاصلين في هذا الباب واحدا وليس
الاختلاف مشابها للمسير في الطول كما كان في الشمس مشابها له بل ههنا نسبة المسير فيها من التدوير الى
فلكها اصغر من نسبة قوس المسير من الخارج الى فلكها فذلك مما يبين بما نقوله والحامل موافقا في المركز او
نعرض بعد لخارج المركز ولا وضعنا الحامل موافق مكان الحامل الخارج مما نظهر ضرورة في هذا والاختلاف او
واما الشرط الذي يجب ان يقدم في مراعات استواء حكم هذا الاختلاف اذا كان القمر على تدوير هو على حامل
او كان على خارج المركز دون التدوير مع ان يكون مسير التدوير في الحامل قوسا اعظم في النسبة من قوس
القمر في التدوير ويكون قوس الخارج التي يقطعها القمر شبيه بقوس التدوير ولو كان عليها الا ان الخارج
يتحرك الى الضد جهة حركة القمر قوسا شبيهة بفصل قوس الحامل على قوس التدوير وان يكون حركة القمر الى
المشرق ضد حركة الكل وسواء وضعت البسيطة متساوية او متشابهة فان الحكم في الاصلين يكون واحدا
فليوضع اولا متساوية وليكن ا ب ج الموافق على مركز د وقطر ا د والتدوير دايرة ه ز على ج وقد صار من ا
الى ج والكوكب من ه الاوج الى ز ووصل ج ز د ه ويكون قوس ا ج اعظم من القوس الشبيهة بقوس ه ز
من دايرتها فناخذ ج ح قوسا تشبيهها الى دايرة ا ج كنسبة ه ز الى دايرتها ووصل ب ح فيبين ان زاوية ب
هي زاوية الفصل من المسير الوسط ومسير الاختلاف وهو قد بينا فرضنا ان خارج المركز متحرك لو كان القمر
عليه في زمان مثل هذا الزمان في هذا الاصل فناخذ ج ح



مثل ج د ونصل ج ح فلان قوس ح ج شبيهة لقوس ه ز
فيتبين ان زاوية ب ج مثل زاوية ج الخارجة المقابلة
فيظهر ان ج ح متوازي الاضلاع فاذا عمل على مركز ح ببعد
قوس ط ك كان من الخارج الذي على النسبة المطلوبة فليقطع خط د ب ط على ط فزاوية ط ح د الخارجة
مثل ح د ج الداخلة المقابلة اعني زاوية ج الخارجة فقوس ط شبيهة ب ه ز فقد بان اذن انه سواء تحرك الكوكب في قوس

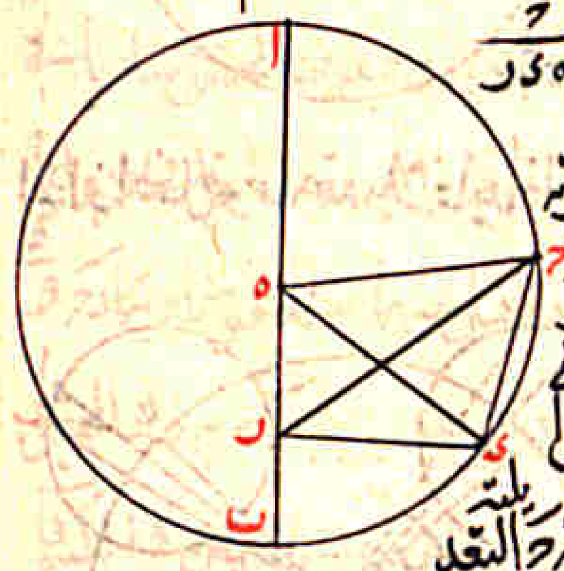
ط ل ويتحرك خط ط ى قوس ا ب او يتحرك الكوكب قوس ه ز ويتحرك مركزه خط ا ح فانه يرى على خط ق ا ح ل
وقد سار قوسا واحدة وبالعكس ولا يكون على خط آخر فلو لم يبين ذلك والتبست متشابهة على ما
يبدى فليكن دائرة ح ط ك الخارجة المركز على مركز ل و م مركز البروج و ط ك قوس حركة الكوكب و ح ط
قوس حركة الفلك حتى ينقطع من فلك البروج على النسبة المذكورة ويكون زاوية ح م ط لتلك الا جزاء
من فلك البروج ونصل ط ل م ك القطر ونصل ل ك م ك م ح وليكن ا ب ح موافق المركز على ك و قطع
تدويره ه ز مركزه منها قوس ا ح والكوكب من التدوير قوس ه ز شبيهة ط ك ولنا خذ اب شبيه ح ط
ونصل ا ك القطر و ب ك و ك ز و ح ك و ك ح فلان نسبة ك ح الى ح ز من مثلث ك ح ز كنسبة ل ك الى ل م من
مثلث ك ل م وزاويتا ل و ح متساويتان لانهما تنقصان عن قائمتين بعد زح ه ط ل ك المتساويتين فالمثلثان
شبيهان فزاوية م كزاوية ز لكن ب ح شبيهة ط ك اعنى ب فزاويتا ب ك ح ز ح ه متساويتان ف ب ك ز ح متوازيان
فزاوية ب ك مثل زاوية ح ز ك اعنى ل م ك وقد بان ان زاوية ا ك التى للفصل مثل ح م ط فجميع زاوية م مثل
زاوية ا ك ر وذلك ما اردنا ان نبين





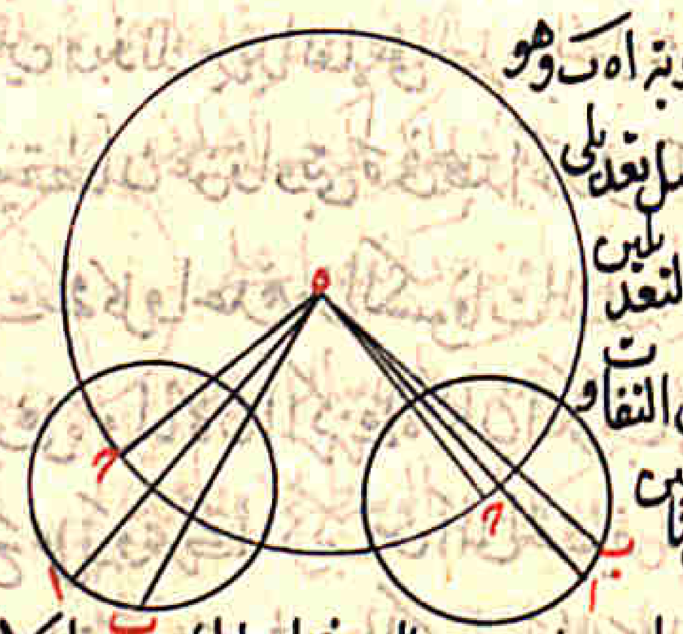
ولما بين بطلميوس ذلك
مال الى اختيار فلك
التدوير لهذا الاختلاف
ولم يبال ان يجعل القمر
كانه لا عرض له بل كانه على
مركز البروج ليسهل له البيان الذى يحاوله فلا يصعب بسبب ما يحدث من حساب العرض الذى لا يقع
مركز تفاوت محسوس على ما سيعدونه كان الواجب ان يتوهم ولا فى الكرة التى تحمل القمر فلكا فى سطح
البروج على مركزه واحرما بلاعنه بمقدار العرض الا انه على مركزه ويتحرك بمقدار فضل حركة الطول على حركة
العرض وحركة مستوية على مركز البروج فينقل الاوج الفلك آخر فى سطحه وعليه فلك التدوير فلك التدوير
يتحرك عليها مسرقا والقمر على فلك التدوير مغربا لكنه وان كان كذلك فقد احد الحامل كانه فى سطح
البروج للعذر المذكور واما وجدنا انه لتقدير الاختلاف فلنقدم قبله مقدمات ينتفع بها فى هذا الشكل
ويعين على معرفة احوال التعاديل فنقول اذا كان القوس الوسطى دون نصف دائرة حيث يكون التعديلان
زائدين معا او ناقصين معا كان التعديل بين القوس الحقيقية والوسطى هو فى مدة قطع القوس الوسطى
فضل ما بين التعديلين الاصليين الذى توجبه الدرجتان اللتان يحدان تلك المدة ولنبين ذلك
على اصل الخارج اولا وليكن دائرة ا ب ح ى على مركزه للخارج و ا ه ز القطر المار بالمركزين و ز مركز البروج
وليكن الكوكب على ى فيكون تعديله زاوية ى ز ه وذلك بحسب درجة ى ثم اذا صار على ح حتى كان وسطه فى

هذا الزمان قوس ح ى وكان تعديله بحسب الدرجة زاوية ح ز ه وتعديله بحسب الدرجة زاوية ى ز ه ولكن
اعظم ولنفصل ى ح ولنضع التعديلين كما يحدث فى عرضا مختلفين وليكن ه ى ز اعظم من ه ز فنقول ان من
البين ان زاويتى ه ح ى ه ى ح متساويتان لا محالة فاذا نقصنا من زاوية ح زاوية ز ح ه وزدنا على زاوية ى
زاوية ى ز حصل منهما ان زاويتا ز ح ى ز ى ح وهما زاويتا مثلث ح ز ى ولان زاوية ه ى ز اعظم من زاوية ز ح ه



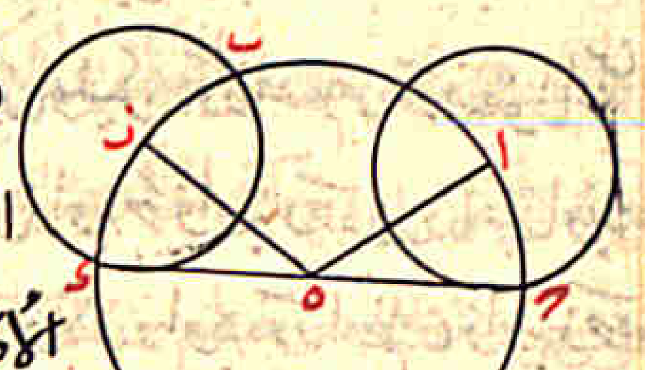
يكون ما زيد اكثر مما نقص فيكون زاويتا ز ح ى ز ى ح اعظم من زاويتى ه ى ح
ه ح ى فيبقى زاوية ح ه ى من مثلث ه ح ى التى للوسط اعظم من زاوية
ح ز ى من مثلث ح ز ى التى للحقيقة لفضل زاوية ه ى ز على زاوية ه ح ز
فيكون التعديل بين القوس المرئية اعنى زاوية ز والقوس الوسطى اعنى
زاوية ه هو فضل ما بين تعديلى الدرجتين وكذلك ان جعلت زاوية ح التعديل
اعظم من زاوية ى فصارت زاوية ز اعظم من زاوية ه كان تفاوت التعديل هذا القدر بعينه وليبين ذلك
على اصل التدوير ليكن دائرة ه ح ى الوافقة المركز ومركزه ز و ح و ى نقطتا مركز التدوير صار فيهما من ح
الى ى ولما كان التدوير على ح كان الكوكب على ا وكان التعديل للدرجة زاوية ح ه ا فلما صار التدوير على
ى صار الكوكب على ب فكان تعديل الدرجة زاوية ى ه ب من فلك التدوير المرئى فكان قوس الحقيقة قوس
يوترها زاوية ا ه ب على ان ا من فلك التدوير وهو على ح وقوس الوسط قوس يوترها زاوية ح ه ى وزاويتا
ح ه ى تفضل على زاوية ا ه ب المذكورة بزاوية ب ه ى وينقص منها بزاوية ا ه ح فالتفاضل بينهما هو التفاضل بين
زاويتى القوسين لكن زاوية ى ه ب اعظم من ح ه ا بزاوية ا ه ب فهى تفاضل تعديلى الدرجة وكذلك لو فرضنا
الكوكب اولا على ب ثم صار الى الحضيض ثم الى الاوج ثم الى ا فيكون حينئذ المرئى هو زاوية ب ه ا و ب من التدوير
وهو على ح و ا من التدوير وهو على ى ويفضل الوسط الذى هو زاوية ى ه ح بزاوية ب ه ح ويفضله الوسط بزاوية



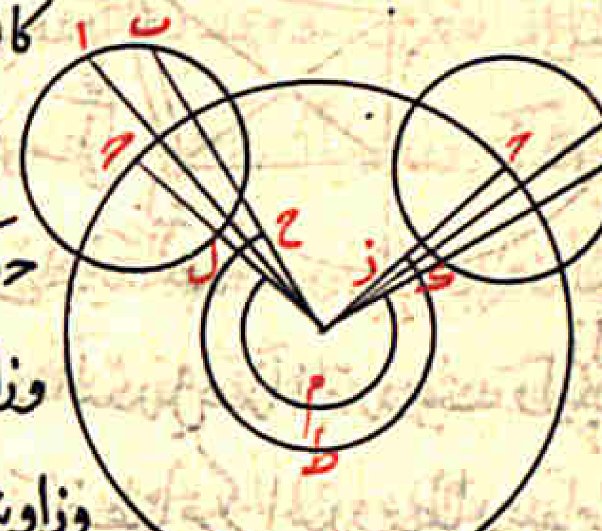


والفصل بين الفضلين زاوية ا ه ب وهو
التعديل وهو بعينه تفاضل تعديلى
الدرجتين فان كان احد التعديلين
زائدا والآخر ناقصا فان التفاوت
بين القوسين وهو تعديل ما بين
القوسين هو مجموع التعديلين ولنبين ذلك فى اصل الخروج اولا فى مثل تلك الدائرة وليكن ح بين الحضيض
والاوج و ى بين الاوج والحضيض والقوس قوس ح ا ى فزاوية ح هى للتعديل ناقصة لكن زاوية ى زائدة
والقوس الحقيقية هى مجموع زاويتى ح ز ا ا ز ى الداخلتين وزاوية الوسط هى مجموع زاويتى ح ه ا
ا ه ى الخارجتين وهما يفضلان مجموع زاويتى ح و ى فمجموعهما فضل التعديلين ولنبين ذلك ايضا فى

اصل التدوير وليكن تعديل اه ح ناقصا وتعديل ب ه ى زايدا فيكون
زاوية ح ه ى بفضل القوس الحقيقية وزاوية اه ب بفضل القوس
الوسطى وهي تنقص عن المرئية بمجموع التعديل وكذلك ان حصلت في
الاصلين جميعا زاوية ح ناقصة وزاوية ى زايدة ان اوقعت خطي ارا و
في خلاف الجهتين وذلك سهل ونقول انه قد وجب في جميع ما اوردناه



انه اذا فعل قوس تعديلا زايدا فالقوس الباقية الى تمام الدايرة يفعل ذلك التعديل بعينه ناقصا واما اذا
كان التعديلان من جنس واحد فليعد الشكل الذي لاصل الخروج فنقول
اذا قطع الكوكب ح ا ب فما دام يكون خط الرؤية فعل زاوية
ح ر ا وقائمتين وزاوية ب ر ى وفعل المتوسط زاوية ح اه وقائمتين
وزاوية ب ه ى اعني يكون فعل زاوية ح ر ا وزيادة زاوية ح وقائمتين
وزاوية ب ر ى بنقصان زاوية ى فيكون بعض هذا القوم زاوية ى وزاوية
زاوية ح فلينقص زاوية ح من ى يبقى النقصان فضله على ح وهو الذي كان به زيادة الوسطى في قوس ى ح



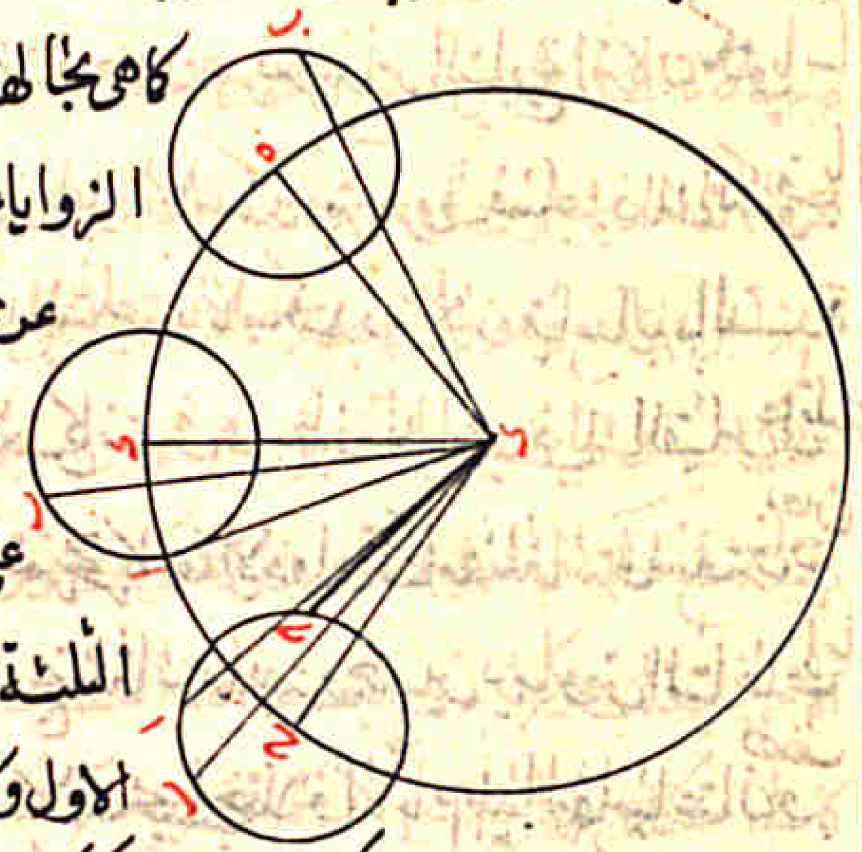
وانت تعلم من الشكل الذي فيه التعديلان غير متجانسين ان مجموعهما اتم التعديل
ولكن زايدا واما في اصل التدوير والتعديل متجانس فلان التدوير
اذا سار من ى الى ح في جهة د فحصل الكوكب من ا في ب يكون زوايا الرؤية



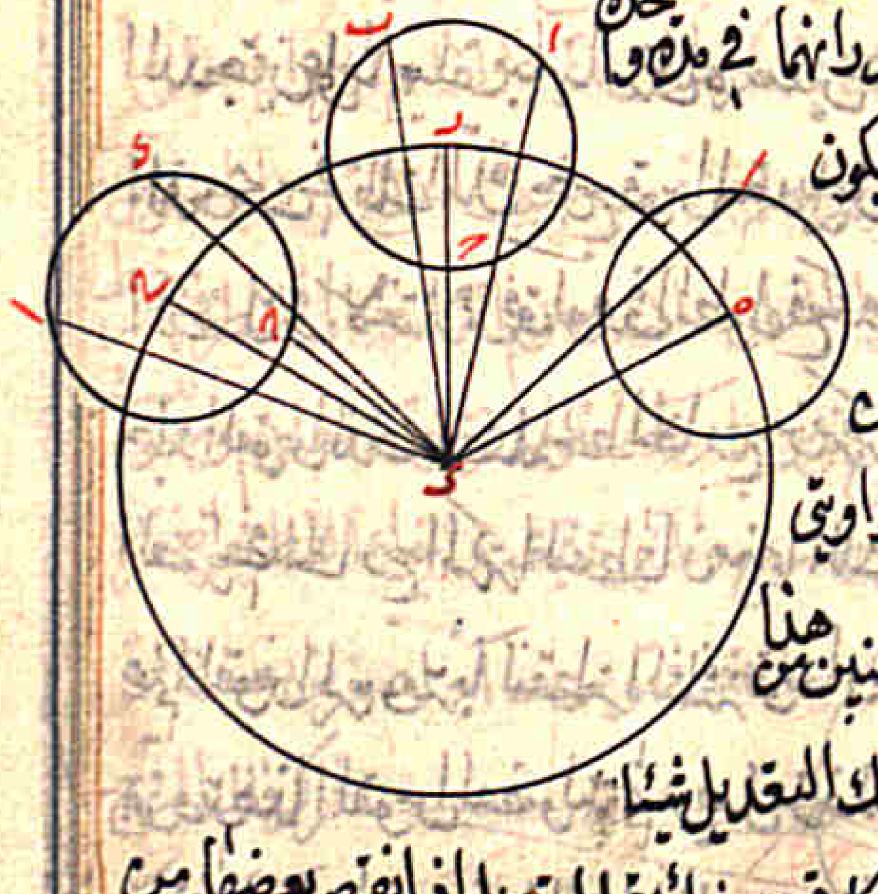
زوايا ح ط ى العلم وزوايا الوسط زوايا ل م ه العلم فيكون الوسط يزيد بزاوية
ح ه ب وينقص بزاوية اه ح والفضل بينهما زاوية ه ا وبه يزيد الوسط وبه كان ينقص واما في اصل التدوير
والتعديل متخالف فذلك ظاهر وهو ان باقي زاوية ى ح بعد علم ل م ه ينقص عن باقي زوايا علم اه ح بعد
علم ح ك ط بزاويتي ه ب اه ح مجموعين وبذلك يزيد العلم على العلم وبالجملة في اي الجانبين زادتهما نقص في
الاخر وكذلك الزوايا ر في جهة ا ينقصان عن زاويتي ه في جهة ا بزوهي ح ر مجموعتين فاذ فهمنا هذه
الاشيا فلنفهم حال التعديلات في كل واحد من الكسوفات الثلثة القديمة والحديثة وليكن خارج
مركز ب ح على ى وليكن مركز التدوير على ه ولما كان المركز على ه كان الكوكب على ا بحذا الكف من الحوت ثم
بعد الادوار حصل المركز من طريق ح على ز وتحرك الكوكب من ا الى الحضيض ثم الى ب وحصل عند ب وحاذى
بحذاه من الحوت فزاد كما علمت تعديل قوس ا ى ب ثم دار المركز من ز الى ه الى ح وسار الكوكب من ب الى
حتى حصل عند ح وحاذى ح به من السنبلة فكان المركز سار باقي انواع ب ى ح عن قائمتين بعد
القائمتين والمحقق سار باقي زوايا ب ى ح عن القائمتين بعد القائمتين وفضل المحقق بزاوية ب ى ح
وفضل الوسط بزاوية ح ى ب تسقط زاوية ا ى ح بزاوية اه ح يبقى فضله الوسط وهو التعديل الناقص

حوكب

بزاوية اى ح ولما كان قوس ا ح ب زايدة التعديل ومبلغه باعتبار تفاوت ما بين الوسط والمحقق في كد يكون
باقيه قوس ا ب ناقصة التعديل ههنا القدر لما بيناه وتعديل قوس ب اى ناقص باقل من تعديل قوس با ح اعني
تعديل قوس ا ح ب وهو حكر الزايد فيجب ان يكون قوس ا ح زايدا التعديل بمقدار ما يفضل به التعديل الزايد
على التعديل الناقص وهو بمركز الكوكب اذا كان على ا ومركز التدوير على اي نقطة شئت فليكن على ه



كما هي بحالها فليس في ذلك تفاوت فيكون المحقق ساريا في
الزوايا عن اى ح والتدوير على ى والوسط ساريا في الزوايا
عن ه ى ح وكان الفضل بينهما من المحقق زاوية اى ح وهي
فضل تعديل ا ح ب على تعديل با ح وبه زاد المحقق
على الوسط ولنبين نظير هذه الاحوال في الكسوفات
الثلثة الاخرى وليكن ه مكان مركز التدوير في الكسوف
الاول وكان القمر على ا بحذا الحركة من الثور وقد سار المركز
الى د من طريق ح فلما حصل المركز على د حصل الكوكب على ب بحذا كه من الميزان فيكون المركز فعل زاوية ه ى ا
والمحقق ساريا في زاوية اى ب ينقص عن الوسط بمجموع زاويتي ر ى ب اى ه ثم سار المركز من د الى ح وحصل
الكوكب بزاوية ب د ى وينقص بزاوية ح ى ح وهي بعض زاوية ب ى ح اعني ب ى ر والفضل بينهما زاوية ى ح
وهو التعديل الزايد وكان التعديل الاول من مجموع زاويتي اى ه ر ى ب اعني اى ب فيكون الفضل بين هذا
التعديل والاول زاوية ح ى ا وهي ايضا تعديل الزيادة وذلك كما لو توهمنا المركز يتحرك والكوكب يتحرك فلما
حصل الكوكب على ا كان المركز حصل مثلا على نقطة ط فقط لا محالة انما يقع حيث يكون نسبة زوايا قوس
اى ر عند مركز ى الى زوايا قوس اى ب اللتان قطعهما التدوير والكوكب في مدة واحدة كنسبة زوايا
المسيرين عند المركز في دورة واحدة او لكل قوسين يقدرانهما في مدة واحدة



فان كان سائرا لا اكثر من نصف دايرة بل لكن ط حسب ا فيكون
المركز سار زاوية ح ى ر والمرئي زاوية ح د ا نفصل على
الوسط بزاويتي ح ى ح ر ى ا اعني ح د ا وان سار اكثر من
نصف دايرة حتى كان مثلا على ه فيكون الوسط بمجموع زاويتي
ح ى ر ى ه والمرئي يزيد عليهما بمثل ما يراد هنا لك بعينه وتبين من هنا
ان كل قوس زايدة التعديل اذا زاد بعضها من ذلك التعديل شيئا
فالباقي يزيد في التعديل وكان ايضا قد بان ان كل قوس زائدة التعديل اذا نقص بعضها من
التعديل شيئا فالباقي يزيد بالتعديل قدر ما يفضل التعديل الزايد على الناقص ونقول الان ان

الاوج لا يجوز ان يكون الاعلى قوس اب اذا كان قوس ب ح انا بين البعد بل يبقى قوس اب ناقصة التعديل
بمثل ما زاد ذلك وهذا مما يسهل ساولها مما سلف لك والان فرجع الى الكتاب فنقول انه يستعمل ثلث
كسوفات قديمة وثلث كسوفات حديثة استخرج منها بطريق الهندسة مسير القمر في الاختلاف
فاما القديمة فالاول منها قد كان الشمس في وسط زمانها المعلوم المقدار والوقت بالاسكندرية
بالحقيقة على ما يوجبه التاريخ في الحوت بالحقيقة لذلك ومعرفة هذا من التاريخ انه كان مكتوبا سا عته
وبيومه وشهره وسنته بارض بابل والطول بين ارض بابل والاسكندرية معروف فساعة ذلك الكسوف با
الاسكندرية معلومة فحصل وسط الشمس لتلك الساعة بالاسكندرية لان قياسا به بالنسبة
الى سكندرية ثم قوم واما الكسوف الثاني فالشمس كانت في وسط زمانها بحسب ذلك القياس على ثلثة
اجزاء ونصف وربع من الحوت فيكون الشمس والقمر بحركا بعد الادوار التامة ثلثمائة واربعين وتسعة و
جزءا وخمسة عشر دقيقة والمدة بينهما بالتاريخ ثلثمائة واربعة وخمسين يوما ومن الساعات اما
على الاطلاق فساعتان ونصف واما من المعدلات بحسب اختلاف الايام بلياليها فساعتان و نصف
وجزء من خمسة وعشرين جزءا من ساعة واما الكسوف الثالث فالشمس كانت في وسط زمانها
ثلثة اجزاء وربع بالتقريب من السنبلة فيكون للفضلة مائة وتسعة وستين جزءا وبل ستة دقيقة
وكانت المدة فنحو عشرون ساعة مطلقة ومن المعدلات عشرون ساعة وخمس ساعة فيجب اذن ان
يكون المدة الاولى قد ازدادت في الاختلاف قوسا مقدارها ثلثمائة وستة اجزاء وخمس و
عشرون دقيقة على راى ابرخس وفي الطول ثلثمائة وخمسة واربعون جزءا واحدى وخمسون دقيقة
واذا علم مقدار قوس الزيادة المقومة ومقدار القوس الوسطى والفصل المعلوم بالرصد بينهما هو التعديل
الذي يحسب المشي في انفسها الذي اما ان يكون قد تفاضل ما بين تعديل الدجتين واما مجموع تعديل
الدجتين على ما سلف مبانيا على الاصلين جميعا واذا قايست بين الوضع المعلوم بالرصد وبين الوسط
الذي يجب في تلك المدة خرج قوس التعديل من فلك البروج حركة زايدة وفي المدة الثانية يكون
الفضلة في الاختلاف فيه لو وفي الطول فيه والتعديل سبع وثلثون دقيقة ناقصة ونبين شكلا
حلة القوس الذي نفصله الخط الخارج من مركز البروج اما الى نقطة القمر في فلك التدوير والى نقطة
القمر في الخارج المركز النقطتان منهما اللتان تليان البعد الابعد من نقطة الكسوفات الثلثة و تفصل
علما القوس المرسومة بالنقطة الثلثة قوسا وبين ان مركز فلك التدوير في اصل التدوير غير واقع الا خارجا
عن وتر هذا القوس المفصولة ثم نوصل من ذلك الى ان استخرج نسبة فضلي نصفي قطري الموافق و
التدوير بعد ان يعرف ذلك الشكل بعينه نسبة الخط الخارج من البصر الى القمر من حيث يقطع التدوير
الى تمامه الذي هو الوتر فليكن موافق فلك المركز وعليه فلك تدوير على ما في احد الاصلين والشكلين او فلك

القسم ح
القسم ى

خارج المركز كما في الثاني وليكن امكان القمر عند وسط الكسوف الاول وسار بعد الادوار من ا في
جهة ح حتى عاد الى ب ثم سار من ب بعد الادوار حتى كان في الكسوف والثالث عند ح وا ح ب و ب ا ح معلوم
على اصول ابرخس الذي لا يوثر الخلاف اليسير الذي يظهر فيها تاثيرا في هذه المدة بعينه فاذا كان قوس
ا ح زايدة التعديل بمقدار ح كد فبقية اب الى تمام الدورة ناقصة التعديل بذلك القدر واذا كانت
قوس با ح ناقصة التعديل سبع وثلثون دقيقة فيكون قوس ا ح زايد التعديل بقدر ما اذا اضيف الى مبلغ
نقصان تعديل قوس با وهو ح كد بقي النقصان منهما جميعا يسيرا وهو سبع وثلثون دقيقة فهي بالجملة
ثلثة اجزاء واربع وعشرون دقيقة الا تسعا وثلثين دقيقة قد علمت لسببه هذا الشكل مثل لك بتدنية فعلم
بالحساب ان زيادة تعديل ا ح يكون جزاين وسبعا واربعين دقيقة فان هذا اذا زيد عليه سبع وثلثون
دقيقة بلغ ح كد فمن البين ان الحضيض لا يكون على قوس با ح اذا كان قوس نقصان ح لا بعد فهو اذن في البعد
الاخر فليطلب مركز البروج فيقع في اصل التدوير خارجا وفي اصل الخارج داخلا ولنصله بالنقطة الثلث
كما في الشكلين خطوط ب د ا و د ح ونخرج ب د في اصل الخارج الى ه وهو في اصل التدوير يكون ه
علامة تقاطع الفلكين وخط ه ح ومن ه على ح د عمود ه ح وعلى ا د عمود ه ز ومن ح على ا ه عمود ح ط و ما
يوتر ب ا في التدوير من فلك البروج معلوم وهو ح كد فزاوية ب د ا معلومة وفي الخارج ايضا ما يوتره ما
من البروج وهو ما بين موضعي القوس معلوم فزاوية ب د ا معلومة وزاوية ز قايمة فاضلاع مثلث ر د ه
معلومة النسبة وكذلك زوايا ه وزاوية ب ه ا معلومة من قوس اب بنصفها وزاوية ا ه ر معلومة وزاوية ز
قايمة فمثلث ه ر معلوم نسبة الاضلاع والزوايا ولان قوس با د معلومة فزاوية ب د ح التي يوترها
قوس التعديل في اصل التدوير معلومة وفي الحساب الخارج من جهة البعد من المقومين نظيرها معلوم
بقي ه د ح هناك معلومة ايضا وح قايمة فمثلث ه د ح معلوم نسبة الاضلاع والزوايا فاذا انقضت زاوية
ه ا ح او زاوية ا ه ح المعلومتين بالقوس وزاوية ح ه د القايمة بكون مثلث ه د ح القايم الزوايا معلوما
بنسب الاضلاع والزوايا وذلك في الاصلين جميعا وكذلك يعلم عن قريب بنسب اضلاع وزوايا مثلثي ا ط ح ه
ا ح ط ويكون خط ا ح معلوم النسبة الى ساير الخطوط المعلومة لكنه معلوم النسبة الى القطر فيصير خط
ح ه معلوم النسبة الى القطر ايضا فقوس ح ه معلومة فجميع قوس ب ا ح د ه معلومة فوتر ب ه معلوم ومعلوم النسبة
الى ساير الخطوط وخرج خط ب ه مائة وسبعة عشر جزءا وسبع وثلثين دقيقة من اجزاء القطر فهو اصغر من
القطر فقوس ب ا د اصغر من نصف دايرة
فمركز فلك البروج
يقع خارجا عن قوس ب ا د ه فليكن
مركز التدوير نقطة ك ونخرج د م ك الى ل فل





التدوير ح
اصغر من نصف دايرة ح

اوج وم حضيض و ب المعلوم في ده المعلوم مثل ى ك في د م لكنا اذا زيد على ك في د م كم المعلوم في نفسه تما
يعلم به كان ه ى في نفسه ولكن معلوم فيصير ك معلوما ايضا وقد خرج بالحساب نسبة ه م الى ه ى كنسبة
ه ح الى س فلنخرج من ح الى ب ه عمود ح ر الى س فنصف قوس ب ه وو تر ب ه فنعرف سريعا زوايا مثلث
ك ز ى من علمنا مقدار ك ى فقد زاوية وقايمة ز وكذلك زوايا مثلث ك ب ى من معرفة ب ى ك وقايمة ز فنعرف
زاويتي ك ى اعني جميع زاوية ى ك ب وباقية ى ك ل فنعرف قوس ى ل م قوس م ه الى تمام الدائرة وخرج
بالحساب قوس ب ل وهو بعد القمر عن الاوج في وسط الكسوف الثاني و ب ك وخرج زاوية ك ى س تسع
وخمسون دقيقة وهو مقدار ما يوتر ب من فلك البروج فيظهر هنا ان الوسط قد كان على ب ى مد من
السنبلة لما كان المعدل على ما قلنا على ح مه من السنبلة اذا كان الشمس على ك ح مد



من الحوت ثم استظهر باعتبار ثلثة كسوفات جزئية كان منزل مبسر
الشمس في الاول منها على ح مه من الثور والقمر في مقابلته في العقرب
والثاني على ك ه من الميزان والشمس في مقابلته من الحمل وفي الثالث على ى ه من الحوت
والقمر في مقابلته من السنبلة وبين الكسوف الاول والثاني سنة مصرية وستة وستون يوما ومن
الساعات المعدلة ثلث وعشرون ساعة ونصف وثمن ساعة اذا كانت المطلقة ثلثة وعشرين ونصف
وربع ساعة والقوس الفاصلة بالوسط مساته وبين الثاني والثالث سنة واحدة مصرية وسبعة
وثلثون يوما ومن الساعات المعدلة خمس ساعات ونصف اذا كانت المستوية المطلقة خمس ساعات
والقوس الفاصلة بالوسط يلحقه فيكون التعديل في الكسوف الثاني ر ب نا فصاعدا لان وسط القمر في تلك المدة
في وسط لا بعد الدورات وهنا يزيد على المعدل كان بهذا القدر لكن فصلة قوس اختلافه بعد العودات يكون
ح ا فيكون هنا المقدار يوتر ذلك المقدار من التعديل من فلك البروج ويكون التعديل في الكسوف
الثالث ا ك ا ى ا لان الوسط بعد الادوار تعلن لذ وهذا يزيد على المعدل الذي كان هذا القدر و كا
القوس الباقية بعد الادوار من سير مركز الاختلاف يكون هذه المدة فا فيكون هذا المقدار يوتر من فلك
البروج هذا القدر من التعديل واذ علمنا لهذه الكسوفات شكلا كما علمنا للثلثة الاول تبين من ذلك ان قوس
ا ب ح ه اعظم من نصف دائرة وان مركز التدوير يقع فيها وذلك لان نسب الخطوط والزوايا يعلم عن قرب
فيظهر مقدار قوس ح ه و ح و ب ه و ب ا وتبين قبل ذلك ان الاوج في قوس ب ا وذلك لان قوس ا ب
نقصت ر ب وهي في ك ا وقوس ب ح تزيد تعديلا كا وهي اوهي والو وجب ان يكون



قوس ح ه ا تزيد الاجزاء باقية وهي و كا فقوس ب ح وقوس
ح ه ا كل واحد منهما قوس زيادة فليس عليه الاوج فيبقى على ا ب وخطاه
خرج بالحساب مح م بر فاذا تبين هنا فقد يمكن ان نبين بمثل الشكل الذي مضى ذكره

والقمر

بعد شكل الثلثة الكسوفات الاول على هذه الصورة بمقدار خط ط م من ى ى و خرج بالحساب ب د
من ى ه ثم قد يمكن ان نبين مقدار قوس الى عمل ذلك الشكل على هذه الصورة وقد خرج بالحساب مه لج فيبقى
قوس ل ب وهو بعد القمر في الكسوف الثاني سه كح اذ كان قوس ا ب هي في ك ا ويبقى زاوية ل د ب وهي
التي ينقص عن المسير الاوسط ى ه فقد كان وسط الشمس عند ذلك على تسعة وعشرين جزا ونصف من الحمل
فاذ قد تبين هنا فليصح وسط القمر واختلافه وذلك يسهل بان يوجد المدة بين الكسوفات القديمة
والحديثة مثلا بين الكسوف الثاني من الحديثة فيكون المدة ثماني مائة وسنة واربعة وعشرين سنة
مصرية وثلثة وسبعين يوما ومن الساعات المعدلة ثلث وعشرون ساعة وثلث لانها من الاستواء
المطلقة ثلثة وعشرون وفي هذه المدة قد كان زاد على الادوار في الطول



ر لب م وفي الاختلاف ما تدفوا فق ما يوجبه الاصول المتقدمة
في الطول وخالف في الاختلاف انقص تسع عشرة
دقيقة فاذا قسم على الايام المدة المذكورة خرج حصة ما يصيب
اليوم الواحد من سير الاختلاف مما يجب ان ينقص عنه احدى عشر رابعة و
واربعين خامسة وتسع وثلثين سادسة فعلى اليوم الواحد ح ى ح موسى ط ثم قد قيل الحاصل للتاريخ
بخت نصر بان عرف التاريخ بثلثة وبين الكسوف الثاني من القديمة على مثل ما فعل للشمس ثم انتقل
الى بيان امر العرض فقال انه قد كان يعرض لنا في امر عرض القمر خطا لانا اتبعنا راي ابرخس اذ كان
من رايه ان القمر يسيح فلكه الخاص بستمائة وستين مرة بالتقريب ويمسح دائرة الظل التي يلي بعد
الاوسط في الاتصالين مرة ونصفا فكنا اذا افرضنا ذلك وعرف مقدار العرض امكننا ان نحكم بمقادير
الكسوفات الجزئية بان نعرف الحدود التي اذا جاوزها القمر دخل في الكسوف من معرفتنا ذلك ل
وقد كنا نتوصل من ذلك الى ان نستخرج وسط حركاته في العرض بان نعرف مقدار الكسوف في وسط
زمانه فنعرف عرضه في وسط زمان ذلك الكسوف عند عقدة معينة ثم نستخرج سير العرض بان ناخذ
بين كسوفات متساوية الاظلام معلومة العروض بسبب قدر الاظلام معلومة الطول فنستخرج بالطرق
الذي اشرنا اليه من استخراج فضل التعديل من المسير المعتدل المرصود مسيره الوسط فكنا نعرف الحاصل في
العرض بالوسط والقوس الفاصلة بعد الادوار ل واما الان فقد استعملنا طرقا اعظم واشرف
من تلك ساعيه عن استعمال تلك الاصول فلما توصلنا الى تحقيق الوسط في العرض تناولنا ذلك مكانا
بعده بعدنا فاصلحنا المسير في العرض الذي كان معنا وعدنا من ذلك واصلحنا تلك الاصول ووقفنا
على فسادها واما الطريق الذي سلكناه فهو انا ناخذ مدة بين كسوفات متشابهة في مقدار الاظلام
زمان المكث وفي الجهة فان قدرنا ان ناخذها عند عقدة واحدة فعلنا والا اخذنا عند عقدتين و

نعلم انه اذا كان الكسوف بهذه الصفات يكون قد عاد القمر الى عرضه بعينه لانه لا يمكن ان يتشابه الكسوفات
الا والدخول في الظل بقدر واحد الا ان يكون احد الكسوفين والقمر في موضع من الظل قريب الى الارض
فيكون دايرة الظل هناك اوسع وفي الاخر بخلاف ذلك فانه اذا كان كلك انكسف ذلك المقدار
من الانكساف في الاقرب منهما وعرضه اى بعده من فلك البروج ذلك العرض ولم ينكسف من الثاني الا بعد
الا اذا صار عرضه اقل لكن اذا اتفق ان يكون مثل هذا لم يكن زمانا لكسب متساويا وبالان زمان ما بين الا
والانجلا فاذا تساوى الزمان مع تساوى الاظلام علم ان الكسوفين كانا عند قطع واحد بعينه با
التقريب فكانا عند عرض واحد بعينه قال فاحد الاعتبارات التى اعتبرناها كان لنا من كسوفين متشابهين
عند عقدة واحدة وجهة واحدة اما العقدة فالذنب واما الجهة فالجنوب اى الى الجنوب واما المقدار
قدر سدس القطر وهذان صنفان الاول منهما مرصود ببابل والثاني مرصود بالاسكندرية فاما المدة بينهما
فستمائة وخمس عشرة سنة مصرية ومائة وثلثة وثلثون يوما واحدى وعشرون ساعة ونصف وثلث من
ساعات الاستواء واما البعد فقد كان في كل واحد منها قريبا من الوسط فانه قد استخرج من التاريخ
ومن الحاصل ان بعد القمر عن اوج التدوير كان في الاول منهما قه نط وفي الثاني بعده من الاوج من
الجهة الاخرى رياه لح وكان مكانه المعدل في الاول انقص من الوسط بخمسة اجزاء وفي الثاني ازيد
باربعة اجزاء وثلثة وخمسين دقيقة وقد عاد الى عرضه بالمعدل واما بالوسط فقد نقص عن تمام دايرة
واحدة بمجموع التعديلين وهو تسعة اجزاء وثلث وخمسون دقيقة وعلى اصول ابرخس يجب ان يكون
التعديلان في هذه المدة انبين من هذه المقدار من الزمان بسبع دقايق حتى يكون مجموعهما عشرة اجزاء
وقريبا من دقيقتين فيكون مسير العرض على اصوله انقص مما وجد بطلميوس فقسم بطلميوس هذه السبع
الدقايق على ايام المدة ونادحصة يوم واحد من المسير الوسط في العرض ليوم واحد على ما كتبه ابرخس ليوم
ومبلغ هذه الزيادة ٠٠٠٠ ح لط لح واستظهر بطلميوس بكسوفين اخرين اتفقا في كل شيء الا ان احدهما
كان في عقدة غير التى كان فيها الاخرى اولهما احد الكسوفات القديمة الثلثة البابلية وكانت عند الراس
والاخرى عند الذنب وكلاهما جنوبيان اى الاظلام الى الجنوب وفي المقدار ربع القطر وهو ثلث اصابع
ورسم لمعرفة ذلك شكلا بان عمل دايرة اح المايل وقطر اجو اهو الراس وج هو الذنب والنهاية الشمالية
ب والقمر في الكسوف الاول منها على ى لانه اذا كان الكسوف في جهة الجنوب يكون مركز القمر من فلك
البروج الى الشمال والثاني منهما على ه ولا محالة ان اى اه متساويان وان لم يعلما بعد واذا حسب من التاريخ
الذى للتحصيلات وعلم وسط القمر فيهما في الطول واختلافه اوجب انه كان في الاول منهما بعده من
الاوج في التدوير ونريد كذا لعلم ان تعديله كم هو فعلم ان مقام المعدل كان اقل من الوسط بتسع
وخمسين دقيقة وهي تعديله بنقص فلان بعده من الاوج في الثاني ب مد فكان تعديله ناقصا بثلث عشرة

دقيقة فليكن وسط القمر الاول منهما نقطة ر حتى يكون ى ر تعديلا ناقصا وفي الثاني منه نقطة ح حتى
يكون ه ح تعديلا ناقصا وهما معلوما القدر ولما كانت المدة بين الكسوفين معلومة وهي مائتا سنة
وثماني سنين مصرية وثلثمائة وسبعة ايام وثلثا وعشرين ساعة وجزء من اثنى عشر جزءا من ساعة استواء
فيكون القوس الفاصلة على الادوار في مسير القمر الدورى الطولاني بالوسط معلومة وهي قوس رح
معلومة ونخرج بالحساب مائة وستون جزءا واربع دقايق فنزيد عليه تعديل الكسوف الاول وننقص تعديل
الكسوف الثاني فما اجتمع حتى يكون قوس ى ه ننقصه من نصف دايرة فما بقى ننصفه فيكون احد نصفيه
قوس اى والثاني قوس ه ح اذ كان البعد عن العقدتين واحدا ويخرجان بالحساب ط له ونعلم قوسا
ا ر ح ح الذين للوسط فيهما جميعا ونعلم بعدهما من النهاية الشمالية ونقطة الوسط واستخرج من ذلك
حاصل القمر لعرضه لتاريخ بخت نصر ثم وضع جدولا للتعديل الاول بتفاصيل فيه الدرج من الاختلاف
لست درج ست درج ووضع ما بازائها من الفضل كما وضع للشمس ثم يضع في الصف الثالث اجزاء
التعديل للزيادة والنقصان على انه لم يخص ودرجة من التعديل في كل ما بين ست درج والامر في انه
ينبغى ان يزاد وينقص التعديل ظاهر ثم اخذ بين السبب في الخطاء الذى وقع لابرخس في مقدار نسبة
نصف قطر التدوير الى نصف قطر الحامل اذ كان على اصله يجب ان يكون النسبة على اصل الخروج نسبة
وربع الى ستين وفي اصل التدوير نسبة اربع درج وستة واربعين دقيقة الى ستين فيختلف لذلك
غاية التعديل لانه في الاول يبلغ ه م ط وفي الثاني ى لدوا والذى تحقق على مذهب بطلميوس فيهما جميعا
ان النسبة نسبة ى ور م الى س وغاية الفضل خمسة فذكر ان ذلك لم يقع له من جهة الخطاء في الاصل
بل من الخطاء في الحساب ثم بين وجه ذلك قال انه لم يلتزم امرا واحدا بل امورا مختلفة وكسوفات وقع فيها
الخطاء اما في نفس الرصد واما في مدة التحصيل والتاريخ قال فمن ذلك ثلثة كسوفات مجهولة من بابل
احدها ابرخس وعمل عليها واحدا وطها وعرف تاريخه ومدة ما بينه وبين تاريخ التحصيلات والزمان
الذى يختلف به بابل والاسكندرية حتى يعلم انه متى كان وسطه بالاسكندرية وعدل الساعات ليعرف
من ذلك موضع الوسط والمعدل وفعل كذلك بالكسوف الثاني من حصل المدة بينهما وكذلك فعل
بالثالث فوجد ابرخس عرض له الغلط في ساعات المدة بين الكسوف الاول والثاني اذ كانت في
التحقيق زايدة على عدة الايام بنصف وربع وثمن واخذ ابرخس انها زايدة بثلثة اخماس السير الشمس
وكانت القوس الزايدة في التحقيق لح س ل وعند ابرخس فحركح ولذلك عرض له الغلط في ساعات
المدة بين الثاني والثالث اذا كانت في التحقيق زايدة بساعتين وعند ابرخس بساعة وثلثين ق
اما القوس الزايدة فكانت عند التحقيق فعه مد وعند ابرخس فعه زى ثم لعقب حال الكسوفات
ثلثة اخرى اعتبرها ابرخس وذكر انها صارت باسكندرية مثل ذلك الاعتبار فوجد المدة بين الاول

والثانى فى التحقيق مائة وثمانية وسبعين يوما وست ساعات ونصف وثلث مستوية ومن آخر مسير الشمس قفا
وعند ابرخس المدة مائة وثمانية وتسعين يوما وست ساعات مستوية ومن الاجزاء قفكو وحدة المدة
بين الثانى والثالث فى التحقيق مائة وستة وسبعين يوما وخمسين ساعة واجزاء قوس الزيادة فسح به
وعند ابرخس المدة مائة وستة وسبعين يوما وساعة استوائية والاجزاء فسح لى فبهذا السبب ما وقع له الغلط
قال الذى يحتاج فى تحقيق احوال القمر لا تصالاته المقارنة والمقابلة واوقات



الكسوفات هو التعديل الاول فان التعديل الاول ومعرفته كان فى ذلك و
اما فى ساير التسييرات الجزوية فلا يكتفى بذلك فانه سيظهر ان له اختلافا
ثانيا ويحتاج ان يعرف اولا حال صنعة الالة التى لا بد منها فى رصد الهيئة
وصنعتها ان يتخذ حلقتان متساويتان متشابهتان فى الصغر يحيط بهما اربعة سطوح مستوية جدا
وتركبهما على القطر ويجعل احدهما مكان دايرة نصف النهار والاخرى مكان دايرة البروج ولنطلب على دايرة
نصف النهار قطب دايرة البروج وذلك يسهل لانك تاخذ من حلقة دايرة البروج على الحلقة ربع دايرة
من نصف النهار فيوتد هناك ويثبت فى الجانبين جميعا ويعمل حلقتين على الشكل المذكور احديهما تحت
يهندم عليهما الحلقتان من فوق ويمكن ان يدور عليهما مماسا لها والاخرى تحت يهندم عليهما الحلقتان
منطبقتين عليه ويمكن ان يدور فيهما مماسة لها فحينئذ تركبهما فى الوتدين احديهما فوق والاخرى تحت و
يجد حلقة بحيث يشتمل عليها الحلقة الداخلة منهما مهندما ويمكنها ان يتحرك فيها الى القطبين ويجعل
عليها ذقنين متشبهتين بذفنى الاسطرلاب فيكون الحلقتان الموتدان يتحركان على الحلقتين الاولتين حركة
فى الطول والحلقة الداخلة يتحرك فى العرض ثم يستخرج على حلقة نصف النهار غاية الميل ويستخرج من ذلك
قطبى معدل النهار فيوتد عليه ويدير ونركب عليهما من خارج حلقة تشتمل على الخلق ويكون قد قسمت الحلقة
التى للبروج والتى لنصف النهار والمشتملة على الكل وساير الحلق فاذا انصبت هذه الحلقة على سطح الافق
فى خط نصف النهار نصبا قائما عليه بحسب عرض البلد وارتفاع القطب فيكان دوران الحلق على الوتدين
مشابها لدور الكل قال بطلميوس فكنا نصب هذه الحلقة بحسب عروض البلدان وان كان الشمس فى القمر يعاقب
الارض فكنا لا نزال نحرك حلقة النهار المارة بالقطبين حتى يحصل فى سطح محاذ للشمس بالحقيقة
فيستظل هى وحلقة البروج من نفسها وخصوصا ان استعين مثل الاسطرلاب وان كان مكانهما كوكب
لا عرض له احللنا حتى يرى الكوكب على سطح الحلقة وخصوصا ان عملنا حيلة مثل ثقبتى الاسطرلاب
ثم ندير الحلقة الاخرى الداخلة ونديرها الداخلانية الى القطبين حتى يرى الكوكب الاخر الى القمر فى
الثقبتين مع رويتنا الاولى فى الدرجة التى له وقد سدد بالحلقة الخارجة عليها فيحصل قوس بين نقطة مقاطعة
الحلقة الاولى لحلقة البروج وبين مقاطعة هذه الاخرى هى قوس الطول وقوس اخرى بين النقطة التى

فى الحلقة الدايرة الى القطبين وبين حلقة البروج هى قوس العرض فى الجنوب او فى الشمال وربما يوتد
الحلقة العلوية ثانية بازاء درجة كوكب ليلا وبازائه دوارا بحسب الفلك ويقاس ساير الكواكب قال فلما
استعملنا هذه الالة ولزمنا الرصد كنا نصادف احوال القمر عند الاتصالات مناسبة لما يوجبه
الاصول المتقدمة لا تفاد رسما محسوسا الا ما يوجبه اختلاف المنظر واما عند تربيعى القمر للشمس فكان
اذا كان القمر على الاوج او الحضيض من التدوير يجرى الامر على ذلك القياس واما اذا كان فى التربيع على
ساير المواضع عن الاوج او الحضيض لم يجد التعديل مطابقا للاصول المتقدمة بل كان الزايد ازيد
والناقص انقص واذا كان اتفق ان كان القمر حيث يوجب غاية التعديل بل كنا نجده ازيد كثيرا من
الخمسة الادرج التى فرضها غاية فضل التعديل فى النقصان والزيادة فحدسنا ان مركز التدوير ليس
يتحرك على فلك الموافق المركز والا لما اختلف غاية تعديل بل يتحرك على خارج مركز وانه عند التربيعين
يكون فى بعده الاقرب فيرى اعظم ويفعل زاوية عند البصر اعظم ويوتر من فلك البروج اكثر واذا كان
فى التربيعين عند حضيض الخارج ففى الاتصالين يكون عند اوجه واذا كان القمر يحصل عند الحضيض
مرتين فى دورة واحدة فليس يمكن ذلك او يكون الخارج المركز يتحرك خلاف مركز التدوير حتى يستقبله
الحضيض فى الشهر مرتين وكذلك الاوج فيستقبله فى الشهر مرتين فعلمنا من ذلك ان الخارج المركز
يتحرك الى المشرق فى جهة حركة المايل وفى سطحه ففى سطحه اعنى سطح المايل حركة سفل مركز التدوير الى
المشرق واخرى حركة سفل البعدين وتدير مركز الخارج الى المغرب فانه لو كانت حركة الخارج المركز هذه
على مركز نفسها لما اختلف موضع الاوج والحضيض فاذا اختلف فيجب ان ينتقل فى حملته ومركزه بانتقال
فلك آخر سفل وجه ولما كان فلك مركز التدوير يقطع من الفلك المايل فى ازمنة سواء قسيا سواء علم
ذلك باعتبار مقومات فى ازمنة متساوية واعتبار موجب التعديل واذا لم يكن تعديل من جهة التدوير
فذلك يظهر وقت الحين ما يكون عند البعدين وبالقرب منهما فتبين انه لا يقطع كذلك من الفلك
الخارج المركز حتى يكون حصوله فى ازمنة سواء قسيا سواء فان هذا لا يمكن ان يجتمع فى الفلكين المختلفى
المركزين ان استواء مسيره هو على مركز الفلك المايل لا على مركز التدوير ولما كان الشهر الوسط الواحد
المبتدا من الاجتماع يتم للقمر فيه دورة وقوس قطعها الشمس بالمسير الوسط وحينئذ يكون وسطه على
اوج الخارج فيكون حركة الخارج فى الشهر دورة الا قوس الشمس التى بالوسط وذلك لان القمر فى اول
الشهر الوسط كان على الاوج فدار دورة فى الطول فقطع قوسا زايدة والاوج يستقبله فى خلاف
جهة حركته مواجهة ويلحقه على طرف تلك القوس وقد بقى له ان يوافى الموضع الاول الذى افترقا عليه هذه
القوس بعينها فيكون للقمر دورة وقوسه وللحامل من جهة حركته الى المغرب دورة الا قوسا وزيادة
سير القمر الوسط على حركة الحامل المالحقة من حركة المايل ضعف تلك القوس اذ هنا نزيد بذلك وذلك

ينقص بربعيه وبين ان حركة الخارج المركز بما يلحقها من حركة المايل مع هذه القوس غير مضعفة مساوية
لزيادة وسط القمر في الطول على وسط الشمس وذلك دورة فاذا اضعف ذلك وهو تفاضل ما بين
وسطي القمر والشمس فبلغ ذلك جميع ما يحدث مسير الاوج والمايل من المشرق وحركة القمر الوسطى توالي
البروج لو افترقنا الشمس ونقطة الاوج ومركز التدوير ونقطة المايل معا لان ذلك دورتان وذلك
هو حركة الاوج والمايل معا ووسط الشمس مرة وهو المقدار الذي يقطعه التدوير من الخارج بالحقيقة
دورتان فاقول اذا افترق الشمس ومركز تدوير القمر والاوج سار الاوج قوسا ما وسار المركز من الجانب
الاخر مثل تلك القوس وضعف مسير الشمس وسار الشمس في جهة سير المركز قوسها المعلومة فيحصل البعد
بين المركز والاوج ضعف سير الشمس وحصل البعد بين المركز وبين الشمس تلك القوس وقوس مسير الشمس
فيكون البعد بين النيرين نصف البعد بين الاوج والمركز ولان فضل هذا كله على مسير القمر في الطول
هو حركة الخارج بما يلحقها من المايل فان نقص عن هذا الفضل المضعف بدل المسير في الطول مسير العرض
بالوسط انضاف حركة المايل الى حركة الطول فبقي مسير الخارج المركز بحركة الاوج فحركة الخارج اذن هي
مثل ما بقي من نقصان مسير العرض عن الفضل المضعف اعني تفاضل الوسطين وسط الشمس ووسط
القمر فحركة الاوج وحده مساو لما بقي ضعف من فضل مسير الوسط للقمر على وسط الشمس منقوصا منه
مسير العرض وهذا الفضل يسميه بطلميوس البعد ويسمي جميع القوس المشتملة على الحركات كلها البعد
المضعف فاذا احسب خارج مسير الاوج لليوم الواحد باط وقد علم بطلميوس شكلا ليفهم هذا المعنى
ليكن دايرة ا ب ج د للمايلة حولها و ه انها مركز البروج وليكن ا ه ج القطر المار بالمركزين وندير على ز ح
الخارج وليكن وقتا ما بحذاء نقطة ا نقطة النهاية الشمالية ونقطة الاوج ونقطة الحمل ومركز
التدوير والقمر ووسط الشمس ويتحرك سطح ا ب ج د مع ز ح كله في يوم واحد من ا في جهة د فيقطع قوس
اط مقدار ثلث دقايق فصارت النهاية الشمالية عند ط وهي في آخر الحوت وسطح الخارج دار ما دار
خط ه ح في تلك الجهة قوسا اعظم من اط وهي قوس ا ك ومركز التدوير داره من ا الى جهة ب كان خطاه
نقله الى خط ا ب حتى حصل مسلكه على نقطة ز ح وقطع من المايل لو توهم ساكنا قوس ا ب لكن النهاية الشمالية
متحركة فيكون قد صار بالحقيقة بين مركز التدوير وبين النهاية الشمالية قوس ط ب وهي تحركه وبالحقيقة
يكون قد قطع هذه القوس فيكون التدوير سار من الاوج قوس ك ح فبين التدوير والنهاية الشمالية تحرك



النهاية الشمالية وبين موضع الاوج باط فجميع ذلك الدال وذلك ضعف مسير البعد
الوسط لليوم الواحد اي فضل وسط القمر على وسط الشمس وهي اثنا عشر
جزءا واحدى عشرة دقيقة ونصف دقيقة بالتقريب واذا كانت الشمس و
القمر في الشهر يتقاطران مرة بالوسط ويجتمعان وكان ذلك على الاوج فبين

انهما مرتعا في الشهر مرتين بالوسط والتدوير على الحضيض وكلما دنا التدوير من الوسطى دوي فضل الاختلاف
اعظم لان الزاوية التي تحدث عند البصر عن الشيء الواحد بعينه تختلف في العظم والصغر بحسب القرب والبعد
وكلما كانت ابعد كانت اصغر وكلما كانت اقرب كانت اعظم واذ كانت حركة التدوير على الخارج ليس بالقياس الى
مركز المايل فلا يلزم منها من الخارج تعديل اخر الا المقدار الذي من التدوير وتابره الخارج فيه هو القرب والبعد
فقط مثلا اذا رسمنا على نقطتي د المقاطرة لح وعلى ح فلك التدوير



احدهما عليه م ك والاخر عليه ط س فلان ه نقطة على غير مركز
الخارج لان ه قد فرضناها مركز البروج ومر عليها وعلى
مركز الخارج خط مستقيم عليه ا فاطول الخطوط التي يمكن ان
يقع فيها مارا على ه هو ه ا واقصرها هو ه ح فلا يرى اذن غاية الفضل اصغر ما يكون عند ا ولا اعظم مما
يكون عند ح وذلك عند الكسوفات والاجتماعات والاستقبالات وهما التربيعان ثم شرع في تبيين غاية
هذا الاختلاف وذلك بان عرف موضع القمر بموضع الشمس بمعرفة البعد بينهما بالالة المذكورة وحين كان قريبا
من الربع في وقت كان قريبا من وسط السماء فلم يكن له اختلاف منظر وكان بحسب ما وجد القمر من تدويره عند
الخط المماس من البصر وليس من رصد واحد بل من ارصاد سوى البته ولا برخس فلما عرف موضعه وجده مخالفا
للوسط اكثر من غاية التعديل الذي وجدوا اذ كان الذي وجد ولا خمسة اجزاء والان فقد كان يجده
سبعة اجزاء وثلثين اما في الرصد الذي ذكره لنفسه فكان التعديل الناقص بهذا القدر واما بالرصد
الذي ذكره لابرخس فكان التعديل الزايد بهذا القدر فصح له من ذلك اصابته في الحدس المتقدم فيطلب من
ذلك ان يعرف نسبة الخط الواصل بين المركزين اذ صح له من هذا ان حركة مركز التدوير هذه على فلك
خارج فليكن فلك تدوير ط ر على ح الحضيض من خارج مركزه ا ب ح الذي حوله و واذا لم يكن هناك اختلاف
منظر فليكن ه مركز البروج وهو نقطة البصر ونخرج ه ط ك مماسا للتدوير على ط وعلى ه ب عمود ح ط وزاوية
ح ه ب معلومة لقايمة الاختلاف وزاوية ط القايمة معلومة فخرج من المثلث معلوم النسبة الى ح ط وكان

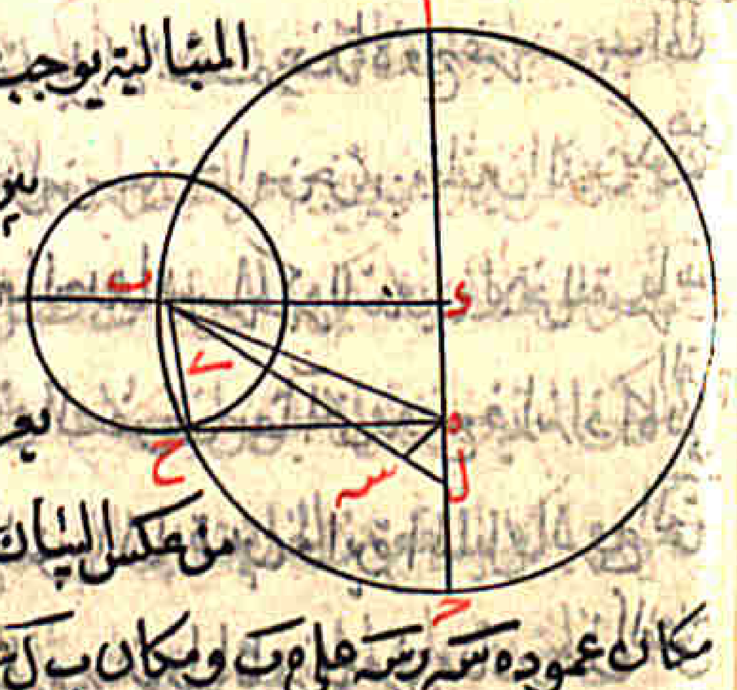


ك ح معلوم النسبة فذه معلوم من ه ح وخرج على نسبة ك ط الى ط ك ب انا اقول ان
المعلوم بالحقيقة فيما سلف هو ما بين سطح الافق ومركز التدوير لا من مركز
الارض فان الزاوية يكون هناك اصغر لكن نسبة نصف قطر الارض قد يمكن
عليها فيزاد على ذلك القدر ثم ان بطلميوس لما وابن مراعاة الارصاد وجد
اختلافا ثالثا يعرض عند التثليث والتسديس استدل به على ان قطر فلك
التدوير الواصل بين اوجه وحضيضه ليس محاذيا لا لمركز البروج ولا لمركز الخارج ولكن لنقطة بعدها
من مركز البروج مما يلي الحضيض من الخارج قريبة من بعد ما بين المركزين ومعنى هذه المحاذاة هو ان مركز التدوير

اذا كان على الاوج او الحضيض من الخارج انطبق وقطره على قطر الخارج المار بهما من الخارج فصار خطا واحدا
مستقيما فاذا ازال المركز عن تلك النقطة من الخارج افترق الخطان لا على الموازاة ولكن على هيئة يوجب
التقا محفوظا في داخل الحامل لو اخرج قطر التدوير على الاستقامة وذلك الالتقاء لا يكون على نقطة المركز
بل على نقطة اخرى ويدوم ذلك الالتقاء الى ان يعود الى الانطباق فيكون طرف قطر التدوير يحفظ دايما
محاذاة تلك النقطة ومسامتتها فاما كيفية الوصول الى معرفة هذا الاختلاف فبارصاد منها رصد
لابرخس احدها ارصد فيه بالالة المذكورة البعد بين الشمس والقمر ولم يكن للقمر اختلاف منظر في الطول
لانه كان في تسعة اجزاء وثلثين من العقرب ووسط الشمس اربعة اجزاء من القوس وذلك يوجب بالاسكندرية
انه يكون ما بين موضع القمر والطالع قريبا من التسعين جزءا فيكون القوس المارة بسمت الراس ويمر
القمر بقطبي البروج فيكون لا يفعل اختلافا في الطول بل ان كان ولا بد ففي العرض وكان القمر مغربا
عن الشمس ولما حقق موضع الشمس وحقق وسط القمر واختلافه وتعديله وجد الوسط يجب ان يكون قد
تقدم في توالي البروج مكانه المحقق بالرصد حتى كان التعديل زايدا وكان المركز من البعد في قريب
الوسط بين الاوج والحضيض من الخارج وكان سبب الاختلاف بحال يكون فوق نصفه ايضا من الاوج
يوجب ان يكون التعديل زايدا لا محالة وكان قد وجدنا ناقصا كانه لم يستوف بعده عن اوج التدوير نصف
دايرة فوجب ان يكون هناك اوج في الحامل بانه لم يبعد عنه بنصف دايرة قدرنا الى الان فليس الاوج المرئي
اذ كان مكان القمر الى المغرب من الحضيض المرئي والى المشرق من الحضيض الوسط الذي الحساب الوسط
بالقياس اليه فيكون الحضيض الوسط قد يختلف في توالي البروج عن الحضيض المرئي مجموع ما يوتره بعد
عن الحضيض المرئي ولو كانت محاذاته النقطة هي مركز البروج لما عرض هذا ثم يبين موضع تلك النقطة
فليكن فلك ابج الخارج حول د وا الاوج وج الحضيض وفلك زحط للتدوير يتحرك من ب مثلا الى قوس
مركز التدوير والقمر يتحرك من ز الى ح ثم ط وه ولنصل د ب وانه ه ب يقطع التدوير على ط هو الحضيض المرئي
لكن بعد القمر من الشمس بالوسطين معلوم فضعفه معلوم وهو بعد الاوج من مركز التدوير في توالي البروج
وقد كان البعد ثلثمائة وخمسة عشر وشيء وضعفه اكثر من دايرة فيسقط من ضعفه دورة يبقى الباقي معلوما
لكن الوسط معلوم لا بالقياس الى الدايرة الحاملة بل المايلة الموافقة فزاوية ا ه ب معلومة اذ هي على مركز العالم
ولان زاوية ا ه ب تو اقل من الربع فهي حادة فاذا اخرج من د عمودا على ه ب وقع خارج المثلث وليكن د ك

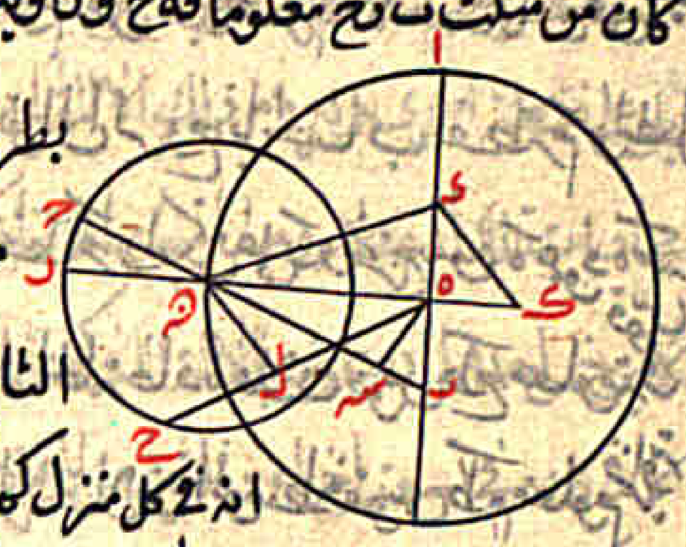
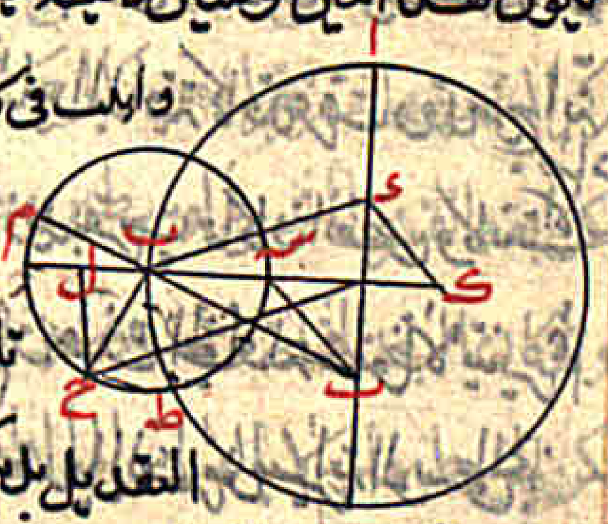


فمثلث د ه ك معلوم النسب بسبب زاوية د ه ك المعلومة وقايمة ك
فد ك معلوم من د ه بل من ب ك فيصير ب ك احد ضلعي القايمة معلوما
معلوم وليكن القمر على ح ونصل ه ح وعلى ه ح من ب عمود ب ل فلان القايمة
معلومة وزاوية ب ه ل التي للتعديل فاعرف من المكان بالرصد والمكان الوسط
بالحساب ومبلغ التفاوت بينهما معلوم فمثلث ب ه ل معلوم النسبة ولنصل ب ح و ب ل فلان ب ح و ب ل
من مثلث ب ح ل معلومان و ل قايمة و ل معلوم ان ليس له قايمة فزاوية ب ح ل معلومة يبقى زاوية ط ب ح
معلومة فقوس ط ح وهو بعد ما بين القمر والحضيض المرئي معلوم لكن بعد القمر في الاختلاف عن الحضيض
الوسط معلوم فليكن الحضيض الوسط وهو ابعد من ح من توالي البروج بالحساب نقطة م ولنصل
ب م ونخرجه على الاستقامة فيلتقي لا محالة كما نعلمه عن قريب خط ا ح وليكن على س ونخرج من ه عمود ه س
فيقع داخل المثلث لان زاوية ا ه ب كانت حادة فهي الداخلة حادة فلان قوس ط ح معلومة وقوس
ح م وهي ما بين الاوج والوسط وموضع الكوكب قد علمت بسبب الاختلاف الوسط فقوس ط م معلوم فزاوية
س معلومة و س قايمة وخط ب ه معلوم يبقى س ه د معلومة و س قايمة فمثلث ه س د معلوم النسب ونسبة
ه د الى س ثم الى ه ب ثم الى د معلومة وقد خرج بالحساب انه اذا كان خط د ه كخط كان د ع فيقع
المقاطع في داخل الخارج المركز اعني تقاطع خطي ا ح ب س فقد بان بتحقيق هذه المحاذاة من جهة الحضيض
في هذا الرصد قال ونحن نبين مثل ذلك من جهة الاوج فاعتمد رصد ابرخس بجزيرة رودس قد وجد فيه
بالسبيل المذكورة ان وسط القمر مختلف عن موضعه المحقق اذ كان الحساب يوجب ان يكون من الاسد
على ك د وكان بالرؤية من الاسد على كط وكان مقارنا الوسط السما ليس له اختلاف منظر في الطول وكان
تعديله عن الاوج المرئي دون الذي يجب في الحساب على الاصول التي سلفت وتحققت فبين الاشياء
التي بينها بالشكل الاول على ذلك المنهاج لا نخالفه الا في ان نقطة ح عند الاوج ويقع عمود د ب ل
دون ح وعمود د ك الى الجانب الاخر فيعرف ه ب وقد عرف زاوية ه ح الباقية وزاوية ك فعرف نسب اضلاع
وزوايا مثلث ه د ك وضلعا ك ب ح معلومان وزاوية ك قايمة فيعرف زاوية ح ب ك وجميع ه ب ح يبقى
ح ب ك من القايمتين معلوما فعرف قوس ح د وكان عرف قوس ح م وهي البعد عن الوسط الاول
بالحساب فيعرف قوس ز م وزاوية ز ه م بل ه ب ز ثم يعرف سائر الباقية كما قد عرفت وقد خرج انه
اذا كان ه د ي نط يكون د ي ي وبالجملة قريبا من د ه اذا كان ازيد بقريب مما كان انقص وكانت الارصاد



المتبالية يوجب هذه النسبة فعلم ان هذه المحاذاة محفوظة لا يتغير ثم
بين انه كيف يستخرج تعديل القمر من مسيراته الوسطى الخ
بطريق الهندسة حتى يعرف موضعه المحقق قال ويمكن ان
يعرف هنا من الشكل الذي وضعناه بان يحاول فيضرب
من عكس البيان بان يضع زاوية ا ه ب معلومة وزاوية م ز ح معلومة ونخرج
مكان عمود ه س ر س على ه ب ومكان ب ك عمود ح ل على ح ب ه فيعلم نسب مثلث ك د ه من القايمة ومن
زاوية ك ه ا الباقية ثم يعلم بسبب مثلث ك د ب من معرفة ك ب ومعرفة ك د ومعرفة القايمة فيصير الجميع معلوما

ومثلث ه‍ ح د مساو ومشابه لمثلث ك ده ولسه مثل ى ك فنعلم باقى ه‍ ح ومثلث ه‍ ح ر وزاوية اعنى م ب ر بل قوس
م ر معلومة وزاوية د ح المقاطعة لزاوية ك ى معلومة و ح ل قايمة فو ت ب ل معلوم فجميع ه‍ ل معلوم وكل ح
كان من مثلث ب ح معلوما فه ح وزاوية ه‍ ح لفصل التعديل معلومة فلما عرف الوجه فى تحقيق هذا التعديل

بطريق الخطوط وضع جداول الجملة اختلاف القمر فيه صفين احدهما

من واحد الى مائة وثمانين للزيادة والاخر عكسه وثبت فى الصف
الثالث تعديل الاوج لفلك التدوير على منازل مركز التدوير من اوج الخارج
انه فى كل منزل كم يكون زاوية تعديل الاوج وثبت الصف الرابع تعديل الاختلاف
الاول كان القمر مثلا مركز تدويره على اوج الخارج ثم القمر بسيره فى اختلافه فوضع لكل قدر من سيره فى الاختلاف
تعديله الذى له وهذا هو التعديل الذى يخصه المقابلات والمقارنات والكسوفات وثبت فى الصف
الخامس زيادات التعديل اللاحقة بسبب كون مركز التدوير للقمر على الحضيض وسير القمر فى اختلافه وكتب
ما يلحق سيره هنا من زيادة تعديل الاختلاف على تعديله المكتوب فى الصف الرابع وهذا التعديل هو ما يلحق
عند التربيعات ولما كان مركز التدوير قد لا يمكن على احد البعدين المختلفين بل فيما بين ذلك فما يلحق بيان
ما يلحق ذلك من زيادة التعديل فوضع اولا لبيان ذلك شكلا على قياس ما سلف فليكن اجزاء التعديل
معلومة وبين مثلا فيكون زاوية ا ه‍ ب ضعف البعد ولنخرج خط م د مماسا على م فتلتئم كل القائم الزاوية
ونعلم نسبة وكان ى ب معلوم يصير عن قريب كما قد عرفت ه‍ ب معلوما و ب م العمود على المماسة معلوم فزاوية
ب ه‍ م معلومة وهى زاوية غاية فصل التعديل عند بعد مائة وعشرين زايدا على غاية التعديل البسيط بجزو وثلث
وخمسين دقيقة وكان زيادة هذا التعديل عند الحضيض جزاين وثلثين فاذا كان جزان وثلثان وستين
يكون هذا اثنين وثلثين دقيقة فيثبت بازاء مائة وعشرين وكذلك سائر ما يجرى مجراه وثبت الصف السادس
وابت فى كل بعد بازاء العدد المكتوب فى السطرين الاولين على ان ذلك عدد البعد

وعلى ان المثبت فى الصف الثانى هو زيادة التعديل الاعظم عند
تلك الدرجة على التعديل الاعظم عند الاوج غير منسوب الى عداد
التعديل بل يكون ما ح ح كذلك جزا من ستين جزا من جزئين وثلثين الذين يكون هو
البعد بل الاعظم عند الحضيض اذ تعسر اعتبار السيرين معا احدهما تسير المركز للتدوير والاخر للقمر فاستع
بان سير مركز التدوير واست القمر على المماسة وثبت بعد هذه الصفوف صفا اخر ووضع فيه انه اذا كان القمر
بعد محدود من النهاية الشمالية فكم يكون من عرضه اعنى القوس المارة بين دائرة المايل والبروج التى هى
مراكز الدواير المارة بقطبى فلك البروج القايمة على فلك البروج بزوايا قايمة ومعرفة مقادير هذه القسى
ليستخرج مثل ما يستخرج بر سول ه‍ د ح فلك البروج لما علم الميل الاعظم وكذلك يستخرج عروض درج المايل

نعلم بسهولة لما علم الغرض الاعظم وهو خمسة اجزاء بالتقريب فاذا اردنا ان نقوم القمر اخذنا الحركات الوسطى
فى الطول والعرض والاختلاف من الاوج الوسط وحركة البعد بتضعيف البعد من وسط الشمس والقمر
بحسب البلد الذى اليه القياس وبحسب التاريخ الذى منه القياس ويسقط من الجملة ان تم دوره حتى
يبقى دون دورة واحدة فيدخل البعد المضعف فى الجدولين الاولين فناخذ تعديله من الصف الثانى
ومن دقايق الصف السادس فان كان العدد فى الصف الاول زدنا التعديل على الاختلاف الذى حفظنا
وان كان فى الثانى نقصناه فيكون قد عدلنا اختلاف القمر اذ لم يكن على الاوج او الحضيض ثم يدخل ذلك
جدول العدد وناخذ ما بازائه من الصف الرابع والخامس اما الذى فى الصف الرابع فيحفظ واما الذى فى
الصف الخامس فيضرب فى الدقايق التى استخرجناها من الصف السادس ويقسم على ستين فما خرج فهو الفضل
الذى ينبغى ان يزاد على الربع فان كان سير القمر المعدل فى فلك التدوير اقل من مائة وثمانين نقصناه من
وسط الطول والعرض للقمر وان كان اكثر زدناه فما بلغ من الطول فللقمر من اجزاء الحاصل للقمر فحيث
بلغ هو مكانه فى الطول وفى العرض عن النهاية الشمالية فاخذ ما بازائه من جدول العرض وانت تعرض كون
العرض جنوبيا وشماليا لمقدار البعد من النهاية الشمالية ولما فرغ بطليموس من هذه الجملة كان قايلا قال
انك قد استعملت فى رصدك الكسوفات على ان مركز التدوير على اوج الحامل وعلى ان الاجتماعات والاستقبالات
توجب ذلك ثم بنيت التعديل عليه وليس الامر كذلك فى الاجتماعات والاستقبالات التى هى بالحقيقة و
فيها يقع الكسوفات بل انما يصح ذلك فى الاجتماعات والاستقبالات التى بالوسط فان الاجتماعات
والاستقبالات الحقيقة قد يلحق الشمس منها تعديل والقمر فان مركز التدوير قد يكون الى ان يقع الاتصال
بالحقيقة زايلا عنها عن الاوج فيلحق تعديل من جهة تقارب القمر من الارض وتزوله من جهة المحاذات
ومن اقل ذلك الزوال لا يوجب فى التعديل بها ويا يعتد به اذ كان ما يلحق هذا الزوال من التعديل هو واحد
سنين اما ان يقع من جهة تقارب مركز التدوير من الارض واما ان يقع من جهة اختلاف المحاذات و حب
توجب احدهما عليه التعديل الذى يخصه فان الاخر لا يوجب معه قدر المحسوس لان غاية فضل التعديل
الذى يوجبه اختلاف الاوج هو عند ما يكون عند الاوج من التدوير او الحضيض واما عند البعدين
الاوسطين فلا يوجب امرا يعتد به وغاية فضل التعديل الذى يوجبها التفاوت هو عند الخط
المماس وهناك لا يكون للمحاذات فضل تعديل يعتد به فليكن فلك الخارج وتدوير على ما شكل مرارا
فلكن التدوير زايلا بقوس اب ولانه اما ان يكون الشمس بالحقيقة على المقاطرة او بالحقيقة على المقارنة
ويكون اكثر ما يقع من الخلاف بين الوسطين بمجموع التعديلين احدهما زايدا والاخر ناقصا وليكن
الشمس غاية تعديله زايدا وهو جزان وثلث وعشرون دقيقة وللقمر غاية تعديل الذى من الخط المماس
ناقصا وهو ه‍ آ هذا هو غاية البعدين وسطها او غاية البعدين وسط احدهما ومقاطر وسط الاخر

معلوم ففي جميع الاحوال يصير ضعف البعد بينهما معلوما ويصير زاوية اه‍ب الذي لضعف البعد معلومة

ولنخرج ه‍ط مماسا و ه‍م عمودا على به داخلا ونصل بط العمود فنعلم مثلثات ه‍ه‍م ه‍ه‍ب على ما عرفت و

نعلم خط ه‍ب و بط لعلمنا نسب مثلث ب ه‍ط القايم الزوايا المعلوم نسبة ضلع هب بط فيصير زاوية

ب ه‍ط معلومة وخرجت بالحساب ه‍ح فراوت على التي يكون عند الاوج بدقيقتين وما يلحقه من الخطاء اقل

من دور درجة واحدة لانه جزء من ستة عشر جزا من ساعة وقد يقع مثل



هذا التفاوت في نفس الارصاد وقوعا لا يضبط التحرز ههنا

ما يقع بسبب افترانات مركز التدوير في الخارج المركز

واما الذي يقع بسبب محاذاة الاوج فقد بينت ايضا بشكل آخر انه

لا يكون بحيث يوثر اثرا يعتد به فليكن القمر عند ل وهو الحضيض الوسط فيكون زاوية اه‍ب على قرب معلوم

من ضعف اختلاف الشمس وذلك لان القمر لا يكون له في هذا الموضع فصل اختلاف اول محسوس فيكون

ان كان ولا بد فهو للشمس فيكون البعد بين وسطهما بذلك فيكون زاوية اه‍ب يوتر ضعف ذلك و لنوصل مثلث

ه‍ل و لنخرج من ى على ه‍ب عمود ى م و من ز على ه‍ب عمود س ر و من ل العمود ان فعرفه ى على ما تدرى و نبقى



س ب و يكون نسبة زب المعلوم الى قوس ... والى س ب مثل

نسبة ب ل المعلوم الى ز ب فيعرف له و مثلث ل ه‍ ق ذا وية ب ه‍ ل

وخرجت بالحساب اربع دقايق ولا يقع به من الخطا ما يبلغ من ساعة و غير

مستنكر ان يلحق هذا الخطا نفس الارصاد وقد عرفت قبل ما معنى اختلاف منظر القمر

فبحث الان ان يحصل فنعرف كيف يمكننا ان نعرف موضعه الحقيقي من موضعه المرئي وبالعكس واعلم ان معرفة

ذلك متوقفة الى معرفة ابعاده من الارض ومعرفة الابعاد متوقفة الى ان



يعرف اختلاف المنظر فيعرف منه البعد ثم يعرف منه ساير الاختلاف فنال

فاما ابرخس فانه ابتدأ فحصّله من قبل الشمس فانه سيظهر لك من اعراض من

للتبريب ان لك ان يعرفها بما سبب من معرفتك بعد الاخر فكان ابرخس تامل

اولا حال بعد الشمس ثم يعرف منه حال بعد القمر وانما يمكن من استخراج بعد القمر بان ابتدأ اولا فوضع

ان للشمس اختلاف منظر محسوس ولكنه قليل جدا وان كان قد ناقض هذا الرأي فزعم في اعتبار بعض

الكسوفات الشمسية انه للشمس اختلاف منظر اصلا ثم عاد فزعم ان له اختلاف منظر صالح فكما انه قد

وقع له في نفس اختلاف المنظر اضطراب قول وكذلك وقع له في تقدير ابعاد القمر باضطراب ثم ان بطلميوس

ابتدأ صنعة الة صالحة لرصد الابعاد وهي التي يسميها ذات الشعبتين وصنعها على ما اقول يتخذ مسطرتان

من نحاس يحيط بكل واحد منها اربعة سطوح مسطحة كل متوازيين متساويان والذي في العرض قريب

من ثلثة اضعاف الذي في الثخن والذي في الثخن قريب من نحو خنصر ويركب احدهما على الاخر عند طرفيهما

تركيبا على محور دائر مادخه يمكن ان يقام احدهما ويدار الاخر والذي يختاره للاقامة منهما يجعل عليه

لبنتي الشاقول واما الاخرى فيجعل على احد سطحيه شظيتان متقابلتين متساويتي الطول والعرض

كلبنتي الاسطرلاب تتباعد بينهما ما امكن ويثقب في الذي يلي الطرف المرسل ثقبا ضيقا جيدا ويثقب في

الذي يلي المحور ثقبا اوسع بمقدار ما يرى فيه من اللبنة الاخرى جميع القمر بالتمام ويخط في وسط

خطا فاسما اياه بنصفين ثم يقسمه ستين جزءا بدقايقه ويجعل على الطرف المرسل مسطرة مستوية يدور عليه طولها

بحيث اذا قسمت المسطرتان الاولتان احديهما على الاخرى بزاوية قايمة امكن هذه الثالثة ان يصل بينهما

فيقسم التي لا شظيتين عليها على موضع مسطح من الارض اقامة يكون عمودا على سطح الافق ويعرف ذلك

بتعليق الشاقول من الجنبتين المذكورتين من جميع جوانبها فاذا نصبناها كذلك احكمنا النصب حتى

لا تزول ونجعل الاخرى بحيث يدور عليها في سطح نصف النهار اذ يكون قد تقدمنا فاستخرجنا خط

نصف النهار ويجعل الطرف الذي عليه المحور الى السما والطرف الاخر الى الارض فاذا اردنا ان نرصد عرض

القمر في دايرة نصف النهار وبعده من الشمس فانا نرصد عرض القمر من عضادتي المسطرة المتحركة بان نرى

في الثقبتين جميعا ثم نعتبر جميعا ثم نعتبر مقدار الزاوية الحادثة بين المسطرتين بان نركب الخط المقسوم من المسطرة

الثالثة على طرفي الخطين المقسومين على المسطرتين وهما خطان متساويان بما انقطع بينهما من المسطرة

الثالثة فهو وتر القوس الذي يحاذي فيما بين سمت الراس وبين مكان القمر المرئي من دايرة نصف النهار

وهي الدايرة المارة نقطتي معدل النهار فقد يتفق ان يكون هي المارة بقطبي البروج اذا كان القمر على

المنقلبين ويكون هذه الدايرة يرسم العرض واولى الانقلابين لرصد العرض هو الصيفي واولى النهايتين

هي الشمالية فان القمر اذا كان لم يكن له من اختلاف المنظر ما يكون له في الطرف المقابل ويكون العروض

المرصودة في ازمنة مختلفة متشابهة عند الحس هو خمسة اجزاء واما الرصد لاختلاف المنظر فاولى الانقلابين

هو الشتوي واولى النهايتين هي الجنوبية فان اختلاف المنظر يزيد مع زيادة البعد عن سمت الراس ويكون

غاية زيادته حيث ما يكون غاية البعد من الارصاد على استخراج حال اختلاف المنظر رصد اتفق وكانت الشمس

بعرب وكان بعد القمر في دايرة نصف النهار سمت الراس خمسين جزءا ونصف وثلث جزء من اثنى عشر جزءا و

تاريخ التحصيلات والتقويم يوجب ان يكون الشمس في الميزان بالحقيقة لح والقمر بالحقيقة في الجدي

وفي العرض على ب ر من الشمالية وعرضه في الشمال ى نط ومثل النقطة التي كان عليها من البروج لج م ط و بعد

معدل النهار عن سمت الراس وهو عرض البلد حيث كان هذا الرصد وهو الاسكندرية لا ح فكان بعد

القمر الحقيقي هو مجموع عرض البلد ومثل الدرجة منقوصا منه عرض القمر وذلك تسعة واربعون جزءا و

ثماني واربعون دقيقة وكان بعده المرئي بانه واختلاف المنظر اذن نحو جزء واحد وسبع دقايق

وكلي في العرض وليس منه في الطول ما يعتد به فان الدرجة في اوايل الجدي والرصد للقمر وهو يقرب نصف النهار فليكن دايرة اب للارض ودايرة حرى فلك يمر بمركز القمر ومركزه مركز الارض ودايرة هر دايرة

ابفعل الارض عندها اختلاف منظر وليكن القمر على نقطة ى وكه مركز الارض ومركز كل دايرة ولنخرج لد الى ح من دايرة هر وليكن نقطة ا مقام الراصد وخط ا ى ط خط الرصد فيكون ط ح اختلاف المنظر وط

مكان القمر عند الرؤية وح مكانه الخفي ولنخرج كه ا حره الى سمت الراس ولنخرج خط ا د موازيا لخط كه ح

فيكون زيادة د ط على ح ط غير محسوسة لان قطر الارض لا يفعل في دايرة ذا بر محسوسا وزاوية كه ح معلو

لانها يوتر البعد الخفي المعلوم فيكون زاوية ه ا د معلومة وزاوية ه ا ط معلومة لانها التي للبعد المرئي فيبقى زاو

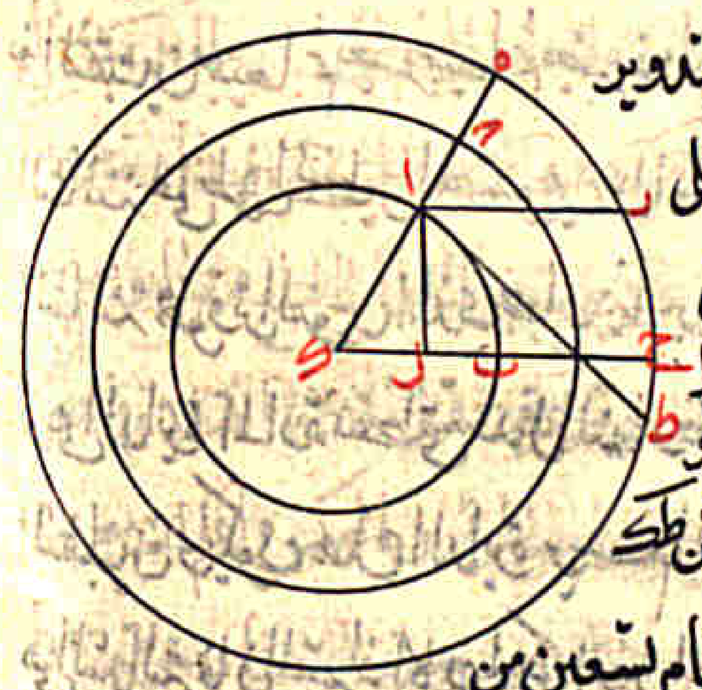
د ا ط معلومة بالرصد وهي مثل زاوية ا ى كه فلنخرج من نقطة ا عمود ا ل على كه ح فيصير مثلث ا كه ل معلوم النسب

بحسب ا كه وهو قطر الارض وايضا مثلث ا ى ل معلوم زاويتين اى القايمة وزاوية ا ل الباقية بعد معلومات

ثلثة وضلع ا ل فيصير نسبة جميع كه ى الى كه ا معلومة فقد كان بعد القمر عن مركز القمر معلوم النسبة الى نصف

قطر الارض في هذا الرصد وخرج لنا بالحساب انه اذا كان ا كه واحدا كان كه ى لط مه فقد بان بهذا الشكل

بعد القمر عن رصدنا وقد يمكن ان يستخرج من ذلك نسبة ابعاده عند الاتصالات والتربيعات ونسبة



قطر فلك تدويره الى قطر الارض فليخط شكل خارج المركز والتدوير

وليكن القمر على ل من التدوير ولنوصل من النقطة خطوط على

مثال ما سلف ولنخرج عمود ا كم ا ه وقد كان موضع القمر من

الاختلاف معلوما في هذا الرصد فكان بعد القمر من الاوج الوسط

وسط كه ومن كه التي هي الحضيض الوسط باقي الاجزا وهي ف لكن ط كه

وهو تعديل ما بين الحضيض وقد خرج بالحساب الذي لم يتم تسعين من

قد كه وهو سبعة اجزاء وثلثين فكان جميع قوس ل كه ط ماتين وتسعين جزوا فكانت زاوية ل ذ ط قايمة

ولان زاوية ا ه ب التي نصف البعد معلومة يصير مثلثا د م ه و متساويا التشابه مثلث ه و ر معلوم النسب

لذلك يصير مثلث د م ر من ضلعين وقايمة ويكون نسبة ى ر ه ر وساير الخطوط معلومة ولان زاوية ر ى

قايمة وضلعا ه ر ل ر معلومان فيصير ه ل معلوم النسبة الى ب ل فكان معلوم النسبة في الشكل الاول الى نصف

قطر الارض فبل وهو نصف قطر التدوير و ه ر هو نصف قطر الخارج و ه ا وهو بعد الاتصالات الوسطى و ه ح

وهو بعد التربيعات الوسطى والواصلان كل ذلك معلوم نسبتها الى نصف قطر الارض فخط ا ه هو بط وخط ه ح

هو لح مح وخط لم ه ح فاو من معرفة هذه الابعاد والزوايا التي يقع عند البصر يمكن ان يستخرج بعد الشمس

ومقداره فاما اذا رصدنا اوساط الكسوفات وارتفاعاتها بقياسها الى الكواكب الثابتة المصححة الطول

والعرض والى الشمس امكننا ان نحقق الاوقات المتوسطة بالكسوفات ويتحقق منها الطول والعرض واما الالات



التي يعرف بها الاوقات باعتبارات عنادات الماء او بارتان مطالع

الاستواء فلا يتوصل الى التحقيق من ذلك واما كيفية استخراج بعد

الشمس فقد تقدم اولا فقال ان الشمس قد يصير قطرها بذات الشعبتين

ينظر من شعبتها معا ويعتبر الزاوية الواقعة بينها فكان لا يختلف قدرها

في جميع ابعادها واما القمر فقد كان يختلف قطرها عند الزاوية بحسب ابعاد

فكانت يرى مساوية للشمس عند بعدها الابعد فيما دون ذلك يرى اكبر منها واما القدماء فقد حكموا ان

انما يرى مساويا للشمس عند بعده الاوسط وكانوا ايضا قد غلطوا في مقدار مساحة الزاوية التي يرى

عليها الشمس فقال فانا وجدناها اصغر مما ذكروا وان كان تقديرهذا المساحة غير محتاج اليه في تحقيق بعد

الشمس وعظمه فان تقدير بطلميوس لقطر الشمس لم يكن من جهة مساحة زاوية المسطرة فان ذلك مما يتعسر ضبط

تحقيقه ولكن بكسوفات قمرية على ما سيوضح بعد واعتبار الرصد بهذه المسطرة انما ينفع في الدلالة على

تساوي زاوية رصد الشمس وزاوية رصد القمر فانهما اذا رصدا على زاوية واحدة لم يقع من ذلك خطا في الحكم بتساويهما

في ذلك البعد من القمر واما تقدير هذه الزاوية ساحتها من الالة فذلك يعرض غلط كثير ولما كان كذلك لم يعتبر

من حال هذه الزاوية مساحة القطرين بل تساويهما بحسب الرؤية فقط وقد يعين في ذلك كسوفات شمسية

تامة فانها قد يكون في بعض الاوقات ذات مكث وفي بعضها لا يكون لها مكث واذا كان لها مكث علم ان قطر

القمر بالرؤية اعظم لا محالة من قطر الشمس لانها يتحرك تحته الى مفارقته وهو بعد لم يساير واذا لم يكن له مكث فحج

يكون القطران متساويين في الرؤية فانه لو كان قطر القمر اصغر لما كانت الشمس ينكسف بكليتها ولو كان قطر

الشمس اصغر لكان يكون لتمام الكسوف مكث ولم يوجد كسوف شمسي والقمر عند بعد الابعد الا ولم يكن له مكث و

كانت كسوفاته التامة التي في الابعاد الوسطى والقريبة من الارض ذات مكث فيثبت من هذا ان قطره في

البعد الابعد مساو لقطر الشمس واما مقدار القطرين فقد بين له وجه امتحان من كسوفين احدهما قد كان انكسف

القطر فيه من جهة الجنوب وكان حساب التقويم من جهة الشمس والقمر جميعا يوجب ان يكون القمر بعده من العقدة

ط كه وكان قريبا من اوج التدوير اذ كان البعد بينهما قريبا من عشرين درجة الا سبع دقايق ولا محالة ان

مركز التدوير يكون قريبا من اوج الحامل فكان هذا البعد عن العقدة في هذا القطع من المخروط الذي هو

عند قرب القمر من اوج التدوير الذي هو على قرب من اوج الحامل يوجب هذا القدر من وقوع قطر التدوير في

الاظلام والثاني كسوف شمالي كسف فيه مقدار نصف قطر القمر واوجب تقويم الشمس والقمر ان يكون البعد

من العقدة ى مح والبعد من اوج التدوير قريبا من البعد الاول اذ كان ما بينهما ثمانية وعشرون جزا

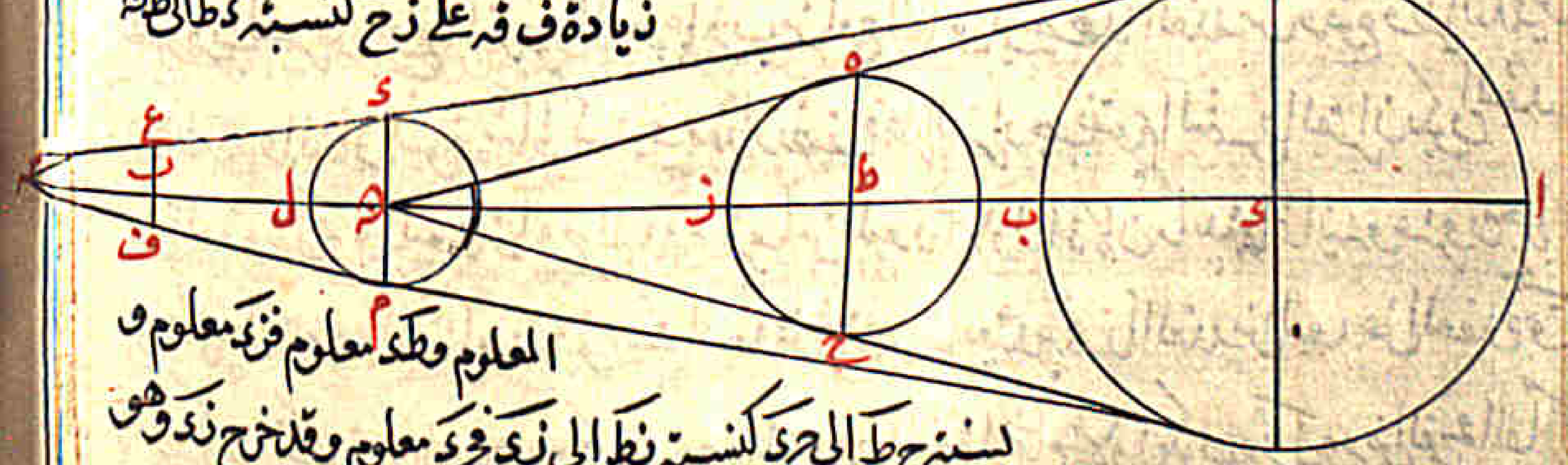
وخمس دقايق وهذا التفاوت لا يوثر في البعد عن الارض ما يعتد به فهذا القدر من البعد عن العقدة يوجب

ان يكون الكسوف واصلا الى مركز دايرة جرم القمر وعرض القمر في المقام الاول يكون ه مح ل وعرض القمر في المقام

الثانى يكون ه م م ا والفضل بينهما ه رح وربع قطر القمر بعد ل ه رح فالقمر باسره فى هذا المقام يوثر من
اعظم الدايرة لك ونصف قطر المخروط فى هذا الموضع بوتر العرض المكتوب فى الرصد الثانى اذ كان
الكسوف بادى الحمر كرة دايرة القمر ومركز المخروط هو على دايرة البروج دايما وهذا اصغر من ضعف ثلثة
اخماس نصف قطر القمر بما لا يعتد به وقد يحقق هذا الاعتبار رصدهم نواتر ايضا دا خرى قالوا واذ تقرر هذا
فلنا سبيل الى معرفة بعد الشمس وعظمها واستخرج ذلك باعتبار كسوف قمرى وليقدم له مقدمة فنقول ان
مثلث اب ج قد خرج فيه زح موازيا لقاعدته واى ه مساو لى ى وقد خرج من ه موازا آخر هو ه ى فزه ح ب جميعا
ضعف ى ح فلنخرج ح د ك موازيا لب ه فظاهر ان زه ب ك مجموعين ضعف زط ونسبة ح ك ط ح هى
ك ر ط اعنى زه وهى نسبة الضعف فى ك ضعف ط ح فجميع زه ب ك ح ح ضعف جميع ى ط ط ح فليكن



دايرة كل م للارض و ح زه للقمر فى ابعد بعده و ا ب ح ى للشمس كسفها القمر وهناك
يرى جرماهما مماسين لمخروط البصر فليكن هذه الدواير فى سطح واحد
ولنفصل هذا السطح من المخروط الذى يقطعه الشمس من ظل
الارض سطح ا س ج ومن مخروط البصر ومن مخروط الشامل للشمس والقمر سطح ا ن ج ولنفصل نقطة مماسات الدواير
ليقطع المخروطين على ا ح ه ح ك م ونخرج ه ح الى ز ع وليكن ع ف قطر دايرة الظل حيث يكون القمر فى بعده
الابعد وليمر خط ى س بينهما للمخروط الكثير بالمراكز وهى ط د ه ويقطع ع ف على ف وانت تعلم ان كل خطين يخرجان
عن نقطة واحدة مماسان دايرة واحدة فهما متساويان فخطا ح ر ا ز وخطا ب ح ر ه وايضا خطا س ح
س ا وس ع س ف كل اثنين منها متساويان ويحدث مثلثات متساوية الساقين ينفصل ساقا كل مثلث
الى متساويين فيكون ا ه ح ح متوازيين وكذلك ا ح ك م وكذلك ا ح ع ف وهى فى سطح واحد فكلها
متوازية وهى اقطار عند الحس فان لم يكن فى الحقيقة بل كانت معاوية لشى لا يعتد به وزاوية ا ن ج معلوم
فنصفها ط ن ح معلوم وزاوية ر ط ح قايمة لانها مساوية لزاوية ز ط ه وخط ط د لا بعد البعد معلوم فمثلث ط ن ح
معلوم نسب الاضلاع والزوايا فنسبة ط ح الى ط د المعلوم النسبة الى نصف قطر الارض ن م وهو نصف قطر
الارض معلوم ونسبة ط ح الى ف ه معلومة فف ه معلوم وفف ط ر هما ضعف م ر م ر فهما مجموعين معلوما
وفوق ط معلوما ان سى ح ر معلوما ونسبة م ه الى ز ح كنسبة ح ر الى ح ح بل كنسبة ر ى الى ط ى فبالتفصيل
زيادة ف ه على ز ح كنسبة ى ط الى ط ه



المعلوم و ط ى معلوم فز ى معلوم و
لنسبة ح ط الى ح ى كنسبة ز ط الى ز ى فز ى معلوم وقد خرج ز ى وهو

الارض ٤

بعد الشمس عن الارض عند هذا الرصد ن ى وخط ح ى وهو نصف قطر الشمس ه ك بالتقريب وقد يعلم من
من فوق ب ف ب ه فعلم ب ر وخرج خط س ر ى ر ح وقطر القمر اذ افرض واحدا كان قطر الارض ح لد وقطر الشمس
ب ح م ح ونسبة الاكر الى الاكر كنسبة اقطارها مثلثة فيكون جرم الارض مثل جرم القمر لط نه بالتقريب
جرم الشمس مثل جرم القمر ع ا ع م ه ٦ مثلا ونصف وجرم القمر مثل جرم الارض مائة وست وستون مرة
وربع بالتقريب ثم ان بطليوس ينتقل الى تبين حال اختلاف منظر القمر من جهة معرفة ابعاده انه اذا كان
على احد ابعاده المعلومة فكيف يعلم اختلاف منظره فرسم شكلا لاختلاف المنظر شبيها بالشكل الماضى
فيكون ن ح موضعه الحقيقى و ط موضعه المرئى ويكون ح ط اختلاف منظره وهو عند الحس مثل ن ط لكون ح ى
وهو بعد القمر عن سمت الراس اجزاء معلومة فزاوية ك معلومة و ل قايمة فمثلث ا ك ل معلوم النسب وكذلك
مثلث الذى يصير زاوية ا ك ل بل ن ط ك معلومة ولا فرق بينهما وبين التى على المركز بالقياس الى دايرة ه ط فقوس
ن ط اعنى التى لا فرق بينها وبين ح ط فى الحس معلومة وهى اختلاف المنظر فى بعد معلوم وه ا مساوية لزاوية
ك ولذلك حسب نسبة اجزاء ستة اجزاء الى تسعين ثم احد التفاضل فى كل ستة اجزاء ستة اجزاء
فقسم على ثلثة واعتمد فيه الاختصار والتقريب والتجوز فاثبته فى الجداول على تفاضل اثنين اثنين وقد رسم



اختلاف المنظر جداول ثلثة الصفوف لجزئين جزئين الى تسعين وهى اجزاء
البعد من سمت الراس وفى الصف الثانى اختلاف منظر الشمس وفى الثالث
اختلاف منظر القمر فى الجدول الاول وفى الرابع فضل اختلافات المنظر
فى الحد الثانى على الاول وفى الصف الخامس اختلاف المنظر فى الحد الثالث وفى
الصف السادس فضل الحد الرابع على الحد الثالث ولان الابعاد التى سلف ذكرها للقمر وعلمت هى التى ع
الاوجين والحضيض بحسب ما يعرف من وجوه القسمة فان كان القمر زايلا او مركز التدوير زايلا احتيج
يعلم البعد حتى يعلم اختلاف المنظر فليكن ا ب ح للتدوير و ى مركز الارض ولنخرج ن ى ا على ان ى هو الحضيض
المرئى و ا هو الاوج المرئى وليكن ب نقطة زايلة عن الاوج المرئى عندها القمر او لا وليكن ثلثين جزءا ونصل ى ك
ن ح ى ك وننزل ب على ى ا عمود ب ح فلان ن ا وتر ح معلومة و ح قايمة و ه ى معلوم فمثلث ه ب ح معلوم فح ك و ب ح
معلومان فوترهما ى ب معلوم وليكن القمر فى هذا الشكل على جزء هو معلوم من الحضيض ونخرج عمود ح ط فعلم ط



فيبقى ح ط ى ط معلوما فى ر ح معلوم وسواء كان مركز التدوير على الاوج او الحضيض او
بينهما وليكن ا ب ح خارج مركز على ه و ى مركز الارض و ح حضيضا و ب عليه مركز
التدوير ونخرج ن ب الى ى و عمود ه ح ونصل ه ب ه ى فليكن زاوية ا ه ى ح
ستين جزءا من اربع قوايم ووسط القمر ان كان على ب والتعديل بين المركزين
ستين جزءا الا انه نصف البعد عن الاوج وان كان على ى فيكون البعد مائة وعشرين فلان ه ط ى ه ر الواصل

وزاوية ا د معلومة و ح قائمة فخ ه معلوم وايضا ه ح ه ب معلوم وزاوية ح قائمة فخ ب بل جميع ز ب معلوم وا ه ز
زاوية ح د القائمة معلومة وضلعا ه ح ه د معلوما ان فز د بعد ز ح معلوم وكان ز ح وهو احد بعدى التدوير
معلوم وز ا وهو البعد الثاني من الابعاد الموضوعة معلوم ففضل ب على ز ح معلوم وكذلك في نعرفنا الشكل الاول
وبهذا الشكل استخرج معرفة ابعاده اذا كان زايلا عن ابعاده المذكورة الاولى فقد علم اذن ابعاد القمر كلها

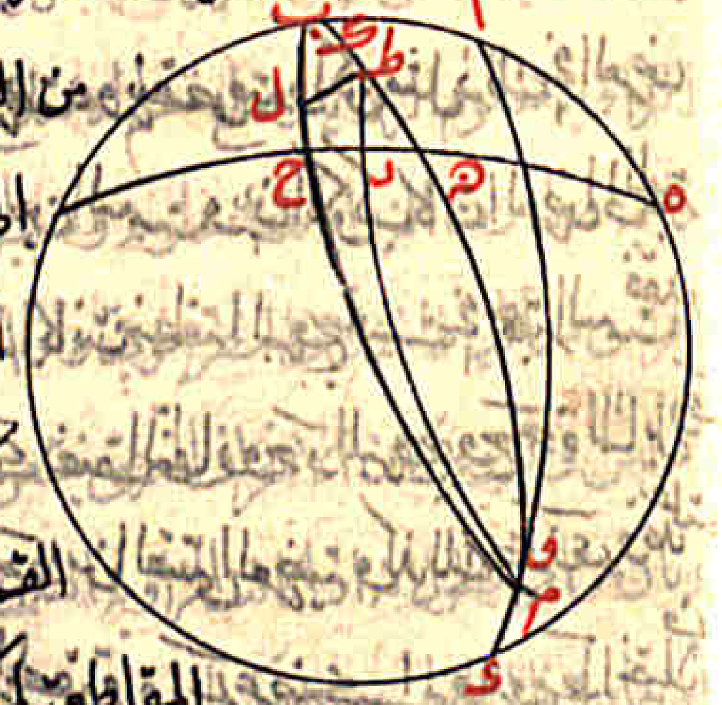


كيف كانت فوضع صفا سابعا اثبت فيها الدقايق التي يعدل بها ما في السطر الرابع فزاد
انجميعا على الثالث حصل فيه ما يخرج من زيادات البعد الاول على الابعاد التي
التي يحدث بزوال القمر عن الاوج من التدوير والتدوير على اوج الحامل منسوبة الى
الزيادة العظمى التي هي قطر التدوير اى زيادة البعد الابعد على بعد بعين من هذا الزوال
كم نسبته الى نصف قطر التدوير اذا فرض ستين وههنا فقد حسب على ان قطر التدوير ى ل وبنصف قطر
الخارج مط ما والبعد الوسط س ه ثم وضع صفا ثامنا كذلك بعينه وهو على وجه ومركز التدوير على الحضيض
فيكون سطور العدد ماخوذة بالقياس اليهما على نهاد رج الزوال في الاختلاف ولما كانت هذه الدرج
مائة وثمانين لم يمكن ان يستوفى في تسعين او خمسة واربعين التي هي اجزاء سطور العدد فاخذ كل جزء
مكان جزئين بوضع كل ما يخرج بالحساب بحذاء نصف الدرج الذي خرج لها ذلك مثل انه والحساب على
مط التدوير و بعد مركز التدوير من مركز س ه وهذا الصف الثامن للدقايق التي يعدل بها ما في الوسط
فزاد على الخامس واذا حصلت زيادة البعد الاول على البعد المستخرج عند زوال ستين درجة كتب ذلك
بحذاء سطرين ووضع صفا تاسعا فيه ما يكون بين زيادة البعد الاول على الابعاد التي يحدث من زوال مركز
التدوير فاخذ تلك الزيادات ونسبتها تلك النسبة الى الزيادة العظمى التي ما بين كون المركز على الحضيض
وعلى الاوج وهو بمقدار الواصل على انه ك ل ح وبعد مركز التدوير من مركز الارض س ه وهذا الصف التاسع
للدقايق التي يعدل بها حصل ما بين السطر الثالث فزاد ما يخرج على الثالث ايضا ولان هذا الزوال
يحدث زاوية عند مركز الارض هي ضعف البعد بين النيرين فيكون نسبة سطور العدد الى هذه الزيادات
نسبة ضعف البعد بين النيرين او ضعف البعد بين احدهما وتقاطر الاجزاء بهما كان اقرب فان زاد ضعف
البعد على اجزاء الدور وضعف ما بقي ولانه عرض ههنا مثل ما عرض في الزوال الاول ما اخذ مكان الجزء
جزئين صار الماخوذ مكان البعد المضعف موضوعا بازاء البعد الغير المضعف الا انه اذا كان الزوال
اما الذي للقمر واما الذي لمركز التدوير يوجب ابعادا معلومة فيكون ايضا بعد ما بقي من طرح ما نقص عن
تمام الدور عن الاوج معلوما مساويا للاول فلو اذا اردنا ان نقوم اختلاف المنظر حصلنا في الاقليم
الساعة التي بين دايرة نصف النهار والنير وهو قوس من الدواير الموازية بينهما على ما علم فطلبنا زاويته
في جدول الزوايا لذلك الاقليم والبروج على ما في المقالات الماضية فقوسنا تلك الزاوية على ما بين في جداوله وكان

ذلك القوس الذي بين سمت الراس والنير وهو تمام الارتفاع فادخلناه في سطور العدد فان كان للشمس
اخذنا ما بازائه فهو خلاف منظرها واما للقمر فانا ناخذ ما بازائه من صفوف الجدول الاربعة كلا
على حدة ثم نعود فنضعفها للعلة المذكورة اجزاء قوس الاختلاف المقوم من الاوج الحقيقي ان كانت
اقل من ثمانين استعملناها وان كانت اكثر اخذنا نصف فضل ثلثمائة وستين عليها فاستعملنا ما
فاذا فعلنا ذلك اخذنا ما بازائه من الصف الثامن والسابع ويكون السابع لتعديل ما في الثالث با
نضربه فيما وجد من الصف الرابع ونزيد على الثالث والثامن لتعديل الخامس بان نضربه في الماخوذ عن
السادس ونزيده على الخامس ثم ادخلنا اجزاء اقرب تعديل ما بين القرنين او بين القمر ومقابلة
الشمس المعلوم في سطور العدد وذلك بان ننظر في البعد فان كان اقل من تسعين اخذنا بعينها و
فضل مائة وثمانين عليه فان كان اكثر من مائة وثمانين الى مائتين وسبعين اخذنا فضله على مائة وثمانين
وان كان اكثر من ذلك اخذنا فضل ثلثمائة وستين عليه وكذلك اخذنا ما بازائه في الصف التاسع و حصلنا
فضل ما بين اختلاف منظري الصف الثالث والسادس المقومين بالصف السابع والثامن كم هو فضربنا
ما خرج في التاسع وقسمناه على ستين وما حصل زدناه على اقل المقومين فهو اختلاف المنظر المقوم من

المقومين ح

دايرة الارتفاع والى هذه الغاية انما بان امر اختلاف المنظر في دايرة الارتفاع ولما بان على ان القمر يكون
على فلك البروج نفسه بلا عرض فان الزوايا الموضوعة بساعاتها وقسيها هي لاجزاء فلك البروج وان
اخذنا على ان للقمر عرضا كان على سبيل التجوز فيجب الان ان نبين اختلاف المنظر في الطول و
العرض واما كيف يكون هذا فاني امثله بالشكل المستعمل بصورة ليكن دايرة ا ب ح د ه للافق ولكن قوس
ا ه ك لنصف النهار و نقطة و منها سمت الراس ثم البا وليكن قوس ح د ه نصف دايرة البروج ونقدر جزء القمر

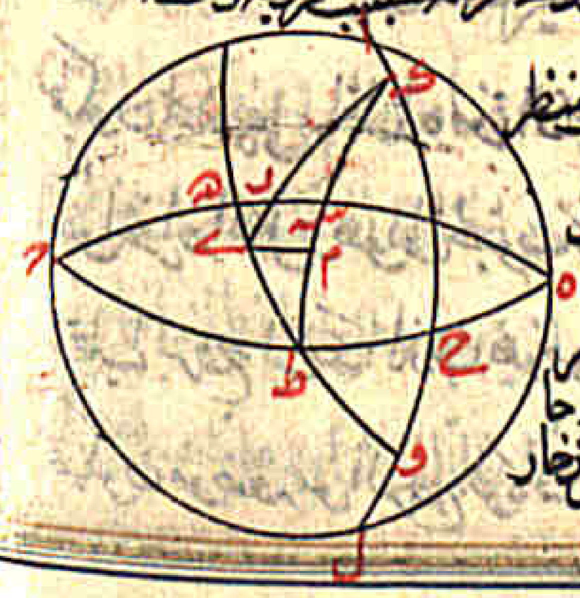


من البروج ثم البدوم نقطة قطب البروج وقد خرج منه قوس الى ز
الى ط وهو موضع القمر المحقق في عرضه وقوس ط ل ب هي قوس
الارتفاع وقد علم ان التامة موضع القمر الحقيقي والمرئي معا
لانا نا في مركز القمر وينفذ الى الموضع المرئي فاذا اتصل بمركز
القمر خط من مركز البروج مع خط السمت ايضا وكانت النقطة
المقاطعة لمركز القمر ومركز القمر معا محاذيان من الطول والعرض نقطة و
فيكون الامر على ما قلناه من ان خط السمت يمر بالموضعين فليكن ك موضع المرئي فيكون قوس ط ك
هو انحرافه الكلي وهو الى الجنوب لان ط يكون اقرب الى سمت الراس من ك و ك يكون الى الجنوب لنخرج من
قطب البروج الى ك الذي هو موضعه المرئي قوس ح ل يقطع دايرة البروج على ى و ح اقرب الى المشرق من ن
فيكون موضعه من البروج لو كان القمر بالحقيقة على ك لكن ذلك بالرؤية في موضع القمر من البروج بالرؤية

انحراف منظر القمر في الطول وهو الى المشرق على توالي البروج لان ح ك ابعد من التقاطع الى الافق فكان ح ا بعد
من ح ز ولان نقطة ز هي نقطة التقاطع بين السمتية والبروجية فح ك اطول من ط د فعرضه ان ب د فلنوجد
حل مثل ز ط يكون ل ك هو التفاوت بين العرض الحقيقي والعرض المرئي فهو اختلاف المنظر في العرض ولان
قوس ح س متساويان و ط ح ل متساويان يكون ط م ل ك متساويين ايضا فيكون ط ك بالحقيقة اطول من
ز ح لكنه قد يعرض احيانا ان يجعل هذه القسي كانها خطوط مستقيمة لصغرها في ذلك الموضع فاذا
جعلت خطوطا مستقيمة وكانت زاويتا ز و ح قائمتين جعل ط ك موازيا لز ح مساويا على سبيل التجوز
وحيث لا يقع فيه خلل كثير فيكون ط ك بالتقريب مساويا هناك لاختلاف المنظر في الطول اعني مساويا
لز ح فيكون مثلث ط ك ل يشتمل عليه اضلاع ثلثة كلها انحرافات اما ط ل فالانحراف الكلي واما ط ك فالطولي
واما ك ل فالعرضي واذا كانت زاوية ط ك ل قائمة فزاويتا ط ل ك حادة فزاوية ك منفرجة بحسب الانفراج على توالي
البروج فالزاوية السمتية الشمالية منفرجة ويمكنك ان تعكس هذا وتعلم انه اذا كانت السمتية حادة
فان القائمة وانحرافها يقع شرقيا ولو وقعت نقطة ح اقرب الى ز من ز حتى يكون غربية لكان ك يقع بين ه و ط
فيكون الانحراف بسمت شمالي الى الشمال وهذا لا يمكن لان الانحراف يقع الى البعد لا الى القرب وليمثل لهذا
شكلا آخر يكون السمت فيه شماليا لكن القمر في جنوبي العرض فيعلم الانحرافات على قياس ذلك فيتصور طبعها
ان الكلي الى الجنوب كما كان وان الطولي الى المغرب ونعلم ان الزاوية الشرقية الشمالية حادة اذا الذي تقابل
ويلي القائمة حادة واقعها العربية الشمالية التي الى فوق الجهة منفرجة كما كان في الاول وانت اذا جعلت سمت الرأس
وهو نقطة جنوبية فستعلم ان الانحراف يكون شماليا وان الامر في الزوايا بالعكس



وقد ظهر لك من هذا انه ربما كان الطول المرئي في جهة الطول الحقيقي و
يزيد عليه وربما كان في غير جهته وينقص منه ولكن مثل ذلك في العرض
فانه اذا كان منطقة البروج بين السمت وبين الكوكب كان العرض الى الجهة
المقابل زايدا في العرض الحقيقي واذا كانت منطقة البروج ليست في جهة السمت فقد
يقع اختلاف العرض ناقصا ليكن دايرة ا ب ح د للافق و ا و ك نصف النهار و ح ه ر للبروج و ح ه للمايل و ر
سمت الرأس و ط موضع القمر بالحقيقة و ب موضعه بالرؤية و ك م ط من القسي العرضية وكذلك ك ي وقد علمت
ان ط ي اختلاف منظر الكلي و س ه درجة الكوكب و س ط عرضه الحقيقي و ن ي عرضه بحسب الرؤية و م ط اختلاف
منظره في العرض ناقصا وقد يقع صورة الشكل بحيث لا يكون هناك اختلاف منظر



في العرض اصلا وذلك اذا كان سمت الرأس على دايرة البروج والقمر على تلك
الدايرة مثاله افق ا ب ح د وابح لنصف النهار و ه سمت الرأس و ز موضع القمر
بالحقيقة و ح موضعه بالرؤية وقوس ز ح انحرافه الكلي وهو بعينه الكلي وليس نجار

عن البروج بالرؤية حتى يكون له عرض بالرؤية او بالحقيقة وقد يقع صورة الشكل بحيث لا يكون اختلاف منظر



في الطول البتة بل في العرض وذلك انه اذا كان المنظر على تسعين من الافق
وانت تعلم انه ليس يجب ان يكون تسعين في كل وقت على وسط السماء
بل ربما كان زايلا وانما يكون في وسط السماء اذا كانت الدايرة المارة
بالاقطاب الاربعة فينطبق على وسط السماء لكن بطلميوس قد يتجوز في كثير
من المواضع فيجعل المراد اذا كان وسط السماء كيف كان مكانه لا اختلاف منظر له
في الطول بعينه واما بالحقيقة فانما يكون الامر على ما يقوله اذا كان بالصفة المذكورة وليمثل الشكل للزوال
ليكن ح د ه للبروج و ك وسط السماء من الدرج التي بين اول الجدي الى آخر الجوزاء ويكون ه ك وبين نقطة ح
الطالع اكثر من تسعين ويقع م وهو قطب البروج الى جهة المغرب و ط درجة الكوكب والكوكب عليها او على ك
وليكن و ط ك او و ط م الارتفاع المرئي و ط نقسم قوس ح ه بنصفين و ط ك الانحراف او ك م والقول فيهما



سواء فاذا اخرج من ه قوس يمر بسمت الرأس وهو قطب الافق كان مارا
بقطبي دايرة ا ب ح د ودايرة البروج فحينئذ يقسم للدايرتين ارباعا
فيقع اذن على ط و ينطبق على دايرة الارتفاع فلا يفعل انحرافا في الطول
البتة بل في العرض وهو قوس ط ك او ك م فهو الانحراف الارتفاعي والعرضي
معا ونسمي قوس ه ط عرض اقليم الرؤية وفي هذا الموضع فان الدايرة السمتية
يكون قايمة هذا وجربان احوال انحراف المنظر واذا علم الانحراف الكلي وزاويته التي في طرفه والزاوية التي
يوترها قايمة سهل معرفة الانحرافين الآخرين لان هذه الخطوط بعد مستقيمة فيحدث فيها مثلث قايم
الزاوية معلوم الزوايا وضلع فتعلم الاضلاع فانه اذا صار الانحراف معلوما وزاوية طرفه معلومة وهو يوتر
قايمة فصارت الزوايا كلها معلومة ونسب اضلاعها ثم قد ظهر لك من هذه الاشكال انه اذا كانت سمت
الرأس شماليا فاختلاف المنظر جنوبي واذا كان جنوبيا فاختلاف المنظر شمالي واذا كان المايل بين سمت
الرأس والبروج كان الانحراف العرضي ينقص من الصحيح وان كان المايل متوسطا كان الانحراف العرضي زايدا
وبان من امر الطول انه اذا كانت الزاوية الشمسية الشرقية الشمالية منفرجة فان الانحراف الطولي الى المشرق
او حادة فالى المغرب وعلى عكس البروج هذا في الانحراف الذي الى الجنوب فان كان الى الشمال فالامر بالعكس
وانه اذا كانت الزاوية قايمة فلا انحراف في الطول ولما بين بطلميوس هذه الاشياء عاد فذكر ان كلام
من قبله في انحراف المنظر الارتفاعي ليس على الحقيقة وانما هو بتقريب وان كان مما لا يضر ضررا مؤثرا في
اوقات الكسوفات لاهي ولا ترك مراعاة اختلاف منظر الشمس اما كيفية كون كلامهم تقريبيا في
حقيقي فلانهم قد استعملوا بدل القوس الارتفاعية الى ماني القمر وهي في دايرة العرض قوسا اخرى و

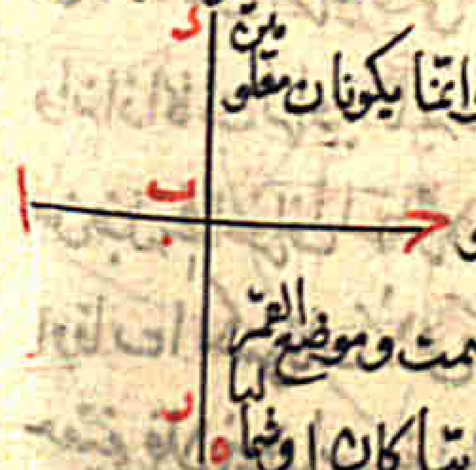
تمام ارتفاع درجته في الطول وذلك لان ابرخس وضع شكل الذي يبين اختلاف المنظر في الطول والعرض
هذا اكر من فلك البروج واى من فلك المايل وا عقدة والقمر على ى وهي نقطة معلومة وى ب القايمة على
ا ح قوس العرض المعلوم فيكون ب موضع القمر في الطول ويكون معلوما ويكون ى ب عرضه الحقيقي فلتكن
ه نقطة سمت الراس ولنخرج منه الى ب قوس ه ب واخرى يمر على ى من المايل وعلى القمر وهي



قوس ه ى ح ولتكن ى ح اختلاف المنظر الارتفاعي ولتكن ى ط العرضي و ح ط اعني
ك الطولي ولو كانت قوس ه ى وهو البعد الحقيقي معلومة لكان قوس ى ح وهو
انحرافه نعلم واما المعلوم فيما سلف قوس من سمت الراس الى نقطة معلومة من البروج لا
من المايل ولا من موضع آخر ولو كانت ايضا زاوية ز ح معلومة من فلك البروج كان المطلوب من انحرافي الطول
والعرض قد يتوصل الى معرفته من معرفة ز ح لو عرف ومعرفة زاوية ط ى اذ كان كزاوية ز ح اذ كان ط ح كالموازي
لا ح وزاوية ى ط ح اعني كزاوية ا القايمة فكان نعلم بسبب مثلث ى ط ح ولكن المعلوم ه ت لا ه ر وزاوية
ه ى ح لا ه ز ح وابرخس ياخذ قوس ه ى معطاه بان يجعل قوس ه ر معطاه وزاوية ه ز ح معطاه فيجعل ى ك
معطى فيبقى ه ر معطى وسائر مقصور على بعد واحد مثل بعد اى فال لكنا نقول ان كان مركز القمر على نصف النهار
شماليا او جنوبيا فيكاد ان ينطبق الانحراف الارتفاعي على نصف النهار وفي هذا ما علمت فيكون حينئذ
الانحراف الارتفاعي والعرض واحدا وعلى ما سلف ذكره وسلمنا له ان يكون اح من فلك البروج وخط ى ب
قايم عليه و ب سمت الراس ودرجة القمر وليكن القمر على ى وعلى ه فيكون عرضه من البروج ى ب او ب ه ويكون
القسي والزوايا التي عند نقطة ب مفروضة معلومة ويكون الطلب للقسي والزوايا التي عند نقطتي ى او نقطة
او نقطة ز فان حلت نقطة ز سمت الراس غير نقطة ب وكان البروج قايمة على الافق انطبق القوس الذي من
الى ب على درجة القمر الذي من ب الى ى والى ه وهما في الشكل انحرافان شرقي وغربي كما

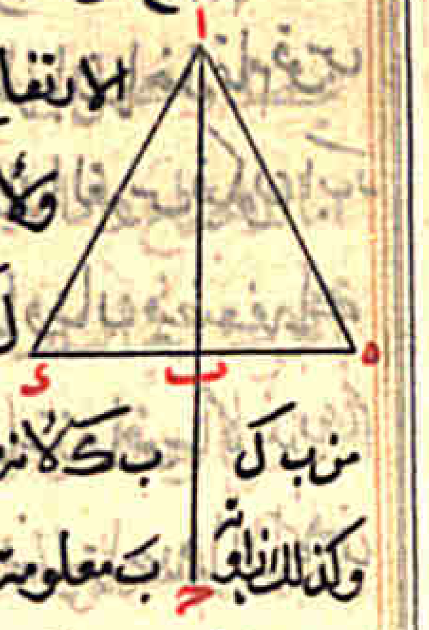


عرفت فلم يكن انحراف ينظر في العرض بل في الطول زايد او ناقص والتفاوت فيه التفاوت بين ز ب و ز ى
وبين ز ب و ز ه وهو لا انحراف المنظر وكانت الزوايا من هذه الخطوط لا يقع الا قوايم
وكانت المعرفة سهلة فان وقع السمت على البروج والقمر خارج له عرض مثل
ما في هذا الشكل حتى يكون سمت الراس على ا مثلا و ى ا و ه لوضع الكوكب و ب درجته فيكون حينئذ قوسا
ا ب ا ى مختلفتين وكذلك قوسا ا ب ا ه ويحدث عند ى وعند ه زاويتان مختلفتان الى عند ب ويكون

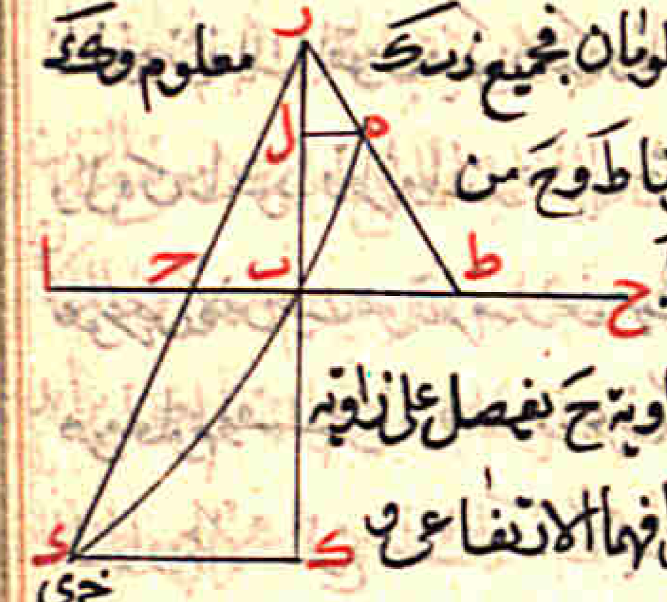


ا ى ا ه معلومين اذا اقيما مقام وتر بهما لقلة ما بين ذلك من الاختلاف وانما يكونان معلومين
لان ا ب و ه و ب ى او ا ى و ب ه معلومان والزاوية قايمة فنعلم ا ى وهو
البعد الحقيقي عن سمت الراس فنعرف انحرافه بما عرف واما اذا كان السمت وموضع القمر
مايلين عن البروج وقد يعرف ذلك بان يخرج اولا قوس الارتفاع جنوبيا كان او شماليا

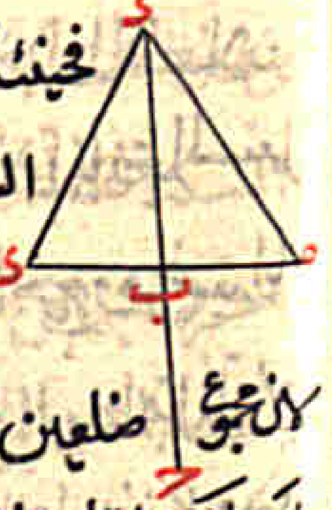
ثم نستخرج انحراف المنظر فليكن ا ب ط فلك البروج و ه موضع القمر من المايل شماليا و ى جنوبيا وهما معلومان
فيجب ب د قوسا العرض على زوايا عند ب قايمة من ا ب ط و ه سمت الراس و ز ه ط قوس الارتفاع ملاقيا
لفلك البروج على ط و ز ى قوس ارتفاع ى مقاطعا لفلك البروج على ح ونريد ان نعلم ز ه ز ى ولنخرج قوس



الارتفاع ا ب ك ومعلوم انه يحدث عند ب زاوية معلومة ونخرج ه ل و ز ك عمودين على ب ز
ولان زاوية ز ب ا معلومة يبقى ل ب ه من القايمة معلومة وكذلك ى ب ك معلومة وزاوية
ل و ك قايمة و ه ب ى ب معلومان فمثلثات ه ل ب ى ك ب معلومان و ز ب معلوم النسبة
من ب ل ب ك لانه معلوم النسبة من ب ه ب ى المتساويين فذلك الباقي معلوم و ل قايمة فوتر ز ه معلوم
وكذلك الثاني ب معلومة وزاوية ك قايمة و ب ى معلوم فكذلك ى ك معلومان فجميع ز ى ك



معلوم و ك قايمة فز ى معلوم وكذلك زاويتا ز معلومتان وزاويتا ط و ح من
مثلثي ز ه ل و ك الشرقيان الشماليان معلومتان لان زاوية ط
ينقص عن زاوية ب السمتية المعلومة بزاوية ط ز ب المعلومة وزاوية ح ينفصل على زاوية
ب بعينها بزاوية ى ز ب المعلومة فقد علمنا قوس ز ه ز ى فنعرف انحرافهما الارتفاعي و
عرفنا زاويتي ح و ط الحادثين عند فلك البروج من قوس الارتفاع فلا يحتاج ان يوجد بدلها زوايا اخرى
بل يكفينا هي في تعرف زوايا مثلث الانحرافات قال فيبين ان اكثر ما يكون الفضل عند هذه الزوايا التي
عرفنا تفاضل ما بينها يكون عند ما يكون ب نقطة سمت الراس فلا يحدث حينئذ عند ب الزاوية التي كانت
يحدث من قوس السمت ويكون القسي الواصلة بين ب وبين ى او بين ه يحدث زوايا قايمة عند ى كان
الواصل بين ه و ب وبين ى و ب من الخارجة من القطب فيكون الفضل زاوية قايمة وهذا الفضل من جنس
الفضل الذي يكون للوجود عند العدم ولذلك اكثر الفضل بين هذه القسي يكون ايضا في هذه الحال اذ
لا يحدث قوس ارتفاع البتة ان كان القمر عند ب واما ان كان عند ى او ه وكانت القوس التي هي من السمت
الى القمر مثل العرض فالتقريب العرض مع قليل انحراف منظر يوجبه هذا القدر من البعدين السمتية ان
كان في الجهتين بالسوية على ما علمت وايضا اذا كان وضع البروج بحيث يكون الدايرة السمتية قايمة على البروج



فحينئذ يكون الاختلاف بين قوس ز ى ز ه وبين قوس ى ب هو قوس انحراف العرض فان كان
السمت على احد البروج والقمر ليس على البروج مثل ما في هذا الشكل وهو احد اشكال
الماضية فيكون حينئذ قوس السمت اعني ا ى او ا ه اعظم من ا ب بافل من ى ب او ه ب
لان مجموع ضلعين اطول من الثالثة ويكون زاوية ب اعظم من زاويتي ى وزاويته ه بزاوية ا الى زاويتي
ا ى و ا ه مثل قايمة فيفصل باصغر من قايمة فان وقع الميل في السمت والقمر جميعا مثل ما في الشكل الذي
حل فيه ز سمت الراس وطلب فيه ساير الاشيا فيكون ز ب اطول من ز ه باصغر من ه ب الذي للعرض لان زاوية

طة قايمة فزاوية بهط حادة فزاويتا زه ب منفرجة فزب اطول باقل من ه ب اذ كل ضلعين اطول من الثالث واما
قوس زك فهى اطول من زب لان زبد اعظم من قايمة لانها خارجة عن مثلث زكى القايم زاوية كز وزى اطول باقل
من بد ايضا واما حال الزوايا فان زاويتى ب بعضلان على زاويتى طوح كما علمت بزاويتى ده وكل واحدة منهما اصغر
من قايمة وبين بطلميوس كيفية الحساب على هذا الوجه المصحح لاستخراج اختلاف المنظر بان ياخذ تمام قوس
الارتفاع الدرجة المحققة مثل ب ر في هذه الصورة وناخذ مقدار الزاوية التى لتلك القوس فيكون اب د
وهى مثل زاوية اه ب لان زاوية دب ر الخارجة مثل زاويتى ل ده والقايمتان متساويتان فيضعفهما ايضا
بصيرزاوية المركز وقدرها من الزوايا قدر القسى فاذا فعلت ذلك صارت قوسا فناخذها قوسا كما ندرى ثم
ناخذ وترذلك القوس فيكون لب وناخذ وتر قوس بقية نصف دايرة ده ل فنعرف نسبة احدهما الى الاخر
والى ه ب ماخوذا قطرا ومائة وعشرين جزءا واذا ضرب في عدده ب وتر القايمة وهو العرض اعنى عدده ب من حيث
هو عرض لا من حيث هو قطر مثلا من حيث هو خمسة اجزاء لا من حيث هو مائة وعشرون فان عدده من حيث هو عرض
هو معلوم وقسم على مائة وعشرين عرف كل واحد منهما بواحد ه ب من حيث هو عرض وكذلك نعلم اضلاع مثلث بكد
المساوية الاضلاع لمثلث ب ده ولا يحتاج الحساب جديد لان ب ه مساو لب ى وب ل لبك وكذلك الباقيات
فان كان القمر على ه نقصت ما خرج من لب من ى ب وان كان القمر عند د ى ب فيكون معلومك في الاول قوس زك
وفي الباقى قوس زك فان كس نقصه فناخذ مربع زك وه ك بالواحد الذى لزب وهو عرض فناخذ جذره فيكون
زه وقبل ذلك يجب ان يكون ضرب زك في العرض وقسمه على مائة وعشرين فما خرج فهو ه ب وكذلك ان كان القمر
عند ى فنضرب عدد زك في نفسه اعنى ه ك في نفسه باحد العرض وكر في نفسه بتلك الاجزاء فناخذ جذره
فنخرج زى ويحصل من جميع ذلك انك تضعف الزاوية الصغرى وتجعلها قوسا وناخذ وترها ووتر ما بقى من
مائة وعشرين وتضرب كل واحد منهما في العرض ونقسم على مائة وعشرين ونحفظ ما خرجت وننقص ما حصل من
الزاوية الاولى عن قوس تمام ارتفاع درجة الطول ان كانت سمت الراس والعرض في جهة واحدة او نزيد ان كان
في خلافها ما حصل او بقى ناخذ مربعه ومربع وتر الزاوية الاخرى المحفوظة معه وناخذ جذرهما فهو تمام ارتفاع القمر
ثم شرع بعد ذلك في امور الاجتماعات والاستقبالات لنعرف منها احوال الكسوفات ق ل ولولا ارادة تسهيل السبيل
لكان مما نحققه من تقويم النيرين كفاية لمن لا يكسل في اصابة هذا الغرض الا انا نريد جداول التحصيلات
الاتصال الوسطى لئلا يحتاج الى ان يحسب كل وقت من الراس فاثبت موضع النيرين لاول تاريخ المستعمل
للشئ على شئ المضروب وقسم البعد بين النيرين في ذلك على حركة البعد كل يوم بالوسط مما خرج وهو خمسة ايام
وسبعة واربعون دقيقة وثلثة وثلثون ثانية من اليوم فهو لا محالة ايام تقدم الاجتماع الوسط قبل التاريخ
ثم حسب من وقت التقدم على التاريخ شهرا وسطا يعرف وقت الاجتماع الوسط بعد التاريخ فكان بعد
نصف نهار يوم يوب كح وما ويعدد وعرف ايضا موضع الشمس الوسط وبعده من الاوج وموضع القمر في الاختلاف

والعرض في ذلك الوقت واذا كان ذلك معلوما في اول التاريخ والمدة بين اول التاريخ والاجتماع الذى
بعده معلوما فاذا اسقط من مبدأ تاريخ هذا الاجتماع نصف زمان شهر وسط فكان من حيث انتهى
ذلك بين اول التاريخ للتحصيلات وبين التاريخ المثبت للاجتماع الوسط فذلك وقت الاستقبال الوسط الاول
يحصله وحصل مواضع النيرين المذكوره فيه ورسم جداول الاجتماعات وللاستقبالات كل جدول
اما للاجتماع واما للاستقبال لخمسة واربعين سطرا في خمسة صفوف وفي الاول سطور العدد للسنين
المجموعة وفي الثانى اليوم من الشهر الذى يكون فيه الاجتماع والاستقبال واجزائه وفي الثالث موضع
الشمس بالوسط من اوجه وفي الرابع اجزاء اختلاف القمر وفي الخامس اجزاء عرض القمر مثلا ورسم في اوايل
الجدول في سطور العدد للسنة الاولى واحدا وهو اول الاجتماعات والاستقبالات ثم في جدول
الايام كم كان من الشهر الاول من تاريخه لوقت الاجتماع وفي الثانى والثالث والرابع اين كان موضع النيرين
المذكورة ولما كان في خمس وعشرين سنة مصرية الا دقيقتين وثلثى دقيقة بالتقريب ثم شهور وذلك
اذا اضمت ايام خمسة وعشرين سنة مصرية على ايام شهر واحد من الدقايق والثوانى فلما جعل تزايد
سطور العدد بخمسة وعشرين وجب ان ينقص الدقايق من جدول الايام لذلك وبين الامر على موجب ما
ما نقص ثم رسم جدول السنين المفردة مشتركة للاجتماعات والاستقبالات في الصف الاول منها
عدد السنة وفي الثانى ما يفصل على السنة المصرية من تمة ثلثة عشر شهرا من الشهور القمرية وهذا
الفضل من الايام هو يح د يا مح ثم اجزاء حركة الكواكب من الحدود المذكورة في تلك المدد ليزاد على مواضعها
الموجودة في السنين المجموعة ويحصل الى اين بلغ وجعل تزيد السنين المصرية مرة مائتى عشر شهرا وقسم
ومرة ثلثة عشر شهرا وذلك لانه لو اسقط من السنة الاولى اثنى عشر شهرا من الشهور القمرية لم يقع الاجتماع الاول
في الشهر الاول من شهور القبطية لان السنة القبطية وهى ثلثمائة وستون يوما ازيد من السنين
القمرية فاحتاج ان ماخذ الشهور القمرية في اول التاريخ ثلثة عشر شهرا ليقع الاجتماع الاول في السنة
الثانية في اول الشهر من السنة القبطية ثم لم يكن بد من ان يجعل الشهور التى للسنة الثانية اثنى عشر
شهرا وليقع ايضا في الشهر الاول من السنة الثالثة والا لكان يقع لو زاد على اثنى عشر شهرا في الشهر الثانى
في هذه السنة كما كان يقع لو لم يرد على اثنى عشر شهرا قبل الشهر الاول في السنة التى قبلها وذلك لان ايام
السنة القبطية وان كانت اكثر من ايام السنة القمرية فانها اذا نقص منها فضل الثلثة عشر شهرا
القمرية عليها بقى الباقى في اقل من ايام سنة واحدة قمرية فلم يحتمل الباقى اثنى عشر شهرا بل وقع خارجا
منها في الشهر الثانى ثم فضلا عن ان يكون ثلثة عشر شهرا الا انه يقع خارجا عنها بقدر ما يكون الباقى
اكثر من سنة القمر فيحتاج لذلك الى ان يعاود ثلثة عشر شهرا فيكون مرة كذا ومرة كذا فانه قد يفصل
تارة بايام اكثر من نصف شهر وتارة بايام اقل وانما يريد ان لا يقع الاتصال الشهرى خارجا عنه مع تحصيل

ايام الفصل في الصف الثاني وعمل الاثني عشر شهرا ايضا جدولا وفي الصف الاول عدد اثني عشر شهرا
وفي الثاني ايام كل شهر متزايدة وفي البواقي مواضع النيرين المذكورة وعلم كيف يعمل بهذه الجداول
على انك بالاسكندرية لان تاريخ الايام بحسب الاسكندرية قال ووجه حسابك ان يحسب لسنتك فيعلم
كم هو من اول سني التاريخ فان وافق شيئا من السنين المجموعة احدث ما بازائه من الصفوف كلها
فكان ما في واحد من الصف الاول اليوم والساعة التي يقع فيها الاتصال فان كان دون ثلثين
فهو الشهر الاول فان كان اكثر فهو من الشهر الثاني بتلك العدة الزائدة على ثلثين ويكون ما ناخذ
من الصفوف الاخرى هي مواضع الكواكب في تلك الساعة وان لم يوافق احدث ما بازاء السنين المجموعة
من سنتك من كل سنين واحدث كما بازاء ما بعده الى سنتك من السنين المصرية فاما ان كان سنتك
الرابع بعد السنين المجموعة فاحدث ما بازاء اربع سنين بما في الصفوف فاضفت كل ما احدث من
السنين المبسوطة الى نظيره فيما احدثه من السنين المجموعة كان اياما او اجزاء مسير النيرين فكان ما اجتمع
من ذلك عدد الايام واجزاء موضع النيرين فان كان عدد الايام دون شهر وذلك حين ما يكون لم يجتمع
مما في الصفين اللذين المجموعة ايام شهر مصري وهو ثلثون يوما فما اجتمع فهو اليوم والساعة من الشهر الاول
من سنتك وان كان ما اجتمع زايدا على ثلثين نقصت مما احتمله من ثلثين فما بقي فهو كذلك من الشهر الثاني
او الثالث او حيث انتهى فان كان مع سنتك التي عرفت تاريخها من اول التحصيل احدث ما بازاء خمسة
اشهر من الصفوف كلها فزدتها على ما اجتمع من السنين المبسوطة والمجموعة وطرحت مما اجتمع من الايام
المبسوطة والمجموعة والاشهر ثلثين ثلثين مما فضل فهو الوقت من الشهر الذي استعمله ولان دقايق الايام
في هذه الجداول بحسب قسمة كل يوم الى ستين لا الى ساعة فيجب ان يكون ذلك اجزاء ساعات استوائية
ثم يحسب فيعدل الساعات بتعديل الايام بلياليها فقد يقع من ذلك فصل يعتد به ويحسب ما بازاء ذلك
الفضل من كل شيء على ما يعلمه فيكون ذلك ساعة الاتصال الوسط من ذلك اليوم ومواضع الحركات الوسطى
ثم يقومها على ما يعرف فاذا وجدت النيرين حينئذ مجتمعين او متقاطرين بالحقيقة فالاتصال الوسط
والمقوم واحد وان رايت القمر بعد لم يلحق او جاوز الشمس فحصل البعد بينهما فان كان القمر لم يلحق بعد فزد
عليه البعد ما يسيره الشمس الى ان يلحق به القمر فهناك ساعة الاتصال وان كان القمر جاوز الشمس في اتصالها
فزد على البعد ما يكون الشمس سايرة حتى حصل هذا البعد ومبلغ ذلك بالتقريب جزء من اثني عشر من البعد الذي
هو بضيب الشمس من سيره في ذلك البعد وعلى ما يتحقق ذلك من بعد ما خرج فهو ما بين القمر وموضع الاجتماع
مع الشمس واذ هو مقاطر موضع الاستقبال لاحد المقومين فاذا فعلت ذلك فانظر في كم ساعة استوائية
يسير القمر بسيرها المعدل تلك الاجزاء فذلك هو وقت الاتصال الحقيقي فتزيده او تنقصه على الوسط تزيده
ان كان جاوز المقوم وتنقصه ان كان لم يلحق وذلك بحسب الاسكندرية قال وانت يمكنك ان تاخذ في كل وقت

حركة القمر للساعات بان تاخذ اولا مسير الاختلاف للزمان المفروض وتاخذ من جداول التعديل ما
نصيب الجزء الواحد من اجزاء الاختلاف من فضل التعديل في فلك البروج فاذا علمت كم فضل درجة واحدة
نظرت كم اجزاء الاختلاف الوسط في ساعة فعلمت انه كم يخصه من ذلك واجزاء الاختلاف بساعة كب
دقيقة وم ثانية فاذا عرفت فضل تعديل درجة عرفت فضل تعديل هذه الدقايق فزدت ونقصت على ما يجب
على المسير الوسط في الطول بساعة فيكون هو الطول المعدل في ساعة ثم اذا علمت في وقت الاستقبال
والاجتماع الحقيقي بالاسكندرية لم يمكنك ان تحول عن الاسكندرية الى غيرها فاذا عرفت بالاسكندرية
ولما توم الاتصالات احدث في بيان حدود الكسوفات وهي نقطة للفلك المايل محدود البعد من العقدة
مشتركة بين القسي التي لا يقع فيها كسوف البتة والتي يمكن ان يقع فيها كسوف قال قد كنا احسسنا فيما سلف
من كلامنا قطر القمر فكان ذلك الى قرار حدود الكسوفات القمرية التي هي اعظم ما يكون اي بعد ما يكون من
العقدة طولا ومن دايرة البروج عرضا فيجب ان يكون ذلك والقمر اقرب ما يكون عند الاتصال من الارض
ليكون اعظم في الروية وذلك ان يكون في حضيض التدوير وسالك قطع المخروط الظلي ايضا اعظم قال
فليس ذلك من كسوفين رصدا والقمر في اقرب قربه الكاين في اتصالاته فذكر رصدا انكسف القمر فيه من ناحية
الشمال اقل مخمة انه كان جنوبي العرض وكان مقدار الكسوف بسبع اصابع وحصل الوقوف على الوقت ان موضع
القمر كان من اختلافه سحم وهو بقرب حضيض التدوير ومن الشمالية فح كه فكان بينه وبين العقدة ح
لا محة فاذن هو من اقرب قرب القمر من الارض وحيث يكون دايرة قطع المخروط اعظم فلا يكون بحيث
يقع فيه القمر وذلك حيث بعده من العقدة في ما يلي ح كه فانه يقع من القمر في الظل بصفة وجزء من اثني عشر
وذكر رصدا آخر كان اختلاف القمر فيه على اختلاف على حسب ذلك القطر مه ح وهو قريب من الحضيض وكان
بعده من العقدة ـ لو ح ومن مركز على مثل تلك الدايرة وكان الكسوف الى الجنوب ثلث اصابع فكان القمر لا محة
شمالي العرض ففي مثل هذه الحال وقع في الكسوف ربع قطر القمر لكن عرض القمر في الرصد الاول يكون لا محة
ه محه وفي الثاني ه ـ كه وذلك بين اذا علم البعد من العقدة فاذن قد كان بزيادة ه ـ ب في قرب القمر
من فلك البروج وهو نقصان العرض يدخل من قطره بلمه وهو التفاوت بين الكسوفين ودقايقه
ههنا ند مه فاذن جميع قطره نو بر ثلاثة اضعاف هذه الدقايق وهو له له ولان عرض القمر معلوم وكان
دخل في الرصد الثاني ربعه ودقايق الربع من العرض معلوم وهي ح به فهذه الدقايق ايضا هي دقايق الربع
الثاني الى مركز القمر وهي التي بين طرف الكسوف وبين مركز القمر فاذا اسقطنا هذا الربع من العرض ظل الباقي
وهو نصف قطر دايرة قطع الظل في ذلك المواضع معلوم ونخرج بالحساب ه مو بالتقريب وهو اكثر من
ضعف وثلثة اخماس نصف قطر القمر يعني لا البعيد بل ونصف قطر القمر في اقرب قرب القمر الكاين في اتصالاته
يكون ه يو م بالتقريب واذا علم نصف قطر الظل هناك ونصف قطر القمر مجموعهما عرض حد الكسوفين

ومجموعهما احرم قد بين مقدار عرض القمر الذي هو حد الكسوف وذلك اذا كان في بعده الاقرب واما الشمس فان
نصف قطرها مساو لنصف قطر القمر في بعده الابعد وهو معلوم ونصف قطر القمر في البعدين معلوم فاذا
كان البعد المرئي بين مركزي الشمس والقمر مساويا لنصف قطر القمر في ذلك الحد ونصف قطر الشمس مجموعين
هو حد الكسوف ويعلم ذلك باحاطتنا باختلاف المنظر في كل موضع لما كان نصف المقدارين مجموع نصفي
قطري الشمس والقمر وذلك ه لج ى لان نصف قطر الشمس ه نه م بالتقريب ونصف قطر القمر في البعد
الاقرب يو م فذلك كل واذا كان عرض القمر كح فان البعد من العقدة وكذلك ان الدرجة الواحدة من
العرض بعد احد عشر درجة ونصف من العقدة ونجعل كح ثالثا ونستخرج الرابع فهنا حد المماسة وان لم
يكن انحراف لم ينكسف فان كان انحراف كان نكسوف اذا كان الانحراف بالقدر الذي يوجب عن المماسة الى
المقاطعة والسير وذلك اما في الطول حين يكون فلك البروج على سمت الرؤس واما انحراف في العرض
اما الى الشمال واما الى الجنوب والذي الى الشمال فيقع منه في الاقليم الاول واذا كان في الاسد والجوزا
ثماني دقايق محتسبا باختلاف المنظر للشمس فيصير مع نصف المقدارين ما وحينئذ يكون قوس الطول با
ستخراج الرابع قريبا من و ب فان نزيد عليه اختلاف المنظر في الطول وهو ثلثون دقيقة بالتقريب فيبلغ
ذلك ح كب واما اكثر ما يكون من الجنوب ففي الاقليم السابع ثماني وخمسين دقيقة و ح يكون غاية انحراف
الطول ه مه وذلك في العقرب وفي الحوت فيضاف الانحراف العرضي الى نصف المقدارين ويستخرج بالنسبة
القوس فيكون مه كو ويزاد عليها انحراف الطول فيكون يز ما فهو اذن القوس من العقدة فان فقد بان
انه اذا لم يكن انحراف السدفا القوس وكذا وان كان انحراف جنوبي فهو ح كب او كان انحراف شمالي فهو يز ما
وانت تعرف الباقي وقد نتمم هذا المعنى بشكل فال فليكن قوس ا ب من البروج وقوس ج من المايل للقمر
وليكونا مقدارا اما يجوز انه في زمان الكسوف ولنفرضا متوازيين بالحس في ازمنة مسيرات الكسوف كان
ذلك عرضا وليكن اه ح قطعة من الدواير الكبار ثم يقطع الدايرة المايلة ونصف دايرة الشمس حول
ونصف دايرة القمر حوله متماسين بالرؤية على ب واه وهو البعد المرئي بين مركزيهما عندما يكون النيران
متماسين في الرؤية وهما مجموع القطرين في كل بعد يفرض من الارض وليكن اقرب القرب مجموع المركزين معلوم
وفي كل بعد واختلافات منظر القمر الثلثة في ذلك الاقليم وذلك البعد كلها معلومة فيما كان مركز
القمر على الحقيقة عندي كان ده اختلاف منظر الكلي للقمر ود ح يكاد ان يكون اختلاف المنظر في الطول
وح ه في العرض وهي معلومة بالاصول السالفة و ء ح مسا ولنظيره من فلك البروج الذي هو اختلاف المنظر
في الطول بالحقيقة مساواة بالتقريب اذا حدب الخطوط متوازية وجميع ذلك يكون معلوما في الشمال وفي
الجنوب في الاقاليم التي يفعل فيه واختلاف منظر فيصير قوس اه ح معلوما وقد تساهل في اخذ خطاه ح ج
قوس العرض فان قوس العرض هي التي تخرج من قطبي البروج اللهم الا ان يعني بالدايرة المايلة دايرة البروج

وعلى ان الاختلاف في ذلك قليل جدا ونعود فنقول فليكن ح ه الى الجنوب وليكن كح دقيقة فذلك الرما
يمكن في اقاليمنا الى حد طول النهار دون ساعة من الانحراف العرضي فيكون ح ح الطول ه مه وجميع
اه الا فقد عرف العرض عند هذا الحد وهو اول حد يمكن ان يقع فيه الكسوف الشمسي الى الجنوب في هذه
البلاد وذلك في العقرب والحوت واذا عرف العرض المرئي عرف البعد الذي من العقدة في المايل وهو يكون
ن ك و ن يد عليه ح د وهو يه دقيقة فيكون يز ما واما في جهة الشمال فيكون مقادير



هذه القسي اخرى فيخرج البعد عن العقدة اقل ويكون حسابه على ما علمت
ح ه ب فان ه ح يكون اكثره في البلاد المذكورة ثماني دقايق و ه د ثلثون
دقيقة وذلك في الاسد والجوزا فقد تبين بعد حد كسوف القمر في الشمال و
الجنوب في دايرة المايلة في مثل هذا الاقليم على حسب ذلك يعلم انت من نفسك
في اقليم آخر له اختلاف منظر تحده حسب العرض مجموع المقدارين قال
ولما كان اكثر ما يقع من الاختلاف بين الاجتماع الوسط والمحقق هو
مجموع اختلافي الشمس والقمر وذلك وكذ فان غاية تعديل اختلاف القمر هو خمسة اجزاء ودقيقة وغاية
تعديل الشمس جزئين وثلثة وعشرين دقيقة فذلك كله سبعة اجزاء واربعة وعشرين دقيقة والى ان
يقطع القمر هذا القدر فيكون الشمس قد سارت جزءا من ثلثة عشر جزءا وهو قريب من ثلث دقايق وما
يسيره الشمس في مدة سير القمر هذه الدقايق اقل من ان يعتد به وفي جملة ما سارته الشمس الى ان يلحق
القمر جزءا من اثني عشر جزءا من سير القمر الى وقت اللحوق بالتقريب وهو لز دقيقة فلو كان ه على اختلاف الشمس
فيكون ثلث درج فاذا اجمعنا التعديل وهذا الفضل بلغ جميعه سبعة اجزاء وسبعة وخمسين
دقيقة وهو الذي يحتاج الى ان يقطعه القمر الى وقت الاجتماع الحقيقي وهو غاية الفصل بين الاتصالات
الوسطى والحقيقية وقد تبين من هذا ان الشمس يحتاج ان يتحرك بين الاتصال الحقيقي والوسط
جزءا من اثني عشر جزءا فيما يتحرك القمر لكن عند مثل هذا الكسوف الذي نحن في ذكره يكون في البعد الاقرب
من تدويره بحيث لا تعديل له ويبقى تعديل الشمس وزيادة مما يتحرك الشمس على النسبة المذكورة و
اذا كان غاية تعديل الشمس جزئين وثلثة وعشرين دقيقة فالواجب ان يزيد جزءا من اثني عشر جزءا من ذلك
وهو احدى عشر دقيقة وشيء يكون ذلك جزئين واربعة وثلثين دقيقة وهو ما يحتاج ان يقطعه القمر الى
الاجتماع الحقيقي لكن بطلميوس احد سكان نا يسيره الشمس بين الاتصالين الحقيقي والوسط وهو ستة
وثلثون دقيقة فيبلغ ثلث درج وهذا مما لا يكون لكن كانه تساهل في ذلك او احد الامور على غاية حدودها
في الاطراف فاذن ينبغي ان نزيد محدا الكسوف الوسط وهو الذي لمركز التدوير ثلث درج فيكون
حد مركز التدوير في الشمال كحما وفي الجنوب ثالث وما يبقى من القوسين بين القسي لا ربع لا يمكن ان

يقع فيها كسوف البتة واذا كان بعد القمر الوسط الدوري في جدول اعداد الاتصالات من النهاية
الشمالية سطر يط فقد وافى الحد فاذا جاوزه كان كسوف الى ان يجوز الجدول الاول الجنوبي وهو بعد سط
وبعد تمام القوسين اللذان احدهما وهي الشمالية ك ما والاخر وهي الجنوبية يا لب وفي ذلك كله فاذا لب
فاذا جاوز لا يكون البتة كسوف الى ان يسير يح لج فيقصر عن العقدة الاخرى من جهة الجنوب يا لب وهو
بعدا العقدة بقوس من الشمال سيلقيها ك يا بد ثم يدخل في حد الكسوفات الى ان يجوز مائتي وتسعين
جزءا واحدى واربعين دقيقة فلا يقع كسوف البتة ولما كانت كاسين حد كسوف القمر حسب عرض القمر اح
لو ونسبة العرض الى البعد عن العقدة على ما قلنا نسبة جزء الى احد عشر ونصف فيكون بعده عن
العقدة ه مب سب ولما سين بعينه يراد للوسط ثلثة اجزاء لان حكمه هنا في المقاطرة كحكم ذلك في
المقارنة في انه لا تعديل سوى تعديل القمر على اوج التدوير دائما الذي بين الاتصال هو تعديل الشمس مع زيادة
حركة الشمس في المدة المعلومة فيكون اول حد بعد مركز الكسوف للقمر بالوسط يه سب وذلك واحد في
جميع الجوانب فاذن اذا كان بعده من الشمالية الى عدمح لم يكن كسوف ثم يكون الى فه سب ثم يكون الى
رفه سب ثم لا يكون ويضيف الى آخر جدول الاتصالات جدول الكسوف ليسهل العمل بها ثم اخذ يعرف في كم
مدة يعود الكسوف حتى لا يحتاج الى ان يرجع الى الحساب في كل اتصال فينظر هل يكون كسوف او لا يكون بل
يرجع ويستعمل ثم اعساه ذلك عند حصول المدة التي في مثله يقع الكسوف ولما كانت المدة الوسطى
بخمسة اشهر من اتصال الى اتصال فالوسط اذن فرض فيها للشمس اسرع مسيرها اليمكنها ان يقطع اقصر
ما بين حدي الكسوف فكان اسرع مسيرها يزيد على مسيرها الوسط الذي هو قم لب باربعة اجزاء ويج دقيقة
واذا فرض فيها للقمر ابطأ المسير حتى لا يتجاوز نما يتاخر عن هذا الوسط المشترك ويكون بين الوسط
الحقيقي مهلة يتحرك الشمس فيها زيادة مسافة فيزيد ذلك في مهلة الشمس واذا فرض ذلك كان تعديل القمر
الناقص مقدار ح م لان اكثر فصل سيره في اختلافه في تلك المدة يكون لط ه فيكون البعد بينهما ح
والجزء من اثني عشر من ذلك وهو درجة وست دقايق يزاد على فضل اختلاف الشمس فيكون ه فد بالتقريب
فاذا اردنا على الوسط تعديل الشمس مع هذه الزيادة وهو درجة وست دقايق كان الجميع مائة وتسع و
خمسين جزءا وخمس دقايق ومسير القمر في هذه المدة في العرض [illegible] كا لكن حدود الكسوف لبعد القمر
الوسط من الارض هو حسب العرض جزء واحد لانه كان للا[illegible] جزء وثلث دقايق ولو ناسه وهو مجموع
المقدارين وللابعد عرض ه نو كد وللاقرب لا كالواسطة بينهما هو عرض الواسطة وحسب العرض جزء واحد
فان بعده من العقدة مال فاذا اسقط ضعفه عن نصف الداير بقي قسيره وقوس هذا الاتصال يزيد عليه بحر بين
فاذن هي قوس كسوف وهذا الفضل الذي بين الايام الخمسة الاشهر الوسطى وبين الحقيقية هي يمسير
القمر الحقيقي من اتصال الى اتصال الدون الذي بمسير مركز التدوير فاذن يمكن ان يقع في طرفي اكثر ما يكو

من خمسة اشهر كسوفان قمريان ولكن من جهة واحدة لا غير واما انه هل يعود كسوف في اقصر من سبعة اشهر
طلبا لان يكون قوس ما بين الاتصالين زايدا على القوس الذي طرفها داخل في حد الكسوف من الجهة
المقاطرة لنقطتي الكسوف فان هذا لا يمكن وان جعلنا مسير الشمس ابطأ ما يكون ومسير القمر اسرع ما يكون حتى
يلحقها في اقرب مدة قبل القوس المذكورة لان قوس القمر في هذه المدة الوسطى بالمسير الوسط قد مه و تعديل
القمر الزايد يكون تسعة اجزاء وثمانية وخمسين دقيقة لان قوس الاختلاف يكون قف مو واكثر تعديل الشمس
الناقص يكون في سيره في مثل هذه المدة يكون ى مب وانت تعلم انه اذا كان هكذا يكون القمر قد ادركت
الشمس لا سيرا المقدم قبل ادراكه اياها بالمسير الوسط ويكون الشمس قد ادركت قبل ان بلغت وسطها لانها
ناقصة السير ويكون الوسطين مجموع التعديلين والجزء من اثني عشر منهما معلوم فاذا زيد ذلك على تعديل
الشمس بلغ ه نه فذلك مبلغ ما يجب ان ينقص من وسط القمر في العرض وكان قوس الاتصال ه مانه ومسير القمر
في العرض يكون هذه المدة نكد فاذا نقص منه هذه الاجزاء بقي قوسه المايل رح مر وهو اعظم من احدى
القوسين الذي يقع فيه الكسوف واصغر من الذي يليه فاذن لا يمكن ان يكون في طرفي سبعة اشهر البتة
كسوفان قمريان واسطر هل يمكن ان يكون للشمس كسوفان في طرفي مدة خمسة اشهر في بلد واحد بعينه فقد علم
ان قوس القمر من المايل في اطول مدة خمسة اشهر هو قطه والقوس التي لا كسوف فيها في البعد القمر الوسط
الا باختلاف المنظر دون نفس المماسة هي قسر لو لان المقدارين هناك له لب كه وذلك لان نصف قطر
القمر في البعد الاوسط جعل زايدا على نصف قطره في البعد الابعد فيضيف زيادة الاوسط على الابعد
نوم فكان ه نوم ونصف قطر الشمس تقريبا ه يه م فذلك لب كو والبعد من العقدة وب فقد فصل القوس
الذي لا كسوف فيها بثمانية درج واحدى وثلثين دقيقة وهذا المقدار يوجب زيادة عرض على حد الكسوف
مبلغها ه مه بالتقريب فان امكن ان يقع في احد الاجتماعين هي اختلاف المنظر ما هو اكثر من هذا المقدار
امكن والا لم يمكن ثم من البين على ما قلنا ان حركة الشمس اذا وضعت اسرع ما يكون في هذه المدة واعظم
اختلافا وذلك من ثلثي السنبلة الى ثلثي الدلو وحركة القمر ابطأ ما يكون كان البعد بين النيرين على ما قلنا
مجموع التعديلين وهو لج ويزاد جزء من اثني عشر ليكون ب كد و القمر يسير هذا القدر في يوم وساعتين و
فيزيد ذلك على ايام خمسة اشهر وسطى التي هي قمز يوما وخمسة عشر ساعة ونصف وربع ساعة يجمع المدة
العظمى بخمسة اشهر في هذا المكان لح يوما ويح ساعة ويحتاج الى موافاة الوقت الذي كان فيه الكسوف
الاول الى ست ساعات اخرى ثم لسنا نجد في جميع المسكونة اختلاف منظر الى الشمال في الزمن المذكور
في هذا المكان قبل موافات هذه الست ساعات بحيث يكون زايدا على خمسة واربعين لا بانفراد ولا باجتماع
من ان يكون بعضه واقعا في الكسوف الاول وبعضه واقعا في الكسوف الثاني حتى يبدل طرفا الكسوف المدة
وذلك عندما يكون القمر في الجهة الجنوبية من الشمس ومن فلك البروج حتى يقع اختلاف المنظر الموجب للكسوف

شمالیا بان یکون متوجها من الذنب الی الراس واما الانحراف الی جهة الجنوب فقد یمکن ان یقع من اختلاف المنظر فی
الرجبین ما یزید علی ذلک قبل تتمة المذکورة بسبب الساعات المذکورة وذلک اذا کان الغارب فی الاجتماع
الاول ملی السنبلة وکان وسط السما فی الاجتماع الثانی ملو الدلو ففی هذا الموضع یقع للقمر فی بعده
الوسط انحراف جنوبی اذا احتسب بالذی للشمس یبلغ المقدار المطلوب اما بحسب معدل النهار ففی ملی العذرا له لک
دقیقة وثلثی الدلو ه ند واما بحسب یکون اطول نهارهم اثنی عشر ساعة ونصف ففی ثلثی العذرا ه کر وفی ثلثی
الدلو ه کب ومجموعهما یزید علی خمسة واربعین باربع دقایق وکلما امعن فی الشمال کانت الزیادة اکثر وهنا
یکون فی الجانب الشمالی من الشمس لامحالة بان یکون القمر متوجها من الراس الی الذنب هذا ما فعله بطلمیوس واما
فی اقصر ما یکون فی سبعة اشهر فقد یمکن ایضا للشمس ذلک اذ قد تبین فی باب کسوف القمر ان فضل القوس فی المایل
یکون فی هذه المدة نج متروا القوس التی للکسوف فیها فی بعد القمر الاوسط اصغر منه بستة عشر جزء وکح دقیقة
لان تلک القوس فضل کد اعنی القوس التی تبتدی من الحد الذی قبل عقدة وتنتهی الی الحد الذی بعد العقدة
المقابلة وبین العقدتین مائة وثمانین درجة یزاد من الجانبین ضعف حب فی البعد الاوسط وقد کان فی الاقرب
فی کد فنصف کد وفی العرض بجزء واحد وخمس وعشرین دقیقة مح یکون انحراف واحد ومجموع انحرافین یزید علیه
بعد ان یحتسب بانحراف الشمس تزید علیه فهناک یمکن ذلک ومعلوم ان سیر الشمس ههنا یکون من ثلثی الدلو الی آخر
العذرا وقد علمت البعد بین الشمس والقمر فی هذه المدة وما یسیرها الشمس الی طرف القرابا ها وهو ملکم وجزء من اثنی
عشر والقمر یسیر هذا القدر فی یوم واحد وخمس ساعات فینقص هذا من المدة الوسطی بسبعة اشهر التی هی کو
یوما وبر ساعة یبقی نه یوما وست ساعة فیبقی الی وقت الاجتماع الاول الذی کان فی آخر الدلو ست ساعة والبلاد
التی یکون فیها للشمس انحراف منظر فی احد الرجبین یزید علی الجزء الواحد والخمسة والعشرین دقیقة فی کلیهما مجموعهما
ویکون من جهتی اثنی عشر ان یکون احدهما مغربا والاخر مشرقا لامحالة حتی یکون فوق الارض فهناک یمکن عود الکسوف
فاما اذا اعتبر انحراف المنظر الی جهة الشمال وغیر ممکن البتة لانه لایبلغ الانحراف الشمالی فی البعد الوسطی انه کد من
ثلث وعشرین دقیقة فلا یجوز اذن ان یکون هذان الکسوفان فی القطعة الجنوبیة من المایل واما اذا
کان الانحراف الی الجنوب فقد یمکن اذا کان العرض شمالیا واقل الدوایر المتوازیة التی یکون فیه ما یحاذی
جزیرة رودس وذلک اذا کان اول الدلو مشرقا واخر الدلو مغربا فان القمر ینحرف منظره فی کل واحد منهما
الی الجنوب بقریب من ه مو فاذا اجتمعا کان ه مب وهو اکثر من جزء وخمس وعشرین دقیقة وکلما امعن فی الشمال
زادت الدقایق ونقول انه لایمکن فی طرفی شهر واحد ان ینکسف الشمس مرتین فی موضع البتة وان جمعنا
جمیع شرایط الکسوف التی لاتجتمع حتی کان القمر فی اقرب قربه لیزید الانحراف وزمان الشهر اقصر ما یکون
والبروج اعظم ایقاعا للانحراف والساعة اولی الساعات بزیادة الانحراف لتزاید والقمر اسرع ما یکون
فی الاجتماع اقرب وانما لایمکن ذلک لان قوس سیر الوسطی لمسیر النیرین یکون کط واکثر اختلاف للقمر

که مط وتعدیله الزاید کی الزاید وتعدیل الشمس الناقص اح فاذا اخذنا الجزء الواحد من اثنی عشر جزءا من
مجموعها وزیادة علی تعدیل الشمس یکون حینئذ الاجتماع المقوم مقدما علی الوسط بجزء واحد وکو دقیقة
وسیر القمر فی عرضه لمدة شهر وسط لم فاذا انقصنا منه هذا التعدیل بما یزید علیه کان المسیر فی العرض اقصر
شهر الط ند وعرض هذا الاجل اذا اخذ الاجتماع المقوم علی راس سرطان والعرض الذی للحد الثانی اکثر
ما یمکن والقمر فی اقرب قربه ای والفصل بینهما اکثر ولیس یمکن ان یقع فی بلد واحد ولا فی بلدین من المعمورة
فی جمیع الارض اختلاف منظر واحد او مجموعین من جهتین مختلفتین او فصل بینهما من جهة واحدة اکثر من اکر
مع احتساب انحراف الشمس واما فی جهتین متضادتین متساعدتین جنوبا وشمالا فقد یمکن لانه قد یمکن
ان یقع اختلاف منظر الی جزء واحد فی کل واحد من الاجتماعین للجنوبیین شمالا وللشمالیین جنوبا ومجموعه
تزید علی اکر ثم رسم جداول للاتصالات الموجبة للکسوفات ومقادیر اظلامها وازمنة مکثها واحدا منها
للقمر والاخر للشمس وقسم کل جدول قسمین الاول للقمر فی ابعد بعده والاخر علی انه ورسم فی الصف الاول
من کل قسم جدول اجزاء القمر فی المایل بین حدی الکسوف الثالثین للنهایة الشمالیة عند الذنب متفاصلة
ثلثین دقیقة یکون الطرفان حد المماسة فی ذلک البعد ثم تالثها اجزاء القوس التی یقع فیها الکسوف اجزاء
القمر المایل بین حدی الکسوف الابعدین عن النهایة الشمالیة التی الی العقدة الاول والعقدة الاخر من کل صنف
حد المماسة ورسم فی الصف الثالث مقادیر الاظلامات وسماها اصابع وهی اجزاء من اثنی عشر جزءا من قطر
المنکسف علی ان قطره الدقایق المعلومة وفی الرابع دقایق الوقوع بحسب الاصابع وهو ما یسیره القمر بالحقیقة
فی مدة الاظلام لو فرضت الشمس ساکنة ولم یختلف منظرها وخص صفوف جدول القمر بصف خامس وهو جدول
المکث وهو دقایق سیر القمر من ابتداء تمام الکسوف الی وسط الکسوف وانما خص القمر بهذا لان الشمس لما کانت
اما ان تری مساویة لجمیع القمر او اصغر منها علی ما قیل بما لایعتد به لم یعتد بمکث کسوفها قال وقد کان حسابنا
لحرکات القمر فی ازمنة الاظلامات بطریق الخطوط علی انها مستقیمة فی الحس وعلی ان المسیر فی فلک
البروج ولم یعتد للتفاوت الواقع بین قوس البروج ومایل القمر بعدما لم یجهل ان احدنا من فلک البروج
فکان اخذنا من المایل قد یوجبه لامحالة منفا وتا بقوس فلیکن آ عقدة و اب من المایل و اج من البروج و
لیکونا متساویین وب د قوس من الکبار عمودی فلا محالة ان القمر اذا کان علی ب کان لاعلی من البروج فاذا
اخذنا اج علی انه اب کان التفاوت بقوس جد وکان وسط زمان الکسوف یکون علی د لان ب د قوس
العرض فیکون تفاوت ما بین زمان الاتصال الحقیقی وهو وسط الکسوف وهو ما وصفناه جد وجد
اکثرها یکون خمس دقایق وذلک فی القرب من النهایة للعرض ای العرض کله واما فی اوقات الکسوفات
فلا یزید علی دقیقتین فعلم ذلک من جهة ان یضرب با فی نفسه فیسقط منه مربع بد المعلوم ویاخذ
جذر ما بقی فیکون اد فعلم وا د معلوم فعلم التفاوت فهذا التفاوت عند اوساط الکسوفات تقریب

من دقيقتين ولا يبلغ جزءا من اثنى عشر جزءا من ستة عشر جزء من ساعة مستوية وهذا القدر لا يعتد به ولا يضبط في الارصاد ثم بيّن الحكم انه كيف وجد دقايق الوقوع اذا لم يكن مكث قال ليكن مركز الشمس او



الظل عند ا و ب ح د مقام قوس من دايرة المايلة للقمر و ب مركز القمر عند المماسة الاولى و د مركزه عند المماسة الاخيرة حتى المفارقة و ا ح عمود فيكون وسط الكسوف لا محالة على ح ولان ا ب ا د وهما مجموعا المركزين متساويان فمن البيّن ان ب ح ح د متساويان لان ا ح عمود وكل واحد من ا ب ا د معلوم لاجل انهما مجموع نصفي القطرين المعلومين فاذا كان مقدار الكسوف معقولا بين ا ح فيبقى ب ح ح د معلومين في اي بعد كان فهو ما سار القمر الى وسط الكسوف



يبقى من ذلك ان القوسين من المايل من الابتدا الى الوسط ومن تمام الكسوف الى الوسط عند المكث متساويان كل واحدة لنظيره الباقي ولكن لاجل ان الحركة عليها يكون غير مستوية لا يكون زمانها متساويين بالحقيقة بل بالتقريب ولان اختلاف المنظر في القمر لا يتساوى في الخامس ايضا بل في احدهما اقرب وفي الاخر ابعد ولان الشمس يسير جزءا من سير القمر وذلك ما لم يرده عليه ولما يحتج لك يضيف الى الجداول جدولا لاجزاء اختلاف القمر من بعده الاقرب والابعد في الاتصالات اذ كان القمر في الجداول الاولى على احد البعدين المتقابلين ووضع فضل بعد بعد منها منسوبة الى الفصل التام كما فعل في اختلاف المنظر الا انه جعل التفاضل بسبب درج في اربعة صفوف صف مبتدا من البعد الابعد الى الاقرب في جهة حركة القمر وصف آخر مبتدا كذلك في ضد جهة القمر من شمسه ثم سحج ثم سحب نازلا بالعكس ووضع في الصف الثالث الدرج والدقايق التي تخص كل مقدار مقدارا من الاجزاء من الفصل منسوبة الى الفصل الاعظم على انه ستين واضاف ايضا الى ذلك جدولا يضع فيه تكسير قطعة المنكسفة منسوبة الى دايرة المنكسف على ان دايرة المنكسف اثنا عشر جزءا فوضع في الصف الاول اجزاء القطر للكسوف وفي الثاني مساحة القطعة المنكسفة من دايرة الشمس وفي الثالث مساحتها من القمر ومن الصف الذي بمقدار ما ينكسف على حكم حساب هنا الاصل جعل حد الكسوف الشمسي ما يبلغ عرضه مجموع المقدارين في البعد الابعد وهما كالمتساويين هنا لك وكان مبلغه ل ا فقسم ذلك على اثنى عشر وقسم البعد في العقدة وهو ست درجات ايضا باثنى عشر قسم كل ه ل فجعل ه ل يكسف اصبعا من الاثنى عشر من القمر وفعل نظير ذلك في البعد الاقرب للقمر ووجب ان يكون للشمس في البعد الاقرب مكث ما ولكنه غير معتد به وذلك لان القطر اعظم منه في البعد بالقياس الى الزهرة في



هذا البعد باربعة اخماس اصبع فقسم البعد على ذلك وكانت هذه القسمة مناسبة احد عشر ونصف الى واحد كما ذكرنا في موضع آخر قال وليكن ايضا مركز الظل على ا وقوس المايل ب د و ا ب ا د خطي المماسة وهما معلومان و ا ح عمود ونقطة ح مركز القمر عند استتمام الكسوف و ه عند ما ناخذ في الانجلا فنعلم ا ح و ا ه لانهما

مثل نصف قطر الظل وحده اي قدر انغمس فيه القمر بالكمال وما بينه في داخل ويكون ب ح د متساويان كما ان وايضا ح ه و كما ب ح ه د فليكن الكسوف خمسة عشر اصبعا اي يكون عرض القمر في وسط زمان الكسوف قد نقص من عرض طرف نصف قطر الظل بربع قطر القمر اذ قد دخل فيه مركز القمر ثلث اصابع في مساحة القمر فكان ينكسف الى ما انكسف من اثنى عشر اصبعا فكان القمر سار الى قرب البروج بعد تمام الانكساف بربع قطره يعلم ذلك بحساب العرض فاذا علم ا د وعلم ا ب ازعلم ب د واذا علم ا ح و ا ه علم ه د ح ب بقي ب ح د ه معلومين وقد عرف بطلميوس حساب ذلك بشكلين شكل للقمر وشكل للشمس ولكنا جمعناه في شكل واحد فاحد سين كيف يعرف تقويم كسوف النيرين اما القمر فذلك فيه بين اذا كان اتصاله موجبا للكسوف فليتامل سيره في العرض في الصفين هل هو في حد الكسوف ويطلب ما بازائه من الاصابع ومن دقايق الوقوع وان كان مكث اخذ ذلك ايضا من حدود هنا اذا كان في احد البعدين المقابلين من التدوير فان لم يكن وكان له في الاختلاف موضع غير البعدين اخذنا اولا الاصابع ودقايق الوقوع وازمان المكث من البعدين ثم ضربنا من جدول التقويم واخرجنا الفصل مثل ما سلف في غيره وقومنا واحد ما بعد ذلك جزءا من اثنى عشر من دقايق الوقوع وهو ما يسيره الشمس حتى نعرفا ونزيد عليها وينظر في كم ساعة يسيرها القمر فذلك القدر باعتبار حركة القمر المختلفة في ساعة فذلك زمان المسير في الكسوف واما ما يوجد من الصف الرابع فلزمنا الوقوع في الكسوف وليراجع الامثلة واما الذي يوجد في الصف الخامس فليضعف زمان المكث ثم ينظر مقدار ما انكسف من الاصابع فناخذ ما بازائه من مساحة القطعة في الصف الثالث من الجدول لا شك في ان اختلاف سير الشمس واختلاف سير القمر يوجبان اختلافا في زماني ما بين الابتداء الى الوسط وما بين الوسط الى الانجلا وليكن ذلك الاختلاف غير مضبوط في الحس قال ليكن نسبة القطر الى المحيط على ما اختاره ارشميدس نسبة ثلثة امثال وثلث دقايق وثلثين ثانية وليكن ا ب ح دايرة الشمس حول ط و ا ب ح ى دايرة القمر حول ه وقد تقاطعا على ا ح وقد انكسف ربع قطر الشمس وهو ى ك فلان ط ا معلوم و ه ى معلوم و ى ربع قطر



الشمس معلوم يبقى ه ر و ط ك معلومين ويحصل جميع ط ه معلوما و ا ط ا ه معلوم فضل ا ح وهو لا محالة عمود فيسقط وهو نقطة ر ك معلوم فخط ط ك ر ك ه كل واحد معلوم وليكن المحيطين معلومين وتكسير الدايرتين معلوم ووتر ا ح معلوم النسبة من قطري الدايرتين فقوسا ا ى ح ا ك ح معلومان ولان نسبة القسي الى الدواير نسبة قطاعاتها الى مساحة الدايرة فكل واحد من قطاعي ا ط ح ا ه ح معلوم ومساحة كل واحد من مثلثي ا ه ح ا ط ح معلوم فالقطعتان اللتان هما فضلا القطاع على

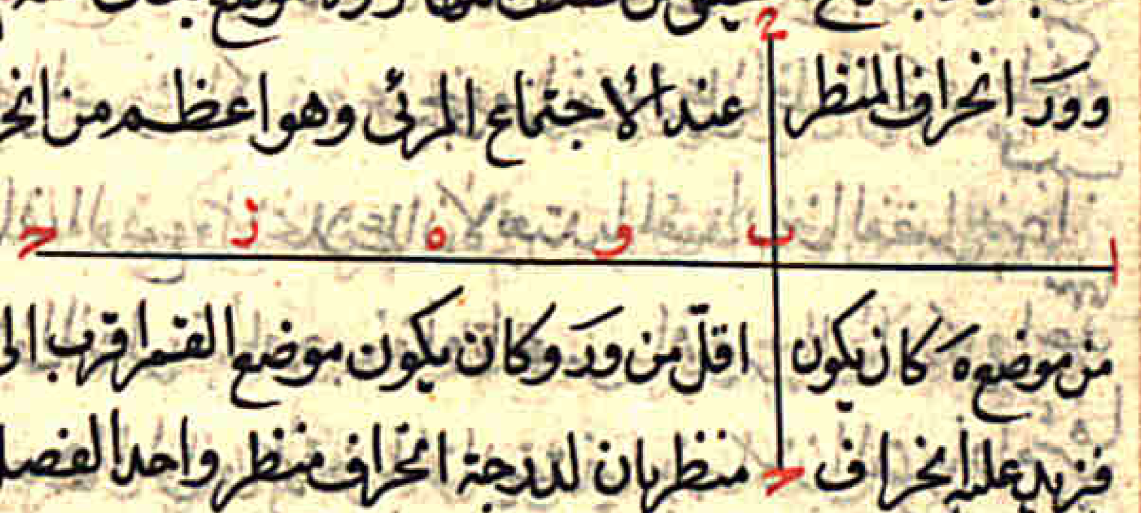
القمر

المثلثين فمجموعهما معلوم وهو المنكسف وكذلك ان جعلنا احدى الدائرتين دايرة الظل والاخرى دايرة
القمر ثم بعد ذلك احدس حطا ابرخس في حركة القمر في العرض قال انما وقع له ذلك لانه لما اخذ
كسوفين كل واحد منهما ربع القطر وبينهما مدة سبعة الف ومائة وستين شهرا وكلاهما شماليان عند
الراس والقمر في احدهما على الاوج وفي الاخر على الحضيض فظن انه لم يكن هناك اختلاف في التعديل بل
بل لم يكن تعديل وكان واحدا حتى حسب من ذلك ان مركز فلك التدوير عاد الى موضعه فيهما وقد اخطا
جميعا اذ احسب انه لا تعديل او ان التعديل واحد وحسب ان العود حصل فانه لو كان لا تعديل ايضا
لكان لا يحتاج ان يكون العود قد حصل على ما علمت لان بطلميوس قد حسب فوجد المسير الحقيقي في الاول من
موضع القمر في تدويره مخالفا للوسط بجزئين والثاني بثمن جزء والتفاوت بينهما نصف وربع وثمن
جزء ايضا فان القمر في الكسوف الثاني كان في القرب الاقرب وكان وقوعه في الاظلام في بعد من
العقدة ابعد ووقوعه فيه في هذا الحد قبل وقوعه فيه وهو في البعد الاقرب والتفاوت بين الموضعين
قريب من جزء وخمس جزء فلو كان الاختلافان زايدين لكان يجتمع منهما قريب من جزئين لكن احدهما زايد
والاخر ناقص وكان ابرخس قد احد احدهما في الاخر فجعلهما كانهما ليسا لو جعل الزيادة وهو قريب من
الثلثة لانه ثمن وخمس كانها ليست ثم احد يعرف تقويم كسوفات الشمس فيجب ان يعرف وقت الاجتماع
الحقيقي بالاسكندرية ويعرف منه ساعات بعده من نصف النهار بالاسكندرية للساعات الاستوائية
ويعدله عنه الى اي بلد شئنا ويحصل قوس الارتفاع الشرقي او الغربي وزاويته بحسب البلد فان احتجنا
الى تعديل ما بين السطرين وناخذ اختلاف المنظر الذي بحسبه ونعدله كما قد عرفناه وبحسب عرض البلد
وطوله بتعديل ما بين السطرين وبحسب اختلاف منظر الشمس على ما تحت ويستخرج من اختلاف منظر الكلي
اختلاف المنظر في الطول وناخذ ما يصيبه من الازمان الاستوائية بحسب سير القمر المختلف ونزيد
على بعد وقت نصف النهار او ننقصه بحسب ما تحت وذلك ان ننظر هل هو على توالي البروج او على
خلاف ذلك ويحصل ايضا ما سا اختلاف المنظر في الطول للدرجة التي يرى عليها عند الاجتماع
الحقيقي لو كان عليها فيكون اكثر من انحراف المنظر الاول لان تلك الدرجة في الجهتين جميعا يكون اقرب
الى الافق من الدرجة التي احدثها اختلاف المنظر ويحصل التفاوت بين اختلافي المنظر في الطول
الاول والثاني وننظر كم هو من اختلاف المنظر في الطول الاول فنزيد على ذلك التفاوت فضل جزءا
منه نسبته اليه فضل التفاوت الى اختلاف المنظر الاول فيكون نسبة الزيادة الثانية الى اختلاف
المنظر الثاني نسبة اختلاف الاول فنزيد جميع ذلك على الاختلاف الاول ثم نزيد على ما اجتمع من جميع ذلك
جزءا من اثني عشر جزءا منه وهو مسير الشمس على ما قلنا وننظر في كم ساعة استوائية يسير القمر بسيره المختلف
جميع ما قد جمعناه فهو مقدار ما بين وقتي الاجتماع بالرؤية والاجتماع بالحقيقة فننقصها من وقت الاجتماع

ان كان اختلاف المنظر في الطول الى المشرق فزده ان كان الى المغرب فما حصل فهو وقت الاجتماع المرئي
متقدما او متاخرا من الاجتماع الحقيقي وكذلك يفعل باجزاء الاختلاف في الطول والعرض فيكون هي
التي يكون في وقت الاجتماع المرئي ويحصل البعد بين وقت الاجتماع المرئي ونصف النهار فيخرج
اختلاف منظره في دايرة الارتفاع وينقص اختلاف منظر الشمس ثم يحصل فما بقي اختلاف المنظر في
العرض وجهته ويضرب اختلاف منظره العرضي في اثني عشر مكان ما كنا نضربه في احد عشر ونصف
لان هذا اقل من العرض ويحفظ التفاوت الحاصل فان كان الانحراف في العرض شماليا والقمر الى
الراس زدناه على المسير في العرض المقوم للاجتماع المرئي او الى الذنب نقصناه وان كان الانحراف
جنوبيا فعلنا بالضد من الامرين فيحصل عدد المسير المرئي في العرض في الاجتماع المرئي ثم يدخل
سير العرض الذي حصلناه في الجداول ان كان يدخل فيها على ان وقت الاجتماع المرئي هو وسط
الكسوف ثم ياخذ كل شيء بحسبه ويقوم ايضا بعد القمر ان لم يكن على البعدين على ما قيل فيعدل منه
الاصابع على ما يعلم فيكون لا يخرج اصابع الكسوف فان شئت عدلت من الاصابع المساحة وما
يحصل من مقوم الصف الرابع وهو المسير في الكسوف فزد عليه جزءا من اثني عشر على ما قلنا ايضا وننظر في كم
يسيرها القمر بالمسير المختلف فهو زمان الوقوع والانجلاء على ان لا يعتد بالمقدار من الفضل بينهما بسبب
اختلاف حركة النيرين لكن اختلاف المنظر ربما اوجب تفاوتا محسوسا فيصير به الزمانان كل واحد منهما
اطول من الزمانين المذكورين واحدهما اطول من الاخر بالمقايسة فيما بينهما لان القمر ما دام شرقيا
وكلما قرب من نصف النهار قبل انحراف منظره الذي الى المشرق فصار كانه يتحرك ابطا من حركته التي كانت
وهي اقرب الى المشرق فاما في الجانب الثاني فيكون بالخلاف فاول ويبين من ذلك انه لما كانت الفصول
الواقعة بين اختلافات المنظر تكثر كلما قرب من نصف النهار تكون ازمان الكسوفات الواقعة بالقرب
منه ابطا فاذا كان وسط الكسوف عند نصف النهار كان الزمانان من الجنبتين متقاربين بالتقريب
واذا كان الكسوف متقدما لنصف النهار كان زمان الراجع اطول وان كان متاخرا كان الانجلاء
اطول فليتبين كيف يكون الزمانان متساويين اذا كان وسط الكسوف عند نصف النهار فنقول
ان هذا على ما يستعمله بطلميوس كثيرا من ان انحراف المنظر في الطول اذا كان القمر على دايرة نصف
النهار مما لا يعتد به فليكن قوس اح من الفلك التي بحد نصفا ادرجته وليكن قوس لهد لنصف النهار
تقاطعها على ه وح مشرق وب مغرب وليكن الشمس في بدء الكسوف على ط والقمر بالرؤية على ح وبالحقيقة
على ز فاذا حصل القمر على نصف النهار وكان وسط الكسوف هناك يكون قدر انحراف المنظر
في الطول كان طوله الحقيقي والمرئي طول الشمس وقد ادركت الشمس فيكون على ط وفي مثل زمان حركته
نقطة ط الى ان يتحرك الفلك الى المغرب قوسا مثل ط و ليكن قوس اك وفي ذلك الزمان يتحرك القمر بالحقيقة



قوسا مثل ما يجرك في الزمان الاول وليكن كم مثل نطو كان اختلاف
المنظر الغربي يكون مساويا للشرقي فليكن القمر بالروية وهو غير به
نقطة ل فيكون كل مثل ح ط وهو الذي يحركه في هذا
الزمان بحسب الروية كما في الجانب الشرقي انما يكون ح ك الذي ط
بحسب الروية ويبقى مه مساويا له ر فيكون الحركتان والانحراف
والزمانان على قدر واحد في الجانبين واما السبب فيما عمل في
حساب الاجتماع المرئي فهو ان الاجتماع المرئي اذا كان شرقيا مثلا فانه يتقدم الحقيقي فيكون
القمر حينئذ لم يبلغ درجة الشمس بل هو متقدم عليها وهو اقرب الى الافق ايضا مما يكون في حال
الاجتماع الحقيقي اذا كانا جميعا في جهة واحدة وذلك للتقدم زمانه فيكون اختلاف منظره في
الاجتماع المرئي اعظم فليكن مثلا خط ا ب ح مقدار مشترك وح ى لنصف النهار وه موضع القمر
في بعد الاجتماع الحقيقي من نصف النهار ور وه موضع بعده عنه في الاجتماع المرئي وز موضع الشمس المرئي
ود ر انحراف المنظر عند الاجتماع المرئي وهو اعظم من انحراف المنظر الذي يكون على ب وهو المط
في الحساب فلو كان انحراف منظر يوحد



من موضعه كان يكون اقل من ود وكان يكون موضع القمر اقرب الى م من ر فما كان يرى مجامعا للشمس
فزيد عليه انحراف منظر بان للدرجة انحراف منظر واحد الفصل بينهما ثم زيد على السنة المذكورة
حتى يبلغ انحراف المنظر الذي يبلغ الذي لموضعه فيلحق القمر والشمس واعتمد في ذلك التجربة بان جرى
عدد الزيادات واعتبر انه متى يبلغ بها اختلاف منظر موضعه الى نقطة ر واما انه كيف علمت هذه بالتجربة
فذاك ان الموضع الذي ينتهى العمل وضع اصلا ورجع عنه على طريق التحليل فظهر شل تطابق الزيادات
الصواب بان علم التفاوت بين الاجتماع المرئي المحسوس وبين الاجتماع الحقيقي اذا كانا مختلفين
وسير القمر انحرافه الطولي مر بدا على جزء من اثنى عشر جزءا بالتقريب فاذا رجعنا وفرضنا الوقت الذي يعد
التعديل الثالث واخرجنا درجة وانحراف تلك الدرجة في الطول وزدنا عليه جزءا من اثنى عشر وجب
ان يخرج لنا الاجتماع الحقيقي ان يكون العمل صحيحا فلما خرج علم ان العمل صحيح واما بيان هذا ليكن
نقطة ا موضع القمر بالحقيقة عند الاجتماع بالروية وليكن ح موضعه المرئي عند الاجتماع بالروية ويكون
ط ك بعينه موضع الشمس بالروية لكنها ايضا ذات انحراف فليكن انحرافها ب ح حتى يكون بالحقيقة على ب في
ذلك الوقت لان القمر يلحق الشمس وبعد يحركه لا محة فيلحقها وقد فارقت نقطة وسارت جزءا من ثلثة عشر جزءا
وهذا القدر اكثر من اختلاف منظرها فليتصل بالشمس بعد الاتصال المرئي باتصال الحقيقي عند نقطة ى فيكون
القمر سار جميع ا ح وهو انحراف موضع الاجتماع المرئي وقوس ح ى التي هي جزء من ثلثة عشر جزءا من ا ى فيكون جزءا من

الموضع ح



من اثنى عشر جزءا من ا ح لان انحرافهم ا حد

سبين كيف يقوم ذلك قال ليكن كل واحد من زماني الوقوع والانجلاء من غير المصحح بين ساعة واحدة والبعد
لابتداء الوقوع من سمت الراس خمسا وسبعين يكون اختلاف منظره من الصف الثالث على ان القمر في ح او
من الدقايق ست وينقص لزمان ساعة التي فرضنا غير صحيح وهو ان زمان ساعة واحدة من زمان البعد وذلك
يكون مثلا حتى يكون دايرة الارتفاع هي بعينها دايرة معدل النهار ويبقى ستين لان ان زمان ساعة واحدة
خمسة عشر واختلاف المنظر لبعد الستين في ذلك الصف هو بعينه من الدقايق م فيكون التفاوت بين
الاختلاف المنظر الذي في احدهما الاول زمان الوقوع والاخر لوسط الكسوف ما يوجبه خمس دقايق وهو ما بين
الوسط على الاخر ثم اذا اردنا الخمسة عشر الازمان على الخمسة والسبعين زمانا حتى يكون الساعة التي يلي الافق
صار ذلك تسعين زمانا فيا خذ اختلاف منظره فيكون ثلث وخمسين دقيقة ونصفا فيكون ما به يفصل
اختلاف منظر المسير الذي في جانب الاخر على اختلاف منظر درجة الوسط دقيقة ونصف ويا خذ كل واحد من
اختلافي المنظر ما يصيبه من اختلاف المنظر في الطول لو لم يكن الاختلافان اختلافا واحدا ويقسمه على
القمر المقوم في الساعة الاستوائية ويا خذ ما خرج فربما اعظم على زمان المسير الذي يلي نصف النهار واصغر على
الذي للافق ويكون الفصل في هذا الموضع بثلث دقايق ونصف وهو تسع ساعة التي فيها يتحرك القمر هذه
الدقايق بالتقريب وان شئت رددت المستوية الى المعوجة ولما فرغ من ذلك شرع في تحديد جهات الكسوف
وجعل جهة الكسوف النقطة الحادثة على الافق من الدايرة الكبيرة المارة بمركزي الشمس والقمر او الظل والقمر
فينتهى الى الافق وهي النقطة التي بينها وبين مركز القمر او بينها وبين مركز القمر وذلك ان يعرف من ذلك الدرجة
التي يحاذي بذلك من منطقة البروج ان كان الكسوف ليس على منطقة البروج ويقتصر على تحصيل جهات الاحوال
الخمسة المتحددة اعني اول الكسوف وتمامه وهو ابتداء المكث ووسط المكث واول الانجلاء واخر الانجلاء
ولا يستعمل محاذاة الحالة عن ذلك من المتوسطات لان تلك غير متناهية بالقياس الى الافق والى
دايرة البروج لمركز القمر واستعمل من الجهات التي اليها القياس في الافق ما يحدث مقاطعة دايرة نصف
النهار للافق ومشارق الاستوائين والانقلابين ومغاربها ومشارق ومغارب رؤس البروج على الجليل من
الامر ولما كانت الابعاد فيما بينهما يختلف بحسب اقليم اقليم من السبعة رسم ثماني دواير يحيط بالاقاليم السبعة
وجعل لها مركزا واحدا واوقع عليها قطرين متقاطعين بالاعمدة على انهما مقطع سطح معدل النهار وسطح
نصف النهار للافق ثم خطوطا اخرى متقاطعة تحدث على الدواير مشارق مبادي البروج ومغاربها فان سميت مشارق
ومغارب صيفية وشتوية وهي مهاب الرياح الاثنى عشر وكتب اسماء البروج واسماء الاقاليم وساعاتها على خط
نصف النهار فكتب عند كل خط سعة مشرقية بالدرج والدقايق ثم بين الجهة التي منها توقف على ابعاد المحاذيات من
المطالع والمغارب بان اعطانا الطريق الى معرفة الزوايا الواقعة من قوس المايل والخط الواصل بين مركزي الكاسف

فصل

والمنكسف ووضع الزوايا منسوبة الى اربع قوايم ويعلم من ذلك قسى ما بين النقطة على الافق من دايرة
الافق على ان القمر في البعد الاوسط واما كيفية بيان ذلك بالهندسة فليكن القسى الذى قد يمر الكسوف
من فلكى البروج والمايل متوازية مستقيمة في الحس مثل قوس اب ج د وليكن مركز الشمس او الظل على ا فيكون
نقطة ج مركز القمر في وسط الكسوف ونقطة اول ما يتم الكسوف او يبتدى الانجلاء ونقطة اول
ما يبتدى في اول الكسوف واول ما يتم الانجلاء ولنصل اج اد اه ب د وزاويتا ا وج لانهما في وسط
الكسوف عند الحس قايمتين وان خط اه مجموع نصفى القطر فهو معلوم وخط اج اذا كان مقدار الكسوف
معلوما معلوم وخط اد معلوم لانه يكون في الكسوفات التامة ناقصا عن اه بقطر المنكسف وفى كل كسوف



ناقص بقدر ما انكسف وزاوية ج قايمة فيصير ج ه ج د ه معلومة ويصير
الزوايا كلها معلومة فاذا علمت زاوية ب اه وكذلك اد من اج
وكذلك في كسوف كسوف وقد سطر ولاقه اربعة صفوف في الاول
اصابع اوساط الكسوف الى كا وفى الثانى مقادير زوايا اول انكساف
الشمس واجزاء الانجلاء وفى الثالث كذلك القمر وفى الرابع لتمام
كسوف القمر واول الانجلاء ثم عرف كيف يقوم الجهات فقال ان كان المركز الذى يرى في الشمس او الحقيقى
على القمر على دايرة البروج فمغرب جهة الغارب هو جهة اول انكساف الشمس وآخر انكساف القمر وفى
الانجلاء فيهما بالعكس فان لم يكن على دايرة البروج حصلنا مقدار الزاوية بمعرفتنا المقدار للاصابع
واخذنا ما يقدره من دايرة الافق عن تقاطع البروج اما الطالع واما الغارب بحسب ما يحب لو كان على
دايرة البروج ان كان القمر شماليا فجهة اول كسوف الشمس واخر كسوف القمر الشمالى من التقاطع
الشرقى الى الغارب وان اردنا لاول كسوف القمر واخر كسوف الشمس اخذنا الى الشمال من التقاطع
الغربى ولما ان كان القمر جنوبيا من فلك البروج اخذناههنا من الجنوب ما اخذناه ثم من الشمال
واخذنا من الشمال الى ما اخذنا ثمة من الجنوب واما اذا اردنا اخر ما يتجلى من الشمس واخر ما يتجلى من
القمر وضعنا المشرق مكان المغرب ؏ آخر المقالات الرابعة والخامسة والسادسة ؏

المقالة السابعة والثامنة

قال انما سميت هذه الكواكب ثابتة لان ابعاد بعضها من بعض ثابتة داىما على مقدار واحد
وليس كابعاد الكواكب المتحيرة التى قد يقرب منها ما تباعد ويتباعد ما يقرب واظن انا انها انما
سميت ثابتة لان حال حركتها الى المشرق لم يكن معلومة في قديم الزمان فكانت في حكم ما لا يزول عن
درجة فسميت ثابتة ولزمها ذلك الاسم وان علم حال حركتها قال والدليل على انها حافظة لوضع واحد
لبعضها عند بعض انه لما رصدنا ابعاد بعضها من بعض في الازمنة الاولى في زمان ابرخس ثم في زماننا نحن وجدت

الابعاد والاوضاع متشاوية بالتقريب وهو يذكر في ذلك ارصادا اقدم ما رصدت في ذلك ونجد
احكامها متشابهة لما وجدناه بارصاده بالتقريب ثم اراد ان يبين لكثرة الكواكب الثابتة حركة
على توالى البروج ويجعل ماخذ بيان ذلك من انه رصد ابعاد كواكب ثابتة بقياسها الى كسوفات القمر
المحققة البعد عن نقطة الاستوايين والانقلابين فراها قد ازدادت عن تلك النقطة بعد ما كان اعتبار
فيما سلف من الزمان وراى ابعادها بينها محفوظة في جميع الازمنة واستظهر في ذلك بارصاد محققة
من ذات الحلق واختصر في كتابه ارصادا دمعاونة في هذا الباب واذ قد ثبت ان للثوابت حركة فلنعلم
ان تلك الحركة هى على قطبى البروج لان عروضها بالقياس الى فلك البروج محفوظة وبالقياس الى منطقة
معدل النهار غير محفوظة بل مختلفة قال وان ابرخس مع ظنه ان حركة الانتقال الى المشرق انما هى خاصة
بالكواكب التى في مسير منطقة البروج دون غيرها فانه يرى ان تلك الحركة لها على قطبى فلك البروج فلو
كانت الحركة على قطبى معدل النهار لكان عروض الكواكب الثابتة في جميع الازمان انما يتشابه بالقياس الى
منطقة معدل النهار ولكن لم يوجد كذلك وانما وجد ذلك لتشابه بالقياس الى منطقة البروج وهنا
هو ما نقل ابرخس ايضا في الكواكب التى في المنطقة وان كان لا يثق بذلك كل الثقة اذ كانت ارصاد من قبله
على الخليل من الامر والزمان بينه وبين طيموخارس الراصد قريبا قال واما نحن فانما نرصد عروضها
عن فلك البروج فكانت على ما في القديم الا بقدر ما يمكن ان ينسب الى خلل الارصاد والالات واما
ابعادها عن نقطة الاستواء والانقلاب فكانت زايلة وكان اعتباره من ارصاد طيموخارس وارسطوطالس
وما بالاوس ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاد نفسه فقد ذكر ابرخس انه وجد الكواكب التى في النصف الاخر من
النقطة الشتوية والربيعية الى الصيفية اميل الى الشمال مما كانت عليه في ارصادهم لانها انما زالت عن
مواضعها الى المشرق وحفظت العرض مع فلك البروج صارت ابعد في الشمال فانه وجد العرض عن البروج
محفوظا مثاله ان السماك وجد عرضه في رصد طيموخارس وفى رصد نفسه قريبا من درجتين جنوبا وان
كان ابرخس يتشكك في ذلك لقلة ثقته بارصاد طيموخارس اذ كانت ماخوذة على الجليل من الامر
كانت المدة قصيرة غير كافية في ظهور الامر واما بطلميوس فانه قال ان النقص محركة الثوابت على الصفة
المذكورة قد صح منه ووقفت لزيادة عدد الكواكب المرصودة ويطاول العهد قال بطلميوس ونحن
لما امتحنا ارصادنا وقابلناها بارصاد ارسطوطاليس وابرخس وبارصاد التى قبله لطيموخارس و
غيره وجدنا الكواكب التى رصدت قد حفظت النسبة الى فلك البروج واما الى دايرة معدل النهار فما كان
منها في النصف المبتدى من الشتوى والربيعى الى الصيفى فان ابعادها الى الشمال لقد زادت مما وجدت
عليه قديما واما التى في النصف الاخر فان ابعادها الى الشمال ناقصة والى الجنوب زايدة على نسبة
واحدة وهذا الاختلاف في الكواكب القريبة من الاستوايين اكبر وفى القريبة من المنقلبين اقل لان ظهور الميل

عند النقطتين الاستوائيتين اكثر من ظهوره عند المنقلبين كما قد عرفت وعدة كواكب وجدت على هذه الجملة
وبوجد هذا التفاوت مستمرا على وتيرة واحدة من ارصاد المتقدمين ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاده وللحاق حد
الخلاف بين رصده ورصد ابرخس في الطول بجزئين وثلثي جزء والمدة بين الرصدين مائتان وخمسة وستون
سنة حكم ان الكواكب الثابتة يقطع الجزء الواحد في قريب من مائة سنة والاختلاف الواقع في العرض عن معدل
النهار يوجب ايضا هذا الحكم بعينه وخصوصا من كسوفات الكواكب بالقمر في اوقات معلومة معلوم فيها عرض
القمر وذكر منها ارصادا اما بين فيها القمر الكواكب او كسيفها فعرف من معرفة مكان القمر في الطول والعرض
واختلاف المنظر في ذلك التاريخ مكانها في الطول والعرض على الوجه الذي يعلم به ثم رصد اعظام الكواكب
الثابتة على مراتب ستة متفاصلة في العظم الى ان انتهى الى العظم السادس وترك ما بعده لصغره ورسم لها
جداول ثلثا اسماها فيها منسوبة الى الصورة التي وصفت عليها ولم يبال ان يخالف المتقدمين في هيئة
صورة ان كان ما يصفه اوفق مثل مخالفته لابرخس في تسمية كوكبين في العدد اسماها ابرخس بمنكبي العذرا
وسماها هو بكوكبي جنبه اذ كان ذلك اصح وادل على الصحة ورتب جداول في الصف الاول فيها اسماء
بعظامه من الكواكب الجنوبية والشمالية وهي الى الف واثنين وعشرين كوكبا وعلاماتها في الصف الثاني
اسماء البروج التي كانت في زمانه في اول ملك بلينس وجعل مبادى الارباع من نقطة الانقلاب والاستوا
وفي الثالث اجزاؤها من فلك البروج وفي الرابع جهاتها من فلك البروج وفي الخامس عروضها لا من معدل النهار
ولكن في البروج وفي السادس اعظامها وانت يمكنك ان تنقل ذلك الى الازمنة التي بعده على ان تجعل
مسيرها في كل مائة سنة درجة ثم افتتح في المقالة الثامنة منه بجداول مثل هذه ولكن للواقي في النصف
الجنوبي من الكرة ثم اخذ يعرف هذه المجرة ويسميها الدائرة اللبنية ويعرف ما فيها وفي حدودها من الكواكب
المعدودة حتى استوفاه ثم اخذ يعرف كيف تعمل كرة مصمتة يرى فيها هذه الكواكب وصورها والمجرة
وغير ذلك مما ذكره في الجداول فامر ان تعمل كرة شبيهة اللون بلون جو الليل اعني لا زوردية اللون وترسم
بينهما دائرة البروج وترسم دائرة معدل النهار فالميل المعلوم على قطبين اخرين ودائرة نصف النهار تمر بقطبيها
وترسم دائرة البروج بثلثمائة وستين درجة والدرجة دقائق على ما يسهل ويطوق عليها حلقة تماسها
ويدوم عليها واخرى اكبر منها قليلا وعلى طول كل واحد منهما في بسيط المحدب دائرة فيقسم عرض ذلك
البسيط بنصفين ثم ينصف هذه الدائرة فيهما ويقسم كل نصف بمائة وثمانين قسما نهايتاهما مركز القطبين
ويجعل الحلقة الصغرى مركوزة في قطبي البروج والكبرى بسمك عليها وعلى الكرة ومركزه من الكرة في قطبي
معدل النهار فلان الحلقة الصغرى مقسومة في العرض فانا اذا وضعناها على اي برج شئنا في اي طول
حتى امكننا ان ناخذ موضع كل كوكب معلوم الطول والعرض منها مثبتها في الكرة ولا نزال نفعل ذلك
حتى تصير الكرة مصورة بالكواكب كالسما ونحط الصور بخطوط خفية لئلا يتشوش وجه الكرة ونجعل لهذه الكرة

الحركة مع حلقتها حاملة تكون مكان الافق وتجعل ارتفاع القطب الشمالي عنها كما في الاقليم ثم نسد ما
يماس الافق بما يماس مركز القطب ثم اخذ يعرف تشكلات الكواكب الثابتة لا التي تعرض لها في انفسها وهي
التشكلات المحفوظة فيما بينها فلا تزول بل التشكيلات الزايلة التي لها بعضها بالقياس الى المتحيرة والنيرين
واجزاء فلك البروج وبعضها بالقياس الى الارض وتلك الاوليين معا فالقسم الاول يكون اما على العموم فاذا
صارت معا في دائرة واحدة من المارة بقطبي فلك البروج او صارت على مختلفين الا انهما على تثليث او تربيع
او تسديس او غير ذلك بحسب الزاويتين الحادثتين عنهما عند القطب قائمة كانت او اقل او اكثر بثلث او ربع
واما على الخصوص فهي التي تكون في منشور البروج الذي يرسم مسيرات الكواكب المتحيرة في العرض اما عند الكواكب
المتحيرة الخمسة فبالمقارنة والستر واما عند الشمس والقمر فبالاستتار وهو ان يتوجه الى النير فيدخل في شعاع
النير حتى يختفي ثم يجتمع معه ثم يشرق وهو ان يخرج من الشعاع نحو المشرق واما التي عند العرض وحدها فاربعة
انواع وهي ان يكون طالعة وغاربة ومتوسطة السماء من فوق وتحت وهذه التشكيلات اما في خط
الاستواء فقد يوجد كلها لكل كوكب في ازمنة متساوية اما حيث يكون القطب على سمت الرأس فلا يكون لشيء
من الثابتة شيء من الاحوال المذكورة البتة ولا بواحد منها واما بين هذين فيكون لبعض الكواكب كلها
ولبعض الكواكب بعضها دون بعض فاما يلي القطبين ويكون بينه وبين القطب دون ارتفاع القطب
فيكون طالعا ابدا ودون الانحطاط فيكون خفيا ابدا واما في خط الاستواء فيكون ازمنة التشكيلات
الاربع لجميع الكواكب متساوية واما في العرض فيختلف الا ما كان منها على خط النهار يوما سواء فان الاميال التي
جهة ارتفاع القطب فان كان في درجة واحدة من البروج فقد يطلع اسرع ويخفى ابطا لكنهما قد يتوسط
السماء معا وذلك اذا كانت في الدائرة المارة بالاقطاب ولا يلزم ان يكون ما يطلع معا يتوسط السماء
معا الا في معدل النهار فيطلع ويغرب معا ما كان يتوسط السما معا واما الكاين بحسب الارض والسماويات
فالعام من ذلك ما يكون للثابتة والمجرات ولاجزاء البروج بالقياس الى الارض وهي كونها معا في الغروب
او توسط السماء او الغروب واما بالتفصيل فهو الذي يكون بالقياس الى النيرين وهو لسبعة اصناف
كله فالنحو الاول هو الطلوع الصباحي وهو ان يكون الكواكب والشمس معا او في زمانين متقاربين يصيران الى
الافق وذلك اما التابع فلا يرى وهو ان يكون كما يطلع الشمس يطلع الكوكب بعده واما المفارق وهو ظاهر
واما المتقدم الذي يرى فهو الصباحي الذي يطلع اولا ثم يطلع الشمس والنحو الثاني متوسط السما وهو ان
يكون الكوكب قريبا من طلوع الشمس متوسط السما فوق الارض او تحت وهو ايضا اما التابع وهو الذي يتوسط
السما بعد طلوع الشمس بلا لبث او المقارن او المتقدم الذي يرى ان كان في وسط السما الفوقاني
والنحو الثالث يقال له الغروب الصباحي وهو اما التابع الذي يرى وهو ان يكون انما يغرب بعد ما
تشرق الشمس بلا لبث واما المقارن واما المتقدم الذي يرى اي الذي يغرب اولا ثم يطلع الشمس بلا لبث

طويل والنحو الرابع الطلوع الظهري وهو ان يطلع الشمس متوسطة وذلك اما نهاري لا يرى واما ليلي يرى وهو
ان يطلع وقد توسطت الشمس السماء تحت الارض والنحو الخامس توسط السماء الظهري وذلك يكون اذا توسطا
معا وهو اما غير مرئي اذا توسطا معا من جهة واحدة او توسط الكوكب تحت والشمس فوق واما مرئي اذا
كانت الشمس في الوتد الاسفل والكوكب في الوتد الفوقاني والنحو السادس هو الغروب الظهري وهو ان يغرب
الكوكب مع توسط الشمس السماء فوق الارض وهو اما غير مرئي اذا كان توسط السماء فوق الارض واما مرئي
اذا كان توسطها تحت الارض والنحو السابع يقال له الطلوع المسائي وذلك ان يكون الشمس يلي المغرب والكوكب
يلي المشرق وذلك اما التابع الذي يرى وهو ان يطلع بعد غروبها بلا لبث او المقارن او المتقدم الذي
لا يرى والنحو الثامن هو توسط السماء المسائي وهو ان يكون الكوكب يلي وسط السماء عند ما يلي الشمس الافق
وهذا ايضا ثلثة اصناف تابع يرى ومقارن ومتقدم لا يرى والنحو التاسع هو الغروب المسائي وهو ان
يلي المغرب معا اما التابع الذي يرى واما المقارن واما المتقدم الذي لا يرى فلما فرغ من هذا
اخذ يعرف وجه الوقوف على طلوع وغروب وتوسط الشمس والكواكب اذ كان مقارنا بعد ان يتأمل مواضعها
في البيت واسد اعرف ذلك من توسط السماء المقارن للشمس فبين بشكل انه كيف يمكننا من معرفتنا
موضع الكواكب ان نعرف انه مع اي جزء من البروج ومن معدل النهار يتوسط السماء لكن دائرة اب جد
مارة باقطاب البروج والمعدل ل وب ه د نصف دائرة البروج على قطب ح واه ج نصف معدل النهار وليكن
ط الكوكب وح ط ك ل يمر بالكوكب وقطب البروج فيكون نقطة ك درجة الكوكب في الطول وليكن ز قطب
المعدل وليمر عليه وعلى الكوكب ز ط م د وظاهر ان نقطة ط م د تتوسط

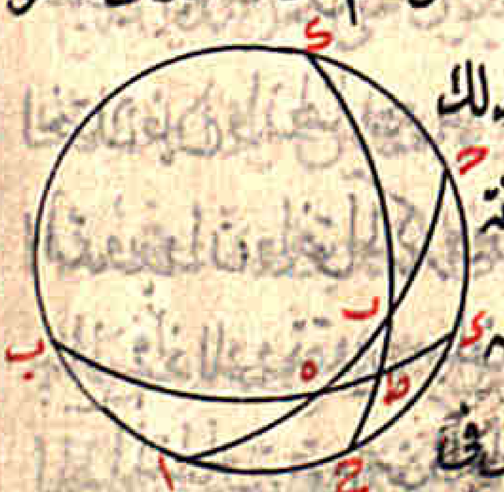


السماء معا فلانه قد تقاطع بين قوسي اب اح الى قوسي ح ك ز د على ط
فنسبة جيب ح ا الى جيب ز ا مؤلفة من نسبة جيب ح ك الى ك ط ومن
نسبة جيب ز ط الى ز ... لكن قوسا ح ا ز ا معلومان فان ز ا ربع لان
ط ا ك تمام ك ل المثل وح ك ربع وح ا المثل اعني ارتفاع القطب وقوسا
ح ك ط ك معلومان لان ط ك عرض الكوكب معلوم من الرصد وك ه معلوم لان ه ط طول الكوكب من الافق وهو معلوم
من الرصد وه درجة المشرق والاعتدالية ولنا ان نعلمه فاذا جعلنا ك ه المعلوم مطالع صار ه ك درجة السواء
وك ل مثل درجة ل فنعلم جميعه من الاصول المعلومة فكل معلوم وان جعلت ه ك



مطالع وه ك معلوم صار ك ل معلوما وصار ط ك معلوما وه ك معلوم لان
ربع السواء لقوس ه ك المعلوم لو جعل مطالعا فنعلم كذلك ا س
... فنعلم ز ط ونسبة جيب ز ك المجهول الى ... المعلوم كما بدئ وكان
ط ... جا معلومان فبقي هذه معلوما وصار ه م ه ل معلومين وجميع ...

الى ما قطا ب بعد ثم من ه ومن ك المعلومين معلومان وهي الدرجة التي تتوسط السماء معه من البروج وكذلك ك ل
من معدل النهار ثم بين مثل ذلك في الطلوع والغروب فليكن اب ح نصف دائرة المعدل في دائرة نصف النهار
ا د ح وليكن نصف دائرة الافق ب ه د على قطب ز وليكن طلوع الكوكب على ح من ه د ود قطب المعدل
وليمر بنقطتي ز ح ربع دائرة ز ح ط وقسي ز ح ط ه ا ارباع وا د ب هو ارتفاع القطب معلوم وط درجة
ممر يتوسط السماء معلوم وط ما عرفناه معلوم يبقى ز ح معلوما وه ا معلوم ونسبة جيب ز د الى جيب د ا
مؤلفة مما يعلم بجيب ه ط معلوم وط معلوم فه معلوم فالدرجة التي تطلع من المعدل معلوم فالتي من فلك
البروج معلومة وكذلك التي للغروب معلوم وليكن النقطة التي على المغرب من ذلك الجانب من ط مثل
ك ويكون ط ك مساويا ل ط ه ومغرب ك سعته لمشرق ه وزاوية القطبية كزاوية ه القطبية اعني مثل
ز ح التي في جانب وقد يسهل من ذلك معرفة ان اي الكواكب يطلع مع جزء جزء من فلك البروج ويتوسط او
يغرب فنعلم انه متى تصير الشمس لمطارنة في تلك الحال ويسمى المواقعات ثم شرع في ظهور ... الكواكب
الثابتة للرؤية واستتارها ... ولما كان هذا يختلف بثلثة اشياء باعظام الكواكب وبعروضها من
منطقة البروج وبميل الدرج على الافق لم يمكن ان يحكم فيها حكما كليا بطريق الخطوط فلها كلما كانت اصغر
خفيت اشد وكلما كان العرض اقل خفيت اشد لدخولها في دائرة الشعاع وان فرضنا انه تشابهها ثم كان
في بعضها ميل البروج على الافق اشد كانت اخفى لصغر الزاوية الحادثة من الافق والبروج قال فاذا كان الا
على هذا وجب ان يرصد في كل كوكب انه على كم بعد للشمس عن الاوسط وهي تحت الارض يرى وهذا البعد قطعة
قوس من القسي القائمة على الافق وهي الانحطاطية فاذا علم ذلك حسب في مثل مثل وعرض عرض ونظرها القوس
الانحطاطية كذلك والكوكب هو بذلك القدر او اكثر منه او اصغر على ان ذلك انه لا يكفي في كل اقليم بل يحتاج في
كل اقليم الى رصد جديد لاختلاف اهوية العروض في الكثافة واللطافة ثم حاول ان يبين انه كيف يستخرج قوس الانحطاط
للشمس وقوس انخفاضها اذا كان الطالع معلوما فليكن د اب لنصف النهار وب ه د الافق وح ه ز من البروج
وز ح درجة الشمس وه ك معلوم لان الطالع معلوم ونخرج دائرة ك ط ح هو سمت الراس والشمس وط ك ح قوس ط
معلوم لان نسبة جيب ز ط المجهول الى جيب ط ح المعلوم لانه تستعين لانه من الافق الى قطب الافق الاسفل اعني سمت الرجل
مؤلفة من نسبة جيب ه ك المعلوم الى جيب ك ا المعلوم لانه بما بين ح ا المعلوم وا ه درجة وسط السماء ويعلم مع علم
الطالع ونسبة جيب د ا المعلوم الى ز ح المعلوم ثم بين انه اذا كان ز ط معلوما ثم كان اختلاف الاهوية



لا يوجب اختلافا فانه يمكن ان نستخرج قوس ز ه في كل اقليم انه كم يكون وذلك
بين بهذا الطريق لان نسبة جيب ز ط المعلوم الى جيب ط ح المعلوم مؤلفة
من نسبة جيب ز ه المجهول الى جيب ه ا المعلوم ومن جيب ب ا المعلوم لانه غاية
الانخفاض درجة معلومة الى جيب ب ح المعلوم واذا عرف في الظهور عرف في ...

البروج

الاستقرار وعرفتها لجهة المغرب ثم اعتذر بطلميوس في اقتصاره على اعطاء القانون وترك البسط اذ كان
ذلك امرا اكثر الانتشار لكثرة الكواكب الثابتة وتغير الميول في اقليم اقليم وبعد ترصدنا الوقت الذي فيه
لا قبله ولا بعده يبتدى في الظهور والاستتار او لبقاء الكواكب الثابتة عن طوالعها ولكون المأخذ
فيه تقريبا بعيدا عن التحديد ٥ آخر المقالتين السابعة والثامنة والحمد لله رب العالمين وصلواته
على محمد وآله اجمعين ٥

المقالة التاسعة

قال ان الاوائل اتفقوا على ان اكر المتحيرة دون الثابتة وفوق القمر اذ كانت الثوابت ينكسف بالكل
وكان القمر يكسف الكل واتفقوا انها ايضا هي فوق الشمس وما كرة الزهرة وكرة عطارد فان الاقدمين
تصوروها تحت كرة الشمس وبعض من تأخر عنهم وضعها فوق كرة الشمس ايضا اذا لم يجدوها يكسف الشمس وهذا غير
واجب فانه يجوز ان لا يكون مجارها تحت الشمس في السطح الذي يمر بابصارنا ومركز الشمس ومع ذلك يكون تحت
كرة الشمس ولا يكسف الشمس كما يكون في اكثر اجتماعات الشمس مع القمر اقول الحق وابت الزهرة كالخال وشامة في
صفحة الشمس ثم اخذ يوطئ الاصول لامر المتحيرة ويشير الى عسر الامر في معرفتها لان لكل واحد اختلافا بحسب اجزاء
فلك البروج واختلافا آخر بحسب تشكلاتها الى الشمس مثل الظهور والاختفاء والمقابلة والمقارنة وغير ذلك
على ما يتبين وهي مختلطة اختلاطا شديدا ولا يتساوى عند عوداتها ويعسر تلخيص بعضها عن بعض والارصاد
المتقادمة تقصر في ذلك لانها مبنية على التخليل والقريبة قصيرة مدة الزمان الذي في مثله تظهر الحق وجملة تلك
الارصاد قريبة العهد غير بعيدة المدة ولانها مبنية على الظهورات والوقوفات عن الرجوع والوقوف لا
يحدد تماما فانه يبقى مدة واحدة على حالة واحدة عند الحس ويختلف الحس بحسب الاهوية ويعسر رصدها بالقياس
الى الكواكب الثابتة لان الخطوط الواصلة بينها لا تحدث دائما ان يفعل عند دائرة الافق زوايا قائمة بل قد
يفعل حادة ومنفرجة فيعسر الحساب ويختلف ولان البعد الواحد بينهما يرى عند الافق اعظم وفي وسط
السماء اصغر ولهذا قصر ابرخس في امر المتحيرة على وضع الارصاد دون ان يحكم بشيء غير ذلك اذ كانت الارصاد المتقدمة
في عصره غير بالغة مبلغ الكفاية في الكواكب المتحيرة وكانت بالغة في النيرين مبلغ الثقة والطريق في امر النيرين
محسر فيه للحق ولذلك ما كان ابرخس قدام ان المرصود مخالف لحساب اهل عصره المبنى على جداول يسمونها
الابدية بل كان يقولون انه ليس يكتفى في ادراك الحق في هذا الباب ان يقال ان لمسير هذه الكواكب
اختلافين وان لها رجوعات غير متساوية وان هذين الاختلافين هما من جهة خروج المركز ومن جهة فلك
التدوير وان وافق المركز ومن جهة اختلاطها فضلا عن اختلاف واحد ورجوعات متساوية بل يجب ان
يبلغ في ذلك وتقديره مبلغا يطابق الحساب فيه المشاهدة قال وقد حدس امر الاختلافات والرجوعات
الغير المتساوية قوم ممن ذكر وان يحفظ الحركة المستديرة على الاستواء ورسم الجدول الذي يسمونه الابدي

الا ان ذلك وضع بلا برهان ومع ذلك غير صحيح فانه منهم من زاغ عن كلمة الحق ومنهم من لم يهتد اليها ثم قال فان
ابرخس يعترف بصعوبة هذا الامر الذي يسر لنا قال وانا اذا اضطررنا الى استعمال امور خارجة عن القياس
مثل ان يستعمل الدوائر التي يرسمها هذه الكواكب على انها سطح في دائرة البروج ولها بالحقيقة عرض
او ان يضع اشياء وضعا كانها اوائل ولا يكون بينه في اول الامر لكن الامتحان لكثرة المطابقة
المتواترة صححها لنا اذ كنا اطعنا الارصاد فوضعنا اولا وضعا ان الحركات يجري عليها لما جربت وامتحنت
مرارا كثيرة واجري عليها امر الحساب ثم يختلف واعتمدنا في ذلك ارصادا بعيدة عن الشك والشبهة
وكانت مالات من دفات الحلق مستقصاة الخلقة والصنعة والتقويم وكان الرصد بالقياس الى الكواكب
الثابتة بمقارنة او ملاصقة شديدة فخرجت العودات للكواكب على ما ذكر ابرخس بطا بوتما صححناه
بالامتحان وسنوضح الطريق اليه بعد وبالجملة اقول انهم قد وجدوا وسط الكواكب واختلافه
في الثلثة العلوية مساوية لوسط الشمس وفي السفليين كل كوكب فوسطه مساو لوسط الشمس وانما
يبعد عنه بمقدار فضل الاختلاف تارة من جهة المشرق مستقيمة وتارة من جهة المغرب راجعة فوجدوا
واما السبيل الذي توصلوا منه الى معرفة الاختلافات فمنه مشترك لخمستها لان لها احوالا مشتركة
من ظهورات واستتارات ورجوعات ووقوفات واستقامات ومناظرات مع الشمس ولها كلها اختلافان
احدهما بالقياس الى الشمس فان هذه الكواكب اذا كانت عند حد حال لها في ابتدائها اعني حال ظهور
او استتار او حال وقوف او رجوع او اقامة كان لها بعد ما من الشمس وفي العلوية مناظرة فاذا عادت
الى تلك الحال كانت في مثل ذلك الزمان لها مثل ذلك البعد بعينه في حليل الامرين كان بعد وفي العلوية
تعود الى تلك المناظرة في مثل ذلك الزمان فاذا رصد ذلك في بعد آخر في تلك القوس بعينها وتلك
الاجزاء وجد التشكل واحدا بعينه الا ما يتوقع من تغير لازمنة بعيدة فان بولغ ذلك في قسي اخرى كان
الامر كذلك اذا احدث واحدا سهلا في آخر وهوات مقابل نقصانا بقع بزيادة بقع ولكنه يوجد له
فيما بين الابتداء والعود الى مثل ذلك التغير حال سرعة وابطاء وتوسط فوجد الزمان الذي من
اسرع الحركة الى الوسطى اعظم من الزمان الذي من الوسطى الى ابطأ الحركة وهذا لا يمكن الا ان
يكون على فلك تدوير والكواكب يتحرك في اعلى تدويره الى المشرق او خارج مركز يتحرك مع الكواكب
الى المشرق وفي القسم الثاني لا يمكن رجوع وقد وجد رجوع فبقي ان يكون على اصل تدوير وقد تم فيه
عودة تدويره اذ قد استوفيت الاحوال الاربعة من سرعة وبطء وتوسطين واذا كان ذلك
في اجزاء باعيانها من البروج لا يوجب تعديلا فليس الا لان العودة في التدوير قد تمت فهذا
اختلاف مفرد يتم فيه للكوكب دورة اختلاف ولمركز تدويره قطع قوس وللشمس دورة ومثل تلك
القوس والاختلاف الثاني بالقياس الى فلك البروج وهو انه قد كان يرصد الكوكب وهو في ابتداء حاله

من الاستقامة والرجوع والابطاء والاقامة والسرعة فيحصل درجته ثم يحصل درجة عاد الى مثل تلك الحال حتى يكون قد عاد الى وسطه وبمت دورته في الاختلاف ثم رصد مثل ذلك في القوس الذي بلى القوس الاول من فلك البروج فيوجد القسى مختلفة في الصغر والكبر ولا يكون متساوية ونها لو كان التدوير على حامل موافق المركز ويوجد اختلافهما في الصغر والكبر يبتدأ من حدود في دائم ثم يقف ثم يتناقص ثم يعود وجدوا ذلك على نظام واحد وان اعتبروه في اجزاء بعينها من البروج لكنهم وجدوا الزمان من اسرع الحركة الى الحركة الوسطى اصغر من الزمان الذي من الوسط الى العظمى وكان هذا انما يمكن على احد اصل التدوير قد اختص بالاختلاف الاول فبقى لهذا الاختلاف اصل الخروج لما وجدوا الكواكب العلوية اذا عادت الى ابتداء تغيرات احوالها عادت الى تشكلها من الشمس فان لم نعدها المعدل عادت بالوسط ولا يختلفا اذا رصدت في اجزاء بعينها من فلك البروج فعلموا انها سارت في تلك المدة من البروج القوس الزائدة الى مثل الشكل الاول والشمس دارت دورة ومثل تلك القوس فيكون الشمس قد دارت بوسطها في فلكها دورة وقوسا والكواكب دارت في اختلافها دورة وعادت وسار مركز تدويرها تلك القوس فيكون وسط الشمس مساويا لوسط الكوكب واختلاف هو ولان تلك القسى تعلم بالرصد فيكون اذن وسط الكوكب معلوما وهو ما بين الزائد والناقص وايضا ما ينقسم اليه ايام المدة على عدد العودات للاحوال بسوطا احوا ويبقى اختلافه وهو مدة حركة واحدة في مدة عودة منها واما السفليان فلم يكونا يبعدان عن وسط الشمس الا بمقدار غاية التعديل في الجهتين فعلم ان وسطهما مساو لوسط الشمس وان اختلافهما بقدر المدة التي يعود فيه الى الحالة من الرجوع والوقوف ومن الظهور والاستقامة وبالجملة غاية ويكون البعد عن الشمس والعود الى مثله في تلك الدرج باعيانها وهذا بالجليل من النظر ووجد والزحل يستكمل في الاختلاف سبعة وخمسين دورة في تسعة وخمسين سنة شمسية يبقى لوسطه دورتان وجزء مركب ليكون المسير مساويا لسير الشمس والمسير في عاسنة الا اربعة ايام ونصفا وثلثا وجزءا من خمسة عشر من يوم خمسا وستين دورة في الاختلاف يبقى للوسط بالعودات الى المنقلبين ستة ادوار الا اربعة اجزاء ونصفا وربعا وللمريخ سبع وثلثون دورة في تسع وسبعين سنة شمسية وثلثة ايام وسدس وجزء من عشرين من يوم يبقى وسطه اثنان واربعون دورة وثلثة اجزاء وست عشر دقايق ثم وجدوا عودة الزهرة في الاختلاف يستكمل خمسين فيها في ثمان وستين الا يومين وربعا وجزءا من عشرين من يوم ولعطارد مائة وخمسة واربعون في ست واربعين سنة ويوم وجزء من ثلثين واما وسطهما فمثل ادوار الشمس بالوسط ثم بسطوا زمان العودات في الوسط والاختلاف سنين وشهورا وايام وساعات واجزائها وكان هذا بالنظر الجليل مبنيا على اختلاف واحد فقط ورسموا لذلك جداول لكل كوكب الاول

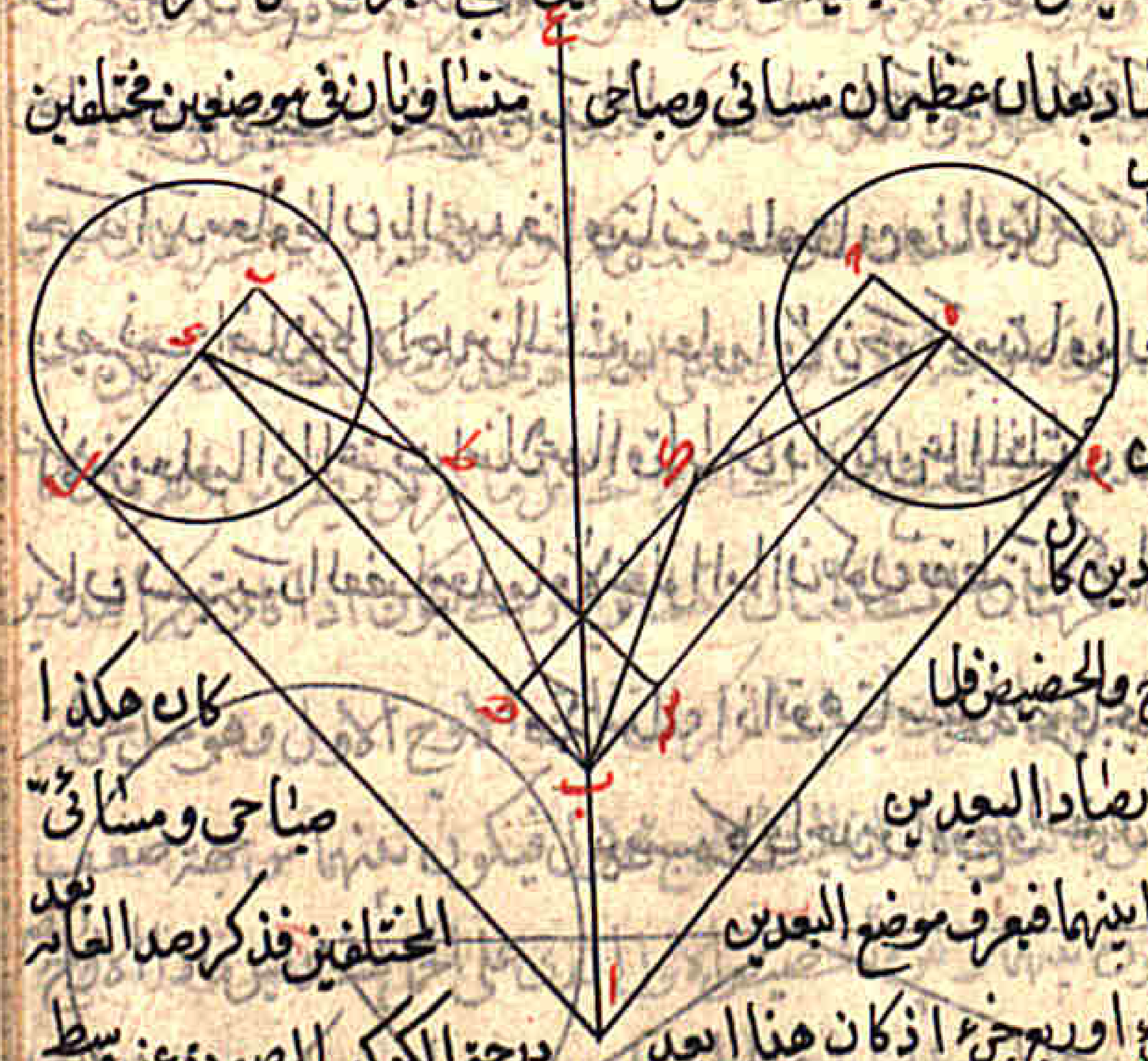
من الجداول في السنين المجموعة الاجزاء الطوال ويبطل بها في العرض لاجزاء الاختلاف ثم رسم جدول للسنين المفردة على قياس ذلك في سطرين ورسم لها جدول ولا للساعات ثم جدول للشهور ثم للايام فلما وضع هذه الاصول موضعا على الامر الجليل فقال انا نجد للكواكب المتحيرة على ما مضى ذكره اختلافين احدهما بالقياس الى الشمس وهو اشكالها عند الشمس بحسب المناظرات والظهور والاختفاء والوقوف والرجوع ويحدث كل واحد من هذه الاحوال للكواكب العلوية مع الشمس شكل ما من مقابلة وتسديس وتربيع وتثليث وغير ذلك والآخر بحسب القياس الى اجزاء فلك البروج فاما الاول فان ترصد الكوكب وهو على ابتداء تغير حال من الوقوف والرجوع والظهور والاستتار وغير ذلك ويحصل من جهة موضع الشمس وتحصيل البعد بينها درجة الكوكب ثم يحصل المدة بين كل حال وتحصل جزء من البروج بتحصيل البعد بينه وبين الشمس ثم اذا عاد الى حاله في الرصد الاول عند ما ترصد من الرأس فيفعل ذلك ما امكن ولما وجدنا هذا الرصد الاول والحكمنا الارصاد واعتبرناها ما وعرفنا نتايجها على ما نذكره صح ان سطح فلك الخارج المركز في المتحيرة عرضا كن بل متحرك مثل حركة الثوابت كل مائة سنة درجة واحدة حول مركز البروج ولذلك لا يكون ابعاد الاوج والحضيض عن النقطة الاربع ثابتة بل متغيرة مستقلة بانتقال هذا السطح وصح ايضا ان مركز فلك التدوير ليس يتحرك حركة المستوية الغير المقاطعة في ازمان سواء زوايا عند المركز سواء بحركة لكون القياس الى الخارج المركز الحامل له بل بالقياس الى فلك آخر خارج المركز عن هذا الفلك الحامل ومساويا له وليس مركز التدوير عليه ولكن الزوايا التي يفعلها عند مركزه في ازمنة سواء يكون سواء وقسى تلك الزوايا قسيا سواء ويسمى الفلك المعدل للمسير ووجد مركز المعدل على الخط المار بالاوج والحضيض ولو وقع خارجا عنه لكان زمان مسير التدوير على اوج الحامل الى حضيضه في جهة المركز اعظم من الزمان الذي من الحضيض الى الاوج اذ مجموع الزوايا الواقعة في جهة المركز يكون اكثر ووجد مركز المعدل فيما خلا عطارد واقعا على منتصف الخط الذي بين مركز الحامل ومركز البروج واما في عطارد فخارجا الى المركز بين الى الاوج بينه وبين مركز الحامل والبروج بالتقريب ووجد سطح الفلك الخارج المركز لعطارد ينتقل الى المغرب في كل سنة دورة واحدة فينتقل الاوج والحضيض فلذلك وجد مركز التدوير على حضيضه مرتين في السنة كالقمر مرتين في الشهر وعلى ما يرد شرحا وسوف يبين بعد ان سطح الفلك الحامل مايل عن سطح البروج وان سطح التدوير مايل عن سطح الخارج المركز الا انا نفرضه في هذا الوقت كان السطحين جميعا في سطح فلك البروج لان التفاوت الذي يقع بين الامرين في الحساب قريب جدا كما نبينه وفي مراعاة هذه الميول صعوبة وتطويل حساب مع قلة عنا وبيانه تفاوت وقد كان بطليموس شكلين احدهما الهيئة الافلاك الاربعة والثاني لعطارد فهم فيهما ما قال لحق طرحناهما استغناء

بما اوضحناه حاله تبين ان الكواكب في انفسها تبعد ابداً من جنبتي الاوج على قوسين متساويين البعد
منه بالوسط كانا قوسين متساويين بسواء كان ببعديلا مفرداً او اختلاط التعديلين بعد ان يكون
قوسا التدوير متشابهين فان اعظم التعديل فيهما متساوٍ وبين ط لك في الكواكب الاربعة دون عطارد
فله حكم آخر ووجه هذا البيان فيه ليكن الحامل ا ب ح حول ه وقطر ا ه ح و مركز البروج و ح مركز
الخارج المعدل وليكن ب ز بعدهما من الاوج سواء وعليهما فلكا تدوير متساويان ولنخرج ز ح
الى ك و ح الى ط فلنصل ه ب ه ز ونخرج ثم ذلك على السمتين للتدويرين فاقول ان زاويتي فضل الاختلاف
الثاني وهما ح ب ح ز ه متساويان وكذلك ب ز ل و م الذي لاعظم تعديل التدوير ولنخرج
عمود ه س على ز ح و ه ع على ب ح فلان زاويتي ا ح ز ا ح ك متساويتان لانهما على بعد من الاوج سواء
وعلى مركز المعدل فيكون من مثلثي س ح ه ح ع زاويتا س ه ح ع ه ح متساويتين وزاويتا س ع قائمتان
فمثلثا س ح ه ع ه ح متشابهان ومتساويان لان ه ح مشترك فعمودا ه س ه ع متساويان وهما على
خطي ب ح ز ك فخطا ب ط ز ك متساويان ونصفاهما و ز ب س ه متساويان بزاد عليهما ح س ح ع
المتساويان فيكون ب ح ز ح متساويين و ح ك مشترك و زاويتا ح ز ب ح متساويتان فذكر ب ل
متساويان ويلزم ان يكون زاويتا ل و ب متساويتين وايضا خطا ز ب ك وخطا ل م ب ل متساويا
وزاويتا ل م قائمتان فالمثلثان وسائر الزوايا متساويان فزاويتا ز م ب ل ك متساويتان وأما
البيان الخاص لعطارد فليكن خط ا ب ه ز القطر الذي عليه المركز وليكن ا مركز البروج و ب مركز المعدل
و ح مركز دائرة تدوير مركز دائرة الحامل لها حولها ولنخرج خطي ب ز ه الى التدوير على زاويتين متساويتين
وخط ح ز ح لدوران مركز الحامل الى المغرب على استواء في السرعة ومساوية لسرعة التدوير بالقياس
الى المركز المعدل اذ عودتها في سنة واحدة ومعاً فيكون زوايا ح مساوية لزوايا ب وذلك لان
خطي ح ز ه ا كانا معاً منطبقين على قطر ا ح فيحرك ح ز الى الجهة و ا ه الى ضدها زاويتين متساويتين
فزاوية ه ب ح مساوية لزاوية ز ح ع وليكن من الجانب مثل ذلك حتى يكون وضع فلك التدوير
في الجانبين واحداً ويكون زاوية ح ح ع مثل زاوية ز ح ع فيكون خطا ه ب ح ح متوازيين و ب ي ح ز



متوازيين وليكن مركز الحامل على خط ز ح عند الدور
ه و ك وعلى خط ح ز ه و ط ولنصل ا ز ا ه و يماس ا ط ا ل
ولنصل ز ط ب ك ط ز ك ه ولنخرج من نقطة ح على خطي ب ه
ب ي عمودي ح ز ح س ه ومن نقطة ي على خط ا ح ز عمودي ي و ومن ه
على ح ح عمود ه ح ونخرج عمودي ه م ي ك على ا م ا ل فيقعان على
المماسين لا محالة وزاويتا ب و ب من مثلث ح ب ه متساويتان لزاويتي

ب و سه من مثلث ب ه سه وضلع ح ب مشترك فخطا ح ح سه مشترك فخطا ا ي ح ح متساويان لزاويتي
ب د سه من مثلث ب ه سه وضلع ح ب مشترك فخطا ح سه ح ر متساويان بل خطا ز ع ه ح الموازيان لهما
لان زاويتي ح وسه كل واحدة منهما قائمة يصير كل واحد من الاربعة التي بين متوازيين قائمة فيصير ح سه ح متوازي
وكذلك في الجانب الآخر وخط ط ي ك ه الخارجان من مركز الحامل الى مركز التدوير متساويان و ز ي ه ح
متساويان وزاويتا ز و ح قائمتان يكون زاوية ي ط ر مساوية لزاوية ه ك ح ولان خطي ط ح ح ب متساويان
لخطي ك ح ب ا ح لان خط ح ط بعد ما بين مركز الحامل و مركز الدائرة التي عليها يدور وهو بعينه ح ل فيكون
زاوية ح ك ب مثل زاوية ح ط ب وكانت ه ك ا زاوية ح ك ه مثل زاوية ا ط ي بقي زاوية ب ط ي مساوية لزاوية
ا ك ه وضلعا ه ك ك ح كل مساوٍ لنظيره من ضلعي ي ط ط ح فيكون قاعدتا ا ب ي ب ه متساويتين و ب ا
مشترك وزاويتا ب متساويتان يكون زاويتا ب ه ا ب ي ا التعديلان متساويتين وقاعدتا ي ا
ا ه متساويتين ولان ي ا ا ه و ي ل ه م كل مثل نظيره وزاويتا ل و م قائمتان يكون زاويتا ه ا م ي ا ل
اللتان لكل التعديل متساويتين واما السبيل الذي استخرج به اوجات الافلاك الحاملة
اما لعطارد والزهرة فهي انهما لما كان مركز فلك تدويرهما يتحرك مع وسط الشمس وكانا لا يبعدان عن الشمس الا
غاية التعديل الاول ثم وجدنا يرجعان اليها ويقاربانها ثم يجوزانها ثم يبعدان الى غاية التعديل الاعظم
مرجعاً دائماً ولما كان فلك تدويرهما على فلك الخارج المركز كما بين فليس يمكن ان يكون التعديل الاول
في جميع الاجزاء سواء لانه اذا كان في ناحية الحضيض من الحامل كان اقرب الى البصر فكان زاوية التعديل اكثر وري
مقدار القوس التعديلية اعظم واذا كان ابعد كان اصغر فراى اصغر ولما كان احد نصفي قطر التدوير
الى الاوج من الحامل والآخر الى الحضيض و واحد بعيد عن الشمس الذي يلي الاوج اكبر والآخر اصغر فاذا وجد
لاحد هذين الكوكبين في الارصاد بعدان عظيمان مسائي وصباحي متساويان في موضعين مختلفين



من الفلك علم ان مركز التدوير كان
في الموقفين على بعد سواء من الاوج
والحضيض وانه اذا نصف ما بين
موضعهما عند البعدين المتضادين كان
عند موقع الخط المار بالاوج والحضيض فلما
طلب بطليموس لعطارد اولاً ارصاد البعدين
متساويين لنا خذ منصف ما بينهما فيعرف موضع البعدين
المسائي كان احداً وعشرين جزءاً وربع جزء اذ كان هذا ابعد
درجة الكوكب المرصودة عن وسط
الشمس المحسوب وذلك لان الكوكب قد كان بالقياس الى الدايرات على جزء واحد من الحوت وكان تاريخ
كان هكذا
صباحي ومسائي
المختلفين فذكر رصد الغاية بعد

سهو ط ٤٥٠ ط

افرض نقطة ح مركزها الدائرة ليكون الشكل صحيحاً

ط فيري

الوقت يوجب ان يكون وسط الشمس على تسعة اجزاء ونصف وربع من الدلو وبينهما احد وعشرين جزءا وربع
جزء ورصدا قريبا من الاول لغاية البعد الصباحي مساويا له كان موضع الكوكب فيه على عشرة اجزاء من
الجوزا والمتوسط بين الموضعين المرصودين للكوكب هو عشرة اجزاء من الحمل والميزان فعليهما اذن يقع
القطر المار بالبعدين المختلفين وايضا رصد غاية بعد مسائي فكان ستة وعشرين جزءا ونصفا و الكوكب
على سبعة اجزاء من السرطان ورصد آخر قريبا منه صباحا مساويا له والكوكب على ثلثة عشر جزءا ونصف
من الجدي والمتوسط بينهما بالتقريب ذلك بعينه فهذا ما رصده بطليموس وقابل بذلك ارصادا
قديمة فذكر رصدين صباحيا ومسائيا متقاربين ورصدين اخرين مثل ذلك يوجب ان يكون هذا القطر
على ستة من الحمل والميزان فالتفاوت اذن بين مقتضى الارصاد القديمة والقريبة اربع درجات والمدة
بينهما قريب من اربعمائة سنة فقد ظهر اذن ان الاوج والحضيض ينتقل اربع درجات في اربعمائة سنة
كل درجة في مائة سنة قريبا مما وجد للثابتة ثم لما رصد الرصاد اوجد غايات الابعاد التي يقع مركز
التدوير اعني وسط الشمس على قريب من عشرة من الحمل اكثر فذكر انه قد وجد ذلك في بعض سني رصده ثلثة
وعشرين جزءا وربع جزء وفي تلك السنة بعينها ومركز التدوير اعني وسط الشمس على عشرة من الميزان
وجده تسعة عشر جزءا وخمسة وعشرين دقيقة فكان الاوج اذن عند الميزان وحصل من هذين الرصدين
ومن تحصيل غاية هذين البعدين نسبة نصف قطر التدوير الى نصف قطر خط الواصل بين مركزي التدوير
وهو على الميزان تارة وعلى الحمل اخرى وبالجملة الخط الواصل بين الاوج والحضيض وتبين ان منتصف هذا
الخط كم يبعد من مركز البروج وليكن آ تحت عاشر الميزان وح تحت عاشر الحمل فانه وان لم يكن الوسط عليهما
في الرصدين فلم يكن يبعد عنهما بما يوجب خلافا يعتد به وعليهما فلكا تدوير ولنصل بينهما القطر و ب
عليه موضع الابصار ونخرج به بد المماسين ولنصل حه اى وهما لا محالة عمودان فلان وصل اخلاف
حه ابد معلومان بالرصد فزاويتا ب معلومتان وزاويتا حوه قائمتان يبقى الباقيتان معلومتين
ويصير نسبة اضلاع كل واحد من المثلثين معلوما ولان حه اى متساويان يصير نسبة اضلاع كل مثلث الى المثلث
الآخر معلوما اذا اعتبرت اضلاعهما اوتارا من دايرتين على المثلثين ويصير نسبة جميع حا معلوما فاذا نصف
كان نسبة ب د الفضل معلوما ولا يخلوا اما ان يكون نقطة ز مركز الفلك الخارج المركز بعينه او يكون
مركز مداره اذا توهمنا سطحه متحركا بحيث
يرسم كل واحد من الاوج والحضيض



وهما نقطتان لا محالة لكل دايرة يكون هذه النقطة مركزها ولو كان الصحيح هو القسم الاول لكان التعديل
المرئي لا يرى اعظم مما يرى عند ح ولكان لا خط اقصر من خط ب ح اعني من الخطوط التي يكون عليه مركز
التدوير لكن الارصاد دلت على ان مركز التدوير قد يكون على بعد اقرب من بعد ب ح لان غاية
التعديل قد يرى في عشرة اجزاء من الجوزا وفي عشرة اجزاء من الدلو اعظم مما راى في الحمل وفي ذلك عند
ما يكون عند مركز التدوير مثلثا لموضع الاوج الاول فقد ذكر رصدا كان اعظم البعد المساوي
فيه لعطارد احد وعشرين جزءا وربع ورصد آخر كان اعظم البعد الصباحي فيه لعطارد ستة
وعشرين جزء ونصف جزء ووسط الشمس في الرصدين على عاشر الدلو وهو وسط عطارد اعني جزء
من مركز تدويره ومجموع هذين التعديلين سبعة واربعين جزء او نصف وربع وهو اعظم من ضعف
التعديل كله الذي عند الحمل لان ضعف الذي عند الحمل وك ولا ين يد غاية التعديل عند الحمل على ثلثة
وعشرين وربع وههنا قد وجد ستة وعشرون ونصف يفضل بثلث درج وربع وقد ذكر رصدين كذلك
عند الجوزاء مسائيا وصباحيا كل واحد مساو لنظيره عند الدلو ووسط الشمس على العاشر من الجوزا واذا كان
الامر على هذا فمركز تدوير عطارد في هذين الرصدين هو في الجوزا والدلو وعلى العاشر منهما وكان مع ذلك
اقرب ما يكون الى الارض فتبين من ذلك ان نقطة ز ليست مركز الخارج الحامل فهي مركز دايرة يدور عليه
الاوج في السنة مرة اذا وجد في قربة الاقرب في السنة مرتين واذا كان كذلك يحصل الاوج وهو مرة
اقرب ومرة ابعد في دورانه على هذه الدايرة وكذلك الحضيض وساير النقطة من الفلك الخارج فيكون
احد الرصدين من الارصاد الاول الذي عند الميزان وبالجملة وقع للكوكب ومركز فلك تدويره بحذاء جزء
الاوج الاول وهو اوج مدار الاوج والحضيض والثاني وقع للكوكب ومركز تدويره بحذاء درجة الحضيض
الاول واما الرصدان اللذان في الجوزا والدلو فان مركز التدوير فيهما على الحضيض من الحامل ونحوه
تورد مما يجب ان يكون عليه الحال في حركة التدوير لعطارد وحركة اوج حامله ابراد امثر وحالما كان
هذا الكوكب في تثليث مركز تدويره لا وجه الاول يوجد على اعظم بعد وينكر له ذلك مرتين في
الدورة الواحدة علم ضرورة انه يعرض لسطح فلكه الخارج الحامل ما يعرض لنظيره من القمر وان كان
النسبة مختلفة فيجب ان يكون الحركتان المتقابلتان متساويتين حتى يكون اذا كان مركز التدوير
على اوج الحامل مثلا عند العاشر من الميزان فيتحرك المركز الى تثليث الاوج الاول وهو مثل حركة
الشمس ويتحرك الاوج الثاني من جانب الآخر الى تثليث الاوج الاول فيكون بينهما من جهة ضعف
التثليث ومن جهة تثليث ويكون بينهما وبين الحضيض الاول الذي على الحمل تسديس فاذا الاوج ايضا
هنالك فيكون قد حصل التدوير على اوج الحامل والحامل على حضيض مداره ويكون حضيض الحامل
حصل بازاء مكان اوج مداره والتقى الخطان المتحركان احدهما المركز التدوير والآخر لمركز الحامل

وان غرشئ من هذا لم يجب ان يكون ابعد البعدا بما عند عاشر الميزان ولم يجب ان يكون الحكم فى المثلثين
واحدا فاذا افترقا عن الخطين فسار كل واحد منهما مسافة التسديس للحضيض الاول والتسديس
الثانى وجب ان يكون قد عاد المركز الى مثل البعد الذى كان من الارض وليس يجب ان يكون مركز
التدوير على حضيض الحامل وقت التثليث فانه لو كان على حضيض الحامل كان يصير الى اوج لانى العاشر
من الميزان ولكنه اذا كان على حضيض الحامل الاقرب فاما من اوج مدار الاوج فراى الحضيض بعيدا او كانت
الزاوية يصغر فان بعد الحضيض من جهة حركة مركز بريد على قربه من حيث هو حضيض واما الزهرة فقد
طلبها كذلك ارصاد الاعظم ابعاد متساوية ووجدا وسطها فى مواضع مختلفة فينصف ما بينهما
فخرج القطر المار بالبعدين المختلفين اما من الارصاد الحديثه فرصد ثاون لبعد مسائى معتبرا بالكوكب
الاوسط من كواكب الثريا كان سبعة واربعين جزءا وربع كان وسطها اعنى وسط الشمس على اربعة
عشرين جزءا من الحوت وربع ثم رصد بطلميوس نفسه لبعد صباحى معتبرا بالكوكب على الركبة الوسطى
القديين مساويا لذلك وهو مرك ووسط الشمس على خمسة اجزاء ونصف وربع من الاسد
رصد ثاون لبعد صباحى ووسط الزهرة على سبعة عشر جزءا ونصف وثلث جزء من ثلثين من الميزان
فكان غاية البعد سبعة واربعين جزءا ونصفا وجزءا من ثلثين ورصد بطلميوس المسائى كذلك والوسط
على جزئين واربع دقايق من الجدى والمنتصف بين هذين يقع على خمسة وعشرين جزءا من العقرب والثور
واما تبين ان اى البعدين هو ابعد ونسبة فلك التدوير فذكر رصد الثاون لغاية بعد صباحى والوسط
على خمسة وعشرين وخمسين من الثور فكان سدكح ورصد له والوسط على المقابلة فكان مز ل فاذن
الاوج فى العقرب فبالبين واما انه كيف كان الذى رصد ثاون قال بطلميوس قال ثاون رصدت الزهرة
فى بعد صباحى لها متقدمة على الخط المار بالكوكب المقدم من الثلثة التى على راس الحمل والكوكب الذى
خلف ساقه بمقدار جزء وخمسين وكان بعدها من الكوكب الراقى نصف بعدها من الكوكب الثانى ووسط
الشمس فى خمس وعشرين جزءا من الثور فعرف بطلميوس من ذلك موضع الزهرة من البروج طولا وعرضا
واما كيف عرف فاقول انه يمكن ان يبين بوجوه منها ليكن ا نقطة الكوكب الراقى وب نقطة الكوكب
السامى واب الخط الواصل بينهما ولان ا شمالى وب جنوبى فيقاطعهما خط البروج ولكن التقاطع
على ح ونخرج عمودى اى بط على كا فيكونان عرض الكوكب وليكن ه نقطة الزهرة ونخرج عمود ه ح على
اب وهو البعد الذى كان معلوما بالرصد اذ كان علم مقدار بعد الزهرة من الخط الواصل بين الكوكبين
ولنخرجه الى ز ولنصل ه د ه ا فلان زاويتى ى وط من مثلثى حدى حطب قايمتان وزاويتا ح متقابلتان
فالمثلثان متشابهان ونسبة اى بط معلومة لانهما عرضان معلومان للكوكبين فالمثلثان معلوم
النسبة ونسبة مجموع اى بط المعلومين الى اى مثل نسبة طى المعلوم لانه ما بين طولى الكوكبين

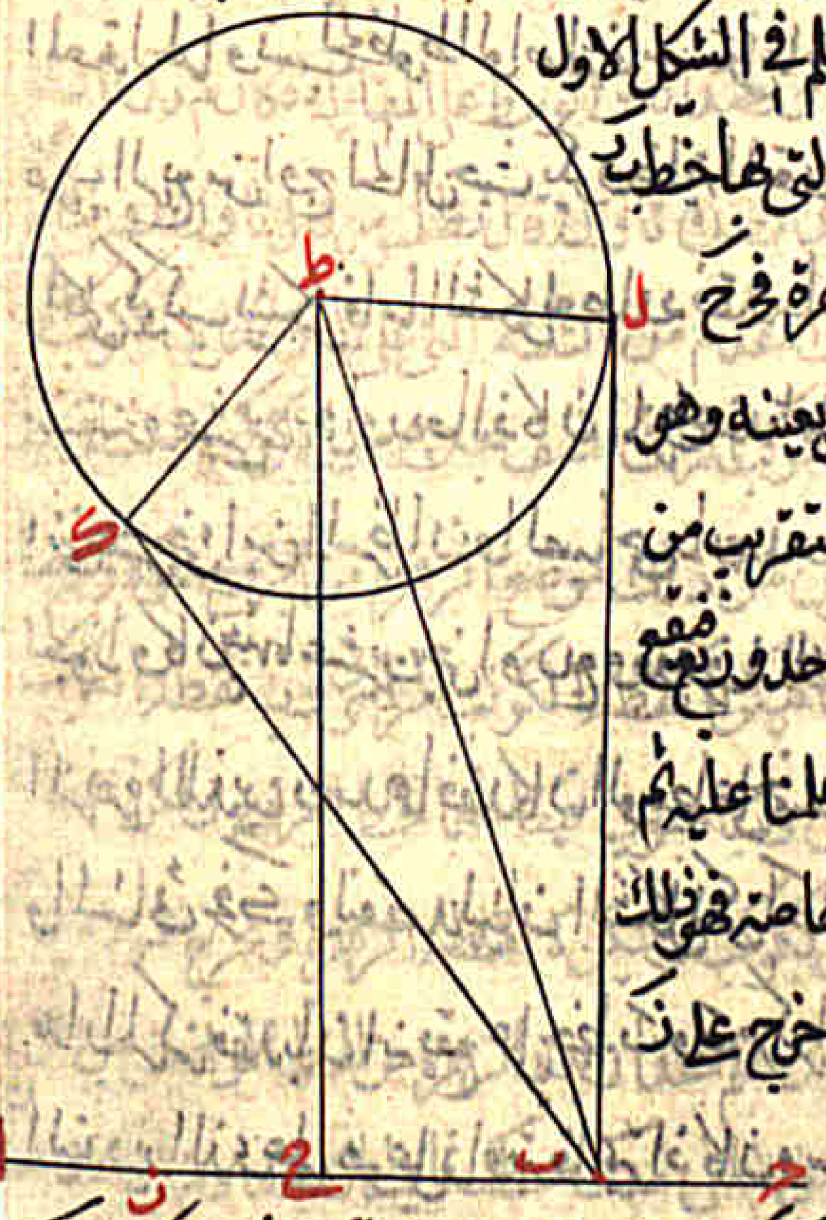
الحى فحى معلوم وحط معلوم ويصير لذلك اح حب معلومين ولان ه ج وزاوية ح قايمة وزاوية ح
معلومة وضلع ح بين اح واح معلوم فمثلث ح معلوم النسب وجر وجه معلومان وزاوية معلومة
د قايمة وجميع هح حر معلوم فمثلث ده ر معلوم النسب فعرض ه د معلوم وجميع در معلوم وحر
معلوم فدح معلوم فبعد طول الزهرة من ح المعلومة معلوم فاقول انه لو يكن هح معلوما بالرصد وكان
المعلوم ه ا ه ب فان جميع ذلك يكون معلوما فلنصل ه ا ه ب ولنقسم زاوية ه بنصفين بخط ه ح ونخرج
الى ن فنعلم مثلثى باح بخط ا وحطى بط اب بمثل ما علمنا ولان زاوية ه منصفة فنسبة اح حب نسبة
ه ب فه ا ه ب معلوم ومثلث ا ه ب معلوم النسب فهو معلوم الزوايا فزاوية ه معلومة فنصفها معلوم
فيصير زوايا مثلث ه اح هح معلومة وضلعاه ا ه ب معلومان فيصير نسب الاضلاع فى كل واحد منهما معلوم



فنعلم ه ح ومثلث ه د ر معلوم بزاوية ح فزاوية ح الباقية من ه ح ا
ومعلوم ضلع ح ح الذى هو الفضل بين معلومى اح اح فنعلم ح ى ح د
فزاوية د ولم نعلم سائر ما بقى هنا
ونعود الى حيث كنا فنقول ولما لم يحدث فى ابعاد الزهرة فى جميع الارصاد مجموع بعدين
على نقطة اعظم من التى عند ك د من العقرب واصغر من التى يقابله حكم ان اوجها مخالف لاوج
عطارد فى الحركة التى ادركت لذلك ثم بين من هذين الرصدين نسبة نصف قطر التدوير بشكل على
قياس ما فى عطارد فخرج الواصل ربع وربع جزء من ستين جزءا من اجزاء قطر الحامل ثم طلب المركز
المعدل لهما ونسب الخطوط الواصلة فاستعمل غاية بعدين متضادين مسائى وصباحى ومركز التدوير على
قرب الربع من اوج الحامل حيث يكون غاية التعديل الذى يوجبه الخارج واستخرج منهما بعد مركز المعدل
الكلى كوكب ليشكل فاما الشكل لعطارد فقد سار على رصدين كان المسائى منهما من ارصاد ثاون وكان
ستة وعشرين جزءا وربعا اذ كان المرئى عند الاسد ست درجات وثلث والوسط على عشرة وجزء من
اثنى عشر جزءا من السرطان والصباحى ما رصد بطلميوس منهما والوسط ذلك الوسط بعينه والمشترى فى
الجوزا وكان بينهما عشرين جزءا وربع وقد عرف ذلك من موضعى مرتبة ووسطهما العطارد واما بعدا
الزهرة اللذين رصدهما فقد كان الوسط على خمسة وعشرين ونصف من الدلو والصباحى منهما كان محل
والمسائى فرك ولنقصد لبيان الشكل لكن اح الخط الذى كان مل ولنفرض ح مركز المعدل ون مركز
مدار المركز فقد بان انه يقع على خط ب وك مركز البروج ولان الخط الخارج من مركز المعدل المار بمركز
التدوير الذى عليه هو على زاوية قايمة اذ كان وسط الكوكب على ربع من درجة الاوج وهذا يوجب تقويم
الزاوية فلنخرج حط على قايمة وعلى ط فلك التدوير ولنخرج ب ك ب ح مماسين ونصل طك طل فلان خطى
طل طب مثل خطى طك طب وزاويتا لك المناظرتان متساويتان فالمثلثان والزوايا متساوية كل لنظيره

ظ وزاوية

فكل واحدة من زاويتي ف نصف جميع زاويتي ك ب ل ولان البعد المسائي كان على ك والصباحي على ل
وفي الحالين مركز التدوير على ط فجميع زاوية ك ب ل يوتر مجموع البعدين فنصفهما وهو كل واحد من زاويتي
ب معلومة وزاويتا ك ول قائمة فنسب الاضلاع معلومة وليس زاويتي ب لمكان ط الوسط بل لمكانه المحقق
وذلك لان خط ب ط خارج من مركز البروج وبه يتقوم مكان ط من البروج ومكانه الوسط كما علمت آخر
وذلك لان مكانه الوسط انما يقدره زاوية ا ه ط ينتهي اليه خط ه ط لو اخرج الى البروج وكان مركز البروج
على ح وحساب هذه الابعاد ليس من الوسط المقوم المحقق بل من الوسط المحاذي لوسط الشمس وقد
علمت الفصل بين الزاوية التي للوسط والتي للمعدل ولا شك في ان الفصل بينهما كما علمت زاوية ب ط ح فزاوية
ب ط ليست زاوية بعد مسائي او صباحي وكذلك زاوية ب ح ط فلا يشكل عليك امرهما وبهما بل هما
زاويتان اخريان احدهما ينقص عن احدى الزاويتين بمثل ما يزيد عليه الاخرى فقد علمت ان التعديل
في جانب ينقص بما يزيد في جانب آخر ويزيد بما ينقص في جانب آخر وليكن مجموع الزاويتين اللتين
يفعلان البعد بالقياس الى نقطة ط ماخوذة بالوسط مساويتان لضعف احدى زاويتي ب ا
واحدهما ينقص واخرى يزيد بشيء واحد فيكون مجموع زاويتي البعدين المقومين اعني ك ب ل هو
بعينه مجموع زاويتي البعدين عن الوسط ونرجع الان فنقول زاوية ط ح من مثلث ط ح معلومة لان
ح ب ك للبعد المقوم من الاوج و ك ب ط قد علمت ومجموعهما ط ح وزاوية ح قائمة فنسب اضلاع ط ح
معلومة فنسبة ب ح من ب ط و ط ك وسائر الاضلاع من ب ا ومن ب د معلومة وقد خرج بالحساب اما
في عطارد فقريبا من نصف خط ب ا الذي كان علم في الشكل الاول



لانه خرج خمسة اجزاء واثنتي عشرة دقيقة بالاجزاء التي بها خط ب
عشرة اجزاء وخمس وعشرون دقيقة واما في الزهرة فخرج
خط ب ح ضعف خط ب ه و ه في الزهرة مركز الحامل بعينه وهو
الى البعد الابعد اعني الى خط ط ح في الزهرة بل بالتقريب من
خط ب ا اذا كان خط ب ا شيء وكان خط ب د واحد و يقع
في عطارد لا محالة بين ب ه وفي الزهرة بين ب ا كما علمنا عليه ثم
بين بعد مركز المعدل عن مركز الحامل في عطارد خاصة فهو ذلك
الشكل بعينه مسقطا منه فلك التدوير وقد اخرج على ن
عمود ن د مساويا ل ب ا ومعلوم ان ن ه يتحرك
على ا د ويتحرك ن الاوج و ح ط يتحرك ايضا ويتحرك ط مركز التدوير الى جهة مضادة لجهة حركة ز ه
متوافيا معا ويكون الزمانان الى توافيهما متساويين لا محالة و ح يبطء على ان مركز التدوير



صادا على هذا الخط صاعدا على الاوج من الحامل ولان مركز الحامل يتحرك
حول ر حركة مساوية لحركة ا اعني ح فيكون مركز الحامل دايما على الخط
المستقيم الواصل بين ر وبين ا اعني ح وليكن نقطة م ولان خط ب د
القاعدة صغير جدا بالقياس الى خط ط د فزاويتا ط د ب ليست اقل من قائمة



بشيء محسوس فخطا ط د و م د كخط واحد مستقيم عند الحس و ا اعني
ز ح معلوم وكان علم خط ط ح وخط ط د فعلم من ذلك جميع ط د
معلوم ولا محالة ان م حينئذ يكون
منصفة فيكون د م ب معلوما فبقي ر م معلوما وخرج بالحساب قريبا من ب ح
ثم تبين ان الذي وجدناه بالرصد منعكس صحيح وان الاشياء اذا
وضعت على ما وصفت على ما وضعه يوجب ان يكون الحساب موافقا للرصد اي انه اذا كان الوسط على
تثليث الاوج عند عاشر الدلو والميزان كان مجموع فضل التعديل من الجانبين م ح م ه وهو ما يوتر قطر فلك
التدوير فليكن القطر المار بالبعدين هو خط ا ب ح د ه و ا اوج و ه حضيض و ب مركز مدار مركز الحامل و ح
مركز المعدل و د مركز الابصار وليكن على ك تدوير بعده من الاوج ثلث دائرة و فضل جزء فيكون زاوية ح
معلومة وهو يوتر الثلث وليكن ب ح هو الخط الخارج من مركز مدار الحامل الى مركز الحامل وهو ح ولكن
هذا الخط محركا لمركز الحامل فيكون زاوية ا ب ح مساوية لزاوية ا ح ك لان حركتي مركز التدوير ومركز الحامل
على الخلاف متشابهتان في السرعة وكل واحد منهما يكون مائة وعشرين بما انا وبيان قائمتان مائة وثمانين
فيبقى زاوية ح ب ح بعد زاوية ا ب ح ستين جزءا ويبقى مجموع زاويتي ح و ح من مثلث ب ح ح مساويا لمائة و
عشرين ولان ضلعي ا ب ح ب ح بالتقريب متساويان اذ بان ان الخط الواصل بين مركز مدار مركز الحامل
وبين مركز المعدل فيكون اذن كل واحدة من زاويتي ح و ح نصف مائة وعشرين اعني ستين مثل زاوية
فيكون المثلثان متساويي الاضلاع وقد كانت باقية ح ستين جزءا فهي مثل مقاطعتها فخط ح د
مستقيم وقد كان علم نسبته الى ب ح اعني الى ح ح اي ح د معلوم ونخرج من ى عمودا على ح د فيقع
داخلا لان زاوية ى د ح من مثلث ح د ى حادة فليكن عمود ى ك ح ى ك القائم الزاوية معلوم الزاويتين
وضلع ط ى نحو د منه و ى ك معلومتان وباقي ا ك معلوم فيعلم من ذلك مثلث ى ل ك لانه معلوم ضلعين و
زاوية قائمة ويعلم خط ى ك و ى ط نصف قطر التدوير معلوم وكذلك ذلك فيعلم زاوية ك ى ط وخرج بالحساب
على موافقة الرصد ثم تبين بعد ذلك ان كيف صحح الحركات التعديلية فاما الوسط فهو مساو لوسط الشمس
واما الاختلاف التي منه في كل واحد منها برصد معلوم التاريخ معلوم فيه وسط الشمس فوسط الكوكب و معلوم
بالرصد تعديله اما عطارد فرصده بالقياس الى قلب العقرب والى القمر ايضا فان كان مختلفا عنه تقريبا من

جزء فكان وسطه في التوركت ل ى ومكانه المعدل ببعد ج المساوي في الجوزا
بو ل فاذ علم هذا فيسهل ان يعرف مكانه في الاختلاف فليكن ن او بنا ا د
ا ب ح منفرجتين لان بعد وسط مركز التدوير كان فوق ربع دايرة من الاوج



وزاويتا ا ب ح ا ح د يكونان متساويتين ونصل ز ح وعليه من ح عمود ح م
ومن ى عمود ى ز وليكن ك موضع استقامة خطى ى د و ح د فيكون ط الاوج
الثابت الذي لا يتغير و ك الذي بالروية ويتغير ونخرج عمود س ف فلان
وسط الشمس معلوم فزاوية ا ح د معلومة وكذلك ا ح ى وباقيه ح ب ح معلومة ولان
ب ح ب ح متساويان فزاويتا ح ح معلومتان فالمثلث معلوم ونسبة الاضلاع
ولان زاوية ب ح د معلومة وزاوية ب ح م معلومة
لانها مقاطعة باقية ز ح ى يبقى زاوية ح م معلومة وزاوية م قايمة و ح ح معلوم فاذن مثلث ح ح م
معلوم ونسبة اضلاعه وزواياه ونخرج في اخر بالاجزاء التي بها ح ز ستون و ح ح د يا و ح م ثماني
وخمسون دقيقة فيكون م ى قريبا من مساو ا ح د لان قاعدة ح م قريب من ثماني وخمسين دقيقة وزاويتا
د و ز ح ى معلومتان و ح ى معلوم فخ د و د ى معلوم و ز د من م ى بعد بين معلوم فوتر ز ى معلوم وزاوية
د ى س بالرصد معلوم و س قايمة فمثلث ز ى س معلوم فلز س معلوم من ضلعين وقايمة وجميع زاوية ل ز ى ينقص
زاوية ى ز د يبقى زاوية ل معلومة وخارجة ل ز ك معلوم متقاطعة ك ز ط معلوم

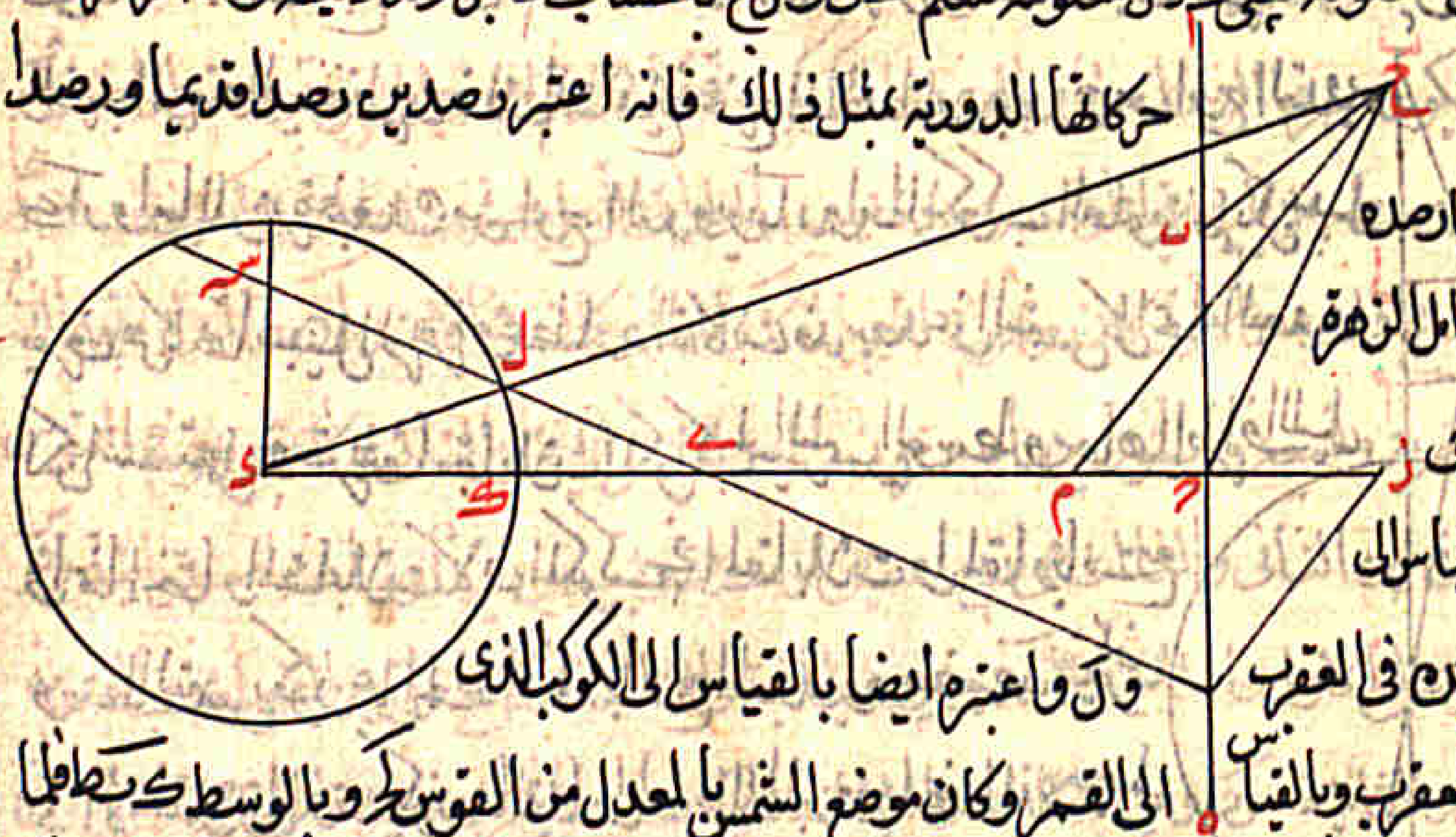


فقوس ط ك معلوم ونخرج بالحساب ط ك ثم استعمل رصدا اخر معلوم التاريخ
فتبين ايضا البعد من الاوج فيه فعلم انه في مدة ما بين التاريخ كم دورة تمت
في الاختلاف وما مقدار القوس الفاضلة فاعتبر ايضا بعدا ضبطنا حاسبنا بقياس
الكوكب الى جهة العقرب فالمكان بعد الزهرة من الخط المار الشمالي من الجهة
والوسط منها اما الى المغرب فقريب من قطر القمر واما في الشمال فقريب من قطري
القمر فنعرف من ذلك موضع عطارد واما انه كيف يعرف ذلك فاقول
ليكن الشمالي نقطة ا والجنوبي الذي هو الوسط من الجهتين نقطة ب ومقا
خط البروج على ح ولذلك الخط د ه ولنخرج عمودي ا ه ب ى على مثال ما ذكرنا
في شكل اخر وهما مسقطاهما معلومتان
بالتاريخ وليكن الكوكب الى الشمال والمغرب من خط ب ا
على نقطة د ونخرج عمود د ق هو بعدها من الخط بمقدار قطر القمر ونصل ا د هو بعدها عن
الشمال الى الشمال بضعف د ق وكل ذلك معلوم ونصل ح ب فنعلم ط قيا س ما مضى لكن مثلثي ب ح د اجزاء

وزواياها ولان ضلعي ا ز ا و من مثلث ا ز و معلوم فالمثلث معلوم فجميع ح و معلوم وزاوية و قايمة فمثلث و ح د
معلوم فاذا اخرجنا عمود ز ح كان مثلث ز ح ح معلوم وزاوية ح القايمة و ح د معلوم ضلع ح د فصار معلوما
فنعلم ح ح فنعلم ح وهو طول الزهرة و ز ح وهو عرضها فنميل هنا اعتبر بطلميوس حكم هذا



الرصد في عطارد من حل حاصله
في العقرب ح ك وسطه اعني وسط الشمس بالحساب في العقرب ك مه واما الشكل
الذي هو على ما وجد بهذا الرصد فمثل ذلك الشكل بعينه وان نفعل ما فعلنا الا انا
نجعل زاويتي ى الى الاوج حادتين ونقع ل الى الجانب المقابل للاوج اقرب الى الحضيض فيقع
عمود ز س اعلى من نصف قطر ى ك ونعرف نسبة مثلث ب ا ح د كما عرفت ثم نعرف من مجموع زاويتي ح المعلومتين
و م القايمة و ح ح مثلث ح ح ه ثم نعرف مثلث ز ح م من ضلعين وزاوية م فنعرف د م ويكون ح م د
بالحساب با ل س ونعرف ايضا مثلث و ح د المقاطعة لزاوية ح المعلومة وضلع ح د فنعلم مثلث ى ز ك و
نعرف ز ى الموتر من مثلث ز ى ك ونعرف ما فيه ا ز ى وقد عرفت ا ى ل بالرصد فنعرف ز ى ك ونعرف مثلث ى ز
من معرفة زاويتي ى و س القايمة منها وضلع ز ى الذي علمت من مثلث ز ى ه ونعرف مثلث س ز ل من ضلعي
ز س ز ل وقايمة س فنعلم ك ى وهو البعد من الحضيض الثابت فنعلم زاوية ز ل س ونعلم خارجة ط ز ل وينقص
منها ط ز ل المعلومة يبقى ك ز ل معلومة فنعلم ك ل وخرج بالحساب لب جزا و مه دقيقة واما الزهرة فقد
صح ايضا حركاتها الدورية بمثل ذلك فانه اعتبر رصدين رصدا قديما ورصدا



لنفسه فاما رصده
فقد اعتبر حامل الزهرة
في بعد صباحي
مرصود بالقياس الى
الاعزل فوجد في العقرب و ك واعتبره ايضا بالقياس الى الكوكب الذي
يرى في جبهة العقرب وبالقياس الى القمر وكان موضع الشمس بالمعدل من القوس لح و بالوسط ك ىط فلما
عرف هذا استخرج منهما مكان الزهرة في الاختلاف بشكل ليكن ا ه ذلك الخط بعينه و ب مركز المعدل و ح
مركز الحامل و د مركز البروج وليكن الكوكب على ك ولنخرج على ز ى ز ح ب ز م ط فيكون ط الاوج الثابت
و ح الاوج المرئي الذي يتغير ولنصل ى ك وعمود ز ه وعمودي ح ل د م على ز ن وقصد با هو قوس ط ك و
زاوية ه ب د معلومة لانها بعد الوسط عن المرئي فيصير مثلث ح ل ب معلوما ومثلث ل ح معلوما من ضلع ح ل
وضلع ح د وزاوية ل القايمة ونخرج خط ز ح في الحساب مساويا بالتقريب لح د لان ح ل القاعدة له
دقيقة وذلك لا يخالف بين هذين الشافين بما يعتد به و م ك مساو لخط ا ب لان ى ح مساو لح ب و يبقى م

معلوما ويكون مد ضعف ح ل ونعلم مثلث ز ع م من ضلع ز ع ز م وقائمة م مثلة و زاوية ب ل معلومة وباقية
ز ع ه معلومة فجميع زاوية ز ع ه معلومة ومثلث ا ز ه جميع زاوية ا ل ك فنعلم مثلث ء ز ك وبقي خارج
ك ز ح معلومة ينقص منها مقاطعة ط ز ح المعلومة يبقى ك ز ط معلوما وهي التي



للاوج الثابت فيبقى قوس ط ح م ك معلوما وخرج بالحساب ء ك ل ك
واما الرصد الآخر فرصد قديم لبعد صباحي فقد رصد فيه الزهرة فكانت
مستحوذة على الكوكب الذي على طرف جناح السنبلة الجنوبي عرف الكوكب
لذلك التاريخ فكان مكانها في السنبلة لح ء ك ووسط الشمس في الميزان
ك ط وقد كان حاوٍ بعد الصباحي اذ كان رصد قبل هذا الرصد باربعة
ايام مكان هذا الكوكب فوجد بحث اذا قلس بوسط الشمس يكون بعده قطع
هو يستخرج مكانا الكوكب من اوج التدوير من هذا الرصد بشكل مثل الذي للرصد الاول الا
ان قطر الخارج لا يقطع التدوين والتدوير مقدم على حضيض الحامل فلان زاوية ه ب ر معلومة
فمثلث ب ح ل معلوم وايضا بدم وايضا ب د ه م ء د ه ك د ه ونعلم جميع زاوية ك د ح وخارجة ك ط
نصف النهار مقاطعة لزاوية م ز ك ط ز ح المعلومة سبقى زاوية ح د ك معلومة بقطعة ح ك الكبرى معلومة
وهي مه س ح جزء وسبع دقائق ثم مد الحاصل لكوكبي الزهرة وعطارد بان نظر زمان ما بين مبدأ التاريخ
واقرب الرصد اليه فنظر من ذلك التاريخ فخرج اما لعطارد فبعده من اوج التدوير



ك ا ر واما للزهرة فبعده من اوج التدوير ما ر واما الكوكب العلوية فلم يكن سبيل
يعرف حركاتها سبيل الزهرة وعطارد اذ كانت قد يبعد عن الشمس كل انحاء البعد
لكن استعمل في تعريفها مقابلات الكواكب لمسير الشمس الوسط وسماها اطراف الليل
وانما اختار المقابلات لان الكوكب في المقابلات والمقاربات مع
وسط الشمس يكون على الخط المار باوج التدوير وحضيضه فيعرض
ء الاختلاف الذي يكون بالقياس الى فلك البروج اعني الذي جعل
بسبب البروج واما بيان ان الكوكب اذا كان على الاوج والحضيض من التدوير
كان المقاربة او المقابلة وانصل الخط المار به وتوسط الشمس خطا واحدا فذلك قد بان بشكل ليكن
مركز ليكن مركز المعدل ز ء وع مركز الحامل وه مركز البروج ويدير فلك التدوير والشمس من الاوج والكوكب
من ط وهو الاوج المرئي كان بحسب مركز البروج ايضا لا محالة ويدير الى ك ثم الى ح وهو الاوج المرئي الان فاقول
انه يكون مقارنا للشمس لان زاوية ا ن ك وزاوية ط ز ح التي الكافة التي هي باقي قائمتين عن ط ح ب ل التي
هي عدة زوايا مساوية لمسير الشمس ولنصف النهار ط ح الصغرى حتى يتم دوره وينقص بانها من ا ز ب زاوية

مفردة

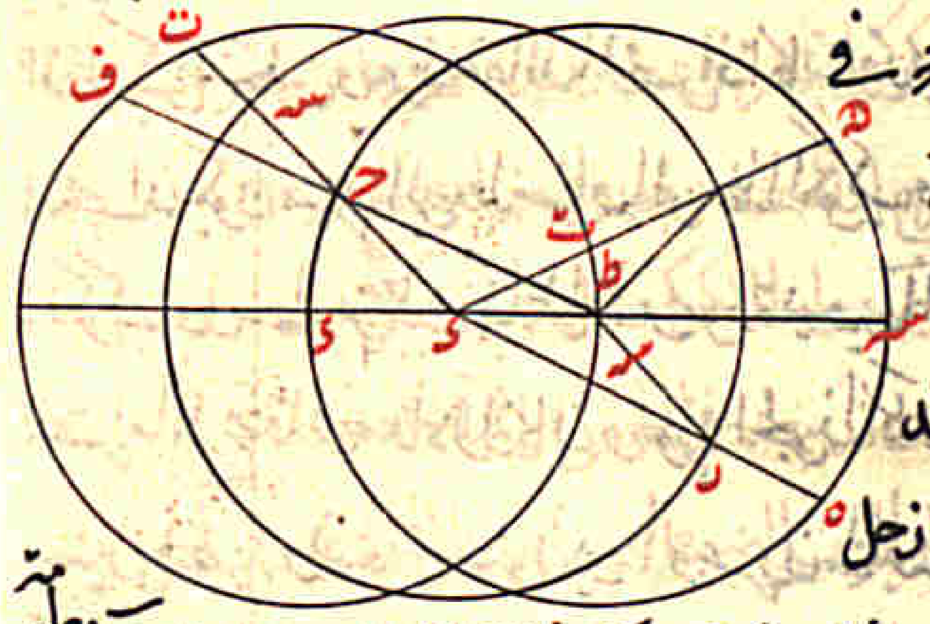
ز ه ب المساوية لـ ط ك ح يبقى ا ه ب فا ه ب ودوره مثل ا ز ب وزوايا ط ح التي الى ك فا ه ب ودوره من فلك
البروج مسير الشمس بالوسط فاذا كانت الشمس سارت ا ه ب بالوسط ودوره كان وسطها بحسب ان يكون
مقارنا للكوكب واقعا على الخط الذي يحوز على الكوكب والشمس اذا احدث الامرين بالوسط ولم يفرق
بين الزاوية التي للتقويم وبين الوسط للاوج الثابت والمرئي وايضا ليكن الكوكب سار ط ل ك فوق
لم يفرق المركز ا ء ب ويزيد على الاختلاف لك ونصفه من مسير المركز فيكون الكوكب سار في الاختلاف
نصف دائرة ط ك ل وسار مركز زاوية ا ه ح اعني مقاطعها ح م ه فيكون على ذلك الخط فيكون المقابلة



ايضا وايضا فانه اذا لم يكن وسط الشمس على هذا الخط فانه يكون دائما
على خط خارج من مركز البروج موازٍ للخط الخارج من مركز التدوير
الذي عليه الكوكب وليكن الخط الذي عليه الشمس ه س ومعلوم ان
زاوية ا ه س مساوية لزاوية ا ز ب الذي لمركز التدوير وزاوية
ط ب د الذي للكوكب وهو على ز اعني ل ح ح م لان ط ب د مثل ز ب ه
ولما كان جميع زاوية ا ه س مثل زاويتي ا ه ب ط ب ل يذهب ا ه ب المشترك
يبقى س ه ح مثل ح ب د فيكون خط ه س موازيا للخط ب د وانت يمكنك
ان تعكس الشكلين وتعرف منهما ان الشمس اذا كانت قد توجد بالرصد مقارنة او مقابلة بحسب الحالين
انه يجب ان يكون مسيرها الوسط مساويا لوسط الكوكب واختلافه ثم ان بطلميوس بين مقدار اختلاف
الكوكب ووسطه من ثلث مقاطرات مرصودة يسميها اطراف الليل فيشبهه بثلث كسوفات اوردها
للقمر اما للمريخ فالرصد الاول كان وهو في الجوزاء كا والثاني كان في الاسد لح د والمدة بينهما اربع
سنين مصرية وتسعة وستون يوما وعشرون ساعة استوائية والثالث كان وهو في القوس
ب لد والمدة بين الثاني والثالث هي اربع سنين وستة وتسعين يوما وساعة استوائية وقوس
الفصل الوسطى الاولى والثانية فا مد وبين الثانية والثالثة صه ح وقوس الفصل بحسب الرؤية
بين الاولى والثانية صز ب وبين الثانية والثالثة صو مد واما المشتري فالرصد للحالة الاولى فقد كان
وهو في العقرب كج ما وفي الثانية في الحوت له ء والمدة بينهما ثلث سنين ومائة يوم وتسعة ايام و
ثلث وعشرون ساعة والحالة الثالثة كان وهو في الحمل يد كج والمدة بين الثانية والثالثة سنتين واحد
مصرية وسبعة وثلثون يوما وسبع ساعات وقوس الفصل الوسطى في المدة الاولى فط ب ه وفي
المدة الثانية لح ا كو والقوس المرئية للمدة الاولى فد ح والمدة الثانية لو ا كط واما الزحل فقد كان في
الرصد الحالة الاولى في الميزان ا كح والثانية في القوس ط م والمدة بينهما ست سنين وسبعون يوما
وكب ساعة وفي الثالث كان في الجدي ك كد والمدة بين الثانية والثالثة ثلث سنين مصرية وخمسة

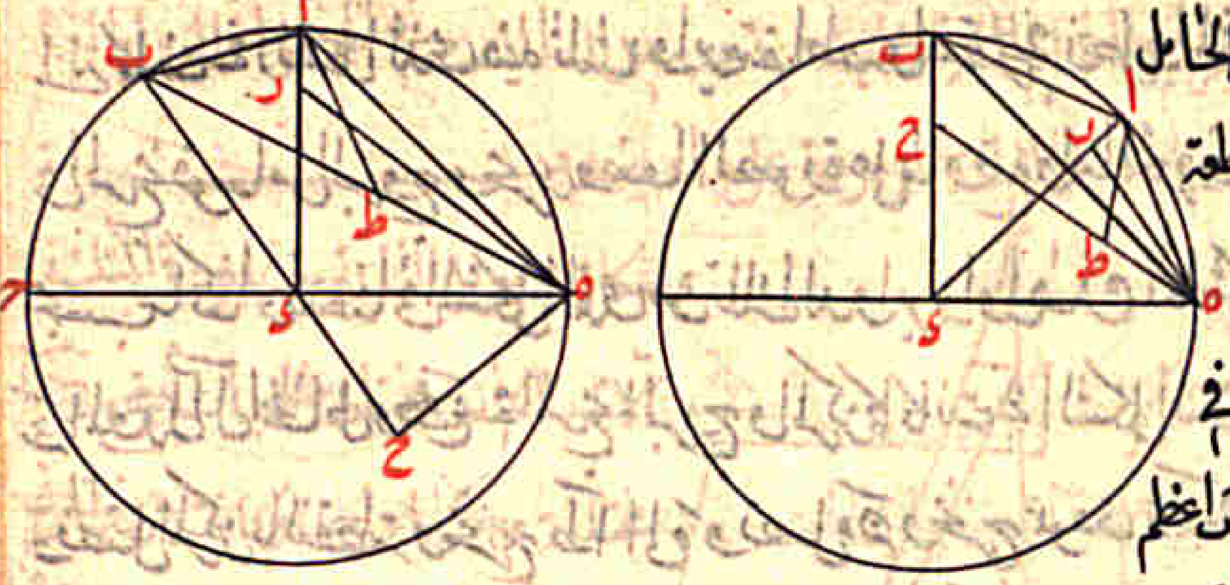
ستة

وثلثون يوما وعشرون ساعة وقوس الفصل الوسطى في المدة الاولى عه مح وفي الثانية لز نب وقوس
الفصل المرئية في الاول سج كو وفي الثانية لد لد فليكن الحامل اح على مركز ى والمعدل ه ح حول مركز
والبروج كلم حول ح وليكن س ع ف ق المار بالمركز وليكن ا نقطة مركز التدوير في الحال الاولى و ب
الثانية و ح الثالثة ولنصل بها نقطة ط ولنخرج على الاستقامة الى المعدل حتى يكون ط ا ه ط ب د
ط ح ى ولنصل بها ايضا من نقطة ه حتى يكون ز ك ا ه ك ب ر ك د ح ب ومعلوم ان نقطة ا لما كان عليها
مركز التدوير كان الوسط على ه ولما صارت الى ب صار الوسط الى د وكذا الى ح فيكون ه ز ح نقطة الا حوال
الثالثة المعدل الذي يحد مشترك الوسط ولنخرج ز ح الى ت من البروج وكلم من البروج معلومة بالرصد
و ه ز ح من المعدل معلومة بالحساب بتيسير مركز التدوير في الحدود بحسب الجداول الموضوعة للكواكب وليس
ه ز ح نو ير كل كلم من فلك البروج حتى يكون امر الخروج عن المركز واضحا واما نو ير ا ز ح من الخارج الحامل
المركز وهي مجهولة و نسبة سو ب التي يوترها ه ز ح من المعدل مجهولة بينها وبين المعلومة تفاوت ولا
سبيل الى ان نعلم ذلك الا اذا علم الخروج من المركز اللهم الا ان يحويا ذلك الافق محسوس بعيد من بين ز ح و بين
وبين كل كلم فليضع ان الامر كذلك ويستخرج به ما يريد ولنا خذ من جملة الدواير دايرة الحامل وليكن مركز
البروج فيها نقطة ر ونصلها بالنقط الثلث اعني ى ا ى ب ى ح ولنخرج ح ى الى ه ولنوصل ه ا ب ا ولنخرج عمودين من
ه الى ا ب ى وهما ه د ه ح لكن لما كان قوس ب ح في

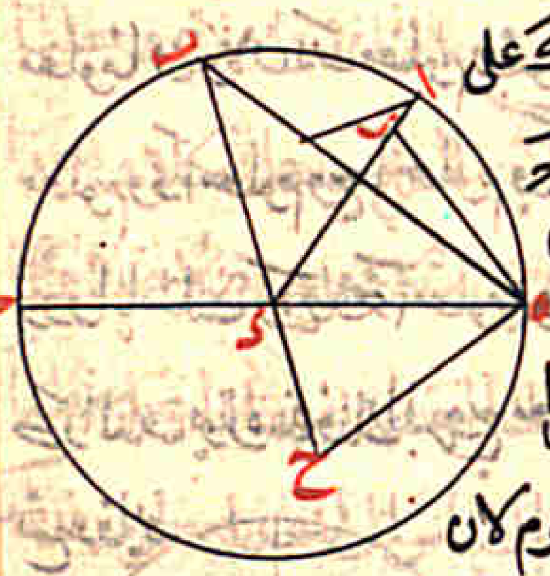


رصد المريخ اكبر من ربع دايرة وقع ه ح على ب ى
و ب ت و ه م لما كان في زحل والمشتري اصغر منه
وقع خارجا عن ى ولنوقع من ا عمودا على ب ه ط فقد
وقع في المريخ والمشتري مقاطعا العمود ز ه وفي زحل
غير مقاطع لما تحت ان تتامل والمطلوب في جميعها ان نعرف قوس ا ه بما كان في امر القمر وزاويتا ب ى ح معلومة
بالرصد فزاوية ب ى ه الباقية في المريخ معلومة وزاوية ه ى ح المقاطعة في الاخرين معلومة وقائمة ح معلومة
فمثلث ه ى ح معلوم النسب وايضا ب ه ح التي عند المحيط معلومة لان قوس ب ح معلوم وزاوية ح في زحل
والمشتري قائمة و ه ح معلوم فمثلث ب ه ح في زحل والمشتري معلوم النسب وفي المريخ باقية ب ه ح من ب ه ح
معلومة و ح القائمة معلومة و ه ح فيه معلوم وزاوية ا ه ح معلومة لان ا ح معلوم فزاوية ا ه ى وقائمة ز و ضلع
ى ه معلوم فمثلث ه ر ى معلوم النسب ولان زاوية ا ه ى التي عند المحيط معلومة وكان ز ه ى معلوما فا ه د معلوم
و د قائمة و ه ى معلوم فمثلث ا ه د معلوم النسب و ا د معلوم وزاوية ا ه ط التي على ا ب وقائمة ط و ه ا معلوم فا ه ط
معلوم النسب و ا ط و ط ب الباقي من ه ب معلومان و ط قائمة فا ب معلوم فنسبته الى جميع الخطوط معلوم ولان ا ب القوس
معلوم فا ب الوتر معلوم لنسبته الى القطر ونسبته الى ا ه معلومة وخرج قطعة ح ه من القسي واما في المريخ فتبيان

ح ى ه فتبين ك ب ه واما في المشتري فخرج قوس ح ا ه اقل من نصف الدايرة اذ خرج فعد او وتر ح ى ه قطر
واما في زحل فخرج قوس ح ه الباقية فسط ك ى والوتر فقط كح ثم تبين من هنا مقدار الخروج عن المركز



واما في المريخ وزحل فان مركز الحامل
وليكن ك يقع لا محالة داخل قطعة
ه ا ب ح واما في المشتري ففي
القطعة الاخرى اذ انما يقع في
القطعة الكبرى ولما كان ا ب اعظم
القوسين في المريخ وزحل فالمركز يقع في قطاع ا ب فيهما وفي المشتري يقع في مقابلة قطاع ح لانه اعظم
القطاعات التي في جهة ب ر ولنخرج على ك ر المركزين خطا ل ك ر م ومن ك على



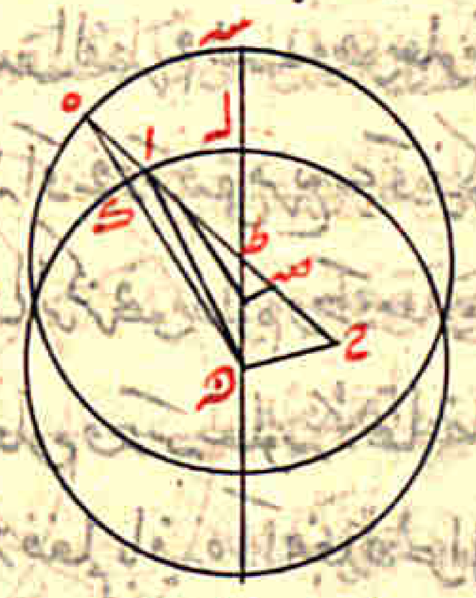
ح ه عمود ك د الى س ه ومعلوم انه يقع على ه ى في المريخ والمشتري وعلى ز ح
في زحل حتى ينصف اوتار ح ه ولان ز ه معلوم نحو ى الباقي معلوم فلان
ه ى في ى ح وهو معلوم مساو لما يكون من ل ى في ى م واذا كان ك ى مشتركا
كان جميع ذلك مساويا لمضروب ك م في نصف القطر في نفسه وهو معلوم لان
الخطوط كلها علمت بالنسبة اليه يذهب منه ا ى في ى م فبقي مربع ك ى فيكون ك ى ضلع الباقي وهو معلوم
ولان ح ه نصف ح ه بسبب تنصيف عمودي المركز فهو معلوم و ح ى معلوم فبذ و ك ى معلوم فنسب مثلث ز ك ل
معلوم وزاوية ك معلومة فقوس م س معلوم و ح س معلومة لانها نصف ح ه لان العمود يقع وهي معلومة
في نفسها وبسبب ك ى د في زحل المعلومة فنعلم باقيه ى لبعد الاحوال من الاوج معلوم وقوس ب م قد



خرج في المريخ كو لا وفي المشتري ع ط كل وفي زحل به س ولان زاوية مركز البروج معلومة با بوتره ك ل قوس
معلومة من فلك البروج فمواضع الاوج معلومة وخرج الخط الواصل بالاجرام التي بها نصف القطر س س
اما في المريخ نحو ى واما في المشتري فه كح واما في زحل ز ح ثم شرع في اثبات التفاوت الذي يوجبه الخروج
والذي نبا هل فيه لما اخذ المعدل مكان الحامل وذلك التفاوت هو قوس من فلك البروج يسم بانه زاوية
على مركز بين خطين يخرجان منه الى الحامل والى المعدل في جهة واحدة فابتدا او لا فبين ما يقع من ذلك

في رصد الحال الاول بكل كوكب والاشكال متقاربة في الحقيقة الا انه وضع في المشتري وزحل دواير تامة
ووضع في المريخ قسيا وقطاعات يحتاج اليها وغير الحروف بينها فانه وضع الشكل في المريخ على الحروف
التي كانت في الشكل الذي فيه ثلث دواير متقاطعة واقتصر في زحل والمشتري على الحامل والمعدل واورد
في المريخ قوسا من البروج وبحري وضعا الصورة على ما وضع واما الحروف فجعلناها على هيئة واحدة
بحسب ما كنا وضعنا في الشكل الذي من تلك الدواير واول هذه الاشكال موضوع للحالة الاولى فليكن
ﻫ المعدل ال الحامل وكع في المريخ البروج والمركز كما كانت في الشكل المتقدم وخط مل وزه يمر عليها
ونصل المركز بالنقطة ونخرج طا الى ه ونصل ﻫ ونخرج عمودي دث ﻫح على ﻫ طح فلان زاوية طس
معلومة فزطس معلوم وطى معلوم على انا نضعه انه نصف طا المعلوم وقايمة ى معلومة فمثلثا طى سطح
معلومان ولان دب معلوم ومجموع زاويتي ى معلومة وب قايمة فمثلث دا ب معلوم الاضلاع والزوايا فبا
معلوم ودا معلوم وحا معلوم فبا معلوم وطه معلوم ابقى لانه مساو لداح طه كله معلوم فذه الوتر معلوم
وزوايا مثلث ﻫح وحا معلومة وكج معلوم فزوايا مثلث داح القايم الزاوية معلوم فما مراده معلوم فقوس
كا الذي يوتره في فلك البروج معلوم وخرج اثنان وثلثون دقيقة في المريخ وفي المشتري قلبه دقايق وفي زحل
تسع دقايق



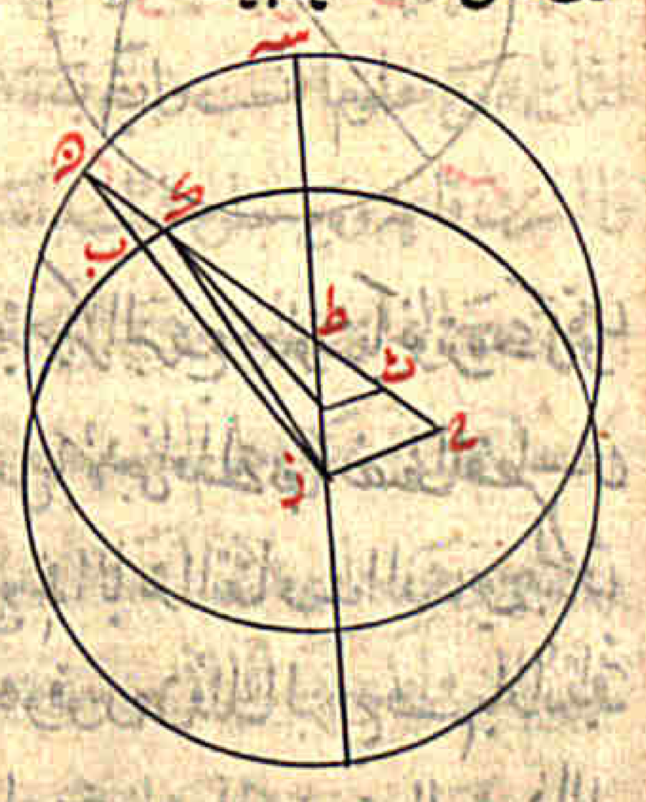




واما اشكال الحالة الثانية فهي هذه لكن ﻫ منها بدله بمه وب بدل لا وذلك معلوم وجها على ما يوجبه
الحال وقد علم في معرفة زاوية زكه ما عل في تلك مخرج اما في المريخ فقلبه وثلثين دقيقة واما في المشتري فدقيقة واحدة
وفي زحل ست دقايق فبين ان البعد الاول الذي يرى وهو كا اصغر من الوسط ه







واما اشكال الحالة الثانية فهي هذه لكن ﻫ فيها بدله وﻫ بدل ا وجها على ما يوجبه الحال وذلك معلوم
وقد علم في معرفة زاوية ﻫ زح ما عل في مخرج اما في المريخ فدقيقة وفي المشتري ستة اجزاء ودقيقتان وفي
زحل عشر دقايق فشكل زحل قريب مما في الحالة الثانية ثم احدسن ان البست في الخطوط والزوايا اذا
كانت على ما وضعت خرجت بست الاحوال الثلثة المرصودة على ما رصدت





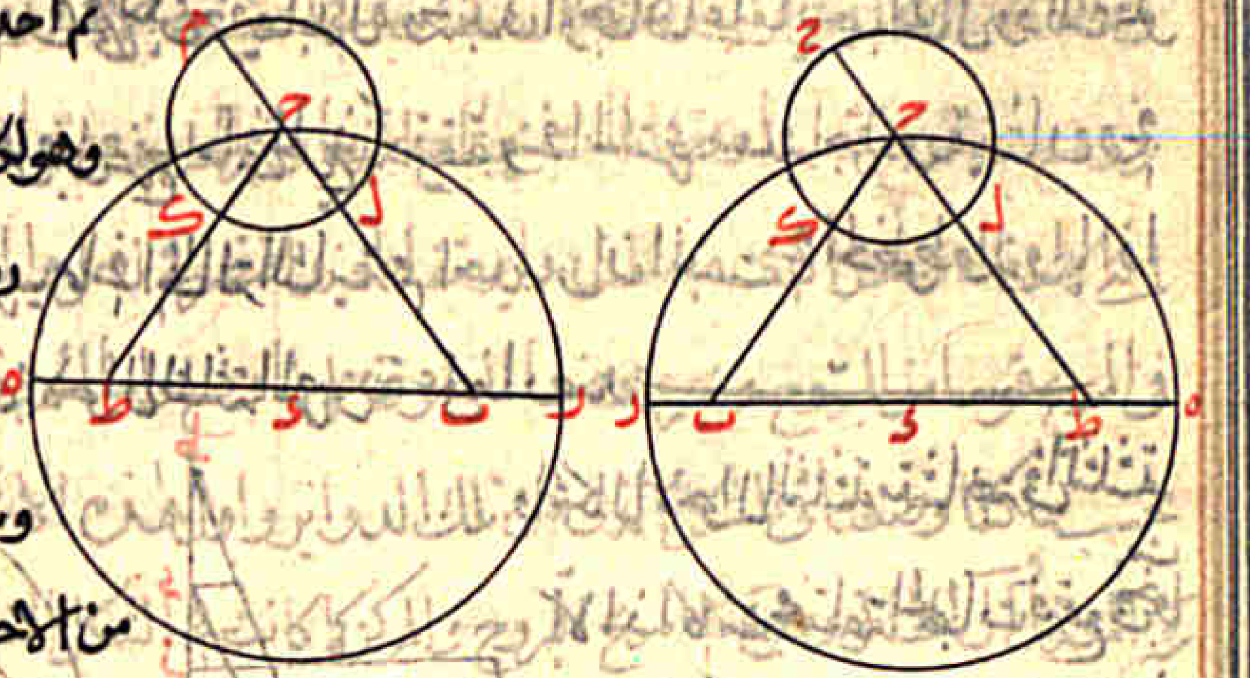
واشكال الاحوال الثلثة متشابهة في الثلثة
الا اذا كانت مختلفة الجهات فيقع في جوانب
مختلفة وحكمها واحد وكانت حروف المريخ
على حدة غير حروف الاخيرين فجعلنا حروف
الثلثة واحدة وجعلنا
للمريخ وزحل شكلا واحدا
وللمشتري شكلا على حدة لاختلاف جهة
العمل فاما الشكل للحال الاولى فالداىرة للحامل فقط وقطره ﻫد يمر على تلك النقطة بعينها ولنصل نقطة ا
التي هي للحال الاولى بالمركز والاعمدة كما كانت فلان زاوية اطه التي بالقياس الى المعدل معلومة فزطب
معلوم فمثلثا دطب بطح معلومان ودا معلوم يصير على عكس ما قيل با معلوما فيصير ﻫا معلوما وزاوية
ا معلومة فيبقى من زاوية حﻫا زاوية ﻫد احدى مقابلتي ﻫ طا معلومة وخرج بالحساب مثل الرصد بالتقريب





واما الحال الثانية فنعلم زاوية ﻫب ى
قوس ﻫد ونخرج كالمرصود واما الحال
الثالثة فنعلم هذه كما علمنا تلك
ونخرج الزاوية التي عند مركز البروج كما خرجت
تلك مطابقة للرصد ثم احدث تبين من هنا مكان الكوكب من تدويره وبعده من الحضيض فليكن نقطة
للحال الثالثة وعليها فلك تدوير كلم ولنصل ﻫح يقطع التدوير على ك فيكون عليه الكوكب ونصل طا الى م ونصل
ﻫح ونجعل المريخ وزحل شكلا واحدا على انه اقرب في زحل الى ه ونجعل المشتري شكلا على حدة فلان الكوكب
يكون في احوال طرف الليل على خط ﻫح فيكون لا محالة على ك ولان كل واحد من زاويتي ح طه
وح طا اللتين للمسير الوسط معلومة وزاوية ه زح معلومة يبقى كحل معلومة يصير حك معلومة
وهو اختلاف الكوكب وبعده من الاوج في الحالة الثانية فيكون بعد مركز التدوير من اوج
الحامل وبعد الكوكب من اوج التدوير معلوما في التاريخ الرصد الثالث ه

ثم احد سنن نسبة قطري التدوير والحامل



وهو لكل كوكب بشكل وكل شكل مبني على
رصد الكوكب بعلم موضعه من البروج
ثم يعكس ويعرف المدن بينه
وبينه وبين احد الحال الثالث
من الاحوال المذكوره ويسير بالوسط في
الاختلاف ويعرف بعد وسطه اذ ذلك من اوج الحامل وبعد اختلافه من اوج التدوير ويعرف بالرصد
بعده ايضا من الاوج الى فلك البروج اما المريخ فرصد بالقياس الى السماك الاعزل والقمر بقوم مكانه في
انحرافه فكان قد وجد في القوس اكو والمشتري بالقياس الى الدبران والقمر فكان في الجوزاء به منه واما
زحل فرصد بالقياس الى الدبران والقمر ايضا فكان في الدلو طه فاما الشكل المبني على ذلك للمريخ
فليكن اكو حول فلك الحامل وه مركز البروج ود مركز المعدل وعلى ب تدوير لطح ولنوصل به بح
بد وليكن الكوكب على ى من التدوير ولنوصل زيح وعلى ه د عمود دسه وعلى ز عمود ادم ه ل ولان زاوية
ازب وهي وسط المريخ معلوم بالتاريخ ه زم معلومة فيصير مثلث زه م معلوم النسب وم ى ود ت معلو
فيصير مثلث زم ن معلوما ويصير م ت معلوما ويصير مثلث زكه معلوما ومثلث ه ل ب معلوما ولان زاوية
ده سه وهي بعد الكوكب بالرؤية عن الحضيض من الحامل معلوم وه ح ى لانها مساوية لزاويتي ب د معلو
فباقيه ه سه معلوم وسه قايمة وه ى معلوم فيصير مثلث ه ى سه معلوما ولان مو ترزك معلوم لان بعد الكوكب
في تدويره عن الحضيض الوسط فزاوية ك سه معلومة فنعلم زاوية ه به من جملة د سه المعلومة سبقى ب ك
معلومة لان زاوية ه ى معلومة فيصير زاوية سه د ى معلومة فيصير مثلث سه ى ب بالاجزاء

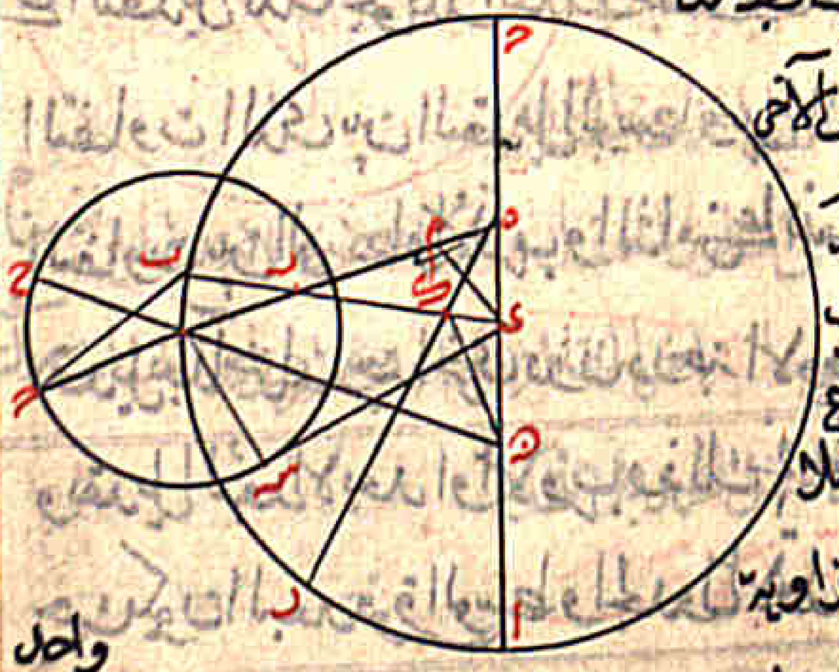


التي بها ى ت سه معلوما وان شئت اسقطت بيه من زاوية سه به بقيت
سه معلومة ومثلث سه معلوما ونخرج نسبة ب والى ى ت نسبة لطك
الى سه واما الشكل للمشتري فهكذا بعينه ولكن وقع فيه فلك التدوير من
الجانب الاخر من الحامل اقرب الى الحضيض منه الى الاوج وتقاطع كه
الكوكب اعني ه خارجا عن دايرة الحامل الى ما يلي اوجها فاخرج فيه خط من مركز
البروج الى الاوج بالرؤية واخرجت الاعمدة ثم يعلم سايرما يطلبه على ما علم هناك ونخرج بالحساب نسبة
نصف قطر التدوير بسبة ب الى سه واما لزحل فان فلك التدوير الى الجانب الذي كان للمريخ الا
ان الاعمدة من ه يقع عليه من القطعة الاخرى والكوكب في فلك التدوير خارجا عن الحامل
جهة الاوج ونعلم ايضا خط ب ه كما علم ثمة ونخرج ى ك ما يصف قطر الحامل سسن

ثم شرع بعد ذلك في تصحيح حركات هذه الكواكب الدورية وهو تعديلها وبين لكل واحد

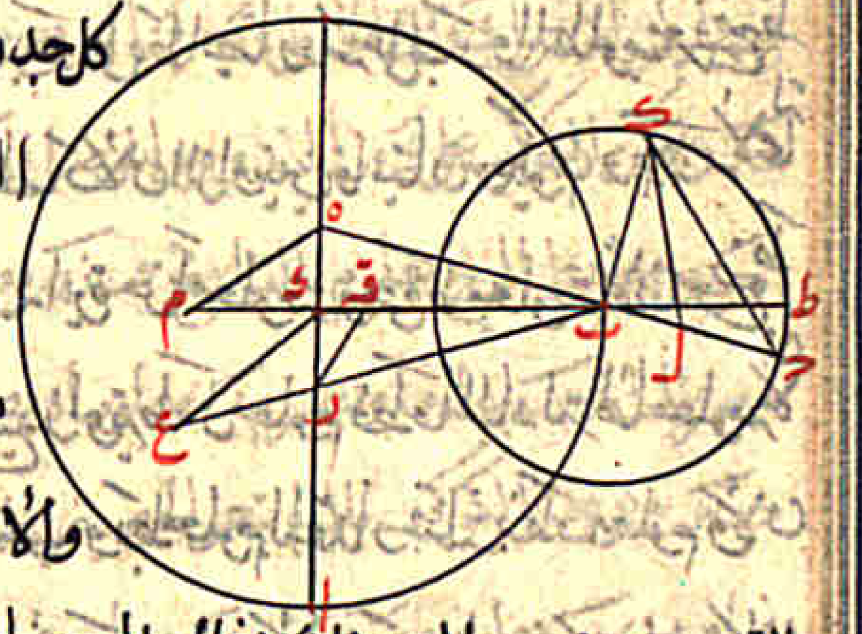


على حدة اما للمريخ فاحد رصدا قديما معلوم التاريخ رصد فيه المريخ فوجد ساير
الكوكب الشمالي من جبهة العقرب وعلم موضعه في ذلك التاريخ فوجب ان يكون
في ذلك الوقت على جزئين واربع دقايق من العقرب وهو موضع المريخ وعرف
اوجه ايضا بذلك الوقت فعرف بعده من الاوج واما للمشتري فاحد رصدا قديما
التاريخ معلوما وجد فيه ساير الكواكب المعروف بالجهات الجنوبي فوجب ان يكون
موضعه بموجب التاريخ من السرطان نط وعرف ايضا بعده من الاوج حينئذ بالوسط والرؤية واما لزحل
فاحد رصدا قديما له قد كان ما بينه وبين منكب السنبلة الجنوبي قدر اصبعين فوجد للتاريخ ان يكون
في السنبلة طاك وعرف ايضا بعده من الاوج وسطا وقربا فلما عرف هذا بين المطلوب باشكال فالشكل المبين
ذلك المريخ ليكن فيه حروف القطر وحروف مركز التدوير كما كان ولنصل اح د ب كما كان وليكن موضع الكوكب على
ولنصل ط بط ولنخرج عمود ذك على زب وعم على ه ط وب د على ه ط ايضا وسه على ب ر والمطلوب معرفة ح ط
ونخرج ه ل موازي ب ط واما خط ى م فهو موازي لاحد الخطوط لان الزاويتين قايمتان ويكون و م ه سه لامحالة
قايم الزوايا فزاوية له ح التي يفعلها الشمس بعد نصف دايرة من ا معلومة وح ه ط معلومة لان موضع ط
معلوم بالرصد وموضع ح معلوم لانه حضيض الحامل فجميع زاوية ط ه ل معلوم فطه المبادلة لها معلومة لان
ه ل ب ط متوازيان و د قايمة ومثلث ب ط ه معلوم النسب و ب ط معلوم المقدار فمثلث ن ط ب معلوم ولان
زاوية اه ط معلومة بالرصد فباقيه زم ه معلومة ومثلث ه م معلوم ولان ه م معلوم فسه معلوم وكان
ب ر معلوما يبقى ب سه معلوما و د ب معلوم وسه قايمة فمثلث ى ب سه معلوم من زاوية قايمة وضلعين ويعلم
ا ى سه ويحصل زاوية ب سه باسرها معلومة ويصير زاوية ز ى ك معلومة فزاوية ك قايمة يكون مثلث ز ى ك المعلوم
منه ضلع ز ى معلوما فنعلم زاوية ز ى ك ثم نعلم مثلث ب ك فنعلم جميع زاوية ب ى ح فباقيه ا ى ب بل ز ى ب معلوم فقد
حصل ان زاوية ب ز معلومة وهو الوسط وزاوية ح ب ط معلومة من وجهين من معرفة الزوايا التي عند ب ومن
نقصان الوسط عن مسير الشمس وقد خرج بالحساب ب ط مد



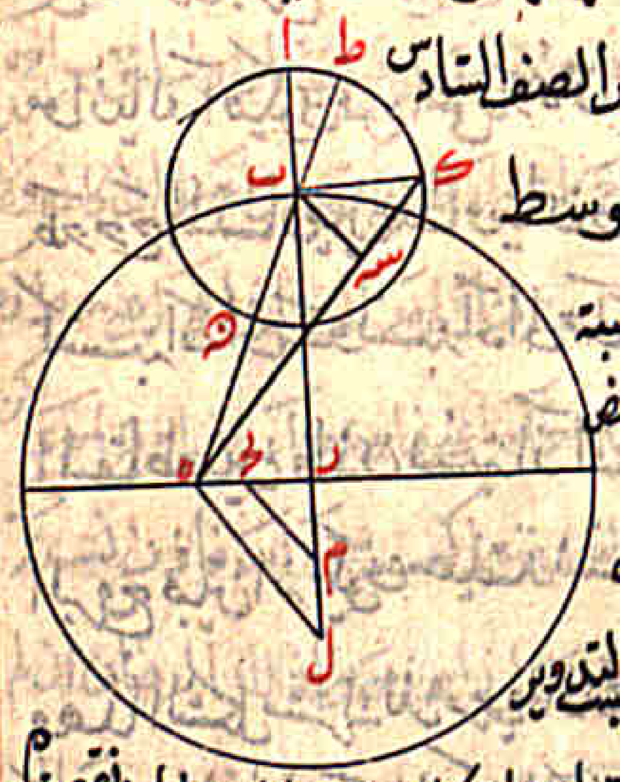
واما الشكل المشتري فوقع فلك التدوير فيه الى الجانب الاخر
اقرب من الاوج وقد وقع عمود ى سه على ب خارجا عن ن
واعمدة ى ك الى الجانب واحد الى فلك التدوير وه ك الى الجانب
المخالف للتدوير ويكون لاحد سطح ح د سه م متوازي الاضلاع
لان زواياه سه م منه قايمة فنعلم زاوية ب ى من معرفة زاوية
ب ه ر ونعلم زاوية ح ب ط من معرفة زاوية اه ك واما شكل زحل فهذه الصورة ونعلم كما علم ذلك واذ علم وسط كل واحد

واختلافه للتاريخ المفروض ويسير الى ذلك ثم يسير في ذلك الى الوقت الذي لتاريخ بخت نصر وهو قرب
التحصيل واما الشكل المبين لهذه الاحوال بالعكس وهو ان يبين كيف يعلم من الوسط والاختلاف
الموضع المرئي اعني من زاويتي ا ب ب وكذلك زاوية ا ه ك فذلك سهل بعد ان نخرج ه ب الى ح ونصل ى ب
ونخرج عمود د ل من ك موضع الكوكب على ه ح ونحفظ الشكل على صورته الاما نحذفه عنه فنحتاج اولا
ان نعرف زاوية ا ى ب بمثل ما عرف للشمس في الخارج المركز مثلا بان نخرج عمود ى ع على ز ب فنعلم مثلث ى ع
من زاويتي ع القايمة وز المقاطعة فنعلم مثلث ع ز ب من ضلعيه والقايمة فنعلم زاوية ب منه ويرد الباقية
معلومة فيبقى زاوية ز ى ب من جملة زاويتي ع ى ب معلومة وزاوية ب قايمة فنعلم مثلثا ز ى ب ومثلث ى ه م
الشبيه بمثلث ز ى ب المساوي له ومثلث ه م ب من ضلع م ب م ه وقايمة م فيصير جميع زاوية ا ب ه ب ك
ك ب ل بل مثلث ب ك ل القايمة الزاوية بل مثلث ه ل ك لمجموع ضلع واحد من ب ه ب ل وضلع اخر هو ل ك
وقايمة ل فنعلم زاوية ه ل ك بل جميع ا ه ك فقد كان علم زاوية ا ه ب ثم وضع جداول هذه لكل المسيرات



كل جدول خمسة واربعون سطرا خمسة عشر منها للاجزاء
القريبة من الاوج وتفاضلها ستة وثلثون سنا منها للاجزاء
الحضيضية متفاضلة بثلثة ثلثة اذ كان القريب من الاوج
يقل فيه التفاوت في التعديل قريب في السطرين الاولين
والاعداد من سنة الى ص صاعدا في الحساب نازلا في
التدوير ومن سنة الى ص نازلا في الحساب صاعدا في التدوير وفي السطر الثالث ما يحصل من الزيادة و
النقصان التعديلين لو كان المركز على المعدل بعينه وفي الرابع التعديل بحسب من كون المركز على الحامل الخارج
المركز ويثبت منه التفاوت بين ذلك وبين الذي بحسب المعدل وانما افرد جدولا اذ كان قد افرد للنظر
فيه بحث ولو جعل ذلك كله في جدول واحد بان يورد ما يجتمع منهما حيث يراد الفصل او ما يبقى
حيث ينقص الفصل لكان كافيا وفي الخامس وفي الصف السادس وتذكرة قبل الخامس للسادس يشتمل
على التعديل الذي يلحق فلك التدوير بحسب كون مركز التدوير على البعد الاوسط والخامس يشتمل على
التفاوت الذي بين التعديل الوسط وبين التعديل الذي في البعد الابعد والسابع على مثال ذلك
التفاوت بين الوسط والاقرب والثامن على نسبة فضل تفاوت ثمانين تعديل البعد الاوسط
تعديل بعد آخر لدرجة اخرى دون درجة الاوج او الحضيض الى التفاوت الذي بين التعديل الاوسط والاو
وتعديل البعد الابعد او الاقرب وذلك في جدولين اولهما حيث يكون البعد دون الاوسط والثاني
حيث يكون البعد فوق الوسط والجدول الاول يبتدا من فضل التعديل الازيد ويجعله ستين وهو
الاصل ثم يورد ما هو انقص فانقص منسوبة الى ستين والجدول الاخر بالعكس للتفاوت الاول من

اول بيت في الجدول الى حيث انتهى وللتفاوت الثاني من آخر البيت الى حيث اتصل بالاول فجعل فيها
التفاوت الاعظم وجعله راس للصف فوقع في الخامس ستين ستين اذا كان على وضع متعاكس
مثال هذا التفاوت في زحل اذا كان بين اوج الحامل وبين مركز تدويره ثلثين جزءا كان لنا ان نعرف الزوايا
يكون التي عند مركز البروج التي يوتر نصف قطر تدويره التي يحيط بكل التعديل على ما علمت في مواضع تعرفنا
من جهة العلم بمقدار نسبة نصف قطر التدوير الى نصف قطر الحامل والى الواصل بين المركز فاذا علمنا
حينئذ زاوية التعديل التي يوتر نصف قطر التدوير فليست ونحفظ وقد خرج مثلا لزحل ه يه ثم نقايس
ذلك بزواياه لكان في الابعاد الثلثة الابعد والاوسط والاقرب مثل ما ان زحل لو كان في البعد
الاوسط لكانت الزاوية يكون و نح ولو كان في البعد الابعد لكان تعديله ه ب ح ولو كان في البعد الاقرب
لكان تعديله ولو فضل الاوسط على الابعد ه ك وفضل الاوسط على الذي بعد ح ثلثين درجة نزل
ونسبة فضل الاوسط على تعديلين الى فضل الاوسط على الاعظم الذي هو ه ك نسبة س ل الى ح
فيضع س ل في الصف الثامن الذي هو دقايق فضل الوسط بازاء ل ولو كان اقرب الى الحضيض منه
الى الاوج فكان مثلا بدل ثلثين جزءا مائة وعشرين جزءا لكان التفاوت بنسبة الى الفصل بين الوسط
والاول وعلى حسب هذا ايضا التفاوت الذي يلحقه من جهة اجزاء فلك التدوير فاذا اردنا ان نقوم الكواكب
الخمسة فانا ناخذ اجزاء الوسط لها واجزاء اختلافه ويحسب التاريخ وذلك هو البعدان من الاوج
فيدخل اجزاء الوسط في احد الجدولين الاولين وناخذ ما بازائه من التعديل في الجدول الثالث مع
الذي يلحقه من الزيادة والنقصان في الجدول الرابع فينقص ويزيد على ما علمت فحينئذ يعدل الطول
ما اخذ العدد الذي يعدل ويدخل الجدول وناخذ ما بازائه من الصف السادس



فان كان البعد هو البعد الاوسط فقد اصبنا وان كان بين الوسط
والاوج اخذنا ما بازائه من الخامس ايضا وعدلناه بالثامن بالنسبة
كما علمت مرارا ثم نقصناه من الذي للوسط وان كان اقرب الى الحضيض
اخذنا ما بازائه من السابع وعدلناه بالثامن بالنسبة كما علمت
مرارا وزدناه على الذي للوسط مما اجتمع فهو التعديل الذي بحسب التدوير
فان كان جزء التدوير دون مائة وثمانين زدناه على الطول المعدل وان كان فوق مائة وثمانين نقصناه
من الطول المعدل فيكون ذلك موضع الكوكب مقوما ه اخر المقالة الحادية عشر وفيها الثامنة والتاسعة
والعاشرة ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

المقالة الثانية عشر

قال ان جماعة من المتقدمين الرياضيين مثل بلونيوس الذي هو من اهل برغامس وغيره العالمين على ان

الاختلاف واحد وهو الذى من قبل الشمس يعنوا انه اذا كان الاختلاف على اصل فلك تدوير يتحرك مركزه
على حامل موافق وكان الكوكب عند الاوج مسيره الى المشرق فانه اذا اتصل الخط الخارج من البصر الى فلك
التدوير على النسبة يكون نسبة نصف الوتر الذى فى فلك التدوير منه الى باقى الخط وهو ما بين البصر ومحيط
التدوير الى سرعة الكوكب فان النقطة التى قطعها الخط من التدوير هى الحد الذى عنده الوقوف واذا
جاوزه الكوكب الى الحضيض كان راجعا قال وان كان ذلك باصل الخروج وحده وذلك انما يعدو ويكون له
وجه وفرض الكواكب العلوية فقط التى يحوطها ان سعد عن الشمس كل البعد واما السنبلة فليس لها ذلك
قال فحينئذ اذا كان مركز الخارج يتحرك حول مركز البروج كحركة الشمس اعنى كوسط الكوكب واختلاف
وكان الكوكب يتحرك على الخارج حركة اختلافه فى السرعة فاذا جاز ذلك الخط على البصر ينتهى الى الخارج
فى الجهتين مجاز ابحيث يكون نسبة نصف الخط باسره الى اصغر قسميه المفصولين بالبصر وهو مركز
البروج كنسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب كان موضع الكوكب هو حد الوقوف فاذا جازه الى الحضيض
راى راجعا والفرق بين الاعتبارين ان فى اصل التدوير كانت النسبة مفصلة وكان نسبة نصف قطر
الوتر الى جميع الخارج من الدائرة ومن اصل الخروج بالنسبة مركبة والنسبة نسبته نصف الخط كله الى الطرف
منه وهو اقصر القسمين المفروضين فيه بالبصر قال وهم يعنوا هذا المعنى بطريق ونحن نبينه بطريق اسهل من
طريقهم نبين فى اصل التدوير والخارج نريد ان نبين ان نسبة اقرب البعد الى ابعد البعد للكوكب على
اصل التدوير قد يكون كنسبة اقرب البعد الى ابعد البعد للكوكب فى اصل الخارج فليكن اب ح فلك التدوير
عليه ود مركز البروج وخرج دح الى ب ودط الى ى وط ه مثل ح ح ولنصل ى ا ح ى ح ب ط ونخرج من ح خط ح ك
موازيا لـ ى ا فيكون عمودا على ى ح لان زاوية ا ى ح الواقعة فى نصف الدائرة هى قائمة فلان زاويتى ى ا اللتين على قوس
ط ح ح المتساويتين متساويتان وزاوية ح قائمة يكون ح ل ح م متساويان ونسبة خط ا ى الى م ح اعنى ح ل
كنسبة ا ب الى ح ب ونسبة ا ى الى ح ل كا ك الى ك ح لان المثلثين متشابهان للتوازى القاعدتين وتساوى
المتقاطعتين فاذن نسبة ا ب الى ب ح مثل ا ك الى ك ح ولنضع دائرة ا ح خارج المركز عن ك التى هى مركز
البروج فيتبين انه يكون حينئذ نسبة ا ه الى ه ح فى اصل التدوير كنسبة ا ك الى ك ح فى اصل الخروج
وهذا الشكل مشترك للامرين فاذن نسبة الابعاد على ما قلناه ونقول ايضا ان نسبة ى د الى ى ط
كنسبة ب ك الى ك ط وليكن الشكل ذلك بعينه ولنصل ى ب فلان قوس ى ا ب
منصف بالقطر فـ د ى عمود على القطر وليكن بطعوانى ى ب ونسبة ى د
اعنى د ب الى ب ط كنسبة ى د الى ن ط وكنسبة ب ك الى ك ط لان المثلثين
متشابهان فاذن نسبة ى ه ط الى ى ط مثل ه ط الى ك ط ولنخرج عمود ى ع
ه ب من المركز على ط ى ط فاذا اضيف الى ع ط ه ط غير مكرر يحتى كان ع ى وجعل مقدما



كان نصف المقدم الذى كان وهو جملة ى ع مرة و ع ط مرتين وكان اضعف ك ط الى ن ط غير مكرر فيكون بازاء
المقدم الاول وهو ى ع مرة و ع ط مرتين خط ب ط هو المقدم الثانى وقد نصف على ف فكان ح ط فيكون
نسبته نصف المقدم الاول الى الثانى باسره كنسبة نصف المقدم الثانى الى التالى باسره فنسبة ع ى
التى هو نصف ى د ن ط الى ن ط كنسبة ب ط الذى هو نصف ب ط الى ك ط فاذا فصل باساصا ونسبة ع ط الى
ط ن لنسبة ف ك الى ك ط فاذا كان خط ع ر اخرج اخراجا يكون نسبة ع ط الى ن ط كنسبة سرعة التدوير الى
سرعة الكوكب يكون ف ط ك ط فى الخارج على تلك النسبة بعينها ولان نسبة سرعة فلك التدوير الى سرعة
الكوكب هو نسبة الوسط فى الطول الى الوسط فى الاختلاف فينبغى ان يكون نسبة ع ط ط ن مفصلة وكان
نسبة الخارج المركز الى الكوكب نسبة مسير الشمس الى مسير الكوكب ومسير الشمس هو مثل الطول والاختلاف
مجموعين ينبغى ان يكون اذن ف ط ك
بالتركيب واذ قد عرف هذا فى التدوير
والخارج اذا كان على ما ذكرنا فلا حد
الوقوف فليتقدم له مقدمة قدمها ابلونيوس

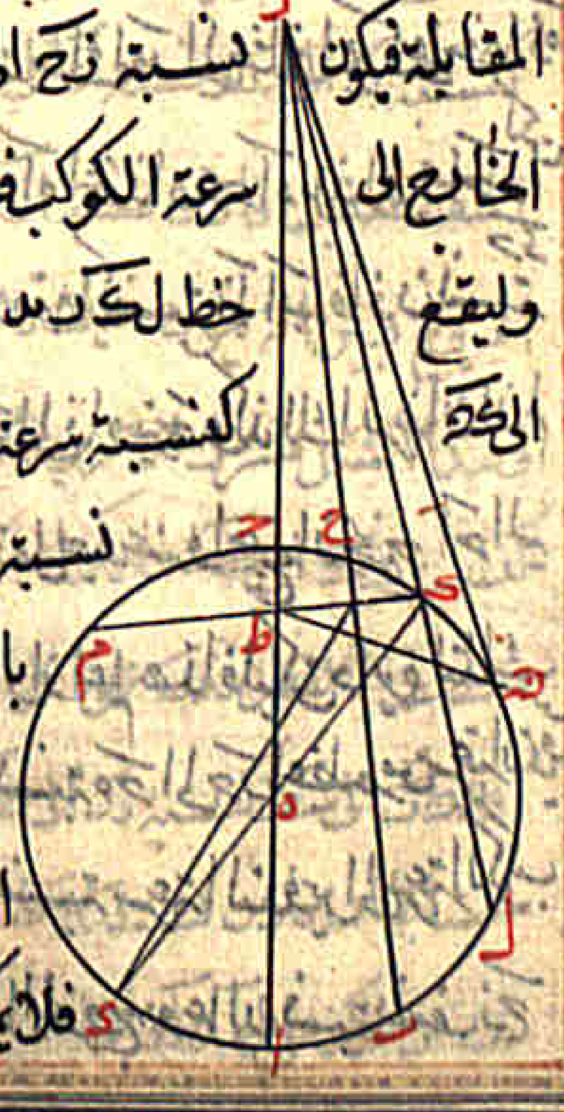


وهو ان نسبة القوس القسم المفصول فى الطول من اضلاع المثلث اذا لم يكن ذلك القسم اصغر من الضلع
الذى يتصل به الى القسم الثانى منه اعظم من نسبة الزاوية التى يلى القسم الثانى الى الزاوية التى
تليه مثاله مثلث ا ب ح اطول واضلاع ح ى المفصول فخط ا ى ليس باصغر من ا ح فنسبة ح ى ى ب اعظم
من نسبة زاوية ا ب ح الى ا ح ب برهانه ان يتم سطح ا ى ح ه متوازى الاضلاع ومعلوم ان خطى ب ا ح ه يلتقيان
لان زاوية ه ح ب مثل الخارجة التى هى ا ى ب فزاوية ه ح ب وزاوية ب ا اقل من قائمتين فيلتقيان وليلتقيا ب ا ح ه
على ز فان رسمت على ا بعد ه دائرة فليس يجوز ان يقطع ا ح لان ا ح اعنى ا ه ليس باقصر من ا ح بل ان كان ولا
فهو مماسه فليماسه ولنعمل قوس ح ه ح يماس ز ح من مثلث ا ح ه فنسبة مثلث ا ه ز الى مثلث ا ه ح اعنى خط ز ه
الى ه ح اعظم من نسبة قطاع ه ا ح اعنى زاوية ط ح بل ا ب ح الى قطاع ح ا ه اعنى زاوية ح ا ه بل زاوية ا ح ى لكن
نسبة ز ه ح ى مثل ح ى ى ب لان كل واحد منهما كنسبة ز ا ا ب فاذن نسبة ح ى
ى ب اعظم من نسبة زاوية ب الى زاوية ح وكذلك البرهان ان لم
يماس القوس ح بل بعد عنه واحتيج ان يخرج ا ح الى
وواذ اعلم هذا فليكن دائرة لتلك



الاجرام مشتركة للامرين عليه ولنخرج كذلك ا ه الى ذ يقطع على ح وليكن نسبة ه ح الى ح ر اعظم من سرعة التدوير
الى سرعة الكوكب ونخرج ن ح ب بحيث يكون نسبة نصف ب ح الى ن ح كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب
ولنفصل ا ن مثل ا ب ولنصل ى ح يقاطع ا ن على ط على انه مركز البروج فى اصل الخروج وعلى ان نسبة نصف ن ح

الى طح كنسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب وذلك موجود بما علمت فنقول ان في كلامنا قد يحصل النا ان الكوكب مقيم واقف وذلك اذا كان عند ح وان القوس التي يلي الحضيض من نقطة ح هي قوس رجوع وما يلي الاوج فهو قوس استقامة وتقدم فليفصل قوس كح اولا الى جهة الاوج ولنصل زك لك طم وبك زى ده كى ده كه كم ح وبين بالشكل المقدم ان نسبة بح الى حى اعظم من نسبة زاوية زك وهى سرعة التدوير الى ضعف حبك اعنى حك وهى سرعة الكوكب فبين ان تلك النسبة من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فليكن مثل نسبة حره الى حه ك حتى يكون ح رك اعظم من ح زك فاذن في زمان سواء تحرك الكوكب زاوية كه ح الى المغرب وفلك التدوير بقابلتها زاوية زه الى المشرق فانتقل الكوكب بالروية زاوية زه وهى اكثر من زاوية الراجعة اعنى كزح بزاوية كرن وهى الزاوية التي يرى الكوكب قطعها في تلك المدة الى المشرق واما اصل الخروج فاذا ركبنا كان نسبة بر الى زح اعظم من زاوية ح بكح زك مجموعين اعنى بكل الخارجة الى زاوية ح رك وزاوية ب كل مثل زاوية كم لان ح طك اكثر دايما من زاوية حره ك التي هي الوسط وزيادتها عليه بالتعديل فزاوية ح طك مساوية لزاوية الوسط والتعديل دايما وهي الخارجة ايضا مساوية لزاويتي طك ى طكى فيكون زاويتا كى ط طكى مساويتان للوسط والتعديل يذهب زاوية طكى نصف الوسط لانهما على القوس يبقى زاوية كم مثل التعديل ونصف الذى هو زاوية كى المساوية لزاوية كى ك فزاويتا بكل كم متساويتان وكانت نسبة بر الى زح اعظم من نسبة زاوية بكل الى زاوية ح رك ونسبة بر الى بح نسبة كط الى طح ونسبة بكر الى ح رك نسبة بكل الى ح رك فنسبة زح الى طح اعظم من نسبة زاوية كم الى ح زك فيلزم ان يكون نسبة كح حط ايضا من الزاويتين الماخوذتين بالتركيب وحه ك ضعف زاوية كى فيكون نسبة كم الى كه ح كنسبة نصف كم الى كح وتقابلها نسبة نصف زح الى ح ط وليجر الاحكام على المقابلة فيكون



نسبة زح الى طح اعظم من نسبة زاوية كم الى كه ح فهو اعظم من نسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب فليكن مثل ذلك زاوية طكه الى حه ك فقد ظهر ايضا ان لا رجوع ههنا وليقع خط لك د مثل فوقوع خط ح د ليقع زاوية ع ر الى الحضيض ويكون نسبة نصف لك الى كح كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فلنصل لح ونك لا محالة اطول من زح ف نسبة لك الاصغر الى كد الاعظم اصغر من نسبة زاوية حزك الح لك ف بالتفصيل نسبة نصف لك الى كد اصغر من حزل الى ضعف حه كل اعنى حه ك فليكن كنسبته الى اصغر من حه ك فيرى اذا راجعا وبين من هنا انه اذا كان نسبة ح الى حد ليس باعظم من نسبة سرعة التدوير الى الكوكب فلا يمكن ان يطلب خط على نسبة المذكورة ولا يمكن البتة ان يوجد رجوع وانت تعرف هنا

لانك لا تجد حينئذ نسبة زاوية ح زك الى حه ك الاصغر من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب وان فيجب ان يبين مقدار المسير الذى لا يكون فيه الرجوع لكوكب كوكب ولنرسم اولا شكلا مشتركا فان بطلميوس قد اورد لكل كوكب وفي كل بعد من ابعاده الثلثة شكلا مكررا ونحن نكتفي بشكل واحد



فليكن فلك الحامل اب ومركز البصر ح ونخرج الى مركز التدوير الى محيطه عند ى وليكن حى اى الابعاد سيما وعلى التدوير ه زح ولنخرج حرده على ان نسبة حد الى زط نصف لط حيث يقع عليه عمود اط نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فلان اح واى معلوم في كل كوكب في كل بعد فجميع حى معلوم وايضا حح معلوم فلح في حح معلوم اعنى ر في زح لكن نسبة طر الى زح اعنى نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب معلومة وكذلك نسبة ه ر ضعف طر الى زح معلوم وجميع نسبة حره الى حر معلوم فلح حر مجهولان معلوما النسبة لكنهما معلوما المربع فهما معلومان ولان ادرط معلومان وط قائمة فمثلث ارط معلوم ولان اح حط معلوم فجميع الزوايا معلومة فاحط وهو زاوية التعديل وزاح وهو زاوية الاختلاف الباقية بعد ناط من طاح معلومة وضعف كل واحد من الزاويتين معلوم وهو زاوية كمال الرجوع اما ضعف حرط فبالروية واما ضعف زاح فبالمشرق في الاختلاف عند الرجوع فلو كان فلك التدوير ساكنا

اما في الابعاد الوسطى حيث لا يكون تعديل معتد به فانه لا يحتاج فيه بعد بيان هذا الشكل الا الى علم شئ واحد وهو ان زاوية ذحح ليست هي زاوية ما بين الوقوف ووسط زمان الرجوع الذى هو طرف الليل بل زاوية دونها وذلك



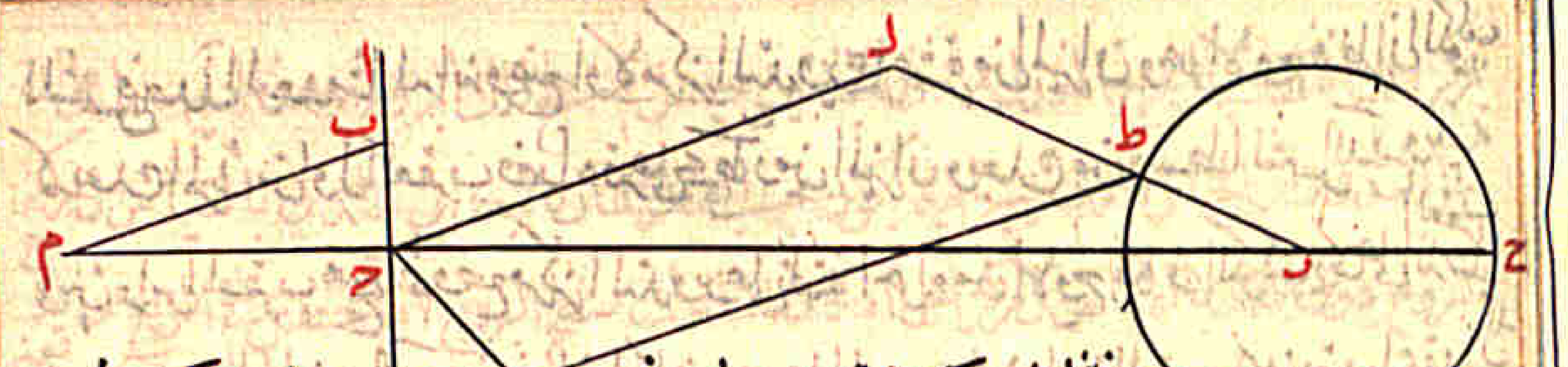
انها انما كانت يكون تلك الزاوية لو كان فلك التدوير لا يتحرك اليه لكن فلك التدوير يتحرك والى ان يقطع الكوكب قوس زح الى المغرب يكون قد سار فلك التدوير على ما يوجبه النسبة بين السيرين الى المشرق وهذه النسبة في كوكب زحل اذا احد على الوسط هو نسبة آ الى كح الولو فيجب ان يكون الكوكب اذا سار قوس زح وهى نسبة س ىى ان يكون مركز التدوير قد سار ر ط فينقص ذلك زاوية ح وهو ى فيبقى ح ك فهنا يكون للوسط واما في سائر الابعاد فان الامر المرئي يخالف فيها الوسط فلا يكون الاختلاف المرئي هو الاختلاف الوسط بالقياس الى اوج التدوير ولا يكون الطول المرئي هو الطول الوسط فان بعد التدوير عن الاوج بالوسط حركة يكون بالمرئي اقل وعند الحضيض بالخلاف فيحتاج هناك الى تعديل للطول وتعديل للاختلاف وتعديل للزاوية التي هي ح بما يجب ان ينقص منها اقل او اكثر من موجب حركة المركز التي هي ب ط حتى اذا حصلت النسبة بين الطول المرئي والاختلاف المرئي وحصلت معدل النقصان من الزيادة كان ما يبقى لك محصلا وهو من الآخر

الى نصف الرجوع الى مناظرة الشمس واذا حصلت ذلك حصلت ضعفه وهو قوس الرجوع المعدل وحصلت زمانه
فنجد بالحساب يخرج لك في زحل اما في البعد الاوسط حيث لا يحتاج الى تعديل سه سـ ك وزاوية ح ه
يوى وحركة المركز بازاء قوس زح ب نط ينقص ذلك من زاوية ح سيبقى ح لح ى والمدة التى يتحرك فيها البدو
ب نط وهو سط يوما على التقريب وضعفها قح واما في البعد الابعد فان زح نخرج سه نه ن وهو معدل
ب نط ويكون زاوية ح مبلغها لحما واذا نقص منها ذلك يبقى ح لط لد ويكون ما نصف الحر الواحد اذا
زال المركز عن الاوج من تفاوت التعديل قريبا من ه ول ويكون نسبة المرئى من الطول الى المرئى من الاختلاف
لسبب تلك النسبة بل نسبة ح نه ل الى كح لب نو والايام لح وعلى ان زوال المركز عن الاوج والحضيض هذا القدر
لا يوجب تعديلا يعتد به بل يكون كالمنطبق بعد واما عند الحضيض فان النسبة يصير اه ك الى كح لح ويكون
التفاوت للتعديل بحسب حر واحده رك ويكون قوس زح سه ى بالى ويكون زاوية ح وسلى وما يحب ان ينقص
ب لب كح ونصف الرجوع المعدل وهو الباقى بعد النقصان ح لط ه والايام سح واما في المشترى في البعد
الاوسط فان زح يكون ند كا لحو زاوية حط ر لب والنقصان ه اك والباقى ى بوح والباقى ى ى زح
والمدة سه يوما ونصف ونسبة السرعة الى السرعة نسبة ا الى ى با لط واما للبعد الابعد فالتعديل للجزء الواحد
ه ه ى والنسبة نسبة ىد ر الى ى يو لط وقوس زح نه ند اوزاوية ح لط له والنقصان المعدل ى م له
والباقى ىد لر والمدة سا يوما ونصف واما عند الحضيض فان التعديل يكون ه ه م والنسبة نسبة ا ه م
الى ى مه سط وقوس زح سح مح والنقصان المعدل ه ك اك والباقى ى ىر ل والمدة ه طح يوما واما
المريخ في البعد الاوسط فالنسبة يكون نسبة ا الى م وقوس زح هو مو مح وزاوية ح هى لو يو نه والنقصان
المعدل بط هح والمدة لو ونصف ويصيب المقدار الذى يقع فيه الرجوع كله ما بين الوقوف من تعديل في
الجهتين ناقص وزايد كما نعلم بعشرين دقيقة واما عند الاوج فالتعديل ه لح ك والنسبة نسبة ه مط م
الى ا د با وقوس زح كـ د بط وزاوية ح سب نط لح والنقصان المعدل بر لح كا والمدة اربعون يوما فاما
عند الحضيض فالتعديل سم والنسبة نسبة اسم الى م ا وقوس زح با نا وزاوية ح كو نط مط والنقصان
المعدل كح سب والمدة اسى وثلثون يوما وربع واما في الزهرة في البعد الاوسط فالنسبة هو نسبة ا
الى لو وقوس زح سـ سـ الد وزاوية ح م لح لد والنقصان ك له نط والمدة عشرون يوما ونصف وثلث
وزيادة ونقصان التعديل خمس دقايق واما عند الاوج فان التعديل ه ك والنسبة نسبة ه ىر م
الى لط ا وقوس زح بد كـ سه وزاوية ح ى الى مو والنقصان المعدل لك ىط ح والمدة كـ ا ونصف
واما عند الحضيض فان التعديل يكون والنسبة نسبة ا بك الى له ا وقوس زح با ىد
والنقصان المعدل كح لد والمدة لح يوما واما العطارد في البعد الاوسط فان النسبة نسبة
الى ح طح والقوس زح ى ر يو سـ وزاوية ح سح لد والمدة احد وعشرون يوما وربع يوم واما عند الاوج

ليس ع

فانما يكون على اوج الحامل بالحقيقة متى كان الطول المعدل بعده من الاوج قريبا من احد عشر جزءا ويكون
الذى يصيب هنا من الاجزاء المستوية با ك فيكون التعديل قريبا من ه سه ك فيكون النسبة نسبة ه ى م
الى ح يا لح وقوس زح لب سه كو وزاوية ح لح مو كه والنقصان المعدل طح با والمدة ى ل واما عند الحضيض
وذلك اذا كان بعد الكوكب مائة وعشرين جزءا عن التثليث والتعديل قريب من دقيقة ونصف والنسبة
نسبة ا الى ح لح وقوس زح وهو قوس الاختلاف المرئى له لا له وزاوية ح هى بط به ى والنقصان المعدل با نط
والمدة احد عشر يوما ونصف ويجب ان يعلم ان الحساب في هذه الاشياء اذا جرى على ان النسبة المطلقة
هى نسبة الطول الى زاوية زاح ووقف الامر على ذلك كان فيه ضرب من التجوز ولم يكن على حسب الواجب وذلك
لان زاوية زاح ليست للاختلاف الوسط بل للاختلاف المعدل وانما يجب ان يطلب نسبة الطول الوسط
الى الاختلاف الوسط حتى يكون النسبة المطلوبة ثم يبتنى عليه التعديل واجود الطرق فيه واسهلها هو هنا
الطريق فان ما سواه يختلف فيه النسب فانه لا اصل محفوظا في النسبة بين الوسط والمعدل حتى ان
استعملنا زاوية ح على انها نصف الرجوع انما هو على التقريب لا التحقيق اذ لا يتشابه المسير في جنبتى خط
ح ح النسبة لكنك تعلم ان المشترى في البعد الاوسط من الحامل يتفق فيهما الوسط المعدل وانما
يختلف في غير ذلك فليفرض المسئلة في المريخ مثلا ونجرى ما حسابه على انه اذا كان على اعظم البعد الحامل
الخارج المركز كانت قوس زح لب سه د ويكون ما يصيبها من الطول الدورى على النسبة المفروضة وهى
للمريخ نسبة ه نط م الى ا د با فيكون حينئذ هذه النسبة نسبة الطول الوسط الى الاختلاف المعدل
وذلك عند ما ينبغى ان يعنى به بل يجب ان نستخرج اولا الاختلاف الوسط من المعدل بان ينقص او يزيد
تعديله فاذا استخرجنا الاختلاف الوسط عدنا فاستخرجنا الطول الوسط على النسبة ثم عمدنا الى
تعديله بعد ذلك ونجد اكثر ما نصف مسيره بين حد الوقوف الى مناظرة الشمس من تفاوت التعديل في
البعد الاعظم ح مه لا يختلف بالزيادة والنقصان عليه بما يعتد به ويعدل الاختلاف عند اوج الحامل
زايدا لا محالة من بعد على الاختلاف ونعلم انه بعينه يجب ان ينقص من الطول اذا تذكرت ما سلف لنا
من الاصول والذى كان نخرج هو الاختلاف المعدل فيجب ان ينقص هذا القدر منه حتى يعود الى الوسط
فيكون نح لح نط ونصيبه من الطول على النسبة التى لا يتغير كح نا بل كا نا تقريبا فيكون هو الطول
المعدل وفى جانب الحضيض يعمل بالضد ثم عمل جداول الوقوفات وقد اراد فيها ان يسهل الوقوف على حد
الوقوف ومركز التدوير على غير النقط الثلث فرسم جدولا فيه ثلثون سطرا طولا واثنا عشر صفا عرضا
فالصفان الاولان فيهما الوسط المسير الوسط المتقاربة نسبة ستة الجدول الاول منهما يبتدى من ست
درجات وينتهى الى قف والاخر يبتدى من ثلثمائة وستين درجة وينتهى الى قفد حتى يكون بعكسه
والصفوف العشر الباقية لكل كوكب منها صفان نصف لبعد حد الوقوف الاول عن اوج التدوير اذا كان مركز

فلك التدوير عن النقطة المفروضة في الجدولين في الطول وصف لمثل ذلك الوقوف الثاني وحساب في ذلك هو
استعمال نسبة التفاضيل الموضوعة في الجدول الثامن من جداول التعديل واذا كان الكوكب عند كون
على خط ح حكمنا انه على حال طرف الميل فبين انه عند كونه على حد الوقوف في مثل نقطة ت مثلا يكون مركز
التدوير زايلا عن محاذاة نقطة آ فيكون ما وضعناه من حساب حد الوقوف عند البعدين المتقابلين
من الحامل هو حساب لما يكون عند كون مركز التدوير زايلا عن الحدين وان كان ذلك في كوكبي زحل
والمشتري عن معادل حقيقة كونه على البعدين بعينهما مقادره بعينه فليقرب الحساب في كوكبي زحل
والمشتري على ما كان حسبنا فيما سلف وهو قال لا ذلك كثير فرق بين نحو الرجوع والاستقراره واما في
المريخ فابعده فان ذلك يختلف بما يعتد به لكثرة فقد يمكن ان يعمل على حد الوقوف والكوكب على احد
البعدين بان يوجد ما علم للزوال الذي حسبناه ثم يستخرج على سبيل حساب التفاضل وطلب الرابع
حساب بعد حد الوقوف والمركز على البعدين بان يكون نسبة التفاوت بين الموضع الذي عليه فلك التدوير
وبين كونه على الاوج في طول الخطين الخارجين من مركز الابصار الى مثل ذلك التفاوت بين الاوجي والوسطي
كنسبة التفاوت بين التعديل والاوجي والموضع الذي فيه المركز الى التفاوت بين التعديل الاوجي
والوسطي حتى يكون نسبة تفاوت التعديلين كتفاوت البعدين وقد كان الحساب جرى للمريخ ومركز
التدوير على بعد من الاوج فكان حد الوقوف بعد من حضيض التدوير البعدي وكذلك علم نظره في الاوسط
والاقرب فاستخرج من ذلك تفاوت التعديل لكون المركز على حدي الاوج والحضيض من الحامل نفسهما
وعلى ذلك حسب لكل كوكب ويمكن بذلك الطريق ان نعلم ما يصيب كل بعد فرضناه مركز التدوير على
البعدين المتقاطرين فلما فرغ من الجداول استعمل بحساب الابعاد العظمى لكوكبي الزهرة وعطارد
اذا كان مركز التدوير معلوم البعد الحقيقي في الطول فان كانت الزهرة معلومة البعد عن الاوج
الذي كان للزهرة في الثور كه وكان عطارد معلوم البعد عن الاوج الاول الذي كان على عشرة
من الميزان فحسب امر الزهرة بشكلين يشتركان في ان الكوكب في راس الحمل ويختلفان بان الخط المماس في الاول
منهما واقع في جهة مركز البروج وفي الثاني واقع بخلافه فاما الشكل الاول فليكن ا ب ح د ه القطر المار
بالاوج والحضيض وليكن الاوج ا و ت مركز المعدل و ح مركز الحامل و ى للبصر ونخرج نصف قطر ح ر و على
زوايا ح ى ت ر ط وليكن الكوكب في هذا الشكل مغربيا وعلى الخط المماس عند ط ولنصل ى ط و من ح
على ى ط عمود ح ك وعلى ى ط عمود ح ل ومن ب على ى ح عمود د ب م فلان زاوية ا ى ط معلوم لانا نفرض الكوكب
معلوم الوضع و ك قايمة وخط ح ى معلوم فمثلث ح ى ك معلوم ولان ى ك معلوم ومتوازي الاضلاع
ط ل ح ك قايم الزوايا فل ط موازي ح ك معلوم فموازيه ل ط معلوم سيبقى ى ك معلوما ويوتر ح ت
معلوم فمثلث ح ل د معلوم صار احد د معلوم فمثلث ح م ت القايم الزاوية المعلوم الضلع معلوم



فمثلث د م ى عن قريب معلوم فجميع زاوية ه ب ر معلومة
فباقيه ا ب ر وهي زاوية المسير المستوي معلوم وهو مساوية لوسط الشمس مما يوتره ز ط من فلك
البروج وهو التفاوت بين المعلومين معلوم ونخرج لراس الحمل ه ن د ويعدل الشمس فيعرف
ما بينهما واس يمكنك ان تحسب لغيره واما الشكل المبين لذلك والخط المماس يقع الى خلاف
جهة المركز البصر فليكن ط واقعا الى الجهة ا ولنصل ز ط ونخرج عمود ح ك و ب م و ح ك يقع ههنا
في الجانب الاخر فمثلث ح ى ك نعلم و ح ى اعني ه ط بل جملة د ل معلوم و ز ح معلوم و ل قايمة فل ح معلوم
وايضا مثلث ط ح م معلوم لضلعه وللقايمة ولمقاطعة ح معلوم فد م كله و ب م معلوم فمو ب ر معلوما
الزوايا معلومة وزوايا احد الخارجة من مثلث ب ح م معلوم وزاوية ر معلومة فزاوية ر ت ح معلومة
فزاوية ا ت د وهو للمسير المستوي معلوم وايضا جميع ط ى معلوم من قسميه و ط ر معلوم و ط قايمة فمثلث
ط ى ر معلوم مما يوتره زاوية ط ى ر معلوم وهو ابعد البعد المرئي ويعدل الشمس فيعرف ما بينهما واما الكوكب
عطارد فانه لما كان كثيرا ما يخفى فلا يظهر اذا كان على ابعد بعده من الشمس ادما دل ان يكون في
موضع مثل ذلك فوضع عطارد في بعد صباحي في اول العقرب او مسائي في اول الثور ولما كان يمكن
في كوكب الزهرة ان يتوصل من معرفة منزلة المعدل الى معرفة الوسط اعني موضع مركز تدويره ولم يكن يمكن
ذلك في كوكب عطارد لحركة فلكه الخارج بل كان الامر بالعكس فانه انما يتوصل من وسطه الى المعدل له
فكان بسبب ذلك لا يمكن ان يعرض الكوكب مثلا عند اول العقرب او الثور ثم يعلم وسطه بوسط
الشمس ويعدل البعد فلما لم يكن هذا احتال لمعرفة ذلك وجها آخر وهو انه جعل المعلوم اولا موضع مركز
التدوير على بعد مفروض من الاوج او الحضيض يقع لعطارد قريبا من مبدا البروج المذكور وفرض
معرفة الوسط فصل التعديل بما راى ان يقدم او يتاخر عن موضع المركز ببعد مفروض من الموضع الاول
بحسب ما يقتضيه الزيادة في التعديل او النقصان تقدما او تاخرا من الموضع الاول بحصر فيه الدرجة
المفروضة بين الموضعين اذا عدلا ويصار الى ذلك بالحدس والامتحان فيعرف بينهما تفاوت التعديل
الاعظم ويعرف تفاوت الدرج فيستخرج من ذلك ان لذلك المقدار من تفاوت الدرج يقع مقدار
معلوم من تفاوت بين التعديلين الاعظم ثم عرف ان اقرب البعدين من الدرجة المفروضة
كم بينهما وبين الدرجة فعرف ان ذلك المقدار كم يوجب من التفاوت في التعديل الاعظم بحسب الاعتبار
بين الحاسي الاول فكان ذلك غاية البعد من وسط الشمس ظهر في وسطها فعدل لوسطها فعدل لوسط

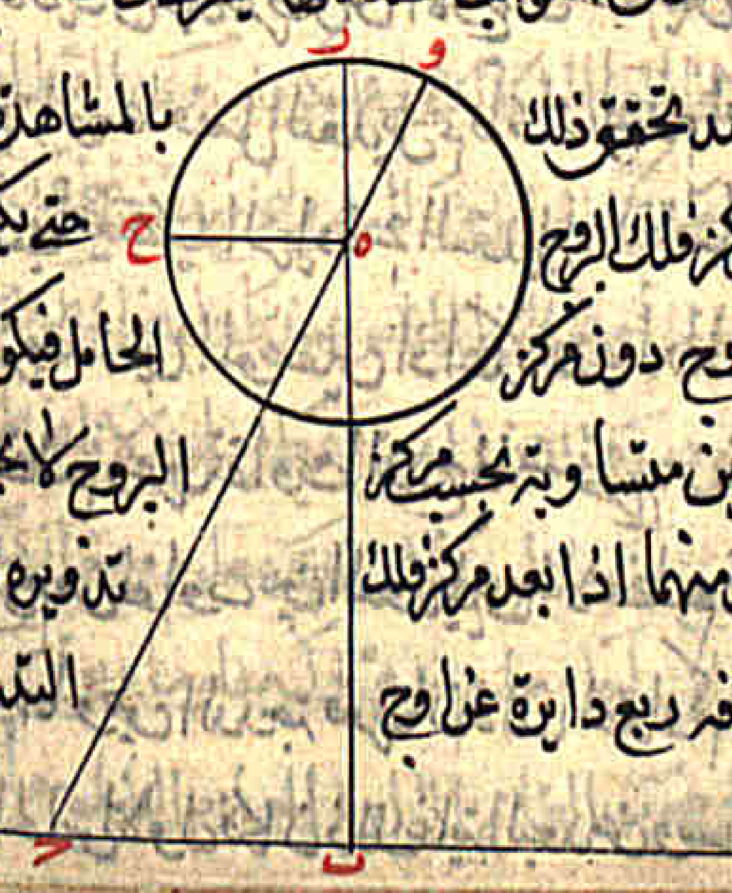
الشمس فيعدل البعد مثلا لرانه وضع اولا مركز التدوير على عشرة من الميزان وهو الاوج فنظر الى الكوكب
كم بعده المرئى من اول العقرب فصادفه على كط ر من الميزان وبعده من وسط الشمس الذى وبينه
وبين راس العقرب هيج ثم وضع مركز التدوير على ثلثة اجزاء من الاوج فكان الكوكب يرى على انه من العقرب
وبعده وسط الشمس الذى فعرف انه لو كان يرى على الدرجة الاولى من العقرب لكان تعديله بعد ذلك الى
فاذا عدل الشمس عرف التقديم فعل مثل ذلك و الكوكب عند الثور واما بيان ذلك



بالاشكال فالشكل الاول مبنى على ان مركز تدويره فى اوج
الحامل بالحقيقة وهو عاشر الميزان و ب مركز المعدل و ح مركز البروج
حتى يقع ب و ح معا فى خط واحد ويكون التدوير على ا والخط المماس على ح فلان
اح و اح معلوم والزاوية قائمة فحا معلوم والزاوية اعنى احح معلومة وخرجت الدب ثم وضعنا بلاعن الاوج
باجزاء محدودة مثلا ثلثة اجزاء حتى يقع ب ا فى خلاف جهة ح ولنصل ب ه د و ح ه ونعلم عليه فذلك تدوير
ونصل ه ح فلما كانت زاوية ا ب ه معلومة فيمكن ان نعلم بها ج التى للتعديل على الاصول الماضية فى
حساب التعديل وان يصير من ذلك خط ح ه معلوما ثم يصير ه ح معلوما وزاوية



ه ح ح معلومة وخرجت كا وليقع على بعد محدود من الحضيض الاول ولنصل ح ح
صاحبا فلان زاوية ح ه يصير معلومة ونعلم بما تقدم ح ه و ه ح معلوم فنعلم مثلث
ه ح ح وزاوية ه ح ح فاذا كان الوسط بعده من الحضيض الاول وهو عاشر الحمل
تسعة وثلثين جزءا والشمس بالوسط فى الثور تسعة عشر درجة وبالمقوم يط كح يكون زاوية ح ح ه ترك ويكون
عطارد على بر به من الحمل وبعدها الحقيقى من الشمس كب لح واذا كان بعد الوسط مب حتى يكون الشمس بالوسط
لب من الثور وبالمقوم على كا منه فيخرج زاوية ه ح ح لح مه وعلى هذا الوجه حسب للكوكب على راس برج آخر
ووضع جداول اثنى عشر يشتمل على صفوف خمسة الاول فيه اسم مبادى البروج والثانى لصباحى الزهرة و
الثالث لمسائيها والرابع والخامس كذلك لعطارد هذه الكواكب الخمسة كلها تشترك فى ان الفلك



الحامل لمركز تدويرها مايل عن فلك البروج فان الرصد تحقق ذلك بالمشاهدة لكن
ميلها ليس على مركز نفسه ولا على مركز آخر بل على مركز فلك البروج حتى يكون قطر
الخط المتوهم مارا بموضع التقاطع يمر على مركز البروج دون مركز الحامل فيكون
للبروج ووتر الحامل ويكون زوايا الميل فى الجانبين متساوية بحسب مركز البروج لا بحسب مركز
الحامل وانما علم ان الصورة كذلك لان كل واحد منهما اذا بعد مركز فلك تدويره عن
النهاية الشمالية ربع دائرة وكان بعده فى اختلافه ربع دائرة عن اوج التدوير
معدل لرائى فى سطح فلك البروج لان القطر المار

بمركز فلك التدوير الى ربع المعدل منه فى الجانبين يحصل فى سطح فلك البروج وهذا ايضا يدل على ان
ميل التدوير عن الحامل الذى يسير اليه يكون بحسب القطر المار بالبعدين اللذين بالقياس الى مركز
البروج دون الذى بالقياس الى مركز آخر اذ كان انما يوالى سطح البروج اذا يحصل فى الربع عن الاوج
المعدل وهذا الميل هو ان كل الخمسة مشتركة فى ان سطح فلك التدوير الذى يحدث دائرة من الكبار الواقعة
فى كرته على اوجه وحضيضه مايل ايضا عن سطح الفلك الخارج المركز ولو كان منطبقا عليه لكان الكوكب
اذا كان فى هذا السطح يرى دايما فى سطح الفلك الخارج المركز وليس كذلك بل قد يكون اذا كان على
الحضيض من التدوير كان له عرض واذا كان على الاوج كان له عرض آخر وان كان مركز فلك التدوير على نقطة
واحدة مثلا عند الاوج من الحامل والحضيض مثلا او نقطة اخرى والنهايات الشمالية للثلثة
العلوية اما الزحل والمشترى ففى اول برج الميزان وفى آخر السرطان فكان مطابقا وجه ورصدت
الكواكب الثلثة العلوية فكانت اذا احصلت بالوسط على اوج الحامل يرى شمالية فعلم اوجاتها شمالية
واما فى افلاك تدويرها فانها رؤيت بالرصد اذا كانت شمالية وكانت على اوج التدوير كانت اقل عرضا
واذا كانت عند الحضيض كانت اكثر عرضا فعلم ان القطر المار بالاوج والحضيض بصفة الاعلى يكون مايلا
من سطح الفلك الحامل الى الجنوب وبصفة الاسفل الى الشمال فكانت فى جهة الجنوب على عكس هذا
فكانت يرى عند الحضيض اكثر عرضا الى الجنوب وعند الاوج اقل عرضا فكان مثل حضيضه ابدا عن
سطح الحامل الى الجهة التى هو فيها من الحامل فان غاية هذا الاختلاف عند النهايتين الشمالية والجنوبية
فانه اذا كان مركز تدويرها على نهاية شمالية فى غاية زيادة عرض الحضيض الى الشمال وغاية ميل الاوج
الى الجنوب وبعكس هذا عند النهاية الجنوبية ثم اذا فارقها النهاية روى كل واحد من الامرين ينقص
فيراجع فيزداد عرض الاوج الى تلك الجهة وينقص عرض الحضيض حتى اذا بلغ العقدة يكون انطبق القطر
على سطح فلك البروج فكما يفارق العقدة يظهر العرضان فياخذ الذى من جانب الخلاف ذلك الجانب
لذلك حتى يبلغ النهاية الاخرى فيبلغ الامر غايته ثم ياخذ فينطبق عند الاخرى عرف هذا بارصاد مسائية
للكوكب وهو على اوج التدوير والاخرى وهو على حضيض التدوير ومركز التدوير ينتقل من النهاية الى العقدة
او من العقدة الى النهاية واما القطر المقاطع لهذا القطر على قوايم وهو الذى يحد غاية التعديل فانه
يكون دايما موازيا الفلك البروج عرف ذلك بان رصد الكوكب على طرفه الشرقى وعلى طرفه الغربى ومركز التدوير
على نقطة واحدة فكان البعد يكون دايما واحدا بعينه فعلم ان هذا القطر يكون دايما موازيا لسطح
فلك البروج فانه ينطبق عليه عند العقدة لان مركز التدوير متى حصل فى العقدة يرى الكوكب فى سطح
البروج فى طرفى هذا القطر كان وهذا الانطباق مما يؤدى اليه تلك الموازاة واما الزهرة وعطارد فرصد
من امرهما ان مركز التدوير اذا حصل على اوج الحامل وحضيضه وكان الكوكب عند اوج التدوير او حضيضه

العقدة

لم يكن له ميل عن سطح الحامل بل لا عرض في الحالين واحد لان الميل ميل الحامل فقط اما الزهرة فشمالي
ابدا واما لعطارد فجنوبي ابدا وذلك لامر يعلم بعد وفي الحالين بعدا روا واحد واما اذا كان مركز
التدوير عند العقدتين اختلف عرض الحضيض والاوج جدا فيكون ابتداء ميل هذا القطر عند الاوج و
الحضيض من الحامل وههنا غاية عند العقدتين فانه رصدا الكوكب في الحضيض والاوج وهو مركز التدوير
على العقدة فكان يفارق ما يوجبه الطرفان في العرض بالغا غاية حتى اذا فارق العقدة احد
يراجع لكن الذي للزهرة من ذلك بخلاف الذي لعطارد فان الزهرة اذا فارقت مركز تدويرها حضيض
المايل احد يميل حضيض التدوير الى الشمال واذا كان الكوكب عليه يرى اميل الى الشمال عن سطح الحامل
اذا وافت العقدة كانت بلغت النهاية في العرض الشمالي ويكون الاوج ميله الى الجنوب بحسب المقابلة واما
النقطة المقابلة للحضيض فالامر بالعكس واما الامر في عطارد فكل ما للزهرة بالقياس الى الحضيض فهو
لعطارد بالقياس الى الاوج من الخارج وكلما اوجب لاوج التدوير الزهرة ميلا الى الشمال فهو يوجب
تدوير عطارد ميلا الى الجنوب فهذا هو علم احد القطرين وهو المار بالبعد الصباحي والمسائي منهما فقد
روي ان الكوكب اذا كان على نقطتي طرفه ومركز التدوير على اوج الحامل وحضيضه يكون ذلك القطر قد مال
عن سطح الحامل ميلا لا اميل فوقه حتى انه بعد ذلك يتراجع لكن الامر في الزهرة وعطارد مختلف اما الزهرة
فلان البعد الصباحي اذا كان على التدوير على اوج الحامل يكون تعد ما لا عن سطح الحامل الى الجنوب اشد
ميل والبعد المسائي الى الشمال اشد ميل و اما عطارد فيكون الميلان عنه بالضد واذا كان التدوير
على حضيض الحامل كان الصباحي من الزهرة اشد ميلا الى الشمال والمسائي الى الجنوب وفي عطارد
بالضد وقد علم جميع هذا بان رصدا الكوكب مرارا متوالية على اطراف هذه الاقطار ومركز التدوير في
المواضع المذكورة فظهرت هذه الاحوال وكل واحد من هذين الميلين اذا بلغ الغاية عند اوج الحامل
وحضيضه احدية راجع فيقرب الطرف المتباعد من القطر ويبعد المتقارب حتى يحصل في سطح المايل فاذا
صار سطح المايل في فلك البروج كان هناك غاية اختلاف طرفي القطر الاول في ميلهما فاذا زال الاختلاف
عن طرفي قطر فانطبق على سطح الحامل يكون بلغ القطر الاخر غاية الاختلاف ثم اذا انطبق الاخر مال الاول
غاية الميل وبلغ غاية الاختلاف وحركة هذا القطر الثاني عن سطح المايل يسمى التواء وانحرافا وحركة
القطر الاول يسمى صعودا وهبوطا والعجب في ان هذه الارباع التي يختلف بحسبها الميول المذكورة ليست
متساوية في التحقيق بل بحسب القياس الى فلك البروج على ما علمت ومع ذلك فان النسبة في الميول واحدة
لا يختلف فيها اذ كل ميل يبتدى من ربع بحسب القياس الى فلك البروج وينتهي غايته عند ربع ويتراجع عند
ربع ثم قد يجد للزهرة وعطارد شيء غير موجود للكواكب الثلثة العلوية فان مركز فلك التدوير للزهرة لم يوجد
البتة الا عند العقدة او شماليا ومركز فلك التدوير لعطارد لم يوجد البتة الا عند العقدة او جنوبيا

ويصدهذا سهل بعرفة التعديل وميل الاقطار المذكورة فواجب ضرورة ان يكون سطح الفلك الخارج
من كل واحد منهما يتحرك من الجنوب الى الشمال ومن الشمال الى الجنوب فياخذ من نهاية ميله الشمالي يميل
الى الجنوب حتى ينطبق سطحه على سطح فلك البروج ثم يفارقه الى الجنوب حتى ينتهي ميله ثم يعود فانه اذا كان منطبقا
يكون اتفق ان كان مركز فلك التدوير قطع ربع المعدل من الاوج والحضيض وانطبق القطر المار بالبعد
المسائي والصباحي على سطح فلك البروج ويبلغ العقدة مع بلوغ النصف الاخر عن الحامل الذي كان في خلاف
الجهة التي هما فيه وانطباقه بفلك البروج ثم انه مركز فلك التدوير كان يريد ان يغيب الى النصف الاخر من دائرة
الحامل بعد الانطباق فيحصل ذلك النصف في هذا الجانب ويغيب النصف الذي كان عليه فلك التدوير الى
الجانب الاخر ففي مركز التدوير دايما في جانب واحد وفي العقدة لكن الامر في الزهرة بخلاف ما في عطارد
فان فلك تدوير عطارد يكون على النصف الجنوبي حين ياخذ ذلك النصف الى الشمال فكما ينطبق على سطح
البروج يكون بلغ مركز التدوير العقدة فلا يفارق العقدة ويكون النصف الشمالي حصل جنوبيا ففيه مركز
تدوير عطارد في جانب الجنوب واما الزهرة فهذا المعنى لها من جهة الشمال واما قطر التدوير الذي للكوكب
التحير بالبعدين المختلفين كانه اذا انطبق على سطح الحامل ابتدأت يتحرك على دواير صغار كالموضوعة عند
طرفيها يكون معادلة لمبلغ الميل الذي لطرفي القطر في العرض ويكون سطوح فلك الدواير قايمة على سطح
الحامل الخارج المركز منصفة بها ومركزه عليها يتحرك عليها على الاستواء وعلى تلازم المسير في الطول كانه
يعود معها السطح القاطع لفلك التدوير الذي هو ياخذ في ربع منها الى ناحية الشمال ميلا ثم في الربع الاخر
ياخذ يعود الى مطابقة سطح الخارج الحامل ثم في الربع الاخر ياخذ نحو الجنوب في الربع الرابع فياخذ
الى المطابقة وانت تعرف ان هذه المطابقة يختلف في الكوكب فابتداؤها في الثلثة من عند العقدة
وابتداؤها في الاثنين في الجانبين فينقسم ارباعا ربع باقل الى الشمال ميلا وربع باقل عنه الى المطابقة
وربع باقل عنها الى الجنوب وربع باقل عن الجنوب الى المطابقة واما ادوارها بحسب الحركة المستوية فلا
ان يكون بالقياس الى المركز الذي لها بل بالقياس الى مركز اخرى خارج كما قد كان في الطول ولو استوت
حركتها بالقياس الى مركز هذه الدايرة وذلك لانا نعلم ان هذا القطر اذ اقطع ربعا من هذه الدايرة
الصغيرة فقد حصل اما على المطابقة واما على غاية البعد وقد علم ان هذه المطابقة وهذه الغاية
من البعد يقع ومركز التدوير قطع ارباعا معدله من فلك البروج وذلك في ازمنة مختلفة فيجب ان يكون
قطع القطر ايضا لارباع الدايرة الصغيرة في ازمنة غير متساوية فاذن ليست حركتها بحسب مركز تلك الدايرة
بل بحسب مركز اخرى قياسه من مركزه قياس مركز المعدل لمركز الخارج الحامل واما مقادير ميل وانحراف
انحراف وهو متى من دواير كبار تخرج من قطب دايرة البروج وتقوم على دايرتها وتمر على دايرتها بالكوكب
فيقرب من الميل وفي دايرة البروج فانها في كوكبي الزهرة وعطارد قد يسهل السبيل الى الوقوف عليها اذ كان

كل ميل من ميولها الثلثة ينفرد عن الاخر وذلك لان الكوكب اذا كان على القطر المار بالبعدين المختلفين
من الخارج الحامل لم يكن له ميل بحسب التدوير بان يكون له ميل الخارج فقط واذا كان على ذلك القطر عند
العقدة لم يكن له البتة ميل من جهة الخارج بل من جهة التدوير واذا كان على القطر الاخر ومركز التدوير
على الاوج حدث عرض خلاف عرض الحامل واقرب التقارب بينه وبينه في الزيادة والنقصان لكن رصد
هذين الكوكبين وهما على القطر المار بالبعدين المختلفين بالحقيقة طلبا لافراد ميل الخارج المركز وحده
لما يتعذر لتعذر وقوع النظر عليهما حينئذ والسبب فيه كونهما في طلب درجة الشمس فاذا كان ذلك مما
يتعذر فمحال ان يرصدا بقرب ذينك الموضعين وعلى اقرب ما يمكن وبحيث لا يمكن بينه وبين الذي لا يمكن
رصده كثير فرق يعتد به ويظهر للحس ولما رصدا على طرفي هذا القطر ومركز التدوير على اوج الحامل او
حضيضه فوجدت الزهرة ولها ميل شمالي ابدا قريبا من سدس جزء ووجد عطارد وله ميل في الجنوب
ابدا قريبا من نصف وربع جزء وهذا ميل فلكيهما الخارجين واما مسيرهما في ابعادهما العظمى من الشمس فانهما
جميعا يريان في حال كونهما على غاية الميل اميل الى الشمال او الى الجنوب من البعد الاعظم المقابل لما هما عليه
بخمسة اجزاء تقريبا على الامر الوسط وذلك لان الزهرة رصدت على طرفي هذا القطر ومركز التدوير في
اوج الحامل فكانت المخالفة المذكورة اقل من خمسة اجزاء ورصدت وهو على الحضيض من الحامل فكانت
المخالفة اكثر من خمسة اجزاء وهذه الاختلاف بسبب القرب والبعد والتفاوت في كليهما بحيث لا يعتد
فاقر الامر على ان الوسط من الخلاف هو خمسة اجزاء ليكون نصفه وهو هذا الميل الوسط جزان ونصف فان
المرصود على الوسط واما عطارد فقد وقع في رصده اقل واكثر من خمسة اجزاء بنصف جزء ولذلك السبب الا ان
الخلاف في الزهرة كان لما يعتد به لبعدها ولعطارد لما يعتد به لقربه واما الكواكب الثلثة الباقية فليس
يسهل فيها ادراك ميل ميل بانفراده بالرصد بل يعرف من طريق الهندسة فليتوهم سطح دائرة العرض قد قطع
كرة التدوير مارا بمركز فلك التدوير وهو على اوج الحامل مرة وعلى حضيض الحامل مرة اخرى فقطع ايضا
سطح الحامل فحدث فصل مشترك هو خط ه ز ك اوج حضيضه وه اوجه وقطع ايضا سطح البروج والفصل
المشترك خط اب وليكن ه مركز البروج وليكن قطر التدوير على غاية الميل واوجه المتحرك مرة ك اذا كان على ح
ومرة س اذا كان على ى لانه اذا دار لا محة حوله فصار الى الجانب الاخر صار ك حيث علما عليه س فكان المريخ
رصد وهو على مثل نقطة ك في حال طرف الميل فكان عرضه د السمع في حال طرف الميل فكان عرضه ك في الشمال واما
على مثل نقطة س في حال الميل كان عرضه سبعة اجزاء في الجنوب فيكون زاوية اه ى وزاويته س معلومتين
ومختلفي المقدار اذ ليس خطا ح ه م متصلين على الاستقامة ولا خطا ك ه س فيسهل الان معرفة زاويتي ح
ا ه ح التي لميل الحامل وقد كان اتضح في باب التعديل للمريخ ان القوس الواحدة من فلك التدوير عند الاوج
من الحامل والحضيض من الحامل زاويتين مختلفتين عند البصر نسبتهما النسبة خمسة الى تسعة ولا خلاف بين ما بين

بعرف

فكان

التعديل طولا وبين ما يوجب ذلك عرضا فيكون نسبة زاوية ح ه ك الى زاوية ى ه س كنسبة خمسة الى تسعة
فزاويتا ا ه ك ى ه س معلومتان ونسبتهما معلومة وا ه ح بعد المتقاطعان متساويتان ونسبة زاويتي ح ك
ى ه س معلومة فاذا كان نسبة الجملتين ومقدارهما معلومتان ونسبة الباقي بعد حذف المتساويين معلوم وان
كانا مجهولين فسهل حينئذ علم مقدار الباقي وانت تعلم ان نسبة ح ه ك الى ى ه س كانت نسبة معلومة وزاويتا
ا ه ك ز ه س معلومتان فاذا نقصنا زاويتي ا ه ح ب ه ى المعلومتين نسبة المساواة وبقيت زاويتا ح ه ك ى ه س



المعلومتي النسبة علم كل واحد منهما
بالمقدار وعلم ما بعد ذلك
ما يبقى على المحيط بمقداره وكان
مثل محيط بنسبته وما بقى هو كل واحد من زاويا ح ه ك ى ه س اللتان يحصان الميل الذي للتدوير عن
الحامل فيكون زاوية ح ه ك ثلثة اجزاء وثلث و ى ه س ستة اجزاء ويكون زاوية ا ه ح وزاوية ه ك كل واحد
منهما جزءا واحدا ويلزم من ذلك ان قوس ط ك وهو قوس يوتر زاوية الميل من التدوير جزئين وربع جزء اما في
زحل والمشتري فلم يكن الزاويتان المرصودتان تختلفان بما يعتد به في اوج الحامل وحضيضه بل يكون الاختلاف
المحسوس حيث يعرض للتدوير فان الغرض الذي يكون في المسيرات المضافة للظهور والاستتار عندما يكون
الكوكب في قرب الاوج والتدوير اما في زحل فجزئين بالتقريب واما في المشتري فجزء واحد واما في احوال طرف
الميل عندما يكون الكوكب في قرب الحضيض فلزحل الى ثلثة اجزاء وللمشتري الى جزئين ونسبة ما يوتره قوسان
متساويتان يتصل باوج التدوير والاخرى يتصل باوج التدوير والاخرى يتصل بحضيض التدوير ومركز التدوير
عند الاوج معلومة وتلك اما لزحل فنسبة ح الى لد واما المشتري فنسبة كط الى مح واذا عرف ذلك فقد عرف
نسبة زاوية ز ه ح الى زاوية ز ه ك وجملة زاوية ح ه ك معلومة اذا كانت يوتر فضل ما بين المسيرين في العرض
الذي احدهما عند الحضيض من التدوير والاخر عند الاوج وزاوية ا ه ح هي التي كانت عند الحضيض هو مقدار العرض
الحضيضي فيكون ك ه ح هي فصل العرض الاوجي على الحضيضي اذ كانت زاوية ا ه ح لرصد الكوكب عند الحضيض معلوم وفصل
عرض الاوج عليها معلوما صارت زاوية ح ه ك باسرها معلوما فنعلم من قسمة زاوية ح ه ك على النسبتين علم
ان مقدار زاوية ز ه ح كم هي فنخرج في زحل ا كو وفي المشتري ه الد ويبقى زاوية ا ه ح الباقية وهي زاوية ميل الحامل
معلومة والمبلغ ما يبقى بعد حذف المعلومين فمن هذه الوجوه علمنا مقادير الميول الكلية فاما المقادير الجزئية
فقد علمت من وجوه يذكره ثم الحسب لها جداول واودعت عروض الخمسة المتحيرة في كل جدول منها من السطور مثل
في جداول الاختلاف وصفوف خمسة فالصفان الاولان للاعداد على ما علمت واما الصفوف الثلثة بعدهما فانا
كان للزهرة وعطارد ففيها العروض عن فلك البروج التي يوجبها جزء جزء من فلك التدوير في الميول العظمى
انفسها على ان الكوكبين يقربان العقدتين حتى فيه مثل واحد واما الثلث الاخر فكذلك وهي بقرب النهايات
الشمالية مع ما فيه من ميل الحامل اذا وجب زيادته والصفوف الرابع في الثلثة المعلومة لنظاير تلك الابعاد

معاة

من النهايات الجنوبية مُعاقبة من ميل الحامل اذ اوجب زيادته وحسن حساب ذلك اما في عطارد والزهرة
فعلى قانون هذا الشكل ليكن اح الفصل المشترك من سطح البروج وسطح العرض القايم عليه وليكن نقطة ب
مركز التدوير هناك وخط ه ب ى الفصل المشترك بين سطح العروض وسطح التدوير المنقرب لمدار الكوكب
عليه و ه الحضيض و ى الاوج ويكون عليه دايرة ز ى ح ه تلك الدايرة في كرة التدوير ولا يجوز على نقطة ح
وان كان في السطح برى مختارا عليه بل يكون ح في الجانب الآخر من السطح الذى لدايرة التدوير وليكن
ه ط خمسة واربعين جزءا من ه الحضيض والكوكب على ط وليكن ز ب ح هو القطر المقاطع للقطر الاول على
قوايم فيكون منطبقا على سطح البروج وليكن ك ل عمودا على ه ى في سطح هذه الدايرة موازيا لخط ب ح القايم
عليه فيكون موازيا للسطح فلك البروج لا محة ولنصل ط ب وليكن مطلوبنا زاوية ا ب ط لنعلمها من علمنا
بزاوية ا ه ى المفروضة معلومة ومن خطى ا ب ب ه المعلومى النسبة فنخرج من نقطة ط
ه ب ى ونخرج من ك و هو في سطح دايرة العرض وعلى الفصل المشترك من تلك الدايرة
عمود ك ل على ا ب ح ا الذى هو الفصل المشترك من سطحى العرض والبروج فيكون عمودا
البروج ونخرج من ط على سطح البروج عمود ط م حتى لا يكون نقطة م د ا
في دايرة التدوير مثل ما يراه بل في سطح البروج ونصل م ل ا م ل ط
فنعلم مثلث ط ب ك من معرفتك خط ب ط وزاويتى ك القايمة و ب المعلومة
بسبب قوس ه ط ويظهر لك ان ساقى ط ك ك ب متساويان لان
زاوية ب توتر نصف ربع الدايرة فهى نصف قايمة ونعلم مثلث ب ك ل من



عمودا على خط
وفلك التدوير
على سطح

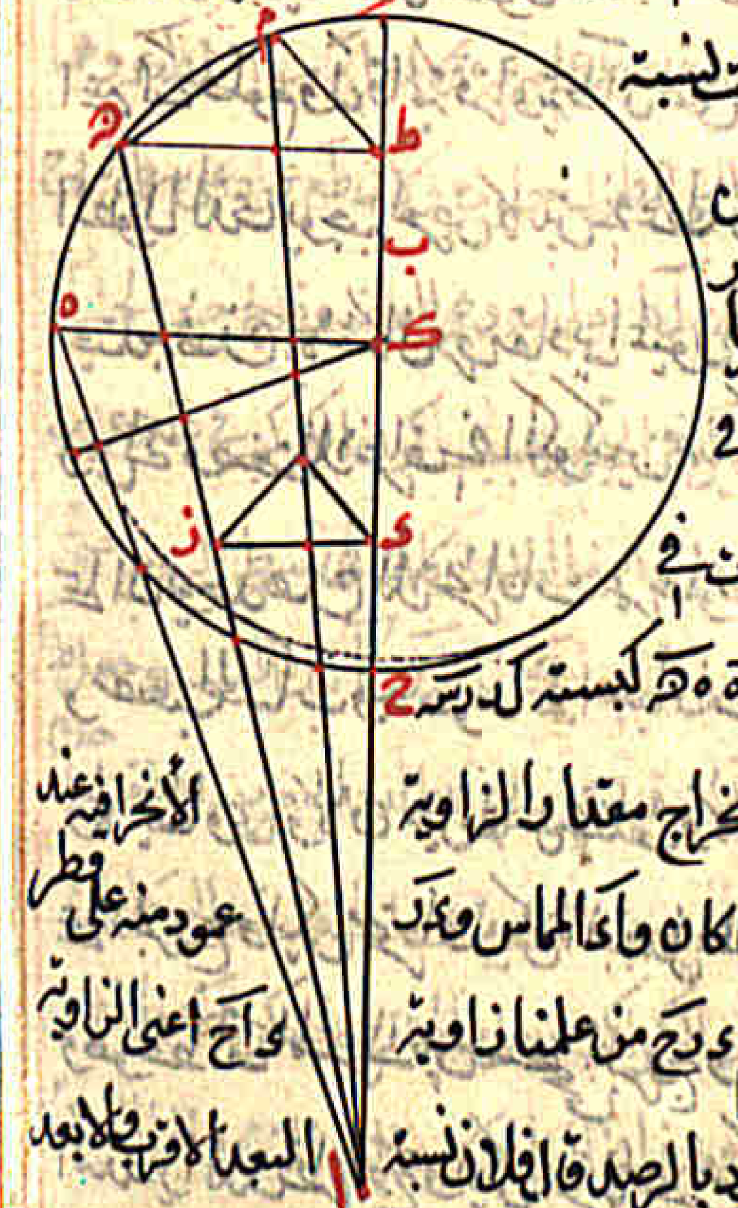
معرفتك خط ب ك وزاويتى ل و ب فان زاوية ا ب ه فرضت معلومة وذلك ميل الحضيض فنعرف ب ك فنعرف ا ل
الباقى من ا ب المعلوم سفد بر ب ط الذى هو نصف قطر التدوير وقد علم بغيره ولان ل م موازى ل ط ك وهما
عمودان على سطح واحد فهو معلوم فمثلث ا ل م معلوم وزاوية م ا ل التى للطول معلومة ولان ط م عمود على سطح البروج
فزاوية ا م ط قايمة و ا م معلوم و ط م المساوى ل ك ل معلوم فزاوية م ا ط معلومة وهى للعرض وقد خرجت بالحساب
للزهرة ب ا ح ثم اراد ان يبحث فيعرف التفاوت الذى يقع للتعديل في الطول بسبب كون الكوكب في غاية عرض
التدوير وبين كونه في سطح البروج على ما اجرى عليه الحساب حل فرض دايرة التدوير كانها في سطح البروج حتى
يكون زاوية ط ا ل زاوية التعديل في الطول بهذا الشكل بان جعل نسب ب ك الى ط ل كا تلك النسب وجعل ط ا
ثم استخرج كذلك زاوية م ا ل فخرج في الزهرة اعظم من زاوية م ا ل بدقيقتين وفي عطارد اصغر منه بدقيقة وا حد
والوجه في ذلك ان يطلب الزوايا والمقادير في الخطوط على ما كان يوجبه التعديلات الماضية والسطحان
منطبقان ثم يخرج التفاوت واما حسب بجميع الميلان ويكون الكواكب زحل والمشترى فليكن ا ح هو الفصل
المشترك بين سطح العرض وسطح الحامل وعلى ح دايرة التدوير وهذا يخالف الشكل نظيره المتقدم اذا التدوير

البروج،

هناك على نقطة ن من فلك التدوير لا نقطة ح من الخارج المركز ولنخرج عمود ط ك على ه ح وعلى فلك البروج عمود ى
ط ل ك ن ومن ك عمود ك م على ا ح ونوصل في السطح العرضى الى ن ونصل ب ل فيكون ل م ن كخط مستقيم لما يظهر
من قصر ك م وقرب ك ا م من المساواة فلا يخرج نقطة م انحرافا نوقع بين ك و بين ك م ل ولا اكثر عن النفاوت
عن تقريب استقبال الطرف كوب الان يطول الدر طولا كربعة الزوال ولو كان خط ك م قد طال وزال عن سمت
الاستقامة مما يعتد به لكان خط ل ن المستقيم قد يعلم مبلغه بالهندسة من معرفة خطى ك م اللذين سيعلمان
بانفسهما معرفة زاوية ل ك ن التى هى مجموع زاويتين سيعلمان بانفسهما بسرعة لو كان هذا المجموع بجنبتى زاوية
وهذا العمل واجب بحيث يخرج الحساب معلوما محسوسا فيحتاج ان لا يقتصر في معرفة ل ن المستقيم على ان يقال
هو مجموع ك م م ن المعلومين بل يعلم منهما على انهما معلومان يحيطان بزاوية معلومة يوترها ل ن المستقيم لا على
انهما جزآه ثم كيف كان فان ك ن يكون عمودا على ب ل و على ط ك لان السطح الذى نعد فيه ك ط قايم على
سطح البروج وسطح التدوير فيكون ك ن عمودا على كل خط يتصل به في السطحين ويكون ب ل ل ك ثم متوازى
الاضلاع قايم الزوايا ونعلم ك ح كما علمت ط ك ومثلث ك م من زاوية ح التى لعرض التدوير وزاوية م القايمة
وضلع ك ح فنصير ك ن معلوما وخرج ك م ه ك ا وجميع ا ح هو البعد في راس الميزان معلوم فبقى ا م معلوما
ونصير ا ك معلوما فيكون لا محة قريبا من ا م في زحل والمشترى لا نفصل عليه بشئ يعتد به فيعلم مثلث ك م ا
زاوية ك ا م معلومة وزاوية ب ا ح قد علمت وزاوية م قايمة وخط ا م معلوم فيعلم خط ا ب فيكون جميع زاوية
ب ا ك معلومة ومثلث ب ا ك معلوم وخط ب ك اعنى ط ك معلوم وخط ا ب معلوم وزاوية ل قايمة لان
ل عمود على ك ل وخط في سطح البروج فمثلث ا ب ل معلوم الزوايا والاضلاع فزاوية ب ا ل التى للطول معلومة
وانما كان زاوية ا ب ل للطول لان ب هو درجة طول الكوكب الوسط وا درجة تقويمه ولان خط ا ل
اعنى ل ك معلوم و ل قايمة فزاوية ط ا ل التى للعرض معلومة وقد خرج للمشترى احد وبين ايضا للتفاوت في
الطول الذى يوجبه العرض كما بين في عطارد والزهرة فخرج للمشترى قريبا من دقيقة ولم يظهر في المريخ اختلاف
يعتد به فهذه الاشكال عرف مقاديرها الميول الجزئية بحسب مقتضى الصفوف الثالثة واما الصفوف الرابعة
وهى التى وضعت للانحرافات في الكوكبين عند كون المركز من التدوير على اوج الحامل او حضيضه
على ان يوجد هذه للانحرافات غير مخلوطة لميل الخارج لئلا يكثر الجداول بذلك
ويصعب الحساب وخصوصا في اعتبارات سيرات الصباحية والمسائية التى كانت تختلف
ولا يتساوى ولان ميل الحامل مختلف ولا يثبت ولنضع ان مركز التدوير
على البروج وليكن منحرفا وليكن الفصل المشترك بين سطح البروج والتدوير
وهو خط ا ب المشترك بين سطحى البروج والتدوير وا مركز البروج و ب مركز
التدوير الذى قطره ح ح وليكن منحرفا بحيث يكون الاعمدة الواقعة على كل نقطة بعرض



فى ح ح على كل نقطة عمود ان فى سطح البروج والتدوير يحدث زوايا متساوية وعند نقطة ا عيانها
و ا ه مماس وانه كيف اتفق وعلى ح ح من نقطة د و ه و ى اعمدة ز ل ه ك وعلى فلك البروج منها اعمدة
ن س ه د ى م ونصل ط م ك ك ل س اس ا د س م ويكون ا س م خطا مستقيما لانها نقطة ثلث تقاطع
فى سطحين احدهما سطح البروج والثانى السطح الذى يمر على نقطة ا ز ى وتقاطع البروج على قائمة فان
عمودى ى م ن س فى ذلك السطح ولا شك ان نقطة ب فى ذلك السطح ومعلوم ان زاوية العرض لهذه
النقطة هى زاويتى ا م ه ا د ز ا س وزاوية الطول هى زاوية ط ا م ك ا م ب ا ل فنقول ان زاوية ه ا م اعظم
الزوايا العرضية فلان زاوية ه ا ى اعظم من سائر الزوايا التى تقع عند ا وخط ك ه اطول من خط ى ط
واما خط ا ه فاقصر من ا ى بحيث ان يكون نسبة خط ك ه الى ه ا اعظم من نسبة ط ى ى م بل نسبة ل ك
بنسبة ط ى لكن نسبة ك ه الى ه د كنسبة ط ى ى م وايضا نسبة ل ى ر س و م لان المثلثان متشابهان
لانها قائمة الزوايا التى على البروج وعلى كل خط يخرج فى سطحه مثل خطوط م ط ز ك ك س ولان خطوط
م ى ط س فط د ل كل يوازى نظيره من ز ه ه ك لانها كلها اعمدة اما ى م هى ز س المتناظران فعلى سطح
البروج واما ى ط ه ك ز ل المتناظرات فعلى خط ح ح فاذا كان نسبة ى ه ه ك مثل نسبة م ى ى ط ونسبة
ك ه ه ا اعظم من نسبة م ى ى ا كان لا محالة نسبة ه ه ه ا اعظم من نسبة م ى ى ا ومن نسبة ل ى ذ ا و
زوايا م ه س هو ايم ستبقى زاوية ه ا د اعظم من كل واحدة من زاويتى ز ا س ى ا م وكذلك عن جميع الزوايا
الواقعة على هذه الصفة ومعلوم انه ان الزيادات والنقصانات الواقعة على هذه الصفة فى الطول
بسبب الانحراف اكثرها ما كان عنده ثم ما يليه لان تلك الزيادات والنقصانات يشتمل عليها الزوايا التى
يوتر التفاصل بين خطوط ل د ط ى ك ه وبين خطوط ل س ك ه ط م التى للطول ولما كانت نسبة ك ه الى فضله
على ك د كنسبة ط ى الى فضله على ط م ول د على فضله على ل س وكانت نسبة



ك ا الى ه ا اعظم فاذن نسبة فضل ه ك على ك ل الى ه ل اعظم من
نسبة فضل نظيرته على نظيره الى ى ا ل ا وكذلك فى سائر النظائر
التى بالقوة وبين انه ان نسبة اعظم الزيادة والنقصان فى
الطول الى اعظم المسير فى العرض كنسبة الزيادة والنقصانات فى
الطول الى المسيرات فى العرض فى النقطة الاخرى فان نسبة ك ه ه ز كنسبة ك د س
و ط ى ى م ونظايرها ثم اردنا ان نبين كيفية السبيل الى استخراج مقدار الزاوية
مركز التدوير بعد ان يكون عرض الكوكب معلوما فليكن ا ب ح كما كان و ا ى المماس و ى د
التدوير و ى ح على البروج ونصل ز ح ب ى ح ا ونريد ان نعلم ى ح من علمنا زاوية
العرضية وهى معلومة فى كل واحد من انحرافات الزهرة وعطارد بالرصد فاذا ان نسبة

والاوسط الى ب ى معلوم فى الكوكبين والحساب ههنا على البعد الاوسط وقد فرض زاوية العرض وسطى
بين التى رصد فى الاوج ورصد فى الحضيض وعلى قريب من النصف فيصير خط ى ا معلوما لان ا ب ب ى معلوم
ولان مثلث ب د ا القايم الزاوية واخرج فيه من ى عمود على ا ف تشابهت المثلثات فنسبة ب ا الى ا ى كنسبة ى ك
الى ى د فد د معلوم ولان زاويتى ا و ح القائمة وضلع ا د من مثلث ا ى ح معلوم فهو معلوم فد ح معلوم وز ى
معلوم وزاوية ز ح قائمة فزاوية ز ى ح معلومة وقد خرج فى الزهرة ثلثة اجزاء ونصف من اربع قوايم مما يكون
كل قائمة تسعين وفى عطارد سبعة اجزاء ولان ى ح عمود على سطح البروج فهو عمود على ا ح و ا ى ى ح معلومان
فا ح معلوم فنعلم ايضا مثلث ز ا ح وزاوية م ى م ح من اربع قوايم فى الزهرة وفى عطارد ى ك م ط من اربع
قوايم وكذلك مثلث ز ا ى وزاوية ز ا ى مه مط من اربع قوايم للزهرة وفى عطارد



ك ر ه الا ان زاوية د ا ح زاوية الطول عند الانحراف و ز ا ى زاوية الطول
لو لم يكن انحراف فالتفاضل معلوم ووجد
فى الزهرة دقيقة واحدة وفى عطارد و ى س دقايق ولما نظر فى مثل
هذا الشكل بعينه ووضع مقدار الانحراف على ما وجد فرجع بالعكس وجد الزوايا التى عند البصر موافقة لما
رصد فى كوكبى الزهرة وعطارد وعند اوج الخارج وحضيضه واما كيف يعلم ذلك فانه لما كان نسبة ا ب
ب ى معلومة فا ى معلوم لكن نسبة ب ا ا ى كنسبة ب ى ى د فد د معلوم ولان زاوية الانحراف وضعت معلومة
و ح قائمة وز ا معلوم فمثلث ا ز ح معلوم ولان زاوية ح قائمة فز ح معلوم و ى معلوم فمثلث ى د ح معلومة ونعلم
عن قريب مثلث ح ا ى القايم الزاوية ح فنعلم زاوية ى ا ح العرضية وخرج فى الكوكبين وفى البعدين المتقابلين
فوجد اقل عند الحضيض واكثر عند الاوج عما وجد بالوسط بالرصد بما لا يحس فى الزهرة وفى عطارد ووجد
فى البعد الاصغر ازيد من الوسط بست عشرة دقيقة وفى الاعظم انقص منه بثلث عشرة دقيقة فوضع التفاوت
بالتقريب بربع درجة فقد تبين ان نسبة عدد التعاديل العظمى فى العرض الى المسيرات العظمى فى العرض
كنسبة التعاديل الجزئية فى الطول وسائر اقسام التدوير الى المسيرات الجزئية فى العرض فاثبت من ذلك
بسهولة ما يحتاج اليه فى الصفوف الرابعة التى للزهرة وعطارد فى مسير العرض الانحرافى لكنها اثبت
فيهما ما يحدث من قبل الانحراف التى بحسب الوسط فاما الفضل الذى يكون من قبل فلكيهما الخارجى المركز وايضا
من قبل التفاوت الذى يكون عند البعدين المتقاطرين لعطارد الذى ذكرناه فان ذلك يمكن ان يصحح باعتبار
التعديل الماخوذ من التفاوت فانه اذا عرف اعظم التعديل فى الطول لكوكب عطارد والزهرة وكان العرض
الانحرافى غايته جزآن وثلثان وكانت التعاديل الجزئية التى هى اقل من تمام التعديل بل معلوما فى الطول
ونسبته الى التعديل كله معلوم فناخذ فى الموضع الذى نريد ان نحمله ما نسبته الى جزئين وثلثين نسبة
التعديل الخاص بذلك الجزء من الاختلاف فى ذلك الموضع الذى منه المركز الى اعظم التعديل مثل ذلك

الجزء من الجزئين والثلثين فما حصلت يثبت في الصف الرابع بازاء ذلك العدد واما الصفوف الخوامس

فهي للتعديل العرضي الكاين لحركتي مركزي التدوير في الحامل وقد كنا علمنا ان ما يحدث من ميول افلاك

التداوير التواوانحرافاوعودا تها في الدوائر الصغار المذكورة يكون على قياس العودات الى الفلك الخارج

المركز فكانت مقادير هذه الميول والانحرافات قريبة مما للقمر في مسلة ليس بينها وبينه تفاوت يعتد به

وكانت الزيادات الجزئية التي نحن في طلبها قريبة وكان حساب ذلك في باب القمر ما فرغ منه فينقل الى ما

ههنا لكنا نضربها في اثني عشر لانها ليست هناك الى خمسة وههنا الى ستين فمتى اردنا ان نحسب حساب

العرض اما في زحل والمشتري والمريخ فاما يدخل الطول المعدل من الجدول الذي للكوكب الموضوع للعدد

للمريخ فناخذ بجا له واما للمشتري فينقص منه عشرين جزءا واما الزحل فيزيد عليه خمسين جزءا بسبب ما بين الاوج

والجدول الذي منه حساب العرض فناخذ دقايق الصف الخامس ثم ياخذ الاختلاف المعدل فيدخله في سطور العدد

ثم ينظر فان كان الطول المعدل وقع في السطور الخمسة عشر الاولى احدنا اما ان اتها من الثالث والا من

الرابع وضربنا في الدقايق التي اسباها فما اجتمع فهو عرض الكوكب فان اخذت من الثالث فهو شمالي وان

اخذت من الرابع فهو جنوبي واما في الزهرة وعطارد فيدخل عدد الاختلاف المعدل في سطور العدد ونا خذ

ما بازائه من الثالث ومن الرابع جميعا في الزهرة وبينهما مفردين واما في عطارد فنا خذ الثالث على وجهه وينظر

في الرابع فان كان الطول المعدل في الخمسة عشر الاولى وهي اقسام النصف الاول الى تسعين منزايدة نسبة

لا بثلثة ثلثة فان ذلك بعدها نقصانا تما في الرابع عشر من الاجزاء الماخوذة وان كان بعدها زدنا عليه

عشر ذلك لطلب الحد وبنسبه ثم يزيد على الطول المعدل للزهرة تسعين ابدا ولعطارد مائتين وسبعين جزءا

فان زاد على دورة اسقطناها واخذنا الباقي ما حصل ادخلناه في سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه

من دقايق الخامس فاخذنا من مقداره من الثالث فما حصل فهو العرض فان كان الطول المعدل مع الزيادة

واقعا في السطور الخمسة عشر الاولى نظرنا فان كان عدد الاختلاف الاختلاف المعدل في تلك الخمسة عشر

فالعرض جنوبي والا شمالي فان لم يقع الطول في الخمسة عشر الاولى نظرنا في عدد الاختلاف المعدل فان كان

في الخمسة عشر الاولى ففي الشمال والا في الجنوب ثم نعود مرة اخرى الى الطول المعدل فناخذ في الزهرة كما هو وفي

عطارد مزيدا عليه مائة وثمانين جزءا ويدخله سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه من دقايق الصف الخامس

وانه كم يكون من ستين فاخذنا بذلك المقدار من الرابع المعدل الذي اثبتناه فانسبناه للعرض ثم ان كان الطول

الذي دخل ايضا في الخمسة عشر الاولى نظرنا الى عدد الاختلاف المعدل فان كان دون مائة وثمانين كان شماليا

والا كان جنوبيا وان كان الطول ليس يقع في تلك كان الامر بالعكس فكان ان كان الاختلاف المعدل دون مائة

وثمانين فالعرض جنوبي والا فهو شمالي ثم ناخذ هذه الدقايق التي حصلت لادخالنا الطول هذه الكرة الاخرى

فناخذ منها ما نسبته اليها نسبة الدقايق نفسها الى ستين مما حصل اما في الزهرة فناخذ سدسه ونصفه للشمالي

واما في عطارد فناخذ نصفه وربعه ونصفه للجنوب فيقف من هذه الحسابات الثلثة ونقصان بعضها من

بعض وزيادة بعضها على بعض بحسب ما يحسب من اتفاق الجهات واختلافها على عرض الكوكب من فلك البروج ولما

فرغ من بيان امر عروض الكواكب شرع في ابانة الحال في ظهور الخمسة واختفائها وقد يختلف ذلك فيها وفي

الثانية لاسباب ثلثة احدها لاختلاف اعظامها والثانية لاختلاف فلك البروج على افق افق والثالثة

من قبل اختلاف عروضها فليكن ح ه قطعة من فلك البروج و ا ب من الافق وليتقاطعا على ه وليكن ز ب د من

دايرة الارتفاع وليكن د موضع الشمس الذي اذا كان عليه ظهر الكوكب اما المشتري وزحل والمريخ فصباحا اذا

سبقتها الشمس واما الزهرة وعطارد فمساء اذ يسبق الشمس فان كان الكوكب على نفس فلك البروج فليوضع

انه يطلع على التقاطع لا محة فليكن ذلك التقاطع مثل ه وان كان مايلا طلع اما شماليا عند ح ميلا واما جنوبا

عند ط ولنخرج ح ك وكذلك ط ل عمودا على ح ه ا ب فيكون قوس ب د قوس بعد الشمس عن الافق وقوس ه د قوس



بعد الكوكب عن الشمس في البروج ومعلوم

انه كلما كان الكوكب اعظم وانور كان ب د

ه د اقصر وانه قد يكون ب د بحاله لكن يختلف

ه د بحسب اختلاف ميل اجزاء فلك البروج

فيكون اقصر مرة واطول اخرى وانه كلما

زاد الميل صغرت زاوية ب ه د فطال خطه د وكلما نقص كبرت الزاوية فقصر خطه وانه قد يكون الميل واحدا

بعينه الا ان الكوكب لا يكون على فلك البروج فيطلع على ه بل ربما طلع وهو على سمت ح فكان بعده في الطول له ط

على سمت فكان بعده في الطول ه ك ولا بد في استخراج جزئيات هذا العرض من ان يعرض مقادير قسي الانحطاط

للشمس عن الافق وهي قسي ب د لكوكب كوكب بحسب ارصاد صيفية لكون الهواء انقى وسرطانية ليكون ميل البروج

على الافق معتدلا فيوجد كوكب زحل في راس السرطان يظهر عن بعدين مكان حقيقة الشمس مبلغه يه وللمشتري

سامه وللمريخ يا ك وللزهرة يظهر عشا والبعد ه م وعطارد با كفليعد الشكل وياخذ خطوطا مستقيمة

مكان القسي اذ لا كثير فرق بين الاوتار والقسي في هذا الحساب عند الحس وليكن نقطة ه راس السرطان و

للظهور الصباحي في الثلثة والمسائي للزهرة وعطارد وليكن الاقليم حيث اطول نهاره يد ساعة وربع

استوائية اذا اكثر الارصاد القديمة والحديثة انما اتفقت في هذا الاقليم ويكون زاوية ب ه د معلومة و ه د

معلومة وزاوية ب د الشمسية قائمة فتعلم ب د واما زحل والمشتري فلا يكون له في راس السرطان ميل عن البروج

فيكون يقرب نقطة ه واما المريخ فيكون له عرض خمس جزء فيكون ميلا سمته على ح قد رجته ك فتعلم مثلثه ك ح

بسهولة و ه ك وهو بعد المريخ عن الشمس عند هذه الرؤية معلومة بالرصد وجميع م د معلوم فتعلم خط ب ك

فخرج في زحل يا وفي المشتري وفي المريخ با ك واما في الزهرة وعطارد فلان قوس ب د سهما من الشمس معلوم وموضع

فاستي

الشمس يكون معلوما بالحقيقة فنعلم بالوسط فيكون هو وسطهما في الطول واذا كان الوسط معلوما عرف اختلافهما
واذا عرف ذلك عرف موضعهما في فلك التدوير واذا عرف موضعهما في فلك التدوير عرف مقدار ميلهما وانحرافهما
فعرف عرضهما من فلك البروج واذا عرف ذلك عرف سائر الاشياء على ما قيل وعرف د ب وهو مقدار التعديل الكلي
ويخرج د ب في الزهرة خمسة اجزاء وفي عطارد عشرة اجزاء قال والامر الذي يظهر من اختفاء الزهرة مساء وظهورها
صباحا اذا كانت في اول الحوت في مدة يومين واختلاف عطارد في الظهور المسائي في مبادي العقرب بالظهور الصباحي في مبادي الثور فهو موافق للاصول التي فرضناها ولنبدأ بالزهرة ليكن مبدأ الحوت نقطة ا
وليقع ح ا ابعد من ب وح ك مقاطعا لخط ح ى لان حساب الزهرة يوجب ذلك في المسائي وزاوية ه ح د في
كل اقليم معلومة و د ب معلوم وهو البعد الكلي ونسبة اضلاع ب د ه معلومة وقوس ك ح وهو عرض الكوكب معلوم
في هذا الجزء من البروج يصير مثلث ح ك ه معلوما و ك ه معلوم فيصير ك د معلوما وهو قوس بعد الكوكب عن
الشمس ويخرج بالحساب ح ك وامافي الطلوع الصباحي فيكون شمالية فليكن ح ك غير مقاطع لان الحساب
يوجب ذلك فلان ح ك معلوم ونسبة ح ك ه معلومة لاجل ان زاوية ه معلومة و ح هناك قائمة ولذلك
لنسب د ه ب يبقى د ك معلوما ويخرج بالحساب ك د فلان حركة الكوكب فيما بين الخفاء والظهور
في هذه المدة اقل من حركة الشمس بما عرض الوسطى من الرجوع بل هي اقل من وسط نفسها الذي هو وسط
الشمس بثلثة اجزاء واربع عشرة دقيقة والكوكب يساويه في هذا الوقت في حصة هذه الاجزاء من المعدل الى
المغرب قداما اذا كان عند الحضيض من التدوير يحسب كما يوقف عليه من الجدا ولهما يكون جزءا واحدا وربع



والكوكب يقطعه في قريب من يومين فقد وجدوا فقام
بين هذه المطابقة في مبدأ السنبلة فيكون بالزهرة فيها
جنوبية ويقع الى لط دون ح ك فمن معرفة د ب ا الذي هو البعد الكلي
المعلوم ومساويا للذي عند اول الحوت يعلم سائر الاشيا فيخرج جميع د ك بالحساب
الذي يصيب هذا القدر هو ز ك وهذا للمسائي وللصباحي قد يخرج ز لح ويصيبه من التقدم الى
الرجوع جزء ونصف وذلك كله قريب من عشرة اجزاء ونقطة في قريب من ستة عشر يوما فقد خرج مطابقا
بين مثل ذلك في شكلين لعطارد ونقطة في اول العقرب فخرج خط ك ل هو ك لكن البعد الاعظم لعطارد
في مثل هذا الموضع لا يزيد على ك لح فيجب ضرورة ان يحل ثم جعل نقطة د اول الثور فخرج خط د ك
بعد عطارد ههنا ك ح فلذلك يجب ان يحل فلا يظهر واما السبيل الى ابانة امور الظهورات وللاستتارات
بحسب درجة درجة فلانه لما كان ب د مفروضا في كل كوكب وكان مبادي البروج عليه معلومة يكون الزوايا معلومة
ويصير د ه معلوما و ك ه معطى في كل درجة وهو العرض وطلك يصير قوس ك د ه ل معطى ويصير قوس ز ك معطى
فنحسب على هذه السبيل ونفرض جداول خمسة لكل كوكب جدولا فنضع الثلثة الاولى للكواكب العلوية في الجداول

الاول لمبادي البروج وفي الثاني ابعاد الطلوعات الصباحية وفي الثالث ابعاد المغروبات المسائية
واما الزهرة وعطارد فنجعل لها خمسة صفوف في الاول لمبادي البروج وفي الثاني ابعاد الطلوع المسائي
وفي الثالث ابعاد الغروب المسائي وفي الرابع ابعاد الطلوع الصباحي وفي الخامس ابعاد الغروب الصباحي

هذا آخر ما اختصر من كتاب المجسطي وهو آخر الكتاب

المقالة الاخيرة المضافة الى ما اختصر من كتاب المجسطي مما ليس يدل عليه المجسطي

انه يلزمنا ان نطابق بين المذكور في المجسطي وبين المعقول من علم الطبيعي ونعرف كيفية وقوع هذه الحركات
وان نورد من الفوائد ما ادرك بعد المجسطي لكتاب يطابق بذلك بعد المجسطي فاول ذلك ان نعرف كيفية
امكان دور كرة في حشو كرة دورها الخاص مع اتباعها الكرة المحيطة بها في الحركة فنقول اما اذا كان محوراهما
واحدا فمن المستحيل ان يدور الكرة الداخلة دورها ويدور ايضا بالعرض مع الكرة المحيطة بها دورة يرى
مخالفة للدورة نفسها في الجهة بل انما يمكن ذلك بان يكون المحوران متخالفين اما متقاطعين على المركز
واما غير متقاطعين ويكون طرفا المحور الداخل وهما القطبان يلزمان نقطتين من الكرة الخارجة لزوما
لا ينفكان فيكون الكرة الداخلة يتحرك على محورها لكن يعرض لقطبيها الحركة اتباعا لحركة النقطة التي يلزمانها
فيدور القطبان مع تلك النقطتين حول قطب الكرة الخارجة فيعرض للقطبين ان يطلعا على الافق وان
يغربا عنه فيعرض ان يرى الكرة الجوفية به وقد انتقلت مع القطبين الى جهة حركة ما يشملها واما ان كان المحوران غير
مقاطع فذلك اظهر كما يعرض ان يكون رحى صغيرة او كرة صغيرة مضمونة في رحى كبيرة او كرة كبيرة وموضوعة
منها في جهة ومركزها مخالف فيدور على نفسها ويدور ايضا بالعرض حول مركز المحيط فهكذا ينبغي ان تتصور حال
الكرة التي للبروج عند الكرة التي للكل لكنه قد وجد الميل الذي لهذه الكرة في زمان المامون اقل مما وجد
بطلميوس ووجدت حركات الثوابت اسرع اما مبلغ الميل فوجد ثلث وعشرون درجة وخمس وثلثون دقيقة
وكان ما وجده بطلميوس احدا وخمسين دقيقة ثم وجد بعد رصد المامون قد تناقص دقيقة ورصدناه بعد
ذلك فوجدنا نقصانه بقريب من نصف دقيقة بعد نقصان دقيقة فيشبه ان يكون ذلك الخلل في آلة بطلميوس
وخصوصا التفاوت الذي بعد ذلك فان الالات يحل الخلل لا كثيرة او يشبه ان لا يكون ابرخس قد احتاط
في امر الثوابت فان لم يكن كذلك فنسبته ان يكون ما قاله بعضهم حقا وهو ان من شان كرة الثوابت التي لها
الميل ان يقل ميلها وان يكثر فيعرض من ذلك اختلاف للميل وظهور سرعة حركة للثوابت بعد بطوء وهذا انما
يمكن اذا كان بين كرة الكل وكرة الثوابت كرة اخرى يدور قطباها حول قطبي حركة الكل ويكون كرة الثوابت
يدور دائما قطباها حول قطبي تلك الكرة فيعرض لقطبيها تارة ان يصير الى جهة الشمال منخفضة وتارة الى جهة
الجنوب مرتفعة فلزم من ذلك ان يضيق الميل تارة ويتسع وقد خرج فيه شيء آخر وهو ان يكون الشمس في كرة تدور
لها حركة بطيئة نحو القطبين ولكنها يلزم فلكا خارج المركز يديرها الى المشرق والاول اشد وظهور حركة

الاوج للشمس بعد خفاىها وما يتعلق بامر الميل وما يتبع مما ادركت بعد فانه يمكن الدلالة على القسي
المطلوبة من الميل والمطالع وسعة المشرق وغير ذلك بشكل لا يحتاج فيه الى تاليف النسبة ويتم بنسبة
واحدة وقد يعرف فيه من قريب من زماننا وليا في ذلك وجوه منها وجه واحد وهو انا نقول اذا
تقاطع دايرتان من الكبار مثل اب اح على ا ونعلت على احدهما نقطتان مثل ب وك وقام عليهما قوسان من
الكبار يقطعان الاخرى مثل ب ح و ك ه ومعلوم انهما من الكبار لانهما قايمان على اب فيخرجهما من قطب اب فقول
ان نسبة جيب اح الى جيب اه مثل نسبة جيب بح الى جيب ك ه برهانه ليكن ز مركز الكرة ونصل ح ه فان كان
موازيا للخط الخارج من المركز فبين ان جيب اح وجيب اه متساويان والنسبة واحدة وان التقيا
فليكن عند ح ولنصل ز ب ز ك ونخرج ح ط عمودا على ز ب و ه ك عمودا على ز ك وهما جيبا قوس ح ب ك ه ولانهما
عمودان على فصل مشترك بين سطحين قايم احدهما على الاخر اعني سطح دايرة اب وسطح دايرة ب ح او دايرة
ك ه فهما عمودان على السطح ومتوازيان ونصل ط ك في سطح دايرة اب ونصل ك ح ويبين انه خط مستقيم
بمثل ما بين في الشكل القطاع فيكون مثلث ح ط ح واقعا فيه ه ك موازيا للقاعدة فنسبة ح ح ه ح اعني
جيب اح ح اه كنسبة ط ه ك وهما الجيبان الاخران فاذا تقرر هذا فلك ان تستخرج الميول الجزئية بان نقول
في ذلك الشكل بعينه ونسبة جيب قوس ه ح المعلومة الى جيب قوس ط ح المجهولة كنسبة جيب قوس ط ز
المعلومة الى جيب قوس اب المعلومة وتستخرج المطالع في الكرة المنتصبة من ذلك الشكل بعينه فان نسبة جيب
ز ح المعلوم الى جيب ح ب المعلوم كنسبة جيب ز ط المعلوم الى جيب ط ا المعلوم ثم نسقطه من ه ا الذي هو
تسعون ليبقى ه ط وهو مطالع ه ح معلوما وكذلك قد نعلم سعة المشرق من عرض البلد بان نسبة جيب ه ط المجهول
وهو سعة المشرق من عرض البلد بان نسبة جيب ه ط المجهول وهو سعة المشرق الى جيب ط ح المعلوم وهو مثل
الدرجة كنسبة جيب اه المعلوم وهو تسعون الى ه ك وهو تمام عرض البلد وكذلك نعلم تعديل نهار كل درجة
سماما بان نسبة جيب قوس تمام ميل الدرجة الى جيب وتمام سعة مشرقها كنسبة جيب القوس التي من قطب معدل النهار
النهار المنتظم من تمام الميل والميل وجميع ذلك معلوم الى تمام تعديل
المجهول فاذا علمت تعديل نهار الدرجة في عرض ما فقد علمت مطالعها في
ذلك العرض فان نقصته او زدته على مطالع الكرة المنتصبة حصلت
المطالع المطلوبة وانت يمكنك



ان تستخرج العرض من تعديل النهار وتعديل النهار من العرض
وتستخرج سعة المشرق منها وبعضها من بعض على القانون المعلوم وقد يمكن ان يعلم بذلك حال الزوايا وبعد الكوكب
من معدل النهار ويحد حريره لكنه يحوج الى توسط معلوم يعلم غير المعلومات المذكورة فيكون الحساب في ذلك
اطول من الحساب في المعنى لانه يحوج الى معرفة ذلك المعلوم وهو اما عرض الدرجة واما ظلها فلا يكون ذلك اختصارا

بحسب الكتاب قد رصد بعد بطلميوس فلم يوجد اوج الشمس حيث كان وجده بطلميوس بل وجدناه لا يخفى المشرق
مثل زوال الكواكب الثابتة ووجدت الكواكب الثابتة زايلة ايضا زوالا يوجب ان يكون في كل سنة وستين
درجة واذا كان كذلك فان الكرة الشمس التي تحركها الى المشرق فلا يكون عودة الشمس فيها وعودته في فلك
البروج في زمان واحد لتقدم الاوج فلم يكن الصواب ان يستعمل في استخراج وسط الشمس بعودتها الى النقطة
بل بعودتها الى بعد بعينه من بعض الثوابت لو كان الاوج ثابتا لكان اعتبار عودته الى الثوابت يقدم عليه درجة
فكذلك اذا كان متحركا فاعتبار عودته الى النقطة يوخره وقد وجدنا نصف جرم الشمس اصغر مما وجده بطلميوس لان
في حساب بطلميوس ورصده سامن التساهل وفي حساب هولاء استقصاء والطريق واحد يجب اذ يكون
كرة الشمس الكبرى يلزم من عدة اكر احدها الكرة التي لاجلها يتحرك الحركة اليومية وتسمى المحركة وهي الكرة المحيطة
والثانية الكرة التي لاجلها يتحرك اوجها حركة الثوابت وتسمى التشبيهية ويكون وضعها من المركز وضع كرة
الثوابت هي الكرة الاولى والثالثة الكرة التي تحركها الى المشرق وهي الخارجة المركز فيلزمها بسبب خروج المركز
والمحور حركة التشبيهة اللازمة اياها حركة المحركة ويكون تحت الخارجة المركز كرة سطحها الباطن مركز الارض و
سطحها الخارج مخالف لسم بل الثخن ثم يكون تحته فحركة الزهرة وكذلك يجب ان يكون لكل كوكب ويكون لعطارد
والقمر كرة يحيط بخارجها فخرج الى المغرب وسفل الاوج ويكون ايضا خارجة المركز ويكون كرة اخرى
يحرك اوجها البطي فيكون لها اوج وفيها اوج مسفل هي الاوج الاسفل بسرعة حركتها او سفل السدس او جها
ببطوء ولا يبعد ان يكون للزهرة وعطارد كرة لاجلها يطبق عرضها ويجاوز من جهة قطب الى جهة قطب اخرى
ويكون حالها حال الكرة المظنونة بين الثوابت والكرة الاولى على ان الحركة السماوية ارادية فلا يمنع فيها
ان لا يتم الداير يجب ان يعلم ان حال كرة التدوير في انها ملتئمة من مراكز يلزمها حركات للاقطاب يكون لها
الميول المختلفة للاقطاب المشار اليها فيكون كرة باطنة يفعل حركة الكوكب على مركزها وكرة يميل قطرها هذه على
ما يقتضيه حركة احد القطرين وكرة يميل بعطي هذه المميلة الى ما يقتضيه حركة القطر الثاني من الالتواء
والانحراف اعلم ان الرصد الحديث اخرج مقادير الخطوط الواصلة ونسب اقطار افلاك التداوير مخالفة لنسبة
يسير لما اوجبه بطلميوس لكنا من ود اان نتحقق ذلك برصد نحاوله ونرجوا ان يبلغ في
استقصائه ما لم يبلغ قبلنا بمعونة الله وحسن توفيقه
والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلم على
سيد المرسلين وامام المتقين محمد
وآله الاكرمين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه استعين وعليه اتوكل الحمد لله والصلوة على نبيه محمد وآله قصدنا ان نصل بما قدمنا من العلوم
التعاليمية الفن المعروف بالارثماطيقي وما جرت العادة بايراده فيه وعلى الوجه الذي جرت به العادة
على ان كتاب الاسطقسات قد اعطى اصولا كثيرة في علم العدد ومعول هذا الفن عند التحصيل على تلك
الاصول وقد يمكن ان يسهل كثير من الاشكال الهندسية التي تتعلق بالضرب والقسمة وباحوال
النسبة الى العدد فنفرد منه احكام هذا الكتاب وذلك اوليك

المقالة الاولى

اما ماهية العدد فقد عرفت في كتاب قاطيغورياس منه امرا ولوح لك في كتاب الاسطقسات
اليه اشارة وسنزيد عليك في العلم الاعلى منه تحقيق وكذلك الحال في قسمته الذين هما الزوج والفرد
وقد عرفت من كتاب الاسطقسات الاول والمركب مطلقين والاول والمركب بالاضافة وعرفت زوج الزوج
وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد وعرفت العدد التام والناقص والزايد فليس يلزمنا لك استيناف
ذكر هذه الاصول بل ان نتكلف لك ايراد الخواص ولنذكر خواص العدد مطلقا فاولها واشهرها ان كل
عدد نصف مجموع حاشيتيه وهما عددان تليانه من جانب القلة والكثرة عن بعد سواء مثال ذلك الخمسة
فانه نصف ستة واربعة ونصف سبعة وثلثة ونصف ثمانية واثنين ونصف واحد وتسعة فيكون
ضعفه مساويا لحاشيتيه ونصفه لربع حاشيتيه وكل عدد مربعه مساو لمضروب حاشيتيه القريبتين
احديهما في الاخرى مع زيادة واحد مثل مربع اثنين فانه من ضرب ثلثة في واحد وزيادة واحد ومثل مربع ثلثة
فانه من ضرب اربعة في اثنين وزيادة واحد ومثل مربع اربعة فانه من ضرب ثلثة في خمسة وزيادة واحد بل
نقول ان كل عدد فانه مربعه يزيد على مسطح حاشيتيه اللتين كانتا في الاخر بمربع عدد المراتب بينهما فان كانت الحاشيتان
قريبتين بالمرتبة وهي الاولى فيزيد بمربع الواحد وان كانتا باثنين زاد بمربع الاثنين وان كانتا بثلثة
زاد بمربع ثلثة وكل عدد فان بعده في المراتب من ضعفه اما ان احدته في اول المراتب مثل عدده وزيادة واحد
واما ان احدث اول المراتب بعده فبعده بما فيه من الاحاد مثاله ان بين اربعة وثمانية تارة اربعة وثمانية

تارة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية فذلك خمسة وهو نزيد عليه بواحد وتارة خمسة ستة سبعة ثمانية
وذلك مثل اعداده وما فيه من الاحاد كل عدد فان بعده من ضعفه اذا لم يوجد هو فهو بمثل مضروبه في واحد
وان اخذ هو في المراتب فبمثل ذلك وزيادة واحد كل عدد فان بعده من ثلثة اضعافه فهو بمقدار ما
مضروبه في اثنين اما بزيادة واحد او من غير زيادة واحد على ما علمت مثل اثنين فان بعده من ستة
هو مضروبه في اثنين ثم بزيادة واحد او غير زيادة وبعد ثلثة من ثلثة امثاله وهو بعدد مضروبه في
اثنين بزيادة وغير زيادة وكذلك فان كل عدد فان بعده من اربعة اضعافه فهو بمقدار مضروبه في
ثلثة من العدد بزيادة او غير زيادة وبالجملة فالبعد في كل موضع هو ان ينقص من سمي الاضعاف
واحدا ويضرب العدد فيما بقي ثم يزاد او لا يزاد وكل عدد فان بعده من مربعه بمقدار مضروبه في العدد الذي
قبله ثم يزاد واحدا او لا يزاد مثل مضروب الاثنين في واحد فهو بعده من مربعه اذا لم يزد ومضروب الثلثة
في الاثنين فانه بعد الثلثة من مربعه اذا لم يزد وكذلك كل عدد فان مربعه مساو لمضروبه في العدد الذي قبله
في زيادة واحد مثل الاثنين فانه مساو لمضروب الثلثة في الواحد بزيادة واحد ومن مربع الثلثة فانه
مساو لمضروب الاربعة في الاثنين وزيادة واحد وكل عدد فان بعد مضروبه في العدد الذي قبله عنه هو مربع
العدد الذي قبله اذا اريد مثاله ان بعد الثلثة عن مضروبه في اثنين بعدد مربع اثنين وبعد الاربعة عن مضروب
في ثلثة هو بعدد مربع ثلثة اذا اريد وكل عدد فان بعده عن مضروبه في العدد الذي هو بعده بعدد مربعه
وكل عدد فان بعده من مكعبه باحاد ما يبقى من مكعبه بعد نقصانه منه فان بين اثنين ومكعبه ستة
وبين ثلثة ومكعبه اربعة وعشرين وبين اربعة ومكعبه ستين وكذلك هلم جرا وكذلك مع مال ماله
وايضا فان بين كل عدد وبين مكعبه من المراتب مضروبه في الذي يليه ثم مضروب ذلك كله في الذي قبله
مثل اثنين في ثلثة ثم في واحد وثلثة في اربعة ثم في اثنين واربعة في خمسة ثم في ثلثة وخمسة في ستة
ثم اربعة وكل عدد فبينه وبين مال ماله مثل مضروب مربعه مجموعا الى العدد الذي يلو ذلك العدد ثم
مضروبا في مضروب ذلك العدد في الذي قبله مثل ما بين مال مال اثنين وثلثة وهي اربعة عشر يحدث من
ضرب مربع اثنين مجموعا مع ثلثة في مضروب اثنين في واحد وكذلك على الولاء وليقتصر على هذا وليعد الى
اعتبار خواص الاعداد المتوالية كل عدد فان مربعه اذا ضوعف وزيد عليه اثنان فهو مساو للمجموع من مربعي
حاشيتيه القريبتين مثاله ضعف مربع عشرة في نفسها بزيادة اثنين وهو مائتان واثنان فانه مساو
لمضروب تسعة في نفسه وهو احد وثمانون ومضروب احد عشر في نفسه وهو مائة واحد وعشرون
وهما مائتان واثنان كل عدد فان مربعه اذا ضوعف وزيد عليه ثمنية فانه مساو لمربعي حاشيتيه اللتين
مثاله عشرة فان مربعه اذا فعل به ذلك كان مائتين وثمنية وهو مساو لمضروب ثمانية في نفسه واثني عشر
في نفسه كل عدد فانه اذا ضوعف مربعه وزيد عليه ثمانية عشر فانه مساو لمضروب حاشيتيه الثالثتين مثاله

لم يرد
اعني بر اذا لم يرد

مربع ٣

مائتان وثمانية عشر فانه مساو لمضروب سبعة في نفسه وثلثة عشر في نفسه واما في الحاشيتين الرابعتين
فالزيادة اثنان وثلثون وفي الحاشيتين الخامستين الزيادة خمسون والقانون فيه ان للزيادة
الاولى مضروب الزوج الاول في اول الفرد وهو الواحد والزيادة الثانية على هذه الزيادة مضروب الزوج الاول
في الفرد الذي يتلو الواحد وهو ثلثة والزيادة الثالثة على الزيادات المجتمعة مضروب اثنين في الفرد الثالث
بعد الواحد وكذلك كل مربع فان عدده اذا ضوعف وزيد عليه اربعة كان مساويا لمسطحي حاشيتين نازلتين
وحاشيتين صاعدتين اذا جمعنا مثاله مائتان واربعة واثنان فانه مساو لمضروب تسعة في ثمانية
واحد عشر في اثني عشر واما السطحان اللذان يلوان ذينك من ضرب الحاشية النازلة الثانية في
النازلة الثالثة والصاعدة الثانية في الصاعدة الثالثة فيزيدان على ضعف ذلك باثني عشر واللذان
يلوهما يزيدان على الضعف باربعة وعشرين واللذان يلوانه باربعين فالقانون في ذلك ان يضرب الزوج الاول
وهي اربعة في اول الفرد وهو واحد فيكون اربعة فيراد فيوضع ثم يضرب الزيادة في الزوج الاول فيكون ثمنية
فيزاد على ما يوضع ثم يضرب في العدد الذي يلوه وهو ثلثة فيكون اثنا عشر فيزاد ثم يضرب في الذي يلوه
وهو اربعة فيكون ستة عشر فيزاد وكل عدد فان ضعف مربعه اذا زيد عليه ستة مساو لمسطح حاشيته النازلة
الثالثة وسطح حاشيتيه الصاعدة القريبة في حاشيته الصاعدة الثالثة مثاله مائتين وستة
فانه مساو لمضروب تسعة في سبعة واحد عشر في ثلثة عشر فان ضربت القريبة في كل جهتيه في الرابعة
كانت الزيادة ثمانية وان ضربت في الخامسة كانت الزيادة عشرة ولا تزال الزيادات بتفاوت اثنين اثنين
كل عدد فان ضعف مربعه اذا زيد عليه ستة عشر كان مساويا لمسطح الحاشية الثانية النازلة في الرابعة
النازلة والثالثة الصاعدة في الرابعة الصاعدة مثاله مجموع مسطح ثمانية في ستة واثني عشر في اربعة عشر
فذلك مائتان وستة عشر فان ضرب الثانيتين في الخامستين كانت الزيادة عشرين فان ضربتهما في السادستين
كانت الزيادة اربعة وعشرين وكذلك يتفاوت اربعة اربعة فان كانت الحاشيتان الثالثتان ضربتا اولا في
الخامستين كانت الزيادة ثلثين ثلثين فان ضربتهما في السادستين كانت الزيادة ستة وثلثين فان ضربتهما في السابعتين
كانت الزيادة اثنين واربعين فلا تزال الزيادات تتفاوت ستة ستة وعلى هذا القانون فما وراء ذلك من الحواشي
وينبئك بخواص الاعداد المتوالية تواليها الطبيعي فنقول ان مراتبها لا تخلو اما ان تكون فردا واما ان تكون
زوجا فان كان فردا وجدتها واسطة لا محالة وهذه الواسطة تكون دائما نصف الحاشيتين مجموعتين وعنى وان
بالحاشيتين عددين او عدد وواحد بعدهما في الترتيب عن الوسط بعدا سواء احدهما من الجانب النقصان
والاخر من جانب الزيادة مثل السبعة والواحد فهما حاشيتا الخمسة والخمسة نصف مجموعهما وهو ايضا نصف
الثمانية والاثنين فانهما ايضا حاشيتان ونصف السبعة والثلثة والستة والاربعة كذلك واقرب
حاشيتيها الستة والاربعة وابعدها التسعة والواحد وكل عدد فهو واسطة فهو نصفهما وان كانت المراتب

زوجا فحينئذ كان بدل الواسطة الواحدة واسطتان مجموعتان كانت الواسطتان مجموعتين مثل اي حاشيتين
جمعت مثل الاربعة والخمسة من الواحد الى الثمانية فانهما مجموعتان مساويتان للواحد والثمانية
وللاثنين والسبعة والثلاثة والستة ويلزم من جميع هذا ان يكون كل حاشيتي عدد مساويا للاخريين
نظيرتيهما ومن الخواص المتعلقة بجميع ذوات المراتب انا اذا اردنا علم مبلغ العدد الاخير المبتدي من الواحد
واحدا وضربناه في نصف عدد المراتب كان الحاصل مساويا بالجملة الجميع مثاله ليكن اخر المراتب اربعة فانك
اذا زدت على الاربعة واحدا كان خمسة فضربته في نصف عدد المراتب الذي هو اربعة ونصفه اثنان بلغ
عشرة وهو مجموع ما بين الواحد الى الاربعة فان زدت من الواحد الى الخمسة زدت على الخمسة واحدا فضربت
ستة وضربته في نصف عدد المراتب وهو اثنان ونصف فبلغ خمسة عشر وايضا فان مجموع كل طرفي مرتب
كان من الواحد او من غيره اذا ضرب في نصف المراتب او ضرب نصفه في جميع المراتب كان ما يجتمع مثل جملة
مجموع تلك المراتب فليكن اول المراتب اثنين واخرها ستة ومجموعها فيكون ثمنية فنضربه في نصف عدد المراتب
وهو اثنان ونصف فيكون عشرين او يضرب نصفه في تمام عدد المراتب فيكون اربعة في خمسة وذلك
عشرون وهو مساو لمجموع اثنين ثلثة اربعة خمسة ستة ومن الخواص المتعلقة بالجمع ان كل اعداد متتالية
ليست بالي الزيادات بالآحاد بل بالاثنوات والثلاثيات وغير ذلك بعد ان تستمر على سنن واحد
ولكن ابتداها من حيث كان فانه مضروب عدد المراتب منقوصا منه واحد في العدد الذي به يقع
التفاضل كالاثنوة او الثلاثية او غير ذلك مما يتفاضل به المراتب لمزيدا عليه العدد المبتدا منه مساو للعدد
الاخير فان زيد مرة اخرى وضرب في عدد المراتب كما هو كان مثل ضعف جملة مجموع الاعداد مثاله لو قيل لك
قابل خمسة اعداد متتالية تبتدي من اربعة وبين كل عددين ثلثة حتى يكون التفاضل باربعة اربعة ما اخرها
وكم مجموعها فاذا انقصت واحدا من الخمسة حتى حصل لك اربعة فضربته في عدد التفاضل وهو اربعة كان
ستة عشر فاذا زدت عليه اولها كان عشرين فقد خرج لك العدد الاخير لان مراتب الاعداد يكون اربعة
ثم ثمانية ثم اثني عشر ثم ستة عشر ثم عشرين واذا زدت على عشرين اربعة ايضا كان اربعة وعشرين فان شئت
اضربه في خمسة فيكون مائة وعشرين فخذ نصفه هو مجموع المراتب وان شئت اضرب نصفه في المراتب او
جميعه في نصف المراتب وكيف ما تعمل هو جواب المسئلة ومن الخواص المتعلقة بالجمع ان كل اعداد متتالية
تبتدي من الواحد اذا جمعت مبتداه من الواحد الى اخرها ثم مرجوعها من آخرها الى الواحد مثل واحد اثنين
ثلثة اربعة اربعة ثلثة اثنين واحد فمجموعها مساو لمربع العدد الاخير فان مجموع ما مثلنا به ستة عشر ويحصل من هذا
ان ضعف مجموع الاعداد المتتالية دون المرتبة الاخيرة مع الذي في المرتبة الاخيرة مساو لمربع العدد الاخير
ومن الخواص المتعلقة بالجمع انك اذا جمعت اعدادا متوالية من الواحد فالمجموع الاول مثل نصف العدد
الاخير والمجموع الثاني ضعف العدد الاخير والمجموع الثالث ضعف ونصف العدد الاخير والمجموع الرابع

ثلثه اضعاف العدد الاخير والمجموع الخامس ثلثه اضعاف ونصف العدد الاخير وكذلك الى غير نهاية
مثاله الواحد اثنان فانه مثل ونصف الاثنين واحد اثنين ثلثه فانه ضعف ثلثة واحد اثنين ثلثة اربعة
فانه ضعف ونصف الاربعة واحد اثنين ثلثة اربعة خمسة ستة فانه ثلثة اضعاف خمسة واحد اثنين ثلثة
ثلثة اربعة خمسة ستة فانه ثلثة اضعاف ونصف ستة وايضا فان كل اعداد متتالية يجمعها هذا الجمع
فان المجموع الاول يكون مثل العدد الذى يتلوه والمجموع الثانى مثل ونصف العدد الذى يتلوه والمجموع الثالث
ضعف العدد الذى يتلوه وكذلك الى غير النهاية مثاله ان الواحد والاثنين مثل ثلثة والواحد والاثنين
والثلثة مثل ونصف اربعة فان زدت اربعة كان ضعف خمسة فان زدت خمسة كان ضعف ونصف ستة
وكذلك ومن الخواص المتعلقة بالجمع انك اذا جمعت افرادا متوالية مبتداه من الواحد وجمعت بعدها
ازواجا متتالية من الاثنين بعدها فان المجموع الاول من الازواج يكون مثل ونصف المجموع الاول من الافراد
والمجموع الثانى مثل وثلثة والمجموع الثالث مثل وربعه ويكون كل مجموع زايدا بجزء تسمى عدد مراتبه ويكون
عدده عدد مراتبه مثاله الاثنان والاربعة يزيد على الواحد والثلثة بنصفه فان زدت هنا ستة وههنا
خمسة يصير ذلك مثل وثلثه هذا ولنعد الان الى ايراد خواص اقل مستى العدد من حيث كيفية انقسامه الى
متساويين وغير متساويين وهو الزوج والفرد ولنورد ما نضرح به فى كتاب الاسطقسات وقد يجرى
بينهما مثال ركن مستفاده من جنسهما وذلك فيما يتتالى من الافراد والازواج تتاليا طبيعيا تتالى
انواع العدد وذلك كلما ان يكون المراتب متفاصلة بتفاصل واحد اما تفاضل التتالى الطبيعى لانواع العدد
فبالواحد واما تفاصل الافراد والازواج المتتالية بالطبع فباثنين اذ كان كل فرد اذا زيد عليه
واحد صار زوجا ثم اذا زيد عليه واحد آخر صار فردا ثم اذا زيد عليه واحد آخر صار زوجا فيكون بين
الفرد والفرد الذى تلوه اثنان وبين الزوج والزوج الذى تلوه اثنان فيجب ان يكون كل واسطة من
مراتب الافراد التى على الولاء الطبيعى ومراتب الازواج التى على ذلك الولاء مثل نصف مجموع اى حاشيتين كانتا
لانهما حاشيتا تلك الواسطة بعينها فى النظام الطبيعى للعدد وكل واسطتين مجموعتين مثل كل حاشيتين
مجموعتين لان تلك الواسطتان يكون حاشيتين للعدد الواقع فى النظام للعددين بينهما فيجب ان يساوى
مجموعهما مجموع تلك الحاشيتين الاخريين على ما سلف بيانه وليس هذا الحال حالا بين الافراد المتتالية والازواج
المتتالية فقط بل كل اعداد متفاصلة بتساويين فلذلك يوجد هذه الخاصية ايضا فى نظام مراتب ازواج الفرد
فهذه مشاركة وجب ان نعدها من فصل الخوض فيهما فلنتجرد الان لذكر الخواص ولنبدأ بخواص الفرد فنقول اما
الخواص المعلومة المذكورة من انها لا يتركب عن ازواج البتة ولا عن افراد بعدد زوج ولا يوجد فيها من جنسها عدد
يعى ما بعده من جنسها ولا يوجد فيه من جنس يقابلها عدد يعى ما بعده من جنسه وما جرى مجرى هذه الخواص
فلنقتصر على ما قيل فى كتاب الاسطقسات ولنذكر من خواصها خواص متعلقة بنظام متتالياتها على الولاء فمن

خواصها ان مجموعها من الواحد على الولاء يكون مربعا ابدا مثل الواحد والثلثة ثم الواحد والثلثة والخمسة
ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة والتسعة ومن خواصها ان كل مربع
من هذه فضلعه عدد المراتب مثل الاربعة فهو مجموع مرتبتين فجذره اثنان والتسعة فهو مجموع ثلث مراتب
فجذره ثلثة ومن خواصها انك اذا اردت ان يعرف مبلغ عدد يقع فى مرتبة معلومة من الواحد مثلا كالعاشر
والحادية عشر وغير ذلك فاضرب عدد المرتبة وليكن العاشرة وعددها عشرة فى اثنين فيكون عشرين فانقص منه
واحدا فيكون تسعة عشر فهو عدد المرتبة العاشرة ولها حال الواسطة والواسطتين مع الحاشيتين فهو
ما علمت ومن خواصه ان كل واحد من الاحاد يرجع فى سادسه مثاله ان الواحد يرجع فى السادس وهو
الحادى عشر ثم بعد السادس وهو الواحد والعشرون والثلثة يرجع فى السادس وهو الثالث عشر و
كذلك ومن خواصه ان كل فرد اول اذا تخطى عدده انتهى الى مركب يتبعه او يلى فى انقص من مثل الثلثة
فان الثالث منه وهو تسعة مركب والخمسة فان الخامس منه وهو خمسة وعشرون مركب وخاصية اخرى
ان اول الاعداد الغير المركبة وهو ثلثة يؤدى بالتخطى الاول الى مجذور ثلثة وهو خمسة وعشرون ثم من
ذلك المجذور يؤدى الى المجذور الذى يليه اعنى الفرد مجموع تخطى الاول والثانى ثم منه الى الآخر مجموع الثانى والثالث
اعنى يرادو كذلك يؤدى بالتخطى الثانى الى مجذور ثلثة ثم لا يؤدى والثانى وهو الخمسة يؤدى بالتخطى الثانى
الى مجذور عند خمسة وعشرين ثم لا يؤدى وكذلك خاصية اخرى ان الرابع بعد المجذور الاول وهو الواحد
مجذور وهو التسعة والثامن بعد المجذور الثانى والثانى عشر بعد المجذور الثالث والسادس عشر بعد
المجذور الرابع بزيادة اربعة اربعة وكل بيت ومرتبة يقع فيه مجذور فيكون مبلغ ذلك المجذور مساويا
لضعف عدد البيت والمرتبة مزيدا عليه واحد فان العدد المربع الاول هو تسعة وهو فى المرتبة الرابعة من الاعداد
الافراد وضعف الاربعة ثمانية مزيدا عليه واحد والبيت الثانى عشر من الثلثة يقع فيه خمسة وعشرون وهو
مساو لضعف اثنى عشر مزيدا عليه واحد فاذا الستة من الافراد المتتالية بالطبع حد وكلما ترتبها ظهرت هناك
خواص من جنب التشكيل وكذلك ان امسنا جدولا مثلا فلنبدأ بالمربع ولنجعل خمسة فى خمسة فنقول ان كل
ضلع منه كان قطر الشكل او لم يكن فان مجموع قطريه متساويان اما الذى على القطر فان مجموع كل واحد من
القطرين من هذا الشكل مائة وخمسة وعشرون واما الذى ليس على القطر فمثل الصليب الذى بين شطرين
احدهما ثلثة خمسة عشر سبعة وعشرين والثانى سبعة خمسة عشر ثلثة وعشرين فان كل واحد من قطريه
خمسة واربعون ونجد مجموع طرفى سطر كل صليب مساويا لمجموع طرفى السطر الآخر وسنجد مجموع ما
فى بيوت كل مربع شى من هذه الاعداد على توالها مساويا لمربع عدد بيوت المربع الضلع مربعا فانك ان
نصبت مربعا ضلعه اثنان فكان اعداده واحد ثلثة خمسة سبعة هكذا

٣	١
٧	٥

كان جميع ذلك ستة عشر وهو مربع مربع اثنين فان كان ضلعه من ثلثة بيوت حتى كانت

متشابهة هندسية اذا كانت بتوالى على التضعيف فلا يكون تفاضلها متساويا بل يكون كل فضل
مساويا للمفضول عليه ويكون الفضول متفاضلة فيما بينها ذلك التفاضل بعينه ويلزم من وقوعها
على النسبة الواحدة ان يكون متناسبة اذا قطعت ومتناسبة اذا زدت الى المساوات فيلزم
ان يكون مضروب اى واسطة احدى في نفسها كمضروب احد الحاشيتين في الاخرى لان نسبة الحاشية
الصغرى الى الواسطة الصغرى يكون كنسبة الواسطة الكبرى الى الحاشية الكبرى ويلزم ان يكون
مضروب احدى الواسطتين في الاخرى كمضروب احدى الحاشيتين في الاخرى لان نسبة الحاشية الصغرى
الى الواسطة الصغرى كنسبة الواسطة الكبرى الى الحاشية الكبرى وليكن المراتب ٢ ٤ ٨ ١٦ ٣٢ ٦٤
فمضروب اربعة في نفسها كاثنين في ثمانية وثمانية في نفسها كاثنين في اثنين وثلثين واربعة في
ستة عشر وثمانية في ستة عشر كاربعة في اثنين وثلثين واثنين في اربعة وستين ولما كانت اعداد
زوج الزوج منتظمة على نسبة متصلة وجب ان يكون للمربعات والمكعبات منها نظام في ان المربع يكون
ثالثه مربعا والمكعب رابعه مكعبا ويستمر كذلك ومن خواصها ان الاعداد التامة تنشأ منها فاما الاعداد
المتحابة فهي الاعداد التي يتركب كل واحد من اجزاء صاحبه كما يتركب صاحبه من اجزائه مثل مائتين وعشرين مع مائتين
واربعة وثمانين فان للاول وهو مائتان واربعة وثمانين نصفا وهو ١٤٢ وله ربع وهو ٧١ وله جزء من احد وسبعين
وهو ٤ وله جزء من مائة واثنين واربعين وهو ٢ وله جزء من مائتين واربعة وثمانين وهو ١ واذا
جمعت هذه الاجزاء يكون مائتين وعشرين واما اجزاء مائتين وعشرين فله النصف وهو ١١٠ وله الربع
وهو ٥٥ وله الخمس ٤٤ وله العشر ٢٢ وله جزء من احد عشر ٢٠ وله جزء من عشرين ١١ وله جزء
من اثنين وعشرين وهو ١٠ وله جزء من اربعة واربعين ٥ وله جزء من خمسة وخمسين ٤ وله جزء
من مائة وعشرة ٢ وله جزء من مائتين وعشرين ١ فاذا جمعت هذه الاجزاء يكون مائتين واربعة وثمانين
وليس لواحد منهما من الاجزاء غير ما ذكرنا واذا جمعت زوج الزوج والواحد معها واجتمع عدد اول
بشرط ان يكون اذا زيد عليها جزؤها او نقص الذي قبله كان المبلغ بعد الزيادة والباقي بعد النقصان
اوليا فضرب المبلغ المزيد عليه في الذي بقي ثم نضرب المجتمع في آخر ما زيد عليه حصل عدد له حبيب
وحبيبه العدد الذي يكون من زيادة مضروب مجموع الزائد والناقص المذكورين ضربا في آخر
المجموعات على العدد الموجود اولا الذي له حبيب وهما متحابان واما خواص زوج الفرد فقد عرفت
في كتاب الاسطقسات منه ما عرفت فلاح في جملتها انه لا يعد زوج الا بفرد ولا فرد الا بزوج
وجزؤه الزوج يسمى الفرد كالاثنين ثلث الستة وجزؤه الفرد يسمى الزوج كالثلثة نصف الستة
وان زيادة الزوج الاول وهو اثنان عليه يخرج زوج الزوج ويعلم ان انسابه من ضرب الافراد المتوالية
في اثنين فيعلم من ذلك ان الواقع بين مرتبة وبين التي يليها ضعف الواقع كان في الافراد الطبيعية فيكون

والمبلغ ٢٨
المبلغ المنقوص ٢٦

اعداده ١ ٣ ٥ ٧ ٩ ١١ ١٣ ١٥ ١٧ كما بلغ جميع ذلك احدا وثمانين وهو مربع مربع ثلثة ويجعل القطر خمسة
في جميع ذلك يساوي مكعب في ذلك العدد مثاله الجدول الاكبر في هذا فان سويته خمسة وقطره مائة و

٥	٣	١
١١	٩	٧
١٧	١٥	١٣

وعشرون وفي الثاني قطره ثمانية وفي
الثلاثي قطره سبعة وعشرون وكلها
فان ثبتت منها شكلا هكذا على هذه
الصورة وجدت جميع الاعداد التي تنزل

٩	٧	٥	٣	١
١٩	١٧	١٥	١٣	١١
٢٩	٢٧	٢٥	٢٣	٢١
٣٩	٣٧	٣٥	٣٣	٣١
٤٩	٤٧	٤٥	٤٣	٤١

من الواحد الى مسقط العمود مربعات على الولاء ويجد مجموع ما في
صف واحد عرضا عددا مكعبا مثل مجموع ثلثة خمسة



ومجموع سبعة وتسعة واحد عشر واما العدد الزوج فقد عرفت في كتاب الاسطقسات
منه ما عرفت ونشير الى الخواص يلزم مراتبها منها انك تجد مجموع مراتبها
مساويا لمربع عددها مركبا اليه ضلعه مثل انك اذا ابتدأت
من الاثنين واضيفت اليه الاربعة كانت ستة وهو مثل مربع
عدد المراتب مع عدد المراتب ومثل انك اذا ابتدأت من الاثنين فاضفت اليه الاربعة والستة كان اثني
عشر وهو مثل مربع الثلثة وهو مثل مربع الثلثة ومثل ضلعه ومن خواصها ان كل زوج يزيد على الاول
من الافراد بواحد فان ذلك الزوج مساو لمجموع اجزاء مربع ذلك الاول مثل الاربعة فانها تزيد
على الفرد الاول وهو الثلثة بواحد ومربع الثلثة تسعة ولها من الاجزاء جزءان تسع وثلث ومجموعهما
مساو للاربعة وايضا الستة تزيد على الفرد الاول بواحد وذلك الفرد الاول هو خمسة ومربع هذا الاول
خمسة وعشرون وله من الاجزاء خمس وخمس خمس لا غير ومبلغه ستة فان كان الزوج بحيث اذا نقص
منه ثلثة بقي فردا اول وكان ذلك الزوج مركب من اجزاء ضعف ذلك الفرد مثل الثمانية فانها اذا نقص
منها ثلثة بقي خمسة وضعفها عشرة وله نصف وخمس وعشر ومجموع ذلك ثمانية اعني مجموع الخمسة
والاثنين والواحد فلنتكلم الآن في خواص انواع الزوج وانواع الفرد ولنبدأ بخواص انواع الزوج
فان تنويعها اقرب الى ان يكون تنويعا فصلنا من تنويع انواع الفرد ولنبدأ بخواص زوج الزوج
وهو البسط وقد علمت كيفية انسابه على سبيل التضعيف وخواص آخر مما هو له في كتاب الاسطقسات من
خواص زوج الزوج ما هو فرع خواص ذكرت في كتاب الاسطقسات انه لا جزء له يسمى العدد الفرد
او زوج غير زوج الزوج ولا زوج زوج اقل منه الا وهو يعده وكل زوج زوج فيعده زوج الزوج واذا
نقص منه الزوج الاول وهو اثنان يخرج زوج الفرد كالثمانية ينقص منه الاثنان فيخرج منه زوج الفرد
وهو الستة وكل زوج زوج فهو ناقص ونقصانه بواحد ومن خواص زوج الزوج ان مراتبه تنتهي على نسبة

تفاضل مراتبها باربعة اربعة وانه لا مجذور فيها ولا مكعب فان كل مجذور وكل مكعب اما فرد بعد فرد بعد فرد
واما زوج بعد زوج بعد زوج وقد عرفت هذا ولما كان التفاضل باربعة اربعة والابتداء اما من الاثنين
واما من الستة على ما نشرح الحال فيه والاثنان اذا زيد عليه اربعة كان ستة واذا زيد على الستة اربعة كان
عشرة واذا زيد عليه اربعة كان ثمانية عشر واذا زيد عليه اربعة كان اثنين وعشرين فعاد الى الاثنين عودا
بدوريا وجب ان يكون مدار احاده على هذا النظام ٢ ٦ ٠ ٤ ٨ ٢ ٦ ٠ ٤ ٨ ولا يؤخذ فيها من الاحاد غير ذلك
ووجب ان يكون كل سادسة شبيهة الاول في احاده او صغره واذا جعلت ابتداء المراتب من الستة وسميته
لها ثلث وسميه ثلثه واذا ابتدات بعد الستة وجدت للثالث بعده وهو ثمنية عشر ثلثا صحيحا والثالث
اذا ابتدأ بعد الثمانية عشر وهو الثلثون ثلثا صحيحا وكذلك الى غير نهاية وبعد الستة العشرة وجزء سمي
الفرد الذى بعد الثلثة وهو الخمسة فان للعشرة خمسا صحيحا فاذا ابتدات بعد العشرة فيجد المشتق له
الاسم من ذلك العدد وهو الخامس له خمس صحيح وكذلك الى حساب دت والعدد الذى بعد العشرة هو الاربعة
عشر وجزء سمي الفرد الذى يلى الخمسة وهو السبعة فله سبع ويوجد السابع اذا ابتدأ بعده كذلك
ومن خواص هذه المراتب ان جميع الاثنين وهو اول زوج فرد مع كل مرتبة يكون سميها عددا مربعا يخرج عددا
مربعا مثل جمعها مع الرابع منها وهو اربعة عشر ومع التاسع منها وهو اربعة وثلثون الذى يلى الاثنين
وهو الستة وهو زوج الفرد الثانى اذا جمع مع عدد كل عدد مرتبة مبتدئة من الواحد فسقطها اسم من عدد
مربع كان المجموع مربعا مثل الستة مع الرابع وهو العشرة ومع التاسع وهو الثلثون ومن ذلك ان مضروب سمي
كل مرتبة في اربعة اذا القى منه العدد الاول كان عدد تلك المرتبة مثال البيت الرابع سميه اربعة فاذا ضربت في اربعة كان
ستة عشر فسقط منه الاول وهو الاثنان فيكون اربعة عشر ويمكننا ان نعكس هذا ونقول ان كل عدد منها اذا زيد
عليه اثنان وقسم على اربعة فما خرج فهو عدد مرتبته من الاول ومن ذلك ان ضعف مضروب عدد المراتب في نفسها
مساو لمجموع اعدادها ولنكن اربعة وضعف مضروبها فى نفسها اثنان وثلثون فذلك مجموع ٢ ٦ ١٠ ١٤ ومن ذلك ان
مجموع الاول والثانى مكعب ثم لا مكعب في مجموعها الا ما يوازى مكعب عدة وانت تعرفه وتعرف مربعه بما علمت ثم مكعب
مكعب وكذلك ولنبنى من ازواج الفرد المتتالية مربعا ستة في ستة فمن خواص هذا الجدول المربع ان آحاد
سطر في العرض كآحاد اخر وان كان في احادها صغر ففي الاخر صفر

٢	٦	١٠	١٤	١٨	٢٢
٢٦	٣٠	٣٤	٣٨	٤٢	٤٦
٥٠	٥٤	٥٨	٦٢	٦٦	٧٠
٧٤	٧٨	٨٢	٨٦	٩٠	٩٤
٩٨	١٠٢	١٠٦	١١٠	١١٤	١١٨
١٢٢	١٢٦	١٣٠	١٣٤	١٣٨	١٤٢

ومنها ان مجموع طرفي كل قطر مساو لمجموع طرفي القطر الاخر مثل
اثنين مع مائة واثنين واربعين وهما طرفا قطر واثنين وعشرين
مع مائة واثنين وعشرين وهما طرفا القطر الاخر ومثل ستة
مع تسعين و ١٠٦ ١٠٢ وغيرها ومنها ان مجموع طرفي القطر يجده
الاطول ابدا ومنها ان كل عددين بعدهما من طرفي القطر بعد واحد

في الطوالع

فمجموعهما مساو لمجموع طرفي القطر فهو لذلك مجذورا ايضا ومن ذلك ان زيادة كل سطر على اول ذلك السطر واحد
فان زيادة سبعين على ستة واربعين كزيادة ستة واربعين على اثنين وعشرين وكذلك في العرض
فان زيادة ستة على اثنين كزيادة عشرة على ستة وكذلك واما احوال زوج الزوج والفرد فلنتكلم فيها
فنقول ان نسبة زوج الزوج والفرد في انه لا يقبل التضعيف المستمر الى الواحد من غير كسر ونسبة زوج
الزوج في انه لا ينتصف اولا تنصيفه الى فردين فلا يقف منصفه على قسمة واحدة واحدة واما النسبة
فمن ضرب ازواج الزوج مبتدئة من الاربعة في الافراد المتتالية وكلما كان ذلك الزوج اكثر كان قبوله
للتنصيف اكثر وقد يكون فيه الزايد والناقص والتام فان الثمانية والستين عدد ناقص وهو من جملة
واما التام فالثمانية والعشرون والزايد فيه كثير مثل الاثنى عشر وقد يقع فيه المربعات ايضا وانشاء تلك
المربعات التى تقع في اعدادها ان يضرب الزوج الاول في الفرد الاول حتى يكون ستة فهو جذر اول مربع
ثم يضرب في الفرد الثانى حتى يكون اثنى عشر فهو جذر المربع الثانى وكذلك اذا نقص الست من الذى يليه
خرج زوج الزوج مثل الاثنى عشر من الستة عشر وذلك فيما سوى من ضرب الاربعة في الافراد مثل الاربعة
والعشرين من الاربعين وذلك فيما سوى من ضرب الثمانية في الافراد فهذا ما نقوله في خواص انواع الزوج
ولننتقل الى خواص انواع الفرد وقد بقى علينا الكلام في اول الاعداد وهو الاثنان هل هو زوج الزوج
او زوج الفرد فقد ظن من جهة انه لا ينتهى به التضعيف الى زوج انه زوج الفرد وجوز بعضهم ان يكون
زوج الزوج وزوج الفرد معا وان يكون مبدا لكليهما والذى عندى ان زوج الزوج بالحقيقة هو العدد
المنقسم الى الزوج عند التنصيف وزوج الفرد بالحقيقة هو المنقسم الى الفرد عند التنصيف فزوج الزوج
هو الذى نصفه زوج وكل زوج فنصفه غير الواحد زوج ولا بد من تنصيف زوج الزوج وزوج الفرد
هو الذى نصفه فرد فلا ينتصف والفرد يكون عددا او يكون وحده من حيث لا ينقسم متساويين
والزوج لا يكون الا عدا ذا وبعد ذلك فيجب ان لا يشاح في التسمية فان احب احد ان يجعل الاثنين سميها
للاسمين جميعا فيجب ان يجعل حد زوج الزوج انه لا ينتصف الى عدد فرد وكذلك الاثنان ويجعل زوج الفرد
هو الذى ينتصف الى الفرد وكذلك الاثنان ولكن القسمة لا يكون متعادلة وان احب ان يخرج الاثنين
عن الاسمين جميعا فيجب ان يجعل حد زوج الفرد انه المنتصف الى عدد فرد وحد زوج الزوج انه المنتصف
الى عدد زوج لم يكن الاثنان مستحقا لاحد الاسمين مع تعادل القسمة فلنتكلم الان في احوال انواع
الفرد والفرد منه اول ومنه مركب والمركب قد يكون اولا بالقياس الى غيره وقد عرفت جميع هذا واذا اردت
ان تستخرج مراتب المركبات في انفسها فارجع الى جداول الافراد المتوالية فتجد كل ثالث بعد الثلثة
مركبا وكذلك تجد كل خامس بعد الخمسة مركبا وكذلك الى غير النهاية مثال الاول ٩ و ١٥ و ٢١ مثال الثانى
١٥ او ٢٥ و ٣٥ و كذلك ومثله من الاول على ذلك وتجد هناك شيئا آخر وهو ان الثلثة منها بعد اولى

في ترتيبها فاول الاعداد الافراد وهو بنفسها كالتسعة والثاني بالفرد الذي يليها كالخمسة والثالث بالفرد الثالث كالسبعة والخمسة ايضا بعدا لذي يليها فاول الافراد وهو الثلثة مثل الخمسة عشر والثاني بنفسها كالخمسة والعشرين والثالث بما بعدها كالخمسة والثلثين وانما بعدها بالسبعة واما المركب في نفسه وفي الاول عند غيره فمثل كل مربع اول بالقياس الى مربع اول آخر من هذه الافراد المتتالية فهذا ما نقوله في احوال الزوج والفرد وللعدد قسمة اخرى فمنه زايد ومنه ناقص ومنه تام وقد عرفت جميع ذلك وعرفت كيفية انشاء العدد التام من ازواج الزوج فاعلم ان العدد التام لا يكون الا زوجا لانه انما ينشأ من زوج فرد في زوج واتفق ان الواقع منه في الاحاد واحد وهو الستة وفي العشرات واحد وهو الثمانية والعشرون وفي المئين واحد وهو اربعمائة وستة وتسعين وفي الالوف واحد وهو ثمانية الف ومائة وثمانية وعشرون وكذلك في كل صنف واحد لا ينفك عن احاده ستة او ثمانية وان لم يلزم عند التجربة فيها التعاقب ومن خواص العدد التام انه اذا ضرب في ثمانية وزيد عليه واحد كان مجذورا واذا قسم جذره على اربعة وزيد على ما يجتمع ربع كان زوج الزوج الذي ضرب في ضعفه الاول واحد حتى خرج ذلك العدد التام مثل الستة في الثمانية مزيدا عليه واحد وجذره سبعة وربعه واحد وثلثة ارباع فاذا زيد عليه ربع صار اثنين وهو زوج الزوج وهو الذي وقع الضرب في ضعفه الاول واحد حتى خرج ستة واما العدد الزايد والناقص فقد يكون كما توضحه في كل باب وفي خروج التام والزايد والناقص امتحان وقع لبعض الناس وهو ان كل زوج زوج ضرب في عدد اولي كيف كان بعد ان يكون زوج الزوج اكثر من نصف ذلك الاول بنصف واحد فان المجتمع منه ابدا عدد تام مثل الاثنين في الثلثة والاربعة في السبعة فان كان زوج الزوج اكثر من نصفه باكثر من نصف واحد فالمجتمع زايد وان كان اقل من نصفه كيف كان فالعدد ناقص مثال الاول الاربعة في الخمسة مثال الثاني الاربعة في التسعة وفي الاحد عشر وكل عدد من الاعداد التامة ضرب في عدد اولي لا يعد ذلك الاولي ذلك العدد التام حدث عدد زايد على جميع اجزائه بضعف العدد التام مثل الستة اذا ضربت في سبعة يحدث اثنان واربعون وله من الاجزاء النصف وهو واحد وعشرون والثلث وهو اربعة عشر والسدس وهو سبعة والسبع وهو ستة والجزء من اربعة عشر وهو ثلثة والجزء من واحد وعشرين وهو اثنان والجزء من اثنين واربعين وهو واحد وجميع ذلك اربعة وخمسون فهو يزيد على اثنين واربعين باثني عشر وهو ضعف الستة وكل عدد بعده اثنان واربعة فهو ناقص ابدا وجميع الاعداد الاولية ناقصة لا محالة وجميع ازواج الزوج ناقصة بواحد وكل عدد دخل الستة بعده اثنان والثلثة فهو زايد ابدا وكل عدد يعده الاثنان وعدد ان يكون مسطح مجموعهما قايما مقام الثلثة اي يكون اجزاءهما مثل الثلث اي يكون التاليف من نسبتي جزئهما يوازي الزايد ثلثا مثل مجموع نسبتي الزايد حسابا الزايد سبعا فانه يوازي الزايد ثلثا فهو زايد ابدا مثل السبعين فانه مما عده مع الاثنين الخمسة والسبعة

كان زايدا فكل زوج فرد مركب من فرد مركب كستة عشر والثلثين فهو زايد ابدا واذا كان مركبا من فرد اولي فهو ناقص وقد يوجد في زوج الزوج والفرد زايد وناقص وتام مثال الزايد اربعة واربعون وهو زايد ومثال الناقص ستة وثلثون مثال التام ثمانية وعشرون والعدد الفرد لا يكون تاما كما علمت ولا يكون ناقصا ولا يكون زايدا الا ان يكون مركبا من اربعة افراد متتالية على النظام الطبيعي مثل ما اوله ٣ ثم ٥ ثم ٩ مثل ٥ ٤ ٩ وهو اول عدد فرد زايد بالثلث فان ترك هذا الولاء لم يلزم ان يكون زايدا فلنختم ههنا الكلام في هذا الفن من علم العدد ولينتقل الى الفن الذي يعتبر فيه اضافة عدد الى عدد

تمت المقالة الاولى والحمد لله

المقالة الثانية

قد ينظر في العدد نظرا من جهة ما يعتبر بنفسه وفي الاحوال التي تلزمه لانه عدد ولانه نوع عدد وقد ينظر فيه من جهات اخرى منها من جهة كونه مضافا الى عدد آخر وذلك العدد الآخر ان كان اعتبر بالعدد لا بالنوع او الصنف كانت الاضافة اضافة المساواة والمعادلة لا اضافة الخلاف والتفاوت وان كان اعتبر به بالصنف او النوع كانت الاضافة اضافة التفاوت وكل متفاوتين فاحدهما زايد والآخر ناقص واذا عرفت احوال الزايد عند الناقص عرفت احوال الناقص عند الزايد على ما يوجبه المعادلة في الاضافة والزايد اما بسيط واما غير بسيط والبسيط اما ضعف او اضعاف واما زايد بجزء او اجزاء واضم التثنية الى الجمع والمركب هو الزايد بالضعف والجزء او الزايد بالضعف والاجزاء او الزايد بالاضعاف والاجزاء فذلك كله ستة واذا قلنا الاضعاف والاجزاء عنينا ما هو اكثر من ضعف واحد وجزء واحد وان كان ضعفين او جزئين والناقص فقد جرت العادة بان يدل عليه بايا الذي تحت كذا مثل قولهم الذي تحت الزايد وربما اسبق له اسم من اسم عدد الاضعاف مثل الثلث والربع والجزء من اثني عشر وربما قيل بسمين كقولهم بنصف السدس خمسة عشر فاول المضاعف هو المضاعف الثاني وهو الذي الزيادة فيه بالمثل وابتداؤه في الاعداد من الواحد والاثنين ويتزايد الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية والزايد هو الضعف على ترتيب الازواج المتوالية متفاضل اثنين اثنين ثم المضاعف الثلاثي وهو الذي الزيادة فيه بالمثلين وابتداؤه من الثلثة والواحد ويتزايد الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية والزايد بثلثة ثلثة مثل ثلثة وستة وتسعة واثني عشر وعلى هذا القياس يتزايد الناقص في جميع النسب الضعفية بواحد واحد والزايد بعدد الاضعاف ويكون ابتداء الناقص من الواحد وابتداء الزايد من العدد المسمى بعدد الاضعاف واول الزايد جزءا هو الزايد على الآخر بمثل نصفه وابتداؤه من الثلثة والاثنين ويتزايد الناقص على ترتيب الازواج المتتالية لما كان له نصف والزايد بثلثة ثلثة مثل الاثنين مع الثلثة ثم الاربعة مع الستة ثم الستة مع التسعة وبعد الثمانية

نصف الزايد ثلثا وابتدائه من الاربعة والثلثة وتتزايد الناقص بثلثة ثلثة كالثلثة والستة والتسعة والزايد باربعة اربعة وكذلك يستمر على هذا القانون فاذا رسم لوح ذوجيا ولمربع يبتدأ من الواحد وتزايد اول سطوره طولا وعرضا على ترتيب الاعداد الطبيعية وكذلك يثبت فيه هذا السبب واحكام اخرى خارجة فليكن هذا اللوح المجدول عشرة فى عشرة فيجد السطر الثانى على نسبة الضعف للسطر الاول والثالث على نسبة الثلثة الاضعاف وكذلك ونجد التفاضل على ما قيل لك ونجد السطر الثالث للثانى على نسبة الزايد جزءا وهو على نسبة الزايد نصفا والرابع للثالث على نسبة الزايد ثلثا والخامس للرابع على نسبة الزايد ربعا وكذلك على الاستمرار

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٢	٤	٦	٨	١٠	١٢	١٤	١٦	١٨	٢٠
٣	٦	٩	١٢	١٥	١٨	٢١	٢٤	٢٧	٣٠
٤	٨	١٢	١٦	٢٠	٢٤	٢٨	٣٢	٣٦	٤٠
٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥	٤٠	٤٥	٥٠
٦	١٢	١٨	٢٤	٣٠	٣٦	٤٢	٤٨	٥٤	٦٠
٧	١٤	٢١	٢٨	٣٥	٤٢	٤٩	٥٦	٦٣	٧٠
٨	١٦	٢٤	٣٢	٤٠	٤٨	٥٦	٦٤	٧٢	٨٠
٩	١٨	٢٧	٣٦	٤٥	٥٤	٦٣	٧٢	٨١	٩٠
١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠

ونجد التفاضل على ما قيل لك ونجد زيادة السطر الثانى على السطر الاول يختلف بالعدد وان لم يختلف بالنسبة ثم فنجد زيادة البيت الاول منه على البيت الاول من السطر الاول بواحد وزيادة البيت الثانى منه على البيت الثانى منه باثنين وكذلك على ترتيب الاعداد المتتالية وكذلك حال كل بيت عند المتقدم عليه وكذلك فى المقايسة بين الثالث والاول فى كل ترتيب على ترتيب الازواج فنجد الاول من كل ثالث يزيد على الاول من كل اول باثنين والثانى باربعة والثالث نسبته وكذلك واما زيادة البيت الاول من كل رابع على البيت الاول من كل اول قبليه ثلثة وزيادة الثانى من الرابع على الثانى من الاول ستة ستة وكذلك زيادة كل بيت من على زيادة البيت بحده بثلثة ثلثة وكذلك زيادة الرابع على الثانى وبينهما سطر واحد كزيادة الثانى على الاول فى النسبة وزيادة السادس على الثالث وبينهما سطران كزيادة الثالث على الثانى فى النسبة وكذلك ونجد كل عدد من اعداد القطر مربعا مثل الاربعة والتسعة والستة عشر ونجد مجموع كل مربعين ومجموع المسطحين اللذين يقعان بينهما على التجنيف مربعا مثل مجموع الاربعة مع التسعة ومع الستة والستة فذلك خمسة وعشرون وكذلك نجد مجموع كل مربعين متتاليين من مجموع المسطحين يزيد بواحد فيلزم ان يكون ضعف مجموع كل مربعين منقوصا منه الواحد مربعا ونجد مضروب كل عدد من سطر فى عدد من سطر آخر مكافئة ضرب النظير فى النظير مثل الاثنين وهو الثانى

من الاول فى العشرين وهو الاخر من الثانى فهو مثل الاربعة الذى هو الثانى من الثانى فى العشرة الذى هو الاخر من الاول ونجد مضروب كل عددين من اعداد القطر فى نظيره من الجانب الاخر من ذلك القطر مثل نظيريهما احدهما فى الاخر عنى من القطر الاخر مثل مضروب الواحد فى مائة فهو مثل مضروب العشرة فى العشرة ثم مضروب الاربعة فى الاحد والثمانين مثل مضروب ثمانية عشر فى ثمانية عشر وكذلك واما السبب الاخرى فلك ان تعتبرها من هذا الجدول فانا نشير الى كيفية التدبير فى طلب اعدادها الاول ولو نشير الى احوالها كلها ثم نشير الى اعتبارها من هذا الجدول فنقول اما بسبب الزايد بجزءين او الزايد باجزاء فربما كان خالصا وربما لم يكن خالصا والخالص اعنى به ما لا يرجع الى نسبة مثل وجزء مثل رجوع الزايد بسدسين الى الزايد ثلثا والزايد بربعين الى الزايد نصفا وكذلك كل زايد بجزءين سميتها زوج ورجوع الزايد بثلثة اسداس الى النصف واربعة اثمان الى النصف وايضا بل مثل الزايد بخمسين والزايد بثلثة ارباع وليس يوجد للخالص قانون مشترك فيه بل يحتاج كل باب الى امتحان فانون نحده واما ان احد مطلقا فالقانون فى تحصيل عدده الاول ان تحصيل اول مسمى ذلك الجزء من الاعداد ونزيد عليه ان كان جزءان واحدا وان كان ثلثة اجزاء فبليه مثاله ان كان الزيادة بثلثين وضعت ثلثة وزدت عليه اثنين فكان خمسة فيكون ابتدائه من ثلثة وخمسة وان كانت الزيادة بثلثة ارباع وضعت اربعة وزدت عليه ثلثة فكان اربعة وسبعة وهو المبدا فنجد الاعداد الناقصة فى نسبة المثل وجزءين تتزايد بثلثة ثلثة والزايد بخمسة خمسة حتى يكون ثلثة وخمسة ثم ستة وعشرة ثم تسعة وخمسة عشر اما فى نسبة مثل وربعين وهى غير خالصة فنجد الناقصة تتزايد باربعة اربعة والزايد نسبة الستة على قياس اربعة وستة وثمانية واثنى عشر وكذلك الناقص مثل نفسه والزايد مثل نفسه وعليه القانون فى الزايد خمسين واما مقايسة بعضها عند بعض اعنى مقايسة الزايد بثلثين الى الزايد بربعين ثم الزايد خمسين فان النواقص تتزايد بواحد واحد والزوايد انهم تتزايد بواحد واحد فان اعتبرت الخوالص فى هذه النسبة كانت على ترتيب الافراد المتتالية مثل الخمسة للثلثة وهو الزايد بثلثين والسبعة للخمسة وهو الزايد بخمسين والتسعة للسبعة وهو الزايد بسبعين واما المقايسات من كثرة الاجزاء مثل الزايد بمثله وثلثة ارباع فان المجانسة فيها تتزايد نواقصها وزوايدها على القياس المذكور حتى يكون اربعة وسبعة ثم ثمنية واربعة عشر وكذلك زيادة ثلثة اخماس يكون خمسة وثمانية وعشرة وستة عشر ويكون مناسبات ما بينهما على حسب ما قيل فى الاول مثل اربعة وسبعة ثم خمسة وثمانية ثم ستة وتسعة ويوجد للتخليص قوانين غير مستمرة الا فى باب باب يخرج بالامتحان فاذا اردت ان تجد اول عدد لنسبة الضعف والجزء فخذ مسمى الجزءين من العدد مثل الاثنين للنصف والثلثة للثلث وضعف ذلك العدد ما سبق وزد عليه واحدا مثل الضعف والنصف فان انشائه من تضعيف الثلثة والزيادة عليه واحدا فيكون اثنان وخمسة والضعف والثلث فان انشائه

من تضعيف الثلثة والزيادة عليه واحدا فيكون اثنان وخمسة والضعف والثلث فان انشاءه من تضعيف الثلثة والزيادة عليه واحدا فيكون ثلثة وسبعة والضعف والربع فان انشاءه من تضعيف الاربعة وزيادة واحد حتى يكون اربعة وتسعة فنجد الاعداد في الاول يتزايد الناقص باثنين اثنين على ترتيب الازواج المتتالية ويتزايد الزايد بخمسة خمسة حتى يكون في الزايد نصفا اثنين وخمسة ثم اربعة وعشرة ثم ستة وخمسة عشر ونجد الاعداد في الثاني وهو نسبة الثلثين والثلث يتزايد الناقص فيها بثلثة والزايد بسبعة سبعة مثل ثلثة وسبعة ثم ستة واربعة عشر وتسعة واحد وعشرون ونجد الاعداد في الثالث يتزايد الناقص فيها باربعة اربعة والزايد بتسعة تسعة حتى يكون على توالي اربعة وتسعة ثم ثمانية وثمانية عشر ثم اثنى عشر وسبعة وعشرين وبالجملة فان تزايد الناقص يكون على عدد الاول واما الموافقة المناسبة فيما بين قرابتها اعني مناسبة ما بين الضعف والنصف وبين النصف والثلث فان النواقص تتزايد بواحد واحد والزوايد باثنين اثنين بحسب الضعفية حتى يكون اثنان وخمسة ثلثة وسبعة وكذلك ويجري الزوايد على الافراد المتتالية واما لنسب الضعف والمثلين فيجب ان يعمل في انشائه ما عملته الا انك تريد بدل الجزء جزئين فيبتدى اما في النسبة الضعف والثلثين من الثلثة والثمانية وفي نسبة الضعف والربعين وهي غير خالصة من الاربعة والعشرة وفي نسبة الضعف والخمسة من الخمسة والاثنى عشر فنجد الزايد انقص يتزايد باثنين اثنين فالنواقص بواحد واحد ونجد الاستمرار في باب واحد مثل ترتيب الاعداد الموضوعة للثلثين وثلثين فنجد النواقص والزوايد يتزايد على اعدادها الا انك تجد عدد النواقص كما كان في مثل وثلث وضعف وثلث وعدد الزوايد ضعف ما كان فيهما وكذلك في ضعف وربعين وضعف وخمسين وساير ذلك واذا احببت الى الضعف والثلثة الاجزا ولها ثلثة ارباع فالانشاء على ذلك السبيل بعينه لكنك تزيد الزايد ثلثة اجزاء ثلثة وللزايد اربعة اجزاء اربعة فاول الضعف والثلثة الاجزا الضعف والثلثة الارباع وابتداؤه من الاربعة والاحد عشر ثم الضعف والثلثة الاخماس وابتداؤه من الخمسة والثلثة عشر ثم الضعف والثلثة الاسداس وابتداؤه من الستة وخمسة وعشر وكذلك فنجد تزايد مراتب الاعداد كما كان فان راعيت ما في باب واحد وجدت النواقص والزوايد ايضا تتزايد على مثل نفسها لكن عدد النواقص يكون كما كان وعدد الزوايد بعدد اجزائه فان اردت نسبة ثلثة امثال الجزء او جزئين او اجزاء فعلت في انشاء ذلك ما فعلته الا انك لا تضعف مرة واحدة فقط بل بعدد تلك الاضعاف ثم تفعل بالجزء والاجزاء ما فعلت بالجزء والاجزاء ما فعلت فنجد اول ثلثة اضعاف وثلث من ثلثة وعشرة واول ثلثة اضعاف وربع من اربعة وثلثة عشر فنجد النواقص تتزايد بواحد واحد والزوايد بثلثة ثلثة وان احدثت عرضا وجدت اول ثلثة اضعاف ونصف من اثنين وسبعة وثمانية من اربعة واربعة عشر فنجد الزايد يتزايد بعدده والناقص يتزايد مع احدها احد والزايد

بالتين اثنين يجري على تزايد الازواج المتتالية ووجدت اول ثلثة اضعاف وثلث من الثلثة والعشرة وثمانية من الستة والعشرين فنجد الاصل محفوظا فان اعتبرت الثلثة الاضعاف والجزئين كان اول ثلثة اضعاف وثلثين من ثلثة واحد عشر واول ثلثة اضعاف وربعين من اربعة واربعة عشر واول ثلثة اضعاف وخمسين من خمسة وسبعة عشر فنجد التفاضل في النواقص على ولاء الاعداد الطبيعية والزوايد بثلثة ثلثة وان احدثت عرضا وجدت اول ثلثة اضعاف وثلثين من ثلثة واحد عشر وثانيه من ستة واثنين وعشرين وحفظت القانون فان اعتبرت الثلثة الاضعاف والثلثة الاجزا كان اول ذلك ثلثة اضعاف وثلثة ارباع واوله من اربعة وخمسة عشر ثم ثلثة اضعاف وثلثة اخماس واوله من خمسة وثمانية عشر فنجد الامر كذلك وان اعتبرت عرضا وجدت اول ثلثة وثلثة ارباع من اربعة وخمسة عشر وثانيه من ثمانية وثلثين ووجدت ذلك القانون ولك ان تريد في هذا وتقرر ايضا مناسبة الحمل والحمل وتستخرج لكنا نقتصر على هذا ونذكر اشارات لوجيه يشترك فيه هذه فمن ذلك انا اذا عملنا جدولا من سطرين احدهما يتتالى فيه الافراد المتتالية مبتداه من خمسة وليقف عند احد وعشرين والثاني يتوالى فيه الاعداد مبتداه من ثلثة ويقف عند احد عشر لاح لنا فيما بين ذلك بسبب فاذا اعتبرنا ما في كل بيت من الجدول الاول مضافا الى نظيره من الاجزاء وايل الاعداد التي ابتدأت من المثل والثلثين ثم

٢١	١٩	١٧	١٥	١٣	١١	٩	٧	٥
١١	١٠	٩	٨١	٧	٦	٥	٤	٣

المثل كان على نسبة المثل والجزئين على الولاء المطلق والثلثة الارباع وان اعتبرنا تزايد ما في البيت الاول كان على نسب مثل وجزئين الخالصة وان اعتبرنا ترتيب ما في البيت الثاني كان كذلك بنسب الزايد جزءا وان وضعنا بدل البيت الثاني المبتدى من بيت آخر يبتدى من اثنين ويجري على ولاء الاعداد الذي يتطبع كان نسبة البيت الاول من السطر الاول الى نظيره من الثاني على نسبة مثلين ونصف فالثاني على نسبة مثلين وثلث وربع وايل اعداد جميع نسب المثل والجزء كالمثل والنصف والمثل والثلث وغير ذلك من

٢١	١٩	١٧	١٥	١٣	١١	٩	٧	٥
١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢

الجدول الثاني وكذلك شيء اوايل جداول نسب المثل والجزئين من الجدول الاول ولك ان يستخرج من هذا جداول لساير النسب الباقية على ان اللوح الاول المربع يشترك الى جميع النسب فيخرج لك مربع نسبة المثل والجزء مما عملت ولنسبة المثل والجزئين من الجدول الخامس والثالث وهو المثل والثلثين ومن الجدول السادس والرابع وهو المثل والربعين ومن الجدول السابع والخامس وهو المثل والخمسين وكذلك يخرج للاثنين الجدول السابع والرابع يترك جدولين في البين لنسبة المثل والثلثة الارباع ومن الجدول الثامن

والخامس بترك جدولين نسبة المثل والثلثة الاخماس وكذلك ويخرج لك من الجدول التاسع والخامس بترك ثلثة جداول نسبة المثل والاربعة الاخماس ومن الجدول العاشر والسادس نسبة المثل والاربعة الاسداس وكذلك ويخرج لك نسبة المثلين والجزء من ذلك اللوح ايضا اما اوله فنسبة المثل والنصف بترك جدولين من الجدول الخامس والثاني والثانية فنسبة المثل والثلث فمن الجدول السابع والثالث بحطى ثلثه وثالثه نسبة المثل والرابع من الجدول التاسع والرابع بتخطى اربعة ويخرج لك نسبة المثلين والجزئين اما الثلثان فمن الثامن والثالث والربعان من العاشر والرابع ويخرج لك نسبة المثل وثلثة اجزاء وسائر النسب اذا راعيت المذهب الذى اومانا اليه وقد اشار القدما الى طريقة بسا من تساوى النسب وتودى الى النسب المختلفة من النسب المشار اليها فانا اى اعداد متساوية رتبت منها ثلثة امكن ان ينشا النسب كلها منه بطريقة يستعمل فيها فليكن جدول فيه ثلثة احاد ثم ثلثة اعداد اخرى وليكن ثنائيات ثم ثلثة اخرى وليكن بلا ثلاثات ليكثر للاعتبار والتوسع فى الامتحان ولثلثة فى العرض جدول آخر على قسميه فنقول انك اذا احدث الاول من كل صنف غير صانى فاسه فى البيت الاول من كل جدول فى العرض على انه اول ثم جمعت الاول والثانى من بيته فى البيت الثانى من الجدول الثانى فكان فى جدول الواحد ابيات اثنين ثم جداول الاول والثالث وضعف الثانى قربته فى البيت الثالث منه فكان من جدول الواحدات اربعة ثم جعلت البيت الثانى اصلا وجمعت فيه ذلك الجمع ونقلته الى البيت الثالث وذلك النقل واستمر بترك هنا فى عدة اثبات وليكن اربعة جداول فى الطول عرض من ذلك والا ان كان نسبة كل ثلثة اعداد فى صف واحد نسبة متصلة ونسامه من النسب المطلوبة اولا نسب الاضعاف فنجد ما فى البيت الثانى على نسبة المثلين وما فى البيت الثالث على نسبة الثلثة الاضعاف وما فى البيت الرابع على نسبة الاربعة الاضعاف ولنسم ذلك

البيت الرابع			البيت الثالث			البيت الثانى			البيت الاول		
١٦	٤	١	٩	٣	١	٤	٢	١	١	١	١
٣٢	٨	٢	١٨	٦	٢	٨	٤	٢	٢	٢	٢
٤٨	١٢	٣	٢٦	٩	٣	١٢	٦	٣	٣	٣	٣
						١٦	٨	٤	٤	٤	٤

الى غير النهاية وعرض ان كان عدد ما فى البيت الثانى على الثانى على نسبة الضعف كما فى البيت الاول وعدد ما فى البيت الثانى منه على نسبة الزايد نصفا لثانى البيت الثانى وما فى البيت الرابع على نسبة الزايد ثلثا لما فى البيت الثالث وكذلك وما فى البيت الثانى من النظر الثالث على نسبة اربعة اضعاف لما فى البيت الاول وما فى البيت الثالث على نسبة مثلين وربع لما فى البيت الثالث وما فى البيت الرابع على نسبة

المثلين

المثلين

مثل وسبعة اتساع لما فى البيت الثالث ولم يكن لهذا نظام فان احببنا ان نريد لنتصور النسبة الاخرى ضا تصورنا البيت الاضعاف عكسا النظر الثانى طولا حتى وقع الثالث فى الاول والاول فى الثالث وبقى الوسط على حاله فاذا اخذنا نخرج الجمع المذكور فى هذه المواضع بان ناخذ الاول فننقله اولا فى السطر الثالث فيكون اربعة ثم نجمع الاول والثانى وننقل الى السطر الثانى فيكون ستة ثم نجمع الاول وهو اربعة والثالث وهو واحد والضعف والثانى وهو اربعة وننقله الى البيت الثالث فيكون تسعة ونتوالى اعداد السطر على الضعف ونسميها جميعا

٩	٦	٤		١	٢	٤
١٨	١٢	٨		٢	٤	٨
٢٧	١٨	١٢		٣	٦	١٢

الاثنان فان عملت هذا العمل بالسطر العرضى الذى للنسبة ثلثة الاضعاف فاخرج لك اعداد ثلثة على نسبة الزايد ثلثا فان البيت سمى كليهما فكذلك الحال فى الجدول الرابع فانه يخرج نسب الزايد ربعا فان قلت وضع اعداد الزايد نصفا ثم عملت به الفعل المذكور يولد لك الزايد جزئين ومن الزايد ثلثا الزايد ثلثة اجزاء وعلى هذا النسق فان لم نعمل وضع اعداد الزايد نصفا يولد نسبة الضعف والنصف ومن الزايد ثلثا نسبة الضعف والثلثة واذا اقلبت اعداد الزايد احرا ودبرت التدبير المعلوم مرة وحفظته على حاله مرة اخرى ودبرت التدبير المعلوم خرج

١٦	١٢	٩		١	٣	٩
٣٢	٣٤	١٨		٢	٦	١٨
٤٨	٣٦	٢٧		٣	٩	٢٧

لك سائر النسب ولا نزال يخرج لك بعضها من بعض الى غير النهاية حتى تشاهد نسوه جميع ذلك من نسبة المساواة ولك ان يعكس فى سائر النسب كلها حتى يرجع الى نسبة المساواة مثاله انك اذا وضعت اعداد ثلثة على نسبة متوالية فحفظت الاصغر بحاله ثم خذ فيه من الاوسط وجعلت ما بقى حدا اوسط ثم القيت من الاكبر مثل الاصغر ومثل ضعف الباقى من الاوسط وجعلت الثانى حدا ثالثا وخذف نسبة متصلة ثم يفعل بهذه الاعداد والحدود ذلك الفعل فيخرج لك نسبة اخرى وكذلك حتى تؤديك الى نسبة المساواة مثاله ليكن اعداد اولا على نسبة مثلين وثلثين مثل تسعة واربعة وعشرين واربعة وستين فاحفظ تسعة واسقطه من اربعة وعشرين واجعل ما بقى وهو خمسة عشر حدا ثانيا فخذ ضعفه مع تسعة واسقطها من اربعة وستين يبقى خمسة وعشرين فاجعله ثالثا يخرج لك اعداد متوالية على نسبة الزايد ثلثين ثم اصنع هذا الصنع بما عندك يخرج لك تسعة وستة واربعة يخرج لك الاعداد متوالية على نسبة الزايد نصفا ثم اصنع هذا الصنع بهذه الاعداد يخرج لك اربعة اثنان واحد وذلك على نسبة الضعف ثم اذا اصنعت هذا الصنع خرج لك واحد واحد وواحد وعاد الى نسبة المساواة وكذلك الحال ان حللت نسبة الثلثة الاضعاف والاربعة الاضعاف وسائر النسب التى لم نذكر تحليلا بالعكس وعاد الى نسبة المساواة

و	ج	ب	ا

من الطريق الذى منه يركب العمل الان فى تاليف نسب الاعداد

ب	د	ج	ا

من نسبتين وتقدم لذلك مقدمة جامعة يكفي مؤنة امتحان الحال في نسبة نسبة وهي ان كل مثال جزئي يورد التاليف نسبة في الاعداد من نسبتين فقد وجد النسب في ذلك الجزئي على صفة ما فذلك كلي نافذ في كل اعداد يكون على تلك النسب ليكن اب مثلا اربعة وليكن اج اثنين وليكن اد ثلثة فيكون لاب الى اد نسبة وهي نسبة الزايد ثلثا ويكون لدا الى اج نسبة وهي نسبة الزايد نصفا ويكون لاب الى اج نسبة وهي نسبة الضعف وهي مؤلفة لا محالة منهما بين النسبتين فاقول ان كل نسبة للزايد نصفا يضاف اليها نسبة الزايد ثلثا فيكون المجتمع ما اجتمع ههنا بعينه وان كان نسبة الزايد ثلثا يضاف اليها نسبة الزايد نصفا يكون المجتمع ما اجتمع ههنا وكل نسبة الضعف فيحتمل ان يقسم بهذين النسبتين ويفصل اليهما والا فليكن نسبة ه ز ح فنسبة الزايد نصفا ونسبة ه ح ه و ونسبة الزايد ثلثا فنقول ان نسبة ه و ه ز نسبة نسبة الضعف فانك تعلم ان بالتفصيل نسبة ب د ح الى ع ح ع واحدة وبالتفصيل ا د ه ز الى ح د ز ح واحدة فبالمساواة نسبة ب د ح مثل نسبة د ح ح ز فليكن بالتركيب نسبة جميع ب ح الى د ح وجميع و ز الى ح ز واحدة وليكن نسبة د ح ح ا مثل ح ز ز ه فبالمساواة نسبة ب ح ح ا كنسبة و ز ز ه فبالتركيب نسبة اب اح هي نسبة و ز ح وكذلك اذا كان الموضوع النسبة المركبة فانه اذا كان في هذا الجزوي النسب كما كان ثم اورد باي عددين كان ولكن ه ز و ه وكان على نسبة الضعف فنقول ان نسبة الزايد نصفا على ز يقع بين ز و ه والا فليقع خارجا مثل ط فاذا اضفنا اليها النسبة الاخرى مثل ط ى عادت النسبة المركبة الاولى فكان حينئذ نسبة ه ى ز مثل نسبة ه و ز على ما رتبنا نسبة ز الى ه ى والى ه و واحدة فهما متساويان لكن احدهما اعظم هذا خلف ولو وقع على و الى الى هذا الخلف بعينه فاذن يقع داخلا مثل ح فنقول ان نسبة ه و ح هي النسبة الاخرى والا فليقع له ح معه ط او معه ك ونفرض المحال المذكور ولا تحسب انا اوردنا هذا برهانا جزئيا لذكرنا نسبتي النصف والثلث ونسبة الضعف بل يحاد يعلم ان هذا برهان كلي وانما مثلنا للتفهيم والا فلك ان نقول ان عددي اب اح عددان جزئيان وبينهما نسبة ما وقد الفت في هذا المثال من نسبتي اب اى واى اح اى نسبة كانت فان وقع عدد بينهما انقص من احدهما وازيد من الاخرى ثم يأتي البرهان على الوجه الكلي من غير اشارة الى تعيين النسبة فهذا البيان يكفي مؤنة التكليف في اقامة البرهان على تاليف النسبة من نسبتين في الاعداد اذا وجدنا الامثلة تخرج دسك النسبتين في تعليمنا الموسيقي بعد هذا الفن لكنا نتكلف بيانات خاصة ليست ماهي كالرؤس لساير النسب من ذلك انا نقول ان نسبة الضعف ونسبة الزايد نصفا ما يلفف عنها نسبة الثلثة الامثال فليكن اد ضعف اب وليكن اح مثل ونصف اد اقول ان اد ح ثلثة امثال اب برهان ذلك ان اج ضعف اب فقد مثل



اب فهو نصف اح لكن ح د نصف اب فاب ب ح ح د يساوي بعضها بعضا فيكون جميع اد ثلثة امثال اب فان كان

ح د ثلث اح فاح ضعف وثلث اب فلنقسم اح اثلاثا على و د فيكون اه مثل ح د وهو ثلث اح الذي هو ضعف اب فنصف اه ثلثا اب فاه ثلثا اب فاد مثل ضعف اب اعني اح ومثل ثلثه اعني اه فان كان نسبة اح اب نسبة الزايد نصفا ونسبة اد اح نسبة الزايد ثلثا فنسبة اد اب نسبة الضعف ليقسم اب بنصفين



على ح فيكون اه مثل ب ه ويكون اقسام اه ه ب ب د متساوية وهي ثلثة و د ح مثل احد ثلثة اقسام اح فالاقسام الاربعة متساوية فجملة ب د مثل جملة اب فزيادة اح على ب بالمثل فان كانت نسبة اد اب نسبة الزايد ثلثا ونسبة ب ح ح د نسبة الزايد نصفا فان نسبة اد اب نسبة الزايد نصفا فليقسم اب اثلاثا على ز و ه فيكون اقسام از زه ه ب متساوية وهي اربعة ونصف كل واحد منها هو ثمن اح وهو مساو لحد فيكون ب د ثلثة امثال ح د و اب ثلثة امثال ب د وهو نسبة مثل ونصف



نسبة ب د د ح هي نسبة اب د ح فاذا ابدلنا كانت نسبة ب د اب هي نسبة د ح ح ب وذلك نسبة المثل والنصف فان كانت نسبة اد اب نسبة مثل وربع ونسبة اد اح نسبة مثل وخمس فان نسبة اد اب نسبة مثل ونصف وذلك لان اب اذا انقسم ارباعا كان كل قسم مثل ب ح وكانت اقساما خمسة متساوية ويكون ب د مثل ونصف اب فان كانت نسبة اد اب نسبة مثل وخمس ونسبة اد اح نسبة مثل وسدس فان نسبة اد اب نسبة مثل وخمسين وتبين لك ذلك بان تقسم اب اخماسا وتعمل ما عملنا وتبين لك من هذا ان النسبة المؤلفة من مثل وسدس مثل وسبع وهي نسبة مثل وثلث والمؤلفة من مثل وسبع مثل وثمن هي نسبة مثل وسبعين

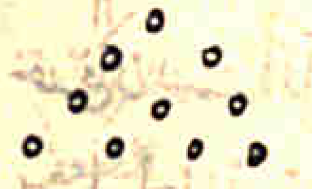


والمؤلفة من مثل وثمن مثل وتسع هي نسبة مثل وربع والمؤلفة من نسبة مثل وتسع ومثل وعشر نسبة مثل وتسعين والمؤلفة من نسبة مثل وعشر ومن مثل وجزء من احد عشر نسبة مثل وخمس والمؤلفة من نسبة مثل وجزء من اربعة عشر ومثل وجزء من خمسة عشر نسبة مثل وسبع وكذلك على الولاء واذا كان اد اب على نسبة مثل وجزء من خمسة عشر واد اح على نسبة الزايد ربعا فان نسبة اد اب نسبة مثل وثلث وذلك لانك اذا قسمت اب خمسة عشر قسما كان جميع اب ستة عشر قسما و د ربع ذلك وهو اربعة اقسام فجميع ب د خمسة اقسام واب خمسة عشر قسما وجميع اد عشرون قسما فب د ثلث اب وبمثل هذا التدبير تبين انه اذا كان اد اب على نسبة الزايد ربعا واد اح على نسبة الزايد خمسا كان نسبة اد اب على نسبة الزايد ثلثا وان يمكنك اذا سلكت هذه السبيل ان تبرهن على سائر ما في الموسيقى من التاليف على ان الشان المتقدم يكفيك تكلف المؤنة في ذلك ٥ تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم المعين

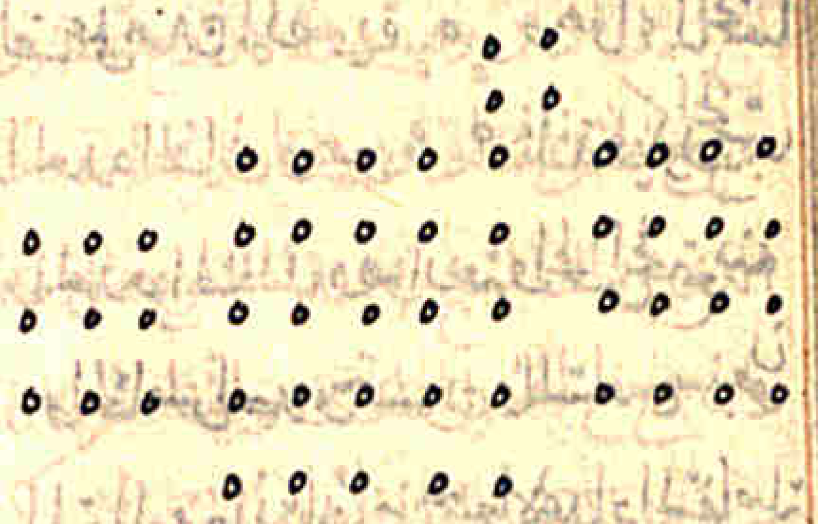
المقالة الثالثة

قد اشرنا لك الى احوال العدد من حيث كميته في نفسه واشرنا لك الى احوال من احوال العدد من حيث اضافته

الى غيره ونحن نشير لك الى احوال العدد من حيث له كيفية تاليف من الوحدانيات يشابه بها
الاشكال المقدارية   قد شبهت هيئات الاعداد في تاليفها بالمقادير فقيل اعداد خطوطية
واعداد سطحية ومسطحة واعداد جسمية ومجسمة فالاعداد الخطوطية هي التي تبتدى من الواحد
ويستمر على نهجها واول عدد خطي هو الاثنان وكذلك ثم ثلثة واما السطحية فهي التي يمكن ان يولف
بعضها الى بعض تاليفا تحاكي بعض السطوح المشكلة والمجسمة فهي التي يمكن ان يولف بعضها الى بعض
تاليفها تحاكي بعض المقادير المجسمة واول المسطحة هي الاعداد المثلثة وهي الاعداد التي اذا نظمت احادها
بطها حاكت شكلا يحيط به ثلثة اضلاع واولها ثلثة وصورتها هكذا ٥ ٥ ٥ ثم الستة وصورتها
يحدث من اضافة خط عددي ازيد بواحد من الخط العددي الذي هو كارايته اضيف الى الواحد
فتولد المثلث الاول وهو الاثنان فيكون ثلثة ويكون الصورة هكذا ٥ ٥ ٥ ويكون كلما
اضيف الى ذلك خطا عدديا على نظام الاعداد المتتالية حدث مثلث ٥ ٥ ٥ اكثر
مثل انك اذا اضيفت الى ذلك خطا عدديا من اربع وحدانيات كان شكل مثلث آخر على هذه الصورة
فاول المثلثات ثلثة وضلعه اثنان والمثلث الثاني ستة وضلعه ثلثة



والمثلث الثالث عشرة وضلعه اربعة والمثلث الرابع خمسة عشر وضلعه خمسة وكل
مثلث زيد على الذي يليه تحته بضلع نفسه وتفاوت اضلاعها على ترتيب الاعداد المتتالية من الواحد
مع الواحد فاي عدد اجتمع من ذلك فهو مثلث وكل مثلث فضلعه يزيد على مرتبته بواحد فان قيل لك
ما ضلع المثلث العاشر من اول الاعداد المثلثة فقل احد عشر فان احدث الواحد في جملة المثلثات كان
عدد الضلع وعدد المرتبة واحدا ولكن الواحد وان كان لك ان تقول انه مربع او مكعب بالقوة فليس
مثلثا ولا مخمسا ولا شيئا من ذلك لا بالقوة ولا بالفعل الا باشتراك الاسم فلا يلتفت الى ما يقولون
وكل مثلث فانه نصف مضروب مرتبته في الازيد منه بواحد حتى لو قيل لك ما عدد المثلث الخامس احدث خمسة
ضربته في ازيد منه بواحد فكان ثلثين فاحدث نصفه وهو خمسة عشر وهو المثلث الخامس وكل ضلع
مثلث فهو اقل العددين متتاليين يضرب احدهما في الآخر فيكون منه ضعف مثلثه حتى لو قيل ما ضلع خمسة
عشر من المثلثات فانا نضعفه فيكون ثلثين فيطلب عددين متتاليين مسطحهما ثلثون فنجد خمسة
وستة فنقول ان ضلعه خمسة وبعد الاعداد المثلثة الاعداد المربعة وهي التي عرفتها فانها يحدث من
خطوط عددية متساوية عددها عدد ما في الواحد من الاحاد وضلوعها على ترتيب الاعداد مبتداة من الواحد
مثل الواحد فانه مربع الواحد والاربعة فانه مربع الواحد الاثنين والتسعة فانه مربع الثلثة والستة
عشر فانه مربع الاربعة على هذه الصورة



وانشاؤها من جميع الافراد المتتالية مع الواحد مثل
الثلثة والواحد فهو اربعة وهو اول عدد مربع
ثم الواحد والثلثة والخمسة وهو تسعة وهو العدد
المربع الثاني ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة
وهو ستة عشر وهو العدد المربع الثالث ثم الواحد
والثلثة والخمسة والسبعة والتسعة وذلك خمسة وعشرون وهو العدد المربع الرابع ومن خواص المربعات
انك اذا جمعتها من مربع الواحد كان مجموعها اكثر من مربع الآخر بما قبلها من المربعات مثال ان مجموع مربعي
الواحد والاثنين يزيد على مربع الاثنين بمربع الواحد ومربع الواحد والاثنين والثلثة يزيد على
مربع الثلثة بمجموع مربعي الواحد والاثنين وكذلك مربع الواحد والاثنين والثلثة والاربعة يزيد
على مربع الاربعة بمجموع مربعات الواحد والاثنين والثلثة وقد استخرجوا لانشاء المربعات طريقا
يسمونه المرقص وهو انك اذا ابتدات من الواحد فجمعت ما شئت من المراتب ثم عطفت فنزلت جامعا
فما كان مجموع ذلك فهو مربع مثل ان يصعد من الواحد الى الاثنين فيكون ثلثة ثم يرجع الى الواحد فيكون
اربعة وهو مربع اول ثم ان جمعت الواحد والاثنين والثلثة فاضفت اليه الاثنين ثم الواحد كان تسعة
وهو مربع ثان فان صعدت من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة جامعا ثم نزلت فجمعت الثلثة والاثنين
والواحد كان جميع ذلك ستة عشر وهو المربع الثالث من المربعات العددية وتحصيل هذه الطريقة
ان مجموع كل اعداد متوالية مع مجموع ما ينقص منها بالمرتبة الاخيرة فهو مربع وايضا ضعف كل مجموع اعداد
متوالية الا العدد الاخير فهو مربع وكل مثلثين متواليين يجمعان من الواحد والثلثة والستة فهو
مربع وهذا ايضا انشاء المربعات فيكون كل مربع من مثلث في درجته ومثلث انقص من درجته بواحد
وكل مربعين يضرب ضلع احدهما في الآخر ونصف ويجمع الى المربعين فالجميع مربع مثل مضروب اثنين في ثلثة
اذا جمع ضعفه مع اربعة وتسعة وكان خمسة وعشرين وكل مربع يراد عليه جذران متباعدان كان الى
مثليه ومثل ربعه او ثلثة امثال او انقص منه ثلثة ارباع ما حصل فهو مربع ولا مربع نصفه او ضعفه مربع
ولا يجتمع من المربعات المتتالية مبتداة من الواحد مربع الستة وكل مربع فاما ان يكون له ثلث صحيح او
نصف او غير ذلك واعلم ان احاد العدد المجذور لا تخ اما ان يكون واحدا او اربعة او خمسة او ستة
او تسعة فان كان واحدا فاحاد ضلعه اما تسعة واما واحد وان كان اربعة فثمانية او اثنان وان كان
خمسة فخمسة وان كان ستة فستة او اربعة وان كان تسعة فثلثة او سبعة ولامتحان المربعات
في الطريق الهندي فلا تخ اما ان يكون واحدا او اربعة او سبعة او تسعة فللواحد واحد او ثمانية وللاربعة
اثنان او سبعة وللسبعة اربعة او خمسة وان كان تسعة فثلثة او ستة او تسعة ويتلو المربعات في

بضعف

الاعداد الاعداد المخمسة واولها الخمسة فاولها يولف على هذه الصورة ٥ وهو اول المخمسات وضلعيه اثنان والمخمس الثانى هو الذى ضلعه العدد الثانى وهو ٥ ثلثة ويكون المخمس المجتمع منه اثنى عشر على هذه الصورة ٥ والعدد الثالث وهو اربعة والمخمس المجتمع منه اثنان وعشرون والرابع خمسة وثلثون ٥ والخامس احد وخمسون والسادس سبعون فترتيب اضلاعها على ترتيب الاعداد ٥ المتواليه وانشاؤها من جميع الاعداد المتفاضلة بثلثة ثلثة مبتدئة من الواحد مثل اعداد ١ ٤ ٧ ١٠ ١٣ ١٦ ١٩ فالواحد مع الاربعة خمسة وهو اول المخمس والواحد مع الاربعة والسبعة اثنى عشر وهو المخمس الثانى والواحد مع الاربعة والسبعة والعشرة اثنين وعشرين وذلك هو المخمس الثالث وقد ينشأ من جميع المربعات كل من المثلث الذى فى مرتبته مع المثلث الذى دونه فى المرتبة مثل المربع الثانى فانه من المثلث الثانى مع المثلث الاول فيكون اثنى عشر ولكل واحد منها خاصة مثل الخاصية الاخيرة المذكورة للمجسمات لكن المسدس بدل نصف ضلع ضلع والمسبع بدل ذلك ضلع ونصف وعليه يجرى الزيادة فى المثمن بدل ذلك ضلعا ن ضلعان وقد يولف هذه كلها من المثلثات فكما ان المربع يركب من مثلثين كذلك المخمس من ثلث والمسدس من اربعة والمسبع من خمس على نسق نسا ما نسق تاليف المربعات فيكون مثلا المخمس الثانى من مثلثين المثلث الاول والثانى مرتين وكذلك المخمس الثالث من المثلث الثالث مع المثلث الثانى مرتين وكل مسدس مثلث ولا ينعكس وكل مثلث عدده زوج فلا شركة بينه وبين المسدس واذا اردت ان تجد مرتبة المثلث من المسدس ان تحذف الواحد من ضعف عدد المسدس وعكسه ان يزاد واحدا على عدد المثلث ويوجد نصفه وكل مخمس فان نصف ما يجتمع من ضرب عدد انقص من مرتبته بواحد فى التفاضل بين الاعداد التى منه ينشاء وهو ثلثة مزيدا عليه ما بين عددين من ذلك وهو اثنان مضروبا فى عدد مرتبته من المخمسات العددية مثاله اذا اردت ان تعلم المخمس الرابع ضرب ثلثة فى ثلثه فكان تسعة وزدت عليه اثنين فكان احد عشر ضربته فى اربعة فكان اربعة واربعين احدث نصفه فكان اثنين وعشرين فهو المخمس الرابع وايضا فان كل مخمس فانه مثل مضروب عدد مرتبته محسوبا من الواحد فى نفسه مزيدا عليه نصف ضلعه بعد القاء الكثير منه ان كان النصف كثيرا مرتبته فى المخمسات العددية مثاله فى المسئلة المذكورة يضرب اربعة فى اربعة لانه فى المرتبة الرابعة من الواحد فيكون ستة عشر ويزيد عليه نصف ضلعه وهو اثنان ثلث مرات فيكون اثنين وعشرين وبعد المخمسات المسدسات وبتالف من جميع الاعداد المتفاضلة باربعة اربعة على قياس ما قيل فى المخمسات ثم المسبعات وما يالف من جميع الاعداد المتفاضلة بخمسة خمسة ثم المثمنات ويتالف من جميع الاعداد المتفاضلة بستة ستة ونقول ان كل مثلث اذا جمع مع المثلث الذى يحته حدث المربع الذى يحته ولو جمع مع المربع حدث المخمس مثل المثلث الاول وهو ثلثة اذا جمع

مع المثلث الثانى وهو ستة كان ربع تسعة ولو جمع مع المربع الذى هو ستة كان مخمس اثنا عشر وان جمع مع المخمس الثانى وهو اثنا عشر كان مسدسا كل سطح بعد المربع اذا جمع مع المثلث حدث السطح الذى يلى ذلك السطح فى عدد الضلوع مثل المثلث الاول وهو ثلثة اذا جمع مع المربع الثانى كان خمسة وان جمع مع المخمس الثانى وهو اثنا عشر كان مسدسا وهو الخمسة عشر وعلى هذا الترتيب وفضل كل سطح على الذى قبله مثلث وقد اتفق ولا ينعكس وكل عدد تام فهو مسدس او مثلث وسيكون من هذا سبيل يتوصل به الى استخراج ترتيب الاعداد التامة ايضا فاذا قيل لك العدد التام الاول من اى المسدسات او المثلثات هو فانظر الى القانون الذى عرفته من هذا الواحد خاصة فيجد اول الزوج يعتبر فيه القانون المعلوم اربعة فيستخرج على ما علمت وينصف اربعة فيكون اثنين فعل هو المسدس الثانى او المثلث الثالث لانك اذا نصبت واحدا من الاربعة ثلثة ويلى الاربعة ثمانية ويجد السبعة كذا اولا فيصلح لمطلوبك فينصف الثمانية فيكون اربعة فعل هو المسدس الرابع والمثلث السابع ويلى الثمانية ستة عشر فان نقصت منه واحدا بقى مركب فيصلح للعمل فخذ نصفه وهو ستة عشر فعل المسدس السادس عشر والمثلث الحادى والثلثون وعلى هذا القياس فلنتكلم الان فى الاعداد المجسمة واولها المخروطات وتعرف بالنارية وهى التى تبتدى من قاعدة متسعة ثم لا تزال تتضيق حتى تبلغ طرفا حادا لحدة الواحدة فاولها التى قاعدته مثلثة واول ذلك الاربعة فهى اول عدد هو خطى وسطحى ومجسم ويتالف تاليفات المثلثات على توالبها تركيبا للانقص منها على الازيد حتى ينتهى الى الواحد ثم التى قاعدتها مجسمة والتى قاعدتها مسدسة وكل عدد مسطح يركب منه يسمى قطعا والذى نقص من جانبه الاقل يسمى كرسيا واولها واشاهدها التى قاعدته مثلث فان يضاف الى الوحدة المثلث الاول ويكون اربعة فهو المخروط الاول ثم المثلث الثانى فيكون عشرة وهو المخروط الثانى من هذا الفصل واما الذى قاعدته مربع فاوله من الواحد والمربع الاول وثانيه من الواحد والمربع الاول والمربع الثانى والذى قاعدته مخمس ومسدس وغير ذلك فعلى ذلك القياس واما امر الزوايا والاضلاع وعددها فعلى قياس الاشكال العظيمة والمنشور ايضا من الاشكال العددية المجسمة وهو من تضعيف المثلثات والصاق بعضها ببعض فالستة اول منشور ينشا من المثلث الاول له ثلثة اضلاع كل ضلع ذو اربعة وضلعان كل ضلع مثلث لكن الاضلاع فى اعدادها واما الاشكال المجسمة يحيط بها ستة سطوح فلا يخ اما ان يكون طولها وعرضها وعمقها متساوية فيكون مثل عشرة فى عشرة ثم فى عشرة ويسمى مكعبا واما ان يكون قطران منها متساويان وقطر مخالف واذا كان القطر المخالف اصغر سمى لبنيا وان كان اكبر سمى عموديا وان كان سطحه الاصغر دائرا سمى مستديرا مثل خمسة فى خمسة ثم فى اكثر من خمسة واما ان كان يكون الثلثة مختلفة فيسمى الجبيا ونبوريا ومخطرا لانه ياخذ من غلظ الى دقة وربما سموه شكل المذبح اذا كانت

منابجهم شيء على تلك الصورة مثال اللبني اربعة في اربعة ثم في الثلاثة مثال العمودي اربعة في اربعة ثم في خمسة
مثال الآجيني ثلثة في اربعة في خمسة او في ثمانية ومن عادتهم ان يسموا العدد الذي يرجع اذا ضرب في
نفسه ثم ما اجتمع في نفسه فيرجع كما ضربت في نفسه المجموع عددا اعدادا دايرا مثل الخمسة والستة
فان الخمسة في نفسها خمسة وعشرون ثم في خمسة مائة وخمس وعشرون والستة في نفسها ستة وثلثون
ثم في ستة مايتين وستة عشر ومن الناس من يسمي مسطحه دايرة ودوريا ومكعبه كرة وكريا والذي
ينبغي ان يبحث عن حال المكعب وقد علم منها جملة في كتاب الاصول ومن خواص المكعب كل عدد اذا ضرب في
الذي يتلوه ثم في الذي قبله ثم زيد الذي قبله على ما اجتمع كان مساويا لمربع ما يتلوه فان رتبت الافراد
المتوالية مبتداه من الواحد ثم يجمع على حسب المرتبة فيولد المكعبات على توالیها مثال لمرتبتين واحد ثلثه
خمسة سبعة تسعة احد عشر ثلثة عشر فالواحد مكعب وبعده الثلثة وهو في المرتبة الثانية
فيجب ان يجمع اثنين من الافراد بعد الواحد فيجمع الثالث والخمسة فيكون ثمانية وهو مكعب وبعده
السبعة وهو في المرتبة الرابعة فيجب ان يجمع ثلث مراتب فيكون سبعة تسعة احد عشر فذلك سبعة
وعشرون وهو مكعب الثاني وعلى هذا النهج فان اردت ان يعرف اول فرد يركب منه المكعب المعلوم فخذ عدد
مرتبة المكعب فان كان الثالث فالعدد ثلثة فاضربه في نفسه ثم خذ مرتبة المكعب من اول عدد مكعب فيكون
ذلك تنقص من الاول الواحد ويكون مثال هذين في المكعب الثالث اما الاول فثلثة واما الثاني فاثنان
فانقص الثاني من مربع الاول كما ينقص هيهنا الاثنان من تسعة فهو اول فرد منه تاليف المكعب الثالث
ذلك هو سبعة ثم زده عليه فيكون احد عشر وهو آخر فرد منه تركيبه فركب منهما وما بينهما وقس عليه
في ساير المكعبات والاربعة والخمسة والستة والتسعة يعود في مكعباتها اي احادها فيكون ذلك دليل
على احاد المكعب مثل اربعة في اربعة فيكون اربعة وستين والتسعة في التسعة ثم في التسعة وهو سبعمائة
وتسعة وعشرون واما كعب الاثنين فهو في الثمانية دائما وكعب الثمانية فهو في الاثنين دائما وكعب السبعة في
الثالثة وكعب الثالثة في السبعة دائما ومضروب المكعب في المكعب ومقسوم عليه مكعب ومضروب مربع عددين
في مربع عدد آخر نسبتها نسبة مكعبين والتفاوت بين المكعبين المتواليين هو مضروب اول
المكعبين في الذي يتلوه ويزيد عليه واحد ثم في ثلثة ثم يزيد عليه واحدا وكل مكعب يسقط منه كعبه فيكون
الباقي سدس صحيح وكل مكعب الا واحدا فبعد كعبه الا واحد وكل مكعب فان نصفه وضعفه غير مكعب وكل مكعب من
جمع اليه الواحد ومضروب المثلث الذي في مرتبته في ستة ابدا هو المكعب الذي تليه فيمكن ان ينشاء
هذه المكعبات ومن خواص المكعبات ان امتحانه الذي على عمل الحساب الهندي اعني ميزانه يكون اما واحدا
واما ثمانية واما تسعة فان كان واحدا فاحاد المبلغ واحدا واربعة او سبعة وان كان ثمانية فثمانية او اثنان
او خمسة وان كان تسعة فثلثة او ستة او تسعة وقد انقسم المضلعات من العدد فقال ان فيها ما هو في الطول

ومنها ما هو متباين الطول وهو الذي الخلاف بين طوله وعرضه بما هو فوق واحد ومن عادة المتكلمين
في صناعة العدد ان يوردوا في هذا الموضع وفي ما يجري مجراه كلاما خارجا عن الصناعة ومع ذلك خارجا
عن عادة البرهانيين واشبه شيء بقول الخطباء والشعراء فليهجر ذلك ولا يغلط عليه بتجليه في تسميتهم الغريب الطول
بالغريب الطول فنسبة ان يكون اول غيرية يقع بين العدد والعدد هو بواحد فيكون هو اصل الخلاف والفرق مبداه
كما انه اصل العدد نفسه فيكون الاعداد الغريبة الطول هي المتفاوتة بواحد والسطوح الغريبة هي التي
يحيط به ضلعان غريبان واذا رسم جدول فرتب فيه الافراد على توالیها مبتداه من الواحد في سطر و
الازواج على توالیها مبتدئة من الاثنين في سطر تولد من جميع الافراد على ما علمته الاعداد المربعة وتولد
من جميع الازواج الاعداد الغريبة الطول فيتولد من الفرد باب الهوهويات ومن الزوجية الغيرية على
حسب الواجب وسيدل ايضا على ان من هذا الموضع ونقبا في الى الا محصول له فان يرتب المربعات
كثيرة ثابتة في سطر وللغريبات الطول
في سطر ظهر من محاورة السطرين
امور وخواص من ذلك انك تجد

١٩	١٧	١٥	١٣	١١	٩	٧	٥	٣	١
٢٠	١٨	١٦	١٤	١٢	١٠	٨	٦	٤	٢

اول الغريبات على نسبة الضعف من اول المربعات وهو الزايد مثلا والثاني عند الثاني على نسبة الزايد
نصفا والثالث عند الثالث على نسبة الزايد ثلثا وكذلك الكل على تسلسل الاعداد والمراتب مثل انه للربع
اربع ربع وللخامس خمس ونجد التفاضل على نسبة الاعداد
الطبيعية ففضل المرتبة الاولى واحد وفضل المرتبة الثانية
اثنان وكذلك فان حذف الواحد وقوبل بين ما هو عدد

٣٦	٣٥	١٦	٩	٤	١
٤٢	٣٠	٢٠	١٢	٦	٢

جاءت النسبة كذلك ولكن لم يكن الزيادة من جانب كان منه النقصان فكان الاربعة للاثنين على نسبة
الضعف والتسعة للستة على نسبة الزايد نصفا والستة عشر للاثني عشر على نسبة الزايد ثلثا
وكذلك وكان التفاوت على نسبة الاعداد الطبيعية مبتداة من الاثنين ثم ان رتبنا اول الغريبات
بعد المربع الاول مبتدا من الواحد وثانيها بعد المربع الثاني اردت هذه النسبة بعينها مؤلفة
فكان نسبة الاثنين الى الواحد كنسبة الاربعة الى الاثنين وهي نسبة الضعف مثناه وكانت نسبة
الستة الى الاربعة كنسبة التسعة الى الستة
وهي نسبة الزايد نصفا وقد يثبت دائما و
يكون الطرفان من كل نسبة اذا اجمع مع ضعف

٢٥	١٦	١٢	٩	٦	٤	٢	١
	٢٠		١٢		٦		٢

الوسط مربعا ثم ان جمعت اعداد السطرين على نظامها وابتدات الافراد من الواحد تولد منها الاعداد
المثلثة على نظامها ونجد كل مضلع اذا انقص من ضلعه تولد الغريب الذي يحاوره من جانب النقصان

في سان

واذا زيدت عليه ضلع تولد العدد الذي يجاوزه من جانب الزيادة واذا غرز ضلع المكعب عنه بقي اضلاعه عنها
واذا احدث مسطحا بين مربعين وجدت المربع الاول ياخذ منه نسبة والمربع الثاني اخرى ولكن
يرجعان الى النسب المتوالية مبتداة من الضعف ثم المثل والنصف ثم المثل والثلث وكذلك الى ما لا
فالفردانية تعطي علة الهوهوية وكذلك يتولد منها المربعات والمكعبات ويوجد في مراتب الافراد
مرابع ولا يوجد في مراتب الازواج البتة ه تمت المقالة الثالثة والحمد لله والمنة

المقالة الرابعة

قد جرت العادة بان يذكر في هذا الموضع المناسبات واصنافها وخواصها ومن الناس من جمع
للمناسبات وجوها كثيرة يبلغ بها عشرين ومنهم من اقتصر على عشرة وهو المنقول من القديم ومن عزمي ان
اقتصر على ذكر تلك العشرة وعلى الاقتصار فيها فليس يميل نفسي الى ايراد جميع ما اورده وذكر جميع ما قالوه
فذلك مما لا محصول له وانت فيجب ان يعلم ان هذه المناسبات المعتبرة اكثر محصولها فيما بينها تفاوت
وامور المتفاوتة التي يجري تفاوتها على نمط واحد اما متصل مثل نسبة آ الى ب مثل ب الى ج او منفصل
مثل نسبة آ الى ب مثل ج الى د ونشانه كيفية الاعداد اما ان يكون تشابهها واتحاد نمطها في كمية نفسها او كميتها عند
غيرها وهذا هو الاصل والمعتبر وتشابه تفاوت الاعداد في كمية نفسها هي مثل ان يكون زيادة هنا
على ذلك مساوية لزيادة الثالث على الرابع مثل زيادة الستة على الاربعة والعشرة على الثمانية او الاربعة
على الاثنين وهذه هي المناسبة العددية وتشابه تفاوت الاعداد في كميتها عند غيرها فمثل ان يكون كمية
زيادة هذا على ذلك مثل كمية زيادة هذا الثالث على الرابع او يكون كمية هذا المتفاوت عند ما تفاوت واحدا
مثل حال الاربعة عند الاثنين في التفاوت هو مثل حال العشرة عند الخمسة وهذه هي المناسبة الهندسية
فهذان بالحقيقة اصلان لكنه لما اعتبر حال تفاوت الكمية المضافة في تفاوت الكمية العددية في المناسبة
العددية وحال تفاوت الكمية المضافة وجدا مختلفان فلا يوجد هناك اتفاق البتة مثال لم يوضع نسبة
هندسية مثل اربعة وستة وتسعة فان الكمية المضافة فيه متشابهة والكمية التي للعدد نفسه غير
متشابهة فان التفاوت في احدهما اثنان وفي الآخر ثلاثة ولو وضع نسبة عددية مثل اربعة وستة
وثمانية فيوجد تفاوت الكمية في نفسها متساوية وتفاوت الكمية بالقياس غير متشابهة بل يكون الستة
لاربعة زائدا بالنصف والثمانية للستة ليست زائدة بالنصف بل زائدة بالثلث ويوجد النسبتان
دائما متواليتين لكن اكبرها بين العددين الاقلين واصغرها بين العددين الاكثرين فيتميز من هذا الامر
اخر وهو ان يطلب اعدادا تاليفها يجعل النسبتين اللتين بينهما متواليتين ويجعل الكبرى بين الاكثرين
والصغرى بين الاصغرين فوجدت مناسبة اخرى على هذه الصفة مثل مناسبة ما بين الستة
والاربعة والثلاثة وسميت تاليفية لان الانتفاع بمراعاته والاسطة هذه المناسبة انما يقع في صناعة

التاليف وهو الموسيقى على ما يستعمله في موضعه وقد يجوز ان يكون قد سميت تاليفية لان نسبة الطرفين
مؤلفة من نسبة الفضلين على ما نعلم ولزمها خاصية ان نسبة فضل الاعظم على الاوسط الى فضل الاوسط
على الاصغر هي نسبة الطرف الاعظم الى الاصغر مثل نسبة الاثنين وهو فضل الستة على الاربعة
الى الواحد الذي هو فضل الثلثة على الاثنين مثل نسبة الستة الى الثلثة ثم انهم فطنوا من هذه الخاصية
التي لزمت هذه النسبة لاعتبار مناسبات فصول الحدود المناسبة فيدرجوا منها الى مناسبات
وعسايط اخرى انما ينفع من جهة تتميم القسمة او تكثرها فلا جدوى لها او لا كثير جدوى لها في العلوم وللمبتدي
مناسبة مناسبة وواسطة واسطة ونقول فيها كلاما وجيزا اما الواسطة الهندسية فانها يكون
جذر المجذور مضروب الطرفين ليكون جذر ما اجتمع من الطرفين احدهما في الآخر فاصرفته في موضع
آخر وعرفت انه اذا كان بدل الواسطة واسطتان تضرب احدهما في الاخر كضرب الطرفين احدهما في الاخر
وهنا بذلك على طلب الواسطة وعرفت في هذا البحث ان هذه المناسبات الهندسية متصل ثلثة ثلثة
في ادراج العددات المتتالية وفي المربعات المتتالية وقد علمت ايضا في مواضع اخرى ان كل مربعين يمكن ان يقع
بينهما واسطة هندسية واحدة فقط وكل مكعبين يمكن ان يقع بينهما واسطتان هندسيتان فلا يحتاج
الى ان يستانف لكن تعليم هذه الاحوال واما المناسبة والواسطة العددية فانشاؤها من ترتيب الاعداد
على تواليها لحد سواء كان بواحد او بعشر وسالك يجدها متصلة بواسطة ومنفصلة بواسطتين ويعرف
حال الواسطة عند الحاسة وسائر ذلك بما قد تقدم لك وعلمت حال توالي النسبة وموقع الصغرى والكبرى
والذي يستفيده ههنا طلب واسطتها وهو ان يوجد نصف مجموع الطرفين على ما علمت وخاصيتها هو ان
الذي يكون من ضرب احد الطرفين في الآخر اقل من مربع الاوسط بمربع الفضل مثل ان مضروب الاثنين في
الستة اقل من مضروب الواسطة في نفسها وهي اربعة بمضروب الفضل وهو اثنان في نفسه واما المناسبة
والواسطة التاليفية وعرفت مضادتها للعددية فيما يضاده فيه واستخراج واسطته بان يضرب الاختلاف في
بين الاعظم والاصغر ويقسم على مجموعهما ويزيد على الاصغر فيخرج الواسطة او يضرب الاختلاف بين
الاصغر والاكبر في الاكبر فيقسم على مجموعهما وينقص من الاكبر مثل الاختلاف بين الستة والثلاثة وهو الثلثة
ويضرب في الثلث فيكون تسعة فيقسم على مجموع الستة والثلثة فيخرج واحد فيزيد على الثلثة فيكون
اربعة واذا كان عندك الاوسط والاكبر فاردت ان تجد الاصغر نظرت الى فضل ما بينهما كم هو من الاوسط
بان يقسم عليه الاوسط مرة اخرى فاخرج بعضه من الاوسط فهو الاصغر وان كان الاصغر والاوسط معلوما
عندك فاردت الاكبر قسمت الاوسط على الفضل فنقصت منه واحدا ثم قسمت عليه فاخرج زدته على الاوسط
ومن خواص هذه المناسبة ان مجموع مضروب الطرفين في الاوسط مثل ضعف احدى الحاشيتين في الآخر
وانقضان مضروب واسطته في الاكبر مثل ضعف واسطته في الاصغر ايضا فان مضروب واسطته و ضعف

مضروب احد الطرفين في الاخر وقد ظن قوم ان هذه النسبة انما سميت تاليفية لان فضولها ليست في الحدود وحدها ولا في التفاضل وحده بل بعض في ذا وبعض في ذاك فكانه وقع في ذلك تاليف وهذا تكلف وقد يولد ما هو اشبه تكلفا من هذا فاما المناسبات التي بعد هذه فمنها ثلثة عرفت اولا ومنها اربعة عرفت ثانيا ومنها مناسبات ليس من غرضنا ان يلتفت اليها وهذه الاربعة تعرف بالثالثة والخامسة والسادسة وتسمى الرابعة المضادة لانها ضاد التاليفية فانها جعلت بحيث يكون نسبة فضل الوسط على الاصغر او فضل الاعظم على الاوسط كنسبة الاعظم الى الاصغر مثل ٣ ٥ ٦ واستخراجها فضرب الفصل بين الطرفين الاصغرين في الاصغر والقسمة على مجموعهما واسقاط ما خرج من الاعظم فهو الاوسط وخاصيتها ان مضروب الاعظم في الاوسط ضعف مضروب الاوسط في الاصغر والمناسبة والواسطة الخامسة ان يكون الاوسط عند الاصغر مثل فضل تفاضل الاصغرين عند تفاضل الاعظمين واعداده ٢ ٤ ٥ وكانها تضاد الهندسية وطلب هذه الوسايط ان يلقى الاصغر على الاكبر ويقسم ما اجتمع قسمة يكون من ضرب احدهما في الاخر ومضروب الباقي من الاعظم بعد طرح الاصغر عنه في الاصغر وذلك سهل لمن عرف النسبة فان انكسر ذلك والا فالمسئلة مستحيلة مما خرج ينقص الاصغر من اكبره مما بقي فهو الواسطة ومن خاصيتها ان ضرب الاعظم في الاوسط ضعف ضرب الاعظم في الاصغر زيادة عليه للاوسط ومن ذلك ان واسطتها في المناسبة الضعيفة مجذور دايما جذره الاصغر وان الطرف الاعظم اصغر من مجموع الباقيين بواحد والسادسة ان يكون الاعظم عند الاوسط مثل فضل الاصغرين عند فضل الاعظمين وهي ايضا تضاد بذلك الهندسية ومثاله ١ ٤ ٦ واستخراج الواسطة بان ينقص الاصغر من الاعظم ويزاد عليه فينظر مبلغ الباقي فيضرب في الاعظم ثم ينظر كم يحتاج ان يزاد على الاعظم والزيادة حتى يكون ضرب تلك الزيادة في جميع المجموع من الاصل والزيادتين مثل المسطح الذي حفظ فمجموع الزيادتين هو الواسطة فان انكسر فالمسئلة محال وايضا فانك اذا نقصت وضربت الحد مربع نصف مجموع الحاشيتين وزدته على المحفوظ واخذت جذره ونقصت منه المضروب اولا في نفسه فما بقي زدته على الاصغر وقد وجدنا من الخواص ان المناسبة اذا كانت على نسبة المثل والجزء كانت الواسطة مجذورا واذا اضيف اليها جذرها كان مجموع الطرف الاعظم والطرف الاصغر اقل منه بجذره واما الاربعة التي عرفت اخيرا فاولها وهي السابعة ان يكون نسبة التفاضل بين الاعظمين الى التفاضل بين الاصغرين كنسبة الاعظم عند الاصغر مثاله ٦ ٨ ٩ واستخراج واسطتها بضرب الاصغر في الفصل بينه وبين الاعظم وقسمة المجتمع على الاعظم وزيادة ما خرج على الاصغر فما بلغ فهو الواسطة والثامنة ان يكون نسبة الاعظم الى الاصغر كنسبة تفاضل الطرفين الى تفاضل الاعظمين مثاله ٦ ٧ ٩ وهو عكس السابعة واستخراج واسطتها عكس استخراج تلك الواسطة وذلك ضربك الاصغر في الفصل بين الطرفين وبقسمه الخارج على الاعظم فاخرج تنقصه من الاعظم مما بقي فهو الواسطة والتاسعة ان يكون نسبة تفاضل الطرفين الى تفاضل الاصغرين

فان امكن

نسبة الوسط الى الاصغر مثل ٤ ٦ ٧ واستخراج واسطتها ان ينقص الاصغر من الاكبر ويقسم الباقي قسمة يكون نسبة القسمين الى الاخر كنسبة الاخر الى الاصغر ان امكن فيسقط القسم الاول منهما من الاعظم فما بقي فهو الاوسط وذلك ان يجمع مضروب الفضل في الاصغر الى مربع نصف الاصغر وياخذ جذره فيزيد على نصف الاصغر وهذه المناسبة على نسبة المثل والجزء كان الطرف الاصغر مربعا ابدا والمناسبة والواسطة العاشرة ان يكون نسبة تفاضل الطرفين الى تفاضل الاعظمين مثل نسبة الوسط عند الاصغر ومثاله ٣ ٥ ٢ واستخراج واسطته ان ناخذ فضل ما بين الطرفين مضروبا في الصغرى منقوصا من مربع نصف الكبرى فناخذ جذر ذلك ونزيده على نصف الصغرى فهذه هي الوسايط العشرة والعددية منها ما لا يجتمع في طرفين مع الهندسية ابدا ولا مع السابعة والثامنة ولا مع التاليفية الا ان يكون الاعظم ضعفا للاصغر مثل الستة والثلثة فيوجد بينهما الواسطتان معا ولا مع الرابعة الا ان يكون الاعظم ايضا ضعف الاصغر والهندسية لا يوجد مع التاليفية ولا مع الرابعة ولا مع السابعة ولا مع الثامنة ولا مع التاسعة واذا فرض لنا الثمانون والعشرون حدين كان الخمسون بينهما واسطة عددية والاربعون واسطة هندسية واثنان وثلثون واسطة تاليفية والثمانية والستون واسطة رابعة والخمسة والثلثون واسطة سابعة والخمسة والستون واسطة ثامنة وقد خرجت الخامسة والسادسة والتاسعة والعاشرة فليضع اولا حدود المناسبة الخامسة وهي ٢ ٤ ٥ فاذا نقص من الاصغر واحد وزيد على الاعظم صار ١ ٤ ٦ وهي المناسبة السادسة واذا زيد على كل اثنان حتى صار ٤ ٦ ٧ خرجت المناسبة التاسعة واذا نقص من الواسطة واحدا حتى صار ٢ ٣ ٥ خرجت المناسبة العاشرة فهذا ما نقوله في علم الارثماطيقي وقد تركنا احوالا اخرى ذكرها في هذا الموضع خارجة عن قانون الصناعة وقد بقي من علم الحساب ما يعني في الاستعمال والاستخراج وهو بعد نحو العمل مثل الجبر والمقابلة والجمع والتفريق الهندي وما يجري مجراها والاولى في امثال ذلك ان نذكره في الفروع فلنقتصر ههنا على المبلغ المذكور ولنتقدم الى العلم الموسيقى

تم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه استعين وعليه اتوكل الحمد لله رب العالمين وصلواته على محمد وآله الطيبين

الفن الثامن عشر من كتاب الشفا وهو في علم الموسيقى ست مقالات المقالة الاولى

وقد حان لنا ان نختم الجزء الرياضي من الفلسفة بايراد جوامع علم الموسيقى مقتصرين من علمه على ما هو
ذاتي منه وداخل في مذهبه ومتفرع على مباديه واصوله غير مطولين اياه باصول عددية وفروع حسابية
من حفظها ان يفطن لهما من صناعة العدد نصا فيما نورد او تخريجا على ما نرد ولا ملتفتين الى محاكيات
الاشكال السمائية والاخلاق النفسانية بنسب الابعاد الموسيقية فان ذلك من سنة الذين لم
تتميز لهم العلوم بعضها عن بعض ولا انفصلت عندهم ما بالذات وما بالعرض قوم قدمت فلسفتهم وورثت
غير ملخصة فاقتدى بهم المقصرون ممن ادرك الفلسفة المهذبة ولحق التفصيل المحقق ولرب عقل
حلبها اصدا وسهو غطى عليه حسن ظن اتلف ما صلى بالقبول وعادة صدت عن حقيقة ومساعدة
صرفت عن تامل وقد جهدنا وسعنا ان نلحظ الحق نفسه وان لا نجيب دواعي العادات ما امكننا
ووفقنا له وان كان التحرر عافية في الاكثر دون الدوام والاحتياط منجاة عن الغلط في الغالب دون
الكلي وما حاجتنا الى شركائنا في التلافي لنا ما فرطنا فيه وقصرنا عنه والله توفقنا لما يرجوه من صواب
يسر وخطا يحتسب برحمته انا مقدمون قبل الخوض في صريح هذه الصناعة مقدمة غير مناسبة للتعاليم
ولا شديد الشبه لسايرها قدمناه من اصول العلوم لكنها ملفقة من قضايا سنحت للذهن من التجارب
وقوانين من على الحدس الصائب مضروبة باحكام حكمية ومذاهب علمية فنقول ان الصوت من بين
المحسوسات يختص بحلاوة من حيث هو صوت عن نوع يلتذ به الحاسة ونوع يكرهه لا على مقتضى افراط
المؤذي فان ذلك مما يشترك فيه الكيفيات المحسوسة وذلك لان الرائحة مثلا قد يكره لنوعيتها كما يكره
الصنف من اصناف النتن وان غمض وخفي وقد يكره لشدتها وحدتها وافراطها في تحريك الحاسة
وان وافق جنسه وشاكل طبعه مثل الزفر الموجود في المسك والشعاع المحض في عين الشمس فانهما قد ينكيا

الحاسة وان كانت اليهما مستقيمة وليس في جنس الصوت ما تلذه الحاسة ويكرهه من حيث هو صوت
وان كان في جنسه ما يكره بسبب الافراط فيكون تاثيره المستكره في الالة من حيث هو مقارن لحركة عنيفة
شاذة او مفرعة فيما اظن لا من حيث هو مسموع وان كان من حيث هو مسموع قد يستنكره فذلك للافراط
لكن الصوت يلذ النفس او يوذيها من جهة اخرى وذلك اما من حسب الحكاية واما من حسب التاليف ويكون
ما يفيده هذين الامرين من لذة او اذى مختصا بالقوة المميزة في النفس من الحيوان لا بالحاسة من
حيث هي حاسة سمع وانت قد عرفت فيما سلف لك حال هذه القوة في الانسان وفي الحيوان وحري بنا
ان نبسط هذا الموضع فضل بسط فنقول ان الطبيعة التي هي امر الهي في الاجسام يصدر عنها حفظها في
احوالها على الانتظام وسياقها الى النظام لما احاطها مدبرها علما من ان الحيوانات محفوظة الانواع
بالتناسل والتناسل محفوظ بالتزاوج والتزاوج لهما يغني غناه بالتقارب وليس يتمكن زوجان من الحيوان
من مقارنة على الدوم فقد يفرق بينها دواعي الحاجات الى اختلاف الحركات ثم يحوجها العرض المذكور
الى التقارب بعد التباعد والى الاجتماع بعد الانفصال الا ان الحيوان الذي بها يتداعى اذا افترقت ويستدل
كل منه على قرينة اذا ناى عنه مكانه ثم جعل بعد ذلك دليلا للحيوان في احوال اخرى مما يدعو على اجتماع على معونة
او تغير عن جنسه حتى صار الفرخ او الجرو او الطفل من البهايم اذا استعمل تلك الالة استعاد الغايب من
اعوانه مستعسا او هرب الغافل من استعمالها عن الافة مبددا وهذه احوال يظهر لك صحة ما اقوله
فيها من التجارب بل يبعد عنك الى تحققها واستنجابها واعتقادها موجودا من الموجودات اذا تاملت
حال عناية الخالق بالمكونات وانها لا تخلى عن الضروريات والنوافع ولم يمكن ان يكون هذه الالة جسما
من الاجسام يصل ما بين القريب والبعيد والحاضر والغايب ولا عرضا من الاعراض المحسوسة التي تتغير
لادراكها جهة وتقصر لنفوذها غاية ويحجبها عن القريب فضلا عن البعيد ستره بل وجب ان يكون مثل الصوت
فاعست ان يكن من حال ان يستبعد الغايات ويشتمل الجهات ولا يحجر عن القريب اي سترة اتفقت
واما الانسان فان الضرورة تقوده الى التعريف لما في نفسه الى غيره واستعلام غيره ما في نفس غيره
اذ كان قوام نوعه بالمشاركة وكان الانفراد مما يقطع عنه مواد الاهمية ويمنعه ضرورات المعيشة كما
علمته او تعلمه في غير هذا الموضع وكان الاعلام والاستعلام مفتقرا الى احداث حدث يدل على وطر النفس
منها والى ان يكون ذلك الحدث سهل الاتخاذ والى ان يكون الالات الطبيعية فيقوم بسد الحيلة فيه والى
ان يكون سريع الانجماع اسها الادب الى الفضا فاحتاج الانسان ايضا الى حيلة مثل التصويت تصويت
عرضا ما يوجد فيه من الاختلاف الطبيعي عن كفاية ما اريد له ويحوج ضرورة الى ان يصرف فيه اصطلاحا حتى
ليطابق الاغراض المختلفة التي لا يكاد يحصرها في حفده نسعة من يسر فيه من التصرف ما يصرف فيه من التخيل
واما الحيوان الاخر فانه لما كان كل شخص منه قلما يعول نفسه وكان قليل التماس الحاجة الى المشاركة الا

لامر خارج عن ضرورة حيوة الشخص اعنى التسليل فمعه الاختلاف الطبيعى فى الانتفاع بالصوت فلما كان التسبب
المحوج الى التصويت ما ذكرناه وكان الصوت مما لا يلزم بل يسمح ويعدم اوجد فى الطبع اليه سوق بالفزع
اليه عند العوارض المكروهة اعزاز وذلك فى الحيوان الناطق وغير الناطق وجعل فيه اختلاف طبيعى
واختلاف صناعى وجعل الحيوان مما يشتاق اليه اذا احدثه غم او الم ويفرح به اذا استولى عليه محرك قوى
من سار او ضار فاذا من تأليف المتناسب والنظام المتفق كان ذلك اهز النفس من مثله وفى غير ذلك
لان الشاعر الاول باثر اختلافه قوة الطف ادراكا من الحاسة واقوى سببا ما الفائدة التأليف ولسوق
الى الصوت بالطبع لما اوردنا من السبب وخصوصا فى الانسان فان عدم عدده التصويت المنطقى وقد
اكتسب الطبيعة من صناعة الانسانى فى التصويت على الطريقة الاصطلاحية هيئات يصدر عن الطبيعة
خفض صوت عند مداراة واستكانة واستدراج ويعرف بضعف وعجز واستحقاق بالرحمة ومن رفع وعجلة
عند تهديد وتراءى بالقوة ويظاهر بالشدة او استدراج الى مسالمة مضارها اعمل وفى الاستقلال لعرض
الحمل وكذلك فى الصوت الانسانى احوال اخرى يحصل الخطاب ذا شمائل وربما يبلغ به عرض يعد بلوغه الا بحيله
كما قد علمت ثم المحاكاة لذيذة وخصوصا عند الانسان واذا حاكت النغمة شمائلا من الشمائل فكانها توهم النفس
بكيفياتها او تكيفها بما يتبعها من مستحقاتها فالتأليف الصوتى لذيذ لهذه الاسباب اعنى لما يوجد
فيه من النظام المبادى الى القوة المميزة كانها خاصة بها دون الحاسة ولما يوجد فيه من محاكات الشمائل
ولان لتأليف الصوت خاصية ليس لسائر التأليفات وذلك لان النغمة الاولى من النغمتين المؤلفتين مثلا
تهش اليها النفس هشاشتها لكل جديد من المستحبات الواصلة اليها ثم تتحرك بعد انخزالها لما تسرع من انصرامه
على نفس حصوله ثم تتدارك ذلك الانخزال وسلاء فى ذلك الانكسار طلوع نغمة اخرى كانها تلك الاولى معاودة فى
معرض اخر له نسبة معقولة الى المعرض الاول وقد علمت ان اوكد اسباب اللذة احساس بالملائم بعد على ياس من
فقد فيكون ما يعرض فى الصوت من زيادة للنفس بعدم وداعها اياها فجاة ثم يتدارك وحشة الوداع يتعجيل
الرجوع على هيئة حسنة الى النفس اعنى النظام احل اللذات النفسانية ولهذا السبب ما عشقت النفس التأليف
فى الاصوات والنظام فى الفرعات التى تحل الاصوات او بها رها فى الطباع ولنشرع الان فى صميم العلم
الذى يعقد عليه هذه المقالة

فصل الاول فى القول عدا على ماهية الموسيقى

فالموسيقى علم رياضى يبحث فيه
عن احوال النغم من حيث ما يأتلف ويتنافر واحوال الازمنة المتخللة بينها ليعلم كيف يؤلف اللحن وقد دل حد الموسيقى
على انه يشتمل بحثين احدهما البحث عن احوال النغم انفسها وهذا القسم يختص باسم التأليف والثانى البحث عن
احوال الازمنة المتخللة بينها وهذا البحث يختص باسم علم الايقاع ولكل واحد منهما مباد من علوم اخرى ومن
تلك المبادى ما هى عددى ومنها ما هو طبيعى ويوشك ان يقع فيها ما هو هندسى فى قليل من الاحوال وانما
يقع المبادى الطبيعية فى هذا العلم من جهة ان موضوعه طبيعى فاذا احتيج الى ان يقرر حال موضوع هذا العلم باصول

مسلم لم يكن الا طبيعيا واما المبادى العددية فيدخل فى هذا العلم من جهة الصورة التى يلحق بموضوع هذا
العلم فيصير بسببها موضوعا لهذا العلم كما علمت فى كتاب البرهان وهذه الصورة استعداده لنسبة عددية
بما يكون بين اشخاص موضوعه اتفاق او اختلاف فاما المبادى التى يحتاج اليها فى هذا العلم من الصناعة
الطبيعية فما استبان لك فى تلك الصناعة ان الاصوات تتخالف بحدتها وجهارها وذلك من اختلافها
البعيدة عن الفضول وتتخالف بحدة وثقل وذلك من اختلافها المناسبة للفصول والتى تختلف حكم
التأليف بها وقد علمت ان الحدة سببها القريب تلز وقوة وملاسة سطح وتراص اجزاء من موج الهواء الناقل
للصوت وان الثقل سببه اضداد ذلك وان اسباب سبب الحدة صلابة المقاوم المقروع او ملاسته او قصره
او انحرافه او ضيقه ان كان تخلص هواء او قربه من المنفخ ان كان انضمام منفخ هواء وان اسباب سبب الثقل اضداد
ذلك من اللين والخشونة والطول والرخاوة والسعة والبعد وان كان كل واحد من هذه الاسباب يعرض
له الزيادة والنقصان وان زيادتها يقتضى زيادة المسبب له ونقصانها يقتضى نقصان المسبب له على مناسبة
متشاكلة فنجد الطول فى الجرم الواحد اذا ازداد الثقل كما ان القصر اذا ازدادت الحدة ونجد الحال كذلك
فى سبب سبب مما عدا ذلك ونجد سبب الحدة اذا كان سببا لنقصان الثقل وسبب الثقل اذا ازداد كان سببا
لنقصان الحدة وسبب الحدة اذا انقص كان سببا لزيادة الثقل وسبب الثقل اذا انقص كان سببا لزيادة
الحدة ونجد سببا واحدا اما الموضوع هو بالزيادة سبب للثقل وهو بالنقصان سبب للحدة وقد نجد بالعكس
واذا كان الامر كذلك كانت نسبة الثقل الى الثقل ونسبة الحدة الى الحدة نسبة السبب الى السبب ولما
كان الطول والقصر والسعة والضيق والقرب والبعد من هذه الاسباب معرضا للتقدير الذى
يصح معه المناسب اذ كان الطول قد يكون ضعف طول وقد يكون نصفه وقد يكون منه على نسبة اخرى و
كذلك القصر مع القصر والسعة مع السعة والضيق مع الضيق وكذلك فى الباقى مما ذكر كانت هذه الاسباب
اول ما يعتبر من جهة التقدير لكن التناسب الاول بين القدرين من حيث هما قدران فاحدهما زائد والاخر ناقص
والتناسب الثانى هو الذى بين كونها طويلا بالقياس الى ثالث او قصيرا بالقياس الى ثالث فيجب ان يجعل
تفاوت القدرين مقيسا الى ما يسند اليه الاعتبار فان اعتبر الثقل وحصل موضوعا للتفاوت كان الاطول
ازيد فان الاطول ازيد ثقلا وان اعتبرت الحدة وجعلت موضوعه للتفاوت كان الاقصر ازيد فان الاقصر ازيد
حدة ويكون الاطول ازيد ثقلا بمقدار ما الاقصر ازيد حدة والبيت متشابهة والانفاس هيهنا بين الثقل و الحدة
فى ان يجعل الثقيل مساويا للحاد والحاد مساويا للثقيل فان المقايسة بين الصوت والثقل والحاد هى من جهة
ما الحاد ثقل ايضا باعتبار فالثقل اكثر من الحاد ثقلا ويلزم ان يكون حينئذ الناقص حادا لان نقصان
هذا الثقل هو الحدة ولا يلتفت الى مشاجرة يتشاغب عليها طائفة ان الثقيل هو الزائد او الحاد فطائفة يقوم
فى جانب الثقل وطائفة فى جانب الحاد وذلك لان الثقيل انما يزيد فى غير ما يزيد به الحاد ولا مقايسة بينهما من حيث

هذا ثقيل وذلك حاد بل لان الحاد ثقيل بالقياس ايضا والثقيل حاد بل لان الحاد ثقيل بالقياس ايضا و
الثقيل حاد ولا اثقل ازيد من الحاد ثقلا من حيث ان الحاد ثقيل ايضا والاحد ازيد من الثقيل حدة من
من حيث الثقيل حاد ايضا فانهما فرضا زايدا في غيرها فيه الاخر زايدا وحدث الحسابات متشابهة فيهما بالعكس
لكنك ان جعلت الثقيل اصلا ووجدت زيادة الليست يوجب زيادة فان المقدار الذي يتعلق به حال
الصوت اذا كان انما ينبغي قدره لستا قول في طوله او قصره فعل ثقلا وان كان انقص فعل حدة وان جعلت
الحدة اصلا وجدت هذا المقدار يفعل في زيادة الحدة بنقصان القدر والقانون الذي يمكنك
ان تستخرج منه حال هذا التفاوت من الاسباب هو ما يتعلق بالمقدار واما الصلابة والتوتر وغير ذلك
فما لا يمكنك ان تراعي التناسب فيه تدريبا فالاولى اذن ان يجعل المقدار او ما يتعلق بالمقدار قانونا لهذا
الاعتبار واذا كان الاولى ذلك صار الاولى ان يجعل الحال التابع زيادة السبب اصلا وهو الثقيل فليكن
الزايد هو الزايد ثقلا والصلابة والملاسة والتخرق واضدادها قد يمكن ان يراعى فيما بينها المناسبات
المطلوبة بالقصد الثاني وذلك لانه اذا اعلم ان نسبة صوتين يحدثان عن صلابتين نسبة الضعف في حدتهما
لانهما متساويين لصوتين يحدثان عن قصرين علم حينئذ ان الصلابة ضعف الصلابة الضعيفة الذي يقال
بحسب المقابلة بالمقادير فقد اتضح لك من جميع هذا امران احدهما ان بين النغم مناسبة ما في زيادة في
الثقل او الحدة او نقصانها والثاني ان لنا الى معرفة تلك المناسبة سبيلا وهذا الذي اتضح لك مسا
الى ان نفرض عليك طلب اصناف هذه المناسبات فيعلم المتفق منها وغير المتفق ثم نبحث عن اصناف المتفقات
ثم نبحث عن تاليف اللحون منها بعد احكامك علم الارتفاع واعلم ان الصوت من حيث يبقى زمانا محسوسا
يسمى بعضهم وان مجموع نغمتين متلاصقين او بينهما نغمة يسمى بعدا اذا كان احدهما اثقل والاخر احد كان
بين النغمتين مسافة ما عن ثقل الى خفة ثم لاجتماعات النغم اسما آخر فمن اجتماعاتها ما يخص المجموع منها باسم
الجنس ولا تخ الجنس من ابعاد فوق واحد ومن اجتماعاتها ما يخص المجموع منها باسم الجمع ولا تخ الجمع من زيادة
على جنس واحد واما النظر في عدد النغم المفروضة جمعا على ترتيب مقبول متفق وانتقال متفق وايقاع
متفق فهو التلحين وستعلم اصناف المتفق في جميع ما ذكرناه ونذكر السبب فيه بمشية الله

الفصل الثاني في معرفة الابعاد المتفقة والابعاد المتنافرة والاتفاق الاصل والاتفاق البدلي

النغمة اذا كررت على طبقتها من الحدة والثقل لم يخرج ذلك تاليفا فان التاليف انما يجري فيما بين الاشياء التي تختلف اختلافا
ما واما الواحد بعينه اذا كان تاثيره تكرير تاثير الواحد ولم يحدث التاثير الذي يتبع النظام بين المختلفين
على قانون يؤلفها ويجعل للمؤلف الى ما يؤلف اليه خاصية اثر يكون بها لا محالة غير افامته ان لم يكن للتاليف
جدوى فمحال ان يكون للغيرية مدخل في موضوعات التاليف فمحال ان يكون التاليف من النغم على جهة يحدث
منها الابعاد ولما كانت بعض الابعاد لا تخ اما ان يكون التفاوت بينهما تفاوتا لا يوجب بينهما

وحسه وفتح انتظام او يوجب كانت الابعاد اما ان يكون متفقة واما ان يكون متنافرة غير متفقة
والتفاوت الذي يوجد معه الاتفاق تفاوتا التفاوت الذي يوجد معه التنافر لا محالة فاذا كان مما
يقع به التفاوت لزمه الذي يقع معه التفاوت مقاربة ما ومناسبة تؤدي الى مجانسة ومشاكلة كان
ذلك التفاوت تفاوتا لا يوجب التنافر وتلك المشاكلة والمجانسة لا تخ من وجهين اما ان يكون
ما يقع به التفاوت والذي يقع معه التفاوت مثلين بالفعل ويكونان مثلين بالقوة فان وجدت
المماثلة بينهما على احد الوجهين كانت النغمتان متفقتين وان لم يكن كذلك لم يكن النغمتان متفقتين
مثال لما يكون التفاوت مثلا نغمتين عدد احديهما مثلا ثمانية وعدد الاخرى اربعة والخلاف
بينهما باربعة وهو مثل ما يقع الخلاف معه وكذلك كل نغمتين نسبة ما بينهما نسبة الضعف والنصف
ومثال لما يكون المماثلة بالقوة اما من جانب التفاوت واما من جانب ما لا تفاوت معه اما الاول
فكالستة والاربعة فان التفاوت بينهما بالاثنين والاثنان اربعة بالقوة وهذا القسم هو نسبة الزا
حد واما الثاني فكالستة والاثنين فان الستة تزيد على الاثنين باربعة ثم الاثنان بالقوة اربعة
وهذا القسم هو نسبة الكثيرة الاضعاف فاذا كانت نغم الابعاد على هذه النسبة فهي متفقة
واذا لم يكن نغم الابعاد على هذه النسب ولم يكن قوتها قوة هذه النسب على ما سنصفه فليست متفقة
سواء كان نسبة ما بينهما نسبة عددية مثل سبعة لاحد عشر فان الاحد عشر يزيد على السبعة باربعة
اسباع وليس بين الاربعة الاسباع وبين السبعة مشاكلة بالقوة اذ لم يكن بينهما نسبة عددية
فكانتا متناسبتين مثل نغمة تخرج عن طائفة من الوتر المحروق على طبقة ما والنغمة التي تخرج عن جميع الوتر
مثلا اذا كانت النسبة بين الطولين نسبة ضلع المربع الى قطره وانت قد علمت من هذا ان النغم المتفقة
ذوات نسبة عددية وليست تنعكس حتى يكون جميع النغم التي بينها نسبة عددية متفقة وان النغم التي
ليس بينها نسبة عددية فهي متنافرة ولا ينعكس حتى يكون جميع النغم التي هي متنافرة فليس بينها نسبة عددية
واما الابعاد التي اشرنا اليها في قوة المعدودة متفقة فهي على ما اقول ان الابعاد المتفقة النغم على قسمين
اما ان يكون الاتفاق بين النغمتين فيها اتفاقا قد يبلغ من شدته وقوته ان يقوم احدى النغمتين بدل الاخرى
حتى يكون النغمة منهما لها موقع في لحن من الالحان فيترك هي ويوجد بدلها النغمة الاخرى فلا يختل اللحن
ولا يزول نظامه مع كونه ذلك اللحن بعينه ولم يختل فيكون هاتان النغمتان بالحقيقة كنغمة واحدة
كررت ويكون البعد كانه ليس بعد بل هو نغمة واحدة كررت واما ان لا يكون الاتفاق بهذه المنزلة
بل لا يبلغ ان يقوم احدى النغمتين بدل الاخرى وان كانت متفقة معه مستقصا فيجب ان نتامل بالا
ونظر اي الاتفاقات ينبغي ان يكون على حكم القسم الاول ان يشهد التجربة فاذا امتحنا هنا وجدنا
الاتفاق الذي التفاوت فيه مثل بالفعل ولا يكون بهذه الصفة من الاتفاق الذي يكون

بهذه الصفة من الاتفاق الذى يكون التفاوت فيه بمثل بالقوة فصح اذن ان يكون النغمتان اللتان
احديهما ضعف والاخرى نصف بهذه المنزلة ثم التجربة يوجد الامر على مقتضى هذا النظر فيكون هذه
مزية خاصية الاتفاق الذى على نسبة الضعف والنصف فلتستقر بهذا مقدمة لغرضنا الذى نومه فنقول
لما كان هذه النغمة التى عددها ثمانية مع النغمة التى عددها اربعة بهذه الصفة وكانت نسبة الاربعة
الى الثلثة نسبة متفقة اذ كانت الاربعة تزيد على الثلثة بثلث الثلثة فكان من نسبة المثل والجزء فان وجد
الثمانية بدل الاربعة كانت النغمة الموجدة تقوم مقام النغمة المطروحة من غير خلل فانتظم من الثمانية
والثلثة بعد فى قوة المنتظم من الثلثة والاربعة ليس على احدى النسب المذكورة سالفا للاتفاق والقدما
لما استعملوا هذا البعد ووجدوه متفقا وليس على نسبة الاضعاف ولا الزايد جزء بهم فرقوا فقالت
طائفة ان هذا من جنس ما غلط فيه الحس وقالت طائفة بل القانون القديم الذى ماعورى باطل
وان سبب الاتفاق غير كون النسبة على النحو الذى قررناه بل السبب فيه نوع من النسبة يتبع قسمة
اخرى فخرج من الواجب من وجهين احدهما لانه لم يراع ما بين النغمتين انفسهما بل ما بين اسبابهما
مما لا وجود له الا عند اعتبار القسمة واما بعد الفراغ منها فلا انزله فى النغمتين والثانى ان الذى
دعاهم الى رفض القانون القديم واحد من الابعاد ظنوا ان الاتفاق المحسوس فيه ليس على قانون القدما
ويلزم قانونهم ان يكون ابعاد كثيرة مما قد استعملت ووجدت متفقة غير متفقة فيكون كالمستقن
بل المطرود فقد غير هوا فما غيروا وقالت طائفة نحو ما قلناه الا انهم لم يعطوا ان هذه العلة وهذا السبب ليس انما
يختص بالنسبة التى بين الثمانية والثلثة بل لا يبعد ان يكون نسب اخرى متفقة الاتفاق البدلى
فلذلك لما تيسر لهم الخلاص عن عهدة هذا البعد الواحد اغتنموا ذلك ووقفوا عنده ولم يسمح همهم الى
تامل القانون فى الاتفاق البدلى واما نحن فقد فكرنا فى ذلك واستخرجناه ثم ان قوما زعموا ان ما لا
يقوم احدى النغمتين من طرفيه بدل الاخرى فى الابعاد المتفقة يوجد على قسمين اما ان يكون النغمتان
من طرفيه تتفقان اذا وجدنا نقربا معا وسمعان متتاليين واما ان تتفقا متتاليين فلا تتفقا
مزجا واتحادا معا ومنهم من قال بالعكس ومنهم من افرد الممتزجين عن المتتاليين وليس مما علوا سبه
فان المتفقات كلها تسمع مزجا وتتفق تاليا لان سبب الاتفاق هو نسبة من النسب حيث وجدت
كانت سببا كان وجودها مزجا او تاليا والذى دعاهم الى هذا اشياء نعرفها فى كتاب اللواحق فقد
علم من هذا الفصل ما الابعاد المتفقة وما الابعاد المتنافرة والسبب فى ذلك وعرف الاتفاق
الاصلى والاتفاق البدلى **الفصل الثالث فى معرفة اجناس الاتفاق واقسامها** لنتكلم اولا فى احوال
الابعاد المتفقة ما الاتفاق الاصلى ولنسم الابعاد المتفقة بالاتفاق الاول فنقول انها على اقسام
ثلثة كبار واوساط وصغار فالكبار التى هى على نسبة الضعف ونسمى البعد الذى احدى نغمتيه

ضعف الاخرى الذى بالكل وسنورد العلة فى هذه التسمية بعد والابعاد الوسطى هى التى
التفاوت بين نغمتيها بجزء كبير والجزء الكبرى هو الذى لا يعد النصف مما دونه يعد مثل النصف والثلث
ليس كالربع والسدس اللذين يعدان النصف يعد ولا كالخمس والسبع اللذان يعدان ما هو دون
النصف بعدد ولما كان الجزء الكثير جزئين وجب ان يكون البعد الوسط بعدين احدهما الزايد بالنصف
مثل البعد الذى احدى نغمتيه اثنان والنغمة الاخرى ثلثة ويسمى الذى بالخمسة لما سنشرحه من العلة
والثانى الزايد بالثلث مثل البعد الذى احدى نغمتيه ثلثة والنغمة الاخرى اربعة ويسمى الذى بالاربعة
لما نذكره من العلة وهذان البعدان هما البعدان الوسطان واما ساير الابعاد التى هى دون الاربعة
مبتدا من الزايد ربعا الى اخر الزايدة بالاخرى فهى الابعاد الصغار ونسمى لحنيات فان اللحن منها
ينتظم على حسب ما نذكره بعد ولما كان الموسيقى بعد العمل صناعى وجب ان يكون عدد الابعاد
فيه ليس على حسب الممكن فى الطباع بل على حسب الممكن للالة وليس ايضا على حسب الممكن للانسان كيف
اتفق بل على حسب الممكن للانسان على الوجه الاجود والافضل ويخالف الوجه الافضل والاجود ما ليس
باجود ولا بوجوه من ذلك ان يفوت التفاوت عن الحاسة صغرا وقلة ومن ذلك ان يفحش جدا وان لم
يفرو من ذلك ان يتباعد طرفا البعد تباعدا يتعسر على الحلوق والالات مطابقتهما مثال الاول ان
يكون التفاوت بجزء من مايتين مثلا فان الحاسة حينئذ لا تميز بالفرق بين النغمتين ومثال الثانى
ان يكون التفاوت بجزء من ستين او سبعين مثلا فيحس بالتفاوت الا انه يفحش جدا ويستغرب
ما بين طرفى البعد ويحصر اثر الاتفاق ومثال الثالث ان يكون التفاوت باضعاف كثيرة مثلا
ان يكون احدى النغمتين واحدا ويكون الاخرى ستة او سبعة فان الالات لا تفى بهذه القسمة
وان سمحت الخسف من ذلك انضعفت الحادة عن الترشيح للاسماع وحفرت وحسب النقلة فى جملة
ما يخفى ومع ذلك لم يكن فى قوة الحلوق ان تودى النغمتين اصلا او كان فى قوتها ذلك ولكن بصعوبة
وعسر والحين الحلو هو الامر الطبيعى وكان ما سواه مشبها به وملحقا اياه واذا كان يشبهه بروح الحالة
اياه متعذرا او بمشقة ومتعسرا استشعرت الغريزة بالانقباض عنه ولم يقع لها فصل رغبة فيه ولم يكن
النظام الذى فيه من جملة النظام المؤثر لنيقته وفضيلته وامر الموسيقى مبنى على الافضل لانه
لافادة اللذة النفسانية وكل ما سبيله هذا السبيل فيجب ان يوقف القصد فيه على الافضل لا على
الصحيح او الممكن او المجزى فلذلك لم يجعل كل بعد كبير او صغير مستعملا وان كان متفقا بل اقتصر من
الكبار على ان يكون اكبرها الذى على نسبة ضعف الضعف وهى نسبة ما بين الاربعة والواحد وفى
الصغار على نسبة الزايد بجزء جزء هو نصف نصف النصف وهو على نسبة القريب الزايد جزءا
من ستة وثلثين وهو ربع بعد صغير له شان ويسمى طنينا وسنتكلم فيه وفى سببه ثم الابعاد الصغار

النغم

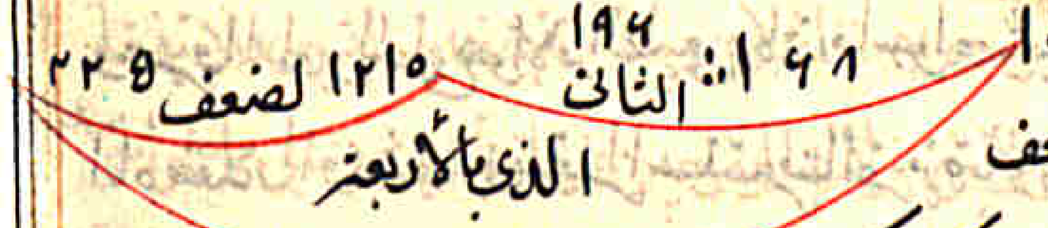
صورة تصغير الزائد جزء من اربعة عشر

١٤	١٤	١٥	١٥
٦	١٩	٢١	٢٥	٣٢

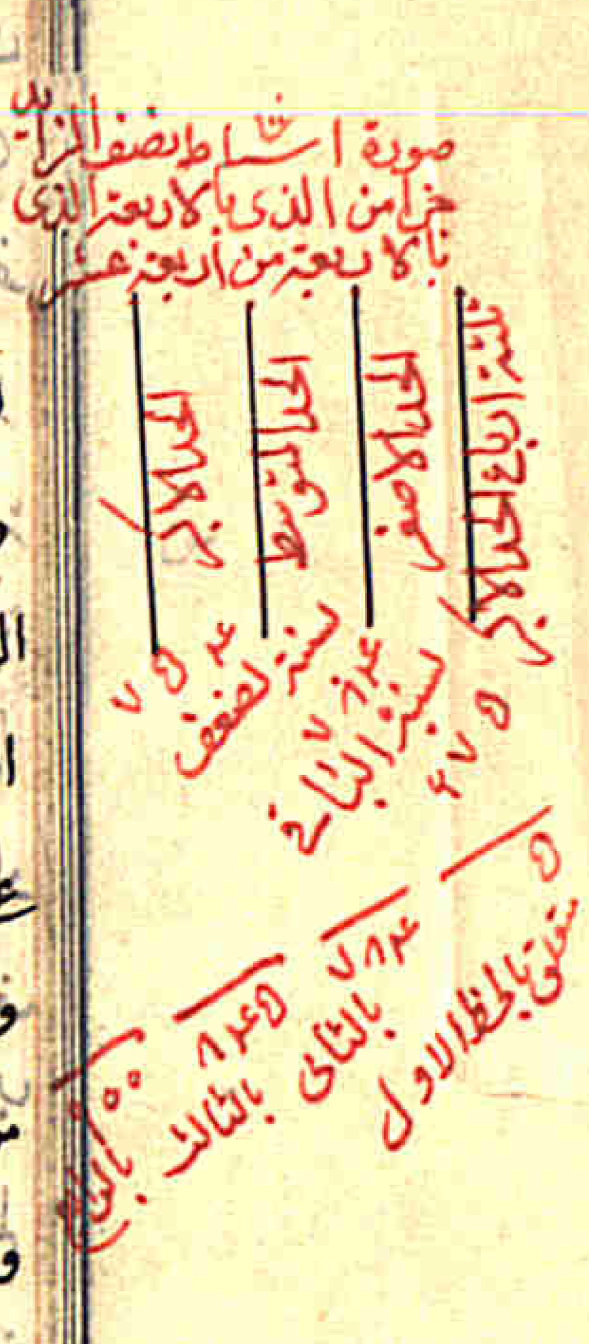
اللحنية على اقسام ثلثة ايضا كبار الصغار واوساط الصغار وصغار الصغار فالكبار منها هي التي اذا ادخل ضعفها في الذي بالاربعة كان مجموع كل نسبتين اعظم من نسبة الباقي ان احتمل الاسقاط ما لم يكن مثل ضعف نسبة مثل وربع فانه اعظم من نسبة الذي بالاربعة لانه على نسبة خمسة وعشرين الى ستة عشر ومثال ذلك انا اذا ضعفنا نسبة مثل وجزء من ثلثة عشر كانت نسبة اعداده نسبة مائة وستة وتسعين الى مائة وتسعة وستين ثناه بنسبة مائة واثنين وثمانين يكون هو عدد الواسطة فاذا اسقطت هذه النسبة من نسبة



الذي بالاربعة بان يوجد ربع الحد الاكبر ويسقط عنه بقي مائة وسبعة واربعين وكانت النسبة الباقية وهي نسبة مائة وتسعة وستين الى مائة وسبعة واربعين واذا قسمت مائة وسبعة واربعين على فضل مائة وتسعة وستين عليه خرج ستة وخمسة عشر جزا من اثنين وعشرين جزا من واحد واذا قسمت مائة وتسعة وستين على فضل مائة وستة وتسعين عليه خرج ستة وسبعة اجزاء من سبعة وعشرين جزا من واحد فيكون نسبة ما بين مائة وستة وسبعين اعظم من نسبة ما بين مائة وسبعة واربعين الى مائة وتسعة وستين لجميع الكبار اللحنيات مشتركة في هذه الخاصية وجميعها عشرة يبتدأ من الزايد سبعا وينتهي عند الزايد جزا من ثلثة عشر وانت تعرف اتفاقها بها مما حدث عنها ان كل بعدين من الابعاد الثلثة التي تحصل من ادخال ضعفها في الذي بالاربعة يكون اعظم من الثالث اما الضعف فلا شك فيه واما الواحد من البعدين المضعفين مع الفضلة التي تبقى فيكون لا محالة اعظم من الثالث الذي هو مثل احدهما وحده والاوساط من اللحنيات هي التي يمكن ان تسقط ضعفها من الذي بالاربعة فيبقى الباقي ليس اصغر من المسقط واصغر من ضعف المسقط فانا اذا ابتدانا من البعد الذي على نسبة الزايد جزا من اربعة عشر فضعفناه واسقطناه من الذي بالاربعة فكانت اعداده على ما في الصورة كان الباقي اكبر من المسقط لان الذي يخرج من نسبة الباقي يكون ومن نسبة ١٠٩ ٢/١٦ الضعف ٩ ١٦/٢ ولكنه يكون اصغر من ضعف



المسقط فيكون هذا البعد مخالفا لما سلف ذكره ويكون خمسة عشر بعدا في هذه الخاصية اخرها الزايد جزا من ثمانية وعشرين ثم يبتدئ الابعاد الصغار من اللحنيات وهي التي اذا اسقط ضعفها من الذي بالاربعة بقي الباقي ليس اصغر من ضعف المسقط وذلك لان ضعف ضعف هذا البعد اصغر من الزايد سبعا واذا احذف الزايد سبعا واذا احذف الزايد سبعا من الذي بالاربعة بقي الزايد سدسا واذا نزلت في الابعاد الصغار عن الزايد جزا من ثلثة وثلثين لم يكد الحس يميز الفرق بين الابعاد التي تليه واذا بلغ الزايد جزا من خمسة واربعين لم يكد الحس يميز بين النغمتين



ثم ابعد بعد فهذه هي الابعاد الصغار اللحنية فقد عرفت الابعاد الكبار مطلقة والاوساط مطلقة فاللحنيات الصغار مطلقة وعرفت اصناف الصغار فالذي بالكل قد يسمى البعد المتفق مطلقا ويسمى الذي بالخمسة والذي بالاربعة البعد المتساوية وربما سمي بالعكس ويحصل الذي بالكل ان تعتبر طرفيه في قوة نغمة واحدة على ما انبا ناعنه ويخص البعدين الاوسطين ان الذي بالكل ينقسم اليهما بحسب ادخال الواسطة العددية والواسطة التاليفية فان نسبة الاربعة الى الاثنين نسبة الذي بالكل فاذا ادخل فيما بينهما ثلثة اتصلت نسبتان بواسطة عددية اى كبرهما نسبة الذي بالاربعة وصغراهما نسبة الذي بالخمسة ثم نسبة الستة الى الثلثة نسبة الذي بالكل فاذا وسطت بينهما الاربعة اتصلت نسبتان بواسطة تاليفية كبراهما نسبة الذي بالخمسة وصغراهما نسبة الذي بالاربعة وكل واحد من نسبتي الذي بالاربعة والذي بالخمسة في قوة الاخر وذلك على شرط ان يقع الشركة في احد النغمتين ويقعان بالعكس مثل انه اذا كان هيهنا بعد الذي بالاربعة من نغمة حادة وثقيلة فاذا جعلت الحادة مشتركة في بعد الذي بالخمسة حتى صارت ثقيلة فيه ووجدت نغمة احد من الحادة على ثلثها كان سواء ان يوجد الوسطى والاثقل منها حتى يكون اوجد البعد الذي بالخمسة بالعمل الاول واوجد البعد الذي بالاربعة بالعمل الثاني والسبب فيه ان الحادة الصغرى والثقيلة الكبرى يكونان على نسبة الذي بالكل

فهذه هي الابعاد المتفقة في الاتفاق الاول

الفصل الرابع

واما الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني فهي الابعاد التي لاحدى نغمتي البعد منها نسبة الضعف والنصف مع احدى نغمتي بعض هذه الابعاد المتفقة المذكورة والنغمة الثانية مشتركة مثل البعدين اللذين احدى نغمته على ثمانية والاخرى ثلثة فانه ليس على نسبة الاضعاف ولا على نسبة الزايد جزا وبين نغمتيه اتفاق محسوس والسبب فيه ان الثمانية من عدده يقوم مقام الاربعة ثم نسبة الاربعة والثلثة وذلك نسبة الذي بالاربعة وان شئت حسبت من جانب الثلثة فجعل الثلثة يقوم مقام الستة لانها نصفها ثم نسبة الستة الى الثمانية نسبة الذي بالاربعة وهذه الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني على قسمين منها ما يكون بزيادة على الذي بالاربعة ومنها ما يكون بنقصان منه مثال الذي بالزيادة ما ذكرناه وسواء كانت الثقيلة ضعف ثقيلة البعد المتفق بالاتفاق الاول او كانت الحادة نصف حادته ومثال الذي بالنقصان نسبة نغمتين بعد احديهما خمسة والاخرى ثلثة فان هذا البعد يكون متفقا بالاتفاق الثاني وذلك لان الخمسة متفقة مع الستة بالاتفاق الاول والثلثة بدل من الستة او الثلثة متفقة مع اثنين ونصف والخمسة بدل من الاثنين والنصف وسواء جعلت الثقيلة ضعف الحادة التي من البعد المتفق بالاتفاق الاول فيكون الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني على اعتبار هذه الاقسام الاربعة ويدخل في قسمين قسم زايد وقسم ناقص اعني بالقياس الى الذي بالكل وواحد من اقسام الزوايد يرجع الى الاتفاق الاول

وهو الذى على نسبة الذى بالكل والخمسة اعنى الذى البعد المضاعف فيه الى الذى بالكل هو الذى
بالخمسة حتى يكون اعداده اثنان ثلثة ستة فيكون فيه نسبة الستة الى الاثنين مؤلفة من نسبة
الستة الى الثلثة والثلثة الى الاثنين وهى نسبة الذى بالكل ونسبة الذى بالخمسة ونسبة الطرفين
نسبة الثلاثة الاضعاف واما ما بعد هذه النسبة فلا يرجع شئ منه الى النسبة الاول اعنى الذى
اتفاقها اتفاق الاول ونحن نضع لوحين احدهما للاتفاق الثانى الزايد والثانى للاتفاق الثانى الناقص
فتبين لك من امتحان هذه
الالواح ان جميع الابعاد التى
نسب نغمها بسبب الضعف
والجزء متفقة بالاتفاق الثانى
وكذلك جميع الابعاد التى بسبب
نغمها نسبة الضعف والجزئين
وهذا من جملة الزايد وان جميع
الابعاد التى بسبب نغمها نسبة
الزايد واجزاء من مخرج على ترتيب
الاعداد المتوالية فهى متفقة
بالاتفاق الثانى مثل الزايد
ثلثة ارباع واربعة اخماس و
كذلك جميع الابعاد التى بسبب
نغمها بسبب الزايد جزا من مخرج
على ترتيب الافراد المتوالية فهى
متفقة بالاتفاق الثانى بثلثة اخماس
وخمسة اسباع وسبعة اتساع وهى

جدول نسبة الضعف والجزء				جدول نسبة الزايدين مخرج ترتيب الاعداد	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢	٥	٨	١٧	٣	٥
٣	٧	٩	١٩	٤	٧
٤	٩	١٥	٢١	٥	٩
٥	١١	١١	٢٣	٦	١١
٦	١٣	١٢	٢٥	٧	١٣
٧	٥	١٣	٢٧		

نسبة الضعف والثلثين		نسبة الضعف والخمسين		جدول نسبة الزايد جزا من مخرج على ترتيب الافراد المتوالية	
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣	٨	٥	١١	٥	[illegible]
٦	١٦	١٥	٢٢	٧	[illegible]
٩	٢٤	١٥	٣٦	٩	[illegible]
١٢	٣٢	٢٥	٤٨	١١	[illegible]
١٥	٤٠	٢٥	٦٥	١٣	[illegible]
١٨	٤٨	١٣	٧٣	١٥	[illegible]

من جملة الناقص ثم يجتمع لك من جميع ذلك ان نسب الاضعاف والزايد جزا ونسب الضعف والجزء والضعف و
الجزئين والمثل واجزاء من مخرج على ترتيب الاعداد المتوالية او ترتيب الافراد المتوالية متفقة وساير ذلك
غير متفق ٥ تمت المقالة الاولى

المقالة الثانية

نتكلم فى هذه المقالة على اصول نحتاج اليها وتلك الاصول لتعريف الحال فى كيفية جميع الابعاد وتعريفها وتضعيفها

وتنصيفها وقسمتها الى اقسام اربعة واسهل لمن اثر ان ينظر فى هذه الفصول ان يضيف الى ذلك مطالعة
ما اورده اوقليدس فى كتابه المعروف بالقانون وان احب محب ان يلحق ذلك الكتاب كما هو بهذا الموضع كان
قاصدا قصد الصواب **فصل الاول فى جميع الابعاد بعضها الى بعض وتفريقها بعضها عن بعض**
نتكلم الان فى جميع الابعاد بعضها الى بعض وتفريقها بعضها من بعض جمع البعد الى البعد هو ان نجعل
احدى نغمتيه مشتركة مع البعد الاخر اما الى جانب الحدة واما الى جانب الثقل فيجتمع منه نسبة الطرفين
مثاله اذا كان عندنا بعد على نسبة الذى بالاربعة وكان مثلا عندنا بعد احدى نغمتيه ثمانية والاخرى ستة
فاذا اضفنا الى الثمانية نغمة على عدد تسعة التام منها بعد على نسبة الزايد جزا هو الثمن ويسمى هذا البعد
طنينيا ويكون الابعاد والاعداد هكذا ٦ ٨ ٩ ويكون نسبة الطرفين نسبة الذى بالخمسة واما من جانب
الحدة فان يكون النسبة التى للذى بالاربعة نسبة اثنى عشر الى تسعة فيضاف الثمانية الى التسعة فيترتب
الاعداد هكذا ٨ ٩ ١٢ او يكون نسبة الطرف نسبة الذى بالخمسة ايضا وليس يتفق فى كل موضع ان
يكون عدد احدى النغمتين يمكن ان يجعل مشتركا من غير حساب وضرب بمخرج للاعداد يترتب على تلك
النسبة فانه لو كان الموضوع لحساب الذى بالاربعة عدد ثلثة واربعة والموضوع لحساب البعد الاخر
عدد ثمانية وتسعة احتيج الى عمل بمخرج اعدادا على هذه النسب متوالية فلنبين اما فى مثل هذه الحال
كيف نصنع ولنكن قصدنا ان نضيف الطنينى الى الذى بالاربعة من جانب الثقل فنضع اولا الاعداد
على تلك النسبتين فيكون الاعداد التى ذكرناها وهى ثلثة واربعة للبعد وثمانية وتسعة للبعد فنضرب
عدد الاثقل من احد البعدين فى عدد الاثقل من البعد الاخر وذلك اذا لم نجد هناك اشتراكا بوجه اخر
فما اجتمع هو عدد الحد الاكبر مثل اربعة فى تسعة فيكون ستة وثلثين ونضرب كذلك الاحد من المجموع اليه
فى احد المجموع وهو ههنا اربعة فى ثمانية فيكون الواسطة وهو ههنا اثنين وثلثين فيترتب الاعداد
هكذا ٢٤ ٣٢ ٣٦ واما ان اردنا ان نضيف من جانب الحدة فانا نفعل ما فعلت لكنا نضرب احد
المجموع اليه فى اثقل المجموع ليكون الواسطة وذلك مثل ثلثة فى تسعة فيكون سبعة وعشرين ويترتب
اعداده هكذا ٢٤ ٢٧ ٣٦ وانما ينبغى لك ان تفعل هذا اذا لم يتفق لك ان تجد الاعداد الموضوعة
متصلة او لم يمكنك ان تجد النسبة مع حفظ احد البعدين على عدده وذلك لانه اذا كان موضوعا لك تسعة
الى ثمانية واحببت ان تضيف اليه الذى بالاربعة او كان الامر بالعكس فنظرت هل تجد للثمانية
عددا صحيحا على نسبة الذى بالاربعة فوجدت الستة موافقا اضفتها الى الثمانية مراتك استغنيت
عن العمل الذى اومانا اليه وليس ايضا كلما عملت العمل الذى اومانا اليه يخرج لك اول الاعداد المتوالية
على تلك النسبة بل ربما خرج على نحو ما اومانا اليه فى هذا الكتاب وكان ليس على النسبة الاولية
فانه لم يخرج لك احد وجهى الحساب الذى علمناكه اعدادا اولى فى نسبتها بل الاعداد الاولى فى نسبتها

ثلثين

المثال ٤

هي الاعداد التي لوحنا لك في المثال قبل التعليم فاذا علمت ما علمنا كه فاليك ان تنظر هل هي اقل
اعداد على نسبتها وان يطلب منها اقل الاعداد على تلك النسبة ان لم يكن وجدتها على اول نسبة
تلك النسبة ولك ان لا تشتغل بذلك واعلم انه اذا امتحن جمع الابعاد على الطرق المعلومة خرج
منها ان كل بعدين متتاليين اذا جمعا وكان سمي زيادة اكبرهما زوجا مثل مثل وسدس ومثل وسبع
كان الحاصل بعدا سمي زيادته نصف سمي زيادة الاكبر مثل ان يكون ههنا الزائد ثلثا وان كان
سمي الزيادة فردا مثل جمعنا الزائد ثلثا والزائد ربعا كان سمي زيادة الخارج ضعف سمي الزائد
فكان ههنا مثل وثلثين ويظهر لك من هذا الامتحان ان المجموع مثل وربع ومثل وجزء من
خمسة عشر هو مثل وثلث ومجموع الذي بالكل والذي بالخمسة هو ثلثة اضعاف ومجموع الذي بالكل
والذي بالاربعة هو ضعف وثلثان واما تفريق الابعاد بعضها من بعض فهو عكس الجمع وعلى مقتضى
احكام العكس ومعنى قولنا تفريق البعد الاصغر من الاعظم هو ان يجعل احدى نغمتي البعد الاعظم مشتركة
وتضيف اليها نغمة على مثل نسبة البعد الاصغر يكون واسطة بين نغمتي البعد الاعظم ويبقى لها نسبة
مع النغمة الاخرى على نسب احدى الابعاد فيكون تلك النسبة هي الباقية بعد التفريق وهذه النغمة
المتوسطة ربما جعلت في جانب الثقل وربما جعلت في جانب الحدة وفي جميع الاحوال فانما تنظر
نحو اعداد النسبتين بالحالة المعينة عن العمل على نحو ما ذكر في الباب المتقدم فان وجدنا فقد
كفينا وان لم نجد فقد رتبنا اعداد البعدين فليكن البعدان بعد الذي بالخمسة والطنيني فنضرب
ثقيلة الاكبر في حادة الاصغر فيكون في مثالنا اربعة وعشرين ونجعله الواسطة ثم نضرب الثقيلة في
الثقيلة فيكون ههنا ستة وعشرين ونجعله الحاشية الكبرى ثم نضرب حادة الاكبر في ثقيلة
الاصغر وهو ههنا ثمانية عشر ونجعل الحاشية الصغرى فيترتب اعداده هكذا ١٩ ٢٤ ٢٧ ويكون
الباقي بعد التفريق الذي بالاربعة فان اردنا من جانب الحدة ضربنا عدد احد الاكبر وهو
اثنان في احد الاصغر وهو ثمانية فيجتمع ستة عشر وهو عدد الحاشية الصغرى ثم ضربنا الاثقل من
الاكبر في احد الاصغر فيكون المجتمع ههنا اربعة وعشرين ونجعل الحاشية الكبرى ثم نضرب اثقل الاصغر
في احد الاكبر فيكون الواسطة وهو ههنا ثمانية عشر ويترتب الاعداد هكذا ١٦ ١٨ ٢٤ وانت اذا
علمت هذا وامتحنت وجدت التفريق يخرج لك البعد الباقي على مقتضى عكس ما علمناك في الجمع ولنتكلم
الان في تضعيف الابعاد وتنصيفها فاما تضعيف البعدين فهو ان يضاف على احدى نغمتيه نغمة
اخرى يجعلها مشتركة بين بعدين متساويين اعني في ان النسبة التي بين نغمتي كل واحد منهما هي
النسبة التي بين نغمتي الاخر حتى ان كان احد البعدين طنينيا كان الاخر طنينيا او كان الذي
بالخمسة كان الاخر كذلك فاذا اردنا مثلا ان نضعف الذي بالخمسة ضربنا عددي نغمتيه كلا

البعد

بين بعدين

في نفسه فكان المجتمع منهما اربعة وتسعة وجعلناهما الطرفين وضربنا احد العددين في الاخر فكان
ستة فجعلناه الواسطة وترتيب اعداده هكذا ٤ ٦ ٩ فيخرج لك المجتمع على نسبة ضعف وربع وهو من جملة
الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني واذا استعملت انت هذه الطريقة في تضعيف سائر الابعاد خرج لك
ضعف الذي بالكل على نسبة اربعة الى الواحد وضعف الذي بالاربعة على نسبة مثل وسبعة اتساع وهو
متفق بالاتفاق الثاني وضعف الطنيني على نسبة مثل وسبعة عشر جزءا من اربعة وستين وهو غير
متفق بالحقيقة واعلم ان مضعفة ابعاد الزائد جزءا كلها غير متفق الا مضعف الذي بالخمسة ومضعف
الذي بالاربعة فانهما متفقان بالاتفاق الثاني لكنه قد يقع في تضعيف الابعاد اللحنية ما يقارب
المتفق وان لم يكن متفقا مثل ضعف الطنيني وان كان غير متفق فليس يشذ بها البعد عن نسبة مثل وربع
وكثيرا ما يستعمل بدله وكذلك ضعف الزائد عشرا يقارب مثل وخمس وضعف الاول من اوساط اللحنيات
ولعلهما الفضلات بما ربما مثل وسدس وضعف الذي بعده تقارب مثل وسبع وضعف الثالث
تقارب مثل وثمن وكذلك بعد بعد ضعف الطنيني واما تنصيف البعد فانما يكون تنصيفا بالحقيقة
اذا كان على عكس التضعيف وذلك ان تقسم البعد الى بعدين متساويين ولا شك ان ذلك انما يكون
بواسطة هندسية وان ذلك لا يتاتى الا اذا كان العددان مجذورين فيكون مضروب احدهما في
الاخر مجذورا ويكون جذره واسطة واما اذا لم يكن العددان مجذورين بل كان مثل عددي الذي بالخمسة
او عددي الذي بالاربعة فلا سبيل فيهما الى ايقاع واسطة منطوق فيما يكون واسطة هندسية فاذا
انما يمكن ان يوقع بينهما واسطة تاليفية او عددية وانت تعلم مما قد مضى لك ان النسبة التي تفرق
بواسطة عددية تودي الى نسبتين هي بعينها النسبة التي تفرق بواسطة تاليفية من حيث تودي الى
تلك النسبتين لكن الخلاف في ذلك حكم التفاوت في التقديم والتاخير فان العددية توقع النسبة
العظمى عند العدد الاقل والتاليفية توقع النسبة العظمى عند العدد الاكبر وايقاع الواسطة
العددية للتنصيف سهل فانك اذا ضربت عددي الطرفين كلا في اثنين وابنهما واحد الفضل بينهما
ونصفه فنقصت من الاكبر او زدت على الاصغر خرج لك التنصيف بالواسطة العددية مثاله ان نضرب
الثمانية والتسعة من عددي الطنيني في اثنين اي نضعفه فيخرج لك ستة عشر وثمانية عشر ثم نجد الفضل
بينهما اثنين فناخذ نصفه ونزيده على ستة عشر او ننقصه من ثمانية عشر فيكون قد نصفت بالواسطة
العددية وخرج احد العددين الزائد جزءا من ستة عشر والاخر الزائد جزءا من سبعة عشر وهذا
التنصيف يوافق التنصيف الهندسي في المجذورات فيخرج ما يخرجه ذلك فاما اذا اردنا ان نخرج هذه
الواسطة تاليفية فلا نخرج فاما نفرق النسبة الكبرى التي خرجت بالواسطة التاليفية تفريقا
من جهة الثقل فنخرج الواسطة تاليفية او نعمل على جهة اخرى فقد علمت ان نسبة جميع الفضل في هذه الواسطة

وهو معلوم الى فضل الواسطة على الاصغر وهو مجهول كنسبة جميع الاكبر والاصغر الى الاصغر وهما معلومان
فنضرب الحاشية الصغرى وهى ثمانية فى جميع الفصل وهو واحد ويقسمه على مجموع الحاشيتين وهو سبعة
عشر فيخرج ثمانية اجزاء من سبعة عشر وهو فضل الواسطة على الاصغر واما اذا اردنا ان نقسم البعد
اقساما اخرى غير التضعيف فيصعب ان نراعى فيها الوسايط التاليفية على ان ذلك مما ذات من استعمال
القانون الاول من القانونين فى الواسطة التاليفية لكنا لا سهل علينا ان يوقع الوسايط عدد
وذلك بان يضرب الحاشيتين فى العدد الذى نريد ان يكون عليه القسمة مثل الثلثة ان اردنا ثلثة
اقسام فاستخراج الثلث فيكون ذى فى البعد الذى كلامنا فيه وهذه الامثلة احدا الطرفين اربعة
وعشرون والاخر سبعة وعشرون ثم ناخذ الفصل وهو فى هذا الموضع ثلثة فناخذ منه واحدا فنزيده على
الاصغر وهو اربعة وعشرون فيصير خمسة وعشرين وناخذ واحدا آخر فنزيده على هذه الواسطة فيصير
ستة وعشرين فان اردنا ان نزيد الواحد الباقى ثالثا على واسطة بل حصل سبعة وعشرين وهو الطرف
فى هذا الطريق قد قسمنا بعد الزايد بما بثلثة اقسام واقل ما يحسن قسمته الى اربعة اقسام لوجد بعد هو
البعد الطنينى فان البعد اذا كان اقل من ربع طنينى كان حسنا فى المسموع وكذلك حال الخمس من البعد
حسنا ولم يستعمل الذى بالكل مرتين مفضولا الى اكثر من اربعة عشر بعدا والذى بالكل مفصولا الى اكثر
من سبعة ابعاد والذى بالخمسة الى اكثر من اربعة ابعاد يحيط بها خمس نغم والذى بالاربعة الى اكثر
ثلثة ابعاد يحيط بها اربع نغم والطنينى الى اكثر من بعدين وانما دعا الى ذلك حسن اختيار الاصوات
وذلك لانهم لما آثروا ان يفعلوا ما نشرحه لك من بعد من الابعاد الوسطى فى العدد الذى هو اكثر الابعاد
لم يمكن ان يضمن اكثر من اربعة ابعاد من الذى بالاربعة اتفاقا بها طنينى كان الذى بالخمسة فوجب
ذلك ان يوقع الذى بالاربعة ما يجب ان يرتب فى اللحن من الابعاد الصغار المتقاربة النغم المستعذبة
والكثرة التصرف فيها مع سهولة الانتقال عليها لقرب بعضها من بعض فى الحلوق التى عليها بالجملة
بنا الالحان على ما نبدى ولذلك يسمى جنسا ثم لم يكن هناك فرجة الا الذى بالاربعة وكانت قسمته
بعدين توجب بين النغم تباعد مفرطا ايضا وفى عددها قلة وقسمته على اربعة توجب بين النغم تفاوتا
او مجتنبا فى احدا ابعاد فى ثلثة ابعاد حسنا معتدلا فاجرى الامر على ذلك وسمى الذى بالاربعة مضمنا ثلثة
ابعاد جنسا ونحن سنشرح هذا فصل شرح بمشية الله تعالى

المقالة الثانية

الجنس كما علمت هو الذى بالاربعة مقسوما الى ابعاد ثلثة تسمى انواعه وهى الابعاد اللحنية ومن الناس من
لا يسمى تلك الابعاد انواعا بل هيئة القسمة فان الذى بالاربعة قد يمكن ان ينقسم بانواع الابعاد
المختلفة قسمات مختلفة وهو من حيث هو الذى بالاربعة واحد محفوظ وكل قسمة كانه يحدث بحال الواحد

نوعا خاصا والسبب فى هذه القسمة ان اللحن لا يتم بما ما فيه ابعاد قليلة ونغم يسيرة بل يحتاج
الى كثرة من عدد النغم ثم الابعاد الكبار والوسطى قليلة العدد ولا يجوز بايقاعها فى اللحن عدد نغم
وايضا فان ما بين اطرافها بعد فاحش غير معتدل لا يعسر على الحلوق التصرف الكثير عليها والفاحش و
الذى لا اعتدال فيه والذى لا يسهل محاكاته بالحلوق ولا ايضا كل المذهب الطبيعى غير مقبول فى
الطبع كما ان الصغار جدا غير مقبولة فى الطبع لتشاكلها فى السمع وصعوبة تقطيعها على الحلوق وليس
بالتلذاذ النفس بالنغم هو لاتفاقها فقط كيف اتفق بل انما يتم الالتذاذ باموراخرى تنضاف
الى الاتفاق مثل كون الابعاد بعد الاتفاق متناسبة التقطيع وكونها فاصلة فى بابها فان بعض
الاتفاقات افضل من بعض لا بما عليها من صيغة الانتقال لصورة الايقاع وكون الغالب من
الابعاد معتدلا فان الصغار اذا ان ادخلت كثيرا حقرت ولم يتم لها فى النفس بهاء والكبار اذا
لم يخلطا الصغار والكثرة واستعملت وحدها فخمت وكان فوق ان يلتذ بها النفس المتلذذ بها
المعتدل وسبق على الحلوق التصرف فيها لما يلزم الحلوق من انتقال عن هيئة محدبة للحس الى هيئة
مضادة لها او كالمضادة لها فلا يكون التكثر من ذلك مطبوعا والطبع هو المستدعى الى الصناعة
لتطابقه فتمام اللحن متعلق بنظام الابعاد المعتدلة وهى اللحنيات الكبار وما هو اكبر منها او
اصغر فانما يونس النفس مرجا بالمعتدلات حتى يقع خللها ويكون الانتقال الغالب انما هو على نغم
متناسبة لا يقع فيها انتقال عن نغمة الى قريبة منها جدا ولا الى بعيدة منها جدا فان الانتقال عن
النغمة الى بعيدة منها يوهم افراطا ومشقة وكان النفس قد صب بحركة شاقة والانتقال من النغمة
الى قريبة منها يوهم كسلا وبلادة او يعرض للنفس معه شبه مور على ان الامور الخارجة عن الحد قد
يلايم ويلذ فى احوال وابواب واذا كانت مختلطة بالمعتدلات تامل هذا فى ساير المحسوسات واذا
حصل لك ما اوردناه هو ان الكبار من اللحنيات هى التى عليها المعول فى تاليف الالحان فيجب ان يكون
النغمة النغمة المرتبة من احد نغم اللحنية واثقلها يكون ترتيبها ترتيبا يودى الى انتظام الابعاد
اللحنية منها ويجمع ذلك ان يكون الابعاد الوسطى والصغار مصاب فيها ما امكن ولما اعتبر هذا
وكان اعظم الابعاد هو الذى بالكل مرتين وانما يمكن ان يحصل فيه الابعاد اللحنية والتى هى
اعظم منها معا اذا اودع الابعاد الكبار ثم اودع الكبار الاوساط ثم اودعت الاوساط اللحنيات
فيكون هذا البعد قد اودع اللحنيات بابداع ابعاد اكثر من اللحنيات قد اودعت فاوجد فيه كل واحد
من الذين بالكل وزال الشغل عن الابعاد الكبار ثم اودع كل واحد من الذين بالكل ما احتمله من الاوساط
وانما يحتمل الذى بالاربعة والذى بالخمسة من كل واحد منهما واحد فى اول الامر فحصل الذى بالكل مرتين
اثنان من الذى بالاربعة واثنان من الذى بالخمسة يجتمع من الذى بالاربعة مع الذى بالخمسة بعد الذى

بالكل ثم الذي بالخمسة قد يحتمل ابداعه والذي بالاربعة وكيف لا وهو يفضل عليه بطنيني فاذا اودع الذي
بالخمسة الذي بالاربعة تحصل في كل واحد من اللذين بالكل بعدين من الذي بالاربعة وطنيني وحصل في
الذي بالكل مرتين اربعة ابعاد الذي بالاربعة وطنينان ذلك آخر ما انتهى اليه عملنا هنا الى هذا الوقت
على ان كل واحد من الذي بالاربعة يحصل من جمع الى الطنيني بعد الذي بالخمسة فهذه القسمة لم يخرج من الابعاد
اللحنية الا طنينتان ولا بد من الابعاد اللحنية وليس في هذه القسمة فرجة بملا ابعاد اللحنية غير الذي
بالاربعة فهنهنا ابدع فرج محتملة للحساب احتمالات مختلفة بحسب تفضيلات مختلفة فلذلك يسمى الذي
بالاربعة جنسا فلما حاولوا ابداع اللحنيات كان المعتدل ما اومانا اليه وهو ان يودع ثلثة ابعاد
للنسب التي ذكرناه وقد اعان هذا السبب سبب من جهة الالة وهو ان الحاجة مست في تقدير النغم الى
الدساتين واضطرت الى ان يستعمل عليها الاصابع وعسر في ابتداء الامر ان تحرك الكف والاصابع معا
فعرض على الكف السكون وعلى الاصابع الحركة وكان القدر الذي يلزمه الكف ساكنا ويتصرف عليه الاصابع
متحركة من طول الالة المعتدلة هو ربعه فشد على الربع اول الدساتين منسوبا الى الخنصر وسعل الابهام لضبط
وبقي للتصرف فيما بين حد ذلك الربع اصابع اربعة وبقدر استعمال الوسطى والبنصر معا حيث يستعمل
البنصر والسبابة فاستعمل معها اما الوسطى دون البنصر واما البنصر دون الوسطى فارتسمت نغم اربع
مطلق وسبابة ووسطى وخنصر او مطلق وسبابة وبنصر وخنصر وهي نغم اربع يحيط بابعاد ثلثة فهذا
لك السبب في الحاجة الى قسمة الذي بالاربعة الى ابعاد ثلثة وجعله اصلا وتسميته جنسا

فصل الاول في عدد الاجناس قد اجمعوا ان الاجناس ثلثة قوية ورخوة ومعتدلة وتسمى
الرخوة ملونة وتاليفية وتسمى المعتدلة راسمة قالوا اما القوية فبالحق سميت قوية واما غير القوية وانها
يخيل الى النفس ضعفا ووهنا وانكسارا لان النفس كانها تشتاق عند سماع النغمة طرفا ما يوجب بعدا قويا
فاذا لم يصادف شوقها انخزل يسيرا فيكون الراسمة كانها يضرب رسم الانخزال كالنفاس الذي يتقدم فيضرب
رسم الصورة وكان الملونة يوفي الانخزال حقه كما ان التلوين بعد الرسم هو المكمل للنفس فاما ماهية هذه
الاجناس فان قوما اختصروا الامر فيها جدا وذلك لانهم لما انتهى بهم العاملة التي ذكرناها في باب ابداع الذي
بالكل ابعادا الى ان بلغوا الذي بالاربعة اربع مرات وطنينين قنعوا من اللحنيات بالطنيني ورأوا ان
يودعوه الذي بالاربعة ما امكن فامكن مرتين وفضلت فضلة وصار الذي بالاربعة جنسا ينقلب القسمة
واحدا يعرفون هذه الفضلة فيحصل لهم منها انها نصف طنيني فجعلوا هذه القسمة جنسا وقالوا ان
الذي بالاربعة قد حصل مثليا بطنينين ونصف وهذا هو الذي كرروا افراد الطنيني ثم عادوا بعد ما
فطنوا للفضلة واحوا ان يجعلوا هذه التكرير للفضلة فاودعوا الذي بالاربعة فضلتين فبقي بعد
كثير ظنوه طنينيا ونصف بل ظنه كثير منهم الزايد خمسا ولما فطنوا للتضعيف فضعفوا الفضلة ايضا كما

انهم كانوا يضعفوا الطنيني عند انفسهم بل كما انهم كانوا يضعفوا الذي بالكل مرتين ثم الذي بالكل
ايضا فلما يضعفوا الفضلة ظنوا ان يضعفها بع طنيني وسموها ارخاه وجعلوها البعد المودع بالتكرير
فاحدثوا اجناسا من ارخاه وارخاه وبعد هو ضعف طنيني وبعد دير على نسبة الزايد ربعا فجعلوا
الكاين من فضلتين جنسا ملونا وانما جعلوا الكاين من فضلتين جنسا راسما وهو الجنس المتوسط
لانه اقرب الى الجنس القوي لان الفضلة اقرب الى الطنيني من الارخاه فهؤلاء لم يعرفوا بين الاجناس القوية
الا جنسا واحدا ومن الراسمة الا جنسا واحدا ومن الملونة الا جنسا واحدا وغلطوا في حسابهم ان
هذه الفضلة نصف طنيني غلطا احوجهم اليه غلط الحس وقياس ردي واما الذي يقوله نحن وهو جواز
ان يكون اقرب الى الواجب في نفس الامر انه لما وجب بحسب الحنيات الاول ان يقسم الذي بالاربعة بابعاد ثلثة
لم يخلو الابعاد التي يقع فيه اما ان يكون الغالب فيها الابعاد اللحنية القوية فيكون مجموع كل بعدين
منه اعظم نسبة من الثالث ويسمى قويا او لا يكون بل يكون في ابعاده بعد واحد هو اعظم نسبة
من مجموع الباقيين فيكون جنسا ضعيفا ثم لا يخلو اما ان يكون ذلك البعد الواحد ان كان اكبر من
المجموعين هو انقص من ضعف المجموعين فيسميه راسما او يكون مع ذلك ليس انقص من ضعف المجموعين
ويسميه ملونا وفي كتب اصحاب الموسيقى ان البعد الراسم هو الذي يقع فيه بعدان من اوساط اللحنيات
والملون وهو الذي يقع فيه بعدان من صغار اللحنيات لا يستعمل بعد اهما الا مثال مصفقين متوالين
ويردان مجموعين متسقين ويفرد عنهما الثالث الكثير ولذلك يسمى نغمتها نغم المتواترة ويسمى هذه
ابعاد المتواترة وهذا شيء ليس يوجبه الضرورة ونسبة ان يوجبه جنس الاخيار وذلك شيء مما لم نقف
عليه ولم يستعمل في بلادنا البتة جنس راسم ولا ملون وكانت طباعنا بنفرعها اذا اجرت استحقارا لها
في جنب ما اعتادت من القوية واعلم انه قد يعرض كثيرا ان يكون الجنس القوي قد اودع بعدين قويين
متفقين وفضلة غير متفقة لكنها قريبة من المتفقة فيستعمل مثل ما عرض في الجنس الطنيني فان
الفضلة التي يظن انها نصف طنيني ليست بنصف طنيني ولا هي متفقة لكنها قريبة من نصف طنيني
وهو متفق فلنتكلم الان في الاجناس القوية

فصل الثاني في القول على الاجناس المقومة

معلوم ان البعد الذي على نسبة الزايد سدسا اذا ادخل في الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزايد
سبعا فان اودع الباقي بعدين حتى يكون الذي بالاربعة قد اودع ثلثة ابعاد كان القسمة ليست من
الاجناس القوية لان احد الابعاد الثلثة من الجنس هو اعظم من مجموع الباقيين ولذا كان ادخال
الزايد سدسا يجعل الجنس غير قوي فكيف الزايد خمسا وربعا فظاهر من هنا ان هذه الابعاد
الثلثة لا يدخل في الاجناس القوية بل في الاجناس اللينة واول بعد يدخل في الاجناس القوية
هو الزايد سبعا فلنجربه اولا بالتكرير فان الذي بالاربعة يحتمل تكريره فانه اذا اسقط من الذي

بالاربعة مرة اخرى بقي الباقي بعدا اصغر على نسبة الزايد جزءا من ثمانية واربعين وهو اصغر من الابعاد التي آثرنا ان ينتهي تصغيرنا الابعاد اليها ويكون اعداده هكذا مح مو مه مد ولنضف اليه البعد الذي ثلثة حتى يكون سبعي وطنيني فيبقى الباقي جزءا من كز ويكون ابعاده واعداده هكذا كو كز كح ولنضف اليه البعد الثالث حتى يكون سبعي وتسعي يبقى الباقي على نسبة الزايد جزءا من عشرين ويكون ابعاده واعداده هكذا كا كب كج كد واذا اضيف الى السبعي عشريني واحد عشري لم يكن الابعاد متفقة كلها وكان الفضلة في العشري على نسبة كز الى كو واشبهت نصفي الطنيني وفي الاحد عشري على نسبة كب الى كا وقاربت ذلك ولم يكن فيها كثير جدوى وليس بنا ضرورة تحت الخراج ذلك ضرورة بعد قبول الجنس الطنيني الذي فيه طنينيتان وفضلة هي غير متفقة لاشباههما نصف الطنيني المتفق واما اذا اضيف الى السبعي البعد الاثني عشري بقي الباقي البعد الثلث عشري وانتظم جنس شريف جدا ينتهي اليه بتنصيف الابعاد من الذي بالكل مرتين الى الذي بالكل مرة ومنها الى الذي بالخمسة والذي بالاربعة الى السبعي والسدسي والسدسي الى الاثني عشري والثلث عشري وهذا الجنس يختاره بطليموس جدا واعداده هكذا ا ب ج د يب يج يد واما اذا اضيف الى السبعي الثلث عشري خرج بعينه هذا الجنس فالاجناس السبعية المتفقة اتفاقا مطلقا هي هذه الاربعة ولكل واحد منها استحقاق اسم الملك تسمية على اختياره واما الثمنيات فاولها المكرر المعروف بالجنس الطنيني وهو الذي من طنيني وطنيني وبقية وتسمى نصف طنيني وهي متفقة الا ان لخاصة الطنينين وكونهما من الابعاد التي الزيادة فيها تسمى بروح الروح ليسر عليها اختلال لها ثم ما لعفها السمع فتميز عليها وعسى ان لا يكون لسا ير ما يقع في فصلة حلل من القبول ما لهذا الجنس وقد عرف من احوال هذا الجنس ما يصرك بسبب الوقوع اليه واما اعداد هذا الجنس اذا اضيف الى الثمانية فهي هذه مد كد كج فيكون نسبة البقية نسبة الزايد ثلثة عشر جزءا من مائتين وثلثة واربعين ولو اخذنا عددا ... يقع بين مائتين وثلثة واربعين على نسبة النصف من الطنيني الاكبر كان ذلك العدد هو مائتين واربعين وكلاهما ناقصان عن العدد القائل مع مائتين وستة وخمسين بعد النصف فالبقية اصغر من نصف الطنيني فاذا اضيف الى الطنيني البعد الذي ثلثه اعني التسعي فضلت الفضلة على نسبة الزايد جزءا من خمسة عشر وكانت ما بين الابعاد كلها متفقة بالحقيقة وهذا اعدادها يه يو يح ك فان كانت عشرية لم تتفق الابعاد وفضلت فضلة على نسبة ... فهي قريبة جدا من الزايد جزءا من اثني عشر لكن حكم مثل هذا ما علمت ثم ان كانت الاضافة احد عشرية كانت الفضلة على نسبة ... وقريبة من الزايد جزءا من اثني عشر وعلى ما عرفت فان كانت الاضافة اثني عشرية كانت الفضلة غير متفقة ولكنها قريبة من الزايد جزءا من احد عشر وهذا شبيها وهذا مستعمل فليضع اعداده لكثرة استعماله ... واذا اضيف الى الطنيني اصغر اللحنيات القوية بقي بعد على نسبة ما بين مائتين

وستة عشر الى مائة وتسع وثمانين وهذا مثاله ... وهو قريب من نسبة مثل وتسع وليس بشديد القرب ولا هو من جملة ما يلتفت اليه واعلم ان الفضلات والارخاء وصغار كبار اللحنيات قد يستعملها اصحاب العمل في زماننا بعضها مكان بعض وليس اكثرهم ما كان منها متقاربا فكذلك لا يكادون يستعملون الطنيني مضافا اليه مرة البعد الاثني عشري ومرة الثلث عشري ولا يفرقون بينهما وذلك في شدهم الدستان المعروف بوسطى زلزل فبعضهم ينزله يسيرا وبعضهم يصعده يسيرا وبعضهم يشده على واسطة البعدين السبابة والخنصر كما يستعمله بعدهم لا يميزون الفرق بينهما وايضا فانهم لا يفرقون بين الفضلة وبين البعد الذي بين الوسطيين فيعملون احدهما بدل الاخر ولا يبعد ان يكون من اصحاب الصناعة من يدرك بسمعه ويفطن لهذه الفروق

فصل الثالث في الكلام على اجناس الابعاد اللينة

واما الابعاد اللينة فلا بد ان يقع فيها بعد هو اكبر كبار اللحنيات يكونان اكبر من الباقي حتى يقسم الباقي ببعدين وقد علمت ان البعد الذي هو بهذه الصفة هو الذي على نسبة الزايد خمسا والزايد سدسا بنقصان عن ضعف الباقي فان الزايد خمسا اذا نقص من الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزايد تسعا وضعفه اكبر من الزايد خمسا واصغر من الزايد ربعا واذا كان الزايد خمسا هذه صفته فالزايد سدسا اولى بذلك فان الباقي بعد الزايد سدسا هو الزايد سبعا وضعفه على نسبة ما بين مط و مح وهو اكبر جدا من الزايد سدسا واما الزايد ربعا فانه اذا اسقط من الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزايد جزءا من خمسة عشر وضعفه اصغر جدا من الزايد ربعا وهذا مثاله ... فصح بما قلناه ان يكون بعد الزايد خمسا والزايد سدسا يصلحان بادخالهما في الذي بالاربعة الاجناس الراسمة وان يكون الزايد ربعا يفعل بذلك الاجناس الملونة التاليفية وليتقدم الراسمة فانها اشبه بالقوية وفي قوتها وفي كثرتها معا وليتقدم السدسية فانها اشبه بالقوية فاول ذلك ان يسقط الزايد سدسا من الذي بالاربعة فيبقى الباقي الزايد سبعا فيضعف الى الزايد جزءا من اربعة عشر والزايد جزءا من خمسة عشر ويترتب ابعادها واعدادها هكذا يب يد يه يو والثاني ان يقسم هذا الباقي ثلثا وثلثين فيكون الثلث هو الزايد جزءا من احد وعشرين ويكون اعداده وابعاده هكذا ... ولا يخرج من قسمة الباقي ارباعا الا ما يخرج بالتضعيف ويخرج من قسمته الى خمس واربعة اخماس بعدان متفقان اكبرهما وهو اربعة اخماسه يكون الزايد تسعا والثاني وهو الخمس الزايد جزءا من خمسة وثلثين ويكون ابعاده واعداده هكذا ل له لو مب وهذا الجنس وحده هو البعد الذي يوجد فيه بعدان قويان وهو لين وبليس بان الاعتبار في كون الجنس قويا ليس هو كون الغالب في ابعاده قويا من اللحنيات وليس ما يلف مع الزايد سدسا بعدان مجنسان غير ما ذكرنا واما الزايد خمسا فانه اذا نقص من الذي بالاربعة بقي الزايد تسعا ويخرج من تضعيفه الزايد جزءا من تسعة عشر والزايد جزءا من ثمانية عشر ويكون ابعادها واعدادها هكذا يه يح يط كد وبعد الزايد خمسا الزايد

جزا من اربعة عشر الزائد جزا من سبعة وعشرين وهذا يخرج على قسمة الباقي ثلثا وثلثين فيكون ابعاده
واعداده هكذا ٢٧ ١٨ ٥ ٣ ٦ وبعد اخر على نسبة الزايد خمسا الزايد جزا من خمسة عشر الزايد جزا من اربعة
وعشرين وصورة ابعاده واعداده هكذا ٥ ١ ٤ ٥ ٥ ٢ فهذه الاجناس اللينة الراسمة واللينة التاليفية
فقد علمت ان بعدها القوى هو الزايد ربعا ويبقى الباقي في الزايد جزا من خمسة عشر جزا فاذا انصف خرجت
ابعاده الزايد ربعا الزايد جزا من احد وثلثين الزايد جزا من ثلثين ويكون ابعادها هكذا ٣ ٢ ٣ ٢
٣ ٤ وجنس اخر ابعاده على نسبة الزايد ربعا الزايد جزا من سبعة وعشرين الزايد جزا من خمسة وثلثين
وهكذا ابعاده واعداده ٢٧ ١٨ ٢ ٥ ٣ ٦ سه فهذه هي الاجناس اللينة فالاجناس كلها سفعها والمستعمل من
الذي في اتفاق بعض ابعاده حلل ستة عشر جنسا ثلثة وعشرون بعد امنها القوية سبعة اجناس
ومنها اللينة تسعة اجناس ومن ذلك الراسمة ستة اجناس والتاليفية ثلثة اجناس ولكل واحد من
هذه الاجناس اوضاع ثلثة فيكون جميع الاجناس باوضاعها ثمانية واربعين جنسا

المقالة الرابعة

الجماعة جملة ابعاد لحنية اكثر من جنس واحد يعرض في النفس ويجاريها في الالة يستعمل في تاليف اللحن جها بالاخرا
بالفعل متكررة ومتعاقبة والجماعات منها كاملة على الاطلاق ومنها ما في قوة الكاملة ومنها ناقصة و
الكاملة على الاطلاق يقع طرفاها لا محالة على نسبة اعظم بعد من الابعاد الكبار اذ الكامل في كل باب
ما ليس شئ من جنسه خارجا عنه فيجب ان يكون طرفاها على نسبة الذي بالكل مرتين ويكون افضل
احوالها ان يوجد متضمنة لما يمكن ان يضمنه من الابعاد الكبار والوسطى على حسب ما قيل وترتب بعضها
حشو بعض الى ان ينتهي الى بعة من ابعاد الذي بالاربعة فيرتب فيها الذي بالكل الاثقل والذي بالكل الاحد
واربعة من الذي بالاربعة وطنينان كل واحد منهما مع الذي بالاربعة اذ اجتمعا صار بعد الذي بالخمسة
ثم يكون كل واحد من الذي بالاربعة قد حلس ايضا بتضمينه الابعاد اللحنية وجميع هذا مما ينبغي ان يكون
قد احطت به مما سلف لك علما واذا كان الامر على هذه الصورة وجب ان يكون الجمع الكامل قد اشتمل على
اربعة عشر بعدا يحيط بها خمسة عشر نغمة فهذا هو الكامل بالفعل واما الكامل بالقوة فهو الذي يكون عوضا
عن جمع تام والعوض في الابعاد ما كان نغمة عوض نغم الاخر فاذا اتفق ان كانت قسمة الذي على نسبة
الذي بالكل مرتين متشابهة في كل واحد من تصفيته الحاد والمنفصل كان كل نغمة من نغم احد اللذين بالكل
قايمة مقام النغمة النظيرة لها في الذي بالكل الاخر مثلا اذا كان احد اللذين بالكل طنينيا و طنينا
وبقية طنينا وطنينا وطنينا وبقية وطنينا فكان الاخر على هذه النسبة ولم يسما مثلا فوجد ابعاده
طنينا وبقية وطنينا فان كل بعد من الابعاد الحادة يدل نظيرته الحادة فقام الذي بالكل الواحد
بدل الاخر بل بدل الذي بالكل مرتين فعلى هذه الصورة يمكن ان يكون جمع كامل بالقوة وليس هذا الجمع كاملا

بالقوة بحسب كل جمع كامل بالفعل فان القسمة اذا لم يقع هكذا بل اختلف في كل واحد من اللذين بالكل لم يقم احد
اللذين بالكل مقام الاخر ولا مقام الجميع وقد كان الاقدمون ربما ظنوا ان الجمع الكامل هو الذي بالكل
والاربعة او الذي بالكل والاربعة او الذي بالكل والخمسة لاوهام ضعيفة ساقتهم اليه ثم ظنوا انه
اربعة اضعاف الذي بالاربعة لما وجدوا الامر عليه في العود كما يستعمله ثم بعد ذلك استقرت بهم المعرفة
على ان الجمع الكامل هو الذي بالكل مرتين وان دساتين العود وا وتاره ناقصة عن الكفاية بحسب الدساتين
والتسوية المشهورة على ما سنوضح بعد فكل جمع ليس بكامل بالفعل ولا بالقوة فهو جمع ناقص واصغر
الجموع هو الذي بالخمسة واذا جعل عدد نغم اللحنين اقل مما يتضمنه الذي بالخمسة حسن اللحن جدا
ولنكمل القول في احوال الجمع الكامل فنقول ان الاجناس الاربعة والطنينين الواقعين معهما في الذي بالكل
مرتين لا تخ اما ان يقع الاجناس وابعادها والطنينات على قسمة واحدة ووضع وترتيب واحد
فسمي جماعة غير مستحيلة وغير متغيرة واذا كانت الاجناس مختلفة الانواع او كانت متفقة الانواع مختلفة
الاوضاع سميت الجماعة المستحيلة والمتغيرة وربما قيل مستحيلة وغير مستحيلة لا باعتبار الاجناس
وحدها بل باعتبار قسمة اللذين بالكل حتى ان كانت الاجناس مختلفة وكانت اوضاعها ونحو القسمة منها
في كل واحد من اللذين بالكل على نحو واحد غير مختلف فهذه يسميه يقع للجماعات من جهة الاجناس
ولها تسمية اخرى يقع من جهة الطنين الذي يقع منه في كل واحد من اللذين بالكل واحد فانه لا يخ
اما ان يقع بين الذين بالكل وقوعا يفصل بين الجنس الثاني من جنس المتقبل وبين الجنس الاول
من جنس الحاد واما ان لا يقع بينهما بل يجعلهما متلاصقين فالاول يسمى جمعا منفصلا والثاني
يسمى جمعا متصلا وقد يقع في جماعة طنين اشتباه بين المنفصل والمتصل لا اذا وقع هكذا الطنيني
طنيني بقيه طنيني طنيني بقيه بقيه طنيني طنيني بقيه طنيني طنيني ولا اذا وقع هكذا طنيني طنيني بقيه طنيني طنيني
طنيني بقيه طنيني طنيني ثم طنيني طنيني بقيه طنيني طنيني بقيه فان سال طنينات يدل على ان احدها
فاصل خارج عن الجنس وفاصل بل وقع هكذا طنيني طنيني بقيه طنيني طنيني طنيني بقيه طنيني بقيه
طنيني طنيني بقيه طنيني فان هنا يحتمل ان يكون الطنيني الذي هو ابتداء الذي بالكل الثاني للفصل
وابتداء الجنس من البقيه ويحتمل ان يكون ابتداء الجنس من الطنيني فهو مع البقية الذي يليه و
الطنيني الذي بينهما جنس مخالف ووضع الابعاد للجنس الاخر والطنيني اذ لم يقع فاصلا صلح
ان يكون قد وقع كل واحد عند طرف وصلح ان يكون قد وقع كل واحد من الوسطين جنس جانبه
وصلح ان يكون احدهما متطرفا والاخر متوسطا اما الثقيل واما الحاد فذلك اربعة اوضاع في
المتصل وقد ظن قوم ان الاتصال باسقاط الطنيني من الجنس والانفصال بايراده وذلك غلط
لا فائدة فيه واعلم ان هذه الاتصال والانفصال قد يكون في الذي بالكل مرتين وقد يكون في الذي

بالكل والخمسة وقد يكون في الذى بالكل والاربعة وانت قد يتضح لك في هذا الموضع السبب في تسمية

الذى بالكل دون الذى بالثمانية وفي ذلك لان اعرف الجموع الثامنة هو الذى بالكل مرتين المنفصل الغير

المستحيل وهذا الجمع فان النغم الثمانية يقوم كما علمت مقام الجمع فينبغي لذلك الذى بالكل بل السبعة من

النغم يقوم مقام الكل فان الثامن يتناسب الاول مناسبة الذى بالكل فيكون كل واحد منهما قايما

مقام الآخر ولذلك ما اقتصر في المزامير على ما ثقب سبعة واعلم ان النغم التى يشتمل عليها الجماعة فبعضها يختلف

يتغير بحسب الانفصال والاتصال فقط وبعضها يتغير بحسب تغير انواع الجماعات وبعضها لا يتغير البتة في حال فهذه

النغم المتغيرة بحسب الجماعة فهى التى تسمى نغما متغيرة مطلقا واما التى لا تتغير في حال وهى نغمة الطرف ونغمة الوسط

فيسمى ثابتة مطلقة واما التى تتغير بسبب الاتصال والانفصال ولو لم يتغير هيئة الانفصال وهيئة الاتصال

وان تغيرت الاجناس فيسمى ثابتة في الاتصال او ثابتة في الانفصال او ثابتة بشرط ولكل واحد من الجماعات

التامة خاصة وجوه ولكل واحد من الوجوه اسم وربما تغير بحسب تغير الاتصال والانفصال ولكل واحد من النغم اسم ربما

تغير بحسب تغير الاتصال والانفصال ويجب ان نكتب ذلك في شكلين احدهما الجمع التام متصل والآخر الجمع التام منفصل



ولكل جماعة تمديد والتمديد الطبقة من الحدة والثقل التى بنى عليه نسب نغمها وقد يكون جماعة في تلك النسب

بين النغم لكن تمديدها احد واثقل فيكون النسبة تلك واما السافلا يكون على تلك والجماعات تتناسب على

تمديداتها تناسب النغم على طبقاتها ويكون ابعد ما بينها ابعد ما بين نغمتين وفيما بينهما ترتيب وقد يسمى

كل مرتبة باسم وليس في ذلك كثير غنا **فصل الاول في الكلام على الانتقالات** فلنتكلم الآن في

الانتقال ولنبدأ بكلام كلى فيه ولنفصله ادنى تفصيل فنقول ان الجماعة ليست هى النغم التى توجد بالفعل

بل النغم التى تتصور في النفس ليكون العمل عليها اذ تهيأ اخراجها في الآلات فاما اتخاذ النغم على ترتيبها

فهو المعروف بالانتقال على نغم الجماعة وابتداء اتخاذ النغم لا يخلو اما ان يكون من طرف الثقل فيلزم في الانتقال

ضرورة الى ان يكون هابطا الى الحدة او يكون من طرف الحدة فيلزم الانتقال ضرورة ان يكون صاعدا الى الثقل

واما ان يبتدأ من الحشو فلا يلزم احد الامرين بل يجوز ان يقع هابطا او يقع صاعدا والنغمة المبتدأة او المنتقل

اليها فقد تكرر وقد لا تكرر والتكرير يسمى اقامة على النغمة والانتقال الهابط والصاعد لا يخلو من احد

وجهين اما ان يبلغ به الغاية من غير رجوع الى المبدأ ويسمى الانتقال المستقيم واما ان يكون في ذلك

الايجاد مع عودات الى المبدأ او ما يقرب المبدأ فيسمى الانتقال المنعرج والانتقال الراجع وذلك الرجوع

اما ان يكون مرة واحدة فيسمى الراجع المفرد واما ان يكون مرارا متوالية ويسمى الراجع المتواتر والراجع

المتواتر اما ان يكون الى مبادئ باعيانها فيسمى الراجع المستدير واما ان لا يكون كذلك فيسمى الراجع

المضلع وذلك اما ان يحفظ نسبا باعيانها فيكون متساوى نسب الاضلاع واما ان لا يحفظها فيكون

مختلف نسب الاضلاع وان عاد في آخر الامر الى المبدأ كيف كان يسمى المضلع المستدير وقوم يسمون

المستدير ما كان الى نغمة ابعد من المبدأ ثم يمر بالاتصال الى المبدأ واما الراجع الفرد فاما ان يكون الرجوع

اليه المبدأ او نغمة قريبة من المبدأ او نغمة قريبة من المبدأ ويسمى الاول لاحقا والثانى محلا وكل واحد من

فيسمى الفرد والمتواتر فاما ان يكون بتكرير واقامة والذى بتكرير فاما ان يكون التكرير في المرجوع اليه او

في نغمة اخرى او في نغمة اخرى او فيهما جميعا وكل انتقال صاعدا او هابطا ليس برجوع فاما ان يكون على

ترتيب النغم التى في الجماعة ويسمى المتصل واما ان يكون بمجاوزة ويسمى الانتقال الطافر ويجب ان يقع

الطفرة من نغم الى نغم متفقة معها اللهم الا في ابتداء الادوار واختتامها فقد يترخص في

ذلك سيما اذا كانت الادوار طوالا والانتقال الى الضعف او النصف في حكم الاقامة على النغمة الا ان

مرتين فهذا هو القول في الانتقال على النغم وعلى وجه كلى فلنتكلم الآن على الانتقال في النغم وهو انتقال

وهى ثلثة ثم لمن يبدا وانه في استقصاء ذلك لمن يركب وان كان التركيب يمعن الى غير النهاية فاما

النغمتان المختلفتان فيقع الانتقال عليهما اما على المساواة واما على الخلاف واذا وقع الخلاف على النغمتين

على المساواة فاما ان توجد كل واحدة منهما نغمة فردا او تكرر كل واحد منهما تكريرا مثل تكرير الآخر واما الذى

الانتقال

على الخلاف فاما ان يكون على احدهما تكرير ولا يكون على الاخر تكريرا او يكون في كلاهما تكرير مختلف
واذا كان على احدهما تكرير ولم يكن على الاخر تكرير فاما ان يكون على ما لا تكرير عليه نغمة فرد واما
ان يعاد اليها بنقرة اخرى من غير اتصال بل بعد تكرير نقر الاول واما اذا كان النغم بلا فليكن
مثل اب ج واحد لا سيما الامالات الساذج الفرد مثل اب ج والثاني الساذج المكرر مثل اا ب ب
ج ج ثم اصناف المختلطات المستقيمة منها ما ليس فيه عود على اا ب ج وايضا اب ج ج وايضا اا ب ب ج
وايضا اب ب ج ج وايضا اا ب ج ج وقد يكون مكررات كلها لكن بدل النغمة الواحدة نغم اقل وبدل النغمة
المكررة نغم اكثر مثل اا ب ب ج ج وايضا مثل اا ب ب ب ج ج ج ومنها ما فيه عود من ذلك ما فيه عود بلا
تكرير ومنها ما فيه عود وتكرير والذي فيه عود بلا تكرير فاما ان يكون فيه عود واحد واما ان يكون
عودان والذي فيه عود واحد فمثل اب اج وايضا اب ج ب ج والذي فيه عودان فمثل اب اب ج ب ج
والذي فيه عود وتكرير اما ان يكون فيه عود مع التكرير في نغمة واحدة او في نغمة ثانية مخالفة مثال الاول
اب اا ب ج ومثال الثاني اب اب ب ج وانت يمكنك ان تعد اقسام ذلك والذي فيه عودان فاما ان يكون
التكرير في احد العودين على احد الوجهين او في كل العودين وانت يمكنك ان تورد اقسام ذلك من تلقاء
نفسك فاما الذي يكون من الانتقال على الثلثة لا على سبيل الاستقامة فمثل اب ج ا ان كان اوج
متفقين فقد يكون فيه اقسام العود والتكرير وغير ذلك على مثل ما قيل في الاول بعد ان تجعل ج بدل
ب ب اا او يكون الانتقال طافرا ومن فهم ما قلناه امكنه ان يخرج جميع ذلك الى الفعل ومن فطن
للحال في الانتقال بين نغمتين نغمتين وبين ثلث ثلث امكن ان يمعن في سائر المراوحات التي لا نهاية
لها ولنعلم ان الانتقال الى النغم الحادة يحكي شمائل الجرد والى النغم الثقيلة يحكي شمائل الركانة والحلم والا
والانتقالات التي تبنى على هبوط متدارك بالصعود الراجع يعطي النفس هيئة بشرية مقوية حكمية
مع نجح محل وضدها يعطي هيئة لذيذة يميل الى الخفة مع نجح ايت ومن الانتقالات انتقالات على
الاجناس ايضا ومنها انتقالات في الاجناس على ابعادها فيكون بالحقيقة انتقالات على الا
على سبيل التداخل فليكن ما قلناه من احوال النغم ممهدين لما يتبعه من علم تاليف اللحن كافيا

المقالة الخامسة الفصل الاول القول في القول على النغم الى

فلنشرع الان في تعليم علم الايقاع حتى اذا احاط العلم بتاليف النغم وعلم الايقاع سهل تعريف
كيفية العمل في تاليف اللحون

في القول على النغم

نقول اولا ان النغم اما ان تنغم بها معا وتبلى
سبيل ابتلاء بعضها بعضا ومعلوم ان النغم التي يؤلف منها اللحون انما يؤلف منها اللحون على سبيل ابتلاء
بعضها بعضا واذا اجمعت عدة نغم معا فانما يغنى غناء نغمة واحدة من نغم اللحن فقط فقد
رشقت تفصل صيغة مزاجية ولقد علمت من علوم اخرى ان النغم اذا ابتالت تضمنت ازمنة يتخللها و

تعلم ان هذه الازمنة ربما كانت محسوسة القدر وذلك على وجهين احدهما كون النقرة بعد النقرة حادثة
عن حركة واحدة بالاتصال المحسوس فيكون النقرتان كنقرة واحدة وخصوصا اذا كانت مصادفة الثانية
مع مفارقة الاخرى ولا يدرك الحس تخلل المنقور المنقور كانه حاصل في مسافة بين المسافتين او
بينهما لم ينضبط لقصر المسافة وهذا كالنقرة التي تمر بوترين متقاربي الوضع معا وكالتي تمر على الزير
الاعلى من العود مع البم المتصل به بل الذي يمر بسفر واحد على وترين وان كانا متباينين ليسا كالزير والبم
مثل البم والمثلث والثانية ان لا يكون النقرتان عن حركة واحدة من المنقورة بل عن حركة يستانف
بعد حركة يتصرف عنها لكن النافر يخرج في احداث النقرة الثانية عن وزن الحركة بزمانها ويستعجلها
يروم به ان يهجم النقرة الثانية في النقرة الاولى كانه يحاول بذلك تمديدا من نغمة النقرة الاولى فان النغمة
الحادثة من النقرة تخالف النغمة الحادثة عن النفخة الزمرية والجرة الربابية بان النغمة السحجة والجرية ثابتة
في جميع الزمان الذي يلي ابتداء التنغيم بتلك النغمة الى استيناف نغمة اخرى واما النقرية فانها تضعف
او تبطل عن قرب فلا يستحق الزمان الذي بينها وبين النقرة الثانية وخصوصا اذا كان من حمران
بطال فيتدارك بنقرات يترادف في مدة يمتد فيها النفخ او الجر الذي يستحقه تلك النغمة وهذا العمل يسمى
تهزيزا او برعشا او يلقبه موسيقارى الفرس رغولا هذا ان هذا ان واما الذي يكون محسوسا من الزمان
فهو ان يرد النقرة الثانية او ما يجري مجرى النغمة ورودا مستانفا مستانف الاستشعار ليس تفخيما ويميل
هذا الزمان بتفصيل النقرة عن الاخرى سواء كانت نقرة للتنغيم او نقرة ساذجة فان هذا الزمان
وبالجملة ازمنة الايقاع انما يتعلق بالنقر واما النغمة فامر يلحق النقر فالايقاع من حيث هو ايقاع هو
تقدير ما لزمان النقرات فان اتفق ان كانت النقرات منغمة كان الايقاع لحنيا واذا اتفق ان كانت النقرات محدثة للحروف المنتظم منها
كلام كان الايقاع شعريا وهو بنفسه ايقاع مطلقا ونرجع فنقول ان النقر التي يتخللها ازمنة
محسوسة فقد يجوز ان يختلف ازمنتها حتى يكون بعضها اقصر وبعضها اطول ولا يجوز ان يكون التخلل
القصير كالتخلل الطويل ولا يتخلل اي قدر اتفق كتخلل اي قدر اتفق فواجب اذن ضرورة ان يكون للتقدير
معتبر في هذا الباب وهذا التقدير قد يقع على وجهين احدهما يختلف بحسب طبقة الحركة في السرعة و
البطوء والثاني يختلف لا بحسب الحركة في السرعة والبطوء بل بحسب التقطيع المقصود مثال الاول ان النافر
اذا اوضح بحركة يده نقرة طنينة للحركة على الدساتين او على منقور واحد طبقة حتى يكون تلك الحركة
في زمان ما معين يقطع مسافة معينة ثم يحفظ استمرار حركاته على ذلك النهج فاذا احدث نقرة ثم
استانف اخرى ولم يرد على الانتقال من الاولى الى الاخرى على الوجه الذي يمكن بطبقة تلك الحركة ان
ينتقل من تلك الاولى الى الاخرى حتى يفرض اقصر مسافة بينها فيها ذلك الانتقال وعند الحس لم يكن
ان يقع قبل النقرة المفروضة ما نسبة نقرة اخرى وفي ذلك الزمان لا يمكن تلك الحركة في اقصر مسافة يفرض

لذلك الانتقال عند الحس المفروض باسه نقرة اخرى يتخلل مثل النقرة فيه نقرة ثالثة يقع قبل تلك الثانية
بل يكون من حق طبقة تلك الحركة في تلك المسافة ان تحدث تلك النقرة التي اليها فلو ان النافر جعل
حركته ابطأ لكان حق هذه الطبقة من الحركة ان يوقع النقرة الثانية بعد وقوع النقرة الثانية من الطبقة
الاولى ولو جعل حركته اسرع لكان من حق طبقة حركته هذه ان يوقع النقرة الثانية قبل وقوع النقرة
الثانية من الطبقة الاولى فيكون لكل طبقة زمان خاص لا يمكن في اقصر منه ان ينتقل الى الثانية التي ينتقل اليها
في اقصر المسافات لكن بعض الطبقات يجعل الايقاع مرتلا بعضه ويجعله حسنا ويكون حق الطبقة
في كل الايقاع ان يجري على سننه وحفظه للنسبة او تغيرها مدرجا ويكون الزمان الواحد في كل واحد طبقات
من الايقاعات اذا حفظ سبقي النسبة بين الاوحاد وتضاعيفها وسائر الزيادات والنقصانات فيها
محفوظة فيجب ان يفرض الزمان الواحد في كل واحد من طبقات الايقاعات ما ذكرناه وقد ظن بعض من تصدى
للقول في الايقاع ان العيار الذي يعاير به الازمنة وما هو اصغر الازمنة هو زمان مماسة بالمنقور به وهذا
الانسان وان صدق في فرضه ذلك الزمان اذا وقع غير مستقر عليه اصغر الازمنة فلم يحسن في فرضه اياه معيارا
فلعمري ان ذلك الزمان صغير جدا واصغر من الزمان المتخلل بين النقرات الا انه لا يصلح ان يجعل عيارا وكيف
يصلح والعيار وان كان اصغر المفروضات فمن حقه ان يكون له قدر محسوس فيكون قدرا محسوسا محسوس
الصغر ليس عددا اصغر اغير مشعور بكونه قدرا فضلا عن كونه قدرا صغيرا ويجب ان يفرض الزمان للعيار زمانا
لا يمكننا في الباب الذي نفرضه عيارا ان نحد زمانا نشعر به اصغر منه وقد بلغ من حال صغر زمان المماسة
في زمان اصلا بل جوزان يقع مماسة الواصل المقارن في آن وليس لهذا المتصدي ان يقول انك ان تجعل زمان
تن اعظم من زمانين مما يحسن به ولا يفصله الا بزمان المماسة فانه سيتضح لك وله كيفية الحال
في ذلك بعد بل يجب ان يعلم ان كل ناقر يحدث نقرة فيتبعها صوت فلا بد من ان ينقسم لعلمه ازمنة ثلاثة بالفعل
زمانا يتحرك فيه الى المنقور وزمان يماس فيه المنقور وزمان في مثله سادي الصوت عن حركة الهوا المنضغط
بين ناقر ومنقور بينهما وما ان على ما علمت وقد يكشف هذه الازمنة في اكثر الاوقات زمانان احدهما زمان
يكون الناقر ساكنا فيه ثم يبتدي يتحرك الى النقر والثاني زمان ينفصل بين مفارقة الناقر منقوره وبين
استينافه العود اليه ان لم يكن العودة اليه على مسافة مستديرة او شبيهة مستديرة لا يحدث فيها نقطة
طرفية او زاوية بالفعل واذا اريد ان يقرب ما بين النقرتين جدا بالسرعة والبطوء المفروضين للطبقة
كان كل واحد من الازمنة اقصر ما يمكن بحكم تلك الطبقة وكان كل واحد من زماني الحركة الى المنقور والحركة
على المنقور يشبه زمان النقرة المستمرة الى المنقورين للاستمرار الذي وصفناه فيما سلف وكان زمان
السكون بينهما فضيلا جدا كانه ليس هو وان اريد ان يتباعد بين النقرتين زيد في زمان الاقامة على
المماسة او زيد في زمان الانتقالين المذكورين ان كان هناك فصل او الانتقال المستمر واحدا ان كان

على مسافة كالمستديرة بان يطول المسافة وهذا احفظ للنظام على الناقر او يغير الحركة الى البطوء وهذا
اضعف لما يحتاج فيه من تغير طبقة وعود اليها او زيد في زمان السكون عند الفصل بين الانتقالين فاصغر
الازمنة المتخللة بين النقرة على سبيل الاستيناف المقصود المشعور به هو الزمان المتالف من اصغر الاجزاء
المذكورة بحسب الطبقة ولنجعله مؤلفا من زماني الانتقال عن المنقور والانتقال اليه ولنجعل زمان المماسة
او زمان الفصل كطرف ومبدأ او جزء غير محسوس من الزمانين وينضل احدهما بزمان على انه طرف واخره او على انه
مبداه وينضل الاخر بالاخر على احد الوجهين فهذا هو الزمان الواحد وان كان له نصف معلوم لكنه كان
غير محسوس اعني بالنصف احد زماني الانتقالين فهذا الزمان وان انقسم من حيث هذان النصفان فليس
ينقسم من حيث هو زمان الانتقال من نقرة الى اخرى فهذا احد الازمنة الايقاع من حيث النقصان واما
حدها من حيث الزيادة فيجب ان لا يبلغ بالزيادة والطول مبلغا يتوهم انقطاع الايقاع اصلا واعلم ان
القانون المعتبر في امر الالحان والايقاعات هو حسن موقعها من الاستماع ورد ذلك الاستبعاد
يتبع كيفية تصورها في الخيال وذلك يتبع كيفية اجتماعها فيه فان التاليف انما يلذ من حيث هو تاليف
اذا كان بين المؤلفات اجتماع ومعلوم انها لا اجتماع لها في الحس وكيف ولا يحس نغمتان متتاليتان معا
بل انما يضبط رسومها في الخيال فيجمع فاول ما يجب ان يوجد لها الاجتماع في الخيال فاذا طرات النغمة
الثانية او النقرة الثانية عن الخيال وقد انمحى رسم النغمة الاولى والنقرة الاولى لم يكن اجتماع البتة
فبطل ان يكون تاثيرها التاليفي فلذلك يجب ان يطرأ المسموع على المتخيل وهو واضح الرسم حتى يكونا كالمحسوسين معا
ولهذا يجب ان يكون لطول زمان ما بين النقرتين حد اذا تجوز او هم الانقطاع وطرا الثانية
ولا ملتقى لها من الاولى وهذا التقدير مما يخرجه التجربة ليس مما يوصل اليه بالفكرة فقوم جعلوا احد
هذا الزمان ما يكون ثلثة اضعاف الزمان الذي هو العيار وقوم جعلوه اربعة اضعافه واتفقوا
على ان مجاوزة هذا خروج عن الواجب الا في ازمنة يملاها بينها نقرات ايقاعية مستحفظ بعضها خيال
بعض ثم يرد نقرات في الخواتيم متباعدة تباعدا مفرطا لكنها يستحفظ في الخيال بما قلنا وهي مثل النقرات
التي يجيء في خواتيم ادوار من ايقاعات ضرب الطويل وليس كلامنا في ازمنة امثال هذه النقرات بل
فيما يستحفظ فيه رسم خيال النقرة الاولى الى لحوق نقرة ثانية ولا متخلل ولا معكر بينهما واعلم ان الحروف
في تحسيل هذه الازمنة معونة بعد ان نعلم ان الحروف يحدث في مخارجها على وجهين احدهما على سبيل حبس
تم اطلاق والثاني على سبيل تسريب للصوت في حلل كالمجالس مع فرج والحروف الحادثة على الحبسات
هي البا والتا والجيم والدال والطا والقاف والكاف واللام والميم والنون والتي يحدث على سبيل التسريب
هي ساير الحروف كالسين والزا وربما ابتدأ الحروف بتسريب وتم باطلاقه ومثل اللام والحروف التسريبية
للانسان ان يمدها كم شئت ولا كذلك الحبسية كالكاف مثلا فانه لا يمكن ان يراد على مستحقه من الزمان وفي قصر

ازمنة التشريبية مثل زمان الجنس وانما ينفصل بمديد حروف التشريبية اذا وقعت في اواخر الحروف واحد
منها مقطع ممدود فلنجعل عيارا منه سماع الحروف الجنسية والحروف الجنسي يسمع ساكنا في نصف الزمان
الذي جعلناه عيارا وهو زمان الانتقال عن النقرة واذا سمع متحركا سمع في الزمان الذي هو العيار والحركة
يسمع في النصف الاخر لذلك الزمان والحركة بالحقيقة يسمع وحدها وان كان لا يجوز الابتداء بها لكنها
لملاصقتها بزمانها زمان الحرف الجنسي يظن انها يسمع معها والدليل على ان الحركة يسمع بالحقيقة بعدها
لا معها ان الحركة اذا امدت وطولت حتى انقلبت بعض ما يعرف بمدة ويعرف بحرف المد واللين اعني ان كان
فتحة فانقلبت الفا مدية او كانت كسيرة فانقلبت ياء مديه او كانت ضمة فانقلبت واوا مديه امكن حينئذ
ان يوقف على ان تلك الهيئة يسمع ولا يسمع الحرف المنسوب اليها تلك الهيئة ولو كانت الحركة هيئة عارضة
لحرف لما كانت ممدودة فاما كان عارضا لشيء فانه لا يقبل الزيادة الا مع ذلك الشيء فتبين من هنا ان زمان
الحرف الساكن نصف زمان العيار وان زمان الحرف المتحرك مثل زمان ت مثل زمان العيار فان اضيف الى
تا حرف ساكن فان كان من حرف الجنس فكان مثل تن فقد ظن به ان ذلك واقع في ضعف زمان العيار
وانت تعلم ان ذلك غلط بل ضعف ذلك الزمان هو زمان تن متحرك النون وان كان من حروف التشريب
فانت تعلم ان التشريب لا يحتمل زمانا معينا بل لك ان تمده فلا يكون اذا الزمان تاوتين نسبة واحدة
فان اقتصر على اقصر ما يكون كان مثل زمان تن الساكنة النون مثل ونصف تا المتحركة لكنك اذا لم
تقف على تن بل اوردت تن وتن على التتالي اذ انك تن حروفا آخر متحركات لا ساكن فيها اضطررت ضرورة
الى ابقاء زمان بعد النون الساكنة فيه ينتقل الى حبسة اخرى او هيئة هيئة تشريب آخر كما
يحتاج في النقرات فيكون ح لفظة تن يصلح ان يحاكي ضعف زمان ت اذ لا يتم الا بتم الانتقال منها
الى حرف آخر الا بعد ايراد الزمان الباقي لكنه يكون زمانا ليس يسمع فيه صوت فيكون زمان سكون
بالحقيقة فالسكون ايضا يقع بعد الحرف ولا يسمع فيه الحرف كالم يسمع في زمان الحركة ويكون قد اضطررت
الى ان توسط بين تن وبين ما تلته زمان الحرف وزمان سكون بعده فيكون تن طالحا للسمع حسب يعم
زمان السكون وذلك بحسب سلوا بن حرف لخرجها كي به ضعف زمان العيار ويحصل وزنه ويتخيل مثله اضعاف
ذلك الزمان ثنان مجتمعا فيه ليكون سادجا لا يحمل وزنا ويحتمل اربعة اضعافه ساو ن مجتمعة فيه
ثلث سواكن فان ذلك ممكن وان كره في لغة العرب وان ناول ساول انه لا بد من اشمامه حركة فلا
ملتفت الى اشمامه لا نعتد بها على ان قوله ليس مما نعتد به ولنا كلام في الحروف ومخارجها واحوالها
لتطلب ولتعلم هذه الاحوال منه فللتسمي زمان ت خفيفا وزمان تن ثقيل الخفيف وزمان ثان
خفيف الثقيل وزمان نان تن ثقيلا مطلقا ثم اعلم ان زمان ما هو ثقيل اذ احفظ على وزنه وايد
فيه نقرات على انها توابع ومشبعات لتلك النقرة الاصلية لم يتغير حكم الايقاع بل حصل له فصل صنعة

يستحب اذ لم يكن حدا ولم يتوان ويسمى هو الصنيع تصعيا واذا كانت نقرات متتالية وخصوصا
خفاف الازمنة فحدث بعض تلك النقرات وحفظ زمانها حتى لم يحل الايقاع وحسن ذلك اذا
لم يكن حينا واحسن مواضعه ما يكون من الايقاع كثير الحركات الخفيفة ويسمى هذا الصنيع طيا
وربما اطوى وحذف زمانه ويكون فيه غنج ما صفح موقعا رشيقا وقريبا من الطيع في بعض الاوقات
وذلك اذا كانت الازمنة التي هي اطول من الخفاف متتالية الازمنة التي هي اطول من الخفاف متتالية
كما يرد مستفعل الى مفاعل وخصوصا اذا كان الايقاع بعد نحو الحفر لا يحتمل الزاماتروا علم انه اذا جعل
اصل الايقاع من نقرات مختلفة ليست متشابه الازمنة بل جعل اصله نقرات مختلفة الازمنة
حتى لا يكون الصنعة فيه بتقطيع الزمان فقط بل بتقطيع مع ضرب من التفاوت متناسب يعتبر فيه
ذلك التفاوت فان اورد بدل السكون حركة يتعذر على الذهن حفظ ذلك التاليف لانه يتعذر عليه تخيل
السكون مع سماع الحركة وان اورد فيه بدل الحركة سكون لم يتعذر لانه لا يتعذر على الذهن تخيل حركة
مع انه لا يسمع السكون وذلك لان ايراد سماع الحركة يرسم في الخيال حركة ضرورة واذا لم يورد شيئا لم
يتعذر على الخيال ان يرسم فيه رسم حركة واعلم ان الاوزان المنقورة تخالف الاوزان الملفوظ بها فان الالفاظ
يحتاج ان يعمل مع النقر رسما آخر وهو تقطيع الحروف فيكون هناك كلفة ازيد من كلفة النقر ولذلك
يسوس عليه ايراد حركات متوالية او تقطيع ازمنة للسكون متباينة لا يتشوش على النقر وذلك لان الخيال
يتخيل ذلك فيعرض له مع سماع حروف متحركة متتالية تحمل مشقة وكذلك ما يلزم استكراها خيا ليا وانت
تعلم ان هذا الباب خيالي واما اذا كان نقر محض فلا يحمل الكراهة الا ان يقع افراط ولذلك يستنكر
الخيال وزن لفظ يتوالى فيه خمس حركات او سبب ولا يستنكر مثل ذلك في النقر فلا يستطاب في الشعر و
يستطاب في الايقاع الساذج **فصل الثاني** اعلم ان الايقاع بالنقر قد يحاكي باللسان على النحو
الذي لا يبعد ان يكون قد خطبت له مما كان من ازمنة خفاف وازمنة ثقال الخفاف يتم العيار فرعنها
والحاكاة لها بحروف متحركة او حروف متحركة يتخللها سواكن من غير ان يكون من حق التاليفها ان يتوالى كنان
خفت الحكايات على اللسان وقبلت عنده لا استثقالا الا ان يتوالى الحركات اكثر او يجتمع سواكن لات
فان كل واحد منهما مما يعسر على اللسان يحتشم واذا اعسر على اللسان يحتشم ثلث في الخيال استثقاله فلم
يحج بطلاوة ان يحرفها السبب في ثقل الحركات المتوالية على اللسان اذا احدث حرفا ساكنا عرض له
كان الامتناع عن العمل فاذا اراد ان يحدث ساكنا آخر عرض له استثناء فخطرة يتبعه امتناع آخر
وهذا الصنيع مما يصعب على جميع الاعضا كان الاستمرار في الاعمال يحوج عليها ما دامت لا تنفك اعسر
هذا يمكن ان تعلم على ان نطفر ولين وطفرات ونزوات فان الرام نفسه عقيب كل طفرة سكونا ثم ابتداء
عسر عليه ولم يتات له ما يتاتى لو استمر يطفر طفرا بعد طفر وكل عضو يفعل فعلا بحركة فان مثل هذا التجشم

ليكون اعسر عليه من الاستمرار في الوان الموسيقار الذي سهل الاوتار ورسم له ان يورد النقرات مع توفيقات فيما بينهما التشويش عليه مالا يسوس او يسهم الاستمرار فيها فيعرض من هذا ان يكون كثيرا مما هو موزون نقرا ليس هو موزونا لفظا لكثرة الحركات وكثيرا مما هو موزون نقرا ليس هو موزونا لفظا لكثرة السكونات فيكون الشيء الموزون في نفسه يعرض له ان يتخيل مخيلا لا لاستعماله فيعرض ان يعد في غير الموزون هاهنا ما هو مطبوع لفظا هو مطبوع نقرا ولا ينعكس ومع هذا فان كل مطبوع موزون وليس كل موزون مطبوعا وذلك لان تقطيع الشيء غير مقتصر على كونه موزونا ومنفصا فربما قارن مكونه موزونا ومنفصا نعص ما سهله او يعسره وليس هذا في تاليف النغم الايقاعية بل وفي تاليف النغم الحسبية والجماعية فانت اذا فكرت ستعلم ان جميع ما عدلك من الجماعات لا ينتظم في رتبة واحدة من التطبع والقبول فان بعضها اقرب الى الطبع من بعض ولا يبعد ان يكون فيها ما ليس بمطبوع واعلم ان للعادة تاثيرا قويا في جعل الالحان والايقاعات والاوزان الشعرية مطبوعة وغير مطبوعة فان ما لم يعتد وكان بالغا في معناه طرا على السمع وهو بالغ جدا في التاثير فان كان متوسطا او معتمدا يرعاه الطبع وانت تعلم ان كثيرا من الاوتار والنغم اذا فرضت عليها الاشعار الفارسية كان الذهن لا يشعر بتاثيرها مع اتزانها ومع وجود الشرائط التي نذكرها بعد للوزن ولا سبب في ذلك غير العادة فيوشك ان يكون كثير مما هو مطبوع نقرا ولفظا فقد يجهله الطبع لاعتباره سواه ولذلك مالا يجد جميع الايقاعات التي سنذكرها وجميع الاجناس التي ذكرناها مطبوعة وان كانت عرضة للطبع ويكون السبب في ذلك ما ذكرناه وقد اقتصر اهل الصناعة من الاجناس على اجناس ومن الايقاعات على ايقاعات سنذكر تلك الايقاعات ونشير الى الوجه الذي سلكوه في تخريج تلك الايقاعات ونشير الى الوجه الذي سلكوه في تخريج تلك الايقاعات بقسمتهم ونعرفك جميع ذلك واعلم ان في كل جنس من الايقاعات ما هو اصل ومبنى وما هو يعتبر ومن التغيرات ما يخف فيخرج عن الطبع ومنها ما يخرج عن طبع اللفظ دون طبع النقر واللفظ يستحب بعد المتواتر الحركات بالطي ويعتبر الثقال بالتضعيف واذا اجتمع ساكنان فكان الوزن يحتمل ان يضعف كليهما محركا او يضعف بتحريك الاول منهما فان الطبع اللفظي يميل الى تحريك الثاني من الساكنين فان الساكن الاول منه سار ومستراح فلا يميل الى تحريكه واما الساكن الثاني فله كلفة ومؤنة فيميل الى تحريكه فيكون المطبوع تحريك الثاني اعني المطبوع اللفظي واما المطبوع النقري فهو شيء آخر ويضعف صنعة النقرة هو بانحاء نقرة كان طنه سكت نقرة وسواء عليه اوصلها بلا صوت او لم يصل السكون بالاول او احدها بعد واما اللفظ فليس طنينا الحرف فقط بل يكون عند النطق صائتا [illegible] ومتكلفا سمعا ساكنا فانك اذا قلت تن تن تن احوجت في اللفظ الى تقطيع سبعة من الحروف فان حادث لنا بالايقاع الساذج فقلت اربع نقرات فقط والتغيير الذي يميل اليه اللفظ هو اطبع عند النفس

الساذج

الايقاع الساذج لايابا ه ولا يفصل عليه غيره والاستشعار من التغيير اللفظي يميل اليه فيكون هذا التغير مترجحا عند الذهن بهذه المزية ومن التغيرات والعوارض التي يلحق الايقاع نقصان نقراته مستحقة او ونيادة نقرات غير مستحقة وقد علمت ان نقصان النقرات في حشو الدور ظن واما نقصانها من اوله فليسم حرما ونيادة النقرات في الحشو يصعف وربما نيدت قبل الدور فيسمى اعتمادا او تصديرا وربما نيدت في زمان تسمية الفاصلة فيسمى مجازا ومن التغيرات التي يلحق بالايقاع ان ينقص زمان او يزداد زمان لا يكون الوزن على مستفعل فرد الى مفاعلن فينقص زمان السين وربما وافق الطبع على وجه يوهم مجانسة وخفة وربما لم يوافق حسبما لا يحسن استعمال المجانسة ويكون الوزن معدا للرزانة واعلم انه كثيرا ما يتفق ان يكون المغير في باب اصلا في باب حتى يجعل على تغيره اصلا للايقاع فيكون الفرق بين استشعاره اصلا وبين استشعاره مغيرا انه اذا استشعر مغيرا حافظ الذهن على احطار الاصل بالبال كانه يلتفت اليه فاذا استشعر اصلا لم يلتفت الذهن الى شيء من ذلك ومن التغير ما لا يبعد عن الاصل بعيدا لا يكاد يقع الا بدلا عن الاصل والاصل بدلا عنه وهو التغير المطبوع جدا عند اللفظ وهو التغير الذي يقع فيه التضعيف جدو بساط الطبع في اللفظ على ما قلناه او الطي وذلك في التغيير التضعيفي او جدو ما كان من الاصول خفاف النقرات كان اشد احتمالا للطي وما كان ثقالها كان اشد احتمالا للتضعيف ونقرات المجاز والاعتماد والتصدير ما لا يحسن موقعها في الخفاف واعلم ان المطوي سده تام النقرات بالقوة والموصل شبيه المنفصل والمضعف شبيه المفرد بالقوة وليس يلزم ان ينعكس المشابهة في القوة فان الصبي سده الرجل بالقوة ولا ينعكس وان كان قد ينعكس في مواضع ومثال ما لا ينعكس انه حيث يكون تام النقرات اصلا فان المطوي يدله ويلايمه ويناوله لان المطوي اذا كان اصلا امكن ان يقوم الموصل ولا كذلك في تام النقرات على ان المطوي قد يعد بحو وزن يراد فيه الزجاجة وقد يعد بحو وزن يراد فيه الحفة واذا اعد المطوي نحو الوزن الخفيف امكن ساد له الموصل دون تام النقرات واذا اعد نحو الوزن الثقيل لم يمكن بل امكن ان ينادله تام النقرات اعتبر مستفعلن مستفعلن ست مرات فهو مشترك الوزن يقوم مدله فيه مفاعلن ولا يصلح بدله في ذلك الوزن متفاعلن لان ذلك الوزن يعد نحو الخفة وهذا الوزن هو الممتزج لوزن يلايم متفاعل فلا يصلح بدله فيه مفاعلن لان ذلك الوزن معد نحو الرزانة و بالحري ان يقال ان الاصل شيء الخفاف وافر الحركات اصلا صد للطي ما حتى كان مثلا تننتنتن اربع حركات اصلا فبدل تنتنتن تن فان حفظ هذا التبديل على وزنه مستمرا عليه كان مطبوعا في النقر وفي اللفظ فان بدله مرة تنتن تن ومرة تنن تنن كان مطبوعا في النقر الساذج ولم يكن مطبوعا في اللفظ لما يلحق فيه من الانتقال عن وزن الى وزن في التغيير واذا شئت ان يعرف الخلاف بين المطبوع نقرا والمطبوع لفظا فتامل انك تقول تن تن وان بدله فاصله وهو تنتنتن لسانا استعمله وان اوقعت مع بلطفك

المقوم

باربع نقرات على تن تن تن باربع نقرات على تنتن تن كان مطبوعا واعلم الان ان الايقاع على قسمين احدهما
الموصل وقوم يسمونه الهزج وهو ان تتوالى نقراته على ازمنة متساوية والثانى المنفصل وهو الذى لا يكون
كذلك بل يكون عدة نقرات منه منفصلة عن عدة اخرى وذلك الانفصال لا محالة بزمان ويسمى ذلك
الزمان فاصلة والفاصلة زمان يرد بعد زمان يسمحه النقرة لو اقتصر عليه وحده لكان اتصالا لا
انفصالا وهو الزمان الذى كان بين النقرات المتقدمة على المنفصلة وبها كانت متصلة فانه ان لم يكن
زمان ينقطع به نقرة عن نقرة تابعة لزمان يكون الايقاع موصلا متشابه النقرات ومن الناس من يرفض
الوصل ومنهم من لا يرفضه ولكنه يخرجه عن ان يسمى بالايقاع ثم جميع الالحان القديمة الخسروانية و
الفارسية مبتنية على الايقاع الموصل لما فى ذلك من الاستوا وتعديل حال النفس ولان الموصل
اصل لكل ايقاع منفصل بالطى فاذا بنى اللحن عليه امكن ان يضمن ذلك اللحن جميع الايقاعات المتصلة
على انها تغيرات لذلك الاصل فلهذا السبب ما وقع اليه الميل من الفرس واعلم ان الفاصلة قد يقصر وقد
يطول ولا محالة ان للامرين حدا وفى الحدود مطبوعا فالمطبوع من القو اصل ان يكون مساويا لاصغر ازمنة
ذلك الايقاع او لا يكون اصغر منه لان ذلك الزمان يكون قد يهمل فى الذهن واحدا او صار ملتفتا اليه
عنده فاذا اقسم او وهم استشعار نقصان واما طوله فمحال ان لا يجاوز به المبلغ الذى يستحفظ معه خيال
النظام الاول استحفاظا بينا وقد يسقطون الفاصلة فى بعض المواضع على النحو الذى يوصلون النقر
ايضا على ما علمت فهذا هو الفاصلة ويقع بين فاصلة وفاصلة من عدة نقرات يسمى دورا ونقرات الدور
يسمى ارجلا وانت تعلم ان كل فاصلة يفصل عدة نغم ولو لم يكن هكذا بل كانت الفاصلة يتبع كل نقرة
لكان الايقاع متشابه النقر فكان موصلا لا منفصلا واذا تقدم لك هذا الاصل فليعد عليك اصناف

فصل الثالث فى عدد اصناف الموصل والمنفصل من الناس من قسم الايقاع الموصل والمنفصل

الموصل اربعة اقسام بحسب الازمنة الخفيفة وثقيلة الخفيف وخفيفة الثقيل والثقيل وذلك ان نفعل ذلك
ونقول به لكن الكلام الحق فى هذا هو ان قوة جميع تلك الاصناف قوة واحدة فان الخفاف فى قوة مضعف
الثقال والثقال فى قوة مضعف الخفاف اعنى ان يقوم كل منها مقام الاخر فيكون الخفاف تضعيفات للثقال
والثقال مطويات الخفاف فلنعلم هذا من حال الموصل واما الفصل فاما ان يفصل ما يشتمل فى داخله على
زمانين زمانين واما ان يفصل الى اكثر من ذلك لان يفصله زمانان ما بين نقرتين نقرتين هو التوصيل بعينه
فيجب لا محالة ان يكون التفصيل اقله لزمانين زمانين يكونان داخلين فى الدور وزمان بينهما للفصل وهو
الفاصل فلا يخلو اما ان يكون الزمانان متساويين ولنسم مفصل الثنائى المتساوى واما ان يكونا مختلفين
ولنقدم الكلام على الثنائى المتساوى فنقول اما ان يكون ازمنته خفافا على تن تن والنون الثانية من كل
دور للفاصلة واذا استمر الايقاع هكذا لم يفارق الهزج المبنى من خفيف الثقيل مضعفا فيجب ان لا يفرد له

حكم واما ان يكون ازمنته ثقال الخفاف على تن تن تن فيكون النون من حق الزمان الاصلى ويسمى
سكونا فى النقرة وسكنة فى اللفظ بعده لزمان الفاصلة ويدل عليه الصغر فى الكتابة ويكون ازمنته
الاصلية اربعة ازمنة ويكون الشعر الذى يلحقه فى قدر زمانه تحريك الساكن حتى يصير بالتضعيف ثلث نقرات
واذا اقتصرت فاصلة شاكل مضعف الهزج ايضا الا ان يتم وتتميمه ان يجعل كاحد ازمنة نقراته الاصلية
واما ان يكون ازمنته خفاف الثقال على تان تان تان وانت تعلم بما سلف لك ان نظيره المطبوع حد
بحسب اللفظ هو على ياسان اى على فاعلات فان وفت الفاصلة حقها وادخلت فى الجملة كانت على ياسا
فاعلن فعول ساكنة اللام وان قصرت قليلا كان ياسا سا اى فاعلن فعو وان قصر جدا كان ياسا تن اى
فاعلن فع اى فاعلاتن وقد يمكن ان يغير تغيرات اخرى هى مطبوعة فى النقر مثل تن تن وسكنه او على ما سلف
فى التغير الاول وربما اوربما التغير فى دور دون دور وازمنة الاصلية سوى الفاصلة فى كل دور ستة ومن
حق كل نغمة او نقرة ثلثة واما ان يكون ازمنته ثقالا على يارن ه يارن ه يارن ه والمطبوع من نظيرها يميل اليه
اللسان على الجهة المذكورة وهو تن تن ه تن تن ه تن تن تن ه ويطيع فى النقر نظيره على سان سان وقد يقع
على سن سن وقد يمكن بمشاركة تغيرات يلحق الفاصلة ان يرد الى مشاكلة اجناس اخرى من الايقاع
فاما اذا ترك اعتبار الفاصل وجعلت على ما يتفق امكن ان يغير الى مستفعلاتن ومتفاعلاتن ومفاعلاتن
ومفتعلاتن ولان ازمنة الاصلية لكل دور ثمانية فهذه اقسام الثنائى فمنها الثنائى الخفيف ومنها الساذج
خفيف الثقيل ومنها الثانى ثقيل الخفيف ومنها الثانى الثقيل ومن الايقاع المنفصل الثلاثى وهو الذى
ارجله ثلثة فلا يخلو اما ان يكون متساوى ازمنة ما بين النقرات او مختلفها ولنقدم الكلام على الثلاثى
المتساوى الازمنة وهو اما ان يكون ازمنته خفافا واما ان يكون ثقالا والتى ازمنته خفاف فمثل تن تن
تن وربما طوى منه نقرة وسطى او اخيرة فى كل دور او دور دون دور واذا طويت منه النقرة الوسطى حتى
صار تن تن تن سار يصل خفيف الساذج لولا فاصلة ذلك وسائر مضعف الثانى الثقيل سائر حد
لولا الفاصلة التى لتلك فاذا لم نورد فاصلة الا الفاصلة المستحقة المدلول عليها بالنون الاخيرة فهو من جملة
الهزج المضعف اعنى يصل الهزج اذا اسقطت ازمنة كل نقرة منه لنقرات فازمنته الاصلية ثلثة واما
اذا كانت ازمنته ثقالا فاما ان يكون ثقال الخفاف على تن تن ه تن تن تن ه وهو على مفعولن وسكنته
او مفعولاتن ان وفت الفاصلة حقها وقد يغير الى فاعلن مرة والى فعلاتن اخرى بالتضعيف فان اخلت
الفاصلة فى التغير ووفت حقها من الزمان يغير الى مفتعلاتن والى فعلن فعلن واذا غير الى فعلن فعلن
رجع الى ضرب من الثانى ولهذا ما هذا الضرب شديد المشاكلة لذلك الضرب وازمنته الاصلية ثلثة
واما ان يكون خفاف الثقال على تان تان تان وانت تعلم ان المطبوع حده من تغيراته على الاصول الماضية بلا
اعتبار الفاصلة فاعلن مفعولن وان فاصلة المطبوع زمانا تساوى نقراته زمان احدى النقر لكن الطبيعة

عمل هنالك الى التضعيف المستقصى جدا كانها صارت فى نفسها كسلا وملتا ما يشتاق من تقدير ازمنة
كثيرة متساوية من غير نقرات ستهتك عليها فيقرع فى الفاصلة الى ايجاد النقرات كانه يتدارك بذلك ما
صعب عليها فلذلك يستحب ان يقع فاصلتها على هذه الصفة تان تان تان تن فاذا الحق بها
التغير المطبوع ابطل ما شاء سابن على فاعلن مفاعلتن وقد يعبر على ما هو مطبوع فى النقر السادج على تن
تن تن فان وفت الفاصلة حقها لم يفارق ثقيل خفيف الهزج والازمنة الاصلية لهذا الايقاع
تسعة ولا يبعد ان يعبر بعبارات اخرى واطبعها فيه ما يحفظ فيه زمان الفاصلة على المطبوع واما ثقيل
الثلاثى خليهج فهذا هو اصناف الثلاثى المتساوى واما اصناف الثلاثى المتفاصل فبعدها ايضا بعد ان
نعلم ان المتفاصل هو الذى يكون الزمانان الحافظان بنقراته الثلاثة احدهما اعظم من الاخر و
ذلك ما هو قريب جدا من الطبع ومنه ما هو اطبع فالذى هو قريب من الطبع جدا فهو ان يكون الزمان
العظم بحيث يمكن ان يحدث الناقر فيه نقرة على وزن النقرة التى زمانها اصغر وانما صار هذا اطبع
لان الواحد فى مثل هذا الايقاع وفى كل ايقاع هو اصغر ما فيه فذلك هو الذى يرتسم عند الذهن
فان اتفق ان كان الثانى ضعفه كان تضمين ذلك المتخيل عند الذهن واحدا وصغرا متناسبا فيه ومتمثلا
فى الخيال بالقوة فان لم يكن كذلك بل كان الاكثر مثل ونصف الصغر لم يحمل الطى ولا يعرض للتضعيف تعرضا
مستويا والاحسن فى الاستشعار الخيالى تقدير الكثير بالصغير على ان حال النسبة الضعيفة ما يعلم
ويعلم ان سائر النسب قاصرة عن رتبتها فى رونق الاتفاق فنقول الان ان المتفاصل الثلاثى اما ان يكون
زمانه الاطول موخرا او مقدما فلنقدم اولا الاصغر وليكن الخفيف فالطويل اما ان يكون ثقيل الخفيف
حتى يكون على وزن تن تن تن تن وعلى قياس فعولن فعولن وهو من تغيرات بعض ما نذكره ولكنه
يجعل اصلا فازمنته اربعة واما ان يكون خفيف الثقيل حتى يكون على تنان تن تنان تن وهو خماسى الزمان
وقد عدم الشرط الذى ينطبع بحد الكثرة بسبب ان يعتبره المطبوع هو على سابن سابن يلحق سائر خفيف
المتساوى وبالهزج فينطبع بما فيه من قوة هذا التغير وازمنته خمسة واما ان يكون الثقيل حتى يكون سان
وازمنته الاصلية ستة وتغيره المطبوع على مفاعيلن لما يعرفه وقد يتعسف فى النقر بتغيره الى متفاعلن
ولنقلب الزمان الصغير حتى يكون الاطول ثقيل الخفيف فحينئذ اما ان يكون الطويل خفيف الثقيل على وزن
تن تن تان تن فيكون من سبعة ازمنة اصلية ويكون تغيره الطبيعى مستفعلن ومع الفاصلة الطبيعية
مستفعلاتن فيرجع الى بعض الايقاعات الطبيعية التى نذكرها فيكون طبيعيا وان كان قد نقصه الشرط
المذكور وقد يتغير ايضا فيه بتضعيفين الى متفاعلن والى متفاعلاتن واما ان يكون الثقيل فيكون من ثمانية
ازمنة وعلى هذه الصورة تن تان تن فيكون تغيره الطبيعى تن تن تن فلا يفارق ثقيل الثانى بوجه الا
اذا صغرت الفواصل ولنجعل الزمان القصير خفيف الثقيل فحينئذ يكون طويله الثقيل ازمنته الاصلية من تسعة

الموخر

ازمنة على تان تان تان ويكون تغيره الطبيعى مع فاصلته الطبيعية تاننا تن تانتان على فاعلاتن
فاعلاتن فهذه اصناف الثلاثى المتفاصل الذى قدم فيه الزمان الاصغر وليسم الاسرع واما
اصناف الثلاثى الذى على عكسه وليسم الابطأ فليكن الزمان الاصغر الموجود خفيفا وليكن الطويل
ثقيل الخفيف حتى يكون على وزن تتن تتن تن تن اى فاعلن فاعلن واذا كثرت هذه الادوار
وسمعت من الوسائط لم يفارق ادوار الجنس الذى هو عكس هذا الجنس لكن المعتبر انما يرسخ فى الذهن
من الدور الاول فان الذهن يطرد الجميع عليه وليكن الطويل خفيف الثقيل على سان تن حتى يكون ازمنته
الاصلية خمسة ويكون تغيره الطبيعى متفاعلن ولذلك يصير مطبوعا ويكون فى حكم الهزج وليكن الطويل
الثقيل على ساردن تن سارتن ويكون تغيره الطبيعى على متفاعلن مان تن تان تن وتغيره الطبيعى على فاعلاتن
وله تغير الى مفاعلن ويصير فى حكم الهزج وازمنته خمسة وانما ينطبع لما هو تغيره الطبيعى وليكن الطويل
الثقيل على تارتن تارتن فيكون تغيره الطبيعى مستفعلن ثم ليكن الزمان القصير ثقيل الخفيف ولنجعل
طويله خفيف الثقيل حتى يكون على تارتن تن ويكون ازمنته الاصلية ستة وتغيره الطبيعى فاعلاتن
الذى يليه واذا زيدت عليه حركات فى الفاصلة الطبيعية فاعلاتن الذى يليه واذا زيدت عليه حركات
فى الفاصلة الطبيعية كان فاعل فعل ثم لنجعل طويله الثقيل حتى يكون على تارتن تن وازمنته الاصلية
ثمانية ولا يفارق عكسه فيعتبرها الطبيعى واحد ثم ليكن القصير ثقيل الخفيف فيكون طويله الثقيل لا محالة على
تارتن تان تان وازمنته عشرة وهو مستنكر لطوله الا ان يقصر فاصلته فيصير حينئذ تغيره الطبيعى مفعول
مفاعل فيكون اقرب الى الطبع فهذه اصناف الثلاثى المتفاصل كلها **فصل الرابع** واما الرباعيات
ايضا فاما ان يكون متساوية الازمنة واما ان يكون مختلفتها ومتفاصلتها ولنقدم اولا ذكر المتساوية
منها فازمنتها اما الخفاف فعلى تن تن وفعلتن قد يخرج منها بالطى فاعل وفعول ويكون الاحكام ما سلف
ذكره واما ثقال الخفاف على تن تن تن تن ه ويرجع الى مشابهة تلك الاصناف مشابهة قريبة واذا اعدى
بالرباعيات ثقال الخفاف ثقل جدا واما المتفاصلات منها فالذى يكون من ثلثة ازمنة متفاوتة
كلها طويل ثقيل جدا والذى يكون من زمانين متساويين وزمان مخالف فاما ان يكون الزمانان
المتساويان اصغرين او اكبرين وليكونا اولا اصغرين وليكونا مقدمين ولنفرضهما خفيفين والطويل ثقيل
الخفيف على تن تن فيكون فى قوة تغير بعض ما مضى وازمنته الاصلية خمسة وليكن الطويل خفيف
الثقيل على تنتان تن فيكون تغيره الطبيعى على متفاعلن وازمنته الاصلية ستة ونعلم انه فى قوة
تغير بعض ما مضى وليكن زمانه الطويل ثقيلا فيكون على تارتن تن ويكون تغيره الطبيعى
ستة على فعلن فعلن فلا يكون فيه فصل صيغة ليست فى الصنوف الماضية ثم ليكن الاصغران ثقيلى
الخفيف وطويله خفيف الثقيل على تن تن تارتن تن ه فيكون ازمنته تسعة وقد فقد شرط الطبع وليكن طويل

التقيل على تن تن تاء ن تن ه فاشتد لحوقه بالهزج لما يعرفه ثم ليكن الاصغران من خفيف الثقيل ويكون
طويلة الثقيل لا محالة على تان تان تا رن تان ه وهو طويل ثقيل جدا فلا نعده في الايقاع والان فليقلب
الزمانين الاصغرين مؤخرين ويكون من خفيفهما على الوجه الاول تن تنتن وهو فاعلتن وهو من جملة
ما مضى وعلى الوجه الثانى تان تن وهو عادم لشرط الطبع وعلى الوجه الثالث تارن تن ويعود الى فعلن
فعلن وليكن الزمانان ثقيل الخفيف فيكون على الوجه الاول تان تن تن تن ه فيكون ازمنة الاصلية
سبعة وهو عادم لشرط الطبع وعلى الوجه الثانى تارن تن تن تن وهو شبيه اذا عرا التغير الطبيعي بفاصلة الهزج
وهو يقبل اذا لم يعتد به ذلك لطوله ثم ليكن الزمانان المتساويان طويلين وليعد ما خف ما يكون الاول
على تن تن تن وقد علمت انه في قوة ثقيل بطى الثلاثى والثانى تان تان تنن وهو عادم لكمال شرط
الطبع لكنه يعود الى فاعلن فعلن وازمنته ثمانية واذا احوج بهذا ثقيل ثم لتعلمت ذلك حتى يكون
الاول على تنن تن تن فيكون على قوة مفاعيلن بلا فاصلة ويكون الثانى على تنن تان تا تن تان ويرجع
الى فعولن فعولن واما الخماسيات فلا يحسن الا خفا فاصل تنتنتن وبلا يمه لطانة كثير من تغيرات
الطوال حتى يكون بطى الثانى فاعلن والثالث مفاعلن والرابع فعلاتن والثانى والرابع مفعول
واما السداسيات فمثل تنتنتنتن وانت تعلم ان طى ثانيه يخرج مفتعل وطى ثالثه مفاعلتن وطى
رابعه متفاعلن وطى خامسه فعلتن وطى باسه وبعد مستفعل وطى ثانيه وخامسه فاعلاتن ويجوز
ان تطوى او اخرى ويلزمك الان ان تتكلف عند الثقال التى بعضها فى قوة بعض كالبدل والثقال التى
بعضها فى حكم تغير غير منعكس لبعض وكذلك الخفاف التى بعضها فى حكم تغير غير منعكس لبعض والثقال
فتحذف ما هو فى قوة المكرر وتجمع عدد ما ليس فى قوة المكرر وتجمع عدد ما ليس فى قوة المكرر فلك ان
فهمت ما اعطيناه سهل عليك ذلك من تلقاء نفسك وان لم تفهمهما عددنا ه لم ينتفع به او تكلفنا
نحن ويجب ان تقتصر على السداسيات ولا يسمع لتعرض متعرض لعله يقول قد استعملتم فى ازمنة
الايقاع ما هو اكثر من ستة فانا نحسبه ان ذلك حيث يكون ثقيل فى اصل النغمة وطبات غطرها واما
حيث الاصل حركات متوالية متعدى السنة سمح به ولنورد الان ما قيل فى المشهورين الايقاع على انا
نتكلف بانفسنا توجيه وجه كلامهم على احسن وجه يمكن واقربه من الايقاع لقايل ان يقول ليس كل ما عد
من الايقاع مقبولا وان كان مقبولا فهو مناسب جدا للطبع وان الجمهور يجعلون من اصناف الايقاع
ومن اصناف الاجناس ما هو اقرب الى الطبع بل هو مطبوع جدا فاما الهزج فقد سلف ما قيل فيه من ان
اجناسه الاربعة فى حكم جنس واحد وكذلك جميع ما يستمر على مفاعلن وعلى فعلن فعلن وعلى مفعولن
مفعول فهو فى حكم الهزج فاما الخفاف فحكمها على ما مضى وقل ما نفطن لطولها الا اصحاب الشعور واما
الثقال فهنا متساوية النغم ولم يريدوها على ثلث نقرات على ما عرفت ولئلا يضاهى الهزج ويطول

على السمع فلا يفطن للتفصيل قوله فان جعلت الفاصلة كاحدى النقر فى زمانها لم يبعد عن محاكاة
مطوى الهزج فان فصل تغير ذلك من الزمان استوحشت النفس منه اذ كانت مطيئة الى ايقاع يحيل
هزجا وقد استحال فاقتصروا على ثلثة واستنكروا ان يكون الفاصلة اعظم من الازمنة المتخللة فان
ذلك توهم القطع المطلق فاستحسروا ان يكون اصغر فيكون مستنقصة كانها لا يفصل وعلى ما سلف
بيانه بل جعلوا الفاصلة المستحسنة كاحدى الازمنة وان اختلفت فكاصغرها على ما علمت ولو جعلت الفاصلة
على قدر اكبر الازمنة جعلت تركيب الايقاع من متساوى الازمنة ولا يحسن الفاصلة فاصلة واذا جعلت
الفاصلة كاصغر الازمنة لم يزدوج نقرتان متساويتان بعد نقرتين متساويين وينبغى ان يجعل زمان
النقرة الثقيلة ضعف زمان النقرة الخفيفة دون ساير النسب فان ذلك احفظ لنظام النسبة
لما علمت ويوجب التوسط المعتدل بالتضعيف وما فى التضعيف من النسبة الزوجية فيلزم من هذه
الاعتبارات ان الثقال لا يستعمل باسه فان الفاصلة ان كانت على الواجب حاكت الهزج وكذلك الخفاف
ايضا وان خالفت صادت فى قوة بعض الثلاثيات التى بعد بعضها الاصل عندهم فى الثقال لما يكون من ثلث
نقرات اما متساوية وذلك منه اخف ويسمى خفيف الثقيل كقولهم تن تن تنتن تن تنن ومنه اثقل
ويسمى الثقيل الاول وفاصلة الاخف زمان واحد وفاصلة الثقيل الاول ضعفه واما متفاضلة الازمنة
فاما ان تقدم الاعظم وهو شديد الثقل حتى يكون على تارن تن تن ه ويسمى الرمل وهو اخف من الثقيل
جدا ويسمى خفيف الرمل على قياس تن تنن واما ان تقدم الاصغر وهو جزء الاعظم وهو شديد الثقل ويسمى
الثقيل الثانى على تن تارن تن وهو اخف من شديد الثقيل ويسمى الماخورى على فعولن فهذه عندهم هى
الايقاعات المفصلة المستعملة ولنتكلم الان على الايقاع المركب فنقول ان الايقاع المركب ثنائى ومنه
فوقه فاما الثنائى فهو الذى من دورين مختلفين ليس من جملة دورين يجتمع منهما دور على ما علمت والثلاثى
ما تركب مما هو فوق دورين فلا يخلو اما ان يكون الدوران او الثلاثة الادوار مثلا من جنس الخفيف والثقيل
من جنسين مختلفين او من جنس واحد وان كان من جنس واحد عال فاما ان يكون من جنس الثنائية والثلاثية
والرباعية وغير ذلك من جنس واحد او مختلفين والاصل الكلى لما يتركب من الايقاع الداخل فى جنس واحد
من الثقل والخفة تركيبا ليس على قوة التكرير ان يكون اصل الامر فيه دون المتغير اللاحق اياه على جهة يمكن
لها ان ينقسم جملة المركب الى سياسين متشابهين اما فى اول التركيب واما فى تضعيف التركيب فلا
افضل بعد ان يكون هناك بشرط بين الادوار وان كانت من اجناس مختلفة وذلك الشرط ان يكون
بين زمانى الدورين نسبة المساواة والاضعاف والزايدة جزءا وبالجملة فان كل ايقاع مركب تركيبا
متفقا لشرط لبسط ان يكونا اما فى الكيفية فعلى احتمال القسمة المذكورة واما فى الكمية فعلى احدى
النسب المذكورة ومثال هذه القسمة ان الايقاع الذى يجى على فعولن مفاعيلن فعولن مفاعيلن ينقسم

الى فعولن ضولن فاعل فاعل فع فع وهذا انما احتمل القسمة المذكوره بعد تضعيف التركيب ومثال آخر
لهذا فاعلاتن مفاعلن فاعلاتن وهذا من الثانى وينقسم الى فاعل فاعل فعولن فعولن وقد يحكم
على غير هذه الجملة وهو متفق مثل تركيب سن الى بن بن وهذا يلتئم منه مفاعلاتن مفاعلاتن وهو
ملتئم لكنه تركيب دورين ادى الى دور من صغرها التفال على ما علمت فهذا دور واحد بالحقيقة لا تركيب
فيه واما الايقاعات المختلفة الاجناس وتركيبها موحش الا ان يكون تغيرها الطبيعية يعد بعضها
مشاكلة بعض فى الجنس وان رضوا بالوحشة او اخبرنا يفعل به التغير الفعل المذكور فالشرط ان يكون
النسبة فى الكمية على ما قيل فليكن ما اوردناه كافيا فى الايقاع البسيط والتركيب فلنتكلم الان فى
الشعر وهو كلام موقع او كلام ايقاعى

فصل الخامس فى الكلام على الشعر وانه كلام موقع او اقناعى

الشعر كلام مخيل مؤلف من اقوال ذوات ايقاعات متفقة متساوية متكررة على وزنها متشابهة حروف
الخواتيم فالكلام جنس اول للشعر يعمه وغيره مثل الخطابة والجدل وسائر ما يشبههما وقولنا من الفاظ
مختلفة فصل بينه وبين الاقاويل العرفاسية القصد بعد والتصوير على ما عرفت فى صناعة اخرى وقولنا من
ذات ايقاعات متفقة ليكون فرقا بينه وبين النثر وقولنا متكررة ليكون فرقا بين المصراع والبيت وقولنا
متساوية ليكون فرقا بين الشعر وبين نظم توجد جزاه من جزئين مختلفين وقولنا متشابهة الخواتيم
ليكون فرقا بين المقفى وغير المقفى ما لا يكاد ان يسمى عندنا بالشعر ما ليس بمقفى فاما النظر فيه من جهة ما هو
كلام ولفظ فالى اللغوى والنحوى واما النظر فيه من جهة ما هو مخيل فالى المنطقى والحلق بحسب اعتبارين
واما النظر من جهة الوزن المطلق وعلله واسبابه فالى الموسيقى واما من جهة الوزن الخاص عند بلاد
دون بلاد على حكم التجربة والامتحان فالى العروضى واما النظر فى الخواتيم فالى اصحاب العلم بالقوافى
وانت تعلم ان الشعر كلام مؤلف من حروف ونعنى بالحروف كل ما يسمع بالصوت حتى الحركات والحروف كما
علمت فى مواضع اخرى لما صامتة واما مصوتة والصامتة هى التى يمكن ان يصوت بها مبتداه وهى الواقعة
فى اطراف ازمنة النقرات والمصوتة هى الحروف التى انما يقع بعد وقوع الحروف الاولى لتملأ الازمنة التى
يتلوها على ما علمت وعلمت انها اما مقصورة اى الحركات واما ممدودة وهى المداة ولا يمكن ان يبتدأ الا
بالمقصورة ولا بالممدودة منها والحرف الصامت اذا صار بحسب يمكن ان يسطو به على الاتصال الطبيعى
يسمى مقطعا وهو الحرف الصامت الذى يتخلل الذى بينه وبين صامت آخر سعة مسموعة فان كان ذلك
الزمان قصيرا يسمى مقطعا مقصورا وهو حرف صامت وحرف مصوت مفصول وان كان طويلا يسمى مقطعا
ممدودا وهو حرف صامت وحرف مصوت ممدود او ما هو فى زمان دون ان اقصر زمانه وهو صامت
ومصوت مقصور وصامت وهذه الاشيا قد عرفتها من قبل والمقطع الممدود يسميه العروضيون السبب
والمقصور اذا اقترن به الممدود سموه الوتد ونقول لما كان الشعر كلاما متصلا وجب ان يكون من جنس

الايقاع الذى يستمر على الاتصال من غير حاجز فيه الى وقفات يطول بها الزمان فيجب ان يكون من
الازمنة الخفاف ويقال الخفاف واما وراء ذلك من الازمنة وهى الثقال وخفافها فيحتاج
ان ينقطع المتكلم ويسكت حتى يوفى الحرف زمانه وذلك خلاف المعتاد من الكلام فاذن الشعر انما
يؤلف من حروف يفعل فيما بينها ازمنة لا يحتاج ان ينقطع فيها الصوت وليس كلامنا الان
فى كون تلك الحروف متحركة او ساكنة فانت تعلم انه اذا اجتمع ساكنان فالثانى عند اللفظ اما فى
حكم المحذوف واما فى حكم المحرف وقد عرفت من الوقوف على هذا بل كلامنا فيما يحكى عن الحروف و
يراعى فيه نقل الزمان واذا كان الشعر بالثقة بهذه الصفة فهو اما من الخفاف واما من ثقالها
واما من مضعفات الثقال تضعيفا يرد ما بين الحروف المتوالية الى النسبة المذكورة على ان تخيل
فى الثقال ايقاع الاصل متمثلا فى الذهن فما كان من الشعر منظوما من ادوار خفاف يعاد
بحالها مثل مستفعل مستفعل ومفاعلتن مفاعلتن او من يقال مضعفه بكرر مثل مفاعلاتن
مفاعلاتن ومثل فاعل مفاعلتن وامثال ذلك فان جميعه شعر واما امر الطول والقصر فى
البيت الواحد فموكول الى المحسن الاختيار والى عادات البلاد فان الطويل جدا وخصوصا فى
المتفقات ينسى الذهن خاصة عدد كل واحد من الاركان اى الاساس ويمحو اخيال القوافى وحروف
الردى واعلم مع ما ذكرنا لك انه ان يكلف متكلف فنظم شعرا وجعل المعول فى وزنه على تنكيات
بدل مقاطع يسقطه كان مسرنا ولكنه يكون مما انحرف فيه عن عادة الكلام وكلما كثر ذلك فيه فهو اثقل
وما قل فيه فهو اخف وانت تجد فى البحور المعروضية بحرين هما من الفصل وانما يتبان يسكنه وهما
يعتبران البحرين اخرين واصحاب العروض يعدون كل واحد منهما ماما على حدة خارجا عن البحور الاخرى
وتجد هناك تغيرات للبحور جعلت بحورا لاغراض لهم فى ذلك خارجا عن الامر الضرورى واما مثال
البحر الذى اوردناه مثلا لما ينتظم بالسكنة فهو الذى تسموه المدبر مثل قول شاعرهم بال البكر استروا
كليبا مال بكر من ابن الفرار على فاعلاتن فاعل فاعلاتن وانما اصله فاعلاتن فاعلاتن فاعل فيحتاج
ان تسكت قدر زمان تن المحذوفة حتى تزن والى ستجل ووصل لم يكن الكلام فى نفسه موزونا
ولذلك انما ينطبع اذا كانت النون من فاعلن الاول قد وقع موقعها حرف من حروف المد واللين
وحرف من الحروف الشربية فان كان من الجنسية احتمل سموع التدت وقد عرفت اقسام هذه
الحروف فليعد الى آخر الشعر واولها ما علمت من المقطع الممدود والمقصور ويسمى ودحل التدت والدور
المركب منهما يسمى قاعدة البيت والمصراع نصف البيت والبيت يسمى ركنا واصغرها
يكن ان يجعل قاعدة هو سباى الخفيف لكنه اذا كرر لم يفارق قطوى الثالث من الخماسى فان ركب
بعره مركب بثلاثى الخفيف حتى كان على بن تنتن وكان بينهما النسبة المتفعم عاد الى مطوى الثالث

من السداسي فكان مفاعل او متفاعلن فان ركب مع سالم الخفيف الرباعي تهمل بسبب ترادف الحركات
وقد علمت ما في هذا فان ركب مع مطوية حتى كان تركيبه اما مع فعول حتى صار مفاعلاتن ساكل بعض
بعض الاجناس الثقيلة وصح وان ركب مع بعر آخر مثل فاعل صار تن تن تن على مفاعيلتن شانه
بعض بعر الثقال وصح فنسب هذا يصح هذا التركيب لانه يحكي ايقاعا بسيطا ولو لم يحك ذلك لم يرتن
واذا ركب مع غيره هذه الخفاف لم يكن للركب النسبة المطلوبة ولتركب خفيف الثلاثي مع سائر الاجناس
الخفيفة بعد ان يعلم ان كثرة الحركات التي فيه يمنع ان يجعل قاعدة بسيطة في شعر العرب ولا
يمنع في غير شعر العرب وان لم يكن الاستعمال تشبيها بالعرب وهو على فعلن فعلن فتركيبه مع الخفيف
الثاني فقد مضى الكلام واما مع الخفيف الرباعي فيثقل اذا احد سالما او واحد فلمل الطي لكثرة
الحركات ولما علمته سلف وانت تعلم ان الخماسي لا يناسب الثلاثي واما السداسي فانه وان ناسبه
المناسبة المطلوبة في اللمية فليس يلتئم من الثلاثي ومنه ومن سائر ذلك ما يوجد مع كميته شرط الكيفية
فلينتقل الى الخفيف الرباعي وهو لا يجعل قاعدة في اشعار العرب وان دخل فيها تركيب الايقاع ويجعل
قاعدة في اشعار اخرى وخصوصا اذا طوى منه دور وسلم دور واما المطوى منه فهو اما فعولن او اما
فاعل وقد يجعل كل واحد منهما قاعدة للتكرير وان كان ذلك في فاعل عربيا او فعلن او ما جاء قاعدة
مركبة فان فعولن اذا ورد بر من الخماسي مفاعل لم يكن معقولا على انه اصل لانه ليس على الكيفية المطلوبة
وكذلك منفعل وكذلك منفعل وكذلك فاعل وكذلك مفعول وان كان شيء من هذه قد يقرن بر على
سبيل تغير اصل فلا تركيب اذن من الرباعي والخماسي على وجه يرجع الى وزن واما اذا ركب بالسداسي وقد طوى
طستن مركب على مفاعلن وقد انتظم وزن مثل فعولن مفاعيل فعول مفاعيلن يرجع الى فعول فعول فاعل
فاعل فع فع فان اخر فعولن لم يؤد الشرط في الكيفية وان ركب مع مستفعلن وقدم عليه حتى كان فعولن
مستفعلن لم يؤد الشرط في الكيفية فان اخر حتى خرج مستفعلن فعولن مستفعلن هو تضعيف لبعض
الثلاثيات الثقال مع تضمين الفاصلة وكذلك تهش النفس الى تحريك النون من فعولن الاول وذلك
على انه تغير ليس على انه اصل وقد صار لهذا قبول حسن بسبب انه مع محاكاته تضعيف دور من الثقال يقرب
الى مقاربة من النسبة المذكورة في الكيفية فانه يحل تن تن تنن تن تن تن تن تن فيحدث فيه تكريرا
للمتشابهات وان كان بعضها قد كرر ثلث مرات وذلك يحتمل فيما صغر جدا وعلى انه يختلف زيادة
لكن للفاصلة اعني تن الاخرة والمطبوع منه ان يعقل ويترك هذه الزيادة واما مع مفعولن فلا
تؤدي الكيفية وكذلك مع مفاعلتن ومع متفاعلتن فهذا ما نقوله في فعولن واما عكسه فهو فاعلن
مع فاعلتن وفعلاتن او مع مفاعلن ومفعولن فلا تؤدي الكيفية وكذلك مع مستفعلن مقدما على
مستفعلن ومؤخرا عليه حتى يكون على مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن فتؤدي الشرط في الكمية

والكيفية اما في الكمية فلانه على نسبة مثل وثلث واما في الكيفية فلانه يرجع الى فع فع فعولن
فعولن فاعلن فاعلن واما مع مفاعيلن فلا يؤدي النسبتين المذكورتين ولكن لان مفاعيلن
يعتبر لفاعلتن طبيعي وذلك لان تسكين الثاني على اللسان من المتحركات المتزاحمة كتحريك الثالث
من الساكنات المتزاحمة ثم فاعلن مفاعلتن من التضعيفات الطبيعية لجنس الثلاثي من
الثقيل منقوصا ومقبولا واما مفعولاتن فعلى انه يغير فاعلتن فع على انه فاعلاتن فعلات
على انه فاعلاتن مفعلات على انه يغير فاعلاتن فاعلاتن وقد يوجد لفعول تركيب آخر متفق وظن انه
تركيب تخفيف الثلاثي حتى يكون على فعولن فعلن فع فع واصله فعولن فاعلن فع فع وهو مفاعيلن مفاعيل
فهو من جنس بسيط القاعدة لا مركبة فلينتقل الى الخماسي فنقول اما مفتعلن فلا تركيب مع شيء آخر
تركيبا يؤدي الى النسبتين وكذلك فعلاتن وكذلك مفعولين ومفاعلتن والاستقراء يريك تركيب
ايقاع من الخماسي مع الخماسي والسداسي بل مع غيره فلينتقل الى السداسي وهو مثل مستفعلن و
مفاعيلن وفاعلاتن ومفعولاتن ومتفاعلتن ومفاعلتن فهذه ايضا لا يتركب بعضها مع بعض
تركيبا يؤدي النسبتين بل انما يتركب مع خفاف فصار ومن التركيب ما يكون ثلاثيا اذا ادى النسبة
مثل فاعلاتن مفاعلن فاعلاتن فانه يحل الى فاعل فاعل فعولن فعولن والزيادة على الثلثة تستثقل
وقد يعرض في الوزن ان يوصل وان يفصل وان يحذف فقطعه صاحبه وخصوصا في اخر الايقاع
كانه في المصراع الاول ويسمى ضربا والثاني يسمى عروضا والتام يسمى ركنا ومركب من الاركان
يسمى شعرا وقد يكون الشعر من قواعد بسيطة وهو الافضل وقد يكون من قواعد مركبة وربما كانت
قاعدة مصراعه كالمثال في التركيب الثلاثي وانت تعرف الابدال اذا عرفت التفصيلات والتلصيقات
واصناف الطي وغير ذلك فمنها ما هو اقرب الى الطبع ومنها ما هو ابعد وقد لوح لك الى جميع ذلك وانت
تعلم ايضا ان من الاشعار ما هو مربع ومنه ما هو مسدس ومنه ما هو مثنى ومنه ما هو على عدد زوج
آخر وينقل المجاوزة بر اثنى عشرة قاعدة ولا يجوز في الفرد المثمن وانما يكون على العدد الزوج لان
البيت ذو مصراعين سواء كان مصراعه زوجا او فردا فهو ضعف ذلك فهو زوج فليكفك هذا في اصول
علم الشعر وعليك ان تبسط ذلك وتفصله وتعده وتحسبه وتفرع عليه وههنا نختم الكلام في الايقاع

المقالة السادسة من الموسيقى في تاليف اللحون والالات واحوالها الفصل الاول

من اراد ان يؤلف لحنا فيجب ان يفرض اولا جماعة من الجماعات اما تامة واما ناقصة محدودة
التمديد ويرتب فيه الجنس والاجناس الذي يحتمله سواء حفظ الجنس بحاله او راى ان يداخله
بجنس آخر كانه ينتقل بين طرفي الذي بالاربعة من جنس الى جنس ثم لتفرض انتقالا معلوما و
للانتقال ايقاعا معلوما من هزج موصل او موقع مفصل فاذا فعل هذا فقد الف اللحن ثم اللحون تتفاوت

بحسب تفاوت الاجناس وتفاوت الانتقال وتفاوت الايقاع فيعرض من ذلك ان يكون بعضها
اشرف وبعضها ادون وافضل الاجناس القوية ثم الملونة ثم التاليفية وافضل الايقاعات في
الخفاف القليلة النقرات ما لا يطوى منها الا قليل وفي الكثيرة النقرات ان يطوى اكبر وفي الثقال
ان يضعف ويدخل فيها نقرات الصوت والمجان والاعتماد وافضل الاوساط من انتقال النغم وافضل
الاقامة التضعيف وهو ان يكون احدى النغمتين على النغمة والاخرى التي من تحتها ان يكون على
النغمة بعينها يكون على ضعفها او نصفها واعلم ان الاجناس اللينة لا يحسن استعمالها الا مخلوطة
بالقوية ومن الزيادات الفاضلة المرعدات وقد عرفتها والترجيحات وهو ان يحدث نغمة على دستان
بالقبض عليه ثم يرعد الاصبع على دستان تحته وفوقه ليسمع لذلك صوت آخر يمازج هذا الصوت
اذا كان مناسبا كان من الجماعة المستعملة او لم يكن وربما فعل هذا على وترين بسبوبتهما واحدة
فيشد على كليهما في دستان وعلى احدهما في دستان آخر فيسمع الصوتان معا ويكاد ان يتمى هذا
الضرب من الترجيح تشقيقا ويقرب من هذه التركيبات وهو ان يحدث نقرة واحدة يسمع على وترين
النغمة المطلوبة والتي معها على نسبة الذي بالاربعة او الذي بالخمسة او غير ذلك كانهما يقعان في
زمان واحد والتضعيفات وقد علمتها وهو من جملة التركيبات الا اتفاقي الذي بالكل والتوصيلات
وهي ايضا من جنس الترجيحات او مقارنة لها وهو ان ينقر دستان ثم يحرك الاصابع الى دستان فوقه
او تحته على الاتصال لارادة لان تغير الصوت من حدة الى ثقل او ثقل الى حدة تغيرا على الاتصال
واذا تقررت هذه الاصول فينبغي ان يعلم من الالحان لحنا بسيطا ومنها لحنا مركبا واللحن البسيط هو
الذي يحيط به ايقاع متصل واحد واللحن المركب هو الذي يحيط به ايقاعات مختلفة ويحتاج اولا ان
يولف لحنا بسيطا ثم يركب ومن اخترع لحنا مركبا فلنشر الى كيفية تاليف اللحن بمثال لنفرض ايقاعا
وليكن هزجا معتبرا على هذه الصفة تن تن تنن تنن تنن تن تن تنن تنن تنن تن تن تن تن تنننن
تن تن تنن تن تن وليكن الجماعة الذي بالكل من اجناس طنينيه ومخرجها على العود كما ستعلم بعد
من مسامة الزير الى مطلق المثلث على هذه الصفة سبابة الزير مطلق الزير بنصر المثنى سبابة
المثنى مطلق المثنى بنصر المثلث سبابة المثلث مطلق المثلث ولكن ب علامة السبابة و ح علامة
المطلق و ب علامة البنصر و ز علامة الزير و م علامة المثنى و ل علامة المثلث وقد اثبتنا تحت
كل نقرة الدستان الذي يجب ان يخرج منه النغمة فيكون الايقاع عندك محفوظا بما كتبت والنغمة محفوظة
وتودي اللحن عليه من غير ان يقع خلل الا بمصادفة في عمل اليدان لم يكن مدربا فيه او خلوه عن الترتيبات
المذكورة ومع ذلك فما يسهله عليك التدبير لا غير ومن اراد ان يلتقن فليلتقن اولا ايقاعا على نحو
نغمه ويحصل حتى يكون الايقاع عنده حروفا لا نغما فانهم كثيرا ما يودون الايقاع بتن تن وما يجري

مجراه فيودون بعضه حروفا وبعضه نغما ساذجة لا يفطن لها فنصيح فيحتاج ان يراعي المتلقن ذلك ويجتهد
حتى يكون كل نغمة حرفا ويسمعه ويكتبه ثم يراعي مخارج النغم مع كل حرف ويسمعه ويصححه وقد رايت من كان
يكتب الايقاع كما يسمعه اسرع ما يمكنه ثم يجعل مواقع الازمنة العظام نونات يحط العرف بطولها
ثم معها يدرج في المشتق بقيد بما يمتد فاذا احلا يذكر بمقادير المدمقادير الزمان فهذا ما
نقوله في تاليف اللحن فلنتكلم الان على الالات

فصل الثاني في الكلام على اجناس الالات وعددها

الالات على اقسام فمنها ذوات اوتار ودساتين ينقر عليها كالبربط والطنبور ومنها ذوات اوتار
ينقر عليها بلا دساتين وهي ممدودة لا على سطح الالة بل على فضاء ينفصل من مماسه كالصنج والشلياق ومنها
ذوات اوتار ودساتين لا ينقر عليها بل يجر عليها كالرباب ومنها الالات لا اوتار عليها فمن ذلك منفوخ فيه
من طرفه ملتصقا كالمزمار او منفوخ فيه من نقب كالبراعة التي يعرف بسرناي ومنفوخ فيه بالة صناعية كمزمار الجراب
وقد يركب المنفوخ فيها تركيبات حتى يحدث مثل الالة الرومية المعروفة بارغين ومن الالات ما يطرق
بالمطارق كالصنج الحجري وقد يمكن ان يبدع الات غير المستعملات والمشهور المتداول المقدم عند
الجمهور هو البربط وان كان شي اشرف منه فهو غير متعارف بين الصناع جدا فيجب ان يتكلم على احواله ونسب
دساتينه ويكون لغيرنا ان يجتهد فينقل الكلام منه الى ساير الالات اذا عرف الاصول فنقول ان العود قد
قسم طول ما بين مشطه وانف ملاويه على الربع من جهة الملاوي وشد عليه الدستان الاسفل وهو الدستان
المنسوب الى الخنصر فيكون بين مطلقه وبين خنصره الذي بالاربعة ثم قسم طوله واحد تسع الطول الى الانف
وشد عليه دستان السبابة فيكون بين مطلقه وبين سبابته الطنيني ثم قسم ما بين سبابته الى
المشط على طنيني آخر وشد عليه دستان البنصر فحصل من مطلقه الى سبابته الى بنصره طنيني آخر وحصل
بين بنصره وخنصره البقية وذلك حد طنيني وايضا قسم ما بين الخنصر والمشط بثمانية اقسام وزيدوا حد
منها على الخنصر وشد عليه دستان الوسطى القديم الفارسي فكان ما بين هذا الدستان والخنصر فضله
الطنيني وبقي بينه وبين السبابة الطنيني ثم جاء المتاخرون وشدوا للوسطى دستانا اخر في قريب
من الوسط بين السبابة وبين الخنصر فمنهم من ينزله قليلا ومنهم من يرفعه قليلا فيخرج من ذلك اجناس
مختلفة لكنهم ليسوا يمترون في زماننا التفاوت فيه والاقرب من ذلك ان يكون السبابة من ذلك
الوسطى على نسبة الزايد جزءا من اثني عشر والوسطى من الخنصر على نسبة الزايد جزءا من احد عشر تقريبا لا
بالحقيقة لانه يخرج حينئذ على نسبة ١٢١ الى ١١٧ فيكون على تاليف بعض الاجناس المذكورة ثم انهم
شدوا فوق السبابة دستانا اخر على الطنيني من هذا الدستان المشدود للوسطى به ليكون كا
المجنب له لو وجدا سحاحة من الوتر الثالث له ثم انهم شدوا فوق ذلك دستانا وظنه اكثرهم انه كالمجنب للوسطى
القديمة وليس كذلك بل هو من هذا الوسطى الحديثة المعروفة بالزلزلية على نسبة مثل وسبع فهذه هي دساتين

العود واما التسوية المشهورة للبربط فانه يجعلوا نغمة مطلق كل وتر سافل مساوية لخنصر الوتر الذى فوقه
حتى يقوم بدل ثلثة ارباعه ويوجد حينئذ فى البربط من النغم اربعة اضعاف الذى بالا ربعة وقد كان
يشد عليه وتر خامس ليخرج من سبابته وبنصره طنينان ليتمة الذى بالكل مرتين وكان يتعطل هناك نغمه
فهجر ذلك وصاروا اذا احتاجوا الى ذلك نولوا تحت خنصر الزير باصبعين ر ولا يفعل طنينين فيكون
تحت خنصر الزير بالقوة نغمة حادة ونغمة احد وقد يستوى العود تسويات اخرى واكرها يغير فى وتر واحد
واعلم انه قد يعرض من تركيب الدساتين على هذه النسب المذكورة ومن استعمال هذه التسوية المذكورة
ان لا يحاوبا المعلوم والمصنوع والسبب فى ذلك احد امرين احدهما فى وضع الالة والثانى فى حال الاوتار
اما الذى فى وضع الالة فلان المشط اذا كان مرتفعا اذا الانف حتى صار ذلك سببا بلساعد وضع الوتر
عن وجه الالة فاذا اقبض الوتر الى مشد الدستان حتى يلتصق بوجه الالة احتاج ضرورة ان يتمدد
والسبب فى ذلك انه قد كان قبل خطا مستقيما واحدا والان يريد ان يصير خطين يحيطان بالخط
الاول لو نسب بمثلث وكل ضلعين مجموعين من المثلث اطول من الثالث ولن يطول الوتر الا بفضل تمدد
والتمديد بغير طبقته الى الحدة واما السبب الذى فى الوتر فهو ان الوتر ربما اختلف اجزائه فى الغلظ
والدقة واللين والصلابة فلم يكن نسبة اجزائه واحدة فلم يود النغم على نسبتها وهذا سبب غريب من جملة
الافات ليس من جملة الامور الضرورية فمن اراد ان يسوى الدساتين تسوية اذا ركبها عليها تسالم المعلوم و
المصنوع فاما ان يكون حاذقا بالسمع فيدلہ السمع على مشاد الدساتين واما ان لا يكون حاذقا فى ذلك
بل يكون محتاجا الى الحيلة فان كان ذلك فحيلته ان يعلق على العود ثلثة اوتار من جنس واحد متساوية
الغلظ ويحرف احد الاوتار حرفا لطيفا مقدار ما يسمع من نقر صوت ويجعله ارخى ما يكون ليسمع صوته
اثقل ما يكون بعد وضوح ثم يسوى الثالثة تسوية جارة حتى يحصل منها نغمة هى ضعف النغمة الاولى ثم
يجعل حاملة لطيفة حسنة التقطيع ليس ارتفاعها يشيل الوتر الى فوق اشالة موترة يحدث فيها تمديدا
بل لا يزال يحرك الحاملة الى جانب الملاوى حتى يسمع من احد الوترين الاولين من الجزء الذى عند الملاوى
صفحة الوتر الثالث فحيث وجدها شد عليه دستان الخنصر ثم يسوى الاوتار الثلثة على التسوية المشهورة
بحيث يكون كل مطلق مساويا لخنصر الذى فوقه ثم يطلب صحة الوتر الاعلى عند الانف من الوتر الاسفل فحيث وجد
شد عليه دستان السبابة ثم يقبض على سبابة الاعلى ويطلب صحته فى الاسفل فحيث حصل شد عليه دستان
البنصر ثم نضع اصبعه على خنصر الاسفل ويطلب اسجاحه من الوتر الاعلى فحيث حصل شد عليه دستان
الوسطى الفارسى ثم يشد دستانا بالقرب من وسط ما بين السبابة والخنصر يكون دستان وسطى زلزل
ويضع عليه الاصبع من الاسفل ويطلب اسجاحه من الاعلى فحيث وقعت فهناك دستان مجنب ثم يطلب كذلك المجنب
وسطى الفرس ويترك عنها بقريب من ربع ما بينها وبين المجنب المشدود اولا ويشد عليه باسم الدساتين

فهذا هو وجه شد الدساتين واما نسب الدساتين بعضها الى بعض فيجب ان نضع لها لوحا جامعا

واما الجماعات المشهورة فى العود فاى جماعة شئت من الجنس الطنينى واى جماعة شئت من اجناس على نسبة
مثل وتسع مثل جزء من اثنى عشر وبقية يخرج من المطلق والسبابة ووسطى زلزل والخنصر وانقى جماعة كثيرة
من الجماعتين فى وترين على طنينى احدى عشرية طنينى طنينى بقية وربما رادوا عليها طنينا يحيط بذلك نغم ما بين
سبابة وترين ومطلق ما فوقه وجماعة من خنصر الزير الى مطلق المثلث طنينى طنينى طنينى على هذا الولاء وجماعة
اخرى ليس على هذا الولاء بل على المثلث خنصر ووسطى الفرس سبابة مطلق وربما جعلوا اخرها وسطى زلزل
اليم وجماعة اخرى سدى من سبابة الزير طنينى طنينى بقية طنينى وسفل زلزل وربما صعدوا الى السبابة و المطلق
وربما نزلوا من سبابة الزير طنينى والجماعة المنسوبة الى الراى هى من وترين على طبقة طنينى طنينى ومن
الثالث الاعلى ووسطى زلزل وربما نزلوا من خنصر الزير طنينا وربما صعدوا على وسطى زلزل الى السبابة فما
فوقه وجماعة يعرف لحن المستقيمة يستعمل فى الاوتار كلها المطلقات والسبابات ووسطيات زلزل
وجماعة اخرى يستعملون فيها الجنس السبعى سدى من وسطى زلزل ونزل راس الدساتين ثم المطلق ثم
وسطى زلزل ما فوقه ثم سبابته ثم قد جرت العادة بان يحم فيه نغمة اعلى الدساتين وربما دالى السبابة وجماعة

اخرى قريبة من هذه لكنها مخالفة له فانهم يستعملون وسطى زلزل الزير مثلا ثم راس الدساتين ثم مطلق الزير ثم وسطى زلزل المثنى ثم راس الدساتين من المثنى ثم مطلقه ثم بنصر المثلث ثم راس دساتينه وهذا ينسب الى اصفهان وجماعة اخرى تعرف بالسلكى على طنيني وطنيني وبقيه وطنيني وقريب من بقيه وعلى نسبة مثل وخمس من بنصر الزير وسبابته ومطلقه وبنصر المثنى وسبابته وراس الدساتين من المثلث وههنا جماعات اخرى غريبة يجب ان تعرف من اهل الصناعة واما الجماعات الظاهرة فقد اومانا اليها ولنقتصر على هذا المبلغ من علم الموسيقى وسنجد فى كتبنا اللواحق تفريعات وزيادات

كثيرة انشاء الله تع والحمد لله وحده وصلواته على

نبيه محمد وآله الطاهرين وهو حسبى ونعم

المعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على النبي المصطفى وآله الاكرمين اجمعين

الفن الثالث عشر من كتاب الشفا في الالهيات المقالة الاولى فصل الاول في ابتداء طلب موضوع الفلسفة الاولى لتبين انيته في العلوم

واذ قد وفقنا الله ولي الرحمة والتوفيق فاوردنا
ما وجب ايراده من معانى العلوم المنطقية والطبيعية والرياضية فبالحرى ان نشرع في تعريف
معانى الحكمة ونبتدا مستعينين بالله فنقول ان العلوم الفلسفية كما قد اشير اليه في مواضع اخرى
من الكتب ينقسم الى النظرية والى العملية وقد اشير الى الفرق بينهما وذكر ان النظرية هى التى يطلب بها
استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العقل بالفعل وذلك بحصول العلم التصورى والتصديقى
بامور ليست هى هى بانها اعمالنا واحوالنا فيكون الغاية فيها حصول راى واعتقاد ليس راىا واعتقادا
فى كيفية عمل او كيفية مبدا عمل من حيث هو مبدا عمل وان العملية هى التى يطلب فيها اولا استكمال القوة
النظرية بحصول العلم التصورى والتصديقى بامور هى هى اعمالنا ليحصل منها ثانيا استكمال
القوة العملية بالاخلاق وذكر ان النظرية منحصرة في اقسام ثلثة فى الطبيعية والتعليمية والالهية
وان الطبيعية موضوعها الاجسام من جهة ما هى متحركة وساكنة وبحثها عن العوارض التى يعرض لها
بالذات من هذه الجهة وان التعليمية موضوعها اما ما هو كم مجرد عن المادة بالذات واما ما هو
ذو كم والمبحوث عنه فيها احوال يعرض للكم بما هو كم ولا يؤخذ فى حدودها نوع مادة ولا قوة حركة
وان الالهية يبحث عن الامور المفارقة للمادة بالقوام والحد وقد سمعت ايضا ان العلم الالهى هو الذى
يبحث فيه عن الاسباب الاولى للوجود الطبيعى والتعليمى وما يتعلق بهما وعن مسبب الاسباب ومبدا
المبادى وهو الاله تعالى جده فهذا هو قدر ما يكون قد وقفت عليه مما سلف لك من الكتب ولم
يتبين لك من ذلك ان الموضوع للعلم الالهى ما هو بالحقيقة الا اشارة جرت فى كتاب البرهان
ان تذكرها وذلك ان فى ساير العلوم قد كان يكون لك شئ هو موضوع واشياء هى المطلوبة ومبادى
مسلمة منها يولف البرهان والان فلست تحقق حق التحقيق بالموضوع لهذا العلم وهل هو ذات العلة

الجملة الرابعة فى الالهيات وتعرف بالفلسفة الاولى وهى فن واحد يشتمل على عشر مقالات المقالة الاولى ثمانية فصول فصل في ابتداء موضوع الفلسفة

الاولى حتى يكون المراد معرفة صفاته وافعاله او معنى آخر وايضا فقد كنت تسمع ان ههنا فلسفة بالحقيقة
وفلسفة اولى وانها تفيد تصحيح مبادى ساير العلوم وانها هى الحكمة بالحقيقة وقد كنت تسمع تارة
ان الحكمة هى افضل علم بافضل معلوم واخرى ان الحكمة هى المعرفة التى هى اصح معرفة واتقنها واخرى
انها العلم بالاسباب الاولى للكل وكنت لا تعرف ما هذه الفلسفة الاولى وما هذه الحكمة وهل
الحدود او الصفات الثلثة لصناعة واحدة او لصناعات مختلفة كل واحدة منها تسمى حكمة ونحن
نبين لك الان ان هذا العلم الذى نحن بسبيله هو الفلسفة الاولى وانه الحكمة المطلقة وان الصفات
الثلث التى رسم بها الحكمة هى صفات صناعة واحدة وهى هذه الصناعة وقد علم ان لكل علم موضوعا يخصه
فلنبحث عن الموضوع لهذا العلم ما هو ولينظر هل الموضوع له هو انية الله تعالى وليس ذلك بل هو شئ من
مطالب هذا العلم فنقول انه لا يجوز ان يكون ذلك هو الموضوع وذلك لان موضوع كل علم هو امر مسلم
الوجود فى ذلك العلم وانما يبحث عن احواله وقد علم هذا فى مواضع اخرى ووجود الاله تعالى لا يجوز
ان يكون مسلما فى هذا العلم كالموضوع بل هو مطلوب فيه وذلك لانه لو لم يكن كذلك لم يخل اما ان يكون
مسلما فى هذا العلم ومطلوبا فى علم آخر واما ان يكون مسلما فى هذا وغير مطلوب فى علم آخر وكلا الوجهين
باطلان وذلك انه لا يجوز ان يكون مطلوبا فى علم آخر لان العلوم الاخرى اما خلقية واما سياسية واما
طبيعية واما رياضية واما منطقية وليس فى العلوم الحكمية علم خارج عن هذه القسمة وليس ولا فى
شئ منها بحث عن اثبات الاله تعالى جده ولا يجوز ان يكون ذلك وانت تعرف هذا بادنى تامل للاصول
كررت عليك ولا يجوز ايضا ان يكون غير مطلوب فى علم آخر لانه يكون حينئذ غير مطلوب فى علم البتة
فيكون اما بينا بنفسه واما مايوسا عن بيانه بالنظر وليس بينا بنفسه ولا هو مايوس عن بيانه فان
عليه دليلا بالنظر ثم المايوس عن بيانه كيف يصح تسليم وجوده فبقى ان البحث عنه انما هو فى هذا
العلم ويكون البحث عنه على وجهين احدهما البحث عنه من جهة وجوده والاخر من جهة صفاته واذا كان
البحث عن وجوده فى هذا العلم لم يجز ان يكون موضوع هذا العلم فانه ليس على علم من العلوم اثبات موضوعه
وسنبين لك عن قريب ايضا ان البحث عن وجوده لا يجوز ان يكون الا فى هذا العلم انه بحث عن المفارقات
للمادة اصلا وقد لاح لك فى الطبيعيات ان الاله غير جسم ولا قوة جسم بل هو واحد برى عن المادة
وعن مخالطة الحركة من كل جهة فيجب ان يكون البحث عنه لهذا العلم والذى لاح لك من ذلك فى الطبيعيات
كان غريبا من الطبيعيات ومستعملة فيها منه ما ليس منها الا انه اريد بذلك ان يعجل للانسان وقوف
على انية المبدا الاول فيتمكن منه الرغبة فى اقتباس العلم والانسياق الى المقام الذى هناك ليتوصل الى
معرفته بالحقيقة ولما لم يكن بد من ان يكون لهذا العلم موضوع وتبين ان الذى يظن انه موضوعه
ليس بموضوعه فلينظر هل موضوعه الاسباب القصوى للموجودات كلها اربعتها لا واحدا منها الذى لم يمكن

القول به فان ههنا ايضا قد يظن قوم لكن النظر في الاسباب كلها ايضا لا يخ اما ان ينظر فيها بما هي موجودات
او بما هي اسباب مطلقة او بما هي كل واحد من الاربعة على النحو الذي يخصه اعني ان يكون النظر فيها من جهة
ان هذا فاعل وذلك قابل وذلك شئ آخر او من جهة ما هي الجملة التي يجتمع منها فنقول لا يجوز ان يكون النظر
فيها بما هي اسباب مطلقة حتى يكون الغرض في هذا العلم هو النظر في الامور التي تعرض للاسباب بما هي
اسباب مطلقة ويظهر هذا من وجوه احدها من جهة ان هذا العلم يبحث عن معان ليست هي من الاعراض
الخاصة بالاسباب بما هي اسباب مثل الكلي والجزئي والقوة والفعل والامكان والوجوب وغير ذلك
ثم من البين الواضح ان هذه الامور في انفسها يجب ان يبحث عنها ثم ليست من الاعراض الخاصة
بالامور الطبيعية والامور التعليمية ولا هي ايضا واقعة في الاعراض الخاصة بالعلوم العملية فبقي ان
يكون البحث عنها للعلم الباقي من الاقسام وهو هذا العلم وايضا فان العلم بالاسباب المطلقة حاصل
بعد العلم باثبات الاسباب للامور ذوات الاسباب فانا لم نثبت وجود الاسباب للمسببات من الامور
باثبات ان لوجودها تعلقا بما يتقدمها في الوجود لم يلزم عند العقل وجود السبب المطلق وان ههنا سببا
واما الحس فلا يؤدي الا الموافاة وليس اذا توافى شيئان وجب ان يكون احدهما سببا للاخر والاقناع الذي يقع
للنفس لكثرة ما يورده الحس والتجربة فغير متأكد على ما علمت الا بمعرفة ان الامور التي هي موجودة في الاكثر هي
طبيعية واختيارية وهذا في الحقيقة مستند الى اثبات العلل والاقرار بوجود العلل والاسباب وهذا ليس
بينا اوليا بل هو مشهور وقد علمت الفرق بينهما وليس اذا كان قريبا عند العقل من البين بنفسه ان للحادثات
مبدأ ما يجب ان يكون بينا بنفسه مثل كثير من الامور الهندسية المبرهن عليها في كتاب اقليدس من كون
ذي العينين من مثلث اعظم من الضلع الباقي كان قريبا من ان يقبل العقل انه كذلك ومع ذلك فليس بينا
بنفسه بل يحتاج في بيانه الى ما هو ابين منه ثم البيان البرهاني لذلك ليس في العلوم الاخرى فاذن يجب
ان يكون في هذا العلم فكيف يمكن ان يكون الموضوع للعلم المبحوث عن احواله في المطالب مطلوب الوجود فيه
واذا كان كذلك فبين ايضا انه ليس البحث عنها من جهة الوجود الذي يخص كل واحد منها لان ذلك مطلوب في
هذا العلم ولا ايضا من جهة ما هو جملة وكل ولست اقول مجموع وكل فان النظر في اجزاء الجملة اقدم من النظر في
الجملة وان لم يكن كذلك في جزئيات الكلي باعتبار ما علمته فيجب ان يكون النظر في الاجزاء اما في هذا العلم
فيكون هي اولى بان يكون موضوعه او يكون في علم آخر وليس علم آخر يتضمن الكلام في الاسباب القصوى
غير هذا العلم واما ان كان النظر في الاسباب من جهة ما هي موجودة وما يلحقها من تلك الجهة فيجب اذن
ان يكون الموضوع الاول هو الموجود بما هو موجود فقد بان ايضا بطلان هذا الظن وهو ان هذا
العلم موضوعه الاسباب القصوى بل يجب ان يعلم ان هذا كماله ومطلوبه

فصل الثاني في تحصيل موضوع هذا العلم

فيجب ان يدل على الموضوع الذي لهذا العلم لا محالة حتى يتبين لنا الغرض الذي في

هذا العلم فنقول ان العلم الطبيعي قد كان موضوعه الجسم ولم يكن من جهة ما هو موجود ولا من جهة
ما هو جوهر ولا من جهة ما هو مؤلف من مبدأيه اعني الهيولى والصورة ولكن من جهة ما هو موضوع
للحركة والسكون والعلوم التي تحت العلم الطبيعي ابعد من ذلك وكذلك الخلقي واما العلم الرياضي
فقد كان موضوعه اما مقدارا مجردا في الذهن عن المادة واما مقدارا ماخوذا في الذهن مع المادة واما
عددا مجردا عن المادة واما عددا في مادة ولم يكن ايضا ذلك البحث متجها الى اثبات انه مقدار مجرد او في
مادة او عدد مجرد او في مادة بل كان من جهة الاحوال التي تعرض له بعد وضعه كذلك والعلوم التي
تحت الرياضيات اولى بان لا يكون نظرها الا في العوارض التي تلحق اوضاعا اخص من هذه الاوضاع
والعلم المنطقي كما علمت فقد كان موضوعه المعاني المعقولة الثانية التي تستند الى المعاني المعقولة
الاولى من جهة كيفية ما يتوصل بها من معلوم الى مجهول لا من جهة ما هي معقولة ولها الوجود العقلي الذي
لا يتعلق بمادة اصلا او يتعلق بمادة غير جسمانية ولم يكن غير هذه العلوم علوم اخرى ثم البحث عن
الجوهر بما هو موجود وجوهر وعن الجسم بما هو جوهر وعن المقدار والعدد بما هما موجودان و
وجودهما وعن الامور الصورية التي ليست في مادة او هي في مادة غير مادة الاجسام وانها كيف يكون
واي نحو من الوجود يخصها فمما يجب ان يجرد له بحث وليس يجوز ان يكون من جملة العلم بالمحسوسات
ولا من جملة العلم بما وجوده في المحسوسات لكن التوهم والتحديد يجرده عن المحسوسات فهو اذا من
جملة العلم بما وجوده مباين اما الجوهر فبين ان وجوده بما هو جوهر فقط غير متعلق بالمادة والا لما كان
جوهر الا محسوسا واما العدد فقد يقع على المحسوسات وغير المحسوسات فهو بما هو عدد غير متعلق
بالمحسوسات واما المقدار فلفظه اسم مشترك فمنه ما قد يقال له مقدار ويعنى به البعد المقوم للجسم
الطبيعي ومنه ما يقال له بعد ويعنى به كمية متصلة يقال على الخط والسطح والجسم المحدود وقد عرفت
الفرق بينهما وليس ولا واحد منهما مفارقا للمادة ولكن المقدار بالمعنى الاول وان كان لا يفارق
المادة فانه ايضا مبدأ لوجود الاجسام الطبيعية فاذا كان مبدأ لوجودها لم يجز ان يكون متعلق القوام
بها بمعنى انه مستفيد القوام من المحسوسات بل المحسوسات تستفيد منه القوام فهو اذن متقدم
بالذات على المحسوسات وليس الشكل كذلك فان الشكل عارض لازم للمادة بعد تجوهرها جسما متناهيا
فان المحدود يعنى به نهايات الاجسام التي تجب للمقدار من جهة استكمال المادة به ويلزمه من بعد فاذا
كان كذلك لم يكن الشكل موجودا الا في المادة ولا علة اولية لخروج المادة الى الفعل واما المقدار
بالمعنى الآخر فان فيه نظرا من جهة وجوده ونظرا من جهة عوارضه واما النظر في ان وجوده اي انحاء
الوجود ومن اي اقسام الوجود فليس هو بحثا ايضا عن معنى متعلق بالمادة فاما موضوع المنطق من جهة
ذاته فظاهر انه خارج عن المحسوسات فبين ان هذه كلها تقع في العلم الذي يتعاطى ما لا يتعلق قوامه

مقدار آ

بالمحسوسات ولا يجوز ان يوضع لنا موضوع مشترك يكون كلها حالاته وعوارضه الا الوجود فان بعضها
جواهر وبعضها كميات وبعضها مقولات اخرى وليس يمكن ان يعمها محقق الا حقيقة معنى الوجود
وكذلك فقد يوجد ايضا امور يجب ان يحدد ويتحقق في النفس وهي مشتركة في العلوم وليس ولا واحد
من العلوم سولى الكلام فيها مثل الواحد بما هو واحد والكثير بما هو كثير والموافق والمخالف والضد
وغير ذلك فبعضها يستعملها استعمالا فقط وبعضها انما ياخذ حدودها ولا يتكلم في نحو وجودها
وليست عوارض خاصة لشيء من موضوعات هذه العلوم الجزئية وليست من الامور التي يكون وجودها
الا وجود الصفات للذوات ولا ايضا هي من الصفات التي يكون لكل شيء فيكون كل واحد منها
مشتركا لكل شيء ولا يجوز ان يختص ايضا بمقولة ولا يمكن ان يكون من عوارض شيء الا الموجود بما هو موجود
وظاهر لك من هذه الجملة ان الموجود بما هو موجود امر مشترك لجميع هذه وانه يجب ان يجعل الموضوع
لهذه الصناعة لما قلنا ولانه غني عن تعلم ماهيته وعن اثباته حتى يحتاج ان يتكفل علم غير هذا العلم
ايضاح الحال فيه لاستحالة ان يكون اثبات الموضوع وتحقيق ماهيته في العلم الذي هو موضوعه
بل تسليم انيته وماهيته فقط فالموضوع الاول لهذا العلم هو الموجود لما هو موجود ومطالبه الامور التي
يلحقه بما هو موجود من غير شرط وبعض هذه امور هي له كالانواع كالجوهر والكم والكيف فانه ليس يحتاج
الموجود في ان ينقسم اليها الى انقسام مثلها حاجة الجوهر الى انقسامات حتى يلزمه الانقسام الى الانسان
وغير الانسان وبعض هذه له كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن
والواجب فانه ليس يحتاج الموجود في قبول هذه الاعراض والاستعداد لها الى ان يختص طبيعيا
او تعليميا او خلقيا او غير ذلك ولقايل ان يقول انه اذا جعل الموجود هو الموضوع لهذا العلم لم يجز ان يكون
اثبات مبادي الموجودات فيه لان البحث في كل علم هو عن لواحق الموضوع لا عن مباديه والجواب عن هذا
ان النظر في المبادي ايضا هو بحث عن لواحق هذا الموضوع لان الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه
بل هو امر بالقياس الى طبيعة الموجود امر عارض له ومن اللواحق الخاصة به لانه ليس شيء اعم من الموجود فيلحق غيره
لحوقا اوليا ولا ايضا يحتاج الموجود الى ان يصير طبيعيا او تعليميا او شيئا اخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ
ثم المبدأ ليس مبدأ للموجود كله ولو كان مبدأ للموجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الموجود كله لا مبدأ له انما المبدأ
للوجود المعلول فالمبدأ هو مبدأ لبعض الموجود فلا يكون هذا العلم يبحث عن مبادي الموجود مطلقا بل انما
يبحث عن مبادي بعض ما فيه كسائر العلوم الجزئية فانها وان كانت لا تبرهن وجود مباديها المشتركة اذ لها
مباد يشترك فيها جميع ما يحوه كل واحد منها فانما يبرهن على وجود ما هو مبدأ لما بعدها من الامور التي فيه
ويلزم هذا العلم ان ينقسم ضرورة الى اجزاء منها ما يبحث عن الاسباب القصوى فانها الاسباب
لكل موجود معلول من جهة وجوده ويبحث عن السبب الاول الذي يفيض منه كل وجود معلول بما هو وجود معلول

لا بما هو موجود متحرك او متكمم فقط ومنها ما يبحث عن العوارض للموجود ومنها ما يبحث عن مبادي
العلوم الجزئية ولان مبادي كل علم اخص من مسائل في العلم الاعلى مثل مبادي الطب في الطبيعي و
المساحة في الهندسة فيعرض في هذا العلم ان يتضح فيه مبادي العلوم الجزئية التي تبحث عن احوال جزئيات
الموجود وهذا العلم يبحث عن احوال الموجود والامور الموجودة في الوجود وهو العلة الاولى واول الامور
التي هي له كالاقسام والانواع حتى يبلغ الى تخصيص يحدث معه موضوع الطبيعي فيسلمه اليه وتخصيص يحدث
معه موضوع الرياضي فيسلمه اليه وكذلك في غير ذلك وما قبل ذلك التخصيص وكالمبدأ له فيبحث عنه ويقرر حاله
فيكون اذن مسائل هذا العلم بعضها في اسباب الموجود المعلول بما هو موجود معلول وبعضها في عوارض
الوجود وبعضها في مبادي العلوم الجزئية فهذا هو العلم المطلوب في هذه الصناعة وهو الفلسفة الاولى لانه
العلم باول الامور في الوجود وهو العلة الاولى واول الامور في العموم وهو الوجود والوحدة وهو ايضا
الحكمة التي هي افضل علم بافضل معلوم فانها افضل علم اي اليقين بافضل معلوم اي بالله تعالى وبالاسباب
من بعده وهو ايضا معرفة الاسباب القصوى للكل وهذا ايضا المعرفة بالله وله حد العلم الالهي الذي هو انه
علم بالامور المفارقة للمادة في الحد والوجود اذ الوجود لما هو وجود ومباديه وعوارضه ليس شيء منها كما اتضح
الا متقدم الوجود على المادة وغير متعلق الوجود بوجودها وان بحث في هذا العلم عما لا يتقدم المادة فانما يبحث
فيه عن معنى ذلك المعنى غير محتاج الوجود الى المادة بل الامور المبحوث عنها فيه هي اقسام اربعة فبعضها امور بريئة
عن المادة وعلائق المادة اصلا وبعضها يخالط المادة ولكن مخالطة السبب المقوم المتقدم وليست المادة
بمقومة له وبعضها قد يوجد في المادة وقد يوجد لا في مادة مثل العلية والوحدة فيكون الذي لها بالشركة
لما هي هي لا ان لا يكون مفتقرة التحقق الى وجود المادة ويشترك هذه الجملة ايضا في انها غير مادية الوجود اي
غير مستفادة الوجود من المادة وبعضها امور مادية كالحركة والسكون ولكن ليس المبحوث عنه في هذا
العلم حالها في المادة بل نحو الوجود الذي لها فاذا اخذ هذا القسم مع الاقسام الماخوذة اشتركت في ان
نحو البحث عنها هو من جهة معنى غير قايم الوجود بالمادة وكما ان العلوم الرياضية قد كان يوضع فيها ما هو
متحدد بالمادة لكن نحو النظر والبحث عنه كان من جهة معنى غير متحدد بالمادة وكان لا يخرجه تعلق ما يبحث عنه
بالمادة عن ان يكون البحث رياضيا كذلك الحال ههنا فقد ظهر ولاح ان الغرض في هذا العلم اي شيء هو وهذا
العلم يشارك الجدل والسوفسطقية من وجه ويخالفهما من وجه ويخالف كل واحد منهما من وجه اما مشاركتهما
فلان ما يبحث عنه في هذا العلم لا يتكلم فيه صاحب علم جزئي ويتكلم فيه الجدلي والسوفسطائي واما
المخالفة فان الفلسفة الاولى من حيث هو فلسفة الاولى لا يتكلم في مسائل العلوم الجزئية وذينك يتكلمان
واما مخالفته للجدل خاصة فبالقوة لان الكلام الجدلي يفيد الظن لا اليقين كما علمت في صناعة المنطق
ويخالف السوفسطقية بالارادة وذلك لان هذا يريد الحق نفسه وذلك يريد ان يظن به انه حكيم

نقول الحق وان لم يكن حكيما **الفصل الثالث** في منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه واما منفعة هذا
العلم فيجب ان يكون قد وقف في العلوم التي قبل هذا على ان الفرق بين النافع والخير ما هو وان الفرق
بين الضار وبين الشر ما هو وان النافع هو السبب الموصل بذاته الى الخير والمنفعة هي المعنى الذي يوصل
الشئ الى الخير واذ تقرر هذا فقد علمت ان العلوم كلها تشترك في منفعة واحدة وهي تحصيل كمال النفس
الانسانية بالفعل مهيئة اياها للسعادة الاخروية لكنه اذا فتش في رؤس الكتب عن منفعة العلوم لم يكن
المقصد فيها الى هذا المعنى بل الى معرفة بعضها في بعض حتى يكون منفعة علم ما هو معنى يتوصل منه الى تحقيق
علم آخر غيره واذا كانت المنفعة بهذا المعنى قد يقال قولا مطلقا وقد يقال قولا مخصصا فاما المطلق فهو
يكون النافع موصلا الى تحقق علم آخر كيف كان واما المخصص بان يكون موصلا الى ما هو اجل منه وهو
كالغاية له اذ هو لاجله بغير انعكاس فاذا اخذنا المنفعة بالمعنى المطلق كان لهذا العلم منفعة واذا اخذنا
المنفعة بالمعنى المخصص كان هذا العلم اجل من ان ينتفع في غيره بل سائر العلوم ينتفع فيه لكنا اذا قسمنا المنفعة
المطلقة الى اقسامها كانت ثلثة اقسام قسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى اجل منه وقسم يكون الموصل
منه خصوصا موصلا الى معنى مساو له وقسم يكون الموصل منه موصلا الى معنى دونه وهو ان يفيد في كمال دون
ذاته وهذا اذا طلب له اسم خاص كان الاولى به الافاضة والافادة والعناية والرياسة او شئ مما نسبته هذه
اذا استقريت الالفاظ الصالحة في هذا الباب عثر عليه والمنفعة المخصصة قريبة من الخدمة واما الافادة
التي تحصل من الاشرف في الاخس فليس نسبة الخدمة وانت تعلم ان الخادم ينفع المخدوم والمخدوم ايضا ينفع
الخادم اعني المنفعة اذا اخذت مطلقة ويكون نوع كل منفعة ووجه الخاص نوعا آخر فمنفعة هذا العلم الذي
بينا وجهها هي افادة اليقين بمبادئ العلوم الجزئية والتحقيق لماهية الامور المشتركة فيها وان لم يكن
مبادئ فهذا اذن منفعة الرئيس للمرؤس والمخدوم للخادم اذ نسبة هذا العلم الى العلوم الجزئية نسبة الشئ
الذي هو المقصود معرفته في هذا العلم الى الاشياء المقصودة معرفتها في تلك العلوم فكما ان ذاك مبدأ
لوجود تلك فكذلك العلم به مبدأ لتحقيق العلم بتلك واما مرتبة هذا العلم فهو ان يتعلم بعد العلوم الطبيعية
والرياضية اما الطبيعية فلان كثيرا من الامور المسلمة في هذا مما تبين في العلم الطبيعي مثل الكون والفساد والتغير
والمكان والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المحركات الى محرك اول وغير ذلك واما الرياضية فلان الغرض
الاقصى في هذا العلم وهو معرفة تدبير الباري تعالى ومعرفة الملائكة الروحانية وطبقاتها ومعرفة النظام
في ترتيب الافلاك ليس يمكن ان يتوصل اليه الا بعلم الهيئة وعلم الهيئة لا يتوصل اليه الا بعلم الحساب والهندسة
واما الموسيقى وجزئيات الرياضيات والخلقيات والسياسة فهي نوافع غير ضرورية في هذا العلم الا ان
لسائل ان يسال فيقول انه اذا كانت المبادئ في علم الطبيعة والتعاليم انما يبرهن في هذا العلم وكانت
مسائل العلمين يبرهن بالمبادي وكانت مسائل ذينك العلمين تصير مبادي لهذا العلم كان ذلك بيانا دوريا

الامر ثابتا للشئ بنفسه والذي يجب ان يقال في حل هذه الشبهة هو ما قد قيل وشرح في كتاب البرهان
وانما نورد منه مقدار الكفاية في هذا الموضع فنقول ان المبدأ للعلم ليس انما يكون مبدأ لان جميع المسائل
يستند في براهينها اليه بفعل او بقوة بل ربما كان المبدأ ماخوذا في براهين بعض المسائل ثم قد يجوز ان
يكون في العلوم مسائل براهينها لا يستعمل وضعا البتة بل انما يستعمل المقدمات التي لا برهان عليها
على انها انما يكون مبدأ العلم مبدأ بالحقيقة اذا كان يفيد احد اليقينين المكتسب من العلة واما اذا كان
ليس يفيد العلة فانما يقال له مبدأ العلم على نحو آخر وبالحري ان يقال له مبدأ على حسب ما يقال للحس مبدأ
من جهة ان الحس بما هو حس يفيد الوجود فقط فقد ارتفع اذن الشك فان المبدأ للطبيعي يجوز ان يكون بينا
بنفسه ويجوز ان يكون بيانه في الفلسفة الاولى بما ليس يتبين به فيما بعد ولكن انما تتبين به فيها مسائل
اخرى حتى يكون ما هو مقدمة في العلم الاعلى لا نتاج ذلك المبدأ لا يعرض له في انتاجه من ذلك المبدأ
بل له مقدمة اخرى وقد يجوز ان يكون العلم الطبيعي والرياضي افاد برهان ان ولم يفدنا فيه برهان اللم ثم
يفيدنا هذا العلم فيه برهان اللم وخصوصا في العلل الغائية البعيدة فقد اتضح انه اما ان يكون ما هو
مبدأ بوجه ما لهذا العلم من المسائل في العلوم الطبيعية ليس بيانه من مبادئ بينت في هذا العلم بل من
مبادئ بينة بنفسها واما ان يكون بيانه من مبادئ هي مسائل في هذا العلم لكن ليس يعود فيصير مساوي لتلك
المسائل بعينها بل لمسائل اخرى واما ان يكون تلك المبادي لامور من هذا العلم ليدل على وجود ما يراد
ان يتبين في هذا العلم لميته ومعلوم ان الامر اذا كان على هذا الوجه لم يكن بيان دور السنة حتى يكون
بيانا يرجع الى اخذ الشئ في بيان نفسه ويجب ان يعلم ان في نفس الامر طريقا الى ان يكون الغرض من هذا العلم
تحصيل مبدأ لا بعد علم آخر فانه سيتضح لك فيما بعد ان شاء الله اشارة الى اثبات المبدأ الاول لا من طريق
الاستدلال عن الامور المحسوسة بل من طريق مقدمات كلية عقلية توجب للموجود مبدأ واجب الوجود وتمنع
ان يكون متغيرا او متكثرا في جهة وتوجب ان يكون هو مبدأ للكل وان الكل يجب عنه على ترتيب الكل لكنا
لعجز انفسنا لا نقوى على سلوك ذلك الطريق البرهاني الذي هو سلوك عن المبادي الى الثواني وعن العلة
الى المعلول الا في بعض جمل مراتب الموجودات منها دون التفصيل فاذن من حق هذا العلم في نفسه ان
يكون مقدما على العلوم كلها الا انه من جهتنا يتاخر عن العلوم كلها فقد تكلمنا على مرتبة هذا العلم من
جملة العلوم واما اسم هذا العلم فهو انه فيما بعد الطبيعة ونعني بالطبيعة لا القوة التي هي مبدأ حركة
وسكون بل جملة الشئ الحادث عن المادة الجسمانية وتلك القوة والاعراض فقد قيل انه قد يقال طبيعة
للجرم الطبيعي الذي له الطبيعة والجرم الطبيعي هو الجرم المحسوس بما له من الخواص والاعراض ومعنى بعد
بعدية بالقياس الينا فانا اول ما نشاهد الوجود ونتعرف احواله نشاهد هذا الوجود الطبيعي واما
الذي قد يستحق ان يسمى به هذا العلم اذا اعتبر بذاته فهو ان يقال انه علم ما قبل الطبيعة لان الامور المبحوث

عنها في هذا العلم هي بالذات وبالعموم قبل الطبيعة ولكنه لقائل ان يقول ان الامور الرياضية المحضة
التي ينظر فيها في الحساب والهندسة هي ايضاً قبل الطبيعة وخصوصاً العدد فانه لا يتعلق بوجوده
بالطبيعة البتة لانه قد يوجد ايضاً لا في الطبيعة فيجب ان يكون علم الحساب علم ما بعد الطبيعة فالذي
يجب ان يقوله في هذا التشكك فهو انه اما الهندسة فما كان النظر فيه منها انما هو في الخطوط والسطوح
والمجسمات فمعلوم ان موضوعه غير مفارق للطبيعة في القوام والاعراض اللازمة له اولى بذلك
وما كان موضوعه المقدار المطلق فيوجد فيه المقدار المطلق على انه مستعد لانه لنسبة اتفقت وذلك
ليس للمقدار بما هو مبدأ للطبيعيات وصورة بل بما هو مقدار وعرض وقد عرف في شرحنا للمنطقيات
والطبيعيات وصورة بل بما هو مقدار وعرض وقد عرف في شرحنا للمنطقيات والطبيعيات الفرق
بين المقدار الذي هو مقدار الهيولى مطلقاً وبين المقدار الذي هو كم وان اسم المقدار يقع عليهما بالاشتراك
فاذا كان كذلك فليس موضوع الهندسة بالحقيقة هو المقدار المقوم للجسم الطبيعي بل المقدار المقول على الخط
والسطح والجثة وهذا هو المستعد ليست المختلفة اما العدد فما تشتبه فيه الحد فما يشبه في ظاهر النظر
ان يكون علم العدد فهو من علم ما بعد الطبيعة الا ان يكون علم ما بعد الطبيعة انما نعني به شيء آخر وهو علم ما
هو من كل الوجوه مباين للطبيعة فيكون قد يسمى هذا العلم باشرف ما فيه كما يسمى هذا العلم بالعلم
الالهي ايضاً لان المعرفة بالله هو غاية هذا العلم وكثيراً ما تسمى الاشياء من جهة المعنى الاشرف والجزء
الاشرف والجزء الذي هو كالغاية فيكون كان هذا العلم هو العلم الذي كالذي اشرف اجزائه ومقصوده
الاولى هو معرفة ما يفارق الطبيعة من كل وجه وح اذا كانت التسمية موضوعة بازاء هذا المعنى لا
يكون لعلم عدد مشاركة له في معنى هذا الاسم فهذا هذا ولكن البيان المحقق لكون علم الحساب خارجاً
عن علم ما بعد الطبيعة هو انه سيظهر لك ان موضوعه ليس هو العدد من كل وجه فان العدد قد يوجد في
الامور المفارقة وقد يوجد في الامور الطبيعية وقد يوجد له وضع في الوهم مجرداً عن شيء هو عارض له
وان كان لا يمكن ان يكون العدد موجوداً الا عارضاً لشيء في الوجود فما كان من العدد وجوده في الامور
المفارقة امتنع ان يكون موضوعاً لاي نسبة اتفقت من الزيادة والنقصان بل انما يثبت على ما هو
عليه فقط بل انما يجوز ان يوضع بحيث يكون قابلاً لاي زيادة اتفقت ولاي نسبة اتفقت اذ كان
في هيولى الاجسام الذي هو بالقوة كل نحو من المعدودات او كان في الوهم وفي الحالين جميعاً هو غير مفارق
للطبيعة فاذن علم الحساب من حيث ينظر في العدد انما ينظر فيه وقد حصل له الاعتبار الذي انما يكون
له عند كونه في الطبيعة ونسبته ان يكون اول نظر فيه وهو في الموهوم ويكون انما هو في الوهم بهذه الصفة
ولانه يتوهم له ماخوذ عن احوال الطبيعية لها ان يجتمع ويفترق ويحدد وينقسم فالحساب ليس نظراً في ذات
العدد لا نظراً في عوارض العدد من حيث هو عدد مطلقاً بل في عوارضه من حيث يصير بحال يقبل ما اشير اليه

وهو في مادي او وهمي انساني يستند الى المادة واما النظر في ذات العدد وفيما يعرض له فيما لا يتعلق
بالمادة ولا يستند اليها فهو لهذا العلم **فصل** في جملة ما يتكلم فيه في هذا العلم فينبغي لنا في هذه الصناعة
ان نعرف حال نسبة الشيء والموجود الى المقولات وحال العدم وحال الوجوب اي الوجود الضروري وشرائطه
وحال الامكان وحقيقته وهو بعينه النظر في القوة والفعل وان ننظر في حال الذي بالذات والذي بالعرض
وفي الحق والباطل وفي حال الجوهر وكم اقسامه لانه ليس يحتاج الموجود في ان يكون جوهراً الى ان يصير طبيعياً
او تعليمياً فان ههنا جواهر خارجة عنها فيجب ان نعرف حال الجوهر الذي هو كالهيولى وانه كيف هو وهل هو مفارق
او غير مفارق ومتفق النوع او مختلف وما نسبته الى الصور وان الجوهر الصوري كيف هو وهل هو ايضاً مفارق
او غير مفارق وما حال المركب وكيف حال كل واحد منهما عند الحدود وكيف مناسبة بين الحدود والمحدودات
ولان مقابل الجوهر بنوع ما هو العرض فينبغي ان نتعرف في هذا العلم طبيعة العرض واصنافه وكيفية الحدود
التي تحد بها الاعراض ونعرف حال مقولة مقولة من الاعراض وما امكن فيه ان يظن انه جوهر وليس بجوهر فنبين
عرضيته ونعرف مراتب الجواهر كلها بعضها عند بعض في الوجود بحسب التقدم والتاخر ونعرف كذلك حال
الاعراض ويليق بهذا الموضع ان نتعرف حال الكلي والجزئي والكل والجزء وكيف وجود الطبائع الكلية وهل لها
وجود في الاعيان الجزئية وكيف وجودها في النفس وهل لها وجود مفارق للاعيان وللنفس وههنا نتعرف
حال الجنس والنوع وما يجري مجراهما ولان الموجود لا يحتاج في كونه علة او معلولاً الا ان يكون طبيعياً او
تعليمياً او غير ذلك فبالحري ان يتبع ذلك بالكلام في العلل واجناسها واحوالها وانها كيف ينبغي ان يكون
الحال بينها وبين المعلولات وفي تعريف الفرقان بين المبدأ الفاعل وغيرها وان نتكلم في الفعل والانفعال
وفي تعريف الفرقان بين الصورة والغاية واثبات كل واحد منهما فانهما في كل طبقة يذهب الى علة اولى ونبين الكلام
في المبدأ والابتداء ثم الكلام في التقدم والتاخر والحدوث واصناف ذلك وانواعه وخصوصية كل نوع منه
وما يكون متقدماً في الطبيعة ومتقدماً عند العقل وتحقيق الاشياء المتقدمة عند العقل ووجه مخالطته
لما نكرها ما كان فيه من هذه الاشياء راي مشهور مخالف للحق نقضناه هذه وما يجري مجراها لواحق الوجود
بما هو وجود ولان الواحد مساوق للوجود فيلزمنا ان ننظر ايضاً في الواحد فاذا نظرنا في الواحد وجب ان
ننظر في الكثير ونعرف التقابل بينهما وهنا يجب ان ننظر في العدد وما نسبته الى الموجود وما يشبه الكم المنفصل
الذي يقابله بوجه ما الى الموجودات ونعد الاراء الباطلة كلها فيه ونعرف انه ليس شيء من ذلك مفارقاً ولا
مبدأ للموجودات ونبحث العوارض التي تعرض للاعداد والكميات المتصلة مثل الاشكال وغيرها ومن توابع
الواحد الهوهو والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل والمماثل والهوهو فيجب ان نتكلم في كل واحد من هذه
ومقابلاتها وانها مناسبة للكثرة مثل الغير وغير المساوي وغير المجانس وغير المشاكل والغيرية
بالجملة والخلاف والتقابل واصنافها والتضاد بالحقيقة وماهيته ثم بعد ذلك ننتقل الى مبادي الموجودات

فتثبت المبدأ الاول وانه واحد حق في غاية الجلالة ويعرف انه من كم وجه هو بعيد ومن كم وجه حق وانه كيف يعلم
كل شيء وكيف هو قادر على كل شيء وما معنى انه يعلم وانه يقدر وانه جواد وانه سلام اي خير محض معشوق لذاته وهو
اللذيذ الحق وعنده الجمال الحق ويفسخ ما امل وظن فيه من الاراء المضادة للحق ثم بين كيفية نسبته الى الموجودات
عنه وما اول الاشياء التي توجد عنه ثم كيف تترتب عنه الموجودات مبتدأ من الجواهر الملكية العقلية
ثم الجواهر الملكية النفسانية ثم الجواهر الفلكية السماوية ثم هذه العناصر ثم المكونات عنها ثم
الانسان وكيف تعود هذه الاشياء اليه وكيف هو مبدأ لها فاعل وكيف هو مبدأ لها كمالي وماذا يكون
حال النفس الانسانية اذا انقطعت العلاقة بينها وبين الطبيعة واي مرتبة يكون مرتبة وجودها ويدل
فيما بين ذلك على جلالة قدر النبوة ووجوب طاعتها وانها واجبة من عند الله وعلى الاخلاق والاعمال التي
يحتاج اليها النفوس الانسانية مع الحكمة في ان يكون لها السعادة الاخروية ويعرف اصناف السعادة فاذا
بلغنا هذا الموضع ختمنا كتابنا هذا والله المستعان على ذلك **فصل** في الدلالة على الموجود والشيء
واقسامهما الاول بما يكون فيه تنبيه على الغرض فنقول ان الشيء والموجود والضروري معانيها ترتسم
في النفس ارتساما اوليا ليس ذلك الارتسام مما يحتاج ان يجلب باشياء اعرف منها فانه كما ان في باب التصديق
مبادئ اولية يقع التصديق بها لذاتها ويكون التصديق بغيرها بسببها واذا لم يخطر بالبال او لم يفهم اللفظ
الدال عليها لم يمكن التوصل الى معرفة ما يعرف بها وان لم يكن التعريف الذي يحاول باخطارها بالبال
او يفهم ما يدل به عليها من الالفاظ محاولا لافادة علم ليس في الغريزة بل منبها على تفهيم ما يريده القائل
ويذهب اليه وربما كان ذلك باشياء هي في انفسها اخفى من المراد تعريفها لكنها لعلة ما وعبارة ما صارت
اعرف كذلك في التصورات اشياء هي مبادئ للتصور وهي متصورة لذواتها واذا اريد ان يدل عليها لم يكن ذلك
بالحقيقة تعريفا لمجهول بل تنبيها واخطارا بالبال باسم او بعلامة ربما كانت في نفسها اخفى منه لكنها لعلة ما
ولحال ما تكون اظهر دلالة فاذا استعملت تلك العلامة تنبه على اخطار ذلك المعنى بالبال من حيث انه
هو المراد لا غيره من غير ان تكون العلامة بالحقيقة معلمة اياه ولو كان كل تصور يحتاج الى ان يسبقه تصور قبله
لذهب الامر في ذلك الى غير النهاية او لدار واولى الاشياء بان تكون متصورة لانفسها الاشياء العامة للامور كلها
كالموجود والشيء والواحد وغيره ولهذا ليس يمكن ان يبين شيء منها ببيان لا دور فيه البتة او ببيان شيء اعرف
منها ولذلك من حاول ان يقول فيها شيئا وقع في اضطراب كمن يقول ان من حقيقة الموجود ان يكون فاعلا او منفعلا
وهذا ان كان ولا بد فمن اقسام الموجود والموجود اعرف من الفاعل والمنفعل وجمهور الناس يتصورون
حقيقة الموجود ولا يعرفون البتة انه يجب ان يكون فاعلا او منفعلا وانا الى هذه الغاية لم يتضح لي ذلك الا بقياس
لا غير فكيف يكون حال من يروم ان يعرف الشيء الظاهر بصفة له تحتاج الى بيان حتى تثبت وجودها له وكذلك
قول من قال ان الشيء هو الذي يصح الخبر عنه فان يصح اخفى من الشيء فكيف يكون هذا تعريفا للشيء وانما يعرف الصحة

ويعرف الخبر بعد ان يستعمل في بيان كل واحد منهما انه شيء او انه امر او انه ما او انه الذي وجميع ذلك كالمرادفات
لاسم الشيء فكيف يصح ان يعرف الشيء تعريفا حقيقيا بما لا يعرف الا به نعم ربما كان في ذلك وامثاله تنبيه
ما واما بالحقيقة فانك اذا قلت ان الشيء هو ما يصح الخبر عنه يكون كانك قلت ان الشيء هو الشيء الذي
يصح الخبر عنه لان معنى ما والذي والشيء معنى واحد فيكون قد اخذت الشيء في حد الشيء على انا لا ننكر ان
يقع بهذا وما يشبهه مع فساد ما خرج منه بوجه ما على الشيء ونقول ان معنى الموجود ومعنى الشيء متصوران
في الانفس وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معنى واحد ولا نشك في ان معناهما
قد حصل في نفس من يقرأ هذا الكتاب والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها
فان لكل امر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة انه مثلث وللبياض حقيقة انه بياض وذلك هو الذي ربما
سميناه الوجود الخاص ولم نرد به معنى الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به ايضا على معان كثيرة منها
الحقيقة التي عليها الشيء فكانه ما عليه يكون الوجود الخاص للشيء ونرجع فنقول انه من البين ان لكل شيء حقيقة
خاصة هي ماهيته ومعلوم ان حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذي يرادف الاثبات وذلك لانك اذا قلت
حقيقة كذا موجودة اما في الاعيان او في النفس او مطلقا يعمهما جميعا كان لهذا معنى محصل مفهوم فلو قلت ان
حقيقة كذا حقيقة كذا او ان حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غير مفيد ولو قلت ان حقيقة كذا
شيء لكان ايضا قولا غير مفيد ما يجهل واقل افادة منه ان تقول ان الحقيقة شيء الا ان تعني بالشيء الموجود
كانك قلت ان حقيقة كذا حقيقة موجودة واما اذا قلت ان حقيقة أ شيء ما وحقيقة ب شيء آخر فانما يصح هذا
وافاد لانك تضمر في نفسك انه شيء آخر مخصوص مخالف لذلك الشيء الآخر كما لو قلت ان حقيقة أ حقيقة و حقيقة
ب حقيقة اخرى ولولا هذا الاضمار وهذا الاقتران جميعا لم يفدها فالشيء يراد به هذا المعنى ولا يفارق
لزوم معنى الموجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائما لانه يكون اما موجودا في الاعيان او موجودا في الوهم
والعقل فان لم يكن كذلك لم يكن شيئا واما ان ما يقال ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق ثم الذي يقال مع
هذا ان الشيء قد يكون معدوما على الاطلاق امر يجب ان ينظر فيه فان عني بالمعدوم المعدوم في الاعيان
جاز ان يكون كذلك فيجوز ان يكون الشيء ثابتا في الذهن معدوما في الاشياء الخارجة وان عني غير ذلك
كان باطلا ولم يكن عنه خبر البتة ولا كان معلوما الا على انه متصور في النفس فقط فاما ان يكون متصورا
في النفس صورة تشير الى شيء خارج فكلا اما الخبر فلان الخبر دائما يكون عن شيء متحقق في الذهن والمعدوم
المطلق لا يخبر عنه بالايجاب واذا اخبر عنه بالسلب ايضا فقد جعل له وجود بوجه ما في الذهن لان قولنا
هو يتضمن اشارة والاشارة الى المعدوم الذي لا صورة له بوجه من الوجوه في الذهن محال وكيف يوجب على
المعدوم شيء ومعنى قولنا ان المعدوم كذا معناه ان وصف كذا حاصل للمعدوم ولا فرق بين الحاصل والموجود
فيكون كانا قلنا ان هذا الوصف موجود للمعدوم بل نقول انه لا يخلو اما ان يوصف به المعدوم ويحمل عليه

ان يكون موجودا وحاصلا للمعدوم او لا يكون موجودا حاصلا له فان كان موجودا وحاصلا للمعدوم
فلا يخ اما ان يكون في نفسه موجودا او معدوما فان كان موجودا فيكون للمعدوم صفة موجودا واذا
كانت الصفة موجودة فالموصوف بها موجود لا محالة فالمعدوم موجود هذا محال فان كانت الصفة معدومة
فكيف يكون المعدوم في نفسه موجودا للشئ فان ما لا يكون موجودا في نفسه ولا يكون موجودا للشئ آخر فاما
ان يكون الصفة موجودة للمعدوم فهو نفي الصفة عن المعدوم فانه ان لم يكن هذا هو النفي للصفة عن المعدوم
كان مقابل هذا فكان وجود الصفة له وهذا كله باطل وانما نقال ان لنا علما بالمعدوم فلان المعنى اذا يحصل في
النفس فقط ولم يشر فيه الى خارج كان المعلوم نفس ما في النفس فقط والتصديق الواقع بين المتصور من جزئيه
وانه جائز في الطباع هذا المعلوم وقوع النسبة له مفهوم له الى الخارج وفي الوقت فلا نسبة له فلا معلوم غيره
وعند القوم الذين يرون هذا الراى ان في جملة ما يخبر عنه ويعلم امور لا اسم لها في العدم ومن شاء ان يقف
على ذلك فليرجع الى ما هذوا به من اقاويلهم التي لا يستحق فضل الاستعمال لها وانما وقع اولئك فيما وقعوا فيه
بسبب جهلهم بان الاخبار انما يكون عن معان لها وجود في النفس وان كانت معدومة ويكون معنى الاخبار عنها
ان لها نسبة ما الى الاعيان مثلا ان قلت ان القيامة تكون فهمت القيامة وفهمت يكون وحملت يكون التي في النفس
على القيامة التي في النفس بان هذا المعنى يصح في معنى آخر معقول ايضا وهو معقول وقت مستقبل ان يوصف بمعنى
ثالث معقول وهو معقول الوجود وعلى هذا القياس الامر في الماضي فتبين ان المخبر عنه لا بد من ان يكون موجودا
وجودا ما في النفس والاخبار بالحقيقة هو عن الموجود في النفس وبالعرض عن الموجود في الخارج وقد فهمت الان
ان الشئ بماذا يخالف المفهوم للموجود والحاصل فانهما مع ذلك مثلا زمان وعلى انه قد بلغني ان قوما يقولون ان
الحاصل يكون حاصلا وليس بموجود وقد يكون صفة الشئ ليس بشئ لا موجودا ولا معدوما فان الذي ومايدل
على غير ما يدل عليه الشئ فهولاء ليسوا من جملة المميزين فاذا اخذوا بالتمييز بين هذه الالفاظ من حيث مفهوماتها
انكشفوا فنقول الان انه وان لم يكن الموجود كما علمت جنسا ولا مقولا بالتساوي على ما تحته فانه معنى متفق فيه
على التقديم والتأخير واول ما يكون يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد على النحو
الذي اومانا اليه فيلحقه عوارض تخصه كما قد بينا قبل ولذلك يكون له علم واحد متكفل به كما ان للجميع ما صحي
علما واحدا وقد يعسر علينا ان نعرف حال الواجب والممكن والممتنع بالتعريف المحقق ايضا بل بوجه العلامة وجميع ما
قيل في تعريف هذا مما بلغك عن الاولين قد يكاد يقتضي دورا وذلك لانهم على ما مر لك في فنون المنطق اذا
ارادوا ان يحدوا الممكن اخذوا في حده اما الضروري واما المحال ولا وجه لهم غير ذلك واذا ارادوا ان يحدوا
الضروري اخذوا في حده اما الممكن واما المحال وان ارادوا ان يحدوا المحال اخذوا في حده اما الممكن و
اما الضروري مثلا اذا اخذوا الممكن قالوا مرة انه غير الضروري او انه المعدوم في الحال الذي ليس وجوده
في اي وقت فرض من المستقبل بمحال ثم اذا احتاجوا الى ان يحدوا الضروري قالوا اما انه الذي لا يمكن ان يفرض

معدوما او انه الذي اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا فقد اخذوا الممكن تارة في حده والمحال اخرى
واما الممكن فقد كانوا اخذوا اولا في حده اما الضروري واما المحال ثم المحال اذا ارادوا ان يحدوه اخذوا في
حده اما الضروري بان يقولوا ان المحال هو الضروري العدم واما الممكن بان يقولوا انه الذي لا يمكن ان يوجد
او لفظا آخر يذهب مذهب هذين فكذلك ما يقال ان الممتنع هو الذي لا يمكن ان يكون او هو الذي يجب ان
لا يكون والواجب هو الذي ممتنع ومحال ان لا يكون وليس يمكن ان لا يكون والممكن الذي ليس بممتنع ان
يكون او لا يكون او الذي ليس بواجب ان يكون وان لا يكون وهذا كله كما تراه دور ظاهر واما كشف الحال في
ذلك فقد مر لك في انالوطيقا على ان اولى هذه الثلثة في ان يتصور اولا هو الواجب وذلك لان
الواجب يدل على تأكد الوجود والوجود اعرف من العدم لان الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما
بالوجود ومن تفهمنا تأكد الوجود هذه الاشياء يصح لك بطلان قول من يقول ان المعدوم يعاد لانه اول شئ
يخبر عنه بالوجود وذلك ان المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين ما هو مثله لو وجد بدله فرق فان كان مثله
انما ليس هو لانه ليس الذي كان عدم وفي حال العدم كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو
الذي اومانا اليه لما سلف انفا وعلى ان المعدوم ان اعيد احتيج ان يعاد جميع الخواص الذي كان بها هو ما هو
من خواصه وفيه فاذا اعيد وقته كان المعدوم غير معاد لان المعاد هو الذي يوجد في وقت ثان فان كان
المعدوم يجوز اعادته واعادة جملة المعدومات التي كانت معه والوقت اما شئ له حقيقة وجود وقد عدم او موافقة
موجود لعرض من الاعراض على ما عرفت من مذاهبهم جاز ان يعود الوقت والاحوال فلا يكون وقت ووقت
فلا يكون عود على ان العقل يدفع هذا دفعا لا يحتاج فيه الى بيان وكل ما يقال فيه فهو خروج عن طريق التعليم

فصل في ابتداء القول في الواجب الوجود والممكن الوجود وان واجب الوجود لا علة له وان ممكن الوجود
معلول وان واجب الوجود غير مكافي لغيره في الوجود ولا متعلق لغيره فيه ونعود الى ما بالباقية فنقول ان لكل
واحد من الواجب الوجود والممكن الوجود خواص فنقول ان الامور التي يدخل في الوجود يحتمل في العقل الانقسام
الى قسمين فيكون منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وظاهر ايضا انه لا يمتنع وجوده والا لم يدخل في الوجود
وهذا الشئ هو في حيز الامكان ويكون منها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فنقول ان الواجب الوجود بذاته
لا علة له وان ممكن الوجود بذاته له علة وان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وان واجب الوجود
لا يمكن ان يكون وجوده مكافئا لوجود آخر فيكون كل واحد منهما مساويا للآخر في وجوب الوجود ويتلازمان
وان واجب الوجود لا يجوز ان يجتمع وجوده عن كثرة البتة وان الواجب الوجود لا يجوز ان يكون الحقيقة التي
له مشتركا فيها بوجه من الوجوه فيلزم من تصحيحنا ذلك ان يكون الواجب الوجود غير مضاف ولا متغير ولا متكثر ولا
مشاركا في وجوده الذي يخصه اما ان واجب الوجود لا علة له فظاهر لانه ان كان لواجب الوجود علة
في وجوده كان وجوده بها وكل ما وجوده لشئ فاذا اعتبر بذاته دون غيره لم يجب له وجود وكل ما اذا اعتبر بذاته

دون غيره ولم يحصل له وجود فليس واجب الوجود بذاته فتبين انه ان كان لواجب الوجود بذاته في ذاته علة لم يكن
واجب الوجود بذاته فقد ظهر ان واجب الوجود لا علة له وظهر من ذلك انه لا يجوز ان يكون شيء واجب الوجود
بذاته وواجب الوجود بغيره لانه ان كان يجب وجوده بغيره فلا يجوز ان يوجد دون غيره فيستحيل وجوده واجبا
بذاته ولو وجب بذاته لحصل ولا تأثير لايجاب الغير في وجوده والذي يؤثر غيره في وجوده فلا يكون واجبا
وجوده في ذاته وايضا ان كل ما هو ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه كلاهما بعلة لانه اذا وجد فقد
حصل له الوجود متميزا من العدم واذا عدم حصل له العدم متميزا من الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من
الامرين يحصل له عن غيره او لا عن غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لا يحصل عن غيره ومن البين
ان كل ما لم يوجد ثم وجد فقد وجد تخصص بامر جائز غيره وكذلك في العدم لان هذا التخصص اما ان يكفي فيه
ماهيته فان كانت ماهيته يكفي لاي الامرين كان حتى يكون حاصلا فيكون ذلك الامر واجب الماهية لذاته
وقد فرض غير واجب هف وان كان لا يكفي فيه وجود ماهيته بل امر يضاف اليها وجود ذاتها فيكون وجوده
لوجود شيء آخر غير ذاته لا بد منه فهو علته فله علة وبالجملة فانما يصير احد الامرين واجبا له لا لذاته بل لعلة
اما المعنى الوجودي فبعلة شيء وجودية واما المعنى العدمي فعلته هي عدم العلة للمعنى الوجودي وعلى ما علمت
فنقول انه يجب ان يصير واجبا بالعلة وبالقياس اليها فانه ان لم يكن وجب عند وجود العلة وبالقياس اليها
ممكنا ايضا فكان يجوز ان يوجد وان لا يوجد غير متخصص باحد الامرين وهذا محتاج من رأس الى وجود
شيء ثالث ذي تعين انه الوجود عن العدم او العدم عن الوجود عند وجود العلة فيكون ذلك علة اخرى ويتمادى
الكلام الى غير النهاية واذا تمادى الى غير النهاية لا يكون مع ذلك فقد تخصص له وجود فلا يكون حصل له
وجود وهذا محال لا لانه ذاهب الى غير النهاية في العلل فقط فان هذا في هذا الموضع بعد مشكوك في احالته بل لانه
لم يوجد بعد ما به يتخصص وقد فرض موجودا فقد صح ان كل ما هو ممكن الوجود لا يوجد ما لم يجب بالقياس الى
علته فنقول ولا يجوز ان يكون واجب الوجود مكافيا لواجب وجود آخر حتى يكون هذا موجودا مع ذلك وذلك
موجودا مع هذا وليس احدهما علة للآخر بل هما متكافئان في امر لزوم الوجود لانه لا يخلو اذا اعتبر ذات احدهما
بذاته دون الآخر اما ان يكون واجبا بذاته او لا يكون واجبا بذاته فان كان واجبا لذاته فلا يخلو اما ان يكون
له وجوب ايضا باعتباره مع الثاني فيكون الشيء واجب الوجود بذاته وواجب الوجود لاجل غيره وهذا محال كما قد
مضى واما ان لا يكون له وجوب بالآخر فلا يجب ان يتبع وجوده وجود الآخر ويلزمه بل لا يكون لوجوده
علاقة بالآخر حتى يكون انما يوجد اذا وجد الآخر هذا واما ان لم يكن واجبا بذاته فيجب ان يكون باعتبار
ذاته ممكن الوجود باعتباره الآخر واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون الثاني كذلك او لا يكون فان كان الثاني
كذلك فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود لهذا من ذلك وذلك في حد امكان الوجود او في حد وجوب الوجود
فان كان وجوب وجودكلاهما لا من الثاني وذلك هو في حد وجوب الوجود وليس من نفسه او من ثالث سابق كما قلنا

في وجه سلف بل من الذي يكون الاول كان وجوب وجود الاول شرطا فيه وجوب وجود ما يحصل بعد وجوب
وجوده بعديه بالذات فلا يحصل له وجوب وجود البتة وان كان وجوب وجود الاول من الثاني والثاني
في حد الامكان فيكون وجوب وجود الاول من ذات الثاني وهو في حد الامكان ويكون ذات الثاني في
حد الامكان نفسه الاول وجوب الوجود وليس له حد الامكان مستفادا من هذا بل الوجوب فيكون العلة
لهذا امكان وجود ذلك وامكان وجود ذلك ليس علة هذا فيكونان غير متكافئين اعني ما هو علة بالذات ومعلول
بالذات ثم يعرض شيء آخر وهو انه اذا كان امكان وجود ذلك هو علة ايجاب وجود هذا لم يتعلق وجود هذا بوجوده
بل بامكانه فوجب ان يجوز وجوده مع عدمه وقد فرضنا متكافئين هف فاذن ليس يمكن ان يكونا متكافئين في الوجود
في حال ما لا يتعلقان بعلة خارجة بل يجب ان يكون احدهما هو الاول بالذات او يكون هناك سبب خارج آخر
يوجبهما جميعا بايجاب العلاقة التي بينهما او يوجب العلاقة وبايجابهما والمضافان ليس احدهما واجبا
بالآخر بل مع الآخر والموجب لهما العلة التي جمعتهما وايضا المادتان او الموضوعان والموصوفان بهما
وليس يكفي وجود المادتين او الموضوعين لهما وحدهما بل وجود ثالث يجمع بينهما وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون
وجود كل واحد من الامرين وحقيقته هو ان يكون مع الآخر فوجوده بذاته يكون غير واجب فيصير ممكنا معلولا
ويكون كما قلنا ليس علته مكافئة في الوجود فيكون علته اذن امرا آخر فلا يكون هو والآخر علة للعلاقة التي بينهما
بل ذلك الآخر واما ان لا يكون فيكون المعية طارية على وجوده الخاص لاحقة له وايضا فان الوجود الذي يخصه
لا يكون عن مكافئه من حيث هي مكافئة بل عن علة متقدمة ان كان معلولا فلا يخلو اما ان يكون وجوده ذلك عن صاحبه
لا من حيث مكافئه بل من حيث وجوده صاحبه الذي يخصه فلا يكونان متكافئين بل علة ومعلولا ويكون صاحبه
ايضا علة للعلاقة الوهمية بينهما كالاب والابن واما ان يكونا متكافئين من جملة ما يكون الامران ليس احدهما
علة للآخر فيكون العلاقة لازمة لوجودهما فيكون العلة الاولى للعلاقة هي امر خارج موجد لذاتيهما على ما
علمت والعلاقة عرضية فيكون لا يتكافؤ هناك الا بالعرض المباين او اللازم وهذا غير ما نحن فيه و
يكون الذي بالعرض علة لا محالة فيكونان من حيث التكافؤ معلولين **فصل** في ان واجب الوجود
واحد ونقول ايضا ان واجب الوجود يجب ان يكون ذاتا واحدة والا فليكن كثيرة فيكون كل واحد منها
واجب الوجود فلا يخلو اما ان يكون كل واحد منها في المعنى الذي هو حقيقته لا يخالف الآخر البتة او يخالفه
فان كان يخالف الآخر في المعنى الذي لذاته بالذات ويخالفه بانه ليس هو وهذا اختلاف لا محالة يخالف في
غير هذا المعنى وذلك لان المعنى الذي هو فيهما غير مختلف وقد قارنه شيء به صار هذا في هذا او قارنه
نفس ان هذا او في هذا او لم يقارنه هذا المقارن في الآخر بل ما به صار ذاك ذاك او نفس ان ذاك
ذاك وهذا تخصيص ما قارن ذلك المعنى وبينهما به مباينة فاذن كل واحد منهما تباين الآخر به وليس
يخالفه في نفس المعنى فيخالفه في غير المعنى والاشياء التي هي غير المعنى ويقارن المعنى هي الاعراض واللواحق

متكافئي الوجود

الغير الذاتية وهذه اللواحق فاما ان يعرض لحقيقة لوجود الشئ بما هو ذلك الحقيقة فيجب ان يتفق الكل فيها
وقد فرض انها مختلفة فيه هف واما ان يعرض له عن اسباب خارجة لا عن نفس جهته فيكون لولا تلك العلة
لم يعرض فيكون لولا تلك العلة لم يختلف فيكون لولا تلك العلة كان الذوات واحدة اولم يكن فيكون لولا تلك
العلة ليس هذا بانفراده واجب الوجود وذلك بانفراده واجب الوجود فيكون وجوب وجود كل واحد منهما
الخاص به المنفرد له مستفادا من غيره وقد قيل ان كل ما هو واجب الوجود بغيره فليس واجب الوجود بذاته
بل هو في حد ذاته ممكن الوجود فيكون كل واحد من حدة مع انها واجب الوجود بذاتها ممكنة الوجود في
حد ذاتها وهذا مح ولنفرض لان انه يخالفه في معنى اصلي بعد ما توافقه في المعنى فلا يخ ذلك المعنى اما
ان يكون شرطا في وجوب الوجود فظاهر انه يجب ان يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود وان لم يكن شرطا في
وجوب الوجود فظاهر انه يجب ان يتفق فيه كل ما هو واجب الوجود وان لم يكن شرطا في وجوب الوجود
فوجوب الوجود متقرر دونه وجوب وجود وهو داخل عليه عارض مضاف اليه بعد ما تم ذلك وجوب وجود
وقد منعنا هذا وبينا فساده فاذن لا يجوز ان يخالفه في المعنى وبيان هذا من وجه آخر وهو ان انقسام
معنى وجوب الوجود في الكثرة لا يخ من وجهين اما ان يكون على سبيل انقسامه بالفصول واما على سبيل
انقسامه بالعوارض ثم من المعلوم ان الفصول لا يدخل في حد ما يقام مقام الجنس فهي لا يفيد الجنس حقيقته
وانما يفيده القوام بالفعل وذلك كالناطق فان الناطق لا يفيد الحيوان معنى الحيوانية بل يفيده القوام
بالفعل ذاتا موجودة خاصة فيجب ان يكون فصول وجوب الوجود ان صحت بحيث لا يفيد وجوب الوجود
بل يفيد الوجود بالفعل وهذا مح من وجهين احدهما انه ليس حقيقة وجوب الوجود الا نفس تأكد الوجود
لا كحقيقة الحيوانية التي هي معنى غير تأكد الوجود والوجود لازم لها او داخل عليها كما علمت فاذن افادة
الوجود لوجوب الوجود مع افادة شرط من حقيقة وجوب الوجود ضرورة وقد منع جواز هذا ما بين الجنس
والفصل والوجه الثاني انه يلزم ان يكون حقيقته وجوب الوجود متعلقا في ان تحصل بالفعل بوجوب
فيكون المعنى الذي به يكون الشئ بواجب الوجود يجب وجوده بغيره وانما كلامنا في وجوب الوجود بالذات
فيكون الشئ الواجب الوجود بذاته واجب الوجود بغيره وقد ابطلنا هذا فقد ظهر ان انقسام وجوب الوجود
الى تلك الامور لا يكون انقسام المعنى الجنسي الى الفصول فبين ان المعنى الذي يقتضي وجوب الوجود لا يجوز
ان يكون معنى جنسيا ينقسم بفصول او اعراض فبقي ان يكون معنى نوعيا فنقول ولا يجوز ان يكون نوعية
محمولة على كثيرين لان اشخاص النوع الواحد كما بينا اذا لم يختلف في المعنى الذاتي وجب ان يكون انما
اختلف بالعوارض وقد منعنا امكان هذا في وجوب الوجود وقد يمكن ان سين هذا النوع من الاختصار
ويكون الغرض راجعا الى ما اوردناه فنقول ان وجوب الوجود اذا كان حقيقة لشئ وموجودا له فاما
ان يكون واجبا في هذه الصفة ان يكون عين هذه الصفة موجودة لهذا الموصوف فيمتنع الواحد منها ان

يوجد له وحده واما ان يكون وجودها له ممكنا غير واجب فيجب ان يكون هذا الشئ غير واجب الوجود
بذاته وهو واجب الوجود بذاته هف فوجوب الوجود لا يكون الا لواحد فقط فان قال قايل ان وجوده
صفة لهذا لا يمنع وجوده صفة للآخر فكونه صفة للآخر لا يبطل وجوب كونه صفة له فنقول كلامنا في
تعيين وجوب الوجود حقيقة له من حيث لا يلتفت فيه الى الآخر فذلك ليس صفة للآخر بعينه بل مثلها الواجب
فيها انما بحث في تلك بعينها وبعبارة اخرى نقول لان كون الواحد منها واجب الوجود وكونه هو بعينه اما
ان يكون واحدا فيكون كل ما هو واجب الوجود فهو بعينه وليس غيره وان كان كونه واجب الوجود غير كونه هو بعينه
فمقارنة واجب الوجود لانه هو بعينه اما ان يكون امر الذاته او لعلة وسبب موجب غيره فان كان لذاته ولانه واجب
الوجود فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا بعينه وان كان لعلة وسبب موجب غيره فلكونه هذا بعينه سبب
فلخصوصية وجوده المنفرد سبب فهو معلول فاذن واجب الوجود واحد بالكلية ليس كانواع تحت جنس و
واحد بالعدد ليس كاشخاص تحت نوع بل معنى لشرح اسمه له فقط ووجوده غير مشترك فيه وسنزيد هذا ايضا
ايضاحا في مواضع اخر فهذه الخواص التي يختص بها واجب الوجود واما الممكن الوجود فقد تبين من ذلك
خاصيته وهو انه يحتاج ضرورة الى شئ آخر يجعله بالفعل موجودا وكل ما هو ممكن الوجود فهو دايما باعتبار
ذاته ممكن الوجود لكنه ربما عرض ان يجب وجوده بغيره وذلك اما يعرض له دايما واما ان يكون وجوب وجوده
عن غيره ليس دايما بل في وقت دون وقت فهذا يجب ان يكون له مادة سقدم وجوده بالزمان كما سنوضحه
والذي يجب وجوده بغيره دايما فهو ايضا غير بسيط الحقيقة لان الذي له باعتبار ذاته غير الذي له من غيره وهو
حاصل الهوية منهما جميعا في الوجود فلذلك لا شئ غير واجب الوجود يعرى عن ملابسة ما بالقوة والامكان
باعتبار نفسه وهذا هو الفرد وغيره زوج تركيبي

فصل في بيان الحق والصدق

والذي عن الاوايل في المقدمات الحقة ٥ اما الحق فيفهم منه الوجود في الاعيان مطلقا ويفهم منه
الوجود الدايم ويفهم منه حال القول والعقد والذي يدل على حال في الشئ في الخارج اذا كان
مطابقا له فنقول هذا قول حق وهذا اعتقاد حق فيكون واجب الوجود هو الحق بذاته دايما والممكن الوجود
حق بغيره باطل في نفسه وكل ما سوى واجب الوجود الواحد باطل في نفسه واما الحق من قبيل المطابقة
فهو كالصادق الا انه صادق فيما احسب باعتبار نسبته الى الامر وحق باعتبار نسبة الامر اليه واحق
الاقاويل ان يكون حقا ما كان صدقه دايما واحق ذلك ما كان صدقه وان ليس بعلة واول كل الاقاويل
الصادقة الذي اليه ينتهي كل شئ في التحليل حتى انه يكون مقولا بالقوة او بالفعل في كل شئ مبين او بين
به كما بيناه في كتاب البرهان هو انه لا واسطة بين الايجاب والسلب وهذه الخاصية ليس من عوارض
شئ الا من عوارض الموجود بما هو موجود لعمومه في كل موجود والسوفسطائي اذا انكر هذا فليس ينكره
الا بلسانه معاندا ويكون قد عرض له شبهة في الاشيا   علية عنده فيها طرفا النقيض لغلط جرى

عليه لا لأنه لا يكون حصل حال التناقض وشرائطه ثم ان سكت السوفسطائي وبينه المتحير انما هو في كل حال
على الفيلسوف ويكون لا محالة يصرف عن المحاورة ولا شك ان تلك المحاورة يكون ضربا من القياس الذي يلزم اقتضاه
الا انه لا يكون في نفسه قياسا يلزم مقتضاه ولكن يكون قياسا بالقياس وذلك لان القياس الذي يلزم
مقتضاه على وجهين قياس في نفسه وهو الذي يكون مقدماته ترصادقة في انفسها واعرف عند العقلاء من النتيجة
ويكون تاليفه تاليفا منتجا وقياس كذلك بالقياس وهو ان يكون حال المقدمات كذلك عند المحاور
حتى يسلم الشئ وان لم يكن صدقا وان كان صدقا لم يكن اعرف من النتيجة التي لا يسلمها مؤلف عليه بتالف
صحيح مطلق او عنده وبالجملة فقد كان القياس ما اذا سلمت مقدماته لزم منه شئ فيكون ذلك قياسا
من حيث هو كذا ولكنه ليس يلزم ان يكون كل قياس قياسا يلزم مقتضاه لان مقتضاه يلزم اذا سلم واذا
لم يسلم كان قياسا لانه قد اورد فيه ما اذا وضع وسلم لزم ذلك لما لم يسلم بعد لم يلزم مقتضاه فكون القياس
قياسا اعم من كونه قياسا يلزم مقتضاه وكونه قياسا يلزم مقتضاه فهو ايضا على قسمين على ما علمت فالقياس
الذي يلزم مقتضاه بحسب الامر في نفسه هو الذي مقدماته مسلمة في نفسها واقدم من النتيجة واما الذي هو
بالقياس فالذي قد سلم المخاطب مقدماته فيلزمه النتيجة ومن المخاطبين السوفسطائي الذي غرضه المماراة
يضطر الى احد امرين اما الى السكوت والاعراض واما الى الاعتراف لا محالة بما سمع والاعتراف بانها ينتج عليه واما
المتحير فعلاجه حل شبهة وذلك لان المتحير لا محالة انما وقع فيما وقع فيه اما لما يراه من تخالف الافاضل
الاكثرين ويشاهده من كون راى كل واحد منهم مقابلا لراى الآخر الذي يجده قرينا له لا يقصر عنه فلا يجب عنده
ان يكون احد القولين اولى بالصدق من الآخر واما لانه سمع من المذكورين المشهود لهم بالفضيلة اقاويل لم
يقبلها عقله بالبديهة كقول من قال ان الشئ لا يمكنك ان تراه مرتين بل ولا مرة واحدة وان لا وجود لشئ في
نفسه بل بالاضافة فاذا كان قائل مثل هذا القول مشهورا بالحكمة لم يكن بعيدا ان يحار السامع لقوله واما لانه
قد اجتمع عنده قياسات متقابلة النتائج ليس يقدر على ان يختار واحدا منها ويزيف الآخر فالفيلسوف يتدارك
ما عرض لامثال هؤلاء من وجهين احدهما حل ما وقع فيه الشك والثاني بتنبيهه التام على انه لا يمكن ان يكون
بين النقيضين واسطة اما حل ما وقع فيه فمن ذلك ان يعرفه ان الناس ناس لا ملائكة ومع ذلك فليس يجب
ان يكونوا متكافئين في الاصابة ولا يجب اذا كان واحد اكثر صوابا في شئ من آخر ان لا يكون الآخر اكثر صوابا منه
في شئ آخر وان يعرفه ان اكثر المتفلسفين يتعلم المنطق وليس يستعمله بل يعود آخر الامر فيه الى القريحة فيركبها
ركوب الراكض من غير كف عنان او جذب خطام وان من الفضلاء من يرمز ايضا برموز ويقول الفاظا ظاهرها
مستشنعة او خطأ وله فيها غرض خفي بل اكثر الحكماء بل الانبياء الذين لا يؤتون من جهة غلط او سهو هذه
وتيرتهم فبهذا يزيل شغل قلبه من جهة ما استنكر من العلماء ثم يعرفه فيقول انك اذا تكلمت فلا يخلو اما ان
تقصد بلفظك نحو شئ من الاشياء بعينه او لا تقصد فان قال اذا تكلمت لم افهم شيئا فقد خرج هذا من جملة

هو خ

المسترشدين المتحيرين وناقض الحال في نفسه وليس الكلام معه هذا الضرب من الكلام وان قال اذا
تكلمت فهمت باللفظ كل شئ فقد خرج عن الاسترشاد فان قال اذا تكلمت فهمت شيئا بعينه او اشياء كثيرة
محدودة فعلى كل حال فقد جعل للفظ دلالة على اشياء بعينها لا يدخل في تلك الدلالة غيرها
فان كانت تلك الكثرة يتفق في معنى واحد فقد دل ايضا على معنى واحد وان لم يكن كذلك فالاسم
مشترك ويمكن لا محالة ان يفرد لكل واحد من تلك الجملة اسما فهذا يسلمه من قام مقام المسترشدين المتحيرين
وان كان الاسم دليلا على شئ واحد كالانسان فاللاانسان ما هو مباين للانسان لا يدل عليه ذلك الاسم
بوجه من الوجوه فالذي يدل عليه اسم الانسان لا يكون الذي يدل عليه اسم اللاانسان فان كان الانسان
يدل على اللاانسان فيكون لا محالة الانسان والزورق والحجر والفيل شيئا واحدا بل يدل على الابيض
والاسود والثقيل والخفيف وجميع ما هو خارج عما دل عليه اسم الانسان وكذلك الحال المفهوم من لفظ
هذه فيلزم من هذا ان يكون كل شئ كل وان يكون لا شئ من الاشياء نفسه وان لا يكون للكلام
مفهوم ثم لا يخلو اما ان يكون هذا حكم كل لفظ وحكم كل مدلول عليه باللفظ او يكون بعض هذه
الاشياء بهذه الصفة وبعضها بخلافه فان كان هذا في كل شئ فقد عرض ان لا خطاب ولا
كلام ولا شبهة ولا حجة ايضا فان كان في بعض الاشياء قد يتميز الموجبة من السالبة وفي بعضها
لا يتميز فحيث يتميز يكون لا محالة ما يدل عليه بالانسان غير ما يدل باللاانسان وحيث لا يتميز هذا
كالابيض واللاابيض يكون مدلولهما واحدا فيكون كل ما هو اللاابيض فهو ابيض وكل شئ هو ابيض فهو لا
ابيض والانسان اذا كان له مفهوم متميز فان كان ابيض فهو ايضا لا ابيض لان الابيض واللاابيض واحد
واللاانسان كذلك فيعرض مرة اخرى ان يكون الانسان واللاانسان غير متميزين فهذا وامثاله قد
يزيح علة المتحير المسترشد في ان يعرف ان الايجاب والسلب لا يجتمعان ولا يصدقان معا وكذلك ايضا
قد تبين له انهما لا يرتفعان ولا يكونان معا فانه اذا كذبا معا في شئ كان ذلك الشئ ليس بانسان
مثلا وليس ايضا بلاانسان فيكون قد اجتمع الشئ الذي هو اللاانسان وسلبه الذي هو لا لاانسان وقد
نبه على بطلانه فهذه الاشياء وما يشبهها مما لا يحتاج ان يطول فيه ويحل الشبهة المتقابلة من
قياسات المتحير لكننا انهيناه واما المتعنت فينبغي ان يكلف شروع النار اذ النار واللانار واحد
وان يولم ضربا اذ الوجع واللاوجع واحد وان يمنع الطعام والشراب اذ الاكل والشرب وتركهما واحد
فهذا هو المبدأ الذي دعا عنه من يكذب به هو اول مبادي البراهين وعلى الفيلسوف الاول ان يذب عنه
ومبادي البراهين ينفع في البراهين والبراهين ينفع في معرفة الاعراض الذاتية لموضوعاتها لكن معرفة
جوهر الموضوعات التي كان فيما سلف يعرف بالحد فقط فهما يلزم الفيلسوف ههنا ان يحصله فيكون لهذا
العلم الواحد ان يتكلم في الامرين جميعا لكن قد يتشكك على هذا انه ان تكلم فيها على سبيل التحديد والتصوير

اعنى م

سالبة خ

فهو ذلك الذى يتكلم فيه صاحب العلم الجزئى وان تكلم فيها فى التصديق صار الكلام فيها برهانيا
فنقول ان هذه التى كانت موضوعات فى علوم اخر يصير عوارض فى هذا العلم لانها احوال تعرض
للوجود واقسام له فيكون ما لا يبرهن عليه فى علم اخر يبرهن عليه هٰهنا وايضا اذا لم يلتفت الى علم آخر
وقسم هذا العلم نفسه الى جوهر وعرض يكون خاصة له فيكون ذلك الجوهر الذى هو موضوع لعلم ما او الجوهر
مطلقا ليس موضوع هذا العلم بل قسمان من موضوعه فيكون نحو ما عارضا الطبيعة موضوعه الذى هو
الموجود ان صار ذلك الجوهر دون شئ آخر لطبيعة الموجود ان يقارنه او يكون هو فان الموجود طبيعة
يصح حملها على كل شئ ذلك الجوهر او غيره وانه ليس لانه موجود هو جوهر او جوهر ما او موضوع ما على ما فهمت
قبل هذا فيما سلف ومع هذا كله فليس البحث عن مبادى المتصور والحد تحديدا ولا تصورا ولا البحث عن مبادى
البرهان برهانا حتى يصير البحثان المتخالفان بحثا واحدا

المقالة الثانية

فصل فى تعريف الجوهر واقسامه بقول كلى فنقول ان الموجود للشئ قد يكون بالذات مثل وجود
الانسان انسانا ويكون بالعرض مثل وجود زيد ابيض والامور التى بالعرض لا تحد فلنترك الان
ذلك ولنشتغل بالموجود والموجود الذى بالذات فاقدم اقسام الموجودات بالذات هو الجوهر
وذلك لان الموجود على قسمين احدهما الموجود فى شئ آخر ذلك الشئ الآخر القوام والنوع
فى نفسه وجودا لا كوجود جزء منه من غير ان يصح مفارقته لذلك الشئ وهو الموجود فى موضوع
والثانى الموجود من غير ان يكون فى شئ من الاشياء بهذه الصفة فلا يكون فى موضوع البتة وهو
الجوهر وان كان ما اشير اليه فى القسمة الاولى موجودا فى موضوع فذلك الموضوع لا يخلو ايضا من احد
هذين الوصفين فان كان الموضوع جوهرا فقوام العرض فى الجوهر وان لم يكن جوهرا كان ايضا
فى موضوع ورجع البحث الى الابتداء واستحال ذهاب ذلك الى غير نهاية كما سنبين فى مثل هذا
المعنى خاصة فيكون لا محالة آخره فيما ليس فى موضوع فيكون فى جوهر فيكون الجوهر مقوم العرض موجودا
وغير متقوم بالعرض فيكون الجوهر هو المتقدم فى الوجود واما انه هل يكون عرض فى عرض فليس ذلك
بمستنكر فان السرعة فى الحركة والاستقامة فى الخط والشكل المسطح فى البسيط وايضا فان الاعراض
تنسب الى الوحدة والكثرة وهذه كما سنبين لك كلها اعراض والعرض وان كان فى عرض فهما
جميعا معا فى موضوع والموضوع بالحقيقة هو الذى يعمهما جميعا وهو قائم بنفسه ثم قد جوز كثير من
بدعى المعرفة ان يكون شئ من الاشياء جوهرا وعرضا معا بالقياس الى شيئين فقال ان الحرارة عرض
فى جسم النار لكنها فى جملة النار ليست بعرض لانها موجودة فيه كجزء وايضا ليس يجوز رفعها عن النار

والنار يبقى فاذن وجودها فى النار ليس وجود العرض فيها فاذا لم يكن وجودها فيها وجود العرض فوجودها
فيها وجود الجوهر وهذا غلط كثير وقد استغنى القول فيه فى اوايل المنطق وان لم يكن ذلك موضعه
فانهم انما غلطوا هنالك فنقول قد علم فيما سلف ان بين المحل والموضوع فرقا وان الموضوع يعنى به ما صار
بنفسه ونوعيته قايما ثم صار سببا لان تقوم به شئ فيه ليس كجزء منه وان المحل كل شئ يحله
شئ فيصير بذلك الشئ بحال ما فلا يبعد ان يكون شئ موجودا فى المحل ويكون ذلك المحل لم يصر بنفسه
نوعا قايما كاملا بالفعل بل انما يحصل قوامه من ذلك الذى حله وحده او مع شئ آخر او اشياء اخرى
جمعت قد فصرت ذلك الشئ موجودا بالفعل او صيرته نوعا بعينه وهذا الذى يحل هذا المحل يكون
لا محالة موجودا لا فى موضوع وذلك لانه ليس يصلح ان يقال انه فى شئ الا فى الجملة او فى المحل وهو فى
الجملة كجزء وكان الموضوع ما يكون فيه الشئ وليس كجزء منه وهو فى المحل ليس كشئ حصل فى شئ ذلك
الشئ قايم بالفعل نوعا ثم الحال فيه بل هذا المحل جعلناه انما يتقوم بالفعل بتقويم ما حله اذ جعلنا
انما يتم له نوعيته اذ كانت نوعيته انما يحصل او يصير له نوعية باجتماع اشياء حلته يكون ذلك النوع
فبين ان بعض ما فى المحل ليس فى موضوع واما اثبات هذا الشئ الذى هو فى محل دون موضوع فذلك
علينا الى ان قريب واذا اثبتناه فهو الشئ الذى نخصه فى مثل هذا الموضوع باسم الصورة وان كنا قد نقول
لغيره ايضا صورة ما باشتراك الاسم واذا كان الموجود لا فى موضوع هو المسمى جوهرا فالصورة ايضا جوهر
واما المحل الذى لا يكون فى محل آخر فلا يكون فى موضوع لا محالة لان كل موجود فى موضوع فهو موجود فى
محل وليس ينعكس فالمحل الحقيقى ايضا جوهر وهذا المجتمع ايضا جوهر وقد عرفت من الخواص التى لوا
الوجود ان واجب الوجود لا يكون الا واحدا وان ذا الاجزاء والمكانى لوجوده لا يكون واجب الوجود
فمن هذا يعرف ان هذا المركب وهذه الاجزاء كلها فى انفسها ممكنة الوجود وان لها لا محالة سببا
يوجب وجودها فنقول الان ان كل جوهر فاما ان يكون جسما واما ان لا يكون غير جسم فان كان غير
جسم فاما ان يكون جزء جسم واما ان لا يكون جزء جسم بل يكون مفارقا للاجسام بالجملة فان كان
جزء جسم فاما ان يكون صورته واما ان يكون مادته وان كان مفارقا ليس جزء جسم فاما ان يكون
له علاقة تصرف ما فى الاجسام بالتحريك ويسمى نفسا او يكون متبرئا عن المواد من كل جهة ويسمى عقلا
ونحن فى اثبات كل واحد من هذه الاقسام **فصل فى تحقيق الجوهر الجسمانى وما يتركب منه** واول
ذلك معرفة الجسم وتحقيق ماهيته اما بيان ان الجسم جوهر واحد متصل وليس مؤلفا من الاجزاء
لا تتجزى فقد فرغنا منه واما تحقيقه وتعريفه فقد جرت العادة بان يقال ان الجسم جوهر طويل
عريض عميق فيجب ان ننظر فى كيفية ذلك لكن كل واحد من الفاظ الطول والعرض والعمق يفهم منه
اشياء مختلفة فتارة يقال طول للخط كيف كان وتارة يقال لاعظم الخطين المحيطين بالسطح مقدارا

وتارة يقال لاعظم الابعاد الممتدة المتقاطعة كيف كانت خطا او غير خط وتارة يقال طول للبعد المعروض بين الراس ومقابله من القدم او الذنب من الحيوان واما العرض للسطح نفسه ويقال لا بعض البعدين مقدارا او يقال للبعد الواصل بين اليمين واليسار والعمق ايضا فقد يقال للمثل البعد الواصل بين اليمين واليسار والعمق ايضا فقد يقال للمثل البعد الواصل بين السطحين وقد يقال له ما خوذ ا ابتدائه من فوق حتى ان ابتدا من اسفل يسمى سمكا فهذه هي الوجوه المشهورة في هذا وليس يجب ان يكون في كل جسم خط بالفعل فان الكرة ليس فيها خطا بالفعل البتة ولا يتعين فيها المحور ما لم يتحرك وليس من شرط الكرة في ان يصير جسما ان يكون متحركا حتى يظهر فيه محور او خط آخر فانه يتحقق جسما بما يتحقق الجسمية ثم يعرض له او يلزمه الحركة وايضا الجسم ليس يجب ان يكون فيه من حيث هو جسم سطح فانه انما يحصل فيه من حيث يكون متناهيا وليس يحتاج في تحققه جسما وفي معرفتنا اياه جسما الى ان يكون متناهيا بل التناهي عارض لازم له ولذلك لا يحتاج الى الصورة للجسم حين يتصور الجسم ومن تصور جسما غير متناه فلم يتصور جسما ما ليس بجسم لا جسم ولا يتصور عدم التناهي الا للمتصور جسما لكنه اخطا لكن قال ان الجسم آلة فقد اخطا في التصديق ولم يخطا في تصور بسيطة وهما الموضوع والمحمول ثم ان كان لا بد للجسم في تحققه جسما ان يكون له سطح فقد يكون جسم يحفظ به سطح واحد وهو الكرة وليس ايضا من شرط الجسم في ان يكون جسما ان يكون له ابعاد متنفاصلة فان المكعب ايضا جسم مع انه محاط بحدود ستة ومع ذلك ليس فيه ابعاد متنفاصلة حتى يكون له طول وعرض وعمق باحد المعاني ولا ايضا يتعلق كونه جسما بان يكون موضوعا تحت السماء حتى يعرض له الجهات لاجل العالم فيكون له طول وعرض وعمق بمعنى آخر وان كان لا بد من ان يكون اما سماء واما في سماء فتبين من هذا انه ليس يجب ان يكون في الجسم ثلث ابعاد وبالفعل على الوجوه المفهومة من الابعاد الثلثة حتى يكون جسما بالفعل موجودة في الجسم حتى يكون جسما بل معنى هذا الرسم للجسم ان الجسم هو الجوهر الذي يمكنك ان يعرض فيه بعدا كيف شئت ابتداء فيكون ذلك المبتدا هو الطول ثم يمكنك ان يعرض ايضا فيه بعدا آخر مقاطعا لذلك البعد على قوايم فيكون ذلك الثاني هو العرض ويمكنك ان يعرض فيه بعدا ثالثا مقاطعا لهذين على قوايم يتلاقى الثلثة على موضع واحد ولا يمكنك ان يعرض بعدا عموديا بهذه الصفة غير هذه الثلثة وكون الجسم بهذه الصفة هو الذي لنا بلاجله الى الجسم انه طويل عريض عميق كما يقال ان الجسم هو المنقسم في جميع الابعاد وليس يعني به انه منقسم بالفعل مفروغ منه بل على انه من شانه ان يعرض فيه هذا القسم فهكذا يجب ان يعرف الجسم وهو انه الجوهر الذي كذا صورته وهو بها ما هو ثم سائر الابعاد المفروضة فيه بين نهاياته وهيأته ايضا واشكاله واوضاعه امور ليست مقومة له بل هي تابعة لجوهره وربما لزم بعض الاجسام شيء منها او كلها وربما لم يلزم بعض الاجسام شيء منها او بعضها

ولو انك احدثت شمعة فشكلها بشكل افرض لها ابعادا بالفعل بين تلك النهايات معدودة معدودة محدودة ثم اذا اعرضت ذلك الشكل لم يبق شيء منها بالفعل واحدا بالشخص بذلك الحدود وبذلك القدر بل حدثت ابعاد اخرى مخالفة لتلك بالعدد فهذه الابعاد هي التي من باب الكم فان اتفق ان كان جسم كالفلك مثلا يلزمه ابعاد واحدة فليس ذلك له بما هو جسم بل لطبيعة اخرى حافظة لكمالاتها الثانية فالجسمية بالحقيقة صورة الاتصال القابل لما قلنا من فرض الابعاد الثلثة وهذا المعنى غير المقدار وغير الجسمية التعليمية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصورة لا يخالف جسما آخر بانه اكبر او اصغر ولا يناسبه بانه مساو او معدود به او عاد له او مشارك او مباين وانما ذلك له من حيث هو مقدر ومن حيث جزء منه بعده وهذا الاعتبار له غير اعتبار الجسمية التي ذكرناه وهذه اشياء قد شرحنا لك بوجه آخر ابسط في موضع آخر يحتاج ان تستعين به ولهذا ما يكون الجسم الواحد يتخلخل ويتكاثف بالتسخين والتبريد فيختلف مقدار جسميته وجسميته التي ذكرناها لا يختلف ولا يتغير بالجسم الطبيعي جوهر بهذه الصفة واما قولنا الجسم التعليمي فاما ان يقصد صورة هذا من حيث هو محدد مقدر ما خوذ في النفس ليس في الوجود او يقصد به مقدارا ما ذا اتصال ايضا لهذه الصفة من حيث له اتصال محدود كان في نفس او في مادة فالجسم التعليمي كانه عارض في ذاته لهذا الجسم الذي بيناه والسطح نهايته والخط نهاية نهايته وسنوضح القول فيهما بعد وننظر في ان الاتصال كيف يكون لها وكيف يكون للجسم الطبيعي فنقول اولا ان من طباع الاجسام ان ينقسم ولا يكفي في اثبات ذلك المشاهدة فان لقائل ان يقول ان الاجسام المشاهدة ليس شيء منها هو جسم واحد صرفا بل هي مؤلفة من اجسام فان الاجسام الواحدة غير محسوس وانها لا يمكن ان تقسم بوجه من الوجوه وقد تكلمنا على ابطال هذا بالنباتات الطبيعية وخصوصا على اسهل المذاهب نقضا وهو مذهب من خالف بينها بالاشكال فان قال قائل ان طبايعها وان اشكالها متشاكلة فيجب ان يبطل مذهبه ورايه بما اقول فنقول ان جعل اصغر الاجسام لا قسمة فيه لا بالقوة ولا بالفعل حتى انه كالنقطة جملة فان ذلك الجسم يكون لا محالة حكمه حكم النقطة في امتناع تاليف الجسم المحسوس عنه وان لم يكن كذلك بل كان في ذاته بحيث يمكن ان يفرد قسم منه عن قسم لكنه ليس لطبع الفصل المفرق بين القسمين اللذين يمكن فرضهما فيه توهما فنقول لا يخلو اما ان يكون كون حال ما بين القسم والقسم مخالفة لحال ما بين الجزء والجزء في ان الجزئين لا يلتحمان وان القسمين لا يفترقان امر الطبيعة الشيء وجوهره او لسبب من خارج عن الطبيعة والجوهر فان كان سببا من خارج عن الطبيعة والجوهر فاما ان يكون سببا يتقوم به الطبيعة والجوهر بالفعل كالصورة للمادة والمحل للعرض او سببا لا يتقوم به فان كان سببا لا يتقوم به فجائز من جهة الطبيعة والجوهر ان يكون بينهما التيام عن افتراق وافتراق

عن التيام فيكون هذه الطبيعة الجسمية باعتبار نفسها قابلة للانقسام وانما لا ينقسم بسبب من خارج
وهذا القدر يكفينا فيما نحن بسبيله واما ان يكون ذلك السبب يتقوم به كل واحد من الاجزاء اما نوعا
داخلا في طبيعته ومهيته او نوعا في وجوده بالفعل غير داخل في مهيته ويختلف فيه فيعرض اول
ذلك ان هذه الاجسام مختلفة الجواهر وهؤلاء لا يقولون به ويا سنا ان طبيعة الجسمية التي لها لا يكون مستحيلا
عليها فنقول الانقسام وانما يستحيل عليها ذلك من حيث صورة نوعها ونحن لا يمنع ذلك ويجوز ان
يقارن الجسمية شئ يجعل ذلك الجسم فاما نوعا لا يقبل القسمة ولا الاتصال بغيره وهذا قولنا في الفلك
والذى يحتاج اليه ههنا هو ان يكون طبيعة الجسمية لا يمنع ذلك بما هو طبيعة الجسمية فنقول ولا قد تحققنا
ان الجسمية من حيث هي جسمية ليست غير قابلة للانقسام ففي طباع الجسمية ان يقبل الانقسام فيظهر من هذا
ان صورة الجسم والابعاد قائمة في شئ وذلك ان هذه الابعاد هي الاتصالات انفسها او شيئا
يعرض للاتصال على ما سيحقق لنا سا يعرض لها الاتصال فان لفظ الابعاد اسم لنفس الكميات
المتصلة لا للاشياء التي عرض لها الاتصال والشئ الذى هو الاتصال لنفسه او المنفصل بذاته
مستحيل ان يبقى هو بعينه وقد بطل الاتصال فكل اتصال بعد اذا انفصل بطل ذلك البعد وحصل
بعدان اخران وكذلك اذا احدث اتصال اعنى الاتصال بالمعنى الذى هو فصل لا عرض وقد بينا هذا في
موضع اخر وقد حدث بعد اخر وبطل كل واحد مما كان يجانسه ففى الاجسام اذن شئ موضوع للاتصال

والانفصال ولما يعرض للاتصال من المقادير المحدودة وايضا فان الجسم من حيث هو جسم له صورة
الجسمية فهو شئ بالفعل ومن حيث هو مستعد اى استعداد شئت فهو بالقوة ولا يكون الشئ من حيث هو
بالقوة شيئا هو من حيث هو بالفعل شيئا آخر فيكون القوة للجسم لا من حيث له الفعل فصورة الجسم يقارن
شيئا آخر غيرها في انه صورة فيكون الجسم جوهرا مركبا من شئ عنه له بالقوة ومن شئ عنه له بالفعل فالذى له بالفعل
هو صورته والذى عنه بالقوة هو مادته وهو الهيولى ولسائل ان يسال ويقول فالهيولى ايضا مركبة وذلك لانها
في نفسها هيولى وجوهر بالفعل وهى مستعدة ايضا فنقول ان جوهر الهيولى وكونها بالفعل هيولى ليس شيئا
اخر الا انه جوهر مستعد لكذا والجوهرية التي لها ليس يجعلها بالفعل شيئا من الاشياء بل يعدها لان يكون

بالفعل شيئا بالصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع فالاثبات ههنا هو انه امر واما انه
ليس في موضوع فهو سلب ولانه ليس يلزم منها ان يكون شيئا معينا بالفعل لان هذا عام ولا يصير الشئ بالفعل
شيئا بالامر العام ما لم يكن له فصل يخصه وفصلها انه مستعد لكل شئ فصورتها التي يظن لها هي انه مستعد فاذن
فاذن ليس ههنا حقيقة للهيولى يكون بها بالفعل وحقيقة اخرى بالقوة الا ان يطرأ عليها حقيقة من خارج فيصير
بذلك بالفعل ويكون في نفسها واعتبار وجود ذاتها بالقوة وهذه الحقيقة هي الصورة ونسبة الهيولى الى هذين
المعنيين اشبه بنسبة البسيط الى ما هو جنس وفصل من نسبة المركب الى ما هو هيولى وصورة فقد بان من هذا

ان صورة الجسمية من حيث هي صورة الجسمية محتاجة الى المادة ولان طبيعة صورة الجسمية في نفسها من حيث هي صورة
جسمية لا يختلف فانها طبيعة واحدة بسيطة ليس يجوز ان يتنوع بفصول يدخل عليها بما هي جسمية فان
دخلها فصول يكون امورا تضاف اليه من خارج يكون ايضا احدى الصور المقارنة للمادة والا يكون حكمها
معها حكم الفصول الحقيقية وبيان هذا هو ان الجسمية انما هي جسمية اخرى فيكون لاجل ان هذه حارة
وتلك باردة او هذه لها طبيعة فلكية وتلك الاخرى لها طبيعة ارضية وليس هذا كالمقدار الذى ليس هو
في نفسه شيئا محصلا ما لم يتنوع بان يكون خطا او سطحا او جسما نيا وكالعدد الذى ليس هو شيئا
محصلا ما لم يتنوع اثنين او ثلثة او اربعة ثم اذا تحصل لا يكون تحصله بان يضاف اليه شئ من خارج

ويكون للطبيعة الجنسية كالمقدارية او العددية دونها طبيعة قائمة مشار اليها يضاف اليها طبيعة اخرى
فيتنوع بها بل يكون طبيعة الاثنينية نفسها هي العددية التي يحمل على الاثنينية ويختص بها والخطية
نفسها هي المقدارية التي يحمل عليها ويختص بها فاما ههنا لا يكون كذلك بل الجسمية اذا اضيف اليه صورة
اخرى لا يكون تلك الصورة التي يظن فصلا والجسمية باجتماعهما جسمية بل يكون الجسمية احدهما متحصلة
في نفسه متحققة فانا نعنى ههنا بالجسمية الذى كالصورة لا الذى كالجنس وقد عرفت الفرق بينهما في كتاب
البرهان وسياتيك ههنا ايضاح وبيان لهذا على انك قد تحققت ما بين لك الفرق بينهما فان كان
كالمقدار يجوز ان يكون انواعه يختلف بامور لها في ذاتها والمقدار المطلق لا يكون له في ذاته شئ منها ولك
لان المقدار المطلق لا يكون له ذات منفردة الا ان يكون خطا او سطحا فاذا تحصل خطا او سطحا
جاز ان يكون للخط في ذاته مخالفة للسطح بفصل هو محصل لطبيعة المقدارية خطا او سطحا واما
الجسمية التي يتكلم فيها فهي في انفسها طبيعة محصلة ليس يحصل نوعيتها شئ ينضم اليها حتى لو توهمنا انه
لم ينضم الى الجسمية معنى بل كانت جسمية لم يمكن ان يكون متحصلا في انفسنا الا مادة واتصالا فقط و
كذلك اذا مع الاتصال شيئا اخر فليس لان الاتصال نفسه لا يتحصل لنا الا باضافة اليه
وقوة بل بحجج اخرى تبين ان الاتصال لا يوجد بالفعل وحده وليس ان لا يوجد الشئ بالفعل موجودا
هو ان لا يتحصل طبيعته فان البياض والسواد كل شئ منهما متحصل الطبيعة معنى متخصصا انه يخصصه الذى
في ذاته ثم لا يجوز ان يوجد بالفعل الا في مادة واما المقدار مطلقا فيستحيل ان يتحصل طبيعة مشار
الا ان يجعل بالضرورة خطا او سطحا حتى يصير حا التي يوجد لا ان المقدار يجوز ان يوجد مقدارا
ثم يتبع ان يكون خطا او سطحا على سبيل ان ذلك شئ لا يوجد الامر دونه بالفعل وان كان يتحصل الذات
فان ههنا ليس كذا بل الجسمية يتصور انها وجدت بالاسباب التي لها ان يوجد بها وفيها وهي جسمية فقط
بلا زيادة والمقدار لا يتصور انه وجد بالاسباب التي له ان يوجد بها وفيها وهو مقدار فقط بلا زيادة
فكذلك المقدار لذاته يحتاج الى فصول حتى يوجد شيئا محصلا وتلك الفصول ذاتيات له لا يحوجه الى ان يصير

بخصوصها غير المقدار فيجوز ان يكون المقدار يخالف مقدارا في امر ليس بالذات واما صورة الجسمية من حيث هي
جسمية فهي طبيعة واحدة بسيطة محصلة لا اختلاف فيها ولا تخالف مجرد صورة جسمية لمجرد صورة جسمية
بفصل داخل في الجسمية وما يلحقها انما يلحقها على انها شيء خارج عن طبيعتها ولا يجوز اذن ان يكون جسمية
محتاجة الى مادة وجسمية غير محتاجة الى مادة واللواحق الخارجة لا تغنيها عن الحاجة الى المادة بوجه من الوجوه
لان الحاجة الى المادة انما يكون للجسمية ولكل ذي مادة لاجل ذاته وللجسمية من حيث هي جسمية مع لاحق فقد بان
ان الاجسام مؤلفة من مادة وصورة **فصل في ان المادة الجسمانية لا تعرى عن الصورة** ونقول
الآن ان هذه المادة الجسمانية يستحيل ان توجد بالفعل معرية عن الصورة ومما يوضح ذلك بسرعة ما
بينا ان كل وجود يوجد فيه شيء بالفعل فحصل قائم وانها ايضا استعداد لقبول شيء آخر فذلك الوجود مركب
من مادة وصورة والمادة الاخيرة غير مركبة من مادة وصورة وايضا انها ان فارقت الصورة الجسمية فلا تخلو
اما ان يكون لها وضع وحيز في الوجود الذي لها حينئذ او لا يكون فان كان لها وضع وحيز وكان ممكنا ان
ينقسم فهو لا محالة ذات مقدار وقد فرض لا مقدار لها وان لم يمكن ان ينقسم ولها وضع فهي لا محالة نقطة ويمكن
ان ينتهي اليها خط ولا يجوز ان يكون منفردة الذات متحازة على ما علمت في مواضع واما ان كان هذا الجوهر
لا وضع له ولا اليه اشارة بل هو كالجواهر المعقولة لم يخل اما ان يحل فيه البعد المحصل باسره دفعة او يتحرك هو
الى كمال مقداره تحركا على الاتصال فان حل فيه المقدار دفعة وحصل لا محالة مع تقدره في حيز مخصوص فيكون
قد صادفه المقدار مختصا بحيز والا لم يكن حيزا اولى به من حيز فقد صادفه المقدار حيث انضاف اليه فيكون
لا محالة قد صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متحيزا الا انه عسى ان لا يكون محسوسا وقد فرض
غير متحيز هذا خلف ولا يجوز ان يكون التحيز قد حصل له دفعة مع قبول المقدار لان المقدار ان وافاه
ليس هو في حيز كان المقدار يقترن به لا في حيز وان لم يكن يوافيه في حيز مخصوص من الاحياز المختلفة المحتملة
فيكون حينئذ لا حيز له وهناك او يكون في كل حيز يمكن ان يكون له لا يخصص بعضه وهناك او يكون في كل حيز
يمكن ان يكون له لا يتخصص بعضه وهناك وهذا يظهر ظهورا اكثر في توهمنا هيولى مدرة ما قد تجردت ثم
حصل فيها صورة تلك المدرة فلا يجوز ان تحصل فيها وليست في حيز ولا يجوز ان يكون المدرة تحصل في كل
حيز هو بالقوة حيز طبيعي للمدرة فان المدرية لا تجعله شاغلا لكل حيز لنوعها ولا تجعله اولى بجهة من حيز دون
جهة ولا يجوز ان يوجد الا في جهة مخصوصة من جملة كلية الحيز ولا يجوز ان يجعل في جهة مخصوصة ولا يختص
بها من الاحوال اذ ليس الا اقتران صورة بمادة وذلك مشترك الاحتمال للحصول في اى جهة كانت من الجهات الطبيعية
لاجزاء الارض وقد علمت ان مثل هذا الحصول في جهة من الحيز انما يكون بسبب وقوعه بالقرب منه بعد قاسر
خصص ذلك القرب اتجاهه الى ذلك المكان بعينه بالحركة المستقيمة او حدوثه في الابتداء هناك ونحو ذلك
القرب وقوعه فيه ينتقل ناقل الى ذلك تخصص وقد استوفينا الكلام في هذا فالهيولى التي للمدرة لا يتخصص بعد

التجريد ثم لبس صورة المدرية بجهة الى ان يكون لها مع التجريد مناسبة مع تلك الجهة لتلك المناسبة لا
لنفس كونها هيولى فلا ولا لنفس اكتسابها الصورة ما اختصت بها وتلك المناسبة وضع ما وكذلك
ان كان قولنا المقدار يحل له لا دفعة بل على انبساط وعلى ان كل ما من شانه ان ينبسط فله جهات وكل ماله
جهات فهو ذو وضع فيكون ذلك الجوهر ذا وضع وحيز وقيل لا وضع له ولا حيز وهذا خلف والذي اوجب هذا
كله فرضنا انه يفارق الصورة الجسمية فيمتنع ان يوجد بالفعل الا متقوما بالصورة الجسمية وكيف يكون ذات
لا حيز لها في القوة ولا بالفعل يقبل الكم فتبين ان المادة لا تعرى عن الصورة وايضا فانها لا تخلو اما ان يكون
وجودها وجود قابل فيكون دائما قابلا للشيء لا يعرى عن مقبول واما ان يكون لها وجود خاص متقوم ثم
يلحق به انه يقبل فيكون بوجودها الخاص المتقوم غير ذي كم وقد قام غير ذي كم وغير ذي حيز فيكون المقدار الجسماني
هو الذي عرض له وصيره ذا بعد له بالقوة اجزاء بعد ما ان لذاته ان يتقوم جوهرا في نفسه غير ذي حيز
ولا كمية ولا قبول قسمة فان كان وجودها الخاص الذي به يتقوم لا يبقى عند التكثير اصلا فيكون ما هو متقوم
بانه لا جزء له ولا ينقسم بالوهم والعرض يعرض له ان يبطل عليه ما يقوم به بالفعل لورود عارض عليه و
ان كانت تلك الوحدانية لا لما يتقوم الهيولى بل لامر آخر ويكون ما فرضناه وجودا خاصا ليس وجودا خاصا
يتقوم فيكون حينئذ للمادة صورة عارضها يكون واحدة بالقوة والفعل وصورة اخرى عارضها يكون
واحدة بالقوة فيكون بين الامرين شيء مشترك هو القابل للامرين من شانه ان يصير مرة وليس في قوته
ان ينقسم ومرة اخرى وفي قوته ان ينقسم اعني القوة القريبة التي لا واسطة لها فلنفرض الان هذا الجوهر
قد صار بالفعل اثنين وكل واحد منهما بالعدد غير الآخر وحكمنا انه يفارق الصورة الجسمانية فليفارق كل
واحد منهما الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منهما جوهرا واحدا بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه ثم ينقسم الا انه
انسلخ عنه الصورة الجسمانية حتى يبقى جوهرا واحدا بالقوة والفعل فلا تخلو اما ان يكون هذا الذي يبقى جوهرا
وهو غير جسم هو بعينه مثل الذي هو جوهر الذي بقي كذلك مجردا او يخالفه فان خالفه فلا تخلو اما ان
يكون لان هذا بقي وذاك عدم او بالعكس او يكون كلاهما قد بقيا ولكن يختص هذا بكيفية او صورة
لا يوجد لذلك او يختلفان بالتفاوت بعد الاتفاق في المقدار او الكيفية او غير ذلك فان بقي احدهما
وعدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة وانما عدم احدهما دفع الصورة الجسمانية فيجب ان يعدم الآخر
ذلك بعينه وان اختص هذا بكيفية والطبيعة واحدة ولم يحدث حالة الا مفارقة الصورة الجسمانية
ولم يحدث مع هذه الحالة الا ما يلزم هذه الحالة فيجب ان يكون حال الآخر كذلك فان قيل ان الهيوليين
وهما اثنان يتحدان فيصيران واحدا فنقول والمحال ان يتحد جوهران لانهما ان اتحدا وكل واحد منهما موجود
فهما اثنان لا واحد وان اتحدا واحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحد بالموجود وان عدما
جميعا بالاتحاد وحدث شيء ثالث منهما فهما غير متحدين بل فاسدان وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة وكلامنا

في نفس المادة لا في شيء ذي مادة واما ان اختلفا بالتفاوت في القدر فيجب ان يكونا وليس لهما صورة
جسمانية لها صورة مقدارية وهذا خلف واما ان لا يختلفا بوجه من الوجوه فيكون حكم الشيء
لو لم ينفصل عنه ما هو غيره وحكمه وحده ومن كل جهة حكما واحدا هف اعني ان يكون حكم الموضوع
وحكم كله واحدا من كل جهة اعني يكون لو كان الشيء لم ينقص بان يوجد منه شيء كما اذا اخذ منه شيء وحكمه
ولم يضف اليه شيء حكمه وقد اضيف اليه شيء وبالجملة كل شيء يجوز في وقت من الاوقات ان يصير اثنين ففي طباع
ذاته استعداد الانقسام لا يجوز ان يفارقه انما يمنع عنه بعارض غير استعداد الذات وذلك
الاستعداد محال الا بمقارنة المقدار الذات فبقي ان المادة لا تعرى عن الصورة الجسمية ولان
هذه الجواهر انما صار كالمقدار حله فليس يكم بذاته فليس يحال يختص ذاته بقبول قطر بعينه دون
قطر وقدر دون قدر وان كانت الصورة الجسمية واحدة ونسبة ما هو غير متجزء ولا متكمم في ذاته
بل انما يتجزء ويتكمم بغيره الى مقدار يجوز وجوده نسبة واحدة والا فله مقدار في ذاته يطابق ما
يساويه دون ما يفضل عليه فيثبت من هذا انه يمكن ان يصغر المادة بالتكاثف ويكبر بالتخلخل فهذا محسوس
بل يجب ان يكون تعين المقدار عليه بسبب يقتضي في الوجود ذلك المقدار وذلك السبب لا يخ اما ان يكون
للصور والاعراض التي يكون في المادة او سبب من خارج فان كان سببا من خارج فاما ان يفيد ذلك
المقدار المقدر بتوسط اثر اخر او بسبب استعداد خاص فيكون حكم هذا وحكم القسم الاول واحدا ويرجع
الى ان الاجسام لاختلاف احوالها يختلف مقاديرها واما ان لا يكون الافادة بسبب ذلك وبتوسطه
فيكون الاجسام متساوية الاستحقاق للكم ومتساوية الاحجام وهذا كاذب ومع ذلك ايضا فليس يجب
ان يصدر عن ذلك السبب حجم بعينه دون حجم الا لامر اعني بذلك الامر شرطا مضافا الى المادة به يستحق
المقدار المعين لا لنفس كونها مادة ولا ايضا لكونها مادة لها صورة بالكمية بل يكون للمادة شيء
لاجله يستحق ان تصورها المصور بذلك الحجم والكمية ويجوز ان يختلف بالنوع مطلقا ويجوز ان يختلف
بالاشد والاضعف ليس بالنوع مطلقا وان كان الاشد والاضعف قد يفارق الاختلاف في النوع
لكن بين الاختلاف بالنوع مطلقا وبين الاختلاف بالاشد والاضعف مخالفة معلومة عند
المعتبرين فقد علم ان الهيولى قد يبعثها بعينها لمقادير مختلفة وهو ايضا مبدأ الطبيعيات وايضا فان كل جسم
يختص لا محالة بحيز من الاحياز وليس له حيزه الخاص به بما هو جسم والا لكان كل جسم كذلك فهو اذن
لا محالة مختص به لصورة ما في ذاته وهذا ايضا بين لا محالة فانه اما ان يكون غير قابل للتشكلات والانفصالات
فيكون لصورة ما صار كذلك لا انه بما هو جسم قابل له واما ان يكون قابلا لها بسهولة او بعسر وكيف ما
كان هو على احدى الصور المذكورة في الطبيعيات فاذن المادة الجسمانية لا يوجد مفارقة للصور
فالمادة اذن انما تقوم بالفعل بالصورة فاذن المادة اذا افرد في التوهم فقد فعل بها ما لا يثبت معه في

بفعل

تصور

الوجود **فصل في تقديم الصورة على المادة في مرتبة الوجود** فقد صح ان المادة الجسمانية
انما يقوم بالفعل عند وجود الصورة وايضا فان الصورة المادية ليست توجد مفارقة للمادة فلا يخ
اما ان يكون بينهما علاقة المضاف فلا يعقل ماهية كل واحد منهما الا مقولة بالقياس الى الاخر و
ليس كذلك فانا نعقل كثيرا من الصور الجسمانية ويحتاج الى تكلف شديد حتى يثبت ان لها مادة وكذلك
هذه المادة تعقلها الجوهر المستعد ولا يعلم من ذلك ان ما يستعد له يجب ان يكون فيه منه شيء بالفعل
الا ببحث ونظر نعم هي من حيث هي مستعدة مضافة الى مستعد له وبينهما علاقة الاضافة لكن كلامنا
في مقايسة ما بين ذاتيهما دون ما يعرض لهما من اضافة او يلزم وقد عرفت كيف هذا وايضا فان كلامنا
في الحال بين المادة وبين الصورة من حيث هي موجودة والاستعداد لا يوجب علاقة ومع شيء هو موجود
لا محالة وان كان يجوز ذلك فلا يخ اما ان يكون العلاقة بينهما علاقة ما بين العلة والمعلول واما ان
يكون العلاقة بينهما علاقة امرين متكافئين في الوجود يلزم ليس احدهما علة ولا معلولا للاخر ولكن لا يوجد
احدهما الا والاخر يوجد وكل شيئين ليس احدهما علة ولا معلولا للاخر ولكن لا يوجد ثم بينهما هذه العلاقة
فلا يجوز ان يكون رفع احدهما علة لرفع الاخر من حيث هو ذات بل يكون امرا معه اعني يكون رفعا لا يخ عن ان يكون
مع رفع لا رفعا موجبا رفعا ان كان ولا بد وقد عرفت الفرق بين الوجهين فقد عرفت ان الشيء الذي رفعه علة
لرفع شيء آخر هو علة فقد بان لك هذا قبل في مواضع على التفصيل وسنزداد هذا ايضاحا في حل ما يفهم واما
الان فقد علمت ههنا انه فرق بين ان يقال في الشيء ان رفعه علة لرفع شيء وبين ان يقال لا بد من ان يكون مع رفعه
رفع شيء فان كان ليس رفع احد هذين الشيئين المذكورين علة لرفع الاخر بل لا بد من ان يكون مع ارتفاع الاخر
فلا يخ اما ان يكون رفع المرفوع منهما يوجب رفع شيء ثالث غيرهما او يجب عن رفع شيء ثالث حتى انه لولا رفع
عرض لذلك الثالث لم يكن رفع هذا او لا يكون شيء من ذلك فان لم يكن بل كان ليس يرتفع هذا الا مع ذلك
وذلك الا مع هذا من غير سبب ثالث غير طبيعتهما فطبيعة كل واحد منهما متعلقة الوجود بالفعل بالاخر
فاما ان يكون ذلك الماهية فيكون مضافا وقد بان انها ليست مضافة واما ان يكون في وجوده فبين ان
مثل هذا لا يكون واجب الوجود فيكون في ماهيته ممكن الوجود لكنه يصير بغيره واجب الوجود فلا يجوز ان
ان يصير واجب الوجود بذلك الاخر فيكون ح مضافا وقد صح انهما ليسا مضافين فقد بينا هذا فيجب ان
يصير واجب الوجود هو وصاحبه معه في الاخر لامر اذا ارتفعا في العلل بشيء ثالث فيكون ذلك الشيء الثالث
من حيث هو علة بالفعل لوجوب وجودهما لا يصح رفع احدهما الا برفع كونه علة بالفعل فيكون هذان انما
يرتفعان برفع شيء ثالث وقد قلنا ليس كذلك هف فقد بطل هذا وبقي الحق احد القسمين الاخيرين فان كان
رفعهما بسبب رفع شيء ثالث حتى يكونا معلولاه فلينظر كيف يمكن ان يكون ذات كل واحد منهما يتعلق بمقام
ذات الاخر فانه لا يخ اما ان يكون كل واحد منهما عن وجوده من العلة بتوسط صاحبه فيكون كل واحد منهما

صاحبه فيكون هذه العلة القريبة لوجوب وجود صاحبه وهذا محال فقد بان ان هذا مستحيل فيما سلف من اقاويلنا
واما ان يكون احدهما بعينه اقرب الى هذا الثالث فيصير هو العلة الواسطة والثانى هو المعلول فيكون الحق
هو القسم الذى قلنا ان العلاقة بينهما علاقة يكون لها احدهما علة والاخر معلولا واما ان كان رفع احدهما
لوجب رفع ثالث يجب عن رفعه رفع الثانى منهما فقد صار احدهما علة العلة وعلة العلة علة والامر يستقر فى آخره
على ان يكون احدهما علة والاخر معلولا فلينظر الى ايهما ينبغى ان يكون العلة منهما فاما المادة فلا يجوز ان يكون
هى العلة لوجود الصورة اما اولا فلان المادة انما هى مادة لان لها قوة القبول والاستعداد والمستعد
بما هو مستعد لا يكون سببا لوجود ما هو مستعد له ولو كان سببا لوجب ان يوجد ذلك دايما له من غير استعداد
واما ثانيا فانه من المستحيل ان يكون ذات الشئ سببا لشئ بالفعل وهو بعد بالقوة بل يجب ان يكون ذاته
قد صار بالفعل ثم صار سببا لشئ اخر سواء كان هذا التقدم بالزمان او بالذات اعنى ولو لم يكن البتة
موجودا الا وهو سبب للثانى والا ان يقوم الثانى بالذات ولذلك يكون متقدما بالذات وسواء كان
ما هو سبب له يقارن ذاته او يكون مفارقا ذاته فانه يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشئ انما يكون عند
وجود شئ يكون مقارنا لذاته وبعض اسباب وجود الشئ اما ان يكون عند وجود شئ مباين لذاته فان العقل
ليس ينقبض عن تجويز هذا ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا فان كانت المادة سببا للصورة فيجب ان يكون
لها ذات بالفعل اقدم من الصورة وقد منعنا هذا منعا ليس بناء على ان ذاته لا يمكن ان يوجد الا ملتزما
بمقارنة الصورة بل على ان ذاته يستحيل وجودها ان يكون بالفعل الا بالصورة وبين الامرين فرق واما ثالثا
فانه اذا كانت المادة هى العلة القريبة للصورة والمادة لا اختلاف لها فى ذاتها وما يلزم عن الشئ الذى
لا اختلاف فيه البتة فكان يجب ان يكون الصورة المادية لا اختلاف فيها فان كان اختلافها لامور
تختلف من احوال المادة فيكون تلك الامور هى الصور الاولى فى المادة ويعود الكلام جذعا فان كان علة
وجود هذه الصور المختلفة المادة وسببا آخر مع المادة ليس فى المادة حتى لا يكون المادة وحدها
العلة القريبة بل المادة وشئ آخر فيكون ذلك الشئ الاخر والمادة اذا اجتمعا جميعا حصل صورة ما
معينة فى المادة وان كان شئ غير ذلك الاخر واجتمع مع المادة حصلت صورة غير تلك الصورة المعينة
فيكون المادة فى الحقيقة لها قبول الصورة واما خاصية كل صورة فانما يكون عن تلك العلة وانما يكون كل صورة
هى هى بخاصيتها فيكون علة وجود كل صورة بخاصيتها هى الشئ الخارج ولا يكون للمادة فى تلك الخاصية
صنع وانما كانت تلك الصورة موجودة وجودها بتلك الخاصية فيكون لا صنع للمادة فى خصوصية وجود كل
صورة الا انها لا بد منها فى ان يوجد الصور فيها وهذا خاصية العلة القابلة فبقى القبول فقط فقد
بطل ان يكون المادة علة للصورة بوجه من الوجوه فقد بقى ان يكون الصورة هى التى بها يجب وجود المادة
فلينظر هل يمكن ان يكون الصورة وحدها بها يجب وجود المادة فنقول اما الصورة التى لا يفارقها مادتها

فذلك جايز فيها واما الصورة التى تفارق المادة ويبقى المادة موجودة بصورة اخرى فلا يجوز ذلك فيها
وذلك لان هذه الصورة لو كانت وحدها لذاتها علة لكانت المادة تعدم بعد عدمها ويكون للصورة
المستانفة مادة اخرى يوجد عنها ولكان يكون تلك المادة حادثة ولكان يحتاج لها الى مادة اخرى فيجب
ان يكون علة وجود المادة شيئا مع الصورة حتى يكون المادة انما يفيض وجودها عن ذلك الشئ لكن
يستحيل ان يكمل فيضانه عنه بلا صورة البتة بل انما يتم الامر بهما جميعا فيكون تعلق المادة فى وجودها بذلك
الشئ وبصورة كيف كانت يصدر عنها فيها فلا يقدم بعدم الصورة اذ الصورة لا يفارقها الا الصورة اخرى
يفعل مع العلة التى عنها مبدا وجود المادة ما كان يفعله الصورة الاولى فيما ان هذه الثانى يشارك
الاول فى انه صورة يشاركه فى ان يعاون على اقامة هذه المادة وبما يخالفه يجعل المادة بالفعل جوهرا غير
الجوهر الذى كان يفعله الاول فكثير من الامور الموجودة انما يتم بوجود شيئين فان الانارة والاضاءة
انما يحصل من سبب مضئ ومن كيفية بعينها يجعل الجسم المستنير قابلا لان ينفذ فيه الشعاع ولا ينعكس ثم يكون
تلك الكيفية تقيم الشعاع على خاصية غير الخاصية التى تقيمه كيفية اخرى من الالوان ومحال ان لا سامح فيما افطنا
من نفوذ الشعاع وانعكاسه بعد انك بالعرض بصير ولا ببعد اذا تاملت ان تجد لهذا امثلة اشد موافقة ولا
يبصر لك الا انه لا تجد ابعد مثالا فانه ليس يجب ان يكون لكل شئ مثال ولقايل ان يقول انه اذا كان تعلق المادة بذلك
الشئ وبصورة فيكون مجموعهما كالعلة واذا بطلت الصورة بطل هذا المجموع الذى هو العلة فوجب ان يبطل
المعلول فنقول انه ليس تعلق المادة بذلك الشئ وبالصورة من حيث الصورة صورة معينة النوع بل من حيث هى
صورة وهذا المجموع ليس يبطل البتة فانه يكون دايما موجودا ذلك الشئ والصورة من حيث هى صورة دايما
موجود اذ ذلك فيكون لو لم يكن ذلك الشئ لم يكن المادة ولو لم يكن الصورة من حيث هى صورة لم يكن المادة
ولو بطلت الصورة الاولى لا بسبب تعقب الثانى لكان يكون ذلك الشئ المفارق وحده ولا يكون الشئ الذى
هو الصورة من حيث هو صورة فكان يستحيل ان يفيض عن ذلك الشئ وجود المادة اذ هو وحده بلا شريك
او شريطة ولكن لقايل ان يقول ان مجموع تلك العلة والصورة ليس واحدا بالعدد بل واحدا بمعنى عام
والواحد بمعنى عام لا يكون علة للواحد بالعدد لمثل طبيعة المادة فانها واحدة بالعدد فنقول انا
لا يمنع ان يكون الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدة عمومه واحد بالعدد علة للواحد بالعدد وهيهنا
فان الواحد بالنوع مستحفظ بواحد بالعدد هو المفارق فيكون ذلك الشئ يوجب المادة ولا يتم ايجابها
الا باحد امور يقارنه ايها كانت واما ما هذا الشئ مستعمله بعد فالصورة لا يفارقها المادة ولا يخل المادة
عن مثلها والصورة التى يفارق المادة الى عاقب فان معقبها فيها يستبقيها بتعقيب تلك الصورة فيكون
الصورة من وجه واسطة بين المادة المستبقاة وبين مستبقيها والواسطة فى التقويم فانه اولا
يتقوم ذاته ثم يقوم به غيره اولية بالذات وهى العلة القريبة من المستبقى فى البقاء فان كانت يقوم

بالعلة المتقدمة للمادة بوساطتها فالقوام لها من الاول ابل اولا ثم للمادة وان كانت قايمة لا بتلك
بل بنفسها ثم تقام المادة بها مولك اظهر فيها واما الصور التى لا تفارقها المادة فلا يخ ان تجعل معلولة
للمادة حتى يكون المادة تقتضيها وتوجبها بنفسها فيكون موجبة لوجود ما يستكمل به فيكون من حيث
يستكمل قابلة ومن حيث توجد موجدة فيكون توجب وجود شئ فى نفسها تتصور به لكن الشئ من حيث هو
قابل غيره من حيث هو موجب فيكون المادة ذات امرين باحدهما تستعد وبالاخر يوجد عنه شئ فيكون
المستعد منهما هو جوهر المادة وذلك الاخر امرا زايدا على كونه مادة يقارنه ويوجد فيه اثرا كالطبيعة للحركة
فى المادة فيكون ذلك الشئ هو الصورة الاولى ويعود الكلام جذعا فاذن الصورة اقدم من الهيولى ولا
يجوز ان يقال ان الصورة بنفسها موجودة بالقوة وانما يصير بالفعل بالمادة لان جوهر الصورة هو الفعل
واما طبيعة ما بالقوة فان محلها المادة فيكون المادة هى التى يصلح فيها ان يقال لها انها فى نفسها بالقوة
يكون موجودة وانها بالفعل بالصورة ويكون من حق ما سمى مادة ان يسمى صورة وما سمى صورة
ان يسمى مادة والصورة وان كانت لا تفارق الهيولى فليست متقومة بالهيولى بالعلة المعطية اياها
الهيولى وكيف تتقوم الصورة بالهيولى وقد بينا انها علتها والعلة لا تتقوم بالمعلول ولا يستقيم ان
يتقوم احدهما بالاخر بان كل واحد منهما يفيد الاخر وجوده وقد بان استحالة هذا وبين لك الفرق
من الذى يتقوم به الشئ وبين الذى لا يفارقه فالصورة لا توجد الا فى الهيولى لا ان علة وجودها الهيولى
او كونها فى الهيولى كما ان العلة لا توجد الا مع المعلول لا ان علة وجود العلة هى المعلول او كونه مع المعلول بل كما
ان العلة اذا كانت علة بالفعل لزم عنها المعلول وان يكون بعينها كذلك الصورة اذا كانت صورة موجودة
يلزم عنها ان يقوم شيئا ذلك الشئ مقارن لذاتها فكان ما يقوم شيئا بالفعل ويفيد الوجود منه
ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاق وان لم يكن جزءا منه مثل الجوهر للاعراض التى يلحقها
والمزاجات وبين هذا ان كل صورة تعرض فى مادة مجتمعة فبعلة ما توجد اما الحادثة فذلك ظاهر فيها
والملازمة للمادة فلان الهيولى الجسمانية انما خصت بها لعلة وسنبين فى مواضع اخرى

المقالة الثالثة

فصل فى الاشارة الى ما ينبغى ان يبحث عنه من حال المقولات التسع فى عرضيتها

فنقول قد بينا ماهية الجوهر وبينا انها مقولة على المفارق وعلى الجسم وعلى المادة والصورة
فاما الجسم فاثباته مستغن عنه واما المادة والصورة فقد اثبتناهما واما المفارق فقد اثبتناه
بالقوة القريبة من الفعل ونحن مثبتوه من بعد وعلى انك ان تذكرت ما قلناه فى النفس صح لك وجود
جوهر مفارق غير جسم فبالحرى ان ننتقل الان الى تحقيق الاعراض واثباتها فنقول اما المقولات

فقد تفهمت ماهياتها فى افتتاح المنطق ثم لا يشك ان المضاف من جملتها من حيث هو مضاف امر عارض للشئ
فكذلك النسب التى فى اين ومتى وفى الوضع وفى الفعل وفى الانفعال فانها احوال عارضة لا سيما فيها كالجوهر
فى الموضوع اللهم الا ان يقال قائل ان الفعل ليس كذلك فان وجود الفعل ليس فى الفاعل بل فى المفعول فان
قال ذلك وسلم له فليس يضر فيما نرومه من ان الفعل موجود فى شئ ووجوده فى الموضوع وان كان ليس فى
الفاعل فبقى من المقولات ما يقع فيه اشكال وانه هل هو عرض او ليس بعرض فقولنا من مقولة الكم
ومقولة الكيف اما مقولة الكم فكثير من الناس راى ان يجعل الخط والسطح والمقدار الجسمانى من الجوهر
وان لا يقتصر على ذلك بل يجعل هذه الاشياء مبادى للجوهر وبعضهم راى ذلك فى الكميات المنفصلة اى
الاعداد وجعلها مبادى للجواهر واما الكيف فقد راى اخرون من الطبيعيين انها ليست محمولة البتة
بل ان للون جوهر بنفسه والطعم جوهر اخر والرائحة جوهر آخر وان من هذا قوام الجواهر المحسوسة واكثر اصحاب
الكمون والبروز ذاهبون الى هذا فاما شكوك اصحاب القول بجوهرية الكيف فالاحرى بها ان نورد فى العلم
الطبيعى وكانا قد فعلنا ذلك واما اصحاب القول بجوهرية الكم فمن ذهب الى ان المتصلات هى جواهر ومبادى
للجواهر فقد قال ان هذه هى الابعاد المقومة للجوهر الجسمانى وما هو مقوم للشئ فهو اقدم منه وما هو اقدم
من الجوهر فهو اولى بالجوهرية وجعل النقطة اولى الثلثة بالجوهر واما اصحاب العدد فانهم جعلوا هذه مبادى الجواهر
الا انهم جعلوها مؤلفة من الوحدات حتى صارت الوحدات مبادى المبادى ثم قالوا ان الوحدة طبيعة
غير متعلقة فى ذاتها بشئ من الاشياء وذلك لان الوحدة يكون فى كل شئ ويكون الوحدة فى ذلك الشئ غير
ماهية ذلك الشئ فان الوحدة فى الماء غير الماء وفى الناس غير الناس ثم هى بما هى وحدة مستغنية عن ان يكون
شيئا من الاشياء وكل شئ فانما يصير هو بما هو بان يكون واحدا معينا فيكون الوحدة مبدا للخط والسطح
ولكل شئ فان السطح لا يكون سطحا الا بوحدة اتصالها الخاص وكذلك الخط والنقطة ايضا وحدة صار لها
وضع فالوحدة علة كل شئ واول ما يتكون ويحدث عن الوحدة العدد فالعدد علة متوسطة بين الوحدة
وبين كل شئ فالنقطة وحدة وضعية والخط اثنوة وضعية والسطح ثلاثة وضعية والجسم رباعية وضعية ثم
يذهبوا الى ان جعلوا كل شئ حادثا عن العدد فيجب علينا اولا ان نبين ان المقادير والاعداد اعراض ثم نستقل
بعد ذلك بحل الشكوك التى لهؤلاء ونصل بذلك الى ان نعرف حقيقة انواع الكمية والاولى بنا ان نعرف طبيعة
الواحد فانه يجب علينا ان نعرض فى هذه المواضع لسببين احدهما ان الواحد شديد المناسبة للوجود الذى
هو موضوع هذا العلم والثانى لان الواحد مبدا ما بوجه ما للكمية اما كونه مبدا للعدد فامر قريب من التامل
واما للمتصل فلان الاتصال وحدة ما وكانها علة صورية للمتصل ولان المقدار كونه مقدارا هو انه
بحيث يعد وكونه بحيث يعد هو كونه بحيث يقدر وكونه بحيث يعد هو كونه بحيث ان له واحدا

فصل فى الكلام فى الواحد

فنقول ان الواحد يقال بالتشكيك على معان يتفق فى انها لا قسمة فيها بالفعل

متكثرة مثل الانسان الواحد ومنه ما من طبيعته ذلك كالماء الواحد والخط الواحد فانه قد يصير المياه
مياها والخط خطوطا والذى ليس من طبيعته ذلك فاما ان يكون قد يتكثر من وجه اخر واما ان لا
يكون مثال الاول الواحد بالعدد من الناس فانه لا يتكثر من حيث طبيعته الى من حيث هو انسان
اذا قسم لكنه يتكثر من جهة اخرى اذا قسم الى نفس وبدن فيكون له نفس وبدن وليس واحد منهما
بانسان واما الذى لا يكون فهو على قسمين اما ان يكون موجودا له مع انه ليس بمنقسم طبيعة اخرى
واما ان لا يكون فان كان موجودا مع ذلك طبيعة اخرى فاما ان يكون تلك الطبيعة هى الوضع وما
يناسب الوضع فيكون نقطة والنقطة لا منقسمة من حيث هى نقطة ولا من جهة اخرى وهناك طبيعة
غير الواحد المذكورة واما ان لا يكون الوضع وما يناسب فيكون مثل العقل والنفس فان العقل له
وجود غير الذى يفهم من انه لا ينقسم وليس ذلك الموجود بوضع وليس ينقسم فى طبيعة ولا فى
جهة اخرى واما الذى لا يكون هناك طبيعة اخرى فلنفس الوحدة التى مبدأ العدد اذا اضيف غير التى اذا ا
اليها غيرها صار مجموعهما عددا فمن هذه الاصناف من الوحدة ما لا ينقسم مفهومه فى الذهن فضلا
عن قسمة مادية او مكانية او زمانية ولبعد القسم الذى يتكثر ايضا من حيث له الطبيعة الواحدة بالوحدة
ومن حيث الاتصال فمن ذلك ان يكون بكثرة فى الطبيعة التى هى لذاتها معدة لكثرة عن الوحدة وهذا
هو المقدار ومن ذلك ان يكون بكثرة فى طبيعة انما لها الوحدة المعدة للتكثر بسبب غير نفسها وذلك
هو الجسم البسيط مثل الماء فان هذا الماء واحد بالعدد ماء وفى قوته ان يصير مياها كثيرة بالعدد
لا لاجل المائية بل لمقارنة السبب الذى هو المقدار فيكون تلك المياه الكثيرة بالعدد واحدة بالنوع
وواحدة ايضا بالموضوع لان من طبع موضوعها ان يتحد بالفعل واحدا بالعدد ولا كذلك اشخاص الناس
فانها ليس من شان عدة موضوعات منها ان يتخذ موضوع انسان واحد يعم كل واحد منها واحد بموضوعه
الواحد ولكن ليس المجتمع من الكثرة واحدا بالموضوع وليس حاله حال كل قطعة من الماء فانها واحدة
فى نفسها بموضوعها فالجملة يقال لها انها واحدة فى الموضوع اذ من شان موضوعاتها ان يتخذ موضوعا
واحدا فيكون جملتها ماء واحدا لكن كل واحد من هذين القسمين اما ان يكون حاصلا فيه من جميع ما
يمكن ان يكون له او لا يكون فان كان فهو تام وواحد بالتمام وان لم يكن فهو كثير ومن عادة الناس ان
يجعلوا الكثير غير واحد وهذه الوحدة التمامية اما ان يكون بالفرض والوضع كدرهم تام ودينار تام واما
ان يكون بالحقيقة وذلك اما بالصناعة كالبيت التام فان البيت الناقص لا يقال له بيت واحد واما
بالطبيعة كشخص انسان واحد تام الاعضاء ولان الخط المستقيم قد يحتمل زيادة فى استقامته ليس معه جودة
له فليس بواحد من جهة التمام واما المستدير فانه ليس يحتملها بل حصلت له بالطبع للاحاطة بالمركز
من كل جهة فهو تام فهو واحد بالتمام ويشبه ان يكون ايضا كل شخص من الناس واحدا من هذه الجهة فيكون

من حيث كل واحد هو هو ولكن هذا المعنى يوجد فيهما بتقدم وبتأخر وذلك بعد الواحد بالعرض والواحد
بالعرض هو ان يقال فى شئ يقارن شيئا آخر هو انه الاخر وانهما واحد وذلك اما موضوع ومحمول عرضى
كقولنا ان زيدا وابن عبد الله واحد وان زيدا والطبيب واحد واما محمولان فى موضوع كقولنا ان
الطبيب هو وابن عبد الله واحد اذ عرض ان كان شئ واحد طبيبا وابن عبد الله او موضوعان فى
محمول واحد عرضى كقولنا الثلج والجص واحد اى فى البياض وقد عرض ان حمل عليهما عرض واحد لكن الواحد
الذى بالذات منه واحد بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو الواحد بالفصل ومنه واحد بالمناسبة ومنه
واحد بالموضوع ومنه واحد بالعدد والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال وقد يكون بالتماس وقد يكون
لاجل نوعه وقد يكون لاجل ذاته والواحد بالجنس قد يكون بالجنس القريب وقد يكون بالجنس البعيد والواحد
بالنوع كذلك قد يكون بنوع قريب لا يتجزى الى انواع وقد يكون نوع بعيد فيوافق احد قسمى الباب الاول
وان كان هناك اختلاف فى الاعتبار وان كان واحد بالنوع فهو لا محالة واحد بالفصل ومعلوم ان
الواحد بالجنس كثير بالنوع فان الواحد بالنوع قد يجوز ان يكون كثيرا بالعدد وقد يجوز ان لا يكون اذا
كانت طبيعة النوع كلها فى شخص واحد فيكون من جهة نوعا ومن جهة لا يكون نوعا اذ هو من جهة كلى ومن
جهة ليس بكلى وتامل هذا فى المواضع التى نتكلم فيه على الكلى او يذكر مواضع سلفت لك واما الواحد بالاتصال
فهو الذى يكون واحدا بالفعل من جهة وفيه كثرة ايضا من جهة اما الحقيقى فهو الذى يكون الكثرة فيه
بالقوة فقط وهو اما فى الخطوط فالذى لا زاوية له وفى السطوح البسيطة المسطح وفى المجسمات المجسم ايضا
الذى يحيط به سطح ليس فيه انفراج على زاوية ويليه ما يكون كثرة بالفعل الا ان اطرافها يلتقى عند حد
مشترك مثل جملة الخطين المحيطين بالزاوية ويليه ان يكون الاطراف متماسة بما سا لتسلسل المتصل فى تلازم
الحركة بعضها لبعض فيكون وحدتها كانها مانعة لوحدة الحركة لان هناك التحاما وذلك كالاعضاء
المؤلفة من اعضاء واولى ذلك ما كان الالتحام طبيعيا لا صناعيا والوحدة بالجملة فى هذا اضعف وتخرج عن
الوحدة الاتصالية الى الوحدة الاجتماعية فالوحدة الاتصالية اولى من الاجتماعية بمعنى الوحدة
وذلك لان الوحدة الاتصالية لا كثرة فيها بالفعل والوحدة الاجتماعية فيها كثرة بالفعل فهناك كثرة
عشيتها وحدة لا ينزل عنها الكثرة والوحدة بالاتصال اما معتبرة من المقادير فقط واما مع طبيعة
اخرى مثل ان يكون ماء او هواء ويعرض للواحد بالاتصال ان يكون واحدا بالموضوع فان الموضوع للمتصل
بالحقيقة جسم بسيط متفق الطبع وقد علمت هذا فى الطبيعيات فيكون موضوع وحدة الاتصال ايضا واحدا فى
الطبيعة من حيث ان طبيعته لا ينقسم الى قسم صورة مختلفة بل نقول ان الواحد بالعدد لا شك انه غير منقسم
بالعدد من حيث هو واحد بل ولا غيره مما هو واحد منقسم من حيث هو واحد لكنه يحتاج ان ينظر فيه من حيث
الطبيعة التى عرض لها الوحدة فيكون الواحد بالعدد منه ما ليس من طبيعته التى عرض لها الوحدة الى

بعض الاشياء يلزمها التام وبعضها لا يلزمه التام واما الواحد بالمساواة فهي بمناسبة ما مثل ان حال
السفينة عند الربان وحال المدينة من الملك واحد فان هاتين حالتان متفقتان وليس وحدتهما
بالعرض بل وحدة ما يتخذ بها بالعرض اعني وحدة السفينة والمدينة بما هي وحدة بالعرض واما وحدة الحالتين
فليس الوحدة التي جعلناها وحدة بالعرض ونقول من راس انه اذا كانت الوحدة اما ان يقال على
اشياء كثيرة هي بالعدد او يقال على شيء واحد بالعدد وقد سلف احصاؤنا اقسام الواحد بالعدد
فلنمل الى الحد الاخر فنقول واما الاشياء الكثيرة بالعدد فانما يقال لها من جهة اخرى واحدة
لاتفاق بينها في معنى فاما ان يكون اتفاقها في نسبة او في محمول غير النسبة واما في موضوع والمحمول
اما جنس واما نوع وفصل واما عرض فيكون سهلا عليك من هذا الموضوع ان يعرف انا قد حققنا
اقسام الواحد وانت تعرف مما قد عرفت انها اولى بالوحدة واسبق استحقاقا لها فتعرف ان
الواحد بالجنس اولى بالوحدة من الواحد بالمناسبة والواحد بالنوع والبسيطة الذي لا ينقسم بوجه
اولى من المركب والتام الذي ينقسم اولى من الناقص والواحد قد يطابق الموجود في ان الواحد
يقال على كل واحد من المقولات كالموجود لكن مفهومها على ما علمت مختلف ويتفقان في انه لا يدل
واحد منهما على جوهر شيء من الاشياء وقد علمت ذلك **فصل في تحقيق الواحد والكثير وابانة
ان العدد عرض** والذي يصعب علينا الان تحقيق ماهية الواحد وذلك انا اذا قلنا ان الواحد هو الذي
لا يتكثر ضرورة فاخذنا في بيان الواحد الكثرة واما الكثير فمن الضرورة ان نحده بالواحد فان
الواحد مبدا الكثرة ومنه وجودها ومهيتها ثم اي حد حددنا فيه الكثرة استعملنا فيه الواحد بالضرورة
فمن ذلك انا نقول ان الكثرة هو ما يجتمع من وحدات فقد اخذنا الوحدة في حد الكثرة ثم عملنا شيئا آخر
وهو انا اخذنا المجتمع في حدها والمجتمع يشبه ان يكون هو الكثرة نفسها واذا قلنا من الوحدات او الواحدات
او الآحاد فقد اخذنا لفظ الجميع مع هذا اللفظ ولا يفهم معناه ولا يعرف الا بالكثرة واذا قلنا ان الكثرة
هي التي تعد بالواحد فيكون قد اخذنا في حد الكثرة الوحدة ويكون ايضا قد اخذنا في حدها العد و
التقدير وذلك انما يفهم بالكثرة ايضا فما اعسر علينا ان نقول في هذا الباب شيئا يعتد به لكنه
يشبه ان يكون الكثرة ايضا اعرف عند تخيلنا والوحدة اعرف عند عقولنا ويشبه ان يكون الوحدة
والكثرة من الامور التي نتصورها بديا لكن الكثرة نتخيلها اولا والوحدة نعقلها اولا والوحدة نعقلها
من غير مبدا لتصورها عقلي بل ان كان ولا بد فخيالي ثم يكون تعريفنا الكثرة بالوحدة تعريفا عقليا و
هنالك ناخذ الوحدة متصورة بذاتها ومن اوائل التصور ويكون تعريفنا الوحدة بالكثرة نفسها تنبيها يستعمل فيه
المذهب الخيالي لنومي الى معقول عندنا لا نتصوره حاضرا في الذهن فاذا قالوا ان الوحدة هي الشيء الذي
ليس فيه كثرة دلوا على ان المراد بهذه اللفظة الشيء المعقول عندنا بديا الذي يقابل هذا الاخر ا

وليس هو بسبب عليه يسلب هذا عنه والعجب ممن يحد العدد فيقول ان العدد كثرة مؤلفة من وحدات او
من آحاد والكثرة نفس العدد ليس كالجنس للعدد وحقيقة الكثرة انها مؤلفة من وحدات فقولهم ان الكثرة
مؤلفة من وحدات كقولهم ان الكثرة كثرة فان الكثرة ليست الا اسما للمؤلف من الوحدات فان قال قائل ان الكثرة
قد تؤلف من اشياء غير الوحدات مثل الناس والدواب فيقال انه كان ان هذه الاشياء ليست وحدات بل
اشياء موضوعة للوحدات كذلك ايضا ليست هي واحدات كذلك هي كثيرة لا كثرة والذين يحسبون انهم اذا
قالوا ان العدد كمية منفصلة ذات ترتيب فقد حصلوا من هذا فما حصلوا فان الكمية يحوج تصورها للنفس
الى ان يعرف بالجزء والقسمة او المساواة اما الجزء والقسمة فانما يمكن تصورها بالكثرة واما المساواة فان
الكمية اعرف منها عند العقل الصريح لان المساواة من الاعراض الخاصة بالكمية التي يجب ان يوجد في
حدها الكمية فيقال ان المساواة هي اتحاد في الكمية والترتيب الذي اخذ في حد العدد ايضا هو مما لا يفهم
الا بعد تفهم العدد فمحال ان يعلم ان هذه كلها تنبيهات مثل التنبيهات بالامثلة والاسماء المترادفة
وان هذه المعاني متصورة كلها او بعضها لذواتها وانما يدل عليها بهذه لتنبيه عليها وتميز فقط فنقول
الآن ان الوحدة اما ان يقال على الاعراض فلا يكون جوهرا ولا شك في ذلك واذا قلت على الجواهر فليس يقال
عليها كالفصل ولا كالجنس البتة اذ لا دخول لها في تحقيق ماهية جوهر من الجواهر بل هي امور لازم للجوهر كما قد علمت فلا
يكون اذن قولها عليها قول الجنس والفصل بل قول عرضي فيكون الواحد جوهرا والوحدة هي المعنى الذي هو
العرض فان العرض الذي هو احد الخمسة وان كان كونه عرضا بذلك المعنى قد يجوز عليه ان يكون جوهرا فانما
يجوز ذلك عليه اذا اخذ مركبا كالابيض واما طبيعة المعنى البسيط منه فهي لا محالة عرض بالمعنى الاخر اذ هو موجود
في الجوهر وليس بجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فلننظر الآن في الوحدة الموجودة في كل جوهر التي
ليست بجزء منه مقوم له هل يصح قوامها مفارقا للجوهر فنقول ان هذا مستحيل وذلك لانها ان قامت
وحدة مجردة لم يخل اما ان يكون مجردا لا ينقسم وليس هناك طبيعة هي المحمول عليها انها لا ينقسم او
يكون هناك طبيعة اخرى والقسم الاول محال فانه لا اقل من ان يكون هناك وجود ذلك الموجود لا ينقسم
فان كان ذلك الموجود لا محالة معنى غير الوحدة وانه لا ينقسم فاما ان يكون ذلك الموجود جوهرا او يكون
عرضا فان كان عرضا فالوحدة في عرض لا محالة ثم في جوهر وان كان الجوهر او الوحدة لا يفارقه فهي موجودة
فيه وجودا ما في الموضوع وان كان مفارقة يكون الوحدة اذا فارقت ذلك الجوهر يكون لها جوهر آخر
يصير اليه ويفارقه اذا فرض وجودها مقارنة لجوهريته ويكون ذلك الجوهر لم يصر اليها هذه الوحدة لم يكن
له وحدة وهذا محال اذ يكون له وحدة كانت ووحدة لحقت فيكون له وحدتان لا وحدة فيكون جوهرين
لا جوهر واحد لان ذلك الجوهر واحدان وهذا محال وايضا فان كانت كل وحدة في جوهر آخر فاحد الجوهرين
لم ينتقل اليه الوحدة وعاد الكلام جذعا فيما انتقل اليه الوحدة وصار ايضا جوهرين وان كانت كل واحد

في الجوهرين جميعا فيكون الوحدة اشوه هذا خلف فقد بان من هذا كله ان الوحدة ليس من شانها ان
يفارق الجوهر الذي هي فيه وبسبب فنقول انه وان كانت الوحدة ليست مجرد انها لا ينقسم بل كانت
وجود الا ينقسم حتى يكون الوجود داخلا في الوحدة لا موضوعا له فاذا فرضنا انه قد فارقت هذه
الوحدة الجوهر اذ كان يمكن ان يوجد بذاتها كانت وجود الا ينقسم فقط بل يكون الوحدة و
جود الجوهر الا ينقسم اذا قام ذلك الموجود لا في موضوع فلا يكون للاعراض وحدة بوجه من الوجوه
ان كان للاعراض وحدة يكون وحدتها غير وحدة الجواهر ويكون الوحدة يقال عليها باشتراك الاسم
فيكون ايضا من الاعداد ما تاليفه من وحدة الاعراض ومن الاعداد ما تاليفه من وحدة الجواهر
فلينظر هل يشتركان في معنى الوجود الذي لا ينقسم او لا يشتركان فان لم يشتركا فيكون للوحدة
في احديهما وجودا منقسما وفي الاخر ليس كذلك وليس نعني بوحدة الاعراض او الجواهر تلك حتى نعني
في احديهما بالوحدة شيئا غير انه وجود غير منقسم واذا اشتركا في ذلك المعنى فذلك المعنى هو الوجود
الغير المنقسم الذي اياه نعني بالوحدة وذلك المعنى اعم من المعنى الذي ذكرناه قبل الان فان ذلك كان
يلزمه مع كونه وجودا لا ينقسم ان يكون وجودا جوهريا اذ كان يمكن فرضه مجردا وذلك المعنى لا محالة اذ
كان جوهرا لم يعرض للعرض وليس يلزم ان يقول انه ان كان عرضا لم يعرض للجوهر فان الجوهر يعرض له العرض
ويقوم به العرض والعرض لا يعرض له الجوهر حتى يكون قائما فيه فاذن الوحدة الجامعة اعم من ذلك
المعنى وكل منهما من حيث هي وجود لا ينقسم فقط بلا زيادة اخرى وذلك لا يفارق موضوعاته
والا صار ذلك المعنى الاخص فان كان هذا محالا اعني ان يكون الوحدة موجودا غير منقسم في الاعراض
والجواهر ويجوز مع ذلك ان يفارق فيكون جوهرا عرضا لعرض او ان يكون الوحدة مختلفة في الجواهر
والاعراض فبين ان الوحدة حقيقتها معنى عرضي ومن جملة اللوازم للاشياء وليس لقائل ان يقول
ان هذه الوحدة انما لا يفارق على سبيل ما لا يفارق المعاني العامة قائمة دون حصولها كما لا يفارق
الانسانية الحيوانية فامتناع هذه المفارقة لا يوجب العرضية بل انما يوجب العرضية امتناع مفارقة
يكون للمعنى المحصل الموجود المتخصص فنقول ليس الامر كذلك فان نسبة ما فرضناه الى ما فرضناه اخص
ليس نسبة المستقيم الذي يفصل بمقوم اليه بفصل مقوم فقد بينا ان الوحدة غير داخلة في حد
جوهر او عرض بل نسبته كلازم عام واذا اشرنا الى بسيط واحد منه كان متميز الذات عن التخصيص الذي
يقارنه كاللونية التي في البياض فاذا صح انه غير مفارق صح ان المحمول الذي هو معنى لازم عام مشتق
الاسم من اسم معنى بسيط هو معنى الوحدة وذلك البسيط عرض واذا كانت الوحدة عرضا فالعدد المؤلف
من الوحدة عرض

فصل في ان المقادير في الكميات اعراض واما الكميات المتصلة فهي مقادير

المتصلات اما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة على ما عرفته في عدة مواضع
واما الجسم بالمعنى الاخر الداخل في مقولة الجوهر فقد فرغنا منه وهذا المقدار قد بان انه في مادة وانه
يزيد وينقص والجوهر باق فهو عرض لا محالة ولكنه من الاعراض التي يتعلق بالمادة ولشيء في المادة لان
هذا المقدار لا يفارق المادة الا بالتوهم ولا يفارق الصورة التي للمادة لانه مقدار المتصل الذي
يقبل ابعادا كذا وهذا لا يمكن ان يكون بلا هذا الشيء كما ان الزمان لا يكون الا بالمتصل الذي هو المسافة
وهذا المقدار هو كون المتصل بحسب ما يمسح بكذا وكذا مرة منه اذ لا ينتهي المسح ان توهم غير متناه توهما
وهذا مخالف لكون الشيء بحيث يصح فرض الابعاد المذكورة فان ذلك لا يختلف فيه جسم وجسم واما
انه يمسح بكذا او كذا مرة وانه يفني بمسحه بكذا البتة فقد يختلف فيه جسم وجسم فهذا المعنى هو كمية الجسم
وتلك الصورة وهذه الكمية لا يفارق تلك الصورة في الوهم البتة لكن هي والصورة يفارقان
المادة في الوهم واما السطح والخط فالحري ان يكون اعتبار انه نهاية واعتبار انه مقدار وايضا
للسطح اعتبار انه يصح فرض بعدين فيه على صفة الابعاد المذكورة اعني يتقاطعان على زاوية قائمة وايضا
انه يقدر ويمسح ويكون اعظم واصغر وانه يعرض فيه ايضا ابعاد بحسب اختلاف الاشكال فلنتامل هذه
الاحوال فيه فنقول اما قبوله لعرض البعدين فانما له ذلك لانه نهاية الجسم الذي هو قابل لعرض الثلثة
فان كون الشيء نهاية لقابل الثلثة من حيث هو نهاية الجسم الذي هو قابل لمثل ذلك لانه نهاية مطلقا
مقتضاه ان يكون قابلا لعرض بعدين وليس هو بهذه الجهة مقدارا بل هو بهذه الجهة مضاف فان
كان مضافا فلا يكون اذا مقدارا اذ قد عرفت الفرق بين المضاف مطلقا وبين المضاف الذي هو المقولة
الذي لا يجوز على ما بينا ان يكون مقدارا او كيفا واما انه مقدار فهو بالجهة الاخرى التي بها يمكن ان
يخالف غيره من السطوح في القدر والمساحة ولا يمكن ان يخالفها بالمعنى الاول بوجه لكنه في الوجهين
جميعا عرض فانه من حيث هو نهاية عارض للمتناهي لانه موجود فيه لا كجزء ولا يقوم دونه وقد قلنا انه
ليس من شرط الموجود في شيء ان يباينه وانما ان قلنا هذا في الطبيعيات قبلنا من هنا لكان
عرضت من هذه الجهة شبهة وايضا هو من حيث هو مقدار عرض فلو كان كون السطح بحيث يفرض فيه
بعدان امرا له في نفسه لم يكن نسبة المقدارية في السطح الى ذلك الامر نسبة المقدارية الى الصورة
الجسمية بل يكون نسبة ذلك المعنى الى المقدارية في السطح نسبة فصل الى جنس والنسبة الاخرى
عارض الى صورة وانت تعلم هذا بتامل الاصول واعلم ان السطح العرضية ما يحدث ويبطل في الجسم با
الاتصال والانفصال واختلاف الاشكال والتقاطع وقد يكون سطح الجسم مسطحا فيبطل من حيث
هو مسطح فيحدث مستديرة وقد علمت فيما سلف من الاقاويل ان السطح الواحد بالحقيقة لا يكون
موضوعا للكرية والتسطيح في الوجود وكذلك ليس كما ان الجسم الواحد يكون موضوعا لاختلاف ابعاد
بالفعل بتوارد شكله فكذلك السطح فنقول لان السطح اذا ازيل عن شكله حتى يبطل ابعاده فلا يكن

ذلك الا بقطعة وفي القطع ابطال صورة السطح الواحدة التي بالفعل وقد علمت هذا من اقوال اخرى
وعلمت انها هنا لا يلزم في الهيولى حتى يكون الهيولى للاتصال لغيره للانفصال وقد علمت انه اذا الفت سطوح
ووصل بعضها ببعض بالتماس بطل الحدود المشتركة كان الكائن سطحا اخر بالعدد بل لو اعيد الى
تاليفه الاول لم يكن ذلك السطح الاول بالعدد بل اخر مثله بالعدد وذلك لان المعدوم لا يعاد واذا
عرفت صورة الحال في السطح فقد عرفت في الخط فاجعله قياسا عليه فقد تبين لك ان هذه اعراض
لا تفارق المادة وجودا وعرفت ايضا انها لا تفارق الصورة التي في طباعها مادة توهما ايضا فقد بقي
ايضا ان نعلم كيف ينبغي ان نفهم قولنا ان السطح يفارق الجسم توهما وان الخط يفارق السطح توهما
فنقول لان هذه المفارقة تفهم في هذا الموضع على وجهين احدهما ان يفرض في الوهم سطح ولا جسم وخط
ولا سطح والاخر ان يلتفت الى السطح ولا يلتفت الى الجسم اصلا انه معه او ليس معه وانت تعلم ان الفرق
بين الامرين ظاهر فانه فرق بين ان ينظر الى الشيء وحده وان كان معتقدا انه مع غيره لا يفارقه
وبين ان ينظر اليه وحده مع شرط مفارقة ما هو معه محكوما عليه بانه كما التفت اليه وحده حتى يكون
هو في الوهم قائم وحده فهو مع ذلك يفرق فارق بينه وبين الشيء الاخر محكوم بان ذلك الشيء ليس معه
فمن ظن ان السطح والخط والنقطة قد يمكن ان يتوهم سطحا او خطا او نقطة مع فرض ان لا جسم مع
السطح ولا مع الخط ولا مع النقطة فقد ظن باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يفرض السطح في الوهم
مفردا اليس نهاية الشيء الا ان يتوهم مع وضع خاص ويتوهم له جهتان يوصل ان الصائر اليه اتصالا
لا يلتقي جانبين غير بين كما علمت فيكون ح ما توهم سطحا غير سطح فان السطح هو نفس الحد لا ذو الحدين
وان توهم ان السطح نفس النهاية التي يلي جهة واحدة فقط من حيث هو كذلك او نفس الجهة والحد على
ان لا انفصال من جهة اخرى كان انما هو نهاية متوهما معه بوجه ما وكذلك الحال في الخط والنقطة
والذي يقال ان النقطة يرسم بحركتها الخط فانه امر يقال للتخييل ولا امكان وجود له لا لان
النقطة يرتسم في الوهم او الخيال ولا يمكن ان يفرض لها مماسة منتقلة فانا قد بينا ان ذلك جائز
فيها بوجه لكن المماسة لما كانت لا يثبت فكان لا يبقى الشيء بعد المماسة ولا يبقى امتداد بينها وبين
اجزاء المماسة لان تلك النقطة انما صارت نقطة واحدة كما علمت في الطبيعيات بالمماسة لا غير فاذا
بطلت المماسة بالحركة فكيف يبقى هي نقطة وكذلك كيف يبقى ما هو مبدأ لرسمها ما سلف انما ذلك في التخيل
فقط وايضا فان حركتها يكون لا محالة وهناك شيء موجود يكون الحركة عليه او فيه وذلك الشيء قابل لان
يتحرك عليه فهو سطح او جسم او بعد في سطح او بعد هو خط فيكون هذه الاشياء موجودة قبل حركة
النقطة لا يكون حركة النقطة علة لان يوجد هي فاما وجود المقدار الجسماني فظاهر واما وجود
السطح فلوجود تناهي المقدار الجسماني واما وجود الخط فبسبب جواز قطع السطوح وافتراض الحدود لها

واحدة

واما الزاوية فقد ظن بها انها كمية متصلة غير السطح والخط فينبغي ان ينظر في امرها فنقول ان المقدار جسما
كان او سطحا فقد يعرض له ان يكون محاطا بين نهايات يلتقي عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو بين
هذه النهايات شيئا ذا زاوية من غير ان ينظر الى حال نهاية من جهة اخرى فكانه مقدار اكثر من
بعدين ينتهي عند نقطة فان سبب سميت نفس هذا المقدار من حيث هو كذلك زاوية وان سميت
الكعبة التي له من حيث هو هكذا زاوية فيكون الاول كالمربع والثاني كالتربيع فان اوقعت الاسم على
المعنى الاول فله زاوية مساوية وناقصة وزائدة لنفسها لان جوهرها مقدار وان اوقعت على
المعنى الثاني فله ذلك لها بسبب المقدار الذي هي فيه كما للتربيع فلان هذا الذي هو الزاوية بالمعنى الاول
يمكن ان يفرض فيه اما ابعاد ثلثة او بعدان فهو مقدار جسم او سطح والذي يظنه من يقول انه انما
يكون سطحا او يحرك الخط الفاعل اياه في الوهم بكلتي نقطتيه حتى اخذته حتى كان قد يحرك الطول عرضا
بالجمع فحدث عرض بعد الطول فكان طول وعرض بل لم يتحرك الخط المحدث للزاوية لا في الطول وحده
كما هو ولا في العرض حتى يحدث سطح وانما يحرك باحد راسه فحدثت الزاوية فجعل الزاوية جنسا رابعا
من المقادير والسبب في هذا جهله بمعنى قولنا ان للشيء ثلثة ابعادا او بعدين حتى يكون مجسما او
مسطحا فاذ قد عرفت ذلك عرفت ان هذا الذي قاله لا يلزم ولا ينبغي ان يكون للعاقل اليه اصغاء وانما
هو شروع من ذلك الانسان فيما لا يعنيه وهذا العاقل الخزان قد ذهب الى ان السطح بالحقيقة هو
المربع او المستطيل لا غير وليس كلامه مقاسهم فصل يشتغل به فقد عرفت وجود الاقدار وانها اعراض
وانها ليست مبادي للاجسام او الغلط في ذلك انما عرض لما عرفت واما الزمان فقد كان تحقق ذلك
عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فبقي ان نعلم انه لا مقدار خارجا عن هذه المقادير فنقول لان الكم
المتصل لا يخ اما ان يكون خارجا قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجدد
الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان وان كان قارا وهو المقدار فاما ان يكون اتم المقادير وهو الذي يمكن ان
يفرض ثلثة ابعاد فيه اذ ليس يمكن ان يعرض فوق ذلك وهذا هو المقدار المجسم واما ان يفرض فيه بعدان
فقط واما ان يكون ذا بعد واحد فقط اذ كل متصل فله بعد ما بالفعل او بالقوة ولما كان لا اكثر من
ثلثة ولا اقل من واحد فالمقادير ثلثة فالكميات المتصلة لذاتها اربعة وقد يقال لاشياء اخر انها
كميات متصلة وليست كذلك اما المكان فهو السطح واما الثقل والخفة فانها يوجب بحركاتها مقادير
في الازمنة والامكنة وليس لها في نفسها ان تحرك بعدها وان يقابل بالمساواة والمفاوتة بان يعرض
له حد ينطبق على حد ما يجانسه وينطبق ما يليه منه على ما يليه مما يجانسه فينطبق عليه الحد الاخر فيساوي
او يختلف فلا يتساوى بل تتفاوت فانا نعني بالمساواة والمفاوتة المعرفتين للمقدار هذا المعنى واما
التجزية التي تعرض للخفة والثقل بان يكون ثقل نصف ثقل فان ذلك لانه يحرك في الزمان نصف المسافة

او في المسافة ضعف الزمان او تحرك الاعظم الى اسفل وفي التحرك يلزم معها ان يتحرك الاصغر الى العلو او امر مما يجري هذا المجرى فهو كالحرارة التي يكون ضعف الحرارة لاجل انها يفعل في الضعف او لانها في ضعف الجسم الحار المشابه في الحرارة وكذلك حال الصغير والكبير والقليل والكثير فان هذه اعراض ايضا يلحق الكميات من باب المضاف وانت قد حصلت الكلام في جميع هذه في مواضع آخر فالكمية بالجملة هي التي يمكن ان يوجد فيها شيء منها يصح ان يكون واحدا عادا او يكون ذلك لذاته سواء كانت العقدة وجودية او فرضية

فصل في تحقيق ماهية العدد وتحديد انواعها وبيان اوائلها

وبالحري ان نحقق ههنا طبيعة الاعداد وصفاتها وكيف يجب ان يتصور حالها ووجودها فقد انتقلنا عنها الى الكميات المتصلة مستعجلين لان غرضنا كان يوجب ذلك فنقول ان العدد له وجود في الاشيا ووجود في النفس وليس قولنا من قال ان العدد لا وجود له الا في نفس بشيء يعتد به اما ان قال ان العدد لا وجود له مجردا عن المعدودات التي في الاعيان الا في النفس فهو حق فانا اذ قد بينا ان الواحد لا يتجرد عن الاعيان قائما بنفسه الا في الذهن فكذلك ما يترتب وجوده على وجود الواحد واما ان في الموجودات اعداد فذلك امر لا شك فيه اذ كان في الموجودات وحدات فوق وحدات وكل واحدة من الاعداد فانه نوع بنفسه وهو واحد في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله من حيث ذلك النوع خواص والشيء الذي لا حقيقة له محال ان يكون له خاصية اولية او التركيب والتمامية او الزائدية او الناقصية او المربعية او المكعبية او الصم وساير الاشكال التي لها فاذن لكل واحد من الاعداد حقيقة يخصه وصورة يتصور منها في النفس وتلك الحقيقة وحدته التي بها هو ما هو وليس العدد كثرة لا يجتمع في وحدة حتى يقال انها مجموع احاد فانه من حيث هو مجموع هو واحد يحتمل خواص ليس لغيره وليس يعجب ان يكون الشيء واحدا من حيث له صورة ما كالعشرية مثلا او الثلاثية وله كثرة فمن حيث العشرية ما هو بالخواص التي للعشرة واما كثرته فليس فيها الا الخواص التي للكثرة المقابلة للوحدة ولذلك فان ذلك العشرية لا ينقسم في العشرية الى عشريتين لكل واحد منها خواص العشرية وليس يجب ان يقال ان العشرة ليس هو الا تسعة وواحد او خمسة وخمسة او واحد وواحد كذلك حتى ينتهي الى العشرة فان قولك العشرة تسعة وواحد قول حملت فيه التسعة على العشرة وعطف عليها الواحد فيكون كانك قلت ان العشرة اسود وحلو وهي ان تصدق على الصفات المعطوفة احدهما على الاخرى فيكون العشرة تسعة وايضا واحد فان لم يرد بالعطف تعريفا بل عنيت ما يقال ان الانسان حيوان وناطق اي حيوان ذلك الحيوان الذي هو ناطق حتى يكون كانك قلت ان العشرة تسعة مع واحد وكان مرادك ان العشرة هي التسعة التي يكون مع واحد حتى ان كانت التسعة وحدها لم يكن عشرة فاذا كانت مع الواحد حتى ان كانت التسعة وحدها لم يكن عشرة فاذا كانت مع الواحد كانت تلك التسعة عشرة فقد اخطات ايضا فان التسعة اذا كانت وحدها او مع اي شيء كان معها فانها يكون تسعة ولا يكون عشرة البتة فان لم يجعل هو صفة للتسعة بل الموصوف بهما كانك قلت ان العشرة تسعة ومع كونها تسعة ايضا هي واحدة فذلك ايضا خطا بل هذا كله مجاز من اللفظة ومغلطة بل العشرة مجموع التسعة والواحد اذا اخذا جميعا فصار منهما شيء غيرهما وحد كل واحد من الاعداد ان اردت التحقيق هو ان يقال انه عدد من اجتماع واحد وواحد وتذكر الاحاد كلها وذلك انه لا يخلو اما ان يحد العدد من غير ان يشار الى تركيبه مما ركب منه بل بخاصية من خواصه فذلك يكون رسم ذلك العدد لا حده من جوهره واما ان يشار الى تركيبه مما ركب عنه فان اشير الى تركيبه من عددين دون الاخر مثلا ان يجعل العشرة من تركيب خمسة وخمسة لم يكن ذلك اولى من تركيب ستة مع اربعة وليس يتعلق هويته باحدهما اولى من الاخر وهويتها هو عشرة معينة واحدة ومحال ان يكون معينة واحدة وما يدل على معينة من حيث هي واحدة حدود مختلفة فاذا كان كذلك فحده ليس هذا ولا بد لك بما قلنا ويكون اذا كان كذلك فقد كان له التركيب من خمسة وخمسة ومن ستة واربعة ومن ثلثة وسبعة لازما له ذلك وتابعا له فيكون هذه رسوما له على ان تحديدك بالخمسة يحوج الى تحديد الخمسة فيحل ذلك كله الى الاحاد وحينئذ يكون مفهوم قولك ان العشرة من خمسة وخمسة هو مفهوم قولك من ثلثة وسبعة ومن ثمانية واثنين اعني اذا اكتسب لحظ تلك الاحاد فاما اذا الحظت صورة الخمسة والخمسة والثلثة والسبعة كان ذلك اعتبارا غير الاخر وليس للذات الواحدة حقائق مختلفة المفهومات بل انما يتكثر لوازمه وعوارضه ولهذا ما قال الفيلسوف المقدم لا تحسبن ان ستة ثلاثة وثلاثة بل هو ستة مرة واحدة لكن اعتبار العدد من حيث احاده مما يصعب على التخيل وعلى العبارة فيصار الى الرسوم من الواجب ومما يجب ان يبحث عنه من حال العدد حال الاثنوة فقد قال بعضهم ان الاثنوة ليست من العدد وذلك لان الاثنوة هي الزوج الاول والوحدة هي الفرد الاول وكما ان الوحدة التي الفرد الاول ليس بعدد فكذلك الاثنوة التي هي الزوج الاول ليس بعدد قال ولان العدد كثرة مركبة من احاد والاحاد اقلها ثلثة ولان الاثنوة لا يخلو ان كان عددا اما ان يكون مركبا او يكون اولا فان كانت مركبة فبعدها غير الواحد وان كانت عددا اولا فلا يكون لها نصف واما اصحاب الحقيقة فلا يستعملون امثال هذه الاشياء بوجه من الوجوه فان لم يكن الوحدة غير العدد لاجل انها فرد او زوج بل لانها لا انفصال فيها الى وحدات ولا اذا قالوا مركبة من وحدات يعنون به ما يعنيه النحويون من لفظ الجمع وان اقله ثلثة بعد الاختلاف فيه بل يعنون بذلك ما كثر او انه من واحد وواحد وقد جرت عادتهم بذلك ولا يبالون ان لا يوجد زوج ليس بعدد فان وجد وا فردا ليس بعدد فافرض عليهم ان يتاتوا في طلب زوج ليس بعدد ووجدوا فردا ليس بعدد وليسوا يشترطون في العدد الاول ان يكون لا نصف له مطلقا بل لا يصف له عدد من حيث هو اول وانما يعنون بالاول انه غير مركب من عدد وانما يعنى بالعدد ما فيه انفصال ويوجد فيه واحد وواحد والاثنوة اول العدد وهو الغاية في القلة في العدد واما الكثرة في العدد فلا ينتهي الى حد وقلة الاثنوة ليس مما يقال بالقياس الى العدد وليس اذا لم يكن الاثنوة اكثر من شيء يجب من ذلك

ان لا يكون قلبها بالقياس الى غيرها فليس يجب ان يكون ما يعرض له اضافة اخرى الى شئ آخر يقارن
تلك الاضافة فانه ليس يجب اذا كان شئ من الاشيا يعرض له اضافتان اضافة قلة واضافة كثرة
معاً حتى يكون كانه قليل بالقياس الى شئ فهو كثير بالقياس الى شئ آخر يلزم من ذلك كل قلة يعرض
للشئ يعرض له معها الكثرة كانه ليس اذا كان كل شئ هو ما لكا و مملوكا يجب ان لا يكون شئ ما لكا
وحده او شئ هو جنس وحده فانه ليس انما صار القليل قليلا لاجل ان له شيئا هو ايضا عنده كثير
بل لاجل الشئ الذى ذلك الشئ بالقياس اليه كثيرة فالاثنوية هى القلة الاقل اما قلة فبالقياس الى
كل عدد لانها ينقص عن كل عدد واما الاقل فلانها ليست بكثير عند عدد فاذا لم نفس الاثنوية الى شئ آخر
لا يكون قليلة والكثرة يفهم منها معنيان احدهما ان يكون الشئ فيه فوق واحد وهذا ليس بالقياس
الى شئ آخر البتة والاخر ان يكون الشئ فيه ما فى شئ آخر وزيادة وهذا هو الذى بالقياس وكذلك
العظم والطول والعرض فالكثرة مطلقة يقابل الوحدة مقابلة الشئ مع مبانة الذى يكيله والكثرة الاخرى
يقابل القلة مقابلة المضاف ولا ايضا دبين الوحدة والكثرة بوجه من الوجوه فكيف والوحدة يقوم الكثرة
ويجب ان يحقق القول فى هذا **فصل فى تقابل الواحد والكثير** وبالحرى ان يتامل كيف يجرى المقابلة
بين الكثير والواحد فقد كان التقابل عندنا على اصناف اربعة وقد يحقق ذلك وسيحقق بعد ايضا ان
صورة التقابل يوجب ان يكون اصنافه على هذه الجملة وكان من ذلك يقابل التضاد وليس يمكن ان يكون
التقابل بين الواحد والكثير على هذه الجملة وذلك لان الوحدة مقومة للكثرة ولا شئ من الاضداد
يقوم ضده بل يبطله وبنفسه لكن لقايل ان يقول ان الوحدة والكثرة هذا شانهما فانه ليس يجب ان يقال
ان الضد يبطل الضد بان يحل فى موضوعه فالوحدة ايضا من شانها ان يبطل الكثرة بان يحل الموضوع
الذى للكثرة على ما جوزت ان يكون الموضوع يعرض له الوحدة والكثرة ونقول فى جواب هذا الاشتباه
ان الكثرة كانها انما يحصل بالوحدة فكذلك الكثرة انما يبطل معها يبطلان وحداتها فيكون الوحدة
اذن ابطلت الكثرة فليست بالقصد الاول يبطلها بل انما يبطل اولا الوحدات التى للكثرة عن حالها بالفعل
الى ان يصير بالقوة فيلزم ان لا يكون الكثرة فاذن الوحدة انما يبطل اولا الوحدة كما انه يبطل الحرارة الزوجية
فان الوحدة لا يضاد الوحدة بل على ان تلك الوحدات يعرض لها سبب مبطل بان يحدث عنه هذه الوحدة
وذلك ببطلان سطوح فان كان لاجل هذه المعاقبة التى على الموضوع يجب ان يكون الوحدة ضدا للكثرة
فالاولى ان يكون الوحدة ضد الوحدة على ان الوحدة ليست يبطل الوحدة ابطال الحرارة للبرودة لان الوحدة
الطارية اذا ابطلت الوحدة الاولى ابطلها عما ليس هو بعينه موضوع الوحدة الاخرى بل الاخرى ان
يظن انه جزء موضوعه واما الكثرة فليست يبطل عن هذه الوحدة بطلانا اوليا بل ليس يكفى فى شرط
المتضادين ان يكون الموضوع واحدا يتعاقبان فيه بل يجب ان يكون مع هذا التعاقب الطبابة متنافيه

متباعدة ليس من شان احدهما ان يتقوم بالاخر للخلاف الذاتى فيهما وان يكون بينهما اوليا وايضا
فلقايل ان يقول انه ليس موضوع الوحدة والكثرة واحدا فان من شرط المتضادين ان يكون الاثنين
منهما بالعدد موضوع واحد وليس لوحدة وكثرة بعينها موضوع واحد بالعدد بل موضوع
واحد بالنوع وكيف يكون موضوع الكثرة والوحدة واحدا بالعدد ثم عليك ان يعلم ما سلف لك
حقيقة هذا وما فيه وعليه وله فقد ظهر بان ان التقابل الذى بين الواحد وبين الكثير ليس يتقابل
التضاد فينظر هل التقابل بينهما تقابل الصورة والعدم فنقول انه يلزم اول ذلك ان يكون العدم منهما
عدم شئ من شانه ان يكون للموضوع او لنوعه او لجنسه على ما قد مضى لك من امر العدم ولك ان يتحمل وجها
اخر يجعل به الوحدة عدم الكثرة فيما من شانه ان بنوعه ان يتكثر وان سمى وجها آخر يجعل به الكثرة عدم
الوحدة فى اشياء فى طبيعتها ان يتوحد لكن الحق انه لا يجوز ان يكون شيئان كل واحد منهما عدم وملكة
بالقياس الى الاخر بل الملكة منهما هو المعقول بنفسه الثابت بذاته واما العدم فهو ان لا يكون ذلك
الشئ الذى هو المعقول بنفسه الثابت بذاته فيما من شانه ان يكون فيكون انما يعقل ويحد بالملكة واما
القدماء فقوم جعلوا هذا التقابل من العدم والملكة وجعلوها هى المضادة الاولى ورتبوا تحت
الملكة الصورة والحر والفرد والواحد والنهاية والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر
ومن حيز العدم مقابلات هذه كالبرد والزوج والكثرة واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحنى
والمستطيل والظن والانثى واما نحن فقد يصعب علينا ان يجعل الملكة هى الوحدة ويجعل الكثرة هى العدم
اما اولا فانا هو ذا نحد الوحدة بعدم الانقسام او عدم الجزء بالفعل وبا حد الانقسام والتجزى فى حد
الكثرة وقد ذكرنا ما فى هذا واما ثانيا فان الوحدة موجودة فى الكثرة مقومة لها وكيف يكون مهية الملكة
موجودة فى العدم حتى يكون العدم يتالف من ملكات يجتمع وكذلك ان كانت الملكة هى الكثرة فكيف يكون
تركيب الملكة من اعدامها فليس يجوز ان يجعل المقابلة بينهما مقابلة العدم والملكة واذ لا يجوز هذا
فليس يجوز ان يقال ان المقابلة بينهما هى مقابلة التناقض لان ما كان من ذلك فى الالفاظ فهو خارج عن
موافقة هذا الاعتبار وما كان منه فى الامور فهو من جنس تقابل العدم والملكة بل هو جنس هذا التقابل
فان بازاء الموجبة الثبوت وبازاء السالبة العدم ويعرض فى ذلك من المحال لما يعرض فيما قلناه فلينظر انه
هل التقابل بينهما تقابل المضاف فنقول ليس يمكن ان يقال بين الوحدة والكثرة فى ذاتيهما تقابل المضاف
وذلك لان الكثرة ليس انما يعقل مهيتها بالقياس الى الوحدة حتى يكون انما هى كثرة لاجل ان هناك وحدة
وان كان انما هى الكثرة بسبب الوحدة وقد علمت فى كتب المنطق الفرق بين ما لا يكون الا الشئ وبين ما لا يقال
مهيته الا بالقياس الى شئ بل انما يحتاج الكثرة الى ان يفهم لها انها من الوحدة لانها معلولة للوحدة
فى ذاتها ومعنى انها معلولة غير معنى انها كثرة والاضافة لها انما هى من حيث معلوله والمعلولية لازم للكثرة

فيلزم ح

لا نفسل لكثرة ثم لو كانت من المضاف لكان كما يقال معيتها بالقياس الى الوحدة فكان يقال معية الوحدة
من حيث هي وحدة بالقياس الى الكثرة على شرط انعكاس المضافين ولكانا يتكافئان في الوجود من
حيث هذه وحدة وتلك كثرة وليس الامر كذلك فاذ قد بان لك جميع هذا فبالحري ان نجزم انه لا
يقابل بينهما في ذاتيهما ولكن يلحقهما يقابل وهو ان الوحدة من حيث هي مكيال يقابل الكثرة من حيث هي
مكيل وليس كون الشئ وحدة وكونه مكيالا شيء واحد بل بينهما فرق فالوحدة يعرض لها ان يكون مكيالا
كما انه يعرض لها ان يكون علة ثم الاشياء يعرض لها بسبب الوحدة التي يوجد لها ان يكون مكاييل لكن
واحد كل شئ ومكيال له هو من جنسه فالواحد في الاطوال طول وفي العروض عرض وفي المجسمات مجسم
وفي الازمنة زمان وفي الحركات حركة وفي الاوزان وزن وفي الالفاظ لفظ وفي الحروف حرف وقد يجتهد
ان يجعل الواحد في كل شئ اصغر ما يمكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون فبعض الاشيا يكون واحدة
مفترضا بالطبع مثل جوزة وبطيخة وفي بعضها نفرض واحدا بالوضع فما زاد على ذلك الواحد اكثر
من الواحد وما نقص منه لم يوجد واحدا بل جعل الواحد هذا المفروض بتمامه ونجعل هذا الواحد ايضا
من اظهر الاشيا في ذلك الجنس فالواحد مثلا من الاطوال شبر وفي العروض مثلا شبر في شبر وفي المجسمات
مثلا شبر في شبر في شبر وفي الحركات حركة مقدرة معلومة ولا يوجد حركة بهذه الصفة عامة للجميع الا الحركات
المتقدم منه بالطبع وخصوصا التي لا تختلف بل تمتد متفقة حتى يبقى واحدة في كل تقدير وخصوصا
التي هي اقل مقدار حركة فالاقل مقدار حركة هو الاقل زمانا وهذا هو الحركة الفلكية السريعة حدا
المضبوط قدرها لان الدوركا يراد عليه ولا ينقص المعلوم صغر مقدارها بسرعة العود ليس مما ينتظر
تجدده الى حين بل في كل يوم وليلة يتم دورة قريبة الى الوجود والتحديد والى التجربة ايضا بحركات الساعات
فيكون حركة ساعة واحدة مثلا هي مكيال الحركات وكذلك زمانها مكيال الازمنة وقد يعرض في الحركات
حركة واحدة بحسب المسافات الا ان ذلك غير مستعمل وغير واقع موقع الفرض الاول واما في الاثقال فيفرض
ثقل درهم ودينار واحدا ايضا وفي ابعاد الموسيقي الارخاء التي هي ربع طنيني وما يجري مجريها من الابعاد
الصغار ومن الاصوات الحرف المصوت المقصور او الحرف الساكن او مقطع مقصور كقولنا بل وليس يجب ان
يكون كل واحد من هذه الاوضاع وقعا بالضرورة بل قد يقع بالعرض ويمكن ان يعرض الواحد من كل باب ما هو
انقص واقل مما فرض ومع هذا فليس يجب اذا كان في هذه الاشيا واحد منه مفروض ان يكال به جميع ما هو من
ذلك الجنس فانه يجوز ان يكون الاخر مباينا لما يكيل به او لا ههنا خط مباين الخط وسطح مباين السطح وجسم مباين
لجسم واذا كان الخط والسطح والجسم مباين جسما وسطحا وخطا فكذلك الحركة قد يباين الحركة واذا كان
كذلك فالزمان والثقل ايضا مباين الزمان والثقل ايضا ويجوز ان يكون لهذا الذي يباين ذلك مباين
غير ذلك وقد علمت جميع هذا في صناعة التعاليم فاذا كان كذلك فسيكون اذن الوحدات التي يعرض لكل

يلزم ق

بكون ق

تعلق به ق

عليها ك

جنس من هذه كثيرة ويكاد ان لا يتناهى فاذا كان هناك واحد يصح الكيل به شئ فسيكون اشيا ويكاد ان لا
يتناهى لان يكال به ولما كان المكيال يعرف المكيل عند العلم والحس كالمكاييل للاشياء فانها يعلم بها فقال
بعضهم ان الانسان يكيل كل شئ لان له الحس والعلم وبهما يدرك كل شئ وبالحري ان يكون العلم والحس مكيلين
بالمعلوم والمحسوس وان يكون ذلك اصلا للمكثرة قد يقع ان يكال المكيال ايضا بالمكيل فهكذا يجب ان
يتصور الحال في مقابلة الوحدة والكثرة وقد يشكل من حال الاعظم والاصغر انهما كيف يتقابلان و
كيف يقابلان المساواة فان المساوي يقابل كل واحد منهما فانه لا يجوز ان يكون المساوي والاعظم
الا متخالفين وكذلك المساوي والاصغر اما الاعظم والاصغر فانهما ان يقابلا من المضاف هذا فكان
اعظم بالقياس الى ما هو اصغر فليس المساوي مضايفا لاحدهما بل لما هو مساو له ونظن انه ليس يجب
حيث كان اعظم واصغر ان يكون بينهما مساو موجود فان هذا قد علمته في مواضع اخر فاذا كان الامر على
هذا فبالحري ان يكون المساوي ليس مقابلا به الاولى للاعظم وللاصغر بل لغيره المساوي وهو عدم فيما
من شانه ان يكون فيه المساواة ليس عدمه في النقطة والوحدة واللون والعقل واشياء لا تقدير لها
بل في اشياء لها تقدير وكمية فالمساوي انما يقابل عدمه وهو اللامساواة لكن اللامساواة يلزم هذين
اي الاعظم والاصغر كالجنس لست اعني انه جنس بل بمعنى انه يلزم كل واحد منهما فان كان كل واحد منهما هو
عظيم والعظمة معنى وجودي يلزمه هذا العدم والاخر صغير والصغر من تلك الجنبة كذلك فصل
في ان الكيفيات اعراض فلنتكلم الان في الكيفيات اما الكيفيات المحسوسة والجسمانية فلا يقع شك
في وجودها وقد تكلمنا ايضا في وجودها في مواضع اخر ونقضنا مشاغبات من تمادى في ذلك لكنه
انما يقع الشك في امرها انها هل هي اعراض او ليست باعراض فان من الناس من يرى ان تلك الجواهر يخالط
الاجسام ويسري فيها فاللون بذاته جوهر والحرارة كذلك وكل واحدة من هذه الاخر فهو عنده بهذه
المنزلة وليس يقنعه ان هذه الاشيا يوجد تارة ويعدم تارة والشئ المشار اليه قايم موجود فانهم يقولون
انه ليس يعدم ذلك بل باحد يفارق قليلا قليلا مثل الماء الذي هل به ثوبك فانه بعد ساعة لا يوجد
هناك ماء ويكون الثوب موجودا بحاله ولا يصير الماء بذلك عرضا بل الماء جوهر له ان يفارق جوهرا آخر
لا فناء فربما فارق مفارقة لا يحس فيها بالاجزاء المفارقة لانها فارقت وهي اصغر مما يدرك الحس مفارقة
مفرقة ويقول بعضهم انها قد يكمن فبالحري ان يتبين ان ما يقولونه باطل فنقول لا يخلو ان كان هذه
جواهر اما ان يكون جواهر هي اجسام او يكون جواهر ليست باجسام فان كانت هذه جواهر غير جسمانية
واما ان يكون بحيث يمكن ان يولف منها جسم وهذا ما لا يجري في ابعاد جسمانية فليس يمكن
ان يولف منه جسم واما ان لا يمكن لكن انما يكون وجودها المقاربة للاجسام والسريان فيها فاول ذلك
يستلزم ان يكون لهذه الجواهر وضع وكل جوهر ذي وضع فانه منقسم قد تبين ذلك وثانيا انه

مكيلين ق

لانه اما ان يكون كل واحد من هذه الجواهر من شانه ان يوجد مفارقا للجسم الذى يكون فيه او لا يكون
فان لم يكن يوجد مفارقا وكان وجوده فى الاجسام على انها موضوعات له وليست فيه كالاجزاء
ولا هى مقارقة والجسم الموصوف بها مستكمل الجوهرية بنفسه فليست الا اعراضا وانما لها اسم الجوهرية
فقط وان كانت يفارق احيانا معها فاما ان يكون مفارقة ينتقل بها من جسم الى جسم من غير ان يصح لها قوام
مجردا ويكون لها مفارقة قوام مجرد فان كانت اذا لم يوجد فى جسم وكانت فيه فانما يكون ذلك بان ينتقل
الى الاخر فيجب من ذلك ان يكون كل جسم فسد بياضه فقد انتقل بياضه الى جسم ثمانية او بقى مجردا الى ان
يحصل فى جسم بعيد وهو غير مفارق جسما فى مدة قطع المسافة وليس الامر كذلك واما الكمون فقد فرغنا
منه وبينا استحالته ويجب من ذلك ان يكون كل جسم يسخن جسما فانه ينتقل اليه من حرارة نفسه فيبرد
الذى يسخن ثم هذا النوع من الانتقال لا يبطل عرضيته اذ كثير من الناس جوز فى اعراض بعينها هذا
الانتقال اعنى الانتقال فى اجزاء الموضوع والانتقال من موضوع الى موضوع وانما كان لا يكون عرضا
لو صح قوامه لا فى موضوع واما القائم فى الموضوع اذا نظر فيه انه هل يصح له ان ينتقل الى موضوع اخر
من غير ان يجرد عنهما فهذا الاعتبار ليس يصح فيه الا بعد القوام فى الموضوع ثم هذا لا يصح البتة لانه لانه
اما ان يكون الذى وجد فى موضوع ما يتعلق ذاته بشخصيته بذلك الموضوع الشخصى او لا يتعلق فان كان
ذاته بشخصيته بذلك الموضوع الشخصى فمعلوم انه لا يجوز ان يبقى شخصيته الا فى ذلك الموضوع الشخصى وان
كان انما اوجده فى ذلك الموضوع سبب من الاسباب وليس ذلك السبب مقوما له من حيث هو ذلك متخصص
ان يزل عنه ذلك السبب وساير الاسباب حتى لا يحتاج فى قوامه الى ذلك الموضوع وزوال ذلك السبب ليس
سببا محتاجا الى موضوع اخر لان السبب فى ان لا يحتاج شى الى موضوع هو عدم السبب فى ان كان يحتاج وهو
ذاته ليس يحتاج فزوال ذلك السبب ليس هو نفس وجود السبب الاخر الا ان يكون مستحيلا زوال ذلك
الا لوجود هذا السبب الاخر لا غير فاذا عرض هذا السبب زال ذلك السبب فيكون الشى قد فارق الحاجة
الى الموضوع الاول واحتاج الى الموضوع الاخر لامرين اما الاول فزوال السبب الاول واما الثانى فوجود
السبب الثانى لكن جملة هذه الاسباب يكون امورا خارجة عن طباعه ليس يحتاج اليها فى تحقق ذاته
موجود ذلك اللون مثلا بل انما يحتاج اليها فى ان يتخصص بموضوع فكونه لونا وكونه هذا اللون بعينه ان كان
بعينه عن الموضوع فليس يحوجه شى الى ان يجعله محتاجا الى الموضوع فان الغنى وجوده عن الموضوع لا يعرض له
ما يحوجه الى الموضوع الا بانقلاب عينه وان كان لا بعينه بل يتعلقه بموضوع فيكون ذلك الموضوع متعينا
له لانه يقتضى امر متعين بعينه فان المتعين لا يقتضى اى شى اتفق مما لا نهاية له بالقوة مما ليس بعضه
يخالف الاخر فى حكمه فان قيل فكيف يقتضى الواحد المعين فيقال يقتضى الذى فى تعلق به صحة وجوده
او لا فيتعين له بذلك فهذا اللون من حيث هو هذا اللون اما غنى عن الموضوع واما مفتقر الى موضوع

واحد واما انقلاب العين فقد يلزمنا من ذكره عهدة يجب ان يخرج منها فان انقلاب العين ليس يعنى به
ان يعدم هذا ويوجد ذلك من غير ان يدخل من الاول شى فى الثانى فانه ان كان هذا هكذا فيكون الاول قد
عدم والاخر قد حصل ولا يكون الاول هو الذى استحال الى الثانى بل انما يعنى بالانقلاب ان الموصوف بالاول
صار موصوفا بالثانى وذلك انه يبقى من الاول شى فى الاخر فيكون مركبا من مادة وشى فيها فان كان هنا
صفة اللونية مثلا فى مسئلتنا فيكون فى اللونية شى يبطل وشى يبقى فيكون ذلك الذى يبطل هو
الذى صارت الشى لونا بل هو اللونية وهو الصورة المادية او العرض وكلامنا فيها ويرجع فنقول واما ان
كان يجوز له ان يفارق هذه الجواهر ويقوم مثلا بياضا او شيئا اخر بذاته فلا يخ اما ان يكون تحت الاشارة
اشارة ويكون البياض الذى من شانه ان يدرك الا ان يعجز عن ادراكه للعلة الفاحشة ويكون على الجملة
التى يعرف البياض عليها فان كان كذلك فيلزم ان يكون خلاء موجود حتى يكون فيه مشارا اليه وليس فى
الاجسام ويلزم ان يكون له وضع ما وتقدير ما فيكون له فى ذاته مقدار يكون الا القليل منه محسوسا
فانا لا نتخيل بياضا لا وضع له ولا مقدار فضلا عن ان نراه واذا كان له مقدار ووضع وزيادة هيئة
الباصرة كان جسما ابيض لا مجرد البياض فانا نعنى بالبياض هذه الهيئة الزائدة على المقدار والحجم
وان كان لا يبقى على الجملة التى كان يعرف البياض عليها بل قد انتقل عن هذه الصور وصار روحانيا
فيكون البياض مثلا له موضوع يعرض له ان يكون فيه البياضية التى على النحو المعروف ويعرض له ان يصير
مرة اخرى بصورة اخرى روحانية فكيف او لا ما يعرف بياضا قد فسد وزالت صورته واما المفارق العقلى فقد
اشرنا فيما سلف الى انه لا يجوز ان ينتقل مثل هذا الشى مرة اخرى ذا وضع ويخالطا للاجسام واما ان جعل
جاعل البياض شيئا فى نفسه ذا مقدار فيكون له وجودان وجود انه بياض ووجود انه ذو مقدار فان كان
مقداره بالعدد غير المقدار الجسم الذى هو فيه بالعدد فاذا كان فى الاجسام وساريا فيها فيكون قد دخل
بعد فى بعد وان كان هو نفس الجسم محارا فكيف الامر وقد عاد الى ان الشى الذى هو البياض جسم وله بياضية
فيكون البياضية موجودة فى ذلك الجسم الا انها لا يفارق ولا يكون البياض مجموع ذلك الجسم والكيفية بل
شى فى ذلك الجسم اذ حد البياض وماهيته ليس ماهية الطويل العريض العميق بل يكون معتبرا الطويل العريض
العميق الحلاوة ايضا على هذا الراى فيكون البياض مقارنا لهذا الشى نا عتا له وهذا معنى قولنا الصفة
فى الموصوف ويكون مع ذلك لا يفارقه وليس جزا من ذلك الشى الذى هو الطويل العريض فيكون البياض
والحرارة عرضا الا انه لازم فينتهى الكلام فى ان من طبيعته ان يفارق ايضا فقد تبين ان الكيفيات
التى هى المحسوسة اعراض وهذا مبدا للطبيعيات واما الاستعدادات فامرها اوضح واما التى يتعلق
بالنفس وذوات الانفس فقد تبين فى الطبيعيات انها اعراض يقوم فى اجسام وذلك حين تكلمنا فى
احوال النفس

فصل فى العلم وانه عرض

واما العلم فان فيه شبهة وذلك ان لقايل ان يقول ان العلم

هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن موادها وهى صور جواهرها واعراض فان كانت صور الاعراض
اعراضا فصور الجواهر كيف يكون اعراضا فان الجوهر لذاته جوهر فمهيته جوهر فمهيته لا يكون فى موضوع
البتة ومهيته محفوظة سواء نسبت الى ادراك العقل لها او نسبت الى الوجود الخارج فنقول ان مهية
الجوهر جوهر بمعنى انه الموجود فى الاعيان لا فى موضوع وهذه الصفة موجودة لمهية الجواهر المعقولة
فانها مهية شانها ان يكون موجودة فى الاعيان لا فى موضوع اى ان هذه المهية هى معقولة عن امر وجوده
فى الاعيان ان يكون وجوده لا فى موضوع واما وجوده فى العقل بهذه الصفة فليس ذلك فى حده
حيث هو جوهر اى ليس حد الجوهر انه فى العقل لا فى موضوع بل حده انه سواء كان فى العقل او لم يكن
فان وجوده فى الاعيان ليس فى موضوع فان قيل فالعقل ايضا من الاعيان قيل المراد بالاعيان
اذا حصل فيها الجوهر صدرت عنه افاعيله واحكامه والحركة كذلك مهيتها انها كمال ما بالقوة
وليست فى العقل حركة بهذه الصفة حتى يكون فى العقل كمال ما بالقوة من جهة كذا حتى يصير مهيتها
محركة للعقل لان معنى كون مهيتها على هذه الصورة هو انها مهية يكون فى الاعيان كمالا لما بالقوة
واذا عقلت فان هذه المهية يكون ايضا بهذه الصفة فانها فى العقل مهية يكون كمالا لما بالقوة فليس
يختلف كونها فى الاعيان وكونها فى العقل فانه فى كليهما على حكم واحد فانه فى كليهما مهية يوجد فى الاعيان
كمالا لما بالقوة فلو كنا قلنا ان الحركة مهية يكون كمالا لما بالقوة فى الاين مثلا لكل شئ يوجد فيه ثم
وجدت فى النفس لا كذلك لكانت الحقيقة تختلف وهذا كقول القائل ان حجر المغناطيس حقيقته انه
حجر يجذب الحديد فاذا وجد مغناطيس الجسم كف الانسان ولم يجذب وجد مغناطيس الجسمية حد مالحديد فلم
يجز ان يقال انه مختلف بالحقيقة فى الكف وفى الحديد بل هو فى كل واحد منهما بصفة واحدة وهو انه حجر من
شانه ان يجذب الحديد فانه اذا كان فى الكف ايضا كان بهذه الصفة واذا كان عند الحديد ايضا كان بتلك
الصفة فكذلك حال مهيات الاشياء فى العقل والحركة فى العقل ايضا بهذه الصفة وليس اذا كانت
فى العقل فى موضوع فقد بطل ان يكون فى العقل ليست مهية ما فى الاعيان ليس فى موضوع فان قيل
فقد قلتم ان الجوهر هو ما مهيته لا يكون فى موضوع اصلا وقد صيرتم مهية المعلومات فى موضوع فنقول
قد قلنا انه لا يكون فى موضوع فى الاعيان اصلا فان قيل فقد جعلتم مهية الجوهر انها تارة يكون عرضا
وتارة يكون جوهرا وقد منعتم هذا فنقول انا منعنا ايضا ان يكون مهية شئ يوجد فى الاعيان مرة
عرضا ومرة جوهرا حتى يكون فى الاعيان يحتاج الى موضوع ما وفيها لا يحتاج الى موضوع البتة ولم
يمنع ان يكون معقول تلك المهية يصير عرضا اى يكون موجودا فى النفس لا كجزء ولقائل ان يقول
مهية العقل الفعال والجواهر المفارقة وايضا كذلك يكون حالها حتى يكون المعقول منها عرضا لكن
المعقول منها لا انها انفسها لا انها لذاتها معقولة فنقول ليس الامر كذلك فان معنى قولنا انها لذاتها معقولة

هو انها تعقل ذاتها وان لم تعقلها غيرها وايضا انها مجردة عن المادة وعلائقها لذاتها لا بتجريد يحتاج
ان يتولاه العقل واما ان قلنا ان هذا المعقول منها يكون من كل وجه هى او مثلها او قلنا انه ليس يحتاج
الى وجود المعقول منها الا ان يوجد ذاتها فى النفس فقد احلنا فان ذاتها مفارقة ولا يصير نفسها
صورة نفس انسان ولو صارت لكانت تلك النفس قد حصل فيها صورة الكل وعلمت كل شئ بالفعل
ولكانت يصير كذلك النفس واحدة ويبقى النفوس الاخرى ليس لها الشئ الذى تعقله اذ فد استبد بها
نفس ما والذى يقال ان شيئا واحدا بالعدد يكون صورة لمواد كثيرة لا بان يؤثر فيها بل بان يكون
بعينه منطبعا فى تلك المادة وفى اخرى فهو محال يعلم بادنى تامل وقد اشرنا الى الحال فى ذلك عند كلامنا
فى النفس وسنحوج من بعد الى الخوض فى اثبات ذلك فاذن تلك الاشياء انما يحصل فى العقول البشرية
معانى مهيتها لا ذواتها ويكون حكمها الحكم سائر المعقولات من الجواهر الا فى شئ واحد وهى ان تلك يحتاج
الى تقشيرات حتى يتجرد منها معنى تعقل وهذا لا يحتاج الى شئ غير ان يوجد المعنى كما هو فينطبع فى النفس وهذا
الذى قلناه انما هو نقض حجة المحتج وليس فيه اثبات ما نذهب اليه فنقول ان هذه المعقولات سيتبين لمن هما
بعد ان كانت من الصورة الطبيعية والتعليمات فليس يجوز ان يقوم مفارقا بذاته بل يجب ان يكون فى عقل او فى
نفس وما كان من اشياء مفارقة فنفس وجود تلك المفارقات مباينة لنا ليس هو علمنا لها بل يجب ان يتاثر
عنها فيكون ما يتاثر عنها هو علمنا بها وكذلك ان كانت صورة مفارقة وتعليمات مفارقة فانما يكون علمنا بها
ما يحصل لنا منها ولم يكن نفسها يوجد لنا منتقلة الينا فقد بينا بطلان هذا فى مواضع بل الموجود منها لنا
هى الاثار المحاكية لها الاخذة وهى علمنا وذلك اما ان يحصل لنا فى ابداننا او فى نفوسنا وقد بينا استحالة
حصول ذلك فى ابداننا فبقى انها يحصل فى نفوسنا ولانها اثار فى النفس لا ذوات تلك الاشياء ولا امثال
لتلك الاشياء قائمة لا فى مواد بدنية او نفسانية فيكون ما لا موضوع له يتكثر نوعه بلا سبب يتعلق به
بوجه فهى اعراض فى النفس **فصل فى الكلام فى الكيفيات التى فى الكمية واثباتها** هذا الفصل
يليق بالطبيعيات وقد بقى جنس واحد من الكيفيات يحتاج الى اثبات وجوده والى البينة على كونه
كيفية وهذه هى الكيفيات التى فى الكميات اما التى فى العدد كالزوجية والفردية وغير ذلك فقد علم
وجود بعضها واثبت وجود البلغ فى صناعة الحساب واما انها اعراض فلانها متعلقة بالعدد وخواص له
والعدد من الكم واما التى يعرض للمقادير فليس وجودها يتبين الوجود ولا يمكن للمهندس ان يبرهن على وجودها
لان سائر الاشياء انما يتبين له بوضع وجود الدائرة وذلك لان المثلث يصح وجوده ان صحت الدائرة وكذلك
المربع وكذلك سائر الاشكال واما الكرة فانما يصح وجودها على طريق المهندسين اذا ادير نصف دائرة
على نحو ما علمت والاسطوانة اذا حركت دائرة حركة مستقيمة على مركزها خطا مستقيما طرفه مركزها
فى اول الوضع لزوما على الاستقامة والمخروطات اذا حركت مثلثا قائم الزاوية على احد ضلعى القائمة حافظا

بطرف ذلك الضلع مركز الدايرة ودايرا بالضلع الثانى على محيط الدايرة ثم الدايرة مما ينكر وجوده جميع من
نرى ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى فيجب ان نبين وجود الدايرة من اصوله وانا عرضيتها فيظهر لنا
بتعلقها بالمقادير التى هى اعراض فنقول اما على مذهب من تركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان
يثبت ايضا عليه وجود الدايرة من اصوله ثم ينقض بوجود الدايرة جزئية الذى لا يتجزى وذلك لانه اذا
فرضت دايرة على النحو المحسوس فكانت على ما يقولون غير دايرة فى الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك اذا
فرض فيها جزء على انه المركز وان لم يكن ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا فى الحس ونجعل
المفروض مركزا فى الحس طرف خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى مستقيم فان ذلك صحيح الوجود مع فرض ما لا
يتجزى فان طوبق بطرفه الاخر جزء من الذى عند المحيط ثم ازيل وضعه واحد الجزء الذى يلى الجزء من المحيط الذى
اعتبرناه وطابقنا به الخط اولا فطوبق به راس الخط المستقيم مطابقة مماسة او موازاة الى جهة المركز فان
طابق المركز فذاك الغرض وان زاد ونقص فيمكن ان يتم ذلك بالاجزاء حتى لا يمكن هناك جزء نزيد لانه ان زاد
ازيل وان نقص تمم وان نقص نارا له وزاد بالحافة فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم فاذا فعل كذلك بجزء جزء
تمت الدايرة ثم ان كان فى سطحها تضريس ايضا من اجزاء فان كانت موضوعة فى فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرج
لتسد بها الخلل من السطح كلها فان كانت لا يدخل الفرج فالفرج اقل منها فى القدر فهى اذن منقسمة اذ الذى
يملأ الفرج اقل حجما منها وما هو كذلك فهو فى نفسه منقسم وان لم يكن فضله وان لم يكن موضوعة فى فرج
ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها فان قال قايل انه اذا طوبق بين الجزء المركزى وبين المحيطى مرة فليس
يمكننا التطبيق لا بمماسة ولا بموازاة مع المركزى والذى يلى ذلك الجزء من المحيط فانا نقول له ارايت لو اعدمت
هذه الاجزاء كلها وبقى الذى فى المركز والمحيط اهل كان بينهما استقامة يمكن ان يطبق عليه هذا الخط
فان لم يجوز ذلك فقد خرجوا عن البين بنفسه واوقعوا انفسهم فى شغل آخر وهو انه يمكن ان يفرض
مواضع مخصوصة فيها يتم هذه الاستقامة فى الخلاء الذى لهم حتى يكون بين جزئين فى الخلاء استقامة
وبين جزئين آخرين لما يكون وهذا شطط ممن يتكلفه ويجوز القول به فلا ضرر فانما يبيع عقله بثمن بخس
فان البديهة بالضرورة تشهد ان بين كل جزء بين يتفق محاذاة لا محالة يملوها من الملأ أقصر من الملأ
او اقصر بعدا فى الملأ وان قالوا ان ذلك يكون ولكن ما دامت هذه الاجزاء موجودة فلا يكون بينهما
هذه المحاذات ولا يجوز ان يوارى طرفيها طرفا مستقيم فهذا اقصر ايضا من ذلك فيكون كان تلك الا
ان وجدت بغير حكم المحاذات عن حكم لو كانت معدومة وجميع هذا مما لا يشكل على البديهة بطلانه ولا الوهم
الذى هو القانون فى الامور المحسوسة وما يتعلق بها كما علمت بتصوره على ان الاجزاء التى لا تتجزى لا تأتلف
منها بالحقيقة لا دايرة ولا غير دايرة وانما هذا على قانون القايلين به واذا صحت الدايرة صحت الاشكال
الهندسية فبطل الجزء بعلم ذلك من ان كل خط ينقسم بقسمين متساويين وانفطار الابنا به ضلعا

ومما اشبه ذلك فالخط الفرد الاجزاء لا ينقسم وكل خط مؤلف من اجزاء لا تتجزى يشارك كل خط
وهذا خلاف ما برهن عليه بعد وضع الدايرة وكذا اشياء اخرى غير هذا واما اثبات الدايرة
على اصل المذهب الحق فيجب ان نتكلم فيه واما الاستقامة ووجود محاذاة بين طرفى خط اذا
لزم المتحرك لم يكن حايدا او ان فارقه كان نحايدا عادلا فذلك الامر لا يمكن دفعه فنقول قد تبين فى الطبيعيات
من وجه وجود الدايرة وذلك لانه تبين ان جسما طبيعيا بسيطا ثابت وتبين ان كل جسم بسيط فله شكل
طبيعى وتبين ان شكله الطبيعى هو الذى لا يختلف البتة فى اجزائه ولا شئ من الاشكال الغير المستديرة
كذلك فقد صح وجود الكرة وقطعها بالمستقيم هو الدايرة فقد صح وجود الدايرة وايضا يمكننا ان نصحح
ذلك فنقول من البين انه اذا كان خط او سطح على وضع ما فليس من المستحيل ان يفرض لسطح آخر
او خط آخر ان يكون وضعه بحيث يلاقيه من احد طرفيه على زاوية من البين انا يمكننا ان نفعل هذا
الجسم او هذا الخط نقلا كيف شئنا الى ان يصير ملاقيا لذلك الاخر او موضوعا وضعه كان
يحاذيه بجميع امتداده يلاقيا له او موضوعا فى موضعه او موازيا ويمكن لجسم واحد نفسه ان يوضع على
وضع ثم يوضع على وضع آخر فقاطعوا الكلام فى الجسمين وفى الجسم الواحد واحد فان كانت استقامة
ولم يكن استدارة لم يمكن هذا البتة لانه اذا كانت الحركة الى الانطباق على الاستقامة ذاهبة فى
الطول ثم راجعة الى الرجوعات كانت او ذاهبة فى السمك راجعة كيف كانت او ذاهبة عرضا من الجهتين
خط او كيف فرضت فانه اذا كانت تحفظ النقطة التى تفرض على واسطة السطح او الخط فى تحريكها
خطا مستقيما فانه لا يلقى البتة ذلك الجسم بل تقاطعه كيف كان وانت يمكنك ان تفرض كل واحد من
الاقسام بالفعل مع تغير بل بحث اخر الامر ان يتفق حركة على صفة اذكرها اما ان يكون احد الطرفين فيها
من الخط او السطح او الجسم لازما موضعه والاخر ينتقل وذلك على الدور او كلاهما ينتقلان ولكن على
صفة ان يكون احدهما ابطأ والاخر اسرع فيكون الطرفان او المتحرك وحده على كل حال يفعل قوس دايرة
واذا صح وجود قوس دايرة صح ان يضعف الى التمام وهذا على الاصول الصحيحة واما ان قال احدنا
للتفكيك فالطريق الاولى ساقطة وايضا لنفرض جسما نصلا ونجعل احد طرفيه اثقل من الاخر
ونجعله قايما على سطح مماسا لطرفه الاخف حتى يقوم قايما عليه بحيله وانت تعلم ان قياما اذا عدل مثله
الى الجهات ما يستمر فانه اذا اميل الى جهة فزال الداعم حتى سقط فيحدث دايرة لا محالة او نحن اما كيف يكون
فلنفرض نقطة فى الراس المماس للسطح وهى ايضا يلقى نقطة من السطح فى لا تنحى اما ان يثبت النقطة
فى موضعها فيكون كل نقطة نفرضها فى راس ذلك الجسم قد فعل دايرة واما ان يكون مع حركة هذا
الطرف الى اسفل يتحرك الطرف الاخر الى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دايرة ومركزهما النقطة
المتحددة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط واما ان يتحرك النقطة بحركة على طول السطح فيفعل الطرف

الاخر وقطعا او خطا منحنيا ولان الميل الى المركز انما هو على المحاذات فحيح ان يحرك النقطة اما ان يكون بالعرض او
بالطبع وليست بالطبع وليست بالقسر لان ذلك القسر لا يتصور الا من الاجزاء التي هي اثقل وتلك ليست فيها
الى تلك الجهة بل ان دفعتها على حفظ الاتصال دفعتها على خلاف حركتها وثقلها فيمكن ان تنزل هي كان الفائية
منها اذ هي اثقل بطلب حركته اسرع والمتوسطة ابطأ وهناك اتصال يمنع سيلا ان ينعطف فيضطر العالي
الى ان يسيل السافل حتى يتحدد فيكون ح الجسم منقسما الى جزئين جزء يميل الى فوق قسرا وجزء يميل الى الاسفل
طبعا وبينهما حد هو مركز للحركتين وقد خرج منه خط مستقيم ما فيفعل الدائرة فبين انه ان لزم على الحداد
الجسم زوال فهو الى فوق وان لم يزل عنه فوجود الدائرة اصح فاذا ثبت الدائرة ثبت المنحنى لانه اذا ثبت
الدائرة ثبت المثلثات والقائم الزاوية ايضا وثبت جواز دور احد ضلعي القائمة على الزاوية فصح
المخروط فان فصل مخروط بسطح مواز صح قطع وصح منحنى **فصل في المضاف** واما القول في المضاف
وبيان انه كيف يجب ان يتحقق معنى المضاف والاضافة وحدهما فالذي قدمناه في المنطق كاف لمن فهمه واما
انه اذا فرض للاضافة وجودا كان عرضا فذلك امر لا شك فيه اذ كان امرا لا يعقل بذاته انما يعقل ابدا
لشيء الا الى شيء فانه لا اضافة الا وهو عارض او لعروضه لجوهر مثل الاب والابن او للكم فمنه ما هو
مختلف في الطرفين ومنه ما هو متفق فالمختلف مثل الضعف والنصف والمتفق مثل المساوي والمساوي
والموازي والموازي والمطابق والمطابق والمماس والمماس ومن المختلفة ما اختلافه محدود محقق
كالنصف والضعف ومنه ما هو غير محقق الا انه مبني على محقق كالكثير الاضعاف والكل والجزء ومنه ما ليس
محقق بوجه مثل الزايد والناقص والبعض والجملة وكذلك اذا وقع مضاف في مضاف كالازيد و
الانقص فان الازيد انما هو زايد بالقياس الى زايد ايضا مقيس الى ناقص ومن المضاف ما في الكيف
فمنه متفق كالمشابهة ومنه مختلف كالسريع والبطيء والثقيل والخفيف في الاوزان والحاد والثقيل في
الاصوات وكذلك قد يقع فيها كلها اضافة في اضافة وفي الاين كالاعلى والاسفل وفي متى كالمتقدم
والمتاخر وعلى هذا الصفات ويكاد ان يكون المضاف منحصرا في اقسام المعادلة والتي بالزيادة والتي
بالفعل والانفعال ومصدرها من القوة والتي بالمحاكات فاما التي بالزيادة فاما من الكم كما تعلم واما في
القوة مثل الغالب والقاهر والمانع وغير ذلك والتي بالفعل والانفعال كالاب والابن والقاطع والمنقطع
وما اشبه ذلك والتي بالمحاكات فكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بينهما محاكاة فان العلم يحاكي
هيئة المعلوم والحس يحاكي هيئة المحسوس على ان هذا لا ينضبط تقديره وتحديده لكن المضافان قد يحصل
من جهة فقد يكون المضافان بحيث لا يحتاجان الى شيء اخر من الاشياء التي بها استقرار في المضاف
حتى يعرض لاجلها لهما اضافة مثل المتيامن والمتياسر فليس في المتيامن من كيفية او امر من الامور مستقر صار
به مضافا بالتيامن الا نفس التيامن وربما احتيج الى ان يكون في كل واحد منهما امر حتى يصير به مقايسا الى الاخر

الحركة خ — ليكن خ — محاوف خ — مساق خ

مثلا العاشق والمعشوق فان في العاشق هيئة ادراكية هي مبدأ الاضافة وفي المعشوق هيئة مدركة
هي التي جعلته معشوقا للعاشق وربما كان هذا الشيء في احدى الجهتين دون الاخرى مثل العالم و
المعلوم فان العالم حصل في ذاته كيفية هي العلم صار بها مضافا الى الاخر والمعلوم لم يحصل في ذاته
شيء اخر انما صار مضافا لانه قد حصل في ذلك الاخر شيء هو العلم والذي بقي لنا ههنا من امر المضاف
ان يعرف هل الاضافة معنى واحد بالعدد وبالموضوع موجود بين شيئين وله اعتبارات كما ظنه بعض
الناس بل اكثرهم او لكل واحد من المضافين خاصية في اضافته فنقول ان لكل واحد من المضافين فانه له
معنى في نفسه بالقياس الى الاخر ليس هو المعنى الذي للاخر في نفسه بالقياس اليه وهذا بين في الامور
المختلفة الاضافة كالاب فان اضافته للابوة وهي وصف وجوده في الاب وحده ولكن انما هو للاب
بالقياس الى شيء اخر هو في الاب ونفس كونه بالقياس الى الابن كونه في الابن فان الابوة ليست في الابن
والا لكانت وصفا له تشتق منه الاسم بل الابوة في الاب وكذلك ايضا حال الابن بالقياس الى الاب
فليس ههنا شيء البتة هو في كليهما فليس ههنا الا ابوة او بنوة واما حاله موضوعة للابوة والبنوة
فليس يعرفها ولا لها اسم فان كان ذلك كون كل واحد منهما بحال بالقياس الى الاخر فهذا ككون كل واحد من
الققنس والثلج ابيض فانه ليس يجب ان يكون شيئا واحدا وليس كونه بالقياس الى الاخر هو لذلك الواحد لا
للاخر لكنه بالقياس الى الاخر فاذا فهمت هذا فيما مثلناه لك فكذلك فاعرف الحال في سائر المضافات
التي لا اختلاف فيها وانما يقع اكثر الاشكال في هذا الموضع فانه لما كان لاحد الاخوين حالة بالقياس
الى الاخر وكان للاخر ايضا حاله بالقياس الى الاول وكانت الحالتان من نوع واحد حسبنا شخصا
واحدا وليس كذلك فان للاول الاخوة التي اي لم وصف انه اخ الثاني ذلك الوصف له ولكن بالقياس
الى الثاني وليس ذلك بوصف الثاني بالعدد بل بالنوع كما لو كان الثاني ابيض والاول ابيض بل للثاني
ايضا انه اخو هذا الاول لان له حالة في ذاته مقولة بالقياس الى الاول فلذلك المماسة في المتماسين
فان كل واحد منهما مماس لصاحبه بان له مماسة التي لا يكون الا بالقياس الى الاخر اذ كان للاخر مثله
فلا يظنن البتة ان عرضا واحدا بالعدد يكون في محلين حتى يحتاج انه يتعذر من ذلك في جعلك العرض
اسما مشتركا كما فعله ضعفاء المميزين لكن الاشد اهتماما من هذا معرفتنا هل الاضافة في نفسها موجودة
في الاعيان او امر انما يتصور في العقل ويكون ككثير من الاحوال التي تلزم الاشياء اذا حصلت
بعد ان يحصل في العقل فان الاشياء اذا عقلت تحدث لها في العقل امور لم يكن لها من خارج فيصير كلية
وذاتية وعرضية ويكون جنسا وفصلا ويكون محمولا وموضوعا واشياء من هذا القبيل فقوم ذهبوا
الى ان حقيقة الاضافات انما يحدث في النفس اذا عقلت الاشياء وقوم قالوا بل الاضافة شيء موجود
في الاعيان واحتجوا وقالوا نحن نعلم ان هذا في الوجود وذلك وانه ذلك في الوجود انه عقل او لم يعقل ونحن

المماسة خ — يتعذر خ — عقلت خ — امورلك خ

نعلم ان الشباب يطلب الغذاء وان الطلب مع اضافة ما وليس للنبات عقل بوجه من الوجوه ولا ادراك
ونحن نعلم ان السماء في نفسها فوق الارض والارض تحتها ادركت او لم يدرك وليست الاضافة الا اشياء
هذه الاشياء التي او ما اليها وهي يكون للاشياء وان لم يدرك وقالت الفرقة الثانية انه لو كانت
الاضافة موجودة في الاشياء لوجب من ذلك ان لا يتناهى الاضافات فانه كما كان يكون بين الاب
والابن اضافة وكانت تلك الاضافة موجودة لهما او لاحدهما او لكل واحد منهما فمن حيث الابوة للاب
وهي عارضة له وللاب معروض له فهي مضافة وكذلك الابوة فمن هاهنا اذن علاقة للابوة مع الاب
والبنوة مع الابن وليست العلاقة التي بين الابن والاب خارجة عن العلاقة التي بين الابن والاب
فيجب ان يكون للاضافة اضافة اخرى وان يذهب الى غير النهاية وان يكون ايضا من الاضافات ما هي
علاقة بين موجود ومعدوم كما نحن متقدمون بالقياس الى القرون التي تخلفنا وعالمون بالقيامة
والذي يحل به الشبهة من الطرفين جميعا ان يرجع الى حد المضاف المطلق فنقول ان المضاف هو الذي
ماهيته معقولة بالقياس الى غيره فكل شيء في الاعيان يكون بحيث ماهيته انما يقال بالقياس الى غيره
فذلك الشيء من المضاف ولكن في الاعيان اشياء كثيرة بهذه الصفة فالمضاف في الاعيان موجود
فان كان للمضاف ماهية اخرى فينبغي ان يجرد ما له من المعنى المعقول بالقياس الى غيره فذلك المعنى
هو بالحقيقة المعنى المعقول بالقياس الى غيره وغيره انما هو معقول بالقياس الى غيره بسبب هذا المعنى
هذا المعنى ليس معقولا بالقياس الى غيره بسبب شيء غير نفسه بل هو مضاف لذاته على ما علمت فليس هناك
ذات وشيء هو الاضافة بل هناك مضاف بذاته لا باضافة اخرى فينتهي من هذا الطريق الاضافات
واما كون هذا المعنى المضاف بذاته في هذا الموضوع فهو من حيث انه في هذا الموضوع ماهية معقولة
بالقياس الى هذا الموضوع وله وجود آخر مثل وهو الابوة وذلك الوجود ايضا مضاف لكن ليس ذلك
هنا فليكن هذا عارضا من المضاف لزم المضاف وكل واحد منهما مضاف لذاته الى ما هو مضاف
اليه بالاضافة فالكون محمولا مضاف لذاته والكون ابوه مضاف لذاته فان نفس هذا الكون مضافا بذاته
ليس يحتاج الى اضافة يصير بها مضافا بل هو لذاته ماهية معقولة بالقياس الى الموضع اي هو بحيث اذا
عقلت ماهيته كانت محتاجة الى ان يحضر في الذهن شيء آخر يعقل هذا بالقياس اليه بل اذا اخذ هذا مضافا
في الاعيان فهو موجود مع شيء آخر الذاته لا لمعنى اخرى يتبعه بل نفسه نفس المع اذ المعية المحصلة بنوع
تلك الاضافة فاذا عقل احتيج الى ان يعقل مع اختصاص شيء آخر كما كانت ماهية الابوة من حيث هي ابوة
بذاتها مضافة بذاتها لا باضافة اخرى رابطة بنوع تلك الاضافة وللعقل ان يخترع امرا بينهما كانه
معنى خارج منهما لا يضطر اليه نفس التصور بل باعتبار آخر من الاعتبارات اللاحقة التي تعقلها
العقل فان العقل قد يقرن اشياء باشياء لانواع من الاعتبار لا للضرورة فاما في نفسها فهي اضافة

لا باضافة لانها ماهية لذاتها يعقل بالقياس الى الغير وهاهنا اختلافات كثيرة يلحق بعض الذوات
لذاتها لا لاضافة اخرى عارضة بل مثل ما يجري عليه الامر من لحوق بين الاضافة للاضافة الابوية
وذلك مثل لحوق الاضافة لهيئة العلم فانها لا يكون لاحقة باضافة اخرى في نفس الامور بل يلحقها لذاتها
وان كان العقل ربما اخترع هناك اضافة فاذ قد عرفت هذا فقد عرفت ان المضاف في الوجود موجود
بمعنى ان له هذا الحد وهذا الحد لا يوجب ان يكون المضاف في الوجود الا عرضا اذا عقل كان بالصفة
المذكورة ولا يوجب ان يكون امرا قائم الذات واحدا واصلا بين شيئين فاما القول بالقياس فانما
يحدث في العقل فيكون ذلك هو الاضافة العقلية والاضافة الوجودية ما بيناه وهو كونه بحيث اذا
عقل كان معقول الماهية بالقياس الى غيره فله في الوجود حكم وله في العقل حكم من حيث هو في العقل
لا من حيث الاضافة ويجوز في العقل اضافات مخترعة انما يفعلها العقل بسبب الخاصة التي للعقل
منها فالمضافات اذن موجودة في الاعيان وبان ان وجودها لا يوجب ان يكون هناك اضافة الى
اضافة بغير نهاية وليس يلزم من هذا ان يكون كل ما يعقل مضافا يكون له في الوجود اضافة وما
المتقدم والمتاخر في الزمان واحدهما معدوم وما اشبه ذلك فان المتقدم والمتاخر متضايفان
يقال بين الوجود اذا عقل وبين المعقول الذي ليس ماخوذا عن الوجود الخاص فاعلم فان الشيء في
نفسه ليس متقدما لا شيء موجود معه وهذا النوع من المتقدم والمتاخر موجود الطرفين معا في الذهن
فانه اذا احضرت في الذهن صورة المتاخر وصورة المتقدم عقلت النفس هذه المقايسة واقعة
بين موجودين فيه اذ كانت هذه المقايسة بين موجودين في العقل واما قبل ذلك فلا يكون الشيء
في نفسه متقدما فكيف يتقدم على لا شيء موجود فما كان من المضافات على هذه السبيل فانما تضايفها
في العقل وحده وليس في الوجود لها معنى قائم من حيث هذا التقدم والتاخر بل هذا التقدم والتاخر
بالحقيقة من المعاني العقلية ومن المناسبات التي يعرضها العقل والاعتبارات التي يحصل للاشياء
اذا قايس بينهما العقل واشار اليها

المقالة الرابعة

فصل في المتقدم والمتاخر وفي الحدوث لما تكلمنا على الامور التي يقع من الموجود والوحدة
موقع الانواع فبالحري ان نتكلم في الاشياء التي يقع منها موقع الخواص والعوارض اللازمة
وهذا اولا بالتي يكون للوجود ومنها بالتقدم والتاخر فنقول ان التقدم والتاخر وان كان مقولا على
وجوه كثيرة فانها يكاد يجتمع على سبيل التشكيك في شيء وهو ان يكون للمتقدم من حيث هو متقدم
شيء ليس للمتاخر ويكون لا شيء للمتاخر الا وهو موجود للمتقدم والمشهور عند الجمهور هو المتقدم في الزمان
والمكان وكان المتقدم والقبل في اشياء لها ترتيب كما هو في المكان فالذي هو اقرب من ابتداء

التقدم والتاخر

محدود فيكون له ان يلى ذلك المبدأ حيث ليس يلى ما هو بعده والذى بعده يلى ذلك المبدأ وقد يكون
وليه هو وهو فى الزمان كذلك ايضا بالنسبة الى الآن والحاضر او بعرض مبدأ وان كان مختلفا فى الماضى
والمستقبل كما تعلم ثم نقل اسم القبل والبعد من ذلك الى كل ما هو اقرب من مبدأ محدود وقد يكون هذا
التقدم المرتبى فى امور بالطبع كما ان الجسم قبل الحيوان بالقياس الى الجوهر ووضع الجوهر مبدأ ثم ان جعل
المبدأ الشخص اختلف وكذلك الامر من المحرك الاول كالصبى يكون قبل الرجل وقد يكون فى الامور لا من
الطبع بل اما بصناعة كنغم الموسيقى فانك تبتدئ من الحدة كان المتقدم غير الذى يكون اذا ابتدأت من
الثقل واما بحث واتفاق كيف كان ثم نقل الى اشياء اخرى فجعل الغالب والفاضل والسابق ايضا ولو فى
غير الفضل متقدما فجعل نفس المعنى كالمحدود مما كان له منه ما ليس للاخر واما الاخر فليس له الا ما للذ
الاول فانه جعل متقدما فان السابق فى باب ما له ليس للثانى وما للثانى منه هو للسابق وزيادة ومن
هذا القبيل ما جعلوا المخدوم والرئيس قبل الخادم والمرؤس فان الاختيار يقع للرئيس وليس للمرؤس
وانما يقع للمرؤس حين وقع للرئيس فيتحرك باختيار الرئيس ثم نقلوا ذلك الى ما يكون هذا الاعتبار له
بالقياس الى الوجود فجعلوا الشئ الذى يكون له الوجود اولا وان لم يكن للثانى والثانى لا يكون له
وقد كان للاول وجود متقدما على الاخر مثل الواحد فانه ليس من شرط الوجود للواحد ان يكون الكثرة موجودة
ومن شرط الوجود للكثرة ان يكون الواحد موجودا وليس فى هذا ان الواحد يفيد الوجود للكثرة اولا
بل انه يحتاج اليه حتى يفاد للكثرة وجود بالتركيب منه ثم نقل بعد ذلك الى الحصول الوجود من جهة اخرى
فانه اذا كان شيئان وليس وجود احدهما من الاخر بل وجوده له من نفسه او من شئ ثالث لكن وجود الشئ
من هذا الاول فله من الاول وجوب الوجود الذى ليس له لذاته من ذاته بل له من ذاته الامكان على تجويز
من ان يكون ذلك الاول مهما وجد لزم وجوده ان يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى فان الاول يكون
متقدما بالوجود لهذا الثانى ولذلك لا يستنكر البتة ان نقول لما حرك زيد يده تحرك المفتاح او نقول
حرك زيد يده ثم تحرك المفتاح ويستنكر ان نقول لما تحرك المفتاح حرك زيد يده وان كان نقول لما تحرك
المفتاح علمنا انه قد حرك زيد يده فالعقل مع وجود الحركتين معا فى الزمان يعرض لاحدهما تقدما وللاخرى تأخرا
اذ كان الحركة الاولى ليس سبب وجودها الحركة الثانية والحركة الثانية سبب وجودها الحركة الاولى ولا
ان يكون الشئ مهما وجد وجب ضرورة ان يكون علة للشئ وبالحقيقة فان الشئ لا يجوز ان يكون بحيث يصح ان
يكون علة للشئ الا ويكون مع الشئ فان كان من شرط كونه علة نفس ذاته فما دام ذاته موجودا يكون علة
وسببا لوجود الثانى وان لم يكن شرط كونه علة نفس ذاته فذاته بذاته ممكن ان يكون عنه الشئ وممكن ان لا
يكون عنه الشئ وممكن ان لا يكون وليس احد الطرفين به اولى من الاخر فكذلك المعلول هو كذلك ممكن ان
يكون وممكن ان لا يكون فلا من حيث هو ممكن ان يكون هو موجود ولا من حيث ذلك ممكن ان يكونه فذلك

قبله خ

والذى يستنكر خ

وذلك لان كون الشئ عن الممكن ان يكونه ليس لذات انه ممكن ان يكونه فنفس كونه ممكنا ان يكونه ليس كافيا فى
ان يكون الشئ عنه ما دام ذاته موجودا او يكون واجبا ان يكونه لا ممكنا فان كان نفس كونه ممكنا ان يكونه
وان لم يكن كافيا فقد يكون مع الشئ موجودا مرة ومرة لا يكون ونسبته الى الذى يكون ولا يكون فى الحالين
نسبة واحدة وليس فى الحالة التى يتميز بها ان يكون من ان لا يكون تميز من نسبته توجد المعلول مع امكان
كونه عن العلة تميز بحال تقترن به حال لا وجود المعلول عن العلة مع امكان كونه نسبته عن العلة فيكون
نسبة امكان كونه عن العلة الى وجود الشئ عنه ونسبته الى لا وجوده عنه واحدة وما نسبته الى
وجود الشئ عنه ونسبته الى لا وجوده عنه واحدة فليس كونه علة اولى من لا كونه علة بل العقل الصحيح يوجب
ان يكون هناك حال تميز بها وجوده عنه عن لا وجوده فان كانت تلك الحال ايضا يوجب هذا التميز
فهذه الحال اذا حصلت للعلة ووجدت هى يكون جملة الذات وما اقترن اليها هو العلة وقبل ذلك
فان الذات كانت موضوع العلية وكان الشئ الذى يصح ان يصير علة ولم يكن ذلك الوجود وجود العلة
بل وجود اذا انضاف اليه وجود اخر كان مجموعهما العلة وكان حينئذ يجب عليه المعلول سواء كان ذلك
الشئ ارادة او شهوة او غضبا او طبعا حادثا او غير ذلك او امرا خارجا منتظرا الوجود العلية
فانه اذا صار بحيث يصلح ان يصدر عنه المعلول من غير نقصان شرط باق وجب وجود المعلول فاذن
وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول وهما معا فى الزمان او الدهر
او غير ذلك ولكن ليسا معا فى القياس الى حصول الوجود وذلك لان وجود ذلك لم يحصل من هذا فذلك
له حصول وجود ليس من حصول وجود هذا ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك فذلك اقدم
بالقياس الى حصول الوجود ولقائل ان يقول انه اذا كان كل واحد منهما اذا وجد وجد الاخر واذا ارتفع
ارتفع الاخر فليس احدهما علة والاخر معلولا اذ ليس لاحدهما اولى ان يكون علة فى الوجود دون الاخر ونحن
نبحث عن ذلك بعد ان ننظر فيما يتضمنه مفهوم هذه القضية وذلك لانه ليس اذا وجد كل واحد منهما فقد
وجد الاخر بلا تفصيل واختلاف وذلك لان معنى اذا لا يخ اما ان يعنى به ان وجود كل واحد منهما اذا حصل
يجب عنه فى الوجود بنفسه ان يحصل الاخر او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه فى الوجود ان يكون
قد حصل وجود الاخر او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل فى العقل يجب عنه ان يحصل الاخر فى العقل
او ان وجود كل واحد منهما اذا حصل يجب عنه فى العقل ان يكون قد حصل الاخر فى الوجود او حصل
فى العقل فان لفظة اذا فى مثل هذه المواضع مشتركة مغلطة فنقول ان الاول كاذب غير مسلم فان
احدهما هو الذى اذا حصل يجب عنه حصول الاخر بعد امكانه وهو العلة واما المعلول فليس حصوله
يجب عنه حصول العلة بل العلة يكون قد حصلت حتى حصل المعلول واما القسم الثانى فلا تصدق فى
جانب العلة فانه ليس اذا وجدت العلة وجب فى الوجود ان كان المعلول قد حصل من تلقاء نفسه او

عنه خ

بغير العلة وذلك لانه ان كان قد حصل فلم يجب في الوجود من حصول العلة اذا قد وجدت العلة وكانت تلك
قد حصلت مستغنية الوجود الآن لا يعنى بحصلت ما مضى ولكن المقارنة فلا يصدق من جانب المعلول
من وجهين وذلك لان العلة وان كانت حاصلة الذات فليس في ذلك واجبا من حصول المعلول والوجه
الثاني ان الشيء الذي قد حصل يستحيل ان يجب وجوده بحصول شيء يفرض حاصلا الا ان لا يعنى
بلفظ حصل مفهومه واما القسمان الآخران فالاول منهما صحيح فانه يجوز ان يقول اذا وجبت العلة
في العقل وجب عند العقل ان يحصل المعلول الذي تلك علية بالذات في العقل وايضا اذا وجد المعلول
في العقل وجب ان يحصل ايضا في العقل وجود العلة واما الثاني منهما وهو القسم الرابع فيصدق منه
قولك انه اذا وجد المعلول شهد العقل بان العلة قد حصل لها وجود لا محالة مفروغ عنه حتى حصل المعلول
وربما كانت في العقل بعد المعلول لا في الزمان فقط ولا يلزم ان يصدق القسم الآخر من هذين القسمين
الداخلين في الرابع لما قد عرفت وكذلك في جانب الرفع فانه اذا رفعت العلة رفعت المعلول بالحقيقة
واذا رفعت المعلول لم يرفع العلة بل عرفنا ان العلة يكون قد ارتفع في ذاتها اولا حتى امكن رفع المعلول
فانا لما فرضنا المعلول مرفوعا فقد فرضنا ما لا بد من فرضه معه بالقوة وهو انه كان ممكنا رفعه فانما امكن
بان رفع العلة اولا فرفع العلة واثباته سبب في رفع المعلول واثباته ورفع المعلول دليل رفع ذلك في
اثباته دليل اثباته فرجع الى حيث ما فارقناه فنقول في حل الشبهة انه ليست المعية هي التي اوجبت هذين
العلية حتى يكون ليس احدهما اولى بالعلية من الآخر لانهما في المعية سواء بل انما اختلفا لان احدهما فرضنا
انه لم يجب وجوده بالآخر بل مع الآخر والثاني فرضناه انه كان وجوده مع وجود الآخر فكذلك هو بالآخر فهكذا
يجب ان يتحقق هذه المسئلة ومما يشكل ههنا امر القوة والفعل وانه انهما اقدم وايهما اشد تأخرا
فان معرفة ذلك من المهمات في امر معرفة التقدم والتأخر وعلى ان القوة والفعل نفسه هي من عوارض الموجود
ولواحقه والاشياء التي يجب ان يعلم حيث يعلم احوال الموجود المطلق **فصل في احوال القوة والفعل
والقدرة والعجز واثبات المادة لكل متكون** ان لفظ القوة وما يرادفها قد وضع اول شيء للمعنى
الموجود في الحيوان الذي يمكنه بها ان يصدر افعال شاقة من باب الحركات ليست بالاكثرية الوجود عن
الناس في كميتها وكيفيتها ويسمى ضده الضعف وكأنه زيادة وشدة من المعنى الذي هو القدرة وهو ان
يكون الحيوان بحيث يصدر عنه الفعل اذا شاء ولا يصدر عنه اذا لم يشا والذي هو ضدها عجز ثم نقلت عنه
فجعلت للمعنى الذي لا ينفعل له وبسببه الشيء بسهولة وذلك لانه كان يعرض لمن يزاول الانفعال والتحريكات
الشاقة ان ينفعل ايضا منها وكان انفعاله والالم الذي يعرض منه فيصده عن اتمام فعله فكان ان انفعل
انفعالا محسوسا قيل ضعف فليس له قوة وان لم ينفعل قيل ان له قوة فكان ان لا ينفعل دليلا على المعنى
الذي سميناه اولا قوة ثم جعلوا اسم هذا المعنى حتى صار كونه بحيث لا ينفعل الا يسيرا يسمى قوة وان لم ينفعل

الواقع بغتاً

شيئا ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا الاسم فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة ثم صيروا
القدرة نفسها وهي الحالة التي للحيوان نفسها وبها يكون له ان يفعل وان لا يفعل بحسب المشيئة وعدم
المشيئة وزوال العوائق قوة اذ هو مبدأ الفعل ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القوة فاطلقوا لفظة
القوة على كل حال يكون في شيء هي مبدأ تغير يكون منه في آخر من حيث ذلك آخر وان لم يكن هناك ارادة
حتى سموا الحرارة قوة لانها مبدأ التغير من آخر في آخر بانه آخر حتى انه اذا حرك نفسه او عالج نفسه فكان
مبدأ التغير منه فيه فليس ذلك من حيث هو قابل للعلاج او الحركة بل من حيث هو آخر بل كانه شيئان شيء له
قوة ان يفعل وشيء له قوة ان ينفعل ويشبه ان يكون الامران فيه مفترقين في جزئين فيكون مثلا
المحرك في نفسه والمتحرك في مادته وهو المتحرك بصورته والمحرك بمادته فهو من حيث يقبل العلاج غير
لذاته من حيث يعالج ثم بعد ذلك لما وجدوا الشيء الذي له قوة بالمعنى المشهور قدرة كانت او شدة قوة
ليس من شرط تلك القوة هو ان يكون بها فاعلا بالفعل بل له من حيث القوة امكان ان يفعل وامكان
ان لا يفعل نقلوا اسم القوة الى الامكان فسموا الشيء الذي وجوده في حد الامكان موجودا بالقوة
وسموا امكان قبول الشيء وانفعاله قوة انفعالية ثم سموا تمام هذه القوة فعلا وان لم يكن فعلا
بل انفعالا مثل تحرك او تشكل او غير ذلك فانه لما كان هناك المبدأ الذي يسمى قوة وكان الاصل الاول
في المسمى بهذا الاسم انما هو على ما هو بالحقيقة فعل سموا هذا الذي قياسه الى ما سموه الآن قوة كقياس
الفعل الى المسمى قديما قوة باسم الفعل ويعنون بالفعل حصول الوجود وان كان ذلك الامر انفعالا
او شيئا ليس هو فعلا ولا انفعالا فهذه هي القوة الانفعالية وربما قالوا قوة لجودة هذه وشدتها
والمهندسون لما وجدوا بعض الخطوط من شأنه ان يكون ضلع مربع وبعضها ليس ممكنا له ان يكون ضلع
ذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط كانه امر ممكن فيه وخصوصا اذ اتخيل لبعضهم ان حدوث
هذا المربع هو بحركة ذلك الضلع على مثل نفسه واذا عرفت القوة فقد عرفت القوي وعرفت الغير
القوي اما الضعيف واما العاجز واما السهل الانفعال واما الضروري واما ان لا يكون المقدار الخطي
ضلعا لمقدار سطحي مفروض وقد يشكل من هذه الجملة امر القوة التي بمعنى القدرة فانها يظن انها لا تكون
موجودة الا لما من شأنه ان يفعل ومن شأنه ان لا يفعل فان كان لما من شأنه ان يفعل فقط فلا يرون
ان له قدرة وهذا ليس بصادق فانه ان كان هذا الشيء الذي يفعل فقط يفعل من غير ان يشاء ويريد
فذلك ليس قدرة ولا قوة بهذا المعنى وان كان يفعل بارادة الا انه دائم الارادة ولا يتغير ارادته وجوبا
اتفاقيا او يستحيل تغيرها استحالة ذاتية فانه يفعل بقدرة وذلك لان حد القدرة التي يؤثرونها موجود ههنا
ان لا تحدها بانه ههنا وذلك لان هذا يصح عنه ان يفعل اذا شاء وان لا يفعل اذا لم يشأ وكلا هذين شرطيان
اي انه اذا شاء فعل واذا لم يشأ لم يفعل وانما هما داخلان في تحديد القدرة على ما هما شرطيان وليس من صدق

فربما

موجود

الشرطي ان يكون هناك استثناء بوجه من الوجوه او صدق حملي فانه ليس اذا صدق قولنا اذ لم يشأ لم يفعل
يلزم ان يصدق لكنه لا يشاء وقتا ما او انه اذا كذب انه لا يشاء البتة يوجب ذلك كذب قولنا واذا لم
يشأ لم يفعل فان هذا يقتضي انه لو كان لا يشاء لما كان يفعل كما انه اذا يشاء يفعل فاذا صح انه اذا شاء
فعل صح انه اذا فعل فقد شاء اى اذا فعل فعل من حيث هو قادر فيصح انه اذا لم يشأ لم يفعل واذا لم يفعل لم يشأ
وليس في هذا انه لا يشاء وقتا ما وهذا بين لمن عرف المنطق وهذه القوة التي هي مبادي للحركات و
الافعال بعضها قوى يقارن النطق والتخيل وبعضها قوى لا يقارن ذلك والذي يقارن النطق والتخيل
مجانس النطق والتخيل فانه يكاد ان يعلم بقوة واحدة ان يتوهم امر اللذة والالم وان يتوهم بالجملة الشيء وضده
وكذلك هذه القوى انفسها وآحادها يكون قوة على الشيء وعلى ضده لكنها بالحقيقة لا يكون قوة تامة
اى مبدأ تغير من آخر في آخر بانه آخر بالتمام وبالفعل الا اذا اقترن بها الارادة فينبعث عن اعتقاد وهي تابع
لتخيل شهواني او غضبي او عن رأي عقلي تابع لفكرة عقلية او تصور صورة عقلية فيكون اذا اقترنت بها تلك
الارادة ولم يكن ارادة ميلية بعد بل ارادة جازمة وهي التي هي الاجماع الموجب لتحريك الاعضاء صارت
لا محالة مبدأ بالفعل للفعل بالوجوب اذ قد بينا ان العلة ما لم يصر علة بالوجوب حتى يجب عنها الشيء لم يوجد
عنها المعلول وقبل هذا الحال فانما يكون الارادة ضعيفة لم يقع اجماع فهذه القوى بالمقارنة للنطق
بانفرادها لا يجب من حضور منفعلها ووقوعه منها بالنسبة التي اذا فعلت فيه فعلت بها ان يكون يفعلها
وهي بعد قوة وبالجملة لا يلزم من ملاقاتها للقوة المنفعلة ان يفعل ذلك وذلك لانه لو كان يجب عنها
وحدها ان يفعل لكان يجب من ذلك ان يصدر عنها الفعلان المتضادان والمتوسطات بينهما وهذا
محال بل اذا صارت كما قلنا فانها يفعل بالضرورة واما القوى التي في غير ذوات النطق والتخيل فانها اذا
لاقت القوة المنفعلة وجب هناك الفعل اذ ليس هناك ارادة واختيار ينتظر فان انتظر هناك فيكون
طبع ينتظر فاذا كان يحتاج الى الطبع فذلك الطبع هو اما المبدأ للامر واما جزء من المبدأ والمبدأ مجموع ما كان
قبل وما حصل ويكون ح نظير الارادة المنتظرة لكن الارادة يفارق هذا من حيث نعلم والقوة الانفعالية
ايضا التي يحتاج اذ الافت الفاعل ان يحدث الانفعال في هذه الاشياء هي القوة الانفعالية التامة فان
القوة الانفعالية قد يكون تامة وقد يكون ناقصة لانها قد يكون قريبة وقد يكون بعيدة فان في المني قوة ان
يصير رجلا وفي الصبي ايضا قوة ان يصير رجلا لكن القوة التي في المني يحتاج ان يلقاها ايضا قوة محركة قبل
المحرك الى الرجلية لانها يحتاج ان يخرج الى الفعل شيئا ما غير الرجل ثم بعد ذلك ههنا ان يخرج الى الفعل رجلا
وبالحقيقة فان القوة الانفعالية الحقيقية هي هذه واما المني فبالحقيقة ليس فيه بعد قوة انفعالية
فانه يستحيل ان يكون المني وهو مني ينفعل رجلا لكنه لما كان في قوته ان يصير شيئا من قبل غير المني ثم
ينتقل بعد ذلك الى شيء آخر كان هو بالقوة ايضا ذلك الشيء بل المادة الاولى هي بالقوة كل شيء فبعض ما يحصل

منها يعوقها عن بعض فيحتاج المعوق عنه الى زوال المعوق وبعض ما فيه لا يعوق عن بعض آخر ولكنه يحتاج الى
مرتبة اخرى حتى يتم الاستعداد وهذه القوة هي قوة بعيدة واما القوة القريبة فهي التي لا يحتاج
الى ان يقارنها قوة فاعلية قبل القوة الفاعلية التي ينفعل عنها فان السرة ليست بالقوة مفتاحا لانها
يحتاج الى ان تلقاها اولا قوة فاعلية غير القوة الفاعلية للمفتاحية وهي القوة الفاعلة والمباشرة والباحه
ثم بعد ذلك ههنا الان ينفعل من ملاقات القوة الفاعلية للمفتاحية مفتاحا والقوى يحصل بعضها بالطباع
وبعضها يحصل بالعادة وبعضها يحصل بالصناعة وبعضها يحصل بالاتفاق والفرق بين الذي يحصل
بالصناعة والذي يحصل بالعادة وان الذي يحصل بالصناعة هو الذي يقصد فيه استعمال مواد وآلات
وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة كانها صورة تلك الصناعة واما التي بالعادة فهي ما يحصل من افاعيل
ليست مقصودة فيها ذلك بل انما يصدر عن شهوة او غضب او رأي ويتوجه فيها القصد الى غير هذا الغاية
ثم قد يتبعها غاية هي العادة ولم يقصد ولا يكون العادة نفس ثبوت صورة تلك الافاعيل في النفس وربما
لم يكن للعادة آلات ومواد معينة فانه لا سواء ان يعتاد انسان للشيء وان يعتاد سطر البحار من الحمية
التي قلنا وبينهما تفاوت شديد ثم مع ذلك فانك اذا وقعت النظر عاد حصول العادة والصناعة الى
جهة واحدة والقوى التي يكون بالطبع منها ما يكون في الاجسام الغير الحيوانية ومنها ما يكون في الاجسام
الحيوانية وقد قال بعض الاوايل وغاريقوم منهم ان القوة يكون مع الفعل ولا يتقدمه وقال بهذا ايضا قوم من
الواردين بعده بحين كثير فالقائل بهذا القول كانه يقول ان القاعد ليس يقوى على القيام اى لا يمكن في
جبلته ان لا يقوم ما لم يقم فكيف يقوم وان الخشب ليس في جبلته ان ينحت منه باب فكيف ينحت وهذا القائل
لا محالة غير قوي على ان يرى وعلى ان يبصر في اليوم الواحد مرارا فيكون بالحقيقة اعمى بل كل ما ليس موجودا ولا
قوة على ان يوجد فانه مستحيل الوجود فالشيء الذي هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون والا كان واجبا
ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون ممكنا ان يكون شيئا آخر وان لا يكون وهذا هو الموضوع للشيء
الذي من شأنه ان يحله صورته واما ان يكون كذلك باعتبار نفسه كالبياض واذا كان يمكن ان يكون ويمكن
ان لا يكون في نفسه فهذا لا يخلو اما ان يكون شيئا اذا وجد كان قائما بنفسه حتى يكون امكان وجوده هو انه
يمكن ان يكون شيئا في غيره فان امكان وجوده ايضا في ذلك الغير فيجب ان يكون ذلك الغير موجودا مع امكان
وجوده وهو موضوعه وان كان اذا كان قائما بنفسه لا في غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه ولا علاقة له مع مادة
من المواد علاقة ما يقوم فيها او يحتاج في امرها اليها فيكون امكان وجوده سابقا عليه غير متعلق بمادة دون
مادة ولا جوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء فيكون امكان وجوده جوهرا لانه شيء موجود بذاته
وبالجملة ان لم يكن امكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود **فصل** واذ هو حاصل موجود قائم بذاته
كما فرض فهو موجود جوهرا واذ هو جوهر فله ماهية ليس بها من المضاف اذ كان الجوهر ليس مضاف الذات

بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القايم بذاته وجود اكثر من امكان وجوده الذى هو به مضاف فكل شى
نفس امكان وجوده عليه حكمنا انه ليس فى موضوع والان فقد صار ايضا فى موضوع هذا خلف فاذن لا
يجوز ان يكون لما يبقى قايما بنفسه لا فى موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد ما لم يكن بل
يجب ان يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون واما ان كان الشى الذى يوجد قايما بنفسه لكنه يوجد من
شى غيره او مع وجود شى غيره اما الاول فكالجسم من الهيولى وصورة واما الثانى فكالانفس الناطقة مع
الابدان فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشى لا على ان ذلك الشى بالقوة وهو كون الجسم ابيض بالقوة
ولا ان فيه قوة ان يوجد هو منطبعا فيه كون امكان البياض فى الموضوع الذى ينطبع فيه البياض بل على ان
يوجد معه او عنده حال له فالجسم الذى يحدث كما هو حادث انما امكان وجوده هو ان يحدث من المادة
والصورة فيكون للامكان وجود محل بوجه ما وهو مادته فيكون الشى الذى يحدث منه اولا وهو الصورة
تحدث فى المادة ويحدث للجسم لاجتماعهما من المادة بوجه من الوجوه ومن الصورة بوجه واما النفس فانها
لا يحدث ايضا الا بوجود موضوع بدنى وحتى يكون امكان وجوده فى ذلك قايما لاختصاص تلك المادة به
فان النفس انما يمكن وجودها بعد ما لم يكن وهو امكان حدوثها عند وجود اجسام على نحو من الامتزاج يصلح
ان يكون آلة لها ويتميز بها استحقاق حدوثها عن الاوايل من لا استحقاقه عنها فاذا كان فيها امكان هذا
الامتزاج فهو امكان لوجود النفس وكل جسم فانه اذا اصدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر من جسم آخر فانه يفعل
بقوة ما فيه اما الذى بالارادة والاختيار فذلك ظاهر واما الذى ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل
اما ان يصدر عن ذاته او يصدر عن شى مباين له غير جسمانى فان صدر عن ذاته وذاته يشارك الاجسام الاخرى
فى الجسمية ويخالفها فى صدور ذلك الفعل عنها فاذن فى ذاته معنى زايد على الجسمية هو مبدا صدور هذا الفعل
عنه وهذا هو الذى يسمى قوة وان كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل من هذا الجسم بقسر وعرضا
وقد فرض لا بقسر من جسم آخر ولا عرض وان كان عن شى مفارق آخر فلا يخ اما ان يكون اختصاص هذا الجسم بهذا
التوسط عن ذلك المفارق وهو بما هو جسم او لقوة فيه او لقوة فى ذلك المفارق فان كان بما هو جسم فكل جسم يشارك
فيه وان كان لقوة فيه فتلك القوة هنا صدور ذلك الفعل عنه وانها وان كان قد يفيض من المفارق و
معاونته او لكونه المبدا الاول فيه واما ان يكون لقوة فى ذلك المفارق فاما ان يكون نفس تلك القوة يوجب ذلك
او اختصاصا بارادة فان كان نفس القوة يوجب ذلك فلا يخ ان يكون ايجاب ذلك كله من هذا الجسم بعينه لاحد
الامور المذكورة فيرجع الكلام من راس واما ان يكون على سبيل الارادة فلا يخ اما ان يكون تلك الارادة
ميزت هذا الجسم بخاصية يختص بها من ساير الاجسام او جزافا كيفما اتفق فان كان جزافا كيف اتفق لم
يستمر على النظام الابدى والاكثرى فان الامور الاتفاقية هى التى ليست بدايمة ولا اكثرية لكن الامور
الطبيعية دايمة واكثرية فليس ما يتفاقه فبقى ان يكون بخاصية يختص بها من ساير الاجسام ويكون تلك الخا

مرادا منها صدور ذلك الفعل ثم لا يخلوا اما ان يراد ذلك لان تلك الخاصية يوجب ذلك الفعل ويكون منه
فى الاكثر اولا يوجب ولا يكون منه فى الاكثر فان كان يوجب فيها فهو مبدا ذلك وان كان فى الاكثر والذى
فى الاكثر كما علمت فى الطبيعيات بعينه الذى يوجب لكن له عايق لان اختصاصه بان يكون الامر منه هو يكون
لمثل من طبيعته الجهة ما يكون منه فان لم يكن فيكون العايق فيكون ايضا الاكثرى فى نفسه موجبا ان لم يكن
عايق فيكون الموجب هو الذى يسلم له الامر بلا عايق وان كانت تلك الخاصية لا يوجبه فلا يكون منه فى الاكثر
فكونه عنه وعن غيره واحد فاختصاصه به جزاف وقيل ليس بجزاف وكذلك ان قيل ان كونه من صاحب تلك
الخاصية منه اولى فمعناه ان صدورها منه اوفق فهو اذن موجب له ومميز لوجوبه والمميز اما علة بالذات
واما بالعرض فاذا لم يكن علة اخرى بالذات غيره فليس هو بالعرض لان الذى هو بالعرض هو على احد النحوين
المذكورين فبقى ان تلك الخاصية بنفسها موجبة فالخاصية الموجبة تسمى قوة وهذه القوة يصدر عنه
الافاعيل الجسمانية وان كان بمعونة من مبدا بعده ولنذكر بيان ان لكل حادث مبدا ماديا ونقول بالجملة
ان كل حادث بعد ما لم يكن فله لا محالة مادة لان كل كاين فيحتاج ان يكون قبل كونه ممكن الوجود فى نفسه فانه
ان كان ممتنع الوجود فى نفسه لم يكن البتة وليس امكان وجوده هو ان الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه
اذا لم يكن هو فى نفسه ممكنا الا ترى انا نقول ان المحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هى على ما يمكن ان يكون فلو كان
امكان كون الشى هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كانا نقول ان القدرة انما يكون على ما عليه القدرة وكانا
نقول ان المحال ليس عليه قدرة وما كنا نعرف ان هذا الشى مقدور عليه او غير مقدور عليه بنظرنا فى نفس الشى بل بنظرنا
فى حال قدرة القادر هل عليه قدرة ام لا فان اشكل علينا انه مقدور عليه او غير مقدور عليه لم يمكننا ان نعرف ذلك
البتة لانا ان عرفنا ذلك من جهة ان الشى محال او ممكن وكان معنى المحال هو انه غير مقدور عليه ومعنى الممكن انه مقدور
عليه كما عرفنا المجهول بالمجهول فبين واضح ان معنى كون الشى ممكنا فى نفسه هو غير معنى كونه مقدورا عليه وان كانا
بالموضوع واحدا وكونه مقدورا عليه لازم لكونه ممكنا فى نفسه وكونه ممكنا فى نفسه هو باعتبار ذاته وكونه
مقدورا عليه هو باعتبار اضافته الى موجده فاذا تقرر هذا فانا نقول ان كل حادث فانه قبل حدوثه اما
ان يكون فى نفسه ممكنا ان يوجد او محالا ان يوجد والمحال ان يوجد لا يوجد والممكن ان يوجد قد
سبقه امكان وجوده وانه ممكن الوجود فلا يخ اما ان يكون امكان وجوده معنى معدوما او معنى موجودا
ومح ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قايم
فى موضوع او قايم لا فى موضوع وكل ما هو قايم لا فى موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون له مضافا و
امكان الوجود انما هو ما هو بالاضافة الى ما هو امكان وجود له فليس امكان الوجود جوهرا لا فى موضوع فهو اذن
معنى فى موضوع وعارض لموضوع ونحن نسمى امكان الوجود قوة الوجود ونسمى حامل قوة الوجود الذى فيه
قوة الوجود موضوعا وهيولى ومادة وغير ذلك بحسب اعتبارات مختلفة فاذن كل حادث فقد تقدمه

المادة فنقول ان هذه الفصول التي اوردناها توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل ومتقدمة عليه لا في الزمان
وحده وهذا الشيء قد قال به قوم من القدماء فبعضهم جعل الهيولى وجودا قبل الصورة وان الفاعل البسها
الصورة بعد ذلك اما ابتداء من نفسه واما لداع دعاه اليه كما ظن بعض الشارعين فيما لا يعنيه ولا له درجة
الخوض في مثله فقال ان الاشياء كالنفس وقع له فتنة اى اشتغل بتدبير الهيولى وتصويرها فلم يحسن التدبير
ولا كمل حسن التصوير فتداركها البارى واحسن تقويمها ومنهم من قال ان هذه الاشياء كانت في الازل تتحرك
بطباعها حركات غير منتظمة فاعان البارى طبيعتها ونظمها ومنهم من قال ان القديم هو الظلمة او الهاوية
او شيء لا يتناهى لم يزل ساكنا ثم حرك او الخليط الذى يقول به انكساغورس وذلك لانهم قالوا ان القوة يكون
قبل الفعل كما في البزور والمنى في جميع ما يصنع فبالحرى ان يتامل في هذا ونتكلم فيه ونقول اما الامر في الاشياء
الجزئية الكائنة الفاسدة فهو على ما قالوا فان القوة فيها قبل الفعل قبلية في الزمان واما الامور الكلية
او المؤبدة التى لا تفسد وان كانت جزئية فانها لا تسبقها التى بالقوة البتة ثم القوة متاخرة بعد هذا الشرائط
من كل وجه وذلك لان القوة اذ ليست تقوم بذاتها فلا بد لها من ان تقوم بجوهر يحتاج ان يكون بالفعل فانه
ان لم يكن صار بالفعل فلا يكون مستعدا لقبول شيء فان ما هو ليس مطلقا فليس ممكنا ان يقبل شيئا ثم قد
يكون الشيء بالفعل ولا يحتاج الى ان يكون بالقوة شيئا كالابديات فانها دائما بالفعل من هذه الجهة حقيقة ما
بالفعل قبل حقيقة ما بالقوة بالذات ومن وجه آخر ايضا ان القوة يحتاج ان يخرج الى الفعل لشيء يكون موجودا
بالفعل وقت كون الشيء بالقوة ليس انما يحدث ذلك الشيء حدوثا مع الفعل فان ذلك ايضا يحتاج الى مخرج
آخر وينتهى الى شيء موجود بالفعل لم يحدث وفي اكثر الامر فانما يخرج القوة الى الفعل لشيء مجانس لذلك الفعل
موجود قبل الفعل بالفعل كالحار يسخن والبارد يبرد وايضا فكثيرا ما يوجد ما هو يكون بالقوة من حيث هو
حامل القوة عن الشيء الذى هو بالفعل حتى يكون الفعل بالزمان قبل القوة ولا مع القوة فان المنى كان عن الانسان
والبزر عن الشجرة حتى كان عن ذلك انسان وعن هذا شجرة فليس ان يعرض لعقل في هذه الاشياء قبل القوة
اولى من ان يعرض القوة قبل الفعل وايضا فان الفعل في التصور والتحديد قبل القوة لانك لا يمكنك ان تحد
القوة الا انها للفعل واما الفعل فانك لا يحتاج في تحديده وتصوره انه للقوة فانك تحد المربع وتعقله
من غير ان يخطر ببالك قوة قبوله ولا يمكنك ان تحد القوة على التربيع الا ان تذكر المربع لفظا او عقلا وتجعله جزء
حده وايضا فان الفعل قبل القوة بالكمال والغاية فان القوة نقصان والفعل كمال والخير في كل شيء انما
هو مع الكون بالفعل وحيث الشر فهناك ما بالقوة بوجه ما فان الشيء اذا كان شرا فاما ان يكون لذاته شرا او من كل
وجه وهذا محال فانه اذا كان موجودا فمن حيث هو موجود ليس شرا وانما يكون شرا من حيث هو فيه عدم كمال مثل
الجهل للجاهل او لانه يوجب في غيره وذلك مثل الظلم فالظلم انما هو شر لانه ينقص من الذى فيه الظلم طبيعة
الخير ومن الذى عليه الظلم السلامة او الغنى او غير ذلك فيكون من حيث هو شر منسوبا بالعدم والشيء بالقوة

غيره آ

ولو انه لم يكن معه ولا منه ما بالقوة لكانت الكمالات التى يجب للاشياء حاضرة فما كان شر بوجه من الوجوه
فبين ان الذى بالفعل هو الخير من حيث هو كذلك والذى بالقوة هو الشر او منه الشر واعلم ان القوة على الشر
خير من الفعل والكون بالفعل خيرا خير من القوة على الخير ولا يكون الشرير شريرا بقوة الشر بل بملكة الشر و
يرجع الى ما كنا فيه فنقول لقد علمت حال تقدم القوة مطلقا واما القوة الجزئية فيتقدم الفعل الذى
هو قوة عليه وقد يتقدمها فعل مثل فعلها حتى يكون القوة منه وقد لا يجب لكن يكون معها شيء اخر يخرج
القوة الى الفعل والا لم يكن فعل البتة بوجود ذات القوة وحدها لا يكفى في ان يكون فعل بل يحتاج الى مخرج
القوة الى الفعل فقد علمت ان الفعل بالحقيقة اقدم من القوة وانه هو المتقدم بالشرف والتمام **فصل**
في التام والناقص وما فوق التام وفي الكل وفي الجميع التام اول ما عرف عرف في الاشياء ذوات العدد
اذا كان جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا لشيء قد حصل بالعدد فلم يبق شيء من ذلك غير موجود ثم نقل ذلك الى
الاشياء ذوات الكم المتصل فقيل تام في القامة اذ كانت تلك ايضا عند الجمهور معدودة لانها انما يعرف
عند الجمهور من حيث تعدد واذا اقدرت لم يكن بد من ان تعدّ ثم نقلوا ذلك الى القوى والكيفيات فقالوا
كذا تام القوة وتام البياض وتام الحسن وتام الخير كان جميع ما يجب ان يكون له من الخير قد حصل له ولم يبق شيء من
خارج ثم اذا كان من جنس للشيء شيء وكان لا يحتاج اليه في ضرورة او منفعة او نحو ذلك زيادة نايدة وزائد
الشيء بما هو دونه ثم ان كان ذلك الذى قد وجد ما يحتاج اليه الشيء في نفسه قد حصل وحصل معه شيء آخر
من جنسه ليس يحتاج اليه في اصل ذات الشيء الا انه وان كان ليس يحتاج اليه في ذلك الشيء فهو نافع في بابه
قيل بحملة ذلك انه فوق التمام ووراء الغاية فهذا هو التام والتمام فكانه اسم للنهاية وهو اولا للعدد ثم
لغيره على الترتيب فكان الجمهور لا يقولون للذى للعدد انه تام ايضا اذا كان اقل من ثلثة فكذلك كانهم لا يقولون
له كل وجميع وكان الثلثة انما صارت تامة لان لها مبدأ وواسطة ونهاية وانما كان يكون الشيء له مبدأ
وواسطة ونهاية يجعله تاما لان اصل التام كان في العدد ثم لم يكن هذا في طبيعة عدد من الاعداد من حيث هو
عدد ان يكون تاما على الاطلاق فان كل عدد من جنس واحد اساسا ليس موجودا فيه بل اما ان يكون تاما
في العشرية والتسعية واما من حيث هو عدد واما من حيث له مبدأ ومنتهى وواسطة فهو تام لان من حيث
يكون له مبدأ ومنتهى يكون ناقصا من جهة ما ليس فيما بينهما شيء من شانه ان يكون بينهما وهو الواسطة
وقس عليه ساير الاقسام اى ان يكون له واسطة وليس منتهى او واسطة ومنتهى وقد فقد ما يجب ان يكون
مبدء ثم من المحال ان يكون مبدآن في الاعداد ليس احدهما واسطة بوجه الا لعددين ولا منتهيان
ليس احدهما بواسطة بوجه الا لعددين واما الوسايط فقد يجوز ان يكثر الا انها يكون جملتها في انها واسطة
كشيء واحد ثم لا يكون للتكثر حد يوقف عليه فاذن حصول المبدأية والنهاية والتوسط هو اتم ما يمكن ان
يقع في ترتيب مثله ولا يكون ذلك الا للعدد ولا يكون منحصرا الا في الثلاثية فاذا اشرنا الى هذا المبلغ فلم نعرض

عنه فليس من عادتنا ان ننظر في مثل هذه الاشياء التي تبنى على محسات اقناعية وليست من طريق القياسات العلمية بل نقول ان الحكماء قد نقلوا التام الى حقيقة الوجود فقالوا ان وجه ان التام هو الذي ليس شيء من شانه ان يكمل به وجوده ليس بل كل ما هو كذلك فهو حاصل له وقالوا ان وجه آخر ان التام هو الذي يحصل الصفة مع شرط ان وجوده بنفسه على اكمل ما يكون له هو وحده حاصل له وليس منه الا ما له وليس ينسب اليه من خلوه من الوجود شيء فضل على ذلك نسبة اولية اليه لا بسبب غيره وفوق التام ما له الوجود الذي ينبغي له ويفضل عنه الوجود لساير الاشياء كانه له وجوده الذي ينبغي له وله الوجود الزايد الذي ليس ينبغي له ولكن يفضل عنه للاشياء وذلك من ذاته ثم جعلوا هذا مرتبة المبدا الاول الذي هو فوق التام ومن وجوده في ذاته لا بسبب غيره نقيض الوجود فاضلا عن وجوده على الاشياء كلها وجعلوا مرتبة التام للعقل من العقول المفارقة الذي هو في اول وجوده بالفعل لا يخالطه ما بالقوة ولا ينتظر وجود آخر فان كان شيء آخر يوجد عنه فذلك ايضا من الوجود الفايض في الاول وجعلوا ادون التام شيئين المكتفي والناقص والمكتفي هو الذي اعطي ما به يحصل كمال نفسه في ذاته والناقص المطلق هو الذي يحتاج الى آخر يمده الكمال بعد الكمال مثال المكتفي النفس النطقية التي للكل اعني السموات فانها بذاتها يفعل الافعال التي لها ويوجد الكمالات التي يجب ان يكون لها شيئا بعد شيء لا يجتمع كلها دفعة واحدة ولا يبقى ايضا دايما الا ما كان من كمالاتها التي في جوهرها وصورتها فهو لا يفارق ما بالقوة وان كان فيه مبدأ يخرج قوته الى الفعل كما يعلم مبدأ بعد واما الناقص فهو مثل هذه الاشياء التي في الكون والفساد ولفظ التام ولفظ الكل ولفظ الجميع يكاد ان يكون متقاربة الدلالة لكن التام ليس من شرطه ان يحيط بكثرة بالقوة او بالفعل واما الكل فيجب ان يكون لكثرة بالقوة او بالفعل بل الوحدة في كثير من الاشياء هو الوجود الذي ينبغي له واما التام في الاشياء ذوات المقادير والاعداد فيشبه ان يكون هو بعينه الكل في الموضوع فالشيء تام من حيث انه لم يبق شيء خارج عنه وهو كل لان ما يحتاج اليه حاصل فيه فهو بالقياس الى الكثرة الموجودة المحصورة فيه كل وبالقياس الى ما لم يبق خارجا عنه تام ثم قد اختلف في استعمال لفظتي الكل والجميع على اعتبارهما فتارة يقولون ان الكل يقال للمتصل والمنفصل والجميع لا يقال الا للمنفصل وتارة يقولون ان الجميع يقال خاصة لما ليس لوضعه اختلاف والكل لما لوضعه اختلاف ويقال كل وجميع معا لما يكون له الحالان وانت تعلم ان هذه الالفاظ يجب ان يستعمل على ما يقع عليه الاصطلاح والاخرى من وجه ان يقال كل لما كان فيه انفصال حتى يكون له جزء فان الكل يقال بالقياس الى الجزء والجميع ايضا يجب ان يكون كل فان الجميع من الجمع والجمع انما يكون من الاحاد بالفعل او وحدات بالفعل لكن الاستعمال قد اطلقه على ما كان ايضا جزءه واحدا بالقوة فكان الكل في الاصل بازاء الجزء والجميع بازاء الواحد كان الكل يعتبر فيه ان يكون له ما بعده وان لم يلتفت الى وحدته وكان الجميع يعتبر فيه ان يكون فيه احاد وان لم يلتفت الى عدده وكان هذا القول كله من الفصل فان الاصطلاح احراهما بعد ذلك بجزء واحدا حقيقة ايضا يقال الكل والجميع في غير

ذوات الكمية اذ كان لها ان تحكم بالعرض كالبياض كله والسواد كله او كان لها ان تشتد وتضعف كالحرارة كلها والقوة كلها ويقال المركب من اشياء تختلف كالحيوان كل اذ هو من نفس وبدن واما الجزء فانه تارة يقال لما يعد وتارة لما يكون شيئا من الشيء وله جزء معه وان كان لا يعده وربما خص هذا باسم البعض ومن الجزء ما ينقسم اليه الشيء لا في الكم بل في الوجود مثل النفس والبدن للحيوان والهيولى والصورة للمركب وللجملة ما يتركب منه المركب المختلف المبادي

المقالة الخامسة

فصل

في الامور العامة وكيفية وجودها وبالحري ان نتكلم الان في الكلي والجزئي فانه مناسب وهو من الاعراض الخاصة بالوجود فنقول ان الكلي يقال على وجوه ثلثة فيقال كلي للمعنى من جهة انه مقول بالفعل على كثيرين مثل الانسان ويقال كلي للمعنى اذا كان جائزا ان يحمل على كثيرين وان لم يشترط انهم موجودون بالفعل مثل معنى البيت المسبع فانه كلي من حيث ان من طبيعته ان يقال على كثيرين ولكن ليس يجب ان يكون اولئك الكثيرين لا محالة موجودين بل ولا الواحد منهم ويقال كلي للمعنى الذي لا مانع من تصوره ان يقال على كثيرين انما يمنع منه ان منع سبب ويدل عليه دليل مثل الشمس والارض فانها من حيث يعقل شمسا وارضا لا يمنع الذهن عن ان يجوز ان معناه يوجد في كثيرين الا ان يأتيه دليل او حجة يعرف به ان هذا ممتنع ويكون ذلك ممتنعا بسبب من خارج لا لنفس تصوره وقد يمكن ان يجمع هذا كله في ان هذا الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين ويجب ان يكون الكلي المستعمل في المنطق وما اشبهه هو هذا واما الجزئي المفرد فهو الذي نفس تصوره يمنع ان يقال معناه على كثيرين كذات زيد هذا المشار اليه فانه يستحيل ان يتوهم الا له وحده فالكلي من حيث هو كلي شيء ومن حيث هو شيء يلحقه الكلية ما يدل عليه احد هذه الحدود فاذا كان ذلك انسانا او فرسا فهناك معنى آخر غير معنى الكلية وهو الفرسية فان حد الفرسية ليس حد الكلية ولا الكلية داخلة في حد الفرسية فان الفرسية لها حد لا يفتقر الى الكلية لكن يعرض له الكلية فانه في نفسه ليس شيئا من الاشياء البتة الا الفرسية فانه في نفسه لا واحد ولا كثير ولا موجود في الاعيان ولا في النفس ولا في شيء من ذلك بالقوة ولا بالفعل على ان يكون ذلك داخلا في الفرسية بل من حيث هي فرسية فقط بل الواحد صفة تقترن الى الفرسية فيكون الفرسية مع تلك الصفة واحدة وكذلك الفرسية مع تلك الصفة صفات اخرى كثيرة داخلة عليها فالفرسية بشرط انها يطابق بحدها اشياء كثيرة يكون عامة ولانها ماخوذة بخواص واعراض مشار اليها فيكون خاصا فالفرسية في نفسها فرسية فقط فان سيلنا عن الفرسية نظر في النقيض مثل الفرسية الف ام ليس لم يكن الجواب الا سلب اي شيء كان ليس على ان السلب بعد من حيث بل على انه قبل من حيث انها هي ليس يجب ان يقال ان الفرسية من حيث هي فرسية هي ليست الفا بل ليست من حيث هي فرسية بالف ولا شيء من الاشياء فان كان طرفا المسئلة عن موجبتين لا يخرج منهما شيء لم يلزم

ان يجب عنهما البتة وبهذا يفترق حكم الموجب والسالب والموجبين اللذين في قوة النقيضين وذلك
ان الموجبة منهما الذي هو لازم للسالب معناه انه اذا لم يكن الشئ موصوفا بذلك الموجب الاخر كان
موصوفا بهذا الموجب وليس اذا كان موصوفا به كان بعينه هو فانه ليس اذا كان الانسان واحدا
او ابيض كانت هوية الانسان منه هي هوية الوحدة او البياض او كان هوية الانسان هو هوية الواحد
او الابيض فاذا جعلنا الموضوع في المسئلة هوية الانسانية من حيث هو انسانية كشئ واحد
سئل عن طرفي النقيض فقيل واحد هو ام كثير لم يلزم ان يجاب لانهما من حيث هوية الانسانية
شئ غير كل واحد منهما ولا يوجد في حد كل شئ من ذلك الشئ الا بالانسانية فقط واما انه هل يوصف بانه
واحد او كثير على انه وصف يلحقه فلا محالة انه يوصف بذلك ولكن لا يكون هو ذلك الموصوف من حيث هو
انسانية فلا يكون من حيث هو انسانية هو كثير بل انما يكون كان ذلك الشئ يلحقه من خارج فاذا كان
نظرنا اليه من حيث هو انسانية فقط فلا يجب ان نسوية بنظر الى شئ من خارج فنجعل النظر نظرين نظرا اليه
بما هو ونظرا الى لواحقه ومن حيث النظر الواحد الاول لا يكون الا الانسانية فقط فلهذا ان قال قايل
ان الانسانية التي في زيد من حيث هي انسانية هل هي غير التي في عمرو فيلزم ان يقول لا وليس يلزم من
تسليمه هذا ان نقول فاذن هي وتلك واحدة بالعدد لان هذا كان سلبا مطلقا وعنينا بهذا السلب
ان تلك الانسانية من حيث هي انسانية انسانية فقط وكونها غير التي في عمرو شئ خارج فانه ان لم يكن ذلك
خارجا عن الانسانية لزم ان يكون الانسانية من حيث هي انسانية الف مثلا او ليس بالف وقد ابطلنا ذلك
وانما اخذنا انسانية من حيث هي انسانية فقط على انه اذا قيل الانسانية التي في زيد من حيث هي انسانية
يكون قد جعلها اعتبارا من حيث هي انسانية ساقطا عنها انها في زيد او انها التي في زيد والا فيكون
قد اخذنا الانسانية على انها في زيد كانها قد جردناها وتكلمنا على ان لا يلتفت اليها وهي انسانية ثم
لا تجيء اما ان يرجع الانسانية فذكر زيد لغوا الا ان يعني ان الانسانية التي عرض لها من خارج ان كانت
في زيد وقد اسقطنا عنها انها في زيد فهل هي هكذا وهذا ايضا فيه اعتبار غير الانسانية فان سالنا
سايل وقال السم محسوبة فيقولون انها ليست كذا او كذا وكونها ليست كذا او كذا ليست كذا وكذا غير كونها
انسانية بما هي انسانية فنقول انا لا نبحث ما بها من حيث هي انسانية من حيث شئ انسانية كذا وقد علم الفرق
بينهما في المنطق وههنا شئ آخر وهو ان الموضوع في مثل هذه المسايل يكاد يرجع الى الاهمال اذا لم يعلق
بحصر ولا يكون عنها جواب اللهم الا ان يجعل تلك الانسانية كانها مشار اليها او لا كثرة فيها في لا يكون
قولنا من حيث هي انسانية جزأ من الموضوع لانه لا يصلح ان يقال ان الانسانية التي من حيث هي انسانية
الا وقد غادرت مهملة فان قيل تلك الانسانية من حيث هي انسانية يكون قد وقع اليها الاشارة فزادت
على الانسانية ثم ان ساهمنا في ذلك فيكون الطرفان من المسئلة مسلوبين عنها ولم يجب ان يكون واحدا

هو هو او غيرا الا على معنى انه لا بد له ان يكون هو هو او غيرا في نفول لا بد لها من ان يصير غيرا بالاعراض التي معها
اذ لا يوجد البتة الا مع اعراض فيكون ماخوذه من حيث هي انسانية فقط فاذ ليست انسانية عمرو في غيره
انسانية بالاعراض فيكون لهذه الاعراض تاثير في تشخص زيد بانه مجموع الانسان او الانسانية واعراض لازمة
كانها اجزاء منه وتاثيره في الانسان او الانسانية بانها مستوية اليها ونعود من راس ونجمع هذا ونحرره
بعبارة اخرى كالمذكر لما سلف من قولنا فنقول ان ههنا شيئا محسوسا هو الحيوان او الانسان مع مادة وعوارض
وهذا هو الانسان الطبيعي وههنا شئ هو الحيوان او الانسان منظورا الى ذاته بما هو غير ماخوذ معه ما خالطه
وغير مشروط فيه شرط انه عام او خاص او واحد او كثير لا بالفعل ولا باعتبار القوة ايضا من حيث هو بالقوة
اذ الحيوان بما هو حيوان والانسان بما هو انسان اي باعتبار حده ومعناه غير ملتفت الى امور اخرى
مقارنة ليس الا حيوانا او انسانا واما الحيوان العام والحيوان الشخصي والحيوان من جهة اعتبار انه بالقوة
عام او خاص والحيوان باعتبار انه موجود في الاعيان او معقول في النفس هو حيوان وشئ ليس هو حيوان
منظورا اليه وحده ومعلوم انه اذا كان حيوان وشئ كان فيهما الحيوان كالجزء منهما وكذلك في جانب
الانسان ويكون اعتبار الحيوان بذاته جايزا وان كان مع غيره لان ذاته مع غيره ذاته فذاته بذاته وكونه
مع غيره امر عارض له او لازم بالطبيعة الحيوانية والانسانية فهذا الاعتبار متقدم في الوجود على الحيوان
الذي هو شخصي بعوارضه او كلي وجودي او عقلي بعدم البسيطة على المركب والجزء على الكل وبهذا الوجود لا
هو جنس ولا نوع ولا شخص ولا واحد ولا كثير بل هو بهذا الوجود هو حيوان فقط وانسان فقط لكنه
يلزمه ان يكون واحدا او كثيرا اذ لا يخلو عنهما شئ موجود على ان ذلك لازم له من خارج وهذا الحيوان
بهذا الشرط وان كان موجودا في كل شخص فليس هو بهذا الشرط حيوانا ما وان كان يلزمه ان يصير حيوانا ما
لا انه في حقيقته ومهيته بهذا الاعتبار حيوان ما وليس يمنع كون الحيوان الموجود في الشخص حيوانا ما
ان يكون الحيوان بما هو حيوان لا باعتبار انه حيوان ما محالا موجودا فيه لانه اذا كان هذا الشخص حيوانا ما
فحيوان ما موجود فالحيوان الذي هو جزء من حيوان ما موجود كالبياض فانه وان كان غير مفارق للمادة
هو بماهيته موجود في المادة على انها شئ آخر معتبر بذاته وذو حقيقة بذاته فان كان نعرض لتلك الحقيقة
ان يقارنه في الوجود امر آخر ولقايل ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الاشخاص لان الموجود في
الاشخاص هو حيوان ما لا الحيوان بما هو حيوان موجود هو اذن مفارق للاشخاص ولو كان الحيوان بما هو
حيوان موجودا لهذا الشخص لم يخل اما ان يكون خاصا له او غير خاص له فاذا كان خاصا له لم يكن الحيوان
بما هو حيوان هو الموجود فيه او هو الحيوان ما وان كان غير خاص كان شئ واحد بعينه بالعدد موجود
في الكثرة وهذا محال وهذا الشك وان كان ركيكا سخيفا فقد اوردناه بسبب انه قد وقعت منه الشبهة
في زماننا هذا الطايفة ممن يتشحط في التفلسف فنقول ان هذا الشك قد وقع فيه الغلط من وجوه

عرض لاحدهما الظن بان الموجود من الحيوان اذا كان حيوانا ما فان طبيعة الحيوانية معتبرة بذاتها لا بشرط
لا يكون موجودة فيه وبيان غلط هذا الظن قد تقدم والثانى الظن بان الحيوان بما هو حيوان يجب ان يكون
خاصا او غير خاص بمعنى العدول وليس كذلك بل الحيوان اذا انظر اليه بما هو حيوان ومن جهة حيوانيته
لم يكن خاصا ولا غير خاص الذى هو العام بل كلاهما يسلبان عنه لانه من جهة حيوانيته حيوان فقط ومعنى
الحيوان فى انه حيوان غير معنى الخاص او العام وليسا داخلين ايضا فى مهية واذا كان كذلك لم يكن الحيوان
بما هو حيوان خاصا ولا عاما فى حيوانيته بل هو حيوان لا غير من الامور والاحوال لكنه يلزم منه ان يكون
خاصا او عاما فقوله لم يخل اما ان يكون خاصا او يكون عاما ان عنى بقوله انه لا يخلو عنهما فى حيوانيته فهو محال
عنهما فى حيوانيته وان عنى انه لا يخلو فى الوجود عنهما اى لا يخلو عن لزوم احدهما فهو صادق فان الحيوان يلزمه
ضرورة ان يكون خاصا او عاما او انهما عرض له لم يبطل عنه الحيوانية التى باعتبارها ليس بخاص ولا عام بل
يصير خاصا او عاما بعدها بما يعرض لها من الاحوال وههنا شئ يجب ان يفهمه وهو انه حق ان يقال الحيوان
بما هو حيوان لا يجب ان يقال عليه خصوص او عموم وليس بحق ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان يوجب ان لا
يقال عليه خصوص او عموم وذلك ان لو كانت الحيوانية يوجب ان لا يقال عليها خصوص او عموم لم يكن حيوان خاص او
حيوان عام فبهذا المعنى يجب ان يكون فرق قائم بين ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بلا شرط شئ آخر وبين
ان نقول ان الحيوان بما هو حيوان مجرد بشرط لا شئ آخر ولو كان يجوز ان يكون الحيوان بما هو حيوان مجردا بشرط
ان لا يكون شئ آخر وجود فى الاعيان لكان يجوز ان يكون للمثل الافلاطونية وجود فى الاعيان بل الحيوان بشرط
لا شئ آخر وجوده فى الذهن فقط فاما الحيوان مجردا لا بشرط شئ آخر وان كان مع الف شرط آخر يقارنه من خارج
فالحيوان بمجرد الحيوانية موجود فى الاعيان وليس يوجب ذلك عليه ان يكون مفارقا بل هو الذى هو فى نفسه
خال عن الشرائط اللاحقة موجود فى الاعيان وقد اكتنفه من خارج شرائط واحوال فهو فى حد وحدته
بما هو واحد من تلك الجملة حيوان مجرد بلا شرط شئ آخر وان كانت تلك الوحدة زائدة على حيوانيته ولكنها
غير اللواحق الاخرى ولو كان ههنا حيوان مفارق كما يظنون لم يكن هذا الحيوان الذى يطلبه ونتكلم عليه
لانا نطلب حيوانا مقولا على كثيرين بان يكون كل واحد من الكثيرين هو هو واما المباين الذى ليس محمولا على
هؤلاء اذ ليس شئ منها هو هو فلا حاجة بنا اليه فيما نحن بسبيله فالحيوان ماخوذا بعوارضه هو الشئ الطبيعى
والماخوذ بذاته هو الطبيعة التى يقال ان وجودها اقدم من الوجود الطبيعى تقدم البسيط على المركب وهو
الذى يخص وجوده بانه الوجود الالهى لان سبب وجوده بما هو حيوان من عناية الله تعالى واما كونه مع مادة
وعوارض وهذا الشخص وان كان بعناية الله فهو بسبب الطبيعة الجزئية فكما ان الحيوان فى الوجود انحاء فوق
واحد كذلك فى العقل فان فى العقل صورة الحيوان المجرد على النحو الذى ذكرناه من التجريد وهو بهذا الوجه يسمى
صورة عقلية وفى العقل ايضا صورة الحيوان من جهة ما يطابق فى العقل بحد واحد بعينه اعيانا كثيرة

فيكون الصورة الواحدة مضافة عند العقل الى الكثرة وهو بهذا الاعتبار كلى وهو معنى واحد فى العقل لا
يختلف نسبته الى اى واحد اخذت من الحيوانات اى واحد منها احضرت صورته فى الخيال بحال ثم انتزع
العقل مجرد معناه عن العوارض وحصل فى العقل هذه الصورة بعينها وكانت هذه الصورة هى ما يحصل
عن تجريد الحيوانية عن اى خيال شخصى ماخوذ عن موجود من خارج او جار مجرى الموجود من خارج وان لم يوجد هو
بعينه من خارج بل اخترعه الخيال وهذه الصورة وان كانت بالقياس الى الاشخاص كلية فهى بالقياس الى
النفس الجزئية التى انطبعت فيها شخصية وهى واحد من الصور التى فى العقل ولان الانفس الشخصية
كثيرة بالعدد فيجوز اذن ان يكون هذه الصورة الكلية كثيرة بالعدد من الجهة التى هى بها شخصية ويكون لها
معقول كلى آخر هو بالقياس اليها مثلها بالقياس الى الخارج ويتميز فى النفس عن هذه الصورة التى هى كلية
بالقياس الى الخارج ويتميز فى النفس عن هذه الصورة التى هى كلية بالقياس الى الخارج بان يكون مقولا عليها
وعلى غيرها وسنعيد الكلام فى هذا عن قريب بعبارة اخرى والامور العامة من جهة موجودة من خارج ومن
جهة ليست فاما شئ واحد بعينه بالعدد محمول على كثيرين يكون هو محمولا على هذا الشخص بان ذلك الشخص هو
وعلى شخص آخر كذلك فامتناعه بين ومرادنا بل الامور العامة من جهة ما هى عامة بالفعل يوجد فى العقل فقط

فصل فى كيفية لحوق الكلية للطبائع الكلية واتمام القول فى ذلك وفى الفرق بين الكل والجزء والكلى والجزئى

وقد تحققت اذن ان الكلى من الموجودات ما هو وهو هذه الطبيعة عارضا لها احد المعانى
التى سميناها كليا وذلك المعنى ليس له وجود مفرد فى الاعيان البتة فانه ليس الكلى بما هو كلى ماخوذا مفردا
بنفسه انما يتشكك من لعله انه هل له وجود على انه عارض لشئ من الاشياء حتى يكون فى الاعيان مثلا شئ هو
انسان وهو ذات بعينه موجود الزيد وعمرو وخالد فنقول اما طبيعة الانسان من حيث هو انسان فيلحقها ان
يكون موجودة وان لم يكن لها موجودة هو انها انسان ولا داخلا فيه وقد يلحقها مع الوجود هذه الكلية ولا وجود
لهذه الكلية الا فى النفس واما الكلية من خارج فعلى اعتبار آخر شرحناه فى الفنون السالفة بل هذه الطبائع
ما كان منها غير محتاج الى المادة فى ان يبقى ولا فى ان يبتدأ لها وجود فيكون من المستحيل ان يتكثر بل انما يكون
النوع منه واحدا واحدا بالعدد لان مثل هذه الطبيعة ليست بتكثر بالفصول ولا بالمواد ولا بالعوارض
اما بالفصول فلو عسر واما بالمواد فلتجرده واما بالاعراض فلان الاعراض اما ان يكون لازمة للطبيعة فلا
يختلف فيها الكثرة تحت النوع واما ان يكون عارضا غير لازم للطبيعة فيكون عروضها بسبب يتعلق بالمادة
فيكون حق مثل هذا اذا كان نوعا لوجوده ان يكون واحدا بالعدد وما كان منها محتاجا الى المادة فانما
يوجد مع ان يوجد المادة مهيات فيكون وجوده مستحقا به اعراضا واحوالا خارجة يتشخص بها وليس يجوز
ان يكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية وقد عرفت هذا فى حال الاعراض واما ان كانت هذه الطبيعة
جنسا فتبين ان طبيعة الجنس محال ان يقوم الا فى الانواع ثم يقوم بتمام الانواع فهذه حال وجود الكليات

وليس يمكن ان يكون معنى هو بعينه موجود في كثيرين فان الانسانية التي في عمرو ان كانت بذاتها لا بمعنى الحد
موجود في زيد كان ما يعرض لهذه الانسانية في زيد لا محالة يعرض لها وهي في عمرو والا ما كان من العوارض
مهية مقولة بالقياس الى زيد واما ما يكون لسعي في ذات الانسان ليس استقراره فيه محوجا الى ان يصير
مضافا مثل ان يبيض ويسود او يعلم فانه اذا علم لم يكن به مضافا الى المعلوم ويلزم من هذا ان يكون
ذات واحدة قد اجتمع فيها الاضداد خصوصا ان كان حال الجنس عند الانواع حال النوع عند الاشخاص
فيكون ذات واحدة هي موصوفة بانها ناطقة وغير ناطقة وليس يمكن ان يعقل من له حيلة سليمة ان
انسانية واحدة اكتنفها اعراض عمرو واياها بعينها اكتنف اعراض زيد فان نظرت الى الانسانية
بلا شرط آخر فلا ينتظرن الى هذه الاضافات بوجه هي على ما علمناك فقد بان انه ليس يمكن ان يكون
الطبيعة توجد في الاعيان ويكون بالفعل كلية اي هي وحدها مشتركة للجميع وانما يعرض الكلية
لطبيعة ما اذا وقعت في التصور الذهني فاما كيفية وقوع ذلك فيجب ان يتامل ما قلناه في كتاب النفس
فالمعقول في النفس من الانسان هو الذي هو كلي وكليته لا لاجل انه في النفس بل لاجل انه مقيس الى اعيان
كثيرة موجودة او متوهمة حكمها عنده حكم واحد واما من حيث هذه الصورة مهية في نفس جزئية فهي احد
الاشخاص العلوم او التصورات وكما ان الشيء باعتبارات مختلفة يكون جنسا ونوعا فكذلك بحسب اعتبارات
مختلفة يكون كليا وجزئيا فمن حيث ان هذه الصورة صورة ما في النفس من صورة النفس فهي جزئية ومن
حيث انها يشترك فيها كثيرون على احد الوجوه الثلثة التي بينا فيما مضى فهي كلية ولا تناقض بين هذين
الامرين لانه ليس يمتنع اجتماع ان يكون الذات الواحدة يعرض لها شركة بالاضافة الى كثيرين فان الشركة
في الكثرة لا يمكن لها الا بالاضافة فقط واذا كانت الاضافة لذوات كثيرة لم يكن شركة فيجب ان يكون
اضافات كثيرة لذوات واحدة بالعدد والذات الواحدة بالعدد من حيث هي كذلك فهي شخصية لا محالة والنفس
نفسها تتصور ايضا كلما اخر يجمع هذه الصورة واخرى في تلك النفس او في نفس غيرها فانها كلها من حيث هو
في النفس يحد بحد واحد وكذلك قد يوجد لها اسر اكان اخرى فيكون الكلي الآخر بما ان هذه الصورة تحلم له
خاص وهو نسبته الى امور في النفس وهذه انما كانت نسبتها الجاعلة اياها كلية هي الى امور من خارج على وجه
اي اي تلك الخارجات سبقت الى الذهن فجائز ان يقع عنها فيه هذه الصورة بعينها واذا سبق واحد
فتاثر النفس منه بهذه الصفة لم يكن لما خلاه ان يحدث الا حكم هذا الجواز المعتبر فان هذا الاثر هو مثل
الصورة السابق قد جرد عن العوارض وهذا هو المطابقة ولو كان يدل هذه المؤثرات او المؤثر بها سابقة في
غير تلك الامور المفروضة المفرقة وغير مجانس لها لكان الاثر غير هذا الاثر فلا يكون مطابقة واما الكلي الذي
في النفس بالقياس الى هذه الصور في النفس فهذا لا اعتبار له بحسب القياس الى اي صورة سبقت من هذه
الصور التي في النفس الى النفس فيكون هذه الخاصية ما به ماثر تلك ما تصور قبلها ثم هذه ايضا يكون صورة

شخصية من حيث هي على ما قلناه ولان في قوة النفس ان يعقل ويعقل انها عقلت وان تركب اضافات في
اضافات ويجعل للشيء الواحد احوالا مختلفة من المناسبات الى غير النهاية بالقوة فيجب ان لا يكون لهذه
الصور العقلية المترتب بعضها على بعض وفوق ويلزم ان يذهب الى غير النهاية لكن يكون بالقوة لا بالفعل
لانه ليس يلزم النفس اذا عقلت شيئا ان يكون بالفعل يعقل معها الامور التي يلزمها لزوما قريبا وان
يخطرها بالبال فضلا عما يمعن في البعد فان ههنا مناسبات في الجذور الصم وفي اضافات الاعداد
كلها قريبة المتناول عن النفس وليس يلزم ان يكون النفس في حال واحدة يعقل تلك كلها وان يكون
مستعملة على الدوام بذلك بل في قوتها القريبة ان يعقل ذلك مثل اخطار المضلعات التي لا نهاية لها
بالبال ومراوحة عدد باعداد لا نهاية لها بالبال بل بوقوع مناسبات عدد مع مثله مرارا لا نهاية لها
بالتضعيف فان هذا اشبه شيء بما نحن في ذكره فاما انه هل يجوز ان تقوم المعاني العامة للكثرة مجردة
عن الكثرة وعن التصورات العقلية فامر سنتكلم فيه من بعد فاذا قلنا ان الطبيعة الكلية موجودة
في الاعيان فلسنا نعني من حيث هي كلية بهذه الجهة من الكلية بل نعني ان الطبيعة التي يعرض لها الكلية موجودة
في الاعيان فهي من حيث هي طبيعة شيء ومن حيث هي محتملة لان يعقل عنها صورة كلية شيء وايضا من حيث عقلت
بالفعل كذلك شيء ومن حيث هي صادق عليها انها لو قارنت بعينها لا هذه المادة والاعراض بل تلك
المادة والاعراض لكان ذلك الشخص الآخر شيء وهذه الطبيعة موجودة في الاعيان بالاعتبار الاول
وليس فيه كلية موجودة بالاعتبار الثاني والثالث والرابع ايضا في الاعيان فان جعل هذه الاعتبار
بمعنى الكلية كانت هذه الطبيعة مع الكلية في الاعيان واما الكلية التي نحن في ذكرها فليست الا في النفس
فاذ قد عرفنا هذه الاشياء فقد سهل لنا الفرق بين الكل والجزء وبين الكلي والجزئي وذلك بان الكل
من حيث هو كل يكون موجودا في الاشياء واما الكلي من حيث هو كلي فليس موجودا الا في التصور وايضا
الكل يعد باجزائه ويكون كل جزء داخلا في قوامه واما الكلي فانه لا يعد باجزائه ولا ايضا الجزئيات داخلة
في قوامه وايضا فان طبيعة الكلي لا يقوم الاجزاء التي هي فيه بل يتقوم منها واما طبيعة الكل فانها يقوم الاجزاء
التي فيه وكذلك فان طبيعة الكل لا يصير جزءا من اجزائه البتة واما طبيعة الكلي فانها جزء من طبيعة الجزئيات
لانها اما الانواع فتتقوم من طبيعة الكليين اعني الجنس والفصل واما الاشخاص وايضا فتتقوم من طبيعة
الكليات كلها ومن طبيعة الاعراض التي تكتنفها مع المادة وايضا فان الكل لا يكون كلا لكل جزء واحد
لو انفرد والكلي يكون كليا محمولا على كل جزئي وايضا فان اجزاء كل كل متناه متناهية وليس اجزاء كل كلي متناهية
وايضا الكل يحتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا والكلي لا يحتاج الى ان تحضره اجزاؤه معا وقد يمكن ان تجد فروقا
ايضا غير هذه فنعلم ان الكل غير الكلي **فصل في الفصل بين الجنس والمادة** والذي يلزمنا الآن هو ان
نعرف طبيعة الجنس والنوع فاما ان الجنس على كم شيء يدل فقد كان يدل له في زمان اليونانيين على معان

وقد ذهب استعمالنا في زماننا فالجنس في صناعتنا لا يدل الا على المنطقي المعلوم وعلى الموضوع وربما
استعملنا لفظ الجنس فقلنا ليس كذا من جنس كذا اى من نوعه او من جملته يشاركه في حده والنوع
ايضا ليس يدل عندنا الان في زماننا وعادتنا في الكتب العلمية الا على النوع المنطقي المعلوم وعلى صور
الاشيا وغرضنا الان فيما نستعمله المنطقيون من ذلك فنقول ان المعنى الذى يدل عليه بلفظة
الجنس ليس يكون جنسا الا على نحو من التصور اذا عرفته ولو ادى باعتبار لم يكن جنسا وكذلك كل
واحد من الكليات المشهورة ولنجعل بياننا في الجنس وفي مثال تكثر اشكاله على المتوسطين في النظر
فنقول ان الجسم قد يقال له انه جنس الانسان وقد يقال له انه مادة الانسان فان كان مادة
الانسان كان لا محالة جزا من وجوده واستحال ان يحمل ذلك الجزء على الكل فلينظر كيف يكون الفرق
بين الجسم وقد اعتبر جنسا وبينه وقد اعتبر مادة فهناك يصير لنا سبيل الى معرفة ما نريد بيانه فاذا اخذنا
الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا وبشرط انه ليس داخلا فيه معنى غير هذا وبحسب لو
انضم اليه معنى غير هذا مثل حس او تغذ او غير ذلك كان معنى خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية
مضافا اليها فالجسم مادة فان اخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يتعرض لشرط
آخر البتة ولا يوجب ان يكون جسميته بجوهرية مصورة بهذه الاقطار فقط بل بجوهرية كيف كانت ولو
الف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية وصورة ولكن معها او فيها الاقطار فللجملة اقطار ثلثة على ما هي
للجسم وبالجملة اى مجتمعات يكون بعد ان يكون جملتها جوهرا ذا اقطار ثلثة ويكون تلك المجتمعات
ان كانت هناك مجتمعات واحدة في هوية ذلك الجوهر لا ان يكون تلك الجوهرية تمت بالاقطار ثم لحقت
تلك المعانى خارجة عن الشئ الذى قد تم كان هذا الماخوذ هو الجسم الذى هو الجنس فالجسم بالمعنى الاول
اذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور الذى التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لان تلك الحملة
ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط واما هذا الثانى فانه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة
كانت او الفا وفيها الاقطار الثلثة فهو اذن محمول على المجتمع من الجسمية التي كالمادة ومن النفس لان جملة
ذلك جوهر وان اجتمع على معان كثيرة فان تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة جسم لكنها جوهر
وهو جوهر له طول وعرض وعمق وكذلك فان الحيوان اذا اخذ حيوانا بشرط ان لا يكون في حيوانيته الا
جسمية وتغذ وحس وان يكون ما بعد ذلك خارجا عنه فربما لا يبعد ان يكون مادة للانسان او
موضوعا وصورته النفس الناطقة واذا اخذ بشرط ان يكون جسما بالمعنى الذى يكون به الجسم جنسا
وفي معانى ذلك الجسم على سبيل تجويز الحس وغير ذلك من الصور ولو كان النطق او فصل يقابل النطق
غير متعرض لرفع شئ منها او وضعه بل مجوز او جود اى ذلك كان في هويته ولكن هناك بالضرورة معه
قوة يعتدى بها وحس وحركة ضرورة ولا ضرورة في ان لا يكون غيرها او يكون كان حيوانا بالمعنى الجنسي و

فافهم الحال في الحساس والناطق فان اخذ الحساس جسما او شيئا له حس بشرط ان لا يكون زيادة
اخرى لم يكن فصلا وان كان جزءا من الانسان فكذلك فان الحيوان غير محمول عليه وان اخذ جسما او شيئا محمولا
له وفيه وعلى اى الصور والشرائط كانت بعد ان يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فاذا اى
احد بما يشكل الحال في جنسيته او مادته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول اليها انما كان على انها منه وفيه
كان جنسا فان اخذتها من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته حتى لو دخل شئ اخر لم يكن من تلك الجملة
بل مضافا من خارج لم يكن جنسا بل مادة وان اوجبتها تمام المعنى حتى دخل فيه ما لا يمكن ان يدخل صار نوعا وان
كنت في الاشارة الى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا فاذن باشتراط ان لا يكون زيادة يكون مادة و
باشتراط ان يكون زيادة يكون نوعا فان لا يتعرض لذلك بل يجوز ان يكون كل واحد من الزيادات على انها
داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا انما يشكل فيما ذاته مركب واما فيما ذاته بسيط فعسى ان العقل يعرض
فيه هذه الاعتبارات في نفسه على النحو الذى ذكرناه قبل هذا الفصل واما في الوجود فلا يكون منه شئ
متميز وشئ هو مادة فنقول انما يوجد للانسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه القصور اذا احدث
الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وكذلك انما يوجد له الجسم قبل الحيوانية اذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه اى
بمعنى المادة لا بمعنى يحمل عليه واما الجسمية التي تعرض مع جواز ان يوضع متضمنه لكل معنى مقرونا به مع وجوب ان
يتضمن الاقطار الثلثة فانه لم يوجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان الا وقد يضمن الحيوانية فيكون معنى الحيوانية
جزءا من وجود ذلك الجسم بالفعل بعد ان كان مجوزا في نفسها تضمنها اياه جزءا من وجود ذلك الجسم بعكس
حال الجسم اذا حصل كان الجسم الذى هو بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق انما وجوده و
اجتماعه من وجود انواعه وما يوضع تحته فهو اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان للجسمية التي بمعنى
الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية وان كانت قبلية لا بالزمان لكان سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذى
بمعنى المادة بل وجود تلك الجسمية في هذا النوع هو وجود ذلك النوع لا غيره وفي العقل ايضا فان الحكم فيه كذلك
فان العقل لا يمكنه ان يضع في شئ من الاشيا الجسمية التي بطبيعة الجنس وجودا محصلا هو او لا ثم ينضم اليه
شئ اخر حتى يحدث الحيوان النوع في العقل فانه لو فعل ذلك لكان ذلك المعنى الذى للجنس في العقل غير محمول على طبيعة
النوع بل كان جزءا منه في العقل ايضا انما يحدث للشئ الذى هو النوع طبيعة الجنسية في الوجود وفي العقل
معا اذا احدث النوع بتمامه ولا يكون الفصل خارجا عن معنى ذلك الجنس ومضافا اليه بل متضمنا فيه وجزءا منه
من الجهة التي اومانا اليها وليس هذا حكم الجنس وحده من حيث هو كلى والحكم كل كلى من حيث هو كلى فبين من هذا
ان الجسم اذا اخذ على الجهة التي يكون جنسا يكون كالمجهول بعد لا ندرى انه على اى صورة وكم صورة يشتمل في
النفس يحصل ذلك لانه لم يتقرر بعد بالفعل شئ هو جسم محصل وكذلك اذا اخذنا اللون واخطرناه ببال
النفس فان النفس لا يقنع بتحصيل شئ متقرر لا بالفعل بل يطلب في معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل بل يطلب

فى معنى اللون زيادة حتى يتقرر بالفعل لونا واما طبيعة النوع فليس يطلب فيها تحصيل معناها بل تحصيل
الاشارة واما طبيعة الجنس فانه وان كانت النفس اذا طلبت فيها تحصيل الاشارة كانت قد فعلت الواجب
وما يحال ان يقنع منه فان النفس قد بطلت ايضا مع ذلك تحصيل معناه قبل هذا الطلب حتى انما سعى له ان
يسعد لهذا الطلب اكثر ويكون الى النفس ان يعرضه اى مشار اليه شاء فلا يمكن النفس ان يجعله بحيث يجوز
ان يكون اى مشار اليه شاء فلا يمكن النفس ان يجعله بحيث يجوز ان يكون اى مشار اليه شاء الى بعد ان يضيف
اليه معان اخر بعد اللونية قبل الاشارة فانه ليس يمكنه ان يحصل اللون وهو لون بعد بلا زيادة سببا
مشارا اليه انه لون فى هذه المادة ذلك الشئ ليس الا لونا فقط وقد تخصص بامور عرضية عرضت من خارج يجوز
ان يتوهم هو بعينه باقيا مع زوال الواحد واحد منها كما يكون فى مخصصات طبيعة النوعية وكذلك فى المقدار
او الكيفية او غيرها وكذلك فى الجسم الذى نحن بسبيله ليس يمكن ان يجعله الذهن مشارا اليه مقتصرا على
انه جوهر يتضمن اى شئ اتفق بعد ان يكون الجملة طويلة عريضة عميقة على جملته لم يحدد الاشياء التى
يتضمنها او لا يتضمنها فيصير نوعا فان قال قائل فيمكننا ان يجمع مثل هذا الجمع اى الاشياء شئنا فنقول ان
كلامنا فى نحو من الاجتماع مخصوص فيما يكون اجتماع الاشياء فيه على نحو الاجتماع فى طبيعة الجنس من حيث
هو جنس وذلك النحو هو ان يكون المجتمعات فصولا ينضم اليه الا انه ليس كلامنا ههنا فى الكلام على
طبيعة الجنس انه كيف يحوى الفصول وغير الفصول واى الاشياء يجتمع فيه على نحو الفصول بل كلامنا فيها
على النحو المؤدى الى الفرق بين الجنس والمادة وليس اذا اردنا ان نفرق بين شيئين يلزمنا ان نتعدى التفريق
الى بيانات لاحوال اخرى وانما غرضنا ان نعرف ان طبيعة الجنس الذى هو الجسم هو انه جوهر يحوى فيه اجتماع اشياء
من شانها ان يجتمع فيه فيكون الجملة طويلة عريضة عميقة ويكون وان كانت لا يكون الاشياء معلومة الشروط
مجهولة بعد والى هذا الحد فنتكلم فى هذا الفصل

فصل فى كيفية دخول المعانى الخارجة عن طبيعة الجنس على طبيعة الجنس

فلنتكلم الان فى الان فى الاشياء التى يجوز اجتماعها فى الجنس ويكون التوقف فى اثبات
طبيعته ومعه محصلة بالفعل انما يقع لاجلها فنقول ان هذا المطلب ينقسم الى قسمين احدهما انه اى الاشياء
هى الاشياء التى محال ان يحصرها الجنس فى نفسه ويجتمع فيكون تلك الاشياء لها علة اياه نوعا والثانى
انه اى الاشياء يكون واقعا فى حصره مما ليس كذلك وذلك لان الجسم اذا انحصر فيه البياض على النحو
المذكور لم يجعله نوعا والحيوان اذا انقسم الى ذكر وانثى لم يتنوع باشياء اخرى ثم الحيوان يجوز ان يقع
على شخص فيه اعراض كثيرة يكون تلك الجملة نحوا انا على شخص فيه اعراض مشارا اليه فنقول اولا ليس
يلزمنا ان نتكلف اثبات خاصية فصل كل جنس عند كل نوع ولا ايضا فصول انواع جنس واحد فان ذلك
ليس فى مقدورنا بل الذى فى مقدورنا هو معرفة القانون فى ذلك وانه كيف ينبغى ان يكون الامر فى
نفسه واما اذا نظرنا الى معنى من المعانى المعقولة الواقعة فى تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى للجنس على ذلك

يجعل

القانون فى ذلك وانه كيف ينبغى ان يكون الامر فى نفسه واما اذا نظرنا الى معنى من المعانى المعقولة الواقعة
فى تخصيص الجنس انه هل هذا المعنى للجنس على شرط ذلك القانون او ليس فربما جهلناه فى كثير من الاشياء
وربما علمناه فى بعضها فنقول ان معنى العام اذا انضاف اليه طبيعة ما فيجب اولا شئ ان يكون انضافها اليها
على سبيل القسمة حتى يرده الى النوعية وان يكون القسمة مستحيلا ان ينقلب وذلك المشار اليه ما فى النحو هو
حتى يصير مثلا المتحرك منهما غير متحرك وهو واحد بالشخص وغير المتحرك متحركا وهو واحد بالشخص وغير المتحرك
والمتحرك قسما التقسيم الذاتى بل يجب ان يكون القسمة لازمة فذلك المعنى الخاص لا يفارق قسط الخاص من
الجنس وبعد ذلك فيجب ان يكون الموجب من القسمين او كلاهما ليسا عارضين له بسبب هى قبلهما و يتضمن
طبيعة الجنس ان يكون له ذلك المعنى اولا فانه وان كان ما ساجا ان لا يكون ذلك المعنى فصلا
البتة بل كان امرا لازما للامر الذى هو الفصل مثل ان يكون القاسم قد غير فلم يقسم الجوهر الى الجسم والى غير
جسم بل قسم الى قابل الحركة والى غير قابل الحركة فان القابل للحركة لا يلحق الجوهر اول اللحوق الا بعد ان
يصير مكانيا حيثما فقابل الحركة يلزم الجسم ويلزم الجسم اشياء كثيرة كل واحد منها يذكر الجسم لكنها ليست فصولا
بل امور لزمت الفصول لان الجوهر يتوسطه الجسمية مما يعرض له تلك المعانى وانقسامه الى ان يكون ذا جسمية
او غير ذى جسمية فهو لما هو جوهر لا لتوسط شئ اخر وقد يجوز ان يكون بعض ما لا يعرض ولا فصلا ولكن لا يكون
فصلا قريبا لذلك الجنس بل فصلا بعد فصل مثل ان يقال ان ان الجسم منه ناطق ومنه غير ناطق لان الجسم بما هو
جسم فقط ليس مستعدا لان يكون ناطقا وغير ناطق بل محتاج الى ان يكون اولا ذو نفس حتى يكون ناطقا فاذا واحد
الجنس فصلا فيجب ان يكون تلك الفصول التى بعده فصولا نعرف يحصص تلك القول فان نا النطق وعدم النطق
نعرف بحال الفصل كونه ذا نفس فانه ذو نطق وعديم من جهة ما هو ذو نفس لا من جهة انه ابيض واسود او شئ آخر البته
بالفعل وكذلك كون الجسم ذا نفس او غير ذى نفس ليس له هذا بسبب شئ البتة من الاجناس المتوسطة فاذا عرض
لطبيعة الجنس ايضا عوارض ينفصل بها لم يخل اما ان يكون الاستعداد للانفصال بها انما هو لطبيعة الجنس
او لطبيعة اعم منها كما كان لطبيعة اخص منها فان كان لطبيعة اعم منها مثل ان الحيوان منه ابيض واسود و
الانسان منه ذكر وانثى فليس ذلك من فصوله بل الحيوان انما صار ابيض واسود لانه جسم طبيعى قد صار ذلك
الجسم الطبيعى قائما بالفعل ثم وضع لهذه العوارض وهو تقبلها وان لم يكن حيوانا والانسان انما صار
مستعدا للذكر والانثى لاجل انه حيوان وهو لا يكون فصلا للجنس وايضا فقد يكون اشياء خاصة بالجسم
تقسمه كالذكر والانثى بالحيوان ولا يكون فصولا بوجه من الوجوه وذلك لانها انما كانت فصولا لو كانت عارضة
للحيوان من جهة صورته حتى انقسمت بها صورته انقساما اوليا ولم يكن لازما لشئ يقومه فصل ولا
فاما اذا لم يكن كذلك بل انما عرضت للحيوان لان مادته التى يكون منها عرض لها عارض فصار بحال من
الاحوال لا يمنع حصول صورة الجنس ومهيته ولا طرا فى القسمة فى المادة ولا ايضا يمنع ان يقع للجنس

فيكون

اقتران آخر من حيث صورتها لفصول فليس طرفاء القسمة من الفصول بل من العوارض اللازمة فيه اعنى مثل الذكورة والانوثة فان المنى الذى كان صالحا لصورة الحيوان وكان معدا بفصول خاص من الحيوان الكلى عرض له انفعال حار فصار ذكرا وكان يجوز ان يعرض له بعينه انفعال بارد فى المزاج فيكون انثى وذلك الانفعال وحده لا يمنعه من حيث هو نفسه ان يقبل اى فصل يعرض للحيوان من جهة صورته اى من جهة كونه ذا نفس دراكا متحركا بالارادة فكان يجوز ان يقبل النطق وغير النطق فلم يكن ذلك موجبا فى تنوعه وحتى لو توهمناه لا انثى ولا ذكر ولم يلتفت الى ذلك البتة لقام نوعا لما يتنوع به فلا ذلك يمنع من التنوع دون الالتفات اليه ولا يفيد التنوع بالالتفات اليه وليس كذلك اذا توهمناه لا ناطقا ولا اعجم او توهمنا اللون لا ابيض ولا اسود بوجه وليس يكفى اذا اردنا ان يفرق بين الفصول والخواص القاسمة ان يقول ان الذى عرض من جهة المادة فليس بفصل فان كونه عاديا او غير عادى انما يعرض من جهة المادة لكن يجب ان يراعى الشرائط الاخرى التى وصفناها ولهذا لا يتعدى شيئا من جملة ما هو معنى من انواع الجسم يدخل فى جملة ما هو غير معتد ويجد الانسان وهو نوع لا محة من الحيوان يدخل فى جملة الذكر والانثى جميعا وكذلك الفرس وغيره والذكر والانثى قد يدخل ايضا فى الانسان وفى الفرس على ان هذا المعنى وهو ملازمة ما به يقع القسمة للمقوم وان كان من شرايط الفصل فقد يكون فى غير الفصل فربما لزم ما ليس بفصل نوعا واحدا لا يتعداه وذلك اذا كان من لوازم الفصل ونرجع فنقول فانت تعلم ان المادة اذا كانت تتحرك الى قبول حقيقة ليحدث صورة نوع فقد يعرض لها عوارض من امزجة وغيرها تختلف بها حالها فى افعال يصدر عنها لا من حيث يقبل صورة الجنس او صورة الفصل اذ ليس كل ما يقبله من الاحوال وما يعرض لها انما يكون من جملة ما هو داخل فى الغاية التى اليها تتحرك فى التكون فقد علمت مصادمات الامور الطبيعية ومعارضة بعضها البعض والانفعالات التى يقع بينها فربما كانت الانفعالات العارضة صادفة عن الغاية المقصودة وربما كانت موقعة لاختلافات لا فى نفس الغاية المقصودة بل فى امور تناسب الغاية مناسبة ما وربما كانت فى امور خارجة عنها جدا فاما يعرض للمادة من هذه الجهة ويبقى مع المادة مستمرة الى الصورة فذلك خارج عن معنى الغاية والذكورة والانوثة انما يؤثر فى كيفية حال الالات التى بها يكون التناسل والتناسل لا محالة امر عارض بعد الحيوة وبعد تنوع الحيوة نوعا محصلا بعينه فيكون ذلك وامثالها من جملة الاحوال اللاحقة بعد تنوع النوع وان كانت مناسبة للغاية مما كان من الانفعالات واللوازم بهذه الصفة فلنعلم انها ليس من الفصول للاجناس وقد عرفنا طبيعة الكلى وانه كيف يوجد وان الجنس منها كيف يفارق المادة تعريفا من وجه يمكن ان يتفرغ منه وجوده سنورد بها بعد وعرفنا اى الاشيا سيتضمنها الجنس مما يتنوع فيها وقد بقى بحثان متصلان بما نحن فى سبيله احدهما ان الاشياء يتضمنها الجنس مما ليس يتنوع اياه والثانى ان هذا الفاحد كيف يكون وكيف يكون عن الجنس وعن الفصل وهما شيئان ولحد يحصل بالفعل فاما البحث الاول

فنقول فيه ان تلك الاشيا اولا يكون فصولا فهى لا محة عوارض والعوارض اما لازمة واما غير لازمة واللازمة اما لازمة لاجناس الجنس ان كانت له اجناس واما الفصول اجناسه واما للجنس نفسه من فصله واما الفصول تحته واما المادة شىء منها واما ما كان منها من فوق فان اللازمات للاجناس الفوقانية والفصول التى والفصل المقوم للجنس نفسه واللازمات لمواد هذه ولا عراضها اذ قد يلزم الاعراض اعراضا فجميع ذلك يكون لازما للجنس ولما تحته واما التى يلزم الفصول التى تحت الجنس فلا يلزم الجنس شىء منها اذ يلزم من ذلك ان يلزم النقصان بل قد يجوز ان يقع فيه كلاهما فلنفرض مشارا اليه وهو مجموع تحصل من فصول الاجسام واعراض كثيرة فاذا قلنا له جسم فلسنا نعنى بذلك المجموع مجرد مجموع الصورة الجسمية مع المادة التى هذه الاشيا كلها عارضة لها خارجة بل نعنى شيئا الى موضوع له طول وعرض وعمق سواء كان ذلك الحال عليه اوليا او غير اولى فيكون هذه الجملة من حيث هى جملة معينة قد يقع عليها حمل الجسم بهذا المعنى ولا يحمل عليها الجسم بالمعنى الاخر الذى هو مادة فاذا قيل له جسم لم يكن ذلك الجسم الا هو نفسه لا الجزء منه ولا شىء خارج عنه ولكن لقائل ان يقول قد جعلتم طبيعة الجنس ليس طبيعة الشخص وقد اجمع الحكماء على ان للشخص اعراضا وخواص خارجة عن طبيعة الجنس هو ان طبيعة الجنس المقولة على الشخص لا يحتاج فى ان يكون لها طبيعة الجنس من حيث هى الى تلك الاعراض بالفعل لا ان طبيعة الجنس لا يقال على الجملة فانه لو كان لا يقال على الجملة لم يكن محمولا على الشخص بل كان يكون جزأ منه لكنه لو يكن هذه الاعراض والخواص لكان يكون هذه الطبيعة التى قلناها موجودة بهذا المعنى المذكور وهو انه طبيعة جوهر كيف كانت جوهر ثلثة يتقوم بكذا وكذا مما يحتمل فى انه جسم فهذه الاعراض والخواص خارجة عن ان يحتاج اليها الجسم من الاجناس مثلا فى ان يكون جسما على مثل الا ان يكون مخصصا وليس فى ذلك انه اذا كانت هذه فليس يقال عليها الجسم ففرق بين ان يقال الطبيعة لا يحتاج فى معناها الى شىء وبين ان يقال لا يحمل عليه فقد يحمل على ما لا يحتاج الى معناه واما اذا حمل فقد تخصص به بالفعل بعد ان كان يجوز ان يتخصص بغيره وكذلك حاله مع الفصول ولولا هذا الوحه من الاعتبار فى حمل الجنس لكان طبيعة الجنس جزأ لا محمولا

فصل فى النوع

واما النوع فانه الطبيعة المتحصلة فى الوجود وفى العقل جميعا وذلك لان الجنس اذا تحصل مهيته بامور محصلة يكون العقل انما ينبغى بعد ذلك بان يحصلها بالاشارة فقط ولا يطلب شيئا فى تحصيلها الا الاشارة فقط بعد ان تحصلت الطبيعة نوع الانواع ويكون حينئذ يعرض لها لوازم من الخواص والاعراض يتعين بها الطبيعة مشارا اليها يكون تلك الخواص والاعراض اما اضافات فقط من غير ان يكون معنى فى الذات البتة وهى ما يعرض لشخصيات الامور البسيطة والاعراض واما ان يكون احوالا ايضا زايدة على المضافات لكن بعضها بحيث لو توهم مرفوعا عن هذا المشار اليه لوجب ان لا يكون هذا المشار اليه الذى هو مغاير للاخرين موجودا بل يكون هذا المشار اليه الذى هو مغاير للاخرين موجودا بل يكون قد فسد نحو مغايرته اللازمة وبعضها بحيث لو توهم

من نوع عالم بحث بر لا بطلان مهيته بعد وجودها ولا فساد ذاته بعد تخصصها ولكن يطلب مغايرته لغيره مخالفته
لآخرين الى مغايرة اخرى من غير فساد لكنا ربما اشكل علينا ذلك فلم يتحصل وليس كلامنا فيما نعلمه نحن بل فيما
الامر في نفسه عليه

فصل في تعريف الفصل وتحقيقه والفصل ايضا

فيجب ان نتكلم فيه و
نعرف حاله فنقول ان الفصل بالحقيقة ليس هو مثل النطق والحس فان ذلك غير محمول على شئ الا على ما
ليس فصلا بل نوعا مثل اللمس للحس على ما علمت في مواضع اخر او شخصا مثل حمل النطق على نطق زيد وعمرو
فان اشخاص الناس لا يحمل عليها النطق ولا الحس فلا يقال الشئ منها انه نطق او حس ولكن يشتق له من
اسمائها اسم فان كانت هذه فصولا فهي فصول من جهة اخرى وليست من الجهة التي هي اقسام المقول على كثيرين
بالتواطؤ فالاولى ان يكون هذه مبادى الفصول لا الفصول فانها انما يحمل بالتواطؤ على غير اشخاص النوع التي
يقال لها انها فصولها وذلك لان النطق يحمل على نطق زيد ونطق عمرو بالتواطؤ والحس يحمل على البصر والسمع
بالتواطؤ والفصل الذي هو كالنطق والحس ليس هو بحيث يقال على شئ من الجنس فليس النطق ولا الحس حيوانا
البتة واما الفصل الذي هو كالناطق والحساس فالجنس بالقوة هو واذا صار هو بالفصل صار نوعا
واما كيف ذلك فقد تكلمنا فيه وبينا انه كيف يكون الجنس هو الفصل وهو النوع في الوجود بالفعل
وكيف يفترق هذه بعضها من بعض وان النوع بالحقيقة شئ هو الجنس اذا صار موصوفا بالفعل وان ذلك
التميز والتفريق هو عند العقل واذا حصل وفصل وميز في الوجود في المركبات صار الجنس صار الجنس مادة
والفصل صورة ولم يكن الجنس ولا الفصل مقولا على النوع ثم من الشكوك التي يعرض على هذا الكلام بل على وجود
طبيعة الفصل ما اقوله انه من البين ان كل نوع منفصل عن شركائه في الجنس بفصل ثم ذلك الفصل معنى ايضا
من المعاني فاما ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون معنى واقعا تحت اعم المحمولات ومحال ان نقول ان كل فصل
هو اعم المحمولات فان الناطق واشياء كثيرة مما يجرى مجراه ليس مقولة ولا في حكم مقولة فينبغي ان يكون واقعا
تحت اعم المحمولات فكل ما هو واقع تحت معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به فيكون اذا الكل
فصل فصل ويذهب هذا الى غير النهاية والذي يجب ان يعلم حتى يحل به هذا الشك ان من الحمل ما يكون المحمول فيه
مقوما لمهية الموضوع ومنه ما يكون امرا لازما له غير مقوم لمهيته كالوجود وانه ليس يجب ان يكون كل معنى يكون
اخص يقع تحت معنى اعم انما ينفصل عن شركائه فيه بفصل في العقل هو معنى مغاير لذاته ومهيته وانما
يجب في الذي اذا كان ما يحمل عليه مقوما لمهيته فيكون كالجزء في العقل والذهن لمهيته ما يشاركه عند العقل
والذهن والتحديد في ذلك المعنى شاركه في شئ هو جزء مهيته فاذا خالفه يجب ان يخالفه في شئ لا يتشاركان
فيه ويكون ذلك جزءا آخر عند العقل والذهن والتحديد من مهيته فيكون مخالفته الاولية له بشئ من جملته
ماهيته ليس بجميع ما يدخل في مهيته اعني عند الذهن والتحديد والجزء غير الكل فيكون مخالفته له بشئ غيره
وهو الفصل واما اذا كانت المشاركة في امر لازم وكان لا يشاركه في اجزاء حد المهية لا مشاركة في جزء آخر

في المهية اصلا كانت المهية بنفسها منفصلة لا بجزء منها مثل انفصال اللون عن العدد فانهما وان
اشتركا في الوجود فالوجود كما اتضح في سائر ما تعلمت من الفلسفة لازم غير داخل في المهية فلا يحتاج اللون
في انفصاله من العدد عند التحديد والذهن الى شئ آخر غير مهيته وطبيعته ولو شاركه العدد في معنى داخل
في مهيته لكان يحتاج ان ينفصل عنه بمعنى آخر عن جملة مهيته لكن جملة مهية اللون غير مشاركة البتة
العدد وانما يشاركها بشئ خارج عن المهية فلا يحتاج اذن اللون الى فصل يخالف به العدد ونقول ايضا
ان الجنس يحمل النوع على انه جزء من مهيته ويحمل على الفصل على انه لازم له لا على انه جزء من مهيته مثال الحيوان
يحمل على الانسان على انه جزء من مهيته ويحمل على الناطق على انه جزء من مهيته فانما يعني بالناطق شئ له نطق
وشئ له نفس ناطقة من غير ان يتضمن نفس قولنا بياننا ان ذلك الشئ انه جوهر او غير جوهر الا انه يلزم ان لا
يكون هذا الشئ الا جوهرا او الا جسما او الا حساسا فيكون هذه الامور مقولة عليه قول اللازم على الملزوم
لانها غير داخلة في مفهوم الناطق اي الشئ ذي النطق فنقول الآن اما الفصل فانه لا يشارك الجنس الذي
يحمل عليه في المهية فيكون اذا انفصاله عنه بذاته ويشارك النوع على انه جزء منه فيكون انفصاله عنه لطبيعة
الجنس التي هي في مهية النوع وليست في مهية الفصل واما حاله مع سائر الاشياء فان الفصل ان شاركها
في المهية وجب ان ينفصل عنها الفصل وان لم يشاركها في المهية لم يحتج ان ينفصل عنها بفصل فليس يجب
ان يكون كل فصل يشارك شيئا في مهيته فليس يجب لا محالة اذا وقع الفصل تحت ما هو اعم منه ان يكون
وقوعه تحته هو وقوعه تحت الجنس بل قد يمكن ان يقع تحت ما هو اعم منه الا وقوع المعنى تحت اللازم له دون الداخل
له في مهيته مثل الناطق مثلا فانه يقع تحت المدرك على ان المدرك جنس له والمدرك يقع تحت الجوهر على انه
اعني الجوهر لازم له لا جنس على الوجه الذي اومأنا اليه ويقع ايضا تحت المضاف لا على ان الاضافة جوهره او داخل
في مهيته بل على انها لازمة له فالفصل ليس يحتاج في انفصاله عن النوع الى فصل آخر وليس يحتاج في انفصاله
عن الاشياء المشاركة له في الوجود وسائر اللوازم الى معنى غير نفس مهيته فليس يجب ان يقع لا محالة تحت ما هو
اعم منه وقوع النوع تحت الجنس بل قد يقع وقوع الملزوم الاخص تحت اللازم الذي لا يدخل في المهية واما
ان احدث الفصل كالنطق مثلا فانما يحتاج اليه في فصول الاشياء المركبة فان عنيت بالنطق كونه
ذا نفس ناطقة كان من المعاني المؤلفة من نسبة وجوهر على ما علمت من حكمه في مواضع اخرى وان عنيت نفس
النفس كانت جوهرا او كانت جزء جوهر مركب يخالفه بالفصل الواقع بين البسيط والمركب في الجواهر على نحو ما
تحققت كسره ولنرجع الآن الى المقدمات التي في الشك فنقول اما المقدمة القائلة ان الفصل لانه معنى من
المعاني فاما ان يكون اعم المحمولات واما ان يكون معنى واقعا تحت اعم المحمولات مسلمة واما الاخرى وهي
القائلة ان كل ما هو اعم المحمولات وليس يقوم مهيته كل ما تحتها بل يلزم الاشياء والقائلة الاخرى ان كل
ما هو واقع تحت معنى اعم منه فهو منفصل عما يشاركه فيه بفصل يختص به كاذبة لان المشاركات اذا كانت

مشاركة في اللازم دون المعنى الداخل في المهية لم يكن الانفصال عنها بفصل بل بمجرد المهية وتبين بعد
هذا انه لا يجب ان يكون بالكل فصل فصل وبحسب ان يعلم ان الذي يقال من ان فصول الجوهر جوهر وفصول
الكيف كيف معنى ذلك ان فصول الجوهر يلزم ان يكون جوهرا وفصول الكيف يلزم ان يكون كيفا لا ان فصول
الجوهر يوجد في مفهوم مهيتها حد الجوهر على انها جواهر في نفسها وفصول الكيف يوجد في مهيتها حد الكيفية
على انها كيفية اللهم الا ان يعني بفصول فيكون ح ما علمت ويكون فصلا بالاشتقاق لا بالتواطؤ والفصل الحقيقي
هو الذي يقال بالتواطؤ او ليس يجب اذا كان الفصل الذي بالتواطؤ موجودا ان يكون ايضا الفصل الذي
بالاشتقاق موجودا بل انما يكون هكذا لا في كل ما هو نوع بل فيما هو نوع جوهري دون الانواع العرضية
وليس ايضا في كل نوع جوهري بل فيما كان مركبا ولم يكن جوهرا بسيطا فالفصل الذي يقال بالتواطؤ معناه
شئ يصفه كذا مطلقا ثم بعد ذلك على سبيل النظر او التامل يعلم انه يجب ان يكون هذا الشئ الذي يصفه كذا
جوهرا او كيفا مثلا لان الناطق هو شئ له نطق فليس في كونه شيئا له نطق هو انه جوهر او عرض الا انه يعرف من
خارج انه لا يمكن ان يكون هذا الشئ الا جوهرا او جسما

فصل في تعريف مناسبة الحد والمحدود

لقائل ان يقول ان الحد كما وقع عليه الاتفاق من اهل الصناعة مؤلف من جنس وفصل وكل واحد منهما مفارق
للآخر ومجموعهما باجزاء الحد وليس الحد الا مهية المحدود فيكون نسبة المعاني المدلول عليها بالجنس والفصل الى
طبيعة النوع كنسبتها في الحد الى المحدود وكما ان الجنس والفصل جزء الحد فكذلك معناهما جزء المحدود واذا كان
كذلك لم يصح حمل طبيعة الجنس على طبيعة النوع لانه جزء منه فنقول انا اذا وجدنا فقلنا للانسان مثلا حيوان ناطق
فليس مرادنا بذلك ان الانسان هو مجموع الحيوان والناطق بل مرادنا بذلك ان الحيوان الذي ذلك الحيوان ناطق
بل الذي هو بعينه الناطق كان الحيوان في نفسه امرا لا يحصل في وجوده على النحو الذي قلنا قبل فاذا كان
ذلك الحيوان ناطقا حتى يكون هذا الذي نقول له انه ذو نفس دراكة محلا الذي هو غير محصل اي انه ذو نفس هو
قد صار محصلا من حاله ان نفسه حساسة ناطقة فيكون هذا تحصيلا لكونه ذا نفس دراكة فليس يكون
الجسم ذو النفس الدراكة شيئا او كونه ذا نفس ناطقة شيئا ينضم اليه خارجا عنه بل يكون هذا الذي
هو حيوان هو الجسم ذو النفس الدراكة ثم كون نفسه دراكة امر مبهم ولا يكون بالفعل في الوجود منهما الشئ
كما علمت بل يكون فيه محصلا وانما يكون هذا الابهام في الذهن اذ يكون مشكلا عليه حقيقة النفس الدراكة
حتى يفصل فعال دراكة فالحس والتخيل والنطق واذا اخذ الحس في حد الحيوان وليس هو بالحقيقة الفصل
بل هو دليل على الفصل فان فصل الحيوان انه ذو نفس دراكة متحركة بالارادة وليس هو نفس الحيوان انه يحس و
لا هويته انه يتخيل ولا هويته انه يتحرك بالارادة بل هو مبدأ الجميع ذلك وهذه كلها قواه ليس ان ينسب بعضها الى
اولا من ان ينسب الى الاخرى لكنه ليس له في نفسه اسم وهذه توابعه فيضطر الى ان نخترع له اسما بالنسبة اليها
ولهذا يجمع الحس والتحرك معا في حد ويجعل الحس كانه معنى يجمع الحس الظاهر والناطق او يقتصر على الحس فيكون

دالا على جميع ذلك لا بالتضمن بل بالالتزام وقد سلف لك بيان هذا وما اشبهه فليس الحس بالحقيقة فصل
الحيوان بل احد شعب فصله واحد لوازمه وانما فصله وجود النفس التي هي مبدأ هذا كله له وكذلك الناطق
للانسان لكن عدم الاسماء وقلة شعورنا بالفصول يضطرنا اما هذا واما ذاك الى الانحراف عن حقيقة الفصل
الى لازمه فربما استحققنا اسما من لازمه فعنينا بحساس الذي له المبدأ الذي ينبعث منه الحس وغيره وربما كان
الفصل في نفسه مجهولا عندنا ولم نشعر الا بلازمه وليس كلامنا في هذه الامور على حسب ما يعقل نحن ونضع نحن
ويتصرف نحن بل من جهة كيفية وجودها في انفسها ثم لو كان ليس للحيوان نفس الا الحساس كان كونه جسما ذا حس
ليس جنسا بمعنى مجرد الطبيعة الجسمية والحسية بشرط ان يكون هو فقط بل على النحو الذي قلنا فاتحاد الفصل
بالجنس ليس الا على انه شئ كان يتضمن الجنس بالقوة واتحاد المادة بالصورة او الجزء بالجزء الاخر في المركب فانما
هو اتحاد شئ بشئ خارج عنه لازم او عارض فيكون الاشياء التي فيها اتحاد على اصناف احدها ان يكون
كاتحاد المادة والصورة فيكون المادة شيئا لا وجود له بانفراده ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة
على ان يكون الصورة امرا خارجا عنه ليس احدهما الآخر ويكون المجموع ليس ولا واحدا منهما والثاني اتحاد اشياء
يكون كل واحد منها في نفسه مستغنيا عن الآخر في القوام الا انها تتحد فيحصل منها شئ واحد اما بالتركيب و
اما بالاستحالة والامتزاج ومنها اتحاد اشياء بعضها لا يقوم بالفعل الا بما انضم اليه وبعضها يقوم
بالفعل فيقوم الذي لا يقوم بالفعل بالذي يقوم بالفعل ويجتمع من ذلك جملة متحدة مثل اتحاد الجسم والبياض
وهذه الاقسام كلها لا يكون المتحدات منها بعضها بعضا ولا جملتها اجزاءها ولا يحمل اليه شئ منها على الآخر
حمل التواطؤ ومنها اتحاد شئ لشئ قوة هذا الشئ منهما ان يكون ذلك الشئ لا ان ينضم فان الذهن قد
يعقل معنى يجوز ان يكون ذلك المعنى نفسه اشياء كثيرة كل واحد منها ذلك المعنى في الوجود فيضم اليه معنى
آخر يعين وجوده بان يكون ذلك المعنى متضمنا فيه وانما يكون آخر من حيث التعين فيه الابهام لا في الوجود
مثل المقدار فانه معنى يجوز ان يكون هو الخط والسطح والعمق لا على ان يقارنه شئ فيكون مجموعهما الخط و
السطح والعمق بل على ان يكون نفس الخط ذلك او نفس السطح ذلك وذلك لان معنى المقدار هو شئ يحتمل
مثل المساواة غير مشروط فيه ان يكون هذا المعنى فقط فان مثل هذا لا يكون جنسا كما علمت بل بلا شرط
غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشئ القابل للمساواة هو في نفسه اي شئ كان بعد ان يكون وجوده الذاتي
هذا الوجود اي يكون محمولا عليه لذاته كذا سواء كان في بعد او في بعدين او ثلثة فهذا المعنى في الوجود لا يكون
الا احد هذه لكن الذهن يحلو له من حيث يعقل وجودا مفردا ثم ان الذهن اذا اضاف اليه الزيادة لم يضف الزيادة
على انها معنى من خارج لاحق بالشئ القابل للمساواة حتى يكون ذلك قابلا للمساواة في حد نفسه وهذا شئ
آخر مضاف اليه خارج عن ذلك بل يكون ذلك تحصيلا لقبوله للمساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر منه
فيكون القابل للمساواة في بعد واحد هذا الشئ هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ذلك ان يقول ان هذا

القابل للمساواة هو مبدأ الذي هو ذو بعد واحد وبالعكس فلا يكون هناك في الاشياء التي مصب وههنا
وان كانت كثرة ما لا شك فيها فهي كثيرة ليست من الجهة التي يكون من الاجزاء بل كثرة يكون من جهة امر غير
محصل في امر محصل فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يعتبر من حيث هو غير محصل عند الذهن فيكون
هناك غيره لكن اذا صار محصلا لم يكن ذلك شيئا آخر الا باعتبار المذكور الذي ذلك للعقل وحده فان
التحصيل ليس يغيره بل يحققه فهكذا يجب ان يعقل التوحيد الذي من جنس الفصل فانه وان كان يختلفا
وكان بعض الانواع فيها تركيب في طبايعها او تنبعث فصولها من صورها واجناسها من المواد التي لصورها
وان لم يكن لا اجناسها ولا فصولها موادها وصورها من حيث هي مواد وصور وبعضها ليس فيها تركيب في طبايعها
بل ان كان فيها تركيب فهو على النحو الذي قلنا فانما يكون احد السببين منهما في كل نوع غير الآخر لانه قد اخذ
لا محالة من التحصيل بل على انه بالقوة محصل واحد مرة وهو محصل بالفعل وهذه القوى ليس بحسب الوجود بل بحسب
الذهن فانه ليس له في الوجود حصول طبيعة جنسية هي بعد بالقوة محصل نوعا وسواء كان النوع لذاته يحل
في الطباع او لم يكن والجنس والفصل في الحد ايضا من حيث كل واحد منهما هو جزء للحد من حيث هو حد فانه لا
على الحد ولا الحد يحمل عليه فانه لا يقال للحد انه جنس فقط ولا فصل ولا بالعكس فلا يقال لحد الحيوان انه
ذو جنس فقط ولا فصل ولا بالعكس فلا يقال لحد الحيوان انه ذو حس ولا بالعكس واما من حيث الاجناس
والفصول لطبايع بعينها طبيعة على ما علمت فانها يحمل على المحدود بل يقول ان الحد يعنى بالحقيقة معنى طبيعة واحدة
مثلا انك اذا قلت الحيوان الناطق يحصل من ذلك معنى شيء واحد هو بعينه الحيوان الذي ذلك الحيوان هو
بعينه الناطق فاذا نظرت الى ذلك الشيء الواحد لم يكن كثرة في الذهن لكنك اذا نظرت الى الحدود وجدته
مؤلفا من عدة هذه المعاني واعتبرتها من جهة كل واحد منها على الاعتبار المذكور معنى في نفسه غير الآخر وجدت
هناك كثرة في الذهن فان عنيت بالحد المعنى القايم في النفس بالاعتبار الاول وهو الشيء الواحد الذي هو الحيوان
الذي ذلك الحيوان هو الناطق فانه كان الحد بعينه هو المحدود المعقول وان عنيت بالحد المعنى القايم بالنفس
بالاعتبار الثاني للفصل لم يكن الحد بعينه معناه معنى المحدود بل كان مساويا اليه كاسما له ثم الاعتبار
الذي يوجب كون الحد بعينه هو المحدود لا يجعل الناطق والحيوان جزئين من الحد بل محمولان عليه بانه
لا انهما شيئان من حقيقته متغايران ومغايران للجميع لكن يعنى به في مثالنا الشيء الذي هو بعينه الحيوان
الذي ذلك الحيوان حيوانيته مستكملة محصلة بالنطق والاعتبار الذي يوجب كون الحد غير المحدود
يمنع ان يكون الجنس والفصل محمولين على الحد بل جزئين منه فلذلك ليس الحد بجنس ولا الجنس بحد
ولا الفصل واحدا منهما ولا جملة معنى حيوان مؤلفا مع الناطق هو معنى الحيوان غير مؤلف ولا معنى الناطق
غير مؤلف ولا يفهم من معنى مجموع حيوان وناطق ما يفهم من احدهما ولا يحمل احدهما عليه فليس مجموع
حيوان وناطق هو حيوان وناطق لان المجموع من شيئين غيرهما بل ثالث لان كل واحد منهما جزء منه

والجزء لا يكون هو الكل ولا الكل هو الجزء **فصل في الحد** والذي ينبغي لنا الآن ان نعرفه ان الاشياء
كيف تحدد وكيف نسبة الحد اليها وما الفرق بين المهية للشيء وبين الصورة فنقول كان الوجود والواحد
من الاشياء العامة للمقولات ولكن على سبيل تقديم وتاخير فكذلك ايضا كون الاشياء ذوات مهية
وحد فليس ذلك في الاشياء كلها على مرتبة واحدة فاما الجواهر فانه لما بينا ولحده ثانيا ولا اوليا
وبالحقيقة واما الاشياء الاخرى فلما كانت مهيتها متعلقة بالجوهر او بالصورة الجوهرية على نحو ما
حددناه اما الصورة الطبيعية فقد عرفت حالها والمقادير والاشكال قد عرفتها ايضا فيكون تلك
الاشياء الاخرى ايضا من وجه لا تحد الا بالجوهر فيعرض من ذلك ان يكون اما الاعراض فان في حدودها
زيادة على دوالها لان ذواتها وان كانت لا يدخل الجوهر فيها على انه جزء لها نوع من الوجود وذلك كما
ما جزء جوهر فهو جوهر فان حدودها يدخل الجوهر فيها على انه جزء اذ كانت تحدد بالجوهر لا محالة فاما المركبات
فانها يعرض فيها تكرار شيء واحد بعينه مرتين فانه اذ فيها جوهر فلا بد من ادخاله في الحدود واذ
فيها عرض يحدد بالجوهر فلا بد من دخوله في حد العرض مرة اخرى فيكون جملة الحد مؤلفة من حد الجوهر
وحد العرض لا محالة وعايد الى نسبة ويكون وسنبين اذا حلل حد ذلك العرض ورد الى متضمنات فيكون
حد هذا المركب قد وجد فيه الجوهر مرتين وهو في ذات المركب مرة واحدة فيكون في هذا الحد زيادة
على معنى المحدود في نفسه والحدود الحقيقية لا يجب ان يكون فيها زيادات ومثال هذا
انك اذا حددت الانف الافطس فيجب ان ياخذ فيه الانف لا محالة وناخذ فيه الافطس فيكون احد
في حد الافطس لكن الافطس هو انف عميق ولا يجوز ان ياخذ عميقا وحده فانه لو كان العميق وحده
هو الافطس لكانت الساق المعمقة ايضا افطسا بل يجب لا محالة ان ياخذ الانف في حد الافطس فاذا
حددت الانف الافطس يكون قد اخذت فيه الانف مرتين فلا يخ اما ان لا يكون امثال هذه حدودا
وانما يكون الحدود للبسايط او يكون هذه حدودا على جهة اخرى وليس ينبغي ان يقتصر من الحد على
ان يكون شرح الاسم فيجعل امثال هذه لذلك حدودا حقيقية لان الحد هو ما يدل على المهية وقد
عرفته ولو كان كل قول يمكن ان يعرض بازائه اسم حدا لكان جميع كتب الجاحظ حدودا فاذا كان
الامر على هذا فبين ان هذه المركبات حدودها حدود على جهة اخرى وكل بسيط فان مهيته ذاته
لانه ليس هناك شيء هو قابل لمهيته ولو كان هناك شيء قابل لمهيته لم يكن ذلك الشيء مهيته
المعقول الذي حصل له ايضا لان ذلك المقبول كان يكون صورته وصورته ليس هو الذي يقابل حده كل
المركبات بالصورة وحدها هي هي فان الحد للمركبات ليس هو من الصورة وحدها بل حد الشيء يدل على
جميع ما يتقوم به ذاته فيكون هو قد يتضمن ايضا المادة بوجه وبهذا يعرف الفرق بين المهية في المركبات
والصورة ذاتها جزء من المهية في المركبات وكل بسيط فان صورته ايضا ذاته لانه لا تركيب فيه واما

المركبات فللصورة بما ذاتها ولا مهيتها ذاتها اما الصورة فقط انه جزء منها واما المهية فهي بانه هي ما يكون صورة مقارنة للمادة وهو ان يدبين معنى الصورة والمركب ليس هذا المعنى ايضا بل هو مجموع الصورة والمادة فان هذا ما هو المركب والمهية هي نفس هذا التركيب فالصورة احدهما يضاف اليه هذا التركيب والمهية هي نفس هذا التركيب الجامع للصورة والمادة والوحدة الحادثة منهما لهذا الواحد فللجنس مما هو جنس مهية النوع وللنوع بما هو نوع ماهية وللمفرد الجزئى ايضا بما هو مفرد جزئى ماهية مما يتقوم به من الاعراض اللازمة فكان المهية اذا اطلقت على التى للجنس والنوع وعلى التى للمفرد الشخصى كان ذلك باشتراك الاسم وليست هذه المهية مفارقة لما هو هو بها ما هو والا لم يكن مهية لكنه لا حد للمفرد بوجه من الوجوه وان كان للمركب حدا وذلك لان الحد مؤلف من اسماء ناعتة لا محالة ليس فيها اشارة الى معين ولو كانت اشارة لكانت تسمية فقط او دلالة اخرى بحركة واشارة وما اشبه ذلك وليس فيها تعريف المجهول بالنعت واذا كان كل اسم يحيط في حد المفرد يدل على معنى والنعت يحتمل الوقوع على عدة والتاليف لا يخرجها من هذا الاحتمال فانه اذا كان أ معنى كليا واضيف اليه ب وهو معنى كلى جاز ان يكون فيه تخصيص ما ولكن اذا كان تخصيص كلى بكلى بقى بعده الشىء الذى هو آ و ب كليا يجوز ان يقع فيه شركة ومثال ذلك هذا سقراط ان حددته فقلت انه الفيلسوف ففيه شركة فان قلت الفيلسوف الدين ففيه شركة فان قلت الفيلسوف الدين المقتول ظلما ففيه ايضا شركة فان قلت ابن فلان كان فيه احتمال شركة ايضا وكان فلان شخصا تعريفه كتعريفه فان عرف ذلك الشخص بالاشارة او اللقب عاد الامر الى الاشارة واللقب فبطل ان يكون بالتحديد وان زيد فقيل هو الذى صلب في مدينة كذا يوم كذا فهذا الوصف ايضا مع تشخيصه بالجملة كلى يجوز ان يقال على كثيرين الا ان يسند الى شخص فان كان المسند اليه شخصا من جملة اشخاص نوع من الانواع لم يكن السبيل اليه الا بالمشاهدة ولم يجد العقل عليه الا بالحس فان كان المسند اليه من الاشخاص التى كل شخص منها مستوف بحقيقة النوع فلا شخص نظير له وقد كان العقل قد عقل ذلك النوع بتشخصه فاذا جعل الرسم مسندا اليه كان للعقل وقوف عليه ولم يخف العقل بغير الحال لجواز فساد ذلك الشىء اذ مثل هذا الشىء لا يفسد ولكن المرسوم لا يوثق بوجوده ودوام قول الرسم عليه وربما عرض للعقل بدء بقائه فلم يكن هذا ايضا حدا حقيقيا فتبين انه لا حد حقيقيا للمفرد انما يعرف باللقب او اشارة او نسبته الى معروف بلقب او اشارة وكل حد فانه تصور عقلى صادق من ان يحمل على المحدود والجزئى فاسد اذا اصبح لم يكن محدودا بحده فيكون حمل الحد عليه ما صادقا وفي غيرها كاذبا فيكون حمل الحد عليه بالظن دائما او يكون هناك غير التحديد بالعقل زيادة اشارة ومشاهدة فيصير بتلك الاشارة محدودا بحده واذا لم يكن ذلك يكون مظنونا به ان الحد له واما المحدود بالحقيقة فيكون حده له بعينه ثم من شاء ان يحد الفاسدات فقد يعرض لا بقائها

فصل في مناسبة الحد واجزائه

فنقول ان كثيرا ما يكون في الحدود اجزاء هي اجزاء المحدود وليس اذا قلنا ان الجنس والفصل لا يبقوما في جزءين للنوع في الوجود يكون كانا قلنا انه لا يكون للنوع اجزاء فان النوع قد يكون له اجزاء وذلك اذا كان من احد صنفى الاشياء اما في العرض فمن الكميات واما في الجواهر فمن المركبات فظاهر الحال يومى الى ان اجزاء الحدود اقدم من المحدود ولكنه قد يتفق ان يكون في بعض المواضع بالخلاف فانا اذا اردنا ان نحد قطعة الدائرة حددناها بالدائرة واذا اردنا ان نحد اصبع الانسان حددناها بالانسان واذا اردنا ان نحد الزاوية الحادة وهي جزء من القائمة حددناها بقائمة ولا نحد القائمة بالحادة ولا الدائرة بقطعتها ولا الانسان بالاصبع فيجب ان نعرف العلة في هذا فنقول ان هذا ليس شيء منها اجزاء النوع من جهة مهيته وصورته ثم انه ليس من شرط الدائرة ان يكون لها محيط ولا من شرط الانسان من حيث هو انسان ان يكون له اصبع بالفعل ولا من شرط القائمة ان يكون هناك حادة هو جزء منها فهذه كلها ليست اجزاء للشىء من حيث مهيته بل من حيث مادته وموضوعه فانما يعرض للقائمة ان يكون فيها حادة وللدائرة ان يكون فيها قطعة لانفعال يعرض لمادتها ليس ذلك مما يتعلق استكمال لمادتها بصورتها ولا استكمال صورتها في نفسها واعلم ان السطح مادة عقلية لصورة الدائرة ونسبته يقع لها الانقسام ولو كانت يتعلق بها استكمال لمادتها لكان من اللوازم التى لا يخ الشيء عنها الامن المقومات كما مضى لك شرحه وليس ما نحن فيه كذلك بل يخ الشيء منها وما يجرى مجرى الاصبع منها فانه ليس يحتاج الانسان في ان يكون حيوانا ناطقا الى اصبع بل هذا من الاحوال التى لمادته ليحسن بها حال لمادته فما كان من الاجزاء انما هو بسبب المادة وليس يحتاج اليه الصورة فليس هو من اجزاء الحد البتة لكنها اذا كانت اجزاء المادة ولم يكن اجزاء للمادة مطلقا بل انما يكون اجزاء لتلك المادة لاجل تلك الصورة ان يوجد في حدها تلك الصورة وذلك النوع فيكون انضم مع المادة مثلا ما ان الاصبع ليس جزءا مناسبا للجسم مطلقا بل للجسم الذى صار حيوانا او انسانا ولذلك قطعة الدائرة والحادة ليس جزءا للسطح مطلقا بل لسطح صار قائمة او دائرة فلذلك يوجد صورة هذه الكليات في حدود هذه الاجزاء ثم يفرق هذه الامثلة الثلثة فان الاصبع في الانسان جزء بالفعل فاذا حددنا او رسم الانسان من حيث هو شخص كامل انسانى وجب ان يوجد الاصبع في رسمه لانه يكون له ذلك الجزء اذ اتيا في ان يكون شخصا كامل الاعراض ولا يكون مقوما لطبيعة نوعه اذ قلنا مرارا ان ما يتقوم ويتم به الشخص في تشخصه هو غير ما يتقوم به طبيعة النوع هذا القسم من الجملة التى الجزء فيها جزء بالفعل واما دائك الاخران فليس الجزء فيها جزء بالفعل وشبيه ان يكون الدائرة اذا اقسمت بالفعل الى قطع بطلب الوحدة لسطحها وبطل عنها الهيئة الدايرة اذ لا يكون المحيط خطا واحدا بالفعل بل كثيرا اللهم الا ان يكون الانقسام بالوهم وبالعرض لا بالفعل بالقطع وكذلك حكم

القايمة ثم القايمة والدايرة يختلفان في شي وهو ان قطعة الدايرة لا يكون من دايرة بالفعل والحادة ليس من شرطها في الوجود ان يكون جزء زاوية اخرى وانما هي حادة بالقياس الى المنفرجة والقايمة بل هي في نفسها مضافة حادة ليست وضع احد ضلعيها عند الاخر لكنها من جهة ان ذلك الوضع من حيث هو وضع وقعت فيه الا لان الميل والقرب بين الخطوط بعضها الى البعض والبعد فيما بينهما مما يتعلق به اضافة ما بالعرض ان تعلق الشان للحادة بالاضافة وان لم يدل على هذه الاضافة بالفعل لصعوبتها فقد دل عليها بالقوة في ادخال اضافة بالفعل ثم لما كانت الزاوية السطحية انما يحدث عن قيام خط على خط فكان المثل الذي يحدث هو ميلا عن اعتدال ما وعن جهة ما فاما الواحد ما قرب احد الخطين من الاخر مطلقا او احد بالنسبة اليه مطلقا من غير تعيين الميل عنه لم يكن الا ميل مطلق يوجد بذلك الحادة وللقايمة وللمنفرجة فان خطوطها ايضا فيها ميل لبعضها الى بعض فانك ان اعتبرت اتصال الخطين على الاستقامة لوجدت المنفرجة ومهاميل لاحد خطيها الى الاخر لكن هذا الميل هو ميل مطلق يقتضيه انفراج خطي كل زاوية فيجب ضرورة ان يكون هذا الميل محدودا عن شي ولما كان ذلك الشي يجب ان يكون بعد احاطا ولم يكن ان يتوهم خطوط يميل عنها هذا الخط الا الخط المتصل على الاستقامة بالخط الثاني او الذي يفعل زاوية منفرجة او الذي يفعل زاوية قايمة او الذي يفعل زاوية حادة واما الخط الغير المتصل بهذا الخط فانه لا يحدد به شي فكان اعتبار الميل من الخط المستقيم مطلقا غير صحيح في هذا الباب والا فالمنفرجة والقايمة ايضا حادة وكذلك اعتبار الميل عن الخط الفاعل للمنفرجة لان الميل عن الانفراج قد يحفظ الانفراج اذ يكون منفرجة اصغر من منفرجة وكذلك حكم الحادة هذه مع ان الحادة لا يمكن ان يعرف الميل بالحادة فيكون تعريف مجهول بمجهول فبقي ضرورة ان يكون تعريفها بالقايمة التي ليس يبقى قوامها مع الميل عنها محفوظا فكانه نقول ان الحادة هي التي هي عن خطين قام احدهما على الاخر وصار اقرب من خط قايمة لو قامت حتى هي اصغر من قايمة لو كانت فليس يعني منها انها بالفعل موجودة مقيسة بقايمة يريد عليها فيكون الحد كاذبا ولكن نعلمه بهذه الصفة من حيث هي بالقوة الموجودة بالفعل قوة هي قايمة بالقوة فان القوة من حيث هي قوة وجود ابالفعل وربما كانت القوة ايضا موجودة بالقوة وهي القوة البعيدة من الفعل ثم يصير بالفعل قوة قريبة فان القوة القريبة على تكون الانسان في الغذا يكون بالقوة ثم اذا صار مسا يكون تلك القوة القريبة موجودة بالفعل وانما يكون فعلها غير موجودة فاذن الحادة يحد بقايمة لا بالفعل مطلقا بل بالقوة فلا يحد بنظيرتها ولا ايضا بما ليس له حصول فانه الحد وبه قايم بالقوة وذلك له من حيث هو كذلك حصول بالفعل وبالحري ان نعرف الحادة والمنفرجة بالقايمة فان القايمة يتحقق من المساواة والمماثلة والوحدانية وبانك يتحققان من الخروج عن المساواة واما القايمة فيتحقق بذاتها ولقد كان يمكن ان يقال ان الحادة اصغر زاويتين مختلفتين يحدثان من

قيام خط على خط والمنفرجة اعظمهما وكان نحو اذا حقق فقد اشار الى القايمة لان الاكبر هو الذي يكون مثلا وزيادة والاصغر هو الذي عن المثل فبالمثل يتحقق معرفة الصغر والكبر وبالواحد المتشابه الغير المتكثر يتحقق المتكثر الغير المتشابه المختلف فهكذا يجب ان يتصور الحال في اجزاء المحدودات ثم يجب ان يتذكر ما قلنا قبل ايضا في حال اجزاء المادة وعلايقها

المقالة السادسة

فصل في اقسام العلل واحوالها قد تكلمنا في امر الجواهر والاعراض وفي اعتبار التقدم والتاخر فيها وفي معرفة مطابقة الحدود للمحدودات الكلية والجزئية فبالحري ان نتكلم في العلة والمعلول فانهما ايضا من اللواحق التي تلحق الوجود بما هو موجود فنقول ان العلل كما سمعت صورة وعنصر وفاعل وغاية انا نعني بالعلة الصورية العلة التي هي جزء من قوام الشي يكون بها الشي وما هو بالفعل وبالعنصر العلة التي هي جزء من قوام الشي يكون بها الشي ما هو بالقوة ويستقر فيها قوة وجوده وبالفاعلة العلة التي تفيد وجودا مباينا لذاتها اي لا يكون ذاتها بالقصد الاول محلا لما يستفيد منها وجود شي يتصور بها حتى يكون في ذاته قوة وجوده الا بالعرض ومع ذلك فيجب ان لا يكون ذلك الوجود من اجله من جهة ما هو فاعل بل ان كان ولا بد فباعتبار آخر وذلك ان الفلاسفة الالهيون ليسوا يعنون بالفاعل مبدا التحريك فقط كما يعنيه الطبيعيون بل مبدا الوجود ومفيده مثل الباري للعالم واما العلة الفاعلية الطبيعية فلا يفيد وجود اغير التحريك باحد انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدا حركة ونعني بالغاية العلة التي لاجلها يحصل وجود شي مباين لها وقد يظهر انه لا علة خارجة عن هذا فنقول ان السبب للشي لا يخلو اما ان يكون داخلا في قوامه وجزءا من وجوده او لا يكون فان كان داخلا في قوامه وجزءا من وجوده فاما ان يكون الجزء الذي ليس يجب من وجوده وحده له ان يكون بالفعل بل ان يكون بالقوة فقط ويسمى هيولى او يكون الجزء الذي هو ضرورة وجوده بالفعل وهو الصورة واما ان لم يكن جزءا من وجوده فاما ان يكون ما لاجله وهو الغاية او لا يكون ما هو لاجله فلا يخلو اما ان يكون وجوده منه بان لا يكون هو فيه الا بالعرض وهو فاعله او يكون وجوده منه بان يكون فيه وهو ايضا عنصره او موضوعه فيكون المبادي اذن كلها من جهة خمسة ومن جهة اربعة لانك ان اخذت العنصر الذي هو قابل وليس جزءا من الشي غير العنصر الذي هو جزء كانت خمسة وان اخذتهما شيئا واحدا لاشتراكهما في معنى القوة والاستعداد كانت اربعة ويجب ان لا توجد العنصر بمعنى القابل الذي هو جزء سببا للصورة بل للمركب انما القابل يكون سببا بالعرض لانه انما يتقوم اولا بالصورة بالفعل وذاته باعتبار ذاته فقط يكون بالقوة والشي الذي هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا يكون مبدا البتة ولكنه انما يكون مبدا للعرض فان العرض يحتاج الى ان يكون قد حصل الموضوع له بالفعل ثم صار سببا لقوامه سواء كان العرض لانما فيكون الاولية

بالذات او بالزمان فيكون كالاولية بالذات وبالزمان فهذه هي انواع العلل واذا كان الموضوع علة للعرض
بتقويمه فليس ذلك على النوع الذي يكون فيه الموضوع علة للمركب بل هو نوع آخر واذا كانت الصورة علة للمادة
بتقويمها فليست على الجهة التي يكون الصورة علة للمركب وان كانا يتفقان من جهة ان كل واحد منهما علة لشئ
لا بسببه ذاته فانهما وان اتفقا في ذلك فان احد الوجهين ليس يفيد العلة الاخر وجوده بل انما يفيده آخر
شئ اخر ولكن فيه والثاني يكون العلة فيه هو المبدأ القريب لافادة المعلول وجوده بالفعل ولكن ليس
وانما يكون مع شريك وسبب يوجد هذه العلة اعني الصور فيقيم الاخرة فيكون واسطة مع شريك في
افادة ذلك وجوده بالفعل فيكون الصورة للمادة كانها مبدا فاعلي لو كان وجودها بالفعل يكون عنه و
او يشبه ان يكون الصورة جزءا للعلة الفاعلية مثل احد محركي السفينة وعلى ما سنوضح بعد ذا ايا الصورة
علة صورية للمركب منها ومن المادة فالصورة ايضا انما هي صورة للمادة ولكن ليست علة صورية للمادة والفاعل
يفيد شيئا آخر وجودا ليس للآخر عن ذاته ويكون صدور ذلك الوجود عن هذا الذي هو فاعل من حيث لا يكون
ذات هذا الفاعل قابلا لصورة ذلك الوجود ولا مقارنا له مقارنة داخل فيه بل يكون واحد من الذاتين خارجا
عن الاخر ولا يكون في احدهما قوة ان يقبل الاخر وليس يبعد ان يكون الفاعل يوجد المفعول حيث هو ملاقيا لذاته
فان الطبيعة التي في الخشب هي مبدا فاعلي للحركة وانما تحدث الحركة في المادة التي الطبيعة فيها وحيث ذاته لكن
ليس ملاقيها على سبيل ان احدهما جزء من وجود الاخر ومادة له بل الذاتان متباينتان في الحقائق ولهما
محل مشترك فمن الفاعل ما يتفق وما ان لا يكون فاعلا ولا مفعوله مفعولا معلوما ثم يعرض للفاعل
الاسباب التي يصير بها فاعلا بالفعل على ما كلمنا فيه فيما سلف ويصير فاعلا فيكون عنه وجود الشئ
بعد ما لم يكن فيكون لذلك الشئ وجود ولذلك الشئ انه لم يكن وليس له من الفاعل انه لم يكن ولا انه كان بعد ما
لم يكن انما له من الفاعل وجوده فاذا كان له من ذاته اللاوجود لزم ان صار وجوده له بعد ما لم يكن فصار
كائنا بعد ما لم يكن فالذي له بالذات من الفاعل الوجود وان الوجود الذي له انما هو لان الشئ الاخر على
جملة بحيث عنها ان يكون لغيره وجود عن وجوده الذي له بالذات واما انه لم يكن موجودا فليس عن علة
فعلية فان كونه غير موجود قد ينسب الى علة ما وهو عدم عليه فاما كون وجوده بعد العدم فانه لم يصر لعلة
فانه لا يمكن البتة انه يكون وجوده الا بعد عدم وما لا يمكن فلا علة له نعم وجوده يمكن ان يكون وان لا
يكون فلوجوده علة وعدمه قد يكون وقد لا يكون فيجوز ان يكون لعدمه علة واما كون وجوده بعد ما
لم يكن فلا علة له وان قال قائل كذلك فوجوده بعد عدمه يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون فنقول ان عنيت
وجوده من حيث هو وجوده فلا مدخل للعدم فيه فان نفس وجوده يكون غير ضروري وليس هو غير ضروري فيه
من حيث هو بعد عدم ولكن لغير الضروري وجوده هذا الذي اتفق الان وكان معدوما واما من حيث نا
وجوده وجودا بعد عدم فليحفظ كونه بعد عدم لا كونه موجودا فقط الذي كان فبعد عدم واتفق بعد ذلك

سبب له فلا سبب لكون وجوده بعد العدم وان كان سبب لوجوده الذي كان بعد عدم من حيث وجوده
فحوان وجوده جائز ان يكون وان لا يكون بعد العدم الحاصل وليس يجوز ان يكون وجوده بعد العدم
من حيث هو وجود بعد العدم جائز ان يكون وجودا بعد العدم وان لا يكون اللهم الا ان يكون
وجودا اصلا فيكون الاعتبار للوجود وربما ظن ظان ان الفاعل والعلة انما يحتاج اليه ليكون
ليس وجود بعد ما لم يكن فاذا وجد الشئ فلو فقدت العلة يوجد الشئ مستغنيا بنفسه وظن من ظن
ان الشئ انما يحتاج اليه ليكون للشئ وجود بعد ما لم يكن فاذا وجد الشئ فلو فقدت العلة لكو
الشئ مستغنيا بنفسه فظن من ظن ان الشئ انما يحتاج الى العلة في حدوثه فاذا احدث ووجد
فقد استغنى عن العلة فيكون عنده العلل علل الحدوث فقط وهي متقدمة لا معا فهو ظن باطل
لما علمت لان الوجود بعد الحدوث لا يخلو اما ان يكون وجودا واجبا او وجودا غير واجب فان كان
وجودا واجبا فاما ان يكون وجوبه لتلك المهية لذات تلك المهية حتى يقتضي تلك المهية وجوب
الوجود فيستحيل ح ان يكون حادثة واما ان يجب لها بشرط وذلك الشرط اما الحدوث واما صفة
من صفات تلك المهية واما شئ مباين ولا يجوز ان يكون وجوب وجوده بالحدوث فان الحدوث
نفسه ليس وجوده واجبا بذاته فكيف يجب به وجود غيره والحدوث قد بطل فكيف يكون عند عدمه
علة لوجوب غيره الا ان يقال ان العلة ليست هي الحدوث بل كون الشئ قد حصل له الحدوث فيكون هذا
من الصفات التي للشئ الحادث فيدخل في الجملة الثانية من القسمين فنقول ان هذه الصفات لا تخ
اما ان يكون للمهية بما هي مهية لا بما قد وجدت فيجب ان يكون ما يلزمها يلزم المهية فيكون المهية
يلزمها وجوب الوجود او يكون هذه الصفات حادثة مع الوجود فيكون الكلام في وجوب وجودها
كالكلام في الاول فاما ان يكون هناك صفات بلا نهاية كلها بهذه الصفة فيكون كلها ممكنة الوجود
غير واجبة بذاتها واما ان ينتهي الى صفة تجب لشئ خارج فالقسم الاول كان يجعل الصفات كلها ممكنة
الوجود في انفسها وقد بان ان الممكن الوجود في نفسه وجود بغيره فيكون جميع الصفات تجب بغير
خارج عنها والقسم الثاني يوجب ان الوجود الحادث انما يبقى وجودا بسبب خارج وهو العلة
على انك قد علمت ان الحدوث ليس معناه الا وجودا بعد ما لم يكن فهنالك وجود وهناك كون بعد ما لم يكن
وليس للعلة المحدثة تاثير وغنى في انه لم يكن بل انما تاثيرها وغناها في ان منه الوجود ثم عرض ان كان في
ذلك الوقت بعد ما لم يكن والعارض الذي عرض بالاتفاق لا دخول له في تقدم الشئ فلا وجود
للعدم المتقدم في ان يكون للوجود الحادث علة بل لذلك النوع من الوجود بما هو لذلك النوع من
المهيات مستحق لان يكون له علة وان استمر وبقي ولهذا لا يمكنك ان تقول ان شيئا جعل وجود
الشئ بحيث يكون بعد ان لم يكن هذا غير مقدور عليه بل بعض ما هو موجود واجبا ضرورة ان لا يكون بعد

عدم وبعضه واجب ضرورة ان يكون بعد عدم فاما الوجود من حيث هو وجود هذه المهية فيجوز ان
يكون عن علة واما صفة هذا الوجود وهى انه بعد ما لم يكن فلا يجوز ان يكون عن علة فالشئ من
حيث وجوده حادث اى من حيث ان الوجود الذى له موصوف بانه بعد العدم لا علة له بالحقيقة بل
العلة له من حيث للمهية وجود فالامر بعكس ما يظنون بل العلة للوجود فقط فان اتفق ان سبقه عدم
كان حادثا وان لم يتفق كان غير حادث فالفاعل الذى تسميه العامة فاعلا فليس هو بالحقيقة علة من
حيث يجعلونه فاعلا فانهم يجعلونه فاعلا من حيث يجب ان يعتبر فيه انه لم يكن فاعلا فلا يكون فاعلا من
حيث هو علة بل من حيث هو علة فامر لازم معه فانه يكون فاعلا من حيث اعتبار ما له فيه اثر مقرونا
باعتبار ما ليس له فيه اثر كانه اذا اعتبر العلة من حيث ما يستفاد منها مقارنا لما لا يستفاد منها سمى
فاعلا فلذلك كل ما يسمونه فاعلا يكون من شرط ان يكون بالضرورة قد كان مرة غير فاعل ثم اراد او قسر
وعرض حال من الاحوال لم يكن فلما قارنه ذلك المقارن كان ذاته مع ذلك المقارن علة بالفعل وقد كان
خلا عن ذلك فيكون فاعلا عندهم من حيث هو علة بالفعل وقد كان خلا عن ذلك فيكون فاعلا عندهم
من حيث هو علة بالفعل بعد كونه علة بالقوة لا من حيث هو علة بالفعل فقط فيكون كل ما يسمونه فاعلا
يلزم ان يكون ايضا ما يسمونه منفعلا فانهم لا يخلونه عن مقارنة ما يقارنه من حال حادثة لاجلها ما صدر عنه
وجود بعد ما لم يكن فاذا ظهر ان وجود المهية يتعلق بالغير من حيث هو وجود لتلك المهية لا من حيث هو بعد
ما لم يكن فلذلك الوجود من هذه الجهة معلول ما دام موجودا كذلك كان معلولا متعلقا بالغير فقد بان
ان المعلول يحتاج الى المفيد الوجود لنفس الوجود بالذات لكن الحدوث وما سوى ذلك امور تعرض له وان
المعلول يحتاج الى مفيد الوجود دائما سرمدا ما دام موجودا

فصل في حل ما يتشكك به على ما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علة هى مع معلولها وتحقيق الكلام في العلة الفاعلية

والذى يظن من ان
الابن يبقى بعد الاب والبناء يبقى بعد البانى والسخونة تبقى بعد النار فسببه تخليط وقع من
جهل العلة بالحقيقة فان البناء والاب والنار ليست عللا بالحقيقة لقوام هذه المعلولات فان البانى
العامل له المذكور ليست علة لقوام البناء ولا ايضا لوجوده واما البناء فحركته علة لحركة ما ثم سكونه
وتركه الحركة ثم سكونه او تركه الحركة او عدم حركته وبعد بعد ذلك النقل علة لانتهاء تلك الحركة وذلك
النقل بعينه وانتهاء تلك الحركة علة لاجتماع ما وذلك الاجتماع علة لتشكل ما وكل واحد مما هو علة فهو
ومعلوله معا واما الاب فهو علة لحركة المنى اذا انتهت على الجهة المذكورة علة لحصول المنى في القرار ثم حركته
المنى في القرار علة لامر واما بصورة حيوانا وبقائه حيوانا فله علة اخرى فاذا كان كذلك كان كل علة مع
معلولها وكذلك النار علة لتسخين عنصر الماء والتسخين علة لابطال الاستعداد التام بالفعل لقبول
صورة المائية او حفظها وذلك او شئ آخر علة لاحداث الاستعداد التام في مثل هذه الحال لقبول ضدها

هذا في

معلوم في

ثم حصوله في القرار علة

وهى صورة النارية وعلة الصورة النارية هى العلل التى تكسر العناصر صورها وهى مفارقة فيكون العلل
الحقيقية موجودة مع المعلول واما المتقدمات فهى علل اما بالعرض ومعينات فلهذا يجب ان يعتقد ان
علة شكل البناء هو الاجتماع وعلة ذلك طبايع المجتمعات وثباتها على ما الفت وعلة ذلك السبب المفارق
الفاعل للطبايع وعلة الولد اجتماع صورته مع مادته بالسبب المعطى للصور وعلة النار السبب المفيد
للصور وزوال الاستعداد التام لضد تلك الصورة معا فنجد اذن العلل مع المعلولات واذا
قضينا فيما يتصل بكلامنا ان العلل متناهية وانما نشير الى هذه العلل ولا يمتنع ان يكون عللا
معينة ومعدة لما بلا نهاية بعضها قبل بعض بل ذلك واجب ضرورة لان كل حادث فقد وجب بعد ما لم
يجب لوجوب علته كما بينا وعلتها كان ايضا وجب فيجب في الامور الجزئية ان يكون الامور المتقدمة
التى بها يجب في العلل الموجودة بالفعل ان يصير عللا لها بالفعل امورا بلا نهاية ولذلك لا يقف لها سؤ
لم البتة ولكن الاشكال ههنا في شئ وهو ان هذه التى بلا نهاية لا يخلو اما ان يوجد كل واحد منها
آنا فتوالى الآنات متتالية فعند ليس بينهما زمان وهذا محال واما ان يبقى زمانا فيجب ان يكون ايجابها في
كل ذلك الزمان لا في طرف منه ويكون المعنى الموجب لايجابها ايضا معها في ذلك الزمان ويكون الكلام
في ايجاب ايجابها كالكلام فيه ويحصل علل بلا نهاية معا وهذا معا وهذا هو الذى نحن في منعه فنقول
انه لولا الحركة لوجب هذا الاشكال الا ان الحركة يبقى الشئ الواحد لا على حالة واحدة ولا يكون ما يتجدد
من حاله بعد حاله في آن بعد آن متتالية ومماسة بل كذلك على الاتصال فيكون كون ذات العلة غير
موجبة لوجود المعلول بل كونها على نسبة ما وتلك النسبة يكون علتها الحركة او شريكة علتها
او التى بها العلة علة بالفعل الحركة فيكون العلة لا ثابتة الوجود على حالة واحدة ولا باطلة الوجود
حادثة في آن واحد فبالاضطرار اذن ان يكون العلة الحافظة او المشاركة لنظام هذه العلل التى
نبهنا بها تحل الاشكالات هو الحركة وسنوضح هذا في موضعه ايضاحا اشفى من هنا فقد بان
وصح ان العلل الذاتية للشئ التى بها وجود ذات الشئ بالفعل يجب ان يكون معه لا يتقدم في الوجود
تقدما يكون زوالها مع حدوث المعلول وان هذا انما يجوز في علل غير ذاتية او غير قريبة والعلل
الغير الذاتية او الغير القريبة لا يمنع ذهابها الى غير النهاية بل موجبة واذ قد تقرر ههنا فاذا كان
شئ من الاشياء لذاته سببا لوجود شئ آخر دائما كان سببا له دائما ما دامت ذاته موجودة فان
كان دائم الوجود فكان معلوله دائم الوجود فيكون مثل هذا من العلل اولى بالعلية لانه يمنع مطلق
العدم للشئ فهو الذى يعطى الوجود التام للشئ فهذا هو المعنى الذى يسمى ابداعا عند الحكماء وهو
تاييس بعد ليس مطلق فان للمعلول في نفسه ان يكون ليس ويكون له عن علته ان يكون ايس والذى
يكون للشئ في نفسه اقدم عند الذهن بالذات لا في الزمان من الذى يكون عن غيره فيكون كل معلول

يكون لها في

عن في

بعد ليس بعدية بالذات فان اطلق اسم الحدث على كل ما له ايس بعد ليس وان لم يكن بعدية في الزمان
كل معلول محدثا وان لم يطلق بل كان بشرط المحدث ان يوجد زمان او وقت كان قبله فبطل بحسبه بعدية اذ
يكون بعديته بعدية لا يكون مع القبلية موجودة بل يكون مباينة لها في الوجود لانها زمانية فلا يكون
كل معلول محدثا بل المعلول الذي سبق وجوده زمان وسبق وجوده لا محالة حركة وتغير كما علمت ونحن لا
نناقش في الاسماء ثم المحدث بالمعنى الذي لا يستوجب الزمان لا يخلو اما ان يكون وجوده بعد ليس مطلقا
او يكون وجوده بعد ليس غير مطلق بعد عدم مقابل خاص في مادة موجودة على ما عرفته فان كان وجوده
بعد ليس مطلق كان صدوره عن العلة ذلك الصدور ابداعا ويكون افضل انحاء اعطاء الوجود لان
العدم يكون قد منع البته وسلط عليه الوجود فلو مكن العدم تمكينا يسبق الوجود كان تكوينه ممتنعا
الا عن مادة وكان سلطان الايجاد داعي وجودا لشيء من الشيء ضعيفا قصيرا مستانفا ومن الناس من
لا يجعل كل ما هذه صفته مبدعا بل نقول اذا توهمنا شيئا وجد عن علة اولى بتوسط علة وسطى فاعلية
وان لم يكن عن مادة ولا كان لعدمه سلطان ولكن كان وجوده عن العلة الاولى الحقيقية بعد وجود آخر
اليها قبله فليس بابداع عن ليس مطلق بل عن ايس وان لم يكن ماديا ومن الناس من يجعل الابداع
لكل وجود صوري كيف كان واما المادي وان لم يكن المادة سبقت فخص نسبته الى العلة باسم التكوين
ونحن لا نناقش في هذه الاسماء البته بعد ان يحصل المعاني متميزة فنجد بعضها وجود عن علة دون ما
بلا مادة وبعضها بواسطة وبعضها بغير واسطة ونحن ان نسمي كل ما لم يوجد عن مادة سابقة متكون
بل مبدعا وان نجعل افضل ما يسمى مبدعا ما لم يكن بواسطة عن علة الاولى مادية كانت او فاعلية
او غير ذلك ونرجع الى ما كنا فيه فنقول واما الفاعل الذي يعرض له ان يكون فاعلا فلا بد من مادة
يفعل فيها لان كل حادث كما علمت يحتاج الى مادة فربما يفعل دفعة وربما فعل بالتحريك فيكون مبدأ
الحركة واذا قال الطبيعيون للفاعل مبدأ الحركة عنوا به الحركات الاربع وتساهلوا في هذا الموضع فجعلوا
الكون والفساد حركة وقد يكون الفاعل بذاته فاعلا وقد يكون بقوة فالذي بذاته فمثل الحرارة
لو كانت موجودة مجردة تفعل فكان يصدر عنها ما يصدر لانها حرارة فقط واما الفاعل بقوة
فمثل النار بحرارتها وقد عددنا في مواضع آخر اصناف القوى

فصل في مناسبة ما بين العلل الفاعلية ومعلولاتها

نقول انه ليس الفاعل كل ما افاد وجودا افاد مثل نفسه فربما افاد وجودا
مثل نفسه وربما افاد وجودا لا مثل نفسه كالنار يسود والحركة يسخن والفاعل الذي يفعل وجودا
مثل نفسه فان المشهور انه اولى واقوى في الطبيعة التي يفيدها من غيره وليس هذا المشهور بين
ولا حق من كل وجه الا ان يكون ما يفيده هو نفس الوجود والحقيقة فح يكون المفيد اولى بما يفيده من
المستفيد ولنعد من راس فنقول ان العلل لا يخلو اما ان يكون عللا للمعلولات في نحو وجود انفسها

واما ان يكون عللا للمعلولات في وجود آخر ومثال الاول تسخين النار ومثال الثاني تسخين الحركة وحدوث
التخلخل من الحرارة واشياء كثيرة متشابهة لذلك ولنتكلم على العلل والمعلولات التي تناسب الوجه الاول
ولنورد الاقسام التي قد يظن في الظاهر انها اقسامه فنقول قد يظن في الوجه الاول انه قد يكون المعلول
في كثير منه انقص وجودا من العلة في ذلك المعنى ان كان ذلك المعنى يحتمل الاشد والانقص مثل الماء اذا
يسخن عن النار وانه قد يكون في ظاهر النظر مثله ايضا قبل ذلك او لم يقبل مثل النار فانها يعتقد فيها
في الظاهر انها تحيل غيرها مثل نفسها نارا في الظاهر فيكون مساوية لها في صورة النارية لان تلك القوة
لا يقبل الا زيد والا قل ومساويا له في العرض اللازم من السخونة المحسوسة اذ كان صدور ذلك الفعل
عن الصورة المساوية لصورته وعنه ايضا والمادة مساوية في التهيؤ واما كون المعلول ازيد في المعنى
الذي من العلة فهو الذي يرى انه لا يمكن البته ولا يوجد في الاشياء المظنونة عللا ومعلولات
لان تلك الزيادة لا يجوز ان يكون حدوثها بذاتها ولا يجوز ان يكون حدوثها الزيادة الاستعداد المادة
حتى يكون قد اوجب ذلك خروج الشيء الى الفعل بذاته فان الاستعداد ليس سببا للاتحاد فان جعل
سببها العلة والامر الذي وجد عن العلة معا فتلك الزيادة يكون معلول امرين لا معلول امر واحد وهما
مجموعين يكونان اكثر وازيد من المعلول الذي فان سلمنا هذه الظنون بسر احالها اشاع لنا ان نقول انه
اذا كان المعنى الذي في المعلول والعلة متساويا في الشدة والضعف فانه يكون للعلة بما هي علة التقدم
الذاتي لا محالة في ذلك المعنى والتقدم الذاتي في ذلك المعنى معنى من حال ذلك المعنى غير موجود للثاني
فيكون ذلك المعنى للاول اذا اخذ بحسب وجوده واحواله التي له من جهة وجوده اقدم منه للاخر فزال
اذن مطلق المساواة لان المساواة بقي في الحد وهما من جهة ما لهما ذلك الحد متساويان وليس احدهما
علة ولا معلولا فاما من جهة ما احدهما علة والآخر معلول فواضح ان اعتبار وجود ذلك الحد لاحدهما
اولى اذا كان له اولا لا من الثاني ولم يكن للثاني الا منه فظاهر منه ان هذا المعنى اذا كان نفس الوجود
لم يمكن ان يتساويا فيه البته اذا كان انما يمكن ان يتساويا فيه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق
الوجود والان فان استحقاق هو من جنس الحد بعينه اذ قد اخذ هذا المعنى نفس الوجود فتبين انه
لا يمكن ان يتساويا فيه اذا كان المعنى نفس الوجود فمبدأ وجود الشيء من حيث هو وجود اولى بالوجود من الشيء
ولكن هاهنا تفصيل آخر من موضع التحقيق يجب ان لا نغفله وهو ان العلل والمعلولات تنقسم في
اول النظر عند الفكر الى قسمين قسم يكون طباع المعلول فيه ونوعيته وماهيته الذاتية يوجب ان
يكون معلولا في وجوده لطبيعة او لطبائع فيكون العلل مخالفة لنوعيته لا محالة اذ كانت عللا له في نوعه
لا في شخصه واذا كان كذلك لم يكن النوعان واحدا اذا الطبيعة علة ذلك النوع بل يكون المعلولات يجب
عن نوع غير نوعها ويكون عللا للشيء المعلول ذاتية بالقياس الى نوع المعلول مطلقا وقسم منه يكون المعلول

ليس معلول العلة فالعلة علة المعلول في نوعه بل في شخصه ولناخذ هنا على ظاهر ما يقتضيه الفكر
من القسم وظاهر ما يوجد له من الامثلة وعلى سبيل التوسع الى ان يبين حقيقة الحال الواجبة فيه
من نظرنا في السبب المعطي لصورة كل ذي صورة من الاجسام فمثال الاول كون النفس علة للحركة
الاختيارية ومثال الثاني كون هذه النار علة لتلك النار على انها علة نوعية النار بل على انها
نار ما فاذا اعتبر من جهة النوعية كانت هذه العلة النوعية بالعرض وكذلك الاب للابن لا من جهة
ما هو اب وذلك ابن بل من جهة وجود الانسانية وهذا القسم يتوهم على وجهين احدهما ان يكون
العلة والمعلول مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار والاخر ان لا يكونا فيه مشتركين
كضوء الشمس الذي في جوهر الفاعل للضوء منها او في القمر واذ ليس استعداد المادتين فيها
متساويا ولا المادتان من نوع واحد فبالحري ان لا يتساوى الشخصان في ذلك اعني هذا
الضوء الذي في الشمس وهذا الضوء الحادث عنه فيكاد لذلك ان لا يكون الضوءان من نوع واحد
عند من يشترط في تساوي نوعية الكيفيات ان لا يكون احدهما انقص والاخر ازيد على ما علمت في
موضع من صفته فيكونان نوعا واحدا عند من يرى المخالفة بالتنقص والاشتداد مخالفة بالعوارض
والشخصيات واما القسم الاول وهو ان يكون الامران مشتركين في استعداد المادة فهو ايضا على
قسمين لان ذلك الاستعداد اما ان يكون استعدادا في المنفعل تاما او يكون استعدادا ناقصا
والاستعداد التام ان لا يكون في طباع الشيء معاوق مضاد لما هو بالقوة فيه كاستعداد الماء المسخن
المبرد لان فيه نفسه قوة طبيعية كما علمت في الطبيعيات يعاون القوة الخارجة في التبريد اولا يعاوقه
واما الاستعداد الناقص فهو كاستعداد الماء للتسخن لان فيه قوة يعاوق التسخن الذي يحدث
فيه من خارج ويوجد مع التسخن باقية فيه ولا يبطل والقسم الاول على اقسام ثلثة فانه اما ان يكون
في المستعد قوة مفارقة سبقت وتعين كما في الماء اذا برد عن سخونة واما ان يكون في المستعد قوة
مضادة للامر الا انها تبطل مع وجود الامر كما في الشعر اذا شاب عن سواد واما ان لا يكون في المستعد
ولا واحد من الامرين لا ضد ولا معين ولكن عدم الامر والاستعداد له فقط مثل حال النقرة في قبول
الطعم وعديم الرائحة في قبول الرائحة فان سلمنا عن استعداد الماء لان يصير نارا انه من اي اقسام
الخمسة هو لم يشكل علينا انه من قسم المشاركة في استعداد تام للمادة ولكن في المادة ضده ولقائل
ان يقول انكم قد تركتم اعتبار قسم واحد وهو ان يكون هناك مشاركة في المادة اصلا اذ لا يكون لها
مادة فالجواب عن هذا ان هناك لا يمكن ان يكون اتفاق في النوع البتة فانه قد استبان ان الاشياء
المتفقة في النوع البريئة عن المادة اصلا يكون وجودها عنها عنها واحدا ولا يجوز ان يقال لمعنى الواحد
منها على كثيرين فاذ قد دللنا على هذه الاقسام التي حاصلها خمسة فانا نورد الحكم في ضم قسم منها

اما القسم من هذا الباب الذي لا مشاركة فيه في استعداد المادة لا القريبة ولا البعيدة فليس يجب
ان يكون ما يحدثه الفاعل من الامور القابلة للزيادة والنقصان مساويا لنفسه لانه يمكن ان يكون
بما افترقا فيه من جوهر المادة افترقا في الاستعداد لقبول الامر فلم يصلاه بالسوية وليس ايضا مما يجب
ان يتساويا فيه بل قد يجوز ان يكون الحال في ذلك مثل الحال في اشاع سطح الاثير لسطح فلك القمر في
الحركة التي بالعرض وذلك حيث يمكن ان لا يكون في هذا مانع من قبول التاثير مساو لما يؤثره الفاعل وهو
في هذا الموضع احداث مثل نفسه واما القسم من هذا الباب الذي هناك استعداد تام كيف كان
فالامر ظاهر في ان المنفعل قد يجوز ان يتشبه بالفاعل تشبيها تاما وذلك مثل النار يحيل الماء
نارا والملح يحيل العسل ملحا وما اشبه ذلك وقد يجوز ان يزيد فيه المنفعل على الفاعل في الظاهر
غير المحقق مثل الماء الذي يجمده الهواء ولا يكون برد الهواء برد ذلك الجمد الا انك اذا تحققت لم يكن الفاعل
وحده هو البرد الذي في الهواء بل في القوة المبردة الصورية التي في جوهر الماء الذي دللنا عليه في
الطبيعيات اذا عاونها اولم اولم يعاوقها برد الهواء واما القسم من هذا الباب الذي يكون استعداد
المنفعل فيه ناقصا فليس يمكن اليه ان ينسب فيه المنفعل بالفاعل التام القوة ويساويه فانه لا يمكن
ان يكون الشيء الحاصل في قوة الشيء لا مضاد لها والحاصل في قوة اخرى وهناك مضاد ممانع متساويين
اليه او يبطل المانع ولهذا لا يمكن ان يكون شيء غير النار يتسخن من النار ويكون سخونته مثل سخونة
تلك النار او شيء غير الماء يبرد عن الماء ويكون برودته اكثر من برودة ذلك الماء لان استعداد النار
للتسخن والماء للتبرد حال غير مضاد في جوهره والقوة الفاعلة داخلة في جوهره غير غريبة منه فاما ما ينفعل
منهما ففيه مانع عنه غير مضاد والفاعل الاول للخارج عن جوهره ويفعل فيه بمماسة ويتوسط امر كالتسخن
المحسوسة في النار المسخنة والبرودة المحسوسة في الماء المبرد فليس يمكن ان يساويه فان قال قائل ان النار
قد يذيب الجواهر فيجعلها اسخن منها لانا ندخل ايدينا في النار ونخرجها فيها بعجلة فلا يحرق احرقها في
المسبوكات ولو فعلها ذلك بعينه فعلم من ذلك يقينا ان المسبوكات اسخن من النار ومع ذلك
فانما سخنت من النار فانا نجيب ونقول ان ذلك العين بسبب ان المسبوك اسخن وللك ثلثة
منها اقرب الى الظهور احدها في المسبوك والاخرى في النار والثالث في اللامس وكلها متعاونة متقاربة
اما الذي في المسبوك فانه غليظ فيه لشيء ما ولزوجة فيبطؤ انفصال فاذا المس تذهب مع اللامس
ولم يكن ان يفارق الا في زمان ذي قدر في نفسه بالقياس الى زمان مفارقة اللامس النار وان كان
الحس لا يضبط ذلك الاختلاف لكن العقل والذهن يوجبه ومن شان الفاعل الطبيعي ان يفعل في
المنفعل في مدة اطول فعلا اكثر واحكم وان يفعل الضعيف في مدة اطول ما لا يفعله القوي في
مدة قصيرة واما الذي في النار فلان النار المحسوسة انما هي اجزاء من النار الحقيقية مع اجزاء من

الارض متصعدة متحركة واجتماعها على سبيل التجاور لا على سبيل الاتصال بل هي في القسمان منفرزة
ويحللها الهواء تحللا على سبيل التجدد فيكسر ما يداخله منها من حرارة فتحره لانه ابرد منها ولانه ليس ينفعل
في تلك المدة انفعالا يصير نارا محضا ومع ذلك فانها سريع الحركة في نفسها لا يكاد يبقى جزء منها
مماسا لجزء من اللبد زمانا ما يؤثر فيه تاثيرا محسوسا بل يتجدد فما لم يجتمع تاثيرات غير محسوسة كثيرة
لا يؤدي الى قدر محسوس وذلك في مدة لها قدر واما المسبوك فان جوهره مجتمع متحد ثابت قائم با
لاتصال فاذا كان كذلك كان ما يلاقي سطح اليدين من المسبوك سطحا واحدا مطابقا للكلية وما
يلاقيه من النار المحسوسة سطوح صغار مخالطة لما هو بالقياس اليها مبرد فيختلف بذلك التاثير
الا ان يبقى مدة يتوافى فيها المماسات فيكثر او يفعل كل سطح فيما يماسه فعلا ثم يتسلط على الفعل
ما هو عليه الامر في الاستحالات الطبيعية واما النار المجفوفة في مثل الكيران للحدادين فانها
اعظم تاثيرا فيما يماسه من المسبوكات وغيرها واسرع مدة لاجتماعها وحراقها واما الحال التي
في اليد فلان اليد قادرة على قطع الهواء والنار وفي الاجسام اللطيفة باسرع حركة وليست قادرة
على قطع المسبوك الكثيف باسرع حركة لان المقاومة للدفع والخرق في اللطيف قليل وفي الكثيف كثير
ويكاد ان يكون هذا يسمى كثيفا وذلك لطيفا بسبب اختلافهما في هذا المعنى فلو كان المسبوك ليس
اللزج واكثر نفثا لما يلامسه وليس ايضا اشد اجتماعا واتحادا ثم كان قطعه في مدة اطول للمقاومة
وكان ما سلف زماما غيرها ربما بعض المماسة لكان ذلك في جواز ان يؤثر تاثيرا اشد من تاثير اللطيف بحسب
الازمنة اذ كان اذا اثر في مثل زمان ملاقاة اللطيف اثرا ما فاذا ضوعف الزمان امكن ان يساويه في
بعض الاضعاف واذا زيد في الاضعاف امكن ان يزيد عليه وربما لم يكن زمانه المضاعف مع عظم نسبته
محسوس القدر لما يعرفه ومن حق هذا الموضع ان يبسط بسطا اكثر مما بسطناه لكنه اولى بصناعة
الطبيعية فانما احتجنا ان نذكر ههنا قدر ما ينحل به الشبهة ويظهر وجهها ثم ان شئنا مستقصيا ان نستقصي
ذلك استقصاه من الاحوال المستقصاة في علم الطبيعة وخصوصا ما عسى يحدث من جهتها فقد ظهر من
جملة هذه التفصيلات الموضع الذي يظن به انه يجوز ان يتساوى الفاعل والمنفعل فيه والموضع
الذي يظن به انه يجوز ان يرد عليه والموضع الذي لا يجوز الا ان يقصر عنه وظهر في خلال ذلك انه
وان كان كذلك فوجد المعنى من جهة نفس الوجود لا يتساوى فيه الفاعل والمنفعل اذا لم يكن فاعلا للمعنى
بما هو وجود المعنى بالعرض كما بيناه ثم الفاعل والمبدأ الذي ليس منفعله مشاركا له في النوع ولا في
المادة وانما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود ليس يمكن ان يعتبر فيه حال المعنى الذي له الوجود لانهما
ليسا يشتركان فيه فبقي فيه حال اعتبار الوجود نفسه وقد كان في سائر ذلك ما كان من المساواة و
الزيادة على المبدأ الفاعل اذا رجع الحال اعتبار الوجود كان المبدأ الفاعل غير مساو له لان وجوده بنفسه

ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه ثم الوجود بما هو وجود لا يختلف في الشدة والضعف ولا
يقبل الاقل والانقص وانما يختلف في ثلثة احكام وهي التاخر والتقدم والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان
فاذا اعتبرت امر التقدم والتاخر كان الوجود كما علمت للعلة اولا وللمعلول ثانيا واما الاستغناء والحاجة فقد علمت
ان العلة لا تفتقر في الوجود الى المعلول بل يكون موجودة بذاتها او بعلة اخرى وهذا المعنى قريب من الاول
وان خالفه في الاعتبار واما الوجوب والامكان فانك تعلم انه اذا كانت علة هي علة لكل ما هو معلول فهي
واجبة الوجود بالقياس الى الكل من كل المعلولات وعلى الاطلاق وان كانت علة لمعلول ما فهي واجبة
الوجود بالقياس الى ذلك المعلول وذلك المعلول كيف كان فهو ممكن الوجود في نفسه وتلخيص هذا هو ان
المعلول هو في ذاته بحيث لا يجب له وجود والا لوجب من دون علة اذ فرض واجبا لذاته وبحيث لا يمتنع له وجود
والا لما وجد بالعلة فذاته بذاته بلا شرط كون علة له او لا كون علة له ممكن الوجود وانما يجب لا محالة بالعلة ثم العلة
كما قد بين لا يجوز ان يجب بها بل يكون اما واجبا بذاته واما واجبا من شيء غيره فاذا حصل له الوجوب به فصح ان
يكون عنه ووجب عن غيره فيكون المعلول باعتبار ذاته ممكنا فان كان واجبا فوجوده احق من وجود الممكن وان كان
ممكنا وليس يجب بالمعلول والمعلول يجب به وبعد وجوبه فيكون العلة اذا اعتبرت ذاتها واجبة لم يكن بالقياس
الى المعلول والمعلول لا يصير ذاته واجبا الا بالقياس اليه فيكون الى ذات العلة وطرف وجوبه لا يساوي الى
المعلول بل يكون هو واجبا والمعلول غير ملحوظ بعد وذات المعلول لا يكون الا ممكنا ولا محالة الا ان يلحظ مقيسة
بالعلة فيكون للعلة اختصاص بوجوب ولا يكون للمعلول الا الامكان فقط عند ذلك الاختصاص و
اذا كان المعلول وجوب كان للعلة اولا واولا لكانت العلة بعد ممكنة لم يجب وجودها ووجب وجود المعلول
فيكون وجب لا عن ذات العلة وهذا محال فيكون للعلة وجوب باعتبار ذاتها من حيث لم يضف الى المعلول
والمعلول بعد باق على مقتضى امكانه اذ كانت العلة يجب لا بغيره بل بذاته وباعتبار اضافته الى غيره لا اليه ومن حيث
العلة غير مضافة الى المعلول بعد والمعلول ليس يجب وجوده بل انما يجب وجوده من حيث العلة مضافة
اليه فيظهر العلة لهذه المعاني الثلثة اولى بالوجود من المعلول فالعلة احق من المعلول ولان الوجود المطلق
اذا جعل وجود شيء صار حقيقيا فبين ان المبدأ المعطي للحقيقية المشارك فيها اولى بالحقيقة فاذا صح
ان ههنا مبدأ اولا هو المعطي لغيره الحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا
واذا حصل العلم به كان العلم الحق مطلقا بالنحو الذي يقال للعلم حق وهو الذي بقياس المعلوم

فصل في العلل الاخرى العنصرية والصورية والغائية

فهذا ما نقوله في المبدأ الفاعلي فلنشرح القول
في المبادي الاخر فاما العنصر فهو الذي فيه قوة وجود شيء فنقول ان الشيء يكون له هذه الحالة مع شيء آخر على
وجوه فتارة يكون كما للوح الى الكتابة وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير تغير فيه ولا زوال امر كان له
عنه وتارة يكون كما للشمعة الى الصنم والصبي الى الرجل وهو انه مستعد لقبول شيء يعرض له من غير ان يتغير من احواله

شئ الا حركة في اين او كم او غير ذلك وتارة يكون كالخشبة الى السرير فانه ينقص بالنحت شئ من جوهره
وتارة يكون مثل ما للاسود الى الابيض فانه يستحيل ويفقد كيفية له من غير فساد جوهره وتارة
يكون كالماء الى الهواء فانه انما يكون الهواء منه بان يفسد وتارة يكون كالمني الى الحيوان فانه يحتاج
ان ينسلخ عن صور له انسلاخات حتى يستعد لصورة الحيوان وكذلك الحصرم للخمر وتارة يكون كما يكون للمادة
الاولى الى الصورة فانها مستعدة لقبولها متقومة بها بالفعل وتارة يكون مثل الهليلج الى المعجون فانه
ليس عنه وحده يكون المعجون بل عنه وعن غيره فيكون قبل ذلك جزءا من اجزائه بالقوة وتارة يكون كالخشب و
الحجارة الى البيت فانه كالاول الا ان الاول انما يكون منه المعجون بضرب من الاستحالة وهذا
ليس فيه الا التركيب ومن هذا الجنس ايضا الآحاد للعدد وقد يجعل قوم المقدمات كذلك للنتيجة
وذلك غلط بل المقدمات كذلك لشكل القياس واما النتيجة فليست صورة في المقدمات بل شيئا
يلزم عنها كان المقدمات يفعلها في النفس على هذا الانحاء احد الاشياء الحاملة للقوة فانها
اما ان يكون حاملة للقوى بوحدانيتها او بشركة غيرها فان كانت بوحدانيتها فاما ان يحتاج فيما يكون
منها الا الى الخروج بالفعل لذلك فقط وهذا هو الذي بالحري ان يسمى موضوعا بالقياس الى ما هو فيه
ويجب ان يكون لمثل هذا بنفسه بالفعل قوام فانه ان لم يكن له قوام لم يجب ان يكون مع الحصول للحاصل
بل يجب ان يكون قائما بالفعل فان كان انما يصير قائما بما يحله فقد كان هيولى يحله مثل ما حل ما به يقوم
فاما ان يكون الثاني ليس مما يقومه بل مضافا اليه او يكون وروده يبطل ما كان يقيم مثله فيكون قد استحال
وفرضناه لم يستحل فهذا قسم واما ان كان يحتاج الى زيادة شئ فاما ان يكون الى حركة فقط مكاسر ولما
حركة كيفية او حركة كمية او وضعية او جوهرية واما الى معونات امر آخر غير ضرورة من كم او غير ذلك واما الى
يكون بمشاركة غيره فيكون لا محالة فيه اجتماع وتركيب فاما ان يكون تركيب من اجتماع فقط واما ان يكون
مع ذلك استحالة في الكيف وكل ما فيه تغير فاما ان ينتهي الى الغاية بتغير واحد او بتغيرات كثيرة وقد جرت
العادة بان تسمى الذي يكون الكون منه بالتركيب وهو في الشئ مطلقا اسطقسا وهو الذي يحل اليه
فان كان تحسيمانيا فهو اصغرها ينتهي اليه القاسم في القسمين الى المختلفات الصورة الموجهة وقد حدّا
الذي منه ومن غيره تركب الشئ وهو فيه بالذات ولا ينقسم بالصورة ومن راى ان الاشيا انما يتكون من
الاجناس والفصول جعلها الاسطقسات الاولى وخصوصا الواحد والهوية فقد جعلوها اول المبادى
بالمسلا انها اشدها كلية وجنسية فلو انصفوا العلوا ان القوام بالذات انما هو للاشخاص فما يليها اولى
بان يكون جواهر وقائمات بانفسها وانها اولى بالوحدة ايضا ولنعد الى الامر العنصري فنقول قد جرت العادة
في مواضع بان يقال ان الشئ كان عن العنصر في مواضع ولم يجر في مواضع فانه يقال انه كان من الخشب باب ولا
يقال كان من الانسان كاتب وان ينسب الكائن الى الموضوع في مواضع وان لا ينسب في مواضع فيقال تارة انه هنا

كان في

غير جوهر من

باب خشبي ولا يقال ان هنا كاتب انساني فاما الاول فاذا اوجدوا الموضوع لم يتحرك البتة ولم يتغير في
قبول الشئ فانهم حينئذ لا يقولون انه كان عنه بل انما يقولون انما انه كان عن العدم كما يقولون عن غير
الكاتب واذا تغير وخصوصا فيما لا يجدون للعدم فيه اسما فيقولون كان عن الموضع واما النسبة
الى الموضوع فانما يستعمل في الاكثر اذا كان الموضوع قد يصلح لغيره للصورة واما الصورة فلا ينسب اليها
ولا يقال كان هيولانيا انما يشتق منها الاسم والموضوع قد يكون مشتركا للكل وقد يكون مشتركا لعدة
امور مثل العنصرية للخل والخمر والطلاء والرب وغير ذلك وكل عنصر فانه من خشب هو عنصر انما للقبول
فقط واما حصول الصورة فانه من غيره وما كان من العناصر اولى القوابل سبيل الحركة الى الاين موجودا في
نفسه ظن انه متحرك اليه بنفسه وليس كذلك قد تبين لنا في موضع آخر انه لا يجوز ان يكون شئ واحد فاعلا
وقابلا لشئ واحد من غير ان يجري ذاته لكن العنصر اذا كان مبدا حركته بذاته كان متحركا عن الطبيعة وكان
ما يكون منه طبيعيا واذا كان مبدا الحركة فيه من خارج ولم يكن له ان يتحرك الى ذلك الكمال من نفسه
كان ما يكون منه صناعيا او جاريا مجراه هذا حل ما نقوله في العنصر واما الصورة فنقول قد يقال صورة
لكل معنى بالفعل يصلح ان يعقل حتى يكون الجواهر المفارقة صورا بهذا المعنى وقد يقال صورة لكل هيئة
وفعل يكون في قابل وحداني او بالتركيب حتى يكون الحركات والاعراض صورا ويقال صورة لما يتكمل به
المادة بالفعل فلا يكون ح الجواهر العقلية والاعراض صورا ويقال صورة لما يكمل به المادة وان لم يتقوم
بها بالفعل مثل الصحة وما يتحرك اليها بالطبع ويقال صورة خاصة لما يحدث في المواد بالصناعة من
الاشكال وغيرها ويقال الصورة لنوع الشئ ولجنسه ولفصله ولجميع ذلك ويكون كلية الكل صورة في
الاجزاء ايضا والصورة قد يكون ناقصة كالحركة وقد يكون تامة كالتربيع والتدوير وقد علمت ان
الشئ الواحد يكون صورة وغاية ومبدا فاعليا من وجوه مختلفة وفي الصناعة ايضا فان الصناعة
هي صورة المصنوع في النفس فان البنا في نفسه صورة الحركة الى صورة البيت وذلك هو المبدا الذي
يصدر عنه حصول الصورة في مادة البيت وكذلك الصحة هي البرء ومعرفة العلاج هي صورة
الابراء والفاعل الناقص يحتاج الى حركة والات حتى يصدر ما في نفسه محصلا في المادة والكامل
فان الصورة التي في ذاته يتبعها وجود الصورة في موادها ويشبه ان يكون الامور الطبيعية صورها عنه
العلل المتقدمة للطبيعة بنوع وعند الطبيعة على طريق التسخير بنوع وانت تعلم هذا بعد واما الغاية
فهي ما لاجلها يكون الشئ وقد علمته فيما سلف وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في نفس الفاعل فقط
كالفرح بالغلبة وقد يكون الغاية في بعض الاشياء في شئ غير الفاعل وذلك تارة في الموضوع مثل غايات
الحركات التي تصدر عن روية او طبيعة وتارة في شئ ثالث كمن يفعل شيئا ليرضى به فلان فيكون رضى فلان
غاية خارجة عن الفاعل والقابل وان كان الفرح بذلك الرضا ايضا غاية اخرى ومن الغايات التشبه

يتقوم به في

مثل الصحة

اخرو المتشبه هي من حيث هو متشوق اليه هو غاية والمتشبه نفسه ايضا غاية

فصل في اثبات الغاية وحل شكوك قيلت في ابطالها والفرق بين الغاية وبين الضروري وتعريف الوجه الذي به تتقدم الغاية على سائر العلل والذي به تتأخر

فنقول انه قد بان فيما سلف لنا من القول ان كل معلول فله مبدأ وكل حادث فله مادة وله صورة ولم يتبين بعد ان كل تحريك فله غاية ما فان ههنا ما هو عبث وههنا ما هو اتفاق وايضا ههنا مثل حركة الفلك فانه لا غاية لها في ظاهر الامر والكون والفساد لا غاية لها في ظاهر الظن ثم لقايل ان يقول فلم يجوز ان يكون لكل غاية غاية كما لكل ابتداء ابتداء فلا يكون بالحقيقة غاية وتمام لان الغاية بالحقيقة ما يسكن لديه وقد يجد اشياء هي غايات ولها غايات الى غير النهاية فان ههنا اشياء يظن انه غايات ولا يتناهى كنتايج تتركب عن القياسات فلا يتناهى ثم لقايل ان يقول ان المشترك ان العلية موجودة لكل فعل فلم جعلت علة متقدمة وهي بالحقيقة معلولة العلل كلها ومما يليق ان نتكلم فيه حل هذه الشبهة انه هل الغاية والخير شي واحد ام مختلف وايضا ما الفرق بين الجور والحرية فنقول الان اما الشك الاول المنسوب الى الاتفاق فحله ونقول اما حال الاتفاق وانه غاية ما فقد فرغ منه في الطبيعيات واما بيان امر العبث فيجب ان يعرف ان كل حركة ارادية فلها مبدأ قريب ومبدأ بعيد فالمبدأ القريب هو القوة المحركة في عضلة العضو والمبدأ الذي يليه هو الاجماع من القوة الشوقية والابعد من ذلك هو التخيل والتفكر فاذا ارتسم في التخيل او في الفكر النطقي صورة ما فحركت القوة الشوقية الى الاجماع خدمتها القوة المحركة التي في الاعضاء فربما كانت الصورة المرتسمة في التخيل او في الفكر هي نفس الغاية التي ينتهي اليها الحركة وربما كانت شيئا غير ذلك الا انه لا يتوصل اليه الا بالحركة الى ما ينتهي اليه الحركة او يدوم عليه الحركة مثال الاول ان الانسان ربما ضجر عن المقام في موضع ما وتخيل في نفسه صورة موضع آخر فاشتاق الى المقام فيه فتحرك نحوه وانتهت حركته اليه فكان المشوق نفس ما انتهى اليه تحريك القوى المحركة للعضلة ومثال الثاني ان الانسان قد يتخيل في نفسه صورة لقائه لصديق له فيشتاقه فيتحرك الى المكان الذي يقدر مصادفته فيه فينتهي حركته الى ذلك المكان ولا يكون نفس ما انتهت اليه حركته نفس المشوق الاول الذي يرجع اليه بل معنى آخر لكن المشوق يتبعه او يحصل بعده وهو لقاء الصديق فقد عرفت هذين القسمين ويتبين لك من ذلك بادنى تامل ان الغاية التي ينتهي اليها الحركة في كل حال من حيث هي غاية حركة هي غاية او لحقيقة للقوة الفاعلة للقوة الفاعلة المحركة التي في الاعضاء وليس للقوة المحركة التي في الاعضاء غاية غيرها لكنه ربما كان للقوة التي قبلها غاية غيرها فليس يجب دايما ان يكون لذلك الامر غاية اولى للقوة الشوقية تخيلية كانت او فكرية ولا ايضا يجب دايما ان يكون بل ربما كانت وربما لم يكن كما قد بين لك في المثالين اما الاول منهما فكانت الغاية فيهما واحدة واما الثاني فكانت مختلفة

والقوة المحركة التي في الاعضاء مبدأ حركة لا محالة والقوة الشوقية ايضا مبدأ اول لتلك الحركة فانه لا يمكن ان يكون حركة نفسانية لا عن شوق البتة لان الشي الذي لا ينبعث اليه القوة ثم ينبعث اليه انبعاثا نفسانيا يكون لشوق نفساني لا محالة قد حدث بعد ما لم يكن فاذن كل حركة نفسانية فيكون مبدأها الاقرب قوة محركة في عضل الاعضاء ومبدأه الذي يليه شوق والشوق كما علم في علم كتاب النفس يابع لتخيل او فكر لا محالة فيكون المبدأ الابعد تخيلا او فكرا فاذن ههنا مبادي للحركات النفسانية منها واجبة باعيانها ضرورة والواجبة ضرورة هي القوى المحركة في القوة والاعضاء الشوقية وغير الواجبة هي التخيل والتفكر فانه ليس يجب لا محالة ان يكون تخيل ولا فكر او فكر ولا تخيل ولكل مبدأ حركة غاية لا محالة والمبدأ الذي لا بد منه في الحركة الارادية لتلك الغاية لا بد منها والمبدأ الذي منه بد فقد يوجد الحركة خالية عن غايته فان اتفق ان يتطابق المبدأ الاقرب وهو القوة المحركة والمبدآن الذان بعده الشوقية مع التخيل او الشوقية مع الفكرية كانت نهاية الحركة هي الغاية للمبادي كلها وكان ذلك غير عبث لا محالة وان اتفق ان يختلف اعني ان لا يكون ما هو الغاية الذاتية للقوة المحركة غاية ذاتية للقوة الشوقية وجب ضرورة ان يكون للقوة الشوقية غاية اخرى بعد الغاية التي في القوة المحركة التي للعضو وذلك لانا قد اوضحنا ان الحركة الارادية لا يكون بلا شوق وكل ما هو شوق فهو مشوق لشي واذا لم يكن لمنتهى الحركة كان لشي آخر غيره لا محالة واذا كان ذلك الشي يراد لاجله الحركة فيجب ان يكون بعد انتهاء الحركة فكل نهاية ينتهي اليها الحركة او يحصل بعد نهاية الحركة ويكون الشوق التخيلي والفكر قد تطابقا عليه فبين ان انها غاية ارادية وليس بعبث اليه وكل نهاية ينتهي اليها الحركة ويكون هي بعينها الغاية المشوقة التخيلية ولا يكون للمشوق بحسب الفكر فهي التي تسمى العبث وكل غاية ليست هي نهاية الحركة ومبدأها الشوق تخيلي غير فكري فلا يخلو اما ان يكون التخيل وحده هو المبدأ الحركة الشوقية او التخيل مع طبيعة او مزاج مثل التنفس او حركة المريض او التخيل مع خلق وملكة نفسانية داعية الى ذلك الفعل بلا روية فان كان التخيل وحده هو المبدأ للشوق يسمى ذلك الفعل جزافا ولم يسم عبثا وان كان تخيل مع طبيعة مثل التنفس يسمى ذلك الفعل قصدا ضروريا او طبيعيا وان كان تخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي ذلك الفعل عادة لان الخلق انما ينفرد باستعمال الافعال بما يكون بعد الخلق يكون عادة لا محالة واذا كانت الغاية التي للقوة المحركة وهي نهاية الحركة موجودة ولم يوجد غاية الاخرى التي بعدها ونحوها الشوق وهي غاية الشوق فسمي ذلك الفعل باطلا لكن حصل في المكان الذي قدر فيه مصادمة الصديق ولم يصادمه هناك فسمي فعلا باطلا بالقياس الى القوة الشوقية دون القوة المحركة وبالقياس الى الغاية الاولى دون الغاية الثانية فاذا تقرر هذا فنقول ان العبث فعل من غير غاية البتة هو قول كاذب وقول القايل ايضا ان العبث فعل من غير غاية البتة هي خير او مظنون خيرا هو قول كاذب اما الاول فان الفعل انما يكون بلا غاية اذا لم يكن له غاية بالقياس

الى ما هو مبدا حركته لا بالقياس الى ما ليس هو مبدا حركته والى شئ اقصى وما مثل به في الشك من اللقب
باللحية فمبدا حركته القريبة من القوة التي في العضلة والذي قبله شوق تخيلي بلا فكري وليس مبداه
فكر البتة فليس فيه غاية فكرية وقد حصلت فيه الغاية التي للشوق التخيلي وللقوة المحركة فتبين ان هذا الفعل
ما ليس بحسب مبدا المحرك منه الى غاية وانه انما لا يتحرك الى غاية بحسب ما ليس مبداه المحرك ولا يحسب ان يظن
ان هذا يصدر لا عن شوق تخيلي البتة فان كان فعل نفساني كان بعيدا ما لم يكن فهناك شوق ما لا محالة
وطلب نفساني وذلك مع تخيل ما الا ان ذلك التخيل ربما كان غير ثابت بل سريع البطلان او كان ثابتا
ولكن لم يشعر به فليس كل من تخيل شيئا يشعر معه ذلك ويحكم انه قد تخيل وهذا ظاهر ولو كان كل تخيل
شعوريا لتخيل الذهب الامر الى غير النهاية واما الثاني فلان الاسباب هنا الشوق عليه لا محالة اما عادة واما
ضجر عن هيئة وارادة انتقال الى هيئة اخرى واما حرص من القوة المحركة والمحسة على ان يجدد لها فعل تحريك
او احساس والعادة لذيذة والانتقال عن المملول لذيذ والحرص على الفعل الجديد لذيذ اعني بحسب القوة
الحيوانية والتخيلية واللذيذ هو الخير الحسي والتخيلي والحيواني بالحقيقة وهي مظنون خيرا بحسب الخير الانساني
فاذا كان المبدا تخيلا حيوانيا فيكون خيره لا محالة خيرا حيوانيا تخيليا فليس اذن هذا الفعل خاليا عن خير
بحسبه وان لم يكن خيرا حقيقيا اي بحسب العقل ثم وراء هذا علل تخصيص هيئة دون هيئة من الحركات جزئية
لا ينضبط واما الشك الذي يليه فينكشف بان يعرف الفرق بين الغاية بالذات وبين الضروري الذي هو احد
الغايات التي بالعرض والفرق بينهما ان الغاية بالذات هي العلة التي تطلب لذاتها والضروري احد ثلاثة
امور اما امر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية على انه علة للغاية بوجه مثل صلابة الحديد حتى يتم القطع واما
الامر لا بد من وجوده حتى يوجد الغاية لا على انه علة للغاية بل على انه امر لازم العلة مثل انه لا بد من ان يكون حديدا ادكن
حتى يتم القطع به وانما لم يكن بد من جسم ادكن حتى يتم القطع به وانما لم يكن بد من جسم ادكن لا للادكنية لكن لا
كان لا نما الحديد الذي لا بد منه واما الامر الا بد من وجوده لازما للعلة الغائية بنفسها مثل ان العلة الغائية
في امر البروج مثلا التوليد ثم التوليد يتبعه حسب المولود ويلزمه لان الترويح كان لاجله فهذه كلها غاية بالعرض الضروري
لا العرض الاتفاقي فقد علمنا الغايات العرضية والاتفاقية في موضع آخر واعلم ان وجود مبادي الشر في الطبيعة هو
من القسم الثاني من هذه الاقسام فانه لما كانت تحت في العناية الالهية التي هي الجود ان يوتى كل ممكن الوجود
الخير بوجوده وكان هذا الوجود الذي للمركبات من العناصر وكان لا يمكن ان يكون المركبات الا من العناصر وكان
لا يمكن ان يكون العناصر لها الا الارض والماء والهواء والنار وكان لا يمكن ان يكون النار على الجهة الموفية
الى الغاية الخيرية المقصودة بها الا ان يكون محرقة معرقة لزم ذلك ضرورة ان يكون بحيث تضر الصالحين و
يفسد كثيرا من المركبات وكان قد خرجنا عن غرضنا فلنعد اليه والبحث على الشك المورد فنقول اما اشخاص
الكائنات الغير المتناهية فليست هي الغايات ذاتية في الطبيعة ولكن الغاية الذاتية فيها مثلا ان يوجد

الذي هو الانسان او الفرس او النخلة وان يكون هذا الوجود وجودا دايما ثابتا فكان هذا ممتنعا في
الشخص الواحد المشار اليه لان كل كاين ملزم بضرورة الفساد اعني الكائنات من الهيولى الجسمانية
ولما امتنع هذا في الشخص استبقي بالنوع والغرض الاول اذا هو بقاء الطبيعة الانسانية مثلا او غيرها
او شخص منتشر غير معين وهو العلة التامة لفعل الطبيعة الكلية وهو واحد لكن هذا الواحد لا بد
في حصوله باضطرار من ان يكون اشخاص بعد اشخاص بلا نهاية فيكون لا تناهي الاشخاص بالعدد غرضا على
المعنى الضروري بينا القسم الاول لا على انه غرض بنفسه لانه لو امكن ان يبقى الانسان دايما كما يبقى الشمس و
القمر لما احتيج الى التوالد والتكاثر بالنسل على انه وان سلمنا ان الغرض لا تناهي الاشخاص فاذن انما
بالحقيقة هاهنا موجودة وهي وجود شخص منتشر اذ لا تناهي الاشخاص معنى غير معنى كل شخص وانما
يذهب بلا نهاية شخص بعد شخص لا لا تناهيه بعد لا تناه او لا تناهي الاشخاص ثم الشخص الذي يؤدي الى
شخص آخر الى ثالث الى رابع ليس هو بعينه غاية للطبيعة الكلية بل للطبيعة الجزئية فاذن هي غاية للطبيعة
الجزئية وليس غيرها بعدها عرضا وغاية لتلك الطبيعة الجزئية التي هي غايتها واعني بالطبيعة الجزئية
القوة الخاصة التدبير للشخص الواحد واعني بالطبيعة الكلية القوة الفايضة من جوهر السماويات كشئ
واحد وهي المدبرة لكلية ما في الكون وانت تعلم هذه كلها من بعد هذا واما الحركة الذاهبة الى غير النهاية
فانها واحدة بالاتصال كما علمت في الطبيعيات وايضا فان الغرض في تلك الحركة ليس هو نفس الحركة
بما هي هذه الحركة بل الغرض هناك الدوام الذي تصير بعد وهذا الدوام معنى واحد الا انه متعلق الوجود
باشياء لتسلم ان عددها بغير نهاية واما حديث المقدمات والنتيجة فيجب ان يعلم ان المراد في قولنا ان
العلة الغائية التي بحسب فاعل واحد ومن واحد بعينه متناهي ولا يجوز ان يكون فاعل طبيعي او اختيار يفعل
فعلا يدوم به بعينه غاية بعد غاية من غير ان يقف عندها نهاية واما المبدا الواحد اذا كان قد يصدر عنه
فعل بعد فعل ويصير بحسب كل فعل فاعلا غير الفاعل الذي كان بحسب الفعل الآخر وان لم يكن بالذات
بالموضوع غيره فيجوز ان يكثر غاياته ويكون له بحسب كل كون منه فاعلا غاية اخرى وان جاز ان يعتبر
له كونه فاعلا بعد كونه فاعلا في غيره الى غير النهاية كانت غاياته بغير نهاية ثم النتيجة هي علة تمامية للقياس
الذي يكون على نمط محدود وكل تركيب قياس فعل مبتدا وللنفس بحسب كل قياس مستانف يصدر عنه
استحقاق ان يقال له فاعل مستانف وكل واحد من مرات كونه فاعلا غاية محدودة بعينها لا يجوز
ان يكون ذاهبة الى غير النهاية اذ لكل قياس واحد نتيجة واحدة لا محالة واما الشك الذي يليه فيحل
بان يعلم ان الغاية يفرض شيئا ويفرض موجودا ويفرق بين الشيء والموجود وان كان الشيء لا يكون الا
موجودا كالفرق بين الامر ولازمه وقد علمت هذا فاستانفه بالمثل من الانسان فان للانسان حقيقة هي
حده وماهيته من غير شرط وجود خاص او وجود عام في الاعيان او في النفس ولا بالقوة شئ من ذلك او بالفعل

الحاصلة

وكل علة فانها من حيث هي تلك العلة لها حقيقة وشيئية فالعلة الغائية هي في شيئيتها سبب لان يكون
سائر العلل موجودة بالفعل عللا والعلة الغائية في وجودها مسببة لوجود سائر العلل عللا بالفعل
فكان السبب من العلة الغائية علة لوجودها فكان وجودها معلول شيئيتها لكن شيئيتها لا يكون
علة ما لم يحصل متصورة في نفس او ما يجري مجراه ولا علة للعلة الغائية في شيئيتها الا علة اخرى غير
العلة التي يحرك اليها ويتحرك اليها فاعلم ان الشيء يكون معلولا في شيئيته ويكون معلولا في وجوده و
المعلول في شيئيته مثل الاثنينية فانها في حد كونها اثنينية معلولة للوحدة والمعلول في وجوده ظاهر
لا يخفى وكذلك قد يكون للشيء امر حاصل موجود في شيئيته مثل الفردية للاثنينية وقد يكون لامر زايد على
شيئيته مثل كون التربيع في خشب او حجر والاجسام الطبيعية علة لشيئية كثير من الصور والاعراض التي
لا يتحدد الا بها وعلة لوجود بعضها دون شيئيته كما يظن ان الحكم في التعليميات كذلك فقد اتضح لك
ان هذه العلة الغائية في الشيئية قبل العلة الفاعلية والقابلية وكذلك قبل الصورة من جهة ما الصورة
علة صورية موجهة اليها وكذلك ايضا العلة الغائية في وجودها في النفس قبل العلل الاخرى اما في
النفس الفاعل فلانها يوجد اولا ثم يتصور عنده الفعلية وطلب القابل وكيف الصورة واما في نفوس غير
الفاعل فليس بعضها مترتب على الاخرى ضروري فاذن في اعتبار الشيئية واعتبار الوجود في العقل ليست علة
اقدم من الغائية بل هي علة لصيرورة ساير العلل عللا لكن وجود العلل الاخرى بالفعل علة لوجودها
وليست العلة الغائية علة على انها موجودة بل على انها شيء فبالجهة التي هي علة هي علة العلل وبالجهة الاخرى
هي معلولة العلل وبالجهة الاخرى هي معلولة العلل هنا اذا كانت العلة الغائية في الكون واما اذا كانت
العلة الغائية في الكون واما اذا كانت العلة الغائية ليست في الكون ولكن وجودها اعلى من الكون
على ما سيتضح في موضعه فلا يكون شيء من العلل الاخرى علة لها ولا في الواحد الذي هو الحصول والوجود
فيكون اذن العلة الغائية ليست معلولة لساير العلل لانها علة غائية ولكن لانها ذات كون ولو كانت
ليست ذات كون لما كانت معلولة البتة واما اذا اعتبرت كونها علة غائية فتحل لها علة لساير العلل في ان يكون
عللا مثل ان يكون علة فاعلية وعلة قابلية وعلة صورية لا في ان يكون كائنة وموجودة في نفسها فاذن
الذي بالذات للعلة الغائية بما هي علة غائية ان يكون علة لساير العلل ويعرض لها من جهة ان معناها
قد يكون واقعا في الكون ان يكون معلولا من جهة الكون فقد بان لك انه كيف يكون الشيء علة ومعلولا
على انه فاعل وغاية وهذا من المبادي للطبيعيين فاما البحث الذي نحن بصدده هنا فينكشف بما نقوله ان الغاية
التي يحصل في فعل الفاعل منقسمة الى قسمين غاية يكون صورة او عرضا في منفعل قابل للفعل وغاية
لا يكون صورة ولا عرضا في منفعل قابل البتة فيكون في الفاعل لا محالة لانها ان لم يكن في الفاعل ولا في
المنفعل وليس يجوز ان يكون بما يقوم بنفسه جوهرا احديث لا من مادة ولا في مادة فلا يكون لها وجود

البتة فمثال الاول صورة الانسانية في المادة الانسانية فانها غاية للقوة الفاعلة للتصوير في مادة
الانسان واليها يتوجه فعلها وتحريكها ومثال الثاني الاستكنان فانه غاية لمستكن البيت الذي
هو مبدا الحركة كونه وليس هو البتة صورة في البيت ويشبه ان يكون غاية الفاعل القريب الملاصق
لتحريك المادة صورة في المادة المعالجة وما غاية معنى ليس صورة في تلك المادة شيئا واحدا فان
وجد يكون بالعرض مثل ان يكون الانسان يبني بيتا ليسكن فانه من جهة ما هو طالب السكن داع الى
البناء وعلة اولى للبناء ومن جهة ما هو بناء معلول لما هو مستكن عن الغاية لما هو بان واذا كان كذلك
فيكون ايضا في الانسان الواحد المستكن الثاني غاية بما هو مستكن غير غاية بما هو بان واذا تقرر هذا
فنقول اما القسم الاول فان للغاية نسبة الى امور كثيرة هي قبلها في الحصول بالفعل والوجود لان لها
نسبة الى الفاعل ونسبة الى القابل وهو بالفعل قابل ونسبة الى الحركة فهي بقياسها الى الفاعل غاية و
بقياسها الى الحركة نهاية وليست بغاية لان الغاية التي لاجلها الشيء وتوقعها الشيء لا يبطل مع وجودها
الشيء بل يستكمل بها الشيء والحركة يبطل مع انتهائها وهو بقياسه الى القابل المستكمل بها وهو بالقوة
خير يصلح لان الشر هو العدم لكماله والخير الذي يقابله وهو الوجود والحصول بالفعل وبالقياس الى
القابل وهو بالفعل صورة واما الغاية التي بحسب القسم الثاني فبين انها ليست صورة للمادة المنفعلة
ولا هي نفس نهاية الحركة وقد بان انها يكون صورة او عرضا في الفاعل ويكون لا محالة قد خرج بها الفاعل
من الذي بالقوة الى الذي بالفعل والذي بالقوة هو لاجل العدم الذي يقارنه شر والذي بالفعل هو
الخير الذي يقابله فيكون اذن هذه الغاية خيرا بالقياس الى ذات الفاعل لا الى ذات القابل فاذا نسبت الى
الفاعل من جهة ما هو مبدا الحركة وفاعل كانت غاية واذا نسبت اليه من جهة ما هو خارج بها بالقوة الى الفعل
ومستكمل كانت خيرا اذ كان ذلك الخروج من القوة الى الفعل في معنى نافع في الوجود او بقاء الوجود وكانت
الحركة طبيعية او اختيارية عقلية واما ان كانت تخيلية فليس يجب ان يكون خيرا حقيقيا بل قد يكون خيرا
مظنونا فيكون اذن كل غاية فهي باعتبار غاية وباعتبار اخر خير اما حقيقي واما مظنون فهذا هو حال الخير والعلة
التامية واما حال الجود والخير فيجب ان يعلم ان شيئا واحدا بالقياس الى الفاعل المستكمل به وقياسه الى
الفاعل الذي يصدر عنه واذا كان قياسه الى الفاعل الذي يصدر عنه بحيث لا يوجب ان يكون الفاعل
منفعلا به او لشيء يتبعه كان قياسه الى الفاعل جودا والى المنفعل خيرا ولفظ الجود وما يقوم مقامهما
موضوعهما الاول في اللغات افادة المفيد لغيره فايدة لا يستعيض منها بدلا وانه اذا استعاض منها بدلا
قيل له مبايع او معاوض وبالجملة معامل ولان الشكر والثناء والمدح وساير الاحوال المستحبة لا يعد عند الجمهور
من الاعواض بل ما جواهر واما اعراض يقربونها في موضوعات يظن ان المفيد لغيره فائدة يربح منها شكرا هو
ايضا جواد وليس ببايع ولا معاوض وهو في الحقيقة معاوض لانه افاد واستفاد سواء استفاد عوضا

مالها اما من جنسه او من غير جنسه او شكرا او ما يفرح به او استنفاد ان صار فاضلا محمودا بان فعل
ما هو اولى واحرى الذي لو لم يفعله لم يكن جميل الحال في فضيلته لكن الجمهور لا يعدون هذه المعاني في
الاعواض فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن الى غيره بشيء من هذه الخيرات المظنونة او الحقيقية التي يحصل
له بذلك جوادا ولو فطنوا لهذا المعنى لم يسموه جوادا اذ الواحد منهم اذا احسن اليه لغرض واتى كان شيئا
غير المال فيفطن له استخف المنة او نكرها والى ان يكون المحسن اليه جوادا اذ كان فعله لعلة فاذا اختفت
حصل معنى الجود كان افادة الغير كمالا في جوهره او في احواله من غير ان يكون بازائه عوض بوجه من الوجوه
فكل فاعل يفعل فعلا لغرض يؤدي الى شبه عوض فليس بجواد وكل مفيد للقابل صورة او عرضا فله غاية
اخرى يحصل بالخير الذي افاده اياه فليس بجواد بل نقول ان الغرض والمراد في ان المقصود لا يقع الا للشيء
الناقص الذات وذلك لان الغرض اما ان يكون بحسب نفسه في ذاته او بحسب مصالح ذاته او بحسب شيء آخر في
ذاته او في مصالحه ومعلوم انه ان كان غرضه بحسب ذاته او بحسب مصالح ذاته وبالجملة بحسب امر يعود على ذاته
تعالى الله عما قد انه ناقص في وجودها او في كمالاتها وان كان بحسب شيء اخر فلا يخلو اما ان يكون صدور
ذلك المعنى عنه الى غيره بحسب كونه عنه اولى او لا كونه بمنزلة وحتى انه لو لم يصدر عنه ذلك الخير الذي هو خير بحسب غيره
كانت حالته من كل جهة كحالته لو صدر عنه فلم يكن ذلك احرى به واحسن به واجلب لحمد او غيرها من الاعراض
الخاصة في ذاته ولا ضده وغيره الاحرى به وغير الجالب اليه محمدة او غيرها من الاعراض المأثورة والنافعة
وحتى لو لم يفعل ذلك لما ترك ما هو الاولى والاحسن فيه فيكون لا داعي له الى ذلك ولا مرجح لان يصدر
عنه ذلك الخير الى غيره على مقابله ومثل هذا ان لم يكن شيئا فيصدر عن طبع او ارادة ليست على سبيل [illegible]
داع بل على وجه آخر سنوقف عليه فلا يكون مصدر الامر من الامور على علة من العلل بل يجب ان يكون الاولى
بالفاعل القاصد القصد المذكور ان يكون انما يفيض خيرا على غيره لانه اولى به ويرجع اخر الامر الى غرض متصل
بذاته ويعود على ذاته ويرجع على ذاته وحتى لا يكون وجود ذلك الغرض ولا وجوده بمنزلة واحدة وبالقياس
الى ذاته وكمالات ذاته ومصالحها بل يكون كونه عن ذاته كون الاغراض التي تخص بذاته فتعود ان ذاته
سال بذلك كمالا او حظا ما ولذلك فان سؤال اللئام لا يزال يتكرر الى ان يبلغ المبلغ الراجع الى الذات
سائلة اذا قيل للفاعل لم فعلت كذا فقال ليسال فلان عوضا فيقال له ولم طلبت ان يسأل فلان عوضا فيقال لان
الاحسان حسن لم يقف السؤال بل قيل ولم يطلب ما هو حسن فاذا احتج بخير يعود عليه او بشر ينبغي عنه
وقف السؤال فان حصول الخير لكل شيء وزوال الشر عنه هو المطلوب بذاته مطلقا واما الشفقة والرحمة والعطف
على الغير والفرح لما يحسن الى الغير والغم بما يقع من التقصير او غير ذلك فهي اعراض خاصة للفاعل ودواع
خاصة او محفوظة به مرتكا له فالوجود هو افادة العلي في جميع الجهات عن الافادة كما لا يكون ذلك المعنى
بالقياس الى القابل خيرا وبالقياس الى الفاعل جودا وكل افادة كمال فانه يكون بالقياس الى القابل خيرا

كان لعوض او لا لعوض ولا يكون بالقياس الى الفاعل جودا الا ان يكون لا لعوض فهذا هو البيان لحقيقة
الخير والجود فقد تكلمنا على العلل واحوالها وبقي ان نحصل فيها القول فنقول ان هذه العلل الاربع وان كان
يظن بها انها لا يجتمع في كثير من الامور الموجودة الترتيب في العلوم فان الامور التي لا تتحرك والتعليميات
لا يظن ان فيها فاعلا اي مبدأ حركة ولا يظن ان فيها غاية لان الغاية يظن انها للحركة ولا ايضا لها مادة
بل انما يبحث عن صورها فذلك استخف بها من استخف فابطلها لانها لا يدل على علة تمامية فالنظر فيها لهذا
العلم لا ان علما واحدا يثبتها كما للمتقابلات فيكتسب متقابلة ولكن لان علما واحدا بالوجه الذي به مبدأ العلم
واحد يشرح امرها وذلك لانا وان سلمنا ان هذه العلل لا يجتمع في العلوم كلها حتى يكون من الامور العامة
الواقعة في موضوعات للعلوم مختلفة فانها ايضا قد يوجد في علوم متفرقة ولو كانت ايضا في علم واحد
لم يكن في صاحب ذلك العلم الواحد كالطبيعي مثلا الذي في صناعة هذا المبادي كلها ان يثبتها لانها
مبادي للعلم الطبيعي ونتكلم فيها نعرض لها على انه ليس الامر كذلك فليس كل فاعل مبدأ حركة على ما قيل فالامور
التعليمية في طبائعها انما يجب وجودها بعيرها وطبائعها لا يفارق فيها المادة وان جردت عن الوهم فقد يلزمها
في الوهم عن القسمة ومن التشكيل ما يكون بسبب المادة ويكاد ان يكون المقادير هيولات قريبة للاشكال
ايضا للعدد والعدد لخواص العدد فهذه يوجد لها مبدأ فاعلي ومبدأ قابلي وحيث كانت تمام ما والتمام هو الاكمال
والتحديد والترتيب التي بها يكون لها ما يكون من الخواص وانما هي لاجل ان يكون على ما هي عليه والتي يتبع الاعداد
والتحديد فان منع ان يكون هذا تماما اي غاية حركة فلا يمنع ان يكون خيرا ويكون غاية لانه خير ثم كان اتفق
لذلك الخير ان كان تماما الحركة انكار السبيل اليه السر حركة ولولا ان الخواص واللواحق التي لهذه هي غايات
سادى اليها هيئاتها لما كان الطالب يطلبها في المواد لتلك الغايات فان الصانع يحرك المادة الى ان يكون
مستديرا ولا يكون الغاية هي الاستدارة بنفسها بل شيء من خواصها ولواحقها فيطلب الدائرة لها فقد صار
هذه العلل ايضا مشتركة فيجب ان ينظر فيها صاحب هذا العلم وليس انما ينظر في المشترك فقط بل ينظر فيما يخص
علما على الكنه مبدأ لذلك العلم وعارض للمشترك فان هذا العلم قد ينظر في العوارض المخصصة للجزئيات اذا
كان لذاتها او لا فكانت لم تتأد بعد الى ان يكون اعراضا ذاتية لموضوعات العلوم الجزئية ولو كانت هذا
علوما مفردة لكان افضلها علم العامة وكان يكون ذلك هو الحكمة والان فذلك ايضا فضل اجزاء هذا العلم
الناظر في العلل الغائية للاشياء

المقالة السابعة

فصل في لواحق الوحدة من الهوهوية واقسامها ولواحق الكثرة من الغيرية والخلاف واصناف التقابل المعروفة

يشبه ان يكون قد استوفينا الكلام بحسب غرضنا هذا في الامور التي تختص بالهوية من حيث هو هوية ولواحقها
ثم الواحد والموجود وقد يتساويان في الحمل على الاشياء حتى ان كل ما يقال له انه موجود باعتبار يصح

ان يقول له انه واحد باعتبار وكل شئ فله وجود واحد وكذلك ربما ظن ان المفهوم منها واحد ليس
كذلك بل هما واحد بالموضوع اى كل ما يوصف بهذا يوصف بذلك ولو كان المفهوم من الواحد من كل جهة
مفهوم الموجود لما كان الكثير من حيث هو كثير موجود الا ليس واحدا وان كان يعرض له الواحد
ايضا فيقال الكثير انها كثير واحد ولكن لا من حيث هو كثير فحرى بنا ان نتكلم ايضا فى الامور التى
تختص بالوحدة وبمقابلتها اى الكثرة مثل الهوهوية والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة
ومقابلاتها بل الكلام فى الجانب المقابل لها اكثر فان الوحدة متشابهة وما يضادها متشعب
فالهوهوية ان يجعل للكثير من وجه وحدة ومن وجه آخر فمن ذلك بالعرض وهو على قياس الواحد
بالعرض فكما يقال هناك واحد يقال لههنا هو هو وما كان هو هو فى الكيف فهو شبيه وما كان هو
هو فى الكم فهو مساو وما كان هو هو فى الاضافة يقال له مناسب واما الذى بالذات فيكون
فى الامور التى تقوم بالذات فما كان هو هو فى الجنس قيل مجانس وكان هو هو فى النوع قيل مماثل
وايضا فانما كان هو هو فى الخواص يقال مشاكل ومقابلات هذه معروفة من المعرفة بهذه ومقابل
هو هو على الاطلاق الغير والغير منه فى الجنس ومنه غير فى النوع وهو بعينه الغير بالفصل ومنه غير
بالعرض ويجوز ان يكون الغير بالعرض شيئا واحدا هو غير لنفسه من وجهين فاما الاخر فاسم خاص
فى الاصطلاح ما للمخالف بالعدد والغير يفارق المخالف فان المخالف يخالف بشئ والغير قد يغاير
بالذات والمخالف اخص من الغير وكذلك الاخر والاشياء المتغايرة بالجنس الاعلى اذا كانت مما له
المواد فليس تغايرها بالجنس الاعلى لا يوجب انه لا يجتمع فى مادة واحدة واما المتغايرات التى تختلف
بالنوع تحت الاجناس القريبة التى دون الاعلى فيستحيل ان يجتمع البتة فى موضوع واحد وكل الاشياء
التى لا يجتمع فى موضوع واحد من جهة واحدة فى زمان واحد فانها تسمى متقابلات وقد علمت فى
المنطق عددها وخاصيتها والقنية والعدم منها يدخل بوجه تحت التناقض والاضداد يدخل بوجه
تحت العدم والقنية ووجه دخول العدم تحت السالبة غير وجه دخول الضد تحت العدم ولكن يجب
ان يعلم ان العدم يقال على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون لموجود ما وليس له لانه ليس من شانه ان
يكون له وان كان من شانه ان يوجد لامر ما كالبصر فانه من شانه ان يكون لشئ ولكن الحائط ليس من
شانه ان يكون له البصر ويقال لما من شانه ان يكون لجنس الشئ وليس للشئ ولا من شانه ان يكون له
كان جنسا قريبا او بعيدا ويقال لما من شانه ان يكون لنوع الشئ وليس من شانه ان يكون لشخصه كالانوثة
ويقال لما من شانه ان يكون للشئ وليس له مطلقا او فى وقته او لان وفيه لم يجئ كالمرد اولا وقته
قد فات كالدد والضرب والاول يطابق السالبة مطابقة شديدة واما الوجود الاخر فخالفها ويقال عدم
لكل فقد بالقسر ويقال عدم لما يكون قد فقد الشئ بتمامه فان الاعور لا يقال له اعمى ولا ايضا هو بصير مطلق

لكن هذا انما يكون بالقياس الى الموضوع البعيد اعنى الانسان لا العين ثم ان العدم يحمل عليه السبب
ولا ينعكس واما العدم فلا يحمل على الضد لانه ليس المراد عدم الحلاوة بل هو شئ آخر مع عدم الحلاوة
فان العدم قد يكون وحده فى المادة وقد يكون مصاحبا لذات يوجب فى المادة عدم ذات اخرى
ولا يكون الا مع عدم وهذه هى الاضداد وليس السبب فى تقابلها تعاند الاجناس وقد تبادلك بل
السبب فى ذلك ان ذواتها فى انفسها وجد فصولها بمانع عن الاجتماع وتتفاسد واذ ليس شئ من الاجناس
العالية بمتضادة فصح ان يكون الاضداد الحقيقية واقعة فى تحت جنس وان يكون جنسها واحد فحق ان
يكون الاضداد من جملة الغير فى الصورة مثل السواد والبياض تحت اللون والحلاوة والمرارة تحت المذوق
واما الخير والشر فليسا بالحقيقة اجناسا عالية ولا الخير يدل على معنى متواطئ فيه ولا الشر ومع ذلك فالشر
فى كل شئ بوجه ما على عدم الكمال الذى له والخير على وجوه فبينهما مخالفة العدم والوجود واما الراحة والالم
ولعلنا لذلك فانها تشترك فى غير جنس الخير والشر فانها تشترك فى المحسوس او فى المتخيل وغير ذلك فليس
انواعا للخير والشر ويشبه ان يكون اهل الظاهر من النظر عمدوا الى الاشياء التى هى متضادة ولها اجناس
وهم يدخل فيها وطبقة منها موافقة للحسابية وطبقة مخالفة فالتفطوا منها المعنى الموافق والمعنى المخالف
فجعلوا احدهما جنسا لطبقة والاخرى وليس الواجب كذلك وطبقة منها موافقة الايجاب واخرى
للفضل وطبقة مخالفة لانهما كانت بل دلالة الموافق والمخالف دلالة اللوازم لانها ليست للاشياء
فى انفسها بل بالاضافة ثم ان الامور الموافقة والمخالفة او اجعلا لطبيعيين وجدها اشياء يصلح
ان يجعل بحسب الاعتبارات المختلفة كالاجناس لها فانها قد يدخل فى جملة الافعال والانفعال من جهة
وفى الكيفيات من جهة اخرى وفى المضافات باعتبار آخر فانها من حيث هى صادرة من اشياء هى افعال
ومن حيث هى حاصلة عن اشياء فى اشياء هى انفعالات ومن حيث يتقرر منها هيآت قارة فى حواملها
هى من الكيفيات ومن حيث ان الموافق موافق لموافقه فهى من المضاف فاذا كان اسم الشئ الموافقة
والمخالفة مصروفا الى احد هذه المعانى بعينه دخل فى الجنس الخاص له لست اقول ان شيئا واحدا يدخل
فى اجناس مختلفة وهذا مما يجوز بل كل اعتبار هو شئ آخر وهو الداخل فى جنس آخر ولا هذه بالحقيقة
بل كاجناس لانها امور مركبة من معنى ومن فعل وانفعال او اضافة او غير ذلك ويشبه ان يكون فى ذوات
كيفيات ويكون سائر الاعتبارات يلزمها مع الاجتماع دخلة فى ان يجعل الموافقة والمخالفة فيما
يشبهها الى الاجناس العالية فان لتلك الطبايع الاضداد التى جعلت طبيعيين اجناسا حقيقية
غير الموافقة والمخالفة شئ يدخل فيها وقد علمت هذا فى موضع واما القول بوجود الضدين فى
جنسين متضادين مثل الشجاعة والتهور فهو ايضا قول متوسع فيه فان الشجاعة فى نفسها كيفية
وهى باعتبار ربما يكون فضيلة وكذلك التهور فى نفسه كيفية وباعتبار ربما يكون رذيلة فالفضيلة والرذيلة

من الاجناس لهذه الكيفيات كما ان الطيب وغير الطيب ليسا جنسين للروايح والمذاقات بل لوازم لها
بحسب اعتبارات يلحقها فالشجاعة في ذاتها لا يضاد التهور ولا الجبن وانما المتضادان هما التهور والجبن
الداخلان في باب الملكة من الكيف واما الشجاعة فيقابل اللاشجاعة كما قلنا في المساوي في آخر التفصيل
السادس من المقالة الثانية وما يقابله ثم اللاشجاعة كالجنس للتهور والجبن فان ضاد الشجاعة التهور
فضاد الطبيعة ذاتها بل انما يضاده لعارض فيها وهو ان هذه محمودة وفضيلة وذاك مذموم ورذيلة
وضار فالاضداد بالحقيقة هي التي يتفق في الجنس ويتفق في الموضوع ومنها ما يكون الموضوع الواحد يقبل الضدين
جميعا من غير استحالة في غيرها ومنها ما يكون الموضوع يستحيل اولا في غيرهما حتى يعرض له احدهما فان مزاجا
لحلوله الشيء واذا المزاج احتاج الى مزاج آخر وليس كذلك الحال في استحالة الحار الى البارد ولما كان الضدان
يكون في الجنس فلا يخ اما ان يكون عدم كل واحد منهما في طبيعة الجنس يلزمه الاخر فقط فيكون لا واسطة بينهما
واما ان يكون ليس كذلك فلا يخ اما ان يكون مخالفة تلك الكثرة للواحد منها مخالفة واحدة ليس مخالفة
بعضها اقل او اكثر او يكون ذلك مختلفا فان كان مختلفا في ذلك فيكون بعضها اقرب مشابهة والاقرب الى
مشابهته فيه شيء من صورته وبعضها في غاية الخلاف له فيكون الضد ذلك ويكون التضاد غاية الخلاف في
المتقابلات المتفقة الجنس والمادة وذلك لانه يصدق ان يقول غاية الخلاف حيث كان متوسط وحيث لم يكن
لانه ان كان اثنان فكل واحد منهما في غاية البعد عن الاخر فالتضاد خلاف تام وكل فان ضد الشيء واحد اما
ان جعل حاصل غاية الخلاف والبعد فقد يقع بين الواحد وبين آخرين اثنين متخالفين فذلك صح لان التخالف
بين الواحد وبينهما اما ان يكون في معنى واحد من جهة واحدة فيكون المخالفات للواحد من جهة واحدة متفقة
في صورة الخلاف فيكون نوعا واحدا لا انواعا كثيرة واما ان يكون من جهات فيكون ذلك وجوها من التضاد
لا وجها واحدا فلا يكون ذلك بسبب الفصل الذاتي اذ الحق الجنس فعل ذلك النوع من غير اشتراطه شيء وخصوصا في
البسائط فقد علمت هذا بل يكون من جهة لواحق ولواحق الا يلزم النوع وكلامنا في نمط واحد من التضاد وفي
التضاد الذي بالذات ليس نعني بقولنا بالذات الجوهر او الموضوع بل نعني به ما يقع به التضاد فقد بان ان ضد
الواحد واحد فالمتوسط في الحقيقة هو الذي مع انه يخالف يشابه فيجب ان يكون الا نتقال اليه اولا في
التغير الى الضد فان الاسود للذلك يغبر او يخضر ويحمر او لا ثم يبيض وقد يعرض للاضداد متوسطات بسلب الطرفين
فربما كان ذلك لعدم الاسم المتوسط ويعنى به متوسط حقيقي مثل اللاجائر واللابائد اذ لم يكن للعابر اسم
فمثل هذا ايضا يكون في الجنس واذا خرج عن الجنس لقوله لا خفيف ولا ثقيل فذلك ليس بالمتوسط الحقيقي
ذلك متوسط باللفظ واما الملكة والعدم فلا يكون لهما في الموضوع متوسط لانهما من الموجبة والسالبة
بعينها مخصصة بجنس او موضوع وايضا في وقت وحال فيكون نسبة الملكة والعدم الى ذلك الشيء والحال
نسبة النقيضين الى الوجود كله واذ لا واسطة بين النقيضين فكذلك لا واسطة بين العدم والملكة

فصل في اقتصاص مذاهب القدماء الاقدميين في المثل ومبادي التعليميات والسبب الداعي الى ذلك

مناقضات الآراء في

وبيان اصل الجهل الذي وقع لهم حتى داعوا الاجلة قد حان لنا ان نتجرد مناقضة اراء قيلت في الصور والتعليميات
والمبادي المفارقة والكليات مخالفة لاصولنا الذي قررناها وان كان في صحة ما قلناه واعطائنا
القوانين التي اعطيناها بتثبيتها للمستبصر على حل جميع شبههم وافسادها ومناقضات مذاهبهم لكنا
مستظهرون بتكلف ذلك بانفسنا لما نرجوا ان يجري في ذلك من فوايد يذكرها احلال لما وباثنا اياهم
يكون قد ذهب علينا فيما قدمناه وشرحناه ونقول ان كل صناعة فان لها ابتداء نشاء يكون فيه نيا فجة
غير انها تنضج بعد حين ثم انها تزداد وتكمل بعد حين آخر وكذلك كانت الفلسفة في قديم ما اشتغل بها
اليونانيين خطبية ثم خالطها غلط وجدل وكان السابق الى الجمهور من اقسامها هو القسم الطبيعي ثم اخذوا
ينتبهون للتعليمي ثم الالهي وكانت لهم انتقالات من بعضها الى بعض غير سديدة واول ما انتقلوا من المحسوس الى
المعقول تشوشوا فظن قوم ان القسمة توجب وجود شيئين في كل شيء كانسانين في معنى الانسانية انسان
فاسد محسوس معقول وانسان معقول مفارق ابدي لا يتغير وجعلوا لكل واحد منهما وجودا فسموا الوجود
المفارق وجودا مثاليا وجعلوا لكل واحد من الامور الطبيعية صورة مفارقة وهي المعقولة واياها
يتلقى العقل اذ كان المعقول امرا لا يفسد وكل محسوس من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين تنحو
نحو هذه واياها يتناول وكان المعروف بافلاطون ومعلمه سقراط يفرطان في هذا الراي ويقولان ان
للانسانية معنى واحدا موجودا يشترك فيه الاشخاص ويبقى مع بطلانها وليس هو المعنى المحسوس المتكثر
الفاسد فهو اذن المعنى المعقول المفارق وقوم آخرون لم يروا لهذه الصورة مفارقة بل لمباديها وجعلوا
الامور التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجود وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور
الطبيعية لا يفارق بالذات وجعلوا الصور الطبيعية انما تتولد بمقارنة تلك الصور التعليمية للمادة
كالتقعير فانه معنى تعليمي فاذا فارق المادة صار فطوسة وصار معنى طبيعيا فكان للتقعير من هو تعليمي ان
يفارق ولم يكن له من حيث هو طبيعي ان يفارق واما افلاطون فاكثر ميله الى الصور هي المفارقة واما التعليميات
فانها عنده معان بين الصور وبين الماديات فانها وان فارقت في الحد فليس يجوز عنده ان يكون بعد قائما
لا في مادة لانه اما ان يكون متناهيا واما غير متناه وذلك يلحقه لانه مجرد طبيعته كان يجب كل بعد غير متناه فان
لحقه لانه مجرد عن المادة كانت المادة مفيدة للحصر والصورة وكلا الوجهين محال بل وجود بعد غير متناه محال
وان كان متناهيا فانحصاره في حد محدود وشكل مقدر ليس الا لانفعال عرض له من خارج لا لنفسه طبيعية
ولن ينفعل الصورة الا للمادة فيكون مفارقة وغير مفارقة وهذا محال فيجب ان يكون متوسطة واما الآخرون
فانهم جعلوا مبادي الامور الطبيعية امورا تعليمية وجعلوها المعقولات بالحقيقة وجعلوها المفارقات
بالحقيقة ونكروا انهم اذا جردوا الاحوال الجسمانية عن المادة لم يبق الا اعظاما واشكالا واعدادا او ذلك لان

من نفس في

المقولات التسع فان الكيفيات الانفعالية والانفعالات منها والملكات والقوة واللاقوة
امور يكون لذوات الانفعالات والملكات والقوى واما الاضافة فمنها ما يتعلق بامثال هذه فهي
ايضا مادية فيبقى الاين وهو كمي ومتى وهي كمي والوضع وهي كمي واما الفعل والانفعال فهو مادي
فيحصل من هذا ان جميع ما ليس بكمي فهو متعلق بالمادة والمتعلق بالمادة مبداه ما ليس متعلقا
بالمادة فيكون التعليميات هي المادة ويكون هي المعقولات بالحقيقة وسائر ذلك غير معقول ولذلك
فليس واحد نحو اللون والطعم وغير ذلك للحد بعينه انما هو نسبة الى قوة مدركة ولا يعقلها عندهم العقل
انما يتخيلها الخيال مع المحسوس لو او اما الاعداد والمقادير واحوالها فهي معقولة لذاتها فهي اذا المفارقة
وقوم جعلوها مبادي ولم يجعلوها مفارقة وهم اصحاب فيثاغورس وذكروا كل شيء من الوحدة و
الثنائية وجعلوا الوحدة في خير الخير والحصر وجعلوا الثنائية في خير الشر وغير الحصر وقوم جعلوا
المبادي الزائد والناقص والمتساوي وجعلوا المساوي مكان الهيولى لدعيه الاستحالة الى
الطرفين وقوم جعلوا مكان الصورة لانها المحصورة المحدودة ولا حد للزائد والناقص ثم يتبعوا
في امر تركيب الكل من التعليميات فيجعل بعضهم العدد مبدا للمقدار فركب الخط من وحدتين والسطح
من اربع وحدات وبعضهم جعلوا لكل واحد منهم حدا على حدة واكثرهم على ان العدد هو مبدأ
الوحدة هي المبدا الاول فان الوحدة والهوية متلازمان او مترادفان وقد رسوا العدد وانشاه
من الوحدة على وجوه ثلثة احدها على وجه العدد العددي والثاني على وجه العدد التعليمي والثالث
على وجه التكرار واما وجه العدد العددي فجعلوا الوحدة في اول الترتيب ثم الثنائية ثم الثلاثية
واما العدد التعليمي فجعلوا الوحدة مبدأ ثم الثاني ثم الثالث فرتبوا العدد على توالي وحدة وحدة
واما الثالث فجعلوا اشياء العدد بتكرار وحدة بعينها لا باضافة اخرى اليها والعجب من طائفة
فيثاغورية يرى ان العدد يتالف من وحدة وجوهر اذ الوحدة لا يقوم وحدها فانها وحدة شيء والحل
جوهر وحتى يكون التركب فيكون الكثرة ومن هؤلاء من يجعل لكل رتبة تعليمية من العدد مطابقة لصورة
موجودة فيكون عند التجرد مدرسة عدد وعند الخليط بالمادة صورة انسان او فرس وذلك المعنى الذي
اشرنا اليه فيما سلف وقوم يرون ان بين هذه الصورة العددية وبين المثل فرقا ومن هؤلاء من جعلها
متوسطات على ما سلف مثل اكراكل فيثاغوريين يرون ان العدد التعليمي هو المبدا ولكنه غير
مفارق ومنهم من يجوز تركيب الصور الهندسية من الاحاد فيمنع تضعيف المقادير ومنهم من لا يرى
بان يكون التعليميات مركبة من اعداد يعرض لها بعد التركيب اذ ينقسم الى غير نهاية ومنهم من يجعل
الصور العددية مباينة للصور الهندسية وانت اذا فكرت وجدت اصول اسباب الغلط في جميع
ما اصل فيه هؤلاء القوم خمسة احدها ظنهم ان الشيء اذا جرد من حيث لم يقترن به اعتبار غيره كان

مجردا في الوجود عنه كانه اذا المعقول الى الشيء وحده ومعه قرين التفاتا خاليا عن الالتفات الى قرينه
فقد جعل غير محاول لعرضه وبالجملة اذا انظر اليه بلا شرط المقارنة فقد ظن قوم انه نظر اليه بشرط عدم
المقارنة حتى انما صلح ان ينظر فيه لانه غير مقارن بل مفارق وظن هنا ان المعقولات الموجودة في العالم
لما كان العقل ينالها من غير ان يتعرض لما يقارنها ان العقل ليس ينال الا المفارقات منها وليس كذلك
بل الكل شيء من حيث ذاته اعتبار ومن حيث اضافته الى المقارن اعتبار فانا اذا عقلنا صورة الانسان مثلا
من حيث هي صورة انسان وحده وقد عقلنا موجودا وحده من حيث ذاته ومن حيث عقلناه فليس يجب ان
يكون وحده ومفارقا فان المخالط من حيث هو هو غير مفارق على جهة السلب لا على جهة العدول الذي نفهم
منه المفارق بالقوام وليس يعسر علينا ان نقصد بالادراك او بغير ذلك من الاحوال واحدا من الاثنين
ليس شانه ان يفارق صاحبه قواما وان فارقه معنى وحقيقة اذ حقيقته ليست مدخولة اذا كانت
حقيقته غير مدخولة في حقيقته الاخرى اذا المعية توجب المقارنة لا المداخلة في المعاني والسبب الثاني
غلطهم في امر الواحد فانا اذا قلنا ان الانسانية معنى واحد لم يذهب فيه الى انه معنى عدده واحد
وهو بعينه يوجد في كثيرين فيتكثر بالاضافة كالاب واحد يكون للكثيرين بل هو كالاباء للابناء
مفترقين وقد استقصينا القول في هذا في مواضع اخر هؤلاء لم يعلموا انا نقول لاشياء كثيرة ان
معناها واحد ونعني بذلك ان اي واحد منها لو تقدم سابقا الى المادة هي بالحالة التي للاخرى
كان يحصل منه هذا الشخص الواحد وكذلك اي واحد منها سبق الى الذهن منطبعا فيه كان يحصل منه
هذا المعنى الواحد وان كان اذا سبق واحد بطل الاخر فلم يعمل شيئا الا كالحرارة التي لو طرأت على مادة
فيها رطوبة اثرت معنى آخر او تعرضت للذهن سبق اليه معنى رطوبة ومعلولها لفعلت معنى آخر ولو انهم
فهموا معنى الواحد في هذا لكفاهم ذلك ما اضلهم والثالث لتجهلهم بان قولنا ان كذا من حيث هو كذا
شيء آخر مباين في الحد له قول متناقض كقول المسؤول للغالط اذا سئل هل الانسان من حيث هو انسان
واحد او كثير فقال واحد او كثير فان الانسان من حيث هو انسان انسان فقط وليس هو من حيث هو
انسان شيئا غير الانسان والوحدة والكثرة غير الانسان وقد فرغنا ايضا من تفهيم هذا والرابع
ظنهم انا اذا قلنا ان الانسانية يوجد دائما باقية ان هذا القول هو قولنا انسانية واحدة او كثيرة
وانما كان يكون هذا لو كان قولنا الانسانية وانسانية واحدة او كثيرة معنى واحد ولذلك لا يحسوا ان
انهم اذا سلموا لانفسهم ان الانسانية باقية فقد لزمهم ان الانسانية الواحدة بعينها باقية حتى يضعوا انسانية
ازلية والخامس ظنهم ان امورا مادية اذا كانت معلولة يجب ان يكون عللها اي امور يمكن ان يفارق فانه
ليس اذا كانت الامور المادية معلولة وكانت التعليميات مفارقة يجب ان يكون عللها التعليميات لا محالة
بل ربما كانت جواهر اخرى ليست من المقولات التسع ولم يحققوا كنه التحقيق ان الهندسيات من التعليميات

لا بشرط خ

تفهيم خ

يحسوا خ

لا يستغني حدودها عن المواد مطلقا وان استغنت عن نوع من المواد وهذه اشياء نستبين ان يكون
في تحقيقها اصول سلفت لنا التجرد للقايلين بالتعليميات **فصل في ابطال القول بالتعليميات**
والمثل فنقول انه ان كان في التعليميات تعليمي مفارق للتعليمي المحسوس فاما ان يكون في المحسوس تعليمي
البتة او لا يكون فان لم يكن في المحسوس تعليمي وجب ان لا يكون مربع ولا مدور ولا معدود محسوس واذا لم
يكن شي من هذا محسوسا فكيف السبيل الى اثبات وجودها بل الى تخيلها فان مبدا تخيلها انما ذلك من الوجود
المحسوس حتى لو توهمنا واحدا لم يحس شيا منها الحكما انهما لا يتخيل بل لا يعقل شيا منها على ان انتنا
وجود كثير منها في المحسوس وان كانت طبيعة التعليميات فهي قد توجد ايضا في المحسوسات فيكون لتلك
الطبيعة بذاتها اعتبار فيكون ذاتها اما مطابقة بالحد والمعنى للمفارق او مباينة له فان كانت مفارقة له
فيكون التعليميات المعقولة امورا غير التي تخيلها وبعقلها ويحتاج في اثباتها الى دليل مستانف ثم
يشتغل بالنظر في حال مفارقتها ولا يكون ما عملوا عليه من الاخلاد الى الاستغناء عن اثباتها والاشتغال
بتقديم الشغل في بيان مفارقتها عملا يستنام اليه وان كانت مطابقة مشاركة له في الحد فلا يخ اما
ان يكون هذه التي في المحسوسات انما صارت فيها لطبيعتها وحدها فكيف يفارق ما له حدها واما ان
يكون ذلك امرا يعرض لها بسبب من الاسباب ويكون هي معرضة لذلك وحدودها غير ما نعتبر عن لحوق ذلك
فيكون من شان تلك المفارقات ان يصير مادية ومن شان هذه المادة ان يفارق وهذا هو خلاف ما
عقدوه وسوا عليه اصل رايهم وايضا فان هذه المادة التي مع العوارض اما ان يحتاج الى المفارقات او لا
يحتاج اليها فان كانت يحتاج الى المفارقات وانما يحتاج الى المفارقات عنها لطبايعها فيحتاج المفارقات ايضا
الى اخرى وان كانت هذه انما يحتاج الى المفارقات لما عرض لها حتى لولا ذلك العارض لكانت لا يحتاج الى
المفارقات البتة ولا كان يجب ان يكون للمفارقات وجود البتة فيكون العارض للشي يوجب وجود امر اقدم
منه وغني عنه ويجعل المفارقات محتاجة اليها حتى يحصل لها وجود فان لم يكن الامر كذلك بل كان وجود المفارقات
يوجب وجودها مع هذا العارض فلم يوجب العارض في غيرها ولا يوجب في انفسها والطبيعة متفقة
وان كانت غير محتاجة الى المفارقات فلا يكون المفارقات عللا لها بوجه من الوجوه ولا مبادي اولى ويلزم
ان يكون هذه المفارقات ناقصة فان هذا المقارن للمادة يلحقه من القوى والافاعيل ما لا يوجد للمفارق
وكما لفرق بين شكل انساني ساذج ومن شكل انساني حتى فاعل والعجب منهم انهم يجعلون الخط مجردا في
قوامه عن السطح والنقطة عن الخط فالذي يجمعهما في الجسم الطبيعي لطبيعة واحدة منها يوجب ذلك فكذلك
يجب ان يجمعها لو كانت مفارقة او قوة اخرى نفس او عقل او باري ثم الخط كيف يتقدم الجسم التام تقدم
العلل وليس هو صورته فليس الخط صورة الجسمية ولا هو فاعله ولا هو غايته بل ان كان ولا بد فالجسم التام
الكامل في الابعاد هو الغاية للخط وغيره ولا هو هيولاه بل هو شي يلحقه من جهة ما يتناهى وينقطع وايضا يلزم

عقلوه خ

القايل بالاعداد ان يجعل التفاوت بين الامور بزيادة كثرة ونقصانها فيكون الخلاف بين الانسان
والفرس ان احدهما اكثر والاقل داخل في الاكثر فيكون في احدهما الاخر ومن هولاء من يجعل الوحدات
متساوية فيكون ما خالف به الاكثر الاقل جزء من الاقل لكن منهم من يجعل الوحدات ايضا غير متساوية
فان كانت يختلف بالحد فليست وحدات الا باشتراك الاسم وان كانت لا يختلف بالحد لكنها بعد اتفاق
في الحد تزيد وتنقص فاما ان يكون زيادة الزايد منها الشي فيها بالقوة كالمقادير فيكون الوحدة مقدارا
لا بعد مقداره وان كانت زيادة الزايد لشي فيها بالفعل كالاعداد فيكون الوحدة كثيرة ويلزم القايلين
بالعدد العددي والمركبين منها صور الطبيعيات ان يجعلوا احد شيئين اما ان يجعلوا للعدد المفارق
الموجود بها فيكون متناهية عند حد من الحدود دون غيره من الاجتماع الذي لا محصول له او يجعلوه غير
متناه فيجعلوا صور الطبيعيات غير متناهية وهولاء يجعلون الوحدة الاولى غير كل واحد من الواحدين
اللذين في الثنائية واتفاقها ثم يجعلوا الثنائية الاولى غير الثنائية التي في الثلاثية واقدم منها فالذي
فيما بعد الثلاثية وهذا محال فانه ليس بين الثنائية والاولى والثنائية التي في الثلاثية فرق في الذات
بل في عارض وهو مقارنة شي له ومقارنة الشي للشي لا يجوز ان يبطل ذاته ولو ابطل ذاته لما كان مقارنا
لان المقارن مقارن للموجود واما المفسد فغير مقارن وكيف يكون الوحدة مفسدة للوحدة ولو افسدتها
لم يكن ثنائية بل الثنائية بمقارنة وحدة اياها لا يصير بباينة في الذات للثنائية بوجودها غير مقارنة
للوحدة فان الوحدة لا يغير بالمقارنة حالا بل يحصل الكل اكثر ويثبت الجزء على حاله وبالجملة اذا كانت
الوحدات متشاكلة والتركيب واحدا كانت الطبيعيات متفقتين الا ان يعرض شي يغير ويفسد ولا
يجوز ان لا يكون الوحدات متشاكلة فان العدد يحدث من وحدات متشاكلة لا غير على ان قوما منهم
يقولون ان الثنائية يلحقها من حيث هي ثنائية وحدة غير وحدة الثلاثية فكذلك يكون وحدة الثنائية
غير وحدة الثلاثية فيلزم ان يكون العشارية مركبة لا من خماسيين على ما يكون به الخماسيتان خماسيتين
لان احاد العشرة غير احاد الخماسية فلا يتركب العشارية من خماسيين ويلزم ان يكون احاد الخماسية
اذا كانت جزء عشرة مخالفة لاحادها اذا كانت جزء خمسة عشر لكنهم عساهم يقولون ان الخماسية التي في
العشارية البسيطة لانها خماسية عشارية هي جزء من خمسة عشر فيلزم ان يكون العشارية اذا اضيف
اليها الخماسية لا يصير خمسة عشر اذ يستحيل احادها وفي ذلك كلام ثم ان لم يكن خماسية العشرة مساوية
للخماسية المطلقة فلا يكون خماسية الا باشتراك الاسم فبالحري ان سعهم معنى الخماسية منها بعد المشاركة
في اللفظ وان كانت متساوية فيكون افا الاحاد في جميعها متساوية والثنائيات والثلاثيات فيكون ايضا
صورة الثلاثية موجودة في الرباعية لكن الثلاثية صورة لنوع طبيعي والرباعية كذلك فيكون الانواع
الطبيعية موجودة فيها انواع امور اخرى مخالفة مثلا اذا كان عدد ما هو صورة للانسان ثم عدد آخر

احدها خ

صورة للفرس اما اكثر منه واما اقل وان كان اكثر منه كان نوع الانسان موجودا في الفرس وان كان
اقل منه كان نوع الفرس موجودا في الانسان فيلزم ان يكون صورة انواع قبل انواع وصورة
انواع بعد انواع اذ كانت اشد تركيبا وان ناخذ تركيب الانواع من الانواع ما حدا غير متناه ثم
كيف يكون عدد موجود له ترتيب ذاتي من الوحدانية والثنائية يذهب الى غير النهاية بالفعل وقد
بين فساد هذا واما الذين يولدون العدد بالتكرير مع ثبات الوحدة الواحدة فليس يفهم التكرير
منه معنى الا الحادث شيء آخر غير الاول بالعدد فان كان العدد يفعله التكرير وليس كل واحد من الاول
والثاني غير وحده فليس للوحدة مبدأ انا لنفس عددها فان كان الاول من حيث هو اول وحدة والثاني من حيث
هو ثاني وحدة فهناك وحدتان فان الوحدة الواحدة لا تتكرر الا بان يكون هناك مرة بعد مرة وهذه
المرة اما ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية ولم تعدم في الوسط حتى كانت لانها كررت وان
عدمت ثم اوجدت فالوحدة شخصية اخرى وان كانت ذاتية فذلك اللاتين وقوم جعلوا الوحدة كالهيولى
للعدد وقوم جعلوها كالصورة لانها يقال على الكل والعجب من الفيثاغوريين اذ جعل الوحدات الغير
المتجزية مبادي المقادير وعلموا ان المقادير يذهب في التجزي الى غير النهاية وقال قوم ان الوحدة اذا
قارنت المادة صارت نقطة والثنائية على ذلك القياس فان الثنائية اذا قارنها فعلت خطا والثلاثة
سطحا والرباعية جسما فلا يخ اما ان يكون المادة لها مشتركة او يكون لكل واحد منها مادة اخرى فان كان
لها مادة واحدة فيصير المادة تارة نقطة ثم ينقلب جسما ثم ينقلب نقطة وهذا مع استحالته يوجب ان لا
يكون كون النقطة مبدأ للجسم اولى من كون الجسم مبدأ للنقطة بل هما يكونان من الامور المتعاقبة على موضوع
واحد وان كانت موادها مختلفة فلا يوجد في مادة النباتية وحده فلا يكون في مادة الثلاثية وحدتان
فلا يوجد في مادة الثنائية ثنائية ويلزم ان لا يكون هذه الاشياء البتة معا واما على مذهب التحقيق
فليست النقطة موجودة الا في الخط الذي هو في السطح الذي هو في الجسم وليست النقطة مبدأ الا بمعنى
الطرف واما بالحقيقة فالجسم هو المبدأ بمعنى انه معروض لما التناهي والعجب ممن جعلوا المبدأ الزيادة والنقصان
فجعل المضاف مبدأ والمضاف هو امر عارض لغيره من الموجودات ومتاخر عن كل شيء ثم كيف يمكنهم ان يجعلوا
في الوجود كثرة فان الوحدة والثنائية التي توجد في الكثرة مضافة الى الاول وان كانت موجودة لذاتها
فبماذا تباين وحده وحدة واجب الوجود بذاته لا يتكثر ولا يباين شيئا الا بالجوهر ولا بالعدد ان جاءت
بانقسام وحده فليست الوحدة الا مقدارا فان جاءت بسبب آخر فالوحدة لها علة موجودة في طبيعتها
وليست من الامور التي بذاتها ومن المبادي التي توجد ولا سبب لها ثم كيف جعلوا الوحدة والكثرة من الاضداد
وقسموها الى الخير والشر فمنهم من مال الى ان يجعل العدد من الخير لما فيه من الترتيب والتركيب والنظام ومنهم من
مال الى ان يجعل الوحدة من الخير فان كانت الوحدة من الخير فكيف يولد من خيرها شر ومن شر خير وكيف صار

ازدياد الخير شرا وان كانت الكثرة خيرا والوحدة شرا فكيف حصل من ازدياد الشر خير وكيف كان الاول
والمبدأ شرا حتى صار الافضل معلولا والانقص علة ومنهم من جعل العدد والوحدة من باب الخير وجعل
الشر الهيولى والهيولى ان كانت معلولة فيكون لها علة تستند الى هيولى او الى صورة فان كانت تستند
الى هيولى فستقف على ما نقصد بالكلام وان كانت تستند الى صورة فكيف ولدت الخير شرا وان لم يكن معلولة
فهي واجبة بذاتها فاما ان يكون قابلة للانقسام او مجردة فان كانت قابلة للانقسام في نفسها فهي مقدار
مؤلف من آحاد على رايهم فهي ابقى من الخير وان كانت غير منقسمة في ذاتها فذاتها وحدانية والوحدانية بما
هي وحدانية خير اذ ليس عندهم للخير معنى الا كونها وحدة ونظاما من العدد والوحدة اولى عندهم بذلك فان
جعلوا كون الوحدة وحدة غير كونها خيرا انتقضت اصولهم كلها وان جعلوا الوحدانية خيرية يلزم من ذلك
ان يكون الهيولى لانها وحدانية خيرية ثم ان كانت الوحدانية فيها خيرية ولكنها لاحق عليها غريب فليتجرد
الملحوق يلزمه هذا البحث بعينه ثم كيف يتولد من الاعداد حرارة وبرودة وثقل وخفة حتى يكون عدد
يوجب ان يتحرك الشيء الى فوق وعدد يوجب ان يتحرك الشيء الى اسفل فان كان بطلان هذه مما نغني عن تكلف
ابانة على ان قوما منهم جعلوا الاشياء يتولد من عدد يطابق كيفية ويوجد معها فيكون المبادي ليست
اعدادا بل اعدادا وكيفيات وامور اخرى وهذا تم عندهم واعلم بعد هذا كله ان التعليميات لا تفارق
الجزئية وذلك لانها في نفسها ذوات خط وآخر من الترتيب والنظام والاعتدال فكل شيء منها على ما
ينبغي ان يكون له وهذا اخير كل شيء تمت المقالة السابعة

المقالة الثامنة في معرفة المبدأ الأول للوجود وكليه ومعرفة صفاته

فصل في تناهي العلل الفاعلية والقابلية واذ قد بلغنا هذا المبلغ من كتابنا فبالحري ان نختم بمعرفة
المبدأ الاول للوجود وانه هل هو موجود وهل هو واحد لا شريك له في مرتبته ولا ند ويدل على مرتبته في الوجود
وعلى ترتيب الموجودات دونها ومراتبها وعلى حال العود اليه مستعينين به فاول ما يجب علينا من ذلك ان
ندل على ان العلل من الوجوه كلها متناهية وان في كل طبقة منها مبدأ اولا وان مبدأ جميعها واحد وانه
مباين لجميع الموجودات واجب الوجود وحده وان كل موجود فمنه ابتداء وجوده فنقول اما ان علة الوجود
للشيء يكون موجودة معه فقد سلف لك وتحقق فنقول انا اذا فرضنا معلولا وفرضنا له علة ولعلته علة
فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان المعلول وعلته وعلة علته اذا اعتبرت جملتها في القياس الذي
لبعضها الى بعض كانت علة العلة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة المعلولية اليها وان اختلفا
في ان احدهما معلول بتوسط والآخر معلول بغير توسط ولم يكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان
المتوسط الذي هو العلة المماسة للمعلول علة لشيء واحد فقط والمعلول ليس علة لشيء كان لكل واحد

من الثلثة خاصية فكانت خاصية الطرف المعلول انه ليس علة لشئ وخاصية الطرف الاخير انه علة للكل
غيره فكانت خاصية المتوسط انه علة لطرف ومعلول لطرف وسواء كان الوسط واحدا او فوق واحد
وان كان فوق واحد فسواء ترتب ترتيبا متناهيا او ترتب ترتيبا غير متناه فانه ان ترتب في كثرة متناهية
كانت جملة عدد ما بين الطرفين كواسطة واحدة يشترك في خاصية الواسطة بالقياس الى الطرفين فيكون
لكل واحد من الطرفين خاصية وكذلك ان ترتب في كثرة غير متناهية فلم يحصل الطرف كان جميع الغير المتناهي
في خاصية الواسطة لانك اى علة اخذت كان علة لوجود المعلول الاخير وكانت معلولة اذ كل واحد منها معلول
والجملة متعلقة الوجود بها ومتعلق الوجود بالمعلول معلول الا ان تلك الجملة شرط في وجود المعلول الاخير
وعلة له وكلما زدت في الحصر والاخذ كان الحكم الى غير النهاية باقيا فليس يجوز اذن ان يكون جملة علل
موجودة وليس فيها علة غير معلوله وعلة اولى فان جميع غير المتناهي يكون واسطة بلا طرف وهذا مح وقول
القايل انها اعني العلل قبل العلل يكون بلا نهاية مع تسليمه لوجود الطرفين حتى يكون طرفان وبينهما وسايط
بلا نهاية ليس يمنع غرضنا الذي نحن فيه وهو اثبات العلة الاولى على ان قول القايل ان ههنا طرفين و
وسايط بغير نهاية قول نقوله باللسان دون الاعتقاد وذلك لانه اذا كان له طرف فهو متناه في نفسه
فان كان الحصر لا ينتهي الى طرفه فان ذلك معنى في الحصر لا معنى في شئ نفسه وكون الامر في نفسه متناهيا هو
ان يكون له طرف وكل ما بين الطرفين فهو محدود ضرورة بينهما فقد تبين من جميع هذه الاقاويل ان ههنا
علة اولى فانه وان كان ما بين الطرفين غير متناه ذو حد الطرف فذلك الطرف هو اول لما لا يتناهى وهو علة
غير معلول وهذا البيان يصلح ان نجعل بيانا لتناهي جميع طبقات اصناف العلل وان كان استعملناه في
العلل الفاعلية بل قد علمت ان كل ذي ترتيب في الطبع فانه متناه وذلك في الطبيعيات وان كان الداخل فيه
فلنقل الى بيان تناهي العلل التي يكون اخرا من وجود الشئ ومتقدما في الزمان وهي العلل التي يخص باسم العنصر
وهي ما يكون عنه الشئ بان يكون هو جزءا ذاتيا للشئ وبالجملة اعني بقولنا شئ من شئ ان يكون قد دخل في
وجود الثاني امر كان للشئ الاول اما الجوهر والذات الذي للشئ الاول مثل الانسان في الصبي اذا قيل انه
كان منه رجل او جزء من الجوهر والذات الذي للشئ الاول مثل الهيولي في الماء اذا قيل انه كان منه هواء ولا يعني
المفهوم من قول القايل كان كذا من كذا اذا كان بعده فلم يدل لفظ من على شئ من ذات الاول بل على البعدية
فقط فنقول ان كون الشئ من الشئ لا بمعنى بعد الشئ بل بمعنى انه في الثاني امر من الاول داخلا في جوهره يقال
على وجهين احدهما بمعنى ان يكون الاول انما هو هو قبله بالطبع يتحرك الى الاستكمال بالثاني كالصبي انما هو صبي
لانه في طريق السلوك الى الرجلية مثلا فاذا صار رجلا لم يفسد ولكنه استكمل لانه لم يزل عنه امر جوهري ولا
ايضا امر عرضي الا بما يتعلق بالنقص وبكونه بالقوة بعد اذا قيس الى الكمال الاخير والثاني بان يكون للاول
ليس طباعه انه يتحرك الى الثاني وان كان يلزمه الاستعداد لقبول صورته لا من جهة هيئته واذا كان منه

فلنقبل على

لم يكن من جوهره الذي بالفعل الا بمعنى بعد ولكن كان من جزء جوهره وهو الجزء الثاني الذي يقارن القوة
مثل الماء انما يصير هواء بان ينخلع عن هيولاه صورة المائية ويحصل لها صورة الهوائية والقسم الاول كما
لا يخفى عليك يحصل فيه الجوهر الذي في الاول بعينه في الثاني بل جزء منه ويفسد ذلك الجوهر ولما كان
في اول القسمين جوهر ما هو اقدم موجودا فيما هو اشد تاخرا كانه هو بعينه او هو بعض منه كان الثاني
هو مجموع جوهر كالاول الصبي وكالمضاف اليه ولما كان قد علم فيما سلف ان الشئ المتناهي الموجود بالفعل
لا يكون له ابعاض بالفعل كانت ابعاضا مقدارية او معنوية لها راس غير متناهية وقد استغنينا بذلك عن
ان نشتغل ببيان انه هل يمكن ان يكون موضوع من هذا القبيل فهو موضوع بلا نهاية اولا يمكن واما الثاني
من القسمين فانه من الظاهر ايضا وجوب التناهي فيه لان الاول انما هو بالقوة والثاني لاجل المقابلة
التي بين صورته وبين صورة الثاني وتلك المقابلة يقتصر في الاستحالة على الطرفين اي ان يكون كل واحد
من الامرين موضوعا للاخر فيفسد هذا الى ذلك وذلك الى هذا فح بالحقيقة لا يكون احدهما بالذات متقدما
على الاخر بل يكون تقدمه عليه بالعرض اي باعتبار الشخصية دون النوعية ولهذا ليس طبيعة الماء اولى بان
يكون مبدأ للهواء من الهواء للماء بل هما كالمتكافيين في الوجود واما هذا الشخص في المياه فيجوز ان يكون لهذا
الشخص من الهواء ولا تمنع ان يتفق ان لا يكون لتلك الاشخاص نهاية او بداية وليس كلامنا ههنا فيما هو
لشخصيته مبدأ لا النوعية وفيما هو بالعرض مبدأ لا بالذات فانما يجوز ان يقع هناك علل قبل علل بلا نهاية
في الماضي او المستقبل وانما علمنا ان بين التناهي في الاشياء التي هي بذواتها علل فهذا هو الحال في ثاني
القسمين بعد ان نستعين ايضا بما قيل في الطبيعيات والقسم الاول هو الذي هو بذاته علة موضوعة
ولا ينعكس فيصير الثاني علة للاول فان الثاني لما كان عند الاستكمال والاول عند الحركة الى الاستكمال
لم يجز ان يكون الحركة الى الاستكمال بعد حصول الاستكمال وكما يجوز ان يكون الاستكمال بعد الحركة الى الا
فكان رجل من صبي ولم يجز صبي من رجل **فصل في شكوك يلزم ما قيل وحلها** ونحن فقد اثرنا في هذا
البيان ان نحاذي المذكور منه في التعليم الاول في المقالة الموسوم بالف الصغرى ثم على هذا الموضع شكوك
يجب ان نوردها ثم نتجرد لحلها فمن ذلك ان لقايل ان يقول ان المعلم الاول لم يستوف القسمة في كون الشئ عن
شئ آخر لانه ذكر ذلك على وجهين احدهما كون الشئ عن آخر يضاده وبالجملة الكون الذي على سبيل الاستحالة
والثاني كون الشئ المستكمل عن المتحرك اليه والذي في طريق الكون وهذا غير مستوف للقسمة لان كل ما يكون عن
الشئ يكون اولا على وجهين وهو انه لا يخ اما ان يكون الاول المتكون منه هو على وجود ذاته لم يبطل منه شئ
ولم يفسد الا معنى الاستعداد او ما يتعلق به واما ان يكون الاول انما يمكن ان يكون منه الثاني بزوال
عن الاول والقسم الاول لا يخ اما ان يكون عنه الشئ وقد كان مستعدا فقط فخرج الى الفعل بحركة متصلة
فيما بين الاستعداد الصرف وبين الاستكمال الصرف بمعنى يكون فيكون الكاين في القسم الاول بنسبة انه

المكون ح

تارة عن حالة الرسالكا كقولنا كان من الصبى رجل وتارة عن حالة مستعد افقط كقولنا كان عن
رجل فان اسم الصبى هو للمستعد ان يستكمل رجلا وهو فى الشكوك واسم المنى للمستعد ان يكون
انسانا لا بشرط ان يكون فى السلوك فقد ترك المعلم الاول من الاقسام ما كان استكمالا وكان
منه غير منسوب الى الحركة نحو الاستكمال وايضا فانه ليس كل خروج عن استعداد صرف الى فعل
استكمالا فان النفس يعتقد الراى الخطاء فيخرج الى الفعل فيه من القوة ويكون ليس على سبيل
ولا ايضا على سبيل الاستحالة وايضا فان العناصر يكون منها الكاينات فيكون مستحيلة عند
الامتزاج غير فاسدة فى صورها الذاتية على ما علمت فيكون المزاج غير كاين فيها لزوال ضد المزاج بل
عدمه فقط فيكون هذا القسم ليس هو من القسم الذى مثل له بكون الهواء من الماء وذلك لان العناصر
لا يفسد فى انواعها عند المزاج بل يستحيل ولا من القسم الذى مثل له بكون الرجل من الصبى لانه كان
فلا يكون الصبى بفساد الرجل ومنها ينعكس فيكون من الممتزج شئ عنه امتزاج بعد فساد المزاج وايضا
فانه انما يكلم لا على الموضوع بما هو الموضوع بل بما يدل عليه لفظ الكون من الشئ ومعلوم ان هذا لا يقال
لكل نسبة للمتكون الى موضوع فانما كان من المستعدات التى يكون منها الشئ بالاستكمال لا اسم
من جهة ما هو مستعد ولا يلحقه تغير عن حالته التى له قبل الخروج الى الفعل فلا يقال ان الشئ كان فيه
فلا يقال كان من الانسان رجل ولكن من الصبى لان الصبى اسم للشئ من جهة ما هو ناقص فلا يتم الا با
ايضا فى طريق السلوك فكانه لما سمى كان له معنى يدل عليه الاسم يزول عنه عند الخروج الى الفعل كانه
ما لم يتوهم فيه زوال امر ما كان له نسبة استحقاق الاسم لم يقل انه يكون منه الشئ فيعرض من هذا ان يكون
ما لا يسمى فيه نسبة الكاين الى الموضوع غير داخل فى هذه القسمة ويعرض منه ان يكون النسبة الى الموضوع
بالعرض كالا الذى بالذات لان الصبى بما هو صبى لا يجوز ان يصير رجلا حتى يكون هو صبى ورجل بل يفسد المعنى
المفهوم من اسم الصبى حتى يصير رجلا فيكون الكون من الصبى اخر الامر يعنى بعد ويكون ايضا انما يتكلم على
الموضوعات التى بالعرض وايضا فانه لا يخلو اما ان يكون الماء اذا كان من الهواء عنصرا له بوجه ما او لا
يكون فان لم يكن فالاشتغال بذكره باطل فان كان فليس يجب اذا كان الهواء يستحيل فى كيفية الفاعل
الى المائية فيصير عنصرا له ان لا يستحيل فى كيفية اخرى فيصير عنصر الشئ آخر مثلا فى رطوبته فيصير عنصر اللنار
من غير ان يرجع ماء كذلك النار فى كيفية اخرى غير مقابلة للتى منها استحالته اليها الهواء فيكون العلل المادية
يذهب الى غير نهاية من غير ان يرجع فاذن لم يتبين من وضعه انه يجب ان يرجع لا محالة بل بان امكان الرجوع يتعلق
بذلك لو كان امكان التناهى فليس ذلك تعطيل مطلوبه وجوب التناهى ولنشرح الان فى حل هذا الشكوك فنقول
الاولى ان يكون كلام المعلم الاول انما هو فى مبادى الجوهر بما هو جوهر لا بما هو جوهر مفروض له ما لا يقوم
جوهريته ولا ايضا يكلمه فيكون كلامه فى كون الجوهر من عنصر او من موضوع له اما كون على سبيل كون نوع الجوهر

مطلقا واما كون على سبيل كال نوع الجوهر والاولى ايضا ان يكون كلامه فى الكون الطبيعى دون الصناعى
واذا كان كذلك كان العنصر جزءا اساسيا فى وجود الكاين وايضا فى وجود المتكون منه لست اعنى بالذات
انه يكون ان يكون ضروريا لوجود المركب منه ومن غيره فان هذا ايضا موجود العنصر فى الاكوان الغير
الذاتية مثل العنصر فى الجسم الابيض ولكن اعنى بالذاتية ان يكون كون العنصر جزءا امر ذاتيا له فلا
يقوم ذلك العنصر بالفعل الا ان يكون جزءا لذلك الشئ او الى الشئ كالذى الطبيعى او يكون جزء الجوهر او لا جزء
حكمه حكمها الا ان يكون العنصر يقوم دون ذلك ثم عرض له ان صار جزءا من مركب منه ومن عرض فيه ليس هو
له ولا مكمل لما يقومه فيكون كونه جزءا هو ذاتى بالقياس الى المركب وليس ذاتيا بالقياس الى ذاته بل يحدث
لا يعرى من كونه جزءا واذا كان كذلك لم يخلو الموضوع من احد امرين اما ان يكون متقوما بهذا الشئ او باخر
يقوم مقامه فيكون قد كان فيه قبل حصول الصورة الحادثة فيه شئ آخر يقوم مقامها فى تقويمه الا انها
لا يجتمع مع هذه فيكون قد كان قد حصل من العنصر ومن ذلك الشئ جوهر فلما كان الثانى فسد ذلك الجوهر
المركب وهذا احد القسمين واما ان يكون العنصر قد يقوم لا بهذا الشئ الذى حدث ولكن بصورة غير
مستكمل فيما لها بالطبع ولكنها قد حصلت بحسب قوام المادة فقط ولم يحصل الامر الذى هو علة غائية
لهذه الصورة بالطبع فيكون الجوهر قد حصل ولم يحصل كاملا بالطبع واذا كان ذلك الكمال كمالا له
بالطبع والقوة الطبيعية مبدا الحركة الى الكمال الذى بالطبع فيلزم ضرورة ان لا يكون هذا الشئ
على سلامة الطبيعية زمانا لا عايق له فيه وهو غير متحرك بالطبع الى ذلك الكمال فاذن يلزم ضرورة فى هذا القسم
ان يكون المستعد متحركا الى الكمال فقد ظهر اذن ان جميع اصناف كون الجوهر الذى بحسب هذا النظر
داخل تحت احد القسمين ضرورة وكذلك جميع اصناف ما هو كون الشئ عن شئ يكون ذلك القابل فى
كليهما جزءا ذاتيا باعتباره فى نفسه وباعتباره بالقياس الى المركب وليس لقايل ان يقول انه يجوز ان يكون
القوة الطبيعية لا تحرك الى كمالها لا عوائق معين من خارج او عايق مانع مثال الاول فقدان ضوء الشمس
الحبوب والبرد ومثال الثانى الامراض المدنفة فالجواب عن ذلك ان الكلام المعلم الاول ليس فى الذى يكون
لا محالة يتحرك بالفعل بل فى الذى لو لم يكن له عايق لطبيعته وكانت الاسباب الطبيعية المعاضدة بالطبع
لطبيعته موجودة وكان متحركا الى الكمال وكان فى طريق السلوك فقد ظهر اذن ان ساير الاقسام غير مقصودة
فى هذا البحث الا القسم المذكور بل هذا الحكم غير صحيح فى ساير الاقسام فانه يجوز فى غير كون الجواهر اذا فرضنا
موضوعا مبتدا ان لا يزال يكتسب استعدادا بعد استعداد لامور عرضية من غير ان يتناهى كالخشب فانك كلما
شكليه بشكل استعد بذلك لامر واذا اخرج استعداده الى الفعل استعد لامر آخر وكذلك النفس فى ادراك
المعقولات ويشبه ان يكون استحالات الطبيعية لا يمنع فيها هذا المعنى واما الشبهة المذكورة فى
كون الاشياء من العناصر فانه ليس على الحد المشروح عند انه ظهر ايضا ما قد قيل وهو ان العنصر مفرد للجسم

لقبول صورة الحيوانية والنباتية بل يحصل له ذلك الاستعداد بالكيفية التي يحدث فيه بالمزاج و
المزاج يحدث فيه لا محالة استحالة زمانية في امر طبيعي له وان لم يكن مقوما فيكون نسبته الى صورة
المزاج من القسم الذي يكون بالاستحالة واذا حصل فيه المزاج كان قبول صورة الحيوانية له
استكمالا لذلك المزاج ويتحرك الطبع به اليه فيكون نسبته الى صورة الحيوانية نسبة الصبي الى الرجل
فلذلك ليست تفسد صورة الحيوانية الى ان يصير مجرد المزاج كما لا يكون الصبي من الرجل ويفسد المزاج
الى موجب الصورة البسيطة كما يستحيل الماء الى الهواء وليس الحيوان عنصر الجوهر العناصر بل يستحيل
اليها من حيث هي بسيطة فيكون اذن الامتزاج والبسائط مقسما ما على الموضوع والبسائط ليس
يقوم جوهر العناصر ولكن يكمل طبيعة كل واحد منها من حيث هو بسيط فيكون النار نار اصرفة في
الكيفية التي فيها اللازمة لصورتها وكذلك الماء وكل واحد من العناصر فاذن كون الحيوان يتعلق
بكونين ولكل واحد منهما حكم يخصه من وجوب التناهي فهو داخل ايضا في القسمين المذكورين واما
الشبهة التي يعرض من جهة انه انما اخذ من العناصر ما جرت به العادة ان يقال ان الشيء منه دون
ما لم يجر به العادة فالجواب عن تلك الشبهة هو انه ليس تصير احكام الاشياء من جهة الاسماء ولكن
يجب ان يقصد المعنى فلنقصد فلنعرف الحال فنقول ان العنصر او الموضوع الذي يكون منه الشيء اذا كان
سفد منه في الزمان فان له من جهة تقدمه له خاصية لا يكون مع حصوله له وهي الاستعداد القوي وانما
يكون الجوهر منه لاجل استعداده لقبول صورته فاما اذا زال الاستعداد بالخروج الى الفعل وحدث الجوهر
وكان محالا ان يقال انه يكون منه فاذا لم يكن له من جهة الاستعداد اسم بل احد اسم الذي لذاته الذي
يكون له ايضا عند ما لا يجوز ان يكون منه شيء لم يكن هو الاسم الذي يتعلق بمعناه التكون فالم يكن له
من جهة الاستعداد اسم لم يمكن ان يقال باللفظ وان كان المعنى حاصلا في الوجود واذا كان المعنى
الذي يكون للمسمى حاصلا في غير المسمى كان حكمه في المعنى حكم ذلك واذا كان عدم الاسم يمنع ان
يكون حكمه في اللفظ حكمه في ذلك ما اذا اخذنا القول الذي يكون لذلك الاسم لو كان موضوعا امكننا
ان نقول في كل شيء انه يكون من العنصر له مثلا امكننا ان نقول ان النفس العالمة يكون من نفس جاهلة
مستعدة للعلم الا ان يمنع استعمال اللفظ يكون فيما خلا التكون الذي في الجوهر فلا يجوز ان نقول في
النفس العالمة انها كانت من نفس مستعدة للعلم ولكن يجوز لا محالة في الجواهر وكل ما شابهها على انه
فيما احسب لا يختلف هذا الحكم في الجواهر وذواتها وفي الجواهر مع احوالها واما قول هذا القائل ان هذا
يكون كون من ان الشيء يجيء بعد فليس اذا كان يجيء بعد كيف كان لم يكن الكون الذي يقصده فانه لا بد في كل
كون عن شيء ان يكون الكائن بعد ما عنه كان انما الذي يريده المعلم الاول ولا يتعرض له هو ان لا يكون هناك
معنى غير البعدية مثل المثل الذي يضربه ونشرحه واما اذا كان من الشيء يجيء انه كان بعده بان بقي له من جوهره الذي

كان اولا انما هو ايضا من جوهر الثاني لم يكن يجيء بعد فقط فكان الذي كلامنا فيه واما قول هذا
القائل انه تكلم في العنصر الذي بالعرض دون العنصر الذي بالذات فعله وقعت فيه المغالطة بسبب ان
العنصر للكون ليس هو بعينه العنصر للقوام في الاعتبار وان كان هو هو بالذات فان العنصر بالذات
للكون هو ذات مقارنة للقوة والعنصر بالذات للقوام هو ذات مقارنة للفعل وكل واحد منهما هو عنصر
بالعرض لما ليس هو عنصر له بالذات وكلامنا في العنصر الذي للكون لا في الذي للقوام فيكون انما احد
العنصر بالعرض لو احد العنصر الذي للكون مبدأ للقوام فان الصبي ليس عنصر القوام الرجل ولا يكون منه قوام
الرجل ولكنه عنصر لكون الرجل ويكون منه كون الرجل فان قال قائل ان المعلم الاول انما تكلم في مبادي
الجوهر مطلقا فلم اعرض عن العنصر الذي للجوهر في قوامه مثل موضوع السماء واقتصر على العنصر الذي
للجوهر في كونه فالجواب عن ذلك لان عنصر قوامه جزء منه وهو معه بالفعل ولا يشكل تناهي الامور الموجودة
بالفعل في شيء متناه موجود بالفعل على ان من بلغ ان يتعلم هذا العلم ووقف على سائر ما سلف فانه
ليشكل عليه من امر تناهي العلل ولا تناهيها انه هل يمكن ان يكون كذلك في العناصر التي بالقوة واحدها
بعد آخر مختلفة بالقرب والبعد واما الشبهة الاخيرة في حديث الماء والهواء فحلها سهل على من وقف
على كلامنا في العناصر حيث تكلمنا في الكون والفساد وعلى ان الكلام ههنا في كون الشيء من الشيء بالذات
وهو في مضادة واحدة مقتصر عليها فيكون الذي كان عنها بالذات يفسد اليها ضرورة وفي الاخرى
كذلك فيكون جملة التغيرات محصورة وكل طبقة منها مقتصرة على طرفين يرجع باحدهما على الاخر فقد انحل
جميع الشبه المذكورة **فصل في ابانة تناهي العلل الغائية والصورية واثبات المبدأ الاول مطلقا**
وفصل القول في العلل الاولى مطلقا وفي العلل الاولى مقيدا وبيان ان ما هو علة اولى مطلقة علة لسائر
العلل واما تناهي العلل الغائية فيظهر لك من الموضوع حاولنا فيه اثباتها وحللنا الشكوك في امرها فان
العلة الغائية اذا ثبت وجودها ثبت تناهيها وذلك لان العلة التمامية هي التي يكون جميع الاشياء
لاجلها ولا يكون هي من اجل شيء آخر فان كان وراء العلة التمامية علة تمامية كانت الاولى لاجل الثانية
ولم يكن الاولى علة تمامية وقد فرضت علة تمامية فاذا كان كذلك فمن جوز ان يكون العلل التمامية تستمر
واحدة بعد اخرى فقد رفع العلل التمامية في انفسها وابطل طبيعة الخير التي هي العلة التمامية اذا الخير
الذي يطلب لذاته وسائر الاشياء يطلب لاجله فاذا كان شيء يطلب لشيء آخر كان نافعا لا خيرا حقيقيا فقد
اتضح ان في ايجاب لا تناهي العلل التمامية رفع العلل التمامية فان من جوز ان وراء كل تمام تماما فقد ابطل فعل
العقل فان من البين بنفسه ان العاقل انما يعقل ما يفعل بالعقل لانه قوم مقصود او غاية حتى اذا كان فاعلا على ما منا
يفعل فعلا ليس له غاية عقلية مثل ان يعبث ويجازف فيفعل لا بما هو ذو عقل ولكن بما هو حيوان واذا كان هذا هكذا
فيجب ان يكون الامور التي يعقلها العاقل بما هو عاقل محدودة بعد غايات مقصودة لانفسها واذا كان العقل

العقلي لا يكون الا محدود الغاية وليس ذلك للفعل العقلي من جهة ما هو فعل عقلي بل من جهة ما هو فعل
يؤم به الفاعل لغاية فهو اذن كذلك من جهة ما هو ذو غاية فاذن كونه ذا غاية يمنع ان يكون لكل غاية غاية
انه لا يصح قول القايل ان كل غاية وراءها غاية فاما الافعال الطبيعية والحيوانية فقد علم في مواضع اخرى
انها لغايات واما العلة الصورية للشيء فيفهم عن قريب تناهيها بما قيل في المنطق وبما علم من تناهي الاجزاء
الموجودة للشيء بالفعل على ترتيب طبيعي وان الصورة التامة للشيء واحدة وان الكثير يقع فيها على نحو العموم
والخصوص فان العموم والخصوص مقتضى الترتيب الطبيعي وما له ترتيب طبيعي فقد علم تناهيه وفي تامل هذا
القدر كفاية وسعة عن التطويل ونبتدئ فنقول اذا قلنا سببا اول فاعلي بل مبدأ اول مطلق فيجب ان يكون
واحدا واما اذا قلنا علة اولى عنصرية وعلة اولى صورية وغير ذلك لم يجب ان يكون واحدا وجوب ذلك
في الواجب الوجود لانه لا يكون ولا واحد منها علة اولى مطلقا لان الواجب الوجود واحد وهو في طبقة العلة
الفاعلية فيكون الواحد الواجب الوجود وهو علة ايضا لتلك الاوايل فقد بان من هذا ومما سلف لنا شرحه
ان واجب الوجود واحد بالعدد وبان الان ما سواه اذا اعتبر ذاته كان ممكنا في وجوده فكان معلولا ولاح انه
ينتهي في المعلولية لا محالة اليه فاذن كل شيء الا الواحد الذي هو لذاته واحد والموجود الذي هو لذاته
موجود فانه مستفيد الوجود عن غيره وهو ايس به وليس في ذاته وهذا معنى كون الشيء مبدعا اي نايل
الوجود عن غيره وله عدم يستحقه في ذاته مطلق ليس انما يستحق العدم فصورته دون مادته او مادته دون
صورته بل بكليته فكليته اذا لم يقترن بما يجاب الموجد له واحتسابه انه منقطع عنه وجب عدمه بكليته فان
ايجاده عن الموجد له بكليته فليس جزء منه يسبق وجوده بالقياس الى هذا المعنى لا مادة ولا صورة ان كان ذا مادة
وصورة فالكل اذن بالقياس الى العلة الاولى مبدع وليس ايجاده لما يوجد عنه ايجادا يمنع العدم البتة من
جواهر الاشياء بل ايجادا يمنع العدم مطلقا فيما يحتمل السرمد فذلك هو الابداع المطلق والتاييس المطلق
ما ليسا ما وكل شيء حادث عن ذلك الواحد وذلك الواحد محدثه اذ المحدث هو الذي كان بعد ما لم يكن وهذا
البعد ان كان زمانيا سبقه القبل وعدم مع حدوثه فكان شيء هو الموصوف بانه قبل وليس الان فلم يكن
ممكنا ان يحدث شيء الا وقبله شيء آخر يعدم بوجوده فيكون الاحداث عن الليس المطلق وهو الابداع
باطلا لا معنى له بل البعد الذي ههنا هو البعد الذي بالذات فان الامر الذي للشيء من تلقاء نفسه قبل
الذي له من غيره واذا كان له من غيره الوجود والوجوب فله من نفسه العدم والامكان وكان عدمه قبل وجوده
ووجوده بعده بعدية قبلية وبعدية بالذات وكل شيء غير الاول والواحد موجود بعد ما لم يكن موجودا باستحقاق
نفسه

فصل في الصفات الاولى للمبدأ الاول الواجب الوجود

قد ثبت لك الان ان شيئا واجب الوجود وكان
ثبت لك ان واجب الوجود واحد فواجب الوجود لا يشارك في رتبته شيء فلا شيء سواه واجب الوجود واذ
لا شيء سواه واجب الوجود فهو مبدأ وجوب وجود كل شيء ويوجبه ايجابا اوليا او بواسطة واذا كان كل شيء

يمكن في
ما يحتمل في

غيره فوجوده من وجوده فهو اول ولا نعني بالاول معنى ينضاف الى وجوب وجوده حتى يتكثر به وجوب وجوده
بل نعني به اعتبار اضافته الى غيره واعلم انا اذا قلنا بل بينا انه واجب الوجود لا يتكثر بوجه من الوجوه وانه ذا هذه
وحداني صرف محض حق فلا نعني بذلك انه ايضا لا يسلب عنه وجودات ولا يقع له اضافة الى وجودات فان
لا يمكن وذلك لان كل موجود فيسلب عنه انحاء من الوجود مختلفة كثيرة ولكل موجود الى الموجودات نوع من
الاضافة والنسبة وخصوصا الذي يفيض عنه كل وجود لكنا نعني بقولنا انه واحد في الذات لا يتكثر انه كذلك
في ذاته ثم ان تبعته اضافات ايجابية وسلبية كثيرة فتلك لوازم لا بذات معلولة الذات توجد بعد وجود الذات
وليست مقومة للذات ولا اجزاء لها فان قال قايل فان كانت تلك معلولة فلها ايضا اضافة اخرى ويذهب
الى غير النهاية فانا نتكلف ان نتامل ما حققناه في باب المضاف حيث اردنا ان نبين ان الاضافة تتناهى ففي ذلك
انحلال شبهته ونعود فنقول ان الاول لا ماهية له غير الانية وقد عرفت معنى الماهية وبماذا تفارق الانية
فيما يفارق في ابتداء ساهاهنا فنقول ان واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود بل نقول
من راس ان واجب الوجود قد يعقل نفس واجب الوجود كالواحد وقد يعقل نفس الواحد وقد يعقل من ذلك ان
ماهيته هي مثلا انسان او جوهر اخر من الجواهر وذلك الانسان هو الذي هو واجب الوجود كما انه قد يعقل من الواحد
انه ماء او هواء او انسان وهو واحد وقد تامل فنعلم ذلك مما وقع فيه الاختلاف في ان المبادئ في الطبيعيات
واحد او كثير فبعضهم جعل المبدأ واحدا وبعضهم جعله كثيرا والذي جعله منهم واحدا فمنهم من جعل المبدأ الاول
لا ذات الواحد بل شيئا هو الواحد مثل ماء او هواء او نارا او غير ذلك ومنهم من جعل المبدأ ذاتا الواحد
من حيث هو واحد لا شيء عرض له الواحد ففرق اذن بين ماهية يعرض لها الواحد والموجود وبين الواحد
والموجود من حيث هو واحد فنقول ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة التي فيها تركيب حتى يكون
هناك ماهية ما ويكون تلك الماهية واجب الوجود فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب
الوجود مثلا ان كانت تلك الماهية انه انسان غير انه واجب الوجود في لا يخلو اما ان يكون لقولنا واجب الوجود
هناك حقيقة او لا يكون ومحال ان لا يكون لهذا المعنى حقيقة وهو مبدأ كل حقيقة بل هي تاكد الحقيقة وتصححها
فان كانت له حقيقة وهي غير تلك الماهية فان كان ذلك الوجود من الوجود يلزمه ان يتعلق بتلك الماهية
ولا يجب دونها فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود يوجد لشيء ليس هو فيكون معنى واجب الوجود
من حيث هو واجب الوجود وبالنظر في ذاته من حيث واجب الوجود ليس بواجب الوجود لان له سببا يجب
وهنا مح اذا اخذ مطلقا غير مقيد بالوجود الصرف الذي يلحق الماهية واذا اخذ لاحقا للماهية فانه وان كان
قد يفارق ذلك الشيء فليست تلك الماهية بواجب الوجود مطلقا ولا عارضا لها وجوب الوجود مطلقا لانها
لا تجب في كل وقت وواجب الوجود مطلقا يجب في كل وقت وليس هكذا حال الوجود اذا اخذ مطلقا غير مقيد
بالوجوب الصرف الذي يلحق الماهية فانه لا اصل لو قال القايل ان ذلك الوجود معلول الماهية من هذه الجهة او لشيء اخر

وذلك لان الوجود يجوز ان يكون معلولا فبقى ان يكون معلولا والوجوب المطلق الذى بالذات لا يكون
معلولا فبقى ان يكون بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود بنفسه واجب الوجود من دون تلك
المهية فيكون تلك المهية عارضة لواجب الوجود المتحقق القوام بنفسه ان كان يكن فواجب الوجود
المشار اليه بالفعل فى ذاته ويتحقق واجب الوجود وان لم يكن تلك المهية العارضة فاذن ليست تلك
المهية مهية للشئ المشار اليه بالفعل انه واجب الوجود بل مهية لشئ آخر لا حق له وقد كانت فرضت مهية
لذلك الشئ وشئ آخر هف فلا مهية لواجب الوجود غير انه واجب الوجود وهذه هى الانية معناه ان الانية
لو صارت للمهية فان البالغ لا ينبع الا موجودا فيلزم ان يكون للمهية وجود قبل وجودها وهذا مح ونقول
ان كل ما له ماهية غير الانية هو معلول وذلك لانك علمت ان الانية والوجود لا يقوم من المهية التى هى خارجة
عن الانية مقام الامر المقوم فيكون من اللوازم فلا يخ اما ان يلزم المهية لانها تلك المهية وان يكون لزومها
اياها بسبب شئ ومعنى قولنا اللزوم اتباع الوجود ولن يتبع موجود الا موجودا فان كانت الانية يتبع
المهية ويلزمها لنفسها فيكون الانية قد تبعت فى وجودها وجودا وكل ما يتبع فى وجوده وجودا فان
متبوعه موجود بالذات قبله فيكون المهية موجودة لذاتها قبل وجودها وهف فبقى ان يكون الوجود لها
عن علة وكل ذى مهية هو معلول وسائر الاشياء غير الواجب الوجود فلها ماهيات تلك الماهيات
هى التى بانفسها ممكنة الوجود وانما يعرض لها وجود من خارج فالاول لا مهية له وذوات الماهيات
عليها الوجود منه فهو مجرد الوجود بشرط سلب العدم وسائر الاوصاف عنه ثم سائر الاشياء التى لها
ماهيات فانها ممكنة بوجدته وليس معنى قولى انه مجرد الوجود ويشترط سلب سائر الزوايد عنه انه الموجود
المطلق المشترك فيه اذا كان موجود هذه صفة جاز ذلك ليس الموجود المجرد بشرط السلب بل الموجود لا
يشترط الايجاب اعنى فى الاول انه الموجود مع شرط لا زيادة تركيب وهذا الآخر هو الموجود لا بشرط الزيادة
فلهذا ما كان الكلى يحمل على كل شئ وهذا لا يحمل على ما هناك زيادة وكل شئ غيره فهناك زيادة والاول ايضا
لا جنس له وذلك لان الاول لا مهية له ولا مهية له فلا جنس له اذ الجنس مقول فى جواب ما هو والجنس من وجه
هو بعض الشئ والاول قد تحقق انه غير مركب وايضا ان معنى الجنس لا يخ اما ان يكون واجب الوجود فلا يتوقف
الى ان يكون هناك فصل وان لم يكن واجب الوجود وكان مقوما لواجب الوجود كان واجب الوجود متقوما
بما ليس بواجب الوجود هف فالاول لا جنس له ولذلك فان الاول لا فصل له واذ لا جنس له ولا فصل له
فلا حد له ولا برهان عليه لانه لا علة له ولذلك لا لم له وستعلم انه لا لمية لفعله وللقايل ان يقول انكم
ان تحاشيتم ان يطلقوا على الاول اسم الجوهر فلستم تتحاشون ان يطلقوا عليه معناه وذلك لانه موجود
لا فى موضوع وهذا المعنى هو معنى الجوهر الذى جعلتموه جنسا فنقول ليس هذا معنى الجوهر الذى حسبناه بل
ذلك انه الشئ ذو المهية المقررة الذى وجوده وجود ليس فى موضوع كجسم او نفس والدليل على انه اذا لم نعن

للذات ق / محققا ق

اللوازم خ

يحتمل يحتمل

حشمتوه ق

النبي ق

بالجوهر هذا لم يكن البتة جنسا هو ان المدلول عليه بلفظ الموجود ليس بنقيض جنسيه والسلب الذى يلحق
لا يزيده على الوجود الا نسبة مباينة وهذا المعنى ليس فيه اثبات شئ محصل بعد الوجود ولا هو معنى لشئ بذاته
بل هو بالنسبة فقط فالموجود لا فى الموضوع انما المعنى الاثباتى فيه الذى يجوز ان يكون لذات ما هو
الموجود وبعده شئ سلبى ومضاف خارج عن الهوية التى يكون للشئ فهذا المعنى ان احد على هذا الوجه لم يكن
جنسا وانت قد علمت هذا فى المنطق علما مستقصا وقد علمت فى المنطق ايضا انا اذا قلنا كل آ مثلا معناه كل
شئ موصوف بانه الف ولو كانت لحقيقة غير الالفية فقولنا فى حد الجوهر انه الموجود لا فى موضوع
معناه انه الشئ الذى يقال عليه موجود لا فى موضوع على ان الموجود لا فى موضوع محمول عليه وله فى نفسه
مهية مثل الانسانية والحجرية والشجرية فهكذا يحتاج ان يتصور الجوهر حتى يكون جنسا والدليل على ان بين الامرين
فرقا ان الجنس احدهما دون الآخر انك تقول للشخص انسان انه ما مجهول الوجود انه لا محالة هو ما وجوده ان لا
يكون فى موضوع ولا نقول انه لا محالة موجود الان لا فى موضوع فكانا قد تالفنا فى تعريف هذا حين كلمنا
فى المنطق **فصل كانه توكيد او تكرار لما سلف من توحيد واجب الوجود وجميع صفاته السلبية على سبيل
الانتاج** وبالحرى ان نعيد القول فى ان حقيقة الاول موجودة للاول دون غيره وذلك لان الواحد
بما هو واجب الوجود يكون بما هويته هو وهو ذاته ومعناه اما مقصودا عليه لذاته ذلك المعنى او لعلة مثلا
لو كانت الشئ الواجب هو هذا الانسان فلا يخ اما ان يكون هو هذا الانسانية ولانه انسان او لا يكون
فانه كان لانه انسان هو هذا الانسان فالانسانية يقتضى ان يكون هذا فقط فان وجدت لغيره مما اقتضت
الانسانية ان يكون هذا بل انما صار هذا هذا الامر غير الانسانية وكذلك الحال فى حقيقة واجب الوجود
فانها ان كانت لاجل نفسها هى هذا المعين استحال ان يكون تلك الحقيقة لغيره فيكون تلك الحقيقة
ليست هذا وان كان يتحقق هذا المعنى لهذا المعين لا عن ذاته بل عن غيره وانما هو هو لانه هذا المعين
فيكون وجود الخاص له مستفادا من غيره فلا يكون واجب الوجود هو فاذن حقيقة واجب الوجود لواجب الوجود
الواحد فقط فكيف يكون المهية المجردة عن المادة لذاتين والشيئان انما يكونان اثنين اما بسبب المعنى
واما بسبب المعنى واما بسبب الحامل واما بسبب الوضع والمكان او بسبب الوقت والزمان وبالجملة لعلة
من العلل لان كل اثنين لا يختلفان بالمعنى فانما يختلفان لشئ عارض المعنى مفارق له فكل ما ليس له وجود
لا وجود معنى ولا يتعلق بسبب خارج او حالة خارجة فيما ذا يخالف مثله فاذن لا يكون له مشارك فى
معناه فالاول لا ند له وايضا فانا نقول ان وجوب الوجود لا يجوز ان يكون معنى مشتركا فيه لعدة بوجه من الوجوه
لا مستفق الحقايق ما الانواع ولا مختلف الحقايق والانواع اما اولا فلان وجوب الوجود لا يعيد ليعقل
غير وجوب الوجود فلا يمكن ان يكون لحقيقة وجوب الوجود اختلاف بعد وجوب الوجود وايضا لا يخ اما ان يكون
ما يختلف لاجله واجب الوجود بعد الاتفاق فى وجوب الوجود اشياء موجودة لكل واحد من المتفقين فيها

المعنى ق

الحامل م

يخالف صاحبه او غير موجود لشئ منها او موجودة لبعضها وليس في البعض الاخر الا عدمها فان كانت غير
موجودة واس هناك شئ يقع به الاختلاف بعد الاتفاق فلا اختلاف بينهما في الحقايق فهي متفقة الحقايق
فقد قلنا انه يختلف حقايقها بعد ما اشتركت فيه فان كان غير موجودة في بعضها وموجود في بعضها
مثلا ان يكون احدهما انفصل عن الاخر بان له حقيقة وجوب الوجود وشئ هو الشرط في الانفصال وللاخر
حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لذلك وانما فارقه لاجل هذا العدم فقط وليس هناك شئ الا
العدم ينفصل به عن الاخر فيكون من بيان وجوب الوجود والحقيقة التي له ان يتسق قائمة مع عدم شرط
يلحق به فالعدم لا معنى له محصلا في الاشياء والا لكانت في شئ واحد معان بلا نهاية فان فيه خلاف
اشياء بلا نهاية فلا يخلو اما ان يكون وجوب الوجود محققا في الثاني من دون الزيادة التي له او لا يكون فان لم يكن
فيكون ليس له دونه وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب الوجود في الاخر ايضا وان كان فيكون الزيادة فضلا
ايضا وليس من وجوب الوجود وهو مع ذلك مركب والوجود غير مركب وان كان لكل واحد منهما ما ينفصل به عن
الاخر فهو يقتضي التركيب في كل واحد منهما ثم لا يخلو ايضا اما ان يكون وجوب الوجود تم وجوب وجود دون كل
واحد من الزيادتين بان يكون ذلك شرطا له في ان يتم فان تم فوجوب الوجود لا اختلاف فيه في الذات انما الاختلاف
بعوارض يلحقه وقد قام الوجود واجبا مستغنيا في قوامه عن تلك اللواحق وان لم يتم فلا يخلو اما ان يكون لا لهم
دون ذلك في ان يكون له حقيقة وجوب وجود واما ان يكون وجوب الوجود معنى متحققا في نفسه وليس ذانك
ولا احدهما داخلا في هويته من حيث هو واجب الوجود ولكنه لا بد من ان يصير حاصل الوجود باحدهما مثل
الهيولى وان كان لها جوهرية بها في حد هيولانيتها فان وجودها بالفعل اما بهذه الصورة واما بالاخرى وايضا
اللون فانه وان كان فصل السواد لا يقومه من حيث هو لون ولا فصل البياض فان كل واحد منهما كالعلة له
في ان يوجد بالفعل ويحصل وليس احدهما علة له بعينه بل ايهما اتفق ولكن ذلك في حال فان كان الامر على
مقتضى الوجه الاول فكل واحد منهما داخل في تقويم وجوب الوجود وشرط فيه فحيث كان كلاهما وجب الوجود و
ان يكونا معه وان كان على مقتضى المعنى الثاني فوجوب الوجود يحتاج الى شئ يوجد به فيكون واجب الوجود من بعد
ما سعر له معنى انه واجب الوجود يحتاج الى شئ آخر يوجد به وهذا محال واما في اللون وفي الهيولى فليس الامر
هناك على هذه الصورة فان الهيولى في انه هيولى شئ واللون في انه لون شئ وفي انه موجود شئ فنظير اللون
هناك هو واجب الوجود هاهنا ونظير فصل السواد والبياض هناك انما يختص به كل واحد من المفروضين هاهنا
وكما ان كل واحد من فصل السواد والبياض لا مدخل له في تقرير اللونية لونية كذلك يجب ان يكون خاصة
كل واحد من هذين المفروضين لا يدخل لها في تقرير وجوب الوجود واما هناك فكان المدخل للفصلين في
انضمام اللون بشئ موجود اي صار اللون شيئا هو سواد او لون وثابتا على انه لون وهاهنا ليس يمكن ذلك
لان وجوب الوجود يكون متقرر الموجود بل هو تقرر الوجود بل الوجود متقرر في تقرير ماهية واجب الوجود لنفسه وهو

مع عدم عدم او امتناع بطلان واما في الكون الى فالوجود لا حق يلحق بماهية هي اللون فيوجد الماهية
هي في نفسها لون ما صارت موجودة بالفعل فلو كانت غيرها هو موجود بالوجود فلو كانت الخاصة ليس علة
تقرير ماهية وجوب الوجود بل ان يحصل له الوجود وكان الوجود امرا خارجا عن تلك الماهية خروجها عن ماهية
اللون كان الامر مستمرا على قياس ساير الاسماء الغائية المنفصلة بفصول وبالجملة المنقسمة في معان مختلفة
لكن الوجود يجب ان يكون حاصلا حتى يكون وجوبه فيكون الخاصة كانها يحتاج اليها كشئ في امر هو الذي
استغنى فيه عنه وهذا خلف محال بل الوجوب ليس له الوجود كشئ ثان يحتاج اليه كاللونية وجود ثان و
بالجملة كيف يكون شئ خارجا عن وجوب الوجود شرطا في وجوب الوجود ومع ذلك فان حقيقة وجوب الوجود
كيف يتعلق بموجب له فيكون وجوب الوجود في نفسه امكان الوجود ويقرره من راس فنقول بالجملة ان الفصول
وما يجري مجراها لا يتحقق بها حقيقة المعنى الجنسي من حيث معناه بل انما كانت علة لتقويم الحقيقة موجودة
فان الناطق ليس شرطا يتعلق به الحيوان في ان له معنى الحيوان وحقيقته بل في ان يكون موجودا معينا واذا
كان المعنى العام هو نفس واجب الوجود وكان الفصل يحتاج اليه في ان يكون واجب الوجود موجودا دخل ما هو
كالفصل في ماهية ما هو كالجنس والحال فيما يقع به اختلاف غير فصل في جميع هذا اظهر فتبين ان وجوب الوجود
ليس مشتركا فيه فالاول لا شريك له واذ هو بري عن كل مادة وعلائقها وعن الفساد وكلاهما شرط مع ما يقع
تحت التضاد فالاول لا ضد له فقد وضح ان الاول لا جنس له ولا ماهية له ولا كيفية له ولا كمية له ولا
اين له ولا متى له ولا ند له ولا شريك له ولا ضد له تعالى وجل وانه لا حد له ولا برهان عليه بل هو البرهان على
كل شئ بل انما عليه الدلايل الواضحة وانه اذا حققته فانما يوصف بعد الانية بسلب المشابهات عنه وبايجاب
الاضافات كلها اليه فان كل شئ منه وليس هو مشاركا لما منه وهو كل شئ وليس هو مشاركا لما منه
وهو كل شئ وليس هو شيئا من الاشياء بعده **فصل في انه تام بل فوق التمام** وخير ويفيد كل شئ بعده
وانه حق وانه عقل محض ويعقل كل شئ وكيف ذلك يعلم وكيف يعلم ذاته وانه كيف يعلم الكليات وكيف يعلم
الجزئيات وعلى اي وجه لا يجوز ان يقال يدركها فواجب الوجود تام الوجود لانه ليس شئ من وجوده وكمالات
وجوده قاصرا عنه ولا شئ من جنس وجوده وكمالات وجوده لغيره كما يخرج في غيره مثل الانسان فان شيئا
كثيرة من كمالات وجوده قاصرة عنه وايضا فان انسانيته يوجد لغيره بل واجب الوجود فوق التمام لانه ليس انما
له الوجود الذي له فقط بل كل وجود ايضا هو فاضل عن وجوده وله وفايض عنه وواجب الوجود بذاته خير محض
فالخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شئ وما يتشوقه كل شئ هو الوجود او كمال الوجود من باب الوجود والعدم من حيث هو
عدم لا يتشوق بل من حيث يتبعه وجود او كمال الوجود فيكون المتشوق بالحقيقة الوجود فالوجود خير محض وكمال
محض والخير بالجملة هو ما يتشوقه كل شئ في حده ويتم به وجوده والشر لا ذات له بل هو اما عدم جوهر او عدم
صلاح الحال للجوهر فالوجود خيرية وكمال الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم

ساك في
حال الجوهر

شيء للجوهر بل هو دائما بالفعل فهو خير محض والممكن الوجود لذاته ليس خيرا محضا لان ذاته بذاته لا يجب له
الوجود بذاته فذاته بذاته يحتمل العدم واما ما احتمل العدم بوجه ما فليس من جميع جهاته بريا من الشر
والنقص فاذن ليس الخير المحض الا الواجب الوجود بذاته وقد يقال ايضا خير لما كان مفيدا لكمالات الاشياء وخيراتها
وقد بان ان الواجب الوجود يجب ان يكون لذاته مفيدا لكل وجود فهو من هذه الجهة ايضا خير لا يدخله النقص ولا
شر وكل واجب الوجود فهو حق لان حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له فلا احق اذن من واجب الوجود
وقد يقال حق ايضا لما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا فلا احق بهذه الحقية مما يكون الاعتقاد لوجوده صادقا ومع صدقه
دائما ومع دوامه لذاته لا لغيره وسائر الاشياء فان ماهياتها كما علمت لا تستحق الوجود بل هي في ذاتها
وقطع اضافتها الى واجب الوجود تستحق العدم فلذلك كلها في انفسها باطلة وبه حقة وبالقياس الى
الوجه الذي يليه حاصلة ولذلك كل شيء هالك الا وجهه فهو احق بان يكون حقا وواجب الوجود عقل محض
لانه ذات مفارقة للمادة من كل وجه وقد عرفت ان السبب في ان لا يعقل الشيء هو المادة وعلائقها
لا وجوده واما الوجود الصوري فهو الوجود العقلي وهو الوجود الذي اذا تقرر في شيء صار للشيء به عقل
والذي يحتمل نيله وهو العقل بالقوة والذي ناله العقل بالقوة وهو عقل بالفعل على سبيل الاستكمال والذي
هو له ذاته هو عقل بذاته وكذلك هو معقول محض لان المانع للشيء ان يكون معقولا هو ان يكون في المادة وعلائقها
وهو المانع ان يكون عقلا فقد تبين لك هذا فالبريء عن المادة والعلائق المتحقق بالوجود المفارق
هو معقول لذاته ولانه عقل بذاته وهو ايضا معقول بذاته فهو معقول ذاته فذاته عقل وعاقل ومعقول لا ان
هناك اشياء متكثرة وكذلك لانه بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر له ان هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته
وبما يعتبر له ان ذاته له هوية مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي ماهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي له
ماهية مجردة لشيء وليس من شرط هذا الشيء ان يكون هو او آخر بل شيء مطلقا والشيء مطلقا اعم من هو او غيره فالاول
باعتبار ان له ماهية مجردة لشيء هو بذاته عاقل وباعتبار ان ماهيته المجردة لشيء هو معقول وهذا الشيء هو ذاته
هو عاقل بان له الماهية المجردة التي لشيء هو ذاته ومعقول بان ماهيته المجردة هي لشيء هو ذاته وكل من تفكر قليلا علم ان
العاقل يقتضي شيئا معقولا وهذا الاقتضاء لا يتضمن ان ذلك الشيء آخر او هو بل المتحرك اذا اقتضى شيئا
محركا لم يكن نفس هذا الاقتضاء يوجب ان يكون شيئا آخر او هو بل نوع آخر من البحث يوجب ذلك ويبين انه من
المحال ان يكون ما يتحرك هو ما يحرك ولذلك لم يمتنع ان يتصور فريق لهم عدد ان في الاشياء شيئا محركا لذاته
الى وقت ان قام البرهان على امتناعه ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك اذ كان المتحرك يوجب ان
يكون له شيء محرك بلا شرط انه آخر او هو والمحرك يوجب ان يكون له شيء متحرك عنه بلا اشتراط انه آخر او هو
وكذلك المضافات تعرف اثنينيتها لامر لا لنفس النسبة والاضافة المفروضة في الذهن فانا نعلم يقينا ان
لنا قوة نعقل بها الاشياء فاما ان تكون القوة التي نعقل بها هذه القوة هي هذه القوة نفسها فتكون هي

بعينها تعقل ذاتها او تعقل ذلك قوة اخرى فيكون لنا قوتان قوة نعقل الاشياء بها وقوة نعقل بها
هذه القوة ثم يتسلسل الكلام الى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل الاشياء بلا نهاية بالفعل فقد بان
ان نفس كون الشيء معقولا لا يوجب ان يكون معقول شيء ذلك الشيء آخر وبهذا يتبين انه ليس يقتضي
العاقل ان يكون عاقل شيء آخر بل كل ما يوجد له الماهية المجردة فهو عاقل وكل ماهية مجردة يوجد له او لغيره
فهو معقول اذا كانت هذه الماهية لذاتها عاقلة لذاتها ايضا معقولة ولكل ماهية مجردة يقارنها او لا يقارنها
فقد فهمت ان نفس كونه معقولا وعاقلا لا يوجب ان يكون اثنين في الذات ولا اثنين في الاعتبار ايضا
فانه ليس يحصل الامرين الا اعتبار ان ماهية مجردة لذاته فان ماهيته مجردة ذاته لها ومنها تقديم وتأخير
في ترتيب المعاني والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد بان ان كونه عاقلا ومعقولا لا يوجب فيه كثرة
البتة وليس يجوز ان يكون واجب الوجود يعقل الاشياء من الاشياء والا فذاته اما متقومة بما يعقل فيكون
تقومها بالاشياء واما عارضة لها ان تعقل فلا يكون واجبة الوجود من كل جهة وهذا محال فيكون لولا امور
من خارج لم يكن هو بحال ويكون له حال لا يلزم من ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تاثير والاصول السالفة
تبطل هذا وما اشبهه ولانه مبدأ لكل وجود فيعقل من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للموجودات التامة
باعيانها والموجودات الكائنة الفاسدة بانواعها اولا وبتوسط ذلك باشخاصها من وجه آخر فلا يجوز
ان يكون عاقلا لهذه المتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا متشخصا بل هو على نحو آخر نبينه فانه
لا يجوز ان يكون تارة يعقل عقلا زمانيا منها انها موجودة غير معدومة وتارة يعقل عقلا زمانيا انها معدومة
غير موجودة فيكون لكل واحد من الامرين صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية فيكون
واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات ان عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يتشخص لم تعقل بما هي فاسدة
وان ادركت بما هي مقارنة للمادة وعوارض مادة ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد
بينا في كتب اخرى ان كل صورة لمحسوس وكل صورة خيالية فانما تدرك من حيث هي محسوسة او متخيلة بآلة متجزئة
وكما ان اثبات كثير من الافاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك اثبات كثير من التعقلات بل واجب الوجود انما
يعقل كل شيء على نحو كلي ومع ذلك فلا يعزب عنه شيء شخصي ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الارض
وهذا من العجائب التي يحوج تصورها الى لطف قريحة واما كيفية ذلك فلانه اذا عقل ذاته وعقل انه مبدأ
كل موجود عقل اوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء يوجد الا وقد صار من جهة ما
واجبا بسببه وقد بينا هذا فتكون هذه الاسباب تتأدى بمصادماتها الى ان يوجد عنها الامور الجزئية
فالاول يعلم الاسباب ومطابقاتها فيعلم ضرورة ما تتأدى اليه وما بينها من الازمنة وما لها من العودات لانه
ليس يمكن ان يعلم تلك ولا يعلم هذا فيكون مدركا للامور الجزئية من حيث هي كلية اعني من حيث لها صفات
وان تخصصت بها شخصا فبالاضافة الى زمان متشخص او حالة متشخصة لو اخذت تلك الحال بصفاتها

كانت أيضاً بمنزلتها لكونها يستند إلى مبادي كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند إلى أمور شخصية وقد قلنا
إن مثل هذا الاستناد قد يجعل للشخصيات رسماً ووصفاً مقصوراً عليها فإن كان ذلك الشخص مما هو عند العقل
شخصي أيضاً كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لا نظير له ككرة الشمس
مثلاً أو كالمشتري وأما إذا كان النوع منتشراً في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشيء الشخصي سبيل إلا أن
يشار إليه ابتداء على ما عرفته ونعود فنقول كما أنك إذا تعلم الحركات السماويات كلها فأنت تعلم كل كسوف وكل
اتصال وانفصال جزئي يكون بعينه ولكن على نحو كلي لأنك تقول في كسوف ما إنه كسوف يكون بعد زمان حركة كذا
يكون الكذا من كذا شمالياً نصفياً ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ويكون بينه وبين كسوف مثله سابق له أو
متأخر عنه مدة كذا وكذلك بين حال الكسوفين الآخرين حتى لا يترك عارضاً من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته
ولكنك علمته كلياً لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحد منها يكون حاله تلك الحال لكنك
تعلم بحجة ما أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحداً بعينه وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه قبل ولكنك
مع هذا كله ربما لم تحكم في هذا الآن بوجود هذا الكسوف أو لا وجوده إلا أن تعرف جزئيات الحركات
بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بأن في
الحركات حركة جزئية صفتها صفة ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الثاني الجزئي كذا فإن ذلك قد يجوز أن تعلم
عن هذا النوع من العلم ولا تعلم وقت ما تشك فيه أنها هل هي موجودة بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة
شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فإن منع مانع أن تسمي هذا معرفة الجزئي من جهة كلية فلا مناقشة معه فإن
غرضنا الآن في تعريف غير ذلك وهو في تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك إدراكاً يتغير معه العالم وكيف
تعلم وتدرك علماً وإدراكاً لا يتغير معهما العالم فإنك إذا علمت أمر الكسوفات كما توجد أنت أو لو كنت موجوداً دائماً
كان ذلك علماً لا بالكسوف المطلق بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود ذلك الكسوف وعدمه لا يغير منك أمراً فإن علمك
في الحالين يكون واحداً وهو أن كسوفاً له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا أو بعد وجود الشمس في الحمل كذا في مدة
كذا ويكون بعده كذا وبعده كذا ويكون هذا العقد منك صادقاً قبل ذلك الكسوف ومعه وبعده فأما إن أدخلت
الزمان في ذلك فعلمت في آن مفروض أن هذا الكسوف ليس بموجود ثم علمت في آن آخر أنه موجود لم يبق علمك ذلك عند
وجوده بل كان يحدث علم آخر ويكون فيك التغير الذي أشرنا إليه ولم يصح أن تكون في وقت الانجلاء على ما كنت قبل
الانجلاء هذا وأنت زماني وآني والأول الذي لا يدخل في زمان وحكمه فهو بعيد أن يحكم حكماً في هذا الزمان
وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد أو معرفة جديدة واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك
الكسوفات الجزئية لإحاطتك بجميع أسبابها وإحاطتك بكل ما في السماء فإذا وقعت الإحاطة بجميع أسبابها ووجودها
انتقل منها إلى جميع المسببات ونحن سنبين هذا من ذي قبل بزيادة كشف فتعلم كيف نعلم الغيب فيعلم من هناك
أن الأول من ذاته كيف يعلم هذا كل شيء وأن ذلك لأنه مبدأ شيء وهو مبدأ شيء أو أشياء أحوالها وحركاتها كذا أو كذا

عنها كذا إلى التفصيل الذي لا يتفصل بعده ثم على الترتيب الذي يلزم ذلك التفصيل لزوم التعدية والتأدية
فيكون هذه الأشياء مفاتح الغيب

فصل في نسبة المعقولات إليه وفي أن الصفات الإيجابية والسلبية لا توجب في ذاته كثرة وأن له البهاء الأعظم والجلال الأرفع والمجد الغير المتناهي وفي تفصيل حال اللذة العقلية

ثم يجب أن تعلم أنه إذا قيل عقل للأول قيل
على المعنى البسيط الذي عرفته في كتاب النفس وأنه ليس فيه اختلاف صور مرتبة متخالفة كما يكون في
النفس على المعنى الذي مضى في كتاب النفس فهو لذلك يعقل الأشياء دفعة واحدة من غير أن يتكثر بها في
جوهره أو يتصور في حقيقة ذاته بصورها بل يفيض عنه صورها معقولة وهو أولى بأن يكون عقلاً من تلك
الصورة الفائضة عن عقليته ولأنه يعقل ذاته وأنه مبدأ كل شيء فيعقل من ذاته كل شيء واعلم أن المعنى المعقول
قد يوجد من الشيء الموجود كما عرض أن أحدنا نحن عن الفلك بالرصد والحس صورته المعقولة وقد يكون
الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجود بل بالعكس كما أنا نعقل صورة بنائية نخترعها ثم يكون تلك
الصورة المعقولة محركة لأعضائنا إلى أن نوجدها فلا يكون وجدت فعقلناها ولكن عقلناها فوجدت
ونسبة الكل إلى العقل الأول الواجب الوجود هو هذا فإنه يعقل ذاته وما يوجبه ذاته ويعقل من ذاته
كيفية كون الخير في الكل فيتبع صورته المعقولة صورة الموجودات على النظام المعقول عنده لا على أنها
اتباع الضوء للمضيء والإسخان للحار بل هو عالم بكيفية نظام الخير في الوجود وأنه عنه وعالم بأن هذه
العالمية يفيض عنها الوجود على الترتيب الذي يعقل خيراً ونظاماً وعاشق ذاته التي هي مبدأ كل نظام
خير من حيث هي كذلك فيصير نظام الخير معشوقاً له بالعرض لكنه لا يتحرك إلى ذلك عن شوق فإنه لا ينفعل منه
ولا يشتاق شيئاً ولا يطلبه فهذه إرادته الخالية عن نقص يجلبه شوق وانزعاج قصداً إلى غرض ولا يظن أنه
لو كانت للمعقولات عنده صورة وكثرة كانت كثرة الصورة التي يعقلها أجزاء لذاته وكيف وهي يكون بعد ذاته
لأن عقله لذاته بذاته ومنه يعقل كل ما بعده فعقله لذاته علة عقله ما بعد ذاته فعقله ما بعد ذاته معلول
عقله لذاته على أن المعقولات والصور التي بعد ذاته إنما هي معقولية على نحو المعقولات العقلية لا النفسانية
وإنما له إليها إضافة المبدأ التي يكون عنه لا فيه بل إضافات على الترتيب بعضها قبل بعض وإن كانت معاً
لا يتقدم ولا يتأخر في الزمان فلا يكون هناك انتقال في المعقولات ولا يظن أن الإضافة العقلية
إليها إضافة إليها كيف وجدت وإلا لكان كل مبدأ صورة في مادة من شأن تلك الصورة أن يعقل
من تجريد وغيره يكون هو عقلاً بالفعل بل هو الإضافة له إليها وهو بحال معقول له ولو كانت من حيث وجودها
في الأعيان لكان إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل منها المعدوم منها في الأعيان لكان
إنما يعقل ما يوجد في كل وقت ولا يعقل منها المعدوم منها في الأعيان إلا أن يوجد فيكون لا يعقل من
نفسه أنه مبدأ ذلك الشيء على ترتيبه إلا عند ما يصير مبدأ فلا يعقل ذاته لأن ذاته من شأنها أن

عنها كل وجود فادراكها من حيث شأنها انها كذا يوجب ادراك الآخر وان لم يوجد فيكون العالم الربوبي
محيطا بالوجود الحاصل والممكن ويكون لذاته اضافة اليها من حيث هي معقولة لا من حيث لها وجود في
الاعيان فبقي لك النظر في حال وجودها معقولة انها يكون موجودة في الذات الاول كاللوازم للجوهر او يكون
لها وجود مفارق لذاته وذاته غيره كصورة مفارقة على ترتيب موضوعة في صقع الربوبية او من حيث هي موجودة
في عقل او نفس اذا عقل الاول هذه الصورة ارتسمت في احدهما فيكون ذلك العقل او النفس كالموضوع لتلك
الصور المعقولة ويكون معقولة على انها فيه ومعقولة من الاول على انها عنه ويعقل الاول من ذاته انه مبدا
لها فيكون من جملة تلك المعلولات ما المعقول منه ان الاول مبدا له بلا واسطة بل يفيض وجوده عنه اولا
وما المعقول منه انه مبدا له بتوسط فهو يفيض عنه ثانيا وكذلك يكون الحال في وجود تلك المعقولات وان كان
ارتسامها في شيء واحد لكن بعضها قبل وبعضها بعد على الترتيب السببي والمسببي واذا كانت تلك الاشياء
المرتسمة في ذلك الشيء من معلولات الاول فيدخل في جملة ما الاول يعقل ذاته انه مبدا له فيكون صدورها عنه
ليس على ما قلنا من انه اذا عقل خيرا وجد لانها نفس عقله للخير او يتسلسل الامر لانه يحتاج ان يعقل انها عقلت وهكذا
كذلك الى ما لا نهاية وذلك محال فهي نفس عقله للخير فاذا قلنا انما عقلنا وجدت ولم يكن معها عقل آخر ولم يكن
وجودها الا انها تعقلات واما نكون كانا قلنا لانه عقلها عقلها او لانها وجدت عنه وجدت عنه فان جعلت
هذه المعقولات اجزاء وانه عرض بكثرة وان جعلتها لواحق ذاته عرض لذاته ان لا يكون من جهتها واجب الوجود
لملاصقة ممكن الوجود وان جعلتها امورا مفارقة لكل ذات عرضت الصور الافلاطونية وان جعلتها موجودة
في عقل ما عرض ايضا ما ذكرناه من هذا من المحال فينبغي ان يجتهد جهدك في التخلص من هذه الشبهة
وتتحفظ ان لا تتكثر ذاته ولا تبالي بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي
علة لوجود زيد ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها وتعلم ان العالم الربوبي عظيم جدا وتعلم انه فرق
بين ان يفيض عن الشيء صورة من شانها ان يعقل وان يفيض عن الشيء صورة معقولة من حيث هي معقولة
بلا زيادة وهو يعقل ذاته مبدا الفيضان كل معقول من حيث هو معقول معلول كما هو مبدا الفيضان
كل موجود من حيث هو موجود معلول ثم يجتهد في تامل الاصول المعطاة والمستقبلة لينفتح لك ما ينبغي
ان ينفتح فالاول يعقل ذاته ونظام الخير الموجود في الكل انه كيف يكون فذلك النظام لانه يعقله وهو مستفيض
كائن موجود وكل معلوم الكون وجهة الكون عن مبادئه عند مباديه وهو خير غير مناف وهو تابع لخيرية
ذات المبدا وكمالها المعشوقين لذاتيهما فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد الاول على نحو مرادنا حتى يكون له فيها
يكون عنه غرض فكانك قد علمت استحالة هذا وستعلم هذا بل هو لذاته مريد هذا النحو من الارادة العقلية
المحضة وحياته هذا ايضا بعينه فان الحيوة التي عندنا يكمل بادراك وفعل هو التحريك ينبعثان من قوتين
مختلفتين وقد صح ان نفس مدركه وهو ما يعقله عن الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدا فعله وذلك ايجاد

الكل فمعنى واحد منه هو ادراك وسبيل الى الايجاد فالحياة منه ليس مما يفتقر الى قوتين ولا الحيوة منه غير
العلم وكل ذلك له بذاته وايضا فان الصورة المعقولة التي يحدث فينا يكون سببا الصورة الموجودة
الصناعية لو كان بنفس وجودها كافية لان يكون منها الصور الصناعية بان يكون صورا هي بالفعل مبادئ
لما هي له صورة لكان المعقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يكفي في ذلك لكن
يحتاج الى ارادة متجددة منبعثة من قوة شوقية يتحرك منهما معا القوة المحركة فتحرك العصب والاعضاء
الآلية ثم تحرك الآلات الخارجة ثم تتحرك المادة فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا
ارادة بل عسى ان القدرة فينا عند المبدا المحرك وهذه الصورة محركة لمبدا القدرة فيكون محركة المحرك
فواجب الوجود ليست ارادته مغايرة الذات لعلمه ولا مغايرة المفهوم لعلمه فقد بينا ان العلم الذي له هو بعينه
الارادة التي له وكذلك قد تبين ان القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة للكل عقلا هو مبدا للكل لا ماخوذا
عن الكل ومبدا بذاته لا يتوقف على وجود شيء وهذه الارادة على الصورة التي حققناها التي لا يتعلق بغرض
في فيض الوجود لا يكون عن نفس الفيض وهو الجود فقد كنا حققنا لك من امر الجود ما اذا تذكرته علمت ان
ان هذه الارادة نفسها يكون جودا فاذا حققت يكون الصفة الاولى لواجب الوجود انه ان وموجود ثم
الصفات الاخرى بعضها يكون المعنى فيها هذا الوجود مع اضافة وبعضها هذا الوجود مع سلب وليس ولا
واحد منها موجبا في ذاته كثرة البتة ولا مغايرة للواتي يخالط السلب انه لو قال قائل للاول جوهر لم يعن الا
جوهر لم يعن هذا الوجود وهو مسلوب عنه الكون في الموضوع واذا قيل له واحد لم يعن الا الوجود نفسه مسلوبا
عنه القسمة بالكم او القول او مسلوبا عنه الشريك فاذا قال عقل ومعقول وعاقل لم يعن بالحقيقة الا ان
هذا المجرد في نفسه مسلوب عنه جواز مخالطة المادة وعلائقها مع اعتبار اضافة ما واذا قلنا له اول
لم يعن الا اضافة هذا الوجود الى الكل فاذا قال له قادر لم يعن به الا انه واجب الوجود مضافا الى ان وجود
غيره عنه انما يصح عنه على النحو الذي ذكر واذا قيل له حي لم يعن الا هذا الوجود العقلي ماخوذا مع الاضافة الى الكل
المعقولة ايضا بالقصد الثاني اذ الحي هو الدراك الفعال واذا قيل له مريد لم يعن الا كون واجب الوجود
مع عقليته اي سلب المادة عنه مبدا النظام الخير كله وهو يعقل ذلك فيكون هذا مؤلفا من اضافة وسلب واذا قيل له
جواد عناه من حيث هذه الاضافة مع السلب بزيادة سلب آخر وهو انه لا ينحو غرضا لذاته واذا قال له خير
لم يعن الا كون مبدا الوجود بريا عن مخالطة ما بالقوة والنقص وهذا سلب او كونه مبدا لكل كمال ونظام
وهذا اضافة فاذا عقلت صفات الاول الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته اجزاء او كثرة
بوجه من الوجوه ولا يمكن ان يكون جمال او بهاء فوق ان يكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة بريئة عن كل واحد
من انحاء النقص واحدة من كل جهة فالواجب الوجود له الجمال والبهاء المحض وهو مبدا جمال كل شيء وكمال
كل شيء ونهايته هو ان يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب وكل جمال وملائم

وخير يدرك فهو محبوب معشوق ومبدأ ذلك كل ادراكه اما الحسي واما الخيالي واما الوهمي واما الظني
واما العقلي وكلما كان الادراك اشد اكتناها واشد تحققا والمدرك اجمل واشرف في ذاته فاحباب القوة
المدركة اياه والتذاذها به اكثر فالواجب الوجود الذي هو في غاية الكمال والجمال والبهاء الذي يعقل ذاته
بتلك الغاية والبهاء والجمال وبتمام التعقل وبتعقل العاقل والمعقول على انهما واحد بالحقيقة يكون ذاته
لذاته اعظم عاشق ومعشوق واعظم لاذ وملتذ فان اللذة ليست الا ادراك الملائم من جهة ما هو
ملائم فالحسية حساس بالملائم والعقلية تعقل الملائم وكذلك فالاول افضل مدرك بافضل
الادراك لافضل مدرك فهو افضل لاذ وملتذ ويكون ذلك امرا لا يقاس اليه شيء وليس عندنا لهذه المعاني
اسامي غير هذه الاسامي فمن استشنعها استعمل غيرها ويجب ان يعلم ان ادراك العقل للمعقول اقوى من ادراك
الحس للمحسوس لانه اعني العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلي ويتحد به ويصير هو هو على وجه ما ويدركه بكنهه
لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس فاللذة التي تجب لنا بان نعقل ملائما هي فوق اللذة التي يكون لنا بان
نحس ملائما ولا نسبة بينهما لكنه قد يعرض ان يكون القوة الداركة لا تستلذ بما يجب ان تستلذ به لعوارض
كما ان المريض لا يستلذ الحلو ويكرهه لعارض وكذلك يجب ان يعلم من حالنا ما دمنا في البدن فانا وان حصل لقوتنا
العقلية كمالها بالفعل لا نجد من اللذة ما يجب للشيء في نفسه وذلك لعائق البدن فلو انفردنا عن البدن
لكنا بمطالعتنا ذاتنا وقد صارت عالما عقليا مطابقا للموجودات الحقيقية والجمالات الحقيقية واللذات
الحقيقية متصلة بها اتصال معقول بمعقول نجد من اللذة والبهاء ما لا نهاية له وستوضح هذه المعاني
كلها بعد واعلم ان لذة كل قوة حصول كمالها فللحس المحسوسات الملائمة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر
ولكل شيء ما يخصه وللنفس الناطقة مصيرها عالما عقليا بالفعل فالواجب الوجود معقول عقل او لم يعقل
معشوق عشق او لم يعشق

المقالة التاسعة في صدور الاشياء عن التدبير الاول والمعاد اليه

فصل في صفة فاعلية المبدأ الاول

فقد ظهر ان للكل مبدأ واجب الوجود غير داخل في جنس او واقع
تحت حد او برهان بريء عن الكم والكيف والماهية والاين والمتى والحركة لا ند له ولا شريك له ولا ضد له وانه واحد من
وجوه لانه غير منقسم لا في الاجزاء بالفعل ولا في الاجزاء بالفرض والوهم كالمتصل ولا في العقل بان يكون ذاته
مركبة من معان عقلية متغايرة يتحد منها جملة وانه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو
بهذه الوجوه فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما بقي له شيء ينتظر حتى يتم وقد كان هذا احد وجوه الواحد
وليس الواحد فيه الا على الوجه السلبي ليس كالواحد الذي للاجسام لاتصال او اجتماع او غير ذلك مما يكون بالواحد
فيه بوحدة هي معنى وجودي يلحق ذاتا او ذوات وقد اتضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة

غير متناهية غير مجتمعة وانها مبدأ الحركة الاولية فان لك ان الحركة المستديرة ليست متكونة تكونا زمانيا
وقد بان لك من هنالك من وجه ما ان مبدأ اتم الوجود وقد بان لك بعد ذلك ان الواجب الوجود بذاته
واجب الوجود من جميع جهاته فانه لا يجوز ان يستأنف له حالة ما لم يكن مع انه قد بان لك ان العلة لذاتها
يكون موجبة المعلول فان دامت اوجبت المعلول دائما فلو اكتفيت بتلك الاشياء لكفتك ما نحن في شرحه
الا انا نزيدك بصيرة فنقول انك قد علمت ان كل حادث فله مادة فاذا كانت لم تحدث ثم حدث لم يخل اما ان
يكون علتاه الفاعلية والقابلية لم يكونا فحدثتا او كانتا ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك او كان
الفاعل ولم يكن القابل او كان القابل ولم يكن الفاعل ونقول قولا مجملا قبل العود الى التفصيل انه اذا كانت
الاحوال من جهة العلل كما كانت ولم يحدث البتة امر لم يكن كان وجوب كون الكائن عنها او لا وجوده على
ما كان فلم يحل ان يحدث كائن البتة فان حدث امر لم يكن فلا يخلو اما ان يكون حدوثه على سبيل ما يحدث
بحدوثه علته دفعة لا على سبيل ما يحدث لقرب علة او بعدها فاما القسم الاول فيجب ان يكون حدوثه
بحدوث العلة ومعها غير متأخرة عنها البتة فانه ان كانت العلة غير موجودة ثم وجدت او موجودة وتأخر
عنها المعلول لزم ما قلناه في الاول من وجوب حادث آخر غير العلة فكان ذلك الحادث هو العلة القريبة
فان تمادى الامر على هذه الجهة وجب علل وحوادث دفعة غير متناهية ووجبت معا وهذا مما عرفنا الاصل القاضي
بابطاله فبقي ان لا يكون العلل الحادثة كلها دفعة لا لقرب من علة اولى او بعد فبقي ان مبادي الكون ينتهي الى
قرب علل او بعدها وذلك بالحركة فاذا قد كان قبل الحركة حركة وتلك الحركة اوصلت العلل الى هذه الحركة
فهما كالمتماسين والا رجع الكلام الى الراس في الزمان الذي بينهما وذلك انه ان لم يماسه حركة كانت الحوادث
الغير المتناهية منها في آن واحد اذ لا يجوز ان يكون في آنات متلاقية مماسة فاستحال ذلك بل يجب
ان يكون واحد فقرب في ذلك الآن بعد بعد او بعد بعد قرب فيكون ذلك الآن نهاية حركة اولى تؤدي
الى حركة اخرى او امر اخرى فان ادت الى حركة اخرى واوجبت كانت الحركة التي هي كعلة قريبة لهذه الحركة
مماسة لها والمعنى في هذه المماسة هاهنا مفهوم على انه لا يمكن ان يكون زمان بين حركتين ولا حركة فيه
فانه قد بان لنا في الطبيعيات ان الزمان تابع للحركة ولكن لا استقبال بهذا النحو من البيان تعرفنا
ان كانت حركة قبل حركة ولا تعرفنا ان تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر ظهورا واضحا
ان الحركة لا تحدث بعدما لم يكن الا لحادث وذلك الحادث لا يحدث الا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا
سالي الى حادث كان ذلك الحادث كان قصدا من الفاعل او ارادة او علما او آلة او طبعا او حصول وقت اولى
للعمل دون وقت غيره او حصول تهيؤ او استعداد من القابل لم يكن او وصول من المؤثر لم يكن فانه كيف كان
فحدوثه متعلق بالحركة لا يكن غيرها هنا ولنرجع الى التفصيل ونقول ان كانت العلة الفاعلية والقابلية موجودتي
الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج الى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال اما من جهة الفاعل

ارادة موجبة للفعل او طبيعة موجبة للفعل او آلة او زمان واما من جهة القابل فمثل استعداد لم يكن
او من جهتهما جميعا مثل وصول احدهما الى الآخر وقد وضح ان جميع هذا بحركة ما واما ان كان الفاعل موجودا
ولم يكن قابل البتة فهذا مح اما اولا فلان القابل كما بينا لا يحدث الا بحركة منها او اتصال فيكون قبل
الحركة حركة واما ثانيا فانه لا يمكن ان يحدث ما لم يتقدم وجود القابل وهو المادة فيكون قد كان القابل
حتى حدث القابل واما ان وضع ان القابل موجود والفاعل ليس بموجود والفاعل يحدث ويلزم ان يكون
حدوثه بعلة ذات حركة على ما وصفناه وايضا بما الكل ذات واجبة الوجود وواجب الوجود واجب ما يوجد
عنه والا فله حال لم يكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته فان وضعت الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة
عن ذاته كما يضع بعضهم الارادة فالكلام على حدوث الارادة عنه ثابت هل هو بارادة او طبعا او لامر
اي امر كان ومهما وضع امر حدث لم يكن فاما ان يوضع حادثا في ذاته واما غير حادث في ذاته بل على انه شيء مباين
لذاته فيكون الكلام ثابتا وان وحدث في ذاته كان ذاته متغيرا وقد بين ان واجب الوجود بذاته واجب
الوجود مع جميع جهاته وايضا اذا كان هو عند حدوث المباينات عنه كما كان قبل حدوثها ولم يعرض البتة
لم يكن وكان الامر على ما كان ولا يوجد عنه شيء فليس يجب ان يوجد عنه شيء بل يكون الحال والامر على ما كان فلا بد
من تميز لوجوب الوجود عنه او ترجيح للوجود عنه لحادث متوسط لم يكن حين كان الترجيح للعدم عنه كان التعطيل
عن الفعل حاله وليس هذا امرا خارجا عنه فانا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا واسطة امر يحدث
فيحدث به الثاني كما يقولون في الارادة والمراد والعقل الصريح الذي لم يكذب يشهد ان الذات الواحدة اذا كانت
من جميع جهاتها كانت وكان لا يوجد عنها شيء فاذا صار الآن يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات قصد او
ارادة او طبع او قدرة وتمكن لم يكن او شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن انكر هذا فقد فارق مقتضى عقله بلسانه وتعود
اليه ضميرا فان الممكن ان يوجد وان لا يوجد لا يخرج الى الفعل ولا يترجح له ان يوجد الا بسبب واذا كانت
هذه الذات التي للعلة كانت ولا ترجح ولا يجب عنها هذا الترجيح ولا داع ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من
حادث موجب للترجيح في هذه الذات ان كانت هي العلة الفاعلية والا فكانت نسبتها الى ذلك الممكن على ما كانت
قبل ولم يحدث لها نسبة اخرى فيكون الامر بحاله فيكون الامكان امكانا صرفا بحاله واذا حدث لها نسبة
فقد حدث امر ولا بد من ان يحدث لذاته وفي ذاته فانها ان كانت خارجة عن ذاته كان الكلام ثابتا ولم يكن
النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد ما لم يكن اجتمع كانها جملة واحدة
وفي حال ما لم يوجد شيء والا فقد اخرج من الجملة شيء ونظر في حال ما بعده فان كان مبدأ النسبة مباينا له لم يكن
هي النسبة المطلوبة فاذن الحادث الاول يكون على هذا القول في ذاته لكنه مح فكيف يمكن ان يحدث في ذاته
شيء وعمن يحدث وقد بان ان واجب الوجود بذاته واحد فترى ان ذلك عن الحادث منه فيكون لنسب النسبة
المطلوبة لانا نطلب النسبة الموجبة لخروج الممكن الاول الى الفعل او هو عن واجب الوجود ثم كيف يجوز انه تميز في

ينفعل ح

في امثل شيء ح

الواقعة ح

العدم وقت ترك ووقت شروع وبماذا يخالف الوقت الوقت وايضا اذ بان ان الحادث الا بحدوث
حال في المبدأ فلا يخ اما ان يكون حدوث ما يحدث عن الاول بالطبع او عرض فيه غير الارادة او بالارادة
اذ ليس بقسري ولا اتفاقي فان كان بالطبع فقد تغير الطبع او كان بالغرض فقد تغير الغرض وان كان
بالارادة فلنترك الحديث فيه او مباينة له بل نقول لما ان يكون المراد نفس الايجاد او عرضا او منفعة بعده
فان كان المراد نفس الايجاد فلم لم يوجد قبل اتراه استصلحه الآن او حدث وقته او قدر عليه الآن ولا
معنى فيما نقوله قول القائل ان هذا السؤال باطل لان السؤال في كل وقت عائد بل هذا سؤال حق لانه
في كل وقت عائد ولازم وان كان لغرض ومنفعة فمعلوم ان الذي هو للشيء بحيث كونه ولا كونه بمنزلة
فليس لغرض والذي هو للشيء بحيث كونه منه اولى فهو نافع فالحق الاول الكامل الذات لا ينتفع بشيء وايضا
فان الاول بماذا يسبق افعاله الحادثة ابذاته ام بالزمان فان كان بذاته فقط مثل الواحد للاثنين
وان كانا معا وحركة المحرك بان يتحرك بتحرك ما يتحرك عنه وان كانا معا فيجب ان يكونا كلاهما محدثين
للاول القديم والافعال الكائنة عنه وان كانا قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته والزمان بان كان وحده
ولا عالم او لا حركة ولا شك ان لفظة كان يدل على امر مضى وليس الآن وخصوصا ويعقبه قولك ثم فقد كان
كون قد مضى قبل ان خلق الخلق وذلك الكون هو متناه فقد كان اذن زمان الحركة والزمان لان الماضي
اما بذاته وهو الزمان واما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها فقد بان لك هذا فان لم يسبق بامر هو
ماض للوقت الاول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على اوضاعهم بامر ما للوقت
الاول من الخلقة وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق ثابتا عند كونه كان وخلق ولا كونه
قبل الخلق ثابت مع كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق
ولا كان ولا خلق هو وجوده مع عدم الخلق بلا شيء ثالث فان وجود ذاته وعدم الخلق موصوف بانه قد كان
وليس الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الامرين لانك اذا قلت وجود ذات وعدم ذات
لم يكن مفهوما منه السبق بل قد يصح ان يفهم معه التأخر فانه لو عدمت الاشياء صح وجوده وعدم الاشياء
ولم يصح ان يقال له ذلك كان بل انما يفهم السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء وعدم الذات شيء وعدم
كان شيء غير المعنيين وقد وضع هذا المعنى للخالق ممتدا لا عن بداية وجوز فيه ان يخلق قبل اي خلق توهم
فيه خلقا فاذا كانت هكذا كانت هذه القبلية مقدرة مكممة وهذا هو الذي نسميه الزمان اذ تقديره
ليس تقدير ذي وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فتامل اقاويلنا الطبيعية اذ بينا ان ما
يدل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة فاذا حققت علمت ان الاول
انما سبق الخلق عندهم ليس سبقا مطلقا بل سبقا بزمان ومعه حركة واجسام او جسم وهؤلاء الذين
الذين عطلوا الله عن جوده لا يخ اما ان يسلموا انه كان قادرا قبل ان يخلق الخلق ان يخلق جسما ذا حركات يقدر

محادث ح

فلو ح

المحرك ح

انالله ح

او قاتنرو ازمنة ينتهى الى وقت خلق العالم او يبقى مع خلق العالم ويكون له الى وقت خلق العالم اوقات
وازمنة محدودة اولم يمكن الخالق ان يبتدئ الخلق الا حين ابتداء وهذا القسم الثانى فح يوجب
انتقال الخالق من العجز الى القدرة او انتقال المخلوقات من الامتناع الى الامكان بلا علة والقسم الاول
ينقسم عليهم قسمين فيقال لا يخ اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخالق جسما غير ذلك الجسم ثم ينتهى
الى خلق العالم بمدة وحركات اكثر اولا يمكن وفح ان لا يمكن لما سناه فان امكن فاما ان يمكن خلقه مع خلق
ذلك الجسم الاول الذى ذكرناه قبل هذا الجسم او انما يمكن قبله فان امكن معه فهو فح لانه لا يمكن ان يكون
ابدا خلقتين متساوى الحركة فى السرعة فيقع بحيث ينتهيان الى خلق العالم ومدة احدهما اطول وان لم
يكن معه بل كان امكانه مباينا له متقدما عليه او متاخرا عنه بقدر فى حال العدم ان امكان خلق متى
بصفة ولا امكانه وذلك فى حال دون حال ووقع ذلك متقدما ومتاخرا ثم ذلك الى غير النهاية فقد
وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة لا بدلها فى الزمان انما البدو لها من جهة الخالق وهى السماوية صح
انتعلم ان العلة القريبة للحركة الاولى نفس لا عقل وان السماء حيوان مطيع لله تعالى جل جلاله

فصل فى ان المحرك القريب للسماويات لا طبيعة ولا عقل بل نفس والمبدأ الابعد عقل

فنقول انا بينا فى الطبيعيات ان الحركة لا يكون طبيعة للجسم على الاطلاق والجسم على حالته الطبيعية
اذ كان كل حركة بالطبع مفارقة ما بالطبع لحالة والحالة التى يفارق بالطبع هى حالة غير طبيعية لا محة
فظاهر ان كل حركة يصدر عن طبع ومن حالة غير طبيعية ولو كان شئ من الحركات مقتضى طبيعة الشئ لما كان
شئ من نسب الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل الحركة انما يقتضيها الطبيعة لوجود حال غير
طبيعية اما فى الكيف كما اذا سخن الماء بالقسر واما بالكم كما يذبل البدن الصحيح ذبولا مرضيا واما
فى المكان كما اذا انقلت المدرة الى حيز الهواء وكذلك اذا كانت الحركة قد يكون فى مقولة اخرى والعلة فى
تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتقرب البعد عن الغاية فاذا كان الامر على هذه الصفة
لم يكن حركة مستديرة عن طبيعة ولا كانت عن حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية واذا وصلت اليها سكنت
ولم يجز ان يكون فيها بعينها قصدا الى تلك الحالة الغير الطبيعية لان الطبيعة ليست تفعل باختيار بل على
تسخير وسبيل ما يلزمها بالذات فان كانت الطبيعة تحرك على سبيل الاستدارة فهى تحرك لا محة اما عن اين
غير طبيعى او وضع غير طبيعى هربا طبعا عنه وكل هرب طبيعى عن شئ فح ان يكون هو بعينه قصدا طبيعيا اليه
والحركة المستديرة يفارق كل نقطة ويتركها ويقصد في تركها ذلك كل النقطة وليست يهرب عن شئ
الا ويقصده فليست اذن هى الحركة المستديرة طبيعية الا انها قد يكون بالطبع اى ليس وجودها فى
جسم مخالفا لمقتضى طبيعة اخرى لجسمها فان الشئ المحرك لها وان لم يكن قوة طبيعية كان شيئا طبيعيا
لذلك الجسم غير غريب عنه وكانه طبيعية وايضا فان كل قوة فانما يحرك بتوسط الميل والميل هو المعنى الذى

يحس فى الجسم المتحرك وان سكن قسرا احس ذلك الميل فيه كانه يقاوم المسكن مع سكونه طلبا
للحركة فهو غير الحركة لا محة وغير القوة المحركة لان القوة المحركة يكون موجودة عند اتمامها الحركة ولا يكون الميل
موجودا فهكذا ايضا الحركة الاولى فان محركها لا يزال يحدث فى جسمها ميلا بعد ميل وذلك الميل لا
يمتنع ان يسمى طبيعة لانه ليس بنفس ولا من خارج ولا له ارادة او اختيار ولا يمكنه ان لا يحرك او يحرك
الى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم الغريب فان سميت هذا المعنى طبيعة كان
لك ان تقول ان الفلك يتحرك بالطبيعة الا ان الطبيعة فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور النفس فقد بان ان
الفلك ليس مبدأ حركته طبيعة وقد بان انه ليس قسرا فهى عن الارادة لا محة ونقول انه لا يجوز ان يكون مبدأ حركته
القريب قوة عقلية صرفة ولا يتغير ولا يتخيل الجزئيات البتة وكانا قد اشرنا الى جمل مما تعين فى معرفة هذا
المعنى فى الفصول المتقدمة اذ اوضحنا ان الحركة معنى متجدد النسب وكل شطر منه مختص بنسبة فانه لا ثبات
له ولا يجوز ان يكون عن معنى ثابت البتة وحده فان كان عن معنى ثابت فيجب ان يلحقه ضرب من تبدل وحدث
اما ان كانت الحركة عن طبيعة فيجب ان يكون كل حركة يتجدد فيه فليحدد قرب وبعد من النهاية المطلوبة وكل
جزء لسببه لنسبه له حركة يعدم منه فلعدم قرب وبعد من النهاية ولولا ذلك التجدد لم يكن يتجدد حركة فان
الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون عنه الا ثابتا واما ان كانت عن الارادة فيجب ان يكون عن ارادة متجددة
جزئية فان الارادة الكلية نسبتها الى كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب ان يتعين منها هذه الحركة
دون هذه فانها ان كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجز ان يبطل هذه الحركة فان كانت علة لهذه الحركة
بسبب حركة قبلها او بعدها معدومة كان المعدوم موجبا للموجود والمعدوم لا يكون موجبا للموجود وان كان
قد يكون الاعدام علة للاعدام واما ان يوجب المعدوم شيئا فهذا لا يمكن وان كانت العلة لامور يتجدد والسؤال
فى تجددها باق فان كانت تجددا طبيعيا لزم المحال الذى قدمناه وان كان اراديا يتبدل بحسب تصورات
متجددة فهو بسبب الذى نريده فقد بان ان الارادة العقلية الواحدة لا يوجب البتة حركة ولكنه قد يمكن
ان يتوهم ان ذلك الارادة عقلية منتقلة فانه قد يمكن ان ينتقل العقل من معقول الى معقول اذا لم يكن عقلا من
كل جهة بالفعل ويمكن ان يعقل الجزئى تحت النوع منتشرا مخصوصا بعوارض عقلا بنوع كلى على ما اشرنا اليه فيجب
ان يتوهم وجود عقل تعقل الحركة الكلية ويريدها ثم يعقل انتقاله من حد الى حد وياخذ تلك الحركات وحدودها
بنوع معقول على ما اوضحناه وعلى ما من شاننا ان نبرهن عليه من ان حركة من كذا الى كذا فهو من كذا الى كذا فيعين
مبدأ ما كليا الى طرف آخر كلى بمقدار ما مرسوم كلى وكذلك حتى يعين الدائرة فلا يبعد ان يتوهم ان يتجدد الحركة تتبع
تجدد وهذا المعقول فنقول ولا على هذا السبيل يمكن ان يتم امر الحركة المستديرة فان هذا التاثير على
هذا الوجه يكون صادرا عن الارادة الكلية وان كانت على سبيل تجدد وانتقال والارادة الكلية كيف كانت
فانما هى بالقياس الى طبيعة مشترك فيها وان كانت الحركة يتبعها ارادة لحرك وما هذه الحركة التى من هيهنا بعينه

اومن كذا الى كذا فح
معنى فح

ارادة فح

الى هناك بعينه فليست اولى ان يصدر عن تلك الارادة من هذه الحركة التى من هناك الى حد ثالث فنسبة
جميع اجزاء الحركة المتساوية فى الجزئية الى واحد واحد من تلك الارادات العقلية المنتقلة واحدة فليس جزء ذلك
جزء اولى بان ينسب اليه واحد من تلك التصورات من ان لا ينسب فكل شئ نسبته الى مبدأ ولا نسبة واحدة
فانه يبعد عن مبداه بامكان ولم يتم ولم يترجح وجوده عنه عن لا وجوده وكل ما لم يجب عن علة فانه لا يكون
كما علمت وكيف يصح ان يقال ان الحركة من آ الى ب لزمت من ارادة عقلية والحركة من ب الى ج من ارادة اخرى عقلية
دون ان يلزم عن كل واحدة من تلك الارادات غير ما لزم ويكون بالعكس فان آ و ب و ج متشابهة فى النوع
ليس شئ من الارادات الكلية بحيث تعين الالف دون الباء والباء دون ج ولا الالف اولى بان يتعين
من الباء والجيم عن تلك الارادة ما كانت عقلية ولا الباء عن الجيم الا ان يصير نفسانية جزئية واذا لم يتعين
تلك الحدود فى العقل بل كانت حدود الكلية فقط لم يمكن ان يوجد الحركة من آ الى ب اولى من التى من ب الى ج
ولا الف اولى بان يتعين من الباء والجيم عن تلك الارادة ما كانت عقلية ولا الباء عن الجيم ثم كيف يمكن ان يعرض
فيها ارادة وتصور اتم ارادة وتصور المختلفان فى امر متفق ولا استناد فيه الى مخصص شخصى يقاس
ومع هذا كله فان العقل لا يمكنه ان يعرض هذا الانتقال الا مشاركا للتخيل والحس لانا لا يمكننا اذا رجعنا
الى المعقول الصرف ان يعقل جملة الحركة واجزاء الانتقال فيما نعقله دايرة معا فاذن على الاحوال كلها لا غنى عن قوة
نفسانية يكون هى المبدأ القريب للحركة وان كنا لا نمنع ان يكون هناك ايضا قوة عقلية ينتقل هذا الانتقال
العقلى بعد استناده الى شئ ذى محل واما القوة العقلية مجردة عن جميع اصناف التغير فيكون حاضر المعقول دائما
ان كان معقوله كليا عن كلى او كليا عن جزئى على ما اوضحناه فاذا كان الامر على هذا فالفلك متحرك بالنفس
النفس مبدأ حركته القريبة وتلك النفس متجددة التصور والارادة وهى متوهمة اى لها ادراك للمتغيرات الجزئيات
وارادة لامور جزئية باعيانها وهى كمال الجسم الفلك وصورته ولو كانت لا هكذا بل كانت قائمة بنفسها من كل وجه
لكانت عقلا محضا لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطها ما بالقوة والمحرك القريب للفلك وان لم يكن عقلا فيجب ان يكون
قبله عقل هو السبب المتقدم لحركة الفلك فقد علمت ان هذه الحركة محتاجة الى قوة غير متناهية مجردة عن المادة
لا يتحرك ولا بالعرض واما النفس المحركة فانها كما تبين لك جسمانية ومستحيلة متغيرة وليست مجردة عن المادة بل
نسبتها الى الفلك نسبة النفس الحيوانية التى لنا الينا الا ان لها ان تعقل بوجه ما تعقلا مشوبا بالمادة وبالجملة
يكون اوهامها او ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلاتها او ما يشبه التخيلات حقيقية كالعقل العملى فينا وبالجملة
ادراكاتها بالجسم ولكن المحرك الاول لها قوة غير متناهية اصلا بوجه من الوجوه واذ ليس يجوز ان يتحرك بوجه من الوجوه
فى ان يحركه والا لاستحالت ولكانت مادية كما قد سبق هذا فيجب ان يحرك كما يحرك المحرك بتوسط محرك آخر وذلك
الآخر يحاول الحركة مريدها متغير بسببها وهو النحو الذى يتحرك عليه محرك المحرك والذى يحرك المحرك من غير ان يتغير
بقصد واشتياق فهو الغاية والغرض الذى اليه ينحو المحرك وهو المعشوق بما هو معشوق وهو الخير عند العاشق

محضوص

فيكون

بل نقول ان كل محرك حركة غير قسرية فهى الى امر ما حتى الطبيعة ايضا فان شوق الطبيعة امر طبيعى وهو الكمال
الذاتى للجسم اما فى صورة واما فى اينه ووضعه وشوق الارادة امر ارادى اما ارادة لمطلوب حسى كاللذة او
وهمى خيالى كالغلبة او ظنى وهو الخير المظنون وطالب اللذة هو الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب وطالب
الخير المظنون هو الظن وطالب الخير الحقيقى المحض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختيارا والشهوة والغضب
غير ملائم لجوهر الجسم الذى لا يتغير ولا ينفعل فانه لا يستحيل الى حال غير ملائمة فيرجع الى حال ملائمة فيلتذ
وينتقم من محل له فيغضب وعلى ان كل حركة الى ملتذ او غلبة فهى متناهية وايضا فان اكثر المظنون لا يبقى
مظنونا سرمديا فيجب ان يكون مبدأ هذه الحركة اختيارا او ارادة لخير حقيقى ولا يخلو ذلك الخير اما ان يكون
ما ينال بالحركة فيوصل اليه او يكون خيرا ليس جوهره مما ينال بوجه بل هو مباين ولا يجوز ان يكون ذلك الخير
من كمالات الجوهر المتحرك فينال له بالحركة والا لانقطعت الحركة ولا يجوز ان يكون يحرك ليفعل فعلا يكتسب
بذلك الفعل كمالا كما من شأنها ان يجود ليمدح ويحسن الافعال ليحدث لنا ملكة فاضلة او يصير خيرا
وذلك لان المعقول يكتسب كماله من فاعله وقبيح ان نعود نستكمل جوهر فاعله فان كمال المعلول اخس من كمال
العلة الفاعلة والاخس لا يكسب الاشرف كمالا بل عسى ان يهيئ الاخس للافضل الية او مادية حتى يوجد هو
فى بعض الاشياء بل عن سبب آخر واما نحن فان المدح الذى نطلبه ونرغب فيه هو كمال غير حقيقى بل مظنون
والملكة الفاضلة التى نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها ويهيئ لها ويحدث
هذه الملكة من الجوهر المكمل لانفس الناس وهو العقل الفعال او جوهر آخر يشبهه وعلى هذا فان الحرارة
المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ولكن على انها مهيئة للمادة لا موجدة وكلامنا فى الموجد بالجملة
اذا كان الفعل هيئا ليوجد كمالا انتهت الحركة عند حصوله فينبغى ان يكون الخير المطلوب بالحركة خيرا قائما بذاته
ليس من شأنه ان ينال وكل خير هذا شأنه فانما يطلب العقل التشبه به بقدر الامكان والتشبه به هو تعقل ذاته
فيصير مثله فيوجب البقاء الابدى على اكمل ما يكون لجوهر الشئ فى احواله ولوازمه كما له لذلك فما كان يمكن ان
يحصل يحصل كماله الاقصى له فى اول الامر ثم يتشبه به بالثبات وما كان لا يمكن ان يحصل كماله الاقصى له فى
اول الامر ثم يتشبه بالحركة وتحقيق هذا ان الجوهر السماوى قد بان ان محركه يحرك عن قوة غير متناهية والقوة
التى لنفسه الجسمانية متناهية لكنها بما يفعل الاول فيسح عليه من نوره وقوته ودوام ما يصير كان له قوة
غير متناهية فلا يكون له قوة غير متناهية بل المعقول الذى يسح عليه نوره وقوته وهو اعنى الجرم السماوى فى
جوهره على كماله الاقصى اذ لم يبق له فى جوهره امر بالقوة وكذلك فى كيفيته وكميته الا فى وضعه واينه اولا
وفيما يتبع وجودها من الامور ما سا فانه ليس ان يكون على وضع او اين اولى بجوهره من ان يكون على وضع واين آخر
له فى حيزه فانه ليس شئ من اجزاء مدار فلك او كوكب اولى بان يكون ملاقيا له او لجزء من جزء آخر فمتى كان فى
جزء بالفعل فهو فى جزء آخر بالقوة وقد عرض لجوهر الفلك ما بالقوة من جهة وضعه واينه والتشبه بالخير الاقصى

ويوصل

فى

عليها

بوجب البقاء على اكمل كمال يكون للشئ دايما ولم يكن هذا ممكنا للجوهر السماوى بالعدد فحفظ بالنوع والتعاقب فصارت الحركة حافظا لما يمكن من هذا الكمال ومبداها الشوق الى التشبه بالخير الاقصى فى البقاء على الكمال الاكمل بحسب الممكن ومبدا هذا الشوق هو ما يعقل منه وانت اذا تاملت حال الاجسام الطبيعية فى شوق الطبيعى الى ان يكون بالفعل اسما لم يتعجب ان يكون جسم يشتاق شوقا الى ان يكون على وضع من اوضاعه التى يمكن ان يكون له والى ان يكون الى اكمل ما له من كونه متحركا وحصوصا ويتبع ذلك من الاحوال والمقادير الفايضة ما يتشبه فيه بالاول من حيث هو مقتض للخيرات لا ان يكون المقصود تلك الاشياء فيكون الحركة لاجل تلك الاشياء على ان يكون المقصود هو التشبه بالاول بقدر الامكان فى ان يكون على اكمل ما يكون فى نفسه وفيما يتبعه من حيث هو يتشبه بالاول لا من حيث هو يصدر عنه امور بعده فيكون الحركة لاجل ذلك بالمقصود الاول كلا واقول ان نفس الشوق الى التشبه بالاول من حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشئ عن التصور الموجب له وان كان غير مقصودة فى ذاته بالقصد الاول لان ذلك التصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الاكمل فلا يمكن بالتشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة لان الشخص الواحد اذا دام لم يحصل الامثال له وجود وبقيت دايما بالقوة فالحركة يتبع ايضا ذلك التصور على هذا النحو لا على ان يكون مقصوده اولية وان كان ذلك التصور الواحد يتبعه تصورات جزئية ذكرناها وفصلناها على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الاول ويتبع ذلك التصورات الجزئية الحركات المنتقل بها فى الاوضاع والجزء الواحد لكماله لا يمكن والحركة اتم استكمال يمكن فى هذا الباب فيكون الشوق الاول على ما ذكرناه ويكون ساير ما يتلوه انبعاثات وهذه الاشياء قد يوجد لها نظاير بعيدة فى ابداننا لست تناسبها وان كانت قد تخيلها وتحكيها مثل ان الشوق اذا اشتد الى حلول الى شئ آخر مع ذلك منا تخيلات على سبيل الانبعاث يتبعها حركات ليست الحركات التى نحو المشتاق نفسه بل حركات نحو شئ فى طريقه وفى سبيله واقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية كاينة بالارادة والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبداها شوق واختيار ولكن على النحو الذى ذكرناه ليس ان يكون للحركة مقصودة بالقصد الاول وهذه الحركة كانها عبادة ما ملكية او فلكية وليس من شرط الحركة الارادية ان يكون مقصودة فى نفسها بل اذا كانت القوة الشوقية تشتاق نحو امر قبيح منفعلا تا ثيرا تحرك له الاعضاء فتارة يتحرك على النحو الذى يوصل به الى الغرض وتارة على نحو آخر مسامت او مقارب له اذا كان عن تخيل سواء كان الغرض امرا نيل او امرا يقتدى به ويحتذى حذوه ويتشبه بوجوده فاذا بلغ الالتذاذ بتعقل المبدا الاول وبما يعقل منه او يدركه منه على نحو عقلى او نفسانى شغله ذلك عن كل شئ وكل جهة لكنه ينبعث عن ذلك ما هو دون مرتبة منه وهو الشوق الى التشبه به بمقدار الامكان فيلزم طلب الحركة لا من حيث هى حركة ولكن من حيث قلنا ويكون هذا الشوق يتبع ذلك العشق والالتذاذ منبعثا عنه وهذا الاستكمال

عن الشوق فعلى هذا النحو يحرك المبدا الاول جرم السماء وقد اتضح لك من هذه الجملة ان المعلم الاول اذا قال ان الفلك متحرك بطبعه فما ذا يعنى او قال لم يتحرك بقوة غير متناهية يحرك كما يحرك المعشوق فما ذا يعنى فانه ليس فى اقواله تناقض ولا اختلاف وانت تعلم ان جوهر هذا الخير المعشوق الاول واحد ولا يمكن ان يكون هذا المحرك الاول الذى لجملة السماء فوق واحد وان كان لكل كرة من كرات السماء محرك قريب يخصه ومتشوق معشوق يخصه على ما يراه المعلم الاول ومن بعده من محصلى علماء المشائين فانهم انما يعرفون الكثرة عن محرك ويسمون الكرة للمحركات المفارقة وغير المفارقة التى تخص واحدا واحدا منها فيجعلون اول المفارقات الخاصية محرك الكرة الاولى وهو عند من يقدم بطلميوس كرة الثوابت وعند من يعلم العلوم التى ظهرت لبطلميوس كرة خارجة عنها محيطة بها غير مكوكبة وبعد ذلك فمحرك الكرة التى تلى الاولى بحسب اختلاف الرايين وكذلك فهلم جرا هولاء يرون ان محرك الكل شئ ولكل كرة بعد ذلك محرك خاص والمعلم الاول يضع عدد الكرات المتحركة على ما كان ظهر فى زمانه ويتبع عددها عدد المبادى المفارقة وبعض من هو اشد تحققا من اصحابه يصرح ويقول فى رسالته التى فى مبادى الكل ان محرك جملة السماء واحد لا يجوز ان يكون عددا كثيرا وان كان لكل كرة محرك ومتشوق يخصها والذى يخص عبارة عن كتب المعلم الاول على سبيل التلخيص وان لم يكن نعوض فى المعانى تعرض ونقول ما هذا معناه ان الاشبه والاحق وجود مبدا حركة خاصة لكل فلك على انه فيه ووجود مبدا حركة خاص له على انه معشوق مفارق وهذا اقرب مدا ابلا من المعلم الاول من سواء السبيل ثم القياس يوجب هذا فانه قد صح لنا بصناعة المجسطى ان حركات وكرات سماوية كثيرة ومختلفة فى الجهة والسرعة والبطوء فيجب لكل حركة محرك غير الذى للآخر ومتشوق غير الذى للآخر والا لما اختلفت الجهات ولما اختلف السرعة والبطوء وقد بينا ان هذه المتشوقات خيرات محضة مفارقة للمادة وان كانت الكرات والحركات كلها يشترك فى الشوق الى المبدا الاول فيشترك لذلك فى دوام الحركة واستدارتها ونحن نريد هنا بيانا

فصل فى كيفية صدور الافعال عن المبادى العالية ليعلم من ذلك ما يجب ان نعلم من الحركات المفارقة العقولية بذاتها المتشوقة

ولتحقق هذا البيان ولنفتتح من مبدا آخر ونقول ان قوما لما سمعوا ظاهر قول افاضل المتقدمين او نقول ان الاجل فى هذه الحركات وجهاتها يشبه ان يكون للعناية بالامور الكاينة والفاسدة التى تحت كرة القمر وكانوا سمعوا ايضا وعلموا بالقياس ان حركات السماويات لا يجوز ان يكون لاجل شئ غير ذواتها ولا يجوز ان يكون لاجل معلولاتها ارادوا ان يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا ان نفس الحركة ليس لاجل ما تحت القمر ولكن للتشبه بالخير المحض والشوق اليه فاما اختلاف الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد منها فى عالم الكون والفساد لاختلاف ما ينتظم به بقاء الانواع كما ان رجلا خيرا لو اراد ان يمضى فى حاجته سمت موضع واعترض له الميه طريقان احدهما يختص بايصاله الى الموضع الذى فيه قضاء وطره والاخر يضيف الى ذلك ايصال نفع الى مستحق وجب فى حكم خيره ان يقصد الطريق الثانى وان لم يكن حركته لاجل نفع غيره بل لاجل ذاته قالوا فكذلك حركة كل فلك انما هى ليبقى على كماله الاخير دايما لكن

الحركة الى هذه الجهة وهذه السرعة لينتفع غيره فاول ما نقول لهؤلاء انه ان امكن ان يحدث للاجرام السماوية في حركاتها قصد ما لاجل شي معلول ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة فيمكن ان يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قايل ان السكون كان يتم لنا بخيرية يخصها والحركات كانت لا يضرها في الوجود ينفع غيرها ولم يكن احدهما اسهل عليه من الاخر او اعسر فاختيار الا لينفع فان كانت العلة المانعة عن القول بان مصير حركتها لينفع الغير استحالة ان قصدها فضل لاجل الغير من المعلولات فهذه العلة موجودة في نفس قصد اعتبار الجهة وان لم يمنع هذه العلة قصد اختيار الجهة لم يمنع قصد الحركة وكذلك الحال في فضل السرعة والبطؤ في هذه الحالة وليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الافلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينسب اليه بل ذلك مختلف ونقول بالجملة لا يجوز ان يكون منها شي لاجل الكاينات لا قصد حركة ولا قصد جهة ولا تقدير سرعة وبطؤ بل ولا قصد فعل البتة لاجلها وذلك لان كل قصد فيكون من اجل المقصود ويكون انقص وجودا من المقصود ولان كل ما لاجله شي آخر فهو اتم وجودا من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه بل يتم به الآخر النحو الآخر من الوجود الداعي الى القصد ولا يجوز ان يستفاد الوجود الاكمل من الشي الاخس فلا يكون البتة الى معلول قصد صادق غير مظنون والا لكان القصد معطيا ومفيدا لوجود ما هو اكمل وجودا منه وانما يقصد بالواجب شي يكون القصد مهيا له ومفيدا وجوده شي آخر مثل الطبيب للصحة فالطبيب لا يعطي الصحة بل يهيئ له المادة والالة وانما يفيد الصحة مبدا اجل من الطبيب هو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته اشرف من المادة وربما كان القاصد محيطا في قصده اذا قصد ما ليس اشرف من القصد ولا يكون القصد لاجله بالطبع بل بالخطاء ولان هذا الشان يحتاج الى تطويل وتحقيق وفيه شكوك ولا يحتمل الا بالكلام المشبع فلنعد الان الى الطريق الاوضح فنقول ان كل قصد فله مقصود والعقلي منه هو الذي يكون وجوده المقصود عن القاصد اولى بالقاصد من لا وجوده عنه والا فهو هدر والشي الذي هو اولى بالشي فانه يفيد كمالا اما ان كان بالحقيقة فحقيقيا وان كان بالظن فظنيا مثل استحقاق المدح فظهور القدرة وبقاء الذكر فهذه وما اشبهها كمالات ظنية او الربح والسلامة او رضى الله تعالى وتقدس وحسن معاد الآخرة وهذه وما اشبهها كمالات حقيقية لا يتم بالقاصد وحده فان كل قصد ليس عبثا فانه يفيد كمالا ما للقاصد لو لم يقصده لم يكن ذلك الكمال والعبث ايضا يشبه ان يكون كذلك فان فيه لذة او راحة او غير ذلك او نسيانا مما علمت وساير ما بين لك وضح ان يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة مفيدا للعلة كمالا لم يمكن فان المواضع التي يظن فيها ان المعلول افاد علته كمالا مواضع كاذبة او محرفة وسلك من احاط بما سلف له من العلوم لا يقصر عن تاملها وحلها فان قال قايل ان الخيرية يوجب هذا فان الخير يفيد الخير قيل ان الخير يفيد الخير ولكن لا على سبيل قصد وطلبه لتكون ذلك فان هذا يوجب النقص فان كل طلب وقصد لشي فهو طلب لمعدوم وجوده عن القاصد اولى من لا وجوده وما دام معدوما غير مقصود له لم يكن ما هو الاولى

من سائر ما يبين الملك علته مع

الفاعل ع

بالقاصد وذلك بعض فان الخير لا يخ اما ان يكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها فيكون كون هذا القصد ولا كونه عن الخيرية واحدا فلا يكون الخيرية موجبها ولا يكون حال ساير لوازم الخيرية التي يلزمها لذاتها لا عن قصد هو قصد هذه الحال واما ان يكون بهذا القصد يتم الخيرية ويقوم فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلولا لها وان قال قايل ان ذلك للتشبه بالعلة الاولى وفي الخيرية سعديه وحتى يكون بحيث يتبعها خير فنقول ان هذا في ظاهر الامر مقبول وفي الحقيقة مردود فان التشبه به في انه لا يقصد شيئا بل ان يتقرر بالذات فانه على هذه الصفة اتفاقا من جماعة اهل العلم واما استفادة كمال بالقصد فمباين للتشبه به اللهم الا ان يقال ان المقصود الاول شي وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستتباع فيجب في اختيار الجهة ايضا ان يكون المقصود بالقصد الاول شيئا ويكون المنفعة المذكورة مستتبعة لذلك المقصود الاول فيكون الحركة مقصودة قصدا اوليا للنفس ما يتبع بل يجب ان يكون هناك استكمال في ذات الشي مستتبع لتلك المنفعة حتى يكون تشبيها بالاول ونحن لا يمنع ان يكون الحركة مقصودة بالقصد الاول على انها يتشبه بذات الاول من الجهة التي قلنا ويتشبه بالقصد الثاني بذات الاول من حيث يفيض عنه الوجود بعد ان يكون القصد الاول امرا آخر ينظر به الى فوق فاما النظر الى اسفل واعتباره فلو جاز ان يقع القصد الاول الى الجهة حتى يكون تشبيها بالاول المتشبه بالاستتباع لجاز في نفس الاختيار للحركة فكانت الحركة لاجل ما يحب ويفيض عنها وجود ليس تشبهه به من حيث هو كامل الوجود معشوق انما المراد لذاته من حيث ذاته ولا مدخل البتة لوجود الاشياء عنه في تشريف ذاته وتكميلها بل المدخل انه على كماله الافضل ويجب ان يتبع عنه وجود الكل لا طلبا وقصدا فيجب ان يكون الشوق اليه من طريق التشبه على هذه الصورة لا على ما لا يتعلق بالمعلول كمال فان قال قايل انه كما قد يجوز ان يستفيد الجرم السماوي بالحركة خيرا او كمالا او الحركة فعل له مقصود فكذلك لساير افاعيلها فالجواب ان الحركة ليست يستفيد كمالا وجوديا لا ينقطع عنه بل هي نفس الكمال الذي اشرنا اليه وهي بالحقيقة استيناب بنوع ما يمكن ان يكون للجرم السماوي بالفعل اذ لا يمكن استيناب التشخص له فهذه الحركة لا يشبه ساير الحركات التي يطلب كمالا خارجا عنها بل يكمل هذه الحركة نفسها نفس المتحرك عنها بذاتها لا انها نفس استبقاء الاوضاع ولا بون على التعاقب وبالجملة يجب ان يرجع الى ما فصلناه فيما سلف حين بينا ان هذه الحركة كيف يتبع الصور المتشوق وهذه الحركة شبيهة بالثبات فان قال قايل ان هذا القول يمنع وجود العناية بالكاينات والتدبير المحكم الذي فيها فانا سنذكر بعد ما نزيل هذا الاشكال ونعرف ان عناية المبادي بالكل على اي سبيل هي فان عناية كل علة بما بعدها على اي سبيل هي واين الكاينات التي عندنا كيف العناية بها من المبادي الاول ومن الاسباب التي وسطها فقد اتضح بما اوضحناه انه لا يجوز ان يكون شي من العلل يستكمل بالمعلول بالذات الا بالعرض والها لا يقصد فعلا لاجل المعلول وان كان يوضيه ويعلمه بل كما ان الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره ولكن يلزمه ان يبرد غيره والنار يسخن بذاتها بالفعل

بعليه ع

ليحفظ نوعها لا لتسخن غيرها ولكن يلزمها ان تسخن غيرها والقوة الشهوانية لتشتهي لذة الجماع
ليدفع الفضل ويتم لها اللذة لا لان يكون عنها ولد ولكن يلزمه ولد والصحة من الصحة بجوهرها
وذاتها لا لان ينتفع المريض لكن يلزمها نفع المريض كذلك في العلل المتقدمة الا ان هنالك احاطة
بما يكون وعلما بان وجه النظام والخير فيها كيف يكون وانه على ما يكون وليس في تلك فاذا كان
الامر على هذه فالاجسام السماوية انما اشتركت في الحركة المستديرة شوقا الى معشوق مشترك وانما
اختلف لان مباديها المعشوق المتشوق اليها وقد يختلف من بعد ذلك الاول وليس اذا اشكل علينا
انه كيف وجب عن كل تشوق حركة بهذه الحال فيجب ان يؤثر ذلك فيما علمنا من ان الحركات مختلفة لاختلاف
المتشوقات ولكن بقي علينا شيء وهو انه يمكن ان يتوهم المتشوقات المختلفة اجساما لا عقولا مفارقة حتى
يكون مثلا الجسم الذي هو اخس متشبها بالجسم الذي هو اقدم واشرف كما ظنه القوم من احداث المتفلسفة
الاسلامية في تشويش الفلسفة اذ لم يفهم غرض الاقدمين فنقول ان هذا محال وذلك لان المتشبه به يروم
مثل حركته وجهتها والغاية التي يؤمها فان اوجب القصور عن مرتبته شيئا فانما يوجب الضعف في الفعل
لا المخالفة في الفعل فمخالفة يوجب ان يكون هذا الى جهة وذلك الى اخرى ولا يمكن ان يقال ان السبب في
ذلك الخلاف طبيعة ذلك الجسم كان طبيعة ذلك الجسم تعاند ان يتحرك من آ الى ب ولا تعاند ان يتحرك من ب
الى آ فان هذا محال فان الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا والطبيعة بما هي طبيعة الجسم تطلب الاين الطبيعي من
غير وضع مخصوص ولو كانت تطلب وضعا مخصوصا لكان الفعل عنه قسريا فدخل في حركة الفلك معنى قسري
ثم وجود كل جزء من اجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك فليس يجب اذن ان يكون اذا ازيل جزء من
جهة لم يجز بحسب الطبع الا ان يكون هناك طبيعة تفعل حركة الى جهة فيجب الى تلك الجهة ولا يجب الى جهة اخرى
ان كانت ممنعت ان كانت عن جهتها وقد قلنا ان مبدا هذه الحركة ليست طبيعة ولا ايضا هناك طبيعة
توجب وضعا بعينه ولا جهات مختلفة فليست اذن في جوهر الفلك طبيعة تمنع عن تحريك النفس له الى
اي جهة كانت وايضا لا يجوز ان يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها ان تريد تلك الجهة لا محالة الا ان
يكون الغرض في الحركة مختصا بتلك الجهة لان الارادة تتبع الغرض ليس الغرض تبعا للارادة فان كان هكذا
كان السبب مخالفة الغرض فاذن لا مانع من جهة الجسمية ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس الا اختلاف
الغرض والغرض بعد الجميع عن الامكان فاذن لو كان الغرض تشبها بعد الاول بجسم من السماوية لكانت الحركة
من نوع حركة ذلك الجسم ولم يكن مخالفا له او اسرع منه في كثير من المواضع وكذلك لو كان الغرض لحركة هذا
الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك وقد كان بان انه ليس الغرض في تلك الحركات شيئا يوصل اليه بالحركة بل شيئا
مباينا وبان الان انه ليس جسما فبقي ان الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جوهر الافلاك من موادها و
انفسها وممتنع ان يكون بالعناصر وما يتولد عنها ولا اجسام ولا انفس غير هذه فبقي ان يكون لكل واحد

منها شوق يتشبه بجوهر عقلي مفارق يخصه وتختلف الحركات واحوالها اختلافها الذي لها لاجل ذلك
وان كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكميته ويكون العلة الاولى متشوقة الجميع بالاشتراك فهذا معنى
قول القدماء ان للكل محركا واحدا معشوقا وان لكل كرة محركا يخصها ومعشوقا يخصها فيكون اذن لكل فلك
نفس محركة تعقل الخير ولها بسبب الجسم تخيل اي تصور للجزئيات ويكون ما يعقله من الاول وما يعقله من
المبدا الذي يخصه القريب منه مبدا تشوقه الى التحريك فيكون ولكل فلك عقل فعال مفارق نسبته الى نفسه
نسبة العقل الفعال الى انفسنا وانه مثال كلي عقلي لنوع فعله فهو يتشبه به وبالجملة لا بد في كل متحرك
منها لغرض عقلي من مبدا عقلي يعقل الخير الاول ويكون ذاته مفارقة فقد عقلت ان كل ما يعقل مفارق الذات
ومن مبدا الحركة جسمانيا اي هو اصل الجسم فقد علمت ان الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختارة متجددة
الاختيارات على الاتصال جزئيا فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدا الاول بعدد الحركات فان كانت
الافلاك المتحيرة انما المبدا في حركة كل ذات كوكب منها قوة تفيض من الكوكب لم يبعد ان يكون المفارقات
بعدد الكواكب لا بعدد الكرات وكان عددها عشرة بعد الاول اولها العقل المحرك الذي لا يتحرك و
تحريكه لكرة الجرم الاقصى ثم الذي هو مثله لكرة الثوابت ثم الذي هو مثله لكرة زحل وكذلك حتى ينتهي الى
العقل الفائض على انفسنا وهو عقل العالم الارضي ونسميه نحن العقل الفعال وان لم يكن كذلك بل كانت كل كرة
متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكن لكل كوكب كانت هذه المفارقات اكثر عددا وان كان يلزم على مذهب المعلم
الاول قريبا من خمسين فما فوقه وآخرها العقل الفعال وقد علمت من كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به من
عددها **فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية من الاول** قد صح
لنا فيما قدمناه من القول ان الواجب الوجود لذاته واحد وانه ليس بجسم ولا في جسم ولا منقسم بوجه من
الوجوه فاذن الموجودات كلها وجودها عنه ولا يجوز ان يكون لها مبدا بوجه من الوجوه ولا بسبب لا الذي
عنه ولا الذي فيه او به يكون ولا الذي له حتى يكون لاجل شيء فلهذا لا يجوز ان يكون كون الكل عنه على سبيل قصد
منه كقصدنا للتكوين الكل ولوجود الكل فيكون قاصدا لاجل شيء غيره وهذا الفصل قد فرغنا من تقريره في غيره
وذلك فيه اظهر وهي تخصه من بيان امتناع ان يقصد وجود الكل عنه ان ذلك يؤدي الى تكثر ذاته فانه
ح يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفة وعلمه بوجوب القصد او استحبابه وخيريته يوجب ذلك ثم قصد ثم
فائدة يفيدها اياه القصد على ما اوضحنا قبل وهذا محال وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بان يكون
وجود الكل عنه على انه مبدا وليس في ذاته مانع او كاره لصدور الكل عنه وفي انه عالم بان كماله وعلوه بحيث
يفيض عنه الخير وان ذلك من لوازم جلالته المعشوقة له لذاتها وكل ذات تعلم ما يصدر عنه ولا يخالطه
معاوقة ما بل يكون على ما اوضحناه فانه راض بما يكون عنه فالاول راض بفيضان الكل عنه ولكن الحق الاول
انما فعله الاول ولعناية للذات انه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ النظام الخير في الوجود فهو عاقل للنظام الخير في الوجود

وكيف ينبغي ان يكون لا عقلا خارجا عن القوة الى الفعل فلا عقلا منتقلا من معقول الى معقول فان ذاته
بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما اوضحناه قبل بل عقلا واحدا معا ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود
ان يعقل فهو عاقل اذ يعقل انه كيف يمكن وكيف يكون افضل ما يكون ان يحصل وجود الكل على مقتضى
معقوله فان الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وارادة واما نحن فنحتاج في تنفيذ
ما نتصوره الى قصد وارادة وحركة حتى يوجد وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الاثنينية وعلى
اطنبنا في بيانه فتعقله علة للوجود على ما يعقله ووجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم لوجوده وتبع لوجوده لا
ان وجوده لاجل وجود شيء آخر غيره وهو فاعل الكل بمعنى انه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضا تاما مباينا
لذاته فان كون ما يكون عن الاول انما هو على سبيل اللزوم اذ صح ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع
جهاته وقد فرغنا من بيان هذا الغرض فلا يجوز ان يكون اول الموجودات عنه وهي المبدعات كثيرة لا بالعدد ولا
بالانقسام الى مادة وصورة لانه يكون لزوم ما يلزم عنه هو لذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في ذاته الذي
يلزم عنه لا هذا الشيء بل غيره فان لزوم منه شيئان متباينان يكون منهما الشيء واحد مثل مادة وصورة
لزوما معا فانما يلزمان عن جهتين مختلفتين في ذاته وتانك الجهتان ان كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته
فالسؤال في لزومهما ثابت حتى يكونا من ذاته فيكون ذاته منقسما بالمعنى وقد منعنا هذا قبل وبينا فساده
فبين ان اول الموجودات عن العلة الاولى واحد بالعدد وذاته وماهيته موجودة لا في مادة فليس شيء من الاجسام
ولا من الصور التي هي كمالات الاجسام معلولا قريبا له بل المعلول الاول عقل محض لانه صورة لا في مادة
وهو اول العقول المفارقة التي عددناها ويشبه ان يكون هو المبدأ المحرك للجرم الاقصى على سبيل التشوق
ولكن لقائل ان يقول انه لا يمتنع ان يكون الحادث عن المبدأ الاول صورة مادية لكنها يلزم عنها وجود مادتها
فنقول ان هذا يوجب ان يكون الاشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة يكون ثالثة في درجة المعلولات ويكون
وجودها بتوسط المادة فيكون المادة سببا لوجود صور الاجسام الكثيرة في العالم وقواها وهذا محال اذ المادة وجودها
انها قابلة فقط وليست سببا لوجود شيء من الاشياء على غير سبيل القبول فان كان شيء من المواد ليس هكذا
فليس هو مادة الا باشتراك الاسم فيكون ان كان الشيء المفروض ثانيا ليس على صفة المادة الا باشتراك الاسم فالمعلول
الاول لا يكون نسبته اليه على انه صورة في مادته الا باشتراك الاسم فان كان هذا الثاني من جهة يوجد عنه هذه
المادة ومن جهة اخرى يوجد صورة شيء آخر حتى لا يكون الصورة الاخرى موجودة بتوسط المادة كانت الصورة
المادية تفعل فعلا لا يحتاج فيه الى المادة وكل شيء يفعل فعلا من غير ان يحتاج الى المادة فذاته اولا غنية عن
المادة فيكون الصورة المادية غنية عن المادة وبالجملة فان الصورة المادية وان كانت علة للمادة في ان يخرجها الى
الفعل ويكملها فان للمادة ايضا تاثيرا في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها وان كانت مبدأ الوجود من غير المادة
كما قد علمت فيكون لا محالة كل واحد منهما علة للاخرى في شيء وليسا من جهة واحدة ولولا ذلك لاستحال ان يكون

للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجوه فذلك قد سلف منا القول ان المادة لا يكون في وجودها
الصورة فقط بل الصورة لجزء العلة واذا كان كذلك فليس يمكن ان يجعل الصورة من كل وجه علة للمادة
مستغنية بنفسها فبين انه لا يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية اصلا وعقلا وانت تعلم ان ههنا
عقولا ونفوسا مفارقة كثيرة فمحال ان يكون وجودها مستفادا بتوسط ما ليس له وجود مفارق وههنا سلوك
قد جلب بانه لا يجب ان يتصور معنى الممكن على ما شرح اولا في بعض المتصورات المتقدمة ان الممكن الذي يقترن به
الوجود وليا يجوز ان يكون مسببا لوجود شيء آخر مفارق ولذلك نعلم ان في جملة الموجودات عن الاول اجساما
اذ علمت ان كل جسم ممكن الوجود في حد نفسه فانه يجب بغيره وعلمت انه لا سبيل الى ان يكون عن الاول بغير واسطة
فهي كائنة عنه بواسطة وعلمت انه لا يجوز ان يكون الواسطة وحدة محضة فقد علمت ان الواحد من حيث هو واحد
انما يوجد عنه واحد فبالحري ان يكون عن المبدعات الاولى بسبب اثنينية يجب ان يكون فيها ضرورة او
كثرة كيف كانت ولا يمكن في العقول المفارقة شيء من الكثرة الا على ما اقول ان المعلول بذاته ممكن الوجود وبالاول
واجب الوجود ووجوب وجوده بانه عقل وهو يعقل ذاته ويعقل الاول ضرورة فيجب ان يكون فيه من الكثرة معنى
عقله لذاته ممكنة الوجود في حدها وعقله وجوب وجوده من الاول المعقول بذاته وعقله للاول وليست الكثرة له
عن الاول فان امكان وجوده امر له بذاته لا بسبب الاول بل له من الاول وجوب وجوده ثم كثرة انه يعقل الاول
ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب وحدته عن الاول ونحن لا نمنع ان يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها
كثرة اضافية ليست في اول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه بل يجوز ان يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك
الواحد يلزمه حكم وحال او صفة او معلول ويكون ذلك ايضا واحدا ثم يلزم عنه لذاته شيء وبمشاركة ذلك اللازم
شيء فيتبع من هناك كثرة كلها يلزم ذاته فيجب اذن ان يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة
فيها عن المعلولات الاولى ولولا هذه الكثرة لكان لا يمكن ان يوجد عنها الا واحدة ولم يمكن ان يوجد عنها
جسم ثم لا امكان للكثرة هناك الا هذا الوجه فقط فقد بان لنا فيما سلف ان العقول المفارقة كثيرة العدد
فليست اذن موجودة معا عن الاول بل يجب ان يكون اعلاها هو الموجود الاول عنه ثم يتلوه عقل وعقل ولان تحت كل
عقل فلكا بمادته وصورته التي هي النفس وعقلا دونه فيجب كل عقل ثلثة اشياء في الوجود فيجب ان يكون امكان
وجود هذه الثلثة عن ذلك العقل الاول في الابداع لاجل التثليث المذكور فيه والافضل يتبع الافضل من جهات
كثيرة فيكون اذن العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك
الاقصى وكمالها وهي النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصلة له المندرجة فيما لعقله لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى
المندرجة في جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الامر المشارك للقوة فيما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته
على جهتيه الكثرة الاولى بجزئيها اعني المادة والصورة والصورة في المادة بتوسط الصورة او بمشاركتها كما ان امكان الوجود
يخرج الى الفعل بالفعل الذي يحاذي صورة الفلك وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي الى العقل الفعال

الذي به انفسنا وليس يحب ان يذهب هذا المعنى الى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق فانا نقول
انه ان لزم وجود كثرة عن العقول فبسبب المعاني التي فيها من الكثرة وقولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل
فيه هذه الكثرة يلزم كثرة هذه المعلومات ولا هذه المعلولات متفقة الانواع حتى يكون مقتضى
معانيها متفقا ولنبتدئ الشأن هذا المعنى ابتداء آخر فنقول ان الافلاك كثيرة فوق العدد الذي في المعلول
الاول من جهة كثرته المذكورة وخصوصا ان انفصل كل فلك الى صورته ومادته فليس يجوز ان يكون مبدأها واحدا
هو المعلول الاول ولا ايضا يجوز ان يكون كل جرم متقدم منها علة للمتأخر وذلك لان الجرم بما هو جرم لا
يجوز ان يكون مبدأ جرم وبما له قوة نفسانية لا يجوز ان يكون مبدأ جرم لذي نفس اخرى وذلك لانا بينا
ان كل نفس لكل فلك فهو كماله وصورته ليس جوهرا مفارقا والا لكان عقلا لا نفسا وكان لا يحرك البتة الا
على سبيل تشوق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم وقد ساقنا النظر
الى اثبات هذه الاحوال لانفس الافلاك كما علمت واذا كان الامر على هذا فلا يجوز ان يكون انفس الافلاك يصدر
عنها افعال في اجسام اخرى غير اجسامها الا بواسطة اجسامها فان صور الاجسام وكمالاتها على ضربين
اما صور قوامها بمواد الاجسام فكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بوساطة
مواد تلك الاجسام ولهذا السبب فان النار لا تسخن بحرارتها اي شيء اتفق بل ما كان ملاقيا لجرمها او من حيزها
بحال والشمس لا يضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها واما صور قوامها بذاتها لا بمواد الاجسام كالانفس ثم
كل نفس فانما جعلت خاصة لجسم بسبب ان فعلها بذلك وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعا
لذلك الجسم لكانت نفس كل شيء لا نفس ذلك الجسم فقط فقد بان على الوجوه كلها ان القوى السماوية
المنطبعة باجسامها لا تفعل الا بواسطة جسمها ومحال ان يفعل بوساطة الجسم نفسا لان الجسم لا يكون متوسطا
بين نفس ونفس فان كانت يفعل نفسا بغير توسط الجسم فلها انفراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل
مفارق لذاتها ولذات الجسم وهذا غير الامر الذي نحن في ذكره واما ان لم يفعل بفعل نفسا لم يفعل جرما سماويا
لان النفس متقدمة على الجرم في المرتبة والكمال بان وضع لكل فلك شيء يصدر عنه في فلكه شيء واثر من غير ان
يستغرق ذاته في شغل ذلك الجرم وبه ولكن ذاته مباينة في القوام وفي العقل لذلك الجسم فنحن هنا لا نمنع
وهذا هو الذي يسميه الحقل المجردة ويجعل صدور ما بعده عنه ولكن هذا منفعل عن الجسم وعن المشاركة
اياه والصابر صورة خاصة به والكائن على الجهة التي حدثنا عنها حين ابينا هذه النفس فقد بان ووضح ان
للافلاك مبادئ غير جسمانية وغير صورة للاجرام وان كل ذلك يختص به اسمها والجميع يشترك في مبدأ واحد مما
لا نشك فيه ان هيهنا عقولا بسيطة مفارقة تحدث مع حدوث ابدان الناس ولا يفسد بل يبقى وقد تبين
ذلك في العلوم الطبيعية وليست صادرة عن العلة الاولى لانها كثيرة مع وحدة النوع ولانها حادثة فهي اذن
معلولات الاول بتوسط ولا يجوز ان يكون العلل الفاعلية المتوسطة بين الاول وبينها دونها في المرتبة فلا يكو

عقولا بسيطة ومفارقة فان العلل المعطية للوجود اكمل وجودا اما القابلة للوجود فقد يكون احسن وجودا
فيجب اذن ان يكون المعلول الاول عقلا وواحدا بالذات ولا يجوز ايضا ان يكون عنه كثرة متفقة النوع
وذلك لان المعاني المتكثرة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة فيه ان كانت مختلفة الحقائق كان ما يقتضيه كل
واحد منها شيئا غير ما يقتضي الآخر في النوع فلم يلزم كل واحد منها ما يلزم الآخر بل طبيعة اخرى وان كانت
متفقة الحقائق فبماذا تخالفت وتكثرت ولا انقسام مادة هناك فاذن المعلول الاول لا يجوز عنه وجود كثرة
الا مختلفة النوع فليست هذه الانفس الارضية ايضا كائنة عن المعلول الاول بلا توسط علة اخرى موجودة
وكذلك عن كل معلول اول عال حتى ينتهي الى معلول كونه مع كون الاستقصات القابلة للكون والفساد المتكثرة
بالعدد والنوع معا فيكون تكثر القابل سببا لتكثر فعل مبدأ واحد بالذات وهذا بعد استتمام وجود السماويات
كلها فيلزم دائما عقل بعد عقل حتى يتكون كرة القمر ثم يتكون الاستقصات وهيهنا القبول تأثير واحد
بالنوع كثير بالعدد من العقل الاخير فانه اذا لم يكن السبب في الفاعل وجب في القابل ضرورة فاذن يجب ان
يحدث عن كل عقل عقل تحته ويقف حيث يمكن ان يحدث الجواهر العقلية منقسمة متكثرة بالعدد لتكثر
الاسباب هناك ينتهي فقد بان واتضح ان كل عقل هو اعلى في المرتبة فانه لمعنى فيه وهو انه بما يعقل الاول
يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه ذلك بنفسه وجرمه وجرم الفلك كائن عنه ومستبقى
بتوسط النفس الفلكية فان كل صورة فهي علة لان يكون مادتها بالفعل لان المادة نفسها لا قوام لها

فصل في حال تكون الاسطقسات عن العلل الاوائل

واذا استوفيت الكواكب السماوية عددها
لزم بعدها وجود الاسطقسات وذلك لان الاجسام الاسطقسية كائنة وفاسدة فيجب ان يكون مبادئ
القريبة اشياء تقبل نوعا من التغير والحركة واذ لا يكون ما هو عقل وحده سببا لوجودها وهذا يجب ان
يتحقق من اصول ذكرناها التي تكررنا فيها وفرغنا من تقريرها ولهذه الاسطقسات مادة يشترك فيها وصور يختلف
بها فيجب ان يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلاف في احوال الافلاك واتفاقها بما يتفق في طبيعة
اقتضاء الحركة المستديرة فيجب ان يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون ما يختلف فيه
مبدأ يهيئ المادة للصورة المختلفة لكن الامور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا يكون وحدها بل بمشاركة
من واحد معين علة لذات هي في نفسها متفقة واحدة وانما يقسمها غيرها فلا يوجد اذن هذا الواحد عنها
الا بارتباط بواحد يرددها الى امر واحد فيجب ان يكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يلينا هو الذي يفيض عنه
بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم صور العالم الاسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك العقل والعقول رسم
الصور على جهة التفعيل ثم يفيض منه الصور فيها بالتخصيص لا بانفراد ذاته فان الواحد يفعل الواحد كما علمت
بل بمشاركة الاجسام السماوية فيكون اذا حصل هذا الشيء تأثيرا من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصري
او بواسطة فجعله على استعداد خاص بعد العام الذي كان ذلك في جوهره فاض عن هذا المفارق صورة خاصة

وارتسمت في تلك المادة وانت تعلم ان الواحد لا يخصص الواحد من حيث كل واحد منهما واحد بامر دون
امر يكون له بل يحتاج الى ان يكون هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة معداتها فالمعد هو
الذي يحدث منه في المستعد امر ما يصير به مناسبته لذلك الامر لشئ بعينه اولى من مناسبته
لشئ آخر ويكون هذا الاعداد مرجحا لوجود ما هو اولى فيه من الاوايل الواهبة للصور ولو كانت المادة
على التهيؤ الاول للتشابهت بسببها الى الصدق فما يترجح احدهما اللهم الا بحال يختلف به المؤثرات
فيه وذلك الاختلاف ايضا منسوب الى جميع المواد نسبة واحدة فلا يجب ان يختص بموجبه مادة
دون مادة الا لامر ايضا يكون في تلك وليس الا الاستعداد الكامل وليس الاستعداد الا مناسبة
كاملة لشئ بعينه هو المستعد له وهذا مثل ان الماء اذا افرط يسخن فاجتمعت السخونة الغريبة
والصورة المائية وهي بعيدة المناسبة للصورة المائية وشديد المناسبة للصورة النارية
فاذا افرط ذلك واشتدت المناسبة اشتد الاستعداد وصار من حق الصورة النارية ان تفيض
ومن حق هذه ان تبطل ولان المادة ليست تبقى بلا صورة فليس قوامها عما ينسب اليه من المبادى
الاول وحدها بل عنها ومن الصورة ولان الصورة التي تقيم هذه المادة الان قد كانت المادة قائمة
دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها وبالمبادى الباقية بوساطتها او بواسطة اخرى
مثلها فان كانت عن المبادى الاول وحدها لاستغنت عن الصورة ولو كانت عن الصورة وحدها
استغنت الصورة لما سبقت الصورة بل كان المتفق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة نفسها
الطبايع الخاصة بفلك فلك فكذلك المادة ههنا يقسمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبايع
الخاصة وهي الصورة وكان الحركة هيهنا تابعة لطبيعة ما بالقوة كذلك المادة ههنا موافقة لما بالقوة
وكان الطبايع الخاصة والمشتركة هيهنا مبادى او معينات للطبيعة الخاصية والمشتركة ههنا فكذلك
ما يلزم الطبايع الخاصة والمشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقع فيها بسبب الحركة مبدا التغير
الاحوال وتبدلها ههنا وكذلك امتزاج نسبتها هناك سبب لامتزاج نسب هذه العناصر او معين ولاجسام
السماويات تاثير في اجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها ويسري منها الى هذا العالم ولانفسها
ايضا تاثير في انفس هذا العالم وبهذه المعاني يعلم ان الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الاجسام كالكمال والصور
حادثة عن النفس الحاشرة في الفلك او بمعونتها وقال قوم من المنتسبين الى اهل العلم ان الفلك لانه
مستدير يجب ان يستدير على شئ ثابت في حشوه فيلزم محاكته له السخن حتى يستحيل نارا وما بعد عنه
بقي ساكنا فيميل الى البرد والتكثف حتى يصير ارضا وما يلي النار منه يكون حارا ولكنه اقل حرا من النار
وما يلي الارض وما يلي الارض يكون كثيفا ولكن اقل تكثيفا من الارض وقلة الحر وقلة التكثيف يوجبان
الترطيب فان اليبوسة اما من الحر واما من البرد ولكن الرطب الذي يلي الارض هو ابرد فالذي يلي النار هو اشد

حرارة فهذا سبب كون العناصر فهذا هو ما قد قالوه وليس مما يمكن ان يصح بالكلام القياسي ولا هو يسد عند
التفتيش ويشبه ان يكون الامر على قانون آخر وان يكون هذه المادة التي يحدث بالشركة يفيض الى الاجرام
السماوية اما عن اربعة اجرام واما عن عدة محصورة في اربعة حمل على كل واحد منها ما هيئه لصورة جسم بسيط فاذا
استعد بال الصور من واهب الصور او يكون ذلك كانه يفيض عن جرم واحد وان يكون هناك سبب يوجب انقساما
من الاسباب الخفية علينا فانك ان اردت ان اعرف ضعف ما قالوه فتامل انهم يوجبون او يكون الموجود الاول
لجسم ليس له في نفسه احدى الصور المقومة عن الصورة الجسمية وانما يكتسب ساير الصور بالحركة والسكون
ما ساويتنا نحن قبل هذا استحالته هذا وبينا ان الجسم لا يستكمل له وجود بمجرد صورة الجسمية ما لم يقرنها
صورة اخرى وليست صورة المقسم الهيولى للابعاد فقط فان الابعاد يتبع في وجودها صورا اخرى يسبق الابعاد
وان شئت فتامل حال التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة بل الجسم لا يصير جسما حتى يصير بحيث يتبع غيره في
الحركة حتى يسخن متابعة تلك الحركة المتابعة التي بينا انها ليست قسرية بل طبيعية الا وقد تمت طبيعته
باصلح المواضع لاستحفاظها فان الحار يستحفظ حب الحركة والبارد يستحفظ حب السكون ثم لا يفكرون انه
لم يوجب لبعض تلك المادة ان هبط الى المركز عرض له البرودة ولبعضه ان جاور الفوق واما الان فان السبب في
ذلك معلوم اما في الكليات فالخفة والثقل واما في جزء في عنصر واحد فلانه قد صح ان اجزاء العناصر كاسرة وانه
اذا يكون جزء منه في موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه يلي القوى واذا تحرك الى الفوق كان ذلك السطح اولى
من السطح الاخر واما في اول تكونه فانما يصير سطح منه الى فوق وسطح الى اسفل لانه لا محالة قد استحال بحركة ما
وان الحركة اوجب له ضرورة وضعا ما فلا اشتباه عندي ما قد ذهبنا اليه واظن ان الذي قال ذلك في تكون
الاسطقسات لم نفرها للامر عند بعض من كان من الغابرين فحرم عليه القول من تاخر عنه على ان كان ذلك
الكلام شديد التذبذب والاضطراب فصل في العناية وكيفية دخول الشر في القضاء الالهي
اذا بلغنا هذا المبلغ التحقق القول في العناية ولا شك انه قد اتضح فيما سلف مما اشرنا ان العلل العالية
لا يجوز ان يكون بعمل ما يعمل لاجلنا او يكون بالجملة يهمها شئ ويدعوها داع ويعرض لها ايثار ولا لك سبيل الى
ان تنكر الاثار العجيبة في تكون العالم واجزاء السماويات واجزاء النبات والحيوان مما لا يصدر عن ذلك اتفاقا
بل يقتضي تدبيرا ما فيجب ان يعلم ان العناية كون الاول عالما لذاته بما عليه الوجود في نظام الخير وعلة لذاته للخير
والكمال بحسب الامكان وراضيا على النحو المذكور فيعقل نظام الخير على الوجه الابلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله
نظاما وخيرا على الوجه الابلغ الذي يعقله فيضانا على اتم تادية الى النظام بحسب الامكان فهذا هو معنى العناية واعلم
ان الشر يقال على وجوه فيقال شر لمثل النقص الذي هو الجهل والضعف والتشويه في الخلقة ويقال الشر لما هو مثل
الالم والغم الذي يكون هناك ادراك بالسبب لا فقد سبب فقط فان السبب المنافي للخير المانع للخير والموجب لعدمه
ربما كان مباينا لا يدركه المضرور كالسحاب اذا اظل فمنع شروق الشمس عن المحتاج الى ان يستكمل بالشمس فان كان هنا

المحتاج درا كا ادراكا انه غير منتفع به ولم يدرك من حيث يدرك ذلك ان السحاب قد حال بل من حيث هو مصر بما دبما بذلك مصرا او منقصا بل من حيث هو شيء آخر وربما كان مواصلا يدرك مدرك عدم السلامة كمن يتالم بفقدان اتصال عضو بحرارة مجرة فانه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو يدرك المودي الحار ايضا فيكون قد اجتمع هناك ادراكان ادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الاشياء العدمية وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا الامور الوجودية وهذا المدرك الوجودي ليس شرا في نفسه بل شرا بالقياس الى هذا الشيء واما عدم كماله وسلامته فليس شرا بالقياس اليه فقط حتى يكون له وجود ليس هو شر بل وليس نفس وجوده الا شرفية وعلى نحو كونه شرا فان العمى لا يجوز الا ان يكون في العين ومن حيث هو في العين لا يجوز الا ان يكون شرا وليس له جهة اخرى يكون بها غير شر واما الحرارة مثلا اذا صارت شرا بالقياس الى المتالم بها فلها جهة اخرى يكون بها غير شر فالشر بالذات هو العدم ولا كل عدم بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكمالات الثابتة لنوعه وطبيعته والشر بالعرض هو المعدم او الحابس للكمال عن مستحقه ولا خير عن عدم مطلق الا عن لفظه فليس هو بشر حاصل ولو كان له حصول ما لكان الشر العام فكل شيء وجوده على كماله الاقصى وليس فيه ما بالقوة فلا يلحقه شر وانما يلحق الشر في طباعه ما بالقوة وذلك لاجل المادة والشر يلحق المادة اول يعرض لها في نفسه او لامر طارئ من بعد فاما الامر الذي في نفسه فان يكون قد عرض المادة ما في اول وجودها بعض اسباب الشر الخارجة فيمكن منها هيئة من الهيئات تلك الهيئة بمانع استعدادها الخاص للكمال الذي مسه شر بوازيه مثل المادة التي يتكون منها انسان او فرس اذا عرضها من الاسباب الطارئة ما جعلها اردا مزاجا واعصى جوهرا فلم يقبل التخطيط والتشكيل والتقويم فتشوهت الخلقة ولم يوجد المحتاج اليه من كمال المزاج والهيئة لا لان الفاعل حرم بل لان المنفعل لم يقبل واما الامر الطارئ من خارج فاحد شيئين اما مانع وحائل ومبعد للمكمل واما مضاد ذو اصل فحق للكمال مثال الاول وقوع سحب كثيرة وتراكمها واظلال جبال شاهقة يمنع تاثير الشمس في الثمار على الكمال ومثال الثاني حس البرد للنبات المصيب لكماله في وقته حتى يفسد الاستعداد الخاص وما يتبعه معه وجميع سبب الشر انما يوجد فيما تحت فلك القمر وجملة ما تحت فلك القمر ضعيف بالقياس الى سائر الوجود كما علمت ثم الشر انما يصيب اشخاصا في اوقات والانواع محفوظة وليس الشر الحقيقي يعم اكثر الاشخاص الا نوعا من الشر واعلم ان الشر الذي هو بمعنى العدم اما ان يكون شرا بحسب امر واجب او نافع قريب من الواجب واما ان لا يكون شرا بحسب ذلك بل شرا بحسب الامر الذي هو ممكن في الاقل ولو وجد كان على سبيل ما هو فضل من الكمالات التالية ولا مقتضى له من طباع الممكن هو فيه وهذا القسم غير الذي نحن فيه وهو الذي استدركناه هنا وليس هو شرا بحسب النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجهل بالفلسفة او بالهندسة او غير ذلك فان ذلك ليس شرا من جهة ما نحن ناس بل هو شر بحسب كمال الاصلح في ان يعم وسنعرف وانما يكون بالحقيقة شرا اذا اقتضاه شخص انسان او شخص نفسه وانما يقتضيه الشخص لا لانه انسان

اذ ليس خ

او نفس بل لانه قد ثبت عنده نفس ذلك واشتاق واستعد لذلك الاستعداد كما سنشرح لك بعد واما قبل ذلك فليس مما ينبعث الشيء في طبيعته بالنوع ابتغائه الى الكمالات الثانية التي تتلو الكمال الاول فاذا لم يكن كان عدما في امر مقتضى كائن في الطباع فالشر في اشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فان وجود ذلك الشر في الاشياء ضرورة تابعة للحاجة الى الخير فان هذه العناصر لو لم تكن بحيث تتضاد وينفعل عن الغالب لم يكن ان يكون عنها هذه الانواع الشريفة ولو لم يكن النار منها بحيث اذا تأدت بها المصادمات الواقعة في مجرى الكل على الصورة الى ملاقات رداء رجل شريف وجب احراقه لم يكن النار منتفعا بها النفع التام فوجب ضرورة ان يكون الخير الممكن في هذه الاشياء انما يكون خيرا بعد ان يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومعه فافاضة الخير لا يوجب ان يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرا من ذلك الشر لان عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده اذا كان عدمان شر من عدم واحد ولهذا ما يؤثر العاقل الاحراق بالنار ويشترط ان يسلم منها حيا على الموت بلا الم فلو ترك هذا القبيل من الخير لكان يكون ذلك شرا فوق هذا الشر الكائن بايجاده وكان في مقتضى العقل المحيط بكيفية وجود الترتيب في نظام الخير ان يعقل استحقاق مثل هذا النمط من الاشياء وجود الوجود ما يقع معه من الشر ضرورة فوجب ان يفيض وجوده فان قال قائل فقد كان جائزا ان يوجد المدبر الاول خيرا محضا مبرا عن الشر فيقال هذا لم يكن جائزا في مثل هذا النمط من الوجود وان كان جائزا في الوجود المطلق على انه ضرب من الوجود المطلق متبرئ عن هذا الضرب وذلك مما قد فاض عن المدبر الاول ووجد في الامور العقلية والنفسية والسماوية وبقي هذا النمط في الامكان ولم يكن تركه احاده لاجل ما قد يخالطه من الشر الذي اذ لم يكن مبداه موجودا اصلا وترك لئلا يكون هذا الشر كان ذلك شرا من ان يكون فكونه خير الشرين وكان ايضا يجب الا يوجد الاسباب الخيرة التي هي قبل هذه الاسباب التي يؤدي الى هو الشر بالعرض فان وجود تلك مستتبع لوجود هذه فكان فيه اعظم خلل في نظام الخير الكل بل وان لم يلتفت الى ذلك وقصرنا التفاسا الى ما ينقسم اليه الامكان في الوجود من اصناف الموجودات المختلفة في احوالها فكان الوجود المبرا من الشر قد حصل وبقي نمط من الوجود انما يكون على هذه السبيل ولا كونه اعظم شرا من كونه فواجب ان يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو اصوب على النمط الذي قيل بل نقول من راس ان الشر يقال على وجوه فيقال شر للافعال المذمومة ويقال شر لمباديها من الاخلاق ويقال شر للآلام والغموم وما يشبهها ويقال شر لنقصان كل شيء عن كماله وفقدانه ما من شانه ان يكون له فكان الآلام والغموم وان كان معناها وجودية ليست اعداما فانها يتبع الاعدام والنقصان والشر الذي هو في الافعال هو ايضا انما هو بالقياس الى من يفقد كماله بوصول ذلك اليه مثل الظلم او بالقياس الى ما يفقد من كمال يجب في السياسة او المدنية كالزنا وكذلك الاخلاق انما هي شرور بسبب صدور هذه الافعال عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كمالات يجب ان يكون لها ولا يجد شيئا مما يقال له شر من الافعال الا وهي كمال بسبب الفاعل له وعسى انما هو شر بالقياس الى السبب القابل له او بالقياس الى فاعل آخر يمنع عن فعله في تلك المادة التي هي اولى بها من هذا الفعل فالظلم

نقاء خ

بل وجود الشر خ

ممكن خ

يصدر مثلا عن قوة طالبة للغلبة وهي العصبية مثلا والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي عصبية يعني انها
خلقت لتكون متوجهة الى الغلبة ويطلبها ويفرح بها فهذا الفعل بالقياس اليها خير لها وان ضعف عنه فهو بالـ
قياس اليها شر لها انما هو شر للمظلوم او للنفس النطقية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان عجزت عنه
كان شرا لها وكذلك السبب في الفاعل للآلام والاحراق كالنار اذا احرقت مثلا فان الاحراق كمال للنار لكنه شر
بالقياس الى من سلب سلامته بذلك لفقدانه ما فقد واما الشر الذي سببه النقصان وقصور يقع في الجبلة و
فاعل لا لفعله بل لان الفاعل لم يفعله فليس ذلك بالحقيقة خيرا بالقياس الى شيء فاما الشرور التي تتصل باشياء
هي خيرات فانما هي من سببين سبب من جهة المادة انها قابلة للصورة والعدم وسبب من جهة الفاعل وانه
لما وجب ان يكون عنه الماديات وكان مستحيلا ان يكون للمادة وجوده الوجود الذي يعني غناء المادة
وينفعل فعل المادة الا وان يكون قابلا للصورة والعدم وكان مستحيلا ان لا يكون قابلا للمتقابلات وكان
وكان مستحيلا ان يكون للقوى الفعالة افعال مضادة لافعال الاخرى وقد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها فانه
المستحيل ان يخلو ما يراد منه الغرض المقصود بالنار وهي لا تحرق ثم كان الكل انما كان يتم بان يكون فيه متسخن وان
يكون فيه محرق ومسخن لم يكن بد من ان يكون الغرض النافع في وجوده هنا من تشنيع امر يعرض من الاخلاق والاحراق
كمثل احراق النار عضو انسان ناسك لكن الامر الاكثري هو حصول الخير المقصود في الطبيعة والامر الدائم ايضا اما
الاكثري فان اكثر اشخاص الانواع في كنف السلامة من الاحراق واما الدائم فلان انواعا كثيرة لا تستحفظ على الدوام
الا بوجود مثل النار على ان يكون محرقة في الاقل ما يصدر عن النيران الآفات التي تصدر عنها وكذلك في سائر تلك الاسباب
المشابهة لذلك فما كان يحسن ان يترك المنافع الاكثرية والدائمة لاعراض شرية اقلية فاريدت الخيرات الكائنة عن هذه الاشياء
ارادة اولية على الوجه الذي يصلح ان يقال ان الله يريد الاشياء واريد الشر ايضا على الوجه الذي بالعرض اذ علم انه يكون
ضرورة فلا يعبأ به فالخير مقتضى بالذات والشر مقتضى بالعرض وكل مقدر وكذلك فان المادة قد علم من امرها
انها يعجز عن امور ويقصر عنها الكمالات في امور لكنها يتم لها ما لا نسبة لكثرته الى ما يقصر عنها فاذا كان
كذلك فليس من الحكمة الالهية ان يترك الخيرات الفائقة الدائمة والاكثرية لاجل شرور في امور شخصية غير دائمة
بل نقول ان الامور في الوهم اما امور اذا توهمت موجودة وجودها يمتنع اذا توهمت موجودة وجودها الممتنع ان يكون
الا شرا على الاطلاق واما ان يكون امور وجودها ان يكون خيرا ويمتنع ان يكون شرورا وناقصة واما امور يغلب
فيها الخير اذا وجدت وجودها ولا يمكن غير ذلك لطباعها واما امور يغلب فيها الشرية واما امور متساوية الحالين
واما ما لا شرية فيه فقد وجد في الطباع واما ما كله شر او الغالب او المساوي ايضا فلم يوجد واما الذي الغالب في
وجوده الخير فالاحرى به ان يوجد اذا كان الاغلب فيه انه خير فان قيل فلم لم يمنع الشرية عنه اصلا حتى كان يكون كله
خيرا فيقال انه لم يكن هو هو اذ قلنا ان وجودها الوجود الذي يستحيل ان يكون بحيث لا يعرض عنها شر فاذا صير بحيث لا
يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذي لها بل يكون وجود اشياء اخرى قصدت وهو غيرها وهي حاصلة اعني ما يخلو

بحيث لا يلزمه شر لزوما اوليا ومثال هذا ان النار اذا كان وجودها ان يكون محرقة وكان وجود المحرق هو انه اذا مس
ثوب الفقير احرقه اذ كان وجود ثوب الفقير انه قابل للاحراق وكان وجود كل واحد منها ان يعرض له حركات
شتى وكان وجود الحركات الشتى في الاشياء على هذه الصفة ووجود ما يعرض له الا البقاء وكان وجود
البقاء بين الفاعل والمنفعل بالطبع وجودا يلزمه الفعل والانفعال فان لم يكن الثواني لم يكن الاوائل
فالكل انما يسلم فيها القوى الفعالة والمنفعلة السماوية والارضية والطبيعية والنفسانية بحيث يؤدي
الى النظام الكلي مع استحالة ان يكون هي على ما هي ولا يؤدي الى شرور فيلزم من احوال العالم بعضها بالقياس
الى بعض ان يحدث في نفس ما صورة اعتقاد ردي او كفر او شر اخر في نفس او بدن بحيث لو لم يكن كذلك لم يكن
النظام الكلي يستقيم يعبأ ولم يلتفت الى اللوازم الفاسدة التي يعرض بالضرورة وقال عز من قائل خلقت
هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا ابالي وقيل كل ميسر لما خلق له فان قيل فان الشر ليس شيئا نادرا او اقليا
بل هو اكثري فليس كذلك بل الشر كثير وليس باكثري وفرق بين الكثير والاكثري فان ههنا امورا كثيرة وهي
كثيرة وليست باكثرية كالامراض فانها كثيرة وليست اكثرية فاذا تاملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشرور
وجدتها اقل من الخير الذي يقابله ويوجد في مادته فضلا عنه بالقياس الى الخيرات الاخرى الابدية نعم الشرور التي
هي نقصانات الكمالات الثانية فهي كثيرة لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها وهذه الشرور مثل الجهل
بالهندسة ومثل فوت الجمال الرايع وغير ذلك مما لا يضر في الكمالات الاولى ولا في الكمالات التي يليها مما يظهر
منفعتها وهذه الشرور ليست بفعل فاعل بل بان لا يفعل الفاعل لاجل ان القابل ليس مستعدا او ليس يتحرك الى
القبول وهذه الشرور هي اعدام خيرات من باب الفضل والزيادة **فصل في المعاد** ويجب ان نحقق
ههنا احوال الانفس الانسانية اذا فارقت ابدانها وانها الى اية حالة ستصير فنقول يجب ان نعلم ان المعاد منه
ما هو مقبول من الشرع ولا سبيل الى اثباته الا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن عند
البعث وخيرات البدن وشروره معلوم لا يحتاج الى ان يعلم وقد بسطت الشريعة الحقة التي اتانا بها سيدنا
ومولانا محمد صلى الله عليه وعلى اله وسلم حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل
والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس اللتان للانفس
وان كانت الاوهام منها تقصر عن تصورها الان لما نوضح من العلل والحكماء الالهيون رغبتهم في اصابة هذه
السعادة اعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كانهم لا يلتفتون الى تلك وان اعطوها ولم
يستعظموها في جنب هذه السعادة التي هي مقاربة الحق الاول على ما نصفها عن قريب فلنصف حال هذه
السعادة والشقاوة المضادة لها فان البدني مفروغ منه في الشرع فنقول يجب ان يعلم ان لكل قوة نفسانية
لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها مثاله ان لذة الشهوة وخيرها ان يتأدى اليها كيفية محسوسة ملائمة
من الخمسة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الموافقة الماضية واذى كل واحد منها

بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس اليه كمال بالفعل فهذا اصل وايضا فان هذه
القوى وان اشترك في هذه المعاني فان مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذي كماله افضل واتم والذي كماله
اكثر والذي كماله ادوم والذي كماله اوصل اليه واحصل له والذي هو في نفسه اكمل فعلا وافضل والذي
هو في نفسه اشد ادراكا فاللذة التي له ابلغ واوفر لا محالة وهذا اصل وايضا فانه قد يكون الخروج الى
الفعل في كمال ما بحيث يعلم انه كائن ولذيذ ولا يتصور كيفيته ولا يشعر بالتذاذه ولا كيفيته ما لم
يحصل وما لم يشعر به لم يشتق اليه ولم ينزع نحوه مثل العنين فانه متحقق ان للجماع لذة ولكنه لا يشتهيه
ولا يحن نحوه الاشتهاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به بل شهوة اخرى كما يشتهي من يجرب من حيث
يحصل بها ادراك فان كان مؤذيا في الجملة فانه لا يتخيله وكذلك حال الاكمه عند الصور الجميلة والاصم
عند الالحان المنتظمة ولهذا يجب ان لا يتوهم العاقل ان كل لذة فهي كما للحمار في بطنه وفرجه وان المبادي
الاولى المقربة عند رب العالمين عادمة للذة والغبطة وان رب العالمين ليس له في سلطانه وخاصيته البهاء
الذي له وقوته الغير المتناهية امر في غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله عن ان نسميه لذة ثم للحمار والبهائم حالة
طيبة ولذيذة كلا بل اي نسبة يكون لما للعالية الى هذه الخسيسة ولكنا نتخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك
بالاستشعار بل بالقياس فحالنا عنده كحال الاصم الذي لم يسمع قط في عمره تخيل اللذة اللحنية وهو متيقن
لطيبها وهذا اصل وايضا فان الكمال والامر الملائم قد يتيسر للقوة الدراكة وهناك مانع او شاغل للنفس
فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى للطعم الحلو وشهوتهم الطعوم الرديئة الكريهة بالذات وربما
لم يكن كراهية ولكن كان عدم الاستلذاذ كالخائف يجد الغلبة او اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها وهذا اصل وايضا
فانه قد يكون القوة الدراكة ممنوة بضد ما هو كمالها ولا تحس به ولا تنفر عنه حتى اذا زال العائق ورجعت الى غريزتها
تأذت به مثل الممرور فقد لا يحس بمرارة فمه الى ان يصلح مزاجه وتستنقي اعضاؤه فحينئذ ينفر عن الحالة العارضة له
وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء البتة بل كارها له وهو اوفق شيء له ويبقى عليه مدة طويلة فاذا
زال العائق عاد الى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته للغذاء حتى لا يصبر عنه وهلك عند فقدانه
وقد يحصل سبب الالم العظيم مثل احراق النار وتبريد الزمهرير الا ان الحس مؤوف فلا يتأذى البدن به حتى يزول الآفة
فيحس حينئذ بالالم العظيم فاذا تقررت هذه الاصول فيجب ان ننصرف الى الغرض الذي نؤمه فنقول ان النفس الناطقة
كمالها الخاص بها ان يصير عالما عقليا مرتسما فيها صورة الكل والنظام المعقول في الكل والخير الفائض في الكل مبتدئا
من مبدأ الكل سالكا الى الجواهر الشريفة الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما من التعلق بالابدان ثم
الاجسام العلوية بهيئاتها وقواها ثم كذلك حتى يستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فينقلب عالما معقولا موازيا للعالم
الموجود كله مشاهدا لما هو الحسن المطلق والخير المطلق والجمال الحق ومتحدا به ومنتقشا بمثاله وهيئته ومنخرطا في
سلكه وصائرا من جوهره واذا قيس هذا بالكمالات المعشوقة التي للقوى الاخرى وجد في المرتبة التي بحيث يقبح معها

مسوده خ — عقليا خ

ان يقال انه افضل واتم منها بل لا نسبة لها البتة بوجه من الوجوه فضيلة وكثرة وتماما وسائر ما يتم الالتذاذ
المدركات مما ذكرناه واما الدوام فكيف يقاس الدوام الابدي بدوام المتغير الفاسد واما شدة الوصول
فكيف يكون حال ما وصوله بملاقاة السطوح بالقياس الى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كانه هو بلا انفصال
اذ العقل والعاقل والمعقول واحد او قريب من الواحد واما ان المدرك في نفسه اكمل فامر لا يخفى واما انه
اشد ادراكا فامر ايضا تعرفه بادنى تذكر لما سلف بيانه فان النفس الناطقة اكثر عدد مدركات واشد
تقصيا للمدرك وتجريدا له عن الزوائد الغير الداخلة في معناه الا بالعرض ولها الولوج في باطن المدرك
وظاهره بل كيف يقاس هذا الادراك بذلك الادراك او كيف يقاس هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية
والغضبية ولكنا في عالمنا وبدننا هذين وانغماسنا في الرذائل لا نحس بتلك اللذة اذا حصل عندنا
شيء من اسبابها كما اومأنا اليه في بعض ما قدمناه من الاصول وكذلك لا نطلبها ولا نحن اليها اللهم الا
ان يكون قد خلعنا ربقة الشهوة والغضب واخواتهما عن اعناقنا وطالعنا شيئا من تلك اللذة فحينئذ ربما تخيلنا
منها خيالا طفيفا ضعيفا وخصوصا عند انحلال المشكلات واستيضاح المطلوبات النفيسة ونسبة
التذاذنا هذا الى التذاذنا ذلك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روائح المذاقات اللذيذة الى الالتذاذ
بتطعمها بل ابعد من ذلك بعدا غير محدود وانت تعلم اذا تأملت عويصا يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين
الظفرين استخففت بالشهوة ان كنت كريم النفس والانفس العامية ايضا فانها تترك الشهوات المعترضة وتؤثر
الغرامات والآلام الفادحة بسبب افتضاح او خجل او تعيير او شوقا له وهذه كلها احوال عقلية بعضها او اضداد
بعضها تؤثر على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على المكروهات الطبيعية فيعلم من ذلك ان الغايات العقلية
اكرم على الانفس من محقرات الاشياء فكيف في الامور البهية العالية الا ان الانفس الخسيسة تحس بما يلحق المحقرات
من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الامور البهية لما قيل من المقادير واما اذا انفصلنا عن البدن وكانت النفس
منا سهت في البدن بكمالها الذي هو معشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة اليه او اعتقدت بالفعل
موجوديته الا ان اشتغالها بالبدن كما قلناه قد انساها ذاتها ومعشوقها كما ينسي المرض الحاجة الى بدل
ما يتحلل وكما ينسي الامراض الاستلذاذ بالحلو واشتهائه ويميل بالشهوة من المريض الى المكروهات في
الحقيقة عرض حينئذ لها من الالم بفقدانه كفاء ما يعرض من اللذة التي اوجبنا وجودها ودللنا على عظم منزلتها
فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعدلها تفريق النار للاتصال وتبديلها وتبديل الزمهرير للمزاج
فيكون مثلنا حينئذ مثل الخدر الذي اومأنا اليه فيما سلف او الذي قد عمل فيه نار او زمهرير فمنعت المادة اللابسة
وجه الحس عن الشعور به فلم يتأذ ثم عرض ان زال العائق فشعر بالبلاء العظيم واما اذا كانت القوة العقلية بلغت
من النفس حدا من الكمال يمكنها به اذا فارقت البدن ان تستكمل الاستكمال الذي لها ان تبلغه كان مثلها مثل الخدر
الذي اذيق المطعم الالذ وعرض للحالة الاشهى وكان لا يشعر به فزال عنه الخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة ويكون

كاخ — ليستكملها خ

تلك اللذة لا من جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشاكل الحال الطيبة التى هى للجواهر الحية
المحضة وهى اجل من كل لذة واشرف من كل شرف فهذا هو السعادة وتلك هى الشقاوة وتلك الشقاوة ليست
تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين اكتسبوا للقوة العقلية الشوق الى كمالها وذلك عندما يبرهن لهم
ان من شان النفس ادراك ماهية الكل بكسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فان ذلك ليس فيها بالطبع ولا
فى سائر القوى بل شعور اكثر القوى بكمالاتها انما يحدث بعد اسباب واما النفوس والقوى
الساذجة الصرفة فكانها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لان هذا الشوق انما يحدث حدوثا و
ينطبع فى جوهر النفس اذا تبرهن للقوة النفسانية ان ههنا امورا يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى على
ما علمت واما قبل ذلك فلا يكون لان هذا الشوق يتبع رايا اذ كل شوق يتبع رايا وليس هذا الراى للنفس رايا
اوليا بل رايا مكتسبا فهولاء اذا اكتسبوا هذا الراى لزم النفس ضرورة هذا الشوق واذا فارقت ولم يحصل معها
ما يبلغ بعد الانفصال التام وقع فى هذا النوع من الشقاء الابدى لان اوائل الملكة العلمية انما كانت تكتسب
بالبدن لا غير وقد فات وهولاء اما مقصرون عن السعى فى كسب الكمال الانسى واما معاندون جاحدون متعصبون
لاراء فاسدة مضادة للاراء الحقيقية والجاحدون اسوا حالا لما اكتسبوا من هيات مضادة للكمال واعلم انه
كم ينبغى ان يحصل عند نفس الانسان من تصور المعقولات حتى يجاوز به الحد الذى فى مثله تقع هذه الشقاوة
وفى تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة فليس يمكننى ان انص عليه نصا الا بالتقريب واظن ان ذلك ان يتصور
نفس الانسان المبادى المفارقة تصورا حقيقيا وتصدق بها تصديقا يقينيا لوجودها عنده بالبرهان
وتعرف العلل الغائية للامور الواقعة فى الحركات الكلية دون الجزئية التى لا تتناهى ويتقرر عنده هيئة الكل و
نسب اجزائه بعضها الى بعض والنظام الاخذ من المبدا الاول الى اقصى الموجودات الواقعة فى ترتيبه ويتصور
العناية وكيفيتها ويتحقق ان الذات المتقدمة للكل اى وجود يخصها واية وحدة تخصها وانها كيف تعرف حتى
لا يلحقها تكثر وتغير بوجه من الوجوه وكيف ترتيب نسبة الموجودات اليها ثم كلما ازداد الناظر استبصارا ازداد
للسعادة استعدادا وكانه ليس يتبرا الانسان عن هذا العالم وعلائقه الا ان يكون اكد العلاقة مع ذلك العالم
فصار له شوق الى ما هناك وعشق لما هناك يصده عن الالتفات الى ما خلفه جملة ونقول ايضا ان هذه السعادة الحقيقية
لا تتم الا باصلاح الجزء العملى من النفس ونقدم لذلك مقدمة وكانا قد ذكرناها فيما سلف فنقول ان الخلق هو ملكة تصدر
بها عن النفس افعال ما بسهولة من غير تقدم روية فقد امر فى كتب الاخلاق بان يستعمل التوسط بين الخلقين الضدين
لا بان يفعل افعال التوسط بل بان يحصل ملكة التوسط وملكة التوسط كانها موجودة للقوة الناطقة
وللقوى الحيوانية معا اما القوى الحيوانية فبان يحصل فيها هيئة الاذعان واما للقوة الناطقة فبان يحصل فيها
هيئة الاستعلاء والا انفعال كما ان ملكة الافراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة وللقوى
الحيوانية معا ولكن بعكس هذه النسبة فمعلوم ان الافراط والتفريط هما مقتضيا القوى الحيوانية واذا قويت

القوى الحيوانية وحصل لها ملكة استعلائية حدث فى النفس الناطقة هيئة اذعانية واثر انفعالى
قد رسخ فى النفس الناطقة من شانها ان تجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف اليه واما ملكة
التوسط فالمراد منها التنزيه عن الهيئات الانقيادية وتبقية النفس الناطقة على جبلتها مع افادة هيئة الاستعلاء
والتنزه وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل بها الى جهة البدن بل عن جهته فان المتوسط يسلب عنه الطرفان
دائما ثم جوهر النفس انما كان البدن هو الذى يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذى يخصه وعن طلب الكمال
الذى له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له او الشعور بالم الكمال ان قصر عنه لا بان النفس منطبعة فى البدن او
منغمسة فيه ولكن للعلاقة التى كانت بينهما وهو الشوق الجبلى الى تدبيره والاشتغال باثاره وبما يورد عليه
من عوارضه وبما يتقرر فيه من ملكات مبداها البدن فاذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به
كان قريب الشبه من حاله وهو فيه وفيما ينقص من ذلك يزول غفلته عن حركة الشوق الذى له الى كماله و
بما يبقى منه معه يكون محجوبا عن الاتصال الصرف بمحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المشوشة ما يعظم اذاه
ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له وانما كان يلهيها عنه ايضا البدن وتمام انغماسها فيه
واذا فارقت النفس البدن احست بتلك المضادة العظيمة وتاذت بها اذى عظيما لكن هذا الاذى وهذا الالم
ليس لامر لازم بل لامر عارض غريب والامر العارض الغريب لا يدوم ولا يبقى ويزول ويبطل مع ترك الافعال التى كانت
تثبت تلك الهيئة بتكررها فيلزم اذن ان تكون العقوبة التى بحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتمحى قليلا قليلا حتى
تزكو النفس وتبلغ السعادة التى تخصها واما النفوس البلهاء التى لم تكتسب الشوق فانها اذا فارقت البدن
وكانت غير مكتسبة للهيئات الردية صارت الى سعة رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة للهيئات البدنية
الردية وليس عندها هيئة غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيه فتكون لا محالة ممنوة بشوقها الى مقتضاها فتعذب عذابا
شديدا بفقد البدن وبمقتضيات البدن من غير ان يحصل المشتاق اليه لان آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق
بالبدن قد بقى ويشبه ايضا ان يكون ما قاله بعض العلماء حقا وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية
وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من الاعتقاد فى العاقبة التى تكون لامثالهم على مثل ما يمكن ان يخاطب به
العامة وتصور ذلك فى انفسهم فانهم اذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب الى الجهة التى هى فوقهم
لا كمال فيسعدوا تلك السعادة ولا شوق كمال فيشقوا تلك الشقاوة بل جميع هيئاتهم النفسانية متوجهة
نحو الاسفل منجذبة الى الاجسام ولا مانع فى المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها
تتخيل جميع ما كانت اعتقدته من الاحوال الاخروية وتكون الآلة التى يمكنها بها التخيل شيئا من الاجرام السماوية
فتشاهد جميع ما قيل لها فى الدنيا وتناسبه فان الصورة الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد
عليها تاثيرا وصفاء كما تشاهد فى المنام فربما كان المحكوم به اعظم شانا فى بابه من المحسوس على ان الاخروى
اشد استقرارا من الموجود فى المنام بحسب قلة العوائق وتجرد النفس وصفاء القابل وليست الصورة التى ترى

المنام بل والتي يحس في اليقظة كما علمت الا المرتسمة في النفس الا ان احدهما يبتدى من باطن وينحدر اليه
والثاني يبتدى من خارج ويرتفع اليه فاذا ارتسم في النفس تم هناك الادراك المشاهد وانما يلذ
ويؤذى بالحقيقة هذا المرتسم في النفس لا الموجود في الخارج فكلما ارتسم في النفس فعل فعله
فان لم يكن سبب من خارج فان السبب الذاتي هو هذا المرتسم والخارج سبب بالعرض وسبب السبب
فهذه هي السعادة والشقاوة الخسيستان اللتان بالقياس الى الانفس الخسيسة واما الانفس المقدسة
فانها تبعد عن مثل هذه الاحوال وتتصل بكمالها بالذات وتنغمس في اللذة الحقيقية وتتبرأ عن النظر الى
ما خلفها والى المملكة التي كانت لها كل التبري ولو كان بقي فيها اثر من ذلك اعتقادى او خلقى تأذت به وتخلفت
لاجله عن درجة عليين الى ان ينفسخ

فصل في المبدأ والمعاد

بقول مجمل وفي الالهامات وفي
الدعوات المستجابة والعقوبات السماوية وفي احوال النبوة وفي حال احكام النجوم فالوجود اذا ابتدأ من
عند الاول لم يزل كل تال منه ادون في الرتبة من الاول ولا يزال ينحط درجات فاول ذلك درجة الملائكة
الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العملية
ثم مراتب الاجرام السماوية وبعضها اشرف من بعض الى ان يبلغ اخرها ثم من بعدها يبتدى وجود المادة
القابلة للصورة الكائنة الفاسدة فيلبس اول شيء صور العناصر ثم يتدرج يسيرا يسيرا فيكون
اول الوجود فيها اخس وادون مرتبة من الذى يتلوه فيكون اخس ما فيه المادة ثم العناصر ثم المركبات
الجمادية ثم الناميات وافضلها الانسان وبعده الحيوانات ثم النبات وافضل الناس من استكملت نفسه
عقلا بالفعل ومحصلا للاخلاق التي تكون فضائل عملية وافضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو
الذى في قواه النفسانية خصائص ثلث وهو ان يسمع كلام الله ويرى ملائكته وقد تحولت له على صورة
يراها فقد بينا كيفية هذا وبينا ان هذا الذى يوحى اليه فيتشبح له الملائكة ويحدث له في سمعه صوت يسمعه
يكون من قبل الله والملائكة فيسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما من الناس والحيوان الارضى وهذا هو الموحى
اليه وكما ان اول الكائنات من الابتداء الى درجة العنصر كان عقلا ثم نفسا ثم جرما فههنا يبتدى الوجود
من الاجرام ثم يحدث نفوس ثم عقول وانما يفيض هذه الصور لا محالة من عند تلك المبادى والامور الحادثة
في هذا العالم يحدث من مصادمات القوى الفعالة السماوية والمنفعلة الارضية وتابعة لمصادمات
القوى الفعالة السماوية واما القوى الارضية فيتم حدوث ما يحدث منها بسبب قسمين احدهما القوى
الفعالة فيها اما الطبيعية واما الارادية والثانى القوى الانفعالية اما الطبيعية واما النفسانية
واما القوى السماوية فيحدث عنها اثارها في هذه الاجرام التي تحتها على ثلثة اوجه احدها من تلقائها
بحيث لا تسبب فيه للامور الارضية بوجه من الوجوه وتلك اما عن طبايع اجسامها وقواها الجسمانية
بحسب التشكلات الواقعة منها مع القوى الارضية والمناسبات بينها واما الثانى فعن طبايعها النفسانية

والوجه الثالث فيه شركة ما مع الاحوال الارضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذى اقول انه قد اتضح
لك ان لنفوس تلك الاجرام السماوية ضربا من التصرف في المعانى الجزئية على سبيل ادراك غير عقلى محض وان
لنا لها ان يتوصل الى ادراك الحادثات الجزئية وذلك يمكن بسبب ادراك تفاريق اسبابها الفاعلة
والقابلة الحاصلة من حيث هي اسباب وما تأدى اليه وانها ادائما ينتهى الى طبيعته وارادته موجبة
ليست ارادية جائزة عرضا تمنع ولا جازمة ولا ينتهى الى القسر فان القسر اما قسر عن طبيعة واما قسر عن ارادة
واليها ينتهى التحليل في القسريات اجمع ثم ان الارادات كلها كائنة بعدما لم يكن فلها اسباب مؤدية
وليس يوجد لارادة بارادة والا لذهب الى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا للزوم الارادة ما دامت الطبيعة
بل الارادة يحدث بحدوث علل هي الموجبات والدواعى تستند الى ارضيات وسماويات ويكون موجبة
ضرورة لتلك الارادة واما الطبيعة فان كانت داهية دائمة فهي اصل وان كان قد حدث فلا محالة انها
تستند ايضا الى امور سماوية وارضية عرفت جميع هذا فيما قبل وان ازدحام هذه العلل ونصادفها في
استمرارها بحسب الحركة السماوية فاذا علمت الاوايل بما هي اوايل وهيئة انجرارها الى الثوانى فكم علمت
الثوانى ضرورة فمن هذه الاشياء علمت ان النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالجزئيات واما ما فوقها فعلمها
بالجزئيات على نحو كلى واما هي فعلى نحو جزئى كالمباشر او المبادى الى المباشر او المشاهد بالحواس فلا محالة
انها تعلم ما يكون ولا محالة انه يعلم كثير منها الوجه الذى هو اصوب والذى هو اصلح واقرب من الخير المطلق
من الامرين المتمكنين وقد بينا ان التصورات التي لتلك العلل مباد لوجود ذوات تلك الصور ههنا
اذا كانت ممكنة ولم يكن هنا اسباب سماوية يكون اقوى من تلك التصورات عما هو اقدم وما هو في احد
الضمين من الثلث غير هذه الثالث واذا كان الامر كذلك وجب ان يحصل ذلك الامر المتمكن موجودا لا عن
سبب نفسي ولا عن سبب طبيعى في السماء بل من تاثير بوجه ما لهذه الامور في الامور السماوية وليس هذا بالحقيقة
تاثيرا بل التاثير لمبادى وجود ذلك الامرين من الامور السماوية فانها اذا اعقلت الاوايل عقلت ذلك
الامر واذا اعقلت ذلك الامر عقلت ما هو الاولى بان يكون واذا اعقلت ذلك كان اذا كان لا مانع فيه
الا عدم علة طبيعته ارضية او وجود علة طبيعية ارضية واما عدم العلة الطبيعية الارضية مثلا ان
يكون ذلك الشئ هو ان يوجد حرارة فلا يكون قوة مسخنة طبيعية ارضية فتلك السخونة يحدث
للتصور السماوية لوجه كون الخير فيه كما انه يحدث هي في ابدان الناس عن اسباب من تصورات الناس على
ما عرفته فيما سلف واما مثال الثانى فان يكون ليس المانع عدم سبب التسخن فقط بل وجود المبرد فقصور
السماوى المخير في وجود ضد ما يوجبه البرد في ذلك ايضا يصير المبرد كما يقسر تصورنا المعصب السبب المبرد فما
فيكون الخير فيكون هذا القسم حالات لامور طبيعية والهالات يتصل بالمستدعى او بعزم او احتلاط
من ذلك يؤدى واحد منها او جملة مجتمعة الى الغاية النافعة فسبة المصرع الى الاستدعاء هذه القوة نسبة

التفكر الى استدعاء البيان وكل يقبض من فوق وليس هذا هو مع التصورات السماوية بل الاول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا انه يليق به ومن عنده يبتدي كون ما يكون ولكن بالتوسط وعلى ذلك علم فبسبب هذه الامور ما ينتفع بالدعوات والقرابين وخصوصا في امر الاستسقاء وفي امور اخرى ولهذا ما يجب ان يخاف المكافات على الشر ويتوقع المكافات على الخير فان في ثبوت حقيقة ذلك مزجرة عن الشر وثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور اماراته وانما يسى وجود خزيانه وهذه الحال معقولة عند المبادى فيجب ان يكون لها وجود فان لم يوجد هناك شر او سبب لا يذكر او سبب آخر بعينه وقد ذلك بالوجود اولى من هذا ووجود ذلك وجود هنا معا من الحق واذا سبب ان يعلم ان الامور التي علمت نافعة مودية الى المصالح قد اوجدت في الطبيعة على النحو من الايجاد الذي علمته ويحصبه فتامل حال منافع الاعضا في الحيوانات والنباتات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك البتة سبب طبيعي بل مبداه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت العناية فكذلك فصدق بوجود هذه المعاني فانها متعلقة بالعناية على الوجه الذي علمت العناية تتعلق بتلك واعلم ان اكثر ما يقربه الجمهور ويفزع اليه ويقول به فهو حق وانما يدفعه هولاء المتشبهة بالفلاسفة جهلا منهم بعلله واسبابه وقد علمنا في هذا الباب كتاب البر والاثم فليتامل شرح هذه الامور من هناك وصدق لما يحكى من العقوبات الالهية النازلة على مدن فاسدة واشخاص ظالمة وانظر ان الحق كيف ينصر واعلم ان السبب في الدعاء منا ايضا وفي الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الظلم والاثم انما يكون من هناك فان مبادى جميع هذه الامور ينتهى الى الطبيعة والارادة والاتفاق والطبيعة مبداها من هناك والارادات التي لنا كائنة بعد ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة فكل ارادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة ليست ارادة متسلسلة في ذلك الى غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية ينتهى الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق فهو حادث عن مصادمات هذه فاذا حللت الامور كلها استندت الى مبادى ايجابها تنزل من عند الله تعالى والقضاء من الله سبحانه وتعالى هو الوضع الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدريج كانه موجب اجتماعات والامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة الى القضاء والامر الالهي الاول ولو امكن انسانا من الناس ان يعرف الحوادث التي في الارض والسماء جميعا وطبايعهما لفهم كيفية جميع ما يحدث في المستقبل وهذا المنجم القائل بالاحكام مع ان اوضاعه الاولى ومقدماته ليست تستند الى برهان بل عسى ان يدعى فيها التجربة او الوحي وربما حاول قياسات شعرية او خطابية في اثباتها فانه انما يعول على دلائل جنس واحد من اسباب الكائنات وهي التي في السماء على انه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التي في السماء ولو ضمن لنا ذلك ووفى به لم يمكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث يقف على وجود جميعها في كل وقت وان كان جميعها من حيث فعله وطبيعته معلوما عندنا وذلك لانه لا يكفي ان يعلم انه وجد او لم يوجد وذلك انه لا يكفيك ان تعلم ان النار حارة مسخنة كذا وكذا في ان تعلم انها سخنت ما لم تعلم انها حصلت واي طريق في الحساب يعطينا المعرفة بكل حدث وبدعة في الفلك فلو امكنه ان يجعلنا ونفسه بحيث يقف على وجود جميع ذلك لم يتم لنا به الانتقال الى المغيبات فان الامور المغيبة التي في طريق الحدوث انما يتم بمخالطات بين الامور السماوية التي لو تسلم لنا لنا حصلناها بكمال عددها وبين الامور الارضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعلها طبيعتها وارادتها وليست تتم بالسماويات وحدها فما لم يحط بجميع الحاضر من الامرين وموجب كل واحد منهما خصوصا ما كان متعلقا بالغيب لم يتمكن من الانتقال الى الغيب فليس اذن لنا اعتماد على اقوالهم وان سلمنا متبرعين ان جميع ما يعطوننا من مقدماتهم الحكمية صادقة

فصل في اثبات النبوة وكيفية دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الله والمعاد

ونقول الآن انه من المعلوم ان الانسان يفارق ساير الحيوانات بانه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصا واحدا يتولى تدبير امره من غير شريك يعاونه على ضروريات حاجاته وانه لا بد من ان يكون الانسان مكفيا باخر من نوعه يكون ذلك الاخر ايضا مكفيا به وبنظيره فيكون هذا مثلا ينقل الى ذلك وذاك يخبز لهذا وهذا يخيط للآخر والاخر يتخذ الابرة لهذا حتى اذا اجتمعوا كان امرهم مكفيا ولهذا ما اضطروا الى عقد المدن والاجتماعات فمن كان منهم غير محتاط في عقد مدينته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شركائه الاقتصار على اجتماع فقط فانه يتحيل على جنس بعيد الشبه من الناس وعادم لكمالات الناس ومع ذلك فلا بد من امثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين فاذا كان هذا ظاهرا فلا بد من وجود الانسان وبقائه من مشاركة ولا تتم المشاركة الا بمعاملة كما لا بد في ذلك من ساير الاسباب التي تكون له ولا بد في المعاملة من سنة وعدل ولا بد للسنة والعدل من سان ومعدل ولا بد من ان يكون هذا بحيث يجوز ان يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من ان يكون هذا انسانا ولا يجوز ان يترك الناس وآراؤهم في ذلك فيختلفون ويرى كل منهم ما له عدلا وما عليه ظلما فالحاجة الى هذا الانسان في ان يبقى نوع الانسان ويتحصل وجوده اشد من الحاجة الى انبات الشعر على الاشفار وعلى الحاجبين وتقعير الاخمص من القدمين واشياء اخرى من المنافع التي لا ضرورة فيها في البقاء بل اكثر ما لها انها تنفع في البقاء ووجود الانسان الصالح لان يسن ويعدل ممكن كما سلف منا ذكره فلا يجوز ان تكون العناية الاولى تقتضي تلك المنافع ولا تقتضي هذه التي هي اسها ولا ان يكون المبدا الاول والملائكة بعده يعلم ذلك ولا يعلم هذا ولا ان يكون ما يعلمه في نظام الامر الممكن وجوده الضروري حصوله لتمهيد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز ان لا يوجد وهو متعلق بوجوده مبني على وجوده موجود فواجب اذن ان يوجد نبي وواجب ان يكون انسانا وواجب ان يكون له خصوصية ليست لساير الناس حتى يستشعر الناس فيه امرا لا يوجد لهم فيتميز به منهم فيكون له المعجزات التي اخبرنا بها فهذا الانسان اذا وجد يجب ان يسن للناس في امورهم سننا باذن الله بامره ووحيه وانزال الروح المقدس عليه ويكون الاصل الاول فيما يسنه تعريفه اياهم ان لهم صانعا واحدا قادرا وانه عالم بالسر والعلانية وانه من حقه ان يطاع امره فانه يجب ان يكون الامر لمن له الخلق وانه قد اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي حتى يتلقى الجمهور رسمه المنزل على لسانه من الاله

سارك

الناس

والملائكة بالسمع والطاعة ولا ينبغي له ان يشغلهم بشئ من معرفة الله تعالى فوق معرفة انه واحد حق لا شبيه له فاما ان يعدى بهم الى ان يكلفهم ان يصدقوا بوجوده وهو غير مشار اليه في مكان ولا ينقسم بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شئ من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش فيما بين ايديهم الدين واوقعهم فيما لا تخلص عنه الا ان كان المعاني الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه فانه لا يمكنهم ان يتصوروا هذه الاحوال على وجهها الا بكد وانما يمكن القليل منهم ان يتصور حقيقة ذلك التوحيد والتنزيه فلا يلبثون ان يكذبوا بمثل هذا الوجود او يقعوا في تنازع وينصرفوا الى المباحثات والمقايسات التي تصدهم عن اعمالهم المدنية وربما اوقعهم في اراء مخالفة لصلاح المدينة ومنافية لواجب الحق وكثر فيهم الشكوك والشبه وصعب الامر على اللسان في ضبطهم فما كل ميسر له في الحكمة الالهية ولا انسان يصلح ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها العامة بل يجب ان لا يرخص في تعرض شئ من ذلك بل يجب ان يعرفهم جلال الله وعظمته برموز وامثلة من الاشياء التي هي عندهم جليلة وعظيمة ويلقي اليهم مع هذا هذا القدر اعني انه لا نظير له ولا شريك له ولا شبيه وكذلك يجب ان يقرر عندهم امر المعاد على وجه يتصورون كيفيته ويسكن اليهم نفوسهم ويضرب للسعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه ويتصورونه واما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه الا امرا مجملا وهو ان ذلك شئ لا عين رأته ولا اذن سمعته وان هناك من اللذة ما هو ملك عظيم ومن الالم ما هو عذاب مقيم واعلم ان الله تعالى يعلم ان وجه الخير في هذا فيجب ان يوجد معلوم الله على وجهه على ما علمت ولا بأس ان يشتمل خطابه على رموز واشارات تستدعي المستعدين بالجبلة بالنظر الى البحث الحكمي

فصل في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة

ثم ان هذا الشخص الذي هو نبي ليس مما يتكرر وجود مثله في كل وقت فان المادة التي تقبل كمال مثله يقع في قليل من الامزجة فيجب لا محالة ان يكون النبي قد دبر لبقاء ما يسنه ويشرعه في امور المصالح الانسانية تدبيرا ولا شك ان القاعدة في ذلك هو استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع انقراض القرن الذي يلي النبي فيجب ان يكون على الناس افعال واعمال يسن تكررها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذي فات مطلوبه فاما المقتضى منه فيعود به التذكر من رأس وقبل ان ينفسخ يلحق عاقبته ويجب ان يكون هذه الافعال مقرونة بما يذكره الله والمعاد لا محالة والا فلا فائدة فيها والتذكر لا يكون الا بالفاظ تقال او نيات تنوى في الخيال وان يقال لهم ان هذه الافعال تقرب الى الله ويستوجب بها الجزاء الكريم وان يكون تلك الافعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الافعال مثل العبادات المفروضة على الناس وبالجملة يجب ان يكون منبهات والمنبهات اما حركات واما اعدام حركات تفضي الى حركات فاما الحركات فمثل الصلوات واما اعدام الحركات فمثل الصوم فانه وان كان معنى عدميا فانه يحرك من الطبيعة تحريكا شديدا ينبه صاحبه على انه على جملة من الامر وليس هدرا فيتذكر سبب ما ينويه من ذلك وانه القربة الى الله ويجب

ان امكن ان يخلط بهذه الاحوال مصالح اخرى في تقوية السنة وبسطها والمنافع الدنيوية للناس ايضا ان يفعل ذلك وذلك مثل الجهاد والحج على ان يعين مواضع من البلاد بانها اصلح المواضع لعبادة الله واتها خاصة لله تعالى ويعين افعالا مما لا بد للناس منها وانها في ذات الله مثل القرابين فانها مما يعين في هذا الباب معونة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة اذا كان مأوى الشارع ومسكنه فانه تذكيره فانه يذكره ايضا وذكره في المنفعة المذكورة تاليه لذكر الله والملائكة والمأوى الواحد ليس يجوز ان يكون بصيغة الامة كافة فبالحري ان يفرض اليه مهاجرة وسفر ويجب ان يكون اشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض فيه انه مخاطب لله ومناجيه اياه وماثل بين يديه وهذا هو الصلوات فيجب ان يسن للمصلي من الاحوال التي يستعد بها للصلوة ما جرت العادة بمؤاخذة الانسان نفسه به عند لقاء الملك الانساني من الطهارة والتنظيف سننا بالغة وان يسن عليه فيها ما جرت العادة بمؤاخذة نفسه به عند لقائه الملوك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الاطراف وترك الالتفات والاضطراب وكذلك يسن له في كل وقت من اوقات العبادة آدابا ورسوما محمودة فهذه الاحوال ينتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله تعالى والمعاد في انفسهم فيدوم لهم التشبث بالسنن والشرائع بسبب ذلك وان لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انقراض قرن او قرنين وينفعهم ايضا في المعاد منفعة عظيمة فيما يتزه به انفسهم على ما عرفته واما الخاصة فاكثر منفعة هذه الاشياء اياهم في المعاد فقد قررنا حال المعاد الحقيقي واثبتنا ان السعادة في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس بتبعيدها عن الهيئات البدنية المضادة لاسباب السعادة وهذا التنزيه يحصل باخلاق وملكات والاخلاق والملكات يكتسب بافعال من شأنها ان يصرف النفس عن البدن والحس ويديم تذكرها المعدن الذي لها فاذا كانت كثيرة الرجوع الى ذاتها لم ينفعل من الاحوال البدنية ومما يذكرها ذلك ويعينها عليه افعال متعبة وخارجة عن عادة الفطرة بل هي الى التكلف فانها تتعب البدن والقوى الحيوانية وتهدم ارادتها من الاستراحة والكسل ورفض العناء واخماد الحرارة الغريزية واجتناب الارتياض الا في اكتساب اغراض من اللذات البهيمية ويعرض على النفس المجادلة لتلك الحركات ذكر الله تعالى والملائكة وعالم السعادة شاءت ام ابت فتقرر لذلك فيها هيئة الانزعاج عن هذا البدن وتأثيراته وملكة التسلط على البدن فلا ينفعل عنه واذا جرت عليها ايضا افعال بدنية لم يؤثر فيها هيئة وملكة تأثيرها لو كانت مخلدة اليه منقادة له من كل وجه ولذلك ما قال القائل الحق ان الحسنات يذهبن السيئات فان دام هذا الفعل من الانسان استفاد ملكة التفات الى جهة الحق واعراض عن الباطل وصار شديد الاستعداد للتخلص الى السعادة بعد المفارقة البدنية وهذه الافعال لو فعلها فاعل ولم يعتقد انها فريضة من عند الله وكان مع اعتقاده ذلك يلزم في كل فعل ان يتذكر الله ويعرض عن غيره لكان جديرا بان يفوز من هذا الزكاء بحظ فكيف اذا كانت استعملها من يعلم ان النبي من عند الله وبارسال الله وواجب في

الشرع خ

عليها خ

للمقتضي خ

الحكمة الالهية ان ساله وان جميع ما يسنه فانما هو ما وجب من عند الله ان يسنه وان ما يسنه من
عند الله فالشئ فرض عليه من عند الله ان نفرض عباداته ويكون الفايدة فى العبادات للعابدين فيما
يبقى به فيهم السنة والشريعة التى هى اسباب وجودهم وفيما يقربهم عند المعاد من الله زلفى بركاتهم ثم
ان هذا الانسان هو المسلى بتدبير احوال الناس على ما ينتظم به اسباب معيشتهم ومصالح معادهم
وهو انسان متميز عن ساير الناس بتالهه **فصل فى عقد المدينة وعقد البيت وهو النكاح**
والسنن الكلية فى ذلك ويجب ان يكون القصد الاول للسان فى وضع السنن ترتيب المدينة
على اجزاء ثلثة المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب فى كل جنس منهم رئيسا يترتب تحته رؤسا
يلونه الى ان ينتهى منه الى افناء الناس فلا يكون فى المدينة انسان معطل ليس له مقام محدود بل
يكون لكل واحد منهم منفعة فى المدينة وان يحرم البطالة والتعطل وان لا يجعل لاحد سبيلا
الى ان يكون له من غيره الحظ الذى لا بد منه للانسان ويكون جنبة معاه ليس يلزمها تخلفه
فان هولاء يجب ان يردعهم كل الردع وان لم يرتدعوا نفاهم من الارض فان كان السبب فى ذلك
مرضا او آفة افرد لهم موضعا يكون فيه امثالهم ويكون عليهم قيم ويجب ان يكون فى المدينة وجه مال
مشترك بعضه من حقوق تفرض على الارباح المكتسبة والطبيعية كالثمرات والنتاج وبعضه
يفرض عقوبة وبعضه يكون من اموال المنابذين للسنة وهو الغنايم ويكون ذلك عدة لمصالح
مشتركة وازاحة لعلة الحفظة الذين لا يشتغلون بصناعة ونفقة على الذين حيل بينهم وبين
الكسب بامراض وزمانات ومن الناس من راى قتل الميؤوس من صلاحهم واقبالهم منهم وذلك
قبيح فان قوتهم لا تجحف بالمدينة فان كان لامثال هولاء من قرابة من يرجع الى فضل استظهار عن
قوته فرض عليه كفايته والغرامات كلها لا يسن على صاحب جانيه بل يجب ان يسن بعضها على اوليائه
وذويه الذين لا يزجرونه ولا يحرسونه ويكون ما يسن من ذلك عليهم مخففا فيه بالمهلة المطالبة
ويكون ذلك فى جنايات يقع خطا فلا يجوز اهمال امرها مع وقوعها خطا وكما انه يجب ان يحرم البطالة
كذلك يجب ان يحرم الصناعات التى يقع فيها انتقالات الاملاك والمنافع من غير مصالح يكون
بازائها وذلك مثل القمار فان القمار ياخذ من غيران يعطى منفعة البتة بل يجب ان يكون الاخذ
اخذا من صناعة منها يعطى بها فايدة يكون عوضا اما عوضا هو جوهر او عوض هو منفعة او عوضا
هو ذكر جميل او غير ذلك مما هو معدود فى الخيرات الانسانية وكذلك يجب ان يحرم الصناعات
التى يدعو الى اضداد المصالح والمنافع مثل تعلم السرقة واللصوصية والقيادة وغير ذلك ويحرم
ايضا الحرف التى يغنى الناس عن تعلم الصناعات الداخلة فى الشركة مثل المرابات فانها طلب زيادة
كسب من غير حرفة محصلة وان كانت بازاء منفعة ويحرم ايضا الافعال التى ان وقع فيه الترخيص

ادى الى ضد ما عليه بناء امر المدينة مثل الزنا واللواطة التى يدعو الى الاستغناء عن افضل اركان
المدينة وهو التزوج مثل ولما يجب ان يشرع فيه هو امر التزاوج المودى الى التناسل وان يدعو
اليه ويحرص عليه فان بقاء الانواع التى بقاؤها دليل جود الله وان يدبر فى ان يقع ذلك
وقوعا ظاهرا لئلا يقع ريبة فى النسب فيقع بسبب ذلك خلل فى انتقال المواريث التى هى اصول
الاموال لان المال لا بد منه فى المعيشة والمال منه اصل ومنه فرع والاصل موروث او ملقوط
او موهوب واصح الاصول من هذه الثلثة الموروث فانه ليس عن بخت واتفاق بل هى على مذهب
كالطبيعى وقد يقع فى ذلك اعنى خفاء المناكحات ايضا خلل فى وجوه اخرى مثل وجوب نفقة
بعض ومعاونة بعض لبعض وغير ذلك مما اذا تامله العاقل عرفه ويجب ان يوكد الامر ايضا فى ثبوت هذه
الوصلة حتى لا يقع مع كل ترق فرقة فيودى ذلك الى تشتت الشمل الجامع للاولاد والديهم والى
تجدد احتياج كل انسان الى المزاوجة وفى ذلك انواع من الضرر كثيرة ولان اكثر اسباب المصلحة
المحبة والمحبة لا ينعقد الا بالالفة والالفة لا يحصل الا بالعادة والعادة لا تحصل الا بطول
المخالطة وهذا التاكيد يحصل من جهة المراة بان لا يكون فى يدها ايقاع هذه الفرقة فانها
بالحقيقة واهية العقد مبادرة الى طاعة الهوى والغضب ويجب ان يكون الى الفرقة سبيل ما وان
لا يشدد ذلك من كل وجه لان حسم اسباب التوصل الى الفرقة بالكلية يقتضى وجوها من الضرر
والخلل منها ان من الطبايع ما لا يوالف بعض الطباع وكلما اجتهد فى الجمع بينهما زاد الشر والسوء
وتنغصت المعايش ومنها ان من الناس من يمنى بزوج غير كفوء ولا حسن المذاهب فى العشرة او
بغيض تعافه الطبيعة فيصير ذلك داعية الى الرغبة فى غيره اذ الشهوة طبيعية وربما ادى ذلك الى
وجوه من الفساد وربما كان المتزاوجان لا يتعاونان على النسل فاذا بدلا بزوجين آخرين تعاونا
فيجب ايضا ان يكون الى المفارقة سبيل ولكنه يجب ان يكون مشددا فيه فاما انقص الشخصين عقلا
واكثرهما اختلاطا واختلافا وتلونا فلا يجعل فى يديه من ذلك شئ بل يجعل الى الحكام حتى اذا
عرفوا سوء صحبته يلحقها من الزوج الاخر فرقوا واما من جهة الرجل فان يلزم فى ذلك غرامة لا
يقدم عليها الا بعد التثبت واقتضاء استصواب ذلك لنفسه وبعد استظهار ذلك لنفسه من كل وجه مع
ذلك فالاحسن ان يترك للصلح وجه من غير ان يمعن فى فيصيرهما الى طاعة
الطيش بل تغلظ الامر فى المعاودة اشد من التغليظ فى الابتداء فنعما امر به افضل الشارعين
صلوات الله عليهم اجمعين انها لا تحل له بعد الثالثة الا بعد ان توطن نفسه على تجرع
لا مضض فوقه وهو تمكين الرجل آخر من حليلته بان يتزوجها بنكاح صحيح ويطاها بوطئ
صحيح فاذا كان بين عينيه مثل هذا الخطب لم يقدم على الفرقة بالجزاف الا ان يصمم الى الفرقة

التامة او يكون هناك ركاكة فلا يرى باسا بفضيحة بصحبها لذة وامثال هولاء خارجون عن استحقاق
طلب المصلحة لهم ولما كان من حق المراة ان تصان لانها تشترك في شهوتها وداعية جدا الى نفسها
وهي مع ذلك اشد انخداعا واقل للعقل طاعة والاشتراك فيها يوقع الغيرة وعارا عظيما وهي من
المضار المشهورة والاشتراك في الرجل لا يوقع عارا بل حسدا او الحسد غير ملتفت اليه فانه طاعة
للشيطان فبالحري ان يسن في بابها التستر والتخدر فلذلك ينبغي ان لا يكون المراة من اهل
الكسب كون الرجل فلذلك يجب ان يسن لها ان يكفى من جهة الرجل فيلزم الرجل نفقتها لكن الرجل
يجب ان يعوض من ذلك عوضا وهو انه يملكها وهي لا يملكه فلا يكون لها ان ينكح غيره واما الرجل فلا
يحجر عليه في هذا الباب وان حرم عليه يجاوز عدد لا يفي بارضائها او ما وراءه ويعوله فيكون البضع المملوك
من المراة بازاء ذلك ولست اعني بالبضع المملوك الجماع فان الانتفاع بالجماع مشترك بينهما وحظها اكثر
من حظه والاغتباط والاستمتاع بالولد كذلك بل الا يكون الى استعماله لغيره سبيل ويسن في الولد
ان يتولاه كل واحد من الابوين بالتربية اما الوالدة فيما يخصها واما الوالد فبالنفقة وكذلك الولد ايضا
يسن عليه خدمتهما وطاعتهما واكبارهما واجلالهما فهما سببا وجوده ومع ذلك فقد احتملا مؤنته
التي لا حاجة الى شرحها لظهورها **فصل في الخليفة والامام ووجوب طاعتهما**
والاشارة الى السياسات وفي المعاملات والاخلاق ثم يجب ان يفرض السان طاعة
من يخلفه وان لا يكون الاستخلاف الا من جهته او باجماع من اهل السابقة على من يصححون علانية
عند الجمهور انه مستقل بالسياسة وانه اصيل العقل حاصل عنده الاخلاق الشريفة من
الشجاعة والعفة وحسن التدبير وانه عارف بالشريعة حتى لا اعرف بصحتها يظهر ويستعلن ويتفق
عليه الجمهور عند الجميع ويسن عليهم انهم اذا افترقوا او تنازعوا للميل والهوى او اجمعوا على غير من وجد
الفضل فيه والاستحقاق له فقد كفروا بالله والاستخلاف بالنص اصوب فان ذلك لا يودي
الى التشعب والتشاغب والاختلاف ثم يجب ان يحكم في سنته انه من خرج فادعى خلافة بفضل
قوة او مال فعلى الكافة من اهل المدينة قتله فان قدروا ولم يفعلوا فقد عصوا الله
وكفروا به ويحل دم من قعد عن ذلك وهو متمكن بعد ان يصح على راس الملاذ ذلك منه ويجب ان
يسن انه لا قربة عند الله بعد الايمان بالنبي اعظم من اتلاف هذا المتغلب فان صحح الخارجي ان
المتولي للخلافة غير اهل لها وانه ممنو بنقص وان ذلك النقص غير موجود في الخارجي فالاولى ان
يطابقه اهل المدينة والمعول الاعظم العقل وحسن الايالة فمن كان متوسطا في الباقي و
متقدما في هذين بعد بعد ان لا يكون غريبا في البواقي وصائرا الى اضدادها فهو اولى ممن يكون متقدما
في البواقي ولا يكون في منزلته في هذين فيلزم اعلمهما ان يشارك اعقلهما ويعاضده ويلزم اعقلهما

ان يعتضد به ويرجع اليه مثل ما فعل عمر وعلي رضي الله عنهما ثم يجب ان يفرض في العبادات امور
لا يتم الا بالخليفة تنويها به وجذبا الى تعظيمه وتلك الامور هي الامور الجامعة مثل الاعياد فانه
يجب ان يفرض اجتماعا مثل هذه فان فيها دعاء للناس الى التمسك بالجماعة والى استعمال عدد
الشجاعة والى المنافسة وبالمنافسة يدرك الفضائل وفي الاجتماعات استجابة الدعوات ونزول
البركات على الاحوال التي عرفت من اقاويلنا وكذلك يجب ان يكون في المعاملات معاملات
يشترط فيها الامام وهي المعاملات تودي الى ابنية اركان المدينة مثل المناكحات والمشاركات
الكلية ثم يجب ان يفرض ايضا في المعاملات المودية الى الاخذ والاعطا سببا يمنع وقوع الغرور و
الحيف وان يحرم المعاملات التي فيها غرور والتي يتغير فيها الاعراض قبل الفراغ من الايفاء والاستيفاء
كالصرف والنسيئة وغير ذلك وان يسن على الناس معاونة الناس والذب عنهم ووقاية اموالهم و
انفسهم من غير ان يغرم متبرع فيما يلحق بنوعه واما الاعداء والمخالفون للسنة فيجب ان تسن مقاتلتهم
وافنا هم بعد ان يدعوا الى الحق وان تباح اموالهم وفروجهم فان تلك الاموال والفروج اذا لم
يكن مدبرة تدبير المدينة الفاضلة لم يكن عائدة بالمصلحة التي يطلب بها المال والفروج لها بل معينة
على الفساد والشر واذ لا بد للناس من الخدم فيجب ان يكون امثال هولاء يجبرون على خدمة اهل
المدينة العادلة وكذلك من كان من الناس بعيدا عن ان يلقى الفضيلة فهم عبيد بالطبع مثل
الترك والزنج وبالجملة الذين نشئوا في غير الاقاليم الشريفة التي اكثر احوالها ان ينشا فيها امم
حسنة الامزجة صحيحة القرائح والعقول فاذا كانت غير مدينته مدينة ولها سنة حميدة لم يعرض
لها الا ان يكون الوقت يوجب التصريح بان لا سنة غير السنة النازلة فان الامم والمدن اذا
ضلت فسنّ عليها سنة فانه يجب ان يوكد الزامها واذا وجب الزامها فربما اوجب تاكيدها ان
يحمل عليها العالم باسره فاذا كان اهل المدينة الحسنة السيرة يجد هذه السنة ايضا حسنة
محمودة ويرى في تجددها اعادة احوال مدن فاسدة الى الصلاح ثم صرحت بان هذه السنة
ليس من حقها ان يقبل وكذبت الشارع في دعواه انها نازلة على المدن كلها كان في ذلك وهن
عظيم يستولي على السنة ويكون للمخالفين ان يحتجوا في ردها باتناع اهل تلك المدينة عنها
فيجب ان يودبوا هولاء ايضا ويجاهدوا لكن مجاهدة دون مجاهدة اهل الضلال الصرف
او يلزموا غرامة على ما يوثرونه ويصحح عليهم انهم مبطلون وكيف لا يكونون مبطلين وقد
امتنعوا من طاعة الشريعة التي انزلها الله تعالى فان اهلكوا هم لها اهل فان في اهلاكهم فسادا
لاشخاصهم وصلاحا باقيا وخصوصا اذا كانت السنة الجديدة اتم وافضل ويسن ايضا
في بابهم انهم ان رغب مسالمتهم على فدا وجزية فعل وبالجملة يجب ان لا يجري هولاء والاخرون

مجری واحدا و یجب ان تفرض عقوبات وحدود ومزاجر یمتنع بذلک عن معصیة الشریعة فلیس کل
انسان یوجد لما یخشاه فی الاخرة ویجب ان یکون اکثر ذلک فی الافعال المخالفة للسنة الداعیة
الی فساد نظام المدینة مثل السرقة والزنا ومواطاة اعداء المدینة وغیر ذلک واما ما یکون
ذلک مما یضر الشخص فی نفسه فیجب ان یکون فیه تادیب لا یبلغ به المفروضات ویجب ان یکون
السنة فی العبادات والمزاجر معتدلة لا متشددا فیها ولا متساهلا ویجب ان یفرض
کثیرا من الاحوال خصوصا فی المعاملات الی الاجتهاد فان للاوقات احکاما لا یمکن ان یضبط
واما ضبط المدینة بعد ذلک بمعرفة ترتیب الحفظة ومعرفة الدخل والخرج واعداد اهب الاسلحة
والحقوق والثغور وغیر ذلک فینبغی ان یکون ذلک الی السایس ایضا فی الاخلاق والعادات
سننا تدعو الی العدالة التی هی الوساطة والوساطة تطلب فی الاخلاق لجهتین
فاما فیها من کسر غلبة الهوس فلاجل زکاء النفس خاصة ویستعد به الهیئة
الاستعلائیة وان یکون تخلصها من البدن تخلصا نقیا واما ما فیها من استعمال
هذه القوی فلمصالح الدنیویة واما استعمال اللذات فلبقاء البدن والنسل واما
الشجاعة فلبقاء المدینة والرذایل الافراطیة یجتنب لضررها فی المصالح الانسانیة
والتفریطیة لضررها فی المدینة والحکمة الفضیلة التی هی ثالثة للعفة والشجاعة فلیس یعنی
بها الحکمة النظریة فانها لا یکلف فیها التوسط البتة بل الحکمة العملیة التی فی
الافعال الدنیاویة والتصرفات الدنیاویة فان الامعان فی تعرفها والحرص علی
الیقین فی توجیه الفواید من کل وجه منها واجتناب اسباب المضاد من کل وجه
حتی یتبع ذلک وصول اضداد ما یطلبه لنفسه الی الشرکاء او یشغله عن اکتساب
الفضایل الاخری فهو الجربزة وجعل الدعو له الی العمق ایضا اضاعة من الانسان
نفسه وعمره واله صلاحه وبقائه الی وقت استکماله ولان الدواعی شهوانیة
وغضبیة وتدبیریة فالفضایل ثلث هیئة التوسط فی الشهوانیات مثل لذة
التکویح والمطعوم والملبوس والراحة وغیر ذلک من اللذات الحسیة والوهمیة
وهیئة التوسط فی الغضبیات کلها مثل الخوف والغضب والغم والعمر والحقد والحسد
وغیر ذلک وهیئة التوسط فی التدبیریة ورؤس هذه الفضایل حکمة وعفة وشجاعة
ومجموعها العدالة وهی خارجة عن الفضیلة النظریة ومن اجتمعت له معها
الحکمة النظریة فقد سعد ومن فاز مع ذلک بالخواص النبویة کاد یصیر ربا انسانیا وکاد ان
یحل عبادته بعد الله تعالی وهو سلطان العالم الارضی وخلیفة الله فیه

تم الکتاب بحمد الله الملهم بالصواب والصلوة والسلم علی خیر من اوتی الحکمة وفصل الخطاب

بتاریخ یوم الاربعا ٢٣ شهر رمضان
المبارک سنة ١١٢